المجموعة النورية

المشتملة على ستة كتب في النحو

جمع وإعداد

محمد نوري ناصر

مراجعة وتصحيح

فؤاد ناصر

الجزء الأول

دار نور الصباح

تركيا - مدينات

© Yayın Hakları Nursabah Yayıncılık'a Aittir.
Bu kitabın her türlü yayın hakları Fikir ve Sanat Eserleri Yasası gereğince ***Nursabah Yayıncılık*** *Matbaacılık Ltd. Şti'ye aittir. Yukarıda belirtilen yayın hakkının sınırı dışında yayın hakkı sahibinin yazılı izni olmadan, bu kitabın hiçbir bölümü kopyalanamaz ya da yeniden üretim sistemine dahil edilemez (elektronik, fotokopi vd.).*

Exclusive rights by ©
NURSABAH YAYINCILIK
No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

NURSABAH YAYINCILIK
DAĞITIM KAĞITÇILIK SANAYİ
TİCARET LİMİTED ŞİRKETİ
1.Cadde No: 64 MİDYAT/MARDİN/TURKEY
TEL: (+90482) 4622775-4622774
E-mail: nursabahyayincilik@gmail.com

مؤسسة محمد نوري ناص

Title: Mecmuatun Nuriyye
Autor: Nuri Nas
Publisher: Nursabah
Pages: 544
Year: 2010
Printed in: Turas-Lebanon
Edition: 7

الكتاب: المجموعة النورية
المؤلف: محمد نوري ناص
الناشر: دار نور الصباح ـ تركيا ـ مديات
عدد الصفحات: ٥٤٤
سنة الطباعة: ٢٠١٠م
بلد الطباعة: لبنان
الطبعة: السابعة

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة
لدار نور الصباح ـ تركيا ـ مديات
يمنع طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الحاسب أو نسخه على أسطوانات ليزرية إلا بموافقة الناشر خطياً

ISBN: 978-605-5652-04-3 (1.c)

Takım numarası: 978-605-5652-03-6 (tk.)

المجموعة النورية

المشتملة على ستة كتب في النحو

الأول : الكافية لابن الحاجب

الثاني : شرح الكافية للعلامة عبد الرحمن الجامي

الثالث : حاشية عبد الغفور اللاري على شرح الجامي

الرابع : حاشية عبد الحكيم السيالكوتي على حاشية عبد الغفور اللاري المذكور

الخامس : الحاشية المسماة بعقد النامي لمحمد رحمى الأكيبي على الجامي

السادس : حاشية عبد الحكيم السيالكوتي المذكور على أواخر الجامي

الجزء الأول

الطبعة السابعة

١٤٣٠هـ - ٢٠١٠م

دار نور الصباح

تركيا - مدينات

تنبيه

يقول المتوسل إلى الله تعالى محمد نوري بن الحاج إسماعيل الأستلّي جامع هذا المطبوع المشتمل على ستة كتب على هذا الطرز بعد التصحيح الممكن بدأنا بوضع متن الكافية لابن الحاجب ضمن إطار وشرح المولى عبد الرحمن الجامي في أعلى الصفحى وتحته حاشية عبد الغفور اللاري وحاشية عبد الحكيم السيالكوتي، مفصولاً بين كل كتاب والذي يليه بجدول وهذه الكتب المتداولة كلها موافقة في البحث وبعد انتهاء هذه الكتب وضعت حاشية عقد النامي لمحمد رحمى الأكيني في الوسط كما وضعت حاشية عبد الحكيم السيالكوتي المذكور على أواخر الجامي مبتدأ من صفحة ٢٦٥ من الجزء الثاني ولإتمام الفائدة جعلت التعقبة لحاشية عقد النامي لمحمد رحمى الأكيني المذكور.

بين يدي الكتاب

الحمد لله ربِّ العالمين و الصَّلاة و السَّلام على سيِّد المرسلين سيِّدنا محمَّد و على آله و صحبه أجمعين و بعد :

إنَّ علم اللغة العربية من أجلِّ العلوم و أفضلها ؛ لأنَّه المفتاح الذي نلج من خلاله إلى فهم القرآن الكريم والحديث الشرف فهماً صحيحاً، من أجل ذلك عكف علماء السلف والخلف على تعلم اللغة العربية و تعليمها، و صنَّفوا المتون و الشروح و الحواشي لتسهيل تعلُّم هذه اللغة العظيمة لغة القرآن الكريم، وكان ابن الحاجب ممن وُفِّقَ للتَّصنيف فوضع المتن المشهور المسمَّى بالكافية الذي لاقى عند العلماء قبولاً لا نظير له، فأقبلوا عليه فدرسوه و درَّسوه، ووضعوا عليه الشُّروح والحواشي، وقد قام الشيخ الفاضل محمد نوري ناص بن الحاج إسماعيل الأستلّي بوضع متن الكافية و شرحِها للشيخ عبد الرحمن الجامي وضمَّ إليهما أربع حواشٍ على شرح العلامة الجامي، ووضعها في كتاب واحد، وقد لاقى هذا الكتاب المسمَّى بالمجموعة النُّوريَّة قبولاً و رواجاً عند طلَّاب العلم و خاصة الأتراك منهم، وقد طبع هذا الكتاب عدَّة طبعات نفدت جميعها إلَّا أنَّ الطلاب كانوا يعانون من تداخل بعض التعليقات بالمتن والشرح، فقمت مع مجموعة من طلَّاب العلم بتنضيد هذا الكتاب من جديد وقمنا بالخطوات التالية :

١ـ ضبط وتشكيل متن الكافية كاملاً.

٢ـ ضبط وتشكيل أمثلة الشرح ووضعها بين قوسين.

٣ـ فصل تعليقات المتن والشرح ووضعها أسفلهما مباشرة.

٤ـ ضبط وتشكيل الشواهد الشعرية.

٥ـ كتابة الشواهد القرآنية بخط المصحف الشريف.

٦ـ وضع الأحاديث الشريفة ضمن قوسين.

٧ـ وضع علامات ترقيم لهذه الكتب الستة.

٨ ـ مقابلة الكتاب على نسخة معتمدة من قبل الشيخ محمد نوري ناص بن الحاج إسماعيل الأستلّي.

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يتقبَّل منَّا هذا العمل والجهد، و أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم والحمد لله رب العالمين.

فؤاد محمود ناصر

دمشق ٢٠٠٩م

حاشية علي عبد الغفور السيالكوتي

يا من هو مصدر الكلمات وأفعالها، ومبتدأ العوامل وأعمالها، كل ما لا يليق بكبريائه عنه منصرف، وجميع الممكنات عن تصرفه غير منصرف، امتلأت ظروف الكائنات بمعربات آياته، وتلألأت على حروف المكوّنات مبنيات أماراته، عرّفها لمن ألقى السمع وهو شهيد، ونكرها على من في آذانه وقر وهو عنيد، تولهت الأوهام في بيداء جلاله، وأولعت الأفهام بمتيد نواله، أضمر أسراره الخفية في ضمائر أولي البصائر، وأظهر علاماته الجليلة على أبصار أولي الضمائر، ووضع آثاره دالة على ذاته، وأفعاله ناطقة بأسمائه وصفاته، نحمدك حمداً تفيض به شآبيب كرمك، ونشكرك شكرا تزمله بجلابيب نعمك، ونصلي على من أسللته من سلالة معد بن عدنان، وأيدته بأوضح التبيان ومعجز البيان، أمارات حقه مرفوعات، وعلامات صدقه منصوبات، شرائعه مجرورات إلى يوم الدين مؤيده، وأحكامه المؤيدة إلى الحين مؤيده، وعلى آله الخيرة، وأصحابه البررة، من لف لفهم صلح ونجا، ومن نكب عن ردفهم طلح وغوى، (وبعد): فهذه فوائد عالية تهتز بإدراكها أعطاف الأذهان، وفرائد غالية تثبت العقول لاحتوائها الأوزان، نادبها خيط خاطر أبي وأستاذي، وسمح بها بسيط من إليه في العلوم استنادي، مرجع الفحول والأجلة، منبع العقول والأدلة، إمام الآفاق بالاتفاق، أستاذ الكل في الكل على الإطلاق، رديف المتقدمين، وغطريف المتأخرين ناقد السابقين، وقائد اللاحقين، عبد الحكيم بن شمس الدين، أدامه الله ما دام بشير، ولاح كوكب منير.

وهـــذا دعـــاءٌ لا يُـــرَدُّ لأنَّـــهُ
لإِصْـلاحِ أَصْـنَـافِ الـبَـرِيَّـةِ شَـامِـلٌ

معلقة على الحواشي المعلقة للفاضل الكامل، والعالم العامل، اللاري على شرح الكافية لزبدة العارفين، وقدوة العالمين، وحيد أوانه، وفريد زمانه، عبد الرحمن الجامي، أفاض الله تعالى عليه وابل الغفران، وأسكنه بحبوحة خيار الجنان، وعلى ذلك الشرح من حيث انتهت حواشي الفاضل المذكور وهو مباحث الأصوات إلى آخره تكملة لها لإيضاح معظمها، وتسهيل مجملها، وتذليل صعابهما، وتزميل شعابهما، إسعافاً لمقترحي إطلاع رموزه، وإنجاحاً لسائلي افتتاح كنوزه، فبلغ من المقاصد قاصيتها، وملك من المحاسن ناصيتها، فيا أيها الناظرون لا تتخذوا مأخذها سهلاً مسهلاً، وفي طريقكم بئراً معطلاً، وأمعنوا فيها بعين الإنصاف، واستشرفوا إليها بلحاظ الاعتراف، فخذوها وكونوا من الشاكرين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وأنا المسكين الغريب، عبد الله الملقب باللبيب.

العقد النامي على الجامي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن تنزه عن الألفاظ والحروف والأصوات، والصلاة على من تنزل عليه الآيات البينات، وعلى آله وأصحابه هداة الأمة إلى طريق النجاة والسعادات (وبعد) فيقول العبد الفقير إلى الله الغني محمد رحمي ابن الحاج أحمد الأكيني: هذه حاشية مسماة (بالعقد النامي) على شرح مولانا عبد الرحمن الجامي، للمقدمة الشهيرة بالكافية أخت الشافية؛ وهما توأمان أنتجتهما بكر فكر من هو وحيد أوانه، وفريد زمانه، ذو المفاخر والمناقب، الشيخ العلامة ابن الحاجب، أوصله الله تعالى إلى أعلى المراتب، جمعتها بعد أن أمليتها حين المذاكرة، وحررتها لدى المطالعة، مقتبساً من كلام أرباب الحواشي والشروح، مضيفاً إلى ذلك ما سنح ببالي الفاتر المجروح؛ لتكون مداراً في حل مشكلاته، وعوناً في كشف القناع عن معضلاته، وكان هذا دأبي في غالب ما أقرِئه لمن حضر مجلسي وحلقة درسي، رجاء أن لا ينسوني عن دعواتهم يوم رمسي، غير متحاش في ذلك عن طعن من هو في وجهي يُظهر الخلوص، ومن ورائي لا يزال في تفتيش مثالبي يغوص، ولا غرو فيه؛ فإن إخوان هذا الزمان جواسيس العيوب والنقصان، على أنه قد قيل: من صنف فقد استُهدِف، سيما من أطنب في البيان، وليس الفاضل من لا يغلط، بل

(١) الولي: ضد العدو وكل من ولي أمراً فهو وليه.

حاشية عبد الغفور على الجامي

بسم الله الرحمن الرحيم

الفاضل من يُعدُّ غلطه بالبنان، فنستغفر الله مما طغى به القلم، وزلّ به الفكر وجواد الرقم، ولا حول ولا قوة إلا بالله، ولا ناصر في الدارين سواه. (قوله: الحمد لوليه) الحمد: هو الوصف بجميل على جميل اختياري قصداً، فقوله: الوصف تضمن واصفاً؛ وهو الحامد، وموصوفاً؛ وهو المحمود، وصيغة دالة. وقوله: بجميل؛ يُراد به المحمود به، كما أنَّ المراد بقوله: على جميل المحمود عليه؛ أي: لأجله، على أنَّ على للتعليل، فهذه أركان خمسة للحمد، ولا يلزم ذكر جميعها كلما حمد، بل يقتصر على بعضها كما ههنا حيث لم يذكر الحامد. والولي؛ إمَّا من الولي بمعنى القرب، أو من الولاية؛ لأنَّ كل من ولي أمر أحد فهو وليه؛ أي: حافظه وناظره والمتكفل بأمره، وكلٌّ من المعنيين محتمل ههنا، وقيل: أي للحري بجنس الحمد يعني لمستحقه، كما في الحمد لمستأهله، وهو المناسب لكنه لم يوجد بهذا المعنى، ويقال: إن الولي بمعنى الحري ليس من أسماءه تعالى، فمبنى التفسير على قصد المعنى الوصفي فاعرفه، ودلَّ بلامي الجنس والاختصاص على أن الحمد لا يكون لغيره كما نطق به قوله تعالى: ﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ﴾، وإنما سلك هذه الطريقة ولم يصرح باسمه سبحانه؛ لاشتمالها على زيادة أمر لا يحصل بغيرها؛ أعني: الدلالة على أهليته تعالى بالمطابقة مع ظهور كونه تعالى حرياً بالحمد، وشيوع استعماله في حقه تعالى لا غير. وعن بعض الصوفية: إن حقيقة الحمد إظهار صفات الكمال، وهذا يكون بالقول والفعل، وهذا أقوى ألا ترى أن آثار السخاوة تدل عليها قطعاً، لا تَخَلُّف فيها بخلاف الأقوال؛ فإن دلالتها وضعية، فالله سبحانه وتعالى لما بسط بساط الوجود على الممكنات وضع عليه موائد الكرم والجود، فقد كشف عن صفات كماله وأظهرها بدلالات قطعية، وهذا أجل أفراد الحمد، ومن ثم قال عليه السلام ليلة المعراج: «لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك». وقدَّم الحمد على لوليه مع أن اسمه الشريف أهم، نظراً إلى كون المقام مقام الحمد، فإن الاهتمام بالحمد وإن كان عارضاً وبالاسم الشريف ذاتياً، إلا أن كون البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى المقام لا رعاية الأمور الذاتية

(قوله: الحمد) مصدر المعلوم، واللام للجنس أو الاستغراق؛ أي: كل حمد من الأزل إلى الأبد من أي حامد كان، ويحتمل أن يكون مصدر المجهول أو القدر المشترك بين المصدرين، فإن مقام حمده سبحانه يلائمه الاستيعاب كما يلائمه الاستغراق، ويحتمل أن يكون الحاصل بالمصدر بمعنى: ساس وستايش. (قوله: لوليه) أي: للحري بجنس الحمد لا يخفى ما في ترك التصريح باسمه سبحانه من التعظيم

(قوله: مصدر المعلوم) وهو الأظهر لكونه معدولاً من حمدت حمد الله للدلالة على العموم والدوام ولكثرة استعماله. (قوله: أي: كل حمد الخ) تفسير على كلا الوجهين وإشارة إلى أنه لا فرق بين الجنس، والاستغراق في إفادة اختصاص جميع المحامد به تعالى، وإنما الفرق بين الجنس لا يحتاج إلى مؤونة المقام الخطابي بخلاف الاستغراق، وعموم كل حمد؛ أي: قول يشعر بالتعظيم أو فعل كذلك مستفاد من اللام وعموم الأوقات من اسمية الجملة، وعموم كل حامد من ترك الفاعل قصداً للعموم، وفيه إشارة إلى أن اختلاف الأعراض باعتبار محالها لا يعتبر بالعرف، وإلا لكان هذا العموم داخلاً في عموم كل حمد. (قوله: أو القدر المشترك) في الرضي أن المصدر موضوع للحدث الساذج من غير اعتبار نسبته إلى الفاعل، أو إلى متعلق آخر والفعل مأخوذ في مفهومه النسبة وضمناً فإن اعتبر من حيث إنه منسوب إلى الفاعل فهو مبني للفاعل، وإن اعتبر نسبته إلى متعلق آخر فهو مبني للمفعول، وإذا لم يعتبر شيء منهما فهو القدر المشترك، وقيل: القدر المشترك لما يطلق عليه لفظ الحمد. (قوله: الحاصل بالمصدر) المعنى المصدري من مقولة الفعل أو الانفعال فهو أمر غير قار الذات، والحاصل بالمصدر الهيئة القارة المترتبة عليه، فالحمد بالمعنى المصدري: ستودن، والحاصل بالمصدر ساس عظمة، وليس المراد منه الأثر الذي يترتب على المعنى المصدري كالألم على الضرب. (قوله: أي: للحري بجنس الحمد) أي: الضمير راجع إلى الجنس سواء كان اللام للجنس أو الاستغراق، وعموم المرجع لا يقتضي عموم الراجع كما صرح به القاضي في تفسيره قوله تعالى: ﴿وَيُوَلُّنَّ ٱلدُّبُرَ﴾؛ وذلك ليفيد أن غيره تعالى ليس جديراً بالحمد أصلاً، ثم إن الولي بمعنى الحري ليس من أسمائه تعالى، وإنما هو بمعنى النصير أو المتولي للأمر القائم به، بل لم يوجد بهذا المعنى في الكتب المتداولة، نعم ذكر في الصحاح هو أولى به وأحرى، وفي شمس العلوم: ولي

والإجلال وادعاء التعين وأن الوهم لما يذهب إلى أن الجدير بالحمد غيره تعالى، وتعليق الحمد صريحاً بما يشعر بالعلية وغرابة الأسلوب التي تجلب الطباع إليه؛ لكون الجديد لذيذاً. **(قوله: والصلاة والسلام)** أي: الرحمة وإفاضة الخير نازلة من علوّ جناب الحق سبحانه على نبيه. **(قوله: على نبيه)** من النبوّة بمعنى: الرفعة، وهو في الشرع: عبارة عن إنسان بعثه الله على عباده للتبليغ، ويظهر مما ذكرنا في الفقرة السابقة وجه ترك التصريح باسمه صلى تعالى الله عليه وسلم على أن فيه حسن الموافقة. **(قوله: وعلى آله)** أي: أهل بيته. **(قوله: وأصحابه)** جمع صاحب كطاهر وأطهار، أو جمع صحب بسكون الحاء كنهر وأنهار، أو

البيع وغيره إذا صار أولى به، فتفسيره بالحري مبني على قصده المعنى الوصفي دون ذاته تعالى بخصوصه وأقرب على أن استعمال مبدأ الاشتقاق كاف في الاشتقاق، فإن تم تمَّ وإلا فلا. وتفسيره بالمحب أو النصير أو المتولي لا يساعده الذوق السليم كما ترى. **(قوله: وإن الوهم)** عطف تفسيري للتعيين. **(قوله: صريحاً)** بخلاف الحمد لله فإنه تعليق بما يشعر بالعلية ضمناً؛ لكونه علماً للذات المستحق لجميع المحامد فكان التعليق به كالتعليق بالمشتق. **(قوله: من النبوة)** على وزن المروة في شمس العلوم: النبوة الارتفاع، وفي الصحاح والقاموس: النبوة والنباوة ما ارتفع من الأرض، فإن جعلت النبي مأخوذاً منه؛ أي: شرف على سائر الناس، فأصله غير الهمزة فعيل بمعنى مفعول، وتصغيره نبي، والجمع أنبياء كأتقياء، وإن جعلته مأخوذاً من النبأ بمعنى الخبر؛ لأنه أنبأ عنه سبحانه وتعالى، فأصله الهمزة وتصغيره نبيء، وجمعه نباء كإسراء على ما قال سيبويه؛ ليس أحد من العرب إلا ويقول تنبأ مسيلمة بالهمز غير أنهم تركوا الهمزة في النبي كما تركوها في الذرية والتبرية والخاسية، إلا أهل مكة فإنهم يهمزون هذه الأحرف ولا يهمزون غيرها، وإنما جمع على أنبياء؛ لأن الهمز لما أبدل وألزم الإبدال جمع كجمع ما أصل لامه حرف العلة كعيد وأعياد، ولعدم احتياج الوجه الأول إلى ارتكاب تكلف اختاره، وقيل: إنه منقول عن النبي بمعنى الطريق؛ لأنه طريق إلى الله تعالى. **(قوله: إنسان بعثه الخ)** إنما قال: إنسان ليشمل مريم أم عيسى عليه السلام؛ فإنه قال بعضهم بنبوتها. **(قوله: أهل بيته)** أولاده وأزواجه وخدمه كما جاء في الحديث: ؟سلمان منا أهل البيت؟. **(قوله: كطاهر وأطهار)** تنظير لا استشهاد؛ لأنه يحتمل التأويل المذكور أيضاً، قال في شرح الكشاف: إنه جمع طهر بمعنى طاهر كعدل وعادل وفي المطول أطهار جمع طاهر كصاحب وأصحاب. **(قوله: أو جمع صحب)** بمعنى: صاحب، أو جمع صاحب على ما في الصحاح،

رجح العارض، ولك أن تجعل ملاحظة السجع مرجحاً، وكذا أصالة تقدم المبتدأ. **(جركسي وبوسنوي وغيرهما)**. **(قوله: والصلاة على نبيه)** الإضافة إلى ضمير الولي للتشريف كما في بيت الله، وأورد أن في كلامه تفكيك الضمائر؛ لأن الأول راجع إلى الحمد، والثاني إلى الولي، والبواقي إلى النبي، وأجيب بأن التفكيك على ما سمع من الثقات إنما يتحقق فيما إذا وقع الضمائر في كلام واحد، وقوله: الحمد لوليه والصلاة على نبيه كلامان مستقلان، وأما قوله: وعلى آله وأصحابه المتأدبين بآدابه، فيمكن جعله كلاماً مستقلاً غير مربوط بما سبق، وقد يُجاب بتقدير المضاف[1] في قوله: على نبيه؛ أي: على نبي وليه، وفي قوله: وعلى آله؛ أي: على آل نبي وليه فحينئذ يكون الضمائر بأسرها إلى الحمد فلا تفكيك، ثم النبي بالهمز عند البعض فعيل بمعنى مفعل؛ أي: المنبئ عن الله تعالى، أو بمعنى مفعل؛ أي: المخبر؛ لأنه أنبأه الله تعالى بالإيحاء، والأكثر على أنه غير مهموز من النبوة بمعنى الارتفاع؛ لأنه مشرَّف على جميع الخلق ومرفوع الرتبة، أو رافع رتبة من تبعه، فهو أيضاً إما بمعنى مفعول، أو فاعل، وعن الخلخالي النبي: الطريق الواضح سُمي عليه السلام بذلك؛ لأنه طريق يوصل به إلى الحق، وعرفوه بأنه إنسان بعثه الله تعالى إلى الخلق؛ لتبليغ الأحكام، قيل: الأولى رجل بدل إنسان؛ ليُشعر بأن النبي لا يكون أنثى، فإنه وإن قيل يكون أربع من النساء أنبياء، لكنه غير صحيح على ما حقق في محله؛ وليخرج القول بكون الصبي نبياً كما قيل في يحيى عليه السلام، إذ الصحيح أن نبوّته بعد البلوغ، وهذا التعريف لا يشمل بظاهره زيد[2] بن عمرو بن نفيل؛ لأنه إنما أوحي إليه ما يحتاج إليه؛ لكماله في نفسه من غير أن يكون مبعوثاً إلى غيره على ما قيل، وقيل: من حيث نفسه المطمئنة مبعوث ومبلغ، ومن حيث نفسه الأمَّارة مبعوث إليه، وإنما لم يقل لتبليغ ما أوحاه إليه؛ ليشمل التعريف يوشع عليه السلام، فإنه وإن كان نبياً مأموراً بمتابعة موسى عليه السلام وتبليغ ما في التوراة إلى الخلق؛ لكنه يصدق عليه أنه مبلغ الأحكام، والرسول: أخص من النبي؛ لأنه يكون معه كتاب وشريعة جديدة كذا في الحاشية.

وأورد عليه بأن من له كتاب: آدم وشيث وإدريس وإبراهيم وداود وموسى وعيسى ومحمد عليهم السلام، فيلزم انحصار الرسل فيما ذكر، مع أنه ورد في الحديث الصحيح: أن الرسل

(١) أراد به جنس المضاف فيشمل ما فوق الواحد فافهم.

(٢) وروي أنه قال: أيها الناس هلموا إليّ؛ فإنه لم يبق على دين الخليل إبراهيم عليه السلام غيري، وفي الحديث: ؟ إنه يبعث أمة وحده ؟؛ أي: منفرداً بدين.

يزيدون على ثلاثمائة، فالأصوب في وجه الفرق بينهما، أن النبي من أوحي إليه، ولو في النوم سواء أُمر بتبليغ الأحكام أو لم يؤمر، والرسول من أوحي إليه وأمر به بكتاب له وشريعة مستقلة، أو بكتاب من تقدمه وشريعته، كذا حرروه، ثم إن الواو في قوله: والصلاة الخ عاطفة، فإن قيل: الجملة الصلاتية دعائية إنشائية فعطفها على جملة الحمد مع أنها خبرية عند الجمهور من عطف الإنشاء على الإخبار وهو لا يجوز، قلنا: إن الجملة الأولى أيضاً إنشائية على خلاف مذهب الجمهور، أو أن في المعطوف مقدراً مثل: نقول؛ أي: ونقول الصلاة من الله عليه، فإن هذا القول صلاة منا، ولك أن تبني الأمر على جواز التخالف بين المتعاطفين خبراً وإنشاءً بطريق عطف القصة. (قوله: المتأدبين بآدابه) جمع أدب كأسباب وسبب؛ وهو عبارة عن معرفة ما يحترز به عن جميع أنواع الخطايا، قال الرازي في شرح المقامات: يقال أدب الرجل فهو أديب، وقال ابن فارس: إن اشتقاقه من الأدب بوزن الضرب وهو الدعاء إلى الطعام، ومنه المأدبة؛ لأنه أمر أجمع على استحسانه، وقال غيره: اشتقاقه منه بمعنى العجب؛ لأنه يعجب الناس، وقيل: اشتقاقه من الأدب بمعنى الداهية؛ لأن الناس يخافون شر الأديب، لكن هذا الأخير غريب انتهى. ثم الأدب نوعان: أدب النفس، وأدب الدرس، فالأول: تخلية الظاهر والباطن عما لا يستحق شرعاً، وتحليتهما بما يحق، والثاني: تبليغ الكتاب والأحكام، وهكذا كانت أحوال الأصحاب الكرام، ولا يخفى ما في ذكر الآداب من براعة الاستهلال من المحسنات البديعية، وهو كون الفاتحة موافقة للمقصود؛ وذلك لأن النحو من قسم الأدب، قال الحفيد: علم الأدب علم يُحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظاً أو كتابة، وعن السيد قُدِّس سره: إن لعلم الآداب أصولاً وفروعاً؛ أما الأصول: فعلم اللغة وعلم الصرف وعلم الاشتقاق وعلم النحو وعلم المعاني وعلم البيان، وأما البديع فذيل لعلمَي البلاغة وعلم العَرُوض وعلم القوافي، وأما الفروع: فعلم الخط وعلم قرض الشعر وعلم الإنشاء وعلم المحاضرات، ومنه التاريخ، وقد نظمها محشي القاموس إذا أردت فانظر إلى المطالع النصرية. (قوله: فهذه الخ) اشتغل بال أرباب المقال

صحب بكسر الحاء كنمر وأنمار مخفف صاحب بناء على ما قيل من أن فاعلاً لا يجمع على أفعال. (قوله: المتأدبين بآدابه) الأدب: نكاد ماشتن حدهر جيز؛ أي: الذين ثبت فيما بينهم للتأدب بآدابه والانصباغ بصبغه لفنائهم في ذاته ﷺ (قوله فهذه) أي: ما سيتلى عليك (قوله:

فيكون الأصحاب جمع الجمع. (قوله: مخفف صاحب) بحذف الألف ويجوز أن يتعلق بكليهما. (قوله: بناء على ما قيل) متعلق بكلا الوجهين من أن فاعلاً اسماً كان أو صفة. (قوله: أي: الذي ثبت الخ) لما كان ظاهر الفقرة يقتضي أن يكون كل صحابي متأدباً بجميع آدابه ﷺ بناءً على أن الجمع المعرّف والمضاف للاستغراق إذا لم يكن للعهد الخارجي، وذلك باطل في نفسه ومستدعي لاستواء جميع الصحابة في الفضل أوّلها بحمل الإسناد في الجمع الأول على التجوز مع إبقائه على العموم كما في قولهم: بنو فلان قتلوا فلاناً، وإليه أشار بقوله: أي الذين ثبت فيما بينهم التأدب بآدابه، ويجعل الجمع الثاني مجازاً عن الجنس، واعتبار الاختصاص المستفاد من الإضافة فيه؛ أي: جنس الأدب من حيث إنه مختص بذاته ﷺ وقائم به، وإليه أشار بقوله: والانصباغ بصبغته حيث أوردها بصيغة المفرد، ولما كان الاتصاف بصفة الغير محالاً عليه بقوله: للفناء في ذاته. ومعنى الفناء في اصطلاح: الصوفية تبديل الصفات البشرية بالصفات الإلهية دون الذات، فكما أنها كلما ارتفع صفة منها قامت الصفة الإلهية مقامها فيكون الحق سمعه وبصره كما نطق به الحديث، كذلك حال الفناء في النبي والشيخ وهذا مبني على وحدة الوجود كما هو مذاق الشارح رحمه الله، ولعل المحشي سمعه منه، وإلا فالظاهر المناسب للمقام أن المعنى الساعين غاية السعي في التأدب بآدابه بحمل صيغة التفعل على المبالغة، والإضافة لمجرد الارتباط. (قوله: أي: ما سيتلى عليك) وهو المعاني المدوّنة الموجودة بالوجود اللفظي إن كانت الخطبة إلحاقية والاستقبال بالنظر إلى المخاطب أو الحاضرة في الذهن إن كانت ابتدائية، أو الألفاظ الدالة عليها على تقدير جعلها مشاراً إليها بتنزيلها منزلة المبصر لكمال امتيازها وصيرورتها نصب العين كالمشاهد، وفي هذا التعبير إشارة إلى أن المشار إليه المعاني من حيث التدوين والترتيب الخاص؛ لأن المقصود مدح الكتاب وإلى أن خصوصية المحل غير معتبرة في التسمية، فالمسمى المعاني المدوّنة بأي محل قامت، كيلا يلزم الاشتراك

بتوجيه اسم الإشارة في أمثال هذه العبارة من حيث إنه موضوع للإشارة إلى الموجودات الحاضرة المحسوسة بالباصرة، وما أشير إليه ههنا ليس كذلك، فقيل تارة بأن الخطبة متأخرة عن تأليف الكتاب كما هو العادة في الأغلب، ويدل عليه بعض ألفاظ هذه الخطبة، وتارة بأن المقصود المعقول نزل منزلة المشاهد المحسوس، والنكتة في ذلك؛ إما الإشارة إلى إتقانه هذه المعاني حتى صارت لكمال علمه بها كأنها مبصرة حاضرة عنده، أو إلى كمال فطانة الطالب حيث بلغ مبلغاً صار عنده المعاني المعقولة كالمبصرات، وفيه ما لا يخفى من المبالغة كذا قيل، وأنت خبير بأن الشارح لم يتصور المعاني المذكورة بعد، ولا يقع ذلك للمصنفين خصوصاً في المصنفنفات الطويلة جداً، فإنها كما لم تكن موجودة في الخارج ليست بموجودة في الذهن، فالأولى أن يقال: هي إشارة إلى ما أجمع عليه رأيه وتوجه إليه عزمه؛ لأنه رتب في نفسه أمراً تصوّره على سبيل الإجمال وقصد إيراده فصار مقصوده لقوة أسبابه عنده وتمكنه من إيراده بعون الله تعالى في حكم الموجود الحاضر، فعومل في الإشارة إليه معاملة الموجود الحاضر (قنالي زاده). (قوله: فوائد وافية) جمع فائدة من الفيد، أو من الفأد بالهمزة بمعنى إصابة الفؤاد؛ لانفعاله لها فرحاً، ويجوز أن تكون مشتقة من الفؤاد؛ لأنها تحصل في فؤاد المستفيد إذا فهمها وتثبت فيه (نظم):

مِنَ الفُوادِ اشْتُقَّتِ الفائِدَه
والنَّفْسُ يا صاحِ بِذاً شاهِدَه
لِذَا تَرَى أفْئِدَةَ النَّاسِ قَد
مالَتْ لِمَنْ في قُرْبِهِ فائِدَه

نقله في الجواهر المضيئة عن مولانا شهاب رحمه الله. وفي إسناد الوافية إلى الفوائد مجاز عقلي من إسناد الشيء إلى سببه، يعني أن الشارح بالإتيان بهذه الفوائد لم يغدر في حل مشكلات كلام الشيخ، وعن كمال باشا زاده: إن من القواعد الكلية أن كل جمع إذا كان في عين مفرده ياء لا يقرأ جمعه بالهمزة؛ كمعايش وفوايد وغيرهما، وإذا لم يكن ياء يقرأ بالهمزة؛ كنظائر وقلائد فاحفظه، وأما اسم الفاعل فبالهمزة (مطلوب). (قوله: بحل مشكلات الكافية) إن كان قوله: وافية من وفى بالعهد[1] فتعلق الباء به ظاهر، وإن من وفى بمعنى تم، فبطريق تضمين معنى التعلق فاعرفه. والحل: مصدر حل، بمعنى فك، ومضارعه يحل بضم العين، وأما

(١) أي: ضد غدر.

فوائد) جمع فائدة من الفيد؛ يعني: آنجه كرفته وداده شدازد انش ومال. (قوله: لحل مشكلات الكافية) المشكل من الإشكال بمعنى: الاشتباه، وإنما سمي الحق الخفي مشكلاً؛ لأنه يشبه الباطل والتاء في الكافية للمبالغة أو النقل أو التأنيث باعتبار أن الكتاب رسالة. (قوله: للعلامة)

أو القول بالوضع العام. (قوله: من الفيد) في التاج: الفيد زيادة شد، ومنه الفائدة، في القاموس: فأدت له فائدة؛ أي: حصلت، وفي الصراح: الفائدة: انجه داده وكرفته شود ازدانش ومال، فلعله معنى نقل إليه من الوصفية. (قوله: من الإشكال بمعنى الاشتباه) أشكل الأمر: دخل في أشكاله وأمثاله، ثم استعمل بمعنى الاشتباه. (قوله: للمبالغة) يعني في الأصل صفة جعل علماً فإن اعتبرت زيادة التاء حين النقل فهي إما للمبالغة في كفايته للمبتدئ في علم النحو أو للنقل من الوصفية إلى الاسمية، وإن اعتبرت سابقة عليه فهي لتأنيث الموصوف، ولما كان هذا الوجه محتاجاً إلى زيادة اعتبار

مضارع حل ضد حرم فبالكسر، والذي بمعنى نزل ففي مضارعه وجهان، وقرئ بهما في السبع قوله تعالى: ﴿فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾. والمشكل من أشكل الأمر إذا التبس، شبه خفيات الكافية بشيء معقود عليه بجامع الخفاء، وذكر المشبه وأراده على طريق الاستعارة المكنية، والحل تخييل، والكافية اسم كتاب زيد فيه ال للمح الوصفية الأصلية، والتاء للمبالغة، أو صفة لموصوف مؤنث، أي: رسالة كافية، أو التأنيث باعتبار المسئلة (حلبي). (قوله: للعلامة المشتهر) يجوز فيه كسر الهاء وفتحها بناء على مجيئه لازماً ومتعدياً، فعلى الأول: معناه شهرت يافته، وعلى الثاني: شهرت داده شده، قيل: والفتح أحسن؛ لاشتهاره ولتضمنه المبالغة، ولما كان المصنف متبحراً في العلوم الإسلامية مفروضها ومندوبها وعقليها ونقليها ناسب وصفه بالعلامة؛ أي: كثير العلم جداً، ووجه[1] عدم الإتيان بالتاء في المشتهر ظاهر غير مستتر. (قوله: في المشارق والمغارب) هما كنايتان عن جميع الأرض والبلاد؛ وذلك لأن من عادة العرب ذكر طرفي الشيء وإرادة الجميع، قال الله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾؛ أي: لجميعنا، قيل: وتوجيه الجمعية إما باعتبار أن للشمس من أول السرطان إلى أول الجدي في كل يوم مطلعاً حتى تستكمل مائة واثنان وثمانون درجة ثم تعود إلى مطالعها وكذا الحال في المغارب، وأما باعتبار أن المراد بهما البلاد التي في جانب المشرق والمغرب، فكأنه سمى كل بلد في طرف به وهذا أنسب، ويحتمل أن يكون إيراد صيغة الجمع مبنياً على كروية الأرض، فإن الشمس في كل ساعة تشرق على جماعة وتغرب عن أخرى. (قوله: الشيخ ابن الحاجب) وهو الشيخ جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمرو بن أبي بكر بن يونس الدواني ثم المصري الفقيه المالكي المعروف بابن الحاجب، ولد بأسنا من صعيد مصر سنة ٥٧٠، وكان والده حاجباً في باب الأمير عز الدين موسك الصلاحي، وولي تدريساً بالقاهرة من المدرسة الفاضلية مدة، ثم بجامع دمشق الشام مدة، وكان الأغلب في العلوم العربية، وصنف مختصراً في مذهبه، ومقدمة وجيزة في النحو، وأخرى مثلها في التصريف، وشرح المقدمتين، وصنف في أصول الفقه المختصر المنتهى، وشرح المفصل، وكل تصانيفه في غاية

(١) وهو أن المؤنث اللفظي إذا كان علماً لمذكر حقيقي؛ كطلحة، يلزم عدم إلحاق التاء في وصفه.

تاؤه للمبالغة ولم يطلق على الله سبحانه مع أنه الجدير بذلك؛ لتوهم التأنيث. (قوله: في المشارق والمغارب) كناية عن جميع الأرض كما في قوله تعالى: ﴿رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾، وتوجيه الجمع أن للشمس من أول السرطان إلى أول الجدي في كل يوم مطلعاً ومي مائة واثنان وثمانون، ثم تعود إلى مطالعها كذلك وكذا حال المغارب، وقد وقع تثنية المشرق والمغرب أيضاً كناية عن جميع الأرض كما في قوله سبحانه: ﴿رَبُّ ٱلْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ ٱلْمَغْرِبَيْنِ ﴿١٧﴾﴾، والتثنية: بناء على إرادة مشرقي الذهاب والعود المتناولين للكل، وكذا حال المغربين. (قوله: الشيخ) خواجه. (قوله: آخره، وإن كان فيه إبقاء التاء على أصله. (قوله: لتوهم) أي: لمانع وهو توهم التأنيث. (قوله: كناية) أي: المشارق والمغارب كناية عن جميع الأرض، والاشتهار فيهما كناية عن الاشتهار فيه. (قوله: من أول السرطان إلى أول الجدي) وهو من غاية القرب من القطب الشمالي إلى غايته من القطب الجنوبي. (قوله: يعني: ستر الله)

تغمده[1] الله تعالى بغفرانه، وأسكنه بُحبوحة جِنانه، نظمتها[2] في سلك التقرير وسمط التحرير

(١) التغمد: الستر منه. (٢) صفة ثانية لفوائد.

تغمده الله بغفرانه) قال في الحاشية: التغمد: الستر انتهى؛ يعني: ستر الله ما كان منه بغفرانه اللائق بجنابه أو الناشئ من محض فضله من غير سابقة العمل، ويجوز أن يجعل كناية عن الإحاطة، أي: أحاط الله بغفرانه وجعله شاملاً له قال في التاج: التغمد: كناه بوشيدن، فلا بد حينئذ من التجريد إذا لم يقصد بإضافة الغفران إليه سبحانه ما ذكرناه كما في قوله تعالى: ﴿أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾. **(قوله: وأسكنه بحبوحة جنانه)** بكسر الجيم قال قدس سره في الحاشية: بحبوحة الدار: وسطها، وهي من كل شيء وسطه وخياره انتهى؛ يعني: جعل الله خيار جنانه سكنى له. **(قوله: نظمتها)** النظم: دز رشته كشيدن جواهر، استعير لتأليف بسائط كلامه المترتبة المعاني المتناسقة الدلالات على ما يقتضيه سلامة الطبع وفي هذه الاستعارة إشارة إلى أن بسائط كلامه كالدرر في الصفاء والتلألؤ، وإنما قال ذلك ترغيباً للطلبة. **(قوله: في سلك التقرير)** السلك: رشته، والتقرير: قرار دادن، والإضافة من باب إضافة المشبه به إلى المشبه. **(قوله: وسمط التحرير)** السمط بكسر

حاصله إذا كان التغمد بمعنى الستر المطلق فنسبته إلى الضمير إما على سبيل التوسع للمبالغة، أو على حذف المضاف؛ أي: تقصيراته وإضافة الغفران إلى ذاته تعالى للاختصاص كهلا يلزم كون الشيء آلة لنفسه؛ إذ يصير المعنى ستر الله ذنوبه يستر ذنوبه. **(قوله: من غير سابقة عمل)** يقال له سبقة وسابقة في هذا الأمر إذا سبق الناس إليه، فالمعنى من غير سبق في العمل. **(قوله: ويجوز الخ)** أي: يجوز أن يكون الستر كناية عن الإحاطة فحينئذ لا حاجة إلى التوسع أو الحذف ولا إلى جعل الإضافة للاختصاص. **(قوله: قال في التاج: التغمد كناه بوشيدن الخ)** يعني: أن التغمد إذا كان بمعنى ستر المعصية فإن قصد بالإضافة الاختصاص كان مفاد الكلام المعنى الأول من غير احتياج إلى معونة التوسع أو الحذف، وإن لم يقصد لا يمكن حمل التغمد على المعنى الحقيقي لاستلزامه آلية الشيء لنفسه، فلا بد من تجريده عن بعض المعاني وهو الذنب، وجعله بمعنى الستر مطلقاً ليصح جعله كناية عن الإحاطة، فإن ستر ذاته بالغفران يلزم أن يكون محاطاً به لا ستر ذنوبه بخلاف ما إذا جعل بمعنى الستر مطلقاً؛ فإنه حينئذ لا يحتاج في جعله كناية إلى معونة التجريد، فالحاصل أنه إن جعل التغمد بمعنى الستر مطلقاً احتاج استخراج المعنى الأول إلى

الحسن، ثم انتقل من الشام إلى اسكندرية، وتوفي بها نهار الخميس وهو السادس والعشرون من شوال سنة ٦٤٦، ودفن خارج باب البحر بتربة الشيخ صالح بن أبي شامة، ومدة عمره ست وسبعون، وما اشتهر أنه قتل شاباً فغير موثوق به (من تاريخ ابن خلكان). والشيخ لغةً: من مضى له خمسون إلى الثمانين، وبما نقلنا لك عرفت أنه لا حاجة إلى ما قيل من أن الوصف به للتعظيم، وأن فيه استعارة مصرحة بتشبيه من كان فاضلاً بمن طعن في سن الشيخوخة في كون كل منهما مستحقاً للتعظيم، ثم إن للفظ الشيخ جموعاً نظمها بعضهم فقال:

مَشَايِخُ مَشْيُوخَاءُ مَشْيَخَةٌ كَذَا
شِيوخٌ وأَشْيَاخٌ وشِيْخَانِ فَاعْلَمَا
ومَعَ شِيخَةٍ جَمْعٌ لِشَيْخٍ وصُغِّرَا
بِضَمٍ وكَسْرٍ في شُيَيخٍ لِتَفْهَمَا

(قوله: تغمده الله بغفرانه) التغمد: الستر، وفي القاموس: تغمده بغفرانه؛ أي: غمره به، ولك أن تجعله من غمدت السيف إذا جعلته في غمده وغلافه، ففيه تشبيه الشيخ بالسيف في حدة الطبع وقطع المشكلات، فيكون في الكلام استعارة بالكناية، وقال الجركسي: يلزم إجراء الاستعارة في مرجع الضمير أولاً ثم فيه تبعاً، وحينئذ فلا مجاز في تغمد، بل في الإثبات، ويحتمل أن يكون الكلام كناية عن الستر الكامل والصفح التام، وقال اللاري: التغمد كناه بوشيدن فيلزم أن يصار إلى التجريد عن جزء معناه كما في ﴿أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ فافهم. **(قوله: بحبُوحة جنانه)** البحبوحة: بضم الباء الوسط، وهو نصب على الظرفية، والجنان: بالكسر جمع جنة بالفتح، وهي في الأصل حديقة ذات أشجار ونخيل، وفي الهامش بحبوحة الدار وسطها، ومن كل شيء وسطه وخياره. **(قوله: نظمتها في سلك التقرير)** صفة ثانية للفوائد، أي: أردت نظمها على تقدير تقدم الديباجة، وكذا يقال في سميتها، والنظم لغةً: جمع اللؤلؤ في السلك، وفي الاصطلاح: تأليف الكلمات مترتبة المعاني متناسقة الدلالة على حسب ما يقتضيه العقل، وهو المراد فلا حاجة إلى التجريد، والتقرير: جعل الشيء مستقراً، أو جعل أحد مقراً، ثم استعمل في البيان بالعبارة، كما أن التحرير استعمل في البيان بالكتابة، أي: جمعتها في سلك البيان بحيث جعلت كلاً في قرار مكين، أو جمعتها بحيث يحمل من طالعها على الإقرار بمدحها لحسنها ودقتها،

والسلك: الخيط سواء كان فيه الخرز أو لا، والسمط: الخيط ما دام فيه الخرز، وبالجملة إن السلك أخص من الخيط وأعم من السمط، والإضافة من قبيل لجين الماء، كأن المشبه جرد[1] منه المشبه به فأضيف إليه، ولا يخفى حسن إضافة السلك إلى التقرير، والسمط إلى التحرير الذي بمعنى تجريد الكلام عن الحشو. (قوله: ضياء الدين)؛ أي: نور يستضاء به في معرفة أمور الدين، وهذا لقب الولد العزيز، وفي كلامه تقديم اللقب على الاسم، وهو خلاف المقرر، قال في الألفية:

واسْمَاً أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبَاً
وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا

وذلك لأنه لو قدم لضاع الاسم؛ لأن اللقب يفيد فائدته مع زيادة، فقيل في توجيهه ههنا: لعله راعى السجع، ولك أن تقول: إذا اشتهر المسمى باللقب جاز تقديمه، على أن التقديم في غير المشتهر أيضاً وارد (اشموني). (قوله سبحانه) نصب على المصدرية، وعامله محذوف وجوباً؛ لأنه بدل عنه، وهو علم جنس للتسبيح، وإضافته لا تبطل علميته؛ لكونها لمجرد الإيضاح كما في حاتم طي، وقال الرضي: لا دليل على علميته؛ لأن أكثر ما يستعمل مضافاً. (قوله: عن موجبات التلهف والتأسف) التأسف: أشد الحزن والحسرة على ما ذكر في تفسيره ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾، ففيه مبالغة ليس في التلهف، ففي كلامه تخصيص بعد تعميم، والمراد حفظه عن موجبات الحزن القليل والكثير مبالغة في الدعاء والمقصود الحزن الأخروي الذي يوجبه قصور العاقلة والعاملة، فإن نفوس المستعدين بعد المفارقة عن البدن متأسفة بتضييع الاستعداد، فيكون هذا دعاء له بكمال العاقلة والعاملة، وهذا إذا كان المراد تلهفه وتأسفه، ويجوز أن يراد التلهف والتأسف من أبيه عليه، ويناسبه قوله تعالى حكاية عن يعقوب: ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾، فالتركيب حينئذ عبارة عن حفظه عما يوجبهما كما وقع في سميه. (قوله: وسميتها بالفوائد الضيائية) أي: المنسوبة إلى ضياء الدين لقب يوسف، فتعريفه بالوضع العلمي كالكنية. (فائدة): من عادتهم أنهم إذا أرادوا النسبة إلى المركب الإضافي نسبوه إلى الجزء المقصود منه، فزبيري منسوب إلى ابن الزبير، المقصود منه الجزء الثاني، وههنا المقصود هو الجزء الأول

(١) ففيه المبالغة.

السين: رشته مر وأريد باشبه وجزآن، والتحرير: نقش خط وغير آن بر كرفتن، والمراد: الكتابة والإضافة كإضافة السلك. (قوله، للولد العزيز) العزيز: ارجمند وكرامي وكم ياب. (قوله، ضياء الدين) كضياء البيت وسراجه كأنه ضياء يهتدى به إلى الدين. (قوله، عن موجبات التلهف والتأسف) التلهف: دريغ خوردن اندوهكين شدن، التأسف: دريغ درد خوردن.

معونة التوسع أو الحذف، وإن جعل بمعنى ستر الذنوب احتاج استخراج المعنى الثاني إلى التجريد. (قوله: التلهف الخ) فالتلهف: الحسرة والحزن على فوات المطلوب، والتأسف: الحسرة والحزن على نزول

لأنه[1] لهذا الجمع والتأليف كالعلّة الغائيّة، نفعه اللهُ تعالى بها وسائر المبتدئين من أصحاب التحصيل،

(١) صفة للتسمية باعتبار الجزء الثاني.

(قوله: لأنه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية) أي: لأنه في التسبب والبعث لهذا التأليف كالعلة الغائية التي تكون باعثة فتكون نسبة

لما سبق أن المطلوب ههنا كونه ضياء يستضاء به في الدين، فظهر منه أن مقتضى القياس في نسبة ضياء الدين ضيائي لا ديني كما وهم، ثم اعلم أن القوم اختلفوا في أن أسامي الكتب والرسائل وأجزاءها هل هي من قبيل أعلام الأشخاص، أو أعلام الأجناس، أو أسماء الأجناس؛ فذهب أهل العربية إلى الأول، فعندهم أنها من قبيل وضع خاص لموضوع له خاص من الشخصي، وذهب بعض المحققين إلى الثاني، وبعض آخر منهم إلى الثالث، فيكون من قبيل وضع عام لموضوع له عام، والأول أنسب؛ لأن الكتاب الذي هو عبارة عن الألفاظ والعبارات المخصوصة لا يتعدد إلا بتعدد المتلفظ به، وهذا التعدد غير معتبر عند أهل العربية؛ لأن العربي لا يعرف هذا التعدد حتى لو نطق جماعة بلفظ زيد بحضرته، وسئل: هل هو لفظ واحد أو ألفاظ متعددة، لقال: لفظ واحد. (قوله: لأنه لهذا الجمع والتأليف الخ) علة للتسمية باعتبار الجزء الثاني، قيل: لم يكتف بالتأليف هضماً لنفسه، إذ المتبادر من التأليف عرفاً ما فيه تحقيقات وتصرفات بخلاف الجمع فإنه يشعر بأنه كلام القوم، وهو تصدى لجمعه وذكر التأليف بعد الجمع للإشعار بأنه ألف بين ما جمع، أي: جمعه على وجه مشتمل على الألفة والمناسبة بين الأجزاء، ولما كان للفظ الجمع فائدة يعتد بها، ولا يخرج الفقرة بزيادتها عن حد الحسن لا يحسن تركها فسقط ما قيل. (قوله كالعلة الغائية) وهي ما كانت معلولاً في الخارج وعلة في الذهن كما قيل (شعر):

هَـكَـذَا قَـالَ زُمـرةُ الـدول
أَوَّلُ الـفِـكْـرِ آخِـرُ الـعَـمَـلِ

ووجه إقحام الكاف أن العلة الغائية للجمع والتأليف ليس ذات الولد؛ لأنه متقدم عليه في الوجودين مع أن العلة الغائية كما عرفت لا بد أن تكون متقدمة في الوجود الذهني، ومتأخرة في الخارجي، فالعلة الغائية لهذا الجمع حقيقة تعلم الولد العزيز وأمثاله من الطلبة، ولم يقل لأن تعلمه علة غائية؛ لئلا يوهم انحصار العلة في يوسف تدبر[1]. (قوله وسائر المبتدئين) بالنصب عطف على ضمير نفعه، والسائر من السؤر بمعنى الباقي، قيل: وقد يستعمل بمعنى الجميع، وهو في كلام المصنفين كالزمخشري، وقد أثبته في القاموس على قلة واستشهد له بشعر على أن الزمخشري إمام في اللغة فائق

(١) إشارة إلى منع كون العلة تعلم الولد؛ لجواز أن تكون الأجر والثواب الأخروي بقرينة ﴿وَمَا تُجْزَوْنَ﴾.

الأقران، واستعماله ليس كاستعمال سائره فنسبته إلى العيب من العيوب. (قوله: وما توفيقي إلا بالله) الواو للاعتراض والجملة تذييل لدفع توهم العجب الناشئ عما سبق من الكلام، والتوفيق: جعل الأسباب متوافقة للمسببات، وهو مصدر مجهول، والباء للاستعانة أشار إليه صاحب الكشاف بقوله: أي وما كوني موفقاً إلا بمعونته، وليس مراده تقدير مضاف كما ظن، ثم إن التوفيق الذي يختص بالتعلم أربعة أشياء: العناية وذكاء القريحة ومعلم ذو نصيحة واستواء الطبيعة، أي: خلوها عن الميل إلى غير ما يلقى إليها، ولبعضهم في أسباب نيل العلم شعر:

ذَكَاءٌ وَحِرْصٌ وَاجْتِهَادٌ وَبُلْغَةٌ
وَإِرْشَادُ أُسْتَاذٍ وَطُولُ زَمَانِ

(قوله: وهو حسبي ونعم الوكيل) الحسب في الأصل: مصدر يستوي فيه الواحد والمذكر وفروعهما، وههنا بمعنى اسم الفاعل؛ ليصح الحمل، أي: محسبي وكافيّ فلا يتعرف بالإضافة، فهو الخبر لا الضمير المتقدم، إذ لا يخبر عن نكرة بمعرفة إلا في صور ليس هذا منها، واعلم أن حسب إن ذكر بعد النكرة فهو صفة لها، وإن بعد المعرفة فحال، وأنه إن استعمل بحرف جر أصلي كان مفتوح السين؛ نحو قولك: هذا بحسب ذاك، أي: بقدره، وإلا كان ساكنها. وكلمة نعم: تفيد المدح على سبيل المبالغة؛ لعمومه وعدم تقيده بخصلة معينة عند الإطلاق بخلاف: نعم الرجل زيد علماً، وهي وكذا بئس اسم عند الكوفيين بدليل دخول حرف الجر عليها في قوله: نعم السير على بئس البعيرن وبدليل إضافتها كما في قوله:

بِئْسَ مَطِيُّ وَشَبَابٍ فَاخِرِ

وفعل عند البصريين، بدليل: فبها ونعمت، حيث لحقته التاء الساكنة، وجملة: نعم الوكيل، تفيد إنشاء المدح العام، ويمكن القول بأنه مدح خاص حيث علق فيه الحكم على الوصف المشعر بالعلية، وهي إما معطوفة على الجملة الخبرية والمخصوص بالمدح محذوف، أي: الله لدلالة الضمير السابق عليه، وعطف الإنشاء على الإخبار معيب عندهم، إلا أن يقال الجملة السابقة الخبرية لفظاً إنشائية معنى، كأنه قال: اللهم كن حسبي وكافيّ، أو عطف على خبر السابقة على تأويله بالجملة الفعلية، أي: يحسبني؛ لئلا يلزم عطف الجملة على المفرد، وهو غير مستحسن،

الفوائد إليه من قبيل النسبة إلى الباعث المحرك. (قوله: وما توفيقي إلا بالله) التوفيق: جعل الأسباب موافقة للمطلوب. (قوله: وهو حسبي) الحسب: بسنده بودن وخرده سندكردن. (قوله: ونعم الوكيل) الوكيل: أنكه بوي كاري كذا رند، والجملة عطف على جملة هو حسبي، والمخصوص محذوف أو عطف على حسبي؛ لتضمنه معنى الفعل، والمخصوص هو الضمير المتقدم.

المكروه. (قوله: جعل الأسباب الخ) ويشترط أن يكون المطلوب خيراً، فإنه إذا كان شراً يقال له: الخذلان. (قوله: الحسب الخ) يعني: أنه في الأصل مصدر استعمل بمعنى اسم الفاعل. (قوله: عطف على جملة وهو حسبي) وكلاهما إنشائيان، وكذا قوله: وما توفيقي إلا بالله، والواو فيه اعتراضية وهو تذييل لدفع توهم العجب الناشئ عن الكلام السابق. (قوله: لتضمنه معنى الفعل) فإنه بمعنى يحسبني. (قوله: والمخصوص الخ) يجوز تقديم المخصوص نص عليه في المفتاح.

اِعلم أن الشيخَ[1] رحمه الله لم يُصدِّر رسالته[2] هذه[3] بحمد الله[4] سبحانه، بأن جعله[5] جزءاً منها[6] هضماً[7] لنفسه بتخييل أن كتابه هذا[8] من حيث إنه كتابه ليس[9] ككتب[10] السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدر به على سننها[11]،

(١) أي: ابن الحاجب. (٢) أي: الكافية. (٣) صفة الرسالة احتراز عن الكافية. (٤) متعلق بقوله: لم يصدر. (٥) يعني: بأن كتبه بعد التسمية لحال الجزئية لا يكون لال بالكتابة. (٦) والظرف صفة جزء. (٧) بكسر الهاء، علة لم يصدر. (٨) كون الحمد جزء منها. (٩) خبر أن الأولى. (١٠) خبر ليس. (١١) أي: الكافية.

(قوله، هضماً لنفسه بتخييل أن كتابة إلى آخره) أي: ترك ذلك الجعل كسراً لنفسه، وذلك الكسر بتخييل أن كتابه من حيث صنعه لا من حيث اشتماله على المسائل ليس في مرتبة كتب السلف حتى يلزم بذلك الترك مخالفتهم؛ فإنهم إنما يستحسنون جعله جزء فيما يعتنون بشأنه وما هو في مرتبة كتبهم، لكن بقي توهم ترك الامتثال بالحديث الدائر على الألسن وهو: «إن كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو أجزم»؛ أي: أقطع لا يتم فدفعه بقوله: ولا يلزم إلى آخره، وحاصله: أن المأمور به التلفظ سواء كان معه الكتابة.

(قوله: أي: ترك التصدير) فسر النفي بالترك ليكون فاعل الفعل والمفعول له متحداً؛ فإنه شرط نصبه عند الجمهور إذ لا يصح جعله علة للتصدير، ولو جعل علة للنفي بتأويل انتفى التصدير ففاعله التصدير وفاعل الهضم المصنف. **(قوله: بتخييل)** التخييل: درخيال انداختن؛ أي: تخييله لنفسه دفعاً للعجب بهذا التصنيف الأنيق؛ فإن النفس أطوع للمخيلات من المعقولات. **(قوله: من حيث إنه صنعه)** أشار بذلك إلى أن الحيثية في عبارته للتقييد، وإن كان الشائع في تقييد الشيء بنفسه إفادة الإطلاق، وذلك بحمل الإضافة في الحيثية على الاختصاص بكونه مصنوعاً له. **(قوله: فإنهم إنما يستحسنون الخ)** بدليل تركهم فيما لا يعتنون به كالمكاتبات والأمور الخسيسة؛ ولأن المأمور به في الحديث افتتاح أمر ذي بال وشرف. **(قوله: لكن بقي توهم الخ)** إنما قال: توهم، إما لأنه قد اندفع بقوله: بأن جعله جزء، وإما لأنه مبني على جعل الباء في الحديث صلة الابتداء فيفيد كون الحمد جزء للمبتدأ به وهو توهم؛ إذ لا يصح ذلك إلا فيما هو من قبيل الألفاظ مع أن المأمور به الابتداء في كل أمر ذي بال فهو باء الملابسة؛ أي: لم يبدأ ذلك الأمر متلبساً بالحمد لله، فيكون المأمور به التلفظ به في أول الأمر لا

والمخصوص بالمدح هو الضمير السابق، أي: وهو نعم الوكيل، فهي جملة خبرية خبرها جملة إنشائية، وهو أيضاً معيب عندهم، ويقدر الخبر مقولي. **(قوله: لم يصدر رسالته هذه)** وعن البعض أن الكافية كانت مشتملة على خطبة كما هو المستفاد من بعض الشروح، واستفيد من بعض آخر أنها لم تشتمل لا على التسمية ولا على الحمد، وكأن وجهه أن الخطب في الأكثر إلحاقية فكأنها اشتهرت قبل إلحاقها، ومنهم من ذهب إلى أنها متروكة الحمد فقط، وقال: لم يبدأ بالحمد هضماً لنفسه الخ. يريد أن المقام داع إلى هضم النفس؛ لمظنة الإعجاب بهذا التأليف الذي لم يسبق المصنف أحد بمثله، فقول الشارح: هذا جواب عن اعتراض مقدر بأن الشيخ لم يبدأ بالحمدلة، فقد ترك الواجب عليه بمقتضى الحديث المشهور، وحاصل الجواب المنع بحمل الابتداء في الحديث على الأعم مما هو بطريق الكتابة أو اللسان، كالابتداء في الحج بالبسملة والحمد، وقوله: بأن جعله متعلق بالتصدير وتصوير للمنفي وهو ظاهر. **(قوله هضماً لنفسه)** مفعول له لما يتضمنه قوله لم يصدر، أي: ترك تصدير الكتاب هضماً لنفسه، إذ لو لم يأول أفاد أن التصدير لم يكن للهضم، بل لأمر آخر بناء على ما اشتهر من أن النفي إذا دخل على المقيد بقيد توجه إلى ذلك القيد، وعن بعضهم: إن في كلام الشارح قيدين: أحدهما؛ قوله: بأن جعله جزأ، والثاني؛ قوله: هضماً لنفسه، فالأول من قبيل: ما ضربت زيداً إعزازاً له، والثاني من قبيل قوله: ما ضربت زيداً تأديباً له، حيث يعتبر في الأول النفي ثم دخول القيد، وفي الثاني بالعكس، ويسمى الأول نفياً مقيداً بالتوصيف، والثاني نفي مقيد بالإضافة، وهذا يعرف بمعونة المقام وقرينة الكلام. **(قوله بتخييل أن الخ)** التخييل: جيزى أندرخيال انداختن؛ يعني: إلقاء شيء في الخيال، أي: بإيراد نقصان كتابه في خياله، أو في خيال غيره من المخاطبين، فإن هذا الإيراد يفيد هضم النفس وكسرها، وحمل التخييل على المعنى الاصطلاحي مع أنه مخصوص بالقول قول باصطلاح جديد، أو إطلاق على سبيل التشبيه وفيه تكلف. **(قوله من حيث إنه الخ)** الظاهر أن الحيثية للتقييد، وإن كان الشائع في تقييد الشيء بنفسه إفادة الإطلاق، ففي التقييد بالحيثية إشارة

ولا يلزم من ذلك[1] عدم الابتداء به[2] مطلقاً[3]، حتى[4] يكون[5] بتركه[6] أقطع[7] لجواز[8] إتيانه[9] بالحمد[10] من غير أن يجعله[11] جزءاً من كتابه. وبدأ بتعريف[12] الكلمة والكلام، لأنه[13] يبحث في هذا الكتاب[14] عن أحوالهما[15]،

(١) أي: عدم التصدير بالحمد. (٢) أي: بالحمد. (٣) أي: من حيث القال والحال. (٤) علة المنفي. (٥) أي: كتابه هذا. (٦) أي: الحمد. (٧) خبر يكون، أي قليل البركة. (٨) علة النفي. (٩) أي: المصنف مصدر مضاف إلى الفاعل. (١٠) من حيث القول والحال. (١١) أي: المصنف. (١٢) متعلق ببدأ. (١٣) دليل بدأ. (١٤) لو قال: هذا الفن لكان أولى لأنهما موضوعا هذا الفن لا موضوع الكتاب فقط. (١٥) من حيث الإعراب والبناء.

إلى أن هذا الكتاب في نفسه، ومن حيث الاشتمال على مسائله ككتب السلف، بل أحسن منها. والسلف: كل من تقدمك من آبائك وقرابتك، وشرعاً: كل من يُقتفى أثره في الدين من العلماء والصالحين، ففيه تشبيه العلماء بالآباء في أن كلاً منهم كان سبباً لحياتك وتربيتك، وقد ورد: «خير الآباء من علمك»، وقوله: على سنتهم، في بعض النسخ: على سننها، والسَّنَن بفتحتين: النهج والطريقة، وأراد بسنن كتبهم كون الحمد جزأ مصدراً منها. (قوله: ولا يلزم الخ) جواب عن مقدر، وهو ظاهر، قيل: الأولى تأخير نكتة عدم التصدير عن هذا القول انتهى. يعني: لا يلزم من عدم التصدير وعدم الجعل جزأ من الرسالة عدم الابتداء بالحمد مطولاً سواء كان بالبنان[1] أو باللسان. (قوله: وبدأ بتعريف الكلمة الخ) عطف على قوله: لم يصدر، والابتداء إضافي، واعلم أنه جرت عادة المصنفين أن يذكروا في أوائل كتبهم تعريف علم النحو؛ ليكون الطالب على بصيرة في طلبه، ويذكرون الغرض المقصود منه؛ لتوفر رغبة الطالب، أما تعريفه: فهو علم يبحث فيه عن أحوال الكلم التي هي إعراب وبناء، وأما الغرض منه: فصون اللسان عن الخطأ في المقال، والمصنف لم يتعرض لهما روما للاختصار فافهم. (قوله لأنه يبحث في هذا الكتاب عن أحوالهما) يعني: أنهما موضوع الفن؛ لأنه يبحث عن أحوالهما فيه، والبحث إثبات الموضوع للمحمول، وأراد بالأحوال الأعراض الذاتية، أي: اللاحقة للذات أو للجزء أو للخارج المساوي. واعلم أن موضوع العلم قد يكون واحداً؛ كالكلمة لعلم الصرف، وقد يكون أموراً متعددة بشرط التناسب؛ كالكلمة والكلام لعلم النحو، وأن موضوع علم يجوز أن يكون موضوع علم آخر، والامتياز بالحيثية، وأن يكون أخص منه أو أعم منه وأن يكون مبايناً له، ثم إن البحث في هذا الكتاب عن الأحوال العارضة للكلمة ظاهر كالبحث عن أحوال المبتدأ والفاعل والمنصرف والمبني والعامل، وأما البحث عن أحوال الكلام؛ فلأنه يبحث ولو ضمناً أن الجملة قد تكون خبراً أو حالاً أو صفة أو غيرها، لكن بقي البحث عن أحوال المركبات الغير

(١) أي: الكتابة.

أو لا، ولا يلزم من ترك الأول ترك الثاني. (قوله: وبدأ بتعريف الكلمة والكلام) وبدأ بتقسيمهما أيضاً؛ لأنه من تتمة تعريفهما أو لتحصيل الأقسام المبحوث عنها. (قوله: لأنه يبحث في هذا الكتاب عن أحوالهما) أي: عن أحوال منسوبة إليهما من حيث أنها منسوبة إليهما سواء أثبتت لأنفسهما أو لأقسامهما من حيث أنها أقسامهما، وفيه إشارة إلى أنهما موضوع النحو رداً على من قال: موضوعه الكلمة أو الكلام؛ لعدم اختصاص البحث بواحد منهما وجعل البحث عن أحدهما

الجزئية، وهو حاصل جواب الشارح. (قوله: أي: عن أحوال منسوبة إليهما من حيث الخ) قيد الحيثية مستفاد من جعل محط الفائدة الاختصاص المستفاد من الإضافة، أو مما تقرر من أن الأمور المختلفة بالاعتبار يجب اعتبار قيد الحيثية فيها. وفائدة الحيثية الاحتراز عن الأحوال المنسوبة إليهما باعتبار أمر أعم ككونهما عرضاً ومسموعاً غير قار الذات، أو باعتبار أمر أخص ككونهما فصيحاً أو غير فصيح وإنما لم يقل عن أحوال عارضة لهما من حيث أنها كذلك كما يشعر به تعريف الموضوع بما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية إشارة إلى أن هذه الأحوال أمور اعتبارية اعتبرها النحاة لمعرفة كيفية التراكيب العربية صحة وسقاماً. (قوله: سواء ثبتت الخ) البحث إثبات المحمول للموضوع والبحث عن العوارض الذاتية لموضوع العلم بإثباتها لنفسه أو لنوعه أو لعرضه الذاتي أو لنوع عرضه ولما كان القسمان الأخيران راجعين إلى القسم الثاني؛ لأن الموضوع المقيد بالذاتي قسم من الموضوع اكتفى المحشي على القسمين، وفائدة قيد الحيثية أن الشيء الواحد قد يكون قسماً لموضوعين فمن حيثية يبحث عنه في علم ومن أخرى في آخر. (قوله: وفيه إشارة) وليس بياناً للموضوع قصداً حتى يرد أن التصريف والمعاني والبيان والبديع والنحو، بل جميع العلوم الأدبية يشترك في أن موضوعه الكلمة والكلام، فلا بد من اعتبار الحيثية حتى يتميز موضوعه عما عداه بأن يقال: موضوعه الكلمة والكلام من حيث يعرف بهما كيفية التركيب العربي صحة وسقاماً. (قوله: رداً على من قال: إن موضوعه الكلمة أو الكلام الخ) هرباً من لزوم تعدد الموضوع لكن تعدد الموضوع جائز إذا تحققت جهة الوحدة. (قوله: تكلف)؛ لأن كلاً منهما مبحوث عنه في العلم، وبكل منهما يعرف كيفية التركيب العربي فجعل البحث عن أحدهما تبعاً للآخر تكلف، وبقي أنه يبحث فيه عن أحوال المركب الغير الإسنادي

فمتى لم يُعرّفا، كيف يبحث عن أحوالهما؟ وقدم الكلمة على الكلام[1]، لكون[2] أفرادها[3] جزءاً[4] من أفراد[5] الكلام، ومفهومها[6] جزءاً من مفهومه[7]، فقال: «الكَلِمَةُ»

(١) مع أن الأهم تقديم الكلام على الكلمة عند المصنف. (٢) علة قدم. (٣) كزيد وعمرو وغيرهما. (٤) خبر يكون. (٥) وهو زيد قائم. (٦) أي: مفهوم الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد. (٧) أي: مفهوم الكلام.

راجعاً إلى الأخر تكلف. (قوله: فمتى لم يعرفا) أي: لم يتصوّرا لم يصح البحث عن الأحوال المنسوبة إليهما من حيث أنها منسوبة إليهما، ولما ثبت وجوب تصوّرهما عرفا لتحصيل ما هو الواجب، إن قيل: الواجب حاصل قبل التعريف؛ لتوقف تعريف كل شيء على تصوره، أجيب: بأن ذلك التوقف بالقياس إلى المعلم المفكر لا بالقياس إلى المتعلم، إن قيل: المتعلم أيضاً عالم بالمعرف قبل تعريفه؛ لأن لام التعريف يشير إلى ما يعلمه المخاطب، قلنا: لا يلزم من لزوم علم المخاطب لزوم علم المتعلم؛ لجواز أن يكون المتعلم سامعاً غير مخاطب، فإذن التعريف بالقياس إليه يفيد أصل المعرفة، وبالقياس إلى المخاطب زيادة المعرفة. (قوله: وقدم الكلمة؛ لكون أفرادها جزء من أفراد الكلام إلى آخره) أي: سواء نظر إلى أفرادهما أو إلى مفهومهما وجد جهة التقدم في جانب الكلمة، ولا يخفى أن المتقدم بحسب الوجود الخارجي إذا قدم في الكتابة توافقت في التقدم الموجودات الأربعة؛ أعني: الكتبي واللفظي والذهني والخارجي، وإن المتقدم بحسب الوجود الذهني إذا قدم في الكتابة

أيضاً فيجب أن يجعل موضوعه الأمور الثلاثة، اللهم إلا أن يقال: إنه لقلة مباحثه لم يعتد به وجعل راجعاً إلى أحدهما، والصواب أن موضوعه اللفظ الموضوع باعتبار صدقه على كل واحد من الأقسام الثلاثة. (قوله: أي: لم يتصوّرا) إشارة إلى أن لم يعرفا من المعرفة لا من التعريف؛ إذ البحث عن أحوالهما موقوف على معرفتهما لا على التعريف. (قوله: ولما ثبت وجوب تصوّرهما الخ) دفع لما يرد من أن توقف البحث على المعرفة لا يستلزم توقفه على التعريف خصوصاً على هذا التعريف فلا يتم التقريب، وحاصل الدفع أنه لما ثبت وجوب تصورهما عرفاً بهذين التعريفين لتحصيل ما هو الواجب لا لوجوبهما بخصوصهما والفاعل المختار إذا ظهر له طريقان في تحصيل المقصود يختار أيهما شاء بإرادته، والمرجع إرادته كما هو طريقة أهل الحق. (قوله: إن قيل الخ) لا يخفى أن البحث عن الأحوال المنسوبة إليهما من حيث أنهما كذلك موقوف على تصورهما بوجه مساو لهما ليتمكن من إثبات الأحوال المخصوصة لهما، والتعريف إنما يتوقف على تصورهما مطلقاً فلا ورود لهذا البحث بعد اعتبار قيد الحيثية في قوله: لم يصح البحث عن أحوالهما الخ، فالأولى إسقاط الحيثية أو إسقاط هذا البحث الذي تكلف في دفعه اعتبار حال المتعلم الغير المخاطب وهو الحق. (قوله: وجد جهة التقدم الخ) وهي الجزئية، أما جزئية الفرد للفرد فظاهر، وأما جزئية المفهوم للمفهوم؛ فلأنه أخذ في تعريف الكلام والكلمة باعتبار ما صدق عليه حيث جعل عنواناً لملاحظته، ومن لم يفهم وقع في حيص بيص. (قوله:

الكَلِمَةُ:

الكلامية، إلا أن يقال: إن البحث عنها باعتبار إعراب مفرداتها أو بناءها، فتدخل في الكلمات. (قوله فمتى لم يعرفا كيف يبحث الخ) إما من التعريف أو المعرفة، ويجوز أن يكون الغرض من التعريف تمييز هذا الفن عن غيره؛ لأن تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات، وكيف للاستفهام الإنكاري بناء على أن المراد بالبحث هو البحث على وجه البصيرة وأنه يتوقف على المعرفة الكاملة، أو على تعريف جامع ومانع كتعريف المصنف لهما. (قوله: لكون أفرادها جزأ الخ) أما كون أفراد الكلمة جزأ من أفراد الكلام فظاهر؛ لأن زيداً مثلاً جزء من زيد قائم، وأما كون مفهومها جزء من مفهومه؛ فلأن الفرد إذا كان جزأ كان حقيقته أيضاً جزأ، إذ الفرد عبارة عن الحقيقة مع التشخص والخصوصية، وإلا فمفهوم الكلمة ليس جزأ من الكلام؛ لأن المراد بالكلمتين الواقعتين في تعريف الكلام؛ أعني: ما تضمن كلمتين بالإسناد ما صدقتا عليه لا مفهومهما، إذ لا يصدق على مثل زيد قائم أنه تضمن مفهوم لفظ وضع لمعنى مفرد وجيه. وفي شرح العصام ما إيضاحه أن للتقديم وجوهاً أربعة بحكم الاستقراء، أحدها: توقف المفهوم، أي: مفهوم الكلام على تحقق المفهوم، أي: مفهوم الكلمة، ثانيها: توقف تحقق معرفة المفهوم، أي: مفهوم الكلام على تعريف المفهوم، أي: مفهوم الكلمة، ومفهوم الكلمة: لفظ وضع الخ. وأراد بتعريف المفهوم تعريف اللفظ والوضع والمعنى والمفرد، فإذا لم يعرف تعريف هذا المفهوم ولم يعلم مفهوم الكلمة، وإذا لم يعلم مفهوم الكلمة لم يعلم الكلمة، وإذا لم يعلم الكلمة لم يتحقق معرفة مفهوم الكلام، ثالثها: توقف تحقق الفرد، أي: فرد الكلام من أفراده على تحقق الفرد، أي: فرد الكلمة من أفرادها، مثلاً إذا لم يتحقق زيد وقائم على حدة، وهما فردان من الكلمة لم يتحقق مجموع زيد قائم، وهو فرد من الكلام. رابعها: توقف تحقق معرفة الفرد، أي: فرد الكلام على معرفة الفرد، أي: فرد الكلمة؛ لأنه إذا لم يعرف فرد الكلمة لم يتحقق معرفة فرد الكلام، كما عرفت فهذه وجوه أربعة على حدة مستلزمة لتقديم الكلمة على الكلام هذا. (قوله: فقال الكلمة الخ) حكى الفراء في الكلمة ثلاث لغات، وهي على ما في الشذور: كلمة بوزن نبقة، وهي الفصحى ولغة أهل الحجاز وبها جاء التنزيل؛ مثل ﴿إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾، الثانية: كلمة بوزن سدرة، الثالثة: كلمة

قيل: هي والكلام مشتقان من الكلْمِ -بتسكين اللام-: وهو الجرح[1]، لتأثير معانيهما[2] في النفوس[3] كالجَرْحِ[4]،

(١) لأن كلام المتكلم مؤثر في السامع كما أن جراحه الجارح مؤثرة في المجروح. بالفتح مصدر جرح وبالضم اسم للجراحة. متعلق بالاشتقاق. (٢) أي: الكلمة والكلام. (٣) أي: نفوس السامعين. (٤) فالتشبيه في مطلق التأثر.

بوزن تمرة، وهي لغة تميم. وقوله: قيل هي إنما مرضه إشارة إلى ضعف الأول بالاشتقاق المذكور؛ وذلك لأن التناسب ههنا بين المشتق والمشتق منه ليس إلا باعتبار التأثير المخصوص، أعني: تأثير يصحبه الألم الذي هو لازم معنى الجرح، وهو ليس مدلولاً مطابقياً للمشتق ولا تضمنياً، بل التزامي فاعرفه. (قوله مشتقان من الكلم) أي: بالاشتقاق الصغير كما هو المتبادر عند الإطلاق كاشتقاق صيغ الماضي والمضارع واسم الفاعل والمفعول من المصدر، فاعلم أن الاشتقاق نزع لفظ من آخر بشروط أربعة؛ أحدها: أن يكون اللفظان متناسبين معنى بأن يكونا مشتركين في الدلالة على أصل المعنى، وبه احترز عن الألفاظ المشاركة في اللفظ؛ كالذهب بمعنى ما يقابل الفضة، وذهب الذي ماض من الذهاب، فلا يقال أن أحدهما مشتق من الآخر؛ لعدم اشتراكهما في الدلالة على المعنى الأصلي، ثانيها: أن يكونا متناسبين تركيباً بأن يشتملا على الحروف الأصلية وبهذا احترز عن الألفاظ المترادفة؛ كالذئب والسرحان؛ لفقدان التناسب في التركيب، ثالثها: أن يكونا متغايرين في الصيغة وبه احترز عن مصدر أريد به المفعول؛ كضرب الأمير، أي: مضروبه، ومصدر مستعمل في معناه الأصلي، فلا يقال أن أحدهما مشتق من الآخر؛ لاتحاد الصيغة، رابعها: أن يكون المشتق زائداً على المشتق منه بشيء من المعنى، واحترز به عن نحو: شاهد وشهيد، فإن القيود المذكورة متحققة فيهما غير أن واحداً منهما لا يدل على معنى زائد؛ لأن معناهما واحد وهو الحاضر، والمثال المشتمل على جميع ما ذكر ضارب مع الضرب، كذا في شرح الهارونية. (قوله: وهو الجرح) المناسب هنا فتح الجيم على ما قالوا[1] بمعنى ريش كردن، لكن في القاموس وغيره أن الكلم بفتح فسكون بمعنى الجرح بالضم؛ أعني: الجراحة، وبالفارسية ريش، وجمعه الكلوم، وفي الحديث: «زملوهم بكلومهم». (قوله: لتأثير معانيها) أي: اللغوية إذ الاشتقاق باعتبار اللغة يعني أن ما صدق عليه تلك المعاني تؤثر في نفوس كالجرح، وهذا إشارة إلى إثبات جزء المدعى بتقدير في العبارة توضيحه أن الكلمة والكلام مشتقان من الكلم؛ لأن الاشتقاق كما عرفته أخذ كلمة من أخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى وفيما نحن فيه كذلك، أما المناسبة في اللفظ فظاهر، وأما في المعنى فلتأثير معانيهما في النفوس، فإن الألفاظ تؤثر في نفوس السامعين

(١) وقرئ قوله تعالى: ﴿دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ﴾ من الكلم بمعنى الجرح، أي: تجرحهم.

توافقت في التقدم الوجودات ما عدا الخارجي. (قوله: قيل: هي والكلام مشتقان من الكلم) الاشتقاق: أن تجد بين اللفظين تناسباً في أحد المدلولات الثلاثة واشتراكاً في جميع الحروف الأصلية مرتباً أو غير مرتب، أو اشتراكاً في أكثر الحروف الأصلية مع تقارب ما بقي في المخرج؛ كنعق ونهق، وقد أشار إلى بعد هذا الاشتقاق بقوله: قيل وذلك؛ لأن التأثير المناسب لأن يشبه بالجرح تأثير يصحبه الألم، ولا يخفى أن هذه مناسبة بعيدة عن الفهم غير لازمة مع أن المناسب أن يقال: إن تأثير أنفسهما بقرع الأسماع ونقش الصور في الأذهان، وما يترتب عليهما من الأفعال والانفعالات على أيّ وجه كانت من مستتبعات القوة التي هي مدلول الكاف واللام والميم، فإن تقاليبها كلها لا تخلو عن قوة وشدة، والكلمة والكلام والكلم متساوية الأقدام في أن تأثيرها للقوة المفهومة من جوهر تلك الحروف. (قوله: وهو الجرح) الجرح بفتح الجيم:

توافقت الخ)؛ لأن التصور يتبع التلفظ، والتلفظ يتبع الكتابة فتقدم الكتابة يستلزم التقدم في الوجودين اللفظي والذهني، والتقدم في الوجود الخارجي متحقق فتوافقت الكل في التقدم. (قوله: الاشتقاق الخ) تعريف للاشتقاق باعتبار العلم وحذف قولهم: فتردّ أحدهما إلى الآخر إشارة إلى أنه ليس داخلاً في الحد، بل هو بيان لتعيين المشتق والمشتق منه، فالمردود مشتق والمردود إليه مشتق منه. (قوله: تناسباً) أشار به إلى أنه لا بد من التغاير بين المعنيين بوجه فلا يجعل المقتل مصدراً مشتقاً من القتل، وكلمة لو للتقسيم ولبيان أنواع المحدود من الاشتقاق الصغير والكبير والأكبر لا للإبهام والتفكيك. (قوله: وقد أشار الخ) حاصل ما ذكره الشارح رحمه الله في بيان التناسب المعنوي هو أن المدلول الالتزامي للكلمة والكلام وهو تأثير معانيهما في النفوس يشبه بالمعنى المطابقي للكلم في كون كل منهما فرد للتأثير، وحاصل وجه البعد أن تشبيه تأثير المعنى مطلقاً بالجرح غير مناسب لانتفاء مرجح اعتبار الجرح مشبهاً به، وإن أريد تشبيه تأثير يصحبه الألم به كان التشبيه مناسباً، لكن هذه مناسبة بعيدة عن الفهم لخفائها؛ فإنها مناسبة باعتبار ما يترتب على معاني بعض أفرادهما غير لازمة لشيء من معانيهما فإن تأثير المعاني بالألم يختلف بحسب الأشخاص والأوقات والأحوال، وحاصل ما ذكره المحشي أن التناسب المعنوي اشتراكهما من حيث أنفسهما؛ أي: مع قطع النظر عن المعنى في المدلول الالتزامي، وهو التأثير التابع للقوة التي هي المدلول الالتزامي لجوهر الحروف. (قوله: مع أن المناسب الخ) لا يخفى؛ أي: لا يخفى بعد هذه المناسبة مع وجود المناسبة. (قوله: تأثير أنفسها) أي: أنفس الكلمة والكلام والكلم من غير نظر إلى معانيها. (قوله: ونقش الصور في الأذهان) أي: صور ذواتها. (قوله: وما يترتب عليها) أي: على

وقد[1] عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما[2] بالجرح حيث قال[3]:

جِرَاحَاتُ[4] السِّنَانِ[5] لَهَا[6] الْتِيَامُ[7] وَلاَ يَلْتَامُ[8] مَا جَرَحَ[9] اللِّسَانُ[10]

والكلِم - بكسرِ اللام -: جنس[11] لا جمعُ

---

(١) حال. (٢) أي: الكلمة والكلام. (٣) استدلال على دعواه. (٤) جمع جراحة. (٥) جمع سنان. بالتركي سونكي. (٦) الظرف صفة جراحات. (٧) فاعل الظرف. (٨) على وزن يمتاز للضرورة والأصل يَلْتَئِم بكسر الهمزة. (٩) أي: جرحه من قبيل قوله تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ﴾. أي: بعثه الله. (١٠) فاعل جرح. أي ما يصدر عن اللسان من الكلام. (١١) يقع على القليل والكثير كالماء والعسل.

خسته كردن. **(قوله: وقد عبر بعض الشعراء)** يعني: أن ذلك التشبه علاقة معتبرة. **(قوله: جراحات السنان)** جمع جراحة بكسر الجيم بمعنى: خستكى، السنان: سرنيزه وعصلو نيزه مرجيزي. **(قوله: جنس)** وإليه ذهب الجمهور لكن لم يستعمل إلا ما فوق الاثنين. **(قوله: بدليل**

القرع، ونقش الصور من الأفعال والانفعالات؛ فإنه يترتب عليهما جذب الملائمات ودفع المنافرات والإقدام والإحجام والتألم والتلذذ والانقباض والانبساط والفرح والغم وغير ذلك. **(قوله: من مستتبعات)** خبر إن. **(قوله: مدلول الكاف واللام والميم)** أي: المدلول الالتزامي لها لكون الكاف من الحروف الشديدة واللام والميم من المجهورة. **(قوله: فإن تقاليبها الخ)** يقال: ملكت العجين إذا شددت عجنه، ويقال: كمل الشيء إذا تم، ففي التمام قوة ذلك الشيء، ويقال: مكلت البئر إذا قل ماؤها؛ فإنها لقوتها وعدم رخاوتها يقل ماؤها، واللمك جلاء يكتحل به العين فإن الاكتحال يوجب القوة. **(قوله: فالكلمة)** فذلكة لما تقدم؛ أي: فحصل من ذلك التفصيل أن الألفاظ الثلاثة متساوية الأقدام في المدلول الالتزامي لها وهو تأثيرها في الأسماع والأذهان لأجل القوة المفهومة التزاماً من جوهر تلك الحروف، فيكون بينها تناسب معنوي من حيث اتحاد مدلولها الالتزامي، وأما كون الكلمة والكلام فرعين للكلم فلكونهما مشتملين على الزيادة من حيث الحروف والحركات.

بحسب حسنها أو قبحها فرحاً وانبساطاً أو غصة وانقباضاً كالكَلْم الذي هو الجرح في البدن، ففي كلامه إظهار ما خفي وإعراض عما ظهر. **(قوله بعض الشعراء)** في هذا التعبير إشارة إلى أن البيت مما لم يعلم قائله، ففيه تعريض بما قاله الشارح الكازروني وغيره من أن قائله علي رضي الله عنه، فما قيل: إن المعنى بعض الموصوفين في سورة الشعراء وهو أمير المؤمنين، فلا يصدر عن عاقل، ثم المقصود من إنشاء هذا الشعر بيان أن العلاقة بين المشتق والمشتق منه معتبرة حتى أنهم أطلقوا الجرح على كلم اللسان، وقوله: عن بعض تأثيراتهما، هو التأثير بإحداث الألم المعبر عنه بالجرح. **(قوله: جِرَاحَاتُ السِّنَانِ لَهَا الْتِيَامُ الخ)** بيت من البحر الوافر من عروضه الأولى، وضربه الأول وزنه مفاعيلن مفاعلتن فعولن مرتين، الجراحات بالكسر: جمع جراحة، والسنان بالكسر: الرمح، بالفارسية نيزه، والالتيام: البرء، يعني: بيوسته شدن وفراهم آمدن ريش، وما جرح اللسان، أي: ما أثرته بذكر الملزوم وإرادة اللازم، وهذا محل الاستشهاد، واللسان الجارحة أو اللغة يذكر ويؤنث، وجمعه الألسنة والألسن، وفي معناه ما ينسب إلى علي رضي الله عنه:

وَكُلُّ جِرَاحَةٍ فَلَهَا دَوَاءٌ
وَسُوءُ الْخُلْقِ لَيْسَ لَهُ دَوَاءُ

(قوله: والكلم بكسر اللام جنس الخ) ههنا ثلاثة مذاهب؛ أحدها: أنه اسم جنس، وهو المختار عند الجمهور فيكون مفرداً لفظاً، ثانيها: أنه جمع، وإليه ذهب الزمخشري وصاحب اللباب، ثالثها: أنه اسم جمع نقله الأزهري في التصريح عن بعضهم، وتحقيق ذلك يتوقف على بيان الفرق بين هذه الثلاثة، فنقول: الجمع ما دل على آحاده بالمطابقة، فإذا قلت: جاء الزيدون فكأنك قلت: جاءني زيد وزيد وزيد؛ لأنه موضوع للآحاد بشرط انضمام بعضها إلى بعض، واسم الجمع ما دل على كل واحد واحد من تلك الأفراد بالتضمن؛ كالقوم والرهط، فإنه موضوع لمجموع الأفراد، فدلالته على كل واحد من قبيل دلالة المركب على كل واحد من أجزاءه، وأما اسم الجنس فعلى قسمين اسم جنس إفرادي واسم جنس جمعي، فالأول: ما وضع للحقيقة[1] ملغى فيه اعتبار الفردية، ويصدق على القليل والكثير؛ كماء وتراب وعسل،

---

(٢) أي: للماهية المطلقة من غير دلالة على قلة وكثرة.

كـ(تَمْرٍ وَثَمَرَةٍ) بدليل[1] قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ[2] ٱلطَّيِّبُ[3]﴾. وقيل: جمع[4]، حيث لا يقع إلا على الثلاث[5] فصاعداً[6]. والكلم[7] الطيب يؤول[8] ببعض[9] الكلِم. واللام فيها[10] للجنس،

(١) متعلق بمقدر. (٢) فإنه لو كان جمعاً لوجب تأنيث الطيب وبدليل أنه ليس من أوزان الجمع. (٣) أي: العمل الصالح. (٤) أي: هو جمع علة. لأنه صاحب المصباح والباب والمصباح حيث كانوا فإنه جمع في نفر وما فوق العشرة وما وزنها فإن الكلمات جمع قلة. (٥) كالجمع على شيء من الأشياء. (٦) الفاء للعطف، حال من فاعل يرتفع. (٧) جواب الاعتراض بالآية على قبل. (٨) بحذف المضاف. (٩) إذ المساعد الحضرة الإلهية إنما هو المكلم. (١٠) هذه الكلمة.

والثاني: ما وضع للحقيقة، لكن باعتبار وجودها في أكثر من فردين كالكلم والتمر ولا يلزم من انتفاء انتفاء الواحد والاثنين فيما ذكرنا ظهر أن الحق كونه اسم جنس، وما استدلوا به على الجمعية لا ينتهض حجة؛ لكونه اسم جنس جمعي، ولا منافاة في قولهم: إنه اسم جنس جمعي؛ لأنه وضع للماهية واستعمل في الجمع فهو اسم جنس وضعاً وجمعي استعمالاً هذا. (قوله: جنس كتمر وتمرة) لعله أراد به بيان أن الكلم مفرد لفظاً، وجمع جنسي لغوي معنى، حيث لا يقع على الواحد؛ كتمر وركب، وتصريح بأنه ليس بجمع لفظي اصطلاحي؛ لأن بناء فعل بفتح فكسر ليس من أبنية الجمع، وما وقع في التوضيح من أن الطيب صفة الكلم، وأن الكلم وإن كان جمعاً لكن كل جمع يفرق بينه وبين آحاده بالتاء، يجوز في صفته التذكير والتأنيث؛ نحو: نخل خاوية، ونخل منقعر، فمحمول على معنى أنه جمع جنسي لغوي لا جمع لفظي واصطلاحي كما صرح به التفتازاني في شرحه (بدر الدين المناستري). (قوله: بدليل قوله تعالى) أي: في سورة فاطر: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾؛ إذ لو كان جمعاً لوجب تأنيث الطيب، لكونه مسنداً إلى ضمير جمع غير العقلاء، وبدليل أنه على وزن لم يبن عليه شيء من أوزان الجموع العربية، وبدليل أنه يصغر على كليم، فلو كان جمعاً لرد إلى مفرده. (قوله: وقيل: جمع) أي: لا اسم جنس مفرد؛ لأنه لا يقع إلا على ثلاث الخ. وهذه معارضة لدليل الجمهور، وإنما مرضه لظهور ضعفه؛ لأنه لو تم هذا الدليل لدل على أن مثل القوم والرهط مما يدل على الثلاث فصاعداً جمع، ولم يقل به أحد. (قوله: والكلم الطيب يأول ببعض الخ) جواب عما يرد على هذا القائل: من أنه لو كان جمعاً لوجب تأنيث وصفه في الآية؛ لأن الجمع بمعنى الجماعة، وحاصل الجواب ظاهر، وفيه أن هذا يبعد عن موارد الاستعمال؛ لأن هذه القاعدة غير مطردة، ولو سلم فرعاية المناسبة اللفظية بين الصفة والموصوف أولى على أن هذا الوقوع استعمالي لا وضعي، وأن الكلم اسم جنس جمعي فما استدلوا به لا ينتهض حجة كما قدمناه. (قوله: واللام فيها للجنس) أخر بيان اللام مع أنه مقدم في الذكر على مدخوله؛ لعدم استقلاله في المفهومية، ثم إن كون اللام للجنس هو المختار، إذ المراد بالمعرف هو الماهية، فيراد بالكلمة طبيعة

قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾) فإنه لو كان جمعاً لوجب التأنيث، وبدليل أنه ليس من أوزان الجمع. (قوله: وقيل: جمع) وإليه ذهب صاحب الصحاح وصاحب اللباب. (قوله: والكلم الطيب) فإن الصاعد إلى محل العرض ليس إلا بعض الكلم وهو الطيب ككلمة التوحيد لا الخبيث، فجاز أن يعبر عنها ببعض الكلم فتأويله كتأويل الرحمة بالإحسان في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾. (قوله: واللام فيها للجنس) هذا الوجه هو المختار؛ لأن المقام يقتضي تعريف المصطلح عليه لا تعريف الفرد النوعي للمعنى اللغوي، أو لما يطلق عليه هذا اللفظ كما في صورة لام العهد الخارجي ولابيان الطرد حتى يكون اللام للاستغراق، والتعريف ليس إلا

(قوله: لوجب التأنيث) لكونه مسنداً إلى ضمير جمع غير العقلاء. (قوله: وإليه ذهب صاحب الصحاح) فإنه قال: الكلم لا يكون أقل من ثلاث كلمات؛ لأنه جمع كلمة. (قوله: فإن الصاعد الخ) يعني: أن تأنيث الضمير وإن كان ظاهراً بالنسبة إلى لفظ الكلم إلا أن الصاعد في الواقع ليس إلا بعضها فيجوز تذكيره باعتبار تأويله بالبعض هذا كتذكير الضمير الراجع إلى المؤنث بتأويله بالشخص على ما تقرر من أن المرجع إذا كان مذكراً باعتبار ومؤنثاً باعتبار آخر يجوز تذكير ضميره وتأنيثه، وليس مراد الشارح رحمه الله أن لفظ البعض ههنا مقدر على ما وهم. (قوله: يقتضي تعريف المصطلح)؛ لأنه المبحوث عنه في العلم. (قوله: لا تعريف الفرد النوعي) أي: لا يقتضي المقام تعريفه بهذا العنوان وإن كان متحداً بالمصطلح عليه. (قوله: ولا بيان الطرد) أي: لا يقتضي المقام بيان اطراد تعريف الكلمة وكونه شاملاً لجميع أفراده كما قيل؛ إذ المقصود معرفة ما يبحث عن أحواله فالزائد عليها زائد على مقتضى المقام. (قوله: والتعريف الخ) عطف على أن المقام يقتضي تعريف المصطلح؛ أي: التعريف ليس إلا تصور حقيقة المعرف إما بالكنه أو بالوجه من حيث هي مع قطع النظر عن تحققه في ضمن

والتاء للوحدة[1]، ولا منافاة بينهما، لجواز[2] اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية، يقال: (هَذَا الجِنْسُ[3] وَاحِدٌ[4]) و(ذَلِكَ[5] الوَاحِدُ[6] جِنْسٌ). ويمكن حملها على العهد الخارجي[7] بإرادة[8] الكلمة المذكورة على ألسنة[9] النحاة[10]. «لَفْظٌ» اللفظ في اللغة[11]: الرمي[12]

(١) أي: النوعية الفردية. (٢) دليل عدم المنافاة. (٣) مثلاً يقال: هذا الرجل واحد، وذلك الواحد رجل، ولا يجوز أن يقال لهذا الحجر حجر. (٤) كالحيوان. (٥) شاة واحدة. (٦) كالحيوان. (٧) الكلمة المذكورة على ألسنة النحاة. (٨) يعني بإرادة الكلمة معناها اللغوي ثم بإرادة عقلك. (٩) جمع لسان. (١٠) بقرينة ذكر مسائل النحو وأن المتكلم نحوي. (١١) أي: في أصل اللغة. (١٢) أي: معنى اللفظ معنى الرمي.

للطبيعة من حيث هي فاللام للجنس والطبيعة. (قوله: والتاء للوحدة) ولقائل أن يمنع ذلك في المعنى العرفي خصوصاً عند من عدل في تعريف الكلمة عن اللفظة إلى اللفظ وقال: الوحدة غير مرادة ولئن سلم فيجوز القول بتجريدها عن معنى الوحدة كما يجرد في مقام التعريف أسماء الأجناس عن الوحدة على تقدير وضعها للفرد المنتشر، وليس التاء نصاً في الوحدة حتى يمتنع التجريد بدليل كلمتين وتمرتين. (قوله: ولا منافاة بينهما) هذا جواب على تقدير التنزل وتسليم ما منعناه. (قوله: لجواز إتصاف الجنس بالوحدة) طبيعية كانت أو صناعية أو غير ذلك وفيه نظر؛ لأن هذه الوحدة مغايرة للوحدة التي هي مدلول التاء فإنها فردية لا جنسية، ويمكن أن يجاب بأن الكلمة اللغوية إذا خصت بما هو مصطلح النحاة صارت الوحدة التي هي في الكلمة اللغوية وحدة جنسية، ويلزم من ذلك أن لا تكون نسبة الكلمة الاصطلاحية إلى الكلم كنسبة تمرة إلى تمر. (قوله: والواحد بالجنسية) يعني: أن

فرد أو أفراد. (قوله: فاللام للجنس والطبيعة) أي: الماهية من حيث هي وفي عطف الطبيعة عليه إشارة إلى أن ليس الجنس ههنا بالمعنى الأعم الشامل للطبيعة والاستغراق والعهد الذهني. (قوله: ولقائل أن يمنع الخ) يعني: أنه كان في اللغة فيه معنى الوحدة الفردية، ثم لما نقل إلى المعنى الجنسي المصطلح عليه لم يعتبر فيه معنى الوحدة فالتاء حينئذ لمجرد التأنيث اللفظي. (قوله: على تقدير الخ) احتراز عن القول بوضعها للمفهوم من حيث هي والوحدة مدلول تنوين التنكير. (قوله: وليس التاء الخ) رد على الفاضل الهندي حيث منع التجريد مستنداً بأن التاء نص فيه. (قوله: بدليل كلمتين الخ) فيه أن الوحدة المعتبرة في كل منهما في نفسه لا تنافي التعدد الذي هو مدلول التثنية من حيث اجتماعهما، نعم لو كان مدلول التاء الوحدة بمعنى الانفراد وعدم الاجتماع مع آخر لوجب التجريد كيف وقد عرف التثنية بما لحق بآخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل على أن معه آخر من جنسه، ولك أن تقول: لو كان التاء نصاً في الوحدة لما جاز كمأة للجنس وكمأ للواحد. (قوله: وتسليم ما منعناه) ولقائل أن يمنع. (قوله: طبيعية كانت) أي: خلقية كانت كالإنسان أو اعتبارية كما فيما نحن فيه فالمراد بالصناعة ما يتعلق بالاعتبار والاصطلاح سواء حصلت بالصناعة أو لا. (قوله: ويمكن أن يجاب الخ) يعني: نقلت الكلمة من المعنى اللغوي؛ أعني: اللفظ الموصوف بالوحدة الشخصية إلى المعنى الجنسي الموصوف بالوحدة الجنسية. (قوله: فيجوز الخ) فيقال: فيما نحن فيه جنس الكلمة الذي هو واحد بأن

لَفْظٌ

الجنس وحقيقته من حيث هي هي، واللام للإشارة إليها. (قوله: ولا منافاة الخ) جواب عن سؤال مقدر تقديره ظاهره، فاعلم أن الوحدة نوعان جنسية وفردية، أي: إما صفة للجنس، أو صفة لفرد من الجنس، يقال: هذا جنس واحد، وهذا فرد واحد من الجنس، فاتصف الجنس بالواحد وبالعكس، فلا منافاة بينهما، بل هما يتصادقان. (قوله: ويمكن حملها على العهد الخارجي) أي: التقديري، وإياه عنى من قال: إن اللام عوض عن المضاف إليه، أي: كلمة النحاة لفظ وضع الخ. ووجه الحمل على العهد أن للكلمة أفراداً وحقائق؛ أحدها: الكلمة اللغوية، الثاني: الكلمة المنطقية، الثالث: النحوية، إلى غير ذلك من الأفراد المتكثرة بحسب تكثر الاصطلاحات، وأرباب كل صناعة إنما يعرّفون ما هو متداولهم كذا قيل، والأولى أن يقال: المراد بالكلمة حينئذ المذكورة على ألسنة النحاة: وهي الكلمة العربية التي لا يبحث النحاة إلا عن أحوالها، وهي حصة من مطلق الكلمة المعرفة بالتعريف المذكور؛ لأنها شاملة للكلمة الفارسية واليونانية وغيرهما من الألسن، إذ الكل موضوع لمعنى مفرد هذا؛ ثم إن التصدير بالإمكان يشعر بالضعف فيه، قد بينه العصام بوجهين وله وجه ثالث: وهو أن التعريف حينئذ يكون تعريفاً بالأعم، وإن أمكن دفعه بأنه جائز عند القدماء. (قال: الكلمة لفظ الخ) عرّفها ابن هشام بأنها: قول مفرد، ثم قال: عدلت عن اللفظ؛ لأن القول جنس قريب، واللفظ بعيد، واستعمال الأجناس البعيدة في الحدود معيب عند أهل النظر، انتهى. وفيه أنه إن أراد أنه فاسد فغير صحيح؛ لأنهم جوزوا التعريف بالأعم، وإن أراد أن الأولى خلافه فهو لا يضر بالمقصود، على أنه يرد عليه أيضاً أن القول يطلق حقيقة عرفية على الرأي والاعتقاد، واستعمال اللفظ المشترك في الحدود معيب عندهم، وأنه اكتفى في تعريفه عن الوضع بالدلالة الالتزامية، وهي مهجورة في التعاريف، فالأولى ما قاله ابن الحاجب. (قوله: اللفظ في اللغة: الرمي) أي: من الفم لا مطلقاً كما يتوهم من لفظة الرحى الدقيق؛ لأنه مجاز صرح به في الأساس، وقال: الجزائري: إن اللفظ في اللغة يطلق على ثلاثة معان: الرمي المطلق، الرمي من الفم المنطق، وقد اتفق أرباب الحواشي على أن الشارح قصد

يقال: (أَكَلْتُ التَّمْرَةَ وَلَفَظْتُ النَّوَاةَ) أي: رميتُها، ثم نقل في[1] عرف النحاة ابتداء[2]، أو بعد جعله بمعنى الملفوظ، كـ (الخَلْقِ) بمعنى المخلوق إلى ما يتلفظ به

(١) أي: في اصطلاح النحاة بعد كون اللفظ في اللغة بمعنى الرمي. (٢) قبل أن يجعل بمعنى الملفوظ.

المعنى الأول، حيث أطلق الرمي أولاً، ثم أطلقه ثانياً، بقوله: أي رميتها؛ لئلا يتوهم أن المراد به الرمي من الفم، وظاهر الحال وإن كان كما قالوا إلا أنه عند التحقيق قصد المعنى الثاني؛ وذلك لأنه مثل بالأكل الذي هو من لوازم الفم، وإلا فالمناسب لفظت الحجر ونحوه؛ ولأن ترتب اللفظ على الأكل أعدل شاهد على تقديم الأكل عليه، فاللفظ حينئذ لا يكون إلا من الفم، وفي الصراخ لفظ ازدهان بيرون أنداختن وسخن كفتن، فما قيل: معنى لفظت النواة رميتها لا من الفم، بل أخرجتها من التمرة قبل إدخالها من الفم غير معقول فاعرفه. وقوله: في اللغة متعلق بالاتحاد المفهوم من الحمل، فلا يرد أنه لا معنى لتعلقه بالرمي ولا باللفظ، قيل: وإنما فسرها بقوله: أي رميتها تصريحاً بأن المراد الرمي مطلقاً لا من الفم، وفيه ما تقدم فارجع إلى السيلكوتي. (قوله: في عرف النحاة) العرف: ما يتفق عليه طائفة، وأراد ههنا العرف الخاص بقرينة الإضافة إلى النحاة، ولك أن تقول: إن اللفظ عبارة عما ذكر عند جميع أهل العربية، والنحاة: جمع تكسير للناحي من نحا إذا نظر في النحو، وأصله نحوة بوزن كتبة بفتحات، ولما قلبت الواو ألفا ضم أوله؛ لدفع الالتباس. (قوله: ابتداء) أي: قبل جعله بمعنى الملفوظ، وعلى هذا ليس فيه مؤنة تعدد النقل، وقوله: أو بعد جعله الخ. فعلى الأول: يكون من تسمية المسبب باسم السبب، إذ رمي الحروف من مخارجها سبب للتكلم والتلفظ بها، وعلى الثاني: من تسمية الخاص باسم العام، فإن الملفوظ بمعنى المرمى مطلقاً حروفاً أو غيرها، وهذا أنسب. (قوله: ما يتلفظ به) الباء للتعدية لا للآلة، والتلفظ: بمعنى كفتن، فلا دور، وقوله: حقيقة أو حكماً صفة مصدر محذوف، أي: تلفظاً حقيقياً: بأن يكون من قبيل الحروف والأصوات، أو تلفظاً حكمياً: بأن يكون مشاركاً للملفوظ في الأحكام، وقوله: أو موضوعاً، إنما قال هكذا، ولم يقل: أو مستعملاً كما في عبارتهم المشهورة؛ تنبيهاً على أن مرداهم بالمستعمل هو الموضوع، أي: مجازاً بعلاقة المشارفة أو الخصوص، وإلا يلزم الواسطة بين المهمل والمستعمل؛ وهو لفظ وضع لمعنى ولم يستعمل بعد، وقدم المهمل مع كون الموضوع أشرف منه؛ لأن الأصل في كل كلمة الإهمال والوضع طار. (قوله: واللفظ الحقيقي) بمعنى: الملفوظ به، كما يستعمل القول بمعنى المقول لا بمعناه المصدري، فسقط

بين الجنس والواحد تصادقاً فيجوز أن يجعل الجنس أصلاً والواحد وصفاً له وأن ينعكس. (قوله: اللفظ في اللغة: الرمي) ورمى الشيء من الفم والتكلم.

(قوله: ثم نقل في عرف النحاة) المفهوم من كلام الشيخ الرضي أن اللفظ في الأصل مصدر بمعنى: التكلم ثم استعمل لغة في الملفوظ به وهو المراد هنا، فعلى هذا لا يكون فيه نقل، لا يقال: يلزم على هذا التقدير خروج المنوي عن تعريف الكلمة؛ لأنا نقول: المراد باللفظ لفظ حقيقة أو حكماً، ولعل ارتكاب النقل فيه مبني على أن النحاة لم يريدوا باللفظ إلا المعنى الشامل للملفوظ به حقيقة أو حكماً. (قوله: ابتداء) فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب أو من قبل تسمية المتعلق بفتح اللام باسم المتعلق بكسر اللام، وليس فيه مؤونة تعدد النقل. (قوله: أو بعد جعله بمعنى الملفوظ) فيكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام وهذا أقرب، ويجوز أن يجعل منقولاً من اللفظ بمعنى: الرمي من الفم، أو بمعنى: التكلم ابتداء أو بواسطة. (قوله: إلى ما يتلفظ به) التلفظ، كفتن، والباء للتعدية وليس فيه دور؛ لأن التلفظ متشعبة اللفظ اللغوي

يعتبر اللام مقدماً في المعنى على التاء كما في التلفظ رعاية لجزالة المعنى، أو يقال: الكلمة الواحدة التي هو جنس كما هو الظاهر من دخول اللام بعد التاء، وفيه إشارة إلى دفع ما يتوهم من استدراك قوله: والواحد بالجنسية؛ لأنه يكفي لدفع المنافاة اتصاف الجنس بالوحدة. (قوله: ورمي شيء من الفم) يعني: أن اللفظ في اللغة يقال لمطلق الرمي سواء كان من الفم أو غيره ولرمي شيء من الفم حرفاً أو غيره وللتكلم. والشارح رحمه الله اختار أنه لمطلق الرمي؛ إذ لو كان موضوعاً لواحد من المعنيين الأخيرين يكون استعماله في المطلق على سبيل الاشتراك أو المجاز والأصل بنفيهما بخلاف ما إذا كان موضوعاً للمطلق فإن استعماله فيهما على سبيل الحقيقة من قبيل استعمال المطلق في المقيد. (قوله: خروج المنوي الخ) لعدم كونه ملفوظاً بالمعنى اللغوي. (قوله: المراد باللفظ الخ) لا يخفى أن هذا التعميم إما بطريق التجوز أو بطريق النقل، والأول ينفيه مقام التعريف فتعين الثاني. (قوله: لم يريدوا باللفظ إلا المعنى الخ) فصار المعنى اللغوي: أعني: الملفوظ حقيقة متروكاً في استعمالاتهم وهذا معنى النقل. (قوله: من قبيل تسمية المسبب باسم السبب أو من قبيل تسمية الخ) فإن التلفظ سبب لحصول اللفظ ومتعلق به، فيجوز اعتبار كل واحدة من الملاقتين. (قوله: وليس فيه مؤنة تعدد النقل) بخلاف الوجه الثاني فإن فيه نقلاً من المعنى المصدري إلى الملفوظ، ثم إلى ما يتلفظ به الإنسان، ولا يخفى أن استعماله بمعنى الملفوظ بطريق المجاز لا بالنقل إلا أن يراد بالنقل المعنى اللغوي. (قوله: وهذا أقرب) لقرب وجه المناسبة إلى الفهم. (قوله: ابتداء أو بواسطة) كما ذكره على تقدير كونه من الرمي

الإنسان حقيقة[1] كان أو حكماً[2] مهملاً كان أو موضوعاً، مفرداً كان أو مركباً[3]. واللفظ الحقيقي كـ (زَيْدٌ)[4] و(ضَرَبَ)[5] والحكمي: كالمنوي في (زَيْدٌ ضَرَبَ) و(اضرب)، إذ ليس من مقولة الحرف والصوت[6] أصلاً، ولم يوضع له لفظ[7]، وإنما عبروا[8] عنه باستعارة[9] لفظ المنفصل له من نحو: (هُوَ) و(أَنْتَ)

(١) أي: ما له صوت وحرف. (٢) أي: ليس له صوت أو حرف. (٣) الأولى التلفظ. (٤) أي: حال كونه موضوعاً مفرداً في الاسم كزيد. (٥) في الفعل ولم يذكر الحرف والمركب. (٦) الصوت كيفية الهواء عند خروج الهواء بالقرع أو بالقلع. (٧) حتى يعبر عنه إرادة إجراء الأحكام النحوية على نفس ذلك النحو. (٨) أي: النحاة. (٩) أي: باستعمال.

الذي هو الكلام والحرف والمعرف هو اللفظ الاصطلاحي، اعلم أنهم اختلفوا في أن الحركة الإعرابية كلمة أو لا، فمن ذهب إلى الثاني أشكل عليه صدق تعريفها، وقد أجيب عنه بما ذكرناه من تحقيق معنى التلفظ وفيه بحث؛ إذ ظاهر قوله: أو حكماً يدخلها. (قوله: الإنسان) إنما قيد به تقريباً لتصوير اللفظ من الفهم. (قوله: أو حكماً) أي: تلفظاً حكمياً، وذلك فيما يشارك الملفوظ به في الأحوال. (قوله: مهملاً كان أو موضوعاً) قال قدس سره: إنما قال موضوعاً ولم يقل مستعملاً كما في عباراتهم المشهورة تنبيهاً على أن مرادهم بالمستعمل هو الموضوع، وإلا يلزم الواسطة بين المستعمل والمهمل وهو لفظ وضع لمعنى قبل أن يستعمل انتهى، قوله: قبل أن يستعمل؛ أي: قبل أن يطلق فيراد منه المعنى، فالمستعمل في عباراتهم بمعنى يصح استعماله، أو من قبيل تسمية العام باسم الخاص. (قوله: أو مركباً) قيل: إنما صح إطلاق

مطلقاً. (قوله: والباء للتعدية) لا للسببية أو الآلة حتى ينتقض باللسان ونحوه. (قوله: وليس فيه دور الخ) تصريح لما علم ضمناً من تفسير التلفظ بكفتن. (قوله: اختلفوا) فإنها دالة على الفاعلية والمفعولية والإضافة فذهب الشارح الرضي إلى أنها موضوعة لهذه المعاني فتكون كلمة وبعضهم إلى أن الموضوع هو اللفظ الموضوع الموصوف بها بالوضع النوعي فلا تكون كلمة. (قوله: من تحقيق معنى التلفظ) حيث اعتبر أن يكون متعلقه الكلام، أو الحرف والحركة ليست شيئاً منهما. (قوله: وفيه بحث الخ) يعني: أنه وإن خرجت عما يتلفظ به على التحقيق المذكور، ولكن تعميم التلفظ بقوله: حقيقة أو حكم يدخلها لكونها مشاركة للملفوظ؛ أعني: الواو والألف والياء في الدلالة على المعاني الثلاثة. (قوله: إنما قيد به تقريباً الخ) يعني: كان الظاهر ما يتلفظ به مطلقاً لكن لما لم يكن تلفظ غير الإنسان من الملك والجن معلوماً قيد بذلك تقريباً للتصوير من الفهم فالقيد المذكور للتصوير لا للتقييد. (قوله: أي: تلفظاً الخ) إشارة إلى أن قوله: حقيقة أو حكماً صفة لمصدر محذوف؛ أي: تلفظاً ثابتاً له في حد ذاته بأن يكون من قبيل الحرف والصوت أو تلفظاً ثابتاً بالنظر إلى الأحوال بأن يشارك الملفوظ في الأحوال. (قوله: فالمستعمل الخ) بيان لكيفية إرادة الموضوع من المستعمل بأنه مجاز مرسل، إما باعتبار المشارفة فإن ما يصح استعماله مشارف للاستعمال، أو باعتبار ذكر الخاص وإرادة العام. (قوله: لأنه في الأصل مصدر) والمصدر يستوي فيه الواحد والكثير؛ لأنه موضوع للحدث المطلق ولذا لا يثنى ولا يجمع. (قوله: أي: الملفوظ به الحقيقي) فسر بذلك؛ ليصح مقابلته بالحكمي، وإلا فكلاهما لفظ حقيقي لكونهما

ما في العصام، والحقيقي بمعنى ما يقابل الحكمي لا المجازي، وترك مثال الحرف اكتفاء بالكاف والواو فلا تغفل. (قوله: إذ ليس من مقولة الحرف والصوت) من عطف العام على الخاص، وفي ذكره مبالغة في نفي كون المنوى ملفوظاً فلا استدراك، وفي أشباه السيوطي: ما يخرج من الفم إن لم يشتمل على حرف فصوت، وإن اشتمل ولم يفد معنى فلفظ، وإن أفاد معنى فقول، فإن كان مفرداً فكلمة، أو مركباً من اثنين ولم يفد نسبة مقصودة لذاتها فجملة، وإن أفاد ذلك فكلام، أو من ثلاثة فكلم، انتهى. ثم إن عدم كون المنوى من مقولة الحرف والصوت ظاهر؛ لأنهما من الكيفيات المحسوسة بحس السمع والمنوى ليس كذلك ولم يوضع له لفظ خاص به دال عليه، بل لما كان عمدة في الكلام اكتفي بفهمه من غير لفظ عن اعتبار لفظ. (قوله: وإنما عبروا عنه باستعارة لفظ الخ) جواب عن سؤال مقدر ناشئ من قوله: ولم يوضع له لفظ فكأنه قيل: إذا لم يوضع للمنوى لفظ، فإذا اقتضى التعبير عنه كيف يكون الحال؟ فأجاب عنه بقوله: إنما عبروا الخ. والاستعارة بمعناها اللغوي، وإنما استعير المنفصل المرفوع؛ لكونه مرفوعاً مثل ذلك المنوى، وقوله: وأجروا عليه ليس معطوفاً على إنما عبروا كما يتراءى من ظاهر العبارة، بل عطف على قوله: إذ ليس من مقولة الخ. فهو في حيز التعليل، والفاء في قوله: فكان لفظاً حكماً تفريع على هذا المعطوف فتبصر. وقال الرضي في بحث المضمرات: وقول النحاة: إن الفاعل في زيد ضربت وهند ضربت هو وهي تدريس لضيق العبارة عليهم؛ لأنه لم يصغ لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل؛ لكونه مرفوعاً مثل ذلك المقدر لا أن المقدر هو ذلك المصرح به، وقال في موضع آخر، وليس المستتر ما يبرز في نحو زيد ضرب هو وعمرو، و﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾، بل البارز في الجميع تأكيد للفاعل، انتهى. وفي الامتحان ما نصه أن الضمير المستتر ليس من الأعيان الموجودات؛ كالأصوات ونحوها حتى يكون من إحدى المقولات، بل هو من الأمور الاعتبارية المحضة كأنياب الأغوال، وإنما اعتبره النحاة حفظاً لقاعدتهم؛ كالعدل والعلمية التقديريين في عمر وأسامة هذا، وفيه بحث من وجوه ذكرها الكلنبوي في تعليقاته. (قوله: لأنه قد يتلفظ به الإنسان) أي: لكونه من مقولة الحرف فيصدق عليه التعريف، وكلمة قد لمجرد التحقيق بقرينة قوله: في بعض الأحيان، يعني: أن المحذوف لظهوره في بعض

اللفظ على المركب من الحروف؛ لأنه في الأصل مصدر. (قوله: واللفظ الحقيقي) أي: الملفوظ به الحقيقي. (قوله: إذ ليس من مقولة الحرف والصوت) الذي هو أعم من الحرف ولا أدري أنه من أيّ مقولة هو، قال المصنف في الإيضاح: إن المستتر هو المحذوف، لكن عبر عن المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر صوناً للسان عن حذف الفاعل. (قوله: ولم يوضع له لفظ) خاص به فكما لا يكون مذكراً بنفسه لا يكون مذكراً بعبارة خاصة

فردين له. (قوله: الذي هو أعم من الحرف) أي: صدقاً إن فسر الحرف بصوت يعتمد على المخارج ووجود أن فسر بالكيفية العارضة للصوت فذكر نفي الصوت مبالغة في نفي كونه ملفوظاً، فلا يتوهم الاستدراك في شرح التسهيل المستكن ما لا صوت له في اللفظ والبارز ما له صوت في اللفظ. (قوله: ولا أدري أنه من أي مقولة هو) تحقيق المقام يقتضي بسطاً في الكلام وهو أنه لا شك أن ضرب في زيد ضرب يدل على الفاعل، ولذا يفيد التقوي بسبب تكرر الإسناد بخلاف ضرب زيد، فلا يقال: إن فاعله هو المقدم كما ذهب إليه البعض ومنعوا وجوب تأخير الفاعل. فأما أن يقال: إن الدال على الفاعل الفعل بنفسه من غير اعتبار أمر آخر معه، وهو ظاهر البطلان وإلا لكان الفعل فقط مفيداً لمعنى الجملة فلا يرتبط مع الفاعل في نحو: ضرب زيد فلا بد أن يقال: إن الواضع اعتبر مع الفعل حين عدم ذكر الظاهر أمراً آخر عبارة عما تقدم كالجزء والتتمة له واكتفى بذكر الفعل عن ذكره كما في الترخيم بجعل ما أبقى دليلاً على ما ألقى، نص عليه الرضي فيكون كالملفوظ، ولذا قال بعض النحاة: إن المقدر في نحو: زيد ضرب ينبغي أن يكون أقل من ألف ضرباً بنصفه أو ثلثه ليكون ضمير المفرد أخف من ضمير التثنية ولما لم يتعلق غرض الواضع في إفادة ما قصد منه باعتباره بعينه لم يعتبره بخصوصية كونه حرفاً أو حركة أو هيئة من هيئات الكلمة، بل اعتبره من حيث إنه عبارة عما تقدم، وكالجزء له فلم يكن داخلاً في شيء من المقولات ولا يكون من قبيل المحذوف اللازم حذفه؛ لأنه معتبر بخصوصه وبما ذكرنا لك ظهر دخوله في تعريف الضمير المتصل لكونه لفظاً حكمياً موضوعاً لغائب تقدم ذكره وكالجزء مما قبله بحيث لا يصح التلفظ الحكمي به إلا بما قبله، فظهر فساد ما قيل من أنه الفاعل المعقول، واعتبر جزء من الكلام الملفوظ كجعله جزء من الكلام المعقول، فهو ليس من مقولة معينة، بل تارة يكون واجباً وتارة ممكناً جسماً أو عرضاً، وتارة من مقولة الصوت بأن رجع الضمير إلى الصوت، فقوله: ليس من مقولة الحرف والصوت ليس على ما ينبغي الخ؛ لأنه حينئذ كيف يصح جعله قسماً من الضمير؛ لأن الوضع معتبر فيه، وقد تنبه ذلك القائل لهذه الدقيقة في شرح الرسالة الوضعية فالتجأ إلى اعتبار الوضع الحكمي، وهذا أعجب من الأوّل؛ لأنه لا بد من المغايرة بين الموضوع والموضوع له وإن كان حكمياً؛ وأنه أيّ حاجة إلى اعتبار هذا الوضع وما الدليل عليه، وكذا ظهر فساد ما قيل: إنه معدوم، فلا يكون داخلاً في شيء من المقولات؛ لأنه إن أراد أنه معدوم مطلقاً فباطل لتعلق الوضع به واعتبار اتصاله، وإن أراد أنه معدوم من اللفظ وإن كان موجوداً في نفسه فلا يفيد. (قوله: قال المصنف رحمه الله في الإيضاح) لما كان باب المفعول باعتبار مفموليته حكمه الحذف من غير تقدير قيل عند عدم التلفظ به أنه محذوف في كل موضع، ولما كان الفاعل باعتبار فاعليته حكمه الوجود عند عدم التلفظ به حكم بأنه موجود، وإلا فالضمير في قولك: زيد يضرب في الاحتياج إليه كالضمير في قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِيٓ أَنفُسُكُمْ﴾ وإن كان أحدهما فاعلاً والآخر مفمولاً انتهى، ففهم منه المحشي أن الفرق بين المنوي والمحذوف مجرد اصطلاح وإلا فهما متساويان في كونهما محذوفين من اللفظ معتبرين في المعنى وليس كذلك، بل مراده أنه عند عدم التلفظ بالفاعل يحكم بوجوده، ويجعل في حكم الملفوظ لدلالة الفعل عليه عند تقدم المرجع فهو معتبر في الكلام دال على الفاعل فيكون منوياً بخلاف المحذوف؛ فإنه حذف من الكلام استغناء بالقرينة من غير جعله في حكم الملفوظ باعتبار اتصاله بما قبله فيكون محذوفاً غير منوي، وإن كانا مشتركين في احتياج صحة الكلام إلى اعتبارهما، فعلى هذا يكون كلامه - أي المصنف في الإيضاح - موافقاً لما قاله القوم. (قوله: كناية عنه) لكونهما مرفوعين مثل ذلك المقدر. (قوله:

وأجروا[1] عليه أحكام اللفظ، فكان لفظاً حكماً لا حقيقة، والمحذوف[2] لفظ حقيقة، لأنه[3] قد يتلفظ به الإنسان في بعض الأحيان[4]، وكلمات الله تعالى داخلة فيه[5]، إذ هي مما يتلفظ به الإنسان[6]، وعلى هذا[7] القياس كلمات[8] الملائكة[9] والجن. والدوال الأربع: وهي الخطوط[10] والعقود[11] والإشارات والنُصبُ[12] غير داخلة في اللفظ[13] فلا حاجة إلى قيد زائد يخرجها. وإنما قال (لَفْظٌ) ولم يقل (لَفْظَةٌ) لأنه لم يقصد الوحدة[14]. والمطابقة[15] غير لازمة[16] لعدم الاشتقاق

(١) علة كونه لفظاً. (٢) من فصل المبتدأ والخبر جوازاً ووجوباً. (٣) جواب لسؤال مقدر تقديره أي: المحذوف هو لفظ أو غيره فأجاب بقوله: والمحذوف. (٤) أي: في تعريف اللفظ. (٥) أي: الأوقات. (٦) لأن كلمات الله مكتوبة في مصاحفنا مقروءة محفوظة في قلوبنا فتكون ملفوظة. (٧) خبر مقدم. (٨) مبتدأ مؤخر. (٩) كـ: سبوح وقدوس رب الملائكة والروح. (١٠) جمع خط وهو الطريق الفاصلة. (١١) جمع عقدة وهي موضوعة للهيئة الحاصلة من وضع الإبهام على سائر أنملة الأصابع عند تعدد الإشارة. (١٢) جمع نصبة وهي الحجارة التي تنصب في الطريق كيلا يضل ابن السبيل. (١٣) في تعريف اللفظ. (١٤) لأن مثل عبد الله علماً داخل في الكلمة عند المصنف خارج عن الكلمة عند من قال لفظة. (١٥) بين المبتدأ والخبر من غير حاجة. (١٦) إنما قال غير لازمة اكتفاء.

دالة عليه، لكن جعلوا مثل هو وأنت كناية عنه فهو عارية. (قوله: وأجروا عليه أحكام اللفظ) عطف على قوله: ليس، والمراد بأحكامه: الإسناد إليه والعطف عليه وتأكيده والإبدال عنه وكونه ذا حال إلى غير ذلك. (قوله: والمحذوف لفظ حقيقة): إذ على تقدير وجوده في الخارج يتلفظ به الإنسان. (قوله: وكلمات الله داخلة فيه) أي: في اللفظ بمقتضى هذا التعريف؛ لأنها مما يتلفظ به الإنسان في بعض الأحيان وإن كانت بالقياس إليه سبحانه لا يصدق عليها، أو لأن من شأنها أن يتلفظ بها الإنسان، أو لأنها مما يتلفظ بها حكماً كالمنويات، وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن لا يقال على الوجهين الأولين: إن ما يتلفظ به الإنسان مغاير بالشخص لما تكلم به الحق سبحانه، فكيف يصح صدق ما ذكر عليها؛ لأنا نقول هذا تدقيق فلسفي غير ملتفت عند الأدباء

فهو عارية)؛ لأن المقدر هو هذا المصرح به كيف ذا ويجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرح به: نحو: ما ضرب إلا هو، فإن قلت: بل المفصول المصرح به غير المتصل، فهو تحكم كذا في الرضي. (قوله: عطف على قوله: ليس الخ) والجامع أن المعطوف عليه لإثبات أنه ليس لفظاً حقيقياً والمعطوف لإثبات أنه لفظ حكمي. (قوله: لأنه على تقدير وجوده الخ) إنما قال ذلك؛ ليشمل المحذوف الواجب الحذف. (قوله: يتلفظ به الإنسان) لكونه من مقولة الحرف. (قوله: وكلمات الله تعالى داخلة فيه الخ) اعلم أن هذا الكلام إشارة إلى سؤال وجواب أوردهما السيد قدس سره في حواشيه على شرح الرضي ومنشؤه ما وقع فيه من أن اللفظ خاص بما يخرج من الفم، فلا يقال: لفظ الله كما يقال: كلام الله حيث قال قيل: فيكون اللفظ أخص من الكلمة؛ لأنها تطلق على مفردات كلام الله تعالى، فلا يجوز أخذه في حدها. وأجيب بأن المراد ما هو لفظ حقيقة أو حكماً ليتناول الضمائر المنوية، ولا شك أن تلك الكلمات من شأنها أن يتلفظ بها قطعاً، بل هي ملفوظة بالفعل وإن لم تكن ملفوظة بالقياس إليه تعالى انتهى، فلا اعتراض بهذه الكلمات الإلهية التي وصلت إلينا ونقرؤها، وأنه لا شبهة في دخول كلمات الملائكة والجن كيف وقد قال المحشي رحمه الله آنفاً: إن قيد الإنسان لتقريب تصوير اللفظ من الفهم، وإلا فالمراد مطلق

الأحيان يتلفظ به الإنسان؛ لأن الحذف إن كان جائزاً فالتلفظ به ظاهر، وإن واجباً فالمحذوف حينئذ يمكن التلفظ به وإن كان غير محتاج إليه، ومن ثم قيل: التلفظ في واجب الحذف فرضي تقديري، ثم إن في كلام الشارح رداً للفاضل الهندي حيث قال: والمحذوف لفظ حقيقة؛ لصدق ماهية اللفظ عليه؛ لأنه من مقولة ما يتلفظ به الإنسان، وصدق الماهية لا يستدعي الوجود فالمحذوف لا ينافيه، فهو قد حمل اللفظ على ما من شأنه أن يتلفظ، وقد يقال: إن هذا تعليل مستحسن، وقوله: في بعض الأحيان، أي: في غير هذا التركيب الذي حذف هو فيه. (قوله: إذ هي مما يتلفظ به الإنسان) يعني: أنها من شأنها أن تتلفظ حين القراءة، ولك أن تبني الكلام على حذف المضاف في تعريف اللفظ، أي: ما يتلفظ بنوعه الإنسان فلا إشكال. (قوله: والعقود) جمع عقدة، ويراد بها عقود الأصابع، أي: ما يعقد في الإصبع لتذكر شيء قال الشاعر:

إذا لَمْ تَكُنْ حَاجَاتُنَا فِي نُفُوسِكُم
فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عَنْكَ عَقْدُ الرَّتَائِمِ

وقيل: إن عقد كل واحد من الأصابع يدل على عدد معين من الأعداد عند أهل الحجاز، وقوله: والإشارات كإشارة الأخرس ومعتقل اللسان، فهي ليست بكلمات حقيقة، بل مجازاً، والنصب بضمتين جمع نصبية؛ كصحف وصحيفة، وهي ما نصب لتعيين الطريق أو غيره. (قوله: لأنه لم يقصد الوحدة) إذ مثل عبد الله داخل عنده في تعريف الكلمة كما سيأتي. (قوله: والمطابقة غير لازمة) إذ المطابقة إنما تجب بثلاث شرائط: أن يكون الخبر مشتقاً أو في حكمه، وأن لا يكون مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، وأن يكون حاملاً لضمير المبتدأ، فلا يؤنث في هند حسن وجهها، بخلاف هند حسنة الوجه (سيد). وقوله: مع كون اللفظ[1] أخصر، فيكون الاختصار بترك التاء فقط، ويحتمل أن يكون المعنى مع كون العبارة أخصر، فإنه لو قيل: لفظة، لقيل في وصفها وضعت

(١) أي: لفظ اللفظ.

فإن اختلاف المحل عندهم كاختلاف المكان، ثم لا يخفى أن هذا الاعتذار إنما يحتاج إليه إذا ثبت أن لكلمات الله سبحانه قياماً به، وهو يخالف ما عليه المحققون، ونقض بما في علمه من الكلمات أو بما يظهر في غير الإنسان. (قوله: والنصب) جمع نصيبة وهي ما نصب لتعيين مسافة أو طريق. (قوله: غير داخلة في اللفظ) الذي هو أول أجزاء التعريف، ولما لم يدخل فيه لم يحتج في تصحيح التعريف إلى اعتبار إخراجه بقيد حتى يلزم علينا ارتكاب تعسف كما تعسفوا حيث قالوا: إن الجنس والفصل إذا كان بينهما عموم من وجه جاز الاحتراز بالجنس لجواز أن يعتبر الفصل جنساً والجنس فصلاً. (قوله: لأنه لم يقصد الوحدة) إما لأن مثل عبد الله علماً داخل في الكلمة عنده خارج عنها عند من قال لفظة، وإما لما سيأتي. (قوله: لعدم الاشتقاق) مطابقة الخبر للمبتدأ مشروطة بثلاثة شروط: الاشتقاق أو ما في حكمه، والإسناد إلى الضمير الراجع إلى المبتدأ، وعدم تساوي التذكير والتأنيث كجريح، وقد انتفت هنا الثلاثة بأسرها.

التلفظ، وحاصل الجواب الذي اختاره الشارح وهو الأخير في كلام السيد قدس سره: أن كلماته تعالى إنما لا يقال لها لفظ بالقياس إلى ذاته تعالى، فلا تكون كلماته ألفاظاً من هذه الحيثية وهي ألفاظ في أنفسها؛ لأنه يتلفظ بها الإنسان في بعض الأحيان؛ أي: حين القراءة، وحاصل الجوابين الباقيين أن كلماته تعالى ليست ألفاظاً باعتبار المعنى اللغوي وهو ما يخرج من الفم، بل بالمعنى الاصطلاحي؛ أعني: ما يتلفظ به الإنسان حقيقة أو حكماً أو ما من شأنه أن يتلفظ به، فعلى هذين الجوابين تكون كلماته تعالى ألفاظاً بالقياس إلى ذاته تعالى أيضاً، وإنما تركهما الشارح رحمه الله؛ لأن جعلها ألفاظاً حكمية أو التأويل بما من شأنه إنما يناسب أن يصار إليه إذا لم تكن ألفاظاً حقيقة فإذا عرفت ما ذكرنا لك ظهر لك أن ما ذكره المحشي بقوله: لا يقال لا موقع له أصلاً؛ لأن الكلام في الكلمات الإلهية التي وصلت إلينا لا فيما هو قائم بذاته تعالى وكذا لقوله: ثم لا يخفى أن هذا الاعتذار الخ كيف وخروج الكلمات القائمة بذاته تعالى أو المعلومة له أو ما تظهره في أمر آخر سوى الإنسان لا يضرنا حتى يتمحل لإدخالها؛ إذ تدوين النحو إنما هو لمعرفة الألفاظ التي نتلفظ بها. (قوله: إذا ثبت أن لكلمات الله تعالى) كما ذهب إليه الحنابلة من أن كلامه تعالى هو هذه الألفاظ المتلوّة بهذا الترتيب، والقراءة حادثة والمقروء قديم، والكرّاميّة من جواز قيام الحوادث بذاته تعالى. (قوله: جمع نصيبة) على وزن فعلة كصحف وصحيفة في شمس العلوم النصب بضمتين وبالتخفيف العلم، ويقال: هو جمع نصيبة. (قوله: الذي هو أول أجزاء التعريف) قيد بذلك؛ لأنه لو كان غير داخل في الجزء الثاني مثلاً مع دخوله في الجزء الأول احتيج في تصحيح التعريف إلى اعتبار قيد هو الجزء الثاني كالمهملات؛ فإنها غير داخلة في الوضع وداخلة في اللفظ، ولا بد في تصحيح التعريف من اعتبار قيد الوضع. (قوله: لم يحتج الخ) معنى هذا النفي، وكذا ما في قول الشارح رحمه الله: أنه لا قيد ههنا ولا احتياج من قبيل لا يهتدي لمناره؛ أي: لا اهتداء ولا ضار، وفيه إشارة إلى أن قول من قال: إنه احتراز عن الدوال الأربع غلط من وجهين لاشتمال كلامه على أنه لا بد من إخراجها من التعريف، وأن هذا القيد مخرج لها فاندفع ما قيل من أن الظاهر أن تقول: فلا معنى لإخراجها به رداً على من قال: إنه احترز عنها ولا وجه لنفي الاحتياج إلى اعتبار قيد. (قوله: حتى يلزم علينا الخ) وهذا الاحتراز وقع من المصنف رحمه الله في شرحه، فلذا تعسفوا في تصحيحه، ولعل مراده أنه زيد لفظ ولم يكتف بالموضوع لمعنى مفرد مع كونه أخصر احترازاً من دخول الدوال الأربع لما بينهما من العموم والخصوص من وجه. (قوله: وأما لما سيأتي) في قوله: فإنه لا يقال لفظة واحدة وهو الذي ذكره المصنف رحمه الله في الإيضاح. (قوله: وقد انتفت ههنا الخ)؛ لأنه مصدر لا يحتمل الضمير ويستوي فيه المذكر والمؤنث. (قوله: يجعل المعنى حيزاً للفظ) إذ بذلك التعيين يستقر في ذلك المعنى ولا يتجاوز عنه إلا بقرينة كاستقرار الشيء في الحيز. (قوله: ملحوظ بخصوصه) بأن يلاحظ بخصوص جوهره وهيئته أو بعمومه بأن يلاحظ بأمر أعم يشمله وغيره، وكذا الحال في جانب الموضوع له فههنا احتمالات أربعة: أن يلاحظهما بخصوصهما كما في الأعلام وأسماء

مع كون اللفظ أخصر. «وُضِعَ» الوضع: تخصيص شيء بشيء، بحيث متى أطلق أو أحسَّ[1] الشيء[2] الأول فُهِمَ[3] منه الشيء الثاني[4]. قيل[5]: يخرج عنه[6] وضع الحرف، حيث[7] لا يفهم معناه متى أطلق بل[8] إذا أطلق مع ضم ضميمة، وأجيب عنه[9]: بأن المراد[10] متى أطلق[11] إطلاقاً صحيحاً[12]، وإطلاق[13] الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح،

(١) أي البصر كما الدوال الأربع. (٢) من قبيل الشارع. (٣) أي: اللفظ. (٤) أي: المعنى. (٥) قائله فاضل الهندي. (٦) أي: من تعريف الوضع فم يكن حكمها. (٧) علة. (٨) يفهم معنى الحرف. (٩) أي: عن اعتراض الهندي. (١٠) إطلاق المذكور. (١١) أي: الشيء الأول. (١٢) فلا يخرج وضع الحرف عن تعريف الوضع. ولذا لم يكتف بالإحساس. (١٣) حال.

وُضِعَ

(قوله: الوضع) في اللغة جعل الشيء في حيز، فكأن الواضع بتعيينه يجعل المعنى حيزاً للفظ. (قوله: تخصيص شيء) ملحوظ بخصوصه أو بعمومه كهيئة المفردات والمركبات بشيء سواء كان ملحوظاً بخصوصه أو بعمومه، ولا يدخل في الموضوع الحرف؛ لأن الحرف الأول لم يقصد جعله، بل قصد المعنى به بتوهم أنه مجعول له، إن قلت: إن

بخلاف لفظ، والأول هو المتبادر، ولذا قصر عليه العصام. (قال: وضع) وهو بمنزلة الفصل يخرج الألفاظ المهملة، واعلم أن الفعل الواقع في التعريفات ماضياً كان أو غيره يراد به الاستمرار غالباً فاحفظه (أشباه). ثم إن الوضع لغة: جعل الشيء في حيزه المعبر عنه بنهادن، فكأن المعنى ظرف للفظ ومكان له، وهذا على عكس ما يقال: الألفاظ قوالب المعاني فلا تغفل. (قوله: الوضع تخصيص شيء الخ) أي: الوضع المطلق الشامل للفظي وغيره في عرف أهل العربية عبارة عن تخصيص شيء، وهو الدال بشيء وهو المدلول، وقوله: بحيث، ظرف مستقر حال من الشيء الأول، أي: حال كونه ملابساً بتلك الحيثية التي هي مضمون الشرطية، وللشمول للدوال الأربع لم يقل: تخصيص لفظ الخ. ثم التخصيص ههنا بمعنى: التعيين لا بمعنى: القصر المصطلح عند أهل المعاني، فلا يرد خروج وضع الألفاظ المشتركة والألفاظ المترادفة؛ لأن الكل معين لمعنى، على أن عدم التخصيص فيهما مم، فإن الوضع لما كان متعدداً فيهما بتعدد الأزمان، فكأن الواضع في كل وضع وقع في زمان خصص فيه أحدهما بالآخر فتأمل. (قوله: متى أطلق) أي: وسمع بقرينة الجزاء؛ لأن الألفاظ التي أطلقت ولم تسمع لا يفهم معناها، وقوله: أو أحس، أي: علم بحس غير السمع بقرينة للمقابلة، وفائدة هذا التنويع: الإشارة إلى قسمي الموضوع؛ أعني: الألفاظ والدوال الأربع، وكلمة متى للوقت العام وسور للقضية الكلية مثل: كلما، بخلاف إذا، وقال الكردي: إنهما بمعنى واحد؛ لأنهما عند النحاة ظرف لما يستقبل من الزمان، وإنما الفرق عند المنطقيين، وفيه ما فيه. (قوله: قيل: يخرج عنه وضع الحروف) المراد: حروف المعاني، مرّضه؛ لأن الإطلاق لو أبقي على إطلاقه لخرج جميع الكلمات، حيث لا يفهم معانيها إذا أطلقت عند غير العالم بالوضع، فلذا زاد بعضهم هذا القيد في التعريف، ولو قيد، أي: الإطلاق بالصحيح عرفاً فلا يخرج وضع الحروف أيضاً. (قوله: وأجيب الخ) والمجيب الفاضل الهندي، وحاصله: صرف الإطلاق على الصحيح؛ لكونه الفرد الكامل المتبادل، وقوله: بلا ضم ضميمة، أي: مضمومة، والمراد بها متعلقات الحروف، ومتعلق الحرف ههنا عبارة عما له تعلق في فهم معناها كمجرور حرف

الأجناس، أو يلاحظ الموضوع بخصوصه والموضوع له بعمومه كما في المضمرات والمبهمات، أو عكس ذلك كما في المشتقات والمركبات، وأما الاحتمال الرابع: وهو أن يلاحظهما بعمومهما فغير متحقق، أقول: ولعل المنوي من هذا القبيل على ما عرفت من تحقيقه توهم أنه مجعول له لمشابهة المحرّف الموضوع بذلك المعنى فلا حاجة إلى التصريح بقيد التواطؤ لإخراج المحرّفات كما في الرضي. (قوله: إن كانت الباء الخ) ذكر السيد قدس سره في شرح المفتاح وحواشي الكشاف: الأصل في لفظ التخصيص والاختصاص والخصوص أن يستعمل بإدخال الباء على المقصور عليه، فيقال: اختص الجود بزيد؛ أي: صار مقصوراً على زيد إلا أن الأكثر في الاستعمال إدخال الباء على المقصور كقولك: خص زيد بالمال بناء على تضمين معنى التميز والإفراد انتهى، فلذا قدم المحشي هذا الاحتمال. (قوله: لا يوجد في كل وضع) لخروج وضع المرادف على تقدير والمشترك على تقدير آخر. (قوله: بتجريد معنى الخ) فيؤول إلى التعريف المختار وهو تعيين شيء بإزاء مثنى. (قوله: بحسب الجعل) بأن يكون أحدهما مقصوراً على الآخر غير مشارك معه آخر وقت الجعل لا بحسب الحكم؛ أي: الأثر المترتب على الجعل من كونه موضوعاً وموضوعاً له ودالاً ومدلولاً. (قوله: ولما كانت الأوضاع الخ) بناء على أن الواضع واحد وهو الله سبحانه وتعالى على ما هو مختار الشيخ الأشعري، والحكمة في إحداث الموضوعات اللغوية تعليم طريق إفادة ما في الضمير، فالأصل أن يكون لمعنى واحد لفظ واحد فإن وضع اللفظين لمعنى سواء كان من لغة واحدة أو من لغتين زائد على المقصود ووضع لفظ واحد لمعنيين مخل بالتفاهم، فالترادف والاشتراك خلاف الأصل وقع من الواضع بعد ذلك لعارض كتقليل الألفاظ تسهيلاً للحفظ، وإفادة طريق الاختفاء في الاشتراك والتوسعة في التلفظ وتحصيل وجوه المحسنات في الترادف. (قوله: وبأن التخصيص إضافيّ) أي: بالنسبة إلى بعض الألفاظ وبالنسبة إلى بعض المعاني. (قوله: وبأن معنى كل من المترادفين الخ) يعني: أن معنى

كانت الباء داخلة على المقصور خرج عنه وضع المرادف؛ لعدم انحصار معناه في واحد من المترادفين لوجوده في كليهما، وإن كانت داخلة على المقصور عليه خرج عنه وضع المشترك لعدم انحصاره في شيء من المعنيين لوجوده في كليهما، والحال: أن الجزء السلبي الذي يفيده التخصيص لا يوجد في كل وضع، قلنا: يمكن أن يجاب عنه بتجريد التخصيص عن الجزء السلبي، وبأن التخصيص بحسب الجعل لا بحسب الحكم، ولما كانت الأوضاع في المشترك والألفاظ المترادفة مترتبة لم يتحقق في الأزمنة المترتبة للأوضاع إلا المجعول الواحد، والمجعول له الواحد، وبأن التخصيص إضافي لا حقيقي، وبأن معنى كل من المترادفين من حيث إنه من آثار جعل ذلك المترادف لا يوجد في المترادف الآخر، وأن المشترك بحسب كل جعل لا يوجد إلا في معنى واحد، ومما ذكرنا يعلم الجواب عن الشبهة فيما كان وضعه علماً، وما وضع له خاصاً. **(قوله: بحيث)** أي: حال كون ذلك الشيء المخصص ملابساً لتلك الحيثية التي هي مضمون الشرطية، وبه يخرج تخصيص حروف الهجاء لغرض التركيب. **(قوله: متى أطلق)** وسمع. **(قوله: أو أحس)** بغير السمع، وفيه تنبيه على قسمي الموضوع من اللفظ وغيره كالدوال الأربع، وإلا فيكفي أن يقال: متى أحس، إن قلت: إن الكلية غير صادقة إلا بعد انضمام العلم بالتخصيص إلى الشرط، قلنا: لا يبعد أن يقال هذا الانضمام مراد ومفهوم من العبارة؛ إذ العبارة ظاهرة في أن التخصيص علاقة بها يثبت الدلالة، ومن المعلوم أن لا بد في الدلالة من العلم بالعلاقة فكأنه قال: متى أطلق أو أحس وعلم ذلك التخصيص. **(قوله: فهم منه)** إن لم يكن مفهوماً أو فهم منه فهم قصد والتفات، فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل. **(قوله: يخرج عنه وضع الحرف)** وكذلك وضع الفعل؛ لأنه باعتبار دلالته على النسبة كالحرف، وهكذا وضع الأسماء المتضمنة لمعنى الحروف كمتى وما كان وضعه عاماً وما وضع له خاصاً كأسماء الإشارة، والجواب عنها كالجواب عن الحرف. **(قوله: وأجيب)** ولا يجاب بأن الفهم اللازم لإدراك الموضوع فهم المعنى بوجه لوحظ حالة وضعه ولا شبهة في تحققه قبل انضمام الضميمة؛ لأن قوله: متى أطلق إلى آخره إشارة إلى غاية الجعل، وهذا الفهم ليس غاية له. **(قوله: ولا يبعد أن يقال)** يعني: أنه لا حاجة إلى التقييد فإن المتبادر من الإطلاق الاستعمال في المقاصد، والاستعمال فيها لا يكون بدون الضميمة. **(قوله: المعنى ما يقصد بشيء)** ويراد به صريحاً أو ضمناً أو تبعاً سواء كان بحسب الوضع أو لا، فدخل فيه المعنى المطابقي والتضمني والالتزامي وغيرها كما إذا سعلت وأردت به حضورك، وقال بعضهم: المعنى ما يصح أن يقصد بشيء. **(قوله: اسم مكان)** من مصدر المعلوم أو المجهول.

تخصيص شيء بشيء جعل شيء خاصاً بشيء آخر من حيث ذلك الجعل فقيد الحيثية مراد إلا أنه ترك في اللفظ كما ترك في تعريفات الكليات بناء على ما تقرر من أن قيد الحيثية في تعريفات الأمور الإضافية مأخوذ، ثم لا يخفى أن الأجوبة المذكورة إنما تفيد صحة استعمال لفظ التخصيص لا اختياره على التعيين، والأوجه أن يقال: أن التخصيص لكونه بمعنى جعل الشيء حال كونه خاصاً يتضمن معنى الجعل والخصوص، فالباء متعلق به باعتبار الجعل لا الخصوص كما في قولهم: تعيين شيء بإزاء شيء فالمعنى جعل الشيء حال كونه خاصاً بمقابلة شيء سواء اعتبر بخصوصيته من حيث المادة والصورة كما في وضع الجوامد، أو من حيث الصورة فقط كما في وضع المشتقات، وبهذا القيد يخرج وضع المجاز عن التعريف؛ إذ لا يعتبر فيه خصوصية الموضوع أصلاً. بل مداره على وجود العلاقة وهذا على طبق ما قاله المحقق التفتازاني في التلويح من أن قيد الحيثية في قولهم: موضوع العلم كذا من حيث كذا يجوز أن يتعلق بالبحث وأن يتعلق بالعروض لتضمن لفظ الموضوع كليهما. **(قوله: ومما ذكرنا يعلم الجواب عن الشبهة الخ)** أما إذا كان الباء داخلاً على المقصور عليه فمورد الشبهة ظاهر لعدم قصر اللفظ على معنى واحد، وأما إذا كان داخلاً على المقصور فلوجود لفظ آخر في بعض منها كالمبهمات والمضمرات، فإنما يعبر واحد منها وضع له لفظ بخصوصه أيضاً. **(قوله: أي: حال كون الخ)** إشارة إلى أن الباء للملابسة والجار والمجرور ظرف مستقر وقع حالاً من الشيء الأول. **(قوله: متى أطلق وسمع الخ)** يعني: أن المعطوف محذوف بقرينة الجزاء؛ لأن الفهم من اللفظ إنما يترتب على السماع لا على مجرد الإطلاق ومقابله أو أحس به باعتبار تقييده بغير السمع لما تقرر من أن العام إذا قوبل بالخاص يراد به ما سوى الخاص، وفائدة هذا التنويع التنبيه على قسمي الموضوع. **(قوله: لا يبعد كل البعد)** وإن كان بعيداً في الجملة في مقام التعريف. **(قوله: ظاهرة في أن التخصيص الخ)** لما أنه جعل التخصيص ملابساً للدلالة دائرة معه. **(قوله: فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل الخ)** بأن يقال أن متى لعموم الأوقات مع أنه إذا أطلق الشيء الأول أو أحس مرة ثانية لا يمكن فهم الشيء الثاني لامتناع تحصيل الحاصل. **(قوله: وكذا وضع الفعل الخ)** لعدم فهم النسبة الجزئية إلا بعد ذكر الفاعل. **(قوله: كأسماء الإشارة)** لعدم انفهام المشار إليه منها إلا بعد ضم الإشارة. **(قوله: فهم المعنى بوجه لوحظ حال وضعه)** يعني: الوجه الكلي ولا شك في كونه مفهوماً قبل انضمام الضميمة. **(قوله: وهذا الفهم ليس غاية له)**؛ لأن المقصود فهم المعاني الجزئية. **(قوله: لا حاجة إلى تقييد الخ)** كما يشعر به عبارة المجيب. **(قوله: كما إذا سعلت)** من السعال بمعنى: سرفه كردن من حد نصر. **(قوله:**

ولا يبعد[1] أن يقال: إن المراد[2] بإطلاق الألفاظ أن يستعملها أهل اللسان في محاوراتهم[3] وبيان[4] مقاصدهم[5]. فلا حاجة[6] إلى اعتبار قيد[7] زائد[8]. «لِمَعْنًى»[9] المعنى: ما يقصد[10] بشيء، فهو[11] إما (مَفْعِلٌ) اسم[12] مكان بمعنى المقصد[13] أو مصدر ميمي بمعنى (المَفْعُول)[14] أو مخفف[15] (مَعْنًى) اسم المفعول، كـ(مَرْمًى). ولما كان المعنى مأخوذاً[16] في الوضع، فذكر المعنى بعده مبنيّ على تجريده عنه، فخرج به[17] المهملات[18]

---

(١) جواب آخر. (٢) أي: مراد المصنف. (٣) أي: كلامهم. (٤) عطف تفسير. (٥) أهل اللسان. (٦) أي: إذا كان الأمر كذلك لا حاجة. (٧) أي: لدخول الحرف في التعريف. (٨) وهو إطلاق. . (٩) أي: اصطلاحاً. (١٠) أي: ضرب مثلاً في ضَرَب. (١١) في اللغة. (١٢) وهو بر ولا يقرأ. (١٣) ثم نقل إلى المقصود. (١٤) عطف على إما مفعل. (١٥) وهذا الوجه أقرب الوجوه معنى وأبعدها لفظاً مع أنه لا يوجد للتخفيف نظير في كلام العرب. (١٦) أي: موجوداً. (١٧) أي: بالوضع المجرد. (١٨) أي: أي: بعضها كديز.

لِمَعْنًى

(قوله: أو مصدر ميمي) للمعلوم أو المجهول. (قوله: بمعنى المفعول) يجوز أن لا يعتبر نقله إليه فيرتفع مؤونة النقل. (قوله: أو مخفف معنى) تخفيفاً غير قياسي، والذي جرأه على هذا الاحتمال مع بعده لفظاً الميل إلى جانب المعنى واستعمال المشدد بمعنى المخفف، فيقال: معنى الكلام ومعنيه واحد. (قوله: فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه) حتى يكون المراد تخصيص شيء بدون الشرطية أيضاً؛ لأنها قيد مقيس إلى الشيء المتروك فتركه مستلزم لتركها، ويذكر المعنى يعود معنى الوضع؛ لأن تخصيص شيء بمعنى؛ أي: بما يقصد بذلك الشيء هو الوضع، وإنما قيل بالتجريد؛ لأن ارتباط المعنى بالوضع مما لا يتصور لاشتماله

ما يصح أن يقصد بشيء) سواء تعلق به القصد من شيء أو لا من شيء، أو لم يتعلق به القصد أصلاً. (قوله: مع بعده لفظاً) للزوم التخفيف الغير القياسي. (قوله: الميل إلى جانب المعنى) لصحته من غير اعتبار النقل والتجوّز. (قوله: حتى يكون المراد الخ) فالمراد بقوله لما كان المعنى مدلول الشيء الثاني مع الشرطية لا للشيء الثاني فقط. (قوله: لأنها قيد الخ)؛ لأن قوله: متى أطلق ظرف لفهم فالقيد في الحقيقة هو الجزاء، وهو قيد للشيء الثاني، فإذا جرد الوضع عنه كان تركه مستلزماً لترك الشرطية أيضاً. فعلى هذا يكون المعنى في قول الشارح رحمه الله: ولما كان المعنى مأخوذاً عبارة عن الشيء الثاني سماه معنى باعتبار ما يؤول إليه، والأظهر أن يقال: معناه لما كان مدلول المعنى، وهو الشيء الثاني مأخوذاً مع الشرطية فذكر لفظ المعنى بعده مبني على التجريد، ولذا وضع المظهر موضع المضمر، وإليه يشير قول المحشي ويذكر المعنى يعود معنى الوضع فإنه يدل على أن مؤدّى لفظ المعنى وبشيء مع الشرطية واحد. (قوله: أي: بما يقصد بذلك الشيء) أي: بسبب ذلك التخصيص. (قوله: لاشتماله عليه) من غير أن يفيد أمراً زائداً عليه بخلاف ذكر الضمير الراجع إلى اللفظ بعد الوضع؛ فإنه مفيد لتعيين الشيء الأول المفهوم من الوضع ضمناً كأنه قيل: تخصيص شيء هو اللفظ كذكر الفاعل والمفعول بعد الفعل،

الجر، ومدخول لام التعريف وغير ذلك. (قوله: إن يستعملها أهل اللسان) أي: الفصحاء وأهل البلاغة في محاوراتهم ومخاطباتهم، فيدخل في الحد وضع الحروف بلا اعتبار قيد زائد، وهو قوله: مع ضم ضميمة، أي: كما اعتبر في الجواب الأول، والفرق بين الجوابين يحتاج إلى إمعان فتبصر. (قوله: ما يقصد بشيء) هذا مفهومه الاصطلاحي، أي: ما من شأنه أن يقصد بشيء سواء كان ذلك الشيء لفظاً أو غيره كما في الدوال الأربع، فلذا لم يقل: بلفظ، ثم إن اعتبار القصد في تعريف المعنى يوجب أن يكون كلمات النائم والمجنون خارجة عن حد الكلمة؛ إذ لا يصدق عليها أنها لفظ وضع لما يقصد بذلك اللفظ، فالأولى الاكتفاء بصحة القصد. (قوله: مأخوذ في الوضع) أي: في مفهومه؛ وذلك لأن الشيء الثاني في تعريف الوضع عبارة عن المعنى، كما أن الشيء الأول عبارة عن الدال، وأورد أن ما ذكره الشارح بيان معنى الوضع مطلقاً لا تعريف وضع الألفاظ؛ إذ لم يقل تخصيص لفظ لمعنى، فاللفظ لبيان الشيء الأول، والمعنى لبيان الشيء الثاني، فعلى هذا وجه الاحتياج إلى التجريد غير ظاهر. (قوله: فذكر المعنى بعده) أدخل الفاء على جواب لما بناء على ما جوزه السيد قدس سره، وإن منعه جمهور النحاة، فالجواب في أمثاله محذوف عندهم بقرينة ما أقيم مقامه، أي: كان ذكر المعنى بعده تكراراً فذكره بعده مبني على التجريد، أي: تجريد الوضع عن بعض المعنى المأخوذ في مفهومه فيكون مجازاً من ذكر المقيد وإرادة المطلق بقرينة ذكر المعنى بعده، وارتكاب التجريد أهون من جعل الوضع بمعنى الصوغ مجازاً كما قيل؛ لقربه من الحقيقة ولشيوع[1] أمر التجريد في أمثاله، وفيه أيضاً كشف الاحتراز بكل من جزئي الوضع. (قوله: فخرج به المهملات) أي: إذا كان الوضع مجرداً عن المعنى خرج به المهملات من حيث إنه مهملات، وإنما أخر بيان فائدة قيد الوضع عن ذكر المعنى؛ لأن ما هو المراد منه في هذا المقام إنما يظهر بعد التجريد عن المعنى، والتجريد إنما يعلم بعد ذكر المعنى وههنا بحث، وهو أنه لا يخرج بقوله: وضع بعد التجريد شيء من المهملات؛ لأنه ما من مهمل إلا وعين، ولا أقل من تعيينه للتركيب من حروف مخصوصة، بل

(١) لأنه قد شاع عندهم وتقرر أنه إذا أخذ شيء في مفهوم تبعاً وضمناً، فإذا صرح به جرد ذلك المفهوم عنه حتى لا يلزم التكرار.

و[1]الألفاظ الدالة بالطبع[2]، إذ[3] لم يتعلق[4] بهما وضع وتخصيص[5] أصلاً[6]، وبقيت حروف الهجاء الموضوعة[7] لغرض التركيب[8] لا بإزاء[9] المعنى، وخرجت[10] بقوله: (لِمَعْنًى)، إذ[11] وضعها لغرض التركيب لا بإزاء المعنى، فإن قلت: قد[12] وضع بعض الألفاظ[13] بإزاء بعضٍ[14] آخر[15] فكيف[16] يصدق عليه أنه[17] وضع لمعنى؟[18] قلت:[19] المعنى[20] ما يتعلق به القصد[21]، وهو أعم من أن يكون لفظاً أو غيره.[22] فإن قلت: قد وضع بعض الكلمات المفردة بإزاء الألفاظ المركبة؛ كلفظ

(١) من عطف الخاص والعام. (٢) كدلالة آح آح على وجع الصدر. (٣) علة الخروج. (٤) عطف تفسير. (٥) أي: لا بإزاء المعنى ولا بإزاء التركيب. (٦) أي: لا بإزاء المعنى ولا بإزاء التركيب. (٧) أي: الموجودة، صفة الحروف. (٨) الإضافة بيانية. (٩) أي: بحذائه. (١٠) عطف على بقيت. (١١) دليل الخروج. (١٢) فيه إغماض من عموم تفسير المعنى أي هذا التعريف غير جامع لأفراده. (١٣) كلفظ اسم وفعل وحرف مثالاً. (١٤) أي: بعض ألفاظ. (١٥) آخر كزيد وضرب وقد. (١٦) فعلى أي حال وأي وصف. (١٧) فاعل يصدق. (١٨) لئلا يكون جامعاً. (١٩) أي: تعريف المصنف جامع لأفراده. (٢٠) أي: لفظ المعنى في تعريف الكلمة. (٢١) يعني: المعنى ما يكون مقصود المتكلم ومراده. (٢٢) مثل: ضرب، فإن المراد المعنى القائم بالفاعل وهو الضرب فيكون تعريف الكلمة جامعاً لأفرادها ومانعاً لأغيارها.

يخرج المهملات بقوله: لمعنى؛ لأنها لم تتعين لمعنى، فقوله: يخرج بقيد الوضع بعد التجريد ما سوى حروف الهجاء ليس على ما ينبغي (عضد). (قوله: وبقيت حروف الهجاء) أي: داخلة في التعريف، والهجاء: تقطيع اللفظ بحروفها وتعدادها، وفي الأساس: هو يهجو الحروف ويهجيها، أي: يعددها، ولا يفهم منه عد الحروف بأسمائها كما قال اللاري. (قوله: لغرض التركيب) أي: لغرض هو تركيب الكلمات، وقوله: لا بإزاء المعنى الأولى، فيه لا للدلالة على المعنى ليحسن المقابلة، وكونها موضوعة للأعداد والأرقام المخصوصة عند أهل الحساب غير مفيد؛ لأن المعتبر ما هو المعنى عند أهل العربية، وقوله: أصلاً، أي: لا لإزاء المعنى ولا لغرض من الأغراض، وقوله: وخرجت بقوله لمعنى الخ، لا يرد عليه مثل همزة الاستفهام؛ فإنها داخلة من حيث أنها موضوعة للمعنى، وإن خرجت من حيثية أخرى؛ أعني: كونها من حروف الهجاء. (قوله: فإن قلت: قد وضع بعض الألفاظ الخ) أي: كلفظ الاسم والفعل والحرف؛ فإنها ألفاظ موضوعة لمثل زيد وضرب وقد، وهذا نقض لتعريف الكلمة؛ بأنه غير جامع لأفراده، فمورده التعريف، ومنشؤه قيد المعنى، بناء على توهم أن المعنى مقابل اللفظ، إذ كثيراً ما يذكر في مقابلته، أي: فحصلت عند السائل مقدمة وهمية، وهي أن المعنى لا يكون لفظاً. (قوله: قلت: المعنى ما يتعلق به القصد) يعني: لا نعلم أنه يصدق عليه أنه لفظ وضع لمعنى، وإنما لا يصدق لو لم يكن ذلك اللفظ الموضوع له معنى أيضاً، وهو مم إذ المعنى ما يتعلق القصد المعهود به، أي: القصد بشيء، ولما كان اللفظ موجوداً باللفظ الموضوع بإزائه كان معنى بهذا المعنى؛ لأن ذلك الشيء؛ أعني: المقصود بشيء أعم من أن يكون لفظاً أو غير لفظ، فسقط ما في العصام (كلنبوي). (قوله: فإن قلت: قد وضع بعض الكلمات) وحاصله نقض لتعريف الكلمة بعدم صدقه على بعض الأفراد، وناشئ عن قيد الأفراد الذي هو صفة المعنى على الراجح، لكن بمدخلية[1] الجواب السابق، فلذا فرع عليه بالفاء، فلا

(١) أي: بمدخلية تعميم المعنى من اللفظ.

عليه لا لأنه لا حاجة إليه كما قيل، وارتكاب التجريد أقرب من جعل الوضع بمعنى الصوغ مجازاً كما قيل؛ لقربه من الحقيقة وشيوع أمر التجريد في أمثاله، وفيه كشف الاحتراز بكل من جزئي الوضع، على أن ذكر اللفظ مغن عن الصوغ؛ إذ ما من لفظ إلا له صوغ فلا فائدة في ذكره إلا ليتعلق به قوله: لمعنى. (قوله: والألفاظ الدالة بالطبع) وكذا الألفاظ الدالة بالعقل فقط كما يدل عليه الدليل، ولك أن تجعل الطبع في مقابلة الوضع. (قوله: وبقيت حروف الهجاء) أي: حروف تعدد بأساميها كألف با تا؛ وهي حروف المباني المقابلة لحروف المعاني. (قوله: فإن قلت: قد وضع بعض الألفاظ) فيه إغماض من عموم تفسير المعنى.

فكما أن ذكرهما بعده تعيين لما يفهم منه مبهماً وليس من التجريد كذلك ذكر اللفظ ههنا، فما قيل: إن ذكر اللفظ بعده أيضاً مبني على التجريد تركه الشارح رحمه الله اعتماداً على المقايسة كلام ظاهري. (قوله: لا لأنه لا حاجة إليه)؛ لأن عدم الاحتياج إنما نشأ من ذكر الثاني، فلا يصح أن يقال: أن ذكر الثاني بعده مبني على التجريد لعدم الاحتياج إلى اعتباره. (قوله: من جعل الوضع بمعنى الصوغ) على ما في الرضي في التاج الصوغ زر كري كردن وآفريدن. (قوله: لقربه من الحقيقة) لكون المدلول المجازي جزء المعنى الحقيقي، ولذا سماه الشيخ فخر الإسلام حقيقة قاصرة. (قوله: وفيه كشف الاحتراز الخ) حيث خرج بالأوّل المهملات والدال بالطبع والعقل، وبالثاني حروف الهجاء ولأجل التنصيص على القيود الاحترازية في تعريف الكلمة ارتكب المصنف رحمه الله التجريد. (قوله: كما يدل الخ) يعني: ترك ذكره بقرينة عموم الدليل وما للاختصار. (قوله: أن تجعل الخ) يذكر الخاص وإرادة العام؛ لأن الدلالة الطبيعية عقلية لكون العلاقة أمراً عقلياً إلا أنه لاعتبار خصوصية زائدة فيها جعل قسماً على حدة، ولذا قال بعض الفضلاء: لم يظهر لي فرق بينهما. (قوله: أي: حروف الخ) هكذا ذكر الفاضل اليمني والطيبي وفي الأساس تعداد الحروف مطلقاً، وفي القاموس: الهجاء ككساء تقطيع اللفظ بحروفها وفي تاج الهجو والهجا هيجا كردن. (قوله: فيه إغماض الخ) مقصوده دفع ما قيل: إن الجواب ليس إلا إعادة العموم المستفاد من التعريف

(الجُمْلَةِ) و (الخَبَرِ)،[1] فكيف يكون موضوعاً لمفرد؟[2] قلنا هذه الألفاظ[3] وإن كانت بالقياس[4] إلى معانيها مركبة،[5] لكنها بالقياس إلى ألفاظها[6] الموضوعة بإزائها مفردة.[7] وقد أجيب[8] عن الإشكالين: بأنه ليس ههنا لفظ[9] وضع[10] بإزاء لفظ آخر[11] مفرداً كان[12] أو مركباً[13]

(١) والإضافة والإنشاء. (٢) بل يكون موضوعاً لمركب فلا يكون التعريف جامعاً. فكان على المصنف أن يقول: لفظ وضع لمعنى بلا قيد الأفراد فيدخل فيه ما وضع لمعنى سواء كان ذلك لمعنى مفرداً أو مركباً. (٣) أي: المركبة الموضوعة بإزاء المفرد. (٤) أي: بالنظر. (٥) لدلالة أجزائها على أجزاء معانيها. (٦) أي: الفاظ الجملة وهي ج م ل ة. (٧) خبر لكنها، لعدم دلالة جزء الخبر على جزء معناه. (٨) المجيب صاحب المتوسط. (٩) اسم ليس. (١٠) صفة لفظ. (١١) سواء كان مفرداً أو مركباً. (١٢) ناظراً إلى السؤال الأول. (١٣) بناء على السؤال الثاني.

(قوله، وقد أجيب عن الإشكالين بأنه ليس ههنا) أي: في مقام نقض

فإن سلم المعترض العموم فلا اعتراض وإلا فلا يتم الجواب وحاصل الدفع أن الاعتراض مبني على الإغماض عن العموم بحمل ما على ما عدا اللفظ بناء على شيوع استعمال المعنى في مقابلته فإنه ما من عام إلا وقد خص منه

يرد أنه لا وجه لإيراد هذا السؤال ههنا، وقوله: فكيف يكون موضوعاً، أي: لا يكون موضوعاً لمفرد، بل هو موضوع لمركب، فلا يكون التعريف جامعاً. (قوله: قلنا: هذه الألفاظ الخ) أي: الألفاظ المذكورة في قوله: بإزاء الألفاظ المركبة التي هي معان للألفاظ المفردة، وحاصل الجواب: أن هذه الألفاظ التي هي معان للألفاظ المفردة وإن كانت مركبة بالقياس إلى معانيها إلا أنها مفردة بالقياس إلى الألفاظ التي هي الألفاظ معان لها، إذ لا ريب أن جزء لفظ الجملة - أعني: الجيم مثلاً - لا يدل على جزء معناها؛ كزيد من زيد قائم، بل مجموع هذه الحروف يدل على مجموع ذلك المعنى، وتوضيح البحث على ما في كلنبوي: أن الخبر والجملة مثلاً موضوعان لقولنا زيد قائم، وهذا القول وإن كان مركباً بالقياس إلى معناه الذي هو قيام زيد إلا أنه مفرد بالقياس إلى لفظ الجملة والخبر الموضوعين بإزاءه، فإنه بالقياس إليهما معنى مفرد؛ إذ لا يدل شيء من أجزاء لفظ الخبر والجملة على جزء ذلك القول؛ أعني: زيد قائم، وقوله: وهذه الألفاظ، مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: وهذه الألفاظ وإن كانت مركبة بالقياس إلى معانيها لا تكون مركبة بالقياس إلى الألفاظ الموضوعة بإزاءها، وإنما تكون مركبة بالقياس إليها لو لم تكن مفردة بالقياس إليها، لكنها مفردة بالقياس إليها، ويؤيده ما في بعض حواشي المطول من أن ما قرن بإلا أو لكن في مثل هذه العبارة قائم مقام الخبر وليس بخبر، ومنه قولهم: زيد وإن كان غنياً إلا أنه بخيل، وقولهم: هذا الكتاب وإن صغر حجمه لكن علمه كثير، وسبب الإتيان بإلا أو لكن ما في شرح الكشاف للعلامة: من أن كل مبتدأ عقب بأن الوصلية يؤتى في خبره بإلا الاستدراكية أو لكن لما في المبتدأ باعتبار تقييده بأن الوصيلة من المعنى الذي يصلح الخبر استدراكاً له واشتمالاً على مقتضى خلافه هذا فليحفظ. (قوله: وقد أجيب عن الإشكالين) المجيب السيد ركن الدين صاحب المتوسط، فإنه أجاب عنهما: بأنه ليس ههنا؛ أي: في مقام النقض على تعريف الكلمة، وقيل: هذا الجواب منع؛ لوجود الكلمات الموضوعة بإزاء الألفاظ، والجواب الأول تسليمي لذلك، فالمناسب تقديم المنع على التسليم، إلا أنه أخره إشارة إلى ضعفه؛ لورود النقض عليه، وحاصل ما أفاده المجيب: أنا لا نعلم أن ههنا لفظاً موضوعاً بإزاء لفظ آخر مفرد أو مركب، بل جميع الألفاظ موضوعة بإزاء معان

بل بإزاء مفهوم كلي أفراده[1] ألفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والجملة[2] والخبر[3] وغيرها، ولا يخفى عليك[4] أن هذا[5] الحكم منقوض بأمثال الضمائر[6] الراجعة إلى ألفاظ مخصوصة مفردة أو مركبة،[7]

(١) صفة، أي: أفراد مفهوم الكلي. (٢) أي: ما تضمن من كلمتين. (٣) أي: ما يحتمل الصدق والكذب. (٤) أيها الطالب المصنف. (٥) أي: قوله: ليس ههنا لفظ وضع. (٦) والمراد بأمثال الضمائر الموصولات كأسماء الإشارة وغيرها. (٧) مثل: زيد قائم هي جملة.

جزئية أو كلية، فلفظ الخبر والجملة ونحوهما موضوع بإزاء معنى كلي أفراده ألفاظ مخصوصة مفردة أو مركبةن وقوله: مفرداً، كان ناظر إلى الإشكال الأول، كما أن قوله: أو مركباً، ناظر إلى الثاني. (قوله: بل بإزاء مفهوم كلي) أي: بل هناك لفظ موضوع بإزاء مفهوم كلي أفراده ألفاظ، فلفظ الاسم مثلاً موضوع لمفهوم قولنا كلمة دلت على معنى الخ. وفيه أن هذا أيضاً مفهوم مركب، إلا أن يقال: إنه وإن كان مركباً بالنظر إلى معناه، لكنه مفرد بالقياس إلى اللفظ الموضوع بإزائه، وفيه ما فيه، فالأصوب أن يقال: إنه موضوع لمفهوم إجمالي عبر عنه بهذه الكلمات وجعلت آلة لملاحظته، فهو في حد ذاته مفرد. (قوله: أفراده ألفاظ كلفظ الاسم الخ) فيه احتمالان؛ أحدهما: أن يكون قوله: كلفظ الاسم، بياناً للألفاظ المجملة، فعلى هذا يكون البيان مخصوصاً بمفهوم الاسم، فكأنه قال: للاسم مفهوم كلي ولذلك المفهوم أفراد هي ألفاظ كلفظ اسم وفعل وحرف وزيد وغيرها، فذكر مفهوم الاسم وأحال عليه مفهوم الخبر والجملة وغيرهما، ومفهوم الخبر: كلام يحتمل الصدق والكذب، وأفراده ألفاظ؛ كزيد قائم وقام زيد، وثانيهما: أن يكون قوله: كلفظ الاسم، متعلقاً ومتمماً للفظ سابق، والتقدير: ليس هنا لفظ كلفظ الاسم والفعل الخ وضع بإزاء لفظ آخر، بل بإزاء مفهوم كلي أفراده ألفاظ، وهذا أنسب وإن كان الأول أقرب (نعمه). (قوله: ولا يخفى عليك الخ) رد على المجيب بأن هذا الحكم؛ أي: الحكم الكلي بأنه ليس في مقام كون الكلمة موضوعة لمعنى لفظ وضع بإزاء لفظ منقوض بالضمائر الراجعة إلى ألفاظ مخصوصة مفردة أو مركبة؛ إذ ليس هناك مفهوم كلي يكون اللفظ موضوعاً بإزاءه؛ نحو: ضرب، هو فعل ماض، وزيد قائم، هي جملة اسمية، واعلم أنهم اختلفوا في وضع أمثال الضمائر فذهب المحققون إلى أنه من قبيل وضع عام لموضوع له خاص، وذهب القدماء إلى أن الوضع والموضوع له فيها عامان، والظاهر أن المجيب اختار مذهب القدماء وبنى كلامه عليه فلا ينتقض حكمه المذكور، فكأن الشارح لم يعتد بهذا المذهب حيث حكم بانتقاض الحكم المذكور على الإطلاق، فتدبر. وقوله: بأمثال الضمائر؛ أي: كالموصولات التي أريد بها لفظ

تعريف الكلمة بالألفاظ والكلمات المفردة. (قوله: إلى ألفاظ مخصوصة) أي: مشخصة من حيث أنها مشخصة سواء كانت في أنفسها مفردة أو مركبة؛ وذلك لأن النقض الأول إنما يتجه على تلك الحيثية ولا مدخل للإفراد والتركيب فيه، ولذا لم يقل إلى ألفاظ مفردة بخلاف النقض الثاني؛

البعض، والجواب إحضار لذلك العموم ودفع لتوهم التخصيص. (قوله: أي: مشخصة من حيث أنها مشخصة) دفع لما يقال كان الظاهر أن يقول: إلى ألفاظ مفردة أو مركبة؛ إذ لا تقابل بين الألفاظ المخصوصة والمركبة، وحاصل الدفع أن النقض الأول لما كان بالنظر إلى قيد المعنى كان مادة النقض الألفاظ من حيث أنها ألفاظ مشخصة من غير نظر إلى إفرادها وتركيبها فلذا قال: إلى ألفاظ مخصوصة بخلاف النقض الثاني؛ فإنه بالنظر إلى قيد الإفراد فالمعتبر في مادة النقض كونها ألفاظاً مركبة فلذا جعل المركبة في مقابلة المخصوصة فما وقع في بعض نسخ الشرح إلى ألفاظ مخصوصة مفردة أو مركبة من تصحيف

فإن الوضع[1] فيها وإن كان عاماً لكن الموضوع له خاص فليس هناك[2] مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة[3]. «مُفْرَدٍ»[4] وهو إمّا مجرور على أنه صفة[5] لمعنى، ومعناه[6] حينئذ[7] ما لا يدل جزء لفظه على جزئه، وفيه[8] توقف، لأنه

(١) أي: هو. دليل منقوض. (٢) أي: في مقام رجع الضمير إلى الألفاظ المخصوصة المفردة أو المركبة. (٣) وإن كان الموضوع له مجازاً.. (٤) وهو ما لا ينقسم لفظه عليه. (٥) يجوز الإضافة إلى المعنى ويجوز التنوين. (٦) أي: معنى المعنى الموصوف بالمفرد من قبيل إضافة العام إلى الخاص فهي لا ولا محذوف. (٧) حين كون المفرد صفة المعنى. (٨) أي: في وقوع المفرد صفة المعنى.

مُفْرَدٍ[1]،

(١) أي: ليس بمركب إذ المفرد يجيء لمعانٍ أربعة في هذا الكتاب.

مفرد أو مركب؛ كقولك الذي قلته كلام فلاني، وكأسماء حروف الهجاء وأسماء السور والكتب وغيرها. (قوله: فإن الوضع فيها) أي: في أمثال الضمائر أو في الضمائر، فقوله: وإن كان عاماً، على الأول: إشارة إلى أن ما لم يكن الوضع فيه عاماً أولى بهذا الحكم؛ لما تقرر أن كلمة أن الوصلية ولو الاستمرارية إنما تستعملان فيما يكون لزوم الجزاء أليق لنقيض الشرط المذكور، وعلى الثاني: يكون بياناً للواقع فتبصر، وفي قوله: لكن الموضوع له خاص، اختيار لمذهب المحققين كالعضد والسيد كما أشرنا إليه، وتفصيل دليل الطرفين في شرحنا الجديد على الوضعية. (قوله: فليس هناك الخ) تفريع على كون الموضوع له في أمثال الضمائر خاصاً؛ أي: جزئياً مشخصاً؛ أي: فحينئذ ليس في مقام وضع أمثال الضمائر المذكورة مفهوم كلي حتى يكون هو الموضوع له. (قوله: ما يدل جزء لفظه) أي: المعهود - أعني: الموضوع - فاندفع ما قاله عصام، والمعنى: ما لا يراد الدلالة بجزء لفظه سواء كان له جزء أو لا كهمزة الاستفهام على جزءه؛ أي: سواء كان له جزء أو لا كالنقطة هذا وسيأتي فائدة هذا التحرير، ولم يقل على جزء معناه؛ لأنه بصدد تعريف المعنى المفرد، فلو قال هكذا لزم أن يكون للمعنى معنى، ثم اعلم أن صدق المعنى السلبي لا يتوقف على تحقق شيء من قيوده الواقعة في حيزه كما أشرنا آنفاً فيصدق تعريف[1] المفرد على أنواع أربعة، بل خمسة ذكرها الكلنبوي، وتمامه في شروح الرسالة الأثيرية. (قوله: وفيه أنه الخ) أي: في جعل المفرد صفة للمعنى تردد؛ لأنه يوهم أن اللفظ موضوع لمعنى كان متصفاً بالأفراد قبل الوضع؛ وذلك لأن الوضع تعلق بالمعنى المقيد بقيد الأفراد، والفعل أو شبهه إذا تعلق بشيء مقيد بصفة يستفاد منه في عرف اللغة إن تقيد هذا الشيء بصفة مقدم على تعلق الفعل به فالمفهوم من قولنا: رأيت زيداً الراكب، ركوبه قبل الرؤية، وبالجملة يلزم أن يكون المعنى سابقاً على وضع اللفظ له لامتناع وضع شيء لأمر معدوم، وإذا كان المعنى المتقدم متصفاً بصفة يجب أن يكون تلك الصفة متقدمة وليس[2] كذلك، ثم إن مثل هذا الإيهام على ما يستفاد من سابق الكلام موجود في قوله: لمعنى أيضاً إلا أنه لم يتعرض له الشارح؛ لأنه في صدد تزييف جعل

(١) أي: بهذا المعنى المشار إليه.
(٢) أي: وليس وضعه للمعنى المتصف بالإفراد قبل الوضع.

فإنه إنما يتجه على تركيبها ولذا قال: أو مركبة. (قوله: فليس هناك) أي: في مقام رجع الضمير إلى الألفاظ المخصوصة أو المركبة. (قوله: ما لا يدل جزء لفظه) من حيث إنه جزء لفظة معنى حيوان ناطق حال كونه علماً لشخص إنساني مفرد؛ لأنه ليس اسماً لذلك المعنى إلا باعتبار وضعه العلمي، وجزؤه بهذا الاعتبار لا يدل على جزء ذلك المعنى. (قوله: وفيه أنه يوهم أن اللفظ موضوع) إلى آخره وذلك لأنك إذا عبرت عن شيء بما فيه معنى الوصفية وعلقت به معنى مصدرياً إما في صيغة فعل أو غيرها فهم منه في عرف اللغة أن ذلك الشيء موصوف بتلك الصفة حال تعلق ذلك المعنى به لا بسببه وإنما قال: يوهم مع أن القاعدة

الناسخ. (قوله: وذلك لأنك إذا عبرت الخ) ذهب بعض الناظرين في الشرح إلى أن القاعدة أن التعليق المذكور يفهم منه الاتصاف بمفهوم الصفة قبل تعلق الفعل ومفاد كلام المحشي رحمه الله أنه يفهم منه أن الاتصاف به حاصل حال التعلق، وأنه ليس بسبب هذا التعلق، بل يستفاد منه كون الاتصاف سبباً للتعلق كما إذا كان الوصف صالحاً للعلية، وهو الظاهر المنساق إلى الفهم، وأما القبلية فباطلة؛ لأن قولنا: جاءني الرجل الراكب يفهم منه أنه متصف بالركوب حال المجيء، وأما أن الركوب مقدم عليه زماناً أو ذاتاً فكلاً فحاصل كلام الشارح رحمه الله أنه لو جعل مفرداً صفة للمعنى لفهم منذ أن اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالإفراد، والتركيب زمان تعلق الوضع لا بسببه وليس الأمر كذلك، فإن اتصافه بهما بسبب الوضع فالمراد بقوله: بعد الوضع البعدية الذاتية فما وقع في بعض نسخ الشرح من لفظة قبل الوضع بعد قوله: المعنى المتصف

يوهم أن اللفظ موضوع للمعنى المتصف[1] بالإفراد والتركيب[2] قبل الوضع، وليس الأمر كذلك، فإن[3] اتصاف المعنى بالإفراد والتركيب إنما هو[4] بعد الوضع،[5] فينبغي[6] أن يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل: (مَنْ قَتَلَ قَتِيلاً[7])

(١) صفة للمعنى. (٢) لا طائل تحته هنا. وذكر التركيب استطراد. (٣) دليل ليس الأمر كذلك. أي ليس المعنى متصفاً بالأفراد والتركيب قبل الوضع فإن اللفظ مقدم على وصف المعنى بالأفراد والتركيب. (٤) أي: اتصاف المعنى بالأفراد والتركيب. (٥) أي: بعد وضع اللفظ للمعنى المجمل. (٦) أي: إذا كان اتصاف المعنى بالأفراد بعد الوضع.. رفع الإيهام. (٧) والمراد من القتيل هو الكافر.

المفرد صفة للمعنى على وجه يتأتى به أن يقطعه عن المعنى ويجعله صفة للفظ، وقد يقال: أن المعنى إذا فسر بما يقصد بشيء يتحقق الإيهام فيه أيضاً، إذ يتوهم أن الموضوع له متصف بكونه معنى قبل الوضع، وأما إذا فسر بما يمكن أن يقصد بشيء واكتفى بصحة القصد، فلا يرد ذلك الإيهام. (قوله: يوهم أن اللفظ) عبر عن دلالة الكلام التي هي أمر محقق بالإيهام لا لضعف الإفادة، بل لضعف المفاد لظهور المراد في هذا المقام، فإن اتصاف المعنى بالأفراد وكذا بالتركيب إنما يكون بعد وضع اللفظ له بعد استعماله فيه، ولك أن تقول: التعبير بالإيهام لضعف الإفادة؛ لأن ظهور تقدم الوضع على الأفراد صارف على خلافه، وقوله: والتركيب، ذكره استطرادي. (قوله: إنما هو بعد الوضع) لأنهما عارضان له؛ وذلك لأن المعنى المفرد على ما عرفت: ما لا يدل جزء لفظه على جزءه، والمركب بالعكس، والدلالة وعدمها فرعان لهما عارضان. (قوله: أن يرتكب فيه) أي: في كون المعنى متصفاً بالأفراد قبل الوضع تجوّز، وبيانه: أنه لما كان مآل المعنى الاتصاف به بعد الوضع سماه قبل الوضع به تسمية للشيء باسم ما يؤول إليه؛ كما قيل في قوله عليه السلام: «من قتل قتيلاً فله سلبه»؛ أي: من قتل شخصاً حياً من أهل الحرب فله سلاحه وثوبه، فسمى الشخص الحي المشرف على القتل قتيلاً تفاؤلاً؛ لأنه يؤول إلى القتل، فهو مجاز باعتبار المآل، هذا هو المشهور بين الجمهور[1] خلافاً لما حققه الفاضل البركي في الامتحان: من أنه لا تجوّز في التعريف، ولا في الحديث الشريف؛ لأن زمان وقوع نسبة الوضع واتصاف المعنى بالأفراد بل بالمعنوية واحد، فيكون حقيقة، وإنما يكون مجازاً لو كان وجود الأفراد قبل زمان الوضع، وليس كذلك، نعم؛ للوضع تقدم ذاتي على الأفراد والمعنوية لكن هذا غير معتبر في المجازية، كما أن زمان القتل والمقتولية واحد؛ لأن القتل لا يقع على الحي حين هو حي، بل على المقتول بذلك القتل، فالقتيل حقيقة هذا. وفي قوله: ينبغي أن يرتكب، فيه تجوز إشعار بأنه اختار الثاني، ويؤيده ما نقل عن البعض من أن الأفراد: صفة للفظ عند النحاة، وصفة المعنى عند المنطقيين، وصرح العصام بأولوية جعل المعنى صفة للفظ فلا تغفل. (قوله: أو مرفوع على أنه صفة للفظ) ولك أن

(١) قيد به لما ذكر الكرماني في شرح البخاري: أنه يحتمل أن يكون الحديث حقيقة بأن يراد بالقتيل قتيل بهذا القتل لا بقتل سابق.

تقتضيه اقتضاء بيناً لظهور المراد ههنا. (قوله: كما يرتكب في مثل من قتل قتيلاً) وهو مجاز بطريق المشارفة فكذا في المفرد.

بالإفراد فهو من الناسخ. (قوله: لظهور المراد هنا) يعني أن وجود الصارف عما اقتضته القاعدة فيما نحن فيه ظاهر بحيث جعل مفادها أمراً وهمياً لا ينساق إليه الذهن كالمجاز المشهور بالقياس إلى الحقيقة المتروكة في لا يأكل من هذه النخلة، وكما في قوله عليه الصلاة والسلام: «من قتل قتيلاً فله سلبه». (قوله: بطريق المشارفة) المشارفة: دربودن. (قوله: المفهوم من كلام الشيخ الرضي الخ) بل كلامه أن المشهور بين المنطقيين جعل الإفراد والتركيب صفة اللفظ، فيقال: اللفظ المفرد والمركب، ولا ينبغي أن يخترع في الحدود ألفاظ غريبة، بل الواجب استعمال المشهور المتعارف؛ لأن الحد للتبيين انتهى، وحاصله الاعتراض على المصنف رحمه الله بأن جعل الإفراد صفة المعنى وهو خلاف المتعارف مخل بالغرض من الحدّ، ولا دلالة له على أن الإفراد صفة للمعنى عند النحاة. (قوله: وكان النكتة) أيضاً في تقديم الوضع على الإفراد في الذكر مع أن كون الأصل في الصفة الإفراد يقتضي تقديم مفرد. (قوله: فاستمير الخ) ولا بد من ضم مقدمة وهي أن صيغة الماضي ههنا ليس للمضي عن زمان التكلم كما هو الشائع، بل للمضي عما

أو مرفوع[1] على أنه صفة اللفظ، ومعناه حينئذ[2] ما[3] لا يدل جزؤه على جزء معناه، ولا بد حينئذ من بيان نكتة في إيراد أحد الوصفين جملة[4] فعلية[5]، والآخر مفرداً[6]، وكأنَّ النكتة فيه[7] التنبيه على تقدم الوضع على الإفراد، حيث أتى به بصيغة المضي[8] بخلاف الإفراد[9]، وأما نصبه[10] - وإن لم يساعده[11] رسم الخط[12] - فعلى[13] أنه حال من الضمير المستكن في (وُضِعَ) أو من المعنى[14]، فإنه[15] مفعول به بواسطة اللام ووجه صحته[16]، أن الوضع وإن كان متقدماً على الإفراد بحسب الذات[17] لكنه مقارن[18] له بحسب الزمان[19] وهذا القدر[20] كافٍ

(١) عطف على المجرور. (٢) أي: كون المفرد صفة اللفظ. (٣) أي: لفظ. (٤) مفعول به لإيراد. (٥) ماضوية. (٦) أي: لفظ مفرد، وفيه لطافة لا يخفى عليك. (٧) أي: فائدة أي في إيراد أحد الوصفين جملة فعلية، والآخر مفرداً. لأن المتكلم بليغ لا يظن به أن يخلو اختياره هذه الخصوصية عن نكتة. (٨) بقوله: الكلمة: لفظ وضع. (٩) فإنه أتى بلفظ الاسم بقوله مفرد. (١٠) أي: نصب لفظ مفرد. (١١) أي: وإن لم يوافق. (١٢) أي: كتبه بلا ألف زائدة. (١٣) الفاء جواب إما الجار والمجرور خبر للمبتدأ الذي دخلت ما عليه. (١٤) تبع الشارحين في تجويز الحال من النكرة من غير اشتراط. (١٥) أي: المعنى. (١٦) أي: كون المفرد منصوباً على الحالية لوضع. (١٧) لأن الوضع مقدمة على الأفراد. (١٨) خبر إن. (١٩) أي: في الوجود لأن الوضع لا يوجد إلا مع المفرد. (٢٠) أي: المقارنة في الزمانين.

(قوله: ومعناه حينئذ ما لا يدل جزؤه) من حيث إنه جزؤه على جزء معناه، المفهوم من كلام الشيخ الرضي أن الإفراد صفة اللفظ عند المنطقيين، وصفة للمعنى عند النحاة، لكن المشهور أن الإفراد في عرف النحاة صفة اللفظ بالذات وبالعرض للمعنى. (قوله: وكأن النكتة فيه التنبيه) وكأن النكتة أيضاً في تقديم الوضع على الإفراد، وكأنها الأحسن لاعتبار الإفراد إلا بعد اعتبار الدلالة أو ما يستلزمها هو الوضع. (قوله: حيث أتى به بصيغة الماضي) فاستعير صيغة السبق الزماني للسبق الرتبي. (قوله: فعلى أنه حال من الممكن في وضع) إن قلت: لو كان حالاً منه لكان بجنبه كما في ضربت قائماً زيداً، قلنا: لا نسلم لزوم ذلك عند الكل فإن بعضهم يراعون رتبة الحال وهي التأخير عن الفاعل والمفعول به، ولئن سلم فذلك إذا لم تكن قرينة دالة على تعيين ذي الحال، وقد تحققت هنا؛ لأن الإفراد صفة للفظ بالذات، أو إذا تغير المعنى على تقدير جعله حالاً عما يليه، ولا خفاء في أن إفراد المعنى يؤول إلى

تجعله صفة اللفظ على تقدير كونه مجروراً أيضاً حملاً له على الجر بالجوار بناء على القول بقياسيته، فإن قيل: إذا كان صفة اللفظ ينبغي أن يقدم على قوله: وضع؛ لأن الوصف المفرد مقدم على الوصف الجملة، قلنا: إنَّه أكثري لا كلي؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ على أنه لو قدم؛ لتبادر منه أنه مفرد قبل الوضع، وللزم الإغناء عن ذكر الوضع؛ لاستلزام الأفراد الوضع، وبهذا ظهر أنه يمكن أن يختصر التعريف بأن يقال: الكلمة لفظ مفرد (عصام). (قوله: ما لا يدل جزؤه) ولم يقل: جزء لفظه؛ لأنه يلزم حينئذ أن يكون للفظ لفظ كما مر نظيره. (قوله: ولا بد حينئذ من بيان نكتة) النكتة: اللطيفة المستخرجة من الكلام بقوة الفكر وجودة القريحة، من نكت الأرض نكتاً إذا أثر فيها بنحو قضيب، وبابه: ضرب، وجمعه: النُّكات بكسر النون، وإذا ضممتها حذفت الألف، وكثير من الناس يضمونها مع إثبات الألف وهو غلط؛ يعني: لا بد إذا جعل المفرد صفة اللفظ من ذكر نكتة؛ لأنه على هذا التقدير صار للفظ صفتان؛ إحداهما: جملة فعلية؛ أعني: وضع، والأخرى: مفرد وهو مفرد، والأحسن في الوصفين التشابه؛ ليكون الكلام على نسق واحد، فمخالفة الأحسن لا بد لها من نكتة؛ لأن المتكلم - أعني: المصنف - بليغ لا يخلو اختياره هذه الخصوصية عن نكتة وحكمة. (قوله: وكأن النكتة فيه) أتى بكأن الدالة على الشك والظن إشارة إلى أنه يمكن أن تكون النكتة غيرها، وهي مذكورة في عصام. (قوله: على تقدم الوضع) أي: رتبةً لا زماناً؛ لأن التقدم الزماني غير معقول ههنا لمقارنتهما فيه، فاستعير ما يدل على التقدم الزماني؛ أعني: صيغة وضع للدلالة على التقدم الرتبي. (قوله: وإن لم يساعده رسم الخط) أي: قاعدته؛ لأن الرسم فيه: أن يكتب الألفاظ بصورة تقرأ في حال الوقف، والتنوين تقلب ألفاً في الوقف إذا كان منصوباً، فقوله: المفرد يلزم أن يكون في آخره ألف في حالة النصب، مع أنه لم يكن فعلم أنه ليس بمنصوب. (قوله: ووجه

يقارنه وهو قيد الإفراد، ومعلوم أنه لا سبقية للوضع على الإفراد زماناً فعلم أنه مستعار لسبقه عنه رتبة. (قوله: لكان بجنبه) وإن تأخر عن المفعول تعين كونه حالاً من المفعول كما في ضربت زيداً قائماً. (قوله: فإن بعضهم يراعون الخ) ويقولون: إن في صورة التأخير عن المفعول يجوز أن يكون حالاً من الفاعل ومن المفعول، والتعيين مفوض إلى القرينة. (قوله: ولئن سلم) أي: لزوم ذلك عند الكل بأن جعل خلاف البعض غير معتد به فذلك؛ أي: لزوم كون حال الفاعل بجنبه فيما إذا لم يكن قرينة دالة على تعيين ذي الحال، وأما إذا قامت قرينة كما فيما نحن فيه فيجوز تأخير حال الفاعل عن المفعول لعدم الالتباس في قوله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾، فإن قائماً حال من الله أخر عن المفعول والمعطوف على الفاعل. (قوله: وإذا تغير المعنى) عطف على إذا لم يكن وهذا مما لم يوجد في الكتب المشهورة، ولعل تخصيص بالنظر إلى العلة؛ فإنه لدفع الالتباس ولا التباس عند عدم تغير المعنى. (قوله: تبع الشارحين الخ) بناء على قول من جوز ذلك. (قوله: من غير اشتراط) قال

لصحة الحالية، وقَيد الإفراد[1]، لإخراج المركبات[2] مطلقاً

(١) أي: قوله مفرد. (٢) فإنها ألفاظ موضوعة بالوضع النوعي.

صحته الخ) أي: وجه صحة وقوع قوله: مفرد حالاً سواء كان من الضمير أو من المعنى أن الوضع الخ والغرض دفع ما يتوجه من أنه يجب أن يكون الحال وعامله مقترنين، ألا ترى أن المفهوم من قولنا: رأيت زيداً راكباً، ركوبه حال الرؤية، والوضع هنا مقدم على الأفراد كما عرفته، وحاصل الدفع: أن الوضع وإن كان مقدماً على الأفراد ذاتاً ورتبة إلا أنهما مقترنان زماناً، وهذا القدر من الاقتران كاف في صحة الحالية. (قوله: وقيد الأفراد؛ لإخراج المركبات الخ) أي: الألفاظ المركبة؛ لأنها موضوعة على الأصح للمعنى، أما باعتبار أن مجموع أوضاع أجزائها بعينها وضعها كما حققه الشريف، أو باعتبار أنها موضوعة بالوضع النوعي كما ذكره عصام، واعلم أن لبعض الأعلام رسالة على هذا المقام، وخلاصته: أن في جعل الأفراد قيداً لما قبله ثلاثة أقوال: قول أهل المعاني، وقول المنطقيين، وقول النحاة، أما المعانيون: فنظرهم إلى جانب المعنى فجعلوه صفة له؛ لأن المعنى مقصود مقدم لايح في القلب أولاً، واللفظ ترجمانه كما قال الأخطل:

إِنَّ الْكَلامَ لَفِي الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا
جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلا

ونظر المنطقيين إلى جانب اللفظ[1] فجعلوه صفة له؛ لأن اللفظ سبب داع دال على المعنى، وهو يستفاد منه، وأما نظر النحويين: فمائل إلى كلا الجانبين؛ لأنهم يبحثون عن أحوال اللفظ من حيث الإعراب والبناء والإضافة اللفظية وغيرها، وعن أحوال المعنى من حيث الفاعلية والمفعولية والإضافة المعنوية وغيرها؛ فنظرهم إلى اللفظ تارة فجعلوه صفة له، وإلى معنى آخر فجعلوه صفة له؛ وذلك ليذهب كل ذاهب إلى كل مذهب كما صرح الشارح بقوله: مفرد، إما مجرور صفة لمعنى، أو مرفوع صفة للفظ، فإن جعلته صفة للمعنى دخل في حد الكلمة كل ما كان معناه مفرداً سواء كان لفظه أيضاً مفرداً كزيد، أو مركباً كعبد الله، فإنه وإن كان لفظه متعدداً لكن معناه مفرد باعتبار علميته، وإن جعلته صفة للفظ دخل فيه كل ما كان لفظه مفرداً سواء كان معناه مفرداً أو مركباً كالرجل، فإنه وإن كان معناه متعدداً لكن لفظه مفرد، والمناسب في الكتب المعانية أن يراعى جانب المعنى، وفي الكتب المنطقية والنحوية جانب اللفظ، كما أشار إليه بقوله: ولا يخفى على العارف الفطن الخ. وقال في حق صاحب المفصل: ولو لم يخرجه لكان أنسب، والجواب عن كلا الجانبين ما حرره عصام حيث قال: إن غرض النحوي ليس بيان حال آخر

(١) وفيه ما فيه.

إفراد اللفظ. (قوله: أو من المعنى) تبع الشارحين في تجويز الحال عن النكرة من غير اشتراط كما سيذكره، لا يقال: لو كان حالاً منه لقدم عليه؛ لأن صاحب الحال نكرة؛ لأنا نقول: هذا إذا لم يكن صاحب الحال مجروراً، فأما تقديمها عليه مطلقاً فممتنع عند أكثر البصريين كما يفهم من كلام المصنف في الإيضاح. (قوله: فإنه مفعول) للفعل واللام واسطة في كونه مفعولاً ومعمولاً له فاتحد عامل الحال وصاحبها. (قوله: لإخراج المركبات) فالمركبات: ألفاظ موضوعة بالوضع النوعي كما أشرنا إليه. (قوله: فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل) ومثل رجل أيضاً فإن لام التعريف والتنوين من حروف المعاني اتفاقاً، وأما تاء التأنيث المتحركة والفاء وياء النسبة وعلامتا التثنية والجمع كمسلمان ومسلمون فذهب الشيخ الرضي وجماعة إلى أنها أيضاً من حروف المعاني، وذهب جماعة إلى أنها من حروف المباني، وجعلوا مجموع الصيغة دالاً على المعنى المقصود، إلا أن تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحروف نسبة الدلالة إليها كما تنسب الطلب إلى سين استفعل والمطاوعة إلى نون انفعل. (قوله: وأعرب بإعراب واحد) كأن المراد بالإعراب معنى يشمل الحركة الإعرابية والبنائية، والحاصل: أنه لم يعتبر لكل من الجزأين حاله اللائق به، فإن الحرف الأخير في قائمة لم يستحق الإعراب بل البناء، والمستحق للإعراب هو قائم، فجعل المجموع ككلمة واحدة فأعرب بإعرابها، ولا يخفى أن هذا ظاهر في قائمة ويصري وحبلى وحمراء دون الرجل ورجل والمثنى والجمع بالواو والنون، فإن المعرب في

أبو حيان في النهر في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ قرئ سواء بالنصب على أنه حال من كلمة ووقوع الحال من النكرة جائز نص سيبويه على ذلك. (قوله: كما سيذكره) وهو كونها مخصصة بالصفة أو الإضافة أو بوقوعها بعد النفي أو النهي أو الاستفهام أو كون المعرفة مشاركة لها في الحال. (قوله: لأن صاحب الحال نكرة) والقاعدة أن صاحبها إذا كان نكرة وجب تقديمها. (قوله: مطلقاً) أي: سواء كان مجروراً بالإضافة؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ أو مجروراً بحرف الجر كما فيما نحن فيه. (قوله: عند أكثر البصريين) خلافاً لابن كيسان وأبي علي وابن برهان فإنهم جوزوا التقديم في المجرور بحرف الجر استدلالاً بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾. (قوله: واللام واسطة الخ) فإن حروف الجر لإفضاء معنى الفعل إلى مدخولها. (قوله: فاتحد الخ) فلا يرد أن عامل الحال الفعل، فلا يتحد عاملهما، والجمهور على اشتراط الاتحاد. (قوله: موضوعه بالوضع النوعي) بيانه أن الواضع إما أن يضع ألفاظاً معينة سماعية فهو الوضع الشخصي، ويحتاج في معرفتها إلى علم اللغة، وأما أن يضع قانوناً كلياً يعرف منه وضع الألفاظ مفردة ومركبة فهو الوضع النوعي، وتلك الألفاظ قياسية يحتاج في معرفتها إلى علم التصريف والنحو. (قوله: كما أشرنا إليه) في تعريف الوضع.

سواء[1] كانت كلامية[2] أو غير كلامية[3]، فيخرج به[4] عن حد الكلمة، مثل: (الرَّجُلُ)[5] وَ(قَائِمَةٌ) و(بَصْرِيٌّ) وأمثالها[6] مما[7] يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى[8]، لكنه[9] يُعَدُّ لشدة الامتزاج لفظة[10] واحدة، وأُعرب بإعراب واحد. ويبقى[11] مثل: (عَبْدُ اللهِ)[12] علماً[13] داخلاً[14] فيه مع أنه[15] معرب

(١) خبر مقدم لكانت، بيان الإطلاقة. (٢) كزيد قائم. (٣) نحو: غلام زيد. (٤) أي: بالمفرد. (٥) من باب الكناية. (٦) الأمثال أنواع المذكورة. (٧) أي: من الألفاظ. (٨) المعنى نسخة. (٩) وهو الجواب الأظهر. (١٠) مفعول ثاني يُعَدّ. (١١) عطف على قوله: فيخرج. بقول مفرده. (١٢) مما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه. (١٣) حال. (١٤) حال بعد حال. (١٥) مثل: عبد الله.

الأول ليس إلا الجزء الثاني وفي الثاني الجزء الأول، وكذا في الأخيرين فإن علامة التثنية والجمع فيهما إعراب بالحقيقة وفيه تأمل. (قوله: مع أنه معرب بإعرابين) إن قلت: ما توجيه الإعرابين لكلمة واحدة، وتعدد الإعراب ليس إلا لتعدد المقتضى ولا تعدد للمقتضى في كلمة واحدة في إطلاق واحد. قلنا: قد تعتبر في الأعلام الأحوال التي يقتضيها الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق كلمتان، وقال صاحب اللباب: إن إعراب آخره محكي كما في تأبط شراً، ولما كان الآخر مشغولاً والأول فارغاً أظهر إعرابه في الجزء الفارغ، كما أظهر إعراب ما بعد غير في

(قوله: ومثل رجل) فإنه يعد كلمة واحدة لكونه نكرة، والنكرة من أقسام الاسم الذي هو قسم الكلمة. (قوله: تاء التأنيث المتحركة) احترز عن تاء التأنيث الساكنة التي تلحق الفعل الماضي فإنهم عدوها من حروف المعاني، وذكروا أحوالهما في الحرف. (قوله: وجماعة إلى أنها الخ) وجه الفرق أن هذه الحروف مغيرة للبناء فتكون من حروف المباني بخلاف اللام والتنوين. (قوله: كان المراد بالإعراب الخ) دفع لما يرد من أنه يفهم من سياق كلام الشارح رحمه الله أنه كان اللائق بمثل الرجل وقائمة أن يعرب بإعرابين إلا أنه بواسطة شدة الامتزاج أعرب بإعراب واحد، وليس كذلك؛ لأن أحد الجزأين لم يستحق الإعراب، بل البناء لانتفاء التركيب الموجب للإعراب. (قوله: ولا يخفى أن هذا ظاهراه)؛ وذلك لأنه أجرى الإعراب فيها على الجزء الثاني، وزال عنه البناء الذي يستحقه فصار آخر الجزء الأول وسط الكلمة سالماً عن الإعراب الذي كان يستحقه، فصح أنه أعرب المجموع بإعراب كلمة واحدة. (قوله: فإن المعرب في الأول ليس إلا الجزء الثاني) والجزء الأول باق على حاله السابق من السكون فمن أين يعلم أنه أعرب المجموع بإعراب كلمة واحدة وكذا الحال في الثاني. (قوله: فإن علامة التثنية والجمع فيهما الخ) فلا يصح أنه أعرب المجموع بإعراب واحد، بل جعل إعراب إحدى الكلمتين إعراب الأخرى. (قوله: وفيه تأمل) وهو أنه إذا كان الإعراب بالحركات، والحركات لا بد لها من حروف تتبعها يكون الإعراب مغايراً للكلمتين، وأما إذا كان بالحروف فلا يحتاج إلى حرف آخر، فلا يكون الإعراب مغايراً للكلمتين، بل إحدى الكلمتين تقبل الإعراب فتدبر. (قوله: ولا تعدد للمقتضى الخ) لامتناع توارد العاملين كتوارد العلتين المستقلتين. (قوله: الوضع السابق) على الوضع العلمي. (قوله: وهو) أي: عبد الله باعتبار الوضع السابق على الوضع

الكلمة مطلقاً إلى قوله: وإجراءه مجرى الكلمة، فالقول بإخراج مثل عبد الله عن تعريفه غير مسلم، كيف وقد قال[1] بعد تقسيم الاسم العلم فالمفرد؛ نحو: زيد، والمركب إما جملة؛ نحو: تأبط شراً، أو غير جملة، بل اسمان جعلا اسماً واحداً؛ نحو: بعلبك، أو مضاف ومضاف إليه؛ نحو: عبد مناف انتهى. فعلى هذا مثل عبد الله إنما يخرج عن الحد باعتبار وصفه الإضافي دون اعتبار علميته، مع أن المعتبر في الكتب النحوية علميته، وقد صرح التفتازاني بأن عبد الله اسم باتفاق النحاة، وكل اسم كلمة، وقال الرضي: إن الأفراد صفة للمعنى عند النحاة الخ. وقال عصام: ونحن نظن أن إخراج مثل عبد الله من تعريف المفصل فرية بلا مرية، فعلم مما ذكر كله أن إدخال عبد الله وإخراج مثل الرجل يكون أنسب، فعليك بالاعتبار ثم الاختيار هذا. (قوله: سواء كانت كلامية) أي: بأن يقال لها كلام عند أرباب هذا الفن، وهي المركبات التامة؛ كزيد قائم، وغير الكلامية ما عداها من الإضافي والعددي ونحوهما، واعلم أن لفظ المفرد مشترك بين هذا المعنى - أعني: ما يقابل المركب -، وبين ما يقابل المثنى والمجموع - أعني: الواحد -، وما يقابل المضاف وشبهه، وبين ما يقابل الجملة، واستعماله بجميع هذه المعاني سيرد عليك في هذا الكتاب مع أن استعمال اللفظ المشترك في الحدود مخل، فلذا صرحوا بأن على صاحب التعريف أن يجتنب فيه عن اللفظ المشترك وعن المجاز وغيرهما، ومعناه أن لا يستعمل من غير قرينة واضحة تدل على أن المراد ما هو، ويمكن أن يقال: القرينة ههنا تبادر هذا[2] المعنى من المفرد كما يستفاد من الأطول عند قوله: والبلاغة يوصف بها الأخيران فقط (قوله: مثل الرجل وقائمة الخ) فإن حرف التعريف من حروف المعاني بالاتفاق، وكذا التاء، ويدل على أن التاء كلمة أخرى جواز نحو: حسنة بالفتحات؛ إذ لو كان جزأ منه لم يجز لامتناع أربع حركات متواليات في كلمة واحدة (امتحان). (قوله: لكنه يعدّ الخ) من عدّ المتعدي إلى اثنين، وهذا استدراك من قوله: مما يدل الخ فهو من تتمة البيان للأمثال. (قوله: ويبقى مثل عبد الله الخ) أي: كل مركب إضافي صار مفرداً بسبب العلمية، وإنما صار مفرداً؛ لأن المقصود منه الشخص المسمى بهذا الاسم لا

(١) صاحب المفصل. (٢) أي: ما يقابل المركب.

بإعرابين،[1] و[2]لا يخفى على الفطِن[3] العارف بالغرض من[4] علم النحو أنه[5] لو كان الأمر بالعكس[6] لكان أنسب. وما أورده[7] صاحب المفصل[8] في تعريف الكلمة حيث قال: «هِيَ اللَّفْظَةُ[9] الدَّالَّةُ عَلَى مَعْنًى مُفْرَدٍ بِالوَضْعِ» فَمِثْلُ[10]: (عَبْدُ اللهِ) علماً خرج عنه[11]، فإنه[12] لا يقال له لفظة واحدة وبقي مِثْلُ: (الرَّجُلُ وَقَائِمَةٌ وَبَصْرِيٌّ) مما يعد لشدة الامتزاج لفظة[13] واحدة داخلاً[14] فيه[15]، فأخرجه[16] بقيد الإفراد ولو لم يخرجه[17] بتركه لكان أنسب[18]، كما عرفت[19]. واعلم أن الوضع يستلزم[20] الدلالة،

(١) وهما رفع المضاف وجر المضاف إليه. (٢) حال من فاعل يخرج ويبقى على التنازع. (٣) أي: على الزكي بفتح الفاء وكسر الطاء صفة مشبهة. (٤) تدوين. (٥)شأن فاعل لا يخفى. (٦) بأن يخرج عبدالله عن المحدود ولم يخرج عنه الرجل وقائمة. (٧) أي: التعريف الذي. (٨) وهو متن من علم النحو للكشاف واسمه محمود. (٩) بتاء الوحدة. (١٠) الفاء جواب الشرط لأن المبتدأ إذا كان موصولاً جملة يلزم الفاء. (١١) في قوله لفظ. (١٢) أي: عبد الله. (١٣) مفعول ثاني ليعد. (١٤) حال من فاعل بقي. (١٥) أي: في تعريف المفصل لأنه يقال: لفظة واحدة لأنه لا يصلح أن يتكلم به مرتين. (١٦) صاحب المفصل. مثل قائمة وبصري. (١٧) صاحب المفصل. أي: مثل قائمة وبصريّ. (١٨) من قوله: ولا يخفى من ذكره. (١٩) بقوله لو كان الأمر بالعكس لكان الأنسب. (٢٠) فيه أن الدلالة الاستلزامية مهجورة.

العبودية والذات المستحقة لجميع الكمالات. (قوله: العارف بالغرض) من عرفه بمعنى علمه، والباء للتقوية فلا غبار في العبارة، ثم الغرض من علم النحو: معرفة أحوال اللفظ وتصحيح إعرابه، فالمناسب أن كل ما أعرب بإعراب واحد يكون كلمة، وكل ما أعرب بإعرابين يكون كلاماً، فترك رعاية اللفظ والميل إلى جانب المعنى يناسب اصطلاح أهل الميزان لا أهل النحو. (قوله: لو كان الأمر بالعكس لكان أنسب) أي: لو كان أمر الدخول والخروج بالعكس بأن يكون مثل الرجل داخلاً في تعريف المفرد، ومثل عبد الله خارجاً عنه لكان أشد مناسبة لغرض الفن، وصيغة أفعل ههنا مشتق من المزيد فهو شاذ. (قوله: وما أورده الخ) لما ذكر في تعريف المصنف خللاً من وجهين أراد أن يذكر أن تعريف صاحب المفصل أيضاً مختل من وجه، وصاحب المفصل: هو الإمام العلامة أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي المتوفى لسنة ٥٣٨، والمفصل من مؤلفاته: وهو كتاب في النحو عظيم القدر كما قيل في مدحه:

إِذَا مَا أَرَدْتَ النَّحْوَ فِيكَ مُحَصَّلاً
عَلَيْكَ بِمَنَ الكُتُبِ الجِسَانِ مُفَصَّلاً

جعله أربعة أقسام في الأسماء في الأفعال في الحروف في المشترك من أحوالها، شرحه ابن الحاجب وسماه بالإيضاح، وشرحه الفخر الجاربردي وابن مالك والرازي وصدر الأفاضل وابن البخاري وغيرهم (من كشف الظنون). (قوله: فمثل عبد الله خرج عنه) أي: خرج عن تعريف صاحب المفصل بقيد اللفظة كما هو المناسب بالغرض من الفن؛ لكونه معرباً بإعرابين كما ذكرناه. (قوله: مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة) الظاهر أن المراد الوحدة العرفية عند أرباب اللسان ولم يصدق مثل هذه الوحدة على نحو: عبد الله، وقوله: كما عرفت، أي: آنفاً بقوله: ولا يخفى على الفطن الخ. (قوله: واعلم أن الوضع يستلزم الدلالة) يعني: أن حقيقة الوضع المعرف سابقاً تستلزم الدلالة استلزام الخاص للعام؛ كالإنسان للحيوان من غير عكس كلي، فكما تحقق الوضع تحقق الدلالة تحقق الخاص في ضمن العام بلا عكس، والمقصود من هذا

الاستثناء في الغير، فليس لعبد الله علماً إلا إعراب واحد. (قوله: ولا يخفى) إلى آخره، اعلم أن الغرض من علم النحو: معرفة أحوال اللفظ وتصحيح إعرابه، فإهمال جانب اللفظ والميل إلى جانب المعنى لا يلائم ذلك الغرض، ولا يخفى أن ذلك الإهمال لا يجري في كل ما يعدّ لشدة الامتزاج لفظة واحدة، بل فيما أعرب بإعراب الكلمة الواحدة. (قوله: فإنه لا يقال له لفظة واحدة) هكذا قالوه، وفيه أنه إن أريد باللفظ أدنى ما يطلق عليه اللفظ كهمزة الاستفهام لم يدخل في التعريف إلا نزر من الكلمات، وإن أريد ما له نوع وحدة لم يخرج منه مثل عبد الله علماً،

العلمي كلمتان مضاف ومضاف إليه، فالمضاف إليه معرب بالإضافة المقتضية له، والمضاف معرب على حسب ما يقتضيه العامل. (قوله: والأول فارغاً الخ) بخلاف تأبط شراً، فإن الجزء الأول منه مشغول بالحركة البنائية فلا يكون شيء من جزأيه قابلاً للإعراب فجعل إعرابه تقديراً على مذهب صاحب اللباب وجعل مبنياً على مذهب الجمهور. (قوله: فليس لعبد الله إلا إعراب واحد) فعلى هذا المراد بقوله: معرب بإعرابين، فكيف بحركتين على طبق قوله أعرب بإعراب واحد. (قوله: أعرب بإعراب الكلمة الواحدة) بخلاف ما يعد لشدة الامتزاج كلمة واحدة، وبقي أحد الجزأين على حاله السابق مثل الرجل ورجل، فإنه ليس فيه إهمال جانب اللفظ أصلاً حينئذ فينبغي تحقق رعاية جانب المعنى بإخراجه عن حدّ الكلمة، وفيه إشارة إلى أنه يمكن أن يجعل قوله: واحد مضافاً إليه لإعراب لا صفة، وإن كان حسن التقابل بقوله: مع أنه معرب بإعرابين عنه وما قيل: إنه يندفع بهذا التقدير ما سبق من أنه يستفاد من العبارة أن حق قائمة مثلاً أن يعرب بإعرابين إلا أنه لشدة الامتزاج أعرب بإعراب واحد وليس كذلك؛ لأن تاء التأنيث مبني الأصل من غير حاجة إلى تأويل الإعراب بما يشمل الحركة الإعرابية والبنائية، فليس بشيء؛ لأنه يرد عليه أنه يفهم من العبارة حينئذ أن حق قائمة أن يعرب بإعراب لفظين إلا أنه لشدة الامتزاج أعرب بإعراب لفظ، وليس كذلك؛ لأن تاء التأنيث لم تستحق الإعراب. (قوله: أدنى ما يطلق عليه اللفظ) بأن أريد الوحدة الحقيقية. (قوله: ندر بالنون المفتوحة) وفتح الدال المهملة؛ أي: قل والنزر بالنون المفتوحة وسكون الزاي المعجمة القليل. (قوله: لم يخرج عنه مثل عبد الله) لوجود الوحدة العلمية فيه. (قوله: وإن أريد خصوص وحدة) بأن تكون وحدة من حيث الإعراب. (قوله: اللهم الخ) إشارة إلى ضعفه؛ إذ صيغة المرة لا تدل

لأن الدلالة كون الشيء[1] بحيث يفهم منه شيء[2] آخر. فمتى تحقق[3] الوضع تحققت الدلالة. فبعد[4] ذكر[5] الوضع[6] لا حاجة إلى ذكر الدلالة، كما[7] وقع في هذا الكتاب[8]. لكن[9] الدلالة لا تستلزم الوضع لإمكان[10] أن تكون[11] بالعقل[12] كدلالة لفظ (دَيْزٌ) المسموع[13] من وراء الجدار[14] على وجود اللافظ وأن[15] تكون بالطبع كدلالة لفظ (أح أح) على وجع الصدر. فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع[16] كما في (المُفَصَّلِ)[17] «وَهِيَ»[18] أي الكلمة: «اِسْمٌ»[19] وَفِعْلٌ»[20] وَحَرْفٌ»[21]»،

(١) أي: الدال. (٢) أي: المدلول. (٣) أي: وجد. (٤) أي: إذا كان الوضع يستلزم الدلالة فبعد. (٥) أو في هذا المقام اعتراض للعصام وجوابه في وجيه الدين. (٦) المستلزم الدلالة أولا. (٧) عبارة عن الاستثناء أي: المدلول. (٨) أي: الكافية. (٩) استدراك من قوله: اعلم أن الوضع. (١٠) علة عدم الاستلزام. (١١) أي: أن توجد. (١٢) بلا وضع. (١٣) صفة لفظ. (١٤) فذكر الجدار لمجرد التمثيل والحجاب مثله. (١٥) عطف على قوله: أن تكون. متعلق بالدلالة. (١٦) لعدم الاستلزام. (١٧) فيه لطافة لأن التعريف المفصل مفصل بالنسبة لتعريف الكافية. (١٨) أي: الكلمة باعتبار مفهومها العام الشامل لجميع أقسامه منحصرة في الثلاثة. (١٩) كزيد ورجل وعلم وجهل. (٢٠) كضرب وعلم وأكرم. (٢١) لكن وبل.

وهِيَ: اسمٌ وفِعْلٌ وحَرْفٌ؛

وإن أريد خصوص وحدة فلا تدل اللفظة عليه، إن قلت: اللفظة للمرة، والمفهوم منها ما تكلم به دفعة. قلنا: لا شبهة في جواز التكلم بعبد الله علماً دفعة، بل يجب أن يتكلم به كذلك اللهم إلا أن يقال: المراد بالمرة ما تكلم به مرة، وليس فيه ما يصح أن يتكلم به مرتين فخرج عنه عبد الله علماً؛ لاشتماله على كلمتين يصح أن يتكلم بهما مرتين. (قوله: وبقي مثل: قائمة وبصري) إلى قوله داخلاً؛ أي: مسامحة ومجازاً. (قوله: لأن الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر) وهي ثلاثة أقسام: وضعية إن كانت بسبب جعل جاعل، وطبيعية إن كانت بسبب صدور الدال عن الطبيعة عند عروض حالة لها، وعقلية إن كانت بغير ذلك. (قوله: كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار) وإنما قيد به؛ إذ لو سمع ديز من زيد حال مشاهدته لم يظهر دلالته، أو لم يدل كما قاله السيد قدس سره فإن وجود اللافظ يعلم حينئذ بالمشاهدة لا من اللفظ. (قوله: أي:

على ذلك فليس أخذه في التعريف إلا تقييداً مأخوذاً من خارج لإخراج مادة النقض. (قوله: أي: مسامحة ومجازاً): لأن البقاء يقتضي سبق الدخول ولا دخول سابقاً على اللفظة فالمعنى ودخل على التجوز ولو جعل تقدير الكلام وبقي من الأمرين اللذين انتقض بهما تعريف المصنف رحمه الله، مثل قائمة وبصري حال كونه داخلاً فيه لم يحتج إلى التسامح لعدم اقتضائه حينئذ بقاء الدخول. (قوله: إن كانت) وبهذا تمتاز عن العقلية، فإن المدلول في العقلية هو المؤثر وفي الطبيعية الحالة العارضة للمؤثر والمراد بالطبيعة ههنا مبدأ الآثار، واندفع ما قيل: إن الملاقة في الطبيعية أيضاً عقلية فلا وجه لإخراجها منها وإبقاء الباقي على حاله. (قوله: لم يظهر دلالته) لاجتماعه مع سبب آخر للعلم وهو المشاهدة. (قوله: لا من اللفظ)؛ لأن العلم إذا حصل بطريق المشاهدة كان بديهياً، والبديهي لا يمكن استفادته بطريق النظر؛ أعني: الاستدلال من الأثر على المؤثر. (قوله: السر في تثليث القسمة الخ) دفع لما يرد على التقسيم من أنه إن أريد الأقسام الأولية فهي اثنان كما يرشدك الدليل، وإن أريد أعم من الأولية والثانوية فلا وجه للحصر في الثلاثية، وحاصل الدفع أن المقصود من التقسيم ضبط أقسام الكلمة ليبحث عن أحوالها المختلفة إعراباً وبناءً من حيث وقوعها في لغة العرب بالتتبع فالملحوظ في القسمة

الكلام دفع ما يمكن أن يقال: لم ترك المصنف قيد الدلالة المعتبرة في مفهوم الكلمة مع أنها مذكورة في تعريف المفصل، وحاصل الدفع: أن الوضع المذكور في تعريف المصنف مستلزم للدلالة، فلم تكن متروكة بالكلية. (قوله: كون الشيء بحيث الخ) أي: ملابساً بحالة يلزم من فهمه فهم شيء آخر، والشيء الأول: هو الدال، والثاني: المدلول، فالدال إن كان لفظاً فالدلالة لفظية، وإلا فغير لفظية، وكل منهما إما وضعية أو عقلية أو طبعية؛ لأن دلالة اللفظ على المعنى إما بواسطة وضعه بإزاءه، أو بواسطة العقل مجرداً عن مدخلية الوضع، أو بواسطة اقتضاء الطبع، فالأولى: دلالة وضعية منقسمة إلى المطابقية والتضمنية والالتزامية، والثانية: عقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على اللافظ، والثالثة: طبعية كدلالة أخ على الوجع مطلقاً ودلالة أح على وجع الصدر؛ أعني: السعال، فهذا خلاصة المقال. (قوله: لا مكان أن تكون بالعقل) أي: لجواز أن تكون الدلالة حاصلة بالعقل دون الوضع، والعقل: قوة للنفس بها تستعد للعلوم والإدراكات، ويقال: العقل والذهن والنفس واحد بالذات مغاير بالاعتبار، وقوله: بالطبع؛ هو ما يكون مبدأ الحركة سواء كان له شعور وإدراك أو لا، وأما الطبيعة فما يكون مبدأ الحركة من غير شعور، فبينهما عموم وخصوص مطلقاً. (قوله: وهي؛ أي: الكلمة الخ) فإن قيل: لفظ هي إما عائد إلى لفظ الكلمة أو إلى مدلولها، وأياً ما كان يرد النقض، أما إذا كان عائداً إلى الكلمة وهو اسم لوجود حرف التعريف فيلزم انقسام الشيء إلى نفسه وإلى قسيمه، وأنه محال وإن كان عائداً إلى مدلولها وهو ليس بمؤنث، فلا يصح هي، قلنا: إنه عائد إلى لفظ الكلمة، والتقسيم عائد إلى مفهومها ومدلولها؛ أي: هذه اللفظة باعتبار مدلولها منقسمة الخ (سيد على الوافية). ومن ثم قال المحمودي: أي لفظة الكلمة من حيث المعنى منقسمة إلى الأقسام الثلاثة، فمرجع الضمير اللفظ، ومورد القسمة المعنى، انتهى. وقال الكلنبوي في تحقيق هذا المقام: أنه يحتمل أن يكون ضمير هي راجعاً إلى الكلمة المعرفة سابقاً؛ أي: حقيقة الكلمة من حيث هي هي مع قطع النظر عن تحققها في ضمن الأفراد، فمعنى اسم وفعل الخ: أن الكلمة تصير بزيادة قيد عليها ماهية الاسم، وبزيادة قيد

أي: منقسمة إلى هذه الأقسام الثلاثة ومنحصرة فيها[1] «لأنّها» أي: الكلمة،

(١) خبر بعد خبر.

آخر ماهية الفعل وهكذا، وبه يظهر أن الواو بمعناه لا بمعنى أو كما وهم، وهذا هو المطابق لما هو التحقيق من أن المراد من المقسم هو الماهية، وأن يكون راجعاً إلى الكلمة باعتبار تحققها في ضمن الأفراد كما هو المطابق لما قيل: إن المراد من المقسم الأفراد، فمعنى قوله: اسم وفعل وحرف؛ أن أفراد الكلمة يصدق عليها الاسم والفعل الخ، وعلى كلا الاحتمالين لزم انقسام الكلمة إلى هذه الأقسام انقسام الكلي إلى جزئياته، ويحتمل أن يكون راجعاً إلى الكلمة باعتبار تحققها في ضمن جميع الأفراد لكن بمعنى الكلي المجموعي، فالمعنى: أن مجموع تلك الأفراد يصدق عليه مجموع هذه الأقسام، فيلاحظ العطف قبل الربط، فيكون من تقسيم الكل إلى أجزاءه، انتهى باختصار. وقال السيلكوتي: اختار الواو مع أن الشائع في مثله من التقسيمات كلمة، أو تنبيهاً على تحقق الأقسام وعدم كون التقسيم بمجرد الاحتمال العقلي هذا. (قوله: أي: منقسمة الخ) تفسير باللازم الكنائي، فإن بملاحظة العطف مقدماً على الإخبار في قوله: وهي اسم وفعل وحرف، يفهم الانقسام المذكور، توضيحه: أن حمل مجموع الأقسام على الكلمة ليس باعتبار نفس الكلمة، بل باعتبار صدقها على أفرادها كما ذكرنا فهذا معنى الانقسام، قال الجزائري في التفسير بقوله: أي منقسمة الخ فوائد؛ أحدها: الإشارة إلى أن هذا الخبر لم يقصد به بيان حكم الكلمة، بل قصد به تكميل تعريفها بتصويرها ثانياً بضم قيود إليها يحصل بملاحظتها تفصيل الأقسام، ثانيها: الإشارة إلى تصحيح الحمل، فإنه على الظاهر أن كل واحد من الأقسام الثلاثة خبر لها، وهو لا يصح؛ لأنها أعم من كل منها، ومن شأن الخبر أن يكون أعم من المبتدأ أو يكون مساوياً له، فجعل الخبر مقدراً؛ ليتحقق شرط صحة الحمل، ثالثها: أن الضمير إذا كان مرجعه مذكراً وخبره مؤنثاً أو على العكس، كان رعاية الخبر أحسن وأولى، وهو ههنا مذكر فالأنسب أن يعتبر بضمير المذكر فأجاب بأن الخبر محذوف، رابعها: الظاهر أن ضمير هي راجع إلى مفهوم الكلمة لا إلى لفظها، والمفهوم لا يكون اسماً وفعلاً وحرفاً كما هو المفهوم من واو الجمعية، فأجاب: إن المقصود أن هذا المفهوم منقسم إليها بضم قيد الدلالة على معنى في نفسها مع الاقتران بالنسبة إلى الفعل وقس عليه أخويه الخ. (قوله: منحصرة فيها) ولما سكت المصنف عن ذكر قسم آخر في محل بيان الأقسام فهم منه الانحصار فيها، والحصر استقرائي؛ لاحتمال قسم آخر عقلاً يدفعه الاستقراء، فما في الرضي أنه عقلي وتبعه الأكثرون، فقد رده العصام في

لأنّها

منقسمة إلى هذه الأقسام) السر في تثليث القسمة تباين أحوال الأقسام واختلافها مادة وصورة للكلام. (قوله: منحصرة) يفهم من السكوت في معرض بيان الأقسام ويتعلق به قوله: لأنها قيل هذا الحصر عقلي وتوجيهه أنه في قوة تقسيمين كل منهما دائر بين النفي والإثبات كما يرشدك

تباين الأحوال واختلافها دون الأولية والثانوية. (قولهك تباين أحوال الأقسام) أي: تباين خواصها منصرفة وغير منصرفة وتثنية وجمعاً مكسراً وسالماً وكونها متعدية ولازمة وأمراً ونهياً ومضارعاً وجارة وعاطفة ومشبهة إلى غير ذلك من الأحوال المختلفة التي يبحث عنها في مبحث كل منها. (قوله: واختلافها) أي: تخالفها باعتبار كون تلك الأقسام مادة وصورة للكلام فإن الاسم مادة تامة للكلام باعتبار جزأيه، والفعل مادة له باعتبار جزئية أحد جزأيه والحرف مادة له باعتبار جزأيه كقولنا: الإنسان لا حجر واللا حجر إنسان، وكذا باعتبار الصورة فإن اسمية الجزء الأول توجب كون الجملة اسمية وفعليته توجب فعليتها، وفي جعلها عين صورة الكلام إشارة إلى أن اسمية الجملة وفعليتها ليس أمراً زائداً على فعلية الجزء الأول واسميته. (قوله: يفهم الخ) فقوله: وهي اسم وفعل وحرف بسبب ملاحظة العطف مقدماً على الإخبار يفهم منه منقسمة؛ لأن حمل مجموع الأقسام على الكلمة ليس باعتبار الكلمة في نفسها، بل باعتبار صدقها على أفرادها، وهو معنى الانقسام وبسبب السكوت عن ذكر قسم آخر في محل بيان الأقسام يفهم منه الانحصار فقول الشارح رحمه الله: أي: منقسمة ومنحصرة ليس تقديراً للخبر في العبارة، بل بيان للمعنى اللازم والكنائي اللذين وقع قوله: اسم وفعل وحرف خبراً باعتباره وإنما اختار المصنف رحمه الله الواو العاطفة مع أن الشائع في التقسيمات كلمة أو الدالة على الانفصال الحقيقي أو منع الخلو تنبيهاً على تحقق الأقسام وعدم كون التقسيم بمجرد الاحتمال العقلي. (قوله: ويتعلق به الخ) يعني: أن الدليل المذكور دليل الانحصار لا دليل القسمة، فإنها عبارة عن ضم قيود متباينة أو متخالفة إلى أمر مشترك فهي تصوّر محض لا يحتاج إلى الدليل، ولذا جعل من تتمة تعريف المقسم. (قوله: هذا الحصر عقلي) إن كان الجزم بالانحصار حاصلاً بمجرد ملاحظة مفهوم الأقسام من غير استعانة بأمر آخر بأن يكون دائراً بين النفي والإثبات فعقلي، وإن كان مستفاداً من دليل يدل على امتناع قسم آخر فقطعي - أي: يقيني -، وإن كان مستفاداً من تتبع فاستقرائي، وإن حصل من ملاحظة تمايز وتخالف اعتبرها القاسم فجعلي. (قوله: إنه في قوة تقسيمين) لما كان الحصر العقلي دائراً بين النفي والإثبات لا يمكن أن تكون الأقسام الحاصلة إلا قسمين والأقسام المذكورة ثلاثة، فلذا وجهه بأنه في المعنى تقسيمان كأنه قيل: وهي اسم أو ليس باسم وما ليس باسم إما فعل أو ليس بفعل. (قوله: وإن

لما كانت موضوعة لمعنى والوضع[1] يستلزم الدلالة فهي[2] «إِمَّا» من صفتها[3] «أَنْ تَدُلَّ عَلَىٰ[4] مَعْنًى، كَائِنٍ[5]، فِي نَفْسِهَا» أي: في نفس الكلمة.

(١) حال. (٢) أي: الكلمة جملة اسمية مع الفاء وجواب لما قسم. (٣) أي: من شأنها. (٤) مبتدأ مؤخر. (٥) أشار بالتقدير إلى كون الجار والمجرور ظرف مستقر.

إِمَّا أَنْ تَدُلَّ عَلَى مَعْنًى فِي نَفْسِهَا،

الدليل، وإن أبيت عن أنه عقلي فظاهر أنه قطعي؛ إذ ليس لتلك الأقسام مفهومات محصلة سوى ما أخرجه التقسيمان. (قوله: أما من صفتها) قيل: التقدير هكذا؛ لأن حالها أو دلالتها، أو لأنها إما ذات دلالة، ولا يخفى أن تقدير الشرح مما يقبله الطبع السليم غاية القبول، أما تقدير الحال والدلالة فلا يناسب مقام تقسيم الكلمة، ولا القول بأن الثاني حرف والأول اسم وفعل، ويستدعي عدم صحة الحصر على الأول وعدم صحة الحمل على الثاني؛ لأن حال الكلمة لا تنحصر في الدلالة وعدمها ودلالتها لا يصح حمل عدم الدلالة عليها مع أن الضرورة التي دعت إلى التقدير إنما نشأت من الثاني،

أبيت الخ)؛ لأن القسم الثالث الحاصل من التقسيم الثاني الدائر بين النفي والإثبات مفهوم سلبي يجوز أن يكون أعم من الحرف. (قوله: إذ ليس لتلك الأقسام مفهومات) معينة عند النحاة وضع هذه ألفاظ بآرائها سوى المفهومات التي حصلها التقسيمان المذكوران في وجه الحصر والحصر في التقسيمين المذكورين عقلي لكونه دائراً بين النفي والإثبات، فيكون الحصر في الأقسام الثلاثة بعد ملاحظة وجه الحصر قطعياً لتوقفه على ملاحظة وجه الحصر بخلاف ما إذا كان للأقسام المذكورة مفهومات سوى ما أخرجه التقسيمان، وإن كانت مساوية له في الصدق؛ فإنه لا يكون الحصر المذكور قطعياً لتجويز العقل قسماً آخر بالنظر إلى تلك المفهومات. (قوله: قيل: التقدير) يعني: أن الكلام على حذف المضاف، إما من اسم إن أو من خبرها. (قوله: أن تقدير الخ) وهو تقدير الجار والمجرور خبراً؛ لأن تدل أو عاملاً فيه، والمجموع خبراً؛ لأن وإنما لم يقدر صفتها بدون الجار بأن يكون مبتدأ وإن تدل خبراً رعاية لجانب المعنى فإن الدلالة من بعض صفاتها، وليكون نصاً في عدم تقدير المضاف. (قوله: فلا يناسب الخ)؛ لأنه حينئذ يكون التقسيم للحال أو الدلالة قصداً وللكلمة تبعاً. (قوله: ولا القول بأن الثاني حرف الخ)؛ لأن الظاهر أن المراد بالثاني القسم الثاني وهو ليس بحرف، بل حال الحرف وإرادة الكلمة المذكورة في القسم الثاني ركيك غير مناسب. (قوله: لأن حال الكلمة الخ) دليل لقوله ويستدعي عدم صحة الحصر على الأول. (قوله: ودلالتها الخ) دليل لقوله: وعدم صحة الحمل على الثاني. (قوله: مع أن الخ) متعلق بقوله: فلا يناسب الخ علاوة لعدم كون تقدير الحال والدلالة مما يقبله الطبع السليم. (قوله: الضرورة) وهي عدم صحة حمل الحدث على الذات. (قوله: من الثاني) أي: من قوله: إما أن تدل لا من الأول أي من لأنها. (قوله: فاللائق الخ) لئلا يكون كنزع الخف قبل الوصول إلى الماء. (قوله: وأما تقدير الذات) عطف على قوله: أما تقدير الحال. (قوله: فيخالف ما اقتضاه الشرح، وقال القاسم العبادي: إن الحصر في الثلاثة ليس بعقلي، وإنما العقلي الحصر في الدال وغيره، وحصر الدال في المقترن وغيره؛ أي: فبذلك يجمع قول من قال: أنه عقلي، وقول من نفاه، انتهى. وفي اللاري: السر في تثليث القسمة تباين أحوال الأقسام، وتوضيحه: أن المقصود من التقسيم ضبط أقسام الكلمة؛ ليبحث عن أحوالها المختلفة إعراباً وبناءً من حيث وقوعها في لغة العرب بالتتبع، فالملحوظ في القسمة تباين الأحوال - أي: خواص الأقسام - انصرافاً وغيره، وتثنية وجمعاً مكسراً أو سالماً، وتعدية أو لزوماً، وأمراً أو نهياً أو مضارعاً، وكونها جارة أو عاطفة إلى غير ذلك مما يبحث عنها في هذا الفن (سيد). (قوله: لما كانت موضوعة الخ) فائدة: اعتبار هذه الشرطية التنبيه على أن الدلالة معتبرة في المقسم، حتى لا يرد أن قوله في التقسيم أو لا تدل على معنى في نفسها يصدق على أمرين؛ أحدهما: ما لا يدل على معنى أصلاً؛ والثاني: ما يدل على معنى، لكن لا يدل على معنى في نفسها، والقسم الأول ليس بحرف، فلا يصح قوله الثاني الحرف، فلما أشار أولاً إلى أن الدلالة على معنى معتبرة في المقسم لم يتناول قوله: أو لا تدل على معنى في نفسها القسم الأول؛ أعني: ما لا يدل على معنى أصلاً، فيصح قوله الثاني الحرف (نعمه). (قوله: فهي إما من صفتها أن تدل) جواب لما؛ فإنه قد يكون جملة اسمية مع الفاء، فلا إشكال، ثم إن وجه التقدير في نظم الكلام تصحيح الحمل ودفع الملام؛ لأن قوله: أن تدل، في تأويل المصدر، ولا يصح أن يقال: الكلمة إما دلالة أو لا دلالة، ولكن يصح أن يقال: إن صفتها إما دلالة أو لا، قيل: وإنما أتى بمن مع أن المقصود يتم بدونها للتنبيه على كثرة أوصاف الكلمة، وفيه شيء، فالوجه أن تقدير من لتزيين اللفظ وتحسينه، وقال العصام في الشرح: ولما لم يصلح حمل خبر إن على اسمها احتيج إلى تأويل أن تدل بالدال أو تقدير الحال مضافاً إلى الاسم، وفرق شارح اللباب بين صريح المصدر والمُأوَّل به في صحة حمل الثاني على الجثة دون الأول، وارتضاه الشريف في هذا المقام من حواشي الرضي حيث قال: لا حاجة هنا إلى تقدير شيء؛ فإنه فرق بين المصدر الصريح والفعل المضارع المصدر بأن؛ فإنه في تأويل المصدر باعتبار الأحكام اللفظية من صحة دخول حرف الجر عليه أو الإضافة أو

والمراد بكون المعنى في نفسها أنْ تدلَّ الكلمة عليه بنفسها[1] من غير حاجة إلى انضمام كلمة أخرى[2] إليها لاستقلاله[3] بالمفهومية «أوْ»[4] من صفتها أنْ «لا» تَدُلَّ[5] على معنى في نفسها[6] بل تدل على معنى تحتاج[7] في الدلالة عليه إلى انضمام كلمة أخرى[8] إليها لعدم[9] استقلاله[10] بالمفهومية[11]، وسيجيء تحقيق ذلك[12] في بيان حد الاسم إن شاء الله تعالى. القسم[13] «الثَّاني»:

(١) أي بذاتها وانظروها. (٢) أو مركب إليها. (٣) تعليل وبيان لما ذكره من قوله: والمراد بكون المعنى آه. (٤) عطف على أن تدل. (٥) يعني بلا احتياج في الدلالة على ذلك المعنى. (٦) من صفتها. (٧) صفة جرت له على غير من هي له للكلمة. (٨) وهو المتعلق معنى إلى ما يدل كلمة أخرى لهذه الكلمة. (٩) دليل احتياج. (١٠) في الدلالة على معنى. (١١) بمعنى الانفهام من الكلمة. (١٢) أي: عدم الاستقلال. (١٣) أورد القسم حيث جعل موصوف القول الثاني بقرينة كونه قسماً للكلمة.

غيرهما، ولا شك أن معنى الفعل مرتبط بلا تقدير، انتهى. وقال بعض: أنه مخدوش، وفي تعليقات الكلنبوي: أنهم قد استشكلوا في أمثاله واحتاجوا إلى تكلفات مستغنى عنها؛ لأن الكلام في أمثاله على حذف الجار من أن كما هو القياس؛ أي: لأنها إما بأن تدل؛ أي: ملابسة بأن تدل الخ فلا إشكال. (قوله: والمراد بكون المعنى في نفسها أن تدل) إرادة هذا المعنى من قوله: معنى في نفسها، إما بالتجوز في الظرفية بناء على أن ظرفية الدال للمدلول مجازية، وإما بطريق التشبيه البليغ؛ أي: معنى كأنه في نفسها حيث لا ينفك عنها كما لا ينفك المظروف عن ظرفه، ثم الغرض من تفسير الدلالة بنفسها وصرفها عن ظاهرها أن لا يختل بالأسماء والأفعال المشتركة بين معنيين فأكثر؛ كعين جارية؛ لأن الظاهر من دلالة الكلمة بنفسها على معنى أن لا يحتاج في الدلالة عليه إلى أمر خارج أصلاً، فيخرج هذه الألفاظ المشتركة؛ لاحتياجها في الدلالة على معانيها إلى قرائن معينة، فلما فسرت بعدم احتياج إلى انضمام كلمة أخرى لم تخرج، فإن العين مثلاً وإن دلت على معنى بواسطة انضمام لفظة جارية إلا أنها لا يحتاج إليه في الدلالة؛ لأنها قد تدل عليه بواسطة قرينة حالية، وكذا الكلام في دلالة المضارع على خصوص الحال أو الاستقبال بخلاف الحرف؛ فإنها تحتاج في الدلالة على معانيها إلى انضمام كلمة أخرى دائماً ولا تدل عليها بقرائن الأحوال (كلنبوي). (قوله: من غير حاجة الخ) كلمة غير بمعنى لا النافية؛ كما في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾، ومن بمعنى الباء؛ أي: بلا حاجة في تلك الدلالة إلى انضمام كلمة؛ أي: مثلاً؛ إذ قد يحتاج إلى انضمام كلمتين كبعض الحروف، وإلى كلام كهمزة الاستفهام، فلو قال: إلى أمر آخر لكان أشمل، وقوله: بالمفهومية؛ أي: في الكون مفهوماً من الكلمة. (قوله: أو من صفتها أن لا تدل) يشير إلى أن قوله: أو لا من تتمة خبر إن، وعطف على تدل لا على في نفسها (عضد). (قوله: القسم الثاني) اللام للعهد الخارجي، وتقدير الشارح القسم للإشارة إلى وجه تذكير قوله: الثاني، إذ المناسب بالسوق الثانية والأولى؛ لأنه عبارة عن الكلمة، فالتذكير باعتبار القسم وترك العطف؛ لأنه ليس مقدمة من مقدمات الدليل، بل جملة اعتراضية احتيج إليها لتعيين معنى الحرف، وإنما قدم الحرف

أوْ لاَ، الثَّانِي:

فاللائق التأويل فيه لا في الأول، وأما تقدير الذات فيخالف ما اقتضاه زيادة أن، وكذا جعل أن يدل بمعنى الدال قال السيد قدس سره: التقدير في هذا المقام مبني على ما حكموا به من أن الفعل مع أن في تأويل المصدر، ولو وضع هناك المصدر بدله احتيج إلى ما ذكر، لكن النظر إلى المعنى يغني عنه؛ إذ ليس في معنى المصدر حقيقة ولا يخلو من خدشة. (قوله: من غير حاجة إلى انضمام كلمة أخرى) أو مركب إليها. (قوله: الثاني الحرف) استئناف؛ لأنه لما قال: إما كذا أو كذا كأن سائلاً قال: ما الأول وما الثاني، فقال: الثاني الحرف، والأول إما كذا أو كذا، معطوفاً على الجملة الاستئنافية، وذلك أن تعطف أولاً ثم تجعل المجموع جواباً، وكذا الحال في قوله الثاني: الاسم، والأول: الفعل.

زيادة إن)؛ لأن زيادة إن مع الفعل تجعله نصاً في معنى الحدث المتجدد، والكلمة موصوفة بالدلالة بالمعنى الحاصل بالمصدر الثابت في ذاتها. (قوله: وكذا) أي: يخالف مقتضى زيادة إن تأويل إن تدل باسم الفاعل لأجل صحة الحمل؛ لأنه نص في الأمر المتجدد واسم الفاعل يدل على الثبوت. (قوله: قال السيد) رحمه الله لا في حواشيه على شرح الرضي. (قوله: التقدير) أي: تقدير المضاف من الخبر. (قوله: إذ ليس في معنى المصدر حقيقة)؛ لأن معنى المصدر الحدث والنسبة خارجة عن مفهومه قد تعتبر معه على التقييد والفعل مع أن مشتمل على النسبة التامة إلى الفاعل فبهذا الاعتبار يصح إسناده إلى الذات، نعم إنه مأوّل به وليس كل ما أوّل حكمه حكم ما أول به. (قوله: ولا يخلو من خدشة) لعل ذلك أن الفعل بعد دخول أن يصح مسنداً إليه فلا تكون النسبة المعتبرة حينئذ تامة، بل تقييدية فإشكال الحمل باق. (قوله: أو مركب إليها) زاده ليخرج عن الاسم الحروف التي تحتاج إلى المركب كحروف الشرط، والحروف المشبهة بالفعل فإنها تدل على معنى من غير حاجة إلى انضمام كلمة أخرى، بل إلى انضمام مركب. (قوله: معطوفاً على الجملة الاستئنافية) فيكون اعتبارها استئنافاً مقدماً على العطف وحينئذ يكون الجامع مجرد كونهما جوابين لسؤالين من غير ارتباط بينهما في أنفسهما كما أن الجامع حينئذ في السؤالين كونهما ناشئين عما سبق. (قوله: وذلك أن تعطف أولاً) فتعتبر المناسبة بين المعطوفين قبل ملاحظة الاستئنافية وهو اشتمالهما على بيان حال المتقابلين كما أن الجامع بين السؤالين كون كل منهما سؤالاً عن حال المتقابلين، ثم تجعل المجموع جواباً لمجموع السؤالين، وهذا أبلغ لاشتماله على المناسبة بين المعطوفين من حيث الذات والأول أظهر لتقدم الاستئناف على العطف ذكراً.

وهو ما[1] لا يدل على معنى في نفسها «الحَرْفُ» كـ[2] (مِنْ وَإِلَى) فإنهما[3] يحتاجان في الدلالة[4] على معنييهما[5] - أعني[6]: الابتداء[7] والانتهاء[8] - إلى[9] كلمة أخرى كـ[10] (البَصْرَةِ[11] وَالكُوْفَةِ)[12] في قولك: (سِرْتُ مِنَ البَصْرَةِ إِلَى الكُوْفَةِ). وإنما سمي هذا القسم[13] حرفاً، لأن الحرف في اللغة[14]: الطرف[15] وهو في طرف، أي: في جانب مقابل[16] للاسم والفعل[17] حيث يقعان عمدة[18] في الكلام وهو[19] لا يقع عمدة فيه كما سنعرف[20]. «وَ» القسم «الأَوَّلُ»[21] وهو ما يدل على معنى في نفسها[22]، «إِمَّا» من صفتها[23] «أَنْ يَقْتَرِنَ» ذلك[24] المعنى المدلول عليه[25] بنفسها في الفهم[26] عنها بأحد[27] الأزمنة الثلاثة[28]:

(١) أي: كلمة. (٢) كائن أي: كما عند. (٣) كلمة أو كلم. (٤) أي: دلالة كل منهما. (٥) متعلق بالدلالة. (٦) من المعنى. (٧) أي: الجزئي. (٨) أي: الجزئي. (٩) متعلق بيحتاجان. (١٠) وتلك الكلمة كائنة كالبصرة آه. (١١) كانضمام البصرة إلى من. (١٢) كانضمام الكوفة إلى إلى. (١٣) الثاني. متعلق بسمي. (١٤) معناه اللغوي. (١٥) يقال حرف الوادي أي طرفه. (١٦) صفة جانب. (١٧) متعلق بمقابل. (١٨) والمراد بالعمدة المسند خبر إن والمسند إليه مفعول يفعان. (١٩) أي: الحرف. (٢٠) أنت في حد الاسم. (٢١) أي: كلمة عطف على القسم الثاني. (٢٢) فالكلمة. (٢٣) أي: الكلمة. أي: من شأنها تحقيق سبب التقدير تأمل مثل ذلك. (٢٤) فاعل يقترن. (٢٥) قام مقام فاعل للمدلول أي الضرب مثالاً في ضرب. (٢٦) متعلق بيقترن. (٢٧) متعلق بيقترن. (٢٨) صفة الأزمنة.

الحَرْفُ، والأَوَّلُ[1] إِمَّا أَنْ يَقْتَرِنَ بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلاَثَةِ

(١) وهو ما يدل على معنى في نفسها، إما من صفتها أن إلخ.

(قوله: لأن الحرف في اللغة الطرف) يقال: حرف الوادي طرفه. (قوله: أي: جانب مقابل للاسم والفعل) لم يقل: أي: في جانب من الكلام؛ لأنه قد يقع جزأ له؛ نحو: زيد لا حجر. (قوله: أن يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها) لما اعتبر المقارنة في الفهم من كلمة خرج عن حد الفعل ما يقترن بأحد الأزمنة بحسب التحقق كضرب مصدراً، وما يكون بينه وبين الزمان ترتب في الفهم كضارب أمس، وما يكون مقارناً في الفهم لكن لا يكون فهمها عن كلمة كما إذا اتفق مع فهم ضارب فهم الزمان.

(قوله: لم يقل) أي: في جانب من الكلام مع أنه أنسب لنقله من حرف الشيء بمعنى طرفه. (قوله: لما اعتبر الخ) فبالمقارنة المظروفة للفهم خرج الثاني، وبالفهم لذي هو ظرف المقارنة خرج الأول، وبتقييد الفهم بكونه عنها خرج الثالث، ولو أخر الأول عن الثاني لكان أظهر ليكون النشر على ترتيب اللف.

لبساطته، وأخره في الأقسام؛ لكونه عدمياً، وفي الهندي قدمه في الدليل وأخره في الدعوى؛ لأنه في اللغة الطرف فذكره مرة في طرف ومرة في طرف آخر. (قوله: وهو ما لا يدل على معنى الخ) الظاهر المناسب لما سبق، وهو ما من صفتها أن تدل الخ إلا أنه لاستلزام كل منهما للآخر عبر هكذا للاختصار، وقوله: كالبصرة والكوفة؛ أي: وكلفظ سرت أيضاً فاعرفه. (قوله: في اللغة الطرف) يقال: حرف الوادي والجبل؛ أي: طرفهما، وفي التنزيل: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾؛ أي: طرف وجانب من الدين لا يدخل فيه على ثبات وتمكن (شذور). فالتسمية من قبيل تسمية الشيء باسم محله. (قوله: وهو لا يقع عمدة فيه) يعني: مستقلاً، وإن وقع جزءاً من العمدة؛ نحو: اللا حي جماد. (قوله: أن يقترن ذلك المعنى الخ) يشير إلى أن ضمير يقترن راجع إلى المعنى المذكور في ضمن الأول؛ إذ قد ذكر أن الأول عبارة عما يدل على معنى في نفسها، ولا يلزم إخلاء الخبر عن ضمير راجع إلى المبتدأ؛ لأن الراجع ضمير صفتها فاعرفه، ثم المراد بذلك المعنى هو المعنى التضمني - أعني: الحدث - بالنسبة إلى الفعل، والمطابقي بالنظر إلى الاسم، إلا أن مدلول الاسم لا يقترن بالزمان وهو ظاهر. (قوله: في الفهم عنها) متعلق بالاقتران؛ أي: في المفهومية عن تلك الكلمة، وخرج به ما يقترن بأحد الأزمنة بحسب التحقق والوجود؛ كالضرب مثلاً؛ فإنه لا يتحقق في الخارج بلا زمان لكن الزمان لا يفهم من لفظه، وخرج أيضاً ما يدل على الزمان بقرينة لفظية؛ كضارب أمس، وما يكون مقارناً للفهم، لكن يكون فهمه بقرينة حالية كما إذا أطلق ضارب وفهم الزمان. (قوله: بأحد الأزمنة الثلاثة) الإضافة للعهد الذهني، والثلاثة صفة الأزمنة، وأورد عليه بأن الثلاثة مذكر والأزمنة مؤنث فلا مطابقة بينهما وأن الأزمنة جمع والثلاثة مفرد، وأجيب عن ذلك: بأن اسم العدد إذا وقع صفة لجمع أو خبراً أو مضافاً إليه لا يقع إلا صفة لمفرده أو خبراً أو مضافاً إليه؛ نحو: والأسباب

الماضي والحال والاستقبال، أي[1]: حين يُفهم ذلك المعنى[2] عنها[3] يُفهم عنها أحد الأزمنة الثلاثة أيضاً[4]. مقارناً له[5] «أوْ» من صفتها[6]، أن «لاَ» يقترن ذلك[7] المعنى المدلول عليه بنفسها[8] في الفهم عنها[9] مع أحد الأزمنة الثلاثة ، القسم[10] «الثَّاني»: وهو ما يدل على معنى في نفسها غير[11] مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة. «الاِسْمُ» وهو مأخوذ من السُّموِّ[12] وهو العلو لاستعلائه[13] على أخويه حيث يتركب منه وحده[14] الكلام[15] دون أخويْه. وقيل[16]: من الوَسْم وهو العلامة[17]؛ لأنه[18] علامة على مسماه[19]. «وَ»[20] القسم «الأَوَّلُ»: وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن

(١) تفسير لقوله: إما أن يقترن. (٢) المدلول عليه بنفسها. (٣) أي عن القسم الأول. (٤) أي: كما يفهم ذلك المعنى. (٥) أي: فيه المعنى لا قبله ولا بعده وبلا شرط أي: فهم المعنى مقارناً لأحد الأزمنة وعلى العكس. (٦) أي: من صفة قسم الأول. (٧) فاعل يقترن كما مر. (٨) مطابقة. متعلق بيقترن. (٩) الأولى الباء بدل مع من القسم الأول. (١٠) جملة مستأنفة. (١١) حال من معنى المدلول. (١٢) عند البصريين. (١٣) تعليل النقل لا تعليل الاشتقاق. (١٤) أي: بغير فعل ولا حرف. (١٥) فاعل يتركب. (١٦) أي: الكوفيون. (١٧) يقال: وسمت الدابة إذا جعلت لها علامة. (١٨) أي: الاسم علة لقدر إنما سمي هذا القسم الاسم. (١٩) اسم. (٢٠) عطف على القسم الثاني.

المانعة تسعة وسبع ليال وثمانية أيام، والنكتة فيه: أنه إذا وقع صفة لجمع إن اعتبر أقل الجمع يلزم أن يكون الأزمنة تسعة، وإن اعتبر ما فوقه يلزم أن يزاد (ابن كمال). وقوله: أعني: الماضي والحال الخ إشارة إلى أن اللام في المتن للعهد الخارجي العلمي، فلا يرد حين إذ وقع هذا اللفظ في الحدود إيراد الألفاظ المبهمة المجملة في التعريفات، ولو كانت ضمنية كما ههنا، وقوله: أي حين يفهم ذلك المعنى، تفسير لقوله: إن يقترن، وبيان لحاصل المعنى. (قوله: مقارناً له) حال من المعنى؛ أي: حال كونه مقارناً لأحد الأزمنة، وفيه رمز إلى أن الاقتران بمعنى المقارنة، ثم إنه من مقارنة المظروف بالظرف كما لا يخفى، وقوله: المدلول عليه بنفسها لم يوجد في بعض النسخ. (قوله: مأخوذ من السمو) دائرة الأخذ أوسع من دائرة الاشتقاق فالتعبير به أسلم، والسمو: إما بوزن قنو أو قفل لا بالفتح؛ لجمعه على أفعال، وفعل بفتح فسكون لا يجمع عليه بخلافهما؛ نحو: جذع وأجذاع، وقفل وأقفال، وهذا مذهب البصريين، وما ذكره بعده مذهب الكوفية، ولكل من الطرفين دلائل ذكرناها في دوحة العنادل، وقوله: على أخويه؛ أي: مثليه - أعني: الفعل والحرف - ففيه مجاز. (قوله: وقيل الخ) وهم الكوفيون كما قلنا، ووجه التمريض كون مذهبهم مرجوحاً. (قوله: والأول: وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن) فاعلم أن الفعل ثلاثة أقسام عند جمهور البصريين، وقسمان عند الكوفيين والأخفش بإسقاط الأمر، بناء على أنه مقتطع من المضارع، فهو عندهم معرب بلام مقدرة، وانتصر لهم ابن هشام في المغني وقوّاه، وإنما كانت ثلاثة؛ لانحصار الزمان في ذلك؛ لأن الفعل الذي هو الحدث، إما متقدم على زمان الإخبار، أو مقارن له، أو متأخر عنه، فالأول الماضي، والثاني الحال، والثالث الاستقبال، وقال ابن الخباز: الدليل على أن الأزمنة ثلاثة، قوله تعالى: ﴿مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ (فاكهي على قطر الندى). واعلم أيضاً أنه وقع الإجماع على كون الكلمة منحصرة في الاسم والفعل والحرف، وخالفه الجمهور من لا يعتد بخلافه، فعن أبي

أوْ لاَ، الثَّانِي الاسْمُ، والأَوَّلُ

(قوله: مأخوذ من السمو) أي: سمي اسماً حال كونه مأخوذاً منه، وأصله سمو بحركات السين حذفت الواو، ثم نقل حركة السين إلى ما بعدها ليصح الوقف عليه، ثم أتى بهمزة الوصل لئلا يلزم الابتداء بالساكن. (قوله: لاستعلائه على أخويه) ولأنه يرفع المسمى. (قوله: وقيل من الوسم) ويدفعه اشتقاق سمي، وجمعه على أسماء؛ فإنه لو كان كما قيل لكان فعله وسم وجمعه أوساماً، وارتكاب القلب بعيد. (قوله: لتضمنه الفعل اللغوي) فيكون من قبيل تسمية الدال باسم

(قوله: من السموّ) بضمتين وتشديد الواو مصدر سما يسمو كعلا يعلو علواً. (قوله: أي: سمى اسماً الخ) أراد أن قوله: مأخوذاً حال من مفعول سمى المستفاد من حمل الاسم على الثاني. (قوله: بحركات السين) ولا يجوز أن يكون أصل اسم سمو بفتح السين؛ لأن فعلا بفتح الفاء إذا كان صحيح العين مجموع على أفعل وفعول كفلس وأفلس وفلوس وفعل بكسر الفاء وضمها يجمع على أفعال كأحمال وأقفال في جمع حمل وقفل. (قوله: حذفت الواو) لمجرد التخفيف من غير علة قياسية؛ ولذا دار الإعراب على آخر ما بقي. (قوله: ليصح الوقف) فإن الوقف بالإسكان أو الإشمام أو الروم وشيء منها لا يصح بدون الحركة. (قوله: ولأنه يرفع المسمى)؛ إذ به يتميز في الذهن والخارج. (قوله: ويدفعه اشتقاق سمي) الماضي فإن أمثلة اشتقاقه من التصغير والتكبير والفعل المجرد والمزيد كلها منقوص كسمي وأسماء وأسامي وسما وسميت وتسميت، ولو كان مشتقاً من الوسم لكان أمثلة اشتقاقه مثالاً واوياً كوسم وأوسام وأواسم ووسمت وتوسمت. (قوله: وارتكاب القلب بعيد) رد لما يقال على الاستشهاد من أنه لم لا يجوز أن يكون أصله وسم جعل الفاء في موضع اللام لما قصد تخفيفه بالحذف؛ إذ موضع الحذف اللام، ثم حذف نسياً ورد في تصرفاته في موضع اللام؛ إذ حذف من ذلك المكان؛ يعني: أن القول بالقلب بعيد؛ لأنه مع كونه خلاف الأصل لا يكون مطرداً كما عرفت.

بأحد الأزمنة الثلاثة. «الفِعْلُ»: سمي به لتضمنه[1] معنى الفعل اللغوي وهو المصدر، «وَقَدْ عُلِمَ بِذَلِكَ» أي: بوجه[2] حصر الكلمة في الأقسام الثلاثة «حَدُّ كُلٍّ[3] وَاحِدٍ مِنْهَا[4]» أي: من تلك الأقسام[5] الثلاثة وذلك لأنه[6] قد عُلم به، أي: بوجه الحصر أنّ[7] الحرف كلمة[8] لا تدل على[9] معنى في نفسها[10] بل تحتاج[11] إلى انضمام[12] كلمة[13] أخرى[14] إليها، والفعل كلمة[15] تدل على[16] معنى في نفسها[17] لكنه مقترن[18] بأحد الأزمنة الثلاثة، والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

(١) أي: تضمن الفعل الاصطلاح الفعل الحقيقي لأنه جزء مدلول. (٢) فدليل انحصار الكلمة وهو قوله: إما أن تدل. (٣) وإضافة كل إلى واحد بمعنى اللام ولكنه يمتنع التصريح بها. وإضافة الحد إلى كل بمعنى اللام ويجوز التصريح بها. (٤) فيكون من قبيل تسميته الدال باسم المدلول. ومن للتبعيض والجار والمجرور صفة لقوله حد. (٥) أي: الحرف والاسم والفعل واقع وثابت. (٦) شأن. (٧) أن مع جملتها بعد التأويل نائب فاعل علم. (٨) بقرينة كون الحرف فيها للكلمة. (٩) كائن. (١٠) بقرينة أولى. (١١) في الدلالة على المعنى. (١٢) أي: إلى إعانة. (١٣) أي: المتعلق. (١٤) أي: إلى الحرف. (١٥) جنس بعيد. (١٦) جنس قريب. (١٧) فصل بعيد. (١٨) فصل قريب.

الفِعْلُ، وقَدْ عُلِمَ بِذَلِكَ[1] حَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا.

(١) أي: بوجه حصر الكلمة في الأقسام الثلاثة - إلخ.

المدلول. (قوله: وقد علم) الواو للاعتراض لتنبيه من لا يجديه الإشارة، أو للعطف على انحصرت؛ لأنها أو للعطف على العلم بالانحصار الذي أفاده الدليل؛ أي: علم انحصار الكلمة، وقد علم بذلك؛ أي: بوجهه، وعلى هذا التقدير يحتمل أن يكون الواو للحال. (قوله: بذلك) الباء للاستعانة ووضع اسم الإشارة موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن وكمال انكشافه، واختار ذلك دون هذا إشارة إلى استحقاق التعظيم لجودته. (قوله: حد كل واحد منها) إضافة الحد إلى كل بمعنى اللام، ويجوز التصريح بها، وإضافة كل إلى واحد بمعنى اللام أيضاً، لكنه يمتنع التصريح بها كما حققه قدس سره في بحث الإضافة من أنه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها، بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو

(قوله: باسم المدلول) أي: التضمني. (قوله: الواو للاعتراض) لعدم ذكر المعطوف عليه صريحاً وهذا مختار صاحب الكشاف من أنه لا يشترط في الاعتراض أن يكون في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى، بل يجوز أن يكون في آخر الكلام نحو قوله ﷺ: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر». (قوله: لتنبيه من لا تجديه الإشارة) لا يخفى أن هذه النكتة لذكر هذه الجملة وهي وقد علم الخ غير مختصة بحال الاعتراض المذكورة في الشرح، فالأولى تركه وإيراد نكتة مختصة به إلا أن يقال إنه تعرض به للإشارة إلى أن الاشتمال على النكتة معتبر في مفهوم الاعتراض. (قوله: أو للعطف على انحصرت) وهي جملة مستأنفة جواب سؤال نشأ من القسمة كأنه قيل: لم كانت الكلمة منحصرة فيها فأجاب انحصرت لأنها الخ. (قوله: أي: علم انحصار الكلمة) فهذه الجملة نتيجة لما قبله فصل عنه لكونه بمنزلة بدل الاشتمال. (قوله: وعلى هذا التقدير الخ) لكون المقارنة بين العلمين متحققة بخلاف الوجه الأول؛ إذ لا مقارنة بين الانحصار والعلم بحد كل واحد منها. (قوله: الباء للاستعانة)؛ لأن المبادئ آلات لحصول العلم بالمطالب على ما تقرر في محله. (قوله: إشارة إلى استحقاقه التعظيم) باستعارة الصيغة الموضوعة للبعد المكاني للبعد الرتبي وكل ما بعد رتبة

حيان: زاد أبو جعفر بن صابر قسماً رابعاً للكلمة وسماه الخالفة، وهي اسم الفعل ووجه التسمية أنه خلف الفعل وقائم مقامه، وهذا مردود بأنه اسم لصدق التعريف عليه (نعمه). (قوله: سمي به؛ لتضمنه) أي: سمي ما صدق عليه الفعل بلفظ الفعل؛ لتضمنه الحدث، فالتسمية من تسمية الكل باسم الجزء، لا الدال باسم المدلول التضمني؛ لأن من عادتهم أن يسموا الدال باسم المدلول إذا كان مدلولاً مطابقياً وههنا تضمني. (قال: وقد علم بذلك) الواو إما اعتراضية لمدح الدليل ترغيباً للطالب أو لنكتة أخرى، أو حالية، أو عاطفة على مقدر؛ أي: قد علم بذلك دعوى الحصر وقد علم الخ. وكلمة قد للتقريب أو للتحقيق، والباء للسببية، ولم يقل وقد عرف؛ لأن حدودها كليات، والمعرفة إنما تستعمل في الجزئيات، ثم الظاهر أن يقال به بدل قوله بذلك كما في الشرح، إلا أنه وضع الظاهر موضع الضمير؛ لزيادة التمكن في الذهن، وقوله: أي: بوجه حصر الكلمة، الوجه: بمعنى الدليل، ففي الهندي؛ أي: بالدليل المذكور، وقال عصام: ولك أن تجعل ذلك إشارة إلى المدعي والباء بمعنى مع. (قال: المصنف حد كل واحد منها) واعلم أن الحد في اللغة: المنع والحاجز بين شيئين وتأديب المذنب والنهاية، وفي العرف: ما يوصل إلى التصور المطلوب وهو الحد المرادف للمعرف عند الأصوليين؛ لأن الحد عندهم هو الجامع المانع فيشمل الرسم، وعند أهل المنطق الحد تعريف الشيء بالذاتيات، ومعنى الجامع المانع الذي يجمع المحدود ويمنع غيره من الدخول فيه، ومن شرطه أن يكون مطرداً ومنعكساً، ومعنى الاطراد أنه متى وجد الحد وجد المحدود، ومعنى الانعكاس أنه متى عدم الحد عدم المحدود، ولو لم يكن مطرداً لم يكن مانعاً؛ لكونه أعم من المحدود، ولو لم يكن منعكساً لما كان جامعاً؛ لكونه أخص من المحدود، وعلامة ذلك استقامة دخول كلمة كل في الطرفين؛ كقولك: كل نار فهو جوهر محرق، وكل جوهر محرق فهو نار (أبو البقاء). (قوله: قد علم به أي بوجه الخ) فسره؛ لئلا يتوهم رجوعه إلى كل واحد، وفيه تعريض للمصنف بأن الأولى أن يقول في المتن به

فالكلمة[1] مشتركة بين الأقسام الثلاثة، والحرف[2] ممتاز عن أخَويْه بعدم[3] الاستقلال في الدِّلالة[4]، والفعل[5] ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران[6]، والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران[7]. فعُلِمَ[8] لكلّ واحد منها[9] مُعرِّف[10] جامع[11] لأفراده[12]، مانع عن دخول غيرها[13] فيه[14]. وليس المراد بالحدّ ههنا[15] إلا المعرِّف الجامع المانع، وللهِ[16] دَرُّ المصنف[17] حيث أشار إلى حدودها[18] في ضمن دليل الحصر[19]، ثم نبّه[20] عليها بقوله: وقد[21] علم بذلك حد كل واحد منها، ثم صرح[22] بها فيما بعد[23] بناء[24] على تفاوت[25] مراتب الطبائع[26].

(١) إذا علم بدليل الحصر أن كل واحد من هذه الأقسام الثلاثة كلمة فالكلمة مشتركة. (٢) فالحرف نسخة. (٣) الباء سببية. (٤) متعلق بعدم الاستقلال. (٥) مشترك أيضاً لأخويه في كونه كلمة تدل على معنى إلا أنه ممتاز عن الحرف بالاستقلال. (٦) بأحد الأزمنة الثلاثة. (٧) بأحد الأزمنة. (٨) أي: إذا كانت الكلمة جنساً مشتركاً بين هذه الأقسام الثلاثة، وامتياز كل واحد منها عن أخويه بفصله المخصوص. (٩) أي: من الأقسام الثلاثة. (١٠) أي: تعريف. (١١) صفة جامع. (١٢) فيكون منعكساً. (١٣) أي: غير الأفراد، فيكون مطرداً. (١٤) أي: في كل واحد من الأقسام الثلاثة. (١٥) أي: في هذا الفن أو في هذا المقام. (١٦) أي: لأجل الله. (١٧) أي: شفقة على المتعلمين حيث لم يهمل.. المتوسط بينهما والمقصود منه بيان فائدة قوله وقد علم آه. (١٨) أي: إلى حد كل قسم من أقسام الكلمة أولا. (١٩) دليل الحصر إما أن تدل آه. (٢٠) ثانياً. (٢١) بدل من القول الكائن. (٢٢) ثالثاً. (٢٣) أي: بعد تعريف الكلام. (٢٤) علة للأفعال الثلاثة. (٢٥) من الأعلى والأوسط والأدنى. (٢٦) جمع طبيعة.

كما أشرنا إليه. (قوله: لكنه مقترن) أي: بالصيغة لا بالمادة فيخرج؛ نحو: أمس، وأيضاً المراد الاقتران الوضعي فلا يرد على عكسه؛ نحو: عسى ونعم وبئس، ثم المناسب ترك لفظ لكنه ههنا بخلاف إتيانها في الاسم، فإن له وجهاً، بل الأنسب تقديم قوله: والاسم كلمة الخ وتأخير قوله: والفعل الخ؛ ليكون الترتيب موافقاً لترتيب المتن، فحينئذ يتحقق وجه الاستدراك، وقوله: لكنه غير مقترن؛ أي: وضعاً وإن اقترن عقلاً. (قوله: فالكلمة مشتركة الخ) أي: اسم مفعول بمعنى مشترك فيها، والأقسام مشتركات بالكسر؛ يعني: أن الكلمة جنس تحته هذه الأنواع الثلاثة. (قوله: وليس المراد بالحد ههنا) أي: في هذا الفن وعند الأدباء إلا المعرف الجامع المانع، لا ما اصطلح عليه أهل المنطق كما عرفته، فهذا جواب عن منع التقريب بأن الحد معرف يشتمل على الذاتيات فقط وكون ما علم من الدليل تعريفاً بالأجزاء الذاتيات، ثم وحاصل الجواب ظاهر. (قوله: والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال) اتفق المتأخرون على أن الفعل يدل على الحدث فاستقلال معناه باعتبار معناه التضمني - أعني: الحدث - حتى إنهم شنعوا على من أطلق أن معنى الفعل مستقل ولم يقيده بالمعنى التضمني، ولعل هذا غير موافق للتحقيق؛ لأن النسبة وإن احتاجت إلى الطرفين إلا أنهما جزآن للفعل، فهي لم تحتج إلى أمر خارج عن مفهوم الفعل كافتقار معنى الحرف إليه، وكلام المتقدمين مضطرب فيما عدا الزمان من أجزاء معنى الفعل، فمنهم من وافق المتأخرين، ومنهم من ذهب إلى أن دلالته عليه بطريق الالتزام (جزائري). ولما كان مراد الشارح بيان الامتيازات المفهومة من المتن لم يذكر امتياز الفعل عن الحرف بالاقتران بالزمان. (قوله: ولله در المصنف) مأخوذ من شرح الهندي والدر في الأصل ما يدرّ؛ أي: ينزل من الضرع ومن الغيم من المطر، إلا أنهم جعلوه ههنا كناية عن الفعل الصادر عن الممدوح، وإنما نسبوه إليه تعالى؛ لأنه عز سلطانه هو المنشئ

مدلول اللام كيوم الأحد وكل رجل وكل واحد، ومن في قوله: منها للتبعيض، والجار والمجرور صفة لقوله: واحد. (قوله: وليس المراد بالحد ههنا) أي: في هذا الفن فإن الحد عند الأدباء: هو المعرف الجامع المانع، وفي هذا المقام؛ لأن المركب من ما به الاشتراك وما به الامتياز لا يستلزم أن يكون حداً مقابلاً للرسم. (قوله: ولله در المصنف) الدر في اللغة: اللبن، وهيه خير كثير عند العرب، فأريد به

يستحق التعظيم. (قوله: بجودته) فإنه حصر قطعي مشتمل على بيان المعاني التي وضعت كل منها لها مع الاشتمال على كمية صلاحية الاسم والفعل؛ لكونهما عمدتين في الكلام وعدم صلاحية الحرف لكونه عمدة في الكلام. (قوله: بل يكفي إفادة الاختصاص الخ) وهو كون المجرور مرتبطاً بما قبله سوى الظرفية والجنسية. (قوله: للتبعيض)؛ لأن كل واحد جزء من مجموع الأقسام الثلاثة. (قوله: فإن الحد عند الأدباء الخ)؛ إذ ليس غرضهم من الحد إلا التميز التام، وأما التميز بين الذاتيات والعرضيات فوظيفة الفلاسفة الباحثين عن أحوال الموجودات على ما هي عليه. (قوله: لا يستلزم الخ) لجواز كون المشترك عرضاً عاماً والمميز خاصة، فلا يكون حداً لوجوب اشتماله على الذاتيات. (قوله: في اللغة اللبن الخ) هكذا في الصحاح، وفي الرضي: الدر ما يدر من الضرع من اللبن، أو من السحاب من المطر. (قوله: وفي خير الخ)؛ إذ به معاشهم فأريد به الخير إما مجازاً لغوياً أو منقولاً لغوياً فيكون لغة طارية. (قوله: أي: لا كثر خيره) فدر مشتق من الدر بمعنى الخير الكثير جرد عن الخير واستعمل بمعنى الكثرة. (قوله: وذلك) أي: كونه مفيداً للمدح ثابت. (قوله: وقد يقال اللام للتعجب) وهو لام الاختصاص أفاد التعجب؛ لأن الله تعالى منشئ العجائب في القاموس اللام يجيء للقسم والتعجب معاً، ويختص باسم الله تعالى وللتعجب المجرد عن القسم، ويستعمل في لله دره وفي النداء؛ نحو: يا للماء ولا يخفى أن كونه للتعجب لا اختصاص له بكون الدر بمعنى اللبن، فالمعنى أن اللام حينئذ للتعجب فحسب بخلاف التقدير الأول؛ فإنه يجوز أن يكون لمجرد الاختصاص وأن يكون مع التعجب، فالأظهر أن يقول: وقد يقال الدر اللبن واللام للتعجب الخ.

«الكَلاَمُ» في اللغة: ما[1] يتكلم به[2] قليلاً كان أو كثيراً، وفي اصطلاح النحاة: «مَا تَضَمَّنَ» أي: لَفْظٌ تَضَمَّنَ[3] «كَلِمَتَيْنِ»، حقيقة[4] أو حكماً[5]، أي: تكون كل واحدة منهما في ضمنه. فَالمُتَضَمِّنُ ـ اسم فاعل ـ هو المجموع، والمُتَضَمَّنُ ـ اسم مفعول[6] ـ هو كل واحدة من الكلمتين[7]، فلا[8] يلزم اتحادهما. «بِالإِسْنَادِ»، أي:

(١) أي: لفظ. (٢) ثم استعمل استعمال المصدر فقيل كلمته كلاماً كأعطى إعطاء مع أنه في الأصل اسم لما يعطى. (٣) وأراد بالتضمن التركيب إما تحقيقاً مثل: زيد قائم أو تقديراً مثل: اضرب. (٤) تمييز للكلمتين مثل: زيد قائم أو قام زيد. (٥) مثل جسق مهمل. (٦) عين الكلمتين الحد وذلك لأن المتضمن كلمتان بهيئة الاجتماعية المتضمن اسم مفعول كلمتان بهيئة الافتراقية المجموع من حيث هو مجموع مغاير لكل واحد منهما. (٧) إشارة إلى دفع ما يتوهم من اتحاد المتضمن والمتضمن في مثل: زيد قائم لأن زيد قائم. (٨) إذا علمت هذا الفرق من الكلمتين إجمالاً وتفصيلاً.

الكَلاَمُ مَا[1] تَضَمَّنَ كَلِمَتَيْنِ بِالإِسْنَادِ،

(١) أي: لفظ.

الخير مجازاً، فيقال في الذم لا درّ درّه؛ أي: لا كثر خيره، وفي المدح لله درّه؛ وذلك لأن العرب إذا عظموا شيئاً نسبوه إلى الله سبحانه قصداً إلى أن غيره لا يقدر عليه، وقد يقال: اللام للتعجب، والدرّ اللبن، والمعنى: تعجبوا من لبن أم ربت به كاملاً في العلم، أو القدر إلى غير ذلك من الصفات الكمالية. (قوله: الكلام) لم يعطف على السابق؛ لأنه فصل آخر من الكلام. (قوله: في اللغة ما يتكلم به) ثم استعمل استعمال

(قوله: إلى غير ذلك الخ) مما جعل تمييزاً من نسبة الدر إلى الضمير؛ نحو: لله دره فارساً. (قوله: فصل آخر الخ) لكونه كلاماً متعلقاً ببيان أمر هو موضوع للعلم برأسه ولو عطف لتوهم التبعية والتطفل. (قوله: في اللغة ما يتكلم به) أما المعنى اللغوي للكلمة فقد علم من بيان الاشتقاق من الكلم وكون التاء فيها للوحدة. (قوله: ثم استعمل) بمعنى التكليم كالسلام بمعنى التسليم. (قوله: تضمن الكل لجزئه) لا الكلي للجزئي لعدم صدق الكلام على كل واحد من الكلمتين، فكأنه قال: كلمة وكلمة فكما أنه في العطف بالواو حكم على كل واحد مع قطع النظر عن الآخر كذلك في صيغة التثنية لا أنه حكم عليهما بشرط الاجتماع كما سبق إلى الفهم من استفادتهما بلفظ واحد، وفيه إشارة إلى أن منشأ توهم اتحاد المتضمن والمتضمن صيغة التثنية مع كون الكلام لفظاً لا الكلية والجزئية، وإلا لتوهم في قولنا ما تضمن كلمة وكلمة. (قوله: قيل: لو جعلت الباء الخ) قائله السيد قدس سره في حواشيه على شرح الرضي، والمقصود من النقل تحقيق المقام أو الاعتراض على الشارح بأنه بعد ما حمل الباء على الاستعانة حيث حمل على السببية التي هي فرع الاستعانة، ولذا قال للرضي: الباء للاستعانة؛ أي: تركب من كلمتين بسبب هذا الربط ارتكب التأويل مع أنه لا احتياج إليه، ولو بنى التأويل على جعل الباء بمعنى مع؛ أي: على جعله للمصاحبة كان الواجب أن يقول: المتضمن كل واحد من الأجزاء الثلاثة لا كل واحد من الكلمتين. (قوله: على جعل الهيئة الخ) أشار بلفظ الهيئة إلى أن الإسناد عند القائل بجزئيته من الكلام عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى بمعنى الحاصل بالمصدر وكونه صفة قائمة بالطرفين لا ينافي جزئيته للكلام على ما وهم كالهيئة للسرير. (قوله: لفظاً حقيقة)؛ إذ الهيئة ليست بملفوظة والمركب من اللفظ وغير اللفظ لا يكون لفظاً إلا على التسامح، وجعل الكل ملفوظاً باعتبار أجزائه المادية وعدم الاعتداد بالهيئة.

للعجائب المتفرد بإنشاءها، فكل شيء عجيب يريدون التعجب منه ينسبونه إليه تعالى، فمعناه إذن ما أعجب فعله، وقال الجزائري: يراد بالدر الخير مجازاً، فيقال: درّ درّه؛ أي: كثر خيره، ولك أن تجعله باقياً على حقيقته فالمراد به لبن أمه التي غذته حتى صار نحريراً كاملاً، إذ كل يعمل على شاكلته؛ أي: لبنه. (قوله: ثم نبه عليها بقوله الخ) فالمقصود تنبيه الغافل عن الالتفات إلى التعريف الضمني المجمل فعليك بالتنبيه. (قوله: بناء على تفاوت مراتب الطبايع) أي: العقول فلزم مراعاة حال كل من الذكي والغبي والمتوسط لحديث: «كلموا الناس على قدر عقولهم»، فاعلم أن العقول متفاوتة بحسب فطرة الله التي فطر الناس عليها باتفاق العقلاء للقطع بأن عقل نبينا عليه السلام ليس مثل عقول سائر الأنبياء، وعن البعض: عقل ابن سينا فائق على كثير من سائر العقول، ويحكى أنه كان يأكل الملح في كل صباح ومساء بحفنتين (أبو البقاء). (قال: الكلام ما الخ) ترك العطف على السابق؛ لأنه فصل آخر من الكلام؛ لكونه كلاماً متعلقاً ببيان أمر هو موضوع العلم برأسه، والألف واللام مثل ما في الكلمة، وهو في اللغة: قول يتكلم ويتلفظ به قل أوكثر تضمن كلمتين أو لا بالإسناد أو لا، وهذا المعنى أعم من الذي نقله عصام عن القاموس، وفي المصباح: الكلام في الحقيقة، هو المعنى القائم بنفس المتكلم كما قيل:

إِنَّ الكَلاَمَ لَفِي الفُؤَادِ وَإِنَّمَا
جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الفُؤَادِ دَلِيلاً

(قوله: أي: لفظ تضمن) أراد اللفظ الموضوع؛ لأن المبحث فيه، والتضمن مطاوع ضمنه بالتشديد، يقال: ضمنته الوعاء؛ أي: جعلته فيه، ن وفهمت ما تضمنه كتابك؛ أي: ما اشتمل عليه. (قال: تضمن كلمتين) يعني: كلمة[1] وكلمة بأن يفهما منه، ويشملهما شمول الأفراد، والكلمتان حكماً كجسق مهمل كما سيأتي؛ لأن المهمل المراد به نفسه في حكم الاسم بحيث يجري عليه أحكامه، وبحث النحوي لا يقتصر على الكلمة الحقيقية، وكيف لا وشيء من الأصوات ليس بكلمة؟ قال عضد: ولكون المراد من الكلمة أعم من الحكمية دخل في التعريف؛ نحو: زيد قام، مع أنه متضمن لأكثر من كلمتين. (قوله: فالمتضمن اسم فاعل الخ) جواب اعتراض يرد على المصنف، وأول من تصدى لدفعه الفاضل الهندي، وتقريره أنه

(١) ووجه التفسير في السيلكوتي.

تضمناً حاصلاً بسبب إسناد إحدى الكلمتين إلى الأخرى. والإسناد نسبة إحدى الكلمتين حقيقة[1] أو[2] حكماً إلى الأخرى بحيث[3] تفيد المخاطب فائدة تامة يصح السكوت عليها. فقوله: (مَا) لفظ يتناول[4] المهملات[5] والمفردات[6] والمركبات[7] الكلامية وغير الكلامية[8] وبقيد[9] (تَضَمَّنَ الكَلِمَتَيْنِ) خرجت المهملات والمفردات، وبقيد (الإِسْنَادِ) خرجت المركبات غير الكلامية، مثل: (غُلامُ زَيْدٍ[10]) وَ (رَجُلٌ فَاضِلٌ[11]) وبقيت المركبات الكلامية[12] سواء كانت خبريّة[13]، مثل: (ضُرِبَ زَيْدٌ) و(ضُرِبَتْ هِنْدُ) و(زَيْدٌ قَائِمٌ) أو إنشائية[14] مِثْلُ: (اِضْرِبْ) و(لاَ تَضْرِبْ). فإنَّ كلَّ واحد منهما[15] تضمّن كلمتين، إحداهما: ملفوظة، والأخرى: منويّة، وبينهما[16] إسناد[17] يفيد المخاطب فائدة تامة، وحيث[18] كانت الكلمتان أعم من أن تكونا كلمتين حقيقة أو حكماً، دخل في التعريف[19] مثل: (زَيْدٌ أَبُوهُ[20] قَائِمٌ) أو (قَامَ أَبُوهُ[21]) أو (قَائِمٌ أَبُوهُ)، فإن الأخبار[22] فيها مع أنها[23] مركبات[24] في حكم الكلمة المفردة[25] أعني: (قَائِمٌ[26] الأَبُ). ودخل فيه[27] أيضاً مثل: (جَسَقَ مهمل)،

(١) مثل: زيد قائم ضرب زيد. (٢) تمييز للكلمتين. (٣) متعلق بالنسبة. (٤) يعني جنس. (٥) كديز. (٦) كزيد. (٧) كزيد ضارب. (٨) كغلام زيد. (٩) متعلق بخرجت الآتي. (١٠) وفيه إسناد بالإضافة. (١١) فإنه كلمتان فليس كلاماً وكذا خمسة عشر وبعلبك وسيبويه وغير ذلك. (١٢) المقصود من التعريف. (١٣) أي: محكية بها عن الواقع. (١٤) أي: غير محكية بها عن الواقع. (١٥) أي: من الأمر والنهي من قوله: اضرب ولا تضرب. (١٦) أحدهما كلمة حقيقية والأخرى كلمة حكما. (١٧) يعني نسبة أحد الكلمتين إلى الأخرى. (١٨) تعليل مقدم لقوله دخل وإنما قدم. (١٩) أي: في تعريف الكلام. (٢٠) جملة اسمية خبر لزيد. (٢١) أو قائم أبوه صح. (٢٢) جمع خبر. (٢٣) أي: الأخبار. (٢٤) لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى. (٢٥) عند المصنف. (٢٦) وذا قائم. (٢٧) أي: في تعريف الكلام الذي خبره الأول في حكم الكلمة، والثاني كلمة حقيقة.

يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن؛ لأن الكلمتين أيضاً كلام، وحاصل الجواب: أن المتضمن بالكسر هو مجموع الكلمتين دون كل واحدة الذي هو المتضمن فلا اتحاد، وقال بعضهم: لو جعل الباء في بالإسناد للاستعانة لم يحتج إلى هذا الجواب؛ لأن المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والإسناد، وإن جعلت بمعنى مع احتيج إليه. (قال: بالإسناد) يراد به ههنا الإسناد الأصلي عند من يجعل الكلام والجملة مترادفين، وهو إسناد الفعل أو ما يسد مسده كاسم الفاعل، والإسناد الأصلي المقصود لذاته عند من يجعله أخص من الجملة فليست الجملة الواقعة صفة أو حالاً أو خبراً كلاماً عنده، ولم يقل بالنسبة؛ لئلا يكون الحد غير مانع؛ إذ النسبة يوجد في التركيب الإضافي ونحوه وليس بكلام، ولم يقل بالإخبار؛ لأن الإسناد أعم فيشمل الإنشاء أيضاً بخلاف الإخبار. (قوله: أي: تضمناً حاصلاً بسبب الخ) يشير إلى أن الظرف[1] مستقر صفة لمصدر محذوف، وإلى أن الباء سببية، فيكون علة اجتماع الكلمتين الإسناد فهو خارج عن الطرفين، فالمتضمن بالكسر مجموع الأجزاء الثلاثة والمتضمن كل واحد منها، وقد جوز الفاضل الهندي مع هذا أن يكون الباء إما للاستعانة أو الإلصاق أو المصاحبة. (قوله: نسبة إحدى الكلمتين) الشائع في عرفهم أن النسبة بمعنى الثبوت والانتفاء وهي صفة المدلول لا الدال، فلذا أوله اللاري بحمله على معناه اللغوي؛ أعني: الضم والربط. (قوله: يفيد المخاطب الخ) أي: ما من شأنه هذه الإفادة؛ إذ ليس المراد الإفادة بالفعل بناء على أنه لا يجب في الإسناد وجود المخاطب فضلاً عن إفادته، وقوله: يصح السكوت عليها، صفة كاشفة للفائدة والمراد: سكوت المتكلم لا المخاطب بقرينة أن السكوت يقتضي سبق الكلام ولا كلام من المخاطب، فحمله على سكوته بمعنى عدم انتظاره ركيك.

(١) ولك أن تجعله متعلقاً بتضمن أو صفة لكلمتين.

المصدر فقيل كلمته كلاماً كأعطى عطاءً مع أنه في الأصل اسم لما يعطى. (قوله: لفظ تضمن) تضمن الكل لجزئه. (قوله: أي يكون كل واحدة منهما في ضمنه) فإن التثنية اختصار العطف فكأنه قال: كلمة وكلمة قيل: لو جعلت الباء للاستعانة لم يحتج إلى هذا التأويل؛ لأن المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين، والإسناد والمتضمن بالفتح مجموع الكلمتين ولو جعلت بمعنى مع احتيج إلى أن يؤول بأن يقال: المتضمن بالفتح كل واحد من الأجزاء الثلاثة، ولا يخفى أن هذا القول مبني على جعل الهيئة جزءاً للكلام، ويلزم حينئذ أن لا يكون الكلام لفظاً حقيقياً، بل مسامحة ولو لم تجعل جزءاً له كما في الشرح احتيج إلى التأويل. (قوله:

(قوله: ولو لم يجعل جزء) كمن جعله شرطاً لحصول الكلام خارجاً عنه لكن الحق ما ذكره السيد قدس سره لاعتبار هيئة المركبات في الوضع، واختلاف المعاني بسببها كاختلافها باختلاف الكلمات أنفسهم فجعل أحدهما داخلاً والآخر خارجاً تحكم، كيف وقد حكموا بجزئية الهيئة في المفردات واعتبروا في تعريف المفرد والمركب الأجزاء المرتبة في السمع كيلا ينتقض تعريفهما بالمشتقات؟. (قوله: فقط) بخلاف المركب من أكثر من كلمتين؛ نحو: ضربت زيداً قائماً فالمتضمن مجموع الكلمات والمتضمن مجموع الكلمتين. (قوله: أي: تضمناً الخ) يعني أن الباء للسببية، والجار والمجرور ظرف مستقر صفة لمصدر محذوف أو ظرف لغو، فيكون زيادة حاصلاً لبيان المعنى لا لتقدير المتعلق، وسببية الإسناد للتضمن إن كان عبارة عن الهيئة الاجتماعية فباعتبار أنه شرط أخير لحصول المجموع الذي هو المتضمن أو جزء له وإن كان عن مدلولها فباعتبار أنه باعث على اعتبار الهيئة الاجتماعية. (قوله: ويجوز أن يكون الخ) ينتقض تعريف الكلام حينئذ بغلام زيد في غلام زيد قائم؛ لأنه يصدق عليه أنه ما تضمن كلمتين حال كونه ملاصقاً بإسناد قائم إليه مع أنه مركب إضافي، فلذا ترك الشارح هذا الوجه بخلاف ما إذا حمل على السببية، فإن تضمنه لغلام وزيد ليس بسبب الإسناد، بل بسبب الإضافة. (قوله: أي: ضم إحدى الكلمتين الخ) لما

فلا يلزم اتحادهما) فيما يتركب الكلام من كلمتين فقط. (قوله: أي: تضمناً حاصلاً بسبب الإسناد) ويجوز أن يكون الباء للإلصاق؛ أي: تضمناً ملصقاً بالإسناد. (قوله: والإسناد نسبة إحدى الكلمتين) أي: ضم إحدى الكلمتين أو نسبة مدلول إحدى الكلمتين. (قوله: حقيقة أو حكماً) الكلمة الحكمية ما يصح وقوع مفرد موقعه، لا يقال: يخرج عنه الإسناد الذي في الجملة الشرطية؛ لأن الشرط قيد للجزاء على زعم المصنف وزعمهم، ولذا قالوا: إن الإسناد إليه من خواص الاسم، وقال: ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو في فعل واسم ولو جعل الرابط بين الشرط والجزاء - كما حققه السيد - لخرج عنه قطعاً؛ إذ لا يصح التعبير عن طرفي ضربتك، وإن لم يوجد منك ضرب المخاطب. (قوله: بحيث يفيد المخاطب) أي: من شأنه أن يقصد به إفادة المخاطب فائدة يصح السكوت عليها؛ أي: لو سكت المتكلم عليها لم يكن لأهل العرف مجال تخطئته، ونسبته إلى القصور في باب الفائدة فدخل فيه إسناد الجملة الواقعة خبراً أو صفة أو صلة ودخل أيضاً إسناد الجملة التي علم مضمونها المخاطب. (قوله: خرجت المهملات) الصرفة أما المركب من كلمتين ومهمل فلا يخرج. (قوله: سواء كانت خبرية) أي: محكية بها عن الواقع. (قوله: أو إنشائية) أي: غير محكية بها عن

(قوله: فقوله: لفظ) يعني: الذي فهم من كلمة ما جنس شامل للأفراد وغيرها، وقوله: الغير الكلامية، من قبيل الحسن الوجه صفة المركبات، وقوله: بقيت؛ أي: داخلة في الحد أو غير خارجة، والخبرية ما يحكى بها عن الواقع أو ما لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، والإنشاء بخلافه، وقوله: إنشائية؛ أي: طلبية؛ نحو: أضرب، أو غير طلبية؛ نحو: بعت واشتريت، قوله: والأخرى منوية؛ أي: مستترة فيهما وجوباً فهي ملفوظة حكماً لا حقيقة. (قوله: بينهما إسناد يفيد الخ) أي: نسبة أو الصفة كاشفة، وقيل: مبني على تصريح ما علم ضمناً من الإسناد أو على التجريد. (قوله: وحيث كانت الكلمتان الخ) الغرض من هذا دفع اعتراض نجم الأئمة على المصنف حيث قال: كان عليه أن يقول: كلمتين أو أكثر؛ ليعم مثل زيد أبوه قائم، وزيد قام أبوه. (قوله: أعني: قائم الأب) فإن قيل: قائم الأب أيضاً مركب

كان الشائع في عرفهم أن النسبة عبارة عن الثبوت والانتفاء وهي صفة المدلول فلا يصح إضافتها إلى الكلمة أوله بحمل النسبة على المعنى اللغوي أو بحذف المضاف، وعلى الأول يكون إطلاق المسند إليه والمسند على الألفاظ حقيقة، وعلى الثاني مجازاً تسمية للدال بوصف المدلول، واعلم أن المصادر الثلاثة - أعني: الإسناد والضم - والنسبة عبارة عن الحاصل بالمصدر المبني للمفعول، وهي الحالة التي بين الكلمتين أو مدلوليهما، ولذا عبر عنه الشارح الرضي بالرابط بين الكلمتين. (قوله: يخرج الخ) لكونه إسناداً بين الجملتين دالاً على تعليق حصول مضمون إحدى الجملتين بالأخرى. (قوله: لأن الشرط الخ) دليل للنفي؛ يعني: لا نسلم أن الإسناد فيها بين الجملتين، بل الإسناد إنما هو في الجزاء، والشرط قيد للحكم الذي في الجزاء بمنزلة الظرف، فمعنى قولك: إن جئتني أكرمتك، أكرمتك في وقت مجيئك، فالإسناد فيها بين الكلمتين اللتين هما المسند إليه والمسند في الجزاء. (قوله: ولذا قالوا الخ) أي: ولأجل أن الشرط قيد للجزاء بمنزلة الظرف، قالوا: إن الإسناد إليه من خواص الاسم، وقال المصنف: إن الكلام لا يحصل إلا من اسمين أو من اسم وفعل، ولو كان في الجملة الشرطية من الشرط والجزاء لم يصح القولان لتحقق الإسناد بين الجملتين وحصول الكلام فيهما. (قوله: ولو جعل الرابط الخ) بأن يكون مدلول الشرطية تعليق حصول الجزاء بحصول الشرط لا الإخبار بوقوع الجزاء وقت وقوع الشرط. (قوله: كما حققه السيد قدس سره) في حواشيه على شرح التلخيص. (قوله: لخرج عنه قطعاً) أي: لخرج الإسناد الذي في الجملة الشرطية من تعريف الإسناد قطعاً؛ إذ ليس المسند إليه والمسند فيها كلمة حقيقية، وهو ظاهر ولا حكماً؛ إذ لا يصح التعبير عن طرفيها؛ أي: الشرط والجزاء بمفرد؛ إذ المقصود حينئذ تعليق الحكم بالحكم، فتكون النسبة في كل واحد منهما تفصيلاً ملحوظاً لا بد فيها من ملاحظة المسند إليه والمسند قصداً لا إجمالاً، فلا يصح التعبير بالمفرد، ومن هذا ظهر أن التعبير عن الشرطية بهذا ملزوم لذلك ليس تعبيراً عن معناها بل عما يلزم معناه. (قوله: والدليل الخ) هذا خلاصة ما ذكره السيد قدس سره في بيان الحكم في الشرطية بين الشرط والجزاء رداً على المحقق التفتازاني حيث قال: إن الحكم في الجزاء والشرط قيد له حاصله: أن الجملة الشرطية صادقة إذا كان قصد المتكلم تعليق مضمون الجزاء بالشرط سواء تحقق الجزاء والشرط أو لا، ولو كان الشرط قيد للجزاء كالظرف كان صدقها موقوفاً على تحقق الجزاء في وقت تحقق الشرط كقولك: أكرمتك وقت مجيئك؛ وذلك لأن الإخبار عن نسبة واقعة في وقت إنما يصدق إذا وقعت تلك النسبة في ذلك الوقت، وليس الأمر كذلك فإن قولك: إن ضربتني ضربتك صادق إذا كان المقصود التعليق، وإن لم يوجد منك ضرب للمخاطب أصلاً ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ شرطية صادقة مع امتناع تحقق الجزاء في وقت تحقق الشرط لامتناعه. (قوله: أي: من شأنه الخ) أي: ليس المراد تلبس النسبة بحيثية الإفادة بالفعل؛ إذ لا يجب في الإسناد وجود المخاطب فضلاً عن إفادته، بل المراد كونه بحالة يمكن أن يقصد به إفادة المخاطب. (قوله: أي: لو سكت المتكلم الخ) فالمراد بالسكوت سكوت المتكلم، وبالصحة عدم نسبة القصور إليه في المحاورات وإن كان محتاجاً إلى ذكر شيء آخر، وقد يقال: المراد سكوت المخاطب بأن لا يبقى منتظراً انتظاره للمسند والمسند إليه، ولا يخفى أن تفسير السكوت بعدم الانتظار زكيك، وإن السكوت يقتضي سبق الكلام وإن تخصيص الانتظار بما ذكره مع استلزامه الدور تخصيص بلا مخصص. (قوله: فدخل فيه الخ) فإن هذه الجمل وإن كانت غير مفيدة لفائدة تامة لكونها واقعة موقع المفردات، أو معلومة للمخاطب لكن من شأنها أن يقصد بها الإفادة كما إذا لم تكن واقعة موقعها أو غير معلومة له. (قوله: فلم يخرج) ولا ضير؛ لأنه كلام إلا أنه مشتمل على حشو. (قوله: أي: لا محكية بها عن الواقع) لله در المحشي حيث فسر الخبرية والإنشائية بعبارة محررة فارقة بينهما قريبة من ذهن المبتدئ فارغة عن الشكوك التي وردت في هذا المقام كما لا يخفى على الواقف عليها. (قوله: لأن النسبة في هذه المركبات مجملة) لا يخفى أن النسبة ليست مشتملة على أمور متعددة حتى يتصور فيها الإجمال والتفصيل في ذاتها فمعنى كون النسبة في المركبات الواقعة خبراً مجملة إنها ملحوظة في ضمن المجموع المركب من حيث إنه مجموع وليست مفصلة؛ أي: ملحوظة قصداً؛ إذ لو كانت كذلك

(دَيْز مقلوب زَيْد) مع أن المسند إليه فيهما[1] مهمل[2]، ليس[3] بكلمة فإنه في حكم هذا اللفظ[4].
اعلم أن كلام المصنف[5] ظاهر[6] في أن نحو[7]: (ضَرَبْتُ زَيْداً قَائِماً[8]) بمجموعه[9] كلام بخلاف كلام[10] صاحب المفصل، حيث[11] قال[12]: «الكَلامُ هُوَ المُرَكَّبُ[13] مِنْ كَلِمَتَيْنِ أُسْنِدَتْ إِحْدَاهُمَا إِلَى الأُخْرَى»، فإنه[14] صريح في أن الكلام[15] هو: (ضَرَبْتُ[16]) فقط والمتعلقات[17] خارجة عنه. ثم اعلم، أن صاحب المُفَصَّلِ وصاحب اللُّبَابِ ذهبا إلى ترادف[18] الكلام والجملة. وكلام المصنف أيضاً[19] يَنظُر[20] إلى ذلك[21]؛ فإنه[22] قد اكتفى في تعريف الكلام. بذكر الإسناد مطلقاً[23]

(١) أي: في (جـق مهمل)، (ديز مقلوب زيد). (٢) خبر أن. (٣) صفة مهمل. (٤) أي: في معنى هذا اللفظ. (٥) أي: تعريفه بالكلام الاصطلاحي. (٦) خبر أن. (٧) أي: الفعل مع فاعله ومفعوله وجميع متعلقاته. (٨) حال. (٩) الباء متعلق بكلام الآتي. (١٠) خبر أن. (١١) علته. (١٢) صاحب المفصل في تعريفه. (١٣) حقيقة أو حكماً ليدخل ما استكن فيه فاعل سواء كان جوازاً أو وجوباً. (١٤) أي: تعريف المفصل. (١٥) أي: المصطلح. (١٦) أي: الفعل مع فاعله فقط. (١٧) أي: متعلقات الفعل من المفعول والحال والتمييز والمستثنى وغيرها. (١٨) الترادف اتحاد الشيئين في المعنى وتفارقهما في اللفظ كليث وأسد. (١٩) ككلام المفصل وصاحب اللباب. (٢٠) يميل. (٢١) إلى ترادفهما. (٢٢) علة ينظر. (٢٣) أي: سواء كان مقصوداً لذاته أو لا.

فكيف يصدق قوله في حكم المفرد؟ قلنا: المقصود منه القائم فقط، والأب مضاف إليه؛ لتعيين القيام لا لغرض التركيب، فالتقييد داخل والقيد خارج. (قوله: فإنه في حكم هذا اللفظ) يعني: في حكم هذا واللفظ لتعيين المشار إليه، وإلا فمجموع هذا اللفظ مركب لا يقال على رأي السعد العلامة من أن الألفاظ موضوعة لا نفسها وضعاً غير قصدي، لا حاجة إلى تأويل المهملات بهذا؛ لاندراجها حينئذ تحت الكلمة الحقيقية؛ لأنا نقول هذا الرأي غير سديد على ما حققه السيد قدس سره من أن الألفاظ تحضر بأنفسها في ذهن السامع بدون ما يدل عليها، ولو سلم فليست تلك الدلالة وضعيةً؛ لثبوتها في المهملات، ودعوى وضع المهملات لأنفسها خروج عن الإنصاف ومكابرة في قواعد اللغة وتمام البحث في العنقود. (قوله: كلام المصنف ظاهر) الظاهر عند أهل الأصول ما عرف مراده بسماع صيغته؛ أي: مع احتمال التأويل؛ وذلك لأنه يمكن أن يقال: أراد ما تضمن كلمتين فقط، أو أراد بالتضمن التركب، وقيل: لأنه ما قال: ما تضمن كلمتين بأن تكون الكلمتان في ضمنه فهو إذن أكثر منهما، والحق ما ذهب إليه صاحب المفصل؛ لأن توقف المسند على المسند إليه ذاتي وعلى غيره عارضي؛ ولأن الإسناد نسبة لا يتقوم إلا بشيئين مسند ومسند إليه لا بأكثر، وهما كلمتان أو ما في حكمهما في قبول الإسناد به وإليه. (قوله: فإنه صريح في الخ) أي: هذا القول صريح ونص في أن الكلام الاصطلاحي هو ضربت فقط، وهو الحق لما مر، وقيل: إنما كان صريحاً؛ لأن المسند إليه إذا كان ضميراً والخبر معرفاً باللام يفيد الحصر، لكن الظاهر أن مناط كون هذا الحد صريحاً فيما ذكر ليس وجود أداة الحصر؛ إذ لو قيل في التعريف ما تركب من كلمتين بدون الأداة لكان صريحاً فيه أيضاً، بل المدار هو كلمة من حيث تفيد أن ما بعده هو الأجزاء للكلام، وهو كلمتان فلا يصدق على ما كان أجزاؤه أزيد منهما كما لا يخفى. (قوله:

الواقع. (قوله: في حكم الكلمة المفردة)؛ لأن النسبة في تلك المركبات مجملة فيجوز التعبير عنها بما يفيد الإجمال وهو المفرد. (قوله: أعني: قائم الأب) أو ذا. (قوله: فإنه في حكم هذا اللفظ) فلا يصح القول بأن الألفاظ موضوعة لأنفسها حتى لا يحتاج إلى هذا التأويل لما حققه السيد الشريف من أن الألفاظ غير دالة على أنفسها، بل هي تحضر بأنفسها لا بدوال في ذهن السامع فيحكم عليها، ولئن سلمت دلالتها فليست بالوضع؛ لثبوتها في الألفاظ المهملة، ودعوى وضع المهملات لأنفسها مما لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث الألفاظ. إن قلت: إذا لم تكن الألفاظ موضوعة لأنفسها لم تكن أسماء

لما أمكن حمل المركب المشتمل عليها على شيء كما يشهد به الوجدان. (قوله: فيجوز التعبير عنها الخ) بخلاف ما إذا كانت ملحوظة قصداً؛ فإنه لا بد لملاحظتها كذلك من ملاحظة المنسوب والمنسوب إليه مفصلاً ممتازاً كل منهما عن الآخر فلا يمكن التعبير عنها بالمفرد. (قوله: ولا يصح القول الخ) توهم البعض وضع الألفاظ مطلقاً لأنفسها لانفهامها منها عند إطلاقها فهي دالة على أنفسها، وليست دلالتها عقلية لانحصارها في دلالة الأثر على المؤثر أو بالعكس ولا تأثير هنا ولا طبيعية لعدم مدخلية الطبع ههنا فهي وضعية. (قوله: حتى لا يحتاج إلى هذا التأويل) أي: تأويل المهمل الواقع طرفاً للكلام بهذا اللفظ وجعله كلمة حكمية لاندراجه حينئذ في الكلمة الحقيقية. (قوله: غير دالة على أنفسها)؛ إذ لا تغاير بين الشيء ونفسه حتى يتصور بينهما دلالة. (قوله: بل هي تحضر الخ) بيان لمنشأ غلط من توهم الوضع، يعني أن انفهامها نفسها منها عند الإطلاق إنما هو بواسطة حضورها بذواتها عند التلفظ في ذهن السامع لا بسبب حضور الدال عليها، وانفهام الشيء بحضوره بنفسه ليس بدلالة. (قوله: فيحكم عليها) عطف على تحضر؛ أي: تحضر بأنفسها في ذهن السامع فيحكم على تلك الألفاظ بأحوال عارضة لها بالنظر إلى ذواتها مثل زيد ثلاثي وبأحوال عارضة لها من حيث دلالتها على المعاني؛ نحو: ضرب فعل ماض. (قوله: ولئن سلمت دلالتها) بناء على التغاير الاعتباري بينهما فليست تلك الدلالة بالوضع، بل هي بالعقل فإنها

فكيف يصح الإخبار عنها ولحوق التنوين بها؟ قلنا: إن الألفاظ لما صارت في تأويل الاسم المفرد قبلت أحكامه وخواصه، وإن الإخبار عنها ولحوق التنوين بها من الخواص الإضافية للاسم بمعنى أنهما لا يوجدان في غير الاسم إذا كان ذلك الغير موضوعاً لمعنى ومستعملاً فيه، أما إذا لم يكن كذلك فجاز الإخبار عنه ولحوق التنوين به، والألفاظ كلها متساوية الأقدام في ذلك مثلاً تقول: من حرف جر، وضرب فعل ماض، وجسق مهمل. (قوله: اعلم أن كلام المصنف ظاهر في أن نحو: ضربت زيداً قائماً بمجموعه كلام) لا يخفى

في الحقيقة دلالة اللفظ على الاعتبار الذي بسببه التغاير وهو حال من أحواله وأثر من آثاره. (قوله: ودعوى الخ) دفع لما قال ذلك المتوهم من أن وضع المهملات لأنفسها لا ينافي كونها مهملة؛ لأن إهمالها بمعنى أنها ليست موضوعة لمعاني سوى أنفسها. (قوله: مما لا يقدم عليه الخ) فإنهم في جميع مباحث الألفاظ اعتبروا حال الألفاظ بالقياس إلى معانيها كبحث الدلالة والمفرد والمركب والمشترك وغير المشترك والكلي والجزئي، ولو كانت المهملات موضوعة لأنفسها لما أخرجوها عن تلك التقسيمات؛ ولأن الحكمة في إحداث الموضوعات اللغوية إعلام ما في الضمائر واستعلامها ليتم المعاش، فإن الإنسان مدني بالطبع؛ وذلك مفقود في وضع الألفاظ لأنفسها، والمسكة بالضم العقل الوافر. (قوله: إذا لم تكن الألفاظ) أي: الألفاظ المهملة. (قوله: لم تكن) أي: المهملات. (قوله: فكيف يصح الإخبار عنها الخ) في قولنا: جسق مهمل، وديز مقلوب زيد. (قوله: في تأويل الاسم المفرد) لوقوعها في موقعه. (قوله: من الخواص الإضافية) الخاصة ما يكون خاصة للشيء بالنسبة إلى بعض ما عداه. (قوله: إذا كان ذلك الغير موضوعاً الخ) فهما خاصتان بالقياس إلى الفعل والحرف إذا كانا مستعملين في المحاورات، واعتبر قيد الاستعمال؛ لأنهما لا يوجدان في الاسم أيضاً بدون الاستعمال. (قوله: والألفاظ كلها) مهملة كانت أو موضوعية فعلاً أو حرفاً أو اسماً. (قوله: في ذلك) أي: في جواز الإخبار ولحوق التنوين. (قوله: لا يخفى عليك الخ) يعني: يلزم على الظاهر أو على المصنف رحمه الله بناء على ما هو ظاهر من كلامه ارتكاب تحقق ثلاثة أفراد من الكلام، وهي ضربت وضربت زيد أو ضربت زيداً قائماً في هذا التركيب مع وحدة الإسناد فيه، والتزامه تكلف بخلاف تعريف صاحب المفصل؛ فإنه يلزم عليه تحقق أفراد من الكلام في نحو: ضربت أقوم رجلاً ضرب، وهو قائم مع تعدد الإسناد. (قوله: أو جملة قسمية الخ) أشار إلى أن ما تطلق عليه الجملة لا ينحصر في الجمل التي لها محل من الإعراب كما يتراءى من اقتصار الشارح رحمه الله في الأمثلة عليها. (قوله: فليس شيء من الشرط والجزاء)؛ لأنهما مدخول أداة الشرط انسلخنا عن الإسناد الذي بين طرفيهما وصار الإسناد التعليقي بينهما

والمتعلقات خارجة) أي: المعمولات غير الفاعل؛ كالمفعول والحال، ويجوز فيها كسر اللام نظراً إلى أن الفعل عامل فيها، وفتحها نظراً إلى أن الحدث يتعلق بها، والمتعارف هو الأول. (قوله: ذهبا إلى ترادف الخ) حيث قال الزمخشري: ويسمى الكلام جملة، وقال صاحب اللباب: أن الجملة تطلق على الكلام، واعلم أن صاحب اللباب هو الإمام العلامة تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد بن السيف المعروف بالفاضل الإسفرائني، ثم الترادف عبارة عن الاتحاد في المفهوم والما صدق؛ كالليث والأسد؛ يعني: أنهما ذهبا إلى ترادفهما كما هو الظاهر من عبارتهما، وقيل: الحق أن الجملة أعم، وأما هذه العبارة؛ أعني: يسمى الكلام جملة نظير أن يقال يسمى زيد إنساناً فتبصر، وقوله: ينظر إلى ذلك؛ أي: يميل إلى الترادف، وفيه مجاز فلا تغفل. (قوله: ولم يقيده بكونه مقصوداً لذاته) بيان لمعنى الإطلاق؛ أي: سواء كان الإسناد مقصوداً لذاته أو لا، وقد مر فتذكر. (قوله: ومن جعله أخص) أي: ومن اعتقد أن الكلام أخص كالرضي والهندي قيد الإسناد بالأصلي المقصود لذاته. (قوله: على

ولم يقيدَّه[1] بكونه مقصوداً لذاته. ومن جعله[2] أخصَّ من الجملة قيده به فحينئذ[3] تصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة أَخباراً[4] أو أوصافاً[5] بخلاف الكلام. وفي بعض الحواشي[6]: أن المراد بالإسناد هو الإسناد المقصود لذاته، وحينئذٍ[7] يكون الكلام عند المصنف[8] أيضاً[9] أخصَّ من الجملة. «وَلاَ يَتَأَتَّى[10]» أي: لا يحصل «ذَلِكَ» أي الكلام:

(١) أي: صاحب المفصل. (٢) أي: الكلام. (٣) أي: حين قيد الإسناد بمقصود لذاته. (٤) نحو: قام أبوه في زيد قام أبوه. (٥) والصفة ليس مقصوداً لذاته بل يتبع لموصوفه نحو: مررت برجل. (٦) أي: بعض شروح الكافية أي: الهندي. (٧) أي: حين إذا كان المراد بالإسناد مقصوداً لذاته. (٨) ابن الحاجب. (٩) كمن من جعله أخص. (١٠) عطف كلاماً واستئناف أو اعتراض.

الجمل الخبرية) قيد بالخبرية؛ لأن الجمل الإنشائية عنده لا تقع أخباراً ولا أوصافاً إلا على التأويل، والحق جوازه ثم الجملة الخبرية مثل: يضرب في زيد يضرب والواقعة وصفاً؛ نحو: يضرب أبوه في جاءني رجل يضرب أبوه، فإن إسناد يضرب إلى الضمير الراجع إلى المبتدأ ليس مقصوداً بالذات، بل المقصود إسناده إلى المبتدأ، ولما كان الضمير محصلاً للربط بين الفعل ومبتدأ له أسند إليه وقس عليه. (قوله: إخباراً أو أوصافاً) أي: أو جملة قسمية، فإن الكلام هو جواب القسم، والجملة القسمية للتأكيد، أو شرطاً، فإن الكلام هو الجزاء عندهم، وأما على التحقيق فالكلام مجموع الشرط والجزاء (عضد). (قوله: وفي بعض الحواشي) أي: المنسوبة إلى المصنف، فإنه كتب حواشي على هامش الكتاب حال المذاكرة، أو الحواشي التي كتبها التلامذة بإملائه وهي المسماة بالأمالي غير الإيضاح شرح الكتاب، قال في كشف الظنون: الأمالي جمع الإملاء: وهو أن يقعد عالم وحوله تلامذته بالمحابر والقراطيس فيتكلم العالم بما فتح الله عليه من العلم ويكتبه التلامذة فيصير كتاباً فيسمونه الأمالي والتعليق الخ. (قوله: عند المصنف أيضاً أخص) ويقال: إن قول المصنف في بحث حروف الاستفهام أن لها صدر الكلام ينافي هذا المرام. (قال: ولا يتأتى أي: لا يحصل) تفسير مجازي بذكر الملزوم وإرادة لازمه؛ إذ الإتيان والذهاب من خواص ذوي الأرواح، وفسر اسم الإشارة بالكلام؛ لأنه الملائم بغرض المصنف؛ لأن مقصوده بيان الكلام والبحث عنه بالذات فالتفسير به أنسب. (قوله: إلا في ضمن اسمين) هذا التقدير لدفع اعتراض أورده الهندي، ثم أجاب عنه حيث قال: ولا يحصل؛ أي: الكلام أو ما تضمن كلمتين أو التضمن أو الإسناد الأصلي المقصود لذاته، وعلى الأولين يشكل الظرفية، فيجاب: بأن الكلام كلي يصح مظروفاً للجزئي، وحاصل الاعتراض: أن كون الكلمتين ظرفاً للكلام يستلزم كون الشيء ظرفاً لنفسه؛ لأن الكلمتين هما الكلام، وحاصل الجواب: أن الكلام العام لا يحصل إلا في ضمن الكلام الخاص، وأجاب أيضاً بجعل في بمعنى من. (قوله:

وَلاَ يَتَأَتَّى ذَلِكَ

أنه يلزم عليه ارتكاب تحقق أفراد من الكلام في هذا التركيب. (قوله: إخباراً أو أوصافاً) أو جملة قسمية فإن الكلام هو جواب القسم، والجملة القسمية للتأكيد أو شرطاً فإن الكلام هو الجزاء على زعمهم، وأما على التحقيق فليس شيء من الشرط، والجزاء كلاماً بل الكلام هو المجموع. (قوله: بخلاف الكلام) فإنه لا يصدق عليها؛ لأن الإسناد فيها وسيلة لما هو المقصود بذاته. (قوله: ذلك؛ أي: الكلام) أشار بذلك إلى الكلام لا إلى تعريفه أو إلى التضمن أو إلى الإسناد كما قيل؛ لأن الكلام مسوق للكلام ولبعده.. ولأن قوله: ولا يتأتى إشارة إلى تقسيم الكلام بعد تعريفه كما أن قوله: وهي اسم وفعل وحرف تقسيم للكلمة بعد تعريفها، وإنما صرح فيه بأداة الحصر للعناية بشأن الحصر؛ لأن التركيب العقلي من الاثنين يرتقي إلى ستة.

فيكون الكلام هو المجموع، وحينئذ لا بد أن يزاد في تعريف الكلام أو جملتين. (قوله: لأن الكلام مسبوق للكلام) أي: فالإشارة إلى المقصود بالسوق أولى. (قوله: ولبعده) أي: لبعد الكلام في الذكر من الأمور الثلاثة، فالإشارة بذلك الموضوع للبعيد إليه أولى. (قوله: ولأن قوله: ولا يتأتى الخ) يعني: رعاية الأسلوب السابق في الكلمة يقتضي أن يكون ذلك إشارة إلى الكلام ليكون هذا تقسيماً بعد التعريف كالسابق. (قوله: لأن التركيب العقلي يرتقي إلى ستة) والمحقق منها بالاستقراء قسمان، فلدفع تلك الاحتمالات الأربعة كانت العناية بشأن الحصر أكثر، فلذا صرح به بخلاف انحصار الكلمة في الأقسام الثلاثة؛ فإنه حصر قطعي لا مجال لقسم آخر فيه فترك التصريح به تعويلاً على حكم العقل بذلك.

«إلاَّ فِي[1]» ضمن «اسْمَيْنِ[2]» أحدهما مسند والآخر مسند إليه «أوْ[3]» في ضمن «اسْمٍ» مسند إليه «وَفِعْلٍ» مسند. وفي بعض النسخ[4] (أوْ فِي فِعْلٍ واسْمٍ) فإن التركيب الثنائي[5] العقلي بين الأقسام الثلاثة[6] يرتقي إلى ستة أقسام، ثلاثة منها[7] من جنس واحد، اسم[8] واسم، فعل وفعل، حرف وحرف. وثلاثة منها من[9] جنسين مختلفين اسم وفعل، اسم وحرف، فعل وحرف. ومن البيِّن، أنَّ[10] الكلام لا يحصل بدون الإسناد، والإسناد لا بدَّ له من مسند ومسند إليه، وهما لا يتحققان[11] إلا في ضمن اسمين[12]، أو في اسم وفعل. وأما الأقسام[13] الأربعة[14] الباقية، ففي[15] الحرف و الحرف[16] كلاهما[17] مفقودان[18]، وفي الفعل والفعل[19]، وفي الفعل والحرف[20] المسند إليه مفقود، وفي الاسم والحرف[21] أحدهما مفقود، فإن الاسم إن كان مسنداً فالمسند إليه مفقود[22]، وإن كان مسنداً إليه فالمسند مفقود. ونحو: (يَا زَيْدُ) بتقدير: أَدْعُو زَيْداً[23]، فلم يكن من تركيب الحرف[24] والاسم بل من تركيب الفعل[25]

(١) مستثنى مفرغ تقديره ولا يتأتى في شيء إلا في اسمين. (٢) نحو: زيد قائم. (٣) عطف على اسمين. (٤) أي: نسخ الكافية بتقديم فعل على اسم. (٥) أي: من جهة العقل. (٦) أي: الاسم والفعل والحرف. (٧) كائن، صفة ثلاثة. والظرف خبر المبتدأ. (٨) بدل من ثلاثة. (٩) الجار والمجرور خبر المبتدأ. (١٠) أي: المصطلح. (١١) أي: لا يوجدان. (١٢) أحدهما مسند والآخر مسند إليه. (١٣) مبتدأ. (١٤) فعل وفعل، حرف وحرف، اسم وحرف، فعل وحرف. (١٥) الفاء جواب إما والجار متعلق بقوله مفقودان الآتي. (١٦) نحو: قد قد. (١٧) مبتدأ ثاني. (١٨) خبر المبتدأ مع خبره الأول. (١٩) نحو: ضرب ضرب. (٢٠) نحو: ضرب قد. (٢١) نحو: زيد قد. (٢٢) نحو: يا زيد. (٢٣) المنقول إلى الإنشاء قبل التقدير أو بعده. (٢٤) كما ذهب إليه المبرد. (٢٥) أي: المقدر وهو أدعو.

إلاَّ فِي اسْمَيْنِ أوْ فِي[1] اسْمٍ وَفِعْلٍ -

(١) ضمن اسم يكون مسنداً إليه.

(قوله: إلا في ضمن اسمين) حقيقة أو حكماً وذلك من قبيل تحقق العام في ضمن الخاص، فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف، وإنما قدم هذا القسم لاستحقاق الجزئية التقديم. (قوله: أو في ضمن اسم) إلى آخره إنما قدم الاسم على الفعل مع أنه إشارة إلى الجملة الفعلية لاستحقاق الاسم التقديم، وأما تقديم الفعل على الاسم كما في بعض النسخ ففيه موافقة الذكر للواقع لتقدم الفعل على الفاعل. (قوله: بتقدير: أدعو) المنقول إلى الإنشاء قبل التقدير أو بعده.

(قوله: المنقول إلى الإنشاء الخ) زاد هذا الوصف لدفع ما يتوهم من أنه كيف يكون بتقدير ادعو، والحال: أن يا زيد إنشاء، وادعو إخبار. (قوله: قوله: وإلا) بيان للعلة

أو في ضمن اسم الخ) يعني: أنه منحصر[1] في هذين القسمين؛ لامتناع الإسناد في غيرهما، وفي شرح عضد: المراد بالتأتي في اسمين أو في اسم وفعل أنه يتأتى في هذين النوعين لا أن كل اسمين أو كل فعل واسم يصلح لذلك، قوله: وفي بعض النسخ الخ ووجه ذلك أن المركب من فعل واسم يلزم فيه تقدم الفعل رتبة فقدمه في الذكر. (قوله: فإن التركيب الثنائي الخ) هذا إنما يفيد انحصار الكلام الثنائي، والمدعي أعم من ذلك؛ فإنه على مذهب المصنف أعم من أن يكون ثنائياً فوق ثنائي، وقال عصام: وجه الحصر أن المسند إليه لا يكون إلا اسماً والمسند لا يكون حرفاً، وقوله: لا يحصل بدون الإسناد؛ أي: على ما هو مقتضى مفهومه لأخذ الإسناد فيه شطراً أو شرطاً. وقوله: كلاهما مفقودان؛ لأن معنى الحرف غير مستقل بالمفهومية، بل مدرك تبعاً فلا يصلح أن يكون محكوماً عليه وبه. (قوله: المسند إليه مفقود) أي: منتف، قيل: لم يقل معدوم؛ لأن العدم يقتضي سبق الوجود دون الفقدان، ثم إن وجه الفقدان أن المعنى المطابقي للفعل غير مستقل بالمفهومية وكذا معنى الحرف، فلا يصلحان أن يقعا محكوماً عليهما أو بهما، والمعنى التضمني للفعل - أعني: الحدث - وإن كان مستقلاً لكن ذلك الحدث مأخوذ في مفهوم الفعل على أنه مسند إلى شيء آخر، فيلزم كون الفعل مسنداً بهذا الاعتبار لا مسنداً إليه؛ لأنه خلاف وضعه كما سيأتي تحقيقه. (قوله: ونحو: يا زيد بتقدير الخ) أي: عند سيبويه، وسيأتي في بحث المنادى، وهذا جواب عما يقال: إن يا زيد مركب من حرف واسم وهو كلام مفيد، فأجاب: بأن

(١) والحصر مستفاد من النفي والاستثناء.

والاسم، الذي هو المنويُّ في (أدعو)[1]. الاسم[2]: «مَا دَلَّ» أي[3]: كلمة دلّتْ «عَلَى مَعْنًى» كائنٍ في نفسه أي: في نفس ما دلَّ، يعني: الكلمة. فتذكير الضمير بناء[4] على لفظ الموصول[5]. قال المصنف في الإيضاح شرح[6] المفصل: الضمير في (مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى فِي نَفْسِهِ) يرجع إلى (مَعْنًى) أي: ما دل على معنى باعتباره[7] في نفسه وبالنظر إليه في نفسه، لا[8] باعتبار أمر خارج عنه، كقولك: الدار[9] في نفسها[10] حُكْمُهَا[11] كذا[12]، أي: لا باعتبار[13] أمر خارج عنها،

(١) وهو أنا. (٢) اللام للجنس، وقيل: للعهد. (٣) هذا التفسير. (٤) أي: مبني من قبيل رجل عدل، خبره. (٥) لا نفس الاسم... لتوقفه معرفة المعرف على معرفة المعرف ويلزم الدور وكل ضمير وقع في التعريف لا يجوز إرجاعه إلى المعرف للزوم الدور منا باطل. (٦) صفة الإيضاح. (٧) إشارة أي: كلمة في معنى الاعتبار. (٨) أي: لا يدل على معنى كائن باعتبار أمر خارج عن المعنى. (٩) أي: هذه الدار. (١٠) أي: اعتبارها في نفسها يعني في ذاتها بأن تكون معمورة وجميع ما يحتاج إليه موجوداً فيها. (١١) مبتدأ ثاني. (١٢) أي: ألف درهم مثلاً. (١٣) أي: باعتبار كون الدار في وسط البلد وكونها قريبة من الجامع بل يكون حكمها.

طرفي الكلام فيه مقدران، والمبرد ذهب إلى أن أحد جزئي الكلام مذكور وهو حرف النداء القائم مقام الفعل، والجزء الآخر مقدر وهو الفاعل، فيكون على مذهبه من تركيب الاسم والحرف، إلا أن يقال الفعل أعم من الحقيقي ومما يقوم مقامه، فيرجع إلى ما ذكره الشارح. وقوله: هو المنوي؛ أي: المقدر في أدعو وهو أنا فالمنادى ليس بجزء من الجملة. (قال المصنف: الاسم ما دل الخ) لم يعطف على ما سبق؛ لأنه لم يقصد الربط، بل أراد البيان على سبيل التعداد كما هو دأبه رحمه الله في هذا الكتاب. (قوله: أي: كلمة دلت) أي: بحسب الوضع كما هو المتبادر، وباعث التفسير ورود السؤال بدخول نحو الدوال الأربع، وفائدته دفع هذا الإيراد، ومصححه كون الاسم من أقسام الكلمة؛ إذ المقسم معتبر في أقسامه. (قوله: كائن في نفسه) يشير إلى أن الظرف صفة معنى، وقال عصام: أنه متعلق بدل وضميره راجع إلى ما، وكلمة في بمعنى الباء؛ أي: دل بنفسه من غير حاجة إلى ضميمة لفظ آخر بخلاف الحرف، فإن دلالته على المعنى بغيره؛ أي: بسبب متعلقه، وأراد بالضمير في قوله: وتذكير الضمير، جنسه فيشمل ضمير في نفسه؛ أي: التذكير مبني على لفظ ما؛ فإنه مذكر باعتبار اللفظ، مؤنث باعتبار المعنى، فجاز في الضمير الراجع إليه رعاية الجانبين، فاعلم أن للتذكير والتأنيث ثلاثة أقسام: إما لفظاً ومعنى معاً كما في عائشة وزيد، وإما معنى فقط كما في هند وطلحة، وإما لفظاً فقط كعرفة ولفظة ما. (قوله: على لفظ الموصول) فإن قلت: الظاهر على لفظ الموصوف حيث فسر لفظة ما بكلمة فجعلها موصوفة، قلنا: لفظ ما في مثل هذا المقام يحتمل الأمرين فنبه على الأمر الأول أولاً، وعلى الأمر الثاني ثانياً، وإنما قدم الإشارة إلى الموصوفة؛ لأنها أنسب وأشد في الامتزاج من حيث العبارة. (قوله: قال المصنف: في الإيضاح) غرضه من هذا النقل توطئة لبيان معنى كون المعنى في نفسه، وجواز رجوع ضمير في نفسه إلى المعنى بصرف في عن الظرفية، وجعلها بمعنى اعتبار مدخولها، وقوله: كقولك الدار في

الاسْمُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى[1] فِي[2] نَفْسِهِ

(١) مستقل بالمفهومية من غير حاجة إلى ضم كلمة أخرى إليها. (٢) كائن في نفس ما.

(قوله: أي: كلمة) وإلا دخل في التعريف المركب، والدوال الأربع، والقرينة على ذلك جعل الاسم من أقسام الكلمة. (قوله: كائن في نفسه) جعله صفة لمعنى سواء رجع ضميره إلى ما أو إلى معنى، ولم يجعله ظرف لغو لدل، أو حالاً عن ضميره حتى يكون معناه على الأول ما دل بنفسه أو في حد ذاته، وعلى الثاني ما دل حال كونه معتبراً في حد ذاته؛ لأن في جعل في بمعنى الباء خلاف المذهب المختار، ومجازاً غير مشهور في التعريف، وإن الدلالة الوضعية غير ثابتة للفظ في حد ذاته، بل هي ثابتة له بالقياس إلى الوضع مع أن صحة تلك المعاني مبنية على قصور في دلالة الحرف، ولا قصور إلا في معناه لاحتياجه تصوراً أو

الباعثة؛ أي: وإن لم يفسر ما بالكلمة، بل أبقي على عمومه، وقوله: والقرينة بيان للنكتة المصححة للتفسير؛ يعني: أنه جعله من أقسام الكلمة، والمقسم معتبر في الأقسام إلا أنه عبر بما اختصاراً. (قوله: ما دل بنفسه أو في حد ذاته) المعنى الأول بناء على أن في بمعنى الباء على ما هو المشهور، والثاني على أن يكون للظرفية المجازية بأن يشبه تمكن الشيء في مرتبة دالة من غير ملاحظة أمر آخر معه بتمكن المظروف في الظرف في عدم مخالطة أمر آخر معه على ما هو المختار من أن كلمة في للظرفية إما حقيقة أو مجازاً، وإن ما قالوا من أنه يكون بمعنى الباء أو على أو اللام كأنها راجعة إلى الظرفية المجازية على ما حققه الشيخ الرضي. (قوله: لأن في جعل الخ) تعليل للنفي؛ أي: جعل كلمة في بمعنى الباء كما في الوجه الأول خلاف المختار إن أريد أن في بمعنى الباء حقيقة ومجاز غير مشهور في التعريف إن أريد أنه مجاز في معنى الباء، وهو مخل بالفهم لا يجوز الحمل عليه. (قوله: وإن الدلالة الخ) تعليل رد للوجه الثاني والثالث؛ يعني: أنه لا يصح جعله ظرفاً لغواً أو حالاً من ضمير دل؛ لأنه حينئذ يكون قيد الدلالة، والدلالة غير ثابتة للفظ في مرتبة ذاته إنما هي بالقياس إلى كونه موضوعاً للمعنى، لا يقال: إن الوضع معتبر في مفهوم الكلمة، فتكون الكلمة دالة على معنى في حد ذاتها؛ لأنا نقول الوضع معتبر في مفهوم الكلمة، فتكون

التفاتاً إلى الغير، وذلك الاحتياج قبل الوضع السابق على الدلالة، وبالوضع لم يثبت حاجة أخرى بالذات ولا يلزم من ذلك قصور في الدلالة، فإن كثيراً من المعاني الاسمية يتوقف على تصور الغير، وكثيراً منها يحتاج في تفهيمها إلى ضميمة كتقدم المرجع في ضمير الغائب، والخطاب والتكلم في ضميري المخاطب، والمتكلم والإشارة في اسم الإشارة وغير ذلك، وبالجملة توقف فهم المسمى على شرط لفظاً كان أو غيره لا يستلزم قصوراً في الدلالة كما لا يستلزم ذلك القصور توقفه على القائل والفاعل. (قوله: ما دل على معنى) باعتباره (في نفسه) أي: ملحوظ في حد ذاته لا في ضمن غيره كما في مقابله. (قوله: كقولك: الدار في نفسها) أي: الدار الملحوظة لا في ضمن غيرها، أو ملحوظة في حد ذاتها، أو ينسب إليها هذا الحكم في حد ذاتها لا باعتبار أمر خارج عنها من كونها في وسط البلد، أو قريبة من بيت فلان، اعترض عليه الشيخ الرضي بأن قولهم: في حد الحرف على معنى في غيره نقيض قولهم: على معنى في نفسه، ولا يقال في مقابلة قولك: قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا، بل يقال لا في نفسها، ويمكن أن يجاب عنه بأن ليس مقصوده أن مؤدى في في الموضعين واحد، بل لا يتصور ذلك؛ لأن كون المعنى ملحوظاً في نفسه، وملحوظاً في غيره معقول بخلاف الدار، فإنها غير قابلة؛ لأن تنسب إلى الغير بفي مع كونه منشأ لحكمها وكذا حكمها، بل المقصود التشبيه بينهما باعتبار الخارج

نفسها من قبيل تشبيه المعقول بالمحسوس للتوضيح وتنوير المقصود. وقوله: حكمها كذا؛ أي: قيمتها كذا؛ يعني: مائة درهم مثلاً، وأراد بالأمر الخارج مثل الجيران والقرب إلى المسجد أو السوق وغير ذلك. (قوله: ولذلك قيل الخ) أي: ولأجل[1] أن أداة الظرف في هذا المقام بمعنى اعتبار مدخولها قيل الخ، والتقديم للحصر؛ يعني: ولأجل هذا صح أن يقال في تعريف الحرف: ما دل الخ، لا لأجل أن المقابلة تستدعي ذلك؛ إذ المقابلة إنما تستدعي أن يقال: الحرف ما دل على معنى لا في نفسه. (قوله: أي: باعتبار متعلقه) لفظ الاعتبار إشارة إلى ما ذكروه من المجاز، ولفظ المتعلق إشارة إلى أن إضافة الغير إلى الضمير للعهد الخارجي بقرينة شهرة كون الغير في بحث الحرف بمعنى المتعلق، وإلى دفع سؤال وهو أن المعنى الحاصل بالغير المطلق يتحقق في الفعل والاسم أيضاً؛ لأن معناهما حاصل بلفظهما، وهو غير المعنى، فيكون تعريف الحرف غير مانع لأغياره. (قوله: ما

(١) ويقال: أي: ولكون في بمعنى اعتبار المدخول.

الكلمة دالة على معنى في حد ذاتها؛ لأنا نقول: الوضع معتبر في مفهوم الكلمة لا فيما صدقت عليه والتعريف إنما هو للماهية بالقياس إلى تحققها في إفرادها لا للماهية من حيث طبيعتها. (قوله: مع أن صحة الخ) متعلق بقوله: لأن في جعل الخ دليل ثان على عدم جعله ظرفاً لغواً أو حالاً؛ يعني أن قوله: في نفسه على التقديرين يكون قيداً للدلالة، وتقييد الدلالة في تعريف الاسم بذلك يدل على قصور في دلالة الحرف على معناه، وإنه لا يدل عليه بنفسه، والحال: أنه ليس الأمر كذلك؛ إذ لا قصور في دلالة الحرف، فإنها تابعة للوضع والاسم والحرف والفعل متساوية الأقدام في ذلك، وإنما القصور في معناه لاحتياجه في التعقل إلى الغير لكونه مرآة لملاحظة الغير ملحوظاً بتبعيته؛ وذلك الاحتياج حاصل للمعنى قبل وضع الحرف له السابق على الدلالة، فلا يكون قصوراً في دلالة الحرف. (قوله: وبالوضع لم يثبت الخ) يعني: بسبب وضع الحرف لذلك المعنى لم يتحقق حاجة أخرى للحرف بالذات حتى يكون ذلك سبباً لقصور الدلالة، وإنما قيد بالذات؛ لأن ذلك الاحتياج الذي ثبت للمعنى ثابت للحرف بالتبع ولا يلزم من ذلك؛ أي: من الاحتياج الذي ثبت للمعنى الحرفي قبل الوضع قصور في دلالة الحرف. (قوله: وبالجملة الخ) خلاصة ما ذكر من عدم القصور في دلالة الحرف أن توقف فهم المعنى في نفسه على أي شرط لفظاً كان ذلك كالمرجع المتقدم في ضمير الغائب، والضميمة في الحرف أو غيره كالخطاب في ضمير المخاطب، والتكلم في ضمير المتكلم أو الإشارة في الأسماء إشارة لا يستلزم قصوراً في دلالة اللفظ على ذلك المسمى، كما أن توقف فهم المسمى على تحقق القائل والفاعل لا يستلزم القصور في دلالته عليه. (قوله: أي: ملحوظ في حد ذاته) يعني: أن كينونة المعنى في نفسه معناه كينونته في نفسه في اعتبار العقل لا في الخارج، والمراد منه أن يكون ملحوظاً بذاته لا بتبعية الغير كما في الحرف فإن معناه آلة لملاحظة متعلقه ملحوظة بتبعيته. (قوله: أي: الدار الملحوظة الخ) يعني: أن في نفسها إما صفة للدار فيكون المقدر معرفاً بلام التعريف بناء على أن صيغة اسم المفعول للثبوت لا للحدوث لا بالموصول كيلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته، أو يكون حالاً من المبتدأ عند من جوز الحال منه، أو يكون حالاً من مفعول الفعل المستفاد من نسبة الخبر إلى المبتدأ عند من لم يجوزه. (قوله: لا باعتبار أمر خارج عنها) متعلق بالوجوه الثلاثة. (قوله: واعترض عليه الشيخ الرضي الخ) حاصل الاعتراض: أنه لا يصح أن يكون في نفسه في التعريف من قبيل قولهم: الدار في نفسها؛ لأنه في مقابلة في غيره، ولا يقال: الدار في غيرها حكمها كذا، بل يقال: الدار لا في نفسها أو مع غيرها حكمها كذا. (قوله: بأن ليس مقصوده الخ) أي: ليس مقصود المصنف رحمه الله من التشبيه؛ إذ المعنى الذي هو مؤدى كلمة في الموضعين؛ أي: في معنى في نفسه وفي الدار في نفسها واحد، بل لا يتصور اتحاد مؤداهما فضلاً عن أن يقصد ذلك؛ لأن كون المعنى ملحوظاً في ذاته بأن يكون مقصود حصوله بنفسه وكونه ملحوظاً في غيره بأن يكون ملحوظاً في ضمن غيره آلة لتعرف حاله أمر معقول بخلاف الدار، فإنها غير قابلة لأن تنسب إلى الغير بفي لا في الخارج ولا في الذهن، مع كون ذلك الغير منشأ لحكمها كاختلاف القيمة، وكذا حكم الدار غير قابل لأن ينسب إلى الغير بفي. (قوله: بل المقصود الخ) إضراب عن قوله: ليس مقصوده وكلمة، بل الأولى للترقي؛ أي: المقصود التشبيه بين المعنى والدار باعتبار الأمر الخارج مهما تارة، وعدم اعتبار

ولذلك قيل: الحرف ما دل على معنى في غيره أي: حاصل في غيره، أي: باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه[1]، ومحصوله[2]: ما ذكره بعض المحققين[3] حيث قال: كما أن في الخارج موجوداً قائماً بذاته وموجوداً قائماً بغيره، كذلك في الذهن معقول[4] هو مُدرَكٌ قصداً[5] ملحوظ في ذاته، يصلح[6] أن يُحكمَ عليه وبه، ومعقول هو مُدرَكٌ تبعاً وآلة لملاحظة غيره[7]، فلا يصلح لشيء منهما[8]. فالابتداء مثلاً[9]

(١) أي: المصنف في الإيضاح. (٢) محصل كلام المصنف في الإيضاح. (٣) السيد الشريف في حاشية الرضي. (٤) أي: معلوم. (٥) حال كونه مقصوداً بعني كما أن في الخارج موجودين أحدهما. (٦) أي: ذلك المعقول. (٧) والمراد بالغير هو المتعلق. (٨) أي: من المحكوم عليه وبه. (٩) أي: بمثل مثلاً.

ذكره بعض المحققين) وهو السيد الشريف حيث قال في حاشية الرضي بعد نقل كلام المصنف في الإيضاح: ومحصوله ما ذكرناه إشارة إلى ما قد كان ذكره أولاً بقوله فنقول: كما أن في الخارج إلى آخره، وللسيد رحمه الله رسالة مستقلة في تحقيق معنى الحرف والفعل قال فيها: وهذا مدلول ما ذكره ابن الحاجب في الإيضاح حيث قال: الضمير في ما دل الخ فليراجع. (قوله: موجوداً قائماً بذاته) وهو الجسم والجوهر، وأراد بالقيام بذاته عدم القيام بالغير وعدم التبعية؛ إذ لا تغاير بين الشيء وذاته حتى يتصور قيامه به. وقوله: وموجوداً قائماً بغيره؛ أي: كالسواد والبياض القائمان بالجسم، ومعنى القيام بالغير كونه وصفاً للغير تابعاً له في التحقق. (قوله: كذلك في الذهن معقول الخ) أراد بالمعقول المعلوم، وفي الكلام تشبيه المعقول بالمحسوس، وقوله: ملحوظ في ذاته، بيان لقصد؛ أي: وهو بهذا الاعتبار مستقل بالمفهومية، وقوله: وآلة لملاحظة غيره، بمعنى مرآة لمشاهدة ما سواه؛ أعني: المتعلق، فهو بهذا الاعتبار غير مستقل. (قوله: فالابتداء مثلاً) أي: مفهوم الابتداء لا لفظه بقرينة الملاحظة، وإنما قال: مثلاً؛ لجريان ما ذكر في الانتهاء والظرفية ونحوهما. وقوله: إذا لاحظه العقل؛ أي: إذا تصوره والتفت إليه حال كونه مقصود بالذات؛ نحو: ابتداء قراءتي من يوم الجمعة.

تارة ومدم اعتباره أخرى وإن امتازا. (قوله: كما أن في الخارج موجوداً) أي: كما أن الموجود الخارجي قد يكون وصفاً لأمر تابعاً له، وقد لا يكون كذلك الموجود في الذهن قد يكون تابعاً لأمر في الملاحظة وقد لا يكون، وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس، ويظهر منه وجه آخر لاستعمال لفظة في، وهو أنه لما شابه المعنى الحرفي التابع لأمر العرض القائم بالجوهر التابع له صح أن ينسب إلى ذلك الأمر بلفظة في كما ينسب العرض إلى محله بلفظة في، والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح أن يقال أنه كائن في نفسه بمعنى أنه لم يكن في غيره كما يقال: إن الجوهر قائم بذاته؛ بمعنى: أنه غير قائم بغيره. (قوله: وآلة لملاحظة غيره) والمراد بالغير هو المتعلق. (قوله: فلا يصلح لشيء منهما)؛ إذ الصالح لهما لا يكون إلا ما هو ملتفت بالذات

الخارج معهما تارة أخرى، وإن امتاز المعنى والدار في اعتبار الخارج فاعتبار الخارج في المعنى بكون المعنى تابعاً وآلة لتعرف حاله، واعتبار الخارج في الدار يكون ذلك الخارج تابعاً ووصفاً لها. (قوله: أي: كما إن الموجود الخارجي الخ) أفاد بهذا التفسير تحقيق معنى القيام بالغير وهو كونه وصفاً لأمر تابعاً له في التحقق، ومعنى القيام بالذات وهو عدم كون القيام بالغير والتبعية؛ إذ لا تغاير بين الشيء وذاته حتى يتصور قيامه به، والشارح رحمه الله قدمه في الذكر لشرافته وأصالته في الوجود. (قوله: في الملاحظة) أي: بأن تكون ملاحظة العقل إياه والتفاته إليه بتبعية أمر آخر وهو ملتفت إليه بذاته كالابتداء الذي هو آلة لملاحظة السير، وليس المراد التبعية في الوجود الذهني على ما وهم؛ إذ ليست الصورة العقلية للابتداء الجزئي حاصلة في الصورة العقلية للسير فإن لكل واحد منهما في العقل صورة على حدة إلا أن حصول إحدى الصورتين في العقل يتبع الأخرى. (قوله: وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس) فالمراد بالموجود القائم بذاته: الجسم، وبالموجود القائم بغيره: الأعراض المحسوسة؛ ليكون التشبيه تنويراً للمقصود. (قوله: ويظهر منه وجه آخر) سوى ما أشار إليه الشارح بقوله: وهذا هو المراد بقولهم: إن للاسم والفعل معنى الخ كما سيجيء بيانه بعض الناظرين، توهم أن مراده بوجه آخر سوى ما مر في قوله: الدار في نفسها فاعترض بأن في قولهم: السواد في زيد بمعنى الاعتبار، والدلالة على أن وجود السواد ليس إلا باعتبار المحل كما أن معنى الموجود في نفسه أنه موجود من غير اعتبار غيره، فقولنا: السواد في زيد، وقولنا: الدار لا في نفسها من واد واحد، فمن قال: يظهر

إذا لاحظه[1] العقل قصداً وبالذات كان[2] معنى مستقلاً بالمفهوميّة ملحوظاً[3] في[4] ذاته، ولزمه تعقّل متعلَّقه إجمالاً وتبعاً من غير حاجة إلى ذكره وهو بهذا الاعتبار[5] مدلول لفظ الابتداء فقط، فلا حاجة في الدلالة عليه إلى ضمّ كلمة أخرى إليه[6] ليدل على متعلقه، وهذا هو المراد بقولهم[7]: إن للاسم والفعل معنى كائناً في نفس الكلمة الدّالة عليه. وإذا لاحظَه[8] العقل من حيث هو[9] حالة[10] بين السير والبصرة مثلاً، وجعَلَه[11] آلةً لتعرّف حالهما، كان[12] معنى غير مستقل بالمفهومية

(١) أي: الابتداء. (٢) أي: من الابتداء ملحوظ قصداً وبالذات. (٣) ولما قسم. (٤) تفسير لقوله مستقل بالمفهومية. (٥) أي: اعتبار ملاحظة العقل معنى الابتداء قصداً أو بالذات يعني ذلك المعنى لا يفهم من لفظ الابتداء. (٦) أي: إلى لفظ الابتداء. (٧) أي: بقول النحاة. (٨) أي: معنى الابتدائية. (٩) أي: مفهوم الابتداء. (١٠) أي: نسبة وواسطة. (١١) أي: مفهوم الابتداء وبهذا الاعتبار. (١٢) وكون الابتداء السير منها.

بديهة. **(قوله: ملحوظاً في ذاته)** تفسير لقوله: مستقلاً بالمفهومية. **(قوله: من غير حاجة إلى ذكره)**؛ لأن المتعلق الإجمالي الذي لا يتصور الابتداء بدونه وهو شيء ما مفهوم من لفظ الابتداء، ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات، بل ملتفتاً بالتبع كفت دلالته هذه بخلاف ما لو كان ملتفتاً بالذات؛ فإنه لا بد حينئذ من ذكر متعلقه بضم كلمة أخرى لتدل عليه. **(قوله: فلا حاجة في الدلالة عليه)** من دله على كذا. **(قوله: وهذا هو المراد بقولهم: إن للاسم)** إلى آخره؛ يعني: أن ليس مرادهم بكون المعنى في نفس الكلمة أنه مدلولها حتى يخلو الكلام عن الجدوى، ويدخل الحرف فيه، بل معناه أنها إذا انتقلت، وحدها إلى

من هذا التشبيه وجه آخر لاستعمال لفظة في لم يتدبروا العجب إن ما مر بيان لمعنى قولنا في نفسه لا بيان وجه استعمال كلمة في على أن معنى قولنا: السواد في زيد، أنه حاصل في زيد كما أن الماء حاصل في الكوز إلا أن الأول بطريق الوصفية والثاني بطريق الظرفية. **(قوله: وهو أنه لما شابه المعنى الحرفي الخ)** يعني: أن مشابهة المعنى الحرفي للعرض والمعنى الاسمي للجوهر مصححة لاستعمال كلمة في الموضعين بمعنى التبعية في الملاحظة، وعدم التبعية فيها كما يستعمل في العرض والجوهر بمعنى: التبعية في الحصول عدم التبعية فيه كما يقال: شابه لإبليس فعمل عمله، وليست المشابهة المذكورة مقصودة بالذات كما يكون في التشبيهات الاصطلاحية والاستعارات. **(قوله: بهذا المعنى)** أي: بالمعنى الذي ذكر سابقاً وهو أن يكون تابعاً لأمر آخر في الملاحظة، ويكون التفات النفس إليه لأجله كالعرض التابع للجوهر في الحصول فيكون كل منهما ملحوظاً، إلا أن أحدهما بالذات والآخر بالتبع لا بمعنى أن يكون مرآة لمشاهدة غيره كالصورة العقلية لمعلومها؛ إذ المعاني الحرفية ليست صوراً لمتعلقاتها، وبهذا ظهر أن ما قيل: إن مفهوم كل رجل ملحوظ أبداً تبعاً لملاحظة إفراد الرجل، وآلة لتعرفها مع أن كل رجل بصير محكوماً عليه، ولا يلزم ذكر الغير الذي هو آلة لملاحظته معه لفهم معناه، فما قالوا: إن المعقول تبعاً لا يصح لكونه محكوماً عليه وبه، وأنه لا بد من ذكر الغير لأجل فهم معناه، كلا الأمرين باطلان منشأه عدم الفرق بين كون المعنى الحرفي آلة لملاحظة غيره، وبين كون الوصف العنواني آلة لملاحظة أفراده على أنا لا نسلم أن مفهوم كل رجل محكوم عليه، بل الحكم على الأفراد والوصف العنواني مرآة لملاحظتها عند من يقول: العلم بالوجه مغاير للعلم بالشيء من ذلك الوجه، ولا نسلم أن مفهوم كل رجل ملحوظ تبعاً لملاحظة أفراده، بل الملحوظ بالذات هو المفهوم إلا

(قوله: ولزمه تعقل متعلقه) أي: لزم مفهوم الابتداء المطلق تعقل متعلقه إجمالاً وتبعاً له لا أنه يتوقف فهم هذا المعنى من اللفظ عليه، والمتعلق الإجمالي عبارة عن شيء ما مفهوم من لفظ الابتداء. وقوله: من غير حاجة إلى ذكره؛ يعني: لا يحتاج إليه في فهم ذلك من اللفظ وإن كان قد يحتاج إليه للإيضاح والبيان. (قوله: وهو بهذا الاعتبار) أي: مفهوم الابتداء باعتبار كونه ملحوظاً قصداً وبالذات ومستقلاً بالمفهومية مدلول لفظ الابتداء فقط لا مدلول لفظة من. (قوله: لا حاجة في الدلالة الخ) بدون الفاء فيكون خبراً ثانياً للمبتدأ، وفي بعض النسخ: فلا حاجة، والدلالة هنا من دل المتعدي كما أن قوله: لتدل من دل اللازم. وقوله: وهذا هو المراد أي: عدم احتياج الكلمة في الدلالة على المعنى إلى انضمام أمر آخر هو المراد بكون المعنى في نفس الكلمة المستفاد من قولهم أن للاسم الخ. (قوله: وإذا لاحظه العقل الخ) عطف على إذا لاحظه العقل قصداً، أي: وإذا لاحظ العقل مفهوم الابتداء من حيث هو حالة - أي: نسبة - بين السير والبصرة تربط أحدهما بالآخر، كما أن نسبة القيام في زيد قائم إنما احتيج إليها لربط الخبر بالمبتدأ فهي في نفسها لا تكون مقصودة، بل كان معنى غير مستقل بالمفهومية؛ لأنه موقوف على تصور طرفيه ولا تظن أن مفهوم الابتداء بهذا الاعتبار مدلول لفظ من حتى يكون لفظ الابتداء ومن متحدين لمنافاته لما سيأتي من أن لفظة من موضوعة لكل واحد من الجزئيات المخصوصة، بل المقصود تصوير أن هذا المفهوم يجري فيه الاعتباران، وإن أردت أن تعرف كيف يتصور اعتباران في معقول واحد تارة يكون مقصوداً بالذات وتارة أخرى بالعرض، فلنوضحه لك بمثال فنقول: أنك إذا نظرت إلى مرآة شاهدت فيها صورة، فلك هناك حالتان أحداهما: أن تكون متوجهاً إلى تلك الصورة مشاهداً إياها قصداً جاعلاً للمرآة حينئذ آلة في مشاهدتها، ولا شك أن المرآة مشاهدة مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر على إبصارها على هذا الوجه أن تحكم عليها وتلتفت إلى أحوالها، الثانية: أن تتوجه إلى المرآة نفسها وتلاحظها قصداً

ولا يصلح[1] أن يكون محكوماً عليه وبه ولا يمكن أن يُتَعقَّل[2] إلاّ بذكر متعلقه بخصوصه[3].
ولا أن يدلَّ عليه[4] إلا بضمّ كلمة دالة على متعلقه بخصوصه. والحاصل[5]، أن لفظ (الابْتِدَاءِ) موضوع لمعنى كلي، ولفظة (مِنْ) موضوعة لكلّ واحد من جزئياته المخصوصة المُتعقَّلة[6]، من حيث إنها حالات[7] لمتعلقاتها[8]، و[9]آلات[10] لتعرّف أحوالها، وذلك المعنى الكليّ يمكن أن يُتعقّل قصداً[11]، ويلاحظ في حد ذاته[12] فيستقلُّ بالمفهومية، و[13]يصلح أيضاً[14] أنْ يكون محكوماً عليه[15]، وبه[16]، وأما تلك الجزئيات[17] فلا تستقلُّ بالمفهوميّة[18]، ولا تصلح أن تكون محكوماً عليها، أو بها، إذ لا بدَّ في كلّ منهما[19] أن يكون ملحوظاً قصداً، ليمكن أن تعتبر النسبة[20] بينه[21] وبين غيره[22]، بل تلك الجزئيات لا تُتعَقَّلُ إلاّ بذكر متعلقاتها، لتكون آلاتٍ، لملاحظة أحوالها، وهذا هو المراد بقولهم[23]: إنَّ الحرف يدلُّ على معنى في غيره، وإذا عرفتَ هذا[24]،

(١) لعدم كونه مستقلاً في الدلالة على معناه. (٢) مفهوم لفظ الابتداء معنى من الأشياء. (٣) كالسير والبصرة. (٤) أي: على ذلك المفهوم. (٥) أي: حاصل الفرق بين لفظ الابتداء وبين لفظ من. (٦) صفة بعد صفة. (٧) واسطة. (٨) مثل السير والبصرة. (٩) الواو عطف تفسير. (١٠) أي: متعلقات نفسها. (١١) مقصوداً. (١٢) من حيث هو هو. (١٣) أي: ذلك المعنى. (١٤) أي: المعنى الكلي. (١٥) نحو الابتداء واقع عليه؟ (١٦) لقولك: هذا هو الابتداء. (١٧) التي معنى الحروف. (١٨) كلفظة من لكونها غير مستقلة بنفسها وغير ملحوظة في حد ذاتها. (١٩) معناه مستقلاً بالمفهومية. (٢٠) ناشئة. (٢١) أي: الإسناد. (٢٢) أي: المحكوم به إضراب عن. (٢٣) أي: بقول النحاة. (٢٤) التحقيق الناشئ في إرجاع الضمير المجرور في نضمته إلى المعنى وإلى لفظ ما دل.

فتكون صالحة؛ لأن تحكم عليها كقولك المرآة صيقلية، ويكون الصورة حينئذ مشاهدة تبعاً، وأنت استوضح ذلك في المعقولات أيضاً بقولك: قام زيد، وقولك: نسبة القيام إلى زيد؛ إذ لا شك أنك تدرك فيهما نسبة القيام إلى زيد لا أنها في الأول مدركة من حيث أنها حالة بين زيد والقيام دالة لتعرف حالهما فكأنها مرآة تشاهدهما بها مرتبطاً أحدهما بالآخر، ولذلك لا يمكنك أن تحكم عليها أو بها ما دامت مدركة على هذا الوجه، وفي الثاني: مدركة بالقصد ملحوظة في ذاتها بحيث يمكنك أن تحكم عليها أو بها، فهي على الوجه الأول معنى غير مستقل بالمفهومية، وعلى الثاني معنى مستقل بها هذا. (قوله: ولا يمكن أن يتعقل الخ) أي: لا يمكن معرفة ذلك الابتداء المأخوذ على هذا الوجه إلا بذكر متعلقه المخصوص، ثم المتعقل أما المتكلم إن كان الذكر بالضم، أو السامع إن كان بالكسر. (قوله: ولا أن يدل عليه) بصيغة المجهول وفاعله المحذوف هو المتكلم فالدلالة بمعنى الإرشاد. (قوله: من حيث أنها حالات لمتعلقاتها الخ) قيل عليه: إن حالات المتعلقات هي أحوالها فكون حالات المتعلقات آلات لتعرف أحوالها يستلزم آلية الشيء لنفسه، وأجيب: أن بينهما مغايرة اعتبارية، فالابتداء من حيث ملاحظة العقل إياه وحصوله فيه آلة لمعرفة نفسه، ومن حيث كونه حالاً للطرفين ونسبة بينهما موجب لانكشاف أحدهما بالقياس إلى الآخر. (قوله: لكل واحد من جزئياته) المراد بجزئيات الابتداء جزئيات إضافيات لا حقيقيات؛ لكونها حصصاً لمفهوم الابتداء المطلق وتمامه في (سيد)، ثم إن كون من وأمثاله من الحروف موضوعة لكل واحد من جزئيات

ذهن السامع انتقل معها المعنى إليه، فكأن قالب الكلمة كظرف إذا نقل انتقل بما فيه فلذا قيل: إن المعنى في نفس الكلمة، وما يقال: من أن للحرف معنى كائناً في غيره فمعناه أنه إذا انتقل وحده إلى ذهن السامع لم ينتقل معه المعنى فكأن قالب الحرف كظرف خال فلا يقال: معناه فيه، بل يقال: إنه في غيره؛ إذ به يظهر. (قوله: من حيث هو حالة بين السير والبصرة) لا من حيث هو هو، وهو معنى قائم بالسير بالقياس

أن الحكم عليه باعتبار صدقه على الأفراد عند من يقول باتحادهما وتفصيله لا يليق بهذا المقام. (قوله: والمراد بالغير هو المتعلق) أي: ليس المراد بالغير ما يغايره مطلقاً، بل ما يكون له تعلق به ويكون حالاً من أحواله، فلا يرد أن الشيء كيف يكون آلة لملاحظة أمر يغايره. (قوله: إذ الصالح لهما الخ) فإن النفس مجبولة على أنها ما لم تلتفت إلى شيء قصداً لم تتمكن من الحكم عليه ألا ترى أنه حين رؤية الوجه في المرآة يتمكن من الحكم على الوجه لكونه مرئياً قصداً ولا يتمكن من الحكم على المرآة لكونها مرئية تبعاً، فكذا حال البصيرة. (قوله: مفهوم من لفظ الابتداء) بطريق الالتزام. (قوله: فإنه لا بد حينئذ من ذكر متعلقه) لا لفهم معنى الابتداء، بل لفهم ذلك المتعلق. (قوله: من دله على كذا) أي: من دل المتعدي، وقوله: لتدل من دل اللازم، فلا يلزم تعليل الشيء بنفسه. (قوله: حتى يخلو الكلام الخ) لم يقل حتى يلزم استدراك قوله في نفسه إشارة إلى أنه حينئذ يخلو تمام التعريف عن الفائدة؛ إذ كون المعنى مدلولاً للاسم يفهم من كون كلمة ما. (قوله: بل معناه الخ) فيكون معنى التعريف الاسم كلمة تدل على معنى ينتقل الذهن إليه عند انتقالها إليه وحدها، وهذا المعنى وإن كان مجازياً إلا أنه لما شاع قولهم: الألفاظ قوالب المعاني باعتبار انفهامها منها صار كلمة في مجازاً متعارفاً فيه فيجوز استعماله في التعريف. (قوله: فلذا قيل: إن المعنى الخ) أي: لأجل مشابهة الكلمة بالظرف باعتبار انتقال ما فيها بنقلها صح نسبة المعنى إلى

المفهوم الكلي مذهب المتأخرين دون المتقدمين؛ فإنها عندهم موضوعة للمفهوم الكلي نفسه بشرط الاستعمال في الجزئيات. (قوله: وهذا هو المراد بقولهم: إن الحرف) يعني: كون تلك الجزئيات التي هي معنى الحرف بحيث لا تعقل إلا بذكر متعلقاتها هو المقصود بقولهم: إن الحرف يدل على معنى في غيرها، فالمراد بغيرها المتعلقات وبكون معنى الحرف فيها أن يكون متعقلاً باعتبارها وملاحظتها. (قوله: وإذا عرفت هذا) هذا كلام

إلى البصرة. (قوله: وجعله آلة لتعريف حالهما) أي: لتعريف نفسه لا من حيث هو هو، بل من حيث إنه حال للطرفين ومن منسوباتهما. (قوله: كان معنى غير مستقل بالمفهومية) أي: معنى ملتفتاً بالتبع. (قوله: ولا يمكن أن يتعقل إلا بذكر متعلقه) أي: لا يمكن أن يتعقله السامع إلا بتعقل متعلقه بخصوصه وذلك بَيِّن؛ لأن تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون تصور الطرفين بخصوصهما، وذلك التعقل لا يمكن إلا بذكر المتعلق صريحاً لكونه ملتفتاً بالذات، ولعموم وضع من فإن ما كان وضعه عاماً لا يفيد الخصوص بدون ضميمة، وهي متفاوتة بحسب الموضوعات كتقدم المرجع في ضمير الغائب، والتكلم في ضمير المتكلم، والإشارة في اسم الإشارة إلى غير ذلك، فذكر المتعلق في الحرف بمنزلة تلك الضمائم. (قوله: ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته)؛ لأنها لا تستعمل إلا في الجزئيات ويعلم الوضع بالاستعمال، والقول بأنه مجاز لا حقيقة له مما لا ضرورة فيه، ثم الظاهر إن تلك الجزئيات إضافية لا حقيقية كما قيل؛ لأنها حصص لمفهوم الابتداء لوحظت تبعاً وإثبات الإفراد له مما لا شاهد عليه، والظاهر أيضاً أنه يجوز أن يلاحظ قصداً، لكن لا يبقى حينئذ معنى حرفياً قيل: إن معنى من ليس من جزئيات الابتداء،

الكلمة بكلمة في، وقيل: إن المعنى ثابت في نفس الكلمة إذا كان مفهوماً منها من غير كلمة أخرى. (قوله: وما يقال: الخ) أي: وليس معناه أن المعنى الحرفي مدلول الغير، بل إنه لما لم ينتقل إليه الذهن عند انتقال الحرف وحده كان الحرف كظرف حال عن المظروف، فلا يصح أن ينسب إليه بكلمة في، وصح نسبته إلى الغير بكلمة في لظهور ذلك المعنى عند حصوله، فكأنه حاصل فيه، ولا يخفى عليك أنه لو جعل كلمة في بمعنى الباء صح التعريفات من غير احتياج لتصحيح الظرفية إلى أمثال هذه التكلفات البعيدة عن الفهم الغير اللائقة بمقام التعريف خصوصاً بالنسبة إلى المبتدأ، وأنه ليس في عبارة الشارح قدس سره ما يحوجنا إلى اعتبارها فتدبر. (قوله: من حيث هو حالة بين السير والبصرة) أي: باعتبار أنه رابط بينهما ملحوظ تبعاً لهما موجب انكشاف أحدهما بالقياس إلى الآخر. (قوله: هو معنى قائم الخ) عطف تفسيري لقوله: هو هو؛ أي: لا من حيث هو معنى قائم بالسير بالقياس إلى البصرة؛ فإنه بهذا لاعتبار معنى أسمى ملحوظ في ذاته، ونسبته إلى السير والبصرة ملحوظة تبعت؛ أي: باعتبار أنه رابط بينهما ملحوظ تبعاً لهما على قياس النسبة بين المحكوم عليه والمحكوم به؛ فإنها من حيث أنها قائمة بالطرفين ملحوظة بتبعيتهما لا يمكن حصولها في الذهن بدونهما مدلولة للرابط بخلاف ما إذا لوحظت في حد ذاتها، وجعل قيامها بالطرفين آلة لملاحظتهما؛ فإنه حينئذ يكون مدلولاً اسمياً يدل عليه بقولنا: النسبة التي بين الطرفين ويصح أن يكون محكوماً عليها وبها. (قوله: أي: لتعرف نفسه الخ) لما كان ظاهر العبارة يشعر بمغايرة حال الابتداء للحال الذي جعل آلة للمعرفة وليس الأمر كذلك؛ إذ ليس الابتداء آلة لمعرفة حال آخر للسير بالقياس إلى البصرة مثلاً أوله بأن المغايرة بينهما اعتبارية، فالابتداء من حيث ملاحظة العقل إياه وحصوله فيه آلة لمعرفة نفسه من حيث كونه حالاً لهما، ونسبة بينهما موجب لانكشاف أحدهما بالقياس إلى الآخر. (قوله: أي: معنى ملتفتاً إليه بالتبع) أي: ليس المراد بكونه غير مستقل بالمفهومية أنه حاصل في الذهن في ضمن معنى آخر كالمدلول التضمني بالقياس إلى المطابقي، بل إنه ملتفت إليه بتبعية معنى آخر وإن المقصود بالذات انكشاف ذلك المعنى، وإنما التفت إليه الذهن لكونه حالاً من أحواله. (قوله: أي: لا يمكن أن يتعقله السامع الخ) لما لم يكن توقف تعقل الابتداء المخصوص على ذكر متعلقه ظاهراً؛ إذ لا يتوقف تعقله على ذكره فضلاً عن ذكر متعلقه بينه بأن المراد تعقل السامع وهو موقوف على تعقل الطرفين الموقوفين على ذكر المتعلق صريحاً، ولا يكون قول الشارح رحمه الله: ولا أن يدل عليه إلا بضم كلمة دالة على متعلقه تكراراً؛ لأن قوله: لا يمكن أن يتعقل يفيد امتناع انفهامه بدون ذكر متعلقه، وقوله: ولا أن يدل عليه الخ يفيد امتناع انفهامه بدون ضمه، والأوجه أن يقال: المراد الذكر القلبي فيفيد أن تعقله لا يمكن بدون تعقل متعلقه. (قوله: لا يمكن إلا بذكر المتعلق صريحاً) يعني: أن الكلام في تعقل الابتداء من حيث إنه حالة بين السير والبصرة، وذا لا يمكن إلا بتعقل الطرفين قصداً، وذا لا يمكن إلا بذكر الطرفين صريحاً. (قوله: ولعموم وضع من) عطف على لكونه، وقال بعضهم: الصواب عطف على لأن لا على لكونه؛ أي: فيكون علة ثابتة لعدم إمكان السامع من تعقل معنى الحرف إلا بتعقل متعلقه بخصوصه وكونه بيناً، ويظهر معنى قوله الآتي وهذا الوجه الخ، ويكون معنى قول اللاريّ: وذلك التعقل لا يمكن الخ؛ أي: تصور الطرفين ملتفتاً إليه؛ يعني: أن الحرف وضعه عام والموضوع له خاص، فلا يفهم الموضوع له من حيث خصوصه بدون ضم ما يدل عليه بخصوصه، وهذا الوجه يدل على أن توقفه على ذكر المتعلق لأجل اللفظ الدال عليه، والأول يفيد توقفه عليه لأجل ذاته. (قوله: والقول الخ) دفع سؤال مقدر وهو أنه يجوز أن تكون من موضوعة للابتداء مطلقاً إلا أن الواضع شرط استعماله في جزئياته فلا يثبت وضعها لها، وحاصل الجواب أنه حينئذ يلزم أن تكون كلمة من مستعملة في المعاني المجازية مع عدم استعمالها في المعنى الموضوع له، فيلزم أن يكون مجازاً لا حقيقة له، والقول بذلك مما لا ضرورة تدعو

علمتَ أنَّ المراد بكينونة المعنى في نفسه[1] استقلاله بالمفهومية، وبكينونة المعنى، في نفس الكلمة؛ دلالتها عليه من غير حاجة إلى ضمّ كلمة أخرى إليها لاستقلاله بالمفهوميّة. فمرجع[2] كينونة المعنى في نفسه وكينونته[3] في نفس الكلمة، الدالة عليه إلى أمر[4] واحد وهو، استقلاله[5] بالمفهوميّة. ففي هذا الكتاب[6]، الضمير[7] المجرور[8] في (نَفْسِهِ)[9]، يحتمل أن يرجع إلى (مَا) الموصولة[10] التي هي عبارة عن الكلمة وهذا[11] هو الظاهر، ليكون على طبق[12] ما سبق في وجه الحصر[13] من كينونة المعنى في نفس الكلمة، ويحتمل أن[14] يرجع[15] إلى المعنى تنبيهاً على صحة إرادة كلا المعنيين، ولكن[16] عبارة (المُفَصَّلِ) ظاهرة في المعنى الأخير[17]، وهو[18] إرجاع الضمير إلى المعنى، لعدم مسبوقيّتها بما يدلُّ

(١) بناء على إرجاع الضمير المجرور إلى معنى. (٢) مبتدأ. (٣) صفة لقوله: في نفسه تقديره فالضمير المجرور الكائن في نفسه الكائن في هذا الكتاب. (٤) خبر. (٥) أي: المعنى. (٦) في كتاب الكافية. (٧) مبتدأ. (٨) صفة. (٩) أي: لفظ في نفسه، صفة بعد صفة. (١٠) الموصوفة. (١١) أي: رجوع الضمير إلى ما الموصولة. (١٢) أي: على سنن. (١٣) في إرجاع ذلك الضمير إلى الكلمة. (١٤) على اعتبار الدلالة إلى انضمام كلمة بأخرى. (١٥) أي: الضمير في نفسه. (١٦) استدراك من الاحتمالين. (١٧) أي: الرجوع إلى المعنى. (١٨) عطف التفسير للمعنى الأخير.

الشارح بعد انتهاء كلام بعض المحققين؛ أي: وإذا عرفت هذا التحقيق من أن بعض المفهومات يكون ملحوظاً في ذاته وملتفتاً قصداً ولا يحتاج تعقله إلى أمر آخر، وهو المعنى المستقل، وأن بعضاً آخر منها يكون ملحوظاً باعتبار أنه آلة لملاحظة أمر آخر وهو المعنى الغير المستقل، علمت أن المراد الخ. (قوله: بكينونة المعنى) الكينونة: مصدر أصله كينونة بتشديد الياء عند الخليل بدليل عوده إلى التشديد في قول الشاعر حتى يعود الوصل كينونة، فأصلها كيونونة بوزن فيعلولة فاعلّ بقاعدة معروفة عند الصرفيين، ثم إن قوله: بكينونة المعنى في نفسه ناظر إلى رجوع الضمير إلى المعنى كما أن قوله: وبكينونة المعنى في نفس الكلمة إشارة إلى رجوعه إلى لفظ ما. (قوله: فمرجع كينونة المعنى) مبتدأ خبره قوله إلى أمر واحد، وهو مصدر ميمي بقرينة ذكر إلى أي فرجوعهما إليه، وفي بعض النسخ: لم يوجد كلمة إلى، فالمرجع حينئذ اسم مكان. وقوله: ففي هذا الكتاب جواب شرط مقدر؛ أي: إذا كان رجوع الكينونتين إلى أمر واحد، ففي هذا الكتاب - أعني: الكافية - الضمير المجرور الخ. (قوله: وهذا هو الظاهر الخ) أي: هذا الاحتمال هو الراجح المتبادر ليكون الإرجاع مطابقاً لما سبق في بيان وجه الحصر؛ أعني: قوله: على معنى في نفسها، وموافقاً لضمير دل، ولئلا يحتاج إلى صرف في عن الظرفية. وقوله: ليكون علة للإرجاع أو للحكم بالظهور. (قوله: ظاهرة في المعنى الأخير) وإن احتمل الأول أيضاً، وهو - أي: المعنى الأخير - إرجاع الضمير إلى المعنى، وحاصله: كون المعنى ملحوظاً في نفسه ووجه الظهور قرب المرجع حينئذ وشيوع المعنى الأخير ورد العبارة على ما هو المشهور فيما بينهم من أنهم إذا أرادوا الحكم على شيء باعتبار ذاته أرجعوا الضمير إلى نفس ذلك الشيء، ويقولون: الشيء في نفسه كذا، وحملها على ما هو مدار امتياز الحرف عن أخويه؛ أعني: كون المعنى الحرفي ملحوظاً بالتبع، والمعنى الاسمي والفعلي ملحوظاً بالذات.

بل الابتداء من لوازمه، وأنه في نفسه يأبى عن الالتفات إليه قصداً. (قوله: وإذا عرفت هذا علمت) وعلمت أيضاً أن كينونة المعنى في غيره من المعاني، أو في كلمة أخرى عدم الاستقلال بالمفهومية. (قوله: ظاهرة في المعنى الأخير) أي: كون المعنى ملحوظاً في نفسه، وذلك لقرب المرجع ورد العبارة إلى ما هو المشهور وحملها على ما هو ملاك امتياز الحرف عن أخويه. (قوله: وإرجاع الضمير إلى المعنى) أي: لم يصرف عن الظاهر بإرجاع الضمير إلى ما كما في عبارة هذا الكتاب لعدم مسوقيتها إلى آخره.

إليه ولو كان الأمر كذلك لما ترددوا في لزوم الحقيقة للمجاز. (قوله: ثم الظاهر أن تلك الجزئيات الخ) دفع لما يتراءى من مخالفة الحاصل للمحصول فإن المحصول يدل على أن الابتداء أمر واحد إذا لاحظه قصداً كان مدلولاً اسمياً، وإذا لاحظه من حيث إنه حالة بين السير والبصرة كان الفعل مدلولاً حرفياً، والحاصل يفيد أن الابتداء الكلي مدلول اسمي، والابتداء الجزئي حرفي، ولا شك أن الجزئيات مغايرة للكلي وحاصل الدفع: أن جزئيات الابتداء جزئيات إضافيات لكونها حصصاً لمفهوم الابتداء؛ لأن المراد الابتداء من حيث إنه عرض له خصوصية كونه حالة بين السير والبصرة مثلاً، وبتلك الخصوصية والتقييد لا يصير جزئياً حقيقياً لاحتمال الوقوع على أنحاء شتى، والحصة هي الكلي باعتبار تقييده بخصوصية فصح أن الابتداء المطلق مدلول اسمي وأن الابتداء من حيث إنه حالة بين السير والبصرة مدلول حرفي مع كونه جزئياً إضافياً له أيضاً. (قوله: وإثبات الأفراد الخ) أي: إثبات الأفراد الحقيقية لمفهوم الابتداء؛ وهي ما يمتنع فرض اشتراكه بين كثيرين بحيث يكون مدلولاً لكلمة من مما لا شاهد عليه؛ إذ لا يفهم منه إلا ابتداء شيء من شيء وهذه الخصوصية لا تعطي الجزئية الحقيقية. (قوله: والظاهر أيضاً أنها الخ)؛ لأن كل مفهوم يلاحظه العقل تبعاً يمكن أن يلاحظه قصداً لكن حينئذ لا يكون معنى حرفياً؛ لأن الحروف موضوعة للمعاني النسبية من حيث إنها هي روابط وآلات للمعاني الملحوظة بالذات. (قوله: قيل: إن معنى من الخ) يعني: أن الحروف لما كانت روابط بين الأسماء والأفعال فمعانيها تعلقات مخصوصة بين المعاني المستقلة آبية عن الالتفات إليها قصداً؛ لأن

على اعتبار كينونة المعنى[1] في نفس الكلمة، ولهذا جزم المصنف هناك[2] برجوعه[3] إلى المعنى. وبما[4] سبق من التحقيق ظهر أنه لا يختلُّ حدُّ الاسم جمعاً، ولا حدُّ الحرف منعاً بالأسماء[5] اللازمة الإضافة، مثل: (ذُو، وَفَوْقُ، وتَحْتُ، وقُدَّامُ، وخَلْفُ). إلى غير ذلك، لأن معانيَها[6] مفهوماتٌ كلية مستقلة بالمفهوميّة، ملحوظة في حدِّ ذاتها، ولزمها تعقّلُ متعلقاتها[7] إجمالاً من غير حاجة إلى ذكرها[8]، لكنَّ لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة إلى متعلقات مخصوصة، لأن[9] الغرض من وضعها[10]، لزم ذكرها[11]، لفهم هذه الخصوصيات، لا لأجل[12] فهم أصل المعنى فهي[13] دالة على معانيها[14] المعتبرة في حدّ نفسها لا في غيرها، فهي[15] داخلة في حدّ الاسم خارجة عن حدّ الحرف. ولما كان الفعل دالًّا على[16] معنى في نفسه باعتبار معناه[17]

(١) أي: لكون عبارة المفصل غير مسبوقة بما يدل. (٢) أي: في إيضاح شرح المفصل. (٣) أي: الضمير في نفسه. (٤) وهو المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية يعني: لا يحتاج في الدلالة إلى انضمام كلمة أخرى إليها، والباء تعلق وآخر ظهر. (٥) متعلق بـ يختل. (٦) أي: معنى كل واحدة من تلك الأسماء فإن معناه الصاحب وضعاً. (٧) وهي ما أضيف ليس مثل ذو واتحال فوق زيد وتحت عمرو. (٨) متعلقات. (٩) أي: لأن المتعلقات المخصوصة الغرض من وضع تلك الأسماء اللازمة الإضافة. (١٠) أي: وضع كل واحدة. (١١) أي: متعلقات كل واحدة. (١٢) جزم الذكر. (١٣) كل واحد من تلك الأسماء. (١٤) هذه الأسماء تلك الأسماء اللازمة الإضافة. (١٥) هذه الأسماء. (١٦) المدلول عليه تضمناً. (١٧) أي: معنى الفعل.

(قوله: لأن معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية) لا يقال لو كان كذلك لصح الإخبار عن فوق وتحت وقدام وخلف، أو الإخبار بها مع أنها لازمة الظرفية؛ لأنا نقول: المفهوم المستقل يقتضي صحة الحكم عليه أو به إذا أخذ في حد ذاته، ولا يقدح في استقلاله امتناع الحكم عليه أو به لما يعرضه سواء كان ذلك العارض جزء لمدلول ما يدل عليه كمتى، أو خارجاً عنه كالظروف المذكورة، فإن معنى الظرفية داخل في الأول خارج عن الثاني. (قوله: لكن لما جرت العادة باستعمالها) إلى آخره؛ يعني: أن العادة جرت بأن تستعمل تلك الألفاظ في مفهوماتها الكلية، وأن تستفاد الخصوصية من الإضافة بخلاف الحرف فإنه لا يجوز أن يكون مستعملاً في مطلق، وأن يستفاد الخصوصية من ضمه مع الضميمة وإلا لصح الإخبار عنه كما يصح الإخبار عن ابتداء سير البصرة، وفيه تأمل. (قوله: باعتبار معناه التضمني) يعني: أنه أراد بالمعنى ما يشمل

(قوله: لعدم مسبوقيتها) علة لعدم الصرف عن الظاهر المستفاد من المقام الذي أشار إليه بعض الأعلام؛ أي: إنما لم يصرف عبارة المفصل عن الظاهر؛ لعدم مسبوقية تلك العبارة بما يدل الخ؛ أعني: قوله: على معنى في نفسها المذكور في وجه الحصر. (قوله: ولهذا جزم المصنف هناك) أي: ولعدم المسبوقية جزم ابن الحاجب في الإيضاح شرح المفصل برجوع ضمير في نفسه إلى المعنى، ولم يشر إلى الاحتمال الأول؛ إذ لكل مقام مقال. (قوله: وبما سبق من التحقيق) وهو أن معاني الأسماء مفهومات كلية لزمها تعقل متعلقاتها لفهم خصوصياتها التي جرت العادة باستعمالها في المفهومات منضمة إلى تلك الخصوصيات بخلاف الحروف، فإنها موضوعة لتلك الخصوصيات الغير المستقلة ظهر أنه الخ وهذا المقال جواب عما يرد على حد الاسم والحرف من الاختلال. (قوله: مثل ذو وفوق) قال العضد في التنبيه الحادي عشر من الرسالة: إن ذو وفوق مفهومهما كلي؛ لأنهما بمعنى صاحب وعلو وإن كانا لا يستعملان إلا في جزئيين؛ لعروض الإضافة فلا يكونان جزئيين، وقال العصام في شرحه: ولما كان هنا شبهة مشهورة، وهو كون بعض الأسماء اللازمة الإضافة حروفاً لتوهم التزام ذكر المضاف إليه فيها؛ لعدم دلالتها بدونه، دفعه بما ترى، ولها دفع آخر؛ وهو أن التزام المتعلق في هذه الأسماء؛ لأجل إنما هو الغرض من وضعها يتوقف عليه، لا لأن الدلالة يتوقف عليه، وحاصل الفرق أن هذه الأسماء مفهوماتها كلية، ومدلول الحرف جزئي، وإن ذكر المتعلق في هذه الأسماء لتحصيل الغرض من وضعها وفي الحروف لتصحيح الدلالة والاستعمال فهذه خلاصة المقال. وقوله: إلى غير ذلك؛ أي: عدّ منتهياً إلى غير ذلك المذكور من لفظ حيث وإذا وأمثالهما. (قوله: ولما جرت العادة الخ) أي: ثبتت بذكر السبب وإرادة المسبب والعادة ما انتفى خلافها أو ندر. (قوله: باعتبار معناه التضمني

النسب والتعلقات من حيث أنها تعلقات بين الأطراف لا يمكن ملاحظتها قصداً، وما يعبر بها من الابتداء والانتهاء والظرفية والتعليل والتأكيد والتقرير والاستفهام فهي من لوازم تلك المعاني، فمن وإلى موضوعة للتعلق الخاص بين السير والبصرة بطريق ابتدائه منه وانتهائه إليه. وفي للتعلق بين الشيئين بطريق الظرفية، وإن موضوعة للربط الخاص بين المسند والمسند إليه بطريق يفيد تأكيد الحكم وعلى هذا القياس. (قوله: من المعاني) بيان للغير على تقدير إرجاع ضمير في غيره إلى المعنى. (قوله: أو في كلمة أخرى) بيان له على تقدير بإرجاع الضمير إلى ما ولا يظهر وجه لا يراد كلمة في ههنا وتنكيرها وإيراد من في الأول وتعريفه. (قوله: ورد العبارة إلى ما هو المشهور) فإنهم إذا حكموا على شيء باعتبار ذاته مع قطع النظر عن الأمور الخارجة قالوا: الشيء في نفسه كذا كما مر من قولهم: الدار في نفسها كذا. (قوله: وحملها على ما هو الخ) فإن مدار امتياز الحرف عن أخويه إنما هو على كون المعنى الحرفي ملحوظاً بالتبع والمعنى الاسمي والفعلي ملحوظاً بالذات، والامتياز باحتياجه إلى الضميمة وعدم احتياج أخويه متفرع على ذلك. (قوله: أي: لم يصرف الخ) إشارة إلى أن قوله: لعدم مسبوقيتها بيان لعدم المانع للظهور

التَّضمُّني أعني: الحدث وكان ذلك المعنى مقترناً مع أحد الأزمنة الثلاثة في الفهم عن لفظ الفعل[1] أخرجه[2] بقوله: «غَيْرَ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلاثَةِ»

(١) جواب. (٢) أي: الفعل.

غَيْرِ[1] مُقْتَرِنٍ[2] بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلاثَةِ،

(١) إما مجرور على كونه صفة لمعنى أو منصوب حال منه أو مفعول لأعني المقدر أو مرفوع على أنه خبر هو المقدر.
(٢) أي: غير مقترن مع أحد الثلاثة في الفهم.

أعني: الحدث) قيد به؛ لأن للفعل معنى تضمنياً آخر وهو الزمان، لكنه غير مقترن بأحد الأزمنة إذا الشيء لا يقارن نفسه. (قوله: ولما كان الفعل دالاً إلى قوله: أخرجه بقوله: غير مقترن) تحقيقه أن الفعل التام كضرب مثلاً يدل على معنى مستقل بالمفهومية وهو الحدث، وعلى معنى غير مستقل وهو النسبة الحكمية الملحوظة من حيث أنها حالة بين طرفيها؛ أعني: الحدث والفاعل المعين، ولما كانت هذه النسبة التي هي جزء مدلول الفعل لا تتحصل إلا بالفاعل وجب ذكره كما وجب ذكر متعلق الحرف، فكما أن من موضوعة وضعاً عاماً لكل ابتداء معين بخصوصه كذلك لفظة ضرب موضوعة لكل نسبة للحدث الذي دلت عليه إلى فاعلها بخصوصها، لكن الفرق بينهما أن الحرف لا يدل إلا على معنى غير مستقل بالمفهومية فلذا لم يقع محكوماً عليه، وبه إذ لا بد لكل واحد منهما أن يكون ملحوظاً بالذات؛ ليتمكن من اعتبار النسبة بين ذلك وبين غيره، والفعل لما اعتبر فيه الحدث وضم إليه غيره - أعني: النسبة إلى الفاعل - وجب ذكر الفاعل ووجب أن يكون مسنداً باعتبار الحدث، ولا يمكن جعل ذلك الحدث مسنداً إليه؛ لأن ذلك خلاف وضعه، وأما مجموع معناه المركب من الحدث والنسبة المخصوصة فهو غير مستقل بالمفهومية، فلا يصلح لأن يكون محكوماً عليه أو به، فلما كان المعنى المأخوذ في هذا الحد شاملاً للمعنى المطابقي والتضمني لم يخرج به الفعل، فأخرجه بقوله: غير مقترن الخ وهذا مبني على ما ذهبوا إليه من أن الفعل موضوع للنسبة إلى فاعل معين، وأما على ما ذهب إليه بعض المحققين من أنه موضوع للنسبة إلى فاعل ما فمعناه المطابقي أيضاً مستقل من حيث إن هذا الفاعل مفهوم من الفعل، فالنسبة موقوفة على جزء الفعل، فالمراد بالمعنى المأخوذ في التعريف هو المطابقي؛ لأنه الشائع المتبادر، والألفاظ المذكورة في الحدود تحمل على المتبادر، ولو صح ما ذهبوا إليه للزم عليهم[1] خلاف ما أجمعوا عليه من عدم وجود الدلالة التضمنية بدون المطابقة؛ لأنها تابعة لها وبيان ذلك أن من سمع لفظ ضربَ فهم الحدث والزمان مع أنه لم يفهم المعنى المطابقي؛ لأن من جملته النسبة إلى فاعل معين، وأما توجيه العصام وافتخاره به وعده من الإلهام فقد قيل أنه من الأوهام، وبالجملة أن الفعل موضوع للحدث وللنسبة إلى فاعل ما، إلا أنها استعملت مع الفواعل المعينة؛ لفهم الخصوصيات كما أن مثل ذو وفوق

(١) وأجاب عنه السيالكوتي في حواشي التصورات بأن الفعل لا يستعمل بدون ذكر الفاعل استعمالاً صحيحاً في كلام البلغاء وأهل اللسان حتى يلزم ما ذكر.

المعنى التضمني فيدخل فيه الفعل ويحتاج إلى خروجه بقوله: غير مقترن، ولو أراد المعنى المطابقي لم يدخل فيه؛ لأن المعنى المطابقي للفعل باعتبار اشتماله على النسبة غير مستقل، فلم يحتج إلى أن يخرج بقوله: غير مقترن. (قوله: بأحد الأزمنة الثلاثة) يعني: زماناً أنت فيه وزماناً قبله وزماناً بعده، وشهرة أمرها كفت مؤونة التفسير.

والمقتضى ما مر آنفاً تركه الشارح رحمه الله؛ لظهوره، فلا يرد أن عدم مسبوقيتها بما يدل على خلافه لا يدل على ظهوره ولا يخفى أن المناسب أن يكون مناط هذه الحاشية قوله: لعدم مسبوقيتها، لكن الموجود في النسخ التي رأيتها على قوله: وهو إرجاع الضمير إلى المعنى، فتدبر. (قوله: لا يقال لو كان كذلك) أي: مستقلة بالمفهومية كما يدل عليه الجواب؛ إذ لا دخل للكلية في صحة الإخبار عنه وبه وإنما ذكرها استطراداً. (قوله: مع إنها لازمة الظرفية) أي: لا تستعمل إلا ظرفاً. (قوله: المفهوم المستقل الخ) أي: لكونه ملتفتاً إليه قصداً يصح الحكم عليه وبه نظراً إلى ذاته ولا يقدح في ذلك امتناعه لأجل أمر خارج عن ذاته سواء كان الخارج معتبراً في أصل الوضع أو طارئاً في الاستعمال. (قوله: داخل في الأول) فإن متى موضوع للزمان الذي هو ظرف بخلاف قدام؛ فإنه موضوع لما تقدم الشيء إلا أنه لا يستعمل إلا في المكان المقدم وكذا أحوال أخواته. (قوله: وفيه تأمل) إذ يجوز أن يكون عدم صحة الإخبار عنه لعارض كما في تلك الظروف فلا يكون ذلك دليلاً على عدم استعماله في المطلق، ولو قال بدل قوله: وإلا لصح الخ، وإلا لفهم منه المطلق عند الاستعمال والخصوصية من الضميمة كما في تلك الظروف لتم من غير مناقشة، وتصير خلاصة الفرق أن معاني تلك الظروف معاني كلية ملحوظة بالذات لانفهامها منها عند الإطلاق، والخصوصية المستفادة من الإضافة خارجة عنها كما في سائر الأسماء المضافة ولزوم إضافتها في الاستعمال لأجل تحصيل الغرض من وضعها لا لتوقف فهمها عليها بخلاف الحرف؛ فإنه لا يفهم منه معناه بدون الضميمة فهي لفهم أصل معناه. (قوله: معنى إنه أراد بالمعنى) أي: المذكور في حد الاسم ما يشمل المعنى التضمن على سبيل البدل كما هو شأن النكرة؛ أي: ما دل على معنى من المعاني في نفسه فيدخل في حد الاسم الفعل ويحتاج الحد إلى خروج الفعل بقوله: غير مقترن بإرجاع الضمير إلى المعنى الموصوف بقوله: في نفسه؛ أي: غير مقترن ذلك المعنى المدلول عليه في نفسه بزمان من الأزمنة. وفائدة تعميم المعنى وزيادة قيد عدم الاقتران ما أشار إليه الشارح رحمه الله بقوله: فبالصفة الأولى

أي: غيرُ مقترن مع أحد الأزمنة الثلاثة في الفهم عن اللفظ الدالُّ عليه[1] فهو صفة بعد صفة (لِمَعْنًى)، فبالصفة[2] الأولى خرج الحرف عن حدّ الاسم[3]، وبالثانية الفعل[4]. والمراد (بِعَدَمِ الاقْتِرَانِ)[5]

(١) وهو كائن في نفسه أي حل المعنى. (٢) الباء متعلق بخرج الآتي. (٣) أي: بصفة الثانية باعتبار معناه التضمني. (٤) من حد الاسم. (٥) المفهوم من قوله غير مقترن.

(قوله: فهو صفة بعد صفة للمعنى) أو حال عنه وهو بعيد. (قوله: والمراد بعدم الاقتران) أي: المراد بعدم اقتران المعنى المستقل

من حصول الامتياز بين الأقسام الثلاثة فإن قيل لو كان الفعل دالاً في نفسه على معناه التضمني؛ أعني: الحدث أو الزمان مع عدم دلالته على معناه المطابقي بدون ذكر الفاعل؛ أعني: الحدث والزمان والنسبة إلى فاعل معين يلزم تحقق الدلالة التضمنية بدون المطابقة، وذلك خلاف ما تقرر عندهم من استلزام التضمن للمطابقة، قلنا: دلالة الفعل على الحدث باعتبار مادته وعلى الزمان باعتبار هيئته فهي دلالة مطابقية وإن كان المدلول مدلولاً تضمنياً للفعل لكونه موضوعاً بإزاء المجموع من الحدث والزمان والنسبة والدليل على ذلك أنه يفهم كل واحد من الحدث والزمان والنسبة، والدليل على ذلك أنه يفهم كل واحد من الحدث والزمان من لفظ الفعل تفصيلاً مع أن المقرر أن المفرد لا يدل على أجزاء مدلوله تفصيلاً، أو نقول: المأخوذ في مدلول الفعل النسبة إلى الفاعل المعين إجمالاً وهي مفهومة منه مع الحدث والزمان، وإنما المحتاج إلى ذكر الفاعل تفصيلها وهي غير داخلة في مدلوله، وقد قيل في الجواب: الدلالة ليس مجرد انفهام المعنى من اللفظ، بل انفهامه منه من حيث إنه مراد المتكلم بدليل أن فهم المعنى من اللفظ عند سماعه متأخر عن تذكر الوضع المتأخر عن فهم المعنى واللفظ لكونه نسبة بينهما فليس العلم بالمعنى عند تذكر الوضع دلالة اللفظ؛ لأنها متأخرة عنه بمرتبتين فهي التفات النفس إليه من حيث إنه مراد المتكلم فحضور الحدث والزمان عند سماع لفظ الفعل ليس من دلالة اللفظ؛ فإنه في ضمن تذكر الوضع على الوجه العام، إنما الدلالة حضور معناه من حيث إنه مراد وهو لا يحضر ما لم يعلم خصوص معناه المطابقي بالضميمة ومشاهدة الحدث والزمان في ضمن هذا المعنى هو الدلالة التضمنية وفيه بحث، أما أولاً؛ فلأن القول بأنه يتحقق عند سماع اللفظ الالتفات إلى جانب المعنى مرتين؛ إحداهما: في ضمن تذكر الوضع، والثانية: من حيث إنه مراد خلاف الوجدان، وأما ثانياً؛ فلأن القول بأن فهم المعنى متأخر عن تذكر الوضع مسبب له فاسد، بل تذكر الوضع طريق فهم المعنى وكيفية حضوره نعم إنه متأخر عن العلم بالوضع المتأخر عن فهم المعنى مطلقاً لا من اللفظ، وأما ثالثاً؛ فلأنه إذا كان حضور المعنى من حيث إنه مراد متأخراً عن حضوره في ضمن تذكر الوضع، فلا يمكن حضور المعنى المطابقي للفعل من حيث هو مراد إلا بعد تذكر الحدث والزمان والنسبة في ضمن تذكر الوضع، وذلك التذكر بعد ذكر الضميمة فحضور الحدث والزمان مجرداً عن النسبة لا يكون تذكراً في ضمن تذكر وضع الفعل. (قوله: باعتبار اشتماله على النسبة) أي: النسبة التامة إلى فاعل معين غير مستقل بالمفهومية؛ إذ ما لم يذكر الفاعل المعين لا يفهم النسبة التامة والدليل على ذلك الاشتمال أنه لم يستعمل في إطلاقاتهم إلا مسنداً إلى الفاعل المعين، فلولا اعتبار

وغيرهما موضوعة لمفهومات كلية، لكن لفهم الخصوصيات وزيادة الفائدة ذكرت معها متعلقاتها كما عرفت، فإن قلت: إذا كان معنى الفعل المطابقي مستقلاً فلم لا يجوز أن يقع محكوماً عليه، قلنا: عدم وقوعه محكوماً عليه؛ لأنه لا يكون إلا ذاتاً متقررة يحكم عليها بالأحكام المختلفة مع بقائها على حالها، وأحد أجزاء الفعل وهو الزمان متجدد غير مستقر على حالة فهو مانع من أن يكون محكوماً عليه فتأمل فإنه من المزالق من الحواشي الجزائرية ملخصاً. (قوله: أي: غير مقترن مع أحد الخ) أشار به إلى أن الباء إذا وقعت صلة الاقتران يكون بمعنى مع وإلى أن الاقتران المنفي في حد الاسم والمثبت في حد الفعل هو الاقتران عند فهم ذلك المعنى عن لفظ آخر، فعلى هذا لا يخرج عن حد الاسم مثل[1] الضارب في قولك: زيد ضارب أمس، وتحقيقه أن تفسير قيد عدم الاقتران في حد الاسم مبني على تفسير قيد الاقتران في حد الفعل؛ لأن السلب إنما يتعقل بعد الإيجاب وفي حد الفعل هذا القيد محمول على المتبادر، وهو أن يكون ذلك المعنى والزمان المعين مدلول لفظه بالوضع الأصلي الغير المسبوق فيكون مفاده في حد الاسم عدم اقتران المعنى المستقل بحسب الوضع الأول الأصلي الغير المسبوق، فيشمل ما لا اقتران لمعناه أصلاً كرجل ودار، وماله اقتران بحسب الاستعمال كاسم الفاعل، وماله اقتران بحسب الوضع العارضي كروبد وصه، فاندفع ما قاله عصام في الشرح: من أنه لا يتم ما قيل أن المعتبر الدلالة بحسب وضع أول؛ لأنه مع بعده عن الفهم يوجب خروج نحو: شمر ويزيد، علمين عن حد الاسم؛ ولأنه يوجب أن يكون مثل عليك ودونك خارجين عنه؛ لأن كلاً منهما في الأول مركب فاعرفه. (قوله: وبالثانية الفعل) يعني: خرج بقيد عدم الاقتران الفعل لكن هذا باعتبار إرجاع ضمير غير مقترن إلى المعنى الموصوف بالصفة الأولى؛ أعني: في نفسه؛ أي: غير مقترن ذلك المعنى المدلول عليه الكائن في نفسه بزمان من الأزمنة نبه عليه السيلكوتي، وهذا معنى ما قيل: إن تعريف الاسم يصدق على الفعل؛ لأنه يدل على معنى في نفسه وهو الحدث وعلى معنى غير مقترن بالزمان - أعني: المعنى المطابقي - إذ لا يقترن الشيء بجزئه، وأجيب: بأن ضمير غير مقترن راجع إلى المعنى الموصوف بالصفة الأولى، فإن قيل: وبعد يصدق على الفعل أيضاً؛ لأنه

(١) فإن قلت: يخرج من التعريف مثل: منصر اسم زمان، ونحو: الصبوح؛ فإنهما يدلان على معنى في نفسه وهو مقترن بالزمان، قلنا: نعم أنهما يدلان على معنى مقترن بالزمان وضعاً إلا أن هذا الزمان ليس بأحد الأزمنة على التعيين، بل يحتمل كلاً منها (حاشية الامتحان) وفيه ما فيه.

أن يكون بحسَب الوضع الأول، فدخل فيه[1] أسماء الأفعال جميعاً، لأنّ[2] جميعها إمّا منقولة، عن المصادر الأصليّة سواء كان النقل فيه[3] صريحاً نحو: (رُوَيْدَ)[4] فإنه قد يستعمل مصدراً أيضاً[5]، أو غير صريح نحو: (هَيْهَاتَ)[6] فإنه وإنْ لم يستعمل مصدراً[7] إلاّ أنه[8] على وزن (قَوْقَاة) مصدر (قَوْقَى) أو عن[9] المصادر التي كانت في الأصل أصواتاً نحو: (صَهْ ومَهْ) أو عن الظروف أو عن الجار والمجرور نحو: (أَمَامَكَ زَيْداً)، و(عَلَيْكَ[10] زَيْداً) فليس لشيء منها[11] الدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة، بحسَب الوضع الأول، وخرج[12] عنه الأفعال[13] المنسلخة عن الزمان نحو[14]: (عَسَى وكَادَ) لاقتران معناها[15] به بحسب أصل الوضع، وخرج عنه[16] المضارع أيضاً[17]، فإنه على تقدير[18] اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من الأزمنة الثلاثة فيدل على واحد معين[19] أيضاً[20] في ضمنهما إذ[21] لا يقدح[22] في الدلالة على معين[23] الدلالة على ما[24] سواه، نعم يقدح[25] في إرادة المعين إرادة ما سواه،

(١) أي: في حد الاسم. (٢) ما كان بمعنى الأمر والماضي. (٣) أي: في الاسم الفعل. (٤) بمعنى أمهله. (٥) كما استعمل اسم فعل. (٦) أي: بعد. (٧) كما في قوله ﴿فَمَهِّلِ الْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا ﴿١٧﴾﴾. (٨) سمي مصدر مجازاً تسميته باسم ما يوازيه نحو قوقاة مصدر. (٩) أي: إما منقولة. (١٠) أي: لزمه. (١١) أي: من المذكورات. (١٢) أي: حد الاسم. (١٣) بحسب الاستعمال. (١٤) لأنها اعتبار أصل الوضع يدلان على الزمان الماضي. سيد عبد الله. (١٥) أي: بالزمان. (١٦) أي: حد الاسم. (١٧) كالأفعال المقارنة. (١٨) إشارة إلى الاختلاف إذ في المضارع أقوال ثابتة. (١٩) من الزمانين. (٢٠) كالزمانين. (٢١) علة ليدل. (٢٢) لا يمنع. (٢٣) نائب الفاعل ليقدح معين. (٢٤) أي: معين. (٢٥) أي: يضر ويمنع.

يدل على معنى في نفسه وهو الزمان وليس ذلك المعنى مقترناً بأحد الأزمنة، وأجيب[1]: بأن الاقتران في حد الفعل معتبر بطريق الإيجاب الجزئي وعدم الاقتران معتبر بطريق السلب الكلي؛ يعني: لم يكن شيء من معانيه المستقلة مقترناً بأحد الأزمنة، فيخرج الفعل عن حد الاسم؛ إذ بعض معانيه المستقلة وهو الحدث مقترن بأحد الأزمنة. (قوله: بحسب الوضع الأول) أراد بالأول الغير المسبوق فهو مستعمل في جزء معناه بطريق التجريد؛ إذ لا يلزم في كل اسم تعدد الوضع وسبق أحدهما على الآخر. (قوله: فدخل فيه أسماء الأفعال) وقيل: لم يخرج أسماء الأفعال؛ لأن معانيها المطابقية ألفاظ وهي غير مقترنة، وإنما المقترن معاني تلك الألفاظ؛ لأن رويد مثلاً اسم لا مهل والاقتران لمدلوله، وفيه أنه صرح الرضي بأن العربي القح ربما يقول صه ولم يخطر بباله لفظ اسكت، فعلم أنه لم يوضع للفظه، ويأتي تمام الكلام في بحث أسماء الأفعال. (قوله: مصدراً أيضاً) أي: كما يستعمل اسم فعل؛ نحو قوله تعالى: ﴿أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا﴾؛ أي: إمهالاً، وهذا يدل على أنه في الأصل مصدر، ثم نقل إلى غيره لكنه لم يهجر ذلك المعنى المنقول عنه. (قوله: فإنه وإن لم يستعمل الخ) يعني: أنه وإن لم يستعمل في الأصل مصدراً حتى يكون منقولاً منه إلا أنه على وزن قوقاة مصدر قوقي من باب دحرج أو سلقي، فكأنه في الأصل مصدر نقل عنه وجعل اسماً لفعل هو بعد، والقوقاة في اللغة صياح الدجاجة. (قوله: نحو: صه) فإنه نقل من اسم الصوت إلى المعنى المصدري - أعني: السكوت - ثم منه إلى اسكت، وهكذا يقال في مه، وفي الحديث: «إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة

(١) المجيب حسن مصري.

أن يكون ذلك العدم بحسب الوضع. (قوله: الأول) أي: الوضع الغير المسبوق سواء كان ذلك الوضع وضع اسم أو فعل أو مركب فدخل فيه يزيد ويشكر علمين؛ لأن معناهما العلمي غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة في الفهم عنهما بحسب الوضع الأول؛ وذلك وضع الفعل، ودخل فيه أيضاً أسماء الأفعال؛ لأن معانيها المقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة بحسب الوضع الثاني غير مقترنة بأحد الأزمنة في الفهم عنها بحسب الوضع الأول وهو وضع اسم أو مركب إضافي أو جار ومجرور كما سيظهر، وخرج عنه الأفعال المنسلخة عن الزمان؛ لأن معانيها وهي منسلخة عن

النسبة في وضعه لاستعمل غير مسند أيضاً كالمصدر، وما قيل: إن النسبة المذكورة مدلول الهيئة التركيبية كما في الجملة الاسمية فإن الفعل يدل على مفهومه تفصيلاً مع أن المقرر أن المفرد لا يدل على مفهومه تفصيلاً، ففيه أنه إن أراد أن للهيئة التركيبية مدخلاً في الدلالة على النسبة فمسلم ولا يقتضي استقلالها بالمفهومية، وإن أراد أن الهيئة مستقلة في الدلالة عليها فيخدشه أن لزوم تلك الهيئة التركيبية للفعل دون سائر التركيبات مما لا وجه له، والقول بأن الحدث في مفهومه معتبر من حيث إنه مستند للإسناد إلى شيء تكلف صريح؛ إذ لا دلالة لصيغة الفعل على الاستمداد أصلاً، وأما دلالة الفعل على الحدث والزمان والنسبة تفصيلاً، فلتعدد أوضاعه؛ فإنه من حيث جوهره يدل على الحدث ومن حيث الصيغة يدل على الزمان ومن حيث تركيبه بالفاعل يدل على النسبة، ولعمري إن الخروج من طريقة القوم والجسارة على الاعتراض عليهم بمجرد الشكوك التي تعتري لعدم التعمق في كلامهم مما لا ينبغي أن يقدم عليه. (قوله: وشهرة أمرها الخ) يعني: كان على الشارح تفسير الأزمنة الثلاثة لكن لشهرة أمرها تركه. (قوله: وهو بعيد)؛ لأنه حينئذ يكون قيداً للدلالة وتقييد الدلالة بعدم الاقتران ركيك. (قوله: أي: المراد بعدم الاقتران المعنى المستقل الخ) يشير إلى أن ضمير غير مقترن راجع إلى المعنى الموصوف بالصفة الأولى فيفيد أن المعتبر في الاسم عدم الاقتران بالنسبة إلى

الزمان مقترنة بأحد الأزمنة في الوضع الأول، وفيه بحث؛ لأن معانيها بعد الانسلاخ إنشائية، وتلك المعاني الإنشائية غير مقترنة بأحد الأزمنة بحسب الوضع الأول، ويمكن أن يدفع بأن المراد لما كان اقتران المعنى المستقل خرجت عنه تلك الأفعال؛ لأن المعنى المستقل في تلك الأفعال ليس لا ما يقارنه صفة الإنشاء وهو بحسب الوضع الأول مقترن، ولك أن تقول: المراد بعدم الاقتران عدم اقتران المعنى المستقل بحسب أصل الوضع، فدخل فيه يزيد ويشكر علمين؛ لأنهما بحسب الوضع العلمي غير مقترنين بأحد الأزمنة، ودخل فيه أيضاً أسماء الأفعال؛ إذ لا وضع لها بإزاء المعاني الفعلية، وحينئذ يكون الحكم باسميتها بحسب الوضع السابق بناء على التغليب، فإنها بحسب هذا الوضع قد يكون مركباً، وخرج عنه الأفعال المنسلخة من الزمان بناء على أن لا وضع لها بإزاء المعاني الإنشائية، ولما كان القول بأن لا وضع لأسماء الأفعال في المعاني الفعلية ولا للأفعال المنسلخة في المعاني الإنشائية بعيداً غير مرضي للمصنف كما يقتضيه ظاهر عبارته لم يسلك هذا الطريق، ولهذا لم يجب أيضاً عن شبهة أسماء الأفعال بأنها بمعنى المصادر التي لوحظت معها الأفعال ولا بأنها موضوعة

صه والإمام يخطب فقد لغوت». وقوله: أو عن الظرف - يعني: ما عدا الجار والمجرور - بقرينة ما بعده؛ إذ العام إذا قوبل بالخاص يراد به ما وراءه. (قوله: وخرج عنه المضارع أيضاً) لعله ابتداء كلام مسوق لدفع دخل مقدر كما يظهر من السوق؛ إذ في[1] العطف كلام كما لا يخفى على أهل الذوق. (قوله: على تقدير اشتراكه) وهو الراجح المختار من بين الأقوال الثلاثة، والمراد الاشتراك اللفظي، وقد يقال: أن هذا الجواب على تقدير وضعه للمعنيين كليهما، وأما على تقدير أنه موضوع لأحد الأزمنة في أصل الوضع، وإنما نشأ الاشتراك من الاستعمال فعليه فلا إشكال وفيه شيء. (قوله: وأين الدلالة من الإرادة) يعني: بينهما بون بعيد كما يقال: أين الثريا من يد المتناول، واعلم أن الإرادة بمعنى التفات النفس

(١) أي: في عطف قوله وخرج الخ على ما قبله شيء ما.

المعنى المستقل بالزمان لا إلى المعنى مطلقاً وإلا لم يخرج الفعل عن حده؛ لأنه يصدق عليه أنه يدل على معنى في نفسه وهو الحدث وعلى معنى غير مقترن بالزمان وهو المعنى المطابقي؛ إذ لا معنى لاقتران الشيء بجزئه. (قوله: أي: الوضع الغير المسبوق) يعني: أن الأول مستعمل في جزء معناه فإن مدلوله المطابقي السابق غير المسبوق، وإنما فسره بذلك؛ إذ لا يلزم في كل اسم تعدّد الوضع وسبق أحد الوضعين على الآخر. (قوله: لأن معناهما العلمي الخ)؛ لأن الاقتران فرع وجود ذلك المعنى ولم يكن في وضع الفعل هذا المعنى موجود أو كذا الحال في أسماء الأفعال. (قوله: وخرج عنه الأفعال المنسلخة) أي: ما يدل على إنشاء معنى من غير دلالة على الزمان إما لازماً كما في عسى أو لا كما في اشتريت وبعت لاقتران معانيها؛ أي: المعاني الحديثة مع الزمان في الوضع الأول وهو الوضع الخبري، واعلم أن تفسير هذا القيد؛ أعني: عدم الاقتران في حد الاسم مبني على تفسير قيد الاقتران في حد الفعل؛ لأن السلب إنما يتعقل بعد الإيجاب وفي حد الفعل هذا القيد محمول على المتبادر منه وهو أن يكون ذلك المعنى والزمان المعين مدلول لفظه بالوضع الأصلي الغير المسبوق، فيخرج عنه المصدر لعدم الدلالة على الزمان واسما الفاعل والمفعول عند العمل لكون دلالتهما بحسب الاستعمال دون الوضع وأسماء الأفعال لدلالتها بالوضع الثاني العارض، ويدخل الأفعال المنسلخة لاقترانها بالوضع الأصلي فيكون مفاده في حد الاسم عدم اقتران المعنى المستقل بحسب الوضع الأصلي الغير المسبوق فيشمل مالا اقتران لمعناه أصلاً وما له اقتران بحسب الاستعمال دون الوضع وما له اقتران بحسب الوضع العارضي دون الأصلي، ويخرج ما له اقتران بحسب الوضع الأصلي دون العارضي فاندفع ما قيل: إن تقييد عدم الاقتران بكونه بحسب الوضع الأول مما لا دليل عليه سوى تصحيح الحد ولو جاز ذلك لجاز كل تعريف بالأعم باعتبار تقييده بما يجعله مساوياً وإن نحو: يزيد ويشكر علمين وأسماء الأفعال اسميتها إنما هي باعتبار الوضع الثاني، فاللائق أن يعتبر عدم الاقتران أيضاً بحسب هذا الوضع دون الوضع الأول، فإن فيه اعتبار كل واحد من الوضعين من وجه والفائدة من وجه آخر. (قوله: لأن معانيها الخ) يعني: أن الأفعال المنسلخة موضوعة بالوضع الثاني لإنشاء المعاني الحديثة وهي غير مقترنة بالزمان بحسب الوضع الأول، بل المعاني الحديثة الخبرية، وحاصل الجواب: أن المعتبر اقتران المعنى المستقل وهي المعاني الحديثة نفسها مع قطع النظر عن وصف كونها إنشائية أو خبرية وهي معتبرة في الوضعين فصح كونها مقترنة بالزمان بحسب الوضع الأول. (قوله: ولك أن تقول) في بيان قوله: غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة بحيث يطرد الحد وينعكس. (قوله: بحسب أصل الوضع) أي: الأصل الذي هو الوضع زاده احتياطاً فإن الاستعمال الشائع يقال له الوضع أيضاً لكنه وضع طار. (قوله: إذ لا وضع لها بإزاء المعاني الفعلية) بل استعمل فيها استعمالاً شائعاً بحيث صارت المعاني الوضعية متروكة. (قوله: على التغليب) فإن أكثرها أسماء وإن كان بعضها ظروفاً وبعضها جاراً ومجروراً. (قوله: على أن لا وضع لها بإزاء المعاني الإنشائية) بل استعملت فيها استعمالاً شائعاً. (قوله: بعيداً) في نفسه؛ لأن المتبادر إلى الفهم والاستعمال بلا قرينة دليل الوضع. (قوله: كما يقتضيه ظاهر عبارته) أي: ظاهر عبارة المصنف رحمه الله في تعريفاتها حيث قاله أفعال المدح والذم ما وضع لإنشاء مدح أو ذم، وأفعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاءً أو حصولاً أو أخذاً فيه وأسماء الأفعال ما كان بمعنى الأمر والماضي، وإنما قال ظاهر لإمكان أن تصرف عن الظاهر بأن اللام ليست صلة للوضع، بل لام الغرض وأن المراد ما كان في الاستعمال. (قوله: لم يسلك) أي: الشارح رحمه الله هذا الطريق؛ أي: اعتبار الوضع، بل قيد الوضع بالأول. (قوله: ولهذا) أي: لأجل البعد وعدم رضى المصنف رحمه الله لم يجب الشارح رحمه الله أيضاً. (قوله: بأنها بمعنى المصادر التي لوحظت معها الأفعال) بمعنى أنها موضوعة للمعاني المصدرية ومستعملة فيها إلا أنه لما لوحظت معها الأفعال العاملة فيها أطلق عليها أسماء الأفعال بأدنى الملابسة وليست بمعنى الأفعال حتى تنتقض التعريفات بها طرداً وعكساً. (قوله: ولا بأنها الخ) أي:لم يجب الشارح رحمه الله أيضاً بأنها موضوعة للصيغ المخصوصة فرويد موضوع للفظ أمهل، وهيهات لصيغة بعد لا لمعانيها. (قوله: قال الشيخ الرضي الخ) تأييد لضعف الجواب الأخير. (قوله: لم يخطر بباله لفظ اسكت) فعلم أنه ليس موضوعاً للفظه. (قوله: الذي حملهم) مع تأديتها

للأفعال الاصطلاحية لا لمعانيها، قال الشيخ الرضي: العربي القح: أي: الخالص ربما يقول: صه، مع أنه لم يخطر بباله لفظ اسكت. (قوله: فدخل فيه أسماء الأفعال) الذي حملهم على أن قالوا إنها ليست بأفعال مخالفتها للأفعال صيغة وقبولاً لما لا يقبل الأفعال كالتنوين ولام التعريف وكون بعضها ظرفاً وبعضها جاراً ومجروراً. (قوله: نحو: رويد: فإنه قد يستعمل مصدراً) نحو: رويد زيد، وهو مصغر أرواد مصدر أرود: أي: رفق تصغير ترخيم: أي: ارفق رفقاً ولو كان صغيراً قليلاً. (قوله: أو غير صريح) أي: لم يثبت استعماله مصدراً، لكنه يشبه أن يكون مصدراً في الأصل؛ لأنه قام دليل على كونها منقولة إلى معاني الأفعال عن أصل، وأشبهُ ما يكون أصلها المصادر للمناسبة بينهما وزناً، ولإلحاقها بأخواتها من نحو: رويد زيد. (قوله: على وزن قوقاة) فأصل هيهات هيهية كقوقية قال قدس سره في الحاشية: الدجاجة تقوقي: أي: تصيح قوقاة وقيقاء على وزن فعال فعلة وفعلاً. (قوله: نحو: أمامك زيداً) أي: تقدم. (وعليك زيداً) أي: لزم. (قوله: فإنه على تقدير اشتراكه) وهو الراجح على ما قيل من أنه للحال

معاني الأفعال. (قوله: فإنه قد يستعمل مصدراً) في الصحاح وله أربعة أوجه اسم فعل وصفة وحال ومصدر فالأول: نحو: رويد عمراً: أي: أرود عمراً بمعنى أمهله والصفة: نحو: قولك سار سيراً رويداً، والحال: نحو: سار القوم رويداً لما اتصل بالمعرفة صار حالاً لها والمصدر: نحو قولك: رويد عمر وبالإضافة كقوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾. (قوله: تصغير ترخيم) أي: بحذف الزوائد. (قوله: لأنه قام دليل)

وأين الدلالة من الإرادة ؟ ولما فرغ من بيان حد الاسم أراد أن يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة[1] به، فقال: «وَمِنْ خَوَّاصِهِ» مُنَبِّهاً[2] بصيغة جمع الكثرة[3] على كثرتها[4] وبـ (مِن) التبعيضيّة[5]، على أن ما ذكره بعض منها. وهي: جمع خاصّة، وخاصّة[6] الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي؛ إما شاملة لجميع أفراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للإنسان، أو غير شاملة[7] كالكاتب بالفعل[8] له، فمن خواص الاسم

(١) للمخاطبين بهذا الكتاب. (٢) من الأول الأمر حال من فاعل قال. (٣) يستعمل فوق العشرة. (٤) قيل: عددها يرتقي إلى قريب من ثلثين. عصمت. (٥) بقرينة دخولها على الجمع فلو دخلت على مفرد لكانت متباينة اتصالية. (٦) إنما الاسم. (٧) لجميع الأفراد. (٨) إن الكتابة بالفعل لا توجد في جمع أفراد الإنسان.

وَمِنْ خَوَّاصِّهِ دُخُولُ اللاَّمِ

حقيقة وللاستقبال مجازاً أو بالعكس. (قوله: ومن خواصه) خبر قدم للاهتمام به أو للقصر أو مبتدأ كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا﴾، ولا يبعد أن يقال: يفهم حينئذ أن المذكور أقل من المتروك. (قوله: منبهاً بصيغة جمع الكثرة على كثرتها) التي تتجاوز العشرة قالوا: إنها تبلغ قريباً من ثلاثين. (قوله: وبمن التبعيضية) بقرينة دخولها على الجمع، فلو دخلت على مفرد لكانت ابتدائية اتصالية يشهد عليه قولك: هذا من الناس أو من الإنسان، لا يقال: يفهم منه أنه لو لم يأت بمن لكان الحكم صحيحاً، لكنه عار من التنبيه مع أنه لا يصح؛ لأن أقل مرتبة جمع الكثرة عشرة؛ لأنا نقول: لا نسلم لزوم ذلك، ولئن سلم فلا نسلم أن أقل مرتبته العشرة؛ إذ لا فرق بينه وبين جمع القلة في جانب القلة، ولئن سلم فكثيراً ما يقوم كل منهما

إلى جانب المعنى من حيث إنه مراد المتكلم، وهي ليست بشرط - أي: موقوف عليها - في دلالة اللفظ على المعنى عند الجمهور خلافاً للشيخ الرئيس أبي علي حسين بن عبد الله الشهير بابن سينا؛ فإنه ذهب إلى أن الدلالة موقوفة على الإرادة، واختاره العصام في هذا المقام، فارجع إليه جازماً بأن الحق الذي عليه جمهور المحققين أن الإرادة ليست شرطاً في الدلالة ولا تابعة لها بل للوضع. (قوله: فقال: ومن خواصه) وهي والخصائص بمعنى واحد، لكن الأول أكثر استعمالاً وأشهر، فلذا على الثاني آثر ولم يقل: ومن علاماته؛ لأن العلامة لا تنفك عن ذي العلامة كالرفع للفاعل بخلاف الخاصة كذا قيل فافهم. وقوله: منبهاً الخ؛ أي: منبهاً في أول الأمر على كثرة الخواص وتعددها، فتقديم الخبر للتنبيه المذكور لا للحصر، وقال اللاري: أن عدد الخواص ترتقي إلى اثنين منها التاء المتحركة وياء النسبة والتصغير وكونه تمييزاً ومستثنى ومنادى ومنصرفاً إلى غير ذلك، وتمامه في السيلكوتي. (قوله: جمع خاصة) أي: جمع كثرة للخاصة اسم فاعل أو خاص؛ فإنهما بمعنى واحد، وتأنيثها؛ لكونها حالة الشيء، أو التاء للمبالغة أو النقل، وقيل: هي مصدر بوزن العافية. (قوله: وخاصة الشيء ما) أي: الخاصة في العرف العام ما يختص بذلك الشيء، والباء داخل على المقصور عليه - أعني: ماله الخاصة - وهو الأصل فيقال: خص المال بزيد؛ أي: المال له دون غيره، لكن الشائع في الاستعمال إدخالها على المقصور - أعني: الخاصة - وهذا مبني على تضمين معنى التمييز والأفراد، أو على جعل التخصيص مجازاً عن التمييز مشهوراً في العرف، قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ نخصك بالعبادة وهو على المعنى الثاني، وقال قطب الدين التحتاني: الصواب نخص العبادة بك، فخطأ الزمخشري في مقالته، والخطأ في كلام ابن أخت خالته (شرح إيضاح). (قوله: ولا يوجد في غيره) تصريح لما يتضمنه لفظ يختص من جزءه السلبي، قال اللاري: وقيل: النفي راجع إلى القيد فيكون المآل ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره، فالتفسير لكلا معنى الاختصاص؛ أي: الإيجابي والسلبي معاً لا السلبي فقط قاله عصام، والجواب في المنافع فليراجع. وقوله: كالكاتب بالقوة؛ أي: ما من شأنه

وهو مخالفتها لها صيغة وتصرفاً. (قوله: قدم للاهتمام) ليكون إفادة الاختصاص المستفاد من لفظ الخواص نصب العين، فلا يرد أن الأهمية لا تصير سبباً ما لم يبين وجهها. (قوله: أو للقصر) تأكيداً للاختصاص المستفاد من لفظ الخواص إزالة للتردد الحاصل من توهم وجود هذه الخواص سوى الإضافة في الفعل والحرف على ما يبين في محله. (قوله: أو مبتدأ) بتأويل من بلفظ البعض ولما كان وقوع الحرف وبالتأويل غير شائع أيده بقول صاحب الكشاف، لكن عبارة الكشاف نصاً في ذلك فإنه قال: ومن في من يقول موصوفة كأنه قيل: من الناس ناس يقولون كذا كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ﴾ (قوله: ولا يبعد أن يقال يفهم حينئذ) أي: حين جعله مبتدأ أن الخواص المذكورة أقل من المتروكة؛ وذلك لأن كلمة من تكون مأوّلة بلفظ البعض المضاف إلى الخواص والشائع في لفظ البعض المضاف إلى الكل استعماله في الأقل من المتروك بخلاف ما إذا جعل خبراً فإنه حينئذ يكون مفاده كون المذكور كائناً من الخواص على وجه البعضية فتدبر. (قوله: تبلغ قريباً من ثلاثين) من جملتها تاء التأنيث المتحركة وياء النسبة وكونه فاعلاً ومفعولاً وموصوفاً وذا حال وتمييزاً ومثنى ومجموعاً ومنادى ومصغراً ومكبراً ومنسوباً ومستثنى ومستثنى منه ومرجماً للضمير بلا تأويل ومنصرفاً وغير منصرف وإبدال اسم صريح منه والإخبار به مع مباشرة الفعل؛ نحو: كيف كنت والقيام إذا خرجت والتكبير والتعريف والتذكير والتأنيث. (قوله: لكانت ابتدائية اتصالية) وهي ما يكون المجرور بها مبدأ لشيء باعتبار اتصاله به سميت اتصالية لإنبائها عن الاتصال؛ نحو قوله ﷺ: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى»؛ أي:

مقام الآخر، فذلك مجاز غير عزيز. (قوله: وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره) تفسير لما يتضمنه يختص من جزئه السلبي، وإنما لم يقل: ما يوجد في الشيء ولا يوجد في غيره إشارة إلى المناسبة بين المعنى اللغوي والعرفي بأخذه فيه، ولم يتحاش عن كون التعريف بأعم؛ لأن المقصود امتيازها من بعض ما عداها وهو الجنس والعرض العام، ولك أن تخصص لفظة ما بالخارج المحمول بشهادة المثال، ولا يخفى أن الخاصة لو كانت بالمعنى العرفي كما هو ظاهر الأمر وإطباق الشراح عليه ويؤيده لفظ الحد لكان

أنت متصل بي ونازل مني منزلة هارون متصلاً ونازلاً من موسى. (قوله: هذا من الناس أو من الإنسان) فإن الأولى تبعيضية لكونه بعضاً من الجماعة، والثانية ابتدائية؛ إذ ليس الشخص بعضاً من الطبيعة، بل جزئياً لها والجزئي متصل به الكل خارج منه. (قوله: لأن أقل مرتبة الخ) على ما هو المشهور من أن جمع القلة للثلاثة إلى عشرة وجمع الكثرة للعشرة إلى ما لا يتناهى. (قوله: لا نسلم لزوم ذلك)؛ لأن التنبيه على فائدة لا ينافي أن يكون له مدخل في إفادة أصل المعنى. (قوله: إذ لا فرق الخ) على ما هو رأي المحققين من أن الاختلاف بينهما إنما هو في جانب الكثرة دون القلة فإن الأقل منهما ثلاثة. (قوله: تفسير لما يتضمنه يختص به الخ) وفائدته دفع احتمال أن يكون الباء داخلاً على المقصور كما هو الشائع في الاستعمال. (قوله: وإنما لم يقل الخ) حتى لا يتوهم الاستدراك ولا يحتاج إلى التفسير. (قوله: بأخذه فيه) أي: بأخذ المعنى اللغوي في المعنى العرفي فإنها في اللغة ما يوجد في الشيء ولا يوجد في غيره والعرف اعتبر فيه قيداً زائداً وهو كونه خارجاً محمولاً. (قوله: ولم يتحاش الخ) دفع لما يرد من أنه إذا كان المعرف الخاصة بالمعنى العرفي يلزم التعريف بالأعم لشموله للفصل ولما يكون خارجاً غير محمول. وحاصل الدفع أن التعريف بالأعم جائز عند المحققين؛ إذ كان المقصود امتياز المعرف عن بعض ما عداه وههنا كذلك؛ إذ المقصود تميز الخاصة عن الجنس والعرض العام فشموله للفصل والعرض الغير المحمول المختص لا يضر؛ إذ المقصود معرفة ما به يتميز الاسم عن الفعل والحرف وكونه خارجاً محمولاً لا مدخل له في ذلك. (قوله: كما هو ظاهر الأمر)؛ لأن الأصل في الإطلاق الحقيقة والمعاني اللغوية ممان مجازية عند أهل العرف، لكن هذا إنما يتم لو كان ما ذكر من معنى الخاصة عرف النحاة أيضاً كما يشير إليه فرق المصنف رحمه الله في الإيضاح بين الحد والخاصة بأن الحد مطرد ومنعكس دون الخاصة فإنه لا يلزم انعكاسها لجواز عدم شمولها. (قوله: ويؤيده لفظ الحد) فإن ذكرها مع الحد قرينة كونه بالمعنى العرفي كلفظ الحد.

«دُخُولُ اللاَّمِ» أي: لام التعريف، ولو قال: دخول حرف التعريف لكان شاملاً للميم في مثل قوله عليه السلام: «لَيْسَ مِنَ امبرّ امْصِيَامٌ، فِي امْسَفَر» لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام وحدها إشارة إلى أن المختار عنده ما ذهب إليه سيبويه، من[1] أن أداة[2]

(١) بمعنى آلة التعريف وحرفه.

عدّ المذكورات منها من قبيل المسامحة المشهورة، وهي ذكر المبدأ وإرادة المشتق. (قوله: دخول اللام) أي: اللام باعتبار دخولها، وإنما قال ذلك؛ لأن المتبادر من الحكم بالاختصاص أن يكون ذلك بحسب الاتصاف ولا اتصاف للاسم بها ولا بقرينها. (قوله: أي: لام التعريف) احتراز عن لام الأمر ولام الابتداء، فكأن اللام فيها بدل من المضاف إليه أو للعهد الخارجي والذهني، والتفسير بيان للواقع لا بيان لما استعمل اللفظ فيه. (قوله: لكان شاملاً للميم) في لغة حمير وهي قبيلة من طي وشاملاً أيضاً لحرف النداء لكنه لم يتعرض له لظهور اختصاصه بالاسم عقلاً، فإن القابل للنداء ليس إلا بعض الأسماء. (قوله: في مثل قوله عليه الصلاة والسلام) في جواب حميريّ قال أمن امبر امصيام في امسفر. (قوله: لعدم شهرته) ولاختصاصه ببعض اللغات ولجواز أن تقول: إن الميم ليست للتعريف بل هي بدل من لام التعريف. (قوله: وفي اختياره) أي: في ضمن اختياره اللام على حرف التعريف أو في اختياره اللام على

(قوله: لكان عد المذكورات الخ) لعدم كونها محمولات على الاسم. (قوله: وهي ذكر المبدأ) أي: المشتق منه وإرادة المشتق فالمراد مدخول الكلام والجر والتنوين والمضاف والمسند إليه. (قوله: أي: اللام باعتبار دخولها) فسر بذلك؛ لأن المتبادر من عبارة المصنف رحمه الله أن يكون الدخول المضاف إلى اللام خاصة دون اللام لما أن المضاف إليه خارج عن المضاف مع أن اللام والتنوين والجر من خواصه. (قوله: وإنما قال ذلك) أي: دخول اللام ولم يكتف على قوله: اللام مع أنه أخصر وأظهر؛ لأن المتبادر من الحكم باختصاص شيء بشيء أن يكون المختص وصفاً للمختص به ناعتاً له وليس اللام والتنوين والجر مما يتصف به الاسم وإن كانت حاصلة فيه. (قوله: فكان اللام فيها) أي: لام التعريف في قوله: اللام بدل من المضاف إليه كما هو رأي الكوفيين، أو للعهد الخارجي إشارة؛ أي: اللام التي شاع في العرف استعمال اللام مطلقاً فيه وهو لام التعريف بخلاف ما عداه فإنه يستعمل فيه بإضافة فيقال: لام الابتداء ولام الأمر ولام جواب القسم أو للعهد الذهني؛ أي: فرد مبهم من جنس اللام، وحينئذ تفسير الشارح رحمه الله بلام التعريف بيان اللام الذي هو مختص بالاسم في الواقع لا بيان لما استعمل لفظ اللام فيه؛ فإنه مستعمل في الفرد المبهم. (قوله: لكنه لم يتعرض له) أي: لم يتعرض الشارح رحمه الله لشمول حرف التعريف لحرف النداء لظهور اختصاص حرف النداء بالاسم عقلاً، فلا حاجة إلى بيان اختصاصه بالاسم فشموله لا يصير داعياً إلى اختياره على اللام. (قوله: أي: في ضمن اختياره الخ) فيكون نكتة أخرى لاختيار اللام على حرف التعريف مرجحة له، وعلى الثاني كلاماً مبتدأ

الكتابة والقوة كون الشيء من شأنه أن يكون وليس بكائن، ويقابله الفعل، وما ذكر ههنا؛ أي: في المتن من الخواص الغير الشاملة كما سيذكره. (قوله: أي: لام التعريف) يشير إلى أن اللام في اللام للعهد الخارجي بإرادة اللام السابقة في كلامهم وهي لام التعريف، أو إنها عوض عن المضاف إليه، الأول مذهب البصريين، والثاني للكوفيين، وإنما احتاج إلى القيد؛ لأنها قد تكون لغير التعريف كلام الأمر والابتداء ولام الجحود والتعجب والقسم وجواب لو إلى غير ذلك. (قوله: شاملاً للميم) أي: المفيد للتعريف؛ وهي لغة حمير ونفر من طي، قال الزجاج: حمير تقلبون اللام ميماً إذا كانت مظهرة[1]؛ كالحديث: «من امبرّ» إلا أن المحدثين أبدلوه في الصوم والسفر، وإنما الإبدال في البر فقط، وربما وقع قلب اللام المدغمة في أشعارهم نحو قوله: يرمي ورائي بامسهم وامسلمة؛ أي: بالسهم والسلمة[2]، ومن حمير من يبدل الهمزة هاء فيقول: هالرجل في الرجل قاله الفاكهي، ونقل في شرح المغني عن بعض طلبة اليمن أنه سمع في بلادهم من يقول: خذ الرمح واركب امفرس، وهذه لغة بعضهم. (قوله: في قوله عليه السلام: «ليس من امبر امصيام في امسفر») كذا رواه نمر بن تولب، وأخرجه أحمد في مسنده، والطبراني في الكبير من حديث كعب بن عاصم ورجاله رجال الصحيح كذا في الشمني، قال الجزائري: وهذا جوابه عليه السلام لرجل من حمير التي هي قبيلة من طي حين سأله: أمن امبر امصيام في امسفر، والمعنى: أمن جملة الإحسان وفعل الخير الصيام في وقت السفر، فأجابه عليه السلام مطابقاً للغته: «ليس من امبر الخ»، وهذا محمول على حال المشقة بأن أجهده الجوع والعطش، وإلا فالصوم مندوب لقوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، وقد صام عليه السلام في السفر ابن ملك وغيره. وقوله: لعدم شهرته؛ أي: واختصاصه ببعض اللغات كما عرفته. (قوله: وفي اختياره اللام) أي: على حرف التعريف وعلى الألف واللام فصلة الاختيار محذوفة للتعميم، وسيبويه هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الشيرازي نشأ بالبصرة ولقب بسيبويه لذكائه ولطافته، أو لاعتياده شم التفاح، وهو الذي صنف الكتاب وقسم الأبواب، وكان قد أخذ النحو عن الخليل، واللغة عن الأخفش،

(١) أي: غير مدغمة، قال ابن هشام: لكن هذه لغة لبعضهم لا لجميعهم ألا ترى أنها في الحديث دخلت في النوعين. (٢) أي: الحجارة.

التعريف هي: اللام وحدها زينت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن. وأما الخليل[1]: فقد ذهب إلى أنها[2] أل كـ (هل)

(١) ابن أحمد أستاذ سيبويه. (٢) أداة التعريف.

الكبير، وناظر الكسائي في مجلس يحيى بن خالد البرمكي فغلب على سيبويه، فخرج إلى فارس مضطرباً، ومات هناك في أيام الرشيد سنة ١٨٠، ويأتي تمام الكلام في بحث إذا المفاجأة. (قوله: هي اللام وحدها) وهو الذي ذهب إليه المصنف، والدليل عليه: أن التعريف نقيض التنكير وقد جعل علامته حرفاً واحداً وهو التنوين وكذا علامة نقيضه؛ لأنه قد يحمل النقيض على النقيض، وبأن الألف قد تسقط في الدرج ولو كانت أصلاً لمنعت من السقوط، ولو سلم جواز سقوطها بناء على أن الاسم الكثير الاستعمال يناسبه التخفيف بحذف أحد حروفه، لكن يجب أن يفوت تعريف مدخولها عند حذفها؛ إذ المركب ينتفي بانتفاء أحد أجزاءه، وأما ثبوتها في يا الله وآ الذكرين فمعارض بحذفها في أكثر منه، مع أن ثبوتها في هذه المواضع لعلة كاملة، أما في يا الله فللمحافظة على التفخيم، وأما في الآية فلالتباس الاستفهام بالخبر. (قوله: لتعذر الابتداء بالساكن)؛ لأن اللام زيدت ساكنة مبالغة في الخفة، أو لأن علامة نقيضه، وهو التنكير ساكنة، ولما تركب الاسم منها ومن غيرها تعذر تحريكها؛ لأن اللام إن حركت بالفتح التبست بلام الابتداء، وإن بالكسر فلام الجر، وإن بالضم فيحصل الثقل فيما كثر استعماله، واختاروا الهمزة؛ لأنها التي تزاد عند الحاجة إلى زيادة حرف وفتحت مع أن همزة الوصل مكسورة في أكثر المواضع مبالغة في التخفيف. (قوله: وأما الخليل الخ) وهو أبو عبد الرحمن خليل بن أحمد النحوي البصري الأزدي الفراهيدي نسبة إلى فراهيد؛ علم على بطن من الأزد[1]، مات بالبصرة سنة ١٧٠ وله أربع وسبعون سنة، ولم يكن في العرب بعد الصحابة أذكى منه ولا أجمع، وكان من أزهد الناس وأشدهم تعففاً، وهو أستاذ سيبويه وواضع علم العروض. (قوله: إلى أنها أل كهل) أي: على وزن هل بمنزلة قد في الأفعال قالوا والدليل على ذلك أن الشاعر إذا اضطرّ فصلها من الكلمة كما يفصل قد، نحو قوله:

يَا خَلِيْلَيَّ ارْبَعَا وَاسْتَخْبِرَا الْـ
مَنْزِلَ الدَّارِسِ مِنْ أَهلِ الحِلاَلِ

وقد ذكرنا تمام البحث في موهبة المعبود على المقصود نقلاً عن تصريف ابن جني والمازني، وقال الجزائري: واحتج عليه؛ أي: على أن حرف التعريف أل كهل بأن

(١) قبيلة من اليمن.

الألف واللام، أو الألف هذه للإشارة. (قوله، هي اللام وحدها)؛ لأن نقيض التعريف التنكير، ودليله حرف ساكن، فكذا دليل نقيضه فيتوافق النقيضان في الدال ويتوافق دليلاهما. (قوله، زيدت عليها همزة الوصل) مفتوحة مع أنها مكسورة في سائر المواضع؛ لأن الخفة فيها مطلوبة لكثرة استعمالها. (قوله، إلى أنها ال كهل) وأيضا لو لم يكن

والمبرد: إلى أنها[1] الهمزة المفتوحة وحدها[2]، زيدت اللام للفرق بينهما وبين همزة الاستفهام وإنما اختص دخول حرف التعريف[3] بالاسم لأنه[4] موضوع لتعيين[5] معنى مستقل بالمفهومية يدلُّ عليه اللفظ مطابقةً، والحرف لا يدلُّ على المعنى المستقل بالمفهوميّة، والفعل يدلّ عليه[6] تضمّناً لا مطابقة[7]، وهذه[8] الخاصة ليست شاملة لجميع أفراد الاسم، فإن حرف التعريف لا يدخل على الضمائر، وأسماء الإشارة وغيرها، كالموصولات[9] وكذلك

(١) أداة التعريف. (٢) لأن المبرد رأى أنها كثير ما تستعمل بنفسها موضوعة لمعنى من المعاني كالاستفهام والنداء. (٣) على مذاهب الثلاثة. (٤) حرف تعريف موضوعه. (٥) نقل عن الأستاذ رحمه الله بأن هذا التعليل لا يخلو عن دور إلا اللهم أن يقال إن هذا. (٦) أي: على المعنى. (٧) فلا يدخل عليهما حرف التعريف لانتفاء الشرط. (٨) أعني: حرف التعريف. (٩) كالحرف التعريف.

كهل كان المناسب كسرة الهمزة، وفيه أن عذره قد سبق. (قوله: إلى أنها الهمزة) يضعفه شيوع حذفه في الوصل والعلامة لا تحذف. (قوله: لأنه لتعيين معنى) سمعت من بعض الأفاضل ناقلاً عن بعض شروح المختصر الذي صنفه الزمخشري أن اللام الداخلة على اللفظ الذي أريد به معناه: لتعيين المعنى المستقل، ومنحصرة في الجنس والعهد لا اللام مطلقاً، فإنها قد تدخل على اللفظ ولا تعيين فيه فلا عهد ولا جنس كاللام الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظي. (قوله: يدل عليه اللفظ مطابقة) هكذا قالوه، وفيه أنه لو أريد بالمطابقة معناها الحقيقي لزم أن لا يدخل اللام على الاسم مستعملاً في معناه المجازي وليس كذلك، ولو أريد بها دلالة غير تبعية ضمنية لزم جواز دخول اللام على الفعل المجرد عن الزمان والنسبة دخولاً قياسياً اللهم إلا أن يقال: إن

لبيان نكتة اختيار اللام على الألف واللام. (قوله: إن اللام الداخلة) بكسر الهمزة لكونه مفعول ناقلاً والنقل بمعنى القول على سبيل الحكاية، ولذا دخل الفاء في خبره ومفعول سمعت محذوف لدلالته عليه. (قوله: ومنحصرة في الجنس والعهد)؛ لأنه إن أريد به معناه من حيث هو أو من حيث التحقق في ضمن كل الأفراد أو فرد منه فهي للجنس وإن أريد به حصة معينة من معناه فهي للعهد. (قوله: كاللام الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظي) فإن المراد منه اللفظ وقد خص بالتلفظ من غير احتمال الاشتراك فيه فلا تعيين، وما قيل: إن اللفظ إذا أطلق يحتمل أن يراد به نفسه وأن يراد به معناه فاللام الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظي لتعيين أن يراد به اللفظ دون معناه ففيه أن ذلك مستفاد من خارج لا دلالة للام عليه، ولو كان للتعيين لكان للجنس أو للعهد وقد انتفى الأمران هنا. (قوله: معناها الحقيقي) وهو دلالة اللفظ على تمام ما وضع له لزم أن لا يدخل لام التعريف على الاسم حال كونه مستعملاً في معناه المجازي لكونه خلاف وضعه، فإن المعنى المجازي غير ما وضع له واللام موضوع لتعيين ما وضع له. (قوله: ولو أريد الخ) أي: لو أريد بالمطابقة ما تكون قصدية لا في ضمن دلالة أخرى سواء كانت على ما وضع له أو غير ما وضع له، قالوا: دلالة اللفظ على المعنى المجازي مطابقة لكون اللفظ مستعملاً فيه مقصوداً منه والتضمن والالتزام فهم الجزء واللازم في ضمن الكل والملزوم. (قوله: لزم جواز دخول الخ) أي: لزم جواز دخول لام التعريف على الفعل إذا استعمل في مجرد الحدث لكونه معنى مستقلاً مدلوله مطابقة بهذا المعنى. (قوله: لكن أبى عن دخولها

حروف المعاني لم يوضع منها حرف واحد ساكن وبأن الهمزة مفتوحة، وقد عرفت الجواب. (قوله: والمبرد إلى أنها الهمزة) وهو ضعيف؛ لحذف الهمزة مع بقاء التعريف بحاله وأضعف منه ما قيل: جاز حذفها مع كونها علامة؛ لأن اللام اللازمة لها تذكرها (نعمه). والمبرد: هو الإمام أبو العباس محمد بن يزيد الثمالي الأزدي البصري لقب به؛ لتكلمه دائماً بقوله: برد الله من بردني، أو لأنه إذا سئل عن شيء من المسائل يبرده؛ أي: يؤخره إلى ثلاثة أيام ليتأمل في الجواب، وعلى هذا القراءة بكسر الراء مع أن المشهور الفتح، تولد سنة ٢١٠، وأخذ العلوم عن أبي عثمان المازني وأبي حاتم السجستاني وغيرهما، ومات ببغداد سنة ٢٨٦، وله: كتاب المقتضب والروضة والكامل. (قوله: وإنما اختص دخول حرف التعريف بالاسم) الباء داخلة على المقصور عليه؛ لأن الاسم ذو الخاصة، وفي الشذور: ومن علامات الاسم التي يتميز بها عن قسيميه ال وذلك كالرجل والكتاب والدار، وقول أبي الطيب:

الخَيْلُ وَاللَّيْلُ وَالبَيْدَاءُ تَعْرِفُنِي
وَالسَّيْفُ وَالرُّمْحُ وَالقِرْطَاسُ وَالقَلَمُ

فهذه الكلمات السبع أسماء؛ لدخول ال عليها، فإن قلت: كيف دخلت على الفعل في قول زوق؟:

مَا أَنْتَ بالحَكَمِ التُّرضَى حُكُومَتُه

قلت: ذلك ضرورة قبيحة، واستعمال مثل ذلك خطأ بالإجماع؛ أي: لأنه لا يقاس عليه، وال في ذلك اسم موصول بمعنى الذي. (قوله: لأنه لتعيين معنى الخ) هذا التعليل للفاضل الرضي، ونقض بأنه قد يكون لتعيين المعنى التضمني كاللام في الحسن، فإنه لتعيين الذات المعتبرة في مفهوم الحسن ولا نصيب للصفة والنسبة المعتبرتين، وأجيب بأنها في هذه الأمثلة لتعريف الذات الموصوفة بالحسن والصفة خارجة عن الموصوف، والأظهر أن اختصاص هذه الأمور بالاسم اتفاقي فليس الدليل إلا الإستقراء، ثم إن التعيين أعم من الخارجي والذهني، فيشمل لام العهد الذهني، أو نقول إن المعرف باللام في أصل الوضع لمعين، ثم قد يستعمل بلا إشارة إلى معين كما في:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي

وذلك على خلاف وضعه. (قوله: فإن حرف التعريف لا يدخل الخ) أي: لئلا يلزم تحصيل الحاصل، والمراد بحرف التعريف اللام بقرينة المقام، فلا يرد أن من حروف التعريف

سائر الخواص الخمس المذكورة ههنا[1]. «وَ»[2] منها دخول «الجَرِّ»، وإنما اختص دخول[3] الجر بالاسم[4] لأنه أُثِرَ حرفُ الجرّ[5] في المجرور به لفظاً وفي المجرور به تقديراً[6]، كما في الإضافة المعنويّة[7]، ودخول حرف الجر لفظاً أو تقديراً[8]، يختص بالاسم لأنه لإفضاء[9] معنى الفعل إلى الاسم، فينبغي أن يدخل الاسم ليفضي[10] معنى الفعل إليه[11]، وأما الإضافة[12] اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي أن لا تخالف[13] الأصل، بأن[14] تختص بما يخالف ما يختصُّ به الأصل[15] ـ أعني[16]: الفعل ـ أو تزيد عليه[17] بأن تعم الاسم[18] والفعل. «وَ» منها[19]

(١) أي: في المتن. (٢) أي: ومن خواص الاسم. (٣) أي: لحوق الجر. (٤) لئلا يلزم تخلف الأثر عن المؤثر. (٥) وجيه الهدى. (٦) نحو: غلام زيد في تقدير غلام لزيد. (٧) فإن الجر في المضمولية أثر حرف الجر بحرف الجر نحو مررت بزيد. (٨) أي: حرف الجر. (٩) أي: الإيصال مثل مررت بزيد. (١٠) أي: ليوصل. (١١) أي: إلى الاسم. (١٢) لا يكون المضاف إليه في المعنوية لا فاعلاً. (١٣) حط رمى لفظ الفرع. (١٤) قيد إلى المنفي في بيان للمخالفة. (١٥) أي: الإضافة المعنوية. (١٦) تفسير مما الأولى. (١٧) أي: المعنوية. (١٨) لفظة الفعل. (١٩) أي من خواص الاسم.

وَالجَرُّ

حرف النداء مع أنه يدخل عليها فتبصر، وقدر المضاف في قوله: ودخول الجر إشارة إلى أن الجر ههنا بمعنى أثر العامل؛ أي: الكسر لا معناه المصدري، وقوله: لفظاً حال من ضمير به، وكذا قوله: تقديراً؛ أي: حال كونه ملفوظاً أو مقدراً. (قوله: كما في الإضافة المعنوية) وهي الإضافة إلى غير معموله المفيدة تعريفاً أو تخصيصاً، وفي العامل في المضاف إليه بهذه الإضافة خلاف، فمنهم من قال: إنه الحرف المقدر واختاره الشارح نظراً إلى أن معناه في الأصل هو الموقع للإضافة بين الفعل والمضاف إليه؛ إذ أصل غلام زيد، غلام حصل لزيد، فمعنى الإضافة قائم بالمضاف إليه لأصل الحرف، ولا ينكر عمل حرف الجر مقدراً، ومنهم من قال: إن عامل الجر هو المضاف واختاره الرضي، فقال: لأن حرف الجر كشريعة منسوخة والمضاف مفيد معناه، ولو كان مقدراً لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد، فمعنى كون الثاني مضافاً إليه حاصل له بوساطة الأول فهو الجار بنفسه، ومنهم من ذهب إلى أن العامل هو معنى الإضافة، وخير الأمور أوسطها، أما الأول: فبعيد من جهة أن الحرف وإن كان موقع الإضافة في الأصل إلا أن الموقع لها بالفعل إنما هو الاسم المضاف، وأما الثالث: فلأن صاحبه إن أراد بالإضافة كون الاسم مضافاً إليه فهذا هو المعنى المقتضى والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى، وإن أراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه فينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول أيضاً النسبة التي بينهما وبين الفعل. (قوله: وأما الإضافة اللفظية) جواب عما يقال: إن دخول الجر بالاسم في الإضافة اللفظية ليس أثر حرف الجر فلا يتم الدليل، والجواب ظاهر. وقوله: أن لا يخالف حامل للضمير العائد إلى الفرع، فقوله: الأصل منصوب وعبارة عن الإضافة المعنوية. (قوله: بأن يختص الخ) تصوير للمنفي؛ أعني: المخالفة؛ أي: بأن يختص الفرع بما؛ أي: بفعل يخالف؛ أي: يقابل ما؛ أي: اسماً يختص بذلك الاسم، الأصل؛ أي: المعنوية، وقوله: أعني: الفعل، تفسير للموصول الأول، وكتب على هذه العبارة بعض الناظرين ما ملخصه، قوله: فينبغي أن لا يخالف الأصل؛ يعني: أن الإضافة اللفظية فرع المعنوية، فهي أصل لها ومختص بالاسم فينبغي أن لا يخالفه الإضافة اللفظية؛ لأنه

هذا التعليل وإن اقتضى جواز دخولها عليه لكن أبى عن دخولها عليه الحالة التي اقتضاها وضعه بخلاف الاسم، فإن كلتا حالتيه مصححة، أو يقال: لا يصح لتجريد الفعل عن النسبة. (قوله: وكذلك سائر الخواص الخمسة) اعلم أن تلك الخواص كما أنها ليست شاملة ليست أكثرها خاصة حقيقية، بل إضافية لوجودها في غير الاسم إذا لم يرد به معناه، نعم إذا أريد به المعنى لا يوجد فيه، ولذلك طوى بيان الاطراد

الخ) يعني: أن الاستعمال المجازي فرع للاستعمال الحقيقي والاستعمال الحقيقي للفعل يأبى عن دخول اللام عليه لكون معناه الحقيقي غير مستقل فكذا الاستعمال المجازي بخلاف الاسم فإن كلتا حالتيه على السواء لكون معناه الحقيقي والمجازي مستقلاً. (قوله: أو يقال الخ) يعني أن فرض تجريد الفعل عن النسبة مجرد فرض عقلي غير صحيح في الاستعمال ومادة النقض يجب أن تكون موجودة. (قوله: ليست أكثرها الخ) إنما قال لذلك؛ لأن الإضافة بمعنى كونه مضافاً بتقدير حرف الجر خاصة حقيقية. (قوله: إذا لم يرد به معناه) سواء أريد به مجرد اللفظ فقط؛ نحو: اللام على كرواشد الهل أو اللفظ من حيث دلالته على معناه؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا﴾؛ أي: هذا القول من حيث دلالته على معناه. (قوله: ولذلك) أي: لعدم كونها حقيقية طوى بيان إطرادها بأن يقول كلما وجدت تلك الخواص وجد الاسم ولعدم كونها شاملة طوى بيان انعكاسها بأن يقول كلما انتفت تلك الخواص انتفى الاسم ففي كلامه نشر على غير ترتيب اللف. (قوله: لاختصاص كونه موصوفاً الخ) فإن الموصوف وذا الحال في الحقيقة يكون مسنداً إليه للصفة والحال والمفعول به مسند إليه للفعل المبني للمفعول والتمييز عن النسبة مزال عن الفاعل أو المفعول، فلا يصلح لشيء منهما إلا ما يصلح أن يكون مسنداً إليه. (قوله: وأيضاً لتلك الخواص الخ) أي: لأكثرها وهي ما عدا الجر فإن للتعريف باللام والإضافة والتنكير الذي هو مدلول التنوين دواعي تقتضي إيرادها. وكذا للإسناد إليه من كونه فاعلاً ومبتدأ أو مذكوراً ومتروكاً مقدماً ومؤخراً إلى غير ذلك والمزايا جمع مزية كبقية الفضيلة. (قوله: أراد بالجر الخ) أي: الجر إما اسم بمعنى الحركة والحرف الدال على كون الشيء مضافاً إليه فيكون معطوفاً على اللام، أما مجروراً حملاً على لفظه أو

دخول «التَّنْوِينِ» بأقسامه[1] إلاّ تنوين[2] الترنم، وسيجيء في آخر الكتاب ـ إن شاء الله تعالى ـ تعريفه وبيان أقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص ما[3] عدا تنوين الترنم به[4] وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به[5].

«وَ» منها[6] «الإِسْنَادُ[7] إِلَيْهِ» هو[8] بالرفع عطف على (دخول)

(١) أي: الخمسة. (٢) فالاستثناء متصل والكلام موقف تام فتنبه. (٣) أي: التنوين. (٤) أي: بالاسم. (٥) أي: بالاسم. (٦) أي: من خواص الاسم. (٧) لما فرغ من خواص اللفظ شرع إلى الخواص المعنوية. (٨) أما معناه الحقيقي وهو الذكر ا.هـ.

وَالتَّنْوِينِ[1]، وَالإِسْنَادُ إِلَيْهِ،

(١) أي: ومن خواص الاسم دخول التنوين بأقسامه الأربعة.

والانعكاس، ثم اعلم أنه اختار هذه الخمس؛ لأن كلاً منها متضمن لخواص كثيرة، فإن اللام متضمنة لأنواع التعريف والجر متضمن لاختصاص حروف الجر وهي كثيرة، والتنوين لاختصاص أصنافه ومعانيها، والإضافة لاختصاص كونه مضافاً ومضافاً إليه، والتعريف والتخصيص والتخفيف والإسناد إليه لاختصاص كونه موصوفاً، وذا حال ومفعولاً ومميزاً وأيضاً لتلك الخواص خواص، ومزايا كثيرة مبينة في علم المعاني لا توجد في غيرها من الخواص. (قوله: ومنها دخول الجر) أراد بالجر كما هو الظاهر الدال على الإضافة إليه وحينئذ يكون عطفاً على اللام لفظه أو محله، ولو أريد بالجر مصدر جر مجهولاً كان عطفاً على دخول اللام وقس عليه التنوين، وإنما قدم الجر على التنوين مع أن بينه وبين لام التعريف مناسبة التقابل؛ لأنهما إذا اجتمعا في كلمة كان التنوين متأخراً عنه في الوجود، وأما تقديم اللام عليهما؛ فلأن الصدر موقعها، وأما تقديم الثلاثة على ما بقي؛ فلأنها لفظية وهي أظهر من المعنوية في الدلالة على الاختصاص، وأما تقديم الإسناد على الإضافة؛ فلأنه مدار الكلام ولتضمنه خواص كثيرة. (قوله: لأنه أثر حرف الجر) أي: حرف أثره الجر، أو حرف يجر معنى الفعل إلى الاسم، ويعضد الأول حرف الجزم. (قوله: وأما الإضافة اللفظية) أي: أما الجر الذي ليس أثر حرف الجر كما في الإضافة اللفظية؛ فلأنها فرع للمعنوية، أو لأنه لا يكون إلا فيما كان فاعلاً أو مفعولاً، والفعل والحرف لا يكونان كذلك. (قوله: بأن يختص)

أصلها بأن يختص بالفعل المخالف للاسم الذي يختصه ذلك الأصل، فقوله: بما يخالف متعلق بيختص، وما موصولة عبارة عن الفعل، وقوله: ما يختص به مفعول يخالف، وما موصولة عبارة عن الاسم، وقوله: أعني: الفعل، تفسير للموصول الأول، وقوله: أو يزيد عليه[1] منصوب معطوف على صلة أن يختص في قوله: بأن يختص والمحصول أن مخالفة الأصل إليه يكون بطريقين؛ إما بالاختصاص بما يخالف، أو الزيادة عليه بأن يعم الاسم والفعل، انتهى. (قوله: دخول التنوين) اسم للنون الساكنة بقرينة الدخول، وأقسام التنوين خمسة: تنوين تمكن، وتنكير، ومقابلة، وعوض، وترنم، ومنه[2] الغالي، وابن هشام وبعض الأعلام أنهى الأقسام إلى عشرة كاملة، كما قيل:

أَقْسَامُ تَنْوِينِهِمْ عَشْرٌ عَلَيكَ بِهَا
فَإِنَّ تَقْسِيمَهَا مِنْ خَيْرِ مَا حُرِزَا
مَكِّنْ وَعَوِّضْ وَقَابِلْ والمنكِّر زِدْ
رَنِّم أو احْكِ اضطرارْ غَالٍ وما هُمِزَا

(قوله: إلا تنوين الترنم) فإنه غير مختص بالاسم، بل مختص بالشعر ويجمع مع اللام ويكون في الاسم والفعل والحرف، فمن دخوله في الاسم والفعل قوله:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالعِتَابَنْ
وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ

ومن دخوله في الحرف قوله:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ
كَانَ فَقِيراً مُعْدِماً قَالَتْ وإِنْ

وكذا تنوين الغالي؛ نحو:

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْنْ

ونحو:

تَرُوحُ مِنَ الْحَيِّ أَمْ تَبْتَكِرْنْ

ونحو: وكأن قدن، ثم إن الترنم: التغني والترجيع بالصوت،

(١) وقيل: الظاهر أنه معطوف على أن لا يخالف الأصل؛ أي: ينبغي أن لا يزيد على الأصل بأن يعم.

(٢) يعني: أن ابن يعيش جعل تنوين الغالي من نوع تنوين الترنم زاعماً أن الترنم يحصل بالنون نفسها؛ لأنها حرف أغن، وأما الأخفش والعروضيون: فقد جعلوه قسماً سادساً زائداً على الخمسة غير الترنم.

مرفوعاً حملاً على محله لكونه فاعلاً للدخول، وأما مصدر مبني للمفعول؛ أي: كون الشيء مجروراً فيكون مرفوعاً معطوفاً على الدخول. (قوله: وقس عليه التنوين) يعني: هو إما اسم بمعنى النون الساكنة التي تتبع حركة الآخر فيكون معطوفاً على اللام، وإما مصدر بمعنى كون الشيء منوناً فهي عطف على الدخول. (قوله: أي: حرف أثره الجر الخ) يعني: أن الجر إما بالمعنى الاسمي أو بالمعنى المصدري. (قوله: حرف الجزم) فإنه حرف أثره الجزم، وأما الجزم بالمعنى المصدري فهو بمعنى القطع. (قوله: أي: إما الجر الذي الخ) قدر ذلك؛ لأن قوله: وأما الإضافة اللفظية جواب سؤال يرد على قوله: لأنه أثر حرف الجر الخ من أنه إنما يدل على اختصاص الجر الذي هو أثر حرف الجر لا اختصاص الجر مطلقاً، ولا شك أنه لا يتم بدون ذلك التقدير، وحاصله: أن الجر الذي ليس أثر حرف الجر لا يكون إلا في الإضافة اللفظية وهي فرع المعنوية، واختصاص الأصل يوجب اختصاص الفرع كيلا يخالف الفرع الأصل. (قوله: بيان للمخالفة) لا لنفي المخالفة. (قوله: أن يختص الخ) فالمراد بما يخالف ما يقابل وبما يختص به الأصل الاسم؛ لأنه الذي تختص به الإضافة المعنوية وذلك المقابل منحصر في الفعل؛ لأن الحرف لعدم كون معناه

لا على مدخوله[1]، لأن المتبادر من الدخول الذكر في الأول[2] أو اللحوق بالآخر، وكلاهما منتفيان[3] في الإسناد[4] وكذا في الإضافة. والمراد به[5] كون الشيء المسند إليه،

(١) وهو اللام. (٢) يعني: أن يكون مذكوراً في الكلمة. (٣) تشير إلى أن همزة أفعل للصيرورة مثل مشى الرجل. (٤) ليس الإسناد علامة لفظية لا في الأول ولا في الآخر. (٥) بإسناد إليه.

يقال: ترنم إذا رجع صوته، صحاح، وفي الامتحان: ترنم بكذا؛ أي: رفع صوته مطرباً ومغنياً، سمي به؛ لأنه تنوين محصل للترنم، وعن سيبويه أنه جيء به لقطع الترنم، والغالي: من الغلو وهو تجاوز الحد، سمي به؛ لتجاوز حد الوزن، واعلم أن تنوين الترنم يدخل القوافي المطلقة[1] بدلاً عن حرف الإطلاق؛ أعني: الواو والياء والألف، وكذا يلحق الصدور المقفاة أو المصرعة، وإن الغالي يلحق القوافي المقيدة؛ أي: التي يكون رويها ساكناً غير حرف لين. (قوله: على وجه يظهر) أي: به وجه اختصاص ما عدا تنوين الترنم من الأقسام بالاسم، فقد قالوا في بيان وجه الاختصاص: أن تنوين التمكن؛ لتمكن مدخوله؛ أي: لتقرره وأصالته في الإعراب الذي لا يوجد في الحرف أصلاً، وفي الفعل أصالة، وأن تنوين التنكير؛ لتنكير المعنى المطابقي المستقل، وهو لا يوجد في غير الاسم، وأن تنوين العوض عن المضاف إليه يختص بما يختص به الإضافة، وأن تنوين المقابلة كان في مقابلة نون الجمع المذكر السالم الذي لا يوجد في غير الاسم. (قوله: لا على مدخوله) فلذا لم يقل ههنا ومنها دخول الإسناد إليه كما قال فيما سبق. وقوله: كلاهما منتفيان في الإسناد؛ أي: لأنه أمر معنوي لا لفظي، والدخول واللحوق من عوارض الألفاظ. (قوله: والمراد به كون الشيء مسنداً إليه) يعني: أن ضمير إليه راجع إلى الشيء لا إلى الاسم حتى يرد أن الاختصاص حينئذ معلوم عقلاً فلا يفيد الخبر، وعبارة الهندي هكذا، والإسناد إليه؛ أي: إلى الاسم والحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون الصنفية المستفادة من إليه المختص به عقلاً، فيفيد الخبر، انتهى. وعلى هذه العبارة الهندية تعليقات لغير واحد من الفضلاء منهم كمال باشا زاده حيث قال: قوله: أي: الاسم، وعلم أنه لما عاد الضمير في إليه إلى الاسم كان معنى قوله: ومن خواصه الإسناد إليه، كون الاسم مسنداً إليه من خواص الاسم، فورد عليه أن هذا الحكم ضروري غير مفيد أصلاً، فأجاب بقوله: والحكم عليه - أي: حكم المصنف - على الإسناد إلى الاسم بالخصوص؛ أي بكونه مخصوصاً بالاسم بقوله: ومن خواصه الإسناد إليه باعتبار الطبيعة النوعية؛ أي: باعتبار مطلق نوع المسند إليه دون الصنفية؛ أي: لا باعتبار صنف المسند إليه من الاسم المستفادة تلك الصنفية من إليه حيث عاد الضمير فيه إلى الاسم المختص ذلك الصنف المأخوذ في ضمن العنفية، وفي بعض النسخ: المختصة به؛ أي: بالاسم عقلاً، فيفيد الخبر ويندفع الإشكال هذا، ومنهم الفاضل البهشتي حيث قال: قوله: أي: الاسم، فورد عليه أن المآل بواسطة العطف إسناد

(١) وهي التي أطلقت عن السكون بأن كانت متحركة.

بيان للمخالفة بأنها متصورة على وجهين؛ أحدهما: أن يختص بقسم مقابل للاسم، وهو الذي يختص به الإضافة المعنوية، وذلك القسم المقابل ليس إلا الفعل، لأن الحرف لعدم استقلال معناه غير صالح لأن يضاف إليه شيء، وثانيهما: أن يزيد على الاسم؛ أي: على الأصل الذي يختص بالاسم بأن الخ؛ أي: يعمم الاسم فهو مقابل قوله: أن يختص الخ؛ لأنه في تأويل أنه لا يشمل الاسم ولا يعمه بأن يدخله والفعل. (قوله: والمراد به كون الشيء مسنداً إليه) لا كون الاسم مسنداً إليه كما يقتضيه سياق الكلام، وإلا لخلا الحكم عن الفائدة، وتوجيه ذلك أن الخاص قد يذكر ويراد الحكم عليه لا بخصوصه بل بنوعه، فكأنه قال: والإسناد إلى نوع الاسم ومطلقه، وفائدة هذا الأداء أنه أخصر من أن يقال كون الشيء مسنداً إليه، وأن لا تعرض فيه لما لا دخل له في الاختصاص، وهو الشيء، أو أن الحكم المتعلق بالمضاف قد يعتبر قبل الإضافة، ثم يعتبر الإضافة كما يقال في علامة الرجل لحيته أن معناه علامة الرجل اللحية، واللحية: مضافة إليه مختصة به، فالإضافة لتأكيد الحكم فكذا نقول ههنا: أن معناه من خواصه الإسناد إلى شيء وذلك الشيء هو الاسم، وبالجملة يجب أن ينظر إلى المطلق حتى يكون الحكم مفيداً سواء كان ذلك النظر قبل النظر إلى خصوص المضاف إليه أو بعده، والقول يرجع الضمير إلى الشيء المركوز في الطباع أو إلى اللفظ بعيد.

ملحوظاً بذاته غير صالح لأن يكون مضافاً إليه فضلاً عن أن يختص به نوع من الإضافة فلذا فسره بالفعل. (قوله: كما يقتضيه سياق الكلام) في حد الاسم وضمير خواصه راجع إلى الاسم بخصوصه. (قوله: وإلا لخلا الحكم) أي: وأن لا يكون المراد كون الشيء مسنداً إليه، بل يكون الاسم مسنداً إليه لخلا الحكم عليه بكونه من الخواص عن الفائدة ضرورة أن كون الاسم موصوفاً بصفة مختصة به. (قوله: وتوجيه ذلك) أي: كون المراد به كون الشيء مسنداً إليه مع أن الضمير راجع إلى الاسم وجهان حاصل الأول أن الحكم على الشيء الواحد يختلف بحسب اختلاف العنوان فإن حكم على زيد باعتبار أنه إنسان بالحيوانية كان لغواً، وإن حكم عليه باعتبار أنه جسم كان مفيداً فكذا الحكم بالاختصاص على الإسناد إليه ليس باعتبار ملاحظة الاسم بخصوصه، بل باعتبار ملاحظته بما هو أعم منه كالكلمة والشيء مثلاً. وحاصل الثاني ملاحظة الحكم بالاختصاص قبل الاختصاص المستفاد من نسبة الإسناد إلى ضمير الاسم وحينئذ يكون اعتبار هذه النسبة لتأكيد الحكم بالاختصاص كما في القول المشهور علامة الرجل لحيته. (قوله: وبالجملة) أي: مجمل الوجهين وخلاستهما أنه يجب أن ينظر حالة الحكم بالاختصاص إلى مطلق الاسم ونوعه لا إلى خصوصه حتى يكون مفيداً سواء كان ذلك النظر والملاحظة قبل ملاحظة الإضافة فيكون الحكم مقدماً على الإضافة في الملاحظة كما في الوجه الثاني أو بعد ملاحظة الإضافة إليه كما في الوجه الأول. (قوله: بعيد)؛ لأنه خروج عن السوق.

اختص هذا المعنى[1] بالاسم لأن[2] الفعل وضع لأن يكون أبداً[3] مسنداً فقط، فلو جعل مسنداً إليه لزم خلاف وضعه. «وَ» منها: «الإِضَافَةُ» أي: كون الشيء مضافاً، بتقدير حرف الجر[4] لا بذكره لفظاً[5]. ووجه اختصاصها[6] بالاسم اختصاص لوازمها[7] من التعريف والتخصيص[8] والتخفيف به[9]. وإنما فسرنا الإضافة بكون الشيء

(١) أي: كون الاسم مسنداً إليه. (٢) اللام للغرض. (٣) في الأزمان كلها. (٤) كخاتم فضة. (٥) أي: حال كون الحرف ملفوظاً. (٦) أي: لإضافته. (٧) أي: لإضافته. (٨) إن كان المضاف إليه. (٩) في اللفظية.

وَالإِضَافَةُ،

الشيء إلى الاسم من خواص الاسم، فهذا لغو من الكلام، فأجاب عنه بقوله: والحكم عليه؛ أي: على الإسناد إليه بالخصوص؛ أي بكونه خاصة للاسم باعتبار الطبيعة النوعية للاسم المتناول للمسند والمسند إليه دون الطبيعة الصنفية: وهي قسم المسند إليه المستفادة صفة للطبيعة الصنفية من لفظ إليه المختص وصف لقوله: إليه، وضمير به راجع إلى الصنف والجار داخل على المقصور، وملخصه: أن المراد إسناد الشيء إلى صنف الاسم من خواص نوع الاسم فلا لغو كما إذا قيل: سواد الحبشي خاصة لنوع الإنسان، فيفيد الخبر هذا ما سنح لي في هذا المقام؛ انتهى. وقد وجدت تعليقات ثلاثاً أخرى على هذه لكن تركتها خوفاً عن الإطالة، والعاقل يكفيه الإشارة. (قوله: لأن الفعل) أي: جنسه وضع؛ أي: باعتبار معناه التضمني؛ أعني: الحدث ففيه استخدام، وقوله: وضع لأن يكون الخ؛ أي: لهذا الغرض بخلاف الاسم؛ فإنه وضع لأن يكون تارة مسنداً وتارة مسنداً إليه. (قوله: أي: كون الشيء مضافاً) يعني: لا مضافاً إليه كما سيصرح به، وفي التفسير إشعار بأن الإضافة مصدر مبني للمفعول كما أن الإسناد كذلك، وأراد بالإضافة مطلقها؛ أي: معنوية أو لفظية، فقوله: مضافاً؛ أي: حقيقة أو صورة كما في اللفظية، وقوله: لا بذكره لفظاً؛ أي نحو: مررت بزيد، وسيأتي تمامه في المجرورات. (قوله: أو وجه اختصاصها) بالاسم دون الفعل أنه لا يحتاج إليها؛ لأن تلك اللوازم على الكلمة، والفعل لا يحتاج إلى هذه الزوائد لإفادة الفعل بدونها. (قوله: اختصاص لوازمها) أي: لوازم مطلق الإضافة فإن من لوازم المعنوية التعريف والتخصيص؛ كغلام زيد وغلام رجل، وهما من خواص الاسم ومن لوازم اللفظية التخفيف، وهو إما بحذف التنوين أو ما يقوم مقامه؛ أعني: نوني التثنية والجمع والتنوين لا يدخل الفعل كما عرفت، وكذا لا يثنى ولا يجمع حتى يحذف نوناه، وأما نحو: يضربان ويضربون فهو تثنية وجمع للضمير الفاعل دون الفعل. (قوله: من التعريف والتخصيص) فيه أن تعريف الحدث وتخصيصه بمعنى تقليل الاشتراك متصور في الفعل، ووضعه لمطلق الحدث لا ينافي ذلك؛ لأن رجلاً موضوع لمبهم، ثم عين بدخول اللام وهذا كالصفات، فإنه دخل عليه حرف التعريف؛ لتعيين الذات التي هي جزء معناه، وأما التخفيف فقد يكون بحذف الضمير وهو

(قوله: لأن الفعل) يعني: أن العرب لاحظت معنى الفعل منساقاً إلى أمر مرتبطاً به لا غير بخلاف معنى الاسم؛ فإنه لاحظته لا على وجه منساق إلى شيء أو منساق إليه شيء فلذا كان صالحاً للمتقابلين. (قوله: من التعريف والتخصيص) المراد بالتخصيص تقليل اشتراك الأفراد، ولا يراد بالفعل إلا الطبيعة فلا يقبل التخصيص، وفيه تأمل لجواز أن تقول: ضرب يوم مريداً به نفس الطبيعة، ولا شبهة في أن هذه الإضافة للتخصيص، ولا يخفى أن هذا النوع من التخصيص جار في الفعل كتخصيصه بالظرف والحال، فإن قلت: جريانه فيه باعتبار معناه المصدري، وهو معنى اسمي فلم يوجد إلا في الاسم، قلنا: المعنى المصدري سواء كان في قالب المصدر أو الفعل صالح لذلك القيد، وكيف لا والمعنى المصدري المدلول عليه بالفعل مظروف للزمان الذي هو

(قوله: يعني: إن العرب لاحظت الخ) بدليل أنهم لا يستعملوهما إلا كذلك. (قوله: والمراد بالتخصيص الخ) لا التقييد حتى يرد أن الفعل أيضاً قابل للتخصيص بالمفعول والظرف والحال وغيرها. (قوله: إلا الطبيعة الخ) أي: المفهوم من حيث هو والمفهوم من حيث هو بمنزلة الجزئي الحقيقي لا يلاحظ معه الأفراد؛ لأنها فرع اعتبار التحقق ولذا قال الفقهاء إن لا آكل لا يقبل التخصيص بطعام دون طعام بخلاف لا آكل أكلاً، وقال المنطقيون: إن القضية الطبيعية بمنزلة الشخصية. (قوله: فلا يقبل التخصيص) أي: بالمعنى المذكور (قوله: وفيه تأمل) أي: في كون المراد من التخصيص ههنا ما ذكر تأمل؛ لأنه يجوز إضافة المصدر الدال على مجرد الحدث إلى النكرة فلو كان المراد بالتخصيص ما ذكر لزم أن لا تكون هذه الإضافة مفيدة للتخصيص لعدم إفادة تقليل الاشتراك؛ إذ لا اشتراك في الطبيعة مع أنه لا شبهة في أن هذه الإضافة للتخصيص لكونه إضافة معنوية إلى النكرة، وقد صرحوا بأنها تفيد التخصيص، فعلم أن المراد من التخصيص الذي هو فائدة الإضافة أعم من تقليل الاشتراك والتقييد، ولا خفاء في وجود هذا النوع من التخصيص في الفعل، فلم يصح أن فائدة الإضافة مختصة بالاسم مطلقاً. (قوله: إن قلت جريانه فيه الخ) إثبات لاختصاص مطلق التخصيص بالاسم بأن جريان التخصيص بمعنى التقييد في الفعل إنما هو باعتبار معناه المصدري؛ لأنه القابل للتقييد بالظرف والحال دون معناه المطابقي، وهو معنى اسمي لكونه مدلولاً مطابقياً للمصدر تضمنياً للفعل فلم يوجد هذا النوع إلا في الاسم فصح اختصاص التخصيص مطلقاً بالاسم، وحاصل الجواب:

متصور في الفعل، فتدبر. (قوله: وإنما فسرنا الإضافة الخ) فإن الظاهر يقتضي تفسيره بأمر عام شامل للمضاف والمضاف إليه وملاحظة ما يأتي من المصنف من قوله: والجر علم الإضافة يقتضي تفسيرها بالثاني للموافقة، فالعدول عنهما للفائدة المذكورة. (قوله: لأن الفعل أو الجملة قد يقع) وفي نسخة: لأن الفعل والجملة قد يقعان، والنسخة الأولى هي الظاهرة؛ لأن هذا إشارة إلى الخلاف الواقع فيه، فذهب المصنف وجماعة إلى أن المضاف هو الفعل وذهب آخرون إلى أنه هو الجملة، واختاره نجم الأئمة حملاً للمضاف إليه في هذا الباب على المضاف إليه في قولك: زمن الحجاجُ أمير، فإنه الجملة بالاتفاق.

المدلول عليه بالفعل؟ وأيضاً لو صح ذلك لم يصح النقض الآتي بمررت بزيد، فإن الربط المدلول عليه بالباء ليس إلا بين المرور وزيد. (قوله: والتخفيف به) وذلك بحذف التنوين أو ما يقوم مقامه ولا يوجد شيء من ذلك في أخويه، وأما الحسن الوجه فمحمول عليه طرداً للباب. (قوله: وإنما فسرنا الإضافة بكون الشيء مضافاً) أي: لا بمعنى ناعت للمضاف والمضاف إليه جميعاً، وإنما لم تجعله في مقابلة كون الشيء مضافاً إليه؛ إذ لا دليل على تقدير إليه، والعطف على الإسناد بعيد، ولقوله قدس سره: فالإضافة بتقدير حرف الجر مطلقاً؛ ولأن المصنف رد عبارة المفصل بين هذين الاحتمالين حيث قال: والإضافة كذلك؛ يعني: من الخواص إلا أنه لم يرد بها الإضافة مطلقاً فإن أسماء الزمان تضاف إلى الفعل، وإنما أراد المضاف أو أراد الجميع؛ لأنه إنما يضاف إلى الفعل بتأويل المصدر انتهى، إن قلت: كيف يصح إرادة الجميع من الإضافة؟ قلنا: لا شبهة في أنا نجد بين المضافين حالة مقيسة تارة إلى طرف وتارة إلى آخر، فلعله يدعي أنها يجوز أن تتصور مجردة عن خصوصية الطرفين وأن لفظة الإضافة موضوعة لها، أو يدعي أن إطلاق الإضافة على قدر مشترك هي مجاز فيه، وحمل الجميع على إرادتها على سبيل البدل بعيد. (قوله: لأن الفعل أو الجملة) إشارة إلى اختلاف

أنا لا نسلم أنه لم يوجد إلا في الاسم وإنما يتم ذلك لو لم يقبل ذلك المعنى المصدري التقييد بالظرف والحال إلا في قالب المصدر، وليس كذلك؛ فإنه قابل له في قالب الفعل أيضاً. كيف لا يكون كذلك والحال أنه حال كونه مدلولاً للفعل مقيد بالزمان الذي هو مدلوله. (قوله: ليس إلا بين المرور وزيد) والمرور معنى اسمي فلم توجد الإضافة بواسطة حرف الجر لفظاً إلا في الاسم فلا حاجة إلى التقييد بتقدير حرف الجر. (قوله: وأما الحسن الوجه الخ) فإن الإضافة فيه متحققة مع عدم إفادتها التخفيف بحذف التنوين، أو ما يقوم مقامه؛ لأن سقوط التنوين فيه بواسطة اللام. (قوله: لا بمعنى ناعت الخ) أي: بمعنى يصح أن يؤخذ منه النعت لكليهما وهو النسبة بتقدير حرف الجر سواء كان منسوباً أو منسوباً إليه. (قوله: وإنما لم نجعله الخ) على صيغة المتكلم؛ أي: إنما جعلنا كون الشيء مضافاً في عبارة الشارح رحمه الله في مقابلة العام ولم نجعله في مقابلة كونه مضافاً إليه؛ إذ عبارة المصنف رحمه الله لا تساعد هذا المعنى حتى يحتاج إلى الاعتذار عنه؛ لأنه محتاج إلى تقدير إليه ولا دليل على تقديره. (قوله: والعطف الخ) جواب ما يتوهم من أنه يجوز أن يكون قوله: والإضافة معطوفاً على قوله: والإسناد، فيكون لفظ إليه متعلقاً بهما. وإنما قال: بعيد؛ لأن الظاهر حينئذ تأخير إليه عنهما. (قوله: ولقوله قدس سره الخ) عطف على قوله: إذ لا دليل على الخ؛ أي: لاحتياجه إلى تقدير إليه؛ ولقوله قدس سره الخ حيث جعل الإضافة بتقدير حرف الجرّ مطلقاً أعم من كونه مضافاً ومضافاً إليه من خواص الاسم. (قوله: ولأن المصنف رحمه الله) دليل ثالث على جعله في مقابلة المعنى العام؛ يعني: أنه مرضي للمصنف رحمه الله حيث فصل عبارة المفصل على وجه الترديد بهذين الاحتمالين فقال: وإنما أراد المضاف أو أراد الجميع، ولم يقل: أو أراد كونه مضافاً إليه. (قوله: إن قلت: كيف تصح إرادة الجميع) أي: كونه مضافاً ومضافاً إليه من لفظ الإضافة؛ فإنه لا يجوز استعمال لفظ واحد في معنيين سواء كانا حقيقيين أو مجازيين أو مختلفين، وحاصل الجواب: أن إرادة الجميع منه مبني على استعماله في معنى يشملهما إما على سبيل الحقيقة بأن يكون لفظ الإضافة موضوعاً لمطلق النسبة مجردة عن خصوصية الطرفين، وإما على سبيل عموم المجاز بأن يراد منه ما يطلق عليه الإضافة. (قوله: لا شبهة في أنا نجد الخ) إذ لا شك أن بين غلام وزيد حالة مخصوصة؛ أي: ارتباط بواسطة حرف الجر منتسبة تارة إلى غلام ويعبر عنه بكونه مضافاً، ومنتسبة تارة إلى زيد ويعبر عنه بكونه مضافاً إليه. (قوله: فلعله) أي: فلعل المصنف رحمه الله يدعي أن تلك الحالة يمكن تصورها مجردة عن خصوصية الطرفين بأن يلاحظ من حيث إنه ارتباط بين الطرفين بواسطة حرف الجر من غير نظر إلى خصوصية كونه منسوباً ومنسوباً إليه، وإنما قال: يدعي؛ لأن تصورها مجرّد فرع أن تكون الحالة المقيسة إلى طرف متحدة بالماهية بالحالة المقيسة إلى طرف آخر، وهو ممنوع؛ لجواز اختلافهما بالماهية بحيث لا يكون بينهما اشتراك لا في مجرد لفظ الإضافة. (قوله: وإن لفظة الخ) عطف على أنها؛ أي: يُدعى أن لفظة الإضافة موضوعة بتلك الحالة المجردة عن الخصوصية، وهذا أيضاً مجرد دعوى؛ إذ المتبادر من لفظ الإضافة من غير لفظة إليه الحالة المقيسة إلى أحد الطرفين؛ أعني: المضاف لا ما يشملهما والمتبادر علامة الحقيقة. (قوله: أو

مضافاً[1]، لأن[2] الفعل والجملة قد[3] يقع مضافاً إليه، كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ وقد يقال هذا[4] بتأويل المصدر[5] أي: (يَوْمَ نَفْعُ[6] الصَّادِقِيْنَ)، فالإضافة بتقدير حرف الجر مطلقاً تختص[7] بالاسم وإنما قيدناها[8] بقولنا: بتقدير حرف الجر، لئلا ينتقض بمثل قولنا: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، فإنَّ (مَرَرْتُ) مضاف إلى «زَيْد»[9] بواسطة حرف الجر لفظاً. «وَهُوَ»[10] أي: الاسم[11] قسمان: «مُعْرَبٌ، وَمَبْنِيٌّ»

(١) مع أن الإضافة مختصة لأن تفسير كون الشيء مضافاً إليه كالمضاف. (٢) متعلق بـ فسرنا. (٣) أي: القول والجملة. (٤) أي: الأمرين من الفعل والجملة. عصمت. (٥) إضافة المفعول. (٦) أي: بتأويل. (٧) أي: الإضافة. (٨) أي: قولنا كون الشيء مضافاً. (٩) أراد بمرورت الفعل لا الجملة وإلا فلا يضر وقوعها مضافاً بالاختصاص الإضافي فتأمل. عصمت. (١٠) ابتدائية أو استئنافية أو اعتراض. (١١) يشير إلى أن هذا من تقسيم الكلي إلى الجزئيات.

وَهُوَ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ؛

(قوله: كما في قوله تعالى) أي: في سورة المائدة: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾، وإنما قالوا: إن ينفع مضاف إليه؛ لأنه لو لم يكن مضافاً إليه لكان يوم منصوباً منوناً، فعلم أن تنوينه محذوف لأجل الإضافة، وقوله: أي: يوم نفع صدق الخ، فالمضاف إليه في الحقيقة هو المصدر المدلول عليه بالفعل، والدليل عليه تعريف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف؛ نحو: جئتك يوم قدم زيد الحار أو البارد، فإن الحار صفة يوم، وهو نكرة ظاهراً فأتاه التعريف من قبل المصدر المعرف بالإضافة إلى العلم. (قوله: فالإضافة بتقدير الخ) جزاء شرط محذوف؛ أي: إذا كان ينفع بتقدير نفع وتأويله فالإضافة الخ. وقوله: مطلقاً؛ أي: سواء كان بمعنى كون الشيء مضافاً أو مضافاً إليه. (قوله: أي: الاسم قسمان الخ) فيه إشارة إلى أن هذا من تقسيم الكلي إلى جزئياته، وتنبيه في أول الأمر على كمية الأقسام مع ما فيه من إجمال فتفصيل، وهو أوقع في النفوس فسقط ما قاله عصام. (قوله: قال: معرب ومبني) قدم المعرب؛ لأن دلالته على المطلوب أعني: الفاعلية الخ أوضح من المبني؛ ولأن المعرب أمر وجودي والمبني عدمي والوجوديات لشرفها تقدم على العدميات، وفي شرح القطر: وقدمت المعرب؛ لأنه الأصل والمبني فرع، انتهى. فقيل: الأصل بمعنى الراجح الغالب أو العمدة في الاعتبار، وإنما كان الأصل في الاسم الإعراب لاختصاص المعرب بتعاقب معان لا يتمايز إلا بإعراب بخلاف الفعل أو يمكن تمييزها بغيره (فاكهي). ويؤيده ما قيل: سمي المعرب معرباً؛ لأنه تبين فيه المعاني العارضة عند التأليف؛ أعني: الفاعلية الخ (إقليد). فهو إما اسم مكان من الإعراب بمعنى الإظهار؛ أي: محل إظهار المعاني أو اسم مكان منه بمعنى إزالة الفساد؛ أي: المعرب لفظ مزال عنه فساده، فيناسب المنقول إليه وعن البعض: أن المعرب يحتمل أن يكون بمعنى ما صلح للإعراب بأن يركب فيعرب، وأن يكون بمعنى ما استحق الإعراب بأن يركب مع العامل بالفعل، وهو الصحيح المختار عند المصنف، فالأسماء عنده قبل التركيب مبنية كما سيأتي، وأورد على قوله: معرب ومبني، ما نصه: أن ذكره قبل الإعراب مع أنه مشتق منه ومعرفته متوقفة عليه ليس مما يليق، فينبغي تقديم الإعراب، وأجيب: بأن المشتق منه الإعراب

القولين ذهب المصنف إلى الأول كما نقلناه، وذهب بعضهم إلى الثاني، قال الشيخ الرضي: الظاهر أن المضاف إليه لفظاً في نحو: أتيتك يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده، كما أن الاسمية في قولك: أتيتك زمن الحجاج الأمير هي المضاف إليها، وأما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف إليه الزمان في الجملتين. (قوله: وقد يقال هذا بتأويل المصدر) ينبغي أن يكون هذا القول مرضياً لئلا يخالف السابق من اختصاص الجر، فإن الجر لازم للإضافة إليه، واختصاص اللازم مستلزم لاختصاص الملزوم، ولئلا يخالف قول المصنف فيما سيأتي المضاف إليه كل اسم؛ ولأن معنى الفعل كما ذكرناه يأبى عن الإضافة كما يأبى عن الإسناد إليه قال الشيخ الرضي: قيل: والدليل على أن المضاف إليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل عن التعريف؛ نحو: أتيتك يوم قدم زيد الحارّ أو البارد، أما أنا فلا أضمن صحة هذا المثال ومجيء مثله في كلامهم. (قوله: وهو معرب) من الإعراب بمعنى الإظهار أو إزالة

يدعى الخ) هذا أيضاً مجرد دعوى؛ لأنه استعمال اللفظ في المعنى المجازي من غير قرينة. (قوله: وحمل الجميع) أي: حمل لفظ الجميع في عبارة المصنف رحمه الله على إرادة كلا المعنيين للإضافة على سبيل البدل فكأنه قال: وإنما أراد المضاف فقط، أو أراد كلاً من المضاف والمضاف إليه على سبيل البدل فبعيد إذ لفظ الجميع لا يساعده، وأيضاً المقابلة بين إرادة المضاف وبين إرادتهما على سبيل البدل ركيكة. (قوله: كما نقلناه) أي: من الإيضاح فيما سبق من قوله: فإن أسماء الزمان تضاف إلى الفعل. (قوله: كما أن الاسمية الخ) فإن المضاف إليه مجموع المبتدأ والخبر لا المبتدأ، وهذا مبني على أن المعرب لا يكون له إعراب محلي، وفي قولنا: إن زيداً قائم الواقع في محل المبتدأ مجموع إن مع اسمها. (قوله: ينبغي أن يكون الخ) ولمن ينصر القول الأول أنه يقول: إن المختص بالاسم الجر لفظاً أو تقديراً لا محلاً، والمراد من المضاف إليه فيما سيأتي المضاف إليه الذي هو من أقسام المعرب بدليل أنه في بيان المجرورات التي من أقسام المعرب، وأن معنى الفعل؛ أعني: الحدث فقط يأبى عن كونه مضافاً إليه لاعتباره في الفعل من حيث كونه منسوباً، وأما الحدث بعد اعتبار نسبته إلى الفاعل فلا نسلم آباءه عنه، كيف وهو يقع مسند إليه أيضاً في قولك: تسمع بالمعيدي؟. (قوله: نحو: آتيك يوم زيد) الحار أو البارد فإن الحار والبارد وقعا صفة ليوم، فلو لم يتعرف بالإضافة لما جاز توصيفه بهما.

الفساد وهو محل إظهار المعاني، وإزالة فساد الالتباس، أو من أعربت الكلمة إذا جعلت الإعراب فيها والوجه ظاهر لا من الإعراب العرفي باعتبار أن الإعراب يتحقق فيه، لأن القياس معرب بكسر الراء كذا في الإيضاح وفيه أنه لو جاز

(قوله: من الإعراب بمعنى الإظهار) يقال: أعرب الرجل إذا بين وأفصح فالهمزة للتعدية. (قوله: أو إزالة الفساد) من عربت معدته إذا فسدت وعرب الجرح إذا عفن وفسد فالهمزة للإزالة كما في أشكيته. (قوله: وهو محل إظهار المعاني الخ)؛ فإنه لصلاحيته للإعراب صار محلاً لإظهار المعاني المعتورة عليه من الفاعلية والمفعولية والإضافة وإزالة التباس بعضها مع بعض بخلاف المبني، فعلى هذا صيغة المعرب اسم المكان. (قوله: أو من أعربت الكلمة الخ) ومنه إعراب الحروف وهو تبيين حركاتها وسكونها. (قوله: لا من الإعراب العرفي) أي: ما اختلف آخره به على رأي المصنف رحمه الله واختلاف الآخر كما اختاره الزمخشري. (قوله: باعتبار أن الإعراب يتحقق فيه) يعني: أن الإعراب بالمعنى العرفي سواء فسر بما به الاختلاف أو باختلاف الآخر اسم جامد، أما على الأول فظاهر؛ لأنه عبارة عن الحركة أو الحرف، وأما على الثاني؛ فلأن الاختلاف وإن كان معنى مصدرياً إلا أن اختلاف الآخر ليس معنى حدثياً حتى يكون الإعراب مصدراً، فلا يجوز الاشتقاق منه أصلاً إلا باعتبار النسبة إليه باعتبار تحققه فيه كما في قولهم: ليل مقمر؛ أي: ذو قمر باعتبار تحققه فيه، وحينئذ يكون القياس كسر الراء لا فتحه، لا يقال: جاء الظرف من الجامد أيضاً؛ نحو: سبعة ومضبعة ومفعاة؛ لأنه مختص بالثلاثي كما نص عليه في المفصل، وبما حررنا لك ظهر لك اندفاع بحث المحشي كما لا يخفى. (قوله: وفيه أنه لو جاز الخ) يعني: لا نسلم أن القياس في الاشتقاق باعتبار تحققه فيه معرب بالكسر، بل القياس الفتح على أن يكون اسم مكان؛ لأن صيغة الصفة موضوعة لمن قام به الفعل لا لما تحقق فيه، قيل في جوابه: أن كلام المصنف رحمه الله مبني على ما اختاره الزمخشري من أن الإعراب عبارة عن اختلاف الآخر، وحينئذ يكون القياس معرب بكسر الراء؛ لأن الاسم المعرب مختلف الآخر لا محل الاختلاف؛ إذ لا يجعل الفاعل مكان الحدث ولا يسمى اسم المكان، وفيه بحث أما أولاً؛ فلأن قوله باعتبار تحقق الإعراب فيه يأبى عن هذا التوجيه فإن المعرب إذ كان متصفاً باختلاف الآخر كما اعترف به لا حاجة إلى اعتبار الظرفية، وأما ثانياً؛ فلأن الاختلاف صفة الآخر لا الاسم المعرب، وبعد التقييد بالآخر لا يصير صفة للاسم كما حققه السيد الشريف في تعريف الدلالة، نعم إنه يستلزم وصفاً اعتبارياً للاسم وهو كونه بحيث يختلف آخره إلا أنه ليس معنى الإعراب العرفي، وأما ثالثاً؛ فلما عرفت من أنه لا يلزم من كون الاختلاف معنى مصدرياً أن يكون اختلاف الآخر معنى مصدرياً حتى يكون الإعراب مصدراً ويصح الاشتقاق منه. (قوله: من البناء) أي: المبني مأخوذ من البناء بالمعنى المصدري المقصود منه قرار المبني وعدم تغيره بعد نقله من معناه الحقيقي إلى صوغ الكلمة في قالب هيئة لا تتغير

لأنه لا يخلو إما أن يكون مركباً مع غيره[1] أو، لا، والأول[2] إما أن يشبه مبني الأصل أولاً، وهذا ـ أعني: المركب الذي لم يشبه مبني الأصل ـ، وهو المعرب، وما عداه ـ أعني: غير[3] المركب والمركب الذي يشبه مبني الأصل ـ مبني. «فَالمُعْرَبُ» الذي هو قسم من الاسم[4]. «المُرَكَّبُ» أي: الاسم

(١) بأحد التراكيب الستة مثل: قام زيد وهذا زيد. (٢) أي: المركب مع غيره لا يخلو. (٣) كالضمائر وأسماء الإشارة. (٤) لأن المنكّر إذا أعيد معرفاً يكون الثاني عين الأول.

فَالمُعْرَبُ[1] المُرَكَّبُ

لغة، وكلامنا في المعرب اصطلاحاً فافهم، وفي الموشح أن تقسيم الاسم إليهما تقسيم إلى ما هو أعم من وجه؛ إذ الاسم قد يكون معرباً كزيد، وقد يكون مبنياً كهؤلاء، والمعرب قد يكون اسماً، كما ذكر وقد يكون فعلاً كالمضارع؛ نحو: يضرب، فبينهما عموم من وجه انتهى. ثم إن الحصر استقرائي؛ لكون الجزم بالانحصار حالاً من الاستقراء، وعدم كفاية مجرد ملاحظة مفهوم الأقسام فيه، لكن قد يذكر فيه الدليل بصورة الترديد تسهيلاً للضبط، فيرسل القسم الأخير كما ههنا فلا تغفل. (قوله: لأنه لا يخلو الخ) دليل الحصر فاللام متعلق بالانحصار المفهوم من سياق الكلام؛ يعني: أن الاسم لا يخلو إما أن يكون جزء المركب الذي لم يشبه مبني الأصل أو لا، والأول معرب والثاني مبني (غجدواني). والمبني مأخوذ من البناء وهو القرار، وعدم التغير مشابه للبناء المحكم الذي لا يغيره الرياح. (قال: فالمعرب الخ) الفاء للتفسير أو التعقيب الذكرى، وقوله: الذي الخ، يشير إلى أن اللام للعهد الخارجي، فيخرج المضارع، وقال الرضي: يشير إلى أن هذا حد الاسم المعرب؛ لأنه في صنف الأسماء فلا يذكر فيه إلا أقسامها فكأنه قال الاسم المعرب المركب الذي الخ، وكذا جميع الحدود التي يذكرها في صنف الاسم. (قوله: أي: الاسم الذي ركب الخ) إشارة إلى دفع تناقض وهو أن المعرب قسم من الاسم، وهو قسم من الكلمة وقد أخذ المصنف الأفراد في تعريفها فوصف الاسم المفرد المعرب بالمركب غير صحيح، وحاصل الدفع: أن المركب المقابل للمفرد هو المركب من غيره لا المركب مع غيره؛ يعني: ما من شأنه أن يكون مركباً مع غيره فلا حاجة إلى ما قيل: إن هذا من قبيل إطلاق الكل وإرادة الجزء على أن المركب مشترك كما قال نعمة الله نقلاً عن نجم الأئمة: أن هذا الكلام الغرض منه دفع اعتراض الرضي من أن المركب يطلق على أحد الجزئين بالنسبة إلى الآخر، وعلى مجموعهما كإطلاق الزوج على أحد الخفين

أخذ صيغة منه لجاز أن يكون اسم مكان لا صفة حتى يكون القياس ما ذكره. (قوله: ومبنى) من البناء المقصود منه القرار وعدم التغير؛ وذلك لأنه شبه صوغه في قالب هيئة لا تتغير بالبناء. (قوله: فالمعرب) الفاء للتفسير والمصحح لدخول الفاء الموضوعة للتعقيب على المفسر كون ذكر ذلك المفسر بعد ذكر المفسر. (قوله: الذي هو قسم من الاسم) يعني: أن اللام الداخلة على هذا الاسم والإشارة إلى القسم الذي هو الاسم المعرب؛ وذلك لأنه ذاكر أحوال الاسم وأقسامه. (قوله: أي: الاسم) بقرينة المقام، ويندفع به ما يقال من أن التعريف غير مطرد؛ لأنه يصدق على مبني الأصل أنه مركب لم يشبه مبني الأصل؛ لأن الشيء لا يشبه ولا يناسب نفسه، وكما يندفع به ذلك النقض يندفع بقوله: تركيباً يتحقق في ذهنه أنا لا نسلم لزوم مشابهة الشيء لنفسه؛ لأن له أقسام ثلاثة يشبه بعضها بعضاً، وفيه بحث لجواز أن يقال: إن المشابهة المنفية هي المشابهة الموجبة للبناء وهذه المشابهة منفية لمناسبة اشتماله على ما هو الفرض من المعنى الحقيقي؛ أعني: القرار وعدم التغيير، فلا ينافي قوله: لأنه شبه الخ حيث يدل على أنه مأخوذ من البناء بمعنى الصوغ المذكور. (قوله: والمصحح الخ) يعني: أن الفاء موضوعة لكون مضمون ما بعدها عقيب ما قبلها في الزمان، لكنه يستعمل مجازاً في كون المذكور بعدها مرتباً في الذكر على ما قبلها، ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل على المجمل، والمفسر على المبهم؛ لأن موضع ذكر التفصيل بعد الإجمال والتفسير بعد الإبهام، ثم إنه وقع في النسخ التي رأيناها كون ذكر ذلك المفسر ولو يظهر فائدة زيادة اسم الإشارة. (قوله: الداخلة على قيد القسم الخ) يعني: أن المعرب وكذا المبني ليس قسماً من الاسم؛ لأن القسم يكون أخص من المقسم مطلقاً، ولا شيء من المعرب والمبني كذلك؛ لشمول المعرب لفعل المضارع والمبني لمبني الأصل، بل هما قيدان لقسمي الاسم وهما الاسم المعرب والاسم المبني، ولذا حمل اللام على العهد؛ إذ لو جعل اللام للجنس يلزم التعريف بالأخص؛ إذ المعرب مطلقاً شامل للمضارع مع أن التعريف لا يصدق عليه، لكونه معرباً حال الرفع بدون التركيب. (قوله: وذلك الخ) أي: كونه للعهد والإشارة إلى الاسم المعرب ثابت؛ لأنه ذاكر أحوال الاسم فالمعرب الاسم المعرب وذاكر أقسامه فالقسم الاسم المعرب. (قوله: بقرينة المقام) وهو كون المقام مقام بيان أحوال الاسم وأقسامه. (قوله: فذكر الاسم حينئذ) أي: حين اندفاع النقض بقوله: تركيباً يتحقق معه عامله لتحقيق التعريف وتبيينه بتصريح الجنس فيه. (قوله: يشبه بعضها بعضاً) في كون كل منها

الذي[1] رُكب مع غيره تركيباً[2] يتحقق[3] معه عامله[4]، فيدخل فيه[5] (زَيْدٌ، وقَائِمٌ، وهَؤُلَاءِ) في قولك: (زَيْدٌ قَائِمٌ) و(قَامَ هَؤُلَاءِ) بخلاف ما[6] ليس بمركب أصلاً[7] من[8] الأسماء[9] المفردة المعدودة نحو: (أَلِفْ[10]، بَا، تَا، ثَا، زَيْدٌ، عَمْرٌو، بَكْرٌ[11]) وبخلاف ما[12] هو مركب مع غيره[13]، لكن لا[14] تركيباً يتحقق معه عامله، كـ (غُلَامَ)، في (غُلَامَ زَيْدٍ) فإن جميع ذلك[15] من قبيل المبنيات عند المصنف[16]. «الذِي لَمْ يُشْبِهْ»[17]

(١) لم يقل تركيباً مع عامله لئلا يخرج. (٢) عاملة معنوي للأول. (٣) أي: يوجد. (٤) سواء كان العامل لفظياً أو معنوياً. (٥) أي: في تعريف المعرب. (٦) فإنه لا يدخل. (٧) أي: قطعاً فإنه ليس مركب لأن التركيب يشترط لأن يكون الاسم معرباً. (٨) بيان لما. (٩) التي لم يتحقق معها عاملها. (١٠) أي: حرف الهجاء. (١١) موقوفاً. (١٢) فإنه لا يدخل أيضاً. (١٣) الأسماء. (١٤) يتركب. صحح. (١٥) أي: جميع المذكور من الأسماء المعدودة بتقسيمها. (١٦) إذ كان عند صاحب الكشاف معرباً. (١٧) صيغة المركب.

الذِي لَمْ يُشْبِهْ

وعلى مجموعهما، ومراد المصنف المعنى الأول مع أن استعماله في المعنى الثاني أشهر، وأن الألفاظ المشتركة لا تقع في الحدود فضلاً عن أن يكون المقصود منها معنى غير مشهور، وحاصل الجواب: أن استعمال الألفاظ المشتركة في الحدود معيب إذا كان بلا قرينة وهي ههنا موجودة؛ لأن المصنف بصدد تعريف المعرب الذي هو من أقسام الاسم فلا يكون مركباً، وبهذا يندفع اعتراض صاحب المتوسط بأنه يرد النقض بنفس مبني الأصل؛ لأنه يصدق عليه أنه مركب لم يشبه مبني الأصل؛ لامتناع مشابهة الشيء لنفسه وحاصل الدفع أن المركب صفة الاسم، ومبني الأصل ليس باسم هذا. (قوله: ركب مع غيره) أي: ركب تركيباً إسنادياً مع غيره، فالمركب بمعنى المضموم إلى الغير. وقوله: يتحقق معه عامله، وهذا أيضاً إشارة إلى دفع ما في الرضي من أنا لا نعلم أن كل مركب مع غيره معرب، بل إذا كان مركباً مع عامله، وحاصل الدفع: أن المراد بالمركب هو المركب مع عامله؛ لأنه الشائع بين أرباب هذا الفن، ومن ههنا يظهر الجواب عما أورده بعضهم في هذا المقام: من أنه إن عني بالتركيب تركيب الإسناد يلزم أن يكون زيد في غلام زيد مبنياً، وهو معرب بالاتفاق، وإن عني مطلق التركيب يلزم أن يكون خمسة عشر معرباً، وهو مبني بالاتفاق، وإن عني التركيب الإضافي يلزم أن يكون زيد في زيد قائم مبنياً، وهو معرب بالاتفاق، فتبصر. ثم إن تحقق العامل معه أعم من أن يكون موجوداً في اللفظ أو محذوفاً لفظياً أو معنوياً فالمقارنة المفهومة من مع أعم مما هو بحسب المعنى. (قوله: كغلام في غلام زيد) بسكون الميم؛ لأنه كسائر الأسماء المعدودة فيكون الغلام مبنياً عارضاً، وعلة بنائه عدم وقوعه مركباً بالتركيب الإسنادي (حلبي)؛ فإن الغلام مركب مع زيد تركيباً إضافياً ولم يشبه مبني الأصل مع أن ذلك ليس بمعرب؛ لعدم تحقق عامله في هذا التركيب (سيد)، فاندفع ما قيل: إنا لا نعلم أنه ليس بمعرب؛ لأن المصنف قال في شرح المفصل في باب الترخيم: أن المضاف

عنه، وإلا لزم الدور ولزم أن يكون بناؤه لعارض المشابهة لا بنفسه. (قوله: الذي ركب مع غيره) المركب يطلق على معنيين المضموم إلى شيء ويستعمل بمع ومجموع المضمومين ويستعمل بمن، فالمركب بالمعنى الأول: زيد في قام زيد، وبالمعنى الثاني: مجموع قام زيد كما يقال لأحد الخفين زوج ولمجموعهما زوج، واعترض عليه بأن المتبادر من المركب هو المعنى الثاني، والألفاظ في التعريفات محمولة على المتبادر، فالظاهر صدق التعريف على مثل بعلبك. (قوله: تركيباً يتحقق معه عامله) لم يقل: تركيباً مع عامله؛ لئلا يخرج ما عامله معنوي، ويبعد أن يراد بتركيبه مع العامل انضمامه معه بمعنى تحقق العامل معه. (قوله: الذي لم يشبه؛ أي: لم يناسب) فسر الأشباه الذي هو المشاركة في الكيفية بالمناسبة التي هي أعم منه؛ لأن المصنف فسره بذلك؛ وذلك لأن مانع الإعراب هو الثاني لا خصوصية الأول، ولذا قال: المبني ما ناسب. (قوله: مناسبة مؤثرة في منع الإعراب) مبينة في بحث المبني، فلا

مبني الأصل فلم يصدق عليه أنه لم يشبه مبني الأصل. (قوله: وفيه بحث الخ) يعني: أن المنفي في تعريف المعرب ليس مطلق المشابهة؛ إذ ما من كلمة إلا ولها مناسبة بوجه ما بمبني الأصل ولا أقل من كونه كلمة ولفظاً، بل المشابهة المؤثرة في البناء وهذه المشابهة منفية عن مبني الأصل فصدق عليه أنه لم يشبه مبني الأصل. (قوله: وإلا لزم الدور الخ)؛ لأنه حينئذ يكون بناء كل من أقسامه لأجل بناء الآخر فيلزم توقف كل منها في البناء على الآخر. (قوله: ومجموع المضمومين) هذا مركب في نفسه والأول مركب مع غيره. (قوله: كما يقال لأحد الخفين زوج للآخر) والمجموع زوج. (قوله: فالظاهر) يعني: أن الظاهر بناء على المعنى المتبادر صدق التعريف على ما يكون مركباً من كلمتين فصاعداً كبعلبك فقط، وعدم صدقه على مثل زيد في قام زيد مع أن الأمر بالعكس؛ فإن الأول ليس بمعرب عند المصنف رحمه الله، والثاني معرب. (قوله: لم يقل تركيباً مع عامله) فقط مع أنه أقل تقديراً؛ لئلا يخرج عن تعريف المعرب الاسم المركب الذي عامله معنوي؛ نحو: زيد في زيد قام؛ فإنه معرب مع أنه غير مركب مع عامله؛ إذ لا تركيب بين اللفظ والمعنى. (قوله: ويبعد أن يراد الخ) إذا أطلق التركيب مع الشيء على مجرد مقارنته به في التحقق بعيد. (قوله: لا خصوصية الأول) فإن المناسبة المؤثرة في البناء إما بتضمن معنى مبني الأصل؛ نحو: ابن زيد، أو مشابهته إياه كالمبهمات، أو وقوعه موقعه كنزال أو مشاكلته للواقع موقعه كفجار أو وقوعه

أي: لم يناسب مناسبة مؤثرة[1] في منع الإعراب «مَبْنِيَّ الأَصْلِ»[2] أي: المبني الذي هو الأصل في البناء. فالإضافة بيانية، وهو[3] الماضي

(١) أي: موجبة للبناء. (٢) قال السيد السند: جعل بعضهم الجملة قسماً رابعاً من المبني الأصل (عصمت). (٣) أي: مبني الأصل ثلاثة.

مَبْنِيَّ الأَصْلِ،

تلزم في التعريف جهالة كما تلزم فيه إذا فسرت المناسبة التي لها قوة ولم تبين، فإن للقوة عرضاً واسعاً وليس بعمومه مراد. (قوله: أي، المبني الذي هو الأصل في البناء) ثم يفسر بما أصله البناء؛ لأنه بهذا المعنى لا ينحصر في الثلاثة، لأن أصل جميع الأفعال البناء، وإنما الإعراب فيها لعارض المشابهة بالاسم؛ ولأن فيه صرف العبارة عن الظاهر؛ لأن المتبادر من مبني الأصل أنه مبني وذلك بحسب الأصالة دون العروض، والمتبادر من ما أصله البناء أن أصله أن يبنى سواء بني كما هو أصله أو عرض له الإعراب. (قوله: وهو الماضي) إلى آخره كما زعمه المصنف وزاد بعضهم الجملة

موقع ما أشبهه كالمنادى المضموم أو إضافته إليه؛ نحو: ﴿بِيَ عَذَابِ يَوْمِيذٍ﴾، ولا شك أن المشابهة من أحد وجوهه. (قوله: فلا تلزم في التعريف الخ) نعم يلزم توقف معرفة حد المعرب على معرفة المناسبة المعتبرة في البناء ولا محذور في ذلك؛ لأن الأعدام تتصور بملكاتها ولأجل هذا قدم بعضهم المبني على المعرب، والمصنف رحمه الله أخره لكثرة مباحث المعرب. (قوله: كما تلزم فيه) أي: الجهالة في التعريف ولم يبين؛ أي: تلك القوة. (قوله: لم يفسره بما أصله البناء) أي: جعل الإضافة بيانية ولم يجعلها بمعنى مبني أصله بأن تكون إضافة اسم المفعول إلى مفعوله أو مبني في أصله أو مبني لأصله. (قوله: لأن أصل جميع الأفعال البناء) عند البصريين خلافاً للكوفيين؛ فإنهم قالوا: المضارع أصل في الإعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه. (قوله: لأن المتبادر من مبني الأصل الخ) بناء على ما تقرر من أن إطلاق المشتق على ما اتصف بمبدأ الاشتقاق حقيقة وما من شأنه أن يتصف به مجازاً، فالمتبادر من مبني الأصل لا أن يكون البناء حاصلاً له بالفعل وبحسب الأصالة أن يكون من شأنه البناء سواء حصل له أو لا.

والمضاف إليه معربان بإعرابين مختلفين، وقال في شرح هذا الكتاب: أن المضاف والمضاف إليه ليسا بمبنيين (غجدواني)، وقوله: عند المصنف؛ أي: وإن كان معرباً عند صاحب الكشاف. وقوله: الذي الخ صفة المركب؛ لأن الموصول على ما ذكروا مساو في التعريف للمعرف باللام، ثم إن تعريف المعرب مشتمل على قيدين؛ الأول: وجودي وهو التركيب[1]، والثاني: عدمي وهو عدم المشابهة. (قوله: أي: لم يناسب الخ) كما يعرف من حد المبني، ولو لم يحمل على هذا المعنى لكان المركب الذي لا يشبه مبني الأصل، بل يناسبه مثل يومئذ معرباً وهو خلف (ابن سيد)، وفي الفوائد: فسر المشابهة التي هي أخص بالمناسبة التي هي أعم؛ ليناسب قوله فيما سيأتي: المبني ما ناسب مبني الأصل، وقيد المناسبة بكونها مؤثرة في منع الإعراب، فيكون في الكلام مجازان، الأول: ذكر الخاص وإرادة العام، والثاني: ذكر المطلق وإرادة المقيد. (قوله: مناسبة مؤثرة) في منع الإعراب؛ أي: لا في منع الصرف، فالمراد المشابهة التامة المؤثرة في منع الإعراب كما عرفته، وقد ضبطها المصنف بوجوه أربعة؛ أولها: المشابهة الوضعية كما في الضمائر، ثانيها: كون الاسم متضمناً لمعنى من معاني الحروف كمتى ومن، ثالثها: كونها نائباً عن الفعل كهيهات، رابعها: افتقار الاسم إلى متعلق مثل الحرف كما في أسماء الإشارة والموصولات، انتهى. وأما أي في نحو: اضرب أيهم، فهو معرب بالاتفاق مع عدم صدق التعريف عليه؛ للزوم الإضافة التي هي من خواص الاسم، فلذا رجع جانب الإعراب. (قوله: أي: المبني الذي هو الخ) مراده دفع اعتراض الرضي من أن المتبادر من قوله: مبني الأصل كونه مثل ضرب اليوم؛ أي: مبني في الأصل، بمعنى أن الأصل فيه البناء، فيدخل فيه جميع الأفعال فينبغي أن يبني ما شابه المضارع من الأسماء، وحاصل الدفع: أن الإضافة بيانية؛ أي: مبني هو أصل المبنيات، واللام عوض عن المضاف إليه فخرج المضارع؛ لأنه ليس بمبني ولا هو الأصل في المبنيات، وقوله: فالإضافة بيانية؛ أي: مثل خاتم فضة؛ إذ بين المبني والأصل عموم من وجه يجتمعان في نحو: في ومن وعلى ونحوها، ويوجد المبني في مثل هؤلاء دون الأصل، ويوجد الأصل دون المبني في نحو: ضرب مصدراً. (قوله: وهو الماضي)

(١) فلذا قدمه.

والأمر بغير اللام والحرف. وبهذا[1] القيد خرج مثل (هَؤُلاَءِ) في مثل: (قَامَ هَؤُلاَءِ) لكونه[2] مشابهاً لمبني الأصل كما سيجيء في بابه[3] إن شاء الله تعالى.

اعلم أنَّ صاحب الكشاف[4] جعل الأسماء[5] المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة[6] معربة[7]. وليس النزاع في المعرب[8] الذي هو اسم مفعول من قولك[9]: (أَعْرَبْتُ الكَلِمَةَ)[10] فإن ذلك لا يحصل إلا بإجراء الإعراب[11] على آخر[12] الكلمة بعد

(١) أي: بقوله لم يشبه مبني الأصل. (٢) أي: هؤلاء. (٣) أي: في باب أسماء الإشارات فلتطلب ثمة. (٤) الزمخشري. (٥) كواحد واثنان وألف وباء وتاء وعمرو وزيد وبكر وأمثالها. (٦) كالمشابهة بمبني الأصل. (٧) مفعول جعل. (٨) أي: في لفظ المعرب. (٩) مأخوذة. (١٠) يعني ليس النزاع في المعرب اللغوي. (١١) بالفعل. (١٢) لفظاً أو تقديراً.

أي: الفعل الماضي لا مطلق الفعل؛ إذ المضارع معرب فلا يرد الممتنع؛ أعني: غير المنصرف، فإنه معرب؛ إذ هو غير مشابه للماضي والأمر وإن كان مشابهاً لمطلق الفعل (حنفي). وقوله: والأمر بغير اللام؛ أي: أمر المخاطب، وهذا عند البصريين، وقيد به؛ لأن الأمر باللام معرب بالاتفاق، وأما الجملة فقد عدها[1] الشريف قدس سره من جملة مبني الأصل. (فوائد): فإن قيل الجملة من حيث هي جملة لا يتصور توارد المعاني الموجبة للإعراب عليها فكيف يكون معرباً؟ قلنا: إنها تكون حينئذ في قوة المفرد كما إذا وقعت خبراً أو حالاً، وإنما لم يذكرها المصنف؛ لأن المراد بالمبني الأصل ههنا ما لا يكون معرباً بحال من الأحوال كما في الماضي والحرف وهي ليست كذلك، وقال العصام: الأحق بالكون من مبني الأصل الأصوات؛ لأنها وضعت لأن تستعمل من غير تركيب أبداً بخلاف هذه الثلاثة. (قوله: والحرف) فجميع الحروف مبنية لاستغنائه عن الإعراب لعدم قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة، وقيل: لجمودها ومعنى جمودها عدم اشتقاقها من غيرها، وعدم اشتقاق غيرها منها، وليس المراد بالجمود عدم التصرف، فلا يرد أن في رب لغات عديدة. (قوله: خرج مثل هؤلاء الخ) أي: من حيث إنه محتاج إلى الغير، وهو المشار إليه كما يحتاج الماضي والأمر بغير اللام إلى الفاعل والحرف إلى المتعلق، وقوله: كما يجيء؛ أي: في الشرح فسقط ما قاله عصمت. (قوله: في بابه) أي: في باب اسم الإشارة أو في باب المبني. (قوله: جعل الأسماء المعدودة) أي: كواحد واثنان وثلاثة الخ، وكسائر الأسماء؛ كزيد وعمرو وبكر وغيرها قبل التركيب (حنفي). قال الجزائري: إن ما ذهب إليه صاحب الكشاف هو الصواب، والدليل عليه: أن المعرب والمبني متقابلان، وقد أجمعت النحاة على أن المبني ما شابه مبني الأصل، ولم يذكروا فيه قيد عدم التركيب، وفي الألفية:

والاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي
لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي

فالمعرب على هذا هو الذي انتفت فيه تلك المشابهة سواء ركب مع عامله أو لا هذا، وقد جعل بعضهم الأسماء المفردة قسماً ثالثاً مسماة بالموقوفة ومشى عليه البيضاوي، وقوله: العارية بتخفيف الياء لا تشديدها. (قوله: وليس النزاع الخ) أي: بين المصنف وبين صاحب الكشاف، وهذا جواب سؤال مقدر وهو أن يقال: الأسماء المعدودة كيف يجعل معربة مع أن الإعراب لم يجر عليها؟ فأجاب بقوله: وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول؛ يعني: لا نزاع

(١) وعبارة بعضهم قال سيد المحققين: جعل بعضهم الجملة قسماً رابعاً، انتهى فاعرفه.

التركيب، بل[1] النزاع في المعرب اصطلاحاً[2]، فاعتَبرَ العلاّمةُ مجرد الصلاحيّة، لاستحقاق الإعراب بعد التركيب، وهو[3] الظاهر من كلام الإمام عبد القاهر[4] واعتبرَ المصنف مع الصلاحيّة[5] حصول الاستحقاق بالفعل، ولهذا[6] أخذ التركيب في تعريفه، وأما وجود الإعراب[7] بالفعل في كون الاسم معرباً، فلم يعتبره[8] أحد.

(١) النزاع. (٢) منصوب على نزع الخافض. (٣) إنما اعتبار العلامة مجرد الصلاحية. (٤) الجرجاني. (٥) أي: مع كونه صالحاً للإعراب بمعنى لم يكن مشابهاً لمبني الأصل.
(٦) أي: لكون الصلاحية مع حصول الاستحقاق معتبرة عند المصنف أخذ. (٧) بعد التركيب في الكلمة. (٨) أي: وجود الإعراب بالفعل.

من حيث هي جملة. (قوله: فاعتبر العلامة) إلى آخره يعني: أن العلامة اكتفى في تحقق المعرب بكونه قابلاً لوجود أسباب الإعراب فيه سواء وجدت كزيد في قام زيد، أو لم توجد كزيد والمصنف لم يكتف به، بل زاد مع القابلية وجود الأسباب التي بها يستحق الاسم؛ لأن يعطى الإعراب وهي التركيب وتحقق العامل معه وعدم المشابهة لمبني الأصل.

(قوله: من حيث هي جملة) لا من حيث وقوعها موقع المفرد فإنها بهذا الاعتبار معربة محلاً فضلاً عن أن يكون مبني الأصل. (قوله: اكتفى في تحقق المعرب الخ) أفاد المحشي بهذه العناية فوائد؛ الأولى: أنه ليس المراد من قوله: اعتبر العلامة أنه اعتبر الصلاحية المذكورة في مفهوم المعرب؛ فإنه عرف المعرب بما اختلف آخره باختلاف العوامل، بل اعتبر في تحقق المعرب في الاسم؛ أي: في كونه معرباً، الثانية: أنه ليس المراد من اعتباره مجرد الصلاحية المذكورة أنه اعتبرها بشرط كونها مجردة كما يتراءى من ظاهر العبارة؛ فإنه باطل للزوم أن لا تكون الأسماء حال اتصافها بالإعراب معربة، بل المراد أنه اعتبرها مجردة عن اعتبار أمر آخر فيرجع إلى أنه يكتفي بالصلاحية، الثالثة: أن الصلاحية بمعنى القابلية فيجوز أن تجتمع مع الاستحقاق دون الاستعداد الذي لا يجامع حصول الشيء بالفعل، الرابعة: أن الاستحقاق في اللغة بمعنى: مزاوار وبودن، وهو بمعنى الصلاحية فيرجع إلى أنه اعتبر استحقاق الإعراب، ومعناه غير ظاهر فأزال خفاءه بإقامة وجود أسباب الإعراب مقام الاستحقاق، فيرجع المعنى إلى أنه اعتبر الصلاحية لوجود الأسباب التي بها يستحق الإعراب فاتضح المقصود غاية الاتضاح، والمراد بكونه قابلاً لوجود الأسباب قابليته لوجود جميع الأسباب على أن الإضافة للاستغراق كما هو الأصل في الجمع المضاف، وهذه القابلية بأن لا يكون مبني الأصل ولا مناسباً له؛ لأن مبني الأصل لعدم كونه محلاً للمعاني المعتورة لا يقبل التركيب الذي يتحقق معه عامله، والمناسب له لكونه متصفاً بالمناسبة لا يقبل عدم المناسبة. (قوله: سواء وجدت) أي: جميع الأسباب بالفعل كزيد في زيد قام حيث تحقق التركيب والعامل وعدم المناسبة، أو لم توجد الجميع بالفعل، بل بعضه كزيد عند التعداد حيث انتفى فيه التركيب وتحقق العامل وإن وجد فيه عدم المناسبة. (قوله: بل زاد مع القابلية وجود الأسباب الخ) فإن قلت: بعد اعتبار

بينهما في المعرب اللغوي؛ أعني: الاسم الذي أجرى عليه الإعراب بالفعل؛ كقولك: جاء زيد؛ إذ لا مجال للنزاع فيه. وقوله: بل في المعرب؛ أي: بل النزاع في المعرب الاصطلاحي. (قوله: فاعتبر العلامة الخ) تفصيل للنزاع؛ أي: فاعتبر في تحقق المعرب لا في مفهومه جار الله العلامة الصلاحية المجردة عن اعتبار أمر آخر؛ أعني: حصول الاستحقاق بالفعل، فيرجع إلى أنه يكتفي بالصلاحية، والحاصل: أن العلامة اعتبر الإعراب بالقوة البعيدة، والمصنف بالقوة القريبة من الفعل، وقال السيد في حواشي الرضي: إن ههنا أمرين؛ الأولك صلاحية الاستحقاق؛ يعني: أن ذات الاسم بحيث إذا ركب مع عامله يظهر الإعراب فيه سواء تحقق ذلك التركيب فيستحق الإعراب بالفعل أو لم يتحقق، فإن اعتبر في كون الاسم معرباً مجرد ذلك يكون مثل زيد معرباً قبل التركيب؛ لثبوت تلك الحيثية له بالفعل، الثاني: المركب مع الصلاحية المذكورة والاستحقاق بالفعل، وهذا المجموع لا يتحقق إلا بعد التركيب فاعتبر العلامة والشيخ عبد القاهر مجرد[1] الصلاحية، واعتبر المصنف المركب المذكور. انتهى. وبين المذهبين عموم مطلق وهو ظاهر. (قوله: لاستحقاق الإعراب بعد التركيب) واعلم أن الصلاحية بمعنى القابلية وكذا الاستحقاق فإنه في اللغة بمعنى: (سزاوار بودن)، وهو بمعنى الصلاحية فيصير المآل أنه اعتبر مجرد الاستحقاق؛ لاستحقاق الإعراب، ولا محصل له ومن ثم أوله بعضهم: بأن هذا من إقامة وجود أسباب الإعراب مقام الاستحقاق فيرجع المعنى إلى أنه اعتبر الصلاحية؛ لوجود الأسباب التي بها يستحق الاسم للإعراب. (قوله: من كلام الإمام الهمام عبد القاهر): وهو الشيخ عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني المتوفى سنة ٤٧٤، وهو صاحب أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز وغيرهما. (قوله: حصول الاستحقاق بالفعل) أي: بأن يوجد أسباب استحقاق الاسم للإعراب وهو التركيب، وتحقق العامل معه وعدم المشابهة بمبني الأصل كما في جاء زيد. وقوله: ولهذا

(١) وهو يتحقق بمجرد عدم المناسبة بمبني الأصل.

ولذلك يقال[1]: لم تعرب[2] الكلمة[3] وهي معربة[4]. وإنما عدل المصنف عما[5] هو مشهور عند الجمهور من أن المعرب: ما اختلف آخره باختلاف العوامل،

(١) قوله: يقال: لم تعرب الكلمة، والحاصل؛ أن هذا الكلام يدل على عدم اعتبار أحد وجود الإعراب بالفعل في كون الاسم معرب لأنه لو كان الأمر كذلك لوقع التناقض في هذا الكلام إذ لو لم يعمل قوله لم تعرب الكلمة على كونه بالفعل وهي معربة على كونه بالقوة لكان قولهم هذا خارجاً عن دائرة السداد. وقوله: لم تعرب الكلمة على صيغة الخطاب وهو المناسب للمقام وإن فهم الغائب المبني للمفعول. كلام محشي. مصطفى حلبي. (٢) على المعنى اللغوي. (٣) الواو حالية. (٤) على المعنى الاصطلاحي. (٥) أي: التعريف.

أخذ التركيب؛ أي: اعتبر المصنف التركيب في مفهوم المعرب؛ إذ به يحصل الاستحقاق بالفعل. (قوله: ولذلك يقال الخ) أي: ولأجل أنه لم يعتبر وجود الإعراب بالفعل في جعل الاسم معرباً اصطلاحاً يقال: لم تعرب الكلمة؛ أي: بالفعل وهي معربة؛ أي: بالقوة، يعني: لم تظهر إعرابها في اللفظ بسبب السكون مع أنها معربة في الاصطلاح، وقال الجزائري: أي: ولأجل أن جريان الإعراب بالفعل ليس شرطاً في المعرب الاصطلاحي يسمون زيداً من قولك: جاءني زيد ورأيت زيد محذوف الإعراب معرباً، ويعترض السامع لهذا الكلام على قائله بأنك الخ، فالمناسب للمقام كون قوله: لم تعرب على صيغة الخطاب وإن فهم من كلام العصام كونه على صيغة الغائبة من المجهول؛ وذلك لأن السامع لهذا الكلام يعترض على قائله بأنك لم تركت إعراب هذه الكلمة مع أنها معربة، وليس هناك علة باعثة على الحذف كالوقف؛ أي: فيجري عليها أسماء الإعراب نفياً وإثباتاً (قوله: وإنما عدل المصنف الخ) هذا التحقيق مأخوذ من حاشية السيد على المتوسط، وحاصله: أن المتعلم الشارع في علم النحو من لم يعرف أن المعرب مما يختلف آخره، بل يحصل له هذه المعرفة بعد الشروع في هذا العلم وإثبات هذا الحكم على المعرب، فلا بد له من معرفة المعرب أولاً؛ ليثبت له هذا الحكم فإذا عرف المعرب بهذا الحكم يلزم أن يتوقف معرفة المعرب على إثبات هذا الحكم، وإثباته متوقف على معرفة المعرب، فيلزم توقف الشيء على نفسه وهو الدور، وأجيب عن طرف النحاة: بأن تعريفهم هذا أسمى بالنظر إلى الذين يعلمون انقسام الاسم إلى المعرب والمبني بالسماع من النحاة، وإن مثل زيد يختلف آخره باختلاف العوامل، وإن مثل هذا لا يختلف آخره، لكن لا يعلمون أن المعرب على أيهما يطلق، فلا يعلمون بالتعريف إلا أن المعرب اسم لمختلف الآخر؛ إذ الانقسام ومعرفة اختلاف الآخر معلومان لهم قبل التعريف فلا يتوقف معرفة الاختلاف على معرفة المعرب فلا دور (السعدية على الهندي). (قوله: عدل المصنف عما هو المشهور) يعني: أنه عدل عن المشهور هرباً عن الدور كما أوضحه الشارح. (وفي الفوائد): والمقصود من هذا التعبير تفهيم للمتعلمين إجمالاً في بادئ

(قوله: عند الجمهور) كأنهم وقعوا في ذلك من لفظ المعرب ووجود الإعراب في إفراده فتوهموا أن حقيقته العرفية ذلك ولم يعرفوا أن ذلك من عوارضه المفارقة.

وجود أسباب الإعراب في تحقق المعرب ما الحاجة إلى اعتبار القابلية؛ إذ لا يمكن وجودها بدون القابلية. قلت: فائدته التصريح بأن مقابله منقسم بقسمين ما انتفى فيه القابلية كهؤلاء، وما انتفى فيه الأسباب مع وجود القابلية كالأسماء المعدودة وإخراج كل منهما عن المعرب قصداً. (قوله: كأنهم وقعوا في ذلك) أي: في ذلك التعريف لأمرين؛ أحدهما: لفظ المعرب فإنه يستلزم الإعراب، والإعراب ما يختلف الآخر به، والثاني: أن إفراد المعرب يوجد في أكثرها الإعراب فإن الأسماء المعدودة وما إعرابه مقدر قليلة، فتوهموا أن حقيقة الاصطلاحية ذلك وأقاموا العارض مقام الحقيقة، ولم يعرفوا أن الإعراب بالفعل من عوارضه المفارقة بدليل صحة قولهم: ما أعربت الكلمة وهي معربة فيمن قال: ضرب خالد جعفر بإسكانهما، وبالعكس في هؤلاء. (قوله: على اختلاف فيه) فإن من قال: إن العلم عبارة عن العلم بالمسائل المدللة جعل العلم بالمسائل الخالية حكاية لمسائل العلم، ومن قال: إنه عبارة عن العلم بالمسائل جعله علماً. (قوله: أشار به إلى أنه ليس الخ)؛ لأنه تعريف بالخارج المحمول ولا يتوقف معرفة مفهوم اختلاف الآخر على معرفة المعرب حتى يلزم الدور، وتوقف معرفة تحقق الاختلاف في إفراده على معرفة أنها معربة بالنظر إلى غير المتتبع لا يقدح في التعريف، وبهذا يظهر فساد ما قيل في تقرير وجه العدول أنه لو جعل ذلك حداً لزم الدور؛ لأن معرفة اختلاف الآخر يتوقف على معرفة المعرب، فلو عرف المعرب به لزم الدور، وما أجيب به عنه من أنا لا نسلم أن معرفة الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب؛ إذ يجوز أن يعلم ذلك من استعمالات العرب قبل أن يعلم

لأن[1] الغرض[2] من[3] تدوين علم النحو أن يعرف به[4] أحوال أواخر الكلم في[5] التركيب[6] من لم يتتبع لغة العرب، ولم يعرف أحكامها[7] بالسماع[8] منهم، فإن[9] العارف بأحكامها[10]، كذلك[11] مستغن عن النحو ولا[12] فائدة له معتداً[13] بها في معرفة اصطلاحاتهم[14]. فالمقصود من[15] معرفة المعرب

(١) علة عدول. (٢) أي: المقصود. (٣) بيان لما. (٤) أي: بعلم النحو. (٥) بمعنى عند. (٦) فاعل يعرف. (٧) أي: الكلمة. (٨) متعلق بـ لم يعرف. (٩) من العرب. (١٠) أي: الكلمة. (١١) أي: بالسماع منهم كالعرب. (١٢) إلى النتيجة. (١٣) أي: معتداً. (١٤) أي: العرب والنحاة. (١٥) إشارة إلى الصغرى.

(قوله: فإن العارف بأحكامها كذلك) أي: معرفة بالتتبع والسماع منهم مستغن عن تعلم ما جمعه المدوّن ورتبه بخلاف من لم يتتبع أصلاً، أو تتبع ولم يعرف أحكامها، فإنه محتاج إلى تعلم المدوّن، وذلك التعلم إن كان مع الدليل فذلك التعلم تعلم علم النحو اتفاقاً، وإن لم يكن معه فهو علم النحو أو حكاية عنه على اختلاف فيه. (قوله: فالمقصود من معرفة المعرب) إلى آخره أشار به إلى أنه ليس في نفس التعريف فساد، بل الفساد في المقصود من التعريف، وبيانه أن المقصود من تعريف المعرب أن يعلم المعرب بوجه صالح لأن يكون وسطاً للحكم بأن هذا أو ذلك مما يختلف آخره باختلاف العوامل بأن يقال هذا معرب، وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل فهذا مما يختلف آخره باختلاف الأمر المعرب والمبني من أن المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل، ونظيره ما قاله في الشافية: ويعبر عنها بالفاء والعين واللام كما يظهر بالمراجعة إلى سيد عبد الله، وعن بعض الأساتذة: أن الدور موجود بالوسائط في تعريف ابن الحاجب أيضاً؛ لأنه قال: المعرب المركب الخ. وقال الشارح: أي الذي ركب مع غيره تركيباً يتحقق معه عامله، فيتوقف معرفته على معرفة العامل، ثم ذكر العامل بأنه الذي يتقوم به المعنى المقتضي للإعراب فيتوقف معرفته على معرفة الإعراب الموقوف على معرفة المعرب، انتهى. أقول: لعل هذا من قبيل شبهة الشبهة فلا اعتبار بذلك كما علم في موضعه فتدبر. (قوله: لأن الغرض الخ) أي: الغرض الأهم[1] من تدوين مسائل علم النحو وتعيين موضوعه أن يعرف به أحوال أواخر الكلم من كونها معربة أو مبنية، وهذا الغرض مستفاد من تعريف علم النحو بقولهم: علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم من حيث الإعراب البناء، ويسمى هذا غاية العلم وفائدته، فاعلم أن غاية العلم ما يطلب ذلك العلم لأجله، فإن كان ذلك العلم من العلوم الآلية كالنحو فغايته غير نفسه؛ أي: خارجة عنه مترتبة عليه كعصمة اللسان عن الخطأ في اللفظ العربي بالنسبة إلى العلوم العربية، وإن كان من غيرها كعلم الفقه فغايته حصول نفسه؛ لأنها في حد نفسها مقصودة بذاتها وإن أمكن أن يترتب عليه منافع أخر كنيل سعادة الدارين. (قوله: ولم يعرف أحكامها) أي: لم يعرف هذه الأحوال بالسماع من العرب، فقوله: بذلك؛ أي: بالسماع منهم. (قوله: في معرفة اصطلاحاتهم) أي: اصطلاحات النحاة بأن هذا الاسم يسمى فاعلاً وذاك مفعولاً وذلك معرباً أو مبنياً إلى غير ذلك، وبالجملة إن من سمع من العرب أن زيداً مثلاً في جاء زيد مرفوع وكان من أهل السليقة فهو لا يتكلم به إلا موافقاً لما سمع منهم، وحينئذ فمعرفة علم النحو لا يفيد له إلا معرفة اصطلاحات النحاة، وهذه فائدة غير معتد بها. (قوله: فالمقصود من معرفة المعرب) الفاء فصيحة؛ أي: إذا عرفت الغرض من علم النحو ومن جملة مسائله المعرب، فاعلم أن

(١) قيد بالأهم؛ لأن من جملة الأغراض معرفة الهيئة التركيبية من تقديم ما حقه التأخير وعكسه كوجوب تقديم المتضمن لمعنى الاستفهام ووجوب تأخير الفاعل عن المفعول في بعض الأحوال.

المعرب، وفساد ما قيل: إن معرفة الاختلاف وإن لم تتوقف على معرفة المعرب بالنظر إلى المتتبع لكنها موقوفة عليها بالنظر إلى غير المتتبع وهو الذي دون النحو له فالدور لازم بالنظر إليه، وكذا فساد ما قيل: إن المتعلم للمعرب لا يمكن أن يعرف اختلاف الأواخر بالتتبع؛ لأن العارف بالتتبع لا يتعلم المعرب بهذا التعريف؛ لأنه يكون عبثاً فتعين أن تكون معرفة اختلاف الأواخر بالتعلم في هذا الفن، وتعلمه في هذا الفن يتوقف على معرفة المعرب، فلو عرف المعرب به لزم توقف معرفة المعرب فيلزم تقدم الشيء على نفسه، أما أولاً؛ فلأنا لا نسلم لزوم العبث لجواز أن يكون مقصود المتعلم من معرفة المعرب بهذا التعريف أن يجعلها واسطة لأحكام أخر سوى الاختلاف، وأما ثانياً؛ فلأنه إن أراد بقوله: وتعلمه في هذا الفن يتوقف على معرفة المعرب إن معرفة أن هذا مختلف الآخر موقوفة على معرفة أن هذا معرب فظاهر الفساد، وإن أراد أنها موقوفة عليها باعتبار كونها مقصودة من تعريف المعرب في هذا الفن فهذا بعينه ما ذكره المحشي رحمه الله. (قوله: بل الفساد في المقصود من التعريف) أي: في حصول المقصود من التعريف وخلاصة بيانه أن المقصود من تعريفات موضوعات مسائل العلوم أن تعلم تلك الموضوعات بوجه تتعدى به أحكامها إلى جزئياتها بمعرفة صدق تلك المفهومات على تلك الجزئيات، مثلاً المقصود من تعريف الفاعل أن يعلم الفاعل بمفهوم يصلح أن يصير وسطاً تتعدى به أحكامه إلى جزئياته بأن يصدق تعريفه عليه، بأن يقال: هذا فاعل وكل فاعل مرفوع فهذا مرفوع، واختلاف الآخر من جملة أحكام المعرب المطلوبة في النحو فلا بد من معرفة المعرب بوجه آخر ليصير وسطاً لتعدية ذلك الحكم إلى جزئياته، فلا يصح تعريف المعرب به للزوم تقدم الشيء على نفسه، وبما ذكرنا

مثلاً[1]، أن يعرف أنه مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفاً فيطابق كلامهم. فمعرفته[2] متقدمة على معرفة أنه[3] مما يختلف آخره، فلو كان معرفته[4] المتقدمة[5] حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه[6] به[7]، وجب[8] أن يعرف[9] أولاً بأنه[10] مما يختلف آخره في كلام العرب، ليعرف أنه[11] مما يختلف آخره فيلزم تقدم

(١) إنما قال: مثلاً لأن هذا الحكم من جملة أحكام المعرب عند المبتنى كما أشار إليه فيما بعد. (٢) أي: العرب. (٣) المعرب. (٤) أي: ذات المعرب. (٥) صفة معرفة. (٦) أي: المعرب. (٧) أي: باختلاف. (٨) جواب لو. (٩) معرب. (١٠) معرب. (١١) معرب.

المقصود الخ، وحاصله: أن المقصود من البحث عن أحوال المعرب معرفة أنه من الأسماء المختلفة الأواخر في كلام العرب؛ ليجعل آخره في كلام غيرهم مختلفاً ليطابق الكلامين، فحينئذ معرفة الاسم المعرب متقدمة على معرفة الاختلاف؛ لأن معرفة الاختلاف إنما تحصل بعد البحث عن أحواله ولا يمكن البحث عن أحوال شيء وأحكامه إلا بعد معرفة ذاته، فلو كانت هذه المعرفة المتقدمة للمعرب حاصلة بمعرفة الاختلاف وبتعريف المعرب به وجب أن يعرف المعرب أولاً - أي: قبل البحث عن أحكامه - بأنه مما يختلف آخره كما فعله الجمهور، ويكون المقصود من هذا التعريف معرفة أنه مما يختلف آخره، لما عرفت أن ذلك هو المقصود من البحث عن أحوال المعرب فمعرفة المعرب حينئذ موقوتة على معرفة الاختلاف المذكور، ومعرفتها موقوفة على معرفته؛ لأن المقصود من البحث عن أحواله معرفتها، ولا يمكن البحث عن أحوال شيء إلا بعد معرفته فيلزم الدور صريحاً، هذا ملخص ما في الجزائرية وعليه مشى العصام فلا تغفل فإن هذا المقام من مزالق الأقدام. وقوله: مثلاً، يحتمل أن يتعلق بالمعرب؛ أي: ذكر المعرب على سبيل التمثيل؛ أي: فكذا المبني وغيره من مسائل النحو، وأن يتعلق بما بعده - يعني: أن كون المعرب مما يختلف آخره - مذكور على سبيل التمثيل، ومثله سائر أحكامه المشار إليها فيما بعد. (قوله: أن يعرف أنه مما الخ) أي: أن يعرف أن المعرب صادق على اسم مخصوص كزيد مثلاً. (قوله: فيطابق كلامهم) الفاء فصيحة؛ أي: إذا جعل آخره مختلفاً كان مطابقاً لكلامهم كالفاء في قوله: فمعرفته متقدمة؛ فإنها أيضاً فصيحة؛ أي: إذا عرفت أن المقصود من معرفة المعرب الاختلاف فمعرفة ذات المعرب متقدمة على معرفة الخ ضرورة تقدم الموصوف[1] على صفته. (قوله: وجب أن يعرف) على صيغة المجهول من التعريف كذا قيل، لكن لا وجه للتخصيص، بل يجوز أن يكون من المعرفة. وقوله: أولاً؛ أي: قبل معرفة أنه مما يختلف آخره. (قوله: ليعرف أنه مما الخ) مجهول من المعرفة، وهذا علة لقوله أن يعرف؛ أي: يعرف بهذا التعريف لتحصل هذه المعرفة. (قوله: فيلزم تقدم الشيء

(١) أي: الذات.

العوامل، ولا شبهة في حصول الوجه الصالح من تعريف المصنف؛ لصحة أن يقال: زيد في قام زيد معرب؛ أي: مركب لم يشبه مبنيّ الأصل، وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل، فزيد مما يختلف آخره باختلاف العوامل بخلاف تعريف الجمهور، فإن الوجه الحاصل منه غير صالح لأن يكون وسطاً للزوم تقدم الشيء على نفسه في ضمن الدور أولاً في ضمنه؛ وذلك لأنك إذا قلت: زيد في المثال المذكور معرب؛ أي: ما اختلف آخره باختلاف العوامل، وكل معرب مما اختلف آخره باختلاف العوامل، فزيد مما اختلف آخره باختلاف العوامل لزم أن تكون الصغرى عين النتيجة، والصغرى متقدمة والنتيجة متأخرة عنها ابتداء أو بواسطة الدليل، فيلزم تقدم الشيء على نفسه وقد أشار إلى الصغرى بقوله: من معرفة المعرب؛ أي: من معرفة أن هذا أو ذاك معرب وإلى النتيجة بقوله: أن يعرف أنه؛ أي: ما عرف أنه معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل وإلى الوسط بقوله: حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به؛ أي: بسبب معرفة مفهوم

ظهر لك أن الفساد لازم من التعريف في ترتيب المقصود منه عليه، وليس مقصوداً بالنسبة إلى غير المتتبع على ما وهم من قول: أن الغرض من تدوين علم النحو الخ. (قوله: لزم أن يكون الصغرى عين النتيجة) لا يقال: ويلزم أيضاً أن لا يكون الحكم في الكبرى مفيداً لكون مفهوم الوسط نفس مفهوم الأكبر؛ لأنا نقول: يكفي لإفادة الحكم الفرق بالإجمال والتفصيل كما في حمل الحد على المحدود وبخلاف التوقف كما سيجيء. (قوله: والنتيجة متأخرة عنها ابتداء أو بواسطة) ولا شك أن الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء، فإن قلنا: أنه توقف آخر مسبب عن توقف الواسطة كان تأخر النتيجة عن الصغرى ابتداء، وإن قلنا: إنه هو التوقف الأول إلا أنه ثبت للواسطة ابتداء يتوقف عليه بتوسطها كان المتأخر المذكور بواسطة الدليل. (قوله: فيلزم تقدم الشيء على نفسه) لا في ضمن الدور على تقدير تأخر النتيجة عن الصغرى ابتداء، وفي ضمن الدور على تقدير تأخرها بواسطة الدليل. (قوله: وقد أشار الخ) تطبيق لعبارة الشرح على ما ذكر من البيان. (قوله: أي: من معرفة أن هذا أو ذاك معرب الخ) إشارة إلى دفع ما يرد على عبارة الشارح من أنه إن أراد بالمعرب مفهومه لا يصح إرجاع ضمير أنه إليه؛ إذ مفهوم المعرب ليس مما يختلف آخره وإن أراد ما صدق عليه المعرب لا يتم التعريف؛ لأن الكلام في مفهوم المعرب، وحاصل الدفع اختيار الشق الثاني، لكن

الشيء[1] على نفسه[2]. فينبغي أن يعرَّف أولاً بغير ما عرَّفه[3] به الجمهور ويجعل ما عرَّفوه به من جملة أحكامه[4] كما فعله المصنف. «وحُكْمُهُ»[5] أي: من جملة أحكام المُعْرَب، وآثاره[6] المترتبة عليه[7] من حيث هو معرب،

(١) أي: وصف المعرب. (٢) أي: ذات المعرب. (٣) معرب. (٤) أي: المعرب. (٥) م. أي: حاصله وأثر الثابت به وحكم وقع والاسم بإضافة الحكم إلى الهاء عبر للملابسة أو للجنس أسندي. (٦) جمع الأثر وهو العلامة، وبمعنى حكم. (٧) أي: على صفة الإعراب.

وَحُكْمُهُ

الاختلاف وتعريف مفهومه به، فإن التصديق بأن هذا معرب متوقف على تصور المعرب الحاصل بسبب تعريفه بالاختلاف، لا يقال الصغرى مجملة والنتيجة مفصلة فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه؛ لأنا نقول لا مدخل للتفصيل في التوقف فإن الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف على تصوره به وهو واحد في صورتي الإجمال والتفصيل، وهذا ظاهر لا سترة

قيد الحيثية ملحوظ، فالمعنى المقصود من معرفة ما صدق عليه المعرب من حيث إنه معرب؛ أي: من معرفة أن هذا أو ذاك معرب. **(قوله: فإن التصديق الخ)** بيان لكون المعرفة المتقدمة؛ أعني: التصديق بأنه معرب سببية عن معرفة مفهوم الاختلاف. **(قوله: فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه)**؛ لأن المتقدم معرفة مفهوم الاختلاف بطريق الإجمال في ضمن لفظ المعرب، والمتأخر معرفته بطريق التفصيل في ضمن ما اختلف آخره به. **(قوله: لأنا نقول: لا مدخل الخ)** حاصله: أن الفرق الاعتباري بين الموقوف عليه والموقوف إنما ينفع في دفع لزوم تقدم الشيء على نفسه إذا كان للاعتبارين دخل في التوقف؛ فإنه حينئذ يكون الموقوف والموقوف عليه في الحقيقة ذينك الاعتبارين، أما إذا لم يكن لهما مدخل في التوقف فالموقوف والموقوف عليه شيء واحد لا تغاير فيه بوجه يؤثر في التوقف، والأمر ههنا كذلك؛ إذ الحكم بنفس مفهوم الاختلاف على هذا أو ذاك الذي هو النتيجة متوقف على تصور مفهوم المعرب الذي هو محمول في الصغرى، وهو أي: نفس مفهوم الاختلاف واحد في صورة الإجمال والتفصيل؛ أي: في الصغرى والنتيجة وليس ملاحظته تفصيلاً متوقفة على ملاحظته إجمالاً حتى ينفع في عدم لزوم تقدم الشيء على نفسه، ولقد بالغ المحشي

على نفسه) فهذه هي النتيجة الفاسدة عن المقدمتين السابقتين؛ أي: فيلزم تقدم معرفة الاختلاف على معرفة الاختلاف. **(قوله: فينبغي أن يعرف أولاً بغير ما الخ)** أي: إذا فسد تعريفهم المذكور فينبغي العدول عنه إلى غيره والذي حمل الجمهور على ذلك التعريف وجود الإعراب في إفراده، فتوهموا أن حقيقته العرفية ذلك مع أنه من عوارضه المفارقة كما عرفت. **(قال المصنف: وحكمه أن يختلف آخره الخ)** خص بيان هذا الحكم بالتصوير على خلاف ما هو عادته في ذكر المسائل؛ للتنبيه على أن التعريف به تعريف بما هو حكم مطلوب في الفن، ويتوقف معرفته على معرفة المعرب، وهكذا يفعل في كل حكم عرف به القوم شيئاً، ثم إن إضافة الحكم إلى الضمير لم يكن للاستغراق بأن يكون المعنى كل حكم من أحكام المعرب لعدم صحته؛ إذ له أحكام أخر كما ستعرف؛ كالتركيب مع عامله، وحدوث الإعراب في آخره، ولا للجنس المشهور؛ أي: الماهية من حيث هي هي حتى يفيد الكلام قصره على الاختلاف، بل للجنس الغير المشهور؛ أي: الماهية من حيث تحققه في ضمن الأفراد مطلقاً؛ أي: من غير بيان كميته كلاً أو بعضاً، فهو في قوة المهملة فيؤول إلى الجزئية؛ أي: بعض حكم من أحكامه، وإلى هذا أشار بقوله: أي: من جملة أحكامه، وقد يقال: إن الإضافة للعهد الذهني لكن الجنس ظاهر. **(قوله: أي: من جملة أحكام الخ)** يشير إلى دفع سؤال سيذكره بقوله: فإن قلت: لا يتحقق الاختلاف الخ. ثم المراد بأحكام المعرب: أحواله التي يحكم بها عليه في الفن؛ كالرفع والنصب والجر والانصراف وضده وغير ذلك. وقوله: وآثاره المترتبة عطف تفسير للأحكام وإشارة إلى أن المراد بالحكم ما هو المتعارف عند الأصوليين مثلاً، يقال: حكم الفرض الثواب بالفعل والعقاب بالترك؛ أي: أثره المترتب عليه في الآخرة ذلك فلا يرد ما قيل: من أن هذا المعنى لم أعثر على مأخذه في أفانين الكلام. **(قوله: من حيث هو معرب)** يعني: من حيث الإعراب لا من حيث الذات، وقيد الحيثية[1] للإطلاق؛ إذ لا مدخل لقيد من القيود لهذا الحكم، ولم يقل: اسم معرب؛ ليشمل الفعل المضارع، فالمراد بقوله: وحكمه، خاصة الاسم المعرب

(١) خلافاً للبعض حيث قال: قيد بهذه الحيثية؛ لإخراج المبني فإنه أيضاً يختلف آخره تقديراً، لكن لا من حيث أنه معرب انتهى. وقوله: تقديراً، سهو فتدبر.

«أنْ[1] يَخْتَلِفَ آخِرُهُ» أي: الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتاً،

(١) بالقوة.

بالقياس إلى المبني من الأسماء، فإن الفعل المضارع يختلف آخره باختلاف العوامل؛ نحو: هو يضرب ولن يضرب ولم يضرب (ابن سيد)، وفيه أن البحث في الاسم المعرب اللهم إلا أن يرجع ضمير حكمه إلى مطلق المعرب بطريق الاستخدام. (قوله: أن يختلف آخره) أي: ذو أن يختلف؛ لأن المحمول على المعرب ذو الاختلاف (عصام) فافهم المرام، وقال الغجدواني: أي: أن يختلف بالقوة؛ لئلا يرد عليه زيد في جاءني زيد، ولم يسمع شيء آخر من العوامل، توضيحه: أن المراد صحة اختلاف ليكون الحكم كلياً؛ إذ الاختلاف بالفعل غير ظاهر الشمول لكل معرب، وقيل: بل أريد الاختلاف بالفعل ولا يجب أن يكون شاملاً لكل معرب؛ إذ الخاصة قد تكون غير شاملة، ويرده أن الكلام في حكم قد جعله القوم حداً للمعرب. (قوله: أن يختلف آخره باختلاف الخ) قيد بالآخر؛ لأن الاختلاف في غير الآخر لم يكن من خواص المعرب نحو اختلاف الراء في امرأ، والنون في ابنم، أصله ابن زيدت الميم للتأكيد كما في زرقم والفاء في فم (جار بردى). ويقال: إن في الكلام تجوزاً؛ لأن الآخر لا يختلف وإنما يتغير حاله من الرفع إلى النصب وإلى الجر، وإن الآخر أعم من الحقيقي كدال زيد والمجازي كدال يد فإنها ليست آخراً حقيقة، لكن لما حذفت الآخر الذي هو الياء حكم للدال بحكم الآخر؛ إذ أصله يدي (خطائي)، فإن قيل: لم وضع الإعراب في آخر الكلمة؟ قلنا: لأن آخر الكلمة محل العوارض، والتغيرات والإعراب من جملة العوارض للكلمة بسبب دخول العامل عليها، فناسب أن يوضع في الآخر؛ ليكون من وضع الشيء في موضعه، أو لأن الإعراب دال على وصف الاسم وكونه عمدة أو فضلة، والدال على الوصف بعد الموصوف (قوله: ذاتاً إلى قوله: أن صفة) اعترض عليه صاحب الامتحان بما حاصله: أن اختلاف الآخر في الإعراب بالحركة ظاهر؛ لانتقال الاسم من السكون إليها، وأما في الإعراب بالحروف فمشكل؛ لوجودها قبل العامل؛ نحو: مسلمون ومسلمين، فالعامل لا يحدث شيئاً من الاختلاف، انتهى. إلا أن يقال: أن الواو والألف في نحو: مسلمون ومسلمان، وإن كانتا ثابتتين قبل العامل إلا أن تعينهما في حالة التركيب بواسطة العامل، فكأنه حدث فيهما الاختلاف بالاعتبار، وبالجملة: الأظهر أن المراد باختلاف الآخر اختلاف صفته فقط، لكن تلك الصفة قد تكون حركة وقد تكون دلالة، ثم إن قوله: ذاتاً أو صفة تمييزان عن ذات مقدرة في نسبة كائنة في جملة أن يختلف آخره، وفي هذا التعميم إشارة إلى دفع ما قيل: الأصوب أن يقال: أن يختلف هيئة آخره؛ لأنه لا يختلف آخره، بل هيئته. (قوله: حقيقة أو

أنْ يَخْتَلِفَ آخِرُهُ[1]

(١) كالحرف الذي هو آخر المعرب ذاتاً أو حكماً أو صفة.

عليه. (قوله: حقيقة أو حكماً) المراد بالتبدل الحقيقي تبدل ذات الدال وبالتبدل الحكمي تبدل دلالته المقصودة مع بقاء الذات فإن هذا التبدل في حكم تبدل الذات. (قوله: أو صفة) أي: حالة شبيهة بالصفة لا صفة حقيقة؛ لأن الحركة لا تقوم بالحرف، بل تقوم بما يقوم به الحرف لكنها تابعة له. (قوله: باختلاف العوامل) إن قيل: إن فاعل إذا كان صفة لا يجمع على فواعل، فكيف جاء جمع عامل على عوامل، أجيب بأنه صار اسماً.

بأنْ[1] يتبدلَ حرف بحرف آخر حقيقة[2] أو[3] حكماً، إذا كان إعرابه[4] بالحروف أو[5] صفة بأن يبتدل صفة بصفة أخرى حقيقة[6] أو حكماً، إذا كان إعرابه[7] بالحركة. «بِاخْتِلَافِ[8] العَوَامِلِ[9]» أي: بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه[10] في العمل، بأن يعمل بعض منها[11] خلاف ما يعمل البعض الآخر، وإنما خصصنا اختلافها[12] بكونه[13] في العمل، لئلا ينتقض بمثل قولنا: «إنَّ زَيْداً مَضْرُوبٌ»، و«إنِّي ضَارِبٌ زَيْداً» فإن العامل في (زَيْدٍ) في هذه الصور[14] مختلف[15] بالاسمية[16] و[17]الفعلية[18] والحرفية[19] مع أن آخر المعرب[20] لم يختلف باختلافه[21]. «لَفْظاً أوْ تَقْدِيْراً» نصب على التمييز ـ أي: يختلف لفظ آخره،

(١) متعلق بالاختلاف. (٢) تمييز من نسبة النسب إلى الحرف. (٣) كما في التثنية والجموع. (٤) معرب. (٥) عطف على ذاتاً. (٦) أي: مثل جاءني زيد ورأيت زيداً. (٧) أي: المعرب. (٨) لاختلاف نسخه. اللام للوقت نحو: ﴿أَقِمِ الصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾. (٩) اللام فيه للجنس. (١٠) أي: على المعرب. (١١) أي: من العوامل. (١٢) عوامل. (١٣) وكلام المصنف مطلق يعني يقتضي بعضه الرفع والبعض الآخر النصب والبعض الآخر الجر. (١٤) الثلاث. (١٥) خبر إن. (١٦) لف ونشر غير مرتب. (١٧) مثل: يضرب زيداً. (١٨) أي: في قولنا: إني ضربت زيداً. (١٩) أي: في قولنا: إن زيداً مضروب. (٢٠) وهو زيد. (٢١) أي: العوامل.

بِاخْتِلَافِ العَوَامِلِ لَفْظاً أوْ تَقْدِيْراً،

(قوله: الداخلة عليه) خرج عن حكم المعرب اختلاف منو ومنا ومني باختلاف العوامل الداخلة على المستفهم عنه كجاء زيد ورأيت عمراً ومررت ببكر. (قوله: وإنما خصصنا اختلافها بكونه في العمل) كما ينبئ عنه العنوان. (قوله: أي، يختلف لفظ آخره) أي: صورة آخره.

رحمه الله في تحقيق هذا المقام بما لا مزيد عليه، والعجب ممن نظر في كلامه ولم يتعمق فيه وشنع عليه عجباً لفضله. (قوله: تبدل ذات الدال) أي: الدال على الفاعلية والمفعولية والإضافة وبالضرورة إذا تبدل ذات الدال تبدل دلالته أيضاً. (قوله: تبدل دلالته المقصودة الخ) أي: دلالته على الفاعلية والمفعولية والإضافة مع بقاء ذات الدال، مثلاً الفتحة في رأيت أحمد ومررت بأحمد باق على حاله، وفي الأول دالة على المفعولية وفي الثاني على الإضافة. (قوله، لأن الحركة لا تقوم بالحرف) لكونها متأخرة عنه في التلفظ لذا يتلفظ بالحرف في حالة الوقف من غير الحركة. (قوله: بما يقوم به الحرف) وهو التكلم في متفاهم العرف، والهواء المتموج في المخارج في التحقيق. (قوله: لكنها تابعة له) أي: لا يمكن التلفظ بالحركة إلا بعد تلفظ الحرف كما أن الصفة تابعة للموصوف في التحقيق. (قوله: إن قيل: إن فاعلاً الخ) فاعل إذا كان اسماً مذكراً كان أو مؤنثاً يجمع على فواعل؛ نحو: كواهل وكواعب وإذا كان صفة فلا يجمع على فواعل، وقد شذ نحو: فوارس وهوالك ولمؤنثه سواء كان بالتاء أو بدونه مثالان فواعل وفعل؛ نحو: ضوارب وجواسر ونوم وحيض ومن ههنا قيل في الجواب: أنه يجوز أن يكون عوامل جمع عاملة كما في قوله ﷺ: ؟ليس في العوامل والحوامل صدقة ؟؛ لأن العامل قلما يكون غير كلمة لكن عدم مجيء عاملة في كلام النحاة يرفع هذا الاحتمال. (قوله: صار اسماً) أي: صار في عرف النحاة اسماً لما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب. (قوله: خرج به الخ) قيل: إنه خرج بقوله: آخره؛ أي: آخر المعرب؛ لأن من الاستفهامية مبنية، والجواب: إن المراد من الضمير المعرب لا بخصوصه، بل باعتبار نوعه كما في قوله: الإسناد إليه على ما مر لا يقال: تقييد العوامل بالدخول يخرج عامل المبتدأ والخبر؛ لأن الدخول إما اللحوق بالآخر أو الأول، وذا لا يتصور في الأمور المعنوية؛ لأنا نقول: ذلك التقييد بالنظر إلى

حكماً) بأن يتبدل دلالته المقصودة مع بقاء الذات كما في نحو: رأيت مسلمين أو اثنين، فإن الياء في حالة النصب وإن كان عين الياء في حالة الجر حقيقة لكنها غيرها حكماً والحرف الأخير في زيدان الألف وفي مسلمين الياء وفي مسلمون الواو؛ لأن النون عوض عن التنوين، فلهذا يسقط عند الإضافة، فآخر الاسم الألف والواو والياء (فوائد). وقوله: إذا كان إعرابه بالحروف تقديره أن اختلافه ذاتاً حاصل إذا كان إعرابه الخ، وقس عليه ما يأتي بعده. (قوله: بأن يتبدل صفة الخ) أراد بها حالة شبيهة بالصفة وهي الحركة فإنها تتبدل على صفة وحركة أخرى، وأما ذات الآخر فباقية على حالها، وقوله: أو حكماً؛ نحو: جاءني أحمد، ورأيت أحمد، ومررت بأحمد، فإن الفتحة مثلاً في أحمد من حيث أنها علامة النصب تخالفها من حيث أنها علامة الجر فحصل التبدل حكماً. (قوله: أي: بسبب اختلاف العوامل الداخلة) يعني: أن الباء للسببية؛ أي: البعيدة؛ إذ القريب ما ستعرفه، وفي بعض النسخ: لاختلاف باللام فهو للوقت أو العلة (هندي). وقوله: الداخلة عليه ليس لإخراج[1] شيء؛ إذ لا يختلف آخر المعرب باختلاف العوامل إلا بالداخلة عليه، فاللام في العوامل للعهد الخارجي. وقوله: في العمل متعلق بالاختلاف؛ أي: لا في الاسمية والفعلية ونحوهما، بل في العمل. (قوله: المصنف لفظاً أو تقديراً) أراد بالأول كل ما كان صحيح الآخر، وبالثاني كل معتل الآخر، ولم يقل، أو محلاً؛ لأن المبني أيضاً قد يختلف آخره باختلاف العوامل محلاً؛ نحو: جاءني هؤلاء فلو زاد للزم دخوله في المعرب، والفرق بين التقديري والمحلي: أن المانع عن ظهور الإعراب في المحلي نفس الكلمة، وفي التقديري الحرف الأخير فقط. (قوله: أي: يختلف لفظ آخره) إشارة إلى أن التمييز عن نسبة يختلف إلى آخره لا عن النسبة الإضافية في قوله: باختلاف العوامل، وإلى أن التمييز عن النسبة فاعل في المعنى، وحاصله: أن المعرب يختلف من جهة لفظ آخره، ومن غفل عن هذا قال: فالتنوين عوض عن المضاف إليه.

(١) وقيل: بل يخرج المعنوي فتدبر بهذا القيد العامل.

أو تقديره[1] ـ أو على المصدرية، أي: يختلف[2] اختلاف لفظ أو تقدير. والاختلاف[3] لفظاً كما في قولك: (جَاءَنِي زَيْدٌ) و: (رَأَيْتُ زَيْداً) و(مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) وتقديراً كما في قولك: (جَاءَنِي فَتًى) و: (رَأَيْتُ فَتًى) و: (مَرَرْتُ بِفَتًى)، فإن أصله فتيٌ، وفَتَياً وفتيٍ. قلبت الياء ألفاً[4]، فصار الإعراب تقديرياً، والاختلاف اللفظي والتقديري أعم من أن يكون حقيقة، أو حكماً كما أشرنا[5] إليه[6]، لئلا[7] ينتقض بمثل قولنا: رَأَيْتُ أَحْمَدَ، و: مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ، وقولنا: رَأَيْتُ مُسْلِمِيْنَ، و: مَرَرْتُ بِمُسْلِمِيْنَ، مثنى أو مجموعاً، فإنه قد اختلف العوامل فيه[8]، ولا اختلاف في آخر (أَحْمَدَ) حقيقة بل[9] حكماً، فإن فتحة أحمد بعد الناصب علامةُ النصب وبعد الجار علامةُ الجر، وكذا الحال في التثنية والجمع، فآخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكماً لا حقيقة. فإن قلت[10]: لا[11] يتحقق الاختلاف لا في آخر[12] المعرب ولا في العوامل إذا ركب بعض الأسماء[13]

(١) إنما قيد به لأن التمييز إذا رفع الإبهام من نسبة بين الفعل والفاعل فذاك التمييز بمعنى فاعل. وتقدير الضمير أي: تقدير آخره. (٢) معرب. (٣) مبتدأ. (٤) في الأحوال الثلاثة لتحركها وانفتاح ما قبلها. (٥) وهو قوله بأن يتبدل حرف بحرف حقيقة أو حكماً. (٦) أي: إلى التعميم في بيان الاختلاف عند قوله ذاتاً أو صفة. (٧) علة للعموم. (٨) أي: في المذكور. (٩) الاختلاف. (١٠) منشأ هذا السؤال قوله وحكمه أن يختلف آخره. (١١) إذا قلت: جاءني زيد ولا يوجد الاختلاف ما لم يأت بصورة النصب والجر. (١٢) متعلق بـ لا يتحقق. (١٣) مثل: زيد عمرو بشر.

(قوله: أو على المصدرية) أي: على كونه مفعولاً مطلقاً بحذف المضاف وإجراء إعرابه على المضاف إليه، ولم يقل: اختلافاً ملفوظاً؛ لأن وصف الاختلاف بكونه ملفوظاً مجاز. (قوله: والاختلاف لفظاً) أي: واختلاف آخر المعرب من حيث اللفظ واقع في قولك الخ، فاللام للعهد الخارجي. وقوله: انقلب الياء ألفاً؛ أي: إلى الألف في الأحوال الثلاث؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ففيه حذف وإيصال؛ لأن القلب لازم، وفي بعض النسخ: قلبت، وهي الظاهرة. (قوله: أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً الخ) فمثال الاختلاف اللفظي صفة حكماً في قوله: جاءني أحمد ورأيت أحمد ومررت بأحمد، ومثال الاختلاف التقديري صفة حكماً كقولنا: جاءتني سعدى، ورأيت سعدى، ومررت بسعدى، ومثال الاختلاف اللفظي ذاتاً حقيقة كما في الأسماء الستة، ومثال الاختلاف اللفظي ذاتاً حكماً كالتثنية والجمع المذكر السالم، ومثال الاختلاف التقديري ذاتاً حقيقة كالجمع المصحح المضاف إلى المعرف باللام؛ نحو: جاءني صالحوا القوم، ورأيت صالحي القوم الخ، ومثال الاختلاف التقديري ذاتاً حكماً؛ نحو: مررت بصالحي القوم، ورأيت صالحي القوم، فالحقيقي بين الرفع وغيره، والحكمي بين النصب والجر، والأقسام عشرة. (قوله: لئلا ينتقض بمثل الخ) والمفهوم من كلام عصام وغيره أنه لا انتقاض بما ذكر، وإن لم يجعل اختلاف العوامل أعم؛ إذ المراد بالاختلاف في العمل أن يطلب كل منهما أثراً مبايناً لأثر الآخر، فقولنا: رأيت، والباء ليسا بعاملين مختلفين في غير المنصرف، وعاملان مختلفان في المنصرف، وفيه تكلف. وقوله: فإن فتحة أحمد بعد الناصب الخ؛ أي: إن فتحته من حيث إنها علامة النصب تخالفها من حيث أنها علامة الجر. (قوله: فإن قلت: لا يتحقق الخ) نقض في العبارة، وحاصله: أن المفهوم من قوله: وحكمه أن يختلف الخ إن هذا الحكم ثابت لجميع المعربات وليس كذلك، فإن في بعضها لم يتحقق اختلاف الأواخر ولا اختلاف العوامل، وهي الأسماء التي وقعت

(قوله: أو تقديره) أي: يختلف آخره بحسب التقدير سواء كان بحسب تقدير نفس الآخر فقط كما في مسلمي، أو تقديره وتقدير صفته كما في عصا وقاض، أو بحسب تقديره بالصفة فقط كما في حبلى وغلامي، فإن آخرهما لا يمتنع من قبول الإعراب بحسب الفرض والحكم، وإن كان يمتنع من قبوله بحسب الخارج. (قوله: أي: يختلف اختلاف لفظ أو تقدير) أي: اختلافاً منسوباً إلى الصورة أو إلى التقدير على ما مر، وإنما لم يقل: اختلافاً ملفوظاً أو مقدراً بحذف الموصوف؛ لأن الاختلاف ملفوظ مجازاً باعتبار سببه وسببه لو جعلت الحركة لفظاً، ولم يجعل قوله: لفظاً أو

المعنوي بطريق التغليب؛ لأن الاختلاف لا يتحقق بالعامل المعنوي وحده. (قوله: اختلاف منو ومنا الخ) في الرضي إذا استفهمت بمن عن مذكور منكور عاقل ووقفت على من جاز لك حكاية إعراب ذلك المذكور وحكاية علامات تثنيته وجمعه وتأنيثه في لفظة من، فعلى هذا كان الأولى أن يقول: رجل بدل زيد إلا أنه لما كان غرضه مجرد مثال اختلاف العوامل الداخلة على المستفهم منه ولم يكن في صدد بيان ضابطة اختلاف من باختلاف المستفهم عنه اكتفى على المثال الفرضي. (قوله: كما ينبئ عنه العنوان) أي: التعبير بلفظ العوامل فإنه وإن صار اسماً لكن فيه لمح الوصفية الأصلية وهو اعتبارها منبئ عن الحيثية كأنه قيل باختلاف العوامل من حيث أنها عوامل. (قوله: أي: صورة آخره الخ) في الرضي إذا قصدنا أن نرد التمييز والمنتصب عنه إلى مركزهما الأصلي جعلنا المنتصب عنه إن كان التمييز نفسه بدلاً من التمييز أو عطف بيان له، فنقول في كفى بزيد رجلاً: كفى رجل زيد، وفي طاب زيد أباً طاب أب زيد، وإن كان التمييز متعلقاً بما انتصب عنه إما وصفاً له أو غير وصف أضفنا لتمييز إلى المنتصب عنه، فنقول في طاب زيد علماً وداراً: طاب علم زيد ودار زيد، فعلى هذا لما عبر الشارح رحمه الله عن التمييز المزال بالإضافة وجب أن يكون اللفظ المختلف متعلقاً لآخر المعرب، إما وصفاً له أو غير وصف، وليس الأمر كذلك ففسر المحشي اللفظ بالصورة بالتجريد عن بعض المعنى فإن اللفظ عبارة عن مجموع المادة والصورة، فيكون متعلقاً لآخر المعرب وصفاً له وإنما لم يجعل اللفظ مصدراً بمعنى التلفظ مع مناسبته لقوله: تقديراً وعدم الاحتياج حينئذ إلى التجريد؛ لأن التلفظ ليس من

تقديراً تفصيلاً للعوامل؛ أي: سواء كانت العوامل ملفوظة أو مقدرة؛ لأن العامل لا ينحصر في الملفوظ والمقدر؛ لأنه قد يكون معنوياً؛ ولأنه لا يلائم قوله الآتي: التقديري واللفظي في بيان ضبط إعراب الأسماء؛ وذلك لأن الظاهر أنه إشارة إلى ما يشير قوله: لفظاً أو تقديراً. (قوله: رأيت أحمد ومررت بأحمد) ورأيت حبلى ومررت بحبلى. (قوله: وقولنا: رأيت مسلمين ومررت بمسلمين) أي: مدلول هاتين الصورتين، فإذن يظهر شموله للمثنى والمجموع. (قوله: علامة النصب) أي: علامة هي النصب الذي دل على المفعولية وقس عليه علامة الجر. (قوله: فإن قلت: لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل إذا ركب) إلى قوله: مع عامله ابتداء، إن قلت: التركيب مع العامل لا يكون إلا إذا كان العامل لفظياً فيجوز أن يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقاً بالتركيب الذي يتحقق معه عاملان معنويان فيتحقق الاختلاف في آخر المعرب وفي العوامل، أجيب: بأن المراد باختلاف العوامل كما مر اختلافها في العمل وذلك لا يوجد فيما فرض؛ لأن عمل العامل المعنوي ليس إلا الرفع. (قوله: قلت: هذا

صفات المعرب حتى يجعل اختلافه حكماً من أحكامه؛ ولأنه لا يتصف بالاختلاف في نفسه، بل باعتبار الملفوظ. (قوله: أي: يختلف آخره بحسب التقدير) إشارة إلى أن التقدير مصدر وليس بمعنى القدر على ما وهم؛ إذ لا نقدّر في حبلى مع كون إعرابه تقديرياً. (قوله: كما في مسلمٍ) حالة الرفع فإنه قدر أن الياء بدل من الواو. (قوله: كما في عصا وقاض) فإنه قدر أن أصلهما عصو وقاضي بالحرف مع الحركة. (قوله: كما في حبلى وغلامي) فإنه أقدر تلبسهما بالحركة من غير تقدير الحرف أما في غلامي فظاهر، وأما في حبلى فلكون الألف المقصورة زائدة غير منقلبة عن الواو والياء. (قوله: فإن آخرهما الخ) يريد أن فرض إعراب آخرهما غير ممتنع لعدم المانع منه إنما الممتنع المفروض وهو وجود الإعراب فيهما في التلفظ لاشتغال محل الإعراب بالحركة في غلامي، وبالسكون - أي: الملازم - في حبلى بخلاف هؤلاء في جاءني هؤلاء، فإن فرض إعراب آخره ممتنع كالمفروض لوجود المانع وهو مشابهته لمبني الأصل وإن كان واقعاً في محل الإعراب، وبهذا تبين الفرق بين الإعراب التقديري في نحو: حبلى والإعراب المحلي في نحو: هؤلاء فتدبر. (قوله: لأن الاختلاف الخ) يعني: يحتاج في جعل قوله: لفظاً أو تقديراً منصوباً على المصدرية بحذف الموصوف إلى ارتكاب التجوز في كون الاختلاف ملفوظاً؛ لأن الاختلاف أمر معنوي ليس من مقولة الحرف والصوت حتى يكون ملفوظاً حقيقة بخلاف القول بكونه منصوباً على حذف المضاف، وأما التجوز في قوله: لفظاً نشترك بينهما بجعله مجازاً عن الصورة في الوجه الأول وبمعنى الملفوظ على الوجه الثاني. (قوله: لو جعلت الخ) متعلق بقوله: مجازاً اختلفوا في أن الحركة لفظ أو لا، فمن فسر اللفظ بما يتلفظ به جعلها لفظاً، بل كلمة، ومن فسره بصوت يعتمد على المخارج من حرف فصاعداً قال إنها ليست ملفوظة؛ لأنها أبعاض حروف المد، وكونها مسموعة لا يستلزم كونها ملفوظة كالوقف والإمالة والغنة. (قوله: لأن العامل الخ) فيكون التفصيل قاصراً مع عدم احتياج بيان الحكم إليه هذا على تقدير أن يكون المقدر بمعنى المحذوف كما هو شائع في استعماله في مقابلة الملفوظ، أما لو كان بمعنى المفروض سواء كان محذوفاً أو لا شمل المعنوي أيضاً لكنه خلاف الظاهر. (قوله: ولأنه) أي: الجعل المذكور. (قوله: وذلك) أي: عدم الملائمة ثابت. (قوله: لأن الظاهر) بناء على الأصل في اللام أن يكون للعهد. (قوله: إنه؛ أي قوله: الآتي الخ) وإنما لم يقل إشارة إلى قوله: لفظاً أو تقديراً؛ لأن قوله: الآتي بيان لأقسام الإعراب، فهو عبارة عن تقدير الإعراب والإعراب اللفظي، وقوله: لفظاً أو تقديراً ههنا بمعنى الصورة والفرض، لكنه مشير إلى تنوّع الإعراب فيكون قوله: الآتي إشارة إلى ما فهم من قوله: لفظاً أو تقديراً، ولا يكون إشارة إلى نفسه. (قوله: ورأيت حبلى ومررت بحبلى) إشارة إلى أن بيان الشارح رحمه الله قاصر حيث لم يورد المثال للاختلاف التقديري حكماً مع أنه لخفائه أحق بالبيان. (قوله: أي: مدلول هاتين الصورتين) إشارة إلى دفع ما يتراءى من أنه لا يصح جعل قوله: مثنى أو مجموعاً حالاً من قولنا: رأيت مسلمين ومررت بمسلمين؛ لأنه إن قرأ بصيغة التثنية لا يكون جمعاً وإن قرأ بصيغة الجمع لا يكون مثنى، وحاصله أن المراد مدلول هاتين الصورتين المكتوبتين فيرى هذان النقشان وينتقل إلى مدلولهما ولا يقرآن وهذا الطريق شائع في كتب اللغة في بيان وجوه الحركات، يقال مثلاً الزعم مثلثة الفاء؛ أي: مدلول هذه الصورة مثلثة الفاء، وأما ما قيل من أن قوله: وقولنا معطوف على قولنا فهو في تقدير لئلا ينتقض بمثل قولنا: رأيت مسلمين ومررت بمسلمين، فقوله: مثنى ومجموعاً متعلق بالمثل لا بهذا القول مع كونه تكلفاً محتاجاً إلى اعتبار الحال عن المحذوف لا يدفع المحذور؛ لأن مسلمين وبمسلمين إن قرئ مثنى كان المراد من المثل على ما هو المشهور الشائع سائر ألفاظ المثنى وإن قرئ مجموعاً كان المراد سائر ألفاظ الجمع فلا يكون شاملاً، وحمل المثل على ما هو مماثل لهما في الإعراب بالحرفين سواء قرئ بصيغة التثنية أو الجمع خلاف الظاهر المتبادر حقيق بأن يقضي منه العجب. (قوله: أي: علامة هي النصب) أي: الإضافة بيانية لا لامية فإن فتحة غير المنصرف نصب وجر لا علامة لهما. (قوله: إن قلت: التركيب مع العامل الخ) لما كان السائل بقوله: فإن قلت: لا يتحقق الاختلاف ناقضاً لشمول الحكم المذكور لجميع أفراد المعرب مستدلاً عليه بصورة التركيب مع العامل ابتداء كفى للمجيب أن يمنع عدم شمول الحكم المذكورة للصورة المذكورة مستنداً بالجواز، فلذا قال: فيجوز أن يكون التركيب. (قوله: إلا إذا كان العامل لفظياً)؛ إذ لا يمكن التركيب بين اللفظ والعامل المعنوي. (قوله: بالتركيب الذي يتحقق معه عاملان) أي: بجنس التركيب فلا يرد أنه كيف يمكن تحقق عاملين معنويين بتركيب واحد. (قوله: عاملان معنويان) مخالفان في العمل للعامل اللفظي. (قوله: فيتحقق الاختلاف في آخر المعرب) أي: المعرب الذي جعل مادة النقض. (قوله: أجيب الخ) إثبات للنقض بالصورة المذكورة بأنه وإن تحقق ههنا اختلاف آخر المعرب واختلاف العوامل حيث توارد عليه عاملان معنويان وعامل لفظي، لكن لم يتحقق اختلاف العوامل في العمل وهو المراد ههنا. (قوله: لأن عمل العامل المعنوي)؛ لأنه منحصر في عامل المبتدأ وفي عامل المضارع حال تجرده عن الناصب والجازم وعمل كل منهما الرفع، فإن قلت: قد ذكر في اللباب من العامل المعنوي معنى الفعل المأخوذ من غيره وهو قد يعمل النصب أيضاً كما في: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ فكيف يصح حصر عمل العامل المعنوي في الرفع؟ قلت: هذا اصطلاح مختص بصاحب اللباب، والقول المشهور وما عليه الجمهور: أن العامل المعنوي عامل المبتدأ والفعل المضارع فحسب، ولو سلم فالمراد عمل العامل المعنوي الذي لا يمكن التركيب معه ليكون التركيب فيما فرض مع العامل

المعدودة غير المشابهة لمبني الأصل مع[1] عامله ابتداءً، و[2]لا يترتب عليه[3] اختلاف الإعراب بل هناك[4] حدوث الإعراب بدخول العامل. قلت: هذا[5] حكم آخر من أحكام المعرب، والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل أحد الحكمين[6] في الآخر، لا فساد فيه[7]. فإن للمعرب أحكاماً كثيرة لم تذكر ههنا، فليكن هذا[8] الحكم أيضاً من[9] هذا القبيل[10]، غاية[11] الأمر أن هذا الحكم[12] لا يكون من خواصه الشاملة. «الإِعْرَابُ: مَا»

(١) متعلق بقوله ركب. (٢) عطف على لا يتحقق. (٣) أتى أي: على ذلك المعرب ابتداء. (٤) أي: في تركيب بعض الأسماء. (٥) أي: حدوث الإعراب بدخول العامل عليه. (٦) المتغايرين. (٧) أي: في عدم الدخول. (٨) أي: حدوث الإعراب بدخول الفعل. (٩) كالأحكام الكثيرة. (١٠) أي: من جملة الأحكام التي لم يذكر ههنا. (١١) أي: حاصل الكلام. (١٢) أي: حكمه أن يختلف آخره باختلاف العوامل.

الإِعْرَابُ مَا[1]

(١) أي: حركة أو حرف.

معربة أولاً، فإن فيها حدوث الإعراب بدخول العامل لا اختلاف الآخر باختلاف العوامل. وقوله: مع عامله؛ أي: حال كون ذلك البعض مع عامله ومتحققاً معه، فلفظ مع غير متعلق بقوله: إذا ركب (عضد). وقوله: ابتداءً ظرف للتركيب؛ أي: قبل أن يتركب مع عامل آخر، فإن آخر المعرب إذا حرك ابتداءً بالضمة مثلاً لم يكن هناك اختلاف، فإذا فتح أو كسر بعد ذلك حصل الاختلاف. وقوله: بل هناك؛ أي: في مقام تركيب بعض الأسماء مع عامله ابتداءً. (قوله: قلت: هذا) أي: حدوث الإعراب بدخول العامل حكم آخر للمعرب غير الاختلاف المذكور في المتن، فإن للإعراب أحكاماً كثيرة كما أشار إليه في تفسيره بقوله: أي: من جملة أحكام المفرد الخ (قوله: فليكن هذا أيضاً)؛ أي: فليكن حدوث الإعراب بدخول العامل كالأحكام الكثيرة من قبيل الأحكام التي لم تذكر في هذا المقام. (قوله: غاية الأمر الخ) هذا أولى مما قيل: إن المراد استعداد الاختلاف لا لما قيل: إن المتبادر حصول الاختلاف بالفعل؛ لأن المختار أيضاً خلاف المتبادر من أن حكم الشيء خاصته اللازمة دون المفارقة؛ بل لأنه يلزم أن لا يكون هذا الحكم من خواص المعرب فإنا إذا قلنا: زيد عمرو بكر بشر بطريق التعداد يكون كل منها مستعداً لحصول الاختلاف، ولا يكون شيء منها بذلك معرباً (علامك). (قوله: إن هذا الحكم) أي: اختلاف الآخر باختلاف العوامل لا يكون من الخواص الشاملة لجميع أفراد المعرب؛ أي: ولا ضير فيه غير ما أسلفناه أن الكلام في حكم جعله القوم حداً للمعرب، فتذكر. (قال: الإعراب الخ) قدمه على العامل؛ لأن الإعراب جزء من مفهوم العامل، والجزء مقدم على الكل، واعلم أنهم اختلفوا في أن الإعراب أمر لفظي أو معنوي، فعند أكثر النحاة أن الإعراب عبارة عن اختلاف الآخر، فجعلوه أمراً معقولاً بدليل أن الحركات والسكون موجودة في الكلمة، والإعراب غير موجود فيها، فيكون عبارة عن استحقاق الكلمة لهذه الحركات؛ وهي حالة معقولة لا محسوسة، فقيل: وليس على هذا بمستقيم أن يقول: وأنواعه رفع ونصب

حكم آخر) حاصله: أن حكم الشيء لا يلزم أن يكون لازماً له إن قلت: يجوز أن يقيد الاختلاف بالعوامل بأحد الأزمنة وحينئذ يكون لازماً للمعرب، وإن لم يكن قبل تقييده بالظرف لازماً له، قلنا: فيه صرف الكلام عن الظاهر بلا ضرورة مع أنه بعد ذلك التقييد أيضاً غير لازم لجواز أن يتحقق معرب لم يتحقق معه عوامل في شيء من الأزمنة، نعم قابلية الاختلاف بالعوامل من لوازمه، ولما كان المتبادر فعلية الاختلاف لم يتعرض له، وقيل المراد بالاختلاف الأول معنى يشمل الاختلاف الذي

ابتداء ومعنى الفعل المستنبط من الجامد مما يمكن التركيب معه بالتركيب بما يستنبط منه. (قوله: لا يلزم أن يكون لازماً) أي: لا يمتنع مفارقته عنه فليكن الاختلاف المذكور كذلك يفارق المعرب حين التركيب مع العامل ابتداء، ويعرض بعد التركيب ثانياً وثالثاً. (قوله: إن قلت: يجوز أن يقيد الخ) أي: يمكن أن يوجه الحكم المذكور بحيث يكون لازماً للمعرب بأن يقيد الاختلاف المدلول عليه بقوله: أن يختلف بأحد الأزمنة، ولا شك أنه لازم للمعرب حال ابتداء التركيب؛ إذ يصدق عليه أنه يختلف آخره في وقت ما أعني وقت التركيب ثانياً وثالثاً. (قوله: وإن لم يكن الخ) والسر فيه أن لزوم الاختلاف المطلق يقتضي عدم انفكاكه عنه في شيء من الأزمنة وهو مفارق عنه في زمان التركيب ابتداء بخلاف الاختلاف المقيد بأحد الأزمنة، وهذا كالمتنفس المطلق فإنه غير لازم للإنسان بخلاف المتنفس في وقت ما. (قوله: فيه صرف الكلام عن الظاهر الخ) أي: في هذا التوجيه صرف الكلام؛ أعني قوله: أن يختلف عن الظاهر، وهو الإطلاق بلا ضرورة؛ إذ لا داعي إلى جعل الحكم لازماً. لا يقال: المتبادر من القضية الخالية عن الجهات إطلاق النسبة وكونها ثابتة في وقت ما على ما قالوا؛ في بيان وجه تسمية المطلقة العامة، وسيجيء في كلام المحشي أيضاً؛ لأنا نقول: ذلك الإطلاق بمعنى فعلية النسبة بالمقابل للإمكان الشامل للدوام والوقوع في أحد الأزمنة، والمقصود ههنا التقييد بأحد الأزمنة المقابل للدوام، ولذا اختار المحشي رحمه الله لفظة أحد الأزمنة دون وقت ما فمن بدله بذلك روماً للاختصاص ذهل عن هذه الفائدة. (قوله: مع أنه بعد التقييد الخ) أي: مع أن الحكم المذكور بعد التقييد بالظرف أيضاً غير لازم؛ لأن اللزوم معناه امتناع الانفكاك والاختلاف في أحد الأزمنة مما يجوز انفكاكه عن المعرب لجواز تحقق معرب لم يتحقق معه إلا عامل واحد أو اثنان ولم يتحقق

مبدؤه حاله البنائي، والاختلاف الثاني الوجود، وقد عبر عنه بالاختلاف للمشاكلة وبالعوامل جنس العامل فإن اللام الداخلة على الجمع قد تبطل الجمعية ولا يخفى بعد ذلك كله. (قوله: غاية الأمر أن هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة) أي: خواصه الإضافية بالقياس إلى المبني، وإنما قلنا ذلك لوجوده في المضارع، ولذلك قال ههنا: حكمه، ولم يقل خاصته، ولا يخفى أن القول بأنه ليس من خواصه الشاملة مبني على أن لا يتحقق في الصورة المفروضة عوامل في شيء من الأزمنة؛ إذ لو تحقق فيها عوامل في الأزمنة كان خاصة شاملة لكل ما هو معرب لكنها ليست شاملة لكل

معه عوامل في شيء من الأزمنة، فلا يكون مختلفاً آخره باختلاف العوامل في شيء من الأزمنة فما قيل: إن الاحتمال الصرفي لا يكفي لنقض الأحكام الأدبية بعيد عن المقصود بمراحل لما عرفت من أن الاحتمال ينافي اللزوم. (قوله: نعم قابلية الاختلاف الخ) تقرير لما تقدم وبيان لمنشأ اشتباه السائل وهو أنه لم يفرق بين قابلية الاختلاف اللازم للمعرب والاختلاف في أحد الأزمنة الذي هو عرض مفارق. (قوله: ولما كان الخ) يعني: لما كان المتبادر من قوله: أن يختلف أن يكون الاختلاف واقعاً في وقت ما وحمله على الإمكان صرف عن الظاهر المتبادر لم يتعرض الشارح رحمه الله وقدس سره لهذا التوجيه، وما قيل: إن المقصود بيان الحكم الكلي لينتفع به المتعلم، وحين الحمل على فعلية الحكم لا يبقى الحكم كلياً، ففيه أن الحمل على فعلية الحكم إنما يخل بلزوم الحكم المذكور للمعرب دون كليته، نعم لو تحقق معرب لم يتحقق معه عوامل في شيء من الأزمنة لأخل بذلك، ودونه خرط القتاد. (قوله: وقيل الخ) أي: قيل في توجيه الحكم المذكور بحيث يصير لازماً أن المراد بالاختلاف المدلول عليه بقوله: أن يختلف معنى يشمل الاختلاف الذي حصل بعد الحال البنائي كما في الأسماء المعدودة المركبة مع العامل ابتداء، والاختلاف الذي حصل بعد الحال الإعرابي كما في المعربات المركبة مع العامل ثانياً وثالثاً، والمراد بالاختلاف المذكور ثانياً بقوله: باختلاف العوامل الوجود بالتجريد عن بعض المعنى؛ لأن الاختلاف هو الوجود مع التغير عن الحال السابق، وعبر عن الوجود بالاختلاف لمشاكلة قوله: أن يختلف، والمراد بالعوامل الجنس، فيكون المعنى أن يتبدّل آخره بأن تزول حالة البناء وهو الوقف أو تزول حالة الإعراب لوجود جنس العامل، وحينئذ يكون الحكم لازماً للمعرب بلا شبهة. (قوله: فإن اللام الداخلة الخ) قالوا: إن اللام الداخلة على الجمع للعهد فإن لم يكن معهود فللاستغراق فإن تعذر الاستغراق؛ نحو: لأتزوّج النساء فهو مجاز عن الجنس. (قوله: ولا يخفى بعد ذلك كله) أما الأول؛ فلأن المتبادر من قوله: أن يختلف آخره؛ أي: آخر المعرب اتصافه به بعد صيرورته معرباً، وأما الثاني فظاهر، وأما الثالث؛ فلأن نسبة الاختلاف إلى العوامل ينادي على إرادة الجمعية، فكيف يحكم ببطلانه؟. (قوله: ولا يخفى الخ) يعني: أن الظاهر أن تكون الخاصة الشاملة ههنا محمولة على المعنى المرفي؛ أي: ما تكون لجميع الأفراد وحينئذ يرد أن الحكم بعدم كونه من خواصه الشاملة إنما يصح لو لم يتحقق في الصورة المفروضة وهي ما إذا تركبت الأسماء المعدودة مع عاملة ابتداء عواملها في شيء من الأزمنة، فإنه لو تحقق فيها عوامل في الأزمنة المتعددة كانت تلك الأسماء متعلقة بالاختلاف وإن لم تكن متصفة به في وقت ابتداء التركيب. (قوله: لكنها ليست شاملة الخ) استدراك لدفع توهم ناشئ من قوله: شاملة لكل معرب، وإشارة إلى توجيه عبارة الشارح رحمه الله بأن يراد

وجر؛ إذ لا يصح أن يكون الاختلاف خبراً لهذه الثلاثة وإليه ذهب الزمخشري، وعند المحققين: أنه عبارة عن ما به الاختلاف وإليه ذهب الشيخ عبد القاهر وابن هشام[1]، ورجح المصنف اصطلاح الشيخ في هذا التعريف؛ لأن الإعراب علامة وحقه الظهور، ثم الإعراب على ثلاثة أقسام: إعراب بالأصالة كإعراب الأسماء، وإعراب بالمشابهة كإعراب المضارع، وإعراب بالتبعية كإعراب التوابع، كما أن أقسام البناء أيضاً ثلاثة: بالأصالة كبناء الحروف، وبالمشابهة كالأسماء المبنية، وبالتبعية كما في توابع المنادى المبني.

(قوله: أي: حركة أو حرف) وأما الحذف فلا يوجد في الأسماء، والبحث فيها، وكلمة أو للانفصال الحقيقي لا للشك والترديد، ولما اشتهر عندهم كون الإعراب بهما استعمل لفظة ما المشتركة بين المعاني في التعريف وأرادهما.

(قال: اختلف آخره) قيل: أي: هيئة آخره، ومعنى الاختلاف يتحقق بانقلاب حركة إلى أخرى أو حرف إلى آخر، وقال الرضي: أي: انتقلت من حال السكون إلى هذه الحركة المعينة فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر، وانتقال الآخر؛ أي: من السكون إلى الفتحة غير انتقاله إلى الضمة، وكذا انتقاله من السكون إلى الكسرة فههنا ثلاث اختلافات، وقيل: إن زيداً مثلاً قبل الوقوع في التركيب غير معرب، بل مبني عند المصنف على السكون فإذا وقع في التركيب وحرك بالضم مثلاً حصل الاختلاف للانتقال من السكون إلى الحركة، وكذا الحال في سائر الحركات فالاختلاف حاصل بكل واحد منها فيكون سبباً تاماً، وأما السكون الأصلي فلا اختلاف مع السكون بالفعل أصلاً وإن كان له مدخل في الاختلاف فلا يلزم عد السكون إعراباً.

(قوله: أي: آخر المعرب) فيخرج ما به يختلف الوسط كامرأ وقد مر، وفي شرح القطر: ولو كان التغيير في غير الآخر لا يكون إعراباً كما في فلس إذا صغرته فليس وإذا كسرته أفلس أو فلوس، وكذا لو كان التغيير في الآخر، ولكن ليس بسبب العامل كما في لفظة حيث المستعملة بحركات الثاء، انتهى.

وقوله: ذاتاً أو صفة تمييزان عن النسبة في ما اختلف آخره؛ أي: ما اختلف ذات آخره كما إذا كان إعرابه بالحروف، أو صفته إذا كان بالحركات.

(١) حيث قال في بعض تأليفه: الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم الخ.

اخْتُلِفَ آخِرُهُ[1]

(١) أي: آخر المعرب.

وقت. (قوله: أي حركة أو حرف) كانت القرينة عليه شهرة أمر الإعراب بأنه حركة أو حرف أو ما سيذكره في ضبط إعراب الأسماء ولا يخفى بعده. (قوله: اختلف آخره به) اعترض عليه بأن التعريف غير جامع؛ لأن تغير مسلمان ومسلمون ليس في الآخر؛ إذ الآخر هو النون، وأجابوا عنه بأن النون فيهما كالتنوين في المفرد، ولعلهم أرادوا به أن هذه الحيثية لما وجدت فيه في بعض الأوقات جاز أن يجعل الحرف السابق عليه بالنظر إلى هذه الحيثية في حكم الآخر، وإن كان بالنظر إلى كونه علامة للتثنية والجمع ليس في حكم الآخر، وإنما قلنا في بعض الأوقات؛ لأنه قد لا يكون بمنزلة التنوين، وذلك في المثنى والجمع المعرفين باللام لامتناع اجتماع اللام

الشاملة لكل وقت. (قوله: كان القرينة الخ) لما كان ذكر العام وإرادة الخاص مجازاً لا بد له من قرينة بينها بأنها إما حالية أو مقالية. (قوله: بالنون فيهما الخ) حيث يدل كل منهما تمامية الكلمة ويسقط عند الإضافة. (قوله: ولعلهم الخ) أي: ليس مرادهم تشبيهه بالتنوين في جميع الأحكام فإنه باطل؛ لأنه كلمة برأسها بخلاف النون؛ فإنها جزء لها، بل مرادهم أن حيثية المشابهة بالتنوين لما وجدت في النون حين خلوهما عن اللام جاز أن يجعل الحرف السابق على النون وهو الواو والياء في حكم الآخر بالنظر إلى أن مشابهة النون بالتنوين الذي هو كلمة برأسها جعل النون في حكم كلمة برأسها من هذه الحيثية، وإن كان جزء لهما بالنظر إلى كونه علامة التثنية والجمع. (قوله: لامتناع اجتماع اللام الخ) يعني: لو كان النون حين كونهما معرفين باللام بمنزلة التنوين لزم

ذاتاً[1] أو صفة[2] «بِهِ»، أي[3]: بتلك الحركة أو الحرف، وحين يراد بـ (مَا) الموصولة، الحركة أو الحرف، لا يرد النقض بالعامل والمقتضي. ولو أبقيت[4] على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله[5]: (بِهِ) فإن المتبادر[6] من السبب هو السبب[7] القريب. والعامل، والمقتضى من الأسباب البعيدة، وبقيد الحيثية[8] خرجت حركة نحو: (غُلاَمِي)،

(١) إذا كان بالحرف. (٢) إذا كان بالحركة. أشار موصوفية ما. (٣) نبه أولاً على كون ما موصوفة وثانياً على كونها موصولة بقوله: أي بتلك الحركة. (٤) أي: لا يرد السؤال بالعامل والمقتضي. (٥) أي: فسرت بقوله أعني شيء. (٦) مصنف. (٧) حركة وحرف. (٨) هو الحركة والحرف.

بِهِ[1]

(١) أي: بسبب الحركة أو الحرف.

والتنوين. (قوله: ذاتاً أو صفة) أما الاختلاف الآخر - أي: تحوله ذاتاً - فكما يتحول واو أبوك إلى ألف أبالك، وأما تحوله صفة فكما تتحول ضمة زيد إلى فتحة. (قوله: لا يرد العامل والمقتضي) وكذا وصف كونه معرباً، قال قدس سره في الحاشية: لكنه يشكل بما إذا كان العامل حرفاً واحداً كالباء الجارة، فالأولى أن يسند إخراجهما إلى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة، وإبقاء ما الموصولة على عمومها انتهى، إنما قال: فالأولى، ولم يقل: فالصواب؛ لجواز أن يجعل الباء للآلة فيسند إخراجهما إليها، أما خروج العامل: فلأن النحاة جعلوه بمنزلة العلة

(قوله: بما الموصولة) أشار أولاً بقوله: أي: حركة أو حرف، إلى كون ما موصوفة، ثم نبه على كونها موصولة بقوله: أي بتلك الحركة الخ، ثم صرح بالموصولية إيماء إلى جواز الوجهين في أمثاله، وقد مر نظيره. وقوله: لا يراد العامل، وفي بعض النسخ: لا يرد، من الورود؛ أي: لا يرد العامل، والمقتضى؛ أعني: المعاني المختلفة، وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة نقضاً على تعريف الإعراب، فإن العامل مثل: جاء ورأيت، والمقتضى مثل الفاعلية الخ، وإن كانا سببين للاختلاف إلا أنهما ليسا حركة ولا حرفاً، ويقال: لكن يشكل بما إذا كان العامل حرفاً واحداً كالباء الجارة فالأولى أن يسند إخراجهما إلى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة وإبقاء ما على عمومها هذا، وقد يقال: إن المتبادر من الحرف الواقع تفسيراً للإعراب أن يكون محله آخر الاسم المعرب فحينئذ يخرج الباء الجارة، أو أن المراد بالحرف المقابل للحركة حروف المباني لا حروف المعاني فلا إشكال. (قوله: على عمومها) أي: بأن تكون ما نكرة موصوفة بمعنى شيء، وفيه أن تخصيص الموصول كالسنة المؤكدة عندهم. (قوله: وهو السبب القريب) وهو ما يكون بلا واسطة، والسبب البعيد لكون سبباً بواسطة، فيخرج الأمور المذكورة؛ لأنها أسباب بعيدة لحصول الاختلاف، توضيحه: أن العامل سبب قريب لحصول الإسناد وهو سبب قريب لحصول المقتضى، وهو سبب قريب لحصول الاختلاف، فكان العامل سبباً بوسائط، والإسناد سبباً بواسطتين، والمقتضى سبباً بواسطة واحدة، والإعراب سبباً بلا واسطة، فكان هذا قريباً، غاية التحقيق، ثم المراد بالسبب القريب هنا: ما هو غير تام، وهو ما يكون له تأثير في المسبب لكن غير تام التأثير. (قوله: وبقيد الحيثية خرجت حركة؛ نحو: غلامي) أراد به كل اسم معرب أضيف إلى ياء المتكلم مفرداً كان أو جمعاً، فإن الميم في غلام ساكنة في الأصل، فلما أضيفت إلى ياء المتكلم اقتضت هي حركة الميم بالكسرة، لكنها ليست بإعراب؛ لأنها لم تكن من حيث إنه معرب. وقوله: لأنه معرب؛ أي: وإعرابه تقديري في الأحوال الثلاث كما سيأتي، وأنه مختلف الآخر حكماً كما مر فتذكر، وقد حرر ههنا الفاضل علي بن يوسف الاقكماني ما ملخصه: أنه لما اتجه على المصنف أن يقال أن نحو: غلامي معرب على ما ارتضاه، ويقع الاختلاف بحركته بأن يقال: هذا غلام زيد،

اجتماع اللام والتنوين وهو ممتنع. (قوله: أي نحو له الخ) فسر الاختلاف بالتحول؛ لأن الاختلاف لا يكون ناشئاً إلا من متعدد فيلزم أن لا تكون حركة زيد في ابتداء التركيب إعراباً ولو اعتبر بالنسبة إلى السكون السابق كان زيد في حال عدم التركيب أيضاً معرباً؛ لأن نسبة الاختلاف إلى الطرفين على السواء فإذا كان الاسم في أحد طرفيه معرباً لزم أن يكون في الطرف الآخر أيضاً معرباً للتحكم بخلاف التحول؛ فإنه ناشئ من الحركة الثانية، أو الحرف الثاني وإن كان تقدم حركة أو حرف شرطاً له؛ لأن التحول أن يتصف بشيء لم يكن له قبل فتدبر. (قوله: وكذا وصف كونه معرباً) فإن عدم المشابهة والتركيب أيضاً سبب للاختلاف. (قوله: لكنه يشكل الخ) الوجه الأول أعني: تخصيص كلمة ما مما اختاره الفاضل الهندي، والوجه الثاني؛ أعني: الحمل على السببية القريبة نقله بقيل إشارة إلى ضعفه فما في الشرح نقل لكلام الغير، وما في الحاشية مختارة، فلا يرد أن الحاشية تخالف الشرح، وما قيل في جواب هذا الإشكال أن المراد حرف علة ساكنة أو حرف الآخر أو حرف المباني بقرينة ذكره مع الحركة، فلا يخفى ركاكته؛ لأن تخصيص الحرف بما ذكر تخصيص بعد تخصيص ومجاز في مجاز يحترز عنه في المحاورات، فكيف يرتكب في التعريفات؟ ولو جاز مثل هذه التخصيصات لانسد باب نقض التعريفات جمعاً ومنعاً على أنه يخرج من التعريف حروف الإعراب؛ لأنها من حروف المعاني، ولذا جعلها بعضهم كلمة. (قوله: والأولى الخ) إنما قال: فالأولى ولم يقل: فالصواب، إما تأدباً كما هو طريق الشارح رحمه الله من هضم النفس وعدم الإعجاب، وإما للمناقشات التي ذكرها المحشي في الحاشية الآتية، أو لأن ما لا يخرج تخصيص كلمة ما يخرج بإرادة السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة لكن الأولى أن يخرج الجميع من السببية القريبة المفهومة ولا يرتكب مزيد تكلف. (قوله: وتلك أن جعل الباء للآلة الخ) أي: للاستعانة التي دخولها في الآلة أكثر منه في الموجد كذا في الرضي. (قوله: فلان آلة الشيء) يعني: أن المقتضى سبب بعيد لتوسط الإعراب بينه وبين الاختلاف، والآلة لا تكون إلا سبباً قريباً فلا يكون

المؤثرة، ولهذا سموه عاملاً وليس علة مؤثرة بالحقيقة؛ لأن التأثير للمتكلم وهو علامة التأثير، وأما خروج المقتضي؛ فلأن آلة الشيء سبب قريب له والمقتضي ليس كذلك، ولا يخفى أن قوله: ليدل على آخره لو جعل من تمام الحد حتى يخرجا لكان حسناً لكن المصنف لم يجعله من تمامه. (قوله: لخرجا بالسببية) الخ إن قيل: ينتقض التعريف حينئذ بالعلة التامة للاختلاف فإنها سبب قريب له، قلنا: ليس للعلة التامة سببية إلا سببية أجزائها مركبة من قريب وبعيد، نعم لو ثبت سبب قريب سوى الإعراب لصح النقض به، لا يقال لو كان المراد السبب القريب لزم أن لا يتحقق الإعراب في الاسم الذي ركب ابتداء؛ لأنا نقول: السبب القريب للشيء سبب انعقد علاقة الغلبة بينه وبين ذلك الشيء لا بينه وبين سببه، ولا يخفى أنه لا يقتضي استلزام المسبب، لا يقال: فالعبارة الصحيحة أن يقول: ما يختلف بدل ما اختلف؛ لأنا نقول: لم يرد بصيغة الفعل في التعريفات الزمان فلا فرق بين الصيغتين، إن قيل: يمكن أن يجاب أيضاً بأن الاختلاف ليس عبارة عن التحول

وزيد غلامي مثلاً، فيصدق التعريف على تلك الحركة مع أنها ليست من المحدود فيختل طرداً، اعتذر[1] الشارح عنه بالالتجاء إلى قيد الحيثية، وقوله: لأنه معرب الخ دفع لما عسى أن يقال: إن نحو: غلامي غير داخل في الحد؛ لأنه مبني كما ذهب إليه بعض النحاة فلا حاجة للإخراج إلى قيد الحيثية، والمحصول أن نحو: غلامي وإن كان معرباً عنده على ما سيفصح عنه بقوله: ونحو: غلامي مطلقاً، إلا أن هذا الاختلاف في آخره ليس من حيث إنه معرب؛ أي: ليس هو بالحركة الحاصلة من العامل معه، بل من حيث إنه ما قبل ياء المتكلم بدون اعتبار العامل معه؛ أي: لو فرض عدم العامل معه لحصل ذلك الاختلاف فيه أيضاً فلا يصدق التعريف فيطرد، ثم التقييد بالحيثية على ما صرحوا به سنة مؤكدة في تعريفات الأمور الاعتبارية ذكرت أو لم تذكر سيما أن تعليق الحكم بالمضاف إلى الوصف يشعر بها كما في هذا المقام، كالتعليق بنفس الوصف نص عليه النكاري في حواشي المعلول هذا وبما ذكرنا اندفع ما يتوهم من أنه لا اختلاف بحركة؛ نحو: غلامي في الأحوال فلا انتقاض بها، ولا اختلال وما عسى أن يقال: إنه لا مغايرة بين الحيثيتين على أصل المصنف، فما وجه النفي تارة والإثبات أخرى، وما يخطر بالبال أيضاً من أنه لا اعتبار للتقييد بالحيثية في التعريفات لعدم انسياق الذهن إليه، وقال الفاضل العصام: لو قال الشارح خرج؛ نحو: حركة غلامي لكان أرجح في النحو؛ لشموله ما قبل ياء المتكلم في نحو: مسلمي، أقول: لا يخفى على أهل العربية أن اعتبار العموم والمشاركة من كل الوجوه ليس بلازم في لفظة النحو، وما ذكره مبني على ذلك قال الشيخ أكمل الدين: في شرح المشارق في قوله عليه السلام: ?من توضأ نحو وضوئي الخ؟ إن لفظة نحو لا تقتضي العموم بخلاف لفظة المثل، فعلى هذا فالمراد بنحو: غلامي كل اسم معرب أضيف إلى ياء المتكلم أعم من أن يكون بالحركة أو الحرف فيشمل نحو: مسلمي ومن اقتفى أثر العصام، وقال: أراد بنحو: غلامي كل اسم معرب بالحركة مضاف إلى

(١) جواب لو.

المقتضى آلة. (قوله: حتى يخرجا) أي: العامل والمقتضى. (قوله: لكن المصنف) اعتذار من عدم جعله من تمام الحد بأنه مخالف لمرضى المصنف رحمه الله. (قوله: فإنها سبب قريب لها)؛ إذ السبب القريب ما لا يتوسط بينه وبين المسبب سبب آخر والسبب التام كذلك. (قوله: قلنا ليس الخ) أي: لا نسلم الانتقاض المذكور؛ لأن العلة التامة ليس لها سبب إلا سببية أجزائها المتركبة من سببية سبب قريب وبعيد، والسببية المتركبة من القريبة والبعيدة ليست سببية قريبة؛ إذ لو كانت كذلك كانت سببية أجزائها بأسرها سببية بعيدة فلم تكن متركبة من القريبة والبعيدة وليست ببعيدة أيضاً لعدم تخلل سبب آخر بين العلة التامة والمعلول، فهي كالمركب من الداخل، والخارج ليس بداخل ولا خارج، وهذا الجواب مبني على تسليم أن لها سببية سوى سببية الأجزاء، وإلا فيمكن أن يقال: إن العلة التامة والمعلول كالمركب من الداخل والخارج ليست لها سببية أصلاً بناء على ما قالوا: من أن العلة التامة بمعنى مجموع ما يتوقف عليه ليس لها تقدم على المعلوم، وإلا لزم تقدم الشيء على نفسه فيما إذا كانت العلة التامة مشتملة على المادة والصورة لتقدم مجموع المادة والصورة الذي هو نفسه المعلول على العلة التامة المتقدمة على المعلول حينئذ، ولذا قالوا: في تعريفها مجموع ما يتوقف عليه المعلول لا المجموع الذي يتوقف عليه المعلول ووصفها بالعلية والسببية وصف لها بحال متعلقها كما في زيد العالم أبوه. (قوله: مركبة من قريب وبعيد) وفي بعض النسخ المتركبة من القريبة والبعيدة، فعلى الأول حال من سببية، وعلى الثاني صفة لها وهو الظاهر. (قوله: نعم لو ثبت) تقرير لما سبق وأورد كلمة لو إشارة إلى انتفائه، وأما التكلم فالظاهر أنه يتوسط الإعراب بينه وبين الاختلاف لكونه آلة في وصول أثر المتكلم إلى المعرب. (قوله: لا يقال: لو كان الخ) إبطال؛ لأن يراد بالباء السببية القريبة باستلزامه عدم جامعية تعريف الإعراب بناء على أن السبب القريب يستلزم المسبب، فلو كان الإعراب سبباً قريباً للاختلاف لزم عدم تحقق الإعراب في المركب ابتداء لعدم تحقق الاختلاف فيه. (قوله: لأنا نقول الخ) حاصل الجواب: منع استلزام السبب القريب للمسبب؛ لأن السبب القريب عبارة عما يكون علاقة العلية بينه وبين ذلك الشيء لا بينه وبين سببيته؛ أي: لا تتخلل بينهما واسطة، وهذا المعنى لا يقتضي استلزامه للمسبب لجواز كونه مع عدم تخلل الواسطة غير موجب لحصول المسبب. (قوله: لا يقال فالعبارة الصحيحة الخ) أرد الفاء إيذاناً بأن منشأ هذا السؤال ما تقدم من جواز عدم استلزام السبب القريب للمسبب فيجوز أن لا يتحقق الاختلاف مع وجود الإعراب كما في المركب ابتداء؛ يعني: فعلى هذه العبارة الصحيحة أن يقال: ما يختلف ليشعر بتأخر الاختلاف عن الإعراب، وجواز تخلفه عنه لا ما اختلف الدال على تحقق الاختلاف بسببه. (قوله: إن قيل يمكن أن يجاب أيضاً الخ) أي عن السؤال المذكور بقوله: لا يقال: لو كان المراد السبب القريب لزم أن لا يتحقق الخ بمنع الملازمة؛ لأن الاختلاف ليس عبارة عن التحول عن الحركة أو الحرف حتى يقتضي سابقية أحدهما فلا يتحقق في المركب ابتداء، بل أعم منه ومن التحول من السكون إلى الحركة ولا شك في تحقق هذا القسم في المركب ابتداء. (قوله: ومن التحول الخ) بيان لجميع أقسام الاختلاف استطراداً؛ إذ لا دخل له في الجواب. (قوله: كلام

لأنّه[1] معرب على اختيار المصنف، لكن[2] اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب[3]، ليس من حيث إنه معرب بل[4] من حيث إنّه ما قبل ياء المتكلم وبهذا[5] القدر تم حد الإعراب جمعاً[6] ومنعاً[7]، ولكن المصنف أراد أن ينبّه على فائدة اختلاف وضع الإعراب

(١) ما أضيف إليها. (٢) أي: اختلاف المعرب بهذه الحركة. (٣) لم يخرج بإضافة الآخر إلى المعرب. (٤) الاختلاف. (٥) أي: الإعراب ما اختلف آخره به. ع. (٦) لإفراده. (٧) لأغياره.

عن الحركة أو الحرف بخصوصه، بل أعم منه ومن التحول من السكون إلى الحركة، ومن التحول من عدم الدلالة إلى الدلالة كلام الأسماء الستة، ومن كونه علامة لأمر إلى كونه علامة لأمرين كألف المثنى وواو الجمع فإنهما قبل التركيب علامة للتثنية والجمع، وبعد التركيب علامة لهما وللفاعلية، ومن علامة إلى علامة كيائي التثنية والجمع، قلنا: هذا الجواب غير مرضي عند المصنف وغير ظاهر من العبارة، فإن المتبادر من رجع ضمير قوله، آخره إلى المعرب أن الاختلاف يطرأ فيه بعد كونه معرباً. (قوله: خرجت حركة؛ نحو: غلامي) وإن تحول آخره من الإعراب إلى الكسرة، وكذا خرج جر الجوار كقوله تعالى: ﴿وامسحوا برؤوسكم وأرجلِكم﴾ بكسر اللام، وأما

الأسماء الستة) فإنه قبل التركيب مع العامل كان جزء منها غير دال على معنى وبعد التركيب صار دالاً على الفاعلية والمفعولية والإضافة. (قوله: ومن علامة إلى علامة) كيائي التثنية والجمع فإن الياء فيهما حال النصب علامة للمفعولية وحال الجر علامة للإضافة فهما كضمتين في فلك مفرداً وجمعاً، ولا يقدر ذلك في الألف والواو بأن يقال: إن الألف في التثنية قبل الإعراب مغايرة لها بعده وكذا الواو؛ لأدائه إلى تقدير حذف علامة التثنية والجمع والعلامة لا تحذف كذا في الرضي. (قوله: غير مرضي عند المصنف رحمه الله) لما سيأتي فيما نقله المحشي رحمه الله عن المصنف رحمه الله في وجه اختيار هذا التعريف من أن الاختلاف هو التحول من حركة أو حرف على غيره. (قوله: فإن المتبادر الخ) يعني: أن المتبادر من نسبة الفعل إلى المشتق وما في حكمه أن يكون اتصافه بمبدأ الاشتقاق سابقاً على حصول هذا الفعل فيقتضي رجع ضمير قوله: آخره إلى المعرب أن يكون حصول الاختلاف فيه بعد صيرورته معرباً، فلا بد في هذا الجواب من ارتكاب تجوز كما في قولهم: أرضعت هذه المرأة هذا الشاب. (قوله: وإن تحول آخره من الإعراب إلى الكسرة) اعلم أن نحو: غلامي؛ أي: الاسم المضاف إلى ياء المتكلم قبل التركيب فيه تحول من السكون إلى الكسرة وبهذا الاعتبار لا كلام فيه؛ لأنه تحول آخر المبني وبعد التركيب مع العامل فيه تحول من الكسرة إلى الإعراب التقديري وهو بهذا الاعتبار داخل في المعرب وحركاته التقديرية في الإعراب؛ لأنها ما يختلف آخره به من حيث إنه معرب تقديراً، أو تحول من الإعراب اللفظي إلى الكسرة؛ لأنه لما لم يشابه مبني الأصل كان حقه أن يعرب لفظاً إلا أنه لاشتغال محله بالكسرة تحول إعرابه الذي يستحقه بسبب التركيب إلى الكسرة بعد التركيب بأن أبقى الكسرة كما كان قبل التركيب ولم يعرب لفظه واعتبر الإعراب تقديرياً. وهذا هو المقصود فإن كسرة غلامي بعد التركيب بالعامل ما به تحول آخر المعرب من الإعراب اللفظي الذي استحقه بالتركيب لكن لا من حيث إنه معرب، بل من حيث إنه ما قبل الياء وإذا كانت هذه الكسرة قبل التركيب موجودة وفي تفسيرنا التحول بقولنا: بأن أبقى الخ إشارة إلى دفع ما قيل من

ياء المتكلم لم يتنبه للمقصود، ثم قال العصام: ولو قيل: في تعريف الإعراب أنه ما في آخر المعرب؛ أعني: من حيث إنه معرب لتم التعريف ولم يتجه عليه شيء وفيه بحث، أما أولاً؛ فلأنه يصدق على التنوين وهو ليس بإعراب بالاتفاق ولا محيص عنه بجعل ما عبارة عن الحركة أو الحرف على ما أسلفه الشارح؛ لأنه حرف، والتشبث بذيل كون الحرف من حروف المعاني مع أنه خلاف المتبادر؛ إذ المتبادر من اقترانه بالحركة كونه من حروف المباني لا يجدي نفعاً؛ لأنه يمكن ادعاء كون التنوين منها لدلالته على معنى أمكنية الاسم، فإن قلت: فيكون كلمة، قلنا: لا ضير فيه؛ إذ هو ليس بأبعد من كون الحركات الإعرابية كلمة، وقد صرح التفتازاني وصاحب الكشف في حواشيهما على الوافية بكونها[1] حروفاً؛ لدلالتها على معنى في غيرها، وأما ثانياً؛ فلأنه ينتقض بالاختلاف الذي ليس بإعراب عند المصنف، إلا أن يقال: إن كلمة ما عبارة عن شيء، والاختلاف أمر اعتباري، أو تخصص بالحركة، أو الحرف، فحينئذ لا انتقاض به، انتهى ما حرره الكرماني. (قوله: على اختيار المصنف) متعلق بمعرب، وقيل: بخرجت، وأما على ما ذهب إليه بعض النحاة من أن نحو: غلامي، مبني لإضافته إلى المبني، فيخرج حينئذ بالضمير الراجع إلى المعرب، وأجاب المصنف عن هذا البعض: بأن هذه الإضافة لا توجب البناء كما لا توجبه في نحو: غلامك وغلامه، وقوله: بل من حيث إنه ما قبل ياء المتكلم؛ أي: ولهذا كانت موجودة قبل دخول العامل كما عرفته. (قوله: وبهذا القدر) أي: بقوله: ما اختلف آخره ثم حد الإعراب جامعاً لأفراده ومانعاً عن دخول غيره فيه. (قوله: أراد أن ينبه على فائدة الخ) وهي تمييز بعض المعاني عن بعض كما في مثل: ما أحسن زيد؛ أي: وأن ينبه أيضاً على عدم جريان الإعراب في الأفعال والحروف، فإن المعاني التي في الأفعال لم تعتور على كلمة واحدة، بل كل معنى من معانيها له صيغة ولفظ بانفراده كمعنى المفرد، فإن صيغته ضرب، والمثنى ضربا، وقس عليهما، وكذا الحروف فإن الابتداء له من والظرفية لها في فالمميز لتلك المعاني بعضها عن بعض هو اختلاف صيغها بخلاف الأسماء، فإنه قد يوجد في اسم واحد معان مختلفة لا يميزها إلا الإعراب نحو: ما[2] أحسن زيداً، أو ما أحسن زيدٌ، وما أحسن زيدٍ، فإن معنى

(١) أي: الحركات الإعرابية.
(٢) كلمة ما في المثال الأول للتعجب، وفي الثاني للنفي، وفي الثالث للاستفهام.

فضم إليه قوله: (لِيَدُلَّ عَلَى المَعَانِي المُعْتَوِرَةِ عَلَيْهِ) وكأنه أراد هذا المعنى[1] حيث قال: ليس هذا من تمام الحدّ[2]، لا أنه خارج عن الحدّ[3]، واللام في (لِيَدُلَّ) متعلق بأمر[4] خارج عن الحدّ، يعني: وضع الإعراب[5] المفهوم[6] من فحوى[7] الكلام، فإنه[8] بعيد عن الفهم غاية البعد. فاللام فيه متعلق بقوله: (أَخْتُلِفَ آخِرُهُ)، يعني[9]: اختلف آخره «لِيَدُلَّ[10]» الاختلاف أو ما به الاختلاف. «عَلَى المَعَانِي»، يعني: الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة «المُعْتَوِرَةِ»، على صيغة اسم الفاعل[11] «عَلَيْهِ»،

(١) أي: في الأسماء أي: التنبيه على فائدة وضع الإعراب. (٢) أي: حد الإعراب. (٣) بل تتمة عن الحد. (٤) أي: بفعل. (٥) أي: الرفع والنصب والجر. (٦) صفة وضع الإعراب. (٧) أي: من معنى الكلام. (٨) علة لا أنه، والضمير أي تعلق اللام بقوله وضع المفهوم من فحوى الكلام. (٩) مصنف. (١٠) فيكون هذا بياناً للعلة الغائية بعد تمام الحد كما بدل عبارته في الشرح. (١١) فيه رد على الهندي حيث اختار كونه على صيغة المفعول - حلبي.

لِيَدُلَّ عَلَى المَعَانِي المُعْتَوِرَةِ عَلَيْهِ

الأول: أي شيء أحسن زيداً، ومعنى الثاني: ما صار زيد ذا حسن، ومعنى الثالث: أي عضو من أعضاء زيد، وأي خلق من أخلاقه حسن (نعمه). (قوله: وضم إليه قوله: ليدل الخ) يعني: أن قوله: ليدل الخ، تنبيه على فائدة اختلاف وضع الإعراب في الأسماء، وقوله: حيث قال أي: المصنف في شرحه على هذا الكتاب أو في الإيضاح شرح المفصل ليس هذا؛ أعني: قوله ليدل على المعاني الخ من تمام الحد جمعاً ومنعاً، وقوله: لا إنه خارج عطف على مفعول أراد على ما قيل: والأولى جعله من تتمة مقول القول. (قوله: واللام في ليدل الخ) بالنصب عطف على اسم إن في قوله: لا أنه يعني، لم يرد المصنف بقوله: ليس هذا من تمام الحد أنه خارج عن الحد، وأن اللام فيه متعلقة بأمر خارج عن الحد؛ أعني: لفظة وضع المفهوم من فحوى الكلام، وهو علة له كما توهم، بل أراد به أن الحد قد تم قبله، لكنه علة للاختلاف المذكور في الحد، وقوله: فإنه بعيد؛ أي: ما ذكر من الخروج والتعلق بالخارج بعيد كما ذهب إليه الشارح الهندي وصاحب المتوسط. (قوله: ليدل الاختلاف) وفيه أن نفس الاختلاف ليس بإعراب عند المصنف إلا أن يقال أنه مجاز عقلي من قبيل إسناد الشيء إلى سببه، ولك أن تقول: أشار بإرجاع الضمير إلى الاختلاف إلى الاختلاف في ماهية الإعراب بين الأسلاف كما مر، وقوله: على المعاني؛ أي: على معنى من المعاني، والظاهر: أن المعنى ههنا بمعنى ما يقوم بالغير كما هو المناسب لقوله: الفاعلية والمفعولية الخ، وقوله: المعتورة، من الاعتوار بمعنى: دست بدست كردن جيزيرا، وقوله: على صيغة اسم الفاعل، رد على الفاضل الهندي حيث ضبطه على صيغة اسم المفعول؛ أي: أن الأسماء تتعاور المعاني، بأن يجيء اسم فيأخذ الفاعلية ويجيء غيره ويأخذها وهكذا، ووجه الرد أن هذه المعاني إنما اقتضت الإعراب باعتبار كونها طارئة على الاسم فاحتيج إلى ما يميز كلا من هذه العوارض عن العوارض الأخر لا بسبب كونها معروضة للأسماء مع أن المروي من المصنف كسر الواو، فلا حاجة إلى ما قيل: هذا إن كانت المناوبة معتبرة في الآخذ، وأما إذا اعتبرت في المأخوذ فلا إشكال فيما قاله الهندي فافهم.

حركات ما قبل هذه الأدوات من تاء التأنيث وياء النسبة وعلامتي التثنية والجمع فخارجة برجع الضمير إلى المعرب؛ لأن ما لحقته تلك الأدوات ليست بمعربة، وإن أبيت عن ذلك فخرجت بقيد الحيثية. (قوله: ليس من حيث إنه معرب) لوجوده قبل عامل الجر، بل قبل مطلق العامل، وكذا الحال في الصورة المذكورة. (قوله: ليدل

أن الكسرة كانت موجودة قبل التركيب فلا معنى لتحول الإعراب إليها قد تحير الناظرون في هذا المقام ولم يحوموا حول المرام، قيل: لو قال الشارح رحمه الله: خرج؛ نحو: حركة غلامي لكان أرجح لشموله ياء ما قبل ياء المتكلم في نحو: مسلمي في جاءني مسلميّ. (قوله: وكذا جر الجوار) أي: جر حصل بسبب الجوار كجر أرجلكم بسبب رؤوسكم؛ فإنه تحول من النصب الذي استحقه بسبب اغسلوا لكونه معطوفاً على وجوهكم إلى الجر فاختلف به آخر المعرب، لكن لا من حيث إنه معرب، بل من حيث إنه جار رؤوسكم وليس هذا الجر من الإعراب على ما وهم، وإلا لزم تحقق الإعراب بدون العامل والمقتضى، ولذا أورده الشيخ السيوطي في إلفتية في الخاتمة وقال: أثبت الجمهور من البصريين والكوفيين الجر بالمجاورة في النعت؛ نحو: جحر ضب خرب، وفي التوكيد كقوله: يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمُ، بجر كلهم على المجاورة، وزاد قوم وقوعه في عطف النسق وخرجوا عليه قوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾. قال أبو حيان: وذلك ضعيف جداً ولم يحفظ من كلامهم، وزاد ابن هشام وقوعه في عطف البيان، وأما البدل فقال أبو حيان: لا يحفظ من كلامهم ولم يخرج عليه أحد شيئاً. (قوله: وأما حركات ما قبل هذه الأدوات الخ) هذا خلاصة ما ذكره الشارح الرضي بقوله: ولا يعترض على الحد بكسر الآخر لأجل ياء الإضافة وياء النسبة وفتحه لأجل تاء التأنيث بأن يقال: الإعراب الذي كان على الآخر انتفى لأجل ياء الإضافة من غير انتقال إلى شيء آخر وانتفى لأجل ياء النسبة وتاء التأنيث وانتقل إلى الياء والتاء لتركبهما مع الاسم، وهذا تغير في الآخر كذا في ألف المثنى وياءه وواو الجمع وياءه؛ وذلك لأنه قال: الإعراب ما اختلف آخر المعرب به، والمعرب كما ذكرنا هو المركب مع عامله ولا يدخل العامل في المضاف إلى الياء والمنسوب والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع إلا بعد إلحاق الأحرف المذكور بها؛ لأنك أخبرت مثلاً في قولك: جاءني مسلمان عن المثنى ولم يخبر عن مفرد ثم تثنية، وكذا البواقي فقبل إلحاق هذه

على المعاني) جمع معنى بمعنى ما يقوم بالشيء ويقابله العين. (قوله: واللام في ليدل إلى آخره) معطوف على اسم إن وخبرها. (قوله: يعني: وضع الإعراب) أي: وضع الإعراب في الأسماء، ليدل على المعاني ويتضح به المعاني في نفس الأسماء من غير استعانة إلى العامل والقرينة وذلك للاعتناء بشأنها. (قوله: فإنه بعيد)؛ إذ لا نظر إلى وضعه لا قصداً ولا تبعاً. (قوله: ليدل الاختلاف) فيه أن الاختلاف لو كان دالاً على هذه المعاني لكان الإعراب هو الاختلاف كما ذهب إليه بعض المتأخرين، لا ما به الاختلاف كما صرح به في هذا الكتاب وفي غيره، إلا أن يقال: إن نسبة الدلالة إلى الاختلاف بضرب من المسامحة، ووجه ذلك أن اختلاف المعاني المدلول عليه بقوله: الممتورة عليه لما كان مستنداً إلى الإعراب من حيث اختلافه نسبت الدلالة إليه قال المصنف: إنما اخترت هذا التعريف على تعريف بعض المتأخرين؛ لأن الاختلاف ليس موجوداً في الخارج، وما به الاختلاف موجود به والموجود في الخارج أولى بأن يجعل علامة؛ ولأن الاختلاف هو التحول من حركة أو حرف إلى غيره، فإذن يلزم أن لا يتحقق الإعراب في الاسم الذي ركب أولاً، ويمكن أن يقال أيضاً: إن الإعراب ما يوضح المعاني وما يزيل فساد الالتباس، والموضح ومزيل الفساد بالذات هو

الأحرف كان الاسم مبنياً لعدم التركيب، فلم يختلف آخر المعرب بهذه الأحرف. (قوله: وإن أبيت عن ذلك) أي: عن خروجها برجع الضمير إلى المعرب بناء على أنها وإن لم تكن معربة قبل لحوق هذه الأدوات معربة بعد لحوقها فصدق على تلك الحركات إنها اختلف بها آخر المعرب في الجملة فخرجت بقيد الحيثية؛ لأن الاختلاف الحاصل بتلك الحركات ليس من حيث أنها معربة بل من حيث أنها قبل هذه الأدوات. (قوله: لوجوده قبل عامر الجر) تعرض أولاً لعامل الجر اهتماماً بشأنه رداً لما ذهب إليه البعض من أن إعراب نحو: غلامي حال الجر لفظي، فتكون كسرته مما اختلف به آخر المعرب من حيث إنه معرب؛ يعني: أن تلك الكسرة موجودة قبل دخول عامل الجر، فلا تكون مما اختلف به آخر المعرب من حيث إنه معرب؛ يعني: أن تلك الكسرة موجودة قبل دخول عامل الجر، فلا تكون مما اختلف به آخر المعرب من حيث إنه معرب، فلا يكون إعراباً ثم أضرب عنه بقوله: بل قبل مطلق العامل؛ لأنه المقصود؛ يعني: أن كسرة غلامي ليست من الإعراب في شيء من الأحوال الثلاث لوجودها قبل مطلق العامل؛ لأنها بسبب الإضافة المتقدمة على التركيب كما عرفت. (قوله: كذا الحال في الصور الخ) إذا أخرجت بقيد الحيثية. (قوله: جمع معنى بمعنى ما يقوم بالشيء) هذا المعنى أيضاً مستعمل فيما بينهم حيث قالوا: الصفة ما دل على ذات باعتبار معنى قائم وإنما حمله على هذا المعنى وإن كان استعماله بمعنى ما يقصد عن شيء أكثر ليكون قوله: ليدل على المعاني الممتورة مشيراً إلى الدليل الآتي بقوله: وإنما جعل الإعراب في آخر المعرب كما أنه متضمن لوجه كونه مختلفاً باعتبار توصيف المعاني بالممتورة. (قوله: معطوف على اسم إن الخ) يعني: أنه داخل تحت النفي مفعول لأراد المقدر بعد لا وليس جملة برأسها معطوفة على النفي، ثم العطف على اسم إن؛ أعني: الضمير إما على محله القريب فيكون منصوباً عطف مفرد على مفرد، وإما على محله البعيد فيكون مرفوعاً، وعلى هذا يحتمل أن يكون عطف مفرد وأن يكون عطف جملة على جملة. (قوله: في الأسماء) قيد بذلك؛ لأن وضع الإعراب في المضارع ليس للدلالة على المعاني. (قوله: من غير استعانة إلى العامل) عدى الاستعانة بإلى بتضمين معنى الاحتياج. (قوله: فذلك للاعتناء بشأنها) أي: بشأن المعاني؛ لأنه يتعلق بإفادتها واستفادتها نظام المعاش والمعاد أو بشأن الأسماء لكونها عمدة في المحاورات التي يتعلق بها النظام لحصول الكلام بها بخلاف الأفعال والحروف. (قوله: إذ لا نظر الخ) فإن المقصود ههنا بيان المعنى العرفي للإعراب ولا تعلق له بالوضع أصلاً وفي تصريح التعميم بقوله: لا قصداً ولا تبعاً إشارة إلى كونه في غاية البعد. (قوله: لكان الإعراب هو الاختلاف) لاتفاقهم على أن الدال على المعاني هو الإعراب. (قوله: ووجه ذلك الخ) يعني: أن محط الفائدة والمقصود من الإفادة في الكلام مثبتاً كان أو منفياً هو القيد الأخير كيلا يكون ذكره لغواً فالمقصود بالإفادة ههنا الاختلاف المدلول عليه بقوله: الممتورة عليه، ولما كان اختلاف المعاني مستنداً إلى الإعراب من حيث اختلافه لا من حيث ذاته نسبت الدلالة على المعاني المختلفة إلى اختلاف الإعراب إشارة إلى مدخلية اختلاف الإعراب في اختلاف المعاني، وبما ذكره المحشي ظهر وجه تقديم إرجاع الضمير إلى الاختلاف على إرجاعه إلى ما مع كون مرجع الضمير حينئذ متقدم الذكر معنى لدلالة اختلف على الاختلاف بخلاف الوجه الثاني: فإنه حينئذ يكون المرجع متقدم الذكر صريحاً هو أنه حينئذ تكون الفائدة القيد الأخير كما هو استعمال الفصحاء على الوجه الثاني يكون القيد الأخير لمجرد بيان الواقع لا مقصوداً بالإفادة. (قوله: أولى بأن يجعل علامة) لكونه ظاهر الوجود والدلالة. (قوله: هو التحول من حرف أو حركة)؛ لأن الاختلاف من خواص المعرب وما يختص به هو التحول من حرف أو حركة دون التحول مطلقاً فإنه تحقق في المبني أيضاً حيث تحول؛ نحو: غلامي قبل التركيب من السكون إلى الكسرة. (قوله: يلزم أن لا يتحقق الإعراب الخ)؛ إذ لا تحول فيه من الحرف والحركة، بل من السكون إلى الحركة أو الحرف. (قوله: ما يوضح المعاني) إن كان منقولاً من الإعراب بمعنى الإظهار. (قوله: وما يزيل فساد الالتباس) إن كان منقولاً من الإعراب بمعنى إزالة الفساد. (قوله: لا يناسب) أي: على الوجه الأول. (قوله: بل لا يصح) أي: على الوجه الثاني. (قوله: إذ لا حاجة فيه إلى سبب يقتضيه الخ)؛ لأن عدم الشيء يكفيه عدم سبب وجوده ولا يحتاج إلى سبب آخر لما تقرر من أن عدم المعلول علّة عدم العلة. (قوله: وليس الحركة والسكون الخ) جواب عن قوله: ولا يطلق البناء على الحركات. (قوله: والتقابل الخ) جواب عن قوله: أن البناء ضده الخ؛ يعني: أن التقابل بين الإعراب والبناء لا يقتضي أن يكون أحدهما سبب الآخر، بل يكفي في ذلك أن لا يجتمعا في شيء واحد وهو حاصل ههنا؛ لأن سبب الاختلاف لاستلزامه الاختلاف مناف لعدم الاختلاف باعتبار لازمه لا يجتمع معه أصلاً. (قوله: هي كون الاسم عمدة الخ) وحينئذ لا حاجة إلى تعميم علم الفاعلية والمفعولية بما يكون علماً له حقيقة أو حكماً كما سيجيء. (قوله: حتى يكون المعنى) يعني: أن الاعتوار ليس ههنا بالمعنى الحقيقي، بل

الحركات والحروف، قال الشيخ الرضي: الظاهر في اصطلاحهم أن الإعراب هو الاختلاف، ألا ترى أن البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقاً، ولا يطلق البناء على الحركات وفيه نظر؛ لأن في المعرب شيئين اختلافا وسببه وقد تبين أن الاختلاف لا يناسب، بل لا يصح أن يجعل إعراباً فتعين أن يكون سببه إعراباً، وأما المبني فليس فيه إلا عدم الاختلاف؛ أي: البقاء على حالة واحدة؛ إذ لا حاجة فيه إلى سبب يقتضيه، بل يكفيه عدم سبب الاختلاف فتعين أن يكون نفسه بناء، وليس الحركة والسكون في آخره سبباً لعدم الاختلاف حتى يطلق البناء على الحركات، والتقابل بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف من حيث هو كذلك حاصل في الجملة، وذلك كاف في جعلهما متقابلين. (**قوله: يعني: الفاعلية**) قال الشيخ الرضي: المعاني المعتورة هي كون الاسم عمدة وفضلة، بلا واسطة حرف الجر وبواسطته. (**قوله: المعتورة على صيغة اسم الفاعل**) لا صيغة اسم المفعول كما توهم بعضهم حتى يكون المعنى: أن الأسماء تأخذها على سبيل المناوبة؛ وذلك لأن توصيف المعاني بهذا الوصف ليس إلا لأن المعاني باعتبار هذا الوصف تقتضي الإعراب، والوصف الذي به اقتضاء الإعراب هو كون أحدها طارياً أبداً لا كون أحدها مطروّاً عليه، فإذن تعين الكسر، ويوافقه أيضاً الرواية، ويرشدك إلى ما ذكرناه ما قاله الشيخ الرضي وهو أن المعاني في الكلمة قد يطرأ بعضها على بعض، ولا بد للطارئ من علامة مميزة له من المطروّ عليه، ومن ثم احتاج المجاز إلى قرينة، والطاري الغير اللازم لا يلزم أن يطلب له أخف العلامات، بل قد تغير له صيغة الكلمة كما في التصغير

مستعار لتعلق المعاني بالأسماء على سبيل البدلية فإما أن يعتبر أن المعاني آخذة للأسماء لمرونها ووروودها عليها وهو الظاهر كما سيجيء فيقرأ على صيغة الفاعل، وأما أن يعتبر أن الأسماء لاتصافها بتلك المعاني آخذة لها فيقرأ على صيغة المفعول، لكن الأول راجح، والثاني بالنسبة إليه مرجوح متوهم إما ممنى؛ فلما ذكره المحشي رحمه الله، وإما لفظاً؛ فلأن فاعل الاعتوار يكون متعدداً ومفعوله واحداً في الصحاح اعتوروا الشيء؛ أي: تداولوه فيما بينهم، وكذلك تعوروه وتعاوروه وإنما أظهرت الواو في اعتوروا؛ لأنه في معنى تعاوروا فبني عليه انتهى، فإذا قرئ على صيغة الفاعل كانت العبارة على ظاهرها وإذا قرئ على صيغة المفعول يجب صرفها عن الظاهر بأن يقال المعتور كل واحد منها للمعرب؛ أي: للأسماء المعربة وبما ذكرنا ظهر أن ما قاله: الفاضل الهندي من أن المعتورة على صيغة اسم المفعول؛ لأن المعاني متداولة فإن ثبتت الرواية بكسر الواو يحمل على المجاز العقلي؛ نحو: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ فيكون المعنى على المعاني المعتور مظهرها إياها وهو العامل تحكم؛ لأن الاعتوار بالمعنى الحقيقي لا يصح إسناده حقيقة لا إلى المعاني ولا إلى مظهرها، وبالمعنى المجازي؛ أعني: التناوب يصح إسناده حقيقة إلى كل منهما، فالقول بأن الإسناد على صيغة المفعول حقيقة وعلى صيغة الفاعل مجاز عقلي تحكم. (**قوله: لأن توصيف المعاني**) جعل العلة الغائية لاختلاف آخر المعرب لدلالة على المعاني المعتورة فيفيد أن المعاني لأجل وصف الاعتوار تقتضي الإعراب الدال عليها وإلا لم يكن لذكره فائدة ولا شك أن ذلك الوصف الموافق لمقابله إنما هو طريان أحد المعاني عليه أبداً بلا كون أحد المعاني لا بالفتح الدال على كونها مطروّاً عليه أبداً فتعين أن يكون لفظ المعتورة بكسر الواو الدال على طريان المعاني لا بالفتح الدال على كونها مطروا عليه. (**قوله: يرشدك إلى ما ذكرناه**) من كون الوصف المقتضي للإعراب كون أحد المعاني طارئاً عليه أبداً التفصيل الذي ذكره الشيخ الرضي رحمه الله فإن ذلك التفصيل يتضمن بيان أن تلك المعاني لكون أحدها طارئاً عليه أبداً تقتضي الإعراب، وإنه لو انتفى أحد هذه القيود بأن لم تكن المعاني المتعددة طارئة أو كانت غير لازمة أو كان واحد منها على التعين طارئاً لازماً لم يقتض الإعراب. (**قوله: وهو أن المعاني قد يطرأ بعضها على بعض**) إنما قال: قد؛ لأنه قد يكون في كلمة معنيان أو أكثر غير طارئ أحدهما على الآخر كمعاني الكلام المشتركة ولا يلزمها العلامة المميزة لأحد المعنيين، أو المعاني من الآخر؛ لأن جاعله واضعاً كان أو مستعملاً لم يراع فيه المعنى الآخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لأحدهما. (**قوله: ولا بد للطارئ من علامة الخ**) دون المطروء عليه لكونه أصلاً

أي: على المعرب متعلق بمعتورة على تضمين مثل معنى الورود والاستيلاء. يقال: اعتوروا الشيء وتعاوروه، إذا تداولوه، أي: أخذه جماعة، واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية، لا على[1] سبيل الاجتماع، فإذا تداولت[2] المعاني المختلفة، المقتضية للإعراب على المعرب[3] متعاقبة[4]، متناوبة غير مجتمعة لتضادّها[5]، ينبغي أن تكون علاماتها[6] أيضاً[7] كذلك، فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب. فوضع أصل[8] الإعراب، للدلالة[9] على تلك المعاني ووضع[10] بحيث يختلف

(١) متعلق بأخذ. (٢) أي: تعاقبت. (٣) أي: على محل واحد هو الاسم المعرب. (٤) حال كونها. (٥) لأن الفاعلية تعارض المفعولية والإضافية. (٦) أي: الرفع والنصب والجر. (٧) كالمعاني. (٨) على آخر المعرب بالحركات. (٩) أي: الفاعلية والمفعولية والإضافية. (١٠) ذلك الأصل والفرع.

والتكسير، وقد يجتلب له حرف كما في المثنى، وقد يكون كلمة مستقلة كالمضاف إليه الدال على معنى في المضاف، وإن كان طريان المعنى لازماً للكلمة فإن كان الطارئ واحداً ككون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غيره، فلا حاجة إلى العلامة؛ لأنها تطلب للملتبس بغيره، وإن كان الطارئ اللازم أحد الشيئين أو الأشياء، فاللائق بالحكمة أن يطلب له أخف علامة تمكن لازمة، ومثل هذا المعنى إنما يكون في الاسم، فجعلت علامته أبعاض حروف المد التي هي أخف الحروف، وجعلت في بعض

بخلاف الطارئ؛ فإنه بدونها لا يسبق الذهن إليه فلا بد له من علامة مميزة، ولذا احتاج المجاز إلى قرينة دون الحقيقة. (قوله: لا يلزم أن يطلب له أخف العلامات) لكونه غير لازم للكلمة، بل يستعمل في بعض الأحيان فلا يطلب له كثير خفة. (قوله: والتكسير) والفعل المسند إلى المفعول. (قوله: وقد يجتلب له حرف) أي: قد يجتلب لذلك المعنى الطارئ الغير اللازم حرف دال عليه صار كأحد حروف تلك الكلمة كما في المثنى والجمع السالم والمنسوب والمؤنث والمعرف. (قوله: كالمضاف إليه) وكالوصف الدال على معنى في موصوفه. (قوله: للمتلبس بغيره) ولا التباس فيما إذا كان الطارئ واحداً. (قوله: بالحكمة أن يطلب له أخف علامة تمكن لازمة) على صيغة التأنيث صفة بعد صفة لعلامة؛ أي: إتقان العلم أو الإطلاع على الأشياء على ما هي عليه يقتضي أن يطلب له أخف علامة؛ لأن طرو أحدهما غير معين يقتضي نصب العلامة دفعاً للالتباس ولزومه له يقتضي أن تكون تلك العلامة في الكلمة الدالة عليه، ولذا لم يكتف بدلالة العامل والقرينة وأن تكون في غاية الخفة كيلا تثقل الكلمة. (قوله: ومثل هذا المعنى الخ)؛ لأن الاسم عند التركيب لا يخلو من أحد المعاني الفاعلية والمفعولية والإضافة. (قوله: وجعلت في بعض الأسماء) كما في الأسماء الستة والمثنى والمجموع فإن إعرابها وإن كان بالحروف التي هي أثقل من الحركات، لكن جبر ذلك الثقل بجعل تلك الحروف هي الحروف التي كانت قبل التركيب جزء منها. (قوله: ومن هذا التقرير يظهر وجه ما يقال الخ) وهو أن الاسم يلزمه طريان أحد المعاني وهو يقتضي أخف علامة ولا أخف علامة تمكن من الإعراب التي هي

(قوله: على تضمين الخ) أي: تعلق كلمة على بالمعتورة اسم فاعل مبني على تضمين المصنف إياه مثل معنى الورود كالتعاقب والطريان، فالتضمين من ضمن المتعدي إلى اثنين، واعلم أن التضمين في العرف أن تشرب كلمة معنى كلمة أخرى دالة عليه بذكر شيء من لوازم الكلمة الثانية، فهنا قد أشرب الاعتوار معنى الاستيلاء مثلاً دالاً عليه كلمة على المعدية له، وإلا[1] فالاعتوار من الأفعال المتعدية بنفسها. (قوله: يقال: اعتوروا الشيء وتعاوروه الخ) استئناف مبين لمدعاه، وفيه إشارة إلى أن بابي الافتعال والتفاعل ههنا[2] بمعنى واحد كما في مادة اجتور، وإلى أنها تتعدى بغير حرف الجر فيعلم منه وجه التضمين، وإلى أن الفاعل يتعدد في هذه الكلمة، ويكون المفعول واحداً ويعرف منه وجه كونها على صيغة اسم الفاعل؛ إذ لو كانت على صيغة المفعول لزم تعدد المفعول به دون الفاعل، وهو خلاف استعمال هذه الكلمة. (قوله: أي: تداولوه فيما بينهم) مأخوذ من الدولة يقال: تداولته الأيادي؛ أي: أخذته هذه مرة وهذه أخرى، قال الله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾، وقوله: واحد بعد واحد، بدل بعض من جماعة. وقوله: على سبيل المناوبة؛ لأن هذه المعاني يأخذها الاسم على سبيل التناوب؛ أي: يأخذ الاسم هذا المعنى تارة ويأخذ ذاك المعنى تارة، وذلك أخرى كذا قيل: فاعرفه، وقوله: متعاقبة متناوبة الخ أحوال مترادفة أو متداخلة. (قوله: غير مجتمعة لتضادها) أي: لتضاد تلك المعاني، فإن الفاعلية معنى العمدة، والمفعولية معنى الفضلة، فيكون اختلافها سبباً لاختلاف الإعراب، وقوله: ينبغي جواب إذا. (قوله: أيضاً كذلك) يعني: متداولة على التعاقب دون الاجتماع كالمعاني المعتورة فوقع بسببها؛ أي: العلامات التي هي الإعراب اختلاف في الآخر. (قوله: فوضع أصل الإعراب الخ) أي: غير مأخوذ معه وصف الاختلاف، وهذا إشارة إلى دفع اعتراض نشأ من الكلام السابق تقريره أنه قد ظهر من قولك: فإذا تداولته المعاني الخ أن وضع الإعراب لاختلاف المعاني، مع أن ظاهر عبارة المصنف: أن وضع الإعراب للدلالة على نفس المعاني لا

(١) أي: وإن لم يصر.
(٢) أي: في هذه الكلمة (تلك) إلى التضمين لم يصح الكلام؛ لأن الاعتوار الخ.

به آخر المعرب[1] لاختلاف تلك المعاني. وإنما جعل الإعراب[2] في آخر الاسم المعرب، لأن نفس الاسم يدل على المسمى[3] والإعراب يدل على صفته[4]. ولا شك أن الصفة متأخرة عن الموصوف، فالأنسب[5] أن يكون الدال[6] عليها أيضاً[7] متأخراً عن الدال عليه[8]، وهو[9] مأخوذ من أعربه إذا أوضحه. فإنَّ الإعراب[10] يوضح المعاني[11] المقتضية، أو من (عَرَبَتْ[12] مَعِدَتُهُ) إذا (فَسَدَتْ)، على أن تكون الهمزة للسلب[13] فيكون معناه حينئذ إزالة الفساد، سُمِّيَ به، لأنه[14] يُزيلُ فساد التباس بعض المعاني ببعض. «وَأَنْوَاعُهُ»

(١) مثلاً كزيد. (٢) أصلاً كان أو فرعاً. (٣) أي: ذات شخص لفظ. (٤) يعني: الفاعلية والمفعولية والإضافة. (٥) في الأول. (٦) وهو الإعراب. (٧) كالصفة. (٨) أي: على الموصوف. (٩) أي: الإعراب لغة. (١٠) أي: تم به الحركة والحرف. (١١) أي: الفاعلية والمفعولية والإضافة. (١٢) من باب علم. (١٣) أي: لسلب قبل الفعل. (١٤) ما يسمى بالإعراب.

على اختلافها، وحاصل الدفع: أن وضع أصل الإعراب غير مأخوذ معه حيثية الاختلاف للدلالة على تلك المعاني، وأما وضعه مختلفاً فعلته اختلاف تلك المعاني (نعمه). وقوله: ووضع بحيث يختلف؛ يعني: وضع الإعراب بحيثية هذا[1] الاختلاف علته ذاك الاختلاف. (قوله: وإنما جعل الإعراب) أي: مطلقاً حرفاً أو حركة في آخر المعرب؛ لأن نفس الاسم؛ أي: ذات المعرب يدل على المسمى الخ، وتأخر الحركة ظاهر، وأما تأخر الحرف؛ فلأن الحرف الذي هو علامة الإعراب لما كان آخر الحروف فكان الآخر ظرفاً له مجازاً؛ أو لأنه لما وقع بعد أكثر الحروف، فكأنه وقع بعد الكل؛ لأن الأكثر في حكم الكل. (قوله: على صفته الخ) أي: صفة المسمى؛ أعني: الفاعلية الخ، وقيل: أي: كون الاسم عمدة أو فضلة، وهذا ملائم ما ذهب إليه الرضي من أن هذه صفات الألفاظ لا المدلول (نعمه). وعن السيد عبد الله: فلو جرد زيد مثلاً عن الإعراب لا يتميز هذه المعاني فيه بمجرد العامل، فجعل الحركات التي هي أجزاء حروف المد، واللين التي هي أخف الحروف، أو نفس هذه الحروف دليلاً على هذه المعاني. (قوله: إن الصفة متأخرة) أي: في الوجود أو التعقل، ولك أن تقيد التأخر بالذاتي، فتدبر. (قوله: مأخوذ من إعرابه) أي: من مصدر أعربه، وقوله: إذا أوضحه الإيضاح وأكردن فالهمزة للتعدية وهي أكثر من كونها للإزالة، فلذا قدمه، وفي الشذور: الإعراب لغة الإبانة والإظهار، يقال: أعرب الرجل عما في نفسه؛ أي: أبان عنه، وفي الحديث: «والأيم تعرب عن نفسها»؛ أي: تبين رضاها بصريح النطق، وقال الشاعر:

وَإِنِّي لأَكْنُو عَنْ قَذُورٍ بِغَيْرِهَا
وَأُعْرِبُ أَحْيَاناً بِهَا فَأُصَارِحُ

وقوله: أو من عربت معدته من باب علم؛ أي: فسدت معدة الفصيل من كثرة شرب اللبن، والفصيل: ولد الناقة، والمعدة: بوزن الكلمة والمحنة موضع الطعام قبل الانحدار إلى الأمعاء. (قوله: للسلب) أي: للإزالة كما في أشكيته، أو مأخوذ من العروب بمعنى: المتحببة، قال في المختار:

(١) قوله: هذا الاختلاف؛ أي: اختلاف المعاني الآخر، وقوله: ذاك.

وَأَنْوَاعُهُ:

الأسماء حروف المد التي لم تجلب، ومن هذا التقرير يظهر وجه ما يقال: إن الأصل في الأسماء: الإعراب، وفي الأفعال والحروف: البناء. (قوله: على تضمين مثل معنى الورود أو الاستيلاء) فإن أخذ الشيء مستول ومستعل عليه ومثله الطريان. (قوله: يقال: اعتوروا الشيء) الاعتوار: دست بدست كردن چيزي را، والتعاور والتعور مثله، وقد جعل هنا مستعاراً؛ لتعلق المعاني بالأسماء على سبيل المناوبة، أو مجازاً مرسلاً عن التناوب. (قوله: وإنما جعل الإعراب في آخر الاسم) أي: جعل الإعراب الذي هو الأصل حالاً في الآخر، أو جعل مطلق الإعراب في الآخر تحقق الحال في المحل كما في الإعراب بالحركة، أو تحقق الكلي في ضمن جزئيه كما في الإعراب بالحرف، أو جعل في جانب الآخر لا يقال على التقدير الأول لم يعلم موضع الإعراب بالحرف؛ لأنا نقول: إذا تعين موضع الأصل تعيين موضع فرعه، وهو جانب السفل بقدر الإمكان، وإلا

الحركات أو الحروف التي هي أجزاء الكلمات بخلاف الفعل؛ فإنه وإن طرأ عليه كونه مسنداً أبداً إلا أن الطارئ واحد لازم، فلا يطلب علامة له فيه، بل علامته ذكر الفاعل بعده بخلاف الحرف؛ لأنه لا طريان فيه ليعض المعاني على بعض لعدم التصرف في الحرف، فيكون الأصل فيهما البناء وعدم العلامة الدالة على المعاني الطارئة أبداً. (قوله: مستعاراً لتعلق المعاني بالأسماء على سبيل المناوبة استعارة تبعية بأن شبه ذلك التعلق بالأخذ المذكور، ثم اشتق من الاعتوار المستعمل في ذلك التعلق المعتورة. (قوله: أو مجازاً مرسلاً) باستعمال اللفظ الموضوع للأخذ على المناوبة في المناوبة فتكون العلاقة الكلية والجزئية إن كانت المناوبة داخلة في مفهوم الاعتوار والمجاورة إن كانت خارجة عنه. (قوله: أي: جعل الإعراب) لما لم يكن الإعراب مطلقاً في الآخر، بل قد يكون نفس الآخر صرف العبارة عن ظاهرها بأحد وجوه ثلاثة؛ الأول: تخصيص الإعراب بالإعراب بالحركات وإبقاء الظرفية على ظاهرها وهو الحلول والاتصاف، والثاني: إبقاء الإعراب على عمومه وتعميم الظرفية بحيث تشمل ظرفية المحل للحال وظرفية الجزئي لكليه فإن الجزئي لاشتماله على الكلي كأنه ظرف له، والثالث: حذف المضاف؛ أي: جعل الإعراب في جانب الآخر سواء كان نفس الآخر أو وصفاً له. (قوله: حالاً في الآخر) أي: شبيهاً للحال

أي: أنواع إعراب الاسم ثلاثة: «رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَجَرٌّ» هذه الأسماء الثلاثة مختصة بالحركات

رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَجَرٌّ؛

لزم تقديم الفرع وتأخير الأصل. **(قوله: والإعراب على صفته)** أي: صفة المسمى والمدلول وذلك بناء على أن الفاعلية ومقابليها صفات للمدلول، وقد جعلها الشيخ الرضي صفات للدال وهي كونه عمدة أو فضلة فقال: جعل الإعراب في الآخر؛ لأن الدال على الوصف بعد الموصوف. **(قوله: فالأنسب أن يكون الدال عليها أيضاً متأخراً عن الدال عليه)** إن قيل: إن الحركات الإعرابية مع الأواخر، والحروف الإعرابية نفس الأواخر، فلم يتأخر الدال عليها عن الدال عليه، لا يجاب بأن المراد بيان حال الإعراب بالحركة الذي هو الأصل، والمراد بالتأخر التأخر الذاتي لا الزماني، ولا شبهة في تأخرها الذاتي؛ لأنها تابعة للحروف، لأنا نقول: تأخرها الذاتي لازم لها أينما وضعت، بل يجاب: بأن المقصود بيان الإعراب بالحركة لما ذكر وهي متأخرة بحسب الزمان عن الحرف كما صرح به الشيخ الرضي وقال: إن الحركات أبعاض حروف العلة، فضم الحرف في الحقيقة إتيان بعده بلا فصل ببعض الواو، وقس عليه أخويه، فالحركة إذن بعد الحرف، لكنها من فرط اتصالها به يتوهم أنها معه لا بعده، وإذا أشبعتها صارت حرف مد، ويمكن أن يجاب أيضاً: بأن المراد

في الآخر لما مر من أن الإعراب شبيه بالصفة في كونه تبع الآخر لا صفة له لتأخره عنه. **(قوله: وهو جانب السفل)** وهو بعد نصف الكلمة. **(قوله: وذلك)** أي: كون الإعراب دالاً على صفة المدلول مبني على أن الفاعلية والمفعولية والإضافة في الأصل صفات للمدلول، ثم أطلق على اللفظ الدال عليه تسمية للدال باسم المدلول. **(قوله: وقد جعلها)** أي: الفاعلية ومقابليها صفات للدال في نفسه؛ لأنه جعلها عبارة عن كون اللفظ عمدة أو فضلة بدون توسط حرف الجر أو بتوسطه وما ذكره الشيخ الرضي أنسب بالنظر إلى الاصطلاح، وما ذكره الشارح رحمه الله أنسب بالنظر إلى التحقيق؛ لأن المعاني المعتورة مدلول الإعراب ومفاده، ولا شك أن المفاد في المحاورات هو الفاعلية والمفعولية القائمة بالمدلول لا القائمة باللفظ. **(قوله: لأن الدال على الوصف بعد الموصوف)**؛ لأن ذات الوصف بعد الموصوف فكذا الدال عليها. **(قوله: مع الأواخر)** حيث يتلفظان معاً. **(قوله: لأنا نقول: تأخرها الذاتي الخ)** يعني: لو أريد بالتأخر الذاتي لا يتم التقريب؛ لأن التأخر الذاتي للإعراب إنما هو عن الحرف الذي تبعه ولا يقتضي أن يوضع الإعراب في آخر الاسم، فإنه أينما وضع في الأوسط والأول يكون متأخراً بالذات عن الحرف الذي يتبعه. **(قوله: وهي متأخرة بحسب الزمان عن الحرف)** فلا يصح قول السائل: أن الحركات مع الأواخر. **(قوله: لكن من فرط اتصالها الخ)** بيان غلط السائل. **(قوله: وإذا أشبعتها صارت حروفاً)** وظهر تأخرها عن الحرف بحسب الزمان بلا شبهة مع أن الإشباع ليس إلا تلفظ الحركة بمقدار تلفظها مرتين. **(قوله: ويمكن أن يجاب)** مبني الجواب الأول

العروب من النساء: المتحببة إلى زوجها، وجمعها عرب بضمتين، ومنه: ﴿عُرُبًا أَتْرَابًا ﴿٣٧﴾﴾، فما قيل إنها بمعنى المحبوبة فخطأ، ووجه الأخذ من هذا الأخير أن الاسم إذا كان في آخره هذا التغيير كان كلامك محبوباً عند المخاطب. **(قوله: فساد التباس بعض المعاني ببعض)** كما سبق في أمثلة: ما أحسن زيد، أو ما أحسن زيد الخ، فإنك إذا نصبت زيداً فالمراد منه التعجب، وإذا رفعته فالمراد منه النفي، وإذا جررت مع رفع أحسن، فبمعنى الاستفهام، وإنما مثلوا بهذه الأمثال التي لا يتميز بها المعنى المقتضى بسبب العامل؛ ليتم الاستدلال على الحاجة إلى وضع الإعراب في بعض المواضع ثم يطرد في الكل. **(قال المصنف: وأنواعه الخ)** إشارة إلى تقسيم الإعراب بعد تعريفه كما هو المعتاد في الكتاب، ولم يقل: وأقسامه؛ ليشعر بأن الأقسام كليات لا أشخاص، وأراد بالأنواع الأبعاض لا الأنواع المنطقية. **(فوائد)**: وإنما قال: وأنواعه، ولم يقل: وهو رفع ونصب الخ، تنبيهاً على أن الحق ما ذهب إليه من أن الإعراب هو ما به الاختلاف كما يدل عليه عبارة المتأخرين من النحاة، فكأنه قال: لما كان أنواعه الرفع الخ التي هي عبارة عن الحركات والحروف اتفاقاً، ولا شك أن الحركات والحروف ليست نفس الاختلاف، بل أسباباً له، ظهر أن الصواب ما ذكره السيد الشريف، والحاصل: أن مطلق الإعراب جنس تحته الأنواع الأربعة: رفع ونصب وجر وجزم، لكن المصنف ترك الأخير؛ لكون البحث في الاسم، وعن ابن سيد: لما كان السكون من الهيئات البنائية لم يكن لها دخل في الهيئات الإعرابية فافهم، ثم إن هذه الأنواع تنقسم إلى ثلاثة أقسام باعتبار محالها: قسم يشترك فيه الأسماء والأفعال وهو الرفع والنصب، وقسم يختص به الأسماء وهو الجر، وقسم يختص به الأفعال وهو الجزم، ولهذه الأنواع علامات مذكورة في أبوابها. **(قوله: ثلاثة رفع الخ)** أشار بتقدير ثلاثة إلى أن مجموع قوله: رفع ونصب وجر، خبر واحد؛ ليصح الحمل، فيكون من قبيل تقسيم الكل إلى الأجزاء بتقديم[1] العطف على الربط والحمل؛ كقولك: البيت سقف وجدران، وهذا على طريقة الجمهور، وأما على ما ذهب إليه الزمخشري من أن الخبر هو الذي يتم به الفائدة مع متعلقه إن كان، فلا حاجة إلى مثل هذا التقدير، ثم إنه قدم الرفع؛ لأن الكلام لا يستغنى عنه، ثم النصب؛ لأن عامله قد يكون فعلاً، والفعل أصل في العمل فكذا معموله، واعلم أيضاً أن الجر اصطلاح البصريين كما أن الخفض عبارة الكوفية. **(قوله: مختصة بالحركات والحروف الإعرابية)** يعني: أن هذه الثلاثة لا يختص بالحركات الإعرابية، بل مشتركة اشتركا معنوياً بين الحركات والحروف الإعرابيتين، وقوله: بخلاف الضمة والفتحة الخ، فبين الألقابين عموم وخصوص من وجه، فمادة الاجتماع في

(١) أي: من حيث المعنى.

والحروف الإعرابية ولا تطلق[1] على الحركات البنائية[2] أصلاً[3] بخلاف (الضَّمَّةِ وَالفَتْحَةِ، والكَسْرَةِ) فإنها[4] مستعملة في الحركات البنائية غالباً، وفي الحركات الإعرابية على قلَّة «فَالرَّفْعُ[5]» حركة كان أو حرفاً[6] «عَلَمُ الفَاعِلِيَّةِ» أي: علامة كون الشيء فاعلاً حقيقة أو[7] حكماً ليشمل[8] الملحقات بالفاعل أيضاً كالمبتدأ والخبر وغيرهما. «وَالنَّصْبُ» حركةً كان أو حرفاً «عَلَمُ المَفْعُولِيَّةِ» أي: علامة كون الشيء مفعولاً حقيقة أو حكماً[9] ليشمل الملحقات به «وَالجَرُّ» حركة كان أو حرفاً «عَلَمُ الإِضَافَةِ» أي: علامة كون الشيء مضافاً إليه.

(١) أي: الأسماء الثلاثة. (٢) عند البصرية. (٣) تأكيد للنفي المفهوم من قوله مختصة بالحركات أو إشارة إلى الاختصاص الإضافي ثم هذا الاختصاص عند البصرية. وأما عند الكوفية فتطلق على الحركات البنائية أيضاً - عصمت -. (٤) أي: الضمة والفتحة والكسرة. (٥) الفاء للتفسير، واللام للعهد الخارجي. (٦) كما في الإعراب بالحروف. (٧) من كونه عمدة من كل وجه. (٨) تعليل للمقدر تقدير إنما عممنا بقولنا حقيقة أو حكماً ليشمل. (٩) أي: في كونه فضلة أو مشابهاً بها كما في اسم إن وأخواتها.

فَالرَّفْعُ عَلَمُ الفَاعِلِيَّةِ، وَالنَّصْبُ عَلَمُ المَفْعُولِيَّةِ، وَالجَرُّ عَلَمُ الإِضَافَةِ،

مثل زيد ومادتا الافتراق في مثل قفل ومسلمون، هذا بالنسبة إلى الرفع والضمة وقس عليهما غير ذلك، ثم إن بيان الشارح على مذهب البصريين، وأما الكوفيون: فيطلقون كلاً من الألقاب على كل من الحركات الإعرابية أو البنائية أو غيرهما (لارى). وقوله: وفي الحركات الإعرابية على قلة؛ يعني: أن البصريين قد يطلقون الضمة وأختيها على الحركات الإعرابية مع القرينة؛ كقوله بالضمة رفعاً الخ. (قوله: أي: علامة كون الشيء فاعلاً حقيقة أو حكماً) فيه إشارة إلى أمور؛ الأول: أن العلم بفتحتين بمعنى العلامة ههنا لا بمعنى الجبل وعلم الثوب والراية، وقال عصام: استعمال العلم بهذا المعنى في التعريف مخل؛ لأنه في هذا الفن علم لغيره فلا تغفل، الثاني: أن الياء مع التاء في الفاعلية للمصدرية لا للنسبة، ومعنى ياء المصدرية أنها التي إذا دخلت على كلمة أولتها بالمصدر، وكون الشيء فاعلاً صفة للفاعل، فالرفع علم لفاعلية الفاعل التي هي صفة للفاعل حقيقة لا للفاعل نفسه، فلو قال: علم الفاعل لكان غير صحيح، وقيل: المراد الخصلة الفاعلية؛ أي: المنسوبة إلى الفاعل: وهو كونه عمدة غير مجعولة في حكم الفضلة، ففي كلام هذا القائل إشعار بكون الياء للنسبة[1] دون المصدرية، الثالث: الإشارة إلى جواب ما يقال: أن الرفع علم الفاعلية، والفاعلية لا توجد في غير الفاعل فينبغي أن لا يوجد الرفع في غير الفاعل، وحاصل الجواب بالتعميم عن الحقيقي والحكمي؛ يعني: أن الرفع علم للفاعلية أصالة، ويجعل علامة لمعاني أخر كالمبتدأ والخبر على سبيل التبع والإلحاق بالفاعل في الكون عمدة من كل وجه، فالمراد بالفاعل الحكمي سائر العمدة التي لم تجعل في حكم الفضلة، الرابع: الإشارة إلى أن أصل المرفوعات هو الفاعل وما عداه ملحق، وهو مذهب الخليل خلافاً لسيبويه، وقوله: مفعولاً حقيقة، فيه أيضاً تنبيه على أصالة المفعول في النصب على ما عليه النحاة، وقوله: أو حكماً؛ أي: في كونه فضلة أو مشابهاً بها كما في اسم باب أن (قوله: أي: علامة كون الشيء مضافاً إليه) أي: لا علامة ذات

(١) فمن ظن كون الياء لا منسوب إلى الفاعل للنسبة قال: إن اسم باب، فالأولى تركه كان فاعل عند المصنف.

التأخر عن الدال بقدر الإمكان أو التأخر عما عدا الحرف الأخير فإن التأخر عن الأكثر في حكم التأخر عن الكل. (قوله: ثلاثة) أشار به إلى أن مجموع قوله: رفع ونصب وجر خبر واحد؛ ليصح الحمل على قوله: وأنواعه، فيكون العطف مقدماً على الحمل كما في قولك: البيت سقف وجدران. (قوله: هذه الأسماء الثلاثة إلى آخره) اعلم أن الحركات الثلاث تسمى ضمة وفتحة وكسرة سواء كانت بنائية أو غير بنائية، إعرابية أو غير إعرابية كضمة قفل، لكنها إذا أطلقت بلا قرينة يراد بها الغير الإعرابية، وتسمى أيضاً رفعاً ونصباً وجراً إذا كانت إعرابية ولا تختص بها، بل معناها شامل للحروف الإعرابية أيضاً، فالنسبة بين الضمة والرفع

تخصيص التأخر بقدر الإمكان وإبقاء الدال على ظاهر معناه ومبني الجواب الثاني إبقاء التأخر على إطلاقه وتخصيص الدال بما سوى الحرف الأخير. (قوله: فإنه في حكم المستثنى) بدلالة العقل لما أن الإعراب يكون مع الحرف الأخير. (قوله: فإن التأخر) يعني: عبر عن التأخر عما سوى الأخير بالتأخر عن الدال؛ لأنه تأخر عن أكثر الحروف بناء على أن الأصل في بناء الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف والتأخر عن الأكثر في حكم التأخر عن الكل لما تقرر فيما بينهم من أن للأكثر حكم الكل. (قوله: خبر واحد) أي: من حيث المعنى، وإن كان من حيث اللفظ أحدها خبر والآخر أن معطوفين عليه بناء على تعدد الألفاظ. (قوله: فيكون العطف الخ) أي: من حيث المعنى مقدماً على الحمل، وأما من حيث اللفظ فهو متأخر عن الحمل وإلا لم يصح العطف؛ لأنه يقتضي كون الثاني تابعاً للأول في الإعراب. (قوله: إعرابية كانت أو غير إعرابية) تعميم للحركات بعد تعميم لا لغير البنائية؛ لأن غير الإعرابية يشمل البنائية أيضاً. (قوله: يراد بها الغير الإعرابية) سواء كانت بنائية كحيث وأين وجير أوغير بنائية كحركات الأوائل والأواسط. (قوله: ولا تختص بها) أي: لا تختص هذه الأسماء بالحركات الإعرابية. (قوله: بل معناها) وهو ما يدل على الفاعلية والمفعولية والإضافة زاد لفظ المعنى إشارة إلى كونها مشتركاً معنوياً بين

عموم من وجه، وكذا بين الفتحة والنصب وبين الكسرة والجر، وإنما سميت الحركات بتلك الأسامي لحصول الأولى بضم الشفتين، ويتبعه رفعهما عن مكانهما وحصول الثانية بفتح الفم، ويتبعه نصبه فكأن الفم كان ساقطاً فنصبته؛ أي: أقمته بفتحك إياه، وحصول الثالثة بجر الفك الأسفل وخفضه وهو ككسر الشيء؛ إذ المكسور يسقط ويهوي إلى الأسفل، ثم الجزم بمعنى القطع وفي الجزم قطع الحركة، ولذا سمي الجازم جازماً والوقف والسكون بمعنى واحد، والأول مختص بالإعرابي والأخيران بالبنائي. (قوله: ولا تطلق على الحركات البنائية) عند البصرية، وأما عند الكوفية فالكل في الكل. (قوله: فإنها مستعملة في الحركات البنائية) بل في الحركات الغير الإعرابية. (قوله: على قلة) فالقرينة كقوله: بالضمة رفعاً الخ. (قوله: حقيقة أو حكماً) وذلك إذا كان الاسم عمدة وهذا الوصف يستدعي الرفع، لكن قد يتخلف عنه بعلة المشابهة بالفضلة، ولا يخفى أن هذا التعميم هو الحق، والقول بأن الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية ويكونان فيما يشابههما بطريق الاستعارة بعيد لا دليل عليه، نعم الرفع والنصب بالفاعل والمفعول أحق، ومن جعل الياء فيهما للنسبة وأراد الخصلة المنسوبة إلى الفاعل والمفعول فتوجيهه بحسب المعنى راجع إلى ما في الشرح، وتوجيه الشرح أقرب من توجيهه إلى الفهم. (قوله: حقيقة أو حكماً) وذلك فيما إذا كان الاسم فضلة. (قوله: أي: علامة كون الشيء مضافاً إليه) بقرينة المقابلة للفاعلية والمفعولية فإنه المقابل لهما لا كون الشيء مضافاً، وإنما لم يقل: حقيقة أو حكماً؛ لأن الجر لا يوجد في غير المضاف إليه، وأما نحو: بحسبك زيد، فلما كان الجار زائداً فيه لم يعتدّوا به أو كان الجر زائداً كالجار.

الحركات الإعرابية والحروف الإعرابية لا مشتركاً لفظياً. (قوله: فالنسبة لاجتماعهما) في حركات أواخر الأسماء المعربة وافتراق الضمة والفتحة والكسرة في حركات الأوائل والأواسط وافتراق الرفع والنصب والجر في الحروف الإعرابية ويتبعه رفعهما؛ لأنك إذا ضممت الشفتين لإخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمي حركة البناء ضماً وحركة الإعراب رفعاً؛ لأن دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس تلك الحركة. (قوله: أي: أقمته بفتحك إياه) فكان النصب تابعاً للفتح فلذا سمي حركة البناء فتحاً وحركة الإعراب نصباً. (قوله: بجر الفك الأسفل) إلى الأسفل. (قوله: وهو ككسر الشيء) فسمي حركة الإعراب جراً وخفضاً وحركة البناء كسراً؛ لأن الأولين أوضح وأظهر في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث. (قوله: ولذلك سمي الجازم جازماً)؛ لأنه كالشيء القاطع للحركة أو الحرف فسمي الأعرابي جزماً والبنائي سكوناً ووقفاً. (قوله: فالكل في الكل) أي: كل واحد من الألقاب المذكورة يستعمل في كل واحد من الحركات البنائية وغير البنائية والإعرابية وغير الإعرابية. (قوله: بل في الحركات الغير الإعرابية) بنائية كانت أو غير بنائية كضمة قفل. (قوله: وذلك إذا كان الاسم عمدة) وإنما كانت سائر المرفوعات في حكم الفاعل مع اشتراك الكل في كونها عمدة لكون الفاعل عمدة في كل وجه حتى لا يجوز حذفه أصلاً بخلاف سائر المرفوعات. (قوله: لكنه قد يتخلف الخ)؛ لأن وجود المقتضى لا يكفي في وجود الشيء، بل لا بد من ارتفاع المانع أيضاً. (قوله: بعلة المشابهة بالفضلة) كما في اسم إن وخبر كان وخبر ما ولا المشبهتين بليس واسم لا التي لنفي الجنس. (قوله: ولا يخفى أن هذا التعميم) أي: تعميم الفاعل المدلول عليه بالفاعلية للفاعل الحقيقي والحكمي هو الحق؛ لأنه حينئذ يكون الرفع علامة لهما على الأصالة كما هو الظاهر بخلاف ما إذا لم يعمم. ويقال: الرفع علامة كون الشيء فاعلاً حقيقة والنصب علامة كون الشيء مفعولاً حقيقة؛ فإنه يحتاج إلى القول بأن الرفع والنصب للفاعل والمفعول بطريق الأصالة وفيما سواهما من الملحقات بطريق الاستعارة. (قوله: نعم الرفع والنصب الخ) بيان لمنشأ غلط القائل؛ يعني: أن الرفع والنصب بالفاعل والمفعول أحق لكونهما عمدة وفضلة من كل وجه لكن هذا لا يقتضي أن يكون الرفع والنصب فيما سواهما لأجل المشابهة، وهذه العبارة موجودة في أصل النسخة وقد رأيت في نسخة مصححة بنسخة المصنف رحمه الله أنه خط عليها. (قوله: ومن جعل الياء فيهما) أي: في الفاعلية والمفعولية للنسبة والتاء لتأنيث الموصوف المقدر؛ أي: الخصلة. (قوله: فتوجيهه بحسب المعنى راجع إلى ما في الشرح)؛ لأن مرادهما تعميم الفاعلية فإن مؤدى قولنا علم كون الشيء فاعلاً حقيقة أو حكماً ومؤدى قولنا: الخصلة المنسوبة إلى الفاعل أنه علم كون الشيء عمدة، وكذا الحال في المفعولية. (قوله: وتوجيه الشرح أقرب)؛ لأن المعنى المصدري ينساق إلى الفهم من غير تكلف لكون مجموع الياء والتاء مفيداً له بخلاف المعنى النسبي؛ فإنه يحتاج إلى تقدير الموصوف المؤنث. (قوله: لا لكون الشيء مضافاً) فإن المضاف يكون فاعلاً ومفعولاً. (قوله: وأما نحو: بحسبك الخ) أي: إما الجر الذي يوجد في المبتدأ؛ نحو: بحسبك زيد وفي الفاعل؛ نحو: كفى بالله مع أنه ليس بمضاف إليه، فلما كان الجار زائداً، وفي هذا التركيب لم يعتد بهذا الجر فكأنه ليس بموجود، أو يقال: إن الجر وإن كان موجوداً فيه إلا أنه لما كان الأثر للحرف الزائد كان زائداً، فلا يكون علامة الشيء فلا ينافي قولنا: الجر علم الإضافة؛

وإذا كانت الإضافة نفسها[1] مصدراً[2] لم يحتج[3] إلى إلحاق الياء المصدرية إليها[4] كما في الفاعلية والمفعولية. وإنما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول، لأن الرفع ثقيل، والفاعل قليل لأنه واحد فأعطى الثقيل[5] للقليل[6]، والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة، لأنها خمسة، فأعطى الخفيف[7] للكثير، ولما لم يبق للمضاف إليه علامة غير الجر جُعِل علامةً له.

(١) أي: بصيغتها. (٢) من الأفعال. (٣) المصنف. الأولى لم يصح الياء المصدرية لكونه مصدراً. (٤) أي: إلى الإضافة. (٥) أي: الرفع. (٦) أي: الفاعل. (٧) أي: النصب.

المضاف إليه؛ لأن الجر ليس علماً لذاته، بل لصفته وهي الإضافة، ولم يقل: علم الإضافية بإلحاق ياء المصدرية، فإن الإضافة مصدر لا وجه لإلحاق الياء به كما سيصرح، وفي هذا إشعار بكون الياء في أخويه للمصدرية، ولم يفسره بكونه علم المضاف بقرينة المقابلة؛ لأن كون الشيء مضافاً يجامع الفاعلية والمفعولية، وبالجملة إن الإضافة تارة يجيء بمعنى كون الشيء مضافاً كما مر في بحث الخواص، وتارة يجيء بمعنى كون الشيء مضافاً إليه كما ههنا، وتارة بمعنى النسبة بين المضافين، وظاهر أن النسبة الإضافية ليست من المعاني المعتورة حتى تحتاج إلى العلامة فتعين المعنى الثاني. **(قوله: مضافاً إليه)** لم يقل: ههنا حقيقة أو حكماً؛ إذ لا يوجد الجر في غير المضاف إليه نعم إن الإضافة أعم مما بحسب المعنى أصالة كما في المعنوية ومما بحسب اللفظ والصورة كما في اللفظية على سبيل التبع والتشبيه كما لا يخفى على النبيه. **(قوله: لم يحتج إلى إلحاق الياء)** بل لم يصح الإلحاق؛ إذ لا مجال لياء المصدرية فيها، وليس لها ملحق حتى يتوسل لدخوله إلى ياء النسبة، ولم يلتفت بمثل بحسبك درهم؛ لقلته أي: ولكون الجار زائداً. **(قوله: وإنما اختص الرفع الخ)** هذا الاختصاص إضافي بالنسبة إلى المفاعيل، والمضاف إليه لوجود الرفع في غير الفاعل من الملحقات كذا قيل، والأظهر: أنه قصد الحصر الحقيقي؛ لأن ما ذكروه من الملحقات داخلة في الفاعل على ما عرفت من التعميم عن الحقيقي والحكمي، وقوله: لأن الرفع ثقيل، هذا من باب التعادل حيث أعطوا الثقيل للقليل، والخفيف للكثير لا من باب التناسب. **(قوله: فأعطى الثقيل للقليل)** ضمن الإعطاء معنى الجعل فعداه إلى المفعول الثاني باللام، وقوله: ولما لم يبق الخ، أو يقال: لما لم يبلغ كثرة المضاف إليه مبلغ المفاعيل أعطى ما هو ثقيل من وجه إياه، قال المصنف: العامل الألف واللام للعهد الخارجي، والإشارة إلى العامل المذكور ضمناً في تعريف الإعراب، وقال عصام: أي: عامل الاسم المعرب، فاللام للعهد فلا يرد أنه يرد على الحد تعريف عامل الفعل حيث لا يتقوم به المعنى المقتضى للإعراب هذا فإن أردت العامل المطلق قلت: هو ما أوجب اختلاف الآخر على وجه مخصوص، وإنما تعرض لتعريفه إيذاناً بأن معرفته

فكأنه ليس علامة. **(قوله: لأن الرفع ثقيل، والفاعل قليل؛ لأنه واحد)** مبني على أصالة الرفع في الفاعل، ولو ترك قوله: لأنه واحد، وقيل: لأن الرفع ثقيل والفاعل حقيقة أو حكماً قليل بحسب الأقسام لم يكن مبنياً عليها، وكذا الكلام في قوله: والنصب خفيف إلى آخره، ولك أن تقول: لأن الرفع أقوى الحركات فيناسب العمدة. **(قوله: فأعطى الثقيل للثقيل)** أي: مجعولاً للقليل للتعادل، ولذا جعل الخفيف للكثير. **(قوله: والنصب خفيف)** أو ضعيف، والفضلة ضعيفة فجعل الضعيف للضعيف. **(قوله: ولما لم يبق)** الخ إنما احتيج للإضافة إلى علامة؛ لأن المضاف إليه فضلة بواسطة حرف الجر، فأريد تمييزها عما هو فضلة لا بواسطة الحرف، أما كونه فضلة؛ فلأنه اقتضاء العمدة التي هي الفعل وليست عمدة، وأما أنه بالواسطة؛ فلأن إيصال معنى العمدة إليه بواسطة الحرف، ولما كانت العمدة اقتضته وللحرف مدخل في ذلك اعتبر عملهما، أما عمل الحرف ففي ظاهره، وأما عمل الفعل ففي محله، ولذا جاز العطف بالنصب على محله ويظهر نصبه إذا حذف الحرف، ثم يخرج الجر في موضعين من كونه علماً للفضلة، يبقى علماً للمضاف إليه فقط، أحدهما: فيما أضيف إليه الاسم بتقدير الحرف كغلام زيد، فإن الفعل

إذ معناه أنه علم مختص بالإضافة ليس علماً لشيء آخر. **(قوله: مبني على أصالة الرفع الخ)** أي: هذا التعليل مبني على أن الرفع للفاعل الحقيقي بالأصالة ولما يشبهه؛ أي: المبتدأ والخبر بالفرعية والمشابهة به؛ لأن الواحد في كل كلام إنما هو الفاعل الحقيقي، فلا يناسب ما اختاره سابقاً من تعميم الفاعل للفاعل الحقيقي والحكمي وكون كليهما بالأصالة. **(قوله: بحسب الأقسام)** لانحصارها في الفاعل والمبتدأ والخبر قبل دخول النواسخ أو بعده بخلاف المفعول فإن أقسامه كثيرة المفعول المطلق والمفعول به وله وفيه ومعه والحال والتمييز والمستثنى واسم إن وخبر كان وخبر ما ولا المشبهتين بليس والمنصوب بلا التي لنفي الجنس. **(قوله: لم يكن مبنياً عليها)** أي: على أصالة الرفع في الفاعل لكن يخدشه أن قلة أقسام الفاعل لا تقتضي قلة أفراده المستعملة في المحاورات حتى يجبر الثقل بالقلة ويحصل التعادل. **(قوله: وكذا الكلام في قوله والنصب خفيف الخ)** فإنه أيضاً مبني على أصالة النصب في المفاعيل وأن ما يشبهها منصوب بالفرعية ولو ترك قوله: لأنها خمسة، وقيل: والمفاعيل حقيقة أو حكماً كثيرة بحسب الأقسام لم يكن مبنياً عليها. **(قوله: فيناسب العمدة)** لكونه الأقوى. **(قوله: أي: مجعولاً للقليل)** يعني: جعل الإعطاء المتعدي بلا واسطة إلى المفعول الثاني متعدياً باللام يتضمن معنى الجعل للدلالة على أن إعطاء الثقيل للقليل؛ أعني: الفاعل الذي هو واحد بطريق الجعل والوضع فلا ينافي حصوله في غيره لأجل المشابهة. **(قوله: إنما**

«وَالعَامِلُ»[1]، لفظياً كان أو معنوياً «مَا بِهِ يُتَقَوَّمُ» أي[2]: يحصل «المَعْنَى المُقْتَضِي[3]» أي: معنى[4] من المعاني[5] المعتورة على المعرب المقتضية[6] «لِلإِعْرَابِ[7]» ففي (جَاءَنِي زَيْدٌ)، جاء: عامل إذ به حصل معنى الفاعلية في (زَيْدٌ) فجعل الرفع علامة لها وفي (رَأَيْتُ زَيْداً)، رأيت[8]: عامل إذ به حصل معنى المفعولية في (زَيْداً) فجعل النصب علامة لها، وفي (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، الباء: عامل إذ به حصل معنى الإضافة في (زَيْدٍ)، فجعل الجر علامة لها. «فَالمُفْرَدُ[9] المُنْصَرِفُ»

(١) أي: عامل الاسم والعامل المطلق هو ما أوجب. (٢) بسببه لا بغيره تفسير باللازم لأن المتقوم يلزمه الحصول. (٣) اسم فاعل. (٤) بحصل. (٥) أي: الفاعلية والمفعولية والإضافة. (٦) صفة معاني. (٧) ليكون علامة دالة عليها لما أنها معان خفية تستدعي عند. (٨) هذا بظاهره موافق لمذاهب الكوفيين حيث قالوا مجموع الفعل والفاعل عامل في المفعول لأنه صار فضلة بمجموعهما وأما عند البصريين لا. (٩) المراد بالمفرد المفرد من كل وجه. الهندي.

وَالعَامِلُ مَا بِهِ يَتَقَوَّمُ[1] المَعْنَى المُقْتَضِي لِلإِعْرَابِ. فَالمُفْرَدُ[2] المُنْصَرِفُ

(١) أي: يحصل وهذا تفسير اللازم لأن التقوم يستلزم الحصول.
(٢) الفاء الفصيحة أي: إذا عرفت ذلك فنقول المفرد. هندي.

محذوف نسياً منسياً، الثاني: في المجرور المسند إليه كمرّ بزيد، وكان قياس المستثنى بإلا إذا كان غير مفرغ والمفعول معه أيضاً الجر؛ لأنهما فضلة بواسطة الواو وإلا لكن لما كان الواو في الأصل للعطف وغير مختص بأحد القبيلين؛ يعني: الاسم والفعل، وكان إلا يدخل في غير الفضلة كالمستثنى المفرغ لم يروا إعمالهما فبقي ما بعدهما منصوباً، كل ذلك مما استفدته من كلام الشيخ الرضي. (قوله: العامل) احتيج إلى بيانه إما لاحتياج بيان حكم المعرب، بل تعريفه أيضاً إليه؛ لأن العامل مذكور في حكمه مراد في تعريفه، وإنما أخره عن الإعراب؛ لأنه سبب بعيد للاختلاف، والإعراب سبب قريب له، وإما لاستيفاء ذكر العلل الأربع التي

احتيج الخ) مع كونه منصوب المحل لكونه فضلة. (قوله: أما كونه فضلة الخ) يعني: أن الفضلة لا يتعلق به الفعل ولا يكون مسنداً إليه ومسنداً والمضاف إليه كذلك لاقتضائه الفعل مع عدم كونه مسنداً إليه ومسنداً. (قوله: أما عمل الحرف ففي ظاهره)؛ إذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافاً إليه معنى الفعل ولكون ظاهره مشغلاً بالجر جاز العطف بالنصب على محله؛ نحو: مررت بزيد وعمراً. (قوله: ويظهر نصبه) أي: يظهر إعرابه المحلي إذا حذف حرف الجر؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾؛ أي: من قومه؛ نحو: والله لأفعلن. (قوله: فإن الفعل محذوف نسياً منسياً) أي: كان الأصل غلام حصل لزيد فحذف الفعل مع الفاعل ومع الحرف الدال عليه؛ إذ الغرض التعريف أو التخصيص وقام الاسم المضاف مقام اللام لفظاً، فلا يفصل بينهما كما لا يفصل بين الجار والمجرور ومعنى لإفادته الاختصاص الذي هو معنى اللام. (قوله: كمر بزيد) على صيغة البناء للمجهول فإن الفضلة صارت عمدة بقيامها مقام الفاعل. (قوله: لكن لما كان الواو في الأصل للعطف) مطلقاً لا اختصاص له بالفضلات. (قوله: لم يروا إعمالها)؛ لأن الإعمال يقتضي اختصاص العامل بالمعمول فبقي ما بعدهما منصوباً؛ أي: بقي ما بعد الواو التي بمعنى مع وإلا منصوباً بالفعل. (قوله: مراد في تعريفه) فإن المراد من المركب الذي ركب تركيباً يتحقق معه عامله. (قوله: وإنما أخره الخ) يعني:

محتاج إليها، فإنه من جملة اصطلاحات هذا الفن: (قال المصنف ما به يتقوم) أي: عامل يتقوم ويحصل بسببه أو باستعانته (هندي) وقال عصام: الباء داخلة على الآلة فالفاعل حقيقة هو المتكلم وهو الحق، وتقديم الجار؛ للاهتمام إذ حمله على الحصر غير محتاج إليه في الحد، وقوله: أي: يحصل فسره به؛ لأن المعاني المعتورة لا تقوم بالعامل، بل يحصل بسببه وتقوم بالمعرب (عصمت). (قوله: أي: معنى من المعاني الخ) إشارة على أن اللام للعهد الذهني، وهو في معنى النكرة، وقوله: المعتورة إشارة إلى أن كون المعاني مقتضية للإعراب إنما هو سبب اعتوارها على المعرب. (قال المصنف: للإعراب) فيه أن أخذ الإعراب في حد العامل يوجب الدور؛ لأن المعرب مأخوذ في تعريف الإعراب، والعامل مأخوذ في تعريف المعرب، اللهم إلا أن يقال: إن العامل لم يصرح به في تعريف المعرب، وإن ذكر صريحاً في حكمه فتذكر. (قوله: رأيت عامل إذ به حصل الخ) واعلم أن في عامل الفضلات اختلافاً، فقال الفراء: هو الفعل مع الفاعل، وقال هشام بن معاوية: هو الفاعل، وقال البصريون: العامل هو الفعل نظراً إلى كونه المقتضى للفضلات، وهو المعتمد عليه، فإن الفعل عامل في الفاعل الذي هو أقوى من المفعول بالاتفاق، وكلام الشارح صريح في هذا الأخير، وقوله: معنى الإضافة؛ أعني: كونه مضافاً إليه كما مر. (قال المصنف: فالمفرد المنصرف) الفاء فصيحة؛ أي: إذا عرفت الأعراب وأنواعه فنقول: المفرد الخ (هندي)، والظاهر أنها تفصيلية؛ إذ الفصيحة داخلة على مسبب عما قبله (فاضل أمير). فاعلم أن الفاء التي تدخل في جواب الشرط المحذوف تسمى فصيحة؛ لإفصاحها عن الشرط المحذوف، فالفصيحة بمعنى المفصحة، كالبديع بمعنى المبدع، وعن شمس الدين محمد الخوافي: أن معنى فاء الفصيحة بالفارسية أينك، بيت، كفتى، كه بموصل بتو بسيارم دل، اينك من واينك تو واينك موصل (كشف على هندي). والمشهور في تمثيل فاء الفصيحة قوله:

قَالُوا خُرَاسَانُ أَقْصَى مَا يُرَادُ بِنَا
ثُمَّ القُفُولُ فَقَدْ جِئْنَا خُرَاسَانَا

أي: فلزم القفول بمقتضى ما قالوا، وهذه الفاء تسمى فاء النتيجة عند أهل الميزان، وفاء الفصيحة عند أهل البلاغة،

هي مقاصد هذا الفن كما قالوه؛ فإن المعرب مادة والإعراب صورة والدلالة على المعاني غاية، والعامل فاعل وتأخيره عن المادة والصورة ظاهر، وأما تأخيره عن الغاية؛ فلأنها مذكورة تبعاً لانسياق بيان الصورة إليها، أو لأنها مقصودة بالذات، والمراد بيان عامل الاسم إذا كانت المعاني المعتورة مختصة بالاسم كما ذهب إليه البصرية، وينبغي أن يكون تعريف العامل مطلقاً عندهم ما أوجب كون آخر الكلمة فعلاً أو اسماً على وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضي، أو الشبه التام بالاسم، وأيضاً المراد بعامل الاسم: العامل الذي له تأثير في المعنى حتى لا يرد النقض بالباء في بحسبك زيد. (قوله، ما به يتقوم) تقديم الجار والمجرور للاهتمام لا للحصر؛ إذ لا مدخل له في التعريف إن قلت: التعريف غير مانع؛ لصدقه على كل من الإسناد وما قام به المعنى المقتضي والمركب منهما وعلى المركب من العامل وأحد الأمور المذكورة، قلنا: الباء للآلة؛ أي: ما عدّوه آلة لتأثير المتكلم؛ إذ اعتقدوا أنه آلة وإن لم يسموه آلة، بل يسمونه مؤثراً لا يقال: فيتوقف إثبات التعريف على التتبع ليعلم ما يعدّونه آلة فيفوت الغرض من تدوين النحو، ويبطل ما قيل في عدول المصنف عن تعريف الجمهور للمعرب؛ لأن العامل مأخوذ في تعريفه؛ لأنا نقول: قد كفى ضبطه المدّون وحصره العوامل مؤونة التتبع، ولا يخفى أنه لو قال: العامل ما يقوم المعنى المقتضي للإعراب لكان سالماً عن الاعتراض الأول؛ لأنه نص في الآلة، واعلم أن العامل قد يقال: إنه آلة وقد يقال: إنه علامة لما يحدثه المتكلم في اللفظ، ويتفرع عليه ما قالوه من أن رتبة العامل التقدم إما على الأول؛ فلأن الآلة تقدماً بالذات على ما هو آلة له، ومن حق المتقدم بالذات أن يتقدم تلفظاً ليوافق الوضع الطبع، وإما على الثاني؛ فلأن حق العلامة من حيث هي علامة أن تتقدم على ما هي علامة له لتعرف أولاً، ثم يعرف ما هي علامة له ومن كونه علامة يظهر أيضاً ما يقال من أن حق العامل أن يكون لفظياً، لا يقال: هو آلة أو علامة للإعراب فحقه التقدم عليه لا على المعرب؛ لأنا نقول: تقدمه عليه لا يتصور بدون تقدمه على المعرب، ولما ثبت ذلك

كان اللائق حينئذ أن يذكره عقيب تعريف المعرب وحكمه مقدماً على تعريف الإعراب، إلا أنه لاحظ أن الإعراب سبب قريب للاختلاف، والعامل سبب بعيد؛ فاللائق تأخير السبب البعيد عن السبب القريب في الذكر فيكون الوضع موافقاً للطبع. (قوله: وأما لاستيفاء ذكر العلل الأربع) لهيئات لازمة للكلم بعد التركيب مع العامل مقصود معرفتها من تدوين النحو. (قوله: كما قالوه) في اللباب اعتناء النحوي برعاية هيئات لازمة للكلم بعد التركيب بالعامل على تفاوتها بحسب المواضع حاصلها يرجع إلى أنها اختلاف وآخر كلم دون كلم لاختلاف أشياء معهودة من العوامل والمعاني المقتضية فعليه البحث عن علل الاختلاف الأربع عن صورة الاختلاف وهو الإعراب، وعن ما فيه الاختلاف وهو المعرب، وعن ما به الاختلاف وهو العامل، وعن ما لأجله الاختلاف وهو المقتضي، وأنا أسوق إليك الأربعة بعون الله تعالى مبينة في أربعة أقسام. (قوله: وتأخيره عن المادة والصورة ظاهر) أي: تأخير ذكر العامل عن ذكر المادة والصورة ظاهرة؛ لأنهما من علل الماهية والفاعل من علل الجود والماهية متقدمة على الوجود طبعاً لكونه من عوارضها. (قوله: وأما تأخيره عن الغاية) مع أنها معلولة لمعلول الفاعل؛ فلأن الغاية مذكورة في المتن بطريق التبعية لبيان الإعراب حيث قال: الإعراب ما اختلف آخره به ليدل على المعاني المعتورة فتقديمها لزم تبعاً من تقديم بيان الصورة. (قوله: أو لأنها مقصودة بالذات) يعني: أن الغاية وإن كانت متأخرة عن الفاعل معلولة لمعلوله فلها جهة التقدم باعتبار كونها مقصودة بالذات، وإن المعلول إنما قصد لأجل ترتبها عليه فلكونها مقصودة بالذات كان الاعتناء بشأنها أكثر والاهتمام بذكرها أوفر ولذا قدمت على الفاعل. (قوله: كما ذهب إليه البصرية) الفعل المضارع معرب للمشابهة بالاسم عند البصرية لا لأجل توارد المعاني المختلفة عليه كما في الاسم، وقال الكوفية: أعرب المضارع؛ لأنه تتوارد عليه أيضاً المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج إلى إعرابه لتبيين ذلك الحرف المشترك ويتعين لأحد المحتملات فيتعين المضارع تبعاً لتعينه وذلك نحو قولك: لا يضرب رفعه مخلص لكون لا للنفي دون النهي، وجزمه دليل على كونها للنهي، ونحو قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن نصب تشرب دليل على كون الواو للظرف، ورفعه على كونها للعطف ونحو: ليضرب جزمه دليل على كون اللام للأمر ونصبه على كونها لام كي أو لام الجحود لتغير المعنى بكل واحد من الإعرابات المذكورة، ثم اطرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى؛ نحو: يضرب زيد ولن يضرب زيد ولم يضرب زيد كاطراد الإعراب في الاسم فيما لا يلتبس فيه الفاعل بالمفعول؛ نحو: أكل زيد الخبز سواء كانت المواضع الملتبسة في الاسم أو في الفعل أكثر من غير الملتبسة أو أقل أو مساوية لها؛ فإنه قد يطرد في الأكثر الحكم الذي ثبت في الأقل كحذفهم الواو في تعد و اعد ونعد لحذفهم لها في يعد. (قوله: مما اقتضاه الخ) أي: من الوجوه المخصوصة التي اقتضاها المقتضي كما في الاسم أو اقتضاها الشبه التام بالاسم كما في الفعل المضارع. (قوله: للاهتمام الخ) معنى الاهتمام ههنا كونه نصب عين المتكلم لكونه مقصوداً بالبيان؛ لأن مطلق الاهتمام؛ أعني: الاعتناء بالشأن لا يصير سبباً للتقديم ما لم يبين وجهه؛ ولأنه شامل للحصر أيضاً. (قوله: إذ لا مدخل له في التعريف) يعني: أن الحصر وإن كان صحيحاً في نفسه لأن تقوم المعنى المقتضي للإعراب منحصر في العامل، لكن لا مدخل له في التعريف؛ لأن المقصود من التعريف تصوير المفهوم وتعيينه في ذهن السامع، فلا حكم فيه والحصر منوط بإفادة الحكم حقيقياً كان أو إضافياً بهذا ظهر ركاكة ما قيل؛ أي: به يحصل دون غيره تنبيه على أن سببية التقوم ليست كسببية الإعراب للاختلاف، فإن الإعراب سبب غير تام بخلاف العامل. (قوله: لصدقه على كل من الإسناد الخ)؛ إذ لكل من هذه الأمور مدخل في حصول المعاني المذكورة في الاسم فيكون لها سببية في الجملة. (قوله: الباء للآلة) أي: بناء النقض المذكور على جعل الباء للسببية وعدم جعل الباء للآلة وليس كذلك، بل هو للآلة؛ أي: للاستعانة؛ لأن استعمال الباء في الاستعانة أكثر، ولذا جعله صاحباه معنى حقيقياً مقابلاً للإلصاق بخلاف المعاني الأخر على ما في كتب الأصول، وليس المراد به الآلة الحقيقية لظهور انتفائها هنا، بل الاصطلاحية؛ أي: ما اعتبروه واسطة لإحداث المتكلم المعاني المذكورة في الاسم واعتبارها فيه. وليس ذلك إلا العامل لما أن المتكلم إنما اعتبر المعاني المذكرة لاقتضاء العامل إياها فلا يرد النقوض بالأمور المذكورة. (قوله: وإن لم يسموه آلة الخ) دفع لما يقال كيف يقال أنهم عدوه آلة وقد سموها عاملاً ومؤثراً؟ وحاصل الدفع: أن عدم التسمية بالآلة لا ينافي

لزم أن يمتنع انعقاد علاقة العاملية والمعمولية بين شيئين؛ بمعنى: أن كلاً منهما عامل في الآخر، وإلا لزم أن يكون حق كل منهما التقدم على الآخر، إلا بجهتين مختلفتين كما في كلمة الشرط والشرط فإن كلاً منهما عامل في الآخر؛ نحو: قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ فإن أياً من حيث تضمنه معنى إن وإفادته معنى التعليق في الفعل صار عاملاً فيه، ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولاً له، فله تقدم وتأخر بجهتين مختلفتين. (قوله: أي: يحصل) فسر التقوم بالحصول لا بالقيام بالغير كما يقتضيه أصل اللغة؛ لانشقاقه من القيام الذي هو قيام العرض بمحله؛ وذلك لأن المعنى المقتضي ليس قائماً بالعامل. (قوله: أي: معنى من المعاني المعتورة) أما قيد المعنى به؛ لأن اقتضاء الإعراب ليس بحسب ذاته، بل باعتبار كونه من المعاني المعتورة كما ذكرناه. (قوله: إذ به حصل معنى الفاعلية)؛ لأن له استدعاء الإسناد إليه. (قوله: إذ به حصل معنى المفعولية) أي: بالفعل الذي في رأيت؛ لأن له استدعاء التعلق قال الكوفية: مجموع الفعل والفاعل عامل في المفعول؛ لأنه صار فضلة بمجموعهما. (قوله: وفي مررت بزيد الباء عامل) أي: في لفظه، وأما في محله فالعامل هو الفعل ومحله النصب هذا إذا كان حرف الجر مذكوراً أما إذا لم يكن مذكوراً كغلام زيد، فمنهم من قال: إن المقدر عامل وجاز إعمال حرف الجر مقدراً لوقوع المضاف موقعه، ومنهم من قال: إن المضاف عامل؛ لأن الحرف صار نسياً منسياً، ولذا يكتسب المضاف التعريف والتخصيص من المضاف إليه والبه مال الشيخ الرضي. (قوله: فالمفرد) لما ذكر الإعراب وأنواعه وكان لكل واحد من أنواعه أقسام ولتلك الأقسام محال أراد أن يذكر عقيبه تلك الأقسام ومحالها فأتى بالفاء لبيانها.

اعتقادهم الآلية؛ فإنهم للتنبيه على كونه آلة نسبوا التأثير إليه وسموه مؤثراً تمييزاً له عما عداه مما له مدخل في اعتبار تلك المعاني؛ وذلك لأن الآلة ينسب إليها الفعل بالعرف لمباشرتها بالفعل كالفاعل بخلاف الشروط يقال: قطع السكين ولذا سموا القوى التي هي آلات الإدراك والتحريك مدركة ومحركة. (قوله: ويبطل ما قيل) أي: يبطل ما قيل في وجه العدول من أن الغرض من التعريف معرفة المعرب بوجه صالح: لأن يكون حداً وسطاً للأحكام الجارية عليه لمن لم يتبع لغة العرب وما عرف به المصنف رحمه الله صالح له بخلاف تعريف الجمهور؛ وذلك لأن تعريف المصنف رحمه الله متوقف على معرفة العامل لكونه مأخوذاً في المركب المأخوذ في تعريفه ومعرفة العامل تتوقف حينئذ على تتبع ما يعدونه آلة، فلا يكون الوجه المذكور صالحاً لأن يصير وسطاً لمن يتتبع لغة العرب وليس المراد أنه يلزم تقدم الشيء في نفسه حينئذ كما يلزم من تعريف الجمهور كما لا يخفى. (قوله: لأنه نص في الآلة) لما عرفت أن الفعل ينسب في العرف إلى الفاعل والآلة لمباشرتهما الفعل، ولا شك أن العامل ليس ينسب في العرف إلى الفاعل والآلة لمباشرتهما الفعل، ولا شك أن العامل ليس بفاعل فيكون آلة. (قوله: واعلم الخ) أفاد بهذا البيان أحكاماً ثلاثة؛ أحدها: أن حقه التقديم، وثانيها: أن حقه أن يكون لفظياً، وثالثها: أنه لا يجوز انعقاد العاملية والمعمولية بين الشيئين من جهة واحدة. (قوله: لا يتصور بدون تقدمه على المعرب)؛ لأن الإعراب بمنزلة الصفة القائمة بالمعرب لا يمكن الانفصال بينهما. (قوله: كما في كلمة الشرط والشرط) الظاهر كما في اسم الشرط وفعل الشرط. (قوله: وإفادته التعليق) أي: تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط. (قوله: في الفعل) أي: فعل الشرط (قوله: كان عاملاً الخ) ولذا سقط عنه النون الإعرابية. (قوله: ومن حيث وقوع الفعل) أي: الدعوة على أي واحد من الأسماء كان مفعولاً لتدعوا فكان لأي تقدم وتأخر من جهتين جهة تضمنه معنى الحرف وجهة كونه اسماً. (قوله: فسر التقوم بالحصول) بأن جعل الباء في به للآلة والتقوم مشتقاً من قام بمعنى تثبت كما في شمس العلوم ومجمع البحار ولم يفسره بالقيام بالغير؛ أي: الحصول فيه بأن الباء صلة للتقوم لأن المعنى المقتضي ليس حاصلاً في العامل مختصاً به اختصاص النعت بالمنعوت. (قوله: كما يقتضيه أصل اللغة) الظاهر أن يقول: كما في هو الظاهر على ما في الرضي؛ لأن القيام الموصول بالباء شاع استعماله في العرف في الحصول في الغير بأن يكون ناعتاً له، وأما كونه أصل اللغة فجعل بحث؛ لأنه معنى عرفي منقول من القيام بمعنى الانتصاب فإن العرض لما كان وجوده وتحيزه تابعاً لتحيز غيره كان شبيهاً بالأمر المنتصب بالغير. (قوله: إنما قيد المعنى به الخ) الظاهر أن يقول: إنما فسر المعنى به بأن جعل اللام في قوله: المعنى للعهد، وأراد به معنى من المعاني المعتورة إلا أنه لما كان التفسير المذكور مستلزماً لتقييد المعنى وصرفه عن المعنى الجنسي الظاهر قال: إنما قيد به المعنى. (قوله: كما ذكرناه) في التفصيل الذي نقله عن الشارح رحمه الله في تحقق كون صيغة المعتورة على بناء اسم الفاعل. (قوله: استدعاء الإسناد إليه)؛ لأن النسبة مأخوذة في مفهوم الفعل. (قوله: لأن له استدعاء التعلق) قالوا: إن الفعل المتعدي يستدعي التعلق بالمفعول كاستدعاء الإسناد إلى الفاعل. (قوله: لأنه صار فضلة لمجموعهما الخ) يعني: أن العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي والمعنى المقتضي قوله: للنصب كونه فضلة، وهو إنما يتقوم بمجموع الفعل والفاعل فيكون المجموع عاملاً. (قوله: أي: في لفظه) إنما جعل الباء عاملاً في لفظه؛ لأنه يوصل الفعل إليه فهو أقدم في استحقاق العمل. (قوله: فالعامل هو الفعل)؛ إذ الفعل بتوسط الحرف تعلق به ووصل إليه. (قوله: لوقوع المضاف موقعه) أي: ليس حرفاً محذوفاً نسيا منسياً لقيام المضاف مقامه ودلالته عليه فيجوز أن يلاحظ أن نصب أن المقدرة في نحو: احضر الوغى ضعيف، فإذا وقع موقعها فاء السببية أو واو الجمع جاز نصبها مطرداً. (قوله: ولذا يكتسب الخ) ولو كان الحرف مقدراً لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد؛ لأن المقدر كالمذكور. (قوله: لما ذكر الإعراب) أي: تعريف الإعراب وأنواعه من الرفع والنصب والجر وكان لتلك الأنواع أقسام، للرفع ثلاثة أقسام: الضمة والواو والألف، والنصب أربعة: الفتحة والكسرة والألف والياء، وللجر ثلاثة: الكسرة والفتحة والياء. (قوله: فأتى بالفاء لبيانها) يعني: أن الفاء فصيحة والجزاء محذوف أقيم تفصيله مقامه؛ أي: إذا عرفت الإعراب وأنواعه فاعلم أقسامه ومحالها فالمفرد المنصرف الخ وترك العاطف ليشعر بكون كل منها قسماً ومحلاً بالاستقلال ولم يرد أن الفاء لتفصيل ما أجمل سابقاً؛ إذ المجمل غير مذكور فيما

أي: الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى[1] ولا مجموعاً ولا غير[2] منصرف كـ (زَيْدٌ، وَرَجُلٌ[3]) «وَ» وكذا «الجَمْعُ المُكَسَّرُ المُنْصَرِفُ» أي: الاسم الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالماً ولم يكن غير منصرف كـ (رِجَالٌ، وَطَلَبَةٌ). فالإعراب في هذين القسمين[4] من الاسم على الأصل، من وجهين: أحدهما: أن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركة والإعراب فيهما بالحركة، وثانيهما: أنه إذا كان الإعراب بالحركة

(١) يشير إلى أن المفرد هنا ما يقابل من المثنى والجمع. (٢) بقرينة ذكره بعده. (٣) مثال للجمع المكسر بزيادة الألف. (٤) أي: المفرد المنصرف والجمع المكسر.

والجَمْعُ المُكَسَّرُ المُنْصَرِفُ[1]؛

(١) إنما قيد المفرد والجمع المكسر بالمنصرف لأنهما لو كانا غير منصرفين لم يكن خبرها بالكسر.

وفاء السببية عند أهل الأصول، وفاء التفريع وفاء التفصيل في مقام الترقي من الإجمال إليه (كافيجي). ثم المراد بالمفرد المنصرف غير الأسماء الستة بقرينة ما بعده فاعرفه. (قوله: أي: الاسم المفرد الخ) أي: الاسم المفرد المعرب الذي لم يكن من الأسماء الستة يعرب بما ذكر في المتن فيشمل نحو: غلامي، فإنه معرب لا مبني كما ذهب إليه البعض، وقال قوم: مثل غلامي ليس بمبني؛ إذ لا علة لبناءه ولا معرب؛ إذ لا ظهور للإعراب فيه، وسموه خصياً وخنثى ومشكلاً، والأخيران بالتسمية أولى على ما قاله أبو البقاء؛ لأن الخصي ذكر حقيقة، والخنثى لا يعلم أذكر هو أم أنثى، ولك أن تسميه بالنعامة بالفارسي مرغ شتر. (قوله: الذي لم يكن مثنى الخ) قد ذكرنا إطلاقات لفظ المفرد في تعريف الكلمة، ولما كان إرادة ما عدا ما يقابل المثنى والمجموع فاسداً ههنا فسره به، والقرينة: جعله مقابلاً للجمع وبدليل ذكر المثنى والجمع بعدهما. وقوله: ولا غير منصرف؛ أي: بقرينة أنه يأتي بعده. (قوله: أي: الذي لم يكن بناء الواحد) أي: لم يكن صيغة مفرده سالماً عن التغيير فهذا إشارة إلى تعريف جمع المكسر، وذلك التغير إما أن يكون محققاً أو مقدراً، والأول: إما أن يكون بتغيير الشكل دون الحرف كأسد وأسد، أو بتغيير الشكل وزيادة في الجمع؛ نحو: رجل ورجال، أو بتغيير الشكل ونقصان في الجمع؛ نحو: رسل ورسول، أو بالزيادة والنقصان معاً؛ نحو: غلام وغلمان، والثاني: نحو: فلك تقدر ضمته في المفرد كضمة قفل، وفي الجمع كضمة أسد، وإنما أعرب جمع المكسر بإعراب المفرد؛ لمشاركته ومشابهته بالمفرد في كونه صيغة مستأنفة عن وضع مفرده، ويكون وضع بعضه مخالفاً لبعض في الصيغة كالمفردات المتخالفة الصيغ، وأيضاً لم يطرد في آخره حرف لين صالح؛ لأن يجعل إعراباً (رضي). (قوله: لأن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركة)؛ وذلك لوجوه، الأول: إنا لما افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى كانت الحركة أولى؛ لأنها أخف وأخصر من الحرف وبها نصل إلى الغرض، فلم يكن بنا حاجة إلى تكلف الأثقل، وثانيها: إنا لما افتقرنا إلى علامات تدل على المعاني وتميز بينها وكانت الكلم مركبة من الحروف وجب أن يكون العلامات غير الحروف؛ لأن العلامات غير المعلم[1]،

(١) أي: غير ذي العلامة.

(قوله: الذي لم يكن مثنى ولا مجموعاً) المفرد في المشهور يطلق على ما يقابل المركب، وعلى ما يقابل الجملة، وعلى ما يقابل المضاف، وعلى ما يقابل المثنى والمجموع، والمراد هنا الأخير بقرينة المقابلة إن قيل لا بد من تقييده بكونه غير الأسماء الستة، وما ألحق بالمثنى والمجموع؛ لأنها داخلة في المفرد خارجة عن الحكم فلا يجاب بأنها غير داخلة فيما حكم عليه بناء على أن القضية مهملة، أو أن الأسماء الستة وبعض ما ألحق بالمثنى غير خارجة؛ لأن شمول الحكم يستدعي شموله لجميع الأفراد، لا شموله لجميع الأفراد في جميع الأحوال؛ لأن مقام الضبط يأباه مع أن ذكر المنصرف حينئذ لإخراج غير المنصرف الذي لم يضف ولم يعرف باللام أصلاً لإخراج غير المنصرف مطلقاً كما هو الظاهر، كما يجاب بأنها غير داخلة بواسطة ذكرها فيما بعد وبيان إعرابها، سبق ولا مدلول عليه بالكلام السابق. (قوله: المفرد في المشهور الخ) وقد استعمله المصنف رحمه الله في المعاني الأربعة فبالمعنى الأول في تعريف الكلمة وبالمعنى الثاني في قوله: فالأول عن مفرد مقدر غالباً، وبالمعنى الثالث في قوله: ويبنى على ما يرفع به إذا كان مفرداً معرفة وبالمعنى الرابع ههنا. (قوله: داخلة في المفرد)؛ لأن المراد به ما لم يكن مثنى ولا مجموعاً خارجة عن الحكم؛ لأن إعرابها بالحروف والحكم ههنا يجب أن يكون مساوياً للمحكوم عليه ليحصل التميز بين أقسام الإعراب ومحالها عند من لم يتتبع لغة العرب. (قوله: فلا يجاب الخ) أي: لا يجاب بمنع دخولها في المفرد بناء على أن قولنا: فالمفرد المنصرف بالضمة رفعاً الخ قضية مهملة بأن يكون اللام للعهد الذهني والمهملة في قوة الجزئية، فكأنه قيل: بعض المفرد المنصرف حكمه كذا وكذا لا يجاب بمنع خروجها عن الحكم؛ لأن القضية الكلية ما حكم فيها على جميع أفراد الموضوع فتقتضي القضية الكلية المذكورة على تقدير كونها لام الاستغراق شمول الحكم لجميع أفراد المنصرف، وذلك ثابت؛ لأن الأسماء الستة يكون إعرابها بالحركات الثلاث في الجملة وهو عند عدم الإضافة، وكذا بعض ما ألحق بالمثنى؛ أعني: كلاً عند إضافته إلى المظهر يكون إعرابه بالحركات الثلاث تقديراً، ولا تقتضي شمول الحكم لجميع الأفراد في جميع الأحوال حتى يرد النقض بها. (قوله: لأن مقام الضبط الخ) تعليل للنفي؛ أي: لا يجاب لأن مقام ضبط أقسام أنواع الإعراب ومحالها يأبى عن كون القضية مهملة أو كون الحكم غير شامل لجميع الأفراد في جميع الأحوال. (قوله: مع أن ذكر المنصرف حينئذ الخ) أي: حين إذا جعل الحكم غير شامل لجميع الأفراد في جميع الأحوال يكون قيد المنصرف لإخراج

إن قيل: قد بين فيما بعد إعراب غير المتصرف فكان ينبغي أيضاً أن يكتفي بذلك ولا يصرح بقيد الانصراف هنا احترازاً عنه، أجيب: بأن تلك الأسماء محصورة وغير المنصرف لا يكاد ينحصر فاحتيط في الاحتراز عنه؛ لئلا يقع غلط في أمور كثيرة، واكتفى في الاحتراز عن المحصورة بأدنى شيء؛ إذ ليس الاعتناء بحالها كالاعتناء بما لا ينحصر مع أن الاختصار في العبارة مطلوب له جداً. (قوله: وكذا الجمع المكسر المنصرف) إنما لم يقل فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان؛ لأنه قصد نوع تلقيب؛ ولأنه يلزم الفصل بين الصفة وموصوفها بما ليس صفة له وهو المكسر أو لتوهم التغليب كما قيل وهو بعيد جداً؛ لأن مقام الفرق بين المنصرف وغير المنصرف يأبى عن ذلك، ولو لم يأب عن توهم التغليب لم يأب عن توهم المشاكلة في المذكور فيكون ﴿وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ من قبيل قوله تعالى: ﴿وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ في مقابلة: ﴿وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾. (قوله: الذي لم يكن الواجد فيه سالماً) الأظهر أن يقال: الذي لم يكن ملحقاً بآخر واحده واو ونون ولا ألف وتاء؛ ليظهر خروج مثل سنون وضربات عنه، ويظهر دخول فلك جمعاً لفلك فيه. (قوله: أحدهما أن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركة)؛ لخفتها ولأنها أبعاض للحروف، وفيه أنها ليست أبعاضاً لها إلا

غير المنصرف المخصوص؛ أعني: ما لم يضف ولم يعرف باللام؛ لأنه الذي لا يكون بالحركات الثلاث لا لإخراج غير المنصرف مطلقاً؛ لأن غير المنصرف المضاف أو المعرف باللام يكون معرباً بالحركات الثلاث في الجملة فلا معنى لإخراجه عن الحكم مع أن الظاهر أن القيد المذكور لإخراج غير المنصرف مطلقاً. (قوله: بل يجاب الخ) أي: هذا الحكم وإن كان شاملاً للأسماء الستة وما ألحق بالمثنى والمجموع، إلا أنه مخصص بما عداها بقرينة ذكر حكمها فيما بعد فهو عام مخصوص البعض بكلام مستقل كقولك: أكرم العلماء ولا تكرم زيداً. (قوله: فكان ينبغي الخ) فإن التصريح ببعض القيود والاكتفاء في بعضها بما ذكر فيما بعد تحكم. (قوله: أجيب الخ) أي: لا تحكم في التصريح بالبعض والاكتفاء بذكرها فيما بعد في البعض بناء على الفرق بينهما بالحصر وعدمه والاعتبار لغير المحصور أكثر كيلا يقع الغفلة عن خروجها فيقع الغلط في أمور كثيرة فيجب التصريح بإخراجه بخلاف المحصور. (قوله: إن الاختصار الخ) فلولا ذلك لكان اللائق التصريح بإخراجها أيضاً. (قوله: لأنه قصد نوع تلقيب) أي: قصد أن يجعل كل واحد من المعلين للإعراب بالحركات الثلاث ملقباً ومعبراً باسم مختص. (قوله: ولأنه يلزم الفصل الخ) أي: يلزم على هذا التعبير الفصل بين الصفة؛ أعني: المنصرفان وبين موصوفها؛ أعني: مجموع المفرد والجمع بما ليس صفة لذلك المجموع وهو المكسر الذي هو صفة الجمع. (قوله: أو لتوهم التغليب) بأن عبر عن المنصرف وغير المنصرف بالمنصرفين لاشتراكه معه في الحكم. (قوله: لأن مقام) أي: مقام الفرق بينهما في حكم الإعراب يأبى عن توهم التغليب على أن توهم التغليب باق في المذكور أيضاً بأن يقال: عبر عن المفرد المنقسم إلى المنصرف وغير المنصرف بالمنصرف تغليباً، وكذا في قوله والجمع المكسر المنصرف. (قوله: عن توهم المشاكلة في المذكور) أي: لو لم يأب مقام الفرق عن توهم التغليب في التعبير المتروك لم يأب عن توهم المشاكلة في التعبير المذكور؛ إذ بعد ملاحظة ذكر غير المنصرف فيما بعد كلا التوهمين مضمحلان وعند عدم الملاحظة يجوز توهم كليهما والمشاكلة أن يعبر عن شيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته. (قوله: فيكون من قبيل قوله تعالى: ﴿وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ الخ) فإن معناه موضع الارتفاق في النار؛ لأنه عبارة عن نصب المرفق تحت الخد للاستراحة ولا استراحة في النار إلا أنه عبر عن مقام الكفار بالمرتفق لوقوعه في مقابلة قوله تعالى في حق أهل الجنة: ﴿وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾ الخ. (قوله: ليظهر خروج الخ) فيه إشارة إلى أن مثل ستون وضربات خارج عن تعريف الشارح رحمه الله، وأن نحو: فلك داخل فيه، لكنه ليس بظاهر، أما خروج مثل سنون؛ فلأن المراد أن لا يكون فيه إذا جمع كما سيصرح به المحشي رحمه الله، قال الشارح الرضي: بعدما عرف جمع التكسير بما تغير فيه بناء مفرده، وأما التغير في نحو تمرات بفتح العين وفي خطوات وسدرات بفتحها، فبقدر أن حصول هذه التغيرات بعد سكون عيناتها تعرض وإن لم تثبت؛ نحو: تمرات ساكن العين بخلاف خطوات وسدرات كما كان حذف التاء في المجموع بالألف والتاء بعد إلحاقهما لاجتماع التأمين فجميعها من باب السلامة انتهى، فعلى هذا يقدر أن تغير السين في نحو: سنون جمع سنة من الفتحة إلى الكسرة أو الضمة بعد جمعهما للتنبيه على عدم سلامته في الحقيقة لكونه على خلاف القياس لفقدان شرط جمع السلامة، وكذا الحال في ثبون وقلون جمع ثبة وقلة على ما صرح به الرضي، وأما دخول مثل فلك فبأن يقال المراد أن لا يكون الواحد فيه سالماً إما حقيقة أو حكماً أو تقديراً، وعد السلامة التقديري متحقق في مثل فلك لما تقرر أن ضمة المفرد

فالأصل أن يكون بالحركات الثلاث في الأحوال الثلاث والإعراب فيهما بالحركات الثلاث في الأحوال الثلاث فالإعراب فيهما «بِالضَّمَّةِ رَفْعاً» أي: حالة الرفع «وَالفَتْحَةِ نَصْباً» أي: حالة النصب، «وَالكَسْرَةِ جَرّاً» أي: حالة الجر، فنصب قوله[1] (رفعاً ونصباً وجراً) على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية أو المصدرية، فالقسم الأول[2] مثل: (جَاءَنِي رَجُلٌ)، و: (رَأَيْتُ رَجُلاً)، و: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ) والقسم الثاني: مِثْلُ: (جَاءَنِي طَلْبَةٌ)، و: (رَأَيْتُ طَلْبَةً)، و: (مَرَرْتُ بِطَلْبَةٍ).

(١) مصنف. (٢) هو المفرد المنصرف.

وثالثها: أن الأنسب أن يكون الدال على صفة الشيء كالصفة للدال عليه (نعمه)، وكذا الأصل في الإعراب أن يكون ملفوظاً، وإن كان مقدراً فلعلة (سيد). (قوله: فالإعراب فيهما بالضمة الخ) أشار بتقدير مبتدأ إلى دفع سؤال على ظاهر العبارة حيث قال: بالضمة رفعاً الخ فإن الضمة والفتحة والكسرة هي الرفع والنصب والجر، وهذا إنما يرد على تقدير جعل الباء في قوله: بالضمة للسببية، وأما إذا جعل للملابسة فلا يحتاج إلى هذا التقدير، وأورد أيضاً بأن الضمة والفتحة والكسرة من ألقاب البناء فكيف يصح إعراب هذين بها؟ وأجيب: بأن المذكورات بالتاء واقعة على نفس الحركة لا بشرط كونها إعرابية بخلاف المجرد عن التاء؛ فإنها ألقاب البناء هذا، وقد تقدم أيضاً أن هذا الإيراد مبني على مذهب البصريين على أنهم أيضاً قد يطلقون هذه الثلاثة على الحركة الإعرابية على قلة مع القرينة، وما نحن فيه من هذا القبيل. وقوله: فنصب قوله الخ، تفريع على التفسير في المواضع الثلاثة. (قوله: ويحتمل النصب الخ) استئناف أو عطف بحسب المعنى على التفسير؛ أي: هذا القول يحتمل النصب على الظرفية ويحتمله على الحالية بتأويل مرفوعين، وقوله: أو المصدرية؛ أي: بتقدير أعربا إعراب رفع الخ. (قال المصنف: جمع المؤنث السالم) أي: صيغته فلا يرد أن نحو: سنين، جمع مؤنث سالم وليس إعرابه إلا بالواو والياء؛ وذلك لأن صيغته لا تسمى في اصطلاح النحاة جمع مؤنث، بل هو جمع مؤنث لغةً ولا يرد أيضاً مثل: سجلات، جمع سجل من جموع المذكر، فإن صيغته في عرفهم تسمى جمع المؤنث، وبالجملة: إن المراد هو الصيغة سواء كان جمع مذكر أو مؤنث من لفظه أو غيره، فلا يخرج نحو: سفرجلات وأولات بمعنى صاحبات (علامك)، وإنما قدمه على غير المنصرف مع أنهما معرّبان بالحركتين؛ لأنه خالف القياس في شيء[1] أضعف وهو الفتح، وخالف غير المنصرف في شيء أقوى وهو الجر، فتقدم الجمع المؤنث بهذا الاعتبار؛ ولأنه أوضح من غير المنصرف؛ إذ معرفته يحصل بما يكون بالألف والتاء بخلاف غير المنصرف لاحتياجه إلى تسع علل، وأما تقديمه على جمع المذكر السالم فظاهر؛ لأنه في صدد بيان مواضع الإعراب بالحركات، ثم إن إعراب جمع المؤنث

(١) مع أن تبعية النصب للجر شايع.

بِالضَّمَّةِ رَفْعاً وَالفَتْحَةِ[1] نَصْباً وَالكَسْرَةِ[2] جَرّاً،

(١) أي: حالة النصب.
(٢) أي: حالة الجر.

توهماً ولو سلم فذلك يقتضي الأصالة بحسب الذات لا بكونها علامة. (قوله: والفتحة نصباً) قال قدس سره في الحاشية: هذا التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين، لكن المعمول المقدم مجرور أجازه المصنف انتهى، وذلك لأن الفتحة عطف على الضمة والعامل فيها الباء، ونصباً عطف على رفعاً والعامل فيه هو الإعراب المقدر والقرينة عليه المقام؛ لأنه بصدد بيان أقسام الإعراب ومجالها، ولك أن لا تقدر الإعراب في نظم الكلام فإن ملاحظته كافية في كونه عاملاً، ولك أيضاً أن تجعل عامله ما هو عامل في الظرف المستقر. (قوله: ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية) قال قدس سره في الحاشية: على معنى أنه أعرب هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين، أو أعربا بالضمة إعراب رفع على هذا القياس نصباً وجراً انتهى، قد أشار بقوله: على معنى إلى ملاحظة الإعراب سواء كان في قالب المصدر، أو الفعل وسواء قدر في نظم الكلام أو لم يقدر، ولا يخفى

ضمة فعل وضمة الجمع ضمة أسد. (قوله: وفيه أنها ليست أبعاضاً لها إلا توهماً) يعني أن بعضيتها إنما تقتضي الأصالة إذا كانت حقيقة لكون البعض مقوماً للكل والمقوم أصل المتقوم، لكن بعضية الحركات للحروف ليست إلا توهماً بناءً على حصولها في إشباع الحركات، وأما في الحقيقة فالحركات كيفيات مباينة للحروف تحصل من تموج الهواء على نحو مخصوص في المخارج. (قوله: ولو سلم الخ) أي: لو سلم كون الحركات أبعاضها في الحقيقة فالبعضية تقتضي الأصالة بحسب الذات؛ لأن ذات الجزء مقوم لذات الكل، ولا تقتضي أصالتها لها باعتبار كونها علامة؛ إذ لا بعضية لها بهذا الاعتبار. (قوله: ولك أن لا تقدر الإعراب بنظم الكلام) هذا على تقدير جعل قوله: رفعا ظرفاً أو حالاً دون كونه مصدراً؛ لأن عاملهما يجوز أن يكون معنوياً بخلاف المصدر. (قوله: قد أشار بقوله: على معنى الخ)؛ لأنه يشعر بأن الحالية والمصدرية مبنيان على إفادة عبارة المتن هذا المعنى وملاحظته

أن مجرد هذه العبارة لا يفيد كون الحركات الثلاث رفعاً ونصباً وجراً على تقدير الظرفية والحالية لا المصدرية؛ فإن الإعراب الذي هو الرفع والنصب والجر إذا كان متلبساً بالضمة والفتحة والكسرة وكانت تلك الملابسة من قبيل ملابسة العام للخاص أفادت ذلك. (قوله: جمع المؤنث السالم) قدمه على غير المنصرف لانحطاطه عن باقي أقسام الاسم المعرب لشبهه بالفعل وهو بصدد بيان أقسام المعرب وإعرابها؛ ولأنه أكثر خلافاً للأصل من جمع المؤنث حيث ترك فيه إحدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث؛ ولأن جمع المؤنث السالم أكثر ارتباطاً بالقسمين الأولين؛ لأنه مقابل للأول ومناسب للثاني، باعتبار الجزء الأول ومقابل للثاني باعتبار الجزء الثاني؛ وليكون ذكرهما على ترتيب ذكر مقابليهما قال قدس سره في الحاشية: قوله: السالم مرفوع على أنه صفة للجمع انتهى، لا مجرور على أنه صفة للمؤنث حتى يكون المعنى المؤنث الذي سلم عن التغيير إذا جمع وجاز توصيف المضاف إلى ذي اللام بذي اللام عند الجمهور؛ لأنهما في درجة من التعريف عندهم، وأما عند المبرد فتعريف المضاف المكتسب من المضاف إليه أنقص، ومثله بدل عنده.

أو لم يقدر هذا إذا لم يجعل مصدراً لما مر. (قوله: لا المصدرية) فإنه على هذا التقدير يفيد أن الإعراب بالضمة نفس الإعراب بالرفع بناء على أن المصدر يكون بمعنى الفعل. (قوله: فإن الإعراب الخ) يعني: أن مفاد العبارة على تقدير الظرفية والحالية أن الإعراب متلبس بالضمة والفتحة والكسرة حالة الرفع والنصب والجر؛ أي: تلبس كان وكون تلك الحركات الثلاث مما يصدق عليه الرفع والنصب والجر موقوف على كون تلك الملابسة ملابسة العام للخاص، فصح أن مجرد العبارة لا يفيده. (قوله: وهو بصدد بيان أقسام المعرب وإعرابها) فلانحطاطه كان مستحقاً للتأخير عن جميع الأقسام إلا أنه قدم على ما هو معرب بالحروف لكون إعرابه بالحركات التي هي أشرف. (قوله: للأصل) أي: لما هو أصل في الإعراب من جميع الوجوه وهو المفرد المنصرف. (قوله: بخلاف جمع المؤنث) فإنه لم يترك فيه التنوين وإن لم يكن تنوين التمكن الذي هو خاصته. (قوله: ارتباطاً الخ) بخلاف غير المنصرف؛ فإنه أقل ارتباطاً إذ لا ارتباط له بالقسمين الأولين إلا باعتبار المقابلة. (قوله: باعتبار الجزء الأول) متعلق بقوله: مقابل ومناسب على سبيل التنازع؛ أي: مقابل للمفرد المنصرف باعتبار الجزء الأول؛ أعني: الجمع ومناسب للجمع المكسر باعتباره أيضاً. (قوله: باعتبار الجزء الثاني) أي: باعتبار السالم سماه ثانياً تسامحاً باعتبار كون المضاف إليه من تتمة المضاف فكان مجموع الجمع المؤنث جزء أول. (قوله: وليكون ذكرهما) عطف على قوله: لانحطاطه؛ أي: ليكون ذكر جمع المؤنث السالم وذكر غير المنصرف على ترتيب ذكر مقابليهما فإن مقابل الجمع - أعني: المفرد - مقدم في الذكر على المنصرف المقابل لغير المنصرف. (قوله: لا مجرور) على أنه صفة للمؤنث مع ظهوره؛ لأن السلامة صفة له حقيقة ووصف الجمع به وصف بحال متعلقه؛ أي: سالم مفرده رعاية للاصطلاح فإنهم قسموا الجمع إلى السالم والكسر وجعلوهما نعتاً له. (قوله: إذا جمع) اعتبر هذا القيد ليدخل فيه مثل سنين

«جَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمُ[1]»: وهو ما يكون بالألف والتاء. واحترز به عن المكسر[2]، فإنه[3] قد علم «بِالضَّمَّةِ[4]» رفعاً، «وَالكَسْرَةِ» نصباً وجراً. فإن النصب فيه[5] تابع للجر إجراء للفرع على وتيرة[6] الأصل الذي هو (جَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمِ): فإن النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره، مثل: (جَاءَتْنِي مُسْلِمَاتٌ)، و: (رَأَيْتُ مُسْلِمَاتٍ)، و: (مَرَرْتُ بِمُسْلِمَاتٍ) «غَيْرُ المُنْصَرِفِ بِالضَّمَّةِ» رفعاً، «وَالفَتْحَةِ» نصباً وجراً. فالجر فيه[7] تابع للنصب[8]، كما سنذكره، نحو: جاءني أحمد، ورأيت أحمد، ومررت بأحمد. «أَخُوكَ، وَأَبُوكَ، وَحَمُوكِ»، بكسر[9] الكاف، لأن الحم قريب المرأة من جانب زوجها[10]، فلا يضاف إلَّا إليها[11]. «وَهَنُوكَ» والهن: الشيء المنكر الذي

(١) لما ذكر الاسم المعرب بالحركات الثلاث أراد أن يذكر الاسم المعرب بالحركتين وهو نوعان الأول جمع المؤنث السالم والثاني غير منصرف. مصنف. (٢) أي: عن جميع المؤنث المكسر كحمرا في جمع حمراء. (٣) يعني: قد علم أن الإعراب المكسر ليس كذلك وإلا فمجرد العلم لا يوجب الاحتراز عنه. (٤) خبر الجمع. (٥) أي: في الجمع المؤنث السالم. (٦) أي: الطريقة لئلا يلزم للفرع مزية على الأصل. (٧) أي: في غير المنصرف. (٨) لأنه لما ترك خبره شبه الفعل باعتبار الفرعيتين حمل الجر على النصب لمكان المشاكلة بينهما. (٩) لأن الكاف تكسر في المؤنث لكونهن. (١٠) أسفل في الحكم والحقيقة. (١١) أي: إلى المرأة.

بالحركتين وإن جعل علماً نحو: عرفات، فتدبر. (قوله: ما يكون بالألف والتاء) هذا مفهومه اصطلاحاً، وهو شامل لما كان مفرده مؤنثاً؛ نحو: مسلمات، أو مذكراً؛ نحو: أشهر معلومات، ولما هو سالم النظم كما ذكرنا، وغيره مثل: كسرات بكسر ففتح جمع كسرة بوزن سدرة، فتسمية جمع المؤنث السالم على ما قيل باعتبار الغالب، وقوله: بالألف والتاء؛ أي: الزائدتين؛ لئلا يرد مثل أموات وأوقات، وكذا لا يرد قضاة. (قوله: على وتيرة الأصل) الوتيرة كالطريقة لفظاً ومعنى؛ يعني: إنما جعل نصب جمع المؤنث تابعاً لجره كما في جمع المذكر السالم؛ لئلا يلزم مزية الفرع على أصله، فإن قيل: المزية حاصلة لأن إعراب جمع المؤنث بالحركات وإعراب جمع المذكر بالحروف، وكان الأصل في الإعراب الإعراب بالحركات، قلنا: إنما فعلوا ذلك؛ لأن المؤنث ثقيل بالنسبة إلى المذكر، فلذا جعل علة لغير المنصرف، فإذا كان المؤنث ثقيلاً والحركات خفيفاً أعطى الخفيف للثقيل تعادلاً. (قوله: ومررت بمسلمات) واعلم أن نحو: مسلمات، إذا جعل علماً كعرفات اختلف فيه فذهب الزمخشري إلى أنه منصرف، وحال إعرابه كحاله قبل العلمية كما مرت إليه الإشارة، وذهب جماعة إلى أنه غير منصرف، والتنوين للمقابلة لا للتمكن، ويكون نصبه بالكسرة كما كان قبل العلمية، ومنهم من أسقط التنوين وجعل نصبه باقياً على ما كان قبل العلمية، ومنهم من أسقط التنوين وجعل نصبه وجره بالفتحة ففي نحو: مسلمات علماً أربعة أقوال (قوله: فالجر فيه تابع للنصب) ولا إشكال بكسرة جوار؛ فإنها بنائية لا إعرابية ولا منافاة لغير المنصرف معها وسيأتي. (قوله: من جانب زوجها كأبيه الخ) وقد يطلق على أقارب الزوجة (سجاعي)، فقوله: فلا يضاف إلا إليها، مبني على الغالب. (قوله: وهنوك) وإلا فصح في الاستعمال هن كغد محذوف اللام معرباً بالحركات كسائر أخواته، تقول: رأيت هنا، ومررت بهن، وإذا استعمل مضافاً فجمهور العرب يستعملونه كذلك تقول: هذا هنك الخ، وبعضهم يجري مجرى أب وأخ فيعربه بالحروف الثلاثة وهي لغة قليلة ذكرها سيبويه ولم يطلع عليها الفراء والزجاج فأسقطاه من عداد الأسماء المعتلة وعداها خمسة (شرح القطر).

جَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمُ بِالضَّمَّةِ[1] وَالكَسْرَةِ[2]. غَيْرُ المُنْصَرِفِ بِالضَّمَّةِ[3] وَالفَتْحَةِ[4] أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحَمُوكِ[5] وَهَنُوكَ[6]

(١) أي: في حالة الرفع، وهو ما يكون بالألف والتاء واحترز عن الكسر إذ يصح أن يطلق عليه جمع المؤنث باعتبار الجماعة، ولكن لا يصح أن يطلق السالم.
(٢) أي: في حالة النصب والجر فإن النصب فيه تابع للجر إجراء للفرع الذي هو جمع المؤنث السالم على طريقة الأصل الذي هو جمع المذكر السالم فإن النصب فيه تابع للجر. (٣) رفعاً. (٤) نصباً وجراً.
(٥) كسر الكاف لأن الحمو قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف إلا إليها.
(٦) أي الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة و الأفعال القبيحة.

(قوله: وهو ما يكون بالألف والتاء) سواء كان واحده مؤنثاً أو مذكراً كسجلات جمع سجل، ومرفوعات جمع مرفوع، وسواء كان جمعاً بحسب الحال أو بحسب الأصل، فدخل عرفات فيه، لا يخفى أن تفسيره بما ذكر سواء كان بحسب العرف أو بعموم المجاز كما يدخل مثل سجلات يخرج نحو: سنين جمع سنة فكما لا حاجة في إدخال الأول إلى تقدير مضاف وهو صيغة أو معطوف وهو ما على صيغته لم يحتج في إخراج الثاني إلى تقدير المضاف. **(قوله: غير المنصرف بالضمة والفتحة)** أي: إذا خلي وطبعه كان

وقلوون وأرضون فإن التغيرات الواقعة فيها بعد الجمع. **(قوله: جمع سجل)** على وزن قطر وهو الشيء الضخم. **(قوله: فدخل عرفات فيه)** فإنه في الأصل جمع عرفة ثم صار علماً للجبل. **(قوله: سواء كان بحسب العرف)** بأن يقال: جمع المؤنث السالم موضوع في عرف النحاة لما يكون بالألف والتاء. **(قوله: أو بعموم المجاز أن يراد باللفظ معنى مجازي يكون المعنى الحقيقي من أفراده فالمعنى الحقيقي للجمع المؤنث السالم ما يكون جمعاً لمؤنث سالم عن التغير والمعنى المجازي ما يكون على هيئته ولم يكن جمعاً لمؤنث، وأريد ههنا المعنى الأعم الشامل لهما؛ أعني: ما يكون بالألف والتاء. (قوله: يخرج نحو: سنين)** لعدم كونه بالألف والتاء وإن كان داخلاً باعتبار المعنى؛ لأنه جمع المؤنث السالم عن التغير إذا جمع. **(قوله: فكما لا حاجة الخ)** على ما قيل من أن في الكلام حذف مضاف؛ أي: صيغة جمع المؤنث السالم أو حذف معطوف؛ أي: جمع المؤنث السالم وما على صيغته، فلا يخرج ما جمع بالألف والتاء من جموع

يستهجن ذكره[1]، كالعورة، والصفات الذميمة[2]، والأفعال القبيحة[3]، وهذه الأسماء الأربعة منقوصات واوية. «وَفُوْكَ» وهو أجوف واوي، لامه هاء، إذ أصلهِ (فَوَهَ) «وَذُو مَالٍ» وهو (لَفِيْفٌ مَقْرُونٌ بِالوَاوَيْنِ، إذ أصله (ذوَوَ) وإنما أضيف (ذُو) إلى الاسم الظاهر دون الكاف لأنه لا يضاف إلا إلى أسماء الأجناس[4]. فإعراب هذه الأسماء الستة «بِالواوِ» رفعاً، «وَالأَلِفِ» نصباً «وَاليَاءِ» جراً ولكن لا مطلقاً

(١) من الرجل والمرأة. (٢) والعداوة لغير الله والبلادة. (٣) كالقتل بغير حق والزنا وشرب الخمر وغيرها. (٤) كالعلم والمال والضمير ليس باسم جنس حتى يضاف إليه.

وفُوكَ وذُو مَالٍ بِالوَاوِ وَالأَلِفِ[1] وَاليَاءِ

(١) نصباً.

كذلك. (قوله: فإعراب هذه الأسماء الستة) أي: لا بخصوصها بل بعمومها؛ إذ كثيراً ما يجري حكم على شخص ويراد الحكم على نوعه، فحاصله: أن الأسماء الستة حكمها كذا، قيل في توجيه تلك الإرادة: أن اللفظ إذا أريد به مجرد اللفظ يكون علماً، والعلم يصح تأويله بالصفة المشتهر مسماه بها، فيصح أن يؤوّل أبوك إلى آخره بالصفة التي اشتهرت بها، وهي كونها أسماء ستة، فيه ما مر من تزييف كون اللفظ موضوعاً لنفسه. (قوله: بالواو رفعاً) الخ لا بالحركة التقديرية أو اللفظية،

المذكرين؛ لأن صيغته صيغة جمع المؤنث السالم في عرف النحاة وإن كان بالحقيقة جمع المذكر. (قوله: لم يحتج في إخراج الثاني إلى تقدير المضاف) خص تقدير المضاف بالذكر لإخراج الثاني؛ لأن حذف المعطوف لا يخرجه لأنه داخل في جمع المؤنث السالم بالمعنى اللغوي. (قوله: إذا خلي وطبعه) أي: إذا خلي من جميع العوارض متروكاً بطبعه كان بالضمة والفتحة قيد بذلك؛ لأنه إن أدخله باللام أو الإضافة ينجر بالكسر. (قوله: أي: لا بخصوصها الخ) يعني: وصف اسم الإشارة بوصف عام ولم يكتف على قوله: فإعراب هذه للإشارة إلى أن المراد هذه الأسماء المذكورة لا بخصوصها، بل بعمومها؛ أي: باعتبار كونها اسماء ستة؛ لأن المقصود الحكم على الأسماء الستة المضافة إلى غير ياء المتكلم سواء كانت مضافة إلى الاسم الظاهر أو إلى المضمر الغائب أو المخاطب، وأما ما قيل من أنه يلزم على تقدير إرادتها بخصوصها أن يكون الحكم بالواو لغو أوبالألف والياء ممتنعاً فمحل بحث تدبر. (قوله: إذ كثيراً الخ) تعليل لصحة الإرادة بعمومها. (قوله: ويراد الحكم على نوعه) بناء على أن ذكر الشخص يتضمن ذكر النوع أيضاً وإنما لم يقل: الأسماء الستة المكبرة الموحدة المضافة إلى غير ياء المتكلم بالواو والألف والياء لتكون الأسماء الستة مذكورة صريحاً والحكم متضمناً للمثال ومبنياً بطريق كون إعراب فم بالحروف وأن ذو لا يستعمل إلا مضافاً إلى مظهر. (قوله: يكوّن علماً) لصدق تعريف العلم عليه وهو ما وضع لشيء بعينه ومن هذا يظهر كون هذا التوجيه مبنياً على كون اللفظ موضوعاً لنفسه. (قوله: وفيه ما مر الخ) قد مر ذلك في تحقيق الوضع بما لا مزيد عليه. (قوله: لا بالحركة التقديرية) في الرضي عن سيبويه أن هذه الأسماء معربة بحركات مقدرة على الحروف فإعرابها كإعراب المقصور، لكن انبعث في هذه الأسماء حركات ما قبل حروف إعرابها حركات إعرابها كما في امرئ

(قوله: كالعورة) أي: الغليظة؛ أعني: السوأتين، وقيل: هو كناية عن الفرج خاصة، وقوله: والصفات الذميمة كالكذب والغيبة والأفعال القبيحة كالزنا وشرب الخمر وغيرهما. (قوله: منقوصات واوية) فاصل أب أبو كعصو بدليل أبوان وكان القياس قلبها ألفا كما في عصا، إلا أنهم حذفوا آخره على غير القياس وعلى هذا القياس وإنما سميت بالمنقوصات؛ لأن الواو تنقص منها حال الأفراد وحال الإضافة إلى ياء المتكلم (نعمه). (قوله: إذ أصله فوه) بوزن قوس لا فرس بدليل أفواه، وفويه فحذفت الهاء على غير قياس لخفاءها؛ لأن الاعتماد في المخرج عليها ضعيف فإذا وقعت طرفاً حذفت لاستثقال الحركة عليها فأضيف إلى الكاف وضم الفاء لمناسبة الواو، وفيه لغات تأتي في آخر بحث المجرورات. (قوله: إذا أصله ذوو) فحذفت الواو الثانية وجوباً للتخفيف وضم الذال للاتباع، وقيل: النحاة أطبقوا على أن أصله ذوي وهو الصواب؛ لقولهم ذويان (نعمه)، وفيه شيء. (قوله: إلى أسماء الأجناس) كالمال والعلم والذهب وذلك؛ لأن الغرض من وضعه التوصل إلى جعل اسم الجنس وصفاً فحيث لم يتيسر لهم ذلك؛ إذ لا يقال: جاء رجل مال مثلاً جعلوه وصفاً بواسطة ذو فقالوا: رجل ذو مال فرجل موصوف بذو فهو صفة ومضاف إلى مال اسم جنس. (قوله: وإعراب هذه الأسماء) إشارة إلى أن هذه الأسماء مبتدأ بتقدير مضاف وإلى أن المراد كليات هذه الأسماء لا جزئياتها المذكورة؛ ليشمل ما أضيف إلى غير ذلك؛ يعني: أنه من قبيل ذكر الشيء، وإرادة الصفة المشتهرة؛ لأن دأبه جعل الموضوع عاماً عند ذكر القواعد إلا أن هذه الأسماء لما كانت ستة بينها تسهيلاً للمتعلم (فوائد)؛ أي: فلا يلغو قوله الآتي مضافة والحكم عليها بالواو، ولا يلزم امتناع الحكم بالألف والياء (عصمت). (قوله: بالواو رفعاً والألف الخ) واعلم أن في إعراب هذه الأسماء مذاهب؛ أحدها: ما ذهب إليه المصنف وهو مشهور، ثانيها: أنها معربة بالحروف اللفظية والحركات التقديرية، وهو مذهب سيبويه فأصل أبوك عنده أبوك فاعل، ثالثها: أنها معربة بالحركات اللفظية الواقعة قبل الحروف، وهذا مذهب الأخفش فحروف العلة: إما أصلية كما في حال الرفع، أو عوض عن حرف أصلي وهو الألف أو الياء المنقلبة عن الواو؛ أي: لا مشبعة عن الحركة كما عند المازني، وحاصل ما قاله الأخفش: أن الأصل فيها الواو المتحركة نقلت حركتها إلى ما قبلها للاستثقال وأبقيت في الرفع وقلبت ألفاً في النصب وياءً في الجر، رابعها: وهو مذهب المازني

بل حال كونها مكبرة[1] إذ مصغراتها[2] معربة[3] بالحركات نحو: جَاءَنِي أَخِيكَ وَرَأَيْتُ أُخَيَّكَ، وَمَرَرْتُ بِأُخَيِّكَ. وموحدة، إذ المثنى والمجموع منها[4] معرب بإعراب التثنية، والجمع. وإنما لم يصرح بهذين القيدين[5] اكتفاء بالأمثلة. و[6]«مُضَافَةٌ»[7]، لأنها إذا كانت مكبرة، وموحدة ولم تكن مضافة أصلاً، فإعرابها[8] بالحركات نحو: جَاءَنِي أَخٌ، وَرَأَيْتُ أَخاً، ومَرَرْتُ بِأَخٍ، فينبغي أن تكون[9] مضافة[10] ولكن «إِلَى غَيْرِ[11] يَاءِ المُتَكَلِّمِ»،

(١) ضد المصغر. (٢) أي: ما يضيف منها فإن ذو لا يضف. (٣) بكونها ملحقة بالاسم الصحيح وإن لم تكن صحيحة في نفسها كدلو وظبي - ق. (٤) من الأسماء الستة. (٥) أي: قيد المكبرة والموحدة. (٦) عطف على قوله موحدة أو مكبرة لأن هذه أسماء. (٧) علة لمفيد فيه بكونها مضافة. (٨) أي: إعراب الأسماء الستة. (٩) أسماء الستة. (١٠) ليكون إعرابها بالحروف. (١١) متعلق بمضافة.

مُضَافة إِلى غيرِ ياءِ المتكلِّمِ[1]

(١) حال مبتدأ وما عطف عليه على المحمود.

أنها معربة بالحركات اللفظية والحروف لإشباعها، خامسها: مذهب الفراء والكسائي أنها معربة بالحركات اللفظية والحروف أيضاً؛ يعني: أن الضمة التي في باء أبوك إعراب بالحركة، والواو إعراب بالحرف وكذا القياس في النصب والجر، وكل من هذه الأربعة ضعيف مردود، أما الأول والأخير: فلحصول الكفاية بأحد الإعرابين، بل لا يمكن أن يعرب كلمة واحدة بإعرابين مختلفين[1] في حالة واحدة، وأما ثاني: الأربعة؛ فلأنه يلزم الإعراب على هذا في غير الحرف الأخير، وأما الثالث؛ فلأنه يلزم منه أن يكون الاسم المعرب على حرف واحد في فوك وذو مال؛ ولأن الإشباع من أحكام ضرورة الشعر (جيصي)، سادسها: أنها معربة بالحركات اللفظية كحالة الأفراد وعليه ورد قوله عليه السلام: «من تعزّى[2] بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن أبيه ولا تكنوا»، سابعها: كونها مقصورة كعصا وعليه ورد قول البعض: (مكره أخاك لا بطل)، وأول ما قاله عمرو بن العاص رضي الله عنه لما عزم عليه معاوية رضي الله عنه ليخرجن إلى مبارزة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فلما التقيا ورأى منه الصولة الحيدرية، قال: مكره أخاك لا بطل؛ يعني: لا تقتلني لظنك أني بطل شجاع أقدر على حماية أو على نقل راية، بل أنا أخوك يا أمير المؤمنين قد أجبرني على ملاقاتك معاوية رضي الله عنه. (قوله: إذ مصغراتها) أي: ما يصغر منها؛ لأن ذو لا يصغر ففيه تغليب، وقوله: بالحركات - أي: اللفظية -، وقوله: أخيك بضم الهمزة وتشديد الياء تصغير أخ أصله أخيوك وإعلاله ظاهر، وقوله: موحدة بمعنى مفردة عطف على مكبرة. (قوله: بإعراب التثنية والجمع) فإن كانت جمع مكسر أعربت بالحركات على الأصل؛ نحو: جاءني آباؤك الخ، وإن كانت جمع مصحح أعربت بالواو والياء؛ نحو: جاءني أبون ورأيت أبين الخ، ولم يجمع منها هذا الجمع إلا الأب والأخ والحم (شرح القطر). (قوله: اكتفاء بالأمثلة) فلما تعين بذكرها بخصوصها اللغة المخصوصة من بين اللغات للأسماء

(١) أعني: اللفظي والتقديري.
(٢) قوله: تعزى؛ أي: انتسب، وهو الذي يقول: يا فلان ليخرج الناس إلى القتال في الباطل، قوله: فاعضوه بالضاد المشددة؛ أي: قولوا له اعضض على هن أبيك؛ أي: على ذكر أبيك؛ أي: قولوا له ذلك استهزاء به ولا تجيبوه إلى القتال الذي أراده؛ أي: تمسك بذكر أبيك الذي انتسبت إليه عسى أن ينفعك، وأما نحن فلا نجيبك، وقوله: ولا تكنوا بفتح التاء؛ أي: لا تذكروا كناية، بل اذكروا له صريحاً باسم الأير (من نعمة الله).

وهي حركة ما قبل حروف المد كما قيل: للزوم الإعراب في الوسط والعدول إلى خلاف الأصل، وهو التقدير مع الغناء عنه. (قوله: إذ مصغراتها) أي: ما يصغر منها، وإنما قلنا ذلك؛ لأن ذو لا يصغر. (قوله: معربة بالحركات)؛ لأنه يتحرك عينه ولامه وجوباً ليتم وزن فعيل وحرف العلة المجعول إعراباً يجب سكونه ليشابه الحركة. (قوله: ومضافة) فيه تغيير لنظم المتن حيث أخر قوله: مضافة عن قوله: بالواو إلى آخره؛ وذلك إما لأنه جعل قوله: مضافة حالاً من المستتر في الظرف وجعل الظرف عاملاً فيه، وحينئذ تكون العبارة محمولة على التقديم والتأخير، وإلا فالحال لا يتقدم على العامل المعنوي، فلذا قدم ما أخره؛ أو لأن للمازج تغيير النظم لنكتة كالعناية أو حسن الموقع أو موافقة الأسلوب السابق إلى غير ذلك، ولا يخفى أن قوله: مضافة يجوز أن يكون حالاً من معمول الإعراب المفهوم من المقام

وابنم، ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقيت الواو ساكنة وحذفت الكسرة أيضاً للاستثقال فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، واعترض عليه أنه كيف خالف الأربعة منها؛ أعني: محذوفة اللام أخواتها من يد ودم في رد اللام في الإضافة والغرض من ردها إذا لم يكن لأجل الإعراب بالحروف وأيضاً إتباع حركة ما قبل الإعراب أقل قليل، وأيضاً يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الظاهر فهل لا تجعلها مثلها في كونها أعلاماً للمعاني. (قوله: أو اللفظية) في الرضي قال الكوفيون: إنها معربة بالحركات على ما قبل الحروف. (قوله: للزوم الإعراب في الوسط) على تقدير كون إعرابها بالحركات اللفظية. (قوله: والعدول الخ) على تقدير كون إعرابها بالحركات التقديرية. (قوله: لما مر) أنه يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات التقديرية. (قوله: ليشابه الحركة) في كونها متولدة من إشباع الحركات. (قوله: وحينئذ تكون العبارة محمولة على التقديم الخ) إلا أنه قدم في الذكر ليكون شرط الإضافة مقروناً بالشرطين المذكورين ضمناً. (قوله: لا يتقدم على العامل المعنوي) مبني على كون الظرف من العامل المعنوي على ما ذهب إليه الجمهور واختاره المصنف رحمه الله في شرحه. (قوله: فلذا أقدم ما أخره) أي: لأجل التنبيه على أن العبارة محمولة على التقديم والتأخير قدم الشارح رحمه الله ما أخره المصنف رحمه الله. (قوله: أو لأن للمازج تغيير النظم) يعني: أن الشارح رحمه

لأنها[1] إذا كانت مضافة إلى ياء المتكلم. فحالها[2] كسائر الأسماء المضافة إليها[3]، ولم يكتف في هذا الشرط[4] بالمثال، لئلا يتوهم اشتراط إضافتها[5] بكونها[6] إلى الكاف. وإنما جعل إعراب هذه الأسماء بالحروف لأنهم لما جعلوا إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف أرادوا أن يجعلوا إعراب بعض الآحاد أيضاً[7] كذلك[8]، لئلا يكون بينهما[9] وبين الآحاد وحشه[10] ومنافرة[11] تامة.

(١) أي: الأسماء الستة. (٢) أي: حال أسماء الستة عند الإضافة. (٣) أي: إلى ياء المتكلم. (٤) أي: في الإضافة إلى غير ياء المتكلم. (٥) أي: الأسماء الستة غير أو. (٦) أي: الإضافة. (٧) أي: كالمثنى والجموع الذي على حدة. (٨) بالحروف. (٩) أي: بين المثنى والجمع المذكر. (١٠) بدء. (١١) مباعدة والواو عطف تفسير.

أو المقدر في نظم الكلام. **(قوله: ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال؛ لئلا يتوهم)** تفصيله أن خصوصية المضاف إليه المذكور غير معتبرة والقصد إلى نفي الإضافة إلى ياء المتكلم فقط في غاية الخفاء فاحتيج إلى التصريح به وليس الاحتراز عن المصغر بصيغة المكبر ولا عن المثنى والمجموع بصيغة الواحد كذلك. **(قوله: لئلا يكون بينهما وبين الآحاد)**؛ ولأن الحروف وإن كانت فروعاً للحركات في باب الإعراب لثقلها وخفة الحركات إلا أنها أقوى؛ لأن كل حرف من تلك الحروف كحركتين أو أكثر فكرهوا أن يستند المثنى والمجموع مع كونهما فرعين

الله مزج عبارة المتن بعبارته واعتبره من كلام نفسه حيث زاد الواو العاطفة قبل قوله: مضافة وعطفه على عبارة نفسه؛ أعني: موحدة وللمازج تغيير الممزوج؛ لأنه اعتبر كلام نفسه. **(قوله: كالعناية)** كما فيما نحن فيه فإنه لما كان المقام بيان أقسام أنواع الإعراب ومحالها كانت العناية بذكر المحال والأقسام أكثر من العناية ببيان شروطها. **(قوله: أو حسن الموقع)** فإن حسن الموقع ههنا يقتضي أن تكون شروط الإعراب مذكورة معاً. **(قوله: أو موافقة الأسلوب السابق)** فإن موافقة الأسلوب السابق ههنا تقتضي أن يكون الخبر مذكوراً بعد المبتدأ بلا فصل. **(قوله: يجوز أن يكون حالاً الخ)** وحينئذ لا يكون الحال مقدماً على العامل. **(قوله: تفصيله)** أي: تفصيل الفرق بين هذا الشرط والشرطين السابقين حيث اكتفى فيهما بالمثال ولم يكتف في هذا أن خصوصية المضاف إليه؛ أعني: كونه ضمير المخاطب المذكر الواحد غير معتبرة والقصد من ذكر ذلك المضاف إليه المخصوص إلى نفي الإضافة إلى ياء المتكلم فقط؛ أي: دون ما عداه من المظهر والمضمر الغائب في غاية الخفاء إذ الانتقال من الإضافة المخصوصة إلى نفي إضافة أخرى مخصوصة بعيد غاية البعد. **(قوله: وليس الاحتراز الخ)**؛ إذ الانتقال من ذكر الضد إلى نفي الضد الآخر ظاهر غاية الظهور. **(قوله: كحركتين أو أكثر)** لما كانت المدات حاصلة من إشباع الحركات الثلاث والإشباع يحتمل أن يكون مقدار حركتين أو أكثر. **(قوله: فكرهوا)** لئلا يلزم مزية الفرع على الأصل. **(قوله:**

الستة تعين أن المراد مكبراتها، وعدم شمول الحكم المذكور للتثنية والجمع في غاية الظهور. **(قال المصنف: مضافة إلى غير الخ)** حال من فاعل الظرف أو عن المبتدأ كما جوزه المالكي، وفي الشرح لما كان قصد خصوص هذه الألفاظ موجباً لاختصاص الحكم بالمضاف إلى المخاطب في الأكثر، وإلى اسم الجنس في بعض، قال: مضافاً إلى غير ياء المتكلم، فاعلم أن كلا من هذه الأسماء الستة يضاف إلى مضمر ومظهر إلا ذو، فإنه لا يضاف إلا إلى اسم جنس مظهر لما تقدم، وتفصيل البحث: أن الأب والأخ يجوز أن يكونا غير مضافين، ويكون إعرابهما بالحركات بعد حذف لام الكلمة منها، ويجوز أن يكونا مضافين إلى مظهر وإلى مضمر غير ياء المتكلم، ويكون إعرابهما بالحروف، وأما إذا أضيفا إلى ياء المتكلم فجمهور النحاة على أنه يحذف لام الكلمة منهما، ثم يضافان إلى الياء؛ لأن إثبات لام الكلمة فيهما لأجل أن يكون إعرابهما بالحروف وإذا لم يكن إثبات الألف للنصب، والواو للرفع مع ياء المتكلم على صورة واحدة، فكأنه لا إضافة فيحذف اللام منهما كما يحذف في غير الإضافة، وقال المبرد: لا يحذف لام الكلمة، بل تقلب الواو منهما ياء وتدغم في ياء المتكلم، فتقول: أبي بالتشديد في إعراب الأحوال الثلاث؛ لأنه لا ضرورة لحذف لام الكلمة. **(قوله: فحالها كسائر الأسماء المضافة)** أي: كباقي الأسماء التي أضيفت إلى الياء في كون إعرابها بتمام الحركات التقديرية عند المصنف، ويكون مبنياً عند[1] البعض كما سبق فلا تغفل، ولم يقل: فإعرابها كما هو الظاهر؛ ليشمل مذهب هذا البعض فلله دره، وقوله: في هذا الشرط؛ أي: شرط الإضافة إلى غير المتكلم. **(قوله: إلى الكاف)** أي: كاف الخطاب في ما عدا ذو، وإلى اسم الجنس فيه ففي كلامه تغليب. **(قوله: وحشة ومنافرة)** أما الوحشة بينهما فمن حيث المعنى وهو ظاهر، ومن حيث الإعراب فإن إعراب المفردات بالحركات وإعرابهما بالحروف، فحصلت الوحشة والمناسبة بينهما وبين المفردات مرغوب إليها؛ لأنها أصل المثنى والجمع، فأعرب بعض المفردات إعرابهما طلباً لتلك المناسبة، وقوله: فجعلوا في مقابلة كل الخ؛ لأن هذا الإعراب للتناسب بينها وبين المثنى والجمع فالرعاية من كل

(١) وإليه ذهب عبد القاهر الجرجاني.

وإنما[1] اختاروا أسماء ستة[2]، لأن إعراب كل من المثنى والمجموع ثلاثة[3] فجعلوا في مقابلة كل إعراب اسماً. وإنما اختاروا[4] هذه الأسماء الستة، لمشابهتها[5] المثنى والمجموع[6] في كون معانيها[7] منبئة[8] عن تعدد[9] ولوجود حرف صالح للإعراب في أواخرها، حين الإعراب سماعاً، بخلاف سائر الأسماء المحذوفة الأعجاز كـ (يد[10]، ودم[11]) فإنه لم يسمع فيها من العرب إعادة الحروف المحذوفة عند الإعراب. «المُثَنَّى[12]»

(١) جواب سؤال مقدر. (٢) مع أن المقصود يحصل بأقل منها أو أكثر. (٣) أي: رفع ونصب وجر. (٤) أي: رفع ونصب وجر. (٥) من بين الآحاد. (٦) أي: الأسماء الستة. (٧) أي: معنى كل واحد منها. (٨) أي: مخبرة ومشعرة. (٩) كالمثنى والجمع. (١٠) أصله يدي. (١١) أصله دمو. (١٢) يسرع إلى القسم الثاني من الثلاثة التي كان إعرابها بالحروف ناقصاً. لمحرره.

المُثَنَّى

وجه مطلوبة. (قوله: وإنما اختاروا هذه الأسماء الخ) أي: دون غيرها مثل: غد ويد ودم من الأسماء المحذوفة الإعجاز، وقوله: لمشابهتها المثنى والمجموع؛ يعني: أن هذه الأسماء في حكم المثنى لاقتضاءها التعدد وإنباءها عنه؛ وذلك لأنك إذا قلت أخوك وأبوك مثلاً يفهم منه الاثنان أنت والأخ أو الأب، ويؤيده ما قاله الرضي: إنها مشابهة له في كون كل منهما مستلزماً ذاتاً أخرى كالأخ للأخ، والأب للابن، وقال الجزائري: المراد بالتعدد ما يستفاد من تعدد الألفاظ بأن يفهم كل معنى من لفظ كالمثال المذكور، فإن الأخ مستفاد من لفظ المضاف والمخاطب من المضاف إليه، فما قاله عصام لا يليق بالاعتصام، وإن كان ظاهر ما قاله الرضي شاهداً له فافهم، وقوله: حين الإعراب الظاهر حين الإضافة لما فيه من نوع مصادرة. (قوله: سماعاً) تمييز يرفع الإبهام عن نسبة الوجود إلى الحرف؛ أي: أنه قد سمع وجود ذلك الحرف عند الإضافة إلى غير الياء وقت إرادة الإعراب، وإن حذفت حالة الأفراد وحالة الإضافة إلى الياء بخلاف سائر الأسماء المحذوفة الأواخر، وبخلاف ما لم يكن في آخره حرف علة أصلاً؛ نحو: ابنه وعمه وعبده وسيده وغير ذلك، فإن حرف العلة في الأسماء الستة أصلية لا يحتاج فيها إلى زيادة حرف بخلاف؛ نحو: عمه فإنك إذا أعربت العم مثلاً بالحرف احتجت إلى زيادة فتقول: جاءني عموه ورأيت عماه الخ، والزيادة في الكلمة من غير ضرورة خلاف الأصل. (قوله: المحذوفة الإعجاز بالإضافة اللفظية) أي: المحذوفة إعجازها وهي بفتح الهمزة جمع عجز بوزن عضد وهو مؤخر الشيء؛ أي: بخلاف هذه الأسماء المحذوفة الأواخر، فإن آخر كل منها غير ثابت سماعاً في حال الإضافة، فلا يرد النقض بها على الدليل، ثم المراد بالحذف عدم التلفظ فيعم القلب في فم. (قال المصنف: المثنى الخ) أراد به كل اسم كان له مفرد ثم ألحق بآخره ألف أو ياء مع نون فلا يدخل كلا واثنان فيه، وأما قوله: كلت رجليها سلامي زائدة، فالألف محذوفة للضرورة؛ أي: كلتا رجليها. وقوله: وما يلحق به قال الفاكهي: إنه مما ألحق بالمثنى في الإعراب ما سمى به منه كزيدان علماً فيرفع بالألف وينصب ويجر بالياء ويجوز فيه أن يجري مجرى سلمان

للمفرد بالإعراب الأقوى. (قوله: لمشابهتها المثنى والمجموع في كون معانيها منبئة عن تعدد) كالأخ للأخ دون غد، وليظهر ذلك التعدد خصوا ذلك بحال الإضافة. (قوله: ولوجود حرف صالح) فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف أجنبية مع أن اللام في أربعة منها كانها مجلوبة للإعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسياً، فهي إذن كالحركات المجتلبة للإعراب وكذا الواو في فوك؛ لأنها كانت مبدلة منها الميم في الإفراد فلم ترد إلى أصلها إلا للإعراب، قال الشيخ الرضي: الأقرب عندي أن اللام في الأربعة الأول والعين في الباقين في حالة الرفع علم العمدة، والألف والياء في النصب والجر علم الفضلة، والمضاف إليه مع كونهما بدلاً من لام الكلمة وعينها، وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف. وقال المصنف: إن الواو والألف والياء مبدلة

في كون معانيها الخ) لا ألفاظها وإلا لكانت ملحقة بالمثنى وإنما كانت معانيها منبئة عن التعدد؛ لأن كل واحد منها يدل على معنى واحد، وذلك المعنى ينبئ عن أمر آخر كالأخ ينبئ عن الأخ والأب عن الأب، والحم عن المرأة، والفم والهن عن صاحبه، وذو معنى الصاحب عما يصاحبه، وإنما لم يقل مستلزم للتعدد؛ لأن المتبادر منه امتناع الانفكاك في التعقل، وذلك غير متحقق في الفم والهن لعدم كونهما من مقولة المضاف، وبما ذكرنا ظهر أنه لا حاجة إلى ما قيل في أثناء الفم عن التعدد بأن الفم عبارة عن الشفتين على الهيئة المخصوصة إذا كانتا على الوجه، وأما إذا بينا عنه فلا يقال لهما الفم، فالإضافة إلى الوجه مأخوذة في مفهومه وإلى ما قيل في الهن: إن المستكره إنما يكون بالنسبة إلى المستكره. (قوله: دون غد) فإنه وإن كان في آخره حرف صالح للإعراب سماعاً إذ جاء غدو بالواو، لكن معناه لا ينبئ عن التعدد، وفي الصحاح: الغد أصله غدو حذفوا الواو بلا عوض قال لبيد:

وَمَا الدَّهْرُ إلا كَالدِّيَارِ وَأَهْلِهَا
بِهَا يَوْمَ حَلُّوهَا وَغَدْواً بَلاقِعُ

فجاء على أصله. (قوله: فاستراحوا الخ) وحصلت المشابهة بينها وبين المثنى والمجموع لفظاً في وجود حرف صالح للإعراب في كل واحد منها. (قوله: لأنها كانت مبدلة منها الميم الخ) في الصحاح وإذا أفردوا لم يحتمل الواو التنوين فحذفوها وعوضوا عن الهاء ميما فقالوا: فم وفمان وفموان، ولو

وما يلحق به: «وَ» هو «كِلاَ»، وكذا (كِلْتَا) ولم يذكره لكونه فرع (كِلاَ). «مُضَافاً[1]»، أي: حال كون (كِلاَ أوْ كِلْتَا) مضافاً[2] «عَلَى مُضْمَرٍ». وإنما قيد[3]

(١) قوله: مضافاً، حال عن مفعول ما لم يسم فاعله تقديره أعرب كلاً مضافاً إلى مضمر بالألف والياء أو عن المصدر تقديره إعراب كلاً مضافاً إلى مضمر. (٢) تقدير الكلام أعرب المثنى وكلاً حال كون كلاً مضافاً إلى مضمر - عصمت -. (٣) مصنف.

وَكِلا مُضَافاً إِلَى مُضْمَرٍ

من لام الكلمة في أربعة ومن عينها في الباقين؛ لأن دليل الإعراب لا يكون من سنخ الكلمة، فهي بدل يفيد ما لم يفده المبدل منه وهو الإعراب كالتاء في بنت تفيد التأنيث، ولا يبقى ذو وفوك على حرف؛ لقيام البدل مقام المبدل منه، واعترض عليه بأن لا محذور في جعل الإعراب من سنخ الكلمة لفرض التخفيف كما في المثنى والمجموع، وله أن يقول: إن علامتي التثنية والجمع ليستا من حروف المباني بل من حروف المعاني. (قوله: وهو كلا) وهو ليس بمثنى؛ لأنه لم يثبت كل في المفرد، ولجواز رجوع ضمير الواحد إليه كقولك: كلا الرجلين جاء، قال الله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ وللزوم الألف في الأحوال الثلاث حال إضافته إلى المظهر ولجواز إمالته؛ فإن المثنى لا يمال، وألفه بدل من الواو لإبدال التاء منها في المؤنث ولم تبدل التاء من الياء إلا في اثنتين، وقال السيرافي بدل من الياء

كان الميم عوضاً عن الواو لما اجتمعتا انتهى، فالأولى أن يقال: لأنها محذوفة في الإفراد فلم ترد إلا للإعراب. (قوله: قال الشيخ الرضي الخ) خلاصته أن هذه الحروف مع كونها جزء لكلمة جعلت إعراباً. (قوله: مع كونهما) أي: الألف والياء بدلاً من لام الكلمة في الأربعة الأول وعين الكلمة في الباقين. (قوله: وجعل الخ) يعني: كان ما قبل اللام والعين في الأصل مفتوحاً، ثم جعل مضموماً ومكسوراً لمناسبة الواو والياء للتخفيف، وليكون حرف مد مشابهاً للحركات الإعرابية. (قوله: لأن دليل الإعراب الخ) أي: دليل الإعراب الخ) أي: دليل كون الكلمة معربة لا يكون من أصل الكلمة؛ لأنه دليل وصف، كون الشيء يكون متأخراً عن ذات الشيء، وسنخ الكلمة لا يكون متأخراً عنها، والسنخ بكسر السين المهملة والنون والخاء المعجمة: الأصل، وأسناخ الأسنان أصولها كذا في الصحاح. (قوله: فهي بدل) أي هذه الحرف بدل من الواو الذي هو سنخ الكلمة (قوله: تفيد ما لم تفده الخ) أي: تفيد هذه الحروف شيئاً لم تفده لام الكلمة وعينها وهو الإعراب؛ أعني: كون هذه الأسماء مرفوعة ومنصوبة ومجرورة. (قوله: كالتاء في بنت) فإنها مبدلة من الواو تفيد ما لم يفده الواو وهو التأنيث؛ ولذا تكتب طويلة. (قوله: لا يبقى الخ) دفع لما يحتاج من أن دليل الإعراب إذا لم يكن من سنخ الكلمة يلزم أن يكون فووذو على حرف واحد مع أنه لا اسم في كلام العرب على حرف واحد. (قوله: واعترض عليه الخ) بصيغة المعلوم؛ أي: الشيخ الرضي. (قوله: لفرض التخفيف) فيه أن التخفيف حاصل على تقدير الإبدال أيضاً. (قوله: بل من حروف المعاني) ملحقة بالفرد لتحصيل معنى

فيعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، فإذا دخل عليه ال جُرَّ بالكسر كقوله: إلا بإدبار الجن بالشعبان. (قوله: وهو كلا الخ) وفي الموشح أن كلا موحد اللفظ مثنى المعنى ومن حيث إنه لا يقع إلا مضافاً إلى المثنى يكتسي التثنية؛ إذ قد يكتسي المضاف حكم المضاف إليه كما في التأنيث ومنه قوله:

وما حُبُّ الدِّيارِ شَغَفْنَ قَلْبي
وَلكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيارا

وعند إضافة كلا إلى المضمر يتأكد تثنيته اللفظية؛ لشدة الاتصال بين الضمير وما أضيف إليه هذا، وفي الجزائري: وإنما لم يجعلوه مثنى لفظاً مع أنه لا يطلق إلا على اثنين؛ لأنه لم يسمع مفرده ولجواز إمالته وإرجاع ضمير المفرد إليه قال تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾، وهذا ما ذهب إليه البصريون، وقال الفراء: أن ألف كلا للتثنية، فهي تثنية كل المفيد للإحاطة فخففت بحذف إحدى اللامين وزيدت ألف التثنية حتى يعرف أن المقصود الإحاطة في المثنى لا في الجمع، وحذفت نون التثنية للزوم الإضافة وهو ضعيف عند البصرية، بل فاسد وإلا لوجب أن ينقلب الألف في النصب والجر ياء؛ ولأن معنى كلا مخالف لمعنى كل، وقال عصام: إن قوله: وكلا في حكم المستثنى من المفرد المنصرف؛ لأنه ليس بمثنى لعدم كل لا لعدم كلين؛ لأن لزوم الإضافة يخفي وجود النون وعدمه، ولعدم إعرابه بالحرف حال الإضافة إلى المظهر؛ إذ لا مثنى تارة يعرب بالحركة وتارة بالحرف، ثم إنه قدم كلا على اثنان إما لكون إعرابه في بعض الأحوال بالحركة، أو لكونه مفرداً صورة، أو لكونه أخف من اثنان. (قوله: وكذا كلتا الخ) أصل ألف كلا وكلتا الواو بدليل قولهم: كلوي، والتاء بدل من لام الكلمة كما في تخمة وتراث وتكلان والألف للتأنيث وهو قول سيبويه، وليست التاء للتأنيث؛ لأن تلك التاء لا يقع وسطاً (كذا في المقاليد). (قوله: ولم يذكره؛ لكونه فرع كلا)؛ لأن المؤنث طار على المذكر؛ لأنك تقول: ضارب ثم ضاربة فأغنى ذكره عن ذكره، وفيه أن الفرع قد يتخلف إعرابه عن إعراب الأصل كجمع المؤنث السالم، فإنه فرع المذكر السالم مع أن إعرابه يخالف إعرابه فافهم، وقوله: إلى مضمر؛ أي: مضمر مثنى المعنى سواء كان مثنى

لسماع الإمالة ولا يميلون اسماً ثلاثياً على غير الشذوذ إلا ما كان من ذوات الياء. (قوله: وكذا كلتا) على وزن فعلى والألف للتأنيث جعل إعراباً كاللام في كلا، وإنما جيء بألف التأنيث بعد التاء؛ لأن الياء لم تتمحض للتأنيث فلذا جاز توسيطها، بل فيها رائحة منه لكونها بدلاً من اللام، ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم ينقلب تاء أخت وبنت هاء في الوقف؛ ولأنها ليست لمحض التأنيث وكذا الألف؛ لأنها تتغير للإعراب جاز الجمع بينهما وإلحاق التاء بكلا مضافاً إلى مؤنث أفصح من تجريده، وفي قوله: فلذا جاز توسيطها ردّ للمصنف حيث قال: إنها ليست للتأنيث؛ لأن تاء التأنيث لا تكون وسطاً ويجب أن يكون ما أضيف إليه كلا وكلتا مثنى إما لفظاً ومعنى، أو معنى فقط كقولك: كلاهما، ولا يجوز تفريق المثنى إلا في الشعر

التثنية والجمع فيجوز أن تجعل دليل الإعراب بخلاف اللام والعين فيها فإنهما لا يحصل بناء الكلمة بدونهما، فهما متقدمان على الإعراب، فكيف يكونان دليله؟. (قوله: وهو ليس بمثنى) على ما قال الكوفيون: الألف في كلا وكلتا للتثنية، ولزوم حذف نونيهما للزومهما الإضافة، وقالوا: أصلهما كل المفيد للإحاطة فخفف بحذف إحدى اللامين، وزيد ألف التثنية حتى يعرف أن المقصود الإحاطة في المثنى دون الجمع. (قوله: وللزوم الألف الخ) ولو كان علامة للتثنية لانقلب بالياء حالتي النصب والجر فإن المثنى لا يحال؛ لأن العلامة لا تغير. (قوله: ولم تبدل التاء من الياء الخ) بخلاف إبدال التاء من الواو إذا كان لا ما فإنه كثيراً نحو: أخت وبنت وسنة. فالحمل على الأكثر الشائع أولى. (قوله: ولم تبدل التاء من الياء إلا في اثنين) فإن قلت: ذكر في المفصل إبدال التاء من الياء فاء في نحو: أنسر ولا ما في أسنت واثنتين وكيت وذيت، قلت: مراد المحشي رحمه الله إبدال التاء من الياء إذا كان لاماً؛ لأن الكلام فيه، فلا يرد نحو: انسروا ما نحو: أسنت وكيت وذيت، فقد اختلف فيها، ومراد المحشي رحمه الله الإبدال المتفق عليه في الصحاح يقال: أسنى القوم يسنون إسناد إذا لبثوا في موضع سنة وأسنوا إذا أصابهم الجدب تقلب الواو تاء للفرق بينهما، ويقال: كان من الأمر كيت وكيت أصل التاء فيهما هاء، وإنما صارت تاء للوصل، وحكى أبو عبيدة كان من الأمر كية بالهاء، وقولهم: كان ذيت أصله ذيو على وزن فعل ساكنة العين فحذفت الواو فبقي على حرفين فشدد كما شدد كي إذا جعلته اسماً ثم عوض عن التشديد التاء انتهى، فالإبدال المتفق عليه ليس إلا في اثنتين فإنه من قولك: ثنيت ولامه ياء والتاء بدل منها وليست التاء متمحضة للتأنيث؛ إذ لا يكون التأنيث في وسط الكلمة. (قوله: ولا يميلون اسماً ثلاثياً على غير الشذوذ) قيد بكونه اسماً؛ لأنهم يميلون الألف الأخيرة في فعل مطلقاً، وبكونه ثلاثياً؛ لأنهم يميلون الألف الأخيرة من الاسم الرباعي كيف كانت، وبكونه على غير الشذوذ؛ لأنه أميلت العلي مع كونه اسماً ثلاثياً وألفه واواً لكنه شاذ. (قوله: إلا ما كان من ذوات الياء) أي: من الألفاظ التي ألفها منقلبة عن الياء. (قوله: لكونها بدلاً من اللام) لوقوعها موقع اللام، ولو كانت متمحضة للتأنيث لجاءت بعدها دحر دليل لقوله: لم تتمحض للتأنيث لا لقوله: بل فيها رآية منه كما لا يخفى. (قوله: ولهذا لم ينفتح ما قبلها) أي: لكونها بدلاً من اللام أو لعدم كونها متمحضة للتأنيث لم ينفتح ما قبلها مع أن تاء التأنيث يجب انفتاح ما قبلها. (قوله: ولم تنقلب الخ) أي: لأجل البدلية أو عدم التمحض لم تنقلب تاء أخت وبنت هاء لكونها بدلاً من الواو مع أن تاء التأنيث تنقلب هاء عند الوقف. (قوله: ولأنها ليست لمحض التأنيث) علة لقوله جاء الجمع بينهما قدم للاهتمام فكان التأنيث حصل بمجموعهما. (قوله: وفي قوله: فلذا جاز توسطها رد للمصنف رحمه الله) أي: في قول الرضي فإن ما ذكره منقول عن شرح الرضي، لكن في كونه رد للمصنف رحمه الله نظر؛ لأنه إنما رد بعدم التوسط على القائل بأنه لمحض التأنيث حيث قال في الإيضاح: وأما كلتا فمنهم من يقول: هي بدل من الواو، ومنهم من يقول هي من الياء، ومنهم من يقول ليست بدلاً البتة، فمن قال إنها من الواو: فلأن أبدال التاء من الواو أكثر، فحملها على الأكثر أولى، ومن قال إنها من الياء؛ فلأن الأعلال بالياء أكثر، وهذا ممتل فيحمل على الأكثر، وأما من قال إنها ليست بدلاً فقد زعم أنها لمجرد التأنيث والألف بعدها هي اللام فيكون وزنه معتلاً وليس بمستقيم؛ لأن تاء التأنيث لا تكون وسطاً ولا يكون ما قبلها ساكناً وفعل أيضاً ليس من أبنيتهم. (قوله: ولا يجوز تفريق المثنى) بأن يعبر عنه بمفردين

بذلك لأنَّ (كِلا) باعتبار لفظه «مُفْرَدٍ»[1] وباعتبار معناه (مُثَنًّى) فلفظه يقتضي الإعراب بالحركات، ومعناه يقتضي الإعراب بالحروف[2]، فروعي[3] فيه كلا[4] الاعتبارين[5] فإذا أضيف[6] إلى المظهر[7] الذي هو الأصل[8]، روعي فيه جانب لفظه الذي هو الأصل وأعرب بالحركات التي هي الأصل، لكن تكون حركاته[9] تقديرية، لأن آخره[10] ألف تسقط بالتقاء الساكنين نحو: (جَاءَنِي كِلاَ الرَّجُلَيْنِ)، وَ:(رَأَيْتُ كِلاَ الرَّجُلَيْنِ)، و:(مَرَرْتُ بِكِلاَ الرَّجُلَيْنِ)، وإذا أضيف[11] إلى المضمر الذي هو الفرع[12]، روعي جانب معناه الذي هو الفرع، وأعرب[13] بالحروف التي هي الفرع[14]، نحو :(جَاءَنِي كِلاَهُمَا) وَ: (رَأَيْتُ كِلَيْهِمَا) و: (مَرَرْتُ بِكِلَيْهِمَا)، فلذلك قيد كون إعرابه[15] بالحروف بكونه[16] مضافاً إلى مضمر. «وَاثْنَانِ» وكذا (اثْنَتَانِ وَثِنْتَانِ) فإن هذه الألفاظ وإن كانت مفردة لكن صورتها[17]

(١) ليس فيه علامة التثنية والجمع. (٢) لأن معناه تكرار بواحد يعني اثنان. (٣) أي: في كلا. (٤) نائب فاعل روعي. (٥) أي: اللفظ والمعنى. (٦) أي: كلا وكلتا. (٧) يجب أن يكون في هذا المظهر مثنى ومعرفة - عصمت -. (٨) لكونه مفرداً. (٩) حيث لا يمكن أن يحمل لفظية. (١٠) كلا. (١١) أي: كلا. (١٢) لما سبق. (١٣) كلا. (١٤) أي: فرع الحركة. (١٥) أي: كلا. (١٦) أي: كلا. (١٧) لبعده وإلا لتكرر.

وَاثْنَانِ

كقولك: كلا زيد وعمرو. (قوله: فإذا أضيف إلى المظهر) يجب أن يكون معرفة (قوله: وإذا أضيف إلى المضمر الذي هو الفرع) قيل: إنه إذا كان مضافاً إلى المضمر فالأغلب كونه جارياً على المثنى وهو موافق له لفظاً ومعنى، وأصل المثنى أن يكون معرباً، فالأولى جعله موافقاً لمتبوعه في الإعراب، ثم اطرد ذلك فيما إذا لم يتبع المثنى المعرب؛ نحو: جئنا كلانا، وأما إذا أضيف إلى المظهر فإنه لا يجري على المثنى أصلاً. (قوله: واثنان) قال الشيخ الرضي: كان عليه أن يذكر مذر وإن؛ إذ لم يستعمل مفرده فإن زعم أنه ثابت في التقدير؛ إذ كان مذري ثم ثني لم يمكنه مثل ذلك في ثنايان؛ وذلك لأن

(قوله: معرفة) لأن وضعهما للتأكيد ولا يؤكد بالتأكيد المعنوي إلا المعارف. (قوله: قيل: إنه الخ) أي: قيل في الفرق بين حال إضافة كلا وكلتا إلى المظهر وبين حال إضافتهما إلى المضمر. (قوله: فالأغلب كونه جارياً على المثنى) تأكيداً له نحو: جاءني الرجلان كلاهما وجئتما كلاكما وجئنا كلانا وإن جاز أن يقول: كلاهما جاءني بعد ذكر شخصين فلا يكون تأكيداً. (قوله: معنى ولفظاً) أما معنى فلكونه مثنى معنى وأما لفظاً فلكون آخره ألفاً، ولا ينفك عن الإضافة حتى يتميز عنه بالتجرد عن النون. (قوله: وأصل المثنى أن يكون معرباً)؛ لأن الأصل في الأسماء الإعراب كما عرفت. (قوله: فالأولى وجعله الخ) فلذا جعل إعرابه بالحروف الثلاثة التي إعراب المثنى بها. (قوله: فإنه لا يجري على المثنى)؛ لأنه لا يكون تأكيداً فهو مفرد منصرف فيكون إعرابه بالحركات الثلاث إلا أنه لما كان منقوصاً جعل إعرابه تقديرياً. (قوله: إذ لم يستعمل مفرده) فلا يكون مثنى مع أن إعرابه إعراب المثنى في شمس العلوم المذكور مذر وإن بكسر الميم والذال المعجمة والراء المهملة طرفاً الآليتين، وليس له واحد؛ لأنه لو كان واحده مذري على ما زعم أبو عبيدة لقالوا في التثنية مذريان؛ لأن المقصور إذا كان

اللفظ أو لا. (قوله: لأن كلا باعتبار لفظه مفرد) كما أن لفظ كل مفرد اللفظ مجموع المعنى، وقوله: إلى المظهر الذي هو الأصل بالنسبة إلى المضمر لعدم احتياج المظهر إلى مرجع، وفي الرضي أن كلا وكلتا لا يضافان إلا إلى المعارف؛ لأن وضعهما لتأكيد المعارف. (قوله: التي هي الأصل) أي: في الكون علامة للإعراب؛ لكونها أخف الدوال. وقوله: لكن يكون حركاته تقديرية؛ أي: يكون إعرابه بتمام الحركات التقديرية كعصا على أصح اللغات. (قوله: يسقط بالتقاء الساكنين) أي: يسقط في اللفظ دون الخط والكتابة. وقولهم: حَلْقَتا البِطان شاذ. (قوله: نحو: جاءني كلا الرجلين) بالألف في الأحوال الثلاث في اللفظ، وأما في الخط فكذلك على الأكثر، وعن بعضهم: أنه في الخط يكون بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً، وفي لغة كنانة يعرب إعراب المثنى مطلقاً سواء أضيف إلى مضمر أو مظهر (جيصي). (قوله: وإذا أضيف إلى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه) ولم يعكس لتناسب الحركات والمظهر وتناسب الحروف والمضمر؛ لأن المضمر فرع المظهر كما مر والحروف فرع الحركة. وقوله: وإعراب بالحروف؛ أي: ببعض الحروف اللفظية. (قوله: فلذلك قيد الخ) فلكون إعرابه بالحروف إذا أضيف إلى مضمر، وبالحركات التقديرية إذا أضيف إلى مظهر قيد المصنف الخ. (قال المصنف: واثنان) ليس بمثنى لعدم اثن، فالألف والنون من جوهر الكلمة فهو ملحق بالمثنى في الإعراب؛ أي: وإن ركب مع العشرة، وكذا مؤنثه؛ نحو: جاءني اثنا عشر رجلاً، واثنتا عشرة امرأةً، وإضافة اثنان واثنتان إلى ضمير التثنية ممتنعة، فلا يقال: جاء الرجلان اثناهما؛ لأن ضمير المثنى نص في الاثنين، فإضافة الاثنين إليه من إضافة الشيء إلى نفسه كذا في شرح اللمحة، وقيل: هذا إذا أريد بهما المعدود، وأما إذا أريد غيره كما لو أردت به عبديهما مثلاً فإنه لا يمتنع (فاكهي). وقوله: وثنتان في لغة تميم، ولم يذكرهما أيضاً؛ لأنهما فرع اثنان. (قال المصنف: بالألف والياء) أي: لفظاً أو تقديراً كقوله:

صورة التثنية، ومعناها[1] معنى التثنية فألحقت[2] بها «بَالأَلِفِ» رفعاً، «وَالياءِ» المفتوح ما قبلها نصباً وجراً كما سيجيء «جَمْعُ[3] المُذَكَّرِ السَّالِمِ» والمراد به[4] ما سمي به اصطلاحاً، وهو الجمع بالواو والنون، أو بالياء والنون فيدخل فيه[5] نحو: (سِنِينَ، وأَرَضِينَ[6]) مما لم يكن[7] واحده مذكراً يجمع بالواو والنون. «وَ» ما ألحق به

(١) أي: الألفاظ. (٢) أي: الألفاظ. (٣) والثالث من الأقسام الثلاثة التي إعرابها بالحروف - نوقاوي - (٤) أي: بالجمع. (٥) عند الجمع. (٦) وقلين. (٧) الأظهر أن يقول: ولا سالماً - منظمه -.

بِالأَلِفِ[1] وَالياءِ[2] جَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمِ

(١) أي: هو كائن بالألف من جهة رفعه.
(٢) أ - أي: هو كائن بالياء من جهة نصبه وجره. ب - المفتوح ما قبلها إذ لو كانت الياء المكسور ما قبلها يكون علامة في الجمع على حد التثنية.

وقَدْ قَالَ عبدا الله شر مَقَالَة
وَيَكْفِيْكَ يا عبد العَزِيْزُ حَسِيْبُها

فعبدان: هو فاعل رفعه بالألف المحذوفة لالتقاء الساكنين؛ لأنه مثنى، وعبد[1]: منادى مرخم أصله يا عبدان، والعزيز مبتدأ وحسيبها خبر (فاكهي).

(قال: جمع المذكر السالم) بالرفع صفة الجمع، وقال عصام: وسيحدّه بما لحق آخره واو مضموم ما قبلها الخ فيدخل فيه جموع بالواو والنون ليس مفردها مذكراً؛ نحو: سنون، وفيه أنه إن أريد بالجمع أعم مما هو جمع في الأصل أو في الحال؛ لورد عليه جمع جعل نونه معتقب الإعراب؛ نحو: قنسرين، فإنه بالحركات، وإن أريد الجمع في الحال يخرج الجمع العلم المعرب بالواو والياء؛ نحو: علبون، وبالجملة يشكل ببعض الجموع الغير القياسية حيث يجري الإعراب على نونه كقوله:

دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ
لَعِبْنَ بِنا شِيباً وشَيَّبْنَنا مُرْداً

وفي الحديث: «اللهم اجعل عليهم سنيناً كسنين يوسف» حيث أجرى النصب في الأولين والجر في الثالث على النون، فلذا لم تحذف بالإضافة، ويشكل أيضاً بأربعين حيث جعل نونه محل الإعراب كما في قوله: وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِيْنِ، بكسر النون فتدبر. (قوله: والمراد به ما سمي به) جواب عن سؤال مقدر تقديره: أن جمع المذكر السالم أن يكون مفرده مذكراً، والحال أن بعض الجموع ليس كذلك مثل: أرضين وسنين؛ لأن مفردهما مؤنث، وحاصل الجواب: أن جمع المذكر في الاصطلاح أن يجمع بالواو والنون أعم من أن يكون مفرده مذكراً أو مؤنثاً وقد مر نظيره في جمع المؤنث فتذكر، وفي كلام الشارح رد على الفاضل الهندي حيث حمل الكلام على حذف المعطوف وجعل جمع المذكر بمعناه اللغوي؛ وهو كون مفرده مذكراً، فعلى هذا يخرج مثل سنون وأضرابه، وليس كذلك، بل المراد الجمع في اصطلاح النحاة، وهو جمع بواو ونون. (قوله: وأرضين بتحريك الراء) ويجوز إسكانها لضرورة الشعر كما في قوله:

لَقَدْ رُجِّتِ الأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي
سدوس خَطِيبٌ[2] فَوقَ أَعْوَادِ مِنْبَرِ

(قوله: ما لم يكن واحده مذكراً) وضابط هذا الباب أن كل

(١) أي: في قوله: يا عبد العزيز.
(٢) يعني: أن هذا الرجل لبلاغته في خطبته واشتمالها على ما فيه من الموعظة تكاد الأرض تزلزلت لعظمتها حتى كأنها تتأثر منها وتتعظ.

معنى ثناء لو استعمل طرف الحبل، وليس في الطرف الواحد معنى الثني كما لم يمكن أن يقال لمفرد اثنان اثن؛ إذ ليس في المفرد معنى الثني، فالثنايان طرفا الحبل المثنى، فالثني في مجموع الحبل لا في كل واحد

على أربعة أحرف يثني بالياء على كل حال. (قوله: فإن زعم الخ) أي: إن زعم المصنف رحمه الله أنه داخل في المثنى؛ لأن مفرده وإن لم يكن مستعملاً لكنه ثابت في التقدير؛ إذ كأنه كان مذري معناه طرف الآلية ثم ثنى لطرفي الآليتين. (قوله: لم يمكنه) يعني: أن ثنايان بكسر الثاء المثلثة والنون والياء التحتية معناه طرفا الحبل المثنى؛ أي: المعطوف أحد طرفيه بالآخر ولم يستعمل له مفرد مع أنه معرب بإعراب التثنية، فكان على المصنف رحمه الله أن يذكره فيما ألحق بالمثنى ولا يمكن المصنف رحمه الله أن يقدر مفرده ثناء كما قدر في مذر وإن؛ لأنه لو فرض استعماله ثناء كان معناه أحد طرفي الحبل وليس في الطرف الواحد معنى المثنى؛ لأنه في اللغة العطف، يقال: ثنيته؛ أي: عطفته، ولا عطف في أحدهما، فلا يمكن اشتقاق ثناء منه، وتقديره مفرد الثنائيين وفيه بحث؛ لأن معنى الشيء عارض للطرف الواحد من الحبل، وإن لم يكن داخلاً فيه؛ وذلك كاف لاعتبار اشتقاقه منه في الصحاح الثنايان بالياء عقال البعير ونحوه من حبل مثنى، وكل واحد من ثنييه فهو ثناء، لو أفرد تقول: عقلت البعيرة ثنايين إذا عقلت يديه جميعاً بحبل أو طرفي حبل وإنما لم يهمز؛ لأنه لفظ جاء مثنى لا يفرد واحده فيقال: ثناء فترك الياء على الأصل؛ لأنه من ثنيت ولو أفرد واحده، قيل: ثناآن بالهمز كما تقول: كساآن وردآن انتهى، فإن قوله: لا يفرد واحده فيقال: ثناء إلى آخره يشعر بأن له واحداً مقدر الكنه لم يفرد في الاستعمال. (قوله: إذ ليس في المفرد معنى الثنى) أي: صيرورة الشيء ثانياً يقال: ثناه؛ أي: صار له ثانياً، وهذا كلام حق لا شبهة فيه فالثنايان؛ أي: إذا لم يكن له مفرد فمعناه طرفا الحبل المثنى، فيكون المثنى مجموع الحبل حيث جعل المثنى صفة له لا في كل واحد من طرفيه، وفيه ما مر لي من أنه كما يجوز أن يقال للحبل أنه مثنى باعتبار اشتماله على الثنى يقال لكل واحد من طرفيه أنه مثنى على الآخر؛ أي: معطوف عليه، والمثنى على وزن مرمى من ثنيته

وهو «أُلُو» جمع (ذو) لا عن لفظه «عِشْرُونَ وَأَخَوَاتُهَا». أي نظائرها السبع وهي (ثَلَاثُونَ إِلَى تِسْعِينَ) وليس (عِشْرُونَ) جمع عشرة ولا (ثَلَاثُونَ) جمع ثلاثة، وإلاّ[1] صحّ إطلاق (عِشْرِينَ) على (ثَلَاثِينَ)؛ لأنه ثلاثة مقادير[2] العشرة، وإطلاق ثلاثين على التسعة لأنه ثلاثة مقادير الثلاثة وعلى هذا[3] القياس البواقي، وأيضاً هذه الألفاظ[4] تدل[5] على معانٍ معينة، ولا تعيين في الجموع[6]. فإعرابها «بِالوَاوِ» رفعاً «وَاليَاءِ» نصباً وجراً. وإنما جعل إعراب المثنى مع ملحقاته[7] والجمع مع ملحقاته بالحروف، لأنهما فرعان للواحد، وفي آخرهما حرف يصلح للإعراب[8]

(١) أي: ولو كان عشرون جمع عشر. (٢) لأن أقل مراتب الجمع ثلاثة مقادير الواحد. (٣) أي: على قياس عشرين وثلاثين في عدم أن يكون تعريف الجمع موجوداً فيه. (٤) أي: العقود الثمانية من الأعداد. (٥) كل واحد منها. (٦) سالماً أو مكسراً مذكراً أو مؤنثاً. (٧) أي: ذلك الحرف. (٨) معنى الإعراب كالأسماء الستة.

وَأُلُو وعِشْرُونَ وأَخَوَاتُهَا بِالوَاوِ[1] وَاليَاءِ[2]

(١) أي: هم كائنون بالواو من جهة رفعه.
(٢) أي: هم كائنون بالياء من جهة نصبه وجره.

من طرفيه. (قوله، وهو أولو جمع ذو لا عن لفظه) فلا يكون جمعاً سالماً لوجوب أن يكون مفرده عن لفظه، وكذا أولات جمع ذات لا عن لفظها فلا يكون جمع المؤنث السالم، فينبغي أن يذكر أولات مع جمع المؤنث السالم ملحقاً به، وأما ذوو فهو جمع سالم فلذا لم يعده من ملحقاته، وإنما قدم أولو على عشرين؛

إذا عطفته. (قوله: لوجوب أن يكون مفرده من لفظه) قال المصنف رحمه الله: جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرده، ثم ألحق بذلك المفرد واو ونون دالة على ما فوق الاثنين. (قوله: وأما ذووا) أورده بإسقاط النون إشارة إلى أنه لازم الإضافة كمفرده.

اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها تاء التأنيث يعرب إعراب جمع المذكر السالم، ألا يرى أن لفظة سنة أصلها سنو أو سنه، وكذا القول في نظائرها نحو: عضة وعضون وعزة وعزون وثبة وثبون وقلة وقلون وغيرها، وفي التنزيل: ﴿جَمَعُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾، ﴿وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ﴾. (قوله: وما الحق به) أي: جمع المذكر، وفي شرح القطر: ومما حمل على جمع المذكر السالم في الإعراب بنون وعليون وما أشبهه مما سمي به من الجموع، فإن عليين سمي به أعلى الجنة، وأعرب بهذا الإعراب نظراً إلى أصله، وفي التنزيل: ﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ﴾. (قوله: وأولو جمع ذو الخ) وكتب فيه الواو بعد الهمزة حملاً على أولي، وأما فيه فلئلا يلزم الالتباس بإلى الجارة. وقوله: من غير لفظه؛ أي: فلا يكون جمعاً سالماً ولو قيل أميت مفرده كما أميت ماضي يدع واستعير عشرون من معنى الجمع وخص أخواتها ببعض أفرادها استعمالاً لكان متجهاً، وكانت داخلة في جمع المذكر السالم واندفع أشكال كون أولو اسماً مفرداً متمكناً في آخره واو مضموم ما قبلها، ولم يحتج إلى أن يقال: اغتفر لكونه بمنزلة الضمة، أو لأنه غير ثابت على حال (عصام)، وفيه (قوله: أي: نظائرها) يشير إلى أن المراد بالأخت[1] المثل والنظير بطريق الاستعارة المصرحة، أي: أمثال عشرون، في كونها أسماء العقود التامة لما بين العشرة والمئة. (قوله: وليس عشرون جمع عشرة) أي: ولكنها موضوعة وضعه، وقوله: وإلا لصح الخ؛ وذلك لأن ثلاثين عبارة عن ثلاث عشرات، فلو كان عشرون جمع عشرة لصح إطلاق عشرين على ثلاثين كما يصح إطلاق زيدون على زيد وزيد وزيد. (قوله: لأنها ثلاثة مقادير العشرة) أي: والجمع يطلق على ثلاثة مقادير الواحد، وهذا مبني على مذهب من قال: إن أقل الجمع ثلاثة لا اثنان، وقوله: ولا تعيين في المجموع؛ يعني: أن المجموع من حيث إنه مجموع مع قطع النظر عن القرينة لا يدل على عدد معين، فلا يرد أن الجمع في مثل: رجال ثلاثة يدل على عدد معين، وأما هذه

(١) والتاء في أخت بدل من اللام، فلم يتمحض للتأنيث، بل فيه رائحة منه؛ ولهذا لم ينفتح ما قبلها، ولم ينقلب هاء الوقف.

وهو علامة التثنية والجمع. فناسب أن يُجعلَ ذلك الحرف إعرابهما ليكون إعرابهما فرعاً لإعرابه[1] كما أنها فرعان له[2]، لأن الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركة، ولما جعل إعرابهما[3] بالحروف، وكان حروف الإعراب ثلاثة[4]، وإعرابهما[5] ستة، ثلاثة للمثنى وثلاثة للجمع، فلو جعل إعراب كل واحد منهما[6] بتلك الحروف[7] الثلاثة لوقع الالتباس بينهما[8] ولو خص المثنى بها[9] بقي المجموع بلا إعراب، ولو خص المجموع بها بقي المثنى بلا إعراب، فوزعت[10] عليهما[11] بأن جعلوا الألف علامة الرفع في المثنى لأنه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو[12]: (يَضْرِبَانِ، وضَرَبَا)، والواو علامة الرفع في الجمع،

(١) أي: لواحد. (٢) أي: للواحد. (٣) أي: المثنى والجمع. (٤) أي: الواو والياء والألف. كالحركات. (٥) أي: المثنى والجمع. (٦) أي: من المثنى والجمع. (٧) أي: الواو والياء والألف. (٨) بين المثنى والجمع. (٩) بتلك الحروف. (١٠) أي: قسمت الحروف الثلاثة. (١١) أي: على المثنى والجمع. (١٢) وإنما قدم المضارع على الماضي لأنه معرب وهذا بحث المعرب.

الأعداد فإن التعيين معلوم منها عند الإطلاق؛ أي: بلا قرينة، وقوله: بالواو رفعاً؛ أي: لفظاً أو تقديراً؛ نحو: جاءني صالحوا القوم الخ. **(قوله: لأنهما فرعان للواحد)** هذا الدليل مخصوص بالمثنى والجمع وبه يثبت بالمقايسة كون إعراب الملحقات أيضاً بالحروف فلذا قال عصام: الأولى ترك قوله مع ملحقاته، وإنما قال: الأولى، لإمكان التوجيه بأن يرجع ضمير؛ لأنهما إلى المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته، ويراد بالواحد ما لا يكون تثنية وجمعاً وما في صورتهما وهذا تكلف. **(قوله: وفي آخرهما حرف الخ)**.

يعني: أن في آخر المثنى والجمع السالم حرفاً دالاً على التثنية والجمع، فامتنع إعرابهما بالحركة لفظاً؛ لوجود الألف والياء، فإما أن يعربا بالحركة تقديراً أو بالحروف لفظاً وكلاهما خلاف الأصل، لكن الإعراب بالحروف لفظاً أولى؛ لأنه أظهر في الدلالة من المقدر وإن كان بالحركة (هندي). وقوله: يصلح للإعراب؛ أي: بقلب بعضها إلى بعض، وهذا يدل على أن علامة التثنية الألف أو الياء ثم قلبت إحداهما إلى الأخرى، وعلى أن علامة الجمع هي الواو أو الياء تقلب إحداهما إلى الأخرى (سيد عبد الله). **(قوله: وهو علامة التثنية الخ)** أي: ما من شأنه أن يكون علامة وإن لم يكن علامة بالفعل فيشمل الملحقات، ولك أن تحمل الكلام على حذف المعطوف؛ أي: علامة التثنية والجمع وما على صورتهما (حمزة). **(قوله: فناسب أن يجعل تلك الحروف الخ)** وقيل: إنما جعل إعراب التثنية بالحروف؛ لأنها ضعف الواحد، وإعراب الواحد بالحركة فيجعل إعرابها بما هو ضعف الحركة؛ لأن كلاً من حروف اللين كحركتين؛ لأن الحركات أبعاض هذه الحروف، وحمل الجمع عليها لسلامة بناء الواحد فيه. وقوله: فلو جعل جواب لما، وفي بعض النسخ: فلو جعلوا. **(قوله: فلو خص المثنى بها)** أي: امتاز بتلك الحروف فالباء داخل على المقصور. وقوله: فوزعت من التوزيع بمعنى التقسيم. **(قوله: بأن جعلوا الألف علامة الرفع)** أي: كما أنه علامة التثنية؛ إذ الشيء الواحد يجوز أن يكون علامة لشيئين؛ كاللام في الرجل، فإنه علامة التعريف

لأنه جمع، ولا يدل على عدد معين كما هو مقتضى الجمع. **(قوله: وهو علامة التثنية والجمع)** قال الشيخ الرضي: جعلت الألف علامة للتثنية والواو علامة للجمع لمناسبة الألف بخفته لقلة عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع، وهذا الحكم مطرد في جمع المثنى والمجموع؛ نحو: ضربا وضربوا وأنتما وأنتموا وهما وهموا وكما وكموا. **(قوله: لأن الضمير المرفوع للتثنية)** الخ؛ ولأن كلاً من المثنى والمجموع متقدم لا محالة على إعرابه وأسبق الإعراب الرفع؛ لأنه علامة العمدة فجعلوا ألف المثنى وواو الجمع علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين، وهي التي أولى بالقيام مقام الحركة، إلا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع، والجر أولى بها فقلبت ألف المثنى وواو الجمع في الجر ياء، فلم يبق للنصب حرف

(قوله: لأنه جمع الخ) بخلاف عشرين لانتفاء الأمرين فيه. **(قوله: كما هو مقتضى الجمع)** تشبيه للنفي لا للمنفي. **(قوله: قال الشارح الرضي: جعلت الألف الخ)** في هذا النقل بيان وجود ما يصلح للإعراب. **(قوله: فيهما تعيين ذلك)** أي: جلبت الألف قبل الإعراب لتحصيل بناء التثنية، والواو لتحصيل بيان الجمع؛ لأن الألف لكونه خفيفاً يناسب قلة عدد المثنى، فإن القلة توجب الخفة، وكذا الواو لكونه ثقيلاً يناسب كثرة الجمع وهي موجبة للثقل. **(قوله: وهذا الحكم)** أي: جعل الألف علامة التثنية كثرة الجمع وهي موجبة للثقل. **(قوله: فيكون الألف والواو لكونهما علامتي التثنية والجمع متقدمين على الإعراب. (قوله: والجر أولى بها)** أي: الجر أحق بالياء لكونها

لأنه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو: (يَضْرِبُونَ وضَرَبُوا) وجعلوا إعرابهما[1] بالياء حال الجر على الأصل، وفرقوا بينهما[2] بأن فتحوا[3] ما قبل الياء في التثنية، لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه[4] في المجموع[5]، لثقل الكسرة وقلّة الجمع وحملوا النصب على الجرّ لا على الرفع لمناسبة النصب الجر، لوقوع كل منهما[6]

(١) أي: المثنى والجمع. (٢) أي: بين المثنى والجمع. (٣) هذا من باب رعاية التعادل لا التناسب .ج. (٤) أي: ما قبل الياء. (٥) في الجمع نسخة صحيح. (٦) أي: النصب والجر.

فاتبع الجر دون الرفع؛ لكونهما علامتي الفضلة بخلاف الرفع. (قوله: وفرقوا) قال الشيخ الرضي: تركت فتحة ما قبل الياء في المثنى إبقاء على الحركة الثانية قبل إعراب المثنى مع عدم استثقالها، وأما الضم قبل ياء الجمع فقلب كسراً لاستثقاله قبل الياء الساكنة لو أبقيت والتباس الرفع بغيره وبطلان السعي لو قلبت الياء لضمة ما قبلها واواً مع أن تغيير الحركة أولى من تغيير الحرف فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء الجمع إن حذف نوناهما بالإضافة، وكسر النون في المثنى لكونه تنويناً ساكناً في الأصل، والأصل في تحريك الساكن إذا اضطر إليه أن يكسر وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى بخفة الألف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة، وأما الياء فيهما

حاصلة من إشباع الكسرة التي هي الأصل في الجر. (قوله: فاتبع الجر) على صيغة بناء المجهول ونصب الجر؛ أي: جعل النصب تابعاً للجر. (قوله: قال الشيخ الرضي الخ) إشارة إلى وجه آخر للفرق بين المثنى والمجموع بفتح ما قبل الياء وكسره. (قوله: إبقاء على الحركة الثابتة الخ) فإن الألف لما جلب علامة للتثنية والألف يقتضي فتحه ما قبله كانت الفتحة ثابتة قبل إعراب المثنى فأبقى المثنى على ما كان عليه لعدم المغير. (قوله: وأما الضم الخ) أي: الضم الذي اقتضته الواو التي جلبت علامة للجمع فقلب كسراً حين قلب الواو ياء لاستثقال الضم قبل الياء الساكنة لو أبقيت الياء على حالها وللزوم التباس حال الرفع بحال النصب والجر إذا قطع النظر عن العامل وبطلان السعي في قلب واو الجمع بالياء ولا لو قبلت الياء بالواو لضمة ما قبلها. (قوله: مع أن تغيير الحركة) وهي ضم إلى الكسرة أولى من تغير الحرف؛ أي: الياء إلى الواو ولإبقاء الضم. (قوله: إن حذف نوناهما للإضافة) قيد بذلك إشارة إلى دفع الالتباس الحاصل بكسر النون في المثنى وفتحها في الجمع فلا حاجة إلى الفرق بفتح ما قبل الآخر وكسره. (قوله: وكسر النون الخ) عطف على قوله: ترك فتحة الخ. (قوله: لكونه تنويناً ساكناً في الأصل) يعني: أنه لما ألحق في آخر المفرد المنصرف الذي هو الأصل في الأسماء الألف التي هي علامة التثنية والواو التي هي علامة الجمع اجتمع ساكنان المدة والتنوين فحرك التنوين بالكسر في التثنية؛ لأنه الأصل في تحريك الساكن على ما بين في التصرف وكون المثنى أسبق من الجمع وبالفتح في الجمع للفرق، وهذا على مذهب الكوفيين حيث قالوا: إن نون المثنى والمجموع تنوين حركة للساكنين، والمختار أنه كالتنوين في كونه

في الاسم (إيضاح). وقال مظهر الدين: أن النون في غير الإضافة علامة التثنية والجمع لا الإعراب، واختلف في الألف والياء، فقال سيبويه: هما حرفا الإعراب لا نفس الإعراب، وقال الكوفيون: هما نفس الإعراب، وعن المبرد والأخفش: أن هذين الحرفين ليسا حرفي الإعراب ولا نفس الإعراب، بل يدلان على الإعراب، وكذا الكلام في حروف الجمع السالم، فإن قيل: إذا كان النون علامة فكيف يحذف إذ العلامة لا تحذف؟ قلنا: هذا إذا لم يوجد معها علامة أخرى، أو شيء يدل عليها، وإلا فلا بأس أن تحذف. (قوله: والواو علامة الجمع في المجموع) أي: للمناسبة من حيث المخرج والاستعمال؛ لأنها حاصلة من جمع الشفتين؛ ولأن الواو للجمع في مثل: ضربوا ويضربون. قوله: على الأصل؛ لأن الياء حاصلة من إشباع الكسرة التي هي الأصل. (قوله: وفرقوا بينهما الخ) وهذا من باب رعاية التعادل لا التناسب كما مر نظيره، واعلم أن التفريق يستعمل في المحسوس، والفرق في المعقول والمناسب ههنا كون فرقوا من الفرق، وكلمة بين تستعمل ظرف مكان إن أضيفت إلى مكان، وظرف زمان إن أضيفت إلى زمان؛ كبين العشائين، وههنا مضاف إلى مكان مجازي بتشبيه المثنى والجمع بالمكان المحسوس في مطلق المكانية. (قوله: بأن فتحوا ما قبل الياء في التثنية) وفي نسخة وكسروا النون، قال: الحلبي فلم يكتفوا بفتح ما قبل الياء في المثنى وكسره في الجمع؛ لأنه قد يفتح ما قبلها فيهما؛ نحو: مصطفين، فلو لم يفرق بالنون لالتبس في هذه الصورة، انتهى وهذا وهم بل سهو، قال الرضي: توهم بعض أن الفرق بكسر النون وفتحها لدفع الالتباس بين المثنى والمجموع من معتل اللام في حالتي النصب والجر؛ نحو: أشقين بكسر النون في المثنى وفتحها في الجمع، وهكذا في مصطفين وهذا سهو؛ لأن لام الفعل لا يحذف من المثنى، فيقال: أشقيان وأشقيين ويحذف في الجمع فلا اشتباه، وفي التنزيل: ﴿ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾. (قوله: وكثرة التثنية الخ) أي: بالنسبة إلى الجمع؛ لأنه يتوقف على أفراد ثلاثة وشروط ثلاثة؛ وهو كونه علماً لمذكر يعقل بخلاف التثنية، فإنه يتحقق بفردين بدون شروط، وما كان أقل شرطاً كان أكثر أفراداً فلا يلزم مخالفة هذا القول لقول أئمة الصرف في تسوية تثنية المخاطب والمخاطبة في الماضي والمضارع دون جمعها بقلة

فضلة في الكلام. ولما فرغ من تقسيم الإعراب إلى الحركة[1] والحرف[2]، وبيان مواضعهما المختلة شرع[3] في بيان مواضع الإعراب اللفظي والتقديري اللذين أشير إلى تقسيمه[4] إليهما فيما سبق، ولما كان التقديري أقل[5]، أشار إليه[6] أولاً ثم[7] بين أن اللفظي ما عداه، فقال: «التَّقْدِيْرُ»: أي: تقدير الإعراب ـ «فِيْمَا» أي: في الاسم المعرب، الذي «تَعَذَّرَ» الإعراب فيه، أي: امتنع[8] ظهوره في لفظه وذلك[9] إذا لم يكن الحرف الذي هو محل[10] الإعراب قابلاً للحركة الإعرابية، كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره[11] ألف[12] مقصورة[13] سواء كانت موجودة في اللفظ كـ (العَصَا) بلام التعريف أو محذوفة بالتقاء الساكنين

(١) التي هي الأصل. (٢) التي هي الفرع. (٣) جواب لما. (٤) أي: تقسيم الإعراب. (٥) والأقل يكون كالجزء وهو متقدم على الكلي. (٦) المصنف. (٧) بعد بيان التقديري. (٨) لأن التعذر يلزمه امتناع الظهور. (٩) أي: تقدير الإعراب. (١٠) وهو الحرف الأخير. (١١) في موضع آخره. (١٢) فاعل الظرف لاعتماده على الموصول. (١٣) صفة ألف.

التَّقْدِيْرُ[1] فِيْمَا تَعَذَّرَ[2]

(١) أي: تقدير الإعراب فإن قيل: لم قدم التقدير على اللفظي ؟ قلنا: التقدير قليل واللفظي كثير، والقليل مقدم على الكثير. (٢) أي: الإعراب.

التثنية، وكثرة الجمع؛ لأن المراد بقولهم: مطلق[1] التثنية والجمع، وبقول الشارح ههنا الجمع المقيد؛ أعني: صيغة جمع المذكر السالم فلا منافاة: فمعنى قوله: وقلة الجمع؛ أي: هذا النوع من جنس الجمع، وهو نوع ما جمع بالواو والنون هذا. (قوله: وكسروه في الجمع) أي: وفتحوا النون كما في نسخة؛ وذلك لأن ما قبل الألف لما كان مفتوحاً والنون مكسوراً لخفة الألف جعلوا ما قبل الياء في المثنى مفتوحاً والنون مكسوراً رعاية للموافقة، وعن الرضي: النون لكون أصله تنويناً ساكن وتحريك الساكن بالكسر. (قوله: فضلة في الكلام) أي: علامة فضلة بتقدير المضاف فيصح الحمل. وقوله: وبيان مواضعهما المختلفة، وهي ستة: ثلاثة بالحركات، وثلاثة بالحروف فتذكر. (قوله: أشير إلى تقسيمه إليهما فيما سبق) أي: في حكم المعرب حيث قال: لفظاً أو تقديراً وغرضه من هذا الكلام الإشارة إلى أن الألف واللام في قوله: التقديري واللفظي، للعهد الخارجي. وقوله: أشار إليه أولاً؛ يعني: أن وجه التقديم كون التقدير أقل أفراداً وأسهل ضبطاً بالنسبة إلى اللفظي، يرشدك إلى هذا قوله الآتي: واللفظي فيما عداه. (قوله: أي: تقدير الإعراب) يعني: أن اللام للعهد أو قائمة مقام المضاف إليه، وفي بعض النسخ: التقديري حتى قيل: على النسخة الأولى ياء النسبة مقدرة ـ وإن كان حذفها غير قياس بدليل ـ واللفظي فيما عداه؛ أي: ليحصل حسن المقابلة ـ وإن لم يكن إليه حاجة لتصحيح المعنى بعد أن أريد بالتقدير تقدير الإعراب كما لا يخفى، وقال عصام: تقدير الإعراب عبارة عن نيته لا عن وجوده. (قوله: أي: في الاسم الذي الخ) يعني: أن ما موصولة لا مصدرية حينية كما قاله الهندي؛ لفوات الملائمة لما سبق من بيان محال الإعراب؛ لأنها أسماء، وقال عصام: أي: لتعذره فيكون في للتعليل كما في: «عُذِّبَت امرأةٌ في هرةٍ»؛ أي: لأجل هرة، ويأباه قوله: واللفظي فيما عداه، فالأولى في اسم

(١) إذ الجمع المطلق أكثر من التثنية وهو ظاهر.

فطارئة للإعراب. (قوله: اللذين أشير إلى تقسيمه إليهما فيما سبق) أي: في ضمن ما سبق من تقسيم الاختلاف إلى اختلاف لفظ أو تقدير وإنما قال ذلك؛ ليصح تفسير قوله: التقديري واللفظي المعرف بلام العهد بما أراده كما تبين وليتصل لاحق الكلام بسابقه، فعلى هذا يكون قوله: التقدير إلى آخره بياناً لمحل القسمين لا لهما كما قيل. (قوله: ولما كان التقديري أقل) سهل الضبط أشار إليه أولاً، وإلا كان المناسب تأخيره عن اللفظي؛ لأن

علامة التمام. (قوله: وأما الياء الخ) دفع لما يتوهم من أن الياء مشتركة بين المثنى والمجموع، فلم يحصل الاعتدال بالكسر في المثنى وبالفتح في الجمع حالتي النصب والجر، وحاصل الدفع: أن الياء طارئة والطارئ لا يعتبر بخلاف الألف والواو فإنهما لتحصيل البناء. (قوله: من تقسيم الاختلاف الخ) فإن انقسام الاختلاف إليهما إنما هو باعتبار انقسام ما به الاختلاف إليهما. (قوله: وإنما قال ذلك؛ ليصح تفسير قوله: التقدير واللفظي المعرف بلام العهد)؛ لأنه الأصل ولعدم صحة الاستغراق؛ إذ ليس كل تقدير فيما يقدر والحمل على الجنس والعهد الذهني يوجب جهالة الحكم مع أن الظاهر تركه، قوله: ليصح؛ يعني: أن الشارح رحمه الله أراد أن يفسر قوله: التقدير واللفظي المعرف بلام العهد الخارجي المستدعي لتقدم الذكر بتقدير الإعراب والإعراب الملفوظ فزاد قوله: اللذين أشير إلى تقسيمه إليهما بياناً لتقدم ذكرهما ليصح ذلك التفسير. (قوله: كما بين) في بعض النسخ وفي بعضها بصيغة المضارع فالماضي بالنظر إلى تبيين الشارح رحمه الله على زمان تحرير المحشي رحمه الله والمستقبل بالنظر إلى إرادة الشارح رحمه الله، وكلمة ما مصدرية؛ أي: إرادة مماثلة للتبيين أو موصولة حال كون ما أراده مماثلاً لما بينه إنما لم يقل ليصح تفسيره بما بينه؛ لأن الباعث على زيادة قوله: الذين إرادة ذلك

من حق العلامة الظهور: (قوله: أي: في الاسم المعرب) أشار به إلى أن ما ليست مصدرية كما قيل، وذلك للاحتياج إلى جعل في بمعنى اللام إن لم يقدر الوقت، وإلى لزوم تقدير التعذر أو الاستثقال في الأمثلة، ولفوات الملائمة لما سبق من بيان محال الإعراب؛ ولأن في قوله: واللفظي فيما عداه ليست بمعنى اللام، وإلا لكان معناه أن الإعراب اللفظي حاصل لأجل ما هو مغاير للتعذر أو الاستثقال ولا يخفى فساده. (قوله: الذي تعذر الإعراب فيه) ففيه حذف العائد والضمير المستتر راجع إلى الإعراب، ولك أن تقول: الذي تعذر إعرابه فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه؛ أعني: الضمير فصار مرفوعاً مستتراً في الفعل. (قوله: الذي في آخره) أي: في موضع آخره فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف، ولك أن تقول: إن آخر الاسم عام والألف خاص فلا يلزم الاتحاد. (قوله: ألف مقصورة) سميت بها؛ لأنها ضد الممدودة؛ أو لأنها ممنوعة من الحركات مطلقاً، والقصر المنع، والأول أولى بدليل مقابلتها للممدودة، وعدم اختصاص المنع بالألف لتحققه في ميم غلامي. (قوله: أو محذوفة) وهي في حكم الثابت، ولهذا لم يعرب ما قبل الألف، ولخفاء أمر هذا القسم وظهور مقابله

تعذر إعرابه بتقدير مضاف. وقوله: تعذر الإعراب، فيه إشارة إلى أن فاعل تعذر ضمير راجع إلى الإعراب المفهوم من قوله: التقدير، مع الإشارة إلى أن العائد إلى الموصول محذوف: أعني: فيه هكذا يستفاد من حاشية عصام، لكن بينه وبين ما في شرحه نوع مخالفة. (قوله: أي: امتنع ظهوره) بمعنى امتناع الوجود، وقد يجيء أي: التعذر بمعنى التعسر، والمراد ههنا الأول، فلذا فسره بالامتناع؛ يعني: تقدير الإعراب في اسم استحال النطق فيه بالإعراب اللفظي. وقوله: في آخره ألف؛ أي: في موضع آخره ألف مقصورة كعصا وحبلى وهلكى، واحترز به عن نحو حمراء وصحراء، فإن إعرابهما بالحركات لفظاً، والمقصورة ضد الممدودة، أو بمعنى الممنوعة عن مطلق الحركة، والقصر المنع والحبس ومنه: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِي ٱلْخِيَامِ﴾، والأول أولى. (قوله: أو محذوفة بالتقاء الساكنين) فإن المحذوف لعلة في حكم المذكور الثابت، فلذا لم يجر الإعراب على صاد عصا، فأصل عصا عصو قلبت الواو ألفاً فاجتمع ساكنان الألف والتنوين فحذفت الألف وجعل التنوين تابعاً لما قبلها، فإن قيل: التنوين تتبع حركة

التفسير لا نفسه. (قوله: وليتصل لاحق الكلام بسابقه) فإن سابق الكلام؛ أعني قوله: فالمفرد المنصرف إلى هنا كان لبيان محال الإعراب بالحركة والحرف وهذا الكلام لبيان محال الإعراب التقديري واللفظي، فيتصل الكلامان حق الاتصال ويكون مجموعهما تفصيلاً للحمل المفهوم من قوله: وأنواع رفع ونصب وجر. (قوله: كما قيل) وقع في بعض الشروح لما فرغ من تقسيم الإعراب إلى الحركات والحروف شرع في تقسيم آخر للإعراب باعتبار ظهوره ولا ظهوره. (قوله: سهل الضبط) أشار إلى أن القلة سبب للتقديم باعتبار لازمه وهو سهولة الضبط. (قوله: لأن من حق العلامة الظهور) فاللفظي أصل في الإعراب حقيق بالتقديم نظراً إلى ذاته. (قوله: إن لم يقدر الوقت الخ) وإن قدر الوقت أو جعل المصدر حيناً تكون في بمعناها على التقادير ضمير الفاعل راجع إلى الإعراب لا إلى المعرب حتى يحتاج إلى تقدير المضافين؛ أي: حين نقدر تلفظ إعرابه على ما في الحواشي الهندية. (قوله: في الأمثلة) أي: في قوله: كعصا وغلامي في قوله: كقاض ونحو: مسلمي. (قوله: لما سبق من بيان محال الإعراب) من قوله: بالمفرد المنصرف إلى قوله: التقدير. (قوله: ولا يخفى فساده)؛ إذ الإعراب اللفظي ليس لأجل كل ما يغاير التعذر والاستثقال. (قوله: ولك أن تقول) وإليه ذهب الشارح الرضي، وتركه الشارح رحمه الله؛ لأن حذف الفضلة أهون من حذف العمدة. (قوله: أي: في موضع آخره الخ) هذان الوجهان مصححان لذكر كلمة في، والظاهر تركها. (قوله: ولأنها ممنوعة من الحركات مطلقاً) بخلاف ياء القاضي؛ فإنها من حركتين ولذا سمي الكلمة المشتملة عليها منقوصاً؛ لأنه نقص حركتين. (قوله: لتحققه في ميم غلامي)؛ فإنه ممنوع من الحركات الإعرابية أيضاً مع أنه لا يسمى مقصوراً، وإنما قال: أولى إذ اطراد الألقاب مستحسن وليس بواجب. (قوله: وبخفاء أمر هذا القسم) أي: لخفاء تعذر الإعراب فيما حذف منه الألف لسقوط الألف الذي هو سبب التعذر وظهوره فيما وجد فيه الألف المقصورة مثل المصنف رحمه الله بالأول تعرضاً للخفي، وترك الثاني روماً للاختصار؛ لكونه

«كَـ (عَصَا») بالتنوين فإن الألف المقصورة في الصورتين[1] غير قابلة[2] للحركة[3]، «وَ» كما في الاسم المعرب بالحركة، المضاف إلى ياء المتكلم، نحو: «غُلاَمِي»[4] فإنه[5] لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل،

(١) أي: الموجود أو المحذوف. (٢) كباب عصا وكباب غلامي. (٣) مطلقاً. (٤) داري وثوب مي ودلوي وظبي. (٥) شأن.

كَعَصَا وَغُلاَمِي

الآخر، فإذا حذفت الآخر يلزم أن يكون التنوين أيضاً محذوفة، قلنا: التبعية قسمان تبعية في الوجود وتبعية في الظهور وتبعية في التنوين للآخر في الظهور، فلا يلزم حذفها من حذف الآخر، بل يجعل تابعاً لما قبل الآخر في الظهور كذا حرر. (قوله: كعصا بالتنوين) أراد به كل اسم مقصور غير مضاف إلى ياء المتكلم؛ إذ المضاف تعذر إعرابه للإضافة، قال مظهر الدين: الإعراب التقديري أربعة أنواع؛ أحدها: الأسماء المقصورة: وهي ما في آخره ألف مقصورة؛ أي: ممنوعة عن الإعراب بحيث لا يدخله شيء من الحركات الثلاث؛ إذ الألف لا تقبل الحركة، وإلا كانت همزة، وحينئذ يشبه بالمهموز؛ ولأن الألف أخف من الهمزة، فلو صيرنا الألف همزة لجعلنا الخفيف ثقيلاً، وهذا خلاف العربية؛ لأن بناء كلامهم على تخفيف الثقيل، وقوله: غير قابلة للحركة؛ أي: ما دامت ألفاً، وأما إذا انقلبت إلى همزة فتقبل الحركة كما في قائل. (قوله: المضاف إلى ياء المتكلم؛ نحو: غلامي) أراد به كل اسم معرب بالحركة مضاف إلى ياء المتكلم، فيدخل نحو: رجالي ومسلماتي، والتحقيق: أن لا يخصص؛ نحو: غلامي بالمضاف إلى ياء المتكلم، بل يجعل عبارة عن كل ما شغل حرف إعرابه غيره من الإعراب، فيدخل فيه ما هو محكي وما هو مجرور بحرف الجر، فإنه منصوب تقديراً، لا يقال: هو معرب محلاً لا تقديراً؛ لأنا نقول ليس بمبني حتى يكون معرباً محلاً فما اشتهر من أن المجرور في محل النصب فهو من قبيل استعمال المحل محل التقدير، وإنما اختار غلامي للتمثيل دون غيره من المحكي والمجرور للرد على بعض النحاة حيث جعلوا المضاف إلى الياء مبنياً لشدة امتزاجه بالياء لعدم استقلاله بالتلفظ، وهو منقوض بغلامه وغلامنا، وقد مر فتذكر. وقوله: إلى ياء المتكلم؛ أي: ولو حذفت أو قلبت ألفاً؛ نحو: يا غلامي ويا غلاما (امتحان). (قوله: لما اشتغل) أي: امتلأ وبالفارسية پرشد.

مثل بأول وترك الثاني. (قوله: كعصا وغلامي) خبر مبتدأ محذوف والتقدير: هو - أي: ما تعذر - عصا وأمثاله، وغلامي وأمثاله، أو صفة مصدر محذوف؛ أي: تعذراً كتعذر عصا وغلامي، وإن جعلت الكاف اسمية جاز أن يكون كعصا وغلامي بدلاً من قوله: ما تعذر أو بياناً له، وقوله: مطلقاً على التقدير الأول حال من مدخول الكاف، والعامل فيه ما يتضمنه الكاف من معنى التمثيل أو ما يفهم من الكلام من التعذر، أو تقدير الإعراب وعلى التقدير الثاني حال مما أضيف إليه التعذر المحذوف أو ظرف أو مصدر لذلك المحذوف، والمعنى كتعذره في زمان مطلق أو تعذراً مطلقاً وعلى التقدير الثالث حال من قوله: كعصا غلامي والعامل فيه ما هو عامل في الظرف المستقر أو ظرف لذلك العامل. (قوله: فإن الألف) ما دامت ألفاً. (قوله: وكما في الاسم المعرب بالحركة) لم يقل: وكما في الاسم المفرد كما قيل: ليدخل فيه الجمع المكسر وجمع المؤنث السالم، ولو قيل بالحركة لفظاً لكان أولى؛ ليخرج مثل عصاي، فإن تعذر الإعراب فيه قبل الإضافة،

معلوماً بطريق الأولى. (قوله: وإن جعلت الكاف اسمية) بخلاف ما إذا جعلت حرفية؛ فإنه لا يجوز إبدال الحرف من اسم ولا بيانه به. (قوله: والمعنى كتعذره في زمان مطلق) أي: غير مقيد بكونه زمان الرفع أو النصب أو الجر وهذا على تقدير كونه ظرفاً. (قوله: أو تعذراً مطلقاً) أي: غير مقيد بحال كونه مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً وهذا على تقدير كونه مصدراً للتعذر المحذوف. (قوله: حال من قوله: كعصا وغلامي) أي: من الكاف الاسمية وهو مفعول من حيث المعنى لعامل الظرف المستقر لكونه بدلاً مما في قوله: فيما تعذر أو بياناً له. (قوله: والعامل فيه ما هو عامل في الظرف المستقر) ليتحد عامل الحال وصاحبه. (قوله: أو ظرف لذلك العامل) عطف على قوله حال. (قوله: ما دامت ألفاً) قيد بذلك؛ لأن الألف إذا انقلب همزة يقبل الحركة كما في قائل وبائع. (قوله: ليدخل فيه الجمع المكسر الخ) نحو: مسلماتي وعبادي فإن الإعراب فيها أيضاً متعذر لاشتغال ما قبل الياء بالكسرة. (قوله: ولو قيل) يعني: أن مثل عصاي داخل فيما ذكره الشارح رحمه الله؛ لأنه اسم معرب بالحركة مضاف إلى ياء المتكلم مع أن تعذر إعرابه ليس لأجل الإضافة، بل لكونه مقصوراً فلو قيد الحركة باللفظية ليخرج منها لكان أولى. (قوله: فإن تعذر الإعراب فيه قبل الإضافة) لا بعدها حتى يكون من قبيل

اعلم أن أكثر النحاة ذهبوا إلى أن غلامي مبني لإضافته إلى المبني؛ وخالفهم المصنف؛ لأن غلاماي معرب؛ ولأن الإضافة إلى المبني لا يوجب البناء إلا بشرط سيذكر إن شاء الله. (قوله: فإنه لما اشتغل) إلى قوله: قبل دخول العامل؛ لأن العامل إنما يدخل الاسم بعد ثبوته في نفسه، وهو هنا مضاف إلى الياء فالإضافة إليها متقدمة على العامل، وهي مستلزمة لكسرة ما قبلها. (قوله: فما ذهب إليه) إلى آخره تفريع على المقدمة الاستثنائية التي تفهم من قوله: لما لا على الشرطية، وتوضيحه: أن كسرة الملائمة متقدمة على كسرة الإعراب بمراتب؛ لتقدمها على العامل المتقدم على المعنى المقتضي المتقدم على الإعراب، فلا يجوز أن تكون هي إياها، إن قلت: لم لا يجوز زوال الأولى بعروض الثانية؟ قلنا: لا وجه لزوالها لبقاء سببها، مع أن الأصل بقاء الشيء على ما كان، وأن العناية بكسرة الملائمة أكثر، خصوصاً إذا لم يفت جانب الإعراب بالكلية؛ لجواز تقديره، إن قلت: لم لا يجوز أن تجعلها علامة أيضاً بعد تحقق العامل كما في علامتي التثنية والجمع؟ فقد أجيب عنه: بأنه يلزم حينئذ توارد مؤثرين مستقلين اصطلاحاً

غلامي وإنما كان التعذر فيه قبل الإضافة؛ لأن الإعلال مقدم على الإضافة لما قالوا: إن الواضع اعتبر في الكلمات الحالات التي تقتضي الإعلال فيها بحسب كل تركيب فأعلها قبل الوقوع في التركيب ليسهل على المتكلم تركيبها ولا يتوقف له مثلاً علم أن عصو إذا وقع في التركيب يتحرك واوه فينقلب ألفاً، فحركها وقلبها ألفاً، وكذا علم أن القاضي إذا وقع في التركيب يتحرك بالضم في حال الرفع وبالكسر في حال الجر، ويلزم النقل فحركها بالضم والكسر ثم حذفها كذا في بعض الشروح بما ذكرنا ظهر فساد ما قيل: إن أصل عصاي عصوي، فالقلب بالألف بعد تعذر الإعراب بالإضافة، ولا يكون تعذر الإعراب بالإضافة ولا يكون تعذر الإعراب قبل الإضافة، ويشهد على ذلك قول المصنف رحمه الله في بحث الإضافة: إلا ياء المتكلم فإن كان آخره ألفاً ثبت، وكذا فسادها، قيل: إن التقييد باللفظية يخرج نحو: قاضيّ مضافاً إلى ياء المتكلم مع أنه داخل فيه؛ لأن الإعراب في الناقص المضاف إلى ياء المتكلم متعذر؛ لأن المحذوف من آخره حركة الكسر التي اقتضتها الياء لا حركة الإعراب حتى يكون تقديرياً للاستثقال؛ لأنا لا نسلم أن الإعراب في الناقص المضاف إلى ياء المتكلم متعذر؛ لأنه عند الإضافة تعود الياء الساكنة التي حذفت لالتقاء الساكنين، ثم تدغم الياء في الياء فيكون الإعراب فيه مستثقلاً لبقاء الياء الساكنة نعم لو كان العائد بعد الإضافة الياء المتحركة لكان الإعراب فيه متعذرا لاشتغال ما قبل الياء بالحركة التي لأجل الياء يدل على ذلك ما سيأتي في بحث الإضافة إلى ياء المتكلم من قوله: وإن كان في آخره ياء أدغمت وفتحت الياء للساكنين؛ أي: للزوم التقاء الساكنين على تقدير السكون. (قوله: واعلم أن أكثر النحاة الخ) أي: الأشهر بين النحاة أن المضاف إلى ياء المتكلم مبني على الكسرة لإضافته إلى ياء المتكلم المبني كذا في العباب. (قوله: لأن غلاماي معرب) لثبوت الألف في حالة الرفع وقلبها ياء في حالتي النصب والجر فالإضافة إلى ياء المتكلم لو كانت سبباً للبناء مطلقاً لما تخلف الحكم عنها كذا في العباب لكن الخصم يقول: إن علة البناء هو المجموع المركب من ثلاثة أجزاء الإضافة إلى المبني واتصال الضمير وسكون حرف العلة، فلا يرد غلام هذا ولا غلامه ولا غلامك ولا غلاماي كذا في غاية التحقيق. (قوله: إلا بشرط سيذكر) خلاصته: أن ظهور الإضافة يرجح جانب الاسمية لاختصاصها بالأسماء، وإنما يوجب البناء إذا كانت الإضافة ولم يبدل من المضاف إليه شيء كالإضافة إلى الجمل؛ إذ الإضافة في الحقيقة إلى مصادرها فكان المضاف إليه محذوفاً فأشبه الحروف في الاحتياج إلى اعتبار ضميمة، ولما أبدل في كل وبعض التنوين من المضاف إليه لم يبنيا؛ إذ المضاف إليه كأنه ثابت بثبوت بدله وهو ههنا مضاف على الياء؛ إذ المقصود بالنسبة الغلام المضاف إلى المتكلم لا مطلق الغلام، ثم نسبه إلى المتكلم. (قوله: تفريع على المقدمة الاستثنائية) فإن كلمة لما كانت لوقوع أمر لوقوع أمر آخر كانت دالة على المقدمتين الشرطية وهو تعليق وقوع أمر آخر والاستثنائية؛ أعني: استثناء المقدم فكأنه قيل: إن اشتغل ما قبل الياء بالكسرة قبل دخول العامل امتنع أن يدخل عليه حركة أخرى لكنه اشتغل في غلامي بالكسرة قبل دخول العامل فامتنع أن يدخل عليه حركة أخرى فيكون إعرابه تقديرياً مطلقاً وإذا كان ما قبله مشغولاً بالكسرة قبل العامل فما ذهب إليه البعض غير مرضى لامتناع أن يكون المتقدم عين المتأخر، فالتفريع المذكور لكونه مبنياً على امتناع أن يكون المتقدم عين المتأخر متفرع على تحقق الاشتغال بالحركة لا على الملازمة بين الاشتغال بالحركة وبين امتناع دخول حركة أخرى كما لا يخفى. (قوله: وتوضيحه) أي: توضيح التفريع على المقدمة الاستثنائية. (قوله: إن قلت: لم لا يجوز الخ) يعني: أن ما ذكرتم إنما يدل على امتناع أن يكون كسرة الملائمة كسرة الإعراب وهذا لا يدل على امتناع كون الإعراب لفظياً حالة الجر لجواز زوال كسرة الملائمة بعروض الثانية بعد دخول العامل. (قوله: لا وجه لزوالها) يعني: أن سببها وهو الياء باق فالقول بالزوال قول: بلا دليل فلا يعتبر. (قوله: مع أن الأصل الخ) يعني: مع أنه لا دليل عليه خلاف الأصل. (قوله: وإن العناية الخ) أي: مع أن العناية بكسرة الملائمة أكثر من كسرة الإعراب لكونها متعلقة بنفس الكلمة؛ لأن الياء لشدة اتصالها صارت كالجزء مما قبلها بخلاف كسرة الإعراب فإنها عارضة لأجل العامل. (قوله: خصوصاً إذا لم يفت الخ) بخلاف ما إذا قيل بزوال كسرة الملائمة فإنه يفوت رعاية جانب

امتنع أن يدخل عليه[1] حركة أخرى بعد دخوله، موافقة لها، أو مخالفة. فما ذه[illegible] من أن إعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظيّ، غير مرضي[2]، «مُطْلَقاً»[3]، أي: في الا[illegible] الثلاث يعني: كون الإعراب تقديرياً هذين النوعين من الاسم المعرب، إنما هو في جميع الأحوال[4] غير مختص[5] ببعضها[6]. «أَوِ اسْتُثْقِلَ»[7] عطف على قوله :(تَعَذَّرَ)، أي: تقدير الإعراب فيما تعذر أو في الاسم[8] الذي استثقل ظهور الإعراب في لفظه[9]، وذلك[10] إذا كان محل الإعراب[11] قابلاً للحركة الإعرابية، ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلاً على اللسان، كما[12] في الاسم الذي في آخره ياء مكسورة

(١) أي: على ما قبل الياء المشتغل - أي العامل - بالكسرة اللازمة. (٢) أي: غير مقبول. (٣) حال من مضاء غلامي. (٤) أي: الرفع والنصب والجر. (٥) أي: خبر المبتدأ. (٦) أي: الأفعال. (٧) السين للعهد يعني بعد أهل اللسان ثقيلاً على اللسان. (٨) المعرب. (٩) أي: اسم المعرب. (١٠) أي: تقدير الإعراب للاستثقال واقع. (١١) وهو الحرف الأخير حقيقة أو حكماً. (١٢) كالاستثقال.

وقوله: للمناسبة؛ أي: للمجانسة بين الياء والكسرة. (قوله: امتنع أن يدخل عليه حركة أخرى) للزوم تحريك حرف واحد في حالة واحدة بحركتين مختلفتين وهو محال، وكسرة البناء مغايرة لكسرة الإعراب، وتفصيل البحث ما قيل: إن كسرة آخر غلامي واجبة للمناسبة للياء المضاف هو إليها ولمضادتها كسرة الإعراب والفتحة والضمة، أما مضادتها الفتحة والضمة فظاهرة؛ لامتناع تحريك الحرف الواحد بحركتين مختلفتين، وأما مضادتها لكسرة الإعراب فكذلك؛ أي: ظاهرة لامتناع تحريك حرف واحد بحركتين متماثلتين، لا يقال هذه الكسرة للإعراب، ولا يحتاج إلى كسرة أخرى للتناسب اكتفاء بها عنها؛ لأنا نقول هذه الكسرة موجودة قبل التركيب مع العامل المقتضى للإعراب. (قوله: غير مرضي)؛ لأن كسرة الجر هي التي يحدثها عامله، وقد عرفت أن كسرة الملائمة سابقة على العامل، وقد ذهب بعض إلى أن مثل غلامي ليس بمعرب ولا مبني؛ لتوسط آخره بالامتزاج، والإعراب والبناء من صفات الآخر، والجواب: أن مثل هذا الامتزاج لا يخرج الآخر عن كونه آخراً، ألا ترى إلى امتزاج نحو: بعلبك، فإنه مع كونه أشد من هذا الامتزاج لا يخرج آخره عن كونه آخراً حتى ذهب كثير إلى إعراب الجزء الأول منه. (قوله: مطلقاً؛ أي: في الأحوال الخ) حال من مدخول الكاف، والعامل فيه الفعل المفهوم من الكلام وهو يقدر، وتفسير الشارح لا ينافي الحالية؛ لأنه بيان لحاصل المعنى على أن الحال في معنى الظرف، ألا ترى أن معنى راكباً في قولك: جاءني زيد راكباً وقت ركوبه أو في حال ركوبه، وقوله: في هذين النوعين إشارة إلى أن قوله: مطلقاً قيد لعصا وغلامي معاً، وإن كانت فائدة التعميم مختصة بغلامي؛ إذ فائدته رد من قال: إن مثل غلامي معرب لفظاً في حال الجر. (قال المصنف: أو استثقل) أي: فيما استثقل يعني: في اسم منقوص عد ثقيلاً عند المعرب الفصيح إعرابه لفظاً، ولو قال: أو تعسر، لكان أنسب فاعرفه. وقوله: في لفظه، إشارة إلى حذف العائد إلى الموصول كما في جانب المعطوف عليه. (قوله: وذلك إذا كان الخ) أي: تقدير الإعراب للاستثقال إذا كان محل الإعراب قابلاً للحركة: أي: أو كان الإعراب بالحروف،

مُطْلَقاً[1] أَوِ[2] اسْتُثْقِلَ

(١) أي: في الأحوال الثلاث.
(٢) عطف على قوله تعذر.

على أثر، وكما يستحيل توارد المؤثرين المستقلين حقيقة على أثر يستحيل عندهم توارد المؤثرين المستقلين اصطلاحاً على أثر، ولا يخفى تحققهما فيما نحن فيه دون صورتي التثنية والجمع؛ لأن حمل علامتيهما على الإعراب مسند إلى العامل، وهو مؤثر اصطلاحاً وحملهما على معنى التثنية والجمع مسند إلى قصد المتكلم وهو مؤثر حقيقي. (قوله: أي: في حالتي الرفع والجر) يعني: أن قوله: رفعاً وجراً ظرف للاستثقال المقدر، والمعنى كاستثقال قاض وقت مرفوعيته

الياء بالكلية. (قوله: إن قلت: لم لا يجوز) يعني: ما ذكر مما لا يدل على أنها حركة الإعراب لم لا يجوز أن يجعل كسرة ما قبل الياء قبل دخول العامل لمجرد الملائمة للياء وبعد دخول العامل للملائمة وحركة الإعراب أيضاً كما جعل الألف والواو والياء في المثنى والجمع لمجرد الدلالة على التثنية والجمع وبعد دخول العامل حروف الإعراب أيضاً. (قوله: وكما يستحيل توارد الخ) لاشتراك العلة بينهما وهو لزوم الاحتياج والاستغناء بالنسبة إلى شيء في زمان واحد من جهة واحدة لكفاية كل واحد منهما في وجود الأثر الحقيقي أو الاصطلاحي. (قوله: ولا يخفى تحققهما فيما نحن فيه) فإن الياء والعامل كل واحد مؤثر مستقل في الكسرة اصطلاحاً وإن كان المؤثر حقيقة تلفظ المتكلم دون صورتي التثنية والجمع؛ لأن المؤثر في كون علامتهما إعرابا العامل وهو مؤثر اصطلاحي، والمؤثر في كون علامتهما للتثنية والجمع قصد المتكلم وهو مؤثر حقيقي واجتماع المؤثرين المختلفين جائز؛ لأنه في الحقيقة يفيد أحدهما للأثر جوداً اعتبارياً اصطلاحياً والآخر وجوداً حقيقياً مثلاً قصد المتكلم أفاد وجود نفس العلامات للدلالة على معنى التثنية والجمع، وإلحاقها بالمفرد والعامل أفاد كونها دالة على الفاعلية والمفعولية والإضافة؛ إذ به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب مسنداً إلى قصد المتكلم قصد إيرادها على المعنى المذكور.

ما قبلها، سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين «كـ (قَاضٍ)» أو غير محذوفة كـ (القَاضِي)[1] «رَفْعاً وَجَرّاً» أي: في حالتي (الرَّفْعِ وَالجَرِّ) لا[2] في حالة (النَّصْبِ)[3]، لاستثقال الضمة والكسرة على الياء[4] دون الفتحة. «وَنَحْو: مُسْلِمِيَّ»[5] عطف على قوله كـ[6] (قَاضٍ)، يعني: تقدير الإعراب للاستثقال، قد يكون في الإعراب بالحركة، وقد يكون في الإعراب بالحروف نحو: (مُسْلِمَيَّ) بخلاف تقدير الإعراب للتعذر، فإنه[7] مختص بالإعراب بالحركة[8]. «رَفْعاً» يعني تقدير الإعراب في نحو: (مُسْلِمِيَّ)

(١) والجواري والدواهي. (٢) يكون الإعراب فيه تقديراً. (٣) لقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَبِيَّ اللَّهِ﴾. (٤) المكسورة. (٥) أصله مسلموي فأبدلت الواو ياء وأدغمت كما في مرمى - هنده -. (٦) مع الكاف. يعني على الجار والمجرور لا على المجرور وحده لو عطف على المجرور لكان نحو مستدركاً في الظاهر. (٧) أي: تقدير الإعراب للتعذر. (٨) ولا يوجد في الإعراب بالحروف.

كَقَاضٍ[1] رَفْعاً[2] وَجَرّاً[3] وَنَحْو: مُسْلِمِيَّ رَفْعاً

(١) أي: هو كائن من جهة رفعه وجره دون نصبه.
(٢) أي: في حالتي الرفع والجر نحو: جاءني قاض والقاضي، ومررت بقاضٍ.
(٣) وهو عطف على كقاض ليكون كلمه نحو مرفوعاً ويجوز عطفه بدخول الكاف ليكون مجروراً وإشارة إلى كثرة الأمثلة. ع. ب.

ومجروريته أو وقت رفع العامل وجره له، ولك أن تجعل مصدراً، أي: استثقال رفع وجر، أو حالاً مما أضيف إليه الاستثقال المقدر؛ أي: حال كونه مرفوعاً ومجروراً إلى غير ذلك من الاحتمالات التي ذكرنا في قوله: مطلقاً. **(قوله: لاستثقال الضمة والكسرة على الياء)** المكسور ما قبلها قال الشيخ الرضي: وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة، فإن سكن ما قبلها لم تستثقل الحركتان كظبي وكرسي. **(قوله: ونحو: مسلمي عطف على قوله: كقاض)** مرفوعاً أو منصوباً لا على قوله: قاض؛ إذ لو قصد حينئذ بلفظ؛ نحو: تمثيل تقدير الإعراب كان مستدركاً لإفادة الكاف إياه، ولو قصد به كون اللفظ جمعاً سالماً بالواو والنون مضافاً إلى ياء المتكلم لم يحتج أيضاً إلى ذكره؛ إذ ليس المقصود في التمثيلات خصوصية المذكورات، بل

(قوله: وقت مرفوعيته ومجروريته) على أن يكون رفعاً وجراً مصدر المجهول. **(قوله: أو وقت رفع العامل الخ)** على تقدير كون رفعاً وجراً مصدر المعلوم. **(قوله: ولك أن تجعله مصدراً)** أي: مفعولاً مطلقاً للاستثقال المقدر؛ أي: كاستثقال قاض استثقال رفع أو جر. **(قوله: أو حالاً مما أضيف الخ)** أعني: قاضي لكونه فاعلاً للاستثقال المصدر. **(قوله: إلى غير ذلك من الاحتمالات)** أحدها: أن يكون حالاً من مدخول الكاف والعامل فيه معنى التمثيل أو التقدير أو الاستثقال المفهوم مما تقدم؛ وذلك على كون الكاف خبر مبتدأ محذوف، وثانيها: أن يكون حالاً من قوله: كقاض وذلك على تقدير أن يكون الكاف اسمية بدلاً أو بياناً لما في قوله: فيما استثقل والعامل فيه عامل الظرف المستقر، وثالثها: أن يكون ظرفاً لذلك العامل، وقوله: مرفوعاً أو منصوباً يحتمل أن يكون المعنى حال كون كقاض مرفوعاً بأن يكون خبر المبتدأ محذوفاً أو منصوباً بأن يكون صفة لمصدر محذوف وأن يكون المعنى حال كون نحو: مرفوعاً أو منصوباً على وفق المعطوف عليه، فإن قلت: فما فائدة زيادة لفظ؛ نحو: وترك العطف على قاض بدونه كما في قوله: كمصا وغلامي مطلقاً مع أنه أخصر، قلت: فائدته ما أشار إليه

واجتمع حرف الإعراب مع حرف آخر يوجب الثقل، وإنما قلنا ذلك؛ ليصح التمثيل بنحو: مسلمي، وعطفه على كقاض. وقوله: في آخره ياء مكسور الخ؛ أي: ولم يكن مضافاً إلى الياء؛ إذ نحو: قاضي من قسم المتعذر لا المستثقل. **(قوله: محذوفة بالتقاء الساكنين)** وإنما حذفت الياء دون التنوين؛ لأن الكسرة قبلها تدل عليها والتنوين لا دليل على حذفه؛ ولأن التنوين يدل على معنى وهو الصرف، وحذفه مخلّ بخلاف الياء؛ لأنه جزء مما يدل على معنى. **(قوله: رفعاً وجراً)** وقد يحرك للجر عند الضرورة كما في قوله:

مَا إِنْ رَأَيْتُ فِي مدتي وَلا أَرَى
كَجَوَارِي يَلْعَبْنَ فِي الصَّحْرَاءِ

قيل: وثبت في الرفع أيضاً التحريك كقوله:

وعرقُ فرزدق شرُّ العروقِ
خبيثُ الثَّرَى كأبيُ الأزندِ

(امتحان الأذكياء).
(قوله: أي: في حالتي الرفع) والجر إشارة إلى أن قوله: رفعاً وجراً ظرف للاستثقال لا حال كما جوزه الهندي. وقوله: لا في حالة النصب؛ أي: لا يستثقل فيها حتى يقدر؛ لأن الفتحة أخف الحركات إلا لضرورة الشعر كما في قوله:

يَا بَارِيَ القَوْسِ أَعْطِ القَوسَ بَارِيْهَا

بسكون الياء. **(قال المصنف: ونحو: مسلمي)** أراد به جمع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلم، وعن البعض أن جمع المذكر السالم إذا أضيف إلى كلمة أولها ساكن كان إعرابه تقديرياً مطلقاً؛ نحو: جاءني صالحوا القوم الخ، وكذا المثنى في حالة الرفع فقط، ولم يلتفت إليه المصنف؛ لأنه أمر عارض بواسطة[1] كلمة مستقلة بخلاف ياء المتكلم، فإنه بمنزلة اللازم لعدم الاستقلال، ولك أن تقول: أشار المصنف إلى هذه الأمثلة بإقحام لفظة النحو فلا تَرْكَ في الحقيقة والعاقل يكفيه الإشارة. وقوله: عطف على قوله: كقاض؛ أي: مرفوع معطوف على الجار والمجرور لا على المجرور وحده وإلا فيكون التقدير: وكنحو مسلمي، وهذا مستدرك في الظاهر يعني: يكون من قبيل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾. **(قوله: يعني:**

(١) أي: بواسطة الإضافة إلى كلمة مستقلة في التلفظ.

إنما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر، نحو: (جَاءَنِي مُسْلِمِيَّ)، فإن أصله (مُسْلِمُونَ) بسقوط النون[1] بالإضافة، فاجتمع الواو والياء، والسابق[2] منهما

(١) أي: نون الجمع. (٢) هو الواو.

تقدير الإعراب للاستثقال الخ) يريد أن المصنف أراد التنبيه على أن تقدير الإعراب للاستثقال، نوعان بخلاف تقديره للتعذر، فإنه نوع واحد، وفي الجزائرية مقصود الشارح من هذا الكلام أن غرض المصنف من تعداد الأمثلة أن تقدير الإعراب للاستثقال قد يكون في الإعراب بالحركة، وقد يكون في الإعراب بالحروف لا استيفاء جميع صور التقديري، حتى يرد عليه أنه ترك بعض الأمثلة كمثال التقديري في الأحوال الثلاث كما في الأسماء الستة، ورأيت بخط بعض الأفاضل: أن مجموع ما قدر فيه الإعراب هو المضاف إلى ياء المتكلم، والمقصور، والمدغم، والمحكي، والمنقوص رفعاً وجراً، والموقوف عليه، والمتحرك بحركة الاتباع؛ نحو: الحمد لله، وبحركة النقل؛ نحو: ﴿لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ﴾، ومحذوف الحركة؛ نحو: أعط القوس باريها وبارئكم، وتابع المبني على اللفظ والجر الجواري، انتهى. وأما السكون: فيقدر في ثلاثة؛ أحدها: ما كسر لالتقاء الساكنين؛ نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ﴾، الثاني: المهموز إذا أبدل لينا محضاً على لغة ضعيفة، الثالث: في مثل: لم يلده أبوان، من همع الهوامع للسيوطي شرح جمع الجوامع، وفيه أيضاً: أنه اختلف في جواز حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال الصحيحة على أقوال؛ أحدها: الجواز مطلقاً، وعليه خرج قوله تعالى: ﴿وبعولتهن أحقُّ بردهن﴾ بسكون التاء، ورسلنا بسكون اللام: ﴿فتوبوا إلى بارئكم﴾ بسكون الهمزة، وقول الشاعر:

وقَدْ بَدَا هَنْكِ مِنَ الْمِئْزَرِ

الثاني: المنع مطلقاً في الشعر وغيره، وعليه المبرد، وقال الرواية في البيت: وقد بدا، ذاك، الثالث: الجواز في الشعر والمنع في الاختيار وعليه الجمهور فليحفظ. **(قوله: مختص بالإعراب بالحركة)** فلهذا قال فيه كعصا وغلامي بالعطف على المجرور (فوائد). **(قوله: إنما هو في حالة الرفع فقط)** يعني: أن إعرابه بالواو يكون تقديرياً في الرفع؛ لأن الياء تدل على الجمعية دون الرفع (حلبي)؛ وذلك لأن الدلالة على الرفع من خصوصية الواو، وقد زالت فيندفع ما يقال[1]: إن الياء الأولى في مسلمي عوض عن الواو، وكل ما كان عوضاً كان مذكوراً لفظاً لا تقديراً. وقوله: دون النصب والجر؛ أي: فإنهما على حالهما، تقول: رأيت مسلمي، ومررت بمسلمي، بالياء فيهما، فيكون الإعراب تقديرياً في الرفع، ولفظياً في النصب والجر، وهذا عند بعضهم، وأما عند الأكثرين فيكون مبنياً في الأحوال الثلاث؛ لإضافته إلى المبني وهو ياء المتكلم. **(قوله: فانقلبت الواو ياء)** أي: إلى الياء؛ لاستثقالهم اجتماعهما مع سكون السابق منهما، والمراد أنه قلبت أثقلهما إلى أخفهما؛ إذ الغرض من الإعلال

(١) أي: ما قال الفاضل الجاربردي في كتابه المغني.

يراد المذكورات واضرابها ولذا لم يجمع بين الكاف ونحوها. **(قوله: فإن أصله مسلموي)** قال الفاضل الهندي: إن تلفظ الإعراب في مسلمي بعد الإعلال متعذر، وقبله مستثقل كما في عصا، لكن المؤثر في التقدير في عصا ما بعد الإعلال من التعذر وفي مسلمي ما قبله من الاستثقال؛ لأن إعرابه بالواو وثقله يوجب تقديرها بخلاف عصا فإن إعرابه بالحركة وثقله

الشارح رحمه الله بقوله: يعني تقدير الإعراب للاستثقال قد يكون بالحركة الخ، وهو أنه نبه بعدم إدخالهما تحت حرف واحد على كونهما نوعين متباينين واشتركا في مجرد الاستثقال بخلاف عصا وغلامي؛ فإنهما مندرجان تحت نوع واحد، فلذا جعلهما مدخول حرف واحد. **(قوله: لم يحتج أيضاً إلى ذكره)** كما لم يحتج إلى ذكره على التقدير الأول إلا أنه غير مستدرك حينئذ لكونه تصريحاً لما علم من ذكر التمثيلات بخلاف الأول. **(قوله: ونحوها)** أي: نحو: الكاف وهو ما يفيد معناها من لفظ مثل ونحو وشبه ونظير. **(قوله: قال الفاضل الهندي الخ)** حاصله بيان الفرق بين عصا ومسلمي في جعل إعراب أحدهما متعذراً وإعراب الآخر مستثقلاً. **(قوله: متعذر)** لامتناع التلفظ بالواو بعد انقلابه ياء. **(قوله: وقبله)** أي: الإعلال مستثقل؛ لأن الواو موجود إلا أنه بسبب اجتماعه مع الياء صار التلفظ به ثقيلاً. **(قوله: كما في عصا)** فإنه بعد الإعلال متعذر لامتناع الألف عن قبول الحركة، وقبل الإعلال مستثقل؛ لأن الواو موجود إلا أن التلفظ بالحركة ثقيل. **(قوله: لكن المؤثر في التقدير الخ)** فالمعتبر في عصا حاله بعد الإعلال وفي مسلمي حاله قبل الإعلال. **(قوله: لأن إعرابه بالواو)** أي: لأن إعراب مسلمي بالواو، وثقل ذلك الإعراب لاجتماعه مع ياء المتكلم يوجب قلب الواو ياء وهو تقدير للواو، فالاستثقال جلب موجباً لتقدير الواو بخلاف عصا فإن إعرابه بالحركة، وثقل الحركة على الواو لتحرك ما قبلها يوجب إبدال الواو بالألف، وذا ليس تقديراً للحركة، بل قدر الحركة بعد الإبدال لامتناع الألف عن الحركة حتى لو فرضنا قبول الألف الحركة جعلنا الإعراب لفظياً فيكون التعذر موجباً

ساكن[1] فانقلبت الواو ياء[2]، وأدغمت[3] الياء في الياء وكسر ما قبل الياء، فلم تبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ، فصار الإعراب في حالة الرفع (تقديرياً)[4] بخلاف حالتي النصب والجر فإن الإدغام لا يخرج الياء[5] عن حقيقتها، فإن الياء المدغمة أيضاً[6] ياء[7]، وقد يكون الإعراب بالحروف تقديرياً في الأحوال الثلاث[8] في مثل: (جَاءَنِي أَبُو القَوْمِ) وَ: (رَأَيْتُ أَبَا القَوْمِ) و: (مَرَرْتُ بِأَبِي القَوْمِ)، فإنه لما سقط حروف[9] الإعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين[10] لم يبق[11] الإعراب (لَفْظاً)[12] بل صار (تَقْدِيْرِيّاً). «وَاللَّفْظِيُّ» أي: الإعراب الملفظ[13] به. «فِيْمَا عَدَاهُ» يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الإعراب أو استثقل[14]. و[15]لما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف[16] وكان غير المنصرف أقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس[17] الإعراب التقديري واللفظي عرّف[18] غير المنصرف واكتفى

(١) أي: مستعد للإدغام. (٢) طلباً للتخفيف لأن الياء أخف من الواو. (٣) لاجتماع الحرفين من جنس واحد. (٤) لكون العلامة فيه مقدرة. (٥) المدغمة. (٦) كالمدغم فيه. (٧) باقية على سكونها. (٨) كما في الأسماء الستة إذا أضيف إلى الاسم الذي في أوله همزة وصل. (٩) الواو والياء والألف. (١٠) أي: الحروف واللام في القوم لأن همزة الوصل تسقط في الدرج. م (١١) جواب لما. (١٢) لأن المعتبر هو اللفظ لا الكتابة. (١٣) يشير إلى أن المصدر. (١٤) بمعنى المفعول. (١٥) لما فرغ من بيان أنواع الإعراب وعللها شرع في بيان صنف من الاسم - عود - (١٦) لأنه فرع المنصرف لاحتياجه إلى سببين أو سبب واحد قائم مقامهما. (١٧) الإضافة لامية. (١٨) مصنف.

وَاللَّفْظِيُّ فِيْمَا[1] عَدَاهُ[2]

(١) أي: الإعراب الملفظ به.
(٢) أي: في الاسم الذي عداها تعذر الإعراب فيه أو استثقل. ج.

يوجب إبدال الحرف لا الإسكان وتقدير الحركة. (قوله: فصار الإعراب حالة الرفع تقديرياً): وذلك لامتناع أن يكون الياء المنقلبة عن الواو بدلاً عنها في الدلالة كما جعلت كسرة جمع المؤنث السالم بدلاً من الفتحة؛ لأن الزائل بالإعلال في حكم الثابت، فلو جعل الياء بدلاً عنها لكان لكلمة واحدة إعرابان لفظي وتقديري بخلاف فتحة الجمع؛ فإنها غير ثابتة تقديراً. (قوله: فإن الياء المدغمة أيضاً ياء) باقية على سكونها. (قوله: وقد يكون الإعراب بالحروف تقديرياً في الأحوال الثلاث) أو بعضها فيما كان إعرابه بالحروف، ولا في مدة آخره ساكناً بعدها سواء كان مضافاً أو لا كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةَ﴾ على قراءة النصب، وإنما لم يقل: ولا في آخره؛ لئلا ينتقض

للتقدير في عصا. (قوله: لا الإسكان الخ) أي: ليس ثقل إعراب عصا موجباً لإسكان الواو وتقدير الحركة حتى يكون إعرابه تقديرياً للاستثقال كما في قاض فإن استثقال الضمة والكسرة على الياء يوجب إسكانها وهو تقدير للحركتين، فالإعراب فيه تقديري للاستثقال، وبهذا تبين أنه لا اشتباه بين عصا وقاض؛ لأنه بعد الإعلال محل الإعراب في عصا وهو الواو غير باق، فإعرابه متعذر وفي قاض بعد الإعلال محل الإعراب، وهو الياء باق إلا أنه لضعفه بثقل تلفظه بالحركة إنما الاشتباه بين عصا ومسلمي لبقاء الواو فيهما قبل الإعلال وعدم بقائه بعد الإعلال، فمن تعرض لبيان الفرق بين عصا وقاض لم يأت بشيء. (قوله: فيما كان إعرابه بالحروف الخ) متعلق بكون بعد تقييده بقوله: في الأحوال الثلاث أو بعضها؛ أي: يكون الإعراب بالحرف تقديرياً في اسم كان الخ سواء كان ذلك الاسم مفرداً أو مثنى أو مجموعاً؛ فإنه إذا لاقت مدة آخره ساكناً بعدها تسقط تلك المدة لالتقاء الساكنين ودلالة حركة ما قبلها عليها فيصير الإعراب تقديرياً، إما في الأحوال الثلاث

والإدغام هو التخفيف في الكلام. (قوله: فلم يبق علامة الرفع الخ) فإن علامته الواو بخصوصها لا ما يبدل منها كما مر آنفاً. (قوله: وقد يكون الإعراب) بالحروف، وضابطه كل ما كان حرف الإعراب فيه مدةٌ ولاقى ساكناً بعدها. (قال: واللفظي فيما عداه) نحو: زيد ودلو وظبي وكرسي ورجال ومسلمات وأحمد ومساجد وقاض في النصب والأسماء الستة والمثنى (موشح). (قوله: يعني: فيما عدا ما ذكر الخ) جواب عما يقال: إن ما عدا اللفظي في موضعين، فالمناسب أن يقال: فيما عداهما، وحاصله: أن إفراد الضمير باعتبار ما ذكر للاختصار، وهذا شائع في كلامهم، وقال الجزائري: يريد توجيه إفراد الضمير مع تعدد مرجعه بأنه راجع إلى المذكور، وفي الفوائد: إنما احتيج إلى التوجيه؛ لأن الظاهر من كون القضية المنفصلة من قبيل مانعة الجمع فقط أن يقال: فيما عداهما كما في قوله تعالى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾، وبهذا سقط ما قاله عصام. (قوله: مما تعذر فيه الإعراب أو استثقل) بيان لما ذكر؛ أي: ما ذكر من قسمي الإعراب المتعذر والمستثقل، لا ما ذكر من الأمثلة السابقة، حتى يرد أن الإعراب في بعض ما عدا الأمثلة المذكورة تقديري أيضاً كما تلوناه عليك (نعمة). (قوله: ولما ذكر في تعريف المعرب) أي: عند بيان مواضع الإعراب بالحركات والحروف، وهذا إشارة إلى بيان ارتباط بحث غير المنصرف بما قبله، ونكتة ذكر غير المنصرف وترك ضده. (قوله: أقل من المنصرف) أي: أقل إفراداً منه؛ لأن شرائطه ومعانداته أكثر، وقد مر أنه كلما كان الشيء أكثر شروطاً كان أقل إفراداً. (قوله: عرف غير المنصرف) أي: وإن كان الأصل في الاسم المعرب بالحركات الصرف، وهو يقتضي تقديمه على غير المنصرف، والمعرب بالحروف كالمثنى لا يوصف بالصرف ولا بعدمه، فإن سميت به ومنعته من الصرف لوجود المقتضى فذاك، وإلا كان منصرفاً. وقوله: واكتفى بتعريفه عن تعريف المنصرف؛ إذ الأشياء تنكشف بأضدادها. (قوله: فقال: غير

القاعدة بمصطفوا القوم ولعله إنما لم يعده المصنف؛ لأنه بصدد بيان الإعراب اللفظي والتقديري الثابت للاسم في حد ذاته لا باعتبار عارض، وكان الياء في مثل غلامي ومسلمي لشدة امتزاجها بالكلمة ليست عارضة إن قلت: فلم لم يعدّ في مع أن إعرابه ينبغي أن يكون بالواو تقديراً في حالة الرفع كما في مسلمي، ولما لم يعدّه من التقديري بطل قوله: واللفظي فيما عداه، أجيب عنه: بأنه جعله داخلاً في باب غلامي نظراً إلى إخوانه وإلى اللغة الأخرى فيه، وهي فمي وإن كانت قليلة، نعم بقي الإشكال في الأعلام التي تحكى في لغة الحجاز؛ نحو: من زيد ومن زيداً ومن زيد؛ فإنه معرب تعذر إعرابه وجوباً لاشتغال محله بحركات الحكاية، وكذا في المثنى المحكي إذا جوز الحكاية فيه. (قوله: واكتفى بتعريفه) إنما صح الاكتفاء به لانحصار المعرب عنده في المنصرف وغير المنصرف، فإذا علم غير المنصرف بأنه ما فيه علتان إلى آخره علم أن المنصرف ما لا يكون كذلك، ولهذا ومثل ما سبق في تعريف المعرب عدل عن تعريف النحاة المنصرف بأنه الذي يدخله الحركات الثلاث والتنوين، وغير المنصرف بأنه الذي يسلب عنه الجر والتنوين لشبهه الفعل ويحرك بالفتح، وذلك لاستلزامه توقف الشيء على نفسه فيما هو المقصود من التعريف وعدم انحصار المعرب فيهما لخروج ما أعرب بالحروف مثلاً عنهما. (قوله: غير المنصرف) المنصرف مأخوذ من الصرف وهو الفضل والزيادة، وإنما سمي المنصرف به لاشتماله على زيادة على الإعراب؛ أعني: علامته وهي التنوين أو لاتصافه بزيادة تمكن، ولذا يقال له الأمكن ولما عري مقابله

كما في الأسماء الستة والجمع المذكر السالم أو في بعض الأحوال كما في المثنى والجر؛ فإنه يحرك بحركة موافقة له ولا يحذف لعدم الدلالة عليه فيكون الإعراب لفظياً. (قوله: لئلا ينتقض الخ)؛ فإنه معرب بالحرف ولا في آخره ساكناً بعده مع أن إعرابه لفظي، فإذا أريد لفظ المدة خرج عن القاعدة لعدم كون آخره مدة. (قوله: ولعله إنما لم يعده المصنف رحمه الله) أي: لم يعد المصنف رحمه الله هذا الموضع في مواضع الإعراب التقديري واللفظي مع أنه في صدد ضبط مواضع إعرابها ليعرف به من لم يتتبع كلام العرب إعراب الكلمات الواقعة في كلامهم، ويتلفظ بها على وفق محاوراتهم، ولذا أورد الأمثلة المتعددة المتعذر والمستثقل إشارة إلى كل نوع من أنواع الكلمات التي يكون الإعراب فيها تقديرياً، فمن قال: إنه ليس المقصود ههنا الحصر، بل مجرد التمثيل فلا ينافي وجود موضع آخر للإعراب التقديري، وإن الضمير في قوله: واللفظي فيما عداه راجع إلى ما الموصولة، ويجوز إفراد الضمير الراجع إلى الاسمين المعطوفين بكلمة أو أي اللفظي فيما عدا المتعذر والمستثقل لم يأت بشيء؛ لأنه حينئذ لا تنضبط مواضع الإعراب التقديري ما لم تنضبط مواضع المتعذر والمستثقل، فلو لم يكن المقصود من الأمثلة حصر المواضع يفوت غرض المصنف رحمه الله من هذا الكلام، ولذا أرجع الشارح رحمه الله ضمير فيما عداه إلى الأمثلة بتأويل المذكور، فتدبر والله الموفق. (قوله: لا باعتبار عارض) وفيما نحن فيه تقدير الإعراب إنما هو باعتبار عارض التقاء الساكنين. (قوله: وكأن الياء في مثل غلامي الخ) إشارة إلى دفع ما يرد من غلامي ومسلمي من أن تقدير الإعراب بواسطة عارض وهو ملاقاة ياء المتكلم. فلا يصح أنه بصدد بيان الإعراب التقديري للاسم في ذاته ووجه الدفع ظاهر. (قوله: لشدة الامتزاج) لكونه ضميراً متصلاً لا يتلفظ به استقلالاً بخلاف ما نحن فيه فإن كلاً منهما كلمة مستقلة. (قوله: إن قلت: فلم لم يعد الخ) أي: إذا كان الياء لشدة الامتزاج كالجزء من الكلمة فلم لم يعد المصنف رحمه الله في حالة الرفع في مواضع التقديري المستثقل فإن أصله فوي قلب الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصار الإعراب حال الرفع بعد انقلب تقديرياً كما في مسلمي بخلاف النصب والجر. (قوله: بطل قوله الخ)؛ لأن الضمير راجع إلى الأمثلة المذكورة بتأويل المذكور لما عرفت وفيّ داخل فيما عدا الأمثلة المذكورة؛ لأنه ليس مقصوراً ولا اسماً معرباً بالحركة مضافاً إلى ياء المتكلم ولا منقوصاً ولا جمعاً بالواو والنون مضافاً إلى ياء المتكلم. (قوله: أجيب عنه بأنه جعله داخلاً في باب غلامي الخ) يعني: أن فو حال الإضافة إلى ياء المتكلم معرب بالحركة التقديرية كما أن أخي وأبي وحمي كذلك، فهو داخل في باب غلامي، فكان أصل فوي نقل كسرة الواو إلى ما قبلها، ثم أدغمت ولما استثقل ما قبل الياء بالكسرة جعل إعرابه في الأحوال الثلاث تقديرياً، وليس إعرابه بالحرف حتى يكون حال الرفع تقديرياً وحالتي النصب والجر لفظياً. (قوله: نعم بقي الإشكال الخ) فإن مذهبهم في العلم أن يحكيه المستفهم كما نطق به فيقولون في استعلام من يقول: جاءني زيد ورأيت زيداً و مررت بزيد من زيد ومن زيداً ومن زيد، فهو معرب مقدر الإعراب لاشتغال محله بالحركات المحكية. (قوله: إذا جوز الحكاية فيه) ومنه قول من قال: دعيني من تمرتان فإن الإعراب فيه مقدر؛ لأن الألف المحكية مانعة من ظهور الياء لفظاً فحكمنا بأنها في التقدير. (قوله: وذلك) أي: العدول للانحصار ولمثل ما سبق ثابت. (قوله: لاستلزامه) أي: تعريف النحاة. (قوله: فيما هو المقصود من التعريف) أي: تعريف غير المنصرف مثلاً أن يعرفه من لم يتتبع لغة العرب فيجري عليه حكمه من عدم دخوله الجر والتنوين ليطابق كلامه كلامهم، فلو عرف غير المنصرف به لزم أن يعرف أولاً عدم دخول الجر والتنوين ليعرف أنه لا يدخله الجر والتنوين، فيلزم تقدم الشيء على نفسه. (قوله: وعدم انحصار المعرب الخ) عطف على قوله: توقف الشيء على نفسه؛ أي: لاستلزام تعريف النحاة عدم انحصار المعرب في المنصرف وغير المنصرف؛ لخروج ما أعرب بالحروف وهي الأسماء الستة، والمثنى وما ألحق به، والجمع المذكر السالم وما ألحق به عن القسمين، أما عن المنصرف؛ فلعدم كونه معرباً بالحركات الثلاث، وأما عن غير المنصرف، فلعدم تحركه بالفتح، وإنما قال: مثلاً؛ لأنه يخرج عن القسمين ما أعرب بالضمة والكسرة أيضاً. (قوله: من الصرف وهو الفضل والزيادة) كتب المحشي رحمه الله في الحاشية يقال: ما بين الدرهمين صرف؛ أي: فضل، وفي الحديث: «من طلب صرف الحديث» وهو تزيينه بالزيادة انتهى في النهاية في حديث إلى إدريس الخولاني من طلب صرف الحديث يبتغي به إقبال وجوه الناس إليه، أراد بصرف الحديث ما يتكلفه الإنسان من الزيادة فيه على قدر الحاجة، وإنما كره ذلك لما يدخل فيه من الزيادة والتصنع ولما يخالطه من الكذب، وقيل من الصريف وهو الصوت؛ لأن في آخره التنوين وهو صوت، وقيل من الانصراف في جهات الحركات، وقيل من الصريف والصريف هو اللبن الخالص؛ لأنه خلص عن شبه الفعل، وقيل من الانصراف وهو الرجوع؛ لأنه انصرف عن شبه الفعل كذا في شرح التسهيل. (قوله: أعني: علامته) أي: علامة المنصرف وهي تنوين التمكن. (قوله: ولذا يقال له الأمكن) لزيادة تمكنه وقوته في الاسمية حيث لم يشبه الفعل ولم يمنع

بتعريفه[1] فقال: «غَيْرُ المُنْصَرِفِ[2]» «مَا» أي: اسم معرب[3] «فِيْهِ عِلَّتَانِ[4]» تؤثّران باجتماعهما واستجماع شرائطهما فيه[5] أثراً سيجيء ذكره[6]. «مِنْ[7]» علل «تِسْعٍ أوْ» علّة «وَاحِدَةٍ مِنْهَا» أي: من تلك التسع «تَقُومُ[8]» هذه العلة الواحدة «مَقَامَهُمَا» أي: مقام هاتين العلّتين بأن تؤثر[9] وحدها تأثيرهما. «وَهِيَ» أي: العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين ومن[10] الأمور التسعة، لا[11] كل واحد منها حتى يقال[12] لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الأمور، وذلك المجموع:

(١) غير المنصرف. (٢) علم كعبد الله. (٣) قيد الاسم بالمعرب احترازاً عن المبنى. (٤) فاعل ظرفه وخبر شرط. (٥) في الاسم المعرب. (٦) أثر. (٧) بيان لقوله: علتان فتكون صفة. (٨) صفة بعد صفة للواحدة أو حال. (٩) متعلق بتقوم. (١٠) فيه إشارة إلى أن الخبر جملة العلل والحكم بعد الربط. (١١) يعني انقسام الكلي إلى الأجزاء. (١٢) فيه رد على الهندي حيث قال: وهي راجعة إلى العلة لا إلى العلل لأن كل واحدة منها علة لا علل.

غَيْرُ المُنْصَرِفِ مَا فِيْهِ[1] عِلَّتَانِ مِنْ تِسْعٍ أوْ وَاحِدَةٌ مِنْهَا[2] تَقُومُ مَقَامَهُمَا[3] وَهِيَ[4]

(١) أي: اسم معرب بجعل ما موصوفة لكونه خبراً والخبر يكون نكرة.
(٢) أي: من تلك العلل التسع.
(٣) أي: مقام هاتين العلتين بأن تؤثر وحدها تأثيرهما .ج.
(٤) أي: العلل التسع وكلمة هي مبتدأ ومجموع ما في هذين البيتين خبره. قال قدس سره:
أوله: موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب
أي: فما للصرف نزول.

عن تلك الزيادة سمي بغير المنصرف. **(قوله: ما أي اسم معرب)** جعل ما موصوفة لا موصولة؛ لأن حق الخبر أن يكون نكرة؛ ولئلا يلزم تعريف الخبر وتنكير المبتدأ؛ لأن غيراً لا يكتسب التعريف من المضاف إليه، وفيه أن المراد بغير المنصرف معناه العرفي وهو مفهوم محصل لم يلاحظ فيه معنى المغايرة، وله أن يقول: إنه بهذا المعنى أيضاً نكرة؛ لأن الظاهر أنه اسم جنس لا علم جنس؛ لأنه علم ضروري ولا ضرورة هنا، والقول بأنه خبر قدم يخالف الأسلوب الشائع من تقديم المعرف وجعله موضوعاً، والقاعدة المحفوظة أيضاً من أن سبق العِلم بشيء يستدعي جعله موضوعاً، وقد سبق العلم بغير المنصرف. **(قال: فيه علتان)** فاعل الظرف أو مبتدأ قدم خبره والجملة صفة ما العلة في اللغة عارض منه خواصه من الجر والتنوين. **(قوله: لأن غير لا يكتسب الخ)** قد يقال: إذا كان للمضاف إليه ضد واحد كما في عليك بالحركة غير السكون يتعرف بالإضافة وههنا كذلك، وفيه أنه ليس للمنصرف ضد واحد مشتهر بمغايرته للمنصرف حتى يتعرف غير بالإضافة إليه. **(قوله: وهو مفهوم محصل)** أي: معين لا إبهام فيه؛ إذ لم يلاحظ فيه معنى الغيرية حتى يكون مبهماً بإبهام الغير. **(قوله: لأنه اسم جنس)** واسم الجنس لصدقه على كثيرين في حكم النكرة، وفيه أنه إنما يكون في حكم النكرة إذا أريد فرد ما من أفراده، وأما إذا أريد به المفهوم في ضمن أي فرد كان فلا. **(قوله: لا علم جنس)**؛ وذلك بأن يقدر أنه موضوع لذلك المفهوم من حيث معلوميته للسامع. **(قوله: لأنه)** أي: علم الجنس علم ضروري حيث وجدوا بعض الألفاظ الدالة على المعنى الكلي مما يجري عليه أحكام المعارف، ولا تعريف فيها قدروا أنه علم لذلك المفهوم الكلي. **(قوله: والقول بأنه خبر)** أي: القول بأن غير المنصرف خبر لما الموصولة مقدم عليه. **(قوله: عارض غير طبيعي)** احترز بغير الطبيعي عن العارض الطبيعي كالصحة للإنسان،

المنصرف، قيل: الإضافة لامية والتقدير مغاير للمنصرف)، ثم إنه مأخوذ من الصرف بمعنى: اللبن الخالص الحار، والمنصرف خلص عن شبه الفعل والحرف، أو مأخوذ من الصريف، وهو الصوت؛ لأن في آخره تنويناً، وهو غنة في الخيشوم، وقيل: من الانصراف بمعنى الرجوع، وبهذا البيان يعلم حال غير المنصرف. **(قوله: ما، أي: اسم معرب)** أي: بالحركة لما عرفت آنفاً أن المعرب بالحروف لا يوصف بشيء من الصرف وعدمه، وهذا القيد يخرج المبنيات التي فيها علتان من تسع، وفي تفسيره إشارة إلى أن ما موصوفة؛ لأن حق الخبر أن يكون نكرة على أن في جعله موصولاً لزوم تعريف الخبر مع تنكير المبتدأ، وهو لا يجوز لما تقرر أن كلمة غير لا تتعرف وإن أضيفت إلى المعرفة؛ لتوغلها في الإبهام، ولكنها تقبل تخصيصاً فيجوز كونها مبتدأ تدبر. **(قوله: واستجماع شرائطهما الخ)** احتراز عن مثل ضاربة، فإنه يوجد فيه التأنيث والوصف، لكنه لم يستجمع شرائطهما؛ إذ لم يوجد شرط التأنيث، فلم يؤثر في منع الصرف، ولا يرد أيضاً؛ نحو: هند، بأن فيه علتين. **(قوله: من علل تسع جمع علة)** وهي ماله تأثير أولاً، والسبب: ما يتوصل به إلى المقصود، وفي اللاري: تسمية كل واحدة منها علة مجاز من قبيل إطلاق اسم الكل على جزء فافهم، وقيل: تنوين تسع للعوض ويرده تقدير الشارح الموصوف وتمامه في الحواشي. **(قوله: مجموع ما في هذين البيتين)** يعني: أنه من قبيل انقسام الكل إلى الأجزاء كما مر نظيره في قوله: وأنواعه رفع الخ، كما أشار إليه الشارح هناك بتقدير قوله: ثلاثة، ولكن صرح هنا قصداً للرد على الهندي حيث قال: إن ضمير هي راجع إلى العلة في ضمن العلل بناء على أن كل واحدة علة لا علل، فإن ما صنعه الهندي غير مناسب للسياق والسباق، وتوضيح ذلك: أن الضمير راجع إلى التسع إلا أن العطف مقدم على الحكم، فكأنه عطف أولاً بعضها على بعض، ثم حكم على المجموع بأنه خبر المبتدأ فتقدير لفظ مجموع لذلك؛ أي: لكون الخبر مجموع ما في البيتين لا أن الخبر مقدر كما وهم. وقوله: حتى يقال، القائل هو الهندي كما عرفته. **(قوله: وذلك المجموع عدل إلخ)** نقل عنه أول البيتين:

غير طبيعي يستدعي حالة غير طبيعية، وفي اصطلاح النحاة ليست بمعنى الموجب، بل بمعنى ما ينبغي أن يختار المتكلم عند حصوله أمراً يناسبه؛ وذلك الأمر المناسب يسمى الحكم فعلى هذا يكون إطلاق العلة على كل واحد واحد مجازاً، لكن صريح كلام المصنف في الإيضاح يدل على أن إطلاق السبب على كل من التسع حقيقة، وبنى ذلك على أن صاحب المفصل ثنى السبب في تعريف غير المنصرف حيث قال: ما فيه سببان، ولم يقل: ما فيه سبب، ولا يخفى أن هذا الوجه جار في العلتين أيضاً فيكون إطلاق العلة على كل واحد حقيقة عنده. (قوله: واستجماع شرائطهما) إنما قال ذلك، لئلا يبطل مانعية التعريف بنوح وهند منصرفين بناء على صدق التعريف عليهما، وبما دخله اللام أو أضيف كالأحمر وأحمركم في أنه منصرف مع صدق التعريف عليه، وإنما يندفع النقض به؛ لأن من شرائط تأثير العلتين انتفاء ما يعارضهما، وقد وجد المعارض فيما ذكر أما في الأولين فلأن سكون الوسط يعارض أحد السببين، وأما في الآخرين فلأن دخول اللام أو الإضافة يعارض السببين، أو أحدهما لزيادة الاختصاص لهما بالاسم، إن قلت: يبقى النقض بما دخله الكسر والتنوين للضرورة أو التناسب لصدق التعريف عليه مع أنه منصرف عنده لقوله: ويجوز صرفه، وبمسلمات أيضاً علماً لمؤنث لصدق التعريف عليه مع انصرافه لدخول الكسر والتنوين عليه أجيب عن الأول بما سيجيء في تحقيق قوله: ويجوز صرفه، وعن الثاني بأن يمنع وجود السببين المستجمعين لشرائطهما كما قال العلامة من أن هذه التاء ليست متمحضة للتأنيث؛ لدلالتها على الجمعية ولا مجال لتقدير التاء؛ لأن التاء الظاهرة مانعة عن تقدير أخرى، أو أن يقول: إن تنوين المقابلة غير ممنوع منه ولا الكسرة الغير المختصة بالجر أو أن يحذف الكسرة والتنوين كما ذهب إليه بعضهم. (قال: من تسع) مبينة بقوله: وهي عدل إلى آخره فلا حاجة إذن إلى تقييد العلتين بكونهما مانعتين من الصرف حتى يلزم تعريف الشيء بما يساويه الحصر فيها استقرائي. (قوله: من علل تسع) أو من تسع علل والأول أوفق بقوله: أو واحدة منها وبما في أول البيت؛ أعني قوله: موانع الصرف تسع. (قوله: أي: العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين) وذلك باعتبار تقدم العطف على الحكم كقولك: البيت سقف وجدران قال قدس سره في الحاشية أوّله:

مَوانِعُ الصَّرْفِ تِسْعٌ كُلَّما اجْتَمَعَتْ ثنتان منها فما للصَّرْفِ تَصْوِيبُ

وبقوله: يستدعي حالة عما لا يستدعي حالة أصلاً كصفره الوجل وعما يستدعي حالة طبيعية كالكيفية العادثة من دواء حفظ الصحة. (قوله: ليست بمعنى الموجب)؛ لأن الموجب لتغيير آخر الكلمة ليس إلا تلفظ المتكلم. (قوله: بل بمعنى ما ينبغي الخ) لم يقل ما يختار المتكلم؛ لأن المتكلم قد يترك الحكم عند حصول العلة لعارض كالصرف للضرورة والتناسب.

(قوله: فعلى هذا يكون الخ)؛ لأن كل واحد منهما ليس مما ينبغي أن يختار المتكلم عند حصوله الحكم؛ أعني: عدم دخول الكسرة والتنوين، بل عند حصولهما، فلذا قال الشارح رحمه الله: تؤثران باجتماعهما. (قوله: لكن صريح كلام المصنف رحمه الله) فالمراد بالسبب والعلة حينئذ ما له مدخل في اختيار الحكم. (قوله: وبنى ذلك) أي: كون ذلك الإطلاق على كل واحد حقيقة ثنى السبب، فيكون كل واحد منهما سبباً، والأصل في الإطلاق الحقيقة. (قوله: ولا يخفى أن هذا الوجه) الذي ذكره في السبب جار في العلة وهو أنه ثنى العلة. (قوله: لزيادة الاختصاص لهما) أي: اللام والإضافة بالاسم فبدخول أحدهما قوي جانب الاسمية، وضعف جانب الفعل بالفرعيتين. (قوله: إن قلت: يبقى النقض الخ) بقاء النقض بما ذكر مبني على أن المراد بالشرائط في قوله: باستجماع شرائطهما الشرائط المذكورة في بيان العلل، وإلا فيمكن أن يقال: لا نسلم تحقق العلتين المستجمعتين للشرائط فيما صرف للضرورة والتناسب؛ لأن من جملتهما انتفاء الضرورة والتناسب. (قوله: لصدق التعريف عليه) لوجود العلتين فيه العلمية والتأنيث مع شرائطهما. (قوله: بما سيجيء في تحقيق قوله الخ) من أن المراد بصرفه جعله في حكم المنصرف أو المعنى اللغوي أو الضمير راجع إلى الحكم أو يطلق الصرف عليه بناء على تعريف القدماء لغير المنصرف وهو ما لا يدخله الكسر والتنوين. (قوله: وعن الثاني بأن يمنع) أي: المصنف رحمه الله وجود السببين بشرائطهما في مسلمات؛ لأن التأنيث المؤثر في منع الصرف، إما التأنيث اللفظي أو التقديري لا يوجد شيء منهما في مسلمات، أما اللفظي؛ فلأن التاء لدلالتها على الجمعية ليست خالصة للتأنيث، وأما التقديري؛ فلأن وجود التاء فيه يمنع من تقدير تاء أخرى فهو كتاء بنت وأخت حال كونهما علمين؛ فإنهما منصرفان؛ لأن التاء لكونها عوضاً عن الواو ليست للتأنيث ولوجودها في اللفظ يمنع تقدير أخرى، وحاصل الجواب: منع صدق التعريف عليه وتسليم أنه منصرف وهو اختيار الزمخشري. (قوله: أو يقول) عطف على أن يمنع الخ؛ أي: بأن يقول المصنف رحمه الله: سلمنا صدق التعريف عليه، لكن لا نسلم أنه غير منصرف، وقولكم: لدخول الكسر والتنوين عليه، قلنا: التنوين الذي في مسلمات تنوين المقابلة بنون جمع المذكر السالم والكسرة التي فيه غير مختصة بحال الجر، بل تكون في حال النصب أيضاً، وهما غير ممنوعين من غير المنصرف، إنما الممنوع منه تنوين التمكن والكسرة المختصة بحال الجر، وإنما قلنا: إن الكسرة الغير المختصة غير ممنوعة منه؛ لأنه لو منعت الكسرة الغير المختصة منه لكان إعرابه بالفتحة حال النصب والجر، فيكون الجر فيه تابعاً للنصب، وقد كان في الأصل؛ أعني: الجمع المذكر السالم النصب تابعاً للجر، فيلزم مخالفة الفرع الأصل. (قوله: أو أن يحذف الخ) عطف على أن يمنع؛ أي: أجيب بأن يحذف المصنف رحمه الله الكسر والتنوين ومن مسلمات، ويقول: لا نسلم دخول الكسرة والتنوين عليه حال العلمية كما ذهب إليه البعض، واستشهد بما وقع في بعض الأشعار بدون الكسر والتنوين. (قوله: حتى يلزم الخ) غاية للمنفي لا للمنتفي. (قوله: والحصر استقرائي) يعني: تتبعنا الأسماء الغير المنصرفة فلم نجد فيها غير العلل المتسع المذكورة. (قوله: أو من تسع علل) على حذف الصفة على ما قال الرضي: اعلم أن سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون كون مميز العدد في أي درجة كان صفة؛ لأن القصد من التمييز التنصيص وهو معدوم في أكثر الأوصاف، بل إن كانت الصفة مختصة ببعض الأجناس لم يقبح؛ نحو: ثلاثة علماء ومائة فاضل، وقال في بحث النعت: وربما نويت الصفة ولم تذكر للعلم بها انتهى، لا على حذف المضاف إليه على ما وهم حتى يرد عليه إن حذف المضاف إليه وتعويض التنوين عنه مختص بلفظ كل وبعض وإذا على ما صرح به الرضي. (قوله: والأول أوفق) لتعين حذف الموصوف فيه. (قوله: وبما في أول البيت الخ)؛ لأن الإخبار بعد العلم بها أوصاف فيكون تسع صفة العلل. (قوله: فما للصرف تصويب) كلمة ما نافية في التاج: التصويب: بنست فرود آوردن وكسى رادر كاري نسبت بصواب كردن، وكلا المعنيين يناسب

«عَدْلٌ[1] وَوَصْفٌ[2] وَتَأْنِيثٌ[3] وَمَعْرِفَةٌ[4] وَعُجْمَةٌ[5] ثُمَّ جَمْعٌ[6] ثُمَّ[7] تَرْكِيبٌ[8]»

والعدول في عطف هاتين العلتين من الواو إلى (ثم)[9] لمجرد المحافظة على الوزن. «والنُّونُ[10] زائدةٌ[11] مِنْ قَبْلِهَا[12] أَلِفٌ[13] وَوَزْنٌ[14] فِعْلٍ[15]

(١) مستفعل. (٢) فاعلن. (٣) مستفعلن. (٤) فعلن. (٥) مفاعلن. (٦) فاعلن. (٧) مستفعلن. (٨) فعلن. (٩) وثم للتراخي في الأول والنزول في الثاني. (١٠) مستفعلن. (١١) فاعلن. (١٢) مستفعلن. (١٣) فعلن. (١٤) مفاعلن. (١٥) مفاعلن.

عَدْلٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ وَعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبٌ

وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ[1] وَوَزْنُ الفِعْلِ

(١) فاعل الظرف وهو من قبلها أو مبتدأ خبره الظرف المتقدم.

الخ هذه الأبيات لأبي سعيد الأنباري النحوي، وإنما لم يذكر أولها حتى يكون له غنى عن التعريف؛ لأن التعريف المستفاد منه غير جامع لعدم صدقه على ما فيه علة تقوم مقامهما إلا بضرب من التكلف بأن يقال: المراد اجتماع الثنتين حقيقة أو حكماً. (قوله: لمجرد المحافظة) فجردت عن التراخي وأريد مجرد المشاركة؛ وذلك لأن ثبوت العلية للجمع ليس متأخراً عن ثبوتها لما سبق وكذا الحال في التركيب. (قال: والنون) فيه مساهلة؛ إذ العلة مجموع الألف والنون. (قوله: منصوب على أنه حال) أو صفة موصوف محذوف ومنصوب بتقديره؛ أعني: لأن النون لما ذكرت مطلقة احتيج إلى تعيين المراد، ويجوز أن يكون

المقام، وما قيل: التصويب النزول فوهم. (قوله: لأن ثبوت العلية الخ) وما قيل: إن كلمة ثم تستعار للتراخي في الرتبة فيكون ما بعدها أعلى رتبة مما قبلها أو أدنى، ولا يخفى أن الجمع أعلى رتبة مما قبله ومما بعده، فكلمة ثم في العلتين لهذه النكتة الجليلة توهم؛ لأنه إنما يصح ذلك لو كان الجمع أعلى رتبة باعتبار الحكم المنسوب إليه؛ أعني: كونه واحداً من التسع وليس كذلك. (قوله: فيه مساهلة) بجعل جزء العلة شرطاً لها. (قوله: أو صفة موصوف هو محذوف الخ) والتقدير والنون؛ أعني: نوناً زائدة. (قوله: لأن اللام للعهد الذهني) وهو في حكم النكرة

مَوانِعُ الصَّرْفِ تِسْعٌ كُلَّمَا اجْتَمَعَتْ
اثْنتانِ مِنْها فَمَا لِلصَّرْفِ تَصْوِيبُ

والأبيات الثلاثة لأبي سعيد الأنباري النحوي من البحر البسيط من عروضه الأولى المخبونة، وضربه الثاني المقطوع، والموانع جمع مانع؛ لأن وصف ما لا يعقل يجمع على هذا، وتسمية كل منها مانعاً مجاز كما مر، والتصويب بمعنى: النزول، أو من الصواب؛ أي: إذا اجتمع فيه علتان، فالصرف ليس بصواب، بل خطأ ولو ذكر البيت الأول لاستغنى عن التعريف إلا أنه لا يكون جامعاً؛ لخروج ما فيه علة تقوم مقامهما، واعلم أن ابن النحاس النحوي نظم موانع الصرف التسعة فقال:

وَزْنُ الْمُرَكَّبِ عُجْمَةٌ تَعْرِيفُهَا
عَدْلٌ وَوَصْفُ الْجَمْعِ زِدْ تَأْنِيثَهَا

وقال آخر:

اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلاً أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ
رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالوَصْفُ قَدْ كَمُلا

(من شرح القطر والشذور). وقوله: ثم جمع أراد به جمع التكسير فالتنوين للعهد. (قوله: لمجرد المحافظة) أي: المجرد عن النكتة، وقد يقال: إن ذلك لنكتة جليلة ذكرها عصام؛ وهي الإشارة إلى أن ما بعده أعلى رتبة مما قبله أو أدنى؛ إذ الجمع أعلى رتبة مما قبله ومما بعده، فكلمة ثم في العلتين لهذه النكتة، فاعلم أنه يجوز في مثل هذا التركيب عطف المعطوفات على أول المعدودات، وعطف كل واحد منها على ما قبله. فقوله: ثم جمع معطوف على العجمة أو على العدل، وكلاهما أسفل مرتبة منه؛ لأنه قائم مقام علتين، وهما ليسا كذلك، فثم ههنا لعطف الأعلى على الأسفل على كلا التقديرين. وقوله: ثم تركيب أيضاً معطوف على الجمع، أو على العدل، وهو أسفل منهما، أما أسفليته بالنظر إلى الجمع فظاهر، وأما بالنظر إلى العدل؛ فلأن التركيب مشروط بالعملية وعدم الإضافة وعدم الإسناد والعدل لا يشترط بشرط، والمشروط أسفل من غير المشروط، فثم الثانية أيضاً؛ لعطف الأسفل على الأعلى على كلا التقديرين، وكأن العصام لم يطلع على أن التركيب أسفل من العدل هذا. (قوله: والنون زائدة) حال من النون؛ لأنه فاعل معنى، وقيل: صفته. وقوله: من قبلها ألف جملة اسمية حال من صاحب الحال الأول أو صفة، وكتب أيضاً على هذا القول ما نصه:

«وَهَذَا القَوْلُ[1] تَقْرِيْبٌ[2]» فقوله زائدةٌ، منصوب على أنه حال، إذ المعنى: ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة، وقوله: (أَلِف) فاعل الظرف ـ أعني: من قبلها ـ أو مبتدأ وخبره الظرف المتقدم عليه. ولا يخفى أنه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الألف[3]، مع أنها أيضاً[4] زائدة، ولهذا[5] يعبر عنهما[6] بالألف والنون الزائدتين[7]، ولو جعل (الأَلِفَ) فاعلاً لقوله[8] (زَائِدَة) والظرف[9] متعلقاً بالزيادة[10]، وأريد بزيادة الألف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة، وتقدم الألف عليها[11] في هذا الوصف، لَفُهِمَ[12] زيادتهما[13] جميعاً[14]. وهذا[15] كما[16] إذا قلت: جاءني زيد راكباً من قبله أخوه،

(١) أي: القول بأنها تسع أو القول المنظوم للسندي. (٢) يعني مقرب. (٣) لأنها ليست متعلقة بالزيادة. (٤) كالنون. (٥) أي: لأجل كون الألف زائدة كالنون. (٦) أي: عن الألف والنون معاً. (٧) على أن تجعل وصفاً لهما. (٨) لاعتماده على ذي الجمال وهو النون. (٩) يعني من قبلها. (١٠) لغواً. (١١) أي: النون. (١٢) جواب لو. (١٣) أي: الألف والنون. (١٤) حال من الضمير المجرور. (١٥) أي: هذا التوجيه، وهي مبتدأ. (١٦) خبره.

وَهَذَا القَوْلُ تَقْرِيْبٌ

ذكر هذه العلة معرفاً باللام دون باقي العلل؛ لمجرد المحافظة على الوزن، ولذا جوز بعضهم كون قوله: زائدة صفة من قبيل: على اللئيم يسبني، وأما تنكير باقي العلل؛ فلأن السبب مثلاً عدل ما لا كل عدل، فإن بعض العدل يكون سبباً للبناء. وقوله: ويمنع النون قدر يمنع بقرينة أن الكلام في موانع الصرف. (قوله: فاعل الظرف) أي: الظرف المستقر لاعتماده على الموصوف، أو ذي الحال. وقوله: أو مبتدأ خبره الظرف؛ أي: والجملة على التقديرين صفة للنون؛ أي: النون ثابتة من قبلها ألف. (قوله: ولا يخفى أنه لا يفهم الخ) وبالجملة في قوله: والنون زائدة الخ قصوران أوقعه ضيق الوزن فيهما، أحدهما: إفادته كون السبب النون الخاص مع أن السبب هو الألف والنون، وثانيهما: إفادته أن السبب النون التي قبلها ألف زائدة سواء كانت النون زائدة أو لا، فيلزم كون حسان على وزن فعال غير منصرف، أو أن السبب النون الزائدة التي قبلها ألف سواء كانت الألف زائدة أو لا، والحاصل: يمكن أن يكون قوله: وهذا القول تقريب إشارة إلى هذا القصور. (قوله: لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الألف)؛ لأن قوله: من قبلها ألف، كلام مستقل لا تعلق له بما قبله حتى يشاركه في القيد؛ أعني: الزيادة، وحاصل المعنى: ويمنع النون الصرف حال كون النون زائدة، ومنعها الصرف مشروط بكون الألف حاصلة قبل النون إلا أن يقدر المتعلق هنا خاصاً من جنس قوله: زائدة لدلالتها عليه؛ أي: مزيدة من قبلها ألف، وإن كان الشائع المتبادر في أمثال هذا المقام تقدير الأفعال العامة. وقوله: الزائدتين، لا يقال: فليكن هذا التعبير من قبيل التغليب؛ لأنا نقول أنه خلاف الظاهر لا يذهب إليه بلا حاجة ولا نكتة. (قوله: والظرف متعلقاً بالزيادة) وعلى هذا فالظرف لغو فيكون المعنى: والنون حال كون الألف موصوفاً بالزيادة قبلها فيفيد اشتراكهما في الزيادة مع تقدم الألف موصوفاً بالزيادة قبلها، فيفيد اشتراكهما في الزيادة مع تقدم الألف عليها في الذكر، وقوله: فهم زيادتهما

مرفوعاً على أنه صفة للنون؛ لأن اللام للعهد الذهني زيدت للمحافظة على الوزن يدل عليه تنكير الباقي، أو بدل بحذف موصوف؛ أي: نون زائدة أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هي زائدة والجملة معترضة. (قوله: إذ المعنى ويمتنع النون الصرف)؛ وذلك لأن قوله: عدل إلى آخره تعداد للموانع؛ لأنه خبر مبتدأ محذوف؛ أي: تلك التسع هذه، أو بدل من تسع، أو بيان لها، فالعامل هو المنع المفهوم من المقام من غير تقديره في نظم الكلام، قيل: يجوز أن يكون عاملها التعريف المستفاد من اللام كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ﴾. (قوله: وقوله: ألف) الخ الجملة حال من صاحب الحال الأولى فيكون من الأحوال المترادفة، أو من ضميره المستتر في زائدة فيكون من الأحوال المتداخلة أو صفة. (قوله: ولو جعل الألف فاعلاً) الخ الفرق بيّن بين ما إذا جعل ظرفاً للزيادة أو لنفس الزائد؛ إذ على الأول يفهم زيادتهما وتقدم زيادة الأولى على الثانية وعلى الثاني لا يفهم

لاشتراكهما في الدلالة على فرد غير معين فيجوز إجراؤه مجرى النكرة وتوصيفه بها. (قوله: زيدت الخ) لام العهد الذهني زائدة عند النحاة لعدم إفادتها سوى تحسين الكلام، وأما عند علماء المعنى فهي لام الجنس مع قرينة البعضية في حكم النكرة. (قوله: والجملة معترضة بين الجزاء) أعني: والنون وبين متعلقها؛ أعني: من قبلها لبيان حالها اعتناء بشأن صفة الزيادة فإنها مدار منع الصرف. (قوله: فالعامل هو المنع الخ) فيكون عامل الحال معنوياً، ولذا قال الشارح رحمه الله: إذ المعنى، ولم يقل: إذ التقدير. (قوله: قيل يجوز أن يكون عاملها الخ) أي: أعرفك النون من موانع الصرف حال كونها زائدة، وفيه أن تقييد التعريف بحال الزيادة غير مقصود إنما المقصود تقييد النون بها، وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ﴾، ولذا قال المحشي: قيل. (قوله: الفرق بين الخ) المقصود من هذا الفرق بيان فائدة التقييد بقوله: والظرف متعلقاً بالزيادة؛ يعني: أنه بعد جعل قوله: ألف فاعل زائدة الفرق بين ما إذا جعل قوله من قبلها ظرفاً لغواً متعلقاً بالزيادة وبين جعله ظرفاً مستقراً متعلقاً بالزائد؛ أعني: ألفاظاً لا سترة عليه؛ فإنه على الأول يصير المعنى والنون حال كون الألف موصوفاً بالزيادة قبلها فيفيد اشتراكهما في الزيادة مع تقدم الألف عليها

فإنه[1] يدل على اشتراكهما في وصف الركوب، وتقدم أخيه عليه في هذا الوصف[2]. وقوله[3]: (وَهَذَا القَوْلُ تَقْرِيْبٌ) يعني أن ذكر[4] العلل[5] بصورة[6] النظم تقريب لها[7] إلى الحفظ لأن حفظ النظم[8] أسهل[9]، أو القول بأن كل واحد من الأمور التسعة علة[10]، قول تقريبي[11] لا تحقيقي، إذ العلة في الحقيقة[12] اثنان منها[13] لا[14] واحد، أو القول بأنها[15] تسع تقريب لها[16] إلى الصواب[17]، لأن في عددها[18] خلافاً، فقال بعضهم: إنها تسع، وقال بعضهم: إنها اثنتان، وقال بعضهم: إنها «إِحْدَى عَشْرَةَ»، ولكن القول بأنها[19] تسع تقريب لها[20] إلى ما هو صواب من المذاهب الثلاثة، ثم إنه ذكر أمثلة[21] العلل التسع المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال: «مِثْلُ: عُمَرَ» مثال للعدل،

(١) أي: هذا القول. (٢) أي: وصف الركوب. (٣) أي: قول من نظم العلل التسع في هذين البيتين. (٤) أي: مواضع العلل. (٥) الموجبة عدم الصرف. (٦) الإضافة بيا. (٧) أي: للعلل التسع. (٨) للمبتدئين. (٩) لأن طبيعته أميل إليه. (١٠) خبر إن. (١١) أي: مجازي. (١٢) أي: في نفس الأمر. (١٣) من الأمور. (١٤) علة التسع. (١٥) أي: العلة الموجبة لمنع الصرف. (١٦) أي: العلة. (١٧) بمعنى الأصل بين النحاة. (١٨) علل. (١٩) أي: علل. (٢٠) علل. (٢١) يعني: أراد المصنف تعريفه بالأمثلة ليتضح في الجملة مبني بيان شرائطها.

مِثْلُ: عُمَرَ[1]

(١) مثال للعدل.

إلا تقدم الأولى بحسب الوضع على الثانية. (قوله: يعني أن ذكر العلل) الخ من فسر التقريب بالأقرب، فلعله فهم من المبالغة المفهومة من حمل المصدر على صاحبه، أو من الصيغة فإن باب التفعيل يجيء للتكثير، وفيه أنه إذا كان متعدياً يجيء لتكثير المفعول لا لتكثير الفعل. (قوله: أو القول بأن كل واحد) الخ الأظهر أن يقال بدل قوله: علة مانع؛ إذ ليس في كلام الناظم ذكر العلة مع أن الظاهر أن إطلاق العلة على كل من التسع حقيقة عند المصنف بناء على ما ذكرناه. (قوله: وقال بعضهم: إنها اثنتان) لعله أراد ضم النشر، والاثنتان الحكاية

في الذكر، وعلى الثاني يصير المعنى والنون حال كون الألف موصوفاً بالزيادة كائناً قبلها فيفيد كون الألف الزائد متحققاً قبل النون ولا يفيد زيادة النون، والمطلوب زيادتهما معاً، فلذا جعل الشارح رحمه الله الظرف لغواً. (قوله: أو لنفس الزائد) ظرفاً مستقراً حالاً من الزائد؛ أعني: الألف. (قوله: من فسر التقريب الخ) لما كان التفسير للتقريب؛ أي: جعل الشيء قريباً بالأقرب؛ أعني: الموصوف بزيادة القرب غير صحيح بحسب الظاهر وجهه المحشي رحمه الله بأن معنى الأقربية إما مفهوم من المبالغة المفهومة من حمل المصدر على ذات اتصف به؛ نحو: رجل عدل فإنه يدل على كماله فيه حتى أنه صار عين الذات فيفيد أن هذا القول كامل في القرب وهو الأقرب وحينئذ صيغة التفعيل بمعنى أصل الفعل، وإما مفهوم من التكثير المستفاد من صيغة التفعيل فإن كثرة القرب هي الأقربية. (قوله: وفيه أنه إذا كان متعدياً الخ) نحو: ﴿وَقَلَّبَتْ لَكَ ٱلْأُمُورَ﴾ قيد بذلك؛ لأنه إذا كان لازماً يجيء لتكثير نفس الفعل؛ نحو: جوّلت وطوّفت، ولتكثير الفاعل؛ نحو: موّتت الإبل، وأما جرحته وقطعت الثوب فهو بمعنى أكثرت جراحاته وقطعانه فهو أيضاً لتكثير المفاعيل. (قوله: لعله أراد الخ) فيه أنه لو أراد ضم جميعاً، فيه ما لا يخفى من التكلف مع عدم ظهور هذا الفهم أيضاً منه. (قوله: جاءني زيد راكباً من قبله أخوه) فأخوه: فاعل راكباً، والظرف؛ أعني: من قبله، متعلق براكباً، والمعنى: جاء زيد حال كونه راكباً أخوه من قبل ركوبه، إلا أن القبلية هنا زمانية، وفيما نحن فيه مكانية (نعمه). (قوله: يعني أن ذكر العلل في سورة النظم الخ) في شرح العصام لنا بدائع في قوله: وهذا القول تقريب، أحدها: أن جعل عدم الانصراف للسببين ليس قولاً تحقيقياً، بل اعتبار محض لتقريب غير المنصرف إلى الضبط، ثانيها: أن جعل الجمع والتأنيث بالألف بمنزلة السببين دون العكس أو اعتبارهما على حيالهما قول تقريبي، ثالثها: أن قولنا: غير المنصرف ما فيه علتان إلخ دون ما قالوا: أنه الذي لا يدخله الكسر والتنوين تقريب إلى المعرفة، رابعها: أن علة منع الصرف هو المتكلم، وجعل السبب سبباً قول تقريبي؛ كجعل العامل غير المتكلم، وقوله: إلى الحفظ؛ أي: إلى حفظ المبتدأ وضبطه لا بمعنى الحفظ من العيوب لما مر. (قوله: قول تقريبي) أي: ظاهري تسامحي، وفيه إشارة إلى أن ياء النسبة محذوفة من قوله: تقريب في النظم كما في قولهم: عرض مفارق مثلاً. (قوله: تقريب لها إلى الصواب) أي: القول بأن الأسباب تسعة أقرب إلى الصواب مما قيل أنها أحد عشر هذه التسع مع شبه ألف التأنيث؛ كأرطى[1] علماً، ومراعاة الأصل في مثل أحمر وعطشان إذا نكر بعد العلمية، ومما قيل: إنها عشر هذه مع لزوم تاء التأنيث وعدم النظير في الآحاد (موشح)، وشبه ألف التأنيث عبارة عن كل ألف ليست للتأنيث وزيدت في آخر الاسم، وجعل ذلك الاسم علماً كأرطى فإن ألفه ليست للتأنيث، بل للإلحاق بدليل قبولها تاء كقولهم أرطأة. (قوله: فقال بعضهم) كالزمخشري والمصنف والبيضاوي. (قوله:

(١) أرطى اسم شجر يدبغ به الجلود، وهو منصرف؛ لأن ألفه للإلحاق لا للتأنيث، بدليل أرطاة، فإذا جعل علماً لمذكر امتنع من قبول تاء التأنيث في عدم دخول التاء عليها، فمنع من الصرف للعلمية وشبه ألف التأنيث.

والتركيب، أما الحكاية؛ أي: النقل من الفعل إلى الاسم ففي وزن الفعل مع الوصف كأعلم أو مع العلمية كيشكر علماً ولا يخفى أنها لا تتناول؛ نحو: أفكل علماً، بل نحو: أعلم أيضاً، أما التركيب ففي البواقي، وقد تكلف في اعتبار التركيب هناك تكلفاً لا معنى له فلا فائدة في إيراده. (قوله: وقال بعضهم: إنها إحدى عشرة) هذه التسع مع مراعاة الأصل في نحو: أحمر إذا سمى به ثم نكر، وشبه ألف التأنيث المقصورة، وهو كل ألف ليست للتأنيث زيدت في آخر الاسم وجعل ذلك الاسم علماً سواء كانت للإلحاق كأرطى أولا كقبعثرى؛ لأنها

النشر لأدرج وزن الفعل أيضاً في التركيب وليس اعتبار التركيب فيه أكثر تكلفاً من اعتباره في البواقي. (قوله: كاعلم الخ) فإن امتناع الصرف فيهما بطريق الحكاية الفعلية إلى الاسمية لم يدخل عليها بعد النقل أيضاً كذا في بعض الشروح. (قوله: ولا يخفى أنها لا تتناول أفكل الخ) في الصحاح الأفكل على وزن أفعل الرعدة ولا يبنى منه فعل، يقال: أخذه أفكل إذا ارتعد من برد أو خوف، وهو منصرف وإن سميت به رجلاً لم تصرفه في المعرفة للتعريف ووزن الفعل وصرفته في النكرة فإنه لا يمكن القول بالنقل من وزن الفعل لعدم بناء الفعل منه. (قوله: بل نحو: أعلم أيضاً) أي: مالحو على صيغة اسم التفضيل فإنه وإن وجد الفعل على وزنه فإنه غير منقول منه؛ لكونه صيغة برأسه، ولو أريد بالحكاية في وزن الفعل إن هذا الوزن لما كان في الفعل لم يكن معه كسر ولا تنوين، فإذا وجد في الاسم حكى ذلك الوزن على ما كان عليه في حال كونه في الفعل لم يرد الإشكال بنحو: اعلم لكنه يرد عليه أن يلزم أن يكون أفكل قبل العلمية غير منصرف كذا قيل. وفيه أنه إنما يلزم ذلك لو لم يشترط في تأثير اجتماعه مع الوصف أو العلمية. (قوله: وقد تكلف الخ) في بعض الشروح، وأما تركيب التأنيث بالتاء ظاهرة أو مقدرة أو بالألف وهو إما تركيب التأنيث مع العلمية أو تركيب حرف التأنيث مع الاسم وتركيب العدل في عمر؛ فإنه منزلة علمين تقدير إلا أن الواضع قصد التسمية بعامر فعدل عنه خوف اللبس إلى عمر، ونحو: ثلاث؛ فإنه بمنزلة ثلاثة ثلاثة، وتركيب الجمع؛ فإنه بمنزلة جمعين، وتركيب الاسمين في بعلبك وتركيب الألف والنون إما مع العلمية؛ نحو: عمران أو مع الوصفية كسكران، وتركيب العجمة وهو إما تكريرها في العجمي والعربي أو تركيبها مع العلمية انتهى، وآثار التكلف ظاهرة فلا تحتاج إلى البيان. (قوله: سواء كانت للإلحاق) في الإيضاح معنى الإلحاق أن توجد حروف بنية ناقصة عن حروف بنية أخرى، وليس في الأصول مماثلها فيزاد على الناقص حرف ليصير مثله في الزنة عند إرادتهم مثل تلك البنية المخصوصة. (قوله: كأرطى) شجر من أشجار الرمل يدبغ به؛ إذ ألفه للإلحاق بجعفر في الأكثر؛ لأن الواحدة أرطأة، ولقولهم: أديم مأروط فلما حذف الألف من مفعوله دل على زيادتها وأصالة الهمزة في الإيضاح، ويجوز أن يكون ألفه أصلية ويكون وزنه أفعل ويدل عليه قولهم: أديم مرطى فحذف الهمزة من المفعول يدل على زيادتها وإثبات الياء يدل على أصالتها. (قوله: أو لا كقبعثرى)؛ إذ ليس في الأصول سداسي حتى تلحق به قال في الصحاح: قال المبرد: القبعثري المظيم الشديد، والألف ليس للتأنيث وإنما زيدت ليلحق بنات الخمسة ببنات الستة؛ لأنك تقول منه قبعثراة، فلو كانت الألف للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر انتهى، وقد أخطأ الجوهري في هذا الحكم؛ أي: الحكم بالإلحاق

«وَأَحْمَرَ[1]» مثال[2] للوصف، «وَطَلْحَةَ» مثال للتأنيث، «وَزَيْنَبَ» مثال للمعرفة، وفي إيراد[3] (زينب) مثالاً للمعرفة بعد (طلحة) إشارة إلى[4] قسمي التأنيث اللفظي والمعنوي، «وَإِبْرَاهِيمَ» مثال للعجمة، «وَمَسَاجِدَ» مثال للجمع، «وَمَعْدِ يَكْرِبَ[5]» مثال للتركيب، «وَعِمْرَانَ» مثال للألف والنون، «وَأَحْمَدَ» مثال لوزن الفعل. «وَحُكْمُهُ» أي وحكم غير المنصرف والأثر المترتب[6] عليه من حيث اشتماله على علتين أو علة واحدة منها تقوم مقامهما[7]

(١) فيه وزن الفعل أيضاً إلا أنه غير معتبر لما قلنا آنفاً. (٢) ليكون وسيلة إلى زيادة معرفة غير المنصرف وأسبابه. (٣) مقدم خبر. (٤) مبتدأ وخبره مقدم وهو قوله: وفي إيراد زينب. (٥) المشهور بكسر الراء وسكون الياء. (٦) اسم مفعول. (٧) أي: العلتين.

وَأَحْمَرَ[1] وَطَلْحَةَ[2] وَزَيْنَبَ[3]
وَإِبْرَاهِيمَ[4] وَمَسَاجِدَ[5] وَمَعْدِ يَكْرِبَ[6]
وَعِمْرَانَ[7] وَأَحْمَدَ[8] وَحُكْمُهُ:[9]

(١) مثال للوصف. (٢) مثال للتأنيث. (٣) مثال للمعرفة. (٤) مثال للعجمة. (٥) مثال للجمع. (٦) مثال للتركيب. (٧) مثال للألف والنون. (٨) مثال لوزن الفعل. (٩) أي: حكم غير المنصرف.

بالعلمية تمتنع من التاء كألف التأنيث، وأما ألف الإلحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بألف التأنيث الممدودة وإن كانت ممتنعة من التاء، ولعل المصنف لم يعتبرهما؛ لأن مراعاة الأصل مندرجة في اعتبار الوصف الأصلي ومنع صرف الثاني لم يثبت عنده، وإن كان القياس يقتضيه؛ لأنه أشبه بألف التأنيث من الألف والنون الزائدتين. (قوله: إشارة إلى قسمي التأنيث) الخ يعني: أن التأنيث اللفظي معتبر وإن كان مع التذكير الحقيقي الذي لا يعتبر تأنيث الفعل معه، فلا يقال: جاءت طلحة، وكذا المعنوي الذي خفي فيه العلامة. (قوله: من حيث اشتماله على علتين) الخ إنما قال ذلك؛ لأن

كذا قال السيد في حواشيه على الرضي. (قوله: لأنها بالعلمية تمتنع من التاء الخ) فيه أن امتناعها من التاء لأجل العلمية لا للألف وجميع الأعلام مشاركة له في هذا الوصف، فكيف يصير سبباً لمشابهتها بألف التأنيث؟. (قوله: وأما ألف الإلحاق الممدودة) كعلباء فإنه يلحق بسرداح العلباء عصب العنق وهما علباوان، والسرداح بكسر السين والحاء المهملة: الناقة الكثيرة اللحم. وقال الفراء: العظيمة. (قوله: فلم تلحق مع العلمية بألف التأنيث الممدودة) في الرضي لاجتماع شيئين؛ أحدهما: ضعف ما يشبهه ألف الإلحاق الممدودة: أعني: الهمزة في نحو: حمراء في باب التأنيث دون ألف التأنيث في نحو: كبرى لكون الهمزة في الأصل ألفاً، والثاني: كون همزة الإلحاق في مقابلة الحرف الأصلي؛ ولذلك أثر الألف والنون في نحو: سكران لمشابهته ألف التأنيث الممدودة؛ لأن النون ليست في مقام حرف أصلي، وألف الإلحاق المقصورة وإن كانت في مقابلة الحرف الأصلي لكنها تشبه علامة التأنيث الأصلية؛ أي: الألف المقصورة لا المنقلبة عن علامة التأنيث؛ أي: ألف التأنيث الممدودة. (قوله: أشبه الخ) لمشابهتها لها لفظاً وامتناعاً من التاء. (قوله: يعني: أن التأنيث الخ) أي: ليس مراد الشارح رحمه الله الإشارة إلى انقسام التأنيث إلى قسمين، بل مراده

وقال بعضهم: اثنان) وهو صدر الأفاضل والقاضي عضد ومن معهما، لعل هذا البعض أراد ضم النشر فحصرها في الاثنين[1]. (قوله: وقال بعضهم: أحد عشر) وهو صاحب اللباب ومن تبعه، حيث زادوا شبه ألف التأنيث في نحو: أرطى، ومراعاة الأصل في نحو: أحمر بعد التنكير، ولعل المصنف لم يعتبرهما؛ لأن مراعاة الأصل مندرجة في اعتبار الوصف الأصلي، ومنع صرف الأول؛ أعني: شبه ألف التثنية لم يثبت عنده. (قوله: أنه ذكر أمثلة العلل) أي: أراد ذكرها توضيحاً لها، وفيه مقابلة الجمع فيصار إلى التوزيع. (قوله: مثال للعدل) فهو غير منصرف؛ لأنه تحقق فيه العدل المؤثر باجتماع علة أخرى هي العلمية، ويناسب ما قال بعضهم:

اعْدِلْ تَكُنْ مِنْ صُرُوفِ الدَّهْرِ مُمْتَنِعاً
فَالصَّرْفُ مُمْتَنِعٌ لِلْعَدْلِ فِي عُمَرَ

وقوله: مثال للمعرفة، بل للتعريف العلمي والتأنيث المعنوي. وقوله: إلى قسمي التأنيث؛ يعني: أنهما معتبران في منع الصرف. (قول: معدي كرب) مثال للتركيب؛ أي: مع العلمية، وهو اسم رجل معروف واسم قرية بالشام وفيه لغات ثلاث، معدي كرب برفع الباء غير منصرف، ومعدي كرب بنصب الباء مضاف إليه غير منصرف؛ لأن كرب عند صاحب هذه اللغة مؤنث معرفة ومعدي كرب مضاف إليه مصروف وياء معدي ساكنة بكل، حال ونسبته إلى الجزء الأول، فيقال: معدي وتصغيره معيدي كرب. (رضي على الشافية ومختار الصحاح)، وأما الراء في كرب فهو مكسور أو مفتوح والأول مشهور وروي السكون. (قوله: وأحمد مثال لوزن الفعل) أي: مع العلمية فإذا نكر صرف. (لطيفه): جاء رجل من العرب اسمه أحمد وأراد أن يدخل بيت امرأة أجنبية من العرب، فقالت المرأة: انصرف وأنت أجنبي، قال: أنا أحمد وأحمد لا ينصرف، فقالت: إن كانت معرفة وإلا انصرف. (قوله: وحكمه؛ أي: حكم غير المنصرف) الظاهر أن الإضافة للاستغراق، وقوله: والأثر المترتب الخ عطف تفسير للحكم، وإشارة إلى أن الحكم ههنا بمعنى الحكم المتعارف عند الأصوليين كما مر؛ إذ للحكم معان أخرى غير هذا. (قوله: من حيث اشتماله) من اشتمال الموصوف على الصفة

(١) وهما الحكاية وتركيب العلتين (لارى جزائري).

«أَنْ[1] لاَ[2] كَسْرَ» فيه «وَلاَ تَنْوِيْنَ» وذلك[3] لأن[4] لكل علةٍ[5] فرعية[6]، فإذا وقع في اسم[7] علتان حصل فيه فرعيتان: يشبه[8] الفعل من حيث إن له فرعيتين بالنسبة إلى الاسم: إحداهما: افتقاره[9] إلى الفاعل[10]. وأخراهما: اشتقاقه من المصدر. فمنع منه[11] الإعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو

(١) وهي مخففة اسمها ضمير الشأن المقدر وجوباً لكونه أصل الباب - سعد الله - (٢) لنفي الجنس بشير إلى صدق خبر لا. (٣) أي: عدم الكسر فيه وعدم التنوين. (٤) ثابت. (٥) من علل التسع. (٦) لأخرى. (٧) المعرب. (٨) ذلك الاسم. (٩) أي: احتياج الفعل. (١٠) لا يكون الفاعل إلا اسماً. (١١) أي: من الاسم المشابه له.

أو المحل على الحال، وفيه إشارة إلى أن الحكم والحمل مقيد بقيد الحيثية حتى لا يرد الاعتراض بكونه معرباً بالضمة والفتحة مثلاً فإنه حكم آخر فقيد الحيثية للتقييد، وتوضيحه: أن له أحكاماً كثيرة، لكن كل حكم من جهة فمن حيث إنه - أي: غير المنصرف - معرب حكمه الاختلاف، ومن حيث إنه فاعل حكمه الرفع الخ، فنبه على أن هذا حكمه من حيث اشتماله على علتين لا أنه ليس له حكم إلا هذا الحكم كما وهم. (قوله: أن لا كسر فيه الخ) يشير إلى أنَّ أنْ مخففة من أنَّ واسمه ضمير الشأن. وقوله: لا كسر، اسم لا لنفي الجنس وخبره محذوف وهو فيه لدلالة المقام عليه؛ أي: لا كسر أصلاً لا إعرابياً ولا بنائياً موجود فيه، والجملة مفسرة فما قيل: إن قوله: لا كسر، اسم إن وفيه خبر فسهو. (قوله: ولا تنوين) أي: فيه ففيه اكتفاء، والتركيب من قبيل لا حول ولا قوة إلا بالله، ثم إن المراد بالتنوين ما هو مخصوص بالاسم، وهو ما سوى الترنم، وقيل: بل المراد تنوين التمكن فقط وهو الفارق بين المنصرف وغيره، وما دخله اللام أو أضيف مستثنى عن الحكم بقرينة ما سيأتي، ومنهم من ذهب إلى أن غير المنصرف مبني في موضع الجر متمسكاً باتفاق النحاة على تسمية هذا الجر فتحة والفتحة من ألقاب البناء، وإنما لم يقل إن لا جر؛ لأن الفتحة في غير المنصرف مثل مررت بأحمد هو الجر؛ إذ للكسر أنواع وعلامات، وأما الكسر في نحو: مسلمات، فليس مخصوصاً بالجر، بل مشترك بينه وبين النصب، فإن قلت: لم أختص الجر والتنوين بالمنع عن غير المنصرف من بين خواص الاسم؟ قلنا: أما التنوين فإن لها مزيد اختصاص بالاسم من بين سائر الخواص من حيث أنها للقطع عن الإضافة التي لا توجد إلا في الاسم؛ لأن الفعل متصل بفاعله دائماً، وأما الكسر؛ فلأن بينه وبين التنوين مؤاخاة من حيث إنه يقوم مقام التنوين دون أخواته كذا ذكروا. وقوله: كذلك؛ أي: كون حكمه ما ذكر. (قوله: فإذا وقع في الاسم علتان) أي: أو واحدة منها تقوم مقامهما ففيه اكتفاء كذا قيل، ولك أن تقول: علتان حقيقة أو حكماً فلا اكتفاء. (قوله: فيشبه الفعل من حيث الخ) المشابهة للفعل على ثلاثة أقسام: أعلاها يوجب البناء كما في أسماء الأفعال، وأوسطها يوجب عدم الانصراف كما فيما نحن فيه، وأدناها

أَنْ[1] لاَ كَسْرَةَ وَلاَ تَنْوِيْنَ

(١) إن مشابهة الاسم الفعل ثلاث مراتب أعلاها يوجب البناء وأدناها عدم الانصراف وأوسطها العمل. عب.

الحكم يضاف إلى العلة حقيقة لا إلى ما فيه العلة، ورجع الضمير إلى وجود أحد الأمرين من العلتين وما يقوم مقامهما صرف عن المنساق إلى الفهم. (قال: إن لا كسر فيه ولا تنوين) إنما ذكر الكسرة هنا مع أن انتفاءها قد علم بقوله: غير المنصرف بالضمة والفتحة؛ لأنه أراد الجمع بين الحكمين فإنه أقرب ضبطاً، ولا يخفى أن ذلك الحكم لم يظهر في المثنى وجمع المذكر السالم علمين للمؤنث إلا إذا أعربا إعراب المفرد كما ذهب إليه بعضهم. (قوله: لأن لكل علة فرعية) اعلم أن الفرعية لا تختص بفرعية الموقوف للموقوف عليه، بل يشملها وغيرها كفرعية المرجوح للراجح، وأنها لا تنحصر فيما ذكر ككون الاسم مثنى إلى غير ذلك لكن لم يعتبروها ولم يعلم وجهه. (قوله: فإذا وقع في الاسم علتان) الخ لم يمتنع

الإشارة إلى اعتبار القسمين في منع الصرف. (قوله: وإن كان مع التذكير الخ) إشارة بأن الوصلية إلى أنه إذا كان معه التأنيث الحقيقي كضمرة أو لا يكون معه شيء من التذكير والتأنيث الحقيقيين فاعتباره أولى. (قوله: وكذا المعنوي الذي خفي فيه العلامة) أي: علامة التأنيث أشار بالوصف إلى أن ليس المراد بالمعنوي ما يكون تأنيث من حيث المعنى بأن يكون مؤنثاً حقيقياً، بل ما يكون فيه علامة التأنيث مقدراً غير ملفوظ. (قوله: إنما قال ذلك الخ) قيد الحيثية بيجيء للإطلاق وأنه لا قيد هناك وللتقييد وللتعليل، وههنا ليس من قبيل الأول؛ لأن ذلك إنما يستفاد إذا كان القيد في الحيثية نفس المقيد كما في قولك: الإنسان من حيث هو إنسان والموجود من حيث هو موجود ولا من قبيل الثاني؛ إذ الاشتمال على العلتين معتبر في مفهوم غير المنصرف عند المصنف رحمه الله، فلا فائدة في تقييده به فتعين كونه من قبيل الثالث فيكون المعنى حكم غير المنصرف لأجل اشتماله على العلتين كذا ففائدة التقييد حينئذ الإشارة إلى أن نسبة هذا الحكم إلى غير المنصرف على سبيل المسامحة باعتبار اشتماله على علته لأن الحكم إنما ينسب إلى علته لأن معناه الأثر المترتب على الشيء وعلة عدم دخول الجر والتنوين إنما الخو السببان أي وجودهما لا ذات غير المنصرف وما قيل: إن فائدة التقييد الإشارة إلى أن لغير المنصرف أحكاماً أخر لا من هذه الحيثية فمنه أنه إنما يتم لو كانت

يوجب العمل كعمل اسم الفاعل بمشابهة المضارع. وقوله: افتقاره؛ أي: احتياجه في الإفادة. (قوله: واشتقاقه من المصدر) هذا التعليل لا يستقيم إلا على مذهب البصريين دون الكوفيين، لكن لما كان المذهب المنصور هو الأول لم يخرجه الخلاف المذكور عن العلية. (قوله: والتنوين الذي هو الخ) عطف على الإعراب لا على الجر وهو ظاهر؛ أي: ومنع منه التنوين الذي هو علامة كون الاسم متمكناً في الإعراب، وفيه إشارة إلى أن التنوين الممتنع الدخول على غير المنصرف هو تنوين التمكن لا مطلق التنوين كما عرفت وإلا لانتقض بعرفات؛ فإنه غير منصرف لكن تنوينه تنوين المقابلة خلافاً للزمخشري حيث قال: التنوين في مثل عرفات للتمكن، وعدم سقوطه؛ لأن هذا التأنيث فيها ضعيف وذلك لأن التاء التي كانت لمحض التأنيث سقطت والتاء فيه علامة جمع المؤنث، ورده الرضي بأن عرفات مؤنث وإن قلنا: أنه لا علامة تأنيث فيها؛ لأنه لا يعود الضمير إليها إلا مؤنثاً، تقول:

بفرعية واحدة؛ لأن المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية؛ إذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة، بل يحتاج في إثباتها إلى تكلف، وكذا إثبات الفرعية في الأسماء بسبب هذه العلل خفي فلم تكف واحدة إلا إذا قامت مقام اثنتين. (قوله: فيشبه الفعل) اعلم أن أصل الاسم الإعراب، وأصل الفعل العمل والبناء، فإذا شابه الاسم الفعل في تمام معناه كما في أسماء الأفعال يبنى ويعطى عمله، وإذا شابهه في تركيب الحروف الأصلية وفي جزء معناه كاسم الفاعل يعطى عمله ولا يبنى لضعف أمر الفعل في البناء، ولذا يعرب المضارع بتعلقه على الاسم، وإذا شابهه بوجه بعيد ككونه فرعاً فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء، ولا يعطي بها عمل الفعل لخلوه من المعنى الفعلي، بل ينزع بها علامة الإعراب، وهو التنوين ثم يتبعه الكسر أو ينزعان معاً. (قوله: فمنع منه الإعراب) وفي تقديم الكسرة على التنوين إشارة إلى ذلك أو منع التنوين أولاً ثم اتبع الكسرة، وقد جوّز المصنف الأمرين في الإيضاح ومال الشيخ الرضي إلى الثاني؛ لعود الكسرة بضرورة عود التنوين وعدم ضرورة عودها، وإنما اتبع الكسر التنوين؛ لأن التنوين يحذف لا لمنع الصرف أيضاً كما في الوقف واللام والإضافة، فأرادوا النص من أول الأمر على أنه لم يسقط إلا لمشابهته الفعل فحذفوا صورة الكسر التي لا تدخل الفعل، وقال المصنف: إنما يتبعه؛ لأن الكسر يلازم التنوين؛ يعني: أن أيّ موضع يدخله التنوين يدخله الكسر، فإذا انتفى التنوين من غير عوض انتفى

الحيثية للتقييد وليس كذلك ولأن وجود هذا الحكم لغير المنصرف لا ينافي وجود أحكام أخر له حتى تقيد بالحيثية نعم إن دخول الجر والتنوين عند الضرورة والتناسب يحوج إلى ذلك التقييد لكن ذلك في حكم المستثنى من هذا الحكم بقوله ويجوز صرفه للضرورة والتناسب كأنه قيل حكمه أن لا كسرة ولا تنوين إلا عند الضرورة والتناسب، وأما قيد الحيثية في قوله: وحكمه أن يختلف الخ حيث قال: أي حكم المعرب من حيث إنه معرب فهو لبيان الإطلاق أنه لا مدخل لقيد من القيود في هذا الحكم فإن له باعتبار قيد آخر معه من كونه منصرفاً أو غير منصرف أو فاعلاً أو مفعولاً إلى غير ذلك أحكاماً أخر. (قوله: ورجع الضمير) هل إرجاع ضمير حكمه إلى وجود أحد الأمرين المذكورين لتكون نسبة الحكم إلى علته صرف للعبارة عن الظاهر المتبادر فإن المنساق إلى الفهم بعد تعريف غير المنصرف بيان حكمه كما في تعريف المعرب وحكمه. (قوله: ولا يخفى الخ) في الرضي إنما لم يظهر أثر منع الصرف في المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع سببين نحو: أحمران ومسلمون علمين لمؤنث؛ لأن النون فيهما للتمكن حتى يحذف فيتبعه الكسر وأيضاً فإن النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب. (قوله: إلا إذا أعربا إعراب المفرد) أي: جعل النون متعاقب الإعراب فحينئذ وجب منع صرفهما للعلتين؛ لأنه إذن فيهما تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر كذا في الرضي (قوله: بل يحتاج في إثباتهما إلى تكلف) وهو أن الأفعال فرع الأسماء إفادة واشتقاقاً، أما إفادة فلاحتياج الفعل في كونه جزء كلام إلى الاسم واستغناء الاسم عنه، وأما اشتقاقاً فلكونه مشتقاً من المصدر. (قوله: خفي) كما يشهد به بيان الفرعية. (قوله: فلم تكف واحدة) إعادة لمضمون قوله: ولم يقنع بفرعية واحدة إلا أن ما سبق مذكور بطريق المدعى وههنا مذكور بطريق النتيجة وليتصل به الاستثناء. (قوله: اعلم أن أصل الاسم الإعراب) لاعتوار المعاني عليه فيحتاج إلى علامات تميز بعض تلك المعاني عن بعض، وأما الفعل فلا يطرأ عليه إلا معنى واحد لازم وهو كونه عمدة فيما تركب منه من غيره. (قوله: يبنى) أي: الاسم نظراً إلى أصل الفعل الذي هو البناء فيعطى عمله لاشتماله على معناه الذي يقتضي الفاعل والفضلات. (قوله: ولهذا يعرب الخ) ولو كان أمره قوياً في البناء لما خرج منه بسبب مشابهته بالاسم. (قوله: بل ينزع عنه علامة الإعراب) فيكون اسماً معرباً بلا علامة الإعراب. (قوله: أو منع التنوين أولاً)؛ لأنه علامة التمكن؛ أي: علامة إعرابه هي التنوين. (قوله: وعدم ضرورة عودها) كما في قوله: أعد ذكر نعمان؛ إذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده، فلو كان الكسر حذف أيضاً لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة إليه؛ إذ مع الضرورة لا يرتكب إلا قدر الحاجة. (قوله: صورة الكسر الذي لا يدخل الفعل) ولذا يؤتى بنون العماد في نحو: ضربني ويضربني، وإنما قال: صورة الكسر؛ لأن

علامة التمكن وإنما قلنا: إنَّ لكلِّ علةٍ فرعية، لأنَّ العدل فرع[1] المعدول عنه، والوصف[2] فرع الموصوف، والتأنيث فرع التذكير، لأنك تقول: قائم، ثم تقول: قائمة، والتعريف فرع التنكير[3] لأنك تقول: رجل، ثم تقول: الرجل، والعجمة في كلام العرب فرع العربية إذ الأصل في كل كلام أن لا يخالطه لسان آخر، والجمع فرع[4] الواحد والتركيب[5] فرع الإفراد، والألف[6] والنون الزائدتين فرع ما زيدتا عليه، ووزن الفعل فرع وزن الاسم[7]، لأن أصل كل نوع أن لا[8] يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر، فإذا وجد فيه[9] هذا[10] الوزن كان فرعاً لوزنه الأصلي «وَيَجُوزُ»

(١) لأن الأصل بقاء الاسم على حاله. (٢) قوله: الوصف فرع الموصوف، أقول: الأولى أن يقال: الوصف ههنا مشتق وهو فرع المشتق منه فيكون فرعيته كفرعية الفعل للاسم - عيسى - (٣) لأنه الأصل لعدم احتياجه إلى شيء. (٤) إذ هو ضم آحاد. (٥) لأنه عبارة عن ضم مفرد إلى مفرد ليحصل أسماء واحد. (٦) سواء كانا في الاسم مثل: عثمان، أو الوصف مثل: سكران. (٧) لأن الاسم أصل بالنسبة إلى الفعل. (٨) أي: الوزن الموجود في الاسم. (٩) أي: في كل نوع. (١٠) أعني في نوع الاسم.

وَيَجُوزُ

هذه عرفات مباركاً فيها الخ. (قوله: والعجمة في كلام العرب الخ) قال مظهر الدين: النحو عربي فالعجم في العربي دخيل، والدخيل فرع الأصيل، والاسم العجمي إنما يكون غير منصرف إذا كان علماً في العجم، فإن كان عجمياً ولم يكن علماً فيه فهو منصرف، وإن وضع بعد العجم علماً لشخص نحو: فرند، فإنه اسم جنس ويدخله الألف واللام، فإذا أدخلته اللام صار عربياً معرباً. (قال المصنف: ويجوز صرفه) أما عطف على قوله أن لا كسر فيكون تحت قوله وحكمه أو عطف على حكمه، وقوله أي لا يمتنع فاعلم أن الأشياء منحصرة في ثلاثة: واجب؛ وهو ما يكون وجوده ضرورياً كوجود الباري تعالى، وجائز؛ وهو ما لا يكون وجوده ولا عدمه ضرورياً كأفراد الإنسان، وممتنع؛ وهو ما يكون عدمه ضرورياً كشريك الباري، والممكن: إما خاص؛ وهو سلب الضرورة عن الطرفين، أو عام؛ وهو سلب الضرورة عن أحد الطرفين، فإن سلب الضرورة عن جانب الوجود فجانب العدم يكون مطلقاً؛ أي: سواء كان ضرورياً أو لا، فهذا هو الإمكان العام السالب، وإن سلبت عن جانب العدم يكون جانب الوجود مطلقاً وهذا هو الإمكان العام الموجب، إذا عرفت هذا فاعلم أن يجوز ههنا بمعنى يمكن، ولا يجوز أن يراد منه الإمكان الخاص؛ لأنه لا يصح تعلق قوله: للضرورة، ولا يجوز أيضاً أن يراد به الإمكان العام السالب، بل يراد الإمكان العام الموجب، فالمعنى أنه لا ضرورة في عدم الانصراف فوجود الانصراف يكون مطلقاً سواء كان ضرورياً أو لا كما في التناسب، وإلى هذا أشار بقوله: أي: لا يمتنع الخ، وكتب أيضاً على هذا التفسير المولى الجزائري ما نصه: أن غرض الشارح من هذا التقرير الجواب عما يورد من أن صرف غير المنصرف للضرورة واجب، والمصنف أدخله في القسم الجائز، وحاصل الجواب: أن الجائز قد يطلق ويراد به ما

الكسر أيضاً؛ لأنه يلازمه وإنما قال: من غير عوض؛ إذ لو انتفى التنوين مع العوض وهو اللام أو الإضافة لم ينتسب الكسر؛ لأن وجود العوض وجود المعوض. (قوله: لأن العدل فرع المعدول عنه)؛ لأن الأصل بقاء الاسم على حاله. (قوله: والوصف فرع الموصوف) لتوقف معناه على ما يقوم به. (قوله: لأنك تقول قائم) الخ فهو فرع له لفظاً، ولما غلب المذكر على المؤنث كان فرعاً له في المعنى هكذا قالوه وفيه بحث؛ لأن التأنيث طار على قائم مطلقاً لا على قائم من حيث هو مجرد عن التاء، والمذكر هو هذا لا ذاك فإنه المشترك بين المذكر والمؤنث ومعناه بالفارسية: ايستاده، من غير تعرض للتذكير والتأنيث. (قوله: لأنك تقول: رجل ثم الرجل) يعني: أن التعريف طار على التنكير غالباً إما بوضع جديد أو بأداة فهو فرع له لفظاً، ولما كان ما نعرفه كان مجهولاً لنا كان التعريف فرعاً للتنكير معنى. (قوله: والألف والنون الزائدتين فرع ما زيدتا عليه) منهم من قال: إن منعهما للصرف لمضارعتهما لألفي التأنيث الممدودة في انتفاء التاء وكونهما زيدتا

معنى الكسر وهو الجرة في صورة الفتحة يدخله. (قوله: لأن الأصل الخ) إشارة إلى أن فرعية العدل للمعدول عنه ليس بمعنى التوقف عليه، بل بمعنى كونه خلاف الأصل؛ أي: الراجح المطابق للقياس. (قوله: ولما غلب المذكر على المؤنث كان فرعاً له في المعنى) بمعنى كونه راجحاً بالنسبة إليه كما قال الله تعالى: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾. (قوله: لا على قائم من حيث هو مجرد عن التاء) وإلا لزم اجتماع التجرد عن التاء وعدم التجرد عنها. (قوله: والمذكر هو هذا الخ) أي: المذكر هو المجرد عن التاء لا قائم مطلقاً، لا يخفى أن هذا الفرق تدقيق فلسفي وأما أهل العربية فلا يفرقون بين المطلق والمجرد، ويقولون: إن التعريف فرع التنكير، والتأنيث فرع التذكير، والجمع والتثنية فرعا الواحد مع أن هذا البحث مطرد في جميع ذلك. (قوله: لمضارعتهما بألفي التأنيث) المراد بهما الهمزة المنقلبة عن ألف التأنيث في نحو: صحراء والألف المزيد قبلها والهمزة هي التي للتأنيث دون الألف قبلها؛ لأنها في الأصل صحرى فزيد من قبل هذه الألف ألف للمدّة والبناء وقلبت ألف

أي: لا يمتنع[1] سواء كان ضرورياً[2] أو غير ضروري[3] «صَرْفَه» أي: جعله[4] في حكم المنصرف بإدخال الكسر والتنوين فيه لا جعله[5] منصرفاً حقيقة فإن غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان أو واحدة تقوم مقامهما، وبإدخال[6] الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما[7] وقيل: المراد بالصرف[8] معناه اللغوي[9] لا[10] الاصطلاحي والضمير في (صَرْفَهُ) راجع إلى (حُكْمِهِ) «لِلضَّرُورَةِ»

(١) أي: لا بسلب الوجود لأن الصرف قد يجب في الضرورة. (٢) أي: صرفه واجب. (٣) جائز. (٤) أي: غير المنصرف. (٥) غير المنصرف. (٦) متعلق بقوله: لا يلزم.. (٧) قائله الهندي. (٨) في قوله: يجوز صرفه. (٩) وهو المنع. (١٠) معناه.

صَرْفُهُ لِلضَّرُورَةِ[1]

(١) أي: لضرورة وزن الشعر مثل قولها: رضي صحت على مصائبه.

معاً وحذفتا معاً وكون أولى الحرفين في كل مدة والثانية حرفاً شبيهاً بحرف العلة، ولا يخفى أن لا بد حينئذ من إثبات الفرعية بين المشبه والمشبه به. (قوله: لأن أصل كل نوع) الخ يفيد فرعية قسم لا القسم الآخر الذي في أوله إحدى الزوائد الأربع. (قال: ويجوز صرفه) ولا يجوز عكسه؛ وذلك لأن الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها، ولا تخرج الأشياء عن أصولها؛ ولهذا جاز قصر الممدود في الشعر دون مد المقصور إلا نادراً، وجوّز الكوفيون وبعض البصريين العكس للضرورة بشرط العلمية. (قوله: أي: لا يمتنع) الجواز قد يراد به الإمكان الخاص، وهو سلب الضرورة عن الطرفين، وقد يراد به الإمكان العام، وهو سلب الضرورة عن الجانب المقابل، ولا يجوز إرادة المعنى الأول لوجوب الصرف في الضرورة، بل يراد به المعنى الثاني، ويقيد بجانب الوجود فلذا فسره بقوله: لا يمتنع. (قوله: أي: جعله في حكم المنصرف) فإن ما لا يترتب عليه غايته في حكم العدم، وبهذا التوجيه والتوجيه الآتي اندفع ما ذكر من عدم مانعية التعريف

التأنيث همزة. (قوله: معاً) لما لم تفارق إحداهما صاحبتها سميتا معاً ألفي التأنيث على طريق التغليب كذا في العباب، فالوصف بالممدودة بتأويل للعلامة. (قوله: والثانية حرفاً الخ) فإن الهمزة والنون لكونهما من حروف الزوائد يقبلان الحذف والإعلال كحرف العلة. (قوله: ولا يخفى أنه لا بد حينئذ من إثبات الفرعية الخ) بأن يقال: المشبه به أصل المشبه فيما قصد من التشبيه. (قوله: لا القسم الآخر الخ) لعدم اختصاصه بالفعل، وقد قيل: في بيان الفرعية في القسم الآخر أن الحرف الزائد في الفعل لما كان لمعنى كان وزنه أصلاً للاسم الذي فيه الزيادة لا لمعنى؛ لأن الأصل في الألفاظ أن تكون لإفادة المعنى. (قوله: ولذا جاز قصر الممدود)؛ لأن المقصور أصل الممدود كما عرفت. (قوله: بشرط العلمية) دون غيرها من الأسباب لقوتها بكونها شرطاً لكثير من الأسباب مع كونها سبباً واستشهدوا بقوله:

فما كانَ حِصْنٌ ولا حابسٌ
يَفُوقانِ مِرْدَاسَ في مَجْمَعِ

يقابل الواجب وهو مساوي الطرفين، وقد يطلق ويراد به ما يشمل الواجب كما ههنا، فالجائز بمعنى غير الممتنع سواء كان واجباً كما في حالة الضرورة أو جائزاً كما في حالة التناسب هذا، وبالجملة: أن الجواز في هذا المقام بمعنى الإمكان العام المقيد بجانب الوجود وهو سلب الضرورة عن طرف العدم، وعبارة ابن السيد ههنا هكذا، فإن قيل: الضرورة ههنا موجبة لا مجوزة فلم لم يقل يجب مكان يجوز؟ قلنا: لأنه عطف على الضرورة. قوله: أو للتناسب وهو لا يجب لأجله أو أراد بالضرورة القدر المشترك بين ما ينكسر الوزن به وبين ما ينزحف به، وذلك مجوز لا موجب، انتهت. (قوله: أي: جعله في حكم غير المنصرف الخ) يشير إلى دفع ما عسى أن يقال: أن المصنف ذكر أولاً أن غير المنصرف ما فيه علتان الخ، ولم يقل: ما لا يدخله الكسر والتنوين، بل جعل هذا حكماً له، ثم قالك ويجوز صرفه فظهر بين كلاميه تباين، وحاصل الدفع: أن قوله صرفه مجاز من باب ذكر الشيء وإرادة أثره (فوائد). (قوله: عند المصنف ما فيه الخ) قيد به؛ لأنه عند غير المصنف - أعني: الجمهور - معرف بما لا يدخله الكسر والتنوين، فإذا دخله أحدهما يكون منصرفاً حقيقة. (قوله: وقيل: المراد بالصرف الخ) قائله الشارح الهندي، وإنما أتى بصيغة التمريض إشارة إلى ضعفه؛ لأن المناسب بالمقام هو الأول، مع أن الثاني أيضاً مجاز بالنسبة إلى اصطلاح النحاة، وإن كان حقيقة بالنسبة إلى اللغة ومعناه اللغوي التغيير، ومعناه الاصطلاحي الخلو عن العلتين. وقوله: راجع إلى حكمه؛ أي: فالمعنى، ويجوز تغيير حكمه إلى حكم آخر. (قوله: قال المصنف: للضرورة) من قبيل خرجت مخافة الشر؛ يعني: أنه من المفعول له الحصولي؛ أي: لوجود ضرورة وإنما لم يمثل المصنف للضرورة؛ لظهور أمرها، ومن أمثلة الصرف للضرورة ما في الهندي من قول امرئ القيس:

ويَومَ دخَلْتُ الخِدْرَ يَومَ عُنَيْزَةٍ

وقول عزة:

ثم فتاوي زفر وبعده
ما هو قول الشافعي وحده

واعلم أن الصرف للضرورة ليس على الإطلاق، فإن ما في آخره ألف التأنيث المقصورة مثل: حبلى، لا يجوز صرفه بالإجماع إذ لا فائدة فيه؛ لأنه يسقط التنوين بالألف، وأنه لا يجوز منع صرف المنصرف للضرورة إلا نادراً، وجوزه الكوفيون وبعض البصريين بشرط العلمية كما في قوله:

فَمَا كَانَ حِصْنٌ ولا حَابِسٌ
يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ

ومن ثم قيل: الكوفيون والأخفش يقيمون العلمية مقام علتين؛ لقوتها، وكثرة دورها، وأنه يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره، وقد جمع بعضهم ما يرتكبه في الضرورة فقال:

ضَرُورَةُ الشِّعْرِ عَشْرٌ عُدَّ جُمْلَتُها
وَقْفٌ وَوَصْلٌ وتَحْرِيكٌ وتَسْكِينُ
حَذْفٌ وإثْباتٌ وتَخْفِيفٌ وتَشْدِيدٌ
صَرْفٌ ومَنْعٌ وما في الغَيْرِ تَحْسِينُ

وإن من أقبح ضرورات الشعر إدخال اللام على الفعل كقوله:

إلى ربنا صوت الحمار اليجدّع

وفي الموشح أن للشاعر أن يرد الأشياء إلى أصولها فإذا احتيج إلى إلحاق التنوين به لإتمام الوزن ألحقه كما في قوله:

لاَ لاَ أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إنَّها
أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقاً وعُهُوداً

لأن الضرورات تبيح المحذورات، فلإباحة رد الشيء إلى أصله أولى وأصل الأسماء الصرف، وهذا فيما فيه فائدة، وأما في مثل: حبلى، فالأكثر على أنه لا يجوز الصرف للضرورة؛ لعدم الفائدة وإجازة بعضهم، وقد مرت إليه الإشارة. (قوله: أي: لضرورة وزن الشعر) يعني: لضرورة مخصوصة بالشعر لا يجوز في النثر فإضافة الضرورة إلى الوزن لامية، وحاصل المعنى: لضرورة الشاعر إلى صرف غير المنصرف الواقعة لأجل الوزن؛ أي: لأجل تحصيل الوزن نفسه أو محافظته عن الانكسار وعدم السلاسة، فاعلم أن الشعر كلام موزون مقفى قصداً وهو موضوع علم العروض؛ إذ به يعرف صحيح أوزان الشعر[1] وفاسدها وما يعتريها من الزحافات والعلل، فالعروض: يبحث فيه عن الشعر من حيث هو موزون بأوزان مخصوصة، والوزن: عبارة عن هيئات تابعة لنظام الحركات والسكنات على وجه يحصل للنفس من إدراك تلك الهيئات لذة مخصوصة ذوقية، فللشعر حروف وحركات وسكنات محصورة لا يجوز الزيادة فيها ولا النقصان عنها إلا للضرورة، فمن ثم قيل: الشاعر يرضى بهدم بيته لا بإخلال بيته، ثم اعلم أن للعروض خمسة عشر بحراً عند الخليل، والبحر: عبارة عن التفاعيل

(١) أي: النظم.

(قوله: وهو سلب الضرورة عن الطرفين) أي: الوجود والعدم أو طرفي الحكم؛ أي: الإيجاب والسلب. (قوله: وهو سلب الضرورة عن الجانب المقابل) أي: للحكم فإن كان الحكم إيجابياً فسلب ضرورة العدم وإن كان سلبياً فسلب ضرورة الوجود. (قوله: ويقيد بجانب الوجود) أي: يقيد الجواز بجانب الوجود؛ أي: يجوز وجود صرفه فيكون معناه أن عدم صرفه ليس بضروري وضرورة السلب امتناع فيكون سلبها عبارة عن سلب الامتناع فلذا فسره بلا يمتنع. (قوله: فإن ما لا يترتب عليه الخ) دليل لحكم مطوي؛ أي: عبر عن جعله في حكم الصرف بالمنصرف؛ لأن ما لا يترتب الخ. (قوله: والتوجيه الآتي الخ) أي: في الشرح وهو رجوع الضمير إلى الحكم وحمل الصرف على المعنى اللغوي. (قوله: من عدم مانعية التعريف) أي: تعريف غير المنصرف؛

أو[1] رعاية القافية فإنه[2] إذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيراً ما يقع من منع صرفه انكسار[3] يخرجه عن الوزن[4]، أو انزحاف يخرجه

(١) عطف على وزن الشعر. (٢) شأن. (٣) فاعل يصح. (٤) أي: الاستقامة.

المكرر بعضها على وجه شعري كتقديم بعض الأجزاء على بعض، يوزن به ما لا يتناهى من الأشعار والأبيات، والبيت: شعر مركب من مصراعين سواء توافق قافيتهما أو لا، وقد نظم بعضهم تلك البحور فقال:

طويلٌ مديدٌ فالبسيطُ فوافِرٌ
فكاملُ إهزاجُ الأرَاجزِ أرملا
سريعٌ سراحٌ فالخفيفُ مضارع
فمقتضبٌ مجتثٌ قرّب لتفضلا

فافهم. (قوله: أو رعاية قافية) عطف على الوزن؛ أي: لضرورة الشعر الواقعة لأجل رعاية توافق القافية وتجانسها، فإن رعايته واجبة، فاعلم أن علم القافية علم بأصول يعرف به أحوال أواخر الأبيات من حركة وسكون وفصيح وقبيح وغيرها، فموضوعه أواخر الأبيات الشعرية وواضعه مُهَلْهِل بن ربيعة خال امرئ القيس، وفائدته الاحتراز عن الخطأ في القوافي؛ وهي جمع قافية في اللغة من قفا يقفو إذا تبع فهي منقولة من الوصفية إلى الاسمية، وفي الاصطلاح عند الخليل من المتحرك قبل الساكنين مع ما بينهما من المتحركات إلى انتهاء البيت، وعند الأخفش الكلمة الأخيرة من البيت، والصحيح مذهب الخليل، والتفصيل في الكافي والصافي من كتب العروض والقوافي، والفاصلة في النثر بمنزلة القافية في الشعر، فلذا قيل: مراعاة الفواصل في الآي تجري مجرى المحافظة على القوافي في الشعر فتبصر. (قوله: فإنه إذا وقع غير منصرف الخ) قيل: هذا علة للعلية، وتحقيقه على ما أفيد أنه إثبات لوجود الضرورة إلى صرف غير المنصرف لأجل الوزن، وحاصل الإثبات: أن يقال كلما كان قد يقع من منع صرف غير المنصرف الواقع في الشعر انكسار أو انزحاف فضرورة الشاعر إلى الصرف حاصلة، لكنه قد يقع ذلك فالضرورة ثابتةن فقوله: فإن قلت الخ، منع لملازمة باعتبار الانزحاف؛ أي: لائم من وقوع الانزحاف من منع الصرف ثبوت اضطرار الشاعر إلى الصرف هذا. (قوله: من منع صرفه انكسار) أي: لأجل منع صرفه نقصان حركة أو حرف يخرج الشعر عن الوزن والمساواة للأفاعل والتفاعيل كما لا يخفى على العروضي. (قوله: أو انزحاف): انفعال من الزحاف بكسر الحاء المهملة مصدر زاحف، وهو يطلق لغة على الإسراع ومنه: ﴿إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ زَحْفًا﴾؛ أي: مسرعين إلى قتالكم، وعلى المشي على الأست ويقال: بالفارسية غريدن كودك، وعلى الضعف فهو من الأضداد، ومنه ما قيل

عن السلاسة، أمّا[1] الأول فكقوله:

«صُبَّتْ[2] عَلَيَّ مَصَائِبٌ لَوْ أَنَّهَا صُبَّتْ عَلَى الأَيَّامِ[3] صِرْنَ لَيَالِياً»

(١) أي: أما مثل غير المنصرف الذي يقع من منع صرفه انكسار يخرج. (٢) صفة انكسار. (٣) المنورة بنور الشمس وضيائها.

في معناه: باي كشان رفتن شتر مانده شده وتيرى كه فرود أزنشانه أفتد، وفي الاصطلاح: تغيير - أي: في الأجزاء - مختص بثواني الأسباب مطلقاً[1] بلا لزوم سمي به؛ لأنه إذا دخل الكلمة أضعفها وأسرع النطق بها بسبب نقص حروفها أو حركتها، ويقال للجزء الداخل فيه ذلك المزاحف بفتح الحاء فلا يدخل الزحاف في الحرف الأول والثالث والسادس؛ لأنها ليست بثواني الأسباب، والحاصل: أن الزحاف عندهم تغيير في أجزاء البحور بسبب حذف ونقصان يقع في الشعر فمنه ما يخرجه عن السلاسة وجرى اللسان بالعذوبة كما مثل به الشارح، ومنه ما لا يخرجه عن ذلك كما في قوله:

أثوى ابن جرموز عمير شلوه

والاستشهاد في جرموز؛ فإنه لا يجب فيه الصرف، بل يجوز كما في التناسب؛ لعدم خروجه عن السلاسة، وهي السهولة والانسجام بحيث يتحدّر الكلام بسبب ذلك كتحدر الماء، وبالفارسية: سلاست نرم شدن وروان شدن، يقال: شيء سلس؛ أي: سهل، ورجل سلس؛ أي: منقاد لين، ومنه سلس البول بكسر اللام في الكل، فقولهم سليس: غلط. (قوله: أما الأول، فكقوله: صبت عليّ الخ) هذا البيت مما قالته فاطمة رضي الله عنها في مرثية النبي عليه السلام على ما شاع بينهم، فلعله لم يثبت الرواية عند الشارح فلذا أطلقه[2]، فهو بريئ من الكذب بخلاف ما إذا صرح فإنه حينئذ إن ثبت الرواية فهو صادق وإلا فلا، ثم البيت من البحر الكامل من عروضه الأولى وضربه الأول، وبعض أجزاءه سالم، وبعضه مضمر، لا من بحر آخر كما لا يخفى، وقبل هذا:

ماذا على مَنْ شَمَّ تُرْبَةَ أَحْمَد
أَنْ لا يَشَمَّ مَدى الزَّمانِ غَوالِيا

وهي جمع غالية بمعنى الرائحة الطيبة، والمعنى: ما الذي أو أي شيء وقع على من شم تربة أحمد في أن لا يشم مدى الزمان، وامتداده أنواع الطيب؛ أي: لا يقع عليه شيء؛ لأنه استغنى بشم ما هو أحسن منها رائحة، والاستشهاد في قوله: مصائب، حيث صرف بإدخال التنوين؛ لضرورة انكسار الوزن، والصب: بمعنى ريختن، ومصائب: جمع مصيبة ما يصيب الإنسان من مكروه، ولو أنها؛ أي: لو ثبت أن تلك المصائب أريقت على الأيام المضيئة صرن بظلمة تلك المصائب ليالي لغلبتها على نور الشمس، وفيه ما لا يخفى من المبالغة، وقد ترجم بعضهم هذا البيت فقال:

(١) سواء كانت الأسباب ثقيلة أو خفيفة وفي الحشو أو غيره.
(٢) مع عدم تعلق الغرض بذكر القائل.

والقول بأنه وافق القدماء في الحكم بالانصراف، وخالفهم في التعريف كما بيناه بعيد جداً. (قوله: فكقوله: صبت) الخ الصب: ريختن آب، قال قدس سره في الحاشية: هذا البيت مما قالته فاطمة رضي الله تعالى عنها في مرثية النبي ﷺ وأوّله:

ماذا على مَنْ شَمَّ تُرْبَةَ أَحْمَد
أَنْ لا يَشَمَّ مَدى الزَّمانِ غَوالِيا

وفي حاشيتها جمع غالية: بوي خوش، انتهى، مرثية: بتخفيف الياء كمغفرة: برمرده ستايش كردن وكريستن، يقال رثيته ورثوته أيضاً، التربة: خاك، المدى: غاية، والمعنى ما الذي أو أيّ شيء وقع على من شم تربة أحمد في أن لا يشم مدى الزمان وامتداده أنواع الغالية.

لأن ما يصرف للضرورة ليس من أفراد غير المنصرف عنده بدليل قوله: ويجوز صرفه مع صدق التعريف عليه لوجود العلتين فيه، وإنما اندفع؛ لأنه غير منصرف عنده إلا أنه سلب عنه حكمه للضرورة فهو من أفراد المحدود. (قوله: والقول الخ) أي: القول في دفع عدم المانعية بأن المصنف رحمه الله وافق القدماء في حكمه بانصراف ما دخله الجر والتنوين للضرورة، وخالفهم في التعريف حيث عرفه القوم بما لا يدخله الجر والتنوين ويكون جره بالفتحة وعرفه المصنف رحمه الله بما فيه علتان. (قوله: بعيد جداً)؛ إذ لا وجه لاختيار مالخو مزيف عنده. (قوله: والمعنى ما الذي أو أي شيء الخ) يعني: أن كلمة ما استفهامية وذا إما موصولة وزائدة والفعل الذي يتعلق به الجار محذوف، وأن لا يشم منصوب بنزع الخافض أو مجرور بحذفه، وخلاصة المعنى لا حرج على من شم تربة أحمد ﷺ

وأمّا الثّاني فكقوله[1]:

«أَعِدْ ذِكْرَ نُعْمَانٍ لَنَا إِنَّ ذِكْرَهُ هُوَ الْمِسْكُ[2] مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ[3]»

فإنه لو فتح نون (نُعْمَانَ) من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف[4] يخرجه عن السلاسة كما يحكم به[5] سلامة الطبع، فإن قلت: الاحتراز عن الزحاف ليس بضروري[6]، فكيف يشمله[7] قوله: للضرورة. قلنا: الاحتراز عن بعض الزحافات إذا أمكن الاحتراز عنه ضروري عند[8] الشعراء، وأما الضرورة الواقعة لرعاية القافية، فكما في قوله[9]:

سَلامٌ[10] عَلَى[11] خَيْرِ الأَنَامِ[12] وَسَيِّدٍ[13] حَبِيْبٍ إِلَهِ الْعَالَمِيْنَ مُحَمَّدٍ[14]

بَشِيْرٍ نَذِيْرٍ هَاشِمِيٍّ مُكَرَّمٍ عَطُوفٍ[15] رَؤُفٍ مَنْ يُسَمَّى بِأَحْمَدِ

(١) أصله أعود. (٢) كالمسك - من قبيل تشبيه البليغ. (٣) تنتشر ريحه. (٤) أي: تغير في الحركة. (٥) أي: بالخروج عن الوزن. (٦) لأنه لا يخل بالوزن كما عرفت وما لم يخل بالوزن لم يكن ضرورياً. (٧) أي: الضرورة. (٨) يعني: ما عده الشعراء ضروري .نوري. (٩) أي: في قول من مدح النبي عليه السلام. (١٠) مبتدأ. (١١) خبره. (١٢) مفرد اللفظ مجموع المعنى. (١٣) عطف تفسير، بمعنى المحبوب. (١٤) عطف بيان للحبيب. (١٥) شفيق على أمته.

(قوله: فكقوله: أعد) الخ يجوز الكسر في إن وحينئذ تكون الجملة استئنافية، والفتح وحينئذ يكون منصوباً بنزع الخافض، وهو اللام وإنما لم يمثل للضرورة لظهور أمرها. (قوله: قلنا: الاحتراز) إلى قوله: ضروري، فالمراد بالضرورة ما عده الشعراء ضرورة.

في تركه شم الغواني لعدم الاحتياج إليه. (قوله: والجملة استئنافية) جواب لسؤال نشأ من الجملة السابقة؛ أي: لم أعد ذكر نعمان.

بجانم ريخته جندان عم ودرد ومصيبتها
كه كر بروزها ريزند كردد تيره جون شبها

(قوله: وأما الثاني: فكقوله) أي: فكقول الشافعي رحمه الله في مدح إمامنا الأعظم أبي حنيفة النعمان، والبيت من الطويل من ضربه الثاني المقبوض تقطيعه هكذا: أَعِدْ ذِكْ فعولن رَ نُعْمَانن مفاعيلن، فلو حذف تنوين نعمان يكون وزنه مفاعيلن وهو مكفوف، وبهذا القدر يخرج البيت عن الوزن كما ذكره الشارح، فإن قيل: الضرورة تندفع بإعادة التنوين في نعمان فلا حاجة إلى إعادة الكسر، وجعل الاسم بحيث لا يبقى فيه أثر ما من آثار منع الصرف، قلنا: إن الممنوع بالأصالة هو التنوين، فإنه منشأ الثقل وهو المنافي لمعناه؛ لعدم الانصراف، فلما أعيد عاد الاسم إلى أصله بالكلية ولم يبق شيء من آثار منع الصرف، فإن قلت: الساقط في البيت الأول أيضاً تنوين مصائب فلم أوجب هناك سقوطه الانكسار وهنا الانزحاف، قلنا: التنوين في البيت الأول مقابل لنون متفاعلن المختص بالكامل والتنوين هنا مقابل لنون مفاعيلن وسقوط نون متفاعلن ليس من الزحافات، بل انكسار يوجب خروج الشعر عن الوزن، وذلك لما عرفت أن الزحاف مختص بثواني الأسباب، وعلن في متفاعلن وتد لا سبب بخلاف نون مفاعيلن؛ فإنها قد تسقط بالكف فيبقى مفاعيل كما ذكرناه فافترقا. (قوله: ليس بضروري) أي: فلا يجب الصرف لأجله، بل يجوز كما في حال التناسب، ولا يخفى وجه تفريع هذا السؤال على ما قبله. (قوله: عن بعض الزحافات) قيد به؛ لأن بعض الزحافات لعدم إخراجه الوزن عن السلاسة لا يضطر إلى الاحتراز عنه عند الشعراء وإن أمكن كما في قوله:

أثوى ابن جرموز عمير شلوه

كما مر. (قوله: فكما في قوله: سلام) أي: قول ما مدح النبي عليه السلام، وهو من الطويل من ضربه الثاني المقبوض.

فإنه[1] لو قال: (بِأَحْمَدَ)[2] ـ بفتح الدال لا يُخِلُّ بالوزن ولكنه يخل بالقافية فإن حرف[3] الروي[4] في سائر الأبيات، الدال[5] المكسورة «أَوْ لِلتَّنَاسُبِ» أي: ويجوز صرف غير المنصرف، ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف، لأن[6] رعاية التناسب بين الكلمات أمر مهم عندهم وإن لم يصل إلى حد[7] الضرورة.

«مِثْلُ: ﴿سَلَـٰسِلَا۠ وَأَغْلَـٰلَا﴾» حيث صرف (سَلاسَلاً) ليناسب المنصرف الذي يليه ـ أعني[8] (أَغْلاَلاً) ـ فقوله[9]: (سَلاَلاً وَأَغْلاَلاً) مثال لمجموع غير[10] المنصرف الذي صرف[11]، والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه[12] «وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا» أي: العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع، علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما[13] مقام علتين لتكررهما[14]،

(١) أي: شأن. (٢) بفتح الدال في موضع الجر بدل من الخبر. (٣) أي: حرف القافية. (٤) سمي حرف يجب تكرره في آخر كل بيت في القافية بمعناه. قوله: فإن حروف الروي حروف. (٥) خبر إن. (٦) وهو تعليل للعلة المستفادة من قوله ليحصل. (٧) مرتبة. (٨) المنصرف. (٩) أراد أن ذكر أغلالا ليس زائداً لأن المقصود تمثيل للمجموع والأظهر أن التقدير كصرف سلالا في هذا التركيب عصام. (١٠) سَلاسَلا. (١١) أي: لتناسب المنصرف. (١٢) أشار إلى موصولية ما. (١٣) أي: الجمع وألفا التأنيث. (١٤) أي: تكرر كل واحدة منهما.

(قوله: فإن حرف الرويّ) وهو آخر حرف من البيت بنيت عليه القصيدة ونسبت إليه نسبة الكل إلى الجزء، فيقال: قصيدة نونية أو لامية أو ميمية مأخوذ من الروية، وهي الفكرة؛ لأن الشاعر يتفكر فيه فهو فعيل بمعنى مفعول أو من الرواء بالكسر والمد وهو الحبل الذي يشد به الحمل على البعير سمي به؛ لأنه يشد به أجزاء البيت بعضها إلى بعض فهو فعيل بمعنى فاعل، واعلم أن كل حرف يصلح أن يكون روياً سوى حروف الإطلاق وهي المدات والمضمرات كالمدات وكذا التنوين وياء الإضافة لا يصلحان لذلك، والتفصيل في محله. (قال المصنف: أو للتناسب) مفعول له تحصيلي، وقوله: للضرورة، حصولي فلذا أعاد اللام وإلى هذا أشار بقوله: أي: يجوز صرف غير المنصرف؛ ليحصل التناسب، والجواز ههنا بمعنى الإمكان الخاص، قال في الفوائد: فلكون هذا الجواز مغايراً للأول بحسب النوع نبه عليه بإعادة الجار، وفي تفسيره أيضاً إشارة إلى أن ذكر سلاسلاً مع أغلالاً له وجه، وهو أن المناسبة لا يعرف إلا بذكرهما معاً، وقوله: أمر مهم عندهم؛ أي: عند بلغاء العرب، ومقصود لازم عند علماء الأدب، فلذا صار السجع من أجل محسنات الكلام على ما حققه الفاضل العصام. (قوله: مثل سلاسلاً وأغلالاً) على قراءة نافع والكسائي وأبي بكر، ولما كان رعاية التناسب أبعد ما يظن صرف غير المنصرف لأجلها مثل: من أوثق الكلام، ومثله قول الملك العلام: ﴿قَوَارِيرَا۠﴾ حيث صرف لتناسب رؤس الآي والفواصل؛ أعني: الوقف على الألف. (قوله: مثال المجموع الخ) أي: فلا يكون ذكر قوله: ﴿أَغْلَـٰلَا﴾ زائداً كما ذكرناه آنفاً. (قوله: أي: العلة الواحدة) يشير إلى أن هذا تفصيل لما أجمله المصنف في تعريف غير المنصرف حيث قال فيه أو واحدة منها تقوم الخ وإلى أن ما موصولة وأن الموصول للعهد حيث قال: من العلل التسع. (قوله: قامت كل واحدة منهما مقام العلتين لتكررهما) اختلفوا في سبب قيام كل منهما مقام علتين فالأصح تكرر كل واحدة منهما كما فصله، وقال عصام: وجه تحقق الفرعيتين في الجمع أنه للزومه بمنزلة الجمعين وكذا التأنيث بالألف، والأولى أن

أَوْ لِلتَّنَاسُبِ مِثْلُ: ﴿سَلَـٰسِلَا۠ وَأَغْلَـٰلَا﴾[1] وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا[2]

(١) حيث صرف سلاسلا وقرا وبراء لتناسب المنصرف الذي يليه.
(٢) أي: العلتين.

(قوله: لأن رعاية التناسب بين الكلمات أمر مهم) في السجع وغيره ولهذا يقال: هنأني الشيء ومرأني، والأصل أمرأني عند من لم يثبت مرأني، وقال الله تعالى: ﴿وَٱلْفَجْرِ﴾، ثم قال: ﴿يَسْرِ﴾، ويقال: ﴿سَجَىٰ﴾، لموافقته: ﴿وَتَرَ﴾. (قوله: لتناسب المنصرف الذي يليه) قد ينصرف؛ لتناسب المنصرف الذي لم يله كقوله تعالى: ﴿قواريرا﴾ على قراءة التنوين فإنه صرف لتناسب أواخر الآي؛ فإنها كالقوافي يعتبر توافقها وتجانسها، وأما إذا قرئ بالألف فليس نصاً فيما استشهد به لجواز أن لا يكون الألف بدلاً من التنوين، بل أن يكون للإطلاق كما في قوله تعالى: ﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾ اعلم أن غير الفصيح في نفسه قد ينضم إليه أمر فصيح فيصير فصيحاً فإن ﴿سَلَـٰسِلَا۠﴾ في نفسه غير فصيح و﴿وَأَغْلَـٰلَا﴾ حسنه وجعله فصيحاً، وكذا ﴿يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ﴾ يحسنه قوله تعالى: ﴿يُعِيدُهُۥ﴾ وإلا فاللغة الفاشية يبدأ، روي أن بعض البلغاء قال لكاتبه: اكتب يا حار إن الركب قد حاروا بضم الراء في يا حار، فقال الكاتب: يا سيدي يا حار بالكسر افصح فأمره بما أمره به أولاً وأراد به أن التناسب يحسنه. (قوله: مثال لمجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف) وإلا لكان الأنسب الاكتفاء بسلاسلاً. (قال: وما يقوم

(قوله: هنأني الشيء ومرأني) بالحركات الثلاث في العين. (قوله: عند من لم يثبت مرأني) قال الأخفش: يقال مرأني الطعام، وقال بعضهم: تقول امرأني الطعام، قال الفراء: مع هنأني، قالوا: بغير الألف وإذا أفردوها قالوا: امرأني كذا في الصحاح. (قوله: ثم قال يسر) الأصل يسري أسقط الياء واكتفى بالكسر لتناسب الفواصل فإنها على الراء المكسورة. (قوله: لموافقة قلى) فإن إمالته قياسي لكون ألفه منقلبة عن الياء، وأميل ألف سجا مع كونها منقلبة عن الواو لموافقته. (قوله: أفصح) لما سيجيء من أن بقاء المنادى المرخم على ما كان قبل الترخيم أفصح من جعله

أحديهما: «الجَمْعُ» البالغ إلى صيغة منتهي الجموع، فإنه[1] قد تكرر فيه[2] الجمعية حقيقة كـ (أكَالِبَ[3]) وَ(أَسَاوِرَ[4]) و(أَنَاعِيمَ[5]) أو حكماً كالجموع الموافقة لها[6] في عدد الحروف والحركات والسكنات كـ (مَسَاجِدَ) و(مَصَابِيحَ).

وثانيهما: التأنيث لكن لا مطلقاً بل بعض أقسامه (و)[7] هو «أَلِفَا التَّأْنِيثِ» المقصورة والممدودة أي:

(١) شأن. (٢) أي: في هذا الجمع. (٣) جمع أكلب وهي جمع كلب. (٤) جمع أسورة وهي جمع سوار. (٥) جمع انعام وهي جمع نعم، وكثيراً ما يطلق على الإبل. (٦) أي: للمجموع التي تكرر فيها الجمعية حقيقة. (٧) ذلك البعض.

الجَمْعُ وَأَلِفَا التَّأْنِيثِ

مقامهما) اللائق تقديمه على الحكم؛ لأنه بيان لما أبهمه في حد غير المنصرف. (قوله: أحدهما الجمع البالغ إلى صيغة منتهى الجموع) أي: الجمع الذي يجمع إلى أن ينتهي إلى وزن الممنوع عن جمع التكسير، اعلم أن النحاة اختلفوا في سبب قوته فمنهم من ذهب إلى أن قوة قيامه مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير، والمصنف ذهب إلى أنها لتكرر الجمعية حقيقة أو حكماً كما ذكره قدس سره، والأكثرون ذهبوا إلى أنها لكونه لا نظير له في الآحاد العربية، وأما نحو: ثمان فشاذ، وأما نحو: الترامي، فالأصل فيه ضم ما قبل الياء، وأما نحو: هوازن لقبيلة من قيس فمنقول من الجمع، وأما نحو: يمان وشأم في المنسوب إلى اليمن والشام فالألف فيهما عوض من إحدى يائي النسبة، فهذا الوزن عارض لم يعتدّ به؛ لأنه بسبب إحدى يائي النسبة، والألف الذي هو بدل عن الأخرى، وياء

منادى برأسه. (قوله: لأنه بيان لما أبهمه الخ) يعني: أنه أبهم في حد غير المنصرف فيدين من تسع وما يقوم مقامهما، وقد بين الأول بقوله: وهي عدل الخ فكان المناسب أن يبين الثاني أيضاً في جنبه ويقدمه على الحكم، وأما قوله: فالعدل الخ بيان الأسباب فهو بيان لما أبهم في تفسير ما أبهم في الحد فاندفع ما قيل: إن بيان الأسباب كلها من تتمة التعريف فهذه جملة معترضة لا مشاحة في وقوعها أينما وقعت ولشدة الاهتمام ببيان أنها لا تصلح للتعريف قدمت إلى هنا. (قوله: لكونه نهاية جمع التكسير) فإن الشيء إذا بلغ نهايته وكماله قوي غاية القوة. (قوله: لتكرر الجمعية) وتكرر الشيء يوجب قوته. (قوله: لكونه لا نظير الخ) فإنه إذا لم يكن له نظير في الآحاد كان غير مشبه بالآحاد فيكون قوياً في جمعيته. (قوله: وأما نحو: ثمان الخ) لما كان بعض الآحاد وارداً على صيغة منتهى الجموع، فلا يصح أنه لا نظير له في الآحاد اعتذر عن ذلك، والمراد بنحو ثمان أمثاله من نحو: رباع لمن ألقى رباعيته، وشناح بمعنى طويل، وضراب؛ أي: غليظ قصير، ومعنى قوله: شاذ أنه قليل في حكم العدم. (قوله: وأما نحو: الترامي) أي: المصادر المنقوصة من باب التفاعل. (قوله: وأما نحو: هوازن) أي: سراجل، وبراقس اسم كلب، ومعافر اسم حي من اليمن. (قوله: فالألف فيهما الخ) والأصل يمني وشامي. (قوله: كذا تهام الخ) أصله تهمي عوض الألف من إحدى يائي النسبة فصار تهامي ثم سقط الياء للتنوين. (قوله: وإنما لم يعد الخ) حيث جعل

المؤنث بالألف بمنزلة المؤنث بالتاء العلم، وكذا الجمع بمنزلة الجمع العلم في أنه كما لا يتغير العلم لا يتغيران أيضاً. وقوله: البالغ إلى صيغة الخ زاد لفظ الصيغة؛ لأن مساجد مثلاً ليس منتهى الجموع، بل على صيغه ووزنه؛ يعني: أن كونه على تلك الصيغة يقوي الجمعية بخلاف الصفة مثلاً. (قوله: حقيقة كأكالب الخ) جمع أكلب جمع كلب، وأساور جمع أسورة جمع سوار[1]، وأناعيم جمع أنعام جمع نعم كذا في الهامش، ونعم بفتحتين: سارياً ومنه قوله:

مـا قـالَ لا قَـطُّ إلاَّ فـي تَـشَـهُّـدِهِ
ولا نَـعَـم قـطُّ إلاَّ جَـاءَتِ الـنَّـعَـمُ

ففي هذه الأمثلة تكررت الجمعية فكل جمع قائم مقام علة، وكل علة فرع لشيء؛ لأن الجمع فرع المفرد، ولزوم الجمع فرع لعدم اللزوم. (قوله: الموافقة لها) أي: للجموع التي تكررت فيها الجمعية حقيقة، وفي قوله: في عدد الحروف الخ، إشارة إلى أن المراد الوزن التصغيري لا الصرفي، فلذا لم يقل: في الوزن، وبالجملة: إن الجموع الموافقة لها في حكمها في الجمعية والوزن وعدم جواز جمعها ثانياً جمع تكسير. وقوله: والسكنات جمعه مع أن الساكن واحد أو اثنان للمشاكلة أو باعتبار الأفراد أو بناء على أن أقل الجمع اثنان. (قوله: وثانيهما: التأنيث، لكن لا مطلقاً) أشار به إلى وجه مخالفة المصنف لما ذكره في تعداد العلل والأسباب المانعة حيث قال هناك: وتأنيث، ولم يقل: وألفا التأنيث، وههنا قال كما ترى: فوجهها أن العلة في الحقيقة ألفا التأنيث لا مطلق التأنيث، فيكون مجازاً بذكر الشيء وإرادة بعض أقسامه، قيل: بل العلة هي التي تضمنها ألفا التأنيث فيكون مجازاً من قبيل إضافة السبب إلى المسبب فبهذا ظهر لك فائدة مخالفة الإجمال للتفصيل. وقوله: لا مطلقاً؛ أي: لا التأنيث المطلق الأعم من التأنيث بالتاء أو الألف أو المعنوي. (قوله: وهو ألفا التأنيث) قيل: الصواب والتأنيث بالألف عطفاً على الجمع، وقال عصمت: في العبارة مسامحة، والمراد: والتأنيث الواقع بسبب أحدهما، وقد مر ما به يندفع ذلك، فتبصر. (قوله: والممدودة) الهمزة الممدودة في الأصل مقصورة زيدت قبلها ألف لزيادة المدّ؛ إذ الألف للزومها صارت كلام الفعل، فجاز زيادة الألف

(١) بمعنى: دستبه، وفي التنزيل: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِم بِصِحَافٍ مِّن ذَهَبٍ وَأَكْوَابٍ﴾.

النسبة عارضة لا يمتدّ بها في الوزن، وكذا تهام بفتح التاء في المنسوب إلى تهم بمعنى: تهامة هي بلدة، قال الجواهري: إنه منسوب إلى تهامة لكن حذف منه إحدى يائي النسبة، وإنما لم يعدّ ياء النسبة عارضة في نحو: عواري جمع عارية منسوب إلى العار؛ لأنها تثبت في واحده وصيغ هذا الجمع على اعتبار تلك الياء في الواحد، وقيل: إن ثمانياً مثل يمان؛ لأنه منسوب إلى جزئه الذي هو الثمن ولا يخفى بعده، وقيل: منسوب إلى ثمانية نسبة المعدود إلى العدد فإن ثمانية في الأصل عدد، والثماني هو المعدود ليس إلا فإذن الألف التي فيها غير ألف المنسوب إليه تقديراً؛ لكونه بدلاً من إحدى يائي النسبة، وكذلك الياء غير الياء، وأما سراويل فأعجمي أو عربي مفرد شاذ، أو جمع تقديراً، وأما نحو: أكلب وأحمال وإن لم يأت لهما نظير في الآحاد فالاعتذار فيهما أنهما جمعا قلة، وحكم جمع القلة حكم الآخذ بدليل تصغيره على لفظه كما يصغر الآحاد فصارا كأنهما باقيان على أفرادهما، ولا يصح الاعتذار بمجيء أفعل في الواحد؛ نحو: أدرع في اسم موضع لكونه منقولاً عن الجمع كمدائن، ولا بأجر وآنك؛ لأنهما أعجميان، ولأن آنك يحتمل أن يكون فاعلاً، ولا بأشد؛ لأنه جمع شدة على غير القياس، أو جمع لا واحد له بدليل تأنيث الفعل المنسوب إليه، قال قدس سره في الحاشية: فأكالب جمع أكلب وهي جمع كلب، وأساور جمع أسورة جمع سوار، وأناعيم جمع أنعام جمع نعم انتهى، السوار: يارِه دست، وقد يلحق التاء بأساور وعليه قوله تعالى في قراءة: ﴿فَلَوْلَآ أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِّن ذَهَبٍ﴾، نعم، جهار باي، وأكثر ما يقع هذا الاسم على الإبل، وأرادوا بجمع جمعه التكثير فقط؛ لأن جمع الجمع إما أن يراد به التكثير أو الضروب المختلفة كذا في الصراح. (قوله: أو حكماً كالجموع) الخ إنما جعل ملحقاً بالقسم السابق؛ لأنه شابهه من وجوه ثلاثة؛ أحدها: أنه على وزنه، وثانيها: أنه جمع مثله وقد أشار إليهما قدس سره في الشرح، وثالثها: أنه ممتنع من الجمع مرة أخرى. (قوله: والممدودة)

غير منصرف وأراد بنحو: عواري قماري وكراسي وبغاتي ودباسي في جمع قمرى وبختى كرسي ودبسي. (قوله: جمع عارية) بالتشديد منسوبة إلى العار؛ لأن طلبها عار وعيب. (قوله: لأنها تثبت الخ) أي: لأن تلك الياء تثبت في واحدة فصارت أصلية بالقياس إلى الجمع وإن كانت عارضة في الواحد. (قوله: وقيل: إن ثمانياً الخ) أي: قيل في الاعتذار عن مجيء ثمان أنه مثل يمان، والأصل يمنى عوّض الألف عن إحدى الياءين فصار ثمان. (قوله: الذي هو الثمن) وإبدال الضم الذي كان في المنسوب إليه بالفتحة من تغيرات النسبة كما قيل: تهامي في النسبة إلى تهامة. (قوله: ولا يخفى بعده): إذ لا معنى للنسبة في ثمان فإنه بالإضافة إلى الثمن كالأربع بالنسبة إلى الربع، والخمس بالنسبة إلى الخمس، ولا معنى لنسبة هذين العددين إلى جزئهما كذا في الرضي. (قوله: في الأصل عدد) أي: لا معدود. (قوله: والثماني هو المعدود) أي: الثماني لا يستعمل إلا في المعدود لا العدد. (قوله: فإذن الخ) أي: إذا كان ثمان منسوباً إلى ثمانية فالألف التي في ثمان غير الألف التي في ثمانية تقديراً، وكذا الياء التي في ثمان غير الياء التي في ثمانية ليصبح كونه منسوباً إليه، وإن ألفه عوض عن إحدى اليائين وهذا كما قيل في هجان وفلك. (قوله: وأما نحو أكلب الخ) جواب عما يقال: إنه لو كان قوة هذا الجمع؛ لأنه لا نظير له في الآحاد فكذلك أكلب وأحمال لا نظير له في الآحاد، فلم لم يعد هذا الوزن المصنف رحمه الله. (قوله: بدليل تصغيره على لفظه) فيقال: أكيلب وأجيميل. (قوله: ولا يصح الاعتذار) أي: لا يصح الاعتذار عن نحو: أكلب بأن له نظيراً في الآحاد لمجيء أذرج وآجر وآنك وأشد؛ لأن الأول منقول، والآخران أعجميان، الآجر قد يشدد راؤه، قال في الصحاح: الآنك الأسرب، وهو أفعل من صيغ الجمع ولم يجئ عليه الواحد إلا آنك وأشد. (قوله: بدليل تأنيث الفعل المنسوب إليه) قال: بلغتها وأجمعت أشدي. (قوله: السوار يارِه دست) بالياء المثناة التحتانية والراء لفظ فارسي معناه: دست برنجن. (قوله: التكثير) فقد دون الضروب المختلفة. (قوله: وقد أشار الخ) بقوله: كالجموع

كل واحدة منهما كـ (حُبْلَىٰ)[1] و(حَمْرَاءَ)[2] لأنهما لازمتان للكلمة وضعاً[3]، لا تفارقانها أصلاً فلا يقال في: (حُبْلَىٰ): حُبْل ولا في (حَمْرَاءَ)[4]: حَمْر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تأنيث آخر، فصار التأنيث مكرراً[5]، بخلاف التاء فإنها ليست لازمة للكلمة بحسب أصل[6] الوضع، فإنها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث، فلو عرض

(١) مثال الألف المقصورة. (٢) تفسير لمعنى اللزوم، أي: لا ينفك كل واحدة منهما. (٣) أبداً ومستمراً. (٤) بحذف ألف التأنيث لأن مذكره احمر لا حمر. (٥) حكماً لا حقيقة. (٦) وإن اتفق في بعض الأسماء لزومها كالحجارة والتجارة لكن لما لم يكن في نوعها ذلك اللزوم لم يعتبر.

الهمزة الممدودة منقلبة عن الألف وهي للتأنيث دون الألف التي قبلها ولما لم يفارق إحداهما الأخرى نسباً إلى التأنيث تغليباً. (قوله: فإنها ليست لازمة للكلمة) أي: لبنائها وإن اتفق في بعض الأسماء لزومها كحجارة وتجارة.

الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات وإنما لم يقل في الوزن كيلا يسبق إلى الفهم أن المراد الموافقة في الوزن الصرفي. (قوله: الهمزة الممدودة) هي عند سيبويه في الأصل مقصورة زيدت قبلها ألف لزيادة المد؛ وذلك لأن الألف للزومه صار كلام الفعل فجاز زيادة الألف للمد قبلها كما في حمار وكتاب فاجتمع ألفان، فلو حذفت إحداهما لصار الاسم مقصوراً كما كان وضاع العمل فقلبت ثانيتهما إلى حرف يقبل الحركة دون الأولى لتبقى على مدها، وإنما قلبت همزة لا واواً ولا ياء مع أن مناسبة حروف العلة بعضها لبعض أكثر؛ إذ لو قلبت إلى إحداهما لاحتيج إلى قلبهاالخمزة كما في كساء ورداء لكون ما قبلها ألفاً كما فيهما. (قوله: نسباً؛ أي: الألفان إلى التأنيث) حيث قيل الممدودة للتأنيث فإن الممدودة مجموعهما. (قوله: تغليباً) لألف التأنيث على الألف الزائدة. (قوله: أي: أبنائها) المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتهاالخيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكناتها مع اعتبار الحروف الأصلية والزائدة كل في موضعه، وإنما لم تكن التاء لازمة لبناء الكلمة؛ لأنها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث. (قوله: وإن اتفق الخ) بأن صارت داخلة في مادتها.

للمدّ قبلها فاجتمع ألفان، فلو حذفت إحداهما؛ لصار الاسم مقصوراً وضاع العمل، فقلبت ثانيتهما إلى حرف يقبل الحركة دون الأولى؛ لتبقى على مدّها، وإنما قلبت همزة لا واواً أو ياء مع أن مناسبة حروف العلة بعضها لبعض أكثر؛ إذ لو قلبت إلى أحدهما لاحتيج إلى قلبها ألفاً كما في كساء ورداء، فيكون تطويلاً للمسافة بلا فائدة (سيد). وأورد عليه بأن علامة التأنيث الهمزة؛ لأنها المنقلبة عن ألف التأنيث إلا أن يقال: المراد بالألف الممدودة هي الهمزة سميت بها؛ لأنها الممدودة بها ففيه حذف وإيصال، ولا نزاع في صحة إطلاق الألف على الهمزة؛ لأن الألف إما اسم للأعم أو للمتحرك فقط، واسم الساكن لا (شرح عصام). (قوله: أي: كل واحدة منهما الخ) لما كان قوله: وألفا التأنيث مضطرباً، حيث يوهم كونهما معاً علة واحدة أوّله بقوله: أي: كل واحدة منهما، وقيل: لما كانت التثنية اختصار العطف فمعنى قوله: وألفا التأنيث، ألف وألف والواو لمطلق الجمع، توهم منه أن الألفين ليستا مستقلتين في العلية، بل العلة مجموع الألفين دفعه بهذا التفسير. (قوله: لأنهما لازمتان للكلمة) علة للدعوى الضمنية والتأنيث اللازم بمعنى كونه بحيث لا يجوز إسقاط علامته على إرادة التذكير؛ نحو: طلحة وحبلى وصحراء، فإنه لا يقال في المذكر منها طلح وحبل كما ذكره الشارح. (قوله: فصار التأنيث مكرراً)؛ لأن كونها ألف تأنيث علة وكونها لازمة للكلمة بحسب الوضع منزل منزلة تأنيث آخر فكأن فيه علتين فرعيتين، وقوله: فإنها ليست لازمة الخ؛ أي: وإن اتفق اللزوم في بعض الاسم؛ نحو: حجارة وعرفة، فإن هذا اللزوم لما لم يكن معتبراً في نوعها لم يعتدّ به. (قوله: فلو عرض لها اللزوم لعارض الخ) جواب عما يقال: إن ألف التأنيث قامت مقام علتين لأجل لزومها، والتاء قد يعرض لها اللزوم بسبب العلمية كفاطمة مثلاً، فإن الأعلام محفوظة عن التصرف، فحينئذ ينبغي أن يقال: أن فاطمة ثلاثة أسباب؛ العلمية والتأنيث ولزومه، وحاصل الجواب: أن التاء وإن كانت لازمة فيما قلت، إلا أن لزومها عارض بسبب العلمية، فلذا لو نكر لا يبقى ذلك اللزوم بحاله، فلم يكن هذا اللزوم العارضي نازلاً منزلة علة كاللزوم الوضعي. وقوله: كالعلمية

اللزوم بِعارض كالعلمية[1] مثلاً، لم[2] يَقْوَ قُوَّةَ اللزوم الوضعي[3] «فَالْعَدْلُ»[4]. مصدر مبني للمفعول أي: كون الاسم معدولاً «خُرُوجُهُ»[5] أي: خروج الاسم،

(١) مثلاً. والمنقول من الوصفية لا الاسمية كالذبيحة والنطيحة. (٢) أي: لزوم العارض. (٣) أي: الأصلي. (٤) اللام للعهد الخارجي. (٥) المصدر مضاف إلى الفاعل.

فَالعَدْلُ خُرُوجُهُ

بيان للعارض؛ أي: لأن الأعلام لا تتغير كما أن ضروب الأمثال كذلك. (قوله: لم يبق قوة اللزوم) من باب علم، وقوة: منصوب بنزع الخافض؛ أي: مثل قوة اللزوم الوضعي الكائن في مثل حبلى وحمراء. (قال المصنف: فالعدل الخ) قدمه لعدم كونه مشروطاً بشيء، والفاء للتفسير أو للتفصيل؛ أي: تفصيل ما أجمله في مقام تعداد الأسباب، فالثاني عين الأول؛ لكونه معاده باللام العهدية فلذا لم يقل: فالمعدولية، وقيل: الفاء لتفسير العدل وأخواته من العلل، فالأولى عطف الأسباب الباقية عليه؛ لتكون في حيز التفسير فافهم، ثم إن العدل في اللغة: مصدر من باب ضرب بمعنى الميل، يقال: عدل عن الطريق إلى ظلٍ؛ أي: مال، فالمعدول من قبيل الحذف والإيصال، وفي الاصطلاح: ما ذكره المصنف، وإنما عرفه من بين الأسباب تعييناً لما هو مذهبه فيه لمكان الاختلاف فيه. (قوله: مصدر مبني للمفعول) غرضه من هذا دفع اعتراض أورده الرضي على المصنف من أن العدل عبارة عن الإخراج لا الخروج؛ لأن العدل متعد، والخروج لازم، وتفسير المتعدي باللازم لا يجوز، بل الواجب أن يقال: إخراجه، وحاصل الدفع: أن العدل مصدر مبني للمفعول، وأن الخروج بمعنى كون الاسم مخرجاً كذلك، فيكون تفسيراً للمتعدي بالمتعدي فيستقيم الحمل، ولك أن تقول: غرضه أن العدل صفة المتكلم، والخروج صفة الاسم، ولا يجوز تفسير صفة لشيء بصفة آخر، فقدّره بما يرجع إلى أنهما صفتا الاسم (نعمه)، فاعلم أن المصدر قد يكون بمعنى اسم الفاعل، وبمعنى اسم المفعول مجازاً كخلق بمعنى مخلوق، وعدل بمعنى عادل، والفرق بينهما وبين المصدر المبني للفاعل أو المبني للمفعول: أنه يراد بالأولين الذات مع الوصف وبالأخيرين الصفة فقط. (قوله: أي: خروج الاسم) أي: خروج مادته؛ إذ لا يتصور خروج الكل عن جزئه، يقال: اسم معدول؛ أي: مصروف عن بنيته، وإنما أرجع الضمير إلى الاسم بقرينة أن البحث في الاسم، فخروج الفعل لا يسمى عدلاً اصطلاحاً، ولم يرجع الضمير إلى العدل؛ لئلا يلزم كونه الشيء معلوماً قبل نفسه، ثم الفرق بين العدل والاشتقاق أن الخروج في عدل بحسب اللفظ فقط وفي الاشتقاق بحسب اللفظ والمعنى (ابن سيد).

(قال: فالعدل) الفاء لتفسير العدل وأخواته؛ أي: بيان نفس مفهوم السبب أو شرط تأثيره وعليته، وهو في اللغة الصرف يقال: اسم معدول؛ أي: مصروف عن بنيته. (قوله: مصدر مبني للمفعول) فيصح تفسيره بالخروج؛ لأن مفهومه أعم من أن يكون مستنداً إلى الإخراج أولاً، وإن كان المتبادر الخروج بنفسه، وإنما لم يفسر المصنف مصدر المعلوم؛ لأنه لا

(قوله: أو شرط تأثيره) كلمة أو لمنع الخلو. (قوله: وهو في اللغة الصرف) وقع في الرضى ولو قال: إخراجه لكان أوفق بمعنى العدل وهو الصرف يقال: اسم معدول، والظاهر أن مقصوده بيان المعنى العرفي للعدل كما وقع في بعض شروح التسهيل: العدل صرفك اللفظ؛ يعني: أن العدل في عرفهم بمعنى الصرف، يقال: اسم معدول الخ، فالأوفق أن يفسر بالإخراج؛ ليكون التعريف باللازم المحمول، وإنما قال: أوفق؛ لأن الخروج أيضاً لازم للصرف إلا أنه غير محمول عليه والتعريف باللازم المحمول أولى لا أن الأدباء جوزوا التعريف باللازم الغير المحمول وليس مقصوده بيان المعنى اللغوي، وإلا لم يتوجه الاعتراض؛ إذ اللازم وجود العلاقة بين المعنى اللغوي والعرفي لا توقفهما في التعدية واللزوم، ولا شك في تحققهاالخهنا فإن الصرف يستلزم الخروج، فالصواب إسقاط لفظة في اللغة، أو أن يقال: وهو في اللغة الصرف، يقال: عدل عنه؛ أي: صرفه، وفي الاصطلاح صرف الاسم عن بنيته يقال: اسم معدول الخ، فما قيل: لو كان العدل بمعنى الإخراج فالاعتراض وارد لكن العدل جاء في اللغة بمعنى الميل، يقال: عدل عنه؛ أي: مال عنه، وعدل إليه؛ أي: مال إليه، وجاء بمعنى التبعيد، يقال: عدل الجمال الفحل؛ أي: نحاه كذا في القاموس، ولا داعي إلى كون العدل النحوي بمعنى التبعيد دون الميل إلا اشتقاق المعدول، وتسمية الاسم معدولاً وليس بقوي؛ لأنه بمعنى المعدول إليه بعيد عن المقصود بمراحل لما عرفت أن مبني الاعتراض المعنى العرفي لا المعنى اللغوي لكونه في اللغة بمعنى الميل لا يدفع الاعتراض على أن المذكور في القاموس أن العدل الموصول بعن معناه الميل على أن المذكور في القاموس عدله وعدل عن يعدل عدلاً وعدولاً حاد وإليه عدولاً رجع، وهو يدل على أن الموصول بعن معناه الميل، والموصول بإلى معناه الرجوع، فلا يصح أن يكون إطلاق المعدول على الاسم بمعنى المعدول إليه. (قوله: فيصح تفسيره بالخروج الخ) يعني: أن مفهوم الخروج أعم من أن يكون بالإخراج أو بنفسه وإن كان المتبادر منه عند الإطلاق الخروج بنفسه فإن العام يراد إطلاقه في فرد منه شائعاً فلشيوعه يتبادر إلى الذهن كالوجود؛ فإنه أعم من الخارجي والذهني وإن كان المتبادر منها الخارجي، وإذا كان كذلك فالمراد من الخروج ههنا الخروج المستند إلى الإخراج وهو المخرجية، فيصح تفسير العدل المبني للمفعول؛ أعني: المعدولية بمعنى المصروفية به لكونه لازماً محمولاً عليه فاندفع اعتراض المحقق الرضي،

أي: كونه مُخْرَجاً «عَنْ صِيْغَتِهِ[1] الأَصْلِيَّةِ» أي: عن صورته[2] التي يقتضي الأصل والقاعدة أن يكون ذلك الاسم عليها، ولا يخفى عليك أن صيغة المصدر ليست

(١) أي: الاسم المعدول عنه. (٢) أي: الهيئة.

عَنْ صِيْغَتِهِ[1] الأَصْلِيَّةِ

(١) أي: الاسم.

يدل على ما هو سبب للمنع إلا ضمناً؛ لأن السبب ما قام بالاسم إذ به تتحقق الفرعية فيه، وهو ههنا المعدولية لا ما قام بالمتكلم. (قوله، أي: خروج الاسم) أي: خروج مادته؛ إذ لا يتصور خروج الكل عن جزئه. (قوله: عن صيغته) كأنه أراد بها ما يشمل صورته الحكمية أيضاً فإن خروج سحر معيناً من السحر ليس خروجاً عن صورته الحقيقية؛ إذ لا دخل فيها لهم لها دخل في صورته الحكمية؛ لأن اللام بمنزلة جزء الكلمة ولذا لا يجوز الفصل بينها وبين مدخولها ومع هذا يبقى الإشكال؛ لأنها غير متناولة للصورة الحاصلة بمن أو الإضافة، ولهذا يفير التفسير بأنه خروج الاسم عما هو حقه من الصيغة أو استلزام كلمة أخرى معه، وفيه أنه يلزم أن يكون يوم الجمعة معدولاً عن صمت في يوم الجمعة مع أنه ليس معدولاً عنه، ولا يرد على تفسير المصنف؛ إذ ليس لفي مدخل في صورته الحكمية لجواز الفصل بينها وبين مدخولها بالحرف الزائد ويمكن أن

وبما ذكرنا ظهر وجه صحة تفسير الشارح رحمه الله الخروج بكونه مخرجاً، ثم أنه ذكر الشارح الرضي في بحث المصدر أن المصدر موضوع للحدث الساذج، والفعل المبني للفاعل موضوع للحدث المنسوب إلى ما قام به، والفعل المبني للمفعول موضوع للحدث المنسوب إلى غير ما قام به من الزمان والمكان وما وقع عليه والآلة والسبب، فالنسبة إلى ما قام به أو إلى ما عداه مما يتعلق به مأخوذ في مفهوم الفعل خارج عن المصدر لازم في الوجود فإن أضيف إلى الفاعل كان مبنياً للفاعل، وإن أضيف إلى المفعول كان مبنياً للمفعول، وإن لم يذكر معه شيء منهما كان محتملاً للمعنيين كما فيما نحن فيه، فقد ظهر لك مما ذكرنا أن ما قيل: إن صيغ المصدر لم توضع إلا لما قام به وكونها موضوعة لمعنيين ما هو صفة للفاعل ومالخو صفة للمفعول لا بد له من دليل كلام لا طائل تحته. (قوله: إلا ضمناً) أي: تبعاً فإن الإخراج يستلزم المخرجية. (قوله: أي: مادته) إما بحذف المضاف أو التجوّز بذكر الكل وإرادة الجزء. (قوله: إذ لا يتصوّر الخ) تعليل لمقدر؛ أي: إنما فسرناه بالمادة؛ إذ لا يتصوّر خروج الكل؛ أي: الاسم الذي هو عبارة عن المادة والصيغة عن جزئه الذي هو الصيغة.

(قوله: فإن خروج سحر الخ) يعني: لو لم يرد بالصورة ما يشمل الصورة الحكمية يلزم أن لا يكون سحر إذا أريد به سحر معين معدولاً عن السحر المعرف باللام؛ لعدم خروجه عن صورته الحقيقية؛ لأن اللام لكونها كلمة برأسها لا دخل لها في الصورة مع أنهم صرحوا بأنه معدول عنه فلا بد من تعميم الصورة. (قوله: لأنها غير متناولة الخ)؛ لأن من والمضاف إليه ليس داخلاً في الصورة الحقيقية لاسم التفضيل وهو ظاهر، ولا في صورته

وقيل: الفرق أن اتحاد المعنى شرط في العدل من غير زيادة بخلاف الاشتقاق. (قوله: أي: كونه مخرجاً) فسر الخروج بالكون مخرجاً إشعاراً بأن المراد بالخروج ههنا الخروج المستند إلى الإخراج لا الخروج بنفسه وإن كان متبادراً فيصح التفسير والحمل ويندفع الاعتراض على ما عرفت، فيكون معنى العدل: كون الاسم مخرجاً عن صيغته إلى صيغة أخرى. (قوله: أي: عن صورته) فسر الصيغة بالصورة؛ لأن الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار ما تعرضه من الهيئة، فيقال: ضرب صيغة ماض، وهي ليست بمرادة ههنا، بل المقصود الهيئة والصورة المجردة عن المادة ففي التفسير بيان أن الصيغة هنا مجردة عن أحد جُزْأي معناها؛ أعني: المادة والصورة، قال الغجدواني: اعلم أن للاسم مادة: وهي نفس المركب من الحروف الأصلية، وصورة: وهي الهيئة الحاصلة لذلك الاسم. (قوله: التي تقتضي الأصل والقاعدة) أراد بالأصل: الوضع اللغوي، وبالقاعدة: الاصطلاح والاستعمال كذا قيل، والظاهر أن الأصل: ههنا بمعنى القاعدة، فيكون عطف تفسير، وتوضيح البحث: أن ثُلاث مثلاً كان أصله أن يكون على صيغة ثلاثة ثلاثة بخلاف نحو: ضارب المشتق عن الضرب؛ إذ ليس أصله أن يكون على صيغة الضرب، بل هنا أخذ صيغة من صيغة أخرى لا خروج اسم عن صيغته الأصلية إلى أخرى فلا يلزم كون ضارب مثلاً غير منصرف للعدل والصفة (ابن سيد)، ونوقش بأن الاسم بعد الخروج عن صيغته الأصلية لا يبقى فكيف ينتقل إلى صيغة أخرى؟ وتحقيقه: أن يقال أن للاسم مادة: وهي الحروف الأصلية، وصورة: وهي الهيئة الحاصلة لتلك الحروف، وهي المراد بالصيغة بطريق التجريد كما مرت الإشارة آنفاً، فخروج مادة عن صورة، ومادة كانت لها في الأصل إلى صورة أخرى مع بقاء المعنى هو العدل، فيكون المضاف مقدراً في الكلام؛ أي: العدل خروج مادة الاسم، فيصح المعنى فلا تغفل. (قوله: ولا يخفى الخ) أي: عليك كما في نسخة: يعني: بمعنى عرفت، من معنى الصيغة الأصلية ظهر لك خروج المشتقات كاسم الفاعل وأضرابه عن حد العدل، فإن الضارب المشتق من الضرب ليس أصله، وقاعدته يقتضي أن يكون على صيغة الضرب، فإن القياس في اسم الفاعل من الثلاثي أن يكون على وزن فاعل، بل هناك خروج صيغة من صيغة، لا خروج الاسم عن صيغته الأصلية إلى أخرى كما قدمناه، وهكذا يقال في جميع الأمثلة الآتية بعد إلا أن في مثل عمر إشكالاً، فإنه ليس له أصل وقاعدة يقتضي أن يكون عليها ويمكن أن يقال: لما اقتضى ضرورة منع الصرف

صيغة[1] المشتقات، فبإضافة الصيغة إلى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها. وإن[2] المتبادر من خروجه عن صيغته الأصلية أن تكون المادة[3] باقية[4]، والتغيير إنّما وقع في الصورة فقط، فلا[5] ينتقض بما[6] حذف عنه[7] بعض الحروف كالأسماء المحذوفة الأعجاز مثل: (يَدٌ ودَمٌ) فإن المادة[8] ليست باقية فيهما، وإن[9] خروجه[10] عن صيغته الأصلية يستلزم[11] دخوله في صيغة[12] أخرى - أي: مغايرة للأولى - ولا[13] يبعد أن يُعتَبر مغايرتها[14] لها[15] في كونها غير داخلة تحت أصل وقاعدة كما كانت الأولى[16] داخلة تحته، فخرجت عنه[17] المغيرات القياسية.

(١) أي: ليست صيغة المصدر موضوعة بإزاء المعنى الذي هو الموضوع له لصيغة المشتقات ولأن المصدر مشتق منه والأصل في الاشتقاق أن يكون المشتق مغايراً للمشتق منه. م. (٢) عطف على أن صيغة المصدر. (٣) أي: الحروف الأصلية التي ركب الصيغة المعدول عنها منها. (٤) في المعدول. (٥) حد العدل. (٦) بكلمة. (٧) أي: من تلك الكلمة. (٨) أي: الحروف الأصلية. (٩) ولا يخفى أيضاً. (١٠) أي: الاسم. (١١) يقتضي ذلك الخروج. (١٢) أي: في صيغة غير الصيغة الأولى. (١٣) معطوف على قوله: ولا يخفى. (١٤) أي: مغايرة الصيغة المعدولة. (١٥) أي: للصيغة المعدول عنها. (١٦) صيغة المعدول عنها. (١٧) أي: عن حد العدل.

إلى أن يحكم بأنه معدول حكم بأنه سمي باسم الفاعل من العمارة فعمر اسم فاعل منه خرج عن صيغته التي على مقتضى القاعدة وهي عامر إلى عمر. (قوله: فبإضافة الصيغة إلخ) نتيجة لما سبق، وحاصله: أنه إذا كانت صيغة المصدر مغايرة لصيغة المشتقات فتخرج جمع المشتقات بإضافة الصيغة إلى الاسم سواء كان ذلك المشتق اسماً أو فعلاً؛ لأنها وإن كانت خارجة عن صيغة إلا أنها[1] غير خارجة عن صيغتها، والمعتبر في العدل أن يكون ذلك الاسم المخرج عن صيغة نفسه هذا وإنما قال: كلها مع أن بعضها كالأفعال المشتقة خرجت بقوله: خروجه المفسر بخروج الاسم بناءً على المجاز[2] أو التأكيد كما لا يخفى؛ إذ لا يسند الإخراج إلى ما خرج سابقاً. (قوله: وإن المتبادر الخ) بفتح الهمزة عطف على قوله: إن صيغة الخ؛ أي: ولا يخفى أيضاً أن المتبادر إلى الفهم الخ، وقيل: الواو للاستئناف، وقوله: أن تكون المادة باقية؛ أي: تكون مادة المعدول عنه باقية في المعدول. (قوله: فلا ينتقض بما الخ) أي: لا ينتقض حد العدل منعاً باسم حذف عنه بعض حروفه اعتباطاً كالأسماء المحذوفة الأعجاز وكذا محذوفة الأوائل؛ نحو: عدة، ومحذوفة الأواسط كمقول على رأي، وقوله: وإن خروجه عطف على ما سبق، فهو في حيّز قوله: ولا يخفى. (قوله: ولا يبعد أن يعتبر مغايرتها) أي: مغايرة الصيغة الأخرى لها؛ أي: للأولى في كونها؛ أي: الصيغة المعدولة غير داخلة الخ، قيل: هذا هو المتبادر حيث إن الصيغة الأولى لما كانت موافقة للأصل والقاعدة فإذا خرج عنها إلى ما يغايرها تبادر من المغايرة هذا الفرد المذكور. (قوله: فخرجت عنه المغيرات القياسية) تفريع على قوله: ولا يبعد الخ؛ أي: إذا اعتبر بمغايرة الثانية للأولى عدم دخول الثانية تحت أصل وقاعدة خرجت عن تعريف العدل المغيرات القياسية التي مادتها باقية بقرينة السياق (عصمت). وقوله: القياسية؛ أي: المنسوبة إلى موافقة القياس كالمقام والمقام، فإن أصلهما مقوم ومقوم وهو جار

(١) خارجة عن غير صيغتها (نسخه).
(٢) بأن يراد بالمشتقات بعضها.

يقال: إن ذلك الخروج غير تام؛ لأن المقدر في حكم الملفوظ. (قوله: فخرجت عنه المغيرات القياسية) كالمقام قيل: لم تدخل في الخروج؛ لأنها مخرجة لا خارجة، وفي دخول المعدولات حينئذ تأمل.

الحكمية لعدم صيرورته بمنزلة الجزء لشدة الاتصال لجواز الفصل بين اسم التفضيل وبين من نحو: هو أحسن لو أنصفت من الشمس، وكذا بين المضاف والمضاف إليه بالظرف، ونحوه في الشعر. (قوله: ولهذا) أي: لعدم تناول قوله: صيغته للصورة الحاصلة لاسم التفضيل بمن أو الإضافة يغير تفسير العدل ليدخل فيه؛ نحو: آخر على جميع التقادير. (قوله: وفيه) أي: في هذا التغيير أنه يلزم أن يكون يوم الجمعة منصوباً بتقدير في معدولاً عن المجرور بلفظ في؛ لأنه يصدق أنه خرج عمالخو حقه من استلزام في ويمكن أن يجاب بأنه لا نسلم خروجه عمالخو حقه فإن حق المفعول كلا الأمرين أن يستعمل منصوباً ومجروراً. (قوله: بجواز الفصل ههنا الخ) لم أجد مثالاً في الكتب المتداولة. (قوله: إن ذلك الخروج) أي: خروج يوم الجمعة منصوباً عن في يوم الجمعة خروج ناقص؛ لأن في مقدر حالة النصب والمقدر كالملفوظ فكأنه لم يخرج. (قوله: قيل لم تدخل الخ) قائله السيد الشريف في حواشي الرضي. وأما نحو: مقال ومقول ففيه علة تخرجه عن صيغته الأصلية والمتبادر من الخروج المطلق ما لا يستند إلى إخراج كما في قولك: خرج زيد إلى بلد كذا. وحاصله: أن خروج الاسم عن صيغته لا يكون إلا بإخراج المتكلم وتلفظه، وهذا أمر بديهي فالمراد من خروجه أن لا يكون مستنداً إلى إخراج العلة فخرجت المغيرات القياسية؛ لأن لها عللاً تخرجها عن هيئتها بخلاف المعدولات فإن خروجها غير مستند إلى علة وإن كان مستنداً إلى إخراج المتكلم، وحينئذ اندفع اعتراض المحشي كما لا يخفى.

وأمّا المغيّرات الشاذة[1] فلا نسلم أنها مُخرجةٌ عن الصيغ الأصلية فإن الظاهر أن مثل: (أقْوُسٍ)[2] و(أَنْيُبٍ)[3] من الجموع الشاذة ليست مُخرجة عما[4] هو القياس فيهما ـ أعني: (أَقْوَاساً) و(أَنْيَاباً) بل إنّما جمع (القَوْسَ) و(النَّابَ) ابتداء[5] على (أَقْوُسٍ) و(أَنْيُبٍ) على[6] خلاف القياس من غير أن يعتبر جمعهما أوّلاً[7] على (أَقْوَاسٍ) و(أَنْيَابٍ) وإخراج (أَقْوُسٍ) و(أَنْيُبٍ) عنهما. وقال بعض الشارحين: قد جوز بعضهم[8]

(١) كالجموع الشاذة مثل: أقوس وأنيب، والمصغرات الشاذة كويب وعريب بغير التاء والقياس أن يصغر مع التاء والمنسوبات - غير داخلة تحت أصل وقاعدة - الشاذة مثل: بِصري بالكسر في الأول لا بصره وبدوي في بادية وثلاثي ورباعي. (٢) جمع قوس. (٣) جمع ناب وهو السن. (٤) أي: عن الجمع الذي. (٥) يعني: أول وهلة. (٦) حال من أقوس وأنيب. (٧) قبل أن يحمما على خلاف القياس. (٨) متقدم المنطقيان.

(قوله: وأما المغيرات الشاذة) كالجموع والمصغرات والمنسوبات الشاذة، وأما القلب كأيس في يئس فقيل: إنه ليس خارجاً عن صورته؛ إذ لا مدخل لتقديم بعض الحروف على بعض في الوزن فإنه أمر اعتباري، وأما نحو: فخذ وعنق بسكون العين فقيل: إنه لم يخرج خروجاً تاماً؛ إذ يستعمل على الصيغة الأصلية أكثر من استعماله على الصيغة الفرعية، واللفظ إذا أطلق انصرف إلى الكامل ولا يخفى أن الاحتياج إلى هذا العذر على تقدير كون تغيره غير قياسي. (قوله: بل إنما جمع القوس والناب ابتداء على أقوس وأنيب) ولهذا يضافان إليهما فيقال: جمعهما ولو كانا مخرجين عن أقواس وأنياب

(قوله: فإنه أمر اعتباري) فلو كان له دخل في الصورة لزم أن يكون الأمر الاعتباري داخلاً في الكلمة، فلا تكون موجوداً فضلاً عن أن تكون ملفوظاً ومسموعاً. (قوله: واللفظ الخ) فالمراد بالخروج الخروج التام. (قوله: على تقدير كون تغيره غير قياسي) فهما خارجان

على القياس؛ لأن قياس الواو المتحركة في الأصل قلبها ألفاً، ولما قلبت ألفاً وصارت إلى صيغة أخرى كانت الصيغة الثانية موافقة للقياس، حيث حصل فيها القلب فلا يكون مقام ومقام من الأسماء المعدولة حتى يجب منع صرفه إذا جعل علماً وفيه تكلف، فلك أن تقول: المتبادر من الخروج أن لا يكون مستنداً إلى إخراج علة فخرجت المغيرات القياسية؛ لأن لها عللاً تخرجها عن هيئاتها كالحركة فيما مثلنا به (نعمه). (قوله: وأما المغيرات الشاذة) كالجموع الشاذة؛ نحو: أقوس وأنيب، وكالمصغرات الشاذة؛ نحو: عريس، والقياس: عريسة كعيينة، وكالمنسوبات الشاذة؛ نحو: سليقي، والقياس: سلقي مثل حنفي، وتفصيله في الشافية، وقوله: من الجموع الشاذة، بيان للمثل، وكونهما شاذة: بسبب تحرك الواو والياء فيهما بحركة الضمة التي هي ثقيلة عليهما، وفي الشافية: وامتنعوا من أفعل في المعتل العين، وأقوس وأثوب وأعين وأنيب شاذ، انتهى. فالقياس: الأنياب والأقواس، قال النابغة:

وفي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ

(قوله: أعني: أقواساً) أو قسياً بوزن عصيّ، أصله قووس فقلب قلب مكان ثم أعلّ فصار كما ترى. وقوله: أي: ابتداء؛ أي: أول وهلة قبل أن يعتبر جمعهما على أقواس وأنياب، فلذا يضافان إليهما فيقال: جمعهما، ولو كانا مخرجين عن أقواس وأنياب نسبا إليهما. وقوله: وإخراج أقوس، بالرفع عطف على قوله: جمعهما. (قوله: قال بعض الشارحين الخ) لعل هذا لتوسيع الدائرة، وحاصله: أن بعض الشارحين نقل عن المتقدمين من المنطقيين جواز تعريف الشيء بما هو أعم منه، واختاره المحقق الشريف، فلعل ابن الحاجب يذهب إلى هذا؛ لأن مقصوده تمييز العلل بعضها عن بعض وهذا يحصل بتعريف العدل بما ذكر وإن دخل فيه الأمور التي تكلف في إخراجها، وكأن الشارح ارتضى هذا التوجيه حيث لم يتعرض لردّه، لكن الظاهر أن المقصود في هذا المقام تمييز المنصرف عن غيره لا مجرد تمييز العلل بعضها عن بعض، ففي شرح العصام ومنهم من قال: المقصود من التعريف تمييز العدل عن باقي الأسباب فلا يخل صدقه على ما ليس بسبب وليس بشيء؛ لأن المقصود من معرفة الأسباب تمييز المنصرف من غيره، وذلك يتوقف على تمييز كل سبب عما ليس بسبب

تعريف الشيء[1] بما[2] هو أعم منه[3] إذا كان المقصود منه[4] تمييزه[5] عن بعض ما عداه[6]، فيمكن أن يقال: المقصود ههنا[7] تمييز العدل عن سائر العلل[8] لا عن كل ما عداه، فحيث حصل بتعريفه[9] هذا التمييز[10] لا بأس بكونه أعم منه فحينئذ[11] لا حاجة في تصحيح هذا التعريف إلى ارتكاب تلك المتكلفات. واعلم أنا نعلم قطعاً أنهم لما وجدوا[12] (ثُلاثَ وَمَثْلَثَ وأُخَرَ وجُمَعَ وعُمَرَ) غير منصرف

(١) أي: شيء كان. (٢) أي: بتعريف. (٣) أي: من المعرف بحيث كل ذلك غير المعرف. (٤) تعريف. (٥) أي: شيء المعرف. (٦) كتعريف. (٧) أي: هذا البحث أي في مقام تعريف العدل. (٨) أي: علل الثمانية. (٩) عدل. (١٠) أي: تميز العدل بهذا التعريف عن سائر العلل. (١١) أي: حين كان المقصود هاهنا تميز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه. (١٢) علماء النحاة.

انتهى، وفيه أن غير المنصرف قد تميز عن المنصرف بالتعريف وبيان حكمه، وأن المقصود من بيان العدل مثلاً تكميل التمييز الحاصل من التعريف لا التمييز الاستقلالي (ابن داود)، وفيه أن تمييز غير المنصرف عن المنصرف بالتعريف فرع تبين أجزاء التعريف وتميزه عن الغير فلو لم تكن الأجزاء متميزة عن الغير لم يكن التعريف مختصاً به (يوسف أصم) والله أعلم. (قوله: إذا كان المقصود منه تمييزه عن بعض ما عداه) نحو: المثلث شكل مضلع إذا قصد تمييزه عن الدائرة فقط لا عن سائر الأشكال. وقوله: فحينئذ لا حاجة الخ؛ أي: حين إذ كان المقصود بالتعريف ههنا تمييز العدل عن بعض ما عداه وكان هذا التمييز حاصلاً فلا حاجة إلى ارتكاب تلك التكلفات التي أخرج بها المشتقات والمغيرات القياسية والشاذة ونحوها، وإنما سماه تكلفاً؛ لعدم كون العبارة صريحة في إفادة بعض القيود. (قوله: واعلم أنا نعلم قطعاً الخ) أشار بهذا التحقيق إلى دفع سؤال ناشئ من ظاهر قول المصنف: تحقيقاً أو تقديراً بأن يكون العدل محققاً أو مقدراً في الحقيقة وليس كذلك، بل العدل في كل تقديري في الحقيقة، والحاصل: أن انقسام العدل إليهما إنما هو باعتبار كون ذلك الأصل محققاً أو مقدراً وكتب عليه الجزائري ما ملخصه: غرضه تحقيق معنى العدل التحقيقي والتقديري وبيان أن معناهما غير الذي اشتهر عند النحاة؛ وذلك لأن ما اشتهر بينهم أن العدل التحقيقي هو الذي يكون خروجه محققاً فهو مقدم على منع الصرف كما قال الرضي وظاهر عبارة المصنف معه حيث جعل قوله: تحقيقاً أو تقديراً صفة الخروج، إلا أن الشارح صرفها عن ظاهرها، وحاصل تحقيقه: أن ما ذكره النحاة خلاف العلم القطعي فإنا نعلم يقيناً أنهم لما وجدوا ثُلاث وأضرابه وعُمَر وأمثاله غير منصرف، لم يجدوا فيه إلا علة واحدة اعتبروا فيها العدل الذي هو خروج الاسم عن صيغته الأصلية فمنع الصرف مقدم على الخروج عن الصيغة الأصلية، ودليل عليه في ثلاث وعمر فلا فرق بينهما من هذه الجهة، بل من وجه آخر كما ستعرفه. (قوله: إنهم لما وجدوا) وجه الترتيب المستفاد من كلام الشارح بين الأمور الثلاثة؛ أعني: وجدان هذه الأمثلة غير منصرفة واعتبار العدل فيها والتفتيش عن أحوال أصولها مذكور في حاشية اللاري

لنسبا إليهما. (قوله: واعلم أنا نعلم قطعاً) الخ كان وجهه أن نظر النحاة في تتبعهم أولاً إلى إعراب الكلمة، وبنائها فإذا نظروا إلى إعراب ثلث وأخواته وجدوا إعرابها إعراب منع الصرف، ولما علموا بالتتبع أن منع الصرف لا يكون إلا بفرعيتين حقيقة، أو حكماً فتشوا عن حال تلك الأمثلة فوجدوا فرعية ظاهرة وهي العلمية أو الوصفية، ولم يجدوا أخرى فاضطروا إلى اعتبار فرعية أخرى، ولم يصلح للاعتبار إلا العدل فاعتبروه ثم فتشوا عن حال الأصل ففي بعض الأمثلة لم يجدوا ما يدل على ثبوت الأصل، إلا اقتضاء العدل المعدول عنه، وفي بعضها وجدوا دليلاً آخر فالثاني: هو العدل التحقيقي؛ أي: العدل المنسوب إلى ما هو محقق؛ أي: في الخارج، والأول هو العدل التقديري؛ أي: العدل المنسوب إلى ما هو مقدر ليس ثابتاً في الخارج.

بما خرجت به المغيرات القياسية. (قوله: كان وجهه) أي: وجه الترتيب المستفاد من بيان الشارح رحمه الله بين الأمور الثلاثة: أعني: وجد أن هذه الأمثلة غير مصروفة واعتبار العدل فيها والتفتيش

ولم[1] يجدوا فيها[2] سبباً ظاهراً[3] غير[4] الوصفية أو العلمية احتاجوا[5] إلى اعتبار سبب آخر[6]، ولما لم يصلح للاعتبار إلاّ العدل، اعتبروه فيها[7] لا أنهم تنبهوا للعدل فيما عدا (عُمَرَ) من هذه الأمثلة، فجعلوه[8] غير منصرف، للعدل، وسبب آخر[9]، ولكن لا بد في اعتبار العدل من أمرين[10]: أحدهما: وجود أصل للاسم المعدول[11]. وثانيهما: اعتبار إخراجه عن ذلك الأصل إذ لا تتحقق الفرعية[12] بدون اعتبار ذلك الإخراج. ففي بعض تلك[13] الأمثلة يوجد دليل غير منع الصرف يدل على وجود الأصل المعدول عنه، فوجوده محقق بلا شك[14]، وفي بعضها[15] لا دليل[16] غير منع الصرف، فيفرض[17] له أصل، ليتحقق العدل بإخراجه عن ذلك الأصل[18]. فانقسام العدل إلى التحقيقي والتقديري إنما هو[19] باعتبار كون ذلك الأصل[20] محقَّقاً[21] أو مقدَّراً[22]، وأما اعتبار إخراج المعدول عن ذلك الأصل[23] ليتحقق العدل، فلا دليل عليه إلاّ مَنْع[24] الصرف[25]. فعلى هذا

(١) حاله. (٢) أي: في الأمثال المذكورة. (٣) ينتفي عدم انصرافها من الأسباب التسع. (٤) في الأربعة الأول. (٥) جواب لما. (٦) غير الوصفية أو العلمية من الأسباب. (٧) عطف على أنهم لما وجدوا. (٨) أي: ما عدا عمر. (٩) وهو الوصفية وأما حال عمر مسكوت عنه. (١٠) يعني: من اعتبار العدل مطلق شرطان. (١١) دون وجوده في نفس الأمر. (١٢) أي: فرعية المعدول. (١٣) أعني: ما عدا عمر. (١٤) وإذا عدل عنه يكون العدل محققاً. (١٥) أمثلة مثل عمر. (١٦) يدل على الأصل المعدول عنه. (١٧) وهو تكرار المعنى في ثلث ومثلث. (١٨) أي: المفروض. (١٩) انقسام. (٢٠) أي: المعدول عنه. (٢١) فيما عدا عمر. (٢٢) أي: من عمر. (٢٣) أي: المتحقق أو المقدر. (٢٤) بمعنى غير صفة الدليل. (٢٥) فلا ينقسم العدل باعتباره.

(قوله: فانقسام العدل إلى التحقيقي والتقديري) الخ المشهور أن انقسام العدل إليهما ليس باعتبار الأصل، بل باعتبار أن عدل بعض الأمثلة ثابت بغير منع الصرف، وعدل بعضها ثابت بمجرد منع الصرف، ولعله وجهه أن إثبات الأصل قصداً إثبات للفرع ضمناً، فإذا ثبت بدليل غير منع الصرف أن أصل ثلاث ثلاثة ثلاثة ثبت أن ثلاث فرعه، وليس فرعيته لذلك الأصل إلا باعتبار المعدول عنه فقد ثبت العدل بدليل غير منع الصرف، إن قلت: فكيف يصح قوله الآتي فلا دليل عليه إلا منع الصرف؟ قلنا: أراد به أن الدليل المؤثر المثبت أوّلاً للعدل في نظر النحاة واعتبارهم ليس إلا منع الصرف أو ضرورة مثله، وأما ثبوت العدل فما لا ضرورة فيه كما سيجيء فبالعرض **(قوله: فعلى هذا**

عن حال أصولها. **(قوله: المشهور)** نقل بعض الشارحين عن المصنف رحمه الله أنه قال في شرح المنظومة: أعني: بالتحقيقي ما ثبتت معرفته صرف أو لم يصرف، ونعني بالتقديري: ما تتوقف معرفته على منع الصرف. **(قوله: ولعل وجهه الخ)** خلاصته: أن الدليل المثبت للأصل سوى منع الصرف مثبت للعدل أيضاً لكن بالواسطة؛ لأن مثبت الأصل من حيث إنه أصل مثبت للفرع من حيث إنه فرع، وليست فرعيته إلا باعتبار العدل فيكون مثبتاً للعدل، وإنما لم يلتفت إليه الشارح رحمه الله؛ لأن اعتبار العدل في نظر النحوي مقدم على اعتبار الأصل وتفتيش حاله، فلا يكون الدليل المثبت للأصل مثبتاً للعدل في نظره وقصده وإن كان يستلزمه ضمناً. **(قوله: فكيف يصح الخ)** أي: إذا كان الدليل المثبت للأصل مثبتاً للعدل فكيف يصح الحصر المستفاد من عبارة الشارح رحمه الله؟، وحاصل الجواب تخصيص الدليل بالدليل المثبت للعدل أولاً، وبالذات في نظر النحاة، فلا ينافي وجود دليل آخر يكون مثبتاً له ثانياً وبالعرض. **(قوله: أو ضرورة مثله)** كالبناء في نحو: أمس وحضار وطمار. **(قوله: وأما ثبوت العدل الخ)** جواب سؤال وهو أن يقال:

فليراجع، وقوله: احتاجوا إلى آه جواب لما؛ أي: اضطروا لحفظ قاعدتهم إلى سبب آخر. **(قوله: إلا أنهم تنبهوا الخ)** عطف على قوله أنهم لما وجدوا وفيه إشارة إلى ردّ الرضي كما أشير إليه آنفاً؛ أي: ليس الفرق بين العدل التحقيقي والتقديري أنهم تنبهوا ووجدوا العدل؛ أي: الإخراج عن الأصل فيما عدا عمر من أمثلة العدل التحقيقي حتى يكون ذلك الخروج محققاً وفي عمر وأضرابه مقدراً يدل عليه منع الصرف، بل منع الصرف في كليهما دليل الخروج من الصيغة الأصلية. وقوله: فجعلوه تفريع على قوله: تنبهوا، لا على قوله: اعتبروه. **(قوله: ولكن لا بد في اعتبار العدل الخ)** دفع توهم نشأ من قوله: اعتبروه فيها وهو أن اعتبار العدل في تلك الأمثلة لو كان لمنع الصرف لما وجد عدل تحقيقي أصلاً ففيه توطئة لذكر الفرق بين العدلين، وحاصله: أن العدل التحقيقي هو الذي يكون له أصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف، والتقديري بخلافه. **(قوله: إذ لا تتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الإخراج)** ولا يتوهم أن الأصل إذا كان محققاً كان إخراج الفرع عنه أيضاً كذلك؛ لأنه ليس المراد بالأصل ههنا إلا ما يكون القياس أن يكون الاسم عليه كما عرفت سواء كان الاسم عليه، ثم خرج عنه أو لم يكن والخروج لا يتحقق إلا بأن يكون الاسم عليه ثم يخرج عنه فتحقق ثبوت الأصل لا يستلزم تحقق الخروج كما ذهب إليه الرضي. **(قوله: ففي بعض تلك الأمثلة)** وهو ما عدا عمر وهذا إشارة إلى التفتيش عن حال أصولها، وقوله: على وجود الأصل؛ أي: على العلم بوجوده، وهكذا يقال في قوله: ولا دليل، فلا دور[1]

(١) توضيحه: أن اعتبار العدل في الأمثلة المذكورة بعد وجدانها غير منصرف يوجب الدور في جعل أمثلة العدل غير منصرف؛ إذ لا شك أن منع الصرف موقوف على علية العدل فإذا توقف اعتباره على منع الصرف يلزم الدور، وجوابه: أن منع الصرف موقوف على ذات العدل، والعلم به موقوف على منع الصرف فتغاير جهتا التوقف.

قوله[1] «تَحْقِيْقاً» معناه[2] خروجاً كائناً عن أصل محقق[3] يدل عليه دليل غير منع الصرف «كـ :ثُلاثَ[4] وَمثلَثَ» والدليل على أصلهما أن في معناهما تكراراً دون لفظهما والأصل أنه إذا كان المعنى مكرراً يكون اللفظ أيضاً[5] مكرراً[6]، كما في (جَاءَنِي القَوْمُ ثلاثةٌ ثلاثةٌ). فَعُلم[7] أنَّ أصلهما[8] لفظ مكرر وهو[9] (ثَلاَثَةٌ ثَلاَثَةٌ) وكذا[10] الحال في (أُحَادَ) [11] و(مَوْحَدَ)[12] و(ثُناءَ) وَ(مَثْنَى)[13] إلى (رُبَاعَ) و(مَرْبَعَ)[14] بلا خلاف، وفيما[15] وراءها إلى (عُشَارَ[16] ومَعْشَرَ) خلافٌ، والصوابُ[17]

(١) مصنف. (٢) يشير إلى أن هذا مجاز من قبيل توصيف المتعلق بكسر اللام بوصف المتعلق بفتح اللام - حلبي. (٣) صفة الأصل. (٤) على وزن فعال. (٥) كالمعنى. (٦) يوافق الدال المدلول. (٧) من هذا التقرير. (٨) ثلاث ومثلث. (٩) قولك. (١٠) خبر مقدم. (١١) مبتدأ مؤخر. (١٢) معدولان عن واحد واحد. (١٣) معدولان عن اثنين اثنين. (١٤) معدولان عن أربعة أربعة. (١٥) أي: بعد هذه الأسماء. (١٦) معدولان عن عشرة عشرة. (١٧) أي: الحق من المذهبين.

تَحْقِيْقاً كَثُلاَثٍ[1] وَمَثْلَثٍ[2]

(١) أي: خروجاً كائناً كخروج، وخروجاً مثل خروج ويجوز أن يكون خبر مبتدا محذوف أي مثاله مثل ثلاثة.
(٢) والسبب في منع ثُلاث ومثلث وأخواتهما العدل.

فافهم. (قوله: فانقسام العدل الخ) يعني: الفرق بين العدلين باعتبار تحقق الأصل لا باعتبار تحقق الخروج عن ذلك، فإنه لا يدل عليه إلا منع الصرف لا كما قاله الرضي، وقال بعضهم: المشهور أن انقسام العدل إليهما ليس باعتبار الأصل، بل باعتبار أن بعض الأمثلة عدله ثابت بغير منع الصرف، وعدل بعضها ثابت بمجرد منع الصرف. (قوله: فعلى هذا قوله الخ) أي: فعلى أن الانقسام إلى التحقيقي والتقديري باعتبار كون ذلك الأصل محققاً أو مقدراً لا باعتبار الإخراج عن ذلك الأصل فقول المصنف: تحقيقاً معنا الخ. (قوله: خروجاً كائناً عن أصل الخ) يشير إلى أن هذا مجاز من قبيل توصيف المتعلق بكسر اللام بوصف المتعلق، وقوله: دليل غير منع الصرف؛ أعني: تكرار معناه كما سيصرح بقوله: والدليل على أصلهما؛ أي: الدليل المعهود، وهو دليل غير منع الصرف. (قال: كثلاث ومثلث) أراد به ما هو على وزن فعال ومفعل من العدد، قال الجيصي: إعراب ثلاث وأخر إذا وقعا بعد نكرة تابعان بها تقول: جاءني رجال ثلاث وأخر، ورأيت رجالاً ثلاث أوأخر الخ، وإذا وقعا بعد معرفة فهما منصوبان على الحال فحينئذ يكونان غير منصرف للعدل والصفة، فإن سمي بهما مذكر لزم الصرف لزوال العدل والوصفية وإن بمؤنث فلا للعدل والتأنيث. (قوله: والدليل على أصلهما الخ) إثبات لكون القياس في ثلاث وأخواته التكرار لفظاً، وهذه أخصر من طريقة الرضي، لكن يرد على طريقة الشارح أنها تقتضي أن يكون أسماء العدد كلها معدولة فإن حقيقة كل عدد وحدات مبلغها العدد، وأجيب: بأن مفهوم كل عدد واحد مركب من الوحدات تركب الكل من أجزائه، وليس بمكرر بخلاف ثلاث مثلاً؛ فإنه كرر فيه مفهوم ثلاثة التي هي مركبة من الوحدات الثلاث، فأين التكرار من التركيب على أن اعتبار العدل في ثلاث وإضرابه أمر اضطراري دعا إليه وجوده غير منصرف؛ وذلك الداعي ليس بموجود في أسماء العدد كلها كذا أفيد. (قوله: والأصل أنه إذا كان المعنى مكرراً الخ) يعني: إذا كان المعنى ملحوظاً مرتين يكون اللفظ أيضاً مذكوراً مرتين ليوافق الدال المدلول؛ إذ الألفاظ قوالب المعاني، وبيان التكرار أنهم قالوا: جاءني القوم ثُلاث؛

قوله: تحقيقاً) الخ وصف بحال المتعلق، وأما على المشهور فمعناه خروج تحقيق؛ أي، خروجاً محققاً كرجل سوء؛ بمعنى، رجل مسيء، فيكون وصفه بالتحقيق وصفاً بحال نفسه، وكذا معنى قوله: تقديراً. (قال، كثلاث ومثلاث) صفة بعد صفة لخروجاً أو خبر محذوف؛ أي، ذلك الخروج كخروج ثلاث. (قوله، والأصل أنه إذا كان المعنى مكرراً) الخ ليوافق الدال المدلول هذا أخصر مما قال الشيخ الرضي، وهو أن الدليل على ذلك أنا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى، وفائدتهما تقسيم أمر ذي أجزاء على هذا العدد المعين، ولفظ المقوم عليه في غير لفظ العدد في كلام

إن العدل قد ثبت من غير منع الصرف أو ضرورة مثله كما في نحو: قطام، وحاصل الجواب: أن ثبوته في قطام إنمالخو بالعرض طرداً للباب، والكلام في ثبوت العدل قصداً وذا لا يكون إلا لمنع الصرف أو لضرورة مثله. (قوله: هذا أخصر الخ) كلام الشارح رحمه الله وكلام الرضي متحدان في أن معنى ثلاث ومثلث مكرر، والفرق أن الشارح رحمه الله أثبت كون القياس في ثلاث التكرار لفظاً بأن الأصل: إن المعنى إذا كان مكرراً يكون اللفظ مكرراً، والشيخ الرضي فوائد بيان فائدة ذكره في الكلام تقسيم ذي أجزاء على هذا العدد، والمطرد في غير العدد إذا أريد هذا المعنى تكرار اللفظ فكان القياس في ثلاث أيضاً التكرار، ولا شك أن طريقة الشارح رحمه الله أخصر من طريقته لكن طريقة الرضي تشتمل على فوائد ذكره في الكلام وبيان اشتماله على الوصفية وبيان وجه إعرابه، وهو أنه منصوب على الحالية كأنه قيل: منقسمة على هذا العدد كما في قولك: قرأت الكتاب جزء جزء، إلا أنه أجرى الإعراب فيه على الجزئين لتعدد اللفظ وبيان كون الأصل فيهما التكرار بوجه لا يجري في غير أسماء العدد الممدولة بخلاف ما ذكره الشارح رحمه الله؛ فإنه يقتضي أن كل لفظ يدل على معنى مكرر يكون الأصل

العرب مكرر؛ نحو: قرأت الكتاب جزء جزء، فكان القياس في باب العدد أيضاً كذلك عملاً بالاستقراء، وإلحاقاً للمفرد المتنازع فيه بالأعم الأغلب فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظاً حكم بأن أصله لفظ مكرر، ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلاث إلا ثلاثة ثلاثة فقيل: إنه أصله. (قوله: إلى رباع) أراد بإلى تعيين الحد، وإلا فالأظهر الواو بدل إلى. (قوله: وفيما ورائها إلى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها) قال الشيخ الرضي: جاء فعال من عشرة في قول الكميت والمبرد والكوفيون يقيسون إلى التسعة؛ نحو: خماس ومخمس ومسدس، والسماع مفقود، بل يستعمل على وزن فعال من واحد إلى عشرة مع ياء النسبة؛ نحو: الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي.

يعنون أنهم جاؤوا ثلاثة ثلاثة. (قوله: وكذا الحال في أحاد وموحد) وإنما حكمنا بكون أُحاد وأخواته معدولاً عن ألفاظ العدد المكرر؛ لأن المراد بأحاد وأخواته العدد المكرر (سيد). وقوله: إلى رُباع ومربع؛ لتعيين الحد، وإلا فالمناسب: ورباع فكلمة إلى لمجرد الانتهاء لا لانتهاء الغاية. (قوله: بلا خلاف)؛ أي: لورودها في قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾، وقوله تعالى: ﴿أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾.

فيه تكرار اللفظ فيلزم أن تكون أسماء العدد كلها معدولة مثلاً اثنين لكونه دالاً على معنى واحد، وواحد يكون معدولاً عن واحد واحد، وكذا ثلاثة وأربعة فإن حقيقة كل عدد وحدات مبلغها ذلك العدد، والتحقيق أن المعنى المكرر إذا قصد به إفادة المعنيين معاً كما فيما نحن فيه لا يجب فيه تكرار اللفظ، وإذا قصد به تقرير المعنى الأول وتأكيده فالأصل فيه تكرار اللفظ. (قوله: مكرر) أي: على الاطراد على ما نص عليه في الرضي ليتم التقريب، فالأولى التنصيص عليه. (قوله: كذلك) أي: أن يكون اللفظ مكرراً على الاطراد، ويجوز أن يفاد ذلك المعنى في باب العدد بمكرر كما في جاء القوم ثلاثة ثلاثة، وبغير مكرر كما في جاء القوم ثلاث. (قوله: إلحاقاً للفرد المتنازع فيه) أعني: لفظ ثلاث حيث نوزع فيه بأنه مكرر الأصل أو لا. (قوله: بالأعم الأغلب) أعني: المكرر لتشاركهما في المعنى المفاد بهما. (قوله: أراد بإلى الخ) فكلمة إلى لمجرد الانتهاء لا لانتهاء الغاية. (قوله: فالأظهر الواو) لعدم الواسطة بين ثلاث ورباع. (قوله: قال الرضي رحمه الله) إشارة إلى ما ذكره الشارح رحمه الله مخالف لما ذكره الرضي رحمه الله، وفي شرح التسهيل لابن قاسم المصري: والصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة حكى البناءين الشيباني، وحكى أبو حاتم وابن السكيت أحاد إلى عشار، ومن حفظ حجة من لم يحفظ. (قوله: من عشرة) أي: من لفظ عشرة. (قوله: من قول الكميت)

ولَمْ يَستَرِيثُوكَ حتَّى رَمَيْتَ
فَوقَ الرِّجَالِ خِصَالاً عُشَارا

مجيئها والسبب في منع صرف[1] (ثَلاثَ وَمَثْلَثَ)، وأخواتهما[2] العدل والوصف، لأن الوصفية العرضية التي كانت في (ثلاثةٌ ثلاثةٌ). صارت أصلية في (ثُلاثَ[3] ومَثْلَثَ) لاعتبارها[4] فيما[5] وضعا له. «وآخرَ»[6] جمع أخرى[7] مؤنث آخر، وآخر[8] اسم التفضيل لأن معناه

(١) لعدم استعمال هذه الأعداد المعدولة عنه صفات . عصمت. (٢) من آحاد إلى معشر عند سيبويه. (٣) لأن المعدول لم يوضع إلا وصفاً ولا يستعمل إلا مع معنى الوصفية فيه. (٤) أي: الوصفية. (٥) عبارة عن معنى التكرار. (٦) معدول عن الآخر. وآخر بمعنى الجماعة دون المفرد. (٧) على وزن فعل. (٨) على وزن أحمر.

(قوله: والصواب مجيئها) أي: والحق مجيء ما وراء هذه الأسماء أيضاً على فعال ومفعل؛ إذ الاشتراك في السبب يستلزم الاشتراك في الحكم، قال الجزائري: يعني الصواب اطراد هذه الألفاظ فيما فوق الأربعة المذكورة إلى العشرة؛ لوروده في كلام العرب، قال الشاعر:

تَظَلُّ الطَّيْرُ عَاكِفَةً عَلَيْهِ
مورقَةً وأجْنِحَةً عُشَاراً

وقال كميت من المتقارب:

وَلَمْ يَسْتَرِيثُوكَ حَتَّى رَمَيْـ
تَ فَوْقَ الرِّجَالِ خِصَالاً عُشَارَا

والجواب: بضعف الرواية مما لا يلتفت إليه لعدم ورود ما يناقضه، وعدم تجاوزه إلى ما وراءها في التنزيل لا ينهض حجة؛ لعدم انحصار الألفاظ العربية فيه، وفي الرضي والمبرد: والكوفيون يقيسون عليها إلى التسعة؛ نحو: خماس ومخمس الخ، والسماع مفقود، بل يستعمل بياء النسبة؛ نحو: الخماسي والسداسي الخ، وقد عرفت أنه وارد في كلام العرب، وفي درة الغواص أنهم ساعدوا من واحد إلى عشرة في وزن فعال حتى روى هذه الألفاظ كلها في شعر خلف الأحمر، فليراجع. (قوله: العدل والوصف) أي: الأصلي اللازم وهذا عند سيبويه، وأما عند غيره: فالسبب تكرار العدل. (قوله: لأن الوصفية العرضية) جواب سؤال مقدر: وهو أن الوصف في ثلاثة ثلاثة عارض كمعروضه في أربع؛ لأنها موضوعة للأعداد لا للمعدود حتى يكون وصفاً بحسب الأصل، والوصف العارضي لا يؤثر في منع الصرف كما سيجئ، وحاصل الجواب: أن المعدول عنه وإن كان اسماً للعدد وهو غير صفة إلا أن المعدول لم يوضع إلا وصفاً ولا يستعمل إلا مع اعتبار معنى الوصف فيه، ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه، وعن بعضهم: أن الوصفية في نحو ثلاث ومثلث أصلية؛ لأنه معدول عن ثلاثة ثلاثة وهذا المكرر لم يستعمل إلا وصفاً، فالوصفية لازمة لهذا المكرر فيكون أصلية فيما يؤخذ منه؛ أعني: ثلاث مثلاً، وإن لم يكن الوصفية في أسماء العدد؛ نحو: واحد اثنان ثلاثة الخ أصلية كما سيأتي. (قوله: لاعتبارها فيما وضعا له) أي: لاعتبار الوصفية التي وضع له ثلاث ومثلث وهو المعدود فإن معنى ثلاث ذات موصوفة بثلاثة ثلاثة، وقوله: أشد تأخراً؛ أي: في معنى من المعاني، وتقدير أشد لإظهار كونه أفعل تفضيل، فإذا قلت:

وَأُخَرَ[1]

(١) عطف على قول عمر وخطام اسم امرأة من العرب كجذام. عرره.

(قوله: والسبب) إلى قوله العدل والوصف عند سيبويه وذهب جماعة إلى أن السبب تكرار العدل؛ لأنه عدل فيه عن صيغة إلى صيغة وعن مكرر إلى غير مكرر أو اسمية إلى وصفية. (قوله: لأن الوصفية العرضية التي كانت في ثلاثة ثلاثة) اعلم أن ثلاثة من أسماء العدد وهي موضوعة للوحدات لا لما له الوحدات حتى تكون أوصافاً بحسب الأصل لم يستعمل فيما له الوحدات مجازاً، وذلك المعنى المجازي لثلاثة ثلاثة لما وضع لفظ ثلاث ومثلاث له صارت الوصفية أصلية بالقياس إلى وضعهما، ولقائل أن يمنع كون ثلاثة ثلاثة باعتبار الوضع التركيبي مجازاً في المعنى الوصفي. (قوله: وآخر اسم التفضيل) بشهادة الصرف؛ نحو: آخر آخران آخرون، وأواخر أخرى أخريان أخريات وأخر؛ نحو: أفضل أفضلان أفضلون وأفاضل فضلى فضليان فضليات وفضل. (قوله: لأن معناه في الأصل أشد تأخراً) أي: في معنى من المعاني، ثم نقل إلى معنى غير ولا يستعمل إلا فيما هو من جنس المذكور أولاً كما تقول: جاءني زيد وآخر؛ أي:

(قوله: وعن مكرر) أي: عن لفظ مكرر إلى لفظ غير مكرر وفي الصحاح ما حاصله: أنه عدل فيه عن معنى غير مكرر إلى معنى مكرر حيث قال: وثلاث ومثلث غير منصرف للعدل والصفة؛ لأنه عدل من ثلاثة إلى ثلاث ومثلث وهو صفة؛ لأنك تقول: مررت بقوم مثنى وثلاث، وهو قول سيبويه، وقال غيره: إنما لم ينصرف لتكرر العدل فيه في اللفظ والمعنى؛ لأنه عدل عن لفظ اثنين إلى لفظ مثنى وثناء وعن معنى اثنين إلى معنى اثنين واثنين، إذا قلت: جاءت الخيل مثنى، فالمعنى اثنين اثنين؛ أي: جاؤوا مزدوجين وكذلك جميع ممدول العدد. (قوله: وهي موضوعة للوحدات الخ) فمعنى أسماء العدد الوحدات المتكررة التي مبلغها مرتبة مخصوصة لا ماله الوحدات المكررة. (قوله: حتى يكون أوصافاً) فإن الوصف ما دل على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها. (قوله: صارت الوصفية أصلية) وإن كانت عارضة بالقياس إلى وضع ثلاثة ثلاثة. (قوله: ولقائل الخ) يعني: لم لا يجوز أن يكون ثلاثة باعتبار الوضع التركيبي موضوعة للمعنى الوصفي، وإن كانت باعتبار الوضع الإفرادي موضوعة للمعنى الاسمي؛ أعني: الوحدات الثلاث. (قوله: إلا فيما هو من جنس الخ) المراد الجنس العرفي وهو باعتبار الاشتراك في المنافع وعدمه فالرجل والمرأة في الإنسان جنسان

في الأصل[1]: أشدُّ تأخراً، ثم نقل[2] إلى معنى (غَيْر) وقياس اسم التفضيل أن يستعمل باللام أو[3] بالإضافة أو كلمة (مِنْ)[4] وحيث لم يستعمل بواحد[5] منها علم أنه[6] معدول

(١) أي: في المعنى اللغوي. (٢) من مضاد اللغوي. (٣) إلى المفصل عليه كقولك: زيد أفضل الناس. (٤) التفضيلية. (٥) أي: من هذه الثلاثة. (٦) آخر.

رجل آخر لا حمار آخر أو امرأة أخرى. (قوله، وقياس اسم التفضيل) الخ إن قلت: إن أريد به ما وضع للزيادة وإن لم يستعمل فيها فلا يتم القياس، وإن أريد به ما استعمل منه في معنى الزيادة فآخر ليس كذلك؛ لأنه نقل إلى معنى الأغيار، قلنا: نختار الأول ونقول: ما ذكره الشيخ الرضي من أن القياس في آخر بحسب الأصل الاستعمال بأحد الوجوه الثلاثة، لكن عدل عما كان حقه لتمريه عن معنى الزيادة المستلزمة لأحدها، ولما كان العدول بالقياس إلى مقتضى الوضع والوضع لا يقتضي واحداً بعينه من الثلاثة، بل يقتضي واحداً منها لا بعينه لا تدهي العدول عن لازم بخصوصه، واحتيج حينئذ إلى تغير التفسير بما ذكر؛ ليظهر صدق التعريف عليه على جميع التقادير.

مختلفان. (قوله: إن قلت: إن أريد الخ) يعني: أن حاصل الكلام راجع إلى قياس على هيئة الشكل الأول بأن يقال: آخر اسم تفضيل وكل اسم تفضيل قياسه أن يستعمل بأحد الأمور الثلاثة، ويرد عليه أنه إن أريد باسم التفضيل ما وضع للزيادة فالصغرى مسلمة؛ لأن آخر موضوع للزيادة لكن لا نسلم الكبرى؛ لأن اسم التفضيل إذا لم يكن مستعملاً في معنى الزيادة لا حاجة فيه إلى ذكر الأمور الثلاثة؛ لعدم احتياجه إلى المفضل عليه، وإن أريد به ما استعمل في معنى الزيادة فالكبرى مسلمة لكن الصغرى ممنوعة؛ لأن آخر مستعمل بمعنى الأغيار. (قوله: قلنا الخ) وحاصل الجواب: اختيار الشق الأول وإثبات الكبرى بأن المراد بقولنا: قياسه أن يستعمل بأحد الأمور الثلاثة أن القياس بحسب الأصل؛ أي: بالنظر إلى الوضع لا القياس بحسب الاستعمال فاندفع المنع المذكور لكن يجب أن لا يتعرض لكون آخر معدولاً عن واحد بعينه؛ إذ الوضع لا يقتضي إلا أحد الأمور الثلاثة مطلقاً لا واحداً بعينه، ويجب أن يغير تفسير العدل عما ذكره المصنف رحمه الله بما ذكر سابقاً من أنه خروج الاسم عما هو حقه من الصيغة، أو استلزام كلمة أخرى ليظهر صدق العدل على آخر في جميع التقادير، أما على تقدير كونه معدولاً عن المعرف باللام فلخروجه عن صورته الحكمية

زيد آخر من عمرو، كان معناه أنه أشد تأخراً منه. (قوله: ثم نقل إلى معنى غير) أي: نقل عن هذا المعنى اللغوي إلى معنى مجازي وهو معنى غير، فإذا قلت: جاءني نسوة أخر فمعناه نسوة غير النسوة الأولى وفي التنزيل: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾، ثم إن هذا التعليل عليل؛ لأن ما ذكره قياس أفعل التفضيل، وما نحن فيه ليس كذلك، بل هو منقول إلى معنى غير كما اعترف به فلا يلزم أن يكون القياس فيه أن يستعمل بواحد منها حتى يكون معدولاً من أحدها فالأولى[1] أن يقال إن آخر مشابه لأفعل من جهتين إحداهما: الوصف، ثانيهما: أن لا يتم معناه إلا بأمرين متغايرين كما أن معنى أفعل من لا يتم إلا بمفضل ومفضل عليه، فلما أشبهه استحق أحكامه في جميع تصاريفه فعلى هذا فكان ينبغي أن لا يستعمل تصاريفه مع التنكير، بل مع ال أو الإضافة إلى معرفة فلما خولف بها عن ذلك كان عدلاً عما استحقه بمقتضى المشابهة (نعمه). (قوله: وقياس اسم التفضيل أن يستعمل الخ) يعني: القاعدة في كل فعلي مؤنث أفعل أن لا يستعمل إلا باللام أو الإضافة الخ، قال تعالى: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ ﴿٣٥﴾﴾ فلا يجوز أن يقال صغرى وكبرى ومن ثم لحنوا أبا نواس[2] في قوله:

كأنّ صُغْرى وكُبرى من فَقاقِعِها
حَصْباءُ دُرٍّ على أرضٍ منَ الذَّهَبِ

والجواب في المغني وسيأتي في بحث اسم التفضيل إن شاء الله تعالى، الفقاقع: بالفاء فالقاف فالعين المهملة بمعنى النفاحات التي تفوق فوق الماء كالقوارير، والحصباء: الحصى، وضمير فقاقعها إلى الخمر، يريد أن الخمر إذا مزجت بالماء يرتفع فوق الماء نفاحات بعضها صغار وبعضها كبار، فكأن الفقاقع لما ارتفع على الماء در على ذهب؛ لأن الخمر حمراء والنفاحات أبيض فكأنها در على ذهب، وفي الكشاف عن المأمون أنه ليلة زفت إليه بوران بنت الحسن بن سهل، وهو على بساط منسوج من الذهب، وقد نثرت عليه نساء دار الخلافة اللؤلؤ فنظر إليه منثوراً على ذلك البساط فاستحسن المنظر، فقال: لله درّ أبي نواس كأنه أبصر هذا حيث، قال: كأن صغرى الخ، وقد أولع الشعراء بهذا المعنى فقال الصفي الحلي يصف خمراً:

بكرٌ إذا زُوِّجَت بالماءِ أولَدَها
أطفالَ دُرٍّ على مَهدٍ منَ الذَّهَبِ

(١) في التعليل.
(٢) وهو أبو علي الحسن بن هانئ المعروف بأبي نواس الحكمي.

عن أحدها[1]. فقال بعضهم: إنه[2] معدول عما فيه اللام[3] أي: عن الآخر. وقال بعضهم: إنه[4] معدول عما[5] ذكر معه (مِنْ) أي: عن آخر[6] من، وإنما لم يذهبا إلى تقدير الإضافة، لأنها توجب التنوين أو البناء أو إضافة أخرى[7] مثلها نحو: (حِينَئِذٍ) و(قَبْلُ) و:

(١) أي: من أحد المستعمل الثلاثة. (٢) آخر. (٣) يؤيده لزوم المطابقة للموصوف إفراداً. (٤) آخر. (٥) أي: الاسم التفضيل. (٦) لأنه الأصل في الاستعمال لكون معنى التفضيل فيه أظهر. (٧) صيغة إضافة.

(ملخص شرح قطر). وقوله: أن يستعمل باللام الخ؛ يعني: يلزم استعماله بأحد الثلاثة؛ ليكون المفضل عليه ظاهراً معلوماً. (قوله: من أحدها) أي: من اسم تفضيل مستعمل بأحدها كما هو مقتضى السياق: وإضافة أحدها للعهد الذهني؛ أي: من واحد لا يعنيه، واعلم أن حاصل كلام الشارح إشارة إلى قياس اقتراني على هيئة الشكل الأول على ما ذكروا بأن يقال أُخر اسم تفضيل، وكل اسم تفضيل قياسه أن يستعمل بأحد الأمور الثلاثة، فيرد عليه: أنه إن أريد باسم التفضيل ما وضع للزيادة فالصغرى مسلمة؛ لأن أُخر موضوع للزيادة لكن لا تسلم الكبرى؛ لأن اسم التفضيل إذا لم يكن مستعملاً في معنى الزيادة لا حاجة فيه إلى ذكر الأمور الثلاثة، وإن أريد به ما استعمل في معنى الزيادة فالكبرى مسلمة، لكن الصغرى ممنوعة؛ لأن أخر مستعمل بمعنى الأغيار، وأجيب: باختيار الشق الأول وإثبات الكبرى بأن المراد بقولنا: قياسه أن يستعمل الخ، أن القياس بحسب الأصل؛ أي: بالنظر إلى الوضع لا القياس بحسب الاستعمال، لكن يجب أن لا يتعرض لكون أُخر معدولاً عن واحد بعينه؛ إذ المعدول إنما يكون بالقياس إلى مقتضى الوضع، والوضع لا يقتضي إلا أحد الأمور الثلاثة مطلقاً، فلذا قال الشارح: علم أنه معدول عن أحدها وعزا كونه معدولاً عن واحد بعينه إلى غيره حيث قال: فقال بعضهم فاعرفه. (قوله: عما فيه اللام) ويؤيده لزوم المطابقة للموصوف، وقوله: إلى تقدير الإضافة؛ أي: فرضها واعتبارها. (قوله: لأنها توجب التنوين) أي: في المضاف؛ لأن التنوين في حينئذ إنما حصل بسبب الإضافة وحذف المضاف إليه، وقوله: أو البناء؛ أي: في المضاف أيضاً، فإن بناء قبل مثلاً، إنما هو بسبب إضافتها إلى ما بعدها وحذف المضاف إليه. (قوله: أو إضافة أخرى مثلها) أي: في المضاف إليه لا في المضاف فإن إضافة تيم الثاني إلى عدي المذكور أوجبت كون عدي المحذوف مضافاً إليه؛ لأن إضافة المذكور قرينة على المضاف إليه المحذوف، وقوله: نحو حينئذ وقبل الخ، نشر للأمثلة على ترتيب ذكر الممثلات، وقوله: يا تَيمَ تَيمَ عَدِيٍّ بعض بيت لجرير وتمامه:

.....لا أَبَا لَكُمُ

لا يَلْقَيَنَّكُمُ في سَوءَةٍ عُمَرُ

(قوله: فقال بعضهم: إنه معدول عما فيه اللام) يؤيده لزوم المطابقة للموصوف إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً كما هو شأن المستعمل باللام قيل، لكن يدفعه لزوم تخالف المعدول والمعدول عنه تنكيراً وتعريفاً، وأجيب عنه بجواز عدول الاسم لفظاً ومعنى كما في سحر إذا أردت به سحراً معيناً، وهو سحر ليلتك فإنه معدول عن السحر لفظاً ومعنى، أما لفظاً؛ فلأن كل جنس أطلق وأريد به فرد معين من أفراده فلا بد من لام العهد سواء صار بالغلبة علماً؛ نحو: النجم أو لا؛ نحو: ﴿فعصى فرعون الرسول﴾، وأما معنى؛ فلأنه لو كان معنى اللام محفوظاً لبني لتضمنه معنى الحرف مع أنه معرب وغير منصرف في المشهور، وذلك بالعدل والعلمية المقدرة، وكأمس حالة الرفع عند بني تميم، فإنه معدول عن الأمس وغير منصرف بالعلمية المقدرة والعدل، وأما حالتي النصب والجر فمبني عندهم، وكضحى إذا أردت به ضحى يومك عند الجوهري، والقياس يقتضي أن يكون صباح ومساء معينين كأمس وسحر مع أنهما

لما مر أن اللام بمنزلة الجزء، وأما على التقديرين الآخرين، فلكونه معدولاً عن استلزام الإضافة أو من. (قوله: يؤيده لزوم المطابقة الخ) يقال: جاءني زيد ورجل آخر ورجلان آخران ورجال آخرون وإنما قال: يؤيده؛ إذ يمكن أن يقال: على تقدير كونه معدولاً عن آخر من أنه لما غيرت صيغته وخرج عن معنى التفضيل وجب مطابقته لموصوفه كسائر الصفات الجارية على موصوفاتها. (قوله: لزوم تخالف المعدول والمعدول عنه الخ) فإن المعدول عنه معرفة والمعدول نكرة لوقوعه صفة للنكرة قال الله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾. (قوله: بجواز عدول الخ) بأن يغير عن صيغته الأصلية وعن معناه الأصلي أيضاً كما مر نقلاً عن الجوهري في ثلاث ومثلث. (قوله: إذا أردت به سحراً بعينه الخ) أي: قصدت الظرفية مع التعيين كما في قولك: جئتك يوم الجمعة سحر، فلو قصدت الظرفية دون التعيين انصرف نحو قوله تعالى: ﴿نَجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ﴾، أو التعيين دون الظرفية عرف باللام أو الإضافة نحو: طاب السحر أو سحر ليلتنا. (قوله: لفظاً ومعنى) خلاصة بيان العدل فيه بالاعتبارين؛ إذ طريق تعريف النكرات إنما هو اللام أو ما يجري مجراه؛ أعني: الإضافة فعدل عن ذلك الطريق إلى طريق آخر وهو التعريف بالعلمية ففيه العدل من حيث اللفظ باعتبار ترك اللام من حيث المعنى باعتبار تجريده عن التعريف اللامي واعتبار التعريف العلمي. (قوله: فلا بد من اللام) أو الإضافة على ما صرح به في الرضي في بحث العلم من أن اسم الجنس إنما يطلق على بعض أفراده المعين بأداتي التعريف وهما اللام والإضافة. (قوله: سواء صار بالغلبة) فإن اللام في الأصل في الأعلام الغالبة لتعريف العهد.

منصرفان اتفاقاً. (قوله: وقال بعضهم: إنه معدول عما ذكر معه من) يؤيده شيوع توافق المعدول والمعدول عنه في التعريف والتنكير، لكن ينبؤ عنه لزوم المطابقة للموصوف مع أن المستعمل بمن لا يطابق الموصوف وعدول ظواهر المثنى والجمع والمؤنث عن ظاهر الواحد المذكر، ولا يخلو عن بعد، وعلى هذا يتحقق العدل في جميع التصاريف إلا أخر؛ لأن تقدير من لا يوجب العدول على تفسير المصنف لما ذكرناه، وعلى التقدير الأول يتحقق العدول في جميع التصاريف؛ لأن للام دخلاً في صورته الحكمية، وعلى كلا التقديرين لا يظهر أثر العدل إلا في آخر جمع أخرى؛ لعدم احتياج أخرى وأواخر إليه وعدم إعراب منع الصرف في البواقي. (قوله: لأنها توجب) الخ الحصر ممنوع بما ذهب إليه الخليل في أجمع وأخواته، فالأولى أن يقال: إن المضاف إليه لا يحذف إلا إذا جاز إظهاره، ولا يجوز إظهاره ههنا. (قوله: أو إضافة أخرى مثلها) في المضاف إليه سواء كان المضاف الثاني تكراراً للأول أو لا، نعم يشترط أن يكون تابعاً للأول، ولذا قال الشيخ الرضي بدل تلك العبارة: أو دلالة ما أضيف إليه تابع

(قوله: في المشهور) فإن الجمهور على أن فتحته إعرابية ولازمة للزوم ظرفيته وليس تعريف سحر عندهم لكونه معدولاً عن ذي اللام، بل لكونه علماً وزعم سدر الأفاضل أنه مبني لتضمنه معنى حرف التعريف كأمس ورد بثلاثة أوجه الأول: أن منع الصرف خروج عن الأصل من وجه دون وجه والبناء خروج عن الأصل بكل وجه. الثاني: أنه لو كان مبنياً لكان عين الفتحة به أولى لئلا يوهم الإعراب. الثالث: أنه لو كان مبنياً لكان جائز الإعراب جواز إعراب حين في قوله:

عَلى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلى الصِّبى

لتساويهما في ضعف سبب البناء بكونه عارضاً، وفي الثالث نظر؛ لأن تضمن معنى الحرف سبب موجب للبناء فلا يضر كونه عارضاً كذا في شرح التسهيل للفاضل المصري، وحاصل الكلام: أنه لا يجب توافق المعدول والمعدول عنه في التعريف والتنكير، فالمعدول عن المعرف باللام إذا لم يقصد به تلك المعرفة بتقديره علماً بعد العدل كان غير منصرف للعدل والعلمية المقدرة كسحر. (قوله: والعلمية المقدرة) أي: علمية الجنس كما صرح به في المنهل. (قوله: وكأمس الخ) عطف على قوله: كما في سحر. (قوله: حالة الرفع عند بني تميم الخ) أي: في لغتهم فإنهم يقولون: مضى أمس بالضم وقت أمس وخرجت أول من أمس بالكسر على ما نقل سيبويه، واللغة بناؤها على الكسر في الأحوال كلها وهو مذهب الحجازيين، ونقل الزمخشري وجماعة من النحاة أن أمس معرب عند بني تميم في جميع الأحوال، ووجه الفرق أنه جاز أن يعتبر في أمس علة البناء كما ذهب إليه أهل الحجاز وأن يعتبر علة منع الصرف فابتدئ باعتبار الإعراب؛ إذ هو أشرف وأولى بالأسماء واختير أسبق الإعراب وأشرفه وهو الرفع فصار في حال الرفع غير منصرف، والحالتان الباقيتان إن سوّى بينهما في الفتح لم يتبين بناؤها لكونها إعراب غير منصرف، وإن سوّى بينهما في الضم فيهما كحيث لم يتبين إعرابها فلم يبق إلا الكسر فسوّى بينهما. (قوله: وكضحى الخ) عطف على كما في سحر. (قوله: عند الجوهري) فإنه حكم بأن ضحى إذا أردت به ضحى يومك لم تنوّنه كسحر ويفهم منه أنه معرب غير منصرف. (قوله: والقياس الخ) أي أن القياس الذي سبق من أن كل اسم جنس أطلق وأريد به فرد معين الخ، يقتضي أن يكون صباح ومساء إذا أردت بهما صباح يومك ومساء يومك كأمس وسحر مبنيين أو غير منصرفين مع أنهما منصرفان، والجواب عنه أنهما وإن كانا معدولين عن المعرف باللام إلا أنهما لم يوجدا مبنيين أو غير منصرفين فلا حاجة فيهما إلى اعتبار تضمن معنى اللام، أو تقدير العلمية وإليه يشير كلام الرضي في بحث الظروف حيث قال: ولم يبن صباحاً ومساء وأخواتهما المعينة مع كونها أيضاً معدولة عن اللام؛ لأن التعريف الذي هو معنى اللام غير ظاهر فيها من دون قرينة ظهوره في أمس. (قوله: وعدول ظواهر المثنى) عطف على المطابقة؛ أي: ينبو عن القول بكونه معدولاً عن آخر من لزوم عدول ظواهر المثنى، وإنما أدرج لفظ ظاهر في الموضعين؛ لأنه لا عدول في معنى المثنى والجمع والمؤنث عن معنى الواحد المذكر لاتحادهما في المعنى؛ لأن ذلك الواحد يستوي فيه الجميع. (قوله: ولا يخلو عن بعد) أي: لا يخلو القول بكون المثنى والجمع والمؤنث معدولاً عن الواحد المذكر عن بعد؛ لأنها تغيرات قياسية وإن كان فيها باعتبار استلزامه كلمة من. (قوله: وعلى هذا يتحقق الخ) أي: على تقدير كون آخر معدولاً عن آخر من يتحقق العدل في جميع تصاريفه إلا صيغة الواحد المذكر؛ إذ لا فرق حينئذ بين المعدول والمعدول عنه إلا باعتبار تقدير من في الأول؛ وذلك لا يوجب العدول بتفسير المصنف رحمه الله لما ذكرنا من عدم دخول من في الصورة الحقيقية ولا في الصورة الحكمية. (قوله: وعلى كلا التقديرين) أي: على تقدير العدل من المعرف باللام أو من المستعمل بمن لا يظهر أثر العدل وهو منع الصرف إلا في آخر لعدم احتياج أخرى وأواخر إلى اعتبار العدل لوجود سبب منع الصرف فيهما؛ أعني: ألف التأنيث والجمع المنتهي وعدم إعراب منع الصرف وهو الفتحة في البواقي؛ أعني: آخران وآخرون وأخريان وأخريات. أما في المثنى والجمع السالم فلكون إعرابهما بالحروف، وأما في الجمع المؤنث السالم؛ فلأن إعرابه في الحالتين بالجر لما أن النصب فيه تابع للجر كما في الجمع المذكر السالم كيلا يلزم مخالفة الفرع للأصل سواء كان منصرفاً أو غير منصرف كما عرفت في مسلمات حال كونه علماً لمؤنث. (قوله: بما ذهب إليه الخليل) من كونها معرفات بتعريف الإضافة مع عريها عن تلك الوجوه فالأصل في جاءني القوم أجمعون أجمعهم، وقرأت الكتاب أجمع أجمعه. (قوله: سواء كان المضاف الثاني تكراراً للأول) كما في تيم تيم عدي أولاً، كما في بين ذراعي وجبهة الأسد والبيت الآتي. (قوله: نعم يشترط الخ) أي: يشترط أن يكون المضاف الثاني تابعاً للمضاف الأول. (قوله: ولذا) أي: لأجل الاشتراط المذكور. (قوله: أو دلالة ما أضيف إليه تابع ذلك المضاف عليه) تابع مفعول ما لم يسم فاعله لأضيف وعليه متعلق بدلالة؛ أي: دلالة اللفظ الذي أضيف إليه تابع ذلك المضاف على مضاف إليه

يَـا[1] تَـيْـمَ تَـيْـمَ عَـدِيٍّ[2] .....

وليس في (أُخَرْ) شيء من ذلك[3] فتعيَّن أن يكون[4] معدولاً عن أحد[5] الآخرين «وجُمَعُ» جمع[6] (جُمْعَاءَ)[7] مؤنث (أَجْمَع) وكذلك[8] (كُتَعُ[9] وتُبَعُ وبُصَعُ[10]) وقياس (فَعْلاَءَ[11] أَفْعَلُ) إن كانت[12] صفة أن تجمع على (فُعْل) كـ (حَمْرَاءَ) على (حُمْر) وإن كانت اسماً أن تجمع على (فَعَالَى) أو (فَعْلاَوَاتٍ) كـ (صَحْرَاءَ) على (صَحَارَى) أو (صَحْرَاوَاتٍ) فأصلها[13] إمَّا (جَمْعٌ[14]) أو (جَمَاعَى[15] وجَمْعَاوَاتٍ) فإذا اعتبر إخراجها[16] عن واحدة منها[17]

(١) ابن عبد مناف. (٢) أخوه. (٣) أي: التنوين أو الباء أو الإضافة الأخرى. (٤) آخر. (٥) إما اللام أو كلمة من. (٦) صفة جمع. (٧) كصحراء. (٨) خبر مقدم. (٩) مبتدأ مؤخر. (١٠) وهذه الثلاثة بمعنى جمع. (١١) الذي مذكره أفعل. (١٢) صفة أفعل. (١٣) جمع. (١٤) إن كانت وصفاً - كحمر. (١٥) عند أبي علي الفارسي. (١٦) جمع. (١٧) أي: من هذه الأمور الموجودة لها.

(قوله: وليس في آخر شيء من ذلك) أي: ليس فيه شيء من هذه الثلاثة؛ لأنه معرب غير منصرف، وكل من هذه الأمور الثلاثة مناف له. وقوله: عما عدا الآخرين قيل: يجوز فيه ضم الهمزة وفتحها، أقول: لا يخفى ما فيه، بل يجوز فيه فتح الخاء وكسرها، وفي بعض النسخ: عن أحد الأمرين. (قال المصنف: وجمع الخ) أو قال: وفُعل تأكيداً لكان أشمل، وقوله: وكذلك أي: مثل جمع لفظاً ومعنى كتع الخ. (قوله: وقياس فعلاء أفعل) بالإضافة وهي لأدنى ملابسة؛ أي: الأصل في مؤنث أفعل الذي على وزن فعلاء ولك أن تقول القياس في فعلاء التي مذكرها أفعل وحقه ما ذكر. (قوله: وإن كان اسماً) أي: كأجدل وأفكل وأحوص وأراد بالاسم ما لم يكن فيه معنى الوصفية بقرينة المقابلة كصحراء؛ أي: مما كانت الألف الممدودة في الاسم على صحاري بفتح الراء أصله صحارى بكسر الراء وتشديد الياء، واعلم أن في جمع كل من نحو: صحراء وعذراء ثلاث لغات فعالى ثم فعالى ثم فعالى الأول سماعي وأصل للأخيرين وإثبات الياء في الجمع الثاني؛ أعني: فعالى محله، وأما في الوصل فمحذوفة كما في قاض (شرح ألفية ومختار الصحاح). وقوله: أو صحراوات ففي المختار الصحراء البرية، والجمع الصحارى بالفتح وصحراوات. (قوله: فأصلها إما جمع أو جماعي الخ) هذا الترديد؛ إما إشارة إلى الخلاف الواقع فيها فإن المشهور بين النحاة أن جمعاء صفة، لكن وقع الخلاف بينهم في أنه من أي الصفات، أهو من باب أحمر حمراء، أم من باب أفضل فضلى، والحق أن يقال: أنه في الأصل أفعل التفضيل بشهادة أجمعون وجمع، فكان معنى قولنا: قرأت الكتاب أجمع في الأصل أتمّ جمعاً في قراءتي من كل شيء، ثم جعل بمعنى جميعه وانمحى عنه معنى التفضيل، ولا يجوز أن يكون من باب أحمر كما قيل؛ لجمعه على أجمعون، وذهب أبو علي الفارسي إلى أن جمعاء اسم لا صفة، فالترديد للإشارة إلى الخلاف، وإما إشارة إلى أن جمعاء صفة في الأصل، لكنه صار بالغلبة اسماً فالجمع فيه تارة باعتبار الأصل وأخرى باعتبار الغلبة كما في قول الأعشى:

أَتَانِي وَعِيدُ الحُوصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ
فيا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الأَحَاوِصَا

وَجُمَعُ[1]

(١) جمع جمعاء مؤنث أجمع.

ذلك المضاف عليه نحو: إلا علالةً أو بداهةً سابحٍ. (قوله: وقياس فعلاء أفعل إن كانت صفة) الخ عليه الأكثرون، واعترض عليه بأن فعلاء إنما يجمع على فعل إذا كان مذكره مجموعاً على فعل أيضاً، وأجمع مجموع على أجمعون لا على جمع. (قوله: وإن كانت اسماً أن تجمع على فعالى) بالتكسير أو فعلاوات بالتصحيح وعليه أبو علي، ويرد عليه أن جمعاء لو كان اسماً لكان أجمع أيضاً كذلك فجمعه على أجمعون شاذ؛ إذ لا يجمع هذا الجمع إلا الوصف والعلم، وله أن يقول: إنه علم جنس مخالفتها.

المحذوف. (قوله: نحو: إلا علالةً أو بداهة سابحٍ) من أقوال الأعشى تمامه: نهد الجزاره، ولا تقاتل بالعصي ولا ترامى بالحجارة، إلا حرف استثناء من السابق والعلالة بالضم بقية جري الفرس، والبداهة بضم الباء أول جرى الفرس، والسابح الفرس السريع السير والنهد بفتح النون وسكون الهاء العظيم صفة سابح مضاف إلى الجزارة إضافة الصفة إلى فاعلها وهي بضم الجيم والزاي المعجمة والراء المهملة المفتوحة القوائم الأربع، والتقدير إلا علالة أو بداهة سابح؛ يعني: كنا في حرب قد انقطع فيها جميع الأفراس عن السير ولم يبق لها جري إلا علالة أو بداهة الفرس السريع السير العظيم القوائم؛ أي: غليظها. (قوله: إذا كان مجموعاً) نحو: أحمر وحمراء وحمر، وأصفر صفراء وصفر. (قوله: لا على جمع) فلا يكون قياس جمعاء أن يجمع على جمع. (قوله: إنه علم جنس) فإنه وضع تأكيداً للمعارف بلا علامة التعريف ولم يستعمل في شخص معين فيكون علم جنس فعلى هذا منع صرف أجمع لوزن الفعل والعلمية، وقال الخليل: إن تعريفه تعريف الإضافة كما مر، ومنع الصرف فيه لوزن الفعل والتعريف الإضافي وهو ضعيف؛ لأن التعريف الإضافي غير معتبر في منع الصرف، وله أن يقول: إنما لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف إليه؛ لأن حكم منع الصرف لا يتبين فيه

تحقق العدل، فأحد السببين فيها[1] العدل التحقيقي[2] والآخر الصفة الأصلية وإن[3] صارت[4] بالغلبة في باب التأكيد اسماً[5]، وفي (أجْمَعَ) وأخواته[6] أحد السببين، وزن الفعل والآخر الصفة[7] الأصلية وعلى[8] ما ذكرناه لا يرد الجموع الشاذة كـ (أنْيُبٍ، وأقْوُسٍ) فإنه[9] لم يعتبر إخراجهما عما[10] هو القياس فيهما كـ (أنْيَابٍ وأقْوَاسٍ) كيف[11]؟ ولو اعتبر جمعهما[12] أولاً على (أنْيَابٍ وأقْوَاسٍ) فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة[13] للاسم[14] المخرج، ليلزم[15] من مخالفتها الشذوذ[16] فمن أين يحكم فيهما بالشذوذ؟ ومن هذا[17] يتبين الفرق بين الشاذ والمعدول «أَوْ تَقْدِيْراً»

(١) جمع. (٢) لكون العدل محققاً. (٣) وصلية. (٤) جمع. (٥) بمعنى كل. (٦) وهي أكتع وأبتع وأبصع الظرف متعلق بما قبل تقدير أحد السببين. (٧) إذا كان في الأصل بمعنى مجتمع. (٨) متعلق بقوله الآتي لا يرد. (٩) شأن. (١٠) أي: عن الجمع. (١١) استفهام إنكاري. أي كيف يعتبر إخراجهما عما هو القياس فيهما. (١٢) أي: أنيب وأقوس. (١٣) أيضاً. (١٤) أي: ليس للاسم المعدول قاعدة قابلة. (١٥) فاعل ليلزم. (١٦) اللام بمعنى حق. (١٧) أي: من عدم اعتبار الإخراج عما هو القياس لكون السبب الذي هو عدم الفرق غير موجود .ح.

أَوْ تَقْدِيْراً

(قوله، والآخر الصفة الأصلية وإن صارت بالغلبة في باب التأكيد اسماً) وإليه ذهب المصنف، واعترض عليه بأنه لو كان صفة؛ فإما أن يكون من باب أحمر حمراء، أو من باب الأفضل، فإن كان الأول لم يصح جمع أجمع على أجمعون؛ لأن جمعه باعتبار الأصل على فعل كحمر وباعتبار ممناه الاسمي أفاعل كأساور، وإن كان الثاني لم يكن مؤنث أجمع جمعاء، بل يجب أن يكون مؤنثه جمعي كفضلى، وأجاب عنه الشيخ الرضي بأنه اسم التفضيل في الأصل، فمعنى قرأت الكتاب أجمع: أنه أتم جمعاً في

كما سيجيء، وأما مع حذفه فما المانع من اعتباره كذا في الرضي. (قوله: إليه ذهب المصنف رحمه الله) فهو عنده كأسود وأرقم. (قوله: فإن كان الأول الخ) يعني: لأجمع حالان الوصفية الأصلية والاسمية الغالبة ولا يصح جمعه على أجمعون على كلا الحالين. (قوله: إنه أتم جمعاً الخ) أي: الكتاب أتم من حيث جمعه للألفاظ والحركات والسكنات والتجريد في قراءتي من كل شيء فحذف المفضل عليه ذهاباً إلى التعميم كما في الله أكبر. (قوله: ثم جرد من معنى الزيادة) واستعمل بمعنى جميعه. (قوله: عن لوازم اسم التفضيل) من الإضافة واللام وكلمة من لانتفاء معنى الزيادة. (قوله: فهو كآخر) في حق التجريد عن معنى الزيادة والعدول عن اللوازم إلا أنه معرفة وآخر نكرة. (قوله: كما يصح حسناء وخشناء الخ) يعني: إذا صح أن يكون مؤنث حسن وخشن على وزن فعلاء لمجرد مشابهتهما لأحمر في الاستعمال على المعنى الوصفي كان صحته في أجمع بعد تجريده عن معنى الزيادة أولى لمشابهته لأحمر لفظاً ومعنى. (قوله: وفيه بحث الخ) حاصله: أنه إذا كان

والظاهر من الترديد هو المعنى الأول. (قوله: أما جمع أو جماعي أو جمعاوات) أي: فلما كان على فُعل ولم يكن على واحد من هذه الثلاثة ثبت أنه معدول من أحدها. (قوله: العدل التحقيقي والآخر الخ) هذا هو المشهور، وعن الخليل: أن فيه مع العدل التعريف الإضافي؛ لأن الأصل في قولك: مررت بنسوة جمع جميعهن قيل: وهو ضعيف؛ لأن تعريف الإضافة غير معتبر في منع الصرف كما تقدم، وردّه الرضي بأن عدم اعتبار ذلك مع وجود المضاف إليه؛ لأن حكم منع الصرف لا يبين فيه، وأما مع حذفه فما المانع من اعتباره، وقال بعضهم: أن فيه التعريف الوضعي كالأعلام؛ أي: وضع تأكيداً للمعارف بلا علامة التعريف، وقال آخرون: فيه التعريف باللام. (قوله: في أجمع وأخواته) إنما تعرض له مع أن البحث ليس فيه؛ إما لدفع توهم أنه مثل جمع، أو لأنه ذكره استطراداً، وقوله: وعلى ما ذكرنا لا يرد الخ؛ أي: ما ذكرناه من تفسير معنى الخروج عن الصيغة الأصلية، أو من قولنا: فإذا اعتبر إخراجها الخ لا يرد على منع التعريف الجموع الشاذة. (قوله: فلا شذوذ في هذه الجمعية) أي: الجمع على أقواس وأنياب حتى يقال بشذوذهما باعتبار شذوذ أصلهما، وقوله: ليلزم؛ أي: حتى يلزم. (قوله: ومن هذا تبين الخ) أي: من هذا البيان؛ أعني: عدم اعتبار الإخراج في الجموع الشاذة عما هو القياس؛ لكون المقتضي للاعتبار غير موجود، ظهر الفرق بين الشاذ والمعدول، وحاصله: أن الشاذ هو الذي له قاعدة قد خالفها إلى غيرها والمعدول بخلافه، فإن القياس في قوس أن يجمع على أقواس، وليس القياس في ثلاثة ثلاثة أن يخرج صيغته إلى ثلاث (نعمه)، وقال بعضهم: الفرق بين العدل والجموع الشاذة كأقوس أن في العدل أمرين وجود الأصل واعتبار الخروج عنه، وفي الشاذة اعتبار الخروج عن الأصل مفقود، وبالجملة: إن المعدول معتبر إخراجه عما هو

القياس؛ لوجود سببه بخلاف الشاذ. (قال المصنف: أو تقديراً كعمر وباب قطام) خلاصة ما في المقام على ما ذكره ابن هشام في شرح القطر: أن العدل على ضربين واقع في المعارف وواقع في الصفات، فالواقع في المعارف يأتي على وزنين؛ أحدهما: فُعَل؛ وذلك في علم المذكر وعدله من فاعل كعمر وزفر وزُحَل، الثاني: فَعَال؛ وذلك في المؤنث؛ أي: علم المؤنث وعدله عن فاعلة؛ نحو: حذام وقطام ورقاش في لغة تميم خاصة؛ إذ الحجازيون يبنونه على الكسر، وأما سحر، فجميع العرب يمنعونه من الصرف بشرطين؛ أحدهما: أن يكون ظرفاً، الثاني: أن يكون من يوم معين كقولك: جئتك يوم الجمعة سحر؛ لأنه حينئذ معدول عن السحر، فإن كان غير معين فالصرف كقوله تعالى: ﴿نَجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾، والواقع في الصفات ضربان: واقع في العدد، وواقع في غيره، فالواقع في العدد: يأتي على صيغتين؛ فُعال ومفعل، وذلك في الواحد والأربعة وما بينهما تقول: أُحاد

قرائني من كل شيء، ثم جرد عن معنى الزيادة، فعدل عن لوازم اسم التفضيل فهو كآخر فصار في حكم أحمر لفظاً ومعنى، فصح أن يكون مؤنثه جمعاء كحمراء كما يصح حسناء وخشناء في حسن وخشن لمجرد أنهما في حكم أحمر معنى، وفيه بحث؛ لأنه قد صار اسماً كما صرح به المصنف فلا يكون في حكم أحمر معنى. (قوله: وعلى ما ذكرنا) من تفسير معنى الخروج عن الصيغة الأصلية وتبيينه بالأمثلة لا يرد الجموع الشاذة؛ أي: لا ينتقض التفسير بها. (قوله: كيف ولو اعتبر جمعهما) يعني: أن أقوساً أنيباً لو كانا مغيري أقواس وأنياب لم يصح نسبة الشذوذ إليهما؛ إذ نسبة الشذوذ إليهما؛ إما من جهة أنهما مجموعان للواحد على خلاف قاعدة المجموع، أو من جهة أنهما معدولان على خلاف قاعدة المعدول لا سبيل إلى الأول؛ إذ الجمع ليس إلا مغير الواحد ابتداءً، ولا إلى الثاني؛ إذ ليس للمعدول قاعدة ليلزم من مخالفتها الشذوذ. (قال: أو تقديراً كعمر) قال الشيخ الرضي ما حاصله: راجع إلى أن فعل ثلاثة أقسام؛ اسم جنس غير صفة، وصفة، وعلم، أما الأول: فلا عدل فيه مفرداً كان أو جمعاً كصرد وغرف، وأما الثاني: فإن كان جمع فعلى - أي: المؤنث بالألف - فلا عدل فيه إلا آخر وجمع، وإن كان صيغة مبالغة فاعل، فإما أن لا يختص بالنداء كخشع في مبالغة خاشع؛ أي: ذاهب في الأرض فلا عدل فيها، وإما أن يختص به؛ نحو: يافق وهي في المذكر كفعال في المؤنث؛ نحو: يا فاق، ففيهما العدل عند النحاة حتى لو سمي بهما مذكر لامتنع صرفهما، وتمسكوا بأن الأصل فيهما مساواتهما لما هما لمبالغته في عدم الاختصاص بباب، وفيه منع؛ إذ لا دليل على أن الناقص في الاستعمال معدول عن الشائع، وأما الثالث: فإن جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية ففيه العدل عن فاعل، إلا إذا ثبت استعماله متصرفاً كأدد إلى قبيلة، وإنما حكم بالعدل فيه لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف، واضطررنا حينئذ إلى تقدير العدل فيه كقثم؛ لأنه ثبت قائم، وعدم قثم قبل العلمية فهو معدول عن قائم

اسماً بمعنى جميع لم يبق معنى الوصفية فكيف يكون في حكم أحمر معنى؟، والجواب عنه ما ذكره المحققون من علماء الحنفية رحمهم الله في تفسير قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٧٣﴾ أن سجودهم كان على سبيل الاجتماع، فلفظ أجمعون وإن صار بالغلبة بمعنى كلهم إلا أن فيه لمح الوصفية باعتبار أصل الوضع ولم يتجرد عنها بالكلية كما صرح به في التلويح. (قوله: من تفسير معنى الخروج الخ) جعل بيان الموصول مجموع الأمرين من تفسير الخروج عن الصيغة الأصلية بأن يعتبر خروجه عنها وتبيينه بالأمثلة إشارة إلى دفع التكرار يعني: أن ما ذكر سابقاً بقوله: وأما المغيرات الشاذة الخ كان جواباً بمنع كون المغيرات الشاذة خارجة عن الصيغة الأصلية وهنا استدل على عدم دخولها في تفسير العدل بناء على تفسير الخروج والتنبيه بالأمثلة؛ فإنه قد اتضح بالأمرين المذكورين غاية الاتضاح أنه إن اعتبر الخروج عن الصورة الأصلية يتحقق العدل كما اعتبر في الأمثلة المذكورة وإلا فلا، وفي المغيرات الشاذة لم يعتبر الخروج وإلا لم تكن شاذة، فلم تكن معدولة، وبما ذكرنا ظهر أن ما قيل: إنه كان على الشارح رحمه الله أن يذكر قوله: كيف ولو اعتبر جمعهما أولاً على أنياب الخ عقيب قوله: وأما المغيرات الشاذة حتى لا يحتاج إلى تكرار مندفع؛ لأنه لم يتضح قبل ذكر الأمثلة أن المراد من الخروج عن الصيغة الأصلية اعتبار الخروج عنها فالشارح رحمه الله سلك مسلك التدرج في الجواب، وأجاب أولاً بالمنع بناء على أنه لم لا يجوز أن يكون المراد من الخروج اعتبار الخروج، وثانياً بالاستدلال بعد أن وضح أن المراد منه ذلك. (قوله: إذ الجمع ليس إلا مغير الواحد ابتداء) وعلى تقدير كونهما مغيري أقواس وأنياب لا يكون فيهما الجمعية لعدم كونهما مغيري الواحد ابتداء فضلاً عن أن يكون جمعيتهما على خلاف قاعدة الجمع، ولا يخفى أن بيان المحشي رحمه الله مخالف لبيان الشارح رحمه الله فإن الظاهر أن المشار إليه بقوله: فلا شذوذ في هذه الجمعية جمعية أقواس وأنياب وحينئذ يكون مؤدى كلامه أنه لو اعتبر جمعهما أولاً على أقواس وأنياب، فلا شذوذ في هذه الجمعية حتى يقال بشذوذهما باعتبار شذوذ أصلهما وعدم جمعيتهما حينئذ لما كان ظاهراً لم يتعرض لشذوذهما باعتبار جمعهما في نفسهما، ولك أن تجعل المشار إليه جمعية أقوس وأنيب، ويكون معنى قوله: ولو اعتبر جمعيتهما المحصلين.

أي: خروجاً كائناً عن أصل مقدر مفروض[1] يكون الداعي إلى تقديره[2] وفرضه[3] منع[4] الصرف لا غير[5] «كَعُمَرَ»، «وَ» كذلك «زُفَرَ» فإنهما لما وجدا غير منصرفين[6] ولم[7] يوجد فيهما سبب ظاهر إلا العلمية اعتبر فيهما العدل، لما توقف اعتبار العدل على وجود الأصل[8] ولم يكن فيهما دليل على وجوده[9] غير[10] منع الصرف قدر[11] فيهما أن أصلهما (عَامِرٌ وزَافِرٌ) عدل عنهما إلى (عُمَرَ وزُفَرَ) «وَ» مثل «بَابِ قَطَامِ[12]» المعدولة عن (فَاطِمَةَ)[13] وأراد ببابها[14] كل ما[15] هو على (فَعَالِ)[16] عَلماً

(١) صفة كاشفة. (٢) أي: تقدير الأصل. (٣) عطف تفسير. (٤) خبر يكون. (٥) أي: لا غير منع الصرف من دليل. (٦) في استعمال العرب بالعلة الواحدة. (٧) حالية. (٨) وهو المعدول عنه. (٩) أي: الأصل. (١٠) صفة دليل. (١١) أي: فرض. (١٢) اسم امرأة من العرب لحذام معدولة عن حازمة. (١٣) مصنف. (١٤) أي: بذكر الباب. (١٥) أي: لفظ. (١٦) وإلا لقال: وقطام.

اسم جنس وإن اختل أحد الشرطين انصرف، إن قلت: فينبغي على هذا صرف عمر وزفر؛ لكون عمر قبل العلمية جمع عامر، وزفر قبل العلمية بمعنى السيد. قلنا: لما سمعا غير منصرفين حكمنا بأنهما معدولان عن فاعل ولم نحكم بأنهما منقولان عن فعل الجنس انتهى، إن قلت: الشرط الأول ينفي ما قاله الشارح قدس سره من أن المعدول عنه في العدل التقديري غير ثابت. قلنا: قوله هذا إنما يصح إذا كان المعدول عنه فاعلاً اسم جنس وهو مخالف لما هو المشهور من أن المعدول عنه فاعل

(قوله: وإن اختل أحد الشرطين) إما بانتفاء الأول فقط بأن لا يجيء له فاعل ولا فعل قبل العلمية ولم يوجد له مثال، أو بانتفاء الثاني فقط بأن وجد له فعل وفاعل قبلها كخنع وخطم علمين، أو بانتفاء كليهما بأن لم يوجد له فاعل ووجد له فعل قبلها ولم يعهد له مثال أيضاً. (قوله: انصرف) لعدم تحقق العدل، أما في الأول فلانتفاء المعدول عنه، وأما في الثاني والثالث، فلجواز كونه منقولاً عن فعل جنساً. (قوله: فينبغي على هذا) أي: على ما ذكر من ضابط عدم صرف فعل العلمي. (قوله: قلنا: لما سمعا الخ) حاصل الجواب أيضاً: بطلان المذكور وإن كان يقتضي كونهما منقولين لا معدولين فيكونان منصرفين إلا أنهما لما سمعا غير منصرفين اضطررنا إلى اعتبارهما معدولين لا منقولين فهما في حكم المستثنى. (قوله: قلنا قوله: هذا الخ) أي: قول السائل الشرط الأول ينافي ما قال الشارح رحمه الله، إنما يصح إذا كان المعدول عنه في العدل التقديري فاعلاً اسم جنس، وهي: أي: كون المعدول عنه فاعلاً اسم جنس يخالف ما هو المشهور من أن المعدول عنه فاعل علماً، والظاهر أن الحق هذا: أي: القول المشهور ليكون المعدول والمعدول عنه متحدين معنى كما هو الشائع فحينئذ لا يكون المعدول عنه ثابتاً في العدل التقديري، بل ما يماثله في الصورة، وخلاصة الجواب: أن ما ذكره الرضي يدل على ثبوت نفس فاعل اسم جنس ولا يقتضي ثبوت أصالته حتى ينافي ما ذكره الشارح رحمه الله هذا لكن عبارة الرضي ناطقة على أن الشرط الأول ثبوت فاعل اسم جنس، فيكون معدولاً عنه حيث قال: وأما علم وهو أن جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف كقثم وجحى لثبوت قائم وجاحى وعدم قثم وجحى قبل العلمية فحكمنا بكونه معدولاً عن فاعل اسم جنس وقطعنا بعدم كونه منقولاً عن فعل الجنسي فالتنافي بين ما قاله

كَعُمَرَ وَزُفَرَ وَبَابِ قَطَامِ[1]

(١) المعدولة من فاطمة وأراد ببابها كل ما هو على فعال فللأعيان المؤنثة من غير ذوات الراء يعني ليس في آخره راء كحصير وطمار .ج.

وموحد إلى رباع ومربع، قال النجّاري: لا يتجاوز[1] العرب الأربعة، فهذه الألفاظ الثمانية معدولة عن الألفاظ العدد الأربعة المكررة قال تعالى: ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾، وأما قوله عليه السلام: «صلاة الليل مثنى مثنى»، فمثنى الثاني تأكيد لا لإفادة التكرار؛ لأن ذلك حاصل بالأول والواقع في غير العدد أخر؛ وذلك في مثل قولك: مررت بنسوة أخر، وكذا جمع وأخواته. (قوله: أي: خروجاً كائناً الخ) فالمصدر ـ أعني: التقدير ـ بمعنى اسم المفعول، وهو صفة للأصل لا للخروج كما قيل وقد مر تحقيقه، وقوله: لا غير، مبني على الضم لكونه مقطوعاً عن الإضافة؛ أي: لا غير منع الصرف من القياس. (قوله: وكذلك زفر) هذا القول من الشارح، وقال عصام: لا يتمّ ضبط العدل بدون ذكر سحر إذا أريد به سحر بعينه، فإنه معدول عن السحر، وكأنه لم يذكره جرياً على أنه مبني على الفتح وإن كان المشتهر خلافه؛ لأنه يغني عن تقدير العلمية ولا بدون ذكر أمس، فإنه غير منصرف مطلقاً أو في حالة الرفع، وكأنه لم يذكره؛ لأن اللغة العليا بناؤه على الكسر في الأحوال الثلاث، انتهى. وقوله: إلا العلمية من قبيل: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٞ﴾. (قوله: قدّر فيهما أن أصلهما الخ) وبهذا التقدير امتاز العدل التقديري عن التحقيقي، وفيه أن مقدم الشرطية لا يستدعي تقدير خصوص عامر وزافر إلا أن يقال: المناسب أن تكون الصيغة الأصلية لهذين العلمين عامر من العمارة، وزافر بمعنى السيد. (قوله: ومثل باب قطام علماً لمؤنث الخ) فاعلم أن فعال خمسة أقسام: ما بمعنى الأمر، والمصدر المعرفة، والصفة المؤنثة، والحال، والعلم المؤنث للأعيان، وكلها معدولات عن مؤنث خلافاً لسيبويه فيما هو بمعنى الأمر، وقطام: اسم امرأة أو مدينة في اليمن، فقوله: علماً للأعيان المؤنثة احتراز عن فعال الذي هو صفة

(١) والصحيح ما قاله أبو حيان: من أن هذه الألفاظ مسموعة من واحد إلى عشرة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (فاكهي) وقد سبق.

للأعيان المؤنثة من[1] غير ذوات الراء «فِيْ» لغة «بَنِي تَمِيْم» فإنهم اعتبروا العدل في هذه الباب حملاً له[2] على ذوات الراء في الأعلام المؤنثة مثل (حَضَار[3] ووَبَار[4] وطَمَارِ[5]) فإنها[6] مبنية وليس فيها إلا سببان العلمية والتأنيث، والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء[7]، فلما اعتبر فيها العدل[8] لتحصيل سبب البناء

(١) حال بعد حال أو صفة لما هو على فعّال. (٢) مفعول لتحصيل. (٣) معدول عن حاضرة. (٤) معدول عن طامرة. (٥) معدول عن بادرة. (٦) علة لعلة الحمل للاعتبار. (٧) لأن يكون مشابهاً للزال. وهو العدل والوزن. (٨) لأن السبب الثالث يوجب البناء والسببان يوجب منع الصرف.

لمؤنث مثل فساق، وكذا عن فعال الذي هو علم لمعني لا لعين، مثل: فجار، فإنهما من قبيل المبنيات عند الكل. (قوله: من غير ذوات الراء) بأن لم يكن في آخره راء فإن كان فيه راء كخضار، فإن بني تميم اختلفوا فيه فأكثرهم مع الحجازيين في بناءه، وبعضهم لا يفرقون بين ذوات الراء وغيرها، ويقولون: بإعراب الكل غير منصرف، فقوله: في لغة بني تميم؛ أي: عند أكثرهم فتبصر، ثم اعلم أن لغات العرب على أنواع سبعة: لغة حجاز، ويمن، وهوازن، وثقيف، وطي، وتميم، وعقيل، وفي الحديث: «أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف»؛ أي: على سبع لغات فافهم. (قوله: حملاً له على الخ) مفعول له تحصيلي؛ أي: اعتبره بنو تميم في باب قطام حملاً له إلى فعال مما آخره راء واطراداً للباب، وهذا من حمل النظير فتنبه، وقوله: في الأعلام المؤنثة، صفة ذوات الراء، وإنما قيد بذلك؛ لأن ذوات الراء غير الأعلام المؤنثة كفجار ليست نظائر لهذا الباب. (قوله: مثل حضار وبواو وطمار) الأول: معدول عن حاضرة اسم كوكب[1] كذا في الهامش، والثاني: عن باورة علم قبيلة، والثالث: عن طامرة المكان المرتفع، وفي بعض النسخ: وبار، بدل قولهك بوار، ففي القاموس: أنه أرض باليمن، وكذا سفار: اسم للماء، وقوله: أنها مبنية؛ أي: على الكسر علة لعلية الجمل لاعتبار العدل. (قوله: وليس فيها إلا سببان) أي: وليس فيها ما يوجب البناء؛ لأن المناسبة في الوزن لا يوجبه، وإلا للزم بناء مثل: سحاب، بل فيها ما يوجب الإعراب - أعني: العلتين - فما في حاشية العصام فساقط. (قوله: فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء)؛ وذلك لأن تقديري الإعراب والبناء في جميع الأمثلة مستقيمان، لكن قد يترجح أحد التقديرين لغرض من الأغراض، والغرض من ذوات الراء قصد الإمالة وهي أمر مستحسن، ومصحح الإمالة هنا كسر الراء وهي لا تحصل إلا بتقدير البناء؛ لأنه إذا أعرب غير منصرف لم يكسر بخلاف ما إذا بني فإنه حينئذ مكسور دائماً، وأما كون العلل الثلاثة موجبة للبناء؛ فلأن الاسم بسببها لما ثقل ثقلاً تاماً كالفعل منع منه جميع أنواع الإعراب مثله، وأما على ما ذكره الشارح؛ فلأن

(١) أو جبل بين الحجاز والبصرة (قاموس).

في بَنِي تَمِيْم[1].

(١) غير منصرف للعلمية والتأنيث.

علماً، والظاهر أن الحق هو هذا. (قوله: فإنهم اعتبروا العدل) على زعم بعض النحاة. (قوله: فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء)؛ لينضم إلى مناسبتها لنزال وزناً مناسبتها له عدلاً فيحصل البناء؛ وذلك لأن مجرد المناسبة الأولى لا توجب البناء وإلا لبني كلام وسحاب، وإنما عنوا بناءها ليحصل الكسر اللازم بسبب البناء؛ إذ كسر الراء مصحح للإمالة المطلوبة المستحسنة، ولأن الراء ثقيل لكونه حرفاً مكرراً والثقل يستدعي الخفة، والبناء أخف من الإعراب.

وما قاله الشارح رحمه الله ثابت. (قوله: على زعم بعض النحاة) دفع لما قيل: إنه كيف يصح أن بني تميم وهم من العرب القح اعتبروا العدل الذي من مصطلحات النحاة، وحاصل الدفع: أن بعض النحاة زعموا أنهم اعتبروا في لغتهم ومحاوراتهم. (قوله: لينضم الخ) قال صاحب العباب: لينضم سبب ثالث إلى السببين فيحصل موجب البناء؛ لأن السببين يوجبان منع الصرف فإذا انضم إليهما ثالث يوجب البناء؛ إذ لا واسطة بين منع الصرف والبناء وما ذكره المحشي رحمه الله الأولى؛ لأنه يوجب البناء على الكسر بخلاف ما ذكره صاحب العباب؛ فإنه يوجب البناء مطلقاً. (قوله: إذ كسر الخ) دليل لمقدمة مطوية؛ أي: إنما عنوا حصول الكسر اللازم للبناء؛ لأن كسر الراء مصحح للإمالة المطلوبة لبني تميم لكونها لغتهم المستحسنة فيما فيه الراء لثقله وتكرره. (قوله: ولأن الراء الخ)

اعتبر[1] فيما عداهما مما جعلوه[2] معرباً غير منصرف أيضاً[3]، حملاً[4] على نظائره مع عدم الاحتياج إليه[5] لتحقق السببين لمنع الصرف والعلمية[6] والتأنيث، فاعتبار العدل فيه[7] إنما[8] هو[9] للحمل على نظائره لا[10] لتحصيل سبب منع الصرف[11] ولهذا يقال: (ذِكْرُ بَابِ قَطَامِ) ههنا ليس في محله لأن الكلام[12] فيما[13] قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع[14] الصرف وإنما قال[15]: «فِي بَنِي تَمِيمٍ» لأنَّ الحِجَازِيِّينَ[16] يَبْنُونَهُ[17] مطلقاً فلا يكون مما نحن فيه[18] والمراد من (بَنِي تَمِيمٍ) أكثرهم، فإن الأقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها[19] غير منصرف، فلا حاجة إلى اعتبار العدل فيها[20]، لتحصيل سبب البناء، وحمل[21] ما عداها عليها. «الوَصْفُ» هو: كون الاسم دالاً على ذات مبهمة[22]

(١) أي: في فعال الذي. (٢) بني تميم. (٣) كما في ذوات الراء وهو باب الحضار. (٤) مفعول لا اعتبر. (٥) عدل. (٦) بدل من السببين. (٧) أي: في باب قطام. للحمل على نظائره لا غيره .توفادي. (٨) أداة قصر مشتمل على النفي والإثبات - رضا. (٩) اعتبار العدل. (١٠) أي: ليس اعتبار العدل. (١١) أي: ولأجل أن اعتبار العدل ليس إلا. (١٢) بحث. (١٣) أي: في الاسم المعرب الذي وحده غير منصرفه بالعلمية وحدها. (١٤) وهو العدل. (١٥) مصنف. (١٦) أي: يجعلون فعال هذه مبنية وإن كان معدولاً أيضاً عنده. (١٧) على الكسر. (١٨) أي: العدل التقديري. (١٩) يعني: جعلوا باب قطام سواء كان من ذات الراء أو لام. (٢٠) أي: في ذوات الرا المعدود من أسباب منع الصرف. (٢١) عطف على اعتبار. (٢٢) غاية الإبهام.

(قوله: ولهذا يقال، ذكر باب قطام ههنا ليس في محله) فكأنه ذكر استطراداً وفيه إشارة إلى أن تقدير العدل في غير المنصرف، قد يكون للحمل على الأخوات. **(قوله: فلا يكون مما نحن فيه)** وهو غير المنصرف. **(قال: الوصف)** الأنسب تفسيره لخفائه. **(قوله: وهو كون الاسم دالاً)** فسره به لا بالدال؛ لأنه هو السبب لمنع الصرف. **(قوله: على ذات مبهمة)** لم تتعين إلا ببعض الصفات التي أخذت معها، وفيه نظر؛ لأن الأوصاف المأخوذة من صفات مقيسة إلى ذوات معينة لا تدل على ذات مبهمة، بل تدل على تلك الذوات المعينة فإن الفياض المأخوذ من الفيض الذي هو كثرة الماء يدل

عطف على قوله: ليحصل الكسر. **(قوله: والبناء أخف من الإعراب)** لكون الكلمة في البناء على حالة فيمتاد بها المتكلم بخلاف الإعراب. **(قوله: لخفائه)**؛ لأن الوصف يقال: بمعنى النعت وبمعنى الأمر القائم بالغير ويما يقابل الاسم وهو المراد ههنا. **(قوله: لم يتعين إلا ببعض الصفات الخ)** اعتبر هذا القيد ليخرج أسماء الزمان والمكان والآلة من الوصف لدلالتها على تعيين الذات باعتبار كونها مكاناً وزماناً وآلة وهو زائد على التعيين الحاصل بسبب الصفات المأخوذة في مفهوماتها، ثم لا يخفى أن الوصف بمعنى الدال على ذات مبهمة من المشتقات ووضع المشتقات نوعي كما تقرر في محله ففي التعريف كون الاسم دالاً باعتبار هيئته على ذات مبهمة لم تتعين تلك الذات باعتبار تلك الدلالة إلا بالصفة التي أخذت معها، فلا ينافي ذلك استفادة تعيين تلك الذات باعتبار خصوص مادته بوجه آخر فاندفع النقض الذي ذكره المحشي رحمه الله؛ لأن الفياض لا يدل باعتبار هيئته على ذات مبهمة غير معينة إلا باعتبار اتصافه بالفيض كسائر ما يوازنه لكن الفيض لما كان عبارة عن كثرة الماء استفيد منه كونها ماء وكذا المصغر باعتبار هيئته لا يدل إلا على ذات مبهمة موصوفة بالتعليل واستفادة كونها رجلاً أو حماراً أو داراً باعتبار خصوص المادة. **(قوله: لأن الأوصاف)** المراد بالأوصاف ههنا الدوال وبالصفات المعاني القائمة بالغير وبكونها مقيسة إلى ذوات معينة أن النسبة إلى تلك الذوات مأخوذة فيها

الوَصْفُ

تقدير العدل في ذوات الراء يجعلها مشابهة لنزال بمعنى أنزل **(نعمه)**. **(قوله: اعتبر فيما عداها)** أي: فيما عدا ذوات الراء؛ أعني: باب قطام، وقوله: أيضاً؛ أي: كما اعتبروا العدل في ذوات الراء. **(قوله: فاعتبار العدل فيه إنما هو للحمل على نظائره)** يفهم من هذا التحقيق الجواب على الاعتراض المشهور، وحاصله: أن تقدير العدل كما أوجب البناء في ذوات الراء فليوجب في باب قطام أيضاً، وحاصل الجواب: أن العدل الذي قدر للبناء في ذوات الراء له قوة أثر بها في البناء؛ لأن تقدير العدل له أصالة، وأما عدل قطام ونحوه فللحمل على النظير، فليس فيه تلك القوة والأصالة فلم يؤثر في البناء. **(قوله: ذكر باب قطام ههنا)** أي: في بحث العدل التقديري ليس في محله اللائق به، فمن ثم قيل أنه استطرادي، وعن السيد ركن الدين أنه قال: وجدت نسخة لهذا الكتاب مقروءة على المصنف ولم يكن فيها لفظ قطام، فسألت قارئها عنها فقال: حذفها المصنف عند قراءة بعض المتعلمين عليه لعدم المطابقة للمقصود. **(قوله: لأن الحجازيين يبنونه)** أي: يجعلون باب قطام مبنياً على الكسر فلا يكون من غير المنصرف الذي نحن بصدده كما قال النابغة:

أَتَارِكَةً تَدَلُّلَهَا قَطَامُ[1]
رَضِينَا بِالتَّحِيَّةِ والسَّلامِ

وقال آخر:

إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا
فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

(قوله: فلا حاجة الخ) تفريع على قول الأقلين، وسيأتي تمام تحقيق الأقوال في آخر بحث أسماء الأفعال. **(قال المصنف:**

(١) فاعل تاركة.

مأخوذة[1] مع بعض صفاتها سواء كانت[2] هذه الدلالة بحسب الوضع[3] مثل[4] : (أَحْمَرَ) فإنه موضوع لذات ما أخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة أو بحسب الاستعمال مثل: (أَرْبَعُ)[5] في (مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ). فإنه موضوع لمرتبة معينة[6] من مراتب العدد، فلا وصفية فيه بحسب الوضع[7]، بل قد تعرض له الوصفية[8] كما في المثال المذكور[9] فإنه[10] لما أجري فيه على (النِّسْوَةِ) التي هي من قبيل المعدودات[11] لا[12] الأعداد علم أن معناه[13]: مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ مَوْصُوفَةٍ بِالأَرْبَعِيَّةِ وهذا[14] معنى وصفي عرض له[15] في الاستعمال لا[16] أصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الأصلي

(١) معتبرة. (٢) القرينة على التعميم قوله شرطه. (٣) سواء بقيت على الوصفية. (٤) أو جعلت اسماً برأسها من غير اعتبار الوصفية كأسود وأرقم كما يأتي. (٥) إذ الأربع في الأصل اسم لهذا العدد. (٦) بين الثلاثة والخمسة. (٧) لأن أربع اسم في مقابلة الوصف. (٨) بعد الوضع بحسب الاستعمال. (٩) أورده الشارح. (١٠) أربع. (١١) وهي النسوة. (١٢) أي: ليس تلك النسوة من قبيل الأعداد وهو ظاهر. (١٣) معنى مررت. (١٤) أي: كون الأربع وإلا على النسوة الموصوفة بالأربعية لغوره. (١٥) أي: لا أربع بعد الوضع اسماً. (١٦) وصف.

الوصف الخ) اللام للعهد الخارجي والوصف يطلق على معنيين؛ أحدهما: الصفة وهو الاسم الدال على ذات مبهمة الخ، وثانيهما: ما ذكره الشارح من المعنى المصدري، وهذا هو علة منع الصرف؛ لأنها حالة في الاسم الغير المنصرف لا نفس الصفة؛ لأنها عين الاسم وذاته، وهي ليست بعلة فبهذا ظهر وجه تفسير الشارح بكون الاسم الخ، وقال اللاري: الأنسب للمصنف تفسيره لخفائه، وأشار الفاضل العصام إلى الجواب فليراجع. (قوله: على ذات مبهمة) غاية الإبهام لا تعين فيها أصلاً فلذا احتاجت الصفات المشتقة إلى موصوف مذكور أو مقدر وقد اشتهر أنه ما من صفة إلا وهي جارية على موصوف، وللذات إطلاقات ثلاثة والظاهر أنها ههنا بمعنى ما قام بنفسه، وعن البعض: الذات المبهمة ما لم يعتبر ففيه تعين ما، بل اعتبرت على وجه الإبهام والاحتمال لكل فرد، فإن معنى ضارب مثلاً ذات ما ثبت له الضرب، وتلك الذات مبهمة غاية الإبهام، وفي هذا المقام كلام للعصام فليطالع. (قوله: مع بعض صفاتها) كلمة مع ههنا داخلة على التابع كما في جاء الأمير مع الوزير؛ لأن الملحوظ أولاً، وبالذات في الصفات جانب الذات، وقوله: سواء كانت الخ قرينة هذا التعميم قوله: وشرط الخ. (قوله: موضوع لذات ما) أي: موضوع لها بالوضع النوعي، وكلمة ما، مزيدة للإبهام. وقوله: التي هي الخ، صفة بعض. وقوله: والحمرة؛ أي: والذكورة أيضاً. (قوله: لمرتبة معينة)؛ أعني: ما بين الثلاثة والخمسة. وقوله: من مراتب العدد؛ وهي واحد إلى مئة، ومنها إلى ألف، ومنها إلى غير النهاية، ثم العدد ما يتألف من الوحدات، أو ما يقع في العد والإحصاء. وقوله: كما في المثال المذكور؛ أي: فالمراد بقوله: مررت بنسوة أربع، كل اسم عدد استعمل مع مميزه. (قوله: لما أجرى فيه الخ) أي: لما أجرى لفظ أربع في المثال المذكور على النسوة والمراد بالجريان ههنا وقوعه صفة لها، ثم إن النسوة جمع امرأة من غير لفظه وتصغيره نُسَيَّة

على ماء كثير لا على ذات مالها كثرة الماء؛ فإنه بعيد، وكذلك المصغر يدل على ذات معينة متصفة بالحقارة مع أنه وصف مثلاً أدير مصغر أدور جمع دار، يدل على أدور متصفة بالحقارة مع أنه وصف، ولذا كان غير منصرف بالوصفية، ووزن الفعل الذي كان في المكبر، فإن التصغير لا يخل بالوزن فيما أوله إحدى الزوائد الأربع، فالأولى أن يقال: كون الاسم دالاً على ذات مبهمة لم تتعين إلا ببعض الصفات المأخوذة معها، أو بما قيس إليه ذلك البعض إن قلت: إذا كان المصغر وصفاً فكيف يصح منع طليحة بالعلمية والتأنيث. قلنا: هذا من باب توسعاتهم حيث لم يفرقوا بين المصغر والمكبر. (قوله: سواء كانت هذه الدلالة) القرينة على التعميم قوله:

والذوات خارجة عنها والمراد بكون الأوصاف مأخوذة من تلك الصفات إنها أخذت مما يدل على تلك الصفات وبالجملة العبارة لا تخلو عن إغلاق، والأظهر أن يقال: الأوصاف المشتقة من المصادر التي أخذت في مفهومها النسبة إلى الذوات المعينة. (قوله: فإنه بعيد) لعدم سبق الذهن إليه. (قوله: لا يخل بالوزن فيما أوله الخ) في الرضي يختل بالتصغير وزن الفعل إن لم يكن في أوله زيادة كزيادة الفعل كخضيضم في خضم، وأما إن كان في أوله زيادة كزيادة الفعل فإن التصغير لا يزيله كأحيمد ونريجس ويشيكر وتغيلب؛ لأنه على وزن مضارع فيعل. (قوله: فكيف يصح الخ) فإن الوصفية تنافي العلمية. (قوله: كما هي طارية على يعمل)؛ لأن يعمل للمذكر ويعملة للمؤنث فالتاء طارية فصدق على يعمل أنه قابل للتاء. (قوله: والمذكر الخ) فيكون أربعة مقدماً على أربع فصدق على أربع

لأصالته[1] لا العرضي لعرضيته، فلذلك[2] قال المصنف: «شَرْطُهُ» أي: شرط الوصف[3] في[4] سببية منع الصرف «أَنْ يَكُونَ[5] وَصْفاً فِي الأَصْلِ» الذي هو الوضع[6] بأن يكون وضعه[7] على الوصفية لا[8] أن تعرضه[9] الوصفية بعد الوضع في الاستعمال[10] سواء بقي[11] على الوصيفة الأصلية أو زالت عنه «فَلا[12] تَضُرُّهُ[13]»، بأن تخرجه[14] عن سببية منع الصرف «الغَلَبَةُ[15]» أي: غلبة الاسمية على الوصفية. ومعنى الغلبة:

(١) لأن الأصل لكونه أصلاً يؤثر في الأحكام والقواعد والأمثلة والشواهد. ح. (٢) أي: لأجل أن المعتبر في السببية الوصف الأصلي لأصالته لا العرضي لعرضيته. (٣) المعدود من أسباب منع الصرف. (٤) متعلق بشرط. (٥) أي: الوصف. (٦) يشير إلى أن المراد بالأصل هنا الوضع لا ما يبتني عليه الشيء. حلبي. (٧) أي: وضع الوصف. (٨) عطف على أن يكون وصفاً. (٩) أي: الوصف. (١٠) عرفت أن المعتبر في السببية هو الوصف الأصلي. (١١) أي: الوصف. (١٢) إذا كان الأمر كذلك. (١٣) أي: الوصف الأصلي. (١٤) الوصف الأصلي - قيد للمنفي لا للنفي. حلبي. (١٥) فاعل لا يضره.

شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ فِي الأَصْلِ فَلاَ تَضُرُّهُ الغَلَبَةُ[1]

(١) أي: غلبة الاسمية على الوصفية بأن وخروجه عن سببية منع الصرف.

شرطه. (قوله: لا العرضي لعرضيته) فإنه في معرض الزوال فكأنه لم يثبت السبب الرافع للأصل وهو ههنا الصرف لا يكون إلا إذا كان راسخاً، قال الشيخ الرضي: لم يقم لي إلى الآن دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف العرضي والاستدلال بانصراف أربع مدخول: لجواز أن يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل بقبوله التاء، وما يقال من أن التاء في أربعة ليست طارية على أربع كما هي طارية على يعمل؛ لأن أربعة للمذكر وأربعة للمؤنث، والمذكر مقدم في الرتبة على المؤنث ليس بشيء؛ لأنه إذا جاز أن لا يعتدّ بالوزن الأصلي في يعمل بسبب عروض تاء تخرجه عن الوزن، فكيف يعتدّ بالوزن العارض في أربع مع كونه في الأصل خارجاً عن شرط اعتبار الوزن؟ قال السيد قدس سره: وليس أيضاً بشيء ما قيل من أن المانع قبول تاء التأنيث، وهذه التاء ليست للتأنيث، بل للتذكير؛ لأن قولك: أربعة رجال أو زيدين باعتبار الجماعة انتهى، والتذكير مفهوم من

أنه غير قابل للتاء؛ لأنه حصل من إسقاط التاء. (قوله: لأنه إذا جاز الخ) يعني: أن وزن الفعل في يعمل كان في الأصل، ثم خرج عنه بسبب لحوق التاء ولم يكن ذلك الوزن حاصلاً في أربع في الأصل؛ لكونه بالتاء ابتداء، ثم بعد إسقاط التاء حصل الوزن فيه فالوزن حاصل فيها في الحال والمخرج وهو عروض التاء سابق في أربع، وفي يعمل لاحق فإذا لم يعتد بالوزن الأصلي في يعمل بسبب عروض المخرج الاحق، فكيف يعتد بالوزن العارضي الحاصل في أربع بسبب سقوط التاء، ويمكن أن يقال: أن قبوله للتاء التي هي من خواص الاسم يضعف مشابهته بالفعل بخلاف سقوط التاء عنه فإنه يقوّي المشابهة، فلذا لم يعتد بالوزن في يعمل واعتد في أربع. (قوله: لأن قولك الخ) تعليل للنفي يعني: أن التاء في أربعة أيضاً للتأنيث وتوصيف الجمع المذكر سواء كان مكسراً أو سالماً بتأويل الجماعة. (قوله: والتذكير الخ) جواب دخل مقدر وهو أنه لو كان إجراء أربعة على الجمع المذكر بتأويل الجماعة لما فهم منها جماعة الذكور. (قوله: وعدم انصراف قولهم: أربعة الخ) في شرح الرضي قال ابن جني في سر الصناعة، وكذا في بعض نسخ

كذا قيل، وفي التنزيل: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ﴾؛ أي: جماعة من النساء، ويقال: هي اسم مفرد بجمع المرأة، وتأنيثه غير حقيقي كالثلة اسم لجماعة الرجال، ولذا لم يلحق فعله تاء التأنيث، وعن أبي البقاء: إذا جمع المؤنث الحقيقي جمع تكسير جاز ترك التاء من فعله فليحفظ. (قوله: بنسوة موصوفة الخ) نوقش فيه بأن الصواب متصفة؛ لأنها في حد ذاتها متصفة بالأربعية فهو لازم لماهيتها سواء لوحظ أولم يلاحظ، والموصوفية لا تكون إلا باعتبار الملاحظة، وهذه مناقشة حكمية لا تليق بأرباب هذا الفن. (قوله: والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الأصلي) قال الرضي: لم يقم لي إلى الآن دليل قاطع على أن الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف، وأما قولهم: مررت بنسوة أربع مصروفاً، فيجوز أن يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل، وهو عدم قبوله التاء؛ فإنه يقبلها لقولهم: أربعة لا لعدم شرط الوصف، ثم أطال الكلام كما هو دأبه، والجواب: أن المراد بالتاء في شرط وزن الفعل هو تاء التأنيث وتاء أربع ليست للتأنيث، وأيضاً: المراد في شرط وزن الفعل عدم قبول التاء بحسب أصل الوضع؛ ولهذا يؤثر وزن الفعل في أسود عند غلبة الاسمية مع قبوله التاء حينئذ، فإنه يقال للحية الأنثى أسودة، وأربع لا يقبلها بحسب أصل وضعه؛ لكونه موضوعاً للمرتبة المعينة، بل يقبلها عند الاستعمال في المعنى الوصفي (نعمه). (قوله: لعرضيته) أي: لكونه عارضاً في معرض الزوال فكأنه لم يثبت، والسبب الرافع للأصل وهو الصرف هنا لا يكون إلا إذا كان راسخاً. (قال المصنف: شرطه أن يكون) الشرط: ما يتوقف عليه الشيء خارجاً عنه غير مؤثر فيه. وقوله: في سببية منع الصرف؛ يعني: في هذا الخصوص لا غير مثل كونه مثنى ومجموعاً أو عاملاً إلى غير ذلك. (قوله: وصفاً في الأصل) لا يقال يلزم في العبارة اتحاد الاسم والخبر؛ لأنا نقول جانب الخبر مقيد بكونه في الأصل، فالتركيب من قبيل: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾. (قوله: أو زالت عنه) يعني: أو

زالت عنه الوصفية الأصلية ولكن لا بالكلية، بل بقي منها شيء بقرينة الأمثلة[1]، فإنه قد اختص ببعض أفراد كان له سابقاً، فلا يرد ما قيل: إن الزوال قد يضر في تأثير الوصفية الأصلية كما إذا زالت الوصفية بالعلمية؛ فإنه لا تأثير للوصفية الأصلية حين العلمية بالاتفاق، فالكلام على إطلاقه ليس على ما ينبغي، ومنهم من قيد قوله: زالت، بقوله: غير العلمية، لكن على ما ذكرنا من العناية لا حاجة إليه أيضاً. وقوله: بأن تخرجه؛ أي: الغلبة الوصف تصوير للمنفي. (قال المصنف: فلا تضره الغلبة) الفاء للنتيجة أو للتفريع بحسب العلم أو الواقع وإنما صرح بهذا الفرع دون الفرع الآخر وهو أن لا يكون الوصفية العارضة مؤثرة؛ لأن في هذا الفرع خلافاً؛ إذ البعض يصرف أسود وأرقم، وقيد بعضهم الغلبة في المتن بما عدا الغلبة العلمية فلا تغفل، وفي تفسير الشارح إشارة إلى أن اللام في الغلبة للعهد أو عوض عن المضاف إليه. (قوله: ومعنى الغلبة) الغلبة كالغلب بفتحتين مصدر وبابه ضرب، وفي العرف عبارة عن اختصاص الدال على المعنى الوصفي ببعض أفراده الخ، والباء داخل على المقصور عليه؛ يعني: أن تصير الصفة بكثرة الاستعمال مخصوصة بذات معينة وتستعمل غير جارية على شيء مثل أسود كما أوضحه الشارح، وقال الشيخ عليش في رسالة البسملة: اعلم أن الغلبة هي استعمال اللفظ العام في بعض أفراده بحيث يرجع إليه عند الإطلاق بلا قرينة، بل القرينة إنما تطلب عند إرادة معنى العموم الذي هو المعنى الأصلين ثم الغلبة إما تحقيقية إن استعمل أولاً في

(١) أعني: أسود وأرقم وأجدل وأخيل.

اختصاصها بجماعة الذكور، ويؤيد ما قاله انقلاب التاء هاء في الوقف وعدم انصراف قولهم: أربعة نصف ثمانية، وقال المصنف: التاء القادحة هي الداخلة قياساً، والتاء في أربعة ليست كذلك. (قال: شرطه أن يكون) الأولى أن يقول أيضاً: وأن لا يلزم منه اعتبار المتضادين كخاتم، وكأنه تركه؛ لأنه يعلم فيما بعد، قال قدس سره في الحاشية: وإنما كان الوضع أصلاً لتفرع الدلالات المعتبرة عليه انتهى؛ أي: لتفرع الدلالات الثلاث المعتبرة في باب الإفادة، والاستفادة عليه كان الوضع أصلاً؛ لأن الأصل ما يبنى عليه شيء، وإذا كان الوضع أصلاً والدلالة فرعاً له صح نسبة الدلالة إليه بغي بتوهم أن اشتمال الأصل على الفرع كاشتمال الظرف على المظروف، ولك أن تقدر مضافاً والتقدير في زمان الأصل. (قوله: فلا تضره) الفاء للتفريع. (قوله: ومعنى الغلبة) أي: معنى غلبة الاسمية اختصاص الدال على المعنى الوصفي ببعض أفراده إلى آخره أو معنى الغلبة مطلقاً اختصاص الدال على المعنى الوصفي ببعض أفراده إلى آخره، أو معنى الغلبة مطلقاً اختصاص الدال على معنى ببعض أفراده إلى آخره، ذهب الشيخ الرضي إلى أن غلبة الاسمية على الوصفية مشروطة ببقاء المعنى الوصفي فإذن لم يصرّ اللفظ الدال على المعنى الوصفي اسماً محضاً، وإن خرج عن كونه وصفاً لفظاً لعدم صحة إجرائه على غير ذلك الفرد وهو ظاهر ولا عليه لاعتباره في المفهوم، قال السيد قدس سره: ظاهر كلام المصنف يقتضي عدم الاشتراط لعدم تقييده الحية، والقيد بالصفة وفيه أن الحمل على الإطلاق مخالف للغة، قال في الصراح: أسود، مار بزرك سياه، وارقم: ماريبه، وقالوا: إن أدهم اسم للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة، فالأولى أن يقال: إنه بصدد تعيين الذات

المفصل ما معناه: إن الأعداد إذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت إعلاماً فلا تنصرف إذا انضم إلى العلمية سبب آخر كقولك: ستة ضعف ثلاثة غير منصرفين ومائة ضعف خمسين انتهى، والظاهر كونها علم شخص؛ لأن كل مرتبة من مراتب الأعداد شخص معين إنما التعدد في المعدودات، ولذا صح وقوعها مبتدأ، وما قيل: إن المراد به كل ستة فيكون علم جنس وهم. (قوله: لتفرع الدلالات الثلاث) أي: المطابقة والتضمن والالتزام وفي توصيفها بالمعتبرة احتراز عن الدلالة العقلية والطبعية فإنهما لعدم انضباطها غير معتبرين في باب الإفادة والاستفادة. (قوله: بتوهم أن اشتمال الخ) بجامع عدم الخروج. (قوله: ولك أن تقدر الخ) فتكون كلمة في حينئذ مستعملة في الظرفية الحقيقية. (قوله: أي: غلبة الاسمية) فعلى الأول اللام في الغلبة للعهد وعلى الثاني للجنس. (قوله: عن كونه وصفاً لفظاً) أي: لا يتبع الموصوف لفظاً. (قوله: وهو ظاهر)؛ لأن خصوصية الموصوف صارت بالغلبة داخلة في مفهومه، فلا يصح إجراؤه على غيره. (قوله: ولا عليه) أي: لعدم صحة إجرائه على ما غلب فيه لكونه معتبراً في مفهومه فلا يقال: قيد أدهم. (قوله: يقتضي عدم اشتراط) أي: عدم اشتراط بقاء معنى الوصفية في الغلبة. (قوله: لعدم تقييده الحية بالسوداء) وبما فيه دهمة وبياض، والقيد بما فيه دهمة. (قوله: وفيه أن الحمل على الإطلاق) أي: حمل كلام المصنف رحمه الله على الإطلاق، وأرقم: اسم للحية مطلقاً مخالف للغة. (قوله: فالأولى أن يقال إنه بصدد الخ) أي: الأولى أن يقال: إن المصنف رحمه الله بصدد تعيين الذات التي غلبت فيها هذه الأسماء ولا مدخل في ذلك التعيين للتقييد بالصفة، فلذا ترك المصنف رحمه الله تقييد الحية، وفيه بحث؛ لأن المصنف رحمه الله استدل بمنع هذه الأسماء على صحة مذهب سيبويه في شرح قوله: وخالف سيبويه الأخفش حيث قال: ومذهب سيبويه أولى لما ثبت مقدماً من اعتبار الوصفية الأصلية وإن زال تحققها معنى انتهى، فإن عبارته هذه تنادي بأن هذه الأسماء زال عنها معنى

اختصاصه[1] ببعض أفراده بحيث لا يحتاج[2] في الدلالة عليه إلى قرينة كما أن (أَسْوَدَ) كان موضوعاً[3] لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحيّة السوداء بحيث[4] لا يحتاج[5] في الفهم عنه[6] إلى قرينة «فَلِذَلِكَ»[7] المذكور، من اشتراط

(١) من اختصاص الدال على المعنى الوصفي ببعض أفراده. (٢) ذلك اللفظ. (٣) عاماً. (٤) متعلق بكثر. (٥) أي: الحية السوداء. (٦) أي: عن أسود. (٧) متعلق بعرف.

فَلِذَٰلِكَ

ولا مدخل في ذلك لتقييدها بصفة. (قال، فلذلك) الفاء للنتيجة فيدل على ترتيب العلم واللام للتعليل، فيفيد ترتيب المعلوم، فلا تغني إحداهما عن الأخرى، وذلك إشارة إلى ما ذكر من مجموع الأصلين المترتب أحدهما على الآخر لا إلى الأصل الأول؛ ليصح عطف امتنع على صرف، ووجه ذلك أن يجعل مجموع المعطوف والمعطوف عليه متفرعاً على مجموع الأصلين، ويحال رد كل فرع إلى أصله على ذهن المتعلم، وأما قوله، وضعف فهو عطف على صرف بلا إشكال.

الوصفية بالكلية. (قوله، الفاء للنتيجة الخ) دفع لما يتوهم من استدراك الفاء أو اللام. (قوله: فيدل على ترتيب العلم) أي: كون العلم بالأول سبباً بالعلم بالثاني سواء كان المرتب عليه علة أو معلولاً أو غيرهما. (قوله: فيفيد ترتب المعلوم) أي: كون الأول علة للثاني في نفسه استفيد العلم بالثاني منه أولاً. (قوله: ليصح الخ) يعني: إن عطف امتنع على صرف يقتضي تفرعه على ما تفرع عليه صرف فلو جعل ذلك إشارة إلى الأصل الأول لم يصح ذلك العطف، فلا بد أن يجعل إشارة إلى مجموع الأصلين ليصح العطف المذكور بأن يجعل مجموع المعطوفين متفرعاً على مجموع الأصلين ويحال رد الأول إلى الأول ورد الثاني إلى الثاني على ذهن المتعلم لكونه ظاهراً غاية الظهور.

معنى ثم غلب على آخر في اسم كالبيت للكعبة، أو في صفة كالصعق لخويلد[1] بن نوفل، فإنه بمعنى الذي أصابته الصاعقة ثم غلب فيه، وإما تقديرية بأن لا يستعمل في ابتداء وضعه في غير ذلك المعنى مع اقتضاء القياس ذلك، وهذه إما في اسم كلفظة الله أو في صفة كالرحمن، انتهى. (قوله: بحيث لا يحتاج في الفهم الخ) كما في حديث: «اقتلوا الأسودين ولو كنتم في الصلاة» بخلاف سائر السود، فإنه لا بد لكل منا إذا قصدته من قرينة، أما الموصوف كليل أسود أو غيره؛ نحو: عندي أسود من الرجال (رضي). (قوله: فلذلك المذكور) يشير إلى أن ذلك إشارة إلى الأصليين السابقين بتأويل المذكور، وفي شرح عصام فلذلك؛ أي: لاشتراط كونه في الأصل، ويؤيده كون ذلك للبعيد والجار في لذلك متعلق بقوله الآتي صرف[2] وامتنع، وفي مثل هذه العبارة يقرر القياس من وجهين؛ الأول: استثنائي مستقيم، والثاني: غير مستقيم، أما ترتيب المستقيم فبأن يعتبر المشار إليه مقدماً ومتعلق الجار تالياً هكذا كل ما لم تضره الغلبة الاسمية صرف أربع الخ، لكن المقدم حق والتالي مثله فيكون الدليل لَمِّيّاً، كما في قولهم: هذا متعفن الأخلاط، وكل متعفن الأخلاط محموم، فهذا محموم، وأما ترتيب الغير المستقيم فبأن يعتبر نقيض المشار إليه مقدماً ونقيض المتعلق للجار تالياً نحو كلما تضره الغلبة فلا ينصرف أربع لكن انصرف ينتج أنه لا تضره الغلبة وهذا دليل إنِّيٌّ كما في قولهم: هذا محموم، وكل محموم متعفن الأخلاط، فهذا متعفن الأخلاط. (قوله: صرف أربع في مررت بنسوة أربع) وقد ناظر أبو عثمان المازني مع الأخفش في هذه المسألة فسأله عن سبب صرف أربع في هذا التركيب مع أن فيه الوصفية ووزن الفعل، فقال الأخفش: كان في الأصل اسماً منصرفاً والوصفية عارضة، والحكم للأصل لا للعارض (ضوء)، وكانت نسخة العصام هكذا صرف مررت بنسوة أربع، فلذا قال في شرحه: إسناد حال الأربع إلى ما يشتمل عليه مسامحة، وليس في تقدير صرف أربع في مررت بنسوة أربع؛ لأن حذف الفاعل وحذف الجار في مثل هذا التركيب غير جائز. (قوله: صرف لعدم أصالة

(١) روى أن خويلداً كان يطعم الناس بتهامة فهبت ذات يوم ريح شديدة فسفت التراب في جفانه فشتمها فرمي بصاعقة فقتلته.
(٢) فالعطف يلاحظ قبل الربط.

أصالة الوصفية[1] وعدم مضرة الغلبة «صُرِفَ» لعدم أصالة الوصفية «أَرْبَعٌ فِي» قولهم «مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ وَامْتَنَعَ» من الصرف لعدم مضرة الغلبة «أَسْوَدُ وَأَرْقَمُ[2]» حيث صارا اسمين «للحيَّة» الأول للحية السوداء[3]، والثاني للحية التي فيها سواد وبياض «وأَدْهَمُ[4]» حيث صار اسماً «لِلْقَيْدِ[5]» من الحديد، لما فيه من[6] الدهمة، أعني: السواد، فإن[7] هذه الأسماء[8] وإن[9] خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها[10] بحسب أصل الوضع أوصاف لم يهجر[11] استعمالها في معانيها الأصلية أيضاً[12] بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الأسماء[13]: الصفة الأصلية ووزن الفعل. وأما عند استعمالها في معانيها الأصلية فلا إشكال في منع صرفها[14] لوزن[15] الفعل والوصف في[16] الأصل والحال[17]. «وَضَعْفُ[18] مَنْعُ أَفْعَى» اسماً «لِلْحَيَّةِ[19]» على زعم وصفيته[20] لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث «وَ» كذلك[21] مَنْعُ[22] «أَجْدَلُ[23] لِلصَّقْرِ» على زعم[24] وصفيته لتوهم

(١) انظر إلى آخر الأول. (٢) في الأصل وصف بمعنى ذي رقم. (٣) وهي الحية العظيمة السوداء. (٤) في الأصل بمعنى ذي وهمة أي سوء. (٥) بالزكية. بقاي - على سبيل الغلبة العارضة. (٦) بيان لما. (٧) علة امتنع. (٨) أي: أسود وأرقم وأدهم. (٩) حال من اسم إن أي حال كونها خرجة. (١٠) إلا أن هذه الأسماء، أي لا يجوز صرفها وإنما يجوز صرفها لو لم يكن أوصافاً في الأصل لكنها بحسب .آه. رضا. (١١) لم يترك ولم يمنع بعد الغلبة. (١٢) أي: كما لم يمنع استعمالها في معانيها الوصفية مجردة عن الاسمية ح. (١٣) أي: أسود وأرقم وأدهم. (١٤) أي: هذه الأسماء. (١٥) متعلق لإشكال. (١٦) أي: في الوضع. (١٧) الذي هو الاستعمال. (١٨) لعدم الجزم بالوصف الأصلي. (١٩) الخبيثة الشديدة السم. (٢٠) في الأصلي - متعلق على الزعم وعلة له في المواضع الثلاثة - حلبي. (٢١) أي: كأفعى. (٢٢) من الصرف. (٢٣) أسماء. (٢٤) ظن.

صُرِفَ[1] أَرْبَعٌ[2] فِي[3] مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ، وَامْتَنَعَ[4] أَسْوَدُ وَأَرْقَمُ[5] لِلْحَيَّةِ وَأَدْهَمُ[6] لِلْقَيْدِ وَضَعْفُ مَنْعُ أَفْعَى لِلْحَيَّةِ[7] وَأَجْدَلُ لِلصَّقْرِ[8]

(١) قال صرف نسب الصرف إلى الكل لأنه صفة لجزء لاري.
(٢) لعدم أصالة الوصفية بل عرض له بسبب التركيب.
(٣) قولهم. (٤) أي: من الصرف لعدم مضرة الغلبة.
(٥) حيث صارا اسمين للحية، الأول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض.
(٦) أ - حيث صار اسماً للقيد من الحديد.
ب - إن أسود وأرقم وأدهم صفات في الأصل وأسماء بسبب العارض.
(٧) أي: اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث. ح.
(٨) طوفان.

الوصفية أربع) أي: لعروض الوصف في أسماء العدد لكونه موضوعاً لنفس العدد واستعماله في ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود هو العدد بطريق المجاز، ومثل أربع لفظ صفوان وأرنب إذا أخرجتهما عن معناهما الأصلي الاسمي- أعني: الحجر الأملس، والحيوان المعروف - واستعملتها بمعنى القاسي والذليل، وقلت: هذا قلب صفوان، وهذا رجل أرنب، فإنك تجعلهما منصرفين؛ لعروض الوصفية فيهما (شرح قطر). (قوله: أسود وأرقم) الأسود في الأصل: ذات لها سواد، والأرقم في الأصل: ذات لها سواد وبياض، حية أو غيرها، ثم غلب في حية في لونها سواد وبياض وجمعه أراقم، قال الشاعر:

إياكَ[1] إياكَ والعَجَائِزَ إنَّها
أَشَدُّ سُمُوماً مِنْ سُمُومِ الأَرَاقِمِ

قال عصام: فهذه الأمثلة صارت أسماء حتى لا تقع أوصافاً، وتؤنث بالتاء فيقال: للأنثى أسودة وتجمع على أساود. (قوله: للقيد من الحديد) ومنه قول الحجاج الثقفي للقبعثري: لأحملنك على الأدهم. (قوله: ولم يهجر استعمالها) أي: لم يترك بالكلية لما عرفت من اختصاصها ببعض الأفراد، فظهر بهذا ضعف قول المصنف عند قوله: وخالف سيبويه الأخفش، من أن مذهب سيبويه أولى لما ثبت متقدماً من اعتبار الوصفية الأصلية، وإن زال تحققها معنى، بل لا استدلال له في باب أحمر إذا نكر بعد العلمية بباب أسود الغالب؛ لأن معنى الوصف في أحمر وإن زال بالعلمية تحقيقاً لم يعد بعد التنكير؛ لأن معنى رب أحمر إذن: رب مسمى بأحمر، سواء كان فيه حمرة أو لا، حتى أنه يجوز في السودان المسمى كل واحد منهم بأحمر، رب أحمر لقيته، فإذا لم يعد تحقيقاً لم يعتبر في منع الصرف. وقوله: أيضاً؛ أي: كما أنها

(١) بالتخفيف للضرورة.

(قال: صرف) نسب الصرف إلى الكل؛ لأنه صفة لجزئه. (قال: وامتنع أسود) أي: صرف أسود أو امتنع أسود من الصرف. (قال: منع أفعى)، ماريزرك. (قوله: اشتقاقه من الجدل) الجدل: محكم بافتن رسن را. (قال: للطائر) قالوا: هو الشقراق، وهو طائر أخضر يخالطه قليل حمرة يصول على كل شيء، قال في الصراح: أخيل، نام مرغي كه أورا بفال بفاد آرند. (قوله: لاشتقاقه من الخال) خال: نقطه سياه كه برانندام باشد

(قوله: فهو عطف على صرف) فهو فرع الأصل الأول وليس داخلاً في المجموع المتفرع على المجموع. (قوله: إلى الكل) أي: كل المثال؛ لأنه صفة لجزئه الذي هو أربع. (قوله: أي: صرف الخ) احتياج إلى أحد التقديرين؛ إذ لا معنى لامتناع نفس أسود. (قوله: الشقراق) بكسر الشين المعجمة وفتحها وكسر القاف وتشديد الراء المهملة وفاف. (قوله: وهي تاء زائدة) احتراز عن تاء أخت وبنت وهنت، وقوله: ينقلب في الوقف هاء نصب علامة أخرى ليتميز كمال التميز وفيه رد على الكوفية حيث قالوا: الهاء أصله

اشتقاقه من الجدل بمعنى القُوَّةِ «وَأَخْيَلُ لِلطَّائِرِ» أي: لطائر ذي خِيلان[1] على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال، ووجه[2] ضعف منع الصرف في هذه الأسماء[3] عدم[4] الجزم بكونها أوصافاً أصلية فإنها[5] لم يقصد بها المعاني الوصفية[6] مطلقاً لا في الأصل[7] ولا في الحال[8]، مع أن الأصل في الاسم[9] الصرف. «التَّأْنِيثُ» اللفظي[10] الحاصل[11] «بِالتَّاءِ» لا بالألف، فإنه لا شرط له، «شَرْطُهُ» في سببية[12] منع الصرف «العَلَمِيَّةُ» أي: علمية الاسم المؤنث، ليصير التأنيث لازماً، لأن الأعلام محفوظة عن التصرف بقدر الإمكان[13] ولأن العلمية[14] لها وضع ثان، وكل[15] حرف وضعت الكلمة عليه

(١) على وزن عمران. (٢) مبتدأ. (٣) بعد النقل. (٤) خبره. (٥) علة عدم الجزم. (٦) وهي في أفعى ذو خبث وفي أجدل ذو قوة وفي أخيل ذو خال .ح. (٧) أي: في الوضع. (٨) في الاستعمال. (٩) المعرب. (١٠) وصفه به بقرينة ذكر المعنوي بعده. (١١) إشارة إلى كون قوله: بالتاء ظرف مستقر. صفة للتأنيث. (١٢) يشير إلى كونه مقيداً بمناسبة سبق الكلام في باب غير المنصرف. (١٣) إشارة إلى أنه قد ينصرف في الإعلام أيضاً بالترخيم والنسخ. (١٤) أي: الأسماء العلمية. (١٥) الواو حالية.

وَأَخْيَلُ[1] لِلطَّائِرِ التَّأْنِيثُ بِالتَّاءِ شَرْطُهُ[2] العَلَمِيَّةُ،

(١) وضعف منع أخيل من الصرف حيث صار اسماً للطائر.
(٢) أي: شرط التأنيث في سببية منع الصرف.

وشان خيلان جماعزة. (قوله: لا في الأصل ولا في الحال) أما الأول فظاهر أنه لم يثبت، وأما الثاني: فلأن المستعمل لم يقصد بتلك الألفاظ إلا أنواعاً مخصوصة من غير ملاحظة خبث وقوة وخال، وإن كانت في نفسها متصفة بتلك الأوصاف. (قال: التأنيث بالتاء) هي تاء زائدة في آخر الاسم مفتوحاً ما قبلها تنقلب في الوقف هاء فتاء، أخت ليست للتأنيث لانتفاء القيدين الأخيرين قطعاً، بل هي بدل من اللام، فلو سمي بأخت مذكر صرف، ولو سمي بها مؤنث كانت كهند، قال السيد قدس سره: يحتمل أنها مصروفة على قياس ما ذكره العلامة في عرفات فإنها مصروفة عنده؛ لأن التاء الملفوظة فيها ليست متمحضة للتأنيث فلا تعتبر في منع الصرف، ولا يمكن تقدير تاء أخرى معها؛ إذ لم يعهد في كلامهم تقدير التاء مع التاء الملفوظة وإن لم تكن متمحضة. (قوله: فإنه لا شرط له) للزوم الألف. (قوله: ليصير التأنيث لازماً) أي: بعد ما لم يكن لازماً؛ لأن التاء في أصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث، ولا تكون حينئذ لازمة للكلمة اسماً كانت تلك الكلمة أو صفة كحمارة وحسنة، وقد تجيء على خلاف

التاء، ولو قال: زائدة في آخر الكلمة لكان أولى؛ لأنها قد تدخل الحرف نحو: رية وثمة ولعلة ولات. (قوله: فلو سمي به مذكر صرف) لعدم وجود سبب فيه سوى العلمية. (قوله: كانت كهند) في جواز الصرف وعدمه لكون تأنيثها معنوياً وانتفاء شرط تحتم تأثيره. (قوله: ليست متمحضة للتأنيث) فلا يكون تأنيثها لفظياً. (قوله: ولا يمكن تقدير تاء أخرى معها) حتى يكون تأنيثها مقدراً وهو الذي سماه المصنف رحمه الله معنوياً. (قوله: للزوم الألف) لكونها جزء الكلمة. (قوله: وحينئذ تكون لازمة للكلمة) وقد فصل الشارح الرضي معاني التاء وبين ما تكون لازمة وما لا تكون لازمة. (قوله: كحجرة) فإن دخول التاء فيها لا لمعنى من المعاني، بل هو ثابت لفظي وهي لازمة كذا في الرضي. (قوله: ولم يعتبروا هذا اللزوم) لكونه عارضاً بخلاف اللزوم بواسطة العلمية فإن العلمية وضع ثان. (قوله: تصرف) على صيغة المضارع المعلوم بحذف إحدى التائين. (قوله: فالمراد بالأعلام) أي: في قول

بحسب أصل الوضع أوصاف. (قوله: ووزن الفعل) فإن أرقم كأكرم، وكذا غيره وهو ظاهر. (قوله: وضعف منع أفعى) أي: منع صرف أفعى، فتقول: هذه أفعى بالتنوين، بالفارسية مار بزرك، وجمعه أفاعي، والضعيف ما لا يجوز عند البليغ ويصدر من طائفة لا يعتد بهم، فكأنه قال: ولم يجز عند من يعتد به لفوات الشرط، والجار في على زعم، متعلق بالمنع فاعرفه، والعفوة: بوزن شقوة الخبث وشدة السم، ومنه يقال: أفعى الرجل إذا ساء خلقه. وقوله: للصقر في المختار، الصقر: طائر يصاد به، وبالفارسية جرغ. (قوله: من الجدل) بفتح فسكون بمعنى: تافتن رسن، فتفسير الشارح تفسير باللازم فغلب هذا الاسم على هذا الطائر لقوته، ونسي معناه الأصلي. (قوله: وأخيل للطائر) المعهود فاللام للعهد فلذا لم يقل: لطائر، وإلى هذا أشار بقوله: أي: لطائر ذي خيلان، يقال: له بوقلمون، ويقال: رجل أخيل؛ أي: كثير الخيلان جمع خال، والخال: الذي يكون في الخد، وفي الصراخ: أخيل نام مرغي كه اورايقال بددارند؛ أي: يعرف بين العرب بالشآمة؛ يعني: يتشأمون به، وقال الجزائري: هو الطائر الشقراق[1]. (قوله: لتوهم اشتقاقه من الخال) بمعنى: نقطه سياه كه براندام باشد فهو اسم جامد بخلاف الأولين، وقد تقرر في محله أنه قد يكون مأخذ الاشتقاق جامداً مثال استحجر واستنوق. (قوله: فإنها لم يقصد بها الخ) في الرضي، ولنا أن نقول: صرفت هذه الكلمات ونحوها؛ لأن مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقاً؛ أي: لا عارضياً ولا أصلياً، فأفعى وإن كانت في نفسها خبيثة، وأجدل طائراً ذا قوة، وأخيل طائراً ذا خال، إلا إنك إذا قلت مثلاً: لقيت أجدلاً، فمعناه هذا الجنس من الطير من غير أن تقصد معنى القوة. وقوله: مطلقاً قيد، لم يقصد. وقوله: لا في الأصل الخ، تفسير للإطلاق كما يتضح بما نقلناه عن الرضي. (قوله: مع أن الأصل في الاسم الصرف) أي: لعدم احتياجه إلى الشرط؛ وليكون إعرابه بأتم وجه. (قوله: أي: علمية الاسم المؤنث) يعني: أن اللام بدل عن المضاف إليه وهو الاسم المؤنث لا التأنيث لفساده. (قوله: لأن الأعلام محفوظة عن

(١) هو طائر أخضر يخالطه قليل حمرة يصول على كل شيء.

لا ينفك عن[1] الكلمة «وَ» التأنيث «المَعْنَوِيُّ[2] كَذَلِكَ» أي: كالتأنيث اللفظي بالتاء[3] في اشتراط العلمية فيه[4]، إلا أن بينهما[5] فرقاً فإنها في التأنيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه. ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما أشار[6] إليه[7] بقوله: «وَشَرْطٌ تَحَتُّم تَأْثِيرِهِ[8]» أي: شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي في منع الصرف أحد أمور ثلاثة: «الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ[9]» أي: زيادة حروف الكلمة على الثلاثة[10] مثل: زينب، «أَوْ تَحَرُّكِ» الحرف[11] «الأَوْسَطِ»[12] من حروفها الثلاثة مثل: سَقَر «أَوْ العُجْمَةُ» مثل: ماهَ وجُورَ. وإنما اشترط[13] في وجوب تأثير التأنيث المعنوي أحد الأمور[14] الثلاثة ليخرج[15] الكلمة بثقل[16] أحد الأمور الثلاثة عن الخفة[17] التي من شأنها أن تعارض[18] ثقل أحد

(١) بقدر الإمكان. (٢) ما يكون تاؤه مقدرة .نوري. (٣) كامرئ لا مجال لتقدير الألف للزومها. (٤) أي: في كون العلمية شرطاً في سببية منع الصرف. (٥) بين الشرطين. (٦) المصنف. (٧) شرط. (٨) مع العلمية. أي: المعنوي. (٩) يشير إلى أن وهمنا مانعة الجمع والخلو بمعنى قضية منفصلة حقيقية كقولك: العدد وإما زوج وإما فرد لتحرره. (١٠) أحرف ليقوم الحرف الرابع مقام التاء التي تكون رابعة. (١١) قدر الحرف ليكون موصوفاً للأوسط. (١٢) أي: بالفعل مدار كهند مع أنها متحرك الأوسط بحسب الأصل. (١٣) بعد شرط العلمية. (١٤) وجوباً بعد العلمية لأن العلمية إذا لم يوجد. (١٥) علة اشترط. (١٦) الباء سببية. (١٧) متعلق بـ يخرج. (١٨) أي: تقاوم.

التصرف) اعتناء بشأنها فإذا كان علماً يصير التأنيث لازماً غير منفك عنه، وفي قوله: بقدر الإمكان إشارة إلى أن الأعلام قد تتصرف فيها أيضاً بالترخيم ونحوه، ثم إن عدم التصرف في الأعلام إذا كانت أعلاماً إنما هو في لغتهم، وأما إذا كانت أعلاماً في غير الكلم العربية فربما يتصرف العرب فيها بمثل تغيير الحركة وقلب الحروف إن استثقلوها كما في جبرائيل وميكائيل وأرسطاطاليس حيث يقال: جبريل وميكال وأرسطو وغير ذلك؛ لوردوه على غير أوزان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها المناسبة مع عدم مبالاتهم بما ليس من أوضاعهم، فلذا قيل: أعجمي فالعب به ما شئت (نعمه). (قوله: والتأنيث المعنوي) يعني: المؤنث بالتاء المقدرة ولا مجال لتقدير الألف للزومها. (قوله: أي: كالتأنيث اللفظي في التشبيه تنبيه على أنه دون التأنيث بالتاء في هذا الشرط من حيث إنه لا يجب به تأثيره، ويلزم للوجوب ضميمة أخرى كما يذكره. (قوله: زيادة على الثلاثة) قدمه؛ لأن الزائد نائب مناب علامة التأنيث، والتحرك نائب عن الزيادة وأخر العجمة؛ لأنها ليست نائبة منابها ولا مناب الزائد، بل مقويّة لأمر منع الصرف. (قوله: وتحرك الحرف الوسط) أي: تحركه بالفعل فدار كهند في جواز الصرف وعدمه مع أنها متحركة الأوسط بحسب الأصل، إذ أصلها دور. (قوله: من حروفها الثلاثة) قيد به؛ لأنه لا حاجة في الزيادة على الثلاثة إلى تحرك الوسط، وإلا فتحرك الأوسط الذي هو أحد الأمور أعم منه، وكذا العجمة لا يحتاج إليها في الزائد على الثلاثة وفي تحرك الأوسط، وإلا فهو أعم من الثلاثي الساكن الأوسط كماه وجور. (قوله: وإنما اشترط في وجوب تأثير التأنيث المعنوي الخ) حاصله: أن غير المنصرف لما حصل فيه علتان ثقل فشابه الفعل فمنع من الكسر كما مر، وإذا كان الاسم ثلاثياً متحرك الوسط أو ساكنه وهو غير ثلاثي حصل نوع خفة فينتفي إحدى العلتين فلم يشابه الفعل، لكن الحرف الرابع عادل خفة الوسط وأزالها، وحركة الوسط تزيل خفته كانت حركة الوسط قائمة مقام الحرف الرابع، وهو منزل تاء التأنيث، وأما وجوب منع

وَالمَعْنَوِيُّ كَذَلِكَ، وَشَرْطُ تَحَتُّم تَأْثِيرِهِ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ[1] أَوْ تَحَرُّكُ[2] الأَوْسَطِ[3] أَوْ العُجْمَةُ[4]

(١) أي: زيادة حروف الكلمة على ثلاثة أحرف مثل: زينب .ج.
(٢) الحرف الأوسط من حروف مهملة الثالث مثل :سكر.
(٣) أي: بالفعل فذاك كهند مع أنها متحركة الأوسط بحسب الأصل.
(٤) وهو كون اللفظ غير ما وضعه غير العرب.

أصله وحينئذ تكون لازمة للكلمة كحجرة، لكن لم يعتبروا هذا اللزوم. (قوله، لأن الأعلام محفوظة عن التصرف بقدر الإمكان) اعتناء بشأنها إنما قيد بقدر الإمكان؛ لأن التصرف قد يكون فيها للضرورة، أو ما في حكمها كما في الترخيم؛ فإنه في غير المنادى لضرورة الشعر، وفي المنادى للهرب عن الثقل فيما هو كثير الوقوع وكما في الأعلام التي ليست من الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف كما قالوا في جبرائيل: جبريل وجبرال وجبرين؛ وذلك لتفسر تكلمهم بها لعدم ورودها على أوزان كلمهم الخفيفة وتراكيب حروفها المتناسبة، وذلك أن تقول: إن التصرف في تلك الأعلام لعدم مبالاتهم بما ليس من أوضاعهم، ولذا قالوا أعجمي فالعب به ما شئت، فكأنها ليست أعلاماً فالمراد بالأعلام الأعلام التي هي من كلمهم. (قوله: والتأنيث المعنوي) أي: ما تكون تاؤه مقدرة ولا مجال لتقدير الألف للزومها.

الشارح رحمه الله؛ لأن الأعلام محفوظة عن التصرف الخ وحينئذ يكون قيد بقدر الإمكان احترازاً عن التصرف الواقع في الأعلام العربية بالترخيم وغيره فقط. (قوله: أي: ما يكون تاؤه مقدرة) أي: ليس المراد بالتأنيث المعنوي ما يكون اسماً لمؤنث حقيقي، بل ما يكون التاء فيه مقدرة سواء كان اسماً لمؤنث حقيقي كهند وزينب أو لمذكر حقيقي كقدم إذا سمي به مذكر أو لا تلك ولا ذاك كحلب ومصر. (قوله: ولا مجال لتقدير الخ) بيان لوجه كون التاء فقط مقدرة في التأنيث المعنوي. (قوله: وشرط الظاهر العلمية) فما يكون تاء تأنيثه مقدرة أولى بهذا الشرط. (قوله: مستلزم له) اندفع بهذا التقييد ما يقال من أنه لا يحصل الفرق بما ذكره الشارح رحمه الله: لأن العلمية كما أنها شرط لوجوب تأثير التأنيث اللفظي

السببين فتزاحم[1] تأثيره، ونقل الأولين[2] ظاهر وكذا العجمة، لأن لسان العجم ثقيل على[3] العرب «فَهِنْدٌ يَجُوزُ صَرْفُهُ» نظر إلى انتفاء شرط تحتمّ تأثير التأنيث المعنوي أعني: أحد الأمور الثلاثة[4]، ويجوز عدم صرفه نظراً إلى وجود سببين[5] فيه، «وَزَيْنَبُ[6]» عَلماً للمرأة، «وسَقَرُ[7]» علماً لطبقة[8] من طبقات النار، «وَمَاهُ وَجُورُ» علمين لبلدتين[9]؛ «مُمْتَنِعٌ[10]» صرفها[11]، أمّا (زَيْنَبُ[12]) فللعلميّة[13] والتأنيث المعنوي مع شرط تحتّم تأثيره[14]، وهو الزيادة على الثلاثة، وأمّا (سَقَرُ[15]) فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتّم تأثيره، وهو تحرك الأوسط. وأمّا (مَاهُ[16]) و(جُورُ) فللعلمية والتأنيث المعنوي[17] مع شرط تحتمّ تأثيره، وهو العجمة. «فَإِنْ سُمِّيَ[18] بِهِ» أي: بالمؤنث المعنوي «مُذَكَّرٌ فَشَرْطُهُ» في سببية منع الصرف «الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ» لأن الحرف الرابع في حكم[19] تاء التأنيث، قائم مقامها «فَقَدَمٌ[20]» وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي[21] إذا سُمي به رجل[22] «مُنْصَرِفٌ[23]» لأن التأنيث[24] المعنوي الأصلي زال بالعلمية للمذكر من غير أن يقوم مقامه شيء[25] والعلمية وحدها لا تمنع الصرف «وَعَقْرَبُ[26]» وهو[27] مؤنث معنوي سماعي[28] باعتبار معناه الجنسي إذا سمي به رجل «مُمْتَنِعٌ» صرفها، لأنه وإنْ زال التأنيث بالعلميّة للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه، بدليل أنه إذا صُغّر (قَدَمٌ) ظهر التاء المقدر كما يقتضيه[29] قاعدة التصغير[30]،

(١) أي: منع. (٢) أي: الزيادة على الثلاثة أو تحرك الأوسط. (٣) لأن لسان كل قوم ثقيل على قوم آخر وإن كان خفيفاً لهم. (٤) وإن وجد فيه العلمية والتأنيث المعنوي. (٥) وقيل حرفه أجود. (٦) لوجود الزيادة - مبتدأ. (٧) متحرك الأوسط. (٨) إشارة إلى وجه كونها مؤنثة. (٩) إشارة إلى وجه تأنيثهما - من بلاد فارس. (١٠) خبر لزينب. (١١) فاعل ممتنع، أي: صرف كل واحد منهما. (١٢) أي: عدم صرف زينب بحذف المضاف. (١٣) يعني: شرط الجواز. (١٤) أي: مع وجود الشرط الواجب. (١٥) أي: عدم صرف سقر. (١٦) عدم صرفه. (١٧) تسمية باسم المتن. رضا. (١٨) إذا عرفت ذلك. (١٩) لأنه لو لم يكن في اللفظ ما يدل على التأنيث وهو الحرف الرابع كان التأنيث زايلاً بحسب اللفظ والمعنى فلم يكن معتبراً. (٢٠) الفاء جواب إذا، قدم مبتدأ لرجل. (٢١) وهو كونه آلة المشي حال لها بالفارسية: پاي. (٢٢) بعلاقة الجزئية أو بعلاقة كونه سريع المشي. (٢٣) خبره - لعدم الزيادة وفوات التأنيث لفظاً ومعنى وحكماً. (٢٤) كونه موضوعاً للآلة. (٢٥) وهو الحرف الرابع. (٢٦) علماً للرجل. (٢٧) أي: لفظ عقرب. (٢٨) علم تأنيثه بالسماع لا بالقياس. (٢٩) ظهور التاء. (٣٠) لأن التصغير.

فَهِنْدٌ يَجُوزُ صَرْفُهُ[1] وَزَيْنَبُ وَسَقَرُ[2] وَمَاهُ[3] وَجُورُ[4] مُمْتَنِعٌ فَإِنْ سُمِّيَ بِهِ[5] مُذَكَّرٌ فَشَرْطُهُ[6] الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ[7] فَقَدَمٌ مُنْصَرِفٌ وَعَقْرَبُ مُمْتَنِعٌ.

(١) ويجوز عدم صرفه نظراً إلى وجود العلمية والتأنيث المعنوي فيه.
(٢) علماً لطبقة من طبقات النار. (٣) علماً لبلدة. (٤) علماً لبلدة.
(٥) أي: بالمؤنث المعنوي. (٦) أي: شرط المؤنث المعنوي في سببية منع الصرف الزيادة . آه (٧) وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي إذا سمي به رجل منصرف إلخ.

الصرف في ما هو جور؛ فلأن فيه ثلاث علل، فإذا عادل أحد الأسباب خفة الوسط بقي سببان، ولا ريب أنهما كافيان (نعمه) تدبر. (قوله: ليخرج الكلمة بثقل الخ) أي: فيناسبه منع الصرف للمستلزم للخفة بإسقاط الكسرة والتنوين كذا قيل، وقوله: فتزاحم تأثيره؛ أي: تدافع تلك الخفة تأثير أحد السببين. (قوله: ويجوز عدم صرفه) والأجود للمنع صرح به ابن المالك وظاهر كلام الشارح أن الجواز بمعنى الإمكان الخاص، وعن البعض: أن الجواز بمعنى الإمكان العام المقيد بجانب الوجود بمعنى عدم الامتناع بقرينة المقابلة بقوله: ممتنع. (قوله: ممتنع صرفها) يعني: أن إسناد ممتنع على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وإن كان الظاهر حينئذ ممتنعة بتأويل الجماعة؛ لأن الضمير الراجع إلى المعطوفات لا يجوز إفراده وإليه أشار الشارح بتأنيث صرفها، إلا أن المصنف قال: ممتنع باعتبار كل واحد منها، وقوله: فشرطه؛ أي: شرط التأنيث لا التأنيث المعنوي؛ لأنه قد زال، ولا المؤنث وهو ظاهر، وقوله: مؤنث معنوي؛ أي: سماعي، كما في بعض النسخ، فقوله: باعتبار معناه الجنسي في مقام التعليل للتأنيث المعنوي السماعي؛ أي: سمع من العرب تأنيثه وإجراء أحكام المؤنث عليه كالإشارة، وإرجاع ضمير المؤنث وغير ذلك بسبب كونه اسم جنس يطلق على القليل والكثير؛ أي: والكثير جماعة فتأنيثه كتأنيث الجمع، لكن إطلاقه على الجمع الكثير على سبيل النوبة، والبدل لا

(قوله: أي، كالتأنيث اللفظي بالتاء) قيل: لأن المقدر عندهم أضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية. **(قوله: شرط لوجوب منع الصرف)** مستلزم له. **(قوله: أو تحرك الأوسط)** أي: بالفعل فدار كهند مع أنها متحرك الأوسط بحسب الأصل. **(قوله: ليخرج الكلمة بثقل أحد الأمور الثلاثة)** إن قلت: هذا الثقل يوجب تحتم تأثير كل من العلمية والتأنيث وتحتم تأثير كليهما، فلم جعله المصنف موجباً لتحتم

شرط لوجوب تأثير المعنوي أيضاً؛ لأن كل ما هو شرط للجواز شرط للوجوب أيضاً، وحاصل الدفع: أن المراد بكونها شرطاً للوجوب الشرط المستلزم له بمعنى أنه كلما تحقق تحقق الوجوب لا شك أنها ليست كذلك في التأنيث المعنوي، وإن كانت شرطاً لها بمعنى أنها تتوقف عليه. **(قوله: فدار كهند)** في جواز الصرف

على سبيل الاجتماع، ومثله: عقرب، إذا سمي به رجل؛ أي: بعلاقة الجزئية أو بعلاقة كونه سريع المشي والحركة تسمية له باسم الآلة. (قوله: باعتبار معناه الجنسي) لا العلمي، ويقال لها بالفارسية: كزدم، ومعناه الجنسي: كل حيوان ليس له عين وذنبه أعوج وفي رأسه سم، قيل: إذا حملت تسلط عليها أولادها فأكلوا بطنها فخرجوا كهيئة الذر، ثم يكبرون ويطوفون في الأرض ولها ثمانية أرجل ولا تضرب النائم إلا إذا تحرك شيء منه (مستظرف). (قوله: إذا سمي به رجل بطريق الاستعارة) أي: بعلاقة كونه موصوفاً بصفتها، وهو الإيذاء ويناسب ههنا ما قيل نظم:

رَأَيْتُ عَلَى صَخْرَةٍ عَقْرَباً
وَقَدْ جَعَلَتْ ضَرْبَهَا دَيْدَنَا
فَقُلْتُ لَهَا هَذِهِ صَخْرَةٌ
وَطَبْعُكِ مِنْ طَبْعِهَا أَلْيَنَا
فَقَالَتْ صَدَقْتَ وَلَكِنَّنِي
أُرِيدُ أُعَرِّفُهَا مَنْ أَنَا

(قوله: قاعدة التصغير) أي: من رد الأشياء إلى أصولها، وقوله: من غير إظهار التاء؛ أي: في تصغيره؛ لئلا يلزم النائب والمنوب عنه.

تأثير التأنيث؟ قلنا: لأن الكلام مسوق لبيان شرط التأنيث، أو لأن المحتاج إلى التقوية هو التأنيث لكونه معنوياً دون العلمية، وفي الأخير بحث؛ لأنه لا يلائم البيان الذي ذكره الشارح. (قوله: علمين لبلدتين) أشار بقوله: لبلدتين إلى وجه تأنيث العلمين اعلم أن أسماء الأماكن قد يلتزم تأنيثها بتأويل البلدة مثلاً فيمتنع صرفها، وقد يلتزم تذكيرها بتأويل المكان مثلاً فتصرف، وقد يعتبر كل منهما فجاز الوجهان إذا عرفت هذا فنقول: إن كان الاستعمال معلوماً فذلك، وإن لم يكن معلوماً فلك فيه الوجهان، وكذا أسماء القبائل في تأويلها بالقبيلة والحي. (قوله: ممتنع صرفها) أو ممتنع كل منها عن الصرف، والأول أوفق بقوله: يجوز. (قوله: قال، فشرطه الزيادة على الثلاثة) وهنا شروط تركها؛ أحدها: أن لا يكون ذلك الاسم المؤنث مذكراً بحسب الأصل فالمؤنث الذي كان منقولاً عن مذكر إذا سمي به مذكر صرف، وكذا حائض؛ فإنه في الأصل لمذكر وهو الشخص؛ لأن الأصل في الصفات أن يكون المجرد عن التاء منها صيغة المذكر، وثانيها: أن لا يكون تأنيثه محتاجاً إلى تأويل غير لازم كرحال فإن تأنيثه بتأويل الجماعة، وهو غير لازم لجواز تأويله بالجمع، وثالثها: أن لا يغلب استعماله بحسب معناه الجنسي في المذكر، ثم إن تساوى استعماله مذكراً ومؤنثاً تساوى الصرف ومنعه، وإن غلب استعماله مؤنثاً فمنع الصرف راجح، وإن لم يستعمل إلا مؤنثاً فمنع الصرف واجب، والسر في اشتراط الأولين: أن التأنيث المذكور في الأول بقسميه طارئ وفي الثاني عارض بتأويل غير لازم، وقد زال بالعلمية ما طرأ وما عرض فلم يبق التأنيث، والسر في اشتراط الثالث: أن الحكم للغالب، ومما ذكرنا يظهر وجه

وعدمه. (قوله: بحسب الأصل)؛ لأن أصلها دور. (قوله: هذا الثقل يوجب الخ)؛ لأن هذا الثقل يوجب زوال الخفة التي تعارض أحد السببين لا على التعيين فيكون شرطاً لتأثيرهما عند اجتماعهما، وليس المراد أنه يلزم كونه شرطاً للعلمية مطلقاً حتى يرد أن العلمية مؤثرة من غير هذا الشرط إذا كان مجامعاً لسبب آخر. (قوله: قلنا: لأن الكلام الخ) يعني: أن الأمر كما قلت إلا أن المصنف رحمه الله إنما خص التأنيث المعنوي بالاشتراط المذكور؛ لأن الكلام مسوق لبيان شرطه، ولا يلزم من التخصيص الذكرى التخصيص الثبوتي حتى يرد ما ذكر. (قوله: أو لأن الخ) أي: لا نسلم أنه شرط لتحتم تأثير كل منهما، بل للمعنوي فقط؛ لأنه المحتاج إلى التقوية وكان الظاهر تقديم هذا الجواب على الأول؛ إذ لا وجه للمنع بعد التسليم إلا أنه قدمه لكونه موافقاً لبيان الشارح رحمه الله. (قوله: دون العلمية) فإنها قوية ولذا كانت سبباً برأسها وشرطاً لتأثير سبب آخر موجباً لقوته. (قوله: لا يلائم البيان الخ) حيث جعل الخفة معارضاً لأحد السببين مطلقاً من غير تعيين وإنما قال: لا يلائم؛ إذ يمكن أن يقال: المراد بأحد السببين التأنيث. (قوله: ممتنع صرفها الخ) يعني: أن إسناد ممتنع على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وإن كان الظاهر حينئذ ممتنعة بتأويل الجماعة؛ لأن الضمير راجع إلى المعطوفات بالواو لا يجوز إفراده، وإليه أشار الشارح رحمه الله بتأنيث صرفها إلا أن المصنف رحمه الله قال: ممتنع باعتبار كل واحد منها، وما قيل: إنه أشار بقوله: صرفها إلى أنه يحتاج تذكير العائد إلى هذه المؤنثات إلى التأويل ولم يشر إلى وجه التأويل؛ لظهور أمره وهو أنه عمل معها معاملة اللفظ والحرف ففيه أن المراد من هذه الأسماء نفسها والاسم إذا أريد به مجرد اللفظ يستوي فيه الأمر أن التذكير والتأنيث لا رجحان لأحدهما على الآخر، ولذا قال الرضي: أن أسماء الكلم مبنية؛ نحو: إن تنصب وضرب ماض وإن أعربتها فلك الصرف بتأويل اللفظ والكلمة. (قوله: أو ممتنع كل منها) يعني: أن الإسناد على حقيقته والمتعلق محذوف. (قوله: والأول أوفق الخ) فإن الجواز فيه مسند إلى الصرف فيكون الامتناع أيضاً مسنداً إليه. (قوله: وههنا شروط تركها) يعني: أن بيان المصنف رحمه الله في شروط تحتم تأثير التأنيث المعنوي قاصر؛ لأن ههنا شروطاً أخر تركها فما قيل: إن المراد أن شرطه حين تسمية المذكر به من بين الثلاثة الزيادة ولا ينفع الشرطان الأخيران لا يدفع القصور في البيان، نعم لو قدر الاعتراض بأن شرط التحتم غير منحصر فيما ذكر، بل ههنا شروط أخر لكان هذا الجواب نافعاً. (قوله: أن لا يكون ذلك المؤنث الخ) كرباب اسم امرأة فإنه قبل التسمية كان مذكراً بمعنى السحاب. (قوله: وكذا حائض) أي: ما كان نعتاً بغير التاء لمؤنث. (قوله: لأن الأصل الخ) فكل نعت بغير التاء لمؤنث فهو صيغة موضوعة للمذكر استعملت للمؤنث. (قوله: كرجال) أي: كل جمع مكسر بغير التاء كرجال ونساء دون ونسوة. (قوله: لجواز تأويله بالجمع) فيكون مذكراً. (قوله: أن لا يغلب) أي: لا يغلب استعماله مذكراً قبل تسمية المذكر به. (قوله: ثم إن تساوى استعماله) أي: قبل التسمية لمذكر تساوى الصرف وعدمه بعد التسمية، وكذا الحال في الشرطين الباقيين. (قوله: في الأول) أي: فيما كان ذلك المؤنث مذكراً في الأصل. (قوله: بقسميه) أي: الاسم والصفة. (قوله: طارئ) أي: على الوضع الأصلي. (قوله: وفي الثاني) أي: فيما تأنيثه بالتاء غير لازم. (قوله: وقد زال بالعلمية) أي: العلمية المذكورة ما طرأ في الأول وما عرض في الثاني. (قوله: إن الحكم للغالب) يعني: أن المعتبر في القسم الثالث الحال السابق على التسمية؛ إذ لا تأنيث حال التسمية والحكم للغالب، فأيّ الحالتين كان الغالب يعتبر حكمه وإن تساويا تعارضا فيعتبر حكمهما. (قوله: يظهر وجه ترك الشروط) وهو أن قوله فإن سمي به مذكر بيان لحكم التأنيث بعد تسمية المذكر به وهو يقتضي بقاء التأنيث وفي الأقسام الثلاثة لم يبق التأنيث. وثبة وكذا شاة وعدة فإن أصلهما شيهة

فيقال: (قُدَيْمَةٌ) بخلاف (عَقْرَبٌ) فإنه إذا صغر يقال: (عُقَيْرَبٌ) من غير إظهار التاء، لأن الحرف الرابع قائم مقامه. فـ(عَقْرَبُ) إذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتأنيث الحكمي. «الْمَعْرِفَةُ[1]» أي: التعريف[2]، لأن سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات[3] المعرفة. «شَرْطُهَا[4]» أي: شرط تأثيرها[5] في منع الصرف «أَنْ تَكُونَ عَلَمِيَّةً» أي: يكون هذا النوع[6] من[7] جنس التعريف على[8] أن تكون (اليَاءُ) مصدريّة أو منسوبة إلى العلم، بأن تكون حاصلة في ضمنه على أن تكون الياء للنسبة وإنما جعلت[9] مشروطة بالعلمية لأن لتعريف المضمرات والمبهمات[10] لا يوجد إلاّ في المبنيات ومنع الصرف من أحكام المعربات، والتعريف باللام[11] أو الإضافة[12] يجعل غير المنصرف منصرفاً[13]

(١) الممدود من أسباب منع الصرف. (٢) أي: التعيين وهو قائم بغيره. (٣) أي: الاسم المعرفة. (٤) أي: شرط نفس وجودها. (٥) أي: المعرفة. (٦) أي: العلمية. (٧) تبعيضية. (٨) لأن جنس تاء التعريف عند المصنف ستة أنواع. (٩) أي: المعرفة يعني إنما جعل المعرفة سبباً والعلمية شرطاً. (١٠) وهي الأسماء والإشارات والموصولات. (١١) كالأحمر باللام. (١٢) نحو: مررت بأحمد المقيم. (١٣) حقيقة.

الْمَعْرِفَةُ شَرْطُهَا أَنْ تَكُونَ عَلَمِيَّةً.

ترك الشروط. (قوله: لأن الحرف الرابع) فيما هو على أربعة أحرف وكذا الخامس فيما هو على خمسة أحرف وبالجملة الحرف الأخير في الزائد على الثلاثة، ساد مسد التاء؛ لأن موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة، وثبة إن كانت بمعنى الجماعة فمحذوفة اللام وأصلها ثبى، وإن كانت بمعنى وسط الحوض فمحذوفة العين وأصلها ثوب. (قوله: أي: التعريف) يجوز أيضاً أن يقدر المضاف؛ أي: تعريف المعرفة وأن تعتبر الحيثية؛ أي: المعرفة من حيث أنها معرفة. (قال: أن تكون علمية) قيل: لم يقل: شرطها علمية؛ لأن المراد بالمعرفة التعريف، وهو ليس علماً، إن قلت: يجوز أن يراد علمية ما فيه التعريف كما أراد في قوله:

(قوله: والتأنيث الحكمي) وهو الحرف الرابع؛ لأنه في حكم تاء التأنيث. (قال المصنف: المعرفة؛ أي: التعريف) فسره به أخذاً من الهندي حيث قال بعد التفسير هكذا؛ إذ العلة المانعة للصرف هي التعريف لا المعرفة؛ إذ المعرفة هو الاسم الذي فيه التعريف، كما أن النكرة هي الاسم الذي فيه التنكير هذا وظاهره أنه مشترك، لكن قال الجزائري: المعرفة الاسم الذي عرض له التعريف كما حمد مثلاً وعلة منع الصرف إنما هو التعريف العارض لذلك الاسم المراد من المعرفة هو التعريف مجازاً أو الاشتراك بعيد انتهى، وفيه تنبيه على ما يقال: المجاز خير من الاشتراك، ومنهم من قال: المعرفة ههنا بمعنى الاسم المشتمل على التعريف، ويقدر المضاف -أي: تعريف المعرفة - أو يعتبر فيه الحيثية؛ أي: المعرفة من حيث أنها معرفة، لكن ما ذكره الشارح أولى؛ لموافقته لسائر الأسباب. (قوله: وصف التعريف) الإضافة بيانية، وقوله: لا ذات المعرفة، لما عرفت أن السبب ما قام بالاسم؛ إذ به يتحقق الفرعية وذات المعرفة هي نفس الاسم لا ما قام به. (قوله: أي: شرط تأثيرها الخ) بتقدير المضاف أشار إلى أن الشرط ليس لذات المعرفة من حيث أنها معرفة، بل من حيث أنها مؤثرة في منع الصرف. (قال المصنف: أن تكون علمية) أي: كون محلها علماً، ولا يخفى أنه فرق بين اشتراط المعرفة بالعلمية واشتراط سائر الأسباب بها، وهو أن المعرفة لا تحقق لها إلا بتحقق العلمية؛ لأن الجنس لا تحقق له سوى تحقق نوعه بخلاف البواقي فإن تحققها مغاير لتحقق العلمية للتباين بينها وبين العلمية. (قوله: أي: تكون هذا النوع الخ) أي: تكون تلك المعرفة هذا النوع من أنواع التعريف فالجنس بمعناه اللغوي، وإضافته إلى التعريف استغراقية فتبصر، وهذا

ووعدة. (قوله: يجوز أيضاً) يعني: أن الشارح رحمه الله جعل المعرفة بمعنى التعريف إما بالاشتراك أو المجاز كما في الوصف والعجمة. ويجوز أن تكون المعرفة بمعنى الاسم المشتمل على التعريف على ما هو الشائع ويقدر المضاف أو الحيثية ولا يخفى أولوية ما ذكره الشارح رحمه الله لموافقته لسائر الأسباب؛ لأن المراد بالمعرفة التعريف؛ لأنه السبب لمنع الصرف فيصير المعنى التعريف شرطه كونه علماً والتعريف ليس بعلم، بل يوجد في العلم. (قوله: يجوز أن يراد الخ) يعني: أن ما ذكر لو كان المراد شرطها علمية لا يجوز أن يكون المراد علمية ما فيه التعريف. (قوله: هناك لام أبدل الخ) يعني: أن ال في قوله: التأنيث لام التعريف وهي تؤدي مؤدى المضاف إليه؛ أي: علمية المؤنث؛ لأنه يدل على أن المراد منها علمية معينة وهي علمية ما فيه التأنيث، وليس المراد أنه حذف المضاف إليه وعوض عنه اللام؛ لأن حذف المضاف إليه مشروط بالبناء على الضم أو بإضافة مثله أو بالتنوين، والقول إن المراد هناك لام أبدل من الضمير أو المضاف إليه فإن البصريين والكوفيين اتفقوا على جواز حذف الضمير إذا لم يكن عائداً وتعويض اللام عنه يحتاج في إرجاعه إلى الضمير المؤنث إلى تكلف.

المعنى مبني على أن يكون الياء مصدرية، وهذا المصدر للنوع فكأنه قال: التعريف شرطه أن يكون تعريفاً بالعلمية، وما قيل: إنه لا حاجة حينئذ إلى قوله: أن يكون فوهم لفساد المعنى. (قوله: أو منسوبة) بالنصب عطف على قوله هذا النوع؛ أي: أن تكون تلك المعرفة منسوبة إلى العَلَم نسبة الصفة إلى الموصوف. (قوله: يجعل غير المنصرف منصرفاً) أي: لوجود المانع عن التأثير؛ وهو قوة الاسمية، وهذا عند الجمهور. وقوله: أو في حكم المنصرف، وهذا

التأنيث بالتاء شرطه العلمية علمية ما فيه التأنيث. قلنا: هناك لام أبدل عن المضاف إليه وليس هنا لام، إن قلت: لم لم يأت باللام ههنا حتى يكون أخصر؟ قلنا: للزوم التكرار لفظاً، إن قلت: فيلزم التكرار في اشتراط المجمة. قلنا: لا لزيادة قوله: في المجمية. (قوله: بأن تكون حاصلة في ضمنه) الأظهر أن يقال: حاصلة فيه حصول الصفة في موصوفها، ولا يخفى أن التعريف الذي شرط تأثيره بالعلمية لا تحقق له إلا بتحقق العلمية بخلاف البواقي فإن تحققها مغاير لتحقق العلمية. (قوله: يجعل غير المنصرف منصرفاً) أو في حكم المنصرف. (قوله:

(قوله: وليس هنا لام) أي: ليس في قوله: أن تكون علمية لام حتى تعتبر عوضاً عن المضاف إليه ومؤدياً معناه فلو قيل: شرطها علمية كان معناه شرطها أن يكون علماً والمتبادر منه التعريف وهو غير صحيح. (قوله: للزوم التكرار لفظاً) أي: يفوت التفنن في الكلام الذي هو طريق البلغاء، وإنما قال: لفظاً لعدم التكرار معنى. (قوله: فيلزم التكرار) أي: يلزم حينئذ التكرار لفظاً في اشتراط كون المجمة شرطها أن تكون علمية. (قوله: قلنا: لا يلزم لزيادة قوله في المجمية) أي: لا يلزم التكرار لفظاً لوجود زيادة اشتراط المجمة، وهو قوله في المجمية؛ يعني: أن التفنن إنما يراعي في الجملة التامة دون المفردات وما في حكمها؛ إذ لا يمكن التحرز عن تكرار المفردات وما في حكمها، وليس في اشتراط المجمة تكرار الجملة السابقة في المعرفة لزيادة القيد ههنا. (قوله: الأظهر الخ) ليتضح الفرق بين التوجيهين وضوحاً تاماً؛ إذ تقدير المصدرية حصول الكلي في الجزئي؛ إذ على تقدير النسبة حصول الصفة في الموصوف، فإن قلت: العلم عبارة عن ذات موصوفة بالعلمية فحصول العلمية فيه حصول الجزء في الكل لا حصول الصفة في الموصوف، قلت: العلمية جزء من مفهوم العلم، والكلام فيما صدق العلم عليه ولا شك في كونه صفة له. (قوله: ولا يخفى الخ) بين الفرق بين اشتراط المعرفة بالعلمية واشتراط سائر الأسباب حتى لا يتوهم أنها على نسق واحد. (قوله: لا تتحقق له إلا بتحقق العلمية)؛ لأن الجنس لا تحقق له سوى تحقق النوع. (قوله: فإن تحققها مغاير لتحقق العلمية) للتباين بينها وبين العلمية. (قوله: أو في حكم المنصرف) أي: على تعريف المصنف رحمه الله.

أو في حكمه[1] كما سيجيء[2]. فلا يتصور كونه[3] سبباً لمنع الصرف فلم يبق إلا التعريف العَلَمي. وإنما جعل[4] المعرفة سبباً[5] لمنع الصرف والعلمية شرطها، ولم يجعل[6] العلمية سبباً كما جعل[7] البعض لأن فرعية التعريف للتنكير أظهر من فرعية العلمية له[8]. «العُجْمَةُ[9]» وهي كون اللفظ[10] مما وضَعَهُ. غيرُ العرب. ولتأثيرها في منع الصرف شرطان «شَرْطُهَا» الأول: «أنْ تَكُونَ عَلَمِيَّةً» أي[11]: منسوبة[12] إلى العَلَم

(١) حقيقة. (٢) في بحث قول المصنف وجميع الباب. (٣) أي: كون التعريف باللام أو الإضافة. (٤) مصنف. (٥) من أسباب منع المنصرف. (٦) مصنف. (٧) العلامة الشيخ جاد الله العلامة. (٨) التنكير. (٩) المحدود من أسباب منع الصرف. (١٠) مطلقاً منصرفاً أو غير منصرف. (١١) أن يكون اللفظ العجمي منسوبة. (١٢) خصص الشارح هنا بكون الياء للنسبة لأنه لا يمكن جعلها مصدرية كما في المعرفة لأن العجمة لا تشتمل الأنواع حتى يكون التأويل حينئذ كما بيناه في المعرفة. حلبي.

العُجْمَةُ شَرْطُهَا أنْ تَكُونَ عَلَمِيَّةً

فلم يبق إلا التعريف العلمي) هذا مبني على أن السبب الآخر في أجمع وأخواته الصفة الأصلية، أو العلمية لا التعريف بالإضافة المقدرة، أو اللام المقدرة كما ذهب إليه جمع. (قوله: وإنما جعل المعرفة سبباً) قيل: فعلى هذا ما جرى في قوله: وما فيه علمية مؤثرة على اصطلاح غيره، أو على التجوز؛ أي: بإرادة العام من الخاص، وفيه أن كون تأثير التعريف مشروطاً بتحققه في ضمن العلمية أو بثبوته في العلم راجع إلى أن المؤثر هو العلمية، وإنما الاختلاف في التعبير فليس فيه تجوز ولا تكلم باصطلاح الغير. (قوله: لأن فرعية التعريف للتنكير أظهر) لأن الفرعية لمقابل التنكير، والتعريف يذكر في مقابل التنكير لا العلمية. (قوله: وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب) لا غير.

(قوله: الصفة الأصلية) كما ذهب إليه المصنف رحمه الله. (قوله: أو العلمية) أي: العلمية الجنسية كما ذهب إليه البعض قائلاً: إنه يجيء لتأكيد المعرفة ولا يكون تأكيد المعرفة إلا معرفة إلا نادراً فيكون فرداً منه، ولا يمكن اعتبار نوعي العلمية فيه فيكون علماً. (قوله: لا التعريف بالإضافة) فإنه حينئذ لا يكون التعريف الذي هو سبب منع الصرف منحصراً في العلمية، بل التعريف بالإضافة أو اللام يمنع الصرف إذا كان المضاف إليه أو اللام مقدراً. (قوله: كما ذهب إليه جمع الخ) قالوا: إن أصل قولنا: جاءني القوم كلهم أجمع أجمعهم أو الأجمع. (قوله: جرى في قوله الخ) حيث وصف العلمية بالمؤثرة مع أن المؤثر عنده التعريف. (قوله: أي: بإرادة العام) أعني: التعريف من الخاص؛ أعني: العلمية كأنه قيل وما فيه تعريف مؤثر. (قوله: متحققة في ضمن العلم) على تقدير المصدرية. (قوله: أو بثبوته في العلم) على تقدير النسبة. (قوله: راجع إلى أن المؤثر الخ)؛ إذ لا تحقق له إلا في ضمن العلمية فمؤثريته مؤثريتها. (قوله: لا العلمية) ففرعيتها باعتبار كونها في التعريف الذي هو فرع التنكير. (قوله: لا غير) أي: غير غير العرب احترز به عن الألفاظ المشتركة بين العرب وغيرهم فإنها يصدق عليها من حيث إنها عربية أنها مما وضعها غير العرب من حيث إنها كذلك.

عند المصنف ولم يوجد في بعض النسخ. (قوله: فلم يبق إلا التعريف) فيه أنه بقي تعريف النداء فالمناسب أن يتعرض له بأنه لا يصلح للسببية لمنع الصرف لكونه غير لازم؛ لأن بعض أقسامه من المبني، وأيضاً هذا مبني على أن السبب الآخر في أجمع وأخواته الصفة الأصلية أو العلمية لا التعريف بالإضافة المقدرة أو باللام المقدرة كما ذهب إليه جمع، وقد سبق. وقوله: كما جعل البعض قيد للمنفي، والمراد بالبعض الزمخشري. (قوله: لأن فرعية التعريف للتنكير الخ) حاصله: أنك قد عرفت أن كل علة فرع لأصل أنه إذا كان فيه علتان حصل فيه فرعيتان فيمتنع من الصرف، وفرعية التعريف للتنكير أظهر من فرعية العلمية؛ لأنهم يبنونه بقولهم: لأنك تقول رجل ثم الرجل، وذلك يفيد فرعية مطلق التعريف للتنكير في ضمن أنواعه الذي هو المعرف باللام لا خصوص التعريف العلمي للتنكير؛ ولأن فرعية التعريف العلمي له بواسطة كونه معرفة، والتعريف فرع التنكير بواسطة المعرف باللام، فالتعريف بواسطة والعلم فرع بواسطتين الخ (نعمه). وقوله: أظهر من الخ قال المحمودي: وجه الأظهرية أن فرعية التعريف للتنكير بلا واسطة، وفرعية العلمية له بواسطة كونها نوعاً من أنواع التعريف مطلقاً، ولا يخفى أن الفرعية بلا واسطة أظهر. (قوله: وهي كون اللفظ الخ) هذا معناه الاصطلاحي، وأما في اللغة فبمعنى اللكنة. (قوله: مما وضعه غير العرب) سواء كان من لغة الروم أو الترك أو الهند أو غير ذلك، وطريق معرفتها النقل وإجماع أهل اللغة كما في عنقود الزواهر، فاعلم أن أصول اللغات على ما في الأنموذج سبعة: الصين، والهند، والسودان، والروم، والترك، والفرس، والسريانية، لغة الملائكة حتى المنكر والنكير، وكل هذه اللغات قد علمها الله تعالى آدم عليه السلام، وأما العربية فأول من تكلم بها يعرب بن قحطان أبو اليمن، لها مزية على باقيها حتى قالوا: يكره التكلم بغيرها لمن يحسنها، والعرب المأخوذ عنهم الموثوق بعربيتهم: قيس وتميم وأسد ثم هذيل وبعض الطائيين، وقريش أجود العرب انتقاداً، وقد يوجد لفظ غير عربي في مستعملاتهم، ويعرف ذلك بنقل الأئمة وبمخالفة هيئات الأسماء العربية المضبوطة؛ كإبرسيم وبنون مع راء، أو لا كنرجس وزاي مع دال في آخره، كمندز

«فِي» اللغة[1] «العَجَمِيَّةِ» بأن تكون متحققة[2] في ضمن العَلَم[3] في العَجَم حقيقة كـ (إِبْرَاهِيْمُ) وحكماً بأن ينقله[4] العرب من لغة العجم إلى العلمية من غير تصرف[5] فيه[6] قبل النقل كـ (قَالُونُ)[7] فإنه كان في العجم اسم جنس[8] سمي به أحد رواة القُرّاء لجودة قراءته قبل أن يتصرف فيه العرب، فكأنه كان عَلَماً في العجمية[9]. وإنما جعلت شرطاً لئلا يتصرف فيها[10] مثل تصرفاتهم[11] في كلامهم فيضعف فيه[12] العجمة، فلا تصلح سبباً لمنع الصرف، فعلى[13] هذا لو سُمِّيَ بمثل (لِجَام) لا يمتنع صرفه لعدم علميّته[14] في العجمية «وَ» شرطها الثاني: أحد الأمرين «تَحَرُّكُ» الحرف[15] «الأَوْسَطِ»[16] أَوْ الزِيَادَةُ

(١) قيد الموصوف. (٢) موجودة. (٣) الأولى أن يقال: في العلمية. (٤) أي: الاسم العجمي. (٥) كالحذف والتبديل والزيادة من مصرفاتهم بل ينقل على الهيئة الأصلية .رضا. (٦) أي: في اسم العجمي. (٧) خبر - علم في العجم. (٨) بمعنى الجيد يعني كان يطلق على كل ما كان جيداً. (٩) لأن عدم التصرف قيد دل على أنه علم في العجم لأن العلم مصون قدر الإمكان. (١٠) العرب نسخة. (١١) كالحذف والتنوين. (١٢) أي: في الاسم العجمي. (١٣) أي: العلمية شرط في العجمة لانتفاء الشرط وهو العلمية في العجم حقيقة أو حكماً. (١٤) لا حقيقة ولا حكماً وتصرف العرب بتبديل الكاف إلى الجيم. (١٥) إشارة إلى حذف الموصول. (١٦) من الثلاثة.

وجيم مع صاد نحو: صولجان، وجيم مع قاف كمنجنيق، إلى غير ذلك كإسحق ويعقوب وداود، قال المأمولي: الاسم الأعجمي إذا وافق عربياً كإسحاق، فإنه مصدر اسحق، فلو قصد به قاصداً المعنى المصدري فلا اعتداد بالعجمة، أو قصد اللفظ العجمي فحينئذ غير منصرف، قال أبو حيان: فإن جهل القصد حمل على عادة الناس في التسمية بأسماء الأنبياء. (قوله: في اللغة العجمية) أي: كما أنها منسوبة إلى العلم في الحال، وبالجملة: أن الشرط الأول كون الاسم الأعجمي علماً في ابتداء نقله إلى العربية فإن كان ذلك شرطاً فيها فالمنقول منها إليها اسم جنس مثل لجام وإستبرق فمنصرف، فإن جعل بعد ذلك علماً كان كأنه جعلت الكلمة العربية علماً فينظر إن كان فيه من العلمية سبب آخر غير العجمة يكون غير منصرف كإستبرق، وبقم ففيهما وزن الفعل والعلمية وإن لم يكن صرفت كلجام (رضي). (قوله: كقالون): وهو لفظ روميّ وموضوع في تلك اللغة لجنس الجيد، جعله العرب لقباً لعيسى راوي نافع لجودة قراءته. (قوله: لئلا يتصرف فيها) أي: في الكلمة العجمية، وقوله: قبل أن ينصرف فيه؛ أي: في اللفظ العجمي، فالمرجع متحد واختلاف الضميرين تذكيراً وتأنيثاً اعتباري، وحاصل ما أفاده: أن في اللفظ الأعجمي المستعمل في كلام العرب وصفين: العجمة ووقوعه في كلام العرب، والأول: يقتضي أن لا يتصرف فيه تصرف كلام العرب، والثاني: يقتضي التصرف فيه كذلك فهماً متنافياً الاقتضاء، فإذا وجدنا فيه ما يرجح جانب العجمة وهو العلمية رجحناها فمنعنا الجر والتنوين عنه، وإلا فرجحنا جانب الوقوع في كلام العرب، وقوله: مثل تصرفاتهم في كلامهم؛ أي: في كلام العرب كإدخال اللام والإضافة، ثم إذا لم ينصرف فيه بإدخالهما ناسب أن لا يتصرف فيه بإدخال التنوين أيضاً؛ لأنها من مقولة واحدة في الكون لإتمام الكلمة. (قوله: لو سمي بمثل لجام)؛ لأنه كان في العجمة بكاف فتصرف فيه العرب بإبدالها جيماً فضعف عجميته، فلو

فِي العُجْمَةِ وَتَحَرُّكُ[1] الأَوْسَطِ أَوِ الزِّيَادَةُ

(١) وشرطها الثاني: أحد الأمرين ؛ الأول: تحرك الحرف الأوسط، و الثاني: الزيادة على الثلاثة لمحرره.

(قوله: كان في العجم اسم جنس) بمعنى: الحيد في لغة الروم. (قوله: سمي به أحد رواة القراء) سمي به راويه عيسى. (قوله: وإنما جعلت شرطاً) الخ تحقيق الاشتراط ما قاله الشيخ الرضي، وهو أن العجمة في الأعجمي تقتضي أن لا يتصرف فيها تصرف كلام العرب، ووقوعها في كلامهم يقتضي أن يتصرف فيها تصرف كلامهم، فإذا وقعت فيه أولاً مع العلمية وهي منافية للام والإضافة فامتنعتا معها جاز أن

(قوله: سمي به نافع راويه عيسى) سمي على البناء للفاعل فاعله نافع ومفعوله راويه وعيسى بدل منه أو عطف بيان له. (قوله: إن العجمة في الأعجمي) أي: وصف العجمة في اللفظ الأعجمي في الصحاح الأعجم الذي في لسانه عجمة، ثم ينسب إليه فيقال: أعجمي وكتاب أعجمي، الحاصل: أن للفظ الأعجمي المستعمل في كلام العرب وصفين العجمة ووقوعه في كلام العرب وبينهما تنافي الاقتضاء، فإذا وجدنا فيه ما يرجح جانب العجمة وهو العلمية رجحناها فمنعناه الجر والتنوين وإذا لم يوجد فيه ذلك رجحنا جانب الوقوع في كلام العرب. (قوله: أن يتصرف فيها) هذا الضمير وسائر الضمائر الموافقة له في المرجع وقعت في نسخة الرضي التي عندنا بالتذكير وهو الظاهر لكونها راجعة إلى الأعجمي، وفي النسخ التي رأيناها من الحاشية وقعت بالتأنيث، ولعله وجهه تأويل الأعجمي بالكلمة وإرجاعها إلى العجمة بأن يراد منها لفظ العجمة ومن الأعجمي الإنسان تعسف لاشتماله على التجوز بإطلاق العجمة على اللفظ. واستلزام استدراك قوله في الأعجمي، والإسناد المجازي في يقتضي وعدم موافقته لقوله: وأما إذا لم يقع الأعجمي. (قوله: فإذا وقعت فيه أولاً مع العلمية) أي: في أول الاستعمال

عَلَى الثَّلَاثَةِ» أي: على ثلاثة أحرف[1]، لئلا تعارض الخفة أحد السببين «فَنُوحٌ مُنْصَرِفٌ» هذا[2] تفريع بالنظر إلى الشرط الثاني. فانصراف (نُوحٍ) إنما هو لانتفاء الشرط الثاني[3] وهذا[4] اختيار المصنف لأن العجمة سبب ضعيف لأنه أمرٌ معنوي فلا يجوز اعتبارها[5] مع سكون الأوسط[6]. وأما التأنيث المعنوي

(١) عند المصنف لأن الحركة قائم مقام الرابع كما في التأنيث وأما عند سيبويه فتحرك الأوسط لا تأثير له في العجمة. (٢) مستأنف من الفاء. (٣) تحرك الأوسط والزيادة. (٤) أي: انصراف نحو: نوح نظر إلى انتفاء الشرط الثاني. (٥) أي: العجمة. (٦) فلزم صرفها كما مر.

عَلَى الثَّلَاثَةِ فَنُوحٌ[1] مُنْصَرِفٌ

(١) هذا تفريع بالنظر إلى الشرط الثاني فانصراف نوح إنما هو لانتفاء الشرط الثالث.

يمتنع معها ما يعاقبهما أيضاً؛ أعني: التنوين رعاية لحق العجمة حين أمكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو العادة، ويبقى الاسم قابلاً لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر: أن الطارئ يزيل حكم المطرؤ عليه فيقبل الإعراب وياء النسبة وتخفيف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها؛ نحو: جرجان وأذربيجان في كركان وأذربايكان، وأما إذا لم يقع الأعجمي في كلام العرب، أو لا مع العلمية قبل اللام والإضافة؛ إذ لا مانع فيقبل التنوين أيضاً مع الكسر كما يقبل سائر التصرفات. (قوله: وتحرك الأوسط) ذهب سيبويه وأكثر النحاة إلى أن الشرط الثاني الزيادة على الثلاثة، ولا اعتبار لتحرك الأوسط؛ لأن الثلاثي خفيف، ووضع كلام العجم على الطول فكأن الثلاثي ليس منه. (قوله: وهذا اختيار المصنف) ذهب الزمخشري إلى أن نوحاً كهند وكأنه قاس العجمة على التأنيث المعنوي، أو؛ غره تحتم منع ماه وجور، ولا يخفى اندفاعه بما ذكره الشارح قدس سره، قال الشيخ الرضي: ما ذهب إليه ليس بشيء؛ إذ لم يسمع: نحو: لوط غير منصرف في شيء من كلامهم. (قوله: لأنه أمر معنوي) أي: ليس له علامة لفظية.

مقارنة مع العلمية سواء كانت علماً في العجمة أو جعلت علماً في العربية في أول الاستعمال. (قوله: وهي) أي: العلمية منافية للام والإضافة؛ لأن التعريف إذا حصل بجوهر الكلمة لا يمكن تعريفه باللام أو الإضافة. (قوله: فامتنعتا معها) أي: امتنعت اللام والإضافة مع العلمية ودخول اللام في الإضافة إعلام للمح معنى الوصف باعتبار الأصل. (قوله: جاز أن يمتنع الخ) جواب فإذا وقعت؛ أي: جاز أن يمتنع مع العلمية ما يعاقب اللام والإضافة. (قوله: رعاية) مفعول له لجاز وضمير أمكنت راجع إليها. (قوله: ولا اعتبار لتحرك الأوسط) في تأثير العجمة. (قوله: لأن الثلاثي) سواء كان متحرك الأوسط أو ساكنه. (قوله: ووضع كلام الخ) أي: أكثر كلامهم على الطول. (قوله: إلى أن نوحاً كهند) أي: يجوز صرفه وعدم صرفه. (قوله: وكأنه قاس الخ) فكما أن التأنيث المعنوي يؤثر وإن لم توجد معه الزيادة أو تحرك الأوسط فكذا العجمة. (قوله: أو غره) أي: غر الزمخشري وجوب منع صرف ماه وجور فإذا كانت العجمة فيهما موجبة لوجوب منع الصرف مع سكون الأوسط، فلتكن مؤثرة في

جعل علماً في لغة العرب لم يمتنع من الصرف؛ لتصرف العرب فيه حتى صار كأنه من جنس كلامهم (نعمه). (قوله: تحرك الحرف الأول) قدمه على الزيادة على الثلاثة على عكس أسلوبه في التأنيث؛ لانتفاء الداعي إلى تقديم الزيادة في التأنيث وهو أن تحرك الأوسط ليس نائباً عنه في العجمة ووجود الداعي إلى تقديم تحرك الأوسط، وهو الرد على أكثر النحويين حيث لم يجعله نافعاً في منع الصرف، وجعل لمك كعضد اسماً لأبي نوح عليه السلام منصرفاً، وعلى الزمخشري حيث لم يجعل شيئاً من تحرك الأوسط والزيادة على الثلاثة شرطاً في التأثير، بل في تحتّمه، فجعل نوحاً كهند بخلاف الزيادة على الثلاثة، فإنه ليس فيها إلا الرد على الزمخشري. (قوله: لئلا تعارض الخفة الخ) أي: إنما اشترط أحد الأمرين لئلا تعارض الخفة ثقل أحد السببين، فإن قلت: قد مر أن في العجمة ثقلةً، وبها يخرج الكلمة عن الخفة المعارضة؛ لثقل أحد السببين فلا يتحقق ههنا خفة حتى تعارض ثقل أحد السببين، قلت: يعتبر ثقل العجمة معارضاً ومقاوماً للخفة ومدافعاً لها إذا كانت تلك الخفة معارضة لسبب آخر وبانضمام العجمة إلى ذلك السبب يتضاعف الثقل فتندفع الخفة، وأما ههنا فلكون الخفة معارضة لنفس العجمة لا تكون العجمة وحدها مقاوماً لها ومدافعاً، بل لابد من انضمام أحد الأمرين المذكورين إلى العجمة التي هي السبب هنا حتى يتضاعف الثقل فتندفع الخفة المعارضة لها هكذا حقق، وقوله: فنوح منصرف؛ أي: وجوباً لا أنه جائز الصرف كما ذهب إليه الزمخشري. (قوله: هذا تفريع الخ) أي: قوله: فنوح منصرف إلى قوله: ممتنع، تفريع على الشرط الثاني، لكن الأول - أعني: الانصراف - متفرع على انتفاء الشرط الثاني، والثاني - أعني؛ الامتناع - متفرع على وجوده، وقوله: وهذا اختيار المصنف؛ أي: انصراف نوح وجوباً مختار المصنف ومذهبه خلافاً للزمخشري كما عرفته. (قوله: لأنه أمر معنوي) الضمير للعجمة والتذكير باعتبار أنها سبب، والمراد بكونها أمراً معنوياً أن لا علامة لها في اللفظ يسدّ مسدّها شيء، وإلا فأسباب منع الصرف كلها أمور معنوية. (قوله: وأما التأنيث المعنوي الخ) جواب عن سؤال مقدر وهو أن التأنيث المعنوي كيف اعتبر معه سكون الوسط في هند فجاز منع صرفه ولم تعتبر العجمة معه في نوح مع كونهما مشتركين في الكون أمراً معنوياً، وحاصل الجواب: أن التأنيث في هند وأشباهها له

فإن له علامة[1] مقدرة تظهر في بعض التصرفات[2] فله نوع قوّة فجاز أن يعتبر مع سكون الأوسط وأن لا[3] يعتبر[4]. فإن قلت: قد اعتُبِرتْ العجمة في (مَاهَ وَجُوْرَ) مع سكون الأوسط فيما سبق[5]، فلم لم يُعتَبر ههنا[6]؟ قلنا: اعتبارها فيما سبق إنّما هو لتقوية سببين آخرين لئلا يقاوم[7] سكون الأوسط أحدهما ولا يلزم من اعتبارها[8] لتقوية سبب آخر اعتبار[9] سببيّتها[10] ههنا بالاستقلال. «وَشَتَّرُ» وهو اسم حُصْنٍ بديار بكر «وَإِبْرَاهِيْمُ مُمْتَنِعٌ» صرفهما[11] لوجود الشرط الثاني[12] فيهما[13] فإن في (شَتَّرَ) تحرك الأوسط وفي (إِبْرَاهِيْمَ) الزيادة على الثلاثة، وإنما خص[14] التفريع[15] بالشرط الثاني، لأن غرضه[16] التنبيه على ما هو الحق[17] عنده[18] من انصراف نحو: (نُوْحٍ) ولهذا[19] قدم انصرافه[20]

(١) وهي التاء. (٢) وهي التصغير وإرجاع الضمير وإسناد الفعل إليه والتصغير كقديمة هنيدة. (٣) ولذا قال المصنف فيما سبق. (٤) معه فهند يجوز صرفه للفرق بين التأنيث المعنوي والعجمة عنده. (٥) أي: في بيان الشرط التأنيث المعنوي. (٦) أي: نوح. (٧) يقابل. (٨) أي: العجمة. (٩) فاعل لا يلزم. (١٠) عجمة. (١١) أي: شتر و ابراهيم. (١٢) وهو تحرك الأوسط والزيادة على الثلاثة. (١٣) مع وجود السبب الذي هو العجمة. (١٤) مصنف. (١٥) بقوله: فنوح منصرف. (١٦) مصنف. (١٧) والصواب. (١٨) مصنف. (١٩) الصواب أي: ويكون غرضه التنبيه. (٢٠) نحو: نوح.

علامة وهي وإن كانت مقدرة إلا أنها تظهر في بعض الأحوال كحالة التصغير وشبهه فله نوع قوة (نعمه). (قوله: فإن له علامة مقدرة تظهر في الخ)؛ وذلك لأن التأنيث له معنى ثبوتي في الأصل، وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو التصغير بخلاف العجمة، فإنه ليس لها معنى ثبوتي، بل معناها أمر عدمي؛ وهو أن الكلمة ليست من أوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة فالتأنيث أقوى منها (رضي). وقال نجم الدين: وجه الأقوية أنه يؤثر مع العلمية؛ ولأن له علامة مخصوصة فلا يلزم من اعتبار حركة الوسط مع الذي هو أقوى اعتبارها مع العجمة التي هي أضعف. (قوله: فجاز أن يعتبر مع الخ) أي: جاز نظراً إلى أن له علامة مقدرة، وقولهك وأن لا يعتبر؛ أي: نظر إلى أن تأنيثه معنوي، والحاصل: أن تحرك الأوسط فيه ثلاثة مذاهب؛ أحدها: جعل العجمة كالتأنيث المعنوي، فيجوز في نوح الوجهان كهند، وهذا للكشاف، الثاني: عدم اعتبار تحرك الأوسط في العجمة بخلاف التأنيث، وهذا لسيبويه وأكثر النحاة وارتضاه الرضي، الثالث: اعتباره بدليل منع نحو: سقر وشتر، وهذا مذهب المصنف ومن معه، ورد بأنهما اسمان لبقعة وقلعة وإنما يظهر الثمرة في نحو: لمك اسم رجل، ولم يسمع منعه (امتحان). (قوله: فإن قلت: قد اعتبر العجمة) نقض إجمالي منشؤه قوله: فلا يجوز اعتبارها مع سكون الوسط، وقوله: فيما سبق متعلق باعتبر؛ أي: في التأنيث المعنوي، وقوله: لتقوية سببين؛ أي: أحد سببين، وهو التأنيث المعنوي، وقوله: آخرين؛ أي: غير العجمة، وقوله: أحدهما؛ أي: ثقل أحدهما. (قوله: وهو اسم حصن) أي: قلعة وفي القاموس: هي قلعة بين بردعة وكنجة، وعلى التقديرين يجوز أن يكون منع صرفه للعلمية والتأنيث من حيث إنه اسم بلدة. (قال المصنف: وإبراهيم ممتنع) وكذا أبرهام وأبرهم من لغاته قاله إبراهيم[1]. (قوله: وإنما خص التفريع بالشرط الثاني) الباء داخل على المقصور عليه، وهذا جواب عن اعتراض الشارح

(١) وهو عصام الدين.

وَشَتَّرُ وَإِبْرَاهِيْمُ مُمْتَنِعٌ.

(قال: وشتر) قيل: يجوز أن يقال: امتناع صرفها لتأويلها بالبقعة، وفيه أنه لا يستعمل إلا مذكراً ولا يرجع إليه ضمير المؤنث، وللمناقشة فيه مجال، فلو مثل بلمك اسم أبي نوح النبي عليه السلام لكان أسلم. (قوله: لأن غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده) يجوز أن يقال: لأن غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده مما وقع فيه النزاع من نوح وشتر، وتقديم انصراف نوح على امتناع صرف شتر؛ لأن انصراف نوح مخالف لأصل هذا الكتاب؛ أعني: المفصل دون عدم انصراف شتر؛ ولأن انصراف نوح جلي مما لا ينبغي أن ينازع فيه، بخلاف امتناع صرف شتر؛ فإنه ليس بهذه المثابة.

جواز الصرف في نحو: نوح، ولا يخفى اندفاعه في نحو: نوح. (قوله: ولا يخفى اندفاعه) أي: اندفاع كل واحد من القياس، وما غره بما يذكره الشارح رحمه الله من الفرق بين التأنيث والعجمة وبين كون العجمة شرطاً وسبباً. (قوله: في شيء من كلامهم) أي: في كلام فصيح ولا في غير فصيح.

(قوله: لتأويلها بالبقعة) فيكون عدم صرفها للتأنيث والعلمية فلا يدل على أن العجمة مؤثرة مع تحرك الأوسط. (قوله: وللمناقشة فيه مجال)؛ إذ شهادة النفي لا تعتبر فيما لا يمكن ضبطه. (قوله: بلمك) بتقديم اللام على الميم متحركة. (قوله: لكان أسلم) لو ثبت امتناع صرفه ونوقش فيه. (قوله: مما وقع النزاع فيه) من نوح وشتر حيث جوز الزمخشري عدم صرف نوح وأكثر النحاة قالوا: بعدم اعتبار تحرك الأوسط في العجمة، وشتر امتناع صرفه لأصل التأنيث. (قوله: وتقديم الخ) مع تفرعه على انتفاء الشرط. (قوله: مما لا ينبغي الخ) يعلم مما مر من أنه لم يسمع في شيء من كلامهم عدم انصراف نحو: نوح.

مع أنه[1] متفرع على انتفاء الشرط الثاني، والأولى[2] تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى. واعلم أن أسماء الأنبياء[3] عليهم السلام[4] ممتنعة عن الصرف[5] إلا ستة: (مُحَمَّدٌ، وصَالِحٌ، وشُعَيْبٌ، وهُوْدٌ) لكونها[6] عربية و(نُوحٌ ولُوْطٌ) لخفتهما[7]. و[8]قيل: إنَّ هوداً كنوح لأنَّ سيبويه قرنه[9] معه، ويؤيّده ما[10] يقال من أن العرب من ولد إسماعيلَ ومن كان قبل ذلك[11] فليس[12] بعربي و(هُوْدٌ) قبل إسماعيلَ فيما يذكر[13] فكان كنوح. «الجَمْعُ» وهو[14] سبب قائم مقام السببين «شَرْطُهُ» أي: شرط قيامه مقام السببين «صِيْغَةُ مُنْتَهَى الجُمُوعِ[15]»

(١) انصراف نوح. (٢) للمقام. (٣) وكذا جميع أسماء الملائكة. حلبي. (٤) محلها نسخة. (٥) يعني غير منصرف للعلمية والعجمة. (٦) أي: لكون هذه الأربعة. (٧) أي: نوح ولوط. (٨) قائله أبو سعيد السيرافي المشهور أنه عربي. (٩) أي: ذكر معه. (١٠) يحتمل أن يكون من تتمة ما قبل وأن يكون من كلام الشارح أي يؤيد ما قيل. (١١) يحتمل الإشارة إلى إسماعيل وإلى أولاده. عصمت. (١٢) لكن قال الإمام الرازي في المحصول في علم الأصول: العربية قسمان؛ عربية قحطان وهي لغة حمير وجرهم تعلمها منهم إسماعيل عليه السلام فتق الله تعالى لسانه بالفصاحة. وعربية عدنان وهي التي توارثها عليه السلام على أوجه الفصاحة انتهى. كان إسماعيل عليه السلام تزوج من جرهم لما قاموا عنده بمكة. (١٣) من كتاب التواريخ والقصص. (١٤) يشير إلى أن اللام في الصرف للعهد. (١٥) من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف أي: الجموع منتهية. حلبي.

الجَمْعُ[1] شَرْطُهُ[2] صِيْغَةُ مُنْتَهَى[3]

(١) سبب قائم مقام السببين.
(٢) أي: شرط قيام الجمع مقام العلتين.
(٣) أي: أن يكون صيغة على صيغة منتهى الجموع.

(قال: الجمع) أي: الجمعية، أو جمعية الجمع، أو الجمع من حيث إنه جمع، ويجوز أن يجعل اللام شرطه بما ذكره قدس سره. **(قال: صيغة منتهى الجموع)** منتهى مصدر ميمي مضاف إلى الفاعل؛ أي: صيغة ينتهي بها جموع التكسير بمعنى أن تلك الصيغة من حيث أنها هي غير قابلة للتكسير فلا يرد النقض برجال بناء على أنه بخصوصه غير قابل للتكسير، فإن وزن فعال قابل للتكسير، ولذا يجمع حمار على حمير.

(قوله: فإنه ليس بهذه المثابة) بفتح الميم والثاء المثلثة والباء الموحدة مجتمع الناس بعد تفريقهم؛ أي: ليس امتناع صرف؛ نحو: شتر بهذه المجتمع من الناس فإن أكثر الناس ذهبوا إلى عدم اعتبار تحرك الأوسط في العجمة وامتناع شتر للتأنيث المعنوي. **(قوله: للعهد)** لتقديم ذكره بهذا الوصف في قوله: وما يقوم مقامهما الجمع وألفا التأنيث. **(قوله: جموع التكسير)** المراد من الجموع ما فوق الواحد. **(قوله: من حيث إنها)** أي: من حيث إنها صيغة مخصوصة من غير اعتبار خصوصية المادة. **(قوله: بناء على أنه الخ)** تعليل للمنفي. **(قوله: فإن وزن فعال)** تعليل للنفي. **(قوله: على حمير)** في بعض النسخ على وزن شريف وفي بعضها على فعل وكلاهما جمع حمار.

الهندي حيث قال: وفي ذكر نتيجة الشرط الثاني وترك نتيجة الشرط الأول نظر، وكان الأولى أن يقول: ونوح وفرند، أو لجام منصرف، وشتر وإبراهيم ممتنع، وحاصل الجواب: أنه لما كان في انصراف نوح خلاف وكان المختار عنده انصرافه نص عليه بالذكر وقوله ولهذا قدمه أي لكون غرضه من التخصيص التنبيه المذكور قدم تفريع الشرط الثاني على الأول كما أسلفناه **(قوله والأولى تقديم الخ)** الواو للحال أو للعطف على مدخول كلمة مع؛ أي: ومع أن الأولى تقديم فرع الأمر الوجودي على العدمي وهذا غير خافٍ؛ إذ الوجود أشرف خصال ومنبع كل كمال. **(قوله: واعلم أن أسماء الأنبياء الخ)** هذه قاعدة مشهورة حتى نظمها بعضهم فقال:

الأَنْبِيَاءُ أَسْمَاؤُهُم لا تَنْصَرِفْ
وَسِتَّةٌ مُسْتَثْنَيَاتٌ فَاعْتَرِفْ
مُحَمَّدٌ نُوحٌ شُعَيْبٌ صَالِحٌ
هُودٌ وَلُوطٌ صَرْفُ هَذَا وَاضِحٌ

إلا أنها منقوضة بنحو: شيت وعزير، فإنهما منصرفان كما تدل عليه النصوص، وقال الحلبي: جميع أسماء الملائكة غير منصرف إلا أربعة: منكر ونكير ومالك ورضوان الخ. **(قوله: وقيل: إن هوداً الخ)** قائله الشيخ الرضي حيث قال: إن هوداً مثل نوح في كونه عجمياً، وقوله: ويؤيده يحتمل أن يكون من تتمة ما قيل ومن الشارح؛ أي: ويؤيد كون هود مثل نوح ما يقال الخ. **(قوله: من ولد إسماعيل عليه السلام)** الولد بفتحين مفرد، وبضم فسكون جمع كأولاد، والإشارة بذلك إلى إسماعيل أو إلى أولاده. **(قال المصنف: الجمع وهو سبب الخ)** يشير إلى أن اللام للعهد، وأراد بالجمع معناه المصدري؛ أي: الجمعية؛ أعني: كون الاسم دالاً على آحاد مقصودة الخ، ففي ضمير شرطه الراجع إلى الجمع بمعنى اللفظ استخدام؛ وذلك لأن الصيغة عبارة عن اللفظ لا المعنى المصدري إلا أن يقال التقدير شرطه أن يكون صيغته صيغة منتهى الجموع. **(قال المصنف: شرطه صيغة منتهى الجموع)** قال صاحب الكشاف: أنه قام مقام علتين لا لأنه على هذه الصيغة، بل لأنه جمع مفقود النظير في الآحاد، وما قاله

وهي الصيغة التي كان أولها مفتوحاً وثالثها ألفاً[1] وبعد الألف حرفان متحركان أو ثلاثة أحرف[2] أوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة أخرى، ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع، لأنها[3] جمعت في بعض الصور مرتين تكسيراً فانتهى تكسرها[4] المغيِّر للصيغة، فأما جمع السلامة فإنه لا يغيِّر[5] الصيغة فيجوز أن تجمع[6] جمع السلامة كما يجمع (أَيَامُن[7]) جمع (أَيْمُنٍ[8]) على (أَيَامِنِينَ[9]) وصَوَاحِبُ جمع صَاحِبَةٍ عَلَى (صَوَاحِبَاتٍ) وإنما اشتُرِطَتْ[10] بذلك لتكون صيغته مصونة عن قبول التغيير فتؤثر «بِغَيْرِ هَاءٍ[11]» منقلبة[12] عن تاء التأنيث حالة الوقف أو المراد بها[13]

(١) يقال لها: ألف التكسير. (٢) أولها مكسور فلا يرد النقض بكمالات لأنها جمع صحيح. لارى. (٣) أي: لأن هذه الصيغة تعليل للانتهاء لأن الانتهاء يكون فيما تكرر دون غير المكرر. م. (٤) أي: الصيغة، كأساور وأناعيم. (٥) أي: صيغة مفردة لأنه يلحق تلك الحروف آخر المفرد. (٦) تلك الصيغة. جمع التكسير. (٧) جمع تكسير. (٨) جمع يمين. (٩) جمع سالم. (١٠) أي: صيغة منتهى الجموع أن يكون قائماً مقام السببين. (١١) أي: بلا هاء بل لا بهاء كما يقال: كنت بغير مال. (١٢) بالجر صفة هاء. (١٣) فيه لطافة لا تخفى.

منقوض بأفلس وأجمال ونحوهما، وأجيب: بأن نحو: أكلب وأجمال وإن عدم نظيرهما صورة إلا أنهما يماثلانه في قبول التصغير فلم يصدق عليهما عدم النظير من كل وجه، وقد يفسر المنتهى بالانتهاء على أنه مصدر ميمي لكن لا وجه للقصر عليه، فلك أن تجعله اسم مفعول أو اسم مكان؛ أي: صيغة هو منتهى جموع التكسير فتبصر. (قوله: التي كان أولها مفتوحاً الخ) أي: سواء كانت على وزن مفاعل ومفاعيل، أو لا فيدخل جماهر وجعافير، فالمراد بالوزن الوزن العروضي مقابلة لا التصريفي نص عليه الهندي، قال الفاكهي: معنى الوزن العروضي مقابلة حرف بحرف فيشمل ما أوله ميم وما ليس كذلك، ومعنى الثاني[1]: أنهم يقابلون الحروف الأصول بالفاء والعين واللام، ويعبرون عن الحروف الزوائد بلفظها انتهى، وفيه شيء؛ إذ الظاهر أن المراد بالوزن هنا الوزن التصغيري لا التصريفي ولا العروضي؛ إذ لا يعتبر في الوزن العروضي مقابلة خصوص الحركة بخصوصها بخلاف ما نحن فيه، وتمامه في حاشيتنا غالية النوافح على النتائج. (قوله: وهي التي لا تجمع جمع التكسير الخ) تفسير للمعنى المراد بمنتهى الجموع وبيان لوجه التسمية في العرف بهذا الاسم، وقال عصام: أراد به ما هو جمع مفرده جمع كأكالب جمع أكلب جمع كلب، فالمراد بالجموع ما فوق الواحد، ولك أن تجعله منتهى الجموع في الرتبة؛ لأن له امتيازاً عن الآحاد حيث لا نظير له فيها فالجموع حينئذ على ظاهره. (قوله: لأنها جمعت في بعض الصور مرتين) علة للعلية؛ أي: لأن مفردها جمعت الخ بتقدير مضاف، وبالجملة أنها صيغة جمع الجمع. وقوله: المغير للصيغة صفة للتكسير كاشفة؛ إذ جمع التكسير ما غير صيغة مفرده للجمعية. وقوله: فيجوز أن تجمع جمع السلامة إلا أنه موقوف على السماع كصواحبات في قوله عليه السلام: ؟إنكن صواحبات يوسف؟. (قوله: وإنما اشترطت لتكون الخ) أي: اشترط أن تكون على هذه الصيغة؛ لتكون صيغة محفوظة عن قبول التغيير الحاصل بسبب جمعه جمع التكسير (نعمه). (قوله: مصونة عن قبول الخ) يعني: مع حفظ معنى الجمعية؛

(١) أي: التصريفي.

الجُمُوعِ بِغَيْرِ[1] هَاءٍ

(١) أي: ملابساً بلا هاء.

(قوله: وبعد الألف حرفان) أولهما مكسور، أو ثلاثة أولها مكسور فلا يرد النقض بصحارى وكمالات. (قوله: لأنها جمعت في بعض الصور مرتين) أي: لأنها صيغة جمع جمع، وهو تعليل للعلة المستفادة من قوله لهذا. (قوله: لتكون صيغته مصونة عن قبول التغيير) فتصير لازمة فصح أن ترفع أصلاً وهو الصرف. (قال: بغير هاء) الباء للملابسة، والغير بمعنى النفي، والمعنى بلا هاء، بل لا بهاء كما في قولك: كنت بغير مال، فإن المعنى كنت بلا مال، بل لا بمال لا أنك كنت بما يغاير المال، وهو خبر آخر لشرطه أو صفة لقوله: صيغة. (قوله: منقلبة عن تاء التأنيث) الخ فعلى الأول يكون قوله: بغير هاء مقيداً بحالة

(قوله: وكمالات) والقول بأن المراد بالجمع جمع التكسير فكمالات خارجة بدون هذا القيد تكلف لعدم سبق ما يدل على أن المعتبر في منع الصرف جمع التكسير دون السالم. (قوله: أي: لأنها صيغة جمع جمع) بإضافة جمع إلى جمع لا بالوصف على ما وهم؛ أي: المراد بقوله: لأنها جمعت في بعض الصور مرتين أنها صيغة جمع الجمع لا ما يفهم من ظاهر العبارة من كون تلك الصيغة مجموعة في بعض الصور مرتين فإنه باطل، وذلك بأن يقال: التقدير؛ لأنها جمعت مفردها فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه كما في قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾، أو يقال: معنى جمعت حينئذ حصلت بالجمع مرتين على التجوز. (قوله: وهو تعليل للعلية الخ) دفع لما يتراءى من أن قوله: لهذا يدل على أن علة التسمية بصيغة منتهى الجموع ما هو المشار إليه بهذا، وهي أنها لا تجمع جمع التكسير مرة أخرى فلا معنى للتعليل بقوله: لأنها جمعت الخ، وحاصل الدفع: أنه تعليل لكون المشار إليه بقوله: لهذا علة التسمية المذكورة؛ يعني: إنما كان عدم جمعيتهما جمع التكسير مرة أخرى علة لهذه التسمية؛ لأن صور صيغة جمع الجمع انتهى تكسيرها فصدق أنه صيغة انتهى لها الجموع؛ أعني: ما فوق الواحد. (قوله: والغير بمعنى النفي)؛ إذ ليس المعنى متلبس بأمر مغاير للهاء. (قوله:

تاء التأنيث، لكن عبرّ بالهاء باعتبار ما يؤول[1] إليه حالة الوقف فلا يَرِدُ نحو: (فَوَارِهْ) جمع (فَارِهَةٍ) وإنما اشترط كونها[2] بغير هاء لأنها[3] لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كـ (فَرَازِنَةٌ) فإنها على زنة كراهية[4] وطواعية بمعنى الكراهة[5] والطاعة فيدخل في قوة جمعيته فتور ولا[6] حاجة إلى إخراج نحو: (مَدَائِنِي) فإنه مفرد محض ليس جمعاً[7]،

(١) بعلاقة الأول في قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗا﴾ أي عصيراً يؤول إلى الخمر. وجيه الدين. (٢) أي: كون صيغة منتهى الجموع. (٣) أي: الجمعية. (٤) وهما مفردان بالاتفاق. (٥) فيه نشر على ترتيب اللف، إنما فسرهما بهما لئلا يتوهم الجمعية بينهما. (٦) رد لصاحب المتوسط. (٧) إنما هو بياء النسبة اسم بلدة بعيدة.

الوقف، وعلى الثاني يكون مقيداً بخلافه. (قوله: جمع فارهة) لا فاره كما قيل: لأن فاعلاً إذا كانت صفة لا يجمع على فواعل، قال قدس سره في الحاشية: الفاره الحاذق، ويقال للبغل والحمار فاره بين الفروهة، ويقال للفرس جواد انتهى، الحاذق: مرد زيرك، ويقال للفرس: رائع أيضاً. (قوله: لأنها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات) إن قيل: التاء غير لازمة فينبغي أن لا يعتبر تغيير الوزن بها. أجيب: بأنها وإن كانت غير لازمة لكن لها أثر في تغيير الأوزان كما في وزن الفعل على أن التاء في وزن فعالة موضوعة مع الكلمة؛ لعدم استعمال أشاعث وفرازن، وفيه نظر؛ لأن التاء إنما تكون لازمة في فعالة إذا كانت للمنسوب كأشاعثة في جمع أشعثي؛ لأنها بدل من ياء النسبة بخلاف ما إذا كانت للأعجمي كجوارب في جمع جورب، وأيضاً عدم الاستعمال بلا تاء لا يقتضي الوضع مع التاء. (قوله: ولا حاجة إلى إخراج؛ نحو: مدائني) بزيادة ولا بياء النسبة كما قيل: مع أنه لو زيد لخرج؛ نحو: كراسي مع أنه غير منصرف. (قوله: فإنه مفرد محض) لا يصح إلا معاملة المفرد

والمعنى بلا هاء بل لابهاء)؛ إذ ليس المعنى على العدول، بل على السلب؛ أي: لا يكون معه هاء. (قوله: أو صفة لقوله صيغة الخ) ومتعلقه يقدر معرفة بمعونة المقام كما قدر في قول صاحب التلخيص فالفصاحة في المفرد الكائنة في المفرد. (قوله: فعلى الأول يكون الخ) يعني: على تقدير أن يكون الهاء بمعناه الحقيقي يكون قوله: بغير هاء مقيداً بحالة الوقف وعلى تقدير أن يكون المراد منها التاء يكون الحكم مقيداً بحال الوصل؛ وذلك لأن مفاد قوله بغيرها سواء كان خبراً أو صفة حكم إيجابي متعلق محموله سلب فيكون المعنى شرطه أن يكون بلا هاء في وقت ما؛ لأنه المتبادر من القضية المطلقة فلو لم يقيد على الأول بحالة الوقف انتقض بفرازنة حال الوصل، ولو لم يقيد على الثاني بحال الوصل انتقض بفرازنة، وليس مفاده الحكم السلبي حتى يقال: إن المراد أن لا يكون بهاء أصلاً، فلا حاجة إلى التقييد فتدبر. (قوله: ويقال للبغل) أورد الواو إشارة إلى أنه معنى آخر للفاره في تاج البيهقي الفراهة والفروهة في الفراهة: سنحت زيرك شدن ونيك شدن، والنمت منها فاره، ولا يقال: للفرس فاره، ولكن رائع وجواد. (قوله: فينبغي أن لا يتغير الخ)؛ لأن العارض في معرض الزوال. (قوله: كما في وزن الفعل) فإن عروض التاء يخرجه عن وزن الفعل إلى وزن الاسم (قوله: على أن التاء الخ) فلا تكون التاء في هذا الوزن غير لازمة. (قوله: لأن التاء إنما تكون الخ) أي: في جمع أقصى

ليظهر قيامه مقام السببين، وإلا فالصيانة تحصل بالعلمية أيضاً. (قوله: منقلبة عن تاء الخ) وهو مذهب البصريين من أن أصل الهاء التاء وصار هاءً في الوقف، وقال الكوفيون: الهاء أصل التاء صار تاء في الوصل وليس بشيء؛ لأن التاء في الوصل والهاء في الوقف، والوصل هو الأصل، وبالجملة: الغرض من هذا بيان أن شرط الجمع أن يكون بغير تاء التأنيث، فالتعبير عنها بالهاء إما باعتبار الصفة المقدرة؛ أي: هاءً كانت تاء التأنيث، أو انقلبت حالة الوقف هاء، أو أراد بالهاء التاء من قبيل المجاز المشارفة كما قال باعتبار ما يؤول إليه؛ أي: مجازاً مرسلاً بعلاقة الأول. (قوله: فلا يرد نحو: فواره) تفريع على التقييد بقوله: منقلبة عن تاء التأنيث؛ أي: إذا أريد بالهاء ما ذكر فلا يرد على المصنف ما أورده صاحب المتوسط أن فواره لم يوجد شرط الجمع فيه وهو كونه بلا هاء مع أنه غير منصرف، ووجه عدم الورود ظاهر؛ لأن الهاء في فواره من نفس الكلمة غير منقلبة عن التاء؛ لأنه جمع فاره يقال: فرس فاره بمعنى: رهوار. (قوله: وإنما اشترط كونها بغير هاء) واعلم أن تلك التاء لا تدخل من الجموع إلا على ما هو على هذه الصيغة ومفرده أعجمي، وتسمى إمارة العجمة كما في جوارية جمع جورب ولا تلزم، فيجوز جوارب بدونها أو مفردة منسوب كما في اشاعثة جمع أشعثي فهي عوض عن ياء النسبة لازمة لا يجوز تركها فلا يقال: أشاعث، والتفصيل في شروح الشافية. (قوله: لكانت على زنة المفردات) لا يقال هذا لا يظهر في مصابيح إذا لحقته التاء؛ لأنا نقول بين ياء الجمع وتاء التأنيث منافرة فلا يقال: زناديقة وفرازينة، بل فرازنة أو فرازين، فلذا قيل التاء في نحو: فرازنة، عوض عن الياء تقديراً، وفي الرضي وجه الاشتراط الاحتراز عن نحو: ملائكة؛ لأن التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد كعلانية فتكسر قوة الجمعية، فلا يقوم مقام سببين سيما على مذهب من قال: إن قيامه مقامهما لكونه لا نظير له في الآحاد الخ. (قوله: على زنة كراهية) بتخفيف الياء قيل: ولتشابههما أيضاً من حيث إن المصدر بمعنى الجمع باعتبار الجنسية؛ إذ الجنس حقيقة لكل أفراده ومحتمل له (نعمه). (قوله: ولا حاجة إلى إخراج الخ) يعني: لا حاجة في إخراج نحو: مدائني عن الجمع إلى زيادة ولا بياء النسبة وهذا إشارة إلى دفع اعتراض السيد ركن الدين حيث قال: ولو قال بغير هاء وياء النسبة لكان أصوب؛ لئلا ينتقض بمثل مدائني، فإنه صيغة منتهى الجموع بغير هاء مع أنه

لا في الحال ولا في المآل وإنما الجمع (مَدَائِنُ) وهو لفظ[1] آخر بخلاف (فَرَازِنَة) فإنها (جَمْعُ فِرْزِيْنَ[2] أو فِرْزَانُ) بكسر الفاء، فعلم مما سبق[3] أن صيغة منتهى الجموع على قسمين، أحدهما: ما يكون بغير[4] هاء، وثانيهما ما يكون بهاء[5]. فأمّا ما[6] يكون بغير هاء فيمتنع صرفه[7]؛ لوجود شرط[8] تأثيرها[9]. «كَمَسَاجِدَ» مثال لما[10] بعد ألفه حرفان متحركان «وَمَصَابِيْحَ» مثال لما بعد ألفه ثلاثة أحرف أوسطها ساكن «وَأَمَّا فَرَازِنَةُ» وأمثالها[11] مما[12] هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء. «فَمُنْصَرِفٌ» لفوات شرط تأثير[13] الجمعية وهو كونها[14] بلا هاء «وَ[15]حَضَاجِرُ عَلَماً لِلضَّبُعِ» هذا[16] جواب عن سؤال مقدر تقديره: أن يقال: إنّ حضاجر علَم[17] جنس للضبع

(١) ولو كان جمعاً لرد في النسبة إلى الواحد كما هو شأن الجموع. وجيه الدين. (٢) هو معرب. قال في المهذب الفرزين أداة لعب للعروق. (٣) أي: من قوله صيغة منتهى الجموع بغير هاء. (٤) أي: الصيغة التي لا تكون فيها تاء التأنيث. (٥) أي: الصيغة التي تكون مع تاء التأنيث. م. (٦) أي: الجمع الذي. (٧) أي: الجمع. (٨) أي: هو صيغة منتهى الجموع بغير هاء فامتنع من الصرف. (٩) أي: الجمعية. (١٠) أي: للجمع الذي وقع بعده. (١١) جعله من باب حذف المعطوف مثل: (سرابيل تقيكم الحر والبرد)، لئلا يلزم الحكم بالانصراف على فرازنة فقط، وليكون ذكره على سبيل التمثيل. م. (١٢) أي: من الجموع. (١٣) وإن وجد السبب الذي هو الجمعية لما قلنا: إن السبب غير مؤثر بدون الشرط. (١٤) أي: جمعية. (١٥) عطف على محل أما فرازنة أو استئناف. (١٦) أي: قوله: حضاجر. (١٧) على سبيل البدل لا على سبيل الاجتماع.

منصرف، والجواب ظاهر. وقوله: نحو: مدائني؛ أي: نحو مدائن في مدائني، وهي علم مدينة كسرى بقرب بغداد، واعلم أن النسبة إلى مدينة النبي عليه السلام مدني، وإلى مدينة منصور مديني، وإلى مدائن كسرى مدائني للفرق بينها (مختار). (قوله: فإنه مفرد محض) بخلاف نحو: فرازنة، فإنه جمع فيحتاج في إخراجه إلى زيادة قيد بغير هاء. وقوله: لا في الحال ولا في المآل، أراد بالمآل: أصل الوضع، ثم وجه كونه مفرداً في حال الاستعمال أنه يراد به الآن؛ أي: بعد لحوق الياء رجل منسوب إلى مدائن وهو علم مدينة كسرى كما مر، فلذا لم يرد في النسبة إلى مفرده مع أنه القياس في نسبة الجمع، وأما كونه مفرداً في الأصل؛ أي: قبل دخول الياء فلما عرفت أيضاً أنه علم مدينة. (قوله: وهو لفظ آخر) أي: غير لفظ مدائني بالياء، فلذا قلنا: فيما سبق؛ أي: نحو مدائن في مدائني. (قوله: فرزين أو فرزان) قال الهندي: أنه علم، وقال الجزائري: أنه معرب من الفارسي، بمعنى: العارف وذو فنون، وفي البرهان القاطع: فرزان بفتح الفاء بوزن أرزان العلم والحكمة. (قال المصنف: وأما فرازنة) لما كانت الهاء غير صريحة في تاء التأنيث قال: وأما الخ تبييناً للهاء وتنبيهاً على أنها ليست هاء مثل فواره (عصام)، فاعلم أن ههنا سؤالاً استشكله بعضهم، وهو أن الأنسب أن يأتي المصنف بفاء التفريع، ويقول: ففرازنة منصرف؛ إذ المقام ليس مقام؛ إما لأنه ليس مقام التفصيل، وحل الإشكال: أن شرذمة من النحويين ذهبوا إلى أن تاء التأنيث لا تخل بالصيغة؛ لأنها زائدة على جمعيته ووجودها كعدمها، والمصنف أراد إبطاله فشرط أولاً أن يكون بغير هاء وأكده ثانياً بقوله: وأما فرازنة؛ أي: مهما يكن من شيء ففرازنة منصرف على ما أفاده سيبويه، في قوله: أما زيد فمنطلق، ويمكن أن يقال: أن مساجد ومصابيح عديلان له معنى فكأنه قال: أما مساجد ومصابيح فغير منصرف، وأما فرازنة فمنصرف. وقوله: وأمثالها مما هي الخ نحو: طيالسة وجوارية في الأعجمي، وأشاعثة

كَمَسَاجِدَ وَمَصَابِيْحَ، وَأَمَّا فَرَازِنَةٌ فَمُنْصَرِفٌ وَحَضَاجِرُ عَلَماً لِلضَّبُعِ[1]

(١) خبر تكون.

بخلاف فرازنة؛ فإنه جمع محض لا يصح إلا معاملة الجمع. (قوله، جمع فرزين أو فرزان) هو معرب. (قال: وأما فرازنة منصرف) قيل: ليست أما للتفصيل؛ لعدم التعدد، ولا للاستئناف؛ لسبق كلام آخر، إلا أن يقال: الاستئناف لعدم سبق الإجمال، وإنما لم يقل: فمنصرفة؛ لأن المنصرف صار اسماً، فيجوز اعتبار اسميته، أو لأن المراد: نحو: فرازنة، أو لأن المراد هذا اللفظ، وهذا هو الظاهر لا يقال: فعلى هذا

واحده معرب كجورب أو منسوب كأشعثي؛ فإنهم يلحقون آخره التاء، أما في الأول فعلى الأغلب؛ لأن الأعجمي فرع العربي فزيد فيه إمارة الفرعية كجوارية. وقد جاء جوارب تشبيهاً بالجمع العربي كمساجد، وأما في الثاني فوجه باعتبار أن ياء النسب كالتاء من حيث إنهما تجيئان للفرق بين المفرد والجنس كتمرة وتمر وزنجي وزنج، فناسب أن تقوم: التاء مقام الياء في الجمع. (قوله: في جمع أشعثي) أي: منسوب إلى أشعث اسم رجل. وأما في جمع أشعث فيقال: أشاعث. (قوله: وأيضاً عدم الاستعمال الخ) يعني: أن التقريب غير تام ويؤيده أنهم قالوا: يلحقون آخره التاء. (قوله: بزيادة ولا بياء النسبة) هذا القيد معطوف على قوله: بغيرها، فإن قلت: مداييني ليس صيغة منتهى الجمع على ما مر تفسيره؛ لكونه بعد ألف التكسير فيه أربعة أحرف، قلت: المقصود إخراج مدائن في مداييني لما تقرر من أنه إذا ثبت لما دخل عليها ياء النسبة أو تاء التأنيث حكم يجري الإعراب على ياء النسبة وتاء التأنيث لشدة الامتزاج وصيرورتها كلمة واحدة، فلو اعتبر جمعية مدائن لكان مداييني غير منصرف. (قوله: يخرج نحو: كراسي) فيه بحث. أما أولاً؛ فلأن الياء

يكون غير منصرف بالعلمية والتأنيث، فكيف يصح تنوينه؛ لأنا نقول: تنوينه للمناسبة، ومشاكلة المسمى مع أنه يجوز أن لا يكون منوناً. (قال، وحضاجر علماً للضبع) ليس منصوباً بأعني؛ لأن المنصوب به لا يخلو، وقلما يخلو عن مدح أو ذم أو ترحم ولا يستقيم هنا شيء من تلك المعاني، بل هو منصوب على أنه حال من المستتر في غير منصرف، وجاز أن يتقدم معمول ما أضيف إليه غير إذا كان بمعنى النفي، فإنه حينئذ في قوة لا، وجاز فيه ما جاز في لا من تقديم معمول المدخول وزيادة لا فيما عطف على المدخول لتأكيد النفي، ولا يخفى ما فيه من إيهام أن امتناع صرفه مخصوص بحال العلمية، وليس كذلك لامتناع صرفه حال التنكير أيضاً، وفي بعض النسخ علم بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، وينبغي أن تكون الجملة اعتراضية لا حالية؛ ليخلو الكلام عن ذلك الإيهام.

ومشاهدة[1] في النسبة، والتاء في زنادقة وفرازنة يجوز أن تكون بدلاً عن ياء الجمع وأن يكون دليل العجمة (رضي على الشافية). (قال المصنف: علماً للضبع) حال من حضاجر مع أنه مبتدأ؛ لأنه جوزه ابن مالك واختاره الشارح[2]، وقيل: حال من المستتر في غير منصرف، وجاز أن يتقدم معمول ما أضيف إليه غير إذا كان بمعنى النفي؛ لأنه حينئذ في قوة لا وفيه ما فيه. (قوله: هذا جواب عن سؤال مقدر) يعني: لما ذهب البعض إلى أن السبب لمنع الصرف وزن منتهى الجموع، وجعل المصنف السبب هو الجمع وكان منع صرف حضاجر

(١) جمع مشهدي.
(٢) حيث قال في تقرير الجواب: أن حضاجر حال كونه علماً.

فيه ليس للنسبة، في شرح الرضي للشافية: إن الياء التي لحقت لا لمعنى كردي وكرسي لا يقال لهذه الأسماء أنها منسوبة، ولا لياثها أنها ياء النسبة، وأما ثانياً: فلأن قوله: ولا بياء النسبة أن لا تكون صيغة الجمع بياء النسبة والياء في كراسي لم تلحق الجمع، بل مفرده. (قوله: لا يصح إلا معاملة المفرد معه) تفسير لقوله: مفرداً خالصاً؛ يعني: أن مدائن في مدايني مفرد محض كلمة برأسها؛ إذ لو كان جمعاً لعومل مع مدايني معاملة الجمع لما علمت سابقاً من أن ياء النسبة وتاء التأنيث كالجزء لما دخلتا عليه، فلا حاجة إلى إخراجه بخلاف فرازين في فرازنة؛ فإنه جمع محض فلا بد من إخراجه فما قيل: إن المقصود إخراج مدائن في مدايني من الحكم ومدائن جمع في الحال، وفي الأصل فلو اعتبر جمعيته لكان مدايني غير منصرف؛ لأن الإعراب الذي يظهر في ياء النسبة إعراب مدائن توهم محض منشأه توهم اتحاد مدائن جمع مدينة ومداين في مدايني. (قوله: إلا أن يقال الاستئناف الخ) نقل الفاضل عن بعض الشراح أنه يكفي لأما الاستئنافية عدم سبق الإجمال ولا يلزم عدم سبق الكلام مطلقاً. (قوله: وإنما لم يقل فمنصرفة) مع أن الخبر المشتق تجب مطابقته للمبتدأ. (قوله: لأن المنصرف الخ) أي: المنصرف في اصطلاح النحاة صار اسماً لما ليس فيه علتان، فلم يبق فيه معنى الوصفية وصار اسماً محضاً فلا يلزم مطابقته. (قوله: أو أن المراد) يعني: أن الكلام على حذف المضاف وإليه أشار الشارح رحمه الله بقوله: وأمثاله. (قوله: هذا اللفظ الخ) يعني: أن المراد من فرازنة هذا اللفظ، فيكون المبتدأ مذكراً معنى ومؤنثاً لفظاً كطلحة فيجوز تذكير الضمير العائد إليه. (قوله: وهذا هو الظاهر): لأن الكلام في بيان انصراف هذا اللفظ وعدم انصرافه. (قوله: بالعلمية) لما تقرر من أن الألفاظ موضوعة لأنفسها وضعاً شخصياً تبعياً وإن خالف فيه السيد قدس سره كما مر. (قوله: تنوينه للمناسبة الخ) كتنوين سلاسلاً لمناسبة أغلالاً، ومن هذا تبين أن تنوين التناسب قد يدخل غير المنصرف مع عدم ذكر المناسب معه. (قوله: مع أنه يجوز الخ) جواب ثان يعني يجوز أن لا يكون فرازنة في عبارة المتن منوناً، وقيل: إنه يكون إخلالاً في إحضاره مستعملاً في معناه مع أن المقصود ذلك ففيه أن اختلاف الكلمة بالتنوين وعدمه لا يوجب الإخلال في ذاتها حتى يكون إخلالاً في إحضاره مستعملاً في معناه. (قوله: جاز أن يتقدم معمول ما أضيف إليه غير) وإن كان لا يجوز تقديم معمول المضاف إليه على المضاف. (قوله: إذا كان بمعنى النفي) وههنا كذلك إذ ليس المعنى أنه مغاير للمنصرف، بل إنه ليس منصرفاً. (قوله: من تقديم معمول الخ) بيان لما فإن المراد من المدخول في الموضعين مدخول لا. (قوله: وزيادة لا الخ) كما في لا زيد في الدار ولا عمرو. (قوله: من إيهام أن امتناع صرفه مخصوص بحال العلمية) قيد للعاملة وإنما قال إيهام؛ لأنه إذا ثبت امتناع صرفه حال العلمية المنافية للجمعية كان ثبوت امتناع صرفه في حال التنكير بطريق الأولى لتحقق الجمعية حينئذ فلا معارض فالتقييد لإفادة ورود الإشكال على ذلك التقدير. (قوله: على أنه خبر مبتدأ محذوف) أي: هو علم ولم يجعله خبراً لحضاجر لعدم كون هذا الحكم مقصوداً للنحوي. (قوله: اعتراضية) فائدتها بيان منشأ الإشكال. (قوله: ذلك الإيهام) أي: إيهام تقييد الحكم بامتناع صرفه حال العلمية.

يطلق على الواحد، والكثير[1] كما أنَّ (أسامة) عَلَمُ جنسٍ للأسد[2]، فلا جمعية فيه، وصيغة[3] منتهى الجموع ليست[4] من أسباب منع الصرف بل هي شرط[5] للجمعية، فينبغي أن يكون[6] منصرفاً لكنه[7] غير منصرف.

وتقدير الجواب: أن حضاجر حال كونها[8] علماً للضبع «غَيْرُ[9] مُنْصَرِفٍ» لا للجمعيّة الحاليّة[10] بل[11] للجمعيّة الأصلية[12] «لأَنَّهُ[13] مَنْقُولٌ عَنِ الجَمْعِ» فإنّه[14] كان في الأصل[15] جمع (حِضْجَرٍ) بمعنى عظيم البطن[16]، سُمِّيَ[17] به[18] الضَّبُع مبالغة في عظم بطنها، كأنَّ كل فرد منها جماعة من هذا الجنس، فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعيّة الأصليّة فإن قلت: لا حاجة في منع صرفه إلى اعتبار الجمعية الأصلية، فإن فيه[19] العلمية والتأنيث[20]، لأن الضَّبُع هي أنثى الضبعان. قلنا: عمليته[21] غير مؤثرة[22] وإلا[23] لكان بعد التنكير منصرفاً والتأنيث غير مسلَّم، لأنه[24] علم الجنس الضبع[25]، مذكراً كان أو مؤنثاً. وإنما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الأصلية بهذا[26] القول ولم يقل[27]: الجمع شرطه أن يكون في الأصل كما قال[28] في الوصف، لئلا يتوهم أن الجمعية[29] كالوصف، قد تكون أصلية معتبرة[30] وقد تكون عارضة غير معتبرة وليس الأمر كذلك[31] إذ لا يتصور[32] العروض في الجمعية. «وَسَرَاوِيْلُ[33]» جواب عن سؤال مقدر تقديره أن يقال: قد تقصيّت عن الإشكال الوارد[34] على قاعدة[35] الجمع بـ (حَضَاجِرَ[36]) بجعل الجمع أعمّ من أن يكون[37] في الحال أو في الأصل، فما تقول[38] في (سَرَاوِيْلَ) فإنه اسم جنس يطلق علىَ الواحد

(١) ليس كإطلاقه على الجميع بل على واحد واحد فهو أيضاً ينافي جمعيته. (٢) وتعالبة للثعلب. (٣) الواو حالية. (٤) استعمالاً. (٥) والشرط على الانفراد لا يكون مانعاً من الصرف بدون المستعمل هو الجمع. (٦) حضاجر. (٧) حضاجر. (٨) أي: الحضاجر. (٩) خبر حضاجر لأنه مبتدأ. (١٠) أي: في الحال. (١١) عدم صرفه ليس إلا للجمعية. (١٢) أي: في الوضع. (١٣) حضاجر. (١٤) حضاجر. (١٥) أي: في أصل استعماله. (١٦) إنساناً كان أو غيره. (١٧) جواب سؤال مقدر تقديره: لم سمي الضبع بحضاجر ولم يسم بمحضجر؟ فأخبر بقوله: سمي به لخبره. (١٨) حضاجر. (١٩) حضاجر. (٢٠) المعنوي تحتم مع تأثيرها وهو الزيادة على الثلاثة. (٢١) حضاجر. (٢٢) لكونه علم جنس والمؤثر في منع الصرف هي العلمية الشخصية والتأثير غير مسلم. حلبي. (٢٣) أي: وإن كان علمية مؤثرة كسائر الأعلام. (٢٤) حضاجر. (٢٥) كما أن أسامة علم جنس للأسد مذكراً كان أو مؤنثاً. (٢٦) أي: بقوله: وحضاجر علماً للضبع غير منصرف، نعلم من أن الجمع المنقول يكون معتبراً في منع الصرف. (٢٧) مصنف. (٢٨) شرطه أن يكون علمية في الأصل. (٢٩) والإمكان اعتبار الجمعية المطلقة. (٣٠) كما في أسود. (٣١) قد تكون أصلية وقد تكون عرضية مطلقاً سواء كان سبباً قائماً مقام السببين أو لا. (٣٢) أي: لا يمكن. (٣٣) يقال بالفارسية: سلوار، هندي. (٣٤) صفة له. (٣٥) متعلق الوارد. (٣٦) حيث لا جمع فيه فينبغي أن يكون منصرفاً إلا أنه غير منصرف. (٣٧) أي: الجمع. (٣٨) أي: فما جوابك.

منافياً لما ذكره المصنف ومؤيداً لما ذهب إليه البعض احتاج إلى التوجيه، فلذا قال: وحضاجر علماً الخ. وقوله: علم جنس للضبع يقال لها بالفارسية: كفتار، وعلم الجنس: ما وضع للماهية الكلية الصادقة على الأفراد من حيث أنها ماهية معينة من الماهيات بخلاف اسم الجنس، فإنه موضوع للطبيعة المطلقة من غير اعتبار التعين فيها. (قوله: يطلق على الواحد والكثير) لكن هذا الإطلاق ليس كإطلاق الجمع، بل على واحد واحد فهو أيضاً ينافي الجمعية (قوله: كما أن أسامة علم جنس الخ) فالفرق بين أسد وأسامة أن الأول: اسم جنس موضوع للإفراد، والثاني: علم جنس موضوع للحقيقة، وعن البعض اسم الجنس موضوع لكل فرد فرد لا بعينه، فإذا استعمل في الجنس بأسره يكون مجازاً من باب إطلاق اسم البعض على الكل. وعلم الجنس الموضوع للماهية بأسرها إذا استعمل في الأفراد يكون مجازاً من قبيل إطلاق اسم المطلق على المقيد.. قوله: بل هي شرط للجمعية؛ أي: فلا بد من الجمعية أيضاً؛ إذ لا فائدة في وجود الشرط بدون المشروط. (قوله: فينبغي الخ) تفريع على قوله فلا جمعية فيه بالنظر إلى انتفاء سائر الأسباب فيه. وقوله: منقول عن الجمع؛ أي: عن معنى الجمع؛ لأن الجمع هو المنقول لا المنقول عنه. (قوله: جمع حضجر) بكسر ففتح فسكون بوزن

غَيْرُ مُنْصَرِفٍ ؛ لأَنَّهُ مَنْقُولٌ عَنِ الجَمْعِ وَسَرَاوِيْلُ

(قوله: بل للجمعية الأصلية) الجمعية وإن كانت منافية للعلمية كالوصفية، لكن اعتبارها ليس مع اعتبار العلمية حتى يلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد، ومن قال: الجمعية غير منافية للعلمية لجواز تسمية الأشخاص برجال فلم يأت بشيء؛ لأن نوع إبهام مناف للعلمية لازم

(قوله: وإن كانت منافية للعلمية)؛ لأن الجمعية تقتضي الإطلاق على جماعة غير معينة والعلمية تقتضي الإطلاق على معين. (قوله: كالوصفية) فإن الوصف يقتضي إبهام الذات والعلم يقتضي خصوصية الذات. (قوله: لكن اعتبارها ليس مع اعتبار العلمية) أي: اعتبار الجمعية في منع صرف حضاجر ليس مع اعتبار العلمية وإن كان مع وجودها؛ لأن المعتبر فيه الجمعية فقط، فلا يلزم من اعتبار الجمعية فيه حال العلمية باعتبار المتضادين في حكم واحد كما يلزم في منع صرف حاتم على ما سيجيء. (قوله: ومن قال الخ) القائل الشارح الرضي حيث قال: يصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما يسمى جماعة

لمعنى الجمعية كما أن الإبهام المنافي للعلمية لازم لمعنى الوصفية، نعم يجوز أن يبقى شائبة من معنى الجمعية في العلم كما يجوز أن يبقى شائبة من معنى الوصفية فيه كما إذا سميت شخصاً ذا حمرة بالأحمر، قال قدس سره في الحاشية: الضبع هي الأنثى، والضبعان هو المذكر، والجمع ضباعين كسرحان وسراحين انتهى، قال في الصراح: حضاجر كفتار، وضبع كفتار، وضبعان بالكسر كفتارين وضبعانة مادة، وهذا يوافق الصحاح، فعلى هذا اندفع السؤال. (قوله: وإلا لكان بعد التنكير منصرفاً) الملازمة ممنوعة؛ لجواز أن يكون مثل أحمر علماً إذا ذكر، قال قدس سره في الحاشية: فعلى هذا معنى قوله: علماً للضبع أنه علم لجنس شامل للضبع لا لجنس هو الضبع انتهى، هذا التأويل بناء على تسليم تأنيث الضبع، وقد عرفت ما فيه. (قوله: لئلا يتوهم أن الجمعية كالوصف) ولا مكان اعتبار الجمعية المطلقة.

قمطر. وقوله: أنثى الضبعان في الهامش الضبع الأنثى، والضبعان: هو الذكر، والجمع ضباعين كسِرْحان وسراحين. (قوله: وإلا لكان بعد التنكير منصرفاً) على ما ذهب إليه المصنف في قوله: وما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف وإن كان فيه خلاف. وقوله: والتأنيث غير مسلم، وهذا مناف لما يفهم من الحاشية المنقولة عنه آنفاً، وإن كان حقاً في نفسه كما صرح به في الصحاح والقاموس. (قوله: ولم يقل الجمع شرطه) بيان لنكتة تغيير الأسلوب السابق مأخوذ من شرح الفاضل الهندي، وقوله: قد تقصيت - أي: تخلصت - وفي هذا التقرير إشارة إلى وجه تقديم المصنف حضاجر على سراويل. (قوله: على قاعدة الجمع) وهي أن ما كان على هذه الصيغة لا يكون غير منصرف إلا لجمعيته، والقاعدة بمعنى الأساس صفة غالبة من القعود بمعنى الثبات؛ أي: صارت بالغلبة من قبيل الأسماء بحيث لا يذكر لها موصوف ولا يقدر. (قوله: ولا جمعية فيه) أي: فيلزم أن يكون منصرفاً مع أنه غير منصرف.

معينة من الرجال يكرم مثلاً وإن لم يثبت مثله في الواقع فيكون معنى هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ، فتكون الجمعية باقية مع العلمية كما سمي بأبانين جبلان فروعي مع العلمية معنى التثنية فيهما وإن جعلا كشيء واحد مسمى بلفظ المثنى لكنه يفهم من لفظ أبانين معنى التثنية، أو معناه هذان الجبلان المعينات، فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية.

(قوله: لأن نوع إبهام) يعني: أن عدم تعيين الجماعة التي هي مدلول الجمع لازم لمعنى الجمعية كما أن عدم تعيين الذات لازم لمعنى الوصفية فكلاهما ينافيان العلمية. (قوله: نعم يجوز الخ) بيان لمنشأ غلط القائل؛ يعني: يجوز أن تبقى شائبة معنى الجمع في العلم بأن يعتبر معنى التعدد فيه كما يجوز أن تبقى شائبة معنى الوصف فيه باعتبار معنى الاتصاف فيه فتوهم بقاء شائبة الجمعية والوصفية. (قوله: فعلى هذا اندفع السؤال) أيْ: على ما نقل عن الصراح منْ كون حضاجر بمعنى الجنس الشامل للذكر والأنثى اندفع السؤال المذكور في الشرح بقوله: فإن قلت: لا حاجة الخ؛ لأن مبناه على كون حضاجر بمعنى الأنثى. (قوله: الملازمة ممنوعة) أي: لا نسلم أنه لو كانت العلمية في حضاجر لكان بعد التنكير منصرفاً لجواز عود الجمعية بعد التنكير لزوال ما ينافيها؛ أعني: العلمية كما في أحمر علماً إذا نكر حيث قيل: تعود الوصفية فيه بعد زوال العلمية (قوله: فعلى هذا) أي على تقدير كونه علماً لجنس الضبع مذكراً كان أو مؤنثاً. (قوله: وقد عرفت ما فيه) من أن الضبع شامل للذكر والأنثى. (قوله: ولإمكان اعتبار الجمعية المطلقة) أي: الأصلية والحالية فلو قال شرطه أن يكون في الأصل لأفاد عدم اعتبار الجمعية الحالية.

والكثير[1] ولا[2] جمعية فيه[3] لا في الحال[4] ولا في الأصل؟ فأجاب[5] عنه : بأنه قد اختلف في[6] صرفه ومنعه[7] منه[8]، فهو[9] «إِذَا لَمْ يُصْرَفْ وَهُوَ[10] الأَكْثَرُ[11]» في موارد الاستعمال، فيرد به[12] الإشكال على قاعدة الجمع كما قلت[13] «فَقَدْ[14] قِيْلَ[15]» في التقصّي عنه[16] «إِنَّهُ[17]» اسم «أَعْجَمِيٌّ» ليس[18] بجمع لا في الحال[19] ولا في الأصل، لكنه «حُمِلَ[20]» في منع الصرف[21] «عَلَى مُوَازِنِهِ[22]» أي: على ما يُوازنُه من الجموع العربية كـ «أَنَاعِيْمُ وَمَصَابِيْحُ» فإنه[23] في حكمهما[24] من حيث الوزن، فهو[25] وإن لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه[26] من قبيله حكماً، فالجمعية على هذا التقدير[27] أعمّ من أن تكون[28] حقيقة أو حكماً، فبناء[29] هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الأسباب التسعة، وهو[30] الحمل على الموازن «وَقِيْلَ» هو[31] اسم «عَرَبِيٌّ[32]» ليس بجمع تحقيقاً، لأنه[33] اسم جنس[34] يطلق على الواحد والكثير، لكنه «جَمْعُ (سِرْوَالَةَ[35]) تَقْدِيْراً[36]» وفرضاً[37]، فإنه لمّا وُجِدَ[38] غير منصرف[39] ومن قاعدتهم[40] أنَّ هذا الوزن بدون الجمعية[41] لم يمنع الصرف ـ قدر[42] حفظاً لهذه القاعدة أنه[43] جَمْعُ (سِرْوَالَةَ) فكأنَّه[44] سمى كل قطعة من السَّرَاوِيْلِ[45] سِرْوَالَةً، ثم جمعت (سِرْوَالَةً)

(١) على سبيل البدلية. (٢) حالية. (٣) أي: في سراويل. (٤) مع أصل. (٥) مصنف. (٦) نائب فاعل اختلف. (٧) سراويل. (٨) من الصرف. (٩) السراويل. (١٠) أي: عدم الصرف. (١١) والجملة معترضة. (١٢) أي: السراويل. (١٣) أيها السائل. (١٤) جواب إذا. (١٥) قائله الإمام سيبويه وتبعه أبو علي. (١٦) أي: عن الإشكال الوارد. (١٧) السراويل. (١٨) سراويل. (١٩) صفة جمع أي كائن في الحال. (٢٠) صفة أعجمي. (٢١) غير منصرف. (٢٢) أو موازنة في كلام العرب. (٢٣) سراويل. (٢٤) أي: في حكم الجموع العربية. (٢٥) سراويل. (٢٦) اعتذار عن أنه لم يعد الحمل على الموازنة من الأسباب، ولقد يعتد عنه بأنه سبب على سبيل الاحتمال. (٢٧) أي: على هذا الجواب. (٢٨) أي: الجمعية. (٢٩) المقصود من هذا الكلام رد لصاحب المتوسط وهو الشارح الأول للكافية. (٣٠) أي: سبب الزيادة على التسعة. (٣١) إشارة إلى حذف المبتدأ المحذوف، وأشار الشارح بتقدير هو اسم. (٣٣) سراويل. (٣٤) كتمر ونخل. (٣٥) وهي قطعة من الخرقة. (٣٦) قدر تقليلا. (٣٧) عطف على تفسير لتقديرا. (٣٨) في استعمال العرب. (٣٩) حالية. (٤٠) نحاة. (٤١) التي هي السبب وهذا الوزن شرط في تأثيرها. م. (٤٢) أي: قدر جمعه لحفظ قاعدتهم. (٤٣) سراويل. (٤٤) شأن. (٤٥) المشتمل على القطع.

إِذَا لَمْ يُصْرَفْ وَهُوَ[1] الأَكْثَرُ فَقَدْ قِيْلَ: إِنَّهُ أَعْجَمِيٌّ حُمِلَ عَلَى مُوَازِنَةٍ وَقِيْلَ: عَرَبِيٌّ جَمْعُ سِرْوَالَةَ تَقْدِيْراً

(١) أي: المفهوم لم يصرف.

(قوله: فقد قيل: إنه اسم أعجمي) قائله سيبويه، وتقديم مذهبه وإتيانه بلفظ قد دل على ترجيحه لقوته، قال في المختار: السراويل معروف يذكر ويؤنث والجمع السراويلات، وقال سيبويه: سراويل واحدة وهي أعجمية عُرّبت فأشبهت من كلامهم ما لا ينصرف، ويحتج في ترك صرفه بقول ابن المقبل: فتىً فارسيٌّ في سراويل رامح. (قوله: لا على زيادة سبب آخر) المقصود من هذا رد كلام صاحب المتوسط والوافية والرضي حيث قالوا: إن هذا الجواب يستلزم أن تكون علل منع الصرف عشرة، فإن الحمل على الموازن زائدة على التسعة المذكورة. (قوله: وقيل: هو اسم عربي) قائله المبرد؛ أي: فيحتاج في منع صرفه إلى تقدير الجمعية كما يحتاج في منع صرف عمر إلى تقدير العدل. (لطيفة): حكي عن جماعة من النحاة أنهم اختلفوا في بناء سراويل، وهل هو منصرف أم لا، ودخل البرقي عليهم فقال: فيما أنتم قالوا: في بناء سراويل فما عندك فيه قال: مثل ذراع البكر أو أشد (صفدي). (قوله: لكنه جمع سروالة) والسروالة: قطعة خرقة قال الشاعر:

عليه من اللؤم سِرْوالَةٌ
فليس يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ

قال العصام في شرحه: قد سألني الوالد الأعز في صباه حين قرأ عليَّ هذا الدرس ببلد هراة أنه لِمَ لَمْ يحمل على موازنة على

(قوله: وهو الأكثر في موارد الاستعمال) أو مذهب الأكثر. (قال: أعجمي) خبر محذوف. (قال: حمل على موازنه): لأنه دخيل، والدخيل يميل إلى المجانس، وإنما لم يمنع من الصرف آجر المعرب مخففاً حملاً على موازنة من أفعل علماً؛ لأن جميع ما يوازنه ليس ممنوعاً من الصرف كأكلب وأبحر. (قوله: لكنه من قبيله حكماً) الخ اعتذار

(قوله: ومذهب الأكثر) يعني: أن قول المصنف رحمه الله في الأكثر، إما على حذف الجار والمجرور كما ذكره الشارح رحمه الله، أو على حذف المضاف. (قوله: خبر محذوف) أي: هو أعجمي. (قوله: والدخيل يميل إلى المجانس) بخلاف ما إذا كان عربياً؛ فإنه لا يمكن أن يقال: منع صرفه للحمل على موازنه؛ لأن الأصل لا يتبع الأصل. (قوله: آجر المعرب مخففاً) آجر: فارسي معرب قد يشدد راؤه وقد يخفف كذا في الصحاح. (قوله: حملاً على موازنه) كأذرح اسم بلدة. (قوله: لأن جميع ما يوازنه الخ) بخلاف ما يوازن سراويل فإن جمعه ممنوع من الصرف فحمل عليه سراويل طرداً للباب، وإن لم يكن فيه شيء

على (سَرَاوِيْلَ). «وَإِذَا[1] صُرِفَ[2]» أي: سَرَاوِيْلُ لعدم تحقق الجمعية تحقيقاً. والأصل في الأسماء الصرف «فَلاَ إِشْكَالَ[3]» بالنقض به[4] على قاعدة الجمع، ليحتاج[5] إلى التقصي[6] عنه[7]. «وَنَحْوُ: (جَوَارٍ[8])» أي: كل جمع[9] منقوص على وزن (فَوَاعِلَ) يائياً كان أو واوياً كـ (الجَوَارِي[10] والدَّوَاعِي[11]) «رَفْعاً وَجَرّاً» أي: في حالتي[12] الرفع والجر «كَقَاضٍ» أي: حكمه حكم (قَاضٍ) بحسب الصورة في حذف الياء عنه[13] وإدخال التنوين عليه[14] تقول: (جَاءَتْنِي جَوَارٍ) و(مَرَرْتُ بِجَوَارٍ) كما تقول: (جَاءَنِي قَاضٍ) و(مَرَرْتُ بِقَاضٍ) وأمّا[15] في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو: (رَأَيْتُ جَوَارِيَ) فلا إشكال[16] في حالة[17] النصب، لأن الاسم غير منصرف، للجمعية مع صيغة منتهى الجموع، بخلاف حالتي الرفع والجر فإنه[18] قد اختُلِف فيه. فذهب بعضهم[19]: إلى أنَّ الاسم[20] منصرف والتنوين فيه تنوين[21] الصرف، لأن الإعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من أحوال الكلمة بعد تمامها فأصل (جَوَارٍ) في قولك: (جَاءَتْنِي جَوَارٍ) (جَوَارِيٌ) بالضم[22] والتنوين، بناء[23] على[24] أن الأصل في الاسم[25] الصرف فبنى الإعلال

(١) عطف على إذا لم يصرف. (٢) لو قال وإن صرف. (٣) أي: بسراويل. (٤) اللام للاستفهام الإنكاري. (٥) أي: التخلص. (٦) عن الإشكال. (٧) استئناف أو اعتراض. (٨) يشير إلى أن الحكم الآتي ليس مخصوصاً بل يعم وفاز. (٩) جمع جارية. (١٠) جمع داعية في الأصل داعوة من الدعوة. (١١) إشارة إلى أنهما منصوبان على الظرفية والعامل فيها المماثلة المستفادة من الكاف. (١٢) أي: مثل جوارٍ. (١٣) أي: على مثل جواري. (١٤) كأنه قيل في حالة الرفع والجر فأمره كأمر كلمة قاضٍ في حال حالة الجر فأجاب بما ترى. لمحرره. (١٥) اسم لا. (١٦) خبره. (١٧) فإن صيغة منتهى الجموع مفقودة بحسب الظاهر. (١٨) الزجاج ومن تابعه وتبع الأخفش. (١٩) يعني: جوار في جاءتني جوار، وجوار في مررت بجوار. (٢٠) أي: تنوين التمكين العوض. (٢١) أي: بضم الياء. (٢٢) علة لكون جواري بالتنوين أو مفعول مطلق مقدر تقديره بني بناء. (٢٣) ثم الإعلال ثم منع الصرف. (٢٤) أي: المعرب مطلقاً.

وَإِذَا صُرِفَ فَلاَ إِشْكَالَ وَنَحْوُ جَوَارٍ رَفْعاً وَجَرّاً كَقَاضٍ.

عن أنه لم يعدّ الحمل على الموازن من الأسباب، وقد يعتذر عنه بأنه سبب على سبيل الاحتمال لا على القطع، قال المصنف في شرحه: يلزم هؤلاء أن يقولوا: الجمع وما أشبه الجمع، وقد قال بعضهم بذلك. (**قوله: قال: تقديراً**) أي: قدر تقديراً. (**قوله: فكأنه سمى كل قطعة من السراويل سروالة**) هذه عبارة السيد قدس سره، إنما قال: كأنه؛ لأن السروالة لم تجئ بمعنى قطعة من السراويل، بل جاءت بمعنى قطعة الخرقة فيكون المفرد مفروضاً، وإنما لم يجعل جمعاً لها بالمعنى الثاني حتى يكون المفرد متحققاً؛ لأن السراويل مختص بالإزار، فلا يصح أن

من أسباب منع الصرف. (**قوله: بأنه سبب على سبيل الاحتمال**)؛ لأنه على تقدير كون سراويل أعجمياً سبب، وعلى تقدير كونه عربياً ليس بسبب. (**قوله: قال المصنف رحمه الله**) تأييد لكونه سبباً لمنع الصرف على تقدير الحمل حيث صرح المصنف رحمه الله بلزوم ذكره في قران الجمع وإن قرنه بعضهم. (**قوله: قدر تقديراً**) والجملة صفة لسروالة. (**قوله: وإنما لم يجعل جمعاً لها**) أي: لم يجعل جمع سروالة بمعنى قطعة الخرقة كما نقل الرضي حيث قال: قال المبرد: وهو عربي جمع سروالة. والسروالة: قطعة خرقة، قال الشاعر: عليه من اللؤم سروالة. (**قوله: فلا يصح أن يكون الخ**)؛ إذ لا يصح إطلاق السراويل بمعنى قطاع الخرقة على الإزار. (**قوله: ولقائل أن يقول الخ**)

تقدير كونه عربياً، واحتيج إلى تقدير الجمعية؟ فاستحسنه كل من بلغه من الفضلاء، فأجبته: بأن العجمي غريب في كلام العرب، والغريب يتبع المتوطن المجانس بخلاف المتوطن العارف بحال الآخر، فاستحسن الجواب أيضاً. وقوله: تقديراً؛ أي: قدر تقديراً أو للتقدير والفرض. (**قوله: فكأنه سمي الخ**) ويؤيده مجيء سروالة بمعنى: قطعة من الثوب كما مر بالفارسية: بارة أزجامه، وفي الهندي يقال في الفارسية: شلوار، وعن أبي البقاء: السروال معرب شلوار، والتُبّان: سراويل صغير مقدار شبر ساتر للعورة الغليظة، ومن قبيل سراويل عباديد وعبابيد وشماطيط؛ بمعنى: القطع المتفرقة، فإنها مفردات عند الكل، ولذا يقال: عباديدي، وكأن المصنف خص السراويل بالذكر؛ لاختلاف القوم في توجيهه، وبه يظهر أن تقدير الجمع أولى (عصام). وكتب على قوله: فكأنه سمي الخ ما نصه صدر التسمية بكأن؛ لأن السروالة لم يجيء بمعنى قطعة من السراويل، بل بمعنى: قطعة الخرقة أو القطعة مطلقاً وكذا صدّر الجمع به أيضاً؛ لأن السراويل اسم جنس لم يلاحظ فيه معنى الإقطاع فالمراد أنه قدر جمعيته في الحال، ولم يقدر الجمعية في حضاجر علماً؛ لأنه في الأصل جمع تحقيقاً بخلاف سراويل، فإنه لم يوجد في كلامهم بمعنى الجمع فقدر أنه في الحال جمع سروالة ثم جمعت فأطلق على الإزار. (قال المصنف: فلا إشكال) باعتبار انتفاء الجمعية يعني: لا حاجة إلى شيء من التوجيهين؛ أعني: الحمل والتقدير. (قال المصنف:

ونحو: جوار) سواء كان علماً أو لا عند الجمهور، وقال يونس: أنه مقيد بكونه غير علم، فإنه علماً غير منصرف، والجواري: جمع جارية، وقوله: أي كل جمع الخ، تفسير للنحو مأخوذ من شرح الهندي. (قوله: والدواعي) مثال للجمع المنقوص الواوي، فإنه جمع داعية، وهي في الأصل داعوة من الدعوة. وقوله: أي: في حالتي الخ، إشارة إلى أنهما منصوبان على الظرفية، والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف. (قوله: بحسب الصورة) يعني: أن التشبيه ليس بحسب الحقيقة، بل المشبه جمع والمشبه به مفرد، وأن المشبه غير منصرف بخلاف المشبه به، وقال عصام: ولا عليك أن تستفيد من قوله: كقاض الانصراف أيضاً؛ لأنه أبعد من التكلف وإن كان الجمهور على عدم الانصراف، كيف ومن يجعله غير منصرف لا بد له من أن يجعل التنوين عوضاً عن الياء أو عن حركته، ولا نظير له، وأن يعتبر الاسم أولاً مع الجر وتنوين الصرف ثم بعد الإعلال يسقط تنوين الصرف، ويأتي بهذا التنوين أو يجعل فتحته بمنزلة الكسرة ويحذف الياء من غير التقاء الساكنين للثقل المعنوي في غير المنصرف، ثم يأتي بتنوين العوض، وقوله: في حذف الياء عنه؛ أي: بعد الإسكان لثقل الرفع والجر عليه. (قوله: فإنه قد اختلف فيه) أي: في جوارٍ رفعاً وجراً أنه منصرف أم لا فذهب بعضهم وهو الأخفش والزجاج إلى أن الاسم المعهود؛ أعني: نحو جوار في حالتي الرفع والجر منصرف؛ يعني: بعد الإعلال أيضاً كما قبله. (قوله: لأن الإعلال المتعلق الخ) ولأن الإعلال سببه محسوس وهو الاستثقال، فيكون أقوى، ومنع الصرف سببه أمر معنوي فيكون أضعف. وقوله: بناء على أن الأصل الخ، تعليل لقوله: والتنوين؛ أي: ينبغي أن يقال: بالضم بلا تنوين لوجود الجمعية في الأصل، إلا أنه مبني الإعلال على ما هو الأصل

يكون السروالة بهذا المعنى مفرداً له، ولقائل أن يقول: أن سراويل منقول من المعنى الجمعي إلى هذا الجنس، ولم يلاحظ فيه معنى الإقطاع أصلاً فجاز أن يكون منقولاً إليه من معنى إقطاع الخرقة لا من إقطاع الإزار، إن قيل: نقل الجمع إلى الواحد في الأجناس لم يجئ نعم جاء في الأشخاص كمدائن. أجيب: بأن ذلك في الجمع المحقق لا في مطلق الجمع، وبأن المفرد إذا اشتمل على الإقطاع جاز إطلاق اسم تلك الإقطاع عليه كما يقال: ثوب شراذم جمع شرذمة وهي القطعة، وفيه أن ذلك من باب إجراء الجمع على الواحد لا من باب إطلاق الجمع عليه اللهم إلا أن يقال: إذا صح الإجراء صح الإطلاق. (قال: وإذا صرف) لما كان عدم الصرف غالباً، والصرف مغلوباً كان لفظ إذا في الأول واقعاً موقعه، وفي الثاني واقعاً موقع إن للمشاكلة. (قال، فلا إشكال بالنقض به على قاعدة الجمع) لا يخفى أن نفي جنس الإشكال بهذا المعنى لا ينافي إثبات الإشكال، من وجه آخر هو أن سراويل إذا صرف كان ينبغي أن يصرف مصابيح؛ لأنه يوازن مفرداً كما يصرف فرازنة؛ لأنه يوازن كراهية ويمكن أن يدفع بأن سراويل مفرد أعجمي، ولا اعتبار لموازنة الأعجمي أو بالندور أو بتقدير الجمع في سراويل مطلقاً صرف، أو لم يصرف؛ وذلك

يعني: إنما لا يصح إطلاق سراويل بمعنى قطاع الخرقة على الإزار ابتداء، لكن السراويل منقول من المعنى الجمعي الدال على العدد إلى هذا الجنس؛ أعني: الإزار ولم يلاحظ فيه معنى الجمع أصلاً حيث لا يعمل معه إلا معاملة المفرد فحينئذ جاز أن يكون منقولاً إلى ذلك الجنس من معنى قطاع الخرقة لوجود المناسبة المصححة للنقل، فيكون مفرده محققاً لا من قطاع الإزار. (قوله: إن قيل الخ) أي: إن قيل في الجواب عن قوله: لقائل أن يقول: إن القول بكونه منقولاً عن المعنى الجمعي إلى الجنس باطل؛ لأن نقل الجمع إلى الواحد في الأجناس لم يجيء في كلامهم، فلا يقال لرجل: رجال، نعم جاء ذلك في الأشخاص كمدائن لمدينة معينة، اعلم أن الصواب أن يقال: في الأعلام ليشمل الأعلام الجنسية كحضاجر، والقول بأن المراد بالأجناس أسماء الأجناس أو بأن المراد بالأشخاص الأعلام سواء كان شخصياً أو جنساً، أو بأن المعاني الجنسية إذا أخذت من حيث هي مع قطع النظر عن الصدق فهي أشخاص تكلف. (قوله: أجيب بأن ذلك الخ) أي: عدم نقل الجمع إلى الواحد إنما هو في الجمع الذي ثبتت جمعيته بأن استعمل في إطلاقاتهم بمعنى الجمع لا في مطلق الجمع الشامل للمحقق والمقدر وجمعية سراويل مقدرة؛ فإنه منقول كعدل عمر؛ وذلك لأن لنا قاعدة ممهدة أن ما على وزن الوزن لم يمنع إلا الجمعية ولم يتحقق فيه لكونه اسماً لآلة مفردة، وقدرناها لئلا يلزم نقض القاعدة الممهدة. (قوله: بأن المفرد الخ) جواب ثان بالتغيير؛ يعني لا نقول: إن سراويل منقول من المعنى الجمعي إلى الجنس حتى يلزم نقل الجمع إلى الواحد في الأجناس، بل نقول: إن السراويل بمعنى الأقطاع تطلق على الإزار بناء

لاختصاص هذا الوزن بالجمع، فمن نظر إلى التقدير منعه من الصرف، ومن نظر إلى وقوعه على الواحد صرفه. (قوله: أي: كل جمع منقوص) وكذا كل فرد غير منصرف منقوص كقاض اسم امرأة، وأعيل مصغراً لا مقصور كأعلى، فإن الألف فيه ثابتة لخفتها. (قوله: أي: في حالتي الرفع والجر) إشارة إلى أنهما منصوبان على الظرفية، والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف. (قوله: لأن الإعلال المتعلق بجوهر الكلمة)؛ ولأن الإعلال سببه قوي وهو الاستثقال المحسوس، ومنع الصرف سببه ضعيف وهو مشابهة غير محسوسة.

على أن المفرد إذا اشتمل على الأقطاع جاز إطلاق بناء اسم تلك الأقطاع عليه، وفيه بحث؛ إذ هذا إنما يصح إذا كان معنى السروالة مطلق القطعة لا قطعة الخرقة. (قوله: إن ذلك) أي: ذلك القول من قبيل الإجراء بجعله صفة للواحد وخبراً له لا من قبيل الإطلاق بأن يذكر الجمع ويراد به الواحد والكلام فيه. (قوله: إذا صح الإجراء)؛ لأنه إذا صح التوصيف به صح التفسير به. (قوله: كان لفظ إذا في الأول واقعاً موقعه الخ) فإن إذا يستعمل فيما هو قطعي الوقوع والغالب قطعي الوقوع. (قوله: والثاني الخ) أي: إذا الثاني وقع موقع إن؛ لأن كلمة إن تستعمل في المشكوك والمغلوب لندرته مشكوك الوقوع. (قوله: للمشاكلة) وهو التعبير عن الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته وراعى المشاكلة مع أنه خلاف أسلوب قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ﴾ الآية؛ لأنه صرح بمغلوبيته بقوله: وهو الأكثر اهتماماً بشأنه، فإيراد كلمة أن يكون تكراراً. (قوله: بهذا المعنى) أي: بالنقض بالسراويل على قاعدة الجمع. (قوله: مفرداً) وهو سراويل. (قوله: ولا اعتبار الخ) إنما الاعتبار لموازنة العربي فإنه يحصل به فتور في الجمعية. (قوله: أو بالندور الخ) أي: يمكن أن يدفع بأن سراويل على تقدير عربيته نادر لم يجيء غيره أصلاً، والنادر كالمعدوم، فكأنه لا نظير لمفرد المصابيح في العربية. (قوله: فمن نظر الخ) دفع لما يتوهم من أنه على تقدير الجمعية فيه كيف يتصور والاختلاف في صرفه وعدم صرفه. (قوله: وكذا كل مفرد الخ) أي: مثل كل جمع منقوص حالتي الرفع والجر كل مفرد غير منصرف منقوص كقاض اسم امرأة؛ فإنه غير منصرف للعلمية والتأنيث، وأصله قاضي بالرفع والتنوين بناء على أن الأصل في الاسم الصرف حذفت الضمة للاستثقال، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار قاض، فلما أسقط منه تنوين الصرف لكونه غير منصرف وعوض عن الياء المحذوفة أو حركتها التنوين لاستثقال الياء المكسور ما قبلها لفظاً مع كونه مستثقلاً معنى للفرعيتين صار قاض. (قوله: وكذا الحال في حالة الجر) وكذا أعيل فإنه غير منصرف لوزن الفعل والوصفية عمل به ما عمل بقاض وجوار. (قوله: لا مقصور بالجر) عطف على منقوص؛ فإنه لا يحذف منه الألف ولا يدخله التنوين كأعلى فإن أصله أعلى أبدل الياء بالألف لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم أسقط عنه تنوين الصرف وأبقيت على حالها لخفتها بخلاف قاضي وأعيل؛ فإنه بعد حذف تنوين الصرف عنه عوض عن الياء والحركة التنوين سد الباب عود الياء بعد حذف تنوين الصرف كيلا يثقل اللفظ بعودها. (قوله: منصوبتان الخ) فكان الأصل حالة الرفع والجر حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. (قوله: والعامل الخ) والمعنى يشبه جوار في حالة الرفع والجر بقاض بخصوص هذا الملفوظ فلا حاجة له إلى التقييد بحالة الرفع والجر. (قوله: لأن الإعلال متعلق الخ) معنى تعلقه بجوهر الكلمة إن الإعلال سواء كان بالحذف أو القلب والتسكين يحصل به التغير في جوهر الكلمة وليس معناه أن الإعلال يتعلق بالكلمة في ذاتها حتى يرد أن إعلال جوار ليس كذلك لكونه بسبب ثقل الحركة الحاصلة بالعامل. (قوله: سببه قوي) فالاعتناء بشأنه أهم.

على ما[1] هو الأصل[2] ثم سقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار[3] (جَوَارٍ) على وزن (سَلاَمٍ وكَلاَمٍ) فلم[4] يبق على صيغة منتهى الجموع فهو[5] بعد الإعلال أيضاً[6] منصرف[7]، والتنوين فيه[8] للصرف كما كان قبل الإعلال كذلك[9]. وذهب بعضهم: إلى أنه[10] بعد الإعلال غير المنصرف، لأنَّ فيه[11] الجمعية مع صيغة منتهى الجموع، لأنَّ المحذوف بمنزلة المقدر، ولهذا[12] لا يجري[13] الإعراب على الراء[14]، والتنوين فيه[15] تنوين العوض فإنَّه لما أُسقط تنوين[16] الصرف[17] عوض عن الياء المحذوفة أو عن حركتها هذا التنوين[18]. وعلى هذا[19] القياس[20] في حالة[21] الجر بلا تفاوت،

(١) عبارة عن الصرف. (٢) وهو الصرف لأنه مقدم على الإعلال. (٣) أي: جواري بعد الإعلال. (٤) نحو: جوار بعد الإعلال. (٥) نحو: جوار. (٦) كما قبل الإعلال. (٧) بناء على الأصل. (٨) نحو: جوار. (٩) كما أن التنوين قبل الإعلال كان للصرف. (١٠) نحو: جوار. (١١) أي: في نحو جوار. (١٢) أي: لأجل أن المحذوف ثابت تقديراً للإعراب .م. (١٣) أي: لا يتصور. (١٤) أي: في نحو جوار. (١٥) الذي: في نحو جوار. (١٦) أي: الضمة وبقي جوار على الحركة. (١٧) لعدم الصرف. (١٨) أي: تنوين نحو جوار. (١٩) مقدم خبر. (٢٠) الذي جرى في حالة الجر. (٢١) مؤخر مبتدأ.

في الاسم وهو الصرف. (قوله: فصار جوار على وزن سلام) أي: يكون في الوزن مشابهاً بسلام وكلام كما أن صيافلة وفرازنة مشابهان بكراهية وطواعية على ما سبق. وقوله: على صيغة؛ أي: على وزن صيغة الخ كما في نسخة. وقوله: أيضاً؛ أي: كما كان منصرفاً قبل الإعلال. (قوله: وذهب بعضهم) وهو سيبويه ومن معه، وليس قوله: مبنياً على تقديم منع الصرف على الإعلال كما قال المبرد: وإلا لوجب الفتح في قولك: مررت بجواري كما في اللغة القليلة الخبيثة، بل الأصل عنده جواري بالتنوين، والإعلال مقدم على منع الصرف، فحذفت الياء للساكنين ثم وجد بعد الإعلال صيغة الجمع الأقصى حاصلة تقديراً؛ لأن المحذوف للإعلال كالثابت فحذف تنوين الصرف فخافوا رجوع الياء؛ لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظاً بكونه منقوصاً، ومعنى لكونه فرعاً، فعوّضوا التنوين[1] عن الياء. (قوله: بعد الإعلال غير منصرف) فلينظر أنه قبل الإعلال هل هو منصرف أو غير منصرف كما عند المبرد؟ فإن لي في هذا تردداً. (قوله: عوض عن الياء المحذوفة أو حركتها الخ) المفهوم من هذا البيان أن من يجعله غير منصرف يجعل الإعلال مقدماً على منع الصرف سواء كان التنوين عوضاً عن الياء أو عن الحركة، وينبغي أن يكون كذلك لكن من قال: إن التنوين عوض عن الحركة هو المبرد، والمستفاد من كلام الرضي كما سننقله إن منع الصرف مقدم على الإعلال عنده، وأجيب: بأن حصر القول بالتعويض عن الحركة على المبرد لا ينفي كونه احتمالاً عقلياً على القول بتقدم الإعلال على منع الصرف هذا وعبارة الرضي، قال المبرد: التنوين عوض عن حركة الياء؛ إذ منع الصرف وأصله جواريٌ بالتنوين ثم جواريُ بحذفه ثم جواريْ بحذف الحركة للاستثقال، ثم جوارٍ بتعويض التنوين عن الحركة؛ لتخفيف الثقل بحذف الياء للساكنين، وقال سيبويه والخليل: أن التنوين عوض عن الياء، ففسر[2] بعضهم وهو

(١) لأن التنوين أخف من الياء والخفة اللفظية مقصود في غير المنصرف بقدر الإمكان تنبيهاً على ثقله المعنوي بكونه متصفاً بالفرعيتين.
(٢) وهو الحق.

(قوله: على وزن سلام) فصار مثل فرازنة المشبهة بكراهية. (قوله: وذهب بعضهم إلى أنه بعد الإعلال الخ) يفهم منه أن من جعله غير منصرف يجعل الإعلال مقدماً على منع الصرف سواء كان التنوين عوضاً عن الياء أو عن الحركة، وينبغي أن يكون كذلك؛ لأن منع الصرف لو كان مقدماً على الإعلال لوجب الفتح حالة الجر، والقول بأن الفتح في حكم الكسر؛ لأنه بمعناه بعيد لكن من قال: إن التنوين عوض عن الحركة هو المبرد، والمفهوم من كلام الرضي أن منع الصرف مقدم على الإعلال عنده، وأصل جوار جواري بالتنوين؛ لأن أصل الاسم الصرف، ثم جواري بحذفها وإثبات الحركة، ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال، ثم جوار بتعويض التنوين عن الحركة؛ ليخف الثقل بحذف الياء للساكنين.

(قوله: يفهم منه الخ) حيث صرح بأنه بعد الإعلال غير منصرف وبأن المحذوف بمنزلة المقدر. (قوله: سواء كان التنوين عوضاً عن الياء) كما هو المشهور من أن سيبويه والخليل قالا: إن التنوين عوض عن الياء. (قوله: أو عن الحركة) كما هو الأولى والأنسب بالقياس؛ لأنه إذا كان حذف الياء لأجل التنوين بناء على أن الإعلال مقدم على منع الصرف يكون التنوين كالمنافي للياء والعوض عن الشيء يجب أن يكون مناسباً له كذا في بعض الشروح. (قوله: أن يكون كذلك) أي: يكون الإعلال مقدماً على منع الصرف على التقديرين. (قوله: لوجب الفتح في حالة الجر)؛ لأن منع الصرف يقتضي سقوط التنوين والكسرة كما في حالة النصب. (قوله: والقول) أي: القول في دفع هذا الاعتراض بأن الفتحة في جواري في حالة الجر في حكم الكسرة؛ لأنه في غير المنصرف بمعناه فيكون ثقيلاً على الياء كالكسرة فحذف للتخفيف فصار جواري، ثم عوض عن الكسرة المحذوفة التنوين ليخف الثقل بحذف الياء للساكنين؛ فإن الياء المكسور ما قبلها في أثقل الجموع ثقيل جداً بعيد جداً؛ لأن الثقل إنما هو بالكسرة الحقيقية لا في الفتحة التي في حكمها. (قوله: لكن الخ) استدراك على التعميم المذكور بقوله: سواء كان عوضاً عن الياء أو عن الحركة؛ أي: هذا التعميم غير صحيح؛ لأن القائل بتعويض الحركة هو المبرد، وهو يقول بتقدم منع الصرف على الإعلال كما ذكره الشارح الرضي رحمه الله، والجواب: أن حصر القول بالتعويض عن الحركة على المبرد لا ينفي كونه احتمالاً عقلياً على القول بتقدم الإعلال على

وفي لغة بعض العرب: إثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب. تقول[1]: (مَرَرْتُ بِجَوَارِيَ[2]) كما تقول: (رَأَيْتُ جَوَارِيَ[3]) وبناء هذه اللغة[4] على تقديم منع الصرف على الإعلال فإنه حينئذ[5] تكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة[6] فما[7] وقع فيه[8] الإعلال وأما[9] في حالة الرفع فأصل (جَوَارٍ) (جَوَارِيُ[10]) بالضمة بلا تنوين[11] حذفت الضمة للثقل[12] وعوض عنها التنوين، فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار (جَوَارٍ)[13] وعلى هذه اللغة[14] لا إعلال إلا في حالة واحدة[15]، بخلاف اللغة المشهورة، فإنه فيها الإعلال[16] في الحالتين[17]، كما عرفت[18]. «التَّرْكِيْبُ[19]»

(١) حالة النصب. (٢) بفتح الياء بلا تنوين. (٣) بفتح الياء بلا تنوين. (٤) أي: لغة بعض العرب. (٥) أي: حين تقدم منع الصرف على الإعلال. (٦) كونها جزء الألف فلا يوجب الإعلال. (٧) نافية. (٨) أي: في مثل جوار في حالة الجر. (٩) بناء هذه ألفا. (١٠) مثل ضوارب. (١١) لتقدم منع الصرف على الإعلال. (١٢) على الياء. (١٣) بالكسر والتنوين. (١٤) أي: تقدم منع الصرف على الإعلال. (١٥) وهي حالة الرفع فقط. (١٦) أي: في الجوار. (١٧) أي: الرفع والجر. (١٨) تفصيلاً. (١٩) الألف واللام للعهد، المعدود من أسباب منع الصرف.

التَّرْكِيْبُ[1]

(١) وهو صيرورة كلمتين أو أكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد نحو: النجم ويفرد علمين. حلبي.

(قوله: وفي لغة بعض العرب إثبات الياء) وهي قبيحة وعليه قول الفرزدق:

ولو كانَ عَبْدُ اللهِ مَولَىٰ هَجَوتُهُ
ولٰكنَّ عَبْدَ اللهِ مَولَى مَوالِيا

ويجوز أن يجعل الياء للمتكلم، والأصل موالي بتشديد الياء حذفت الياء الأولى وزيدت الألف للإشباع، ولا يخفى ما فيه من المبالغة في الهجو. **(قوله: وهو صيرورة كلمتين أو أكثر كلمة واحدة)** ولا شبهة في أن التركيب الذي يناسب أن يعد من الأسباب تركيب يوجد في الأسماء، وهو المعرف ههنا لا مطلق التركيب، فصح التعريف جمعاً، لا يقال: فإذن لا منع الصرف. **(قوله: ثم جواري)** بإثبات الياء الساكنة مع التنوين. **(قوله: ليخف الخ)** أي: عوض التنوين عن الحركة ليجتمع الساكنان الياء والتنوين، ويخف الثقل بحذف الياء لالتقاء الساكنين. **(قوله: موالي بتشديد الياء)** كان الأصل موال فلما أضيف إلى ياء المتكلم سقط التنوين وعادت الياء المحذوفة واجتمع الياءان فأدغمت إحداهما في الأخرى فصار موالي بالتشديد. **(قوله: حذفت الياء الأولى)** في الرضي وربما ورد في الندرة الحذف؛ أي: حذف الياء والقلب؛ أي: قلبها ألفاً في غير النداء، لكن الحذف في الفواصل والقوافي ليس بنادر طلباً للازدواج. فههنا يجوز أن يقال: حذفت الياء الأولى اكتفاء بالكسرة، ويجوز أن يقال: قلبت الياء الثانية ألفاً، لكن لما كان الحذف أكثر اختاره المحشي رحمه الله مع ما فيه من المبالغة في الهجو حيث جعله مولى موالي نفسه. **(قوله: لا مطلق التركيب)** أي: ليس المعرف مطلق التركيب حتى يرد أنه غير جامع لخروج التراكيب من الإسنادية والإضافية والتوصيفية ما لم يصر فيها الكلمتان واحدة، بل المعرف التركيب الذي يوجد في الأسماء، فلا يضر خروجها عن التعريف؛ لعدم كونها من أفراد المعرف. **(قوله: فإذن الخ)** أي: إذا كان المعرف التركيب الذي يوجد في الأسماء. **(قوله: ولو سلم)** أي: لو سلم الحصر، فنقول: العلمية شرط لتحقق التركيب وثبوته، فلا يقتضي وجود فرد

السيرافي قول سيبويه: بأن أصله جواري بالتنوين والإعلال مقدم على منع الصرف، لما ذكرنا من أن الإعلال سببه قوي، وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة ومنع الصرف سببه ضعيف؛ إذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل فحذف الياء للساكنين، ثم وجد بعد الإعلال صيغة الجمع الأقصى حاصلة تقديراً؛ لأن المحذوف بالإعلال كالثابت فحذف تنوين الصرف إلى آخر ما ذكرناه سابقاً. **(قوله: وفي لغة بعض العرب)** وهي لغة رديّة إثبات الياء في نحو: جوار في حالة الجر كقوله: كجواري يلعبن بالصحراء. **(قوله: إثبات الياء في حالة الجر)** استقبحها الرضي، ووجهه: أن الجر لا يدخل على الياء حتى يمنع منه ويفتح حال الجر بخلاف سائر الحروف، فإن الجر يدخل عليها فيكون في موضع الجر مفتوحاً عند امتناعه وعلى هذه اللغة ورد قول الفرزدق:

ولَوْ كانَ عبدُ اللهِ مَولىَ هَجَوْتُه
ولٰكِنَّ عبدَ اللهِ[1] مَولى مَوَالِياً

واستعمال الفرزدق لا يدل على فصاحتها وعدم قبحها؛ لأن ظاهر هذا البيت هجو لعبد الله فاختار اللغة القبيحة للهجو للتعريض بأن عبد الله من أهل اللغة القبيحة الخارجة عن الفصاحة، وجوز البعض أن يكون الياء ضمير المتكلم والألف للإشباع، وفيه أنه حينئذ لا وجه لحذف اللام من الكلمة إلا أن يقال: حذف لضرورة الشعر أو حذف ياء المتكلم وعوّض الألف عنه كما في يا غلامياً. **(قوله: وبناء هذه اللغة)** مبتدأ خبره قوله: على تقديم؛ أي: بناء لغة بعض العرب كائن على تقديم منع الصرف على الإعلال كما قاله المبرد، وقوله: فإنه حينئذ علة لكون بناء هذه اللغة على التقديم المذكور، وقوله: مفتوحة؛ أي: بدون تنوين، وقوله: وعوّض عنها التنوين؛ أي: عوّضت عن الضمة كما قال به

(١) أراد به عبد الله بن أبي أسحق النحوي، والمولى: الحليف للقوم لا يكون إلا ذليلاً ينضم معهم يعتز بهم، وعبد الله مولى لبني الحضرم، وهم موالي لبني عبد شمس (عصام).

وهو صيرورة[1] كلمتين أو أكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء منه فلا يرد نحو: (النجمُ وبصريٌّ) علمين «شَرْطُهُ[2] العَلَمِيَّةُ» ليأمن[3] من[4] الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف «وَأَنْ لاَ يَكُونَ بِإِضَافَةٍ[5]» لأنَّ[6] الإضافة تخرج المضاف إلى الصرف[7] أو إلى حكمه[8]، فكيف يؤثر[9] في المضاف إليه ما[10] يضاده؟

(١) مصدر من صار يصير مضافة إلى اسم. (٢) في سبب منع الصرف. (٣) علة لمقدر بشرط العلمية. (٤) سبب الإعلال. (٥) الباء للملابسة. (٦) علة لعدم الإضافة. (٧) عند الزمخشري. (٨) عند المصنف لما سبق. (٩) أي: الإضافة. (١٠) أي: منع الصرف.

شَرْطُهُ: العَلَمِيَّةُ وَأَنْ لاَ يَكُونَ بِإِضَافَةٍ

حاجة إلى اشتراطه بالعلمية؛ لأن المركب المجعول كلمة واحدة لا يكون إلا علماً؛ لأنا نقول: لا نسلم الحصر لجواز أن ينقل أولاً إلى معنى جنسي أو ينقل أولاً إلى معنى علمي، ثم ينقل إلى معنى جنسي كما إذا أنكر ذلك العلم، ولو سلم فنقول: العلمية شرط لتحققه وثبوته لا اشتراطه. **(قوله: من غير حرفية جزء)** إن قلت: اعتبار هذا القيد فيما أريد بالتركيب من غير اعتبار في الإضافة والإسناد تحكم. قلنا: الحرف لما كان شديد الالتصاق بالكلمة لم يظهر أثر تركيبهما فلم يعدّا من جنس التركيب الذي يناسب أن يعدّ سبباً، بخلاف التركيب من الاسمين إسنادياً كان أو إضافياً، ولما لم يوجد التركيب من الفعلين لم يحتج إلى نفيه بوجه. **(قوله: ليأمن من الزوال)** والانحلال أو ليتحقق سبب آخر حتى

المبرد: حتى التقى ساكنان فسقطت الخ. **(قال المصنف: التركيب)** أي: المعهود في باب منع الصرف؛ أعني: التركيب المزجي الغير المبني، فاعلم أن التركيب ستة أقسام: إسنادي، وتوصيفي، وإضافي، وصوتي، وتضمني[1]، ومزجين والمراد بالتركيب المزجي: كل اسمين لم يكن بينهما ارتباط قبل التركيب بوجه ثم وضع المجموع لشخص، فالجزء الأول مبني على الفتح كالباء في ضاربة، والأخير منصرف إن لم يكن علماً وغير منصرف إن علماً، فقوله: معدي كرب، حقه أن يكون بفتح الياء؛ لكنه أسكن على غير قياس، ومعدي قيل: أصله معدي بالتشديد فخفف، والكرب: بمعنى الكربة، وهو غير منصرف للعلمية والتركيب. **(قوله: وهو صيرورة كلمتين الخ)** يشير إلى أن التركيب مصدر مجهول؛ لأن معلومه صفة المتكلم فلزم تأويله كما في العدل وقوله: كلمة واحدة؛ أي: من جهة المعنى، وقوله: فلا يرد تفريع على القيد الأخير. **(قال المصنف: شرطه العلمية)** أي: ليصير لازماً بعيداً عن الانفكاك والياء مصدرية أو نسبية كما مر، وقوله: فيحصل له قوة؛ أي: لزوم لا بمعنى ما يقابل الضعف. **(قال المصنف: وأن لا يكون بإضافة)** أي: لا يكون مركباً إضافياً؛ نحو: امرئ القيس، فإنه لا يلائم منع الصرف، وقوله: لأن الإضافة؛ أي: التركيب الإضافي، فلا يرد المناقشة في قوله: فكيف يؤثر في المضاف إليه ما يضاده بأن المؤثر التركيب لا الإضافة كما ستعرف، وقوله: إلى الصرف؛ أي: عند الجمهور أو إلى حكمه؛ أي: عند المصنف. **(قوله: فكيف يؤثر في المضاف إليه ما يضاده؛ أعني: الصرف)** وقد كتب غير واحد من الفضلاء على هذا ما يكشف الغطاء، فمنهم محمود المناستري حيث قال: أي: فكيف يؤثر التركيب الإضافي في المضاف إلى الصرف، وهو المنع في لفظ منع الصرف مع أن مقتضى الإضافة عدمه، وهو الصرف فقوله: ما يضاده بدل كل من لفظ المضاف، ولا يجوز أن يكون صفة له لأن ما بمعنى الذي لا يكون صفة للمعرفة كما علم في قوله تعالى: ﴿مَكَّنَّٰهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾ الآية. وقوله: أعني منع الصرف، تفسير للموصول، ويجوز أن يراد من قوله في المضاف إليه حقيقة المضاف إليه، وهو الجزء

(١) أي: تضمني للحرف، ويقال: لها التعدادي.

آخر سوى العلم. **(قوله: لا اشتراطه)** أي: ليس العلمية تقييداً له بالشرط حتى يقتضي وجوده بدونها. **(قوله: إن قلت اعتبار الخ)** يعني: أن هذه القيود الثلاثة العدمية متساوية الأقدام في أن التركيب لا يؤثر في منع الصرف بدونها فاعتبار أحدها؛ أعني: عدم حرفية جزء في مفهوم التركيب وعدم اعتبار الآخرين في مفهومه وجعله شرطاً لتأثيره في منع الصرف تحكم؛ أي: حكم من غير دليل فارق بينهما. **(قوله: قلنا الخ)** حاصله إبداء الفرق وهو أنه لما لم يظهر للتركيب الذي أحد جزئيه حرف أثر في اللفظ حتى أعرب المجموع بإعراب جزء واحد لم يعد ذلك التركيب من جنس التركيب الذي كلامنا فيه، وأخرج من مفهومه لعدم مناسبته إياه لكون ما نحن فيه سبباً ولا سببية في هذا التركيب لشيء بخلاف التركيب الإسنادي والإضافي، فإن له تأثيراً في اللفظ من البناء وإخراج المضاف إلى الصرف فعد من جنس التركيب الذي كلامنا فيه لمناسبته إياه في التأثير وأخرج بالاشتراك. **(قوله: ولما لم يوجد الخ)** دفع توهم أن يقال: كان على الشارح رحمه الله أن يقول: من غير فعلية الجزئين؛ لأن هذا التركيب أيضاً غير مؤثر في منع الصرف. **(قوله: أو ليتحقق الخ)**؛ إذ لا يجتمع التركيب مع سبب آخر غير مشروط بالعلمية، ثم الظاهر الواو لعدم المنافاة بين التعليلين إلا أنه أورده تنبيهاً على استقلال كل منهما في العلمية. **(قوله: أي: لزوم)** أي: ليس المراد بالقوة معناها المتبادر؛ أعني: مقابلة الضعف؛ إذ التركيب لا يقبلها. **(قوله: الباء للملابسة)** لم يجعل الباء للسببية؛ إذ الإضافة والإسناد ليسا سبباً لصيرورة الكلمتين كلمة واحدة، بل الوضع الثاني، نعم إنه ملابس لهما حيث وضع المركب على هذه الهيئة. **(قوله: وذلك لأن)** أي: الاشتراط المذكور ثابت لأن الخ وفيه إشارة إلى أن دليل الشارح رحمه الله

أعني[1]: منع الصرف «ولا[2] إسْنَادٍ» لأنَّ[3] الأعلام المشتملة على الإسناد من قبيل المبنيات

(١) تفسير لقوله: ما في ما يضاده. (٢) في الأصل أو في الحال. (٣) علة لمقدر وإنما الشرط عدم الإسناد في التركيب لأن آه لمجرده.

يترتب أثر المنع. (قوله: فيحصل له قوة) أي: لزوم (قال: وأن لا يكون بإضافة ولا بإسناد) الباء للملابسة؛ أي: أن لا يكون ذلك التركيب ملابساً لهيئة الإضافة والإسناد؛ وذلك لأن كل كلمة قلت عن مركب إعرابها وبناؤها باعتبار المنقول منه ومعناها باعتبار المنقول إليه فلا يصح اعتبار منع صرفها باعتبار وضعها العلمي لامتناع اعتبار حكمه. (قوله: لأن الإضافة) الخ، أو لأن تأثيرها إما في الجزء الأول وهو باطل لما عرفت، وإما في الجزء الثاني على قياس بعلبك وهو أيضاً باطل؛ لأنه مشغول بإعراب الحكاية. (قوله: فكيف تؤثر في المضاف إليه) أي: إذا كان في طبع شيء اقتضاء أمر لا يجوز أن يكون فيه اقتضاء ما يضاده سيما في مادة واحدة حكماً فإن المركب الإضافي في حكم كلمة واحدة. (قوله: من قبيل المبنيات) عند جماعة منهم المصنف ومن قبيل المعربات

قاصر؛ لأنه إنما يدل على أن المركب الإضافي والإسنادي لا يمكن منع صرفه نظراً إلى حال الإضافة والإسناد، ولم لا يجوز اعتبار عدم صرفه نظراً إلى الوضع العلمي الطارئ. (قوله: نقلت عن مركب الخ) بخلاف ما نحن فيه فإنه غير منقول فأثبت له حكم العلمية كالمفردات؛ لأن مدلوله مفرد. (قوله: إعرابها) المعين كما في المضاف إليه في عبد الله أو إعرابها المطلق كما في المضاف منه وفي الجزئين كما في حسن وجهه وسيضرب زيد، وفي أحدهما كما في ضرب زيد. (قوله: باعتبار المنقول عنه) ليشعر بكونه منقولاً. (قوله: ومعناها الخ) اعتباراً للوضع الطارئ بالنقل. (قوله: لما عرفت) في الشرح من أن الإضافة تجعل المضاف متصرفاً أو في حكمه فلو أثرت في منع صرفه يلزم اجتماع المتضادين. (قوله: لأنه مشغول بإعراب الحكاية) بخلاف بعلبك لعدم سبق حال التركيب على العلمية. (قوله: أي: إذا كان الخ) اندفع بذلك ما يختلج في الوهم من أنه يجوز أن يكون مؤثراً في المضاف للصرف وفي المضاف إليه لعدمه. (قوله: في حكم كلمة واحدة) ولذا يكتسب المضاف التعريف من المضاف إليه ولا يجوز الفصل بينهما في السعة. (قوله: عند جماعة منهم المصنف رحمه الله) إن كانت هذه الحاشية منوطة على قوله: من قبيل المبنيات المتقدم على السؤال المتعلق ببيان المركب الإسنادي، فيرد عليه أنه مخالف لما نقله الشارح الرضي رحمه الله عن المصنف رحمه الله في بحث المركبات من أن المركب الإسنادي ليس بمعرب ولا مبني إما قبل العلمية؛ فلأن الإعراب والبناء من عوارض الكلم لا الكلام، وإما بعد العلمية؛ فلأنه محكي اللفظ فلا يطلق عليه أنه معرب في الظاهر أو مبني لاشتغال حرفه الآخر بالحركة التي كانت عليه إعرابية أو بنائية أو بالسكون الذي كان كذلك، فإن قلت: فلا يصح قول الشارح رحمه الله: فإنها من قبيل المبنيات على رأي المصنف رحمه الله فلا يتم التعليل، قلت: يمكن أن يكون مراده أنه من عداد المبنيات وفي حكمها من حيث عدم التغير فيه كما يرشد إليه الدليل الذي ذكره ولا يمكن بناء كلام المحشي رحمه الله عليه؛ لأنه

الثاني من التركيب الإضافي، وأن يكون جملة ما يضاده مفعول فعل التأثير، هذا ولا يخفى أن فعل التأثير لا يتعدى بنفسه، بل لا يجوز تعديته من الحرف بغير كلمة في فقيل تعديته بتضمين فعل الإيجاد وفيه ما فيه انتهى ملخصاً، ومنهم السيروزي حيث قال: ما نصه لا شبهة أن فاعل تؤثر راجع إلى الإضافة؛ لأن البحث فيها وما فيما يضاده مفعول صريح لتؤثر، وقوله: في المضاف مفعول غير صريح فيرد الإشكال على هذا أن المفعول الصريح لا يجيء من تؤثر فيحتاج إلى تضمين معنى الجعل، وحاصل المعنى: أن الإضافة تخرج المضاف إلى الصرف أو إلى حكمه، فكيف يجعل أثره في المضاف إليه شيئاً هو ضد الصرف؟ أعني: منع الصرف فيكون لفظ تؤثر فعلاً معلوماً من أثّر تأثيراً ويكون لفظة ما عبارة عن الشيء، ويكون مفعولاً ثانياً أو أول للجعل، أو نقول: لفظ تؤثر فعل مجهول من آثر من باب الأفعال؛ أي: اختار، فالمعنى: فكيف يختار في المضاف إليه شيء وهو ضد الصرف؛ أعني: منع الصرف، فيكون لفظة ما فاعل يؤثر بمعنى يختار عبارة عن الشيء أيضاً انتهى. ومنهم المحقق قنالي زاده حيث قال: قوله: (فكيف يؤثر) من التأثير مسند إلى ضمير التركيب الإضافي المذكور حكماً أو الإضافة المذكورة لفظاً، واستعماله بفي يقال: أثّر فيه؛ أي: ألقى فيه أثره (المضاف إليه) الضمير في إليه عائد إلى الصرف والمضاف إلى الصرف هو المنع (ما) موصولة بدل من اللام الموصولة في المضاف عبارة عن منع الصرف (يضاده) مسند على ضمير منع الصرف، والبارز عائد إلى الصرف لا العكس[1]؛ (أعني: منع الصرف) تفسير لما قبله، ومحصوله: فكيف يؤثر التركيب الإضافي في منع الصرف الذي يضاد الصرف؛ لأنه لو أثر فيه لزم اجتماع المتضادين، وهذا خلف يعني: إذا كان في طبيعة شيء اقتضاء أمر لا يجوز أن يكون فيها اقتضاء ما يضاده، سيما إذا كان في مادة واحدة حكماً، فإن المركب الإضافي في حكم كلمة واحدة انتهى، ومنهم المولى عوض أفندي فإنه قال: استشكل بعض الطلبة قوله: فكيف يؤثر في المضاف إليه ما يضاده وليس بشيء، وما ذلك الإشكال إلا لعدم العلم بتعدية التأثير إلى المفعول صريحاً بعد تعديته بفي، وكتب التفاسير مملوءة بتلك التعدية سيما إذا تضمن التأثير معنى الجعل أو التحصيل، وقوله: أعني: تفسير لفاعل يضاده، والضمير المفعول راجع إلى الصرف انتهى، وههنا تعليق آخر

(١) ووجه نفي العكس غير ظاهر.

نحو: (تَأَبَّطَ شَرّاً) فإنها[1] باقية في حالة العلمية على ما[2] كانت عليه قبل العلمية، فإن[3] التسمية بها[4] إنما هي لدلالتها[5] على قصة غريبة، فلو تطرق[6] إليها[7] التغيير[8] يمكن أن تفوت تلك الدلالة، وإذا كانت[9] من قبيل المبنيات فكيف[10] يتصور فيها[11] منع الصرف الذي هو من أحكام المعربات؟ فإن قلت: كان على المصنف[12] أن يقول: وأن لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتاً ولا متضمناً لحرف العطف ليخرج[13] مِثْلُ :(سِيبَوَيْهِ ونِفْطَوَيه) ومثل: (خَمْسَةَ عَشَرَ وسِتَّةَ عَشَرَ) علمين.

(١) أي: الإعلام المذكور. (٢) أي: جملة. (٣) علة باقية. (٤) أي: بالجملة المشتملة على الإسناد. (٥) أي: تلك الجملة. (٦) أي: عرض. (٧) أي: إلى تلك الجملة. (٨) يعني: منع الصرف. (٩) تلك الجملة. (١٠) أي: فلا يمكن أن يجري. (١١) أي: في تلك الجملة. (١٢) في بيان قيود التركيب أن لا يقتصر على ما ذكر منها بل يجب عليه لمحرره. (١٣) علة أن يقول. أي: التركيب الذي الجزء الثاني منه صوتاً.

أملاه الصلاحي الإسكداري نقلاً عن أستاذه تركناه مخافة الملال مع كفاية ما ذكرناه في حل الإشكال. (قال المصنف: ولا بإسناد) بأن لا يكون مركباً من مسند ومسند إليه؛ أي: لا في الحال ولا في الأصل، فيخرج التركيب التوصيفي؛ لأنه في الأصل إسنادي. وقوله: المشتملة على الإسناد؛ أي: قبل العلمية، والاشتمال: من اشتمال الدال على المدلول أو الكل على الجزء. (قوله: من قبيل المبنيات) كما هو المشهور عند الجمهور، وإليه ذهب المصنف، ومن المعربات المحكية بحالها عند آخرين فلا يبعد حينئذ أن يحكم بعد انصرافه وإن لم يظهر أثره لفظاً لكن لا فائدة في منع صرفه حينئذ، ثم أن لفظ القبيل يستعمل في معنيين الأول: الأمثال؛ أي: المناسبات، والثاني: الأفراد؛ أي: الجزئيات، وههنا بمعناه الأخير. (قوله: نحو: تأبط شراً) أي: أخذ الشر تحت إبطه، ومثله: شاب قرناها، لقب امرأة، ويقال للمرأة قرنان؛ أي: ضفيرتان؛ أي: ابيضت ضفيرتاها وذؤابتا رأسها سميت بها؛ لأنها كانت كذلك، وكذا: سرّ من رأى، وزرى حباً؛ وهذا اسم شخص كان يبذر الحبة؛ أي: ينشرها. (قوله: فإن التسمية بها) أي: بهذه الجملة لجابر بن ثابت إنما هي لدلالتها على قصة غريبة، وهي على ما قاله التبريزي: أنه أخذ سيفاً وخرج إلى نادي قومه فقالوا تأبط شراً، وقيل: في وجه التسمية أن أمه قالته يوماً أن الغلمان يجيئون لأهليهم الكمأة فهلا فعلت كفعلهم، فأخذ جرابه فمضى فملأه أفاعي وأتى متأبطاً به؛ أي: جاعله تحت إبطه فألقاه بين يديها فخرجت الأفاعي منه تسعى فولت والدته هاربة، فقالت لها نساء الحي ما الذي كان ابنك متأبطاً فقالت لهن: تأبط شراً، وقيل: إنه رأى كبشاً في الصحراء فاحتمله تحت إبطه فجعل يبول عليه طول طريقه فلما قرب من الحي ثقل عليه الكبش حتى لم يحتمله فرمى به فإذا هو الغول، فقال له قومه ما كنت متأبطاً يا ثابت فقال: الغول، فقالوا: لقد تأبطت شراً، فسمي بذلك (نعمه). (قوله: وإذا كانت من قبيل المبينات الخ) مربوط بقوله: لأن الأعلام المشتملة على الإسناد من قبيل المبينات،

المحكية عند جمع، ولا يبعد حينئذ أن يحكم بعدم انصرافه وإن لم يظهر

جعله مقابلاً لقوله: ومن المعربات المحكية عند جمع؛ لأنه عندهم أيضاً في عداد المبنيات من جهة عدم التغير لكونه محكياً وإن كانت منوطة على قوله: من قبيل المبنيات المذكور في الجواب المتعلق بخمسة عشر وسيبويه، ويكون تقديمه على قوله: فكأنه الخ من سهو الكاتب فالحكم بكونه من قبيل المبنيات عند جماعة منهم المصنف رحمه الله يكون صحيحاً، أما الجزء الأول فلصيرورته وسط الكلمة بالتركيب، وأما الجزء الثاني فلتضمنه الحرف أو لمراعاة الأصل لكونه مبنياً قبل التركيب وحينئذ يكون قول المصنف رحمه الله فيما بعد فإن تضمن الثاني حرفاً أعم من أن يكون بالفعل أو بحسب الأصل، وقوله: على الأصح في قوله: وأعرب الجزء الثاني وبنى الأول على الأصح متعلقاً بكلتا الجملتين كما هو الظاهر، فيكون الشرط؛ أعني: وإلا مقيداً بما إذا لم يكن الجزء الثاني مبنياً قبل التركيب احترازاً عن نحو: سيبويه؛ فإنه مبني على الأصح مع عدم تضمنه الحرف كما قيد الشارح رحمه الله، وبهذا ظهر أن بناء نحو: سيبويه مذكور فيما سيأتي بطريق الإشارة، فلا حاجة في دفع ما قيل: إن بناء نحو: سيبويه غير مذكور فيما سيأتي إلى أن بناءه لكون الجزء الثاني منه من قبيل الأصوات فذكر الأصوات ذكره، وأما قوله: ومن قبيل المعربات المحكية عند جمع، فلا يصح على شيء من التقديرين؛ لأن المركب الإسنادي يجب أن يحكى على ما كان حاله قبل العلمية نص عليه في التسهيل والرضي والإقليد، كيف وأنه لا يكون معرباً لفظاً ولا تقديراً وهو ظاهر، ولا محلاً؛ إذ معناه أنه لو وقع معرب في محله لظهر الإعراب فيه، وقد قال: إنه معرب في نفسه والمركب الذي الجزء الثاني منه صوت أو متضمن للحرف معرب إعراب غير منصرف أو بإضافة الصدر إلى العجز، ففي شرح التسهيل: وذو المزج قسمان؛ أحدهما: مختوم بغير ويه؛ نحو: معدى كرب، فهذا فيه ثلاث لغات: إعرابه إعراب ما لا ينصرف وهذه الفصحى، والثانية: إضافة صدره إلى عجزه، والثالثة: أن يبنى تشبيهاً له بخمسة عشر، القسم الثاني: ما ختم بويه ففيه لغتان الفصحى بناؤه على الكسر، ولم يذكر سيبويه غيرها، والثانية: أن يعرب غير منصرف، فيقول: قام سيبويه، ورأيت سيبويه، ومررت بسيبويه، قيل: هذا وجه إجازة الجرمي، فإن كان سماعاً قبل، وإن كان قياساً فالقياس منعه؛ لأنه اسم صوت والقياس بناؤه، وفي الرضي ما يكون تركيبه للعلمية ضربان إما أن يكون في الجزء الأخير قبل التركيب مسبب البناء أو لا،

قلنا: كأنه اكتفى في ذلك[1] بما ذكره[2] فيما بعد، إنهما[3] من قبيل المبنيات وأما الأعلام المشتملة على الإسناد[4] فلم يذكر بناءها أصلاً، فلذلك[5] احتاج إلى إخراجها[6] «مِثْلُ: بَعْلَبَكَ[7]» فإنه علم لبلدة مركب من (بَعْل) وهو اسم صنم، و(بَكَّ) هو اسم صاحب هذه البلدة، جُعِلا[8] اسماً واحداً من غير أن يقصد بينهما[9] نسبة[10] إضافيّة أو إسناديّة، أو غيرهما. «الأَلِفُ وَالنُّونُ» المعدودان من أسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لأنهما من الحروف الزوائد، وتسميان

(١) أي: في خروج مثل سيبويه. (٢) مصنف. (٣) مثل سيبويه وخمسة عشر. (٤) كتابط شراً. (٥) أي: لعدم ذكر بنائها أصلاً. (٦) أي: إلى إخراج الأعلام المشتملة. (٧) وحضرموت ومعدي كرب. (٨) أي: البعل والبك. (٩) أي: بين البعل والبك. (١٠) لا في الحال ولا في الأصل بخلاف عبد الله فإن فيه نسبة في الأصل.

وَلاَ إِسْنَادٍ مِثْلُ بَعْلَبَكَّ، الأَلِفُ وَالنُّونُ

أثره لفظاً. (قوله: كأنه اكتفى) إنما قال: كأنه؛ لأن المذكور فيما بعد مع بعده حكم لما يتضمنه حرف العطف بالفعل لا لما يتضمنه بحسب الأصل، ومن الجائز التخالف؛ ولذا ذهب بعضهم إلى أن نحو: خمسة عشر علماً معرب غير منصرف، ومن ههنا ينقدح جواب آخر هو أن المصنف، وافقهم في منع الصرف. (قوله: من غير أن يقصد) بل من غير نقل عن مركب مستعمل

فإن كان فالأشهر، والأولى: إبقاء الجزء الأخير على بنائه مراعاة للأصل، ويجوز إعرابه إعراب ما لا ينصرف، وقد يجوز فيه أيضاً لكن على قلة إضافة صدر المركب إلى الأخير تشبيهاً لهما بالمضاف والمضاف إليه تشبيهاً لفظياً كما جاءت في معدى كرب، فيجيء في المضاف إليه الصرف والمنع فيه أيضاً، وإن حذف حرف العطل قبل العلمية فبناؤهما أولى بعدها، ويجوز إعراب الثاني إعراب غير المنصرف مع التركيب ويجوز فيه أيضاً إضافة الأول إلى الثاني مع صرف الثاني وتركه، وكذا كل ما يتضمن الثاني حرفاً يجوز فيه الأوجه الثلاثة بعد العلمية، وفي المنهل المركب المتضمن للحرف؛ نحو: خمسة عشر بعضهم يقول: إنه يحكى، وبعضهم يقول: يعرب غير منصرف، وكذا في الإيضاح والإقليد. (قوله: ولا يبعد) كما حكم بعدم انصراف مسلمات حال العلمية مع عدم ظهور أثره. (قوله: وإن لم يظهر أثره لفظاً) لكون آخره مشغولاً بالحركة الحكائية. (قوله: مع بعده) أي: في الذكر فالقرينة على الاكتفاء خفية. (قوله: حكم لما يتضمنه) أي: يجوز أن يكون المذكور فيما بعد بقوله: فإن تضمن الثاني حرفاً بنياً حكماً لما يتضمنه الحرف بالفعل كما هو المتبادر ولا يكون شاملاً لما يتضمنه الحرف بحسب الأصل كخمسة عشر علماً، فلا يكون حكمه مذكوراً فيما بعد حتى يكون قرينة على الاكتفاء، وكذا يجوز أن يجري قوله: والإعراب الثاني على إطلاقه؛ أي: سواء كان قبل التركيب معرباً أو مبنياً ولا يكون مقيداً بما قيد به الشارح رحمه الله فيما سيأتي؛ أعني قوله: إن لم يكن فيه سبب البناء قبل التركيب، ويكون قول المصنف رحمه الله: على الأصح قيداً لقوله: وبنى الأول فقط فيكون شاملاً لمثل سيبويه كما ذهب إليه البعض من أنه معرب غير منصرف. (قوله: ومن الجائز التخالف في الحكم) بين المتضمن في الحال والمتضمن في الأصل وكذا بين حال الإفراد وحالة

وإشارة إلى كبرى قياس من الشكل الأول فلا تغفل. (قوله: كان على المصنف) كلمة على تستعمل للوجوب وفي نسخة كان الواجب على المصنف، وقوله: صوتاً قد سبق أنه عبارة عن لفظ غير موضوع لمعنى. (قوله: ولا متضمناً لحرف العطف) أي: تضمن الكل لجزءه، وقوله: ليخرج؛ أي: عن التركيب المعتبر في منع الصرف، وقوله: مثل سيبويه؛ أي: التركيب المزجي المختوم بويه كدر ستويه وخالويه، ولا يخفى عليك وجه إعادة مثل في، ومثل خمسة عشر. (قوله: علمين) قيد لخمسة عشر وستة عشر؛ لأن سيبويه ونفطويه مشهوران بالعلمية، واعلم أن ابن الدهان ضبط المركب من المبنيات في سبعة أقسام؛ الأول: اسم بني مع اسم؛ نحو: خمسة عشر، الثاني: اسم بني مع صوت؛ نحو: سيبويه، الثالث: فعل بني مع اسم؛ نحو: حبذا، الرابع: حرف بني مع اسم؛ نحو: لا رجل، الخامس: حرف بني مع فعل؛ نحو: هلم، السادس: صوت بني مع صوت؛ نحو: حيهلا، السابع: حرف بني مع حرف؛ نحو: هلاّ، وزاد قوم قسماً آخر وهو مثل: يضربنّ، وهو حرف بني مع فعل، وهذا مستغنى عنه بهلمّ (نعمه). (قوله: قلنا: كأنه الخ) إنما قال: كأنه؛ لأنه ذهب بعضهم إلى أن نحو: خمسة عشر علماً معرب غير منصرف، ولعل المصنف وافقهم في منع الصرف، فحينئذ لا بد من إدخالها لا إخراجها، وفي الامتحان وجه التعبير بكأن إن المذكور فيما بعد حال ما قبل العلمية والكلام في حال ما بعدها فتدبر. (قوله: في ذلك) أي: في إخراج مثل سيبويه وخمسة عشر، وقوله: فيما بعد؛ أي: في بحث المبنيات، وقوله: مثل بعلبك وحضرموت ومعدي كرب وغير ذلك من التركيب المزجي الذي لم يختم بويه. (قوله: علم لبلدة) أي: بالشام وفيه أنه يجوز حينئذ أن يكون منع صرفه للعلمية والتأنيث فلم يكن قطعاً في تأثير التركيب في منع الصرف، وقوله: اسم صنم؛ أي: كان لقوم إلياس عليه السلام أشير إليه بقوله تعالى: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا﴾، ويجيء بمعنى الزوج، ومنه وهذا بعلي شيخاً. (قوله: وبكّ وهو اسم صاحب الخ) البك:

مضارعتين أيضاً[1]، لمضارعتهما لألفي التأنيث[2] في منع دخول تاء التأنيث عليهما. وللنحاة خلاف في أن سببيتهما[3] لمنع الصرف: إمّا كونهما[4] مزيدتين،

(١) أي: كما تسميان مزيدتين عند الكوفيين. (٢) أي: المقصورة والممدودة. (٣) أي: الألف والنون. (٤) أي: الألف والنون عند الكوفيين.

بمعنى الدق، ومنه سمي مكة بكة؛ لدقها أعناق الجبابرة كما في قصة الفيل، وقوله: جعل اسماً واحداً؛ أي: كما هو المعتبر في مفهوم التركيب المزجي كما مر، وقوله: نسبة؛ أي: أصلاً لا في الحال ولا في المآل لا إضافية ولا إسنادية ولا غيرهما كما هو مقتضى النكرة في سياق النفي. (قال المصنف: الألف والنون) الواو بمعنى مع أو العطف مقدم على الحكم على المجموع وإلا فلكون وضع الواو المطلق الجمع لا يفيد هذا القول[1] اجتماعهما معاً في اسم واحد، وليس التوجيهان لتصحيح إرجاع ضمير التثنية في قوله: إن كانا؛ لأن الأصل في المعطوف بالواو تثنية الضمير وجمعه لا الإفراد تقول: زيد وعمرو جاءا (قوله: المعدودان من الخ) إن قلت: هذه الصفة مشتركة بين الألف والنون وسائر الأسباب فلم خصصه بالوصف بها؟ قلت: الشرط للألف والنون الخاص لا لمطلقهما، فلذا احتيج هنا إلى التنبيه على الخصوصية المستفادة من لام العهد دون سائر المواضع، وقوله: من الحروف الزوائد؛ أي: العشرة التي يجمعها: اليوم تنساه، وقال عصام: المسميتان بالزائدتين؛ لكونهما مزيدتين وقيل: لكونهما من حروف الزيادة، ثم إن التسمية الأولى في الشرح مذهب الكوفيين، والثانية مختار البصريين. (قوله: لمضارعتهما لا لفي التأنيث) أي: المقصورة والممدودة، وقيل: الممدودة هي الهمزة لكن لما تفارق إحداهما عن الأخرى سميتا معاً ألفي التأنيث على طريق التغليب كذا قيل، وفيه أنه لا نزاع في صحة إطلاق الألف على الهمزة بناء على أن الألف اسم للأعم أو للمتحرك فقط، واسم الساكن لا كما قدمناه نقلاً عن شرح عصام، فلا حاجة إلى التغليب، وقوله: في منع دخول بيان لوجه المضارعة؛ أي: أو في كونهما مزيدتين لكن هذا ينافي لما قالوا: أن الممدودة في الأصل مقصورة لا مزيدة وإنما زيدت ألف قبلها فانقلبت همزة وفي كلام الشارح ما يقتضي أن لا يدخل في الألف والنون المضارعتين ما لم يوجد شرط منع الصرف، إلا أن يقال: الاطراد في وجه التسمية غير لازم. (قوله: في منع دخول تاء التأنيث عليهما) ضمير التثنية يحتمل الرجوع إلى ألفي التأنيث، وإلى الألف والنون وإلى كليهما، وعلى التقادير: المراد اشتراك المشبه والمشبه به في هذه الصفة، وذهب المبرد إلى أن جهة المشبه أن النون كانت في الأصل

(١) أي قوله: الألف والنون إن كانا في اسم.

في معنى فيكون علماً على الارتجال. (قال: الألف والنون) قيل: الواو بمعنى مع، ولك اعتبار العطف أولاً، ثم الحكم عليه بقوله: إن كانا إلى آخره. (قوله: لأنهما من الحروف الزوائد) بالفعل فلو احتمل لفظ نونه الأصالة جاز صرفه كحسان؛ لجواز أن يكون من الحسن كما جاز أن يكون من الحس ويمنع حينئذ. (قوله: لمضارعتهما لألفي التأنيث) في منع دخول تاء التأنيث لما كان منع صرفهما دائراً عليه وجوداً وعدماً جعله وجه الشبه، ولم يجعل غيره من الوجوه وجهاً للشبه؛ لأن الوجوه الأخر تساوي الوزنين صدراً كسكران وحمراء وكون الزائدتين في سكران مختصتين بالمذكر كما أن الزائدتين في نحو: حمراء مختصتان بالمؤنث، وكون المؤنث في نحو: سكران صيغة أخرى مخالفة للمذكر كما أن المذكر في نحو: حمراء كذلك، ولا يدور عليها منع صرفهما، ألا ترى إلى صرف ندمان مع تحقق تلك الوجوه ومع صرف عمران عثمان مع عدمها. (قوله: أما كونهما مزيدين وفرعيتهما للمزيد عليه) لا

التركيب، قال الرضي: وإنما جاز إعراب الثاني مع كونه متضمناً للحرف في الأصل؛ لأن ذلك المعنى انمحى بالعلمية. (قوله: ولهذا ذهب الخ) أي: لأجل جواز التخالف ذهب بعضهم إلى أن خمسة عشر علماً وكذا نحو: سيبويه غير منصرف للعلمية والتركيب، وبما حررنا لك ظهر أن بيان المحشي قاصر فلا تكن من القاصرين. (قوله: جواب آخر) لاعتراض الشارح رحمه الله بقوله: فإن قلت كان على المصنف رحمه الله. (قوله: وهو أن المصنف رحمه الله وافق البعض في عدم صرف؛ نحو: خمسة عشر وسيبويه) فلذا لم يخرجهما وإلى هذا يشير كلامه في شرح المفصل حيث قال: التركيب الذي يعتبر في منع الصرف ما ليس بإضافي ولا إسنادي كقولك: بعلبك ولا يكون إلا مع العلمية؛ لأن المركب من هذا الباب لا يجامع إلا العلمية، وإنما جاء في خمسة عشر وياسين إذا سمي بهما البناء أيضاً على حكاية حالهما. (قوله: بل من غير نقل الخ) لما كانت عبارة الشرح موهمة بحصول التركيب قبل العلمية بناء على توجه المنفي إلى القيد أضرب المحشي رحمه الله عنها بقوله: بل من غير نقل عن مركب موهماً بحصول التركيب مستعمل في المعنى؛ لأن التركيب فيه لأجل العلمية فلا يكون له حالة قبل العلمية، فأثبت له حكم عند العلمية كالمفردات؛ لأنه مفرد. (قوله: على الارتجال) أي: من غير نقل من ارتجل الخطبة والشعر ابتدأ من غير تهيئة قبل ذلك، وأصله القيام على الرجل. (قوله: قيل: الواو بمعنى مع) لما كان الواو لمطلق الجمع فلذا يفيد قوله: الألف والنون إن كانا في اسم اجتماعهما فيه أو العطف مقدم على الحكم على المجموع، وقيل: التوجيهان المذكوران لأجل تصحيح إرجاع ضمير التثنية، وفيه أن الأصل في المعطوف بالواو تثنية الضمير وجمعه لا الإفراد تقول: زيد عمرو جاآ. (قوله: بالفعل) أي: لا دائماً فإنها قد تكون أصلية أيضاً. (قوله: فلو احتمل لفظ نونه الأصالة الخ) اكتفى بدلالة الاحتمال عن ذكر الزيادة سريعاً، وكذا عن ذكر

وفرعيتهما[1] للمزيد عليه وإمّا مشابهتهما[2] لألفي التأنيث، والراجح[3] هو القول الثاني[4]، ثم إنهما[5] «إِنْ كَانَا[6] فِي اسْمٍ» يعني به[7]: ما يقابل الصفة فإن الاسم المقابل للفعل والحرف[8] إما[9] أنْ لا يدل على ذات ما، لوحظ[10] معها صفة من الصفات كـ (رَجُلٍ وفَرَسٍ) أو يدل كـ (أَحْمَرَ[11] وضَارِبٍ ومَضْرُوبٍ) فالأول[12] يسمى اسماً[13]، والثاني[14] صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا[15] هو هذا المعنى[16] لا الاسم الشامل للاسم[17] والصفة. «فَشَرْطُهُ» أي: شرط الألف والنون في منعهما من الصرف، وإفراد الضمير باعتبار أنهما سبب واحد، أو شرط ذلك[18] الاسم في امتناعه[19] من الصرف «العَلَمِيَّةُ[20]» تحقيقاً[21] للزوم زيادتهما، أو ليمتنع[22] التاء فيتحقق شبههما[23] بألفي التأنيث[24] «كَعِمْرَانَ أَوْ» كانا «فِي صِفَةٍ فَانْتِفَاءُ فَعْلاَنَةَ»

(١) أي: الألف والنون. (٢) أي: الألف والنون عند البصريين. (٣) من القولين. (٤) أي: مذهب البصريين. (٥) أي: الألف والنون. (٦) أي: الألف والنون. (٧) أي: بالاسم في هذه المواضع. (٨) أن يدل من صفتها على ذات ما لوحظ معها صفة منها. (٩) من صفتها. (١٠) أي: اعتبر صفة لذات ما. (١١) وأسود. (١٢) أي: ما دل على ذات لم يلاحظ منها صفة. (١٣) لأن الاسم يدل على المسمى فقط. (١٤) أي: ما يدل على ذات ما لوحظ معها صفة منها يسمى صفة. كآخر وضارب. (١٥) أي: في قوله إن كانا في اسم. (١٦) أي: ما يقابل الصفة. (١٧) أي: الاسم الجامد فهو لا يدل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين. (١٨) أي: الاسم الذي فيه الألف والنون. (١٩) أي: للاسم. (٢٠) أ - أي: كونه علماً ليتحقق السبب الثاني إذ لا يتصور معهما غيرها عند الكوفيين أي الألف والنون. ب - أي: مقارنة العلمية لأنه إذا كان علماً امتنع من قوله التاء فالحصول شرطها .نجم. ج - لأنه لو لم يكن علماً لم يمتنع دخول تاء التأنيث عليه نحو: سعدان نسبة في البادية، وسعدانة ومرجان ومرجانة. متوسط. (٢١) تثبيتاً. (٢٢) وليمتنع التاء فيتحقق الشبه عند البصريين. (٢٣) أي: الألف والنون. (٢٤) في امتناع دخول تاء التأنيث عليها.

إِنْ كَانَا فِي اسْمٍ فَشَرْطُهُ العَلَمِيَّةُ كَعِمْرَانَ أَوْ صِفَةٍ فَانْتِفَاءُ فَعْلاَنَةَ

يظهر على هذا التقدير وجه اشتراطهم انتفاء التاء إلا أن يقال: وجهه أن المجرد عن التاء أصل لما زيد عليه التاء، والأصالة تنافي الفرعية التي تؤثران بسببها. (قوله: وأما مشابهتهما لألفي التأنيث) أي: في منع دخول تاء التأنيث إن قلت: لا بد في السبب من فرعية ولا فرعية على هذا المذهب، قلنا: السبب إما المشابهة أو المشابه فإن كان الأولى فهي فرع للطرفين وهو ظاهر، وإن كان الثاني فهو فرع لما زيد عليه لكنه سبب غير أصلي؛ لتوقفه على المشابهة مع أن المشبه من عداد المشبه به فلا حاجة فيه إلى إثبات فرعية مغايرة

منع الصرف بدلالة الجواز. (قوله: من الحس) بفتح الحاء المهملة وتشديد السين المهملة مصدر من حسه البرد قتله كذا في الصحاح. (قوله: دالاً عليه) أي: على منع دخول التاء وجوداً وعدماً؛ أي: كلما وجد منع الدخول وجد منعهما للصرف وكلما انتفى انتفى. (قوله: جعله وجه الشبه)؛ لأن الدوران أمارة العلمية. (قوله: ولا يدور عليهما الخ) في بعض النسخ بلا واو فهو خبر تساوي الوزنين صدراً مع ما عطف عليه بيان لوجوه أخر وبدل منه، وفي بعضها بالواو فيكون عطفاً على قوله: تساوي الوزنين خبراً بعد خبر. (قوله: مع تحقق تلك الوجوه) سوى الوجه الثالث. (قوله: مع عدمها) أي: تلك الوجوه لاختلاف الصدر باختلاف حركة الفاء وعدم المؤنث لهما. (قوله: إن المجرد عن التاء الخ) فإن كان ما فيه الألف والنون قابلاً للتاء يتحقق جهة الأصالة بالقياس إلى التاء فتضعف فيهما جهة الفرعية التي يؤثران بسببها، أو ما قيل: إنه لو ضعفت الفرعية بزيادة شيء عليه لضعفت بزيادة في التثنية فإن أراد أنه لضعف الفرعية فيما فيه الألف والنون بزيادة في تثنيته كعثمانان وعمرانان ففيه أنه لا معنى لتحقق

همزة بدليل قلبها إليها في نحو: صنعاني، في النسبة إلى صنعاء، وفيه أنه لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال: إن النون أبدل منها، وأما صنعاني فالقياس صنعاوي كحمراوي فأبدلوا النون من الواو شاذاً، وذلك للمناسبة التي بينهما (نعمه). (قوله: وللنحاة خلاف الخ) واعلم أن كلام الرضي يدل على اتفاق النحاة على أن تأثير الألف والنون لأجل مشابهة ألف التأنيث وإنما اختلفوا في أنها هل تحتاج إلى سبب آخر ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالألف لنقصان المشبه عن المشبه به، وذلك الآخر إما العلمية وإما الصفة، وإليه ذهب الأكثرون أو أنها كالألف غير محتاجة إلى سبب آخر، وإليه ذهب بعضهم، فالعلمية عنده في نحو: عِمران، ليست سبباً، بل شرط الألف والنون؛ إذ بهما يمنع عن زيادة التاء، والوصف عنده في سكران لا سبب ولا شرط، والحق مع الشارح فإن الخلاف واقع في الموضعين، والمذهب الأول من المذكورين في الشرح هو مذهب الكوفيين نبه عليه كثير من أهل الفن. (قوله: وأما مشابهتهما لألفي التأنيث) هذا عند البصريين؛ يعني: أن تأثيرهما في منع الصرف عندهم بسبب مشابهتهما لألفي التأنيث، والسبب عندهم أيضاً نفس الألف والنون لا المشابهة، إلا أن المشابهة لما كانت مستلزمة لفرعية المشبه بالنسبة إلى المشبه به فيما قصد من التشبيه أقيم الملزوم مقام اللازم فكأنه قال: وأما فرعيتهما لألفي التأنيث اللازمة للمشابهة لهما، وبهذا ظهر تحقق الفرعية في السبب كذا حقق. (قوله: والراجح هو القول الثاني)؛ لأن وجه اشتراط الطائفة الأولى انتفاء التاء غير ظاهر، وإنما اختار في مقام بيان فرعية كل سبب القول الأول؛ لأن الفرعية عليه ظاهرة، وقيل: وجه الرجحان أنه يلزم على القول الأول كون مثل بصري وهاشمي غير منصرف عند وجود سبب آخر، ويلزم عدم صرف

مثل: ضاربان في الرفع للوصفية والألف والنون. (قوله: يعني: به ما يقابل الصفة) وهو أخص مما يقابل الفعل والحرف، والقرينة: ذكر الصفة فيما بعده فسيماً لهن وقوله: فإن الاسم أثبات لمجيء الاسم بمعنى ما يقابل الصفة فيما بعده فسيماً له، وقولهك فإن الاسم إثبات لمجيء الاسم بمعنى ما يقابل الصفة فاعرفه، وقوله: لا الاسم الشامل الخ؛ وهو ما دل على معنى مستقل بالفهم غير مقترن بأحد الأزمنة. (قال المصنف: فشرطه العلمية) أي: فشرط هذا المجموع في تأثيره في منع الصرف أن يكون علماً ولا يخفى أن هذا الشرط متحقق في سعدانة علماً، مع أنه لا يعد الألف والنون مؤثراً (عصام)، وفيه أن سعدان للنبت وسعدانة هما من أسماء الأجناس مثل مرجان ومرجانة. (قوله: تحقيقاً للزوم الخ) هذا باعتبار المذهب الأول، وقوله: أو ليمتنع الخ باعتبار المذهب الثاني، وعبارة الرضي؛ أي: ليؤمن بها من دخول التاء، وقوله: كعمران، وأما سبحان فإن كان مضافاً؛ نحو: سبحان الله فليس بعلم، وإلا فغير منصرف للعلمية والألف والنون. (قال المصنف: أو كانا في صفة) عطف بأو على عاملين مختلفين وليس هذا مما جوزه كما يأتي في باب العطف وتمامه في المعرب، وقوله: فانتفاء فعلانة، يريد أن شرطه أن لا يكون مؤنثه على فعلانة كعطشان فإن مؤنثه عطشى لا عطشانة.

لفرعية المشبه به. (قوله: والراجح هو القول الثاني)؛ لأن وجه اشتراط الطائفة الأولى انتفاء التاء غير ظاهر. (قوله: لا الإسم الشامل) ولا الاسم المقابل للقب والكنية والمقابل للمهمل والمقابل للظرف اللازم الظرفية. (قوله: وإفراد الضمير باعتبار أنهما سبب واحد) أو مجموع وتثنية الضمير في قوله: إن كانا باعتبار تعددهما في أنفسهما. (قوله: أو شرط ذلك الاسم) فيه أنه يخالف الشروط السابقة لكن يخلو عن لزوم تنافر بين اعتباري الوحدة والتعدد كما في التوجيه الأول. (قال: فشرطه العلمية) منهم من قال: إنها شرط وسبب، ومنهم من قال: إنها شرط محقق للمشابهة لا سبب؛ لأنهما كألفي التأنيث يقومان مقام علتين. (قوله: أو ليمتنع التاء) أو ليتحقق سبب آخر كما صرفت في التركيب. (قال: كعمران) وسلمان وعثمان فقد جاء في الاسم حركات الفاء، وفي الصفة لم يجئ كسر الفاء وجاء فتحها وضمها أيضاً، لكن المؤنث حينئذ مع التاء. (قال: أو في صفة) فيه أنه عطف بأو على عاملين مختلفين

الفرعية في التثنية لعدم منع صرفهما، وإن أراد أنه لضعف الفرعية التي في التثنية بالقياس إلى المفرد بسبب زيادة علامة التثنية، ففيه أن الضعف والقوة إنما يعتبر بعد تحقق الفرعية ولا فرعية قبل زيادة علامة التثنية حتى يتصف بالشدة والضعف بعدها، وإن أراد معنى آخر فليتبين حتى يتصور ثم يتكلم عليه، وفي بعض الشروح: لا شك أن في الألف والنون فرعية لفظية، وليس العلة مجرد أنهما زائدتان في آخر الاسم؛ إذ يلزم حينئذ منع صرف حمدون وجبرون إذا سمي بهما، بل هي مع أنهما علامتا التذكير علة، وذلك إنما يتحقق إذا لم تجامعهما تاء التأنيث، وإليه ذهب الكوفيون حيث قالوا: الألف والنون والتذكير علة إذا كانا مع العلم أو الصفة. (قوله: وهو ظاهر)؛ لأن السبب فرع للطرفين وجوداً وتمثلاً لتوقفه على المشابهة لألفي التأنيث فالمشابهة شرط، والسبب الألف والنون اللتان هما فرع المزيد عليه. (قوله: فلا حاجة فيه إلى إثبات الخ) بل فرعية المشبه به؛ أعني: ألفي التأنيث للتذكير فرعية المشبه؛ أعني: الألف والنون. (قوله: لا الاسم الشامل الخ) قيل: لا حاجة إلى نفيهما؛ إذ لا يذهب السامع في هذا المقام إلى غير المقابل للفعل والحرف، أقول: إن أراد أنه لا يذهب نفس السامع بالنظر إلى لفظ الاسم فباطل ضرورة شيوع استعماله في جميع تلك المعاني، وإن أراد بالنظر إلى المقام ووقوعه في مقابلة الصفة فكما لا يذهب إلى تلك المعاني لا يذهب إلى مقابل الفعل والحرف أيضاً، بل عدم الذهاب إليه أقوى ضرورة أن الألف والنون المعدودتين من أسباب منع الصرف من خواص الاسم المقابل للفعل والحرف، فتقييدهما بالحصول فيه يصير لغواً بخلاف ما إذا أريد واحد من تلك المعاني؛ فإنها أخص منه فيفيد تقييدهما بالحصول فيه، بقي ههنا كلام وهو أن كون مراد المصنف رحمه الله بالاسم ما يقابل الصفة ظاهر لوقوعه في مقابلتها، فلا حاجة إلى إثباته بقوله: فإن الاسم المقابل للفعل والحرف الخ، ولو سلم ذلك فقوله: والمراد ههنا هو هذا المعنى تكرار، والجواب: إن وقوعه في مقابلتها قرينة على تلك الإرادة ومقصود الشارح البيان اللمي لتلك الإرادة ومعنى قوله: والمراد ههنا الخ أن المراد في مقام بيان شرائط الألف والنون في كلام النحاة هو هذا المعنى؛ أي: المقابل للصفة فلذا أورد المصنف رحمه الله ذلك. (قوله: ولا الاسم المقابل للقب والكنية) يقال: العلم إما اسم أو لقب أو كنية. (قوله: والمقابل للمهمل) كما في قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾؛ أي: الألفاظ الموضوعة. (قوله: والمقابل للظرف اللازم الظرفية) أي: الذي لا يستعمل إلا ظرفاً في الرضي، قال أبو علي: حيث يضاف ظرفاً لا اسماً كما في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ فإن ما بعده صفة له، والمعنى حيث يجعل؛ أي: مكاناً يجعل فيه. (قوله: باعتبار تعددهما في أنفسهما) وإن كان الأولى إفراد الضمير ليشعر بكون المراد حصولهما بطريق الاجتماع. (قوله: يخالف الشروط السابقة)؛ لأنها شروط الأسباب. (قوله: عن لزوم تنافر بين اعتباري الوحدة والتعدد) في شيء واحد في جملة واحدة موجب لتحير المبتدئ، وأن يتضمن نكتة إيهام الجمع بين المتنافيين. (قوله: يقومان مقام علتين) والأول أولى لضعفهما؛ إذ ليس المشبه في مرتبة المشبه به. (قوله: لكن المؤنث حينئذ) أي: حين الضم مع التاء؛ نحو: عريان وعريانة بخلاف المفتوح فإن مؤنثه يجيئ مع التاء كندمان وبدونها كسكران. (قوله: فيه أنه عطف بأو الخ) فإنه عطف في صفة على ممولي كان وعطف فانتفاء فعلانة على ممول إن

أي: إن كان الألف والنون في صفة فشرطه[1] انتفاء (فَعْلاَنَةٌ) يعني امتناع دخول تاء التأنيث[2] عليه[3]، لتبقى مشابهتهما[4] لألفي التأنيث[5] على حالها ولهذا انصرف (عُرْيانٌ) مع أنه صفة، لأن مؤنثة[6] (عُريانَةٌ)، «وَقِيْلَ»: شرطه[7] «وُجُودُ فَعْلَى» لأنه متى[8] كان مؤنثه[9] (فَعْلَى) لا يكون فعلانة[10] فتبقى مشابهتهما لألفي التأنيث على حالها

(١) أي: شرط الألف والنون في منع الصرف. (٢) الثاني. (٣) أي: على الصفة. (٤) أي: الألف والنون. (٥) علة لمذهب البصريين. (٦) أي: الاسم الذي دخل عليه الألف والنون. لمحرره. (٧) أي: الألف والنون. (٨) هذا ليس بالذات بل لاستلزامه انتفاء فعلانة فلهذا عبر بقيل. حلبي. (٩) أي: الاسم الذي عليه الألف والنون. (١٠) لأنه كلما كان للمؤنث صيغة غير صيغة المذكر كسكر لم يفرق بينهما بدخول تاء التأنيث.

وَقِيْلَ: (١) وُجُودُ فَعْلَى (٢)

(١) شرطه. (٢) أنه متى كان مؤنثه فعل لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لألفي التأنيث على حالهما. ج.

وليس على شرطه، قيل: الصواب الواو بدل أو؛ لأن الألف والنون يوجدان في الاسم والصفة، وأجيب بأن الترديد ليس باعتبار نفس الطبيعة، بل باعتبار فردها، وفردها لا يكون إلا في أحدهما، ويمكن أن يجاب بأن أو للتنويع. (قوله: لأنه متى كان مؤنثه فعلى) الخ هذه عند الأكثرين وجوّز بعضهم اجتماعهما وحكموا حينئذ بالانصراف قد أفاد به أن وجود فعلى ليس مقصوداً لذاته، بل المطلوب منه انتفاء فعلانة فالعدول عنه إلى ما ليس مطلوباً غير مناسب، بل غير صحيح؛ لأن المطلوب قد يحصل بغير وجود فعلى، فهذا الوجه ضعيف وقد أشار المصنف إلى ضعفه بقيل، إن قلت: إذا كان المطلوب من وجود فعلى عندهم انتفاء فعلانة كان الواجب عندهم امتناع صرف رحمن لحصول المطلوب. قلنا: لعل

الشرطية بتقدير المبتدأ وليس على شرطه وهو تقدم المجرور؛ لأن مجموع الجار والمجرور معطوف على مجموعهما، ولا يجوز أن يكون العطف بإعادة الجار فيكون متحققاً؛ إذ ليس وجود الجار الثاني كالعدم من حيث المعنى حتى يقال: إنه مجرور بالجار الأول، وإن الجار الثاني لأمر لفظي كما في المال بيني وبينك، ثم إن الشارح رحمه الله: دفع هذا المحذور حيث قدر كانا إشارة إلى أنه يتقدر فعل الشرط والمبتدأ عطف على ما قبله عطف شرطية، فالواجب على المحشي رحمه الله أن يقول: فلذا قدر الشارح فعل الشرط. (قوله: نفس الطبيعة) أي: الألف والنون التي هي مفهوم كلي. (قوله: بل باعتبار فردها) أي: الألف والنون المخصوصين؛ وذلك لأن الحصول والتحقق صفة الإفراد حقيقة والطبيعة إنما تتصف به في ضمنها. (قوله: للتنويع) أي: للإشارة إلى أن الألف والنون نوعان: أحدهما: ما يكون في الاسم، والثاني: ما يكون في الصفة ولاختلافهما بالنوع اختلف شرطهما في التأثير، وكان شرط أحدهما منافياً للثاني، فإن العلمية لا تجامع الصفة. (قوله: عند الأكثرين) من أهل اللغة. (قوله: وجوّز بعضهم) وهو بعض بني أسد فإنهم يقولون: في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة أيضاً؛ نحو: سكرانة وغضبانة فيصرفون إذن فعلان فعلى ومن هذا تبين أن وجود فعلى ليس له تأثير في منع الصرف وإنما المدار انتفاء فعلانة. (قوله: لغير وجود فعلى) كما في رحمان. (قوله: قلنا: لعل الخ) لا يخفى ضعف هذا الجواب؛ لأن المشابهة بألفي التأنيث تتحقق بمجرد انتفاء دخول التاء فما الحاجة إلى الانتفاء المؤكد، ولو سلم فما الحاجة إلى تأكيده بدليل لفظي فإن الدليل العقلي قد يكون أقوى من اللفظي كما في رحمان، ولو سلم فحصر الدليل اللفظي في وجود فعلي ممنوع.

(قوله: يعني: امتناع دخول الخ) تفسير للأعم بالأخص، وتمام الكلام في حاشية العصام، وقوله: ليبقى الخ، هذا التعليل إنما يتم بالنظر إلى المذهب الثاني؛ وهو أن مانعية الألف والنون إنما هي باعتبار المشابهة لألف التأنيث، وأما بالنظر إلى المذهب الأول فلا؛ لأن قبول تاء التأنيث وعدمه لا مدخل له في تحقق الفرعية لما زيد عليها وعدمها. (قوله: ولهذا انصرف عريان) أي: لأجل اشتراط انتفاء فعلانة في الصفة انصرف عريان، وقد جاء في ضرورة الشعر ممنوعاً من الصرف تشبيهاً بباب سكران كما في قوله: كأنه لامع عريان مسلوب (رضي). (قوله: وقيل: شرطه وجود فعلى) والأول أولى فإن وجود فعلى ليس مقصود بالذات، بل المطلوب منه انتفاء التاء؛ لأن كل ما يجيء منه فعلى لا يجيء منه فعلانة في لغتهم إلا عند بعض بني أسد؛ فإنهم يقولون: في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة أيضاً؛ نحو: غضبانة وسكرانة فيصرفون وزن فعلان فعلى، وهذا دليل قوي على أن المعتبر في تأثير الألف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى، فإذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء، وقد حصل المقصود في رحمان لا بواسطة وجود رحمي؛ بل لأنهم خصوا هذه اللغة بالباري تعالى فلم يطلق على غيره، ولم يضعوا منه مؤنثاً لا بالتاء ولا بوزن فعلى، فيجب أن يكون غير منصرف (ملخص رضي). (قوله: لأنه متى كان مؤنثه فعلى الخ) يعني: لا يكون مؤنثه فعلانة قطعاً لا بالنظر إلى الاستعمال، ولا بالنظر إلى أصل وضع الصيغة بخلاف رحمان؛ فإنه نظراً إلى اختصاص استعماله بالله تعالى لا يصح فيه فعلانة، وأما بالنظر إلى الوضع فحاله مبهم، فانتفاء فعلانة فيه مبهم، بل جانب الوجود راجح؛ لأن الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء أغلب، وإلحاق المشكوك بالأكثر انسب. (استطراد) قيل: جاء إلى ملك رجل اسمه حيان فقيل للملك: أينصرف حيان أم لا، قال: إن أكرمته فلا ينصرف وإلا فينصرف، ووجه ذلك أن من أكرمه فكأنه أحياه فيكون من الحي فلا ينصرف وإلا فينصرف، ووجه ذلك أن من أكرمه فكأنه أحياه فيكون من الحي فلا ينصرف للعلمية والألف والنون، وإن لم يكرمه فكأنه أهلكه فكان مشتقاً من الحين بمعنى الهلاك فينصرف، ومثله لفظ شيطان إن أخذ من شطن بمعنى بعد فهو منصرف، وإن من شاط بمعنى هلك فغير منصرف. (فائدة): لو التبس عليك اسم هل هو منصرف أم لا وجب عليك أن تصرفه؛ لأن الأصل في الاسم الصرف، وهكذا حكم كل فرع التبس بأصل ويؤيده

«وَمِنْ ثَمَّه[1]» أي: ومن أجل المخالفة في الشرط[2] «اُخْتُلِفَ فِي رَحْمَنَ» في أنه منصرف أو غير منصرف فإنه ليس له مؤنث، لا رَحْمَى[3] ولا رَحْمَانَةُ لأنّه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره[4]، لا على مذكر ولا على مؤنث، فعلى[5] مذهب من شرط انتفاء (فَعْلاَنَةُ) فهو[6] غير منصرف[7] وعلى مذهب من شرط وجود (فَعْلَى) فهو[8] منصرف[9] «دُونَ[10] سَكْرَانَ» فإنه[11] لا خلاف[12] في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فإن مؤنثه (سَكْرَى[13]) لا (سَكْرَانَةَ[14]) «وَ» دون «نَدْمَانَ[15]» فإنه لا خلاف

(١) إشارة إلى المكان الاعتباري. (٢) أي: شرط تأثير الألف والنون في الصيغة. (٣) بالألف المقصورة. (٤) لانتفاء فعلانة. (٥) الفاء للتفصيل وعلى متعلق لقوله غير منصرف الآتي. (٦) رحمن. (٧) لوجود الشرط على مذهبه لا نرجع رحمانة. (٨) رحمن. (٩) لأنه ليس فيه فعلى. (١٠) ظرف اختلف. (١١) شأن. (١٢) لنفي الجنس. (١٣) كفعلى. (١٤) يقال: رجل سكران وامرأة سكرى. (١٥) أي: لم يختلف أيضاً في صرفه. عوض.

قراءة: ﴿شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا﴾ بالتنوين وفي الرضي، وقد جاءت ألفاظ يحتمل نونها الزيادة والأصالة مثل: حسان ورمان وحمار قبان الخ. (قوله: متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة) يعني: أن وجود فعلى يستلزم انتفاء فعلانة فتذكر. (قوله: في أنه منصرف أو الخ) بدل من قوله: في رحمن بدل اشتمال، قيل: والذي يرجّح عندي صرفه، وصرف كل ما شك فيه أن الصرف هو الأصل فلا يعدل عنه إلا لدليل قطعي، فإن قلت: كيف اشتبه الحال في استعمال رحمن على هؤلاء الأعلام من علماء اللغة والنحو والبيان حتى بنوا أمرهم فيه على المنقول ولم يكشف أحدهم عن المعمول عند البلغاء؟ قلنا: كأنهم لم يجدوه مستعملاً فيما نقل من العرب إلا معرفاً باللام أو مضافاً أو منادى، وأما قوله:

وأَنْتَ غَيْثُ الوَرَى لا زِلْتَ رَحْمَانَا

فيجوز أن يكون الألف للإشباع فلا ينتهض حجة قطعية في كونه منصرفاً. (قوله: لأنه صفة خاصة) وقيل: علم اتفاقي كالجلالة، قال أبو البقاء: لفظ الرحمن كان صفة بمعنى كثير الرحمة، ثم غلب على المنعم بجلائل النعم في الدنيا والآخرة بحيث لا يقع على المخلوق أصلاً، وصرح السيد قدس سره: بأنه مشارك لاسم الذات معرفاً ومنكراً، ولا إله إلا الرحمن يفيد التوحيد بحسب عرف الشرع وإن لم يفده لغة، وإن تعرى عن لام التعريف تثبت الألف وإلا تحذف، فعدم الانصراف أظهر وإن أوجب اختصاصه بالله تعالى الانصراف على مذهب من شرط وجود فعلي، وعدم الانصراف عند من شرط انتفاء فعلانة إلحاقاً له بما هو الغالب في بابه وهو فعلان من باب علم، فإن أكثره غير منصرف أو أكثره على فعلى فنزل منزلة ما مؤنثه فعلى، ويحكم بأنه لو لم يطرأه الاختصاص لجاء منه فعلى، انتهى ملخصاً. (قوله: لا تطلق على غيره تعالى) وأما رحمن اليمامة لمسيلمة الكذاب فمن باب تعنّتهم وعتوّهم في الكفر، قال شاعرهم:

سَمَوْتَ بِالْمَجْدِ يَا ابْنَ الأَكْرَمَيْنِ أَباً
وَأَنْتَ غَيْثُ الْوَرَى لا زِلْتَ رَحْمَانَا

فتدبر. (قوله: فهو غير منصرف) الفاء لتنزيل العامل منزلة الجزاء كما في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾.

وَمِنْ ثَمَّه[1] اُخْتُلِفَ فِي: رَحْمَانُ دُونَ سَكْرَانَ[2] وَنَدْمَانُ[3].

(١) أي: من أجل المخالفة في الشرط. (٢) فإنه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين حيث جاء في مؤنثه سكرى لا سكرانة فكان غير منصرف بالاتفاق. (٣) أي: ودون.

المطلوب عندهم انتفاء مؤكد مبني على دليل لفظي، والانتفاء المبني على الدليل اللفظي لا يكون إلا بوجود فعلي. (قوله، لأنه صفة خاصة لله تعالى) الخ لقائل أن يقول: اختصاصه به تعالى في الاستعمال لا في الوضع فإذا نظر إلى الوضع كان له مؤنث بحسب القياس إما بالتاء؛ لأن الأصل في التأنيث التاء، وإما بالألف وهو الراجح؛ لأن فعلان فعلى أكثر من فعلان فعلانة فعلى الأول ينبغي أن يكون منصرفاً بالاتفاق، وعلى الثاني ينبغي أن يكون غير منصرف اتفاقاً، اللهم إلا أن يقال: إن الثابت بالقياس لا يضر ولا يكفي. (قال: وندمان) لما كان المراد بندمان اللفظ كان علماً غير مصرف فينبغي أن لا ينون ولا يكسر هنا إلا لمشاكلة

(قوله: إلا أن يقال الخ) أي: وجود التأنيث بالتاء قياساً لا يضر في منع الصرف ووجود التأنيث بالألف قياساً لا يكفي في منع الصرف، إنما الضار والكافي التأنيث الاستعمالي؛ إذ به تتحقق المشابهة بينه وبين ألفي التأنيث وتنتفي. (قوله: كان علماً غير منصرف) لوجود الألف والنون

في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لأن مؤنثه (نَدْمانةٌ) لا (ندمى) هذا إذا كان (ندمان) بمعنى النديم[1]، وأما إذا كان بمعنى النادم فهو[2] غير منصرف بالاتفاق، لأن مؤنثه[3] (ندمى[4]) لا ندمانة. «وزن[5] الفعل» وهو كون الاسم على وزن يُعَدُّ[6] من أوزان[7] الفعل وهذا[8] القدر لا يكفي في سببيَّة منع الصرف بل «شَرْطُهُ[9]» فيها أحد الأمرين[10]: إمَّا «أنْ يَخْتَصَّ» في اللغة العربية «بِالفِعْلِ» بمعنى أنه لا يوجد[11] في الاسم العربي[12] إلا منقولاً من الفعل «كَشَمَّرَ» على صيغة الفعل الماضي المعلوم من[13] التشمير، فإنه نقل من هذه الصيغة[14]، وجعل علماً

(١) أي: العاقل إذا كان من المنادمة بمعنى المُلازمة. (٢) من باب ضرب، أي يقال: رجل ندمان أي نادم على ما فعل. (٣) ندمان. (٤) ندمان. (٥) أي: الوزن الذي بني عليه الفعل. كافية. (٦) صفة وزن. (٧) يعني: أن المانع من الصرف ليس مثلاً هيئة شر بل كونه على هذه الهيئة كالعجم. حلبي. (٨) أي: كون الاسم على وزن يعده. (٩) وزن الفعل. (١٠) أي: الاختصاص بالفعل أو وجود زيادة كزيادة الفعل في أوله ليتحقق جهة الفرعية عندي. (١١) وزن الفعل. (١٢) ولا العجمي. (١٣) مأخوذ. (١٤) أي: صيغة الماضي المعلوم.

وَزْنُ الفِعْلِ شَرْطُهُ أنْ يَخْتَصَّ بِالفِعْلِ كَشَمَّرَ

المسمى. (قوله: وهو كون الاسم على وزن يعد من أوزان الفعل) سواء كان له زيادة نسبة إلى الفعل أو لا فالإضافة في قوله: وزن الفعل محمولة على النسبة لا على زيادة النسبة، وإلا لم يحتج إلى قوله: فشرطه، ولك أن تحمل عليها وتحمل قوله: فشرطه على شرط التحقق لا على الاشتراط؛ لأن السببية ليست إلا للفرعية، ولا فرعية إلا فيما له زيادة اختصاص بالفعل. (قوله: بالفعل بمعنى) الخ في أكثر نسخ المتن به والضمير راجع إلى الفعل،

في الاسم مع العلمية. (قوله: إلا لمشاكلة المسمى) وهو ندمان صفة. (قوله: يعد من أوزان الفعل) لا يخفى أن إضافة الأوزان إلى الفعل المجرد النسبة بمعنى الحصول له لا لزيادة النسبة، وإلا لكفى أن يقول: كون الاسم على وزن الفعل فالمعنى كون الاسم على وزن يعد من الأوزان الحاصلة للفعل فاندفع ما قيل: إن عد الوزن المشترك من أوزان الفعل يشعر بكونه لا اختصاص له بالفعل، فالأولى كون الاسم على وزن ثبت للفعل، وإنما فسر وزن الفعل بهذا المعنى؛ لأن وزن الفعل بالمعنى الإضافي فلا بد من القول بأنه منقول في الاصطلاح عن ذلك المعنى إلى كون الاسم على وزن الفعل ليصير صفة للاسم. (قوله: محمولة على النسبة) مجازاً شائعاً كما في قولهم: زيد أخو عمرو. (قوله: لا على زيادة النسبة) إما في الاختصاص أو بالاستحقاق أو غيرهما كما هو مدلول الإضافة وضعاً. (قوله: وإلا لم يحتج الخ) أي: يكون لفظ شرطه مستدركاً؛ إذ يكفي أن يقال: وزن الفعل ما يختص به أو يكون في أوله زيادة الخ، فإن زيادة النسبة لما كانت مأخوذة في مفهوم وزن الفعل كان مؤثراً بنفسه محتاجاً إلى البيان دون الاشتراط. (قوله: ولك أن تحمل عليها) أي: تحمل الإضافة على زيادة النسبة. (قوله: على شرط التحقق) أي: أنه لا يتحقق الوزن الذي له زيادة نسبة إلى الفعل إلا في هذين القسمين. (قوله: لا على الاشتراط) أي: جعله مشروطاً في تأثيره بأحد الأمرين حتى يستدعي عدم كونه مؤثراً بنفسه، وهذا الكلام مبني على تسليم أن لا يكون لوزن الفعل

وقوله: هذا إذا كان - أي: عدم الخلاف - في صرف ندمان إنما هو إذا كان بمعنى: النديم مشتقاً من المنادمة، يقال: نادمني فلان على الشراب فهو نديمي وندماني، والمرأة ندمانة. (قوله: فهو غير منصرف بالاتفاق) فعلى هذا يقرأ ندمان في المتن بفتح النون الأخيرة بلا تنوين مثل: سكران ويكون كلا المثالين من نوع واحد، وقيل: لما كان المراد من ندمان في المتن اللفظ كان علماً غير منصرف لوجود الألف والنون في الاسم مع العلمية مثل: عمران، فينبغي أن لا ينوّن ولا يكسر هنا إلا لمشاكلة المسمى؛ أعني: ندمان صفة انتهى، وقال مظهر الدين: إنك إذا قابلت لفظاً منصرفاً بوزن ففي الوزن وجهان؛ أحدهما: أنه منصرف؛ لأن اللفظ الذي هو الوزن علم له منصرف فكذا هذا الوزن، وثانيهما: وهو الأصح، أن الوزن غير منصرف إن كان فيه مع العلمية سبب من الأسباب الباقية، تقول: قائمة، على وزن فاعلة، فقائمة منصرف؛ لأنها نكرة، وفي فاعلة وجهان؛ الانصراف كقائمة، وعدم الانصراف للعلمية والتأنيث، وهذا أصح فافهم. (قوله: وهو كون الاسم على وزن الخ) والغرض من هذا الكلام دفع ما يرد على ظاهر عبارة المصنف؛ وهو أن إضافة الوزن إلى الفعل بمعنى اللام فيكون المعنى والوزن المختص بالفعل شرطه اختصاص ذلك الوزن بالفعل، وفيه تكرار بلا طائل، وحاصل الدفع: أن الإضافة لمجرد النسبة والربط بينهما لا للاختصاص، وهذا هو المراد بقوله: وهو كون الاسم على وزن يعد الخ؛ أي: ينسب للفعل ويعد من أوزانه، وإن عد من أوزان غيره أيضاً، فقوله: وزن الفعل؛ أي: وزن منسوب إلى الفعل، فالإخبار عنه حينئذ بالخبر يفيد الاختصاص الذي لم يفهم من المبتدأ، فلو أبدل لفظ يعد بينسب أو نحوه لكان أظهر، وقوله: إما أن يختص؛ أي: الوزن بمعنى الهيئة الحاصلة للفظ لا بمعنى كون الاسم الخ إذا المختص بالفعل تلك الهيئة لا الكون المذكور ففي الضمير استخدام. (قوله: بمعنى أنه لا يوجد الخ) يشير إلى أن

للفرس[1]، وكذلك (بَذَّر)[2] لماء و(عَثَّر) لموضع[3] و(خَضَّم) لرجل، أفعال نقلت إلى الاسميّة، وأما نحو: (بَقَّم) اسماً لصبغ معروف، وهو العندم و(شَلَّم) علماً لموضع بالشام فهو[4] من الأسماء العجمية[5] المنقولة إلى العربية فلا[6] يقدح في ذلك الاختصاص «وَ»[7] مثل «ضُرِبَ»[8] على البناء للمفعول إذا جعل عَلَماً لشخص[9]، فإنه أيضاً[10] غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وإنما قيدنا[11] بالبناء للمفعول فإنه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل[12]، ولم يذهب إلى منع صرفه إلا بعض[13] النحاة «أَوْ[14] يَكُونُ[15]» غير مختص به[16]، لكن يكون «فِي أَوَّلِهِ[17]»

(١) قيل ذلك للحجاج ولم يذكر الشارح اسمه تحاشياً. (٢) بئر ماء بمكة من التبذير وهو الإسراف. وجيه الدين. (٣) من التعثير بالثاء وهي الذلة. (٤) أي: صنع معروف. (٥) بالتخفيف والتشديد. (٦) أي: لا يشير أي النقل. (٧) عطف على شمر. (٨) اسم رجل مجرور بالفتحة لكونه غير منصرف. (٩) معين ليوجد فيه سببان العلمية ووزن الفعل. (١٠) أي: كما أن شمر. (١١) قول المصنف وضرب المحتمل للبناء للفاعل أيضاً .م. (١٢) بل يوجد في الاسم نحو: سقر وشتر .رضا. (١٣) فاعل لم يذهب. (١٤) عطف على يختص. (١٥) أي: هذا الوزن. (١٦) أي: بالفعل بل يعم الفعل والاسم. (١٧) خبر يكون.

الاختصاص إضافي بالنسبة إلى الاسم العربي، وفي قوله: إلا منقولاً من الفعل تنبيه على أن يكون مثل: شمر وضرب مجردين عن الضمير المستتر فيهما وإلا لكانا من المركبات، وقوله: من التشمير، بمعنى المرور، حاداً جعل علماً لفرس حجاج الثقفي لحدادتها في سرعة السير. (قوله: بذر لماء) في القاموس أنه علم لبئر بمكة ومعناه الفعلي أسرف، ومنه: ﴿إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾، وقوله: وعثر لموضع؛ وهي مأسدة، ومعناه الفعلي جعله ذا كبوة، وأما خضم فاسم رجل؛ وهو عمرو بن تميم، ومعناه الفعلي الأكل أو الأكل بأقصى الأضراس أو ملأ الفم. (قوله: وأما نحو: بقم الخ) جواب عن سؤال مقدر، وهو أن بقم وشلّم من أوزان الفعل مع إنهما اسمان ولم ينقلا من الفعل إلى الاسم؛ لعدم استعمالهما فعلاً، وحاصل الجواب: إنهما عجميتان نقلتا إلى العربية والاختصاص المذكور مشروط بكون ذلك الاسم من اللغة العربية، فلا يقدح بوجود مثل هذه الأمثلة في اختصاص هذا الوزن بالفعل، فهما غير منصرفين للعجمة ووزن الفعل، قوله: اسماً لصبغ معروف، وعن السيد: إن بقّم معرب إذا سمي به كان غير منصرف للعلمية ووزن الفعل لا للعجمة؛ لأنه اسم جنس لصبغ معروف كما قيل: إنه اسم لخشب يخرج منه بعد الدق والغلي بالماء صبغ أحمر يقال له: العندم، وقوله: فلا يقدح في ذلك؛ أي: فلا يضر نحو: بقم في اختصاص هذا الوزن بالفعل، وقوله: ومثل ضرب بتخفيف العين؛ ليكون تأسيساً وكذا نحو: استخرج معلوماً ومجهولاً، وأما استبرق فأعجمي كما قد مر. (قوله: غير مختص بالفعل) لوجوده في الاسم كثيراً؛ نحو: حجر وشجر ورجب وطلب بخلاف المجهول؛ فإنه: لم يجيء في الأسماء إلا ألفاظ قليلة ملحقة بالعدم وهي الوُعل لغة في الوعل، ووسم بمعنى الاست، ووئل علماً لقبيلة، وقوله: إلا بعض النحاة، وهو عيسى بن عمر فإنه منع من الصرف ما كان منقولاً من الفعل مستدلاً بقول الشاعر:

أَنَـا ابْـنُ جَـلا وَطَـلاَّعُ الـثَّـنَـايَـا

وَضُرِبَ أَوْ يَكُونُ فِي أَوَّلِهِ

وضمير يختص راجع إلى الوزن أو بالعكس وذا أعرب كما هو المشهور. (قوله: وكذلك بذر) من بذر المال؛ أي: أسرف. (قوله: وخضم) من خضم الشيء أكله بجميع فمه. (قوله: وشلم علماً) مرتجلاً بالعبرانية لموضع بالشام يقال: هو بيت المقدس. (قوله: ومثل ضرب على البناء للمفعول) وزن فعل مجهولاً من الخواص ثم يأت في أسماء الأجناس إلا دئل لدويبة، وقيل: العرب قد تنقل الفعل إلى أسماء الأجناس، وإن كان قليلاً كقوله عليه الصلاة والسلام: «إن الله تعالى نهاكم عن قيل وقال» فيجوز أن يكون منقولاً من دئل؛ بمعنى: أسرع، وأما دئل علماً لقبيلة فيجوز أن يكون منقولاً منه ومن دأل؛ بمعنى: مشى مشياً مخصوصاً، والتغيير للدلالة على العلمية كما قيل في شمس شمس بالضم، وأما الوُعِل لغة في الوعل، والرُئم بمعنى: الأست فشاذان. (قوله: ولم يذهب إلى منع صرفه إلا بعض النحاة) ذهب يونس إلى

بهذا المعنى فرد سوى القسمين المذكورين، وأما على تقدير تحقق قسم آخر بأن يكون زيادة النسبة بطريق الغلبة كما يجيء في كلامه، فيجوز الحمل على الاشتراط أيضاً كما في قوله: المعرفة شرطها أن تكون علمية. (قوله: لأن النسبة الخ) أي: لك أن تحمل عليها بدليل أن سببية أسباب منع الصرف ليست إلا للفرعية كما عرفت ولا فرعية إلا في الوزن الذي له زيادة اختصاص؛ أي: ارتباط ونسبة بالفعل فلا سببية إلا له. (قوله: والضمير راجع) أي: ضمير به تطبيقاً بين النسختين وحينئذ يكون الباء داخلاً على المقصور عليه كما هو الاستعمال القليل. (قوله: أو بالعكس) أي: الضمير المجرور راجع إلى الوزن وضمير يختص إلى الفعل فيكون الباء داخلاً على المقصور كما هو الشائع الكثير المشهور. (قوله: وذا أعرب) بالراء المهملة أفصح؛ أي: أبين وأوضح في النهاية الجزرية من الإعراب؛ يعني: الإبانة والإيضاح حديث السقيفة أعربهم أحساباً؛ أي: أبينهم وأوضحهم. (قوله: من خضم الشيء) بالخاء والضاد المعجمتين. (قوله: أكله بجميع ما فيه) نقل في الصحاح عن الأصمعي هذا المعنى للثلاثي المجرد، ثم قال: خضّم على وزن بقّم اسم عنبر

أن الوزن المشترك بين القبيلتين يؤثر، وذهب عيسى إلى تأثيره إذا كان منقولاً من الفعل كقوله:

أَنَـا ابْـنُ جَـلا وَطَـلاَّعُ الـثَّـنَـايَـا

ولولا ذلك لنوّن جلا، ويرد بأنه إن كان علماً فمحكي مع الضمير وهو لا يغير، وإن لم يكن علماً فهو صفة مقدر؛ أي: أنا ابن رجل جلا؛ أي: انكشف أمره، أو كشف الأمور. (قال: أو يكون) إنما لم يقل: بدله أو يغلب كما قاله النحاة؛ لأن فاعل إذا جعل علماً لمذكر كان منصرفاً مع أنه غالب في الأفعال ولم يجئ في الأسماء إلا خاتم وعالم، وساسم اسم شجر أسود؛ ولأن في إثبات الغلبة زيادة مؤنة لا يقال في إثبات الاختصاص أيضاً تلك الزيادة؛ لأنا نقول: لعله لم يجد فيه ما يحترز به عن ذلك المحذور، إن قلت: هذا الوزن إنما يصح سبباً إذا كان له زيادة اختصاص بالفعل حتى يظهر فرعيته، وزيادة الاختصاص إما بالاختصاص بالفعل أو بالغلبة. قلنا: زيادة تلك الحروف قياسية في جميع الأفعال المنصرفة فصارت لاطرادها في جميع الأفعال دون الأسماء أشد اختصاصاً بالفعل. (قوله: غير مختص) خصه به بقرينة المقابلة لعل وجهه أن الشق الأول أولى بالتأثير والظاهر أن أو لمنع الخلو،

الخ، قال بدر الدين: ولا حجة له فيه؛ لأنه محمول على إرادة أنا ابن رجل جلا الأمور وجرّبها، فجملة جلا من فعل وفاعل محكي لا ممنوع من الصرف. (قوله: أو يكون غير مختص الخ) بقرينة المقابلة فإن من هذا القسم أفعل ووجوده في الاسم أكثر منه في الفعل؛ لأن كل فعل ثلاثي ليس من الألوان والعيوب يجيء منه أفعل التفضيل ومن الألوان والعيوب يجيء أفعل فعلاء؛ نحو: أحمر وأعود وهما اسمان، وأما أفعل حال كونه فعلاً فلم يجيء إلا ماضياً من بعض الأفعال الثلاثية مثل: أخرج وأكرم لا من كلها فلم يسمع نحو: اقتل وانصر،

بن عمرو بن تميم، وقد غلب على القبيلة يزعمون أنهم إنما سموا بذلك لكثرة الخضم، وهو المضغ؛ لأنه من أبنية الأفعال دون الأسماء وخضم أيضاً اسم لماء، وفي شمس العلوم الخضم الأكل بجميع الأسنان. (قوله: نهى الخ) في النهاية وفي الحديث (أنه نهى عن قيل وقال)؛ أي: نهى عن فضول ما يتحدث به المتجالسون من قولهم: قيل كذا وقال فلان كذا، وبناؤهما على كونهما فعلين ماضيين متضمنين للضمير والإعراب على إجرائهما مجرى الأسماء خلوين عن الضمير وإدخال حرف التعريف عليهما في قولهم: القيل والقال. (قوله: منقولاً منه) أي: من ذئل المجهول بمعنى أسرع. (قوله: والتغيير) بضم الفاء وكسر المين. (قوله: للدلالة على العلمية) وأنه انفسخ عنه معنى الفعل. (قوله: في الوعل) بفتح الواو وسكون المين بزكر هي. (قوله: والرئم) بضم الراء المهملة والهمزة المكسورة والميم. (قوله: الاست) بكسر الهمزة وسكون السين للمقعدة. (قوله: ذهب يونس الخ) فمنع صرف نحو: جبل وعضد وكتف وجعفر وحاتم أعلاماً. (قوله: إذا كان منقولاً) أي: الوزن المشترك بين الاسم والفعل إنما يؤثر في منع الصرف إذا ثبت كونه منقولاً في الاسم من الفعل ولم يستعمل على أنه وزن الاسم. (قوله: ولولا ذلك) أي: لولا كان وزن جلا منقولاً عن الفعل لنون جلا. (قوله: ويرد الخ) أي: لا نسلم الملازمة المذكورة بقوله: ولولا ذلك؛ إذ يجوز أن يكون عدم تنوينه لكونه جملة محكية لا لعدم الصرف بسبب وزن الفعل والعلمية حتى يرتكب كونه منقولاً. (قوله: فمحكي مع الضمير) بناء على أن الفعل المنقول إلى العلمية إذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعلت الجملة علماً فهو محكي وإلا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه. (قوله: أي: انكشف أمره الخ) إشارة إلى أن جلا يستعمل لازماً ومتعدياً والثنايا جمع ثنية: وهي العقبة، وطلاع الثنايا؛ أي: ركاب صعاب الأمور عطف على ابن جلا، وتمامه: +متى أضعُ العمامةَ تعرفوني=. (قوله: أو يغلب) هذا الوزن في الفعل بمعنى: أن يكون في الفعل أكثر منه في الاسم. (قوله: مع أنه غالب في الأفعال) لأن باب المفاعلة أكثر من أن يحصى. (قوله: ولم يجيء في الأسماء الخ) الصواب: ولم تجئ في الأسماء إلا كلمات معدودة كما في العباب؛ نحو: طابع وقالب وغيرهما. قال الراغب: الفاعل كثيراً ما يجيء في اسم الآلة التي يفعل بها الشيء كالطابع والخاتم والقالب. (قوله: وساسم) بالسينين المهملتين زيادة مؤونة بالنسبة إلى ما قاله المصنف رحمه الله فإن مؤونته تتبع لفظ واحد هل هو قابل للتاء أم لا بخلاف ما قالوا: فإنه مؤونة تتبع جميع الأسماء والأفعال ولو بوجه كلي ليعلم هل هو غالب في الأفعال أو في الأسماء. (قوله: لا يقال الخ) يعني: زيادة المؤونة وإن لم تلزم في هذا القسم من وزن الفعل لكنها تلزم في القسم الأول فإن العلم بالاختصاص موقوف على تتبع أوزان الأفعال والأسماء كلها. (قوله: لعله لم يجد الخ) يعني: لعل المصنف رحمه الله لم يجد في الاختصاص أمراً آخر يحترز بذكره عن لزوم ذلك المحذور؛ أعني: زيادة المؤونة فبالضرورة التزمها، ولا ضرورة في القسم الثاني لوجدان ما يؤدي مؤداه من غير لزوم المحذور. (قوله: إن قلت: هذا الوزن الخ) استدلال على ترجيح قول النحاة بأن اعتبار الغلبة لازم لتحقق الفرعية. (قوله: زيادة اختصاص) أي: ارتباط بقرينة إضافة الزيادة وجعله منقسماً إلى الاختصاص والغلبة. (قوله: حتى يظهر فرعيته) أي: فرعية ذلك الوزن في الاسم فإن الوزن المشترك لا فرعية له ولذا

أي: أوّل وزن الفعل أو أول ما كان على وزن الفعل «زِيَادَةٌ[1]» أي: زيادة[2] حرف أو حرف زائد من[3] حروف (أتين)[4] «كَزِيَادَتِهِ[5]» أي: مثل زيادة حرف أو حرف زائد[6] من حروف (أتين) في أول الفعل «غَيْرُ قَابِلٍ[7]» أي: حال كون وزن الفعل أو ما كان وزن[8] الفعل غير قابل «لِلتَّاءِ[9]» لأنه[10] يخرج الوزن بهذه التاء، لاختصاصها بالاسم عن[11] أوزان الفعل، ولو قال[12]: غير قابل للتاء قياساً[13] بالاعتبار[14] الذي[15] امتنع من الصرف[16] لأجله لم يرد[17]. عليه[18] (أربعٌ)[19] إذا سمي به رجل[20] فإن لحوق[21] التاء[22] للتذكير[23] فلا يكون[24] قياساً[25] ولا (أَسْوَدُ) فإن مجيء التاء في (أَسْوِدَةٍ) للحية الأنثى ليس باعتبار الوصف الأصلي[26] الذي

(١) اسم يكون. (٢) أي: إشارة إلى أن التنوين عوض عن المضاف إليه. (٣) من بيانية. (٤) أي: في الاسم. (٥) صفة زيادة أي: كائنة مثل زيادة الفعل ليكون غالباً بالفعل غلبةً معتبرة حسه. (٦) إشارة إلى أن المصدر بمعنى الفاعل والموصوف مقدر. (٧) صفة زيادة أي صالح للتاء اللاحقة قياساً. (٨) على صحيح. (٩) أي: المتحركة لكونها ثقيلة مختصة بالاسم لأنه ضعيف والساكنة مختصة بالفعل كذا في بحث الفعل .م. (١٠) شأن. (١١) متعلق بيخرج. (١٢) مصنف. سؤال مقدر تقديره. (١٣) حال من قوله: غير قابل للتاء. (١٤) وبالاعتبار. نسخه. (١٥) وزن الفعل وهو الوصف الأصلي. (١٦) فهو أسود. (١٧) غير قابل. (١٨) أي: على قوله. (١٩) مع كونه غير منصرف ويلزم من قوله غير قابل أن يكون منصرفاً لأنه يقبل التاء .فحرره. (٢٠) أي: بالأربع. (٢١) قبل العلمية. (٢٢) اسم إن. (٢٣) خبر إن. (٢٤) أي: لحوق التاء بالأربع. (٢٥) والقياس يجرد من التا. (٢٦) إذ يقال باعتبار الوصف الأصلي للحية الأنثى سوداء .هـ م.

زِيَادَةٌ كَزِيَادَتِهِ[1] غَيْرُ قَابِلٍ لِلتَّاءِ

(١) أي: مثل زيادة حرف أو حرف زائد في أول الفعل .ج.

والظاهر: أن أو ههنا لمنع الخلو لا الجمع فإن النسبة بين القسمين عموم من وجه؛ لافتراقهما في شمّر وأحمر واجتماعهما في يزيد ويشكر. (قوله: أي: أول وزن الفعل أو أول ما كان الخ) والأول هو الظاهر؛ لأنه هو المذكور سابقاً إلا أن فيه ارتكاب مجاز فإن وزن الفعل عبارة عن الهيئة الحاصلة للفظ من ترتيب الحروف والحركات والسكون، وقد عبّر عنه الشارح بالكون والهيئة من حيث هي ليس لها أول وآخر حتى يقال: إن الزيادة في أولها فلذا صرف الضمير عن الظاهر؛ لتبقى النسبة محفوظة على حقيقتها فقال: أو أول ما كان الخ وهو الاسم فإن له أولاً حقيقة. (قوله: أي: مثل زيادة حرف) هذا التقدير ليوافق ما سبق، ثم إن في كلامه نشراً على ترتيب اللف فالتفسير الأول بالنسبة إلى وزن الفعل، فإن الزيادة صفة وهيئة تعرض للحرف الزائد فتناسب وزن الفعل الذي هو هيئة، والثاني بالنسبة على ما كان على وزن الفعل؛ فإنه عبارة عن الاسم الذي هو مركب من الحروف فيناسبه الحرف الزائد، وغرض الشارح من هذا التقرير دفع اعتراض أورده الهندي بقوله: فإن قيل: أول أحمر مثلاً هي الزيادة فيتحد الظرف والمظروف، وحاصل الدفع أما إذا قدر زيادة حرف؛ فلأن الزيادة صفة الأول في قولك الحرف الأول من أحمر زائد، ويجوز نسب الصفة إلى موصوفها بفي كما تقول: العلم في زيد والسواد في جسم، وأما إذا قدّر حرف زائد؛ فلأن بين أوله وبين الحرف الزائد عموماً من وجه، فإن الحرف الأول من الأسماء التي على وزن الفعل قد يكون زائداً كأحمد ونرجس، وقد يكون أصلياً كنهشل فإن وزنه فعلل، والأمران اللذان بينهما عموم من وجه يجوز أن ينسب أحدهما إلى الآخر بفي يقال: البياض في المعشوق أحسن من الياقوت في

وأن النسبة بين الشقين العموم من وجه لافتراقهما في شمر وأحمر واجتماعهما في نحو: يزيد ويشكر، ونحو: استخرج معلوماً ومجهولاً وأمراً واستبرق أعجمي وتباعد وتبوعد وافتعل وافعل. (قوله: أي: أول وزن الفعل) الخ لما كان المراد من وزن الفعل كون الاسم على وزن الفعل صح رجع الضمير إلى الوزن وإلى الموزون كما هو المقصود. (قوله: زيادة حرف أو حرف زائد) على الأول صح لفظة في؛ لأن الصفة تنسب إلى موصوفها بفي وهو شائع، وكذا على الثاني؛ لأن النسبة بين قوله: أوله وبين الحرف الزائد العموم من وجه، وتصح نسبة العام إلى الخاص

لا يمنع الصرف. (قوله: زيادة الخ) أي: سلمنا أنه لا بد من زيادة الارتباط لكنه غير منحصر في الاختصاص والغلبة لجواز أن يكون بوجه آخر ككون زيادة تلك الحروف مطردة في الأفعال دون الأسماء، وككون زيادتها في الأفعال لمعنى كما في أحمر، وقد تكون لا لمعنى كأرنب وأفكل. (قوله: الأفعال المتصرفة) احترازاً من أفعال المدح والذم. (قوله: واجتماعهما في نحو: يزيد ويشكر) فمن حيث اختصاصهما لا يحتاجان إلى اشتراط عدم قبول التاء ومن حيث أن في أولهما زيادة كزيادة الفعل يحتاجان إلى ذلك الاشتراط فما قيل: إن المختص مما في أوله زيادة كزيادة الفعل لا يحتاج إلى اشتراط عدم قبول التاء، فلذا لم يجعل الشارح رحمه الله وقدس سره أو لمنع الخلو، يرد عليه أنه إن أراد أن المختص من حيث ذاته لا يحتاج إلى الاشتراط المذكور فممنوع، وإن أراد أنه من حيث الاختصاص لا يحتاج ففير مضر. (قوله: واستبرق أعجمي) جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه وجواب لسؤال مقدر؛ وهو أن وزن استخرج غير مختص بالفعل لمجيء

بفي وبالعكس، أو لأن المراد في موضع أوله. (قوله: من حروف أتين) لو غير ذلك الحرف لم يضرّ كهراق وهرق من أراق ماضياً وأرق أمراً وكذا لو تصرف في الوزن مع بقاء الزائد سواء كان بالحذف كيمع أو بالقلب كما على أو بالإدغام كأشدّ أو بالردّ إلى ما كان كما إذا سميت بفعل محذوف العين أو اللام لأجل الجزم أو الوقف فإنك ترد المحذوف؛ لأن السقوط للجزم أو للوقف الجاري مجراه لا يكون في الأسماء فتقول في يقل من لم يقل واخش اسمين جاء يقول وأخشى. (قوله: غير قابل؛ أي: حال كونه) الخ حال من ضمير أوله، وإنما لم يجعله شرطاً للشق الأول؛ لأنه لاختصاصه بالفعل لا يقبل التاء أصلاً. (قوله: ولو قال: غير قابل للتاء) كأنه أراد غير قابل للتاء بحسب الوضع فلا يرد النقض بأسود؛ إذ قياس مؤنثه أن يكون على فعلاء. (قال: ومن ثم امتنع أحمر وانصرف يعمل) قيل في جعل وجود الشرط علة للمشروط نظر لما تقرر من أن المشروط يثبت بالسبب لا بالشرط قد يدفع بأنه جعل اشتراط هذا

صفاته هذا. (قوله: أي: حال كون وزن الفعل أو الخ) فيه أيضاً نشر على ترتيب اللف، والحال من المضاف إليه؛ لأنه يمكن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فهو من قبيل: ﴿وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾، وقوله: لاختصاصها بالاسم؛ أي: لأن الداخلة على الفعل هي الساكنة. (قوله: لم يرد عليه أربع إلا سمي به رجل)؛ فإنه حينئذ غير منصرف للعلمية ووزن الفعل مع قبوله للتاء، لكنه يقبلها على خلاف القياس؛ إذ القياس أن يلحق التاء للمؤنث دون المذكر، ولك أن تقول: إنه حال التسمية لا يقبل التاء؛ إذ الأعلام محفوظة من التصرف بقدر الإمكان.

استبرق. (قوله: لما كان المراد الخ) أي: ليس المراد من وزن الفعل معناه الإضافي حتى يرد أن في قوله: زيادة كزيادته تشبيه الشيء بنفسه فإن ما في أول وزن الفعل زيادة الفعل لا زيادة شبيهة بزيادته. (قوله: إلى الوزن) إجراء للضمير على الظاهر وحمل الظرفية على التوسع فإن الزيادة وصف حاصل في أول الموزون جعل حاصلاً في أول الوزن تجوّزاً. (قوله: وإلى الموزون) إجراء للظرفية على الحقيقة وصرف للضمير عن الظاهر. (قوله: لأن الصفة الخ) أي: الزيادة صفة للحرف الأول والصفة تنسب إلى موصوفها بفي، يقال: السواد في الجسم. (قوله: وتصح نسبة العام إلى الخاص بفي) تشبيهاً لاشتمال مفهوم الخاص على مفهوم العام باشتمال الظرف على المظروف. (قوله: وبالعكس) أي: تصح نسبة الخاص إلى العام بفي تشبيهاً لشمول العام للخاص صدقاً بشمول الظرف للمظروف. (قوله: أو لأن المراد الخ) يعني: أن الكلام على حذف المضاف. (قوله: لم يضر) في كونه سبباً لمنع الصرف لعدم لزوم ذلك الإبدال فإن الأكثر في الاستعمال أراق وأرق. (قوله: كذا لو تصرف في الوزن) أي: كذا لا يضر لو تصرف مع بقاء الحرف الزائد؛ لأنه يحفظ وزن الفعل ويدل عليه. (قوله: جاء يقول وأخشى) غير منصرفين للوزن والعلمية بخلاف المسمى بقل وبع وخف فإنك تقول: جاء قول وبيع وخاف منصرفات لعدم بقاء الزيادة المعتبرة. (قوله: حال من ضمير أوله) والحال من المضاف إليه جائزاً إذا أمكن إقامة المضاف إليه مقامه كما في قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾. (قوله: كأنه أراد الخ) بناء على أن المطلق ينصرف إلى الكامل. (قوله: فلا يرد النقض بأسود) وأما النقض بأربع فباق؛ لأنه قابل للتاء بحسب الوضع إذ وضع الأعداد على أن يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء، ثم اعلم أن قوله: بالاعتبار الذي منع من الصرف كاف في عدم ورود النقض بأربع؛ لأن قبوله للتاء باعتبار الوضع الجنسي وعدم انصرافه باعتبار الوضع العلمي وهو بهذا الاعتبار غير قابل للتاء إلا أن الشارح رحمه الله زاد قوله: قياساً وأسند دفع النقض بأربع إليه لما قالوا: إن وزن الفعل في أربع في قولنا: مررت بنسوة أربع متحقق؛ لأن المعتبر عدم القبول قياساً، وانصرافه لانتفاء الوصف الأصلي فاندفع ما قيل: إن أربع إذا سمي به لا يقبل التاء، فلا حاجة لدفعه إلى تقييد عدم قبول التاء بقولنا: قياساً؛ لأنه إن أراد أنه لا يقبل التاء أصلاً، فممنوع وإن أراد أنه لا يقبل التاء بالاعتبار الذي منع صرفه فمسلم لكن اللازم منه أن يكون القيد الثاني مغنياً عن الأول، وعدم الاحتياج إليه مع اعتبار الثاني لعدم الاحتياج إليه مطلقاً. (قوله: في جعل وجود الشرط الخ) يعني قوله: ومن ثم امتنع أحمر معناه لأجل تحقق شرط تأثير وزن الفعل في منع الصرف امتنع أحمر وفي ذلك وجعل وجود الشرط علة لوجود المشروط؛ لأن ما هو شرط لتأثير السبب في منع الصرف في الحقيقة شرط لامتناع صرفه بذلك السبب لا بالشرط؛ لأن الشرط ما يتوقف عليه المشروط من غير أن يكون مؤثراً فيه كالبيض للإحراق، وما قيل: إن الشرط النحوي يستلزم الحكم؛ لأنه إمارة لثبوت الحكم يذكر ليعرف بمعرفته ثبوت الحكم ففيه أن المعنى المتعارف للشرط النحوي ما يذكر بعد حروف الشرط وهو ههنا مفقود، وإن أراد معنى آخر، فلا بد من بيانه لينظر في صحته وفساده.

لأجله يمتنع[1] من الصرف[2] بل[3] باعتبار غلبة الاسمية العارضية[4]. «وَمِنْ ثَمَّ» أي: ومن أجل اشتراط عدم قبول التاء «إِمْتَنَعَ أَحْمَرُ[5]» عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء[6]. «وَانْصَرَفَ[7] يَعْمَلُ[8]» لقبوله التاء لمجيء (يَعْمَلَة) للناقة[9] القوية على العمل والسير[10]. «وَمَا فِيْهِ عَلَمِيَّةٌ مُؤَثِّرَةٌ[11]» أي: كل اسم غير منصرف تكون فيه علمية مؤثرة في منع صرفه بالسببية المحضة أو مع شرطية سبب آخر واحترز بذلك[12] عما[13] يجامع ألفي التأنيث[14] أو صيغة منتهى الجموع[15] فإن كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تأثير فيه للعلمية «إِذَا[16] نُكِّرَ» بأن يؤول العلم بواحد

(١) نحو: أسود. (٢) حيث يكون غير منصرف للوصف الحال والوزن. (٣) بمجيء التاء ولحوقها ليس إلا باعتبار. (٤) على الوصفية الأصلية إذ لا يقال. (٥) ولا يقال أحمرة لأن الهمزة في أوله زائدة لأنه من الحمرة وكونه خبر قابلة للتاء لأنه لا يقال أحمرة بل حمراء. (٦) للزوم وجود المشروط عند وجود الشرط وفي جعل وجود الشرط علة للمشروط نظر. هندي. (٧) لانتفاء الأمرين. (٨) نعم إذا سمي غير منصرف لأنه. (٩) ويقال: جمل يعمل ناقة لعمله. (١٠) ولزوم عدم المشروط عند عدم الشرط. (١١) احتراز من العلم الغير المؤثرة كرجل إذا سمي بمساجد وحمراء فإنه لا يأتي للعلمية لاشتغال الحكم بالجمعية وألفي التأنيث. محرره. (١٢) أي: بقول مؤثرة. (١٣) أي: العلمية. (١٤) نحو: حبلى وحمراء. (١٥) نحو: مصابيح. (١٦) أي: الاسم المشترك بين اثنين والمعنى بأول.

(قوله: وانصرف يعمل لقبوله التاء) وكذا أرمل بوزن أحمر لمجيء أرملة بالتاء والجمع أرامل، وقوله: لمجيء يعمله للناقة القوية وجمعها يعملات كما في قوله:

يا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ
تَطاوَلَ اللَّيْلُ عليكَ فانْزِلِ[1]

والذبل جمع زابلة وهي ناقة سريعة السير؛ يعني: لا تتعب الناقة. (قال المصنف: وما فيه علمية مؤثرة الخ) وصف العلمية بالتأثير مع أنه شرط لاتحادها بالسبب، ولم يقل تعريف مؤثر مع أن المعدود من الأسباب هو التعريف؛ لأن تبين عدم الاجتماع إلا مع المشروط به ظاهر باسم العلمية دون التعريف (عصام)، وأراد بكون العلمية مؤثرة أن يكون منع صرف الاسم موقوفاً عليها (رضي). (قوله: يكون فيه علمية مؤثرة) وذلك على ثلاثة أضرب؛ لأنها إما تكون سبباً لا غير أو شرطاً لا غير أو شرطاً وسبباً معاً، فالأول: في موضعين العدل ووزن الفعل، الثاني: في موضع واحد وهو الألف والنون على خلاف، فإن الألف والنون مع العلمية سبب مقام سببين عند البعض والعلمية شرطه، وعند بعض آخر الألف والنون سبب والعلمية سبب آخر، الثالث: في أربعة مواضع بالاتفاق؛ في المؤنث بالتاء لفظاً أو تقديراً، وفي العجمة، وفي التركيب، وفي ذي الألف الزائدة المقصورة، وأما العلمية الغير المؤثرة فعلى ضربين؛ إما أن لا تجامع السبب؛ وذلك مع الوصف، وإما أن تجامع ولا تؤثر وهذا إذا كان مع ألف التأنيث؛ نحو: صحراء وبشرى، ومع الجمع على صيغة منتهى الجموع؛ نحو: حضاجر علماً (رضي). (قوله: واحترز بذلك) أي: بقوله مؤثرة عما؛ أي: عن علمية يجامع الخ فهي صفة احترازية، وقوله: بالسببية المحضة حال من فاعل مؤثرة، وقوله: فإن كل أحد الخ، علة مصححة للاحتراز

(١) إذ طال الليل فانزل.

وَمِنْ ثَمَّ إِمْتَنَعَ أَحْمَرُ وَانْصَرَفَ يَعْمَلُ، وَمَا فِيْهِ عَلَمِيَّةٌ مُؤَثِّرَةٌ إِذَا نُكِّرَ

الشرط علة للحكم بامتناع أحمر وانصراف يعمل، ولا يخفى أن هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور. (قوله: بالسببية المحضة أو مع شرطية) لا بالشرطية المحضة عند الجمهور، خلافاً لجماعة حيث قالوا: تأثير علمية الاسم الذي فيه الألف والنون ليس إلا لتحقق السبب فيه وهو المشابهة بألف التأنيث الممدودة. (قوله: بواحد من الجماعة)

(قوله: جعل اشتراط هذا الشرط) أي: جعل المصنف رحمه الله اشتراط هذا الشرط لا وجود الشرط علة للحكم بامتناع أحمر وانصراف يعمل؛ أي: للحكم باختلافهما في الامتناع وعدمه مع اتحادهما في السببين، ولا خفاء في أن حكمنا بالاختلاف المذكور مع الاتحاد في السببين ناشئ من الاشتراط المذكور دائراً معه وجوداً وعدماً. (قوله: عند الجمهور الخ) أي: انحصار تأثير العلمية في السببية المحضة والسببية مع الشرطية مذهب الجمهور خلافاً لجماعة؛ فإنهم ذهبوا إلى تأثيرها بالشرطية المحضة حيث قالوا: إن تأثير علمية الاسم الذي فيه الألف والنون المزيدتان ليس إلا لتحقق المشابهة بالألف

من الجماعة المسماة به نحو : (هَذَا زَيْدٌ) و(رَأَيْتُ زَيْداً آخَرُ) فإنه[1] أريد به المسمى بزيد، أو[2] يجعل عبارة عن الوصف[3] المشتهر صاحبه به: كقولهم: «لِكُلِّ فِرْعَونَ مُوْسَى» أي: لكل مبطل محق. «صُرِفَ[4] لِمَا[5] تَبَيَّنَ»

(١) أي: قول المرادف. (٢) عطف على بأول العلم. (٣) مثال كالمبطل. (٤) جواب إذا. (٥) بدليل ظهر بطريق الالتزام. هندي.

صُرِفَ[1] لِمَا[2] تَبَيَّنَ[3]

(١) خبر للقول إذا نكرو الشرط مع الجزاء في محل الرفع خبر المبتدأ وهو قوله وما فيه علمية آه.
(٢) أي: لدليل ظهر بالالتزام.
(٣) أي: حين بين أسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق. ج.

أي: بمفهوم صالح؛ لأن يراد به واحد من الجماعة. (قوله: فإنه أريد به المسمى بزيد) وإلا لم يصح توصيفه بآخر؛ لأنه نكرة. (قال: لما تبين) أي: لدليل ظهر بالالتزام.

الممدودة القائمة مقام السببين المؤثرة بالاستقلال. (قوله: أي: بمفهوم صالح الخ) هذا التأويل لرعاية الموافقة بقوله: فإنه أريد به المسمى بزيد وإلا فالتنكير يحصل بالتأويل بواحد من الجماعة المسماة أيضاً. (قوله: أي: الدليل ظهر بالالتزام) فإنه ظهر من قوله: وما يقوم مقامهما الجمع وألفي التأنيث أن العلمية غير مؤثرة معهما، ومن قوله: فلا تضره الغلبة أنها لا تجامع الوصف، ومن اشتراطها في التأنيث والمعرفة والعجمة والتركيب والألف والنون إذا كانا في اسم أنها تجامع ما هي شرط فيه، ومن أمثلة العدل ووزن الفعل أنهما تجامعهما من غير اشتراط، ومن مخالفة أوزان أمثلة العدل لأوزان الفعل أنهما متضادان، فقد ظهر مما تقدم أنها لا تجامع مؤثرة إلا ما هي شرط فيه، وأن العدل ووزن الفعل متضادان.

عنهما؛ أي: فإن كلاً من السببين كاف في منع الصرف بدون العلمية فمثل حمراء وحضاجر إذا نكرا لم يصرفا. (قال المصنف: إذا نكر الخ) أي: جعل في حكم النكرة بالإخراج من التعين على الإبهام بأن يراد به وصف اكتسب صاحبه من وضع العلم له؛ أعني: المسمى به، وذلك إنما يكون إذا تعدد الموضوع له، أو وصف اشتهر به كان يراد بالحاتم الجواد، وإنما أولنا قوله: نكّر بالتنكير حكماً؛ لأن مدار التعريف والنكارة هو الوضع لا الاستعمال يرشدك إليه تعريف المعرفة والنكرة (عصام). (قوله: بواحد من الجماعة المسماة الخ) المراد بالجماعة ما فوق الواحد فلا يرد أنه يوجب أن لا ينكّر المشترك بين اثنين، وحقيقة التنكير في هذا القسم أن لفظ زيد موضوع لواحد مشخص، فإذا أريد المسمى بالزاي والياء والدال صار اسم جنس متواطئاً يدخل فيه كل من سمي به، فخرج عن العلمية، وقوله: ورأيت زيداً آخر، ونحو: رب سعاد وقطام (هندي)، واللام في قوله: المسمى بزيد للعهد الذهني، وقوله: عن الوصف المشتهر صاحبه الخ، قيد الاشتهار باعتبار الأغلب، وإلا فيجوز أن يأول بوصف غير مشتهر بقرينة. (قوله: لكل فرعون موسى) في المختار أن فرعون بدون اللام لقب وليد بن مصعب ملك مصر، ويقال أيضاً لكل متمرد وصاحب عتو وطغيان، ولفظه قبطي أو عبري عرب وهكذا في القاموس، قال عاصم: المترجم أن فرعون لغة عبرية كان فيها بمعنى المتعصب المتكبر وجمعه فراعنة، وأما موسى فاسم شخص، قال عمرو بن العلاء: أنه مُفْعَل بدليل انصرافه بعد التنكير، وفعلي لا ينصرف على كل حال، وقال الكسائي: هو فعلي فينبغي أن يكون ألفه للإلحاق بجحدب، وإلا وجب منع صرفه بعد التنكير، واعلم أن موسى وفرعون أعجميان، وقال أبو البقاء: موسى اسم سرياني سمي به؛ لأنه ألقى بين الماء والشجر، فالماء بلغة القبطية: مو، والشجر: شا، فعرّب، وفرعون وليد بن مصعب بن ريان؛ فإنه فرعون موسى عليه السلام، وأما فرعون يوسف عليه السلام فهو الريان، وكان بينهما أكثر من أربعمئة سنة، وفي القاموس في مادة السامري: أن اسمه موسى وذكر فيه هذين البيتين:

إذا الطِّفْلُ لم يُكْتَبْ نَجِيباً تَخَلَّفَتْ
ظُنُونُ مُرَبِّيهِ وخابَ المُؤَمِّلُ
فمُوسى الذِي رَبَّاهُ جِبْرِيلُ كافِرٌ
ومُوسَى الذي رَبَّاهُ فِرْعَونُ مُرْسَلُ

أي: ظهر، حين بين[1] أسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق «مِنْ[2] أَنَّهَا» أي: العلمية «لاَ تُجَامِعُ مُؤَثِّرَةً[3] إلاَّ[4] مَا» أي: السبب الذي «هِيَ» أي: العلميّة «شَرْطٌ[5] فِيْهِ[6]» وذلك[7] في التأنيث بالتاء[8] لفظاً أو معنى[9]، والعجمة[10] والتركيب[11] والألف[12] والنون المزيدتين، فإنّ كل واحد من هذه الأسباب الأربعة مشروط بالعلميّة «إلاَّ العَدْلُ[13] وَوَزْنُ[14] الفِعْلِ» استثناء[15] مما بقي[16] من الاستثناء الأول أي: لا تجامع[17] مؤثرة غير ما هي[18] شرط فيه إلا العدل ووزن الفعل، فإن العلمية تجامعهما[19] مؤثرة، كما[20] في (عُمَرَ وأَحْمَدَ). و[21]ليست[22] شرطاً[23] فيهما[24] كما في (ثُلاَثَ[25] وأُخَرَ)، و[26]هما[27] أي: العدل ووزن الفعل «مُتَضَادَّانِ[28]» لأن الأسماء المعدولة بالاستقراء[29] على[30] أوزان مخصوصة[31]، ليس شيء

(١) يعني ظهر من غير بيان بل في ضمن بيان أسباب منع الصرف أو شرائطها ولذا اختار تبين على بين. (٢) بيان لما. (٣) مفعول لا تجامع تقدره لا تجامع نقدره لا تجامع سبباً من الأسباب التسعة إلا ما. لمحرره. (٤) مستثنى مفرغ. (٥) أي: في هذا السبب. (٦) أي: في تأثيره لو لم تكن العلمية شرطاً فيه لم يؤثر ولم يعتبر سمعه .م. (٧) أي: كون العلمية مشتركاً. (٨) احتراز عن الألف. (٩) كزينب. (١٠) نحو: إبراهيم. (١١) كبعلبك. (١٢) في الاسم كعمران وفي الصفة كسكران. (١٣) كعمر. (١٤) كأحد. (١٥) هذا استثناء من قبيل خلّ عشرة إلا واحداً وإلا اثنين. (١٦) وهي صيغة منتهى الجموع بقي التأنيث ووزن الفعل. (١٧) أي: العلمية كعمر. (١٨) أي: العلمية. (١٩) حال من فاعل تجامع. (٢٠) تجامع العدل في عمر ووزن الفعل في أحمد. (٢١) حال. (٢٢) أي: العلمية. (٢٣) بل سبب. (٢٤) أي: في العدل ووزن الفعل. (٢٥) فإنه منصرف للعدل والصفة. (٢٦) الواو استئناف أو اعتراض أو حاليه. (٢٧) مبتدأ. (٢٨) خبره، أي: غير مجتمعين. أي: لا تجامعان حتى بقي بعد زوال العلمية سببان. (٢٩) متعلق بمتضاد. (٣٠) خبر إن. (٣١) فإن النحاة تتبعوا الألفاظ التي اعتبر بها العدل فوجدوا أنها منحصرة في ستة وهي فعل كأمس وفعل كسحر وفعال كقطام وفعل كأحر وجمع ومفعل كمثلث وفعال كثلاث .وجيه عصمت.

مِنْ أَنَّهَا لاَ تُجَامِعُ مُؤَثِّرَةً إلاَّ مَا هِيَ شَرْطٌ فِيْهِ إلاَّ العَدْلُ وَوَزْنُ الفِعْلِ وَهُمَا مُتَضَادَّانِ

(قال المصنف: إذا نكر صرف) هذه الكلية على ما قيل: منقوضة بأفعل من علماً، فإنه إذا جعل مع من علماً ونكّر يعتبر وصفه اتفاقاً من سيبويه وأخفش؛ لأن كلمة من تحفظ أفعل عن أن يزول وصفه، وأجيب: بأن هذه الصورة مستثناة عن القاعدة كما ستعرفه. (قوله: أي: ظهر حين الخ) فإنه ظهر من قوله: وما يقوم مقامهما الجمع، وألفا التأنيث أن العلمية غير مؤثرة معهما، ومن قوله: فلا تضره الغلبة أنها تجامع الوصف، ومن اشتراط التأنيث والعجمة والتركيب والألف والنون في الاسم أنها تجامع ما هي شرط فيه، ومن أمثلة العدل ووزن الفعل أنها تجامعهما من غير اشتراط، فقد ظهر مما تقدم كله أن العلمية لا تجامع مؤثرة إلا ما هي شرط فيه. (قوله: من أنها؛ أي: العلمية)؛ أي: بدون اعتبار وصف التأثير؛ لئلا يلغو الحال؛ أعني: قوله الآتي مؤثرة كما هو الأصل في الضمير بخلاف اسم الإشارة. (قال المصنف: إلا العدل ووزن الفعل) أي: العدل التقديري؛ لأن التحقيقي إذا جعل علماً زالت الوصفية فإذا زالت زال العدل أيضاً تبعاً له (عصام). وقوله: استثناء ما بقي؛ أي: استثناء متصل من الكلام السابق نظراً إلى معناه (سيد). وقوله: أي: لا تجامع غير ما هي الخ، إشارة إلى مذهب أبي حنيفة رحمة الله من أن الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثنيا وإلا يلزم التناقض في الكلام (فوائد). (قال المصنف: وهما متضادان) ولما لم يضبط أوزان العدل لم يتبين مما سبق أن العدل ووزن الفعل متضادان، فلذا لم يقل: وإنهما متضادّان؛ ليكون تحت التبيّن، فما في السيلكوتي من أنه ظهر من مخالفة أوزان أمثلة العدل لأوزان الفعل إنهما متضادان فليس بظاهر. (قوله:

(قوله: استثناء مما بقي من الاستثناء الأول) أي: استثناء بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء الأول فلم يلزم تعدد الاستثناء من أمر واحد بلا عاطف؛ لأن الأول استثناء من المطلق، والثاني استثناء من المقيد، ونظير ذلك ما يقال في توجيه ظرفين من جنس إذا كانا متعلقين بفعل واحد بلا عاطف، ولو جعل المصنف قوله: العدل ووزن الفعل معطوفاً على قوله: ما هي شرط فيه لكان أظهر دلالة وأخصر عبارة، ولعل النكتة في الفصل اختلاف تأثير العلمية في المعطوف والمعطوف عليه وغرابة الأسلوب. (قوله: كما في عمر وأحمد) اتفق النحاة على أن العلمية مؤثرة مع العدل في اسم لم يوضع إلا علماً كعمر ومع وزن الفعل سواء كان الاسم غير منصرف قبل العلمية كأحمد أو لا كإصبع ويزيد

(قوله: أي: استثناء بعد تقييد الخ) أي: استثناء من المستثنى منه المقدر بعد تقييده بالاستثناء الأول، فالمستثنى منه المقدر لفظة سبباً مطلقاً استثنى منه لفظة ما هي شرط فيه، ثم استثنى من لفظة سبباً المقيد بقوله: إلا ما هي شرط فيه المؤوّل بقولنا: سبباً غير ما هي شرط فيه العدل ووزن الفعل فكلا المستثنين من ذلك المقدر إلا أن الأول من المطلق والثاني من المقيد. (قوله: ما يقال في توجيه ظرفين الخ) قالوا: لا يجوز تعلق ظرفين؛ أي: جارين مع مجروريهما من جنس واحد بفعل واحد بدون العطف، فلا يقال: مررت بزيد بعمرو، إلا أن يعتبر تعلق الثاني بالفعل بعد تقييد الفعل بالأول؛ نحو: رأيت زيداً في المسجد في الطاق. (قوله: ولو جعل الخ) بأن قال: لا تجامع مؤثرة إلا ما هي شرط فيه والعدل ووزن الفعل، فيدخل كلا المستثنيين تحت حرف استثناء واحد.

واختلفوا في تأثيرها مع العدل في اسم كان غير منصرف، قيل: العلمية كثلاث ومثلاث، فذهب أكثر النحاة إلى انصرافه؛ لأن العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية، وذهب جماعة إلى عدم انصرافه اعتباراً للعدل الأصلي، وإليه مال الشيخ الرضي قائلاً: إن العدل أمر لفظي وهو باق، وأما الآخر وجمع وأخواته أعلاماً فغير منصرفة عند سيبويه اعتباراً للعدل الأصلي، ومنصرفة عند الكوفيين. (قال: وهما متضادان) دفع لما يتوهم من أن القاعدة المذكورة منقوضة بكلمات جامعة للعدل والوزن والعلمية فإن العلمية مؤثرة فيها مع أنها غير منصرفة بعد التنكير، وقد يدفع أيضاً بأن العلمية غير مؤثرة معهما لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورودها. (قوله: على أوزان مخصوصة) هي أوزان ثلاث ومثلاث وأخر وسحر وأمس عند تميم وقطام أيضاً عندهم.

وهما؛ أي: العدل ووزن الفعل متضادان) جواب عن سؤال مقدر؛ وهو أنه إذا لم يكن العلمية شرطاً في العدل ووزن الفعل جاز أن يكون كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية، فإذا نكّر زالت العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل، فيكون غير منصرف، فحينئذ لا يصدق قوله: كل ما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف، فأجاب: بأن العدل ووزن الفعل متضادان لا يجتمعان بشهادة الاستقراء، فإنه ليس شيء من أوزان العدل على واحد من أوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف؛ وهو كونه مختصاً بالفعل أو في أوله زيادة كزياته. (قوله: على أوزان مخصوصة) قيل: وهي منحصرة في ستة، وهي: أمس وسحر وزفر وثلاث ومثلاث وقطام. (قوله: أي: لا يوجد معها شيء الخ) إشارة إلى جواب ما أورده الهندي بأن في الاستثناء نظراً؛ لأنه إن أريد أنه لا يوجد سبب منهما إلا أحدهما كان استثناء الكل من الكل.

(فوائد): فاعلم أنه لا يجوز استثناء الكل من الكل إذا كان بلفظ المستثنى منه نحو: نسائي طوالق إلا نسائي وكذا لا يجوز بالمساوي مفهوماً نحو: إمائي كذا إلاّ مملوكاتي، بخلاف نحو: نسائي كذا الأرنب وهند وفاطمة، ونحو: عبيدي كذا إلا فلاناً وفلاناً ولا عبيد له سواهم، وتمامه في كتب الأصول، وكتب الجزائري ههنا ما نصه: إن هذا التقدير من الشارح دفع لما يرد على عبارة المصنف؛ لأن الاستثناء فيها مفرغ فالمستثنى منه المقدر إما شيء ما أو سبب ما أو سبب من هذين السببين، والأولان خلاف الواقع؛ إذ يوجد مع العلمية غيرها من أسباب منع الصرف، وأما الثالث: فيستلزم اتحاد

(قوله: في الفصل) أي: فصل العدل ووزن الفعل عن المستثنى الأول بحرف مستقل. (قوله: اختلاف تأثير العلمية) فإن تأثيرها في المعطوف عليه؛ أعني: ما فيه بالسببية مع الشرطية، وفي المعطوف أعني: العدل ووزن الفعل بالسببية المحضة. (قوله: وغرابة الأسلوب) أي: سوق الكلام على وجه لا يكون مبتذلاً لا يتنفر عنه السماع وليس فيه تعقيد لفظياً ولا معنوياً حتى يخل بالفصاحة. (قوله: اتفق النحاة الخ) المقصود منه تحقيق المقام مع الإشارة إلى وجه اختيار خصوص؛ نحو: عمر مما يجامع فيه العدل العلمية المؤثرة بأنه مما اتفق على منع صرفه، بخلاف ما إذا كان المعدول علماً منقولاً فإنه مختلف فيه وإلى وجه اختيار؛ نحو: أحمد بأنه كان غير منصرف قبل العلمية، ففي تأثير العلمية فيه نوع خفاء بخلاف ما إذا كان منصرفاً قبلها فإن التأثير للعلمية فيه ظاهر. (قوله: فذهب أكثر النحاة الخ) فإن قلت: هذا اختلاف في تأثير العدل بأنه هل يؤثر بعد زواله بالعلمية أم في تأثير العلمية قلت: لا بل اختلاف في العلمية بناء على إيجابها لزوال متبوعه الذي هو الوصف، فلا تكون مؤثرة معه أولاً توجب زواله بناء على أن المعتبر العدل الأصلي؛ أي: الثابت بحسب الوضع ابتداء وهو لا يزول، وأن المعنى الوصفي لا يعارض العلمية فتجامعه فتكون مؤثرة معه كما تشير إليه عبارة الرضي حيث قال: وهو باق نعم لو كان الاختلاف في انصراف ذلك الاسم وعدمه بعد الاتفاق على زوال العدل بالعلمية لكان الأمر كما ذكرت. (قوله: وأما آخر وجمع وأخواته) فصله عما تقدم مع اندراجه فيما تقدم لكونها غير منصرفة قبل العلمية بالعدل والوصف الأصلي لخفاء في وصفيتها لكونها مستعملة استعمال الأسماء، ولذا اختلف في جمع وأخواته فقال بعضهم: إن عدم انصرافها للعدل وشبه العلمية. (قوله: دفع لما يتوهم الخ) يعني: أن قوله: وهما متضادان فلا يكون إلا أحدهما جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه لدفع التوهم الناشئ من المعطوف عليه.

منها[1] من[2] أوزان الفعل المعتبرة في[3] منع الصرف «فَلاَ يَكُونُ» أي: لا يوجد معها شيء من[4] الأمر الدائر[5] بين مجموع هذين الشيئين[6] وبين[7] أحدهما فقط «إلاَّ أَحَدُهُمَا» فقط لا مجموعهما. «فَإِذَا نُكِّرَ» غير المنصرف الذي أحد أسبابه العلمية «بَقِيَ بِلاَ[8] سَبَبٍ» أي: لم يبق[9] فيه سبب من حيث هو سبب فيما[10] هي[11] شرط فيه من الأسباب الأربعة المذكورة، لأنه[12] قد انتفى أحد السببين الذي[13] هو العلمية بذاتها، والسبب الآخر

(١) صفة شيء - أي: من هذه الأوزان الستة. (٢) خبر ليس. (٣) صفة أوزان. (٤) بيان لشيء. (٥) أي: الاحتمال الأعم بين مجموعهما أو أحدهما. (٦) تفرع على قوله: مضاف، أي: العدل ووزن الفعل. (٧) أي: لا يكون العدل ووزن الفعل مع العلمية لأحدهما إذا نكر صرف. (٨) لا بمعنى غير لأن الحرف لا يدخل على الحرف. كطلحة. (٩) أي: في ذلك الاسم الغير المنصرف. (١٠) متعلق وبقي. (١١) كالعلمية. (١٢) علة لبقي بلا سبب فيما هي شرط فيه. (١٣) صفة أحد.

فَلاَ يَكُونُ إلاَّ أَحَدُهُمَا[1] فَإِذَا نُكِّرَ[2] بَقِيَ بِلاَ سَبَبٍ

(١) أي: العدل ووزن الفعل فقط لا مجموعهما.
(٢) أي: غير المنصرف الذي أحد أسبابه العلمية.

المستثنى والمستثنى منه، وتوضيحه: أن العدل ووزن الفعل إذا قيسا إلى العلمية بالتحقق معها فإما أن يتحققا معاً معها فيجتمع الأسباب الثلاثة، أو يتحقق معها أحدهما فقط، أما العدل فقط أو وزن الفعل فلتحققهما مع العلمية احتمالان عند العقل، إلا أن الواقع في نفس الأمر الشق الأول الأخير؛ أعني: ما يكون في ضمن أحدهما فقط، وأما الشق الأول؛ أعني: ما يكون في ضمن مجموعهما فمجرد احتمال عقلي لا وجود له، فالمستثنى منه المفهوم العام المنقسم إلى الأمرين، وذلك المفهوم العام المشار إليه بقوله: من الأمر الدائر بين مجموع الخ، هو وجود العلمية مع هذين السببين؛ لأنه الذي كان دائراً بين هذين الاحتمالين في نظر العقل والمستثنى هو أحد هذين الاحتمالين بعينه وهو ما في ضمن أحدهما فقط، وفائدة قوله: فقط، التنبيه على أن المراد أحدهما المأخوذ بشرط انتفاء الآخر لا المأخوذ لا بشرط حتى يشمل مجموعهما بناء على أن تحقق الأمرين يتضمن تحقق أحدهما في ضمنهما، إلا أنه مع تحقق الآخر لا مع انتفاء الآخر، والمقصود هو الثاني لا الأول هكذا حقق الكلام في هذا المقام. وقوله: بقي بلا سبب؛ أي: إن كان معها غير واحد منهما. (قوله: من حيث هو سبب) فإن الاسم الذي فيه العلمية والتأنيث مثلاً إذا نكر زالت علميته بالذات، وأما التأنيث فباق إلا أن وصف سببيته وكونه معتبراً في منع الصرف يزول منه بزوال العلمية فلذا يقال: لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب، وأقصى ما يمكن اجتماعه من العلل العلمية والتأنيث والعجمة والتركيب والألف والنون كما في آزربيجان، ويزول تأثير الجميع بزوال العلمية فإن المشروط لا يؤثر بدون الشرط. وقوله: المشروط بالعلمية، الباء صلة المشروط؛ أي: وانتفى السبب الآخر الذي شرطه العلمية، لكن لا بذاته، بل من حيث

(قوله، أي: لا يوجد شيء من الأمر الدائر) يعني: أن المستثنى منه ليس سبب المنع مطلقاً؛ لعدم صحة الحكم ولا السبب الذي هو أحد الأمرين للزوم استثناء الشيء من نفسه، بل مفهوماً مردداً بين مجموع السببين، وأحدهما أو مفهوماً مساوياً له؛ أعني: ما يجامعه العلمية المؤثرة ولم يكن مشروطاً بها، وهذا المعنى وإن كان منحصراً في أحدهما لكنه أعم منه بحسب التصور، وهذا القدر كاف في صحة الاستثناء كما يقال في كلمة التوحيد. (قوله، لم يبق فيه سبب) وإن كانت الأربعة مجتمعة كما في آذربيجان.

(قوله: لعدم صحة الحكم)؛ إذ ليس مطلق السبب منحصراً في أحدهما. (قوله: للزوم استثناء الشيء من نفسه) لاتحاد المستثنى منه والمستثنى من حيث المفهوم حينئذ (قوله: بل مفهوماً مردداً) يستفاد ذلك المفهوم من الحكم بالتضاد بينهما فإنه يقتضي أن لا يوجد مجموعهما في اسم، وعلى تقدير الوجود يقتضي أن يوجد أحدهما فقط إلا أنه عبر بالمفهوم المردد والأمر الدائر؛ ليكون المستثنى منه صادقاً على المستثنى شاملاً له شمول العام لأفراده. (قوله: أو مفهوماً الخ) عطف على قوله: مفهوماً مردداً والتغاير بالنظر إلى الصفة، وفيه إشارة إلى أن مقصود الشارح رحمه الله من الأمر الدائر التمثيل لا التخصيص. (قوله: وإن كان منحصراً في أحدهما) بحسب الاستقراء. (قوله: بحسب التصور)؛ إذ العقل يجوّز وجود ما يجامع العلمية المؤثرة، ولم يكن مشروطاً بها سوى أحدهما وهو مجموعهما إلا أنه ثبت بالاستقراء أنهما متضادان. (قوله: وهذا القدر) أي: العموم من حيث التصور كاف كما صرحوا به في الأصول في مباحث الاستثناء. (قوله: كما قالوا في كلمة التوحيد) في دفع ما قيل: إن أريد بلفظ إله المعبود مطلقاً لم يصح الحكم بالنفي، وإن أريد المعبود بالحق لزم استثناء الشيء من نفسه إنا نختار الشق الثاني، ولا نسلم لزوم استثناء الشيء من نفسه؛ لأن المعبود بالحق أعم مفهوماً من الله تعالى وإن كان مساوياً له في الصدق. (قوله: كما في آذربيجان) فإن فيه التأنيث بتأويل البلدة والعلمية والعجمة والألف والنون الزائدتين بناء على أن المعرب

المشروط بالعلمية[1] من[2] حيث وصف سببيته، فلا[3] يبقى[4] فيه سبب من حيث هو سبب «أوْ[5] عَلَى سَبَبٍ[6] وَاحِدٍ» فيما[7] هي[8] ليست بشرط[9] فيه من العدل ووزن الفعل هذا[10] وقد قيل[11] على قوله: (وَهُمَا[12] مُتَضَادَّانِ) أنَّ (إصْمِتْ) بكسرتين علماً للمفازة[13] من أوزان[14] الفعل مع وجود العدل فيه فإنه[15] أمر من (صَمَتَ يَصْمُتُ)[16]، وقياسه أن يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين[17] علم أنه معدول عنه[18]، والجواب[19]: أن هذا[20] أمر غير محقق، لجواز ورود (إصْمِتْ) بكسرتين[21] وإن لم يشتهر. فالأوزان[22] التي تحقق فيها العدل تحقيقاً[23] كان أو تقديراً[24] لم تجامع وزن الفعل، وأيضاً[25] قد عرفت فيما تقدم أن مجرد وجود أصل محقق[26] لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء[27] منع الصرف إياه[28]، واعتبار خروج الصيغة[29] عن ذلك الأصل، وههنا[30] لا يقتضيه[31] لوجود سببين[32] في (إصْمِتْ) وراء العدل وهما العلمية والتأنيث. ثم[33] إنه أشار[34] إلى استثناء مثل: (أَحْمَرَ) علماً إذا نكر عن هذه القاعدة[35] على[36] قول سيبويه بقوله: «وَ[37] خَالَفَ سِيبَوَيْهِ[38] الأَخْفَشَ»

---

(١) التي هي الشرط. (٢) متعلق بقوله انتفى بعد كون السبب الآخر فاعله بالعطف على فاعل تأمل. (٣) أي: في ذلك الاسم الذي غير منصرف. (٤) يعني لا يبق هذا السبب الآخر أيضاً من حيث وصفه السببية فيبقى الاسم بلا سبب. (٥) بقي ذلك الاسم. (٦) حيث لم تكن العلمية شرطاً. (٧) أي: الاسم. (٨) أي: العلمية. (٩) بل سبب. (١٠) أي: خذ هذا الأمر الذي هو إذا نكر الاسم الذي أحد أسبابه العلمية بقي بلا سبب أو مع سبب واحد. (١١) أي: اعترض عليه. (١٢) أي: العدل ووزن الفعل. (١٣) بيان بأن، المفازة صحرى. (١٤) لأن في أوله زيادة كزيادته في أول الفعل غير قابل للتاء على وزن اضرب .لهرره. (١٥) اصمت. (١٦) حال. (١٧) علماً للمفازة. (١٨) أي: اصمت بضمتين على غير القياس. (١٩) أن هذا الاعتراض. (٢٠) أي: كون اصمت معدود. (٢١) لاسيما على مذهب أبي زيد. (٢٢) من غير اعتبار نقله من اصمت بضمتين. (٢٣) أي: أوزان العدل. (٢٤) كثلث ومثلث. (٢٥) كعمر. (٢٦) جواب آخر بتسليم وجوده. ص. (٢٧) في كلام العرب. (٢٨) مضاف إلى فاعله. (٢٩) أي: اعتبار الوزن عط (٣٠) أي: المعدولة وهي أصبحت. (٣١) أي: في قوله: اصمت بكسرتين علماً للمفازة .م. (٣٢) أي: العدل. (٣٣) يقتضيان منع صرفه. (٣٤) أي: بعد بيانه أن معنى ما منه علمية مؤثرة إذا نكر صرف لبقائه بلا سبب أو مع سبب واحد .م. (٣٥) وهي علمية وما فيه مؤثرة إذا نكر صرف. (٣٦) متعلق بأشار. (٣٧) الواو استئناف أو اعتراض. (٣٨) سيبه فارسي هو التفاح منه سيبويه أي: رائحة، وهو لقب إمام النحاة عمرو بن عثمان - (به) فاعل خالف.

أوْ عَلَى سَبَبٍ وَاحِدٍ وخَالَفَ سِيبَوَيْهِ الأَخْفَشَ

(قوله، وايضاً قد عرفت) به يندفع النقض بآخر على وزن أفعل حيث قيل: إنه معدول عما كان معه اللام أو الإضافة أو من.

يلحق بالعربي في زيادة الحروف وعدمها. (قوله: به يندفع) أي: بهذا الجواب لا بالجواب الأول يندفع النقض بآخر فإنه اجتمع فيه العدل ووزن الفعل والعلمية إذا سمي به.

وصف سببيته وتأثيره. وقوله: أو على سبب واحد؛ يعني: إن كان مع العلمية أحدهما. (قوله: وقد قيل على الخ) أي: اعترض على الحكم الاستقرائي بأن العدل ووزن الفعل متضادان بأنه غير صحيح لاجتماعهما في لفظ إصمت؛ وهو بكسرتين؛ أي: بكسر الهمزة والميم، وقطع الهمزة ووصلها علماً لبرية مخصوصة على ما في شرح اللباب، وفي الإقليد: أنه اسم صحراء بعينها سميت بهذا الاسم؛ لأنه موضع خال يخاف فيها من المؤذيات والسُّرّاق، نزل فيها رفيقان قال أحدهما لصاحبه: اصمت[1]؛ أي: اسكت ولا ترفع صوتك؛ لئلا يسمعه السراق فيقصدوننا، فسمي تلك الصحراء بإصمت، وهو أمر من يصمت بالضم فقياسه ضم الهمزة والميم، لكن كسرتاً في علم تلك الصحراء على خلاف القياس فهو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل، قال الشاعر:

أَشْلِي[2] سَلُوقِيَّةً باتَتْ وباتَ بها
بِوَحْشِ إصْمِتَ في أصْلابِها أوَدُ

---

(١) ومنه قوله عليه السلام: «مَنْ صَمَتَ نَجَا».
(٢) أشل أي: أغرى الكلب، وسلوق: قرية من اليمن ينسب إليها الكلب الجيد الأود الاعوجاج، واعوجاج ظهر الكلب خاصية له؛ يعني: أشلي كلاباً سلوقية في أصلابها أود باتت تلك الكلاب بوحش أصمت، وبات الوحش بها أي: بالسلوقية (أقليد).

(قوله: من أوزان الفعل) إذ في أوله زيادة كزيادته وإن لم يختص بالفعل؛ لوجود نحو: إصبع، فهو من الأوزان الغالبة في الفعل، والغلبة ليست بمعتبرة عند المصنف، وقوله: مع وجود العدل فيه؛ أي: بناء على منع حصر أوزان العدل فيما ذكر؛ أي: فإذا نكّر بقي فيه العدل ووزن الفعل فلا ينصرف. (قوله: إن هذا أمر الخ) أي: كون إصمت بكسرتين معدولاً عما بضمتين شيء غير محقق الوجود في كلامه لطافة فلا تغفل. (قال المصنف: وخالف سيبويه الأخفش) حاصله: منع الصغرى؛ أي: لاتم أنه إذا نكر بقي بلا سبب أو على سبب واحد، فلم لا يجوز أن يكون هنا سبب يعود بزوال العلمية، وترتيب القياس على ما ذكره بعض الناس، هكذا كل ما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف؛ لأن كل ما فيه علمية مؤثرة إذا نكّر بقي بلا سبب أو على سبب واحد وكل ما بقي بلا سبب أو على سبب واحد صرف، ينتج أن كل ما فيه علمية مؤثرة إذا نكّر صرف، وصغرى هذا الدليل نظرية يحتاج إلى البيان فبيّنها المصنف بأن قال: كل ما فيه علمية مؤثرة إذا نكر بقي بلا سبب، أو على سبب واحد؛ لأن كل ما فيه علمية مؤثرة إما أن تكون العلمية شرطاً فيه أو تكون سبباً محضاً، وما تكون العلمية شرطاً فيه إذا نكر بقي بلا سبب، وما تكون العلمية سبباً محضاً فيه إذا نكر بقي على سبب واحد، ينتج أن كل ما فيه علمية مؤثرة إذا نكّر بقي بلا سبب أو على سبب واحد، ثم إن سيبويه منع الصغرى كما هو مستفاد من قوله: وخالف سيبويه الأخفش في مثل أحمر الخ بأن قال سيبويه لاثم أن كل ما فيه علمية مؤثرة إذا نكر بقي بلا سبب، أو على سبب واحد لم لا يجوز أن يعتبر الوصفية الأصلية بعد التنكير في نحو: أحمر علماً فإذا اعتبر الوصفية الأصلية بعد التنكير يكون الاسم غير منصرف للوصفية الأصلية ووزن الفعل، ثم إن الأخفش أبطل سند سيبويه كما دل عليه قول المصنف، ولا يلزمه باب حاتم الخ بأن قال الأخفش: الوصفية الأصلية لا تعتبر بعد التنكير في نحو: أحمر علماً؛ لأن الوصفية الأصلية لو اعتبرت بعد التنكير لزم أن تعتبر حال العلمية في باب حاتم، ولو اعتبرت حال العلمية في باب حاتم لزم أن يمتنع باب حاتم من الصرف، ينتج أن الوصفية الأصلية لو اعتبرت بعد التنكير في نحو: أحمر علماً، فيكون نحو: أحمر بعد التنكير منصرفاً، ثم إن سيبويه أجاب الأخفش بمقتضى قول المصنف لما يلزم من اعتبار متضادين بمنع صغرى، دليل الأخفش بأن قال: لا نعلم أن الوصفية الأصلية لو اعتبرت بعد التنكير في نحو: أحمر علماً، لزم أن يعتبر الوصفية الأصلية حال العلمية في باب حاتم، كيف ولو اعتبرت حال العلمية في باب حاتم لزم اعتبار المتضادين في حكم واحد، لكن اللازم محال فالملزوم مثله، فثبت أن الوصفية الأصلية لا تعتبر حال العلمية في باب حاتم بخلاف ما إذا اعتبرت الوصفية الأصلية في نحو: أحمر بعد التنكير؛ فإنه لا يلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد هذا. (قوله: الأخفش المشهور) قيد به؛ لأن المطلق ينصرف إلى الكامل المتبادر، وهذا الأخفش هو المشهور من بين الأخافش الثلاثة[1]، الأول: الأخفش الكبير أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد أحد شيوخ سيبويه، الثاني: الأخفش الأوسط؛ وهو أبو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه، مات سنة عشر ومئتين، الثالث: الأخفش الأصغر؛ وهو أبو الحسن علي بن سليمان من تلامذة المبرد

(١) بل أكثر حتى قال السيوطي في المزهر: أن الملقب بالأخفش من النحاة أحد عشر نحوياً.

تلميذ سيبويه، ولما كان قول التلميذ أظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة[1] جعله[2] أصلاً وأسند[3] المخالفة إلى الأستاذ وإن كان[4] غير مستحسن، تنبيهاً[5] على ذلك

(١) وهي إما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف. (٢) مصنف أي: قول التلميذ ظاهر مع موافقته لما ذكر ص. (٣) مصنف. (٤) إسناد المخالفة إلى الأستاذ. (٥) للمتعلم.

(قوله: ولما كان قول التلميذ أظهر الخ) يبعد أن يجعل الأخفش فاعلاً؛ إذ يلزم حينئذ جعل قول سيبويه أصلاً مع أنه مناف للقاعدة الحقة عنده، وامتناع نصب اعتباراً بتقدير اللام والقول بأنه منصوب على الظرفية أو الحالية

(قوله: يبعد أن يجعل الخ) رد على من قرأ الأخفش مرفوعاً فاعل خالف كيلا يلزم مخالفة الظاهر من جعل قول التلميذ أصلاً وقول الأستاذ فرعاً. (قوله: إذ يلزم حينئذ الخ)؛ إذ المخالفة إنما تتحقق بعد تقرر الأصل للقاعدة الحقة عنده؛ أي: عند المصنف رحمه الله؛ وهي أن كل ما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف. (قوله: وامتناع الخ) عطف على قوله: جعل؛ أي: يلزم حينئذ امتناع نصب اعتباراً؛ لأن شرط نصب المفعول له عند الجمهور أن يكون فاعله وفاعل الفعل المعلل به واحداً. (قوله: والقول) أي: القول في دفع لزوم امتناع نصب اعتبار بأنه يجوز أن يكون منصوباً على الظرفية؛ أي: وقت اعتباره الصفة الأصلية أو على الحالية؛ أي: حال كونه معتبراً للصفة الأصلية وعلى كونه بدل اشتمال من سيبويه؛ أي: خالف الأخفش اعتبار سيبويه الصفة الأصلية بعيد؛ إذ المعنى على تعليل حكم المخالفة وشيء من الوجوه المذكورة ليس نصاً في إفادته.

وثعلب مات سنة ٣١٥، ولفظ الأخفش من الخفش بفتحتين بمعنى: صغر العين وضعف البصر. (قوله: تلميذ سيبويه) يحتمل أن يكون تاء تلميذ أصلية وأن تكون زائدة، والأول راجح على ما يفهم من كلام أئمة اللغة، ففي مقدمة الأدب للزمخشري تلمذ له تلمذة: شاكردي كرداورا من باب دحرج وتاؤه أصلية فيكون تلميذ فعليلاً بالكسر مثل: قنديل مأخوذاً من التلمذة، والتلميذ بمعنى: شاكرد، وجمعه تلاميذ كقناديل، وقد يقال: تلامذة على الشذوذ، أو على توهم أنه أعجمي كجوارية، وفراعنة فظهر أنه من باب دحرج فقراءته بتشديد الميم من باب التفعل غلط كما أخطأ من قال: إنه مصدر من باب التفعيل إلا أنه كسر أوله شاذاً أو ليدل على انحطاط درجة المتعلم عن درجة الأستاذ، وأما من حمل تاءه على الزيادة فقال: وزنه تفعيل وهو نادر أو معدوم فحينئذ يكون من اللمذ بمعنى الأكل بأطراف الفم، والمناسبة وإن كانت موجودة إلا أن أصالة التاء محققة كما عرفته. (قوله: ولما كان قول التلميذ الخ) دفع لما نقله الهندي من أن الأولى رفع الأخفش؛ لأن سيبويه أستاذه، ونسبة المخالفة إلى الأستاذ غير ملائم لرتبته، وقوله: من القاعدة؛ أعني قوله: وما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف. (قوله: وأسند المخالفة إلى الأستاذ) هذا مبني على أن فاعل المخالفة من هو البادي للفعل، وإن كان مفعولها أيضاً فاعلاً ضمناً، ثم إن الأستاذ بالذال المعجمة لفظ مركب أعجمي بمعنى المعلم والماهر في صنعته، وليس بعربي إذ لا يوجد كلمة عربية اجتمع فيها السين والذال (قاموس)، وعن علي القاري: الأستاذ بالمعجمة معرب المهملة، وعن ابن كمال: أن أصله أست آذ، فاستعماله بالذال المهملة غلط وفيه شيء (فروق). (قوله: وإن كان غير مستحسن) أي: وإن كان هذا الإسناد إلى الأستاذ غير حسن عند النقاد إلا أنه لا بأس به عند كون المقصود إظهار الحق وإزالة الفساد، ألا ترى إلى قول الفقهاء: قال أبو حنيفة كذا خلافاً لهما، وقالا كذا خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله، قيل: في بيان حكمة مخالفة تلامذة أبي حنيفة أنه رأى صبياً يلعب في الطين فحذره من السقوط، فأجابه بأن احذر أنت يا إمام السقوط، فإن في سقوط العالِم سقوط العالَم، فحينئذ قال لأصحابه إن توجه لكم دليل فقولوا به، وهذا من كمال ورعه واحتياطه، فلذا حصل المخالفة من الصاحبين في مقدار ثلث المذهب رحمة الله عليهم حيث كان اختلافهم رحمة علينا.

«فِي»[1] انصراف «مِثْلِ: أَحْمَرَ، عَلَماً[2]» إذا نكر ، والمراد مثل (أحمر): ما[3] كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهراً غير خفي[4]. فيدخل فيه[5] (سَكْرَانُ) وأمثاله، ويخرج عنه[6] (أَفْعَل) التأكيد، نحو: (أَجْمَعَ) فإنه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية[7] فيه قبل[8] العلمية، لكونه[9] بمعنى (كل)[10] وكذلك (أَفْعَل) التفضيل[11] المجرد عن (مِنْ) التفضيلية[12]، فإنه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية[13] فيه حتى صار (أَفْعَل) اسماً[14]. وإن كان معه (مِنْ)[15] فلا ينصرف[16] بلا خلاف[17]، لظهور معنى الوصفية[18]

(١) متعلق بـ خالف. (٢) حال من أحمر لأنه مفعول للمماثلة .لاري. (٣) أي: وصف. (٤) يعني يوضع لمعنى الوصفية يستعمل فيها أيضا وإن نسأل عنه على خلاف مقتضى الظاهر .م. (٥) أي: في هذا الخلاف. (٦) أي: من نحو: أحمر. (٧) وهي الجمعية. (٨) أي: قبل النقل من الوصفية إلى العلمية. (٩) أجمع. (١٠) أي: لفظ كل، وهو اسم جامد ليس فيه معنى الوصفية. (١١) وكذلك ثلث .ناري. (١٢) كذا علم. (١٣) يعني أفعل التفضيل ضعيف. (١٤) أ- أي: كاسم أفعل الخالي من الصفة كأديب مثلاً. ب- جامداً ليس فيه الوصف. (١٥) اسم كان. (١٦) عند التنكير. (١٧) بين سيبويه والأخفش. (١٨) بعد التنكير في معنى الوصفية ولذا لم يعمل في الظاهر كما يعمل أفعل فعلاء فإذا تجرد عن من التبس بأفعل الاسمي الذي لا معنى للوصف. وجيه الدين.

(قوله: في مثل أحمر علماً) إنما قال: في مثل أحمر؛ لأن الوصفية في مثل ثلاث ومثلث لازمة للعدل، فإن انتفت بالعلمية انتفى العدل أيضا؛ لوجوب انتفاء اللازم من انتفاء الملزوم، فلم يبق فيه إلا العلمية، فإذا نكر بقي بلا سبب (نعمه). وقوله: وأمثاله؛ أي: مما كان فيه ألف ونون زائدتان، وكان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهراً. (قوله: ويخرج عنه أفعل التأكيد) أي: لعدم ظهور معنى الوصفية فيه قبل العلمية؛ لكونه بمعنى كل، تقول: جاء القوم أجمعهم؛ أي: كلهم، سواء كانوا مجتمعين أو لا، فوصفيته ضعيفة بسبب غلبة الاسمية عليها، والوصفية الضعيفة الزائلة لم يعتبره سيبويه والأخفش. وقوله: حتى صار ضمير صار راجع إلى أفعل التفضيل المجرد عن من فقوله: أفعل اسماً منصوب خبر صار؛ يعني: أنه صار ملحقاً بالفعل اسماً كأفكل وأرنب، وقيل: أي: كالاسم الخالي عن الصفة[1] كأفكل، فإنك إذا قلت: زيد أفضل يحتمل عند السامع أن معناه زيد لقبه أفضل فهو بعد التكبير منصرف بالاتفاق. (قوله: وإن كان معه من فلا ينصرف) فإن من نص في الوصفية بحيث لا يكون لاحتمال الاسمية مجال فإذا سمي رجل بأفضل من أقرانه فهو بعد التكبير غير منصرف بالاتفاق للوصفية ووزن الفعل، فلا بد أن يكون مثل هذه الصورة مستثناة عن القاعدة كما قدمناه مع أنه داخل في المراد بنحو: أحمر فيكون منصرفاً عند الأخفش وغير منصرف عند سيبويه وليس كذلك، بل غير منصرف بلا خلاف، فلا بد أن يفسر نحو: أحمر، بما يكون الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرة، ولم يكن معه في اللفظ ما يكون نصاً في وصفيته بعد العلمية كذا قيل، وأظن أنه غير وارد؛ لأن مثل هذا غير داخل في نحو: أحمر، فإن أحمر على ما سيأتي قد زالت وصفيته، إلا أن سيبويه يعتبر ذلك الزائل بخلاف أفعل من، فإن وصفيته محققة بسبب من التفضيلية، فأين أحدهما من الآخر؟ (نعمه). (قوله: لظهور

(١) أي: عن معنى الوصف.

فِي مِثْلِ أَحْمَرَ عَلَماً

أو كونه بدل الاشتمال بعيد. (قال، في مثل أحمر علماً) حال من أحمر، لأنه مفعول للمماثلة. (قوله، وكذلك أفعل التفضيل) وكذلك ثلاث. (قوله، لضعف معنى الوصفية فيه) بخلاف أفعل فعلاء ولذا لا يعمل أفعل التفضيل في الظاهر دون أفعل فعلاء. (قوله، حتى صار أفعل اسماً) أي:

(قوله: لأنه مفعول للمماثلة) كأنه قيل فيما يماثل أحمر علماً. (قوله: وكذلك ثلاث) هذا يشعر بأنه ينصرف بالاتفاق، لكن في الرضي خلافه حيث قال: إن اعتبرنا كما هو مذهب سيبويه السبب الذي ألفيناه لأجل العلمية، قلنا: في ثلاث ومثلث وبابهما أنها لا تنصرف لاعتبار الوصف الأصلي مع العدل كما في أحمر، وفرق بعضهم بين هذا الباب وأحمر بأن قال: إن الوصف ههنا لا يثبت من دون العدل، وقد زال العدل بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير؛ إذ معنى رب ثلاث رب مسمى بهذا اللفظ بخلاف أحمر المنكر؛ فإنه لا مانع أن يكون المعنى: رب مسمى بهذا اللفظ فيه الحمرة. (قوله: بخلاف أفعل فعلاء) فإن الوصفية فيه ظاهرة. (قوله: دون أفعل فعلاء) فإنه يعمل في الظاهر وثبوت عمله في الظاهر قبل العلمية وإشعار لفظه بالألوان والخلق الظاهرة في الوصف يكفي في بيان

فيه بسبب[1] (مِنْ) التفضيلية[2] «اِعْتِبَاراً لِلوَصْفِيَّةِ[3] الأَصْلِيَّةِ» بعد التنكير أي: إنما خالف سيبويه الأخفش، لأجل اعتباره[4] الوصفية الأصلية بعد[5] التنكير، فإنه[6] لما زالت العلميّة[7] بالتنكير، لم يبق مانع من اعتبار الوصفية، فاعتبرها[8]، وجعله[9] غير منصرف، للوصفية الأصلية وسبب آخر كوزن الفعل والألف[10] والنون المزيدتين. فإن[11] قلت: كما أنه[12] لا مانع[13] من اعتبار الوصفية الأصلية لا باعث[14] على اعتبارها أيضاً[15] فلم اعتبرها وذهب[16] إلى ما هو خلاف الأصل[17] فيه[18]؟ أعني منع الصرف[19]. قيل: الباعث على اعتبارها امتناع[20] (أَسْوَدَ وأَرْقَمَ) مع زوال الوصفية عنهما وفيه[21] بحث[22]، لأن الوصفية[23] لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما[24] شائبة[25] من الوصفية[26] لأنَّ الأسود اسم للحيّة السوداء والأرقم للحيّة التي فيها سواد وبياض وفيهما[27] شَمَّة[28] من الوصفية، فلا يلزم من اعتبار

(١) لأن سبب من لا يلتبس بأفعل المسمى فظهر معنى الوصفية. م. (٢) نحو: أحمر. (٣) مفعول اعتباراً واللام للتعدية لا للتعليل. (٤) سيبويه. (٥) ظرف اعتبار. (٦) شأن. (٧) الممانعة من اعتبار الوصفية لأن العلمية للخصوص والوصفية للعموم. (٨) سيبويه. (٩) سيبويه: أي الاسم المنكر وهو نحو أحمر. رضا. (١٠) كما في سكران. (١١) هذا نقض على قول سيبويه من جانب الأخفش في أحمر مثلاً. (١٢) شأن. (١٣) أي: لا مقتضى لما في أحمر. (١٤) أي: لا سبب. (١٥) سيبويه. (١٦) لأن الأصل في الاسم المنصرف. (١٧) أي: في اسم المعرب. (١٨) جواب. أي أجيب من طرف سيبويه. (١٩) من الصرف. (٢٠) أي: في هذا الجواب. (٢١) أي: نظر. (٢٢) الأصلية التي هي سبب. (٢٣) بعد الاسمية. (٢٤) أي: رائحة. (٢٥) التي وضعت أسود وأرقم لهما. (٢٦) أي: الأسود وأرقم هما اسمان للحية. (٢٧) أي: رائحة.

إِذَا ذُكِّرَ اعْتِبَاراً لِلوصفيَّةِ الأَصْلِيَّةِ بَعْدَ التَّنْكِيرِ

صار ملحقاً به كأفكل. (قال: اعتباراً) يجوز أن يكون مصدراً لخالف، لأن ذلك الاعتبار نوع مخالفة (قوله: لأجل اعتباره الوصفية الأصلية) بمعنى أن المعدوم يجعله كالثابت. (قوله: وفيه بحث الخ) إن قيل: جاز اعتبار شمة من الوصفية في العلم كما إذا سميت بأحمر من فيه حمرة، أجيب بأن المقصود الأهم في وضع الأعلام المنقولة غير ما وضع له لغة، ولذلك تراها مجردة عن المعنى الأصلي كزيد.

كونه موضوعاً صفة. (قوله: أي: صار ملحقاً به) يعني: أنه لتجرده عن من التفضيلية صار ملحقاً بالفعل الاسمي ولا يظهر فيه معنى الوصف. (قوله: بمعنى أن المعدوم يجعله كالثابت) أي: ليس معنى الاعتبار أنه يرجع معنى الصفة الأصلية؛ إذ ليس معنى رب أحمر رب شخص فيه معنى الحمرة، بل رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان أحمر أو أسود أو أبيض، بل معنى اعتباره أنه يجعله مع زواله كالثابت لكونه أصلياً وزوال ما يضاده حتى لو أريد منه المعنى الوصفي جاز نظراً إلى زوال المانع. (قوله: وكذلك تراها الخ) أي: ترى الأعلام في الأغلب مجردة عن المعنى الأصلي كزيد وعمرو؛ فإن زيداً وعمراً مصدران من زاد يزيد زيداً وزيادة، وعمر بالكسر عمر أو عمارة؛ أي: عاش زماناً طويلاً لم يعتبر معناهما الأصلي في حال العلمية. وإنما قلنا: في الأغلب؛ لأنه في بعض الأعلام اعتبر بلمح ذلك.

معنى الوصفية فيه) يعني: قبل العلمية؛ أي: ولكون علامة الوصف؛ أعني: من التفضيلية مذكرة للوصفية الزائلة بخلاف باب أحمر؛ لتعرّيه عن العلامة الدالة على الوصف، وبالجملة لا ينتقض القاعدة بمثل أفعل من فتفطن. (قال المصنف: اعتباراً للوصفية الخ) أن جعل سيبويه فاعلاً يكون قوله: اعتباراً مفعولاً له؛ لأن المعتبر والمخالف حينئذ واحد فيوجد شرط حذف اللام واليه أشار بقوله؛ أي: إنما خالف سيبويه الخ، وهو الأصوب وإن جعل مفعولاً لا يكون قوله اعتباراً مفعولاً له؛ لعدم اتحاد الفاعل فيمكن حينئذ أن يكون بدل اشتمال بحذف الضمير؛ أي: خالف الأخفش سيبويه اعتباره للوصفية الأصلية (هندي): (قال المصنف: بعد التنكير) ظرف الاعتبار فالأخفش لم يعتبرها؛ لأن الساقط[1] لا يعود فلا يعتبر، وقال سيبويه: الساقط لمانع يعتبر بعد زوال ذلك المانع بناء على أن المانع إذا ذهب عاد الممنوع (هندي). (قوله: وجعله غير منصرف للوصفية الأصلية) يعني: أن نحو: أحمر كان في الأصل وصفاً وقد زال بالعلمية فبعد زوالها يعود الحكم الأصلي لزوال المانع العارض، وأما عود نفس الوصف فلا قائل به فإن معنى أحمر قبل التسمية شيء له الحمرة، وبعدها ذات مشخصة، وبعد التكبير شخص ما من الأشخاص المسماة بهذا الاسم فالعائد حكم الوصف لا نفسه. (قوله: فلم اعتبرها وذهب الخ) يعني: أن اعتبارها يوجب ارتكاب الذهاب إلى ما هو خلاف الأصل[2] في هذا الباب، قال العصام: فإن قلت: لم حكم سيبويه بأن منع

(١) يعني: أن الأخفش يقول الوصفية ساقطة بالعلمية التي هي وضع ثان فلا تعود في ثاني الأزمان.
(٢) إذ الأصل في الاسم الصرف.

الوصفية فيهما[1] اعتبارها[2] في (أَحْمَرَ) بعد التنكير لأنها قد زالت عنه بالكلية[3]، وأمّا[4] (الأَخْفَشُ) فذهب إلى أنه[5] منصرف[6]، فإن الوصفية[7] قد زالت عنه[8] بالعلمية، والعلمية[9] بالتنكير ، والزائل لا يعتبر من غير ضرورة، فلم[10] يبق فيه[11] إلا سبب واحد وهو وزن الفعل أو الألف والنون[12] المزيدتان ، وهذا القول[13] أظهر[14]، ولما اعتبر سيبويه الوصف الأصلي بعد التنكير وإن كان زائلاً[15] لزمه[16] أن يعتبره في حال العلمية أيضاً[17] فيمتنع نحو: (حاتمٍ)[18] من الصرف للوصف الأصلي والعلمية؛ فأجاب عنه[19] المصنف بقوله: «وَلاَ يَلْزَمُهُ»[20] أي: سيبويه، من اعتباره الوصفية الأصلية[21] بعد التنكير في مثل (أحمر) علماً . «بَابُ[22] حَاتِمٍ» أي[23]: كل كان علم في الأصل وصفاً

(١) أي: في أسود وأرقم بعد الاسمية. (٢) فاعل لا يلزم. (٣) فلا يقاس على أسود وأرقم اسمين. (٤) عطف على مقدر أي: أما سيبويه فذهب. (٥) أي: أحمر. (٦) بعد التنكير. (٧) أي: في نحو أحمر. (٨) أي: عن نحو أحمر. (٩) قد زالت في أحمر. (١٠) بعد زوال الوصفية والعلمية الأول بالثاني والثاني بالتنكير. (١١) في نحو أحمر. (١٢) في سكران. (١٣) أي: قول الأخفش. (١٤) استئناف. (١٥) بالعلمية لأن الزائل المانع يجوز أن يعتبر عند زوال ذلك المنع. (١٦) جواب لما. (١٧) أي: كما اعتبر بعد التنكير. (١٨) لكونه اسم فاعل في الأصل. (١٩) عن هذا اللزوم من جانب سيبويه. (٢٠) من الإلزام أو اللزوم. (٢١) الزائلة بالعلمية. (٢٢) فاعل لا يلزم. (٢٣) تفسير للباب وهذا الجر مختص بحاتم.

صرف نحو: أحمر بعد التنكير للوصفية الأصلية مع أن عهد العلمية الأصلية أقرب فهي بالاعتبار أنسب، قلت: لأن الوصف الأصلي[1] يعتبر كما مر دون العلمية الأصلية انتهى، فإن قلت: مم علم اعتبار الوصفية الأصلية في نحو: أحمر؟ قلنا: لأنها لو لم تعتبر لكان القياس أن يقال في جمع أحمر أحمرون، كما يقال في أحمد أحمدون، فلما لم يقولوا كذلك علم أنهم اعتبروا الوصفية الأصلية فافهم. (قوله: قيل: الباعث الخ) يعني: أجاب بعضهم بهذا، وحاصله: أن سيبويه قاس اعتبار الوصفية في نحو: أحمر بعد التنكير على اعتبارها في نحو: أسود وأرقم اسمين للحية كما مر؛ لزوال الوصفية في كلا القسمين. وقوله: وفيه بحث الخ ويمكن أن يمنع اشتراط بقاء المعنى الوصفي عند غلبة الاسمية، فإنه وإن صرح به الرضي إلا أنه مخالف للغة. وقوله: ففيهما شائبة من الوصفية؛ أي: فقياس أحمر على أسود وأرقم قياس مع الفارق. (قوله: لأنها قد زالت عنه بالكلية) فإن أحمر حال العلمية اسم لذات يجوز أن تكون متصفة بالسواد، وإذا نكر فالمراد به المسمى بأحمر، وإن كان كلهم متصفين بالسواد نعم لو جعل مثل أحمر علماً للذات المخصوصة الموصوفة بالحمرة لم تزل الوصفية عنه بالكلية، وأمكن اعتبارها كما في أسود وأرقم (نعمه). (قوله: فأما الأخفش فذهب الخ) قال الأخفش في كتاب الأوسط: أحمر، إنما هو في مقتضى القياس، وأما السماع فهو على منع الصرف؛ أي: فلا يكون بينهما خلاف في الحكم، بل الوصف الأصلي معتبر عندهما، لكن على خلاف القياس عند الأخفش، وعلى وفق القياس عند سيبويه، ولعل المصنف لم يطلع على هذا، وإلا فلم يكن يحكم بالكلية (عصام وجزائري)، فيكون الحق

(١) في نحو: أرقم.

وَلاَ يَلْزَمُهُ بَابُ حَاتِمٍ

(قوله: وأما الأخفش) قال الرضي: قال الأخفش في كتاب الأوسط: إن خلافه في نحو: أحمر، إنما هو في مقتضى القياس، وأما السماع فهو على منع الصرف. (قوله: وهذا القول أظهر)؛ لأن المعدوم من كل وجه لا يؤثر.

(قوله: وأما السماع فهو على منع الصرف) فلا خلاف بينهما في الحكم وبذلك يظهر اعتبار الوصف الأصلي لكنه على خلاف القياس عند الأخفش وعلى القياس عند سيبويه.

مع بقاء العلميّة، بأنْ[1] اعتبر فيه أيضاً[2] الوصفية الأصلية، وحُكِمَ[3] بمنع صرفه للعلمية والوصفية الأصلية «لِمَا[4] يَلْزَمُ» فِي (بَابِ حَاتِمٍ) على تقدير منعه من الصرف[5] «مِنِ[6] اعْتِبَارِ المُتَضَادَّيْنِ» يعني[7]: الوصفية والعلميّة فإنّ[8] العلم للخصوص والوصف للعموم «فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ[9]» وهو منع صرف لفظ[10] واحد بخلاف ما[11] إذا اعتبرت الوصفية الأصلية مع سبب[12] آخر كما[13] في (أَسْوَدَ[14]) و(أَرْقَمَ)،

(١) بيان اللزوم ومتعلق بقوله: ولا يلزم. (٢) كما اعتبرها في نحو أحمر. (٣) سيبويه. (٤) علة للنفي لا للمنفي. لاري. (٥) علة للنفي لا للمنفي من. (٦) بيان لما. (٧) المراد من المتضادين. (٨) علة التضاد. (٩) وحدة فردية لا نوعية. هندي. (١٠) من قبيل تتابع الإضافة. (١١) مصدرية. (١٢) أي: غير العلمية وهو وزن الفعل. (١٣) اعتبرت. (١٤) نظير لا مثال.

لِمَا يَلْزَمُ مِنِ اعْتِبَارِ المُتَضَادَّيْنِ[1] فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ

(١) أ - والمراد من المتضادين الوصفية والعلمية فإن العلم للخصوص بحيث لا يطلق على غير. والوصف عام مخصوص بواحد في حكم واحد وذلك الحكم منع صرف لفظ واحد. أي في شأن أثر واحد. تحصيل. ب - إذ العلم لا يقع على كثيرين والصفة يقع عليها.

(قال: لما يلزم) علة للنفي لا للمنفي. (قوله: فإن العلم للخصوص والوصف للعموم) يعني: أنه أراد بالتضاد التقابل ولم يرد التقابل بالذات؛ لأن العموم والخصوص من صفات معاني الأعلام والأوصاف، فالتقابل بينهما بالعرض. **(قال: في حكم واحد)** أي: في شأن أثر واحد وتحصيله. **(قوله: وهو منع صرف لفظ واحد)** منعاً شخصياً فلا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف الألفاظ وهو واحد؛ أي: بالنوع ولا في منع صرف أحمر في حالتي الوصفية والعلمية لتعدد المنع.

(قوله: لا يؤثر) بمجرد كونه موجوداً في وقت من الأوقات. **(قوله: علة للنفي)** أي: لنفي اللزوم فإن علة اللزوم اعتبار الوصف الأصلي في أحمر. **(قوله: يعني: أن المراد الخ)** أي: في تعليل الشارح رحمه الله التضاد بقوله: فإن العلم الخ إشارة إلى أمرين؛ أحدهما: أنه أراد المصنف رحمه الله بالتضاد مطلق التقابل؛ لأن الخصوص والعموم ههنا بمعنى التعيين وعدمه وهما ليسا موجودين حتى يتصور التضاد بينهما، وثانيهما: أنه لم يرد التقابل الذاتي لأنه أثبت التضاد بين العلمية والوصف باعتبار كون موصوفيهما؛ أعني: العلم والوصف مستلزمين لتعيين المدلول وعدم تعيينه للذين هما من صفات معانيهما. **(قوله: أي: في شأن الخ)** يعني: الكلام على حذف المضاف؛ إذ ليس الحكم حاصلاً في حاتم. **(قوله: منعاً شخصياً)** فالمراد بقوله: في حكم واحد بالشخص كما هو المتبادر. **(قوله: فلا يرد اعتبار المتضادين في منع الخ)** أي: إذا قيد الشارح رحمه الله منع الصرف بقوله: لفظ واحد ولم يقل: وهو منع الصرف مطلقاً لا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف الألفاظ. **(قوله: وهو واحد؛ أي: بالنوع)** جملة معترضة لدفع توهم أن منع صرف الألفاظ ليس حكماً واحداً فلا حاجة إلى التقييد بلفظ واحد. **(قوله: ولا في منع صرف أحمر الخ)** أي: إذا قلنا: منعاً شخصياً لا يرد اعتبار المتضادين في منع أحمر حالتي الوصفية والعلمية لتعدد المنع؛ لأن المنع لأجل وزن الفعل والوصف غير المنع الذي بسبب وزن الفعل والعلمية؛ لامتناع توارد العلتين مع سيبويه فإن القول ما قالت حذام، وقوله: من غير ضرورة؛ أي: ولا ضرورة ههنا؛ لأن الأصل في الاسم المعرب الانصراف. **(قوله: أو الألف والنون)** أي: في سكران وأمثاله وفيه أن سكران حال العلمية من قبيل ذي الألف والنون اسماً، وبعد زوال العلمية التي هي شرط يزول الألف والنون أيضاً؛ لأن انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط. **(قوله: وهذا القول أظهر)** أي: قول الأخفش أظهر من سيبويه؛ لأن المعدوم من كل وجه لا يؤثر بمجرد كونه موجوداً في وقت من الأوقات. وقوله: بعد التنكير الأولى إسقاطه. **(قوله: لزمه أن يعتبره)** جواب لما، والأولى أن يقول: كان مظنة أن يلزمه (عصام)، إلا أن يقال: اللزوم إدعائي من السائل أو المعنى لزمه بحسب الظاهر لا في الحقيقة. **(قوله: فيمتنع نحو: حاتم)** أي: والحال أنه منصرف البتة، فهذا إشارة إلى بطلان اللازم. **(قال المصنف: ولا يلزمه باب حاتم)** قوله: يلزم من الملزوم أو الإلزام، وقوله: من اعتباره إشارة إلى منشأ اللزوم، وأراد بباب حاتم العلم المنقول عن المعنى الوصفي، قال في القاموس: حاتم بكسر التاء، والعامة يفتحه انتهى، وهو من حتم بمعنى حكم وقضى، وبابه ضرب جعل اسماً لابن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي الذي يضرب به المثل في الجود والكرم، ثم إن النزاع ليس في منع صرف نحو: حاتم، فإن السماع حاكم بانصرافه، بل في كونه واقعاً على القياس. **(قوله: بأن اعتبر فيه أيضاً)** بيان للمنفي وهو اللزوم؛ أي: بأن اعتبر سيبويه في باب حاتم كما أعتبر في باب أحمر، وقال عصام: وتقرير اللزوم أنه لو امتنع أحمر للوصف الأصلي ووزن الفعل لامتنع حاتم أيضاً للوصف الأصلي والعلمية؛ لأنه لا تضاد بينهما، وقوله: للعلمية؛ أي: الحالية كما في نسخة. **(قال المصنف: لما يلزم في باب حاتم إلخ)** علة للنفي لا للمنفي الذي هو اللزوم، فإن علته اعتبار الوصف الأصلي في باب أحمر كما مر، وما موصولة لا مصدرية بقرينة من؛ أي: لما يلزمه، فحذف العائد لعلمه من السياق، وليس لك أن تدفع الإلزام بالتزام منع صرف حاتم للعلمية والوصف الأصلي مستدلاً بقول الشاعر:

وَحَاتِمُ الطَّائِيُّ وَهَّابُ المِئِي

فإن[1] قلت: التضاد إنما هو بين الوصفية المحققة[2] والعلمية[3] لا بين الوصفية الأصلية الزائلة والعلمية، فلو اعتبرت الوصفية الأصلية والعلمية في منع صرف مثل: (حَاتِم) لا يلزم اجتماع المتضادين[4]. قلنا[5]: تقدير أحد الضدين بعد زواله مع ضد آخر[6] في حكم[7] واحد، وإنْ لم[8] يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه[9] شبيه به، فاعتبارهما معاً غير مستحسن[10]. «وَجَمِيْعُ[11] البَابِ[12]» أي: باب غير المنصرف «بِاللاَمِ[13]» أي: بدخول لام التعريف عليه[14] «أَوْ الإِضَافَةِ» أي: إضافته[15] إلى غيره «يَنْجَرُّ» أي: يصير[16] مجروراً «بِالكَسْرِ[17]»، أي: بصورة الكسر لفظاً[18] أو تقديراً، وإنما لم يكتف بقوله: (يَنْجَرُّ) لأن الانجرار قد يكون بالفتح، ولا بأن يقول: ينكسر، لأن[19] الكسر يطلق على الحركات البنائية أيضاً[20]. وللنحاة خلاف في أن هذا الاسم في هذه الحالة[21] منصرف أو غير منصرف، فمنهم: من[22] ذهب إلى أنه منصرف مطلقاً[23]، لأن[24] عدم انصرافه إنما كان لمشابهته الفعل[25]، فلما ضعفت هذه المشابهة[26] بدخول[27] ما هو من خواص الاسم أعني[28]: اللام[29] أو الإضافة. قويت جهة الاسمية، فرجع[30] إلى أصله[31] الذي هو الصرف[32] فدخله[33] الكسر دون

(١) أي: فلا يلزم فيهما اعتبار متضادين في حكم واحد. (٢) أي: الموجودة. (٣) أي: الحالية. (٤) فيلزم سيبويه باب حاتم. رضا. (٥) بل نقول ليس في هذا المقام أن يتوهم اجتماع. (٦) أي: العلم. (٧) في منع الصرف. (٨) ذلك التقدير. (٩) تقدير. (١٠) عند البلغاء. (١١) مبتدأ. (١٢) واللام للعهد إشارة إلى باب غير المنصرف. (١٣) الباء سببية. (١٤) أي: على الاسم الغير المنصرف. (١٥) أي: الاسم. (١٦) غير المنصرف. (١٧) نحو: مررت بالأحر وعمركم. هندي. (١٨) كما في أحركم. (١٩) علة عدم الاكتفاء. (٢٠) كما يطلق على الحركات الإعرابية. (٢١) أي: حالة دخول اللام أو الإضافة. رضا. (٢٢) وهو الزجاج ومن تابعه. (٢٣) وهذا القيد لتحقيق المقابلة بين المذاهب الثلاث. (٢٤) علة منصرف. (٢٥) في الاحتياج والفرعية. (٢٦) أي: مشابهة غير المنصرف الفعل. (٢٧) متعلق بضعفت وسببية. (٢٨) تفسير لما. (٢٩) أي: دخول اللام. (٣٠) جانب أي هذا الاسم. (٣١) اسم. (٣٢) من النحاة. (٣٣) اسم.

وَجَمِيْعُ البَابِ بِاللاَّمِ أَوْ بِالإِضَافَةِ يَنْجَرُّ بِالكَسْرِ.

لأنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين لضرورة الشعر لا لمنع الصرف، أو منع الصرف بالعلمية كما في قوله:

يَـفُـوقَـانِ مِـرْدَاسَ فِـي مَـجْـمَـعٍ

(قال المصنف: من اعتبار المتضادين) أي: المتقابلين بالعرض، والمراد من اعتبارهما أن يعتبرا متحققين في اسم من أثر واحد؛ فإنه يستلزم جعلهما بمنزلة المتحققين فيه معاً وهو مستقبح، وقال الهندي: أنه ممتنع؛ لأنه إن اعتبر كل ضد مؤثراً تاماً لزم توارد مؤثرين على أثر واحد، وإن اعتبر جزء المؤثر لزم اجتماع الضدين، والفرق بين الضدين والنقيضين: أن الضدان لا يجتمعان في الوجود، بل يرتفعان كالسواد والبياض، والنقيضين لا يجتمعان في الوجود ولا يرتفعان كالموت والحياة. (قوله: فإن العلم للخصوص) يعني: أن العلم موضوع بالوضع الشخصي للخصوص، والوصف موضوع بالوضع النوعي للعموم، وبين الخصوص والعموم تضاد. (قال المصنف: في حكم واحد) أي: في شأن أثر واحد، وتحصيله بتقدير مضاف، وإنما قيده به لجواز اعتبار المتضادين في حكمين مختلفين كما في قوله:

أَتَانِي وَعِيدُ الحُوصِ[1] مِنْ آلِ جَعْفَرٍ
فيا عَبْدَ شَمْسٍ لَوْ نَهَيْتَ الأَحَاوِصَا

(١) الحوص ضيق في مؤخر العين.

(قوله: قلنا: تقدير أحد الضدين) الخ: بل نقول: ليس في هذا المقام إلا توهم اجتماع المتقابلين وبيان ذلك أن لا تدافع بين الدلالة على العموم والدلالة على الخصوص وهو ظاهر، ولا بين العموم والخصوص لاختلاف محلهما وهو المدلول، ولا بين إرادة العموم والخصوص إن جوّز استعمال المشترك في المعنيين، وإن لم يجوّز فذلك ليس للتقابل، ولك أن تقرر الكلام على وجه لا مجال للشبهة فيه، وهو أن الوجود اللفظي بإزاء الوجود العيني فكرهوا أن يكون في عالم اللفظ ما يندر في عالم العين، أو لا يكون فيه في بادئ النظر تأثير الضدين في أمر موجود واحد بالشخص سواء كان الضدان مجتمعين أو لا، وإنما قلنا: في بادئ النظر؛ لأن الضدين قد يؤثران في أمر واحد كالكيفيات المتقابلة المؤثرة في المزاج، وذلك تدقيق فلسفي. (قوله: لكنه شبيه به) فإن لزوم اجتماعهما في التصور حالة تأثيرهما في أمر شخصي بمنزلة اجتماعهما في التحقق. (قوله: أي باب غير المنصرف) يعني: أن اللام للعهد. (قوله: أي: بصورة الكسر) يعني: إن أراد بالكسر صورة الكسر بطريق

على معلول واحد بالشخص ولو على سبيل التعاقب، وما قيل: إنه ليس في شيء مما ذكر اعتبار المتضادين معاً، بل حين اعتبار ضد لم يعتبر ضد آخر فليس بشيء؛ لأنه إن لم يقيد منع الصرف بشيء من القيدين وفسر الحكم الواحد بمنع الصرف المطلق ففي كلتا الصورتين اعتبار المتضادين معاً في حكم واحد متحقق بلا مرية. (قوله: بل نقول الخ) إضراب عما يستفاد من تسليم ما قاله المعترض من تحقق التضاد بين الوصفية المحققة والعلمية وليس إضراباً عن جواب الشارح رحمه الله إلى جواب آخر؛ إذ حاصله إثبات توهم اجتماع المتقابلين في الوصفية المحققة والعلمية، ولا يخفى أنه لا يدفع السؤال بل يحققه. (قوله: في هذا المقام) أي: مقام اجتماع الوصفية والعلمية. (قوله: وهو ظاهر) لاجتماع الدلالات المتعددة في كلمة واحدة بالنظر إلى المدلول

الاستعارة؛ لأن الكسر بلا تاء من ألقاب البناء عند البصريين، ويطلق على الحالة الإعرابية مجازاً، فالظاهر أن يقول: بالكسرة؛ لعدم اختصاصها بالبناء. (قوله: أعني: اللام أو الإضافة) دون سائر الخواص كالفاعلية والمفعولية، قيل: وجه ذلك أنهما مغيرتان لمدلول الاسم بخلاف البواقي.

المطابقي والتضمني والالتزامي، ولو تدافعت في نفسها لما اجتمعت. (قوله: ولا بين العموم والخصوص الخ) يعني: أن العموم والخصوص وإن كانا متنافيين لكن لا تدافع بينهما فيما إذا أريد بأحمر المعنى الوصفي والعلمي لعدم ورودهما على محل العموم الوصفي؛ أي: ذات الحمرة ومعنى الخصوص العلمي وهو الذات المعينة. (قوله: ولا بين إرادة الخ) أي: لا تدافع بين إرادة المعنى الوصفي العام وبين إرادة المعنى العلمي الخاص. (قوله: إن جوز الخ) أي: إن من جوّز استعمال المشترك في المعنيين لا يفرق بين أن يكون ذلك المشترك من الأضداد كالجون والبيع وبين أن لا يكون كذلك. (قوله: وإن لم يجوّز الخ) أي: إن لم يجوز استعمال المشترك في المعنيين فذلك؛ أي: عدم التجويز ليس لأجل تقابل المعنيين فإنه لو كان المعنيان متلازمين لا يجوز استعمال المشترك فيهما أيضاً كالشمس المشترك بين الجرم المخصوص وضوئه، بل لأجل عدم ورود في الاستعمال. (قوله: ولك أن تقرر الكلام) أي: كلام المتن. (قوله: للشبهة) أي: الشبهة المذكورة بقوله: فإن قلت. (قوله: إن الوجود اللفظي بإزاء الوجود العيني) بناء على أن الألفاظ موضوعة للأمور الخارجية دون الصور الذهنية على ما هو المشهور. (قوله: في بادئ النظر) أي: ظاهر النظر أو أول النظر. (قوله: سواء كان الخ) أشار بهذا التعميم إلى أنه لا مجال لورود تلك الشبهة حينئذ؛ لأن مدارها على لزوم اجتماع المتضادين. (قوله: كالكيفيات الخ) أي: الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة الحاصلة في العناصر الأربعة التي تتركب منها المواليد الثلاثة؛ أي: المعادن والنبات والحيوان. (قوله: المؤثرة في المزاج) فيه بحث؛ لأنهم قالوا: إن العناصر الأربعة إذا تفاعلت وكسر بعضها سورة بعض استعدت لأن يفيض عليها من المبدأ كيفية متوسطة بين الكيفيات الأربع متشابهة في جميع الأجزاء، فالمؤثر في المزاج هو المبدأ، والكيفيات الأربع شروط وآلات والمزاج مصدر ما زج؛ أي: خالط أطلق على تلك الكيفية المخصوصة لكونها حاصلة بسبب المخالطة. (قوله: وذلك تدقيق فلسفي) في التاج التدقيق باريك كردن ونيك بكوفتن؛ أي: هذا تدقيق منسوب إلى الفلاسفة؛ أي: الحكماء والعلماء المليون ينكرون ذلك، ويقولون: الأجسام كلها مركبة من الأجزاء التي لا تتجزئ والمماثلة واختلاف الأنواع باختلاف الكيفيات الفائضة من الفاعل المختار الخلاق لما يشاء. (قوله: يعني: أن اللام للعهد) مراد الشارح رحمه الله من هذا التفسير بيان أن اللام في الباب للعهد. (قوله: بطريق الاستعارة) أي: استعمال لفظ المشبه به في المشبه ووجه الشبه اتحادهما في الصورة والهيئة. (قوله: فالظاهر الخ) كيلا يحتاج إلى مؤونة ارتكاب المجاز لكن التسامح في العبارات من دأب الفصحاء. (قوله: دون سائر الخواص) فإنها لا توجب ضعف المشابهة بالفعل. (قوله: مغيرتان لمدلول الاسم) من الجهالة

حيث اعتبر العلمية في أحوص من جهة منع الصرف وجمعه على أحاوص، واعتبر الصفة من جهة جمعه على حُوص، توضيحه: أن الشاعر جمع الأحوص تارة حال العلمية على الحوص باعتبار الصفة الأصلية، وتارة على الأحاويص باعتبار الاسمية العارضة بسبب العلمية لما تقرر أن أفعل الصفة يجمع على فعل، وأفعل الاسم على أفاعل كأرانب (نعمة الله). وقوله: بخلاف ما إذا إلخ، حيث لا يلزم حينئذ اعتبار متضادين في حكم واحد فالقياس مع الفارق. (قوله: فإن قلت: التضاد الخ) يعني: إن قلت: من طرف سيبويه أن التضاد اللازم في باب حاتم إنما هو الخ، وحاصله منع لقوله لما يلزم من اعتبار إلخ، وقوله: المحققة؛ أي: بالفعل لا المفروضة، وقوله: والعلمية؛ أي: الحالية. (قوله: تقدير أحد الضدين) يعني: اعتبار الوصفية الأصلية بعد الزوال مع ضد آخر؛ أعني: العلمية الحالية في حكم واحد؛ أي: في منع صرف لفظ واحد بالشخص وإن لم يكن الخ، وقوله: لكنه شبيه به؛ أي: لكن هذا التقدير والاعتبار شبيه باجتماع الضدين، فإن لزوم اجتماعهما في التصور حالة تأثيرهما في أمر شخصي بمنزلة اجتماعهما في التحقق. (قال المصنف: وجميع الباب الخ) أي: لا بعضه كما في الحكم السابق فهذا أحق بالتقديم لعمومه، والباب: عبارة عن الألفاظ، واللام للعهد الخارجي كما أشار بقوله: أي: باب غير منصرف، وقولهك باللام وكذا ميم التعريف (عصام). (قوله: أي: إضافته إلى غيره) أي: لا إضافة الغير إليه فالمراد بالإضافة كونه مضافاً فالمصدر مبني للمفعول. (قوله: أي: يصير مجروراً) نحو قوله تعالى: ﴿عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ﴾، ﴿فِيٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾، وقال الشاعر:

رَأَيْتُ الْوَلِيْدَ بْنَ الْيَزِيْدِ مُبارَكاً

(قوله: بالكسر) قيده به لعدم صدق الكلام بدونه، والبصريون فرقوا بين الكسر بلا تاء والكسرة بها فجعلوا ما بدون التاء من ألقاب البناء وعمموا الكسرة، فالمناسب أن يقول: ينجرّ بالكسرة فأصلحه الشارح بقوله: أي: بصورة الكسر، ففيه استعارة[1] أو مجاز مرسل بذكر الخاص وإرادة العام، فالتفسير مجازي بلا كلام. (قوله: وإنما لم يكتف الخ) وكذا لم يقل ينصرف؛ لأنه خلافي فبين ما هو المتفق. (قوله: ولا بأن يقول ينكسر) أي: مع أنه أخصر، وقوله: يطلق؛ أي: غالباً على الحركات البنائية، فلو قال: يكسر، لتوهم بناء غير المنصرف مع اللام والإضافة. (قوله: وللنحاة خلاف الخ) حاصله: أن ههنا ثلاثة مذاهب؛ الأول: للزجاج، الثاني: لسيبويه، الثالث: للفراء، ذكرها الشارح على هذا الترتيب. (قوله: فمنهم من ذهب إلى أنه منصرف مطلقاً) أي: سواء بقيت العلتان مع هذه الحالة أو لا، وهذا

(١) باستعمال لفظ المشبه به في المشبه، ووجه الشبه اتحادهما في الصورة.

التنوين، لأنه لا يجتمع مع اللام أو الإضافة. ومنهم: من ذهب إلى أنه[1] غير منصرف مطلقاً[2]، والممنوع من غير المنصرف بالأصالة هو التنوين وسقوط الكسر إنما هو بتبعية التنوين[3]، وحيث ضعفت مشابهته[4] للفعل لم تؤثر إلا في سقوط[5] التنوين دون تابعه الذي هو الكسر، فعاد الكسر[6] إلى حاله، وسقط التنوين، لامتناعه[7] من الصرف، ومنهم من ذهب إلى أن العلتين إن كانتا باقيتين مع[8] اللام أو الإضافة[9] كان الاسم غير منصرف، وإن زالتا معاً أو زالت إحداهما كان منصرفاً، وبيان ذلك[10]: أن العلمية تزول باللام أو الإضافة[11] فإن كانت العلمية شرطاً للسبب[12] الآخر زالتا معاً، كما في (إِبْرَاهِيمَ)[13] وإن لم تكن شرطاً[14] كما في (أَحْمَدَ)[15] زالت بإحداهما وإن لم تكن هناك[16] علمية كما في (أَحْمَرَ)[17] بقيت العلتان على حالهما وهذا القول[18] أنسب بما عرف به المصنف غير المنصرف. «المَرْفُوعَاتُ»[19]

(١) أي: الاسم في هذه الحالة. (٢) أ- هذا القيد لتحقيق المقابلة بينه وبين المذهب الثلث. ب- سواء كانت العلتان باقيتان مع اللام والإضافة أو زائلتين أو أحدهما زائلة والأخرى باقية حالاً. (٣) للمكان يعني أي مكان. (٤) أي: مشابهة غير المنصرف. (٥) لكونه مقصوداً بالتبع فقط .م. (٦) أي: الممنوع لأجل المشابهة القوية حين ضعفت. (٧) أي: الاسم في الأحوال الثلاثة المذكورة عند دخول اللام والإضافة. رضا. (٨) دخول. (٩) يعني إن جازا اجتماع العلتين مع اللام والإضافة وكذا العلة الواحدة المكررة كحمراء ومساجد. (١٠) أي: بيان المذهب الثالث. أي: المعنوي. (١١) كالتأنيث والتركيب والعجمة والألف والنون والزيدتين .لحرره. (١٢) أي: العلتان. (١٣) وزينب وبعلبك وعمران. (١٤) بل سبب محض كالقول ووزن الفعل. (١٥) لأن فيه العلمية ووزن الفعل. (١٦) أي: في الاسم الغير المنصرف من الأولين. (١٧) فيه وزن الفعل والوصفية الأصلية. (١٨) أي: القول الثالث أنسب آه ،وجه الأنسبية أن المفهوم من تعريفه بما فيه علتان من التسع أو واحدة. (١٩) هذا تقسيم للمعرب باعتبار أقسام الإعراب. هندى.

للزجاج ومن معه، وهو أوفق بتعريف غير المنصرف بما لا يدخله الكسر والتنوين. وقوله: بدخول ما هو من خواص الاسم الخ، فإن خواص الاسم ضربان؛ أحدهما: مغير لمدلول الاسم، والثاني: غير مغير له، فمن الأول الألف واللام والإضافة؛ فإنهما إذا دخلتا على اسم يتغير نفس مدلوله إذا الاسم قبل دخولهما نكرة وبعدهما يصير معرفة، ومن الثاني كونه مسنداً إليه ومفعولاً وداخلاً عليه حرف الجر فإن مدلول الاسم لا يتغير بها، وكتب على قوله: من خواص الاسم ما نصه؛ أي: من معظم خواصه بخلاف غيرهما حيث لا يغير سائر الخواص مدلول الأسماء. (قوله: ومنهم من ذهب إلى أنه غير منصرف مطلقاً) أي: سواء بقيت العلتان مع هذه العلة أو لا، وهذا المذهب سخيف؛ إذ الحكم بعدم الانصراف فيه مع زوال السببين أو أحدهما باللام أو الإضافة غير معقول ومناف للضابطة المتفق عليها؛ أعني: صرف ما فيه علمية مؤثرة إذ أنكر. (قوله: والممنوع من الخ) استئناف جواب لدخل مقدر وهو ظاهر، وقوله: هو التنوين؛ أي: الدال على التمكن، وإنما حذف الكسرة تبعاً له؛ لأنهما يتعاقبان في مثل: غلام زيد، فلو دخله الكسرة لتوهم جواز دخول التنوين أيضاً، فحذف الكسر تحقيقاً لحذف التنوين، والتنوين لا يمكن مع اللام والإضافة فعاد الكسر (نعمه). (قوله: إنما هو بتبعية التنوين) يعنى: أن دخول الكسر؛ إما لأنه تابع التنوين في السقوط ولا يتصور التنوين فيهما حتى يسقط فيتبعه الكسر، وإما لتقوّي الاسمية بدخول أقوى الخواص وأعظمها، وإما لئلا يكون كالفعل في التعرّي عن الجر في كل الأوقات. (قوله: ومنهم من ذهب إلى أن العلتين

المَرْفُوعَاتُ

(قوله، وحيث ضعفت) الخ قيل: في توجيه عدم سقوط الكسرة إن التنوين كالثابت لوجود خلفه وهو اللام أو الإضافة أو أنه محذوف لا لمنع الصرف، بل للإضافة أو اللام، وفيه أنهم صرحوا بأن الإضافة في حواج بيت الله معاقبة للتنوين المقدر. (قوله، إن العلمية تزول باللام أو الإضافة) فيه أن اللام تجامع العلمية إن كان العلم في الأصل مصدراً أو صفة

والنكارة إلى التعيين والمعرفة. (قوله: كالثابت) فإذا كان المتبوع ثابتاً يكون التابع أيضاً ثابتاً. (قوله: لوجود خلفه) أي: ما هو كالخلف له من حيث أن بينهما وبين التنوين تعاقباً. (قوله: وأنه محذوف الخ) أي: التنوين حين دخول اللام أو الإضافة محذوف لا منع الصرف والكسر إنما يتبع في السقوط إذا كان ساقطاً لمنع الصرف. (قوله: بل للإضافة)؛ لأنها لا تجامعه؛ إذ التنوين دليل تمام الاسم، والإضافة مشعرة بعدم تمامه واللام لكونه حرف التعريف يستكره أن يجتمع مع حرف يكون في بعض المواضع علامة التنكير. (قوله: وفيه أنهم الخ) أي: في الوجه الأخير بحث فإن جعلهم الإضافة معاقبة للتنوين المقدر يدل على أن سقوط التنوين في حواج لأجل منع الصرف، وإلا كانت الإضافة معاقبة للتنوين المحقق. (قوله: فيه أن اللام تجامع الخ) وذلك للمح إلى المعنى الأصلي، وما قيل: أن المراد أنها تزول بحقيقة اللام لا لمجرد صورتها كما في الحسن والفضل مما لا تزول العلمية عنه باللام فهو غير منصرف ففيه أنه يقتضي أن تقول: وإن لم يكن هناك علمية أو كان علمية ولكن لا تزول باللام بقيت العلتان

جَمْعُ المرفوع لا المرفوعة، لأن موصوفه (الاسْم) وهو مذكر لا يعقل، ويجمع هذا[1] الجمع مطرداً[2] صفة المذكّرِ الذي[3] لا يعقل كالصَّافِنَاتِ[4] للذكور من الخيل و(جِمَالٍ[5] سِبَحْلاَتٍ) أي: ضخمات[6] وكالأيام الخاليات «هُوَ»[7] أي: المرفوع الدال عليه المرفوعات[8]، لأن[9] التعريف إنما يكون للماهية لا للأفراد «مَا اشْتَمَلَ» أي: اسم[10] اشتمل «عَلَى

(١) منصوب شرح الخافض تقديره على هذا آه. (٢) أي: كثيراً. (٣) فاعل يجمع. (٤) والصافن من الخيل الذي يقوم على ثلث. (٥) جمع جمل. (٦) جمع ضخمة. (٧) الدال عليه المرفوعات. (٨) فاعل الدال. (٩) علة رجوع الضمير إلى المرفوع. (١٠) أشار إلى كون ما موصولة ليكون الحد تاماً.

هُوَ مَا[1] اشْتَمَلَ عَلَى

(١) أي: اسم حقيقة أو حكماً بعد حرفية دليل أعجبني إن ضربت زيداً.

كالفضل والحسن. (قوله: كالصافنات) قال قدس سره في الحاشية: الصافن من الخيل الذي يقوم على ثلاث قوائم، وأقام الرابعة على طرف الحافر ناقلاً عن الصحاح. (قوله: أي: المرفوع الدال عليه المرفوعات) دلالة الجمع على الجنس لا على فرده، فعلى هذا التفسير تكون جملة ما هو ما اشتمل منقطعة عن السابق، وهو إما موقوف وقف الأسماء الغير المركبة مذكور للفصل، أو مرفوع على أنه مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر محذوف المبتدأ، والتقدير المرفوعات هذه أو هذه المرفوعات واللام لاستغراق الأنواع، ويحتمل على التقدير الأول العهد إلى ما يفهم من السابق حيث قال: وأنواعه رفع ونصب وجر، وفيه تأمل. (قوله: لأن التعريف إنما يكون للماهية) فمن جعل الضمير راجعاً إلى كل واحد من المرفوعات أو إلى المرفوعات وقال: توحيده وتذكيره بالنظر إلى خبره؛ أعني: ما اشتمل فإن المبتدأ هو الخبر، فيجوز مطابقته له كما يجوز مطابقته للمرجع لم يأت بشيء، إلا أن يقال: إن اللام أبطلت معنى الجمعية وإقحام صيغة الجمع للإشارة إلى تعدد على حالهما. (قوله: دلالة الجمع على الجنس) مع التعدد فكان المرجع مذكور معنى. (قوله: لا على فرده) كيلا يلزم الوقوع فيما هرب منه وهو التعرض للفرد في التعريف. (قوله: فعلى هذا التفسير) أي: تفسير هو بالمرفوع، وأما على تفسيره بالمرفوعات والتذكير باعتبار كل واحد أو لرعاية الخبر يكون جملة هو ما اشتمل خبراً عن المرفوعات. (قوله: مذكور للفصل) بين المباحث السابقة والآتية كالباب والفصل. (قوله: واللام الخ) على جميع التقادير للاستغراق؛ إذ لا عهد، وأما الحمل على استغراق الأنواع فبمعونة المقام؛ إذ المبين فيما بعد أنواع المرفوع لا أشخاصه. (قوله: ويحتمل على التقدير) أي: يحتمل اللام على تقدير أن يكون السابق موقوفاً للعهد والإشارة إلى ما يفهم من قوله: وأنواعه رفع ونصب وجر؛ فإنه يفهم من كونها أنواعاً للإعراب الذي هو صفة الاسم أنه مرفوع ومنصوب ومجرور فالمرفوعات إشارة إليه، وفيه أن المفهوم مما سبق المرفوع لا الحصص المعينة منها حتى تكون المرفوعات إشارة إليها. ولئن قيل ببطلان الجمعية يكون اللام للجنس؛ فإنه المبطل للجمعية إلا أن يقال على مذهب السكاكي: إن كونه للجنس لا ينافي كونه للعهد؛ فإنه الخ) وهو الإمام الفراء حيث فصل، وقال: إن العلتين إن كانتا باقيتين مع هذه الحالة كان الاسم غير منصرف، وإلا فهو منصرف وهذا المذهب هو أحق وأولى وأنسب بتعريفه بما فيه علتان من تسع الخ، وقوله: وإن لم يكن هناك؛ أي: في مقام دخول اللام أو الإضافة على غير المنصرف، وقوله: بقيت العلتان؛ أي: الوصف ووزن الفعل على حالهما، والله أعلم بحقيقة الحال. (قال المصنف: المرفوعات) وإنما لم يأت بصيغة الأفراد مع أنه الملائم لإرجاع الضمير ولمقام التعريف؛ لأن تعريف الرفع سابقاً بقوله: الرفع علم الفاعلية وتعريف المرفوع ههنا يوهمان انحصار المرفوع في نوع واحد وهو الفاعل، فأزال ذلك الوهم بإيراد صيغة الجمع الدالة على تعدد أنواع المرفوع، وقوله: لا المرفوعة؛ أي: كما يتبادر إلى الوهم؛ يعني: أن تصريف صيغة اسم المفعول يوهم أن المرفوعات جمع مرفوعة قياساً على مضروبات مثلاً جمع مضروبة، إلا أنه ههنا جمع المرفوع لا المرفوعة. (قوله: لأن موصوفة الاسم الخ) لما كان المدعي مشتملاً على حكمين مختلفين بالإيجاب والسلب استدل عليهما بقوله: لأن موصوفه الاسم وهو مذكر فالاسم مرفوع لا مرفوعة، وقوله: مذكر لا يعقل الخ؛ أي: ويجوز أن يجمع بالألف والتاء صفة المذكر الذي لا يعقل من غير اشتراط شيء آخر، كما جاز أن يجمع المؤنث بهذا الجمع. (قوله: كالصافنات) نقل عنه قدس سره الصافن من الخيل: الذي يقوم على ثلاث قوائم وأقام الرابعة على طرف الحافر، وقوله: الخاليات؛ أي: الماضيات، يقال: وقع الأمر في أيام خلون؛ أي: مضين. (قوله: وجمال سبحلات) الجمال: بكسر الجيم جمع جمل كجمالة، وسبحلات: جمع سبحل بكسر ففتح بوزن قمطر بمعنى الضخم. (قوله: هو؛ أي: المرفوع) ليس هذا بضمير فصل كما توهمه الهندي لوجوب مطابقته المبتدأ كما يأتي في بحثه. (قوله: لأن التعريف إنما يكون للماهية)؛ وذلك لأن التعريف قول يكتسب من تصوره تصور شيء آخر إما بكنهه أو بوجه يميزه عما عداه، فالمكتسب بالتعريف إنما هو تصور مفهوم المعرف، وتمييز الأفراد من ثمرات هذا التصور، وفي كلامه رد على الشيخ الرضي حيث قال: ذكر الضمير مع رجوعه إلى المؤنث؛ أي: المرفوعات نظر إلى

عَلَمِ الفَاعِلِيَّةِ» أي: علامة كون الاسم فاعلاً وهي الضمة والواو والألف[1]. والمراد[2] باشتمال الاسم عليها: أنْ يكون[3] موصوفاً بها لفظاً[4] أو تقديراً[5] أو محلاً[6] ولا شك أن الاسم موصوف بالرفع المحلّي، إذْ معنى الرفع المحلّي[7] أنه[8] في محل لو كان[9] ثمّة[10] معرب لكان[11] مرفوعاً لفظاً[12] أو تقديراً[13]، وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي[14]؟ وهو يبحث[15] مثلاً عن أحوال الفاعل[16] إذا كان مضمراً متصلاً كما سيجيء[17] «فَمِنْهُ» أي: من المرفوع[18] أو مما اشتمل علم الفاعلية: الفاعل وإنّما قدَّمَهُ[19]، لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور، لأنه[20] جزء الجملة الفعلية[21]

(١) هذا؟ (٢) مبتدأ. (٣) خبره. (٤) كجاءني زيد. (٥) كعصا ونقى. (٦) نحو: جاءني هؤلاء. (٧) يعني معنى الفاعلية. (٨) أي: الاسم المبني. (٩) أي: وجد. (١٠) مكان يا حالية. (١١) لوقوع اسم معرب مكان مرفوعاً. ح. (١٢) نحو: جاءني هذا. (١٣) نحو: جاءني فتى. (١٤) أي: بالرفع اللفظي والتقديري. (١٥) مصنف. (١٦) أي: إذا عرفت هذا منقول منه الفاعل. (١٧) في وجوب التقديم والتأخير مع كون المضمر من المبنيات. (١٨) الكلام مسوق له. (١٩) على سائر المرفوعات. (٢٠) علة الأصل. (٢١) أي: غالباً لئلا يشكل بزيد قام أبوه.

عَلَمِ الفَاعِلِيَّةِ فَمِنْهُ[1]: الفَاعِلُ

(١) أي: فمن المرفوع من ابتدائية اتصالية.

خبر الضمير؛ أعني: ما؛ لأن المبتدأ هو الخبر فيجوز مطابقته له كمطابقته للمرجع، وحاصل الردان: الضمير راجع إلى المرفوع المدلول عليه بالمرفوعات؛ لأن التعريف إنما يكون للحقيقة لا للإفراد. (قوله: أي: اسم اشتمل)؛ لأن الكلام في مرفوعات الأسماء، ثم الاسم أعم من الحقيقي والحكمي، فيشمل الخبر الجملة وبهذا[1] خرج عن الحد الحروف الأواخر كدال زيد؛ لأن الاسم المرفوع هو زيد، ولم يفسر بالاسم المعرب؛ لئلا يخرج مثل هؤلاء في قولك: جاءني هؤلاء، والاشتمال الموصوف على الصفة لا الكل على الجزء فاعرفه. (قوله: أي: علامة كون الاسم الخ) فالعلم بمعنى العلامة والياء في الفاعلية للمصدرية، وقوله: بأن يكون موصوفاً بها؛ أي: كالموصوف بها فإن الحركات والحروف الإعرابية وإن لم تكن أوصافاً لكنها شبيهة بها؛ لعدم استقلالها وتبعيتها للاسم المعرب. (قوله: ولا شك أن الاسم موصوف بها الخ) لما كان في معنى الرفع المحلي خفاء، وكذا في اشتمال الاسم عليه بين معناهما بهذا الكلام، وفيه رد على الشارح الهندي حيث خص المرفوع بما اشتمل على الرفع لفظاً أو تقديراً، ولم يعتبر الرفع المحلي بناء على أنه لا يكون إلا في المبني، والمرفوعات من أقسام المعرب وحمل البحث عن الفاعل إذا كان ضميرا أو نحوه على التطفل، والشارح رحمه الله نظر إلى أن الفاعل وأخواته كما يكون من الأسماء المعربة يكون من المبنيات أيضاً بلا تفاوت، والبحث إذن كما يكون من الفاعل المعرب يكون من الفاعل المبني وكذا في أخواته، ولما كان المبني يقع فاعلاً والفاعل مرفوع فلا بد أن يكون المبني مرفوعاً فاعتبر تعريفه على وجه يصدق على

(١) أي: التفسير.

الأنواع، أو يقال: إن الكلام محمول على بيان الطرد. (قال: على علم الفاعلية) لم يقل على الرفع؛ لأن الخفاء في المرفوع ليس إلا باعتبار مأخذه فإذا أخذ المأخذ في تعريفه صار من قبيل أخذ المعرف في تعريفه، ولئن تنزل عن ذلك فلا شبهة في إيهام الدور؛ ولأنه خال عن الإشارة إلى أصالة الرفع في الفاعل، وعن زيادة الإيضاح المناسبة لمقام التعريف. (قوله: والمراد باشتمال الاسم عليها أن يكون موصوفاً بها) أي: كالموصوف بها فإن الحركات والحروف الإعرابية وإن لم تكن أوصافاً لكنها مشبهة بها لعدم استقلالها وتبعيتها للمعرب، ويجوز أن يقال: إن صيغة المرفوع كصيغة المعلوم للنسبة، فالمرفوع

للجنس نظراً إلى كونه مفهوماً كلياً، وللعهد باعتبار تقدم ذكره، وإلى ما ذكرنا أشار المحشي بقوله: وفيه تأمل، وبما ذكرنا ظهر أنه لا يجوز أن يكون اللام للعهد على التقدير الثاني؛ لأن المراد من المرفوعات حينئذ الحصص المتعددة ولم يسبق العلم بها. (قوله: فمن جعل الخ) أي: في إيراد كلمة إنما المفيدة للحصر إشارة إلى الرد على هذا الجاعل. (قوله: فيجوز مطابقته له) بل رعاية مطابقته أولى؛ لأنه المقصود بالإثبات. (قوله: لم يأت بشيء)؛ لأنه يستلزم أن يكون التعريف للأفراد. (قوله: إلا أن يقال أن اللام) أي: يقال على تقدير كون الضمير راجعاً إلى المرفوعات: إن اللام أبطلت معنى الجمعية بناء على عدم صحة العهد والاستغراق؛ لأن مقام التعريف يأبى عنهما فيكون التعريف لجنس المرفوع إلا أنه اختير صيغة الجمع للإشارة إلى تعدد أنواع ذلك الجنس. (قوله: أو يقال الخ) أي يقال: على تقدير كون الضمير راجعاً إلى كل واحد إن إدخال اللام على المعرف للإشارة إلى كون التعريف جامعاً لجميع أفراده والتعريف للجنس دون الأفراد. (قوله: لأن الخفاء الخ) بناء على أن كل نوع من المشتقات باعتبار صيغته موضوع بالوضع النوعي لمعنى متحد في جميع أفراده لا خفاء باعتبار ذلك المعنى في شيء من أفراده بعد العلم بوضعه، فالخفاء في المرفوع إنما هو باعتبار المادة دون الهيئة فلو أخذ الرفع في تعريفه صار كأنه أخذ الرفع في تعريف الرفع فيلزم تعريف الشيء بنفسه. (قوله: ولئن تنزل الخ) وجه التنزل أن المرفوع كما أنه معلوم باعتبار الهيئة معلوم

المبني المرفوع أيضاً وجعله مشتملاً على المرفوع المحلي، ولا يجعل المرفوع قسماً من المعرب، بل يجعله قيداً للاسم؛ لجواز أن يكون أعم منه فلا يلزم المحذور الذي هو باعث لتخصيص الفاضل الهندي (نعمه). (قوله: فمنه؛ أي: من المرفوع) الفاء للتفصيل، وقيل: جواب شرط محذوف؛ أي: إذا عرفت هذا فنقول: منه الفاعل الخ، وهذا شروع في التقسيم بعد التعريف كما هو دأب أرباب التأليف، والتقسيم من قبيل تقسيم الكلي إلى جزئياته. (قوله: أو مما اشتمل الخ) ويرجحه قرب المرجع كما يرجح الأول موافقته لضمير هو، وعلى التقدير الثاني ينقسم المرفوع أيضاً بتقسيمه لاتحادهما معنى، وقال عصام: فمنه؛ أي: من المرفوعات الفاعل، والتذكير لتأويل المرجع بما اشتمل على علم الفاعلية على عكس قول الأعرابي: أتته كتابي فاحتقرها، أنث الضمير لكون الكتاب عبارة عن الصحيفة، وجعله راجعاً إلى ما اشتمل خلاف المتعارف؛ لأن الغرض تقسيم المعرف بعد التعريف لا تقسيم التعريف هذا. (قوله: أصل المرفوعات عند الجمهور) أي: أصل فيما بين أنواع المرفوعات عند الخليل وأتباعه، والأصل بمعنى: ما يبتنى عليه الشيء، وقوله: هي أصل الجمل؛ لأن الغرض العام من الجملة هو الإخبار والفعل أصل فيه؛ لأنه لم يوضع إلا للإخبار به؛ ولأن التركيب فيها أشد، وامتزاج أحد الجزأين وهو الفعل بالآخر

ماله نسبة إلى علامة الفاعلية بكونه ملابساً لها ملابسة الكل لجزئه وتضمنه له، أو ملابسة المطروّ عليه للطاري، والمراد بالاشتمال هو هذه الملابسة. (قوله: إذ معنى الرفع المحلي أنه في محل) الخ الظاهر من العبارة أن الرفع المحلي هو هذه الحيثية، وحينئذ لا شبهة في اتصاف الاسم بها لكنها ليست علماً للفاعلية، نعم لو قيل: إن ثبوت هذه الحيثية مستلزم لتوهم رفع له، أو لاعتبار رفع لما هو في محله، وأن الاشتمال أعم من أن يكون محققاً أو موهوماً أو أعم من أن يكون الاشتمال له أو لما هو في محله لكان الأمر ظاهراً. (قوله: وكيف يختص الرفع) لعل الباعث على التخصيص عدم ظهور اشتمال الاسم على علم الفاعلية، أو جعل اللام للعهد كما ذكرناه آنفاً. (قوله: أي: من المرفوع) فإن الكلام مسوق له، ومن ابتدائية اتصالية ويأبى عنه قوله: ومنها المبتدأ. (قوله: أو مما اشتمل) لقربه ويجوز أن يجعل راجعاً إلى المرفوعات بضرب من التأويل، ويوافقه قول: ومنها المبتدأ. (قوله: لأنه جزء الجملة الفعلية)؛ ولأنه لا يحذف بدون المسند، وفيه أنه قد يحذف كقولك: ما ضرب وأكرم إلا أنا، وقولهم: بدا لك؛ أي: رأي، ويدفع بأنه نادر؛ ولأنه لا ينتسخ بالعامل، وفيه أنه قد ينتسخ نحو: كفى بالله، ويدفع بأنه نادر غير مطرد والحرف زائد.

باعتبار المادة أيضاً مما سبق حيث قال: فالرفع علم الفاعلية، فالخفاء ليس فيه باعتبار شيء من أجزائه، بل باعتبار المجموع من حيث المجموع. (قوله: في إيهام الدور) أي: تعريف الشيء بنفسه لا بمعنى توقف الشيء على المرفوع، والإيهام المذكور بناء على ما هو الشائع من أن خفاء المشتق لا يكون إلا باعتبار المأخذ. (قوله: إلى أصالة الرفع في الفاعل) المشيرة إلى كون الفاعل أصل المرفوعات لكن الشارح الرضي ينكر ذلك حيث قال: الرفع في المبتدأ والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل، بل هو أصل في جميع العمد. (قوله: وعن زيادة الإيضاح الخ) فإن علم الفاعلية لكونه مفصلاً أوضح من لفظ الرفع لإجماله، وفيه أنه بعدما علم الرفع بأنه علم الفاعلية لا حاجة إلى هذا الإيضاح. (قوله: وإن لم تكن أوصافاً) لعدم قيامها بالأسماء لكونها متلفظة برأسها كسائر الحروف والأسماء. (قوله: لعدم استقلالها بالتلفظ) أما الحرف فلكونها متولدة من إشباع حركة ما قبلها، وأما الحركات فلكونها أبعاض تلك الحروف.

(قوله: ملابسة الكل لجزئه) إن كانت تلك العلامة حرفاً. (قوله: أو ملابسة المطروء عليه للطارئ) إن كانت تلك العلامة حركة. (قوله: الظاهر من العبارة) أي: من عبارة الشرح حيث حمل الحيثية المذكورة على معنى الرفع، وإنما قال: الظاهر؛ لأنه يمكن أن يقال: إن هذه الحيثية لما كانت سبباً للرفع المحلي حمله عليه اتساعاً. (قوله: ليست علماً للفاعلية) الضمة والألف والواو على ما مر سابقاً. (قوله: لتوهم رفع له) بالحركة أو الحرف بسبب وقوعه موقع المرفوع. (قوله: أو لاعتبار الخ)؛ لأن هذه الحيثية إنما تتعلق بعد اعتبار رفع لما هو في محله. (قوله: وإن الاشتمال أعم) الوجهان ناظران إلى الوجهين السابقين على اللف والنشر المرتب. (قوله: لكان الأمر ظاهراً) أي: أمر كون الرفع المحلي علم الفاعلية. (قوله: أو جعل اللام) أي: جعل اللام في المرفوعات للعهد والمذكور فيما سبق ليس إلا الرفع اللفظي والتقديري حيث قسم الإعراب إليهما وبين محالهما. (قوله: فإن الكلام مسوق) فإن المقصود تعريف المرفوع وأقسامه وأحوال أقسامه. (قوله: ومن ابتدائية اتصالية) أي: قصد بها مجرد كون المجرور بها موضعاً انفصل عنه الشيء وخرج منه لا كونه مبدأ لشيء ممتد وههنا كذلك؛ فإن الفاعل لكونه خاصاً انفصل عن المرفوع بسبب خصوصية اعتبرت فيه، وليست تبعيضية؛ لأن الفاعل ليس جزء المرفوع، بل جزئي له. (قوله: ويأبى عنه قوله: ومنها المبتدأ)؛ لأن الضمير فيه راجع إلى المرفوعات، ومن تبعيضية. (قوله: لقربه)؛ إذ مع تقسيمه تقسيم المرفوع لاتحادهما. (قوله: بضرب من التأويل) كالمذكور والقسم الأول والجمع والقبيل. (قوله: بدون المسند) في بعض النسخ بصيغة المفعول من الإسناد وفي بعضها بلفظ المصدر الميمي من السد؛ أي: بدون سد شيء مسده.

التي هي أصل الجمل، ولأن[1] عامله أقوى من عامل المبتدأ[2]. وقيل[3]: أصل المرفوعات المبتدأ لأنه[4] باقٍ[5] على ما هو الأصل في المسند إليه وهو[6] التقديم بخلاف الفاعل[7]، ولأنه يحكم عليه بكل حكم، جامد[8] ومشتق، فكان[9] أقوى[10] بخلاف الفاعل، فإنه لا يحكم عليه إلا بالمشتق. «وَهُوَ»[11] أي: الفاعل «مَا» أي: اسم حقيقة[12] أو حكماً، ليدخل[13] فيه[14] مثل قولهم: (أَعْجَبَنِي أَنْ ضَرَبْتَ زَيْداً) «أُسْنِدَ إِلَيْهِ»[15] الفِعْلُ» بالأصالة[16] لا

(١) علة لأن الأصل. (٢) لأن عامله معنوي. إلى هنا عند الخليل. (٣) أي: سيبويه. (٤) لأن لفظي. (٥) غالباً، أي: الحال. (٦) أي: الأصل في المسند إليه. (٧) يتقدم على المسند. (٨) نحو: زيد هذا. (٩) نحو: زيد ضارب. (١٠) من الفاعل. (١١) فإنه في حكم الاسم إن .رضا. (١٢) نحو: ضرب زيد. (١٣) علة لمقدور وإنما عممنا. (١٤) أي: في الاسم. (١٥) أي: إلى الاسم. (١٦) أي: بدون واسطة عطف وإبدال .مج.

أكثر؛ ولأن الفعلية تشتمل الخبر والإنشاء وضعا بجوهرها من غير حاجة إلى وسيلة خارجة بخلاف الاسمية، ومما يدل على أصالة الفاعل قول عليّ رضي الله عنه: الفاعل مرفوع الخ. (قوله: ولأن عامله أقوى) وقوة المؤثر يقتضي قوة الأثر ووجه قوة عامله أنه لفظي ومحسوس؛ أعني: الفعل بخلاف عامل المبتدأ؛ لأنه معنوي غير محسوس؛ ولأنه يغلب على عامل المبتدأ إذا دخل عليه، واعلم أن كون رافع الفاعل ما ذكر هو المشهور وذهب قوم من الكوفيين على أن الفاعل يرتفع بإحداثه الفعل، وذهب خَلَف الأحمر إلى أن العامل في الفاعل معنى الفاعلية، وذهب هشام إلى أنه يرتفع بالإسناد، وقال ابن فلاح: ويرد ذلك أن العامل اللفظي مجمع عليه، والمعنوي مختلف فيه، والمصير إلى المجمع عليه أولى فالمذاهب أربعة، أقواها ما هو المشهور. (قوله: وقيل: أصل المرفوعات المبتدأ) القائل سيبويه ومن معه، وقوله: لأنه باقٍ؛ أي: غالباً، وقوله: لأنه يحكم عليه وكذا يحكم عليه بمتعدد فله استيعاب وهو فضيلة وكمال، وأراد بالحكم في قوله: بكل حكم، المحكوم به. (قوله: ما؛ أي: اسم الخ) أي: مستقل في الإعراب، فيخرج التوابع كما سيذكره، وقوله: أو حكماً؛ أي: كان مع الفعل فيدخل على هذا التعميم في الفاعل مثل قولهم الخ؛ يعنى: الفعل الاصطلاحي باعتبار جزئه الذي هو الحدث كما في قوله:

يَسُرُّ الْمَرْءُ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي

أي: ذهابها. (قوله: أسند إليه الفعل) أي: بحسب دلالة اللفظ فيخرج نحو: زيد، في زيد ضرب، بدون الاحتياج إلى قيد وقدم عليه وإنما الحاجة إليه؛ لكونه الفارق بين البصري والكوفي كما هو المرضي عند العصام خلافاً للشارح حيث حمل الإسناد على الأعم مما هو في الحقيقة أو بحسب ظاهر اللفظ، فصدق التعريف على نحو: زيد، في زيد ضرب، فأخرجه بقوله: وقدم عليه، والإسناد بمعنى النسبة مطلقاً تامة أو لا، فلذا لم يقتصر على قوله: ما أسند إليه شيء، بل فصله بقوله: الفعل أو شبهه؛ إذ كثير من شبه الفعل لا يكون إسناده تاماً، بل منه

وَهُوَ: مَا[1] أُسْنِدَ[2] إِلَيْهِ الفِعْلُ[3]

(١) أي: اسم. (٢) الإسناد وهنا بمعنى النسبة ناقصة كانت أو تامة ،خبرية كانت أو إنشائية،مثبتة أو منفية محققة أو مفروضة.
(٣) أي: نسب إلى الفاعل الفعل بالأصالة لا بالتبعية.

(قوله: التي هي أصل الجمل) لاشتمالها على ما هو موضوع للإسناد. (قوله: ولأن عامله أقوى)؛ لأنه موجود محسوس بخلاف عامل المبتدأ، فإنه عدمي معقول، وقوة المؤثر تقتضي قوة الأثر، فالفاعل في المرفوعية أقوى من المبتدأ، ولا يعارضه ما ذكر في المبتدأ؛ لأنه لا يفيد قوة رفعه، بل يفيد فضيلة حاله. (قوله: لأنه باقٍ)؛ ولأن ما عداه يصلح أن يرد إليه فهو أم المرفوعات كما أن ألف الاستفهام أصل فيه لقيامها مقام كلماته. (قوله: ولأنه يحكم عليه بكل حكم)؛ ولأنه يحكم عليه بمتعدد فله استيعاب وهو فضيلة وكمال. (قوله: إلا بالمشتق) حقيقة أو حكماً فإن المصدر العامل في قوة أن مع الفعل. (قوله: قال استدالية) الإسناد ههنا بمعنى النسبة ناقصة كانت أو تامة خبرية أو

(قوله: غير مطرد) إشارة إلى أن المراد بكون النسخ نادراً في الفاعل إنه غير مطرد؛ أي: ليس قياساً جارياً في كل فاعل، بل سماعي بخلاف نسخ المبتدأ فإنه قياسي، فلا يرد عليه منع عدم الاطراد لوجود كثير مطرد؛ نحو: ما جاءني من أحد. (قوله: والحرف زائد) بالنصب عطف على اسم إن؛ أي: يدفع بأن الحرف في الفاعل زائد لم يتغير به الفاعل عن فاعليته وإن زال إعرابه بخلاف المبتدأ فإنه بعد النسخ تزول عنه الابتدائية. (قوله: على ما هو موضوع للإسناد) وهو الفعل فإنه وضع مسنداً لاعتبار النسبة إلى الفاعل في مفهومه. (قوله: محسوس) أي: مسموع. (قوله: فإنه عدمي)؛ لأن عامله التجرد عن العوامل اللفظية. (قوله: لأن ما عداه يصلح أن يرد إليه) أي: ما عدا المبتدأ من المرفوعات، بل الفضلات أيضاً يصلح أن يرد إليه، قال السيد الشريف في شرح المفتاح في بحث تعريف المسند السببي: ليس كل جزء من أجزاء الجملة عمدة كانت أو فضلة قد حكم عليه ضمناً بما هو له، فالمسند قد حكم عليه بأنه ثابت للمسند إليه، والمفعول بأنه واقع عليه الفعل وقس على ذلك. (قوله: فهو أم المرفوعات) أي: أصل المرفوعات بناء على أن كل شيء يرجع إلى أصله. (قوله: لقيامها مقام كلماته) فيكون الكل راجعاً إليها بخلاف ما عدا المضمرات فإن بعضها لا يقوم مقام بعض آخر. (قوله: ولأنه يحكم عليه بمتعدد)

بالتبعية[1]، ليخرج عن[2] الحد توابع[3] الفاعل، وكذا المراد في جميع[4] حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التوابع، بقرينة ذكر التوابع بعدها «أَوْ[5] شِبْهُهُ» أي: ما يشبهه[6] في العمل، وإنما قال[7] ذلك[8]، ليتناول[9] فاعل اسم[10] الفاعل والصفة المشبهة والمصدر[11] واسم[12] الفعل وأفعل التفضيل[13] والظرف[14] «وقُدِّمَ» أي: الفعل أو شبهه «عَلَيْهِ» أي: على ذلك الاسم[15]، واحترز به[16] عن نحو: (زَيْدٍ) في: (زَيْدٌ ضَرَبَ) لأنه مما أسند إليه الفعل، لأن الإسناد إلى ضمير شيء إسناد إليه في الحقيقة[17]

(١) متعلق بفعل المقدر تقديره وإنما قيدنا بالأصالة ليخرج .م. (٢) أي: حد الفاعل. (٣) مثل الصفة والمعطوف وغيرهما. (٤) مقدم خبر. (٥) معطوف على الفعل. (٦) أي: الفعل. (٧) مصنف. (٨) أي: وشبهه. (٩) أي: تعريف الفاعل. (١٠) نحو: زيد قام أبوه. (١١) نحو: أعجبني ضرب زيد. (١٢) نحو: هيهات زيد. (١٣) نحو: أفضل القوم. (١٤) على طريق المجاز، نحو: عندي عمر. (١٥) أي: الفاعل. (١٦) بقوله: وقدم عليه. (١٧) لأنه مفرد الإسناد.

أَوْ شِبْهُهُ وَقُدِّمَ عَلَيْهِ

إنشائية مثبتة كانت أو منفية محققة كانت أو مفروضة. (قوله: بقرينة ذكر التوابع بعدها) لا يخفى بعدها عن التعريف. (قوله: قال: أو شبهه) أو للتنويع لا للشك أو التشكيك. (قوله: أي: ما يشبهه في العمل) أو في الدلالة على الحدث ولا يخرج فاعل الظرف؛ لأنه فاعل لعامله حقيقة. (قال: وقدم) الجملة حالية بتقدير قد والضمير فيه راجع إلى أحد الأمرين المستفاد من لفظة أو. (قوله: لأن الإسناد إلى ضمير شيء إسناد إليه في الحقيقة)؛ لأنه مقرر الإسناد، ولو أريد

أي: يجوز تعدد الخبر لمبتدأ واحد بخلاف الفعل؛ فإنه لا يجوز تعدده لفاعل واحد. (قوله: فله استيعاب) أي: للمبتدأ استيعاب الأخبار وشمولها. (قوله: حقيقة أو حكماً) هذا التعميم إنما يحتاج إليه بناء على أن المراد بالحكم الإسناد بالمعنى المأخوذ في تعريف الفاعل عبر عنه بالحكم لمشاكلة قوله: فإنه يحكم عليه؛ إذ فاعل المصدر يحكم عليه بهذا المعنى بالمصدر وهو غير مشتق، فلا يصح الحصر إلا بالتعميم المذكور ولو أريد بالحكم الإسناد التام؛ أي: الذي يصح السكوت عليه كما أريد في قوله: يحكم عليه بكل حكم، فلا حاجة إليه إلى هذا التعميم لعدم كون إسناد المصدر حكماً بهذا المعنى، لكن الظاهر ما ذكره المحشي؛ إذ الفاعل لا يحكم عليه بهذا المعنى بكل مشتق، بل بالبعض وهو الفعل أو الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام والنفي، والمتبادر من قوله: لا يحكم عليه إلا بالمشتق العموم. (قوله: ناقصة كانت أو تامة) ليدخل في التعريف فاعل المصدر أو الصفة إذا لم تكن واقعة بعد حرف النفي أو الاستفهام رافعة لظاهر. (قوله: أو مفروضة) ليدخل فاعل فعل الشرط والجزاء. (قوله: أو للتنويع) يعني: أن المحدود نوعان؛ أحدهما: ما أسند إليه الفعل، والثاني: ما أسند إليه شبهه. (قوله: لا للشك) أي: لشك المتكلم أو التشكيك للسامع؛ يعني: ليس معناه أن الفاعل أحدهما من غير تعيين حتى ينافي مقام التعريف. (قوله: لأنه فاعل لعامله حقيقة) أعني: حصل أو حاصل وهو دال على الحدث. (قوله: الجملة حالية) بناء على أن قوله على جهة قيامه به متعلق بأسند فلو جعل قدم عطفاً عليه يلزم الفصل بين العامل والمعمول بما ليس معمولاً له، وأما جعل الجار والمجرور متعلقاً بقدم بأن يكون المعنى وقدم الفعل مشتملاً على طريقة قيامه

ما لا يتم إسناده أصلاً. (قوله: وكذا المراد في جميع الحدود) يعني: لا بد من اعتبار قيد الأصالة في تعريفات هذه الثلاثة؛ لإخراج توابعها كما أشرنا. (قال المصنف: أو شبهه) كلمة أو لتقسيم المحدود لا للشك، وعلامته أن يكون قبل المعطوف عليه بأو، لفظ يتناول المعطوفين كقولهم: الجسم ما يتركب من جوهرين أو أكثر، قال الرضي: ولم يقل: أو معناه، حتى يدخل فاعل الظرف ضميراً كان أو اسما ظاهراً؛ لأن الرفع عنده عامل الظرف وهو لا يخرج عن الفعل أو شبهه، وفيه ما فيه فالوجه أن يقال؛ أن شبه الفعل قد يستعمل في معنى أعم من معناه وبالعكس وههنا كذلك فيدخل معنى الفعل في شبهه. (قوله: أي: ما يشبهه في العمل) أو في الدلالة على الحدث حتى عرفه بعضهم بأنه ما دل على الحدث من الأسماء المتصلة بالفعل، قال الرضي في بحث الحال: شبه الفعل ما يعمل عمله وهو من تركيبه؛ أي: يشتمل على حروف الفعل المفيد هو معناه كاسم الفاعل والمفعول، ومعنى الفعل ما يستنبط منه معنى فعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور، ولم يفسر الشارح شبه الفعل ههنا بما فسره؛ ليتناول الحد فاعل الظرف وأسماء الأفعال التي ليست من تركيب الفعل كما مرت إليه الإشارة. (قوله: ليتناول فاعل الخ) أي: ليتناول الفاعل المعرف فاعل هذه الأمور، وقوله: عن نحو: زيد؛ أي: عن دخول نحو: زيد، في التعريف مع أنه من الأغيار؛ لأنه مبتدأ لا فاعل، فلا بد من إخراجه ليتم التعريف منعاً. (قوله: لأنه مما أسند إليه الفعل) لخفاء الضمير المستتر وهذا علة مصححة للاحتراز المذكور، وإنما لم يكتف بأن قال: لأن الفعل مؤخر عنه؛ لئلا يتوهم إخراج الخارج فأعرفه. (قوله: لأن الإسناد إلى ضمير شيء الخ) وهذا مبني على ما أسلفناه آنفاً من إرادة الأعم مما هو في الحقيقة، وبحسب اللفظ من الإسناد في التعريف، وعن بعضهم: أن قوله: لأن الإسناد الخ إثبات لمقدمة مطوية كبرى هكذا زيد في نحو: زيد ضرب فاعل؛ لأنه مما أسند إلى ضميره الفعل، وكل ما أسند إلى ضميره الفعل فاعل، فزيد في هذا التركيب فاعل، فقوله: لأن الإسناد الخ، إثبات لهذه الكبرى المطوية، وقوله: لكنه مؤخر عنه مربوط بقوله: لأنه مما أسند إليه الفعل واستدراك منه. (قوله: والمراد تقديمه عليه وجوباً) قيل: لأنه الفرد الكامل

لكنه مؤخر عنه[1]، والمراد[2] تقديمه[3] عليه وجوباً[4]، ليخرج عنه[5] المبتدأ المقدم عليه خبره[6] نحو[7]: (كَرِيمٌ مَنْ[8] يُكْرِمُكَ) فإن قلت: قد يجب[9] تقديمه[10] إذا كان المبتدأ نكرة، والخبر ظرفاً[11] نحو: (فِي الدَّارِ رَجُلٌ). قلت: المراد[12] وجوب تقديم[13] نوعه[14] وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه[15] بخلاف نوع ما أسند إلى الفاعل[16] «عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ[17] بِهِ» أي: إسناداً واقعاً على طريقيه قيام الفعل أو شبهه به[18]. وطريقة[19] قيامه به[20] أن يكون[21] على صيغة المعلوم أو على ما[22] في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة، واحترز بهذا القيد[23] عن مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله كـ (زَيْدٌ) في (ضُرِبَ[24] زَيْدٌ) على صيغة المجهول[25] والاحتياج إلى هذا القيد[26] إنما هو[27] على مذهب من لم يجعله[28] داخلاً في الفاعل[29] كالمصنف، وأما على مذهب من جعله[30] داخلاً فيه[31] كصاحب المفصَّل فلا حاجة إلى هذا القيد[32]، بل يجب أن لا يقيد به[33] «مِثْلُ» زيد في «قَامَ زَيْدٌ» فهذا[34] مثال لما أسند إليه الفعل «وَ» مثل (أبوه) في «زَيْدٌ[35] قَائِمٌ أَبُوهُ» فهذا مثال لما أسند إليه شبه الفعل. «وَالأَصْلُ»[36] في الفاعل، أي: ما ينبغي أن يكون الفاعل عليه، إنْ لم يمنع مانع[37]،

(١) أي: عن الفاعل. (٢) بقوله: في قدم عليه. (٣) أي: الفعل أو شبهه. (٤) لأنه المفرد الكامل. (٥) أي: عن حد الفاعل. (٦) فاعل لقوله المقدم. (٧) مقدم خبر. (٨) مع الصلة في محل الرفع. مبتدأ مؤخر. (٩) خبر. (١٠) عليه. صح. (١١) ليتخصص بالتقدم. (١٢) من تقدم الفعل وجوباً. (١٣) أي: الفعل أو شبهه. (١٤) لا فرده. (١٥) بل يجب تقديم بعض أفراده لأمر عارض كالمثال المذكور. م. (١٦) نحو: ضرب زيد. (١٧) أي: الفعل أو شبهه. (١٨) بالفاعل. (١٩) مبتدأ. (٢٠) أي: بالفاعل. (٢١) أي: الفعل. خبره. (٢٢) صيغة. (٢٣) أي: على جهة قيامه به. (٢٤) بناء على جهة وقوعه عليه هذا من الأول. (٢٥) ولو مصدر المجهول لأنه في قوة أن مع الفعل المجهول. (٢٦) أي: على جهة قيامه به. (٢٧) أي: الاحتياج. (٢٨) أي: مفعول ما لم يسم فاعله. (٢٩) أي: في حد الفاعل. (٣٠) أي: مفعول ما لم يسم. (٣١) أي: في تعريف الفاعل. (٣٢) أي: على جهة قيامه به. (٣٣) أي: بجهة قيامه. (٣٤) أي: هذا القول والفاء للتفصيل. (٣٥) مثال الفاعل اسم الفاعل وكذا أخواته كالمصدر. رضا. (٣٦) أي: القاعدة والأولى. (٣٧) أي: موجب من تقديم الفاعل على سائر المعمولات.

عَلَى[1] جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ، مِثْلُ: قَامَ زَيْدٌ وَزَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ، وَالأَصْلُ

(١) متعلق بأسند.

واللفظ إذا أطلق ينصرف إليه، وقوله: ليخرج عن؛ أي: عن تعريف الفاعل، فإنه يصدق على هذا الموصول الواقع مبتدأ أنه أسند إليه شبه الفعل مقدماً عليه، إلا أن تقديمه عليه لغرض المبالغة والانحصار فليس واجباً، بل هو جائز. (قوله: نحو: في الدار رجل) فيصدق على رجل أنه أسند إليه شبه الفعل؛ أعني: الظرف مقدماً عليه وجوباً فيدخل في تعريف الفاعل ما ليس بفاعل، وقوله: ووجب تقديم نوعه؛ أي: نوع الفعل أو شبهه المسند إلى ذلك الاسم، قيل: والقرينة أنه بصدد تعريف نوع من المرفوعات. (قوله: وليس نوع الخبر مما يجب الخ) وإلا لما جاز تأخير فرد من الخبر وفساده أظهر، وقوله: أي: إسناداً واقعاً الخ إشارة إلى أن قوله: على جهة قيامه به مفعول مطلق لأسند بتقدير الموصوف، ولك أن تجعله ظرفاً لغواً متعلقاً بأسند، فيكون تفسير الشارح حينئذ بياناً لحاصل المعنى، وقوله: قيام الفعل أو شبهه بتقدير مضاف؛ أي: قيام مدلوله، أو بإرادة المدلول من الضمير الراجع إلى الفعل بطريق الاستخدام (سيد). (قوله: وطريقة قيامه به) الطريقة: لغة الطرز والشكل، ولم يقل قائماً به؛ لأن ما قدم عليه لفظ الفعل وهو لا يقوم بالفاعل، بل على طريقة القيام، بقي أن إسناد نحو: القائم إلى فاعله ليس على طريقة القيام، بل على طريقة الاتحاد، إلا أن يقال: المراد قيام المبدأ كما في الفعل، وقوله: أو على ما في حكمها؛ أي: أو على صيغة كما في حكم صيغة المعلوم كصيغة اسم الفاعل الخ بخلاف اسم المفعول، فإنه في حكم صيغة المجهول. (قوله: واحترز بهذا القيد عن مفعول ما الخ) ووجه الاحتراز به أن الفعل المجهول

الإسناد بحسب الدلالة اللفوية لكان ذكر قوله: وقدم لرفع توهم الدخول وإليه مال المصنف في شرح الإيضاح. (قوله: والمراد تقديمه عليه وجوباً)؛ لأنه الفرد الكامل. (قوله: المراد وجوب تقديم نوعه) بقرينة أنه بصدد تعريف نوع من أنواع المرفوع، ويجب أن يكون المعرف وأجزاؤه من لوازم المعرف، والسر في لزوم تقديم الفعل أن غرض المتكلم في تقديم زيد على قام تعيين محل الفائدة، وأن المخاطب يقع

به، ففيه ما يجيء من أن الفعل لا يكون على طريقة القيام، وأنه يستلزم انقسام التقديم إلى ما يكون على طريقة القيام أو إلى ما يكون على طريقة الوقوع عليه، وما قيل: إن جعلها حالاً خال من الاستقامة فلعل وجهه ما ذكره السيد قدس سره في شرح المفتاح من أن الجمل الفعلية الواقعة قيوداً يتبادر منها مضيها واستقبالها وحالها بالنسبة إلى ما جعلت قيداً له بالنظر إلى زمان التكلم، ولذا وجب في الماضي المثبت لواقع حالاً إيراد قد ليقرب الماضي لزمان الحال الذي وقع فيه عامله ليدل على اتصاله به فتحصل المقارنة بينهما، فلو جعل قدم حالاً أفاد أن التقديم حاصل في الزمان السابق على الإسناد المتصل به وليس كذلك، والجواب عنه: أن الأفعال الواقعة في التعريفات لا يعتبر في مفهوماتها الزمان فالمعنى ما هو مسند إليه الفعل أو شبهه مقدماً عليه وتقدير قد لمجرد رعاية الضابط. (قوله: لأنه مقرر الإسناد) ولولا أن الإسناد إلى ضمير شيء

في انتظارها وفي تقديم قام على زيد تعيين الفائدة وانتظار محلها، فلو قدم زيد في قام زيد لانقلب الغرض، ونقل عن الكوفيين جواز التقديم، واستدلوا بأنا لو جعلنا زيداً في زيد قام فاعلاً وجعلنا الكلام محمولاً على التقديم والتأخير لم يحتج إلى الإضمار، وتغيير محل الموجود أهون من إثبات المعدوم، ولهذا قالوا: ليس في زيداً ضربت إلا النصب ولا يلزم عليهم نصب كله لم أصنع؛ لأن الفعل لا يقع عليه وكذا حكم أخواته. **(قوله: أي، إسناداً واقعاً)** إشارة إلى أن قوله: على جهة قيامه متعلق بأسند أو صفة لمصدره، قيل: يحتمل أن يكون حالاً بعد حال، ولا يخلو عن شيء؛ لأن الفعل لا يكون على طريقة القيام، بل الإسناد يكون كذلك. **(قوله: على طريقة قيام الفعل)** أي: قيام مدلوله يقال: عملت هذا العمل على وجه عملك، وعلى جهته؛ أي: على طرزه وطريقته وشكله. **(قوله: وطريقة قيامه به أن يكون على صيغة المعلوم)** أي: ذلك

واسم المفعول يفيدان وقوع الضرب على المسند إليه، وههنا تفصيل وتحقيق تجده في شرح العصام، وقوله: كصاحب المفصل؛ أي: حيث قال: الفاعل هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبداً، وتابعه الشيخ عبد القاهر وأكثر البصرية، وقوله: مثل زيد في قام زيد أشار بذلك إلى المسامحة الشائعة في مقام التمثيل بذكر الكل مع أن المقصود التمثيل بالجزء. **(قوله: الأصل في الفاعل)** يشير إلى أن اللام للعهد؛ أي: الأولى لحال الفاعل بالنظر إلى نفسه، فلذا فسر بقوله: أي: ينبغي الخ فالمراد بالانبغاء الأولوية الغير الواصلة إلى حد الوجوب؛ لأن الانبغاء يستعمل بمعنى اللزوم واللياقة، قاله العصام في حاشية شرح العقائد.

إسناد إليه في الحقيقة وتكرار له لما كان مقرراً له؛ ولذا أفاد زيد قائم تقوى الحكم دون قام زيد. **(قوله: ولو أريد الإسناد الخ)** قال المصنف رحمه الله في شرحه: هذا القيد لدفع توهم دخول زيد قائم في حد أنه فاعل ولا حاجة إليه حقيقة؛ لأن قام مسند إلى ضمير مستتر والمجموع مسند إلى زيد إلا أنه اتفق أن الضمير هو زيد لتوهم أنه وارد وليس بوارد؛ لأن هذه دلالة عقلية وحدنا باعتبار الدلالة اللغوية انتهى؛ أي: الفعل دلنا على أن الإسناد إلى ضمير شيء إسناد إليه لكونه عبارة عنه وليست هذه دلالة مستفادة في اللغة، بل المستفاد منها أن الفعل مسند إلى ضميره، والمجموع مسند إلى زيد، وإلا لزم أن يكون زيد ممعولاً للفعل وأن لا يكوون ممعولاً له. **(قوله: لأن الفرد الكامل)** والمطلق ينصرف إلى الكامل على ما تقرر في الأصول. **(قوله: من لوازم المعرف له)** أي: من توابعه وروادفه فلا يتحقق بدونه، ولو أجرى وجوب التقديم على إطلاقه كان أعم من المعرف ولا يكون من روادفه، وبما ذكرنا من حمل اللزوم على المعنى اللغوي اندفع محذوران؛ أحدهما: منع وجوب كون المعرف من لوازم المعرف؛ لأنه يجوز التعريف بالخاصة المفارقة، إنما الواجب المساواة، والثاني: أنه إذا كان وجوب تقديم نوعه لازماً للفاعل كان وجوب مطلق التقديم أيضاً لازماً؛ لأن لزوم الأخص يستلزم لزوم الأعم، فلو أريد مطلق وجوب التقديم كان المعرف وأجزاؤه أيضاً من لوازم المعرف فلا يتم التعريف. **(قوله: لم يحتج إلى الإضمار)** بخلاف ما إذا جعل خبراً عنه؛ فإنه لا بد من اعتبار الضمير في قيام ليكون فاعلاً له. **(قوله: وتغيير محل الوجود)** بأن اعتبر زيد المقدم مؤخراً أهون من إثبات الضمير المعدوم لفظاً. **(قوله: إلا النصب)** لا يحتاج الرفع إلى إثبات الضمير المعدوم بخلاف النصب فإن فيه تغيير محل الموجود. **(قوله: ولا يلزم عليهم الخ)** جواب سؤال مقدر وهو أن يقال: حينئذ يجب نصبه كله في قول أبي النجم:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدْعُونِي
عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

مع أن الرواية عنه بالرفع، وحاصل الجواب: أن الفعل ـ أعني: لم أصنع ـ لم يقع على كله حتى ينصب به على المفعولية، بل وقع على ما أضيف إليه كل فلذا تعين رفعه؛ وذلك لأن المعنى لم أصنع ذلك الذنب لا لم أصنع كل الذنب فإنه يفيد أنه صنع بعضه بناء على أن الظاهر توجه النفي إلى القيد. **(قوله: وكذا حكم إخوانه)** فيما فيه الرفع وتقدير الضمير فإن الفعل لا يقع عليه، بل على ما أضيف إليه. **(قوله: إشارة الخ)** يعني: أن قوله إسناداً واقعاً الخ بيان لحاصل المعنى، وأما من حيث اللفظ فيحتمل أن يكون الجار والمجرور ظرفاً لغواً متعلقاً بأسند ويحتمل أن يكون مستقراً صفة لمصدر محذوف وليس نصاً في الاحتمال الثاني وإن كان ظاهراً فيه. **(قوله: لأن الفعل لا يكون الخ)**؛ لأن القيام وطريقته أمر نسبي بين الفعل والفاعل ليس حالاً من أحوال الفعل اللهم إلا على التجوّز. **(قوله: أي: قيام مدلوله)** إما على حذف المضاف أو إرادته من ضمير الفعل على الاستخدام أو جعل نسبة الإسناد إلى الفعل باعتبار لفظه ونسبة القيام باعتبار مدلوله، وبهذا اندفع ما في بعض الشروح من أنه لو أريد بالفعل المعنى الحدثي لزم استدراك قوله: أو شبهه وإن أريد به الفعل الاصطلاحي لا يمكن إرجاع ضمير قيامه إليه؛ لأن القائم المعنى الحدثي لا الفعل الاصطلاحي. **(قوله: أي: على طرزه الخ)** الطرز: الهيئة والطريقة الحالة، يقال: فلان على طريقة واحدة؛ أي: حالة واحدة، والشكل: المثل يقال: هذا شكل فلان؛ أي: أشبه به فمطف بعضها على بعض فريب من التفسير. **(قوله: أي: ذلك علامتها أو من لوازمها)** لما كان طريقة القيام نسبة بين الفاعل والفعل وكون الفعل على صيغة المعلوم وصفاً للفعل لم يصح الحكم باتحادها أوّله بأن الحمل على سبيل المبالغة، والمراد أن ذلك من علامتها أو من لوازمها وكلمة أو للتخيير في التعبير. **(قوله: وذلك)** أي: كونه علامة للقيام ثابت. **(قوله: لأن القيام ثبوت موجود)** أي: يعتبر في مفهوم القيام كون القائم أمراً موجوداً في الخارج وبالضرورة يكون ما يقوم به أيضاً موجوداً؛ لامتناع قيام الموجود بالمعدوم. **(قوله: واتصاف الخ)** إشارة إلى أن القيام نسبة بين الطرفين قد يعتبر صفة للقائم فيعبر بثبوت موجود لأمر، وقد يعتبر صفة لما يقوم به فيعبر باتصاف الأمر بالموجود. **(قوله: والتعبير عنه)** أي: عن ثبوت

علامتها أو من لوازمها، وذلك لأن القيام ثبوت موجود لأمر واتصاف ذلك الأمر به والتعبير عنه ليس إلا بصيغة المعلوم؛ لأن مصدر المجهول لا يوجد أصلاً ومصدر المعلوم قد يوجد، لكن فيه تأمل والمراد بالإسناد الذي هو على طريقة القيام ثبوت شيء لأمر ثبوتاً يماثل القيام، ويشاكله في المعنى أو في التعبير فتعبيره تعبير القيام، إن قلت: فعلى هذا يخرج الإسناد الذي هو نفس القيام. قلنا: للقيام أفراد بعضها يماثل بعضاً. **(قوله: واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله)** وإن كان للمصدر المجهول؛ لأنه في قوة أن مع الفعل المجهول. **(قوله: كصاحب المفصل)** والشيخ عبد القاهر، فإنهما مالا إلى ما ذهب إليه أكثر المتقدمين من البصريين. **(قال: وزيد قائم أبوه)** قيل: لو قال: أبواه لكان نصاً فيما قصده؛ لأن أبواه يحتمل أن يكون مبتدأ، وفيه أنه لو كان مبتدأ لوجب تقديمه على قائم كما في زيد قائم. **(قال: والأصل أن يلي)** هو في اللغة ما يبنى عليه شيء في العرف القاعدة، والمراد ما سيذكره قدس سره، إن قلت: لم آثر هذه العبارة على قولك: الأولى أن يلي، مع أنه أوضح وأحسن لمراعاة الاشتقاق. قلنا: لأن في لفظ الأصل لمحاً إلى أنّ قرب الفاعل من الفعل كأنه بمنزلة قاعدة لا يجوز هدمها، وأنه ليس بمجرد أولويته، بل يبتنى عليه بعض الأحكام كما بينه بقوله: فلذلك جاز إلى آخره ففيه زيادة تشويق إلى استماع الحكم الملقى. **(قوله: في الفاعل)** وكذا الأصل فيما هو بمعناه أن يقرب من الفعل ويتقدم على ما ليس بمعناه كالمفعول الأول من باب أعطيت بالنسبة إلى مفعوله الثاني، وكذا الحال في المفعول بلا واسطة بالقياس إلى المفعول بواسطة. **(قوله: أي: ما ينبغي أن يكون الفاعل عليه)** الحاصل: أن الفاعل من حيث هو فاعل يقتضي قربه من الفعل ورجحانه، لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بعارض يقتضي رجحان البعد أو وجوبه ونظير ذلك ما يقال: إن الماء بطبعه يقتضي البرودة، لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بعارض مسخن.

الموجود لأمر ليس إلا بصيغة المعلوم، فلا يكون علامة طريقة القيام إلا كونه على صيغة المعلوم. **(قوله: لأن مصدر المجهول الخ)** أي: مصدر المجهول لا يوجد مدلوله في الخارج أصلاً، بل هو أمر اعتباري مطلقاً؛ لأنه لم يصدر من الفاعل إلا الحدث القائم به لكن لتعلقه بالمفعول بوقوعه عليه حصل له وصف اعتباري وهو كونه متعلقاً لذلك الحدث الذي يعبر عنه بالمصدر المجهول، فلا يمكن التعبير به عن القيام بخلاف مصدر المعلوم فإن مدلوله قد يكون أمراً اعتبارياً كالقرب والبعد والموت فيمكن التعبير به عن القيام، ولما لم يكن كل مصدر معلوم موجوداً كان التعبير عنه علامة طريقة القيام لا علامة القيام. **(قوله: لكنه فيه تأمل)** وهو أن القيام قد يكون حقيقياً كاتصاف الجسم بالبياض وحينئذ يكون القائم موجوداً، أو قد يكون انتزاعياً بأن يكون الموصوف في الخارج بحالة ينتزع العقل منها هذا الوصف؛ نحو: زيد أعمى، وحينئذ لا يكون الوصف موجوداً، والجواب: أن هذا مصطلح أرباب المعقول، وأما أرباب العربية وأهل العرف فلا يفهمون من القيام إلا الاتصاف الحقيقي؛ ونحو: زيد أعمى عندهم معناه سلب الاتصاف بالبصر، ففيه سلب القيام لا قيام السلب. **(قوله: في المعنى)** بأن يكون ثبوت موجود لأمر. **(قوله: أو في التعبير)** بأن يكون ثبوت أمر اعتباري لآخر بصيغة المعلوم. **(قوله: فتعبيره تعبير القيام)** الفاء لتفسير معنى المشاكلة في التعبير فمعناه أن يكون تعبيره تعبير القيام لا أن يكون شبيهاً به بوجه ما. **(قوله: فعلى هذا)** أي: على أن يكون المراد أن يكون الثبوت مماثلاً للقيام يخرج الإسناد الذي هو نفس القيام عن المراد لامتناع مماثلة الشيء لنفسه فيكون الفاعل الذي إسناده نفس القيام كضرب زيد خارجاً عن التعريف. **(قوله: قلنا: للقيام الخ)** أي: لا نسلم خروجه؛ لأن للقيام أفراداً متعددة فكل فرد تحقق في تعبير من التعبيرات يماثل فرداً آخر تحقق في تعبير آخر فيكون كل إسناد بصيغة المعلوم إسناداً على طريقة القيام وشبيهاً به. **(قوله: لأنه في قوة أن مع الفعل المجهول)** فلا يكون على صيغة المعلوم ولا على ما في حكمها. **(قوله: لكان نصاً فيما قصده)** وهو إيراد مثال لفاعل شبه الفعل؛ لأن أبواه لا يمكن أن يكون مبتدأ وقائم خبره لكونه مفرداً بخلاف أبوه فإنه يحتمل أن يكون مبتدأ قدم عليه خبره. **(قوله: وفيه أنه لو كان الخ)** كيلا يلتبس بالفاعل لاعتماد اسم الفاعل على موصوفه كما إذا كان الخبر فعلاً مسنداً إلى المبتدأ يجب تقديم المبتدأ لئلا يلتبس بالفاعل؛ نحو: زيد قام، أقول: وقع في مواضع عديدة من مغني اللبيب: إن زيد قائم أبوه يحتمل أن يقدر مبتدأ وأن يقدر فاعلاً لقائم وما ذكره المحشي من لزوم الالتباس مندفع لما ذكره المحشي رحمه الله في شرحه التحفة في خاتمة باب المسائل المتفرقة أن المانع من تقديم الخبر الفعلي في زيد قائم هو حصول الالتباس على تقدير جواز التقديم بين الفعلية والاسمية، ولا شك أن مفاد الجملتين مختلف ففيه ارتكاب الالتباس المخل بالمقصود انتهى، بخلاف زيد قائم أبوه؛ إذ مفاده على التقديرين واحد لعدم إفادته التقوى فتدبر. **(قوله: كما في زيد قائم)** الصواب: زيد قام؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد، فلا التباس في زيد قائم عند التأخير بالفاعل، اللهم إلا أن يحمل على مذهب من لم يشترط الاعتماد في عمله. **(قوله: ما يبتنى عليه شيء)** سواء كان حسياً كابتناء الجدار على أساسه أو عقلياً كابتناء الحكم على دليله. **(قوله: وفي العرف)** أي: عرف أهل العلم. **(قوله: القاعدة)** أي: الحكم الكلي يستخرج منه أحكام جزئية. **(قوله: مع أنه أوضح)** بخلاف الأصل فإن فيه خفاء لكونه مستعملاً لمعان كثيرة؛ أعني: المبتنى عليه، والقاعدة والمقيس عليه وما ثبت للشيء نظراً إلى ذاته. **(قوله: لمراعاة الاشتقاق)** بين أولى ويلي لكونهما مشتقين من الولي. **(قوله: كالمفعول الأول)** فإن المفعول الأول آخذ والثاني مأخوذ. **(قوله: وكذا الحال في المفعول الخ)** فإن رتبته متقدمة على رتبة المفعول بواسطة لشدة اقتضاء الفعل إياه. **(قوله: الحاصل)** يعني: أن اقتضاء الفاعل القرب ليس اقتضاء تاماً واصلاً حد الوجوب حتى لا يزول بعارض يوجب تأخيره أو ترجحه ولا يحتاج إلى أمر آخر لوجوب التقديم، بل اقتضاء رجحان يصير واجباً لعروض أمر وممتنعاً لعروض آخر، فالمراد بالابتغاء في عبارة الشارح الأولوية

«أنْ يَلِيَ الفِعْلَ» المسند إليه، أي: يكون بعده[1] من غير أن يتقدم عليه[2] شيء آخر من معمولاته[3]، لأنه كالجزء[4] من الفعل، لشدّة احتياج الفعل إليه[5]، يدل على ذلك إسكان اللام في (ضَرَبْتُ) لأنه[6] يدفع توالي أربع حركات فيما هو بمنزلة[7] كلمة واحدة. «فَلِذَلِكَ»[8] الأصل[9] الذي يقتضي تقديم الفاعل على سائر معمولات[10] الفعل «جَازَ (ضَرَبَ[11] غُلاَمَهُ زَيْدٌ» لتقدم مرجع الضمير وهو (زَيْدٌ)[12] رتبة[13] فلا يلزم الإضمار قبل الذكر[14] مطلقاً[15]، بل[16] لفظاً فقط، وذلك[17] جائز «وَامْتَنَعَ (ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْداً» لتأخر[18] مرجع الضمير وهو (زَيْدٌ) لفظاً ورتبة، فيلزم الإضمار قبل[19] الذكر، لفظاً ورتبة، وذلك[20] غير جائز[21]

(١) أي: الفعل. (٢) أي: المسند إليه. (٣) أي: الفعل. (٤) الأخير. (٥) كما أن الكل لا يفيد معناه. (٦) أي: إسكان اللام. (٧) في قولك: ضربت. (٨) أي: لأجل أن الأصل في الفاعل أن يلي الفعل. (٩) صفة أو عطف بيان أو بدل. (١٠) كالمفاعيل الخمسة وملحقاته. (١١) أن يقال. (١٢) لأنه فاعل وأصله أن يلي الفعل لفظاً. (١٣) منصوب على التمييز. أي: معنى. (١٤) أي: قبل ذكر المرجع. (١٥) أي: لفظاً ورتبة ويلزم. (١٦) أي: إضمار قبل الذكر لفظاً دون رتبة. (١٧) علة الامتناع. (١٨) أي: قبل ذكر المرجع وهو محال لتقدم المرجع على الضمير لفظاً ورتبة. (١٩) أي: الإضمار لفظاً ورتبة قبل الذكر. (٢٠) إلّا في ضمير الشأن.

أنْ يَلِيَ الفِعْلَ فَلِذَلِكَ جَازَ ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيْدٌ وَامْتَنَعَ ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْداً،

(قال: أن يلي الفعل) لم يقل أن يليه مع أنه أخصر وأشمل لشموله شبه الفعل أيضاً، فوضع المظهر موضع المضمر؛ لزيادة التمكن في الذهن، والإشارة إلى أن الفعل أصل في هذا الحكم شبه الفعل ملحق به. (قوله: لشدة احتياج الفعل إليه)؛ لأن النسبة إلى الفاعل مقوم لمدلول الفعل وطرف النسبة الذي هو فاعل ههنا داخل في قوام النسبة إلى الفاعل، ومقوم لها ومقوم المقوم مقوم، فكما أن الهيئة لدلالتها على النسبة كانت جزء للفعل كذلك الفاعل لدلالته على ما هو داخل في قوام النسبة كان في عداد جزئه. (قوله: يدل على ذلك) دلالة إن كما أن السابق دل عليه

الغير الواصلة إلى حد الوجوب ليكون بيان رفع الوجوب والامتناع كلاهما على طريقة واحدة؛ وهي بيان أمر عارض على الأصل. (قوله: لشموله شبه الفعل الخ) لكون الضمير راجعاً إلى أحدهما المدلول عليه بأو كما مر في قدم عليه. (قوله: فوضع الخ) عطف على لم يقل فالمراد بالفعل هو الفعل المذكور سابقاً بناء على أن المعرفة إذا أعيدت معرفة كان الثاني عين الأول، وفي تقييد الشارح الفعل بالمسند إليه إشارة إلى ذلك مع إفادة أن ليس معنى قول المصنف رحمه الله، والأصل فيه أن يلي الفعل أن وليه بغير الفعل خلاف الأصل كما في قولهم: الأصل في الحال أن يكون نكرة، بل معناه: أن الأصل أن يلي الفعل المسند إليه، فمحط الفائدة نفس الولي دون الجزء الأخير؛ أعني: الفعل. (قوله: لزيادة التمكن)؛ لأن إعادة الاسم الظاهر الدال عليه بخصوصه يدل على كمال اعتناء المتكلم لشأنه. (قوله: إلى أن الفعل أصل الخ) كما يدل عليه الاستدلال بكونه كالجزء بإسكان اللام. (قوله: لأن النسبة إلى الفاعل مقوّم الخ) فإن النسبة إلى الفاعل المعين داخلة في مفهوم الفعل بخلاف نسبة الفعل المتعدى إلى المفعول به؛ فإنه لازم له خارج عن مدلوله وتوقف فهمه المتعلق باعتبار توقف فهم لازمه؛ أعني: النسبة، يدل على ذلك جواز تنزيله منزلة

(قوله: أن يلي الفعل المسند إليه) أي: إلى الفاعل، فاللام للعهد والأوضح الاخصر أن يليه، وفيه اكتفاء بذكر الفعل في بيان الحكم المشترك بينه وبين ما يشابهه؛ لظهور أن الفرع تابع للأصل، وقوله: أي: يكون بعده تفسير للمعنى المراد بالولي ههنا؛ إذ معناه لغة القرب مطلقاً؛ أي: أن يكون الفاعل بعد الفعل أو شبهه حقيقة أو حكماً كالمستتر. (قوله: لشدة احتياج الفعل إليه) منشأ هذا أن الفعل لا يفيد بدونه فائدة تامة بخلاف باقي المعمولات، وقوله: على ذلك؛ أي: على كونه كالجزء من الفعل. (قوله: وذلك جائز) كما في قول جرير يمدح عمر بن عبد العزيز:

جَاءَ الْخِلاَفَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا
كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ

(شرح قطر)

إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جِئْتَ عَلَىٰ قَدَرٍ يَٰمُوسَىٰ﴾، وكما في قول رؤبة:

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ[1] فِي الْكَرَمِ
وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ

حيث عاد ضمير بأبه على عدي؛ لكونه متقدماً رتبة ومعنى. (قوله: وذلك غير جائز) أي: عند الجمهور، والأولى جوازه لوروده في كلام الفصحاء.

(قال الحسان رضي الله عنه):

وَلَوْ أَنَّ مَجْداً أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِداً
مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِماً

(وقال الآخر):

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوابَ سُؤْدُدٍ
وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ

(وقيل):

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغَيْلاَنِ عَنْ كِبَرٍ
وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِّمار

(١) وعدي هذا ابن حاتم الطائي الجاهلي المعروف بالجود، وعدي رضي الله عنه كان صحابياً أسلم هو وأخته كما سيأتي.

(ومنه):

أَلا لَيتَ شِعرِي هَل يَلومَنَّ قَومُهُ
زُهَيراً عَلى ما جَرَّ مِن كُلِّ جانِبِ

إلى غير ذلك، وقد حصر بعضهم مواضع الإضمار قبل الذكر في سبعة؛ أحدها: أن يكون الضمير مرفوعاً بنعم وبئس وبابهما، ولا يفسره إلا التمييز نحو: نعم رجلاً زيد، ثانيها: أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين والمهمل ثانيها، ثالثها: أن يكون مخبراً عنه ومفسره خبره نحو: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾؛ أي: إن الحياة إلا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة؛ لأن الخبر يدل عليها ويبيّنها، رابعها: ضمير الشأن والقصة نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾، ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى﴾، خامسها: أن يجرّ برب، ويفسره التمييز نحو: ربّه رجلاً، سادسها: أن يكون أبدلت عنه مرجعه فكان مفسراً له نحو: ضربته زيداً، وقولهم: اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم، سابعها: أن يكون متصلاً بفاعل مقدم يفسره مفعول مؤخر

دلالة لم، ويدل أيضاً تلك الدلالة وضع إعراب الفعل بعد الفاعل؛ نحو: يضربان ويضربون وتضربين. (قال: فلذلك) اللام للتعليل فيفيد أن كون الولي أصلاً علة لجواز المثال الأول، وامتناع الثاني والفاء إما للتفريع فتفيد ترتب العلم بالجواز والامتناع فيهما على العلم بالأصل السابق، أو للتعليل فيكون من باب الاستدلال بالمعلول على العلة، فلا استدراك في الجمع بين الفاء واللام، ولا يخفى أن امتناع المثال المذكور وإن كان يترتب على الأصل المذكور لكنه لا يتوقف عليه؛ لثبوته على تقدير تساويهما في المرتبة، فلا يصح الاستدلال بالامتناع عليه. (قوله: لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة) تقدم الشيء على أمر رتبة كون الشيء بحالة مقتضية للتقدم سواء تقدم بالفعل أو لم يتقدم، وهو حينئذ في حكم المتقدم؛ لأن ثبوت السبب في قوة ثبوت المسبب فيكون من قبيل وضع السبب موضع المسبب.

اللازم، وعدم جواز ذلك بالنسبة إلى الفاعل. (قوله: داخل في قوام النسبة) القوام: بكسر القاف نظام الشيء على ما في الصحاح، والتقويم في اللغة: راست كردن؛ يعني: أن طرف النسبة مقوّم للنسبة في الوجود والتعقل؛ إذ لا يمكن وجودها وتعقلها بدون الطرفين وإن كان خارجاً عن حقيقتها. (قوله: ومقوّم المقوّم الخ) فيكون الفاعل مقوّماً لمدلول الفعل في التعقل والوجود فيكون حينئذ احتياج الفعل إليه أشد من المفعول به وسائر المفاعيل. (قوله: كان في عداد جزئه) وإن لم يكن جزء له لكونه كلمة برأسها. (قوله: يدل على ذلك دلالة إنّ) أي: دلالة برهان إنّ؛ وهو ما يدل على التصديق بالحكم فقط من غير دلالة على علة وجوده في نفس الأمر، وههنا كذلك فإن إسكان اللام يفيد التصديق بكون الفاعل كالجزء من غير دلالة على علته في الخارج فما قيل: إن معنى قوله: يدل على كونه كالجزء لشدة الاحتياج إسكان اللام فهو عليه تعليل المعلل ليس بشيء. (قوله: كما أن السابق دل عليه دلالة لمّ) أي: دلالة برهان لمّ وهي ما يدل على علة وجود الحكم في نفس الأمر والتصديق به معاً وههنا كذلك كما لا يخفى. (قوله: تلك الدلالة) أي: دلالة الآن فإن وضع الإعراب الذي محله آخر الكلمة بعد ضمير الفاعل في صيغة التثنية والجمع والمخاطبة يفيد التصديق لكونه كالجزء من الفعل. (قوله: اللام للتعليل) أي: لبيان كون مدخول اللام علة لما يتعلق به. (قوله: فتفيد ترتب العلم الخ)؛ لأن التفريع استخراج الفرع من الأصل؛ أعني: تحصيل العلم به من العلم بالأصل، فكأنه قيل فعلم لأجل العلم بالعلة التي هي الأصل المذكور الجواز والامتناع المذكوران. (قوله: أو للتعليل الخ) كون مدخول الفاء؛ أعني: الجواز والامتناع علة لما قبله، والأول باعتبار الاستدلال بالجواز والامتناع على الأصل المذكور، والثاني باعتبار الوجود في نفس الأمر. (قوله: وإن كان ترتب الخ)؛ لأنه إذا كان الأصل تقدم الفاعل على سائر المعمولات امتنع لحوق ضمير المفعول بالفاعل المتقدم للزوم الإضمار قبل الذكر. (قوله: لكنه لا يتوقف) أي: ليس الحال أنه لو كان الأصل المذكور انتفى، انتفى الامتناع المذكور. (قوله: لثبوته على تقدير تساويهما) فيه بحث؛ لأنه على تقدير التساوي يكون المفعول في مرتبة الفاعل والفاعل متقدم على الضمير المضاف إليه فيكون المفعول أيضاً مقدماً عليه رتبة، فلا يلزم الإضمار قبل الذكر فيصح المثال المذكور على تقدير التساوي، وما قيل: إن المضاف إليه كالجزء من المضاف فيكون في مرتبته، فعلى تقدير التساوي يكون الضمير والفاعل والمفعول في مرتبة واحدة، فلا يتحقق تقدم المرجع على الضمير، ففيه أن معنى كونه كالجزء منه أنه لا يجوز الفصل بينهما بأمر آخر لا أنه في مرتبة التأخير منه لفظاً ورتبة لكونه قيداً له. (قوله: كون الشيء الخ) أي: ليس المراد بالتقدم الرتبي ههنا ما هو المذكور في كتب المعقولات؛ وهو كون الشيء في الترتب الحسي أو العقلي سابقاً على آخر؛ إذ لا ترتب بين الفاعل والمفعول حساً ولا عقلاً، بل المراد المتقدم بالشرف؛ أعني: وجود حاله يقتضي التقدم في الذكر سواء قدم أو لم يقدم، ففي العرف يقال له: التقدم بالرتبة، يقال: العالم مقدم على الجاهل بالرتبة.

خلافاً للأخفش وابن جني ومستندهما[1] في ذلك[2] مقول الشاعر:

جَزَى رَبُّهُ[3] عَنِّي عَدِيَّ[4] بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ[5] الكِلاَبِ العَاوِيَاتِ[6] وَقَدْ فَعَلْ

وأجيب عنه[7] بأن هذا[8] لضرورة الشعر، والمراد عدم جوازه[9] في سعة[10] الكلام، وبأنه[11] لا نسلم[12] أن الضمير يرجع إلى

(١) أي: دليلهما. (٢) أي: في الخلاف. (٣) الضمير للعدي المؤخر. (٤) أي: جزا الكلاب. (٥) منصوب بنزع الخافض. (٦) أي: الصائحات من باب رمى عند الجمهور. (٧) أي: عن سندهما بالتسليم. (٨) أي: الإضمار قبل الذكر. (٩) أي: الإضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى. (١٠) لا ضرورة فيه. (١١) أي: الجواز. (١٢) جواب لئن منعى.

(قوله: خلافاً للأخفش وابن جني) بسكون الياء فإنهما جوزا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل؛ لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضاء الفاعل، وفيه أنه لا يقتضي تقدمه على الفاعل، نعم يستدعي تقدمه على ما سوى الفاعل، قال الشيخ الرضي: الأولى تجويز ذلك، وليس للبصرية المنع مع قولهم: في باب التنازع انتهى، قبل تجويز الإضمار قبل الذكر في باب التنازع في العمدة، والضمير المضاف إليه غير عمدة، وقيل: تجويزه للضرورة؛ إذ لو لم يضمر لزم إما حذف الفاعل وهو غير جائز أو التكرار وهو قبيح، وفيه أن ارتكاب القبيح أهون من ارتكاب الممتنع مع أن مثل ما ذكره جار هنا؛ لأن حذف المضاف إليه بلا

كضرب غلامه زيداً (كذا في شذور الذهب). (قوله: خلافاً للأخفش وابن جني) فإنهما خالفا في امتناع ضرب غلامه زيداً؛ لأن اتصال المفعول به بالفعل كاتصال الفاعل به، قال العصام: واشتهر فيما بين الطلبة أنهما جوّزا الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة مطلقاً، وذلك من قلة التأمل، بل التحقيق أنهما جعلا المفعول المتأخر مقدماً رتبة؛ لأنه لشدة الاتصال بالفعل كأنه بجنبه ومتقدم على الفاعل انتهى، حاصله: أن خلافهما إنما هو فيما إذا كان الضمير متصلاً بفاعل مقدم ومرجعه مفعولاً مؤخراً، وأما إذا كان الضمير متصلاً بغير الفاعل أو كان الضمير المتصل بالفاعل راجعاً إلى غير المفعول فيمتنع بالإجماع نص عليه في المغني (سيد). ثم أن ابن جني كنية الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي البصري، وجني: بكسر الجيم وإسكان الياء وليس منسوباً وإنما هو معرب كني (سجاعي). (قوله: قول الشاعر: جزى ربه الخ) أي: قول النابغة الذبياني من البحر الطويل وعروضه وضربه مقبوضان، والبيت دعاء عليه، فلفظه خبر ومعناه إنشاء، والعاديات الصائحات: من عوى الكلب عواء بالضم صاح، وقيل: الكلب العاوي كلب غير الصيد والماشية، وجزائها هو الضرب والرمي بالحجارة، وقوله: وقد فعل؛ أي: قد فعل الله به هذا الفعل وهذا الكلام تفاؤل منه؛ أي: قد استجاب الله دعائي وفعل به ذلك الجزاء، ولعل هذا كان في زمن الجاهلية، وإلا فعدي بن حاتم صحابي جليل كما مر فلا يصح من الشاعر الهجو بهذا الهجو الفظيع والسب الشنيع كيف وهو رضي الله عنه من المهاجرين، وكان شريفاً في قومه خطيباً كريماً نزل بكوفة ومات بها سنة ٧٦، وهو ابن مئة وعشرين سنة، فما قيل: إن عدي بن حاتم وسنمار شخص واحد فمردود، ومحل الاستشهاد قوله: جزى ربه، حيث

(قوله: لشدة اقتضاء الفعل الخ) يعني: أن الفاعل والمفعول به في رتبة واحدة في شدة اقتضاء الفعل المتعدي إياهما فكما أنه لا يجوز اتصال ضمير الفاعل بالمفعول المتقدم يجوز اتصال ضمير المفعول بالفاعل المتقدم والفرق تحكم، وفي هذا الاستدلال إشارة إلى أن خلافهما إنما هو إذا كان الضمير متصلاً بفاعل مقدم ومرجعه مفعولاً مؤخراً، وأما إذا كان الضمير متصلاً بغير الفاعل؛ نحو: صاحبها في الدار وكان الضمير المتصل بالفاعل راجعاً إلى غير المفعول؛ نحو: ضرب غلامها عند هند فيمتنع بالإجماع نص عليه في المغني. (قوله: وفيه أنه لا يقتضي الخ) أي: على تقدير تسليم تساويهما في شدة اقتضاء الفعل وإلا فالفعل لكون النسبة إلى الفاعل مأخوذة في مفهومه أشد اقتضاء له من المفعول به. (قوله: إنه لا يقتضي تقدمه الخ) فيه بحث؛ لأن ما هو الواجب تقدمه على الضمير، وهو حاصل على تقدير تساويهما في الرتبة لا تقدمه على الفاعل. (قوله: تجويز ذلك) أي: الإضمار قبل الذكر مطلقاً في الصورة المذكورة. (قوله: مع قولهم في باب الخ) فإنهم يضمرون الفاعل في نحو: ضربني وأكرمني زيد، ويلتزمون الإضمار قبل الذكر. (قوله: تجويز الإضمار الخ) فإن العمدة لشدة الاحتياج إليه وكون الفعل مضمراً به ينساق الذهن إليه فيحتمل فيه الإضمار قبل الذكر بخلاف الفضلة. (قوله: وقد يقال الخ) أي: في الفرق ههنا وباب التنازع أو في بيان الضرورة في باب التنازع. (قوله: لم يظهر كونه ملغى) فلا بد من الإضمار بخلاف الإظهار في المثال المذكور بأن يقال: ضرب غلام زيد زيداً، فإنه لا مانع منه فلا يحتمل الإضمار فيه غير ضرورة. (قوله: عوى الكلب الخ)

(عَدِيٌّ) بل إلى المصدر الذي يدل عليه الفعل[1]، أي: جزى رب الجزاء «وَإِذَا[2] انْتَفَى الإِعْرَابُ» الدال[3] على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع «لَفْظاً[4] فِيهِمَا» أي: في الفاعل المتقدم ذكره صريحاً، وفي ضمن الأمثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الأمثلة، «وَالقَرِينَةُ» أي: الأمر الدال عليهما[5] لا بالوضع[6] إذ[7] لا يعهد أن يطلق على ما[8] وضع بإزاء شيء[9] أنه قرينة عليه

(١) فاعل يدل. أي جزى. (٢) عطف على جملة والأصل أنه. (٣) صفة الإعراب. (٤) تمييز أي: إذا انتفى لفظ الإعراب. (٥) أي: على الفاعل والمفعول. (٦) بل بحسب الاستعمال. (٧) علة انتفاء الوضع. (٨) عبارة عن الإعراب. (٩) أي: الفاعلية والمفعول.

أرجع الشاعر الضمير المتصل بالفاعل المتقدم إلى المفعول المتأخر؛ أعني: عدي بن حاتم. (قال المصنف: وإذا انتفى الإعراب الخ) لما بين ما هو الأصل في الفاعل أشار إلى ما يخرجه عما هو الأصل، أو يمنعه عن أن يخرج عنه فكل منهما في أربعة مواضع، فقال: وإذا انتفى الخ، وقد مر أن الإعراب على الراجح عبارة عما به الاختلاف، واللام في الإعراب للعهد كما أشار إليه بقوله الدال على الخ. (قوله: بالوضع) إنما صرح بكون دلالة الإعراب عليهما بالوضع لفائدة، وهي دفع لزوم استدراك ذكر الإعراب كما سينبه عليه الشارح بقوله: فلا يرد الخ، واعترض على هذا بأن دلالة الإعراب على المعاني الخفية إذا كانت بالوضع لا شك أن الحركات الإعرابية ألفاظ يكون الإعراب لفظاً موضوعاً لمعنى مفرد فيلزم كون كل كلمة معربة مركباً، وأجيب أولاً: بمنع كون الإعراب اللفظي كلمة، وثانياً: بأن المركب ما يكون مركباً من أجزاء مترتبة في السمع والإعراب يسمع مع آخر المعرب إن كان بالحركة ونفس الآخر إن كان بالحرف. (قال المصنف: لفظاً) تمييز وإنما قيد به لامتناع انتفاء الإعراب فيهما مطلقاً فانتفاء لفظ الإعراب بأن يكون تقديرياً أو محلياً. (قال المصنف: فيهما) قيد به؛ لأنه لو انتفى الإعراب في أحدهما لم يترتب الحكم؛ إذ قد يكفي إعراب أحدهما في رفع الالتباس، وقد لا يكفي كما في ضرب غلامي مخاصميّ، فإن مخاصميّ مع كون إعرابه لفظياً لا يدفع الالتباس بالفاعل. (قوله: والمفعول المتقدم الخ) في الرضي والمفعول به الذي دل عليه سياق الكلام، ثم إن صيغة الجمع في الأمثلة الأولى على حقيقته، وفي الثانية: يراد بها ما فوق الواحد. (قال المصنف: والقرينة الخ) أي: قرينة الفاعلية والمفعولية على مذاق الشارح فعلى هذا يحتاج في دفع الاستغناء إلى ما ذكر، أو قرينة الإعراب المحذوف لفظاً على مذاق العصام، فعلى هذا لا استدراك في الكلام؛ أي: وانتفى أيضاً القرينة فيهما، وإنما لم يقل فيهما؛ لأن القرينة لا تنتفي إلا وهي تنتفي فيهما؛ إذ قرينة المفعولية في أحدهما قرينة الفاعلية في الآخر وبالعكس، ثم إن القرينة فعيل بمعنى: مفعول؛ أي: المقرونة، والتاء؛ لأنها صفة للبينة المحذوفة أو للنقل.

وَإِذَا انْتَفَى الإِعْرَابُ[1] لَفْظاً[2] فِيهِمَا وَالقَرِينَةُ[3]

(١) أي: الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول.
(٢) أي: انتفى لفظ الإعراب لا تقدير في الفاعل المتقدم ذكره صريحاً.
(٣) أي: انتفى القرينة.

قرينة غير جائز، وإظهاره يوجب التكرار، وقد يقال: إن إعمال الثاني يقتضي إلغاء الأول في الاسم الظاهر، فلو أظهر لم يظهر كونه ملغى. (قوله: جزى ربه الخ) الجملة دعائية والمراد بالكلاب العاويات: إما شرار الناس أو حقيقتها، قال قدس سره في الحاشية: عوى الكلب يعوى عواءً

في التاج العواء بضم العين: بأنك كردن سك وكرك وشغال من حد ضرب. (قوله: أي: إذا انتفى الإعراب) أي: تلفظه دون تقديره.

فلا يرد أن ذكر الإعراب مستغنى عنه إذ القرينة[1] شاملة له، وهي إما لفظية نَحْوُ: (ضَرَبَتْ مُوسَى حُبْلَى) أو[2] معنوية نحو: (أَكَلَ الكُمَّثْرَى يَحْيَى) «أوْ[3] كَانَ» الفاعل «مُضْمَراً[4] مُتَّصِلاً[5]» بالفعل بارزاً كـ (ضَرَبْتُ زَيْداً) أو مستكناً كـ (زَيْدٌ[6] ضَرَبَ غُلَامَهُ) بشرط[7] أن يكون المفعول متأخراً عن الفعل، لئلا ينتقض[8] بمثل (زيداً ضربت) «أَوْ[9] وَقَعَ مَفْعُولُهُ[10]» أي: مفعول الفاعل «بَعْدَ (إلاّ)» بشرط توسطها[11] بينهما في صورتيّ التقديم[12] والتأخير[13] نحو: (مَا ضَرَبَ[14] زَيْدٌ إلاَّ عَمْراً)

(١) علة النفي. (٢) عطف على لفظية. (٣) عطف على انتفى. (٤) والقرينة لفظية وهي كون التاء بالفعل. (٥) وإنما وجب تقديمه لئلا يلزم انفصال المتصل. (٦) أو مجروراً كمجيت من ضربك زيداً. (٧) متعلق بمكان في المتن. (٨) ما ذكره المصنف وهذا وجب تقديم الفاعل. (٩) عطف على القريب والبعيد. (١٠) فقط وهذا بخلاف ما إذا وقع بعد إلا أو معناها كلاهما نحو: ما ضربت إلا عمراً زيد فإنه جائز. هندي. (١١) أي: كلمة إلا الإضافة بيانية والمضاف حال. (١٢) أي: تقديم الفاعل. (١٣) أي: صورة. (١٤) خبر الفاعل.

أَوْ كَانَ مُضْمَراً مُتَّصِلاً أَوْ وَقَعَ مَفْعُولُهُ[1] بَعْدَ إلاَّ

(١) أي: مفعول الفاء.

إذا صاح انتفى، وقد فصل جملة إخبارية وقعت على سبيل التفاؤل بأن الدعاء قد أجيب. (قال: لفظاً) تمييز؛ أي: إذا انتفى لفظ الإعراب. (قوله: في ضمن الأمثلة) فإن إحضار الفرد متضمن لإحضار جنسه خصوصاً إذا لم يكن الغرض متعلقاً بخصوص فرد كما في التمثيلات. (قوله: والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الأمثلة) أو في ضمن ذكر المقابل الذي هو الفاعل لانتقال الذهن من أحد المتقابلين إلى الآخر.

(قوله: مع أن التعميم الخ) فيجوز أن يكون ذكر القرينة بعد الإعراب من هذا القبيل فإنه للاهتمام بشأن الإعراب لكونه قرينة شائعة ذكر أولاً ثم عمم. (قوله: اتصال علامة الفاعل الخ) يعني: أن اتصال التاء التي هي علامة تأنيث الفاعل بالوضع قرينة على أن حبلى فاعل في المثال المذكور، فلا يرد أن إلحاق التاء بالفعل كيف يكون قرينة وهي دالة على تأنيث الفاعل بالوضع. (قوله: واتصال ضمير الثاني الخ) فإنه قرينة على أن الثاني فاعل، وإلا يلزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة. (قوله: أي: بعد إلا الواقعة) أشار بتوصيف إلا بالواقعة إلى أن الجار والمجرور؛ أعني: بشرط قيد للفظة إلا بأن يكون حالاً منها أو صفة لها وليس قيداً لقوله: مفعوله؛ لأن توسط إلا بينهما من أحوال إلا لا من أحوال المفعول. (قوله: يعني: أن التقديم الخ) لما كان دليل اشتراط التوسط في صورة التقديم غير مذكور في الشرح لظهوره تعرض المحشي رحمه الله إلى أن التقديم الثابت في الاستعمال مشروط ثبوته بشرط توسط إلا؛ إذ لو قدم إلا مع تقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين إلا والمستثنى؛ أعني: المفعول بالفاعل، وذلك غير جائز فيمتنع التقديم فضلاً عن ثبوته. (قوله: لما سيذكره الشارح رحمه الله) من جواز تأخير الفاعل إذا قدم المفعول مع إلا لعدم انقلاب الحصر المطلوب بحسب الظاهر.

(قوله: فلا يرد أن ذكره الخ) تفريع على التقييد بقوله بالوضع، وبقوله: لا بالوضع؛ أي: فعلى هذا التقييد لا يرد على المصنف ما في الهندي نقلاً عن الغير من أن ذكر الإعراب مستغنى عنه كما سبق. (قوله: نحو: ضربت موسى حبلى) فإن التاء المتصلة بالفعل قرينة على فاعلية حبلى، وليست دالة عليها بالوضع، بل على تأنيث الفاعل، وأما في المثال الثاني فالقرينة عقلية؛ إذ عدم صلاحية الكمثري للفاعلية والكون آكلاً إنما يدرك بالعقل، والكمثري بضم الكاف وفتح الميم المشددة وسكون الثاء المثلاثة وقصر الألف فاكهة معروفة كذا ضبطه الجوهري. (قوله: أو مستكناً) بتشديد النون من الاستكنان والكنّ السترة ومنه: ﴿مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا﴾. (قوله: بشرط أن يكون الخ) أي: الملابس[1] بهذا الشرط أو حال كونه ملابساً به فهو ظرف مستقر صفة أو حال لقوله مضمراً متصلاً، وفي الرضي: سواء كان المفعول اسماً ظاهراً أو مضمراً منفصلاً أو متصلاً نحو: ضربتك الخ. (قوله: أو وقع مفعوله؛ أي: مفعول الفاعل الخ) فإن قيل: المفعول لا يضاف إلى الفاعل في العرف، بل إلى الفعل العامل، قلنا: الإضافة هنا لأدنى ملابسة كما في كوكب الخرقاء، ولك أن تفسره بمفعول فعل الفاعل فالإضافة على أصلها وحقيقتها، فإن قيل: فلم لم يضفه الشارح إلى الفعل وعدل عن الحقيقة؟ قلنا: إن ذلك لكون البحث عن أحوال الفاعل، وليكون الضمير مطابقاً لسابقه ولاحقه في المرجع فما في حاشية الامتحان من أن القصر على أحد شقي البيان قصور فساقط. (قوله: بشرط توسطها) قيد لكلمة إلا وإنما قيد به؛ لأنها لو لم تتوسط وقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بالفاعل بين أداة الاستثناء والمستثنى وذلك غير جائز، وقوله: في صورة التقديم؛ أي: الواجب والتأخير؛ أي: الممتنع فاعرفه، فإن وجوب التقديم يلزمه الحكم بامتناع التأخير. (قوله: أو بعد معناها) أي: معنى إلا وهو الحصر المستفاد من إنما، ولم يقل بعد إلا وإنما مع أنه أخصر؛ لأن الواقع في إنما ضرب زيد

(١) لأن وجه وجوب التقديم امتناع الفصل ولا فصل في مثله اهـ وى.

«أَوْ بَعْدَ مَعْنَاهَا[1]» نحو: (إِنَّمَا ضَرَبَ[2] زَيْدٌ عَمْراً) «وَجَبَ[3] تَقْدِيمُهُ» أي: تقديم الفاعل على المفعول به في جميع هذه الصور[4]، أما في صورة انتفاء الإعراب[5] والقرينة[6] فيهما[7] فللتحرز عن الالتباس، وأمّا في[8] صورة كون الفاعل ضميراً متصلاً فلمنافاة[9] الاتصال[10] والانفصال. وأما في صورة وقوع المفعول بعد (إلاَّ) لكن بشرط توسطها[11] بينهما[12] في صورتي التقديم[13] والتأخير فلئلا ينقلب[14] الحصر[15] المطلوب[16]، فإنَّ المفهوم[17] من قوله[18]: (مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إلاَّ عَمْراً) انحصار[19] ضاربية (زَيْدٍ) في (عَمْرٍو) مع[20] جواز أن يكون عمرو مضروباً لشخص آخر والمفهوم من قوله: (مَا ضَرَبَ عَمْراً إلاَّ زَيْدٌ) انحصار مضروبية (عَمْرٍو) في[21] (زَيْدٍ) مع جواز أن يكون زيد ضارباً لشخص آخر، فلو انقلب أحدهما[22] بالآخر انقلب معنى الحصر[23] المطلوب، وإنما قلنا: بشرط توسطها[24] بينهما[25] في صورتي التقديم[26] والتأخير[27]،

(١) أي: بعد معنى إلا. (٢) لأن معناه ما ضرب زيد إلا عمراً فالعلة التي ذكرناها في إلا موجودة. (٣) جواب إذا. (٤) أي: الأربع. (٥) أي: الإعراب اللفظي. (٦) أي: في الفاعل والمفعول نحو: ضرب موسى وعيسى. (٧) أي: الدالة عليهما لفظية كانت أو معنوية. (٨) وجوب تقديمه عليه. (٩) من قبيل إضافة المصدر كالفاعل. (١٠) لئلا يصير المتصل منفصلاً نحو: قرب زيداتُ وتُ فاعله. رضي. (١١) أي: إلا. (١٢) أي: بين الفاعل والمفعول. (١٣) أي: تقديم الفاعل. (١٤) أي: يرجع. (١٥) ومعنى الحصر إثبات الحكم في المذكور ونفيه عما عداه. (١٦) أي: انحصار الفاعل إلى المفعول. (١٧) كالمعنى المقصود. (١٨) أي: القائل. (١٩) خبر إن. (٢٠) متعلق بالخبر مصاحباً وملابساً مع جواز. (٢١) وضاربية زيد باقية على الاحتمال. (٢٢) أي: الانحصارين. (٢٣) وهو خلاف المقصود. (٢٤) أي: إلا. (٢٥) أي: بين الفاعل والمفعول. (٢٦) على المفعول. (٢٧) على المفعول.

عمراً بعد إنما هو الفعل لا المفعول، بل المفعول واقع بعد معنى إلا؛ لأن إنما تضمن معنى ما وإلا، ومعنى النفي ملحوظ في صدر الكلام، ومعنى إلا قبل آخر جزء من الكلام فالمفعول واقع بعد معنى إلا لا بعد إنما. (قال المصنف: وجب تقديمه) أي: على ما يكون بعد الفعل؛ إذ المقصود امتناع الفصل بينه وبين الفعل فلا يرد: زيداً ضربت، فلو قال: وجب أن يليه لكان أوضح (عصام). وقد عرفت آنفاً من الشارح عدم الانتقاض به، وقوله: أي: تقديم الفاعل الخ؛ يعني: حقيقة أو حكماً كما في: اضرب عمراً. (قوله: في جميع هذه الصور) صرح به لدفع توهم ربط الجزاء بالشق الأخير لبعد حرف الشرط، وتوطئة لما بعده من الاستدلال على المدعي بقوله: أما في صورة الخ فلا لغو ولا استدراك. (قوله: فللتحرز عن الالتباس) أي: التباس المعنى المقصود بغيره بحيث يخل بالمقصود، فلو لم يخل لا يجب التحرز عنه، بل يجوز الوجهان، قال اللاري: لقائل أن يقول: التحرز عن الالتباس المخل يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفعل في نحو: موسى ضرب عيسى؛ لالتباسه بالاسمية التي تخل بالمقصود، فإنه يحتمل حينئذ أن يكون ضرب مسنداً إلى ضمير موسى، وأن يكون عيسى مفعوله فيختل المقصود، بخلاف ما إذا كان ضرب مسنداً إلى عيسى وضمير المفعول العائد إلى موسى محذوفاً، حيث لا تخل بالمقصود، فلا يقتضي امتناع التقديم هذا ولك أن تلتزم امتناع التقديم[1] في هذه الصورة، وأن تدخله في ضابط المصنف؛ إذ لا دليل على جوازه فالمراد بقوله: وجب تقديمه، أنه لا يجوز تقديم المفعول عليه؛ أي: على الفاعل ولا على عامله (سيد). وقد يجاب: بأن الالتباس

(١) أي: تقديم المفعول على الفعل في هذه الصورة؛ أي: في تركيب موسى ضرب عيسى.

أَوْ مَعْنَاهَا وَجَبَ تَقْدِيمُهُ،

(قوله: فلا يرد) مع أن التعميم بعد التخصيص شائع. (قوله: نحو: ضربت موسى حبلى) فإن القرينة فيه اتصال علامة الفاعل بالفعل ومن القرائن اللفظية الإعراب الظاهر في تابع أحدهما، واتصال ضمير الثاني بالأول؛ نحو: ضرب فتاه موسى. (قوله: بعد إلا بشرط توسطها بينهما الخ) أي: بعد إلا الواقعة بينهما في صورة التقديم الثابت والتأخير الذي يحكم بامتناعه؛ يعني: أن التقديم الثابت مشروط بتوسط إلا بينهما؛ إذ لو لم يتوسط وقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين أداة الاستثناء والمستثنى وذلك غير جائز، والتأخير الممتنع أيضاً مشروط بتوسط إلا بينهما لما سيذكره قدس سره.

(قوله: المخل بالمقصود) قيد الالتباس بذلك؛ إذ لو لم يخل بالمقصود لا يجب التحرز عنه. بل يجوز الوجهان في أقائم زيد. (قوله: مع رعاية النظم الطبيعي) أي: مع رعاية الترتيب بين الفاعل والمفعول على وجه تقتضيه طبيعة الفاعل وهو تقديمه عليه. (قوله: ولقائل أن يقول الخ) لك أن تلتزم امتناع التقديم في نحو هذه الصورة، وما الدليل على جوازه وإن تدخله في ضابط المصنف رحمه الله فإن معنى قوله: وجب تقديمه أنه لا يجوز تقديم المفعول عليه ولا عامله، ولذا لم يقيد الشارح رحمه الله ههنا بشرط كون المفعول متأخراً عن الفعل كما قيده به في قوله: أو كان مضمراً متصلاً قال الرضي ويجب تأخير منصوب الفعل عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في: ضرب موسى عيسى؛ إذ لو قلت فيه: عيسى ضرب موسى يظن أن المقدم مبتدأ انتهى. (قوله: لالتباسه بالاسمية التي تخل بالمقصود) فإنه يجوز أن يكون ضرب مسنداً إلى ضمير موسى وعيسى مفعولاً له فيختل المقصود في تقييد الاسمية بالصفة احترازاً عن

لأنه[1] لو قدم[2] المفعول على الفاعل مع[3] (إلاَّ) فيقال: (مَا ضَرَبَ إلاَّ عَمْراً زَيْدٌ) فالظاهر أن معناه[4] انحصار ضاربية زيد في عمرو إذ[5] الحصر إنما هو فيما[6] بلى (إلاَّ)[7] فلا ينقلب الحصر المطلوب، فلا[8] يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه[9] بعضهم؛ لأنه[10] من قبيل قصر الصفة[11] على شيء قبل تمامها، وإنما قلنا: الظاهر أن معناه[12] كذا، لاحتمال أن يكون معناه[13] (مَا ضَرَبَ أَحَداً أَحَدٌ إلاَّ عَمْراً زَيْدٌ) فيفيد[14] انحصار صفة كلّ منهما في الآخر وهو أيضاً خلاف[15] المقصود. وأما وجوب تقديمه[16] عليه[17] في صورة وقوع المفعول بعد معنى (إلاَّ) لأنَّ الحصر ههنا[18] في الجزء الأخير[19]، فلو أخر الفاعل انقلب المعنى قطعاً[20] «وَإِذَا[21] اتَّصَلَ بِهِ» أي: بالفاعل «ضَمِيرُ مَفْعُولٍ[22]» نحو: (ضَرَبَ زَيْداً غُلاَمُهُ) «أَوْ وَقَعَ» أي: الفاعل «بَعْدَ (إلاَّ)» المتوسطة[23] بينهما[24] في صورتي التقديم[25] والتأخير[26]

(١) متعلق بقلنا. شأن. (٢) أي: في صورة تقديم الفاعل على المفعول. (٣) حال كون تقديم المفعول مصاحباً. (٤) أي: معنى هذا القول. (٥) علة الظهور. (٦) أي: المفعول. (٧) أي: لفظ إلا. (٨) بل يجوز. (٩) أي: تقديم المفعول على الفاعل مع إلا نحو: ما ضرب إلا عمراً زيد. (١٠) أي: قوله: ما ضرب إلا عمراً زيد. (١١) أي: الفعل لأن الصفة مقصورة على عمرو وهي الضرب. (١٢) أي: معنى ما ضرب إلا عمراً زيد. (١٣) أي: معنى ما ضرب إلا عمراً زيد. (١٤) هذا المعنى الغير الظاهر. (١٥) أي: من الفاعل والمفعول. (١٦) أي: الفاعل. (١٧) أي: المفعول. (١٨) أي: فيما بعد معنى إلا. (١٩) وهو عمرو في مثال نحو: إنما ضرب زيد عمراً. (٢٠) أي: بلا شك. (٢١) الواو عاطفة. (٢٢) لو قدم الفاعل في لزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة. (٢٣) نحو: ما ضرب عمراً إلا زيد. (٢٤) أي: بين الفاعل والمفعول. (٢٥) أي: تقديم الفاعل الممتنع. (٢٦) أي: الثابت الواجب.

وَإِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ مَفْعُولٍ أَوْ وَقَعَ بَعْدَ إِلَّا

(قوله: فللتحرز عن الالتباس) المخل بالمقصود مع رعاية النظم الطبيعي، ولقائل أن يقول: التحرز عن الالتباس المخل يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفعل في نحو: موسى ضرب عيسى لالتباسه بالاسمية التي تخل بالمقصود. (قوله: فلمنافاة الاتصال الانفصال) أي: للزوم خلاف المفروض. (قوله: مع جواز أن يكون عمرو مضروباً لشخص آخر) هذا ظاهر في المثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصاً أما إذا كان عاماً فلا كقولك: ما ضرب أحد إلا زيداً، وذلك لأنه لم يبق أحد حتى يصح أن يكون زيد مضروباً له. (قوله: لأنه لو قدم المفعول على الفاعل مع إلا) كما ذهب إليه السكاكي وجماعة من

التباسه بالاسمية التي لا تخل بالمقصود بأن يكون ضرب مسنداً إلى عيسى، وضمير المفعول العائد إلى موسى محذوفاً، فإنه لا يقتضي امتناع التقديم، بل حينئذ تكون الجملة ذات وجهين الفعلية والاسمية. (قوله: أي: للزوم خلاف المفروض) يعني: أن الدليل لوجوب التقديم في الصورة الثانية هو لزوم خلاف المفروض على تقدير التأخير لا المنافاة إلا أن الشارح رحمه الله أقام دليل الدليل مقامه اختصاراً. (قوله: هذا ظاهر الخ) ذكره الشارح الرضي رحمه الله حيث قال: وإنما قلت في أول بيان المسألة إذا ذكرت قبل الاستثناء معمولاً خاصاً؛ لأنه إذا كان المعمول عاماً نحو: ما ضرب أحد إلا زيداً، فلا يقال: إن مضروبية زيد باقية على الاحتمال؛ لأنه لم يبق بعد أحد شيء يمكن أن يضرب زيداً كما كان في ما ضرب زيد إلا عمراً أمكن أن يضرب عمراً غير زيد. وقد أورد على دعوى ظهور ما كان الفاعل خاصاً أنه لا يصح في نحو: ما خلق الله على أحسن صورة إلا يوسف؛ فإنه لا يصح فيه أن يقال: المقصود حصر خالقيته تعالى في يوسف مع جواز أن يكون يوسف مخلوقاً لغيره، وعلى الذي يهرب عنه النحوي ما يفوت به أصل المقصود كما في: ضرب موسى عيسى، حيث يلتبس الفاعل بالمفعول، وأما في: موسى ضرب عيسى فلا يهرب عن التباس المبتدأ بالمفعول؛ إذ لا يفوت به أصل المقصود وهو مضروبية موسى فليتأمل. (قوله: في صورتي التقديم والتأخير) أي: في صورة التقديم الثابت في الاستعمال، وصورة التأخير الذي يحكم عليه بالامتناع كما مر، وقوله: انحصار ضاربية زيد؛ أي: قصرها عليه؛ لأن الأصل قصر ما قبل الأعلى ما بعدها كما ستعرفه. (قوله: مع جواز أن يكون الخ) أي: بالنظر إلى دلالة التركيب لا إلى خصوص المادة؛ إذ لا دلالة للتركيب على قصر مضروبيته لعدم الحصر فيه، وقوله: فلو انقلب أحدهما؛ أي: أحد هذين التركيبين بالآخر بأن يقدم المفعول ويؤخر الفاعل ويقع إلا بينهما. (قوله: لأنه لو قدم المفعول الخ) هذا دليل اشتراط التوسط في صورة التأخير الممتنع فقط، وأما دليل اشتراط التوسط في صورة التقديم الثابت فغير مذكور في الشرح لظهوره؛ وهو أنه لو قدم إلا مع تقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين إلا والمستثنى؛ أعني: المفعول بالفاعل، وهو غير جائز. (قوله: فيقال: ما ضرب إلا عمراً زيد) فلو قال: ما ضرب إلا عمراً زيد مع قصد المعنى السابق لزم عمل ما قبل إلا فيما بعده، وهو غير المستثنى وتابعه وغير المستثنى منه، مع كونه عاملاً في المستثنى، وهو غير جائز مطلقاً عند الأكثرين، ولزم قصر الصفة قبل تمامها، وهو غير جائز عند غير صاحب المفتاح وقبيح عنده. (قوله: فلا يجب تقديم الفاعل)؛ لأنه إذا لم يتغير المعنى جاز التلفظ كيف ما كان؛ أي: فلذا قلنا: بشرط توسطها الخ، وقوله: لم يستحسنه بعضهم؛ وهو صاحب المفتاح يوسف السكاكي حيث جوز هذا التركيب مع قبح على ما فصل في كتب

المعاني. (قوله: لأنه من قبيل قصر الصفة الخ) أي: على الموصوف قبل تمامها؛ لأن الصفة المقصورة على عمرو هي الضرب المسند إلى زيد لا مطلق الضرب، فلا بد من تقديم الفاعل لتتم تلك الصفة، والمراد بالصفة هنا المعنوية؛ أعني: المعنى القائم بالغير لا النعت النحوي وبينهما عموم من وجه كما ذكره العلامة التفتازاني في شرح التلخيص. (قوله: معناه ما ضرب أحد أحداً إلا الخ) هذا التركيب مما لم يجوزه أكثر النحويين والتفصيل في الرضي فإنه أطال الكلام كما هو دأبه، وقوله: وهو أيضاً؛ أي: هذا المعنى الغير الظاهر خلاف المقصود مثل كون التركيب السابق غير مستحسن. (قوله: لأن الحصر ههنا؛ أي: في مقام وقوع المفعول بعد معنى إلا في الجزء الأخير كما أن الحصر في إلا فيما يليها، وقد سبق ما يتعلق بهذا. (قال المصنف: ضمير مفعول الخ) أي: ضمير راجع إلى مفعول من المفاعيل كما يفيده التنكير نحو: ضرب زيداً غلامه وتأديباً محبة وضرباً شديداً من يعتاد، ه وأحسن يوم الجمعة من لا يترك الإحسان فيه (عصام). فالإضافة هنا أيضاً لأدنى ملابسة، وقوله: في صورتي التقديم والتأخير؛ أي: التقديم الذي يحكم بامتناعه والتأخير الثابت في الاستعمال. (قوله: وفائدة هذا القيد) أعني قوله: المتوسطة بينهما بمعنى بشرط توسطها بينهما إلا أنه قال هنا هكذا للتفنن في التعبير مع الاختصار، وبالجملة فائدة هذا القيد بالنظر إلى صورة التقديم مثل ما سبق في قرينة فنقول التقديم الممتنع مشروط بالتوسط؛ إذ لو لم يتوسط، بل قدم الفاعل مع إلا لم يلزم انقلاب الحصر

النحويين، وأما عند أكثرهم فلا يجوز؛ لأنهم لم يجوزوا أن يعمل ما قبل إلا فيما بعد المستثنى بها إلا أن يكون تابعاً له أو معمولاً لغير عامله أو مستثنى منه، فكأنه قدس سره حمل كلامه على ما هو المتفق عليه، أو مال إلى ما ذهب إليه الجماعة. (قوله، لاحتمال أن يكون معناه ما ضرب أحداً أحد إلا عمراً زيد) كما ذهب إليه جماعة من النحويين، وأما عند أكثرهم فلا يجوز استثناء شيئين بأداة واحدة بلا عطف، وللمجوزين أن يستدلوا بقوله تعالى، ﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ ٱلرَّأْيِ﴾؛ أي: ما نراك اتبعك أحد في حال من الأحوال إلا الذين هم أراذلنا في بادئ الرأي؛ أي: بلا روية قوية، وقد يرد بأن الظرف متعلق بفعل مقدر؛ أي: اتبعوا في بادئ الرأي، أو بأن الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل. (قال: وإذا اتصل به) وكذا إذا اتصل بصلة أو صفة ضمير المفعول عند من لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالأجنبي؛ نحو: ضرب زيداً الذي ضرب غلامه وأكرم هنداً رجل ضرب غلامها.

عدم صحته فيما إذا كان عاماً بأنه لا يكاد يوجد مثال صادق فيما إذا كان الفاعل عاماً لبداهة كذب حصر ضاربية كل أحد في زيد، فلا ينتهض نقضاً على القواعد الأدبية فإن مدارها على ما يقع في المحاورات، وكلا الإيرادين خبط، أما الأول؛ فلأن المثال المفروض ليس معناه حصر خالقيته تعالى مطلقاً على يوسف حتى يجوز أن يكون يوسف مخلوقاً لغيره، بل خالقيته على أحسن صورة، فاللازم حينئذ جواز أن يكون يوسف على غير مخلوقيته تعالى على أحسن الصور وهو حق فإن له صفات غير أحسنية الصورة، ألا ترى أن معنى قولنا: ما ضرب زيد بالسوط إلا عمراً قصر ضاربيته بالسوط عليه مع جواز مضروبيته له بشيء آخر، فبالجملة الأصل أن محط الفائدة في الإثبات والنفي هو القيد كما تقرر في محله، وأما الثاني؛ فلأن معنى قولنا: ما ضرب أحد إلا زيداً نفى الضاربية لزيد على سبيل العموم بناء على عموم النكرة في سياق النفي، وإثبات ضاربية واحد منهم فإن نقض النفي بإلا يقتضي ثبوت الحكم لواحد منهم على سبيل البدل؛ إذ لا عموم للنكرة في الإثبات، وإذا انحصرت ضاربية واحد منهم في زيد تكون المضروبية أيضاً مقصورة عليه؛ إذ لم يبق شيء بعد واحد من الآحاد يمكن أن يكون زيد مضروباً له، وليس معناه حصر ضاربية كل أحد في زيد حتى يكون كاذباً. (قوله: إلا أن يكون تابعاً له) لكونه في حكم المتبوع. (قوله: أو معمولاً لغير عامله) نحو: رأيتك إذا لم يبق إلا الموت ضاحكاً فإن ضاحكاً معمول رأيتك كما أن إذا لم يبق معمول له فليس ضاحكاً في الحيز الأجنبي عن عامله. (قوله: أو مستثنى منه) نحو: ما جاءني إلا زيداً أحداً. (قوله: فكأنه حمل كلامه على ما هو المتفق عليه) أي: إذا لم يكن تقديم المفعول مع إلا جائزاً عند الأكثرين فتقييد الشارح رحمه الله وجوب التقديم، بقوله: بشرط توسط إلا بينهما إما لحمل كلام المصنف رحمه الله على وجوب التقديم المتفق بين النحاة أو لميلانه إلى ما ذهب إليه جماعة من جواز تقديم المفعول مع إلا. (قوله: أما عند أكثرهم) بعضهم جوزه مطلقاً وبعضهم منعه مطلقاً، وبعضهم فصل فقال: إن كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين جاز وإلا فلا. (قوله: وما نراك الخ) فالذين وبادئ الرأي مستثنيان مفرغان من الفاعل والظرف المحذوفين بأداة واحدة. (قوله: أو بأن الظرف الخ) يعني: أن بادئ الرأي ليس مستثنى من الظرف العام المقدر بل هو معمول لاتبعك، ويجوز عمل ما قبل إلا فيما بعد المستثنى بها إذا كان ظرفاً؛ لأنه يكفيه رايحة من الفعل. (قوله: عند من لم يجوّز الخ) ولو قيل: بجواز أكرم رجل هندا ضرب غلامها لجاز تقديم الفاعل على المفعول؛ لأن الفصل بين الوصف والموصوف غير ممتنع بخلاف الصلة؛ إذ الاتصال بين الأولين أقل مما غلامها.

نحو: (مَا ضَرَبَ عَمْراً إلاَّ زَيْدٌ) وفائدة هذا القيد[1] مثل ما عرفت آنفاً «أَوْ» وقع الفاعل بعد «مَعْنَاهَا» أي: معنى (إلاَّ) نَحو: (إنَّمَا ضَرَبَ عَمْراً زَيْدٌ) «أوِ[2] اتَّصَلَ» به «مَفْعُولُهُ[3]» بأن يكون المفعول ضميراً متصلاً بالفعل[4] «وَهُوَ[5]» أي: الفاعل «غَيْرُ» ضمير[6] «مُتَّصِلٍ بِهِ[7]» نحو: (ضربك زيد) «وَجَبَ تَأْخِيْرُهُ[8]» أي: تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه[9] الصور. أما في صورة[10] اتصال ضمير المفعول به[11] فلئلا[12] يلزم الإضمار[13] قبل الذكر لفظاً ورتبة[14]، وأما في صورة وقوعه[15] بعد (إلاَّ) أو معناها، فلئلا[16] ينقلب الحصر المطلوب، وأما في صورة كون المفعول ضميراً متصلاً والفاعل غير متصل فلمنافاة[17] الاتصال الانفصال ـ بتوسط الفاعل الغير[18] المتصل[19] بينه[20] وبين الفعل بخلاف[21] ما إذا كان الفاعل أيضاً[22] ضميراً متصلاً، فإنه[23] يجب[24] حينئذ[25] تقديم الفاعل[26] نحو: (ضَرَبْتُكَ). «وَقَدْ[27] يُحْذَفُ الفِعْلُ» الرافع[28] للفاعل

(١) أي: قيد المتوسط بينهما. (٢) أي: بالفعل. (٣) أ- أي: مفعول الفاعل أو الفعل. ب- لئلا يلزم انفصال المتصل. (٤) كقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ﴾ .هندي. (٥) والجملة الاسمية حالية. (٦) بل اسماً ظاهراً. (٧) بالفعل احتراز عن نحو: ضربتك مثل ضرب من زيد. (٨) جزاء الشرط. (٩) الأربع. (١٠) وجوب تأخير الفاعل عن المفعول. (١١) أي: بالفاعل. (١٢) الفاء جواب إما، خبر لمبتدأ محذوف وجواب لإما. (١٣) في الفصل. (١٤) أي: معنى. (١٥) أي: بالفاعل. (١٦) أي: فلنقول. (١٧) أي: فلامتناع الفصل مع الاتصال. (١٨) صفة الفاعل. (١٩) أي: بين المفعول المتصل. (٢٠) طرف توسط. (٢١) مصدرية. (٢٢) أي: كالمفعول المتصل بالفعل. (٢٣) شأن. (٢٤) الحصول. (٢٥) أي: حين كان الفاعل ضميراً. (٢٦) عملاً بالأصل. (٢٧) استئناف أو اعتراض أو عطف على المحذوف. (٢٨) أي: ويذكر كثيراً.

أَوْ مَعْنَاهَا[1] أَوِ اتَّصَلَ مَفْعُولُهُ وَهُوَ غَيْرُ مُتَّصِلٍ بِهِ وَجَبَ تَأْخِيْرُهُ[2]، وَقَدْ يُحْذَفُ[3] الفِعْلُ

(١) عطف على اتصل.
(٢) أي: وجب تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور دالة على تعين المحذوف.
(٣) الرافع للفاعل بذكر الفعل كثيراً وقد يحذف. آه.

(قال: وجب تأخيره) لم يقل وجب تقديمه؛ أي: المفعول؛ لأنه ذاكر أحوال الفاعل.

(قال: وجب تأخيره) لم يقل وجب تقديمه؛ أي: المفعول؛ لأنه ذاكر أحوال الفاعل بين الآخرين.

المطلوب بحسب الظاهر، فيجوز هذا التقديم مع أنه واجب فلزم التقييد، ونقول: التأخير الثابت أيضاً مشروط بالتوسط؛ إذ لو لم يتوسط وقدم المفعول على الفاعل لزم الفصل بين أداة الاستثناء والمستثنى بالمفعول، وذا غير جائز فيمتنع التأخير فضلاً عن ثبوته في الاستعمال. (قوله: متصلاً بالفعل) شامل لنحو ضربته وضربه فلإخراج الأول قال: وهو غير متصل. (قال المصنف: وجب تأخيره) لم يقل: وجب تقديمه؛ أي: المفعول؛ لأنه بصدد ذكر أحوال الفاعل دون المفعول. (قوله؛ في جميع هذه الصور الأربع) قيل: ومن جملة المواضع التي وجب تقديم المفعول على الفاعل كونه صفة جارية على غير من هي له نحو: هند زيد ضاربه هي، ولم يذكره المصنف، وأجيب بأنه مندرج تحت قوله: إذا اتصل به مفعول وهو غير متصل. (قوله: أما في صورة اتصال ضمير المفعول به الخ) قيل: ينبغي أن يجري خلاف الأخفش وابن جني في هذه الصورة كجواز الإضمار قبل الذكر عندهما فيها فلا تغفل. وقوله: فلئلا ينقلب الحصر المطلوب؛ لأن مضروبية ما قبل إلا محصورة فيما بعدها، والضاربية محتملة فلو قدمت الفاعل لا نعكس المعنى (رضي). (قال المصنف: وقد يحذف الفعل) أي: فقط بقرينة قوله: وقد يحذفان معاً، وكلمة قد للتحقيق كما في: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ﴾، فلا يلزم استدراك قوله: جوازاً، وعدم صحة قوله: وجوباً؛ لأن الواجب لا يختلف (عصام)، وفي التوصيف بقوله: الرافع للفاعل، إشارة إلى أن المراد من الفعل العامل لا الفعل الاصطلاحي؛ إذ ليس رفع الفاعل من خواصه فيدخل في القاعدة شبه الفعل العامل في رفع الفاعل، وعن البعض: اللام للعهد الخارجي النوعي إشارة إلى حصة معينة من مفهوم مدخولها؛ أي: الفعل الرافع للفاعل وتلك الحصة علمت من

«لِقِيَامِ[1] قَرِينَتِهِ» دالة على تعيين المحذوف «جَوَازاً» أي: حذفاً جائزاً «فِي مِثْلِ[2]» قولك: «زَيْدٌ» أي: فيما كان جواباً لسؤال محقق[3] «لِمَنْ قَالَ[4]: مَنْ قَامَ؟» سائلاً[5] عمن يقوم به القيام فيجوز أن يقول[6]: (زَيْدٌ) بحذف (قَامَ) أي: (قَامَ زَيْدٌ) ويجوز أن يقول[7]: (قَامَ زَيْدٌ) بذكره. وإنما قدر[8] الفعل[9] دون الخبر[10]، لأن[11] تقدير الخبر يوجب حذف الجملة، وتقدير الفعل يوجب حذف أحد جزئيها والتقليل في الحذف أوْلى.

(١) حالية كانت أو مقالية. عوض. (٢) ظرف جواز. هندي. (٣) أي: ملفوظ غير مقدر. (٤) صلة من. (٥) حال من فاعل قال. (٦) أي: المجيب. (٧) أي: المستعمل. (٨) ليطابق الجواب السؤال. (٩) بأن يقال: قام زيد. (١٠) أي: زيد قام. (١١) التعليل لتقدير الخبر والأصل الإظهار.

قوله: فمنه الفاعل، وهو ما أسند إليه الفعل الخ؛ إذ يعلم التزاماً من كون الفاعل من المرفوعات أن له رافعاً، ويعلم من التعريف أن ذلك الرافع هو الفعل أو شبهه فعلم أن له فعلاً رافعاً، فتلك الحصة سبق ذكرها كناية فلو قال الشارح: المسند إلى الفاعل لكان سبق ذكرها بطريق الصراحة مع أنه أقرب بالعهد. (قال المصنف: لقيام قرينة) اللام للوقت؛ أي: وقت[1] حصولها لا للأجل؛ لأن قيام القرينة مصحح للحذف لا باعث عليه، فإن الباعث هو النكات التي ذكرها أهل البلاغة في كتبهم، وهذا تقييد للحذف احترازاً عن الحذف بلا قرينة كما في المفعول، وقوله: جوازاً بمعنى الإمكان الخاص كما أشار في كلامه فلا تغفل. (قوله: أي: حذفاً جائزاً) إشارة إلى أن جوازاً مصدر بمعنى اسم الفاعل ونصبه على المصدرية باعتبار موصوفه الذي هو الحذف، وقوله: في مثل زيد خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو في مثل كما هو الشائع في التمثيلات. (قوله: جواباً لسؤال الخ) وكون السؤال قرينة إنما هو باعتبار جزئه الذي هو قام، وقوله: فيجوز مع ما عطف عليه، تفريع على كون المثال مما يجوز فيه الحذف. (قوله: وإنما قدر الفعل دون الخبر) الغرض من هذا دفع اعتراض الشيخ الرضي حيث قال: إن زيداً مبتدأ لا فاعل؛ لأن مطابقة الجواب للسؤال أولى، وما أجاب به الشارح جواب ظاهري، والجواب التحقيقي: إن من قام جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة تقديره: أقام زيد أم قام عمر وأم قام بكر؟ إلى غير ذلك؛ لأن الاستفهام بالفعل أولى لدلالته على الزمان المتجدد المتغير بخلاف الذوات الثابتة كزيد ونحوه، فلما ضمن من معنى الاستفهام قطعاً لمسافة التطويل، وجب تقديمه لذلك وكان دالاً على ذات الفاعل، وصارت الجملة اسمية لتقدم المسند إليه في الظاهر، ففي الجواب روعي المطابقة مع الحقيقة دون الصورة (نعمه). (قوله: والتقليل في الحذف أولى)؛ ولأن إظهار المحذوف يكون بذكر الفعل دون الخبر كما في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ۝٩﴾، و﴿من يحيي العظام وهي رميم ۝ قل يحيها الذي﴾ الآية، وأما تقدير الخبر في قوله تعالى: ﴿قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر تدعونه تضرعاً وخفية﴾ إلى قوله ﴿قُلِ ٱللَّهُ

(١) فالقيام مجاز عن الحصول.

لِقِيَامِ قَرِينَتِهِ[1] جَوَازاً فِي مِثْلِ زَيْدٌ لِمَنْ قَالَ: مَنْ قَامَ؟

(١) دالة على تعيين المحذوف.

(قال: لقيام قرينة) مقام الفعل في الدلالة على ما هو المرام، واللام للوقت لا للأجل؛ لأن قيام القرينة مصحح لا باعث. (قوله: لأن تقدير الخبر الخ)؛ ولأن السائل عالم بصدور الفعل جاهل بخصوص من صدر عنه الفعل فيسأل عنه، فالجواب المنطبق على السؤالين تعيين الفاعل لا ذكر المبتدأ، وحمل شيء عليه؛ لأنه هو المقصود في الجملة الاسمية؛ ولأن الفعل موضوع كما عرفت، وعند وضع الفعل يؤتى بالفاعل كما يؤتى عند وضع المسند إليه بالخبر؛ ولأن السائل غير متردد في الحكم وزيد قام يفيد تقوي الحكم بتكرار الإسناد، فلا يطابق السؤال معنى، قال الشيخ الرضي: إن زيداً في المثال المفروض مبتدأ لا فاعل ليطابق السؤال، فإنه جملة اسمية؛ ولأن السؤال عن القائم لا عن الفعل.

(قوله: مقام الفعل في الدلالة على ما هو المرام) قيد بذلك؛ لأن القرينة في المثال الذي يأتي مذكورة في السؤال، والفعل مقدر في الجواب، فلا تكون القرينة قائمة مقام الفعل في اللفظ ولا يخفى أن المراد من الفعل معناه، والقرينة إنما تدل عليه بواسطة دلالتها على لفظ الفعل المحذوف، ولعل الباعث على ذلك حمل القيام على معناه الحقيقي؛ أعني: ايستادن، والصواب: جعله مجازاً عن الحصول كيلا يحتاج إلى هذا التقدير الركيك. (قوله: لا باعث) فإن الباعث على الحذف النكات التي ذكرها علماء المعاني من ضيق المقام والاختصار وعدم التصريح بالذكر والتنبيه على فطانة السامع والاحتراز عن العبث في الظاهر إلى غير ذلك. (قوله: فالجواب المنطبق الخ) لا يخفى أن كون المقصود تعيين الفاعل بمعنى من صدر عنه الفعل يقتضي تقدير المبتدأ بأن يقال: هو زيد لا تقدير الفعل؛ فإنه يدل على صدور الفعل أيضاً وهو زائد على المقصود. (قوله: لأنه هو المقصود في الجملة الاسمية) أي: المقصود في الجملة الاسمية مقصور على حمل شيء على المبتدأ لا يتجاوز إلى أن يكون تعيين المبتدأ، فلا يفيد الجملة الاسمية تعيين الفاعل، وفيه أن إسناد الحدث إلى شيء هو المقصود من الجملة الفعلية وصفاً وتعيين الفاعل مستفاد من ذكره، فكلتا الجملتين مستوية الأقدام في عدم كون تعيين الفاعل مقصوداً منهما

«وَ»[1] كذا[2] بحذف الفعل جوازاً فيما كان جواباً لسؤال مقدر، نحو قول الشاعر[3]، في مرثية يزيد[4] بن نهشل. «لِيَبْكِ» على البناء للمفعول «يَزِيْدُ»[5] مرفوع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله «ضَارِعٌ»[6] أي: عاجز ذليل، وهو فاعل الفعل المحذوف، أي[7]: (يَبْكِيْهِ ضَارِعٌ) بقرينة[8] السؤال المقدر وهو (مَنْ[9] يَبْكِيْهِ) وأمّا[10] على رواية (لِيَبْكِ يَزِيْدٌ) على البناء للفاعل ونصب (يَزِيْدٌ)

(١) كالمغفرة والثناء على الميت والبكاء عليه. محد. (٢) أي: كما يحذف فيما كان عن سؤال محقق .هـ. (٣) وهو: هران بن نبيك ، ونبيك كأمير اسم. (٤) ضرار بن نهشل ، والنهشل كجعفر اسم وقبيلة. (٥) والأصل على زيد حذف على لكثرة الاستعمال. (٦) تفسير للمحذوف. (٧) أي: علم ذلك بقرينة السؤال. (٨) للاستفهام. (٩) معطوف على مقدر تقديره أما على هذه الرواية فهو مما نحن فيه وأما آه. (١٠) على أن يكون الفاعل ضارع.

وَ[1] لِيَبْكِ[2] يَزِيْدُ ضَارِعٌ

(١) عطف على قوله: في مثل زيد.
(٢) وكذا يحذف الفعل جوازاً فيما جواباً لسؤال مقدر في نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل .ح.

والأهم تقديم المسؤل عنه. (قوله: يزيد مرفوع) والأصل على يزيد؛ لأن البكاء يتعدى بعلى لكنها تحذف لكثرة الاستعمال، نقل عن العارف الرومي قدس سره أن يزيد منادى بحذف حرف النداء، والجملة الندائية معترضة؛ وذلك لأن المناسب للمقام أن يدعي أن الضارع والمختبط لما وقعا في شدة ونقمة بسبب موتك يا يزيد ناسب أن يبكي عليهما دونك؛ لأنك في رخاء ونعمة. (قوله: بقرينة السؤال المقدر) المدلول عليه بلفظ المبني للمفعول؛ فإنه منشأ للالتباس والتردد، وهو منشأ السؤال فنزل السبب منزلة المسبب. (قوله: قال لخصومة) اللام للأجل كما هو الظاهر، وحينئذ يراد بالخصومة خصومة غيره، ويحتمل أن يكون للوقت وحينئذ يحتمل خصومته وخصومة غيره.

وضمناً وانفهامه من ذكره فيهما. (قوله: ولأن الفعل موضوع في الكلام ومذكور فيه) إن أراد أن صيغة الفعل مذكورة فيه فمسلم لكن لا يفيد؛ لأنه على تقدير الخبر أيضاً مذكور، وإن أراد أنه موضوع بطريق الإسناد إلى شيء فممنوع؛ لأنه مذكور بطريق الحمل. (قوله: ولأن السائل غير متردد في الحكم) غير خال الذهن عنه عالم به وتقدير الفعل يفيد نفس الحكم بواسطة الإسناد، فلا يطابق السؤال معنى؛ لأنه سؤال عن تعيين الفاعل. (قوله: فإنه جملة اسمية) قال السيد قدس سره: الصواب أن قولك: من قام جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة؛ لأن الاستفهام بالفعل أولى، لكنه لما أريد الاختصار ودل بكلمة واحدة على ذات الفاعل ومعنى الاستفهام انقلبت الجملة اسمية. ففي الجواب روعي التنبيه على أصل السؤال وقد بين هذا المعنى كما ينبغي في حاشية شرح التلخيص فارجع إليها انتهى، وفيه بحث؛ لأن الاستفهام إنما يكون بالفعل أولى إذا كان السؤال عنه يلي الهمزة فأصل من قام أزيد قام أم عمر وأم خالد لكونه سؤالاً عن تعيين الفاعل لا أقام زيد أم عمر وأم خالد. (قوله: تحذف لكثرة الاستعمال) أي: ليس بقياسي. (قوله: والجملة الندائية معترضة) بين الفعل ومفعول ما لم يسم فاعله فائدتها بيان طريق البكاء. (قوله: فإنه منشأ

يُنَجِّيكُم مِّنْهَا﴾ الآية، فقيل: إنه لقصد التخصيص؛ أي: لقصد كون السؤال فيه عن الفاعل بخصوصه. (قوله: وكذا يحذف في ليبك الخ) معطوف على المثال السابق مثل أولاً بالكلام المستفيض، وثانياً بالشعر البليغ؛ ليقرر حسن الحذف الذي هو خلاف الأصل، وقوله: نحو قول الشاعر؛ وهو ضرار بن نهشل[1] قاله في مرثية أخيه يزيد، والبيت من البحر الطويل من ضربه الثاني، وقبله:

سَقَى جَدَثاً أَمْسَى بِدُومَةَ ثَاوِياً
مِنَ الدُّلْوِ والجَوْزاءِ غادٍ ورائِحُ

(قوله: في مرثية يزيد الخ) المرثية: بتخفيف الياء بوزن المحمدة مصدر رثى من باب رمى، والمرثية: عد محاسن الميت والبكاء عليه، وبالفارسية: برمرده ستايش كردن وكريستن، وقوله: يزيد مرفوع؛ أي: بلا تنوين؛ لأنه غير منصرف لوزن الفعل والعلمية على أنه مفعول ما لم يسم فاعله، والأصل: ليبك على يزيد؛ لأن البكاء يتعدى بعلى فحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال كما في: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾؛ أي: من قومه وهو في الاسم الصريح سماعي، وقيل: ليس من باب الحذف والإيصال؛ لأن بكى يتعدى بنفسه أيضاً كذا في الصحاح، ثم إن البكاء بالقصر: الدموع وخروجها، وبالمد الصوت عند خروجها، وضارع: من الضراعة وهو الخضوع والتذلل. (قوله: أي: يبكيه ضارع) نكرة مفيدة للعموم، وإن كانت في حيز الإثبات مثل: تمرة خير من جرادة، كما هو المناسب لمقام المدح وإليه أشار بقوله: أي: يبكيه من يذل، إلا أن العموم عرفي لا حقيقي كما لا يخفى، وقوله: بقرينة السؤال المقدر؛ أي: المدلول عليه بلفظ ليبك، وههنا كلام في شرح العصام فليراجع. (قوله: وأما على رواية ليبك الخ) وفي التجريد: ويجوز أن لا يكون في البيت محذوف مع كون يبكي مجهولاً بأن يكون يزيد منادى حذف منه حرف النداء، فالجملة ندائية معترضة لبيان طريق البكاء؛ وذلك لأن المناسب للمقام أن الضارع والمختبط لما وقعا في شدة ونقمة بسبب موتك ناسب أن يبكي عليهما دونك؛ لأنك في رخاء ونعمة انتهى، وقوله: فليس مما نحن

(١) بوزن جعفر فهو منصرف.

فليس[1] مما نحن فيه «لِخُصُومَةٍ» متعلق بضارع أي يبكيه[2] من[3] يذِلُّ ويَعجزُ عن مقاومة الخصماء، لأنه[4] كان ظهيراً[5] للعجزة، والأذلاء[6] وآخر البيت:

«وَمُخْتَبِطٌ[7] مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ»

والمُخْتَبِطُ: السائل من غير[8] وسيلة، والإِطَاحَةُ: الإهلاك، والطَّوَائِحُ[9]: جمع مطيحة على غير القياس[10] كـ (لَوَاقِحُ) جمع (مُلْقِحَةٍ) و[11] (مِمَّا) يتعلق بمختبط و(مَا)[12] مصدرية، يعني: ويَبْكِيهِ[13] أيضاً[14] من يسأل بغير وسيلة من أجل إهلاك[15] المهلكات ما[16] له، وما[17] يتوسل به إلى تحصيل المال، لأنه[18] كان مُعطِيَ السائلين بغير[19] وسيلة. «وَ» قد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة[20] دالة على تعيينه[21] «وُجُوباً»[22] أي: حذفاً واجباً «فِي مِثْلِ» قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ[23] ٱسْتَجَارَكَ[24] فَأَجِرْهُ﴾

(١) أي قول: فليبك يزيد ضارع في هذه الرواية. (٢) يزيد. (٣) فاعل يبكي. (٤) يزيد. تعليل لكون البكاء مخصوصاً بالعاجز. (٥) أي: معيناً. (٦) وملجأ للضعفاء. (٧) والمختبط الذي يسأل من لا قرابة بينهما. (٨) أي: من غير قرابة أو صداقة. (٩) بمعنى المطيحات. (١٠) والقياس مطيحات. (١١) الأولى من. (١٢) أي: لفظ ما. (١٣) يزيد. (١٤) كفا. (١٥) مصدر مضاف إلى فاعله. (١٦) كالثور والحمل وغيرهما ويحتمل التعليل. (١٧) كآلة الحداد والرمي. (١٨) يزيد. علة لبكاء المحنة. (١٩) أي: من غير قرابة وصداقة. (٢٠) عطف على قوله جوازاً. أي: الفعل المحذوف. (٢١) قدم توجيهه تأمل تمت. (٢٢) صفة أحد. (٢٣) ومعنى استجارك: طلب الأمان منك.

فيه؛ أي: مما حذف فعله جوازاً كما لا يكون مما نحن فيه على التقدير الذي نقلناه آنفاً من التجريد. (قوله: متعلق بضارع) يعني: أن لام الأجل أو الوقت متعلق بضارع لا يبكيه المقدر؛ لأنه لا يلائم مرثية يزيد، وفي قوله: عن مقاومة الخصماء إيماء إلى أن اللام بمعنى: عن بتقدير مضاف. (قوله: وآخر البيت ومختبط الخ) أي: بالعطف على ضارع يعني: أن يزيد إنما يبكيه ضارع؛ لأنه كان معيناً له وغيره من الأذلاء فيفوته صعب أمره، وإنما يبكيه أيضاً المختبط؛ لأنه كان مغنياً للمحتاجين عن السؤال، ولا يخفي ما في البيت من وصف يزيد بغاية الكمال في أحب خصلتين عند الناس سيما العرب؛ وهما الشجاعة والسخاء، وقوله: مما تطيح، حكاية حال ماضية استحضاراً لتلك الصورة الهائلة في الذهن كما في قوله تعالى: ﴿فَتُثِيرُ سَحَاباً﴾. (قوله: والمختبط السائل) يعني: يسأل بالليل؛ لأن السؤال عار له؛ أي: يخفي سؤاله عن الناس؛ لأنه كان ذا ثروة وابتلي بالسؤال لإهلاك المهلكات المال والمنال، وقوله: من غير وسيلة يعني لا وسيلة له لعجزه بالفقر عن التوسل بوسيلة، وقوله: جمع مطيحة بمعنى مهلكة على خلاف القياس؛ يعني: على حذف الزوائد من المزيد كما يقال: أعشب فهو عاشب، وملقحة من الإلقاح بمعنى: آبستن كردن. (قوله: ومما يتعلق الخ) أي: لفظ مما متعلق بمختبط لا يبكيه ففيه تعريض للرضي والهندي، وقوله: وما مصدرية؛ أي: لا موصولة؛ لأن المصدرية أمكن[1] في الذهن من الموصولة؛ وذلك لأن سبب الاختباط الإهلاك والأموال إنما هي بواسطة إهلاكها الحوادث والوقائع (سيد). وقوله: ما له وما يتوسل الخ إشارة إلى أنه مفعول تطيح هو مال المختبط، والمال: هو ما يميل إليه الطبع ويدخر لوقت الحاجة. (قوله:

(١) أي: أشد تمكناً.

لِخُصُومَةٍ وَوُجُوباً[1] فِي مِثْلِ: وَإِنْ أَحَدٌ

(١) أي: حذفاً واجباً.

(قوله: متعلق بضارع) وإن لم يعتمد على شيء؛ لأن الجار يكتفي برائحة من الفعل لا بيبكيه المقدر؛ لأن هذا البكاء بكاء فوته لا بكاء الخصومة، مع أنها ليست سبباً قريباً للبكاء. (قوله: ومختبط مما تطيح) حكاية حال ماضية قد يورد الماضي بصورة الحال إذا كان الأمر هائلاً لاستقراره في الخيال مع بقاء أثره. (قوله: والمختبط السائل من غير وسيلة) أي: بغير علقة وسابقة حق يقال: اختبطني فلان، وأصله من خبطت الشجرة إذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها. (قوله: والطوائح جمع مطيحة) على حذف الزوائد كما يقال: أعشب فهو عاشب، لا يقال: مطيحات على القياس، ويجوز أن يكون جمع طائح للنسبة مثل ماء دافق، يقال: طاح يطوح وطاح يطيح؛ أي: ذهب.

للالتباس) أي: منشأ التباس الفاعل والتردد فيه. (قوله: فنزل السبب) أي: نزل سبب السؤال وهو لفظ المبني للمفعول منزلة المسبب وهو السؤال في جعله قرينة على الفعل المقدر. (قوله: وحينئذ يراد بالخصومة خصومة غيره)؛ لأن خصومة الغير موجبة للضراعة لا خصومته. (قوله: لأن هذا البكاء بكاء فوته الخ) أي: هذا البكاء المأمور به بكاء موت يزيد لا بكاء الخصومة فلا يصح تعليله بها. (قوله: مع أنها الخ) أي: الخصومة ليست سبباً قريباً للبكاء، بل إنما كانت سبباً للضراعة بخلاف الضراعة فإنها سبب قريب له. (قوله: حكاية حال ماضية)؛ لأن الإطاحة متقدمة على الاختباط في الحصول فكان مقتضى الظاهر مما أطاحت الطوايح أورد بصيغة المضارع الدال على الحال على سبيل الحكاية لتلك الحالة الماضية، إما بفرضها في زمان التكلم أو بفرض المتكلم نفسه في ذلك الزمان الماضي. (قوله: قد يورد) مستأنفة لبيان نكتة الحكاية. (قوله: إذا كان الأمر

أي: في[1] كل موضع حذف الفعل، ثم فسر لرفع الإبهام الناشئ من الحذف[2]، فإنه[3] لو ذكر المفسِّر لم يبق المفسَّر مفسَّراً، بل صار[4] حشواً[5] بخلاف المفسَّر الذي فيه إبهام[6] بدون حذفه[7] فإنه[8] يجوز الجمع بينه وبين مفسرّه كقولك: (جَاءَنِي رَجُلٌ. أيْ[9]: زَيْدٌ) فتقدير الآية: وإنِ استجارك أحدٌ من المشركينَ[10] استجارَكَ. فـ (أَحَدٌ) فيها[11] فاعل[12] فعل محذوف وجوباً، وهو (اسْتَجَارَكَ) الأول المفسَّر[13] بِاسْتَجَارَكَ الثاني. وإنما[14] وجب حذفه[15]، لأن مفسِّره[16] قائم مقامه مغنٍ[17] عنه[18]، ولا يجوز أن يكون (أَحَدٌ) مرفوعاً بالابتداء، لامتناع[19] دخول حرف

(١) علة المحذوف. (٢) أي: الوجوب. (٣) الشأن. علة حذف. (٤) أي: الجمع فلا يجوز. (٥) أي: تطويلاً بلا فائدة. (٦) إلا إذا كان في المفسر فائدة زائدة كقوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ الآية. (٧) أي: حذف المفسر. (٨) شأن. (٩) مفسر. (١٠) متعلق بمحذوف في محل الرفع. (١١) أي: في الآية. (١٢) مرفوع لفظاً على أنه فاعل آه. (١٣) صفة استجارك الأول. (١٤) هذا لا طائل تحته؟ (١٥) أي: الفعل. (١٦) أي: مفسر فعل المحذوف. (١٧) خبر بعد خبر. (١٨) أي: عن فعل المحذوف. (١٩) علة عدم الجواز.

مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ

(قوله، كلواقح جمع ملقحة) من الإلقاح، آيستن كردن، يقال: رياح لواقح؛ أي: للسحاب ولا يقال ملحقات. (قوله: وما مصدرية)؛ لأنها أمكن من الموصولة بمعنى التي أهلكتها الطوائح من الأموال. (قوله: ومما يتعلق بمختبط) قال قدس سره في الحاشية: وتعلقه ببيكيه المقدر مما يأباه سليقة الشعر؛ لأنه لما بين سبب الضراعة ناسب أن يبين سبب الاختباط أيضاً انتهى، مع أن تعليل البكاء بإهلاك الطوائح ليزيد مما لا يلائم؛ لأن علة البكاء هلاكه بأيّ سبب كان، وأيضاً الطوائح بصيغة الجمع مما لا يحسن أن يجعل سبباً لهلاكه. (قوله: أي: في كل موضع حذف الفعل، ثم فسر لرفع الإبهام) فائدة ذلك أن التفسير بعد الإبهام أوقع في النفس؛ وذلك المفسر إما فعل صريح أو حرف يؤدي معناه مثل: إن الدالة على الثبت بشرط أن يكون خبرها ماضياً؛ فإنها مع خبرها تصير في قوة تثبت المقدر، وذلك فيما بعد لو خاصة؛ نحو: ولو أن ذات سوار

هائلاً) مثلاً فإنه إذا كان غريباً قد يورد أيضاً لصورة الحال؛ نحو: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾. (قوله: لاستقراره الخ) فكأنه حاضر واقع في الحال. (قوله: بغير علقة) بضم العين وسكون اللام والقاف شجر يبقى في الشتاء تعلق به الإبل فتستغني به حتى يدركها الربيع، ويقال له سابقه في هذا الأمر؛ أي: سبق كذا في شمس العلوم. (قوله: يقال: اختبطني فلان) إذا جاءك يطلب معروفك من غير أصرة؛ أي: رحم أو قرابة أو صهر أو معروف كذا في الصحاح. (قوله: على حذف الزوائد) أي: حذف زوائد المزيد من اسم الفاعل وبنائه على صيغة المجرد، ثم جمع جمعه. (قوله: كما يقال: أعشب فهو عاشب) في الصحاح: العشب الكلأ الرطب، يقال منه بلد عاش ولا يقال في ماضيه إلا أعشبت الأرض إذا أنبتت العشب، وبعير عاشب يرعى العشب، وأعشب القوم أصابوا عشباً وأرض معشبة انتهى، فالتمثيل في مجرد بناء صيغة اسم الفاعل المجرد عن المزيد لا في عدم مجيء اسم الفاعل على المزيد منه. (قوله: مثل ﴿تَمْرٍ دَافِقٍ﴾) أي: ذي دفق فإن الدافق هو الرجل دون الماء. (قوله: يقال: رياح لواقح الخ) فيه إشارة إلى وجه

لقرينة دالة على تعيينه) أي: لقيام قرينة تدل على حذف الفعل وعلى تعيينه فالقرينة في الآية مجموع إن والمفسر؛ إذ الأولى لا تفي بتعيين المحذوف. (قوله: في مثل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ الخ) هذا النظم في سورة التوبة، ونحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ۝١﴾، ﴿وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ ۝٣﴾ فنائب الفاعل حكمه حكم الفاعل في الحذف جوازاً ووجوباً اكتفى بذكر الأصل، ومثال الحذف الجائز في نائب الفاعل نحو: زيد، في جواب من قال من ضرب، على صيغة المجهول (شذور). وقوله: ثم فسر؛ أي: ثم قصد تفسير ذلك الفعل إما بنفس المحذوف أو بما يفهم منه معناه لرفع الإبهام وإزالته ففائدته العامة أن إبهام الشيء أولاً، وتوضيحه ثانياً يجعله أوقع في النفس. (قوله: فإنه لو ذكر المفسر الخ) بالفتح علة لمقدر؛ أي: إنما وجب حذفه ههنا؛ لأنه لو ذكر المفسر الذي فيه إبهام ناشئ من الحذف لم يبق مفسره مفسراً، بل صار زائداً ولغواً وفيه أنه يجوز أن يكون مؤكداً لا مفسراً (عصام)، وليس قوله: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ من هذا القبيل، فلا يرد ما قيل. (قوله: كقولك: جاءني رجل؛ أي: زيد) وكذا قولك: قطع رزقه؛ أي: مات، فإنك إذا قلت: جاءني رجل أو قطع رزقه، كان فيه إبهام بدون ذكر المفسر؛ أعني: زيد ومات، بخلاف الآية، والحاصل: أن الإبهام في المثال حصل في نفس رجل وذاته، فيجوز الاجتماع بينهما بخلاف الآية، فإن الإبهام حصل فيها من الحذف فلا يجوز الجمع بينهما. (قوله: فأحد فيها فاعل الخ) قال الإمام الرازي في تفسيره: أحد مرتفع بفعل مضمر يفسره الظاهر، ولا يجوز أن يرتفع بالابتداء؛ لأن أن من عوامل الفعل لا يدخل على غيره كما سيذكره بعد سطرين. (قوله: المفسر باستجارك الثاني) واعلم أن حق الفعل الذي يكون مفسراً للشرط المحذوف أن يكون ماضياً سواء كان الاسم الواقع بعد كلمة الشرط منصوباً أو مرفوعاً؛ نحو: إن زيد ذهب، وإن زيدا لقيته، والمضارع شاذ كقوله:

وَلَدَيْكَ إِنْ هُوَ يَسْتَزِدْكَ مَزِيدُ

(قوله: لأن مفسره قائم مقامه) أي: في إفادة معناه وإعطاء

الشرط[1] على الاسم، بل لا بُدَّ له من الفعل[2]. «وَقَدْ[3] يُحْذَفَانِ» أي: الفعل والفاعل «مَعاً» دون الفاعل وحده «فِي مِثْلِ: نَعَمْ» جواباً «لِمَنْ[4] قَالَ: أَقَامَ زَيْدٌ» أي: نَعَمْ قَامَ زَيْدٌ، فحذفت الجملة الفعلية، وذكر (نَعَمْ) في مقامها. وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال، لا واجب، لعدم[5] قيام ما يؤدي[6] مؤداه[7] في مقامه[8] كالمفسر، فيلزم[9] في الكلام استدراك[10]. وإنما قدر الجملة الفعلية[11] الاسمية بأن يقال: نعم زيد قام، ليكون الجواب مطابقاً[12] للسؤال في كونه جملة فعلية.

(١) ك: لو وإن وإذا. (٢) لفظاً أو تقديراً. (٣) استئناف أو اعتراض أو عطف. (٤) الجار مع المجرور صفة لنعم تقديره في مثل القول لمن قال. (٥) علة جائز. (٦) أي: مؤدى المحذوف وهو قام زيد. (٧) أي: مؤدى المحذوف. (٨) أي: كأقام المفسر مقام المفسر في وإن أحد. (٩) حق يلزم. (١٠) فاعل يلزم. أي: زيادة بلا فائدة. (١١) بقوله نعم قام زيد. (١٢) والتطابق بينهما أمر مهم.

مؤداه فلو ذكر لم يكن مفسراً قائماً مقامه، وهذا بيان وجه وجوب الحذف في شخص المثال وما سبق في نوعه فلا استدراك، وقوله: مرفوعاً بالابتداء؛ أي: ويكون استجارك الثاني خبره. (قوله: لامتناع دخول حرف الشرط الخ) أي: عند الجمهور خلافاً للأخفش، وفي الرضي الامتناع بالاستقراء، فحرف الشرط والتحضيض تختص بالجمل الفعلية؛ وفيه أن الآية ظاهر في الاسمية على أن في عدم صحة الاسمية بعد حرف الشرط والتحضيض خلاف الأخفش كما عرفته، فإنه جوز وقوع الاسمية بعد حرف الشرط بشرط أن يكون الخبر فعلاً لكنه مع هذا التجويز يجعل الفعل أولى ويقدره، فالمثال على مذهبه ليس من قبيل ما نحن فيه كذا قيل. (قال المصنف: وقد يحذفان معاً) أي: جميعاً واعلم أن لفظ مع اسم، وقد يسكن عينه في لغة ربيعة لا ضرورة وينون، فهو آية اسميته كدخول الجار كما في قراءة: ﴿هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ﴾، وقيل: حرف خفض أو كلمة تضم الشيء إلى الشيء ويكون للمصاحبة، ويكون بمعنى عند نحو: جئت من معه؛ أي: من عنده. (قوله: دون الفاعل وحده) واعلم أن حذف الفاعل وحده لم يثبت[1] إلا عند الكسائي كما سيجيء في التنازع؛ نحو: ما ضربني وأكرمني إلا زيد، وكذا في قلما وظالما؛ فإنهما فعلان كفّتا بما عن الفاعل فاستغنيا عنه حتى صح دخولهما على الفعل، بل حذف الفاعل كثير في مثل أضربن واضربن (عصام). (قوله: في مثل: نعم) بفتحتين وكنانة تكسر العين وقد جمع بين اللغتين من قال:

دَعَانِي عَبِيدُ اللهِ نَفْسِي فِدَاؤُهُ
فَيا لَكَ مِنْ دَاعٍ دَعَانِي نَعَمْ نَعِم

(مغني). هي حرف تصديق وإيجاب وأفرق بينها وبين بلى؛ أي: بلى لا يأتي إلا بعد النفي ولا لا يأتي إلا بعد الإيجاب، ونعم يأتي بعدهما كما قيل:

بَعْدَ نَفْيٍ قُلْ نَعَم لا بَعْدَ إِيْجَابٍ كَذَا
بَعْدَ إِيْجَابٍ نَعَم لا بَعْدَ إِيْجَابٍ بَلَى

(كليات).

(١) ولذا يؤول كل فعل لا يتضح فاعله بأنه مسند إلى مصدره كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ﴾ أي: بدا لهم بداء؛ يعني: ظهر لهم رأي، ومنه قولهم: دار وتسلسل؛ أي: وقع الدور والتسلسل.

وَقَدْ يُحْذَفَانِ مَعاً فِي مِثْلِ: نَعَمْ[1] لِمَنْ قَالَ: أَقَامَ زَيْدٌ

(١) أي: جواباً.

لطمتني، فإن لو للشرط وجوابها محذوف، والتقدير: لسهل علي، ويحتمل أن يكون للتمني وهذا مثل يضرب لمن يتأذى ممن دونه، وأصله أن رجلاً شريفاً لطمته أمه. (قوله، فحذفت الجملة) إنما تقدر الجملة؛ لأنا نفهم نسبة تامة، ونعم غير صالحة لإفادتها؛ لأنها حرف

تأنيث مفرده وهو أنه صفة الريح والريح مؤنث، وأما الملقح الذي هو صفة الفحل من قولهم: القح الفحل الناقة فيقال في جمعه: ملاقح، في الصحاح: الملاقح: الفحول الواحد ملقح. (قوله: ولا يقال ملقحات) في الصحاح: رياح لواقح ولا يقال ملاقح وهو من النوادر، وقد قيل: الأصل فيه ملقحة ولكنها لا ملحقة إلا وهي في نفسها لاقحة كان الرياح لقحت بخير فإذا أنشأت السحاب وفيها خير وصل ذلك إليه. (قوله: لأنها أمكن الخ) في التاج: المكانة والمكن كالبرد جايكير كهرشدن من حد كرم؛ أي: أمكن في الذهن؛ لأن سبب الاختباط الإهلاك، والأموال إنما هي بواسطة إهلاكها الحوادث. (قوله: وتعلقه بيبكيه المقدر الخ) بأن يكون مفعول تطيع الضمير المحذوف الراجع إلى يزيد، وأما على تقدير كون مفعوله الأموال فقد علم وجه عدم صحته مما تقدم في الخصومة وهو أن هذا البكاء بكاء فوته لا بكاء هلاكه. (قوله: سليقة الشعر) في الصحاح: السليقة أثر النسع في جنب البعير، والسليقة: الطبيعية، يقال: فلان يتكلم بالسليقة؛ أي: بطبعه لا عن تعلمه. (قوله: فائدة ذلك الخ) لما كان الحذف، ثم الإظهار عبثاً بحسب بادئ الرأي تعرض لبيان فائدته دفعاً لذلك الإيهام. (قوله: أوقع) من الوقوع بمعنى: فرونشتن على ما في التاج. (قوله: فإنها مع خبرها الخ)؛ لأنها مشعرة بمعنى الثبوت وخبرها بهيئة الماضي فيكونان معاً كالفعل الصريح المفسر. (قوله: وذلك) أي: كون إن مع خبرها الماضي مفسر الثبت المحذوف مختص في الاستعمال بما بعد كلمة لو، فكلمة لو قرينة على حذف الفعل مطلقاً وإن مع خبرها قرينة على تعيين المحذوف. (قوله: ولو أن ذات السوار لطمتني) في المهذب: السوار: دست ابرنجن، الجمع: أسورة، وذات

«وَ[1] إِذَا[2] تَنَازَعَ الفِعْلاَنِ» بل العاملان، إذ[3] التنازع يجري في غير الفعل أيضاً[4]، نحو: زَيْدٌ[5] مُعْطٍ ومُكْرِمٌ عَمْراً، وبَكْرٌ كَرِيمٌ وشَرِيفٌ أَبُوهُ، واقتصر[6] على الفعل لأصالته[7] في العمل، وإنما قال: (الفِعْلاَنِ[8]) مع أنَّ التنازع قد يقع في أكثر من فعلين[9] اقتصاراً على أقل مراتب التنازع، وهو الاثنان[10] «ظَاهِراً» أي: اسماً ظاهراً واقعاً «بَعْدَهُمَا» أي: بعد الفعلين،

(١) استئناف. (٢) من قبيل تجاذبنا الثوب. (٣) علة لمقدر إنما ذكرنا. (٤) كالفعل. (٥) مثاله التنازع في المفعول. (٦) أي: المصنف. (٧) متعلق باقتصر. (٨) ولم يقل الأفعال والقوة. (٩) كقولهم: اللهم صل على محمد كما صليت وسلمت وبركت ورحمت. (١٠) كما قال ما تضمن كلمتين اقتصاراً على مراتب الكلام.

وَإِذَا تَنَازَعَ الفِعْلاَنِ ظَاهِراً[1] بَعْدَهُمَا

(١) أي: اسماً ظاهراً واقعاً بعد الفعلين إذ التقدير عليهما أو المتوسط بينهما معمول الفعل الأول إذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال للتنازع.

غير مستقل بالمفهومية. (قال: إذا تنازع الفعلان) من قبيل تجاذبنا الثوب. (قوله: واقتصر على الفعل) يجوز أن يراد بالفعلين العاملان على طريقة تغليب الأكثر على الأقل أو الأصل على الفرع. (قوله: في أكثر من الفعلين) نحو: كما صليت وسلمت وباركت وترحمت على إبراهيم، وحينئذ يكون الأخير كالثاني والبواقي كالأول عند البصريين، والأول هو الأول والبواقي كالثاني عند الكوفيين. (قوله: اقتصاراً على أقل مراتب التنازع) وأولها. (قوله: معمول للفعل الأول) اتفاقاً فلا

السوار كناية عن الحرة؛ لأنه قلما يلبس إلا ماء السوار في التاج: اللطم الضرب على الوجه بباطن الراحة. (قوله: ويحتمل أن يكون للتمني) فلا حاجة لها إلى الجواب. (قوله: وأصله أن رجلاً الخ) يحكى أن حاتماً أسر في بلاد عسرة فأمرته أم المنزلة أن يفصد ناقة لها، وكان من عادة الجاهلية أكل الفصدة في المخمصة، فنحرها فقيل له في ذلك فقال: هكذا فتردى، فلطمته جارية بما فعل فقال: لو ذات سوار لطمتني؛ يعني: ولو لطمتني من كانت كفؤاً لها ذلك عليّ. (قوله: لأنا نفهم الخ) أي: نفهم حين الجواب بنعم نسبة يصح السكوت عليها، وكلمة نعم غير صالحة لإفادة تلك النسبة؛ لأنها حرف إيجاب غير مستقل بالمفهومية كسائر الحروف على ما مر، فمعنى نعم إيجاب حكم مخصوص لا يفهم ذلك إلا عند ذكر ما يدل عليه وهو الجملة المقدرة بعده فيما نحن فيه. (قوله: من قبيل تجاذبنا الثوب) في أن بناء فاعل من كل أحد منهما كان متعدياً إلى مفعولين تقول: نازعته الثوب وجاذبته الثوب فإذا بنى منه تفاعل صار متعدياً إلى مفعول واحد على ما تقرر في الصرف أن فاعل إذا كان متعدياً إلى مفعول واحد يكون تفاعل منه لازماً؛ نحو: تضارب زيد عمرو إذا كان متعدياً إلى مفعولين يكون تفاعل منه متعدياً إلى مفعول واحد. (قوله: يكون الأخير كالثاني) أي: الأخير من الأكثر يكون كالثاني من الاثنين في أن يعمل والبواقي من الأكثر كالأول من الاثنين في إضمار الفاعل وحذف المفعول وإظهاره. (قوله: والأول هو الأولى) أي: الأوّل من الأكثر كالأول من الاثنين في الإعمال. (قوله: والبواقي كالثاني) في الإضمار كالحذف والإظهار. (قوله: فلا يجري فيه التنازع) باختيار

(قوله: وذكر نعم في مقامها) أي: معتبراً قيامه مقامها وهو مذكور قبل الحذف لكن غير معتبر قيامه مقامها فاعرفه، ومن الحذف الجائز قولك: يوم الجمعة في جواب: متى سرت وزيداً في جواب: من ضربت وراكباً في جواب: كيف قطعت الطريق، وقوله: لا واجب وقد يحذفان وجوباً كما في المنادى والحال المؤكدة والتحذير كما سيأتي في محالها. (قوله: لعدم قيام ما يؤدي الخ) يعني: أن نعم ههنا وإن ذكر في مقام الجملة، لكنه لا يؤدي مؤداها؛ لأن نعم حرف غير مستقل في إفادة بخلاف الجملة، وقيل: إن نعم قرينة تدل على لفظ الجملة المحذوفة، ولفظ الجملة يدل على معناها فلا شيء يؤدي مؤداه، فإن المفسر في الآية هو الثاني وحرف الشرط هو الأول فتأمل، وقوله: بأن يقال تصوير للمنفي. (قوله: وليكون الجواب الخ) وأيضاً يلزم تكثير الحذف بسبب حذف الجملة الاسمية الكبرى والفعلية الصغرى. (قال المصنف: وإذا تنازع الفعلان) ولما كان يتجه على بيان امتناع حذف الفاعل وحده أنه لا بد من حذفه وحده في صورة التنازع وإعمال الثاني؛ إذ لا سبيل إلى الإضمار؛ لامتناع الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة عقبه ببحث التنازع تنبيها على أنه يعفى فيه الإضمار ويجتنب عن حذف الفاعل فقال: وإذا تنازع الخ، وهذا على طبق وقد يحذف الفعل وإلا فالتنازع يكون في شبه الفعل أيضاً كما أشار إليه بقوله: بل العاملان، وأطلقه فشمل فعل التعجب؛ لأن الأصح أن التنازع يجري فيه أيضاً وإن منعه بعض لعدم كونه متصرفاً، فتقول: ما أحسن وأجمل زيد (عصام). وقد استثنى عن قوله: بل العاملان، المصدرين لعدم صحة قطع التنازع على المذهبين؛ لامتناع الإضمار إلا أنه قال في الامتحان: أنه سهو؛ إذ تعين الإضمار في الفاعل لازم والمصدر لا يلزمه بالاتفاق فيكون كالمفعول في القطع بالحذف، انتهى. وقوله: وإنما قال الفعلان؛ أي: ولم يقل: فصاعداً أو فأكثر. (قوله: في أكثر من فعلين) كما ورد في الدعاء: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت وباركت ورحمت وترحمت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، فإن أعملت الفعل الأخير من الأكثر كما هو مذهب البصريين أضمرت الفاعل[1] في الأفعال السابقة وكذا العكس (نعمه). وتفصيله في سيلكوتي، وقوله: اقتصاراً، مفعول له تحصيلي

(١) الظاهر المفعول فتدبر.

إذ المتقدم[1] عليهما والمتوسط بينهما[2] معمول للفعل الأول، إذ هو يستحقه[3] قبل الثاني، فلا يكون فيه[4] مجال التنازع[5] ومعنى تنازعهما[6] فيه: أنهما[7] بحسب المعنى يتوجهان إليه[8]، ويصح أن يكون هو[9] مع وقوعه[10] في ذلك الموضع معمولاً[11] لكل

(١) نحو: زيد ضرب وأكرم. (٢) نحو: ضربت زيداً وأكرمت. (٣) أي: الفعل الأول. (٤) أي: في المتقدم والمتوسط. (٥) لأنه وجد بلا معارض. (٦) أي: الفعلين. (٧) أي: الفعلين. (٨) أي: إن الاسم. (٩) أي: الاسم. (١٠) أي: الاسم. (١١) خبر يكون.

لقال؛ أي: وجه القول الاقتصار لا؛ لأنه يمنع تنازع الأكثر؛ إذ قد سمع تنازع ثلاثة لكن لم يسمع التنازع في أكثر من ثلاثة (عصام)، وفيه ما لا يخفى لما في حواشي الألفية أنه قد يتنازع ثلاثة نحو: تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين، وقد يتنازع أربعة كما في قول الشاعر:

طَلَبْتُ فَلَمْ أُدْرِكْ بِوَجْهِي فَلَيْتَنِي
قَعَدْتُ وَلَمْ أَبْغِ النَّدَى عِنْدَ سَائِبِ

وأما قوله: أتاك أتاك اللاحقون أدركْ أدرك، فليس من باب التنازع؛ إذ الثاني تأكيد للأول فلا فاعل له أصلاً وإلا فسد اللفظ؛ إذ حقه أن يقول حينئذ: أتاك أتوك، أو أتوك أتاك هذا.

(قوله: أي: اسماً ظاهراً) يعني: ظاهراً غير مقصور عليه؛ إذ لا يجري في الظاهر المقصور عليه ولا في ضمير كذلك؛ إذ يتعين في ما ضرب وأكرم إلا زيد وإلا أنا حذف الفاعل سواء أعمل الأول أو الثاني؛ إذ لا يمكن الإضمار مع إلا؛ إذ لا يضمر إلا ولا بدونه؛ إذ يفوت القصر هذا، فإن قلت: قوله ظاهراً، لا يتناول التنازع في ظاهرين، قلت: لا يتحقق التنازع إلا مع تعدد الطالب ووحدة المطلوب، وما توهمت من التنازع في المتعدد ليس إلا تنازعين فبهذا استغنيت عن أن تقول: إنه من قبيل الاقتصار على أقل المراتب (عصام). (قوله: إذ المتقدم عليهما الخ) فيه تعريض للرضي حيث قال: لا حاجة إلى قوله: بعدهما، ففي الجزائرية: إنه إشارة إلى رد بعض الشارحين حيث جوز التنازع في صورة التقديم عليهما إذا كان النزاع في المفعولية، وفي صورة التوسط بينهما إذا كان النزاع أيضاً في المفعولية، والأول اقتضى الفاعل والثاني المفعول، والشارح الرضي جوز الصورة الأولى من الصورتين، ونحن رجحنا كلامه بما حاصله: أن طلب الفعلين لذلك المفعول المتقدم على السوية ولا يرجح الأول بقربه؛ إذ لو كان القرب علة مرجحة لكان في صورة وقوعه بعدهما معمولاً للفعل الثاني فقط، ولم يقع فيه النزاع بين الفريقين وهذا الكلام بعينه جار في صورة التوسط فلا تغفل انتهى. وقوله: معمول للفعل الأول؛ يعني: أن الفعل الأول يأخذه قبل وجود الثاني فلا مجال للثاني للنزاع (عصام). (قوله: إذ هو يستحقه قبل الثاني الخ) وقد زيفه في الامتحان بأن دعوى تقدم استحقاقه على استحقاقه دون وجوده تحكم، فالصواب ما قاله الشريف: إن إعمال كل واحد ههنا أيضاً جائز، لكن المختار عند الفريقين إعمال الأول والثاني. (قوله: سواء اعتبر التنازع) شرط بعضهم في التنازع أن يكون الفعلان متقاومين احترازاً من ضرب ضرب زيد؛ إذ التأكيد لا يقاوم المؤكد لكونه تابعاً فليس هذا من باب التنازع، وكذا إذا كان الاسم الظاهر متقدماً أو متوسطاً؛ لأن الفعل المتأخر لا يقاوم المتقدم في العمل، وبعضهم بمجرد صحة كونه في موقعه معمولاً فكل منهما على البدل فاعتبر التنازع في صورة التقدم والتوسط، وأما التأكيد فلكونه عين المؤكد خرج بقوله: الفعلان. (قوله: إذ هو طالب الخ) بخلاف صورة تأخر الاسم عنها فإنه حين تحقق الأول المطلوب مفقود وحين تحقق المطلوب المزاحم موجود، وكذا الحال في التعليل الثاني. (قوله: وهو مؤثر الخ) هذا على تقدير تنزيل التأثير الاصطلاحي منزلة التأثير الحقيقي. (قوله: لوقوعه) أي: لوقوع مدلوله متلبساً بخصوصه من الإفراد والتثنية، أو لعمومه مع قطع النظر عنها كما في حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً فإن منطلقين أو منطلقاً يتوجه إليه معنى كلا الفعلين من غير ملاحظة خصوصية الإفراد والتثنية، وعند اعتبار الخصوصية لا يتوجه إليه إلا أحدهما. (قوله: أما بحسب الأصل والطبع) الأصل ما يبتنى عليه، والطبع السجية التي جبل عليها الإنسان، والمراد الحالة التي وقع عليها الفعلان كما في قولهم: ليوافق الوضع الطبع؛ فالمعنى: أن توجه الفعلين إلى مدلول الاسم إما بحسب ما يبتنى عليه تحققهما؛ أي: تلفظهما وهو الحالة التي وقعا عليها فإنهما لما وقعا على شيء واحد صار ذلك الشيء طرفاً لنسبتهما، وهذا بناء على أن الألفاظ موضوعة للأعيان الخارجية على ما هو المشهور. (قوله: أو بحسب التصوّر السابق) أي: توجه الفعلين بحسب المعنى إلى مدلول الاسم، إما يجري فيه النزاع بين الفريقين سواء اعتبر التنازع بين الفعلين كما اعتبر بعضهم أو لم يعتبر. (قوله: إذ هو يستحقه قبل الثاني) أو هو طالب والاسم مطلوب والمزاحم مفقود، أو هو مؤثر والاسم قابل والمانع مرتفع. (قوله: ومعنى تنازعهما فيه أنهما بحسب المعنى يتوجهان إليه) لوقوعه بخصوصه أو بعمومه طرفاً لنسبتهما، وإنما قلنا: بالعموم ليدخل فيه مثل حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً، ولا يخفى أن ذلك التوجيه إما بحسب الأصل والطبع أو بحسب التصور السابق على التحقيق بمرتبتين؛ إذ لا نزاع بالفعل حال تحقق الفعلين لوجدان كل منهما معموله، ولا حال التصور الذي هو مبدأ للتحقق. (قوله: ويصح أن يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع) أي: لا يأبى من حيث إنه واقع في ذلك الموضع

واحد منهما[1] على البدل[2]، فحينئذ لا يتصور تنازعهما في الضمير[3] المتصل، لأنّ[4] المتصل الواقع بعدهما[5] يكون متصلاً بالفعل الثاني، وهو[6] مع كونه[7] متصلاً بالفعل الثاني لا يجوز أنْ يكون معمولاً للأول[8] كما لا يخفى. وأما الضمير المنفصل[9] الواقع بعدهما[10]، نحو: ما ضَرَبَ وأَكْرَمَ إلاَّ أنَا[11]، ففيه تنازع[12]. لكن لا يمكن قطعه

(١) أي: من الفعلين. (٢) نحو: ضربت وأكرمت زيداً. (٣) أي: الفعلين. (٤) علة لا يتصور. (٥) أي: الفعلين. (٦) حال. (٧) أي: المتصل. (٨) أي: الفعل الأول. (٩) إن كان مرفوعاً. (١٠) أي: الفعلين. (١١) أو أنت. (١٢) أي: الضمير المنفصل.

أن يكون معمولاً لكل منهما ليتصور النزاع، ولا يخفى أن منطلقاً في حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً لا يأبى عن وقوعه معمولاً للفعل الثاني، بل يأبى عن ذلك تثنية المفعول الأول والتخالف بين المفعولين، وأن الضمير المتصل بالفعل من حيث إنه واقع في ذلك الموضع يأبى عن وقوعه معمولاً لغير ذلك الفعل فظهر الفرق بينهما.

بحسب تصور معنى الفعلين السابق على تحققهما بمرتبتين وهذا بناء على أن الألفاظ موضوعة للصور الذهنية، وتحقيقه أنه لا شك في أن تركيب الكلمات وتحققها على وفق ترتيب المعاني في الذهن، فلا بد من تصورها وحضورها في الذهن، ثم إن تصور تلك المعاني على نحوين تصور متعلق بتلك المعاني على ما هي عليه في حد ذاتها مع قطع النظر عن تعبيرها بالألفاظ، وهو الذي لا يختلف باختلاف العبارات، وتصور متعلق بها من حيث التعبير عنها بالألفاظ وتدل عليها دلالة أولية، وهو يختلف باختلاف العبارات، والتصور الأول مقدم على التصور الثاني مبدأ له. كما أن التصور الثاني مبدأ للتكلم. والتنازع بين الفعلين بحسب المعنى إنما هو في التصور الأول لعدم تعدد متعلقها فيه، لا في التصور الثاني ولا في التعبير لتعدد متعلقها في الحالين. (قوله: ليتصوّر النزاع): لأن نزاع الفعلين بحسب العمل فرع كون الاسم بخصوصه قابلاً لمعمولية كل منهما في ذلك الموقع فما قيل: إنه لا حاجة إلى اعتبار قيد الحيثية لإدخال المثال المذكور في حد التنازع؛ لأن منطلقاً أو منطلقين يصح وقوعه معمولاً لكل منهما على البدل؛ لأن إفراده أو تثنيته لا يلزمانه حتى يلزم شيء منهما صحة وقوعه معمولاً لما ينافيه فخروج عن مظان التحقيق؛ لأن المعمولية صفة الكلمة المخصوصة من حيث تركيبها مع عاملها، فلا يصح كونه معمولاً لكل منهما مع قطع النظر عن الإفراد والتثنية. (قوله: إن منطلقاً الخ) هذا على تقدير أن يكون النزاع في منطلقاً وأعمل فيه حسبني على رأي الكوفية، وأظهر منطلقين مفعول حسبتهما، وعلى تقدير أن يكون النزاع في منطلقين، فنقول: إن منطلقين لا يأبى عن وقوعه معمولاً للفعل الأول، بل يأبى عنه إفراد مفعوله الأول والتخالف بين مفعوليه. (قوله: يأبى عن وقوعه معمولاً لغير ذلك الفعل)؛ لأن المتصل لا يكون معمولاً إلا لما يتصل به. (قوله: فظهر الفرق بينهما)

إعمال الأول بخلاف المؤخر، ولعل وجهه اتفاق أولوية تقدم العامل ومرجوحية تأخره مع الفصل في البعض انتهى. وقوله: ومعنى تنازعهما فيه؛ أي: في الظاهر الواقع بعدهما، وهذا شروع في بيان فائدة التقييد بقوله: ظاهراً. (قوله: بحسب المعنى يتوجهان إليه) أي: معاً من غير أن يكون توجه أحدهما قبل توجه الآخر فلا يرد أن التعريف يصدق على توجه الفعلين إلى المتقدم عليهما وإلى المتوسط بينهما، وتحرير ما ذكروا ههنا: أن معنى الفعلين يتوجهان إلى مدلول ذلك الاسم الظاهر الواقع بعدهما ملتبساً بخصوصه من الإفراد والتثنية، أو بعمومه مع قطع النظر عنهما طرفاً لنسبتهما، فيدخل فيه مثل: حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً، فإن معنى منطلقاً يتوجه إليه معنى كلا الفعلين من غير ملاحظة خصوصية الإفراد، وعند اعتبار الخصوصية لا يتوجه إليه إلا الأول كما سيأتي، ثم إن توجه الفعلين بحسب المعنى إلى مدلول ذلك الظاهر إما بحسب الأصل والطبع، وهو الحالة التي وقع الفعلان عليها وهو وقوعهما في الخارج على شيء واحد، فإنه حينئذ صار ذلك الشيء الذي هو مدلول الظاهر طرفاً للنسبة، وهذا مبني على أن الألفاظ موضوعة للأمور الخارجية كما هو مذهب الشافعية، أو بحسب التصور السابق على التحقق؛ أي: تلفظ الفعلين بمرتبتين، وهذا بناء على أنها موضوعة للصور الذهنية كما هو مذهب الحنفية (سيد). (قوله: على البدل) أي: لا على الاجتماع والمعية؛ إذ لا يجوز اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد، وهم يجرون العوامل النحوية مجرى المؤثرات الحقيقية. وقوله: فحينئذ؛ أي: حين إذ كان معنى التنازع في الظاهر ما ذكر واعتبر فيه صحة كون المتنازع فيه معمولاً مع وقوعه في مكانه. وقوله: في الضمير المتصل مطلقاً؛ أي: سواء كان ضمير غائب أو مخاطب أو متكلم، وسواء كان ضميراً مرفوعاً أو غيره. (قوله: لا يجوز أن يكون معمولاً للأول)؛ إذ لا يطلب فعل أن يكون رافعاً لما اتصل بفعل آخر كما لا يخفى. وقوله: ما ضرب وأكرم إلا أنا اعترض عليه بأنه كيف يصح إسناد الفعل الغائب إلى ضمير المتكلم؟ وأجيب: بأنا لا نسلم أن الفعل غائب؛ لأن غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند إليه، فالفعل في نحو: ما يقوم إلا أنا وإلا أنت، لا يكون غائباً، ولو سلم فالمسند إليه

بما هو طريق القطع عندهم[1]، وهو إضمار الفاعل[2] في الأول[3] عند البصريين، وفي[4] الثاني[5] عند الكوفيين، لأنه[6] لا يمكن إضماره[7] مع (إلاَّ) لأنه[8] حرف لا يصح إضماره ولا بدونه[9] لفساد المعنى، لأنَّه[10] يفيد، نفي الفعل عن الفاعل، والمقصود[11] إثباته له. ومراد[12] المصنف بالتنازع ههنا[13]: ما[14] يكون طريق قطعه[15] إضمار[16] الفاعل، فلهذا خصه بالاسم الظاهر[17]، وأما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي: يقطع بالحذف، وأما على مذهب الفراء: يعملان معاً، وأما[18] على مذهب غيرهما

(١) أي: عند النحاة. (٢) إذا اقتضاه. (٣) أي: في الفعل الأول. (٤) أي: إضماره في الثاني. (٥) الفعل. (٦) علة لقوله: لا يمكن قطعه. شأن. (٧) أي: ضمير المنفصل. (٨) إلا. (٩) أي: ولا يمكن. (١٠) الإضمار بدون إلا. (١١) أي: مقصود المتكلم. حال من فاعل يفيد. (١٢) حال من فاعل لا يمكن. (١٣) أي: في موضع التنازع في الفاعل. (١٤) تنازع. (١٥) أي: التنازع. (١٦) لا حذف الفاعل وإضماره. (١٧) حيث قال: اسماً ظاهراً. (١٨) جواب إما.

في الحقيقة هو المستثنى منه العام المحذوف وهو غائب (مطول)، وحكم الظاهر الواقع بعد إلا كحكم المنفصل مثل: ما ضرب وأكرم إلا زيد. (قوله: ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه) أي: رفعه وإزالته بإعمال الأول أو الثاني، وهذا إذا كان المتنازع فيه مرفوعاً منفصلاً أما إذا كان منصوباً منفصلاً؛ نحو: ما ضربت وما أكرمت إلا إياك، ففيه تنازع يمكن قطعه بأن حذفت المفعول مع إلا من الأول مع إعمال الثاني، أو من الثاني مع إعمال الأول؛ إذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل، وكذا المجرور المنصوب لمحل نحو: قمت وقعدت بك، فعلى هذا يجوز التنازع في المضمر المنفصل المنصوب والمجرور لا سيما إذا تقدم ذلك الضمير على العاملين؛ نحو: إياك ضربت وأكرمت، وبك قمت وقعدت، فافهم[1]. (قوله: وهو إضمار الفاعل الخ) أي: طريق قطع التنازع في الفاعلية عند الجمهور عبارة عن إضمار الفاعل الخ، والإضمار هنا بمعناه الاصطلاحي وهو إيراد الضمير سواء كان بارزاً أو مستتراً إلا اللغوي وهو الاستتار. (قوله: لأنه حرف لا يصح إضماره) أي: استتاره وإيراده بارزاً ليس مذهب الفريقين، وبهذا يتم التقريب لكن في الجزائري أن هذا التعليل إنما يجري في الضمير المنفصل المقترن بإلا كالمثال المذكور، وأما إذا كان الضمير منفصلاً بدون إلا نحو: زيد عمرو ضاربه ومكرمه هو، وأقائم أو قاعد أنت، فغير جار[2] فيه فالدليل خاص والمدعى عام (نعمه). اللهم إلا أن يقال: هذه مناقشة في المثال لا تجدي كثير نفع. (قوله: ولا بدونه) أي: لا يمكن إضمار الفاعل بدون إضمار إلا لفوات الحصر المقصود؛ وذلك لأن الإضمار بدون إلا يفيد الخ وظاهر العبارة يشعر بأن الإضمار بدون إلا ممكن وليس كذلك (عصمت). (قوله: ومراد المصنف بالتنازع ههنا الخ)؛ ولأنه بصدد بيان أحكام الفاعل والتنازع الذي هو من أحكامه هو التنازع في الفاعلية ويكون طريق قطعه إضمار الفاعل بخلاف

(١) فإن قول المصنف ظاهراً غير وارد مورده، وفيه ما سيأتي في الشرح فانتظره. (٢) مع أن الحق جريان التنازع في مثل هذا أيضاً.

(قوله: لأنه حرف لا يصح إضماره) أي: استتاره كاستتار الضمير هكذا قالوه، وفيه أن الفاعل هو المتكلم وهو لا يستتر في الماضي، نعم لو كان بدل أنا هو أو كان الواجب هو الإتيان بالضمير الغائب لكان الأمر كذلك فالأنسب أن يقال: لا يمكن الإضمار إما بطريق الاتصال؛ فلأن الضمير لا يتصل إلا بعامله، أو بما هو كجزء له وإلا ليس عاملاً ولا جزء له، وإما بطريق الانفصال؛ فلأنه في صورة المتنازع فيه وكل من الفريقين التزموا الغاء أحد العاملين

أي: بين منطلقاً وبين الضمير المتصل حيث يتصور النزاع في الأول دون الثاني. (قوله: أي استتاره الخ) لما كان الإضمار في الاصطلاح على إيراد الضمير بارزاً كان أو مستتراً ولا يصح إرادته ههنا؛ لأن إيراده بارزاً مع إلا ممكن ولا يتوقف ذلك على أن يصح إضمار إلا أيضاً حملوه على المعنوي اللغوي؛ أعني: الاستتار. (قوله: وفيه أن الفاعل الخ) فلا يصح قوله: كاستتار الضمير، وفيه أيضاً أن المدعي نفي الإضمار بالمعنى الاصطلاحي؛ لأنه طريق القطع عندهم وهو أعم من الاستتار، والدليل إنما ينفي صحة الاستتار فلا يتم التقريب. (قوله: لو كان بدل أنا هو) بأن يقال: ما ضرب وأكرم إلا هو. (قوله: أو كان الواجب الخ) أي: كان الواجب عند إضمار الفاعل في أحد الفعلين الإتيان بالضمير الغائب. (قوله: لكان الأمر كذلك) أي: يصح قوله: استتار الضمير الغائب فإن الغائب يستتر في الماضي. (قوله: فالأنسب) أي: في بيان امتناع إضماره مع إلا إنما قال: فالأنسب؛ لأنه مناقشة في المثال لا تجدي كثير نفع فإنه لو أبدل بالضمير الغائب أو بالاسم الظاهر اندفعت المناقشة؛ ولأنه لو حمل عبارة الشارح رحمه الله على أن المراد بالإضمار التعبير عنه بالضمير الغائب عن إلا أنا كما هو طريق القطع عند النزاع في الفاعلية حيث يورد الضمير نائباً عن الاسم الظاهر؛ نحو: ضرباني وأكرمني الزيدان ولا يورد ذلك الاسم بعينه، والمعنى: لا يمكن التعبير عن الفاعل الذي هو أنا بالضمير مع إلا؛ لأنه حرف لا يصح التعبير عنه بالضمير فإنه مختص بالأسماء، ولا بدون إلا بأن يعبر عن المنفصل بالمتصل لفساد المعنى لتم البيان بلا كلفة. (قوله: إلا بعامله) كضربت أو بما هو كجزء له؛ نحو: ضربتك. (قوله: وإلا ليس عاملاً ولا جزء له) فلا يمكن اتصال الضمير مع وجوده. (قوله: فلأنه في صورة المتنازع) أي: فلأن

إلا في المفعول لضرورة ملجئة إلى ترك الإلغاء فيه، ولا يظهر الإلغاء إلا بالحذف أو بالإضمار المخالف للمتنازع فيه هذا إذا كان الفعلان متوافقين في اقتضاء الرفع، أما إذا كانا متخالفين فيتعين الإضمار كقولك: ما ضربت إلا أنت، وما أكرمت إلا إياك، ولا يخفى أن عدم صحة القطع في بعض صور الضمير كاف في عدم صحة التعميم. (قوله: ومراد المصنف بالتنازع الخ)؛ لأن المناسب لما هو بصدده؛ وذلك لأنه يخالف ما يقتضيه الأصل السابق على رأي البصرية فاحتيج إلى الاستثناء، ويوافقه على رأي الكوفية فيكون من تفاريع الأصل السابق، وأما ذكر المفعول فلتتميم البحث. (قوله: فلهذا خصه بالاسم الظاهر) إن قلت: حكم الاسم الظاهر الواقع بعد إلا حكم الضمير المنفصل فلا بد من تخصيص الظاهر. قلنا: لعل

مطلق التنازع، فإنه من أحكام الفعلين، وأما ذكر المفعول فلتتميم البحث. (قوله: فعلى مذهب الكسائي بقطع بالحذف) أي: بحذف الفاعل من الأول مع إعمال الثاني كما هو مذهبه، وفي الامتحان: أن الكل يوافقه ههنا، صرح به شراح اللباب ولب الألباب فلا وجه لقول الشارح: أنه لا يمكن قطعه على مذهب غيرهما، فلذا وجهه العصام بأن معنى قوله: وأما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه على ما هو مذهبهم، لا أن مذهبهم عدم إمكان قطع النزاع. (قوله: وأما على مذهب الفراء الخ) واعلم أن هذا؛ أي: تشريك الرافعين في الإعمال رواية مشهورة عن الفراء، وأما رواية المتن المشار إليها بقوله: وجاز خلافاً للفراء رواية غير مشهورة عنه نبه عليه في شرح الألفية وسيصرح به الشارح فلا تغفل.

الضمير المنفصل الذي يؤتى في أحد الفعلين للفاعل المتكلم مع الكائن في صورة الفاعل المتنازع فيه متحد معه؛ إذ صيغة الضمير المرفوع المنفصل للمتكلم منحصر في أنا نحو: ما ضرب إلا أنا، وما أكرم إلا أنا، وكل من الفريقين التزموا في قطع التنازع إلغاء أحد العاملين من المتنازع فيه إلا عند الضرورة، ولا يظهر الإلغاء إلا بالقول: بحذف معمول أحدهما: نحو: ضربت وأكرم زيداً، أو بإيراده ضميراً مخالفاً في صورة المتنازع فيه نائباً عنه كما في ضرباني وأكرمني الزيدان؛ إذ لو ذكر المعمول المظهر لكل منهما؛ نحو: ضربت زيداً وأكرم زيداً وأورد الضمير في صورة المتنازع فيه كان لكل منهما معمول مثل معمول الآخر على السواء، فلا يظهر كون أحدهما ملغى والآخر معملاً، ولا شك أن كلا طريقي الإلغاء منتف فيما نحن فيه، فلا يمكن القطع بطريق الانفصال أيضاً. (قوله: إلا في المفعول الخ) كما في حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً. (قوله: وهذا إذا كان الفعلان الخ) أي: عدم إمكان ظهور قطع التنازع في الضمير المنفصل الواقع بعدهما إذا كانا متوافقين في اقتضاء الرفع لامتناع الحذف والإضمار المخالف للمتنازع فيه، أما إذا كانا مختلفين فتعيين القطع بالإضمار المخالف للمتنازع فيه، وكذا إذا كانا متوافقين في اقتضاء النصب فإنه يتعين الحذف لظهوره لم يتعرض له المحشي. (قوله: ولا يخفى أن عدم الخ) دفع لما يتوهم ظاهراً من أنه في بعض التنازع في الضمير المنفصل يمكن قطع التنازع بالحذف أو بالإضمار كما عرفت، فلا يصح إخراج التنازع في الضمير مطلقاً عن قاعدة التنازع بالتقييد بقوله: ظاهر. (قوله: في بعض صور الضمير) وهو الضمير المتصل والمنفصل المرفوع. (قوله: في عدم صحة التعميم) أي: تعميم الاسم وعدم تخصيصه بالظاهر بأن يقال: إذا تنازع الفعلان اسماً بعدهما. (قوله: لأنه المناسب) الأظهر أن يقال: المصنف رحمه الله بصدد بيان أحكام الفاعل والتنازع الذي يكون في الفاعلية، ويكون طريق قطعه إضمار الفاعل من أحكامه بخلاف مطلق التنازع؛ فإنه من أحكام الفعلين، وأما ما ذكره المحشي فبعيد؛ لأن مبحث التنازع ليس من تتمة الأصل السابق وإلا لذكره عقيبه. (قوله: لأنه يخالف الخ) أي: ما يكون في قطعه بطريق إضمار الفاعل يخالف ما يقتضيه الأصل السابق المذكور بقوله: والأصل أن يلي الفعل من امتناع نحو: ضرب غلامه زيداً على رأي البصرية حيث جوّزوا الإضمار قبل الذكر في الفاعل. (قوله: ويوافقه على رأي الكوفية) فإن إضمار الفاعل الثاني مع تأخر مرجعه لفظاً لكونه مقدماً رتبة بناء على الأصل المذكور. (قوله: حكم الاسم الظاهر الواقع بعد إلا) نحو: ما ضرب وأكرم إلا زيد. (قوله: حكم الضمير المنفصل) الواقع بعد إلا في امتناع قطع التنازع بحيث يظهر إلغاء أحد العاملين؛ إذ الحذف والإضمار كلاهما غير جائز كما مر في الضمير المنفصل وفي الإظهار لا يظهر الإلغاء، فلا بد من تخصيص الاسم الظاهر بأن لا يكون واقعاً بعد إلا لإخراجه. (قوله: لعل المراد الخ)

فلا يمكن قطعه[1]، لأن طريق القطع عندهم الإضمار[2] وهو ممتنع، لما عرفت، «فَقَدْ يَكُونُ» أي: تنازع الفعلين «فِي[3] الفَاعِلِيَّةِ» بأن يقتضي كل منهما أن يكون الاسم الظاهر فاعلاً[4] له، فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية «مِثْلُ: ضَرَبَنِي وَأَكْرَمَنِي زَيْدٌ». وقد يكون تنازعهما «فِي[5] المَفْعُولِيَّةِ» بأنْ[6] يقتضي كل منهما[7] أنْ يكون الاسم الظاهر مفعولاً[8] له[9] فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية «مِثْلُ: ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ زَيْداً[10]»، «وَ» قد يكون تنازعهما[11] «فِي الفَاعِلِيَّةِ وَالمَفْعُولِيَّةِ[12]» وذلك يكون على وجهين: أحدهما[13]: أن يقتضي كل منهما[14] فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر، فيكونان[15] متفقين في ذلك الاقتضاء مثل: ضرب وأهان زيد عمراً، وليس[16] هذا[17] قسماً ثالثاً من التنازع، بل هو اجتماع القسمين الأولين. وثانيهما: أن يقتضي أحد الفعلين فاعلية اسم[18] ظاهر، والآخر مفعولية ذلك الاسم[19] الظاهر بعينه[20]، ولا شك في اختلاف اقتضاء[21] الفعلين في هذه الصورة، وهذا[22] هو[23] القسم الثالث المقابل للأولين. فقوله[24] «مُخْتَلِفَيْنِ» لتخصيص[25] هذه الصورة[26] بالإرادة[27]، يعني: قد يكون تنازع الفعلين واقعاً في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين[28] مختلفين

(١) على مذهبهم. أي: التنازع في ضمير الفصل بطريق المذكور. (٢) خبر إن. أي: إضمار الفاعل على المذهبين. (٣) مع متعلقه خبر يكون. (٤) أو قائماً مقامه. كاملة. (٥) أي: مفعولية الاسم الظاهر أي: كونه مفعولاً. (٦) البناء طريقية. (٧) أي: فعلين. (٨) صريحاً. (٩) أي: لكل واحد من الفعلين. (١٠) مفعول صريح لزيد وعمرو صريح كدخول الجر. رضا. (١١) أي: فعلين. (١٢) معاً. (١٣) بدل من وجهين. (١٤) أي: فعلين. (١٥) أي: الفعلين. (١٦) رد على الرضي. (١٧) أي: مثال المذكور وهو ضرب وأهان زيد عمرو. (١٨) ضرب وأهان. (١٩) نحو: ضربني وأكرمت زيداً. (٢٠) حال من ظاهر. أي: بعين اسم الأول. (٢١) مصدر مضاف إلى الفاعل. (٢٢) أي: ثاني الوجهين. (٢٣) اختلاف اقتضاء الفعلين لا غير. (٢٤) مبتدأ. جواب لقدر إذا كان. (٢٥) خبر. (٢٦) أي: الصورة الثالثة. (٢٧) متعلق لتخصيص. (٢٨) إشارة إلى كون قوله: مختلفين حالاً من ضريح ضمير يكون.

فَقَدْ يَكُونُ فِي الفَاعِلِيَّةِ مِثْلُ: ضَرَبَنِي وَأَكْرَمَنِي زَيْدٌ، وَفِي المَفْعُولِيَّةِ مِثْلُ: ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ زَيْداً وَفِي الفَاعِلِيَّةِ وَالمَفْعُولِيَّةِ مُخْتَلِفَيْنِ

(قوله: وهو ممتنع لما عرفت) أي: والحال أن الإضمار الذي هو طريق القطع عند الجمهور ممتنع فيما ذكر لما عرفت آنفاً من لزوم استتار الحرف أو فساد المعنى. (قال المصنف: قد يكون الخ) الفاء جزاء الشرط والجملة جزائية، ويجوز أن يكون الفاء للاعتراض والجملة معترضة، والجزاء قوله: فإن أعملت الأول، إن كان قوله: ويختار بالواو على ما في أكثر النسخ. وقوله: ويختار إن كان بالفاء على ما في بعض النسخ، وقوله: في الفاعلية أعم مما في حكمها فيدخل نائب الفاعل، وليس لك أن تدخله في المفعولية؛ لأنه في سلك الفاعل في الأحكام الآتية دون المفعول، وقوله: فاعلاً له؛ أي: لذلك الواحد الذي اعتبر إنصافه بالاقتضاء. (قال المصنف: مثل: ضربني وأكرمني زيد) فاعل ضربني عند البصريين ضمير فيه راجع إلى زيد بعده، فإنه وإن لزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبةً إلا أنه جائز في العمدة بشرط التفسير عند الجمهور، وفاعل أكرمني عند الكوفيين راجع إلى زيد؛ لتقدمه رتبةً فقط، وهذا جائز كعكسه كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾، والممتنع ما اجتمعا (امتحان). (قال المصنف: وفي المفعولية) أراد بالمفعولية المفعول وما يشبهه؛ ليتناول مطلق المفعول والحال والمستثنى وغيرها والياء مصدرية؛ أي: كونه مفعولاً حقيقةً أو حكماً (سعد الله)، فيندرج نحو: سرت إلى كذا ورجعت راكباً (عصام). (قال المصنف: مثل: ضربت وأكرمت زيداً) مفعول ضربت محذوف عند البصريين

المراد جواز القطع بالإضمار قياساً لكن لما لم يستعمل إلا بطريق الحذف كان ينبغي أن يحذف، ولا يجاب بأنا ندعي المهملة لا الكلية لصحة المهملة على تقدير إطلاق الاسم. (قوله: وأما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه؛ لأن طريق القطع عندهم الخ) قال الشيخ الرضي:

أي: مراد الشارح رحمه الله بقوله: ما يكون طريق قطعه إضمار الفاعل أن يكون طريق قطعه ذلك قياساً، وذلك ممكن في الاسم الظاهر الواقع بعد إلا بإيراد الضمير المنفصل الراجع إلى المتنازع فيه مع إلا في أحد الماملين؛ نحو: ما ضرب إلا هو وأكرم إلا زيد، أفلا حاجة إلى التخصيص المذكور لإخراجه. (قوله: ولا يجاب الخ) عن الاعتراض المذكور بأنا ندعي القضية المهملة؛ أي: ندعي أن الاسم الظاهر إذا وقع فيه التنازع يكون طريق قطعه إضمار الفاعل، ويكفي في صدقها تحقق ذلك الطريق في بعض صور التنازع في الاسم الظاهر، فلا حاجة إلى التخصيص لا إن كل اسم ظاهر يقع فيه التنازع في الفاعلية يكون طريق قطعه الإضمار حتى يرد النقض بالاسم الظاهر الواقع بعد إلا فيحتاج إلى التخصيص.

(قوله: لصحة المهملة الخ) تعليل للنفي؛ أي: لا

يلزم البصريين في هذا المقام، أي: في مقام ما ضرب وأكرم إلا أنا أو إلا زيد متابعة الكسائي في مذهبه، لأنهم يوافقونه ههنا في أنه من باب الحذف لا الإضمار، إذ لا يستعمل إلا كذلك. (قال: فقد يكون) الظاهر بحسب اللفظ أنه جزاء، وبحسب المعنى أنه بيان لأقسام التنازع وحينئذ يكون الجزاء قوله: فإن أعملت أو المقدر الذي هو جاز إعمال كل منهما أو فيختار كما في بعض النسخ. (قوله: وليس هذا قسماً ثالثاً من التنازع المذكور)؛ لأنه تنازع في ظاهر واحد كما يدل عليه أفراد الظاهر وتنكيره أيضاً. (قال: مختلفين) حال والعامل فيه معنى فعل يستفاد من الضمير المستتر في قوله: فقد يكون لرجوعه إلى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله: إذا تنازع الفعلان لا أن العامل نفس الضمير فيكون هذا التركيب مثل هذا زيد

وجوباً؛ أي زيداً؛ لأنه لو ذكر لزم التكرار، ولو أضمر لزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة في غير العمدة، وكلاهما ممكن، وأما مفعول: أكرمت عند الكوفيين فمحذوف أو مضمر. (قوله: وليس هذا قسماً ثالثاً) وفيه تعريض للفاضل الرضي حيث قال: ولم يذكر المصنف: هذا الثالث؛ لأنه يتبين بالقسمين الأولين الخ ووجه ما قال الشارح: أن قاعدة المقسم في كل قسمة أن يكون مقيداً بالوحدة، فكأنه قال: التنازع من حيث إنه قسم واحد يكون في الفاعلية، وهذا المتنازع فيه ليس قسماً واحداً من التنازع، بل اجتماع قسمين فهو خارج عن المقسم (نعمه). (قوله: يعني: قد يكون تنازع الفعلين الخ) أشار بهذا التقدير إلى حالية مختلفين، وإلى ذي الحال وإلى العامل[1]، وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير المستتر في قوله: فقد يكون في الفاعلية؛ لرجوعه إلى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله: إذا تنازع الفعلان لا نفس الضمير كما يتبادر منه؛ لأن الضمير لا يعمل ولو رجع إلى المصدر (نعمه)، وقال العصام: إن صاحب الحال قوله في الفاعلية

(١) أعني: الفعلين المفهومين من الكلام.

يجاب؛ لأن المهملة يصح على تقدير إطلاق الاسم عن قيد الظاهر بأن يقال إذا تنازع الفعلان، اسماً ويكون المراد تنازعاً يكون طريق قطعه الإضمار؛ إذ يكفي في صدقها وجود ذلك الطريق في بعض الأسماء الظواهر فلا حاجة إلى التقييد بالظاهر لإخراج التنازع الواقع في الضمير. (قوله: قال الشيخ الرضي) تأييد لما ذكره الشارح رحمه الله من امتناع القطع على طريقة غيرهما. (قوله: أي: في مقام الخ) أي: في مقام التنازع في الوقوع لواقع بعد إلا. (قوله: في مذهبه) وهو إعمال الثاني وحذف الفاعل في الأول تحرزاً عن لزوم الإضمار قبل الذكر. (قوله: من باب الحذف) أي: حذف الفاعل من الأول. (قوله: إذ لا يستعمل إلا كذلك) أي: بالحذف. (قوله: الظاهر الخ) لقربه من الشرط والترتب، إما باعتبار العلم أو بتأويل، فلا يخلو عن هذه الأقسام؛ إذ لا ترتب لتحقق أقسام الشيء على تحققه؛ إذ تحققهما واحد حينئذ. (قوله: ويختار) عطف على الجزاء، وقوله: فإن أعملت عطف على قوله: وإذا تنازع عطف الشرطية على الشرطية. (قوله: وحينئذ يكون الخ) أي: إذا جعلته بياناً لأقسام التنازع ويكون قوله: فقد يكون مع ما عطف عليه معترضة بالفاء كما في قوله: فاعلم فعلم المرء ينفعه. (قوله: جاز إعمال كل منهما) المدلول عليه بقوله: ويختار البصريون إعمال الأول والكوفيون الثاني فيقدر قبله ويكون يختار معطوفاً عليه. (قوله: في بعض النسخ) أي: بالفاء لا يخفى ركاكة اجتماع ألفاً آت الثلاث. (قوله: لأنه تنازع) أي: التنازع المذكور في المتن تنازع في ظاهر واحد وهذا تنازع في ظاهرين فهو خارج عن المقسم، ولم يقل فهو خارج عن أقسام التنازع؛ لأن وحدة المقسم معتبرة في كل قسمة كما تقرر في محله وهذه الصورة من اجتماع القسمين؛ لأن القيد المخرج إذا كان مذكوراً في الكلام لا حاجة إلى اعتبار قيد مستفاد من خارج على أن اعتبار قيد الوحدة في كل قسمة مما يناقش فيه في محله. (قوله: كما يدل عليه) الظاهر إسقاط لفظة كما. (قوله: والعامل فيه معنى فعل يستفاد الخ) وقال الشارح الرضي رحمه الله أن قوله: فقد يكون في الفاعلية في قوة فقد يتنازعان في الفاعلية، وما ذكره المحشي رحمه الله أظهر لعدم الاحتياج إلى التأويل. (قوله: لأن العامل نفس الضمير)؛ لأن الضمير لا يعمل ولو رجع إلى المصدر. (قوله: فيكون الخ) متفرع على

في الاقتضاء وذلك[1] لا يتصور إلا إذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحداً، وإنما لم يورد[2] مثالاً للقسم الثالث، لأنه[3] إذا أخذ فعل من المثال الأول، وفعل من المثال الآخر حصل مثال القسم الثالث، وذلك[4] يتصور على وجوه كثيرة[5]، مثل: ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زَيْداً، وأَكْرَمَنِي وأَكْرَمْتُ زَيْداً، وأَكْرَمَنِي وضَرَبْتُ زَيْداً، وغير ذلك مما يكون الاسم[6] الظاهر مرفوعاً[7]. «فَيَخْتَارُ» النحاة «البَصْرِيُّونَ إِعْمَالَ» الفعل «الثَّانِي» لقربه[8] مع تجويز أعمال الأول ويختار النحاة «الكُوفِيُّونَ[9] إِعْمَالَ الأَوَّلِ» أي: إعمال الفعل الأول مع تجويز إعمال الثاني، لسبقه[10]. وللاحتراز[11] عن الإضمار قبل الذكر «فَإِنْ أَعْمَلْتَ» الفعل «الثَّانِي» كما هو[12] مذهب البصريين. وبدأ[13] به[14] لأنه[15] المذهب المختار[16] الأكثر استعمالاً[17]

(١) أي: اختلاف الفعلين في الاقتضاء. (٢) مصنف. (٣) علة لعدم الإيراد. شأن. (٤) أي: الأخذ. (٥) أي: ثمانية بل ستة عشرة. (٦) بعد الفعلين. (٧) خبر يكون. (٨) أي: لقرب الطالب إلى المطلوب. (٩) أي: أكثرهم لأن الفرّاء لا يختار إعمال الفعل بل يجوز كما سيأتي. (١٠) متعلق بيختار. (١١) علة الثاني ليختار. (١٢) أي: إعمال الثاني. (١٣) مصنف. (١٤) أي: بيان مذهب البصريين فقال: فإن أعملت الثاني. (١٥) أي: مذهب البصريين. (١٦) في هذا المقام. (١٧) تمييز.

فَيَخْتَارُ[1] البَصْرِيُّونَ إِعْمَالَ الثَّانِي وَالكُوفِيُّونَ[2] الأَوَّلَ[3] فَإِنْ أَعْمَلْتَ الثَّانِي

(١) أي: النحاة.
(٢) أي: ويختار النحاة الكوفيون آه.
(٣) أي: إعمال الفعل الأول مع تجويز إعمال الثاني سبقه وللاحتراز عن الإضمار قبل الذكر.

والمفعولية والتذكير حيث لم يقل مختلفين؛ لعدم الاعتداد بتأنيث لفظ المصدر، ولكونه مؤولاً بأن مع الفعل، أو لعدم الاعتداد بتأنيث ما لا معنى له بدون التاء كالرسالة. (قوله: وذلك يتصور على وجوه) أي: وذلك الأخذ بالتركيب يمكن على وجوه عديدة؛ وهي ستة عشر وجهاً صرح الشارح بأربعة منها في الأمثلة الأربعة، وأشار إلى أربعة أخرى بقوله: إلى غير ذلك مما يكون الاسم الظاهر فيه مرفوعاً، وترك ثمانية أخرى في مجموعة تحت اقتضاء الفعل الأول المفعول والثاني الفاعل (نعمه). (قوله: فيختار النحاة البصريون) واعلم أن البصريين: هم الخليل وسيبويه ويونس بن حبيب والأخفش وأتباعهم مثل: قطرب والمازني والزجاج وابن كيسان والسيرافي والفارسي وابن جني وغيرهم، وأما الكوفيون: فهم أبو العباس المبرد والكسائي والفراء وثعلب وأتباعهم كمحمد الأنباري، وقال الجزائري: وليس المراد من البصريين أن يكون جميعهم من البصرة، بل لو كان بعضهم من البصرة ووافقهم آخرون يسمى كلهم بصريون، بل بالتغليب فلا يراد أن الكسائي كوفي فكيف عده من البصريين انتهى، ثم إن البصري بكسر الباء المنسوب إلى البصرة بفتحها، وتمام الكلام في شروح الشافية وقوله: لقربه؛ أي: من ذلك الظاهر؛ ولعدم لزوم الفصل بالأجنبي وورود الاستعمال الشائع عليه فإذا كان هناك ثالث ورابع يختارون الأقرب فالأقرب رعاية للقرب. (قوله: مع تجويز إعمال الأول) يشير إلى أن المراد بالاختيار هو الاختيار بطريق الترجيح لا بطريق القطع والجزم (نعمه)، فليس المراد بالترجيح الواصل إلى حد الوجوب. (قوله: وبدأ به؛ لأنه المذهب المختار)؛ ولأن الكتاب في مذهب البصريين، وقال العصام: والطريقان يتعارضان من حيث القياس والترجيح للأول بحسب الاستعمال فهو أحق بالاختيار، وعلى مذهب البصرية ورد

قائماً في أن العامل فيه فعل توهمي. (قوله: لقربه) أي: لقرب الطالب إلى المطلوب، وعدم لزوم الفصل بالأجنبي وورود الاستعمال الشائع عليه، إن قلت: إذا كان القرب مرجحاً كان ينبغي أن يؤتى بجواب الشرط عند اجتماع أداتي الشرط والقسم لا جواب القسم مثل، والله إن أتيتني لأكرمتك. قلنا: القرب مرجح عند تساوي مرتبتي القريب والبعيد وليس القسم وأداة الشرط في مرتبة؛ لأن القسم أقوى في اقتضاء التصدر.

قوله: والعامل فيه معنى فعل وليس داخلاً تحت النفي. (قوله: فعل توهمي) لا فعل محقق، بل متوهم من اسم جامد. (قوله: لأن القسم أقوى الخ) ليس معناه أن القسم في نفسه أقوى في اقتضاء التصدر لما صرح به الرضي أن القسم ضعيف في نفسه؛ لأن تأثيره في معنى الجواب أقل من تأثير الشرط في جوابه؛ لأن القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه فهو كالزائد الذي يتم الكلام بدونه، والشرط مورد في جوابه معنى لم يكن فيه وهو التوقيت، بل معناه أن القسم في المثال المذكور لتقدمه على الشرط وصيرورة الشرط متوسطاً أقوى في اقتضاء التصدر والتصدر لا يتحقق بدون ما يتصدر عليه فيكون القسم أقوى من اقتضاء الجواب، فلا يكون القسم في المثال المذكور في رتبة الشرط في اقتضاء الجواب فلذلك يؤتى بجواب القسم دون الشرط مع قربه منه إلا أن الشرط لما كان أقوى في نفسه يجوز أن يأتي بجوابه أيضاً كما نص عليه في الرضي بخلاف الفعلين، فإنهما في مرتبة في اقتضاء المعمول لتأخر المعمول

«أَضْمَرْتَ[1] الفَاعِلَ» في الفعل «الأَوَّلِ» إذا[2] اقتضى الفاعل، لجواز[3] الإضمار قبل الذكر في العمدة[4] بشرط التفسير[5]، وللزوم التكرار بالذكر، وامتناع الحذف[6]. «عَلَى[7] وَفْقِ» الاسم[8] «الظَّاهِرِ» الواقع[9] بعد الفعلين، أي: على موافقته[10] إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً لأنه[11] مرجع الضمير، والضمير يجب أن يكون موافقاً

(١) جزاء الشرط. (٢) ظرف للإضمار. (٣) متعلق لأضمرت. (٤) أي: الفاعل. (٥) أ- والتفسير ذكر الفاعل لفظاً بعد الفعلين. ب- عطف على لجواز الإضمار. (٦) أي: حذف الفاعل على مذهب البصريين. (٧) إضمار كائناً. (٨) نحو: نعم رجلاً. و: ﴿قل هو الله أحد﴾. (٩) صفة الاسم إشارة إلى العهد الذهني. (١٠) أي: موافقة الفاعل المضمر الاسم الظاهر. (١١) اسم ظاهر.

أَضْمَرْتَ الفَاعِلَ[1] فِي الأَوَّلِ[2] عَلَى وُفْقِ الظَّاهِرِ[3]

(١) أي: إذا لم يجز الفاعل وإلا فلا.
(٢) أي: في الفعل الأول إن كان نزاعه في الفاعل.
(٣) كما هو مختار الكوفيون.

(قوله: لجواز الإضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير) اعلم أن الغرض من التفسير إن كان منحصراً في رفع الالتباس وإزالة الحيرة كما في ضمير الشأن وضمير نعم رجلاً وربه رجلاً فلا نزاع في جواز الإضمار قبل الذكر؛ لأن المفسر نص في كونه مرجعاً وإن لم يكن منحصراً فيه، بل كان مذكوراً؛ لكونه فاعلاً أو مفعولاً إلى غير ذلك فمنهم من منع وإن كان في العمدة؛ لأن المفسر لا يتعين أن يكون مرجعاً فلا تزول الحيرة به ومنهم من جوّز في العمدة كما نحن فيه، وقالوا: إن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر؛ لأنه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة وإن لم يكن نصاً فيه. **(قوله: وللزوم التكرار بالذكر)** وليس من باب التكرار إظهار المفعول في نحو: حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً لاختلاف اللفظ إفراداً وتثنية.

عنهما وترجح الثاني لقربه. **(قوله: اعلم الخ)** أشار ببيان الضابط إلى فائدة قيد في العمدة وإلى أن المراد بالتفسير ما يكون مفسراً في الجملة. **(قوله: في جواز الإضمار قبل الذكر في العمدة)** والفضلة نحو قوله تعالى: ﴿فَقَطَّعْنَهُنَّ سَبْعَ سَنَوَاتٍ﴾. **(قوله: لأن المفسر نص)** قامع للالتباس والحيرة في المرجع. **(قوله: لأنه قد جاء الخ)** يعني: في صورة الحذف الفاعل منتف في اللفظ وفي صورة الإضمار الفاعل موجود لكنه مبهم أزيل إبهامه بما يفسره في الجملة، ولا شك أن انتفاء الفاعل في نفسه أشنع من انتفاء تفسيره بحيث لا يحتمل غيره.

التنزيل كقوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَٰبِيَهْ﴾ فها: اسم فعل بمعنى خذ، والميم: حرف يدل على الجمع، واقرأوا: فعل أمر تنازعاً في كتابيه فأعمل الثاني؛ لقربه وحذف من الأول ضمير المفعول، والأصل: هاؤموه، قال الرضي: وجه كون الآية دليلاً للبصرية خلو الثاني عن الضمير؛ إذ لو أعمل الأول لقيل في الثاني: اقرؤوه بناءً على أن المختار حينئذٍ عند الكوفيين إضمار المفعول، ومن شواهد البصريين قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ (هندي)، وكتب على قوله: وبدأ به؛ لأنه الخ ما نصه: ينبغي ذكر هذا عقيب قوله: ويختار البصريون؛ لأن قوله: فإن أعملت الخ، نشر على ترتيب اللف، فليس فيه ابتداء بمذهب البصريين فافهم. **(قوله: أضمرت الفاعل في الفعل الأول)** ينبغي أن يقول للأول باللام بدل في؛ لأن الإضمار في الشيء جعله مستتراً فيه فلذا صح قولهم: لا يضمر الفاعل في المصدر مع أن المراد ههنا بالإضمار إيراده ضميراً متصلاً سواء كان مستتراً كما في ضمير الواحد أو بارزاً كما في ضمير التثنية والجمع، فلعل النكتة في إتيانه بفي الإشارة إلى أن المراد بالإضمار إيراد الضمير على وجه الاتصال الذي هو بمنزلة الاستتار. **(قوله: إذا اقتضى الفاعل)** أي: إن كان نزاعه في الفاعل احتراز عما إذا كان نزاعه في المفعول فإنه حينئذ لم يضمر فيه. **(قوله: لجواز الإضمار قبل الذكر)** وإنما اغتفر الإضمار قبل الذكر مع أنه لم يغتفر فيما لم يفسر بما هو محض تفسير كما في ربه رجلاً؛ لأن التركيب دار بين حذف الفاعل وإضماره قبل الذكر مع تفسيره بما ليس محض[1] التفسير، والثاني أكثر من الأول؛ لأن الثاني واقع دون الأول. **(قوله: وللزوم التكرار بالذكر)** أي: بالإظهار؛ يعني: أن في معمول الفعل الأول عنه إعمال الثاني، ثلاث احتمالات: الإضمار والحذف والذكر، فاختاروا الإضمار؛ لجوازه في العمدة، ولم يختاروا الحذف؛ لأنه يلزم حذف الفاعل من غير أن يسد شيء مسده، ولم يختاروا ذكر الفاعل؛ لأنه يوجب التكرار في اللفظ (نعمه). **(قوله: على وفق الاسم الظاهر)** حال من الفاعل؛ أي: على وفق لفظه أو على وفق

(١)كما في نعم رجلاً؛ فإنه لمحض التفسير، بخلاف ما نحن فيه، فإن التفسير فيه لغرض آخر أيضاً.

للمرجع في هذه الأمور[1] «دُونَ[2] الحَذْفِ[3]» لأنه[4] لا يجوز حذف الفاعل[5] إلا إذا سد[6] شيء مسده[7] «خِلاَفاً لِلْكِسَائِي[8]» فإنه لا يضمر الفاعل[9] في الفعل الأول بل يحذفه تحرزاً[10] عن الإضمار قبل الذكر[11]. ويظهر أثر الخلاف[12] في نحو: (ضَرَبَانِي وَأَكْرَمَنِي[13] الزَّيْدَانِ[14]) عند البصريين، وضَرَبَنِي وَأَكْرَمَنِي الزَّيْدَانِ[15]، عند الكِسائي. «وَجَازَ[16]» أي: أعمال[17] الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الأول الفاعل «خِلاَفاً لِلْفَرَّاءِ[18]» فإنه لا يجوز[19] أعمال الفعل الثاني عند[20] اقتضاء الأول الفاعل لأنه[21] يلزم

(١) أي: المذكورة. (٢) ظرف لأضمرت. (٣) أي: حذف الفاعل لتوقف الكلام عليه. (٤) شأن. (٥) وقتاً من الأوقات. (٦) أي: قام. (٧) أي: مقامه. (٨) اللام لتبين الفاعل. (٩) يعني: لا يجوز الإضمار. (١٠) مفعول له بحذف. (١١) لفظاً ومعنى. (١٢) أي: خلاف الكسائي للبصريين. (١٣) بإضمار الفاعل. (١٤) فاعل أكرمني. (١٥) فاعل بالحذف لا بالإضمار. (١٦) عند البصريين. (١٧) يشير إلى مرجع المستكن. (١٨) تلميذ الكسائي. (١٩) إن كان من الكوفيين. (٢٠) بمعنى مع. (٢١) علة عدم التجويز.

معناه، كأن يكون الفاعل لفظ نفس وتريد به مذكراً، وقوله: والضمير يجب أراد بالضمير جنسه، فلذا أظهر في موضع الإضمار. (قال المصنف: دون الحذف) صرح به؛ ليترتب عليه قوله: خلافاً للكسائي، وهذا أيضاً حال من الفاعل الذي هو مفعول أضمرت؛ أي: أضمرت الفاعل حال كونه متجاوزاً عن الحذف، فما قيل: إنه حال من فاعل أضمرت فليس بشيء. (قال المصنف: خلافاً للكسائي): وهو علي بن حمزة الأسدي من الكوفة، واستوطن ببغداد، وكان يعلم بها الرشيد ثم الأمين، قرأ على حمزة الزيات، ثم اختار لنفسه قراءة، وسئل عن وجه تسميته بالكسائي، فقال: لأني أحرمت بالكساء، وقيل: كان يتلفف بكساء حين قراءته على حمزة، فقال أصحاب حمزة له: قاله الكسائي، وعن الشافعي رحمه الله: من أراد أن يتبحر في النحو: فهو عيال على الكسائي مات سنة١٨٨. (قوله: بل يحذفه تحرزاً عن الإضمار قبل الذكر) فإن الحذف عنده دون الإضمار فيختاره عند الاضطرار، ولا يخفى أن حذف الفاعل أشنع من الإضمار، ومن ثم خطيء الكسائي في ذلك حتى قال الشيخ الرضي: أنه كالهارب من المطر إلى الميزاب، وهذه تخطئة في القياس، والتخطئة: التي لا مدفع لها هي أن العرب تضمر ولا تحذف فتقول: أكرماني وضربني الزيدان، ولا تقول: أكرمني الخ (عصام). وقوله: ويظهر أثر الخلاف؛ أي: بين جمهور البصريين والكسائي في نحو الخ؛ يعني: يظهر الفرق بين الحذف والإضمار في التثنية والجمع والتأنيث، وأما في المفرد فلا فرق نحو: ضربني أكرمني زيد، فإنه لا يعلم أن فاعل الفعل الأول محذوف أو مضمر، والشارح اكتفى بمثال التثنية لحصول المقصود به. (قوله: وجاز؛ أي: إعمال الخ) الجملة اعتراضية ذكرت لبيان قول الفراء، قال العصام: والوجه في التفسير أن يقال: أي: جاز إضمار الفاعل في الأول خلافاً للفراء، فإنه يعملهما إذا كانا متوافقين أو يضمر بعد الظاهر الخ، وإنما أعرض عما فسر به الشارح لما بينه من

دُونَ الحَذْفِ خِلاَفاً لِلْكِسَائِي[1] وَجَازَ خِلاَفاً لِلْفَرَّاءِ

(١) فإنه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزاً عن الإضمار قبل الذكر.

(قال: دون الحذف) ظرف لأضمرت. (قوله: لأنه لا يجوز حذف الفاعل) هذه مقدمة مشهورة قد اعترض عليها بأن الفاعل قد يحذف كفاعل المصدر والفاعل في نحو: ما ضرب وأكرم إلا أنا، وفي نحو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ حيث حذف بهم وهو فاعل عند سيبويه، وفي نحو: اضربن وأكرم القوم بحذف الواو أو الياء في الأول والواو في الثاني بسبب التقاء الساكنين، وقد أجيب عنها، أما من الأول فإن المصدر قد ينزل منزلة الجوامد فليس له فاعل لا لفظاً ولا تقديراً، وأما عن البواقي فبأنها من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسياً، والمحذوف في باب التنازع محذوف نسياً وفيه بحث؛ لأن المحذوف في باب التنازع لو كان كذلك لزم أن يكون المتعدي في مثل ضربت وأكرمت زيداً منزلاً منزلة اللازم فلم يكن من باب التنازع؛ لعدم اقتضاء المفعول، ولزم وجود الفعل بلا فاعل في مثل ما ضرب وأكرم إلا زيد، فالأقرب

(قوله: ظرف) أي: باعتبار الأصل فإن معنى دون المكان القريب من الشيء؛ نحو: جلست دونك وإن كان ههنا مستعملاً بمعنى التجاوز حالاً من فاعل أضمرت؛ أي: متجاوزاً عن الحذف. (قوله: قد ينزل منزلة الجوامد)؛ لأن المصدر موضوع للحدث الساذج عن النسبة إلى الفاعل فيمكن تخليته عن الفاعل لعدم اعتبار النسبة إلى الفاعل في مفهومه وإن كان لازماً له في الخارج فيمكن ذكره بدونه بخلاف الفعل فإن النسبة إلى الفاعل معتبرة في مفهومه. (قوله: فليس له الخ) قال المصنف رحمه الله في بحث المصدر ولا يلزم ذكر فاعله. (قوله: فبأنها من باب تقدير الفاعل) فنحو ما ضرب وما أكرم إلا أنا ليس من باب التنازع. (قوله: لا من باب حذفه نسياً) وهو المراد بقولنا الفاعل لا يحذف نسياً. (قوله: والمحذوف في باب التنازع الخ) ولو كان مقدراً والمقدر كالمذكور لم يتحقق التنازع لوجد أن لكل منهما معمولاً مثل معمول الآخر. (قوله: لو كان كذلك) أي: محذوفاً نسياً. (قوله: لزم أن يكون الخ)

أن يعتذر عن البواقي، أما عن مثل ما قام وأكرم إلا أنا فبأنه في عداد المستثنى، وزيه ومن تزيى بزيّ قوم فهو منهم، وأما عن نحو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾، فبأنه ليس مما ذهب إليه الجمهور، وبأنه في زيّ المفعول للزوم الجار وكون فعله في صورة ما يلزم استتار فاعله، وأما عن الأخيرين فبأن الضمة والكسرة بعض الواو والياء فكأن الفاعل غير محذوف لسدّ لجزئه مسدّ الكل. (قال: خلافاً للكسائي) أصله يخالف قول الإضمار قول الكسائي خلافاً. (قال: وجاز) الجملة اعتراضية ذكرت لبيان قول

أنه ينبغي أن يقدم حينئذ قوله: وجاز، ويقول: ويختار البصريون إعمال الثاني، والكوفيون الأول، خلافاً للفراء معهما. (قوله: خلافاً للفراء؛ فإنه لا يجوز) من التجويز؛ أي: لا يجيزه، والفراء: هو يحيى بن زياد الكوفي تلميذ الكسائي، وأخذ عن عمرو بن العلاء أيضاً، وكان يكنّى بأبي زكريا مات سنة ٢٠٧ في طريق مكة.
(قوله: عند اقتضاء الفعل الأول الفاعل) أي: عند طلبه

لما في المفصل أن المحذوف على نوعين أحدهما أن يحذف لفظاً ويراد معنى وتقديراً، والثاني أن يجعل نسياً منسياً كان فعله من جنس الأفعال الغير المتعدية كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به، واعلم أنه لو أريد بالمحذوف ما جعل منسياً في اللفظ ولا يصرح به أصلاً اندفع هذا البحث فإن المحذوف في التنازع لا يظهر أصلاً بخلاف الأمثلة المذكورة فإنه يجوز الإظهار، أما في المثالين الأولين فظاهر، وأما في المثالين الأخيرين فإذا كان ما قبل الواو والياء مفتوحاً. (قوله: في مثل ما ضرب وأكرم إلا زيد) أي: في صورة يكون ما بعد إلا اسماً ظاهراً؛ فإنه من باب التنازع الذي يمكن قطعه على طريقة البصريين والكوفيين قياساً على ما مر إلا أن الاستعمال على الحذف، فلو كان المحذوف فيه نسياً لزم وجود الفعل الأول والثاني بلا فاعل، واعلم أن هذا البحث إنما يتجه لو سلم المجيب كونه من باب التنازع، أما لو جعله من قبيل ما ضرب وأكرم إلا أنا في أن كلاً منهما من باب تقدير الفاعل على ما في الرضي من أن المنفصل والظاهر المرفوعين الواقعين بعد إلا لا يجوز أن يكونا من باب التنازع على الوجه الذي التزم أحد الفريقين قطعه كما لا يخفى ولعل في قوله: والأقرب إشارة إلى ما ذكرنا من وجه اندفاع البحثين المذكورين. (قوله: فبأنه من عداد المستثنى) خلاصة الاعتذار من الأولين أن المراد بقولنا: والفاعل لا يجوز حذفه إن الفاعل إذا كان باقياً على صرافته ولا يكون فيه شائبة الفضلة لا يجوز حذفه وفي المثالين مشابه للفضلة، أما في الأول فلكونه في زي المستثنى ولباسه، وأما في الثاني فلكونه مدخول الجار لزوماً وكون فعله كأن الفاعل مستتر فيه وخلاصة الاعتذار عن المثالين الأخيرين أنهما داخلان في سد شيء مسده. (قوله: أصله يخالف قول الإضمار) برفع الأول ونصب الثاني؛ إذ لا وجه لتقديم المفعول على الفاعل، فعلى هذا اللام الجارة الداخلة لتقوية العمل في الكسائي داخلة على المفعول وهو الظاهر لتكون هذه الجملة من أحوال الإضمار الذي فيه الكلام صريحاً واللام داخلة على الفضلة كما هو الأصل فحذف الفعل مع الفاعل للإيجاز وأقيم المصدر مقامه وزيدت اللام في المفعول لتقوية العمل فصار خلافاً لقول الكسائي، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه والجملة المقدرة اعتراضية ويجوز أن يقال: أصله تخالف الكسائي على صيغة الخطاب خلافاً على أن تكون الجملة حالاً من فاعل أضمرت ولم يرضه المحشي رحمه الله وإن كان أقل تقديراً؛ لأن المخالفة صفة القولين بالذات والقائل موصوف بها تبعاً.

على تقدير إعماله[1]: إما[2] الإضمار قبل[3] الذكر[4] كما هو مذهب الجمهور[5]، أو حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي، بل[6] يجب عنده[7] إعمال الفعل الأول، فإن اقتضى الثاني الفاعل أضمرته[8]، وإن اقتضى المفعول[9] حذفته[10] أو أضمرته، تقول: ضَرَبَنِي وَأَكْرَمَانِي الزَّيْدَانِ، وضَرَبَنِي وأَكْرَمْتُ الزَّيْدَانِ، أو ضَرَبَنِي وأَكْرَمْتُهُمَا الزَّيْدَانِ ولا يلزم حينئذ[11] محذور وهو الإضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل. وقيل[12]: روي عنه[13] تشريك الرافعين[14]، أو إضماره بعد الظاهر كما[15] في صورة تأخير الناصب، تقول: ضَرَبَنِي وأَكْرَمَنِي زَيْدٌ هُوَ، وضَرَبَنِي وأَكْرَمْتُ زَيْداً[16] هُوَ. ورواية[17] المتن غير مشهورة عنه «وَ[18] حَذَفْتَ المَفْعُولَ[19]» تحرزاً عن التكرار لو ذكر[20]، وعن الإضمار قبل الذكر في الفضلة[21] لو أضمر «إِنِ اسْتُغْنِيَ[22] عَنْهُ[23] وَإِلاَّ»

(١) أي فعل الثاني. (٢) خط. فاعل ليلزم. (٣) بل يجب إعمال الفعل الأول. (٤) لفظاً ورتبة. (٥) من البصريين. (٦) عطف على الحالية لا يجوز تقديره فإنه يجب آه. (٧) أي الفراء. (٨) في الفعل الثاني. (٩) فاعل لا يلزم. (١٠) أ- لأنه فضلة. ب- تقول ضربني وأكرمت زيداً بإعمال وحذف المفعول. (١١) أي وجب إعمال الأول. (١٢) قائله. هندي. (١٣) أي: عن الفراء. (١٤) أي: العاملين على سبيل البدل. (١٥) هو. (١٦) مثال لتأخير الناصب. (١٧) أي: نقل المتن. (١٨) عطف على قوله أضمرت. (١٩) إذا اقتضى المفعول. (٢٠) أي: المفعول. (٢١) أي: المفعول. (٢٢) بأن يكون العامل في غير أفعال. (٢٣) نائب فاعل استغنى.

الفاعل وأما عند اقتضاءه المفعول فيجوز عند الفراء إعمال الفعل الثاني؛ لأنه يحذف حينئذ المفعول من الأول وهو جائز. (قوله: أما الإضمار قبل الذكر) أي: لفظاً ورتبةً كما هو مذهب جمهور البصرية والكوفية، أو حذف الفاعل؛ أي: وكلاهما غير جائز عند الفراء. (قال المصنف: حذفته) أي: إن استغني عنه، أو أضمرته إن لم يستغن فلا يلزم أحد المحذورين، فإن قلت: ما بال البلغاء عدلوا عن المحجة البيضاء في ضربني وأكرمني زيد؛ أعني: ضربني زيد وأكرمني حتى لزمهم الإضمار الذي يقبح، أو الحذف أو التكرار؟ قلت: لهم دواعٍ لفظية من وزن أو سجع، ومعنوية من تقرير أو بيان اتصال بين الفعلين وتنزيلهما منزلة الواحد، وقوله: وقيل: روى عنه؛ أي: عن الفراء، والقائل الشارح الهندي. (قوله: تشريك الرافعين) أي: وتشريك الناصبين أيضاً كما نقل عن بعض شراح الرسالة، إلا أنه غير مشهور عنه كاشتهار تشريك الرافعين، فلذا أنكره بعضهم، وقوله: أو إضماره؛ يعني: روى عنه أيضاً عنه اقتضائهما الفاعل إعمال الثاني، وإضمار الفاعل في الأول بعد الاسم الظاهر. (قوله: كما في صورة تأخير الناصب) يعني: أن اقتضى الفعل الثاني المفعول، والأول الفاعل روى أيضاً عنه إعمال الثاني، وإضمار الفاعل في الأول بعد الاسم الظاهر فشبّه الصورة الأولى المروية عنه بالصورة الثانية المروية عنه أيضاً، وقوله: تقول: ضربني الخ، تمثيل لصورتي إعمال الثاني، وإضمار الفاعل للأول بعد الاسم الظاهر بالمثالين. (قوله: ورواية المتن غير مشهورة عنه) أي: الرواية التي حمل الشارح عبارة المتن عليها، فلا يرد ما أورد في بعض الحواش من أن عبارة المتن مجملة يمكن تطبيقها على جميع الروايات عنه. (قال المصنف: إن استغني عنه) أي: عن ذكر المفعول لا عن ذات المفعول، فلا يراد أن الاستغناء في الفعل المتعدي عن المفعول لا يتصور مثل: ضربني وأكرمني زيد، لا تقول: ضربته وأكرمني زيد، وقال المالكي: يجوز ذلك على قلة، وقال ابن عقيل: إنه قد جاء في الشعر كقوله:

وَحَذَفْتَ المَفْعُولَ[1] إِنِ اسْتَغْنَى عَنْهُ[2] وَإِلاَّ[3]

(١) أي: في الفعل الأول تحرزاً عن التكرار لو ذكر وعن الإضمار قبل الذكر في الفضلة لو أضمر .ج.
(٢) أي: ذكر المفعول.
(٣) أي: وإن لم يستغن عن ذكر المفعول أظهرت المفعول.

الفراء. (قوله: روي عنه تشريك الرافعين) فيلزم توارد العلتين على معلول واحد؛ وذلك غير جائز وذلك لأن العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم. (قوله: ورواية المتن غير مشهورة عنه) قال الشيخ الرضي: الرواية الصحيحة عنه تخالف ما في المتن، وهي ما ذكره قدس سره، ولك أن تجعله موافقاً للرواية الصحيحة بأن تقول: معنى إضمار الفاعل في الأول اتصاله به ويكون معنى قوله: جاز أنه جاز اتصال الفاعل بالفعل خلافاً للفراء، فإنه لا يجوّز ذلك، بل يقول بما نقل عنه، أو بأن تقول جاز إعمال الفصل الثاني فقط في جميع المواد خلافاً للفراء، فإنه لا يجوز ذلك فيما إذا اتفقا في طلب الفاعل فإنه يشترك. (قال، إن استغنى عنه) شرط استغنى عن الجزاء لتقدم ما يدل عليه.

(قوله: بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم) في دوران وجود الإعراب معها كدوران وجود الأثر مع المؤثر الحقيقي، وإنما امتنع توارد المؤثرين الحقيقيين للزوم احتياج الأثر إلى كل واحد منهما واستغنائه عنه في حالة واحدة. (قوله: اتصاله به) بقرينة قوله في الأول: فإنه ظاهر في أن الإضمار بمعنى الاستتار وليس كذلك؛ لأنه قد يكون بطريق الإبراز؛ نحو: أكرمني وضربني الزيدان فيراد منه الاتصال الذي هو قريب منه. (قوله: بل يقول بما نقل عنه) من التشريك أو بانفصال الضمير عن الأول بإيراده بعد الظاهر. (قوله: أو بأن يقول جاز إعمال الثاني فقط) قيد فقط مستفاد من ترتيب الجزاء؛ أعني: أضمرت الفاعل على الشرط كما لا يخفى وعموم الحكم بجميع المواد مستفاد من إطلاقه. (قوله: شرط استغنى الخ) على رأي البصريين وأما عند

أي: وإن لم يستغن[1] عنه «أَظْهَرْتَ[2]» أي: المفعول، نحو: حسبني[3] منطلقاً[4]، وحسبت زيداً منطلقاً، لأنه[5] لا يجوز حذف أحد مفعولي باب حسبت، ولا يجوز إضماره[6]، لئلا[7] يلزم الإضمار قبل[8] الذكر[9] في الفضلة. «وَإِنْ أَضْمَرْتَ الفِعْلَ الأَوَّلَ» كما هو[10] مختار الكوفيين «أَضْمَرْتَ[11] الفَاعِلَ فِي» الفعل الثاني لو[12] اقتضاه نحو: ضَرَبَنِي وأَكْرَمَنِي[13] زَيْدٌ، إذا جعلت (زَيْداً) فاعل (ضَرَبَنِي) وأضمرت[14] في أَكْرَمَنِي ضميراً[15] راجعاً[16] إلى زَيْدٍ،

(١) بأن يكون العامل في أفعال القلوب. (٢) جزاء الشرط. (٣) حسب فاعله مستتر. وفي بعض النسخ حسبتني بالخطاب في مفعول أول. (٤) مفعول ثاني. (٥) شأن، علة إظهار. (٦) أي: المفعول. (٧) علة عدم الجواز. (٨) لفظاً ورتبة. (٩) مثال الإضمار قبل الذكر حسبني إياه وحسبت زيداً منطلقاً .م. (١٠) أي: إعمال الأول. (١١) جزاء الشرط. (١٢) لئلا يصير الفعل الثاني عن الفاعل. (١٣) بإضمار هو في أكرمني. (١٤) أي: الفاعل. (١٥) حال من أضمرت. (١٦) وصفة لضميراً.

أَظْهَرْتَ، وَإِنْ أَضْمَرْتَ الأَوَّلَ[1] أَضْمَرْتَ الفَاعِلَ فِي[2] الثَّانِي

(١) كما هو مختار الكوفيين.
(٢) أي: في الفعل الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف من أحد فيه اكتفاء بما سبق.

(قوله: لأنه لا يجوز حذف أحد مفعولي باب حسبت)؛ لأن مفعوله بالحقيقة مضمون المفعولين؛ لأنه متعلق الحسبان والعلم فلو حذف أحد مفعوليه لزم حذف بعض الأجزاء لمفعول واحد واعترض عليه بأنه يجوز في السعة وغيرها وإن كان قليلاً؛ لأن كلاً منهما في الظاهر مفعول برأسه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ﴾ بالياء ﴿يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾؛ أي: بخلهم هو خيراً لهم. (قوله: لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر في الفضلة) اعترض عليه بأن العلة المجوّزة للإضمار قبل الذكر في الفاعل هي امتناع حذفه وهو متحقق هنا مع أن امتناع الإضمار قبل الذكر في الفضلة لا يقتضي عدم الإضمار مطلقاً لجواز الإضمار بعد الذكر، لكن فيه أنه يلزم الفصل بين المبتدأ والخبر

الكوفيين فالمقدم هو الجزاء. **(قوله: بالياء)** أي: على أن يكون الفاعل الذين يبخلون؛ إذ على تقدير أن يكون فيه ضمير راجع إلى الرسول ﷺ يكون المفعول الأول الذين يبخلون على حذف المضاف؛ أي: بخل الذين كما في تقدير القراءة بالخطاب وقد يجاب عن الاستدلال بالآية بأنه يجوز أن يكون المفعول الأول ضمير هو راجع إلى البخل بإقامة صيغة المرفوع مقام المنصوب ولا خفاء أنه تكلف ينافي الاستدلال بظاهر الآية. **(قوله: هي امتناع حذفه)** ليس العلة المجوّزة مجرد امتناع الحذف، بل مع كونه عمدة؛ فإنه حينئذ ينساق الذهن إلى كونه مفسراً بما ذكر بعده لا ملخص التفسير كما ينساق إلى ضمير الشأن وضمير ربه بسبب كون ما بعدها لمحض التفسير لجواز الإضمار بعد الذكر؛ نحو:

إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ
جِهَاراً فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ

(قال المصنف: وحذفت المفعول إن استغنى الخ) والحذف في المفعول ليس منسياً، وإلا يلزم تنزيل المتعدي منزلة اللازم فلا يتحقق التنازع بين الفعلين، وفي الوافية: وإنما لم تضمره هرباً عن الإضمار قبل الذكر، وإنما لم يهربوا منه في الفاعل؛ لوجوب ذكر الفاعل دون المفعول فارتكبوا في الفاعل؛ لوجوب ذكره الإضمار قبل الذكر مع تفسيره للضرورة، ولم يرتكبوه في المفعول لعدم الضرورة، وقوله: أي: وإن لم يستغن عنه، ولك أن تريد بعدم الاستغناء ما في حذفه التباس؛ نحو: استعنت واستعان عليّ زيد به؛ إذ لو حذف قوله: به، لزم التباس. **(قوله: أظهرت؛ أي: المفعول)** أي: جعلته اسماً ظاهراً مذكوراً يكون عين الاسم الظاهر أو مرادفه، وفي الامتحان: أريد بالإظهار خلاف الحذف بقرينة المقابلة، فإن قلت: الإظهار من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر، وهو ضعيف في جملة واحدة إلا إذا قصد التفخيم نحو: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٢﴾، وأما في الجملتين فكثير نحو: ﴿أُوذِنَ رُسُلُ ٱللَّهِ أَنَّهُ أَعْلَمُ﴾، قلت: كأن الجملتين في صورة التنازع نزلتا منزلة جملة واحدة، ولذا يفصل بين أحد الفعلين ومعمولهما بالجملة المشتملة على الفعل المتنازع (عصام). **(قوله: نحو: حسبني منطلقاً، وحسبت زيداً منطلقاً)** فإن حسبني وحسبت تنازعاً في منطلقاً الأخير، وأعمل فيه حسبت، فوجب إظهار معمول حسبني وهو منطلقاً الأول. **(قوله: لأنه لا يجوز حذف أحد معمولي الخ)** يعني: إذا كان المفعول الآخر مذكوراً على ما هو المشهور؛ وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي؛ لأن المعلوم في قولك: علمت زيداً قائماً مصدر المفعول الثاني مضافاً إلى المفعول الأول؛ أي: علمت قيام زيد، وجوز بعضهم حذف أحد مفعولي باب علمت قيام قرينة؛ لأن كل واحد منهما في الظاهر مفعول منصوب برأسه ظاهر في المفعولية كباب أعطيت، وقد جاء في القرآن والشعر قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾؛ أي: بخلهم هو خيراً لهم فحذف أولهما، وقال الشاعر:

لتقدمه رتبة[1]، فلا[2] محذور فيه[3] حينئذ، لا حذف الفاعل[4] ولا الإضمار قبل[5] الذكر لفظاً ورتبة بل لفظاً[6] فقط، وهو[7] جائز «وَأَضْمَرْتُ الْمَفْعُولَ[8] فِي» الفعل[9] «الثَّانِي» لو اقتضاه «عَلَى»[10] المذهب «الْمُخْتَارِ» ولم تحذفه وإن جاز حذفه[11]، لئلا[12] يتوهم أن مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور[13]، ويكون الضمير حينئذ راجعاً إلى لفظ متقدم رتبة، كما تقول: ضربني وأكرمته زيد، «إِلاَّ أَنْ يَمْنَعَ مَانِعٌ» من الإضمار[14] كما هو القول[15] المختار، ومن الحذف كما هو القول الغير[16] المختار «فَتُظْهِرَ»[17] المفعول فإنه[18] إذا امتنع الإضمار والحذف لا سبيل إلا إلى الإظهار نحو: حسبني[19] وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً، حيث[20]

(١) لأن رتبة قبل أكرمني. (٢) جواب إذا. (٣) أي: في رجوع الضمير في هذا المثال. (٤) كما هو مذهب الكسائي. (٥) كما هو مذهب الجمهور. (٦) أي: الإضمار قبل الذكر لفظاً. (٧) أي: الإضمار في اللفظ. (٨) فقط. (٩) متعلق بأضمرت. (١٠) من الكوفيين لأن منهم لم يضمر بل يحذفه. (١١) بكونه فضلة. أي المفعول. (١٢) علة لعدم الحذف. (١٣) عطف على قوله لم يحذف. (١٤) أي: إضمار المفعول في الثاني. (١٥) أي: مختار الكوفيين. (١٦) وهو مذهب الكسائي. (١٧) أي: إذا كان مانع من الإضمار أو الحذف. (١٨) شأن. (١٩) فإن حسبني وحسبتهما تنازعا منطلقاً. متوسط. (٢٠) علة للتمثيل.

لا تَخْلُنَا عَلَى غَرَاتِكَ إِنَّا
طَالَمَا قَدْ وَشَى بِنَا الأَعْدَاءُ

أي: لا تخلنا أذلاّء فحذف ثانيهما (نعمه). (قوله: أضمرت الفاعل في الفعل الثاني) أي: على وفق الظاهر بلا خلاف من أحد ففيه اكتفاء بما سبق، وقال العصام: لم يقل على وفق الظاهر؛ لأنه لم يكن مظنة لزوم الإفراد والتذكير، وقال: وإن أعملت الثاني أضمرت الفاعل في الثالث؛ أي: وهكذا فتذكر. (قوله: لا حذف الفاعل ولا الإضمار) تفصيل للمحذور المنفي، وقوله: بل لفظاً فقط؛ أي: لأن الظاهر المتأخر عن الضمير متقدم رتبةً؛ لكونه مستحقاً لأن يذكر بجنب الفعل الأول (عصام). وقوله: وأضمرت المفعول؛ أي: أيضاً في الفعل الثاني، والأولى ههنا أيضاً أن يقول: للثاني فتذكر، وقوله: لو اقتضاه بأن يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية كما في مثال الشرح، أو في المفعولية فقط؛ نحو: ضربت وأكرمته زيداً، ومرجع الضمير هنا مع كونه مفعولاً متقدم على الضمير رتبة، بل على الفعل الثاني؛ لكونه معمول الفعل الأول، وقوله: على المذهب المختار متعلق بأضمرت المقدر؛ أي: وأضمرت المفعول على الاستعمال المختار باتفاق الفريقين فافهم. (قوله: وإن جاز حذفه) وإنما اختير الإضمار على الحذف مطلقاً مع أن فيه إيجازاً؛ لأن إعمال الأول مع بعده إنما يصفو إذا ظهر تفريغ الفعل الأقرب عن النزاع، وظهور تفريغه بذكر مطلوبه، وفي الرضي: أن الثاني أقرب الطالبين فإذا لم يحظ بمطلوبه مع الإمكان كان الأولى أن يشتغل بما يخلفه حتى لا يظن أنه ليس بمطلوبه هذا، وقوله: ويكون الضمير حينئذ الخ، الواو: للاستئناف لا للعطف؛ يعني: يكون ضمير المفعول حين إعمال الأول، وإضماره للثاني راجعاً إلى متقدم رتبةً. (قال المصنف: أن يمنع مانع) استثناء مفرغ في الموجب لصحة المعنى كما في قرأت إلا يوم كذا؛ أي: أضمرت المفعول أو حذفته في جميع الأوقات، إلا وقت أن يمنع مانع عنهما كما في باب علمت، فحينئذ تظهر المفعول للفعل الثاني على

وَالْمَفْعُولَ عَلَى الْمُخْتَارِ إِلاَّ أَنْ يَمْنَعَ مَانِعٌ فَتُظْهِرَ،

بالأجنبي وهو قبيح. (قال: على مذهب المختار) أي: أو الوجه المختار على اتفاق الطائفتين، ولما كان الحذف وجهاً مرجوحاً حمل قوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَٰبِيَهْ﴾ على إعمال الثاني، وإلا لزم حمل أفصح الكلام على الوجه المرجوح. (قال: إلا أن يمنع مانع) أي: أضمرت في جميع الأوقات إلا وقت منع مانع.

حسبني وحسبت زيداً منطلقاً إياه. (قوله: وهو قبيح) ولا سيما إذا صارا في تقدير اسم مفرد بسبب كون مضمونها مفعولاً في الحقيقة لباب علمت. (قوله: على المذهب المختار) ولا يجوز أن يقال على الاستعمال المختار؛ لأن إعمال الثاني إذا كان مختاراً كثير الاستعمال كيف يصح أن يقال: فإن أعملت الأول أضمرت المفعول في الثاني على الاستعمال في المختار. (قوله: على اتفاق الطائفتين) أي: البصريون والكوفيون متفقون على كون إضمار المفعول على تقدير إعمال الأول مختاراً؛ لأن الثاني أقرب الطالبين فإذا لم يحظ بمطلوبه مع الإمكان كان الأولى أن يشتغل بما يقوم مقامه حتى لا يظن أنه ليس بمطلوبه وأنه موجه إلى غيره. (قوله: وإلا لزم الخ) أي: إن لم يحمل على إعمال الثاني بأن يكون كتابيه مفعول هاؤم لزم حذف المفعول في الثاني؛ أعني: أفراداً فيلزم الحمل على الوجه المرجوح اتفاقاً فهذه الآية دليل البصرية على اختيار إعمال الثاني، وكذلك قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾. (قوله: أي أضمرت الخ) يعني أن قوله: إلا أن يمنع مستثنى بحذف المضاف أو بجعل المصدر حسناً كما في: أتيك خفوق النجم.

أعمل (حَسِبَنِي) فجعل (الزَّيْدَانُ) فاعلاً له و(مُنْطَلِقاً) مفعولاً له[1]، وأضمر المفعول الأول[2] في حسبتهما وأظهر المفعول[3] الثاني وهو (مُنْطَلِقَيْنِ) لمانع وهو أنه[4] لو أضمر[5] مفرداً خالف المفعول الأول، ولو أضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله: منطلقاً، ولا يخفى أنه[6] لا يتصور[7] التنازع في هذه الصورة إلا إذا لاحظت المفعول الثاني[8] اسماً دالاً على اتصاف ذات ما[9] بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وإفراده، وإلا[10] فالظاهر أنه لا تنازع بين الفعلين[11] في المفعول الثاني، لأن الأول يقتضي مفعولاً مفرداً[12] والثاني مفعولاً مثنى، فلا يتوجهان[13]

(١) لأن الضمير يعود إلى المفرد فيجب أن يكون مفرداً. (٢) أعني: لفظ ها. (٣) على خلاف القياس. (٤) شأن. (٥) أي: في صورة المنع من الإضمار ومن الحذف. (٦) شأن. (٧) تحقيق لتصوير التنازع في مثل هذه الصورة. (٨) وهو منطلقاً. (٩) من الإفراد والتثنية والجمع. (١٠) أي: وإن لم يلاحظ اسماً وإلا. (١١) أي: حسب وحسبت. (١٢) يكون مفعوله الأول كذلك. (١٣) أي: الفعلين.

(قوله: وهو أنه لو أضمر مفرداً خالف المفعول الأول) وتأويل المفعول الأول بكل واحد بعيد. (قوله: ولو أضمر مثنى خالف المرجع) قال الشيخ الرضي: جاز مخالفة الضمير للمرجع إذا لم تلبس المخالفة بينهما قال الله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً﴾، وقبله: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾، والضمير للأولاد فيجوز حسبني وحسبتهما إياهما الزيدان منطلقاً، وفي التفريع بحث للفرق البين بين الأصل والفرع. (قوله: ولا يخفى أنه لا يتصور التنازع الخ) مبني على أن تأويل المفعول الأول بكل واحد مما لا يعبأ به.

(قوله: إذا لم تلبس) من التلبيس. (قوله: والضمير للأولاد) أي: في كن وكانت للأولاد ففي كانت إرجاع ضمير المفرد إلى الجمع. (قوله: للفرق البين بين الأصل والفرع) فإن في الأصل؛ أعني: الآية إرجاع الضمير المفرد إلى الجمع. ولا شك في جوازه لتضمن الجمع للمفرد وفي الأصل؛ أعني: ما نحن فيه إرجاع ضمير التثنية إلى المفرد والمفرد لا يتضمن التثنية.

المختار؛ أي: تجعله ظاهراً مذكوراً، فاعلم أن ههنا أربع احتمالات على ما ذكره عصمت: (١) جواز الإضمار والحذف والإظهار، فحينئذ يختار الإضمار؛ نحو: ضربني وأكرمته زيد، (٢) تعين الإضمار؛ نحو: حسبني وحسبته إياه زيد منطلقاً، (٣) تعين الحذف؛ كما في: سرت ورجعت راكباً، (٤) تعين الإظهار؛ نحو: حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً. (قوله: فجعل الزيدان الخ) الفاء لتفصيل المجمل كما في توضأ وغسل وجهه ويديه، وقوله: لمانع وهو الخ، علة لقوله: أظهر؛ أي: إنما أظهر لمانع من الإضمار والحذف لما مر إذا امتنعا فالسبيل إلى الإظهار، وقوله: لو أضمر مفرداً؛ أي: لو أضمر ثاني الثاني مفرداً بأن يقال: إياه خالف المفعول الأول مع أن مفعوليهما في الأصل مبتدأ وخبر لا يجوز المخالفة بينهما، بل يجب تطابقهما إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، وأما تأويل المفعول الأول بكل واحد فبعيد كما سيأتي. (قوله: خالف المرجع)؛ لأن المعاد مفرد، والعائد يجب أن يكون عبارة عنه ومطابقاً له؛ أي: والحذف لا سبيل إليه لما مر أنه لا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين في باب حسبت، فوجب إظهاره ولم يذكر الشارح هنا عدم جواز الاقتصار اكتفاء بما ذكره في سابق الكلام. (قوله: في هذه الصورة) أي: في صورة اقتضاء أحد الفعلين مفعولية اسم ظاهر مثنى والآخر مفعولية اسم ظاهر مفرد كمثال الشرح؛ يعني: لا يتصور تنازع حسبتهما في منطلقاً؛ لإفراده، مع كون حسبتهما طالباً للمثنى، وهذا مبني على ما مر آنفاً من كون تأويل المفعول الأول بكل واحد بعيداً لا يعتّد به. (قوله: من غير ملاحظة تثنيته وإفراده) أي: بقطع النظر عن كونه مثنى أو مفرداً؛ إذ كل من الفعلين يطلبه مفعولاً ثانياً مطابقاً لمفعوله الأول إفراداً أو تثنية، فإذا طابقت به أول مفعولي أحد الفعلين انقطع طلب الفعل الآخر له، ألا ترى أن العاملين إذا كان أحدهما يطلب الاسم الظاهر مرفوعاً والآخر يطلبه منصوباً فتنازعهما صحيح، لكن مع قطع النظر علة الإعراب، فإذا رفعته بطل طلب الناصب له، وإن نصبته بطل طلب الرافع له (سجاعي)، والى هذا أشار السيلكوتي فيما حققه ههنا بقوله: والتنازع بين الفعلين بحسب المعنى إنما هو في التصور الأول؛ لعدم تعدد متعلقهما فيه لا في التصور الثاني ولا في

إلى أمر[1] واحد فلا تنازع فيه. ولما استدل[2] الكوفيون على أولوية إعمال الفعل[3] الأول بقول امرئ القيس:

وَلَوْ أَنَّمَا[4] أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ[5] كَفَانِي وَلَمْ[6] أَطْلُبْ[7] قَلِيلٌ[8] مِنَ المَالِ

حيث[9] قالوا: قد توجه الفعلان، أعني: (كَفَانِي ولَمْ أَطْلُبْ) إلى اسم واحد وهو قليل من المال، فاقتضى[10] الأول رفعه بالفاعلية، والثاني[11] نصبه بالمفعولية، وامرؤ القيس الذي هو أفصح شعراء[12] العرب أعمل الأول، فلو لم يكن إعمال الأول أولى[13] لما[14] اختاره،

(١) لأن شرط التنازع التوجه إلى أمر واحد. (٢) واستدل إشارة إلى ضعف دليل. (٣) لكونه (أسبق) الطالبين وعدم الإضمار قبل الذكر .م. (٤) ما مصدرية اسم إن. (٥) خبر إن. (٦) عطف على جواب لو وهو كفاني. (٧) فعل مجزوم بـ لم فاعله مستتر وهو أنا. (٨) فاعل كفاني. (٩) علة استدل. (١٠) أي: الفعل الأول وهو كفاني. (١١) أي: اطلب. (١٢) وزوجة امرؤ القيس لما خلبته في الشعر طلقها. قاموس. (١٣) خبر يكن. من إعمال الثاني. (١٤) نافية.

التعبير؛ لتعدد متعلقهما في الحالين انتهى. (قوله: وإلا فالظاهر أنه لا تنازع الخ) إنما قال هكذا لاحتمال أن يأول المفعول الأول بكل واحد كما عرفته، لكنه خلاف الظاهر، وفي شرح العصام ما ملخصه: أن في العبارة إشكالاً استصعب في دفعه، وهو أنه لا يمكن تنازع حسبتهما في منطلقاً؛ لإفراده وكون حسبتهما طالباً للمثنى، ودفعه بأن يتمحّل فيقال: إن النزاع ليس في منطلقاً، بل في اسم فاعل من الانطلاق، والإفراد إنما جاء بعد قطع النزاع، وله دفع أسهل وهو أن التنازع في منطلقاً؛ ليصير بإفراده مفعول الفعل الأول، وبجعله مثنى مفعول الثاني، وإنما يمنع إفراده التنازع لو كان ملزوماً للإفراد، وفي الرضي: يلزم على إعمال الأول، قبح فصل الأجنبي بين المسند إليه والمسند هذا، ويلزم أيضاً قبح العطف على الشيء قبل ذكره بتمامه، وكأنه لم يستقبح؛ لتنزيل الفعلين منزلة فعل واحد لكمال الاتصال بينهما حتى كأنهما بمنزلة فعلهما ذلك الفاعل، أو وقعا على ذلك المفعول أو وقع هذان الأمران. (قوله: ولما استدل الكوفيون الخ) توطئة لما ذكره المصنف في المتن بقوله: وقول امرئ القيس الخ وإشارة إلى أنه جواب للكوفيين من طرف البصريين عن استدلالهم بهذا البيت على مدعاهم؛ أعني: كون إعمال الأول هو المختار، ولا يخفى أنه أراد بهذا أن هذا القول من جملة استدلالاتهم فلا ينافي لوجود أدلة أخرى لهم لإثبات دعواهم. (قوله: وامرؤ القيس الذي هو أفصح شعراء العرب): وهو سليمان بن حجر[1] بن الحارث الكندي من شعراء الجاهلية الذي قال في حقه النبي عليه الصلاة والسلام: ؟امرؤ القيس قائد الشعراء إلى النار؟؛ لأنه أول من أحكم قوافيها، وقيل: أول شعر كان علّق في الجاهلية شعر امرئ القيس، علق على ركن من أركان الكعبة أيام الموسم حتى نظر إليه ثم أحدر، فعلقت الشعراء بعده وكان ذلك فخراً للعرب في الجاهلية، وعدد من علق شعره سبعة أنفار، وأشعار الجاهلية تجب معرفتها على ما قالوا، وسيأتي عند قوله:

وَلَوْلاَ الشِّعْرُ بِالعُلَمَاءِ يُزْرِي

وفي حاشية الدر المختار: أن بلغاء العرب في الشعر ست

(١) بحاء مهملة مضمومة بعدها جيم ساكنة، والد امرئ القيس، قتلته بنو أسد.

(قوله، ولما استدل) لا يقال لقائل أن يقول: لا يجوز أن يكون من باب إعمال الأول، وإلا لزم حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول؛ لأنا نقول: الحذف لضرورة انكسار الوزن. (قال: لأدنى معيشة) المعيشة: زند كاني وآنجه زند كاني كنند، والمراد هو هذا.

(قوله: لا يقال لقائل أن يقول) في نقض دليل الكوفيين؛ يعني: أن استدلالكم بالبيت على اختيار إعمال الأول إنما يصح إذا جاز إعمال الأول فيه لكنه غير جائز لاستلزامه حمل البيت على حذف المفعول الثاني وهو وجه مرجوح باتفاق الفريقين كما مر. ولذا استدل البصريون بقوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَٰبِيَهْ﴾ على اختيار إعمال الثاني حيث لم يقل أفراده فما قيل: إن إعمال الأول مختار عند من يدعيه سواء حذف المفعول من الثاني أو أضمر ليس بشيء أو ممارضة في المقدمة؛ أعني قوله: وامرؤ القيس أعمل الأول؛ يعني: دليلك وإن دل على إعمال الأول؛ أعني: رفع قليل لكن عندنا ما ينفيه وهو لزوم الحمل على الوجه المرجوح بالاتفاق. (قوله: لأنا نقول الخ) حاصله منع الملازمة المستفادة من قوله: وإلا لزم حمل كلامه الخ؛ يعني: على تقدير إعمال الأول لا نسلم لزوم الحمل على الوجه المرجوح؛ لأن الحذف إنما يكون مرجوحاً إذا لم تكن الضرورة داعية إليه وههنا ضرورة انكسار الوزن عند الإضمار داعية إلى الحذف فما قيل: إنه إذا جاز حمل البيت على غير التنازع لا تكون الضرورة داعية إلى حذف المفعول ليس بشيء؛ لأن منعه على تقدير توجه الفعلين وإعمال الأول كما يدل عليه قضية الملازمة. (قوله: هذا) أي: لزوم الفساد.

إذْ[1] لا قائل بتساوي[2] الإعمالين، فأجاب[3] المصنف عن طرف البصريين وقال[4]: «وَقَوْلُ[5] امْرِئِ القَيْسِ (كَفَانِي[6] وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيْلٌ مِنَ المَالِ) لَيْسَ[7] مِنْهُ» أي: من باب التنازع

(١) يعني: أن الاختلاف بينهم إنما هو في الأولية. وجيه الدين. (٢) متعلق بـ قائل. (٣) جواب لما في قوله لما استدل. (٤) مصنف. (٥) أي: مقول وهو مبتدأ. (٦) وهذا المصراع، بدل من قول امرئ القيس. (٧) خبر؛ أي: قول امرئ القيس.

وَقَوْلُ امْرِءِ القَيْسِ:

كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ لَيْسَ مِنْهُ[1]

(١) أي: ليس من باب التنازع وإذا لم يكن من هذا الباب فمفعول لم أطلب محذوف تقديره: لم أطلب الملك، ويدل على هذا قوله الآتي من أنه ولكن ما أسعى لمجد مؤثل.

(قوله: وقول امرئ القيس) صرح باسمه تنبيهاً على قوة الاستشهاد وضرورة الجواب عنه. وقوله: كفاني بدل أو بيان لقول.

طبقات؛ (١) الجاهلية الأولى: من عاد وقحطان، (٢) المُخَضْرَمُون: وهم من أدرك الجاهلية والإسلام، (٣) الإسلاميون، (٤) المولّدون، (٥) المحدثون المتأخرون، (٦) من ألحق بهم من العصريين. والثلاثة الأول على البلاغة والجزالة في معرفة شعرهم رواية ودراية فرض كفاية؛ لأنه به ثبت قواعدهم التي يعرف بها الكتاب والسنة، فإن كلامهم وإن جاز فيه الخطأ في المعاني فلا يجوز فيه الخطأ في الألفاظ وتركيب المباني انتهى. (قوله: وامرئ القيس إلى قوله أعمل الأول) أي: مع أن في إعمال الأول حذف مفعول الثاني على غير المختار، قيل: هذا إشارة إلى بطلان التالي، وتقرير القياس الاستثنائي هكذا لو كان إعمال الثاني أولى لاختاره امرئ القيس الذي هو من أفصح الشعراء لكان التالي باطل؛ أي: لأنه اختار إعمال الأول، فالمقدم مثله فثبت أنه لم يكن إعمال الثاني أولى، وقوله: إذ لا قائل الخ، إثبات للملازمة؛ يعني: كلما كان الشاعر أعمل الفعل الأول لزم أن يكون إعمال الأول مختار عند الفصحاء؛ لأنه لم يكن هناك شق ثالث؛ إذ لا قائل الخ، وقال الرضي: إذ العاقل لا يختار أحد الأمرين مع لزوم مكروه له في ذلك الأمر دون الأمر الآخر إلا لزيادة حسن فيما اختاره على الآخر. (قوله: فأجاب المصنف الخ) جواب لما وإتيان الفاء في جوابه الماضي لفظاً واقع قليلاً كذا فهم من الرضي في بحث الظروف. (قال المصنف: كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيْلٌ مِنَ المَالِ الخ) البيت من البحر الطويل من عروضه الأولى المقبوضة وضربه الأول السالم، ومفردات البيتين، كلمةُ لو: حرف شرط يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره، وكلمة ما، في إنما: كافة أو موصولة، وأسعى: مضارع متكلم من السعي، والجملة من تأويل المفرد فاعل فعل محذوف وجوباً؛ أي: لو ثبت سعي كما في قوله: لو أن ذات سوار لطمتني، وأدنى من الدناءة الخساسة والقلة، والمعيشة: مصدر ميمي من عاش يعيش؛ أي: زندكاني كرد، والمراد هنا: ما يعاش به من المال، وكفاني جواب لو، والواو في ولم أطلب: للعطف على الجزاء عند الجمهور، وخلافاً لأبي علي الفارسي، ومفعول لم أطلب محذوف بدلالة البيت المتأخر كما قاله الشارح؛ أي: ولم أطلب الملك والمجد والعز، وقليل: فاعل كفاني، ومن المال: بيان للقليل وصفته؛ لما تقرر أن من إذا كانت مبنية للمعرفة فهي مع مجرورها حال منها، وإن كانت مبنية للنكرة فصفة لها، ولكنما: ما كافة، ولكن: للاستدراك أو التأكيد، والمجد: السؤدد والشرف، وتنوينه للتعظيم، والمؤثل: اسم مفعول من التأثيل؛ بمعنى:

«لِفَسَادِ المَعْنَى» على تقدير: توجه كُلٌّ من كفاني ولم أطلب إلى[1] (قَلِيْلٍ مِنَ المَالِ) لاستلزامه[2] عدم السعي لأدنى[3] معيشة، وانتفاء كفاية قليل من المال،

(١) متعلق بتوجه. (٢) علة للفساد. (٣) متعلق بالسعي.

المؤصل، يقال: مجد أثيل؛ أي: شديد محكم له أصل وثبات، وفي الرضي: أي: مؤصل مدخر لنفسي ولعقبي يرجع إليه عند التفاخر، وقد يدرك الواو للحال والإدراك الوصول، وحاصل المعنى: لو ثبت أن سعيي لأدنى معيشة؛ أي: لأقل ما يعاش به من المال لكفاني قليل منه، ولم أطلب المجد والملك، ولكن سعيي لأجل مجد ذي أصل ثابت، وقد أدركه أمثالي من أشراف القوم، وهذا[1] توجيه عدم كونه من باب التنازع، وفيه أن البيت وإن خرج بهذا التوجيه عن فساد المعنى، إلا أنه اشتمل على فساد اللفظ؛ وهو الفصل بين كفاني ومعموله بأجنبي، إلا أن يجوّز ذلك في الشعر، ولعل لهذا قال الرضي: والأظهر أن مفعول لم أطلب محذوف نسياً كما في قوله تعالى: ﴿يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ﴾. (قوله: لفساد المعنى على تقدير توجه كل الخ) وهو؛ أي: الفساد، التناقض في المفاد؛ وذلك لأن لو، لامتناع الشيء لامتناع غيره كما عرفته، فيلزم كون المثبت في سياقها وسياق جوابها منفياً، والمنفي فيهما مثبتاً؛ إذ امتناع النفي إثبات وامتناع الإثبات نفي، فعلى هذا يكون السعي لأدنى معيشة منفياً؛ لكونه مثبتاً في سياق لو وكذا جوابها، فلو توجه ولم أطلب إلى قليل لكان طلب القليل مثبتاً؛ إذ هو منفي في سياق جوابها، وهما؛ أي: أسعى لأدنى معيشة وطلب القليل واحد في المعنى، فيؤدي إلى إثبات الشيء ونفيه في كلام واحد وهذا هو التناقض، فإن قيل: إن أبا علي الفارسي كما أشرنا إليه أجاب عن طرف الكوفية بحمل الواو في ولم أطلب على الحالية فتكون الجملة حالاً من فاعل كفاني فحينئذ لم يلزم ثبوت الطلب للقليل؛ إذ التقدير حينئذ ولو كنت ساعياً لمعيشة دنية كفاني قليل من المال مع أني غير طالب له فيصير من باب التنازع بلا لزوم الفساد ويتم استدلالهم بلا إشكال، قلنا: هذا الجواب ليس بمرضي لدى أولي الألباب لوجوه من الصعاب، منها: ما في الرضي من أن الراجح في الواو العطف والمرجوح لا يصلح للاستدلال به، وقد قالوا: إذا ثبت الاحتمال سقط الاستدلال؛ أي: على إثبات شيء متنازع فيه، ومنها: ما في شرح العصام من أنه لا فائدة في التقييد بهذا الحال والإخبار بعدم الطلب؛ يعني: أن الكفاية إنما هي على تقدير السعي لأدنى معيشة، فلا يجوز تقييدها بعدم الطلب كما يشهد به الوجدان، وحمل بعضهم الواو على الاعتراض، وفيه أنه يلزم حينئذ أن لا يوجد بين الفعلين المتنازعين ارتباط، وقد قال في المغني: إنه لابد من ارتباطهما إما بالعطف أو عمل

(١) أي: ما ذكرنا من أن مفعول لم أطلب محذوف بقرينة ما بعده.

لِفَسَادِ المَعْنَى.

(قوله: على تقدير توجه كل من كفاني) الخ إن قلت: هذا إذا كان لم أطلب معطوفاً على كفاني، وأما إذا كانت الجملة حالية أو معترضة أو معطوفة على الشرطية فلا يلزم هذا الفساد. قلنا: لا يجوز الأول للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط ولا الأخيران للزوم حمل الكلام على التأكيد دون التأسيس مع أن واو العطف والاعتراض ينبو عن ذلك؛ وذلك لأن نفي السعي مستلزم لنفي الطلب، إن قلت: السعي الطلب البليغ فيكون أخص من الطلب، ونفي الخاص لا يستلزم نفي العام. قلنا: المراد بالسعي هنا الطلب مطلقاً؛ لأن الكفاية تحتاج إلى الطلب لا إلى الطلب البليغ. (قوله: لاستلزامه عدم السعي) وجعل نقيض الشرط جزاء له.

(قوله: حالية) من فاعل كفاني. (قوله: أو معترضة) بين كفاني وفاعله لبيان حال الشاعر. (قوله: أو معطوفة على الشرطية) أي: مجموع الشرط والجزاء كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾. (قوله: فلا يلزم هذا الفساد) لعدم دخوله تحت لو حتى يصير مثبتاً فيلزم ثبوت الطلب المنافي لعدم السعي. وفيه أنه على التقديرين الأخيرين لا يكون بين الفعلين المتنازعين ارتباط، وقد قال في المغني: إنه لا بد من ارتباطهما إما بعاطف أو عمل أولهما في ثانيهما؛ نحو: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا﴾، أو كون ثانيهما جواباً للأول ونحو ذلك، ولا يجوز قام قعد زيد. (قوله: للزوم تقييد الخ) هو يستلزم تقييد الجزاء بنقيضين بناء على أن الشرط أيضاً قيد كالحال. (قوله: ينبو عن ذلك) أما واو العطف؛ فلأنه يقتضي مغايرة المعطوف للمعطوف عليه، وأما الاعتراض وهو أن يؤتى في أثناء كلامين متصلين بجملة سوى دفع الإبهام ففي نبوّه بحث؛ لأنه صرح في المطوّل بأن قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾، اعتراض لا محل له من الإعراب فائدته تأكيد وجوب إتباع ملته المدلول بقوله: قبله واتبع ملة إبراهيم حنيفاً إلا أن يقال: إن الأكثر في الاعتراض أن يجيء لغير التأكيد. (قوله: وذلك) أي: لزوم حمل الكلام على التأكيد. (قوله: لأن نفي السعي مستلزم لنفي الطلب) لم يقل؛ لأنه عينه كما يدل عليه آخر كلامه؛ لأن الاستلزام كاف في إثبات المقصود فالزيادة عليه زيادة. (قوله: لأن الكفاية) أي: كفاية قليل من المال موقوف على أن يكون الطلب لأدنى وجه المعيشة ولا يتوقف على الطلب البليغ له كما لا يخفى.

وثبوت طلبه[1] المنافي[2] لكل منهما[3]، وذلك[4] (لأنَّ لَفْظَ لَوْ) يجعل مدخوله المثبت شرطاً[5] كان أو[6] جزاء أو معطوفاً على أحدهما[7] منفياً[8] والمنفي من ذلك مثبتاً، فعلى[9] هذا ينبغي أن يكون مفعول (لَمْ أَطْلُبْ) محذوفاً، أي: لم أطلب العِزّ والمجد، كما يدل عليه[10] البيت المتأخر، أعني قوله[11]:

وَلَـكِـنَّـمَـا[12] أَسْـعَـى لِـمَـجْـدٍ مُـؤَثَّـلٍ وَقَـدْ يُـدْرِكُ الـمَـجْـدَ الـمُـؤَثَّـلَ أَمْـثَـالِـي[13]

وحينئذٍ[14] يستقيم المعنى، يعني: أنا لا أسعى لأدنى معيشة، ولا يكفيني قليل من المال، ولكني أطلب المجد الأصيل الثابت وأسعى له. «مَفْعُولُ[15] مَا[16] لَمْ يُسَمَّ[17] فَاعِلُهُ» أي: مفعول فعل[18] أو[19] شبه

(١) أي: أطلب قليل من المال. (٢) صفة ثبوت. (٣) أي: من عدم السعي والانتفاء. (٤) أي: الاستلزام. (٥) مثل السعي. (٦) وهو كفاني. (٧) أي: الشرط والجزاء. (٨) مفعول ثان يجعل. (٩) أي: على تقدير قول امرئ القيس ليس من باب التنازع لفساد المعنى. (١٠) أي: على حذف المفعول. (١١) أي: قول امرئ القيس. (١٢) ما مصدرية وما بعده في تأويل المفرد. (١٣) فاعل يدرك. (١٤) أي: حين حذف مفعول لم أطلب. (١٥) مبتدأ. وإنما قدم على سائر الملحقات لأنه فاعل عند الجمهور. (١٦) أي: فعل. (١٧) أي: لم يذكر. (١٨) كقوله تعالى: ﴿خلق الإنسان ضعيفاً﴾. (١٩) مثل: زيد مضروب غلامه.

مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

(قوله: وثبوت طلبه المنافي لكل منهما) أما منافاته لعدم السعي فلما مرّ من أن المراد من السعي الطلب، وأما منافاته لعدم الكفاية فلما يدل عليه صريح الشرطية. (قوله: فعلى هذا ينبغي أن يكون) إن قلت: يلزم حينئذ عدم صحة الاستدراك بقوله: ولكنما أسعى. قلنا: لا نسلم أنه معطوف على الجزاء لجواز أن تكون الجملة حالية أو معترضة أو معطوفة على الشرطية، وحاصل البيت: أنه لم يطلب في الزمان الماضي قليلاً من المال ولا مجداً لكنه يطلب في الحال، والأزمنة الآتية المجد المؤثل، ولو سلم فنقول: صحة الاستدراك باعتبار توصيف المجد بالمؤثل أو باعتبار استمرار طلبه في الأزمنة الآتية وبيان ذلك أنه لما قال: طلبت المجد كان لمتوهم أن يتوهم أنه طلب مجداً ما في بعض الأزمنة الماضية؛ إذ من شأن العاقل القناعة، وعدم الانكباب على طلب ما يغني فدفعه بقوله: ولكنما أسعى إلى آخره، لكن يجوز أن يناقش في الوجه الأول بأن القرينة على اعتبار المجد البيت الآتي وهو مفيد

(قوله: وجعل نقيض الخ) أي: لاستلزامه جعل نقيض الشرط جزاءً بناء على أن المعطوف على الجزاء جزاء فيكون التقدير: لو إنما أسعى لأدنى معيشة لم أطلب قليل من المال. (قوله: فلما يدل عليه صريح الشرطية) فإن مفادها لزوم الكفاية للسعي الذي هو عبارة عن الطلب. (قوله: يلزم حينئذ) أي: إذا قدر مفعول لم أطلب المجد يلزم عدم صحة الاستدراك؛ لأنه عبارة عن حفظ حكم البيان منفياً كان أو إثباتاً عن أن يدخل فيه ما بعد لكن وهو يقتضي مغايرة الكلامين إثباتاً أو نفياً وعلى هذا التقدير يكون مضمون لم أطلب بعينه مضمون لكنما أسعى؛ أعني: ثبوت طلب المجد. (قوله: قلنا: لا نسلم الخ) يعني: عدم صحة الاستدراك إنما يلزم إذا كان لم أطلب معطوفاً على الجزاء داخلاً تحت لو، فيكون معناه ثبوت طلب المجد وهو ممنوع، لم لا يجوز أن يكون جملة حالية من فاعل كفاني مفيدة لتقييد الكفاية بحال عدم طلب المجد، أو معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه، أو معطوفة على مجموع الشرطية، وعلى التقادير تكون باقية على معنى السلب

أولهما في ثانيهما نحو: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا﴾ الآية، أو نحو ذلك فلا يجوز: قام قعد زيد هذا، وقال العصام في آخر الكلام: إن الحق مع الكوفيين ولا تناقض؛ لأن المعنى أنه لو كان سعي المشاهد لأدنى معيشة كفاني قليل من المال، ولم أطلبه؛ لأن القليل من المال يحصل لمثلي على تقدير القناعة[1] بأدنى المعيشة من غير طلب لمصالحة جميع الأشراف معي وإنعامهم في حقي، ولكنما أسعى لمجد مؤثل فصار الناس خصمائي، واحتجت إلى طلب قليل من المال، فرد استدلالهم بأن اختبار غير الأفصح على الأفصح من شيمة البليغ إذا دعا إليه المقام، وإسناد عدم الكفاية إلى صريح القليل أهم من إثبات طلب القليل لنفسه؛ لأن الأول ينبئ عن الشرف، والثاني عن الدناءة انتهى. (قوله: وذلك لأن لو الخ) إشارة إلى ما ذكر من الاستلزام للأمور الثلاثة؛ يعني: أن ذلك الاستلزام ثابت بناءً على أن لو لدلالته على امتناع شيء لامتناع غيره، ويجعل مدخوله المثبت منفياً نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا﴾، ويجعل المنفي من مدخوله مثبتاً؛ نحو: لو لم يفر زيد لم يخلص والفرار والخلاص مثبتان؛ لأن نفي النفي إثبات. (قوله: فعلى هذا ينبغي الخ) أي: إذا كان المعنى فاسداً على تقدير توجه كل من الفعلين إلى قليل ينبغي الخ؛ أي: يلزم أو يليق فتبصر فإنه دقيق، وقوله وحينئذ يستقيم؛ أي: وحين إذ كان مفعول لم أطلب محذوفاً ولم يتوجه إلى قليل يستقيم معنى قول الشاعر، إلا أنه لا يكون من قبيل التنازع فليس للكوفيين أن يتمسكوا به في ترجيح مذهبهم. (قال المصنف: مفعول ما لم يسم فاعله) التعبير عن مرفوع الفعل المجهول بهذا قول الجمهور وسماه ابن مالك وابن هشام بنائب الفاعل وتبعهما البركي في كتبه؛ لكونه أخصر وأظهر، قال في قواعد الإعراب: ينبغي للمعرب أن يختار من العبارات أوجزها وأجمعها للمعنى المراد، فنقول في مرفوع المجهول: نائب الفاعل، لا مفعول ما لم يسم فاعله؛ أي: لطول ذلك وخفائه؛ أي: ولصدقه على

(١) كما قيل: إذا قنعت نفسي بأيسر بلغة، من المال تكفيني إلى يوم تكفيني.

فعل لم يذكر فاعله، وإنما[1] لم يفصله عن الفاعل ولم يقل[2]: ومنه[3] كما فصل المبتدأ حيث قال[4]: و[5]منها[6] المبتدأ، لشدة[7] اتصاله بالفاعل[8] حتى سماه بعض النحاة[9] فاعلاً. «كُلُّ مَفْعُولٍ حُذِفَ[10] فَاعِلُهُ[11]» أي: فاعل ذلك المفعول وإنما أضيف إلى المفعول لملابسة كونه[12] فاعلاً لفعل متعلق[13] به. «وَأُقِيْمَ[14] هُوَ» أي: المفعول «مَقَامَهُ[15]» أي: مقام الفاعل في إسناد الفعل أو

(١) جواب لسؤال مقدر تقديره ظاهر. (٢) مصنف. (٣) أي: من المرفوع. (٤) المصنف. (٥) خبره. (٦) أي: من المرفوعات. (٧) علة عدم الفصل. (٨) لقيامه مقام. (٩) كالزمخشري وصاحب اللباب. (١٠) صفة مفعول. (١١) أي: فاعل النحوي لئلا يشكل. (١٢) الإضافة البيانية. (١٣) صفة فعل. (١٤) عطف على حذف. (١٥) اسم مكان.

المنصوب من نحو: أعطى زيد ديناراً بخلاف نائب الفاعل، وفيه أنه أيضاً يصدق على المضاف إليه الذي يقوم مقام الفاعل المضاف المحذوف كالحساب في يوم يقوم الحساب؛ أي: أهله فتدبر[1]. (قوله: أي: مفعول فعل أو شبه فعل الخ) هذا معناه الإضافي اللغوي، وفي هذا التعميم تعريض للرضي حيث قال: أي: مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله، فكأنه حمل الفعل على العامل أو أنه ذكر الأقوى (نعمه)، وإنما لم يقل: أو شبهه بالضمير؛ لدفع توهم رجوعه إلى المفعول فيفسد المعنى، ولك أن تقول: وإنما قال: أو شبه فعل بالإظهار؛ ليتأتى له التوصيف بقوله: لم يذكر فاعله، وأراد بشبه الفعل: ما يشبهه في العمل، فيشمل اسم المنسوب لا ما يعمل عمله، وهو من تركيبه؛ إذ هو بهذا المعنى لا يشمله مع أن مرفوعه داخل في نائب الفاعل، وكذا لا يشمل بهذا المعنى لمعنى الفعل بخلافه بالمعنى الأول المراد هنا، فإنه عام متناول له، وقوله: لم يذكر فاعله لا في اللفظ ولا في التقدير؛ أي: لغرض من الأغراض المذكورة في كتب المعاني كالجهل به وعدم مساعدة الوقت أو لتعينه إلى غير ذلك. (قوله: ولم يقل: ومنه) فيه إشارة إلى أن المراد من الفصل في قوله: لم يفصله، الفصل بلفظ منه، لا ترك العطف الذي هو مصطلح أهل المعاني، وقوله: بعض النحاة؛ هو الشيخ عبد القاهر الجرجاني وصاحب المفصل ومن تبعهما. (قال المصنف: كل مفعول) إيراد لفظ كل في التعريفات مع دلالته على الأفراد والمقصود في مقام التعريف هو الحقيقة والماهية غير ملائم، إلا أن الأدباء والأصوليين لم يتحاشوا من ذلك، وقال السيلكوتي: فائدة إقحام لفظة كل الأشعار بالطرد؛ أي: بكون الحد شاملاً لجميع أفراد المحدود، ثم إن كل مفعول متناول لجميع المفاعيل في قولنا: ضُرب زيد وعمراً يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً في داره تأديباً مع أن غير زيد ليس من المحدود فأخرجها بقوله: وأقيم الخ (عصام). (قوله: وإنما أضيف إلى المفعول الخ) أي: أضيف في قوله: فاعله إلى المفعول، مع أن الفاعل إنما يضاف إلى الفعل كما سبق لملابسة كونه الخ؛ يعني: فلأجل هذه المناسبة أضيف الفاعل

(١) إشارة إلى أن صدق نائب الفاعل على مثل الحساب في الآية باعتبار معناه الإضافي مع أنه غير مراد، بل هو علم مثل: عبد الله لمرفوع المجهول.

كُلُّ مَفْعُولٍ حُذِفَ فَاعِلُهُ وَأُقِيْمَ هُوَ مَقَامَهُ

بالمؤثل، فالمناسب تقدير المجد المؤثل لا تقدير المجد مطلقاً. (قوله: لشدة اتصاله بالفاعل) لقيامه مقام الفاعل واشتراكه معه في الأحكام. (قال: كل مفعول) فيه أن المنظور في التعرف الجنس لا الفرد فلا يصح لفظ كل فلعله أقحم للإشعار بالطرد. (قال: حذف فاعله) بالمعنى المذكور لا الفاعل الحقيقي، فلا يرد النقض بأنيت الربيع البقل؛ لأن الفاعل بالمعنى المذكور مذكور لا محذوف. (قال: وأقيم هو) أكد الضمير المستكن؛ لئلا يتوهم إسناد الفعل إلى قوله: مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة صفة عن الضمير.

مفيدة لعدم طلب المجد في الزمان الماضي ويكون قوله: لكنما استدراكاً وحفظاً لدخول زمان الحال والاستقبال في ذلك الحكم المنفي. (قوله: ولو سلم الخ) أي: لو سلم كونه معطوفاً على الجزاء مفيداً لثبوت طلب المجد فنقول: إن الاستدراك ليس باعتبار أصل الفعل؛ أعني: طلب المجد، بل بالنظر إلى الوصف بالمؤثل، أو الاستمرار المستفاد من صيغة المضارع؛ أعني: ولكنما أسعى هذا ولا يخفى ما في الوجهين من التكلف وكذا فيما قيل: إنه لما ذكر في البيت السابق أنه لو كان يسعى في تحصيل المال لأدنى معيشة لكفى قليل من المال، ولم يطلب المجد فربما توهم متوهم أن سعيه ليس لمجرد أدنى معيشة، بل له وللمجد، فاستدرك بجعله لمجرد المجد، والأظهر أن يقال: إن لكن ههنا لمجرد التأكيد كما في لو جاءني زيد أكرمته لكنه لم يجيء فأكدت ما أفادته لو من الامتناع كذا في مغني اللبيب والإتقان. (قوله: المنظور)؛ لأنه بيان ماهية الشيء وكشفه من غير ملاحظة الإفراد. (قوله: أقحم للإشعار بالطرد) أي: يكون الحد شاملاً لجميع أفراد المحدود فهو تصريح بما علم ضمناً واحتياطاً بناءً على أنه قد يكون التعريف بالأعم والأخص إذا كان المقصود التميز في الجملة الإقحام درا وردن جيزي درجيزي بمنف.

شبهه إليه[1] «وَشَرْطُهُ»[2] أي: شرط مفعول ما لم يسم فاعله[3] في حذف فاعله[4]، وإقامته[5] مقام الفاعل، إذا كان عامله فعلاً[6]. «أنْ تُغَيَّرَ صِيْغَةُ[7] الفِعْلِ إلَى فُعِلَ» أي: إلى الماضي المجهول «أَوْ يُفْعَلُ» أي: إلى المضارع المجهول فيتناول[8] مثل: (افْتُعِلَ وَاسْتُفْعِلَ، وَيُفْتَعَلُ وَيُسْتَفْعَلُ) وغيرها[9] من[10] الأفعال[11] المجهولة المزيد[12] فيها. «وَلاَ[13] يَقَعُ» موقع الفاعل «المَفْعُولُ الثَّانِي مِنْ» مفعولي «بَابِ[14] عَلِمْتُ» لأنه[15] مسند إلى المفعول[16] الأول إسناداً تاماً، فلو أسند الفعل إليه[17] ولاَ[18] يكون إسناده إلا تاماً لزم كونه مسنداً[19] ومسنداً[20] إليه معاً[21]، مع كون كل من الإسنادين[22] تاماً، بخلاف: أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ[23]، لأن[24] أحد الإسنادين - وهو[25] إسناد المصدر - غير تام «وَلاَ[26]» المفعول

مفعول فيه لأقيم. (١) أي: المفعول. (٢) مبتدأ. (٣) متعلق بشرط. (٤) أي: فاعل مفعول ما لم يسم. (٥) أي: فاعل مفعول ما لم يسم. (٦) خبر كان. (٧) خبر بعد التأويل. (٨) أي: التعريف. (٩) ولم يره بالغير أفعال القلوب. (١٠) بيانية. (١١) أي: المذكورات. (١٢) صفة الأفعال. (١٣) أي: لا يصح وقوعه. (١٤) هذا مذهب القدماء. (١٥) علة لعدم الوقوع. (١٦) لكونهما مبتدأ وخبراً في الأصل. (١٧) حالية. (١٨) لا يقال علم فاضل زيد في مثل علمت زيداً فاضلاً. (١٩) باعتبار إسناده إلى المفعول الأول. (٢٠) باعتبار كون الفعل مسنداً إليه. م. (٢١) في حالة واحدة وهو غير. (٢٢) أي: إسناد المفعول الثاني إلى الأول. (٢٣) فاعل ضرب. (٢٤) علة الخلاف. (٢٥) أحد الإسنادين. (٢٦) يقع موقع الفاعل.

وَشَرْطُهُ[1]: أنْ تُغَيَّرَ صِيغَةُ الفِعْلِ إلَى فُعِلَ أَوْ يُفْعَلُ، وَلاَ يَقَعُ المَفْعُولُ الثَّانِي مِنْ بَابِ عَلِمْتُ وَلاَ

(١) ثم إن لفظ المقام بالضم والمقام بالفتح جائزان لكن الأولى ههنا بالفتح على فهم من المعرب مع الفرق بينهما.

(قوله: إلى فعل؛ أي: الماضي المجهول) يعني: أنه أراد بالعلم أشهر أوصافه أو أراد بالشخص جنسه، ويجوز تقدير معطوف؛ أي: إلى فعل ونحوه. (قال، ولا يقع) أي: لا يصح وقوعه لا أنه لا يقع في الاستعمال، وإلا كان الأنسب أن يقول: لم يقع وأن لا يخصص الحكم بالمفعول الثالث من باب أعلمت؛ لأن الثاني منه أيضاً لم يقع في الاستعمال مقام الفاعل. (قال: المفعول الثاني) نقل أن المتأخرين جوزوا وقوعه موقع الفاعل، وقالوا: لا امتناع في أن يكون المسند إلى أمر مسنداً إليه لشيء آخر، نعم لا يجوز أن يكون مسنداً إليه لذلك الأمر.

(قوله: أراد بالعلم أشهر أوصافه) يعني: أن المراد بفعل لفظه فإن قلنا: بوضع الألفاظ لأنفسها وضعاً ضمنياً يكون علماً لنفسه والمراد منه أشهر أوصافه؛ أي: ما هو موصوف بزيادة الشهرة في الجملة من بين أوصافه فأفعل التفضيل ههنا للزيادة مطلقاً كما في قولك: الناقص والأشج أعدلا بني مروان، فلا يرد أن الوصف المشتهر به فعل الماضي المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول مطلقاً. (قوله: أو أراد الخ) أي: على تقدير عدم القول بالوضع الضمني. (قوله: وقالوا الخ) وهذا كما يكون الشيء مضافاً ومضافاً إليه بالنسبة إلى شيئين.

إلى المفعول، فتكون الإضافة لأدنى ملابسة ككوكب الخرقاء، ولك أن تقدر المضاف وتبقي الإضافة على ظاهره؛ أي: حذف فاعل فعله. (قوله: وأقيم هو أي: المفعول) لفظ هو تأكيد للفاعل المستتر ولذا انفصل كما في: ﴿اسْكُنْ أَنتَ﴾، وإنما أكد تنبيهاً على مكانه (عصام)، ولا ينتقض التعريف بصام نهاره حيث حذف فاعل صام وأقيم النهار مقامه؛ لأن فاعل صام لم يحذف؛ إذ المراد بحذف الفاعل أن لا يكون في الكلام مرفوع بالفاعلية، ثم إنه لابد في إقامة المفعول مقام الفاعل من عدم الخروج عن المفعولية بحسب المعنى، فلذا لم يجز إقامة المفعول له بلا لام مقام الفاعل؛ لفوات الإشعار بالعلية، والفرق بين المقام والمقام مذكور في المعرب في هذا المقام نقلاً عن أبي السعود مفتي الأنام. (قوله: وشرطه؛ أي: وشرط مفعول الخ) أو شرط حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه وقد مر نظيره، وقوله: إذا كان عامله فعلاً قيد به، فقرينة قوله: إن تغير صيغة الفعل، فترك ما كان عامله شبه فعل للعلم به بالمقايسة فشرطه إذا كان شبه فعل: أن تغير صيغة الفعل إلى اسم المفعول من ذلك الباب، ففي قوله: صيغة فعل اكتفاء. (قوله: أي: الماضي المجهول) يعني: أنه أراد بالعلم الوصف المشتهر به كما يراد بالحاتم الجواد، وبأبي حنيفة المتبحر في العلم، أو أنه محمول على التمثيل، وعلى التقديرين يشمل قوله: فعل ويفعل مثل افتعل الخ. (قوله: ولا يقع موقع الفاعل) يشير إلى أن معمول لا يقع محذوف الكلام، وفي الامتحان لا يقع؛ أي: لا يصير وخبره محذوف وفيه شيء، وقيل: إنه بمعنى لا يصح وقوعه، أو بمعنى لا يوجد مقام الفاعل المفعول الثاني الخ، ثم إن هذا الكلام استئناف جواب عما يقال: أيّ من المعمولات يصح وقوعه موقع الفاعل، وقيل: عطف على وشرطه إن تغير عطف الفعلية على الاسمية، والتوافق بين المعطوفين في الفعلية والاسمية ليس بشرط في صحة العطف

«الثَّالِثُ مِنْ» مفاعيل «بَابِ (أعلمت)» إذ حكمة حكم المفعول الثاني من[1] باب (عَلِمْتُ) في كونه مسنداً «وَالمَفْعُولُ[2] لَهُ» بلا[3] لام، لأن النصب فيه مشعر بالعِلِّية فلو أسند[4] إليه[5] فات[6] النصب، والأشعار بخلاف ما[7] إذا كان مع اللام، نحو: ضُرِبَ لِلتَّأْدِيبِ. «وَالمَفْعُولُ[8] مَعَهُ[9] كَذَلِكَ» أي: كل[10] من[11] المفعول له والمفعول معه كذلك أي:

(١) فإن للثاني. (٢) عطف على قوله المفعول ثاني نقديره لا يقع موقع الفاعل أيضاً. (٣) حال كونه. (٤) أي: الفعل. (٥) أي: إلى المفعول له. (٦) جواب لو. (٧) أي: المفعول له. (٨) أي: ولا يقع آه. (٩) نحو: استوى الماء والخشبة. (١٠) مبتدأ. (١١) بيان للثاني.

الثَّالِثُ مِنْ بَابِ أَعْلَمْتُ، وَالمَفْعُولُ لَهُ وَالمَفْعُولُ مَعَهُ كَذَلِكَ

(قال، والمفعول له والمفعول معه كذلك) لعله لم يكتف بعطف المفرد على مفرد تقدم مع اختصاره للتنبيه على صحة ادعاء أن الامتناع في المفعول الثاني، والثالث أتم من الامتناع في هذين المفعولين، وإن اتفق الكل فيه، وذلك لوضوح الدليل فيكون فيه مبالغة في ردّ من جوّز قيامهما مقام الفاعل. (قوله: بلا لام) قيل باللام أيضاً لا يتم؛ لأنه ليس من ضروريات الفعل فلا يشبه الفاعل فلا يقوم مقامه وكذا المفعول معه. (قوله: لأن النصب فيه مشعر بالعلية) لدلالته على تقدير اللام الدالة على العلية لا يقال ينبغي أن لا يقع الظرف أيضاً مقام الفاعل؛ لأن النصب فيه مشعر بالظرفية؛ لأنا نقول: ربما يحصل الإشعار بالظرفية بنفس اللفظ نعم يجوز أن يناقش بجواز إشعار القرينة بالعلية، وقيل: إن المفعول له لا يقع مقام الفاعل لكونه جواب لم، ولا يصح السؤال بلم قبل تمام الحكم، ثم اعترض بأنه يوجب امتناع ضرب للتأديب، والقول بأن المنصوب جواب لم دون المجرور تحكم، ولقائل أن يقول أيضاً أنه ليس جواباً عن سؤال نشأ عن الفعل المذكور كيف ولو كان كذلك لكان معمولاً للمقدر لا للمذكور، فمعنى قولهم: إن المفعول له جواب لم أنه مع عامله يصح أن يذكر في جواب السؤال عن اللمية، فإذا قيل لك: لم ضربت قلت: ضربت أو ضرب للتأديب. (قال، تعين) خلافاً للكوفيين وبعض المتأخرين فإنهم ذهبوا إلى أنه أولى استدلالاً بالقراءة الشاذة في قوله تعالى: ﴿لولا نزل عليه القرآن﴾ بالنصب، وقراءة أبي جعفر المدني: ﴿ليجزي قوماً بما كانوا يكسبون﴾، وقراءة عاصم: ﴿وكذلك ننجي المؤمنين﴾ على إضمار المصدر.

وإن كان حسناً، وقال العصام: ولا يبعد أن يجعل تحت الشرط؛ أي: وشرطه أن لا يقع الخ، وفيه أن جزالة المعنى يمنع عن هذا. (قوله: من مفعولي باب علمت) أراد بالباب كل فعل له مفعولان ثانيهما مسند إلى الأول، لا أفعال القلوب بخصوصها كما هو المتبادر فيشمل لملحقاتها، واحترز به عن باب أعطيت، فإن له حكماً آخر سيجيء، وقوله: إسناداً تاماً فيه تعريض للرضي، وفيه أنه لا إسناد تاماً بين المفعولين حال المفعولية؛ لأنه يمنع الربط بالغير، فيلزم أن لا يكون لما له الإسناد إعراب، كذا في الامتحان، ولعل لهذا جوزه المتأخرون بشرط عدم الالتباس؛ نحو: علم منطلق زيداً، بخلاف علم أخوك زيداً كما سيأتي. (قوله: بخلاف أعجبني ضرب زيد الخ) قال الجزائري: وهذا جواب عن مقدر تقديره: إن كون الشيء مسنداً ومسنداً إليه جائز وواقع في مثل: أعجبني ضرب زيد، فإن المصدر بالنسبة إلى الفعل مسند إليه؛ لأنه فاعله، وبالنسبة إلى المضاف إليه مسند؛ لأن المضاف إليه فاعله معنى، فهو من باب إسناد المصدر إلى فاعله، وحاصل الجواب: أن الممتنع إذا كانا تامين وههنا إسناد المصدر إلى ما بعده غير تام؛ لأن الكلام لا يتركب من المصدر وفاعله، فردّ الرضي تعليل القدماء بامتناع قيام المفعول الثاني مقام الفاعل، وهو التعليل الذي ذكره الشارح بهذا المثال مردود، وأما المتأخرون فقالوا: يجوز نيابته عن الفاعل إذا لم يلتبس كما إذا كان نكرة، وأول المفعولين معرفة نحو: ظن زيد قائماً؛ لأن التنكير يرشد إلى أنه الخبر في الأصل، وقال الرضي: والذي أراد أنه يجوز قياساً نيابته عن الفاعل معرفة كان أو نكرة واللبس مرتفع بإلزام كل من المفعولين مركزه الخ، والذي اختاره أنا ما اختاره الرضي، ومنعهم كون الشيء مسنداً ومسنداً إليه ممكن ومعارض بجواز كون الشيء مضافاً ومضافاً إليه كغلام في قولك: فرس غلام زيد انتهى، وهذا مبني على ما ذكرناه آنفاً نقلاً عن الامتحان من منع كون الإسناد بين المفعولين تاماً حال المفعولية. (قوله: إذ حكمه حكم المفعول الثاني)؛ وذلك لأن الثالث من باب أعلمت نفس الشيء من باب علمت؛ لأن همزة الأفعال تزيد المفعول الأول الذي هو فاعل في باب علمت. وقوله: والمفعول له مبتدأ خبره قوله: كذلك، فهو من عطف الاسمية على الفعلية لا عطف مفرد على مفرد، وإلا لقال: ولا المفعول له والمفعول معه، ففيه تفنن مع الإشارة إلى ما ذكره

(قوله: مع اختصاره) لعدم الاحتياج حينئذ إلى قوله: كذلك. (قوله: للتنبيه على صحة الخ) بناء على أن المشبه به في الأغلب يكون أقوى من المشبه في وجه الشبه. (قوله: وإن اتفق الكل) أي: كل النحاة في امتناع وقوع المفعول معه مقام الفاعل أو كل المفاعيل الأربعة المذكورة في الامتناع. (قوله: ليس من ضروريات الفعل) أذرب فعل بلا غرض لكونه عبثاً كذا في الرضي وفيه بحث حكمي. (قوله: وكذا المفعول معه) أي: ليس من ضروريات الفعل؛ إذ هو مصاحب ورب فعل يفعل بلا مصاحب. (قوله: ولا يصح السؤال الخ) يعني: لو أقيم المفعول له مقام الفاعل يكون الحكم تاماً به وكونه جواب لما يقتضي تقدير السؤال قبله، فيلزم السؤال قبل تمام الحكم وذا لا يصح. (قوله: أنه ليس جواباً الخ) حتى يقدر السؤال قبله فيلزم المحذور. (قوله: بالنصب) أي: بنصب القرآن وإقامة عليه مقام الفاعل. (قوله: وقراءة أبي جعفر) بنصب قوماً وإقامة بما كانوا يكسبون

كالمفعول الثاني والثالث من باب (عَلِمْتُ وأعلمت) في أنهما لا يقعان[1] موقع الفاعل[2]. أمّا المفعول له فلما عرفت[3]، وأمّا المفعول[4] معه فلأنه[5] لا يجوز إقامته مقام الفاعل[6] مع الواو التي[7] أصلها العطف - وهي[8] دليل الانفصال، والفاعل[9] كالجزء[10] من الفعل - ولا[11] بدون الواو فإنه[12] لم يعرف حينئذ[13] كونه مفعولاً معه. «وَإِذَا[14] وُجِدَ المَفْعُولُ[15] بِهِ[16]» في الكلام مع غيره[17] من المفاعيل التي[18] يجوز وقوعها[19] موقع الفاعل «تَعَيَّنَ[20]» أي: المفعول به. «لَهُ[21]» أي: لوقوعه موقع الفاعل، لشدة شبهه بالفاعل في[22] توقّف[23] تعقّل الفعل[24] عليهما[25]، فإن[26] الضرب مثلاً كما أنه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك[27] لا يمكن تعقله بلا مضروب، بخلاف سائر المفاعيل، فإنها ليست بهذه[28] الصفة. «تَقُولُ[29]: ضُرِبَ[30] زَيْدٌ» بإقامة المفعول[31] به مقام الفاعل[32]. «يَوْمَ الجُمُعَةِ» ظرف[33] زمان. «أَمَامَ الأَمِيرِ» ظرف مكان. «ضَرْباً شَدِيداً»[34] مفعول مطلق[35] للنوع باعتبار[36] الصفة وفائدة[37] وصف الضرب بالشدة التنبيه[38] على أن المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا[39] قيد مخصّص[40]،

(١) أي: المفعول له والمفعول معه. (٢) لأن الواو يمنع الإسناد وتركها يخبر ماهية المفعول. (٣) من أن النصب مشعر بالعلّية. (٤) أي: عدم وقوعه موقع الفاعل. (٥) شأن. (٦) متعلق بإقامته. (٧) صفة الواو. (٨) أي: موضوع للعطف. حال. (٩) حال. (١٠) من الفعل. (١١) يجوز إقامته مقامه. (١٢) تعليل لعدم الجواز. (١٣) أي: حين أقيم. (١٤) ظرفية. (١٥) نائب فاعل. (١٦) أي: الصريح. (١٧) بيان لغير. (١٨) صفة. (١٩) مفاعيل. (٢٠) جواب إذا. (٢١) متعلق بتعين. (٢٢) متعلق لشدة شبهه. (٢٣) أي: في توقف حصول الفعل. (٢٤) المتعدي. (٢٥) أي: على الثمانين والمفعول. (٢٦) تعليل للتوقف. (٢٧) يعني: كما أن الحال في الضرب... هكذا كذلك. (٢٨) أي: لا يتوقف حصول الفعل عليها. (٢٩) جملة معللة. (٣٠) كثيراً ما يستأنف. (٣١) الذي هو زيد. (٣٢) المحذوف. (٣٣) خبر مبتدأ محذوف تقديره هو وقس عليه الباقي. (٣٤) هو. (٣٥) أي: ضرب شديد نوع من مطلق الضرب. (٣٦) ونوعية. (٣٧) المبتدأ. (٣٨) خبره. (٣٩) متعلق بلا يقوم. (٤٠) وهو شديد هذا إذا كان للتأكيد وأما إذا كان للنوع أو للعدد فمجاز بلا صفة نحو: ضرب ضربته وضربتان. سمد الله.

وَإِذَا وُجِدَ المَفْعُولُ بِهِ[1] تَعَيَّنَ لَهُ تَقُولُ: ضُرِبَ[2] زَيْدٌ يَوْمَ الجُمُعَةِ[3] أَمَامَ الأَمِيرِ[4] ضَرْباً شَدِيداً

(١) في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل.
(٢) بإقامة المفعول الذي هو زيد مقام الفاعل الذي هو ضرب.
(٣) ظرف زمان.
(٤) ظرف مكان.

(قوله: لشدة شبهه بالفاعل) وقيل لبناء الفعل المجهول له وكون إسناده إليه حقيقة وإلى غيره مجازاً ولا يصار إلى غير الحقيقة مع إمكانها وفيه أن معنى قولهم: لا يصار إلى المجاز مع إمكان الحقيقة أن الكلام إذا دار بين الحقيقة والمجاز فالحمل على المعنى الحقيقي متعين لا لأن المتكلم بالحقيقة متعين مع إمكان التكلم بالمجاز، والأظهر أن يقال:

مقام الفاعل. (قوله: على إضمار المصدر) أي: ننجي المؤمنين تنجية. (قوله: لبناء الفعل المجهول له) فيه بحث كما ذكر الشارح الرضي رحمه الله في بحث المصدر: أن صيغة المعلوم مختصة بما قام به الحدث، وصيغة المجهول مشتركة بين باقي اللوازم من الزمان المعين والمكان المعين وما وقع عليه والآلة وغير ذلك، وكون إسناده إليه مجازاً إنما هو على تقدير قصد النسبة الإيقاعية إلى غيره كما صرح به في المطوّل من أن يقاع الفعل على غير ما حقه أن يوقع عليه مجاز وفي إقامة غير المفعول به مقام الفاعل لا يلزم قصد إيقاع الفعل عليه، بل قد تكون النسبة باقية

اللاري، وقوله مشعر بالعلية؛ إذ النصب دال على تقدير اللام الدالة على العلية. (قوله: فات النصب والإشعار) أي: فات النصب بسبب جعله مسنداً إليه ومرفوعاً، وفات الإشعار بسبب فوات النصب المشعر بالعلية، فلا يرد ما قيل: إن ذكر النصب مستدرك. (قوله: بخلاف ما إذا كان مع اللام) فإن المشعر بعليته وكونه مفعولاً له هو اللام وهو لم يتغير. (قوله: أي: كالمفعول التالي الخ) لا يخفى أن المفعول له والمفعول معه أوضح في هذا الحكم من ثاني باب علمت، وثالث باب أعلمت، فالأحق أن يشبه المفعول الثاني والثالث بهما دون العكس (عصام)؛ إذ قاعدة التشبيه نقصان ما يحكى، وكونه من قبيل التشبيه المقلوب لا يناسب المقام، فلعل النكتة فيه الإدعاء والمبالغة في الرد على المتأخرين على ما يفهم من اللاري. (قوله: في أنهما لا يقعان موقع الفاعل) في الرضي ما ملخصه أنه لا يقع أيضاً موقع الفاعل المستثنى والتمييز؛ لأنهما ليسا من ضروريات الفعل، وأجاز الكسائي نيابة التمييز؛ لكونه في الأصل فاعلاً فقال: في طاب زيد نفساً طيبت نفس زيد، وكذا لا يقع الحال؛ لأنها وإن كانت من ضروريات الفعل، لكن قلة مجيئها في الكلام منعتها عن النيابة عن الفاعل الذي لابد لكل فعل منه وكذا لا يقع خبر كان خلافاً للفراء مطلقاً[1] وللكسائي في الخبر الجملة؛ إذ هو أجاز كِيْنَ يقوم لا كِيْنَ قائم هذا والمصنف مستغنٍ عن التعرض لها بقوله: في التعريف كل مفعول لحذف فاعله في شرح العصام ما يدافع هذا الكلام. (قوله: وهو دليل الانفصال والفاعل الخ) فيه أنه منقوض بالجار والمجرور، بل الوجه أن يقال: إن

(١) أي: سواء كان الخبر مفرداً أو جملة.

في واو المفعول معه شائبة العطف على شيء، فيلزم عند حذف الفاعل نسياً وإنابته منابة شبهة وجود المعطوف مع حذف المعطوف عليه نسياً[1]. (قوله: تعين؛ أي: المفعول به له) أي: تعين وجوب عند البصريين، وأولوية عند الكوفيين؛ وذلك لأن الأخفش والكوفية أجازوا إقامة غير المفعول به مع وجوده، ومنه قراءة أبي جعفر: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾، وقرئ في الشاذة: (لولا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ) بالنصب ومثلها قول الشاعر:

وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ
لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرْوِ الْكِلَابَا

فأقيم قوله: بذلك مقام الفاعل مع وجود المفعول به؛ أعني: الكلابا (رضي ونعمه)، واحتجوا أيضاً بقوله:

وَإِنَّمَا يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ
مَا دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرِ قَلْبَهُ

حيث جعل بذكر: نائب فاعل لقوله: معنياً، مع وجود الأولى منه بالنيابة وهو المفعول به؛ أعني قوله: قلبه، يريد أن المنيب إلى الله ينبغي أن يعتني بذكره حتى يرضيه. (قوله: بخلاف سائر المفاعيل) فإن قيل: إن المفعول المطلق أيضاً مما يتوقف عليه تعقل الفعل؛ لكونه جزء من مدلوله، قلنا: ستعلم

(١) قيد به؛ لجواز حذفه مقداراً منوياً.

إن الإسناد إلى ما سواه مجاز عقلي، ولا يمكن المجاز العقلي مع وجود ما هو له إن قلت: بأي علاقة ينسب إلى الزمان والمكان والمصدر والمفعول بالواسطة. قلنا: النسبة إلى الأخير ظاهرة، وأما النسبة إلى الأولين؛ فلأن هذا الفعل لما كان موضوعاً؛ لأن ينسب إلى ما هو محل للفعل، وقابل له وكان الأولان محلين للأفعال وهي مؤثرة فيهما نوع تأثير حتى يعرفا بها كانا شبيهين بالمحل القابل، وأما النسبة إلى المصدر؛ فلأنه أثر الفعل؛ وذلك لأن قولك سير سير شديد في قوة فعل سير شديد إن قلت: هذا التحقيق يقتضي نقل النسبة الإيقاعية إلى سائر المفاعيل عند قيامه مقام الفاعل، وهذا النقل لا يتصور مع وجود حرف الجر؛ نحو: ضرب في الدار، فإن النسبة حينئذ ليست إلا ما استفيد من حرف الجر، فمعنى ضرب في الدار أن الدار مضروب فيها لا أنها مضروبة مجازاً. قلنا: هذا النقل في المفعول بلا واسطة، وأما في المفعول بالواسطة فلا نقل هناك؛ لأن الربط المستفاد من الواسطة ربط حقيقي لا مجازي بقي هنا شيئان:

بعد الإقامة كما كانت قبلها كما في إقامة المفعول به مقام الفاعل، فيكون الإسناد حقيقياً وقد لا تكون باقية على حالها فيكون الإسناد مجازياً، وبما ذكرنا تبين عدم ظهور الأظهر أيضاً وإن ما سماه تحقيقاً له ليس له حقيقة. (قوله: إذا دار بين الحقيقة والمجاز) أي: يمكن حمله على المعنى الحقيقي والمجازي. (قوله: فالحمل الخ)؛ لأن المجاز خلف عن الحقيقة والرجوع إلى الخلف إنما هو عند تعذر الأصل. (قوله: لا لأن التكلم الخ) حتى يفيد في إثبات تعين إقامة المفعول به مقام الفاعل عند وجود غيره. (قوله: والأظهر الخ) إنما قال ذلك؛ لأنه يجوز حمل قوله: والأبصار الخ على هذا بأن يقال: مراده أنه لا يمكن الصيرورة إلى المجاز العقلي عند إمكان الحقيقة العقلية لوجود ما هو له. (قوله: ولا يمكن المجاز العقلي لوجود ما هو له) ينتقض بقوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴿٢١﴾﴾ فإنه مجاز عقلي مع وجود ما هو له، والجواب: أن المراد وجود ما هو له من حيث هو كذلك كما فيما نحن فيه فإن المفروض أنه لا يجوز إقامة غير المفعول به عند وجود المفعول به مع كونه مفعولاً به. (قوله: قلنا: النسبة الخ) لا يخفى أن المعتبر في المجاز العقلي مشابهة الغير لما هو له في ملابسة الفعل حيث فسروه بإسناد الفعل إلى غير ما هو له للملابسة؛ أي: لأجل أن ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل، وأما مشابهته إياه في نوع الملابسة كما يشعر به بيان المحشي رحمه الله فغير معتبر فيه، ولذا لم يتعرضوا لبيان العلاقة في بحث المجاز العقلي. (قوله: وأما النسبة إلى الأولين الخ) أي: نسبة الفعل إلى الزمان والمكان كائن لأجل هذه العلاقة؛ وهي كونهما شبيهين بالمفعول به في المحلية وتأثير الفعل، وإن اختلفت جهة المحلية والتأثير فإن محلية المفعول به باعتبار القبول ومحليتهما باعتبار الظرفية وتأثير الفعل في المفعول به باعتبار الوقوع عليه، وتأثيره فيهما باعتبار الوقوع فيهما وهو أيضاً نوع تأثير حيث يعرفان بتلك الأفعال فيقال: زمان الضرب ومكان الضرب. (قوله: لأنه أثر الفعل) أي: يتعلق به الفعل المطلق فيكون مفعولاً به لمطلق الفعل. (قوله: هذا التحقيق) أي: تحقيق العلاقة بين المفعول به وبين الزمان والمكان والمصدر. (قوله: يقتضي نقل النسبة الإيقاعية الخ) فيه بحث؛ لأن اللازم من التحقيق المذكور أن نسبة الفعل المجهول إلى سائر المفاعيل بعلاقة كونها شبيهة بالمفعول به لا كون النسبة إليها إيقاعية، وإن ذلك إنما هو على تقدير قصد التجوز في الإسناد. (قوله: هذا النقل الخ) أي: نقل النسبة الإيقاعية إلى سائر المفاعيل فيما إذا كان مفعولاً بلا واسطة حرف الجر، وأما في المفعول بالواسطة فلا نقل؛ لأن حرف الجر مانع من اعتبار الوقوع عليه تجوزاً فالربط ههنا حقيقي كما كان قبل الإقامة لا مجازي، لا يخفى أن المحشي رحمه الله اعترف ههنا بأن إسناد الفعل إلى غير المفعول به قد يكون حقيقياً فقد انهدم ما سبق من أن إسناده إلى غيره مطلقاً مجاز عقلي، وبأن نسبة الفعل إليه لا تقتضي تشبيهه بالمفعول به يجعل الفعل واقعاً عليه تجوزاً، بل كونه من ملابسات الفعل كاف في النسبة فقد انهدم التحقيق المذكور، والقول بأن نسبة الفعل إلى غير المفعول به إذا كان مفعولاً بلا واسطة تقتضي نقل النسبة الإيقاعية وجعله مفعولاً به

إذ[1] لا فائدة فيه[2] لدلالة الفعل عليه «فِي دَارِهِ[3]» جار ومجرور شبيه بالمفاعيل[4] أقيم[5] مقام الفاعل مثلها[6]، «فَتَعَيَّنَ (زيد) وَإِنْ لَمْ[7] يَكُنْ»، أي: وإن لم يوجد في الكلام مفعول[8] به «فَالْجَمِيعُ»[9] أي: جمع[10] ما[11] سوى المفعول به «سَوَاءٌ»[12] في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول «الأَوَّلُ: مِنْ[13] بَابِ[14] أَعْطَيْتُ» أي: الفعل المتعدي إلى مفعولين. ثانيهما غير[15] الأول «أَوْلَى» بأن يقام مقام الفاعل «مِنَ»[16] المفعول «الثَّانِي» لأن[17] فيه[18] معنى الفاعلية بالنسبة إلى الثاني[19]، لأنه[20] عاطٍ، أي: آخذ نحو: أُعطِيَ زيدٌ درهما، مع جواز (أُعطيَ درهمٌ زيداً) وذلك عند الأمن

(١) علة لا يقوم. (٢) أي: في إقامة المصدر مقام الفاعل. (٣) أي: في دار زيد. (٤) لكونه فضلة. (٥) خبر بعد خبر. (٦) حال من نائب أقيم. أي المفاعيل. (٧) المفعول به. (٨) نائب فاعل لم يوجد. (٩) مبتدأ. (١٠) إشارة إلى حذف المضاف إليه. (١١) مفعول. (١٢) خبره. أي: متسوية الاستواء. (١٣) الكائن. (١٤) أراد بالباب كل فعل متعد إلى مفعولين. (١٥) أي: عبارة عن الأول. (١٦) مفضل عليه. (١٧) تعليل للأولوية. (١٨) أي: في الأول. (١٩) المفعول. (٢٠) مفعول أول.

فِي دَارِهِ فَتَعَيَّنَ زَيْدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْجَمِيعُ سَوَاءٌ، وَالأَوَّلُ مِنْ بَابِ أَعْطَيْتُ[1] أَوْلَى[2] مِنَ الثَّانِي.

(١) أي: الفعل المتعدي إلى مفعولين ثانيهما غير الأول.
(٢) بأن يقوم مقام الفاعل من المفعول الثاني.

أحدهما: أن ما ذكرته يقتضي أن يكون نسبة الفعل المتعدى بالحرف إلى المفعول بالواسطة نسبة إلى ما هو له فينبغي أن يتعين لقيامه مقام الفاعل إذا وجد؛ نحو: مر بزيد يوم الجمعة والتصريح بخلافه، وثانيهما: أن نسبته إلى سائر المفاعيل لما كانت بطريق النقل وجب في قيامها مقام الفاعل دخول الواسطة عليها ولم أجد في ذلك نقلاً. (قوله: إذ لا فائدة فيه) والفاعل محل الفائدة فيجب أن يكون ما يقوم مقامه محلاً لها ولهذا لا يقع الزمان والمكان المبهمان مقام الفاعل لدلالة الفعل

تجوزاً بخلاف ما إذا كان مفعولاً بواسطة تحكم. (قوله: ما ذكرته) من نقل النسبة الإيقاعية في المفعول بلا واسطة وعدم النقل في المفعول بالواسطة فينبغي أن يتعين الخ لكون النسبة إلى ما هو له وإلى غيره مجازية، ولا يمكن التكلم بالمجاز مع وجود ما هو له وفيه بحث؛ لأن مدار الإقامة في مقام الفاعل على اعتناء المتكلم بتعلق الفعل به وكون تعلقه به مقصوداً كتعلقه بالفاعل ولا دخل في ذلك لكون النسبة حقيقية، أو مجازية قال الشارح الرضي رحمه الله: كل ما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو أولى بالنيابة وذلك مفوّض إلى اختياره. (قوله: والتصريح بخلافه) فالأكثرون على أنه إذا فقد المفعول به تساوى البواقي في النيابة كما في المتن، وبعضهم رجح الجار والمجرور؛ لأنه مفعول به لكن بالواسطة، وبعضهم الظرفين والمصدر؛ لأنها مفاعيل بلا واسطة، وبعضهم المفعول المطلق لكون دلالة الفعل عليه أكثر، وبالجملة لم يقل أحد بتعيين المفعول بالواسطة. (قوله: وجب في قيامها الخ) كيلا يحتاج إلى اعتبار شبهه بالمفعول به ونقل النسبة الإيقاعية، وفيه أنه إذا كان المقصود تعلقه بها كتعلق

أن وقوعه نائباً لا يصح إلا بزائد فلذا وصف الضرب بالشديد، فحينئذ لا يتوقف تعقله عليه؛ لأن ما هو جزء منه إنما هو مدلول المطلق لا المقيد، وقوله: إذ لا فائدة فيه؛ أي: في ذلك القيام، وأما ما جوزه سيبويه من الإسناد إلى المصدر المدلول بالفعل؛ نحو: قُعِدَ وقيم مع أنه مجرد عن الزائد؛ أي: الوصف المخصص فالإسناد فيه إلى مصدره المعهود مثل أن يقال: هذا الكلام لمتوقع القعود والقيام، فالزائد المخصص في التقدير موجود وإن لم يوجد في اللفظ. (قوله: شبيه بالمفاعيل) يعني: أن المجرور شبيه لفظاً ومعنى بالمفاعيل بلا واسطة، فأقيم في استعمال الفصحاء مقام الفاعل، فيندفع ما أورده الهندي من أن قوله: في الدار مفعول به بالواسطة أو مفعول به فقد وقع التكرار في مثال المفعول فيه، وترك مثال المفعول به بواسطة، وحاصل الدفع: أن التمثيل به باعتبار أنه شبيه بالمفعول بلا واسطة لا أنه مفعول فيه. (قوله: فالجميع سواء في جواز وقوعها الخ) يعني: إذا كان الإسناد إليه مفيداً لفائدة متجددة، وفي المنافع يجوز أن يقوم مقام الفاعل المفعول به بلا واسطة وبها يكون الإسناد إليه حقيقة عقلية، والمفعول به بفي على أن يكون الإسناد حقيقة عقلية وبحذفها فيكون الإسناد مجازاً عقلياً، والمفعول له باللام فالإسناد حقيقة، والمفعول المطلق النوعي والعددي فالإسناد مجاز عقلي بخلاف المفعول له بلا لام، وقيل: مطلقاً، وأما المفعول المطلق التأكيدي والمفعول معه والحال والمستثنى والتمييز؛ فإنها لا تقوم مقام الفاعل عند الجمهور كما مر، وكتب على قوله فالجميع سواء ما نصه: أن الأكثر على أنه إذا فقد المفعول به فالبواقي متساوية الأقدام في النيابة، ورجح بعضهم الجار والمجرور وبعضهم الظرفين والمصدر، فإنها مفاعيل بلا واسطة، وبعضهم المفعول المطلق؛ لأن دلالة الفعل عليه أكثر (رضي)، وقوله: لأنه عاطٍ؛ أي: من جهة المعنى، وهذا محمول على التمثيل بالنسبة إلى مثال: أعطيت زيداً درهماً، فنقول: أو أنه لابس بالنسبة إلى مثال: كسوت زيداً جبة، وهكذا كما نبه عليه الرضي، فلا يرد أن التقريب غير تام. (قوله: وذلك عند الأمن) يعني: أن أولوية أعطى زيد درهماً مع جواز عكسه إنما هو عند الأمن عن الالتباس وقد مر

عليهما، فعلى هذا وجب تقييد قوله: فالجميع سواء بما سيذكره. (قوله: شبيه بالمفاعيل) بلا واسطة، وإنما قيدنا بذلك؛ لأن الظرف وإن كان معه في مفعول فيه عند المصنف، فلا يظهر حينئذ القول بالتشبيه. (قال: وإن لم يكن فالجميع سواء) قيل: لو قال: والبواقي سواء لكان أخصر وأظهر؛ يعني: أن البواقي سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقعه، وفيه أن حال البواقي قد علمت على تقدير وجود المفعول به، وإنما المجهول حالها على تقدير عدمه، فالتعرض لحالها على تقدير وجوده مستدرك مع أنه أراد التصريح برد من قال: إن البواقي على تقدير عدمه ليست سواء كما أراد التصريح برد من قال: إن المفعول به إذا وجد مع المفاعيل لم يتعين فقال: وإذا وجد إلى آخره. (قوله: أي: جميع ما سوى المفعول به) وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة، إن قلت: ينبغي أن يكون المفعول بالواسطة متعيناً لأن يقع مقام الفاعل؛ لأنه مفعول به. قلنا: صورة الجر لما كانت منافية لحالة الفاعل؛ أعني: الرفع منعته أن يكون في درجة المفعول بلا واسطة. (قوله: سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل) لا يخفى أن هذا القيد مما ينساق إليه الذهن بلا شبهة؛ يعني: أنه لم يرد الاستواء الشامل لجواز وقوعها موقع الفاعل، وامتناع وقوعها موقع الفاعل حتى يلزم أن يكون لترتب الجزاء على قوله: وإن لم يكن معنى. (قوله: لأن فيه معنى الفاعلية) لا يخفى أن هذا الدليل يقتضي أن يكون الأول من باب أعلمت أولى من ثانيه؛ لأنه وإن كان مفعولاً للإعلام فاعل للعلم.

المفعول به للمبالغة في التعلق لا يمكن دخل الواسطة عليها. (قوله: في ذلك) أي: في دخول الواسطة عليها عند الإقامة. (قوله: ولذا لا يقع الخ) في شرح الرضي: تشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال: ضرب شيء ولا جلس مكاناً أو زماناً أو في موضع؛ لأن هذه الأشياء معلومة من الفعل، ولا فائدة متجددة في ذكرها. (قوله: بما سيذكره) من قوله: وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة والمقصود تقييده به أو بما يؤدي مؤداه كأن يقال: فالجميع سواء إذا كان الإسناد إليه مفيداً لفائدة متجددة، أو إذا صح نيابته. (قوله: بلا واسطة) هذا على تقدير أن يكون القائم مقام الفاعل المجرور على ما حققه السيد الشريف في حاشية الكشاف في تفسير قوله تعالى:﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾، وأيده بأن القائم مقام الفاعل اسم ومجموع الجار والمجرور ليس باسم فمعنى قوله: شبيه بالمفاعيل مجروره شبيه بها، وكذا قوله: أقيم، وأما على القول بأن القائم مقامه هو المجموع على ما هو ظاهر كلام الكشاف حيث قال: عليهم في محل الرفع، وعبارة الشارح رحمه الله وكلام ابن مالك في التسهيل ويؤيده ما قال أبو علي في الحجة: إن الإعراب المحلي مشروط بأن لا يكون لذلك المعرب إعراب لفظي، فلا يجوز أن يقال في نحو: مررت بزيد وعمراً أن عمراً معطوف على محل زيد، بل على محل بزيد فلا حاجة إلى هذا القيد؛ لأن مقصود الشارح رحمه الله أن مجموع الجار والمجرور شبيه بالمفاعيل لفظاً في كون كل واحد منهما من متعلقات الفعل، ومعنى في أدائه معناها؛ لأن المجرور إما مفعول به أو فيه أوله، ثم المحشي لم يتعرض لبيان غرض الشارح رحمه الله من هذا الكلام مع أنه أهم بالذكر، ولعل غرضه دفع ما أورد الفاضل الهندي من أن قوله: في الدار مفعول به بالواسطة عند القوم ومفعول فيه عند المصنف رحمه الله فقد وقع التكرار في مثال المفعول فيه، وترك مثال المفعول به بالواسطة، وخلاصة الدفع: أن التمثيل به باعتبار أنه جار ومجرور شبيه بالمفاعيل باعتبار أنه مفعول فيه، ومعنى قوله: أقيم مقام الفاعل مثلها أنه أقيم في استعمال الفصحاء مقامه مثل المفاعيل، والتنصيص لكون إقامته مختلفاً فيها، ويحتمل أن يكون معنى قوله: مثلها أنه إذا وجد المفعول به بواسطة مع سائر المفاعيل بالواسطة تعين للإقامة، وإن لم يكن فالجميع سواء لكونه مفعولاً به في الحقيقة واقتضاء الفعل إياه أشد اقتضاء تقول: مررت بزيد في يوم الجمعة في أسمام الأمير كمرور البريد هذا على طريق القياس ولم أجد فيه نقلاً. (قوله: فلا يظهر الخ)؛ لأنه يلزم تشبيه الشيء بنفسه ولا فائدة فيه، وإنما قال: لا يظهر لإمكان أن يقال: أن التشبيه المذكور مبني على مذهب الجمهور. (قوله: لكان أخصر) لعدم ذكر الشرائط، وأظهر للاحتياج إلى تفسير الجميع بما سوى المفعول به مما يصح بناؤه. (قوله: وفيه أن الخ) هذا الاستدراك إنما يلزم إذا قيد البواقي مما يصح بناؤه، وفسر قوله: سواء في جواز وقوعها موقع الفعل بجواز وقوعها موقعه إذا لم يوجد المفعول به، وبامتناع وقوعها موقعه إذا وجد المفعول به، أما إذا أجرى البواقي والجواز والامتناع على إطلاقه كما هو الظاهر، ويكون المعنى وما سوى المفعول به سواء في جواز النيابة وامتناعها فما يجوز نيابته لا رجحان لشيء منها في النيابة، وما يمتنع نيابته لا رجحان لشيء منها في الامتناع فلا استدراك كما لا يخفى. (قوله: مع أنه أراد التصريح الخ) فذلك صرح بالشرط كما صرح في قوله: وإذا وجد المفعول به الخ، وإلا فالأخصر والمفعول به متعين والبواقي سواء. (قوله: صورة الجر الخ) فالمفعول بالواسطة أكثر مشابهة بالفاعل من حيث المعنى لكونه مفعولاً به، والمفعول بلا واسطة أتم مشابهة من حيث اللفظ لقبوله الرفع فاستويا في النيابة عنه. (قوله: حتى يلزم ألا يكون الخ)؛ لأن استواء ما تصح نيابته في الصحة وما لا تصح نيابته في الامتناع ثابت في جميع الأوقات سواء وجد المفعول به في الكلام أو لم يوجد.

من اللبس، وأما عند عدمه[1] فيجب[2] إقامة المفعول الأول[3] نحو: أُعطِيَ زيدٌ عمراً. و[4]منها: «المُبْتَدَأُ وَالخَبَرُ» وفي بعض النسخ، (وَمِنْهُ) يعني: من[5] جملة[6] المرفوعات أو من جملة المرفوع المبتدأ والخبر. جمعهما في فصل واحد، للتلازم[7] الواقع بينهما على ما هو الأصل[8] فيهما، واشتراكهما[9] في العامل[10] المعنوي. فالمبتدأ «وَهُوَ الاسْمُ» لفظاً[11] وتقديراً[12]، ليتناول[13] نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ[14] لَّكُمْ﴾. المُجَرَّدُ[15] عَنِ العَوَامِلِ[16] اللَّفْظِيَّةِ»

(١) أي: إلا من. (٢) جواب وإما. (٣) لأنك لو أقمت بكل واحد لوقع اللبس فلا يعرف الآخذ من المأخوذ. (٤) إشارة إلى أن من للتبعيض. (٥) عاطفة. (٦) إن كان منهما. (٧) إذا وجد أحدهما وجد الآخر لا تنفك أحدهما عن الآخرة. (٨) لأن الأصل المبتدأ وجود خبر له فنحو: أقائم الزيدان على خلاف الأصل. (٩) أي: المبتدأ والخبر. (١٠) أي: عامل واحد هو المعنوي على المذهب الأصح. (١١) تمييز. (١٢) نفس المجرد. (١٣) وإنما قال: أو تقديراً ليتناول آه. (١٤) خبره. (١٥) صفة الاسم. (١٦) فإن الألف واللام يبطل معنى الجمعية.

وَمِنْهَا المُبْتَدَأُ وَالخَبَرُ فَالمُبْتَدَأُ هُوَ الاسْمُ المُجَرَّدُ عَنِ العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ

(قوله: وأما عند عدمه الخ) إن قلت: يجوز دفع الالتباس بلزوم المفعول الثاني في مركزه. قلنا: خوف الالتباس باق؛ لأن التأخير وإن دل على أنه مفعول ثان، لكنه لما كان مع ذلك صالحاً لأن يكون مفعولاً أول، وهو أولى بأن يقوم مقام الفاعل أمكن أن تقع الحيرة والاشتباه وكثيراً ما يحترز عن خوف اللبس. **(قال: ومنها المبتدأ)** عطف على قوله فمنه الفاعل. **(قوله: أو من جملة المرفوع)** بيان لحاصل المعنى لا أن من للتبعيض، ويحتمل أن يريد التبعيض بتقدير المضاف؛ أي: من جملة أفراده. **(قوله: على ما هو الأصل فيهما)** أي: في باب المبتدأ والخبر، وهو أن يكون المبتدأ مسنداً إليه دون ما إذا كان مسنداً، فإنه مبتدأ يصار إليه للضرورة فلهذا لم يكن قائم في أقائم أبوه زيد مبتدأ لاحتمال أن يكون خبراً لزيد، وليس لهذا القسم من المبتدأ خبر؛ لأنه مع مرفوعه كلام تام كالفعل مع فاعله فلا معنى لتقدير خبر مسند إليه كما تكلفه كثير من النحاة. **(قوله: واشتراكهما في العامل المعنوي)** وهو ههنا تجريد الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد؛ أي: إسناد إلى شيء أو إسناد

(قوله: يجوز) بأن يقال: أعطى زيداً عمرو فلا يتعين إقامة الأول مقام الفاعل. **(قوله: أمكن وقوع الحيرة الخ)** بسبب معارضة الصلاحية مع الأولوية للتأخير. **(قوله: عطف على قوله الخ)** للتناسب بين الجملتين في المسند إليه والمسند لا على قوله: مفعول ما لم يسم فاعله الخ، فهو اعتراض بين المعطوفين لشدة اتصاله بالمعطوف عليه. **(قوله: بيان لحاصل المعنى)** أي: من الجملة التي يصدق عليها المرفوع هذا فمن ابتدائية لمجرد كون المجرور بها موضعاً انفصل منه الشيء وخرج عنه. **(قوله: لا أن من للتبعيض)**؛ لأنه يستلزم أن يكون المبتدأ والخبر جزئين من المرفوع، وكذلك قوله - أي: في باب المبتدأ والخبر -: دفع لما يرد من أن كونه مسنداً إليه أصل في المبتدأ، ولا دخل للخبر في ذلك فالواجب إفراد الضمير. وحاصل الدفع: أن الكلام على حذف المضاف؛ أي: الأصل في هذا النوع من الكلام أن يكون المبتدأ مسنداً إليه وكونه مسنداً يصار إليه للضرورة، وإنما لم يحمل على أن الأصل فيهما أن يكونا مذكورين مع ظهوره؛ لأن التلازم متحقق على تقدير حذف أحدهما أيضاً لكونه مقدراً في الكلام.

ما يتعلق بذلك، وقوله نحو: أعطى زيد عمراً؛ يعني: إذا كان عمرو أسيراً أو أجيراً أو ظهيراً، فيكون زيد مفعولاً أول وآخذاً في قصد المتكلم وعمرو مفعولاً ثانياً ومأخوذاً، اعترض بعضهم بأن في مثال الشارح نظراً؛ لأنه لو قيل: أعطى زيداً عمرو لا يلزم الالتباس؛ لأن المقدم بمفعول أول والمتأخر مفعول ثان سواء كانا على النصب أولى، فالمثال المناسب أعطى: موسى عيسى، فإنه لا يعلم ما أقيم مقامه إلا بالتقدم، فيجب في هذه الصورة تقديم المفعول الأول فهو متعين؛ لكونه قائماً مقامه، وقد يجاب بأن خوف الالتباس باقٍ على ما قرره اللاري. **(قال المصنف: ومنها المبتدأ والخبر)** في اسم المبتدأ تنبيه على أن حقه التقدم، وأما الخبر فمناط الفائدة حتى كأنه الخبر الذي هو كلام يحتمل الصدق والكذب، ثم إن المصنف فصلهما عن الفاعل ونائبه بقوله: منها مع أن دأبه في أقسام المرفوع والمنصوب عدم الفصل؛ للتنبيه على بعدهما عنهما في أنهما معمولاً عامل معنوي بخلاف الفاعل ونائبه، وهذه الجملة عطف على جملة فمنه الفاعلح للتناسب بين الجملتين لا على قوله: مفعول ما لم يسم فاعله، بل هو اعتراض بين المعطوفين. **(قوله: جمعهما في فصل واحد)** أي: لم يفصل الخبر عن المبتدأ بقوله: ومنها الخبر، مع أن كلاً منهما نوع مستقل من المرفوع؛ للتلازم بينهما، وهو كون الشيء مقتضياً للآخر وبالعكس؛ يعني: تنبيهاً على شدة اتصالهما، وقد فات المصنف هذا المعنى في أول المرفوعات، وإلا لقال: ومنه الفاعل، ومفعول ما لم يسم فاعله، كيف واتصالهما أكثر حتى عُدّا واحداً على ما سبق؟ **(قوله: واشتراكهما في العامل المعنوي)** وهو الابتداء، فإنه لما كان اقتضاهما عمل فيهما وفسروا الابتداء بتجريد الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد يكون معنى الابتداء في المبتدأ الثاني؛ أعني: الصفة تجريد الاسم عن العوامل لإسناده إلى شيء، والاعتراض بأن التجريد أمر عدمي لا يؤثر مدفوع بأن العوامل في كلام العرب علامات لا مؤثرات، وهذا المذهب؛ أعني: كون الابتداء عاملاً فيهما مذهب

الزمخشري والجزولي، وذهب سيبويه إلى أن الابتداء عامل في المبتدأ، والمبتدأ عامل في الخبر، وقال الكسائي والفراء: هما يترافعان إلى غير ذلك من المذاهب. (قوله: هو الاسم المجرد الخ) أراد بالاسم ما يقابل الفعل لا ما يقابل الصفة، وإلا لخرج عن التعريف ضارب زيد[1] قائم، إلا أن يقال: لا صفة إلا وهي جارية على موصوف محقق أو مقدر، فالمثال في تقدير شخص ضارب زيد، فالمراد بالاسم ما يقابل الصفة كما هو الظاهر، والتباين بين قسمي المبتدأ أظهر. (قوله: أي: الذي لم يوجد فيه عامل لفظي) إشارة إلى أن حقيقة التجريد غير مرادة هنا بأن وجد عامل لفظي فيه ثم جرد عنه؛ فإنه غير لازم، لكن لما كان اللائق في المعربات وجود عامل لفظي عبر عن عدم وجوده بالتجريد، وإلى أن المراد عدم وجود عامل لفظي فيه بطريق السلب الكلي، لا رفع

(١) ضارب مبتدأ أو زيد مضاف إليه وقائم خبره.

شيء إليه. (قال: هو) قيل: أتى بصيغة الفصل الدالة على الحصر هنا دون الحدين السابقين مع أن الحصر مستفاد من مقام التعريف للزوم اطراده وانعكاسه؛ إما لأنه اكتفى في بعض الحدود بدلالة صورة التصريح على صورة الاكتفاء، أو لأنه أراد التصريح بالحصر؛ ليكون رداً على من زعم أن اسم الفعل مبتدأ، وفيه نظر؛ لأن صيغة الفصل تفيد حصر المسند لا حصر المسند إليه، ولو سلم ذلك فهي لتأكيد الحصر؛ لأن المسند إليه إذا عرف باللام يفيد حصره على المسند، ولو سلم أنها لأصل الحصر فنقول: إن اسم الفعل مبتدأ عند المصنف، فكيف يصح الحصر على زعمه؟ اللهم إلا أن يقال: أراد حصر المبتدأ الذي اتفق عليه، ومن الواجب أن يحمل عليه؛ ليصح التعريف، ولا يخفى أن الحصر حينئذ ليس للرد. (قال: الاسم) لم يرد بالاسم ما يقابل الصفة كما تقتضيه مقابلته للصفة؛ لجواز أن يكون هذا القسم من المبتدأ صفة مثل: ضارب في زيد ضارب محمول على زيد. (قوله: أو تقديراً) وتأويلاً، وذلك فيما يصح اسم موضعه. (قوله: نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا﴾) و﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾. (قال: المجرد) قيل: إنما يصح لفظ التجريد مع أنه يقتضي سبق الوجود؛ لأن إمكان الوجود واحتماله قد ينزل منزلة الوجود كقولك: ضيق فم الركية. (قال: اللفظية) من قبيل نسبة الجزئي إلى الكلي.

(قوله: لاحتمال) بمعنى التحمل أو الجواز المقابل للامتناع المجامع للوجوب. (قوله: ههنا) إنما قال: ههنا؛ لأن العامل المعنوي في المضارع تجرده عن الناصب والجازم أو وقوعه موقع الاسم. (قوله: مع أن الحصر) أي: حصر الحدّ في المحدود والمحدود في الحدّ. (قوله: للزوم اطراده وانعكاسه) الاطراد التلازم في الوجود؛ أي: كلما وجد الحد وجد المحدود، والانعكاس التلازم في الامتناع؛ أي: كلما انتفى الحد انتفى المحدود وبمجموعهما تتحقق المساواة المستلزمة لحصر كل منهما في الآخر. (قوله: لأنه اكتفى الخ) وأما تخصيص هذه الصورة بالتصريح فبمجرد الإرادة على ما هو مذهب أهل السنة من تخصيص الإرادة بنفسها من غير حاجة إلى داع. (قوله: بدلالة صورة التصريح) أي: التصريح بالحصر ففيه إشارة إلى الجواب عن قوله: آنفاً مع أن الحصر مستفاد الخ وهو أن الحصر وإن كان مستفاداً من مقام التعريف بناء على اشتراط المساواة، لكنه ليس صريحاً فيه لجواز التعريف بالأعم والأخص إذا أريد التميز عن بعض ما عدا المعرف فأورد ضمير الفصل للتصريح. (قوله: لأن صيغة الفصل الخ) كما نص عليه في المطوّل ففيما نحن فيه تفيد حصر القسمين في الابتداء لا حصر المبتدأ في القسمين حتى يكون رداً على من جوّز قسماً آخر؛ أعني: اسم الفعل. (قوله: ولو سلم) أي: كونها لحصر المسند إليه بناء على ما زعم العلامة من أنها كما تكون لحصر المسند تكون لحصر المسند إليه. (قوله: فهي لتأكيد) أي: ههنا لتأكيد الحصر بناء على ما قالوا: من أن الحصر إذا كان مستفاداً من شيء آخر يكون الفصل لمجرد التأكيد، وههنا كذلك؛ لأن المسند إليه - أعني: المبتدأ - معرف باللام، فيفيد حصره في القسمين؛ نحو: الحسب هو المال؛ أي: لا حسب إلا المال. (قوله: ولو سلم أنها لأصل الحصر) أي: فيما نحن فيه. (قوله: فنقول الخ) زاد نقول؛ لأن هذا البحث من نتايج أفكاره بخلاف الوجهين السابقين؛ فإنهما من الفاضل الهندي. (قوله: مبتدأ عند المصنف) قال المصنف رحمه الله في الإيضاح: وهذه الأسماء كلها؛ أعني: أسماء الأفعال اختلف فيها هل لها محل من الإعراب أو لا، فقال قوم: لا موضع لها من الإعراب؛ لأن معناها معنى ما لا موضع له من الإعراب ولذلك تبنى، فوجب أن لا يكون لها موضع من الإعراب، وقال غيره: بل لها موضع من الإعراب؛ لأنها أسماء مركبة، وكل اسم مركب فلا بد له من الإعراب؛ إذ علة الإعراب التركيب، وقد وجد وما ذكر من علة البناء لا يوجب أن لا يكون له موضع من الإعراب كجميع الأسماء المبنية فإننا نحكم بأن لها موضعاً من الإعراب وإن كانت مبنية على اختلاف وجوه الإعراب وموضعها عند هؤلاء رفع بالابتداء؛ لأنه وما بعده اسمان مجردان من العوامل اللفظية أسند أولهما إلى الآخر كقولك: أقائم الزيدان، وكونه واقعاً موقع الفعل لا يمنع الإعراب، ألا ترى إلى أقائم فإنه وإن كان واقعاً موقع الفعل كيف حكم برفعه على الابتداء، نعم بني لوقوعه موقع المبني وهذا هو الوجه انتهى. (قوله: فكيف يصح الحصر) أي: حصر المبتدأ في القسمين. (قوله: ليصح التعريف) أي: لا يكون التعريف بالأخص. (قوله: ولا يخفى) إذا كان المراد حصر المبتدأ المتفق عليه لا يكون الحصر المستفاد من ضمير الفصل، أو التعريف للرد على من زعم أن اسم الفعل مبتدأ؛ لأن المحصور المبتدأ المتفق عليه واسم الفعل ليس كذلك. (قوله: لم يرد الخ) بل أراد به ما يقابل الفعل والحرف ومقابلته بالصفة باعتبار تقييده بكونه مسنداً إليه والصفة بكونها راقعة لظاهر. (قوله: مثل ضارب الخ) فإنه لم يرد به لفظ ضارب كما في ضرب فعل ماض حتى يقال: إنه اسم لكونه علماً لنفسه؛ إذ المحمول على زيد ضارب من حيث دلالته على معناه الوضعي فهو صفة مجردة عن العوامل اللفظية مسند إليه وإنما وقع المبتدأ نكرة لتخصصه بالصفة. (قوله: وتأويلاً) أي: ليس التقدير بمعنى التقدير في الكلام بأن يكون محذوفاً. (قوله: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ﴾) فإنه بتأويل إنذارك وعدمه

أي: الاسم الذي لم يوجد فيه[1] عامل[2] لفظي أصلاً، واحترز به[3] عن الاسم الذي فيه عامل لفظي، كاسمي (إنَّ وَكَانَ) وكأنه[4] أراد بالعامل اللفظي: ما[5] يكون مؤثراً[6] في المعنى، لئلا[7] يخرج عنه[8] مثل: بحسبك[9] درهم، «مُسْنَداً[10] إِلَيْهِ» واحترز به عن الخبر، وثاني قسمَي[11] المبتدأ الخارج[12] عن هذا القسم، فإنهما[13] لا يكونان إلاّ مسندين. «أَوِ[14] الصِّفَةُ» سواء[15] كانت مشتقة كضارب[16] ومضروب وحسن، أو جارية مجراها كقرشي[17] «الوَاقِعَةُ

(١) أي: في الاسم. (٢) نائب فاعل يوجد. (٣) أي: بالمجرد. (٤) أي: المصنف. (٥) أي: عامل. (٦) خبر يكون. (٧) علة أراد. (٨) أي: عن حد المبتدأ. (٩) مبتدأ. فإن الباء زائدة ليست مؤثرة في المعنى. (١٠) حال عن ضمير المستتر في المجرد. (١١) فهو الصفة. (١٢) صفة قسم. (١٣) أي: الخبر والقسم الثالث. (١٤) عطف على الاسم. (١٥) خبر مقدم. (١٦) كاسم الفاعل. (١٧) فإنه في قبره منسوب إلى قريش.

مُسْنَداً إِلَيْهِ أَوِ الصِّفَةُ الوَاقِعَةُ

(قوله، أي، الذي لم يوجد فيه عامل لفظي أصلاً) يعني: أن العبارة وإن كانت ظاهرة في سلب العموم لكن المراد عموم السلب، إما باعتبار أن اللام أبطلت معنى الجمعية فصار الجنس منفياً، أو باعتبار أن سلب العموم وإن كان أعم من عموم السلب، لكن المراد هو هذا بقرينة المقام، وأما القول بأن العبارة إن حملت على العدول أفاد عموم السلب فغير ظاهر، وإنما أكد النفي بقوله: أصلاً رداً على من زعم أن المراد بالعوامل اللفظية نواسخ المبتدأ والخبر كباب إن وأضرابه؛ لئلا ينتقض التعريف بقولك، بحسبك درهم؛ وذلك لأن الذهن لا ينتقل من العوامل اللفظية إلى خصوص النواسخ. **(قوله، وكأنه أراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثراً في المعنى)**؛ وذلك لأن الظاهر أن المؤثر لفظاً هو مؤثر

سيان. **(قوله: يعني أن العبارة الخ)** أي قوله: المجرد عن العوامل اللفظية وإن كانت ظاهرة في سلب العموم؛ أي: السلب داخل على الإيجاب الكلي بناء على أن التجريد عدم الوجود والجمع المعرف لذا لم يكن هناك عهد للاستغراق بمعنى كل فرد فرد، فالمعنى الذي لم يوجد فيه كل عامل لفظي. **(قوله: لكن المراد عموم السلب)** أي: لا يوجد فيه شيء من العوامل اللفظية. **(قوله: أن اللام أبطلت معنى الجمعية الخ)** بناء على أن الجمع المعرف إذا لم يمكن حمله على الاستغراق يجعل مجازاً عن الجنس كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ﴾ وههنا كذلك؛ إذ لا فائدة في نفي دخول كل عامل لفظي لعدم إمكانه. **(قوله: وإن كان أعم)**؛ لأنه قد يتحقق في ضمن السلب الكلي وفي ضمن الإيجاب لبعض والسلب عن بعض. **(قوله: بقرينة المقام)** فإن المبتدأ ما لا يوجد فيه عامل لفظي أصلاً. **(قوله: وأما القول الخ)** أي: القول في بيان إرادة عموم السلب من قوله المجرد عن العوامل بأن عبارة المتن إن حملت على العدول بأن جعل النفي المستفاد من قوله: المجرد جزء من المحمول ويكون الحكم بطريق الإيجاب أفاد عموم السلب؛ لعدم دخول العموم تحت النفي، وكون كل فرد فرد من العوامل اللفظية محكوماً عليه بالمحمول العدمي كما في قولنا: كل إنسان لم يقم، بخلاف ما إذا حملت على السلب فإنه حينئذ يكون العموم داخلاً تحت النفي فيفيد سلب العموم كما في قولنا: لم يقم كل إنسان. **(قوله: فغير ظاهر)**؛

الإيجاب الكلي كما يتوهم من ظاهر الجمع؛ أعني: العوامل كما في قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾؛ أي: لا يدركه بصر أصلاً، وقوله: أصلاً؛ أي: لا لفظاً ولا تقديراً ولا ناسخاً ولا غيره ولا واحداً ولا أكثر. **(قوله: وكأنه أراد بالعامل اللفظي الخ)**؛ وذلك لأن الظاهر أن المؤثر لفظاً مؤثر معنى فلا يخرج عن تعريف المبتدأ مثل: بحسبك درهم، فإن تأثير عامله ليس إلا في اللفظ؛ فإنك لو حذفته وجدت المعنى باقياً على حاله بخلاف حذف أن مثلاً من قولك: أن زيداً قائم؛ لفوات التأكيد المدلول عليه بأن، وأشار بقوله: وكأنه الخ، إلى بُعده، وقوله: عن الخبر؛ أي: وعن الأسماء المعدودة، وقوله: ثاني قسمي المبتدأ قيل: المبتدأ؛ أما مشترك لفظي بين القسمين كالعين، أو معنوي كالحيوان. **(قوله: أو الصفة سواء كانت الخ)** يشير إلى أن المراد بالصفة اللفظ الدال على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود فيشمل المنسوب والمستعار، ثم إن التجريد عن العامل اللفظي في هذا النوع أيضاً لازم وبيان المصنف عنه قاصر، والاكتفاء بالأول غير ملائم لمقام التعريب، فلو قال: أو صفة واقعة الخ عطفاً على مسند إليه لكان أسلم. **(قوله: كقرشي)** فإنك إذا قلت: أقرشي عندكم، كان معناه أالمنسوب إلى قريش عندكم أم لا. **(قال المصنف: الواقعة بعد الخ)** أي: يحصل الاعتماد الذي هو شرط عمل تلك الصفة، ولو قال: بعد النفي لكان أفيد لشموله للفظ غير كما في قول أبي نواس[1] الحكمي:

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ
يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

أي: على وجه فإن فيه وجوهاً حتى قال في مغني اللبيب: إن هذا القول من مشكل التراكيب، ففي شرح العصام: أن لفظ غير مرفوع على الابتداء ولا يصدق عليه شيء من المبتدأين، وأجيب: بأن إعراب غير مستعار من المبتدأ؛ لأن الصفة التي هي مبتدأ بعده لما انجرّ بإضافته إليه تحمل إعراب المبتدأ نظيره غير في المستثنى حيث أعرب بإعراب المستثنى لانجرار

(١) واسمه الحسن بن هانيء.

معنى، ولك أن تقول أيضاً: إن الحرف الزائد كالمعدوم وإن التجرد أعم من أن يكون حقيقياً أو حكمياً، إن قلت: ينبغي أن لا يجوز العطف على محل اسم إن بناء على كونه مرفوع المحل بالابتداء. قلنا: لعل جواز ذلك مبني على توهم أن اسمها كان مبتدأ، ولا يجاب بأن إن لا تغير معنى الجملة، فكانت كالحروف الزائدة وفائدتها التوكيد، أما أوّلاً فلدخول اسمها في حدّ المبتدأ، وأما ثانياً فلأنه غير حاسم لمادة الشبهة لجواز العطف على محل اسم لا التي لنفي الجنس مع أنها مغيرة لمعنى الجملة، ولا يصح الجواب عنه بأن العطف ليس على محل اسم لا، بل على المجموع المركب من لا واسمها؛ لأن القضية سالبة لا معدولة الموضوع. (قوله: وثاني قسمي المبتدأ) قد أشار به إلى أن المبتدأ مشترك معنوي لا أن لفظ المبتدأ مشترك لفظي كما ذهب إليه الشيخ الرضي، وإلا لزم استعمال اللفظ المشترك في معنييه. (قال: أو الصفة) لفظة أو للانفصال الحقيقي، ومن قال: إنها لمنع الخلو دون الجمع لم يأت بشيء؛ لأن استحالة اجتماع القسمين بين، وأما امتناع ارتفاعهما فلو ثبت كان بالاستقراء، واعترض عليه بأن التعريف ينتقض بقائم في أقائم أبوه زيد لصدق التعريف عليه مع أنه ليس مبتدأ كما ذكرناه، وأجيب عنه بتقييد الصفة أيضاً بكون غيرها لم يكن صالحاً لكونه مبتدأ لها، ولا يخفى أن التعريف لا يدل على ذلك. (قوله: وجارية مجراها كقرشي) فإنه في قوة منسوب إلى قريش.

لأن الحمل على العدول في صورة تقديم النفي على المسوّر بكل وما يؤدي معناه بعيد، ولذا فرق ابن مالك في كل إنسان لم يقم ولم يقم كل إنسان بأن الأول لعموم السلب والثاني لسلب العموم. (قوله: لأن الذهن الخ) فالحمل عليه تخصيص بلا مخصص لا يجوز الحمل عليه سيما في مقام التعريف. (قوله: لأن الظاهر الخ)؛ لأن المطلق ينصرف إلى الكامل. (قوله: كالمعدوم) لعدم إفادته معنى زائداً. (قوله: أعم من أن يكون الخ) فنحو: بحسبك مجرد حكماً وإن لم يكن مجرداً حقيقة. (قوله: إن قلت ينبغي الخ) أي: ينبغي على هذا التعريف أن لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم أن؛ نحو: إن زيداً منطلق وعمرو مع أن المصنف رحمه الله جوّزه؛ وذلك لأن الجواز المذكور مبني على كون اسم إن مرفوعاً بالابتداء وهو وحده ليس بمبتدأ بالمعنى المذكور لعدم تجرده عن العوامل اللفظية، نعم يصح ذلك على رأي من قال: إنه معطوف على محل إن مع اسمها. (قوله: لعل ذلك الجواز) يعني: أنه مبني على توهم رفع اسم إن باعتبار أنه كان مبتدأ قبل دخول إن، ولا يخفى أنه تكلف ولو كان مجرد توهم أنه كان مبتدأ كافياً لجاز العطف على محل اسم إن المفتوحة أيضاً. (قوله: ولا يجاب الخ) هذا الجواب من الشارح الرضي، وحاصله: أن إن لعدم تغييره معنى الجملة كان كالحرف الزائد فدخول إن كلا دخول فبقي مرفوعاً كما كان لكن محلاً لاشتغال لفظه بالنصب. (قوله: فلدخول اسمها الخ) فيه بحث؛ لأنه إن أراد دخولها فيه باعتبار المحل فمسلم، وإن أراد دخولها فيه باعتبار اللفظ فممنوع؛ لعدم تجرده عن العوامل اللفظية لفظاً مع أنها مغيرة لمعنى الجملة بالنفي، فلا يكون اسمها مجرداً عن العوامل اللفظية لا حقيقة ولا حكماً، فلا يكون اسمها مرفوعاً بالابتداء محلاً. (قوله: لأن القضية سالبة) أي: القضية المركبة من اسم لا وخبرها؛ نحو: لا غلام رجل في دار، قضية سالبة معناها سلب نسبة الخبر عن اسمها، وليس كلمة لا جزء من مدخولها مخبراً عنه حتى يكون المجموع في محل الابتداء، وأيضاً يخرج هذا المركب عن التعريف بقيد الاسم لعدم كون المجموع اسماً. (قوله: أشار به الخ) أي: بالتعبير بالقسم فإن القسم يقتضي وجود المقسم المشترك بين القسمين. (قوله: مشترك معنوي) يدلك على هذا جعلهم الابتداء عاملاً في كلا النوعين وتفسيره بتجريد الاسم عن العوامل اللفظية لإسناد شيء إليه، أو لإسناده إلى شيء، إن قلت: فلم لم يفسر المصنف المبتدأ بالمعنى المشترك بينهما؟ قلت: تبييناً للقسمين بخصوصهما لاختصاص كل منهما بأحكام مختلفة. (قوله: كما ذهب إليه الخ) حيث قال: المبتدأ اسم مشترك بين هيئتين فلا يمكن جمعهما في حد واحد وإلا لزم استعمال اللفظ المشترك، وهو لفظة المبتدأ في قوله: فالمبتدأ هو الاسم المجرد. (قوله: ومن قال إنها لمنع الخلوّ الخ) قال القاضي في حواشيه: كلمة أو لتقسيم المحدود دون الحد حيث يتناول صدر الحد، وهو قوله: الاسم كلا القسمين مانعة الخلوّ دون الجمع فليست للشك أو التشكيك، فلا ينافي التعريف انتهى، مقصوده دفع سؤال مقدر، وهو أنه إذا كان الاسم متناولاً للقسمين كيف يصح عطف الصفة عليه بكلمة أو بأنه لمنع الخلوّ دون الجمع؛ يعني: أن كلمة أو بالنظر إلى نفس مفهوم العطف والمعطوف عليه من غير اعتبار القيود الباقية معها لمنع الخلو، فيجوز اجتماع الصفة بالاسم واندراجها تحته، وهذا لا ينافي كونها للانفصال الحقيقي بعد اعتبار القيود معها فاندفع اعتراض المحشي رحمه الله. (قوله: لأن استحالة الخ)؛ لأن القسم الأول يكون أبداً مسنداً إليه والثاني مسنداً، والشيء الواحد بالنسبة إلى الشيء الواحد يمتنع أن يكون مسنداً ومسنداً إليه. (قوله: فلو ثبت) أشار بكلمة لو إلى عدم ثبوته قطعاً لما ذهب إليه المصنف من كون اسم الفعل مبتدأ. (قوله: كان بالاستقراء) أي: تتبعنا فما وجدنا في كلام العرب مسنداً سوى هذين القسمين. (قوله: لصدق التعريف عليه) فإنه صفة واقعة بعد ألف الاستفهام رافعة لظاهر. (قوله: كما ذكرناه) من أن هذا القسم من المبتدأ ثبت ضرورة ولا ضرورة في هذا المثال. (قوله: على ذلك) أي: التقييد المذكور.

بَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ، كما[1] ولا «وَأَلِفِ الاسْتِفْهَامِ[2]»، ونحوه كـ (هَلْ ومَا وَمَنْ). ونقل عن سيبويه[3]: جواز الابتداء[4] بها[5] من غير استفهام ونفى مع[6] قبح، والأخفش[7] يرى ذلك حسناً، وعليه[8] قول الشاعر:

فَخَيْرٌ[9] نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ[10] .....

فخير[11]: مبتدأ، ونحن: فاعله[12]، ولو[13] جعل (خَيْرٌ)[14] خبراً عن (نَحْنُ)[15] لفصل[16] بين اسم التفضيل[17] ومعموله[18]

(١) تمثيل لحرف النفي. (٢) ليحصل الاعتماد. (٣) أي: روي عنه. (٤) يعني: جواز كون الصفة المشتقة مبتدأ. (٥) بالصفة. (٦) من غير اعتماد على شيء ولكن جواز. (٧) والكوفيون. (٨) أي: على قول الأخفش. (٩) خبر مفضل مرفوع محلاً. (١٠) مفضل عليه. (١١) لفظ. (١٢) ساد مسد الخبر. (١٣) نحن. (١٤) مقدماً. (١٥) ونحن مبتدأ مؤخر. (١٦) جواب لو. (١٧) وهو خبر. (١٨) نحن.

بَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ[1] وأَلِفِ الاسْتِفْهَامِ[2]

(١) كما ولا.

(٢) وإنما شرط كون الصفة واقعة بعدها ليحصل الاعتماد ولم يعتمد لم يعمل.

(قال: الواقعة بعد حرف النفي أو ألف الاستفهام) الأولى حذف الحرف والألف ليكون أخصر وأشمل، فيدخل إنما وغير وهل وغيرها من كلمات الاستفهام. (قوله: ونحوه) فذكر الألف للأصالة، ولا يخفى أن مثل هذا الاعتبار لا يناسب التعريف. (قوله: كهل الخ) وأين ومتى وكيف وكم وأيان التمثيل بهل وما ذكرناه ظاهر، وأما التمثيل بمن فلا يصح بأن يقول: من قائم أبوه؛ لأن قائم صفة صالحة لأن تكون خبراً لمن، وما يصلح أن يكون خبراً لا يصلح أن يكون مبتدأ، ولعل تمثيله بقولك من ضارب زيد على أن من مفعول لضارب وقس عليه ما.

(قوله: فيدخل إنما وغير) نحو: إنما قائم الزيدان بالنظر إلى حذف الحرف وهل وغيرها بالنظر على حذف الألف. (قوله: من كلمات الاستفهام) نحو: أين جالس أخوك، ومتى ذاهب زيد، وكيف مصبح أنت، وكم جالس زيد أين ذاهب عمرو. (قوله: للأصالة) أي: لكونه أصلاً في الاستفهام. (قوله: لا يناسب مقام التعريف)؛ لأن المقصود منه كشف الماهية وإيضاحها حيث لا يوهم خلاف المقصود، نعم ذلك الاكتفاء صحيح في الخطابات والمحاورات. (قوله: على أن من مفعول لضارب) وحينئذ يصح كونه مبتدأ وزيد فاعله ساداً مسد الخبر ومن مفعوله قدم لتضمنه معنى الاستفهام.

المستثنى به هذا، وفي الجزائري هنا تفصيل آخذاً من المغني فليراجع. (قوله: بعد حرف النفي) كقوله:

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا
إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ

والنفي أعم من الحكمي؛ نحو: إنما قائم الزيدان، وقوله: كما ولا؛ أي: وكذا أن النافية؛ نحو: أن ضارب إلا زيد؛ أي: ما ضارب إلا زيد، فضارب: مبتدأ، وما بعده: فاعله ساد مسد الخبر. (قوله: وألف الاستفهام) كقوله:

أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنَا

وفي قوله: ونحوه، إشارة إلى تقدير المعطوف، فالأولى[1] هنا أيضاً التعبير العام لأدوات الاستفهام؛ نحو: ما ضارب زيد، ومن ضارب زيد على أن يكون ما ومن استفهاميتين مفعولين لضارب، وزيد فاعل ساد مسد الخبر. (قوله: وعن سيبويه جوز الابتداء الخ) لعل المصنف لم يرض بهذا الجواز فأورد ضمير الفصل للرد، وقوله: يرى ذلك؛ أي: ذلك الابتداء حسناً. ويقول: إن الصفة مشابهة بالفعل فتعمل بلا شرط، وعلى هذا الجواز ورد قول الشاعر: فخير نحن الخ، من البحر الوافر وعروضه وضربه مقطوفان، وأجيب: بأنه شاذ نادر والذي سوغ الابتداء به عمله فيما بعده، وفي البيت شذوذ آخر؛ وهو رفع أفعل التفضيل اسماً ظاهراً في غير مسألة الكحل. (قوله: وعليه قول الشاعر: فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ) آخره،

إِذَا الدَّاعِي الْمُثَوِّبُ قَالَ يَا لا

والشاعر: هو زهير بن مسعود الضبي، فقوله: خير: اسم تفضيل أصله أخير؛ بمعنى: أفضل وأحسن، وعند: ظرف مكان متعلق بالخبر، وكذا منكم، والداعي المنادي الطالب للإقبال: فاعل لمحذوف يفسره ما بعده؛ أي: إذا قال الداعي، والمثوب: صفة الداعي اسم فاعل من التثويب؛ وهو الذي يصوّت بنداءه ويرفع صوته عند النداء ويحرّكه لأجل أن يرى، أو الذي يردّد النداء مرة بعد أخرى، وقوله: يالا؛

(١) وكأنه إنما ذكر الألف؛ لأنه الأصل في باب الاستفهام، وما عداها ملحق بها وليس الحال في حرف النفي كذلك؛ إذ ليس لنا حرف هو الأصل في النفي وما عداه محمول عليه.

الذي هو (مِنكُمْ) بأجنبي[1]، وهو غير جائز، لضعف عمله، بخلاف ما لو كان فاعلاً[2]، لكونه كالجزء[3]. «رَافِعَةً[4] لِظَاهِرٍ»[5] أوْ ما[6] يجري مجراه، وهو الضمير المنفصل، لئلا يخرج عنه[7] نحو: قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ[8] أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾. واحترز[9] به عن نحو: (أَقَائِمَانِ[10] الزَّيْدَانِ[11]) لأنَّ[12] (أَقَائِمَانِ) رافع لمضمر[13] عائد إلى (الزَّيْدَانِ)، ولو كان رافعاً لهذا الظاهر[14] لم يجز تثنيته[15] «مِثْلُ: زَيْدٌ قَائِمٌ» مثال[16] للقسم الأول من المبتدأ «وَمَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ» مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي «وَأَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ؟» مثال

(١) متعلق بقوله لفصل. (٢) ساد مسد الخبر. (٣) عند. (٤) حال من المستكن في قوله الواقعة. (٥) أي: بارزا سواء ظاهراً أو مضمراً منفصلاً. (٦) أي: الاسم. (٧) أي: عن حد المبتدأ. (٨) الهمزة للاستفهام راغب مبتدأ نكرة لا حاجة إلى التعريف. (٩) مصنف. (١٠) خبر. (١١) مبتدأ. (١٢) علة الاحتراز. (١٣) وهو هما. (١٤) أي: الزيدان. (١٥) على اللغة المشهورة. (١٦) خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو شأن آه.

أي: يالفلان مقول القول، فحذف المستغاث به ووقف على لامه بألف الإطلاق؛ يعني: فنحن أفضل وأحسن منكم عند الناس إذا قال المنادى المستغيث الذي يصوّت بنداءه ويردّده مرة بعد أخرى يالفلان تعالوا إليّ وأغيثوني؛ وذلك لأنا نبادر إلى إجابة دعته، ونسعى إلى إسعاف إغاثته، وأما أنتم فلستم بهذه المثابة، والذي في المصباح عند البأس: بالباء الموحدة لا بالنون؛ يعني: إنا عند الحرب أشجع منكم. (قوله: وهو غير جائز) أي: الفصل بينهما بالأجنبي[1] غير جائز لضعف عمله؛ ولأن أفعل التفضيل ومعموله كمضاف ومضاف إليه، بخلاف الفاعل الذي سد مسد الخبر، فإنه يجوز الفصل بينه وبين المبتدأ؛ لأنهما ليسا كمضاف ومضاف إليه فافهم (شواهد)، وقوله: أو ما يجري مجراه وهذا أيضاً إشارة إلى تقدير المعطوف مع العاطف كما في قوله تعالى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾؛ أي: والبرد. (قوله: نحو قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي﴾)هذه الآية في سورة مريم ووجه إبراز الضمير ههنا مع أنه لا يسوغ المنفصل إلا لتعذر المتصل أنه يلزم من الاستتار الالتباس، ولرفع الالتباس يصار إلى الإبراز والانفصال كما يأتي، وقال العصام: ولا يشكل قاعدة فإن طابقت مفرد الخ بقوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ﴾ الخ بناءً على أن الصفة تتعين فيه للابتداء، وإلا لزم الفصل بينها وبين معمولها بأجنبي وهو المبتدأ؛ لأنه جوّز صاحب الكشاف كون أنت: مبتدأ يجعل عن آلهتي متعلقاً بفعل محذوف؛ أي: ترغب عن آلهتي نعم كون الصفة مبتدأ أرجح لإغناءه عن الحذف. (قوله: لم يجز تثنيته) أي: على اللغة المشهورة دون لغة: «يتعاقبون فيكم الملائكة» فاعرفه. (قوله: وأقائم الزيدان) أورد عليه بأنه يلزم فيه القول بأن النكرة مبتدأ مع وجود المعرفة، والقول بأن الصفة مبتدأ مع وجود الذات والقول، بل المسند مبتدأ مع وجود المسند إليه وكلها ظاهرة الفساد، وكأن المحقق الشريف يزيف المذهب المذكور، ويقول: إن هذا بالحقيقة

(١) وهو المبتدأ اللهم إلا على القول بأن المبتدأ مرفوع بالخبر، فلا يكون حينئذ المبتدأ أجنبياً وإلى هذا أشار بقوله: فافهم.

رَافِعَةً[1] لِظَاهِرٍ مِثْلُ: زَيْدٌ[2] قَائِمٌ وَمَا[3] قَائِمٌ الزَّيْدَانِ وَأَقَائِمٌ[4] الزَّيْدَانِ،

(١) حال من المستكن في الواقعة.
(٢) مثال للقسم الأول من المبتدأ.
(٣) مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي.
(٤) مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام.

(قوله: أو ما يجري مجراه) بتقدير المعطوف أو من باب عموم المجاز، وذلك أن تريد بالظاهر معناه اللغوي؛ أي: البارز. (قوله: لم يجز تثنيته) على اللغة المشهورة.

(قوله: أو من باب عموم المجاز) وهو أن يراد باللفظ معنى مجازي يكون المعنى الحقيقي داخلاً فيه فالمراد بالظاهر ههنا الملفوظ سواء كان مظهراً أو مضمراً. (قوله: وذلك أن تريد الخ) لا يخفى أن المعنى اللغوي معنى مجازي بالنسبة إلى أهل الاصطلاح فهو أيضاً إرادة للمعنى المجازي الشامل للمعنى الحقيقي إلا أن طريقة الإرادة مختلفة فإن عموم المجاز مبني على اعتبار العلاقة بين المعنى الاصطلاحي والمجازي الشامل له سواء كان معنى لغوياً أو لا، والثاني موقوف على تحقيق الوضع اللغوي سواء وجد المعنى الاصطلاحي أو لا.

للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام «فَإِنْ[1] طَابَقَتْ» أي: الصفة الواقعة بعد حرف النفي أو ألف الاستفهام اسماً «مُفْرَداً»[2] مذكوراً بعدها[3]، نحو: مَا قَائِمٌ زَيْدٌ وَأَقَائِمٌ زَيْدٌ؟. واحترز[4] به[5] عما[6] إذا طابقت مثنى[7] نحو: أَقَائِمَانِ[8] الزَّيْدَانِ؟ أو مجموعاً نحو: أَقَائِمُونَ[9] الزَّيْدُونَ[10]؟ فإنها[11] حينئذ[12] خبرٌ ليس إلّا. «جَازَ الأَمْرَانِ.» كون الصفة وما بعدها فاعلها يسد مسد[13] الخبر، وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبراً مقدماً عليه. فههنا[14] ثلاث صور[15]: إحداها: أَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ؟ ويتعين حينئذ[16] أن يكون (الزَّيْدَانِ) مبتدأ و(أَقَائِمَانِ) خبراً مقدماً عليه. ثانيها: أَقَائِمٌ[17] الزَّيْدَانِ[18]؟ ويتعين[19] حينئذ[20] أن يكون (الزَّيْدَانِ) فاعلاً[21] للصفة[22] قائماً[23] مقام الخبر. وثالثها: أَقَائِمٌ[24] زَيْدٌ[25]؟ ويجوز فيه الأمران كما عرفت. «وَ[26]الخَبَرُ[27]: هُوَ[28] المُجَرَّدُ[29]» أي: هو[30] الاسم المجرد عن العوامل اللفظية، لأن[31] الكلام في مرفوعات الاسم، فلا[32] يصدق[33] على (يَضْرِبُ) في (يَضْرِبُ زَيْدٌ)، أنه المجرد المسند به، المغاير للصفة المذكورة؛ لأنه[34] ليس باسم «المُسْنَدُ[35] بِهِ» أي: ما يوقع به الإسناد. واحترز[36] به عن القسم الأول من المبتدأ، لأنه مسند إليه لا مسند[37] به. «المُغَايِرُ[38] لِلصِّفَةِ المَذْكُورَةِ[39]» في تعريف المبتدأ. واحترز به[40] عن القسم الثاني من المبتدأ، ولك[41] أن تقول: المراد[42] بالمسند[43] به: المسند به إلى المبتدأ، أو يجعل الباء[44] في (بِهِ) بمعنى (إِلَى)، والضمير المجرور راجعاً إلى[45] المبتدأ، وعلى[46] التقديرين يخرج به[47] القسم الثاني[48] من المبتدأ ويكون قوله[49]: (المُغَايِرُ

(١) أي: وإن كانت الصفة والاسم المرفوع مفردين. هندي. الفاء للتفصيل. (٢) مفعول به لطابقت. (٣) أي: الصفة. (٤) مصنف. (٥) أي: بقوله مفرداً. (٦) أي: عن الصفة. (٧) حال من فاعل طابقت. (٨) خبر. (٩) خبر. (١٠) مبتدأ. (١١) أي: الصفة. (١٢) أي: طابقت مثنى أو مجموعاً. (١٣) على معنى أن الكلام يتم بهذه الصفة مع الفاعل كما أقيم المبتدأ مع الخبر. (١٤) أي: في الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام. (١٥) عند البصرة. (١٦) أي: حين طابقت الصفة مثنى. (١٧) خبر. (١٨) مبتدأ. الزيدان فاعل سد مسد الخبر. (١٩) وجوباً. (٢٠) أي: حين كون الصفة مفرداً. (٢١) قد يحتمل المبتدأ لعدم مطابقة. (٢٢) صفة فاعلاً. (٢٣) حال كونه قائماً. (٢٤) خبر. (٢٥) مبتدأ. (٢٦) عطف على المبتدأ. (٢٧) مبتدأ. (٢٨) ضمير فصل. (٢٩) خبره. (٣٠) أشار بهذا التفسير إلى أن الخبر هو من أقسامه. (٣١) علة لقدر وإنما قيدنا بالاسم. (٣٢) جواب للشرط المحذوف أي إذا كان الأمر كذلك. (٣٣) أي: الحد. (٣٤) علة لا يصدق. (٣٥) إلى المبتدأ، فهو. (٣٦) أي: بالمسند. (٣٧) فيجب الاحتراز لئلا يدخل في تعريف الخبر. (٣٨) صفة بعد صفة لمجرد. (٣٩) صفة الصفة. (٤٠) أي: بقوله المغاير للصفة المذكورة. (٤١) أي: جاز لك. (٤٢) من قوله. (٤٣) في التعريف. (٤٤) في قوله به. (٤٥) وعلى الأول إلى الخبر. (٤٦) متعلق بقوله الآتي يخرج. (٤٧) أي: بالمسند به. (٤٨) لأنه مسند إلى الفاعل لا إلى المبتدأ. (٤٩) مصنف.

فَإِنْ طَابَقَتْ مُفْرَداً جَازَ الأَمْرَانِ. وَالخَبَرُ هُوَ[1]: اَلْمُجَرَّدُ المُسْنَدُ[2] بِهِ المُغَايِرُ[3] لِلصِّفَةِ المَذْكُورَةِ[4].

(١) أي: اسم المجرد. (٢) صفة بعد صفة للاسم المقدر. (٣) صفة بعد صفة للاسم المقدر. (٤) في تعريف المبتدأ.

(قوله: كون الصفة مبتدأ الخ) قيل: لم لم يجتنبوا عن التباس المبتدأ بالفاعل في مثل: أقائم زيد، واجتنبوا عن التباس المبتدأ بالفاعل في مثل: زيد قام، فلم يجوزوا تأخير المبتدأ؟ فأجيب بأن جواز الوجهين ليس إلا فيما إذا كان كل من الوجهين مخالفاً للأصل كما نحن فيه فإن في جعل زيد في أقائم زيد فاعلاً خلافاً لأصل وهو جعل المبتدأ مسنداً، وفي جعله مبتدأ خلافاً لأصل آخر وهو تغيير النظم الطبيعي للمبتدأ، والالتباس المحذور ليس إلا فيما إذا كان أحد الوجهين موافقاً للأصل،

(قوله: لو لم يجتنبوا الخ) فجوّزوا كون زيد مبتدأ مع تأخيره ولم يعينوا كونه فاعلاً، وبما ذكرنا ظهر ضعف ما قيل: إنه لا ضرورة في تقديم الخبر في زيد قام حتى يرتكب الالتباس لأجلها، وفي أقائم زيد يجب تقديم قائم لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به إذ المشتمل على الاستفهام يجب تقديمه؛ لأن كون تقديم قائم

قول بوجود المبتدأ بدون الخبر، وإنما ألجأهم إليه الاضطرار (نعمه)؛ يعني: أن القسم الثاني من المبتدأ إنما اعترف به للضرورة حيث لم يوجد وجه لإعرابه سوى الابتداء. (قوله: فإن طابقت الصفة الواقعة الخ) يعني: مرجع الضمير الصفة المذكورة بدون اعتبار قيد رافعة لظاهر، ثم إنه لا ينحصر جواز الأمرين في هذه الصورة، فإنه يجوز الأمران في: أجريح هند؛ لاستواء المذكر والمؤنث (عصام) وفيه ما فيه. (قوله: ليس إلا) أي: ليس الصفة إلا خبراً، فتذكير ليس المسند إلى الصفة باعتبار الخبر، وفي التركيب حذف المستثنى، قال في المغني: إن ذلك بعد إلا وغير المسبوقين بليس يقال: قبضت عشرة ليس إلا. (قال المصنف: جاز الأمران) خلافاً للكوفيين؛ لأنهم يوجبون تقديم المبتدأ على الخبر، وقوله: هو المجرد؛ أي: المعهود؛ أعني: المجرد عن العوامل فيخرج نحو: الفاعل. (قوله: أي: هو الاسم المجرد الخ) بقرينة أن الكلام في أقسام الاسم، فيخرج يضرب في يضرب زيد كما قاله، ولا يرد على المصنف أنه يخرج الخبر الجملة؛ لأنه في تأويل الاسم عنده. (قوله: أي ما يوقع به الإسناد) يشير إلى أن الباء متعلق بالإسناد بتضمين معنى الإيقاع في

التاج الإيقاع: أفكندن، وهذا يعدى بالباء، وقال العصام: أي الذي ألصق الإسناد به، فالباء للإلصاق فتنبه، على أن تعلق الإسناد بالخبر أشد منه بالمبتدأ، وقيل: الباء للسببية انتهى، وكون الخبر ما به يوقع الإسناد ينبئ عن كون المقصود بالذات في الكلام الخبر؛ لأنه محط الفائدة وقد مر، وقوله: المغاير للصفة وجه المغايرة: أن الصفة السابقة رافعة لظاهر بخلاف ما ههنا فإنها رافعة لظاهر ومضمر وأيضاً تلك واقعة بعد النفي والاستفهام بخلاف هذه (نعمه). (قوله: المسند به إلى المبتدأ) بخلاف الصلة؛ أي: بقرينة أنهما متلازمان كما مر في العنوان فتخرج الصفة السابقة؛ لأنها هي المبتدأ، لكنها مسندة إلى فاعلها الساد مسد خبرها ولا يرد أيضاً النقض بيضرب في يضرب زيد؛ لأنه وإن كان مجرداً مسنداً به لكنه ليس مسنداً إلى المبتدأ، وقوله: أو تجعل الباء؛ أي: في به بمعنى إلى كما في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾؛ أي: إليّ والنكتة في تغيير العبارة أن لا يلتبس بالمسند إليه المذكور في تعريف المبتدأ، فعلى هذا لا حاجة إلى التأويل بما يوقع به الإسناد. (قوله: يخرج به) أي: بقوله المسند به القسم الثاني؛ لأنه مسند إلى الفاعل لا إلى المبتدأ كما يخرج القسم الأول، وقوله: تأكيداً؛ يعني: لمجرد التوضيح ومزيد الكشف والبيان، وقوله: ليسند إلى شيء كما في القسم الثاني من المبتدأ، وقوله: أو يسند إليه كما في القسم الأول منه، وهذا القيد لإخراج تجرد الأسماء المعدودة؛ لأنه للعد لا للإسناد. (قوله: فقال بعضهم) وهو سيبويه وقد سبق، وقوله: وقال

فيسبق الذهن إلى ما هو الأصل من غير معارض فيورث التشوش والالتباس. (قوله، أي: هو الاسم المجرد) ولك أن تقول: أي هو المرفوع المجرد إلى آخره؛ لأنه ذاكر أقسام المرفوع فلا يصدق التعريف على يضرب في يضرب زيد؛ لأنه ليس مرفوعاً بالمعنى المذكور، وهذا الوجه أسلم من تقدير الاسم؛ لأن المراد به إن كان الاسم حقيقة خرج عنه بعض الأخبار، وهو ما إذا كان مركباً أو لفظاً يراد به نفسه كالجسق وضرب ومن وإن كان الاسم حقيقة أو حكماً دخل فيه المثال المذكور والجملة أيضاً مع أنه مصرح بخلافه، وذلك لصحة التعبير عنها بالاسم، ويمكن أن يقال: إن المثال المذكور لا يصح التعبير عنه بالاسم مع بقاء ربطه، فإن ربط يضرب إلى زيد ليس بمعنى هو هو، وربط الاسم الذي أقيم مقامه إلى زيد بمعنى هو هو، نعم بقي أمر الجملة اللهم إلا أن يراد

ضرورياً يقتضي تجويز كون زيد مبتدأ ولم يعين كونه فاعلاً. (قوله: ليس إلا فيما إذا كان الخ) فإنه حينئذ لا يلتبس أحد الوجهين بالآخر ولا يختفي به. (قوله: ليس إلا فيما إذا كان الخ) فإن أحد الوجهين لتبادره إلى الذهن يوجب التباس الوجه الآخر واختفاءه المخل لفهمه، أقول: ما ذكره المجيب من ضابط الالتباس وجواز الأمرين منقوض بنحو امرؤ ونفسه؛ فإنه جوّز فيه الأمران مع أن الأصل في الواو العطف وبالوجوه المذكورة في التفاسير؛ فإنهم يجوزون الوجوه المتعددة في نظم القرآن بعضها راجحة وبعضها مرجوحة على ما لا يخفى على الناظر فيها، فالوجه إن جواز الأمرين فيما إذا كان مؤدى الوجهين واحداً والالتباس فيما إذا كان مؤدى الوجهين مختلفاً. (قوله: لأنه ليس مرفوعاً الخ) فإن المضارع مرفوع لكن لا بمعنى ما اشتمل على علم الفاعلية، بل بمعنى اشتماله على حركة الرفع لكن رد، وفيه أن المرفوع صفة مهمة يحتاج إلى اعتبار الموصوف ليكون الجنس مذكوراً، ولذا فسر الشارح رحمه الله أوجه في قوله: ما اشتمل بالأسلم، وما قيل: إن المرفوع من أحكام الخبر، وإنما يعرف الخبر ليعرف فيرفع ففي تعريفه دور فمدفوع بأن هذا الحكم معلوم من قوله: فمنها المبتدأ أو الخبر قبل التعريف، فليس هذا الحكم مما يعرف من التعريف. (قوله: وهذا الوجه أسلم) أي: تقدير المرفوع أسلم من تقدير الاسم لعدم ورود البحث المذكور عليه، لكن تقدير الاسم أظهر لاطراده قال الرضي في قوله: فالمعرب المركب الذي الخ هذا حد معرب الاسم لا مطلق المعرب؛ لأنه في قسمة الأسماء فلا تذكر إلا أقسامها فكأنه قال: الاسم المعرب من الاسم المركب هو الاسم المركب وكذا جميع الحدود التي يذكرها في صنف الاسم. (قوله: وهو ما إذا كان مركباً) امتزاجياً إما من حرف واسم؛ نحو: زيد لا عادل ولا جائر، أو من فعل وحرف؛ نحو: زيد ما أكل وما شرب، أو من اسمين؛ نحو: هذا خمسة عشر؛ لأن المركب الإضافي؛ نحو: هذا غلام زيد، أو التوصيفي؛ نحو: زيد رجل فاضل، الخبر فيه هو الجزء الأول وهو اسم والمركب الإسنادي خارج عن هذا التعريف عند الشارح رحمه الله كما سيصرح به. (قوله: أو لفظاً الخ) فإنه حينئذ ليس اسماً لعدم اعتبار الوضع فيه لمعنى، ولذا أورد المثال بالمهمل. (قوله: أو حكماً) بأن يصلح وضع الاسم موضعه. (قوله: المثال المذكور) أي: يضرب في يضرب زيد مع أن الشارح رحمه الله أخرجه بقيد الاسم. (قوله: والجملة أيضاً) فإن قلنا: زيد يضرب في قوّة زيد ضارب،

بالاسم الحكمي لفظ يعدّ واحداً ويصح التعبير عنه بالاسم. (قوله: فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد) وكذا لا يصدق على يضرب في زيد يضرب. (قوله: أي، ما يوقع به الإسناد) قد أشار به إلى أن الباء متعلقة بالإيقاع المضمن لا بالإسناد؛ لأنه بنفسه يتعلق بالمسند فلا حاجة إلى الباء. (قوله: وذلك أن تقول، المراد به المسند به إلى المبتدأ) بقرينة أنهما ركنان متلازمان كما أشار إليه بذكرهما معاً في العنوان. (قوله: أو تجعل الباء بمعنى إلى) قال قدس سره في الحاشية: وكأن النكتة في تغيير العبارة أن لا يشتبه بالمسند إليه المذكور في تعريف المبتدأ، وحينئذ يظهر لقوله به فائدة وإلا فلا حاجة إليه انتهى، قد بينا وجه عدم الاحتياج إليه. (قوله: وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ) كما يخرج به يضرب في يضرب زيد، لكن فيه أن ضارباً في زيد ضارب وفي زيد ضارب أبوه يخرج عنه؛ لأنه مسند إلى فاعله لا إلى المبتدأ مع أنه خبر اللهم إلا أن يقال: إن الخبر هو مجموع اسم الفاعل وفاعله لا اسم الفاعل وحده، لكن لما لم يكن المجموع قابلاً

(قوله: مع أنه مصرح بخلافه) أي: الشارح رحمه الله مصرح بعدم دخول الجملة في التعريف كما سيجيء في شرح قوله: والخبر قد يكون جملة. (قوله: ليس بمعنى هو هو) بل بمعنى القيام والاتصاف. (قوله: وربط الاسم الذي أقيم مقامه) نحو: ضارب زيد على أن يكون ضارب خبر زيد. (قوله: إلى زيد بمعنى هو هو) فإن الضارب هو زيد في الوجود. (قوله: نعم بقي أمر الجملة) فإن إسناد الجملة إلى المبتدأ في نحو: زيد يضرب ليس كإسناد الفعل إلى الفاعل لعدم قيام مضمون الجملة بالمبتدأ فهو بمعنى هو بتأويل ضارب؛ إذ الإسناد منحصر في القسمين. (قوله: لفظ يعد واحداً) والجملة لا تعد لفظاً واحداً وإن صح التعبير عنه بالاسم. (قوله: متعلقة بالإيقاع المضمن الخ) التضمين في الاصطلاح: أن يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى فعل آخر يدل عليه بذكر شيء من تعلقات الآخر أو بحذف متعلقات الأول، ولا يخفى عدم صحته ههنا؛ إذ لم يعتبر مع الإسناد معنى الإيقاع، بل جعل الإيقاع مسنداً إلى الإسناد؛ ولأنه لم يدل على الإيقاع بذكر شيء من متعلقاته فإن الإيقاع المتعدي إلى المفعول الثاني بالباء معناه الحمل، وفي شمس العلوم يقال: أوقع فلان بفلان ما يكره؛ أي: حمله عليه، وفي التاج: الإيقاع: أفكندن وشبى خون كردن، وهذا يعدى بالباء فالمراد بالتضمين معناه اللغوي؛ يعني: أن الضمير المستتر في قوله: المسند راجع إلى مصدره بتأويله بما يوقع كما في قولهم: قَدْ جِيلَ بَيْنَ العَيْرِ والنَّزَوَانِ، والباء متعلقة بالإيقاع المفهوم ضمناً على أنها للسببية وكون الخبر سبباً لإيقاع الإسناد بناء على أنه المقصود بالذات من الجملة وهو محط الفائدة. (قوله: لأنه بنفسه يتعلق بالمسند) أي: الإسناد لكونه متعدياً يتعلق بلا واسطة حرف الجر بالمفعول به؛ أعني: المسند فلا حاجة في تعلقه به إلى الباء، بل الواجب المسند باستتار الضمير الراجع إلى الموصول. (قوله: إن لا يشبه الخ) أي: بحسب اللفظ وإن كان المعنى مختلفاً فإن المذكور في تعريف المبتدأ ليس فيه ضمير، بل الجار والمجرور قائم مقام الفاعل؛ أي: الذي أسند إليه والمذكور في تعريف الخبر فيه ضمير راجع إلى الألف واللام الموصول؛ أي: الذي أسند إلى المبتدأ. (قوله: وحينئذ يظهر) أي: حين جعل الباء بمعنى إلى يظهر لا يراد قوله به فائدة وهو إخراج يضرب في يضرب زيد وفي زيد يضرب. (قوله: قد بينا وجه عدم الاحتياج إليه) وهو أن المراد المرفوع المجرد ويضرب ليس مرفوعاً بالمعنى المذكور. (قوله: لكن فيه الخ) يعني: باعتبار الإسناد إلى المبتدأ، وإن صار التعريف مانعاً لكنه صار غير جامع.

لِلصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ) تأكيداً[1]. واعلم أن العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء، أي: تجريد[2] الاسم عن العوامل اللفظية، ليسند[3] إلى شيء أو ليسند إليه شيء. فمعنى[4] الابتداء[5] عامل في المبتدأ، والخبر رافع لهما عند[6] البصريين[7]. وأما عند غيرهم، فقال بعضهم[8]: الابتداء عامل[9] في المبتدأ، والمبتدأ عامل في الخبر. وقال آخرون[10]: كل[11] واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر، وعلى هذا[12] لا يكونان مجردين[13] عن العوامل اللفظية. «وَ[14]أَصْلٌ[15] الْمُبْتَدَإِ[16]» أي: ما ينبغي أن يكون المبتدأ[17] عليه[18] إذا لم يمنع[19] مانع «التَّقْدِيمُ[20]» على الخبر لفظاً، لأن[21] المبتدأ ذات[22] والخبر حال من أحوالها[23]، والذات متقدمة على أحوالها «وَمِنْ[24] ثَمَّ»

(١) لغوياً لا تأسيساً. (٢) أ- مصدر مضاف إلى المفعول تقديره تجريدك الاسم. ب- الأولى تجريد المبتدأ. (٣) وهو القسم الثاني من المبتدأ. (٤) الإضافة بيانية. (٥) أي: التجريد. (٦) ظرف رافع. (٧) أي: المتأخرين. (٨) أي: المتقدمون كسيبويه. (٩) خبر بعد خبر أو عطف بيان. (١٠) أي: الكوفيون. (١١) هذا الوجه قوي عند الشيخ الرضي. (١٢) أي: على ما قاله الآخرون. (١٣) أي: المبتدأ والخبر. (١٤) استئناف أو عطف على جملة الخبر. (١٥) مبتدأ. (١٦) في المرتبة. (١٧) مقدماً. (١٨) أي: على الخبر. (١٩) أي: إذا لم يوجب موجب. (٢٠) خبره. (٢١) علة التقديم. (٢٢) غالباً. (٢٣) غالباً فلا يرد النقض بقولك المنطلق زيد. (٢٤) متعلق بالفعلين الآتي.

الآخرون، وهم الكسائي والفراء ومن معهما، قيل: هذا الوجه قوي عند الرضي، وفيه أن هذا يؤدي الى الدور بناءً على أن العامل يجب تقدمه على المعمول فيلزم تقدم كل من المبتدأ والخبر على الآخر، والتفصيل في الرضي في بحث الإعراب. (قوله: وعلى هذا لا يكونان الخ) هذا إشارة إلى مذهب غير البصريين فيشمل القولين الآخرين، وقوله: لا يكونان رفع إيجاب كلي؛ أي: وعلى كل من القولين لا يكون المبتدأ والخبر كلاهما مجردين عنها سواء لم يتجرد كل واحد منهما كما هو القول الثاني أو واحد منهما؛ أعني: الخبر كما هو القول الأول. (قال المصنف: وأصل المبتدأ) أي: الأصل في المبتدأ المسند إليه، فإنه المشتهر فيتبادر عند الإطلاق. (قوله: أي: ما ينبغي أن يكون) سواء تحقق هذا؛ أي: الأصالة في ضمن الوجوب أو بالأولوية، فعلى هذا يجوز أن يراد بالمبتدأ ما يطلق عليه المبتدأ شاملاً لقسميه، فإن القسم الثاني يجب تقديمه على ما هو ساد مسد الخبر؛ أعني: الاسم الظاهر، ويجوز أن يراد القسم الأول فقط إذا كانت الأصالة بمعنى الأولوية البالغة إلى حد الوجوب (نعمه)، وعلى هذا الأخير نص العصام. (قوله: إذا لم يمنع مانع) عما[1] يكون المبتدأ عليه كمتضمن الخبر ما له صدر الكلام، فإنه يمتنع التقديم حينئذ فضلاً عن الأولوية، فالمراد بالأصالة الأولوية بالنظر إلى نفسه لا لعارض. (قوله: التقديم على الخبر) والكوفيون يوجبون التقديم فيجعلون: أقائم زيد وفي الدار زيد فاعلاً. (قوله: لأن المبتدأ ذات) أي: وحق الذات في الذكر أن يتقدم على الصفة؛ ليكون ذكر الألفاظ على وفق ترتيب المعاني، وعن السيد قدس سره: أن الذات قد يراد به الحقيقة، وقد يراد به ما قام بذاته، وقد يراد به المستقل بالمفهومية، ولاشك في عدم صحة إرادة الأخيرين ههنا، فالمراد به المعنى الأول، فإن أريد بالحقيقة الماهية فلا خفاء في كون كل مبتدأ ذاتاً، وإن أريد به الماهية الموجودة في الخارج فباعتبار أن الحكم في الغالب على الحقائق الموجودة

(١) أي: أصل.

وَأَصْلُ[1] الْمُبْتَدَإِ التَّقْدِيمُ وَمِنْ ثَمَّ[2]

(١) الأصل في اللغة ما يبنى عليه الشيء.
(٢) أي: ومن أجل أن الأصل في المبتدأ التقدم لفظا على الخبر.

للإعراب أجري الإعراب على الجزء القابل للإعراب أو يقال: المراد بالإسناد إلى المبتدأ أعم من أن يكون إسناداً إلى المبتدأ نفسه كما في زيد جسم أو إلى ضميره أو إلى متعلقه وفيه نظر؛ لأن ضارباً لم يسند إلى شيء

(قوله: لا إلى المبتدأ)؛ إذ الشيء الواحد لا يسند إلى شيئين. (قوله: مع أنه خبر) ولذا أعرب بالرفع على الخبرية. (قوله: اللهم إلا أن يقال الخ) أي: لا نسلم أن ضارب خبر حتى يخل، بل الخبر المجموع كما في زيد قام. (قوله: لكن لما لم يكن الخ) دفع للتوهم الثاني من السابق؛ أي: إذا كان الخبر هو المجموع، فلم أعرب ضارب بالرفع، وإنما لم يكن المجموع قابلاً للإعراب لكون الجزء الثاني الذي هو آخر المجموع مشغولاً بإعراب الفاعلية. (قوله: أجرى الإعراب على الجزء القابل) للإعراب بخلاف ما إذا كان الخبر جملة فإنه لا يمكن إجراء الإعراب على شيء من جزئيه لاشتغالهما بالحركة الإعرابية أو البنائية، فبالضرورة جعل المجموع في محل الرفع مع أن فاعل الصفة في حكم العدم تشبيهاً بالخالي لعدم تغيرها في حال التكلم والخطاب والغيبة؛ نحو: أنا ضارب وأنت ضارب وزيد ضارب. (قوله: أو يقال: المراد الخ) منع لقوله: لا إلى المبتدأ يعني: لا نسلم أن ضارباً ليس مسنداً إلى المبتدأ؛ لأن المراد بالإسناد في قولنا: المسند إلى المبتدأ المعنى الأعم الشامل للأقسام الثلاثة فيكون الإسناد إلى الفاعل الذي هو ضمير المبتدأ أو متعلقه إسناداً إلى المبتدأ. (قوله: وفيه نظر الخ) ليس المقصود من النظر إيراد النقض على التعريف بضارب بعد تعميم الإسناد بأن يقال: ضارب خبر مع أنه ليس مسنداً إلى شيء أصلاً، أما إلى المبتدأ فظاهر لانتفاء النسبة إليه، وأما إلى فاعله فلعدم كون النسبة تامة؛ لأنه حينئذ لا اختصاص للنقض بإرادة الإسناد إلى المبتدأ، بل هو وارد على قيد المسند في التعريف، بل مقصوده تزييف

أصلاً؛ لأن الإسناد هو النسبة التامة ونسبة ضارب إلى فاعله ليست تامة، ولأنه يصدق على يضرب في زيد يضرب أبوه ويضرب في زيد يضرب ويضرب في زيد أبوه يضرب مع أنها ليست إخباراً لزيد. (قوله: أي: تجريد الاسم) إن قيل: التجريد عدمي فلا يؤثر فالأولى أن يفسر الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقاً أو تقديراً للإسناد إليه أو إسناده إلى شيء. قلنا: العوامل في كلام العرب علامات لتأثير المتكلم لا مؤثرات، والعدم الخاص يجوز أن يكون علامة مع أن ما جعله أولى أمر اعتباري فلا يصح أن يكون مؤثراً. (قوله: ليسند إلى شيء) كما في القسم الثاني من المبتدأ أو يسند إليه شيء كما في القسم الأول من المبتدأ، وإنما قال ذلك ليخرج التجريد الذي يكون للعدّ. (قوله: فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر) لطلبه لهما على السواء. (قوله: وقال آخرون) هذا الوجه قوي عند الشيخ الرضي وهناك قولان آخران فكأنه قدس سره لم يعتدّ بهما. (قوله: لأن المبتدأ ذات والخبر حال من أحوالها) غالباً فلا يرد النقض بقولك: المنطلق زيد إن قيل: هذا الدليل جار في الفاعل فينبغي أن يكون أصله التقديم أجيب بأن تقديم الحكم في الجملة الفعلية لكونه عاملاً في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول، وإنما اعتبر الأمر اللفظي دون الأمر المعنوي؛ لأن الأمر اللفظي طار والاعتبار بالطاري دون المطرّ عليه، وبأن الفعل محتاج إلى الاسم والاسم مستغن عن الفعل فأرادوا في الجملة المركبة منها تتميم الناقص بالكامل. (قال: ومن ثم) أشار بطريق الاستعارة إلى الحكم السابق فإن الحكم الذي يستخرج منه شيء مشبه بالمكان.

الجواب الثاني فإن فيه اعترافاً بأن ضارباً مسند إلى المبتدأ باعتبار الإسناد إلى فاعله وذلك فاسد إذ ضارب لم يسند إلى شيء أصلاً، فالجواب منع كونه خبراً، ولا نسلم إسناده إلى الفاعل وجعل إسناده إلى المبتدأ. (قوله: لأن الإسناد هو النسبة التامة) قيل: جعل الإسناد في تعريف الفاعل بمعنى النسبة مطلقاً، وفي تعريف الخبر بمعنى النسبة التامة تكلف، والجواب: أن الإسناد حقيقة في النسبة التامة فالحمل عليه واجب ما لم يصرف صارف، وفي تعريف الفاعل عطف أو شبهه صارف عنه، فلذا حمل على المعنى المجازي. (قوله: عدمي) أي: معدوم لدخول السبب في مفهومه. (قوله: فلا يؤثر)؛ لأن التأثير صفة ثبوتية فلا يتصف به العدمي، أو لا يؤثر في الوجودي الذي هو الإعراب؛ إذ الوجودي لا يكون أثر العدمي. (قوله: أو تقدير) كما في صورة المبتدأ لفظاً. (قوله: علامات لتأثير المتكلم) فالمؤثر في الإعراب هو المتكلم والعوامل علامات يفهم منها تأثيره في الإعراب المخصوص. (قوله: يجوز أن يكون علامة) لشيء بخصوصه. (قوله: أمر اعتباري) أي: غير موجود في الخارج. (قوله: كما في القسم الثاني من المبتدأ) الظاهر ترك كما في الموضعين لانحصاره فيهما فإن قيل: تعريف الابتداء يوجد في الخبر أيضاً قلت: لا؛ لأن قولنا: تجريد الاسم ليسند إلى شيء أو يسند إليه شيء يشعر بتقدم ذلك الاسم على الشيء المسند والمسند إليه حيث جعل إسناده إلى شيء أو إسناد شيء إليه غاية للتجريد، ولذلك قال أبو علي الفارسي في دفع لزوم كون العدمي مؤثراً: إن المراد من التجريد كونه أولاً لثان؛ وذلك الثاني حديث عنه كما في العباب، والأظهر تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند إلى فاعله أو ليسند الخبر إليه كما في العباب. (قوله: ليخرج) عنه التجريد للعد، فإن الأسماء المعدودة مجردة عن العوامل اللفظية لكن لا للإسناد. (قوله: لطلبه لهما على السواء) فإن التجريد للإسناد يقتضي المسند إليه والمسند، وفيه أنه لو كان اقتضاؤه لهما على السواء لزم أن يكون الجزء الثاني في القسم الثاني مرفوعاً بالعامل المعنوي على الخبرية مع أنه مرفوع بالعامل اللفظي على الفاعلية، ولذا قالوا: إنه مبتدأ لا خبر له لقيام الفاعل مقامه. (قوله: هذا الوجه قويّ الخ) وذلك لاقتضاء كل واحد منهما صاحبه؛ إذ لا يكون أحدهما كلاما بدون انضمام الآخر إليه، وقالوا: ولا يمنع أن يكون كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً لكثرة نظائره؛ نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ بنصب أياً بتدعوا وجزم تدعوا بأيا. (قوله: وهناك قولان آخران) في الرضي، قال بعضهم: المبتدأ الأول يرتفع بإسناد الخبر إليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل، وقال بعض الكوفيين: المبتدأ الأول يرتفع بالضمير العائد من الخبر إليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد أيضاً. (قوله: غالباً) متعلق بقوله: والخبر حال من أحوالها، وقيد الحيثية معتبر في الحكمين؛ أي: المبتدأ من حيث إنه مبتدأ ذات، والخبر من حيث إنه خبر حال من أحوالها؛ لأن المبتدأ في كلام يصير خبراً في كلام آخر، واعلم أنه ذكر السيد قدس سره في حاشية شرح التلخيص في بحث هل إن الذات قد يراد به الحقيقة، وقد يراد به ما قام بذاته، وقد يراد به المستقل بالمفهومية، ولا شك في عدم صحة إرادة المعنيين الأخيرين ههنا، فالمراد به المعنى الأول، فإن أريد بالحقيقة الماهية فلا خفاء في كون كل مبتدأ ذاتاً، وإن أريد به الماهية الموجودة في الخارج فباعتبار أن الغالب الحكم على الحقائق الخارجية. (قوله: فلا يرد النقض الخ) فإن الخبر ههنا ذات شخصية كما أن المبتدأ كذلك؛ إذ المقصود الحكم باتحاد المنطق المعهود بالذات المشخصة المسماة بزيد، فما قيل: إن الخبر ههنا مأوّل المسمى بزيد فيكون حالاً غفول عن المقصود من الكلام. (قوله: أجيب الخ) خلاصته: أن الدليل المذكور وإن كان مقتضياً أصالة التقديم في الفاعل، لكن عارضه دليل آخر أقوى منه وهو كونه عاملاً أو احتياج الفعل إلى الاسم. (قوله: وإنما اعتبر الأمر اللفظي) وهو كونه عاملاً دون الأمر المعنوي؛ أعني: كونه ذاتاً. (قوله: والاعتبار بالطارئ الخ)؛ لأن المطروء عليه كالشريعة المنسوخة بالقياس إلى الطارئ، والطارئ كالناسخ له. (قوله: أشار بطريق الاستعارة) أي: أشار بكلمة ثم الموضوعة للمكان المشار إليه إلى الحكم السابق، وهو أن الأصل في المبتدأ التقديم باعتبار تشبيهه بالمكان باعتبار استخراج شيء منه كما يستخرج الشيء

أي: ومن[1] أجل أن الأصل في المبتدأ التقديم لفظاً[2] «جَازَ» قولهم «فِي دَارِهِ زَيْدٌ[3]» مع كون الضمير[4] عائداً[5] إلى (زَيْدٍ)، المتأخر[6] لفظاً[7]، لتقدمه[8] رتبة، لأصالة التقديم[9] «وَامْتَنَعَ» قولهم[10]: «صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ» لعود[11] الضمير إلى (الدَّارِ)، وهو[12] في حيز[13] الخبر الذي أصله التأخير، فيلزم عود الضمير إلى المتأخر لفظاً ورتبة، وهو[14] غير[15] جائز. «وَقَدْ يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ نَكِرَةً[16]» وإن[17] كان الأصل فيه أن[18] يكون معرفة[19] لأن للمعرفة معنى معيناً[20]، والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام إنما هو الحكم على الأمور المعينة، ولكنه[21] لا يقع نكرة على الإطلاق بل[22] «إِذَا تَخَصَّصَتْ[23]» تلك النكرة «بِوَجْهٍ[24] مَا[25]»

(١) أشار بهذا التفسير إلى أن من بمعنى لام الأجلية. (٢) علم فيما سبق فائدة لفظاً. (٣) بتقديم الخبر على المبتدأ. (٤) المجرور. (٥) خبر كون. (٦) صفة زيد. (٧) منصوب بقرع الخافض. (٨) علة جاز. (٩) في المبتدأ. (١٠) أي: قول العرب. (١١) علة الامتناع. (١٢) لفظ دار. (١٣) أي: مكان الخبر. (١٤) أي: عود الضمير إلى دار المتأخر لفظاً ورتبة م، مبتدأ. (١٥) خبر. (١٦) خبر يكون. (١٧) الواو للحال وإن للوصلية. (١٨) مبتدأ. (١٩) خبر يكون. (٢٠) هو كون المحكوم عليه معيناً مثل: زيد قائم. (٢١) مبتدأ. (٢٢) على شيوعها. (٢٣) والتخصيص يجعله في حكم المعرفة. (٢٤) أي: الوجوه المخصصة أي المقربة النكرة إلى المعرفة. (٢٥) رجل على الباب وغلام على السطح.

كذا في السيلكوتي، واعلم أن المراد بالمبتدأ الأفراد[1] في الأكثر؛ أي: في القضايا المتعارفة في العلوم، وبالخبر المفهوم بخلاف الطبيعية والمنحرفة فإن الحكم في الطبيعة على المفهوم بالاتفاق، وأما المحصورة والمهملة فعند المتأخرين الحكم على الأفراد أولاً بالذات، وعند المتقدمين الحكم فيهما على المفهوم أولاً ثم يسري إلى الأفراد، وفي الشخصية على الأفراد هذا، وقوله: والخبر حال؛ أي: صفة؛ ولأن الابتداء الذي هو العامل يتحقق مع ذكر المبتدأ فتقديمه على الخبر موجب لتقديم العامل على الخبر، والأصل في العامل التقديم، وقوله: التقديم لفظاً، وأما التقديم رتبة: فهو أمر لازم للمبتدأ لا ينفك عنه. (قوله: وجاز قولهم: في داره زيد) خلافاً للكوفيين، فإن في داره عامل عندهم ومرتبته التقدم على زيد. (قوله: وهو غير جائز) في الرضي ينبغي أن يخالف في امتناع هذا المثال ابن جني والأخفش، وهذا إذا كان مذهبهما تجويز الإضمار قبل الذكر، وأما لو كان شدة اقتضاء الفعل المفعول به حتى كأنه بجنب الفعل أينما وقع فلا كما مر في باب التنازع؛ إذ شدة اقتضاء المبتدأ الخبر وإن كان أقوى من شدة اقتضاء الفعل المفعول إلا أنها لا تقتضي تقديمه؛ أي: الخبر على المبتدأ، بل اتصاله به ولا يلزم من هذا كونه مقدماً رتبة على الضمير (عصام)، وأما نحو: في داره قيام زيد مما يكون الضمير في الخبر المتقدم راجعاً إلى ما يضاف إليه المبتدأ، فمنهم من جوّزه، ومنهم من منعه وينصر الجواز ما ورد في كلامهم: في أكفانه درج الميت. (قوله: وإن كان الأصل فيه أن يكون معرفة حتى يستحق التقدم) ولئلا يلتبس الخبر بالصفة؛ ولأن للمعرفة معنى معيناً الخ، وعدل عن التعليل بأنه المحكوم عليه، والحكم على الشيء بعد معرفته؛ لأنه منقوض بالفاعل (رضي)، وبالمحكوم به (عصام). (قال المصنف: إذا تخصصت) أي: حقيقة أو حكماً[2] ليشمل نحو: ما أحد خير

(١) أي: والأفراد أشرف؛ لأنها قد تكون من الموجودات الخارجية بخلاف المفهوم.

جَازَ «فِي دَارِهِ زَيْدٌ» وَامْتَنَعَ صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ وَقَدْ يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ نَكِرَةً إِذَا تَخَصَّصَتْ[1] بِوَجْهٍ مَا

(١) أي: تلك النكرة.

(قال: جاز في داره زيد) إنما لم يقل: في داره رجل؛ إذ لأحد أن يناقش في أصالة تقديمه لوجوب تأخيره، اعلم أنهم اختلفوا في جواز في داره قيام زيد، منعه بعضهم؛ لأن ما أضيف إليه المبتدأ ليس له التقديم، وجوزه الأخفش؛ لأن المضاف إليه شديد الاتصال بالمبتدأ فله حكم المبتدأ، وقد جاء في أكفانه درج الميت. (قال: وقد يكون المبتدأ نكرة) إنما لم يقدم عليه مواضع لزوم تقديم المبتدأ على الخبر وعكسه مع أنه المناسب للأصل الذي مهده آنفاً؛ لئلا يلزم الانتشار بينه وبين الأصلين الأخيرين وهما تعريف المبتدأ وإفراد الخبر المفهومين من لفظة قد في قوله: قد يكون المبتدأ نكرة، وفي قوله: والخبر قد يكون جملة ولئلا يلزم تقديم ما يبتنى ابتناء ما على المبتني عليه كما يظهر عند التفصيل. (قوله: والمطلوب المهم) القول بأن الحكم على الطبيعة المستفادة من المعرف بلام الجنس مهم دون الحكم عليها إذا

من المكان. (قوله: لوجوب تأخيره) لكون تقديم الخبر مصححاً للابتدائية. (قوله: اختلفوا الخ) في المعنى لم يجوزه الكوفيون وأجازه البصريون، وما ذكره المحشي من تخصيص الأخفش موافق لما في التسهيل، وظاهره أن بقية البصريين يمنعون ذلك. (قوله: في جواز في داره قيام زيد) أي: في مثال يكون الضمير في الخبر المتقدم راجعاً إلى ما يضاف إليه المبتدأ. (قوله: وفيه جاء الخ) يعني: أن السماع شاهد لما جوزه الأخفش، ودرج الميت طيه وتلفيفه بدال مهملة مفتوحة وراء ساكنة فجيم. (قوله: مع أنه المناسب الخ) يعني: أن المناسب للنظم أن يذكر مواضع لزوم التقديم. (قوله: لئلا يلزم الانتشار الخ) أي: لرعاية المناسبة بين الأصول الثلاثة، قيل: عدم لزوم الانتشار يحصل من تأخير؛ أي: هذا الأصل عن الأصلين الأخيرين وذكر مواضع لزوم

من وجوه التخصيص، إذ بالتخصيص يقل اشتراكها، فتقرب[1] من المعرفة «مِثْلٌ» قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ[2] مُّؤْمِنٌ[3] خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ فإنّ[4] العبد متناول للمؤمن والكافر، وحيث[5] وصف[6] بالمؤمن تخصص[7] بالصفة، فجعل[8] مبتدأ (وَخَيْرٌ) خبره «وَ» مثل[9] قولك: «أَرَجُلٌ فِي الدَّارِ أَمِ امْرَأَةٌ»؟ فإن

(١) لأن الشيء إذا قرب إلى شيء يأخذ حكمه. (٢) اللام للابتداء وهي ثاني للتأكيد، مبتدأ. (٣) صفة. (٤) علة لتطبيق المثال للممثل له تقديره وهذا المثال مطابق للممثل له. (٥) علة. (٦) أي: عبد. (٧) عبد. (٨) أي: عبد. (٩) أي: صحة وقوع النكرة مبتدأ بالتخصيص مثل قولك.

مِثْلٌ[1]، و﴿لَعَبْدٌ[2] مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ و: أَرَجُلٌ[3] فِي الدَّارِ أَمِ امْرَأَةٌ،

(١) قوله تعالى. (٢) ؟؟؟ لعبد. (٣) مثل قولك.

كانت مستفادة من المنكر غير ظاهر. (قال: بوجه ما) لفظة ما زائدة، أو صفة لما كان التخصيص منحصراً في أمثال الأمثلة المذكورة كان الأنسب أن يقول: إذا تخصصت بمثل: ولعبد مؤمن إلى آخره؛ لأن لفظة ما تنبئ عن عدم الانحصار. (قوله: يقل اشتراكها) واحتمالاتها أو يرتفع (قوله: وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة) التخصيص الفردي بالصفة مصحح، وأما التخصيص النوعي بها كما في المثال المذكور ففي كونه مصححاً مناقشة؛ لأنه لو كان مصححاً لزم صحة الابتداء بإنسان لصحة الابتداء بتفصيله وهو حيوان ناطق وبأعم منه؛ أعني: جسماً نامياً اللهم إلا أن يفرق بين التخصيص الرافع للاشتراك بالفعل والخصوصية الثابتة للمفهوم في نفسه، إن قلت: إذا لم يكن من باب التخصيص بالصفة فمن أيّ باب هو. قلنا: من باب التخصيص بالعموم؛ إذ لا يشذ فرد ما عن هذا الحكم، فالعموم فيه أظهر من عموم: تمرة خير من جرادة؛ لاحتمال خروج المدود عنه، إن قلت: لو لم يوصف العبد بالمؤمن لم يصح الابتداء به لعدم صحة الحكم. قلنا: فرق بين صحة الحكم وصحة الابتداء، فإن الحكم بأن الأربعة نصف الاثنين سقيم،

التقديم بعده، والجواب: أن أصالة التقديم لكونها متعلقة بالمبتدأ والخبر معاً أحق أن يذكر بعد تعريفهما بخلاف تعريف المبتدأ وإفراد الخبر، ولئلا يلزم تقديم المبتنى على المبتنى عليه؛ لأن من جملة مواضع لزوم تقديم الخبر أن يكون مصححاً له؛ نحو: في الدار رجل؛ فإنه مبني على أن المبتدأ لا يكون نكرة غير مخصصة. (قوله: ابتناء ما) وهو ابتناء الحكم على الدليل؛ فإنه لاستفادته منه كأنه مبتنى عليه. (قوله: القول الخ) يعني: الحصر المستفاد من قوله: إنما هو الحكم على الأمور المعينة يقتضي القول بأن الحكم على الطبيعة المستفادة من المعرف بلام الجنس مطلوب دون الحكم عليها إذا كانت مستفادة من النكرة مع أن الفرق غير ظاهر؛ لأن الفرق بينهما ليس إلا اعتبار الحضور في ذهن السامع في الأول دون الثاني، وذا لا يؤثر في الفرق المذكور. (قوله: إذا كانت مستفادة من المنكر) ولو مجازاً، فلا يرد أن المنكر موضوع للفرد المنتشر، فكيف تستفاد الطبيعة منه على أنه نص في المفتاح على أن المصادر لا تدل إلا على الحقيقة المتحدة، والفرق بين معرفتها ونكرتها باعتبار الدلالة على الحضور وعدمها. (قوله:

منك فإنه وإن لم يحصل فيه تقليل الاشتراك، لكنه في حكم ما قل اشتراكه في التعين، أو يقال: فيه اكتفاء والمراد إذا تخصصت أو تعينت. (قال المصنف: بوجه ما) اختلف في كلمة ما التي تلي النكرة لإفادة الإبهام وتأكيد التنكير فقيل: اسم فمعنى قوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ مثلاً أيّ مثل، وقيل: زائدة فتكون حرفاً؛ لأن زيادة الحرف أولي وأيضاً زيادتها ثبتت في نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾، و﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾، وفائدته ههنا التنويع؛ نحو: أضربه ضرباً ما؛ أي: نوعاً من أنواعه أيّ نوع كان، وقد يكون الفائدة التحقير أو التعظيم؛ نحو: لأمر ما جدع قصير أنفه؛ أي: لأمر عظيم، وقصير: اسم رجل وهو قصير بن سعد اللخمي صاحب جذيمة الأبرش، وقصته مع الزباء معروفة. (قوله: من وجوه التخصيص) أي: الستة على ما ذكره، واعترض بقولهم: كوكب انقض الساعة، وبقرة تكلم، و﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾﴾، فيقال: ضبط المصنف استقراء ناقص، فإذا وجدت سابعاً فعليك أن تزيده على ما ذكره، ولا نزاع للمصنف معك، فبعض المتأخرين عدّها عشرة وفي التسهيل أنها تسعة عشر، وفي حواشي الألفية أنها أربعة وعشرون، والحاصل: أن العبرة بصحة الإفادة؛ وهي قد توجد بدون التخصيص كما سيصرح به الشارح، ومنه قولهم: رجل أكل سماً ولم يضره، مما اشتمل الخبر على الندرة والغرابة. (قوله: مثل قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ﴾ الخ) والآية في سورة البقرة، وأراد بالمثل كل ما قيد بقيد سواء كان صفة كالآية أو مضافاً إليه؛ نحو: صوت بلبل شغلني، أو غيرهما نحو: أفضل منك، أفضل مني، لا يقال: أن لفظ مؤمن صفة مخصصة، مع أنه يصدق عليه أنه المجرد عن العوامل اللفظية المسند إلى المبتدأ، فيلزم أن يكون خبراً؛ لأنا نقول إسناداً الخبر إلى المبتدأ تام بخلاف هذا، ثم إن الخير بمعنى: النفع والحسن، ومعنى[1] الآية: أن المشرك لو كان ثابتاً في المال والجمال والنسب، فالعبد المؤمن خير منه؛ لأن الإيمان متعلق بالدين، والمال والجمال متعلقان بالدنيا، والدين خير من الدنيا؛ إذ الدين أشرف الأشياء، والإسلام جماع كل خير على التمام، ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا. (قوله: أرجل في الدار أم امرأة) كلمة أم متصلة والهمزة لطلب التصور، وجوابها

(١) بأن ينزل منزلة المخصص في الفائدة، فلذا استعمل التخصص المنبئ عن التكلف. (٢) أي: معنى قوله: خير من مشرك.

بالتعيين، والمراد بالمثل كل نكرة وقعت بعد همزة الاستفهام المقارنة لكلمة أم المتصلة، وهذا المثال يوهم أن الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة التي لطلب التصور، واللازم من ذلك عدم جواز أرجل في الدار، وهل رجل في الدار وغيرهما، وما قيل: إن جواز الثاني من جهة كون الاستفهام إنكارياً، فيكون مثل ما أحد خير منك، غفلة وذهول، بل إنما المسوّغ مطلق الاستفهام المفيد للعموم البدلي، كما أن النفي يفيد العموم الشمولي؛ وذلك نوع من التخصيص، ويقرب النكرة به من المعرف بلام الاستغراق، وذلك هو العلة لقول بعضهم بأن من وما الاستفهاميتين معرفتين لا ما توهمه بعض القاصرين من أنهما لطلب التعيين، وكون مدلولهما معلوماً للمخاطب؛ لأن المدلول من مثلاً هو العام الشامل لزيد

والابتداء بها صحيح فيكون نظير كل رجل كافر في النار، إن قلت: فرق بينهما فإن العموم في كل رجل جاء من قبل كل، وعموم المثال المفروض إنما جاء من قبل الصفة؛ لأن النكرة الموصوفة تعم. قلنا: الصفة جاءت لتحقيق المصحح لا للتصحيح. **(قوله: فإن المتكلم بهذا الكلام يعلم)** فيه أن هذا التخصيص عند المتكلم؛ لأنه يعلم كون أحدهما في الدار والاختصاص المصحح هو الاختصاص عند المخاطب، وفيه أيضاً أن هذا التخصيص منتف في مثل أرجل في الدار،

لفظة ما زائدة الخ) اختلف في ما التي تلي النكرة لإفادة الإبهام وتأكيد التنكير، قال بعضهم: اسم، فمعنى قوله: مثلاً ما مثل أيّ مثل، وقال بعضهم: زائدة فتكون حرفاً؛ لأن زيادة الحروف أولى من زيادة الأسماء، وأيضاً زيادتها ثبتت في نحو: فيما رسمة، ووصفيتها لم تثبت، فالحمل على ما نبت في موضع الالتباس أولى كذا في الرضي، وفائدتها ههنا التنويع؛ نحو: أضرب ضرباً ما. **(قوله: لما كان التخصيص منحصراً الخ)** كما يشعر به كلام المتن حيث أورد من كل نوع من التخصيص مثالاً، ولو كان غرضه مجرد التمثيل لاكتفى بمثال واحد، اللهم إلا أن يقال: نكر أمثلة الأنواع الغالبة الوقوع. **(قوله: واحتمالاتها)** فسر اشتراك النكرة بالاحتمال؛ إذ لا اشتراك فيها لفظياً لا معنوياً، بل لكونها موضوعة لفرد ما تحتمل على سبيل البدل لكل واحد من الأفراد. **(قوله: أو يرتفع)** فقوله: يقل ذكر لما هو الواجب. **(قوله: التخصيص الفردي)** أي: ما يصير به النوع فرداً مصحح للابتدائية لصيرورة النكرة بسببه كالمعرفة في كون الحكم على معين. **(قوله: وأما التخصيص)** أي: ما يصير به الجنس نوعاً كالعبد صار بسبب صفة الإيمان نوعاً. **(قوله: إلا أن يفرق الخ)** بأن الأول مصحح لكون المخصص به حاضراً في ذهن السامع على وجه يقل اشتراكه، فيكون الحكم مقيد بخلاف الثاني؛ فإنه لا يحضر به التخصيص على وجه يقل الاشتراك به عند السامع، وإن كان ثابتاً للمفهوم في نفسه. **(قوله: إذا لم يكن)** أي: المثال المذكور من باب التخصيص بالصفة بناء على أن التخصيص النوعي غير مصحح، فمن أيّ باب هذا المثال حيث وقع المبتدأ فيه نكرة. **(قوله: إذ لا يشذ فرد الخ)** على أن النكرة الموصوفة تعم على ما بين في الأصول. **(قوله: المدوّر عنه)** على صيغة اسم المفعول من التدوير كرم أفتادن در طعام. **(قوله: إن قلت)** إثبات لكون التخصيص المصحح في المثال المذكور بالصفة لا بالعموم؛ فإنه لو لم تعتبر الصفة واعتبر العموم لا يصح الابتداء لعدم صحة الحكم على مطلق العبد بالحرية عن المشترك. **(قوله: قلنا: فرق الخ)** يعني: لا يلزم من عدم صحة الحكم بدون الصفة عدم صحة الابتداء بدونها لتحقق الافتراق بينهما في قولنا: الأربعة نصف الاثنين حيث يصح الابتداء لكونها معرفة دون الحكم؛ لأن الأربعة ضعف الاثنين، والسر: أن صحة الابتداء مبني على الإفادة صادقاً كان الكلام أو كاذباً، وصحة الحكم مبني على الصدق. **(قوله: فيكون نظير الخ)** في أن مصحح الابتداء في كل من المثالين العموم ومصحح الحكم الصفة. **(قوله: إن قلت فرق بينهما)** أي: لا نسلم كون لعبد مؤمن نظير كل رجل كافر. **(قوله: إنما جاء من قبل الصفة)** فهي المصححة للحكم والابتداء، فصح أن التخصيص بالصفة مصحح فيه. **(قوله: الصفة الخ)** يعني: أن العموم لما جاء من قبل الصفة كانت الصفة محققة ومثبتة للمصحح الذي هو العموم ولا تكون الصفة للتصحيح؛ فإنه إذا كان التعليل في الاشتراك الحاصل من الصفة مصححاً كانت الصفة للتصحيح. **(قوله: فيه أن هذا التخصيص الخ)** هذا الاعتراض أورده الشارح الرضي، وهو إنما يرد على عبارته حيث قال: إن التخصيص حاصل عند المتكلم بالعلم بكون أحدهما في الدار، والشارح رحمه الله وقدس سره تصرف في الاستدلال فزاد أن النكرة تخصص ههنا عند المخاطب بالصفة بحسب المعنى كأنه قيل: أي من هذين الأمرين المعلوم للمتكلم كون أحدهما في الدار كائن فيها، فلا وجه لإيراده على عبارة الشارح رحمه الله. **(قوله: وفيه أيضاً أن هذا التخصيص منتف بمثل أرجل في الدار)** أي: فيما وقع نكرة بعد الاستفهام بدون

المتكلم بهذا الكلام يعلم[1] أن أحدهما في الدار، فيسأل المخاطب عن تعيينه، فكأنه قال: أيٌّ[2] من[3] الأمرين المعلوم[4] كون[5] أحدهما في الدار كائن[6] فيها؟ فكل واحد منهما[7] تخصص بهذه الصفة[8]، فجعل[9] (الرَّجُلَ) مبتدأ (وَفِي الدَّارِ) خبره «وَ» مثل قولك: «مَا[10] أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ» فإن النكرة فيه وقعت[11] في حيّز[12] النفي، فأفادت عموم الأفراد[13] وشمولها، فتعينت وتخصصت، فإنه[14] لا تعدد في جميع الأفراد، بل

(١) قيل التكلم. (٢) مبتدأ استفهام. (٣) متعلق بالكائن المؤخر. (٤) صفة الأمرين صفة جرت على غير من هي له. (٥) فاعل المعلوم. (٦) خبر أي. (٧) أي: من الرجل والمرأة. (٨) أ- أي: المقدرة، ب - العلم. (٩) أي: ذلك المقدر وهو رجل. (١٠) نافية بمعنى ليس والتمثيل به مبني على مذهب بني تميم. (١١) خبر إن. (١٢) أي: بعد النفي. (١٣) لما ثبت في كلامهم أن حرف النفي إذا دخل النكرة أفاد العموم. كامله. (١٤) شأن.

وَ«مَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ»

فينبغي أن يمتنع الابتداء به مع أنه صحيح. (قوله: فتعينت وتخصصت) يعني: أن المراد بالتخصيص ههنا التعيين بقطع الاحتمالات أو تقليلها، فلا يرد ما قيل: من أن لا تخصيص ههنا؛ لأن التخصيص أن يجعل لبعض من الجملة شيئاً ليس لسائر أمثاله. (قوله: فإنه لا تعدد في جميع الأفراد) خلاصة هذا الوجه جار فيما إذا أريد بالنكرة نفس الطبيعة،

أم الدالة على حصول الخبر لأحدهما عند المتكلم. (قوله: فينبغي أن يمتنع الابتداء) لعدم شيء آخر من المخصصات المذكورة، فلا يرد أن انتفاء هذا التخصيص لا يستلزم الامتناع بجواز تخصص آخر فإن كوكب عظيم أنقض الساعة جائز جواز كوكب أنقض الساعة، والأوجه أن يقال: تخصيص النكرة ههنا بوقوعها بعد الاستفهام؛ لأنه يكون المقصود منه إعلام الحالة الذهنية لا الحكم على النكرة كأنه قيل: استفهم منك هذا الحكم المجهول لي فليس المقصود إفادة الحكم بل استفادته. (قوله: لأن التخصيص أن يجعل) وههنا ليس كذلك لشمول الحكم على فرد ما فلا تخصص. (قوله: فيما إذا أريد بالنكرة نفس الطبيعة)

وعمرو وغيرهما، وليس هذا المدلول معلوماً للمخاطب إلا بعنوان العموم هذا، وقول الشارح في وجه التخصيص لا يغني من جوع؛ لأن التخصيص هو ما يوجب التقليل، ولا تقليل على هذا التقرير. (قوله: يعلم أن أحدهما الخ) أي: لا على التعيين فالإضافة للعهد الذهني وهذا؛ لأن أم المتصلة المعادلة للهمزة للسؤال عن التعيين بعد العلم بأصل الحكم، فلولم يعلم كون أحدهما في الدار لما استفهم بهذا الوجه، بل يقول: أفي الدار أحد، وقوله: عن تعيينه؛ أي: ذلك الأحد، ولذا كان الجواب بالتعيين لا بنعم أو لا. (قوله: تخصص بهذه الصفة) أي: تخصص عند المخاطب بحسب المعنى بمعلومية كون أحدهما في الدار على وجه الاحتمال. (قوله: وما أحد خير منك) تمثيل للمبتدأ على مذهب بني تميم، فإن غيرهم يجعلون ما عاملاً فلا يلائم المقام، فالمثال المتفق عليه: تمرة خير من جرادة، ثم إنه أراد بمثل ما أحد الخ كل نكرة وقعت في سياق النفي، ومن أمثلة العموم أن يكون المبتدأ نفسه صيغة عموم نحو: ﴿كُلٌّ لَهُ قَٰنِتُونَ﴾، ومن يقم أقم معه، ومن عندك. (قوله: فأفادت عموم الأفراد) أي: فأفادت مع إفادة الجنس شمول الأفراد بحيث لم يبق فرد لم يدخل تحت العموم. (قوله: فإنه لا تعدّد في جميع الأفراد الخ) الغرض من هذا دفع اعتراض الرضي، وحاصله: أنه لا تخصيص هنا؛ لأن معنى العموم ضد معنى الخصوص، فكيف يحصل الخصوص مع العموم؟ وكيف يوصف الأحد بالعموم والخصوص جميعاً؟ وحاصل الجواب: أنه إنما يلزم الجمع بين الضدين لو أريد بالتخصيص هنا التفرد الذي هو ضد العموم والشمول، وليس كذلك، بل المراد تقليل الشيوع والإبهام الحاصل في النكرات، وهنا كذلك؛ لأنه لما نفى عن كل واحد من جميع الناس أن يكون خيراً من المخاطب، لم يبق للسامع اشتباه أن ذلك الواحد من هو، فالتخصيص هنا يحصل في العموم من هذا الطريق، فلا يلزم الجمع بين الضدين، وقوله: قصد بها العموم؛ أي: بمعونة القرائن كقول الحريري:

يا أهلَ الحريرِ وُقيتُمْ شَرًّا
ولا لَقيتُمْ ما بَقيتُمْ ضُرًّا

(قوله: تمرة خير من جرادة) يعني: أي تمرة كانت، والحكم ليس مقتصراً بتمرة دون تمرة، وهذا القول نقل عن ابن عباس

هو أمر واحد[1]، وكذا[2] كل[3] نكرة في الإثبات[4] قصد بها العموم، نحو[5]: تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ «وَ» مثل قولهم: «شَرٌّ أَهَرَّ ذَا[6] نَابٍ» لتخصصه بما[7] يتخصص به الفاعل، لشبهه به إذ[8] يستعمل في موضع[9] مَا[10] أَهَرَّ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرٌّ. وما[11] يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوماً عليه بما[12] أسند إليه[13] فإنك إذا قلت: قام، علم منه أن ما يذكر بعده أمر[14] يصح أن يحكم[15] عليه بالقيام، فإذا قلت: رجل، فهو في قوّة قولنا: رجل موصوف[16] بصحة الحكم عليه بالقيام. وإعلام أن المُهِرَّ[17] للكلب بالنُّباح[18] المعتاد[19] قد يكون خيراً[20]، كما إذا كان[21] مجيء حبيب مثلاً، وقد يكون[22] شَرًّا، كما إذا كان مجيءُ[23] عدوّه، والمُهِرّ له[24] بنباح غير معتاد[25] يُتشاءَمُ[26] به يكون[27] شَرّاً لا خيراً. فعلى[28] الأول يصح القصر[29] بالنسبة إلى الخير، فمعناه شرٌّ لا خيرٌ أَهَرَّ ذا ناب، وعلى الثاني لا يصح القصر، فيقدر وصف حتى يصح القصر[30]، فيكون المعنى: شَرٌّ عَظِيمٌ[31] لا حَقِيرٌ أَهَرَّ ذَا نَابٍ،

(١) صفة أمر. (٢) خبر مقدم. (٣) مبتدأ مؤخر. (٤) وقعت. (٥) أي: كل واحد مما يقال، مبتدأ نكرة تخصصت بالعموم. (٦) ماض متعد من هر من باب ضرب. (٧) أي: بالمسند به وهو الفعل. (٨) هذا القول علة لشبهه. (٩) يعني: بأن الكلام محمول على التقديم والتأخير. (١٠) نافية. (١١) أي: المعنى الذي. (١٢) أي: الفعل. (١٣) أي: بالفعل المسند. (١٤) لا الأمر المطلق. خبر إن. (١٥) بالحكم نفسه حتى يلزم الدور. (١٦) لا مطلق الرجل. (١٧) أي: المصوت. (١٨) بالضم أو بالكسر صوت كلب. (١٩) كمم عم عم. (٢٠) لا بالنسبة إلى الكلب بل بالنسبة إليه فسر. (٢١) الإهرار للكلب بالنباح. (٢٢) أي: المهر. (٢٣) وقت. (٢٤) أي: للكلب. (٢٥) كمو عو عوا. (٢٦) صفة. (٢٧) أي: المهر. (٢٨) أي: على أن يكون النباح منقسماً إلى قسمين خيراً أو شراً. (٢٩) وعليه يحمل كلام عبد القاهر. (٣٠) على الشر بالصفة. (٣١) وقد جعل التنوين للتعظيم.

في تعيين فدية الجرادة إذا قتله محرم؛ يعني: أن فديته؛ أيّ تمرة كانت (نعمه). (قوله: ومثل قولهم: شَرٌّ أهرَّ ذا ناب) أراد بالمثل: كل نكرة وقعت في المعنى فاعلاً، فحينئذ يتخصص بما يتخصص به الفاعل، ومنه: شيء جاء بك؛ أي: ما جاء بك إلا شيء، فنقول: ههنا؛ أي: ما صوّت وأفزع الكلب إلا شرّ، فذو الناب: الكلب، والهرير: صوته عند عجزه عن دفع ما يؤذيه. (قوله: في موضع ما أهرّ الخ) يعني: أن هذا القول مستعمل في مقام الحصر، فإن تقديم السند إليه على المسند الفعلي يفيد الحصر كما في: أنا سعيت في حاجتك، فيكون فاعلاً في المعنى، وقد سبق في بحث الفاعل أنه إذا وقع بعد إلا المتوسطة بينهما وجب تأخيره؛ نحو: ما ضرب عمراً إلا زيد؛ لئلا ينقلب الحصر المطلوب، فلو قدمت الفاعل لانعكس المعنى كما في: ما أهرّ ذا ناب إلا شرّ؛ لأن المطلوب حصر مُهِرّية الكلب في الشر، لا حصر الشرّ في المهرّية؛ لاحتمال أن يكون الشرّ سبباً لشيء آخر غير هرير الكلب، فلو قدم وقيل: ما أهر شرّ إلاّ ذا ناب، فات الحصر المطلوب، وقوله: المهرّ للكلب بضم الميم وكسر الهاء وتشديد الراء اسم فاعل من الإهرار؛ بمعنى: الإنباح وتصويت الكلب، وهذا مأخوذ من الهندي. (قوله: فعلى الأول يصح القصر) أي: قصر الأهرار على الشر بحيث لا يتجاوز إلى الخير فهو قصر الصفة على الموصوف من الإضافي قصر إفراد، لرد اعتقاد المخاطب أن المُهرّ قد يكون خيراً. (قوله: فيكون المعنى شر عظيم) أي: يكون معنى قولهم: شرّ أهر ذا ناب، بتخصصه بصفة مقدرة شر عظيم أهرّ الخ، على ما في المغني؛ إذ التخصيص

و: شَرٌّ أَهَرَّ[1] ذَا نَابٍ،

(١) بمعنى جا غير مق

فإنه لا تعدد فيها بل هي أمر واحد. (قوله: نحو: تمرة خير من جرادة) فإن فيه معنى العموم؛ لأن الطبيعة التمرية تقتضي التفضل على الطبيعة الجرادية فيعم الحكم كل فرد، أو لأن فرداً من جنس إذا فضل على فرد آخر من جنس آخر من غير خصوصية علم أن التفضيل بينهما اعتبار الاندراج في الجنس فيعم الكل، أو لأن العبارة لما لم تدل على خصوص فرد كان المناسب أن يراد الجميع حذراً عن الترجيح بلا مرجح كما قالوا في لام الاستغراق في المقام الخطابي. (قوله: لتخصصه بما يتخصص به الفاعل) لا يخفى ما فيه من التكلف؛ لأنه جعل بمنزلة ما في تخصيصه خفاء. (قوله: إذ يستعمل في موضع، ما أهر ذا ناب إلاشر) يعني: أن الكلام

ولو مجازاً. (قوله: لأن الطبيعة الخ) حاصل الأول: أن النكرة تدل على الطبيعة مع الوحدة، ولا شك في أنه لا مدخل للوحدة في التفضيل فيكون الحكم على الطبيعة فتعم كل فرد، وحاصل الثاني: أن الحكم على فرد ما لكن لا بخصوصه، بل باعتبار الاندراج تحت الجنس فيعم، وحاصل الثالث: أن الحكم على فرد غير معين في المقام الخطابي يستلزم عموم الحكم؛ لأن إرادة البعض ترجيح بلا مرجح. (قوله: كما قالوا في لام الاستغراق) فإنهم قالوا: إنه لام الجنس إلا أنه لما كان الحكم على الجنس من حيث التحقيق أفاد العموم؛ لأن إرادة فرد دون فرد ترجيح بلا مرجح. (قوله: يعني أن الكلام محمول على التقديم الخ) يعني: يريد الشارح رحمه الله بقوله: إذ تستعمل الخ أن هذا القول يستعمل في مقام الحصر وشيء من أداة الحصر غير موجود فيه، فهو محمول على التقديم

وهذا[1] مَثَلٌ يضرب لرجل قوي[2] أدركه العجز في حادثة[3]. «وَ» مثل[4] قولك: «فِي الدَّارِ رَجُلٌ» لتخصصه بتقديم الخبر[5]، لأنه[6] إذا قيل: في الدار، علم أن ما[7] يذكر بعده[8] موصوف[9] بصحة استقراره في الدار، فهو[10] في قوّة التخصيص بالصفة[11]. «وَ» مثل قولك: «سَلامٌ[12] عَلَيْكَ[13]» لتخصصه بنسبته إلى المتكلم[14] إذ أصله: سَلَّمْتُ سَلاَماً عَلَيْكَ، فحذف الفعل[15] وعدل[16] إلى الرفع[17]، لقصد الدوام والاستمرار[18]، فكأنه قال: سَلاَمِي، أي: سَلاَمٌ مِنْ قِبَلِي عَلَيْكَ، هذا[19] هو المشهور فيما بين النحاة. وقال بعض المحققين[20] منهم: مدار[21] صحة الأخبار عن النكرة على[22] الفائدة[23] لا على ما ذكروه من[24] التخصيصات التي[25] يحتاج في توجيهاتها إلى هذه التكلفات الركيكة[26] الواهية[27]، فعلى هذا يجوز أن يقال: كوكب[28] انقض[29] الساعة، لحصول[30] الفائدة ولا يجوز أن[31] يُقَالَ: رَجُلٌ قَائِمٌ، لعدمها، وهذا[32] القول أقرب إلى الصواب. ولما كان الخبر المعرف ـ فيما سبق[33] ـ مختصاً[34] بالمفرد، لكونه قسماً من الاسم[35]، فلم تكن الجملة داخلة فيه، أراد[36] أن يشير[37] إلى أن خبر المبتدأ قد يقع

(١) أي: شر أهر آه. (٢) بأي: وجه كان. (٣) أي: واقعة. (٤) أي: صحة وقوع النكرة مبتدأ بالتخصيص مثل آه. (٥) وهو الظرف. (٦) علة التخصيص بالتقديم. (٧) أي: الذي. (٨) أي: بعد الدار. (٩) خبر إن. (١٠) أي: هذا القول. (١١) تقديره في الدار رجل موصوف بصحة استقرا. (١٢) مبتدأ. (١٣) الجار مع المجرور في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ. (١٤) يعني: من صدر هذا الكلام منه. (١٥) مع فاعله. (١٦) من النصب. (١٧) بأن قال: سلام عليك. (١٨) والجملة الاسمية إنما تفيد. (١٩) إشارة إلى جواز المبتدأ نكرة إذا تخصصت بوجه من الوجوه ليصح الخبر عنه. حلبي. (٢٠) المراد به فاضل ابن الدهمان. (٢١) أي: سبب. مبتدأ. (٢٢) مبني. (٢٣) خبره. (٢٤) بيان لما. (٢٥) كما عرفت في الأمثال المذكورة. (٢٦) أي: الضعيفة. (٢٧) أي: الساقطة عطف تفسير. (٢٨) مبتدأ. (٢٩) أي: سقط. خبره. (٣٠) علة يجوز. (٣١) فاعل لا يجوز بعد التأويل. (٣٢) أي: قول البعض. (٣٣) والخبر هو الاسم المجرد. (٣٤) خبر كان. (٣٥) تفسير لقوله هو الاسم المجرد. (٣٦) مصنف. جواب لما. (٣٧) مصنف.

و«فِي[1] الدَّارِ[2] رَجُلٌ» و«سَلامٌ عَلَيْكَ».

(١) خبر النفي فأفادت عموم الأفراد وشمولها وتعينت وتخصصت بأن يراد منه أنك خير من جميع أفراد خير الناس.

(٢) مثل قولك. فإنه تخصص بتقدم حكمه عليه فكأنه موصوف كما في الفاعل ولا يلزم جواز قائم رجل وإن كان الخبر مقدماً.

محمول على التقديم والتأخير كما قالوا في أنا عرفت. (قوله: وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره) قيل: معنى تخصيص الفاعل بتقدم الحكم أن الفاعل يصير في حكم المعرفة، وحالها بمعنى أن السامع كما لا يتنظر عن إصغاء الكلام إذا كان المحكوم عليه معرفة فلا يفوت الغرض من الكلام كذلك لا يتنظر عن الإصغاء إذا كان الحكم مقدماً، فلا تخل النكرة بالإفهام. (قوله: قد يكون خبراً) لا بالنسبة إلى الكلب أما بالنسبة إليه فشر. (قوله: فيقدر وصف) فيجوز حينئذ أن يكون من باب التخصيص بالصفة، ولك أن تقول: إن التنوين للتعظيم فلا حاجة إلى التقدير. (قوله: علم) جزماً بخلاف ما إذا قيل: قائم رجل، فإن قائماً يحتمل أن يكون مبتدأ، ولذلك خص بالظرف، وفيه بحث؛ إذ قائم لا

والتأخير؛ أي: كان في الأصل مؤخراً على أنه فاعل معنى، ثم قدم للحصر، وهذا على طريقة السكاكي حيث شرط في إفادة تقديم المسند إليه للحصر تقدير كونه مؤخراً على أنه فاعل معنى؛ أي: بدل أو تأكيد كما قالوا في ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾، وأما على طريقة الشيخ عبد القاهر فتقديم المسند إليه على المسند الفعلي يفيد الحصر من غير اعتبار التقديم والتأخير، فالأظهر أن تحمل عبارة الشارح على ما يشمل الطرفين، ويقال: إن هذا الكلام مستعمل في مقام الحصر فيكون فاعلاً في المعنى كأنه

قد يكون بصفة مقدرة؛ نحو: السمن منوان بدرهم: أي: منوان منه، ولك أن تقول: التنوين للتعظيم. (قوله: وهذا مثل يضرب) أي: يذكر، والمثل بفتحتين ما شبه مضربه بموارده كقولهم: ضيعت اللبن في الصيف. (قوله: أدركه العجز في حادثة) أي: بسبب حادثة حتى أنه يصوت ويستغيث بالناس ليعاونوه على أموره مثل الكلب الذي ينبح من طارق الشر، وقيل: إن هذا القول إنما يتكلم به العرب إذا سمعوا هرير كلب في وقت لا يهرّ في مثله إلاّ لسوء، فكان مورده هريراً يتشاءم ويخشى منه، وبالجملة: أن هذا مثل، والأمثال لا تتغير، فلذا صح وقوعه مبتدأ. (قوله: ومثل قولك في الدار رجل الخ) والمراد كل نكرة قدم عليها خبرها الظرف، واعلم أن النكارة الصرفية للمسند إليه يفيد الاهتمام بالخبر وجعله مناطاً بخلاف قائم رجل، فإن الاهتمام بقائم يوجب جعله مبتدأ، فإذا لم يجعل مبتدأ وجعل خبراً بلا ضرورة لم يكن مهتماً به بخلاف الظرف؛ فإنه يمتنع جعله مبتدأ (عصام). وقيل: إنما جاز في الدار رجل؛ لأن المبتدأ فيه تخصص بتقديم حكمه عليه فصار كالموصوف، لا يقال: هذا موجود في قائم رجل مع أنه ممتنع؛ لأنا نقول أنهم يتوسعون في الظروف ما لا يتوسعون في غيرها؛ أو لأن المقدم إذا كان ظرفاً تعين للخبرية بخلاف قائم رجل (سجاعي). (قوله: ومثل قولك: سلام عليك) والمراد كل نكرة كان مصدراً ووقع في مقام الدعاء سواء كان من لفظه فعل كما في مثال المصنف أو لا؛ نحو: ويل لك وسواء كان الدعاء بالمنفعة أو بالمضرة، وقوله: بالنسبة إلى

المتكلم هذا بالنسبة إلى خصوص هذا المثال وأراد بها النسبة إلى فاعل الفعل المقدر، وقوله: هذا الذي الخ، إشارة إلى اشتراط التخصيص بوجه ما في صحة وقوع النكرة مبتدأ، وقوله: بعض المحققين؛ وهو ابن الدهان بتشديد الهاء. (قوله: فعلى هذا) أي: على ما قاله بعض المحققين، وهذا القول - أي: قول هذا البعض - أقرب إلى الصواب من القول المشهور بين الجمهور؛ لظهور وجهه وورود الاستعمال عليه كقوله:

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا
وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرّ

وكقول الآخر:

فَأُقْبَلْتُ زَحْفاً عَلَى الرُّكْبَتَيْن
فَثَوْبٌ لَبِسْتُ، وَثَوْبٌ أَجُرّ

وقوله: مختصاً بالمفرد الباء داخل على المقصور عليه، والمفرد بمعنى: ما يقابل الجملة فيشمل المثنى والمجموع والمركب بأقسامه. (قال المصنف: والخبر قد يكون جملة) غير الأسلوب حيث أتى بجملة اسمية على خلاف قوله: وقد يكون المبتدأ نكرة؛ تنبيهاً على بعد كون الخبر جملة حتى يحتاج الإخبار عنه إلى تأكيد، أو قصداً إلى جعل عبارة الحكم مثالاً له، ولم يقيد الجملة بالخبرية رداً على الأنباري وبعض الكوفيين؛ لظهور فساد دعواهم من دليلهم حيث قالوا: للتنافي بين الخبر والإنشاء، فتوهموا خبر المبتدأ قسيم

يحتمل أن يكون شيئاً من قسمي المبتدأ، ولك أن تقول: التخصيص بالظرف لسعته. (قوله: لتخصيصه بنسبته إلى المتكلم) فيه أن هذا لا يجري في كل دعاء؛ إذ ليس معنى ويل لك ويلي لك؛ لأن الويل هو الهلاك، ولا ويلك لك لعدم الفائدة، بل معناه الهلاك لك، والقول بأن المراد بالويل دعاء الشر إطلاقاً لاسم المسبب على السبب، فيكون التقدير دعائي الشر لك بعيد فالأولى أن يقال: تنكير سلام لرعاية أصله حين كان مصدراً منصوباً، وإنما أخر الجار والمجرور لتقديم الأهم، وللتبادر إلى المراد؛ إذ لو قدم الخبر لربما ذهب الوهم إلى اللعنة. (قوله: إذ أصله سلمت سلاماً) قيل فيه أنه لا يجوز أن يكون بمعنى مصدر سلمت؛ لأن سلمت مشتق من سلام عليك، كسبحت من سبحان الله، فمعنى سلمت قلت سلام عليك، فمعنى مصدره قولي سلام عليك، فإذن يكون معنى سلام عليك قولي سلام عليك عليك، بل بمعنى مصدر سلمك الله؛ أي: جعلك الله سالماً، فالأصل سلمك الله سلاماً فلم يكن تخصيصه بالمتكلم، بل بالغائب، إن قلت: يرد على اختياره أيضاً أن لا معنى لذكر عليك بعد استيفاء سلم مفعوله. قلنا: التقدير بحسب الأصل سلمك الله من دون ذكر عليك، فلما حذف الفعل مع متعلقه وقصد الدوام زيد لفظ عليك، نعم يرد على تزييفه إذا لا تسلم بطلان قولي سلام عليك عليك؛ لأن قولي مبتدأ وسلام عليك بيان أو بدل أو مقول، وعليك خبر، وهذا المعنى مستقيم، إن قلت: فيه تكرار الخطاب. قلنا: الخطاب الثاني لتعيين المخاطب بالإرادة من اللفظ الصالح لأن يراد به كل من خوطب، فلا يكون تكراراً، نعم له أن يقول: إن هذا

قيل: ما أهر ذا ناب إلا شر، إلا أنه لما كان شبهه بالفاعل أظهر على طريقة السكاكي خص المحشي البيان بها. (قوله: كما قالوا: في أنا عرفت) أن أصله عرفت أنا على أنه تأكيد، ثم قدم لإفادة الحصر. (قوله: فلا تخل النكرة بالإفهام) إنما يتم ذلك لو كان إخلال النكرة بالإفهام لأجل عدم إصغاء السامع إلى الحكم عليه أما لو كان لأجل عدم الإفادة فالنكرة مخلة قدمت أو أخرت. (قوله: لا بالنسبة إلى الكلب)؛ إذ المراد بالحبيب والعدو في عبارة الشارح رحمه الله حبيب غير الكلب وعدوه وإليه أشير بقوله: يتشاءم به فإن المتشائم غير الكلب. (قوله: أما بالنسبة إليه فشر)؛ لأنه لا ينبح إلا عند التأذي كما هو المعتاد، وأما ما قيل: إنه ينبح عند مجيء حبيب له لما رآه غير أجنبي فخلاف الواقع، إنما الواقع تملقه له وإظهار المحبة إليه. (قوله: يجوز حينئذ أن يكون) أي: إذا قدر الصفة يجوز أن يقال: إن النكرة تخصصت بالصفة المقدرة من غير اعتبار كونه فاعلاً في المعنى محمولاً على التقديم والتأخير سواء قلنا بالحصر أو لا، فيكون موافقاً لما قاله القوم من أن معناه: ما أهر ذا ناب إلا شر، بناء على ما قيل: إن التخصيص بالصفة يفيد نفي الحكم عما عداها. (قوله: فلا حاجة إلى التقدير) لو حمل التقدير في عبارة الشارح على الفرض والاعتبار شمل كلا التقديرين حذف الصفة وكون التنوين للتعظيم. (قوله: قائم الخ) قد سبق في كلام المحشي رحمه الله أن القسم الأول من المبتدأ يجوز أن يكون صفة فقبل ذكر زيد يجوز أن يكون قائم مبتدأ، قال المصنف رحمه الله في شرح المنظومة: إن المقدم إذا كان ظرفاً تعين للخبرية بخلاف قائم رجل فإنه لا يتعين للخبرية عند قولك: قائم لجواز أن يقول القائل: قائم في الدار فيكون مبتدأ. (قوله: التخصيص الخ) أي: تخصيص كون تقديم الخبر مصححاً بالظرف لسعته فما هو كثير الاستعمال أحق بأن يتسع فيه. (قوله: فيه أنه لا يجري الخ) يعني: أن وقوع النكرة مبتدأ في الدعاء شائع؛ نحو: ويل لك، وذبح لك، وخسة لك، وهذا الوجه لا يجري فيها. (قوله: لأن الويل هو الهلاك) ولا يمكن أن يكون هلاك شخص لآخر. (قوله: لعدم الفائدة) أي: لعدم الفائدة في هذا الدعاء؛ لأن هلاكه يكون له البتة. (قوله: الهلاك لك) فلا يكون فيه نسبة إلى المتكلم. (قوله: والقول بأن المراد بالويل الخ) أي: القول في تصحيح النسبة إلى المتكلم في ويل لك. (قوله: إطلاقاً الخ) دعاء الشر غاية مترتبة على ويل لك متأخر عنه في الخارج متقدم عليه في الذهن، فيصح أن يقال: إنه إطلاق لاسم السبب على المسبب وبالعكس؛ فلذلك اختلفت النسخ ههنا، ففي بعضها بتقديم المسبب بالميم على السبب، وفي بعضها بالعكس. (قوله: تنكير سلام لرعاية أصله الخ) فهو في الرفع على ذلك المعنى، وقد

المعنى غير مراد، لكن يمكن التزييف بوجه آخر على ما قيل: وهو لزوم أخذ المفسر في المفسر فيدور وهو في المفسر محتاج إلى التفسير مرة أخرى وهكذا فيتسلسل، وأجيب عنه بأن معنى سلمت قلت السلام عليك، وهو ليس عين المفسر ولم يحتج إلى التفسير؛ لأنه معرفة وبأن سلمت معناه قد سلمك الله؛ أي: جعلك الله سالماً، ولك أن تقول أيضاً: إن السلام المأخوذ في المفسر مصدر سلمك الله كما أن سبحان الله المأخوذ في تفسير سبحت؛ بمعنى: قلت سبحان الله، مصدر سبح بمعنى نزه. (قوله: وعدل إلى الرفع لقصد الدوام)؛ لأن النصب يدل على الفعل والفعل على الحدوث. (قوله: أي سلام من قبلي) في التفسير تأمل (قوله: مدار صحة الإخبار عن النكرة على الفائدة) الضابط في تجويز الإخبار عن المبتدأ والفاعل سواء كانا معرفتين أو نكرتين جهل المخاطب بالنسبة فإن كان جاهلاً بها صح الإخبار، وإن كان المخبر عنه نكرة وإن كان عالماً بها يصح الإخبار، وإن كان المخبر عنه معرفة (قوله: وهذا القول أقرب إلى الصواب) لظهور وجهه وورود الاستعمال عليه كقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾﴾، و﴿هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ وقوله: فَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ عَلَيْنَا إلى غير ذلك مما لا يعد، وإرجاعها إلى المخصصات المذكورة تكلف. (قوله: ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصاً بالمفرد) قد عرفت أن الخبر المعرف يجوز أن يكون مطلق الخبر كما هو الظاهر، فقوله: والخبر قد يكون جملة للإشارة إلى تقسيمه وكون إفراده أصلاً.

كان حين كونه مصدراً منصوباً متخصصاً بأنه صادر عن فاعل الفعل المقدر فهو في الرفع أيضاً يتخصص بنسبته إليه، ولا يخفى جريانه في باب سلام عليك؛ أعني: كل مصدر نكرة وقع مبتدأ في مقام الدعاء، وإنما قال: فالأولى؛ إذ يمكن أن يقال: إن ذكر المتكلم في عبارة الشارح رحمه الله بطريق التمثيل، والمراد نسبته إلى فاعل الفعل المقدر. (قوله: وإنما آخر الجار والمجرور) يعني: كان الظاهر تقديم الخبر لكونه ظرفاً والمبتدأ نكرة كقولك في الدار رجل. (قوله: لتقديم الأهم) فإنه لدلالته على معنى السلام أهم من عليك، وقد يكون أحد جزئي الجملة أهم من الآخر، وإن كان كل منهما ركناً. (قوله: إذ لو قدم) عليك فقبل ذكر سلام ربما يذهب الوهم إلى اللعنة، فيظن أن المراد عليك اللعنة، ولذا انخزل أبو تمام وترك الإنشاء على ما يحكى لما ابتدأ القصيدة وقال: +على مثلها من أربع وملاعب= ، فعارضه شخص كان حاضراً فقال: لعنة الله والملائكة والناس أجمعين. (لا يجوز أن الخ) أي: لا يجوز أن يكون سلام بمعنى التسليم الذي هو مصدر سلمت. (قوله: لأن سلمت الخ) في شرح الرضي للشافية ويجيء مفعل للدعاء على المفعول بأصل الفعل؛ نحو: جدعته وعقرته؛ أي: قلت له جدعاً وعقراً لك، أو الدعاء له نحو: سقيته؛ أي: قلت له سقياً لك. (قوله: فإذن يكون الخ) أي: إذا كان معنى سلام قول سلام عليك فبعد اعتبار نسبته إلى الفاعل واعتبار الخبر معه يكون معناه قولي سلام عليك عليك، وإنه هذر لتكرار عليك من غير فائدة. (قوله: بل بمعنى الخ) عطف على قوله: بمعنى مصدر سلمت؛ أي: سلام بمعنى التسليم الذي هو مصدر سلمك الله بمعنى جعلك الله سالماً. (قوله: بل بالغائب) أي: ذاته تعالى المعبر عنه بلفظ الجلالة. (قوله: يرد على اختياره) وهو كونه مصدر سلمك الله أن يكون عليك مستدركاً لاستيفاء سلم مفعوله الذي هو كاف الخطاب. (قوله: زيد لفظة عليك) ليصير جملة معدولة عن الفعلية فيفيد الدوام والثبوت. (قوله: وسلام عليك بدل الخ) إن كان القول بمعنى المقول فهو بدل أو بيان وإن كان بمعنى المصدر فهو مقول له وهذا المعنى مستقيم من غير لزوم تكرار عليك لكون الأول جزء من القول والثاني خبراً عنه. (قوله: فيه تكرار الخطاب) يعني: واندفع بما ذكر تكرار عليك لكن فيه تكرار الخطاب. (قوله: الخطاب الثاني الخ) خلاصته أن الخطاب الأول عام والثاني مخصص له بالمخاطب المعين، فلا تكرار في الخطاب أيضاً. (قوله: غير مراد)؛ لأن المقصود الدعاء بالسلامة على المخاطب لا الإخبار بأن قولي: سلام عليك كائن عليك. (قوله: لكن يمكن الخ) أي: فلا يترتب للزوم التكرار لكن يمكن الخ. (قوله: لزوم أخذ الخ) حيث فسر سلام عليك بقولي: سلام عليك عليك، فيدور لتوقف كل واحد من المفسر والمفسر على الآخر. (قوله: وهو في المفسر محتاج الخ) بناء على كون المبتدأ فيه نكرة مخصصة بنسبته إلى المتكلم، وهكذا يحتاج كل مفسر إلى التفسير. (قوله: فيتسلسل) أي: يلزم ترتب تفسيرات ومفسرات غير متناهية. (قوله: بأن معنى سلمت الخ) يعني: يعتبر في المبتدأ في التفسير أن يكون معرفة فلا دور ولا تسلسل. (قوله: وبأن سلمت الخ) أجيب: أي لا نسلم أن معنى سلمت المقدر قلت سلام عليك، بل معناه قلت سلمك الله؛ أي: بمعنى جعلك سالماً فلا دور ولا تسلسل، ولا يخفى أن الأولى تأخير الجواب السابق عنه لكونه مبنياً على تسليم إن سلمت بمعنى قلت: سلام عليك. (قوله: إن السلام المأخوذ الخ) يعني: أن سلام عليك بمعنى مصدر سلمت بمعنى قلت: سلام عليك، لكن السلام المأخوذ في التفسير مصدر سلمت بمعنى: سلمك الله، فلا دور ولا تسلسل، ولا يخفى ما في الجواب من تطويل المسافة. (قوله: مصدر سبح الخ) في الصحاح سبحان الله معناها تنزيه الله نصب على المصدر كأنه قيل: برأ الله من السوء براءة. (قوله: والفعل على الحدوث) لدلالته على الزمان المقتضى لحدوث ما يقارنه. (قوله: في التفسير تأمل)؛ لأنه إذا كان سلام مصدر سلمت بمعنى قلت: سلام عليك، يكون التقدير: قولي سلام عليك عليك، فلا معنى لتقدير من قبلي، والجواب: أنه بيان لحاصل المعنى لا تقدير النظم، فإن معنى قولي سلام عليك عليك إن هذا الدعاء من قبلي عليك. (قوله: بالنسبة) أي: بنسبة الخبر إلى المبتدأ. (قوله: وهل من مزيد) فإن من زائدة ومزيد مصدر والتقدير هل من زيادة لي. (قوله: فيوم علينا ويوم لنا) آخره ويوم نساء ويوم نسر. (قوله: تكلف) بأن يقال في الأول: التنوين للتعظيم، أو تقدر الصفة بدلالة سياق الآية؛ أي: وجوه من الوجوه الحاضرة في الموقف، وفي الثاني: بأن مزيد ليس بمصدر، بل اسم مفعول والمفعول محذوف؛ أي: هل من شيء مزيداً والخبر المقدر مقدم؛ أي: هل لي من زيادة، وفي الثالث: أن التقدير فيوم من الأيام الماضية علينا ويوم منها لنا.

جملة أيضاً[1]، فقال[2]: «وَالخَبَرُ قَدْ[3] يَكُونُ جُمْلَةً» اسمية[4] «مِثْلُ: زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ» «وَ» فعلية مثل: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ» ولم[5] يذكر[6] الظرفية[7] لأنها راجعة إلى الفعلية[8]. وإذا كان الخبر جملة، والجملة مستقلة بنفسها، لا تقتضي

(١) كالمفرد. (٢) مصنف. (٣) وإنما أتى بقد لقلته بالنسبة إلى المفرد. (٤) صفة. (٥) جواب سؤال مقدر لتقديره معلوم. (٦) مصنف. (٧) وكذا لم يذكر الشرطية. (٨) إذا كان المقدر فيها فعلاً وإن كان اسم فاعل فهو قسم من المفرد.

وَالخَبَرُ[1] قَدْ يَكُونُ جُمْلَةً مِثْلُ: زَيْدٌ[2] أَبُوهُ قَائِمٌ، وَزَيْدٌ قَامَ[3] أَبُوهُ؛

(١) واعلم أن الأصل في الخبر المبتدأ مفرد لكن قد يكون الخ.
(٢) مثال للجملة الاسمية.
(٣) مثال للجملة الفعلية.

الإنشاء، ولا بغير القسمية رداً على ثعلب حيث لم يجوّز زيد والله لأضربنّه، وفي التنزيل: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ (عصام). (قوله: والخبر قد يكون جملة اسمية وفعلية) لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر كالخبر المفرد، وإنما خص هذا الحكم بالخبر مع أن المبتدأ أيضاً يكون جملة مأولة بمفرد؛ نحو: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه؛ لاختصاص ما فرع عليه بقوله: فلا بد من عائد بالخبر، واعلم أنه كما أن الأصل في الخبر الإفراد، كذلك الأصل فيه أن يكون نكرة؛ لأن المطلوب به في الأغلب ثبوت الوصف الذي هو مبدأ الخبر؛ نحو: زيد قائم؛ إذ المطلوب به معرفة ثبوت القيام لزيد وتعريف القائم لا يؤثر، وقد يكون معرفة بشرط تعريف المبتدأ عند غير سيبويه، وبشرط أحد الأمور الثلاثة عند تعريفه أو كونه متضمناً للاستفهام؛ نحو: مَن أبوك، أو أفعل تفضيل هو مبتدأ جملة كانت صفة لنكرة؛ نحو: مررت برجل خير منه أبوه، فإن خيراً عند سيبويه مبتدأ خلافاً لغيره، ولغة الفارسي يساعد غيره حيث يجيء فيها، كيست بدرتو، وبهترست ازوبدراو، وقوله: وإذا كان الخبر الخ، يشير إلى أن قوله: فلا بد الخ، تفريع على كون الخبر جملة. (قوله: والجملة مستقلة الخ) أي: أنها من حيث هي مع قطع النظر عن إرادة معنى مصدري بها وعن إرادة لفظها مستقلة بنفسها؛ لاشتمالها على المسند والمسند إليه، فلا يرد نحوه: «لا إله إلا الله أفضل الذكر»، و«لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة»، لكن ينتقض بطلب الأسماء المشتقة روابط مع عدم استقلالها، ومن ثمه كان المفرد المتضمن للضمير يجب مطابقته للمبتدأ إلا فيما يستوي فيه التذكير والتأنيث، ومثله المصدر المأول بالصفة، فالأوجه أن يقال: أن سبب ربط الخبر؛ إما اتحاده

(قال: والخبر قد يكون جملة) لم يقيد بكونها خبرية فكأنه تبع جمهور النحاة في أن الإنشائية ولو كانت قسمية صح أن تكون خبراً للمبتدأ، ومنهم من منعوا متمسكين بما لا طائل تحته، وقد تبع السيد الشريف هؤلاء متمسكاً بأن الخبر يجب أن يكون حالاً من أحوال المبتدأ، والإنشاء ليس حالاً من أحواله إلا بتأويل مثلاً إذا قلت: زيد أضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم ليست من أحوال زيد إلا باعتبار كونه متعلقاً للطلب، أو كونه مقولاً في حقه، واستحقاقه أن يقال فيه ذلك. (قوله: ولم يذكر الظرفية) لم يذكر الشرطية أيضاً؛ لأن الشرط عند أهل العربية قيد للجزاء كما هو المشهور، والجزاء اسمية أو فعلية ولو بالآخرة. (قوله: والجملة مستقلة) لاشتمالها على الفائدة ومحلها، فإذا لم يكن فيها رابط لم يكن المبتدأ محلاً للفائدة

(قوله: إن الخبر المعرف يجوز الخ) بأن يقدر المرفوع دون الاسم. (للإشارة الخ) فإن كلمة قد المفيدة للتقليل تشعر بوجود غير الجملة كثير أو الكثرة دليل الأصالة. (قوله: ولو كانت قسمية) إنما تعرض للقسمية بخصوصها لما قال: ثعلب أنه لا يجوز أن تكون قسمية؛ نحو: زيد والله لأضربنه. (قوله: متمسكين بما لا طائل تحته) قال ابن الأنباري وبعض الكوفيين: لا يصح أن تكون إنشائية؛ لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم، وإنما أتوا به من إيهام لفظة الخبر، وليس خبر المبتدأ بمعنى ما يحتمل الصدق والكذب. (قوله: والإنشاء ليس حالاً من أحواله)؛ لأن الإنشاء إعلام من حالة عرضت للمتكلم من الاستفهام والتمني والترجي والطلب والنداء والتعجب وغير ذلك. (قوله: بأن الخبر يجب الخ) أي: مدلول الخبر يجب أن يكون حالاً من حال المبتدأ فيه أنه إن أراد أنه يجب أن يكون مدلوله الصريح كذلك فيجب تأويل الجملة الخبرية الواقعة خبراً في نحو: زيد قائم أبوه؛ لأن قيام الأب ليس حالاً من أحوال زيد، وقد اعترف السيد رحمه الله في بحث تعريف الدلالة به، وإن أراد أعم من مدلوله الصريح والضمني، فلا يخفى أن قولنا: زيد أضربه يدل على كون زيد بحيث يتعلق به طلب الضرب كما أن زيد قام أبوه يدل على كون زيد بحيث قام أبوه فتدبر. (قوله: واستحقاقه الخ) عطف تفسيري لكونه مقولاً في حقه لدفع ما يتوهم من أن التأويل بمقول في حقه يستدعي تقدم هذا القول في حقه، فلا يصح زيد اضربه إلا بعد تقدم اضربه. (قوله: ولو بالآخرة) أي: بالتقدير كما في قوله تعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ﴾: أي: فعليه صيام ثلاثة أيام، أو فيجب في الصحاح جاء فلان بِأَخَرَةٍ بفتح الخاء؛ أي: أخيراً. (قوله: لاشتمالها على الفائدة) أي: المسند؛ لأنه المقصود بالفائدة ومحلها؛ أي: ما يقوم به وهو المسند إليه.

الارتباط بغيرها، «فَلا بُدَّ» في الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ «مِنْ عَائِدٍ» يربطها[1] به[2]، «وَذَلِكَ» العائد: إمّا ضمير، كما في المثالين المذكورين[3]، أو غيره، كاللام في[4]: نِعْمَ الرجل[5] زيد. ووضع المظهر في موضع[6] المضمر في نحو: ﴿۞ ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا[7] ٱلْحَآقَّةُ ۝٢﴾ وكون الخبر تفسيراً للمبتدأ[8] في نحو: ﴿قُلْ هُوَ[9] ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾. «وَقَدْ[10] يُحْذَفُ» العائد إذا كان ضميراً[11]

(١) أي: الجملة. (٢) مبتدأ. (٣) في المتن. (٤) أي: العائد. (٥) فعل المدح والرجل فاعله والجملة خبر مقدم. (٦) وكذا كل مبتدأ فيه معنى الاستفهام لا يجب أن يكون مصدر ضمير نحو: من أبوك ومن ربك ونحوهما. محمد. (٧) استفهام. (٨) اللام للوقت. (٩) شأن. (١٠) استئناف أو اعتراض أو عطف على لابد. (١١) خبر كان.

فَلا بُدَّ مِنْ عَائِدٍ وَقَدْ يُحْذَفُ،

أصلاً، فكان ذكره لغواً بخلاف ما إذا كان فيها رابط، فإنه وإن لم يكن محلاً لتلك الفائدة لكنه يصير محلاً للفائدة التي تضمنها الرابط، فإن الشيء كما يتصف بصفات نفسه يتصف بصفة ما يتصل به مدحاً أو ذماً وغير ذلك. (قوله: فلا بد في الجملة) وكذا لا بد في المفرد إذا كان مشتقاً أو جامداً مؤوّلاً بتأويل المشتق، نحو: هذا القاع عرفج كله، القاع: المكان المستوي، والعرفج: شجر ينبت في السهل، والمعنى: هذا المكان المستوي غليظ، وكله تأكيد للخبر، قال الكسائي: لا بد في الخبر مطلقاً من عائد، واستدل بالإجماع على أن في خبر كان ضميراً حتى قالوا: معنى قولهم: كان زيد أخاك كان زيد أخاك هو، ولا فرق بين خبر المبتدأ وخبر كان، وأجيب عنه بأن في خبر كان معنى الفعل لدلالة كان على الزمان، ودلالة خبره على المعنى فثبت الدلالة على معنى مختص بزمان فصار بمعنى الفعل، فلم يكن بدّ من الضمير. (قال: من عائد) خبر لا وليس متعلقاً باسم لا، وإلا لنصب الاسم لشبهه بالمضاف. (قوله: كاللام في

(قوله: أصلاً) لا باعتبار الفائدة التي اشتملت عليها الجملة لعدم كونها حالاً من أحواله ولا باعتبار ما تتضمنها الرابطة لعدم التضمن. (قوله: فإنه وإن لم يكن الخ) أي: وإن لم يكن المبتدأ محلاً للفائدة التي اشتملت عليها الجملة، لكنه محل للفائدة التي تتضمنها الجملة باعتبار الرابطة، فإن قولنا: زيد أبوه منطلق يتضمن كون زيد بحيث ينطلق أبوه، وهذا أولى مما ذكره المحشي من تضمن المدح والذم وغير ذلك؛ لظهور دلالة الجملة باعتبار الرابطة واطراده في كل مسند سببي. (قوله: وكذا لا بد الخ) أما في المشتق المسند إلى متعلق المبتدأ فلأجل أن يصير المبتدأ محلاً للفائدة، وأما في المسند إلى المبتدأ فلئلا يبقى بلا فاعل. (قوله: والعرفج) بفتح العين المهملة وسكون الراء المهملة وفتح الفاء والجيم، واحدة عرفجة السهل زمين نرم والغليظ ستبر. (قوله: وكله تأكيد للخبر) لا للمبتدأ وإلا لزم الفصل بين المؤكد والمؤكد. (قوله: فصار بمعنى الفعل) لدلالة كان على معنى مقترن بالزمان الماضي فتقدير قولنا: كان زيد أخاك كان زيد أخاك هو. (قوله: وإلا لنصب الخ) أي: لو كان من عائد متعلقاً بالاسم والخبر محذوفاً؛ أي: لا بد من عائد لها لكان منصوباً منوناً لكونه حينئذ مشابهاً بالمضاف في عدم تماميته بدون المتعلق، واسم لا إذا كان مضافاً أو

مع المبتدأ، أو مع ما يتعلق به، فما اختلف فيه الاتحاد بأن يكون تارة مع المبتدأ وتارة مع متعلقه كالمشتقات والجمل، فلا بد له من عائد؛ ليكون علامة الاتحاد، وما لم يختلف فيه الاتحاد كالجامد لا يحتاج إلى العائد (اطه وي). (قوله فلا بد في الجملة الواقعة خبراً) والكسائي حكم بوجود الضمير في كل خبر حتى أنه جعله مستتراً في هذا أسد، وكأن منشؤه عدم تنبّهه لكون قولهم: هذا عرفج كله مأولاً، وقوله: إما ضمير؛ أي: مطلقاً وهو الأصل؛ لأنه الموضوع لهذا الغرض، فلذا يرتبط به مذكوراً ومحذوفاً. (قوله: كاللام في نعم الرجل) على رأي فإنها؛ إما لاستغراق الجنس كما ذهب إليه البعض، والجنس: مشتمل على المخصوص وغيره؛ لأن زيداً من أفراد الرجل المراد به الجنس فجرى اشتماله مجرى الذكر اللفظي، وإما للتعريف العهدي كما ذهب إليه الآخر، والمعهود هو المخصوص فلا حاجة إلى الضمير، وأورد أن الجملة إنشائية فلا بد فيها من التأويل بمقول في حقه نعم الرجل، فيكون الخبر مفرداً إلا أن يكون هذا على قول من جوّز وقوع الإنشائية خبراً بلا تأويل، وأيضاً إن هذا يستلزم جواز؛ نحو: زيد مات الناس، إلا أن يقال: إن في زيد نعم الرجل، ارتباطاً لما قبله بخلاف هذا المثال. (قوله: ووضع المظهر الخ) أي: الذي مدلوله مدلول المبتدأ بعينه للتفخيم في السعة، وفي الشعر مطلقاً (عصام)، فالرابط في الحقيقة هو الضمير الذي وضع الظاهر موضعه، وقوله: ﴿مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢﴾؛ أي: ما هي؛ يعني: أيّ شيء هي، ونحو: زيد قام أبو طاهر. (قوله: نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾) قيل: ومن هذا القبيل قولهم: نطقي حسبي الله، وقوليك لا إله إلا الله، ومقولي: زيد قائم، وفيه أن هذا ليس من باب الإخبار بالجملة، بل بالمفرد؛ لأنها قصد لفظها إلا أن يقال أنها جملة باعتبار الأصل وغايته التجوز وهو جائز فافهم. (قوله: وقد يحذف العائد إذا كان ضميراً) من الخبر الجملة، وقال سيبويه بضعفه، والكوفيون لا يجوّزون ذلك في غير الشعر ويردّه القرآن، ثم إن هذا الحذف إما قياساً إذا كان الضمير مجروراً بمن والجملة اسمية ومبتدؤها جزء من الأول؛ نحو: البر الكر بستين، وإما سماعاً في غيره نحو: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، ونحو: كله لم أصنع،

نعم الرجل)، لأنه للعهد. (قوله: ووضع المظهر موضع المضمر) إن كان في معرض التفخيم جاز قياساً، وإلا فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول، وعند الأخفش يجوز مطلقاً وعليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴿٣٠﴾﴾؛ أي: لا نضيع أجرهم. (قوله: وكون الخبر تفسيراً للمبتدأ) قيل: لا حاجة إلى العائد إذا كان الخبر عين المبتدأ كما في المثال المذكور، وقولك: مقولي زيد قائم. (قوله: إذا كان ضميراً) وذلك الحذف قياسي إذا كان الضمير مجروراً بمن في جملة اسمية يكون المبتدأ فيها جزأ من المبتدأ الأول؛ لأن جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور للتخفيف وهو صفة إن كان المبتدأ الثاني نكرة كما في السمن منوان بدرهم، وكذا إن كان معرفاً باللام؛ نحو: البُر الكر بستين درهماً؛ لأن التعريف غير مقصود كما في قوله: وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير الذي في الخبر، فالعامل فيه الخبر، وحينئذ ينبغي أن يقدر منه مؤخراً؛ لئلا يحتاج إلى القول بجواز تقديم الحال على العامل المعنوي إذا كان ظرفاً، وسماعي إن كان غير ذلك، وذلك في الضمير المنصوب والمجرور لا في الضمير المرفوع، قال قدس سره في الحاشية: الكرّ: دوازده شتر دواز مهذب، انتهى، الكرّ: اثنا عشر وسقاً.

مشابهاً ينصب، وفي الاكتفاء على المانع اللفظي إشارة إلى أنه لا تفاوت بين الوجهين بحسب المعنى فإن البد في اللغة الفراق، في الصحاح قولهم: لا بد منه لا فراق منه، ولا تفاوت بين أن يقال: لا فراق من العائد للجملة وبين لا فارق للجملة من العائد في إفادة كل منهما اشتراط العائد ولزومه إياها. (قوله: لأنه للعهد) اختلف في الرجل هل هو بمعنى كل رجل بجعل الممدوح بمنزلة جميع أفراد الرجل مبالغة أو بمعنى الجنس بجعله بمنزلة الجنس مبالغة، أو بمعنى رجل مبهم بحسب الوجود والمختار هذا؛ لأن الإبهام يناسب الكمال والتعظيم، ويؤيده تثنيته وجمعه؛ نحو: نعم الرجلان ونعم الرجال وكون اللام فيه عائداً فقد قيل على الأولين لشموله للمخصوص وغيره وعلى الثالث لمطابقته له، وزيفه الرضي بأنه لا يجوز زيد ضرب رجل مع أن رجل مطابق كل فرد وليس نعم الرجل من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر على ما توهم، كيف وقد صرح في شرح التلخيص بأن من وضع المضمر قولهم: نعم رجلاً مكان نعم الرجل فإن مقتضى الظاهر في هذا المقام الإظهار دون الإضمار لعدم تقدم المسند إليه وعدم قرينة تدل عليه. (قوله: جاز قياساً) في الخبر وغيره كقوله تعالى: ﴿۞ نَٱلنَّازِعَٰتِ ﴿١﴾ نَا نَٱلنَّاشِطَٰتِ ﴿٢﴾﴾؛ أي: ما هي. (قوله: وعند الأخفش يجوز مطلقاً) أي: في الشعر وغيره، وبلفظ الأول وغيره والآية مثال لهما. (قوله: لا حاجة إلى العائد الخ) يعني: أنه يحتاج إلى العائد لتصير الجملة بسببه متضمنة للفائدة التي يكون محلها المبتدأ وإذا كان الخبر تفسيراً للمبتدأ فالمبتدأ محل للفائدة التي يشملها من غير حاجة إلى الرابط. (قوله: عين المبتدأ) أي: معنى. (قوله: وهو صفة) أي: مجموع الجار والمجرور صفة فيقدر مقدماً على الخبر كيلا يلزم الفصل بين الموصوف والصفة بالأجنبي. (قوله: معرفاً باللام) أي: بلام العهد الذهني؛ لأنه في المعنى كالنكرة. (قوله: وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي) آخره:

فَمَضَيْتُ ثُمَّةَ قُلْتُ لا يَعْنِينِي

فإن يسبني صفة فإنْ يسبني صفة اللئيم وليس حالاً؛ لعدم إفادته المقصود وهو التمدح بالحكم والمعنى: استمر مني المرور على لئيم حاله وصفته السب لي فمضيت عنه وما تعرضت له، ثم قلت: إنه لا يقصدني بل غيري، وكلمة: ثمة هي العاطفة قد يلحقها التاء في عطف الجمل. (قوله: والعامل فيه الخبر) أي: البُر الكرّ كائن بستين كائناً منه. (قوله: إذا كان ظرفاً) أي: إذا كان الحال ظرفاً أو العامل ظرفاً. (قوله: وسماعي إن كان غير ذلك) أما في المجرور نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ﴾؛ فإن ذلك من عزم الأمور؛ أي: منه، وأما في المنصوب فيشترط كونه منصوباً بفعل لفظاً أو بصفة محلاً نحو: زيد أنا ضارب ولا يختص مع كونه سماعاً بالشعر خلافاً للكوفيين كذا في الرضي. (قوله: لا في الضمير المرفوع) لكونه عمدة. (قوله: الكر اثنا عشر الخ) لما كان ما في الحاشية غير مراد بتفسير

لقيام قرينة نحو: (البُرُّ[1] الكُرُّ[2] بِسِتِّينَ[3] دِرْهَماً[4]) و(السَّمْنُ مَنَوانِ بِدِرْهَم[5]) أي: الكُرُّ مِنْهُ[6] ومَنَوَانِ مِنْهُ[7]، بقرينة[8] أنَّ بائع البُرِّ والسَّمْنِ لا[9] يُسَعِّرُ[10] غَيْرَهُمَا. «وَمَا[11] وَقَعَ ظَرْفاً[12]» أي: الخبر[13] الذي وقع ظرف زمان[14] أو مكان أو جاراً ومجروراً[15] «فَالأَكْثَرُ[16]» من النحاة، وهم البصريون[17] «عَلَى أَنَّهُ» أي: الخبر الواقع ظرفاً[18] «مُقَدَّرٌ[19]» أي: مؤول[20] «بِجُمْلَةٍ» بتقدير[21] الفعل فيه[22]، لأنه إذا قدر فيه[23]

(١) أي: الحنطة. مبتدأ أول. (٢) مبتدأ كان. (٣) خبره. (٤) تمييز. (٥) لخصصه بالصفة المحذوفة وهو منه. (٦) صفة الكر. (٧) صفة منوان. (٨) متعلق بيحلف. (٩) أي: لا يبين. (١٠) بايع. (١١) مبتدأ. (١٢) أو جاراً مجراه وهو الجار والمجرور. (١٣) إشارة لا موصولية ما. (١٤) نحو: القتال يوم الجمعة. (١٥) نحو: الكُرُّ بستين. (١٦) مبتدأ ثان. (١٧) أي: كانوا. (١٨) زمان أو مكان. (١٩) خبر إن. (٢٠) بفعل مع فاعله. (٢١) الباء للسببية. (٢٢) أي: في الخبر الظرف. (٢٣) أي: في الخبر الظرف.

وَمَا وَقَعَ ظَرْفاً فَالأَكْثَرُ[1] عَلَى أَنَّهُ مُقَدَّرٌ[2] بِجُمْلَةٍ

(١) أي: أكثر النحاة من البصريين خبره كائنون على أن ذلك الخبر الواقع ظرفاً مقدر. (٢) أي: مؤول بتقدير الفعل وهذا تفسير باللازم فيه.

والوسق: ستون صاعاً، والصاع: أربعة أمداد، والمد: المنّ. **(قال: وما وقع ظرفاً)** أو جاراً مجراه وهو الجار والمجرور؛ لأنه يوافقه في الأحكام، ولهذا جعل بعضهم الظرف اسماً لكل من الظرف والجار والمجرور اصطلاحاً، فيجوز أن يراد هذا الإطلاق كما هو ظاهر الشرح. **(قوله: أي: الخبر الذي وقع ظرف زمان أو مكان)** ههنا فوائد أولاها: أنهم قالوا: إن ظرف الزمان لا يقع جارياً على اسم العين؛ أي: ما يقوم بنفسه، ويعبر عنها

الكر بينه المحشي رحمه الله، فالوسق بالواو وسكون السين المهملة والقاف على هذا: حمل البعير على ما في الصحاح نقلاً عن الخليل. **(قوله: والمد)** بضم الميم وتشديد الدال المهملة كيل يسع فيه المن. والمن: رطلان، والرطل: اثنتا عشرة أوقية، والأوقية: أربعون درهماً كذا في القاموس. **(قالوا: إن ظرف الزمان الخ)** في شرح ألفية الشيخ السيوطي لا يجوز الإخبار بظرف الزمان عن اسم عين فلا يقال: زيد اليوم لعدم الفائدة هذا هو المشهور، وأجازه قوم إن كان فيه معنى الشرط؛ نحو: الرطب إذا جاء الجر وأجازه بعض المتأخرين بشرط الفائدة، وعليه ابن مالك وضبطه بأن يشابه اسم العين اسم المعنى في الحدوث وقتاً دون وقت؛ نحو: الليلة الهلال والرطب شهري ربيع، أو يضاف إليه اسم معنى عام؛ نحو: أكل يوم ثوب؛ أي: لبسه، أو يعم الزمان خاص؛ نحو: نحن في شهر كذا أو مسؤول به عن خاص؛ نحو: في أيّ الفصول نحن، ويجوز الإخبار عن اسم المعنى مطلقاً سواء وقع في جميعه؛ نحو: حمله وفصاله ثلاثون شهراً أو أكثره؛ نحو: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾، أو بعضه؛ نحو: الزيارة يوم الجمعة انتهى، وفي شرح التسهيل: مذهب الجمهور أنه لا يجوز الإخبار بظرف الزمان عن الجثة سواء نصب أم جر بفي من غير تفصيل، وتأوّلوا ما ورد من ذلك على حذف مضاف، وفي العباب: ظرف الزمان لا يكون خبراً إلا عن حدث غير مستمر؛ أي: لا يكون خبراً عن اسم عين أو عن حدث مستمر فلا يجوز زيد يوم الجمعة، ولا يجوز طلوع الشمس

ثم إن الكر: اثنا عشر وسْقاً، والوسق: ستون صاعاً، والصاع: أربعة أمداد، والمد: المنّ، وقوله: منوان، تثنية منا بوزن عصا، وهو الأفصح، وقد يقال: من بالتشديد كما ترى، والمن: رطلان، والرطل: مئة وثلاثون درهماً. **(قوله: أي: الكر منه)** الجار والمجرور حال من ضمير بستين، والظرف في قوله: السمن منوان منه الخ، صفة منوان، فلذا صح الابتداء به، وقوله: لا يسعر من التسعير، وفي لغة قباد زاده السعر نرخ، والتسعير نرخ نهادن. **(قال المصنف: وما وقع ظرفاً الخ)** لما بين فيما سبق أن خبر المبتدأ قسمان خبر مفرد وهو الأصل الأكثر، وخبر جملة وهو الأقل، والحال أن الخبر قد يكون ظرفاً، أراد أن يبين أن الخبر الظرف هل هو من القسم الأول أم من الثاني؟ فقال: وما وقع الخ؛ أي: خبر وقع منصوباً بتقدير في أو جاراً ومجروراً فالأكثر الخ، وحاصله: أن فيه اختلافاً بينهم وهو ناشئ من الاختلاف في تقدير متعلق الظرف. **(قوله: أي: الخبر الذي الخ)** خص لفظ ما بالخبر مع أن الحكم غير مختص به، بل يجري في الصفة والحال والصلة؛ لأن الكلام في خبر المبتدأ، وقوله، وقع ظرف زمان؛ أي: وقع جزؤه؛ لأن الخبر هو الظرف مع فاعله ففيه مسامحة. **(قوله: أو جاراً ومجروراً)** واعلم أن الظرف حقيقة في ظرف الزمان والمكان، وقد يطلق بحيث يشتمل الجار والمجرور كما فعل المصنف ههنا، وهذا الإطلاق من قبيل عموم المجاز فاعرفه، وقوله: على أنه كلمة على لم يوجد في بعض نسخ المتن، وإنما قدره الشارح؛ لتصحيح الحمل. **(قوله: مقدر؛ أي: مأول)** الغرض من هذا التفسير دفع ما اعترض به الفاضل الهندي، وحاصله: أن المقدر هو الجملة لا الخبر الذي هو الظرف، وظاهر العبارة أن الخبر مقدر بها، وحاصل الدفع: أن التقدير بمعنى التأويل والفرض، فمعناه أن الظرف مأول ومفروض حال كونه ملتصقاً بجملة، ثم إنهم اختلفوا في الخبر فقال بعضهم: الخبر هو الفعل المقدر لا الظرف الساد مسده، وقال بعضهم: هو الظرف، وقيل: هو الفعل مع الظرف، وخير الأمور أوسطها، والدليل عليه أن الكلام تام المعنى بلا احتياج إلى ذلك الفعل المقدر، وما اتفقوا عليه من تقدير

بالجثة أيضاً، قيل: لأن العين لا تعلق لها بالزمان، وفيه أن الظرف مطلقاً متعلق بالحصول والاستقرار عندهم وذلك معنى، وأن المعنى: أي: ما يقوم بغيره لا تعلق له بالزمان إلا باعتبار معنى الحدوث، فالوجه أن يقال: إن الزمان لا يتعلق بحصول العين، واستقرارها لعدم الفائدة؛ إذ الأزمنة الجزئية ظرف للمخلوقات الكائنة معها كلها فلا فائدة في تخصيص بعضها بها بخلاف الأمكنة، فإنها ليست ظرفاً إلا لبعضها، وفيه أن كون الأزمنة ظرفاً لكل المخلوقات لا يقتضي عدم الفائدة لجواز أن يكون السامع جاهلاً بكونها معها، مثلاً يفيد قولك: الزمان في الخريف سامعاً لم يعرف كونه في الخريف، وثانيتها: ما قاله الشيخ الرضي وهو أن ظرف الزمان إن كان خبراً عن معنى باعتبار حدوثه فإن استغرق ذلك المعنى جميع الأزمنة أو أكثره وكان اسم زمان نكرة رفع غالباً؛ نحو: الصوم يوم والسير شهر؛ لأنه باستغراقه إياه كأنه هو لا سيما مع تنكيره المناسب للخبرية، ويجوز نصبه وجره بفي خلافاً للكوفيين، فإن في عندهم للتبعيض، وإن كان معرفة لم يكن الرفع حفالباً كالأول وإن لم يستغرق فالأغلب نصبه أو جره بالاتفاق، وأما قوله تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ فلتأكيد أمر الحج ودعاء الناس إلى الاستعداد له حتى كان أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر، وثالثتها: ما قاله وهو أن ظرف المكان إذا كان خبراً عن اسم عين فإن كان غير متصرف فلا كلام في امتناع رفعه، وإن كان متصرفاً وهو نكرة فالرفع راجح؛ نحو: أنت مني مكان قريب؛ أي: مكانك مني مكان قريب أو أنت مني ذو مكان قريب وإن كان معرفة فالرفع مرجوح، ورابعتها: ما قاله أيضاً وهو أن كلاً من ظرفي الزمان والمكان يجب رفعه إذا كان متصرفاً وموقتاً محدوداً وأخبرت به عن اسم عين لإرادة تقدير المسافة القريبة أو البعيدة؛ نحو: دارك مني فرسخ، ومنزلك مني ليلة على حذف مضافين؛ أي: ذات مسافة فرسخ، وذو مسافة سري ليلة، ومني متعلق بمدلول الخبر؛ أي: بعيدة أو بعيد هذا القدر، وأما انتصاب؛ نحو: داري خلفك أو من خلفك فرسخين وميلاً ويوماً وليلةً فعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة؛ أي: بعدت فرسخين، فالفرسخان مبعدان لها كما أن الماء في امتلاء الإناء ماء مالئ، وقيل: انتصابه على الحالية

يوم الجمعة، لعدم الفائدة؛ وذلك لأن زيداً لا يقع يوماً لأن زيداً يوم الجمعة هو الذي كان يوم السبت، وكذا طلوع الشمس حاصل على الاستمرار لا يختص بيوم دون يوم انتهى، فعلم أن ما نقله المحشي من إطلاق الحكم والمذهب المشهور التفصيل الذي ذكره الشارح الرضي موافقاً لابن مالك مذهبه لما قيل: ومن العجائب ما وقع لبعض في هذا المقام حيث نقل الحكم مطلقاً وعلله بأن الإخبار عن الجثة بالزمان غير مفيد لعدم اختصاص الزمان بجثة دون جثة بخلاف المكان، ثم اعترض على نفسه بأن قولنا: الرمان الخريف مفيد لمن لا يعرف أن الرمان يحدث في الخريف، ولا يخفى أن الرمان الخريف من قبيل الهلال ليلة الجمعة، فالاعتراض على ما نقل لا على ما قالوا ليس بشيء. (قوله: لا يقع جارياً الخ) أي لا يقع خبراً ولا صفة ولا صلة ولا حالاً. (قوله: لأن العين الخ)؛ وذلك لأن الزمان باعتبار تجدده ظرف للأمور المتجدّدة. (قوله: وفيه أن الظرف مطلقاً) سواء كان زماناً أو مكاناً متعلق بالحصول والحصول معنى فالظرف مطلقاً لا يقع جارياً على اسم العين فلا وجه للتخصيص بالزمان. (قوله: وإن المعنى الخ)؛ إذ اسم المعنى لا تعلق له بالزمان باعتبار ذاته، بل باعتبار حدوثه مقارناً وهذا التعلق حاصل لاسم العين أيضاً، فلا وجه لتخصيص اسم العين بأنه لا يقع ظرف الزمان جارياً عليه فإن قيل: مراد القائل أن اسم العين لا تعلق لحدوثه بالزمان المخصوص حتى يفيد الإخبار به لحصوله في جميع الأوقات قلت: فلا يكون الدليل مثبتاً للحكم المطلق لعدم جريانه في الأعيان المتجددة وجريانه في المعاني المستمرة. (قوله: لأن الأزمنة الجزئية) أي: المعينة هذا الوجه لو تم لدل على عدم جواز جريان ظرف الزمان على اسم المعنى؛ لأن المخلوقات شاملة للمعاني أيضاً فالقول بأن مقصوده بيان وجه تخصيص ظرف الزمان بذلك الحكم إنما يجري فيه لعدم المكان لاسم المعنى وليس ذكره اسم العين للاحتراز على اسم المعنى؛ لأنهم صرحوا بأن ظرف الزمان يقع جارياً على اسم المعنى. (قوله: بعضها بها) أي: بعض المخلوقات بالأزمنة الجزئية. (قوله: إلا لبعضها)؛ لأن ظرفية المكان على الحقيقة هو شغله إياه. (قوله: خلافاً للكوفيين) في شرح التسهيل: منع الكوفيون النصب والجر بفي ومستندهم صون اللفظ عما يوهم التبعيض فيما يقصد به الاستغراق، وفي الرضي خلافاً للكوفيين؛ لأن في عندهم يوجب التبعيض، فلا يجوز صمت في يوم الجمعة وهذا مشعر بأن الخلاف في الجر بفي. (قوله: وإن لم يستغرق) أي: إن لم يستغرق ذلك جميع الأزمنة أو أكثرها، بل وقع الفعل لأقل الزمان. (قوله: فالأغلب نصبه أو جره) سواء كان الزمان معرفاً أو منكراً؛ نحو: الخروج يوماً، أو في يوم والسير يوم الجمعة، أو في يوم الجمعة وربما رفع. (قوله: بالاتفاق) أي: بين البصريين والكوفيين. (قوله: وأما قوله تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾) لم تستغرق أفعال الحج لجميع أزمنة الأشهر؛ أعني: شوال وذا القعدة وعشر ذي الحجة ولا أكثرها. (قوله: مستغرقة لجميع الأشهر) وليست تلك الأشهر محلاً لما سوى أفعال الحج. (قوله: فإن كان غير

ويجوز انتصابه على المصدرية؛ أي: بعد فرسخين. (قال: فالأكثر) الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط فإن ما في ما وقع موصولة أو موصوفة. (قال: على أنه) أي: كالنون والقون عليه. (قال: مقدر) أي: مؤول بجملة) جعل التقدير بمعنى التأويل لتصحيح الكلام؛ إذ لو لم يصرف عن ظاهره لم يصح نسبة التقدير إلى الظرف وذكر الباء في الجملة، قيل: في توجيهه أن الباء زائدة دخلت على التمييز؛ نحو: زيد طيب بأب؛ أي: أبا، والمعنى: أن الظرف مقدر من حيث إن له جملة أو من حيث إنه جملة؛ أي: مفروضة أنه جملة لنيابته عن الجملة، أو أن الباء للإلصاق، والمعنى: أن الظرف مفروض ملتصقاً بجملة ويجوز أن يكون التقدير بمعنى الإلحاق، يقال: قدرت هذا بذاك؛ أي: ألحقته به، والمعنى: أن الظرف ملحق بالجملة إلحاق الجزئي بالكلي، وأحسن التوجيهات ما في الشرح. (قوله: بتقدير الفعل) وهو من الأفعال العامة الشاملة للأفعال غالباً كالحصول والكون لدلالة الظرف عليه، وقد يكون من الأفعال الخاصة إذا اتساق الذهن إليها بحسب المقام، ولا يجوز إظهار ذلك العامل لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده، وأما قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ فمعناه ساكناً غير متحرك. (قوله: لا بد له من متعلق) اتفق النحاة على ذلك، وفيه بحث؛ لأن في مثل زيد في الدار للظرفية، وهي نسبة لا تقتضي إلا ظرفاً ومظروفاً، أما الظرف فمدخولها، وأما المظروف فهو زيد ولا حاجة إلى اعتبار أمر آخر، إن قيل: هذا إنما يصح إذا كان الحكم بوقوع الظرفية لا بهو هو، والحكم فيه ليس إلا بهو هو. قلنا: لا نسلم أن الحكم ليس إلا بهو هو، ولا بد

متصرف) وهو ما لم يستعمل إلا منصوباً بتقدير في أو مجروراً بمن والمتصرف ما لا يلزم انتصابه بمعنى في أو انجراره بمن كذا في الرضي. (قوله: فلا كلام الخ) أي: بل يجب نصبه إجماعاً؛ نحو: زيد عندك إلا إذا كان خبراً عن المكان؛ نحو: داري خلفك ومنزلي أمامك، فإنهم جوّزوا رفعه في السعة. (قوله: أي مكانك الخ) يعني: أنه باق على الظرفية، والمضاف محذوف إما من المبتدأ أو من الخبر وهذا عند البصريين، وعند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف. (قوله: فالرفع مرجوح) نحو: زيد خلفك وداري أمامك؛ لأن أصل الخبر التنكير، ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر. (قوله: متصرفاً) احتراز من غير المتصرف؛ نحو: ضحوة معيناً؛ نحو: مجيئك ضحوة، فإنه يلزمه النصب على الظرفية إجماعاً. (قوله: وموقتاً محدوداً) الموقت المعين واحترز به عن المبهم، والمحدود ما ضرب له حد واحترز به عما إذا كان غير محدود؛ أي: مختصاً فإنه لا يجوز الرفع ولا النصب؛ نحو: زيد دارك وشأنك إلا فيما سمع؛ نحو: زيد جنبك، ولا يقاس عليه زيد يديك ولا نحوه وكذا في شرح التسهيل، وسرى على وزن هدى مصدر سرى يسري. (قوله: وأما انتصاب؛ نحو: داري الخ) أي: انتصاب فرسخين وميلاً ويوماً وليلة مع كونه محدوداً مخبراً به عن اسم عين لإرادة تقدير المسافة، ويجوز رفعه، وخلف ظرف للخبر؛ أي: ذات مسافة فرسخين خلف دارك أو هما خبران. (قوله: فالفرسخان مبعدان) يعني: أن التمييز في الأصل فاعل بعدت إذا جعلته متعدياً كما أن الماء فاعل امتلأت إذا جعلته متعدياً. (قوله: وقيل الخ) قال المبرد: أنه حال من الضمير في الظرف؛ أي: ذات مسافة فرسخين. (قوله: لم يصح نسبة التقدير الخ)؛ لأن الظرف مذكور لا مقدر. (قوله: وذكر الباء في الجملة) أي: أن الجملة مقدرة لا مقدر بها. (قوله: من حيث أن له جملة) فيكون التمييز لمتعلق ما انتصب عنه. (قوله: أو من حيث إنه جملة) فالتمييز لما انتصب عنه. (قوله: أي: مفروض الخ) كونه جملة باعتبار نيابته عن الجملة. (قوله: إن الظرف مفروض ملتصقاً بجملة) والفرض راجع إلى وصف الالتصاق بالجملة باعتبار فرض الجملة، ولا يخفى تكلفه. (قوله: إلحاق الجزئي بالكلي) يعني: أن الظرف فرد من أفراد الجملة لا إلحاق الجزء بالكل؛ إذ ركنا الجملة المسند إليه والمسند. (قوله: وأحسن التوجيهات الخ)؛ إذ لا يخفى ركاكة ما سواه. (قوله: غالباً) وإن اشتهر بينهم إن الظرف المستقر ما يكون عامله محذوفاً من الأفعال العامة، والتحقيق ما حذف واستقر مكان عمله. (قوله: فمعناه ساكناً غير متحرك) لا حاصلاً وكائناً فالعامل من الأفعال الخاصة فلذا جاز إظهاره. (قوله: اتفق النحاة على ذلك) ذكر في شرح التسهيل: قال بعض المتأخرين في الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبراً أربعة مذاهب؛ أحدها: أنهما من قبيل المفردات فيكون العامل فيهما اسم فاعل، والثاني: أنهما من قبيل الجملة فيكون العامل فيهما فعلاً؛ نحو: كان واستقر وهو اختيار البصريين، والثالث: أنه يجوز أن يكونا من قبيل المفرد، وأن يكونا من قبيل الجملة وهو اختيار بعض المتأخرين، والرابع: أنهما قسم برأسه وإليه ذهب ابن السراج.

الفعل يصير جملة فعلية[1] بخلاف ما[2] إذا قدر فيه اسم الفاعل، كما هو مذهب الأقل، وهم الكوفيون، فإنه[3] يصير حينئذ[4] مفرداً. ووجْهُ الأكثر أن الظرف لا بد له[5] من متعلق عامل[6] فيه[7]، والأصل في العمل هو الفعل، فإذا وجب التقدير فالأصل أولى[8]. ووجْهُ الأقل أنه[9] خبر، والأصل في الخبر الإفراد[10]. ثم[11] إنّ الأصل في المبتدأ التقديم، وجاز[12] تأخيره، لكنه[13] قد يجب لعارض كما أشار إليه[14] بقوله[15]: «وَإِذَا كَانَ المُبْتَدَأُ مُشْتَمِلاً[16] عَلَى مَا[17] لَهُ صَدْرُ الكَلاَمِ»

(١) صفة جملة. (٢) أي: الصورة التي حصلت بتقدير اسم الفاعل. (٣) أي: خبر. (٤) أي: حين إذا قدر اسم الفاعل. (٥) أي: الفعل. (٦) صفة متعلق. (٧) حالية. (٨) من الفرع وهو الاسم. (٩) أي: الظرف. (١٠) لتوقف الركنان. (١١) معطوف على مقدر أي: فرغنا من المبتدأ والخبر. (١٢) ثم إن آه. (١٣) إلا. (١٤) أي: إلى وجوب التقديم. (١٥) مصنف. (١٦) اشتمال الدال على المدلول. (١٧) موصولة.

المتعلق فالظاهر أنه لرعاية أمر لفظي حيث إن الجار والمجرور مفعول بحسب المعنى، فهو معمول فلا بد له من عامل، لا أن المعنى يحتاج إلى تقديره كما فهمه الأكثر، فإن العربي القح يقول: زيد في الدار، ويفهم نسبة الظرف إلى المظروف بلا احتياج إلى تقدير، وكذا اختلفوا في أن الضمير منتقل من الفعل المقدر إلى الظرف، أو محذوف مع الفعل، وقال أبو علي ومن تبعه: أنه منتقل وإليه يشير كلام المصنف، وقوله: بتقدير الفعل؛ أي: بسبب تقدير متعلق الظرف فعلاً عاماً شاملاً للأفعال غالباً كالحصول والاستقرار لدلالة الظرف عليه، فلذا سمي مستقراً، والأظهر أنه سمي مستقراً؛ لأنه استقر فيه الضمير، وقد يكون من الأفعال الخاصة إذا دلت القرينة على تقديرها؛ نحو: مَن لك بالمهذب، مَن يضمن لك، ولا يجوز إظهار ذلك العامل؛ لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده، خلافاً لابن جني ولا شاهد له، وفي ابن عقيل وقد صرح به شذوذاً في قوله:

لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلاكَ عَزَّ وَإِنْ يَهُنْ
وأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنُ

ومما يجب التنبيه عليه أنه إذا قدر في الظرف المستقر كائن أو كان، فهو من كان التامة بمعنى: ثبت، لا من كان الناقصة، وإلا كان الظرف في موضع الخبر، فيقدر كان، ويتسلسل التقديرات (حواشي الألفية). (قوله: وجه الأكثر الخ) أي: حجتهم ودليلهم على كون الجملة مأولة بجملة أن الظرف الخ، وقد يقال: إن الظرف يكفيه رائحة الفعل ولا يستدعي عاملاً قوياً، فملاحظة كونه خبراً أولى، والأصل في الخبر الإفراد؛ أي: ليتوافق الركنان؛ أعني: المبتدأ والخبر، وفيه أن الظرف بنفسه خبر، وتقدير العامل رعاية لأمر لفظي وسد لخرم قاعدتهم، فرعاية ما دعى إلى تقديره أولى من رعاية كونه خبراً (عصام) فليراجع. (قال المصنف: على ماله صدر الكلام) أي: على دال ماله، ففيه مسامحة بإطلاق وصف الدال على المدلول، والاشتمال أيضاً: من اشتمال الدال، وفي الهندي ولا يرد زيد مَن أبوه؛ لتصدّر مَن على جملة،

وَإِذَا كَانَ المُبْتَدَأُ مُشْتَمِلاً[1] عَلَى مَا لَهُ صَدْرُ الكَلاَمِ

(١) على صحيح.

لذلك من دليل مع أن تقدير الفعل لا يصحح الحكم بهو هو إلا بتأويل. (قوله: والأصل في العمل هو الفعل) وللقياس على نحو الذي في الدار، وكل رجل في الدار، إن قيل: تقدير الجملة في المثالين للضرورة ولا ضرورة فيما نحن فيه. قلنا: المتبادر إلى الذهن من الظرف المستقر معنى واحد فإذا ثبت تقدير الجملة في بعض المواضع ثبت في الكل. (قوله: والأصل في الخبر الإفراد) ليتوافق الركنان ولا يخفى أن عدم إفادة الزمان والتقوي يقوي الإفراد. (قوله: وجاز تأخيره) للاتساع وعدم التضييق كما هو مشرب العرب ولهذا كان لغتهم أوسع اللغات. (قوله: لكنه قد يجب) الأحكام الخمسة كما تكون في الشرع تكون في النحو وغيره.

(قوله: ولا حاجة إلى اعتبار أمر آخر)؛ لأن ذات زيد مظروف للدار من غير اعتبار أمر آخر فما قيل: الظرف يكون ظرفاً لأمر من أمور زيد من قيامه أو حصوله، فلا بد من تقدير ليس بشيء. (قوله: بتأويل) بأن يقال: معنى زيد حصل في الدار زيد موصوف بالحصول في الدار. (قوله: والقياس على نحو الخ) فإن المتعلق ههنا فعل بالاتفاق؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة وكذا المبتدأ النكرة المصدرة بكل إذا دخل الفاء في خبره لا تكون صفته إلا جملة. (قوله: المتبادر إلى الذهن الخ) التبادر محل تردد فإن المتبادر من الظرف الواقع خبراً معنى المفرد؛ لأنه أسهل ارتباطاً بالمبتدأ. (قوله: ولا يخفى الخ) يعني: أن عدم إفادة الظرف الواقع خبراً للزمان وعدم إفادته تقوى الحكم يقوّي كون متعلقه مفرداً، إذ لو كان متعلقه الفعل لأفاد الزمان بسبب صيغة الفعل المقدر ولأفاد التقوّي باعتبار تكرر الإسناد الحاصل من إسناده إلى الضمير المستتر الراجع إلى المبتدأ، ولا يخفى أن هذا يقوّي عدم تحمل الظرف للضمير وإلا لأفاد التقوّي. (قوله: الأحكام الخمسة الخ) أي: الوجوب والندب

أي: على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام، فإنه[1] يجب حينئذ تقديمه حفظاً لصدارته[2] «مِثْلُ: مَنْ أَبُوكَ؟» فإنَّ (من)[3] مبتدأ مشتمل[4] على ما له صدر الكلام، وهو الاستفهام فإنَّ معناه[5] أَهَذَا أَبُوكَ أَمْ ذَاكَ، وأَبُوكَ خبره[6]، وهذا[7] مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة إلى أنَّ (أَبُوكَ) مبتدأ[8] لكونه معرفة[9] و(مَنْ) خبره الواجب[10] تقديمه[11] على المبتدأ، لتضمنه[12] معنى الاستفهام. «أَوْ[13] كَانَا» أي: المبتدأ والخبر «مَعْرِفَتَيْنِ»[14] متساويين[15] في التعريف أو غير متساويين[16]، ولا[17] قرينة على كون أحدهما مبتدأ والآخر خبراً نحو: زيد المنطلق[18].

(١) علة لتفسير قوله ما له صدر الكلام بقوله على معنى. (٢) علة وجوب. (٣) خبر إن. (٤) صفة مبتدأ. (٥) أي: معنى من أبوك. (٦) أي: خبر من. (٧) أي: كون من مبتدأ وأبوك خبره. (٨) مؤخر. (٩) بالإضافة. (١٠) صفة الخبر. (١١) لئلا يبطل صدارته. فاعل وجب. (١٢) علة وجوب التقديم. (١٣) عطف على جملة كان مشتملاً. (١٤) خبر كان. (١٥) نحو: أنت أنت وشعري. (١٦) نحو: الرجل غلام زيد فإنهما غير متساويين في التعريف. (١٧) حالية. (١٨) مثال ما لم يكن قرينة.

مِثْلُ :مَنْ أَبُوكَ ،أو كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ أَوْ مُتَسَاوِيَيْنِ

(قال: مشتمل) اشتمال الدال على مدلوله سواء كانت دلالته بنفسه أو بما يجاوزه من أمر متقدم عليه؛ نحو: أزيد قائم، أو أمر متأخر عنه؛ نحو: غلام من جاءك. (قوله: على معنى وجب له صدر الكلام) أي: صدر داله أو صدر نفسه مسامحة. (قوله: كالاستفهام) وغيره من القسم والتمني والترجي وضمير الشأن ولام الابتداء والشرط، ولو بنوع تضمن مثل الذي يأتيني فله درهم، وبالجملة ما يغير أصل الكلام ويجعله نوعاً آخر وإنما اقتضى التصدر؛ لأن السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على أصله، فلو جوّز أن يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغير أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير أو مغير لما سيجيء بعده من الكلام فيتشوش بذلك ذهنه. (قوله: وهذا مذهب سيبويه) للإشارة إلى أنه المختار لم يمثل المصنف بالمثال المتفق عليه؛ نحو: من جاءك. (قوله: وذهب

والحرمة والكراهة والإباحة كما تكون في الشرع باعتبار لزوم الفعل أو الترك أو رجحان أحدهما أو تساويهما تكون في النحو بالاعتبارات الواقعة عن أصحاب تلك العلوم. إلا أنهم يعبرون عن الحرمة بالامتناع وعن الندب بالأولوية وعن الكراهة بالضعف وعن الإباحة بجواز الأمرين. (قوله: اشتمال الدال على مدلوله) بقرينة أن المبتدأ لفظ وما له صدر الكلام معنى. (قوله: نحو: غلام من جاءك) فإن استفهام المضاف إليه يسري إلى المضاف، ولذا يكتسب التعريف منه قال صاحب الكشاف في منهياته في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ مِنَ ٱلْجَوَارِحِ﴾، أن تقدير المضاف لا يبطل كون ما شرطية؛ لأن المضاف إلى الاسم الحامل لمعنى الشرط في حكم المضاف إليه فتقول: غلام من ضرب أضرب، كما تقول: من تضرب أضرب. (قوله: مسامحة) إجراء لصفة الدال على المدلول. (قوله: ولو بنوع تضمن) أي: ولو كان الشرط بنوع كما في المثال المذكور فإن تقدم المبتدأ فيه واجب لتضمنه معنى الشرط باعتبار مشابهته للشرط في السببية لما بعده. (قوله: وبالجملة ما يغير أصل الكلام الخ) فإن قيل: هذا الدليل لا يجري

وقوله: كالاستفهام تمثيل للمعنى، قيل: والمعنى الذي يقتضي صدر الكلام ستة:

(شعر فارسي)

شش جيز بود مقتضى صدر كلام
در طبع فصيح شده أين نظم تمام
شرط وقسم وتعجب استفهام
نفي ولام الابتداء كشت تمام

والأمثلة غير خافية، وقوله: حفظاً لصدارته؛ أي: الاستفهام، وليعلم السامع من أول الأمر أن الكلام من أي نوع من أنواعه. (قوله: فإن معناه أهذا أبوك الخ) فأقيم من مقام أهذا أم ذاك للاختصار، وقوله: لكونه معرفة؛ أي: ولكون من نكرة، والمسوّغ للابتداء به العموم كما مر؛ أي: ولا يجوز الإخبار بالمعرفة عن النكرة، وسيبويه يجوّزه في مبتدأ كان متضمناً لمعنى الاستفهام، ولا يخفى أن لفظ مَن وإن كان نكرة لفظاً إلا أنه معرفة من حيث المعنى كما أشار بقوله: فإن معناه أهذا أبوك الخ، والمصنف مال إلى هذا، وأما في الجملة الخبرية فلا يكون النكرة مبتدأ مع كون الخبر معرفة بالاتفاق؛ ولهذا حكموا في قوله:

وَلا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الْوَدَاعَا

بالقلب. (قال المصنف: أو كانا معرفتين) أي: معلومين للسامع، ولا يلزم من هذا عدم الإفادة؛ لجواز أن يكون النسبة بينهما مجهولة. (قوله: متساويين في التعريف أو غير متساويين) كقوله:

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي

يعني: شعري[1] الآن شعري في الماضي في الفصاحة، ثم إن مراتب التعريف عند سيبويه هكذا: المضمرات، ثم الأعلام، ثم أسماء الإشارات، ثم المعرف باللام والموصولات، وعليه الجمهور وسيأتي. (قوله: ولا قرينة على كون أحدهما

(١) وقيل: يعني لا أقول: شعري الدر ولا السحر، ولكن أقول: شعري شعري الذي عرف بالفصاحة؛ أي: لا نظير له فيها.

الخ) وإلا فلا يجب التقديم نحو قوله:

لُعابُ الأفاعي القاتِلات لُعابهُ

إذ المقصود تشبيه مداد الممدوح بالسم في حق الأعداء، ومنه قوله:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا
بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

فبنونا: خبر مقدم، وبنو أبنائنا: مبتدأ مؤخر؛ إذ مراد الشاعر تشبيه أبناء الأبناء بالولد الصلبي له؛ يعني: أن أولاد البنات لا ينتسبون إليهم، بل إلى آبائهم بخلاف أولاد البنين. (قوله: نحو: زيد المنطلق) مثال كونهما معرفتين سواء كانا متساويين أو لا، فإن في أعرفية الأعلام من المعرف باللام أو تساويهما خلافاً، والحق أعرفية الأعلام، وقال بعضهم: لا التباس ههنا سواء قلنا: زيد المنطلق أو المنطلق زيد، فإن الاسم متعين للابتداء به؛ لكونه ذاتاً جامدة، والصفة متعينة للخبر؛ لكونها صفة ومشتقة، ولكن هذا ليس بسديد؛ لأن الخبر يصبح اشتقاقه وجموده في الأصح، ولصحة وقوع الاسم خبراً بمعنى المسمى بكذا، والصفة: مبتدأ بمعنى: الذات التي اتصفت بكذا، فلا قرينة حينئذ، وأما إذا وجدت القرينة

بعض النحاة) بل غير سيبويه، قيل: لأن من زيد معناه النجار أو الخياط مثلاً، والوصف متعين للخبرية والمقدمة الأولى ممنوعة لصحة الإخبار بالكنى في الجواب، وكذا الثانية لصحة الإخبار عن الخياط بزيد. (قوله: لكونه معرفة) ولا يجوز تنكير المبتدأ مع تعريف الخبر نقل عن ابن الحاجب في دفعه أن من معرفة؛ لأنه في قوة أزيد أم عمرو أم خالد، وتطرق الإبهام في هذه المسميات على المتكلم لا يوجب لها تنكيراً ولا يخفى ضعفه، ونقل عن سيبويه جواز كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة إذا كانت النكرة متضمنة للاستفهام أو أفعل التفضيل مقدماً على خبره، والجملة صفة لما قبلها؛ نحو: مررت برجل أفضل منه أبوه. (قال: أو كانا معرفتين) الضابط في جعل إحداهما مبتدأ والأخرى خبراً إن ما زعمت أن السامع يطلب العلم بكونه وصفاً للأخرى تجعله خبراً. (قوله: ولا قرينة) فلو وجدت قرينة معينة للمراد لم يجب التقديم مثل أبو حنيفة أبو يوسف؛ إذ المقصود تشبيه الثاني بالأول، ومنه: «لعابُ الأفاعي القاتلاتِ لعابُهُ».

في ضمير الشأن ولام الابتداء قلت: معنى التفسير أن يحدث في الكلام معنى زائداً على أصله، ولا شك أن ضمير الشأن يحدث فيما بعده كونه مفسراً ولام الابتداء تحدث معنى التأكيد فيما بعدها. (قوله: أنه المختار) أي: كون من مبتدأ وأبوك خبره. (قوله: بالمثال المتفق عليه) أي: على كون من مبتدأ فيه. (قوله: بل غير سيبويه) على ما صرح في الرضي قائله ملا عصام الدين قال: لم يقل، وذهب غير سيبويه لئلا يدخل فيه تابعوه لم يأت بشيء؛ لأن الكلام في أصحاب المذاهب دون التابعين. (قوله: لأن من زيد معناه النجار الخ) أي: الذات المشخصة بهذا الوصف؛ لأن من سؤال عن العارض المشخص لذوي العلم فإذا قيل: من جبريل يجاب بما يفيد تعيينه وتشخيصه من أنه ملك كذا وكذا. (قوله: والمقدمة الأولى) أي: معناه النجار أم الخياط غير مسلمة لصحة الإخبار بالكنى والألقاب في الجواب عن قولك: من زيد بأن يقال هو ابن عمرو أو بطة مع عدم كونها أوصافاً؛ لأنها من أقسام العلم، والجواب: أنه إنما يجاب في السؤال بمن بالألقاب والكنى؛ لأنها في معنى الذات المعينة المسماة بهذا الاسم على ما ذكره الفاضل الكاشي في شرح المفتاح من أنه إنما يجاب بزيد مثلاً؛ لأن معنى زيد هو البشر المتصف بصفات معينة. (قوله: وكذا الثانية) أي: الوصف متعين للخبرية أيضاً ممنوعة؛ لأنه لما كان المراد به الذات المتعينة الموصوفة بهذا الوصف يصح الإخبار عنه بزيد سواء أريد به الذات ويحكم بالاتحاد بينهما أو يأوّل بما يسمى بزيد، والجواب: أن المراد الوصف متعين للخبرية في جواب السؤال بمن لما مر من أنها للسؤال عن العارض المشخص، وتأويل الوصف بالذات، والذات بالوصف بعيد. (قوله: وتطرق الإبهام) أي: تطرق الإبهام في هذه المسميات على المتكلم لا يوجب لها تنكيراً؛ لأنه إنما نشأ من قبل جهل المتكلم لا من حيث الوضع. (قوله: ولا يخفى ضعفه)؛ لأن كلمة من دالة على واحد مبهم من ذوي العلم صالحة لكل واحد منهم على سبيل البدل كرجل، وكون كل واحد من المسميات التي هي لمدلولها معرفة لا يقتضي كونها معرفة. (قوله: الضابط الخ) فيه إشارة إلى أن كونهما معرفتين؛ أي: معلومين للسامع لا ينافي كون الكلام المركب منهما مفيداً لجواز كون النسبة بينهما مجهولة بحيث يجوّز السامع كونهما متعددين في الخارج فيفيد للسامع الحكم باتحادهما في الخارج. (قوله: بكونه وصفاً) أي: أمراً قائماً بالآخر. (قوله: تجعله خبراً) مثلاً إذا عرف السامع زيداً بعينه وعلم أنه كان من إنسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بأنه المنطلق المعهود وأردت أن تعرفه ذلك قلت: زيد المنطلق وإن كان طالباً لتعيين ذلك المنطلق، ويقول: من المنطلق، قلت: المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق. (قوله: ومنه لعاب الأفاعي القاتلات لعابه) أي: لعابه مثل لعاب الأفاعي جمع أفعى آخره، وأرى الجني شارته أيدي عوامل قاله في وصف القلم والمقصود تشبيه قلم الممدوح بالسم في حق الأعداء وبالعسل في حق الأولياء، والخبر مقدم لعدم الالتباس لوجود القرينة الأرى العسل والجني ما يجتنى ويؤخذ طرياً شارته؛ أي: جنته وأخذته والعاسل من يأخذ العسل من بيت النحل وصفه بالطيب والنظافة؛ إذ لم يمسه إلا أيدي من اجتناه كذا في شرح المفتاح الشريفي.

«أَوْ» كانا «مُتَسَاوِيَيْنِ[1]» في أصل التخصيص لا في قَدْرِهِ حتى لو قيل: غلامٌ رجل صالح خيرٌ منك، لوجب تقديمه[2] أيضاً[3] «أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي» دفعاً للاشتباه[4]. «أَوْ كَانَ الخَبَرُ[5] فِعْلاً[6] لَهُ» أي: للمبتدأ، احتراز عما لا يكون فعلاً له[7] كما في قولك: زيدٌ قامَ أَبُوهُ، فإنه[8] لا يجب فيه[9] تقديم المبتدأ على الخبر، لجواز أن يقال: قَامَ أَبُوهُ[10] زَيْدٌ[11]، لعدم[12] الالتباس[13] مثل «زَيْدٌ قَامَ، وَجَبَ[14] تَقْدِيمُهُ» أي: تقديم المبتدأ على[15] الخبر في[16] هذه الصور[17] أمّا في الصورة الأولى، فلما ذكرنا. وأما[18] في الصورة الأخيرة[19] فلئلا يلتبس المبتدأ[20] بالفاعل إذا كان الفعل[21] مفرداً، مثل: زَيْدٌ قَامَ، فإنه[22] إذا قيل: قَامَ زَيْدٌ، التبس المبتدأ في الفاعل أو بالبدل عن الفاعل إذا[23] كان مثنى[24] أو مجموعاً[25]، فإنه[26] إذا قيل في مثل: الزَّيدانِ قَامَا،

(١) أي: المبتدأ والخبر. (٢) أي: المبتدأ. (٣) كالمتساويين في التخصيص والقدر. (٤) وعملاً بالأصل. (٥) أي: في الخبر ضمير مستكن راجع إلى المبتدأ. (٦) أي: حدثا. فاعله ضمير المبتدأ. (٧) أي: للمبتدأ. (٨) شأن. (٩) أي: في هذا المثال. (١٠) فاعل. (١١) عطف بيان. (١٢) علة جواز. (١٣) أي: المبتدأ بالفاعل. (١٤) جزاء الشرط. (١٥) للصدر واللبس. (١٦) متعلق لوجوب التقديم. (١٧) الأربعة. (١٨) ووجوب تقديم المبتدأ على الخبر. (١٩) أي: إذا كان الخبر فعلاً. (٢٠) فاعل يلتبس. (٢١) أي: الواقع خبر عنه. (٢٢) علة اللبس. شأن. (٢٣) أي: بالفعل. (٢٤) نحو: الزيدان قاما. (٢٥) الزيدون قاموا. (٢٦) تعليل لالتباس البدل. شأن.

مثل: أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي[1]، أَوْ كَانَ الخَبَرُ فِعْلاً[2] لَهُ مِثْلُ: زَيْدٌ قَامَ؛ وَجَبَ تَقْدِيمُهُ،

(١) التخصيص لدفع الاشتباه.

(٢) أي: للمبتدأ وهذا احتراز عما لا يكون فعلاً له كما في قولك: زيد قام أبوه فإنه لا يجب فيه التقديم.

(قال: أو متساويين) قيل: لو أريد به التساوي في التعريف والتخصيص كان غني عن قوله: أو كانا معرفتين، لكنه لم يكتف به لذهاب الوهم إلى التساوي في درجة التعريف، وفيه أن مثل هذا الوهم غير مهروب عنه لثبوته في التساوي في التخصيص فالأولى أن يقال: لم يكتف به لفوات التفصيل. (قال: أو كان الخبر فعلاً له) فيه أن الخبر لا يكون فعلاً، بل فعلاً مع فاعله وهي جملة، ودفع بأن المراد فعل صورة كما جعل أين في أين زيد مفرداً باعتبار الصورة، ثم قال: فلا يرد: نحو: ما قاما الزيدان؛ لأن الخبر جملة صورة، وفيه أنه لا حاجة حينئذ إلى لفظة له للاحتراز عن نحو: زيد قام أبوه مع أنه احترز بها عنه في شرحه

(قوله: وفيه أن مثل هذا الوهم) لا يخفى أن القائل بما مر الفاضل الهندي وهو فسر التساوي بكونهما متساويين في رواية التخصيص، فلا يرد عليه ما ذكره المحشي رحمه الله، ولعل مسألة التساوي في التخصيص مختلفة ففي شرح التسهيل للفاضل المصري المعتبر المساواة في أصل التخصيص لا في قدره كما اختاره الشارح رحمه الله، وفي العباب أو كانا متساويين؛ نحو: أفضل منك أفضل مني؛ فإنهما مخصوصان بنوع واحد من التخصيص وهو التخصيص المعهود. (قوله: لفوات التفصيل) المطلوب في المقام. (قوله: فيه أن الخبر لا يكون فعلاً الخ) أي: المراد بالفعل الاصطلاحي، ومعنى قوله: له أن يكون مسنداً إليه متحملاً لضميره فيرد أن الخبر لا يكون فعلاً صرفاً، بل جملة، وليس الفعل ههنا بالمعنى اللغوي؛ لأنه يحتاج إلى التأويل بكون مدلول الخبر فعلاً

المفيدة للمراد فلم يجب التقديم، مثل قوله: بنونا بنو أبنائنا الخ، وقوله: في أصل التخصيص؛ أي: المجوّز لكون المبتدأ نكرة، فإن تخصيص غلام بواسطة، وتخصيص خبره بلا واسطة، فإن اسم التفضيل مشابه للمعارف مشابهة تامة، حتى ألحقه بعضهم بها من جهة أن اللام لا تدخل عليها كالمعارف. (قوله: لوجب تقديمه) مع أن الخبر ههنا أنقص تعريفاً من المبتدأ، وقوله: أيضاً؛ أي: كما وجب تقديمه إذا كانا متساويين في قدر التخصيص، وقوله: مثل أفضل منك، أفضل مني، مثال استوائهما في التنكير؛ لأن لكل من النكرتين مسوّغاً وهو عمل النصب في محل المجرور فهما متساويتين في التخصيص. (قوله: دفعاً للاشتباه) أي: إنما وجب التقديم في هاتين الصورتين؛ لدفع الاشتباه والالتباس مع رعاية الأصل. (قال المصنف: أو كان الخبر فعلاً له) أراد بكون الخبر فعلاً له كونه جملة فعلية فاعله الضمير الراجع إلى المبتدأ، فلا يرد أن في مثل زيد قام ليس الخبر فعلاً له، بل جملةً، وعبارة اللب أو كان خبره فعله؛ أي: دالاً على فعل المبتدأ وحاله، فيشمل نحو: زيد قام، ووجوب التقديم في هذه الصورة؛ لئلا يلتبس بالفاعل، وفي نحو: أنا قمت؛ لئلا يلتبس بالتأكيد، وفي نحو: الزيدان قاما؛ لئلا يلتبس بالبدل والفاعل على لغة من يجعل لواحق الفعل حروفاً كما ورد على هذه اللغة: «يتعاقبون عليكم الملائكة»[1]، وقال السيلكوتي: ولفظ كثير في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ مبتدأ، وما قبله خبره، ولم يلتفتوا إلى الالتباس بالبدل والفاعل؛ لأنه مندفع بلزوم إرجاع الضمير قبل الذكر على تقدير البدل، ولزوم خلاف الأصل على تقدير الفاعل؛ لأن الأصل كون الألف والواو ضميري الفاعل. (قوله: لعدم

(١) أي: ملائكة الليل والنهار.

وَالزَّيدونَ قَامُوا: قَامَا الزَّيدانِ، وقَامُوا الزَّيدُونَ، يحتمل[1] أن[2] يكون (الزَّيْدَانِ[3]) و (الزَّيْدُونَ[4]) بدلاً[5] عن الفاعل[6]، فالتبس المبتدأ به[7] أو بالفاعل على هذا التقدير[8]، أيضاً على قول[9] من[10] يجوز كون الألف[11] والواو[12] حرفاً دالاً على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في (ضَرَبَتْ هِنْدُ). «وَإِذَا تَضَمَّنَ الخَبَرُ المُفْرَدُ» الذي ليس بجملة صورة[13]، سواء كان[14] بحسب الحقيقة[15] جملة[16] أو غير[17] جملة «مَا[18] لَهُ صَدْرُ[19] الكَلاَمِ» أي: معنى وجب له صدر[20] الكلام كالاستفهام[21] «مِثْلُ: أَيْنَ زَيْدٌ؟» فـ (زَيْدٌ) مبتدأ[22] و(أَيْنَ)

(١) خبر إن. (٢) فاعل يحتمل. (٣) في قاما الزيدان. (٤) في قاموا الزيدون. (٥) خبر يكون. بدل الكل من الكل مع أنه غير مراد. (٦) وهو الألف في الأول والواو في الثاني. (٧) أي: بالبدل. (٨) أي: على تقدير كون الفعل مثنى أو مجموعاً كما ذكرناه. (٩) وهو الشيخ الرضي. (١٠) سيبويه. (١١) في التثنية. (١٢) في الجمع. (١٣) أي: لفظاً. (١٤) أي: الخبر. (١٥) أي: المعنى. (١٦) إذا قدر بحصل. (١٧) إذا قدر حاصل. (١٨) موصولة أو موصوفة مفعول به لتضمن. (١٩) فاعل الظرف لاعتماده على الموصول. (٢٠) فاعل وجب. (٢١) فالكاف استقصائية. (٢٢) مرفوع لفظاً.

وَإِذَا تَضَمَّنَ الخَبَرُ المُفْرَدُ مَا لَهُ صَدْرُ الكَلاَمِ مِثْلُ: أَيْنَ زَيْدٌ،

الالتباس) أي: لعدم التباس المبتدأ بالفاعل ولا بالبدل كما عرفت فتذكر، وقوله: وجب تقديمه جواب للشروط الأربعة كما أشار إليه الشارح. (قوله: أما في الصور الأوَل) أي: أما وجوب التقديم في الصور الثلاث الأوَل؛ فلما ذكرناه من حفظ الصدارة ودفع الاشتباه، فالمراد بالصورة الأخيرة ما كان الخبر فعلاً للمبتدأ متحملاً لضميره. (قوله: أو بالبدل عن الفاعل) عطف على بالفاعل في قوله: فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل؛ أي: أو لئلا يلتبس بالبدل إذا كان الخ، والإضمار قبل الذكر جائز إذا كان مرجعه بدلاً عنه، وقوله: أو بالفاعل على هذا التقدير أيضاً عطف على قوله بالبدل في أو بالبدل عن الفاعل؛ أي: أو لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل على تقدير كون الفعل مثنى أو جمعاً أيضاً؛ أي: كما يلزم الالتباس بالفاعل على كون الفعل مفرداً فلا تغفل، وقوله: كالتاء في ضربت هند؛ فإنها حرف، ولكنها تدل على تأنيث الفاعل. (قال المصنف: وإذا تضمن الخبر المفرد) أي: إذا اشتمل فتغيير التعبير للتفنن والاختصار مع أن الاشتمال خير من التضمن، وأراد بالمفرد ما كان مفرداً صورة وظاهراً وكون أين جملة إنما هو من حيث التأويل، وفي التفسير تنبيه على أن المفرد ما يقابل الجملة، وقيد الجملة بقوله: صورة وأراد بها ما كان جملة بلا تأويل، فلا يرد عدم صحة زيد أقام بناءً على أنه مفرد صورة؛ إذ الضمير المستتر اعتباري. (قوله: أي: الذي ليس بجملة صورة) قيل: أشار بهذا التفسير إلى دفع ما أورد أن الخبر في أين زيد جملة؛ لأنه ظرف وما وقع ظرفاً فالأكثر أنه مقدر بجملة فكيف قال أنه خبر مفرد؟ وحاصل الدفع: أن المراد بالمفرد ما ليس بجملة صورة، وأين: مفرد صورة؛ إذ الضمير المستتر كما عرفته أمر اعتباريّ. (قوله: كالاستفهام) والمضاف إلى ما تضمن معنى الاستفهام في حكمه في وجوب التقديم؛ نحو قولك: صُبَيحة أيّ يوم سفرك (امتحان). وقال بعضهم: لا يتضمن الخبر من موجبات التقديم إلا الاستفهام، ويرد عليه النفي نحو: ما قائم زيد، فإنه يجب تقديمه لتضمنه النفي. (قوله: فزيد مبتدأ الخ) أي: عند البصريين؛ لعدم

فالأولى أن يقال: سمى الجملة الفعلية فعلاً تسمية للكل باسم جزئه المتقدم عليه، إن قلت: ينبغي أن يقول أيضاً: أو كان الخبر بعد إلا أو معناها، نحو: ما زيد إلا قائم لوجوب تقديم المبتدأ حينئذ. قلنا: ذلك المبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام لاشتماله على النفي، أو معلوم حاله بالمقايسة على ما سبق لتكرر العلم بحال ما بعد إلا أو معناها. (قوله: أو بالبدل) من لم يقل بوجوب التقديم في مثل الزيدان قاما لم يلتفت إلى الالتباس بالبدل أو الفاعل بناء على أن السامع لا يحمل عليه لاستلزام عود الضمير قبل ذكر مرجعه وخلاف الأصل. (قال: وإذا تضمن الخبر المفرد) أي: نفسه؛ إذ لو تضمن متعلقه لا يجب إلا تقديم متعلقه؛ نحو: غلام زيد راكب تفنن في العبارة حيث قال: تضمن، ولم يقل اشتمل. (قوله: كالاستفهام) قيل: الموجب لتصدر الخبر منحصر في الاستفهام، وفيه نظر لمكان النفي؛ نحو: ما قائم

له، وينتقض بمثل: أقائم زيد، فإن الخبر فعل للمبتدأ بهذا المعنى مع عدم وجوب تقديم المبتدأ على الخبر. (قوله: بأن المراد فعل صورة) والخبر وإن كان جملة في الحقيقة فعل صورة لاستتار الفاعل وكونه أمراً منوياً. (قوله: وفيه أنه لا حاجة حينئذ إلى لفظ له الخ) يعني: إذا كان المراد الفعل صورة خرج؛ نحو: زيد قام أبوه عن الفعل، فلا حاجة إلى لفظ له مع أن المصنف رحمه الله صرح في شرحه بأنه احتراز عنه. (قوله: لوجوب تقديم المبتدأ): لأنه إن قدمت الخبر مع إلا انعكس المعنى كما مر في تقديم الفاعل وتأخيره، وإن قدمته بدون إلا يلزم حصر الحكم قبل تمامه. (قوله: ذلك المبتدأ اشتمل الخ) فهو داخل في قوله: وإذا كان المبتدأ مشتملاً على ما له صدر الكلام. (قوله: لتكرر العلم) في وجوب تقديم الفاعل وتأخيره. (قوله: من لم يقل الخ) يعني: أن بعضهم ذهب إلى جواز تأخير المبتدأ إذا كان الضمير بارزاً حتى قيل في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾. إن كثير والذين مبتدأ أن مقدماً الخبر ولم يلتفت إلى الالتباس بالبدل والفاعل؛ لأنه مندفع بأدنى

اسم متضمن للاستفهام: خبره[1] وهو ظرف. فإن قدر[2] بفعل[3] كان الخبر جملة حقيقة[4] مفرداً صورة[5]، وإنْ قُدِّرَ[6] باسم[7] الفاعل كان الخبر مفرداً صورة[8] وحقيقة[9]، وعلى التقديرين[10] ليس[11] بجملة صورة[12]، واحترز به[13] عن نحو: زَيْدٌ أَيْنَ أَبُوهُ؟ إذ لا يبطل بتأخيره[14] صدارة[15] ما له صدر الكلام لتصدره[16] في[17] جملته. «أَوْ كَانَ» الخبر بتقديمه[18] «مُصَحِّحاً[19] لَهُ» أي: للمبتدأ[20] من حيث إنه[21] مبتدأ فتقديمه يصحح وقوعه مبتدأ[22] «مِثْلُ: فِي الدَّارِ رَجُلٌ» فإنَّ[23] (فِي الدَّارِ) خبر[24] يخصص[25] المبتدأ بتقديمه[26] كما عرفت[27]، فلو أخر بقي المبتدأ[28] نكرة غير مخصصة[29]. «أَوْ كَانَ لِمُتَعَلِّقِهِ[30]» بكسر اللام - أي: كان لمتعلَّق[31] الخبر التابع[32] له تبعيّة[33] يمتنع معها تقديمه[34] على الخبر، فلا[35] يرد نحو: (وَعَلَى[36] اللهِ عَبْدُهُ[37] مُتَوَكِّلٌ[38]) «ضَمِيرٌ» كائن

---

(١) يقال: أين حاصل زيد. (٢) عامل الظرف. (٣) أي: بأن يقال: أين حصل زيد. (٤) أي: في المعنى. (٥) لفظاً. (٦) عامل الظرف. (٧) كما هو عند الكوفيين. (٨) لفظاً. (٩) معنى. (١٠) أي: على تقدير الفعل واسم الفاعل. (١١) خبر. (١٢) لفظاً. (١٣) أي: بالمفرد. (١٤) أي: الخبر. (١٥) فاعل يبطل. (١٦) أين. (١٧) ولا يجب أن يكون له صدر كل كلام. (١٨) متعلق مؤخر مصححاً. (١٩) أي: مجوز. خبر كان. (٢٠) والمبتدأ غير المصدر. (٢١) لا من حيث إنه فاعل. (٢٢) لا من حيث إنه ذات. (٢٣) قوله. (٢٤) مقدم. (٢٥) صفة خبر. (٢٦) أي: الخبر. (٢٧) فيما سبق وقد يكون المبتدأ نكرة إذا تخصصت بوجه ما. (٢٨) فلا يصح وقوعه مبتدأ. حال. (٢٩) صفة. (٣٠) ظرف مستقر. (٣١) أي: جزء الخبر مثلاً على التمرة. (٣٢) صفة لمتعلق. (٣٣) مفعول لفعل محذوف. (٣٤) أي: التمرة. (٣٥) لجواز التقديم. (٣٦) مفعول متوكل. (٣٧) مبتدأ. (٣٨) خبره.

أَوْ كَانَ مُصَحِّحاً لَهُ مِثْلُ: فِي الدَّارِ رَجُلٌ، أَوْ لِمُتَعَلَّقِهِ ضَمِيرٌ

زيد. (قوله: لتصدره في جملته) اعلم أن ما يقتضي صدر الكلام يكفيه أن يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليه شيء من ركني تلك الجملة، ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كأن وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي تدخلها، فلا يقال: إن من تضربه أضربه، وأما جواز قولك الذي إن تضربه يضربك؛ فلأن الموصول لا يؤثر في صلته معنى. **(قوله: تبعية يمتنع معها تقديمه)** إنما حكم بامتناع تقديمه للزوم تقدم الشيء على نفسه فإن الخبر في المثال المذكور على التمرة، فلو قدم التمرة عليه لزم ذلك المحذور.

تأمل فهو لزوم عود الضمير قبل ذكر المرجع على تقدير البدل، ولزوم خلاف الأصل على تقدير الفاعل؛ لأن الأصل أن يكون الألف والواو ضميرين لا مجرد علامتين. **(قوله: نحو: غلام زيد راكب)** أي: على ما فإن الجار والمجرور متعلق براكب متضمن لمعنى الاستفهام، واجب تقديمه على المبتدأ دون تقديم الخبر. **(قوله: منحصر في الاستفهام)** سواء كان الخبر كلمة الاستفهام؛ نحو: ابن زيد أو مضافاً إليها؛ نحو: غلام من زيد. **(قوله: وأما جواز الخ)** مع أن الموصول مع صلته ككلمة واحدة. **(قوله: لا يؤثر في صلته معنى)** فلم تختل صدارته بوقوعه صلة.

اعتماد الظرف على أحد الأمور الستة، وعند الكوفيين فاعل الظرف؛ لعدم اشتراطهم ذلك في عمل الظرف، فعند البصرية لفظ أين: خبر قدم على المبتدأ وجوباً للمحافظة على صدارة الاستفهام، فإن قلت: كيف جاز تقديم الخبر في أين زيد، والمبتدأ يلتبس بالفاعل؟ قلت: الضرورات تبيح المحظورات، ولا ضرورة في التقديم في زيد قام، بخلاف أين زيد على أنه مثل أقائم زيد، وقد عرفت الفرق بينه وبين زيد قام، قاله العصام في شرحه، وقال في الحاشية: أقول لا ضرورة في تقديم الخبر حتى يرتكب الالتباس لأجلها، وفي: أقائم زيد يجب تقديم قائم؛ لتضمنه الاستفهام، والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه، لا تقول فالضرورة قائمة في أقام زيد؛ لأنا نقول لا ضرورة لجواز زيد أقام بخلاف زيد أقائم تأمل انتهى، ولعل وجه التأمل إن أقام في زيد أقام جائز؛ لأن الفعل مع فاعله جملة بخلاف: أقائم في أقائم زيد؛ لأن اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة، بل مركب ناقص فلا يكون الاستفهام في صدر الكلام، بل في صدر المفرد فلا يجوز فافهم. **(قوله: وهو ظرف)** أي: وأين: ظرف من الظروف المكانية، وللزمان أيضاً، بني على الحركة للساكنين، وفي قوله: وعلى التقديرين لطافة فلا تغفل، وقوله: واحترز به؛ أي: بقيد المفرد احترز عن الخبر الجملة المتضمنة للاستفهام؛ نحو: زيد أين أبوه؛ إذ لا يجب فيه التقديم؛ إذ لا يبطل الخ. **(قوله: لتصدره في جملته)** أي: لوقوعه في صدر جملته وجملته ما يغيره. **(قال المصنف: أو كان مصححاً)** بمعنى: جعل المبتدأ مبتدأ صحيحاً، وقوله: من حيث إنه مبتدأ؛ أي: لا من حيث ذاته، بل من حيث وصف كونه مبتدأ،

«فِي» جانب «المُبْتَدَإِ» راجع[1] إلى ذلك المتعلق[2]، إذ[3] لو أخر لزم الإضمار قبل الذكر لفظاً[4] ومعنى «مِثْلُ: عَلَى[5] التَّمْرَةِ مِثْلُهَا[6] زُبداً[7]» فقوله: (مِثْلُهَا) أي: مثل التمرة، مبتدأ[8] وفيه ضمير[9] لمتعلق الخبر[10] وهو التمرة لأن الخبر هو قوله: على التمرة، و(التَّمْرَةُ[11]) متعلق[12] به مثل تعلق الجزء بالكل[13]. «أوْ» كان الخبر «خبراً عن (أنَّ») المفتوحة[14] الواقعة مع اسمها وخبرها المأول[15] بالمفرد، مبتدأ[16]، إذ[17] في تأخيره[18] خوف لبس (أنَّ) المفتوحة بالمكسورة[19] في التلفظ لإمكان الذهول[20] عن الفتحة، لخفائها، أو في الكتابة[21] «مِثْلُ: عِنْدِي[22] أنَّكَ[23] قَائِمٌ، وَجَبَ[24] تَقْدِيمُهُ» أي: تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور، لما[25] ذكرنا. «وَقَدْ يَتَعَدَّدُ الخَبَرُ[26]» من غير تعدد المخبر[27] عنه فيكون[28] اثنين فصاعداً،

(١) صفة الضمير. (٢) فقط. (٣) علة لوجوب التقديم. (٤) وهو غير جائز. (٥) خبر مقدم. (٦) مبتدأ مؤخر. (٧) كناية عن الكثرة. (٨) خبر مقدم. أي في المثل. (٩) مؤخر مبتدأ. (١٠) أي: جزء الخبر. (١١) فقط. (١٢) أي: بعلى التمرة. (١٣) لأن تقديم المجرور على الجار ممتنع. (١٤) احتراز عن المكسورة. (١٥) صفة لمجموع الاسم والخبر. (١٦) مفعول واقعة. (١٧) علة لمقدر إنما وجب تقديمه. (١٨) خبر. (١٩) أي: إن المكسورة. (٢٠) أي: الغفلة. (٢١) وإذا وجدت مكتوباً. (٢٢) خبر مقدم. (٢٣) مبتدأ مؤخر. (٢٤) جواب إذا والجملة الشرطية لا محل لها عطف على الجملة الشرطية السابقة. (٢٥) علة كل واحد منها. (٢٦) أي: خبر المبتدأ. (٢٧) وهو المبتدأ. (٢٨) أي: التعدد في اللفظ والمعنى.

وقيد الحيثية للتقيد وإن كان عين المحيّث، وقال الجزائري: إنما قيد بالحيثية؛ لأن تقديم الخبر لا دخل له في ذات المبتدأ؛ أعني: كونه اسماً مجرد عن العوامل اللفظية، فإنك لو قدمت الرجل لصدق عليه هذا التعريف، إلا أن شرط كونه مبتدأ وهو التخصيص مفقود، فالتقديم مصحح للوصف لا للذات، وقوله: كما عرفت؛ أي: في مثال في الدار رجل عند بيان وجوه التخصيص، وقوله: غير مخصصة بخلاف؛ نحو: عندي رجل ظريف، فلا يجب التقديم. **(قال المصنف: أو كان لمتعلقه)** أي: لملابسة، وقوله: بكسر اللام كذا في الرضي والعصام، فالمراد بالخبر لفظاً: الجار والمجرور، وبالمتعلق: المجرور فقط، ويجوز فتح اللام، وحينئذ يكون المراد بالمتعلق: مجموع ما وقع خبراً لفظاً وتقديراً، فإن الخبر في الحقيقة هو المقدر (حلبي). **(قوله: أي: المتعلق الخبر الخ)** أي: تعلق الجزء بالكل كما سيصرح فيشمل؛ نحو: قرين كل رجل ضيعته لا تعلق العامل بالمعمول، فلا يدخل: على الله عبده متوكل. **(قوله: بتبعيته يمتنع معها)** وإنما امتنع تقديمه؛ لأنه جزء فلو قدم عليه لزم تقدم الشيء على نفسه. **(قوله: فلا يرد؛ نحو: على الله عبده متوكل)** فإن عبده: مبتدأ، ومتوكل: خبره، وعلى الله: متعلق بالخبر، في المبتدأ ضمير راجع إليه مع كون المبتدأ مقدماً على الخبر، ولكن المتعلق ههنا ليس تابعاً له بتبعيةٍ يمتنع معها التقديم، فإن المتعلق هنا ليس جزء للخبر. **(قال المصنف: مثل على التمرة مثلها زبداً)** أي: مثل قولهم: هذا عند كنايتهم عن كثرة زبد خلط بالتمرة، لا يقال الظاهر على التمر بدون التاء؛ لأنه تعريف للتمر لا لتمرة واحدة؛ لأنا نقول: هو تعريف للتمر بأنه على كل تمرة منه مثلها زبداً، وفي حاشية الامتحان: الظاهر على التمر؛ إذ ليس فوق كل تمرة زبد مثلها، بل فوق الجميع

فِي المُبْتَدَإِ مِثْلُ: عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً، أوْ كَانَ خَبَراً عَنْ أنَّ مِثْلُ: عِنْدِي أنَّكَ قَائِمٌ، وَجَبَ تَقْدِيمُهُ[1]. وَقَدْ يَتَعَدَّدُ[2] الخَبَرُ

(١) أي: تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور.
(٢) لأنه حكم والحكم على شيء يجوز تعدده.

(قال: في المبتدأ) نفسه أما إذا كان في صفته فلا يجب التقديم؛ نحو: على التمرة زبد مثلها لجواز تأخير الخبر بأن يتوسط بين المبتدأ وصفته لجواز الفصل بين الصفة والموصوف. **(قوله: مثل تعلق الجزء بالكل)** إنما لم يجعل الخبر الفعل المقدر والتعلق من باب تعلق المعمول بعامله لعدم اطراده في مثل: غلام رجل مثله إذا جعلت مثله مبتدأ. **(قال: أو خبراً عن أن)** بشرط أن لا يكون أن بعد أما نحو: أما أنك خارج فلا أصدقه؛ فإنه لا يجب حينئذ تقديم الخبر لعدم الالتباس؛ لأن الجملة التامة لا تقع بين أما وفائها. **(قوله: إذ في تأخيره خوف لبس)** دون تقديمه فإنه حينئذ متعين؛ لأن يكون خبراً عن المفتوحة مع اسمها وخبرها؛ إذ لا يجوز أن يكون مما في حيز إن المكسورة معنى لصدارتها، ولا مما في حيز أن المفتوحة معنى لأنها موصولة، ولا يجوز تقديم ما في حيز الموصول عليه فتعين أن يكون خبراً، إما لأن المفتوحة

(قوله: بسبب الجر الخ) أي: حرف الجر لكون الفعل قاصراً عن الوصول إلى المجرور. **(قوله: ليس إلا في الظرف المستقر)** فإن في الظرف الملغى يجوز تقدمه على عامله الخبر فلا يجب تقديم الخبر؛ نحو: على الله عبده متوكل. **(قوله: بأن يتوسط الخ)** بأن يقال: زيد على التمرة مثلها. **(قوله: لعدم طرده في مثل غلام رجل مثله الخ)** فإن تقديم الخبر ههنا واجب لكون المبتدأ متحملاً لضمير راجع إلى متعلق الخبر وهو رجل لكونه مضافاً إليه مع أنه ليس تعلق رجل بغلام تعلق المعمول بالعامل بناء على أن العامل في المضاف إليه هو حرف الجر المقدر، وأما من قال: إن العامل في المضاف إليه هو المضاف فطرده ظاهر.

مع اسمها وخبرها أو لإن المكسورة معهما، والثاني باطل، لأنها جملة تامة غير مؤوّلة بمفرد فتعين الأول. (قوله: بالمكسورة) لجواز أن يكون المذكور بعدها خبراً آخر لها أو ظرفاً لخبرها. (قوله: لإمكان الذهول عن الفتحة) وجواز الحمل على سبق اللسان؛ لأن صدر الكلام موقع إن المكسورة. (قوله: أو في الكتابة) لم يعهد رفع لبس الكتابة بالتقديم نعم يعهد بالزيادة نحو: عمرو. (قال: وقد يتعدد) لفظة قد للتقليل أو التحقيق.

إلا أنه قصد المبالغة في الكثرة حتى كأنه على كل تمرة منه زبد مثلها، والزبد: بضم فسكون وزان قفل، ما يستخرج بالمخض من لبن البقر والغنم، وأما الزبد: بفتحتين فمن البحر وغيره كالرغوة، يقال: قذف البحر بزبده كذا في المصباح المنير. وقوله: زبداً منصوب على التمييز، ويجوز رفعه بدلاً أو بياناً أو مبتدأ أو فاعلاً للظرف، وعليهما فمثلها نصب على الحال من النكرة. (قوله: لأن الخبر هو قوله: على التمرة) ويجوز أن يريد بالخبر ذلك المقدر؛ لأن الجار والمجرور متعلق به والمجرور وحده متعلق بعامله؛ لأن الجار ليس بمتعلق في الحقيقة، بل بسببه يتعلق المجرور بالعامل كذا في الرضي، وما اختاره الشارح أولى؛ لأنه على هذا لا فرق بين المثالين (نعمه). (قوله: الواقعة مع اسمها وخبرها الخ) لما لم يكن خبر المبتدأ خبر أن اصطلاحاً أشار إلى المسامحة في عبارة المصنف، فالمراد أنه خبر عما يتركب من أن أو أنه مجاز بذكر الجزء وإرادة الكل، وقوله: المأول صفة اسمها وخبرها بتأويل المجموع. (قوله: خوف لبس أن المفتوحة) وهذا إذا لم يكن ما يزيل ذلك سوى تقديم الخبر؛ نحو: لولا أنك حقيق بالإحسان لأهنتك؛ وذلك لأن لولا قرينة على الفتح لما تقرر: أن ما بعد لولا من مواضع المفرد، ولا تقع المكسورة فيها، وقوله: لإمكان الذهول؛ أي: غفلة السامع؛ ولجواز حمله على سبق اللسان. (قال المصنف: وقد يتعدد الخبر) كلمة قد: لتقليل الحدث الفعلي، والقلة بالنسبة إلى صور عدم التعدد؛ أي: يتعدد خبر المبتدأ كما هو المتبادر، أو يقال: سواء كان الخبر في الحال أو في الأصل فيعم الكل، وقوله: من غير تعدد المخبر عنه؛ أي: من غير تعدد المبتدأ في كلام واحد.
(قوله: وذلك التعدد؛ إما بحسب الخ) وذلك التعدد قد يجب لكونه خبراً عن متعدد معنى نحو: هما فاضل وعاقل، ولا بد من العطف ولا يطابق المبتدأ؛ لأن ضميره لا يرجع على المبتدأ، بل يرجع ضمير كل إلى موصوفه، أو لكون المجموع حالاً واحداً للمبتدأ الذي هو أمر واحد، وذلك قسمان؛

(قوله: إذا جعلت مثله مبتدأ) بأن نصبت قرينة على كونه مبتدأ، وإلا فغلام رجل متعين للابتدائية لكونهما متساويين في التخصيص بالإضافة. (قوله: بشرط أن لا يكون أن بعد أما) قيل: إذا لم يكن إن فيما يتعين موقعاً للمبتدأ ليشمل؛ نحو: لولا أنك خارج وخرجت فإذا إن للسبع حاضر. (قوله: لصدارتها) أي: صدارة إن فلا يجوز تقديم ما في خبره عليه. (قوله: لأنها موصولة) أي: حرف موصول؛ لأنها لا تتم جزء من الكلام إلا بصلتها؛ أعني: الجملة التي بعدها. (قوله: لأنها جملة تامة) أي: أن المكسورة مع اسمها وخبرها تامة غير مؤولة بمفرد والمبتدأ يتعين أن يكون مفرداً لفظاً أو تأويلاً. (قوله: لجواز الخ) أي: لا يرفع مجيء خبر المبتدأ بعد خبر إن اللبس؛ إذ ربما يظن أنه خبر بعد خبر؛ لأن المكسورة أو يظن بالظرف تعلقه بخبر إن. (قوله: وجواز الخ) أي: لجواز حمل المخاطب على سبق لسان المتكلم بناء على أن صدر الكلام موقع إن المكسورة لا المفتوحة. (قوله: للتقليل) أي: مع التحقيق؛ لأن التحقيق لا يزول عن قد أصلاً كما سيجيء بناء على أنه الأغلب إذا دخل قد على المضارع، والتقليل بالنسبة إلى مواضع عدم التعدد وإن كان التعدد كثيراً في نفسه. (قوله: أو التحقيق) أي: لمجرد التحقيق نظر إلى كثرة مواقع التعدد في نفسها كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾. (قوله: أما غير واجب) بأن يصح كل واحد منهما خبر للمبتدأ بدون الآخر. (قوله: أو واجب الخ)؛ لأنه لا يصح الإخبار عن ضمير التثنية بعالم دون ضم جاهل. (قوله: وحينئذ يجب العطف)؛ لأن ترك العطف يوهم كون كل واحد خبراً برأسه. (قوله: وتوجيهه) دفع لما يرد من أن العطف يقتضي شركة المعطوف والمعطوف عليه فيما يصح ويمتنع له بالنظر إلى ما قبله بالواو وتفيد شركة جاهل بعالم في كون كل واحد خبراً لما قبله وهو فاسد؛ أي: توجيه العطف أن يعتبر العطف سابقاً على الحمل، ثم يجعل المجموع خبراً عن المبتدأ على إرادة التفصيل بين جزئي المبتدأ وتوزيع الخبرين عليهما بأن يكون أحد الخبرين لأحدهما والآخر للآخر اعتماداً على فهم السامع؛ يعني: أن العامع يفهم أن الخبرين متضادان، فلا يمكن الإخبار عنهما إلا باعتبار التعدد والتفصيل بين أجزاء المبتدأ. (قوله: وليس في المعطوفين الخ) وإلا لكان كل واحد

وذلك التعدد[1] إمَّا بحسب اللفظ والمعنى جميعاً[2]، ويستعمل ذلك على وجهين[3]: بالعطف، مثل: زَيْدٌ[4] عَالِمٌ[5] وعَاقِلٌ[6]. وبغير[7] العطف «مِثْلُ: زَيْدٌ[8] عَالِمٌ[9] عَاقِلٌ[10]». وإمّا[11] بحسب اللفظ فقط[12]، نحو: (هَذَا[13] حُلْوٌ[14] حَامِضٌ[15])، فإنهما في الحقيقة[16] خبر واحد، أي: (مُرٌّ) وفي هذه الصوَّرة[17] ترك العطف أولى[18]. ونظر بعض النحاة إلى صورة التعدد وجوَّز العطف. ولا[19] يبعد أن يقال[20]: إنَّ مراد المصنف بتعدد الخبر ما[21] يكون بغير عاطف لأن[22] التعدد بالعاطف لا خفاء فيه لا في[23] الخبر ولا في المبتدأ[24]، ولا في غيرهما[25]، وأيضاً[26] المتعدد بالعطف ليس بخبر، بل هو من توابعه، ولهذا أورد[27] في المثال[28] الخبر[29] المتعدد[30] بغير عاطف، ولو جعل[31] التعدد[32] أعم[33] فالاقتصار عليه[34] لذلك. «وَقَدْ[35] يَتَضَمَّنُ الْمُبْتَدَأُ مَعْنَى الشَّرْطِ» وهو سببية الأول للثاني

(١) أي: تعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه. (٢) حال في اللفظ وتأكيد في المعنى. (٣) أحدهما يستعمل بالعطف. (٤) مبتدأ. (٥) خبره. (٦) خبره. (٧) وثانيهما. (٨) مبتدأ. (٩) خبره. (١٠) خبره. (١١) وذلك التعدد. (١٢) دون المعنى. (١٣) مبتدأ. (١٤) خبره. (١٥) خبر بالنظر إلى ما قبله لا خبر بعد خبر. (١٦) أي: المعنى. (١٧) أي: في صورة التعدد بحسب اللفظ. (١٨) لأنه يفهم من الواو المغايرة في الجملة. (١٩) يؤيد ما قالوا من اعتناء تعدد الفاعل. (٢٠) في توجيه عبارة المصنف. (٢١) أي: التعدد الذي. (٢٢) متعلق بغير. (٢٣) تعدد. (٢٤) تعدد. (٢٥) تعدد. (٢٦) تعدد. (٢٧) كما أن التعدد بالعطف لا خفاء فيه. علة أخرى. (٢٧) المصنف. (٢٨) وهو زيد عالم عاقل بلا عاطف. (٢٩) مفعول أورد. (٣٠) متعلق بأورد. (٣١) مصنف. (٣٢) مفعول أول جعل. (٣٣) مفعول ثاني لـ جعل. (٣٤) أي: على التعدد بلا عاطف. (٣٥) عطف على مصدر لا يتضمن المبتدأ معنى الشرط كثيراً.

أحدهما: أن يقوم كل من الخبرين بجزء من المبتدأ؛ لتنافيهما؛ نحو: هذا أسود أبيض؛ أي: أبلق، وثانيهما: أن يقوم كل واحد بمجموع المبتدأ؛ نحو: هذا حلو حامض، ويجوز في هذين القسمين العطف وتركه، والتفصيل في الرضي. (قوله: وبغير العطف مثل: زيد عالم عاقل) اقتصر المصنف في التمثيل على ما هو بغير العطف لما سيذكره الشارح من أنه لا خفاء في التعدد بالعطف، وقوله: أي: مرّ وهو بالضم وتشديد الزاي: الطعم الجامع بين الحلاوة والحموضة، ومثله قولهم هذا أسود أبيض؛ أي: أبلق، وقوله: وفي هذه الصورة؛ أي: في صورة تعدد الخبر لفظاً فقط ترك العطف أولى؛ لشدة الاتصال بينهما. (قوله: ونظر بعض النحاة): وهو أبو علي الفارسي وتبعه الرضي، وقوله: وجوز العطف؛ أي: في هذه الصورة باعتبار تقدم العطف على الربط، وقوله: لاخفاء فيه؛ أي: في جوازه ففي تمثيل المصنف إظهار لما خفي وإعراض عما ظهر، وقوله: بل هو من توابعه إلا أن المعطوف على الخبر في حكمه. (قوله: ولو جعل التعدد الخ) يعني: ولو جعلنا التعدد في عبارة المصنف أعم من أن يكون بعاطف أم لا فاقتصار المصنف على الإتيان بمثال المتعدد من غير عطف لذلك؛ أي: لأن التعدد بالعطف لا خفاء فيه كما مر، والإضافة في قوله: معنى الشرط، بيانية إن كان الشرط بمعناه المصدري، ولامية إن كان بمعنى أداة الشرط. (قوله: وهو سببية الأول للثاني الخ) أي: معنى الشرط هو التعلق بين الشيئين بأن يكون الأول سبباً لتحقق الثاني، أو للحكم بتحقق الثاني، فالأول؛ نحو: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، والثاني؛ نحو: إن كان النهار موجوداً فالشمس طالعة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾، فإن التقدير ما حصل بكم من نعمة فهي صادرة من الله تعالى، مع أن النعمة التي حصلت للمخاطبين ليست بسبب صدور النعمة من الله تعالى، بل الأمر بالعكس؛ لأن

مِثْلُ: زَيْدٌ عَالِمٌ عَاقِلٌ، وَقَدْ يَتَضَمَّنُ الْمُبْتَدَأُ مَعْنَى الشَّرْطِ

(قوله: وذلك التعدد إما بحسب اللفظ والمعنى جميعاً) ذلك التعدد إما غير واجب كما في مثال المتن أو واجب كقولك: هما عالم وجاهل، وحينئذ يجب العطف، وتوجيهه أن يعطف أولاً ثم يجعل المجموع خبراً على إرادة التفصيل اعتماداً على فهم السامع، وليس في المعطوفين ضمير المبتدأ؛ لأن المبتدأ مفكوك تقديراً، فكأنك قلت في المثال المذكور: أحدهما عالم والآخر جاهل، ولهذا جاز أن لا يجعله مما نحن فيه؛ لأن المخبر عنه متعدد حقيقة، فعلى هذا جاز أن يكون قوله قدس سره: من غير تعدد المخبر عنه احترازاً عنه، ويؤيده قوله

منهما مرتبطاً برأسه. (قوله: لأن المبتدأ) أي: هما مفكوك تقديراً؛ إذ الاتصال بين الشخصين اللذين هما مرجع المبتدأ بخلاف ما إذا لم يكن المبتدأ مفكوكاً تقديراً بأن يكون بين الجزئين اتصال كما في قولك: للأبلق هذا أسود وأبيض فإن في كل من الجزئين ضميراً راجعاً إلى المبتدأ؛ لأنه إذا جاز إرجاع الضمير إليه باعتبار خارج عنه متعلق به كما في قوله: زيد حسن الغلام فباعتبار أجزائه المتصلة بطريق الأولى كما يقال: النارنج أصفر؛ أي: قشره وسيجيء تفصيله. (قوله: جاز أن يكون قوله الخ) بأن يراد من غير تعدد المخبر عنه. (قوله: ويؤيده الخ) فإنه لو كان مثل هما عالم وجاهل داخلاً في صورة التعدد لم يصح الحكم باستعمال الخبر المتعدد مطلقاً بالوجهين إذ استعماله بالعطف واجب، وإنما قال: يؤيده؛ إذ يمكن أن يقال مراده بقوله: ويستعمل على وجهين أعم من جواز الوجهين أو تعين أحدهما. (قوله: لأن المقصود) أي: مقصود المتكلم بقوله: هذا حلو حامض إثبات الكيفية المتوسطة بين الطعمين في جميع أجزائه؛ لأنه الطعم الظاهر المدرك فيه لا إثبات كل واحد من الطعمين ويستفاد من إثبات

فيما بعد: ويستعمل ذلك على وجهين. (قوله: فإنهما في الحقيقة خبر واحد)؛ لأن المقصود إثبات الكيفية المتوسطة بين الحلاوة والحموضة لا إثبات أنفسهما كما قيل بناء على أن الطعمين امتزجا في جميع الأجزاء، فانكسر أحدهما بالآخر، فعلى هذا القول يكون في كل من الحلو والحامض ضمير المبتدأ، وعلى ما قلناه يكون في المجموع ضمير المبتدأ وليس في شيء من الجزئين ضمير، إن قلت: فيلزم خلو الصفة عن الضمير، قلنا: جاز إذا لم تستند الصفة إلى شيء، إن قلت: فينبغي أن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث شيء من الجزئين عند تثنية المبتدأ وجمعه وتأنيثه، قلنا: إجراء تلك الأحوال على الجزئين كإجراء الإعراب عليهما فإن حق الإعراب إجراؤه على المجموع لكن لما لم يكن المجموع قابلاً للإعراب أجرى إعرابه على أجزائه، فقس عليه سائر الأحوال، اعلم أنك إذا أخبرت عن شيء بأحوال أجزائه المتصلة جاز أن تجعل المجموع في حكم خبر واحد كقولك: للأبلق هذا أبيض أسود فإنه في قوة هذا أبلق، فحكمه حكم هذا حلو حامض، وجاز أن تجعل كلاً منهما خبراً مستقلاً بإجراء وصف الجزء على الكل، وحينئذ يكون في كل من الجزئين ضمير المبتدأ قيل: هذا الوجه متعين بشهادة مطابقتهما للمبتدأ إفراداً وتثنية وجمعاً وفيه بحث؛ لأن مطابقتهما يجوز أن تكون كالمطابقة في المثال المذكور آنفاً؛ ولأن الضمير يجوز أن يكون راجعاً إلى الأبعاض المستفادة من الكل لا إلى نفسه فيكون من قبيل هما عالم وجاهل، ويدفع الأخير بأنه لو كان كذلك لزم أن يجوز مع إفراد المبتدأ تثنية الضمير وجمعه بحسب تعدد الأبعاض. (قوله: أي: مز) قال قدس سره في الحاشية: المز الجامع بين الحلاوة والحموضة. (قوله: وفي هذه الصورة ترك العطف أولى) إن قلت: لهذه الصورة مثال آخر لا يجوز فيه العطف أصلاً مثل هذا جائع نائع، قال ابن الأعرابي قلنا: إنه من باب التأكيد حقيقة فليس من باب تعدد الخبر. (قوله: وجوز العطف) باعتبار تقدم العطف على ما حققناه. (قوله: ولا يبعد الخ) يؤيده ما قالوا من امتناع تعدد الفاعل. (قال: معنى الشرط) الإضافة بيانية أو لامية. (قوله: وهو سببية الأول للثاني)

الطعمين ثبوت الكيفية المتوسطة بطريق اللزوم. (قوله: بناء على أن الطعمين امتزجا) واختلطا في جميع الأجزاء، فانكسر أحدهما بالآخر وحصلت الكيفية المتوسطة. (قوله: فعلى هذا القول) أي: على القول بكون المقصود إثبات الطعمين، وعلى ما قلنا: من أن المقصود إثبات الكيفية المتوسطة. (قوله: قلنا: جاز الخ) يعني: إنما يلزم الضمير في الصفة إذا كانت مسندة إلى شيء تربط به أما إذا لم تكن مسندة إلى شيء كما فيما نحن فيه فإن المسند هو مجموع الصفة وكل واحد منهما جزء المسند فيجوز خلوّها عن الضمير؛ لأنها حينئذ تكون بمنزلة الضاد من ضارب في زيد ضارب هذا، لكن جواز استعمال الصفة غير مسندة إلى شيء ممنوع لا بد له من شاهد وقد نص الشارح الرضي في بحث الإضافة بأنه لا يجوز بقاء الصفة بلا مرفوع في الظاهر لقوة شبهها بالفعل ومن هذا ظهر أن الأنسب بقواعد العربية أن في كل منهما ضميراً يعود إلى المبتدأ وإن كان الأنسب من حيث المعنى ما ذهب إليه المحشي رحمه الله فتدبر، وقال ابن يعيش: إن في كل منهما ضميراً من حيث أنهما مشتقان من الفعل وضمير واحد من حيث إن المجموع خبر، ولا يخفى ما فيه من التعسف. (قوله: إن قلت: فينبغي الخ) أي إذا لم يكن ضمير المبتدأ في شيء من الجزئين فينبغي أن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث عند تثنية المبتدأ، وجمعه وتأنيثه مع أن الاستعمال على خلاف ذلك يقال: هما حلوان حامضان، وهن حلوات حامضات، وهي حلوة حامضة. (قوله: لكن لما لم يكن المجموع الخ)؛ وذلك لأن المجموع إنما يقبل الإعراب اللفظي والمحلي إذا اعتبر التركيب فيه ولا تركيب بين الجزئين ههنا، أما الإسنادي والإضافي والتوصيفي فظاهر، وأما الامتزاجي؛ فلأن المركب الامتزاجي من اسمين إما بتضمن حرف العطف؛ نحو: خمسة عشر أو حرف الجر؛ نحو: بيت بيت أو لا بتضمن الحرف، وهو لا يكون إلا علماً. (قوله: اعلم أنك الخ) لما بين أحوال الخبرين فيما إذا اتصف كل مبتدأ بكل واحد منهما انجر الكلام إلى بيان أحوال الخبرين فيما إذا اتصف جزء من المبتدأ بأحدهما وجزء آخر بآخر والجزآن متصلان لتشاركهما في الأحكام، فقال: اعلم. (قوله: فحكمه حكم هذا حلو حامض) في جواز العطف وتركه وكون الترك أولى وخلوّ الخبر عن ضمير المبتدأ. (قوله: قيل: هذا الوجه الخ) قائله الشارح الرضي وهو الموافق لقواعد العربية. (قوله: لشهادة مطابقتهما الخ) يقال: هما أبيضان وأسودان وهم سود وبيض. (قوله: كالمطابقة في المثال المذكور) أي: هذا حلو حامض في أنه لما أجرى الإعراب على كل واحد من الجزئين فيس عليه سائر الأحوال. (قوله: ولأن الضمير الخ) هذا البحث مما أورده السيد السند قدس سره في حواشي الرضي، وحاصله: أن الحكم في قولنا: هذا أسود وأبيض إنما هو باعتبار اتصاف بعض المبتدأ بالسواد وبعضه بالبياض، فيجوز أن يكون الضمير في كل من الخبرين راجعاً إلى الأبعاض المستفادة من الكل، فإذا كان بعض من شيء واحد أسود وبعض منه أبيض يفرد الضمير فيهما، وإذا كان البعضان كذلك يثنى وإذا كان الأبعاض كذلك يجمع وإذا كان البعض مؤنثاً يؤنث. (قوله: لا إلى نفسه) أي: لا يكون راجعاً إلى الكل نفسه حتى تكون مطابقته له دليلاً على أن في كل منهما ضمير المبتدأ. (قوله: فيكون من قبيل هما عالم جاهل) في أن المبتدأ متعدد في الحقيقة؛ أعني: جزئين إلا أن الجزئين متصلان فيما نحن فيه مفكوكان في هذا المثال. (قوله: ويدفع الأخير الخ) أي: يدفع البحث الأخير بأنه لو كان الضمير في كل منهما راجعاً إلى الأبعاض لزم أن يجوز تثنية الضمير وجمعه في الخبرين مع أفراد المبتدأ بحسب تعدد الأبعاض بأن يتصف البعضان أو الأبعاض منه بالسواد، والبعضان الآخران أو الأبعاض منه بالبياض. (قوله: المز الجامع بين الحلاوة والحموضة) لا يخفى: أن المناسب لما اختاره من أن المقصود إثبات الكيفية المتوسطة أن يعبر عن المز بما بين الحلو والحامض على ما في الصحاح شراب مز ورمان مزبين الحلو والحامض. (قوله: وفي هذه الصورة) أي: ما يكون التعدد فيه بحسب اللفظ فقط دون المعنى. (قوله: لا يجوز العطف فيه أصلاً) فكيف يصح إطلاق قوله: وفي هذه الصورة ترك العطف أولى. (قوله: مثل هذا جائع نائع) على أن يكون النائع إتباع الجائع، وأما على ما زعم بعضهم من أن النوع العطش فهو من قبيل تعدد الخبر لفظاً.

أو للحكم به، فلا يرد عليه نحو: «﴿وَمَا[1] بِكُم[2] مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ[3] ٱللَّهِ﴾» فيشبه المبتدأ الشرط في سببيته للخبر سببية[4] الشرط للجزاء. «فَيَصِحُّ[5] دُخُولُ الفَاءِ فِي الخَبَرِ[6]» ويصح عدم دخوله فيه نظراً إلى مجرد تضمن[7] المبتدأ معنى الشرط. وأمّا إذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه، وأمّا إذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه، بل يجب عدمه[8]، «وَذَلِكَ»[9] المبتدأ المتضمن

(١) موصولة. (٢) صلة ظرف مستقر مبتدأ. (٣) خبر المبتدأ. (٤) مفعول مطلق للسببية الأول. (٥) إشارة إلى إمكان العام. (٦) ظرف دخول. (٧) دلالة المبتدأ من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف. (٨) استئناف أو اعتراض. (٩) مبتدأ.

صدورها من الله سبب لاتصالها والتصاقها بهم، لكنها سبب للحكم به والإخبار عنه؛ أي: وما حصل بكم من نعمة فيحكم؛ أي: فيخبر أنها صادرة من الله تعالى ولا شك أن النعمة التي حصلت لهم سبب للحكم والإخبار بكونها صادرة من الله تعالى، والرضي فسر معنى الشرط بلزوم الثاني للأول فلا يرد: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ إلا أنه يخالف تفسير المصنف في كلم المجازاة، فلذا عدل عنه الشارح، وقوله: فلا يرد عليه؛ أي: على هذا الأصل، والقاعدة: أنه يخرج نحو: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ﴾ الخ. (قوله: فيشبه المبتدأ الشرط) أي: والخبر الجزاء ففيه اكتفاء، وقوله: فيصح دخول الفاء؛ أي: إيذاناً بما تضمنه المبتدأ من معنى الشرط، وفي قوله: ويصح عدم دخوله إشارة إلى أن الصحة في المتن بمعنى الإمكان الخاص؛ أعني: سلب الضرورة عن الطرفين. (قوله: نظراً إلى مجرد الخ) تعليل لصحة الدخول وعدمه؛ أي: إنما جاز الوجهان بالنظر إلى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط، وإنما لم يجب دخول الفاء؛ لأنه لما كان المبتدأ دخيلاً في هذا المعنى غير عريق خالف الشرط في جواز ترك الفاء في خبره، وقوله: مجرد تضمن؛ أي: تضمن مجرد عن الدلالة على معنى الشرط. (قوله: وأما إذا قصد الدلالة الخ) وهذا ما ذكره الزمخشري، وأما عند الرضي فهو أنه مع القصد إن شئت أدخلت الفاء للمشابهة، وإن شئت تركته لعدم كونه جزاءً، وأورد عليه أنه إذا لم يقصد الدلالة يحتمل أن لا يقصد عدم الدلالة، وإن يقصد ووجوب عدم دخول الفاء فيه إنما يكون في الاحتمال الثاني لا الأول، فقوله: إذا لم يقصد الخ، على الإطلاق ليس على ما ينبغي، وأجيب: بأنه إذا لم يقصد الدلالة يحتمل أن لا يقصد عدم الدلالة، وأن يقصد: ولما كان المراد في فيصح دخول الفاء في الخبر هو الاحتمال الأول تعين أن يكون المراد من قوله: إذا لم يقصد هو الاحتمال الثاني؛ لأن العام إذا قوبل بالخاص يراد به ما وراء ذلك الخاص، وقوله: الدلالة على ذلك المعنى؛ أي: دلالة المبتدأ على سببية الأول للثاني في اللفظ والعبارة كأن يقال في قولك: الذي يأتيني فله درهم، إن الذي يأتيني إن أتاني فله درهم، فيجب دخول الفاء لمكان حرف الشرط في اللفظ. (قوله: وأما إذا لم يقصد الخ) أي: إذا لم يقصد الدلالة على ذلك المعنى لا في اللفظ حتى يكون واجباً، ولا في المعنى حتى يجوز الأمران، وإن كان في اللفظ موافقاً للمبتدأ المتضمن له إلا أنه لم يقصد ذلك المعنى فيجب حينئذ عدم دخول الفاء، وقوله: وذلك المبتدأ المتضمن؛ أي: الذي

فَيَصِحُّ دُخُولُ الفَاءِ فِي الخَبَرِ[1] وَذَلِكَ

(١) أي: في خبر ذلك المبتدأ.

قال الشيخ الرضي: ليس معنى الشرط سببية الأول للثاني، بل لزوم الثاني للأول كما في جميع الشرط والجزاء، فلا يرد نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾، لكن الشارح قدس سره فسره بما يوافق كلام المتن في بحث كلم المجازاة. (قوله: أو للحكم به) فإن الجمل الخبرية كثيراً ما تورد ولا يراد مضمونها بل يراد الإخبار بها. (قوله: فلا يرد نحو: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾) توجيه الورود أن كون النعمة ملصقة بهم ليس سبباً لكونها من الله؛ وذلك ظاهر إن قيل: بل الأمر بالعكس؛ لأن كونها من الله علة لكونها ملصقة بهم قلنا: فيه بحث؛ لأن من المعلوم إسناد اللصوق إلى إيجاد الله النعمة وإعطائه، أما استناده إلى كونه صادراً منه ومعلولاً له فغير معلوم. (قوله: فيشبه المبتدأ الشرط) لما كان المبتدأ دخيلاً في هذا المعنى خالف الشرط في جواز

ومعنى مثل زيد عالم عاقل يجوز فيه الأمران من غير أولوية. (قوله: أنه من باب التأكيد حقيقة) قال الشارح الرضي: التأكيد اللفظي على ضربين؛ لأنك إما أن تعيد اللفظ الأول بعينه؛ نحو: جاءني زيد زيد، أو تقويه بموازنة مع اتفاقهما في الحرف الأخير ويسمى إتباعاً. (قوله: ليس من باب تعدد الخبر) فهو خارج من المقسم فلا إشكال في صحة إطلاق قوله: وفي هذه الصورة ترك العطف أولى. (قوله: من امتناع تعدد الفاعل) فإن المراد منه بغير العطف؛ إذ لا شك في جوازه مع العطف. (قوله: الإضافة بيانية) إن كان المراد بالشرط المعنى المصدري؛ أعني: الاشتراط ولامية إن أريد به حرف الشرط. (قوله: ليس معنى الشرط الخ) الشرط قد يكون مسبباً من الجزاء؛ نحو: إن كان النهار موجوداً فالشمس طالعة. وقد يكونان مسببين لأمر ثالث؛ نحو: إن كان النهار موجوداً فالأرض مضيئة. (قوله: فلا يراد الخ)؛ لأن لصوق النعمة بهم ملزوم لصدورها من الله. (قوله: يوافق كلام المتن الخ) حيث قال: وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الأول وسببية الثاني. (قوله: فإن الجمل الجزائية الخ) دفع لما يتوهم من أن مدخول الفاء بمنزلة الجزاء فيجب أن يكون مضمون الجملة الخبرية مسبباً عما قبلها لا الإخبار به، وحاصله: أن الجمل الخبرية قد يقصد بها ما هو لازم لمعانيها لا الإخبار بها كما في قولك: إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس؛ أي: إن أكرمتني اليوم فقد أعلمتك بأني أكرمتك أمس. في المطوّل: إن الجملة الخبرية كثيراً ما

معنى الشرط. إمّا[1] «الاسْمُ[2] المَوصُولُ[3] بِفِعْلٍ[4] أوْ ظَرْفٍ[5]» أي: الذي[6] جُعلت صلتُه جملة[7] فعلية أو ظرفية مؤولة[8] بجملة فعلية ههنا[9] بالاتفاق. وإنما اشترط[10] أن تكون صلته[11] فعلاً أو ظرفاً مؤولاً بالفعل، ليتأكد[12] مشابهته[13] الشرط، لأن[14] الشرط لا يكون[15] إلا فعلاً[16]. وفي[17] حكم الاسم الموصول المذكور الاسم[18] الموصوف به[19] «أوْ النَّكِرَةُ المَوْصُوفَةُ[20] بِهِمَا[21]» أي: بأحدهما[22]. وفي حكمها الاسم المضاف

(١) أحدهما. (٢) خبره. (٣) صفة الاسم. (٤) مع فاعله. (٥) مع فاعله. (٦) من لطافة كما لا يخفى. (٧) مفعول جعلت. (٨) قيد للظرفية. خبر لمبتدأ محذوف تقديره هي مؤلة. (٩) أي: إذا كان صلته ظرفاً فإن الظرف مقدر. (١٠) مصنف. (١١) أي: الموصول. (١٢) علة اشترط. (١٣) أي: المبتدأ. (١٤) علة ليتأكد. (١٥) شيئاً من الأشياء. (١٦) عند البصريين. (١٧) مقدم خبر. (١٨) أي: الموصوف الذي ذكر من قبل وهو الموصول بفعل أو ظرف. مؤخر مبتدأ. (١٩) أي: بالاسم الذي وصف بالموصوف المذكور .م. (٢٠) التي وضعت. (٢١) أي: بفعل أو ظرف. (٢٢) إشارة إلى حذف المضاف.

الاِسْمُ المَوْصُولُ[1] بِفِعْلٍ أوْ ظَرْفٍ. أَوِ النَّكِرَةُ المَوْصُوفَةُ بِهِمَا

(١) قال مولانا سيد سيلكوني قول الشارح بإحداهما بيان المراد المصنف لا لبيان تقدير المضاف لكن لما فهم من أين يستفاد هذا من غير تقدير المضاف.

ترك الفاء في خبره وفي جواز كون الصلة أو الصفة ماضية أريد بها المضي، لكنه قليل، وفي جواز كون الظرف صلة أو صفة له. (قال، وذلك الاسم الموصول) قيل: تعريف الجزئين يقتضي الحصر، يعني: حصر المسند إليه في المسند، وذلك لا يستقيم؛ لأن المبتدأ الداخل عليه أما والمتضمن لحرف الشرط كمن وما من هذا الباب، ولأحد أن يناقش فيه بأن التعريف بلام الجنس يكون للحصر لا التعريف باسم الإشارة، ولو سلم أنه كالتعريف بلام الجنس إذا أشير به إلى الجنس فنقول: أنه لا يقتضي الحصر مطلقاً، ولو سلم

تؤدي لأغراض أخر سوى فائدة الحكم ولازمها، وفيما نحن فيه كذلك، فإن المشركين لما جهلوا مكان النعم ولم يشكروا المنعم بها صار ذلك سبباً للإخبار بصدورها منه تعالى. (قوله: وذلك ظاهر الخ): إذ اللصوق متأخر عن الصدور فكيف يكون سبباً له. (قوله: لأن من المعلوم الخ) من المعلوم استناد اللصوق إلى ما هو صفته تعالى؛ أعني: الإيجاد والإعطاء، وأما كونه مستنداً إلى الصدور والمعلولية التي هي صفة النعم ففير معلوم، وهذا البحث مبني على ما حققه السيد قدس سره في تعريف الدلالة يفهم المعنى من اللفظ من أن الفهم صفة المعنى أو السامع ولا يصير بالتقييد بقوله: منه صفة له تعالى، وهو بعينه معنى الإيجاد والإعطاء، إلا أنه مركب لا يشتق منه بخلاف الإيجاد والإعطاء كما ذهب إليه المحقق التفتازاني. (قوله: دخيلاً في هذا المعنى) أي: معنى السببية؛ لأنه ليس من كلمات الشرط كمن وما. (قوله: خالف الشرط الخ) مع كون خبره كالجزاء الذي يجب فيه الفاء؛ أعني: الجزاء الذي لا يمكن وقوعه موقع الشرط، فلا يرد أن الشرط أيضاً قد يجوز ترك الفاء في جزائه بأن كان الجزاء مضارعاً مجرداً عن لم أو مصدّراً بلا. (قوله: في جواز ترك الفاء في خبره) وإن قصد السببية على ما نص عليه الشارح الرضي فما قيل: إن قصد السببية لازم يصح دخول الفاء في خبره. (قوله: الموصول بفعل) أي: الكائن مع فعل صريح؛ وذلك إذا كانت صلته جملة فعلية (عصام)، ففيه ذكر الجزء وإرادة الكل كما أشار بالتفسير، ويمكن إدراج مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾ فيه بجعل الفعل أعم من الفعل حقيقة أو حكماً، لما قيل أن اسم الفاعل فعل أبرز في صورة الاسم حفظاً للفعل عن أن يدخل عليه ما هو صورة لام التعريف، وقوله: أو ظرف أراد به الزمان والمكان والجار والمجرور، وإنما ذكر الظرف مع أن الموصول الكائن مع ظرف كائن مع الفعل؛ لأنه مقدر بفعل لا محالة إذا كان صلة كما ذكره في الشرح؛ لأن دخول الفاء لمشابهة الشرط والشرط لا يقع ظرفاً، فلو لم يذكره لحمل الفعل على الفعل الصريح فلا يتناوله، وإنما قيد الجملة في قوله جملة فعلية؛ لأن الصلة قد يكون جملة اسمية نحو: الذي أبوه قائم رجل فاضل، وقوله: بالاتفاق؛ أي: باتفاق الفريقين من البصريين والكوفيين. (قوله: الاسم الموصوف به) نحو: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ﴾ الآية فهو ملحق به؛ لأنهما في حكم لفظ واحد من حيث الاتحاد في الصدق، فلا ينتقض الحصر به، وقوله: أو النكرة الموصوفة أراد بالموصوفة أعم من الموصوفة لفظاً أو معنى فلا يرد المناقشة بمثل كل رجل يأتيني فله درهم؛ إذ لفظ كل عبارة عما أضيف إليه فما هو صفة لما أضيف إليه صفة له معنى. (قوله: وفي حكمها الاسم المضاف) نحو: غلام رجل يأتيني، أو في الدار فله درهم؛ لأنهما أيضاً في حكم لفظ واحد من حيث إنه من تتمة المضاف، والحاصل: أن الأقسام أربعة عشر. (قوله: أي: بأحدهما) يعني: بحذف المضاف كما يدل عليه المثال لا أن الراجع إلى المعطوفين بأو يستدعي الإفراد كما توهمه الهندي؛ لأنه يستدعي المطابقة بما يقصده المتكلم فتقول: جاءني زيد أو عمر وهما في البلد (عصام)، وقوله: هذا مثال الخ؛ أي: تمثيل بما هو الغالب في المبتدأ الذي يصح دخول الفاء في خبره من كونه موصولاً عاماً مبهماً ككلمات الشرط ومن كون فعله مستقبل المعنى كما يجب ذلك

فنقول: الكلام محمول على التمثيل فكأنه قال: كالاسم الموصول، والحق أن التعريف بمعونة مقام الضبط يقضي الحصر والتعيين، فالجواب الحق: أن المراد بتضمن المبتدأ لمعنى الشرط أن لا يكون ذلك التضمن بواسطة كلمات الشرط كما سيجيء حكمها أو أن قوله: ذلك إشارة إلى المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط، وتفرع على تضمنه صحة دخول الفاء، ولا يخفى أن مواد النقض ليست مندرجة في ذلك تأمل يظهر. (قال: يفعل) أو ما في قوته كاسمي الفاعل والمفعول الواقعين صلة للام الموصولة. (قوله: وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به)؛ لأنهما في حكم لفظ واحد وكذا الحال في المضاف والمضاف إليه. (قال: أو النكرة الموصوفة بهما) ينبغي أن يقول: به؛ لأن العائد إلى المعطوف والمعطوف عليه بأو يفرد.

للشرط؛ إذ لا فائدة له سواها بخلاف المبتدأ؛ فإنه يصح فيه قصدها وعدمه لبقاء الفائدة بدون قصدها، فلذا افترقا بصحة الدخول على الخبر ولزومه في الجزاء ليس بشيء. (قوله: وفي جواز كون الظرف) يعني: أنه لو لم يكن المبتدأ المتضمن للشرط شرطاً في الحقيقة جاز أن لا يكون ما بعده صريحاً في الفعلية، بل يكون يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور، وكذا في جواز أن لا يكون مبهماً، وأن لا يكون ما بعده مستقبل المعنى كأسماء الشرط؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ الآية. (قوله: تعريف الجزئين الخ) أي: لا دخل لتعريف الجزء الثاني في حصر المسند إليه في المسند؛ لأن تعريف كل من الجزئين يقتضي حصره في الآخر فكان اللائق أن يقول: تعريف كل من الجزئين يقتضي حصره في الآخر وكلا الحصرين غير مستقيم، أما حصر المسند في المسند إليه فظاهر؛ لأن الاسم الموصول بفعل أو ظرف لا ينحصر في المبتدأ المتضمن، وأما حصر المسند إليه في المسند؛ فلأن المبتدأ الداخل الخ، وبما ذكرنا ظهر لك أن تعريف الجزئين ليس للحصر. (قوله: من هذا الباب) أي: من باب المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط. (قوله: لا التعريف باسم الإشارة) فلا يكون تعريف ذلك مفيداً للحصر. (قوله: فنقول إنه) أي: التعريف بلام الجنس لا يقتضي الحصر مطلقاً في جميع الموارد، بل قد يكون للحصر وقد لا يكون نص عليه في المطوّل. (قوله: الكلام محمول على التمثيل) والكاف محذوف كما في قولنا: زيد الأسد. (قوله: والحق أن التعريف الخ) أي: تعريف اسم الإشارة إذا أشير به إلى الجنس بمعونة كونه مقام ضبط المبتدأ يقتضي حصره في الاسم الموصول والموصوف المذكورين وإلا لم يحصل الضبط. (قوله: أن لا يكون ذلك التضمن بواسطة كلمات الشرط) بدليل تخالفهما في الأحكام فإن التضمن الذي بواسطة كلمات الشرط يقتضي وجوب الفاء وقلب الماضي مضارعاً وجزم الجزاء إذا كان مضارعاً وعدم جواز وقوع الظرف والجار والمجرور بعده دون التضمن المذكور ههنا. (قوله: ذلك إشارة إلى المبتدأ) أي: لفظ ذلك إشارة إلى مجموع ما يستفاد مما قبله من الشرط والجزاء؛ أعني: المبتدأ المتضمن. (قوله: ولا يخفى أن مواد النقض ليست مندرجة الخ) أما على توجيهه الأول؛ فلأن التضمن في المواد المذكورة بواسطة كلمات الشرط، وأما على التوجيه الثاني فلا انتفاء تفريع صحة دخول الفاء في حيز المواد؛ لأن دخول الفاء واجب فيهما. (قوله: كاسمي الفاعل والمفعول) فإنهما في الحقيقة فعل؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة خبرية غير إلى صورة الاسم لكون اللام الموصولة في صورة لام التعريف. (قوله: لأنهما في حكم لفظ واحد) لاتحادهما في الصدق. (قوله: وكذا الحال في المضاف والمضاف إليه) أي: المضاف إلى الاسم الموصول المذكور في حكمه لكون المضاف إليه من تتمة المضاف. (قوله: ينبغي أن يقول به الخ) إنما قال ينبغي لما في الرضي من أنه لا يستنكر عود ضمير الاثنين إلى المعطوف بأو مع المعطوف عليه وإن كان المراد أحدهما؛ لأنه لما استعمل أو كثيراً في الإباحة فجاز الجمع بين الأمرين؛ نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين صار كالواو فقول الشارح رحمه الله: أي بأحدهما بيان للمراد لا تقدير المضاف كما يتراءى.

إليها «مِثْلُ: الذِي يَأْتِينِي[1]» هذا مثال للاسم الموصول بفعل[2] «أوْ» الذي «فِي الدَّارِ» هذا مثال للاسم الموصول بظرف[3] «فَلَهُ دِرْهَمٌ» وأمّا مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور[4] فقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى[5] تَفِرُّونَ[6] مِنْهُ فَإِنَّهُ[7] مُلَٰقِيكُمْ﴾ «وَ» مثل: «كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي» هذا مثال للاسم الموصوف بفعل «أوْ» كل رجل «فِي الدَّارِ» هذا مثال للاسم الموصوف بظرف «فَلَهُ[8] دِرْهَمٌ[9]». وأما مثال الاسم المضاف[10] إلى النكرة الموصوفة بأحدهما[11] فقولك: كلُّ غُلامِ رَجُلٍ يَأْتِينِي[12]، أو فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ[13].

(١) مبتدأ يتضمن معنى الشرط. (٢) أي: الذي جملت صلته جملة فعلية. (٣) أي: الذي. جواب المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط. (٤) صلته فعل أو ظرف. (٥) صفة الموت مع الصلة. (٦) فإن الفرار. صلة الذي. (٧) ألفا زائدة. جلال. (٨) أي: للرجل. (٩) فاعل الظرف المستقر كما مر. (١٠) صفة الاسم. (١١) أي: بالفعل والظرف. (١٢) صفة رجل. (١٣) فاعل الظرف.

مِثْلُ: الَّذِي يَأْتِينِي[1]، أو: فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ[2] وَكُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي[3] أو فِي[4] الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ،

(١) أي والذي في الدار آه.
(٢) فقول فله درهم مربوط لكلا القولين.
(٣) هذا مثال للاسم الموصوف بظرف.
(٤) أي: وكل رجل في الدار آه.

(قال: الذي يأتيني) الأغلب في صلة الموصول صيغة الاستقبال، وقد جاء الماضي بمعنى الاستقبال أيضاً وهو غير نادر. (قال: أو في الدار) ليست لفظة أو للترديد، بل للتخيير بين العبارتين. (قوله: فقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَٰقِيكُمْ﴾) إن قيل: الموصول ليس عاماً؛ إذ لا يريد أن كل موت تفرون منه يلقاكم؛ إذ رب موت فرّ منه الشخص فما لاقاه كالموت بالقتل فالمراد الجنس، وصحة دخول الفاء مبنية على العموم؛ إذ به يصير مشبهاً بأسماء الشرط في العموم والإبهام، فتكون الفاء فيه زائدة أو يكون الموصول خبراً، قلنا: قال الشيخ الرضي: لا يجب العموم في الموصول كما في أسماء الشرط لما ذكرنا في

(قوله: وهو غير نادر) بخلاف الماضي الباقي على مضيه فإنه نادر كما مر. (قوله: ليست لفظة أو للترديد) أي: لأحد الأمرين مبهماً على ما هو أصل وضعه لعدم التردد في وقوعهما صلة أو صفة. (قوله: بل للتخيير) فإن قلت: كلمة وإنما تجيء للتخيير إذا كان في الأمر نص عليه في الرضي، قلنا: ههنا واقعة في الأمر تقديراً؛ أي: كلما يأتيني أو في الدار كما في خصال الكفارة. (قوله: فالمراد الجنس) وهو أمر متعين لا عموم ولا إبهام فيه. (قوله: فتكون الفاء فيه) أي: في ﴿فَإِنَّهُ مُلَٰقِيكُمْ﴾ زائدة كما ذهب إليه الأخفش من جواز زيادتها في جميع خبر المبتدأ؛ نحو: زيد فوجد. (قوله: أو يكون الموصول خبراً) أي: يكون الموصول المتضمن لمعنى الشرط مع صلته وخبره خبراً؛ لأن فحينئذ يكون الضميران في منه وأنه للذي بخلاف ما إذا كان صفة للموت والخبر: ﴿فَإِنَّهُ مُلَٰقِيكُمْ﴾ فإن الضميرين راجعان إلى الموت.

في كلمات الشرط، وفي قوله: أو الذي في الدار الخ، تعريض بأن الأولى للمصنف أن يذكر لفظ الذي؛ لئلا يتوهم الترديد في الصلة دون التمثيل. (قوله: فقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ﴾ الخ) هذه الآية في سورة الجمعة والخطاب لليهود كما هو الظاهر من السياق، فهذا رد عليهم؛ إذ ظنوا أن الفرار ينجيهم وينفعهم وليس كذلك قال الشاعر:

وَمَنْ هابَ أسبابَ المَنايا تَنالُهُ
وَلَو نالَ أسْبَابَ السَّماءِ بِسُلَّمِ

ويقال: تفرون؛ أي: تكرهونه طبعاً لا الفرار بالبدن، فإنا أمرنا بالفرار من التهلكة، وقال العصام: معنى الشرط في الآية خفي كخفاءه في قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾؛ إذ الفرار ليس سبباً للملاقاة؛ إذ رب موت فرّ منه شخص فما لاقاه، والجواب: الأقرب أن يقال: الفرار من الموت سبب للملاقاة؛ بمعنى: أن الفرار يصير سبباً للبلوغ إلى موضع قدر فيه الموت كما قال الشاعر:

إذا ما حِمامُ[1] المرءِ كانت ببلدة
دعتْه إليها حاجة فيطير

أي: حتى يموت فيها. (قوله: ومثل كل رجل يأتيني الخ) والوجه في دخول الفاء في خبر كل المضاف إلى النكرة الموصوفة أن لفظ كل إذا أضيف إلى نكرة شابه لكلمات الشرط في الإبهام ولا دخل في دخول الفاء لتوصيف تلك النكرة بمفرد أو جملة، فعلى هذا لا حاجة في دفع المناقشة في هذا المثال إلى ما ذكرناه آنفاً من تعميم الموصوفة عن الوصف لفظاً أو معنى فافهم. (قوله: فقولك: كل غلام رجل يأتيني الخ) ونحو قوله عليه السلام: «ألا أن كل دم ومال ومأثرة كانت في الجاهلية فهي تحت قدميّ هاتين»، وقوله: مانعان عن دخوله عليه، قال المصنف في وجه امتناع دخول الفاء في خبر ليت ولعل: إنه يلزم التناقض؛ لأن ما بعد فاء الجزائية لا يكون إلا خبراً محتملاً للصدق والكذب، وخبر ليت ولعل لا يحتملان ذلك وليس بشيء؛ لانتقاضه بمثل قوله تعالى: ﴿إِذَا

(١) أي: موته.

«وَلَيْتَ[1] وَلَعَلَّ» من الحروف[2] المشبهة بالفعل، إذا[3] دخلا[4] على المبتدأ الذي[5] يصح دخول الفاء على خبره ـ «مَانِعَانِ[6]» عن[7] دخوله[8] عليه[9]، لأن صحة دخوله عليه إنما كانت[10] لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط[11] والجزاء[12]، و(لَيْتَ ولَعَلَّ[13]) يزيلان تلك المشابهة[14]، لأنهما[15] يخرجان الكلام من الخبرية إلى الإنشائية[16] والشرط والجزاء من قبيل الأخبار[17]. وذلك المنع إنما هو[18] «بِالاتِّفَاقِ» من النحاة فلا يقال: لَيْتَ أَوْ لَعَلَّ الذِي يَأْتِينِي، أو فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ[19]. فإن قيل: (بَابُ كَانَ، وبَابُ عَلِمْتُ) أيضاً[20] مانعان بالاتفاق[21] فما وجه تخصيص[22] (لَيْتَ ولَعَلَّ) قيل[23]: تخصيصهما[24] ببيان[25] الاتفاق إنما هو من[26] بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقاً، ووجه ذلك التخصيص الاهتمام[27] ببيان الاختلاف الواقع[28] فيها. «وَ[29]أَلْحَقَ[30] بَعْضُهُمْ» قيل: هو سيبويه[31] «إِنَّ» المكسورة «بِهِمَا» أي: بـ (لَيْتَ ولَعَلَّ) في المنع عن[32] دخول الفاء على الخبر. والأصح أنها[33] لا تمنع عنه[34] لأنها[35] لا تخرج الكلام

(١) لفظ مراد تقديراً مرفوع مبتدأ، واو استئناف أو اعتراض. (٢) صفة ليت ولعل بتقدير الكائنان. (٣) علة المنع. (٤) أي: ليت ولعل. (٥) صفة المبتدأ. (٦) خبره. (٧) في المبتدأ. (٨) أي: الفاء. (٩) أي: على الخبر. حال. (١٠) أي: الصحة. (١١) في الدلالة. (١٢) أي: في الخبر. (١٣) على السببية. (١٤) أي: مشابهة المبتدأ بالشرط والخبر بالجزاء. (١٥) علة يزيلان. (١٦) حالية. (١٧) دون الإنشاء. (١٨) كائن. (١٩) فاعل الظرف المستقر. (٢٠) كليت ولعل. (٢١) من النحاة. (٢٢) من بين النواسخ. (٢٣) جواب. (٢٤) أي: تخصص ليت ولعل. (٢٥) الباء داخلة على المقصود. (٢٦) متعلق بتخصيص. (٢٧) أي: الاحتياج. (٢٨) صفة الاختلاف. (٢٩) استئناف أو اعتراض. (٣٠) ماض. (٣١) أو في بعض النسخ: والحق سيبويه. (٣٢) متعلق بمنع. (٣٣) أي: عن دخول الفاء على الخبر. (٣٤) إن المكسورة.

وَلَيْتَ وَلَعَلَّ مَانِعَانِ بِالاتِّفَاقِ وَأَلْحَقَ بَعْضُهُمْ إِنَّ بِهِمَا،

قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا﴾، و﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢١﴾﴾ (رضي وعصام).

(قوله: وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة)؛ وذلك لأن الشرط والجزاء يحتملان الصدق والكذب؛ لكونهما خبراً، أو الكلام الذي فيه شيء من ليت ولعل لا يحتملهما؛ لكونه إنشاءً، وقوله: والشرط والجزاء؛ أي: الجملة الشرطية لا تكون إلا خبرية، فلا يرد أن الجزاء قد يكون إنشاءً. (قوله: فإن قيل: باب كان الخ) نقض إجمالي وحاصله: أن جميع النواسخ سوى إن وأن ولكن مانعة بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل، وحاصل الجواب: أنه خصصه بهذا الحكم من بين الحروف المشبهة لا مطلقاً؛ يعني: أن الحصر المستفاد من التخصيص بالذكر حصر إضافي بالنسبة إلى ما عداهما من الحروف المشبهة، لا حقيقي بالنسبة إلى جميع ما عداهما حتى يبطل الحصر بباب كان وعلمت. (قوله: أيضاً مانعان بالاتفاق)؛ لأنهما وإن لم يخرجا الكلام من الخبرية إلى الإنشائية إلا أن العلم والكون ينافيان الشرط حيث أنهما يدلان على تحقيق وقوع ما بعدهما والشرط يدل على التعليق والتحقيق ينافيه، وقوله: لا مطلقاً؛ أي: لا مطلق النواسخ حتى يرد ما ذكر. (قوله: ووجه ذلك التخصيص) أي: تخصيص ليت ولعل ببيان الاتفاق بالنظر إلى الحروف المشبهة الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها غير ليت ولعل، ولو لم يذكر قوله: بالاتفاق لم يعلم أن في بقية الحروف المشبهة وجه المخالفة، تم الأغلب على العموم. (قوله: لأن صحة دخوله عليه)؛ ولأن دخول الفاء بملاحظة مشابهة المبتدأ لكلمات الشرط ومقتضاها التصدر ومقتضاه امتناع دخول النواسخ مطلقاً عليه وإنما جاز دخول إن؛ لأنها لا تغير معنى الكلام. (قوله: والشرط والجزاء من قبيل الأخبار) هذا مبني على انعقاد الربط بين الشرط والجزاء فلا يرد ما قيل: من أن الجزاء قد يكون إنشاء. (قوله: لأنها لا تخرج الكلام عن الخبرية) لا بد وأن يدعي أن ليس ههنا مانع آخر.

(قوله: لما ذكرنا في وجه المخالفة) وهو كونه دخيلاً في معنى الشرط. (قوله: ومقتضاه امتناع الخ) فبدخول النواسخ تضعف مشابهة المبتدأ بكلمات الشرط فلا يصح دخول الفاء في حيزه. (قوله: لأنها لا تغير معنى الكلام) بل تؤكده وتحققه فدخولها كلا دخول فلم تضعف المشابهة. (قوله: هذا مبني الخ) أي. المراد بقوله: والشرط والجزاء مجموع الشرط والجزاء كما هو المناسب لما قبله من أن ليت ولعل يخرجان الكلام، وهو مبني على انعقاد الربط الاتصالي بين الشرط والجزاء على ما حققه السيد السند في حواشي المطوّل، وليس الحكم في الجزاء أو الشرط قيداً له بمنزلة الظرف كما اختاره المحقق التفتازاني، ولا شك أن مجموع الشرط والجزاء باعتبار الحكم الاتصالي من قبيل الإخبار وإن كان الجزاء في بعض الصور إنشاء، وليس مراده أن كل واحد من الشرط والجزاء من قبيل الإخبار حتى يرد ما قيل: إن الجزاء قد يكون إنشاء؛ نحو: إن جاءك زيد فاضربه، وهذا الإيراد مبني على أن الإنشاء يقع جزاء من غير تأويل كما اختاره المحقق التفتازاني وذهب إليه الشارح الرضي، وأما على ما حققه السيد السند رحمه الله من أنه لا بد من التأويل فلا إيراد. (قوله: لا بد وأن يدعي الخ) يجوز أن يكون تتميماً لكلام الشارح رحمه الله ويجوز أن يكون إيراداً على الدليل الذي نقله عن القوم.

عن الخبرية إلى الإنشائية يؤيده[1] قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ[2] كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟[3] وَهُمْ[4] كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ﴾.
فإن قيل: قد[5] ألحق بعضهم[6] (أنَّ) المفتوحة[7] و(لكن) بليت[8] ولعل، فما[9] وجه تخصيص[10] (إنَّ) المكسورة بالإلحاق. قيل: بعضهم الذي[11] ألحق (إنَّ) ـ المكسورة بهما[12] هو سيبويه، فاعتد[13] بقوله[14] وذكره ولم يعتد بقول من سواه[15] فلم يذكره[16] مع أن كلا القولين[17] لا يساعدهما[18] القرآن[19] وكلام الفصحاء. فما[20] يدل على[21] عدم منع (إنَّ) المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق[22] وما[23] يدَل[24] على عدم منع (أنَّ) المفتوحة و(لكنَّ) عن[25] دخول الفاء قوله[26] تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا[27] غَنِمْتُم[28] مِّن[29] شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ وقول الشاعر:

فَوَ[30] اللهِ مَا[31] فَارَقْتُكُمْ[32] قَالِياً لَكُمْ وَلَكِنَّ مَا[33] يُقْضَى[34] فَسَوْفَ يَكُونُ[35]

«وَقَدْ يُحْذَفُ[36] الْمُبْتَدَأُ، لِقِيَامِ قَرِينَةٍ»

(١) ما هو الأصح من أنها تمنع عنه. (٢) موصول. (٣) بلا تاء. (٤) الواو للحال. (٥) وهذا قول ابن يعيش. (٦) أي: المالكي. (٧) صفة إن. (٨) متعلق بالحق. (٩) استفهام. (١٠) سيبويه. (١١) صفة بعض. (١٢) بليت ولعل. (١٣) أي: اعتبر المصنف. (١٤) أي: بقول سيبويه، لأنه أمام البصرة أي لم يذكر الموثوق له. (١٥) بمعنى غير. (١٦) مصنف. (١٧) أي: قول سيبويه وغيره. (١٨) أي: لا يوافقهما. (١٩) فاعل لا يساعد. (٢٠) الفاء للتفسير وما مبتدأ موصولة. (٢١) متعلق يبدل. (٢٢) خبره. (٢٣) موصولة. (٢٤) صلته. (٢٥) متعلق بعدم المنع. (٢٦) خبره. (٢٧) موصول. (٢٨) صلة. (٢٩) بيانية. لأن البيان إذا وقع بعد المعرفة يكون حالاً. (٣٠) الفاء عاطفة والواو للقسم. (٣١) نافية. (٣٢) جوابه. (٣٣) موصولة. (٣٤) من القضاء أي: حكم الله عليه. (٣٥) أي: يوجه. (٣٦) لا نسيا لكونه ركناً من الكلام.

وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُبْتَدَأُ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ

(قوله: قيل، بعضهم الذي ألحق ان بهما هو سيبويه) نقل عن المصنف أنه قال في الإيضاح: منع سيبويه من دخول الفاء في خبر أن بعيد من جهة النقل والفقه، أما النقل فقد استشهد سيبويه في كتابه بعد قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ بقوله: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ﴾، وأما الفقه فيبعد منه وقوعه في مخالفة الواضحات. (قوله، هو الله ما فارقتكم قالياً لكم) القلاء بالمد والفتح: دشمني ودشمن داشتن. (قال: لقيام قرينة) اللام للوقت لا للأجل؛ لأنه مصحح لا مقتض وداع، والدواعي

(قوله: نقل عن المصنف رحمه الله) نقله السيد السند في حواشي الرضي. (قوله: منع سيبويه) أي: ما نقله الزمخشري من منع سيبويه. (قوله: فقد استشهد الخ) أي: استشهد لصحة دخول الفاء بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى﴾ الآية، فكيف يمنع صحة الدخول؟. (قوله: في مخالفة الواضحات) يعني: مجيء الفاء في خبر إن واضح لكثرة وقوعه في القرآن المجيد وكلام الشعراء، فيبعد منه وقوعه في مخالفة الواضحات. (قوله: القلاء بالفتح والمدّ الخ) في تاج البيهقي: القلي والقلية والقلاء: دشمن داشتن، وفي الصحاح والقاموس وشمس العلوم ما معناه: القلي بالكسر والقصر والقلاء بالفتح والمد: البغض، فتخصيصه بالفتح والمد تفسيره بدشمني ليس بسديد. (قوله: والدواعي مذكورة في علم المبالغة) في تعيينه أو ادعاء تعيينه أو تعظيمه أوتحقيره أوتأتي الإنكار لدى الحاجة وغير ذلك.

خلافاً (نعمه). (قال المصنف: وألحق بعضهم الخ) ماض من الإلحاق، والمراد بالبعض: هو سيبويه على ما قاله عبد القاهر والأخفش على ما ذكره أبو البقاء وابن يعيش، فلعدم تعين من الحق عنده عبر بالبعض، ولو قلنا: إنه تعين عنده، فالإبهام لتزييف الإلحاق (عصام). (قوله: في المنع عن دخول الفاء الخ) واحتج هذا البعض بأن صدارة الشرط قد بطلت بدخولها فكان تضمن المبتدأ له ضعيفاً، وأجيب: بأنه وإن تحقق سقوط اعتبار الصدارة إلا أنه لعدم تأثيره في المعنى كالعدم، وقوله: لأنها لا تخرج الكلام عن الخبرية الخ هذا كلام غير جيد، فإن علة المنع غير منحصرة فيما ذكر، ألا ترى إن علمت وكان يمنعان من دخوله مع أنهما لا يخرجان الكلام، فلذا قال بعضهم: ولا بد أن يدعي أن ليس ههنا مانع آخر عن دخول الفاء هذا، فنقول: بل العلة في المنع ما سمعت آنفاً (نعمه). (قوله: ويؤيده قوله تعالى) أي: يؤيد هذا المنع قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم﴾ الخ، وإنما قال: يؤيد؛ لأن لسيبويه أن يجيب عن مثل هذه الآية بأن الفاء ليست بجزائية، بل هي زائدة أو هي للتعليل والخبر محذوف بدليل تركها مع إنّ في بعض الآيات مثل: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ أَجْرٌ﴾، وقوله: قد ألحق بعضهم؛ وهو ابن مالك الإمام في العربية واللغة، وكفاه شرفاً أخذ الإمام النووي عنه، توفي بدمشق الشام لسنة ٦٧٢ (سجاعي). وقوله: بالإلحاق؛ أي: بليت ولعل والباء داخل على المقصور. (قوله: فاعتدّ بقوله الخ) أي: اعتبر بقول سيبويه؛ لأنه الإمام في الفن، وأما من سواه فتابع مقتد به

لفظية[1] أو عقلية[2] «جَوَازاً» أي: حذفاً جائزاً لا واجباً. وقد يجب حذفه إذا قُطِعَ النعت[3] بالرفع[4]، نحو: «الحَمْدُ للهِ أَهْلُ[5] الحَمْدِ» أي: هُوَ أَهْلُ الحَمْدِ. وإنما وجب حذفه[6]، ليعلم[7] أنه[8] كان في الأصل صفة[9]، فقطع، لقصد إنشاء المدح أو[10] الذم أو غير ذلك، فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك[11] القصد وقد يجب حذفه[12] أيضاً[13] عند من قال في: (نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ): إنَّ تقديره[14]: (هُوَ زَيْدٌ) «كَقَوْلِ المُسْتَهِلِّ[15]». أي: المبتدأ المحذوف جوازاً مثل المبتدأ المحذوف في قول المستهل المبصر[16] للهلال الرافع[17] صوته عند إبصاره «الهِلالُ[18] وَاللهِ» أي: هَذَا الهِلالُ واللهِ بالقرينة[19] الحالية وليس[20] من باب حذف الخبر، بتقدير: الهلال هذا، لأن مقصود المستهل تعيين شيء[21] بالإشارة[22]، والحكم عليه بالهلاليّة، ليتوجه إليه[23] الناظرون

(١) مقالية. (٢) حالية. (٣) عن النعتية بجعله خبر المبتدأ. (٤) أي: بسبب الرفع. (٥) ونحو: مررت بزيد المسكين أي: هو المسكين. (٦) مبتدأ. (٧) عن وجود الشرط المذكور وهو القطع. (٨) أي: الخبر. (٩) لشيء مرفوع أو ضده، خبر كان. (١٠) أي: زيادتهما. (١١) أي: كونه صفة في الأصل. (١٢) مبتدأ. (١٣) أي: كما يجب حذفه إذا قطع النعت بالرفع. (١٤) أي: تقدير هذا الكلام. (١٥) أي: المبصر. (١٦) صفة المستهل. (١٧) صفة بعد صفة. (١٨) إنما أتى بالقسم ليتوهم نصب الهلال عند الوقف. (١٩) متعلق بمقدر ليعلم الحذف. (٢٠) مقول المستهل. (٢١) أي: الهلال وليس المقصود نفس الهلال. (٢٢) متعلق بتعين. (٢٣) أي: إلى ما عينه بالإشارة وحكم عليه بالهلالية.

وراجل في طريقه ومشيه وفيه ما فيه، وقوله: ما سبق؛ أي: من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ﴾ الخ، ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم﴾ قياسه أن ما غنمتم بالانفصال والآية في سورة الأنفال، والمفهوم من الامتحان: أن دخول الفاء في خبر كأن أيضاً اختلافي، والصحيح: الجواز، ولم يذكروا على هذا الجواز دليلاً نقلياً، فلعله مجيئه للتحقيق في بعض الأوقات مثل: إن، كما في قوله:

كَأَنَّ الأَرضَ لَيسَ بِهَا هِشَامُ

أي: لأن الأرض. (قوله: وقول الشاعر: فوالله ما الخ) من البحر الطويل من ضربه الثالث المحذوف، ولم يسم قائله في الشواهد، وقال بعضهم: إنه وجد قبل هذا البيت قوله:

وأمّا الوِدَادُ فِي القُلُوبِ فَرَاسِخٌ

وإنْ كَانَ مَا بَيْنَ الجُسُومِ فَرَاسِخُ

ولكن لي في هذا تردداً فلا تغفل، قوله: فوالله، الواو: للقسم، وما فارقتكم: جواب القسم؛ إذ قد يؤتى في جوابه بما النافية كقوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ في جواب: والضحى، وقالياً: حال من فاعل فارقت؛ أي: حال كونه مبغضاً لكم، فهو من القلى بمعنى البغض والعداوة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا قَلَى﴾، ومن القالين وبابه ضرب ولكن بالتشديد وما يقضي اسمه، وقوله: فسوف، يكون خبره بالفاء؛ أي: يوجد، والشاهد: أن كلمة لكن لم تمنع دخول الفاء في خبر المبتدأ الذي كان موصولاً بجملة فعلية وهو ظاهر. (قوله: لقيام قرينة) أي: وقت حصول قرينة دالة على أن المحذوف ما هو، فالحذف منوي لا منسي؛ لأنه ركن من الكلام، وقوله: وقد يجب حذفه؛ أي: مع القرينة، وقال بعضهم: لا يجب حذفه أصلاً؛ لأنه ركن أصيل في الكلام؛ ونحو: الحمد لله أهل الحمد، ونظائره محمول على حذف الخبر وهو كلام واهٍ، فإن حذف الفاعل وأضرابه مسلّم الثبوت (نعمه)، وقوله: إذا قطع النعت بالرفع؛ أي: بجعل إعرابه مخالفاً لإعراب المنعوت.

جَوَازاً كَقَوْلِ المُسْتَهِلِّ: الهِلالُ وَاللهِ،

مذكورة في علم البلاغة. (قوله: وقد يجب حذفه) قيل: لا يجب حذفه أصلاً؛ لأنه ركن أصيل في الكلام، ونحو: الحمد لله أهل الحمد محمول على حذف الخبر؛ أي: أهل الحمد هو، والقول بأن المخصوص بالمدح أو الذم خبر مما لا يعتد به. (قوله: ليعلم الخ) حاصل الكلام أنه صفة لما قبله في المعنى لكنه قطع عنه وجعل إعرابه مخالفاً لإعراب ما قبله؛ لأن في الافتنان وتغيير المألوف زيادة تنبيه وإيقاظ للسامع للإصغاء إليه؛ وذلك إنما يكون لشدة الاهتمام به، وشدة الاهتمام بمدح أو ذم أو ترحم يعتني به زيادة اعتناء، فكأنه أراد أنه امتاز من بين الصفات بالمدح أو الذم أو الترحم، ولو ذكر المبتدأ لم يبق في صورة الوصف، فلم يتبين أنه في الأصل وصف ثم غير. (قوله: في مقول المستهل المبصر الخ) قيل: الاستهلال: ماه نو ديدن وبانك كردن، وكلاهما مستقيم. (قال: الهلال)، ماه نو تاسه شب، وبعده القمر. (قوله: لأن مقصود المستهل تعيين شيء الخ) لا تعيين الهلال بالإشارة.

(قوله: لأنه ركن) بخلاف الفضلة فإنه قد يجب حذفها. (قوله: أصيل) أي: مقصود لذاته بخلاف الخبر فإنه مقصود لأجل المبتدأ فلذا قد يجب حذفه فرقاً بين الأصلي والدخيل في الركنية. (قوله: مما لا يعتد به) في الرضي دخول نواسخ المبتدأ والخبر على المخصوص بالمدح المقدم؛ نحو: كنت نعم الرجل يدل على فساد كونه خبر المبتدأ. (قوله: لأن في الافتنان) في القاموس: افتن أخذ في فنون من القول، والفن الضرب من الشيء والتزيين وتغيير المألوف؛ أي: الإعراب المألوف. (قوله: زيادة تنبيه) لتوجه الخواطر إلى الحوادث. (قوله: وإيقاظ للسامع للإصغاء إليه) متعلق بالإيقاظ على تضمين معنى الحث والتحريض، ويجوز أن يكون على حذف المضاف؛ أي: لصاحب الإصغاء. (قوله: وذلك) أي: زيادة التنبيه. (قوله: يعتني به زيادة اعتناء) إنما قيد بذلك؛ لأن أصل المدح والذم والترحم حاصل على تقدير أجرائه على موصوفه. (قوله: فكأنه أراد) أي: القاطع للوصف أنه؛ أي: الوصف امتاز من بين صفات الممدوح. (قوله: فلم

ويروه[1] كما يراه[2]. وإنما أتى[3] بالقسم جرياً[4] على عادة المستهلين[5] غالباً ولئلا يتوهم نَصب (الهِلاَلَ) عند الوقف. «وَ» قد يحذف «الخَبَرُ[6] جَوَازاً» أي: حذفاً جائزاً، لقيام قرينة من[7] غير إقامة شيء مقامه «مِثْلُ:» الخبر المحذوف جوازاً في قولك: «خَرجْتُ فَإِذَا[8] السَّبُعُ[9]» فإنَّ: تقديره[10] على المذهب الصحيح كما نص[11] عليه[12] (صاحب اللباب): خرجت[13] فإذا السَّبُع[14] واقفٌ[15]، على أن[16] يكون (إذا) ظرف[17] زمان[18] للخبر المحذوف غير[19] سادة[20] مسده أي: ففي[21] خروجي السَّبُع واقف. «وَ»[22] قد يحذف الخبر لقيام قرينة «وُجُوباً» أي[23]: حذفاً واجباً «فِيمَا التُزِمَ» أي: في التركيب الذي التُزِمَ[24] «فِي مَوْضِعِهِ» أي: في موضع الخبر «غَيْرُهُ»[25] أي: غير الخبر، وذلك[26] في[27] أربعة أبواب على ما ذكره المصنف. أولها[28]: المبتدأ[29] الذي[30] بعد[31] (لولا) «مِثْلُ: لَوْلاَ زَيْدٌ[32] لَكَانَ[33] كَذَا» أي: لولا زيدٌ موجودٌ، لأن[34] (لَوْلاَ)[35] لامتناع الشيء[36] لوجود غيره[37]، فيدل على الوجود[38]. وقد التُزِمَ في موضع الخبر جواب

---

(١) الهلال. (٢) أي: المستهل. (٣) مصنف. (٤) علة أتى. (٥) في الأكثر. (٦) ولم يذكر القرينة استغناء بذكرها في حذف المبتدأ. (٧) متعلق جائزاً. (٨) بغير تنوين. (٩) السبع واحد السباع. (١٠) أي: القول. (١١) أي: صرح. (١٢) أي: على تقديره وعلى صحته. (١٣) خبر إن. (١٤) مبتدأ. (١٥) خبره. بالباب. (١٦) تقدير. (١٧) خبر يكون. (١٨) يخالف ما يأت منه في بحث الظروف ظاهراً. (١٩) صفة ظرف. (٢٠) قائم. (٢١) وقت صحيح. (٢٢) عطف على جوازاً. (٢٣) تقدم إعرابه آنفاً تأمل. مثل. (٢٤) أي: أقيم. (٢٥) ناثب فاعل التزم. (٢٦) أي: وجوب حذف الخبر. (٢٧) كائن. (٢٨) مبتدأ. (٢٩) خبره. (٣٠) صفة المبتدأ. (٣١) كلمة. (٣٢) فزيد مبتدأ وخبره محذوف. (٣٣) جواب لولا. (٣٤) علة مقدر إنما وجب حذفه. (٣٥) موضوع. (٣٦) أي: جواب لولا. (٣٧) مثل لوجود زيد. (٣٨) وهو الخبر.

وَالخَبَرُ[1] جَوَازاً[2] مِثْلُ: خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبُعُ ،وَوُجُوباً[3] فِيمَا الْتُزِمَ فِي مَوْضِعِهِ غَيْرُهُ مِثْلُ: لَوْلاَ زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا[4]،

(١) أي: وقد يحذف الخبر.
(٢) أي: حذف جائز القيام قرينة من غير إقامة شيء مقامه.
(٣) أي: وقد يحذف الخبر لقيام قرينة.
(٤) أي: لولا زيد موجود لأن لولا موجود لامتناع الشيء لوجود غيره.

(قوله: ولئلا يتوهم نصب الهلال) برأيت أو أرى؛ وذلك لأن الأصل في المفردات الوقف. (قال: خرجت فإذا السبع) الفاء للعطف حملاً على المعنى؛ أي: خرجت ففاجأت كذا، وقيل: جواب الشرط، ولعله أراد أنها للزوم ما بعدها لما قبلها؛ أي: مفاجأة السبع لازمة لخروجي، وقيل: زائدة وفيه أنه لا يجوز حذفها. (قوله: على المذهب الصحيح) إنما قال ذلك؛ لأن فيه خلافاً، قيل: إن إذا ظرف مكان خبر عن السبع، وفيه أنه لا يطرد في مثل فإذا السبع بالباب، وجعله بدلاً تعسف، وقيل: ظرف زمان يتبين الخ) فلا يطلب نكتة التغيير، ويمكن أن يقال: إن في المقطع دلالة على أنه جعل التابع مطلوب الثبوت في نفسه غير تابع للحكم السابق فيدل على زيادة اعتناء المتكلم فيفيد زيادة المدح والذم والترحم من أجرائه على الموصوف بخلاف ما إذا ذكر الموصوف، فإنه يفهم حينئذ كونه تابعاً مقطوعاً عن التابعية. (قوله: وكلاهما مستقيم) كلا المعنيين مستقيم فجمع الشارح رحمه الله بين المعنيين إشارة إلى بيان المعنى اللغوي، وإن كل واحد منهما تصح إرادته لا بيان المراد حتى يلزم استعمال المشترك في المعنيين.

(قوله: لا تعيين الخ) قد عرفت فيما سبق أن المبتدأ والخبر إذا كان معرفتين فأيهما كان مطلوب الثبوت

(قوله: وإنما وجب حذفه ليعلم الخ) حاصله: أنه أهل الحمد مثلاً كان مجروراً صفة لما قبله فغيرّ إعرابه قصداً للمبالغة في المدح؛ وذلك لأن في تغيير المألوف المعروف زيادة إيقاظ للسامع للإصغاء إليه؛ ولأن الكلام الذي به المدح صار حينئذ جملتين بعدما كان جملة واحدة، وكلما ازداد الكلام في المقام ازداد المدح، ولو ذكر هذا المبتدأ؛ لتوهم أن الكلام جملتين في الحال والأصل، وقس عليه غيره كالقطع للذم والترحم وغيرهما (نعمه)، وقوله: عند من قال: وهو بعض الكوفيين، وقوله: أن تقديره هو زيد؛ أي: فحذف للعلم به وسدّ غيره مسده لذكره في السؤال المقدر، كأنه لما قال: نعم الرجل، قيل له: من هو، فقال: زيد، وسيأتي الكلام فيه. (قوله: المبصر للهلال) صفة كاشفة لقوله: المستهل؛ لأن معناه الطالب لرؤية الهلال، والإبصار: الرؤية، ومن هذا القبيل: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ﴾؛ أي: فعمله لنفسه، وقوله: بالقرينة الحالية، وهي حالة كون القائل مبصراً للهلال. (قوله: لأن مقصود المستهل تعيين الخ) يعني: أن مقصوده تعيين ذلك الشيء المرئي بالإشارة والحكم عليه بأنه هلال لينظره الناظرون، وليس المقصود أن الهلال المعروف هو هذا، وتحقيق ذلك على ما ذكره أرباب العربية من أن المعلوم المعروف عند المخاطب هو الذي يقع مبتدأ، والمجهول عنده يقع خبراً، مثلاً إذا عرف مخاطبك زيداً باسمه، ولم يعرف أنه أخوه أم لا تقول له: زيد أخوك، وبالعكس تقول: أخوك زيد، فإذا تحقق هذا فنقول في مثال المتن: إن المعروف عند المخاطب إنما هو شيء مشار إليه بلفظ هذا، غير معروف بأنه هلال، فنقول له: الذي هو معلوم لك بالإشارة الهلال لا غير.

(قوله: ليتوجه إليه الناظرون) علة للتعيين والحكم؛ أي: تعيين ذلك المرئي والحكم عليه بالهلالية؛ ليتوجه إليه الناظرون؛ لأنهم لا يعرفون أنه هلال إلا بالنظر، وأما لو قال: الهلال هذا، فكأنه قال: الهلال المعروف لكم هو هذا المشار إليه، فلا يلتفت إليه السامعون؛ لأنه معروف عندهم (نعمه)، وقوله: على عادة المستهلين؛ أي: فالكلام إنكاري فأعرفه. (قوله: ولئلا يتوهم نصب الهلال) أي: بتقدير مثل رأيت، قال الجزائري: أي لئلا يتوهم أن آخر الهلال ساكن لأجل الوقف، وحينئذ لا يتعين أن يكون مرفوعاً، بل يحتمل أن يكون منصوباً على تقدير أبْصِر مثلاً، وقوله: لقيام قرينة؛ إذ لا يحذف نسياً فلا بد منها، ولم يذكره اكتفاء بما سبق. (قوله: على المذهب الصحيح) قيد به؛ لأن فيه مذاهب أخر غير صحيحة مشتملة على تعسّفات مع عدم الاطراد في مثل: فإذا السبع بالباب؛ أي: واقف به أو حاضر أو نحوه من الأفعال العامة، فإن المصادفة فجأة تدل على الوقوف والحضور، وأما إذا كان الخبر خاصاً فلا يحذف لعدم دلالتها[1] عليه مثل قوله: ﴿فَإِذَا هُم قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ كذا قيل. (قوله: على أن يكون إذا الخ) أي: هذا التقدير مبني على أن يكون إذا بمعنى الوقت، وقال بعضهم: اتفق الشراح على تقدير الخبر عاماً مستدلين بأن إذا المفاجئة ظرف، وهو يدل على الفعل العام كالوجود والحصول ومنعوا تقدير الخبر الخاص كقائم وواقف؛ لأنه لا يجوز إلا بالقرينة، ولا قرينة ههنا؛ إذ الظرف لا دلالة له على فعل خاص، وظني أن ما قدره الشارح في محله، والقرينة على تقديره لفظ خرجت، فإن مفاجأة السبع وقت الخروج يناسبه الخبر الخاص (نعمه). (قوله: غير ساد مسده)؛ إذ لو سدّ مسدّه لكان الحذف واجباً لا جائزاً، فإن الحذف الواجب ما كان معه قرينة مع سدّ شيء مسده، وقوله: أي في التركيب، الأولى في تركيب[2]، فعلى هذا تكون كلمة ما: موصولة، أو موصوفة، والظرفية من قبيل ظرفية الكل، ولك أن تجعلها مصدرية؛ أي: في وقت التزام غيره موضعه، فعليه فلا حاجة إلى تقدير العائد بخلاف الوجه الأول؛ إذ التقدير حينئذ في تركيب التزم في موضع الخبر منه؛ أي: من ذلك التركيب غيره فكلام المتن من قبيل: البر الكر بستين، وقوله: وذلك في أربعة أبواب؛ أي: الحذف المذكور في أربعة أنواع من التركيب. (قوله: أولها المبتدأ) أي: أول الأبواب باب المبتدأ الذي وقع بعد لولا الامتناعية، فإن خبره يجب حذفه لسدّ شيء مسدّه، وفي شرح الألفية: أن الحذف بعد لولا واجب إلا قليلاً، فاحترز عما ورد ذكره فيه شذوذاً كقوله:

لولا يابوكَ ولولا قَبْلَه عمر
ألقتْ إليكَ مَعَدٌّ بالمَقاليدِ

فافهم، وقوله: وهذا إذا كان الخ، وجوب الحذف في باب

(١) أي: إذا. (٢) كما وقع هكذا في بعض النسخ.

خبر عما بعده بتقدير مضاف؛ أي: في وقت خروجي حصول السبع، وإنما قدر المضاف؛ لأن الزمان لا يقع خبراً عن الجثة، وقيل: ظرف زمان مضاف إلى ما بعده وعامله محذوف؛ أي: ففاجأت وقت وجود السبع، وفيه أنه يلزم إخراج إذا عن الظرفية؛ لأنه مفعول به لفاجأت اللهم إلا أن يقال: إن فاجأت ينزل منزلة اللازم، ولو قيل: إن الظرف غير مضاف إلى الجملة كما في الوجوه الآخر، والعامل فاجأت لم يلزم إخراج إذا عن الظرفية؛ لجواز أن يقال: معناه ففاجأت وجود السبع زمان الخروج. (قال، فيما التزم) يقال: ألزمته الشيء فالتزمه؛ أي: قبل ملازمته. (قوله: أي، في التركيب) الأظهر بحسب اللفظ أن يقال: أي: في خبر وإلا لزم خلو الجملة عن العائد بحسب الظاهر؛ لأن ضمير في موضعه وغيره راجع إلى الخبر، وإنما قلنا: بحسب الظاهر؛ لأن الذهن ينساق من الخبر إلى كونه واقعاً في التركيب فيغني غناء الضمير. (قوله: وذلك في أربعة أبواب) لا يقال: هناك قسم آخر وهو ما إذا كان الخبر ظرفاً فإن متعلقه خبر وهو واجب الحذف؛ لأنا نقول: الخبر بحسب الظاهر، بل بحسب الحقيقة ليس إلا الظرف، والتقدير ليس إلا لرعاية أمر لفظي فليس هو

يجعل خبراً وههنا المطلوب إثبات الهلالية لشيء وتعيين شيء بالهلالية لا تعيين الهلال بالإشارة وإثبات كونه مشاراً إليه. (قوله: وذلك) أي: الوقف عند ذكر القسم ثابت؛ لأن الأصل في المفردات؛ أي: الكلمات التي لا تركب مع ما بعدها الوقف. (قوله: الفاء للعطف) في الرضي وهو قريب. (قوله: حملاً على المعنى) فإن في إذا معنى المفاجأة. (قوله: ولعله أراد الخ) أي: وإلا فلا شرط ههنا فلا جواب. (قوله: وفيه أنه لا يجوز حذفها) قال السيد قدس سره: جواز الحذف ليس من لوازم الزوائد صرح به ابن هشام في مغني اللبيب. (قوله: خبر عن السبع) أي: فبالمكان السبع، ولا يجوز على هذا القول أن يكون إذا مضافاً إلى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر؛ إذ لا يضاف من ظروف المكان إلى الجمل إلا حيث كذا وكذا في الرضي. (قوله: وفيه أنه لا يطرد الخ)؛ إذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب. (قوله: وجعله بدلاً تعسف) أي: جعل بالباب بدلاً من إذا تعسف، أما معنى فلعدم انسياق الذهن إليه، وأما لفظاً؛ فلأنه يكون بدلاً بإعادة الجار ولا جار في المبدل منه لفظاً. (قوله: لأن الزمان الخ) قد مر تحقيقه بما لا مزيد عليه. (قوله: وفيه أنه يلزم الخ) وفيه تكلف؛ لأن إذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح. (قوله: إن فاجأت الخ) فالمعنى خرجت فحصل لي مفاجأة وقوف السبع في وقت خروجي. (قوله: ولو قيل الخ) أي: على تقدير جعله ظرف زمان. (قوله: كما في الوجوه الآخر) وهي الوجوه الثلاثة المذكورة واحد منها في الشرح واثنان منها في الحاشية. (قوله: أي قبل ملازمته) فالمعنى في ما التزم العرب؛ أي: قبل ملازمة ذكر غير الخبر في موضعه. (قوله: الأظهر الخ) إنما قال بحسب اللفظ؛ لأن ما ذكره الشارح رحمه الله أظهر من حيث المعنى؛ إذ المعنى هو؛ أي: الخبر المحذوف وجوباً في تركيب التزم غيره في موضعه على طبق ما صرح به في قوله: جوازاً في خرجت فإذا السبع، فتكون الظرفية ظرفية الكل لجزئه وهو أظهر وأشيع، بخلاف ما إذا فسر ما يخبر فإنه حينئذ يكون الجار والمجرور متعلقاً بيحذف وجوباً، فتكون ظرفية الموصوف للصفة، فاندفع ما قيل: لا معنى لظرفية الخبر لحذف الخبر.

(لَوْلاَ) فيجب[1] حذفه[2]، لقيام قرينة[3] والتزام قائم[4] مقامه[5]، هذا[6] إذا كان الخبر عامّاً وأمّا إذا[7] كان الخبر خاصّاً[8] فلا يجب كما[9] في قوله:

وَلَوْلاَ الشَّعْرُ بِالْعُلَمَاءِ[10] يُزْرِيْ لَكُنْتُ[11] الْيَوْمَ أَشْعَرَ[12] مِنْ لَبِيدِ[13]

(١) جواب شرط محذوف. (٢) أي: حذف الخبر. (٣) دالة على المحذوف وهي لولا. (٤) أي: جواب لولا. (٥) خبر. (٦) أي: وجوب حذف الخبر. (٧) أي: الخبر. (٨) كالقيام والجلوس والقعود والمحبوب والألوان مثلاً. (٩) مر. (١٠) متعلق يبرى. (١١) جواب لولا. (١٢) أي: أكثر. (١٣) اسم شاعر مشهور.

من باب حذف الخبر والتزام غيره مسده. (قوله: فلا يجب حذفه) لعدم دلالة لولا عليه، ولو دل بالقرينة الخارجة جاز الحذف بلا وجوب. (قوله: ولولا الشعر الخ) الازراء، خوارمندي نمودن.

(قوله: لأن الذهن ينساق الخ) فكأنه قيل في تركيب التزم في موضع الخبر الواقع فيه غير ذلك الخبر. (قوله: فيغني غناء الضمير) أي: ينفع كونه واقعاً في التركيب نفع الضمير وهو ربط الجملة الواقعة صفة بموصوفه يقال: ما يغني عنك هذا من باب الأفعال؛ أي: ما ينفعك والغناء بالفتح النفع كذا في الصحاح. (قوله: ليس إلا الظرف)؛ لأن المقصود ظرفية الدار لزيد لا ظرفيتها لحصوله. (قوله: والتقدير الخ) وهو أن الظرف والجار والمجرور لا بد له من متعلق من الفعل أو شبهه. (قوله: الأزراء خوارمندي نمودن) لا يظهر لإدخال الياء فائدة، والأظهر ما في التاج: وخوارداشتن ويعدى بالباء، وفي القاموس: أزرى بأخيه أدخل عليه عيباً.

المبتدأ الذي وقع بعد لولا إذا كان الخ. (قوله: وأما إذا كان خاصاً فلا يجب حذفه) أي: لعدم دلالة لولا على الخبر الخاص، فلو دلَّ على الخبر الخاص بالقرينة الخارجية جاز الحذف بلا وجوب نحو: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾؛ أي: أغويتمونا، وكقول الشاعر:

فَلَوْلا الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسالا

وأما إذا لم يُدَلَّ عليه بشيء من القرائن فيجب ذكره كقوله عليه السلام: «لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لنقضت الكعبة وجعلت لها بابين»؛ يعني: لبنيتها على قواعد إبراهيم عليه السلام، وهذا مذهب بعض النحاة القائلين بأن الخبر؛ إما أن يكون كوناً مطلقاً، أو كوناً مقيداً، فإن كان الأول وجب الحذف، وإن كان الثاني؛ فإما أن يدل عليه دليل أو لا، فإن كان الثاني وجب ذكره، وإن كان الأول جاز إثباته، وقال الشهاب السندوبي: هذا هو الحق، وأما مذهب الجمهور: فالخبر بعد لولا واجب الحذف مطلقاً بناء على أنه لا يكون إلا كوناً مطلقاً، فإذا ورد ما يخالف ذلك يؤولون بجعل الكون الخاص مبتدأ والخبر محذوف وجوباً، ومذهبهم مزيّف، والتفصيل في المغني والرضي وغيرهما. (قوله: كما في قوله: ولولا الشعر) هذا البيت من البحر الوافر من عوضه الأولى وضربه الأول وقبله:

وَلَوْلا خَشْيَةُ الرَّحْمَنِ عِنْدي
جَعَلْتُ النَّاسَ كُلَّهُمُ عَبِيدي

والمشهور أن قائل هذا الشعر هو الإمام الشافعي رحمه الله ثالث الأئمة المجتهدين الأربعة: وهو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن الشافعي ولد بمدينة غزة أو عسقلان أو يمن سنة مئة وخمسين، وحمل إلى مكة وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين، وأذن له مالك بالفتوى وهو ابن خمس عشرة ومناقبه كثيرة، قالوا: المراد من حديث: «لا تسبوا قريشاً فإن عالمها يملأ الأرض علماً» هو الشافعي، وقيل: ابن عباس، وهو - أي: الشافعي - مجدد المائة الثالثة، مات بمصر سنة ٢٠٤، وكان يختم القرآن في كل يوم مرةً رحمه الله تعالى، قوله: يزري من الإزراء؛ بمعنى: التهاون بالشيء والاحتقار له؛ يعني: خوارد أشتن، والمعنى: لو لم يكن الشعر يحقّر مرتبة العلماء ويدخل عليهم عيباً لكنت، أشعر: اسم تفضيل من الشعر؛ أي: أكثر وأشهر من جهة إنشاد الشعر ونظمه من

لبيد: وهو شاعر فصيح مشهور، أبو عقيل لبيد بن ربيعة شاعر بني جعفر، وكان يقول: الشعر وهو صغير حتى روي أن بني جعفر بن كلاب وفدوا على نعمان بن المنذر مع جماعة فيهم لبيد ودخلوا على النعمان لطلب عطائه، وكان ربيع بن زياد العبسي يجالسه وينادمه ويأكل معه من قصعة، وكان عدواً لهم فسعى بهم عند النعمان فرأوا منه جفوةً، وكان رئيسهم عامر بن مالك عم لبيد المزبور، وهو - أي: لبيد - إذ ذاك غلام فأخبروه، فقال: هل تقدرون أن تجمعوا بيني وبينه فأرجزه[1] بكلام لا يلتفت إليه النعمان بعده، فقالوا: نعم فكسوه حلة وغدوا به على النعمان، فلما دخلوا وجدوا الربيع يأكل معه من قصعة واحدة فقال لبيد:

يا واهِبَ الخَيرَ الجَزيلِ مِن سَعَه
نَحنُ بَنو أُمِّ البَنينَ الأربَعَه
سُيوفُ حَيٍّ وَجِفانٌ مُترَعَه
وَنَحنُ خَيرُ عامِرِ بنِ صَعصَعَه
إِلَيكَ جاوَزنا بِلاداً مُسبِعَه
نُخبِر عَن هَذا خَبيراً فَاِسمَعَه
مَهلاً أَبَيتَ اللَعنَ[2] لا تَأكُل مَعَه
إِنَّ اِستَهُ مِن بَرَصٍ مُلَمَّعَه
وَإِنَّهُ يُولِجُ فيها إِصبَعَه
يُولِجُها حَتّى يُوارِي أَشجَعَه
كَأَنَّما يَطلُبُ شَيئاً أَودَعَه

فالتفت النعمان إلى الربيع وقال إذ ذاك: أنت يا ربيع، فقال: لا والله لقد كذب ابن اللئيم، فقال نعمان: أفّ لهذا طعاماً لقد خبث علي، انصرف عني يا ربيع فلحق بأهله، ويروى أنه ترك مؤاكلته وقال: عُدْ إلى قومك ولك عندي ما تريد من الحوائج، فمضى الربيع إلى قبة فتجرد وأحضر من يشاهد بدنه وأنه ليس فيه سوء فاخبروا النعمان بذلك فقال جواباً:

قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقاً وإِنْ كَذِباً
فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إذا قِيلا

يريد به افتراء لبيد عليه، واعلم أن هذا صدر من لبيد وقت الصباوة والجاهلية، وإلا فهو قد كان أسلم وصار من جملة الصحابة، وكان شريفاً في الجاهلية والإسلام حتى قال في حقه النبي عليه السلام: «أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد:

ألا كُلُّ شَيءٍ ما خَلا اللهَ باطِلُ»

ثم إن هذا البيت المروي عن الشافعي يشعر بذم الشعر والشعراء وأن تأليفه والاشتغال به لا يليق بزمرة العلماء، لكن ذلك ليس على الإطلاق، بل محمول على ما فيه ذم أو هجاء وهتك لستر الناس واشتمال على الغيبة والافتراء، ومن المذموم القبيح الاقتباس المحرم كقوله:

وردفه يَنطِقُ مِن خَلفِه
لِمِثلِ ذا فَليَعمَلِ العامِلونَ

فإنه إساءة أدب وإخلال للإجلال وفي مثله ورد قوله تعالى: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴿٢٢٤﴾﴾، وقوله عليه السلام: «لأن يمتلئ بطن أحدكم قيحاً خير من أن يمتلئ شعراً»، وإلا فالإتيان بالشعر والنطق به مندوب مستحسن، وعن بعض السلف عنه عليه السلام: «إن الشعر بمنزلة الكلام فحسنه كحسن الكلام وقبحه كقبحه» كذا في الجامع الصغير، وقد كان بعض الصحابة شعراء كحسان بن ثابت وغيره، وورد: «إن من الشعر لحكمة»، وعن بعض الصحابة أنه قال: ردفت النبي عليه السلام يوماً فقال: «هل معك من شعر أمية بن الصلت»، قلت: نعم، فقال: «هيه»، فأنشدته، فقال: «هيه»؛ أي: زدني، فأنشدته إلى مئة بيت، وعن عمر رضي الله عنه أنه قال: عليكم بديوانكم لا تضلوا، قالوا: وما ديواننا، قال: شعر الجاهلية، فإن فيه تفسير كتابكم ومعاني كلامكم، وقال ابن عباس: الشعر ديوان العرب، فإذا خفي علينا حرف من القرآن المنزل بلغة العرب رجعنا إلى ديوانها، وكان الصحابة والتابعون كثيرو الاحتجاج على غريب القرآن ومشكله بالشعر، وبالجملة أشعار الجاهلية تجب معرفتها، وقد صح أنه عليه السلام كان يسمعه وأصحابه يتناشدون، وروي أن بعض العرب أنشد عنده عليه السلام شعراً من قول عنترة بن شداد العبسي صاحب المعلقة، فقال عليه السلام: «ما وصف لي أعرابي فأحببت أن أراه إلا عنترة»، ومن فوائد الشعر أنه يورث طلاقة اللسان، وشجاعة الجنان، وفي الحديث: «علموا صبيانكم الشعر؛ فإنه يطلق اللسان ويورث الشجاعة»، وفيه أيضاً لو كان

(١) يريد أني سأفتري على الربيع حتى يزجره النعمان من ساحة الحضور ومؤاكلته معه من الطعام وقوله: مسبعة؛ أي: ذات سباع، وقوله: ملمعة بمعنى متغيرة اللون، والأشجع أصول الأصابع، والمواراة التغطية. (٢) دعاء له.

وَلَـوْلاَ خَـشْـيَـةُ الـرَّحْـمَـنِ عِـنْـدِي جَـعَـلْـتُ الـنَّـاسَ كُـلَّـهُـمُ عَـبِـيْـدِي

هذا[1] على مذهب البصريين. وقال الكسائي: الاسم الذي بعدها[2] فاعل لفعل مقدر[3] أي: لَوْلاَ وُجِدَ زَيْدٌ[4]. وقال الفراء: (لولا) هي الرافعة للاسم[5] الذي بعدها. وثانيها[6]: كل مبتدأ كان[7] مصدراً[8] صورة[9] أو بتأويله منسوباً[10] إلى الفاعل[11] أو المفعول[12] أو كليهما، وبعده[13] حال،

(١) أي: المذكور وهو لولا زيد مبتدأ وخبره محذوف وجوباً. (٢) أي: بعد لولا. (٣) صفة لفعل. (٤) فاعل. (٥) لاختصاصها الأسماء وكسائر العوامل. (٦) أي: الثاني من الأبواب الأربعة. (٧) في الأصل. (٨) خبر كان. (٩) مثل ضربت. (١٠) صفة مصدر. (١١) بأن يضاف إليه وحده. (١٢) نحو: ضربي زيداً. (١٣) أي: بعد المنسوب إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما.

(قوله: هذا على مذهب البصريين) فإن لولا عندهم كلمة غير ملتئمة من كلمتين كما يتراءى، وإليه ذهب الكسائي؛ لأن لولا لو كانت مركبة من لو الامتناعية ولا النافية لم يجب حذف الفعل الواقع بعدها إلا إذا أتي بمفسره كما هو شأن الأفعال الواقعة بعد أدوات الشرط، ووجب تكرار لا؛ لأن لفظة لا لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم إلا مكرراً في الأغلب. **(وقال: الفراء لولا هي الرافعة)** لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل ولا يخفى قصوره. **(قوله: منسوباً إلى الفاعل الخ)** قال الرضي: بدل منسوباً مضافاً إلى الفاعل أو المفعول أو إلى الفاعل والمفعول؛ نحو: تضاربناً. **(قوله: وبعده حال)** مفردة كانت أو جملة اسمية كانت أو فعلية،

نزول الوحي بعد الأنبياء لنزل على الشعراء، ألا ترى أن المتنبي الشاعر كيف تنبىء بقوة شعره، وقد ورد: أن لله تعالى كنزاً تحت العرش مفاتيحه ألسنة الشعراء، حتى سئل عن واحد من الشافعية هل يجوز النكاح على تعليم الشعر، فقال: يجوز إذا كان مثل هذا القول (شعر):

يُـرِيـدُ الـمَـرءُ أَنْ يُـعْـطَـى مُـنَـاهُ
وَيَـأْبَـى الـلَّـهُ إِلاَّ مَـا أَرَادَا
يَـقُـولُ الـمَـرءُ فَـائِـدَتِـي وَمَـالِـي
وَتَـقْـوَى الـلَّـهِ أَفْـضَـلُ مَـا اسْـتَـفَـادَا

وعدّ الحكماء الشعر من قبيل خارق العادة (بيت فارسي):

جـون كـرامـات بـلـنـد أولـيـاء
أولاً شـعـر سـت وآخـر كـيـمـيـاء

وقيل: إن شيخاً صادف الخضر عليه السلام، وسأل منه هدية فقال الخضر: إذا سافر أحدكم فليقرأ هذا البيت يعود إلى وطنه سالماً:

وحـيـثُ أَنَـيْـتُـم سَـاعَـدَتْـكُـم سَـلامَـةٌ
وَيَـرْعَـاكُـمُ الـرَّحْـمَـنُ مِـنْ كـلِّ جَـانِـبِ

هذا إنجاز ما وعدناه في بحث التنازع فاغتنمه. **(قوله: هذا مذهب البصريين)** أي: كون ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر وجوباً مبني على مذهب البصرية القائلين أن لولا غير مركبة من كلمتين. **(قوله: وثانيها كل مبتدأ)** الكلام في مبتدأ محذوف الخبر، وبيان قاعدة الوجوب فالمراد كل مبتدأ محذوف الخبر هو مصدر الخ، فلا ينتقض الضابطة ببعض الأمثلة، وقوله: كان مصدراً صورة؛ أي: صريحاً لا تأويلاً بقرينة المقابلة، فليس المراد بالصورة ما يقابل الحقيقة. **(قوله: منسوباً إلى الفاعل أو المفعول)** كلمة أو: لمنع الخلو؛ أي: متعلقاً إلى أحدهما أو كليهما سواء كان مضافاً أو لا، ولم يقل مضافاً كما قاله الرضي؛ لأنه لا يمكن الإضافة في مثل: تضاربنا، إلى الفاعل والمفعول معاً، بل إلى الفاعل فقط؛ لأن التضارب لازم وفيه: أن التقريب ليس بتام، على أن المضاف في كلام الرضي يجوز أن يحمل على المعنى اللغوي فيرجع إلى ما قاله الشارح. **(قوله: وبعده حال الخ)** أي: من أحدهما أو من كليهما كما أشار إليه في الأمثلة مفردة كانت أو جملة اسمية؛

(قوله: كما يتراءى) أي: التئاماً مثل التئام يتراءى ويظهر في بادئ الرأي في الرضي أن الظاهر منها أنها لو التي تفيد امتناع الأول لامتناع الثاني دخلت على لا ومعناها مع لا باقي على ما كان كما يبقى مع غير لا من حروف النفي في مثل قولك: لو لم تشتمني لشتمتك. **(قوله: وإليه ذهب الكسائي)** أي: إلى كونها مركبة من لو الشرطية ولا النافية ولذا أوجب تقدير لفعل بعدها. **(قوله: هي الرافعة)** في شرح التسهيل للفاضل المصري قال الفراء: لما استغنى الاسم بلولا ارتفع بها كما يرفع الفاعل بالفعل، وبهذا ظهر ركاكة ما قيل: لا يخفى أنه لا بد من القول بحذف المسند في الكلام، فحينئذ إن كان خبراً يلزم كون المسند إليه معمولاً لعامل لفظي دون الخبر. **(قوله: ولا يخفى قصوره)** في شرح التسهيل يبطل قول: الفراء أن لولا لو كانت عاملة لكان الجر أولى بها من الرفع؛ لأن القاعدة إن كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه يعمل الجر. **(قوله: قال الشيخ الرضي الخ)** وما ذكره الشارح رحمه الله موافق لما في تسهيل ابن مالك حيث قال: وقيل حال إن كان المبتدأ أو معموله مصدراً عاملاً في مفسر صاحبها أو مؤوّلاً بذلك؛ فإنه اعتبر مجرد كون المصدر عاملاً، وما قاله الرضي: موافق لما في شرحه حيث قال: والمحفوظ أن يكون المبتدأ مصدراً أو مؤوّلاً بمصدر أو أفعل تفضيل مضافاً إلى مصدر أو مؤول بمصدر، اعلم أن الاختلاف بين الاعتبارين فقط ليس إلا باعتبار أن ضربي زيداً قائماً داخل فيما نسب إلى كليهما عند الشارح، وفيما أضيف إلى أحدهما عند الرضي. وما قيل: إن ما ذكره الشارح رحمه الله يدخل فيه ضرب زيد عمراً قائماً ليس بشيء؛ لأن المصدر المذكور لا بد أن يكون مضافاً

أو كان اسم التفضيل[1] مضافاً إلى ذلك المصدر وذلك[2] مثل ذهابي[3] راجلاً، وضَرْبُ زَيْدٍ قَائِماً، إذا كان (زَيْدٌ) مفعولاً[4] به «وَ» مِثْلُ: «ضَرْبِي[5] زَيْداً قَائِماً» أو قَائِمَيْنِ، وأنْ ضَرَبْتُ زَيْداً قَائِماً، وأَكْثَرُ[6] شُرْبِيَ السَّوِيْقَ مَلْتُوتاً[7]، وأَخْطَبُ مَا[8] يَكُونُ الأَمِيْرُ قَائِماً. فذهب البصريون إلى أن تقديره[9]: ضَرْبِيَ[10] زَيْداً حَاصِلٌ[11] إِذَا كَانَ[12] قَائِماً، فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف[13]، نحو: زَيْدٌ[14] عِنْدَكَ، فبقي (إِذَا كَانَ[15])، قائماً ثم حذف (إِذَا) مع شرطه[16] العامل[17] في الحال[18]، وأُقيم الحال مقام[19] الظرف، لأن[20] في الحال معنى

(١) تفضيل. نسخة. (٢) أي: المنسوب إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما. (٣) مصدر مضاف إلى فاعله. (٤) قيد به لئلا يتكرر مثل المضاف إلى الفاعل. (٥) مبتدأ مضاف إلى الفاعل والمفعول. (٦) مثال أفضل التفضيل المضاف إلى المصدر المذكور صورة. (٧) أي: مخلوطاً بالماء. (٨) مصدرية. (٩) أي: تقدير مثل: ضربي زيداً قائماً. (١٠) مبتدأ. (١١) خبره المحذوف. (١٢) أي: جد. (١٣) العامة نحو: الحاصل والكائن والوجود. (١٤) أي: حاصل عندك. (١٥) أي: لفظة. (١٦) أي: مع جملته. (١٧) وهو كان. (١٨) وهو قائم. (١٩) بضم الميم. (٢٠) علة أقيم.

نحو قوله عليه السلام: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»، أو فعلية؛ نحو: سمع أذني زيداً يقول ذلك؛ أي: سمع أذني كلام زيد حاصل إذا كان يقول ذلك. (قوله: أو كان اسم تفضيل) عطف على قوله: كان مصدراً؛ أي: أو كان المبتدأ اسم تفضيل حال كونه مضافاً إلى المصدر الصريح أو المأول المنسوب إلى أحدهما أو كليهما؛ لأن لاسم التفضيل حكم ما أضيف إليه، ثم شرع في بيان الأمثلة على طريق اللف والنشر المرتب بقوله: وذلك مثل الخ، وإرجاع كل مثال إلى ممثّله محول إلى فطانة الطالب، وقوله: إذا كان مفعولاً به؛ أي: لا فاعلاً، وإلا يلزم التكرار في المثال. (قال المصنف: ومثل: ضربي زيداً قائماً) مثال للمصدر الصريح المنسوب إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما، وبعده حال من أحدهما أو كليهما، فلذا قال: أو قائمين فالمصدر منسوب إلى صاحب الحال (نعمه). وتوضيحه ما قاله ابن عقيل: إن من مواضع حذف الخبر وجوباً ما كان المبتدأ فيه مصدراً وبعده حال سدّ مسدّ الخبر، وهي - أي: الحال - لا تصلح[1] بالنظر إلى ذاتها أو إلى قصد المتكلم أن تكون خبراً؛ نحو: ضربي العبد مسيئاً، فضربي: مبتدأ، والعبد: معمول له، ومسيئاً: حال سدّ مسدّ الخبر، والخبر محذوف وجوباً، والتقدير: ضربي العبد إذا كان مسيئاً، فمسيئاً: حال من الضمير المستتر في كان المفسر بالعبد، وإذا كان،: ظرف نائب عن الخبر كما ستعرفه، وقوله: ملتوتاً؛ أي: مخلوطاً بالماء من لتّ السويق لتاً إذا بلّه، والسويق بالفارسية: بست (لارى)، وهذا مثال لاسم تفضيل مضاف إلى مصدر صريح منسوب إلى فاعل ومفعول، وبعده حال من المفعول، ومنه قولهم: أتمّ تبييني الحقّ منوطاً بالحكم. (قوله: وأخطب ما يكون الأمير قائماً) كلمة ما: مصدرية، فاسم التفضيل مضاف إلى المصدر المأول؛ أي: أخطب أكوان الأمير حاصل إذا كان قائماً،

(١) احتراز عن نحو: ما حكى الأخفش من قوله: زيد قائماً؛ أي: زيد ثبت قائماً، وهذه الحال تصلح خبراً فلا يكون الحذف واجباً، وفيه أن المبتدأ ليس بمصدر فلا تدخل في الضابطة فافهم.

وَمِثْلُ: ضَرْبِي[1] زَيْداً قَائِماً،

(١) تقدير العبارة ضرب زيد حاصل إذا كان قائماً.

والاسمية يجب معها الواو على الأصح. (قوله: وأكثر شربي السويق ملتوتاً) السويق: بست، قال قدس سره في الحاشية: لت السويق لتابله، صحاح. (قوله: وأخطب ما يكون الأمير قائماً) أي: أخطب كون الأمير قائماً لا أخطب أوقات كونه، وإن كان الشائع تقدير الزمان مع ما المصدرية لما قالوا: من أن هذا المبتدأ يجب أن يكون مصدراً أو عبارة عنه نعم لو رفع قائم على الخبرية جاز هذا التقدير أيضاً كما صرح به الشيخ الرضي حيث قال: يجوز رفع الحال السادة مسد الخبر عن أفعل المضاف إلى ما المصدرية الموصولة بكان أو يكون لا عن المصدر الصريح، فلا

لأحدهما ليصح وقوعه مبتدأ. (قوله: نحو: تضاربنا) فإن باب التفاعل لكونه بين اثنين كل منهما فاعل من وجه مفعول من وجه يكون إضافة التضارب إلى ضمير المتكلم مع الغير إضافة إلى الفاعل والمفعول معاً، ولا يخفى أن تضارب لازم لما تقرر أن تفاعل إذا بني من متعد إلى مفعول لم يتعد فهو مضاف إلى معموله الذي هو فاعل في الحقيقة فالظاهر ما ذكره الشارح رحمه الله. (قوله: اسمية كانت) نحو قوله ﷺ: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد». (قوله: أو فعلية) نحو: علمي بزيد كان ذا مال، ويقال: سمع أذني زيداً يقول ذلك؛ أي: سمع أذني كلام زيد حاصل إذا كان يقول كذا، وفيه خلاف الفراء. (قوله: على الأصح)؛ إذ الحال فضلة وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية؛ إذ كل واقع غير موقعه ينكر وجوّز الكسائي تجردها عن الواو لوقوعها موقع الخبر فتقول: ضربي زيداً أبوه قائم كما في كلمته فوه إلي فيّ. (قوله: لت السويق) من حدّ نصر وكذا بل. (قوله: صحاح) في آخر الحاشية اسم كتاب في اللغة نقل الشارح قدس سره معنى اللت منه. (قوله: لما قالوا الخ)؛ ولأن إذا كان منصوب المحل على الظرفية للخبر المحذوف فلو قدر الزمان يكون أخطب بعضاً منه فيلزم كون الزمان محلاً للزمان. (قوله: أو عبارة عنه) أي: يكون بمعنى المصدر وهو أفعل التفضيل مضافاً إلى المصدر: لأنه بعض ما يضاف إليه

تقول: ضربي زيداً قائم؛ وذلك لأن نسبة الأخطب إلى الكون مجاز في أول الكلام، والمجاز يؤنس بالمجاز، ويجوز أن يقدر زمان مضاف إلى ما لشيوع تقدير الزمان معها وشيوع الإسناد إلى الظرف مجازاً؛ نحو: نهاره صائم، ويؤيده أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة. (قوله: فذهب البصريون إلى أن تقديره ضربي زيداً حاصل إذا كان قائماً)؛ لأن الإخبار عن ضرب زيد بكونه مقيداً بقيامه لا يكون إلا عند حصول الضرب ووجود زيد، وإنما لم يكتف بتقدير حاصل من غير تقدير كان؛ لأن قائماً يكون حينئذ حالاً عن معمول المصدر فإن كان عامله المصدر كان بعينه مذهب الكوفيين ويجيء بطلانه، وإن كان عامله حاصلاً لزم اختلاف عامل الحال وعامل صاحبها وهم قد التزموا الاتحاد، وإذا قدر كان لم يلزم شيء من ذلك؛ لأن قائماً حال من ضميره الراجع إلى زيد ومن تتمة الخبر، وقد نوقش في لزوم الاتحاد فثبت على هذا وجه آخر. (قوله: ثم حذف إذا مع شرطه) سمي مدخولها شرطاً، وإن كانت إذا ظرفية لرائحة معنى الشرط، وإذا هذه للاستمرار كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا﴾.

جعل وجوده لا نفسه خطيباً مبالغة، فالكون بمعنى: الأكوان؛ لأن أفعل للزوم كونه بعض المضاف إليه لا يضاف إلا إلى المتعدد، فكأن كل كون منه خطيب، لكن كونه قائماً أخطب. (قوله: فذهب البصريون الخ) قال الهندي: وفي ضربي زيداً قائماً، مذاهب؛ أي: أربعة، فمذهب البصريين الخ، وقوله: إذا كان قائماً؛ أي: إذا ثبت زيد حال كونه قائماً. (قوله: فحذف حاصل الخ) والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل عندهم هي[1] الإخبار عن ضرب زيد بكونه مقيداً بالقيام؛ لأنه لا يمكن تقييده بقيد، إلا بعد حصوله، واللفظ السادّ مسدّ الخبر هو الحال، فقد حصل شرطاً وجوب الحذف، وقوله: مقام الظرف؛ أي: القائم مقام الخبر، فالمقام بضم الميم فتبصر.

(١) فالقرينة على (بقيد) المحذوف عقلية.

كذا في الرضي. (قوله: وفي شرح التسهيل) ناقلاً عن الإفصاح هذا الباب معتبر عند النحويين في كل مصدر وفيما أضيف إليه إضافة بعض للكل أو كل للجميع، والمعنى أن يكون المضاف مصدراً في المعنى؛ نحو: أكثر شربي وأقل شربي وأيسر شربي السويق ملتوتاً، وكل ركوبي الفرس عادياً. (قوله: لو رفع قائم الخ) فعلى هذا لا يكون هذا المثال مما نحن فيه لكونه مشروطاً بوقوع الحال بعد المصدر. (قوله: جاز هذا التقدير) أي: تقدير الزمان مع ما المصدرية أيضاً كما جاز عدم التقدير فقول الرضي: ويجوز رفع الحال إلى قوله: ويجوز أن يقدر زمان بيان لجواز عدم التقدير، وقوله: ويجوز تقدير الزمان إلى آخره بيان لجواز تقدير الزمان حال رفع قائم، وذلك منصوص في الرضي، فما قيل جوّز الرضي جعل المصدر في أخطب ما يكون الأمير قائماً حينياً؛ أي: أخطب أوقات كونه، فالمراد بأفعل المضاف إلى المصدر أعم من المضاف إليه بلا واسطة أو بواسطة ليس بشيء، كيف وقد نص الرضي بكون أفعل التفضيل المضاف إلى المصدر بمعنى المصدر كما مر. (قوله: فلا يقول: ضربي زيداً قائم) وكذا لا تقول: أكثر شربي السويق ملتوت؛ إذ لا مجاز في أول الكلام حتى يؤنس به في الآخر. (قوله: لأن نسبة الأخطب إلى الكون مجاز)؛ لأن المعنى أخطب أكوان الأمير حاصل إذا كان قائماً كان كل كون منه خطيب على جهة المجاز لكونه خطيباً حال تلبسه بتلك الأكوان. (قوله: والمجاز يؤنس بالمجاز) في شمس العلوم أنه نقيض أوحشه؛ أي: المجاز في إسناد قائم إلى أخطب الذي هو بعض الأكوان يؤنس بالمجاز الذي هو في أول الكلام وهو جعل الكون أخطب وإنما كان إسناد قائم إلى أخطب مجازاً؛ لأن الخطابة صفة الأعيان دون المعاني. (قوله: ويجوز أن يقدر زمان الخ) أي: على تقدير رفع قائم يجوز أن يقدر زمان مضاف؛ لأنه حينئذ ليس مما وجب فيه حذف الخبر فلا يشترط فيه كونه مصدراً؛ يعني: حينئذ يكون التقدير أخطب أوقات كون الأمير قائم فيكون أخطب بعض أوقات كون الأمير؛ لأن أفعل التفضيل يكون بعضاً مما أضيف إليه ويكون إسناد قائم إلى أخطب إسناد إلى الظرف مجازاً. (قوله: نحو: نهاره صائم) أي: جعل زمان كون الأمير أخطب وقائماً لكون الأمير خطيباً وقائماً فيه كما جعل النهار صائماً لكونه صائماً فيه، فقوله: لشيوع تقدير الزمان مع ما عطف عليه تعليل لتقدير الزمان ولما يلزمه من إسناد قائم إلى الزمان الذي هو أخطب. (قوله: ويؤيده) أي: يؤيد تقدير الزمان جعل الزمان الذي هو يوم الجمعة خبراً عن أخطب؛ فإنه صريح في كون أخطب عبارة عن الزمان. (قوله: لأن الإخبار عن ضرب زيد) للقرينة الدالة على الخبر المحذوف. (قوله: يكون حينئذ حالاً عن معمول المصدر) أي: عن ياء المتكلم أو عن زيد لا عن ضمير حاصل؛ لأنه عائد إلى ضربي وهو ليس بقائم. (قوله: فإن كان عامله) أي: عامل قائماً كان بعينه مذهب الكوفيين؛ لأنه حينئذ يكون قائماً قيد للمبتدأ والخبر الحصول مطلقاً لا فرق بينهما إلا باعتبار تقدير حاصل مقدماً على قائماً في هذا الوجه مؤخراً على مذهب الكوفيين. (قوله: لزم اختلاف عامل الخ)؛ لأن عامل ذي الحال هو المصدر. (قوله: لم يلزم شيء) من ذلك المذكور من تقييد المبتدأ واختلاف العامل. (قوله: حال من ضميره) أي: ضمير كان الراجع إلى زيد فيكون العامل فيهما كان. (قوله: ومن تتمة الخبر) فيكون الحال قيداً للخبر للمبتدأ. (قوله: وقد نوقش في لزوم الاتحاد) أي: اتحاد عاملهما ليس بلازم وإليه ذهب ابن مالك. (قوله: فثبت على هذا وجه آخر) أي: ثبت على تقدير عدم لزوم اتحاد عامل الحال وصاحبها لهذا الباب وجه آخر سوى الوجه الذي ذكره الشارح رحمه الله، وهو: أن يقدر الخبر المحذوف حاصل من غير تقدير إذا كان ويكون عاملاً في الحال مع كونه حالاً من فاعل ضربي أو مفعوله.

الظرفية، فالحال قائم مقام الظرف القائم[1] مقام الخبر[2] فيكون الحال قائماً مقام الخبر.
قال الرضي: «هَذَا[3] مَا قِيْلَ فِيْهِ[4]، وَفِيْهِ[5] تَكَلُّفَاتٌ كَثِيْرَةٌ» وهي حذف (إذا) مع الجملة المضاف[6] إليها، ولم يثبت[7] في غير هذا المكان، والعدول عن ظاهر[8] معنى (كان) الناقصة إلى[9] معنى[10] كان التامة.
والذي يظهر لي أن[11] تقديره بنحو: ضَرْبِيَ زَيْداً يُلاَبِسُهُ قَائِماً، إذا أردت: الحال عن المفعول[12]، وضَرْبِيَ[13] زَيْداً يُلاَبِسُنِي قَائِماً، إذا كان[14] عن الفاعل[15] أولى[16]، ثم[17] نقول[18]: حُذِفَ المفعول[19] الذي[20] هو ذو الحال، فبقي[21] (ضَرْبِيَ زَيْداً يُلاَبِسُ قَائِماً)، ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة[22] كما[23] تقول: الذي[24] ضَرَبْتُ قَائِمَاً زَيْدٌ أي: ضَرَبْتُهُ، ثم[25] حذف[26] (يُلاَبِسُ) الذي هو خبر المبتدأ، والعامل في الحال، وقام الحال[27] مقامه[28]، كما تقول: راشداً[29] مهديّاً[30]، أي: سر راشداً مهدياً فعلى هذا يكونون[31] مستريحين[32] من تلك التكلفات البعيدة[33]. وقال الكوفيون: تقديره[34]: ضَرْبِيَ زَيْداً[35] قَائِماً[36] حاصل، بجعل[37] (قَائِماً[38]) من متعلقات المبتدأ[39]، فيلزمهم[40] حذف الخبر من غيرّ سد شيء مَسَدَّهُ[41] وتقييد[42] المبتدأ المقصود[43] عمومه[44] بدليل الاستعمال. وذهب[45] الأخفش:

(١) صفة الظرف. (٢) وهو حاصل. (٣) بتحذير البصريين وهو ضربي زيداً حاصل إذا كان. (٤) أي: في حذف الخبر. (٥) أي: ما قيل فيه. (٦) صفة لإذا. (٧) كأنه في إذا. (٨) إضافة بيانية. (٩) متعلق بالعدول. (١٠) وهو قليل ونادر. (١١) بعد التأويل خبر الذي. (١٢) في المعنى. (١٣) عطف على وجرى الأول. (١٤) وفي هذا التقدير ليس تلك التكلفات. أي قال حالاً. (١٥) في المعنى. (١٦) من تقدير البصريين. (١٧) خبر إن. (١٨) قول رضي. (١٩) في المثالين. (٢٠) صفة المفعول. (٢١) بعد الحذف. (٢٢) والقرينة كون الفعل منيماً. (٢٣) عند حذفه. (٢٤) مبتدأ. (٢٥) بعد حذف ذي الحال. (٢٦) كالفعل الذي يلابس. (٢٧) بعد حذف أي الحال أو حامله. (٢٨) أي: الخبر. (٢٩) فيما كنت تعرفه. (٣٠) فيما كنت لا تعرفه. (٣١) أي: البصريون. (٣٢) أي: متخلصين. (٣٣) إلى هنا كلام الرضي. (٣٤) أي: المثال المذكور. (٣٥) والعامل المصدر. (٣٦) حال من ضربي. (٣٧) متعلق بقال. (٣٨) أي: الحال. (٣٩) لا من متعلقات الخبر. (٤٠) أي: الكوفيون. (٤١) لأن مقام الخبر عندهم؟ (٤٢) والمراد من التقييد قوله قائماً. (٤٣) صفة المبتدأ. (٤٤) نائب فاعل مقصود. (٤٥) عطف على وقال الكوفيون.

(قوله: فيكون الحال قائماً مقام الخبر) أي: فيوجد شرط وجوب الحذف، وهو إقامة الغير مقام الخبر، وقوله: هذا ما قيل؛ أي: هذا التقدير ما قاله البصريون في هذا التركيب. (قوله: وهي حذف الخ) هذه العبارة إلى قوله: والذي يظهر لي، ليس من أصل الشرح، بل مما كتبه في الهامش؛ لكنه أدرجه في الأصل بعض الناسخين كذا قيل، وقوله: وقيام الحال مقام الظرف؛ أي: ولا نظير له، وإن كان الحال مؤدياً معنى الظرف. (قوله: والذي يظهر لي الخ) من كلام الرضي؛ أي: والوجه الذي يظهر لي في تقدير هذا التركيب ذلك، فإنه أولى لعدم التكلف كما تعرف، وقوله: ثم نقول: وهذا أيضاً من كلام الرضي. (قوله: ثم حذف يلابس) عطف على قوله حذف المفعول، وقوله: ويجوز الخ، جملة معترضة بين المعطوفين، وتقول: استئناف، ونظير هذا القول قولهم: ويجوز الصلاة قاعداً الخ؛ أي: صلاة المصلي بحذف ذي الحال. (قوله: وقام الحال مقامه) أي: مقام العامل، وقيام الحال مقامه ليس كقيام الحال مقام الظرف في التكلف؛ لأنه أكثر وقوعاً بخلاف الأول، فإنه لم يرد في غير هذا المحل فلذا كان تكلفاً. (قوله: ويلزمهم حذف الخبر) أي: وجوباً من غير سدّ شيء مسدّه؛ لأن الحال حينئذ متقدم على الخبر المحذوف، فلا يصلح أن يقوم مقامه؛ إذ لا يجوز نيابة المتقدم عن المتأخر؛ أي: فلا يكون الحذف واجباً، بل جائز للقرينة الدالة عليه مع أنه داخل فيما وجب حذفه عندهم (نعمه).

(قوله: وفيه تكلفات كثيرة) قال قدس سره في الحاشية: من حذف إذا مع الجملة المضاف إليها ولم يثبت في غير هذا المكان، ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة إلى معنى التامة؛ لأن معنى قولهم: حاصل إذا كان قائماً ظاهر في معنى الناقصة، ومن قيام الحال مقام الظرف انتهى، إنما عدلوا عنه؛ لأن مثل هذا المنصوب لم يسمع مع كثرته إلا نكرة، ولو كان خبراً لسمع تعريفه مرة؛ ولأن الواو في الجملة الاسمية الواقعة موقع هذا المنصوب لازمة ولو كانت خبراً لها لم يلزم الواو؛ لأن

(قوله: لرائحة معنى الشرط) وهو كون ضربي معلقاً بذلك الوقت كتعليق الجزاء بالشرط. (قوله: وإذا هذه للاستمرار) لا للاستقبال فلا حاجة إلى ما قيل: إنه يقدر إذا أريد الاستقبال ويقدر إذا أريد المضي. (قوله: مع الجملة المضاف إليها) قيل: الواجب المضاف هو إليها لكونه صفة جرت على غير من هي له وليس بشيء؛ لأن المضاف مسند إلى الجار والمجرور لا إلى إذا. (قوله: ولم يثبت في غير هذا المكان) أي: حذف إذا الظرفية العالية عن معنى الشرط مع المضاف إليه لم يثبت في غير هذا المكان، فلا يرد ما قيل: إن في مواضع الفاء الفصيحة تحذف إذا مع المضاف إليه وهو كثير. (قوله: ومن قيام الحال مقام الظرف) ولا نظير له وإن كان الحال مؤدياً لمعنى الظرف؛ إذ معنى جاءني زيد راكباً جاء وقت ركوبه. (قوله: إنما عدلوا عنه) أي: عن معنى الناقصة إلى التامة. (قوله: لأن مثل هذا المنصوب) أي: الذي يجيء بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة.

إلى أن الخبر الذي سدت الحال محله مصدر[1] مضاف[2] إلى صاحب الحال، أي: ضَرْبِيَ زَيْداً ضَرْبُهُ قَائِماً. وذهب[3] بعضهم[4] إلى[5] أن هذا المبتدأ لا خبر له، لكونه بمعنى الفعل، إذ المعنى: ما أَضْرِبُ زَيْداً إلاَّ قَائِماً[6]. وثالثها[7]: كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى[8] المقارنة وعطف عليه شيء بالواو[9] التي[10] بمعنى (مَعْ)

(١) خبر إن. (٢) صفة مصدر. (٣) عطف على القريب والبعيد. (٤) ابن درستويه وابن باشاذ. (٥) أشار ببعض إلى ضعف قوله. (٦) وضعفها ظاهر. (٧) أي: من الأبواب الأربعة. (٨) الإضافة بيانية. (٩) نص في المعية. (١٠) صفة الواو.

دخول الواو في إخبار الأفعال الناقصة ليست إلا لتشبيهها بالحال وذلك لا يقتضي اللزوم. **(قوله: وتقييد المبتدأ المقصود عمومه)** اتفاقاً؛ وذلك لأن اسم الجنس المعرف باللام إذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو ظاهر في الاستغراق دفعاً للترجيح بلا مرجح. **(قوله: وذهب الأخفش)** يرد عليه أنه يلزم حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك ممتنع عندهم؛ لأنه في قوة أن الموصولة مع الفعل، ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته. **(قوله: أي: ضربي زيداً ضربه قائماً)** أي: ما ضربي إياه إلا هذا الضرب المقيد. **(قوله: إلى أن هذا المبتدأ لا خبر له)** كما في القسم الثاني من المبتدأ. **(قوله: لكونه بمعنى الفعل)** يؤيده امتناع تأكيده بكل وأمثاله وامتناع توصيفه. **(قوله: إذ المعنى ما أضرب زيداً إلا قائماً)** لا يخفى أن استفادة الحصر على هذا التقدير غير ظاهرة. **(قوله: وثالثها كل مبتدأ الخ)** قال الشيخ الرضي: الظاهر أن حذف الخبر في مثله غالب لا واجب، قال الكوفيون: إن الواو مع ما بعدها خبر؛ لأنها بمعنى مع ولو أتى بمع كان خبراً، فكذا ما هو بمعناه وفيه أن المعطوف لا يصح أن يكون خبراً، ولا

(قوله: وذلك) أي: كون المقصود عموم المبتدأ ثابت. **(قوله: لأن اسم الجنس المعرف باللام)** أو بالإضافة فمعنى ضربي زيداً قائماً جميع أفراد الضرب الواقع من المتكلم على زيد حاصل قائماً. **(قوله: دفعاً للترجيح بلا مرجح)** من إرادة بعض ما يقع عليه دون بعض. **(قوله: ولا يجوز حذف الموصول الخ)** إلا أن يقال: إذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا بأس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه: إن تقدير مالك وزيداً مالك وملابستك زيداً. **(قوله: أي: ما ضربي إياه الخ)** وكذا أكثر شربي السويق شربه ملتوتاً؛ أي: ما أكثر شربي إياه إلا شربه ملتوتاً. **(قوله: امتناع تأكيده الخ)** جوز الكسائي إتباع المصدر المذكور بالتوابع فتقول: ضربي زيداً كله وضربي زيداً الشديد قائماً، ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه كذا في الرضي. **(قوله: لا يخفى أن استفادة الخ)** بيان لضعف ما ذهب إليه البعض؛ لأنه لا يستفاد حينئذ الحصر المقصود من هذا التركيب؛ إذ على تقدير كونه مبتدأ لا خبر له ليس فيه ما يفيد الحصر. **(قوله: قال الشارح الرضي)** وتمسك عليه بما في نهج البلاغة وأنتم والساعة في قرن. **(قوله: ولو أتى بمع)** بأن يقال: كل رجل مع ضيعته كان مع ما بعدها خبراً فكذا الواو التي هي بمعنى مع أي تكون خبراً مع ما بعدها. **(قوله: وفيه أن المعطوف الخ)** يعني: أن الواو وإن كانت بمعنى مع تكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه فإذا كان صيغته معطوفاً على المبتدأ لم يكن خبراً.

(قوله: المقصود عمومه بدليل الاستعمال) تحقيقه أن المصادر إذا أضيفت تكون عامة بدلالة الاستعمال؛ أي: إذا لم يوجد قرينة الخصوص فيكون ضربي زيداً قائماً إخباراً عن جميع الضربات في حال القيام، فيلزم منه أنه لم يضربه في غير حال القيام، وأنه لو ضربه مرة في غير حال القيام لكان مناقضاً لقوله: ضربي زيداً قائماً، وأما لزوم تقييد المبتدأ على تقدير الكوفيين فبيانه أن قائماً لما كان متعلقاً بقوله: ضربي زيداً، كان معناه كل ضرب مني وقع على زيد حال قيامه، فإنه حاصل ولا يلزم منه أنه لم يضربه في غير حال القيام؛ ليكون مناقضاً لقوله: ضربي زيداً قائماً، وهذا يعرف بالوجدان لا بالبرهان (نعمه)، وتلخيص ما في الرضي: أن اسم الجنس بلفظ الواحد كالضرب مثلاً إذا استعمل، ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه من الأفراد، فهو في الظاهر للاستغراق الجنسي؛ نحو: التراب يابس؛ أي: كل ما فيه هذه الماهية حاله كذا، وأما إذا قام قرينة الخصوص فهو للخصوص؛ نحو: اشرب الماء؛ أي: بعضه؛ لأن شرب الجميع ممتنع، إذا عرفت هذا فالجنس الذي هو مصدر - أعني: الضرب - غير مقيد عند البصرية بحال تخصصه، بل الحال عندهم قيد في الخبر، فيبقى الجنس على العموم، فيكون المعنى: كل ضرب مني واقع على زيد حاصل حال القيام، وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه؛ أعني: ما أضرب زيداً إلا قائماً، وأما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال مخصص له فيكون المعنى: ضربي زيداً المختص بحال القيام حاصل، وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه هذا. **(قوله: أي: ضربي زيداً ضربه قائماً)** أي: ما ضربي إياه إلا هذا الضرب المقيد وهو ضعيف؛ لأن حذف المصدر مع بقاء معموله غير معهود؛ لأنه في قوة أن الموصولة مع الفعل، ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته؛ ولأن الحال لا يدل على هذا المصدر فيلزم حذف الخبر بلا قرينة (نعمه)، ثم إن هذا التفسير إذا أريد الحال عن المفعول، وأما إذا أريد الحال عن الفاعل فتقديره: ضربي زيداً ضربي قائماً وقس عليه، والحاصل: أن الخبر المحذوف عند الأخفش هو المصدر المذكور بعينه، لكن مقيداً بالحال، ولا يلزمه ما يلزم الكوفيين من المحذور؛ أعني: حذف الخبر بلا سد شيء مسدّه، وتقييد المبتدأ، فإن الحال على مذهبه يكون من تتمة الخبر ومتأخراً عنه، فيصلح للقيام مقامه ويبقى المبتدأ على عمومه. **(قوله:**

«وَ» ذلك[1] مثل[: «كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ»[2] أي: كل رجل مقرون مع ضيعته[3]

(١) مثال قسم الثالث. (٢) بالرفع عطف على الخبر المحذوف. (٣) أي: هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به.

وذهب بعضهم) وهو ابن درستويه، ولو كان ما ذهب إليه صحيحاً لتم الكلام بضربي أو بضربي زيداً، بدون ذكر الحال، وقوله: إن هذا المبتدأ لا خبر له؛ أي: على طبق أقائم الزيدان، فإنه كالصفة في معنى الفعل فيتم بفاعله وبمفعوله كما يتم الفعل المبني للمفعول بمفعوله (عصام). (قوله: وعطف عليه شيء) الضمير إما راجع إلى المبتدأ، وهو الذي فهمه الفاضل المحشي من ظاهر العبارة، ولك أن تقول: أنه راجع إلى الخبر؛ أي وعطف على ذلك الخبر المحذوف شيء؛ أعني: ضيعته مثلاً بواو هي نص في المعية، وهي المسماة بواو المصاحبة. (قوله: أي: كل رجل مقرون مع الخ) واعلم أن البصريين قدروا الخبر مثنى بعد المعطوف - أي: مقترنان - لزعمهم أن المعطوف معطوف على المبتدأ فهو مبتدأ فيحتاج إلى خبر، فيرد عليهم: أن الخبر المحذوف حينئذ خبر مبتدأين فلا يسدّ المبتدأ الثاني - أعني: وضيعته - مسدّه؛ إذ المبتدأ لا يسدّ مسد الخبر فلا يكون حذفه واجباً، بل غالباً كما اعترف به الرضي، وأجيب: بأن لهذا الخبر جهتين؛ جهة كونه خبراً عن كل رجل، وجهة كونه خبراً عن ضيعته، فباعتبار الجهة الأولى يعتبر مقدماً وإن كان باعتبار الجهة الثانية ليس كذلك، والجهة الواحدة تكفي في صحة النيابة هذا، والشارح قدر الخبر مفرداً وعطف وضيعته على ضميره، فلا يكون مبتدأ حتى يحتاج إلى خبر، وزعم الكوفية أن هذا الكلام تام لم يحذف منه الخبر زعماً منهم أن الخبر هو قوله: وضيعته؛ لأن الواو بمعنى مع، ولو قيل: كل رجل مع ضيعته، لم يحتج إلى التقدير فكذا ههنا، والجواب: أن جعل الواو بمعنى مع لا يخرجها عن العطف الأصلي، وبقاء العطف الأصلي يمنع جعله خبراً؛ لأن الخبر لا يعطف على المبتدأ فلا بد من تقدير الخبر بخلاف مع ضيعته، فإن مع ظرف حقيقة قائم مقام متعلقه، وهو كائن فلا يحتاج إلى تقدير الخبر، وقيل: إن الحذف في مثله أغلبي لا واجب، بدليل إثباته في نهج البلاغة: أنتم والساعة في قرن[1]، وأجيب: بأن الحذف مشروط بكون الواو دالاً على معنى المصاحبة صراحة، ولا كذلك قول عليّ رضي الله عنه (نعمه). (قوله: مع ضيعته) كناية عن الحرفة والصنعة بالفارسية: بيشه، سميت ضيعة؛ لأنه إذا تركها ضاعت أوضاع، وفي الحاشية الضيعة: العقار التي هي الأرض والنخل، والمتاع: أي الثوب، والكل صحيح هنا. (قوله: أي: كل رجل مقرون مع ضيعته) وعن الشريف قدس سره التقدير: كل رجل مقرون بضيعته وضيعته؛ أي: مقرونة بذلك الرجل على أن يكون وضيعته مبتدأ محذوف الخبر كما في زيد

(١) القرن الجعبة وحبل يشد به بعيران.

و: كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ،

يجوز أن يقال: إعرابه منقول عن الواو؛ لأن مع إذا وقع خبراً لا يستحق الرفع لفظاً حتى ينقل إلى ما بعده، بل يكون منصوباً. (قال: وكل رجل وضيعته) قال قدس سره في الحاشية: الضيعة في اللغة: العقار التي هي الأرض والنخل والمتاع، وههنا كناية عن مصحفها؛ أعني: الصنعة انتهى، الصنعة: كار وبيشه كردن صراح، إن قلت: لا يجوز رجع الضمير في ضيعته إلى كل لظهور فساد المعنى، ولا إلى رجل؛ لأنه ليس مقصوداً، قلنا: المقصود واضح فإن المعنى أن كل رجل مع ضيعة ذلك الرجل، قيل في توجيهه: التقدير كل رجل

(قوله: ولا يجوز الخ) عطف على قوله: لا يصح أبداً للمانع المعنوي من كون الواو مع ما بعدها خبراً، وحاصله: أنه حينئذ لا بد من القول بأن الرفع فيما بعد الواو بطريق النقل بأن يقال: يجوز أن يكون رفع ما بعد الواو منقولاً عنها لعدم قابليتها له لكونها في الأصل حرفاً كما قيل في نصب المفعول معه إن الواو لما أقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو في الأصل حرف فلا يحتمل النصب أعطى النصب ما بعدها عارية كما أعطى ما بعد إلا إذا كانت بمعنى غير إعراب نفس غير، وذلك القول لا يصح؛ لأن مع أداة. (قوله: لا يستحق الرفع لفظاً) قيد بذلك؛ لأنه يستحق الرفع محلاً لنيابته عن عامله في نحو: زيد مع عمرو. (قوله: حتى ينقل الخ) يعني: نقل الإعراب إلى ما بعده لعدم القابلية فرع استحقاق الإعراب لفظاً؛ إذ لا معنى لنقل الإعراب المحلي لعدم تعذره ومع إذا وقع خبراً لا يستحق الرفع لفظاً فكيف ينقل عند نيابة الواو عنه إلى ما بعدها. (قوله: بل يكون الخ) عطف على لا يستحق؛ أي: مع إذا وقع خبراً يكون منصوباً لكونه ظرفاً عادم التصرف لازم النصب وفي قوله: منصوباً اختيار لما ذكره الرضي من أن مع معرب لدخول التنوين في نحو: كنا مماً وانجراره بمن وإن كان شاذاً في نحو: خرجت من معه فظاهر كلام سيبويه أنه مبني. (قوله: الضيعة في اللغة: العقار) في الصحاح: الضيعة: العقار، والعقار بالفتح الأرض والنخل، ويقال أيضاً: في البيت عقار حسن؛ أي: متاع وأداة فقوله: والمتاع عطف على الأرض. (قوله: وههنا كناية عن مصحفها) كلامه صريح في أنها مستعملة بمعنى الصنعة؛ أعني: الحرفة بطريق الكناية لكن في الأساس أنها الحرفة في الحقيقة، وفي شمس العلوم لا تعرف العرب من الصنعة إلا الحرفة وفي القاموس: الضيعة: العقار والأرض المغلة وحرفة الرجل وصناعته وتجارته، ولعل توجيه الكناية أن حصول العقار في الأغلب تابع ورديف للصنعة مسبب عنها. (قوله: عن

قائم وعمرو؛ أي: وعمرو قائم، ورد بأنه يلزم حينئذ حذف خبر المعطوف وجوباً من غير سادّ شيء مسده، وأجيب: بأنه يجوز أن يقال: أن المعطوف أجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره كما في الرضي.

مقرون هو وضيعته على أن يكون ضيعته معطوفة على ضمير الخبر، فيجوز سدها مسد الخبر، وفيه أنه يلزم ثلاثة أمور: حذف المؤكد وجواز الرفع والنصب في ضيعته كما في جئت أنا وزيداً، وعدم الاندراج في القاعدة المذكورة؛ لأن ضيعته ليست معطوفة على المبتدأ، ويمكن أن يجاب: إما عن الأول فبأن حذف المؤكد مع المؤكد جائز، وأما عن الثاني فبأن المفعول معه لا بد له من فعل غير المدلول عليه بالواو، وأما عن الثالث فبأن المراد العطف على المبتدأ نظراً إلى الصورة. **(قوله: أي: كل رجل مقرون مع ضيعته)** كما تقول: زيد قائم وعمرو وإنما لم يقل: كل رجل وضيعته مقرونان كما هو الظاهر؛ لأن الخبر مثنى فمحله بعد المعطوف، وليس بعد المعطوف لفظ فيسد مسد الخبر، ولا يجوز أن يجعل المعطوف سادّاً مسدّ الخبر؛ لأنه من تتمة المبتدأ، قيل: لهذا الخبر حيثيتان حيثية كونه خبراً عن رجل، وحيثية كونه خبراً عن ضيعته، فهو من حيث إنه خبر عن رجل جاز أن يقال: وضيعته سادّ مسدّ الخبر، ويكفي في النيابة حيثية واحدة.

مصحفها) على صيغة اسم المفعول في الأساس وهو لعانة مصحف وصحف الكلمة إذا غيرها وزيادة لفظ مصحفها لمجرد لطف الأداة لا دخل له في المقصود. **(قوله: لظهور فساد المعنى)**؛ إذ ليس واحد من الرجال مقروناً بضيعة كل رجل. **(قوله: لأنه ليس مقصوداً)** يعني: أن المعنى وإن كان صحيحاً؛ لأن كل ضيعة مشتركة بين شخصين مثلاً فيصدق أن كل رجل مقرون بضيعة رجل هو مقرون ومشتغل بها. **(قوله: المقصود واضح الخ)** يعني: أن الضمير راجع إلى كل ومقرونية كل رجل بضيعة كل رجل إما بأن يكون أيّ واحد يفرض مقروناً بضيعة كل رجل وذلك بين البطلان لا يمكن إرادته، وأما بأن يكون هذا مقروناً بضيعته وذاك وهكذا وهو المقصود وهو واضح فلم يبالوا بإيهام العبارة معنى ظاهر إفساده بأدنى تأمل. **(قوله: قيل في توجيه التقدير)** أي: تقديراً لخبر كان اللائق إيراده تحت قوله: إن كل رجل مقرون مع ضيعته. **(قوله: فيجوز سدها مسد الخبر)** لكونه من معمولاته بخلاف ما إذا جعل معطوفاً على المبتدأ وقدر الخبر مقرونان فإنه حينئذ يكون من تتمة المبتدأ متقدماً على الخبر لاشتراكهما فيه. ولا يجوز نيابة المتأخر عن المتقدم كما سيجيء. **(قوله: حذف المؤكد)** على صيغة اسم الفاعل، وإذاً لا يجوز كما سيجيء لفوات الغرض من التأكيد. **(قوله: وجواز النصب الخ)** لما تقرر أن عامل المفعول معه إذا كان لفظاً وجاز العطف فالوجهان يمكن أن يقال: ذلك مختص بما إذا كان المعطوف عليه مذكوراً. **(قوله: لأن ضيعته الخ)** مع أن وجوب حذف الخبر في هذا المبتدأ مشروط بأن يعطف عليه اسم الواو. **(قوله: فبأن حذف المؤكد الخ)** فما نحن فيه من هذا القبيل حيث حذف مقرون مع ضميره المستتر وتأكيده. **(قوله: لا بد له من فعل الخ)** ليس فيما نحن فيه العامل في ضيعته المقارنة المدلول عليها بالواو فلا يصح كونها مفعولاً معه فلا يجوز النصب الخ؛ أي: صورة الكلام حيث حذف الخبر وأقيم المعطوف على ضميره مقامه. **(قوله: كما نقول زيد قائم وعمرو)** التشبيه في أن الخبر مقدم على المعطوف في كلا المثالين وإن اختلفا في كونه مقدراً في أحدهما مذكوراً في الآخر وفي أن خبر المعطوف محذوف بقرينة غير المعطوف عليه، والأصل كل رجل مقرون مع ضيعته وضيعته مقرونة معه، ويرد على هذا التقدير وجوب حذف خبر المعطوف مع عدم سد شيء مسده إلا أن يقال: أجرى المعطوف مجرى المعطوف عليه في لزوم وجوب حذف خبره. **(قوله: كما هو الظاهر)** إما لعلة الحذف وحمل اللفظ على المعنى المتبادر بخلاف التقدير السابق فإن فيه حذف الخبرين للمعطوف عليه والمعطوف وتكرار المعنى. **(قوله: ولا يجوز الخ)** ولو جاز نيابة المقدم عن المتأخر لدلالته عليه لجاز نيابة قائماً في ضربي زيداً قائماً عن الخبر المقدر متأخراً كما هو مذهب الكوفية، ولا يصح إبطاله بأن فيه لزوم وجوب حذف الخبر من غير سد شيء مسده. **(قوله: لأنه من تتمة المبتدأ)** لاشتراكهما في الخبر لا لكونه معطوفاً على المبتدأ على ما وهم. **(قوله: لهذا الخبر حيثيتان الخ)** هذا بناء على أن المثنى في حكم تكرير الواحد فله حيثيتان؛ لأنه خبر عن كل واحد منهما.

فهذا الخبر واجب[1] حذفه، لأن الواو[2] يدل على الخبر الذي هو (مَقْرُونٌ) وأقيم المعطوف[3] في موضعه. ورابعها[4]: كل مبتدأ يكون مُقْسَماً[5] به، وخبره[6] القَسَمَ «وَ» ذلك مثل: «لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ[7] كَذَا» أي: لعمرك[8] وبقاؤك قسمي[9]، أي: ما[10] أقسم به، فلا شك أن (لَعَمْرُكَ) يدل على القسم المحذوف[11]، وجواب القسم قائم مقامه[12]، فيجب حذفه[13] و(العَمْرُ والعُمْرُ) بمعنى واحد[14]، ولا يستعمل[15] مع اللام إلا المفتوح[16] لأن القسم موضع[17] التخفيف لكثرة استعماله. ومنها: «خَبَرُ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا[18]»

(١) وعند الرضي غالب لا واجب حذفه. (٢) فإذا لم تكن الواو نص في المعية لم يحذف وجوباً. (٣) أي: ضيمته. (٤) أي: من الأبواب الأربعة. (٥) في استعمال العرب. (٦) وايمن الله فإن تعينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف. (٧) اللام جواب قسم. ينون المشددة. (٨) مبتدأ. (٩) خبر. (١٠) وليس من اليمين الشرعي. (١١) لأن المقسم به لا يكون بدون القسم. (١٢) أي: الخبر المحذوف. (١٣) أي: الخبر. ولا يجوز التصريح به. (١٤) وهو البقاء. (١٥) أي: لعمرك. (١٦) أي: مفتوح العين. (١٧) أي: محل. (١٨) بتأويل الكلمة.

(قوله: وهذا الخبر واجب حذفه) أي: لوجود كلا شرطيه؛ أعني: القرينة وقيام مقامه، ففيه رد على الرضي بأن الحذف في مثله أغلبي، وقوله: وخبره: القسم؛ أي: وخبره المحذوف عبارة عن لفظ القسم. (قوله: مثل لعمرك الخ) وفي التنزيل: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿٧٢﴾﴾، واعلم أن مثل هذا ليس بقسم حقيقة، بل هو محمول على تأكيد مضمون الكلام وترويجه جرياً على العادة، أو قسم على حذف المضاف؛ أي: لواهب حياتك وبقاءك مثلاً، فلا يرد أن القسم بغير الله تعالى منهي عنه. (قوله: أي: لعمرك وبقاءك قسمي) جزم كثير من النحويين في نحو: لأفعلن، وأيمن الله لأفعلن، بأن المحذوف الخبر، وجوز ابن عصفور كونه مبتدأ فلذلك لم يعده فيما يجب فيه حذف الخبر؛ لعدم تعينه عنده، وقال: والتقدير إما قسمي أيمن الله أو أيمن الله قسمي كذا في المغني. (قوله: أي: ما أقسم به) إشارة إلى أن الحمل مجاز؛ لأن العمر ليس بقسم، بل مقسم به إذا القسم معنى مصدري لا يصح الحمل حقيقة، وقوله: فيجب حذفه؛ أي: لوجود الأمرين كما مر، وقوله: بمعنى واحد وهو البقاء كما أشار إليه من عمر الرجل بكسر الميم إذا عاش زماناً طويلاً، ثم استعمل في القسم مراداً به الحياة والبقاء. (قوله: ولا يستعمل مع اللام الخ) واعلم أن استعماله في القسم على وجهين بغير اللام وباللام فإن لم تأت باللام نصبته نصب المصادر، وقلت: عمرك لأفعلن كذا، ومعنى عمرك أحلف ببقائك، وإذا أدخلت عليه اللام رفعته بالابتداء، فاللام فيه ابتدائية وليست هي الموطئة للقسم كما ذهب إليه بعضهم (نعمه). (قوله: خبر إن وأخواتها) أي: خبر واحدة من إن وأمثالها، والتعبير بالأخوات دون الإخوة بملاحظتها بوصف الكلمات دون الحروف، ومن قال: لأن الحرف مؤنث سماعي انحرف؛ لأن المؤنث حرف الهجاء، وهذا الاشتباه مبناه اشتراك اللفظ وسوء الحفظ، ثم في عد هذا الخبر من المرفوعات بعد عدّ خبر المبتدأ ترجيح مذهب البصرية من أن رفعه بهذه الحروف لا بما كان قبل الدخول وترجيح ما عليه الجمهور على خلاف الفراء من أن خبر ليت قد يكون منصوباً كما في قوله:

و[1]: لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ كَذَا، خَبَرُ[2] إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا

(١) وذلك مثل.
(٢) أي: فمن المرفوعات خبر إن وأخواتها.

(قوله: ورابعها كل مبتدأ يكون مقسماً به) ومتميناً للقسم فإن تعينه له يدل على تبيين الخبر فنحو: أمانة الله لأفعلن كذا لا يجب حذف خبره. (قوله: لعمرك لأفعلن كذا) قد يستعمل لعمرك في قسم السؤال؛ نحو: لعمرك لأفعلن.

(قوله: ومتعيناً للقسم) بأن لا يستعمل إلا للقسم على تعيين الخبر وهو قسمي؛ أي: ما أقسم به. (قوله: فنحو: أمانة الله) من عهد الله ويمين الله والمراد بأمانة الله ما فرض على الخلق من طاعته كان أمانة له تعالى يجب عليهم أن يؤدوها. (قوله: لا يجب حذف خبره) بل يجوز أن يحذف كما في المثال المذكور وأن يذكر فيقال: على أمانة الله وعلى عهد الله وعلى يمين الله. (قوله: في قسم السؤال) أي: في قسم يكون جوابه أمراً أو نهياً أو استفهاماً.

أي: من المرفوعات[1] خبر (إنّ) وأخواتها، أي: أشباهها من الحروف الخمس الباقية، وهي: (أنَّ وكأنَّ ولكنَّ ولعلَّ وليت). وهو[2] مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء[3] على المذهب الأصح[4]، لأنها[5] لما شابهت الفعل المتعدي[6] ـ كما[7] يجيء ـ عملت[8] رفعاً ونصباً مثله «هُوَ» أي: خبر إنّ وأخواتها «المُسْنَدُ»[9] إلى شيء[10] آخر «بَعْدَ دُخُولِ» أحد «هَذِهِ الحُرُوفِ» عليهما. فقوله[11]: (المُسْنَدُ) شامل[12] لخبر كان وخبر المبتدأ، وخبر (لا) التي لنفي[13] الجنس وغيرها. و[14]بقوله[15]: (بَعْدَ دُخُولِ هَذِهِ الحُرُوفِ) أخرج جميعها[16] عنه. والمراد[17] بـ (دُخُولِ هَذِهِ الحُرُوفِ عَلَيْهِمَا[18]) ورودها عليهما[19] لإراث[20] أثر[21] فيهما[22] لفظاً أو معنى، فلا ينتقض التعريف[23] بمثل: (يَقُومُ)[24]

(١) أشار بها إلى أن وأخواتها وخبره محذوف بقرينة السياق. (٢) أي: الخبر. (٣) أي: عامل المعنوي. (٤) وهو مذهب البصريين. (٥) متعلق بـ مرفوع. (٦) في احتياجها إلى الاسمين. (٧) أي: في بحث الحروف. (٨) جواب لما. (٩) أي: به. (١٠) أي: إلى اسم. (١١) أي: المصنف. (١٢) أي: جنس. (١٣) صفة إن. (١٤) متعلق بمخرج المؤخر. (١٥) مصنف. (١٦) أي: جميع إضمار هذه الكلمات المذكورة. (١٧) جواب سؤال مقدر تقديره ظاهر. (١٨) أي: على المسند وشيء آخر. (١٩) أي: على الاسم والخبر. (٢٠) أي: إثبات. (٢١) وهو العمل. (٢٢) أي: في المسند وشيء آخر. (٢٣) أي: تعريف إن وأخواتها. (٢٤) كائن صفة يقوم.

هُوَ[1] المُسْنَدُ[2] بَعْدَ دُخُولِ هَذِهِ الحُرُوفِ

(١) أي: خبر إن وأخواتها.
(٢) إلى شيء آخر.

(قوله: أي، من المرفوعات) أشار به إلى أن قوله: خبر إن وأخواتها مبتدأ محذوف الخبر وذلك بقرينة ما سبق، فقوله: هو المسند ابتداء كلام، ويحتمل أن يكون المسند خبره، وقوله: هو صيغة الفصل، وإنما لم يقل، ومنها؛ لأنه في الأصل خبر المبتدأ، فلم يفصل بما هو مشعر بكونه باباً على حدة. **(قوله، أي: أشباهها)** استعير الأخوات للأشباه والنظائر لما بينها من التقارب والتماثل كما بين الأخوات. **(قوله، لا بالابتداء)** كما ذهب إليه الكوفيون لضعف تلك العوامل عن عملين. **(قوله، لأنها لما شابهت)**؛ ولأن اقتضاءها للجزئين على السواء فالأولى أن تعمل فيهما. **(قال، بعد دخول أحد هذه الحروف)** زاد لفظ أحد ليصدق التعريف على كل واحد من أفراد المعرف، إن قلت: المعرف إن كان مجموع

(قوله: أشار به الخ) أي: أشار بإيراد كلمة أي المفسرة إلى أن من المرفوعات مقدر في المتن على أنه خبر إن وفي جعله من المرفوعات برأسه إشارة إلى أنه ليس داخلاً في خبر المبتدأ كما ذهب إليه الكوفية. **(قوله: بقرينة ما سبق)** وهو قوله: ومنها المبتدأ والخبر. **(قوله: ابتداء كلام)** أي: جملة ابتدائية ليس لها محل من الإعراب سيق لتعريفه. **(قوله: وإنما لم يقل)** أي: غير الأسلوب السابق ههنا سواء، قلنا: أنه مبتدأ محذوف الخبر أو قلنا المسند خبره. **(قوله: فلم يفصل بما هو مشعر الخ)** وهو التصريح بقوله: منها ولذلك لم يفصل مفعول ما لم يسم فاعله عن الفاعل. **(قوله: لضعف الخ)** دليل الكوفية؛ يعني: أنها حروف ضعيفة فلا تعمل عملين النصب والرفع، والجواب: أن عملها لمشابهة الفعل المتعدي فتعمل عمل ما تشبهه. **(قوله: ولأن اقتضاءها الخ)**؛ وذلك لأن معانيها من التأكيد والتشبيه والتمني والترجي والاستدراك يتعلق بالجزئين على السواء. **(قوله: إن قلت الخ)** أي: لا نسلم صدق

يَـالَـيْـتَ أَيَّـامَ الـصِّـبَـا رَوَاجِـعَـاً

وقيل: جاء النصب في كل خبر وهي لغة رديئة، قال الشاعر:

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيلِ فَلْتَاتِ وَلْتَكُنْ
خُطَاكَ خِفَافَاً إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْداً

والجمهور يقدرون الخبر؛ أي: يشبهون أسداً (عصام). **(قوله: أي: من المرفوعات الخ)** أشار إلى أن قوله خبر إن وأخواتها مبتدأ محذوف الخبر وذلك بقرينة ما سبق، وقوله: أي أشباهها من الحروف الخ، فالمراد بأمثال إن وأشباهها ما ينصب الاسم ويرفع الخبر؛ لمشابهة الفعل فلا يدخل فيه لا؛ لأن لا لاتعمل لمشابهة الفعل، بل لمشابهة إن من هذه الحروف في التحقيق وإن تفاوتا في أن لا لتحقيق النفي وإن لتحقيق الإثبات. **(قوله: على المذهب الأصح)** أي: خلافاً للكوفيين لضعف تلك عن عملين، وقوله: وهو؛ أي: خبر إن الخ، ابتداء كلام، وقول العصام: بعيد عن الإفهام. **(قوله: المسند إلى شيء آخر)**؛ إذ المتبادر من المسند المسند المطلق؛ أي: إلى شيء ما لا المسند إلى أسماء هذه الحروف وإن كان متحققاً في ضمنه في الخارج، ولعل غرضه من هذا التقدير دفع لزوم استدراك قوله: بعد دخول هذه الحروف كما يستفاد من لاحق كلامه الذي ساقه للرد على الهندي هذا، وقال العصام: اللام للعهد التقديري؛ أي: مسند الكلام الذي دخلت إحدى تلك الحروف عليه والمراد المسند إسناداً تاماً فيخرج حسناً في أن رجلاً حسناً قائم (امتحان). **(قوله: بعد دخول هذه الحروف)** الأولى[1] بعد دخولها وفيه تنبيه على أن هذه الحروف نواسخ الابتداء والمسند مسند قبل دخولها، وقوله: عليهما؛ أي: على المسند وشيء آخر فتبصر، وكلمة أو في قوله: لفظاً أو معنى؛ لمنع الخلو لا الجمع، إما لفظاً: فبالعمل، وإما معنى[2]: فلانجرار معانيها إلى معانيهما،

(١) إذ لا يظهر داع لوضع المظهر موضع المضمر.
(٢) قيل: أراد بقوله: معنى تقديراً أو عملاً.

فلفظ إن مثلاً يفيد التأكيد؛ وهو حاصل في المبتدأ والخبر، وعلى كل تقدير لا ينتقض التعريف منعاً بمثل يقوم بأن يقال: إنه مسند إلى شيء آخر وهو أبوه بعد دخول أن، فينبغي أن يكون خبراً وليس كذلك، بل الجملة الخبر، وذلك؛ أي: عدم الانتقاض؛ لأن كلاً من معنى الدخول؛ أعني: التأثير لفظاً أو معنى مفقود في يقوم وحده وحاصل في المجموع، فإن الرفع المحلي للجملة، وكذا التأكيد فيكون هي الخبر لا الفعل وحده.

أخبار تلك الحروف، فلا خفاء في عدم صدقه عليها؛ لأنها ليست بعد دخول أحدها وإن كان كلاً من خبر إن وأخواتها، فلا يصدق على مجموع أخبار أخواتها أنها بعد دخول أحدها. قلنا: المعرف حقيقة خبر هذا الباب، وذلك إما بتقدير المضاف؛ أي: خبر باب إن وأخواتها أو يجعل قوله: إن وأخواتها مجازاً عن هذا المعنى، وإنما لم يحمل كلامه على توزيع يتضمن تعريفات كل واحد واحد؛ لأن المقام مقام التعريف، وإن المناسب للتوزيع أخبار إن وأخواتها بصيغة الجمع. (**قوله: لا يراث أثر فيهما لفظاً أو معنى**) أما لفظاً فبالعمل وأما معنى فلانسحاب معانيها إلى معانيهما فإن تأكيد الحكم مثلاً ينسحب إلى المحكوم به، وعليه وعلى كل تقدير لا ينتقض التعريف. (**قوله: بمثل يقوم**) وبخبر المبتدأ الذي بعد أن المكفوفة بما أو بعد أن المخففة الملغاة.

التعريف بعد زيادة لفظ أحد على كل فرد من أفراد المعرف؛ لأنه إن اعتبر العطف في قوله: خبر إن وأخواتها مقدماً على الحكم فيكون المعرّف مجموع أخبار إن وأخواتها فلا خفاء في عدم صدق التعريف على المجموع، بل بعد دخول مجموعها وإن اعتبر الحكم مقدماً على العطف فيكون المعرف كل واحد من خبر إن وخبر أخواتها والتعريف وإن كان صادقاً على خبر إن لا يصدق على أخبار أخواتها؛ لأنها ليست مسندة بعد دخول أحدها. (**قوله: قلنا المعرف حقيقة الخ**) جواب باختيار الشق الثالث. (**قوله: وإنما لم يحمل الخ**) أي: لم يحمل كلام المتن على توزيع الحروف على الأخبار بحيث يتضمن تعريف خبر كل واحد من تلك الحروف، فلا يحتاج إلى زيادة لفظة أحد وذلك بأن تجعل إضافة لفظة خبر إلى إن وأخواتها للاستغراق فيكون التقدير جميع أخبار إن وأخواتها وهي التي أسندت بعد دخولها على معنى إن كل خبر لحرف هو المسند بعد دخول ذلك الحرف. (**قوله: لأن المقام مقام التعريف**) والتعريف إنما يكون بالماهية دون الأفراد فالتعرض للأفراد غير ملائم له. (**قوله: وأن المناسب الخ**) يعني: أن المشهور فيما بينهم أن مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الآحاد على الآحاد وههنا خبران مفرد، وإن حملت الإضافة على الاستغراق يكون بمعنى كل واحد لا بمعنى الجميع. (**قوله: فبالعمل فيها**) بالنصب والرفع لفظاً أو تقديراً أو محلاً. (**قوله: فلانسحاب**) الانسحاب: كشيد مشدن كذا في التاج. (**قوله: ينسحب إلى المحكوم به وعليه**) بمعنى أن الحكم لما كان نسبة بينهما فكل واحد من التأكيد والتشبيه والتمني والترجي والاستدراك المتعلق به ينجر إلى الطرفين ويتعلق بهما بالتبع. (**قوله: وعلى كل تقدير**) سواء كان أريد بالإيراث إيراثها فيها لفظاً أو أريد إيراث أثر فيها معنى، وفيه إشارة إلى أن كلمة أو للتخيير لا للتعميم وإلا لكان الواجب أن يقول: وعلى هذا لا ينقض، وإنما حمل على التخيير إشارة إلى أنه لا حاجة في دفع النقض إلى إرادتهما معاً لانتفاء كل واحد من الأثرين في مواد النقض. (**قوله: وبخبر المبتدأ**) أي: لا ينتقض التعريف بخبر المبتدأ الواقع بعد أن المفتوحة أو المكسورة المكفوفة عن العمل بما إذ ليس دخوله لايراث أثر أصلاً، أما اللفظي فظاهر لبطلان عمله، وأما المعنوي؛ فلأنه بعد لحوق ما الكافة لم يبق فيها المعنى الذي كانت موضوعة له؛ أعني: التأكيد بل أفادت معنى جديداً؛ أعني: الحصر، في القاموس: المفتوحة فرع عن المكسورة، فصح أن إنما يفيد الحصر كأنما واجتمعا في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ فالأولى لقصر الصفة على الموصوف، والثانية بعكسه وفي الرضي روى أبو الحسن وحده في إنما وأنما الإعمال والإلغاء، لكن الإعمال قل فيهما؛ لأن التأكيد الذي هو معناهما تقوية الثابت لا تجديد معنى آخر وكذا لا ينتقض التعريف بخبر المبتدأ الواقع بعد إن المكسورة المخففة الملغاة عن العمل؛ وذلك لأن المثقلة كانت مفيدة لأثر لفظي ومعنوي فلما قصد إبقاء الأثر المعنوي وإبطال اللفظي خففت فدخول المخففة الملغاة لإبطال اللفظي وإبقاء المعنوي لا لإيراث الأثر المعنوي فتدبر، وكذا الجواب في ليتما ولعلما ولكنما وكأنما المكفوفة الملغاة عن العمل فإن دخولها لإبقاء المعنى الذي كان قبل الكف وإبطال الأثر اللفظي لا لإيراث أثر لفظي أو معنوي هكذا حقق المقال، ودع القيل والقال.

في قولنا: إنَّ زَيْداً يَقُومُ أَبُوهُ، فإنَّ[1] (يَقُومُ)[2] ههنا[3] من حيث إسناده إلى (أَبُوهُ) ليس[4] مما[5] يدخل عليه (أنَّ)[6] بهذا المعنى[7]، بل إنما دخل[8] على جملة هي (يَقُومُ أَبُوهُ) فلا[9] يحتاج[10] إلى أن يجاب[11] عنه: بأنَّ المراد بالمسند[12] المسند إلى أسماء هذه الحروف، ويلزم[13] منه استدراك قوله[14]: بعد[15] دخول هذه الحروف، ولا إلى أن[16] إيجاب عنه: بأن المراد بالمسند: الاسم المسند، فيحتاج[17] إلى تأويل الجملة بالاسم، حيث[18] يكون خبرها[19] جملة، مثل: إنَّ زَيْداً يَقُومُ، فإنه مُؤَوَّلٌ[20] (بقائم) «مِثْلُ:» قَائِمٌ في «إنَّ زَيْداً قَائِمٌ» فإنه المسند بعد دخول[21] هذه الحروف[22] «وَ[23]أَمْرُهُ[24] كَأَمْرِ[25] خَبَرِ الْمُبْتَدَإِ» أي: حكمه[26] كحكم خبر المبتدأ في[27] أقسامه، من كونه مفرداً، وجملة ونكرة ومعرفة، وفي أحكامه[28] من[29] كونه[30] واحداً، ومتعدداً[31]، ومثبتاً، ومنفياً، ومحذوفاً[32]، وفي شرائطه[33] من أنه[34] إذا كان[35] جملة فلابدَّ من عائد، ولا يحذف إلا إذا[36] علم. والمراد: أن أمره[37] كأمره[38] بعد أن صح كونه[39] خبراً بوجود شرائطه[40] وانتفاء موانعه[41]، فلا يلزم من ذلك[42] أن كل ما يصح أن يكون خبراً للمبتدأ يصح أن يقع خبراً لباب (إنَّ)[43] حتى يرد أنه[44] يجوز أن يقال: أَيْنَ زَيْدٌ؟ ومَنْ أَبُوكَ؟ ولا يجوز أن يقال: إنَّ أَيْنَ زَيداً، وإنَّ مَنْ أَبَاكَ؟ «إلاَّ[45] فِي تَقْدِيمِهِ»

(١) علة عدم الانتقاض. (٢) أي: لفظ. (٣) أي: في هذا المثال بدون. (٤) خبر إن. لفظ يقوم. (٥) أي: وليس في يقوم أثر إلا مع فاعله. (٦) أي: لفظ. (٧) أي: لإيراث الأثر فيهما لفظاً ومعنى. (٨) لفظ إن. (٩) الفاء للجزاء. (١٠) أي: فإذا لم ينتقض. (١١) والمجيب صاحب المتوسط في الهندي. (١٢) في المتن. (١٣) أي: من المراد. (١٤) مصنف. (١٥) بدل من القول. (١٦) والمجيب سيد الشريف الجرجاني. (١٧) حتى يحتاج. (١٨) ظرف يحتاج. (١٩) أي: خبر حروف المشبهة بالفعل. (٢٠) خبر إن. (٢١) أحد. (٢٢) متبقية هذه. (٢٣) استئنافية. (٢٤) أي: أمر خبر إن وأخواتها. (٢٥) ظرف مستقر خبر مقدم. والأمر بمعنى الشأن أي شأن خبر إن كشأن خبر المبتدأ. (٢٦) أي: حكم خبر إنَّ وأخواتها. (٢٧) متعلق بالكاف أي: مثله. (٢٨) أي: خبر إنَّ وخبر المبتدأ. (٢٩) بيانية. (٣٠) خبر إن. (٣١) لفظاً ومعنى أولا. (٣٢) نحو: البر إنه لستين درهما. (٣٣) أي: خبر إن أو خبر المبتدأ. (٣٤) خبر إن أو خبر المبتدأ. (٣٥) خبر. (٣٦) أي: وجد قرينة تدل على حذفه. (٣٧) خبر إن. (٣٨) خبر المبتدأ. (٣٩) خبر إن. (٤٠) أي: شرائط كونه خبراً. (٤١) أي: خبر إن. (٤٢) أي: من قول المصنف وأمره كأمر خبر المبتدأ إذا كان بعد أن صح كونه خبراً لإنَّ. (٤٣) علة المنفي. إنكارية. (٤٤) شأن. (٤٥) ولو قال: إلا في التقديم لكان أصوب.

مِثْلُ:[1] إنَّ[2] زَيْداً قَائِمٌ وَأَمْرُهُ[3] كَأَمْرِ خَبَرِ الْمُبْتَدَإِ إلاَّ[4] فِي تَقْدِيمِهِ

(١) فإنه المسند بعد دخول هذه الحروف.
(٢) إلا إذا كان ظرفاً آه.
(٣) أي: حاله وشأنه.
(٤) أي: ليس أمره كان خبر المبتدأ في تقديمه فإنه لا يجوز تقديمه على الاسم.

(قوله: فإن يقوم هنا) أي: فإن الفعل بدون الفاعل في هذا المثال من حيث الخ، وقوله: بهذا المعنى؛ أعني: ورودها لإيراث أثر فيهما لفظاً أو معنى، وفي قوله: فلا يحتاج الخ، تعريض للفاضل الهندي. (قوله: ويلزم منه استدراك الخ) عطف على قوله: ويجاب، وحاصله: أنه يلزم على هذا المجيب أن يكون قول المصنف بعد دخول هذه الحروف مستدركاً فإنه إذا حمل الإسناد إلى اسمها ولا يكون الاسم اسماً لها إلا بعد دخولها يلزم المحذور (نعمه). إلا أن يقال: إنه تصريح بما علم ضمناً؛ لأن الدلالة الالتزامية مهجورة في التعريفات على أنه لو قدر قوله إلى أسماء هذه الحروف بعد قوله: بعد دخول هذه الحروف فلا استدراك، وقوله: فيحتاج إلى تأويل الخ؛ أي: بأن يعمم الاسم من الحكمي مع أن الأصل عدم التأويل. (قال المصنف: وأمره) أي: أمر خبر باب أن في أقسامه؛ أي: في جميع ما يتعلق به إلا في تقديمه، فالاستثناء في المتن عن هذا المحذوف، وهو استثناء مفرغ في الإثبات لصحة المعنى. (قوله: بعد أن صح كونه خبراً) بوجود شرائطه، واعلم أن هذه الحروف تنصب المبتدأ اسماً لها اتفاقاً بشروط أن يكون مذكوراً وغير واجب الابتداء كأيمن، وغير واجب التصدير مثل: أين وكم، إلا ضمير الشأن، فلو لم يوجد هذه الشروط لم تنصبه، وترفع الخبر عند البصريين بشرط أن لا يكون طلبياً فلو كان طلبياً؛ نحو: زيداً ضربه، لم

(قوله: حتى يرد أنه يجوز أن يقال أين زيد) أضربه ولا يجوز أن يقال: أن زيداً أضربه. (قوله: ولا يجوز أن يقال أن أين زيداً)؛ لأن الاستفهام ينافي التحقيق. (قال: إلا في تقديمه) حق العبارة أن يقال: إلا في التقديم؛ لأنه استثناء عن وجوه الشبه، ووجه الشبه يجب أن يكون مشتركاً بين المشبه والمشبه به، والقول برجع الضمير إلى المتكلم بعيد.

(قوله: وأن يقال: زيداً ضربه الخ) في الرضي: وأما الجملة الطلبية كالأمر والنهي والدعاء والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمني؛ ونحو: ذلك فلا أرى منعاً من وقوعها خبراً لأن المكسورة، ولكن في شرح التسهيل وحكى ابن عصفور في شرح الجمل الصغير خلافاً في وقوع الجملة الغير المحتملة للصدق والكذب خبراً لأن، وصحح الجواز انتهى، ولعل الشارح لأجل الاختلاف لم يذكره. (قوله: لأنه استثناء الخ) يعني: أنه استثناء مفرغ من الظرف بمعنى الفعل المستفاد من كاف التشبيه فيكون استثناءً من وجوه الشبه كأنه قيل: وأمره كأمر المبتدأ في جميع

أي: ليس[1] أمره[2] كأمر خبر المبتدأ في تقديمه[3] فإنه[4] لا يجوز تقديمه[5] على الاسم[6].
وقد[7] جاز تقديم الخبر على المبتدأ، وذلك[8] لأنَّ[9] هذه الحروف فروع[10] على الفعل في العمل، فأريد أن يكون عملها[11] فرعياً[12] أيضاً، والعمل[13] الفرعي[14] للفعل أن يتقدم[15] المنصوب على المرفوع، والأصل[16] أن يتقدم المرفوع على[17] المنصوب[18]. فلما أعملت[19] العمل الفرعي[20] لم يتصرف في معمولها[21] بتقديم ثانيهما[22] على الأول[23] كما يتصرف في معمولي[24] الفعل لنقصانها[25] عن درجة الفعل «إلاَّ[26] إِذَا كَانَ الخَبَرُ ظَرْفاً» أي: ليس أمره[27] كأمر خبر المبتدأ في تقديمه إلا إذا كان ظرفاً، فإن حكمه[28] إذن حكمه[29] في جواز التقديم[30] إذا كان الاسم معرفة نحو: قوله تعالى: ﴿إِنَّ[31] إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ[32] ﴿٢٥﴾﴾. وفي وجوبه[33] إذا كان الاسم نكرة

(١) لأن الاستثناء من الموجب يكون منفياً. (٢) أي: خبر باب إن. (٣) خبر. (٤) شأن. (٥) خبر إن. (٦) فلا يقال. (٧) جازته، بل وقد يجب كما مر. (٨) أي: عدم جواز تقديمه على اسمه وجواز تقديم الخبر على المبتدأ. (٩) ثابت. (١٠) خبر إن. (١١) أي: الحروف. (١٢) خبر يكون. (١٣) مبتدأ. (١٤) صفة العمل، هو الحروف. (١٥) خبره. (١٦) مع الفعل. (١٧) متعلق بلم ينصرف. (١٨) كما مر والأصل أن يلي آه. (١٩) أي: هذه الحروف. (٢٠) صفة العمل. (٢١) أي: الحروف. (٢٢) وهو الجر. (٢٣) أي: الاسم. (٢٤) أي: الفاعل والمفعول تأخر وتقدم بعضاً. (٢٥) أي: الحروف. (٢٦) مفعول فيه يتقدم المستفاد من السياق. (٢٧) أي: خبر باب إن. (٢٨) خبر إن. (٢٩) خبر المبتدأ. باب إن. (٣٠) كما يجوز زيد. (٣١) خبر مقدم. (٣٢) اسم مؤخر. (٣٣) كما وجب في خبر المبتدأ في مثل وفي الدار رجل.

ترفعه (سجاعي). (قوله: فلا يلزم من ذلك) أي: من كون أمره كأمره أن كل ما الخ، وهذا تعريض لنجم الأئمة الرضي حيث قال: وقد يخالف خبرها خبر المبتدأ في غير ما ذكره المصنف أيضاً وذلك أن خبرها لا يكون مفرداً متضمناً ما له صدر الكلام، وحاصل كلامه الاعتراض على المصنف بأنه ينبغي أن يقول: إلا في تقديمه وإلا في تضمنه استفهاماً، وحاصل الجواب: أن المراد حكمه كحكم خبر المبتدأ إذا صح كونه خبراً لها وههنا لا يصح؛ إما لأن التحقيق ينافي الاستفهام، وإما لأنه يفوت صدارته. (قال المصنف: إلا في تقديمه) قال العصام: لا بد من استثناء أمور أُخَر، وهو أن خبره لا يتضمن ما له صدر الكلام، وأنه يجوز أن يكون خبره معرفة واسمه نكرة؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ﴾ ونحو: إن قريباً منك زيد، وأنه يجوز دخول لام الابتداء على خبره دون خبر المبتدأ، وأنه لا يصح كون خبره طلبياً إلا النهي عن قلة وأنه يكثر الحذف في إن مالاً وإن ولداً؛ أي: إذا كان الاسم نكرة والخبر ظرفاً، وأنه يجب حذف الخبر في ليت شعري أزيد قائم؛ لكثرة الاستعمال هذا فتدبر. (قوله: أي: ليس أمره كأمر الخ) الغرض من هذا التقدير تحصيل المستثنى منه المفهوم من فحوى الكلام، وهذا لا ينافي ما قدمناه نقلاً عن العصام من أن الاستثناء مفرغ عن محذوف عام. (قوله: وقد جاز تقديم الخبر) ليس الجواز بمعنى الإمكان الخاص، بل الإمكان العام المقيد بجانب الوجود فحاصل ما أفاد بالاستثناء: أن شأن تقديم خبر المبتدأ الجواز والوجوب، وشأن تقديمه؛ أي: خبر إن وأخواته الامتناع. (قوله: وذلك لأن هذه الحروف الخ) أي: وعدم جواز التقديم أضعف العمل بالحرفية، وقوله: أيضاً؛ أي: كما أن ذوات هذه

إِلاَّ إِذَا كَانَ[1] ظَرْفاً.

(١) أي: الخبر ظرفاً فيجوز تقديمه عليه.

(قوله: والأصلي أن يتقدم) كما مر في قوله: والأصل أن يلي. (قال: إلا إذا كان ظرفاً) استثناء مفرغ، والتقدير إلا في تقديمه في كل حال من أحوال الخبر إلا إذا كان ظرفاً، ويجوز أن يكون استثناء من معنى الكلام، والحاصل: أن أخبار هذه الحروف تخالف خبر المبتدأ في جواز التقديم في الأوقات كلها إلا وقت كونه ظرفاً.

الأحكام إلا في التقديم، فيجب أن يكون مشتركاً بينهما فلا معنى لإضافته إلى أحدهما، وما قيل من أنه المراد؛ أي: من تقديم خبر إن فإن حكم تقديم الامتناع وحكم تقديم خبر المبتدأ الجواز والوجوب فإنما يصح لو قيل: إلا تقديمه بدون في بأن يكون استثناء من أمر، وأما مع كلمة في فلا لأنها صريحة في كون وجه الشبه كما لا يخفى. (قوله: استثناء مفرغ) أي: استثناء من الحكم السابق بعد تقييده بالاستثناء الأول، فيكون الكلام جملة واحدة كأنه قيل: وأمره كأمر خبر المبتدأ في جميع الأحكام إلا في تقديمه في جميع أحوال الخبر إلا حال كونه ظرفاً. (قوله: ويجوز أن يكون الخ) بأن يأوّل قوله: إلا في تقديمه بجملة مستقلة؛ أي: يخالف أمره أمر خبر المبتدأ في التقديم في جميع الأوقات إلا وقت كونه ظرفاً. (قوله: والحاصل) أي: على كلا التوجيهين.

نحو: «إنَّ[1] مِنَ[2] البَيَانِ لَسِحْراً[3]» أوْ «إنَّ مِنَ الشِّعْرِ[4] لَحِكْمَةً[5]». وذلك[6] لتوسعهم[7] في الظروف ما لا يتوسع[8] في غيرها. «خَبَرُ[9] (لاَ») الكائنة «لِنَفْيِ الجِنْسِ»[10]

(١) خبر مقدم. (٢) أي: من الفصاحة. (٣) اسم مؤخر. اللام للابتداء مع التأكيد. (٤) خبر إن. (٥) اسم إن. (٦) أي: جواز تقديم الخبر عند كون الاسم معرفة ووجوب تقديم عند كونه نكرة .م. (٧) أي: النحاة. (٨) أي: لا يفعل على التجريد. (٩) مبتدأ محذوف الخبر أي منه خبر لا. (١٠) إذا دخل على النكرة.

خَبَرُ لاَ لِنَفْيِ الجِنْسِ

(قوله، وذلك لتوسعهم)؛ وذلك لأن كل محدث لا بد أن يكون في زمان أو مكان فصار الظرف مع الشيء كالقريب المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره من الأجنبي، وأجرى الجار والمجرور مجراه لمناسبته للظرف؛ إذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور. (قال، خبر لا لنفي الجنس) إذا دخلت على النكرة وإنما عملت عمل إن؛ لأنها تشابه أن في إفادة المبالغة، فإن لا لمبالغة النفي، وإن لمبالغة الإثبات، فيكون من باب حمل النظير على النظير، وقيل؛ لأن لا نقيض أن فيكون من باب حمل النقيض على النقيض.

(قوله: وأجرى الجار والمجرور) وإن لم يكن ظرفاً مجرى الظرف في التوسع. (قوله: إذا دخلت على النكرة) لا إذا دخلت على المعرفة فإنها تفيد نفي مدلول تلك المعرفة أو لما يفهم من قوله: خبر لا التي لنفي الجنس؛ أي: خبر لا ممدود عن المرفوعات برأسه إذا دخلت على النكرة بخلاف ما إذا دخلت على المعرفة فإن لا حينئذ ملغاة عن العمل وخبرها مرفوع بأنه خبر المبتدأ، فإن قلت: لا بد من التقييد بأن لا تكون تلك النكرة مفصولة عنها؛ لأنه حينئذ أيضاً خبر المبتدأ، قلت: المراد بالدخول الورود لإيراث أثر فيها، فلا حاجة إلى التقييد، ثم اعلم أن ارتفاع خبر لا بها متفق عليه إذا لم يكن اسمها مبنياً بأن دخلت على النكرة المضافة. وأما إذا كان اسمها مبنياً بأن دخلت على النكرة المفردة مثل لا رجل في الدار ففيه خلاف سيبويه فإنه قال: ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء؛ لأنه لما صار الاسم الذي كان معرباً بسببها مبنياً مع قربه منها استبعد أن يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها إعراباً فبقي على أصله من الرفع بالابتداء، ولا يخفى ضعفه؛ لأنها عاملة في الاسم إلا أن نصبه بسبب تضمن من الاستغراقية صار فتحاً وذلك مفقود في الخبر. (قوله: وقيل: لأن لا نقيض إنّ) فإن لا للنفي على وجه المبالغة وإن للإثبات على وجه المبالغة ووجه ضعفه ظاهر؛ لأنه إذا كان حمل النظير على النظير ممكناً لا يصار إلى حمل النقيض على النقيض فإن في اعتبار التناقض وجه التشابه.

الحروف فروع على الفعل والاستثناء في قوله: إلا إذا كان الخبر ظرفاً، مفرغ من الحكم السابق بعد تقييده بالاستثناء الأول، ولا بد من قيد آخر؛ وهو أن لا يكون الاسم ضميراً متصلاً، فإنه لا يصح التقديم في أنك في الدار. (قوله: فإن حكمه إذن حكمه في جواز التقديم) وما أحسن قول ابن عنين الشاعر المصري حيث قال يشكو عن تأخره:

كَأَنِّيَ مِنْ أَخْبَارِ إِنَّ وَلَمْ يُجِزْ
لَهُ أَحَدٌ فِي النَّحْوِ أَنْ يَتَقَدَّما
عَسَى حَرْفُ جَرٍّ مِنْ نَدَاكُم يَجُرُّنِي
فَأُصْبِحُ مَجْرُوراً إِلَيْكُم مُقَدَّماً

ولا يخفى ما فيه من التورية، وقد أحسن أيضاً من أجابه بقوله:

فَلَو كُنْتَ ظَرْفاً يا ابنَ عنينَ أَوْجَبَتْ
لَكَ النَّاسُ تَقْدِيماً عَلَيهِم مُحَتَّماً

أي: لو كنت واسع اليد والخلق لأوجب الناس لك التقديم، ولا يخفى ما فيه من الإيهام (مشهدي على القطر). (قوله: إذا كان الاسم نكرة) أو كان في المبتدأ ضمير لمتعلق الخبر؛ نحو: ليت في الدار صاحبها؛ لئلا يعود الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة، وفي دلائل الإعجاز أن من خصائص إن: تصحيح تنكير المسند إليه، فالمثال الصحيح لوجوب التقديم: إن في الدار صاحبها، فافهم. (قوله: نحو:؟ إن من البيان لسحراً الخ ؟) هذا من كلام النبي عليه السلام، ومعنى الفقرة الأولى: أن بعض البيانات الصادرة من بعض النفوس تؤثر في القلوب تأثير السحر، ومعنى الفقرة الثانية: أن بعض الشعر حكمة؛ أي: كلام حق، وأنفع على نهج قانون الشرع كالديوان المنسوب إلى علي رضي الله عنه، وفي شرح المشارق: أن هذا الحديث قاله عليه السلام حين قدم رجلان من المشرق فخطبا ببلاغة ومحسنات ألفاظ، فعجب الناس من بيانهما؛ يعني: أن بعض البيان بمثابة السحر في ميلان القلوب، أو في العجز عن الإتيان بمثله.

(غريبة): روي أنه عرض لواحد من الصحابة رعاف فعجزوا عن إسكانه، وكانت بنت امرئ القيس هناك حاضرة فقالت: شموه الكافور، ولما شموه سكن بإذن الله تعالى، فقال لها النبي عليه السلام: ؟ما أعرفك بذلك؟، فقالت: عرفت ذلك يا رسول الله بشعر أبي فقرأت هذين البيتين:

أَفَكَّرْتُ لَيلَةَ هَجْرِها في وَصْلِهَا
فَجَرَتْ مَدَامِعُ مُقْلَتِي كَالْعَنْدَمِ

أي: لنفي[1] صفته، إذ[2]، (لاَ رَجُلَ قَائِمٌ) مثلاً لنفي[3] القيام عن الرجل، لا لنفي الرجل نفسه.
«هُوَ[4] المُسْنَدُ[5]» إلى شيء آخر[6]، هذا[7] شامل[8] لخبر المبتدأ وخبر (إنَّ، وكأنَّ) وغيرها[9] «بَعْدَ دُخُولِهَا[10]» أي: بعد دخول (لا)، فخرج به سائر الأخبار. والمراد[11] بدخولها: ما عرفت في خبر (إنَّ) فلا يرد نحو[12]: (يَضْرِبُ) في (لاَ رَجُلَ يَضْرِبُ أَبُوهُ).

(١) إشارة إلى حذف. (٢) علة التفسير. (٣) ملفوظ. (٤) استئناف وقوله هو فصل. (٥) خبره. (٦) هو الاسم. (٧) أي: قوله المسند. (٨) أي: جنس. (٩) كالمفعول الثاني من باب علمت والثالث من باب أعطيت والمبتدأ في أقائم زيد. (١٠) لا. (١١) جواب سؤال. (١٢) وهو محال لعدم الاطلاع عليها.

هُوَ المُسْنَدُ[1] بَعْدَ دُخُولِهَا

(١) أي: إلى شيء.

فَجَعَلْتُ أَمْسَحُ نَاظِرِيَّ بِخَدِّهَا
مِنْ عَادَةِ الكَافُورِ إِمْسَاكُ الدَّمِ

فعند ذلك قال عليه السلام: «إن من الشعر لحكمة». (قوله: وذلك لتوسعهم في الظروف)؛ لأن كل محدث لا بد أن يكون في زمان أو مكان، فصار الظرف مع الشيء كالقريب المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخله غيره، والجار والمجرور أجري مجراه للمناسبة؛ إذ كل ظرف جار ومجرور في التقدير (نعمه). (قوله: خبر لا الكائنة لنفي الجنس) أي: التي مفيدة للتنصيص على نفي الخبر عن جنس الاسم؛ أي: مفهومه الكلي المستلزم نفيه نفي كل فرد من أفراده، فهي مفيدة للاستغراق نصاً بخلاف لا العاملة عمل ليس، فإنها وإن نفت الجنس لكن على سبيل الظهور لا التنصيص، ونسبة النفي إلى الجنس مجاز؛ لأن النفي في الحقيقة إنما هو لحكم الجنس لا له؛ لتعلقه بالنسب دون الذوات، ثم إن في عدّه أيضاً من المرفوعات بعد خبر المبتدأ رداً على الكوفي حيث يجعل مطلقاً مرفوعاً بما كان مرفوعاً قبل، وقال ابن مالك: إن خبر لا مرفوع بها إذا كان اسمها معرباً، وإن كان مبنياً فهو مرفوع بكونه خبر المبتدأ، وقال سيبويه أيضاً بكونه موضع اسم[1] لا وخبرها رفعاً بالابتداء، لكن ذهب الأخفش إلى أن الخبر مرفوع بلا فتكون عاملة في الجزئين، وهذا هو الذي عليه جمهور النحاة كذا في حواشي الألفية وغيرها، وكتب على قوله الكائنة الخ ما نصه: لا يقال قدر الشارح متعلق الظرف معرفاً باللام، ولا دليل عليه إذا الظرف إنما يدل على أصل المتعلق لا المتعلق المعرف؛ لأنا نقول: أن غرض الشارح بيان حاصل المعنى لا بيان تقدير المتعلق، أو لأن جزالة المعنى تقضي تقدير المتعلق المعرّف؛ لأنها تقتضي كون المتعلق صفة لا وهذا يوجب كونه معرفة بناء على أن لا ههنا علم لنفسه، فهي معرفة فلا يكون تقدير المعرف بلا دليل، لكن يلزم حينئذ حذف الموصول مع بعض صلته، وهو لا يجوز في سعة الكلام؛ وذلك لأن اللام في اسم الفاعل بمعنى الموصول، واسم الفاعل بمعنى الفعل، وإذا حذف متعلق الظرف نقل ضميره منه إلى الظرف، وأجيب: بأن غرض الشارح ليس بيان التقدير ولو سلم فكون اللام على اسم الفاعل ههنا موصولاً بمعنى التي مم لجواز أن يكون دالاً على الدوام والثبوت لا على التجدد والحدوث، فيكون اللام حرف تعريف. (قوله: أي: لنفي صفته) فالإضافة لأدنى ملابسة والنفي عن الجنس يعم نفي الوجود والصفة لكن قدر الشارح الصفة فيكون التسمية باعتبار بعض الأفراد، ويخالفه ما في الجزائرية من أن الصفة يلزم من نفيها نفي الجنس؛ نحو: لا رجل موجود فالتسمية مطردة إلا أن يقال: أن المتبادر من الصفة ما هو بعد الوجود تدبر[2]، وكتب بعض الناظرين ما خلاصته أنه لما كان المتبادر من كلام المصنف أن لا لنفي الموضوع الذي هو الجنس وهو مخالف لما في كتب الميزان من أن النفي متعلق بالمحمول لا بالموضوع أوله بقوله: أي لنفي صفة الخ؛ يعني: أن لا لنفي صفة المحمول لا الموضوع، فلا رجل قائم مثلاً لنفي المحمول الذي هو القيام لا لنفي الموضوع الذي هو الرجل نفسه، وقوله: لنفي القيام عن الرجل، فهي لنفي جنس اسمها من حيث اتصافه بالخبر (شرح ألفيه). (قوله: ما عرفت في خبر إن) أي: من الدخول لا يراث أثر فيهما لفظاً[3] أو معنى، وقوله: فلا يرد يضرب الخ؛ أي: لا يرد الفعل وحده بدون الفاعل، ووجه الورود أن يقال: يلزم على ظاهر التعريف أن يكون يضرب بدون فاعل خبر لا، وليس كذلك، بل مجموع الجملة خبرها، والجواب ظاهر مما سبق.

(١) أي: المفرد.
(٢) إشارة إلى أن الأسلم أن يفسر بقوله: أي لنفي الحكم عن الجنس.
(٣) لمنع الخلو.

«نَحْوُ: (لا غُلاَمَ[1] رَجُلٍ[2] ظَرِيفٌ[3])» إنما عدل[4] عن المثال المشهور وهو قولهم[5]: (لاَ رَجُلَ[6] فِي الدَّارِ) لاحتمال حذف الخبر، وجَعل[7] (فِي الدَّارِ) صفة، بخلاف ما[8] ذَكره، لأن[9] (غُلاَمَ رَجُلٍ) معرب[10] منصوب[11] لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر[12]. «فِيهَا»[13] أي: في الداء خبر بعد خبر، لا ظَرف ظريف[14] ولا حال، لأن[15] الظرافة[16] لا تتقيد بالظرف ونحوه[17]، وإنما[18] أتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل[19] غلام رجل، وليكون مثالاً لنوعَي خبرها[20]، الظرف وغيره. «ويُحْذَفُ»[21] خبر «لاَ» هذه حذفاً «كَثِيْراً» إذا كان الخبر[22] عاماً كالموجود والحاصل لدلالة[23] النفي عليه نحو[24]: «لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ» أي: لا إله موجودٌ إلا الله. «وَبَنُو[25] تَمِيْم لاَ يُثْبِتُونَهُ[26]» أي: لا يظهرون الخبر في اللفظ[27]، لأن[28] الحذف عندهم واجب، أو[29] المراد: أنهم لاَ يثبتونه[30] أصلاً[31]، لا لفظاً ولا تقديراً، فيقولون معنى قولهم[32]: لا أهلَ ولا مالَ، انتفى الأهل والمال، فلا يحتاج إلى تقدير خبر.

(١) اسم لا. (٢) مضاف إليه غلام. (٣) أي: عاقل. الظريف الكياسة من الكيس وهو ضد الأحمق. (٤) مصنف. (٥) نحاة. (٦) وهو مبني على الفتح ومنصوب محلاً على أنه اسم لا. (٧) والواو بمعنى مع. (٨) عبارة عن المثال في المتن. (٩) علة الخلاف. (١٠) بالاسمية. (١١) لكونه نكرة مضافاً وواقعاً بعد لا بلا فصل. (١٢) في اللفظ. (١٣) ظرف مستقر من قبيل خلوها مصنف. (١٤) بأن يتعلق في إليه. (١٥) علة لا ظرف ولا حال. (١٦) المستفاد من ظريف. (١٧) من الحال. (١٨) سؤال ورد على تعدد الخبر وأجاب بما ترى. (١٩) فإن النكرة في سياق النفي تفيد العموم. (٢٠) أي: لا. (٢١) استئناف أو اعتراض. (٢٢) أي: خبر لا. (٢٣) علة بحذف. (٢٤) فإن ما بعد إلا مستثنى فيجب أن يكون ما قبله كلاماً تاماً. (٢٥) مبتدأ. والجملة استئناف أو اعتراض. (٢٦) خبره. (٢٧) ويظهرونه في التقدير إلا إذا كان ظرفاً. (٢٨) علة عدم الإظهار. (٢٩) عطف على قوله: لا يظهرون بحسب المعنى. (٣٠) خبر لا. (٣١) سواء كان عاماً أو خاصاً بخلاف الأول لأنه مقيد بالعموم، فتكون في لفظ لا من أسماء الأفعال وزيدا لمصنف بأن اسم الفعل لم يكن على متن هذه الصفة. (٣٢) أي: قول العرب.

مِثْلُ: لاَ غُلاَمَ رَجُلٍ ظَرِيْفٍ فِيْهَا، وَيُحْذَفُ كَثِيْراً[1]، وَبَنُو تَمِيْمٍ لاَ يُثْبِتُونَهُ[2].

(١) وهذا الحذف جائز لا واجب لعدم قيام شيء مقامه. محرر.
(٢) أي: لا يظهرون الخبر في اللفظ لأن الحذف عندهم واجب.

(قوله: إنما عدل) قال المصنف: ليس تمثيل النحاة بلا رجل ظريف حسناً؛ لأن ظريف في الظاهر صفة اسم لا لأن خبر لا يحذف كثيراً، والمثال ينبغي أن يكون ظاهراً فما يمثل له، وفي مثالنا لا يحتمل ظريف إلا الخبر؛ لأن المضاف المنفي بلا لا يوصف إلا بمنصوب، واعترض عليه بأن ذلك مذهب جماعة منهم، وأما الآخرون فقد جوّزوا الرفع حملاً على المحل كما في توابع اسم إن. (قوله: على ما هو الظاهر) إنما قال ذلك لجواز ارتفاع صفته حملاً على المحل. (قوله: لأن الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه) من الحال بدون سماحة. (قوله: لئلا يلزم الكذب)

(قوله: والمثال ينبغي الخ) ويستقبح إذا كان فيه احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السواء، وأقبح إذا كان احتمال غيره أظهر كما في مثالهم. (قوله: كما في توابع اسم إن) يعني: كما يجوز في توابع اسم إن إن كان معرباً الحمل على المحل فكذلك يجوز في توابع اسم لا معرباً أو مبنياً لأنها مشبهة بأن. (قوله: إنما قال ذلك الخ) يعني في قوله: كما هو الظاهر دفع للاعتراض السابق بأن ما ذكره المصنف رحمه الله مبني على الظاهر، فلا يضره احتمال الصفة بناء على غير الظاهر من الحمل على المحل. (قوله: بدون سماجة) يعني: يكون المعنى حينئذ ليس بغلام رجل ظريف في الدار، وهذا المعنى سمج، وما قيل: إنه لو لم يقبل

(قوله: إنما عدل عن المثال المشهور) قال العصام: لو مثل بلا رجل في الدار لكان أفيد؛ إذ فيه الرد على سيبويه حيث لا يجعل الخبر فيه مرفوعاً إلا أن مثال المتن ظاهر في كون في الدار صفة وخبر لا محذوفاً؛ إذ يحذف كثيراً، وقوله: واحتمال حذف الخ؛ أي: مع أن المثال ينبغي أن يكون ظاهراً فيما يمثل له. (قوله: وجعل في الدار صفة) أي: صفة اسم لا كما يحتمل أن يكون خبراً فلا يكون مثالهم نصاً في المقصود، وهو غير حسن، وإنما قال على ما هو الظاهر لجواز ارتفاع صفته حملاً على المحل لمشابهتها؛ لأن في إفادة المبالغة فإن لا لمبالغة النفي، وأن لمبالغة الإثبات، وهذا هو الوجه في عملها فكما أن صفة اسم أن يجوز رفعها على المحل فكذا ما يشابهها، إلا أنه خلاف الظاهر، بل منعه قوم (نعمه). (قوله: لأن الظرافة لا تتقيد) بناء على أنها عبارة عن كلام خارق للعادة يحمل السامع على الضحك ونحو وهذا لا يتقيد بكونه في الدار (نعمه)، وفيه أن الظرافة بمعنى: الملكة لا تتقيد، وأما بمعنى: أثر الملكة فتتقيد (عصام)، وقال مولانا سعيد: الظرافة: ملكة ثابتة في النفس يكون مبدأ لصدور الأفعال التي لا تخلو عن لطافة، وقد تطلق على نفس الأفعال، والمراد ههنا الأول كما يدل عليه سياق كلامه، وقوله: فهي لا تتقيد بالظرف ناظر إلى قوله لا ظرف ظريف، ونحوه ناظر إلى قوله: ولا حال، فهو نشر على ترتيب اللف. (قوله: وإنما أتي به) أي: بلفظ فيها؛ يعني: قيد الخبر بالظرف دفعاً للكذب في الحكم؛ لأنه لا يصح نفي الظرافة عن جنس غلام الرجل،

لكن يصح نفي الظرافة في الدار المعينة، وقوله: وليكون مثالاً الخ؛ أي: وتنبيهاً على تعدد خبر لا كتعدد خبر المبتدأ فأمره كأمر خبر المبتدأ، إلا أنه اكتفى بالتنبيه في خبر أوّل النواسخ لظهور عدم الفرق. (قوله: لدلالة النفي عليه)؛ لأن النفي يقتضي منفياً ولما لم يكن هنا قرينة خصوص حمل على أمر شامل (نعمه)؛ أي: ولتشارك اللفظ والمعنى في النفي في مقام المبالغة. (قال المصنف: لا يثبتونه) أي: يحذفونه وجوباً إذا علم هذا هو المعنى الصحيح، وأما قول الشارح: والمراد أنهم لا يثبتونه أصلاً لا لفظاً ولا تقديراً؛ لجعل لا بمنزلة انتفى فمما لا يُهتَدى إليه، بل امتناع تركب الكلام من حرف واسم يهدي إلى خلافه.

وإذا لا يلزم الكذب حينئذ؛ لأن المجموع خبر واحد حقيقة كقولك: للأبلق هذا أبيض أسود، والحاصل: نفي كون غلام رجل جامعاً للظرافة وكونه في الدار، إن قلت: جعل الخبر من هذا القبيل ليس إلا إذا امتنع الاقتصار على أحدهما، ولا يمتنع الاقتصار ههنا على فيها، قلنا: امتناع الاقتصار على الأول كاف في ذلك. (قوله: لدلالة النفي عليه)؛ لأن النفي يقتضي منفياً ولما لم يكن ههنا قرينة خصوص حمل على أمر شامل أو لأن النفي رفع الوجود، وفيه أن النفي المستفاد من لا رفع الوجود الرابطي سواء كان الظرف الوجود أو غيره. (قوله: أي لا يظهرون الخبر في اللفظ) قال الأندلسي: لا أدري من أين هذا النقل، والحق أنه يجب إثباته اتفاقاً إذا لم تقم قرينة، وأما إذا قامت قرينة فعند بني تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز. (قوله: أو المراد) الأصح هو الأول. (قوله: فيقولون معنى قولهم الخ) فيكون حينئذ لا من أسماء الأفعال وزيفه المصنف بأن اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة، ولا يخفى أن نصب الاسم بعدها يدل أيضاً على فساد هذا القول.

التقييد لم يصح صار زيد ظريفاً فليس بشيء؛ لأن اتصافها بالحدوث والتجدد في وقت دون وقت لا يقتضي صحة تقيد نفسها بالظرف؛ فإنه يقتضي انقسامها إلى المقيدة بالظرف وغير المقيدة به. (قوله: جعل الخبر من هذا القبيل) أي: جعل الخبر المتعدد خبراً واحداً بتأويل المجموع. (قوله: إلا إذا امتنع الخ) كما في قوله: وهي اسم وفعل وحرف. (قوله: الاقتصار ههنا على فيها) وإن كان يمتنع الاقتصار على ظريف للزوم الكذب. (قوله: حمل على أمر شامل) ليس المراد الشمول بحسب الصدق، بل بحسب التحقيق فإن نفي الوجود يستلزم في جميع الصفات. (قوله: النفي المستفاد من لا رفع الوجود الرابطي) أي: النفي المستفاد من لا لاقتضائه الخبر رفع الوجود الذي هو رابط بين المسند والمسند إليه سواء ظرف ذلك الوجود الرابطي الوجود المحمولي كما في لا إله موجود أو غيره كما في لا رجل في الدار ولا دلالة للعام على الخاص، فلا يكون قرينة على تقدير موجود. (قوله: قال الأندلسي رحمه الله) في شرح التسهيل للفاضل المصري من نسب إليهم التزام الحذف مطلقاً كالزمخشري، أو بشرط أن يكون الخبر ظرفاً كالجزولي فليس بمصيب. (قوله: يجوز) والحذف عندهم أكثر من الإثبات. (قوله: فيكون لا حينئذ من أسماء الأفعال) أي: إذا كان لا أهل ولا مال بمعنى انتفى الأهل والمال يكون لا من أسماء الأفعال لا حرف نفي لكونه مع معموله كلاماً مستقلاً، ورد عليه أن يجوز أن يكون لا حرفاً نائباً مناب الفعل كحرف النداء، وليس بشيء؛ لأن حرف النداء نائب عن فعل مقدر بعده؛ لأن أصل يا زيد ادعو زيداً صرح به في شرح المفصل والرضي وفيما نحن فيه ليس النفي مقدراً بعد لا، ولذا من ذهب إلى أن المنادى مفعول لحرف النداء ذهب إلى أنها من أسماء الأفعال. (قوله: زيفه المصنف رحمه الله) ما ذكره المصنف في شرح المفصل في بحث المنادى ردّاً على من ذهب إلى أن حروف النداء أسماء أفعال إن أسماء الأفعال ليس فيها ما هو أقل من حرفين ومن هذه الحروف الهمزة، وهي حرف واحد وإذا بطل كون الهمزة اسم فعل بطل البواقي؛ إذ لا قائل بالفصل انتهى. ولا يخفى أن هذا التزييف لا يجري في أولوية هذه العبارة بأن جميع أسماء الأفعال منقولة من المصادر الأصلية أو من المصادر الكائنة في الأصل أصواتاً، أو من الظرف أو من الجار والمجرور كما صرح به في الرضي كان التزييف وجيهاً، لكن المصنف رحمه الله لم يصرح به. (قوله: إن نصب الاسم الخ)؛ لأن اسم الفعل لا بد له من فاعل ولا فاعل ههنا، وما أورد عليه أنه يجوز أن يكون فاعله الضمير المبهم المفسر بالنكرة فليس بشيء، أما أولاً: فلأنه ذكر الشارح الرضي في بحث المضمرات أن مجوّز تأخير المفسر لفظاً ومعنى قصد تفخيم المفسر مع الإتيان به لمجرد التفسير بلا فصل كما في نعم رجلاً، أو قصد التفخيم مع اتصال المعنى كما في ضمير الشأن والثلاثة ههنا معدومة؛ أعني: قصد التفخيم والمجيء بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالمضمر، وأما ثانياً؛ فلأنه قد يحذف اسم لا فيلزم حذف التمييز، بل حذف الفعل والفاعل والتمييز وذلك إجحاف.

وعلى تقديرين يحملون ما يُرى خبراً في مثل: لاَ رَجُلَ قَائِمٌ، على[1] الصّفة دون الخبر[2]. «اِسْمُ[3] (مَا) وَ (لاَ) الْمُشَبَّهَتَيْنِ[4] بِـ (لَيْسَ)» في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا[5] يعملان[6] عملها[7]. «هُوَ الْمُسْنَدُ[8] إِلَيْهِ» هذا شامل[9] للمبتدأ[10] ولكل مسند[11] إليه. «بَعْدَ دُخُولِهِمَا» خرج به غير اسم (مَا ولاَ) وبما[12] عرفت من معنى[13] الدخول، لا يرد (أَبُوهُ)[14] في مثل: (مَا زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ). «مِثْلُ (مَا زَيْدٌ[15] قَائِماً[16]، وَلاَ[17] رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْكَ)» وإنما أتى[18] بالنكرة بعد (لا)[19] لأنَّ (لا) لا تعمل[20] إلا في النكرة[21]، بخلاف (ما)[22] فإنه يعمل في النكرة والمعرفة. هذه[23] لغة أهل الحجاز، وأمَّا بنو تميم فلا يثبتون لهما[24] العمل ويقولون[25]: الاسم[26] والخبر[27] بعد دخولهما[28] مرفوعان[29] بالابتداء كما كانا[30] قبل دخولهما[31]. وعلى[32] لغة أهل الحجاز ورد[33] القرآن[34] نحو: «﴿مَا هَذَا[35] بَشَرًا﴾[36]». «وَهُوَ»[37] أي: عمل (ليسَ)

(١) متعلق بـ يحملون. (٢) أي: يحملون النحاة على الصفة ما يرى خبراً في كلامهم. (٣) مبتدأ محذوف الخبر أي منه اسم ما ولا. (٤) من التشبيه. (٥) أي: لأجل هذه المشابهة. (٦) أي: ما ولا. (٧) أي: ليس. (٨) اسم ما. (٩) أي: جنس. (١٠) لكونه المسند إليه والمراد القسم الأول. (١١) كاسم إن وكان واسم لا لنفي الجنس. (١٢) متعلق بلا يرد الآتي. (١٣) أي: إيراث الأثر لفظاً ومعنى. (١٤) بعد دخول ما ولا. (١٥) اسم ما. (١٦) خبر ما. (١٧) ولا يكون اسم لا وخبره إلا نكرتين لا غير. (١٨) مصنف. (١٩) أي: لفظ لا. (٢٠) شيء من الأشياء. (٢١) نكرات. نسخة. (٢٢) أي: لفظ ما. (٢٣) عمل ما ولا لمشابهتهما بليس. (٢٤) أي: ما ولا. (٢٥) بني تميم. (٢٦) مبتدأ. (٢٧) ما يقال عند الحجازيين اسم وخبر. (٢٨) ما ولا. (٢٩) خبره. (٣٠) أي: الاسم والخبر. (٣١) ما ولا. (٣٢) متعلق بورد الآتي. (٣٣) أي: نزل. (٣٤) الفصيح المعنى. (٣٥) اسم ما. (٣٦) خبره. (٣٧) استئناف أو اعتراض.

اِسْمُ مَا وَلاَ الْمُشَبَّهَيْنِ بِلَيْسَ هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِهِمَا مِثْلُ: مَا زَيْدٌ قَائِماً، وَ: لاَ رَجُلَ أَفْضَلَ مِنْكَ، وَهُوَ فِي

(قوله: وأما بنو تميم الخ) وذلك لدخولهما على القبيلتين للاسم والفعل. (قوله: أي عمل ليس) المفهوم من المثال أو من قوله: المشبهتين بليس؛ لأن تشبيههما بليس يشعر بكونهما عاملتين عملها وبصحة إجراء حكمها عليهما، ولك أن تقول: الضمير راجع إلى التشبيه الموجب لعمل ليس.

(قوله: لدخولهما على القبيلتين) ذكر المصنف رحمه الله في شرح المفصل: النحويون يزعمون أن لغة بني تميم في ذلك على القياس، ويقولون: إن الحرف إذا لم يكن له اختصاص بالاسم أو الفعل لم يكن له عمل في أحدهما، وما ولا تدخلان على القسمين، فالقياس أن لا تعملا في أحدهما قلت: لا خلاف في إعمال لا التي لنفي الجنس، وإذا صح إعمال لا بالاتفاق، فلا بعد في إعمال ما فإن زعم أن لا الناصبة غير الداخلة على الفعل قيل له: فما المانع من أن تكون ما الرافعة غير ما الداخلة على الفعل. (قوله: المفهوم الخ) يعني: أن مرجع الضمير متقدم معنى لكونه مما سبق. (قوله: وبصحة الخ) أي: يشعر بصحة إجراء حكم ليس عليهما؛ لأن حكم المشبه به يصح إجراؤه على المشبه. (قوله: الضمير راجع الخ) لم يلتفت إليه الشارح رحمه الله؛ لأنه حينئذ يكون إعمال لا مفهوماً ضمناً وإن كان فهم المرجع أظهر مما ذكره الشارح رحمه الله، وفي قوله: الموجب لعمل ليس إشارة إلى أن معنى كون التشبيه شاذاً إنه قيل: اعتباره في الاستعمال حتى لا يعملون إلا بسببه، أو هو على خلاف

(تذييل): لا يجوز حذف خبر لا مع اسمها، بل أحدهما فقط وإنه يجب تأخير خبرها ولو كان ظرفاً؛ لضعفها وأنه لو فصل بينهما الغيث كما في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾، وأنه إذا كررت لا، جاز الرفع والبناء؛ نحو: لا لغو ولا تأثيم فيها كما سيأتي في المنصوبات. (قوله: في معنى النفي والدخول الخ) وكذا في دخول الباء في الخبر، فاعلم أنه تزاد الباء كثيراً في خبر ليس؛ نحو: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾، وورد دخولها على اسم ليس أيضاً إذا كان مؤخراً كقراءة: ﴿ليس البرّ بأن تولوا وجوهكم﴾، وقال الشاعر:

أَلَيْسَ عَجَباً بِأَنَّ الْفَتَى
يُصَابُ بِبَعْضِ الَّذِي فِي يَدَيْهِ

وأنه تدخل الباء في خبر ما أيضاً؛ نحو: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾، ولا تختص زيادة الباء بكون ما حجازية خلافاً فالقوم، وأما ما المشبهة بليس فقد وردت زيادة الباء في خبرها قليلاً كقوله[1]:

فَكُنْ لِي شَفِيعَاً يَومَ لا ذُو شَفَاعَةٍ
بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بنِ قَارِبِ

(مغني وغيره). (قوله: وإنما أتى بالنكرة بعد لا) أي: كما في قوله:

تَعَزَّ فَلا شَيءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِياً
ولا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِياً

(قوله: لأن لا لا يعمل إلا في النكرة) ومن ثم غلطوا المتنبي في قوله:

إِذا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلاَصاً مِنَ الأَذَى
فَلاَ الْحَمْدُ مَكْسُوباً وَلاَ الْمَالُ بَاقِيَا

(١) أي: صحابي.

«في لاَ[1]» دون (مَا) «شَاذٌّ» قليل[2]، لنقصان[3] مشابهة (لاَ) بـ (لَيْسَ)[4] لأن (لَيْسَ) لنفي الحال، و(لاَ)[5] ليس[6] كذلك، فإنه للنفي[7] مطلقاً[8]، بخلاف (مَا) فإنه أيضاً لنفي الحال فيقتصر[9] عمل (لا) على مورد السماع نحو قوله[10]:

مَنْ صَدَّ[11] عَنْ نِيْرَانِهَا[12] فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ[13]

أي[14]: لا بَرَاحُ لي، ولا يجوز أن يكون[15] لنفي الجنس، لأنه[16] إذا كان لنفي الجنس، لا يجوز[17] فيما بعدها[18] الرفع[19] ما لم يتكرر[20] ولا تكرار في البيت. اعلم أن المراد بالمسند والمسند إليه في هذه التعريفات[21] ما يكون مسنداً أو مسنداً إليه بالأصالة لا بالتبعية بقرينة[22] ذكر التوابع فيما بعد[23]، فلا ينتقض[24] بالتوابع[25]. ولما فرغ من المرفوعات شرع[26] في المنصوبات[27]،

(١) ظرف لقوله الآتي شاذ. (٢) خبر بعد خبر اسم فاعل. (٣) علة شاذ. (٤) متعلق بنقصان. (٥) أي: لفظ لا. (٦) أي: ليس لنفي الحال. (٧) موضوع. (٨) سواء كان لنفي الحال أو للاستقبال. (٩) تفريع على قول المصنف شاذ. (١٠) أي: الشاعر. (١١) أي: أعرض. (١٢) أي: عن شدة الحرب. (١٣) أي: لا إعراض. (١٤) أشار إلى حذف الخبر في البيت. (١٥) لفظ لا في لا براح. (١٦) علة عدم الجواز. (١٧) رد على الرضي حيث قال: الظاهر أن لا لا يعمل عمل ليس. لا شاذاً ولا قياساً ولم يوجد في كلامهم منصوباً كخبر فالأولى أن يقال: لا في لا براح لنفي الجنس ويجوز فيما بعد الرفع مع ترك التكرار لكنه مسند التكرار إنما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها مع المعرفة. ندب. (١٨) أي: بعد لا التي لنفي الجنس. (١٩) فاعل لا يجوز. (٢٠) لا. (٢١) سواء كان عاملها معنوياً أو لفظياً. من قوله المراد. (٢٢) يعلم بقرينة. (٢٣) مبني على الضم. (٢٤) تعريف كل واحد منهما. (٢٥) لأنهما مسنداً ومسند إليهما. (٢٦) جواب لما. (٢٧) أصولاً وفروعاً.

أي: خسر صاحبه فجواب إذا محذوف، لكن في هذا خلاف ابن جني وابن الشجري، وعليه قول المتنبي: فلا، غلط على ما في المغني. (قوله: هذه لغة أهل الخ) أي: عملهما المذكور لغة أهل الحجاز والتهامة والنجد، قوله: ويقولون الاسم والخبر؛ أي: اللذان في لغة الحجازيين مرفوعان بالابتداء لكن هذا القول من وظائف النحاة لا العرب فإسناد القول إلى بني تميم مجاز عقلي؛ يعني: أنهم يتلفظون الاسم والخبر بحيث يكون سبباً لقول النحاة ذلك، وقوله: على لغة أهل الحجاز، كلمة على متعلقة بقوله: وَرَد قدم عليه للحصر. (قوله: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[1]) هذا في سورة يوسف ونحو: ﴿إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ في سوره المجادلة، وعن عاصم رفع أمهاتهم على التميمية، وعلى لغة أهل الحجاز أيضاً قوله:

تَعَزَّ فَلا شَيءٌ عَلى الأَرْضِ بَاقِياً

الميت كما مر، وقوله: قليل يريد أن الشاذ بمعنى نادر الاستعمال، ولك أن تجعله بمعنى الخارج عن القياس. (قوله: نحو قوله: مَن صدَّ عن نيرانها الخ) قائله سعد بن مالك والبيت من البحر الكامل، وقبله:

وَالحَربُ لا يَبقى لِجا
حِمِها التَخَيُّلُ وَالمِراحُ
إلا الفَتى الصَبَّارُ في النَـ
ـنَجَداتِ وَالفَرَسُ الوَقاحُ

فقوله: صد بمعنى أعرض، وضمير نيرانها للحرب في البيت السابق، والنيران: جمع نار، وأراد بها شدائد الحرب وآلامها، والحرب مؤنث سماعي كنار ودار، وقوله: لا براح؛ أي: لا زوال لي عن الحرب، ومآله الافتخار بشجاعته

(١) فإذا عمل في الثاني عمل في الأول؛ لاستوائهما في الاقتضاء.

لاَ[1] شَاذٌّ.

(١) فوجب حمل لا على ليس في العمل. دون ما.

(قوله: قليل) أو على خلاف القياس. (قوله: على مورد السماع) قالوا: وهو الشعر. (قوله: من صد) قال قدس سره في الحاشية: الصدود: الإعراض، والبراح: الزوال، والضمير في نيرانها للحرب؛ أي: من أعرض عن نيران الحرب فلا زوال لي عنها بإعراضي عنها. (قوله: أي: لا براح له) لقائل أن يقول: هب أن لا ليست لنفي الجنس، لكن لم لا يجوز أن يكون براح مبتدأ لا يقال: يلزم عدم تخصيص المبتدأ النكرة، ولا حاجة لاسم لا إلى التخصيص، فإنه كاسم ليس؛ لأنا نقول: يجوز أن يتخصص بتقديم الخبر، فإن لنا أن نقدر الخبر مقدماً أو بالعموم؛ نحو: ما أحد خير منك، ولا يخفى أن المعنى على العموم، قال الشيخ الرضي: النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا أو ما القياس، فلا يرد ما قيل: إنه لا شذوذ في التشبيه إنما الشذوذ في نتيجته، وما قيل: إن الضمير راجع إلى عمل لا المفهوم من إضافة الاسم إلى ما ولا، فلا يخفى ركاكته؛ لأن لا لا تعمل لأجل مشابهتها بما حتى يقال: عمل ما في لا شاذ. (قوله: قالوا وهو الشعر) صرح به في الرضي فمن عمم، وقال: وهو النكرة وإن التخصيص بالشعر محل لا بد له من شاهد. (قوله: للحرب) المذكورة في الأبيات السابقة يصف الشاعر نفسه بالشجاعة في الحرب إذا فر الأقران، ولا براح في موضع الحال المؤكدة كما يقول: أنا فلان بطلاً شجاعاً كذا في بعض الشروح. (قوله: فإنه كاسم ليس) بمعنى إن اسم ليس لشبهه بالفاعل يجوز وقوعه نكرة محضة فكذا اسم لا. (قوله: فإن لنا أن نقدر الخ) على قولنا: نقل عن المبرد أن التقدير لا لي براح. (قوله: أن المعنى على العموم) فإن المقصود عموم نفي

وقدمها على المجرورات، لكثرتها[1] ولخفة النصب، فقال[2]: «المَنْصُوبَاتُ»[3] «هُوَ مَا[4] اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ المَفْعُولِيَّةِ»[5] قد تبين[6] شرحه[7] بما ذكر في المرفوعات. والمراد بعلم المفعولية: علامة كون الاسم مفعولاً حقيقة[8] أو حكماً[9]، وهي[10]: أربع[11]، الفتحة والكسرة[12] والألف والياء[13]، نحو: رَأَيْتُ زَيْداً، ومُسْلِمَاتٍ[14]، وأَبَاكَ[15]، ومُسْلِمَيْنِ[16]، ومُسْلِمِينَ[17] «فَمِنْهُ» أي: من المنصوب أو مما اشتمل على علم المفعولية. «المَفْعُولُ[18] المُطْلَقُ»

(١) مع كل منهما فضلة في الكلام. (٢) مصنف. (٣) مبتدأ ويحتمل أن يكون خبر المبتدأ محذوف أي: هذا باب المنصوبات. (٤) كناية عن الاسم. (٥) وخبر لمبتدأ ثان. أي: الخصلة المنسوبة إلى المفعول. (٦) أي: ظهر. (٧) أي: شرح في هذا الكلام. (٨) كالمفاعيل الخمسة. (٩). كالملحقات السبعة. (١٠) أي: تلك العلامة (١١) الحصر مستفاد مما سبق. (١٢) في الجمع المصحح. (١٣) في التثنية والجمع المذكر. (١٤) جمع مؤنث السالم. (١٥) اسماء الستة. (١٦) التثنية. (١٧) جمع سالم. (١٨) إما مبتدأ أو خبر.

المَنْصُوبَاتُ[1] هو: مَا اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ المَفْعُولِيَّةِ، فَمِنْهُ[2]: المَفْعُولُ المُطْلَقُ

(١) قدم المصنف المنصوب على المجرور لكثرة المنصوب وخفت النصب.
(٢) أي: فمن المنصوب أو مما اشتمل على علم المفعولية.

أو ليس أو مع الاستفهام أو النفي، ويحتمل أن يصرف عن الاستغراق بالقرينة فتقول: لا رجل بل رجلان، هذا إذا لم ينتصب الاسم، أما إذا انتصب أو انفتح فإنه حينئذ نص في العموم فلا تقول: لا رجل بل رجلان. **(قوله: ولا يجوز أن يكون لنفي الجنس)** قال الشيخ الرضي: الظاهر أن لا لا تعمل عمل ليس لا شاذاً ولا قياساً، ولم يوجد في كلامهم خبر لا منصوباً كخبر ما، فالأولى أن يقال: لا في لا براح لنفي الجنس، ويجوز فيما بعدها الرفع مع ترك التكرار لكنه يشذ، والتكرار إنما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها ومع المعرفة.

البراح وشموله لكل فرد من أفراده. **(قوله: قال الشارح الخ)** تأييد لإفادة لا بمعنى ليس عموم النفي رداً على من زعم أن العموم مختص بلا التي لنفي الجنس لتضمنها من الاستغراقية. **(قوله: فإنه حينئذ نص في العموم)** لتضمنها من الاستغراقية، ولذا قال صاحب الكشاف: أن قراءة لا ريب فيه بالفتح أبلغ من قراءة لا ريب بالرفع. **(قوله: أي: من حيث الخ)** والقرينة على اعتبار الحيثية ما تقرر عندهم أن قيد الحيثية معتبر في تعريفات الأمور التي تختلف بحسب الاعتبار كالكليات الخمسة والحقيقة والمجاز. **(قوله: طرد التعريف)** أي: منع تعريف علم المفعولية وتعريف المنصوب حيث صدق الأول بدون اعتبار الحيثية على جر بمسلمات، والثاني على بمسلمات.

في الحروب إذا فرّ الأقران. **(قوله: أي: لا براح لي)** برفع براح مع التنوين بقرينة قافية البيت السابق:

يَـا أَبْـؤُسَ لِـلْـحَـرْبِ الَّـتِـي
وَضَـعَـتْ أَرَاهِـطَ فَـاسْـتَـرَاحُـوا

(قوله: ولا يجوز أن يكون الخ) ردّ على الرضي حيث قال: إنه لنفي الجنس، ومنع وجوب تكرار المرفوع بعد لا، فإن التكرار إنما يجب مع الفصل بينهما وبين معمولها، وفي المغني: وإنما لم يقدروها مهملةً والرفع بالابتداء؛ لأنها حينئذ واجبة التكرار وفيه نظر؛ لجواز تركه في الشعر فافهم. **(قوله: اعلم أن المراد بالمسند الخ)** ذكر هذه الفائدة في بحث الفاعل فلا وجه لإعادتها ههنا فلعله للتذكير فتذكر ولا تنس؛ فإن آفة العلم النسيان الناشئ من العصيان. **(قوله: فلا ينتقض بالتوابع)** أي: لا ينتقض كل من هذه التعريفات بالتوابع كالبدل مثلاً فإن أخوك في: ما زيد أخوك قائماً، يصدق عليه أنه مسند إليه مع أنه ليس باسم ما، والجواب: أنه مسند إليه بالتبعية **(نعمه)**. **(قوله: ولما فرغ من المرفوعات الخ)** جرت عادتهم على إيراد هذه القضية الاتفاقية بعد الفراغ عن بحث وعند الشروع في آخر؛ تنشيطاً للمتعلم، وتجديداً لطلبه فيما سيأتي حيث حصّل قدراً معتداً من مسائل الفن، وتنبيهاً على أنه إذا ذكر مسألة مما تقدم فيما تأخر فهو بطريق الاستطراد، وفي الكشاف ما نصه: أن المؤلفين اعتادوا أن يبوّبوا لكل فن من كتبهم أبواباً ويفصلوا فصولاً؛ لأن القارئ إذا ختم باباً من الأبواب أو فصلاً من الفصول المشتمل عليها الكتاب ثم شرع في آخر كان أنشط على التحصيل؛ لأن في كل جديد لذّة، ولتغيير الأسلوب نشطة بخلاف ما لو استمر الكتاب بطوله بلا فصول ولا أبواب، المسافر إذا قطع ميلاً أو طوى فرسخاً أو انتهى إلى رأس بريد نفّس ذلك عنه ونشط للمسير، ومن ثم كان القرآن سوراً وأجزاءً، وقوله: شرع؛ أي: أراد أن يشرع فاعرفه. **(قوله: لكثرتها)**؛ لأن كثرة الشيء المقصود بالبيان تستدعي الاهتمام به والاهتمام يقتضي التقديم[1] **(نعمه)**،

(١) وللقلة أيضاً وجه للتقديم وهو أن القليل مقدم في الوجود، فلذا تراهم يجعلون كلاً من الكثرة والقلة وجهاً للتقديم بالاعتبارين.

سُمي به، لصحة[1] إطلاق صيغة[2] المفعول عليه[3] من غير[4] تقييده[5] بالباء، أو في، أو مع، أو اللام، بخلاف المفاعيل[6] الأربعة الباقية[7]، فإنه[8] لا يصح إطلاق صيغة المفعول عليها إلا بعد تقييدها بواحدة منها[9].

فيقال: المفعول به أو فيه أو معه أو له. «وَهُوَ»[10] أي: المفعول المطلق: «اسْمُ»[11] مَا[12] فَعَلَهُ فَاعِلُ فِعْلٍ» والمراد[13] بفعل[14] الفاعل إيّاه: قيامه به بحيث[15] يصح إسناده[16] إليه، لا أن[17] يكون مؤثراً[18] فيه[19] موجداً إيّاه[20] فلا يرد عليه[21]: مثل: مَاتَ مَوْتاً، وجَسَم جَسَامَةً، وشَرُفَ شرفاً، وإنما زيدَ لفظ (الاسم)[22] لأن ما فعله الفاعل

(١) إما مبتدأ أو خبر. (٢) الإضافة لامية. (٣) الإضافة بيانية. (٤) أي: على المدلول. (٥) بيان للإطلاق. (٦) مفعول. (٧) أي: به وفيه زماناً أو مكاناً وله ومعه. (٨) شأن. (٩) أي: من به وفيه وله ومعه. (١٠) استئناف. أي مبتدأ. (١١) عبارة عن الحدث. (١٢) موصول. (١٣) مبتدأ. (١٤) مصدر مضاف إلى فاعله. (١٥) أي: بمكان. (١٦) أي: الحدث. إيجاباً أو سلباً. (١٧) أي: الفاعل. (١٨) خبر. (١٩) أي: في الحدث. (٢٠) هو اعتبار لغة. (٢١) أي: على التعريف. (٢٢) حيث قال اسم ما آه.

ولشدة اتصالها بالمرفوعات حيث ينوب كثير منها مناب الفاعل، بل المتعلم منتظر لمعرفة أقسامه لتوقف إيضاح كثير مما سمع في المرفوع من أحكامه. (قال المصنف: هو ما اشتمل على علم الخ) والأصل في هذا الاشتمال المفاعيل عند النحاة كما نبه علياً بقوله: علم المفعولية؛ أي: علامة هي في الأصل للمفعولية استعيرت لغيرها تطفّلاً، واعلم أن أصالة الشيء في الإعراب دائر على كثرة الاهتمام ببيانه في المحاورات كما هو الظاهر لا على شدة اقتضاء الفعل له في نفس الأمر، فلا يرد ما في الرضي: أن اقتضاء الفعل للحال أشد منه لبعض المفاعيل، فيلزم جعل الإعراب أصلاً في الحال وتطفلاً في المفعول معه مثلاً، وبالجملة: المفاعيل تستحق عندهم التقديم (عصام)، وقيل: إنما كانت المفاعيل أصولاً؛ لأن عواملها أفعال حقيقية بخلاف باقي المنصوبات؛ لأن عواملها إما حرف أو أفعال غير حقيقية. (قوله: بما ذكر في المرفوعات) أي: من أنه جمع مرفوع، وأن ضمير هو راجع إلى المرفوع الدال عليه المرفوعات، ومن أن المراد باشتمال الاسم عليها أن يكون موصوفاً بها لفظاً أو تقديراً أو محلاً الخ. (قوله: علامة كون الاسم مفعولاً) أي: من حيث كونها علامة لذلك فلا يرد نقض حد المنصوب؛ أي: منعاً بنحو: مسلمات في قولك: مررت بمسلمات. (قال المصنف: فمنه المفعول المطلق) قدمه[1] للاهتمام به للحصر؛ إذ ربما يرفع المفعول المطلق لنيابة الفاعل، والفاء للتعقيب؛ إذ التفصيل بعد الإجمال، وأما تقديم المفعول المطلق على سائر المفاعيل؛ فلأن له شدة اتصال بالعمدة؛ لأنه عين الفعل وينوب مناب الفاعل، فله اتصال بالعمدتين، وأراد بالمفعول المطلق: الأثر الحاصل بالمصدر لا نفس المصدر، وتمامه في اللاري، وبالإطلاق: الماهية بشرط لاشيء وتسمى الماهية المجردة، وتفصيله في رسالة أوزون على أفندي. (قوله: سمي به الخ) أي: سمي ما صدق عليه مفهوم المفعول المطلق به؛ أي: باللفظ لصحة إطلاق

(١) أي: لفظ منه.

وَهُوَ: اسْمُ مَا فَعَلَهُ فَاعِلُ[1] فِعْلٍ

(١) والمراد بالفعل الفعل اللغوي حقيقة أو حكماً فيدخل فيه ضرب ضرباً على صيغة المجهول .عبد الغفور.

(قوله: والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولاً) أي: من حيث أنها علامة له فلا يبطل طرد التعريف بمسلمات في مررت بمسلمات. (قوله: أو حكماً) كما في المشبه بالمفعول فإن المشبه بشيء ملحق به ومن عداده.

(قوله: أي: لصحة إطلاق المفعول بالمعنى اللغوي) المفعول مشتق من الفعل وهو الإحداث والإيقاع ويعبر عنه بالفارسية بكردن؛ بمعنى: أن المفعول الشيء المحدث؛ أي: الأثر الحاصل بالإحداث، ويعبر عنه بكرده شده. (قوله: لفظ الصيغة) الصيغة والبناء والوزن حقيقة في الهيئة الحاصلة للكلمة باعتبار عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها واعتبار الحروف الأصلية والزائدة كل في موضعه، وقد يقال لمجموع المادة والهيئة أيضاً وهو المراد ههنا، ولا شك في تعلقها باللفظ باعتبار المعنى اللغوي فإن المادة والهيئة المذكورتين إنما تعتبران في الكلمة بحسب وضع اللغة. (قوله: لقائل أن يقول: إن المفعول المطلق الخ) أي: مدلوله لا يجوز أن يكون مفعولاً بالمعنى اللغوي؛ لأنه لو كان كذلك لكان أثراً للفاعل صادراً عنه بواسطة فعل من أفعاله، فلا يخلو من أن يكون بواسطة عين ذلك الفعل الذي وقع معمولاً له؛ أي: بواسطة الحدث الذي هو جزء مدلول ذلك الفعل أو لغيره مما يلزمه مثلاً ضرباً في قولنا: ضربت ضرباً لو كان مفعولاً لغوياً للمتكلم، فلا يخلو من أن يكون مفعولاً له وصادراً منه بعين ضرب؛ أي: بمدلوله الذي هو الحدث أو بفعل آخر كأحدث. (قوله: ويتجه على الأول) أي: على كونه مفعولاً بعين ذلك الفعل أن الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول ضرورة أن المعاني المصدرية أمور نسبية بين فاعل الفعل والآثار الصادرة منه، والنسبة لا تكون عين أحد النسبتين بالضرورة، فلو كان مفعولاً بعين ذلك الفعل يلزم اتحاد الفعل مع المفعول لكون المفعول

(قوله: لصحة إطلاق صيغة المفعول عليه) أي: لصحة إطلاق المفعول بالمعنى اللغوي عليه كما دل عليه لفظ الصيغة وذهب إليه جمهور النحاة، لقائل أن يقول: إن المفعول المطلق لو كان مفعولاً لفاعل الفعل المذكور لكان مفعولاً إما بعين ذلك الفعل أو بغيره، ويتجه على الأول: أن المذكور نسبة بين الفاعل والمفعول والنسبة لا تكون عين أحد المنتسبين، وعلى الثاني: أن المصدر حينئذ يكون محلاً لذلك الفعل فيكون مفعولاً به لا مفعولاً حقيقة، وإن لذلك الفعل مصدراً فيكون مفعولاً لفعل آخر، وهكذا فيلزم التسلسل، وإن فاعل الفعل المذكور قد يكون قابلاً محضاً بالنسبة إلى ذلك الفعل كما في مات موتاً، ومات الغلام طولاً، فالظاهر أن يقال: إنه ليس مفعولاً بحسب اللغة كما قاله الفراء، بل هو مفعول بحسب الاصطلاح، وهو اسم قرن بفعل لفائدة، ولم يسند إليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقاً مخصوصاً، وأما وصفه بكونه مطلقاً فلتصريه عن القيود التي تقيد بها غيره من جنسه، ولا يخفى أنه حينئذ لا يظهر وجه التسمية ولا التقييد بالقيود، فالأولى أن يقال: إنا نختار الشق الأول، ونقول: إن المفعول المطلق هو الحاصل

صيغة المفعول لغة على كل فرد منه بلا تقييد الخ، فهذه الصحة بالنظر إلى اللغة، وأما بالنظر إلى الاصطلاح فيصح الإطلاق على كل من الخمسة؛ فإن مفهومه اصطلاحاً: ما قرن لفائدة ولم يسند إليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقاً مخصوصاً (نعمه)، لا يقال: المفعول المطلق أيضاً مقيد بلفظ المطلق فلا يصح قوله: من غير تقييد؛ لأنا نقول: أن لفظ المطلق ههنا لبيان الإطلاق وعدم التقييد لا للتقييد، ومن ثم قلنا: آنفاً إن الإطلاق بمعنى الماهية بشرط لاشيء فافهم. (قوله: صيغة المفعول) في لفظ الصيغة إيماء إلى أن المراد المفعول بالمعنى اللغوي كما مر، والصيغة حقيقة في الهيئة الحاصلة للكلمة، وقد يقال لمجموع المادة والهيئة أيضاً وهو المراد هنا، وقوله: من غير تقييده بالباء الخ؛ يعني: لتعرّيه عن القيود التي تقيد بها غيره من جنسه. (قال المصنف: اسم ما فعله) لفظ ما عبارة عن الحدث؛ لأن ما فعله فاعل فعل ليس إلا الحدث، والمراد ما فعله بحسب دلالة اللفظ أو بطريق النفي أو الإثبات، فلا يرد مصدر الفعل المنفي؛ نحو: ما ضربت فعلاً ولا ضربت ضرباً كاذباً، كما أن المراد بالفاعل هو المعنوي بقرينة إضافته إلى فعل بمعنى الحدث؛ ليشمل مشابهات الفعل الخ (عصام)، وقيل: إن الفاعل أعم من الحكمي أو مما في الحال، وفي الأصل فيدخل نائب الفاعل؛ نحو: ضُرِبَ ضرباً، ونحو[1]: أعجبني ضرب الأمير، فاعرفه. (قوله: بحيث يصح إسناده إليه) أي: انتسابه إلى الفاعل مطلقاً سواء كان مؤثراً فيه أو لا، كما تقول: ضرب زيد ومات زيد وغير ذلك، وقوله: لا أن يكون مؤثراً فيه؛ أي: كما ذهب إليه بعض الشارحين نظراً إلى ظاهر اللفظ، فيخرج الأمثلة الآتية؛ وذلك لأن المؤثر والموجد في الحقيقة هو الله تعالى كما حقق في محله. (قوله: فلا يرد عليه الخ) تفريع على قوله: والمراد الخ؛ أي: لا يرد على التعريف أنه غير جامع، ففيه رد للفاضل الهندي. (قوله: وإنما زيد لفظ الاسم الخ) لما كان تعريفات

(١) ونحو: أعجبني ضربك ضرباً، على تقدير الإضافة إلى المفعول.

المطلق عين ذلك الفعل. (قوله: وعلى الثاني) أي: يتجه على الثاني؛ أي: كونه مفعولاً للفاعل بواسطة غير ذلك الفعل إن المفعول المطلق حينئذ يكون محلاً واقعاً ذلك الفعل عليه، مثلاً إذا قلنا: أن الضرب مفعول للفاعل بواسطة الإحداث كان الضرب محلاً للإحداث، فيكون المفعول المطلق مفعولاً به لا مفعولاً حقيقة؛ أي: أثراً من آثار الفاعل هذا خلف. (قوله: وإن لذلك الفعل الخ) أي: يرد على الثاني أن للفعل الذي هو عين الفعل العامل في المفعول مصدراً وكل مصدر مفعول لفاعل ذلك الفعل بواسطة غيره فيكون هذا المصدر مفعولاً لفعل آخر بأن يكون إحداث الضرب مفعولاً لفعل آخر كإحداث الثاني المتعلق بإحداث الضرب؛ ولذلك الفعل الثاني أيضاً مصدر هو مفعول لفعل ثالث كإحداث الضرب وهكذا فيلزم التسلسل؛ أي: صدور أفعال غير متناهية عن الفاعل حين صدور الضرب منه، وذلك بين البطلان، ولا يمكن أن يقال: إنه تسلسل في الأمور الاعتبارية وإن إحداث الأحداث عين ذلك الأحداث؛ لأن المفروض أن كل مصدر مفعول لغير فعله. (قوله: وإن فاعل الخ) بكسر الهمزة عطف على قوله: إن المفعول المطلق وليس بفتح الهمزة معطوفاً على قوله: إن المصدر؛ إذ لا اختصاص لهذا الإيراد بالثاني؛ إذ حاصله أن فاعل الفعل المذكور؛ أي: ما يكون عاملاً في المفعول المطلق قد يكون قابلاً محضاً ليس فيه جهة التأثير أصلاً فمصدره لا يكون مفعولاً لعين ذلك الفعل ولا لغيره، ولا يخفى أن هذا الإيراد الذي قبله من لزوم التسلسل غير متجه على الشارح رحمه الله؛ لأنه ادّعى صحة إطلاق المفعول عليه ويكفي لذلك صحة إطلاقه باعتبار بعض أفراده بخلاف المفاصيل الباقية، فإنه لا يصدق عليه المفعول بالمعنى اللغوي أصلاً. (قوله: فالظاهر الخ) أي: إذا لم يصح إطلاق المفعول بالمعنى اللغوي عليه فالظاهر. (قوله: اسم

بالمصدر لا المصدر نفسه، وقد صرح السيد قدس سره في حواشي الرضي بأن إطلاق المصدر والفعل على الأثر؛ يعني: المفعول المطلق بضرب من المسامحة، وعدم التمييز بين الأثر وبين الفعل والمصدر، وصيغة المفعول مأخوذ من الفعل اللغوي الذي هو المصدر تأثيراً كان أو تأثراً، ولا نعني بكونه مفعولاً إلا أنه حاصل بمصدر الفعل المذكور، وقد يشير إليه الشارح قدس سره حيث يقول: والمراد بفعل الفاعل الخ. **(قوله: بخلاف المفاعيل الأربعة)** حصر النحاة المفاعيل في الخمسة، وقال الشيخ الرضي: يجوز أن يجعل الحال داخلة في المفاعيل، فقال: الحال مفعول مع قيد مضمونه؛ إذ المجيء في جاءني زيد راكباً فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكباً، ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط إخراجه وكأنهم آثروا التخفيف في التسمية انتهى، ولا يبعد أن يقال: أن المفعول ما يتعلق به الفعل أولاً وبالذات والحال ليست كذلك؛ لأن تعلقها به بواسطة أنها مبنية لهيئة فاعله أو مفعوله، وكذا المستثنى؛ لأن تعلقه به بواسطة أنه مخرج عن أمر يقع معموله على سبيل الاتفاق، ومن ههنا؛ أعني: من أن تعلق المفاعيل بالفعل بالذات، وتعلق غيرها بالواسطة يظهر توجيه جعل النصب في المفاعيل أصلاً، وفي غيرها تبعاً. **(قوله: فإنه لا يصح إطلاق صيغة المفعول عليها)** أي: لا يصح إطلاق المفعول اللغوي عليها، فلا ينافي إطلاق المفعول العرفي على الخمسة، إن قلت: من ضرورات صدق المقيد صدق المطلق، فكيف يصح القول بصدق المقيد وامتناع صدق المطلق؟ قلنا: مطلق هذه المقيدات معنى يشمل به وله وفيه ومعه لا المفعول كما في زيد حسن الغلام. **(قال: اسم ما فعله فاعل)** حقيقة أو حكماً فدخل فيه ضرب ضرباً على صيغة المجهول. **(قوله: بحيث يصح إسناده إليه)** أي: على تقدير أن كان مثبتاً أو سواء كان بطريق النفي أو الإثبات، فلا يبطل الطرد بمثل ما ضربت ضرباً شديداً. **(قوله: لا أن يكون مؤثراً فيه)** كما ذهب إليه بعضهم فيشكل عليه دخول الأمثلة الآتية. **(قوله: وإنما زيد لفظ الاسم)** قيل: إنما زيد ليخرج ضربت الثاني في ضربت ضربت؛ لأنه شيء فعله المتكلم، ثم اعترض عليه بأنه لا حاجة إلى ذكر الاسم؛ لأنه ذاكر أحوال الاسم فلو قال: ما فعله كان في قوة اسم ما فعله، وبأنه إن أريد بفعل ضربت قوله: والتكلم به اتجه عليه أن الفعل لا يتناول القول، بل يقابله في ظاهر اصطلاحهم، ولما لم يكن داخلاً فيما فعله لم يحتج إلى إخراجه بقوله: اسم ولو سلم التناول، فهو باعتبار أنه مقول اسم فلا يخرج به، وإن أريد به فعل مضمونه الذي هو الضرب كما هو الظاهر اتجه عليه أن فعل مضمونه لا يصح أن ينسب إليه؛

قرن بفعل الخ) المراد بالفعل أعم من الحقيقي والحكمي. **(قوله: ولم يسند إليه الفعل)** لإخراج ما لم يسم فاعله؛ لأنه ليس مفعولاً اصطلاحياً وتسميته بالمفعول باعتبار ما كان، وقوله: وتعلق به تعلقاً مخصوصاً من كونه جزء مدلوله أو محله أو ظرفه أو علته أو مصاحب معموله لإخراج الحال والمستثنى والتمييز. **(قوله: إنه حينئذ لا يظهر وجه التسمية)** أي: إذا كان إطلاق المفعول بحسب الاصطلاح لا يظهر وجه التسمية بلفظ المفعول؛ لأن وجه التسمية عبارة عن مناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي في نقل اللفظ منه إليه، وكذا لا يظهر وجه التقييد بالقيود المذكورة فيما عدا المفعول لصدق تعريف المفعول الاصطلاحي على الكل بلا تفاوت. **(قوله: فالأولى)** إنما قال: فالأولى؛ لأن رعاية وجه التسمية أمر استحساني فيجوز أن يكون من الأسماء المرتجلة. **(قوله: إنا نختار الشق الأول)** وهو أنه مفعول لعين ذلك الفعل وقولكم: يلزم أن يكون الفعل الذي هو نسبة عين المفعول الذي هو أحد النسبتين، قلنا: إنما يلزم ذلك لو كان المفعول المطلق عين المصدري للفعل العامل فيه وليس كذلك؛ فإن المفعول المطلق الأثر الحاصل بالمصدر لا المصدر؛ أي: معنى المصدر نفسه فالمفعول هو الأثر والفعل الذي هو نسبة هو المعنى المصدري، مثلاً الضرب الذي هو عبارة عن الكيفية المخصوصة مفعول للفاعل بواسطة الضاربية؛ أي: إحداث الضرب. **(قوله: وقد صرح الخ)** تأييد لكون المفعول عبارة عن الحاصل بالمصدر. **(قوله: وعدم التمييز الخ)** عطف تفسيري للمسامحة. **(قوله: وصيغة المفعول)** عطف على قوله: إنا نختار الشق الأول جواب عن قوله: وإن فاعل الفعل قد يكون قابلاً الخ. **(قوله: من الفعل الذي هو المصدر)** أعني: اسم الحدث الجاري على الفعل؛ أي: المعنى المنسوب إلى الفاعل سواء كان صادراً عنه أو لا فيشمل التأثير والتأثر. **(قوله: إلا أنه حاصل بمصدر ذلك الفعل)** سواء كان أثراً للفاعل أو معنى قائماً به فيصدق في طال طولاً مثلاً أن الطول الذي يعبر عنه بدرازي أثر حاصل بمصدر الفعل الذي يعبر عنه بدرازشدن، وإن لم يكن مفعولاً بمعنى المحدث والموجد. **(قوله: وقد يشير الخ)** حيث اعتبر في كونه فعل الفاعل إسناده على جهة القيام سواء كان صادراً عنه أو لا. **(قوله: يجوز أن يجعل الخ)** حاصل كلامه كما أنه يصدق على ما عدا المفعول المطلق المقيد مع قيد يصدق على الحال والمستثنى أنه مفعول مع قيد مضمونه ومفعول بشرط إخراجه. **(قوله: وكأنهم آثروا الخ)** أي: اختاروا التخفيف في التسمية فسموها باسم أخف فإن الحال والمستثنى أخف من المفعول مع قيد مضمونه والمفعول بشرط إخراجه. **(قوله: أولاً وبالذات)** أي: يتعلق به الفعل بلا واسطة تعلقه بشيء آخر. **(قوله: بواسطة أنها مبنية الخ)** فالفعل متعلق بها بواسطة تعلقه بالفاعل والمفعول حتى لو قطع النظر عنهما لا يكون للفعل تعلق بها أصلاً. **(قوله: معموله على سبيل الاتفاق)** أي: جرى العادة إنما قاله؛ لأن معموله على سبيل القصد مجموع المستثنى منه والمستثنى في الرضي أن المجيء في قولك: جاءني القوم إلا زيداً منسوب إلى القوم مع إلا زيداً، كما أن نسبة الفعل في جاءني غلامي زيد ورأيت غلاماً ظريفاً، وكذا سائر المتبوعات مع توابعها إلى الجزئين لكنه جرت العادة بأنه إذا كان الفعل منسوباً إلى شيء ذي جزئين أو أجزاء قابل كل منهما للإعراب أعرب الجزء الأول منهما بما يستحقه المفرد إذا وقع منسوباً إليه في مثل ذلك الموقع، وما بقي من أجزاء المنسوب إليه يجر إن استحق الجر كالمضاف إليه، ويتبع إن استحق التبعية كما في التوابع

لأن ذلك المضمون مدلول تضمني، وهم لا يجرون صفات المدلولات التضمنية على دوالها، نعم يجرون صفات المدلولات المطابقية على دوالها كما يقال: إن ضرباً في ضربت ضرباً، مما فعله الفاعل ولا يبعد أن يقال: إنا نختار الشق الأول، ونقول: الفعل متناول للقول قطعاً، وألا يخرج مثل: قلت قولاً، ولفظ ضربت باعتبار أنه مقول ليس اسماً؛ لأن الألفاظ ليست موضوعة لأنفسها كما حققه السيد الشريف قدس سره، فاحتيج إلى إخراجه بقيد الاسم. (قوله: لأن ما فعله الفاعل هو المعنى) لقائل أن يقول: لو لم يزد لصح أيضاً؛ لأنهم يجرون صفات المدلولات المطابقة على دوالها كما في سائر حدود المفاعيل.

الخمسة وإن لم يستحق شيئاً من ذلك نصب كالمستثنى تشبيهاً بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع. (قوله: يظهر توجيه الخ) وهو أنه لما كان تعلقها به بالذات كان تأثيره فيها أصالة فيستحق الأثر أصالة، وأما غيرها فإن تعلقها به بالواسطة فالتأثير واستحقاق الأثر أيضاً بالواسطة. (قوله: إطلاق المفعول العرفي) أي: المفعول بالمعنى المنسوب إلى عرف النحاة؛ وهو ما نقله سابقاً عن الفراء. (قوله: من ضرورات صدق المقيد الخ)؛ لأن المقيد هو المطلق مع القيد. (قوله: فكيف يصح القول الخ) أي: كيف يصح ما قاله الشارح رحمه الله بأنه يصح إطلاق المفعول المقيد بلفظ به وفيه وله ومعه على المفاعيل الأربعة وعدم صحة صدق المفعول عليها. (قوله: معنى يشمل به الخ) وهو ما تعلق به الفعل بالمعنى المصدري في الجملة سواء كان أثراً لها أو محلاً أو ظرفاً أو علة أو مصاحباً لمعموله. (قوله: لا المفعول) أي: ليس مطلق هذه المقيدات المفعول؛ فإنه مختص بالأثر؛ لأن الضمير الذي هو مفعول ما لم يسم فاعله راجع إلى الألف واللام؛ أي: الذي فعل بخلاف المقيدات فإنها مستندة إلى الجار والمجرور. (قوله: كما في زيد حسن الغلام) فإن الحسن المقيد بالإضافة إلى الغلام مطلق معنى فيشمل الحسن المسند إلى زيد والمسند إلى متعلقه لا الحسن المقطوع عن الإضافة إلى الغلام؛ لأنه مسند إلى زيد. (قوله: حقيقة أو حكماً الخ) يعني: أن الفاعل ههنا بالمعنى المصطلح وقد اعتبر في مفهومه القيام القابل للوقوع، فلو لم يرد بالفاعل ههنا ما يعم الحقيقي وهو ما أسند إليه الفعل على جهة قيامه به، والمحكي وهو ما يكون نائباً عنه لخرج عن التعريف المفعول المطلق الواقع بعد الفعل المجهول لعدم كونه اسماً لما فعله الفاعل الحقيقي. (قوله: فلا يبطل الطرد الخ) الطرد ههنا بالمعنى اللغوي؛ أي: الشمول لا بالمعنى المصطلح؛ أعني: المنع وهو ظاهر. (قوله: فيشكل عليهم) أي: على البعض تفريع على ما ذهب، وفي بعض النسخ فلا يشكل عليه؛ أي: على المصنف رحمه الله فيكون تفريعاً على النفي في قوله: لا أن يكون الخ. (قوله: قيل الخ) ما قيل نقل عن المصنف رحمه الله كما نص عليه في الرضي فالمناسب التعبير بقال. (قوله: شيء فعله المتكلم) الذي هو فاعل فعل مذكور وهو ضربت الأول بمعناه لاتحادهما في المعنى، وأما تفسيره بمعناه بأن يكون مشتملاً عليه اشتمال الكل على الجزء فبقرينة زيادة الاسم، وإلا فالظاهر الحمل على ما هو المتبادر وهو كون الفعل المذكور ملتبساً بمعنى ما فعله سواء كان عينه أو مشتملاً عليه. (قوله: بفعل) على صيغة المصدر؛ أي: إن أريد بفعل ضربت المستفاد من قوله: لأنه شيء فعله المتكلم. (قوله: بل يقابله) حيث يسمون الجملة الواقعة بعد القول مقول القول لا مفعوله. (قوله: وإن سلم التناول) بأن يحمل الفعل على خلاف المصطلح. (قوله: اسم)؛ لأن كل كلمة موضوعة بالوضع التيمي لنفسها وإذا أريد بها نفسها فيصدق عليها أنها دالة على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة. (قوله: كما هو الظاهر) من اصطلاحهم على إطلاق الفعل على مقابل القول. (قوله: إن جعل الخ) أي: الفعل الذي هو صفة مضمون ضربت لا يصح أن ينسب إلى ضربت، فلا يصح أنه شيء فعله المتكلم باعتبار أنه فعل مضمونه؛ أعني: الحدث، فلا يصدق على ضربت، الثاني أنه مما فعله فاعل فعل الخ؛ لأن ذلك المضمون؛ أعني: الحدث مدلول تضمني لضربت لدلالته على النسبة والزمان أيضاً. (قوله: الفعل متناول الخ) أي: الفعل المدلول عليه بقوله: ما فعله متناول للقول والتكلم أيضاً، بل لفعل الجنان أيضاً قطعاً ولو مجازاً كيلا يخرج عن التعريف مثل علمت علماً فاندفع أن الفعل يتناول القول. (قوله: لأن الألفاظ ليست موضوعة لأنفسها) تعليل لما مر والوضع مأخوذ في تعريف الاسم لكونه قسم الكلم فلا يكون ضربت حين أريد به نفسه اسماً فاندفع أنه باعتبار أنه مقول اسم.

هو المعنى[1]. والمفعول[2] المطلق من أقسام اللفظ، ويدخل فيه[3] المصادر كلها. «مَذْكُورٌ»[4] صفة[5] للفعل، وهو أعم من أن يكون مذكوراً[6] حقيقة، كما إذا كان مذكوراً بعينه[7]، نحو: ضربت ضرباً، أو حكماً كما، إذا كان مقدراً نحو: «﴿فَضَرْبَ[8] ٱلرِّقَابِ﴾»، أو اسماً فيه[9] معنى الفعل، نحو: ضاربٌ ضرباً، وخرج به[10] المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا[11] حكماً، نحو: الضَّرْبُ واقعٌ على زيد.

(١) أي: الحدث وهو الضرب في ضربت ضرباً. (٢) فلو لم يرد الاسم يلزم تعريف اللفظ بالمعنى. (٣) أي: في التعريف. (٤) نائبه راجع إلى الفعل أو الفاعل. (٥) خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو صفة. (٦) أي: ملفوظاً. (٧) أي: لفظاً. (٨) مفعول مطلق لـ ضربوا. (٩) صفة اسماً. (١٠) أي: بقوله مذكوراً. (١١) كضرب الرقاب.

سائر المفاعيل بحيث ترك فيها لفظ الاسم كان الأصل والأسلوب ترك لفظ الاسم فعبّر عن ذكره بقوله: زيد لفظ الاسم، وحاصل ما أفاده: أن الذي صدر من الفاعل هو الحدث وهو المعنى، والمفعول المطلق من أقسام اللفظ فهو اسم ذلك المعنى (نعمه)، وقال العصام: إنما صرح بالاسم في تعريفه دون به، وله تنبيهاً على حقيقة المسامحة السابقة من وصف اللفظ بوصف معناه كما نبه عليه في تعريف الخبر حيث قال: المسند به. (قوله: ويدخل فيه المصادر) يعني أن قوله: ما فعله، بمنزلة الجنس فيدخل فيه المصادر وغيرها كلها؛ أي: سواء وقعت مفعولاً مطلقاً أو لا، والمصادر: جمع مصدر بمعنى اسم الحدث الجاري على الفعل، واعلم أن بين المصدر والمفعول المطلق عموماً من وجه، يجتمعان في ضربت ضرباً، وينفردان في أعجبني ذهابك وضربت سوطاً، فافهم. (قوله: صفة للفعل) قال العصام: وصف الفعل بمذكور لا يوجب تقييد الفاعل بالذكر، فلا يرد: أن الفاعل غير مذكور في مثل: مات موتاً هذا، ولا يخفى أنه مبني على أن المراد بالفاعل هو الحقيقي فلا تغفل. (قوله: وهو أعم) أي: الفعل الاصطلاحي المذكور أعم من أن يكون الخ، وتعميم هذا القيد؛ إما بتعميم المذكور فيشمل المحذوف، وإما بتعميم الفعل فيشمل الاسم الذي بمعنى الفعل، وقال العصام: المذكور يعم المقدّر؛ إذ وصف المعنى بالذكر لا يوجب التلفظ، بل قصد تفهيمه ولو بقرينة، والذكر: أيضاً يعم الذكر مطابقة وتضمناً والتزاماً الخ. (قوله: مذكوراً بعينه) أي: بشخصه وصورته لا بصورة الاسم، وقوله: كما إذا كان مقدوراً؛ يعني: إذا كان الفعل الاصطلاحي محذوفاً، إما جوازاً؛ كقوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾؛ أي: فاضربوا الرقاب ضرباً، فحذف اضربوا جوازاً ثم أضيف الضرب إلى الرقاب، وإما وجوباً؛ مثل: شكراً وعجباً، وسيأتي. (قوله: أو اسماً فيه معنى الفعل) أي: التضمني، قيل: إنه عطف على قوله: مذكوراً الأول؛ يعني: أن الفعل المذكور يشمل الملفوظ والمقدر والاسم؛ لأن الفعل أعم من الفعل وشبهه كما هو الشائع، وفيه أن هذا العطف يقتضي عدم مذكورية ذلك الاسم أصلاً وهو باطل، بل هو عطف على قوله: مقدراً، فيكون

مَذْكُورٍ

(قوله: ويدخل فيه المصادر كلها) وغيرها مما في حكمها كالويل بمعنى: الهلاك، أراد بالمصدر اسم الحدث الجاري على الفعل وإنما سمي به؛ لأنه من صدر إذا رجع وهو محل رجوع الفعل إليه لأخذه منه على مذهب البصرية، أو محل رجوعه إلى الفعل على مذهب الكوفية، وقد يطلق على المفعول المطلق؛ لأنه في الغالب مصدر، وإنما قلنا: في الغالب؛ لأنه قد لا يكون مصدراً، وحينئذ إما أن يدل على الحدث؛ نحو: الويل أو لا يدل عليه لكن يصدق عليه؛ نحو: ضربته أنواعاً ورأيته ألفاً. (قوله: وهو أعم إلخ) يعني: أن الفعل الاصطلاحي المذكور أعم وذلك التعميم إما باعتبار كونه مذكوراً وهو ظاهر، أو باعتبار كونه فعلاً كما أفاد بقوله: أواسماً معطوفاً على قوله: مقدراً، فالفعل المذكور حكماً يشمل المقدر والاسم الذي فيه معنى الفعل.

(قوله: الجاري على الفعل) أي: يكون له فعل يصح أن يكون جارياً عليه ومذكوراً بعده، فيخرج؛ نحو: الويل مما لا فعل له. (قوله: ضربته أنواعاً الخ) فإن الضرب والرؤية يصدق على أنواع الضرب ومرات الرؤية. (قوله: يعني: أن الفعل الخ) أي: ضمير هو ليس براجع إلى المذكور فقط؛ إذ المراد بالفعل الاصطلاحي الذي هو قسيم للاسم والحرف كما يدل عليه قوله: بمعناه فالاسم الذي بمعنى الفعل غير داخل فيه فالتعميم المذكور لا ينفع في إدخاله، بل هو راجع إلى الفعل المذكور وتعميم هذا القيد، إما باعتبار التعميم المذكور فيشمل المحذوف؛ فإنه في حكم المذكور، وإما باعتبار الفعل فيشمل الاسم الذي فيه معنى الفعل لكونه في حكم الفعل من حيث إنه يعمل عمله. (قوله: معطوفاً على قوله: مقدراً) فيكون داخلاً تحت قوله: أو حكماً قسماً منه؛ أي: الفعل المذكور حكماً نوعان ما يكون مذكوراً حكماً وهو المقدر، وما يكون فعلاً حكماً وهو الاسم الذي فيه معنى الفعل هذا لكن عبارة الشارح رحمه الله صريحة في تعميم المذكور، وما ذكره المحشي إنما يتم لو قدر قبل قوله: مذكوراً حقيقة أو حكماً لفظة فعلاً، ويكون التقدير وهو أعم من أن يكون فعلاً مذكوراً حقيقة أو فعلاً مذكوراً حكماً ويكون حقيقة أو حكماً متعلقاً بالمقيد والقيد معاً فيفيد قوله: حكماً التعميم في الفعل المذكور بعد ارتكاب ذلك يرد عليه أن الضمير في قوله: إذا كان مقدراً راجع إلى الفعل الحقيقي، وأن الفعل الحقيقي كما يكون مذكوراً حقيقة

«بِمَعْنَاهُ»[1] صفة ثانية للفعل[2]، وليس المراد به[3] أنَّ الفعل[4] كائن[5] بمعنى ذلك الاسم[6]، فإن[7] معنى ذلك الاسم[8] جزء[9] معناه، بل المراد[10] به أنَّ معنى الفعل مشتمل[11] عليه اشتمال[12] الكل على الجزء، فخرج به[13] مثل: (تَأْدِيباً)[14] في قولك: ضَرَبْتُهُ

(١) ظرف مستقر. سواء كان بلفظ أو لا. الضمير إلى الاسم أو إلى ما. (٢) كضربت ضرباً. (٣) أي: بمعناه. (٤) وهو عام المفعول المطلق. (٥) خبر إن. (٦) أي: المفعول المطلق. (٧) كلمة النفي. (٨) أي: الحدث. (٩) خبر إن. (١٠) أي: بقوله بمعناه. (١١) خبر إن. (١٢) من قبيل تشبيه البليغ حذف الكاف التشبيه. (١٣) أي: بقوله بمعناه. (١٤) لأن التأديب ليس بجزء من الفعل.

بِمَعْنَاهُ[1]،

(١) صفة ثانية للفعل.

(قوله: بل المراد به أن معنى المفعل مشتمل عليه الخ) لم يرد اشتمال مفهوم الفعل على مفهوم الاسم، وإلا لخرج مثل: جلست جلسة وضربت شيئاً إذا كنى به عن الضرب، بل أراد أن تحقق الفعل باعتبار جزئه الذي هو المنسوب تحقق مدلول الاسم، وأنه ذكر من حيث إنه بيان للجزء ومتحد معه، ولا يخفى حينئذ دخول المثالين وخروج كرهت كراهتي؛ لأن الكراهة التي هي مدلولة للفعل مغايرة للكراهة التي هي متعلقها في التحقق لتقدم وتأخر بينهما، وكذا يخرج ضربته تأديباً؛ لأن الضرب وإن كان هو التأديب بحسب التحقق لكن لم يذكر التأديب من حيث إنه الضرب، بل ذكر من حيث إنه علة له لا يقال: قيد الاتحاد أيضاً يخرج

أو حكماً كذلك الاسم الذي فيه معنى الفعل، فما وجه تخصيصه بالفعل الحقيقي، فلو كان قوله: أو اسماً عطفاً على قوله: مقدراً لكان التقدير كما إذا كان الفعل الحقيقي اسماً فيه بمعنى الفعل، ولا يخفى بطلانه فالصواب: أن تحمل عبارة الشارح رحمه الله على الاحتباك وهو أن يحذف من الأول بقرينة الثاني، ومن الثاني بقرينة الأول كما قيل في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾ أي: لتبتغوا فيه والتقدير وهو أعم من أن يكون فعلاً مذكوراً حقيقة أو حكماً أو اسماً فيه معنى الفعل الحقيقي،مذكوراً حقيقة أو حكماً، وما قيل: إنه عطف على قوله: مذكوراً أولا بمعنى أن الفعل المذكور يشمل الملفوظ والمقدر والاسم؛ لأن المراد أعم من الفعل وشبهه ففيه أنه يقتضي أن يكون ذلك الاسم مقابلاً للمذكور مطلقاً، فلا يكون مذكوراً أصلاً وهو باطل. **(قوله: وإلا لخرج الخ)** أي: لخرج المفعول المطلق الذي يكون للنوع والعدد لزيادة مفهومه على مفهوم الفعل والذي للتأكيد إذا عبر به؛ لأن لفظ مفهومه مغاير لمفهوم الفعل متحد معه في التحقيق. **(قوله: بل أراد الخ)** أي: أراد أن معنى الفعل مشتمل على مدلول الاسم من حيث التحقق بأن يكون تحقق جزئه الذي هو الحدث تحقق مدلول الاسم، والقرينة على هذه الإرادة أن قوله: اسم ما فعله فاعل فعل يتبادر منه مغايرة ما فعله لمدلول الفعل، فلا يمكن أن يراد من قوله: بمعناه اشتمال مفهومه على مفهوم الاسم بأن يكون جزء مفهومه الذي هو المنسوب عين مدلول الاسم، فيكون المراد الاشتمال والاتحاد من حيث التحقق، وما قيل: إن الفعل إن كان مصدراً يكون مفهومه

داخلاً تحت قوله: حكماً؛ يعني: أن الفعل الاصطلاحي المذكور حكماً له نوعان؛ ما يكون مذكوراً حكماً، وما يكون فعلاً حكماً، وهو الاسم الذي فيه معنى الفعل مثل: ضارب ضرباً، فاندفع اعتراض الفاضل الهندي بخروجه، لكن قال بعض الفضلاء: إن هذا العطف إنما يتم لو قدر قبل قوله: مذكوراً حقيقة أو حكماً لفظة فعلاً بأن يكون التقدير هكذا وهو أعم من أن يكون فعلاً مذكوراً حقيقة، أو فعلاً مذكوراً حكماً، فيكون حقيقة متعلقاً بالقيد والمقيد معاً، ويكون حكماً متعلقاً بالمقيد أو القيد أو كليهما، فقوله: كما إذا كان؛ أي: الفعل الاصطلاحي مقدراً؛ أي: فعلاً حقيقياً مقدراً ناظر إلى تعلق قوله: حكماً بالقيد، وقوله: أو اسماً؛ أي: كما إذا كان الفعل الاصطلاحي اسماً فيه معنى الفعل مذكوراً ناظراً إلى تعلقه بالمقيد، وههنا قسم رابع؛ وهو كون الفعل الاصطلاحي فعلاً حكماً ومذكوراً حكماً بأن يكون اسماً بمعنى الفعل محذوفاً، فتركه الشارح؛ لظهوره وكونه مستفاداً مما ذكره هذا فإنه دقيق، ثم اعلم أنه استثنى من اسم فيه معنى الفعل الصفة المشبهة واسم التفضيل فلا يقال: زيد حسن وجهه حسناً ولا أقوم منك قواماً، وأما قوله:

أَمَّا الْمُلُوكُ فَأَنْتَ الْيَوْمَ أَلْأَمُهُمْ
لُؤْمًا وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ

فلؤماً منصوب بمحذوف، وبالجملة أن المصدر ينتصب بمثله؛ أي: بالمصدر نحو: عجبت من ضربك زيداً ضرباً، وبالوصف؛ نحو: أنا ضارب زيداً ضرباً، وبالفعل؛ نحو: ضربت زيداً ضرباً، وقيد الفعل بغير أفعل التعجب والناقص والملغي عن العمل فلا يقال: ما أحسن زيد حسناً، ولا كان زيد قائماً كوناً، ولا زيد قائم ظننت ظناً. **(قوله: بمعناه صفة ثانية)** أي: احترازية خرج بها نحو: كرهت قيامي كما ستعرفه. **(قوله: بل المراد به أن معنى الفعل الخ)** وقال العصام: بل الفعل دال عليه مطابقة؛ نحو: جلست جلوساً أو تضمناً؛ نحو: جلست جلسةً أو التزاماً؛ نحو: ضربت ضرباً؛ بمعنى: قتلاً، أو قتلت؛ بمعنى: ضرباً شديداً. **(قوله: اشتمال الكل الخ)** أراد بالاشتمال الاتحاد من حيث التحقق، فلا يرد أنه يلزم خروج المفعول المطلق النوعي والعددي عن تعريفه؛ لأنهما يدلان على أمر زائد على معنى الفعل، فلم

تَأْدِيباً، فإنه[1] وإن كان مما[2] فَعَلَهَ فاعلُ فِعلٍ مذكورٍ لكنه ليس مما يشتمل[3] عليه معنى الفعل[4]. وكذلك[5] خرج به[6] مثل: (كَرَاهَتِي)[7] في نحو: كرِهتُ[8] كراهتي، فإن[9] للكراهة[10] اعتبارين: أحدهما: كونها بحيث[11] قامت بفاعل الفعل المذكور[12] واشتُقَّ منها[13] فعل أُسند[14] إليه، ولا شك أنَّ معنى الفعل[15] المذكور مشتمل عليها حينئذ[16]. وثانيهما[17]: كونها بحيث وقع عليها فعل[18] الكراهة فإذا ذكرت[19] بعد الفعل[20] بالاعتبار الأول كما في قولك: كرِهتُ كراهةً، فهو[21] مفعول مطلق وإذا ذكرت[22] بعده[23] بالاعتبار[24] الثاني كما في قولك: كرِهتُ كراهتي، فهو مفعول به لا مفعول مطلق، إذ[25] ليس ذلك الفعل[26] مشتملاً عليه[27] بهذا الاعتبار[28]، بل هو واقع عليه[29] وقوع[30] الفعل على[31] المفعول به. فخرج[32] بهذا الاعتبار[33] عن الحدّ[34]، وانطبق الحدّ على الحدود جامعاً[35] ومانعاً[36]. «وَيَكُونُ» المفعول المطلق «لِلتَّأْكِيدِ[37]» إذ لم يكن في مفهومه[38] زيادة[39] على ما[40] يفهم من الفعل[41]. «وَالنَّوْعِ[42]» إنْ دلَّ على بعض أنواعه[43].

(١) علة خروج. (٢) أي: من اسم ما. (٣) ليس بجزء من الفعل. (٤) كالحدث والزمان. يعني ليس جزم لمعنى الفعل (٥) أي كما خرج تأديباً. (٦) معناه. (٧) مصدر مضاف إلى الفاعل. (٨) من الباب الرابع. (٩) الفاء للتفسير. (١٠) في هذا المثال. (١١) أي: بمكان. (١٢) والواو للحال. (١٣) وهو كرهت. (١٤) صفة فعل. (١٥) أي: كرهت. (١٦) أي: حين إذا كان الكراهة قامت بفاعل الفعل واشتق. (١٧) من الاعتبارين. (١٨) الإضافة بيانية. (١٩) كراهة. (٢٠) المسند إلى الفاعل. (٢١) والتذكير باعتبار الخبر. (٢٢) كراهة. (٢٣) أي: بعد الفعل. (٢٤) اعتبار كونها بحيث وقع. (٢٥) علة. (٢٦) أي: كرهت. (٢٧) أي: على كراهتي. (٢٨) أي: باعتبار كونها بحيث وقع آه. (٢٩) أي: على كراهتي. (٣٠) أي: كوقوع. (٣١) متعلق بوقوع. (٣٢) أي: قوله كرهت كراهتي. (٣٣) أي: باعتبار الثاني. (٣٤) أي: اسم ما فعل. (٣٥) لأفراده. (٣٦) لا بخياره. (٣٧) ظرف مستقر منصوب المحل خبر يكون. (٣٨) أي: في معناه. (٣٩) من الوصف والعدد. (٤٠) معنى. (٤١) أي: المعنوي والشبهة. (٤٢) وهو ما يزيد معناه على معنى عامله. ونسخة الواو بمعنى أو. (٤٣) أوكلها.

وَيَكُونُ[1]، لِلتَّأْكِيدِ، وَالنَّوْعِ،

(١) أي: المفعول المطلق.

يكن الفعل مشتملاً عليه اشتمال الكل على الجزء حتى يحتاج إلى الجواب عنه بأن معنى الفعل المطلق هو ذات الحدث الذي دل عليه اللفظ، وكون ذلك الحدث من نوع كذا أو معدود كذا من عوارض ذلك المعنى وأوصافه. (قوله: ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل) هذا إذا لم يقصد من التأديب الضرب كما ذهب إليه الزجاج. (قوله: نحو: كرهت كراهتي لزيد) وأحببت محبتي له، وفيه تعريض للشيخ الرضي حيث قال: ويبطل هذا الحد بنحو: كرهت كراهتي؛ فإنه مفعول به مع صدق التعريف عليه، وحاصل الجواب: أن لقوله: كراهتي اعتبارين؛ أحدهما: كونها بحيث قامت بالفاعل واشتمل معنى الفعل عليها فهي مفعول مطلق داخل في الحد، وثانيهما: كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة كما في قولك: كرهت قيامي، فالفعل ليس مشتملاً عليها فهي بهذا الاعتبار خارجة عن التعريف بقوله: بمعناه. (قوله: وإذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني الخ) ويظهر الفرق بين الاعتبارين من قولنا بالفارسية: كراهت داشتم كراهت داشتن، وقولنا: كراهت داشتم كراهت داشتنِ خود. (قوله: فهو مفعول به لا مفعول مطلق) أي: فالكراهة التي مدلولة للفعل مغايرة للكراهة التي هي متعلقها في التحقق لتقدم وتأخر، فإن الكراهة التي هي المفعول به متقدمة في التحقق على الكراهية المتعلقة به ضرورة دخول النسبة في مفهوم الفعل، والنسبة متأخرة عن

كرهت كراهتي، فلا حاجة في إخراجه إلى اعتبار القيد السابق؛ لأنا نقول: قيد الاتحاد من تتمة السابق، وتوابعه فلا معنى لاعتباره بدون اعتبار أصله. (قال: للتأكيد) أي: لتأكيد ما هو المسند حقيقة: نحو: ضربت ضرباً، فإنه لتأكيد الضرب المدلول عليه بضربت لا تأكيد الإسناد والزمان أيضاً، فلو قيل: إنه لتأكيد الفعل كان مسامحة، وفائدته دفع توهم السهو، أو دفع توهم التجوز، وعليه حمل قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ أي: كلمة بذاته لا بترجمان بأن أمره بالتكلم لموسى عليه السلام. (قوله: إن لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من

عين مفهوم المفعول مدفوع بما مر من أن المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر نفسه. (قوله: وذكر الخ) الواو للحال، وفي بعض النسخ: وأنه ذكر فهو للعطف على قوله: إن تحقق الفعل والقرينة على اعتبار هذا القيد ما تقرر بينهم أن قيد الحيثية مراد في تعريفات الأمور الاعتبارية، وإن لم تذكر فالمراد من حيث أنه بمعناه وهو متعلق بذكر المقدر؛ يعني: ذكر المفعول المطلق من حيث أن الفعل مشتمل على معناه ومتحد جزء مدلوله به في التحقق، فيؤول إلى أنه بيان لجزئه ومتحد به. (قوله: ولا يخفى الخ) لوجود الاتحاد بينهما. (قوله: لتقدم وتأخر) فإن الكراهة

الفعل) المصدر المعرف بلام الجنس إن كان للتأكيد وجب تخصيص الزيادة بما يفيد النوع والعدد، وإن كان للنوع وجب أن يقال: بدل قوله: على بعض أنواعه على الزيادة غير العدد. (قوله: إن دل على بعض أنواعه) أو كلها سواء كان النوع مفهوماً بخصوصه أو بعمومه، وسواء كان مفهوماً من الصفة مع ذكر موصوفها؛ نحو: عمل عملاً صالحاً أو بدونه؛ نحو: عمل صالحاً، أو من لام العهد أو من الصيغة؛ نحو: ضربة وضربتين، أو من المادة الدالة على الحدث؛ نحو: القهقرى، أو غير الدالة عليه مع الصدق عليه؛ نحو: ضربته أنواعاً، أو كل الضرب أو بعضه ونحو: ضربت أيّ الضرب، وقدمت خير مقدم، فإن أياً واسم التفضيل بعض ما يضافان إليه، ولك أن تقول: إنهما صفتان لمصدر مقدر؛ أي: قدوماً خير مقدم، والضرب؛ أي: الضرب أي: الذي ينبغي أن يسأل عنه بأنه؛ أي: ضرب هو. (قوله: إن دل على عدده) أي: وحدته أو كثرته بعمومها أو بخصوصها سواء كان العدد مفهوماً من الصيغة واللفظ الدال على الحدث حقيقة؛ نحو: ضربين أو مجازاً؛ نحو: ضربته سوطين أو أسواطاً، أي: ضربت ضربين أو ضروباً بسوط وهو مجاز عن الضرب بعلاقة الآلية، ولا يخفى أنه للنوع أيضاً، أو مفهوماً من الصفة؛ نحو: ضرباً كثيراً، أو من العدد الصريح مع ذكر تمييزه؛ نحو: ثلاث ضربات، ونحو قوله تعالى: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾، أو بدونه نحو: رأيته ألفاً؛ أي: ألف رؤية، ولك

المنتسبين في التحقق، وقوله: جامعاً ومانعاً، حالان من الحد، ولا يرد: جوامد تقام مقام المفعول المطلق مثل: تراباً وجندلاً؛ لأنهما ليسا مفعولاً مطلقاً، بل جاريتان مجراه وبعض النحاة زاد في التعريف أو جار مجراه، فحينئذ تحتاج إلى أن تريد بالاسم المذكور ما يعم الجاري مجراه. (قوله: ويكون للتأكيد) أي: لتأكيد مصدر تضمنه الفعل، ومنه سبحان الله؛ أي: أسبح الله سبحاناً، وليس من قبيل النوعي كما يتراءى من ظاهره (عصام)، لكنه ينافي لما قالوا: أن عامل المصدر المؤكد لا يحذف؛ لأنه مسوق لتقرير عامله وتقويته والحذف مناف لذلك فتبصر، ثم إن الأصل في المفعول المطلق أن يكون للتأكيد فعلى هذا كان الأولى أن يقول: في أخويه، وقد يكون للنوع والعدد هذا، وأراد بالتأكيد مجرده وإلا فالنوعي والعددي أيضاً يفيدان التأكيد فضربة مثلاً في ضربت ضربة، يفيد كمية مرات الفعل؛ أي: عدد الضربات زيادة على التأكيد، واعلم أنه قد يجتمع النوع والعدد فيما إذا بين عدد النوع.

التي هي مفعول به متقدم في التحقق على الكراهة المتعلقة به ضرورة دخول النسبة في مفهوم الفعل والنسبة متأخرة عن المنتسبين في التحقق. (قوله: وإن كان هو التأديب بحسب التحقق الخ) فإن المعنى المخصوص الذي يعبر عنه يزدن من حيث إنه مؤلم يقال له: الضرب، ومن حيث إنه يترتب عليه الانزجار عما لا يليق به يقال: له التأديب، فيصدق على التأديب أنه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور متحد معه في التحقيق. (قوله: لكن لم يذكر التأديب من حيث إنه هو الضرب) بل ذكر من حيث إنه بيان له ومتحد معه. (قوله: إلى اعتبار القيد السابق) وهو أن تحقق الفعل باعتبار جزئه الذي هو المنسوب تحقق مدلول الاسم. (قوله: قيد الاتحاد من تتمة السابق)؛ لأن مفهوم الحيثية المستفادة من قوله: بمعناه المفسر بالاتحاد في التحقق. (قوله: فلو قيل الخ) الصواب: فما قيل في الرضي لكنهم سموه تأكيداً للفعل توسعاً. (قوله: كان مسامحة) بإطلاق اسم الكل على الجزء. (قوله: دفع توهم السهو)؛ وذلك لأنه تأكيد لفظي في الحقيقة كأنه قيل: أحدثت ضرباً ضرباً والتأكيد اللفظي يدفع توهم السهو؛ أي: توهم تلفظ الفعل لا عن قصد بناء على أن العاقل لا يسهو مرتين، وأما دفع توهم التجوّز في المسند بأن يراد بضربت مثلاً الشتم؛ فلأن ذكر اللفظ مرة ثانية من غير قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي يدفع احتمال حمله على المعنى المجازي. (قوله: بأن أمر الخ) يعني: ذكر تكليماً دفع أن يكون مجازاً عن الأمر بالتكليم، فيفيد أنه تعالى كلمه بذاته لا أنه يدفع التجوز في الإسناد كما يوهمه التفسير بقوله: أي كلمة بذاته. (قوله: المصدر المعرف بلام الجنس) نحو: رجعت الرجعى. (قوله: إن كان للتأكيد) بناء على دلالته على نفس الماهية من غير تقييد بوصف أو عدد (قوله: وجب تخصيص الزيادة الخ) كما وقع في الرضي فالمراد بالتأكيد المصدر الذي مدلوله مدلول الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف أو عدد. (قوله: وإن كان للنوع) بناء على دلالته على كونه معلوماً للمخاطب وهو زائد على الحدث الذي هو مدلول الفعل فكأنه قيل: رجعت الرجعى المعلومة. (قوله: وجب أن يقال الخ) فيه بحث؛ لأنه ذكر في الرضي إنما يعني بالنوع المصدر الموصوف، إما بأن يكون موضوعاً على معنى الوصف كالقهقرى الخ، ولا شك أن المصدر المعرف بلام الجنس موضوع على معنى وصف هو معلومية المخاطب. (قوله: أو كلها) نحو: ضربت أنواع الضرب. (قوله: مفهوماً بخصوصه) نحو: جلست القرفصاء؛ أي: قعود المحتبى باليد أو بعمومه؛ نحو: ضربت نوعاً من الضرب. (قوله: أو مفهوماً من لام العهد) نحو: ضربت الضرب إذا أريد نوع معهود بين المتكلم والمخاطب قبل ذكره. (قوله: نحو: ضربة) فإن صيغة الفعلة للنوع؛ نحو: جلسة وركبة. (قوله: وضربتين) أي: فيما يثنى المصدر أو يجمع لبيان اختلاف الأنواع. (قوله: أو من المادة) أي: يكون لجوهر الحروف مدخل في ذلك. (قوله: نحو: القهقرى) فإنه يدل على الحدث باعتبار خصوص المادة لا بالصيغة فقط، وإلا لشاركها في ذلك ما يكون على هيئة. (قوله: أو غير الدالة الخ) أي: من المادة الغير الدالة على الحدث مع صدق الحدث عليه؛ فإن أنواع الضرب ضرب، وكذا كله وبعضه. (قوله: ولك أن تقول: الخ) فيكون داخلاً فيما مر من قوله: أو بدونه. (قوله: أي: وحدته) فإن الواحد عدد عند العامة. (قوله: بعمومها أو بخصوصها) أي: بعموم الكثرة؛ نحو: ضربته ضربات أو بخصوصها؛ نحو:

«وَالعَدَدِ» إنْ دلَّ[1] على عدده[2] «مِثْلُ: جَلَسْتُ جُلُوساً» للتأكيد[3]، «وَجِلسةً[4]» ـ بكسر الجيم ـ للنوع «وجَلسةً» ـ بفتحها ـ للعدد[5]. «فَالأَوَّلُ[6]» أي: الذي للتأكيد، لا يثنَّى ولا يجمع[7] لأنه[8] دال على الماهية المعرّاة[9] عن الدلالة على التعدد. والتثنية والجمع يستلزمان التعدد[10]، فلا يقال[11]: جلست جلوسين، أو جلوسات، إلا[12] إذا قصد[13] به النوع[14] أو العدد «بِخِلاَفِ[15] أَخَوَيْهِ[16]» أي: اللذين هما[17] للنوع والعدد، نحو: جلست جَلستين، أو جِلساتٍ بكسر الجيم وفتحها. «وَقَدْ يَكُونُ» يكون المفعول المطلق «بِغَيْرِ[18] لَفْظِهِ[19]» أي: مغايراً[20] للفظ فعله، إمّا[21] بحسب المادة «مِثْلُ: قَعَدْتُ[22] جُلُوساً[23]» «أَوْ بِحَسَبِ البَابِ

(١) أي: المفعول المطلق. (٢) أي: وحدته أو كثرته بعمومها أو بخصوصها. أي الفعل. (٣) مثال. (٤) يدل على الجلوس المفهوم من جلست. (٥) كجلوس واحد. (٦) والفاء للتفصيل. (٧) لأن الفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا ما مفهوم مفهومه. (٨) أي: الحدث للتأكيد. (٩) أي: الخالية. اسم مفعول يكون من التفعيل. (١٠) وتعدد الماهية محال بخلاف المفهوم. (١١) في الأول بناء على أنه دال على الماهية المذكورة م. (١٢) وقت قصد. (١٣) المفعول المطلق. (١٤) بجعل التنوين للتكثير. (١٥) أي: هو أو حال كون الأول ملتبساً بخلاف. (١٦) أي: الأول. (١٧) يكون. (١٨) وحينئذ كان أبلغ وأوكد مما كان بلفظه. (١٩) مجازاً. (٢٠) أشار بهذا إلى أن الباء زائدة. (٢١) أن يكون مغايراً للفظ فعله. (٢٢) من باب نصر ينصر. مثال للمغايرة بحسب الباب. (٢٣) من باب ضرب يضرب.

وَالعَدَدِ[1] «مِثْلُ: جَلَسْتُ جُلُوساً، و: جِلْسَةً[2]، وَ: جَلْسَةً[3] فَالأَوَّلُ[4] لاَ يُثَنَّى وَلاَ يُجْمَعُ بِخِلاَفِ أَخَوَيْهِ[5]، وَقد يَكُونُ[6] بِغَيْرِ لَفْظِهِ[7] نَحْوُ: قَعَدْتُ جُلُوساً[8]»

(١) ويكون العددان دل المفعول المطلق على ما يفهم من الفعل على عدده.
(٢) مثال للنوع. (٣) مثال للعدد. (٤) أي: الذي للتأكيد.
(٥) أي: اللذين هما للنوع والعدد. (٦) أي: المفعول المطلق والأول وهو المرجح. (٧) وحينئذ كان أوله وأوكد مما كان للفظه. عبد الغفور.
(٨) قد يفرق بين القعود والجلوس بأن القعود للقائم والجلوس للنائم.

(قوله: جلست جلوساً للتأكيد) الظاهر أنه تأكيد اسمي لغوي لا صناعي؛ لأنه لم يعهد في النحو أن المصدر تأكيد لفظي أو معنوي لفعله، وأيضاً التأكيد الاصطلاحي من التوابع والإعراب في المصدر ليس على التبع لكن في العصام، ولا يتقدم المصدر التأكيدي على الفعل؛ إذ لا يتقدم التأكيد على المؤكد هذا والله أعلم، وقوله: بكسر الجيم؛ أي: لتكون الأمثلة على ترتيب الممثلات. (قوله: للنوع) أي: للنوع المبهم؛ فإنه بمعنى: جلوس موصوف بصفة ما، أو للنوع المعين؛ فإنه بمعنى: جلوس هو معتاد المتكلم. (قوله: لأنه دال على الماهية المعراة) أي: المجردة الخالية عن الدلالة على التعدد، حاصله: أن المصدر إن أريد به نفس الحدث - أعني: الماهية المطلقة - لا يثنى ولا يجمع؛ لأنه يشمل القليل والكثير، لكونه جنساً مشتركاً بين الكل والجزء كالماء والتراب، وإن أريد به النوع أو العدد أو معنى اسم الفاعل أو المفعول فيثنى ويجمع، وعن أبي البقاء يجوز تثنية المصادر وجمعها إذا كان في أواخرها تاء مثل التلاوتين والتلاوات، ومنها السَّكَرات والغَمَرات، أو يأول المصدر بالحاصل به فتجمع كالعلوم والبيوع، أو أريد به الصفة أو الاسم كالتسبيحات انتهى، وقوله: إلا إذا قصد به النوع كقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا﴾. (قوله: أو جلسات بكسر الجيم أو فتحها) واعلم أنه إن كان الجيم مفتوحاً فعين الفعل مفتوح كنصرات بفتح الصاد: جمع نصرة بفتح النون، وإن كان مكسوراً فعين الفعل مفتوح أو مكسور؛ لأن باب تمرة إذا جمع جمع الصحيح قيل: تمرات بفتح العين وإن كان لامه معتلاً؛ للفرق بين الاسم والصفة، والإسكان ضرورة كقوله:

وَمَا لِي بِزَفَرَاتِ العَشِيِّ يَدَانِ

وإن باب كسرة يجمع على كسرات بفتح العين أو كسرها للاتباع، وتمامه في الشافية، وقوله: بغير لفظه؛ أي: بغير لفظ مصدره فيتناول المغايرة باباً ومادةً، قال العصام: يعني أن

أن تقول: إنه صفة مصدر محذوف؛ أي: رأيته رؤية ألفاً. (قوله: لأنه دال الخ) هكذا قيل، والأظهر في العبارة أن يقال: لأنه دال على الماهية الغير القابلة للتعدد في نفسها بخلاف فردها شخصياً كان أو نوعياً، فإنه قابل لذلك، ولهذا جاز تثنية أخويه وجمعهما لإرادة الفرد منهما. (قوله: أو العدد) لا يكفي في قصد تعدد المصدر تجدد الأمثال من غير تخلل ما يقابله، فلو قام زيد دائماً ولم يجلس في تلك الأوقات كان ذلك قياماً واحداً. (قال: وقد يكون) قد ههنا للتقليل؛ لأنه وإن كان كثيراً في نفسه قليل بالإضافة إلى ما إذا كان بلفظه أو للتكثير مجازاً كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾.

ضربته ضربتين. (قوله: بالسوط) أشار بإفراده إلى أن تثنية الآلة وجمعها باعتبار تثنية المصدر وجمعه؛ لأنك ربما قلت: ضربته سوطين أو أسواطاً مع أنك لم تضربه العدد المذكور إلا بسوط واحد. (قوله: إلا ظهر في العبارة الخ)؛ لأنه يرد على عبارة الشارح رحمه الله أن دلالته على الماهية المعراة؛ أي: الخالية عن الدلالة على التعدد لا ينافي دلالته عليه بعد لحوق علامة التثنية والجمع، فلا بد من تفسير المعراة بالمقيدة بالتعرية، فيؤول إلى معنى غير القابلة، فلو بدل المعراة بغير القابلة لكان أظهر. (قوله: شخصياً كان) كما إذا كان للعدد. (قوله: فإنه قابل لذلك) أي: المفرد قابل للتعدد. (قوله: أو للتكثير مجازاً) بعلاقة

(قال، بغير لفظه) وحينئذ كان أبلغ وأوكد مما كان بلفظه. (قوله، أي، مغايراً للفظ فعله) وهو إما مصدر أو غير مصدر، وقد مر أمثلته، ومنها الضمير الراجع إلى مضمون عامله أو غير عامله؛ نحو: يدرسه؛ أي: الدرس، وأعجبني الضرب الذي ضربته، ومنها اسم الإشارة المشار به إلى غير مضمون عامله؛ نحو: أعجبني ضربي فضربت ذاك. (قال، مثل قعدت جلوساً) قد يفرق بين القعود والجلوس بأن القعود للقائم والجلوس للنائم. (قوله: نحو: أنبته الله نباتاً) فإنه مصدر نبت فجعل منصوباً بأنبت؛ إما لأنه في ضمنه لأن معنى أنبت: جعله ينبت وأنه مطاوع له، أو لأنه جعل بمعنى الإنبات وفيه تأمل، وقيل: إنه بمعنى التنبيت كالسلام بمعنى التسليم، وقيل: إنه ليس من هذا الباب؛ لأنه مغير إنبات.

الأول - أي: التأكيدي - يكون بغير لفظه، ولا يلزم أن يكون بلفظ عامله كما يجب كون التأكيد اللفظي بلفظ المؤكد فتذكر. (قوله: أما بحسب المادة) تفضيل للمغايرة والمادة جوهر الحروف، وقوله: قعدت جلوساً، إنما يصح إذا كان الجلوس والقعود مترادفين، وقوله: أو بحسب الباب، كلمة أو: لمنع الخلو، فقد يكون من غير لفظ فعله مادة وباباً جميعاً كقوله:

تَسَأَلَنِي ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لَيَرُدُّنِي
إِلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَفَايِدُ

(من قطر الندى).

التضادّ ويراد بالكثرة حينئذ ما يقابل الوحدة. (قوله: كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ﴾) قال الزمخشري: معناه كثير الرؤية؛ أي: كثيراً ما نرى تردّد وجهك في السماء تطلعاً نزول الوحي بتحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة لكونها قبلة آبائه. (قوله: وحينئذ كان أبلغ) لكونه أدل على دفع توهم السهو والتجوّز؛ لأن تغاير اللفظ مع اتحاد المعنى أدل على عدم السهو والتجوّز. (قوله: وقد مر أمثلته) أي: غير المصدر حيث قال حينئذ: إما أن يدل على الحدث؛ نحو: الويل أو لا يدل عليه لكن يصدق عليه؛ نحو: ضربته أنواعاً ورأيته ألفاً. (قوله: نحو: يدرسه) في قول الشاعر:

هَذَا سُرَاقَةُ لِلْقُرآنِ يَدْرُسُهُ
والمَرْء عِنْدَ الرُّشى إن يَلْقَها ذِئبُ

سراقة اسم صحابي، ودرس الكتاب يدرسه ويدرسه درساً ودراسة قرأه، والضمير ليس بمفعول به لكونه مذكوراً وهو للقرآن إلا أنه لتقدمه زيد فيه اللام للتقوية، بل مفعول مطلق؛ أي: يدرس الدرس ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾. (قوله: قد يفرق الخ) في القاموس القعود الجلوس أو هو من القيام والجلوس من الضجعة ومن السجود. (قوله: لأنه في ضمنه) أي: مفهوم منه تبعاً إما بدلالة التضمن؛ لأن أنبته جعله ينبت أو بدلالة الالتزام؛ لأن نبت مطاوع أنبت. (قوله: أو لأنه الخ) عديل لقوله: إما لأنه في ضمنه. (قوله: وفيه تأمل)؛ لأن مجيء المصدر المجرد بمعنى المزيد لا شاهد له. (قوله: وقيل: إنه بمعنى الخ) عديل لقوله: فإنه مصدر نبت، وكذا قيل الثاني؛ أي: جعل مصدر أنبت: لأنه بمعنى التنبيت فهو اسم بمعنى المصدر كالسلام والكلام والعطاء بمعنى التسليم والتكليم والإعطاء.

نَحْوُ: ﴿وَأَنْبَتَهَا[1] نَبَاتًا[2] حَسَنًا﴾. وسيبويه يقدر له[3] عاملاً من[4] بابه أي: قعدت وجلست جلوساً، وأنبته الله فنبت نباتاً. «وَقَدْ[5] يُحْذَفُ الفِعْلُ[6]» الناصب للمفعول المطلق «لِقِيَامِ[7] قَرِينَةِ جَوَازِ كَقَوْلِكَ لِمَنْ قَدِمَ[8]» من سفره «خَيْرَ مَقْدَمٍ[9]» أي: قدمت[10] قدوماً[11] خير[12] مَقدم، فخير اسم تفضيل، ومصدريته باعتبار الموصوف[13] والمضاف[14] إليه، لأنَّ اسم التفضيل له حكم ما أضيف إليه[15]. «وَوُجُوباً[16]» أي: حذفاً واجباً «سَمَاعاً[17]» أي: سماعياً موقوف على السماع

---

(١) من أفعال. (٢) من دخل. (٣) أي: لغير لفظه. (٤) أي: من باب مفعول المطلق بغير لفظه. (٥) للتحقيق مع التقليل. (٦) أو شبهه. (٧) ظرف بحذف إذ اللام وقتية. (٨) من باب علم وزناً. أي جاء. (٩) مصدر ميمي بمعنى القدوم. (١٠) أي: جئت. (١١) موصوفاً. (١٢) أو مقدماً. (١٣) وهو قدوماً. (١٤) وهو مقدم وهو مصدر ميمي والمضاف إلى المصدر يجوز نصبه كالمصدر. (١٥) لأنه يكون بعض ما أضيف إليه. (١٦) عطف على جوازاً. (١٧) صفة لوجوباً أو حال عنه أو مفعول مطلق بتقدير سمع سماعاً.

(قوله: وسيبويه يقدر) ففي كلام المتن رد على سيبويه (عصام)، ويخالفه المازني والمبرد والسيرافي حيث يجعلون الناصب الفعل المذكور، والظاهر معهم في: جلست جلوساً، دون: أنبتكم الله نباتاً، فلا بد لسيبويه من الاعتراف بكونه من غير لفظ عامله في نحو: ضربت أنواعاً، وأعطيته عطاءً. (قوله: الفعل الناصب) فاللام للعهد الخارجي، وقوله: جوازاً؛ أي: حذفاً جائزاً، وقوله: لمن قدم؛ أي: جاء، وبابه علم، يقال: قدم من سفره قدوماً ومقدماً بفتح الدال، وقوله: أي قدمت الخ، بيان لحاصل المعنى، والخطاب قرينة لتقدير قدمت فهي حالية. (قولهك ومصدرية باعتبار الموصوف) أي: كونه مفعولاً مطلقاً بالاعتبار المذكور، وهذا جواب عما يقال: إن خيراً ليس بمصدر، وقد جعله المصنف مثالاً له فأجاب بأن مصدريته مجازية اكتسبها من غيره؛ إما: من الموصوف المقدر؛ أعني: قدوماً، أو من المضاف إليه؛ أعني: مقدماً؛ لأن اسم التفضيل لكونه بعض ما أضيف إليه له حكمه. (قوله: أي: حذفاً واجباً) وقد يحذف الفعل نسياً لا لقرينة، لكن لا يبقى مفعولاً مطلقاً، بل يصير بمعنى عامله وينوب منابه ويكون عارياً عن الإعراب ويسمى اسم فعل، ويبنى في الأغلب على الفتح ويذكر معمول الفعل بعده ومنه: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾، وفي قوله: أي سماعياً، إشارة إلى أن سماعاً صفة وجوب بحذف ياء النسبة، وفيه ما فيه، وقال العصام: أي: حذف سماع. (قوله: لا قاعدة له) واعلم أن السماعي ربما يصير قياسياً لاستخراج قاعدة تعرف بها، ومنه هذه المصادر حيث ضبطها الرضي بأن كل مصدر ذكر فاعل فعله، أو مفعوله بعده لا لبيان النوع، بل لرفع إبهام حادث من حذف فعله يجب حذف عامله، ومنه حمداً له وحمده وعجباً له ونحو ذلك، ويدخل في هذه الضابطة لبيك وسعديك، وأما إذا لم يعقب هذه المصادر معمول فعلها فلا يجب حذفه، فالسماعي على هذا لفظة أيضاً ومرحباً وغيرهما لا ما ذكره المصنف بقوله: نحو سقيا الخ (عصام).

وَقَدْ يُحْذَفُ الفِعْلُ[1] لِقِيَامِ قَرِينَةٍ جَوَازاً[2] كَقَوْلِكَ[3] لِمَنْ قَدِمَ: خَيْرَ مَقْدَمٍ. وَوُجُوباً سَمَاعاً

(١) أي: الناصب للمفعول المطلق صبح لا يرد ما إذا كان ناصبه اسماً عصمت. (٢) أي: حذفاً جائزاً. (٣) لمن قدم من سفره.

(قوله: وسيبويه يقدر له عاملاً) الأصل عدم التقدير وأن التقدير لا يجري في مثل قوله تعالى: ﴿لَن يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا﴾؛ أي: ضراً قليلاً. (قال: كقولك لمن قدم: خير مقدم) وحينئذ يكون خبراً أو دعاء وكذا إذا قيل: لمن يمضي إلى السفر وحينئذ يكون دعاء. (قوله: له حكم ما أضيف إليه) لما ذكرنا من أنه بعض ما أضيف إليه. (قوله: أي: سماعياً موقوفاً) يعني: أن العلم بوجوب حذفه ليس إلا من طريق السماع بخلاف الحذف القياسي فإن العلم به يحصل بطريق الاستدلال بثبوت الضابط فيكون قياسياً استدلالياً، قيل: سماعاً مصدر فعل محذوف؛ أي: يسمع حذفه وجوباً سماعاً، وكذا قياساً؛ أي: يقاس على حذفه وجوباً قياساً، وذلك لثبوت الضابط الذي هو العلة الموجبة للحذف.

(قوله: ليس من هذا الباب) أي: من باب المفعول المطلق بغير لفظه. (قوله: لأنه مغير إثبات) بحذف الزوائد فهو مصدر من لفظ الفعل. (قوله: في مثل الخ) أي: فيما لا فعل له؛ نحو: حلفت يميناً. (قوله: وحينئذ يكون خبراً) والمقصود منه إظهار السرور بقدومه لا الإخبار لعلم القادم بذلك. (قوله: أو دعاء) بأن جعل الله قدومه مباركاً. (قوله: يعني أن العلم الخ) يريد أن الحذف في جميع المواضع سماعي بمعنى أنه لولا السماع لما جاز الحذف، وانقسامه إلى السماعي والقياسي باعتبار العلم فما لا يكون العلم بوجوب حذفه إلا بالسماع فهو سماعي، وما كان العلم به بطريق الاستدلال بأن يقال: هذا مصدر ووقع مثبتاً بعد نفي داخل على اسم لا يكون خبراً عنه، وكل مصدر هذا شأنه فهو واجب الحذف فهو قياسي. (قوله: استدلالياً) عطف بيان لقياسي أشار به إلى أن القياس حينئذ بمعنى الاستدلال. (قوله: سمع حذفه وجوباً سماعاً) لا يقاس عليه غيره لعدم الجامع. (قوله: أي: يقاس الخ)

لا قاعدة[1] له يعرف بها «نَحْو: سَقْياً» أي: سقاك[2] الله سقياً، «وَرَعْياً» أي: رعاك[3] الله رعيا، «وَخَيْبَةً» أي: خاب[4] خيبة، من خاب الرجل خيبة، إذا لم ينل[5] ما طلبه، «وَجَدْعاً» أي: جُدعَ جدعاً[6]، والجدْعُ: قَطْعُ[7] الأنفِ والشفة واليد. «وحَمْداً» أي: حمِدتُ حمداً، «وشكراً» أي: شكرتُ شكراً، «وعَجَباً» أي: عجبتُ عَجَباً. فإنه[8] لم يوجد في كلامهم[9] استعمال الأفعال العاملة[10] في هذه المصادر[11]، وهذا معنى وجوب الحذف سماعاً، قيل[12] عليه[13]: قد قالوا: حَمِدْتُ اللهَ حَمْداً وشَكَرْتُهُ شُكْراً، وعَجِبْتُ عُجْباً، فأجاب بعضهم[14]: بأن ذلك ليس من كلام الفصحاء[15]، وبعضهم[16]: بأن وجوب الحذف إنما هو فيما استعمل باللام نحو: حَمْداً لَهُ، وشُكْراً لَهُ، وعُجْباً لَه. «وَ» قد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفاً واجباً «قِيَاساً»[18] أي: حذفاً قياسياً، يعلم له

(١) صفة كاشفة لموقوفاً. (٢) أي: أحسنك الله إحساناً. (٣) أي: حماك الله حماية. (٤) دعاء بالذل. (٥) أي: يصل. (٦) وهو الدعاء بالذل وتقبيح الحال. (٧) أحد الأعضاء. (٨) علا لتطبيق المثال للممثل له. شأن. (٩) أي: العرب. (١٠) صيغة الأفعال. (١١) ولا قاعدة يعرف بها غيره. (١٢) أي: اعترض عليه لأن القول إذا تعدى بعلى يكون بمعنى الاعتراض. رضا. (١٣) مصنف. (١٤) من الاعتراض، أي الشراح. (١٥) بل من كلام المؤلفين. (١٦) الصواب جواب للاعتراض. (١٧) أي: المفعول المطلق. (١٨) بكسر القاف. عطف على سماعاً.

مِثْلُ[1]: سَقْياً، وَرَعْياً، وَخَيْبَةً[2]، وَجَدْعاً[3]، وَحَمْداً[4]، وَشُكْراً[5]، وَعَجَباً. وَقِيَاساً[6]:

(١) أي: سقاك الله سقياً. (٢) أي: خاب خيبة يقال إذا لم ينل ما طلب. (٣) أي: جدع جدعاً. (٤) أي: حمدت حمداً. (٥) أي: شكرت شكراً. (٦) أي: يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياساً في مواضع منها.

(قوله: أي: سقاك الله سقياً) أي: أحسنك الله إحساناً، ويستعمل باللام نحو: سقيا لك، واللام فيه متعلق بأعني محذوفاً، وقيل: بمحذوف صفة سقيا، ورد بأنه أقيم مقام الفعل فلا يوصف كالفعل، وقيل أنها لا تتعلق بشيء (سجاعي)، ومعنى قوله: رعاك الله رعياً، حماك الله حماية وهذا وأخواته مستعمل في الإنشاء في مقام الدعاء له أو عليه فاعرفه. (قوله: والجدع قطع الأنف) ومنه قولهم: لأمر ما جدع قصير أنفه، وقوله: والأذن؛ أي: كلاً أو بعضاً، ثم الأظهر فيه وفيما بعده كلمة أو بدل الواو. (قوله: وعجباً؛ أي: عجبت عجباً) خبر أو إنشاء كقرينيه السابقين فافهم، وقال الشاعر:

عَجَباً لِتِلْكَ قَضِيَّتِي وإقَامَتِي
فيكُمْ على تلك القَضِيَّةِ أعْجَبُ

(قوله: فإنه لم يوجد في كلامهم استعمال الأفعال العاملة الخ) أي: ولا قاعدة له يعرف بها، تَرَكَهُ لانفهامه مما سبق، ومن هذا القبيل: مرحباً كما أومأنا، فإنه منصوب بعامل مضمر معناه: صادفت رحباً؛ أي: سعة، ومنه فضلاً، فاعلم أنه يورد بعد نفي صريح؛ نحو: فلان لا ينظر إلى الفقير فضلاً عن أن يعطيه، أو بعد نفي ضمني؛ نحو: فلان يعرض عن الفقير فضلاً عن أن يعطيه، فإنه في معنى لا يلتفت إليه، والمقصود الدلالة على أن ما بعده أولى بالنفي مما قبله سواء كانا مستحيلين أو مستبعدين، أو الأول مستبعد أو الثاني مستحيلاً، والفضل: ضد النقص، والضمير في فَضُل إلى المنفي؛ يعني: فضل النظر في الوقوع على العطاء، وبعد عنه فضلاً، وحينئذ يلزم من نفي النظر نفي العطاء بالطريق الأولى. (قوله: وهذا معنى وجوب الخ) أي: عدم وجود استعمالها في كلامهم معنى الحذف وجوباً سماعاً كذا قاله الهندي، لكن قيل على هذا - أي: على كون المعنى ما ذكر -: أنه قد قالت العرب حمدت الله حمداً الخ. (قوله: فأجاب بعضهم) وهو

(قال: مثل سقيا الخ) كلها دعاء دائماً، وبلام التعريف أيضاً كذلك إلا الحمد لله؛ فإنه يكون خبراً. (قال: وجدعاً) دعاء عليه بالذل وتقبيح الحال، والجدع بالدال المهملة: قطع واحدة من المذكورات، فلو كان بدل الواو لفظة أو كما في الرضي لكان أظهر. (قوله: وبعضهم بأن وجوب الحذف الخ) قال الشيخ الرضي: الذي أرى أن هذه المصادر وأمثالها إذا بين فاعلها أو مفعولها بالإضافة أو بحرف الجر ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف نواصبها؛ يعني: قياساً، وإذا لم يبين لم يجب، وذلك مثل: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾، وسبحان الله، ولبيك، وسعديك، وسحقاً له - أي: بعداً له -، وحمداً لك، وأما انتصاب مثل قولهم: حمدت حمده، فليس على المصدر، بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول، ويجوز أن تكون الإضافة في حمده لبيان النوع؛ أي: الحمد الذي ينبغي كما في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ مَكَرُوا۟ مَكْرَهُمْ﴾.

فالقياس بمعنى التمثيل وانقسامه إليهما باعتبار العمل. (قوله: خبراً) فإن الإخبار عن الحمد أيضاً حمد. (قوله: لكان أظهر) إنما قال ذلك؛ لأن الواو تفيد اشتراك الأعضاء المذكورة في كون النسبة إليها مأخوذة في مفهوم الجدع لا على اجتماعها فيه، ولذا وقع في الصحاح بالواو. (قوله: قال الشيخ الرضي) فمنده وجوب الحذف مشروط ببيان الفاعل أو المفعول مطلقاً وبعدم قصد النوعية بخلاف البعض؛ فإنهم اشترطوا لكونه باللام ولم يقيدوه بعدم قصد النوعية. (قوله: مثل قولهم الخ) كقصدت قصده ونحوت نحوه. (قوله: بمعنى المفعول) فإنك إذا حمدت محمود شخص حمداً قلت: حمدت حمد ذلك الشخص.

ضابط[1] كلّي يحذف معه الفعل لزوماً[2] «فِي[3] مَوَاضِعَ» متعددة[4] «مِنْهَا» أي: من هذه المواضع موضع[5] «مَا[6] وَقَعَ» أي: المفعول المطلق وقع فيه «مُثْبَتاً» أي: أُريدَ إثباته لا[7] نفيه، فإنه لو أريدَ نفيه، نحو: مَا زَيْدٌ سَيْراً لا يجب[8] حذفه. «بَعْدَ[9] نَفْيٍ» داخل[10] على اسم[11] الذي لا يكون[12] المفعول المطلق خبراً عنه[13] «أَوْ» بعد «مَعْنَى نَفْيٍ دَاخِلٍ[14] عَلَى اسْمٍ لاَ يَكُونُ[15]» المفعول المطلق «خَبَراً عَنْهُ» أي: عن ذلك[16] الاسم، وإنما قال[17]: على اسم، لأنه[18] لو دخل[19] على فعل نحو: ما سرت إلاّ سيراً، وإنما سرت سيراً[20]، لا يكون[21] منه، وإنما وُصِفَ[22] الاسم بأنْ لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه، لأنه لو كان خبراً عنه[23] نحو: ما سيري إلا سيرٌ شديدٌ،

(١) صفة كاشفة للقياس، تفسير القياس لأن هذا معنى القياس في اللغة عندنا. (٢) أي: وجوباً. (٣) متعلق بعامل قياساً. (٤) صفة موضع. إشارة إلى أن. (٥) قدر الموضع المضاف ليصح ارتباطه بقوله منها. (٦) موصولة. (٧) لأن الاستثناء بعد النفي إثبات. (٨) بل يجوز. (٩) ظرف وقع. (١٠) وهو مقدر هنا. (١١) أي: المبتدأ. (١٢) صفة الاسم. (١٣) لأنه لا يخبر بالمنفي عن المثبت. (١٤) صفة نفي. أي النفي ومعناه. (١٥) أي: لا يكون اسم عين. (١٦) لكونه ذاتاً والمفعول المطلق حدثاً. (١٨) مصنف. (١٨) شأن. (١٩) حرف النفي أو معناه. (٢٠) والتنوين للتحقير. (٢١) لا فعله مذكور. (٢٢) مصنف. (٢٣) لصحة الحمل عليه.

الهندي حيث قال: واستعمال الفعل فيما نقل؛ نحو: حمدت حمداً ليس بصحيح، وقوله: وبعضهم؛ هو الشيخ الرضي، لكن الأوفق بكلام المتن حيث لم يقيده باللام هو الجواب الأول، اللهم إلا أن يقال بتقدير له فتنبه، وقوله: وقياساً؛ أي: حذف قياس لا يتوقف الحذف فيه على السماع من العرب، بل يعرف بضابطة، فقول: الشارح يعلم له ضابط كلي صفة كاشفة وإشارة إلى تعريف الحذف القياسي. (قوله: ضابط كلي) الضابطة: قضية كلية، فقوله: كلي صفة مؤكدة، ونبّه بصيغة الكثرة في قوله: في مواضع على أنه لا ينحصر فيما ذكره، فمنها مصدر قصد به التوبيخ؛ نحو:

أَتَـوانِـيـاً وقـد عَـلاكَ الـمَـشِـيـبُ

أي: أتتوانى وقد ظهر مشيبك، ومنها مصدر وقع بدلاً من الفعل، وهو مقيس في الأمر والنهي؛ نحو: قياماً لا قعوداً؛ أي: قم لا تقعد، وقوله: متعددة تأكيد لما في صيغة الجمع من الكثرة والتعدد. (قوله: موضع ما وقع) قدّر المضاف؛ لتصحيح الحمل فافهم. (قوله: أي: أريد إثباته) يعني: في قصد المتكلم وكون الشيء مقصود الإثبات بعد النفي إنما يكون بتوسط إلا بينه وبين النفي لفظاً أو معنى الداخل على اسم بخلاف: ما ضربت إلا ضرباً. (قوله: بعد نفي) أي: صريح أو ضمني، فقوله: أو معنى نفي تصريح بما علم ضمناً صرّحه بناء على أن المتبادر من ذكر الشيء ما هو صريحه، وقوله: داخل على اسم؛ أي: لا فعل هذا صفة لأحد الأمرين فلذا أفرده؛ أي: بعد واحد منهما داخل الخ، وأراد بالاسم اسم عين فهو احتراز عن اسم معنى؛ نحو: ما أمرك إلا سير وأمرك سير سير فيجب أن يرفع على الخبرية ههنا؛ لعدم الاحتياج إلى إضمار فعل بخلاف اسم عين؛ لأنه يؤمن معه اعتقاد الخبرية؛ إذ المعنى لا يخبر به عن العين إلا مجازاً؛ نحو: قائماً هي إقبال وإدبار؛ أي: ذات إقبال وإدبار (سجاعي). (قوله: لا يكون؛ أي: المفعول المطلق خبر الخ)

فِي مَوَاضِعَ مِنْهَا مَا[1] وَقَعَ مُثْبَتاً بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ مَعْنَىٰ نَفْيٍ دَاخِلٍ[2] عَلَى اسْمٍ[3] لاَ يَكُونُ[4] خَبَراً عَنْهُ[5]

(١) كلمة ما عبارة عن المفعول المطلق.
(٢) أي: النفي أو بمعنى النفي. (٣) متعلق بداخل.
(٤) أي: المفعول المطلق. (٥) بلا تأويل أو مبالغة.

(قال: منها) لم يقل هي كذا وكذا؛ لأن المواضع لا تنحصر فيما ذكر فإن منها المصدر الذي يقصد به التوبيخ؛ نحو: أقعوداً والناس قيام، وقد تنوب الصفة مقامه؛ نحو: أقاعداً والناس قيام. (قال: ما وقع مثبتاً الخ) إنما اشترط كون المصدر مثبتاً بعد نفي أو كونه مكرراً؛ لأن المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على التجدد، فينافيه وضعاً وإن لم ينافه استعمالاً، فإن المضارع قد يستعمل للدوام، وإن أرادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبراً؛ نحو: ما زيد إلا سير وزيد سير سير لينمحى عن الكلام معنى الحدث رأساً، لعدم صريح الفعل وعدم المفعول الدال عليه، ولهذا المعنى؛ أعني: لزيادة المبالغة رفعوا بعض المصادر التي يجب

(قوله: لأن المواضع) يعني: لو لم يصرح بمن التبعيضية لأفادت الحصر بناء على أن المقام مقام البيان. (قوله: لأن المقصود الخ) قصد كون الدوام واللزوم مقصوداً من التكرير ظاهر؛ لأنه يدل على ثبوته مرة بعد أخرى، وأما كونه مقصوداً من الحصر؛ فلأنه ادعائي للمبالغة في اتصافه بذلك الفعل دائماً كأنه ليس موصوفاً بفعل آخر أصلاً. (قوله: على التجدد) أي: حدوث معناه في زمان دون زمان لدلالته على معنى مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة. (قوله: يستعمل للدوام) لدلالته على الزمان المستقبل الذي هو مستمر. (قوله: وإن أرادوا الخ) عطف على قوله: إنما اشترط جعلوا المصدر نفسه خبراً فيفيد أنه لدوام حصوله منه ولزومه له صار كأنه نفسه. (قوله: قيل: صفة لنفي الخ) عبارة الشارح رحمه الله ظاهرة في أنه صفة لمعنى نفي حيث قدر

حذف عاملها؛ نحو: الحمد لله وسلام عليك. (قوله: فإنه لو أريد نفيه الخ) وذلك لفوات الحصر الذي قصده يوجب الحذف وكذا الحال إذا كان مثبتاً لكن لم يكن بعد نفي. (قال: داخل) قيل: صفة لنفي، والأظهر أن يقال: صفة لكل من نفى ومعنى نفى. (قال: على اسم) مبتدأ أو منسوخ ابتداؤه بالعامل، قال الشيخ الرضي: دخول النفي على الاسم المذكور ليس بشرط لجواز أن يكون في نحو: ما كان زيد إلا سيراً وما وجدتك إلا سير البريد انتصاب المصدر على أنه مفعول مطلق كما جاز أن يكون منصوباً بكان، أو وجد فالشرط أن يكون ناصبه خبراً عن شيء لا يكون هو أي: المصدر خبراً عنه. (قال: لا يكون خبراً عنه) بلا تأويل أو مبالغة. (قوله: لأنه لو كان خبراً عنه الخ) إن قلت: هو ليس مفعولاً؛ لأنه مرفوع، قلنا: المفعول قد يكون مرفوعاً، إن قلت: فتفوت فائدة تدوين علم الإعراب، قلنا: إذا تعين مواضع الرفع والنصب لا تفوت، ولا يخفى أنه لو اعتبر هذه الشرائط في المصدر كما اعتبرها بعضهم لسلم من تلك الشبهة، لكن ما ذكره قدس سره أنسب بالمقام.

لكن المناسب إرجاعه إلى المصدر فإن قوله: سير شديد، في المثال ليس مفعولاً مطلقاً وإن كان صالحاً له في مثال آخر كذا في حاشية المتوسط، إلا أن يقال: المراد بالمفعول المطلق المفسر به كلمة ما في القاعدة أعم مما هو بالقوة؛ يعني: أنه لا يكون خبراً في قصد المتكلم عن ذلك الاسم؛ لعدم صحة الحمل إلا مجازاً كما عرفته، والخبر أعم مما في الحال أو في الأصل؛ ليخرج عنه نحو: ما وجدت سيري إلا سيراً شديداً. (قوله: ما سرت إلا سيراً) أي: كاملاً أو عظيماً أو غير ذلك على حمل التنوين فيه على التنويع ونحوه كالتحقير والتعظيم والتكثير، ولا بد من ذلك الحمل في كل مصدر وقع بعد إلا نحو: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾؛ أي: ظناً حقيراً، حتى لا يرد أن المستثنى المفرغ يجب أن يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء، وليس مصدر سرت متحملاً غير السير حتى يخرج السير من بينه (مطول).

الصفة للنفي بقرينة وهو الموافق لقواعد النحو؛ فإنه إذا اجتمع النعت والمعطوف بالحرف تقدم النعت، ومن جعله صفة لنفي، فلعله راعى أن معنى النفي تابع للنفي في الأحكام فتقييده يستتبع تقييد معنى النفي، وإنما شاع تقدم المعطوف على النعت؛ لأن المعطوف المذكور في حكم المعطوف عليه وبمعناه فكأنه ليس مغايراً له. (قوله: والأظهر الخ) لعدم الاحتياج إلى التقدير، لكن الظاهر حينئذ داخلين بصيغة التثنية؛ لأن المقصود تقييد كليهما بالدخول لا تقييد أحدهما، في الرضي: إفراد الضمير ومطابقته في المعطوف بأو موكول إلى قصد المتكلم فإن قصدت أحدهما وجب إفراد الضمير، وإن قصدت كليهما وجبت المطابقة، فلا بد من القول برجوعه إلى كل منهما. (قوله: أو منسوخ) نحو: إن زيداً سيراً سيراً. (قوله: ليس شرطاً) أي: لوجوب الحذف. (قوله: انتصاب المصدر الخ) مع أن ناصبه حينئذ واجب الحذف لما مر من أن المقصود من مثل هذا الحصر دوام حصول الفعل للتجدد فذكره ينافي الغرض. (قوله: كما جاز أن يكون منصوباً الخ) بالتأويل أو المبالغة. (قوله: فالشرط الخ) واجب أن يقال: ما وقع مثبتاً بعد نفي أو معنى نفي، ويكون ناصبه خبراً عن شيء لا يصح أن يكون هو خبراً عنه. (قوله: بلا تأويل ومبالغة) إنما تقيد بذلك؛ لأنه يصح جعل المصدر خبراً عن الذات بتأويله باسم الفاعل أو تقدير واو المبالغة بجعله عين الذات كما قالوا: رجل عدل، وما قيل: إنه بعد التقييد يصدق على ما زيداً إلا سير مع أنه ليس محذوف الفعل، فمدفوع بأنه خرج بتفسير كلمة ما بالمفعول المطلق. (قوله: هو ليس الخ) فهو خارج بقوله: ما وقع؛ لأنه عبارة عن المفعول المطلق، فلا حاجة إلى قوله: لا يكون خبراً عنه، وقد يكون مرفوعاً لقيامه مقام الفاعل على ما مر. (قوله: فيفوت الخ) فإن فائدته معرفة أحوال آخر الكلم إعراباً وبناءً وإذا جاز كون المفعول مرفوعاً لم تحصل هذه الفائدة. (قوله: ولو اعتبر هذه الشرائط في المصدر) بأن يفسر كلمة ما بالمصدر. (قوله: عن تلك الشبهة المذكورة) بقوله إن قلت: هو ليس مفعولاً.

لكان[1] مرفوعاً على[2] الخبريّة. «أوَقَعَ» المفعول المطلق «مُكَرَّراً»[3] أي: في موضع الخبر عن اسم[4] لا يصلح وقوعه[5] خبراً عنه، فلا يرد[6] نحو: ﴿إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا[7] دَكًّا﴾ وإنما جَمَعَ[8] بين الضابطتين[9]، لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبراً عنه «نَحْوُ: مَا أَنْتَ[10] إلاَّ سَيْراً[11]» أي: تسير سيراً، «وَمَا أَنْتَ إلاَّ سَيْرَ[12] البَرِيْدِ[13]» أي: تسير سَيْرَ البريد. هذان مثالان لما وقع مثبتاً بعد نفي، وإنما أورد[14] مثالين تنبيهاً على أن الاسم الواقع موقع الخبر[15] ينقسم إلى النكرة[16] والمعرفة[17]، أو إلى ما هو فعل للمبتدأ[18]، وإلى ما[19] يشبه به فعله، أو إلى مفرد[20] ومضاف. «وَإِنَّمَا أَنْتَ سَيْراً» أي: تسير سيراً، مثال لما[21] وقع بعد معنى النفي «وَزَيْدٌ[22] سَيْراً سَيْراً» أي: يسير سيراً، مثال لما[23] وقع مكرراً. «وَمِنْهَا»[24] أي: من المواضع التي يجب حذف الفعل[25] الناصب للمفعول المطلق قياساً فيها «مَا وَقَعَ» أي[26]: موضع مفعول مطلق وقع «تَفْصِيْلاً»[27]

(١) جواب لو. (٢) فلا يكون المفعول المطلق مما يحذف ناصبه. (٣) حال من ضمير وقع. (٤) طالب للخبر. (٥) مفعول مطلق. (٦) إذا كان المراد وقوعه في موضع. (٧) أي: مفعول مطلق. (٨) مصنف. (٩) أحدهما ما وقع منفياً والآخر ما وقع مكرراً. (١٠) منصوب مفعول مطلق لفعل مقدر. (١١) بتقدير العامل بعد إلا. (١٢) للنوع. (١٣) إلا مثل سير البريد. (١٤) مصنف. (١٥) خبر إن. (١٦) نحو: ما أنت إلا سيراً. (١٧) بالإضافة. نحو ما أنت إلا سير البريد. (١٨) مفعول مطلق كما في الأول. (١٩) مفعول مطلق. (٢٠) نحو: ما أنت إلا سيراً. (٢١) مفعول مطلق. (٢٢) فزيد مبتدأ قرينة خبر وسير الأول يقوم مقامه. (٢٣) مفعول مطلق. (٢٤) عطف على جملة ومنها ما وقع مثبت. مقدم خبر. (٢٥) قياساً. (٢٦) تفسير لما. (٢٧) أي: مفصلاً حال من ضمير وقع إن كان بمعنى ثبت أو خبر إن كان بمعنى صار.

(قال المصنف: أو وقع مكرراً) كلمة أو هنا لمنع الخلو، ومعنى التكرار: الذكر مرتين فأكثر، وقوله: فلا يرد عليه؛ نحو: دكت الخ، فإنه وإن كان مكرراً إلا أنه لم يقع في موضع الخبر؛ إذ ليس قبله مبتدأ. (قوله: وإنما جمع بين الضابطتين) يعني: لم يفصل الضابطة الثانية عن الأولى بقوله: منها؛ لاشتراكهما في بعض القيود، وإنما وجب الحذف في الضابطتين لوجود القرينة، والسادّ مسدّ المحذوف، أما القرينة في الضابطة الأولى فما الثانية فإنها تقتضي خبراً ولا يصلح خبراً إلا فعل هذا المصدر، وأما السادّ مسدّ المحذوف فهو إلا الاستثنائية؛ لأن في الحصر من التأكيد ما يقوم مقام التكرير، وأما القرينة في الضابطة الثانية فهو المبتدأ، فإنه يقتضي خبراً ولا يصلح خبراً إلا فعل هذا المصدر، وأما السادّ مسدّ المحذوف فهو المصدر الأول، فإذا تحققت علة وجوب الحذف ظهر لك عدم وجوب الحذف في الأمثلة التي احترز عنها (نعمه). (قوله: أي: إلا تسير سيراً) قيل: قدّر الفعل بعد إلا؛ لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه وفيه ما فيه فتذكر ما نقلناه لك آنفاً من المطول، وقوله: سير البريد معرّب: بريده دم، سمي به بغل يرتب في كل اثني عشر ميلاً لرسل السلطان، ويقطع رأس ذنبه علامةً له، وقال الجزائري البريد البغلة المربوطة في الرباط سمي به الرسول المحمول عليها، ثم استعمل في اثني عشر ميلاً، وكان من عادة الملوك أنهم يبنون الرباط، ويقفون البغال فيها ويقطعون أذنابها، وكانت موقوفة فيها لأجل أصحاب الحاجات، والمراد بالبريد هنا: حامل الرسالة بالفارسية: بيك، وقوله: وإلى ما يشبّه به فإن سير البريد ليس فعل الفاعل كالأول، بل فعل الفاعل يشبه به؛ أي: ما أنت إلا تسير مثل سير البريد (نعمه). (قوله: وزيد سيراً سيراً) يراد بهذا أن زيداً سير بعد سير؛ يعني: أنه ليس سيراً،

أَوْ وَقَعَ[1] مُكَرَّراً نَحْوُ: مَا أَنْتَ إلاَّ سَيْراً[2]، وَمَا أَنْتَ إلاَّ سَيْرَ[3] البَرِيْدِ[4]، وَإِنَّمَا أَنْتَ سَيْراً[5]، وَزَيْدٌ سَيْراً[6] سَيْراً، وَمِنْهَا[7] مَا[8] وَقَعَ[9] تَفْصِيْلاً[10]

(١) أي: المفعول المطلق. (٢) أي: لا تسير سيراً.
(٣) أي: ما أنت إلا تسير سير البريد. (٤) أي: البريديك. لارى.
(٥) تسير سير أمثال لما وقع بعد معنى النفي.
(٦) أي: يسير سيراً مثال لما وقع مكرراً، أي لا فائدة.
(٧) أي: من الموضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها.
(٨) موضع. (٩) مفعول المطلق. (١٠) بياناً.

(قوله، أي: في موضع الخبر) لا يخفى أن العبارة لا تفيد هذا القيد إلا بتكلف. (قوله: نحو: دكت) الدك: شكسته شدن. (قوله: وإنما جمع بين الضابطتين) لا يخفى أنهما قد يجتمعان؛ نحو: ما زيد إلا سيراً سيراً، وحينئذ ينبغي أن يقال: إن الحذف أوجب. (قال: إلا سير البريد) البريد: بيك. (قال: ومنها ما وقع تفصيلاً) إنما وجب حذف الفعل ههنا لدلالة الجملة المتقدمة على المصدر الذي ينتقل الذهن منه

(قوله: أنسب بالمقام) أي: مقام البحث عن المفعول المطلق والمصدر أعم منه من وجه. (قوله: إلا بتكلف) وهو ما تشير إليه عبارة الشارح رحمه الله من أن الجمع بين الضابطتين يشير إلى اشتراكهما في قيد من القيود ولا يصلح لذلك إلا قوله: ولا يكون خبراً عنه، وأما ما قيل: من أن المصنف رحمه الله جعل ضمير وقع راجعاً إلى مفعول مطلق بعد اسم لا يكون خبراً عنه: لأنه مما ذكر ضمناً فلا تخفى ركاكته؛ لأن وقع الثاني معطوف على وقع الأول فضميره راجع إلى ما وتفسيره بما ذكره باطل. (قوله: إنما وجب الخ) يعني: أن وجوب الحذف مشروط بالقرينة الدالة على تعيين

لأَثَرِ[1] مَضْمُونِ جُمْلَةٍ[2] مُتَقَدِّمَةٍ[3]» والمراد بمضمون[4] الجملة مصدرها المضاف[5] إلى الفاعل أو المفعول، وبأثره: غرضُهُ[6] المطلوب[7] منه، وبتفصيل الأثر: بيان أنواعه المحتملة[8]، نحو قوله تعالى[9]: ﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ﴾ أي: بَعْدَ شدّ الوَثاقِ[10] «﴿وَإِمَّا فِدَآءً﴾» فقوله: (شُدّوا[11] الوَثاق) جملة[12] مضمونها شد[13] الوثاق، والغرض[14] المطلوب[15] من شد الوثاق إمّا[16] المنُّ أو الفداء[17]، فَفَصَّلَ الله سبحانه هذا الغرض المطلوب[18] بقوله: ﴿فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾[19]، أي: إمّا تمنون[20] مَنّاً بعد الشّدّ وإمّا تفدون فِداءً. «وَمِنْهَا» أي: ومن تلك المواضع «مَا وَقَعَ»

(١) أي: الغائية. (٢) طلبية أو خبرية. (٣) صفة جملة. (٤) أي: بأثر المضمون. (٥) صفة المصدر. (٦) أي: الفائدة المقصودة من ذلك المضمون. (٧) إنما سمي الأثر. (٨) أي: المن والفداء والقتل والاسترقاق، صفة أنواعه. (٩) في سورة محمد. (١٠) إما القتال وإما الاسترقاق. (١١) أي: الإطلاق مجاناً. (١٢) فعلية طلبية. (١٣) الإضافة إلى الفاعل. (١٤) مبتدأ. (١٥) وأثره المن والاسترقاق وغير ذلك. (١٦) خبره. (١٧) من خبر أخذ مال. (١٨) من شد الوثاق. (١٩) بأخذ المال. (٢٠) بالخطاب أي الإطلاق مجاناً منة عظيمة لهم.

لأَثَرِ مَضْمُونِ جُمْلَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ[1] مِثْلُ: ﴿فَشُدُّوا الوَثَاقَ[2] فَإِمَّامَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾، وَمِنْهَا مَا وَقَعَ

(١) هذا القول بيان للواقع أو احتراز إذ جوز بتقديم التفصيل نحو: إما تمنون منا أو تفدون فداء شدوا.
(٢) بالفتح والكسر عهد تباين معنا شد.

إلى غاياته التي هي المصادر وقيامها مقام عواملها. (قال: لأثر مضمون جملة) إنشائية أو خبرية؛ نحو: زيد يكتب، فقراءة بعد أو بيعاً ويشتري طعاماً، فإما بيعاً وإما أكلاً، وإنما قال: مضمون جملة ليخرج نحو: له سفر يصح صحة، أو يغتنم اغتناماً، لا ليخرج؛ نحو: له سفر سفراً قريباً أو سفراً بعيداً؛ لأن السفر القريب والبعيد ليس من آثار السفر، بل من أنواعه. (قال: متقدمة) بيان للواقع أو احتراز إذا جوز تقديم التفصيل؛ نحو: إما تمنون منا أو تفدون فداء شدوا. (قوله: مصدرها) أي: المصدر المفهوم منها. (قوله: وبأثره غرضه) أي: غايته، وإنما سمي غاية الشيء أثراً؛ لأنها تحصل بعده كالأثر الذي يكون بعد المؤثر.

المحذوف وقيام شيء مقامه وكلا الأمرين متحقق في مسألتنا، أما الأول؛ فلدلالة الجملة المتقدمة على مضمونها، ومنه ينتقل إلى فوائده اللازمة في الجملة فتكون الجملة دالة على عواملها لكونها بمعنى فوائدها، وأما الثاني؛ فلقيام الجملة مقام العوامل فإنه لما تكررت المصادر استثقلوا ذكر عواملها قبلها، فالتزموا إقامة تلك الجملة مقام عواملها دفعاً للاستثقال على سبيل اللزوم، وما قيل: إنه لو كان الانتقال منه إلى آثاره لم يحتج إلى ذكرها مع أن الحاجة ماسة، بل القرينة على حذف عامل المفعول المطلق نفسه؛ لأنه يتعين أن يكون بمعناه فمدفوع بأن الانتقال من شيء إلى شيء لا يستلزم عدم الاحتياج إلى ذكر الشيء الثاني فإن التنصيص قد يكون مطلوباً في المقام للمتكلم كيف والتصريح بما علم ضمناً طريق شائع، وأن المفعول المطلق نفسه إنما يصح كونه قرينة لو تعين كونه مفعولاً مطلقاً وفيما نحن فيه ليس كذلك؛ إذ يجوز أن يكون منًّا وفداء مفعولاً به؛ أي: تفعلون منّاً أو تأخذون فداء وأن الثاني: تأكيد للأول كما قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾﴾؛ أي: دكاً بعد دك، ونظيره من الحال: جاءني القوم رجلاً رجلاً (عصام). (قوله: وقع تفصيلاً الخ) يعني: أن له دخلاً في التفصيل؛ لأن المفصل هو وما عطف فهو بعض المفصل ففيه مسامحة، وأراد بالتفصيل تبيين متعدد فيخرج عن الضابطة: ﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ لا يجب الحذف فيه فلو قال: لآثار بصيغة الجمع لكان خروجه أظهر، وأراد بالأثر ما يترتب على التفصيل والبيان من الزائد، وعبر عنه بعضهم بالعاقبة. (قال المصنف: مضمون جملة الخ) احترز بالأثر عما يكون تفصيلاً لا لأثر جملة، بل نوعه؛ نحو: له سفر سفراً قريباً أو بعيداً كذا قيل، وفيه أنه ينافي قوله: فيما بعد من أن المراد بتفصيل الأثر بيان الأنواع، وقوله: مضمون جملة احتراز عما يكون لتفصيل مضمون مفرد؛ نحو: لزيد ضرب إما تأديباً أو ظلماً، حيث لا يجب فيه الحذف، وقوله: متقدمة احتراز عما إذا قدم التفصيل؛ نحو: إهلاكاً أو تأديباً فاضرب زيداً فيجوز فيه الإظهار، فالقيود ثلاثة فتبصر، ثم الجملة أعم من الطلب والخبر، ومن الثاني قوله:

لأَجْهَدَنَّ فَإِمَّا دَرْءَ وَاقِعَةٍ
تُخْشَى وإِمَّا بُلُوغَ السُّولِ والأَمَلِ

(عصام). وقوله: والمرَاد بمضمون الجملة مصدرها يستفاد منه وجوب اشتمال الجملة على ماله مصدر، وفي حاشية عصمت هنا كلام فليراجع. (قوله: وبأثره غرضه الخ) أطلق الأثر على الغرض؛ لأن تحققه بعد مضمون الجملة كتحقق الأثر بعد المؤثر، وإضافة الأثر إلى المضمون كإسناد الفعل إلى السبب (عصام). ويجوز الرفع سماعاً في هذا الموضع؛ أعني: الذي وقع للتفصيل المذكور. (قوله: بيان أنواعه المحتملة) فيه أنه يفهم من ظاهره أن المفعول المطلق إذا وقع بياناً لأشخاص الأفراد أو أنواعه التي هي بعض أنواعه المحتملة عند المتكلم ولم تكن محتملة في نفس الأمر لم يكن فعله الناصب له واجب الحذف وليس الأمر كذلك، فالأولى أن يفسر تفصيل الأثر ببيان أفراد الأثر أعم من أن يكون بيان

أي: موضع مفعول مطلق وقع «لِلتَّشْبِيهِ»[1] أي: لأن يُشبَّه[2] به[3] أمرٌ آخر[4]، واحترز به[5] عن نحو:

(١) أي: للدلالة على مشاركة أمر لأمر في المعنى. (٢) أي: يكون مشبهاً به والآخر مشبه. (٣) أي: مفعول مطلق. (٤) وهو زيد في المثال الأول. (٥) أي: بالتشبيه.

جميع الأشخاص أو بعضها أو جميع الأنواع أو بعضها أو بعض الأشخاص وبعض الأنواع، وأعم من أن يكون تلك الأفراد أفراداً في نفس الأمر أو في اعتقاد المتكلم (ظهيريه).

(قوله: نحو: قوله تعالى) أي: في سورة محمد: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ﴾؛ أي: أكثرتم في الذين كفروا القتل فشدوا الوثاق بالفتح، ويكسر ما يشد به؛ أي: فأمسكوا عن القتل وأسروهم، وشدوا ما يوثق به الأسرى، فإما منّاً؛ أي: فإما أن تمنوا عليهم مَنّاً بإطلاقهم من غير شيء، وإما فداءً بالكسر ويفتح، وقد يقصر إعطاء الشيء وإنقاذ الأسير؛ أي: تفادوهم بمال أو بأسرى المسلمين (جلالين).

قيل: عليه بأن كلاً من قوله: منّاً وفداءً مفعول مطلق وجب حذف عامله قياساً وليس كل منهما تفصيلاً لأثر مضمون جملة فلا يصح التمثيل به، وأجيب عنه بأن المثال مجموع مَنّاً وفداءً لا كل واحد منهما، وإطلاق المفعول المطلق على مجموعهما صحيح أو بأن التفصيل أعم من أن يكون بنفسه للتفصيل أو وقع بانضمام أمر آخر (ظهيريه)، وإنما وجب الحذف في هذه الصورة؛ لأن ضابطة هذا القسم أن يذكر جملة تتضمن مصدراً تطلب منه فوائد وأغراض، فإذا ذكرت تلك الفوائد والأغراض بألفاظ مصادر منصوبة عقيب تلك الجملة وجب حذف تلك الأفعال؛ لأن تلك الأغراض تحصل من ذلك المصدر الذي تضمنته الجملة المتقدمة فيصح أن تقوم تلك الجملة مقام ما يتضمن تلك الأغراض؛ أي: الأفعال الناصبة لها فلما صح ذلك وتكررت تلك الفوائد استثقل ذكر أفعالها قبلها، فالتزم قيام الجملة مقامها، وبعبارة أخصر: أنه إنما وجب الحذف لسدّ الجملة المتقدمة مسدّ المحذوف لمناسبتها له من جهة أنه تفصيل لأثر مضمونها (نعمه)، ويريد بقوله: أي: تمنون منّاً أن الأصل في التركيب أن يكون هكذا فلا يرد أنه جمع بين الفعل والمصدر وذا غير جائز. (قوله: أي: موضع مفعول مطلق) أي: موضع المصدر الذي يصلح في الجملة أن يجعل مفعولاً مطلقاً، وإنما قلنا في الجملة؛ إذ ربما لم يصلح لذلك في الموضع المذكور هو فيه كما في بعض المحترزات (متوسط). (قال المصنف: وقع للتشبيه علاجاً) أي: وقع المصدر في التركيب لغرض التشبيه حال كونه علاجاً ومشعراً بالحدوث؛ ليتحقق قرينة على الفعل المحذوف، وإنما وجب حذف الفعل في هذه الصورة؛ لقيام الجملة المتقدمة المتصفة بتلك الأوصاف مقامه وكون الناصب هو الفعل المقدر هو المشهور، وظاهر كلام سيبويه أن المصدر منصوب بقوله: له صوت لا بالفعل المقدر؛ لأن الجملة عنده بمعنى الفعل والفاعل، فهي بمعنى يصوت؛ لأنها تدل على المصدر الحادث على ما قام به ذلك المصدر، وقد اقترن بالجملة ما دل على زمان المصدر الحادث؛ أعني: الحال الماضية؛ أعني: لفظ مررت في مثالنا فالمجموع كالفعل والفاعل، وقال بعضهم: العامل في المصدر المنصوب

لِلتَّشْبِيهِ

(قوله، أي، لأن يشبه به أمر) أي، لأن يشبه بما ناب منابه أمر فإنه الواقع بعد الجملة بحسب الظاهر لا المفعول المطلق، لا يقال: فإذن يخرج عن الضابطة إذا ذكر المفعول المطلق نفسه؛ لأنا نقول: قد جرت عادتهم على حذفه ولزوم مصدر في موضعه، فعلى هذا لو فسر قوله: ما وقع للتشبيه بموضع مصدر وقع؛ لأن يشبه به أمر لسلم عن المناقشة.

يكون حالاً؛ أي: مانّين وآخذين فداء ولذا قال الرضي: إن ضابط هذا القسم أن تذكر جملة طلبية أو خبرية تتضمن مصدراً يطلب منه فوائد وإذا ذكرت الفوائد بألفاظ مصادر منصوبة على أنها مفعول مطلق عقيب تلك الجملة وجب حذف أفعالها انتهى، وكذا ما قيل: إن الظاهر أن يجعل مثل: ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ مفعولاً له فيستغنى عن تقدير الفاعل مدفوع بأن المفعول له يجب أن يكون علة حاملة للفاعل متقدمة عليه في الذهن، ولم يذكر منّا وفداء ههنا كذلك، بل باعتبار أنها معلومات مترتبة عليه يدل عليه الفاء التفصيلية ولفظة بعد.

(قوله: ليخرج نحو: له سفر) فإن صحة واغتناماً مفعول مطلق وقع تفصيلاً لأثر السفر من غير اعتبار نسبة إلى ما قام بخصوصه ولا يجب ههنا حذف عاملها؛ إذ يقال: يصح صحة ويغتنم اغتناماً بعد التزامهم قيام الجملة مقامه لقلة ما هو أثر لمضمون مفرد. (قوله: أي: المصدر المفهوم منها) يعني: أن الإضافة ليست لنسبة المصدر إلى ما يشتق منه كما هو المتبادر، بل بأدنى ملابسة. (قوله: أي: غايته الخ) يعني: أن المراد بالغرض ههنا الغاية لعدم كونه حاملاً للفاعل. (قوله: أي: لأنه يشبه بما ناب الخ) لم يرد أن ضمير به عبارة عن الكلام على حذف المضاف حتى يخالف قوله: فإنه الواقع بعد الجملة، بل أراد أن ضمير به عبارة عما ناب مناب المفعول الحقيقي؛ لأن مرجعه؛ أعني: كلمة ما عبارة عنه بدليل أنه الواقع بعد الجملة بحسب الظاهر لا المفعول المطلق الحقيقي، فلا يرد أن الواجب أن يقول الشارح رحمه الله: لأن تشبيه شيء بشيء؛ لأن المفعول المطلق في مسألتنا مشبه لا مشبه به، وإنما لم يقله؛ لأنه يستلزم حمل الوقوع على التقديري وهو خلاف الظاهر والسابق واللاحق، وكذا ما قيل: الأولى أن يجعل قوله: للتشبيه بمعنى التشبيه الذي هو فعل المتكلم وصفته؛ أي: وقع في الكلام لأجل التشبيه سواء كان مشبهاً به كما في مثال المتن أو أداة التشبيه كما في له صوت مثل صوت حماراً ومشبهاً كما في له صوت صوتاً مثل صوت حمار. (قوله: بحسب الظاهر) قيد بذلك؛ لأن الواقع بعدها في التقدير المفعول المطلق الحقيقي المحذوف. (قوله: فإذن يخرج) أي: إذا فسر التشبيه بما ذكر بخلاف ما إذا فسر بأن يشبه بشيء.

(قوله: إذا ذكر المفعول المطلق نفسه) نحو: له

لِزَيْدٍ[1] صَوْتٌ[2] صَوْتٌ[3] حَسَنٌ، لأنه لم يقع للتشبيه، «عِلاَجاً»[4] أي: حال كونه دالاً على فعل من أفعال الجوارح، واحترز به عن نحو: لِزَيْدٍ زُهْدٌ زُهْدُ[5] الصُلَحَاءِ، لأن الزهد ليس من[6] أفعال الجوارح. «بَعْدَ[7] جُمْلَةٍ» واحترز[8] به[9] عن نحو: صَوْتُ زَيْدٍ[10] صَوتُ حِمَارٍ. «مُشْتَمِلَةٍ»[11] أي: تلك الجملة «عَلَى اسْمٍ» كائن «بِمَعْنَاهُ»[12] أي:

(١) خبر مقدم. (٢) مبتدأ مؤخر. (٣) بدل بعض من الكل لكون الأول مطلق والثاني مقيد. (٤) وهو فعل يتوقف. (٥) الزهد ترك الدنيا. (٦) بل يحصل بملاحظة القلب كما أن العلم يحصل كذا. (٧) ظرف وقع أو حال بعد حال. (٨) مصنف. (٩) بقوله: بعد جملة. (١٠) كان علاجاً لم يقع بعد جملة. (١١) صفة جملة. (١٢) صفة اسم.

عِلاَجاً بَعْدَ[1] جُمْلَةٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى اسْمٍ بِمَعْنَاهُ[2]

(١) ظرف وقع. (٢) أي بمعنى المفعول المطلق.

(قوله: عن نحو: لزيد صوت صوت حسن) قال سيبويه: يجب في مثله الرفع على أنه بدل أو وصف لكونه مع وصفه كاسم كما جعلوا الحال الموطأة حالاً؛ لأن في وصفه معنى الحالية ولذلك لم يجعله تأكيداً لفظياً؛ لأنه يفيد ما لم يفده الأول قال الشيخ الرضي: لا منع عندي من أن يكون تأكيداً، وإذا ترك المصدر وأتى بالوصف؛ نحو: له صوت حسن فالأولى الاتباع، ويجوز النصب على حذف الموصوف. (قال: علاجاً) ليس في كثير من النسخ ولم يكن في نسخة الشيخ الرضي، ولذا قال: ولا بد من شرط آخر وهو أن يكون الاسم عارضاً غير لازم ليدل على معنى الفعل المقدر؛ أعني: الحدوث فيخرج؛ نحو: لزيد زهد زهد الصلحاء، ولا يخفى أنه لا يخرج؛ نحو: له حركة في المعقولات حركة في المحسوسات بخلاف اشتراط كونه علاجاً؛ فإنه أيضاً يخرج. (قال: مشتملة على اسم) إنما اشترط ذلك لتدل على الفعل المقدر فإن الجملة باشتمالها على الاسم تدل على نفس الفعل، وباشتمالها على صاحبه تدل على ما لا بد للفعل منه؛ أعني: الفاعل، قال سيبويه: هذه الدلالة تغني غناء التقدير، وحسنه الشيخ الرضي، إن قيل: لم لم يجعلوا الاسم المذكور عاملاً كما قال بعضهم، أجيب: بأن المصدر عندهم لا يعمل إلا إذا صح

صوت صوتاً مثل صوت حمار؛ فإنه لا يصدق عليه أنه ما وقع؛ لأن يشبه بما ناب منابه أمر لعدم النيابة. (قوله: قد جرت عادتهم الخ) يعني: جرت عادتهم على أنهم يحذفون المطلق الحقيقي في هذا المقام، ولا يذكرونه أصلاً ومادة النقض لا بد أن تكون متحققة فالشاهد لازم على ناقض الضابط لا على المحشي رحمه الله على ما وهم. (قوله: فعلى هذا) أي: على ما ذكر من لزوم مصدر في موضعه لو فسر الموصول بالمصدر دون المفعول المطلق لسلم كلام الشارح رحمه الله عن المناقشة بأن المفعول المطلق فيما نحن فيه ليس مشبهاً به. (قوله: قال سيبويه: يجب في مثله الرفع) أي: فيما لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفاً، وأجاز القليل فيه النصب أيضاً إما على المصدر أو على الحال، وبهذا الاعتبار ووقع الاحتراز عنه بقوله: للتشبيه وكذا سائر الأمثلة الآتية، فإنها احتراز عنها على تقدير كونها منصوبة على أنها مفاعيل مطلقة لعدم وجود حذف عاملها فاندفع ما قيل: إن ما وقع كما فسره الشارح رحمه الله عبارة عن المفعول المطلق والأمثلة المذكورة

الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة؛ لأن المعنى فإذا له تصويت، وهو مصدر يعمل عمل فعله إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً فهي كما تقول: عجبت من ضربك ضرب الأمير؛ أي: من أن ضربت ضرب الأمير، تدبر. (قوله: لزيد صوت صوت حسن) بالرفع على أنه بدل أو وصف أو عطف بيان، واعلم أنه قد أجاز الخليل في هذا التركيب النصب أيضاً إما على المصدرية أو على الحال، وبهذا الاعتبار وقع الاحتراز عنه بقوله: للتشبيه وكذا سائر الأمثلة فلا يرد أن ما وقع على ما فسره الشارح عبارة عن المفعول المطلق، والأمثلة المذكورة ليست منه فلا حاجة إلى الاحتراز عنها، وقوله: علاجاً لم يوجد في نسخة الرضي فاعترض بأنه لا بد من قيد آخر وهو الإشعار بالحدوث؛ ليخرج نحو: لزيد زهد زهد الصلحاء، ولك أن تقول: قوله بعد جملة مشتملة الخ يغني عن قيد العلاج؛ لأن ما هو بمعنى المفعول المطلق يكون للحدوث؛ لأنه للحدوث فالنسخة العليا ما خلا عن قيد العلاج (عصام). (قوله: دالاً على فعل من أفعال الجوارح) إشارة إلى تفسير العلاج فإنه ما يزاول من الأفعال بالآلات الظاهرة من الجوارح، والمقصود: أن يكون دالاً على الحدوث دون الاستمرار؛ ليناسب تقدير الفعل الدال على الحدوث؛ لأن الغالب فيما يفعل بالجارحة الحدوث بخلاف ما يصدر عن الباطن فإن الغالب فيه الثبوت كالعلم والزهد وأمثالهما من الكيفيات النفسانية، وقوله: زهد الصلحاء بالرفع على البدل أو عطف بيان أو الوصف على ما في الامتحان، لكن الأخير بتقدير المثل أو بتأويله بكامل ولا يصح تقدير الفعل لدلالته على الحدوث مع أن المراد الاستمرار، والزهد: هو بغض الدنيا والإعراض عنها. (قوله: لأن الزهد ليس من أفعال الخ) أي: ليس المفعول مشعراً بالحدوث فلا يجوز فيه الحذف لعدم القرينة. (قال المصنف: بعد جملة) هي قوله: له صوت، واحترز به عن المقدم على الجملة وعلى المفرد، وقوله: مشتملة الخ؛ أي: منطبقة حاوية على معنى المفعول المطلق فإذا كانت الجملة السابقة مشتملة على ما يدل على الحدوث تكون نائبة عن الفعل دالة عليه شاغلة موضعه ويجب الحذف وإلا فلا. (قوله: فإذا له ضرب صوت حمار) أن رفع صوت حمار يحتمل أن يكون مبتدأ آخر ترك فيه العاطف وأن يكون بدل غلط، وأن نصب كان مفعولاً مطلقاً بلا وجوب حذف حرف فعله؛ أي: يصوت بصوت حمار، ويجوز النصب على الحال من ضمير الظرف؛ أعني: له أي مثل صوت الحمار. (قال المصنف: وعلى صاحبه) أي: مشتملة تلك الجملة على

بمعنى المفعول المطلق واحترز[1] به[2] عن نحو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَإِذَا لَهُ ضَرْبٌ[3] صَوْتُ حِمَارٍ. «وَ» على «صَاحِبِهِ» أي: على صاحب ذلك الاسم[4] ـ أي[5]: الذي قام به معناه ـ واحترز به عن نحو: مَرَرْتُ[6] بِالبَلَدِ فَإِذَا بِهِ صَوْتُ صَوْتُ حِمَارٍ. «نَحْوُ: مَرَرْتُ[7] بِزَيْدٍ فَإِذَا[8] لَهُ صَوْتٌ[9] صَوْتَ حِمَارٍ» أي[10]: يُصَوِّتُ صوتَ حمارٍ، من[11] صات الشيءُ صوتاً، بمعنى صوَّتَ تصويتاً. (فصوتُ[12] حمار) مصدر وقع للتشبيه[13] علاجاً بعد جملة هي قوله[14]: (له صوت)[15] وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو (صوت) ومشتملة[16] على صاحب ذلك الاسم[17]، وهو الضمير[18] المجرور في (له). «وَ» نحو: مَرَرْتُ[19] بِهِ فَإِذَا لَهُ[20] «صُرَاخُ صُرَاخَ[21] الثَّكْلَى» أي: يَصْرخُ صُرَاخَ الثَّكْلَى، وهي امرأة مات[22] ولدُها. «وَمِنْهَا»[23] أي: من تلك المواضع «مَا وَقَعَ» أي: موضع مفعول

(١) مصنف. (٢) أي: بقوله مشتملة. (٣) أي: نوع. (٤) وهو الاسم الذي اشتمل تلك الجملة. (٥) تفسير لصاحب. (٦) لأن البلد ليس صاحب صوت. (٧) لا مدخل له في المقصود وإنما ذكر لارتباط المعنى. (٨) مقدم خبر. (٩) مؤخر مبتدأ. (١٠) فسر الفعل المحذوف والجملة المحذوفة حال. (١١) مشتق. (١٢) الفاء للتفصيل ـ م. مضاف لها فاعل. (١٣) يعني: كان مشبهاً به وصوت زيد مشبه. (١٤) مصنف. (١٥) حال. (١٦) لأنه يعود إليه صاحب المصدر وهو المستتر في يصوت. (١٧) القائم به ذلك الحدث. (١٨) أي: معناه. (١٩) أي: زيد. (٢٠) أي: زيد. (٢١) فوجب الحذف لسد الجملة السابقة مسد المحذوف. الصراخ رفع الصوت وهو اسم بمعنى المصدر. (٢٢) صفة امرأة. (٢٣) عطف على القريب أو البعيد.

وَصَاحِبُهُ نَحْوُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَإِذَا لَهُ صَوْتُ صَوْتَ حِمَارٍ، وَصُرَاخُ صُرَاخَ الثَّكْلَى، وَمِنْهَا مَا وَقَعَ

صاحب[1] ذاك الاسم، والمراد صاحب نوعه لا شخصه؛ أي: فإذا لم تشتمل الجملة على ذلك الصاحب لا تنوب عن الفعل المحذوف؛ لعدم اشتماله على ما لا بد منه للفعل من الفاعل، وقوله: عن نحو: مررت بالبلد الخ؛ لأن الصوت لا يقوم بالبلد، بل بمن يكون فيه من أهل البلد، فيجب رفع صوت حمار على أنه بدل أو صفة، وجوز الرضي كونه تأكيداً. (قوله: مررت بزيد فإذا له الخ) الفاء للمفاجأة، ولا دخل لجملة مررت بزيد في حذف الفعل، إنما هو لتعيين مرجع الضمير في الجملة التي بعدها، وقوله: من صات الشيء الخ، في الصحاح أن الصوت: مصدر بمعنى التصويت؛ أعني: بأنك كردن، وفي الرضي: أنه اسم مصدر كالعطاء بمعنى: آواز، والأول: هو الظاهر؛ لأن الصوت بمعنى آواز، لا يكون مفعولاً مطلقاً فاعرفه. (قوله: فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجاً الخ) فيه أن صوت حمار ليس مما فعله فاعل فعل مذكور؛ لأن الفعل المذكور يصوت، وفاعله ضمير راجع إلى مرجع ضمير به في قوله: مررت به، وصوت الحمار يصدر عن الحمار لا عن فاعل يصوت، بل الصادر عنه هو الصوت المشبه فافهم. (قوله: ونحو: مررت به، فإذا له صراخ الخ) يشير إلى أنه عطف على المثال السابق لا على المسند إليه فيه، وإنما أتى بمثالين تنبيهاً على أن وضع غير المصدر مقامه في هذا القسم كثير[2] وفي الألفية:

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ
كَلِي بُكًا بُكَاءَ ذَاتِ عَضْلَهْ

أي: يبكي بكاءها. (قوله: صراخ الثكلى) الصراخ: الصوت، أو الصوت الشديد، والثكلى: بفتح الثاء والقصر بوزن سكرى من ثكلت ولدها؛ أي: فقدت، وبابه تعب، وفي

(١) أعني: ضمير له الراجع إلى زيد الذي هو فاعل الفعل المقدر.
(٢) أو لأن الأول فيه لفظ جاء بمعنى المصدر، والثاني لم يجيء فيه اللفظ بمعناه، لكن استعمل في معناه مجازاً.

تقديره بأن وفعل منه، ويسمح ذلك في مررت به فإذا له صوت؛ لأنه قطع بوقوع الصوت، وأن يصوت له ليس قطعاً بوقوعه. (قوله: واحترز به عن نحو: مررت بالبلد فإذا به صوت صوت حمار) قال الشيخ الرضي: الأولى في مثله الاتباع بأن يكون وصفاً أو بدلاً، وضعف نصبه؛ لأن الجملة المتقدمة ليست إذن كالفعل لخلوها مما لا بد للفعل منه، وقد أجازوا النصب فيه على الحال أو المصدر لكن لا يجب حذف العامل. (قال: فإذا له صوت صوت حمار) جاز انتصابه على الحال على أحد تأويلي الوصف كما سنذكره، وذو الحال الضمير المستكن في له وأجاز غير سيبويه رفعه على أنه بدل أو عطف بيان أو وصف، إما على حذف مضاف؛ أي: مثل صوت حمار كما ذهب إليه الخليل، ويجوز التعريف بأن يقول: صوت الحمار؛ لأن مثلاً لا يتعرف بالإضافة ورد عليه سيبويه بأنه

ليست منه، فلا حاجة في الاحتراز عنها إلى القيود المذكورة. (قوله: بدل) بما حصل له من الوصف كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝﴾. (قوله: لكونه مع وصفه الخ) ولولا اعتبار ذلك لم يصح جعله وصفاً لعدم معنى الوصف فيه. (قوله: كما جعلوا الحال الموطئة) نحو: قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾. (قوله: ولذلك) أي: لكونه مع الوصف كاسم واحد. (قوله: من أن يكون تأكيداً) إلا أنه موصوف. (قوله: فالأولى الاتباع) أي: جعله تابعاً على أنه صفة. (قوله: ويجوز النصب على حذف الموصوف) أي: صوتاً حسناً على أنه مفعول مطلق؛ أي: يصوّت صوتاً حسناً لكن لا يجب حذف عامله، أو على الحال من الضمير المستتر في له بخلاف ما إذا ذكر الموصوف؛ فإنه يتعين الاتباع عند سيبويه لكونه بلفظ الأول، ومعناه فيجعل الثاني مع تابعه تابعاً للأول حتى يكون تابع الثاني كأنه تابع الأول. (قوله: وهو أن

مطلق وقع «مَضْمُون[1] جُمْلَةٍ لاَ[2] مُحْتَمَلٌ[3] لَهَا» أي: لهذه الجملة. «غَيْرُهُ»[4] أي: غير المفعول المطلق «نَحْوُ»[5]: لَهُ[6] عَلَيَّ أَلْفٌ[7] دِرْهَمٍ اعْتِرَافاً» أي: اعترفت اعترافاً فـ (اعترافاً)[8] مصدر وقع مضمون جملة، وهي قوله[9]: (لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ)،

(١) حال من فاعل وقع. (٢) لا لنفي الجنس ليفيد العموم. (٣) بفتح الميم. صفة جملة احتراز عما سيأتي في الضابطة الآتية. (٤) للفصل في القسم الذي يأتي بعده. (٥) خبر مقدم. (٦) أي: لفلان. (٧) مبتدأ مؤخر وعلى متعلق بله لأنه في معنى الفعل. (٨) مصدر من الأفعال، بالفارسية: إقرار كردم يجزى وهنا إقرار كردم يمزا رور .م. (٩) مصنف.

مَضْمُونَ جُمْلَةٍ لاَ مُحْتَمَلَ[1] لَهَا[2] غَيْرُهُ[3] نَحْوُ: لَهُ[4] عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ اعْتِرَافاً،

(١) أي: مصدرها المضاف إلى الفاعل أو المفعول.
(٢) صفة جملة أي: لا تحتمل فإنها لها غيره عصام.
(٣) أي: غير المفعول المطلق. (٤) أي: لفلان.

لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل؛ أي: مثل الطويل، وأما على أنه جامد مأوّل بالمشتق؛ أي: منكر فإذا عرفت كان بدلاً أو عطف بيان لا غير. (قوله: من صات) إلى آخره؛ يعني: أن صوتاً جاء مصدراً بمعنى التصويت، يعني: بانك كردن، فلا حاجة إلى القول بأنه اسم بمعنى، أواز، وأنه استعمل استعمال المصدر كالعطاء بمعنى الإعطاء، وإن عامله يصوت من التصويت. (قال: وصراخ الخ) بانك كردن، قيل: هو اسم استعمل استعمال المصدر. (قال: ما وقع مضمون جملة) حال أو خبر لوقع على أنه بمعنى كان وهذا أظهر معنى. (قال: ولا محتمل لها غيره) أي: لا يكون الاسم الخ) أي: يكون معنى الاسم عارضاً لصاحبه؛ أي: حادثاً غير لازم. (قوله: فيخرج؛ نحو: لزيد زاهد الخ) فإن المعنى على الثبوت دون الحدوث ويتعين الرفع على البدل أو عطف البيان. (قوله: هذه الدلالة الخ) أي: دلالة الجملة على الفعل وعلى صاحبه تغني غناء التقدير؛ أي: تنفع نفع تقدير الفعل، فالجملة لكونها بمعنى يصوّت تنصب المصدر من غير حاجة إلى تقدير الفعل، وحسنه الرضي حيث قال: وهذا وجه قويّ. (قوله: لم ثم يجعلوا الاسم المذكور عاملاً) فإنه مصدر والمصدر يعمل عمل فعله إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً فهو كما تقول: عجبت من ضربك ضرب الأمير. (قوله: ويسمح ذلك الخ) بأن يقال: مررت به فإذا له أن يصوّت صوت حمار. (قوله: لأنه قطع الخ) أي: مررت فإذا له صوت، قطع وجزم بوقوع الصوت، وأن يصوّت ليس قطعاً أو جزماً بوقوع الصوت؛ لأن معنى أن مع الفعل يصح وقوع الفعل منه ولا يمتنع. (قوله: لخلوّها عما لا بد للفعل منه) أعني: الفعل. (قوله: على الحال) من الضمير المستتر فيه. (قوله: أو المصدر الخ) وبهذا الاعتبار احترز عنه بقيد وعلى صاحبه. (قوله: على أحد تأويلي الوصف) أي: تقدير المضاف أو جعله بمعنى منكر. (قوله: ويجيز التعريف) أي: يجيز الخليل تعريف المذكور مع كونه وصفاً للنكرة بناء على تقدير المثل. (قوله: لو جاز هذا) أي: وقوع المعرفة صفة للنكرة بتقدير المثل لجاز هذا التركيب مع أنه باطل. (قوله: وأما على أنه جامد الخ) عطف على قوله:

السجاعي الثكلى: الحزينة، وقال العصام: الثكل فقد الحبيب والولد.

(تنبيه): يجوز الرفع على البدلية أو الوصف في جميع ما استوفى الشروط فهل هو مرجوح أو مساويان؟ قولان. قوله: أي يصرخ من الباب الأول. (قال المصنف: وقع مضمون جملة) أي: مذكورة فلا يرد؛ نحو: اعترفت اعترافاً غير عاملة في المصدر فلا يرد؛ نحو: زيد يجلس جلوساً، ومتقدمة بقرينة قوله: تأكيداً لنفسه واحترز بالجملة عما وقع مضمون مفرد؛ نحو: ضربت ضرباً، ورجع القهقري. (قال المصنف: لا محتمل لها) مصدر ميمي؛ أي: لا احتمال لها غير ذلك المضمون من المصادر، بل هي نص فيه كالمصدر المذكور والأخضر لا يحتمل غيره وغيره خبر لا أو بدل من محتمل، وغير للاستثناء مثل: لا إله غير الله، وكتب أيضاً على قوله ما وقع مضمون جملة الخ؛ أي: مفعولاً مطلق كان مدلوله الذي دُلّ عليه نصاً ومطابقة مفهوماً من الجملة السابقة وحاصلاً منها؛ أي: يكون جزء مدلولها المطابقي أو الالتزامي، فإن مدلول المصدر، لكونه مدلول مفرد لا بد أن يكون جزء مدلول جملة بإحدى الدلالتين، فمعنى الاعتراف الذي هو مدلول اعترافاً نصاً ومطابقةً؛ هو جزء مدلول جملة له على ألف درهم الالتزامي، فإن تمام مدلولها الالتزامي هو اعتراف المتكلم عليه بثبوت ألف لزيد مثلاً، فالاعتراف المجرد نفسه جزء من ذلك ولا يحتمل تلك الجملة غير الاعتراف؛ أعني: الإنكار، وعدم الاعتراف وإن كان محتملاً لغيره في الجملة؛ إذ ما من جملة إلا ولها احتمال الصدق والكذب، وإنما وجب الحذف في هذه الصورة والصورة الآتية؛ لكون الجملتين فيهما كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقائمتين مقامه (رضي)، ولم يقل ومنها ما وقع تأكيداً لمضمون جملة وتأكيداً لغيره؛ لأن لكل من القسمين خصوصيةً؛ أي: اسماً خاصاً. (قوله: فاعترافاً مصدر وقع مضمون جملة) أي: كان مستفاداً منها وجزء من مدلولها الالتزامي كما مر، وفي حاشية المتوسط، فإن قلت مضمون الجملة ثبوت ألف عليه ومفهوم الاعتراف مطلق، قلت هذا المطلق مندرج في ذلك المقيد فهو أيضاً مضمون، وقال فتح الله: المراد بمضمون الجملة ههنا ليس ما أريد به في قوله: تفصيلاً لأثر مضمون جملة، بل ما

لأن مضمونها[1] الاعتراف[2]، ولا[3] محتمل لها[4] سواه. «ويُسَمَّى»[5] هذا النوع من المفعول المطلق «تَأْكِيْداً لِنَفْسِه[6]» أي: نفس المفعول المطلق لأنه إنما يؤكد نفسه وذاته، لا أمراً يغايره[7] ولو بالاعتبار[8]. «وَمِنْهَا» «مَا[9] وَقَعَ مَضْمُونَ[10] جُمْلَةٍ لَهَا[11]» أي: لهذه الجملة «مُحْتَمِلٌ[12] غَيْرُهُ[13]» أي: غير المفعول المطلق «نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ حَقّاً[14]» أي[15]: حُقَّ حقاً مِنْ[16] حَقَّ يَحِقُّ[17]، إذا ثبت ووجب. فـ(حَقّاً)[18] مصدر وقع مضمون جملة، وهي قوله[19]: (زَيْدٌ قَائِمٌ) ولها مُحْتَمِلٌ غيرُه لأنها[20] تحتمل الصدق[21] والكذب[22]، والحق والباطل. «وَيُسَمَّى»[23] هذا النوع من[24] المفعول المطلق «تَأْكِيْداً لِغَيْرِهِ[25]»

(١) أي: مضمون له علي ألف درهم. (٢) ألف درهم. (٣) حال. (٤) أي: له علي ألف درهم. (٥) استئناف أو اعتراض. (٦) لكونه مؤكداً للمضمون الذي هو عين المفعول المطلق كالاعتراف مثلاً. (٧) صفة أمراً. (٨) كان المغايرة. (٩) أي: موضع مفعول مطلق. (١٠) حال. (١١) صفة جملة. (١٢) فاعل الظرف. (١٣) صفة محتمل لأن غير لا يتعرف. (١٤) أي: هذا الكلام حقاً. (١٥) أي: قيام زيد، تفسير لعامل حقا. (١٦) مأخوذ. (١٧) من باب الثاني. (١٨) فيكون حقا مضمون هذه الجملة باعتبار كونه وصفاً لمضمونها وهي قيام زيد. (١٩) مصنف. (٢٠) أي: الحق. (٢١) وهو ما يطابق الواقع مثل: السما فوقنا والأرض تحتنا. (٢٢) نظر إلى اللفظ. (٢٣) أي: يسميه النحويون من المتأخرين. (٢٤) بيان النوع. (٢٥) والضمير إلى المستكن في يسمّى وهو مفعول به أوله.

وَيُسَمَّى تَوْكِيْداً لِنَفْسِهِ، وَمِنْهَا مَا وَقَعَ مَضْمُونَ جُمْلَةٍ لَهَا مُحْتَمِلٌ غَيْرُهُ نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ حَقّاً، وَيُسَمَّى تَأْكِيْداً لِغَيْرِهِ،

يتصف به معنى الجملة كالاعتراف، والحق فإن كل واحد منهما مما يتصف به معنى الجملة المذكورة قبله، وقوله: لأن مضمونها الاعتراف يعني استعملها أهل الشرع فيه بطريق الإنشاء فصار مضمونها في عرف الفقهاء بناء على أن على للوجوب بالوضع الشرعي، وتحقيقه في الأصول. (قال المصنف: ويسمى تأكيداً لنفسه) أي: مع أن الجملة تغاير المصدر تنزيلاً للنص في مدلول المصدر منزلة نفسه فيكونان لفظين وسيبويه يسميه التأكيد الخاص، وعن البعض سمي بذلك؛ لأنه بمنزلة إعادة الجملة فكأنه نفسها فقولك له على ألف نص في الاعتراف لا يتطرق عليها احتمال غيره البتة، فالمصدر الظاهر بعدها وهو اعترافاً مؤكد للاعتراف الذي تضمنته الجملة، وهو مؤكد لنفسه، كما أن المصدر في ضربت ضرباً مؤكد لنفسه، وقوله: ولو بالاعتبار؛ أي: ولو كانت المغايرة بالاعتبار[1] لا بحسب الحقيقة، وقيل: أي: ولو كان تأكيداً لنفسه اعتباراً لا حقيقة، فعلى الأول متعلق بقوله: يغايره، وعلى هذا يتعلق بقوله: إنما يؤكد نفسه وذاته. (قال المصنف: نحو: زيد قائم حقاً) أي: صدقاً مطابقاً للواقع، ومثل أنت ابني حقاً، وقوله: فحقاً مصدر وقع مضمون جملة؛ لأن الثبوت ومطابقة الحكم للواقع - أعني: الصدق - يستفاد من الجملة فإنه مدلولها الوضعي، والكذب احتمال عقلي ناشئ من كون دلالة الألفاظ على معانيها وضعية يمكن تخلفها عنها وسيأتي. (قوله: الصدق والكذب) بكسر فسكون للازدواج والمشاكلة، فاعلم أن المطابقة تعتبر في الصدق من جانب الحكم وفي الحق من جانب الواقع، وأما الفرق بين الباطل والكاذب فعموم مطلق؛ لأن الباطل يستعمل في القول والاعتقاد والكاذب في القول فقط. (قال المصنف: ويسمى تأكيداً لغيره) أي: تأكيداً لمضمون الجملة لدفع احتمال غيره ويسميه سيبويه التأكيد العام كذا في الرضي، وفيها ما

(١) يعني: باعتبار المنصوصية والمحتملية.

احتمال للجملة من المصادر غيره، فمحتمل مصدر ميمي وغيره مفعوله. (قال: نحو: له علي ألف درهم) له خبر وعلي متعلق به، أو بالعكس، ولكل وجه لفظي أو معنوي، ومن هذا القبيل قول المجيب: الله أكبر دعوة الحق؛ أي: دعاء إلى الحق؛ لأنه دعاء إلى الصلاة، ومنه أيضاً أن زيداً لقائم قسماً؛ لأن قسماً بمعنى التأكيد، وهو حاصل في الكلام السابق بسبب أن واللام. (قوله: أي: اعترفت اعترافاً) قال الشيخ الرضي: الجملة المتقدمة في هذا القسم وما يقابله عاملة لتأديتها معنى الفعل. (قال: ويسمى) هذه التسمية من المتأخرين. (قوله: لأنه إنما يؤكد نفسه وذاته) كما يؤكد ضرباً في ضربت ضرباً نفسه، إلا أن المؤكد هنا

إما على حذف مضاف. (قوله: فإذا عرف) أي: إذا عرّف المصدر المذكور كان بدلاً أو عطف بيان عند سيبويه لا غيرهما؛ أعني: الوصف. (قوله: فلا حاجة إلى القول الخ) كما ذهب إليه الرضي: الأصل له صوت يصوّت صوت حمار؛ أي: تصويت حمار فأقيم الاسم مقام المصدر كما في أعطى عطاء وكلم كلاماً. (قوله: قيل: هو اسم الخ) في القاموس: صراخ كغراب الصوت أو شديده. (قوله: على أنه بمعنى كان) بناء على أن الأفعال الناقصة غير محصورة (قوله: وهذا أظهر معنى) لأن الأول يفيد تقييد الوقوع بحال كونه مضمون الجملة ولا يخفى ركاكته. (قوله: فمحتمل مصدر ميمي) موافق لما في بعض الكتب لا يحتمل غيره ويحتمل غيره. (قوله: ولكل وجه لفظي أو معنوي) أي: لكل واحد من الاحتمالين وجه مؤيد له إما لفظي أو معنوي، فالاحتمال الأول: له وجه لفظي وهو قلة لزوم خلاف الأصل، فإن فيه تقديم الخبر على المبتدأ فقط بخلاف الاحتمال الثاني؛ فإن فيه تقديم المعمول على العامل أيضاً، والاحتمال الثاني: له وجه معنوي وهو دلالته حينئذ على لزوم الألف على المتكلم قصداً، فيكون مؤدياً لمعنى

لأنه من حيث هو منصوص[1] عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو[2] محتمل[3] الجملة[4]. فالمؤكَّد ـ اسم مفعول ـ من حيث اعتبار وصف[5] الاحتمال فيه يغاير المؤكِّد[6] ـ اسم فاعل ـ من حيث إنه[7] منصوص[8] عليه بالمصدر[9]. ويُحتمل[10] أن يكون المراد: أنه تأكيد لأجل[11] غيره، ليندفع الاحتمال، وعلى هذا[12] ينبغي أن يكون المراد بالتأكيد لنفسه[13] أنه[14] تأكيد لأجل نفسه[15]، ليتكرر[16] ويتقرر حتى يحسن[17]

(١) أي: مقطوع بواحد من الاحتمالين. (٢) نفسه. (٣) أي: نفس المصدر وهو حقا. (٤) وهو حق قيام زيد. (٥) وهو القيام. (٦) يعني: حقاً في اللفظ. (٧) مؤكد اسم فاعل. (٨) أي: مصرح عليه. (٩) بأن يقال حقاً. (١٠) هذا جواب الثاني. (١١) واللام للتعليل على حذف المضاف أي لأجل دفع احتمال الغير ليفيد أنه غير مقصود. (١٢) أي: الاحتمال. (١٣) لتحصيل نفسه. (١٤) مفعول مطلق. (١٥) قلنا هذا هو الحق. (١٦) في الذهن. (١٧) أي: يحصله.

مضمون المفرد؛ أعني: الفعل وفي مسألتنا يؤكد مضمون الجملة الاسمية. (قال، ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره) احترز به عما إذا وقع مضمون مفرد له محتمل غيره؛ نحو: القهقرى في رجع القهقرى، فإن الرجوع يحتمل القهقرى وغيره، وهو مضمون مفرد. (قوله: من حق يحق إذا ثبت) يجوز أيضاً أن يكون من حق الأمر بمعنى تحققه وكان على يقين، فالمقصود حينئذ إثبات كونه على يقين ورفع كونه على شك؛ فإنه من محتملات الجملة كما أن الباطل والكذب من محتملاتها، ويجوز أن يكون صفة مصدر محذوف؛ أي: قولاً حقاً كما قاله الشيخ الرضي من أن جميع الأمثلة الموردة للمؤكد بغيره إما صريح القول أو ما في معنى القول قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ ٱلْحَقِّ﴾، ونحو: لا فعلته البتة؛ أي: قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة ليس فيه تردد بحيث أجزم به ثم يبدو لي ثم أجزم به مرة أخرى فيكون قطعتان أو أكثر، بل هو قطعة واحدة لا يثني فيها النظر، وكذا قولهم: أفعله البتة؛ أي: جزمت بأن أفعله وقطعت به قطعة فالبتة: بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها في الأصل للعهد؛ أي: القطعة المعلومة التي لا تردد فيها فنقول: التقدير الأصلي في مثل هذا المصدر أن تجعل الجملة المتقدمة مفعولاً بها لقلت بياناً للنوع، فالقول: الناصب

عامل المفعول المطلق قصداً فيكون قرينة ظاهرة على المحذوف نائباً منابه بخلاف الاحتمال الأول، فإن مدلوله حينئذ ثبوت الألف للمقر له مقيداً بكونه على المتكلم فتكون دلالته على معنى اعترفت تبعاً. (قوله: ومن هذا القبيل الخ) أشار إلى أن المؤكد لنفسه وإن كثر فيه النكرة يجيء معرفة أيضاً كما أن المؤكد لغيره بالعكس. (قوله: لأنه دعاء إلى الصلاة)؛ لأن الله أكبر أول آذان الصلاة فهو دعاء إلى الصلاة لا يحتمل غير كونه دعوة الحق. (قوله: عاملة الخ) فلا يكون من المنصوب اللازم إضمار عامله. (قوله: هذه التسمية من المتأخرين) وسيبويه سمى الأول تأكيد الخاص والثاني تأكيد العام؛ ولذلك زاد المصنف رحمه الله لفظ يسمى تنبيهاً على كون التسمية في الاستقبال بالنظر إلى ما قيل؛ أعني: ذات القسمين؛ إذ لا يصح إرادة الاستقبال بالنظر إلى زمان المتكلم. (قوله: كما يؤكد ضرباً في ضربت ضرباً نفسه) مع تغايرهما في اللفظ فتسمية المؤكد لنفسه على القسم الأول لا يحتاج إلى تأويل كما ذهب إليه شارح التسهيل حيث قال: سمى الأول مؤكداً لنفسه؛ لأنه بمنزلة تكرر الجملة فكأنه نفس الجملة. (قوله: أعني: الفعل) بدون الفاعل؛ لأن الفعل يدل وحده على

ملخصه: أن المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه وإلا فليس بمؤكد؛ وذلك أن جميع الأمثلة الموردة للتأكيد لغيره إما صريح القول، أو ما هو في معنى القول فالتقدير الأصلي في مثل هذا المصدر أن تجعل الجملة المتقدمة مفعولاً بها لقلت، وهذا المصدر مفعولاً مطلقاً لقلت بياناً للنوع، فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة فمعنى جميع هذه المصادر إن كانت بعد الجملة الخبرية قولاً حقاً مطابقاً للخارج، وهذا المعنى يدل على الجملة السابقة نصاً بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ؛ إذ جميع الأخبار من حيث اللفظ لا يدل إلا على الصدق، وأما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله، وأما قولهم: الخبر ما يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم أن الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق، بل المراد أنه يحتمل الكذب من حيث العقل؛ أي: لا يمتنع عقلاً أن لا يكون مدلول اللفظ ثابتاً فظهر أن جميع المصادر المؤكدة لغيرها ينبغي أن يكون مدلوله الجملة المتقدمة بحيث لا يحتمل من حيث اللفظ سواها كما في المؤكدة لنفسها، فإذا ثبت هذا فنقول إنما قيل: لمثل هذه المصادر مؤكدة لغيره مع أن اللفظ السابق دال عليه نصاً؛ لأنك إنما تؤكد بمثل هذا التأكيد إذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الأمر وغلب في ذهنه كذب مدلولها، فكأنك أكدت باللفظ النص في معنى لفظاً محتملاً لذلك المعنى ولنقيضه، والنص غير المحتمل فلذلك قيل مؤكد لغيره انتهى. (قوله: من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر) وهذا مبني على أن المؤكد والمؤكد المفهوم دون اللفظ، لكن الأنسب بالفن جعلهما اللفظين، وقيل عليه أن معنى المفعول المطلق كما أنه ليس منصوصاً عليه في الجملة كذلك ليس منصوصاً عليه بلفظ المصدر؛ لأن المصدر أيضاً محتمل للصدق والكذب، وأجيب بأن دعوى كونه منصوصاً عليه بلفظ المصدر ادعاء والمراد كونه كالمنصوص عليه بلفظ المصدر لما فيه من التأكيد فافهم[1] (فتح الله). وقوله: يغاير المؤكد اسم فاعل؛ إذ المحكم يغاير المحتمل وإن اتحدا مراداً. (قوله: ويحتمل

(١) إشارة إلى ما يقال أن المراد بكونه منصوصاً بلفظ المصدر كونه مصرحاً به وهذا لا يقتضي عدم احتمال الكذب في المفعول المطلق.

التقابل[1]. «وَمِنْهَا[2] مَا[3] وَقَعَ[4] مُثَنًّى[5]» أي: على صيغة التثنية وإنْ لم[6] يكن للتثنية بل[7] للتكرير والتكثير، ولا[8] بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الإضافة[9]، أي: مثنى مضافاً إلى الفاعل[10] أو المفعول[11] لئلا[12] يرد مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ[13]﴾ أي: رجعا[14] مكرراً كثيراً[15]، وفي جعل[16] المثالين من تتمة التعريف لإفادة هذا القيد تكلّف[17]. «مِثْلُ لَبَّيْكَ» أصله:

(١) أي: التضاد. (٢) عطف على القريب أو البعيد. (٣) يجز موضع. (٤) مفعول مطلق. (٥) حال. (٦) أي المراد من تلك الصيغة التثنية. (٧) مراد. (٨) جواب لسؤال مقدر تقديره غير خفي على الزكي. (٩) الإضافة بيانية، لأن الاستعمال ورد هكذا. (١٠) أي فاعل الفعل. (١١) كذا لبيك. (١٢) علة للزوم قيد الإضافة. (١٣) مفعول مطلق من قبيل قعدت جلوساً. (١٤) ﴿ارجع البصر﴾. (١٥) متتابعاً. (١٦) خبر لنوع. (١٧) مبتدأ مؤخر.

أن يكون المراد أنه تأكيد لأجل غيره) هذا الاحتمال ذكره المصنف، وحاصله: أن اللام ليس صلة للتأكيد حتى يحتاج إلى التكلفات المذكورة، بل للتعليل فالمعنى حينئذ أن حقاً تأكيد لأجل أن يندفع الغير وهو احتمال الآخر؛ أعني: الباطل، ورده الفاضل الرضي بفوت حسن المقابلة بينه وبين ما سبق، فأجاب الشارح بحمل ما سبق عليه حيث قال: وعلى هذا ينبغي الخ. (قوله: أي: على صيغة التثنية) أي: على صورته، وليس بها لعدم كون المقصود منه عدد الاثنين هذا إشارة إلى دفع انتقاض القاعدة بمثل: ضربت ضربين وأمثاله، وحاصل الدفع: أن ليس المراد بالمثنى ما كان مثنى لفظاً ومعنى، بل المثنى صورة فقط بأن يكون المراد به التكثير والتكرير مجازاً فلا تنتقض بما ذكر لكن يرد بعد قوله تعالى: ﴿ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾، فلذا قال: ولا بد في تتميم الخ، لا يقال لا حاجة في التتميم إلى قيد الإضافة؛ لأن كرتين في الآية ليس مفعولاً مطلقاً حقيقة، بل صفة مفعول مطلق هو رجعتين، لأنا نقول أن المصنف صرح شرحه أن المراد بالمفعول ههنا أعم من أن يكون حقيقة أو مجازاً (ظهيريه). (قوله: لئلا يرد مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾) منصوب على المصدرية للفعل السابق، فإنه بمعنى: ارجع البصر رجعتين كرتين؛ أي: أخريين وليس المراد رجعتين اثنتين، بل المراد أن يكرر النظر إلى السماوات مراراً كثيرة، وقال العصام: ويمكن دفع ألا يراد المذكور بأن مراده كونه للتكثير فقط وكرتين كما يستعمل للتكثير يستعمل لغيره، ثم إن جعل هذا القسم سماعياً أحق من جعله قياسياً؛ إذ المثنى الذي لا يكون إلا للتكثير، بل ما يكون للتكثير سماعي صرحوا به، ومن ثم قال نجم الدين: وهذا النوع سماعي من جهة أن هذا المعنى على خلاف القياس ولا يقاس عليه ما لم يسمع، وقياسي من جهة أن كل ما جاء مثنى بهذا المعنى حذف فعله وجوباً من غير أن يحتاج إلى سماع انتهى، وإنما وجب الحذف ههنا؛ لأنه أغنى تكرير المصدر عن ذكر الفعل كما في زيد سيراً سيراً، وقوله: تكلف؛ إذ الشائع تتميم التعريف بدون المثال، ولكن اختار هذا الجعل[1] المدقق العصام فقال: فنقول قوله: مثل لبيك

(١) أي: جعل المثال من تمام التعريف.

وَمِنْهَا[1] مَا وَقَعَ مُثَنًّى مِثْلُ: لَبَّيْكَ

(١) أي: من المواضع التي يجب حذف فعل الناصب للمفعول المطلق قياساً موضع ما وقع المفعول المطلق مثنى آه.

مدلول الجملة المتقدمة؛ لأن المتكلم إذا تكلم بجملة فهي مقوله. (قال: ويسمى) هذا أيضاً من المتأخرين. (قوله: ويحتمل) إليه ذهب المصنف وزيف لفوات حسن التقابل؛ لأن اللام في تأكيداً لنفسه للصلة لا للأجل اللهم إلا أن يصرف الكلام عن الظاهر وتجعل للأجل كما قال قدس سره، وعلى هذا ينبغي إلى آخره. (قوله: أصله ألب) لا ألبي من التلبية؛ لأنها مأخوذة من لبيك.

الضرب والزمان. (قوله: مضمون الجملة الاسمية) بكمالها لا مضمون أحد جزئيها. (قوله: وهو مضمون المفرد) أعني: الفعل من غير اعتبار إسناده إلى الفاعل. (قوله: من حق الأمر) بنصب الأمر؛ أي: من حق المتعدي. (قوله: يعني تحققه) في القاموس: والأمر تحققته وتيقنته، فقوله: وكان على يقين عطف التفسير لتحققه والضمير أن راجعان إلى فاعل حق الأمر. (قوله: فإنه من محتملات الجملة) إذ المتكلم بالجملة قد يكون على يقين من مضمونها وقد يكون على شك وتردد فيه (قوله: كما أن الباطل والكذب من محتملاتها) وههنا بحث؛ لأن الصدق مدلول الجملة من حيث الوضع والكذب احتمال عقلي ناشئ من كون دلالة الألفاظ على معانيها وضعية يمكن تخلفها عنها، فيصح أن يقال: إن حقاً مؤكد لمضمون الجملة التي لها محتمل غيره بخلاف كون المتكلم على يقين فإنه ليس مدلول الجملة وضعاً، ولذا سموا كون المتكلم عالماً بالحكم لازم فائدة الخبر اللهم إلا أن يعمم مضمون الجملة بحيث يشمل لازم المضمون أيضاً. (قوله: قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ ٱلْحَقِّ﴾) مثال لما هو صريح القول؛ أي: قلته قول الحق. (قوله: ونحو: لا فعلته البتة) مثال ما هو في معنى القول، والبت والبتة مصدر بتت الأمر قطعته، في المنهل: البتة بوصل الهمزة على القياس، وحكى صاحب اللباب: أن القطع فيها مسموع، بل ادعى شارحه أنه المسموع، ولا أعرف ذلك من جهة غيرهما. (قوله: قطعة) على وزن المرة فواحدة للتأكيد كما في نفخة. (قوله: ثم يبدو لي) في الصحاح بدا له في الأمر بداء ممدود؛ أي: نشأ له فيه رأي وفي النهاية البداء استصواب شيء علم بعد إن لم يعلم. (قوله: بل هو قطعة واحدة) الأولى تركه.

أُلِب لك إلْبابَيْنِ، أي:[1] أُقيم لخدمتك وامتثال[2] أمرك[3]، ولا أَبرحُ[4] عن مكاني إقامةً[5] كثيرةً متتاليةً[6]، فحذف الفعل[7] وأقيم المصدر مقامه[8] ورُدّ إلى الثلاثي بحذف زوائده[9]، ثم حذف حرف الجر[10] من المفعول[11]، وأضيف[12] المصدر إليه، فصار (لَبَّيْكَ). ويجوز أن يكون[13] من[14] (لَبَّ بالمكان[15]) بمعنى: أَلبَّ[16]، فلا يكون[17] محذوف الزوائد[18] «وَ» على هذا القياس «سَعْدَيْكَ» أي: أَسعدَك إسعاداً[19] بَعْدَ إسْعَادٍ. بمعنى أعينُك، إلا[20] أنَّ (أَسْعَدَ) يتعدى بنفسه[21] بخلاف (ألبَّ) فإنَّه[22] يتعدى باللام. «المَفْعُولُ بِهِ»[23] «هُوَ مَا وَقَعَ»[24]

(١) معنى أُلب. (٢) أي: قبول وانقياد. (٣) أي: مأمورك. (٤) أي: لا أزول. (٥) مفعول أقيم. (٦) والتثنية للتكرير المعنى هنا. (٧) أي: ألب مع فاعله وجوباً في كلامهم المجيب. (٨) أي: فعل المحذوف. (٩) وهو الهمزة وألف المصدر. (١٠) وهو اللام. (١١) وهو لك. (١٢) وهو بعد الحذف. (١٣) أي: لبيك. (١٤) مأخوذ. (١٥) أي: قام. (١٦) أي: أقام به. (١٧) لبيك. (١٨) إذ لب ثلاثي. (١٩) والمصدر في هذا الباب سماعي وإن كان المحذوف قياساً. (٢٠) استثناء من قوله وعلى هذا القياس. (٢١) مثل أسعدك وألب لك. (٢٢) لازم. (٢٣) من أنواع المنصوبات. (٢٤) عبارة عن الذات.

وَسَعْدَيْكَ. المَفْعُولُ بِهِ هُوَ: مَا[1] وَقَعَ

(١) أي: اسم ما وتركب الاسم هنا للاختصار أو الاكتفاء بما سبق.

(قوله: فحذف الفعل) إلى آخره كل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيتفرغ لاستماع المأمور به حتى يمتثله. **(قوله: ويجوز)** قيل: أصله لبا، وهو مفرد أضيف إلى الضمير فقلب ألفه ياء كلدى وليس بشيء لبقاء يائه مضافاً إلى المظهر. **(قال: المفعول به)** قال المصنف: إنما سمي به؛ لأنه أوقع الفعل به أو تعلق به ولك أن تقول أيضاً: لأنه

(قوله: في الأصل) أي: أصل الوضع، وأما في الاستعمال بمعنى القول المقطوع به فهي للجنس. **(قوله: مفعولاً به لقلت)** بياناً للنوع هكذا وقع في النسخ التي رأيناها وكأنه سهو من الناسخ، والصواب: ما في شرح الرضي ومفعولاً به لقلت، وهذا المصدر مفعولاً مطلقاً لقلت بياناً للنوع. **(قوله: فالقول الناصب)** أي: المقول الذي ينصب حقاً مدلول الجملة المتقدمة فهي قرينة عليه قائمة مقامه، فيكون حذفه واجباً. **(قوله: فهي مقولة)** أي: الجملة مقول ذلك المتكلم فيكون مدلولاً التزامياً للجملة المتقدمة حين تلفظ المتكلم بها. **(قوله: لا ألبي)** على صيغة المتكلم من التفعيل. **(قوله: لأنها مأخوذة الخ)** في الرضي، وأما في قولهم: لبى يلبي فهو مشتق من لبيك؛ لأن معنى لبى قال: لبيك كما في معنى سبح قال: سبحان الله. **(قوله: كل ذلك)** أي: من حذف الفعل وحذف الزوائد والإضافة إلى ضمير الخطاب بتقدير اللام. **(قوله: وهو مفرد)** أي: ليس بمثنى، وإليه ذهب إلى ضمير الخطاب بتقدير اللام. **(قوله: وهو مفرد)** أي: ليس بمثنى وإليه ذهب يونس. **(قوله: لبقاء يائه مضافاً إلى المضمر)** فلو كان مفرداً لعاد إلى الألف كما في لدى زيد وعلى زيد قال الشاعر:

دَعَوتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَراً
فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

مسور بكسر الميم وسكون السين وفتح الواو اسم رجل، والمعنى دعوت مسوراً لما نابني؛ أي: أصابني من الحاجة فلباني فأجابني، ثم قال: فلبى؛ أي: أقيم في إطاعته إقامة

وسعديك منصوب صفة لمثنى؛ أي: ما وقع مثنى مثل هذين في كونهما للتكثير لا غير؛ أي: وفي الإضافة إلى المفعول ويؤيد كون المراد التقييد دون التمثيل أن معرفة المثنى لا تحتاج إلى التوضيح هذا. **(قال المصنف: مثل لبيك)** مثنى عند سيبويه ومفرد عند يونس وأصله؛ أي: على الأول لبين سقط النون بالإضافة من لبّ بالمكان وألَبَّ أقام؛ أي: أقيم في مكاني بطاعتك ولا أبرح عنه، وقالوا: أصله البابين فصار لبين بحذف[1] الزوائد كما في سعديك، فإنه في الأصل أسعاديك لا محالة ولا يظهر وجه للقول بحذف الزوائد في لبيك بعد مجيء لبّ كما عرفت، والأظهر أن يقال: الحذف في سعديك للازدواج بين لبيك وسعديك ثم بقي هكذا في غير مقام الازدواج. **(قوله: فحذف الفعل)** أي: وجوباً؛ لأن تثنية المصدر تقوم مقامه، أو ليفرغ المجيب بالسرعة عن التلبية، وقوله: من لب بالمكان؛ أي: من الباب الأول فيكون الثلاثي وباب الأفعال في هذه المادة بمعنى واحد كما أشير آنفاً. **(قوله: إلا أن أسعد الخ)** استثناء من قوله: وعلى هذا القياس سعديك، وإشارة إلى الفرق بينهما من هذا الوجه قال بعض الأفاضل: إذا فرغت من معرفة أقيسه المصنف فاستمع ثلاثة أقيسة أخرى فتكون تلك عشرة، الأول: كل مصدر كان في الأصل صوتاً؛ نحو: آهاً؛ أي: توجعاً، وواهاً؛ أي: طيباً، فيقدر للجميع أفعال بمعناها، الثاني: كل ما كان توبيخاً مع استفهام أو بدونه كقوله:

حَمولاً وإهْمالاً وغيرك مولع
بتثبيتِ أسبابِ السِّيادةِ والمَجْدِ

الثالث: كل مصدر عطف بالواو على جملة تأكيداً للمعطوف عليه كقول المجيب: نعم ونعْمَة عين؛ أي: أنعم وأقر عينك إنعاماً **(قال المصنف: المفعول به)** أي: ومنه المفعول به فحذف منه اختصاراً لانسياق الذهن إليه ولا ضمير في المفعول به وضميره المجرور إلى اللام، وكذا في أخواته،

(١) كما قالوا: في رويد أن أصله أرواداً فحذف حذف ترخيم.

أي: هو اسم[1] ما وقع «عَلَيْهِ فِعْلُ الفَاعِلِ» ولم يذكره[2] اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق. والمراد بوقوع الفاعل عليه[3]: تعلقه[4] به[5] بلا واسطة حرف جر، فإنهم[6] يقولون في: (ضَرَبْتُ زَيْداً) إن الضرب واقع على زيد[7]، ولا يقولون[8] في: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) إنَّ المرور واقع عليه[9]، بل متلبس[10] به، فخرج به[11] المفاعيل الثلاثة الباقية[12]. فإنَّه[13] لا يقال[14] في واحد منها: إنَّ الفعل[15] واقع عليه، بل فيه[16]، أو له[17]، أو معه[18]، والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته[19]

(١) إشارة إلى أن ما خبر بحذف المضاف. (٢) مصنف. (٣) أي: على المفعول. (٤) نفياً وإثباتاً. (٥) أي: بالمفعول به أولا فخرج الحال والتمييز والمستثنى. لارى. (٦) أي: أهل اللغة. (٧) بلا واسطة حرف فيكون زيد مفعول به. (٨) أرباب اللغة. (٩) أي: على زيد لكونه بواسطة. (١٠) أي: ملصق بناء. (١١) أي: بما وقع عليه فعل الفاعل. (١٢) المفعول فيه وله ومعه. (١٣) شأن. (١٤) أي: أهل اللغة. (١٥) أي: الصادر من الفاعل. (١٦) يقال. (١٧) يقال. (١٨) يقال. (١٩) أي: المفعول به إضافته إلى الفاعل.

ومن قال أن الضمير المستتر في المفعول راجع إلى الفعل - أي: الذي فعل به - ففيه أن الواجب حينئذ المفعول هو به؛ لأن مسنده صفة جرت على غير من هي له ويتجه على كون الضمير المجرور إلى اللام أنه لو كان كذلك لما جاز حذف اللام مع أنه يستعمل مفعول به بلا نكير فالتحقيق أنه راجع إلى موصوف محذوف؛ أي: شيء مفعول به واللام ليس موصولاً؛ لعدم قصد الحدوث بالصفة (عصام)، وإنما قدمه على البواقي؛ لأنه أقرب إلى الفعل بالنسبة إليها إذ الفعل المتعدي له طرفان؛ طرف القيام وهو الفاعل، وطرف الوقوع وهو المفعول به. (قال المصنف: وهو ما وقع) أي: بحسب العبارة، وفي الهندي حقيقة أو عبارة، فيدخل ضرب زيد عمراً مع كذبه، وما ضرب زيد عمراً؛ لأن العبارة دلت على وقوع الضرب على عمرو، وإلا لم يفد دخول حرف النفي نفي الوقوع، ثم إنه لا يصح تفسير مطلق[1] المفعول به بقوله: ما وقع الخ؛ إذ لا يقال في عرف اللغة: وقع الجلوس على الدار، ولا أنه وقع المرور على زيد، ومقتضى المقام تفسير مطلق المفعول؛ لأن ما بواسطة الحرف وإن لم يكن من المنصوبات لفظاً لكنه محلاً؛ إذ النحوي يبحث عن النصب المحلي أيضاً ولا يصح جعله تفسيراً لما بدون حرف الجر بناء على أن المطلق ينصرف إليه كما ذكره الرضي؛ لأن ما وقع عليه فعل الفاعل يصدق على زيد في ذهبت بزيد، اللهم إلا أن يلتزم أنه مفعول بلا واسطة الحرف، فإن حرف الجر يجعل الذهاب بمعنى الإذهاب فزيد مفعول الإذهاب بلا واسطة (عصام)؛ أي: لأن الباء للتعدية كما في: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾، بخلاف الباء في: مررت بزيد؛ فإنه للإلصاق. (قوله: وقع عليه فعل الفاعل) أضاف الفعل إلى الفاعل ليصرفه عن الفعل الاصطلاحي فيصفو إسناد الوقوع إليه عن التجوز، ويسلم شمول التعريف بمفعول غير الفعل الاصطلاحي عن التكلف، وليفيد عموم الفعل؛ إذ التقييد للشيء بما يعم جنسه يفيد العموم نحو: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾، ولا فعل يخلو عن فاعل يقع عليه الفعل أيّ فعل كان محذوف الفاعل أو ملفوظه؛

(١) أي: بحرف أولاً.

عَلَيْهِ[1] فِعْلُ[2] الفَاعِلِ

(١) أي: على ذلك. (٢) الاسم.

أنزل الفعل به أو ألصق به، وقيل: لأنه سبب لوجود الفعل؛ لأن المحل من أسباب وجود الحال. (قوله: ولم يذكره) أي: الاسم، ولك أن تقول: لا حاجة إليه؛ لأنهم يجرون صفات المدلولات المطابقية على دوالها كما ذكر، وفيه مناقشة؛ لأن أسماء الاستفهام مثلاً قد يكون مفعولاً به وليس وقوع الفعل عليها من صفات مدلولاتها المطابقية، بل من صفات

وأكون كالشيء الذي بيديه؛ أي: أكون تحت تصرفه وحكمه، وبعضهم يكتبون فلبى الأولى بالألف دفعاً للالتباس، بالثانية التي هي مصدر وإن كان القياس بالياء.

(المفعول به) (قوله: إنما سمي به الخ) أي: إنما سمي هذا المتعلق بهذا الاسم؛ لأن معناه لغة الذي فعل به على أن الجار فيه صلة الفعل يقال: فعلت به فعلاً قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ﴾ والضمير راجع إلى الموصول مرفوع محلاً بأنه مفعول ما لم يسم فاعله وهذا المتعلق متصف بهذا المعنى؛ لأنه أوقع الفعل به أو تعلق الفعل به، والترديد بالنظر إلى أن الوقوع المأخوذ في تعريفه بالمعنى الظاهر وهو الوقوع الحسي عليه على ما قيل: المراد ما وقع عليه، أو ما جرى مجرى ما وقع عليه ليدخل ما ضربت زيداً أو أوجدت ضرباً وأحدثت فعلاً، أو بمعنى التعلق المعنوي على ما اختاره المصنف رحمه الله، وتبعه الشارح رحمه الله وغيره فمن قال: يعني: أن الباء للسببية فيتعلق بالفعل أو للصلة فيتعلق بما في ضمنه من معنى التعلق، فقد خفي عليه مراد المصنف رحمه الله، كيف ولو كان مبنى التوجيه على التضمين تكون الباء صلة المتعلق المضمن، فلا بد من اعتبار إسناد لفظ المفعول إلى مصدره؛ أي: أوقع الفعل متعلقاً به على طريقه، +وقَدْ حِيلَ بَيْنَ العَيْرِ والنُّزَّوَانِ=، فلا يكون أو تعلق به مقابلاً لا وقع به بل مندرجاً تحته فالواجب أن يقال: أوقع الفعل به أو تعلقاً به. (قوله: أوقع الفعل به) في الأساس ويقع به السوء وأوقعته به أنزلته به، فالإيقاع يتعدى بالباء كما يتعدى بعلى كالإنزال فما ذكره المحشي رحمه الله بقوله: ولك أن تقول: ليس مغايراً لما ذكره المصنف

نحو: ضُرِبَ زيد (عصام). (قوله: تعلقه به بلا واسطة) أي: تعلق الفعل بنفسه بشيء يتوقف تعقل الفعل عليه، وليس المراد بالوقوع السقوط الحسي فلا يرد؛ نحو: أفعال القلوب؛ لأنه لا وقوع لها على شيء، وقوله: ولا يقولون الخ؛ أي: لا يقول أهل اللغة في مررت بزيد الخ، وإنما صح إخراجه مع أنه مفعول به؛ لأنه ليس مفعولاً به على الإطلاق في اصطلاحهم، بل مفعول به بواسطة حرف الجر والكلام في المطلق كما عرفت. (قوله: فخرج به الخ) تفريع على قوله: والمراد بالوقوع التعلق بلا واسطة، وأما مثل: ﴿لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ من المفاعيل التي دخل عليها لام التقوية فيدخل في التعريف؛ لأن اللام لزيادتها في حكم العدم وكذا ما زيد فيه حرف جر آخر مثل: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾، وقوله: والمفعول المطلق؛ أي: خرج هو أيضاً بما يفهم من مغايرته للفعل؛ أي: بالذات سواء كان بحسب اللفظ أيضاً أو لا؛ نحو: كرهت كراهتي أقول خروجه من قوله: ما وقع عليه فعل الفاعل ظاهر؛ لأنه عين فعل الفاعل فلا يحتاج إلى التكلف المذكور، وكتب على قوله: والمفعول المطلق عين فعله ما

مدلولاتها التضمنية. (قوله: والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به) نفياً أو إثباتاً، والمراد تعلقه به أو لا، فخرج الحال والتمييز والمستثنى، قال المصنف: المراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه بما لا يعقل إلا به، ولا يخفى أن خروج الثلاثة ظاهر لا يقال: يتنفس التعريف بعمرو في اشترك زيد وعمرو؛ لأن نسبة الاشتراك إليهما إسناد والإسناد لا يسمى تعلقاً، ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل، وعمرو فاعل حقيقة، وإن لم يسم فاعلاً لفظاً، وأما قولك: ضارب زيد عمراً فليس عمرو مما قصد جهة فاعليته، بل قصد جهة مفعوليته؛ أعني: تعلق الفعل به من حيث الوقوع. (قوله: ولا يقولون في مررت بزيد الخ) لا يقال: لا يصح إخراجه؛ لأنه مفعول به؛ لأنا نقول: لا نسلم أنه مفعول به مطلقاً في اصطلاحهم، بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر، وكلامنا في المطلق، وقد صرح بذلك الشيخ الرضي.

رحمه الله، فالصواب تركه ولعله فهم أن المصنف رحمه الله جعل الجار متعلقاً بالإنزال أو الإلصاق. (قوله: وقيل: لأنه سبب الخ) أي: قيل إنما سمي به؛ لأن هذا المتعلق سبب لوجود الفعل؛ لأنه محل له، والمحل من أسباب وجود الحال. (قوله: بل من صفات مدلولاتها التضمنية) هذا مبني على كون الاستفهام والشرط مدلولاً تضمنياً لتلك الأسماء، ويؤيده تسميتها بالأسماء المتضمنة للاستفهام والشرط وخروجها عن تعريف الحرف باعتبار أن تمام مدلولاتها ليس معنى في غيرها، بل بعضه في ذاتها وبعضه في غيرها ولخروج الفعل عن تعريفه بذلك الاعتبار صرح به الرضي في تعريف الاسم، وأما على ما قيل: إن الاستفهام والشرط عارض لها كما نقل عن سيبويه: إن حرفي الاستفهام والشرط؛ أعني: الهمزة وإن حذفتا وجوباً قبل هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان الأصل أأيهم ضربت، وإن أيهم ضربت ثم تضمن؛ أي: معنى الاستفهام والشرط، والمعنيان عارضان فيه، وإن كانا لازمين فلا اعتراض أصلاً. (قوله: تعلقه به) أي: وصول المعنى الحدثي إليه وارتباطه به سواء كان هناك وقوع حسي كضربت زيداً وقتلت عمراً أو لا نحو: خاطبته وكلمته وشافهته. (قوله: تعلقه به أولاً) أي: لا يكون تعلقه بواسطة تعلقه بشيء آخر لولاه لم يتعلق به. (قوله: فخرج الحال الخ)؛ لأن الفعل إنما يتعلق بواسطة أنه مبين لهيئة فاعله، أو مفعوله لولاه لم يصل المعنى الحدثي صفة شيء إليها وكذا التمييز من المفعول تعلق الفعل به بواسطة أنه رافع لإبهام ما تعلق به الفعل لولا ذلك فيه لم يتعلق به، وكذا المستثنى تعلق الفعل به بواسطة تعلقه بالمستثنى منه الشامل له ولغيره أصلاً، وما قيل: إن تعلق الفعل بالحال بواسطة حرف الجر فمعنى ضربت زيداً قائماً ضربته في حال القيام فليس بشيء؛ إذ لو كان مجرد التعبير كافياً في كون التعلق بواسطة الحرف كان تعلق المفعول به بواسطة حرف الجر فمعنى ضربت زيداً أوقعت الضرب على زيد، وكذا ما قيل: إن خروج المستثنى والتمييز؛ لأنه لم يتعلق الفعل بهما إذ لو لم يتعلق الفعل بهما لما صح إطلاق المعمول والمتعلق عليهما. (قوله: بما لا يعقل إلا به) بناء على أن النسبة إلى المفعول به مأخوذة في مفهوم الفعل المتعدي كالنسبة إلى الفاعل. (قوله: ظاهر)؛ إذ يمكن تعقل مفهوم الفعل بدون الثلاثة، وإن لم يكن تحققه بدون المفعول فيه. (قوله: لا يقال ينتقض الخ) أي: ينتقض التعريف على ما قاله المصنف رحمه الله، وأما على ما قاله الشارح رحمه الله فلا انتقاض؛ لأن تعلق اشتراك زيد بعمرو بواسطة حرف العطف، ولذا قال: بلا واسطة حرف، ولم يقل حرف الجر، وما قيل: من أنه خارج بما تقرر من أن المعتبر في جميع التعريفات ما يخرج التوابع فليس بشيء؛ لأن قيد الأصالة المعتبر في جميع التعريفات إنما يخرج تابع كل قسم من المرفوعات والمنصوبات عن تعريفه، ولا يخرج تابع قسم عن تعريف قسم آخر، وفيما نحن فيه من هذا القبيل فإن عمراً تابع للفاعل يصدق عليه تعريف المفعول به؛ لأن الاشتراك به بحيث لا يمكن تعقل بدونه. (قوله: لأن نسبة الخ) تعليل للنفي لا لينتقض. (قوله: لا يسمى تعلقاً) أي: لا يطلق على الإسناد اصطلاحاً. (قوله: وأما قولك الخ) دفع لما لا يرد على إرادة التعلق بغير الفاعل حقيقة بأنه يلزم خروج عمر، وفي ضارب زيد عمراً عن المفعول لكونه فاعلاً حقيقة؛ لأن المفاعلة تكون بين اثنين كل منهما فاعل ومفعول، وحاصل الدفع: أن عمراً في المثال المذكور لم يقصد جهة فاعليته، بل جهة مفعوليته وإن كان له حقيقة جهة الفاعلية أيضاً. (قوله: مطلقاً) أي: غير مقيد بقيد. (قوله: في اصطلاحهم) خلافاً لصاحب اللباب حيث عمم تعريف المفعول به وجعله قسمين: ما وقع عليه الفعل بلا واسطة حرف الجر وما وقع عليه بواسطة.

لفعل الفاعل، فإن[1] المفعول المطلق عين[2] فعله. والمراد بفعل الفاعل: فعل اعتبر إسناده إلى ما هو فاعل[3] حقيقة[4] أو حكماً[5]، فخرج[6] به[7] مثل: (زَيْدٌ)[8] في (ضُرِبَ زَيْدٌ) على صيغة المجهول، فإنه لم يعتبر إسناده إلى فاعله[9]، ولا يُشْكِلُ[10] بمثل: أُعطِيَ زَيْدٌ درهماً[11]، فإنَّه[12] يصدق على (دِرْهَماً[13]) أنَّه[14] واقع عليه[15] فعل الفاعل[16] الحكمي المعتبر إسناد الفعل إليه، فإنَّ[17] مفعول ما لم يسم فاعله في[18] حكم الفاعل[19]. وبما ذكرناه ظهر فائدة ذكر[20] الفاعل، فلا يرد[21] أنَّه[22] لو قال[23]: ما[24] وقع عليه الفعل، لكان[25] أخصر. «نَحْوُ: (ضَرَبْتُ[26] زَيْداً)» فإنَّ[27] (زَيْداً) وقع عليه بلا واسطة حرف جر فعل[28] اعتبر إسناده إلى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم. «وَقَدْ[29] يَتَقَدَّمُ» المفعول به «عَلَى[30] الفِعْلِ» العامل[31] فيه، لقوة[32] الفعل في العمل فيعمل فيه[33] متقدماً ومتأخراً[34]، إمَّا جوازاً[35] مثل: (اللهَ أَعْبُدُ) و(وَجْهَ الحَبِيْبِ أَتَمَنَّى) وإمَّا وجوباً[36] فيما[37] تضمن معنى الاستفهام أو الشرط نحو: (مَنْ رَأَيْتَ؟) و: (مَنْ تُكْرِمْ[38] يُكْرِمْكَ[39]) هذا إذا[40] لم يكن مانع من التقديم كوقوعه[41] في حيِّز[42] (أنْ)[43]

---

(١) علة المغايرة. (٢) خبر إن. (٣) لأنه حاصل بالمصدر. (٤) نحو: ضربت زيداً. (٥) مثل أعطى زيد درهماً. (٦) إذا كان الأمر كذلك. (٧) أي: بقوله فعل الفاعل. (٨) من كونه مفعولا به. (٩) المحذوف. (١٠) أي: الحد. (١١) والأصل أعطى عمرو زيداً درهماً. (١٢) شأن. (١٣) باعتبار الأخذ من زيد. (١٤) فاعل يصدق. (١٥) فأخذ به درهم. (١٦) أي: أخذ به زيد حكمي (١٧) علة يصدق. (١٨) خبر إن. (١٩) في باب الإعطاء. (٢٠) لأن خبر في به مفعول ما لم يسم فاعله. (٢١) عليه. (٢٢) شأن. (٢٣) مصنف. (٢٤) كما قاله الهندي. (٢٥) مقال في ما وقد. (٢٦) علة التمثيل. (٢٧) فاعل وقع. (٢٨) استئناف أو اعتراض أو عطف على اعتبار أي: لا يتقدم. (٢٩) وقد للتحقيق مع التعليل. (٣٠) متعلق بيتقدم. (٣١) صفة الفعل. (٣٢) علة التقديم. (٣٣) أي: في المفعول به. (٣٤) عطف على الأول على خلاف الأصل. (٣٥) أن يتقدم عليه تقدماً جوازا أي: جائز تخصيصاً. (٣٦) أي: تقدما واجباً. (٣٧) أي: المفعول به. (٣٨) فعل الشرط. (٣٩) جزاؤه. (٤٠) أي: تقديم المفعول به على الفعل جوازا أو وجوباً. (٤١) أي: المفعول به. (٤٢) أي: تحت إن. (٤٣) أي: المصدر.

نصه: أن المراد بالعينية ما بحسب الذات في نظر المتكلم وهي مفقودة في كرهت كراهتي؛ إذ ليس في نظر المتكلم به العينية الذاتية، بل المغايرة الاعتبارية. (قوله: فعل اعتبر إسناده) أعم من أن يكون الإسناد إيجاباً أو سلباً كما أن الوقوع والتعلق كذلك، ثم الإسناد إلى ما هو فاعله بأن يكون الفعل مبنياً للفاعل، فإنه يعتبر إسناده إلى الفاعل سواء أسند إليه بالفعل بأن يذكر الفاعل المسند إليه في العبارة أو لم يذكر مثل: أعجبني ضرب عمراً، فإن المصدر المبني للفاعل معتبر إسناده وملحوظ، فلا يرد أن عمراً في هذا المثال مفعول به ولم يقع عليه فعل أسند إلى الفاعل فسقط ما قاله العصام من أنه لا فائدة لاعتبار الاعتبار، وقوله: ولا يشكل؛ أي: على تقدير تعميم الفاعل بمثل: أعطى زيد درهماً بأن درهماً مفعول به ولم يقع عليه فعل أسند إلى الفاعل، فإنه يصدق على درهماً الخ، فمثل درهماً داخل في التعريف بلا إشكال. (قوله: ظهر فائدة ذكر الفاعل) وهي التعميم عن الحكمي ليدخل المفعول الثاني الذي جعل نائب فاعل، ولذكر الفاعل فائدة أخرى قد سبق وهي إرادة الفعل اللغوي فتذكر، وقوله: فلا يرد الخ، المورد هو الفاضل الهندي. (قوله: فإن زيداً قد وقع الخ) أي: فصار منصوباً وقد يرفع المفعول به وينصب الفاعل عند أمن الالتباس؛ نحو: خَرَقَ الثوبُ المسمارَ ولا ينقاس ذلك، بل مقصور على السماع (سجاعي). (قوله: وقد يتقدم المفعول به الخ) أي: مع مشاركته الفاعل في شدة اقتضاء الفعل المتعدي لهما وامتناع تقدم الفاعل، فلدفع إيهام امتناع التقدم فيه بناء

نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْداً[1] وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الفِعْلِ،

(١) وإن زيداً قد وقع عليه بلا وسطة حرف الجر فعل اعتبر إسناده إلى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم.

(قوله: فإن المفعول المطلق عين فعله) فيه تأمل. (قوله: فخرج به مثل زيد في ضرب زيد) لا يخفى خروجه بذلك القيد لكن في صحة إخراجه تأمل. (قوله: فلا يرد) لعل المورد نظر إلى أنه مفعول به لكنه مرفوع.

(قوله: فيه تأمل) لعله إشارة إلى ما سبق من أن المفعول المطلق عبارة عن الأثر والفعل عن التأثير وإلى ما نقله عن السيد قدس سره من أنهم لم يفرقوا بين الأثر والتأثير، ولذا جعلوه بمعناه. (قوله: لا يخفى خروجه بذلك القيد الخ) الظاهر: أن يكتفي على قوله: في صحة إخراجه تأمل، ولعله إنما زاد اهتماماً بما شأنه الخروج؛ لأن المصنف نص على عدم الخروج بقيد الفاعل، ذكر في بعض الشروح أن المصنف رحمه الله قال في أمالي الكافية: لو اقتصر على قولهم: ما يقع عليه الفعل لكان أولى، وما يتوهم من أن ذكر الفاعل ههنا يفيد إخراج مفعول ما لم يسم فاعله فاسد من وجهين؛ أحدهما: أن مفعول ما لم يسم فاعله ما وقع عليه فعل الفاعل؛ لأن قولك: ضرب زيد معلوم أنك أردت فعل فاعل، وإنما حذفته بوجه من الوجوه المسوّغة لحذفه فقد اشتركا جميعاً في أنهما وقع عليهما فعل الفاعل،

على هذه المشاركة خصّه بالذكر مع أن ما عدا المفعول معه أيضاً يشاركه في التقدم، وفي قوله: على الفعل العامل الخ إشارة إلى أن اللام للعهد وأن المراد بالفعل مطلق العامل، فيدخل فيه شبه الفعل وتخصيص الفعل بالذكر عادته، لكن بعض ما يشابه الفعل لضعف عمله لا يتقدم عليه معموله؛ نحو: اسم التفضيل والمصدر وكذا إذا كان عامله فعل التعجب. (قوله: إما جوازاً مثل الخ) ولم يفصل المصنف التقدم إلى الجواز والوجوب؛ لأن تقديمه إنما هو لتضمنه ما له صدر الكلام، ومعرفة وجوب تقدم ما يتضمن ذلك مفروغ عنها؛ أي: لسبقها فتذكر، وقوله: في حيز أن بفتح فسكون بأن يكون المفعول بعد الفعل المُصدّر بأنْ؛ لأن ما في حيّز أن لا يتقدم عليه. (قوله: العامل في المفعول به) ولم يتعرض لحذف المفعول به؛ لأنه علم، جائزه وواجبه في بحث التنازع، والظاهر أن المراد بالمفعول به أعم مما هو بواسطة حرف الجر؛ إذ الحذف شامل لعامله أيضاً، تقول في السؤال: بمن مررت بزيد؟ واعلم أنه قد يحذف حرف الجر فيصل إلى مفعوله وينفسه تقول: مررت زيداً، قال الشاعر:

(قال، وقد يتقدم المفعول به) وكذا سائر المفاعيل سوى المفعول معه لمراعاة أصل الواو؛ فإنها في الأصل للعطف وموضعها أثناء الكلام. (قوله، وأما وجوباً فيما تضمن) وكذا فيما إذا كان معمولاً لما يلي الفاء التي في جواب أما ولم يكن له منصوب سواء كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩﴾. (قوله، كوقوعه في حيز أن) وكوقوع فعله مؤكداً بالنون؛ لأن تقديمه دليل في ظاهر الأمر على أن الفعل غير مهم وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتناقضان في الظاهر.

وإذا اشتركا لم يخرج ذكر الفاعل أحدهما دون الآخر، والثاني: أن المراد تحديدهما جميعاً؛ ولذلك يسمى كل واحد منهما مفعولاً به على الحقيقة، فلا يستقيم أن يراد لفظ يقصد به إخراج أحدهما مع كونه مراداً، ولذلك يقال: إذا حذف الفاعل وأقيم المفعول به وجب أن يعدل به عن النصب إلى الرفع وهذا تصريح بأنه مفعولاً به وأن النصب والرفع جائزان يعتورانه وهو على حاله من كونه مفعولاً به انتهى، وبما نقلنا ظهر صحة قول المحشي رحمه الله، لكن في صحة إخراجه تأمل، وبطلان ما قيل: إن الأرجح الأليق أنه ليس بمفعول قلت: ولو لم يكن ما لم يسم مفاعله داخلاً في المفاعيل لما صح تعريفه بكل مفعول حذف فاعله، وأقيم هو مقامه والقول بإطلاق المفعول عليه مجازاً باعتبار ما كان مما يأبى عنه مقام التعريف. (قوله: لعل المورد الخ) يدلك على ذلك ما نقلناه من أمالي الكافية. (قوله: وكذا فيما إذا كان الخ) لئلا يلزم اتصال أما مع الفاء الجزائية. (قوله: ولم يكن له منصوب سواه) إذ لو كان له منصوب سواه لم يجب تقديمه؛ نحو: أما يوم الجمعة فاضرب زيداً (قوله: لأن تقديمه الخ)؛ لأن عادتهم تقديم الأهم وإنما قال: في ظاهر الأمر؛ لأن التقديم دليل على كون المقدم أهم بالنسبة إلى ما تأخر من أجزاء الجملة، أما كونه دليلاً على أن الفعل غير مهم فبالنظر إلى الظاهر فيجوز أن يكون الفعل أيضاً مهماً وأهمية المتقدم بالنسبة إلى ما عداه، وما قيل: إنه يجوز أن يكون التقديم للتخصيص لا للاهتمام، فليس بشيء، إما أولاً فلما ذكر في دلائل الإعجاز إنا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي أن يفسر وجه العناية والاهتمام، وإما ثانياً؛ فلأن التخصيص يقتضي أن يكون الفعل مسلم الثبوت عند المخاطب وتأكيد الفعل يقتضي أن يكون المخاطب متردداً فيه فيتناقض.

نحو: (مِنَ[1] البِرِّ أنْ تَكُفَّ[2] لِسَانَكَ). «وَقَدْ[3] يُحْذَفُ الفِعْلُ» العامل في المفعول به. «لِقِيَامِ[4] قَرِينَةٍ» مقاليَّةٍ[5] أو حاليَّةٍ[6] «جَوَازاً[7] نَحْوِ: (زَيْداً) لمن قال: (مَنْ أَضْرِبُ؟)» أي: اِضْرِبْ[8] زَيْداً، فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال[9]، ونحو: (مَكَّةَ)[10] للمتوجه إليها أي: تُرِيْدُ مَكَّةَ[11]، فحذف الفعل[12] للقرينة الحالية «وَوُجُوباً[13] فِي أَرْبَعَةِ[14] مَوَاضِعَ» تخصيصها بالذكر ليس للحصر، لوجوب[15] الحذف في (بَابِ الإِغْرَاءِ[16]) و(المَنْصُوبِ عَلَى المَدْحِ أوِ الذَّمِّ أوِ التَّرَحُّمِ[17]) نحو: أَخَاكَ أَخَاكَ، أي: اِلزَمْ بل لكثرة مباحثها بالنسبة إلى هذه الأبواب[18]. «الأول» من تلك المواضع الأربعة «سماعي» أي: مقصور على السماع، لا يتجاوز

(١) خبر مقدم. (٢) مبتدأ مؤخر. (٣) عطف على جملة قد يتقدم. (٤) أي: وقت حصول قرينة. (٥) أي: لفظية. (٦) أي: معنوية دالة على تعيين المحذوف. (٧) أي: حذفاً جائزاً. (٨) أي: إن شئت أظهرت وإن شئت حذفت. (٩) وهو من أضرب. (١٠) مشهورة. (١١) الأولى أتريد مكة بالاستفهام. (١٢) وهو تريد. (١٣) عطف على جوازاً. (١٤) وفي بعض النسخ أربعة أبواب وهو صحيح أيضاً. (١٥) علة لبس. (١٦) من أغريت الكلب على الصيد أي: أحرصته عليه. (١٧) نحو مررت بزيد المسكين أي: أعني المسكين. (١٨) التعبير بالباب إشارة إلى أنها قياسية.

وَقَدْ يُحْذَفُ[1] الفِعلُ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ[2] جَوَازاً نَحْوُ: زَيْداً لِمَنْ قَالَ: مَنْ أَضْرِبُ[3]؟ وَوُجُوباً[4] فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ الأَوَّلُ سَمَاعِيٌّ

(١) فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال نحو قولك: مكة للمتوجه إليها أي أتريد مكة بتقدير أداة الاستفهام فحذف الفعل للقرينة الحالية.
(٢) سواء كانت القرينة مقالية أو حالية .ح.
(٣) أي: اضرب زيداً.
(٤) عطف على قوله جوازاً أي: بحذف الفعل وقت قيام قرينة.

تَمُرُّون الدِّيارَ ولَمْ تَعُوجُوا[1]
كَلامُكُمُ عَلَيَّ إذاً حَرَامُ

أي: بالديار، ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير إن وأن، بل يقتصر فيه على السماع، وذهب الأخفش الأصغر علي بن سليمان إلى أنه يجوز الحذف في غيرهما قياساً بشرط تعين الحرف ومكان الحذف؛ نحو: بريت القلم السكين؛ أي: بالسكين، وقوله: لقيام قرينة؛ أي: وقت حصول قرينة دالة على الحذف وتعيين المحذوف، قال في الألفية:

ويُحْذَفُ النَّاصِبُهَا[2] إنْ عُلِمَا
وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَماً

فقوله: إن علم؛ أي: بقرينة. (قوله: أي: تريد مكة) يعني: أتريد مكة بتقدير أداة الاستفهام، وكقولك لقاصد الضرب زيداً. (قوله: في باب الإغراء) وهو بالمد مصدر أغريت؛ وهو كل مفعول به أغرى بمدلوله وحرّض مكرراً، والمراد تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله، وقال العصام: وليس الإغراء باباً خامساً؛ لأنه سماعي صرح به المصنف في شرح المفصل، ولا المنصوب على المدح الخ، باباً سادساً؛ لأن كلها في الأصل منادى، وقوله: نحو: أخاك، مثال للإغراء خصه لخفائه، قال الشاعر:

أَخَاكَ أَخَاكَ إنَّ مَنْ لا أَخَا لَهُ
كَسَاعٍ إلى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاحِ

(قال المصنف: الأول سماعي) أي: لم يستعمل بإظهار فعله في كلامهم، وليس له ضابط يعرف به علة[3] الوجوب، وذلك - أي: السماعي - في ضروب الأمثال وأمثالها في كثرة الاستعمال، فلا يجوز ذكره لامتناع التغير في الأمثال؛ نحو: أهلاً، وما سيذكر، والبواقي قياسية لها ضوابط يعرف بها وجه الوجوب فمن أمثلة السماعي: من أنت زيداً؛ أي: تذكر زيداً، ومنها عذيرك من فلان؛ أي: أحضر عذيرك لأجل فلان حيث فعلت به ما يكره فإنك معذور بما فعلت به، ومنها أهلك

(١) أي: لم تميلوا. (٢) أي: الفضلة. (٣) أعني: كثرة الاستعمال.

(قوله: تخصيصها بالذكر إلى آخره) ذكر الجمهور أن ذكر العدد لا يقتضي الحصر. (قوله: لوجوب الحذف في باب الإغراء الخ) أشار قدس سره في الحاشية إلى تعريف الأمور الأربعة بأمثلتها حيث قال: نحو: أخاك أخاك؛ أي: الزمه، ونحو: الحمد لله الحميد، ونحو: أتاني زيد الفاسق الخبيث، ونحو:

(قوله: ذكر الجمهور الخ) تأييد لما ذكره الشارح رحمه الله. (قوله: نحو: أخاك الخ) لم يذكر المنصوب على الاختصاص لكونه منقولاً عن النداء. (قوله: أي: ألزمه) وما يؤدي معناه (قوله: ونحو: الحمد لله الحميد الخ) فإن هذه المنصوبات تنصب بفعل مضمر لا يظهر أصلاً وهو: أعني أو أخص أو أمدح أو أذم أو أترحم على حسب المواضع كلها بمعنى الإنشاء لا الإخبار. (قوله:

عن أمثلة محدودة[1] مسموعة بأن[2] يقاس عليها أمثلة[3] أخرى[4]، «نحو: (أَمْراً ونَفْسَه[5])». أي: اترك أمراً ونفسَه «﴿انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾» أي: انتهوا[6] عن التثليث وأقصدوا خيراً[7] لكم، وهو التوحيد «وَأَهْلاً[8] وَسَهْلاً» أي: أتيتَ أهلاً، أي: مكاناً مأهولاً معموراً[9]، لا خراباً[10]، أو أهلاً[11] لا[12] أجانب، ووطئت[13] سهلاً من البلاد، لا حَزْناً.

(١) أي: معينة. (٢) متعلق بلا يتجاوز. (٣) مفعول يقاس. (٤) صفة. أمثلة. (٥) والواو عاطفة فجيء العطف أو مع المصاحبة. (٦) أي: ارجعوا. (٧) وعند الكوفيون حال دون الفرّاء. (٨) كلاهما مفعول. (٩) عطف تفسير. (١٠) صفة كاشفة. (١١) فيكون أهلاً اسماً جامداً مقابلاً بالأجنبي. (١٢) أي: ذا قرابة. (١٣) وضعته القوم.

نَحْوُ: اِمْرَأً وَنَفْسَهُ وَ: ﴿اِنْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ﴾، وَ: أَهْلاً[1] وَسَهْلاً[2].

(١) أي: مكاناً مأهولاً لا معموراً لا خراباً.
(٢) عطف على قوله أهلاً وإنه مثال آخر.

مررت بزيد المسكين. (قال: ونحو: امرأ ونفسه) الواو إما للعطف ومعناه الحث على الفرار عن نفسه، وإما بمعنى مع ومعناه قصر يده ولسانه عنه. (قوله: واقصدوا خيراً لكم) أي: مما أنتم فيه، والقرينة على تقدير الفعل أنك إذا نهيت عن شيء ثم جيء بما لا ينهى عنه، بل هو مما يؤمر به انساق الذهن إلى نحو: أقصد أو ايت، أو ما يفيد هذا المعنى، وليست هذه الضابطة لوجوب الحذف لجواز ذكر الفعل معها، وإنما يجب إذا ترك الفعل في جميع الاستعمالات؛ نحو: حسبك خيراً لك؛ أي: حسبك ما فعلت من هذا الأمر ايت خيراً لك، ووراءك أوسع لك؛ أي: تنح واقصد مكاناً أوسع لك، ومن هذا القبيل عند الزمخشري، وانته أمراً قاصداً؛ أي: وسطاً، وأما عند سيبويه فلا ولعله سمع ذكر فعله إذا عرفت ذلك، فالقول بوجوب الحذف في الآية الكريمة غير ظاهر، وغاية التوجيه ما قاله ومعناه الحث على الفرار عن نفسه)؛ لأن عطف نفسه على امرأ بمنزلة تكرير فكأنه قيل: اترك امرأ فهفيد الحث على الفرار منه. (قوله: ومعناه الخ) فإنه حينئذ يكون معناه اترك امرأ مصاحباً مع نفسه لا تتعرض له، فيكون مؤداه قصر اليد واللسان عنه. (قوله: أي: مما أنتم فيه) تقدير المفضل عليه بناء على أن خيراً اسم تفضيل كما هو الشائع، والاشتراك في أصل الفعل إما بالفرض أو بالنظر إلى اعتقاد المخاطب، ويجوز أن يكون خيراً مخفف خير فلا يحتاج إلى التقدير. (قوله: وليست هذه) أي: ليست قرينة الحذف. (قوله: إذا ترك الفعل الخ) فإن إلزامهم الترك دليل على عدم جواز الإظهار فيكون الحذف واجباً. (قوله: ومن هذا القبيل) أي: مما يجب حذف فعله لاتباع الاستعمال. (قوله: أي وسطاً) فمعنى قاصداً ذا قصد بفتح الفاء وسكون العين بين الإفراط والتفريط، قال كلا طرفي قصد الأمور ذميم. (قوله: وأما عند سيبويه فلا) أي: ليس مما يجب حذف فعله لاتباع الاستعمال، وما قيل إن قوله تعالى: ﴿انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾ عند الزمخشري مما يجب حذف فعله وعند سيبويه لا يجب فسهو محض، نص في الرضي وغيره: أن سيبويه أورد ﴿انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾ مما يجب إضماره. (قوله: لعله سمع ذكر

والليل؛ أي: أدرك أهلك مع الليل لا يسبقك الليل في الإدراك، ومنها كليهما وتمراً؛ أي: أريد كليهما وتمراً، أصله أن شخصاً بين يديه سنام وزُبْد وتمر، فقال لآخر: أيّ هذين تريد مشيراً إلى السنام والزبد فقال هذا القول، ومنها كل شيء وشتمة حر؛ أي: أفعل كل شيء ولا تفعل شتمة حرّ (رضي وعصام). (قوله: أي: اترك امرأ ونفسه) أي: مع نفسه والمقصود من هذا الكلام إما الأمر بالهجر عنه، أو بترك الانتقام عنه، أو يترك الإصلاح له؛ لأنه يكفيه عقله فالقرينة الدالة على تعيين المحذوف هو المقام، وعلة وجوب الحذف كثرة الاستعمال، ولفظ امرأ هنا بفتح الراء؛ لأن عينه وعين ابنما تابعان للامهما (عصام)، وهذه إحدى اللغات الثلاث فيه، وثانيها: فتح الراء في الأحوال الثلاث، وثالثها: ضمها في الثلاث، وقد يستعمل بدون الهمزة ومنه: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ﴾، وقوله تعالى: ﴿انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾ بعض آية من سورة النساء أولها: ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ والخطاب للنصارى. (قوله: واقصدوا خيراً لكم) من كل شيء لا من التثليث؛ إذ لا خير فيه أو وأتوا خيراً كما قدره سيبويه، والقرينة على تعيين المحذوف هو ذكر ما يؤمر به بعدما ينهى عنه؛ فإنه يتبادر الذهن حينئذ إلى أن الفعل المقدر هو فعل اقصدوا وأمثاله. (قوله: أي: أتيت أهلاً) ومنه مرحباً أتيت سعةً، قيل: أهلاً؛ أي: ذات[1] أهل، يعني: مكاناً يتأهل فيه، ولا تبقى فرداً وسهلاً؛ أي: أتيت مكاناً سهلاً عليك لم تتألم فيه قدماك؛ إذ السهل من البلاد ضد الجبل، خلاف الحَزْن بفتح فسكون؛ وهو ما غلظ من الأرض، والقرينة على تعيين المحذوف ههنا أيضاً المقام؛ فإنه يستعمل في مقام إظهار الممنونية وتطييب المسافر عند مجيئه، وقوله: أو أهلاً لا أجانب؛ أي: فاستأنس فلا تستوحش وفي هذا إشارة إلى أنه كما جاز أن يكون أهلاً صفة مكان بتأويل مأهول أو ذات أهل كما أشرنا يجوز أن يكون بمعنى ما يقابل الأجانب جمع الأجنبي. (قوله: ووطئت سهلاً) من باب علم والوطء كوفتن راه وهذا عطف على قوله: أي: أتيت أهلاً ففيه رمز إلى أنه[2] من عطف مثال على مثال لأمثال واحد مثل أمر أو نفسه.

(١) بمعنى: المأهول والمأمور. (٢) قوله: أهلاً وسهلاً.

«وَ» الموضع «الثَّانِي» من تلك المواضع الأربعة: «المُنَادَى» «وَهُوَ المَطْلُوبُ[1] إِقْبَالُهُ[2]» أيْ: توجهه[3] إليك إما بوجهه[4] أو بقلبه، كما إذا ناديتُ مقبلاً[5] عليك بوجهه حقيقة[6]، مثل: (يَا زَيْدُ) أوْ حُكْماً مِثْلُ: «يَا سَمَاءُ[7] ويَا جِبَالُ[8]

(١) أي: الاسم الذي طلب إقباله من قبيل تسمية اللفظ باسم معناه والمطابقي. رجب. (٢) نائب فاعل المطلوب. (٣) أي: كان ناديت لمن ليس مقبلاً عليك بوجهه. (٤) إن لم يكن متوجهاً. (٥) حال من مفعول ناديت. (٦) تمييز لقوله: بوجهه مفعول مطلق بمطلوب. (٧) أقلعي ماءك. (٨) أوبي.

وَالثَّانِي[1]: المُنَادَى وَهُوَ: المَطْلُوبُ إِقْبَالُهُ

(١) أي: والموضع الثاني من تلك المواضع الأربعة المنادى.

(قوله: والموضع الثاني من الخ) وهو الأول من أبواب وجوب الحذف قياساً، وإنما وجب حذف الفعل هنا؛ لأن حرف النداء قائم مقام الفعل ونائب منابه فلم يجز الجمع بين النائب والمنوب هذا إذا كان حرف النداء ملفوظاً، ولم يجز أيضاً ذكر الفعل عند حذف حرف النداء؛ لئلا يلتبس بالإخبار. (قال المصنف: الثاني المنادى) وهو كل مفعول به سمي منادى في الاصطلاح سواء كان لازم النداء في السعة؛ نحو: يالكاع، أو لا، واعلم أن النداء - بضم النون أو كسرها -: الصوت أو رفع الصوت؛ وذلك لأن ما كان على وزن فعال يجوز فيه الضم والكسر؛ نحو: نباح، وقال السجاعي: النداء بالمد والقصر لغة: الدعاء، واصطلاحاً: دعاء بحروف مخصوصة، وقال أبو البقاء: الدعاء إحضار الغائب وتنبيه الحاضر وتوجيه المعرض وتفريغ المشغول وتهييج الفارغ. (قال المصنف: وهو المطلوب إقباله) أي: إقبال مدلوله[1] وتوجيهه إلى جانب المتكلم المنادي لا يقال في قولك يا زيد لا تقبل نهي عن الإقبال فليس فيه المنادى مطلوب الإقبال؛ لأنا نقول: زيد في المثال مطلوب الإقبال لسماع النهي، ومنهي من الإقبال بعد توجهه فاختلف الجهتان. (قوله: إما بوجهه أو بقلبه) الأول: إذا كان النداء للمدبر عن المنادي، والثاني: للمقبل عليه بوجهه وكلمة أو لمنع الخلو، وقوله: مقبلاً مفعول ناديت، وقيل: الإقبال التوجه مطلقاً؛ أي: بوجه أو بقلب أو غيرهما فيتناول لنداء الباري تعالى وغير ذي الأرواح مما ليس بمنادى حقيقةً، بل على سبيل التنزيل. (قوله: حقيقة مثل زيد أو حكماً الخ) أي: تنزيلاً، وهذا تعميم للتوجه بالقلب أو بالوجه، وفائدته ما عرفت آنفاً من إدخال مثل: يا الله ويا جبال في المنادى، وقال العصام: المطلوب إقباله؛ أي: ما وضع لمطلوب إقباله، فيدخل فيه يا الله ويا جبال مما يستحيل فيه الإقبال، ومثل: يا طير مما لا يصح فيه طلبه؛ لأن كل ذلك موضوع لطلب الإقبال استعمل في غير موضوعه، وفي الظهيرية ما نصه: فإن قلت: أن أمثال يا سماء ويا جبال ليست بمنادى حقيقة، بل إطلاق المنادى عليه بطريق المجاز، فلا يصدق المعرف عليها؛ لأن المعرف هو المنادى الحقيقي، فيلزم ترك قوله: أو حكماً؛ ليصير التعريف مانعاً، وأجيب: بأن قوله: إن أمثال: يا سماء ليست بمنادى حقيقة ممنوع، ولو

(١) فالتسمية من قبيل تسمية الشيء باسم مدلوله.

العلامة التفتازاني قدس سره من أن ليس لها من حيث أنها قرآن إلا استعمال واحد بالقياس إلى مخاطب معين وهي بهذا الاعتبار لا يجوز ذكر فعلها، لكن الظاهر أن مثل هذه الحيثية لا يستدعي وجوب حذف أمر. (قال: وسهلاً) عطف مثال على مثال. (قوله: أو أهلاً لا أجانب) أي: كما جاز أن يكون صفة لمكان جاز أن يكون المراد أهل الشخص في مقابلة الأجانب جمع الأجنبي فكأنك قلت: أتيت أهلك وأقاربك. (قوله: وطئت) الوطئ: كوفتن راه، قال قدس سره في الحاشية: السهل نقيض الجبل، والحزن: ما غلظ من الأرض. (قوله: بوجهه أو بقلبه) فيه أنه يخرج؛ نحو: يا الله، قيل: نداءه تعالى مجاز لتشبيهه تعالى بمن له صلاح النداء، ولا يخفى أن القول: بأنه غير صالح للنداء بعيد مع أن القول بالتشبيه غير مناسب، فالأولى أن يقال: المراد بكونه مطلوب الإقبال كونه مسؤول الإجابة. (قوله: مثل: يا سماء ويا جبال الخ) ولك أن تقول: إن نداء هؤلاء من باب التخييل لتشبيهها بمن له صلاح النداء.

فعله) أي: لعل سيبويه سمع عن من يثق به ذكر الفعل في قولهم: انته أمراً قاصداً ولم يسمع إظهار ناصب ﴿انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾. وحسبك خيراً لك، وإلا فالثلاثة متقاربة المعنى. (قوله: ذلك) أي: وجوب الحذف إنما يكون إذا ترك الفعل في جميع الاستعمالات. (قوله: غير ظاهر الخ)؛ إذ مبتنى الاستعمال وجوب الحذف وترك إظهار الفعل في جميع الموارد وليس للآية الكريمة موارد في كلامهم لكون المخاطب فيها معيناً؛ أعني: النصارى. (قوله: وهي بهذا الاعتبار الخ) أي: باعتبار كونها قرآناً لا يجوز ذكر فعلها؛ لأن القرآن بحذف الفعل فصدق أنه ترك الفعل فيها في جميع الاستعمالات. (قوله: لا يستدعي الخ)؛ لأنه يستلزم أن يكون كل ما ورد في القرآن محذوفاً مما يجب حذفه لكونه متروكاً في جميع الاستعمالات من حيث إنه قرآن. (قوله: عطف مثال على مثال) بمعنى أنه ليس من قبيل امرأ ونفسه؛ فإنه مثال واحد لما وجب حذفه سماعاً سواء كان الواو للعطف، أو بمعنى مع لكون المحذوف فعلاً واحداً بخلاف قولهم: أهلاً وسهلاً فإنه مثالان لكون المحذوف فيه فعلين وليس المعنى أن الواو فيه من الحكاية لعطف المثال على المثال لكون الواو وارداً في المحكي. (قوله: السهل) بفتح السين وسكون الهاء، وكذا الحزن بالحاء المهملة والزاي.

(بحث المنادى) (قوله: يخرج الخ)؛ إذ لا يتصور في ذاته تعالى وجه ولا قلب. (قوله: مجاز) ليس من

وَيَا أَرْضُ[1] فَإِنَّهَا نَزَلَتْ أَوَّلاً[2] مَنْزِلَةَ مَنْ[3] لَهُ صَلاَحِيَّةُ النِّدَاءِ[4] ثُمَّ أُدْخِلَ عَلَيْهَا[5] حَرْفُ[6] النِّدَاءِ وَقُصِدَ[7] نِدَاؤُهَا»، فهي في حكم مَن يُطلب[8] إقباله[9] بخلاف المندوب، لأنه المتفجّع عليه، أُدخل[10] عليه حرف النداء لمجرد[11] التفجع، لا لتنزيله منزلة المنادى، وقصد[12] نداؤه. فخرج بهذا القيد[13] عن تعريف المنادى، ولهذا[14] أفرد المصنف أحكامه[15] بالذكر[16] فيما[17] بعد[18]، وفيه تحكم[19]، فإن المندوب أيضا كما قال بعضهم[20]: (مُنَادَى[21] مَطْلُوبٌ[22] إِقْبَالُهُ حُكْماً[23] عَلَى وَجْهِ[24] التَّفَجُّعِ، فإذا قلت: (يَا مُحَمَّدَاهُ[25]) فكأنك تناديه[26] وتقول[27] له: تَعَالَ، فَأَنَا[28] مُشْتَاقٌ إِلَيْكَ[29]) فالأولى إدخاله[30] تحت المنادى كما فعله[31] (صَاحِبُ الْمُفَصَّلِ[32]).

(١) ابلعي. (٢) قبل النداء. (٣) أي: العاقل. (٤) وإن لم يتصور. (٥) كما قال تعالى: ﴿يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي﴾. (٦) نائب فاعل ادخل. (٧) من قبيل عطف السبب على المسبب. (٨) لسرعة امتثال الأمر. (٩) أي: توجهه. (١٠) خبر بعد خبر لأن أو صفة المتفجع. (١١) أي: لمجرد إظهار الحزن. (١٢) عطف على تنزيله. (١٣) أي: بقوله المنادى هو المطلوب إقباله. (١٤) أي: لخروج المندوب عن تعريف المنادى. (١٥) أي: المندوب. (١٦) متعلق بالفرد. (١٧) أي: مكان. (١٨) أي: بعد المنادى. (١٩) أي: دعوى بلا دليل وترجيح بلا مرجح. فإنه علة لحكم. (٢٠) جرجاني. (٢١) خبر إن. (٢٢) صفة منادى. (٢٣) لكن لا مطلقاً بل حكماً. (٢٤) طريق. (٢٥) بعد موته. (٢٦) أنت. (٢٧) أنت. (٢٨) فيكون المنادى مشتاقاً إلى المنادى. (٢٩) أي: إلى لقائك. (٣٠) أي: المندوب. (٣١) أي: الإدخال. (٣٢) وهو الأصل للكافية.

(قوله: منزلة من له صلاحية النداء) لسرعة امتثال الأمر. (قوله: فإن المندوب أيضاً كما قال بعضهم الخ) هو الجزولي، ويؤيده قولهم في المراثي: لا تبعد؛ أي: لا تهلك، كأنهم من شدتهم بالميت تصوروه حياً فكرهوا موته، فقالوا: لا تبعد؛ أي: لا بعدت ولا هلكت. (قوله: فالأولى إدخاله) مع أن فيه ضم نشر. (قال: مناب

أفراد المحدود حتى يضر خروجه عن الحد، وإنما أطلقوا عليه المنادى بطريق المجاز. (قوله: بعيد) يدل على ذلك ما في تفسير القاضي والكشاف: أن يا وضع لنداء البعيد، وقد ينادى به القريب تنزيلاً له منزلة البعيد، إما لعظمته كقول الداعي: يا رب ويا الله؛ فإنه صريح في صحة ندائه تعالى، وكيف لا ومعنى النداء الدعاء والقصد منه الإجابة، وهو المدعو في كل الأحوال والمجيب لدعوة المضطرين في جميع الأحوال، ويؤيده ما وقع في التفاسير من قول الأعرابي في سبب نزول قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ أن أعرابياً جاء إلى رسول الله (قوله: ص) فقال: أربنا قريب فنناجيه أم بعيد فنناديه فنزلت. (قوله: غير مناسب)؛ لأنه تشبيه للخالق بالمخلوق؛ ولأن وجه التشبيه إجابة المدعوّ له وهو أتم وأظهر في ذاته تعالى وكون كلامه تعالى نازلاً على لسان العباد يقتضي أن يكون أسلوب كلامه أسلوب كلام العباد لا تشبيهه بهم. (قوله: مسؤول الإجابة) أي: إجابته للمنادى له فإنه المقصد من النداء كما صرح به الرضي في بحث الترخيم، والإجابة في اللغة باسخ كردن، والمراد إعطاء المدعوّ له إن كان طلباً، والتصديق له إن كان خبراً كما في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾، فاندفع مع ما قيل: إن أريد بالإجابة إنعام ما سئل فهو لا يستفاد من كثير ادعو مع أنه قد يكون المقصود بالنداء الخبر فلا معنى للإجابة فيه، وإن أريد التنبيه فهو لا يكون مطلوباً منه تعالى. (قوله: من باب التخييل) في التاج: كسى رادر خيالي وظني أفكندن يقال: خيل إليه كذا؛ أي: من باب تخييل المتكلم للسامع أن هؤلاء منادى وليس

سلم فكلامنا في المفعول به الذي وجب حذف عامله قياساً، والتراكيب المذكورة مما وجب حذف عامله قياساً فيكون المنادى أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً، وقوله: مثل يا سماء؛ أي: في قوله تعالى: في سورة هود: ﴿يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي﴾ الخ، وقوله: يا جبال في سورة السبأ أي: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾. (قوله: فإنها نزلت الخ) يعني: أن هذه الأشياء نزلت في سرعة امتثال الأمر منزلة من له صلاحية النداء من أولي العلم، ثم نوديت فيكون استعارة، وحرف النداء تخييلية، وقوله: من له صلاحية النداء؛ أي: من له صلاحية كونه مطلوب الإقبال حقيقة فلا يلزم من هذا كون يا جبال ويا سماء ويا أرض منادى حكماً في الاصطلاح؛ لجواز أن يكون الشيء مطلوباً إقباله حكماً، ويكون منادى حقيقة في الاصطلاح (ظهيريه). (قوله: بخلاف المندوب) نحو: وازيداه؛ فإنه المتوجع عليه؛ أي: المتحزّن عليه أو المتوجع منه؛ نحو: واظهراه. وقوله: لمجرد التفجع أي: للتحزن المجرد عن طلب الإقبال ولو تنزيلاً فيخرج عن الحدّ بقوله: المطلوب إقباله، وفيه؛ أي: في إخراج المندوب وإدخال مثل يا سماء ترجيح بلا مرجح. (قوله: كما قال بعضهم) وهو الجزولي، قال السجاعي: المنادى يكون مستغاثاً ومندوباً وغير ذلك. (قوله: وتقول له تعال) بفتح اللام أمر مخاطب أي: جئ، وأصله أن يقوله مَن بالمكان المرتفع لمن في المكان المستوطئ، ثم كثر إلى أن استوى استعماله في الأمكنة عالية أو سافلة، فيكون من الخاص الذي جعل عاماً، وقراءته بكسر اللام خطأ، قوله: وقيل الظاهر، القائل هو الرضي، وقوله: أيضاً؛ أي: كما قال بعضهم أو كما فعله صاحب المفصل. (قال المصنف: بحرف نائب الخ) أي: نائب في شغل محله لا في الفعل، وإلا لم يكن المنادى

وقيل[1]: الظاهر من كلام سيبويه أيضا[2] أنه[3] داخل في المنادى. «بِحَرْفٍ[4] نَائِبٍ مَنَابَ[5] أَدْعُو» من[6] الحروف الخمسة، وهي (يَا، وأَيا، وهيا، وأي) والهمزة[7]. واحترز[8] به[9] عن نحو: ليُقبلْ زيدٌ. «لَفْظاً[10] أوْ تَقْدِيْراً» تفصيل[11] للطلب أي: طلباً لفظياً[12] بأن تكون آلة الطلب[13] لفظيّة نحو :(يَا زَيْدُ)، أو[14] تقديراً بأن تكون آلته[15] مقدرة نحو :(﴿يُوسُفُ[16] أَعْرِضْ﴾) أو للنيابة[17] أي: نيابة لفظية بأن يكون النائب[18] ملفوظاً، أو تقديرية بأن يكون النائب مقدراً، كما في المثالين المذكورين[19]، أو[20] للمنادى[21] والمنادى الملفوظ، مثل: يا زيد، والمقدر[22]، مثل :«﴿ألا يا اسْجدوا﴾» أي: ألاَ يا قوم اسجدوا. وانتصاب[23] المنادى

(١) قائله الرضي. (٢) كصاحب المفصل. (٣) مندوب. (٤) متعلق بمطلوب أو بإقبال. (٥) مقام. (٦) بيان للحرف. (٧) الحكم فيها بعد الربط. (٨) مصنف. (٩) أي: بحرف نائب. (١٠) حال من حرف أي: ملفوظاً. (١١) أي: بيان. أ. تفصيل للمنادى أو الحرف. ب. خبر لمبتدأ محذوف تقديره هما. (١٢) فيكون منصوباً على المصدرية بأن يكون صفة للمصدر المحذوف أي: الطلب عامله المطلوب. (١٣) وهي أحد حروف النداء. (١٤) والطلب التقديري لا يكون إلا آه. (١٥) وهي أحد حروف النداء. (١٦) أي: يا يوسف. (١٧) المفهومية من قوله مناب أدعو. (١٨) أي: حرف نائب مناب أدعو. (١٩) أحدهما: يا زيد ،والآخر يوسف أعرض. (٢٠) تفصيل. (٢١) بأن يكون حالاً من ضمير أقواله. (٢٢) أي: المنادى. (٢٣) لفظاً أو تقديراً أو محلاً.

بِحَرْفٍ نَائِبٍ مَنَابَ أَدْعُو[1] لَفْظاً أَوْ[2] تَقْدِيْراً،

(١) والأنسب بمقام النداء تقديراً نادى المتبادر منه أن ادعو مقدر.
(٢) حرف واحد بخلاف اسم الفعل.

محذوف الفعل خلافاً للمبرد، وحيث رأى إمالة يا بخلاف سائر الحروف، فجعلها إمارة سدّه مسدّه من كل وجه، وفي قوله: بحرف رد على أبي عليّ حيث جعل أدوات النداء أسماء أفعال؛ لأنه جاء من أدوات النداء ما هو على حرف واحد بخلاف اسم الفعل، والباء في قوله: بحرف للاستعانة؛ لدخوله على الآلة ولم يقل بحرف النداء مع أنه أخصر؛ للإشعار بعلة وجوب حذف العامل في المنادى؛ أعني: النيابة عنه. (قال المصنف: مناب أدعو) والأنسب بمقام النداء تقدير أنادي، والمتبادر منه أن أدعو مقدر قبل المنادى كما هو الأصل، ونقل عن سيبويه أنه قال: أصل يا زيد يا إياك؛ أعني: وكأنه رأى أن المنادى مقصود الاختصاص من بين المتعدد فيناسب التقديم الاختصاص، لكن كثيراً ما ينادى المتوحد هذا، واعلم أن المنادى مع كونه مفعولاً به صار كالعمدة في أنه لا تتم الجملة الندائية بدونه؛ وذلك لأنه في معنى أقبل. (قوله: وهي يا وأيا وهيا الخ) الأول أعم والثاني للبعيد والثلاثة الأخيرة للقريب، وهذه الخمسة سبعة في الحقيقة؛ لأن في الهمزة وأي لغتين؛ أعني: القصر والمد، وبلفظ وا تصير أدوات النداء ثمانية، وإنما لم يذكره ههنا لما سبق أن المندوب عند المصنف غير معدود من المنادى، واعلم أن يا أصل حروف النداء وأكثرها استعمالاً، ولا يقدر عند الحذف سواها، ولا ينادى اسم الله إلا بها. (قال المصنف: لفظاً أو تقديراً) لما كانت النيابة توهم وجوب ذكر الحرف فيلزم خروج مثل: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ﴾ دفعه بقوله: لفظاً الخ، وقد يكون النيابة اللفظية لازمة كما في لفظة: الله (عصام)، وقوله: بأن يكون آلته مقدرة - أي: محذوفة - لكن لا من النية، بل من اللفظ؛ نحو: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ﴾؛ أي: يا هؤلاء، وقوله: أو للنيابة عطف على قوله: للطلب؛ يعني: أنه تفصيل للحرف النائب بأن يكون حالاً منه بتأويل

ادعو) الإنشائي؛ لأن الجملة الندائية إنشائية فالأولى تقدير دعوت أو ناديت؛ لأن الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي. (قوله: واحترز به عن نحو: ليقبل زيد) ولم يقل عن نحو: اطلب إقبال زيد كما قال بعضهم؛ لأنه ظاهر في الإخبار، فلا يكون زيد مطلوباً إقباله، بل مخبراً عن طلب إقباله. (قوله: أو للمنادى) بأن يكون حالاً من ضمير إقباله.

بمنادى حقيقة، فلا يضر خروجها عن الحد ولا حاجة إلى تعميم الإقبال لتشبيهها بمن له صلوح النداء في حق سرعة الإجابة للمدعوّله امتثالها إياه كما أريد منها. (قوله: لا تبعد) من باب علم، والمصدر البعد بضم الباء وفتحها وسكون العين، والضن بالضاد المعجمة والنون المشددة بخيلى كردن من حد ضرب وعلم. (قوله: أي لا بعدت) بكسر العين على صيغة الخطاب؛ يعني: أن صيغة النهي مستعملة في الدعاء. (قوله: أدعو الإنشائي) فلا يرد ما قيل: إنه لو كان يا نائباً مناب ادعو لكانت الجملة الندائية خبرية. (قوله: لأنه ظاهر في الأخبار) وإن جاز استعماله بمعنى إنشاء الطلب.

عند سيبويه[1] على أنه مفعول به، وناصبه الفعل المقدر[2]. وأصل (يَا زَيْدُ): أَدْعُو زَيْداً، فحذف[3] الفعل حذفاً لازماً[4]، لكثرة استعماله[5]، ولدلالة حرف النداء عليه، وإفادته فائدته[6]. وعند[7] المبرد: بحرف النداء لسده مسد الفعل[8]. وقال أبو علي في بعض كلامه: أنَّ (يَا) وأخواته أسماء أفعال. فعلى هذين المذهبين[9] لا يكون من[10] هذا الباب، أي: مما انتصب المفعول به بعامل واجب[11] الحذف[12]، وعلى المذاهب[13] كلها[14]، مثل (يَا زَيْدُ) جملة[15] وليس[16] المنادى[17] أحد جزئي الجملة. فعند سيبويه كلا جزئي الجملة[18]. أي: الفعل والفاعل[19]. مقدران[20]. وعند المبرد حرف النداء قائم مقام أحد جزئي الجملة، أي:[21]: الفعل[22]، والفاعل مقدر. وعند أبي علي: أحد جزئيها اسم الفعل والآخر[23] ضمير مستتر فيه[24]. «ويبنى[25]»

(١) ومن تبعه. (٢) أي: المحذوف واجب لأن الفعل الأصل في العمل. (٣) وأقيم حرف النداء مقامه تحصيلاً للاختصار ودفعاً لتوهم الأخبار. (٤) أي: وجوباً. (٥) أي: بالقوة لا بالفعل بتنوع استلزام لا مطابقة. (٦) أي: بنوع استلزام لا مطابقة. (٧) أي: انتصاب المنادى عند المبرد. (٨) أي: حقيقة ومجازا قائم مقام الفعل كالوارث مقام الموروث. (٩) أي: على المبرد وأبو علي الفارسي. (١٠) أي: المنادى. (١١) صفة عامل. (١٢) فاعل واجب. (١٣) أي: سيبويه ومبرد وأبو علي. (١٤) ثلاثة. (١٥) حال. (١٦) لأن المنادى فضلة والفضلة في الكلام لا يكون جزأ منه. (١٧) مثل زيد. (١٨) أي: أدعو. (١٩) أي: أنا في أدعو. (٢٠) والمقدر كالملفوظ. (٢١) تفسير لقوله: أحد في قوله أحد جزئي الجملة. (٢٢) وهو أدعو. (٢٣) أي: جزء الآخر. (٢٤) وينصب محلاً. (٢٥) استئناف أو اعتراض.

وَيُبْنَى[1]

(١) أي: يجب بناء المنادى في السعة والضرورة.

(قوله: وناصبه الفعل المقدر) وهو ينصب المصدر اتفاقاً؛ نحو: يا زيد دعاء حقاً، والحال أيضاً عند المبرد؛ نحو: يا زيد قائماً إذا ناديته في حال القيام. (قوله: وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل) فيه أن القول: بأنه ساد مسدّ الفعل يستدعي بحسب الظاهر أن يكون نسبة العمل إليه مجازاً، والظاهر أن سيبويه يجوز هذا المجاز. (قوله: وقال، أبو علي إلى آخره) رد بأن الهمزة من أدوات النداء واسم الفعل لا يكون أقل من حرفين، وبأن ضمير المتكلم لا يستتر في اسم الفعل، وبأنه لو كان اسم فعل لتم بدون المنادى لكونه جملة، وأجيب عن الأول: بأن أدوات النداء لكثرة استعمالاتها جوّز فيها ما لا يجوز في غيرها ألا ترى إلى الترخيم، وعن الثاني: بأنه قد يستتر؛ نحو: أف بمعنى: أتضجر، وعن الثالث: بأنه قد يعرض للجملة ما لا يستقل به كلاماً كالجملة القسمية والشرطية.

(قوله: وهو ينصب المصدر الخ) إشارة إلى دفع أن الفعل المقدر محذوف نسياً منسياً لقيام حرف النداء مقامه فكيف ينصب المنادى، وإفادة القاعدة نحوية في باب النداء. (قوله: إنفاقاً) وإن جاز أن يكون ناصبه الفعل المقدر كما قيل: الله أكبر دعوة الحق. (قوله: يستدعي بحسب الظاهر الخ)؛ إذ لو كان نسبة العمل إليه حقيقة لم يكن ساداً، بل عاملاً بنفسه وإنما قال: بحسب الظاهر؛ لأنه لا يمكن أن يقال: مراده أنه ساد مسدّه في إفادة معناه لا في العمل فيكون عاملاً حقيقة. (قوله: فالظاهر أن سيبويه الخ)؛ إذ لا منع في المجاز بعد تحقق العلاقة فيكون النزاع بين سيبويه والمبرد لفظياً؛ إذ العامل حقيقة الفعل ومجازاً حرف النداء. (قوله: ما لا يجوز في غيرها) مثل مخالفتها لسائر أسماء الأفعال في البناء. (قوله: ألا ترى إلى الترخيم) فإنه جائز في المنادى في السعة لكثرة استعماله مع عدم جوازه في غيره. (قوله: بأنه قد يستتر الخ) أي: الملفوظ والمقدر، وقوله: أو للمنادى، عطف على أحدهما، وهذا بأن يكون حالاً من ضمير إقباله. (قوله: والمقدر مثل: ألا يا اسجدوا) بتخفيف ألا على أنه حرف تنبيه، ويا حرف نداء؛ أي: يا قوم اسجدوا، وهذا بعض آية في سورة النمل، والقرينة امتناع دخول يا على الفعل، وهذا على قراءة الكسائي حيث يقف على: ألا يا ثم يبتدأ باسجدوا بالأمر، وأما على قراءة: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ بتشديد اللام وصيغة المضارع فلا يكون مما نحن فيه كما يأتي، وتفصيله على ما في المغني: أنه إذا وَلِيَ يا ما ليس بمنادى كالفعل مثل الآية السابقة وكالحرف مثل: ﴿يَالَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ﴾، ونحو: «رب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة»، وكالجملة الاسمية مثل قوله:

يا لَعْنَةُ اللهِ والأقْوامِ كُلِّهِمِ
والصالِحِينَ على سَمْعانَ مِنْ جارِ

فقيل: هي للنداء والمنادى محذوف، وقيل: هي لمجرد التنبيه؛ لئلا يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلها. (قوله: وناصبه الفعل المقدر) وينصب المصدر اتفاقاً؛ نحو: يا زيد دعاءً حقاً، والحال أيضاً عند المبرد ونحو: يا زيد قائماً إذا ناديتَ في حال القيام، وقوله: وأصل يا زيد أدعو الخ، وهو ههنا إنشاء، وإن كان في الأصل إخباراً. (قوله: حذفاً لازماً) أي: واجباً لضرورة يا بدلاً عنه ولدفع لبس الإنشاء بالإخبار؛ لأن لفظة أدعو كما يحتمل الخبر يحتمل الإنشاء بخلاف يا فإنها معينة للإنشاء (شرح لباب)، بل ذكر الفعل يتبادر منه الإخبار بناء على أصله، وقوله: لكثرة استعماله المقصود، من كثرة الاستعمال فيه أن الواضع قبل الوضع علم أن هذا الباب سيكثر في الاستعمال فوضع بالحذف، لا أنه استعمل بذكر الفعل فحصل كثرة الاستعمال، ثم حذف الفعل للاختصار؛

أي: المنادى[1]: قدَّم[2] بيان البناء والخفض[3] والفتح على النصب[4] لقلتها[5] بالنسبة إلى النصب، ولطلب الاختصار[6] في بيان النصب بقوله: (ويُنصَب ما سواهما). «على ما[7] يرفع[8] به» أي: على الضمة أو الألف[9] أو الواو[10] التي[11] يرفع بها المنادى في غير صورة النداء. والفعل[12] مسند إلى الجار[13] والمجرور، أعني[14]: (به) ولا ضمير فيه[15] وإرجاع[16] الضمير إلى الاسم غير ملائم لسوق[17] الكلام. «إنْ كَانَ» أي: المنادى «مُفْرَداً[18]» أي: لا يكون[19] مضافاً ولا شبه[20] مضاف[21]. وهو كل اسم لا يتم معناه إلا بانضمام أمر آخر إليه. «مَعْرِفَةً[22]» قبل النداء[23] أو بعده[24]. وإنما[25] بني المفرد[26] المعرفة

(١) إن كان معرباً قبل النداء لفظاً أو تقديراً. (٢) مصنف. (٣) مثل بالزيد. (٤) مع أنه الأصل. (٥) علة قدم. (٦) في المفرد والجمع المكسر والمؤنث السالم. (٧) أي: حركة أو حرف. (٨) أي: منادى. (٩) مثل: يا زيدان. (١٠) مثل: يا مسلمون. (١١) والموصول مع الصلة صفة لأحد الثلاثة على سبيل البدل. (١٢) وهو يرفع. (١٣) ومتعلق بقوله غير ملائم. (١٤) أي: لفظ به. (١٥) أي: في الفعل. (١٦) المستكن في يرفع. (١٧) علة للنفي. (١٨) أي: غير مجرور باللام فإنه لا يعني على ما يرفع به بالإضافة المعنوية ولا شبه مضاف و يندرج في قيد الإضافة بالإضافة اللفظية. عصمت. (١٩) مثل: يا عبد الله. (٢٠) مثل: خير من زيد. (٢١) يعني: أن المفرد مقابل للمضاف. (٢٢) خبر بعد خبر لكان. (٢٣) نحو: يا زيد. (٢٤) نحو: يا رجل. (٢٥) مع أن أصل أن يكون معرباً منصوباً لأنه مفعول. متوسط. (٢٦) بعد دخول النداء عليه.

لأن ذلك يستلزم إظهار الفعل. (قوله: لسدّه مسدّ الفعل) أي: من كل وجه ومن ثم أجاز المبرد إمالة يا دون سائر الحروف كما تقدم، توضيحه ما في الرضي على الشافية من أن الحروف لا تمال لعدم تصرّفها، والإمالة: تصرّف إلاّ بلى ويا لجواز السكوت على بلى، وتضمنها معنى الجملة وكذا يا؛ لأنها متضمنة معنى الفعل؛ وهو دعوت أو ناديت فصارت كالفعل، ومع ذلك قد يحذف المنادى في نحو: ياليت فيصير كالفعل المضمر فاعله انتهى ملخصاً. (قوله: إن يا وأخواتها الخ) إنما قال هكذا ولم يقل هذه الحروف؛ لأنه على مذهب من يقول أنها أسماء أفعال لا يصدق عليها الحروف، وفي الهندي فكما أن صه من أسماء الأفعال بمعنى: اسكت، فكذا يا وأمثاله أسماء بمعنى: أدعو. (قوله: لا يكون من هذا الباب) قال العصام: اللهم إلاّ في اللهم انتهى، فإن العامل فيه على المذهبين لفظة النداء سواء كانت لنيابتها عن الفعل أو لكونها اسم فعل وعلى التقديرين وجب حذفها لوجود عوضها وهي الميم المشددة، وأما قوله:

إنّـي إذا مَـا حَـدَثٌ أَلَـمّـا[1]

أقـولُ يـا الـلّـهُـمّ يـا الـلّـهُـمّـا

فشاذ، قوله: فعند سيبويه الخ، وهو المختار عند الزمخشري والمصنف. (قوله: ويبنى؛ أي: المنادى) أي: يجب بناؤه في السعة والضرورة؛ لأن الضرورة لا تدعو إلى النصب، بل تندفع بالتنوين خلافاً ليونس، وقوله: أقيس؛ لأنه لا مجال لتنوين التمكن في المبني إلا أن يقال: أن المنادى مبني يشبه المعرّب، والمراد أن المنادى المذكور[2] يجب بناؤه إن لم يكن مبنياً قبل النداء فيقدر بناؤه على الضم بعد النداء إذا كان مبنياً قبله؛ نحو: يا هذا؛ أي: فيجري مجرى ما تجدد بناؤه بالنداء. (قوله: قدم بيان البناء الخ) قال العصام: لما كان

(١) قوله: حدث ألم؛ أي: مكروه نزل. (٢) أي: المفرد المعرفة.

عَلَى مَا يُرْفَعُ[1] بِهِ إنْ كَانَ[2] مُفْرَداً[3] مَعْرِفَةً

(١) أي: المنادى. (٢) أي: المنادى.
(٣) المراد بالمفرد ما يقابل المضاف وشبه المضاف ولذا قال الشارح لا يكون ذلك المنادى مضافاً ولا شبه مضاف.

(قوله: وبينى على ما يرفع به) أي: بالضرورة لا بالإمكان العام، لا يقال: فينتقض الحكم بالعلم الموصوف بابن مضاف إلى علم آخر، لأن ذكره فيما بعد بمنزلة الاستثناء. (قوله: لقلتها) باعتبار المحل فإن محلها اثنان مفرد معرفة ومستغاث بخلاف محال النصب، فإنها ثلاثة أو لقلتها بحسب التحقيق والاستعمال وفيه خدشة. (قوله: ولطلب الاختصار)؛ إذ بالقياس إلى ما علم يتعين مواضع النصب من غير حاجة إلى تفصيلها.

ضمير المتكلم قد يستتر في اسم الفعل كما ذهب إليه بعضهم في أف وأوّه بمعنى: أتضجر أو تضجرت وأتوجع أو توجعت. (قوله: كالجملة القسمية والشرطية) فإنهما لعروض القسم والشرط خرجتا عن الاستقلال وصارتا مع المقسم عليه والجزاء كلاماً تاماً، فيجوز أن تخرج الجملة الندائية أيضاً عن الاستقلال بدون المنادى؛ لأن النداء لا بد له من منادى، واعلم أن الأجوبة الثلاثة ممنوعة لكون المعترض مستدلاً على بطلان كون حرف النداء اسماً، وما ذكره من التنوير بالترخيم ونحوه: أف فسند للمنع وترك سند المنع الثالث لظهوره مع أن المنع المجرد كاف في الجواب، فما قيل: هذا الجواب الثالث لا يتم ما لم يبين ما عرض ههنا ليس بشيء. (قوله: أي: بالضرورة) فإنه الظاهر الكثير في المسائل العلمية. (قوله: لا بالإمكان العام) بأن يكون المراد أن عدم البناء ليس بضروري سواء كان البناء ضرورياً أو لا. (قوله: بمنزلة الاستثناء) فإن الاستثناء تخصيص للحكم السابق بكلام غير مستقل وهذا تخصيص بكلام مستقل. (قوله: فإن محلها اثنان الخ) أي: يعني محل البناء والجر والفتح على ما ذكره المصنف رحمه الله اثنان حيث قال: ما

للمنادى أحوال تعرضه بالنداء هي أهم في باب النداء من نصبه الذي هو أمر معلوم من كونه مفعولاً به في المعنى قدمها على بيان النصب، فقال: ويبنى على ما يرفع به؛ أي: ومحله نصب على المفعولية، وإنما عدل عن قولهم: على الضم، لظهور خَلله، وقوله: الذي يرفع بها المنادى؛ أي: لفظاً أو تقديراً أو محلاً؛ نحو: يا زيد ويا هذا ويا فتى. (قوله: في غير صورة النداء) يعني: لو لم يكن منادى، والمقصود من هذا التحقيق دفع ما أورد على ظاهر هذه العبارة من أن ضمير يرفع راجع إلى المنادى، مع أن المنادى لا يكون مرفوعاً في حالة النداء؛ لأن الرفع من القلب المعرب، فأجاب عنه بأحد ثلاثة أوجه؛ إما بجعل الضمير على حاله، لكن المراد رفعه قبل حالة النداء، وتسميته منادى قبل هذه الحالة مجاز باعتبار ما يؤول إليه، وإما بكون الفعل مسنداً إلى الجار والمجرور ولا ضمير فيه، والتقدير: ويبنى المنادى على ما يقع به الرفع من حركة أو حرف، وإما بكون الضمير راجعاً إلى الاسم، والتقدير: ويبنى المنادى على ما يرفع به الاسم، وهذا الأخير قد رده الشارح بأنه غير ملائم لسوق الكلام؛ لأن ضمير يبنى راجع إلى المنادى، فلو عاد ضمير يرفع إلى الاسم يلزم انتشار الضمير. (قوله: والفعل مسند الخ) عطف على ما قبله بحسب المعنى فإن قوله: يرفع بها المنادى في قوة قوله: أن الفعل مسند إلى ضمير المنادى فكأنه قال: الفعل إما مسند إلى ضمير المنادى أو مسند إلى الجار والمجرور، وقوله: أي: لا يكون مضافاً الخ، فالمراد بالمفرد ما يقابل ذلك مجازاً فاعرفه، والقرينة جعل مثل: يا طالعاً جبلاً، مما ينصب لا مما يبنى ما يرفع به. (قوله: لا يتم معناه) يعني: في اعتباراتهم وتحقيقه في حاشية العصام، وقوله: أو بعده بأن كان التعريف عوضاً بالقصد فهو النكرة المقصودة؛ نحو: يا رجل. (قوله: وإنما بنى المفرد

(قوله: على الضمة) لفظاً أو تقديراً كما في المقصور والمنقوص والمبني قبل النداء مثل يا هذا ويا هؤلاء ويا أنت، وجوّز أيضاً يا أياك نظراً إلى كونه مفعولاً، وإذا اضطرّ إلى تنوين المنادى المضموم اقتصر على قدر الضرورة كما قال الشاعر:

سَلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عَلَيْهَا
ولَيْسَ عَلَيْكَ يا مَطَرُ السَّلامُ

(قوله: التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء) يعني: أنه من قبيل أرضعت هذه المرأة هذا الشاب. (قوله: أو الفعل مسند) عطف بحسب المعنى؛ إذ كأنه قال: الفعل مسند إلى ضمير المنادى أو الفعل مسند إلى الجار والمجرور. (قوله: وإرجاع الضمير إلى الاسم غير ملائم لسوق الكلام)؛ لأن الكلام مسوق لبيان المنادى لكنه خال عن التكلف الذي في رجع الضمير إلى المنادى.

سواهما بضمير التثنية ومحال النصب على ما ذكره ثلاثة حيث أورد ثلاثة أمثلة، فلا يرد ما قيل: إن محال غير المنصوب أيضاً ثلاثة المفرد المعرفة والمستغاث باللام والمستغاث بالألف. (قوله: يتعين مواضع النصب) في إيراد صيغة الجمع والتقييد بقوله: من غير حاجة إلى تحصيلها؛ أي: تعيينها وإزالة إبهامها إشارة إلى أن مواضع النصب لكثرتها كانت مظنة للاختصار بخلاف موضع البناء فإنه واحد متحصل بنفسه غير محتاج إلى التحصيل بالقياس إلى الغير فاندفع ما قيل: لو قال: ويخفض بلام الاستغاثة وينصب بألفها، وينصب المضاف وشبهه بالنكرة الغير المعينة، ويبنى على ما يرفع به ما سواها لكان الاختصار في بيان البناء على ما يرفع به، فلا بد من ترجيح طلب الاختصار في بيان النصب على طلب الاختصار في بيان البناء حتى تتم نكتة تقديم ما عدا النصب عليه. (قوله: وفيه خدشة) نقل عنه؛ لأن الشروع في الكثير بعد الفراغ من القليل يناسب القليل والكثير بحسب الذكر لا بحسب التحقق انتهى، فإنه يجوز أن يكون للكثير بحسب التحقق مباحث قليلة، وللقليل مباحث كثيرة، فيكون تقديم الكثير في الذكر أولى ليحصل الفراغ منه، ويتوجه بشراشره إلى بيان القليل الذي فيه مباحث كثيرة. (قوله: أو تقديراً) أي: اعتباراً وفرضاً سواء كان باعتبار أصله، أو باعتبار محله ليتناول المبني قبل النداء أيضاً. (قوله: وجوّز أيضاً) أي: جوّز في نداء ضمير المخاطب إيراد الضمير المرفوع المتصل نظراً إلى وقوعه موقع المنادى المبني على الضم، وإيراد الضمير المنصوب المنفصل نظراً إلى كونه مفعولاً به لأدعو المقدر فله محلان قريب وبعيد لكن رعاية القريب أولى. (قوله: وإذا اضطر الخ) أي: إذا اضطر الشاعر في المفرد المعرفة نونه قال الخليل وسيبويه والمازني مضموماً، واستشهاد ما ذكره المحشي رحمه الله ويونس منصوباً ردّاً إلى الأصل، والاستشهاد في شرح المفصل. (قوله: اقتصر على قدر الضرورة) ولا يتجاوز إلى موضع آخر لا ضرورة فيه

(قوله: أي: لا يكون مضافاً ولا شبه مضاف) يعني: أن المفرد مقابل للمضاف، لكن أريد الفرد الكامل منه فيخرج شبه المضاف أيضاً، أما إخراج المنادى المجرور باللام أو المفتوح بالألف بتلك الإرادة فبعيد. (قوله: وهو كل اسم لا يتم معناه الخ) قال الشيخ الرضي ما حاصله: يرجع إلى أن شبه المضاف اسم يجيء بعده أمر من تمامه، وذلك الأمر ثلاثة ضروب؛ إما معمول له؛ نحو: يا طالعاً جبلاً ويا حسناً وجه ويا خيراً من زيد، وإما معطوف على ذلك الاسم على أن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسماً لشيء واحد سواء كان علماً له؛ نحو: يا زيداً وعمراً إذا سميت شخصاً بذلك المجموع، أو لم يكن علماً؛ نحو: يا ثلاثة وثلاثين؛

للتناسب. (قوله: كما قال الخ) فإن سطر الأول منوّن لضرورة رعاية الوزن، والثاني غير منوّن لعدم الضرورة، والبيت للأحوص الأنصاري، وبعده فإن يكن النكاح أحل أنثى، فإن نكاحها مطراً حرام قدم البصرة فخطب إلى رجل تميمي ابنة وذكر له نسبه فخرج بها إلى المدينة، وكانت أختها قريباً من طريقهم فقالت: اعدل بي إلى أختي ففعل فذبحت لهم وأكرمتهم ثم راح زوجها مع رعاة الإبل والغنم الكثير واسمه مطر، فلما رآه الأحوص اقتحمته عينه وكان دميماً وأخت امرأته من أجمل النساء فقالت: زوجته قم إلى سلفك - سلف الرجل زوج أخت امرأته - فسلم عليه فقال: وأشار إلى امرأته بإصبعه سلام الله يا مطر عليها الخ. (قوله: يعني: أنه من قبيل الخ) يعني: كما أن الفعل في هذا المثال مسند إلى ذات المشار إليه بدون اعتبار وصف المشار معه بناء على ما تقرر في الأصول من أن الوصف ملغى فيما تعين بالإشارة حتى يحنث بدخول الدار الغربة فيما إذا قال: لا يدخل هذه الدار كذلك ضمير يرفع مسنداً إلى ذات المنادى بدون اعتبار وصف النداء معه كما في قولك: هذا النائم ضربني بناء على أن الضمير يرجع إلى الذات، ولذا إن أريد اسم الإشارة في قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾ لكونه دالاً على الذوات الموصوفة بتلك الصفات المذكورة سابقاً يفهم منه العلمية، ولو أريد الضمير كما هو مقتضى الظاهر لا يكون فيه دلالة على اعتبار الصفات لرجوعه إلى الذوات المذكورة، وليس هذا من قبيل المجاز باعتبار ما كان أو ما يؤول على ما وهم، وإلا لخرج عن الضابط ما لم يستعمل بدون النداء أصلاً؛ نحو: يا مكرماً من على ما في شرح التسهيل للعلامة البصري. (قوله: خال عن التكلف الخ) قد عرفت أنه لا تكلف في ذلك. (قوله: أن المفرد الخ) دفع لما يرد من أن إطلاق المفرد على مقابل المضاف وشبهه غير ثابت، إنما الثابت إطلاقه على مقابل المثنى والمجموع ومقابل المركب ومقابل المضاف، وحاصل الدفع: أن المراد به ههنا مقابل المضاف، لكن الفرد الكامل منه بناء على أن المطلق منصرف إلى الكامل والكامل من المفرد مقابل المضاف ما لا يكون مضافاً ولا مشابهاً به. (قوله: أما إخراج الخ) أي: إخراجهما من ضابط البناء حتى لا يحتاج إلى اعتبار قيد وأن لا يكون مستغاثاً بقرينة ذكره فيما بعد بإرادة الكامل في أفراد اللام بأن لا يكون فيه تركيب أصلاً بعيد؛ لأن المفرد الكامل بمعنى مقابل المضاف ما لا يكون فيه شائبة الإضافة لا ما لا يكون فيه شائبة التركيب. (قوله: اسم) أي: غير مضاف بقرينة المقام فلا ينتقض الحد بالمضاف. (قوله: من تمامه) أي: معنى نص عليه في اللباب والغالي حيث قال: والمضارع للمضاف ما تعلق به شيء هو من تمام معناه لا لفظاً؛ لأن ما يتم به الاسم لفظاً الإضافة والتنوين ونونا التثنية والجمع، ومعنى كونه من تمامه معنى أنه لا يفيد ما قصد منه تاماً بدون ضمه أما بأن لا يفيد بدونه شيئاً كما في الضرب الثاني، أو يفيد معنى ناقصاً كما في الضرب الثالث لكون النسبة إلى المعمول والصفة معتبرة معه، وتلك لا تحصل إلا بذكرهما، ألا ترى أن المقصود بالنداء في يا طالعاً جبلاً ليس مطلق الطالع، بل طالع الجبل، وفي يا حليماً لا يعجل ليس مطلق الحليم، بل الحليم الموصوف بعدم العجلة قال في العباب: والذي يدل على أن الصفة من تمام الموصوف أنك إذا قلت: جاءني رجل ظريف وجدت دلالة لا تجدها إذا قلت: جاءني رجل؛ لأن الأول مفيد الخصوص دون الثاني، وما قيل: المراد كونه من تمامه في اعتباراتهم لداعي معنوي كما في القسمين الأولين، أو لاضطرار نحوي كما في القسم الثالث، ففيه أن كونه من تمامه في اعتباراتهم لا يخلو من أن يكون من حيث معناه أو من حيث لفظه، والثاني باطل فتعين الأول. (قوله: إما معمول له) ولا يطول المنادى بمعموله إلا أن يكون ملفوظاً به فيقال: يا ذاهب بالبناء على الضم، وإن كان عاملاً في ضميره، فلو عطفت على ذاهب بنيت الاسمين؛ نحو: يا ذاهب وزيد ولن عطفت على الضمير المستكن في ذاهب نصبته؛ نحو: يا ذاهباً وزيداً؛ لأنه عامل في زيد بواسطة حرف العطف، ويا مشتركاً في وزيداً بالنصب فقط والعطف على الضمير؛ لأن مشتركاً لا يستغني بواحد كذا في شرح التسهيل للشيخ المصري. (قوله: اسماً لشيء واحد) وانتصب الجزء الأول للنداء، والثاني ثابتاً على الحال السابق؛ أعني: متابعة المعطوف للمعطوف عليه في الإعراب وإن لم يكن فيه معنى العطف. (قوله: نحو: يا ثلاثة وثلاثين) إذا أريد جماعة مبلغها هذا العدد وظاهر مذهب سيبويه وقال الأندلسي وابن يعيش: إنما يضارع المضاف إذا كان علماً وإلا فلا يقال: عندهما في غير العلم يا ثلاثة وثلاثون أو والثلاثين كيازيد والحارث؛ إذ قصد جماعة معينة، وإلا قلت: يا ثلاثة؛ نحو: يا رجلاً وامرأة لغير معين والأول أولى لطوله بعد النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كذا في الرضي. (قوله: فهو كخمسة عشر) في أن مجموع اللفظين في كل منهما وقعا على مسمى واحد ولم يقصد بكل واحد من الجزئين معنى على حدة. (قوله: إلا أنه لم يركب) أي: ثلاثة وثلاثين لم يركب تركيباً امتزاجياً، بل أبقى على حالة العطف. (قوله: بما ذكر) أي: بكونه مع المعطوف اسماً لشيء واحد. (قوله: لو لم يكن كذلك) بأن يقصد بكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه معنى على حدة كأن يكون المقصود بالنداء في قولك: يا ثلاثة وثلاثين كل واحد

لأن المجموع اسم لعدد معين كأربعة فهو كخمسة عشر إلا أنه لم يتركب، وإنما قيد المعطوف بما ذكر؛ إذ لو لم يكن كذلك لم يكون مشابهاً للمضاف لجواز جعله مفرداً معرفة لاستقلاله؛ نحو: يا رجل وامرأة وإما نعت له؛ فإنه لدلالته على معنى في المتبوع بمنزلة جزئه، ويشترط أن يكون ذلك النعت جملة أو ظرفاً؛ نحو قولك: يا حليماً لا تعجل، وقوله شعر: أَلا يا نَخْلَةً مِنْ ذاتِ عِرقٍ. وإنما اشترط ذلك؛ إذ لو كان النعت مفرداً جاز جعله مفرداً معرفة مع جعل النعت المفرد وصفاً له؛ نحو: يا رجل الظريف بخلاف ما إذا كان جملة أو ظرفاً فإنه لا يجوز أن يجعل المنادى مفرداً معرفة والجملة أو الظرف وصفاً له؛ لأن الجملة والظرف لا يقعان صفة للمعرفة، وفي جعلهما صلة للذي تفويت الاختصار الذي هو المطلوب في النداء، ألا ترى إلى ترخيم المنادى في السعة وحذف صيغة النداء فكأنهم مضطرّون إلى جعل المنعوت بالجملة أو الظرف عند قصد التعريف مضارعاً للمضاف، ولهذا لم يجعلوه في باب لا مضارعاً للمضاف، فلا يقال: لا ظريفاً في الدار، بل يقال: لا ظريف فيها، ولا يجوز أن يجعل حالاً؛ إذ ليس المعنى على تقييد النداء. (قال: معرفة) قبل النداء لا يقال: يلزم اجتماع التعريفين، وهو ممتنع؛ لأنا نقول: الممتنع اجتماع آلتي التعريف لا يقال: يلزم ذلك الاجتماع في المنادى المضاف إلى المعرفة؛ لأنا نقول: صورة الإضافة ليست نصاً في التعريف مع أن محل الدخول مختلف.

منهما. (قوله: مفرداً معرفة) على تقدير المعين. (قوله: لاستقلاله) لعدم اعتبار النسبة إلى ما بعده. (قوله: بمنزلة جزئه) في كون مجموعهما اسماً لمسمى واحد وهو الذات الموصوفة كما في ثلاثة وثلاثين في العدد بخلاف سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتأكيد، فلا يجوز أن يكون المنادى المتبوع بها مضارعاً للمضاف، فالمنعوت باعتبار خروج النعت عنه غير داخل في تعريف شبه المضاف، وباعتبار كونه كالجزء منه داخل في تعريفه وتكون الصفة بمنزلة جزء الموصوف تعين عود الضمير من الوصف إلى الموصوف على لفظة المغيبة لا يجوز فيه الخطاب كما جاز في التأكيد؛ نحو: يا تميم كلهم؛ لأن المنادى هو الموصوف مع الصفة لا الموصوف وحده حتى يكون في حكم المخاطب بسراية خطاب النداء إليه بخلاف التأكيد، فإنه إنما يجيء بعد تمام المتبوع لرفع الاحتمال، فيكون المنادى هو المؤكد وحده فيجوز عود الضمير على الخطاب نظراً إلى عروض الخطاب في الذكر، ويجوز على لفظة الغيبة نظراً إلى أنه اسم ظاهر لا خطاب فيه باعتبار الوضع. (قوله: ويشترط أن يكون) أي: يشترط في كون المنادى المنعوت شبيهاً للمضاف أن يكون جملة أو ظرفاً ليرتفع احتمال كونه مستقلاً كما هو أصله فيتأكد جانب الجزئية، وتتحقق المشابهة بلا رِيبة فإن المعتبر الشبه بالمضاف لا شبه الشبه، ومن هذا ظهر الفرق بين جمل الموصوف بالجملة والظرف شبيهاً بالمضاف في باب المنادى دون باب لا، فلا يقال: لا حليماً لا يعجل، بل لا حليم لا يعجل؛ لتحقق الشبه بتأكيد جانب الجزئية في الأول دون الثاني. (قوله: جاز) فيه إشارة إلى جواز جعله مشابهاً للمضاف، في الرضي: صرح الكسائي والفراء بتجويز؛ نحو: يا رجلاً راكباً بالتنوين لجعله من قبيل المضارع بالمضاف، وفي كلام سيبويه أيضاً ما يشعر بجوازه ويؤيد تعين عود الضمير من الوصف إلى المنادى الموصوف بلفظ الغيبة وعدم جواز الخطاب فيه كما جاز في التأكيد؛ نحو: يا تميم كلكم؛ لأن المنادى الموصوف والصفة وحدها حتى يكون في حكم المخاطب بخلاف التأكيد، فإنه يجيء بعد تمام المتبوع لرفع الاحتمال فيكون المنادى هو المؤكد وحده، فيجوز عود الضمير من التأكيد إليه على لفظ الخطاب نظراً إلى عروض الخطاب في الذكر، ويجوز على لفظ الغيبة أيضاً نظراً إلى أنه اسم ظاهر لا خطاب فيه باعتبار الوضع كذا في العباب، وقال الشارح الرضي: فيما صرحوا به أشكال لاستلزامه جواز لا رجلاً راكباً مع أنه لا قائل به، ويمكن أن يقال: لما وجب جعل الموصوف بالجملة والظرف في النداء من قبيل المضارع حمل الموصوف بالمفرد عليه طرداً للباب بخلاف اسم لا، فإنه لا موجب لاعتبار الشبه فيه أصلاً، فأجروه على ما هو الأصل من عدم اعتبار الشبه. (قوله: فإنه لا يجوز أن يجعل المنادى الخ) أي: عند قصد المعين منه. (قوله: وفي جعلهما الخ) جواب سؤال مقدر تقديره ظاهر. (قوله: مضارعاً للمضاف) بجعل الموصوف منادى لا المنادى موصوفاً. (قوله: ولهذا الخ) أي: لعدم الاضطرار لم يجعلوا الموصوف بالجملة والظرف إذا كان اسم لا مضارعاً للمضاف فلم ينصبوه، بل بنوه على الفتح على ما هو الظاهر من كونه مفرداً تاماً بنفسه والصفة خارجة عنه؛ لأنه يجوز توصيف اسم لا بالجملة والظرف لكونه نكرة. (قوله: ولا يجوز الخ) جواب سؤال مقدر وهو أنه لا اضطرار في باب المنادى أيضاً لجواز جعل الجملة والظرف حالاً، وحاصله: أنه لو كان حالاً لكان قيداً لأدعو، فيكون المعنى على تقييد النداء وليس كذلك؛ إذ ليس النداء في قولك: يا حليماً لا يعجل مقيداً بحال عدم عجلة، بل المنادى الحليم الموصوف به. (قوله: وهو ممتنع) ونداء العلم بعد تنكيره وإليه ذهب المبرد فيكون يا زيد في تأويل يا مسمى بهذا اللفظ، وعند الأكثرين تعريف العلمية باق، والممتنع اجتماع التعريفين إذا كانا بعلامة لفظية كالنداء والألف واللام. (قوله: إنما الممتنع اجتماع آلتي التعريف) لحصول الاستغناء بإحداهما. (قوله: يلزم ذلك الاجتماع) أي: اجتماع الآلتين الإضافة وحرف النداء. (قوله: صورة الإضافة الخ) أي: صورة الإضافة ليست نعتاً في التعريف، بل قد تكون للتخصيص كما في الإضافة إلى النكرة فأفادت الإضافة إلى المعرفة بالتعريف بسبب كون المضاف إليه لا بسبب صورة الإضافة، فلا تكون الإضافة آلة التعريف لعدم كونها موضوعة له، فلا يلزم اجتماع الآلتين بل اجتماع التعريفين. (قوله: مع أن محل الدخول مختلف) فلا يتحقق الاجتماع.

لوقوعِه موقع الكاف الاسمية المشابهة[1] لفظاً ومعنى[2] لكاف الخطاب الحرفية[3]، وكونه[4] مثلها[5] إفراداً و تعريفاً. وذلك[6] لأن[7] (يَا زَيْدُ) بمنزلة (أَدْعُوكَ) وهذه الكاف[8] ككاف[9] (ذَلِكَ) لفظاً ومعنى. وإنما قلنا ذلك، لأن الاسم لا يبنى إلا لمشابهته[10] الحرف أو الفعل ولا يبنى[11] الاسم المبني. «مثل: (يَا زَيْدُ، ويَا رَجُلُ)» مثالان[12] لما هو مبني على الضمة أولهما[13] معرفة[14] قبل النداء[15]، وثانيهما معرفة بعد النداء[16]. «وَيَا زَيْدَانِ» مثال المبني على الألف، «وَيَا زَيْدُونَ[17]» مثال المبني على الواو. «ويُخْفَضُ[18]»

(١) صفة الكاف. (٢) الخطاب. (٣) في ذلك وإياك. (٤) عطف على قوله لوقوعه. أي: منادى المفرد المعرفة. (٥) أي: الكاف الاسمية. (٦) أي: وقوع المشابهة. (٧) يأبت. (٨) أي: كاف أدعوك أي: كاف الاسمية. (٩) فيصدق مشابه مشابه الشيء مشابه لذلك الشيء. (١٠) خبر لمبتدأ محذوف أي: هذان. (١١) أي: المنادى. لمشابهته. (١٢) أي: للمنادى. (١٣) وهو زيد. (١٤) بكونه علماً. وينصب عملاً لأنه مفعول لأدعو المقدر. (١٥) لأن حرف النداء مع قصد التعين آلة التعريف. (١٦) لكونه نكرة قبل النداء. (١٧) حالة النصب بالياء المحلية. (١٨) عطف على جملة ويبنى على ما يرفع به.

المعرفة لوقوعه الخ) وأما قوله عليه السلام: «أنفق بلالاً ولا تخش من ذي العرش إقلالاً»، فأجيب عنه: بأن نصب الأول ليناسب الثاني، ويجوز أن يكون أصله يا بلالي، فقلبت الياء ألفاً كما في يا عبداً، وللعصام جواب آخر سنذكره. (قوله: المشابهة لفظاً ومعنى) أما لفظاً فظاهر، وأما معنى فلأن معناهما الخطاب، إلا أنه تضمني في أحدهما ومطابقي في الآخر، وقوله: وكونه مثلها عطف على لوقوعه عطف العلة على المعلول؛ أي: ولكون المفرد المعرفة مثل الكاف الاسمية في الإفراد بمعنى عدم الإضافة وفي التعريف، وقوله: وذلك إشارة إلى الوقوع موقع الكاف أو إلى مجموع الوقوع، والكون مثلها بتأويل المذكور. (قوله: لأن يا زيد بمنزلة أدعوك) أي: على الإنشاء، ثم حذف الفعل وعوض عنه يا دفعاً؛ لتوهم الإخبار، فانفصل الضمير فصار يا إياك، ثم وضع الظاهر موضع الضمير دفعاً للالتباس بنداء غير كذا في السيد على المتوسط، وتوضيحه أنهم إنما عدلوا عن الأصل إلى الظاهر؛ لئلا يتسارع إلى فهم كل أحد من الحضّار أنه هو المخاطب والمدعو بناءً على كون ضمير المخاطب صالحاً لكل واحد من الحاضرين على سبيل البدل بخلاف الاسم الظاهر هذا. (قوله: وإنما قلنا ذلك) يعني: جعلنا البناء لمشابهة الكاف الحرفية بواسطة ولم نجعله لمشابهة الكاف الاسمية؛ لأن الاسم لا يبنى الخ، وفي اللاري ههنا كلام فليطالع، وقوله: أو الفعل المعهود[1] كما في أسماء الأفعال، وقوله: ولا يبنى الخ تصريح للجزء السلبي المستفاد من الحصر للتأكيد، وفي قوله: مثل يا زيد رد على مذهب المبرد من عدم تجويزه نداء العلم لامتناع تعريفين؛ وذلك لأن الممتنع إنما هو اجتماع أداتي التعريف، وفي حواشي الألفية: أنه استشكل بأن فيه الجمع بين تعريفين يا والعلمية في زيد، فأجاب المبرد: بأن تعريف العلمية سلب وتعرف بالإقبال، وقال ابن السراج: بأن تعريف العلمية باق وإنما زاد إيضاحاً بالنداء، وأما قوله: يا رجل، فتعرف بالإقبال

(١) أي: الذي هو مبني الأصل.

مِثْلُ: يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ، وَيَا زَيْدَانِ[1]، ويَا زَيْدُونَ[2]، وَيُخْفَضُ[3]

(١) مثال المبني على الألف. (٢) مثال المبني على الواو.
(٣) أي: ينجر المنادى حالته.

(قوله: لوقوعه موقع الكاف الاسمية) اعلم أن الاسماء المظهرة بما لا خطاب فيها؛ إذ هي كلها غيب إلا أنه لما سرى إليه الخطاب بواسطة حرف النداء جرى مجرى المضمر الذي وضع للخطاب وصار في حكمه، وإنما عدلوا عن الأصل إلى الظاهر؛ لئلا يتسارع إلى فهم كل واحد من الحضار أنه هو المخاطب والمدعو. (قوله: وكونه مثلها إفراداً وتعريفاً) إنما اعتبرهما ليتقوى جهة الاتحاد، ولا يلزم بناء المضاف وما في حكمه والنكرة الغير المعينة. (قوله: وإنما قلنا ذلك الخ) إن قلت: مشابه المشابه للشيء لا يلزم أن يكون مشابهاً لذلك الشيء لجواز الاختلاف في وجه الشبه. قلنا: المشابهة هنا بمعنى المناسبة، والمناسب للمناسب للشيء مناسب لذلك الشيء قطعاً ولو بالواسطة، ولو قيل: إن المشابهة بمعناها فنقول: المقصود من ذلك التشبيه تغليب جهة الاتحاد، وتقليل ما به الامتياز، وجعله كأنه هو الكاف الاسمية، وإذا ثبت أنه كاف اسمية حكماً وهي مبنية لزم

(قوله: اعلم أن الخ) دفع لما يتراءى أنه كيف يقع الاسم الظاهر الذي هو غائب موقع كاف الخطاب. (قوله: لئلا يتسارع الخ) بناء على كون ضمير المخاطب صالحاً لكل واحد من الحاضرين على سبيل البدل بخلاف الاسم الظاهر. (قوله: ولا يلزم) بالنصب عطف على لتقوى؛ أي: اعتبر الإفراد والتعريف في المشابهة لمجموع الأمرين قوة جهة الاتحاد بين المنادى المفرد المعرفة والكاف وعدم لزوم بناء الأمور الثلاثة، فإنه لو اعتبر جهة الاتحاد مجرد وقوعه موقعه يلزم بناؤها أيضاً. (قوله: إن قلت: مشابه المشابه الخ) هذا منع لمقدمة مطوية يبتنى عليها كلام المصنف رحمه الله كما لا يخفى. (قوله: لجواز الاختلاف الخ) كما فيما نحن فيه. (قوله: المشابهة ههنا الخ) أي: ليس المراد بالمشابهة الاشتراك في صفة حتى يتجه ما ذكره، بل مجرد المناسبة والارتباط بوجه من الوجوه ولا شبهة في أن مناسب المناسب للشيء مناسب لذلك، ولا أقل من كونه مناسباً لمناسبه. (قوله: فنقول: أن المقصود الخ) يعني: ليس المقصود من تشبيه المنادى بالكاف الاسمية إثبات الاشتراك بين المنادى والكاف الحرفية في صفة حتى

أي: ينجر[1] المنادى «بِلاَمِ الاسْتِغَاثَةِ» أي: بلام تدخله وقت الاستغاثة به وهي لام[2] التخصيص أُدخلت[3] على المستغاث دلالة[4] على أنه مخصوص[5] من بين أمثاله بالدعاء[6] «نَحْوُ: (يَا لَزَيْدٍ[7])» وإنما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له[8] إذا حذف المستغاث نحو[9]: (يَا لَلْمَظْلُومِ[10]) أي: يَا قَوْمُ[11]، فإنه[12] لو لم يُفتح لام الاستغاثة[13] لم يُعلم أنّ[14] المظلوم في هذا المثال[15] مستغاث[16] أو مستغاث[17] له، ولم يعكس الأمر[18]، لأن المنادى المستغاث واقع[19] موقع كاف الضمير[20] التي[21] يُفتح لام الجر معها، نحو: (لَكَ) بخلاف المستغاث له، لعدم وقوعه موقع الضمير[22]. فإن عطفت على

(١) أي: يصير مجروراً. (٢) لا لام التعليل وغيره. تقوية لأدعو المقدر لضعفه بالإضمار. (٣) صفة لام التخصيص. (٤) علة أدخلت. (٥) لأن الغوث عام لكل واحد من الناس. (٦) إذا كان بين الأشخاص. (٧) اللام يتعلق بأدعو المقدر. (٨) الآتي. (٩) هذا مستغاث له. (١٠) اللام المعلة. (١١) مستغاث. والظاهر يا لقوم. (١٢) شأن. (١٣) في بالزيد. (١٤) لفظ. (١٥) أي: في حذف المنادى. (١٦) خبر إن. (١٧) فلهذا فتح. (١٨) بكسر لام الاستغاثة وفتح لام المستغاث له. (١٩) خبر إن. (٢٠) في الخطاب. (٢١) صفة الكاف. (٢٢) أي: كاف أدعوك.

بِلاَمِ الاسْتِغَاثَةِ مِثْلُ: يَا لِزَيْدٍ[1]،

(١) مثال المبني على الألف.

بناؤه. (قال: ويا زيدان ويازيدون) إن قيل: العلم إذا ثنى أو جمع لزم فيه اللام بدلاً من تعريفه الزائل بالتنكير، فكيف يصح هذان المثالان؟ أجيب عنه: بأن لفظة يا قائمة مقام اللام. (قال: ويخفض بلام) خص لفظة يا بالاستغاثة. (قوله: وهي لام التخصيص) مقوية لأدعو المقدر لضعفه بالإضمار. (قوله: دلالة على أنه مخصوص) هذه الدلالة لا بد أن يكون لأمر يعتنى به وذلك الأمر المعتنى به يجوز أن يكون إغاثة أو تعجباً أو تهديداً إلى غير ذلك، لكن لم تقع تلك الدلالة حالة النداء إلا مع أحد الثلاثة. (قوله: لئلا يلتبس بالمستغاث له) واللام في المستغاث له متعلقة بما تعلق به لام المستغاث، وقد يستعمل المستغاث له بمن؛ نحو: يا الله من ألم الفراق، وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام؛ أي: استغيث بالله من ألم الفراق. (قوله: لأن علة بنائه الخ) إن قيل دخول الجار على

يحتاج إلى تلك المقدمة. ويرد عليه ما ذكر، بل المقصود تغليب جهة الاتحاد بينهما حكماً والكاف الاسمية مبنية لزم بناء المنادى؛ لأن المتحد بالمشابهة بالشيء مشابه لذلك الشيء بلا ريبة. (قوله: العلم إذا ثنى الخ) قالوا: إذا ثنى العلم أو جمع، فلا بد من زوال التعريف العلمي؛ لأن هذا التعريف إنما كان بسبب وضع اللفظ المعين والعلم المثنى والمجموع ليس موضوعاً إلا في أسماء معدودة، وإذا زال التعريف العلمي، وقد قلنا: أن تنكير الأعلام قليل وجب جبر ذلك التعريف الفائت بأخص أداتي التعريف، وهي اللام فلا يكون مثنى العلم ومجموعه إلا معرفين باللام العهدية. (قوله: خص لفظة يا بالاستغاثة) الباء داخلة على المقصور؛ أي: لا تتجاوز الاستغاثة من يا إلى حرف آخر من حروف النداء لكونها أشهر حروف النداء فكانت أولى بأن يتوسع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث والمتعجب والمتهدد. (قوله: معدية لأدعو المقدر) عند سيبويه أو حرف النداء القائم مقامه عند المبرد إلى المفعول. (قوله: لضعفه بالإضمار) أي: إنما جاز تعديته باللام مع أن أدعو متعد بنفسه لضعفه بسبب الإضمار، فاللام لتقوية العمل عند سيبويه، أو لضعف النائب منابه عند المبرد كما في قولك: ضربي لزيد حسن وأنا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد. (قوله:

والقصد، وقيل: بأي محذوفة؛ إذ أصله يا أيها الرجل، وفي المعرب كلام فليراجع. (قوله: مثالان لما هو مبني على الضمة)؛ لأنه لو بني على الكسر لالتبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم الذي حذف ياؤه ولو بني على الفتح لالتبس بالمضاف إلى الياء المحذوف ألفه اكتفاءً بالفتحة في بعض اللغات (عصام)، وفي قوله: يا زيد أن مع ما يليه على أن تثنية العلم وجمعه لا يستلزم اللام في النداء؛ لأن تعريف النداء يغنيه عن اللام فما اشتهر من أن العَلَم إذ ثني أو جمع بواو ونون لزمه لام التعريف ففيما سوى المنادى قوله: مثال المبني على الألف، واعلم أن اثني عشر في حكم المثنى المنادى عند سيبويه، فتقول في نداءه: يا اثنا عشر، فلا تقدر الضمة. (قوله: أي: بلام تدخله وقت الاستغاثة) أشار به إلى أن إضافة اللام إلى الاستغاثة لأدنى ملابسة؛ إذ ليست الاستغاثة معنى اللام، بل معناه هو الاختصاص، وقيل: أي بلام هي علامة الاستغاثة ودالة على أنه ينادي للإغاثة، والإغاثة: فريادرسيدن، والاستغاثة: فرياد خواستن، ويقال: الاستغاثة نداء مَن يخلص من شدّة، أو يعين على مشقة، وقوله: على أنه مخصوص؛ أي: على أن المستغاث ممتاز من بين أقرانه بالنداء، وفيه أشار إلى وجه اختيار اللام من بين الحروف. (قوله: نحو: يا لزيد، وإنما فتحت الخ) أي: لام الاستغاثة فتحت مع أنها لام الجر وهي مكسورة في غير ياء المتكلم؛ لئلا يلتبس المنادى المستغاث إذا حذف بالمستغاث له؛ نحو: يا للمظلوم ويا للضعيف بكسر اللام بخلاف المستغاث له الذي تأتي؛ أي: أتت به بعد ذكر المستغاث مكسورة اللام؛ نحو: يا للهِ للمسلمين، حيث لا التباس فيه لحصول الفرق حينئذ بولي المستغاث حرف النداء، وقال العصام: قوله: يا لزيد بفتح اللام محتمل؛ لأن يكون مثالاً للام الاستغاثة والتعجب والتهديد هذا، ثم إن زيد منصوب بفتحة مقدرة وإنما قدرت؛ لأنه شبيه بالمضاف لتركبه مع اللام، ولهذا بني على

المستغاث بغير (يَا) نحو : يَا لَزَيْدٍ[1] ولعمرو، كسرت لام المعطوف لأن الفرق بينه[2] وبين المستغاث له حاصل[3] بعطفه[4] على المستغاث. وإن عطفت مع (يا) فلا بد من فتح لام[5] المعطوف أيضاً[6]، نحو: يَا لَزَيْدٍ ويَا[7] لَعَمْرٍو. وإنما أُعرب المنادى بعد دخول لام[8] الاستغاثة، لأن[9] علة بنائه كانت مشابهةً[10] للحرف[11]، واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف، فأعرب على ما هو الأصل فيه[12]. قيل: قد يُخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد[13] أيضا[14]، فلام التعجب نحو: (يَا لَلْمَاءِ) و(يَا لَلدَّوَاهِي[15])، ولام التهديد نحو: (يَا[16] لَزَيْدٍ لأَقْتُلَنَّكَ)، فلِمَ أهملَ المصنف ذكرهما[17]؟ وكيف[18] يصدق[19] قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كلّياً؟، وأجيب[20] بأن كلاً[21] من هاتين اللامين[22] لام[23] الاستغاثة، كأن المهدِّد ـ اسم فاعل ـ

(١) كلاهما مستغاثان. (٢) لام مستغاث. (٣) لأن اللبس قد زال لوجود ظرف العطف لأن المستغاث له لا يعطف. (٤) أي: بسبب العطف لأن المستغاث له لا يعطف به. (٥) لدفع الالتباس لعدم الفرق. (٦) كما يفتح لام معطوف عليه. (٧) كلاهما مستغاثان. (٨) أي: لام الجارة. (٩) علة إعراب. (١٠) أي: مناسبته. (١١) أي: لخطاب. (١٢) أي: الاسم. (١٣) أي: التخويف. (١٤) كلام المستغاث. (١٥) الداهية أمر عظيم. (١٦) في مقام تخويف المنادى ولذا قال الشارح: لأقتلنك. (١٧) أي: ذكر لام التعجب والتهديد. (١٨) اعتراض آخر. (١٩) استفهام للانكاري. (٢٠) عن الاعتراض. (٢١) اسم إن. (٢٢) أي: لام التعجب ولام التهديد. (٢٣) خبر إن.

ضم مقدر في حالة حذفها نحو: يا زيداً، واختلف في متعلق اللام في يا لزيد، وقيل: اللام زائدة فلا تتعلق بشيء، وقال الكوفية: إن اللام هذه مقتطعة عن آل بمعنى أهل فليست حرف جر، وقوله: أي: يا قوم المناسب؛ أي: يا لقوم، وقوله: مستغاث أو مستغاث له؛ أي: منادى أو ليس بمنادى. (قوله: التي يفتح اللام الجارة معها) أي: إلحاقها بسائر اللامات كلام الابتداء وجواب لو وغير ذلك، وإنما خص الإلحاق بحال الدخول على المضمر؛ لأنها لا يلتبس إذن بغيرها من اللامات؛ إذ الضمير المجرور غير المرفوع فلو فتحت في غير الضمير لالتبست بلام الابتداء، والفرق بالإعراب لا يتم؛ إذ ربما يكون الاسم الظاهر مبنياً أو موقوفاً عليه (رضي)، وقوله: نحو: لك؛ أي: وله بخلاف لي وبخلاف المستغاث له؛ نحو: يا لله للمسلمين. (قوله: كسرت لام المعطوف) نحو: يا للكهول وللشباب للعجب، وقوله: حاصل بعطفه؛ أي: لأن حرف العطف لا يدخل على المستغاث له. (قوله: فلا بد من فتح لام المعطوف)؛ لأنه صار منادى مستقلاً فلا قرينة فارقة فلو لم تفتح لوقع الالتباس فتفتح اللام في المعطوفين نحو قوله:

يـا لَـقَـومـي ويَـا لأمْـثَـالِ قَـومـي
لأنـاسٍ عُـتُـوُّهُـم فـي ازْدِيـاد

قوله: وإنما أعرب المنادى؛ أي: مع أنه مفرد معرفة، وقوله: واللام الجارة من خواص الاسم، وحرف النداء وإن كان من خواصه أيضاً إلا أن فيه توسطاً لبناء مدخوله بخلاف اللام الجارة، وههنا سؤال وجواب في اللاري وأوضحه السيلكوتي. (قوله: بلامي التعجب والتهديد) وهما مفتوحتان وقد تكسران، وقال ابن هشام: إن اللام إما للتعجب والقسم معاً؛ نحو: لله لا يبقى على الأيام ذو وحيد،

غير المنصرف لا يوجب صرفه، فكيف يوجب إعراب المبني؟ أجيب عنه بأن علة بنائه في غاية الضعف وبأنه بدخول اللام صار بعيداً عما هو مدار الشبه، وهو يا وخارجاً عن الإفراد، وفيه أن البدل يبنى مع بعده، وأن الإفراد هنا في مقابلة الإضافة لا في مقابلة التركيب مطلقاً، ولا يبعد أن يجاب بأن حرف النداء واللام إذا اجتمعا كانت الغلبة للام لقربها كما في متنازع الفعلين. (قوله: وأجيب بأن إلى آخره) أو بأن قوله: مثل: يا عبد الله إلى آخره من تتمة القاعدة، وقد يجاب عن لام التهديد أيضاً بأنه قليل.

لأمر يعتني به الخ) الاعتناء: يتمارداشتن ويعدى بالباء. والإغاثة: فريادرسيدن، والتعجب: شكفت كرفتن، والتهديد: بيم كردن كذا في التاج. (قوله: متعلقه بما تعلق به لام المستغاث) وهو أدعو المقدر أو النائب منابه بعد اعتبار تعلق لام المستغاث به لئلا يلزم تعلق حرفين بمعنى واحد بعامل واحد. (قوله: إن قيل دخول الخ) يعني: أن دخول الجار لا يخرج الاسم عن تأثير شبه الفعل حتى كان الاسم غير منصرف بدخوله؛ نحو: مررت بأحمد فكيف يخرجه عن تأثير شبه الحروف، فلو قويت جهة الاسم بدخوله لخرج عن تأثير شبه الفعل والحرف جميعاً؛ لأن البناء وعدم الصرف كلاهما خلاف الأصل. (قوله: في غاية الضعف؛ لأنها مشابهة للمشابه للحرف بخلاف علة عدم الصرف فإنها مشابهة الفعل، بلا واسطة؛ ولأنها عارضة بخلاف علة منع الصرف فإنها لازمة، فلذا أوجب إعراب المبني دون صرف غير المنصرف. (قوله: وبأنه بدخول اللام الخ) عطف على لأن علة بنائه فهو دليل آخر على عدم بناء المستغاث. (قوله: وخارجاً عن الإفراد) لتركبه مع لام الاستغاثة. (قوله: وفيه أن البدل الخ) أي: البدل من المنادى المفرد المعرفة يبنى مع بعده عن حرف النداء بتوسط المبدل منه. (قوله: في مقابلة الإضافة) فكيف يخرجها التركيب باللام عن الإفراد. (قوله: ولا يبعد أن يجاب الخ) أي: عن الاعتراضين المذكورين بقوله: وفيه بتغيير الدليل بأن يقال أن حرف النداء واللام دخلا على الاسم المفرد المعرفة، وبينهما

يستغيث[1] بالمهدَّد[2] ـ اسم مفعول ـ ليحضر، فينتقم منه، ويستريح من ألم خصومته، وكأنَّ المتعجب[3] يستغيث بالمتعجَب[4] منه ليحضر، فيقضي[5] منه التعجب، ويتخلص عنه. وأجيب[6] عن لام التعجب بوجه[7] آخر ذكره المصنف في (الإيْضَاحِ) وهو أن المنادى في قولهم[8] (يَا لَلْمَاءِ) و(يَا لَلدَّوَاهِي[9]) ليس[10] الماء ولا الدواهي[11] وإنما المراد: يا قوم، أو يا هؤلاء أعجبوا للماء وللدواهي. ولا يخفى[12] عليك أن القول[13] بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر[14]، وأمّا على تقدير فتحها[15] فمشكل، لانتفاء ما[16] يقتضي فتحها حينئذ[17] كما هو ظاهر مما سبق. «وَيُفْتَحُ[18]» أي: يبنى المنادى على الفتح[19] «لِإِلْحَاقِ أَلِفِهَا» أي: ألف الاستغاثة بآخره[20]، لاقتضاء الألف فتح ما قبلها «وَلاَ لاَمَ فِيْهِ[21]» حينئذ[22]، لأن اللام يقتضي الجر[23]، والألف الفتح،

(١) أي: يطلب. (٢) ولا معنى لاستغاثة ههنا لا حقيقة ولا مجازاً. (٣) اسم فاعل. (٤) اسم مفعول. (٥) أي: يأخذ. (٦) الجواب التسليمي. (٧) أي: جواب آخر. (٨) أي: قول العرب. (٩) محذوف لا نسب. (١٠) خبر إن أي: المنادى الداخل عليه لام التعجب. (١١) بل محذوف. (١٢) هذا رد على جواب الثاني (١٣) أي: الحكم. (١٤) خبر إن. لأن كسر اللام يدل على المستغاث له كما في يا للمظلوم. (١٥) أي: اللام. والحال أنه مفتوحة. (١٦) أي: كون المنادى مستغاثاً. (١٧) أي: حين حذف المنادى. (١٨) أي: ينصب عملاً. (١٩) وجوباً. (٢٠) منادى. (٢١) منادى. (٢٢) أي: دخلت إلا. (٢٣) أي: جر المستغاث.

وَيُفْتَحُ[1] لِإِلْحَاقِ أَلِفِهَا[2] وَلاَ[3] لاَمَ فِيْهِ

(١) أي: يبنى المنادى على الفتح.
(٢) أي: بآخر المنادى - لما بعده.
(٣) أي: والحال لا لام في ذلك المنادى المستغاث حين إلحاق الألف.

(قال: ولا لام) قال الخليل: لأن اللام بدل من الزيادة في آخر المستغاث، فلا يجتمعان وتلك الزيادة كزيادة المندوب واو، أو ياء أو ألف.

تنازع: لأن الأول يقتضي البناء والثاني الإعراب، فأعمل الثاني لغلبته لقربه من الاسم المذكور كما في تنازع الفعلين حيث أعمل الثاني لقربه، وفيه أن اللام يدخل على المبني أيضاً، ويعمل فيه محلاً كما في قوله: فيا لك من ليل فليجعل فيما نحن فيه كذلك عملاً بالدليلين بقدر الإمكان فإنه أولى من إلغاء أحدهما. (قوله: أو بأن الخ) هذا الجواب مبني على عدم المنادى المتعجب والمهدد في المستغاث، فلذا عطف بأو قال الرضي: قولهم أن لام التهديد لام الاستغاثة تكلف، ولا معنى للاستغاثة ههنا لا حقيقة ولا مجازاً، فهذا جواب عن قوله: وكيف يصدق قوله: وينصب سواهما، وحاصله: أن الأمثلة المذكورة من تتمة القاعدة فقوله: ما سواهما مخصوص بالمضاف وشبهه والنكرة الغير المعينة، وليس المراد به ما سواهما مطلقاً، ثم إن عطف قوله: أو بأن على قول الشارح: بأن لا يقتضي أن يكون المعطوف أيضاً جواباً عن الاعتراضين المعطوف عليه بالمشاركة في أصل الجواب. (قوله: قال الخليل الخ) إشارة إلى وجه آخر لعدم كون اللام فيه حين لحوق الألف، وهو أنه بدل منه، فلو اجتمع لزم اجتماع البدل والمبدل منه، وقوله: ولا لام بيان لحكم المستغاث بالألف معطوف على قوله: ويخفض الخ وليس حالاً على ما وهم. (قوله: وتلك الزيادة) تكون مرة واواً ومرة ألفاً كزيادة المندوب كما يجيء عنه.

وإما لمجرد التعجب وتستعمل في النداء؛ نحو: يا للماء ويا للغيث، إذا تعجبوا من كثرتهما، قال الشاعر:

فَيا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ
بِكُلِّ مُغَارِ الْفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

وفي غير النداء كقوله:

شَبَابٌ وَشَيْبٌ وافْتِقَارٌ وَثَرْوَةٌ
فَلِلَّهِ هَذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا

(قوله: نحو: يا للماء) في مقام التعجب عن كثرته كما مر، ويقال أيضاً عند المرور على ماء عظيم لا يظن وجوده في ذلك المكان، والدواهي: جمع داهية، وقد يطلق على الموت، ومعنى يا للدواهي تعال أيها الجنس فقد جاء وقتك ليرى عظمتك تعجباً من الكثرة. (قوله: فلم أهمل المصنف ذكرهما) أي: ما وجه ترك ذكرهما فلو زاد التعجب والتهديد عطفاً على الاستغاثة أو ترك لفظ الاستغاثة وأطلق اللام أو فسر بلام شائع فيها كما قال العصام تم الكلام واندفع الملام، وحاصل ما أجيب: أنهما من فروع لام الاستغاثة وداخلان فيها فلا حاجة إلى ذكرهما، وقوله: بالمهدد؛ أي: من المهدد فالباء بمعنى من. (قوله: ليحضر فينتقم الخ) أي: ليقرب ولا يفر منه حتى ينتقم فكأنه يقول: أغثني بتمكينك إياي من قتلك لأقتلك وأتخلص من عداوتك، وقوله: يستغيث بالمتعجب منه فكأنه يقول: تعالَ لا تعجبَ وينقضي تعجبي وأتخلص منه، والعجب بفتحتين اسم بمعنى التعجب. (قوله: ليس الماء ولا الدواهي) أي: بل المنادى محذوف؛ إذ المراد يا قوم اعجبوا للماء؛ أي: تعجبوا من كثرته، وقوله: ظاهر؛ لأن الكسر يدل على أن المنادى محذوف. (قوله: وأما على تقدير فتحها فمشكل)؛ لأن الذي يقتضي الفتح وقوعه موقع كاف الخطاب، وإذا لم يكن المنادى هو الماء، بل كان محذوفاً،

فبين أثريهما[1] تناف فلا يحسن الجمع[2] بينهما[3] «مِثْلُ: (يَا زَيْدَاهُ[4])» بإلحاق الهاء به للوقف[5]. «وَيُنْصَبُ[6] مَا[7] سِوَاهُمَا» أي: ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام[8] أو الألف لفظاً[9] أو تقديراً إنْ كان[10] معرباً[11] قبل دخول[12] حرف النداء، لأن علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه، وما[13] غيّره[14] مغيّر عن حاله وما سوى المفرد المعرفة؛ إمّا ما[15] لا يكون مفرداً[16] بأن يكون مضافاً[17] أو شبه مضاف[18]، وإما ما[19] يكون مفرداً[20] ولكن لا يكون معرفة[21]، وإما ما[22] لا يكون مفرداً ولا معرفة.

(١) أي: اللام والألف. (٢) أي: فلم يجمع العرب بينهما. (٣) أي: الألف واللام. (٤) مبني على الفتح الألف للإشباع والهاء للسكت. (٥) جوازاً لا واجب. (٦) عطف على القريب أو البعيد. (٧) منادى. (٨) وتقدير اللام والألف ليس للاحتراز. (٩) أي: ينصب لفظاً كمميز من فاعل ينصب. (١٠) أي: المنادى. (١١) وإن كان مبنياً قبل دخوله بقي على حاله. (١٢) احتراز عن الجملة الواقعة. (١٣) الواو للحال وما نافية. (١٤) الضمير إلى ما في قوله ما سواهما. (١٥) أي: منادى. (١٦) سواء كان معرفة أو نكرة. (١٧) كيا عبد الله. (١٨) مثل يا طالعاً جبلاً. (١٩) أي: منادى. (٢٠) مثل: يا رجلاً. (٢١) بل نكرة. (٢٢) أي: منادى.

نَحْوُ: يَا زَيْدَاهُ[1]، وَيُنْصَبُ مَا سِوَاهُمَا

(١) بإلحاق الهاء المنادى للوقف.

فالمحذوف هو الذي قام مقام كاف الضمير، فلا وجه لفتح اللام إلا أن يقال: إن وجه الفتح وقوعه موقع كاف الخطاب صورة (نعمه)، وقوله: مما سبق؛ أي: من أن المنادى واقع موقع كاف الخطاب الذي يفتح معه اللام بخلاف المستغاث له. (قال المصنف: ويفتح لإلحاق ألفها) فيه أنه لا يلزم فتح المنادى لإلحاق الألف لم لا يجوز أن يلحق الألف بالمنادى المثنى على ما يرفع به؛ نحو: يازيداناه إلا أن يقال: لا يلحق الألف بالمنادى في التثنية، بل النون والنون مقارن لها، ولك أن تقول: أن قوله: مثل يا زيداه فاعل قوله: ويفتح، فيخرج عن الحكم المثنى والمجموع (عصام)، واعلم أن مثل لفظ منه إذا جعل علماً يقال: في ندائه وقت الاستغاثة يا منهوه، لكنه داخل في المنادى المفرد المعرفة؛ إذ إلحاق علامة الاستغاثة لا ينافي المبني على الضم المحلي، فلا يرد شيء على قوله: وينصب ما سواهما، فتبصر. (قوله: لاقتضاء الألف فتح ما قبلها) سواء كانت الفتحة إعرابية أو بنائية؛ يعني: أن الفتح ضروري للألف، وقد يقال: إنه لا ضرورة فيه لجواز أن ينقلب الألف ياء بمقتضى الخفض الذي اقتضاه الكسرة، والجواب يفهم من جعل ولا لام تقيداً لإلحاق الألف، وقوله: ولا لام فيه حينئذ؛ أي: والحال أنه لا لام في المنادى حين إلحاق الألف، فهذا قيد لإلحاق الألف لا للفتح كما أشرنا آنفاً، وفي قوله: فيه إشارة إلى أن خبر لا محذوف. (قوله: فبين أثريهما تناف) أي: من جهة الحركة أو من جهة الإعراب والبناء، وقيل: لا تنافي في نحو: يا أحمداه، بين مقتضى الألف ولام الجر، وأجيب بأنه لم يدخله اللام طرداً للباب، وقوله: فلا يحسن الجمع الخ، وقيل: في وجه عدم اجتماعهما أن الأصل هو الألف، وأما اللام فبدل عنه فلا يجتمعان قال الشاعر:

يَا يَزِيدَا نَأْمَلُ نَيْلَ عِزٍّ
وَغِنًى بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانِ

أي: أنا أرجوك لهذين الأمرين فحقق رجائي. (قوله: مثل يا زيد الخ) مبني على الفتح منصوب محلاً مفعول به لأدعو المقدر (معرب)، وتحقيقه: أن زيداً منادى مبني على ضم مقدر على الدال منع عن ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة (سجاعي)، فإن قلت: كيف يلحق الألف آخر ما فيه ألف؟ قلنا: يحذف الألف الأول عند النحاة، لكن المصنف يكتفي بالألف الذي في الآخر ولا يلحق ألف الاستغاثة، والقياس قلبها واواً أو ياء كما هو حكم إلحاق ألف التثنية؛ أي: في نحو عصوان ورحيان. (قوله: مع اللام أو الألف) يعني: مع المستغاث المخفوض والمفتوح إلا أنه لم يجمع الضمير لجعل المستغاثين واحداً، وكان الأظهر ما سواها، وقوله: لفظاً أو تقديراً قيدان لقوله: ينصب فالنصب اللفظي؛ نحو: يا رحمة الله يا خير الناس، والتقديري؛ نحو: يا فتى القوم يا أبا القاسم. (قوله: إن كان معرباً قبل دخول الخ) فإن كان مبنياً قبل دخوله يبقى على حاله كتأبط شراً وخمسة عشر إذا سمي به، وقال الجزائري: أخرج بهذا القيد مثل: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ مما هو مضاف إلى الجملة ومبني على الفتح؛ لأنه لم يعرب قبل النداء فلم ينصب لفظاً أو تقديراً، بل محلاً هذا. (قوله: وأما ما لا يكون مفرداً ولا معرفة) وهو شبه المضاف النكرة فالأقسام أربعة والقسم الأخير متروك في المتن، قال في الألفية:

وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ وَالْمُضَافَا
وَشِبْهَهُ انْصِبْ عَادِماً خِلاَفَا

أي: عادماً خلافاً قوياً، فلا ينافي أن ثعلب أجاز رفع المضاف إضافة غير محصنة كيا حسن الوجه. (قوله: لكونه مضافاً) أي: خالياً عن علامة الاستغاثة مثل: يا عبد الله، قال الشاعر:

فالقسم[1] الأول: وهو ما[2] لا يكون مفرداً لكونه[3] مضافاً مثل: «يَا عَبْدَ اللهِ» «وَ». القسم الثاني: وهو ما[4] لا يكون مفرداً[5] لكونه شبه مضاف[6] «مِثْلُ: (يَا طَالِعاً جَبَلاً[7])». «وَ» القسم الثالث: وهو ما يكون مفرداً ولكن لا يكون معرفة

(١) الفاء للتفصيل. (٢) أي: منادى. (٣) علة لا يكون. (٤) أي: منادى. (٥) ويكون معرفة. (٦) ومعناه معلوم. (٧) مفعول به لطالعاً.

مِثْلُ: يَا عَبْدَ اللهِ، وَ: يَا طَالِعاً جَبَلاً،

(قال: يا طالعاً جبلاً) فيه أنه إن لم يعتبر اعتماده على موصوف مقدر لم يصح عمله، وإن اعتبر لم يكن مضارعاً للمضاف؛ لأنه موصوف بمفرد، اللهم إلا أن يفرق بين المنعوت المذكور والمقدر، لكن بقي شيء وهو أن طالعاً جبلاً جاز أن يكون معرفة، ولهذا يوصف بالمعرفة، فكيف يصح أن يكون موصوفه نكرة؟ اللهم إلا أن يقال: إن الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يمتنع قصد تعريفه.

(قوله: لم يصح عمله): لأن الاعتماد شرط في عمل اسم الفاعل وههنا لا يتصوّر سوى الاعتماد على الموصوف المقدر والمفروض أنه لم يعتبر. (قوله: وإن اعتبر الخ) أي: إن اعتبر اعتماده على موصوف مقدر بأن يقال: تقديره يا رجلاً طالعاً جبلاً لم يكن بعد اعتبار المقدر منادى مضارعاً للمضاف، أما نفسه فلعدم كونه منادى ولظهوره تركه المحشي رحمه الله، وأما موصوفه؛ فلأنه موصوف بمفرد وهو طالعاً؛ لأن شبه المضاف والمضاف بالإضافة اللفظية مفرد حقيقة كما سيجيء، وإخراجه فيما سبق بتمحل حمل المفرد على الكامل منه، وبما ذكرنا ظهر أن في كلام المحشي رحمه الله إيجازاً مخلاً؛ لأن الضمائر كلها راجعة إلى طالعاً سوى ضمير لأنه فإنه راجع إلى الموصوف المقدر. (قوله: اللهم إلا أن يفرق الخ) ويقال: إن المنعوت إذا كان مذكوراً كطالعاً جبلاً مفرد لعدم كونه مضافاً إضافة حقيقية على ما هو معنى المفرد المذكور في التوابع، وإذا كان مقدراً يكون طالعاً جبلاً منادى صورة داخلاً في شبه المضاف لعدم كونه مفرداً كاملاً على ما هو المراد بالمفرد ههنا. (قوله: لكن بقي شيء) أي: بقي بعد تكلف تصحيح عمله باعتبار الاعتماد على الموصوف المقدر وإدراجه في شبه المضاف باعتبار كونه منادى بحسب الظاهر. (قوله: جاز أن يكون معرفة) إذا قصد به معين، وإنما قال: جاز؛ لأنه إذا لم يقصد به معين يكون نكرة. (قوله: ولهذا يوصف بالمعرفة) فيقال: يا طالعاً جبلاً الظريف. (قوله: فكيف يصح الخ)؛ لأنه يلزم توصيف النكرة بالمعرفة مع أن تقدير موصوفة نكرة واجب ليكون مثالاً لقوله: وينصب ما سواهما؛ لأن المراد منه وجوب النصب ولا يكون

ألاَ يا عبادَ اللهِ إنّي مُتَيَّمٌ[1]
بأحسنِ مَنْ صلى وأجملهم فِعْلا

واعلم أن جميع الأسماء المضافة جاز أن تكون منادى إلا المضاف إلى المضمر المخاطب، فلا يقال: يا غلامك لاستلزام اجتماع النقيضين؛ لأن الغلام مخاطب من حيث إنه منادى، وغير مخاطب من حيث إنه مضاف إلى المخاطب؛ لوجوب تغايرهما، وقوله: لكونه شبه مضاف، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه إما بعمل أو عطف قبل النداء، أو وصف بجملة أو ظرف، والعمل: إما في فاعل أو مفعول أو مجرور؛ نحو: يا حسناً وجهه، ويا طالعاً جبلاً، ويا رؤوفاً بالعباد، والمعطوف؛ نحو: يا ثلاثة وثلاثين عَلَماً كان أو لا، والوصف؛ نحو: ألا يا نخلةً من ذات عرق. (قوله: يا طالعاً جبلاً) فيه رد لثعلب حيث جوز في مثله الضم كالنصب ومشابهة هذا المثال بالمضاف من جهة أن طالعاً عامل في جبلاً كعمل المضاف في المضاف إليه، وأن جبلاً من تتمة طالعاً كما أن المضاف إليه من تتمة المضاف وبمنزلة تنوينه هذا، وهذا المثال من المزالق النحوية ومسابق الرجال العلمية، فإنه لا معتمد لعمل طالعاً وتقدير الموصوف مشكل؛ لأنه إذا قدر موصوف منادى مثل: يا كوكباً أو رجلاً طالعاً يكون ذلك الموصوف مفرداً معرفة، ويجب تعريف طالعاً ولا يكون هناك شبه بالمضاف، والدليل على كون الموصوف معرفة تعريف صفته في نحو: يا طالعاً جبلاً الظريف، ويمكن أن يقال: أنه معتمد على موصوف معرف تقديراً بدليل تعريف صفته، والتقدير: يا أيها الطالع جبلاً فحذف؛ أيّ للاختصار ثم اللام؛ لئلا يجتمع التعريفان، ثم نصب طالعاً لكونه مضارعاً للمضاف، وعن الهندي أنه ذكر في الإرشاد أن أصله؛ أي المثال: يا أيها الطالع، فحذف اللام اكتفاء بيا، فاستغنى عن أيها كما قالوا: إن أصل يا رجل ذلك الخ، ويحتمل أن يكون المثال على قول الأخفش والكوفيين الذين يجوزون عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد، وقال ابن مالك: إن حرف النداء مما تعتمد عليه الصفة، وأجاب اللاري عن الإشكال على اعتبار الاعتماد على موصوف محذوف بالفرق بين المنعوت المذكور والمقدر: بأن يقال: المنعوت إذا كان مذكوراً كان

(١) من تيمه العشق إذا ذلّله.

«مِثْلُ: يَا رَجُلاً» مقولاً «لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ» أي: لرجل[1] غير معين[2]. وهذا[3] توقيت[4] لنصب (رَجُلاً) لا تقييد له لأنه[5] منصوباً[6] لا يحتمل المعين[7]. والقسم الرابع: وهو ما[8] لا يكون مفرداً[9] ولا معرفة[10]، مثل: (يَا حَسَناً وَجْهُهُ[11] ظَرِيْفاً[12]). ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالاً، إذ حيث[13] اتضح[14] انتفاء كل من القيدين[15] بمثال سهل تصور انتفائهما معاً، فلا حاجة إلى إيراد مثال له[16] على انفراده[17] مع أن المثال الثاني

(١) وفيه إن غير صفة لموصوف مقدر. (٢) كما في قول الأعمى. (٣) أي: قوله لغير معين. (٤) أي: بيان وقت، يعني: اللام للوقت. (٥) أي: المنادى المفرد النكرة. (٦) حال من اسم إن. (٧) فلا يحتاج إلى التقييد. (٨) أي: المنادى. (٩) لكونه شبه مضاف. (١٠) لأنه ليس فيه شيء من أنواع المعرفة ولكونه موصوفاً بالنكرة. (١١) فاعله. (١٢) أي: خافلاً. (١٣) مكان. (١٤) فعل الشرط. (١٥) أي: انتفاء المعرفة في يا رجلاً وانتفاء المفرد نحو: يا طالعاً جبلاً. (١٦) أي: للقسم الرابع. (١٧) أي: على مستقل.

المنادى مفرداً نكرة، وإذا كان مقدراً طالعاً جبلاً منادى بحسب الصورة والظاهر داخلاً ففي شبه المضاف، ثم قال ما إيضاحه: إنه بقي ههنا شيء آخر وهو أن طالعاً جبلاً جاز أن يكون معرفة إذا قصد به معين ولهذا يوصف بالمعرفة فيقال: يا طالعاً جبلاً الظريف، فكيف يصح أن يكون موصوفه نكرة؛ لأنه يلزم وصف النكرة بالمعرفة مع أن تقدير موصوفه نكرة واجبٌ؛ ليكون مثالاً لقوله: وينصب ما سواهما؛ إذ على تقدير المعرفة يجب تعريف الطالع، ويكون جائز النصب والرفعح أي: فلا يخلو عن أحد المحذورين، اللهم إلا أن يقال: أن الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يمتنع قصد تعريفه فلا يلزم توصيف النكرة بالمعرفة كما في يا رجل، حيث كان قبل النداء نكرة وبعد مباشرة حرف النداء قد يقصد تعريفه هذا والله أعلم، وما قيل: إن يا طالعاً جبلاً منصوب على نزع الخافض؛ أي: على جبل ليس بشيء يقال: طلع الشمس من باب دخل وطلع الجبل بالكسر طلوعاً: أي: علاه فلا تغفل. (قوله: مقولاً لغير معين) فيه تنبيه على أن النداء لا يستلزم التعيين، وفي التمثيل بقوله: يا رجلاً دون يا ضارباً تنصيص على أن نداء النكرة لا يستلزم وصفها على ما زعم الفراء والكسائي، وجعلا يا ضارباً في تقدير يا رجلاً ضارباً (عصام). (قوله: أي: لرجل غير معين) كقول الأعمى يا رجلاً خذ بيدي، ومنه قول عبد يغوث الحارثي:

أَيَا رَاكِباً إِمَّا عَرَضْتَ[1] فَبَلِّغَنْ
نُدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ[2] أَنْ لاَ تَلاَقِيَا

أي: بلّغ إلى أصحابي في مكة والمدينة وحواليهما وأخبرهم بأن لا ملاقاة بيننا وبينهم، قاله حين أسر يوم الكلب وأيقن أنه مقتول، وقيل: كانوا يطلبونه بدم رجل منهم فعرض عليهم في فداءه ألف ناقة فأبوا إلا قتله، وكانوا يشدون لسانه؛ لئلا يهجوهم فرغب أن يخلّوه ليلوم أصحابه وعقد لهم أن لا يهجوه فخلّوه فقال: قصيدةً منها هذا البيت. (قوله: وهذا توقيت لنصب رجلاً) أي: بيان لوقت نصبه لا أنه قيد له يذكر معه في قول الأعمى؛ لأنه إذا كان منصوبا كان غير معين فيكون قوله:

(١) من العروض بمعنى مكة. (٢) بلدة باليمن وكان أهلها نصارى.

وَ: يَا رَجُلاً لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ[1].

(١) كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي.

(قوله: وهذا توقيت لنصب رجلاً) أي: يقال يا رجلاً بالنصب حال كون رجل لغير معين لا حال كون رجلاً لغير معين. (قوله: مثل يا حسناً وجهه ظريفاً) قال قدس سره في الحاشية: وإنما قيدناه بقوله: ظريفاً؛ ليكون نصاً في كونه نكرة لم يقصد به معين، فإنه لو قصد به معين يقال: يا حسناً وجهه الظريف انتهى، اعلم أن شبه المضاف إذا قصد به معين وجب تعريف وصفه إلا إذا كان منعوتاً بجملة أو ظرف؛ فإنه لا يوصف بالمعرفة، فلا يقال: يا حليماً لا يعجل القدوس، بل يقال: قدوساً؛ وذلك لأنه كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة، وإن كان ذلك قبل النداء.

طالعاً جبلاً واجب النصب، إلا إذا كان موصوفه المقدر نكرة؛ لأنه حينئذ يكون تابعاً للفظه بخلاف ما إذا قدر موصوفه معرفة فإنه يكون جائز النصب والرفع لكونه تابعاً للمنادى المفرد المعرفة. (قوله: اللهم إلا أن يقال الخ) يعني: أن طالعاً قبل وقوعه موقع الموصوف كان نكرة، ثم لما وقع موقع الموصوف وباشره حرف النداء لم يمتنع قصد تعريفه كما في رجل كان قبل النداء نكرة وبعد مباشرة حرف النداء قد يقصد تعريفه. (قوله: أي: يقال: يا رجلاً الخ) يعني: أن الجار والمجرور وقع حالاً من يا رجلاً بتقدير يقال أو مقولاً مبين لهيئة رجلاً مع قطع النظر عن النصب، فيفيد توقيت نصب رجلاً وليس مبيناً لهيئته مع ملاحظة النصب معه حتى يشعر بأن رجلاً مع النصب قد يكون لمعين كما هو المتبادر من التقييد. (قوله: لا يوصف بالمعرفة) بل يجب وصفه بالنكرة بتقدير أنه كان موصوفاً بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء.

يحتمله[1]، فيمكن[2] أن يراد بقوله[3]: (يَا طَالِعاً جَبَلاً) غير[4] معين لأن هذه العبارة[5] أعم[6] من أن يراد بها معيّن أو غير معيّن. فأمثلة[7] الأقسام[8] بأسرها[9] مذكورة[10]، وهذه الأمثلة كلها أمثال لما سوى المستغاث[11] أيضا، فلا حاجة إلى إيراد[12] مثال له[13] على[14] حدة. «وَ[15]تَوَابِعُ المُنَادَى المَبْنِيِّ[16]» على ما يرفع به «المُفْرَدَةُ[17]» حقيقة أو حكماً. إنما قيد[18] المنادى بكونه مبنياً، لأن توابع المنادى المعرب[19] تابعة[20] للفظة فقط. وقيدنا المبني بكونه[21] على ما يرفع به، لأن[22] توابع، المستغاث. بالألف[23]. لا يجوز فيها[24] الرفع[25] نحو: (يَا زَيْداً وَعَمْراً) لا[26] وعمرو، لأن[27] المتبوع[28] مبني على الفتح. وقيد[29] التوابع بكونها مفردة لأنها[30] لو لم تكن مفردة، لا حقيقة ولا حكماً كانت[31] مضافة بالإضافة المعنوية[32]، وحينئذ لا يجوز فيها إلاّ النصب[33]. وإنما[34] جعلنا (المُفْرَدَةَ) أعم من أن تكون مفردة حقيقة بأن[35] لا[36] تكون مضافاً[37] معنوياً ولا لفظياً[38]، ولا شبه[39] مضاف، أو[40] حكماً بأن يكون[41] مضافاً لفظياً[42] أو مشبهاً بالمضاف فإنهما لما انتفت فيهما الإضافة المعنوية كانا[43] في حكم المفرد[44]، ليدخل[45] فيها[46] المضافة بالإضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لأنهما كالتوابع المفردة[47] في جواز الرفع والنصب نحو: (يَا زَيْدُ الحَسَنُ[48] الوَجْهِ) و(الحَسَنَ الوَجْهِ) و (يَا زَيْدُ الحَسَنُ[49] وَجْهُهُ) و (الحَسَنَ[50] وَجْهُهُ). ولما لم يجز

(١) أي: للقسم الرابع. (٢) الفاء للتفصيل. (٣) مصنف. (٤) نائب فاعل. (٥) أعني: عبارة يا طالعاً جبل. (٦) خبر إن. (٧) على هذا الإمكان. (٨) الأربعة. (٩) أي: بجميعها. (١٠) في الكتاب. (١١) مع اللام والألف. (١٢) بل يمكن. (١٣) أي: لما سوى المستغاث. (١٤) أي: استقلالاً. (١٥)استئناف أو اعتراض. (١٦) صفة المنادى. (١٧) صفة التوابع. (١٨) مصنف. (١٩) صفة المنادى. (٢٠) خبر إن. (٢١) النصب. (٢٢) علة قيدنا. (٢٣) حال من المستغاث. (٢٤) أي: في أنواع المستغاث. (٢٥) بل. (٢٦) أي: لا يقال يا زيد أو عمرو. (٢٧) علة لا عمرو. (٢٨) وهو يا زيداً فكيف ترفع توابعه بل تنصب. (٢٩) مصنف. (٣٠) متعلق بقيد. (٣١) جواب لو. (٣٢) يا زيد ذا المال ويا زيد نفسه. (٣٣) لفظاً أو تقديراً. (٣٤) جواب سؤال مقدر جوابه حين. (٣٥) بيان لطريق الحقيقة. (٣٦) أي: التوابع. (٣٧) نحو: غلام زيد. (٣٨) نحو: الحسن الوجه. (٣٩) هو خيراً من زيد. (٤٠) عطف على حقيقة. (٤١) أي: التوابع. (٤٢) إذ هو في تقدير الانفصال لأن تقدير الحسن الوجه الحسن وجهه. (٤٣) جواب لما. (٤٤) في عدم إفادة المعنى. (٤٥) علة إنما جعلت. (٤٦) توابع. (٤٧) حقيقة لا إضافة فيها أصلاً. (٤٨) مرفوع محلاً على لفظه. صفة لزيد مثال المضاف بالإضافة اللفظية. (٤٩) مثال لشبه المضاف اللفظي. (٥٠) منصوب محلاً على محله البعيد.

وَتَوَابِعُ المُنَادَى[1] المَبْنِيِّ[2] المُفْرَدَةُ[3]

(١) صورة وصفه.
(٢) هي يرفع به وهذا القيد مستفاد من اللام لكونه للعهد ثم قيد المبنى احترازاً عن المعرب نحو: يا للكهول والشبان فإنه لا يجوز فيه إلا الجر.
(٣) سواء كانت المفردة حقيقياً بأن لا يكون مضافاً ولا شبهه أصلاً أو مفرداً حكماً بأن يكون مضافاً بالإضافة اللفظية وإن كان مضافاً لكنه مفرد حكماً.

(قال، وتوابع المنادى المبني) لم يقيد بكونه غير المبهم الذي جيء به للمتوسط اعتماداً على ما سيذكره. **(قوله: لأن توابع المنادى المعرب)** غير البدل والمعطوف الآتي حكمهما. **(قوله: تابعة للفظه فقط)** سواء كان منصوباً أو مجروراً، نحو: يا لزيد وعمرو، ولم يحملوا على محله النصب كما في أعجبني ضرب زيد وعمراً.

(قوله: وإن كان الخ) أي: وإن كان الوصف بالنكرة وهي الجملة أو الظرف فإنها في حكم النكرة قبل النداء وهذا الوصف بعد تعريفه بالنداء. **(قوله: اعتماداً على ما سيذكره)** فكأنه مستثنى من القاعدة بقرينة الآتي. **(قوله: الآتي حكمهما)** في قوله: والبدل والمعطوف الغير اللمتنع؛ فإنهما كالمنادى الذي باشره حرف النداء سواء كانا مفردين أولا، وسواء كان متبوعهما مضموماً أولا، نص عليه سيبويه كذا في الرضي. **(قوله: نحو: يا لزيد عمرو)** على أن عمراً عطف بيان لزيد؛ إذ لو كان بدلاً

غير معين مستدركاً فحينئذ المعنى نُصبَ الرجل وقت يقال لغير معين كما في قول الأعمى، والحاصل: أن الجار والمجرور حال من يا رجلاً بتقدير مقولاً مبيّن لهيئة رجلاً مع قطع النظر عن النصب فيفيد توقيت نصبه بكونه لغير معين، ولا يتوهم كون رجلاً مع النصب لمعين في بعض الأوقات كما هو المتبادر من القيد، وقوله: يا حسناً وجهاً ظريفاً أتى بالوصف؛ ليكون نصاً على كون حسناً مراداً به النكرة، وقوله: من القيدين؛ أي: الإفراد والتعريف. **(قوله: هذه العبارة)** نائب فاعل لقوله: أن يراد، وقوله: أعم حال منها؛ أي: أن يراد بطالعاً جبلاً هذا التركيب سواء أريد به معين أو لا، فإن أريد التعيين فمثال لشبه المضاف، وإن قصد عدمه فمثال للقسم الرابع، وقوله: أيضاً؛ أي: كما أنه مثال لما سوى المفرد المعرفة. **(قوله: المبني على ما يرفع به)** أشار به إلى أن اللام للعهد وهو المتبادر من الذكر بلفظ البناء، فيخرج المستغاث المفتوح، واحترز بقوله: المبني عن المعرب؛ نحو: يا للكهول والشبّان، فإنه لا يجوز فيه إلا الجر. **(قوله: المفردة حقيقة أو حكماً)** وسيصرح فائدة هذا التعميم، وقال العصام: ودخل في المفردة شبه المضاف؛ لما مر أن المراد بالإفراد عدم الإضافة، فلا حاجة في إدخال شبه المضاف إلى

تكلف التعميم؛ لأن شبه المضاف مفرد حقيقة، وقوله: لا يجوز فيها الرفع؛ أي: لأنه ليس مبنياً على ما يرفع به؛ إذ رفعه قبل النداء بالضمة وبناء حالة النداء بالفتحة فلا يتصور فيها الرفع فبهذا القيد لا يرد النقض على الحكم الآتي فافهم، ولم يلحق الهاء في يا زيداً وعمراً بآخر زيد لعدم الوقف. (قوله: كانت مضافة بالإضافة المعنوية) نحو: يا زيد ذا الخيل ولا يجوز فيه غير النصب؛ لأن المنادى إذا كان مضافاً لم يجز فيه إلا النصب فتابعه أولى بالنصب إذا كان مضافاً، وقوله: فإنهما لما انتفت الخ، جملة معترضة لبيان تناول المفرد للمضاف بالإضافة اللفظية وشبه المضاف، أما تناوله للثاني فظاهر؛ لعدم مطلق الإضافة، وأما الأول؛ فلأنه في حكم الانفصال، فترجع إلى المفرد بعده (نعمه). (قوله: كانا في حكم المفرد الخ) يعني: أن لهما شبهين شبهاً بالمضاف وشبهاً بالمفرد، فعمل بالشبه الأول إذا كانا مناديين وبالثاني إذا كانا تابعين للمنادى المبني، فيتحقق العمل بالشبهين. (قوله: نحو: يا زيد الحسن الوجه) برفع الحسن أو نصبه وجر الوجه بالإضافة اللفظية، ومثله يا زيد الكريم الأب، فإن الإضافة اللفظية في حكم الانفصال، فكأنه قيل: يا زيد الحسن وجهه، لكن إذا وقع؛ نحو: يا الحسن الوجه منادى لم يكن في حكم المفرد، بل في حكم المضاف لاعتبار الشبه اللفظي في المنادى الذي

(قوله: وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به) هذا القيد مستفاد من الحكم فإن الرفع لا يتصور في تابع المستغاث بالألف، قيل وكذا لا يتصور الرفع في توابع العلم الموصوف بابن إذا كان مفتوحاً، ولك أن تقول: إن اللام في المبنى للعهد إلى ما فهم من قوله: ويبنى على ما يرفع به فلا حاجة حينئذ إلى التقييد. (قوله: أو مشبهاً بالمضاف) الظاهر أنه لا حاجة في إدراجه في المفرد إلى هذا التعميم؛ لأنه مفرد حقيقة؛ لأنه ليس بمضاف، نعم في إخراجه عنه يحتاج إلى تمحل كما أشير إليه. (قوله: فإنهما لما انتفت فيهما) فاعتبر حكم المفرد ليتحقق العمل بالشبه بالمفرد كما تحقق العمل بالشبه بالمضاف إذا كان منادى. (قوله: ويا زيد الحسن وجهه) ويا هؤلاء العشرون رجلاً.

لكان كالمنادى المستقل. (قوله: ولم يحملوا الخ) أي: لم يحملوا عمراً على محل زيد الذي هو النصب لكونه مفعول أدعو؛ لأن الظاهر إنما يترك إلى المقدر إذا كان المقدر أقوى من الظاهر من حيث كونه إعراباً، والظاهر حركة بناء كما في يا زيد الظريف أو إذا تعذر العمل على الظاهر كما في الاستثناء، كذا ذكره الرضي في باب المصدر وكلا الأمرين مفقودان ههنا. (قوله: كما في أعجبني ضرب زيد عمراً) واعلم أن مسألة العمل على محل المجرور بالمصدر مختلف فيها مذهب الكوفيون وجماعة من البصريين إلى جواز العمل على المحل في جميع التوابع وذهب سيبويه، ومحققو أهل البصرة إلى أنه لا يجوز مطلقاً، وفصل أبو عمرو فأجاز في العطف والبدل ومنع في النعت والتأكيد، فهذه ثلاثة مذاهب، والصحيح الأول؛ لورود السماع كقراءة الحسن: ﴿ أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعون﴾، ويأوّل المانعون على إضمار عامل تأمل، وفيه تكلف كذا في شرح التسهيل، وفي الرضي قال الأندلسي: الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل أبو بالصفة أو المصدر وإن ما جاء مما يوهم الحمل على المحل أضمر له ناصباً أو رافعاً إما فعلاً أو منوياً من جنس ذلك المضاف، ويجوز مثل هذا الإضمار لقوة القرينة، وهذا الذي ذكره سيبويه هو الحق؛ لأنه إنما يترك الظاهر إلى المقدر إذا كان المقدر أقوى من الظاهر من حيث كونه إعراباً، والظاهر حركة بناء كما في يا زيد الظريف أو إذا تعذر العمل على الظاهر كما مر في باب الاستثناء، إذا عرفت هذا فقول المحشي رحمه الله: كما في أعجبني ضرب زيد عمراً يحتمل أن يكون للمنفي وأن يكون مثالاً للنفي، وعلى الأول معناه لم يحملوا على محله كما حملوا على محل معمول المصدر على خلاف القياس لورود السماع، وعلى الثاني لم يحملوا على محله كما لم يحملوا على محل معمول المصدر حتى حملوا ما جاء على خلاف الظاهر فيفيد المبالغة في عدم جواز العمل على محل المعرب، وبالجملة عبارة المحشي رحمه الله لا تخلو عن إغلاق، والظاهر ما في الرضي، وأما نحو: أعجبني ضرب زيد وعمرو فيأتي الكلام عليه في باب الإضافة، فإنه جواب سؤال مقدر كما لا يخفى. (قوله: فإن الرفع الخ) يعني: أن الحكم لجواز الرفع في تابع المنادى مسبوق بإمكان الرفع فيه بناء ولا يتصور الرفع في تابع المستغاث بالألف لعدم الرفع في متبوعه. (قوله: في إدراجه) قيد بذلك؛ لأنه يحتاج إلى التعميم المذكور في إدراج المضاف بالإضافة اللفظية. (قوله: يحتاج في إخراجه الخ) كما في قوله: إذا كان مفرداً معرفة فإنه يحتاج في إخراج شبه المضاف عنه إلى تمحل إرادة الكامل منه. (قوله: فاعتبر حكم المفرد الخ) ولم يعكس الأمر؛ لأن اعتبار حكم المفرد فيما إذا كان منادى بأن يكون مرفوعاً يقتضي رفعهما حال كونهما تابعين بالطريق الأولى؛ لأنه إذا لم ينصب حال مباشرة حرف النداء كيف ينصبان حال كونهما تابعين؟ فيلزم ترك العمل بالشبه بالإضافة. (قوله: ويا هؤلاء العشرون رجلاً) مثال لشبه المضاف بالإضافة اللفظية.

الحكم[1] الآتي[2] في التوابع كلها بل في بعضها، ولم يجز فيما[3] هو جار فيه مطلقاً بل لا بد في بعضها[4] من قيد[5]، فصل[6] التوابع الجاري هذا[7] الحكم فيها[8]، وصرح بالقيد فيما[9] هو محتاج إليه، فقال[10] «مِنَ التَّأْكِيدِ» أي: المعنوي لأن التأكيد اللفظي، حكمه في الأغلب[11] حكم الأول إعراباً[12] وبناءً، نحو: يا زيدُ زيدُ، وقد يجوز[13] إعرابه رفعاً ونصباً. وكأن المختار عند المصنف ذلك[14]، لذلك[15] لم يقيد[16] التأكيد بالمعنوي «وَالصِّفَةِ» مطلقاً «وَعَطْفُ[17] البَيَانِ» كذلك[18] «وَالمَعْطُوفُ» بحرف «المُمْتَنِعُ[19] دُخُولُ[20] (يَا) عَلَيْهِ[21]» يعني[22] المعرف باللام بخلاف[23] البدل والمعطوف الغير الممتنع[24] دخول (يَا) عليه، فإن حكمهما غير حكمها[25] كما سيجيء[26].

(١) فاعل يجز. (٢) صفة للحكم وهو الرفع حملاً على اللفظ والنصب حملاً على المحل. م. (٣) عبارة عن المعطوف. (٤) وهو المعطوف بحرف. (٥) وهو الممتنع. (٦) مصنف. (٧) فاعل جاري. (٨) أي: التوابع. (٩) عبارة عن التابع. (١٠) مصنف. (١١) أي: عند الأكثرين. (١٢) نحو: يا عبد الله عبد الله. (١٣) عند الأقلين. (١٤) أي: جواز الرفع والنصب. (١٥) أي: لجواز الرفع والنصب في التأكيد اللفظي. (١٦) مصنف. (١٧) ذهب الشيخ الرضي إلى أنه بدل فحكمه حكم البدل عنده. لارى. (١٨) كالصفة مطلقاً. (١٩) صفة للمعطوف. (٢٠) فاعل للممتنع. (٢١) أي: على المعطوف. (٢٢) المراد بقوله المعطوف. (٢٣) حال من التأكيد. (٢٤) يا زيد. (٢٥) أي: التوابع. (٢٦) أي: التوابع.

مِنَ التَّأْكِيدِ، وَالصِّفَةِ، وَعَطْفِ البَيَانِ، وَالمَعْطُوفِ المُمْتَنِعِ دُخُولُ يَا عَلَيْهِ[1]، تُرْفَعُ عَلَى لَفْظِهِ

(١) يعني المعطوف المعرف باللام.

(قوله، أي، المعنوي) صرح في شرح المفصل. (قوله، لأن التأكيد اللفظي الخ)؛ وذلك لأن الثاني عين الأول لفظاً ومعنى، فكأن حرف النداء باشره كما باشر الأول. (قوله، نحو، يا زيد زيد) نص في التأكيد وفي جعل أبي عليّ ذلك بدلاً وجعل سيبويه إياه عطف بيان نظر؛ لأنهما يفيدان ما لا يفيده الأول، وإذا وصفت الثاني فأبو عمرو بضم الثاني على أنه توكيد لفظي موصوف أو بدل منه لما حصل له من الوصفية كما في قوله تعالى: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ﴾، ولا يجوز أن يكون صفة؛ لأن العلم لا يوصف به. (قال، والصفة) قال الأصمعي: لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر وارتفاع العالم أو انتصابه في مثل: يا زيد العالم على الاختصاص، وفيه أنه لا يلزم من الشبه التساوي في جميع الأحكام. (قال، وعطف البيان) ذهب الشيخ الرضي إلى أنه هو أقوى من توابعه، وقوله: ويا زيد الحسن وجهه، شبه مضاف برفع الحسن والوجه معاً أو بنصب الحسن، وأراد بالحكم الآتي الرفع حملاً على اللفظ، والنصب حملاً على المحل. (قوله: بل في بعضها) وهو غير البدل من التأكيد والصفة وعطف البيان الخ، وقوله: بل لا بد في بعضها؛ أي: في المعطوف فإنه مقيد بقوله: الممتنع دخول يا عليه. (قوله: فصل التوابع) جواب لما، والمراد بالتوابع غير البدل بقرينة توصيفه بقوله: الجاري هذا الحكم؛ أي: الآتي فيها، وقوله: أي: المعنوي، أطلقه اعتماداً على اشتهار أمر التأكيد اللفظي، فإن حكمه حكم الأول حتى كأنه هو (عصام)، فلسبق الفهم إلى هذا سكت عن التقييد لا أنه اختار رأي الأقل وخلاف الأصح، ولعل لذلك أتى الشارح بكأن المفيدة للشك، وقوله: في الأغلب؛ أي: في رأي أغلب النحاة، ومذهب أكثرهم لا في الاستعمال الأغلبي ليلائم قوله: ويجوز، وقوله: وكأن المختار الخ، فقوله: وقد يجوز؛ أي: في رأي الأقل منهم. (قوله: والصفة مطلقاً) أراد بها النعت النحوي، ومعنى الإطلاق؛ أي: سواء امتنع دخول يا عليها أو لا، وقيل: أي مفردة كانت أو ما في حكمها؛ ليدخل فيه يا زيد الحسن الوجه، وكذا عطف البيان، وفيه رد على الأصمعي حيث لم يجوز وصف المنادى المفرد المعرفة تشبيهاً بالمضمر، وهذا قياس لكن الاستعمال يردّه، ولتأكيد الرد خص المصنف الصفة بالتمثيل. (قال المصنف: دخول يا عليه) اختار على حرف النداء للاختصار فذكر يا مبني على التمثيل، وإلا فجميع حروف النداء كذلك (نعمه)، وقوله: يعني المعرف باللام؛ أي: يريد المصنف بقوله: الممتنع دخول يا عليه المعطوف المعرف باللام مثل يا زيد والحارث غير لفظة الجلالة، فإن دخول يا عليها غير ممتنع فيقال: يا الله كما سيأتي، فلذا لم يقل: والمعطوف مع اللام، مع اختصاره

(قوله: صرح به في شرح المفصل) وترك التصريح به ههنا لسبق الفهم من كونه عين الأول إلى أن حكمه حكم الأول. (قوله: لأنهما يفيدان ما لا يفيده الأول) يعني: أن البدل وعطف البيان يفيدان معنى لا يفيده الأول وههنا ليس كذلك. (قوله: وإذا وصفت الخ) معطوف على مقدر؛ أي: هذا إذا لم تصف الثاني. (قوله: فأبو عمرو يضم الثاني) كما في حال عدم الوصف؛ نحو: يا زيد الطويل وحكى يونس عن رواية أنه كان يقول: يا زيد زيد الطويل بنصب زيد الثاني على أنه تأكيد مثل يا تميم أجمعين فلا يمتنع إذن رفعه. (قوله: ولا يجوز أن يكون الخ) أي: لا يجوز أن يكون زيد الثاني مع صفته وصفاً للأول؛ وذلك لأنك لما وصفته صار مع صفته كالوصف للأول؛ نحو: لا ماء ماء بارداً. (قوله: على الاختصاص) أي: اثت العالم أو أعني العالم.

«تُرْفَعُ حَمْلاً عَلَى لَفْظِهِ[1]» الظاهر[2] أو المقدر[3]، لأن بناء المنادى عرضي[4] فيشبه المعرب[5] فيجوز

(١) أي: لفظ المنادى المبني. (٢) إن كان رفعه ملفوظاً. (٣) إن كان رفعه مقدراً. (٤) أي: غير أصلي. (٥) من حيث العروض.

مما في المتن. (قوله: ترفع حملاً على لفظه الخ) في إدراج هذه التوابع حال رفعها في تعريف التابع إشكال فيقال: إن العاقل في يا زيد العاقل مرفوع حملاً على لفظه بتنزيل ضمته منزلة الإعراب في كونها عارضة بدخول يا كعروض الإعراب بدخول العامل، والإعراب في تعريف التوابع أعم من الحقيقي والتنزيلي، فيصدق على العاقل في المثال أنه تابع بإعراب سابقه من جهة واحدة هذا هو الموافق لما في شرح المصنف، وفي الامتحان رفع العاقل للمشاركة؛ يعني: أن الإشكال إنما يرد إذا قيل حركة التابع حركة إعراب، وأما إذا قيل أنها حركة إتباع ومشاكلة لا إعراب ولا بناء لكان حسناً وانحلّ الإشكال. (قوله: على لفظه الظاهر) أي: كما إذا كان المنادى مبنياً على ما يرفع به لفظاً؛ نحو: يا زيد العاقل، وقال العصام: يراد بلفظه ما يشمل المحل القريب والتقدير فافهم، وقوله: أو المقدر بمعنى المفروض فيعم المحلي، وهذا إذا كان مبنياً على ما يرفع به تقديراً مثل: يا فتى العاقل، ويا قاضي الفاضل، أو محلاً قريباً مثل: يا هؤلاء الكرام، وحرر السيروزي على قوله ترفع حملاً على لفظه وتنصب حملاً على محله ما ملخصه: أنه قال في الوافية: لو قال المصنف: ترفع حملاً على لفظه أو محله لكان أصوب؛ ليشمل مثل: يا فتى العاقل، ويا هذا الرجل، ويا هؤلاء الكرام، فإن المنادى في هذه الصور ليس بمضموم لفظاً حتى يحمل على لفظه، بل تقديراً في الأول ومحلاً في الأخيرين، فالشارح قال في شرحه: الظاهر أو المقدر، لكن قال العصام: إنه قاصر؛ لأنه لا يشمل الحمل على محله في نحو: يا هؤلاء العاقلون، فإن لهؤلاء محلين محل نصب ومحل رفع، أقول: ظن القصور في عبارة الشارح من القصور؛ لأنه أراد ههنا دفع اعتراض الوافية بهذا التعبير الأخص حيث عمم اللفظ[1] عن الظاهر والمقدر، ولم يُرِد معناه الاصطلاحي المقابل للتقدير فيكون المراد من قوله أو المقدر معناه اللغوي المقابل للظاهر فعلى هذا يشمل قوله على لفظه للفظ والمحل والتقدير فلا تغفل. (قوله: لأن بناء المنادى عرضي) يعني: إنما جاز الحمل على اللفظ في المنادى دون سائر المبنيات؛ لأن بناء المنادى عارضي بسبب حرف النداء، فهو مشابه للمعرب في عروض الحالة البنائية بأداة النداء مثل عروض الإعراب بالعامل، والمراد عروضها بالحرف عروض الإعراب بالفاعل، فكما جاز الحمل على اللفظ في المعرب جاز في هذا. (قوله: فيشبه المعرب) بتقدير

(١) في قوله: حملاً على لفظه.

بدل فحكمه حكم البدل عنده. (قوله: والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه) لم يقل والمعطوف المعرف باللام مع أنه أخصر ليشعر إلى مانع الاستقلال وهو امتناع دخول يا عليه، وليخرج نحو: يا محمد والله لتعين الرفع. (قال: ترفع) ولا تبنى الصفة كما في لا رجل ظريف؛ لأن النفي متوجه إلى الصفة دون النداء، والرافع هو حرف النداء لشبهها بالرافع في كون أثر كل عارضاً مطرداً، ولم يظهر أثر هذا الشبه في المنادى لمكان البناء. (قوله: الظاهر أو المقدر) مثل: يا فتى ويا هؤلاء فإن ضمتها تقديرية مفروضة كما ذهب إليه الشيخ الرضي، والأظهر أن يقال: أن لهؤلاء ضماً محلياً؛ لأن مفرداً معرفة معرباً لو وقع موقعه لضم كما أن له نصباً محلياً؛ لأن مضافاً لو وقع

(قوله: فحكمه حكم البدل عنده) أي: حكم المنادى المستقل عند الرضي. (قوله: ليشير إلى مانع الاستقلال) فإن تعليق الحكم بالوصف الصالح للعلية يشعر بكونه علة له. (قوله: وليخرج عنه الخ) يعني: لو قال: والمعطوف المعرف باللام لدخل في هذه الضابطة لفظ الله المعطوف في هذا المثال مع خروجه عنها لكونه في حكم المنادى المستقل لكونه منادى في الحقيقة، وجواز مباشرة حرف النداء له. (قوله: لتعين الرفع) أي: الضمة التي هي شبيهة الرفع لدخوله فيما سيأتي من قوله: والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المنادى المستقل. (قوله: ولا تبنى الصفة الخ) بيان للفرق بين صفة المنادى وصفة اسم لا المبني حيث لم يجز بناء الأولى وجاز بناء الثانية؛ نحو: لا رجل ظريف بالفتح، وحاصله: أن لا النفي في نحو: لا رجل ظريف متوجة إلى الصفة؛ لأن المنفي في الحقيقة هو الصفة لا الموصوف فكان لا باشرت الوصف: وذلك لأن معنى لا رجل ظريف في الدار لا ظرافة في الرجال الذين فيها فالمنفي مضمون الصفة فهو لنفي الظرفاء لا لنفي الرجال، وكأنه قيل: لا ظريف فيها فلتحقق مباشرة لا من حيث المعنى جاز بناؤها بخلاف النداء؛ نحو: يا زيد الظريف فإن المنادى لفظاً ومعنى هو المتبوع دون التابع، فلم يباشرها حرف النداء لا لفظاً ولا معنى، فلم يتحقق سبب البناء فيها، وهو الوقوع موقع الكاف فلم يجز بناءها سيبويه. (قوله: والرافع الخ) لما كان الرفع حركة إعرابية لا بد له من رافع بين ذلك مع الإشارة إلى حل إشكال قوي ههنا، وهو أنه كيف أعربت هذه التوابع بحركة متبوع المبني مع أن التوابع وضعت تابعة للمعرب في إعرابه لا المبني في بنائه، فلا تقول: في جاءني هؤلاء الكرام بجر الصفة، ولذا عرف التوابع بكل ثان أعرب بإعراب سابقه من جهة واحدة، وحاصل كلامه: أن الرافع لهذه التوابع حرف النداء لكونه مشابهاً للعامل الرافع في كون أثر كل من حرف النداء والعامل الرفع؛ أعني: الضمة والرفع عارضاً؛ أي: يحدث في المنادى والمرفوع لعروض حرف النداء والرافع ويزول

أن يكون[1] تابعه[2] تابعاً[3] للفظه[4]. «وَتُنْصَبُ[5]» حملاً «عَلَىٰ[6] مَحَلِّهِ» لأن[7] حق تابع المبني أن يكون[8] تابعاً لمحله، وهو[9] ههنا[10] منصوب المحل بالمفعولية؛ نحو: (يَا تَيْمُ أَجْمَعُونَ[11]، وأَجْمَعِينَ[12]) في التأكيد، «مِثْلُ: يَا زَيْدُ العَاقِلُ[13] وَالعَاقِلَ[14]» في الصفة، واقتصر[15] على مثالها، لأنها[16] أكثر وأشهر[17]، و(يَا غُلامُ[18] بِشْرٌ[19] وبِشْراً[20]) في عطف البيان، و(يَا زَيْدُ وَالحَارِثُ والحَارِثَ) في المعطوف عليه بحرف الممتنع دخول (يَا) عليه «وَ[21]الخَلِيلُ[22]» بن أحمد، وهو أستاذ سيبويه، «فِي[23] المَعْطُوفِ» بحرف الممتنع دخول (يَا) عليه «يَخْتَارُ[24] الرَّفْعَ[25]» مع تجويزه النصب، لأن[26] المعطوف بحرف[27] في الحقيقة[28] منادى[29] مستقل، فينبغي أن يكون[30] على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة[31] حرف النداء له وهي[32] الضمة أو ما يقوم مقامها[33]، ولكن[34] لما لم يباشره[35] حرف النداء[36] جعلت تلك الحالة[37] إعراباً فصارت رفعاً. «وَأَبُو عَمْرٍو» بن العلاء النحوي[38] القارئ[39] المقدم[40] على الخليل، يختار فيه

(١) بعد تأويل فاعل يجوز. (٢) أي: المنادى. (٣) خبر يكون. (٤) أي: المنادى. (٥) أي: التوابع. (٦) فإن النصب على المفعولية. (٧) علة تنصب. (٨) بعد التأويل خبر إن. (٩) أي: المنادى المفرد المعرفة. (١٠) أي: حين كونه منادى. (١١) حملاً على لفظه. (١٢) حملاً على محله البعيد. (١٣) حملاً على لفظه. (١٤) حملاً على محله البعيد. (١٥) مصنف. (١٦) علة اقتصار. (١٧) عند النحاة. (١٨) مفرداً معرفة بالنداء. (١٩) حملاً على لفظه. (٢٠) حملاً على محله. (٢١) أي: على معطوف. (٢٢) الواو استئناف أو اعتراض. (٢٣) وهو أعلى كعباً من سيبويه لم يتقدم عليه أحد في النحو. (٢٤) متعلق بيختار قدم عليه الحصر. (٢٥) أي: يرجح. (٢٦) لأنه مقصود بالنداء كالأول. (٢٧) علة الاختيار. (٢٨) أي: بحرف العطف. (٢٩) أي: في المعنى. (٣٠) خبر إن. (٣١) أي: المعطوف. (٣٢) أي: دخول حرف النداء على المعطوف. (٣٣) أي: علامة النداء. (٣٤) كالألف في التثنية والواو في الجمع. (٣٥) أي: لا. (٣٦) أي: المعطوف. (٣٧) لاجتماع أداتي التعريف. (٣٨) وهي الضمة وما يقوم مقامها. (٣٩) صفة العلاء. (٤٠) صفة أبو عمرو (٤١) صفة بعد صفة.

وَتُنْصَبُ[1] عَلَى مَحَلِّهِ[2] مِثْلُ: يَا زَيْدُ العَاقِلُ وَالعَاقِلَ، وَالخَلِيلُ[3] فِي المَعْطُوفِ[4] يَخْتَارُ الرَّفْعَ[5]، وَأَبُو عَمْرٍو

(١) توابع. (٢) منادى، أي: لأن حق تابع المبنى أن يكون تابعاً لمحله وهو ههنا كون المنادى منصوب المحل بالمفعولية. (٣) ابن أحمد وهو أستاذ سيبويه. (٤) بحرف الممتنع دخول ياء عليه. (٥) مع تجويزه النصب.

موقعه لكان منصوباً. (قال: في المعطوف الممتنع دخول يا عليه) يعني: أن اللام للعهد والجار والمجرور متعلق بقوله يختار. (قوله: مع تجويزه النصب)؛ لأن المراد بالاختيار الحكم بالأولوية. (قوله: لأن المعطوف بحرف إلى آخره) نظر أبو عمرو إلى جانب اللفظ، ونظر الخليل إلى جانب المعنى واستقلاله، فجعله مرفوعاً تنبيهاً على

بزوالهما مطرداً؛ بمعنى: أنه يصح أن يقال: كل منادى مفرد معرفة فهو مبني على ما يرفع به كما يصح أن يقال: كل ما دخله الرافع فهو مرفوع فلمشابهة الأثرين في العروض والاطراد تحققت المشابهة بين المؤثرين فصار المنادى المبني مشابهاً للمعرب، فجاز حمل تابعه على لفظه تشبيهاً لتابعه بتابع المعرب المحقق رعاية لشبه المعرب، وجاز حمله على محله رعاية لبنائه واندفع الإشكال المذكور لكون هذه التوابع حالة الرفع تابعة له من حيث كونه مشابهاً للمعرب. (قوله: ولم يظهر الخ) أي: لم يظهر أثر كون حرف النداء مشابهاً للرفع في المتبوع حيث تعين فيه الضم. ولم يجز النصب رعاية لشبهه بالمعرب لتحقق البناء فيه باعتبار وقوعه موقع الكاف، وهو مانع عن تغيير آخره بخلاف التابع فإن المانع غير متحقق فيه. (قوله: مثل يا فتى ويا هؤلاء) أشار إلى أن المقدر

المضاف؛ أي: فيشبه بناؤه إعراب المعرب في العروض، فلعدم مشابهة كسرة مثل هؤلاء بالحركة الإعرابية في العروض لم يجز الجر في القوم في: جاءني هؤلاء القوم، بل يجب الرفع حملاً على محله، وقوله: لأن حق تابع المبني؛ يعني: مطلقاً منادى أو غيره عارضاً بناؤه أو لازماً، وجه التبعية لمحله أنه الأصل وأن أثر العامل ليس إلا في محل المبني؛ نحو: جاءني هؤلاء وزيد، (قوله: لأنها أكثر) أي: وللتأكيد في الرد على الأصمعي أيضاً، ومن أمثلة الصفة قوله:

يا حَكَمُ الوارِثُ عن عَبْدِ المَلِكْ

ونحو: يا عمر الجوادا، ومن أمثلة المعطوف قوله:

ألا يا زَيدُ والضَّحاكُ سِيرا
وقَدْ جاوَزْتُما خَمَرَ الطَّريقِ

(قوله: والخليل بن أحمد) وكذا سيبويه ومن تبعهما كالمازني، ثم إن الخليل: هو أبو عبد الرحمن بن أحمد الأزدي البصري أستاذ سيبويه، ومستنبط علم العروض، وجامع كتاب العين أملاه على سيبويه، وكان إماماً في النحو معاصر أبي الخطاب الأخفش اللغوي، أخذ النحو عن عيسى بن عمرو الثقفي الذي له كتاب الإكمال والجامع في النحو، مات بالبصرة في سنة ١٧٠، وهو ابن أربع وسبعين سنة، كان رجلاً صالحاً وقوراً وذكياً فطناً لطيفاً شاعراً، ومن كلامه:

واعْمَلْ بِعِلْمِي ولا تَنْظُرْ إلى عَمَلِي
يَنْفَعْكَ عِلمِي ولا يَضرُرْكَ تَقْصِيرِي

(قوله: في المعطوف الممتنع الخ) يشير إلى أن اللام للعهد الخارجي، والجار متعلق بيختار قدم عليه للحصر؛ لأنه محل

«النصب» مع تجويزه الرفع؛ فإنه[1] لما امتنع فيه[2] تقدير حرف[3] النداء بواسطة اللام[4] لا يكون[5] منادى[6] مستقلاً، فله حكم التبعيّة، وتابع المبني[7] تابع لمحله ومحله النصب[8]. «وَأَبُو العَبَّاسِ» المبرد «إِنْ كَانَ» المعطوف المذكور[9] «كَالحَسَنِ» أي: كاسم الحسن[10] في جواز نزع اللام عنه. «فَكَالخَلِيْلِ[11]» أي: فأبو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه[12]، لإمكان[13] جعله[14] منادى مستقلاً[15]، ينزع اللام عنه[16]، «وإلاَّ[17]» أي: وإن لم يكن المعطوف المذكور، كاسم الحسن في جواز نزع اللام[18]

(١) شأن. (٢) أي: في المعطوف. (٣) في المعطوف عليه. (٤) الإضافة بيانية. (٥) أي: المعطوف أي: الأولى أن يكون مثله. (٦) أي: فللمعطوف. (٧) مطلقاً. (٨) بالمفعولية. (٩) يعني الممتنع دخول يا عليه دون غير. (١٠) بيانية. (١١) جزاء. (١٢) أي: المعطوف الممتنع دخول الياء عليه. (١٣) علة لاختيار الرفع. (١٤) معطوف المذكور. (١٥) صفة منادى. (١٦) أي: عن المعطوف الثريا. (١٧) إلا مركبة، يشير إلى أن إلاَّ هنا مركب من إن لا فيكون الشرط فيهذا التأويل جملة فعلية والجزاء وهو قوله: فكان عمرو أي: أبي العباس مثل أبي عمرو أو جملة اسمية فتصح الفاء. حلبي. (١٨) أن يكون موضوعاً مع اللام.

النزاع دون غيره من التوابع المذكورة للاتفاق على اختيار النصب فيها؛ أي: يختار الرفع فيه لا في غيره، ويختار بمعنى يرجح ويحكم بالأولوية بقرينة قوله: مع تجويزه، والمعطوف أعم من أن يكون علماً يجوز نزع اللام عنه أو لا بقرينة المقابلة. (قوله: مع تجويزه النصب) ومنه قوله تعالى في سورة سبأ: (يا جبال أوّبي معه والطير) برفع الطير عطفاً على لفظ الجبال، وبنصبه وهي قراءة السبعة عطفاً على محله، وقوله: منادى مستقل لكون المعطوف مقصوداً بالنسبة بخلاف ما عداه؛ يعني: أنه في المعنى منادى وإن لم يصح مباشرةُ حرف النداء له لكون اللام مانعاً، فينبغي للتنبيه على هذا الاستقلال أن يكون على حالة الخ. (قوله: وأبو عمرو بن العلاء) بن عمار النحوي القارئ أي: الإمام في القراءة السابق زماناً لا رتبة على الخليل وهو الذي قال الفرزدق فيه:

مَا زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَاباً وَأُغْلِقُهَا
حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرِو بنِ عَمَّارِ

مات في طريق مكة في سنة ١٤٥ (عوارف أبي قتيبة). وقوله: يختار فيه النصب لقراءة أكثر القراء: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ بالنصب كما مر. (قوله: وأبو العباس المبرد) لقب محمد بن يزيد الثمالي الأزدي البصري لقب به؛ لكثرة تكلمه بجملة برّد الله من برّدني، ولد في سنة ٢١٠ وأخذ العلوم عن المازني، وأبي حاتم السجستاني وغيرهما، ومات ببغداد سنة ٢٨٤، وهو إمام في الفنون الأدبية، وله كتاب المقتضب والروضة والكامل. (قوله: أي: كاسم الحسن الخ) يعني: مثل لفظ الحسن، وهو عبارة عن العلم الذي مع اللام ويجوز نزعها عنه فهو عَلَم كان في الأصل صفة أو مصدراً أو جنساً مشعر المدح كالأسد أو مذمة كالكلب، ولم يصر علماً بالغلبة، فإنه يصير حينئذ عَلَماً بلا لام، وإنما يدخل عليه اللام للمح الوصفية الأصلية بخلاف ما صار علماً بالغلبة، فإنه لا يصير علماً بها إلا مع اللام كالنجم والصعق، أو مع الإضافة كابن عباس فإنه لا يستعمل في المعين إلاَّ بتعريف عهدي،

النَّصْبَ[1]، وَأَبُو العَبَّاسِ[2] إِنْ كَانَ[3] كَالحَسَنِ فَكَالخَلِيْلِ، وَإِلَّا

(١) الممكن. مع تجويزه الرفع. (٢) المبرد فصل الأمر فقال أن آه. (٣) أي: المعطوف المذكور.

الاستقلال، إن قلت: ينبغي أن يختار الرفع إذا كان المتبوع غير المضموم يعين هذا الوجه، أجيب عنه: بأنه أراد التنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظي ولا يتصور ذلك إلا إذا كان المتبوع مضموماً. (قال، إن كان كالحسن) قال الشيخ الرضي: كلام المبرد لا يدل على ما نسبه إليه؛ لأنه قال: إن كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل؛ لأن الألف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف، بل تلمح بهما الوصفية الأصلية فكأنه مجرد عنهما وإن كانت اللام في الجنس اخترت مذهب أبي عمرو؛ لأن اللام في الجنس إذن يفيد التعريف، فليس الاسم كالمجرد انتهى، إن قلت: يجوز أن يراد بقوله: كالحسن ما يشبهه في كونه علماً ذا لام، قلنا: كلامه في شرحه يأبى عنه؛ إذ فسره بما فسر به الشارح قدس سره. (قوله: أي: كاسم الجنس في جواز نزع اللام عنه) علماً كان أو غير

بمعنى المفروض فيشمل المحلي أيضاً بالمعنى المشهور المقابل للمحلي، ولما كان هذا الإطلاق غير شائع بأنه ذهب إليه الرضي حيث قال في شرح قول المصنف رحمه الله: يبني على ما يرفع به الخ، والضم مقدر في المنقوص والمقصور؛ نحو: يا قاضي ويا فتى، وفي المبني قبل النداء؛ نحو: يا هذا ويا هؤلاء وهكذا في شرح التسهيل. (قوله: والأظهر)؛ لأنه موافق للمتعارف بين النحاة. (قوله: للعهد) أي: الخارجي لتقدم ذكره. (قوله: والجار مع المجرور الخ) بالرفع معطوف على يعني عطف الاسمية على الفعلية وليس منصوباً داخلاً تحت يعني؛ إذ لا إشارة في عبارة الشارح رحمه الله إلى بيان التعلق أصلاً والتقديم للحصر؛ أي: يختار في المعطوف دون غيره من التوابع. (قوله: لأن المراد الخ) أي: مراد الخليل في المعطوف المعرف باللام الرفع إذا كان متبوعه منصوباً أيضاً لكونه منادى مستقلاً أيضاً. (قوله: أجيب الخ) أي: ليس علة اختيار الرفع مجرد الاستقلال، بل مع رعاية الاتباع اللفظي وهي لا توجد إلا حين كون متبوعه مضموماً. (قوله: لا معنى

علم فدخل فيه الرجل وخرج منه الصمق إذا أردت تحقيق الحال في صحة نزع اللام عن العلم وامتناعه، فاعلم أن العلم إن لم يكن موضوعاً مع اللام صح دخول اللام عليه إن كان في الأصل صفة كالحسن أو مصدراً كالفضل؛ وذلك للمح الوصفية وقصد مدح أو ذم بها لكنه غير مطرد؛ إذ لا يصح أن يقال في محمد وعلي: المحمد والعلي، وكذا إن كان اسماً له معنى جنسي يقصد به مدح أو ذم كالأسد والكلب، ولا خفاء في جواز نزع اللام عن ذلك العلم، وإن كان موضوعاً مع اللام لم يجز نزع اللام عنه؛ لأنها كبعض حروف الكلمة، وهو أقسام منها ما يكون في الأصل للجنس، ثم كثر استعماله لواحد لخصلة مختصة به من بين ذلك الجنس، ووجب أن يكون معها لام أو إضافة ليفيد الاختصاص، وهو العلم الغالب الاتفاقي فهذا القسم يتصور له معنى جنسي ثابت عرف ثبوته للمعنى العلمي، ومنها ما لا يتصور له معنى كالثريا والدبران والعيوق أسماء لكواكب مخصوصة، ومنها ما يتصور له ذلك لكن لم يثبت كما في أعلام أيام الأسبوع من الثلاثاء والأربعاء والخميس؛ فإنها لم يثبت فيها معنى الثالث والرابع والخامس، ومنها ما يتصور له ذلك ويثبت لكن لم يعرف ثبوته للمعنى العلمي كالمشتري للكوكب، فإنا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه، وهذه الأقسام الثلاثة أعلام غالبة عند سيبويه، لكن بحسب التقدير للإلحاق بما هو الغالب، فإن الغالب في الأعلام اللازمة لامها أن تكون أجناساً صارت أعلاماً بالغلبة.

فاللام جزء فيه فلا يمكن نزعه عنه (عصام). (قوله: أي: فأبو العباس فكالخليل) إشارة إلى حذف المبتدأ؛ لأن الجزاء لا بد أن يكون جملة، وحاصله: أن المعطوف الذي يمتنع دخول يا عليه إن كان من قبيل ما يجوز نزع اللام عنه كحارث وعباس وضحاك، فالمبرد يختار فيه الرفع كالخليل، وقد اتفق الناظرون على أن هذا خلاف مذهب المبرد، لكن في الظهيرية قيل عليه إن كان الأمر بالعكس لكان أولى؛ لأن المعرف باللام الذي جاز نزعه يكون للتعريف، فلم يجز اجتماع حرف النداء معه فيكون منادى مستقلاً، وإن لم يجز نزعه يكون اللام جزء الكلمة، ولا يكون للتعريف فيجوز اجتماع حرف النداء معه فيكون منادى مستقلاً هذا فليتتبع. (قوله: مثل النجم والصمق) فإن الأول كان في الأصل اسماً لكل كوكب، ثم جعل مع اللام علماً للثريا فنزع اللام منه مظنة زوال العلمية، والثاني: كان اسماً لكل من رُمِيَ بصاعقة سماوية ثم جعل علماً مع اللام لخويلد بن نفيل لما رمى بها وقد سبق.

لهما فيه)؛ لأن التعريف حاصل بالوضع العلمي على أبلغ وجه. (قوله: فكأنه مجرد عنهما) فيختار الرفع كما في المجرد (قوله: يجوز أن يراد الخ) فحينئذ يكون موافقاً لما نقله الرضي عن المبرد (قوله: كلامه في شرحه) أي: كلام المصنف رحمه الله في شرحه لهذا الكتاب يأبى عن أن يراد ذلك. (قوله: علماً كان أو غير علم) بيان لتغاير تفسير الشارح رحمه الله لما نقله الرضي من حيث الصدق فإن مثل الرجل داخل فيما يشبه الحسن؛ ونحو: الصمق خارج عن تفسيره وبالعكس على ما نقله الرضي فبين التفسيرين عموم من وجه. (قوله: وذلك) أي: دخول اللام للمح الوصفية لا لقصد التعريف فإنه حاصل قبل دخوله في الوضع العلمي. (قوله: إن كان في الأصل صفة الخ) وإن لم يكن في الأصل المنقول منه معنى المدح أو الذم لم يدخله اللام إلا إذا وقع اشتراك اتفاقي فحينئذ إما أن تضيف العلم كزيدنا وزيدكم، أو تعرفه باللام نحو: وليد بن اليزيد. (قوله: وقصد مدح أو ذم بها) أي: بالوصفية الأصلية فإن الأعلام المنقولة قد يقصد بها المدح والذم باعتبار المعنى. (قوله: لكنه غير مطرد) أي: ليس كل علم كان في الأصل صفة يصح دخول اللام عليه بل في البعض (قوله: وكذا) أي يصح دخول اللام. (قوله: له معنى جنسي) أي: كلي في الأصل يقصد به مدح أو ذم بناء على اشتهار ذلك المعنى الجنسي بصفة مدح كالأسد بالشجاعة أو بصفة ذم كالكلب بالخسوء. (قوله: ولا خفاء الخ) لكون اللام عارضاً بعد الوضع العلمي. (قوله: ووجب أن يكون معها لام) أي: لا بد أن يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد كالبيت والكتاب والنجم والإضافة كابن عباس والزبير؛ ليفيد اختصاص ذلك الاسم به ابتداء، ثم يصير بكثرة الاستعمال فيه علماً له. (قوله: وهو العلم الغالب) أي: العلم الذي صار علماً بسبب الغلبة والاتفاق لا بالوضع القصدي. (قوله: كالثريا الخ) فإنه لا يتصوّر بها معنى سوى المعاني العلمية. (قوله: فإنها) أي: أعلام الأسبوع عند سيبويه وعند المصنف رحمه الله ما لزمته اللام من الإعلام التي لم يثبت استعمال ألفاظها في الجنس الشامل لذلك المعين ولغيره كالثلاثاء والأربعاء والدبران والمشتري ليست من الغوالب؛ لأن العلم الغالب ما كان جنساً، ثم صار بالغلبة علماً، بل هي أسماء موضوعة لمسمياتها. (قوله: لكن بحسب التقدير) أي: قدر استعمالها أجناساً. (قوله: للإلحاق الخ) تعليل لقوله: أعلام غالبة؛ أي: إنما ارتكب سيبويه ذلك إلحاقاً للقليل الأعم

عنه مثل :(النَّجْمِ[1] والصَّعْقِ) «فَكَأَبِي عَمْرٍو» أي: أبو العباس مثل أبي عمرو في اختيار النصب، لامتناع جعله[2] منادى مستقلاً. «وَالْمُضَافَةُ» عطف على المفردة، أي: وتوابع المنادى المبني على ما[3] يرفع به، المضاف[4] بالإضافة[5] الحقيقية[6] «تَنْصُبُ» لأنها[7] إذا وقعت منادى[8] تنصب فنصبها إذا[9] وقعت توابع أولى[10]، لأن حرف النداء لا يباشرها، مثل :(يَا تَيْمُ كُلُّهُمُ) في التأكيد و(يَا زَيْدُ ذَا الْمَالِ) في الصفة (وَيَا رَجُلُ أَبَا عَبْدِ اللهِ) في عطف البيان. ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع[11] دخول[12] (يَا) عليه مضافاً[13]، لأن اللام يمتنع دخولها على المضاف بالإضافة الحقيقية[14]. «وَالْبَدَلُ[15] وَالْمَعْطُوفُ غَيْرُ مَا[16] ذُكِرَ» أي: غير المعطوف الذي ذُكر من قبل وهو الممتنع دخول (يا) عليه، فغيره[17] هو المعطوف الذي لا يمتنع دخول (يَا) عليه «حُكْمُهُ[18]» أي: حكم كل واحد منهما[19] «حُكْمُ[20]» المنادى «الْمُسْتَقِلِّ[21]» الذي باشره[22] حرف النداء[23]، وذلك لأن البدل هو المقصود بالذكر والأول[24] كالتوطئة[25] لذكره[26]، والمعطوف المخصوص[27] المنادى[28] المستقل في[29] الحقيقة، ولا مانع[30] من دخول حرف النداء عليه، فيكون حرف النداء مقدراً فيه[31] «مُطْلَقاً» أي: حال كون كل منهما[32] مطلقاً[33] في هذا الحكم[34] غير مقيد بحال من الأحوال أي: سواء كانا مفردين أو مضافين أو مضارعين للمضاف أو نكرتين. فالبدل مثل[35]: (يَا زَيْدُ عَمْرُو)، و:(ويَا[36] زَيْدُ أَخَا[37] عَمْرٍو)،

(١) واللام لازمة فيهما وضعتا معاً. (٢) أي: جعل مثل هذا المعطوف بسبب امتناع .ح اللام. (٣) أي: الضمة أو الألف. (٤) صفة التوابع. (٥) نحو: يا عبد الله. (٦) أي: المعنوية فقط. (٧) أي: التوابع المضافة. علة تنصب. (٨) لنفسها. (٩) أي: المضافة. (١٠) لبعدها عن حرف النداء الذي هو موجب للبناء أي: بناء مدخولها. (١١) صفة المعطوف. (١٢) فاعل ممتنع. (١٣) إلى غيره بالإضافة. (١٤) لأن تجرده عن حرف النداء واجب. (١٥) مبتدأ أول. عط. (١٦) بأن لم يكن ذا اللام. (١٧) مبتدأ خبره موصول مع صلته. (١٨) مبتدأ ثان. (١٩) أي: من البدل والمعطوف. (٢٠) أي: كحكم المنادى منصوب بتزع الخافض من قبيل :﴿واختار موسى قومه﴾ الآية .م. (٢١) وسبب ذلك أن البدل في نية تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل. (٢٢) منادى. (٢٣) أي: دخل عليه حرف النداء. (٢٤) أي: البدل منه. (٢٥) أي: ساقط في الحكم لا في اللفظ. (٢٦) أي: البدل. (٢٧) أي: المجرد عن حرف التعريف. (٢٨) خبره. (٢٩) أي: لا في الظاهر فإنه تابع فيه. (٣٠) كلام التعريف. (٣١) بقرينة المعطوف عليه فيكون منادى مستقلا. (٣٢) أي: من البدل والمعطوف المجرد عنه. (٣٣) وحال كون كل منهما تابعا لمفرد أو مضاف. (٣٤) أي: في حكم المنادى المستقل. (٣٥) بشر ونسخة. (٣٦) بدل الكل مثال ما كان مفردين. (٣٧) بدل الكل مثال للمضاف.

فَكَأَبِي عَمْرٍو. وَالْمُضَافَةُ تَنْصُبُ . وَالْبَدَلُ وَالْمَعْطُوفُ غَيْرُ مَا[1] ذُكِرَ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمُسْتَقِلِّ مُطْلَقاً[2].

(١) أي: غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه وذلك الغير المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا. ج.
(٢) أي: حال كون كل منهما مطلقاً .ج.

(قال المصنف: والمضافة) أي: بالإضافة المعنوية (تنصب)، وأما اللفظية فيجوز فيها الوجهان كما مر، وقوله: عطف على المفردة؛ أي وقوله: تنصب عطف على ترفع فهو من عطف الشيئين على معمولي عامل واحد؛ إذ العامل في صفة المبتدأ هو العامل في الخبر. (قوله: بالإضافة الحقيقية) أي: المعنوية، ثم أراد بقوله: تنصب، النصب وجوباً، ففيه رد على ابن الأنباري حيث يسوّي بين المضافة بالإضافة المعنوية وبين المفردة في جواز الرفع والنصب. (قوله: لأن حرف النداء لا يباشرها) يعني: أنها إذا وقعت منادى وباشرها حرف النداء لا يؤثر الرفع فيها، فعند عدم وقوعها منادى وعدم مباشرة حرف النداء لا يؤثر الحرف الرفع بالأولى، واعلم أنه يجوز في قوله: يا تميم كلهم كلكم نظراً إلى الخطاب العارض، وتغليباً لجانب المعنى على اللفظ. (قوله: لأن اللام يمتنع دخولها على المضاف الخ) أي: بخلاف الإضافة اللفظية؛ فإنها ليست لإفادة التعريف، بل للتخفيف فيجامعها اللام؛ نحو: الحسن الوجه. (قال المصنف: والمعطوف غير ما ذكر) صفة أو بدل فإن غير ههنا أضيف إلى ضده فاكتسب التعريف مثل: عليك بالحركة، غير السكون (هندي)، ولك

(قوله: مثل يا تميم كلهم) نظراً إلى أن تميماً في نفسه غاضب، وجوز الشيخ الرضي كلكم نظراً إلى الخطاب العارض. (قال: غير ما ذكر) صفة أو بدل. (قوله: أي: حال كون كل منهما مطلقاً) وحال كون كل

الأغلب إجراء للازم لامها مجرى واحد. (قوله: وجوّز الشيخ الرضي الخ) لا وجه لتخصيص الرضي بذلك؛ فإنه قاعدة نحوية ففي التسهيل: وإن كان مع تابع المنادى ضمير جيء به دالاً على الغيبة باعتبار الأصل وعلى الحضور باعتبار الحال، وكذا في اللباب. (قوله: صفة) إما باعتبار جعل التعريف في المعطوف للعهد الذهني فيكون في حكم النكرة فيجوز توصيفه بلفظ غير، وإما باعتبار كونه غير معرفة لكون مقابل ما أضيف إليه أمراً واحداً كما في عليك بالحركة غير السكون. (قوله: لمفرد) مبني

و: (يَا زَيْدُ طَالِعاً[1] جَبَلاً)، و: (يَا زَيْدُ رَجُلاً صَالِحاً[2]). والمعطوف مثل: (يَا زَيْدُ وعَمْرُو)، و: (يَا زَيْدُ وأَخَا عَمْرٍو)، و: (يَا زَيْدُ وطَالِعاً جَبَلاً)، و: (يَا زَيْدُ وَرَجُلاً صَالِحاً). «وَ[3]العَلَمُ[4]» أي: العَلَمُ المنادى[5] المبني على الضم، أما كونه منادى، فلأن[6] الكلام فيه، وأما كونه مبنياً على الضم فلما[7] يفهم من اختيار فتحه المُنبئ[8] عن جواز[9] ضمه، فإن جواز الضمة لا يكون إلا في المبني على الضم «المَوصُوفُ[10] بِـ (ابْنٍ)» مجرد عن التاء أو[11] ملحق بها، أعني: ابنة، بلا تخلل واسطة[12] بين الابن وموصوفه، كما[13] هو المتبادر[14]

(١) بدل الكل مثال للمضارع. (٢) صفة رجلاً. مثال النكرة وهذا وصف رجلاً بصالحاً لأن النكرة إذا أبدلت من معرفة وجب النعت كما يجيء في بحث البدل. (٣) استئناف أو اعتراض أو عطف على ما قبله. (٤) مبتدأ خبره جملة يختار. (٥) خرج بالمبني نحو: يا عبد الله وبالعلم نحو: يا رجلاً. (٦) جواب إما. (٧) مصدرية. (٨) صفة اختيار. (٩) أي: عن جواز بقائه على ضمه الأصلي. (١٠) صفة العلم. (١١) الظاهر الملحق فيها. (١٢) و فاصلة. (١٣) الكاف للعلة. (١٤) لأن الصفة والموصوف لما اتحدا في المعنى امتنع أن يقع فصل بينهما.

والعَلَمُ[1] المَوْصُوفُ بِابْنٍ

(١) أي: العلم المنادى المبني على الضم.

منهما تابعاً لمفرد أو مضاف. (قوله: أي: العلم المنادى المبني على الضم) فخرج عبد الله وزيدان وزيدون إذا جعلتهما علماً.

أو معرب كالمستفات. (قوله: فخرج عبد الله) أي: خرج بقيد المبني عبد الله وبقيد على الضم زيدان وزيدون. (قوله: إذا جعلتهما علماً)؛ إذ لولم يجعلا علمين لخرجا بقيد العلم؛ إذ المثنى والمجموع ليس بعلم إلا ألفاظاً معدودة كابانيين وعمايتين وعرفات.

أن تقول: اللام في المعطوف للعهد الذهني، فيكون في حكم النكرة، وفي قوله: أي حكم كل واحد الخ، إشارة إلى وجه إفراد الضمير الراجع إلى اثنين. (قال المصنف: حكم المنادى المستقل الخ) وهو البناء على ما يرفع به إن كان مفرداً معرفة الخ، تقول في البدل: يا زيد كرز بالضم، كما تقول: يا كرز، وفيه رد للمازني والكوفيين حيث جوزوا يا زيد وعمراً بالنصب، وقوله: والمعطوف المخصوص؛ أي: الممتاز من بين التوابع بعدم امتناع دخول يا عليه، وهو المجرد عن حرف التعريف. (قوله: في هذا الحكم) أي: في كونه كالمنادى المستقل الذي باشره حرف النداء وفيه لطافة، وقوله: مفردين؛ أي: حقيقيين معرفتين بقرينة ما بعده. (قوله: فالبدل مثل: يا زيد عمرو) أي: على تقدير أن يكونا اسمين لمسمى واحد، لكن الأولى أن يقال: يا زيد بطة؛ لأنهما اسمان لشخص واحد أحدهما لقب والآخر اسم بخلاف زيد وعمرو، فإن الظاهر كونهما اسمين لشخصين، وأما قولهم: يا زيد زيد يحتمل التأكيد اللفظي والبدل؛ لأنه إن أريد بزيد الثاني دفع الغفلة وتقرير الأول في ذهن السامع فهو تأكيد، وإلا فبدل كان الأول في حكم الطرح. (قوله: ويا زيد رجلاً صالحاً) وإنما وصف بصالحاً؛ لأنه شرط في النكرة المبدلة عن المعرفة بدل الكل أن تكون موصوفة؛ نحو: قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٖ﴾؛ لأن الأصل في الكلام هو البدل، فلو كان نكرة غير موصوفة والمبدل منه معرفة لكان للفرع مزية على الأصل، وذا لا يجوز، وأما قوله تعالى: ﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ فطوى بدل أو عطف بيان، وقال أبو البقاء: إن طوى اسم علم للوادي بالشام فهو بدل منه، وقال البيضاوي: إنه عطف بيان، فعلى تقدير عدم كون طوى علماً، بل نكرة فإنما يكون بدلاً على قول أبي علي في الحجة، وهو الحق من أنه يجوز ترك الوصف في النكرة المبدلة من المعرفة إذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كما في قول الشاعر:

إنَّا وجَدْنا بني جَلان كلَّهمُ
كساعدِ الضَّبِّ لا طولٌ ولا قِصَر

إلى الفهم، فيخرج عنه[1] مثل: (يَا زَيْدُ[2] الظَّرِيْفَ ابنَ عَمْرٍو). «مُضَافاً[3]» أي: حال كون ذلك الابن مضافاً «إِلَى عَلَمٍ[4] آخَرَ[5]» فكل[6] علم يكون كذلك[7] يجوز[8] فيه الضّم[9] لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به، لكن «يُخْتَارُ فَتْحُهُ[10]» لكثرة[11] وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة[12] مناسبة للتخفيف، فخففوه[13] بالفتحة التي هي حركته[14] الأصلية، لكونه[15] مفعولاً[16] به

(١) أي: عن العلم الموصوف بلا تخلل. (٢) أي: مثله غير كثير الاستعمال. (٣) حال ومتعلق إلى قوله: والعلم. (٤) احتراز عن يا زيد بن اختنا ويا هند ابن عمنا. (٥) نحو: يا زيد بن عمرو. (٦) مبتدأ. (٧) يعني: مفردا. (٨) خبره. (٩) أي: البناء على الضم. (١٠) أي: فتح علم المذكور. (١١) علة اختيار. (١٢) أي: كثرة الاستعمال منه. (١٣) أي: النحاة. (١٤) أي: المنادى. (١٥) أي: المنادى. (١٦) لفعل محذوف وجوباً.

مُضَافاً إِلَى عَلَمٍ آخَرَ يُخْتَارُ فَتْحُهُ.

(قوله: فخففوه بالفتحة) وتحذف الألف خطاً في ابن وابنة، وخففوا العلم الجامع لتلك الصفات في غير النداء بحذف تنوينه والألف خطاً في ابن. (قوله: التي هي حركته الأصلية) أي: سهل ذلك كون الفتحة حركته المستحقة في الأصل.

(قوله: سهل ذلك الخ) إشارة إلى فائدة توصيف الفتحة بالموصول.

أي: لا ذي طول ولا ذي قصر هذا وفي توصيف رجلاً بصالحاً تنصيص على كون المعطوف نكرة لا للمشاكلة، واحترز بقوله: المبني على الضم عن مثل: عبد الله علماً، وعن نحو: زيدان إذا جعل علماً. (قوله: أما كونه منادى الخ) فيه إن الكلام في توابع المنادى، فليكن المراد بالعلم التابع وأيضاً اختيار الفتح لا يدل على جواز الضم؛ لجواز أن يكون في المنادى المنصوب بأن يكون البناء على الفتح مختاراً فيه مع جواز الإعراب بالنصب (فتح الله)، ثم إن الظاهر أن ما في قوله: فلما يفهم من اختيار الخ، مصدرية فالجار متعلق بالفهم، والمعنى؛ أي: لكونه مفهوماً من اختيار بنائه على الفتحة المشعر عن جواز بنائه على الضم؛ وذلك لأن جواز الضمة في المنادى لا يتصور إلا في المنادى المبني[1] دون المعرب، ودون المبني على الألف أو الواو. (قال المصنف: الموصوف بابن) يعني لا مطلقاً كما ذهب إليه الكوفي، بل الموصوف بابن وابنة، ولا حاجة إلى قيد الإفراد؛ لأن المثنى والمجموع لا يكونان علمين؛ إذ لا يثنى العلم إلا بعد التنكير وفيه إشعاراً بأن شرط جواز الأمرين كون الابن صفة، فلو جعل بدلاً أو عطف بيان أو منادى أو مفعولاً لفعل مقدر تعين الضم. (قال المصنف: مضافاً إلى علم) أي لا إلى غيره؛ نحو: يا زيد ابن أخينا، وبعض البصريين يجعل كل منادى موصوف بمضاف إلى لفظ الموصوف كذلك؛ نحو: يا سيد بن سيد، ويا فلان بن فلان، وقوله: آخر يخرج بظاهره يا محمد بن محمد؛ إذ ليس المضاف إليه علماً آخر، وإلالم يكن مشتركاً، لكن فيه المغايرة الاعتبارية لتعدد الوضع. (قوله: لكن يختار فتحه) عند الجمهور خلافاً لمن أوجبه كقوله:

يَا طَلْحَةُ بْنَ عُبَيْدِ اللهِ قَدْ وَجَبَتْ
لَكَ الْجِنَانُ وَبُؤِّلْتَ الْمَهَا الْعِينَا

(شذور)، وقال السجاعي: الفتح على الإتباع لفتحة ابن؛ إذ الحاجز بينهما غير حصين لسكونه، أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئاً واحداً أو على إقحام الابن وإضافة المنادى إلى ما بعده من العلم. (قوله: لكثرة وقوع المنادى الخ)؛ ولأن هذا المنادى في الحقيقة مضاف؛ لأن إضافة الصفة كإضافة الموصوف، وقوله: الجامع لهذه الصفات؛ أي: لهذه الشروط الأربعة، بل الخمسة، بل الستة؛ وهي أن يكون المنادى مفرداً علماً بعده ابن متصلاً به صفة له مضافاً إلى علم آخر، فإن فقد أحد هذه الشروط، فالضم في المنادى واجب على الأصل. (قوله: والكثرة مناسبة للتخفيف) فإن قلت: أن يا زيد أكثر استعمالاً من الموصوف، فلم خففوا الثاني دون الأول؟ قلنا: إن أكثرية الاستعمال وحدها ليست علة لجواز التخفيف واختيار الفتح، بل مع ضم كثرة اللفظ وليس في الأول إلا الأول، وفي الرضي: والعلم الموصوف بابن الجامع لهذه الشرائط في غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوباً، وبحذف ألف ابن خطأ أيضاً؛ نحو: جاءني زيد بن عمرو. (قوله: المعرف باللام) وكذا الموصول المصدر بأل، وإنما لم يقل: ذو اللام؛ ليخرج نحو: الله، فإنه إذا نودي قيل: يا الله، فالمراد باللام ما يكون سبباً لحصول التعريف، ويخرج أيضاً؛ نحو: النجم، فإنه لا يصح قصد ندائه، فلا يقال: يا أيها النجم؛ لأن العلم لا يوصف به، وقوله: أي: إذا أريد نداؤه لما كان نداء المعرف غير جائز صرف كلامه عن ظاهره بحمله على الإرادة، فلا يلزم اتحاد الشرط والجزاء.

(١) لأن الفتح والضم من ألقاب البناء.

«وَإِذَا نُودِيَ المُعَرَّفُ[1] بِاللاَّمِ[2]» أي: إِذَا أُرِيْدَ نِدَاؤُهُ «قِيْلَ» مثلاً: «يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ» بتوسيط (أيٌّ) مع (هَا) التنبيه[3]، بين حرف النداء[4] والمنادى[5] المعرف باللام تحرزاً[6] عن اجتماع التي[7] التعريف بلا فاصلة «و(يَا هَذَا الرَّجُلُ[8])» بتوسط (هَذَا)[9] «(ويَا أَيُّهَذَا الرَّجُلُ[10])» بتوسط الأمرين[11] معاً. «وَالْتَزَمُوا» يعني: العربُ «رَفْعَ الرَّجُلِ» مثلاً وإن كان صفة[12] وحقها جواز الوجهين، الرفع[13] والنصب كما مر «لأَنَّهُ[14]» أي: الرجل[15] مثلاً «هُوَ المَقْصُودُ[16]» بالنداء فالتزموا رفعه[17] لتكون حركته الإعرابية[18] موافقة للحركة البنائية[19]

(١) نائب فاعل نودي. (٢) والمراد به واللام سواء كان للمعرفة أو من نفس الكلمة. (٣) لمناسبة بينها وبين النداء لأن النداء أيضاً تنبيه. (٤) وهو يا. (٥) أي: الرجل. (٦) علة بتوسط. (٧) لفظاً وصورة. (٨) صفة هذا. (٩) أي: لفظ هذا. (١٠) والرجل صفة لهذا. (١١) أي: أي وهذا. (١٢) للمنادى. (١٣) بدل من الوجهين. (١٤) علة التزام. (١٥) اسم جنس. (١٦) لأن أي: أوغلت في الإبهام ولا يقبل النداء. (١٧) الرجل. (١٨) أي: الرفع. (١٩) أي: الضم.

وَإِذَا نُوْدِيَ المُعَرَّفُ بِاللاَّمِ قِيْلَ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ وَيَا هَذَا الرَّجُلُ وَيَا[1] أَيُّهَذَا الرَّجُلُ، وَالْتَزَمُوا رَفْعَ الرَّجُلِ لأَنَّهُ المَقْصُودُ

(١) وهذا بتوسيط أمرين أعني: أي: وهذا فيجعل ذا لأي والمقصود بالنداء صفة لذا ويحتمل أن يجعل وصفاً ثانياً لأي. وفائدة الجمع بينهما عرف مما سبق.

(قال: وإذا نودي المعرف باللام) فيه أن نداء مثنى العلم وجمع المعرفين باللام بحذف اللام لا بالتوسيط فيقال في الزيدان والزيدون: يا زيدان ويا زيدون، وقد يجاب بأن اللام فيهما لجبر نقص التعريف الزائل بالتنكير لا للتعريف فيخرجان بقوله: المعرف باللام. (قوله:

(قوله: لا بالتوسيط) فلا يصدق أن القاعدة كلية وقد تقرر في غير هذا الفن أن مهملات العلوم كليات. (قوله: في الزيدان الخ)؛ لأن حرف النداء يغني غناء اللام. (قوله: وقد يجاب الخ) اعلم أن تحقيق المقام يستدعي مقدمة وهي أن تثنية العلم وجمعه لما كانا خلاف القياس بوجهين؛ أحدهما: أنه لم يوضع إلا مفرداً فإذا قصد تثنيته وجمعه فقد زالت العلمية، والثاني: أن التثنية في الأسماء بإلحاق الزيادة المعلومة ليدل على أن معه مثلاً من جنسه، ولا شك أن الإعلام وإن تعددت مدلولاتها ليست موضوعة لها وضعاً واحداً حتى تكون تثنيتها تدل على شيئين من جنس واحد فقال الإمام وابن يعيش: إنه إذا قصد تثنيتها وجمعها وجب تنكيرها ثم إن قصد تعريفها عرفت باللام كسائر أسماء الأجناس، وهذا غير مستقيم؛ لأنهم لم يستعملوا الأعلام مثناة ومجموعة نكرات أصلاً؛ ولأن تنكير الأعلام قليل لكونه خلاف وضعه فلو كان التنكير لازماً لتثنيته وجمعه لكان تثنيته وجمعه قليلاً وليس كذلك، وقال المصنف رحمه الله: إن العرب لما وضعت الاسم المثنى والمجموع للإيجاز كراهة تكرار اللفظ الواحد مراراً وإن العلم أحق بذلك لكثرته اغتفر أمر خروجه بالوجهين المتقدمين، ولما قصد الاختصار فيه أجروا اشتراك اللفظ فيه مجرى اشتراك المعنى، والتزموا إدخال لام العهد في التثنية عوضاً عن العلمية الزائلة من مفرده من غير تنكيره الذي هو قليل مخالف للقياس، فجبروا التعريف الزائل بالتثنية بإلزامه اللام لزوم التعريف العلمي له فكان فيه توفية الأمرين الخلاص من التنكير الشنيع وحفظ العلم عن التنكير بتعريف آخر

(قوله: قيل: مثلاً الخ) أي: يقال على مذهب البصرية هذا المثال، وإنما ذكر مثلاً لإفادة أن الكلام ههنا على سبيل التمثيل وليست كلمة يا ولا أيها ولا الرجل معتبرة بخصوصها، بل سائر حروف النداء مثل يا في عدم الاجتماع مع اللام والاحتياج إلى الواسطة، وأيضاً سائر الأسماء المبهمة مثل: أيّ في هذا الاعتبار، وكذا سائر الأسماء المعرفة باللام مثل: الرجل فيما ذكر نحو: يا هؤلاء الكرام، ويا أيها الثقلا،ن وأيها المؤمنون، ويا أيتها النفس، ويا هذه المرأة إلى غير ذلك. (قوله: بتوسيط أي) وهي الموصوفة أو الموصولة، وإنما وسطت هذه الأمور المبهمة دون المعينة؛ لأن الأصل في النداء أن يكون معلوماً، فإذا كانت تلك الوسائط معلومة وقف الذهن عليها، فلا يحتاج إلى الاسم المعرف باللام، فلما كانت مبهمة سيما من المبهمات الوضعية احتيجت إلى ما يرفع إبهامها فاشتدت الحاجة إلى ما يرفع الإبهام؛ أعني: ذلك المعرف باللام، ولذا قالوا: إنه المقصود بالنداء مع عدم مباشرة حرف النداء له، فإن قلت إن لفظة أي واسم الإشارة كاف أحدهما في التوصل، فلا فائدة في الجمع بينهما في يا أيهذا الرجل، قلنا: المقصود من الجمع بينهما هو التدرج في النزول من الإبهام إلى التفسير، ولما كان اسم الإشارة أقل إبهاماً من أي، ولذا جاز يا هذا بدون وصف دون يا أي عقب أي به تدريجاً، فيكون أي منادى وهذا صفة له، والرجل صفة لهذا. (قوله: بتوسيط هذا) أي: يفصل بين يا والمعرف باللام بلفظ هذا الموصوف بذي اللام وكون المعرف مقصوداً بالنداء دون الفاصل يستدعي جعل المعرف باللام بدلاً لا صفة، إلا أنه منعهم طلب أي الموصوفة صفة وكون البدل مبنياً، والتزام الرفع في توابعه؛ لأنه يوجب كونه معرباً، وقوله: بتوسيط الأمرين؛ أعني: أي وهذا فيجعل ذا لأي، والمقصود بالنداء صفة لذا، ويحتمل أن يجعل وصفاً ثانياً لأي (عصام)، وقد عرفت آنفاً فائدة الجمع بينهما. (قال المصنف: والتزموا رفع الرجل) وهو مذهب الجمهور خلافاً للمازني والزجاج حيث جعلاه كسائر الصفات المفردة المعرفة، وبعضهم جوز النصب في صفة هذا دون أي؛ لجواز كون هذا مقصوداً بالنداء دون أي، ففي كلام

أي: إذا أريد نداؤه) كثيراً ما يطلق الأفعال الاختيارية ويراد مبدأها؛ أعني: الإرادة. (قوله: قيل مثلاً) إنما قال: مثلاً؛ لأن قصد نداء المعرف باللام على إطلاقه لا يستلزم قول: يا أيها الرجل وأخويه بخصوصها، ولك أيضاً في تصحيح الاستلزام أن تريد بقوله: يا أيها الرجل وأخويه الكلام الذي وسط فيه؛ أي: أو هذا أو أيهذا كما قيل، في لكل فرعون موسى أن المراد لكل ظالم عادل. (قوله: بتوسيط أي) هي موصوفة، قال الأخفش: هي موصولة حذف صدر صلتها وجوباً لمناسبة التخفيف للمنادى، ويؤيده كثرة وقوعها موصولة وندرة وقوعها موصوفة، وإنما لم ينتصب مع أنها مشبهة بالمضاف؛ لأنها إذا حذف صدر صلتها تبنى على الضم. (قوله: مع هاء التنبيه) المشارك لحرف النداء في التنبيه؛ لأن النداء أيضاً تنبيه فانجبر بقرب هاء التنبيه ما فات ببعد حرف النداء. (قوله: بتوسيط هذا) ليس نصاً في الوصلة؛ فإنه قد يقصد نداءه بخلاف؛ أي: فإنه نص فيها؛ ولذلك قد يقتصر على هذا ويؤتى بتابعه كما يؤتى بتابع تابعه فيقال: يا هذا الرجل وعبد الله معطوفاً على هذا، ولا يجوز عطفه على الرجل؛ لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه، ويمتنع وصف باب هذا إلا بذي اللام، ولا يجوز الاقتصار على أيها ولا يؤتى بتابعه، بل يؤتى بتابع تابعه فلا يصح: يا أيها الرجل

وإن كان التعريفان متغايرين؛ لأنه غاية المجهود هذا خلاصة ما في شرح المفصل والرضي إذا تقرر هذا فنقول: اعتراض المحشي رحمه الله ليس مبنياً على مذهب الإمام؛ لأن تعريف العلم باللام عند تثنيته غير لازم عنده فيجوز أن يكون المنادى في يا زيد أن تثنية علم منكر قصد تعريفه بالنداء، بل مبناه مختار المصنف رحمه الله فإن اللام إذا كان لازماً تثنية العلم وجمعه لا يمكن نداء مثناه ومجموعه بدون اعتبار اللام فاندفع ما أورد من أن قصد النداء في يا زيد أن إلى تثنية العلم لا المعرف إلا أن تثنية العلم لا تتصوّر بدون اللام، فيكون القصد إلى تثنيته باللام وما قيل: إنه لو أريد نداء الزيدان المعهودان لقيل: يا أيها الزيدان فباطل؛ لأن نعت؛ أي: لا يكون إلا المعرف بلام الجنس صرح به في التسهيل. (قوله: وقد يجاب الخ) خلاصة الجواب: أن التعريف اللامي جبر للتعريف الفائت بزوال العلمية فالمدلول باق على حاله الأول والتعويض بين الدالين العلمية واللام وليس للتعريف لعدم صيرورته بالتثنية نكرة، بل تبديل تعريف بتعريف حفظاً للعلم عن التنكير فاندفع ما قيل: إن جبر نقصان التعريف لا يكون إلا بالتعريف فيكون اللام للتعريف. (قوله: بالتنكير) الصواب تركه لما عرفت من أن السؤال والجواب مبنيان على مختار المصنف رحمه الله، وهو لا يقول بتنكيره، كيف ولو كان التعريف باللام بعد التنكير لكان كسائر النكرات إذا قصد تعريفها وليس بجبر في الحقيقة. (قوله: فيخرجان بقوله: المعرف باللام)؛ لأن المراد به ههنا ما يكون تعريفه حاصلاً بسبب اللام لا ذو اللام وإلا لانتقضت القاعدة بنحو: الرجل قائم إذا سميت بهذه الجملة، فإنك تقول: يا الرجل قائم، نص عليه سيبويه كذا في شرح التسهيل، ونحو: النجم والصعق، فلا يقال: يا أيها النجم، ويا أيها الصعق، واستثناء يا الله من هذه القاعدة بقوله: وقالوا: يا الله خاصة صحيح؛ لأن تعريفه في الأصل باللام، ثم صار بالغلبة علماً، قوله: كثيراً ما يطلق الخ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾، وقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ الآية، وإنما وجب التأويل بالإرادة؛ لأن نداء المعرف باللام بعينه كقوله: يا أيها الرجل مثلاً، فيلزم اتحاد الشرط والجزاء، لا لأن نداء المعرف باللام غير صحيح حتى يتجه علمية ما يتوهم من أنه إذا لم يصح نداؤه لا تصح إرادة نداءه عند أهل اللسان أيضاً، فتقدير الإرادة لا يسمن ولا يغني من جوع. (قوله: على إطلاقه) أي: أيّ معرف باللام. (قوله: بخصوصها) فإنه لا يصح أن يقال: إذا أريد نداء الفرس قيل: يا أيها الرجل. (قوله: ولك أيضاً في تصحيح الخ) يعني: أن اللفظ إذا أريد به مجرد اللفظ يكون علماً، والعلم يصح تأويله بالوصف المشتهر صاحبة به؛ نحو: لكل فرعون موسى، وقد اشتهرت هذه الأمثلة بين النحاة بتوسط أيّ وهذا وكليهما، فيجوز أن يراد بها كلام وسط فيه أحد هذه الأمور الثلاثة. (قوله: هي موصوفة) في الرضي: لا أعرف كونها معرفة موصوفة إلا في النداء. (قوله: قال الأخفش) في شرح التسهيل ذهب الأخفش في أحد قوليه: إلى أن المرفوع بعد أيّ خبر لمبتدأ محذوف؛ وأيّ موصولة بالجملة حذف صدر صلتها؛ أي: هو. (قوله: وجوباً) اندفع بذلك ما قيل: أنها لو كانت موصولة لجاز إظهار صدر صلتها ولكان أولى من حذفه مع أنه لم يأت إظهاره. (قوله: ويؤيده الخ) تعرض لبيان مؤيد الموصولة دون الموصوفة إشارة إلى أن مؤيداتها ظاهرة لا تحتاج إلى البيان منها عدم الاحتياج إلى الحذف، ومنها صدق النعت عليها ومنها الموافقة مع هذا فإنه موصوف بما بعده، ومنها أنه لو كانت موصولة لجاز أن توصل بجملة فعلية أو ظرف، ومنها لزوم جواز: يا أيها النجم ومنها كونه مقصوداً بالنداء، فإن الوصف أقرب بإفادته، ومنها اختلافهم في جواز نصب ما بعدها فإن المازني جوّز نصبه ولو كانت موصولة لتعين الرفع، ومنها بيان وجه التزام رفع ما بعدها فإنه إنما يحتاج إليه على تقدير الموصوفة دون الموصولة. (قوله: كثرة وقوعها موصولة) في غير هذا الموضع. (قوله: وإنما لم ينصب الخ) يعني: لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها. (قوله: يبنى على الضم) أي: الأغلب فيها ذلك كما سيجيء في الموصولات فحرف النداء على هذا يكون داخلاً على اسم مبني على الضم ولم يغيره وإن كان مضارعاً للمضاف. (قوله: بقرب هاء التنبيه) من المقصود من النداء. (قوله: فإنه نص فيها) أي: في الوصلة؛ لأنه موضع مبهم يزال إبهامه باسم بعده يستوي فيه المذكر والمؤنث بخلاف هذا، فإنه قد يزول إبهامه بالإشارة الحسية، فلذا يقتصر على يا هذا، وجوّز بعضهم في نعت يا هذا النصب والرفع كما في يا زيد الظريف، وأوجب رفع نعت أي. (قوله: ويؤتى بتابعه الخ) أي: لعدم كون هذا نصاً في الوصلة قد يؤتى بتابعه بعد الصفة لكونه منادى كما يؤتى بتابع تابعه لكونه وصلة. (قوله: لامتناع وصف هذا) أي: لا يوصف اسم الإشارة إلا باسم الجنس المعرف باللام أما اسم الجنس؛ فلأنه هو الدال على الماهية بين الأسماء، والمحتاج إليه في نعت أسماء الإشارة بيان ماهية المشار، وأما التعريف باللام؛ فلأن تعيين الماهية حصل من اسم الجنس وتعيين المفرد من أفرادها فإن علم من اسم الإشارة، ظلم يبق إلا التطابق المطلوب بين النعت والمنعوت وأخصر ألتي التعريف اللام؛ إذ هي أقل من المضاف إليه. (قوله: ولا يجوز الخ) عطف على قوله: قد يقتصر الخ؛ أي: ولذلك؛ أي: لكون أيّ نصاً في الوصلة لا يجوز الاقتصار على أيها، فلا يقال: يا أيها لعدم

التي[1] هي[2] علامة المنادى[3] فيدل[4] على أنه[5] هو المقصود بالنداء. وهذا[6] بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى[7]، ولهذا[8] لم يذكر[9] هناك ما[10] يُخرِج صفة الاسم[11] المبهم من تلك القاعدة[12]. «وَتَوَابِعِهِ[13]» بالجر عطف على الرجل[14]، أي:[15]: والتزموا رفع توابع الرجل مضافة[16] أو المفردة نحو: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الظَّرِيفُ[17]) ، و: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ذُو[18] المَالِ) «لأَنَّهَا[19] تَوَابِعُ» منادى «مُعْرَبٍ[20]»

(١) صفة حركة. (٢) أي: الحركة البنائية. (٣) المفرد المعرفة. (٤) أي: ذلك لكون الفاء جواب شرط محذوف. (٥) أي: الرجل. (٦) أي: التزموا الرفع. (٧) المفردة. (٨) أي: لكون هذا بمنزلة للمستثنى. (٩) مصنف. (١٠) نفياً. (١١) منادى. (١٢) أي: جواز الرفع والنصب. (١٣) أي: الرجل. (١٤) الذي هو المضاف إليه. (١٥) إشارة إلى تعيين المعطوف عليه. (١٦) خبر لمقدر كانت تلك التوابع. (١٧) مثال المفرد. (١٨) مثال مضاف. (١٩) أي: لأن هذه التوابع. (٢٠) صفة منادى.

بِالنِّدَاءِ وَتَوَابِعِهِ لأَنَّهَا[1] تَوَابِعُ مُعْرَبٍ

(١) أي: توابع الرجل.

وعبد الله لامتناع وصف أيها إلا بذي اللام. (قوله: بتوسيط الأمرين معاً) السرّ في توسيط تلك الأمور أن يقع النداء على ما قصد نداؤه، وبيان ذلك أن النداء لا يقع إلا على ما هو معلوم الماهية فلا يقال: يا شيء إلا إذا قصد التحقير، فإذن كان المناسب أن لا يكون الواسطة مبهماً وإلا لوقف الذهن عنده، ثم الأنسب أن يكون ذلك المبهم طالباً لما يرفع به إبهامه بحسب الوضع لتشتد الحاجة إلى تعيينه، ثم الأنسب أن يكون ذلك المبهم مبهماً يكون طالباً لمعرف باللام فيقع النداء عليه، فلذلك وسط تارة باسم الإشارة؛ لأنه مبهم يطلب بحسب وضعه أن يرفع إبهامه بالمعرف باللام إذا أريد تعيين جنس ما أشير إليه، وتارة بأي إذا قطعت عن الإضافة، وأبدلت مما أضيف إليه هاء التنبيه لما عرفت فإنها حينئذ مبهمة بخلاف ما إذا لم يقطع، أو أبدل مما أضيف إليه التنوين؛ فإنها معينة بما أضيفت

دلالته على الماهية بدون ما بعده، ولا يؤتى بعد الصفة بتابعه لعدم كونه منادى، بل يؤتى أبداً بتابع تابعه؛ لأنه هو المنادى في الحقيقة وأيّ صلة إليه. (قوله: إلا إذا قصد التحقير) بأن يكنى به عن أن المخاطب ليس فيه شيء مما يكون في العقلاء إلا أنه يقع عليه اسم الشيء، وهذا مجاز وكلامنا على الحقيقة. (قوله: وإلا لتوقف الذهن) وتخيل أنه منادى. (قوله: بحسب الوضع) متعلق بطالما، فلفظ شيء وما بمعناه وإن كانا مبهمين لكن لم يوضعا على أن يزال إبهامهما بالتخصيص بخلاف أي واسم الإشارة. (قوله: لتشتد الحاجة إلى التعيين) فيكون أدل على عدم كونه مقصوداً بالنداء. (قوله: يكون طالباً لمعرف باللام)؛ لأن الكلام في التوصل إلى نداء المعرف باللام بخلاف ضمير الغائب المبهم كما في ربه رجلاً والموصول؛ فإنهما وإن طلبا ما يزيل إبهامهما من التمييز والصلة لكن لا يطلبان المعرف باللام. (قوله: إذا أريد تعيين الخ) قيد بذلك؛ لأنه قد يزول إبهامه بالإشارة الحسية. (قوله: لما عرفت) من قوله: فانجبر لقرب هاء التنبيه ما فات بيمد حرف النداء. (قوله: بخلاف ما إذا لم تقطع) نحو: أي رجل في الدار. (قوله: وأبدلت الخ) نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾. (قوله: فإنها معينة الخ) إما في صورة الإضافة فظاهر، وإما في صورة التنوين؛ فلأن التنوين بدل من المضاف إليه مقدر. (قوله:

المصنف رد لمذهب غير الجمهور بأنه لا يساعده استعمال العرب، والدليل على كون حركته رفعاً لا ضماً التزام رفع توابعه، فقوله: وتوابعه مع كونه بياناً لحكم التوابع دليل على التزام رفعه، وقوله: مثلاً أي: وكذا سائر الأسماء المعرفة باللام، وقوله: هو المقصود بالنداء؛ أي: بحسب الواقع لا بحسب اللفظ، فلا ينتقض تعريف البدل؛ أي: فله شبه بالمنادى، فاعتبر حيثية النداء فيه فرفع واعتبر حيثية التبعية فلم يضم فهو كالنعامة، وقال السيد؛ يعني: أنهم التزموا الرفع؛ ليكون ذلك تنبيهاً على أنه المنادى في الحقيقة باشره حرف النداء والمبهم وسيلة فقط. (قوله: وهذا بمنزلة الخ) أي: التزام الرفع في صفة المنادى إذا كانت مقصودة بالنداء بمنزلة الاستثناء عن القاعدة السابقة فكأنه قال: صفة المنادى المبني المفردة يجوز فيها الوجهان إلا إذا كانت مقصودة بالنداء ولا اختصاص له بصفة المنادى المبهم، بل هو أعم منه ومن غيره من أقسام المنادى (نعمه)، وفي كلام الشارح إشعار بأن قوله: والتزموا الخ، جواب عن سؤال مقدر، كما أن قوله: وتوابعه جواب عما يرد على الجواب عن السؤال الأول كأنه قيل: إذا كان هو المقصود بالنداء وهو كالمنادى المضموم، فالوجه أن يجوز في توابعه ما جاز في توابع المضموم، فأجاب بما ترى، فعلى هذا صار الرجل في يا أيها الرجل الظريف مثل النعامة كما أشير، فإذا قيل: لم وجب رفعه، قيل: هو المنادى المفرد المعرفة الذي باشره حرف النداء؛ لكونه مقصوداً، وإذا قيل: فيجب على هذا أن يجوز في توابعه ما جاز في توابع مثله قيل: ليس هو نفس المنادى المضموم، بل مثله (نعمه). (قوله: لم يخرج هناك ما يخرج الخ) بأن يقول: وتوابع المنادى المبني الغير المبهم، وقول: وتوابعه بالجر؛ أي: مطلقاً مفردة أو مضافة. (قوله: منادى معرب الخ) أي: والمنادى المعرب لا تابع إلا للفظه بالاستقراء، وفي تقدير لفظ منادى إشارة إلى رفع ما أورده صاحب المتوسط والرضي على ظاهر عبارة المصنف من أن تابع المعرب يجوز أن يكون تابعاً لمحله إذا غاير إعراب محله إعراب لفظه؛ نحو: ما زيد بقائم ولا قاعداً

بالنصب والجر، وحاصل الدفع: أن هذا الجواز في المعرب لا في المنادى المعرب، وكتب على قوله: لأنها توابع معرب؛ أي: توابع منادى معرب غالباً، فلا يرد يا أيها الذي أكرمني عمرو، فإن عمراً عطف بيان للموصول، فهو تابع مبني لا معرب.

إليه وهي حينئذ يرفع إبهامها، إما بالمعرف باللام أو بوصفه باسم الإشارة الذي يرفع إبهامه بالمعرف باللام، وإنما وصف أولاً باسم الإشارة لما فيه من التدرج في التعيين، وتكرار المبهم الذي يورث زيادة شوق. (قال، لأنه المقصود بالنداء) بحسب الواقع لا بحسب اللفظ فإنه ذكر ليدل على معنى في المتبوع. (قال، لأنها توابع منادى معرب) اندفع بتقدير المنادى ما يقال من أن تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان؛ نحو: أن زيداً قائم وعمرو بالرفع والنصب، وقد يدفع أيضاً بأن التنوين في معرب للوحدة، فلا ينتقض الحكم بالمثال المذكور؛ لأن عمراً في المثال المذكور ليس تابعاً لمعرب واحد، فإن زيداً باعتبار تعدد إعرابه معربان لا معرب واحد، وفيه أن للمعرف باللام أيضاً إعرابين؛ إما الرفع فظاهر، وإما النصب؛ فلأنه منادى معنى فيكون منصوب المحل.

وإنما وصف أولاً الخ) فيه إشارة إلى أنه موصوف بالمعرف باللام أيضاً لكن ثانياً؛ وذلك لأنه رافع لإبهامه في الحقيقة، فيكون كلا الأمرين من أيّ وهذا وصلة لندائه إلا أنه تدرج في إزالة إبهامه بأن أزيل أولاً بجعله مشاراً، ثم بيان جنسه ولا يرد ما قيل: إنه إذا وصف هذا باسم الجنس لا يكون التركيب مصوغاً لأجل نداء المعرف باللام على ما أوما إليه المصنف رحمه الله، بل لأجل نداء اسم الإشارة. (قوله: اندفع الخ) يعني: لو أجرى الكلام على إطلاقه بأن يقال: إنها توابع معرب، وتوابع المعرب تابعة للفظه، يرد عليه أن تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان لا أن يكون تابعاً للفظه فقط؛ لأن المنادى المعرب إما منادى مضاف لا محل له، وإما مستغاث، وله محل النصب لا يحمل على محله؛ لأنه على التقديرين مفعول أدعو بواسطة اللام أو بدونه ولا فائدة في ترك الإعراب الظاهر والرجوع إلى المقدر بخلاف العطف على محل اسم إن؛ فإن فيه دلالة على كونه عمدة وركناً من الكلام وإن إن لا تغيره معنى الجملة. (قوله: للوحدة)؛ لأنه ليس للتنكير؛ إذ المراد معرب معين وهو الرجل فيحمل بمقتضى المقام على الوحدة والمراد بها الوحدة الكاملة؛ أي: لا يكون فيه تعدد لا ذاتاً ولا إعراباً كما هو المتبادر، فلا ينتقض الحكم الكلي بالمثال المذكور، فاندفع ما قيل: إن هذا الرفع بلغ من التكلف مبلغاً لا يلتفت إليه إلا من لا يتحاشى من التعسف. (قوله: فلأنه منادى معنى) لأنه المقصود بالنداء وأيّ وهذا إنما هو مجرد التوصل ودفع لزوم اجتماع آلتي التعريف. (قوله: فيكون منصوب المحل) قيل عليه إن إعراب النصب للمنادى لفظاً لا للمنادى حقيقة، والرجل ليس منادى لفظاً، وإن كان منادى حقيقة أقول: إنهم قالوا: لأجل أن إن المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع؛ لأنها كالعدم إذ فائدتها التوكيد فقط، فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع بخلاف أن المفتوحة وهذا الوجه في إثبات المحل جار في الرجل أيضاً؛ لأنه لما كان المقصود بالنداء هو الرجل وتوسط الوصلة لا يؤثر في عدم كونه مقصوداً بالنداء، وقد نبه عليه بالتزام الرفع كانت الوصلة كالعدم، فيكون الرجل في محل النصب وكما أنه لا يشترط في كون اسم إن مرفوع المحل كونه مبتدأ لفظاً ينبغي أن لا يشترط في كون الرجل منصوب المحل كونه منادى لفظاً والفرق تحكم.

وجواز الوجهين[1] إنما يكون في توابع المنادى المبني[2]. «وَقَالُوا[3]» بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام، وهي اجتماع أمرين، أحدهما: كون اللام عوضاً[4] عن محذوف[5]. وثانيهما: لزومها[6] للكلمة. «يَا اللهُ» لأنَّ أصله (الإلَه) فحذفت الهمزة[7]، وعوضت اللام[8] عنها، ولزمت[9] الكلمة[10]، فلا يقال في سعة الكلام (لاهَ)[11]. ولما لم يجتمع هذان الأمران[12] في موضع آخر اختص هذا الاسم[13] بذلك الجواز ولهذا[14] قال: «خَاصَّةٌ»[15]. وأما مثل: (النَّجْم، والصَّعِق) وإن كانت اللام لازمة[16] فيه لكن ليست عوضاً عن محذوف، وأما (النَّاسُ[17]) وإن كانت اللام فيه عوضاً عن الهمزة لأن أصله (أُنَاسٌ[18]) لكن ليست لازمة للكلمة، لأنه[19] يقال: (نَاسٌ) في سعة

(١) في تابع المفرد ليس مطلقاً بل إنما يكون آه. (٢) على الضم. (٣) أي: العرب. (٤) ليس للتعريف. (٥) أصلي وهو الهمزة. (٦) بأن جعلت علماً مع العوض. اللام. (٧) الثانية المكسورة على خلاف القياس. (٨) أي: جعلت اللام عوضاً عنها. (٩) أي: اللام. (١٠) بسبب العلمية. إذا اضمحل عنه معنى التعريف تمحض عوضاً لازماً للكلمة. (١١) إلا نادراً. (١٢) أي: التعويض واللزوم. (١٣) أي: يا الله. (١٤) أي: الأمر المذكور. (١٥) مصدر على. (١٦) فلا يقال: يا النجم لأنه إنما يقال لو كان عوضاً لكن آه. (١٧) جمع إنسان. اسم جمع كرجال. (١٨) جمع إنسان. اسم جمع كرجال. (١٩) بضم الهمزة.

وَقَالُوا: يَا اللهُ خَاصَّةٌ،

(قال: يا الله) اختص هذا اللفظ بأشياء كما اختص مسماه سبحانه بأشياء، منها قطع همزته في النداء وغيره، وحذف الجار مع بقاء الأثر فيه، وحذف حرف النداء، وتعويض الميمين، وأخرتا تبركاً باسمه؛ نحو: اللهم، وقد يزاد في آخره ما؛ نحو: اللهما ما ولا يوصف اللهم عند سيبويه، كما لا يوصف الأسماء المختصة بالنداء سماعاً؛ نحو: يا فل ويا نومان؛ أي: يا كثير النوم، ولا يقال: رجل نومان، ونحو: ﴿اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَٰوَٰتِ﴾ محمول عنده على نداء مستأنف. (قوله: وعوضت اللام عنها) ولهذا لا يجمع بينهما إلا قليلاً؛ نحو: قوله:

مَعَاذَ الإلَهِ أَنْ تَكُونَ كَظَبْيَةٍ

(قوله: فلا يقال في سعة الكلام لاه) قد يقال في غيرها؛ نحو قوله: يسمعها لاهه الكبار، بضم الكاف؛ أي: الكبير.

(قوله: في النداء وغيره) أي: غير النداء وهو القسم إذا حذف حرف القسم وصدر بهمزة الاستفهام قبل الفاء أو صدر بها التنبيه يلزم حينئذ زيادة ذا بعد المقسم به، في الرضي: منها قطع الهمزة في يا الله وها الله ذا والمراد جواز القطع، فإن في ندائه وجوهاً؛ حذف الهمزة فيلتقي ساكنان على حدهما، وحذف ألف يا مع الهمزة، وقطع الهمزة؛ لكونها لازمة فكأنها من نفس الكلمة وكذا في ها الله ذا أربعة أوجه وتفصيله في الرضي في باب حروف الجر. (قوله: وحذف حرف الجر) نحو: الله لأفعلن كذا. (قوله: وقد يزاد آخره) في نحو: ماذا عليك أن تقولي: كلما سبحت أو صليت يا اللهما أردد علينا شيخنا مسلماً. (قوله: نحو: اللهما) وقال الفراء: أصله يا الله أمنا بالخير مخفف بحذف الهمزة والمفعول وحرف النداء. (قوله: الأسماء المختصة بالنداء الخ) أي: لا تستعمل إلا في النداء في التسهيل وهي فل وفلة ومكرمان وملأمان وملام ولومان ونومان والمعدول إلى فعل في سب الذكور؛ نحو: يا خبث وإلى فعال مبنياً على الكسر في سب المؤنث؛ نحو: يا فساق. (قوله: سماعاً) متعلق بلا توصف؛ يعني: لا مانع من

(قوله: وقالوا: بناء على قاعدة الخ) هذا استثناء معنى من القاعدة السابقة؛ أي: قالوا ذلك بناء على تحقيق قاعدة هي تجويز اجتماع أمرين في الجلالة دون غيرها، فلا ينادى بغير وسيلة إلا الله. (قوله: حذفت الهمزة) أما بعد سلب حركتها أو معها، فعلى الأول يكون الحذف قياسياً، والإدغام على غير قياس، وعلى الثاني يكون الحكم بالعكس. (قوله: فلا يقال في سعة الكلام الخ) وقوله:

كَحَلْفَةٍ من أبي رَبَاحٍ
يَسْمَعُهَا لاهُهُ الكُبَّارُ

فضرورة، وكذا لا يقال: لا هم في السعة بخلاف قوله:

لَا هَمَّ إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتَجْ[1]

(قوله: في موضع آخر) أي: إلا نادراً شاذاً كقوله:

مَعَاذَ الإلهِ أن تكُونَ[2] كَظَبْيَةٍ
ولا دُمْيَةٍ ولا عَقِيلَةِ رِبْرَبِ

وقوله: ولهذا قال: خاصة؛ أي: خص هذا الاسم الشريف بهذا الجواز خصوصاً، فهو مصدر كعافية، وقال العصام: يعني أن نداء الله تعالى مختص بيا، أو نقول: وقالوا يا الله خاصة بقطع همزة الوصل؛ إذ قطعها في النداء مختص به، وحكى أبو علي الوصل أيضاً أو نقول: قالوا يا الله خاصة بدون حذف حرف النداء، واعلم أنه قال الخادمي في الرسالة: إن في لفظة الله سبع خواص؛ أحدها: أن جميع الأسماء ينسب إليه، وهو لا ينسب إلى شيء قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾، ثانيها: أنه لم يسم به أحد من الخلق، ثالثها: حذف النداء وتعويض الميم[3] عنه؛ نحو: اللهم، وفي الألفية:

والأكثرُ اللَّهُمَّ بالتَّعويضِ
وشَذَّ يا اللَّهُمَّ في القريضِ

(١) أي: حجتي. (٢) أي: الحبيبة.
(٣) اختيرت الميم دون غيرها للتعويض لمناسبة بينهما فإن يا للتعريف وكذا الميم في لغة حمير كقوله: (يرمي ورائي بامسهم وامسلمة)؛ أي: بالسهم والسلمة.

الكلام، فلا يجوز أن يقال: (يَا النَّجْمُ) و (يَا النَّاسُ)، ولعدم جريان هذه القاعدة في[1] (التي) في قولهم:

مِنْ أَجْلِكِ[2] يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِيْ وَ[3]أَنْتِ[4] بَخِيْلَةٌ[5] بِالوَصْلِ[6] عَنِّي

لأنَّ[7] لامها ليست عوضاً عن محذوف، وإن كانت لازمة للكلمة حكموا[8] عليه بالشذوذ[9]. وفي[10] (الغُلاَمَانِ) في قولهم: فَيَا الغُلاَمَانِ اللَّذَانِ فَرَّا لانتفاء الأمرين

(١) متعلق بقوله الآتي حكمو. (٢) متعلق بجريان. (٣) حال. (٤) مبتدأ. (٥) خبره. (٦) متعلق ببخيلة. (٧) متعلق لعدم جريان. (٨) أي: النحاة. (٩) لأن ما خالف القياس يكون شاذا. ته (١٠) متعلق بقوله حكموا.

أي: في الشعر، فالأكثر في ندائه تعالى اللهم؛ نحو: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾، وإنما أخرت الميم المشددة تبركاً بالبداءة باسم الله تعالى، وشذ الجمع بين يا والميم في قوله:

أقول يا اللهم يا اللهما

كما سبق، رابعها: أنهم التزموا تعويض الألف واللام عن همزته، خامسها: أنهم قالوا: يا الله بقطع همزته، سادسها: أنهم جمعوا بين حرف النداء واللام، وقالوا: يا الله، سابعها: أنهم خصوه بالقسم، فليحفظ. (قوله: وأما الناس الخ) اسم جمع؛ إذلم يثبت فعال من أبنية الجمع، فأصله أناس بالضم من الأنس أو آنس واللام عوض عن الهمزة؛ ولذلك لا يكاد يجمع بينهما، وقوله:

إنَّ المَنَايَا يَطَّلِعْـ

ـنَ عَلَى الأُنَاسِ الآمِنِيْنَا

شاذ (قاضي)، وقوله: هذه القاعدة وهي اجتماع الأمرين المذكورين. (قوله: في قوله: من أجلك يا التي الخ) من البحر المجتث على ما قالوا: وهو يستعمل مجزواً وجوباً إلا أنه ههنا مستعمل على أصله للضرورة فليتتبع فإن لي في هذا تردداً، فمن متعلقة بمحذوف أي أتحمل كل مشقة وأكاد أن أهلك من أجل حبك أيتها الحبيبة فالكاف مكسورة وكذا التاء لكون الخطاب مع المؤنث، وتيمت من التفعيل يقال تيمه الحب أي استعبده وذلله والمفعول متيم، قال الشاعر:

وارْحَمْ فُؤَادَ مُتَيَّمٍ

حَاشَا مُحِبُّكَ أنْ يُضَامْ

والواو في وأنت للحال، وبخيلة مبعدة يقال: بخله عنه؛ أي أبعده، قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ بمعنى: يبعد الخير عن نفسه كذا قيل، لكن الظاهر أن البخل بمعنى الإمساك، وعني متعلقه بالوصل بمعنى إلى؛ أي: ممسكة للوصل إلى، والمعنى: هلكت من عشقك يا من استعبدت قلبي وجعلته منقاداً أسيراً، والحال أنك بعد لا تواصليني وتبخلي عن الوصل معي فارحمي؛ فإن فؤادي متيم، وبالفارسية: من هلاك شدم ازعشقت أي آنكه دل مرا جذب كردي وحالاً توبخيلى در وصل من ذليل ومتيم، ومحل الاستشهاد: أن حرف النداء دخل على ذي اللام في قوله: يا التي وهو غير لفظة الله، وذلك شاذ، ووجه الجواز مع الشذوذ

(قال: خاصة) أي: خص خصوصاً. (قوله: من أجلك الخ)

وأَنـتِ بـخـيـلـةٌ بـالـوصـل عَـنِّـي

(قوله: في قوله: فيا الغلامان) آخره:

إيـاكـمـا أن تـبـغـيـا لـي شـراً

وفي رواية أن تكسبا لي شراً.

توصيفها قياساً. (قوله: نحو: يا فل الخ) فل وفلة عند سيبويه كناية عن نكرة من يعقل من جنس الإنسان وهما يا رجل ويا امرأة ولامه محذوف أصله فلي؛ لأن تصغيره فليّ، وقال الكوفيون: إنهما مرخما فلان وفلانة، فعلى هذا هما كناية عن علم من يعقل. (قوله: ونحو: اللهم الخ) جواب لما استشهد به المبرد على جواز توصيف اللهم بهذه الآية. (قوله: نحو: معاذ الإله) آخره ولا دمية ولا عقيلة ربرب؛ يعني: أعوذ بالله من أن تكون الحبيبة كالظبية والدمية بضم الدال؛ أي: الصورة المنقوشة وعقيلة ربرب؛ أي: كريمة قطيع بقر الوحش. (قوله: في غيرها) أي: غير السعة وهو الشعر. (قوله: يسمعها الخ) في الصحاح:

كَـحُـلْـفَـةٍ مِـن أَبِـي رَبَـاحٍ

يَسْمَعُهَا لاهُهُ الكُبَارُ

(قوله: بضم الكاف) صيغة الصفة المشبهة كشجاع.

كليهما حكموا بأنه[1] أشذُّ شذوذاً. «وَلَكَ[2]» أي: وجاز لك «فِي مِثْلِ (يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ)» أي: في تركيب تكرر[3] فيه المنادى المفرد المعرفة صورة وولي الثاني[4] اسم مجرور بالإضافة في[5] الأول «الضَّمُّ[6] والنَّصْبُ» وفي[7] الثاني النصب فحسب[8]. أما الضم[9] في الأول[10] فلأنَّه منادى مفرد[11] معرفة[12] كما هو الظاهر والنصب على أنه مضاف[13] إلى (عَدِيٍّ) المذكور[14]. و(تَيْمَ) الثاني: تأكيد لفظي فاصل[15] بين المضاف والمضاف إليه[16] وذلك[17] مذهب سيبويه[18]. أو مضاف إلى (عَدِيٍّ) المحذوف[19]

---

(١) أي: هذا القول. (٢) ظرف مستقر مرفوع المحل خبر مقدم اللام مشعر للجواز وعلى للوجوب. المنادى المكرر بلفظ مضاف إلى اسم آخر. (٣) مادة. (٤) فاعل ولي. (٥) متعلق بـ جاز أي: جاز لك في الاسم الأول في مثل هذا التركيب. (٦) مبتدأ مؤخر. (٧) أي: جاز لك. (٨) الأولى متعين. (٩) أي: جواز البناء على الضم. (١٠) أي: في الاسم الأول. (١١) صورة. (١٢) لأنه ليس بمضاف ولا شبهه. (١٣) حقيقة وإن كان مفرداً. (١٤) في المتن. (١٥) صفة تأكيد لفظي. (١٦) إلى عدي المذكور. (١٧) أي: إضافة تيم الثاني إلى عدي المذكور. (١٨) والخليل. (١٩) صفة عدي.

وَلَكَ فِي مِثْلِ[1]، يَا[2] تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ الضَّمُّ والنَّصْبُ،

(١) أي: في منادى وقع بعد حرف النداء مكرراً ووقع بعد الثاني مضاف إليه عصام.
(٢) أي: في تركيب تكرر فيه المنادى المفردة المعرفة صورة وولي الثاني اسم مجرور بالإضافة ج.

(قال، ولك) خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب. **(قوله: أي، في تركيب)** أو فيما قصد ذكر المنادى مضافاً ثم كرر المضاف قبل ذكر المضاف إليه. **(قوله: صورة)** إما أن الأول مفرد صورة فظاهر، وإما أن الثاني مفرد صورة؛ فلأنه تكرار الأول بعينه، وإما عدى فحاله مجهولة بحسب الظاهر. **(قوله، إما الضم في الأول)** قيل نصب الثاني حينئذ ليس على أنه تأكيد؛ لأنه خرج عن العلمية بالإضافة، وإن القصد إلى المضاف يغاير القصد إلى المفرد، وإن المضاف أوضح من المفرد، فلا

(قوله: أو فيما قصد الخ) الفرق بين الوجهين أن المعنى على ما ذكره الشارح رحمه الله جاز لك في ذلك التركيب قراءة الضم والنصب وعلى ما ذكره المحشي رحمه الله إيراد الضم والنصب على طبق إذا نودي المعرف باللام، قيل: يا أيها الرجل، وإن توجيه المحشي رحمه الله لا يحتاج إلى اعتبار قيد كون المنادى المكرر مفرداً صورة فيحتاج في بيانه إلى تكلف. **(قوله: إما أن الأول مفرد الخ)** في الرضي؛ يعني: بمثله المنادى المكرر؛ إذ أولى الثاني اسم مجرور بالإضافة ولم كان هذا على إطلاقه غير صحيح؛ إذ لو كان المنادى المكرر نكرة أو مضافاً لا يجوز في الأول الضم قيد الشارح رحمه الله المنادى بكونه معرفة مفرداً وقيد الإفراد بكونه صورة؛ إذ في الحقيقة كلاهما مضاف، أو الأول مضاف وإفراد الأول صورة ظاهر لعدم ذكر ما تصلح الإضافة إليه بعده، وأما كون الثاني مفرداً صورة؛ فلأنه تكرر الأول بعينه فلا مغايرة بالإفراد والإضافة. **(قوله: وأما عدي الخ)** يعني: ذكر عدي بعده مجروراً لا يعين كون الثاني مضافاً؛ لأن حاله مجهول لا يدري يقيناً أهو مجرور بإضافة الأول أم بإضافة الثاني وعدم لزوم الفصل إن كان مؤيداً إضافة الثاني، فكونه تكراراً للأول يؤيد عدم الإضافة وإذا لم تتعين إضافة الثاني كان مفرداً صورة. **(قوله: لأنه**

لزوم اللام كذا في الرضي. (قوله:

فَيا الغُلامَانِ اللَّذَانِ فَرَّا)

آخره

إيَّاكُما أن تُكْسِبانا شَرًّا

وفي رواية: أن تبغيا لي، وفي أخرى، أن تعقبانا، والبيت لم يسم قائله، وهو من البحر الرجز عروضه: مخبونة مقطوعة، وضربه مقطوع، وبعض حشوه مخبون، ومحل الاستشهاد قوله: يا الغلامان، حيث جمع فيه بين حرف النداء وال في غير اسم الله وذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وقوله: فرا، بصيغة المثنى من الفرار وهو الهرب، وإياكما تحذير، وأن تكسبا؛ أي: من أن تكسبانا من أكسبه، فشراً: مفعول ثان بمعنى: الفساد والسوء والظلم، ونسخة تبغيا لي من البغية وهي الطلب، كما أن تعقبانا من الأعقاب بمعنى: الإيراث والإكساب، والمعنى: فيا أيها الغلامان اللذان هربا أحذركما من أن تورثانا شراً بهربكما، وأن تكسبانا فساداً أو ظلماً. (قوله: أشد شذوذاً) لم يقل: أشذ، بالمعجمة للمبالغة فهو من قبيل: ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾. (قوله: أي: وجاز لك الخ) خطاب عام، والجواز مستفاد من اللام ههنا بمعنى الإمكان العام المقيد بجانب الوجود؛ أي: لا يمتنع في مثل هذا التركيب النصب سواء كان جائزاً كما في تيم الأول أو واجباً كما في الثاني فافهم. (قوله: أي: في تركيب تكرر فيه الخ) تفسير للمثل، وقال العصام: أي في منادى وقع بعد حرف النداء مكرراً، ووقع بعد الثاني مضاف إليه كقوله:

يا زَيْدُ زَيْدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ
تَطاوَلَ اللَّيْلُ عليكَ فانْزِلِ

وإنما جاز حذف المضاف إليه في مثله؛ لأن كثرة التكرار أدعى إلى الاستكراه (رضي). (قوله: المفرد المعرفة) والتعريف في البيت بالعلمية للقبيلة، وقوله: صورة قيد للمفرد، وإنما قيده به؛ لأن كليهما في الحقيقة مضافان أو الأول مضاف[1] أو الثاني فقط، وتمامه في السيلكوتي، وقوله: في الأول الضم الخ متعلق بجاز على أنه بدل من قوله: في مثل بدل بعض أو كل فافهم. (قوله: فحسب) مبني على الضم؛ أي: وجاز في

(١) إلى المحذوف.

بقرينة المذكور[1]، وذلك[2] مذهب المبرد والسيرافي: أجاز[3] الفتح[4] مكان النصب على أن يكون[5] في الأصل: يا تيمُ. بالضم. تيمَ عدي، ففتح[6] إتباعاً لنصب الثاني، كما في: يا زيدَ بنَ عمرو.
وتعين النصب في الثاني[7] لأنه[8] إما تابع[9] مضافٍ أو تابعٌ[10] مضافٌ. وتمام البيت:

يا تَيْمُ[11] تَيْمَ عَدِيٍّ[12] لاَ[13] أَبَا لَكُمُ ... لا يُلْقِيَنَّكُمْ فِيْ سَوْءَةٍ عُمَرُ[14]

والبيت[15] لجرير[16] حين أراد عمر التيمي الشاعر أن يهجوه، فقال جرير خطاباً لبني تيم لا تتركوا عمر أن يهجوني، فيلقينكم في سوءة، أي: مكروه من قبلي[17]، يعني: مهاجاته[18] إيَّاهم[19]. «وَ[20]» المنادى «المُضَافُ[21] إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ يَجُوزُ فِيْهِ[22]» وجوه أربعة: فتح[23] الياء مثل: «(يَا غُلاَمِيَ[24])» وسكونها[25]

(١) في التركيب الثاني. (٢) أي: الإضافة إلى عدي المحذوف. (٣) في الأول. (٤) أي: كونه مبنياً على الفتح. (٥) أي: تيم الأول. (٦) أي: تيم الأول يعني فينبني على الفتح. (٧) أي: في تيم الثاني. (٨) على تعين. (٩) على مذهب سيبويه. (١٠) عند الكل في غير حال والنصب الأول فلا تغير. (١١) اسم شخص. (١٢) اسم قبيلة عمر بن جاني. (١٣) لنفي الجنس. (١٤) فاعل يلقينكم. (١٥) قائله. (١٦) اسم شاعر. (١٧) أي: من جانبي. (١٨) إضافته إلى الفاعل. أي: جرير. (١٩) بني تيم. (٢٠) استئناف أو اعتراض. (٢١) مبتدأ. (٢٢) أي: في المضاف إلى ياء المتكلم. (٢٣) الأول. (٢٤) فاعل يجوز. (٢٥) الثاني.

تيم الثاني النصب فقط؛ يعني: أن النصب في الثاني واجب، وقوله: كما هو الظاهر؛ أي: فاعتبار الإضافة ارتكاب للكلفة. (قوله: والنصب على أنه) أي: وأما جواز النصب في الأول فمبني على أنه منادى مضاف فصل بينه وبين المضاف إليه بالتأكيد اللفظي، وذلك جائز وإن لم يكن الفصل بينهما جائز إلا في الضرورة وإلا بالظرف، فجواز هذا الفصل من خواص التأكيد اللفظي (عصام)، وقوله: أو مضاف إلى عدي المحذوف بقرينة المذكور؛ أي: بدلالته عليه فكأنه كالمذكور فلذا لم يبدل من المضاف إليه التنوين كما في: ﴿كُلًّا هَدَيْنَا﴾، وقال السيد في حاشية المتوسط عند الكلام على قوله: وتيم الثاني تأكيد أنه لم ينون[1] مع كونه معرباً؛ لأنه مضاف قد حذف منه المضاف إليه؛ إذ أصله يا تيم عدي تيم عدي، فحذف المضاف إليه من الثاني وأخر ما أضيف إليه الأول ليكون كالعوض منه، فيكون الثاني أيضاً مضافاً إلى مذكور صورة هذا، وفي الرضي جواب آخر، وقوله: بقرينة المذكور؛ أي: كما في قوله:

بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ

فعلى هذا لا يلزم التقديم والتأخير والفصل. (قوله: والسير في الخ) بكسر السين من البصريين والسيراف بلدة من بلاد فارس في ساحل البحر نسب إليه، واسمه أبو علي فإنه أجاز فتح الأول إتباعاً لنصب الثاني، ولعل هذا مبني على أصل الكوفيين من جواز فتح كل منادى موصوف بمنصوب سواء كان لفظ ابن مضاف إلى علم أو لا، وقوله: مكان النصب؛ أي: الذي سبق جوازه من سيبويه والمبرد. (قوله: ففتح إتباعاً لنصب الثاني)؛ لأن تيم عدي عطف بيان للأول فهو في التبيين كالصفة في يا زيد بن عمرو، وقوله: وتعين النصب الظاهر أنه مصدر معطوف على قوله: أما الضم في الأول؛ أي: وأما تعين النصب ووجوبه في تيم الثاني؛ فلأنه الخ، ولك أن تقرأه بصيغة الفعل فالواو إما للعطف أو الابتداء. (قوله: إما تابع

(١) أي، تيم الثاني أو المذكور.

وَالمُضَافُ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ يَجُوزُ فِيْهِ[1] يَا غُلاَمِي

(١) أي: فيه أي المنادى وجوه أربعة الأول فتح الياء كما هو المشهور والأكثر السكون مثل: يا غلامي.

يكون عين الأول؛ فإذا كان الأول توطئة كان الثاني بدلاً، وإذا كان مراداً كان الثاني عطف بيان. (قوله: وبتم الثاني تأكيد لفظي) وإنما جئ بتأكيد المضاف بينه وبين المضاف إليه؛ لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف إليه، ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم، وجاز الفصل به بينهما في السعة؛ لأنه لما كرر الأول بلفظه، وحركته بلا تغيير صار الثاني كأنه هو الأول، فكأنه لا فصل، ألا ترى إنك تقول: إن إن زيداً قائم مع امتناع الفصل بين إن واسمها إلا بالظرف، وأنه قال: ولا للما بهم أبداً دواء مع أن حرف الجر لا يدخل إلا على الاسم. (قوله: وذلك مذهب سيبويه)

خرج عن العلمية بالإضافة) فإن العلم إذا نكر يستعمل بالإضافة: نحو: زيدنا خير من زيدكم، وفيه أن العلم قد يضاف مع تعريفه، وذلك إن أضيف العلم إلى ما هو متصف به معنى؛ نحو: زيد صدق يجوز ذلك وإن لم يكن في الدنيا إلا زيد واحد كذا في الرضي، ومن هذا ظهر ضعف الوجهين الباقيين؛ لأن المغايرة بين القصدين إنما هي على تقديرين إفادة الإضافة للتخصيص أو التعريف، أما إذا كانت العلمية باقية بحالها فلا، وكذلك كون المضاف أوضح من المفرد إنما هو على تقدير الاشتراك في العلم وكون الإضافة للتوضيح أما إذا كانت لمجرد المدح أو الذم فلا. (قوله: وإنما جيء بتأكيد المضاف الخ) بيان للمقتضى، وقوله: وجاز الفصل إلى آخره وبيان لانتفاء المانع. (قوله: لئلا يستنكر الخ) يعني: لو ذكر الثاني بعد المضاف إليه لبقي مستعملاً بدون أحد الأمور الثلاثة؛ وذلك مستقبح عند قصد المعنى الإضافي فقدم عليه لتبقى صورة الإضافة بحالها. (قوله: في السعة) وإن لم يجز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الأغلب.

مثل: «يَا غُلاَمِي» وإسقاط[1] الياء[2] اكتفاء بالكسرة، إذا كان قبلها كسرة احتراز عن نحو: (يَا[3] فَتَايَ[4]) مثل: «يَا (غُلاَمَ[5])». و[6]قلبها ألفاً[7]، نحو: «(يَا غُلاَماَ[8])» وهذان[9] الوجهان يقعان غالباً في النداء لأن[10] النداء موضع التخفيف، لأن[11] المقصود غيره[12] فيقصد[13] الفراغ[14] من النداء بسرعة، ليتخلص[15] منه ويتوجه إلى المقصود

(١) الثاني. (٢) المفتوحة أو الساكنة. (٣) إذا لا يقال يا فتا بحذف الياء. (٤) بفتح الياء بلا حذفها. (٥) وهو الأغلب. (٦) الرابع. (٧) للتخفيف. (٨) يا غلاماً منادى مضاف إلى المتكلم حذفت ياء المتكلم ألف ضمير بارز .لمحذوف. (٩) إسقاط الياء وقلبها ألفاً (١٠) علة يقعان. (١١) إنما يكون النداء موضع تخفيف لأن آه. (١٢) وهو جوابه. (١٣) أي: المتكلم. (١٤) أي: يكون الفراغ مقصوداً. (١٥) أي: يوصل ويدخل المتكلم.

وَيَا غُلاَمِي[1] وَيَا غُلاَمِ[2] وَيَا غُلاَمَا[3]،

(١) بسكون الياء.
(٢) والثالث بإسقاط الياء اكتفاء بالكسرة إذا كان قبله كسرة احترازاً عن مثل: يا فتاي ويا عصاي؛ بفتح الياء. (٣) والرابع قلب الياء ألفاً.

والخليل. (قوله: أو مضاف إلى صدي المحذوف) لئلا يلزم التقديم والتأخير والفصل. (قوله: لأنه إما تابع مضاف) بالإضافة كما ذهب إليه سيبويه، وتأكيد لفظي والتأكيد اللفظي في الأغلب حكمه حكم الأول، وحركته حركة إعرابية كانت أو بنائية فكما أن الأول محذوف التنوين للإضافة كذلك الثاني مع أنه ليس بمضاف. (قوله: أو تابع مضاف) بالوصف كما هو مذهب المبرد والسيرافي. (قوله: يا تيم تيم عدي لا أبالكم) قال الجوهري: في لا أبالك هو مدح، ومعناه: إنك ماجد شجاع لا تحتاج إلى من ينصرك ويقوم بأمرك، وقال الأزهري: هو شتم لا شتم فوقه، أي: لست بابن رشدة. (قوله: فتح الياء) وهو الأصل كما هو المشهور. (قوله: وسكونها) وهو الأكثر. (قوله: اكتفاء بالكسرة) وقد يضم وذلك في الاسم الغالب عليه الإضافة إلى الياء للعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة: ﴿رَبِّ احْكُمْ﴾ بضم الباء. (قوله: وقلبها ألفاً) روماً للخفة ولامتداد الصوت ورفعه المناسب للنداء، قيل: هذه لغة طي فانهم يبدلون الياء الواقعة بعد الكسرة ألفاً فيقال: في بتي وهني بقا وهنا،

(قوله: وأنه قال) أي: الشاعر أوله فلا والله لا يلقى لما بي؛ أي: لا يوجد. (قوله: لئلا يلزم الخ) يعني: القول بإضافة الأول إلى عدي يستلزم القول بأن تيم الثاني مؤخر في الأصل قدم وبالفصل بين المضاف والمضاف إليه. (قوله: كذلك الثاني) لموافقة الأول. (قوله: لا تحتاج إلى من ينصرك الخ) فنفي الأب كناية عن نفي من يتولى أمره. (قوله: أي: لست بابن رشدة) في النهاية يقال: هذا ولد رشدة إذا كان من النكاح كما يقال في ضده: ولد زنية بالكسر فيهما، وقال الأزهري: كلام العرب فلان ابن زنية وابن رشدة، وقد قيل: زنية ورشدة والفتح أفصح اللغتين. (قوله: وهو الأصل)؛ لأن كل كلمة على حرف واحد أصلها الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن، وأصل حركتها الفتح؛ لأن الحرف الواحد لا سيما حرف العلة ضعيف، فلا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة، وقال بعضهم: أصلها الإسكان وهو أولى؛ لأن السكون هو الأصل. (قوله: وهو الأكثر في الاستعمال) إذا لم يلزم اجتماع الساكنين؛ وذلك لعدم

مضاف بالإضافة) أي: تابع منادى مضاف كما ذهب إليه سيبويه من أنه تأكيد لفظي؛ أي: فيكون معرباً منصوباً كمتبوعه، وقوله: أو تابع مضاف تركيب توصيفي؛ أي: كما هو مذهب المبرد والسيرافي فيكون معرباً مطلقاً سواء كان تابع المبني أو المعرب. (قوله: وتمام البيت الخ) والبيت من أبيات المتوسط، وبعده:

أحينَ كنتُ سهاماً[1] يا بَنِي لَجَإٍ
وحاضرتْ لي عن أحْسَابِها مُضرُ

كذا في شرح المصنف، ثم إن البيت لجرير بن عطية كما قال، وهو من فحول شعراء الإسلام يهجو به عمر بن لجأ شاعر قبيلة تميم، وهذا من البحر البسيط عروضه الأولى وضربه الأول، وأضاف تيم إلى عدي؛ ليميزه عن تيم مرة في قريش، وتيم قيس، وتيم غالب، وتيم شيبان، وتيم ضبة، فهذا التيم تيم بن عبد مناف أخو عدي خاطب القبيلة (عصام)، وهم قوم عمر بن لجأ، وقوله: لا أبالكم، دعاء عليهم أو لهم، فلا يكون له محل من الإعراب؛ لعدم وقوعه موقع المفرد، قال الجوهري: معنى لا أبالك، أنك ماجد شجاع لا تحتاج إلى من ينصرك كالأب، وقال الأزهري: إنه شتم لا شتم فوقه، ومعناه: أنك لست بابن رشيد، وليس لك أب معين وضاع نسبك، وفي القاموس: أنه دعاء بفقد الأب كذا في الجزائرية، وقال السجاعي: إنه كلام يستعمل كناية عن المدح والذم، ثم كثر في الاستعمال حتى جعل في كل خطاب يغلظ فيه على المخاطب، ولا نافية للجنس، وأبا لكم منصوب بإثبات الألف اسم لا تشبيهاً له بالمضاف، وقال سيبويه: إنه مضاف إلى ضمير الخطاب واللام زائدة بين المتضايفين مؤكدة للام المقدرة في الإضافة اللامية، والأكثر لا أب له ببناء اسم لا على الأصل، ولا يلقينكم من الإلقاء وبنون التأكيد الشديدة؛ أي: لا يوقعنكم في سوأة؛ أي: في شر وبلية، والخطاب لقوم عمر، يقول لهم: يا أيها القبيلة لا أبالكم إن وافقتم عمر على سبي، بل انهوه وامنعوه عن شتمي وهجوي ولا تساعدوه على ذلك، فإن لم تطاوعوني ألقاكم في سوأة وفساد من هجوي إياكم بشؤم هجوه إياي، ومحل الاستشهاد قوله: يا تيم تيم عدي حيث تكرر لفظ المنادى في حالة الإضافة، فحينئذ جاز في الأول: البناء على الضم

(١) سناماً نسخة.

من[1] الكلام. فخفف[2] (يَا غُلاَمِي) بوجهين: حذف[3] الياء وإبقاء[4] الكسرة دليلاً عليه[5]، وقلب الياء ألفاً[6]، لأن الألف والفتحة أخف من الياء والكسرة[7]. وهما أي: هذان الوجهان[8]، وإن كانا واقعين[9] في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم لكن لا يقعان[10] في كل منادى كذلك[11]، بل[12] فيما[13] غلب[14] عليه الإضافة إلى ياء المتكلم، واشتهر[15] بها لتدل الشهرة[16] على الياء المغيّرة[17] بالحذف[18] أو القلب فلا يقال[19]: (يَا عَدُوُّ[20]) و: (يَا عَدُوّاً[21]). وقد جاء شاذاً[22] في المنادى (يَا غُلاَمَ) بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الألف[23]. «وَ»[24] يكون المنادى المضاف إلى ياء المتكلم «بِالهَاءِ» في هذه الوجوه كلها «وَقْفاً» أي: في حالة[25] الوقف، تقول: (يَا غُلاَمِيَهْ[26])، و: (يَا غُلاَمِيْهْ[27])، و: (يَا غُلاَمِيهْ[28])، و: (يَا غُلاَمَاهْ[29])، فرقاً[30] بين الوقف والوصل. «وَقَالُوا» أي: العرب في محاوراتهم[31] «يَا أَبِي[32]، ويَا أُمِّي[33]» على الوجوه الأربعة[34] كسائر ما[35] أضيف إلى ياء المتكلم مع وجوه أخر زائدة عليها، لكثرة[36] استعمال ندائيهما في كلامهم

(١) صلة المقصود أو بيان له. (٢) الفا لتفصيل التخفيف. (٣) بدل من وجهين. (٤) الواو بمعنى مع. (٥) أي: على الياء. (٦) في الوجه الرابع. (٧) فلما انفتح الميم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. (٨) أي: إسقاط الياء وقلبها ألفاً. (٩) غالباً. (١٠) أي: الوجهان. (١١) أي: مضاف إلى ياء المتكلم. صفة منادى. (١٢) يقعان. (١٣) أي: في المنادى. (١٤) مثل: يا صاحب. (١٥) أي: المنادى. (١٦) فاعل لتدل. (١٧) اسم مفعول من غير. (١٨) في الوجه الأول. (١٩) لعدم شهرة إضافتها إلى ياء المتكلم. (٢٠) بالحذف والاكتفاء بالكسرة. (٢١) بالقلب. (٢٢) حال من فاعل جاء. (٢٣) إلى هنا من قوله لأن المقصود كلام الرضي بعينه. (٢٤) عطف على يجوز من قبيل عطف الظرفية. (٢٥) يعني: إن وقفا نصب على الظرفية. (٢٦) بالفتح. (٢٧) بالإسكان. (٢٨) بالحذف. (٢٩) بالقلب. (٣٠) علة تقول. (٣١) أي: في كلامهم. (٣٢) وهو في محل النصب لأنه مفعول قالوا. (٣٣) ويا أب ويا أم ويا أبا ويا أما. (٣٤) في يا غلامي. (٣٥) أي: المنادى. (٣٦) وورود السماع إلى ذلك.

والنصب، وفي الثاني: وجب النصب، وقوله: فتح الياء؛ أي: مع كسر آخر الكلمة، وفي تقديم الفتح إشارة إلى ترجيح قول من قال: الأصل في ياء المتكلم الفتح، ومنهم من قال: الأصل في السكون، وقوله: وإسقاط الياء؛ أي: حذفها مع كسر آخر الكلمة إن أمكن نحو: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾. (قوله: احترازاً عن مثل يا فتاي) أي: إنما قيدنا الإسقاط بقولنا: إذا كان الخ، احترازاً عما يكون في آخره حرف لين يلزم السكون؛ إذ فيه إثبات الياء مفتوحة فقط للساكنين، وتفصيل هذا مفوض إلى بحث إضافة الاسم إلى ياء المتكلم. (قوله: وقلبها ألفاً) تخفيفاً؛ يعني: بعد قلب كسرة ما قلبها فتحة كما يجعل بقي بقا في بعض اللغات، أو بحذف الياء وتعويض الألف ولا يكاد يوجد قلب الياء ألفاً في غير النداء، وأما فيه فكثير ومنه قوله عليه السلام: ؟أنفق بلالاً؟ على رواية الألف دون التنوين والأصل يا بلالي، ومنهم من دقق النظر وقال: هو تكرار النفي؛ أي: أنفق من غير أن تقول: لا، وهذا ما وعدناه فيما مر فتذكر، ومنه أيضاً قوله:

أَيَا عَجَباً كَيْفَ يُعصى الإلـه

حيث قال الحفيد في مجموعته: إن عجباً منادى مضاف إلى ياء المتكلم فكتب بالألف كما يكتب يا غلاماً في قوله: يا غلامي هذا. (قوله: وهذان الوجهان يقعان غالباً في النداء) والأولان[1] أعم، واعترض على ظاهر العبارة بما حاصله: أن قوله: والمضاف إلى ياء المتكلم الخ، يستدعي جواز هذه الوجوه الأربعة في كل مضاف إلى الياء مع أن الوجهين الأخيرين لا يجريان في يا عدوي وسيأتي بقوله: وهما؛ أي: هذان الوجهان الخ، والجواب: أن المصنف لم ينبه على هذا

(١) يعني: أن الفتح والسكون مطردان في كل مادة سواء كانا في النداء أو في غيره.

وَبِالهَاءِ وَقْفاً[1]، وَقَالُوا[2]: يَا أَبِي وَيَا أُمِّي

(١) أي: في حالة الوقف تقول يا غلامه ويا غلامية ويا غلاماه فرقاً بين الوقف والوصل. (٢) أي: العرب محاوراتهم.

وفي جارية وناصية جاراة وناصاة. (قوله: وقد جاء شاذاً إلى آخره) قال الشيخ الرضي: إما فتح يا بني والأصل يا بنيا ليس بشاذ كما شذ في يا غلام لاجتماع يائين. (قوله: ويكون المنادى) يعني: أن الباء في قوله: بالهاء للملابسة، والظرفية معطوفة على الفعلية الواقعة خبراً، وقوله: وقفاً تاماً حال أو ظرف، ولك أن تقدر فعلاً معطوفاً على الفعلية؛ أي: يوقف بالهاء وقفاً. (قال: وبالهاء وقفاً) قال الشيخ الرضي: إذا وقفت على يا غلاما فبالهاء لبيان الألف، وإذا وقفت على يا غلامي بسكون الياء

الاحتياج إذن إلى حركتها لوقوعها أبداً بعد كلمة أخرى فلا يبتدأ بها مع كونها حرف علة. (قوله: وقد يضم) ما قبل الياء المحذوفة. (قوله: للعلم بالمراد) تعليل لقوله: قد يضم. (قوله: روماً للخفة) أي: لكون الألف خفيفة بالنسبة إلى الياء ومده حاصل من افتتاح الضم. (قوله: ليس بشاذ) أي: ليس بقليل. (قوله: والأصل يا بني) بثلاث ياآت مصغر ابن مضافاً إلى ياء المتكلم قلب ياء المتكلم بالألف، فصار يا بنياً، ثم حذف الألف لاجتماع اليائين؛ يعني: لاجتماع اليائين صارت الكلمة ثقيلة فخففت بقلب الياء ألفاً وحذفها وشاع استعمالها كذلك. (قوله: وبالهاء للملابسة) متعلقه من الأفعال العامة لعدم القرينة على تقدير الخاص، وما قيل: إن تقدير يكون يقتضي وجوب الهاء في الوقف، والوجوب ليس إلا مع الألف ففيه أن المتعارف في القضايا التي لم يذكر جهتها الإطلاق العام، والجمل في بعض الموارد على

كما أشار إليها[1] بقوله[2]: «وَ[3](يَا أَبَتَ، ويَا أُمَّتِ) معاً[4]» أي: قالوا[5]: (يَا أَبَتِ، ويَا أُمَّتِ) أيضا بإبدال الياء بالتاء «فَتْحاً[6] وكَسْراً» أي: حال كون التاء[7] مفتوحة[8] على وقف حركة الياء، أو[9] مكسورة لمناسبة[10] الياء. وقد جاء الضم[11] أيضاً نحو: (يَا أَبَتُ، ويَا أُمَّتُ) لإجرائه[12] مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره[13] لقلته. «وَ» قالوا: (يَا أَبَتَا) و(يَا أُمَّتَا) «بِالأَلِفِ[14]» بعد التاء جمعاً بين العوضين «دُونَ[15] اليَاءِ» فما[16] قالوا[17]: (يَا أَبَتِي) و(يَا أُمَّتِي) احترازاً عن الجمع بين العوض[18] والمعوض[19] عنه فإنه[20] غير جائز. «وَ» قالوا[21]: «(يَا ابْنَ أُمَّ) و (يَا ابْنَ عَمَّ) خَاصَّةً[22]» هذا الاختصاص بالنظر إلى الأُمِّ والعَمِّ، أي: لا يقال: (يَا ابْنَ[23] أَخَ ويَا ابْنَ خَالَ) بل يقال: (يَا ابْنَ أَخِي[24] ويَا ابْنَ خَالِي) لا[25] بالنظر إلى الابن أيضا، فإنهم يقولون: (يَا بِنْتَ أُمِّ)[26] و (يَا بِنْتَ عَمِّ) على الوجوه الأربعة[27] «مِثْلُ بَابٍ، يَا غُلَامِي» فقالوا: (يَا ابنَ أُمِّيَ) و (يَا ابْنَ عَمِّيَ). بفتح الياء وسكونها. و(يَا ابْنَ عَمِّ) بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة، ويَا ابْنَ أُمَّا ويَا ابْنَ عَمَّا بإبدال الياء ألفا. «وَقَالُوا[28]» بزيادة وجه آخر[29] شذ في المضاف[30] إلى ياء المتكلم «يَا ابْنَ أُمَّ ويَا ابْنَ عَمَّ» بحذف الألف والاكتفاء بالفتحة لكثرة[31] الاستعمال، وطول اللفظ، وثقل التضعيف[32]. ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال: «وَ»[33]. «تَرْخِيمُ[34] المُنَادَى[35]» «جَائِزٌ[36]» أي: واقع في سعة الكلام

(١) كالوجوه الأربعة. (٢) مصنف. (٣) عطف على وجوه الأول. (٤) بمعنى أيضا. (٥) في نداء الأب والأم بطريق آخر. (٦) حالان من يا أبت ويا أمت باعتبار جزئيهما. (٧) مبدلة. (٨) لكونه بدلا عن حرف مفتوح في نحو: يا أبي ويا أمي بفتح الياء فيهما. (٩) حال كون التاء المبدلة. (١٠) أي: لمناسبة الكسرة للياء. (١١) أي: البناء على الضم. (١٢) منادى. (١٣) مصنف. (١٤) أي: بإلحاق الألف. عطف على محذوف أي: بغير الألف وبالألف. (١٥) ظرف قالوا. (١٦) نفي. (١٧) عرب. (١٨) أي: التاء. (١٩) أي: الياء. (٢٠) أي: فإن هذا الجمع. (٢١) عرب. عند نداء ابن الأم. (٢٢) لكونهما ممتزجين كأنهما كلمة واحدة. (٢٣) بالفتحة اكتفاء بالفتحة عن الألف. (٢٤) على الوجوه الأربعة المذكورة. (٢٥) أي: ليس هنا. (٢٦) عند النداء. (٢٧) مع زيادة وجه خامس عليها. (٢٨) عرب. (٢٩) صفة وجه. على هذه الوجوه الأربعة والحال أنه قد شذ. (٣٠) المنادى. (٣١) علة بحذف الألف. (٣٢) إلى المفعول. (٣٣) أي: المم المشددة. (٣٤) استئناف أو اعتراض وقيل: عطف على ما قبلها. (٣٥) مبتدأ. (٣٦) خبره.

وَيَا[1] أَبَتِ وَيَا أُمَّتِ فَتْحاً[2] وَكَسْراً وَبِالأَلِفِ دُونَ اليَاءِ، وَيَا[3] ابْنَ أُمَّ وَيَا ابْنَ عَمَّ خَاصَّةً[4] مِثْلُ بَابٍ يَا غُلَامِي وَقَالُوا: يَا ابْنَ أُمَّ[5] وَيَا ابْنَ عَمِّ. وَتَرْخِيمُ المُنَادَى جَائِزٌ

(١) أي: قالوا يا أبت ويا أمت أيضاً بإبدال التاء بالياء.
(٢) أي: حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء أو مكسورة لمناسبة الياء. ج.
(٣) أي: وقالوا آه. (٤) أي: للأم والعم. (٥) بحذف الألف وإلا كتبا بالفتحة.

وصلاً، فالوقف عليها بالسكون أجود، ويجوز حذفها وإسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياؤه وصلاً، وذلك على مذهب من وقف على القاضي بإسكان الضاد، وإذا وقفت على يا غلامي بفتح الياء وصلاً جاز الإسكان للوقف، وجاز إلحاق هاء السكت مع إبقاء الفتح. (قوله: بإبدال التاء بالياء): لأنهما متناسبتان في أنهما تزادان في آخر الاسم ولما كانت التاء بدلاً من الياء غير متمحضة للتأنيث طوّلت التاء لكنها يوقف عليها

الظهور أن الحذف والتغيير الملبس لا يجوز وأن القرينة لا تخص الاشتهار (عصام)، ثم الأكثر[1] من هذه الوجوه حذف الياء والاكتفاء بالكسرة؛ نحو: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾، ورب يسر، ثم ثبوت الياء ساكنة؛ نحو: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾، ثم ثبوتها مفتوحة؛ نحو: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟﴾، ثم قلب الكسرة فتحة والياء ألفاً؛ نحو: يا حسرتا، أصله يا حسرتي (سجاعي)، وقوله: لأن المقصود غيره - أي: غير النداء - وهو المنادى له من الأمر والنهي وغيرهما، فلذا لا يقتصر على النداء. (قوله: فخفف يا غلامي) أي: إذا كان النداء موضع التخفيف فخفف الخ، وقوله: بوجهين؛ أي: زائدين على الأولين. (قوله: وهما؛ أي: هذان الوجهان) أي: الأخيران فسره؛ لئلا يتوهم رجوع ضمير التثنية في أول الوهلة إلى الياء والكسرة؛ لقربهما ثم إن هذا الكلام إما تحقيق للمقام أو اعتراض على المصنف كما أشرنا، وقوله: المغيرة بالحذف؛ أي: كما في الوجه الثالث، أو القلب كما في الرابع وعبارة الرضي المحذوفة فغيرها الشارح إلى المغيرة لنكتة معتبرة. (قوله: وقد جاء شاذاً في المنادى يا غلام) فلشذوذه لم يتعرض له المصنف وإن ذكره المالكي قال الشاعر:

وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي
بِلَهْفَ ولا بِلَيْتَ ولا لَوَ أَنِّي

أي: بقولي: يا لهف؛ يعني: إذا ذهب الشيء عن يد إنسان،

(١) وقوعاً واستعمالاً.

الضرورة لخصوصية المقام. (قوله: حال) من الضمير المستكن في الجار والمجرور؛ أي: موقوفاً. (قوله: أو ظرف) أي: في حالة الوقف. (قوله: أي: يوقف بالهاء وقفاً) فوقفاً مفعول مطلق وقرينة على تقدير الخاص. (قوله: لبيان الألف)؛ لأن الألف حرف خفيّ فإذا جئت بعدها بحرف آخر في الوصل تبين النطق بها، وإذا لم تأت بعدها بشيء وذلك في الوقف

فلا يرجعه قوله: يا لهفي على ما فات، ولا قوله: ليته يرجع، أو ليتني فعلت كذا وكذا لم يتعرض لعود ضم البناء بعد حذف الياء في المشتهر بالإضافة لشذوذه، ومنه: (رب احكم)، على قراءة الضم في الشاذ (عصام)، وقوله: بالهاء وقفاً، هذا من خصائص المنادى ولم يدخل فيما يذكر في محله فلذا تعرض له، وقوله: ويا غلاماه، يفرق بينه وبين المستغاث والمندوب الذي زيد في آخرهما الألف والهاء بالقرينة. (قوله: على الوجوه الأربعة) أي: من الحذف والسكون والحذف والقلب الجارية في نحو: يا غلامي، بلا تفاوت حتى الوقف بالهاء، وقوله: لكثرة استعمال ندائهما؛ أي: الأب والأم وكثرة النداء تقتضي كثرة الوجوه، وقوله: يا أبت ويا أمت طولت التاء في الخط كتاء أخت تنبيهاً على أنها ليست بمتمحضة للتأنيث، بل مبدلة من ياء الإضافة، لكن يوقف عليها بالهاء لفتح ما قبلها تاء أخت. (قوله: بإبدال التاء بالياء)؛ لأن التاء تناسب الياء في كونهما علامتي التأنيث كما في ضربت وضاربة وهذي وتضربين فقلبت تاء فيما هو أكثر استعمالاً للتخفيف، ثم اعلم أن الباء في قوله: بالياء داخلة على الزائل والمتروك كما هو الأصل دون الحاصل كما في قوله تعالى: ﴿وَبَدَّلْنَٰهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ﴾ لكن قد تدخل على الحاصل أيضاً كقولهم: بدلت الحلقة بالخاتم إذا أذبتها وجعلتها خاتماً نص عليه الأزهري، وقال العصام: وإنما عوض التاء عن الياء تفخيماً للأب والأم؛ لأنهما مظنة التعظيم سيما في مقام النداء، فالتاء فيهما كتاء علامة، وقال الكوفيون: إنها للتأنيث، وقوله: على وفق حركة الياء وهي الفتحة كما هو المشهور، وقيل: هي السكون. (قوله: أو مكسورة لمناسبة الياء) لكونها متولدة عن الكسرة وكون التاء مكسورة أكثر، وفي التنزيل: ﴿يَٰٓأَبَتِ لَا تَعْبُدِ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾، ﴿يَٰٓأَبَتِ ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾ فكان الأولى تقديمه، وقوله: جمعاً بين العوضين - أي: الألف والتاء -؛ لعدم لزوم اجتماع العوض والمعوض عنه، ويجوز تعويض حرفين عن واحد إذا كانا أخف منه (امتحان). (قال المصنف: وقالوا: يا ابن أم الخ) في التمثيل تنبيه على أن الحذف فيهما أكثر من الإثبات لمزيد ثقل فيهما، وقوله: على الوجوه الأربعة مربوط بقوله: قالوا لا بيقولون، فمن تلك الوجوه إثبات الياء كما في قوله:

يا ابنَ أُمّي ويا شُقَيِّقَ نَفْسِي
أنتَ خَلَّفْتَني لِدَهرٍ شَديدِ

ومنها إثبات الألف كما في قوله:

يا ابْنَةَ عَمّا لا تَلُومِي واهْجَعِي
فَلَيسَ يَخْلُو مِنْكِ يوماً مضْجَعِي

وههنا فوائد في شرح العصام فليراجع، قوله: والاكتفاء بالفتحة؛ أي: الدالة على الألف وهذا مطرد في الأم والعم المضافين إلى الياء بخلاف سائر المنادى، فإنه غير مطرد فيه، بل شاذ كما تقدم بقوله: وقد جاء شاذاً الخ. (قال المصنف: وترخيم المنادى جائز) أي: الترخيم في المنادى عند وجود الشرائط جائز إن شئت رخمت، فالجواز بمعنى الإمكان

بالهاء؛ لأنها عوض من زائد بخلاف تاء بنت؛ لأن تاءها عوض عن أصلي، إن قلت: كيف جاز إلحاق تاء التأنيث بالمذكر، أجيب عنه: بأن التاء في يا أبت ويا أمت للتفخيم كما في علّامة؛ فإنهما مظنتان للتفخيم، وبأن التاء في يا أبت للحمل على يا أمت مع أن التاء في المذكر غير عزيز؛ نحو: حمامة ذكر، وشاة ذكر. (قوله: لمناسبة الياء) يعني: أن الكسرة حركة مناسبة للحرف المبدل منه، فيكون في المبدل شائبة من المبدل منه. (قوله: وقد جاء الضم) وعليه قرئ: ﴿يا أبتُ﴾ بالضم. (قوله: لاجرائه مجرى المنادى المفرد المعرفة)؛ لأنه اسم في آخره تاء التأنيث؛ نحو: ثبة. (قوله: وبالألف) عطف على محذوف؛ أي: بغير الألف وبالألف. (قوله: فإنه غير جائز) قد جمع الفرزدق بينهما في قوله: هما نفثا في من فمويهما.

خفيت حتى يظن أن آخر الكلمة مفتوح فلذا وصلت بحرف لين ليتبين جوهرها. (قوله: لأنها عوض عن زائد) أي: زائد على بناء الكلمة خارج عنه فلرجحان جانب التأنيث جعل هاء حال الوقف. (قوله: بخلاف بنت) فإنه لا يوقف عليها بالهاء. (قوله: عوض عن أصلي)؛ لأن أصل بنت بنو بفتحتين فقلب إلى الفعل بالكسر والسكون فحذف الواو واعتبر الياء عوضاً عنها؛ لأن وجوب الحذف لا يكون بدون التعويض. (قوله: بالمذكر) أي: يا أبت. (قوله: مناسبة للحرف المبدل منه) ولكونها أصلها ومتولدة من إشباعها. (قوله: وقد جمع الفرزدق بينهما) أي: بين العوض والمعوّض عنه في قويهما في شرح التسهيل، وقد أجاز سيبويه فموان، ولأبي العباس في البيت قولان: أحدهما: أنه لحن؛ لأن الميم بدل من الواو وقد جمع بينهما، والثاني: أنه جعل الواو بدلاً من الهاء لخفتها، وهذا إنما قاله أبو العباس بناء على أن الميم بدل من الواو على ثبوت لغة القصر فالميم أصلية.

من غير ضرورة شعرية[1] دعت[2] إليه، فإن دعت إليه ضرورة فبالطريق الأولى. «وَ» هو «فِي غَيْرِهِ» أي: غير المنادى واقع[3] «ضَرُورَةً» أي: لضرورة[4] شعرية[5] دعت[6] إليه، لا في سعة الكلام. «وَهُوَ» أي: ترخيم[7] المنادى

(١) صفة ضرورة. (٢) أي: اقتضت. (٣) أشار إلى متعلق لام المقدر. (٤) ولك أن تجعل اللام للوقت أي: جائز وقت ضرورة. (٥) صفة ضرورة. (٦) أي: موجبة. (٧) مصدر ترك فاعله ومفعوله أي: حذفك.

وَفِي غَيْرِهِ[1] ضَرُورَةً وَهُوَ[2] حَذْفٌ فِي آخِرِهِ

(١) أي: والترخيم في غير المنادى واقع لضرورة شعرية داعية إليه لا في كلام.
(٢) أي: الترخيم اصطلاحاً حذف آخر، وفي اللغة ترقيق الصوت وتليينه.

(قوله: أي: واقع) يعني: أن الجواز وقوعي. (قوله: في سعة الكلام) هذا القيد يتبادر إليه الذهن، ويؤيده مقابلة الجواز للضرورة، ولك أن لا تقيد بجعل الجواز شاملاً للضرورة، وإنما وقع ترخيم المنادى في السعة؛ لكون المقصود في النداء هو المنادى له فيقصد سرعة الفراغ منه إلى ما هو المقصود مع ندرة الالتباس؛ لأن الإنسان في حال ندائه أكثر انتباهاً لاسمه منه في غير حال النداء. (قوله: أي: لضرورة شعرية) إشارة إلى أنه مفعول له لكن فعله فعل الترخيم المفهوم من الكلام لا فعل الجواز؛ لأنه صفة الترخيم، والضرورة والاضطرار صفة المرخم، فلم يتحد فاعلهما وحذف اللام مشروط باتحاد الفاعل والحمل على عدم الاشتراط كما ذهب إليه بعضهم بعيد؛ لأنه يخالف مذهب المصنف ولك أن ترفع: ضرورة على الخبرية؛ أي: الترخيم في غيره أثر ضرورة؛ نحو قوله: ديارَ ميَّةَ إذ مَيٌّ تُساعِفُنا، الأصل مية. (قال: وهو حذف) الأظهر أن يتقدم تعريف الترخيم على حكمه، لكن قدمه لأنه

(قوله: يعني: أن الجواز وقوعي) يعني: فسر الشارح رحمه الله الجواز بالوقوع؛ لأن المراد منه الجواز الوقوعي، فالوقوع لازم له فذكر الملزوم وأريد اللازم فاندفع ما قيل: إن كون المراد الجواز الوقوعي لا يصح تفسير الجواز بالوقوع. (قوله: يتبادر إليه الذهن) فإذا قيل: هذا واقع في الاستعمال يتبادر منه الوقوع في سعة الكلام؛ أي: القصر؛ لأنه الكثير الشائع في المحاورات. (قوله: ويؤيده الخ)؛ لأن الظاهر مقابلة المتباينين. (قوله: وتجعل الجواز شاملاً للضرورة) وتكون المقابلة باعتبار الإطلاق والتقييد وليس من مقابلة العام والخاص حتى يجب تخصيص العام بما عدا الخاص. (قوله: فيقصد سرعة الفراغ) فيحذف آخره احتياطاً تحصيلاً للسرعة. (قوله: مع ندرة الالتباس) أي: التباس المنادى بغيره بواسطة الترخيم. (قوله: أكثر انتباهاً لاسمه الخ) فجاز الترخيم في حالة النداء؛ لأنه يفهم لكثرة انتباهه اسمه وإن حذف منه بخلاف غيره حالة النداء فإنه يلزم التباس. (قوله: فعل الترخيم) أي: يرخم من غير ضرورة. (قوله: باتحاد الفاعل) أي: كون فاعل الفعل المعلل واحداً كما سيجيء. (قوله: أثر ضرورة) فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. (قوله: ديار مية) آخره

الخاص، وأما عند فقدها فالمنادى كغيره لا يرخم إلا للضرورة، وقوله: أي واقع في سعة الخ، تفسير باللازم وإشارة إلى أن الجواز وقوعي لا استعدادي، والتقييد بالسعة مستفاد من المقابلة للضرورة، ووجه وقوع الترخيم في السعة أن المقصود بالنداء هو المنادى له فيقصد سرعة الفراغ منه إلى ما هو المقصود مع ندرة الالتباس فيحذف آخره اعتباطاً[1] تحصيلاً للسرعة، فلا يحسن الترخيم مع تقديم المنادى له؛ نحو: اضرب يا زيد. (قوله: وهو في غير الخ) عطف على المنادى بحسب المفهوم لما عرفت أن التقدير الترخيم في المنادى وضرورة عطف على جاء أو ظرف لفعل مقدر؛ أي: يرخم؛ أي: يقع الترخيم في غيره ضرورة، والجملة استئناف أو عطف على ترخيم المنادى جائز أو حال؛ أي: الترخيم حال كونه في غيره ضرورة. (قوله: أي: لضرورة شعرية) يعني: أن ضرورة منصوب على أنه مفعول له واللام مقدرة، لكن يجب على هذا أن يقال: أن عامله فعل الترخيم المفهوم من فحوى الكلام؛ أي: وهو في غيره يرخم ضرورةً، ولا يجوز أن يكون عامله جائزاً؛ لأن الضرورة صفة الشاعر؛ لأنه المضطر والجواز صفة الترخيم فلا يحصل شرط حذف اللام، ولك أن تجعل اللام للوقت؛ أي: جائز وقت الضرورة، وقوله: لا في سعة الكلام؛ أي: كما[2] في قول عليّ رضي الله عنه. (قوله: إن افتقاري فاطماً بعد أحمد) أي: إن احتياجي إلى فاطمة رضي الله عنها بعد النبي عليه السلام. (قوله: فإن دعت إليه ضرورة) كما في قول ذي الرمة:

دِيَارُ مَيَّةَ إِذْ مَيٌّ[3] تُسَاعِفُنَا
وَلاَ يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلاَ عَرَبُ

(وقول المتنبي):

لِلَّهِ مَا فَعَلَ الصَّوَارِمُ وَالقَنَا
فِي عَمْرِو حَابِسِ وَضَبَّةَ الأَغْنَامِ

أي: في عمرو بن حابس، وقال الآخر:

طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الجُوعِ وَالخَصَرِ

أي: طريف بن مالك. (قوله: أي: ترخيم المنادى)؛ لأنه السابق الطالب للبيان؛ أي: الترخيم اصطلاحاً حذف آخر المنادى الخ، فخرج الحذف في غير الآخر، ثم الترخيم في

(١) الاعتباط شترا بي علتي كشتن.
(٢) تمثيل للمعنى. (٣) أي: ميّة.

ولا يرى مثلها عجم ولا عرب،في التاج: المساعفة:

«حَذْفٌ فِي آخِرِهِ» أي: آخر المنادى. «تَخْفِيفاً[1]» أي: لمجرد التخفيف لا لعلة[2] أخرى مفضية إلى الحذف المستلزم للتخفيف. فعلى هذا يكون ذلك[3] التعريف مخصوصاً بترخيم المنادى، ويعلم منه[4] ترخيم غير[5] المنادى بالمقايسة[6]، ويمكن حمله[7] على تعريف الترخيم مطلقاً[8] بإرجاع الضمير المرفوع[9] إلى الترخيم مطلقاً[10]، والضمير[11] المجرور إلى الاسم. «وَشَرْطُهُ» أي: شرط ترخيم المنادى، على[12] التقدير الأول[13]، أو شرط الترخيم[14] إذا كان واقعاً في المنادى على التقدير[15] الثاني أمور[16] أربعة، ثلاثة منها عدميّة وهي: «أَنْ لاَ يَكُونَ[17] مُضَافاً» حقيقة[18]، أو حكماً، فدخل[19] فيه[20] المشبه بالمضاف أيضا[21]، إذ لا يمكن الحذف من[22] الأول، لأنه ليس آخر أجزاء المنادى نظراً إلى المعنى، ولا من[23] الثاني، لأنه ليس آخر أجزاء المنادى[24] نظراً إلى[25] اللفظ، فامتنع الترخيم فيهما[26] بالكلية. «وَ» أن «لاَ[27]» «مُسْتَغَاثاً» لا[28] مجروراً[29] باللام[30]

(١) مفعول له للحذف أو مفعول مطلق له بتقدير الموصوف. (٢) وهي قانون تعريفي وسماع لغوي. (٣) وهو حذف في آخره. (٤) أي: من تعريف المنادى ترخيم. م. (٥) فإن الحذف في غيره ليس لمجرد التخفيف بل للضرورة. (٦) يرد عليه تصغير الترخيم. (٧) أي: كل ذلك التعريف. (٨) سواء كان المرخم منادى أو لا ولا يستعمل غيره. (٩) أي: وهو. (١٠) سواء كان منادى أو لا. (١١) إلى ضمير آخره. (١٢) متعلق بمقدر إلخ فسرنا (١٣) أي: كون التعريف مخصوصاً بترخيم المنادى. (١٤) مطلقاً. على تقدير كون التعريف عاماً. (١٥) أي: كونه مطلقاً. (١٦) خبر شرطه. (١٧) أي: المنادى أريد ترخيمه. (١٨) أي: إضافة حقيقية وهي المفعولية. (١٩) جواب شرط محذوف. (٢٠) أي: مضافاً. (٢١) كالمضاف الحقيقي. (٢٢) أي: من المضاف. (٢٣) أي: من المضاف إليه. (٢٤) أي: ليس من المنادى لفظاً. (٢٥) ولهذا أعرب في الجزء الأول. (٢٦) أي: في المضاف والمضاف إليه. وأما نحو: يا صاح في يا صاحبي فشاذ. (٢٧) عطف على مضافاً. (٢٨) زائدة لتأكيد النفي. (٢٩) صفة مستغاثاً. (٣٠) نحو: يا لزيد.

اللغة ترقيق الصوت وتليينه كما في قوله:

لَها بَشَرٌ مِثْلُ الحَرِيرِ ومَنْطِقٌ
رَخِيمُ الحَواشِي لا هُراءٌ ولا نَزْرُ

أي: رقيق الحواشي ولين النواحي في الكلام، وضمير لها راجع إلى مي اسم حبيبة الشاعر، وبعده:

وعَيْنَانِ قالَ اللهُ كُونا فكانَتا
فَعُولانِ بالأَلْبَابِ ما تَفْعَلُ الخَمْرُ

(قال المصنف: حذف في آخره تخفيفاً) وقيل حذف أواخر الكلم في النداء؛ نحو: ياسعاً في يا سعاد، والترخيم ثلاثة: ترخيم النداء، وترخيم الضرورة؛ وهما مذكوران في باب النداء، وترخيم التصغير مثل: رويد، واعلم أنه لا بأس بترخيم الاسم إذا لم يتأذ صاحبه فقد ثبت أنه ﷺ رخم أسماء جماعة من أصحابه كأبي هريرة وعائشة حيث قال: يا عويش، وقوله: أي: لمجرد التخفيف؛ يعني: مع قطع النظر عن الضرورة فيندفع التدافع بين هذا وبين قوله: فإن دعت إليه ضرورة، فاعرفه. (قوله: لا لعلة أخرى) أي: غير التخفيف؛ يعني: لا لقاعدة صرفية ولا لسماع، وإلا فكل حذف لا بد له من تخفيف فخرج به الحذف في آخر؛ نحو: يد ودم؛ لأنه لمتابعة الاستعمال فلا حاجة إلى قيد حذفاً جائزاً كما في الرضي، ولا إلى قيد بعد التركيب كما في الهندي، ولكن يرد على التعريف أنه يدخل فيه نحو: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ۝٤﴾، و﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾، فإن الحذف فيه لمجرد التخفيف اللهم إلا أن يقال: إن هذا تفسير لأحد جامع مانع على أن القدماء جوزوا التعريف بالأعم، وقوله: فعلى هذا الخ، تفريع على التفسير بقوله: أي ترخيم المنادى، وقوله: بالمقايسة؛ إذ لا

تَخْفِيفاً، وَشَرْطُهُ[1]، أَنْ لاَ يَكُونَ[2] مُضَافاً[3]، وَلاَ مُسْتَغَاثاً[4]،

(١) أي: شرط الترخيم في المنادى. (٢) أي: المنادى الذي أريد ترخيمه. (٣) ولو كان علماً. (٤) أي: وأن لا يكون مستغاثاً.

المقصود. (قوله: أي: ترخيم المنادى) الرخمة بالمعجمة كالرحمة بالمهملة صيغة ومعنى، ويقال: كلام رخيم؛ أي: رقيق، والترخيم: التليين والحذف. (قوله: أي: آخر المنادى) فخرج حذف ياء يا غلامي؛ لأنه ليس آخر المنادى بدليل اعتبار الإعراب فيما قبله ودخل فيه حذف الكلمة الأخيرة في بعلبك بدليل إجراء الإعراب عليها. (قوله: أي: لمجرد التخفيف) فخرج نحو: قاض؛ لأن حذفه للإعلال، وكذا نحو: يد؛ لأن حذف آخره لازم أحد الأمرين؛ إما تقدير الإعراب إذا أسكن الآخر، وإما إجراء الأعراب على حرف العلة إذا حرك، وذلك ثقيل، وقيل: في إخراجه

المواتاة والمساعدة. (قوله: أن يقدم الخ)؛ لأن الحكم على الشيء بعد معرفته بالمعنى المصطلح أولى. (قوله: لأنه المقصود) أي: بالذات والتعريف من مبادئ الأحكام.

(قوله: بدليل اعتبار الخ) أي: المضاف إليه ليس آخر الكلمة بدليل تعاقب الإعراب على ما قبله والكلمة الأخيرة من بعلبك، وكذا تاء التأنيث آخر الكلمة لإجراء الإعراب عليهما وإن كان بحسب الأصل كل واحدة منهما كلمة برأسها. (قوله: لأن حذف الخ) لا لمجرد التخفيف فخرج بقوله: تخفيفاً. (قوله: أما تقدير الإعراب) وذلك خلاف الأصل مع كون هذه الأسماء كثيرة الاستعمال. (قوله: في التركيب) أي: في تركيب كلمة بأخرى. (قوله: هذا المعنى) أي: بلا علة سوى التخفيف. (قوله: ذبح الشاة بلا علة) لعل ذكر الشاة لمجرد بيان التعلق في التاج: الاعتباط:

أن الترخيم حذف في التركيب والحذف في يد حالة الإفراد. (قوله: لا لعلة أخرى) من قال إنه حذف في الآخر بلا علة أو على سبيل الاعتباط أراد هذا المعنى، والاعتباط في اللغة: ذبح الشاة بلا علة. (قوله: بإرجاع الضمير المرفوع إلى الترخيم مطلقاً): لأن ذكر المقيد مستلزم لذكر المطلق. (قوله: والضمير المجرور إلى الاسم): لأن الترخيم لا يوجد في غير الاسم. (قوله: أو شرط الترخيم إذا كان واقعاً في المنادى) ولك أن ترجع الضمير إلى قوله: ترخيم المنادى. (قال: أن لا يكون مضافاً) لو قال: أن يكون مفرداً لكان أولى؛ لأنه أظهر في إخراج شبه المضاف؛ إذ سبق منه جعل المفرد في مقابلة المضاف وشبهه. (قوله: أو حكماً) قيل: اكتفى بذكر المضاف من المشبه به؛ إذ هما يتحدان حكماً. (قوله: لأنه ليس آخر أجزاء المنادى نظراً إلى المعنى) هذا ظاهر إذا كان المركب الإضافي علماً فإن الجزء الأول بمنزلة زاي زيد، وأما إذا لم يكن علماً فبيانه أن المضاف من حيث هو مضاف لا يتم بدون المضاف إليه. (قوله: ولا من الثاني) خلافاً للكوفيين نحو قوله: خذوا حظكم يا آل عكرم، أي: آل عكرمة. (قوله: لأنه ليس آخر أجزائه) هذا ظاهر إذا لم يكن المركب الإضافي علماً أما إذا كان علماً؛ فلأن المركب الإضافي تراعى حال جزئيه قبل العلمية في استقلال كل من الجزئين بإعرابه. (قوله: فامتنع الترخيم فيهما) بعد رعاية اللفظ والمعنى.

تفاوت إلا بمحل الترخيم، وقوله: مطلقاً؛ أي: منادى أو غيره. (قوله: والضمير المجرور) بالإضافة في قوله: في آخره راجع إلى الاسم الأعم من المنادى وغيره أو راجع إلى كل واحد من المنادى وغيره وإنما قيد بقوله إذا كان واقعاً لأن ترخيم غير المنادى لا شرط له لكونه للضرورة فبدون التقييد لا يستقيم المعنى، وقوله: ثلاثة منها عدمية؛ أي: ورابعها أحد الأمرين الوجوديين كما سيأتي. (قوله: وهي أن لا يكون) أي: المنادى مضافاً ولو كان علماً، وقوله: ليس آخر أجزاء المنادى؛ أي: فيقع الترخيم في وسط الكلمة نظراً إلى المعنى، وفي آخر غير المنادى نظراً إلى[1] اللفظ بلا ضرورة. (قوله: فدخل فيه المشبه في المضاف) فإنه في حكم المضاف الحقيقي في النداء وإن لم يكن في حكمه في التوابع، وقوله: إذ لا يمكن الخ، أورد عليه بأن الدليل منقوض بالمنادى الممنوت بمفرد وهو ليس بداخل في المضاف ولا في المشبه به، بل الظاهر أنه يجوز فيه الترخيم، وبالجملة إما أن الدليل منقوض أو بيان الشرائط قاصر (فتح الله).

(١) لأن كلاً من المضافين مستقل في الدلالة على معناه.

اشترار بي علتي كشتن. (قوله: كان الترخيم) بمعنى: أظن وجه التخصيص بالاسم إن الترخيم لا يوجد في غيره. (قوله: إلى قوله: ترخيم المنادى) وحينئذ يكون قوله: وشرطه معطوفاً على قوله: وترخيم المنادى جائز، وقوله: وهو حذف في آخره جملة معترضة لبيان مطلق الترخيم فلا يلزم تفكك الضمائر. (قوله: إذ سبق منه الخ) في قوله: وينصب ما سواهما فبقرينة ذلك السبق يحمل المفرد ههنا على ما يقابل المضاف والمشبه به بخلاف تعميم المضاف بحيث يشمل المشبه به، فإنه قرينة خفية وهي كون المشبه بالمضاف مشاركاً للمضاف في أكثر الأحكام. (قوله: قيل اكتفى الخ) فالمضاف محمول على معناه الحقيقة وحكم المشبه به متروك في الذكر اكتفاء بذكر أصله. (قوله: لا يتم بدون المضاف إليه)؛ لأن المنادى في يا غلام زيد مثلاً الغلام المخصوص وهو لا يستفاد بدون زيد. (قوله: خذوا حظكم) تمام البيت:

خُـذوا حـظَّـكُـم يَـا آلَ عِـكْـرِمَ واذْكُـرُوا
أَوَاصِـرَنَـا والـرَّحْـمُ بـالـغَـيْـبِ تُـذْكَـرُ

لآصرة ما عطف على رجل من رحم أو قرابة أو صهر أومعروف، والجمع الأواصر، الرحم القرابة والرحم مثله. (قوله: هذا ظاهر الخ)؛ لأن كل واحد من جزئيه دال على معناه بالاستقلال. (قوله: يراعى حال جزئيه) إلى آخره فيكون كل واحد من جزئي المركب العلمي منفصلاً عن الآخر بالنظر إلى اللفظ. (قوله: بعد رعاية اللفظ والمعنى) فلم يمكن الحذف من الأول نظراً إلى المعنى ولم يمكن حذف الثاني ولا حذف آخر الثاني نظراً إلى اللفظ فامتنع الترخيم فيه بالكلية والمعنى.

لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب أو البناء، فلم[1] يرد عليه[2] الترخيم الذي هو من خصائص المنادى، ولا[3] مفتوحاً[4] بزيادة الألف[5]، لأن[6] الزيادة تنافي الحذف[7]. ولم يذكر المصنف المندوب لأنه[8] غير داخل في المنادى عنده[9]، وما وقع في بعض النسخ (وَلاَ مَنْدُوباً) فكأنه[10] من تصرف الناسخين مع[11] أن[12] وجه[13] اشتراطه[14] عند دخوله[15] في المنادى ظاهر[16]، وهو أن الأغلب[17] فيه[18] زيادة[19] الألف[20] في آخره[21] لمد الصوت إظهاراً[22] للتفجع[23] فلا يناسبه[24] الترخيم[25] للتخفيف. «وَ» أن «لا[26]» يكون[27] «جُمْلَةً» لأن الجملة بحالها[28] فلا تتغير[29]. والشرط الرابع[30]: أحد الأمرين الوجوديين. «وَ» هو أن «يَكُونَ» المنادى[31] «إِمَّا عَلَماً[32] زَائِداً[33] عَلَى ثَلاَثَةِ أَحْرُفٍ» لأنه[34] لعلميته ناسبه[35] التخفيف[36] بالترخيم، لكثرة نداء العلم مع أنه لشهرته[37] يكون فيما أبقى[38] منه دليل[39] على ما ألقى[40]، و[41]لزيادته[42] على الثلاثة لم يلزم[43] نقص الاسم

(١) أي: لم يجر. (٢) أي: على المنادى المستغاث مطلقاً. (٣) عطف على مجروراً. (٤) نحو: يا زيداً. (٥) أي: الاستغاثة. (٦) على الفتح بزيادة الألف. (٧) فيكون بينهما تضاد. (٨) خبر كان. (٩) مصنف. عبارة عن المندوب موصول مبتدأ وقع صلته. (١٠) أي: وقوع المندوب. (١١) متعلق بـ لم يذكر. (١٢) علة الثاني على تقدير دخول المندوب. (١٣) سببه. (١٤) أي: اشتراط عدم الترخيم. (١٥) أي: المندوب. (١٦) خبر إن. (١٧) أي: الأكثر. (١٨) أي: في المندوب. (١٩) خبر إن. (٢٠) أو الياء أو الواو. (٢١) مندوب. (٢٢) علة لمد. (٢٣) أي: الحزن. (٢٤) أي: المندوب. (٢٥) المستلزم المحذوف المنادى للزيادة. (٢٦) ثالث العدمية. (٢٧) أي: المنادى الذي أريد ترخيمه. (٢٨) مبقية. (٢٩) قبل العلمية. (٣٠) أي: الوجودي. (٣١) بزيادة ونقصان. (٣٢) خبر يكون. (٣٣) أ. صفة علماً أو خبر بعد خبر ليكون. ب. لئلا يلزم إخلال البينة. (٣٤) علة زائدة على ثلاثة. (٣٥) أي: للمنادى الذي كان علماً. (٣٦) فاعل ناسب. (٣٧) علة بجملة الأي. (٣٨) خبر مقدم. (٣٩) مبتدأ مؤخر. والجملة خبر إن. (٤٠) أي: الحذف. (٤١) عطف على لأنه لعلمية. (٤٢) أي: حرف المنادى. (٤٣) بالترخيم.

(قوله: لعدم ظهور أثر النداء) فكأن المستغاث ليس بمنادى؛ ولأن المستغيث لا يأمن من نوع تعلل من المستغاث بالالتباس وعدم التفهم إما حقيقة أو بطريق التجاهل منه بعذر الترخيم، وقال العصام: ولئلا يفرغ من الاستغاثة المطلوبة بسرعة، وهذا الوجه من الخصائص، وقوله: من النصب أو البناء بيان للأثر فالأول: إذا كان المنادى مضافاً أو شبهه أو نكرة غير معينة، والثاني: إذا كان مفرداً معرفة، وقوله: من خصائص المنادى؛ لأن النداء باب تغيير فالتغيير يونس بالتغيير وأما في غيره فللاضطرار بلا نكير. (قوله: لأنه غير داخل في المنادى عنده) أي: عند المصنف فيفهم عدم جواز ترخيمه من قوله: وفي غير المنادى ضرورة. (قوله: مع أن وجه اشتراطه) أي: اشتراط كون المنادى المرخم غير المندوب ظاهر لا حاجة إلى ذكره؛ لأن الندبة إنما تكون بعدّ المناقب والأوصاف فوجه أن يذكر على وجه الكمال، فقوله: لمدّ الصوت؛ أي: المطلوب في الندبة تشهيراً للمندوب. (قال المصنف: وأن لا يكون جملة) أي: وأن لا يكون مركباً إسنادياً؛ نحو: شاب قرناها، وتأبط شراً، وأما ما ركب تركيب مزج فيرخم بحذف عجزه فتقول فيمن اسمه معدي كرب: يا معدي، خلافاً لسيبويه فإنه يقول في تأبط شراً: يا تأبط، قيل: هذا فهم من كلامهم في باب النسبة حيث قال: تقول في نسبة تأبط شراً: تأبطي؛ لأن من العرب من يقول: يا تأبط، وبالجملة جواز ترخيمه قليل لم يعتدّ به المصنف. (قوله: لأن الجملة محكية) أي: الجملة المنقولة إلى العلمية محكية بحالها التي قبلها قيل: ويستثنى يسلمون من الجملة فإنه يحذف منه في الترخيم حرفان.

وَلاَ جُمْلَةً، وَيَكُونُ إِمَّا عَلَماً زَائِداً عَلَى ثَلاَثَةِ أَحْرُفٍ،

(قال، ولا جملة) بعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها؛ نحو: يا تأبط. (قوله، ولزيادته على الثلاثة لم يلزم نقص الاسم) الذي في حكم المعرب، وإنما قيد به لجواز النقص فيما ليس في حكم المعرب؛ نحو: ما ومن، وأما نحو: يد، فالحذف شاذ، والشاذ لا يعبأ به.

(قال، ولا جملة) بعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها؛ نحو: يا تأبط. (قوله، ولزيادته على الثلاثة لم يلزم نقص الاسم) الذي في حكم المعرب، وإنما قيد به لجواز النقص فيما ليس في حكم المعرب؛ نحو: ما ومن، وأما نحو.

عن أقل[1] أبنية المعرب بلا[2] علة موجبة. «وَإِمَّا» اسماً متلبساً[3] «بِتَاءِ التَّأْنِيثِ» وإن لم يكن[4] عَلَماً ولا زائداً على الثلاثة، لأن[5] وضع التاء[6] على[7] الزوال[8] فيكفيه أدنى مقتضى[9] للسقوط، فكيف[10] إذا وقع[11] موقعاً يكثر فيه سقوط الحرف الأصلي؟ ولم يبالوا[12] ببقاء نحو: (ثُبَةٌ[13]) و(شَاةٌ) بعد الترخيم[14] على حرفين لأن بقاءه كذلك[15] ليس[16] لأجل الترخيم بل[17] مع[18] التاء أيضا كان ناقصاً عن ثلاثة[19] إذ[20] التاء كلمة أخرى[21] برأسها[22]. ولا يرخم لغير ضرورة[23] منادى لم يستوف الشروط المذكورة[24] إلاّ ما شذَّ من نحو: (يَا صَاحِ) في (يَا صَاحِبُ) ومع شذوذه فالوجه[25] في ترخيمه[26] كثرة[27] استعماله منادى[28]. ولما فرغ من بيان شرائط[29] الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه[30] فقال: «فَإِنْ[31] كَانَ فِي آخِرِهِ» أي: في آخر المنادى[32]

(١) وهو تثنية أخرى. (٢) متعلق بـ نقص. (٣) أي: متعلقاً. (٤) منادى. (٥) علة. (٦) التي هي التأنيث. (٧) مبني. (٨) لأنها ليست من نفس الجملة. (٩) وهو التخفيف. (١٠) استفهام إنكاري يعني فلم لا يكفيه أدنى مقتضى للسقوط. (١١) التاء العارض. (١٢) عرب. (١٣) بضم التاء وسط الحوض. (١٤) أي: بعد ترخيم ذي التاء. (١٥) أي: على حرفين. (١٦) خبر إن. (١٧) بل حرف إضراب. (١٨) متعلق بناقص الآي. (١٩) أحرف. (٢٠) علة ناقص. (٢١) وضمت للتأنيث. (٢٢) أي: بذاتها. (٢٣) شعرية داعية إلى الترخيم. (٢٤) الأربعة ثلاثة عدمية وواحد وجودي. (٢٥) أي: العلة والسبب. (٢٦) بدون شرط. (٢٧) والكثرة يقتضي التخفيف فخفف بالترخيم. (٢٨) حال أو مفعول المصدر. (٢٩) عدمياً وجودياً. (٣٠) أي: الترخيم. (٣١) تفسير لكمية المحذوف. (٣٢) أي: الاسم الذي أريد ترخيمه.

وَإِمَّا بِتَاءِ التَّأْنِيثِ ؛ فَإِنْ كَانَ فِي آخِرِهِ

(قوله: بلا علة موجبة) إنما قيد به لجواز النقص بالعلة الموجبة كعصا. (قال: وإما بتاء التأنيث) قد كثر الترخيم فيه، ولهذا عومل آخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم؛ أعني: فتح التاء، وإذا وقف على ذلك المرخم ألحق آخره هاء السكت، فيقال: في يا طلح يا طلحه؛ وذلك لأنهم يلحقون هاء السكت بآخر ما ليست حركته حركة إعرابية، ولا مشبهة بها، وقليل ما يوقف على السكون، وقد يغني عن الهاء في الشعر ألف الإطلاق؛ نحو: قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يا ضُباعَا.

(قوله: شاذ) أي: قليل غير قياسي. (قوله: لا يعبأ به)؛ لأنه بمنزلة المستثنى من القواعد. (قوله: أعني فتح التاء) كما في قوله:

كُلِينِي لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةُ نَاصِبٍ
وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِيءُ الكَوَاكِبِ

فصار في غير المنادى المرخم إذا كان بالتاء وجهان ضم التاء وفتحها. (قوله: يلحقون هاء السكت الخ) نحو: رموقه وإنه وحيهله. (قوله: على السكون) أي: سكون الهاء. (قوله: ففي قبل التفرق الخ) آخره، ولا يك موقف منك الوداعا، ضباعة اسم بنت صغيرة لممدوح الشاعر؛ أي: من أجل وداعك.

(قوله: أن يكون المنادى إما علماً) كقوله:

يا مَرْوُ[1] إنَّ مَطِيَّتي مَحْبُوسَةٌ
تَرْجُو الخَلاصَ وَرَبُّها لم يَيْأَسِ

(وقال الآخر):

قِفِي فانْظُري يَا أَسْمَ هَلْ تَعْرِفِينَهُ
أَهذا المُغِيرِيُّ الَّذِي كان يُذْكَرُ؟

(قال المصنف: زائداً على ثلاثة) قال العصام الشرط عند الفراء وأتباعه والأخفش إما الزيادة أو تحرك الأوسط، والكوفيون يشترطون علماً ثلاثياً، وقوله: دليل على ما ألقي؛ أي: على ما حذف؛ يعني: أن المحذوف يفهم من المذكور لتلازمهما فلا يكون فيه اللبس. (قوله: عن أقل أبنية المعرب) وهو ثلاثة أحرف؛ لأن اللفظ يحتاج إلى حرف يبدأ به وإلى حرف آخر يوقف عليه وإلى حرف ثالث يفصل بينهما لتنافيهما فاعرفه. (قوله: بلا علة موجبة) أي: وأما بها فجائز؛ إذ المحذوف لعلة في حكم الثابت قال الرضي: وأما نحو: يد ودم، فقليل غير قياسي والشذوذ لا يعبأ به. (قوله: وأما اسماً ملتبساً بتاء) سواء كان علماً؛ نحو: فاطمة أو لا؛ نحو: جارية فيحذف التاء للترخيم، ولا يحذف بعد شيء آخر، وقوله: ولا زائداً على الثلاثة؛ فيقال: يائب في يائبة، بمعنى: يا جماعة، واختلال البنية ونقصها عن أقل الأبنية بلا موجب إنما هو من الواضع لا من المستعمل، وقوله: على الزوال؛ أي: لعدم كونها من نفس الكلمة كما مر في باب غير المنصرف، والدليل على عدم اللزوم حذفه في نحو: عرفات، وتقديره في نحو: دار ونار، وليس ألف التأنيث كذلك. (قوله: نحو: ثبة وشاة) الثبة الجماعة ووسط الحوض، والشاة معروف، تقول العرب: يا شا ادجني؛ أي: يا شاة أقيمي لا تسرحي، وقوله:

(١) أي: يا مروان.

«زِيَادَتَانِ[1]» كائنتان «فِي حُكْمِ[2]» الزيادة «الوَاحِدَةِ[3]» في أنهما زيدتا معاً[4]، واحترز[5] به[6] عن نحو: (ثَمَانِيَة). و(مُرْجَانَة) فإن[7] الياء والنون فيهما زيدتا أولاً[8]، ثم زيدت تاء التأنيث، فلم يحذف فيهما إلاّ الآخر[9] «كَ (أَسْمَاءَ[10])» إذا جعلتها (فَعْلاَء[11]) من الوسامة[12]، أي: الحسن[13]، كما هو مذهب سيبويه، لا[14] (أَفْعَالاً) جمع (اسم) على ما هو[15] مذهب غيره، لأنه[16] يكون حينئذ[17] من باب (عَمَّارٍ) و(مَرْوَانَ)، «أَوْ» كان في آخره[18] «حَرْفٌ صَحِيْحٌ» أي: صحيح أصليّ لتبادره[19] إلى الذهن[20] لأن الغالب في الحرف الصحيح الأصالة فيخرج منه[21] نحو: (سَعْلاَة)، لأنه[22] لا يحذف منه إلاّ التاء، وهو[23] أعمُّ من أن[24] يكون حقيقة[25] أو حكماً، فيشمل[26] مثل (مَرْمِيٍّ) و (مَدْعُوٍّ) فإنّ[27] الحرف الأخير منهما في حكم الصحيح في الأصالة.

---

(١) حرفان. اسم كان. (٢) صفة الزيادتان. (٣) أي: في حكم زيادة حرف واحد. (٤) بمعنى واحد. (٥) مصنف. (٦) بقوله: في حكم الواحدة. (٧) علة احتراز. (٨) قبل زيادة الثانية. (٩) يعني: إلا التاء لكونهما اختين بالتأنيث كثبة. (١٠) يكون مثالاً لما نحن فيه. (١١) مصدر. اسم امرأة. (١٢) أي: أثر الحسن. (١٣) أي: جعلها فعلاء. (١٤) أي: لا يكون. (١٥) أي: جعلها أفعال. (١٦) أي: اسما. (١٧) أي: حين كون الأسماء على وزن أفعال لا فعلاء. (١٨) منادى. (١٩) لتقييد الصحيح بالاصلي. (٢٠) أي: ذهن السامع. (٢١) أي: مما آخره حرف صحيح قبله مدة. (٢٢) علة يخرج. (٢٣) أي: قوله حرف صحيح أن يكون أصليا. (٢٤) صحيح. (٢٥) كمنصور ومسكين وعصار. (٢٦) قوله حرف صحيح. (٢٧) علة فيشمل.

لم يستوف؛ أي: لم يستكمل الشروط الأربعة السابقة. (قوله: إلا ما شذ) ولا يجعل الشاذ اسماً برأسه كما سيأتي، وقوله: من نحو: يا صاح، لم يوجد فيه الشرط الرابع، قال الشاعر:

صَاحِ هَلْ رَيْتَ أَوْ سَمِعْتَ بِرَاعٍ
رَدَّ فِي الضَّرْعِ مَا قَرَى فِي الحِلاَبِ؟

أي: يا صاحبي هل رأيت ذلك، وقوله: كمية المحذوف؛ أي: مقداره، وهو على ثلاثة أقسام. (قوله: فإن كان في آخره زيادتان) إنما لم يقل: وإن كان قبل الآخر مدة يحذف حرفان فيندرج حذف الحرفين في قاعدة واحدة لا للتنبيه على تخالف علتي الحذف في القسمين من كونها كالواحدة في القسم الأول، وكون ما قبل الآخر أولى بالحذف؛ لزيادته من الآخر الأصلي في الثاني، بل لتخالفه في كون الثاني مقيداً بقوله: وهو أكثر من أربعة أحرف دون الأول؛ لأنه يحذف حرفان من يدان ودمان وثبون وقلون، وقوله: في آخره؛ أي: في جانب آخر المنادى الذي أريد ترخيمه فلا يلزم ظرفية الأكثر للأقل، ولا ظرفية الشيء لنفسه (عصام)، ولك أن تقول: أي في محل آخره الإضافي. (قوله: زيادتان كائنتان) وقال الرضي: وهاتان الزيادتان سبعة: زيدان ومسلمون ومسلمان ومروان وكوفي وصحراء وجرباء؛ يعني: به الملحق بألف التأنيث، وقوله: في حكم الواحدة يكشف عن وجه حذفهما معاً اللثام قاله العصام. (قوله: زيدتا معاً) أي: دفعة لمعنى فيخرج؛ نحو: عصبصب، وقوله: ومرجانة وسعدانة وعريانة، فإن قيل: في آخر مرجانة وسعدانة زائدتان الألف والنون لما مر أن المراد الآخر الإضافي، قلنا: جعلهما التاء في حكم الوسط، وقوله: ثم زيدت تاء التأنيث؛ وذلك لأنه يقال ثماني ومرجان بغير تاء، ثم إذا احتيج إليها أدخلت. (قوله: فعلاء من الوسامة) من باب كرم كرامةً بمعنى الحسن والعلامة، فالهمزة

زِيَادَتَانِ فِي حُكْمِ الوَاحِدَةِ كَأَسْمَاءَ وَمَرْوَانَ أَوْ حَرْفٌ صَحِيْحٌ

(قال: زيادتان) قيل لا بد وأن يكونا لمعنى، فخرج نحو: عصبصب. (قال: في حكم الواحدة) صفة لزيادتان، ومن قبيل فلان في السعادة. (قوله: في أنهما زيدتا معاً) وإن كان كل واحدة لمعنى يغاير معنى الآخر كزيادتي مسلمان ويسلمان علمين وهاتان الزيادتان سبعة أصناف زيادتا التثنية كما مر، وزيادتا جمع المذكر السالم؛ نحو: مسلمون

(قوله: قيل: لا بد الخ) في بعض شروح المتن، قال الإمام الحدشي: احترز بقوله: زيادتان في حكم الواحدة عما لا زيادة في آخره كجعفر وعما فيه زيادة واحدة كزرقم وعما فيه زيادتان، لكن لا يزاد معاً كما لو جمع رزقم على زراقم، ثم أشبع كسرة القاف حتى يصير زراقيم فإن الياء لم يرد مع الميم، بل بعده وعما فيه زيادتان لا لمعنى كعصبصب انتهى، فإن الصاد والباء زيدتا معاً لا لمعنى، بل للإلحاق بسفرجل نص عليه في شمس العلوم فإنه إذا رخم يقال: يا عصبص بحذف حرف واحد يقال: يوم عصبصب؛ أي: شديد الحر أو شديد كذا في القاموس. (قوله: صفة لزيادتان) أي: زيادتان كائنتان في حكم الواحدة احترازاً من نحو: أرطاة فإن الألف زيدت أولاً للإلحاق، ثم زيدت التاء للتأنيث فلا يقال: يا أرط. (قوله: ومن قبيل فلان في السعادة) إشارة إلى دفع ما قيل: إن حكم الواحدة في الزيادتين وليست الزيادتان في حكم الواحدة، فكيف يستقيم الظرفية، وحاصل الدفع: أن الظرفية فيه اعتبارية شبه اشتمال الصفة بالموصوف باشتمال الظرف على المظروف كما في فلان في السعادة كما أن حصول الصفة في

في أسماء[1] منقلبة عن واو مضمومة كما في وجوه وأوجه، أصله: وسماء بالضم فقلبت الواو المضمومة همزة كأناة وفتح الهمزة من تغيير العلم بعد النقل والألف والهمزة زيدتا معاً في آخره؛ لأنها اسم[2] زيدتا عليها فصار أسماء (نعمه)، وقوله: أي الحسن، وقال العصام: أي أثر الحسن، واسم فاعله وسيم، ومنه قوله: قسيم جسيم بسيم وسيم. (قوله: كما هو مذهب سيبويه) وإذا سمي به رجل لم ينصرف على مذهب سيبويه لألف التأنيث وينصرف عند غيره، وقوله: من باب عمار؛ أي: من باب ما في آخره حرف صحيح قبله مدة لا من باب حمراء. (قوله: ومروان) بفتح النون اسم رجل أو بكسرها تثنية مرو والأول مشهور. (قال المصنف: حرف صحيح) كأنه أراد الصحة من سقم الزيادة فيخرج؛ نحو: سعلاة، وقوله: لتبادره؛ أي: من بين الأفراد أو من العبارة فيخرج منه - أي: من هذا القسم بقيد الأصالة -؛ نحو: سعلاة؛ لأن التاء فيه وإن كان صحيحاً لكنه غير أصلي، وهذا تعريض للشيخ الرضي حيث قال: وكان على المصنف أن يقول: حرف صحيح غير تاء التأنيث قبله مدة زائدة لإخراج؛ نحو: سعلاة، والشارح أخرجها من غير تكلف، والسعلاة بكسر السين: الغول أو ساحرة الجن (نعمه)، قوله: وهو أعم؛ أي: الحرف الصحيح شامل للحقيقي والحكمي بأن يكون أصلياً أو بأن يقبل الإعراب فافهم. (قوله: فإن الحرف الأخير منهما) أعني: الياء والواو المدغم فيهما في حكم الحرف الصحيح في كونهما أصليين مثله، فإن الأغلب في حرف العلة أن تكون زائدة فإذا وقع منها حرف أصلي كما في هذين المثالين شابه الحروف الصحيحة فيحذف منهما حرفان كالصحيح، وقوله: في الأصالة؛ أي: وفي تحمل الحركات الثلاث. (قال المصنف: قبله مدة) أي: بلا فاصلة كما هو المتبادر سمي مدة؛ لأن مد الصوت يقع بهذه الحروف ولا يقع بحرف علة ساكن ليس كذلك إلا عند ورش وحده، فإنه يمد

(١) وهو من أعلام النساء. (٢) فيه لطافة.

ويسلمون علمين، وزيادتا جمع المؤنث السالم؛ نحو: مسلمات، وزيادتا؛ نحو: مروان وعمران وعثمان وخسران ويا النسبة، وشبهها؛ نحو: كوفي وكرسي وألفا التأنيث وهمزة الإلحاق مع الألف التي قبلها. (قال: أو كان في آخره حرف صحيح؛ أي: صحيح أصلي) لم يقيد الشيخ الرضي به، بل قيد بكونه غير تاء التأنيث حيث قال: كان عليه أن يقول: غير تاء التأنيث؛ ليخرج نحو: سعلاة، فعلى هذا تكون النسبة بينه وبين القسم الأول عموماً من وجه لتصادقهما في أسماء وافتراقهما في بصرى ومختار. (قوله: وهو أعم) إنما عمم؛ لأن ترخيم مثل مدعوّ ومرميّ بحذف الحرف الأخير والمدة السابقة. (قوله: في حكم الصحيح في الأصالة) أو في صحة إجراء الإعراب عليه يوافقه ما قيل من أن مثل دلو وظبي ملحق بالاسم الصحيح لصحة إجراء الإعراب عليه.

الموصوف يشبه بحصول المظروف في الظرف فيقال على العكس. (قوله: كزيادتي مسلمان الخ) فإن الألف زيد لمعنى التثنية والنون عوض التنوين في المفرد للدلالة على تمام الكلمة وكذا زيادتا جمع المذكر السالم وزيادتا جمع المؤنث السالم مجموعهما لمعنى واحد وهو تأنيث الجمع، وزيادتا مروان ونحوه للتذكير، وياء النسبة لمعنى النسبة وشبهها محمولة عليها، وألف التأنيث؛ أي: الممدودة كصحراء لمعنى التأنيث وهمزة الإلحاق مع الألف التي قبلها كما في علباء وحِرْباء ملحقان بقرطاس بكسر القاف وضمها محمولة على الممدودة لكونها مثلها صورة، وبهذا اندفع ما يتراءى من أن زيادة الهمزة مع الألف إذا كانت للإلحاق لا تكون الزيادتان لمعنى، وقد اعتبر هذا القيد فيما سبق لإخراج؛ نحو: عصبصب. (قوله: لم يقيد الشارح الرضي به) أي: بأصلي لعل وجهه أنه يستلزم في عبارة المتن ترك ما يعني وأخذ ما لا يعني؛ إذ لا بد من اعتبار أصلي وبعد اعتباره لا حاجة إلى اعتبار صحيح. (قوله: كان عليه الخ) ويمكن أن يقال: إنها خرجت بقوله: حرف فإن المراد به حرف المباني، وتاء التأنيث من حروف المعاني. (قوله: ليخرج نحو: سعلاة) فإنه لا يحذف منه إلا التاء وحدها لكونها كلمة على حدة وإن كانت على حرف واحد السعلاة، والسعلاء بكسر السين الغول أو ساحرة الجن كذا في القاموس، وفي الصحاح: أخبث الغيلان. (قوله: فعلى هذا) أي: على اعتبار قيد صحيح سواء قيد بأصلي أو بغير تاء التأنيث تكون النسبة بين القسمين عموم من وجه، فلا يكفي ذكر أحدهما عن ذكر الآخر كما يتوهم من تمثيل المصنف رحمه الله للقسم الأول بأسماء ومروان. (قوله: في أسماء)؛ لأن آخره حرف صحيح وهو الهمزة قبله مدة وزيادتاه في حكم الواحد حيث زيدتا معاً. (قوله: وافتراقهما الخ) فإن آخر بصري ياء النسبة وهي حرف علة، فلا يصدق القسم الثاني عليه ومختار ليس في آخره زيادتان لكون الراء حرفاً أصلياً، فلا يصدق عليه القسم الأول.

«قَبْلَهُ[1] مَدَّةٌ» أي: ألف، أو واو، أو ياء ساكنة[2]، حركة[3] ما قبلها من[4] جنسها[5]. والمراد بها المدة الزائدة، لتبادرها إلى الذهن[6]، لغلبتها[7] وكثرتها، فيخرج منه نحو[8]: (مُخْتَار) فإنه[9] لا يحذف منه إلاّ الحرف[10] الأخير، «وَهُوَ» أي: والحال أنّ ما[11] في آخره حرف صحيح قبله مدة «أَكْثَرُ[12] مِنْ أَرْبَعَةٍ» من[13] الحروف كمنصور[14]، وعمّار[15]، ومسكين، لئلا[16] يلزم من حذف حرفين منه[17] عدم[18] بقائه[19] على أقل أبنية المعرب، وإنما لم يأخذ[20] هذا القيد[21] في قوله[22]: (زَيَادَتَانِ فِي حُكْمِ الوَاحِدَةِ) لأنّ[23] نحو: (ثُبُونَ) و(قُلُونَ) يرخم بحذف زيادتيه، لأنّ[24] بقاء الكلمة فيه[25] على حرفين[26] ليس[27] للترخيم. «حُذِفَتَا» أي: الحرفان الأخيران في[28] كلا القسمين[29] أمّا في الأول[30]: فلما كانتا[31] في حكم الواحدة، فكما زيدتا[32] معاً، حذفتا[33] معاً، وأمّا[34] في الثاني: فلأنه لما حذف الأخير[35] مع صحبته وأصالته[36]، حذفت المدة الزائدة، لئلا[37] يرد المثل السائر[38] (صُلْتَ[39] عَلَى الأَسَدِ

(١) أي: قبل حرف الصحيح. (٢) أي: ساكن كل واحد منها. (٣) مبتدأ. (٤) خبره. (٥) احتراز عن نحو: رُجيل وسنور فإنهما لا يسمى مدة. (٦) أي: إلى ذهن السامع حين سمع. (٧) أي: لعلته الزيادة على حرف المد. (٨) فاعل يخرج. (٩) شأن. (١٠) وهو الراء. (١١) أي: اسم المنادى. (١٢) تفصيلة. (١٣) بيان. (١٤) مثال لكون المد الزائد واواً. (١٥) مثال لكون المد الزائد ألفا. (١٦) إخلال البينة بحذف الحرفين. (١٧) أي: من هذا القسم. (١٨) فاعل يلزم. (١٩) أي: المنادى. (٢٠) مصنف. (٢١) أي: قيد كون حروفه أكثر من أربعة. (٢٢) مصنف. (٢٣) علة عدم الأخذ. (٢٤) علة يرخم. (٢٥) أي: في نحو: بنون وقلون. (٢٦) بعد الترخيم. (٢٧) أي: البقاء. خبر إن. (٢٨) ظرف حذفتا. (٢٩) الأول والثاني بالترخيم. (٣٠) حذف الحرفين الأخيرين في القسم. (٣١) زيادتان. (٣٢) حرفان. (٣٣) حرفان. (٣٤) حذف الحرفين الأخيرين وهو في آخره حرف صحيح. (٣٥) أي: حرف الآخر. (٣٦) مع كونه مصححاً أصلياً من شأنه أن لا يحذف بلا علة موجبة. (٣٧) علة حذفت. (٣٨) أي: الجاري على ألسنة. (٣٩) أصل صوان أي: كلتا وتوجهت.

الموت والحسنين وقفاً، وقوله: أي: ألف أو واو الخ؛ يعني: حرف علة ساكنة مجانسة لحركة ما قبلها. (قوله: حركة ما قبلها من جنسها) احترز به عن نحو: دلو وظبي، فنحو: مصطفون ومصطفين داخل في القسم الأول دون الثاني، وقال الجزائري: احترز به عن نحو: كنهور بوزن سفرجل عظيم السحاب، ومشيرف كمدحرج؛ أي: مقطوع شريافه؛ أي: ورق الزرع إذا طال وكبر حتى يخاف فساده ويقطع، وكذا نحو: رجيل وسنور؛ فإنه لا يسمى الحرفان فيهما مدة، وقوله: فإنه لا يحذف منه علة لقوله: فيخرج؛ فإنه لا يحذف من نحو: مختار الذي ليست ألفه زائدة إلا حرفه الأخير خلافاً للأخفش. (قوله: أكثر من أربعة) احترز بهذا القيد عن نحو: سعيد وعمود وعماد؛ فإنه لا يجب فيه حذف حرفين اتفاقاً، بل حرف واحد كما أنشد سيبويه قوله:

تَنَكَّرْتِ مِنَّا بَعْدَ مِعْرِفَةٍ لَمِيْ[1]

أي: يا لميس، فحذف السين، واللميس بوزن أمير: اسم امرأة هي محبوبة الشاعر. (قوله: وقلون) جمع قلة بالضم والتخفيف أصله قلوة، ويجوز في جمعه الوجهان؛ أعني: الكسرة والضمة بخلاف؛ نحو: ثبون فإنه بضم الثاء لا غير، والقلة: رأس الجبل وعمود البيت (نعمه)، أو هي الخشبة الصغيرة التي يضربها الصبيان بخشبة كبيرة أخرى؛ أعني: المقل، فالقلة بالتركي: جليك، والمقل: جوماق، وقوله: ليس للترخيم، بل كان كذلك قبله؛ أي: في أصل الوضع كما مر في ثبة وشاة، وقوله: حذفتا؛ أي: الحرفان أنث الفعل؛ لأن حروف الهجاء مؤنثات سماعية، فيقال: يا اسم ويا مص في أسماء ومنصور. (قوله: حذفت المدة الزائدة) التي هي

(١) آخره: وبعد التصابي والشباب المكرم.

قَبْلَهُ مَدَّةٌ وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ حُذِفَتَا،

(قوله: أو واو أو ياء ساكنة) احتراز عن نحو: كنهور على وزن سفرجل عظيم الشحاب، ومشريف على وزن مدحرج؛ أي: مقطوع شريافه، وهو ورق الزرع إذا طال وكثر حتى يخاف فساده فيقطع. (قوله: حركة ما قبلها من جنسها) فخرج نحو: سنور وعليق؛ ثبت بالتعلق بالشجر. (قوله: فإنه لا يحذف منه الخ) خلافاً للأخفش فإنه يحذف المدة أيضاً. (قوله: لأن نحو: ثبون) لم يحذف زيادتا بنون جمع ابن؛ لأنهما غيرتا بتاء الواحد فكأنه ليس جمع المذكر السالم كثمود. (قوله: أما في الأول الخ) لما كانت علة الحذف في القسم الأول مغايرة لعلة الحذف في الثاني

(قوله: احتراز) فإنه لا يحذف منهما إلا الحرف الأخير لتخصيص الواو والياء فيهما بالحركة وتقويهما بها، والشرياف بكسر الشين المعجمة وسكون الراء. (قوله: فيخرج؛ نحو: سنور وعليق) فإنه لا يحذف منهما إلا الحرف الأخير لمشابهتهما إذن بالحروف الصحيحة لقلة المد فيهما؛ لأن المد في الأغلب لا يكون إلا في الألف والواو والياء اللتين حركة ما قبلهما من جنسهما. السنور بكسر السين المهملة والنون المفتوحة المشددة وسكون الواو الهرة جمعه سنانير، والعليق بضم العين المهملة واللام المشددة المفتوحة وسكون الياء يقال له بالفارسية: سرند في الصحاح. (قوله: لم يحذف زيادتاً بنون) مع كون جمع المذكر السالم. (قوله: لأنها غيرتا الخ) بحذف الألف وتحريك الباء. (قوله: كثمود) خبر بعد خبر؛ أي: فكأنه مثل ثمود فأعطى حكمه في الترخيم بأن حذف حرف واحد منه. (قوله: فصل هذا التفصيل) أي: جعلهما قسمين فاعتبر في الثاني قيد صحيح ليكون بينهما عموم، ولم يقل من عبارة مجملة يحتمل القسمين كما في وقع في التسهيل

وَبُلْتَ عَنِ النَّقَدَ[1]). «وَإِنْ كَانَ مُرَكَّباً» ويُعلَم من بيان شرط الترخيم أنه[2] لا يكون مضافاً ولا[3] جملة مثل: (بَعْلَبَكَّ وخَمْسَةَ عَشَر) علمين «حُذِفَ[4] الاسْمُ الأَخِيرُ[5]» فيقال في[6]: (بَعْلَبَكَّ[7]) (يَا بَعْلَ)، وفي[8]: (خَمْسَةَ عَشَرَ) (يَا[9] خَمْسَةَ) لنزوله[10] منزلة تاء التأنيث في كون كل منهما[11] كلمة[12] على حدة صارت[13] بمنزلة الجزء[14]. «وَإِنْ كَانَ[15] غَيْرَ ذَلِكَ» المذكور من الأقسام الثلاثة «فَحَرْفٌ[16] وَاحِدٌ» أي: فيحذف حرف واحد، لحصول[17] الفائدة المقصودة[18] وعدم موجب حذف الأكثر[19] نحو: (يَا حَارِ) و (يَا مَالِ) في: يا حارث، ويا[20] مالك. «وَهُوَ» أي: المنادى المرخم «فِي حُكْمِ» المنادى «الثَّابِتِ[21]» بجميع أجزائه[22] فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما[23] كان[24] عليه قبله[25] «عَلَى» الاستعمال «الأَكْثَرِ فَيُقَالُ» في (يَا حَارِثُ[26]) «يَا حَارِ[27]» بكسر الراء على[28] ما كان قبل الترخيم

(١) صغار الغنم. (٢) نائب فاعل يعلم. (٣) العلة ذكر في عدم ترخيم المضاف والجملة. (٤) جزاء إن كان. (٥) يعني بك وعشرة. صفة الاسم. (٦) ترخيم. (٧) امتزاجاً. (٨) تعداداً. (٩) وفي الوقت تقلب التاء هاء. (١٠) علة لحذف جزء الأخير. (١١) أي: من التاء والاسم الأخير. (١٢) خبر كون. (١٣) صفة كلمة. (١٤) مما قبلها. (١٥) أي: المنادى المرخم. (١٦) إن هنا بالجملة الاسمية لكون هذا القسم كثيراً مستمراً. (١٧) علة حذف الواحد. (١٨) من الترخيم بحذف واحد وهي التخفيف. (١٩) من واحد. (٢٠) علمين. (٢١) لأنه مراد فقط وإذا كان مراد فبقي حكمه هذا هو القياس. (٢٢) وحروفه. (٢٣) أي: الحركة. (٢٤) ذلك الحرف. (٢٥) أي: قبل الترخيم. (٢٦) بترخيم واحد لأنه من الرابع. (٢٧) نائب فاعل فيقال. (٢٨) حال كونه باقياً.

وَإِنْ كَانَ[1] مُرَكَّباً حُذِفَ الاسْمُ الأَخِيرُ[1]، وَإِنْ كَانَ[2] غَيْرَ ذَلِكَ فَحَرْفٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ فِي حُكْمِ الثَّابِتِ[3] عَلَى الأَكْثَرِ فَيُقَالُ: يَا حَارِ[4]،

(١) أي: بالترخيم أو حذف ما في حكمه مثل سيبويه.
(٢) أي: المنادى المذكور. (٣) إذ الصوت في حكم.
(٤) في يا حارث.

كما ترى فصل هذا التفصيل ولم يقل بحذف حرفان فيما قبل آخره مدة. (قوله: وبلت عن النقد) قال قدس سره في الحاشية: النقد صغار الغنم انتهى، قال في الصراح: نقد بفتحتين: نوعي أزكو سفند كوتاه دست وباي زشت روي نقدة بكي، يقال له كذلك. (قوله: وفي خمسة عشر) قالوا: إذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة واثني عشر واثنتي عشرة حذفت عشر مع الألف والياء؛ لأن عشر بمنزلة النون في اثنان، قال المصنف: وفيه نظر من جهة أن الثاني اسم برأسه. (قوله: يا خمسة) وفي الوقف تقلب التاء هاء كما أنك لو سميت رجلاً بمسلمتين ورخمت ووقفت قلت: يا مسلمه بالهاء. (قال: فحرف واحد) أي: فالمحذوف حرف واحد أتى

لابن مالك. (قوله: ولم يقل حرفان الخ) فإن قيل: لا يكاد يصح هذا المجمل؛ لأنه لا يخلو إما أن يقيد بقوله: وهو أكثر من أربعة أحرف أو لا، فعلى الأول يلزم اعتبار هذا القيد فيما فيه زيادتان في حكم الواحدة فيخرج؛ نحو: ثبون وقلون مع أنه يحذف منهما الحرفان، وعلى الثاني يدخل؛ نحو: سعيد وعمار وثمود، قلت: نختار الأول، والمراد من كونه أكثر من أربعة أحرف أعم من أن يكون لفظاً أو تقديراً، فيدخل ثبون وقلون، وأما ما قيل: إنه يرد على هذا المجمل؛ نحو: سملاة فمشترك الورود بين المفصل والمجمل والجواب الجواب. (قوله: قوله: أن الثاني اسم برأسه) ولا يلزم من معاقبته للنون حذف الألف معه حذفها مع النون، في المنهل: لا معنى لهذا الاعتراض على سماعه من العرب، قال سيبويه: عن الخليل، وأما اثنا عشر فإنك إذا رخمته حذفت عشر مع ألف اثنا؛ لأن عشر بمنزلة نون مسلمين والألف بمنزلة الواو وأمره في

قبل الحرف الصحيح المحذوف عند الترخيم، وقوله: المثل السائر؛ أي: المثل الشائع المشهور فيما بينهم الجاري على ألسنتهم. (قوله: صلت على الأسد الخ) أي: جملت وهجمت على الأسد وحاربت معه، وبلت؛ أي: خفت، وقيل[1]: حصل لي خوف من النقد بفتحتين بمعنى: صغار الغنم شبه الحرف الصحيح؛ لقوته وعدم جواز حذفه غالباً بالأسد، وشبه حرف العلة التي لا تكون في غالب الأمر إلا زائدة بصغار الغنم؛ يعني: كيف يصولون ويجرؤون على حذف الحرف الصحيح القوي الذي هو كالأسد، وتذلون عن حذف حرف العلة الضعيف الذي هو مشابه لصغار الغنم (نعمه)، ثم إن صلت من الصولة، وبلت من البول وبابهما: قال. (قال المصنف: وإن كان مركباً) أراد به ما عدا الإضافي والإسنادي لسبق عدم ترخيمهما، وقال العصام: وبعد لا بد من تقييد المركب بما لم يكن في آخره ألف أو واو ونون؛ فإن نحو: مسلمان ومسلمون علمين داخلان فيما في آخره زيادتان انتهى، وفيه أن هذين المثالين غير داخلين في أقسام المركب المتعارفة فافهم. (قال المصنف: حذف الاسم الأخير) أي: أو ما في حكمه فيشمل؛ نحو: سيبويه؛ إذ الصوت في حكم الاسم، وقوله: يا خمسة وفي الوقف تقلب التاء هاء (لاري)، وقوله: لتنزله؛ أي: بالنظر إلى الأصل وضمير منهما راجع إلى الاسم الأخير والتاء. (قال المصنف: والأحرف واحد) وفيه خلاف الفراء حيث جوز حذف حرفين من نحو: سعيد وعمار، وقوله: أي فيحذف الخ، قدر صيغة المضارع مع أن ما سبق كان بصيغة الماضي لدخول الفاء؛ فإنها لا يجوز دخولها في الجزاء إذا كان ماضياً خالياً عن قد (نعمه). (قوله: في حكم الثابت) في النية فإذا كان محذوفه منوي الثبوت فلا يغير ما بقي إلا في مواضع، وكتب إنه في حكم الثابت بجميع

(١) وفيه ما لا يخفى.

أجزائه مع أن حكم المحذوف بلا علة قياسية أن يجعل منسياً وما بقي اسماً برأسه كما في يد ودم؛ للفرق بين ما حذف الواضع وبين ما حذفه المستعمل بلا علة بجعل الأول منسياً والثاني منوياً (اطه وي). (قوله: على الاستعمال الأكثر)؛ لأنه اللغة العليا؛ ولأنه يمتنع في كثير من المواد اللغة السفلى؛ أي: فيما إذا التبس بغير المرخم نحو: يا قائم في يا قائمة، وفي المرخم الشاذ فإنه ليس فيه هذه اللغة السفلى إلا على سبيل الشذوذ، فلا يقال في ترخيم يا صاحب: يا صاح بالضم. (قوله: فيقال الخ) قيل: الفاء فصيحة؛ أي: إذا عرفت ذلك فيقال: في ترخيم يا حارثة يا حار على الأكثر، وقال العصام: الفاء فاء النتيجة، ومن قال هي فصيحة خرج عن الفصاحة فافهم، قوله: بواو متحركة الخ، وإنما لم يتحاش من عدم قلبها ألفاً مع أنه لم يلزم اجتماع الساكنين بالقلب كما لزم في أصله لما عرفت أن المحذوف فيه كالثابت؛ أي: فيلزم اجتماعهما في التقدير. (قوله: أي: ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال الأقل الخ) فإن

هنا بالجملة الاسمية بقرينة الفاء لكون هذا الحذف كثيراً مستمراً، إن قلت: استمراره تجددي وهو مستفاد من المضارع لا من الاسمية. قلنا: هذا إذا نظر إلى إفراد الحذف، أما إذا نظر إلى نفس الطبيعة فثبوتي، والشارح قدس سره نظر إلى الإفراد كما هو المتبادر وإلى مناسبة المضارع للماضي الواقع جزاء في الشق السابق، فقدر المضارع والفاء الجزائية تدخل على المضارع المثبت. (قال: وهو في حكم الثابت) إن قيل: إنما يجعلون المحذوف في حكم الثابت إذا كان الحذف لعلة موجبة وليس الحذف هنا لعلة موجبة، فينبغي أن يجعل المحذوف فيه كالمحذوف في يد ودم، أجيب عنه: بأن المحذوف هنا لعلة قياسية مطردة فجعلوه كالمحذوف للعلة الموجبة. (قوله: فيبقى الحرف) إلى آخره إلا في مواضع منها اسم آزال الترخيم ما يوجب حرف لين منه فيقال: في أعلون وقاضون: أعلى وقاضي، ومنها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف أصلي السكون كان مدغماً في ذلك المحذوف وقبله ألف؛ نحو: إسحار بكسر الهمزة أو فتحها وهو ذيت فسيبويه يفتح الآخر وغيره يجيز الكسرة أيضاً، وإن لم يكن أصلي السكون يرد إلى أصل حركته إن لزم ساكنان؛ نحو: يا راد وإن لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن على سكونه؛ نحو: يا محمر والفراء يرد إلى أصل حركته وهو الكسر. (قال، فيقال) الفاء فصيحة؛ أي: إذا كان كذلك فيقال: أو عاطفة عطف الفعلية على الاسمية المؤولة

الإضافة والتحقير كما مر مسلمين فيلقى عشر مع الألف كما تلقى النون مع الواو، هذا نصه وهو مقتضى لسماع الترخيم في ذلك على هذا الوجه من العرب، والعلة مناسبة للمسموع، وهذا كاف للعلل النحوية، فلا معنى للاعتراض بأن المنزل منزلة الشيء لا يلزم أن يعطى له حكم ذلك الشيء ومراد الخليل وسيبويه بالإضافة النسبة وبالتحقير التصغير؛ يعني: أن أمر اثنا عشر في النسبة إليه، وفي التصغير له كأمر مسلمين إذا نسبت إليه أو صغرته، فكما تقول: مسلمي ومسيلم بحذف الواو والنون كذلك تقول: اثني واثيني بحذف عشر والألف انتهى، وفيه أن كون ما نصه مقتضياً للسماع ممنوع، كيف وقد ذكر في شرح التسهيل للعلامة المصري إنه قيل: لم يسمع ترخيم المركب تركيب مزج، وعلى هذا فالعلة لا تكون بياناً للمناسبة، بل قياساً مبيناً للحكم وحينئذ يرد ما أورده المصنف رحمة الله بلا شبهة. (قوله: تقلب التاء) هاء ولا تقلب ياء؛ لأنها تلك الهاء التي كانت في خمسة قبل أن يضم إليها عشر كمسلمتين أي: بصيغة تثنية المؤنث. (قوله: ورخمت) بحذف الزيادتان. (قوله: بالهاء)؛ لأن التاء تطرفت لفظاً ولا يوقف على تاء التأنيث إلا في بعض اللغات. (قوله: بقرينة الفاء) فإنها واجبة في الجملة الاسمية فإيراد الفاء مع أن المصنف رحمه الله بصدد الاختصار قرينة على حذف المبتدأ. (قوله: لكون هذا الحذف الخ) يعني: أن الجملة الاسمية معدولة عن الفعلية؛ لأن مناسبة السابق تقتضي الفعلية والاسمية المعدولة تفيد الاستمرار. (قوله: استمراره) أي: استمرار حذف الحرف الواحد تجددي بتجدد استعمال المنادى المرخم المذكر في محاوراتهم والاستمرار التجددي يستفاد من المضارع لدلالته على زمان الاستقبال المستمر المتجدد لا من الاسمية؛ فإنه دال على الدوام الثبوتي ينبغي أن يقدر المضارع. (قوله: هذا) أي: كون استمرار ذلك الحذف تجددياً إنما هو بالنظر إلى أفراد الحذف الواقع في محاوراتهم، أما إذا نظر إلى حقيقة الحذف وماهيته فاستمراره ثبوتي؛ لأنه مستمر ثابت في ضمن أفراده المتجددة بلا ريبة. (قوله: فقدر المضارع) فالقرينة عند الشارح رحمه الله القامع ملاحظة المناسبة لما سبق، وعند المحشي رحمه الله: القامع دوام الاختصار فتدبر. (قوله: تدخل) أي: يجوز دخولها. (قوله: إنما يجعلون الخ) يعني: أن المعلوم من استقراء كلامهم أن المحذوف لعلة موجبة قياسية مطردة كما في عصا وقاض في حكم الثابت، وههنا ليس كذلك؛ لأن الترخيم جائز لا واجب. (قوله: أجيب بأن المحذوف الخ) يعني: أن العلة ههنا وإن لم تكن موجبة لكنها أجريت مجرى الموجبة لكونها قياسية؛ أي: داخلة تحت الضابطة مطردة في جميع الموارد مع أنها قريبة من الإيجاب لطلبهم التخفيف في النداء أقصى ما يمكن ليصغى المخاطب إلى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له. (قوله: أعلى وقاضي) برد الألف والياء المحذوفتين لالتقاء الساكنين لزوال الالتقاء تركيب المزج من العرب، وإنما أجازوه قياساً ومنع الفراء من ترخيم المركب من العدد إذا سمى به وقال: والذي أذهب إليه أنه لا يجوز ترخيم المركب بزوال الواو بالترخيم. (قوله: نحو: أسحار) فإن وضعه بالإدغام، فيكون سكون المدغم أصلياً بفتح الآخر اتباعاً لما قبله. (قوله: يجيز الكسر أيضاً) للساكنين وهو أولى لكونه اسماً. (قوله: وإن لم يكن أصلي السكون) أي: إن لم يكن المدغم الباقي بعد المدغم فيه أصلي السكون، بل عرض له السكون بسبب الإدغام سواء كان قبل الألف أو الياء. (قوله: يا راد) بكسر الدال وتخفيفها في راد اسم فاعل من رد. (قوله: الفاء فصيحة) هي التي تدل على أن ما بعدها متعلق بمحذوف غير شرط هو سبب لما بعدها كذا في الطيبي، وقال القطب: الفاء التي يكون ما قبلها سبباً لما بعدها إن كان ما قبلها محذوفاً فهي الفصيحة، وإلا فهي المبينة، قال الشارح رحمة الله: جعل الفاء ههنا فصيحة على وفق ما في الطيبي، والمحشي على وفق ما قاله القطب، فلو علق المحشي على قول الشارح رحمه الله فبقي على ما كان الخ هكذا أشار قدس سره إلى أن الفاء فصيحة، ولك أن تقدر الشرط لكان أنسب، وأما القول بأنها فاء النتيجة فسهو؛ لأن هذا القول فرع للقاعدة الكلية تمثيل له أورد للتوضيح، وليس مقصوداً بالذات أورد القاعدة المذكورة لإثباته. (قوله: المؤولة بالفعلية) التأويل لتحصيل شدة المناسبة؛ لأن عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس جائز من غير تأويل. (قوله: أو المحذوف ثابتاً) مع أن المقصود بالتمثيل يحصل بالواحد. (قوله: لأن التفسير الخ) فإيراد الأمثلة الثلاثة ههنا توطئة للتغييرات الثلاثة الآتية فيها عند جعله اسماً برأسه.

«وَ» في (يَا ثَمُودُ) «و(يَا ثَمُو» بواو متطرفة[1] بعد ضمة «وَ» في (يَا كَرَوَانُ[2]) «يا كَرَوَ» بواو متحركة بعد فتحة. «وَقَدْ[3] يُجْعَلُ» (قَدْ) للتقليل أي: ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال الأقل[4] «اسْماً[5] بِرَأْسِهِ» كأنه لم يحذف منه شيء[6] فيكون له في بنائه[7] وإعلاله[8] وتصحيحه حكْم[9] نفسِه لا حكم الأصل، «فَيُقَالُ[10]: (يَا حَارُ[11]») بالضم، كأنه اسم مفرد معرفة[12] برأسه فيضم[13] «و(يَاثَمِي») لأنه[14] لما جعل (ثَمُو) اسماً برأسه صارت[15] الواو طرفاً بعد ضمة، فلا[16] جَرَم قلبت[17] ياء وكسر[18] ما قبلها ك (أَدْلٍ) في (أَدْلُو)[19]. «وَيَا[20] كَرَا» لأنه[21] لما جعل (كَرَو) اسماً برأسه[22] ارتفع[23] مانع الإعلال، وهو وقوع الساكن بعد[24] الواو فانقلبت الواو ألفاً[25]، لتحركها[26] وانفتاح ما قبلها. «وَقَدِ[27] اسْتَعْمَلُوا[28]» يعني: العرب «صِيْغَةَ النِّدَاءِ» ؛يعني[29]: (يَا) خاصة[30] «فِي المَنْدُوبِ» لأنه[31] لا يدخل عليه سواها[32] لكونها أشهر[33] صيغها[34] فكانت أولى[35] بأن يتوسع[36] فيها باستعمالها في غير النداء. والمندوب[37] في اللغة: ميت يبكِي عليه أحدٌ[38]، ويعدُّ محاسنه[39] ليعلم[40] الناس[41]

(١) بوقوع الواو في الطرف. (٢) طائر ضعيف طويل العنق. (٣) استئناف أو اعتراض أو عطف على جملة هو في حكم الثابت. (٤) بمقابلة ما هو الأكثر استعمالاً. (٥) مفعول ثان ليجعل. (٦) لا حرفان ولا. (٧) أي: كونه مبنياً. (٨) أي: كونه ممتلاً. (٩) اسم يكون. (١٠) على هذه اللغة القليلة. الفاء للعطف أو الجزاء. (١١) مفعول ما لم يسم فاعله. (١٢) ليس بمضاف ولا شبهه. (١٣) أي: بني على الضم. (١٤) علة يقال يا ثمي. (١٥) جواب لما. (١٦) لنفي الجنس. (١٧) الواو. (١٨) خبر لا. (١٩) جمع دلو. (٢٠) بالألف. (٢١) شأن. (٢٢) اسماً مستقلاً. (٢٣) جواب لما. (٢٤) ظرف الوقوع. (٢٥) منصوب بنزع الخافض أي: إلى الألف. (٢٦) علة انقلبت. (٢٧) للتحقيق مع التقليل. (٢٨) والجملة لا محل لها استئناف أو اعتراض. (٢٩) لفظة يا. (٣٠) من بين حروف النداء. (٣١) علة الاختصاص. (٣٢) من حروف النداء. (٣٣) الظاهر صيغة. (٣٤) أي: النداء. (٣٥) من غيرها. (٣٦) عند إحدى التوسع. (٣٧) من باب نصر. (٣٨) فاعل يبكي. (٣٩) جمع حُسن بالضم على غير القياس. (٤٠) من أعلم وفاعله الناديب. (٤١) مفعول ليعلم.

وَ: يَا ثَمُو[1] ، وَ:يَا كَرَوَ[2]، وَقَدْ يُجْعَلُ اسْماً بِرَأْسِهِ فَيُقَالُ[3]: يَا حَارُ ،وَ: يَا ثَمِيُ وَ: يَا كَرَا، وَقَدِ[4] اسْتَعْمَلُوا صِيْغَةَ النِّدَاءِ[5] فِي المَنْدُوبِ[6]

(١) في يا ثمود. (٢) أي: في يا كروان.
(٣) قيل ألفا فصيحة أي إذا عرفت ذلك فيقال وقال العصام الفاء فاء النتيجة والحق مع العصام فافهم. كلمة برأسها ولا حرف واحد.
(٤) يعني: العرب لأن الاستعمال الذي يبحث عنه النحوي استعمال العرب.
(٥) أي: ما كان على هيئة المنادى وهو اللايم يقوله في المندوب وقول الشارح.
(٦) أي: المندوب في الاصطلاح.

قلت: القياس أن يكون جعل ما بقي بعد الترخيم اسماً برأسه هو الأكثر؛ لأن المحذوف لعلة موجبة كما في عصا ونحوه في حكم الثابت والمحذوف لا لعلة، بل لمجرد التخفيف كما في باب الترخيم كأن لم يكن، قلنا: إن المنادى لما لم يكن مقصوداً بالذات، بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي إلى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له صار حذف الترخيم مطرداً كالواجب فعومل المرخم في الأغلب معاملة؛ نحو: عصا، وقوله: اسماً برأسه؛ أي: منادى مستقلاً غير مرخم وأراد بتصحيحه سلامته وعدم اعتلاله بإعلال. (قوله: ويا ثمي) أي: ويقال على الاستعمال الأقل: يا ثمي بقلب الواو ياء ويا كرا بقلب الواو ألفاً، وقوله: كأدل في أدلو؛ أي: في جمع دلو فاصل أدل أدلو قلب الواو ياء والضمة كسرة فصار أدلى ثم الضمة على الياء ثقيلة فحذفت فالتقى ساكنان، فحذفت الياء لدفعه فصار أدل. (قوله: ارتفع مانع الإعلال الخ) توضيحه أن الواو في كروان لم تقلب ألفاً مع حركتها وانفتاح ما قبلها لمانع وهو وجود الساكن بعدها فيلزم اجتماعهما فإذا حذفت الألف بعد الترخيم فإن قدرنا أنها ثابتة فمانع الإعلال؛ أي: قلب الواو ألفاً باق بحاله، وإن قلنا: أن ذلك المحذوف صارت نسياً منسياً فالواو متطرفة، وليس بعدها ما يمنع من الإعلال (نعمه)، وقوله: أي: العرب؛ لأن الاستعمال الذي يبحث عنه النحوي استعمال العرب. (قال المصنف: صيغة النداء) أي: ما كان على هيئة المنادى وهو الملائم لقوله في المندوب، وقوله: يعني: يا خاصة، وإنما لم يقل: واستعملوا يا مع أنه أخصر تنبيهاً على أن المندوب من

بالفعلية كأنه قيل يجعل المنادى ثابتاً بجميع أجزائه أو المحذوف ثابتاً فيقال. (قال: يا حار ويا ثمو ويا كرو) مثل بثلاثة أمثلة؛ لأن التغير في الاستعمال الأقل إما بالحركة فقط أو بالحرف أو بكليهما. (قوله: وفي يا كروان) قال قدس سره في الحاشية: كروان: طائر ضعيف طويل العنق انتهى، قال في الصراح: هو طائر يقال له الحبارى، وأنر شواظ كويند كرى نيروي، كراوين: جمع كروان بالكسر أيضاً جمعت على غير

(قوله: على غير القياس) في الصحاح: هو جمع بحذف الزوائد كأنهم جمعوا كرى مثل أخ وأخوان. (قوله: اسم متمكن) قال: اسم لمجيء الفعل كذلك؛ نحو: يدعو ويغزو ويكون إعرابه عارضياً؛ لأن الأصل في الفعل الفاء، وقيد بالتمكن لمجيء هو. (قوله: التغازي والأدلى) أصلهما تغازو وادلو. (قوله: ويكون إعرابه الخ) أي: إعراب المحمول على وفق ما كان المحمول

أنَّ موته أمرٌ عظيم، ليعذروه[1] في البكاء، ويشاركوه[2] في التفجع[3]. وفي الاصطلاح: «هُوَ[4] المُتَفَجَّعُ[5] عَلَيْهِ» وجودا[6] أو عدماً «بِيَا[7] أوْ، وَا» فالمتفجَّع عليه عدماً: ما يُتَفجَّع على عدمه[8] كالميّت الذي يَبكي عليه النادبُ. والمتفجَّع عليه وجوداً: ما يتفجع على وجوده[9] عند فقد[10] المتفجَّع عليه عدماً، كالمصيبة والحسرة والويل[11] اللاحقة[12] للنادب لفقد الميت. فالحد[13] شامل لقسمي المندوب، مثل: يَا زَيْدَاهُ، ويَا عُمَرَاهُ[14]، مثل: يَا وَيْلاَهُ، ويَا حَسْرَتَاهُ، ويَا مُصِيبَتَاهُ[15]. «وَاخْتُصَّ[16]» المندوب «بِوَا» ممتازاً به عن المنادى لعدم[17] دخوله عليه، بخلاف (يَا) فإنه

(١) أي: ينسبوه إلى العذر. أي: النادب. علة ليعلم. (٢) أي: النادب. (٣) أي: في إظهار الحزن. (٤) أي: المندوب. (٥) المتفجع. (٦) من حيث الوجود. (٧) متعلق بالمتفجع. (٨) أي: اللفظ الذي يتفجع به على عدم المندوب. (٩) أي: اللفظ الذي يتفجع على وجود المندوب. (١٠) النادب. (١١) وهو العذاب. (١٢) صفة الثلاثة. (١٣) أي: حد المندوب وهو قوله المتفجع عليه بـ يا أو وا (١٤) مثال لفقده عدماً حال كون المندوب. (١٥) مثال لفقده وجوداً. (١٦) مبني للمفعول. (١٧) علة ممتاز.

فروع المنادى وملحقاته، وعلى أن صيغة النداء تنصرف إلى يا؛ لأنه المشهور في النداء ولم يقل: حرف النداء للخلاف السابق حيث قال بعضهم: إنها أسماء أفعال، والظاهر في قوله: أشهر صيغتها تذكير الضمير؛ لرجوعه إلى النداء، إلا أن يقال: إنه بتأويل النداء بالصيحة أو الدعوة. (قوله: والمندوب في اللغة) وهو من باب نصر والندبة بالضم من كلام النساء غالباً، وليعلم: من العلم أو الإعلام، والتفجع: هو التحزن[1]، والتوجع بالفارسية: درد مندشدن. (قوله: وفي الاصطلاح هو؛ أي: المندوب المتفجع عليه) في الصحاح تفجع توجع، وفي القاموس: تفجع توجع للمصيبة فتعلق على به بتضمين معنى البكاء أو جعل على بمعنى لام الأجل، وإنما ذكر المندوب بعد المنادى لزعمه أنه ليس بمنادى، وقد نقل عن الجزولي أنه منادى على وجه التفجع، كأنه قيل: يا محمداه تعال إني مشتاق إليك، والأقرب جعله منادى مستغاثاً كأنك تستغيث بالميت أن يغيثك في فراقه، وكذا بالهلاك والحسرة إلا أنه لظهور كون المتكلم مضطراً مستغيثاً لم يلتزم فيه علامة الاستغاثة (عصام)، وقوله: وجوداً وعدماً؛ أي: فلا حاجة إلى تقدير منه بعد قوله عليه ففيه رد على الرضي فليراجع. (قال المصنف: بيا أو وا) صفة للمتفجع والباء للإلصاق، وبهذا القيد يخرج مثل تفجعت على زيد، وبالجملة لا يندب بغير يا و وا، فمن استعمال[2] يا في المندوب قول الشاعر يرثي عمر بن عبد العزيز:

حَمَلْتَ أَمْراً عَظِيْماً واضْطَبَرْتَ لَهُ
وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يا عُمَراً

يعني: أنك حملت نفسك الخلافة وقمت بأعبائها بأمر الله وحكمه، ومن استعمال وا فيه قول المتنبي:

واحَرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِمُ
وَمَنْ بِجِسْمِي وحَالِي عِنْدَهُ سَقَمُ

(قوله: لقسمي المندوب) أعني: ما يتفجع على وجوده وما

(١) وهذا إذا لم يلتبس بالمنادى المحض. (٢) أي: بارد.

وَهُوَ[1] المُتَفَجَّعُ عَلَيْهِ[2] بِيَا أَوْ وَا وَاخْتُصَّ بِوَاوٍ[3]،

(١) أي المندوب في الاصطلاح. (٢) هو صفة للمتفجع والباء للإلصاق وبهذا القيد يخرج مثل تفجعت على زيد. (٣) أي: حكم المنادى.

القياس. (قوله: فلا جرم قلبت ياء)؛ لأنه لم يأت في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة إلا وتقلب الواو ياء والضمة كسرة؛ نحو: التغازي والأدلي والمنادى في حكم المتمكن لعروض بنائه. (قال: وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب)؛ لأن في صيغة النداء معنى الدعاء والاختصاص فنقل إلى المندوب، لما فيه من معنى الاختصاص، وكثيراً ما تحمل العرب باباً على باب آخر مع اختلافهما لاشتراكهما في أمر عام، ويكون إعرابه على حسب ما كان عليه، ومن ههنا يظهر وجه إعراب المتفجع عليه بيا، وأما المتفجع عليه بوا فأمره غير ظاهر؛ لأنه ليس منادى عنده ولا منقولاً منه ولا منصوباً بفعل التفجع؛ لأنه يتعدى بالحرف اللهم إلا أن يقال: إن المندوب منصوب بأعني أو أخص، ويلزم حينئذ ثبوت موضع خامس من مواضع حذف الناصب للمفعول به قياساً. (قوله: يعني يا) لما كانت يا أشهر صيغ النداء صح انصراف مطلق

عليه من الإعراب. (قوله: ومن ههنا) أي: من بيان وجه استعمال صيغة النداء في المندوب. (قوله: ظهر وجه إعراب الخ) وهو اجراؤه مجرى المنادى بواسطة دخول حرف النداء عليه وإن لم يكن منادى. (قوله: فأمره غير ظاهر) إنما قال كذلك؛ لأنه يمكن أن يقال: أنه محمول على المتفجع عليه بيا طرداً لباب المندوب على طريقة واحدة لكن فيه خفاء؛ لأنه حمل على المحمول على شيء. (قوله: ليس منادى عنده) أي: عند المصنف رحمه الله حتى يكون معمولاً لأدعو المقدر. (قوله: ولا منقولاً منه) أي: من المنادى كباب الاختصاص حتى يقال: أجري المنقول مجرى المنقول منه. (قوله: ولا منصوباً بفعل التفجع) حتى أنه منصوب بالتفجع المقدر أو بوا على أنه نائب منه. (قوله: لما كانت الخ) بيان لتصحيح التعبير عن يا بمطلق صيغة النداء، وقوله: وهذا التعبير الخ بيان للمرجح. (قوله: صلته اللام) في التاج: التفجع: أندوهكين شدت ويعدى باللام، كما يقال في المحمود

مشترك بينهما. «وَ[1] حُكْمُهُ[2]» أي: حكم المندوب[3] «فِي الإِعْرَابِ والبِنَاءِ حُكْمُ[4] المُنَادَى» أي: مثل حكمه، يعني: إذا وقع المندوب على صورة قسم من أقسام المنادى، فحكمه في الإعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى، كما إذا كان[5] مفرداً معرفة[6]، يضم، وإذا كان[7] مضافاً[8] أو مشبهاً به ينصب[9]، ولا يلزم من ذلك[10] جواز[11] وقوعه[12] على صورة جميع أقسام المنادى، ليرد[13] أنه لا يقع[14] نكرة لأنه لا يندب[15] إلاَّ المعرفة[16]. «وَ» جاز «لَكَ زِيَادَةُ الأَلِفِ فِي آخِرِهِ» أي: في آخر المندوب لمد[17] الصوت[18] في الندبة «فَإِنْ خِفْتَ اللَّبْسَ[19]» أي: التباس ذلك اللفظ[20] - عند زيادة الألف[21] - لغيره[22] عدلت[23] إلى حرف مدّ مجانس[24] لحركة آخر المندوب من[25] كسرة أو ضمة، كما إذا أردت[26] ندبة غلام مخاطبة «قُلْتَ[27]: وَاغُلاَمَكِيَّهْ[28]» لا غُلاَمَكَاهْ[29] لالتباسه بندبة (غُلاَم) مخاطب[30]. وإذا أردت[31] ندبة غلام جماعة مخاطبين[32] قلت[33]: «وَاغُلاَمَكُمُوهْ»[34]، إذ الميم[35] أصلها الضم (لاَ غُلاَمَكَمَاهْ[36]) لالتباسه[37] بندبة (غُلاَمٍ) مخاطبيْن

---

(١) استئناف أو اعتراض أو عطف على ما قبله. (٢) مبتدأ. (٣) أي: حاله وشأنه. (٤) خبره. (٥) أي: المندوب. (٦) مثل وزيداه. (٧) أي: مندوب. (٨) نحو: وا عبد المطلباه. (٩) أي: مندوب. (١٠) أي: كون حكمه في الإعراب والبناء حكم المناداة. (١١) فاعل يلزم. (١٢) مندوب. (١٣) علة لا يلزم. حتى يرد. (١٤) مندوب. (١٥) أي: لا يحزن. (١٦) قبل النداء أو بعده. (١٧) علة الجواز الزيادة. (١٨) لأن زيادة الحرف تستلزم زيادة المعنى. م. (١٩) في باب ضرب. اشتباه. (٢٠) أي: مندوب. (٢١) أي: الندبة. (٢٢) أي: بغير اللفظ. (٢٣) قدر للشرط جزاء. (٢٤) صفة. (٢٥) بيان الحركة. (٢٦) قدر للجزاء المذكور شرطاً. (٢٧) عند الندبة. جزاء الشرط. (٢٨) في غلامك بإبدال الألف ياء. (٢٩) تقول. (٣٠) مذكر. (٣١) أنت. (٣٢) جمع مخاطب. (٣٣) جواب إذا. (٣٤) عطف على إذا أردت ندبة غلام مخاطب. (٣٥) أي: ميم الجمع. (٣٦) تقول. (٣٧) علة لا غلامكماه.

حُكْمُهُ فِي الإِعْرَابِ وَالبِنَاءِ حُكْمُ المُنَادَى، وَلَكَ زِيَادَةُ الأَلِفِ فِي آخِرِهِ فَإِنْ خِفْتَ اللَّبْسَ قُلْتَ: وَاغُلاَمَكِيَّهْ وَاغُلاَمَكُمُوهْ

صيغة النداء إليها، وفي هذا التعبير إشعار بأن يا أصل في هذا الباب. (قال: المتفجع عليه) التفجع: درد مند شدن، صلته اللام، فالظاهر المتفجع له ولعل على بمعنى لام الأجل كما يقال في المحمود عليه، أو لتضمن معنى البكاء، وفيه أنه لا يشمل المتفجع عليه وجوداً. (قوله: بيا أو وا) الباء للإلصاق صفة للمتفجع وليست للسببية أو الاستعانة. (قوله: ممتازاً به) أشار به إلى أن الباء متعلق بالاختصاص لتضمنه معنى الامتياز ودخول الباء في المقصور أعرب من دخوله في المقصور عليه. (قال: وجاز لك) وجاز أن لا تلحقه سواء كان مع يا أو وا، قال

عليه أنه بمعنى المحمود له. (قوله: لتضمين معنى البكاء) يتعدى بعلى والبكاء يتعدى بعلى، يقال: بكيته وبكيت عليه. (قوله: لا يشمل الخ)؛ لأن المبكي عليه هو المفقود لا الموجود. (قوله: وليست للسببية الخ)؛ إذ يا أو وا ليست سبباً للمتفجع ولا آلة له وهو ظاهر. (قوله: أشار به إلى أن الخ) وفيه رد على الشارح الرضي فإنه قدر المقصور عليه وجعل الباء في قوله: بوا للسببية حيث قال: يعني: اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة، وأقول زيد مختص بالندبة، ويا زيد مشترك بين النداء والندبة. (قوله: لتضمنه معنى الامتياز) فيكون مدخول الباء مقصوراً مختصاً؛ لأن ما به الامتياز يكون مختصاً. (قوله: أعرب الخ) في التاج: العروبة والعروبية: تازي زبان شدن، فمعنى أعرب تازي زبان

يتفجع على عدمه، وفيه تعريض لبعض الشراح حيث قال قد أخل المصنف بأحد أنواع المندوب وهو المتفجع منه نحو: واحزناه و واويلاه (نعمه). (قال المصنف: واختص المندوب بوا ممتازاً به) أشار إلى دفع ما يرد على ظاهر عبارة المصنف وهو أن المندوب ليس مخصوصاً بوا؛ لأنه يستعمل فيه يا أيضاً كما مر، بل الأمر بالعكس فإن وا لا تدخل في غير المندوب، فلذا قال العصام: الظاهر للمصنف أن يقول: واختص به وا لكنه بما ترى لما أنه قد يدخل الباء على المقصور كما في نخصك بالعبادة بتضمين معنى التميز فكأنه قيل: واختص به وا ممتازاً به انتهى، وحاصل الجواب: أن الاختصاص بمعنى الامتياز فكأنه قال: وامتاز المندوب عن غيره من المنادى بوا، والأقرب أن تعتبره بأنه اختص المندوب بحسب الحقيقة بوا؛ إذ الندبة بيا استعارة كما يفيده قوله: وقد استعملوا الخ؛ أي: مجازاً، وما في الرضي من أن معناه واختص المندوب بالندبة بسبب لفظة وا ففيه تكلف لا يخفى. (قوله: حكم المنادى؛ أي: مثل حكمه)؛ لأن المندوب منادى عند الجمهور، وأما عند المصنف فمحمول عليه لمشاركتهما في كونهما مخصوصين بحرف النداء فيبنى المفرد والمعرفة منه على ما يرفع به إذا لم يلحقه الألف ولم يكن موصوفاً بابن مضافاً إلى علم آخر، ويفتح وجوباً إذا لحقه الألف، واختياراً إذا وصف بابن مضافاً الخ، وقوله: ولا يلزم من ذلك؛ أي: من كون حكم المندوب مثل حكم المنادى. (قوله: وجاز لك زيادة الألف) فيه رد على الأندلسي حيث

أوجب زيادة الألف في الندبة بكلمة يا لئلا يلتبس بالمنادى، وأراد بالآخر في قوله: أي آخر المندوب أعم من الآخر الحكمي لجعل آخر المضاف إليه في حكم آخره يرشدك إليه قوله: واغلامكيه وكذا آخر الصلة؛ نحو: وامَنْ حفر بئر زمزماه. (قوله: المطلوب في الندبة) بالضم اسم مصدر؛ يعني: أنه لما كان غرضهم تطويل الصوت جوزوا الزيادة لذلك وكانت الألف أولى؛ لأنها أخف وزيادتها أكثر (غجدواني). (قوله: أي: التباس ذلك اللفظ) يعني: أنك بسبب زيادة الألف دفعت الالتباس بحفظ حركة ما قبل الألف وزيادة مدة تناسبها، أو قلب الألف بتلك المدة (عصام)، ثم إن اللبس بفتح فسكون مصدر من باب ضرب بمعنى الالتباس، وأما اللبس بالضم فمن باب علم ومعناه: بوشيدن، وقوله: عدلت إلى حرف مد؛ أي: عدلت عن الألف إليه والعدول الميل وبابه ضرب. (قال المصنف: قلت: واغلامكموه) أي: برد مدة كانت محذوفة فإن أصل غلامكم غلامكمو بضم الميم لمناسبة الواو كما أن أصل ضربتم ضربتمو فضمير الجمع هو الواو فحذف الواو؛ لأنه لا يوجد في آخر الاسم واو قبله ضمة إلا كلمة هو فلذا حذفت الواو لكنها ههنا أعيدت. (قوله: إذ الميم أصله الضم) وفي التنزيل:

الأندلسي: يجب مع يا لئلا يلتبس بالنداء، قال الشيخ الرضي: الأولى أن يقال: إن دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيراً مع يا أيضاً، وإلا لوجب الإلحاق معها. (قوله: أي آخر المندوب) وقد يلحق في آخر غير المندوب. (قال: فإن خفت اللبس) قال الشيخ الرضي: المتحرك بالحركات الإعرابية لا تلحقه إلا الألف ويقدر الإعراب؛ نحو: واضرب الرجلاه في المسمى بضرب الرجل، وكذا المتحرك بالحركات البنائية، إلا عند اللبس والمصنف يتبعها مدة من جنسها ولا يغير حركة البناء للزومها، قال سيبويه: تقول في ندبة يا غلام بإسقاط ياء الإضافة: يا غلاما، قال الشيخ الرضي الأولى أن يقال: يا غلامي؛ لحصول اللبس بندبة يا غلام بالضم.

ترست، قال المحقق التفتازاني في شرح قول الكشاف: والمعنى نخصك بالعبادة؛ أي: نجعلك منفرداً بها لا نعبد غيرك، وهذا هو الاستعمال العربي، ولو قيل: نخص العبادة بك لكان استعمالاً عرفياً انتهى، ومن هذا ظهر فساد ما قيل: إن المحقق التفتازاني جعل الباء في تقدير دخوله على المقصور صلة الاختصاص، فإن عبارته صريحة في تضمين معنى الانفراد. (قوله: لئلا يلتبس بالنداء) لا يخفى أن الالتباس بالمنادى المستغاث اللاحق به ألف الاستغاثة، وبالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم المقلوب ياؤه ألفاً باق، فلعل مراده دفع الالتباس بقدر ما يمكن. (قوله: وقد يلحق الخ) أي: تلحق هذه الألف مع المنادى الغير المندوب، قال ابن السراج تقول: للبعيد يا زيد، أو الهالك في غاية البعد، ومنه قولهم: يا هذا مع المنادى الغير المصرح باسمه. (قوله: قال الشيخ الرضي الخ) المقصود من نقله أن ما ذكره المصنف رحمه الله من إطلاق حذف اللبس مخالف لما ذكره الشيخ فإنه اعتبره في المتحرك بالحركات البنائية. (قوله: لا يلحقه الألف)؛ لأن الأصل في باب الندبة الألف؛ لأن المد فيه أكثر والندبة من مواضع مد الصوت إعلاماً بالمصيبة، فلا يعدل عنه بلا ضرورة ولا ضرورة في المعرب؛ لأنه يجوز فيه تقدير الإعراب وحركاته غير لازمة. (قوله: نحو: واضرب الرجلا) وواضرب الرجل وواغلام الرجلاه. (قوله: وكذا المتحرك بالحركات الخ) يلحقه الألف؛ إذ لم يؤد إلى اللبس؛ نحو: قطام وحذام وخباث أعلاماً مشهورة، وأما عند اللبس فيلحقها مدة موافقة لحركته؛ لأن رعاية الأصل لمد الصوت فيه، وهو إلحاق الألف يستلزم محذورين تغير الحركة البنائية واللبس بخلاف المعرب. (قوله: والمصنف رحمه الله) أي: المصنف رحمه الله يتبع الحركة البنائية مدة مجانسة لها مطلقاً ولا يغير الحركة البنائية لا عند اللبس ولا عند أمنه رعاية للزومها. (قوله: يا غلاماً) أي: بإلحاق الألف وإبدال الكسرة بالفتحة كما قيل في يا زيد: يا زيد يا زيداه بإبدال الضمة بالفتحة؛ لأن الكسرة والضمة فيهما ليستا بنائية، بل عارضية شبيهة بالحركة الإعرابية. (قوله: والأولى الخ) وذلك أنه قد اغتفر لزوم اللبس في المتحرك بالحركات الإعرابية، وما نحن فيه شبيه به لكن الأولى إتباع المدة للحركة الغير الإعرابية واعتبار مشابهتها بالحركة البنائية دفعاً للبس. (قوله: لاستحالة خطاب المضاف الخ) بالضرورة؛ لأن تعلق الخطاب بالمضاف من حيث إنه مضاف يستدعي انضمام المضاف إليه معه، وكونه من تتمته وتعلق الخطاب بالمضاف إليه يستدعي انفراده عنه واستقلاله بنفسه، وليس هذا مبنياً على القاعدة المعتمدة من أنه لا يجوز خطاب اثنين في كلام واحد من غير تثنية أو جمع أو عطف. (قوله: إلى هذا) أي: جواز ندبة المضاف إلى المخاطب. (قوله: لم يمثل الخ) أي: لم يمثل بالمضاف إلى ضمير الغائب مع صحة التمثيل به فإنه عند إلحاقه الألف يلتبس بالمضاف إلى ضمير الغائبة. (قوله: فيحذف للساكنين) الظاهر فيحذف عند زيادة الألف لاجتماع الساكنين؛ نحو: واغلام زيداه، ولا يحرك التنوين كما يحرك عند لحوق مدة الإنكار في نحو: هذا زيد زيدونيه؛ لأن أصل المندوب المنادى الذب هو موضع التخفيف، وأجاز الفراء فيه ثلاثة أوجه؛ فتحها لأجل ألف

اثنين[1]. «وَ» جاز «لَكَ الهَاءُ[2]» أي: إلحاق (هَا[3]) بهذه المدات[4] «فِي» حال «الوَقْفِ» لبيانها. «وَلاَ يُنْدَبُ» من قسم المندوب المتفجَّع[5] عليه عَدَماً «إلاَّ» الاسم «المَعْرُوفُ[6]» الذي اشتهر المندوب به، ليعذر[7] النادب بمعرفته في ندبته، والتفجع عليه. «فَلاَ[8] يُقَالُ: (وَارَجُلاَهُ[9])» إذ[10] ما[11] اشتهر بهذا اللفظ[12] مندوب خاص[13] انتقل[14] الذهن إليه ويعرف به[15]، ليعذر النادب بالندبة عليه[16]. «وَامْتَنَعَ» إلحاق الألف[17] بصفة المندوب[18]، بل يجب أن يلحق[19] بالموصوف مثل: وَا زَيْدَاهُ الطَّوِيْلُ، لأن[20] اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف[21] بالمضاف إليه، لأنه جيء به[22] لتمام المضاف، فهو كالجزء منه[23] بخلاف الصفة[24] فإنها[25] جيء بها[26] بعد تمام الموصوف للتخصيص[27] أو التوضيح فلهذا جاز مثل[28]: (يَا أَمِيْرَ المُؤْمِنِيْنَاهُ[29])

(١) احتراز عن الجمع. (٢) ولا يثبت الهاء في الوصل ضرورة. (٣) فيه لطافة. (٤) الواو والياء والألف. (٥) صفة قسم. (٦) مستثنى مفرغ مفعول ما لم يسم فاعله. (٧) أي: ليقبل عذره بين الناس. (٨) إذا كان الأمر كذلك. (٩) أي: لا يقال هذا اللفظ لرجل غير معين. (١٠) للوقت. (١١) نفي. (١٢) أي: لفظ وا رجلاه. (١٣) صفة مندوب. (١٤) صفة مندوب خاص. (١٥) أي: بهذا اللفظ. (١٦) مندوب. (١٧) أي: ألف الندبة. (١٨) أي: بآخر صفته. (١٩) يعني: بل يجب إلحاقها بأن الموصوف. (٢٠) على وجوب الإلحاق. (٢١) والموصول بالصلة. (٢٢) نائب فاعل يجيء. (٢٣) أي: من المضاف. (٢٤) مع الموصوف. (٢٥) على خلاف. (٢٦) نائب فاعل جيء. (٢٧) والنكرة. (٢٨) مثال المضاف. (٢٩) بإلحاق الألف في آخر المضاف إليه.

وَلَكَ الهَاءُ فِي الوَقْفِ وَلاَ يُنْدَبُ إلاَّ المَعْرُوفُ[1] فَلاَ يُقَالُ: وَارَجُلاَهُ وَامْتَنَعَ[2]

(١) أي: إلحاق الألف بصفة المنادى بل يجب أن يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل.

(قال: واغلامكيه) لما لم يكن المندوب مخاطباً في الحقيقة، بل متفجعاً عليه جاز ندبة المضاف إلى المخاطب، ولا يجوز في النداء المحض، يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف إليه، وللإشارة إلى هذا لم يمثل بقوله: واغلامهوه. (قال: واغلامكموه) قال الشيخ الرضي: آخر المندوب إن كان ساكناً فذلك الساكن، إما تنوين أو مدة أو ميم جمع أو غيرها: أما التنوين فحذف للساكنين، وتزاد الألف، وأما المدة فإن كانت ألفاً حذفتها لألف الندبة، نحو: واغلامكماه خلافاً للمصنف: فإنه يقول: استغنى بها عن ألف الندبة وإن كانت واواً أو ياء فإن كانت الحركة فيها مقدرة حركتها بالفتح؛ نحو: يا قاضياه وإذا ندبت يا غلامي بسكون الياء فسيبويه يقول: يا غلامياه؛ لأن أصلها عنده الفتح، والمصنف يقول: يا غلاميه وإن لم يكن للواو والياء أصل في الحركة،

﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾، وهذا جواب عما يقال: أن الواو كيف يجانس حركة الحرف الآخر؛ أعني: الميم أنه ساكن فأشار إلى أنه مضموم في الأصل حتى أن بعض القراء ضموا الميم في أنتم ولكم لكن حذفت حركتها في ضربتم ونحوه: تخفيفاً (نعمه)، وقوله: وجاز لك الهاء؛ أي: هاء السكت لا يرجع إلى شيء كما في سمع الله لمن حمده، وتسمى أيضاً هاء الاستراحة، وفي قوله: أي: إلحاقها إشارة إلى تقدير مضاف. (قوله: في حال الوقف) أي: لا الوصل كما قاله: الكوفيون، وقوله: لبيانها؛ أي: لبيان الألف فإنه لو لم يكن بعدها هاء لتوهم في التلفظ أنها فتحة. (قال المصنف: ولا يندب إلا المعروف) أي: لا يجعل مندوباً أو لا يبكي عليه بعدّ المحاسن إلا شخص معروف، ولا يقال أيضاً: واحسرتاه إلا للمعروف؛ أي: المشهور عند من يشاهد جزع المتفجع ليعذره سواء كان مشهوراً بين الناس أو لا (عصام)، وفي هذا خلاف الكوفيين استشهاداً بقوله: وارجلاً مسجّاه وأجاب البصرية بأنه شاذ. (قوله: فلا يقال: وارجلاه)؛ فإنه في معنى وا من لا أعرفه، إلا أن يكون قد اشتهر بالرجولية التي هي الشجاعة فإنه يندب؛ لأن كونه مشهوراً معروفاً كاف في جواز كونه مندوباً، وكونه علماً ليس بشرط فلو كان علماً غير مشهور لم يجز ندبته، ولو كان معروفاً غير علم جاز ندبته؛ نحو: وا من قلع باب خيبراه؛ ولهذا قال: لا يندب إلا المعروف، ولم يقل: ولا يندب إلا العلم. (قوله: وامتنع إلحاق الألف بصفة المندوب) أي: مع جواز إلحاقها بما أضيف إليه المندوب، وإنما يلحق بالموصوف كما قال: الخليل وسيبويه مثل: وازيداه الطويل وفيه نظر؛ لأنه لا يوقف على الموصوف. (قوله: مثل يا أمير المؤمنيناه) فيه نظر؛ لأن زيادة المدة في هذه الأحوال لا تكون في آخر المندوب؛ إذ هو المضاف لا المضاف إليه فإن قدر أن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد فهو فاسد؛ لأنهما إنما

الندبة، وحذفها، وإتباع المدة حركة ما قبلها؛ نحو: واغلام زيديه، وكسرها للساكنين وإتباع المدة لكسرتها، وما ذكره أولاً هو المشهور المستعمل كذا في الرضي. (قوله: حذفتها لألف الندبة)؛ لأن القياس إذا اجتمع ساكنان حذف الأول إذا كان مداً. (قوله: وإذا ندبت الخ) أي: إذا ندبت المنادى المضاف إلى ياء المتكلم بسكون الياء فلك الخيار لثبوت الاختلاف في كون أصلها الفتحة بناء على أصل كل بناء على حرف واحد أن يكون متحركاً بالفتح أو السكون بناء على أن الأصل في الممكنات العدم. (قوله: يا غلاميه) إما لأن أصلها السكون فيمن قال بذلك، فلا يزاد عليها مدة أخرى، وإما لأن السكون العارضي كالأصلي بدليل قولك: وامصطفاه لا ترد الألف إلى أصلها لاستغنائها عن ألف الندبة بخلاف ألف التثنية

قدرا شيئاً واحداً فيما إذا كان التركيب الإضافي علماً، ويمكن أن يجاب بأن المدة في آخر المندوب لمراعاة جانب المعنى فقط بخلاف المنادى؛ فإنه روعي معه جانب اللفظ والمعنى، فإن قلت: ما النكتة في أنه روعي جانب اللفظ والمعنى هناك؟ قلنا: هي شدة الاحتياج إلى تطويل الصوت في مقام الندبة لغاية الحرقة ونهاية المصيبة بخلاف مقام النداء، فإنه وإن ثبت فيه احتياج، لكن شدة الاحتياج منتفية فيه غالباً كذا حرره[1] بعض الفضلاء.

(١) وهو الشيخ إبراهيم أفندي زاده رأيته في مجموعة، إلا أن عبارته غير معتمدة فليتدبر.

فإن كانتا مدتين فإنك تكتفي بما فيهما من المد؛ نحو: واغلامهوه ووا أخا غلامهي، ووا ضربوا ووا اضربي إذا سمي بهما، وإن لم تكونا مدتين جئت بألف الندبة بعدهما إن شئت، وأما ميم الجمع فلا يأتي بعدها ألف الندبة؛ لئلا يلتبس الجمع بالمثنى؛ نحو: واغلامكموه ووا أخا غلامهمي، والواو والياء بعدها، أما اللتان حذفتا في الجمع للاستثقال ردتا لمد الندبة، وأما ألفا الندبة قلبتا واواً وياء للبس، وأما الساكن غير هذه الأشياء فيفتح ويلحقه ألف؛ نحو: يا منا في المسمى بمن. (قوله: لبيانها) ولا سيما الألف لخفائها فإذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبينت كما تبين بها الحركة وهذه الهاء تحذف وصلاً وربما ثبتت في الشعر، إما مكسورة أو مضمومة إجراء للوصل مجرى الوقف. (قال: إلا المعروف) وجب أن يكون المندوب معرفة سواء كان قبل الندبة أو بعدها ووجب أيضاً أن يكون المتفجع عليه مشهوراً بذلك الاسم علماً كان أو غير علم؛ نحو: وا من قلع باب خيبراه، وأما ما حكاه الكوفيون من قوله: وارجلا مسحاه، فشاذ.

فإنك تقلب المقصورة بياء نحو: مصطفيان للزوم ألف التثنية في المثنى وعدم لزوم ألف الندبة في المندوب. (قوله: فإن كانت مدتين) أي: حركتهما من جنسهما تكتفي بما فيها من المد عن ألف الندبة بخلاف؛ نحو: يا قاضي فإن أصل هذه الياء الحركة فمدها كلامد. (قوله: جئت بألف الندبة الخ) نحو: وأرضوه وأرضياً إذا سمي بهما. (قوله: حذفتا في الجمع الخ)؛ لأن أصل غلامكم غلامكوه، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ وعلى قراءة ابن كثير يمكن حذفت الواو والضمة استثقالاً. (قوله: لبيانها)؛ لأن الوقف يوجب خفاء الحرف لانقطاع الصوت عنده فإذا جئت بالهاء وقفت عليها ولم ينقطع الصوت عند الحرفين وتبين كل التبيين. (قوله: ولا سيما الألف) أي: وخصوصاً الألف؛ فإنها أشد احتياجاً إلى البيان عند الوقف لخفائها في نفسها لكونها حرفاً هوائياً ينسل مع النفس، وليس له مخرج يعتمد عليه. (قوله: كما تبين بها الحركة) في يا غلاميه. (قوله: تحذف وصلاً) لعدم الاحتياج إليها؛ إذ لا خفاً في تلك المدات عند الوصل. (قوله: إما مكسورة) للساكنين أو مضمومة بعد الألف والواو تشبيهاً بهاء الضمير الواقع بعد الألف والواو وبعضهم يفتحها بعد الألف لمناسبة الألف قبلها. (قوله: وجب أن يكون الخ) لما كانت عبارة الشارح رحمه الله قاصرة في بيان شرائط المندوب حيث ترك ذكر كونه معرفة ولم يعمم المعروف أفاد المحشي رحمه الله ذلك بجملة مستأنفة. (قوله: فشاذ) فيه شذوذ أو ندبة غير المعروف، وإلحاق ألف الندبة بآخر الصفة. (قوله: وقراءة ابن عامر الخ) جواب سؤال وهو أنه جاء في قراءة ابن عامر الفصل المضافين بغير الظرف حيث قرأ قوله تعالى: ﴿زين للمشركين قتل أولادَهم شركائِهم﴾ بنصب أولادهم على أنه مفعول قتل، وجر شركائهم على أنه مضاف إليه لقتل إضافة المصدر إلى فاعله. (قوله: واردة على الشذوذ) ضعف القراءة التي من السبع متابعة للزمخشري والرضي لزعمهم أن تواتر القرآآت السبع ممنوع، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين، وقال المحقق التفتازاني: القراءة مما يستشهد بها لا لها، وقد وقع الفصل بين المضاف إليه بغير الظرف في القراءة، فينبغي أن يحكم بالجواز، وحمله صاحب المفتاح على حذف المضاف إليه من الأول وإضمار المضاف من الثاني، والتقدير: قتل شركائهم أولادهم قتل شركائهم، وذكر صاحب الانتصاف أن إضافة المصدر إلى مفعوله وإن كانت محضة لكنها تشبه غير المحضة فاتصاله بالمضاف إليه ليس كاتصال غيره، وقد جاز في الغير الفصل بالظرف فيزهو عن الغير بجواز الفصل بغير الظرف. (قوله: وكذا ليس كاتصال الخ) أي: ليس اتصال المفصول بالصفة كاتصال الموصول بالصلة؛ لأن الموصول بدون الصلة لا يصير جزء من الكلام بخلاف الموصوف.

ولم يجز مثل : «(وَازَيْدُ الطَّوِيلاَهُ[1]) خِلاَفاً لِيُونُسَ» فإنه يجوّز إلحاق الألف بآخر الصفة[2]، فإن[3] اتصال الموصوف بالصفة[4] وإن كان في اللفظ أنقص[5] من الاتصال بين المضاف والمضاف إليه، إلا أنه أتم منه من جهة المعنى، لاتحادهما[6] بالذات[7]، فإنّ[8] الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف إليه فإنهما متغايران[9] بالذات[10]. وحكى يونس: أن رجلاً ضاع له قدحان، فقال: وَاجُمْجُمَتَي الشَّامِيَتَيْنَاه. والجمجمة: القدح. «وَيَجُوزُ» لقيام[11] قرينة «حَذْفُ[12] حَرْفِ[13] النِّدَاءِ إلاَّ[14]» إذا كان[15] مقارناً «مَعَ اسْمِ الجِنْسِ» يعني[16] به: ما كان نكرة قبل النداء[17]، سواء تعرف بالنداء[18] ك (يَا رَجُلُ) أو لم يتعرف[19] مثل: يَا رَجُلاً، لأن[20] نداءه[21] لم يكثر كثرة نداء العَلَم، فلو حذف منه[22] حرف النداء لم يسبق الذهن إلى أنه[23] منادى[24]. «وَالإِشَارَةِ» أي: وإلا مع اسم الإشارة[25]، لأنه كاسم الجنس في الإبهام. «وَالْمُسْتَغَاثِ[26] وَالْمَنْدُوبِ» لأن[27] المطلوب فيهما مدّ[28] الصوت وتطويل الكلام. والحذف ينافيه، فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء، العلم[29] سواء كان[30] مع بدل عن حرف[31] النداء كلفظة[32] (الله[33]) فإنه[34] لا يحذف منه[35] إلا مع إبدال[36] الميم المشددة منه[37]، نحو: اللَّهُمَّ[38]، أو بغير بدل «نَحْو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ[39] عَنْ هَذَا﴾» أي: يَا يُوسُفُ

(١) عند سيبويه وغيره من البصريين. (٢) أي: صفة المندوب. (٣) علة لجويز. (٤) عنده. (٥) خبر كان. بجواز الانفصال. (٦) علة أتم. أي: لاتحاد الموصوف والصفة. (٧) أي: ما صدق عليه. (٨) علة اتحاد. (٩) في الجملة مردود. (١٠) أي: لا يطلق اسم المضاف إليه. المضاف. (١١) اللام للتوقيت. (١٢) فاعل يجوز. (١٣) إضافة المصدر إلى المفعول. (١٤) مستثنى مفرغ حال أي: كائناً حل أي حال إلا مقارنا. (١٥) حرف. (١٦) مصنف. (١٧) نوله حرف. (١٨) أي: من قولك يا رجل أو يا رجلا. (١٩) اسم الجنس. (٢٠) علة لا يجوز المستغاث من الاستثناء. (٢١) اسم الجنس. (٢٢) أي: من قولك: يا رجل أو يا رجلا. (٢٣) اسم جنس. (٢٤) حذف حرف النداء. (٢٥) علة لا يجوز المقدر. (٢٦) لا يجوز حذف حرف النداء مع المستغاث. (٢٧) علة لا يجوز المقدر. (٢٨) خبر إن. (٢٩) فاعل بقي. (٣٠) حذف حرف النداء في العلم. (٣١) المحذوف ليكون كالعوض عنه. (٣٢) الكاف استقصائية. (٣٣) إذا جعل منادى ثم حذف حرف النداء. (٣٤) شأن أو حرف النداء. (٣٥) من اللا حرف النداء. (٣٦) بقرنية المقام. (٣٧) من حرف النداء في آخره. (٣٨) أصله يا الله. (٣٩) من الإحراض.

وَا زَيْدُ الطَّوِيلاَهُ خِلاَفاً لِيُونُسَ[1]، وَيَجُوزُ حَذْفُ النِّدَاءِ إلاَّ[2] مَعَ اسْمِ الجِنْسِ وَالإِشَارَةِ[3] وَالْمُسْتَغَاثِ وَالْمَنْدُوبِ نَحْوُ: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾.

(١) ابن حبيب البصري فإنه أجاز الإلحاق بآخر الصفة والخلاف في غير الصفة هي جملة فالمتفق يا رجل حفر بئر زمزماه لأنه مضارع للمضاف.
(٢) أي: إلا إذا كان مقارناً مع أه.
(٣) أي: وإلا إذا كان مقارناً مع المنادى المستغاث سواء كان باللام أو بالألف.

(قوله: لأن اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف إليه) ولهذا جاز الفصل بغير الظرف بين الصفة والموصوف في السعة دون المضاف والمضاف إليه، وقراءة ابن عامر: ﴿قتل أولادَهُم شركاؤهم﴾ واردة على الشذوذ، وكذا ليس كاتصال الموصول بالصلة.

(قوله: فيه أن الخ) أي: التعليل قاصر عن المطلوب، وما قيل: إنه ألحق ما سوى العلم من المعارف به للمناسبة، ففيه أنه يقتضي جواز الحذف من اسم الإشارة والتخصيص تعسف، والحق أن يسقط من التعليل قوله: كثرة نداء العلم، ويكتفي بقوله: لأن اسم الجنس لم يكثر نداؤه. (قوله: وقد يقال) أي: في تعليل عدم جواز حذف النداء من اسم الجنس سواء تعرف بعد النداء أو لا. (قوله: ولا من المعرفة الخ) عطف على قوله: من النكرة.

(قوله: خلافاً ليونس) ابن حبيب البصري، فإنه أجاز الإلحاق بآخر الصفة والخلاف في غير صفة هي جملة فالمتفق: يا رجلاً حفر بئر زمزماه؛ لأنه مضارع للمضاف، وقوله: لاتحادهما بالذات؛ أي: دائماً بخلاف المضافين فإنهما متغايران ولو في الجملة لمكان اتحادهما في الإضافة البيانية. (قوله: واجمجمتي الشاميتيناه) تثنية الجمجمة وهي القدح من الخشب والقحف، وبالفارسية: جمجمة قال السعدي: (دو بيمانه آبست ويك جمجمة دوغ). (قوله: ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء الخ) قيل: هذه الملازمة ممنوعة لجواز أن يكون القرينة على حذف حرف النداء في غير اسم الجنس كثرة النداء، فإن ثبت أن القرينة منحصرة فيها تتم الملازمة، وإلا فلا فتدبر، وقوله: مع اسم الجنس الخ، هذا مذهب الكوفيين، وقولهم: في هذا أصح؛ لأن المعرف للجنس هو حرف النداء فحذفه ملبس؛ ولأن يا فيه نائبة عن اللام في التعريف فلو حذف يلزم حذف النائب والمنوب (هندي)، وقوله: أو لم يتعرف مثل يا رجلاً، وقيل: إن غير المعين مثل يا رجلاً خذ بيدي يلزمه حرف النداء (تسهيل). (قوله: أي: وإلا مع اسم الإشارة الخ) وجوز الكوفيون حذف حرف النداء منه اعتباراً بكونه معرفة قبل النداء واستشهاداً بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلاَءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾، وبقول الشاعر:

ذَا ارْعِوَاءَ فَلَيسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الـ
رَأسِ شَيباً إلَى الصِّبَا مِنْ سَبِيلِ

والمانع يجعل البيت ضرورة، وأجاب الرضي عن الآية باحتمال كون هؤلاء خبر أنتم وهو بعيد، فالظاهر مع الكوفي إلا أنه لم يوجد استعمال العرب (عصام)، وقوله: والمندوب فلا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب في نحو: وازيداه، وقوله: من المعارف بيان لقوله: العلم الذي هو فاعل بقي. (قوله: سواء كان مع بدل الخ) أي: سواء كان حذف حرف النداء مع بدل أو بدونه ففيه تعريض للرضي وفيه ما فيه، فالأولى أن يقال: إنه اكتفى بكونه معلوماً بقوله: وقالوا: يا الله خاصة. (قوله: أي: يا يوسف) هو ابن يعقوب بن اسحق بن إبراهيم ألقي في الجب وهو ابن ثنتي عشرة سنة، ولقي أباه بعد الثمانين، وتوفي وله مئة وعشرون، قيل: إنه أعجمي لا اشتقاق له، والأصح: أنه عبري، وقوله: ولفظة أي الخ عطف على قوله: العلم؛ أي: وبقي من المعارف لفظة أيّ الموصوفة بذي اللام؛ نحو: أيها الرجل، وفي هذا المثال تنبيه على أن المدار هو المقصود بالنداء، ولذا لم يبال بكون أي اسم جنس، وقوله: والموصولات؛ أي: وبقي منها الموصولات الغير المصدرة باللام بقرينة المثال.

(قوله: لأن بداية لم يكثر الخ) فيه أن هذا التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعلم وليس كذلك، قد يقال: لا يجوز الحذف من النكرة؛ لأن حرف التنبيه إنما يستغني عنه إذا كان المنادى مقبلاً عليك متنبهاً لما تقول له ولا يكون هذا إلا في المعرفة ولا من المعرفة المتعرفة بحرف النداء؛ إذ هي إذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف بها حتى لا يظن بقاؤه على أصل التنكير. (قوله: لأنه كاسم الجنس)؛ ولأنه موضوع في الأصل لما يشار إليه للمخاطب وبين كون الاسم مشاراً إليه وكونه منادى؛ أي: مخاطباً تنافر ظاهر فلما أخرج في النداء عن ذلك الأصل احتيج إلى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطباً، وهي حرف النداء. (قوله: سواء كان مع بدل) يعني: أن جواز الحذف أعم من أن يكون مع بدل أو لا، فلا يرد ما قاله الشيخ الرضي من أن المصنف لم يذكر لفظة الله فيما لا يحذف منه الحرف وهي منه؛ لأنه لا يحذف منه إلا مع إبدال الميمين منه في آخره. (قال: نحو: يوسف) عبري، وقيل: عربي، واعترض عليه بأنه لو كان عربياً لصرف؛ إذ ليس فيه إلا العلمية، وقد يدفع بأنه يجوز أن يكون معدولاً عن يوسف بكسر السين.

(قوله: لا يحذف مما تعرف بها الخ) ألا ترى أن لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها وحرف النداء أولى منها بعدم الحذف؛ إذ هي مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب. (قوله: لأنه كاسم الجنس) وإن كان قبل النداء. (قوله: لا يشار إليه للمخاطب) أي: لأجل المخاطب. (قوله: أخرج في النداء عن ذلك الأصل) أي: أخرج عما هو موضوع له؛ أعني: كونه مشاراً إليه للمخاطب وجعل مخاطباً. (قوله: أعم من أن الخ) فإن المتبادر ومن القضايا المطلقة عن الجهة الإطلاق العام؛ أي: ثبوت الحكم في بعض الأوقات. (قوله: لأنه لا يحذف الخ) تتمة عبارة الرضي تعليل لقوله: وهي منه؛ أي: لفظة الله مما لا يحذف منه إلا الحرف، ثم إن قرر التعليل بأنه لا يحذف منه الحرف إلا مع إبدال الميمين، فلا يدخل تحت قوله: قد يحذف لقيام قرينة؛ لأن المتبادر منه الحذف من غير بدل ليتم رد الشارح رحمه الله بأنا لا نسلم التبادر المذكور، بل المتبادر الحذف مطلقاً، وإن قرر بأنه لا يحذف منه إلا مع إبدال الميمين منه، فلا يكون الحذف من لفظ الله، بل من اللهم لم يتم ما ذكره الشارح رحمه الله كما لا يخفى.

«وَ[1]» لفظة (أيْ) إذا وصفت بذي اللام نحو: «(أَيُّهَا[2] الرَّجُلُ)» أي:[3] يا أيها الرجل، أو[4] بالموصوف بذي اللام نحو: (أَيُّهَذَا الرَّجُلُ) أي: يا أيهذا الرجل، ولا يجوز الحذف[5] من (أَيُّهَذَا) من غير أنْ يتَّصِفَ (هَذَا) بذي اللام. والمضاف إلى أيٍّ[6] معرفةٍ كانت[7] نحو: (غُلاَمُ زَيْدٍ افْعَلْ كَذَا). والموصولات نحو: (مَنْ لاَ يَزَالُ مُحْسِناً أَحْسِنْ[8] إِلَيَّ). وأما المضمرات فشذ[9] نداؤها[10] نحو (يَا أَنْتَ) و (يَا إِيَّاكَ[11]). «وَشَذَّ» حذف حرف النداء من[12] اسم الجنس في: «أَصْبِحْ[13] لَيْلُ» أي: صر صبحاً يا ليل، حذف حرف النداء من الليل مع أنه اسم جنس شذوذاً[14]، قالته[15] امرأة امرئ القيس حين[16] كرهته. «وَ» في «(افْتَدِ[17] مَخْنُوقُ)» أي: يا مخنوقُ. قاله[18] شخص[19] وقع في الليل على نائم مستلق فخنقه، وقال: افتد[20] مخنوق حذف حرف النداء عن[21] (مَخْنُوقٍ) مع أنه اسم جنس شذوذاً[22]. «وَ» في «(أَطْرِقْ[23] كَرَا)» أي: يا كروان

(١) عطف على العلم أي: فبقي من ذلك المعارف. (٢) بأن صورة أيها يختص بالنداء. (٣) فالحذف هنا أولا. (٤) إذا وصف. (٥) وهذه أي: أحد هذه الكلمات. (٦) خبر مقدم لكانت. (٧) أي: إضافة. (٨) أمر من الإحسان. (٩) أي: قل. (١٠) لأن يا للتنبيه والتنبيه للمخاطب استغناء بدون يا فإذا دخل حرف النداء على الشذوذ فلا يحذف. (١١) يا هو أنا يا نحن. (١٢) لكونه مخالفاً بما هو القياس. (١٣) يعني: أسرع في صبحك يا ليل فلما أصبحت أخذت عن زوجها. (١٤) تمييز. (١٥) أصبح ليل. (١٦) متعلق بقالته. (١٧) أمر من الافتداء ناقص يائي تأمل قاعدة الإعلال. أي: افتد نفسك يا مخنوق. (١٨) أي: هذا القول. (١٩) سارق. (٢٠) أي: خلص يا مخنوق. (٢١) بقرينة اللام. (٢٢) حال من فاعل حذف أو تمييز. (٢٣) أمر من الإطراق وطأطأة الرأس بالتركي باش أشياغي أو غن؟

وَأَيُّهَا[1] الرَّجُلُ، وَشَذَّ أَصْبِحْ لَيْلُ[2]، وَافْتَدِ مَخْنُوقُ، وَأَطْرِقْ كَرَا.

(١) أي: لفظ أي إذا وصف ؟ باللام نحو يا أيها الرجل آه.
(٢) يجب ؟ فيهما أي ؟ بالليل هذا مثل يضرب في شدة طلب الشيء وقع مثل يستعمله العموم.

(قوله: ولفظة؛ أي: إذا وصف بذي اللام) فإنها وإن كانت اسم جنس متعرفاً بالنداء إلا أن المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء جاز حذفه. (قوله: والمضاف إلى أي معرفة) عطف على قوله لفظة أي. (قوله: أي صر صبحاً) أو ادخل في الصباح. (قوله: قالته امرأة امرئ القيس) فلما أصبحت أخذت منه الطلاق، وهو مثل في شدة طلب الشيء، وقيل: مثل يستعمله المغموم. (قوله: قاله شخص) صار مثلاً للحض على تخليص النفس من الورطة الشديدة. (قال: وفي أطرق كرا) الإطراق، خاموش بودن وجشم دربيش

(قوله: وإن كانت اسم جنس الخ) فينبغي أن يكون كسائر أسماء الأجناس المتعرفة بالنداء. (قوله: عطف على قوله الخ) لا على قوله: ذي اللام. (قوله: وأدخل في الصباح) يعني: أصبح إما بمعنى صار أوتامة بمعنى الدخول في الصبح. (قوله: أخذت منه الطلاق) قيل: سألها عن سبب البغض وأخذ الطلاق، فقالت: إنك ثقيل الصدر خفيف العجز. قيل سريع الإراقة بطيء الأفاقة. (قوله: في الورطة) في الصحاح: الورطة: الهلاك، قال: أبو عبيد، وأصل الورطة أرض مطمئنة.

(قوله: نحو: من لا يزال محسناً الخ) أورد لا يزال بلفظ الغيبة باعتبار اللفظ؛ لأن لفظة من من الألفاظ الغائبة والخطاب عارض عليه، ويجوز أيضاً من لا تزال بلفظ الخطاب نظراً إلى المعنى؛ لأن معناه مخاطب (سعد الله). (قوله: وأما المضمرات الخ) جواب عن مقدر تقريره ظاهر لمن تدبر؛ أي: وأما المضمرات وإن بقيت أيضاً إلا أن ندائها شاذ كقولهم: يا إياك قد كفيتك، والكلام ليس مع الشواذ حتى يقول المصنف: وإلا مع المضمرات. (قوله: وشذ حذف حرف الخ) يعني: قد جاء الحذف وجوباً على سبيل الشذوذ من اسم جنس كالليل في أصبح ليل، ولعل حذفها فيه لشدة رغبتها في ذهاب الليل؛ لأن القاعدة: أن المأمور يشتغل بامتثال الأمر عقيب أمره فاختصرت[1] كلامها؛ ليكون امتثالها أقرب، وكذا يقال في وافتد مخنوق، وأما في الاستعمال فمثَلَ لا يتغير. (قوله: أي: صر صبحاً) أو ادخل في الصباح فعلى الأول: همزة أفعل للصيرورة، وعلى الثاني: للدخول، وأصبح فعل نام على كلا التقديرين. (قوله: قالته امرأة امرئ القيس) يعني: أنها سألت الليل إصباحه لتنجى عن مضاجعته، وأصله أنه وقع عليها امرئ القيس وكانت تكرهه، فقالت له: أصبحت أصبحت يا فتى فلم يلتفت إليها فرجعت إلى خطاب الليل كأنها تستعطفه عسى أن يخلصها عما هي فيه؛ وذلك لأنه كان امرئ القيس قد ارتضع كلبة في طفوليته، وكلما عرق تفوح منه رائحة الكلب فلما أصبحت أخذت منه الطلاق، قيل: هي أم جندب فسألها عن سبب ذلك فقال: أنت ثقيل الصدر خفيف العجز سريعة الإراقة كناية عن كثرة نومه وقلة وطئه. (قوله: وافتد مخنوق) أمر مخاطب من افتدى؛ أي: أعطني فدية يا

(١) أي: تلك المرأة.

وفيه شذوذان: حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم[1]. قيل: هي[2] رُقْيَة[3] يصيدون[4] بها الكروان. يقولون[5] «أَطْرِقْ[6] كَرَا[7]، أَطْرِقْ كَرَا، إنَّ النَّعَامَةَ فِي القُرَى» فيسكن ويُطرِق حتى يصاد، والمعنى: أنَّ النعام الذي هو أكبر منك قد اصطيد وحمل إلى القرى فلا تُخَلَّ[8] أيضاً[9]. «وَقَدْ يُحْذَفُ المُنَادَى[10] لِقِيَامِ[11] قَرِينَةٍ جَوَازاً[12] نحو: ﴿أَلاَ يَا اسْجُدُوا﴾» بتخفيف (ألاَ) على أنه حرف تنبيه، و(يَا) حرف نداء، أي: يا قوم اسجدوا. والقرينة: امتناع دخول (يا) على[13] الفعل بخلاف قراءته ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾ بتشديد اللام. لأنه[14] ليس من هذا الباب[15]، فإن (أن) حينئذ[16] ناصبة[17] للمضارع، أدغمت نونها[18] في لام لَا، و(يَسْجُدُوا) فعل مضارع سقط نونه[19] بالنصب[20]. «الثَّالِثُ» من تلك المواضع الأربعة التي وجب حذف ناصب[21] المفعول به فيها «مَا»[22] أي: مفعول[23] «أُضْمِرَ»[24] أي: قدر

(١) وجعل المرخم اسما برأسه. (٢) أي: عبارة أطرق كرا. (٣) أي: حيلة. (٤) أي: العرب رأسه امتثالاً لأمرهم. (٥) العرب إذا أرادوا. (٦) أي: أنزل. وهو خفض العنق. (٧) وكرا طائر ضعيف طويل العنق. (٨) أي: لا تترك. (٩) كالنعامة. (١٠) مبنياً أو معرباً. (١١) للتوقيت. (١٢) أي: حذفاً جائزاً. (١٣)لأن النداء من خصائص الاسم. (١٤) أي: لا في قوله: ﴿ألّا يسجدوا﴾. (١٥) أي: من باب حذف المنادى. (١٦) أي: حين إذا قرأ﴿ ألا يسجدوا﴾ بتشديد اللام. (١٧) أصله أن لا. (١٨) أي: نون أن الناصبة. (١٩) أي: نون الجمع. (٢٠) أي: بحرف النصب وهو أن. (٢١) صفة عامله. فعلا كان أو شبهه. (٢٢) أي: موضع ما. عند غير الكسائي والفراء. (٢٣) أي: موضع مفعول. (٢٤) صفة ما أو صلة.

مخنوق وخلص نفسك عن يدي قاله شخص وقع الخ، قيل: إن سليك بن سليكة كان من شجعان العرب وكان نائماً في الليل مستلقياً في الطريق فوقع عليه شخص وخنقه، وقال: افتد مخنوق، فقال السليك: الليل طويل وأنت لا تخاف أن تكون عاقبة الأمر مغلوباً فبم استعجالك، ثم عصره سليك من أسفله فضرط ذلك الشخص فقال: أتضرط وأنت الأعلى. (قوله: وفيه شذوذان) بل شذوذات ثلاثة الاثنان ما ذكره وثالثها جعله اسماً برأمه، وأنكر الرضي جعل كرا مرخم كروان على المبرد، وقال: كرا ذكر الكروان، وقد سبقه الجوهري في هذا الإنكار، وهذا إنما يسمع لو لم يكن الخطاب مع كروان. (قوله: قيل: هذه رقية الخ) أي: هذا القول أو هذه العبارة رقية بمعنى: أفسون أو شبكة للاصطياد، قال السجاعي: ومن أمثال العرب: أجبن من كروان؛ لأنه إذا قيل له أطرق كرا إن النعام في القرى التصق بالأرض فيلقى عليه ثياب فيصاد، وحكمه أنه يحل أكله، ويحرك الباه تحريكاً عجيباً، ثم إن هذا القول من البحر الكامل كما لا يخفى ومعناه طأطئ رأسك واخفض عنقك إن النعامة بكسر الهمزة وفتحها والنعامة بفتح النون مرغ شتر، وقوله: ويطرق؛ أي: وإذا سمعها يطرق رأسه ويغمض عينيه حتى يصاد. (قوله: الذي هو أكبر منك) وأطول عنقاً ومن أمثالهم لرجل يتكلم في أمر وهناك من هو أكبر منه أطرق كرا الخ؛ أي: أنت لست ممن يتكلم مع ذي الشرف. (قال المصنف: وقد يحذف المنادى الخ) نبه بقد على أن حذفه لا يكثر مثل حذف حرف النداء، وأشار بقوله: لقيام قرينة إلى أنه لا يحذف نسياً مع كونه مفعولاً به لعروض مزيد مقصودية له؛ أي: المنادى في الجملة الندائية، وقوله: جوازاً وقد يحذف وجوباً؛ نحو: يا للماء وللدواهي عند المصنف فتذكر.

وَقَدْ يُحْذَفُ المُنَادَى لِقِيَامِ قَرِينَةٍ جَوَازاً نَحْوُ: ﴿أَلاَ يَا اسْجُدُوا﴾. وَالثَّالِثُ[1] مَا أُضْمِرَ

(١) من تلك المواضع الأربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها .ج.

افكندن وسرفرو كردن. (قوله: هي رقية) إذا سمعها تلبد بالأرض فيلقي عليه ثوب فيصاد صار مثلاً لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه. (قوله: والمعنى أن النعامة الخ) قيل معناه أن ذكر الحبارى يكون طويل العنق فيراد أخفض عنقك للصيد فإن أطول منك أعناقاً وهي النعامة قد اصطيدت. (قوله: بخلاف قراءة ﴿ألا يسجدوا﴾ بتشديد اللام) في قوله تعالى: ﴿وزين لهم الشيطان أعمالهم فصدّهم عن السبيل فهم لا يهتدون ألا يسجدوا﴾ والمعنى فهم لا يهتدون؛ لأن يسجدوا ويجوز أن يقال: إنه بدل من السبيل؛ أي: فصدّهم عن السجود ولا زائدة على التقديرين يجوز أن يقال: إنه بدل من أعمالهم؛ أي: وزين

(قوله: تلبد) في التاج: التلبد: سيئه برزمين نهادن مرغ. (قوله: إن ذكر الحبارى الخ) هذا مبني على أن كرى ذكر الكروان، وليس مرخم كروان كذا في الرضي. (قوله: وهي النعام) في الصحاح: النعامة من الطير يذكر ويؤنث، والنعام جنس مثل حمام وحمامة وجراد وجرادة، ولكونه في معنى الجمع أنث الضمير الراجع إليه. (قوله: لا يهتدون لأن يسجدوا) أي: المعنى أنه متعلق بيهتدون محذوف اللام وحذف حرف الجر عن إن وأن قياسي. (قوله: بدل من السبيل) بدل الكل إن كان اللام للعهد وبدل البعض إن كان للجنس. (قوله: على التقديرين) أي: التعلق بيهتدون والبدلية من السبيل. (قوله: ويجوز أن يقال الخ) وعلى التقادير الثلاثة كلمة لا للنفي بدون حذف الجر على الأول

«عَامِلُهُ» الناصب[1] له «عَلَىٰ شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ» الشريطة[2] والشرط واحد، وإضافتها إلى التفسير بيانية، أي: أضمر عامله بناء[3] على شرط، وهو تفسيره أي:[4] تفسير العامل[5] بما[6] بعده. وإنما وجب حذفه حينئذ[7] احترازاً عن الجمع بين المفسَّر والمفسِّر. «وَهُوَ» أي: ما[8] أضمر عامله على شريطة التفسير «كُلُّ اسْمٍ[9] بَعْدَهُ[10] فِعْلٌ[11] أَوْ شِبْهُهُ» احترز[12] به[13] عن نحو: (زَيْدٌ أَبُوكَ[14]) ولا يريد[15] به[16] أن يليه الفعل أو شبهه متصلاً[17] به، بل[18] أن يكون الفعل أو شبهه جزء[19] الكلام[20] الذي بعده[21] نحو: (زَيْداً[22] عَمْرٌو ضَرَبَهُ) و: (زَيْداً أَنْتَ ضَارِبُهُ) «مُشْتَغِلٌ[23]» ذلك الفعل أو شبهه «عَنْهُ» أي: عن العمل في ذلك الاسم «بِضَمِيرِهِ» أي: بالعمل في ضميره[24]

(١) صفة عامله. (٢) في الاصطلاح. (٣) إشارة إلى أن قوله على شريطة التفسير مفعول له. (٤) إشارة إلى أن اللام في التفسير للعهد. (٥) أي: أن يكون العامل الناصب له مفسراً بالفتح. (٦) أي: فعله. (٧) أي: حين فسر العامل بما بعد المفعول. (٨) مفعول. (٩) لأنه لا بد أن يكون اسماً لأنه مفعول به. (١٠) خبر مقدم. (١١) مبتدأ مؤخر. (١٢) مصنف. (١٣) بقوله: فعل أو شبهه. (١٤) لأنه ليس بعده فعل أو شبهه. (١٥) مصنف. (١٦) بقوله بعده. (١٧) حال من الفعل. (١٨) يريد. (١٩) خبر يكون. (٢٠) اللغوي. (٢١) ليدخل فيه نحو زيدا. (٢٢) واحد منهما. (٢٣) أي: معرض. صفة للفعل أو شبهه على سبيل التنازع وإعمال الأول. ويجوز أن يقدر موصوف. (٢٤) أي: الاسم أي: يرجع إلى ذلك الاسم.

عَامِلُهُ[1] عَلَى[2] شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ وَهُوَ[3] كُلُّ اسْمٍ[4] بَعْدَهُ فِعْلٌ أَوْ شِبْهُهُ[5] مُشْتَغِلٌ عَنْهُ[6] بِضَمِيرِهِ[7]

(١) أي: مفعول به. (٢) بمعنى اللام. (٣) أي: ما أضمر عامله. (٤) معرفة أو نكرة. (٥) أي: الفعل. (٦) أي: عن العمل في ذلك الاسم. (٧) بالعمل بضمير الاسم.

لهم الشيطان أن لا يسجدوا، أو تعليل؛ أي: زين لهم الشيطان لئلا يسجدوا، أو فصدهم عن السبيل لئلا يسجدوا. (قوله: أي: مفعول) أي به أو مطلقاً، وعلى الأول يجب تخصيص الاسم في قوله: كل اسم

وبحذفها على الأخيرين. (قوله: أي: به أو مطلقاً) سوّى بين التوجيهين؛ لأن الواحد منهما يحتاج إلى تصرف الأول إلى تخصيص الاسم، والثاني إلى اعتبار أن عده من المواضع الأربعة باعتبار بعض الأفراد. (قوله: يجب تخصيص الاسم الخ) بأن يقيد المفعول المتبادر من قوله: لنصبه بكونه مفعولاً به لا أن الاسم ههنا يقيد بالمفعول به فإنه يخالف العموم المستفاد من كل وينافي ما ذكره الشارح رحمه الله من إخراج خبر كان بقيد المفعولية المتبادر من نصبه؛ لأنه حينئذ خارج من قوله: اسم وبما ذكرنا ظهر الجواب عما قيل: إنه كما يتبادر من قوله: لنصبه النصب بالمفعولية كذلك يتبادر من اسم المفعول، فلا حاجة إلى اعتبار القيد بالمفعولية فتدبر، وإرجاع ضمير هو إلى مطلق المفعول المذكور في ضمن المفعول به المعبر عنه بما تكلف. (قوله: لصدقه على يوم الجمعة) أي: لصدق الجد على المفعول فيه المنصوب على شرائط التفسير مع عدم دخوله في المحدود؛ أعني: ما أضمر لكونه عبارة عن المفعول به. (قوله: وعلى الثاني) أي: على تقدير كونه عبارة عن المفعول مطلقاً لا تخصيص في قوله: كل اسم الخ، بل يجب إجراؤه على عمومه ليشمل المفعول فيه المنصوب على شريطة التفسير

(قوله: بتخفيف إلا الخ) والآية في سورة النمل وقراءة التخفيف للكسائي ويعقوب ومنه قول الشاعر:

وقالتْ: ألا يا اسمع نَعِظْكَ بخطةٍ
فقلتُ: سميعاً فانطقي وأَصِيبِي

وقال الآخر:

أَلا يَا اسْلَمِي يا دَارَ مَيَّ على البِلَى

وقد مر (قوله: بتشديد إلا) وقرئ هلا يسجدوا بالهاء. (قوله: ما أي مفعول الخ) لم يقل مفعول به؛ لأن هذه القاعدة تجري في المفعول فيه أيضاً، وقوله: عامله الناصب فالإضافة للعهد الخارجي، واعلم أنه قد وقع الاختلاف في العامل في هذا الباب فالبصريون أطبقوا على أن العامل فيه مقدر والكسائي والفراء إلى أن ناصبه هو الفعل المتأخر عنه إما بلفظه إن أمكن نحو: زيداً ضربته وإلا فبمناسبة؛ نحو: زيداً مررت به؛ أي: جاوزت، وجاز عمل العامل الواحد فيهما لاتحادهما ذاتاً؛ لأن الضمير عبارة عما رجع إليه، ويكون فائدة التسليط على الضمير بعد تسلطه على الظاهر تأكيداً لإيقاع الفعل عليه، وقال بعض النحاة: وأنا لا أعرف عامل هذا الاسم، والأصح مذهب البصريين، وقوله: على شريطة التفسير؛ أي: على شرط أن يفسر ذلك العامل بما بعده، فالشريطة والشرط واحد؛ أي: بحسب المفهوم، وهي فعلية بمعنى مفعول والتاء للنقل أو للتأنيث؛ أي: العلة الشريطة، وفي القاموس: الشريط إلزام الشيء والتزامه في البيع كالشريطة، فإطلاق الشرط في الاصطلاح على الملتزم بناء على جعل المصدر بمعنى المفعول مجازاً. (قوله: وإضافتها إلى التفسير بيانية) لما عرفت أن الشريطة فعيل بمعنى مفعول، أو مصدر بمعنى اسم المفعول، ولك أن تجعل الإضافة لامية من إضافة المصدر إلى مفعوله، وقوله: بناء على الخ؛ أي: إضماراً بناءً أو للبناء، فقوله: على شريطة مفعول مطلق ويجوز أن يجعل

الجار بمعنى اللام أو مع. (قوله: عن الجمع بين المفسر والمفسر) أي: الذي يكون إتيانه لمجرد التفسير من غير أن يتعلق به فائدة أخرى، وإنما حذف الأول؛ لأن الإجمال أولاً والتفصيل ثانياً أوقع، مع أن المنساق بعد الطلب أعز. (قوله: وهو؛ أي: ما أضمر الخ) أي: منصوب أضمر فيعم المفعول فيه فلذا قال فيما سيأتي[1] بعامل مضمر وعلى شريطة التفسير، وكذا يعم خبر كان فلأجل تأكيد العموم المستفاد من الموصول أتى بلفظ كل، وهذه من الفوائد الخاصة لإدخال كل في التعريف (عصام)، وقوله: بعده فعل؛ أي: فعل متعد بنفسه أو بغيره مبني للفاعل أو المفعول. (قال المصنف: أو شبهه) بشرط الاعتماد وأراد به اسم الفاعل والمفعول؛ إذ المصدر لا يصح أن يسلط على ما قبله فلذا قيل: شبه الفعل ما يشبه الفعل في العمل فيشمل جميع أفراده، لكن يستثنى بعضها كالمصدر واسم التفضيل، قوله: ولا يريد به؛ أي: بالكون بعده، وهذا مأخوذ من الرضي، وفي قوله: ذلك الفعل أو شبهه إشارة إلى وجه إفراد الصفة، وهو أنه وصف لأحد الأمرين لكون العطف بأو، وقوله: أي عن العمل الخ، إشارة إلى تقدير مضاف وكلمة عن متعلقة بالاشتغال بتضمين معنى الإعراض.

(١) أي: في بحث المفعول فيه.

بالمفعول به وإلا لم يكن التعريف مانعاً لصدقه على يوم الجمعة في يوم الجمعة صمت فيه، وعلى الثاني لا تخصيص ولا بأس في التعميم مع عد المحدود، ثالثاً من المواضع الأربعة؛ لأنه بحسب بعض أفراده منها. (قوله: أي: ما أضمر عامله بناء على شرط) يعني: أن على بنائية، ولك أن تقول: يعني أن على صلة للوقوع؛ أي: أضمر إضماراً واقعاً على شرط مثل وقوع البناء على المبني عليه. (قوله: وإنما وجب حذفه) لا يرد النقض بقوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾؛ لأنه ليس من هذا الباب؛ لأن الجملة الثانية لم تأت لمجرد، بل أتي التفسير بها لتبين الجملة الأولى قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له كقولك: علمت زيداً علمته كاتباً. (قال: كل اسم) أقحم لفظ كل لبيان المانعية. (قال: بعده فعل) مبتدأ أو فاعل الظرف. (قوله: وزيداً أنت ضاربه) لا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه أما قبل الاسم المحدود؛ نحو: زيد هنداً ضاربها وأزيداً ضاربه العمران أو بعده كالمثال المذكور، ومثل زيداً ضاربه عمرو على أن يكون عمرو مبتدأ وضاربه خبراً له. (قال: مشتغل) صفة لأحد الأمرين المفهوم من لفظة أو، أو لكل من الأمرين على سبيل التنازع.

كالمحدود. (قوله: ولا بأس الخ) أي: لا بأس في تعميم ما أضمر عامله للمفعول به، وفيه مع عد المحدود موضعاً ثالثاً من المواضع الأربعة التي يجب حذف ناصب المفعول به فيها؛ لأن عد المحدود من تلك المواضع باعتبار بعض أفراده، وهو المفعول به لا باعتبار جميعها. (قوله: يعني: أن على بنائية) أي: يريد الشارح رحمه الله من هذا التفسير أن كلمة على في عبارة المتن بنائية؛ أي: متعلقة بلفظ بناء المقدر المستعمل في معناه الحقيقي؛ أعني: ترتب شيء على شيء أضمر إضماراً مبنياً على شرط، وهذا على تقدير كون البناء حقيقة في الترتب الحسي كترتب البناء على أساسه، والعقلي كما فيما نحن فيه فإنه من ترتب المشروط على الشرط. (قوله: يعني: أن على صلة) أي: يريد الشارح رحمه الله من التفسير المذكور أن كلمة على في المتن صلة الوقوع المضمن فيما أضمر والتقدير: أي أضمر إضماراً واقعاً على شرط، ولما كان ذلك الوقوع مشبهاً بوقوع البناء على أساسه في الترتب والتوقف عبر الشارح قدس سره عن ذلك الوقوع بالبناء، فقوله: بناء حينئذ استعارة تصريحية، وهذا على تقدير كون البناء حقيقة في الحسي لكثرة الاستعمال فيه مجازاً في العقلي. (قوله: لأن الجملة الثانية لم تأت لمجرد التفسير الخ) يعني: أن المراد من قوله: لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر الذي يكون إتيانه لمجرد التفسير من غير أن يتعلق بإتيانه قاعدة أخرى كما نحن فيه، فإن إتيانه لمجرد تفسير المقدر، فلو أتي به كان عبثاً بخلاف المفسر الواقع بعد كلمة؛ أي: فإن المقصود من إتيانه إيضاح المراد من السابق، ولذا قالوا: إنه عطف بيان لما قبله فيجوز الجمع بينهما فإن قيل: لزوم العبث في نحو قوله: زيداً ضربته ظاهر، وأما في نحو: زيداً ضربت غلامه فلا؛ لأن المقدر غير المذكور، فالجواب: أنه إذا كان المقصود الأخبار بإهانة زيد وكان ذكر ضرب الغلام بسلوك طريق الكناية التي هي أبلغ من التصريح كان المقصود من قوله: ضربت غلامه أهنته، فيكون ذكر ضربت غلامه ذكر أهنته، فلو جمع بينهما يلزم العبث كما يلزم في قولنا: زيد طويل النجاد؛ أي: طويل القامة. (قوله: بل أتي بها الخ) قبل تمامها ظرف لأتى والباء في قوله: باعتبار متعلق بتبين وتمامها على التنازع؛ أي: أتى بالجملة الثانية قبل تمام الجملة الأولى باعتبار ما تعلق به لتبين الجملة الأولى باعتبار ما تعلق به في الرضي، ويحسن التكرير إذا ذكرت ما يطلب بشيئين أولهما ذيل، فيكرر المقتضي بعدم تمام ذيل الأول؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ﴾ بالتاء ﴿الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ﴾ بالتاء أيضاً ﴿بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ﴾؛ فإنه طال المفعول الأول بصلته، ثم ما ذكره المحشي رحمه الله على تقدير كون رأيتهم تكريراً للأول، وأما على ما اختاره القاضي في تفسيره من أنه استئناف، فلا ورود للنقض أصلاً. (قوله: ما تعلقت به) الرؤية المذكورة حلمية فإن أجريت على ظاهرها فساجدين حال، وإن ألحقت بالرؤية العلمية فهو مفعول ثان، فلذا قال: ما تعلقت به. (قوله: أقحم) لما كان كل واقعاً في غير موقعه؛ لأنه لإحاطة الإفراد والتعريف إنما يكون بالماهية أورد الإقحام، فإنه إدخال شيء في شيء بعنف. (قوله: لبيان المانعية) لإفادته أن المعدود يصدق على كل فرد مما يصدق عليه

«أوْ فِي مُتَعَلَّقِهِ» أي:[1] متعلِّق ذلك الاسم[2]، أو[3] متعلَّق ضميره. وحاصله[4]: أن يكون الفعل أو شبهه مشتغلاً[5] بالعمل في ضمير[6] ذلك الاسم أو متعلقه فارغاً[7] عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال[8] لا بسبب آخر بحيث[9] «لَو سُلِّطَ[10]» بمجرد رفع ذلك الاشتغال[11] «عَلَيْهِ» أي: على ذلك الاسم «هُوَ[12]» أي: أحد الأمرين، الفعل أو شبهه بعينه[13] «أوْ[14] مُنَاسِبُهُ» أي: ما يناسبه بالترادف[15] أو اللزوم «لَنَصَبَهُ» أي: لنصب أحد هذين الأمرين[16] الاسم[17] بالمفعولية[18] كما هو الظاهر المتبادر. فبقَيْد[19] الاشتغال

(١) يعمل ذلك الفعل أو شبهه. (٢) لكونه مضافاً إلى ضمير يرجع إليه. (٣) يعمل أحدهما في متعلق. (٤) أي: حاصل معنى الاشتغال عنه بالضمير أو المتعلق، أي: حاصل قوله كل اسم أو. (٥) كل واحد منهما. (٦) راجع إلى الاسم. (٧) حال من فاعل مشتغل. (٨) ولولا ذلك يعمل فيه. (٩) متعلق بمشتغل. (١٠) أي: الفعل أو شبهه. (١١) لأنه ما دام مشتغلاً. (١٢) تأكيد لضمير سلط لإبراز صحة العطف. (١٣) مثل: زيداً ضربته وزيد عمرو ضاربه. (١٤) عطف على الضمير المستكن في سلط بعد تأكيده بالمنفصل. (١٥) في معناه أو لازم معناه. (١٦) فعل أو شبهه. (١٧) مفعول لنصب. (١٨) لا بالخبرية. (١٩) متعلق بـ خرج الآتي.

أوْ[1] مُتَعَلَّقِهِ لَوْ سُلِّطَ عَلَيْهِ هُوَ أوْ مُنَاسِبُهُ لَنَصَبَهُ[2]

(١) في. (٢) أي: لنصب أحد هذين الأمرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر. آ. ج.

(قال، عنه) متعلق بالاشتغال لتضمين معنى الفراغ، أو لأن الاشتغال بمعنى الإعراض. (قوله: أو متعلق ضميره) في هذا التوجيه تصريح بالتزام الضمير وتعلقه بالضمير بأن يكون الضمير من تتمته بوجه ما ويتصور ذلك بوجوه منها: أن يكون المتعلق مضافاً إلى الضمير سواء كان ذلك المتعلق معمولاً بالأصالة للفعل وشبهه؛ نحو: زيداً ضربت غلامه أو بالتبعية؛ نحو: زيداً ضربت عمراً وغلامه، ومنها أن يكون المتعلق موصولاً أو موصوفاً لعامل الضمير أو معطوفاً عليه موصول عامل الضمير، أو موصوفة؛ نحو: زيداً لقيت عمراً والذي يضربه أو رجلاً

(قوله: أو في متعلقه) أي: توابعه كالمضاف إليه ونحوه مما في اللاري وغيره، وقوله: أو متعلق ضميره ترديد في مرجع الضمير والمآل واحد، فإن غلام في قولك: زيداً ضربت غلامه يسمى متعلق الاسم ومتعلق الضمير؛ لأنه من توابع زيد ومضاف إلى ضميره، وهو المراد من كونه متعلق ضميره إلا أن قرب المرجع يرجح الثاني. (قال المصنف: بحيث لو سلط) إشارة إلى أن قوله: لو سلط صفة بعد صفة لأحد الأمرين، وأورد عليه أمران؛ أحدهما: أنه لا يخرج بقوله: لو سلط الخ شيء؛ إذ كل ما فيه مانع عن التسليط يصح في حقه أنه لو سلط عليه لنصبه، ثانيهما: أن لفظة لو تقتضي انتفاء التسليط فلا يصدق التعريف على شيء من المعرف؛ إذ في الكل تحقق التسليط، وأجيب عن الثاني بتقييد التسليط؛ أي: لو سلط عليه لفظاً؛ إذ التسليط في إفراد المعرف إنما هو التسليط تقديراً، وأشار الشارح بقوله: بمجرد رفع ذلك الاشتغال إلى دفع الأمر الأول، وحاصله: أن المراد بقوله: لو سلط لنصبه أنه لم يكن هناك مانع لفظي أو معنوي غير العمل والاشتغال، بل المانع منحصر فيهما فلولا ذلك لأمكن عمله فيخرج ما فيه مانع لفظي؛ نحو: زيد أنه ضربته وزيد لعمرو يضربه، أو معنوي كفساد المعنى مثل قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴿٥٢﴾﴾ كما سيذكره فلا يرد أنه لا يخرج بقوله: لو سلط شيء إذ كل الخ وبأن قوله: لو سلط يفهم منه عرفاً جواز التسليط فيعلم من ذلك أنه ليس هناك مانع لفظي ولا معنوي كذا في حواشي المتوسط، وقوله: عليه هو أي أحد الأمرين ضمير هو تأكيد للمستتر في قوله: سلط، وإبرازه لمجرد التأكيد لا لصحة عطف قوله: أو مناسبه لمكان الفصل. (قوله: ما يناسبه بالترادف) كما في زيداً مررت به والترادف تغاير اللفظ مع اتحاد المعنى، وقوله: أو اللزوم؛ أي: أو ما يناسبه بطريق اللزوم كما في زيداً حبست عليه، وقوله: أي: لنصب أحد هذين الأمرين؛ أي: المعبر عنهما بقوله: هو أو مناسبه والنصب إما لفظاً كأمثلة المتن، أو محلاً كما في بزيد مررت به، ثم الظاهر أن قوله: كما هو الظاهر مربوط بقوله: لنصبه بالمفعولية، ويحتمل الرجوع إلى جميع ما ذكره في التعريف. (قوله: فبقيد الاشتغال الخ) شروع في بيان فوائد

العدد، وذلك يستلزم أن كل ما لم يصدق عليه الحد لم يصدق عليه المحدود وهو معنى المانعية. (قوله: لا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه) ليعمل في الضمير أو متعلقه وفي الاسم المذكور وبعد التسليط فإن المراد من الشبه ههنا اسم الفاعل والمفعول وهما لا يعملان بدون الاعتماد، إما على الموصوف أو على حرف الاستفهام أو النفي. (قوله: كالمثال المذكور في الشرح) أي: زيداً أنت ضاربه. (قوله: على أن يكون الخ) بخلاف ما يكون عمرو فاعل ضاربه؛ فإنه لا يجوز النصب حينئذ لعدم الاعتماد، فلا يعمل في عمرو ولا زيد بعد التسليط، بل يتعين الرفع ليحصل الاعتماد. (قوله: صفة لأحد الأمرين الخ) رد لما قيل: إن الصفة فعل بدليل إفراد الضمير؛ وذلك لأن شرط الاشتغال معتبر في كل من الفعل وشبهه، وحاصل ما في الرضي: أن إفراد الضمير وتثنيته في المعطوف بأو موكول إلى قصد المتكلم فإن قصد أحدهما أفرد، وإن قصد كلاهما ثني؛ نحو: زيداً وعمرو جاءني، وقد دعوتهما وههنا قصد المتكلم متعلق بأحدهما؛ إذ لا اجتماع بينهما في اسم واحد فكأنه قيل: كل اسم بعده أحد من الأمرين مشتغل. (قوله: أو لكل من الأمرين) فإن لفظ الشبه لتوغله في الإبهام لا يتعرف بالإضافة فيجوز توصيفه بالنكرة، ومعنى الترديد إن نظر إلى وقوعهما

القيود المذكورة في الحد، قوله: وبقيد الفراغ الخ لا يخفى أنه يخرج بقيد نفس الفراغ عن العمل فيه بعد الاشتغال بمتعلقه: نحو: زيداً ضربت بسوطه؛ لأن ضربت ليس بفارغ عنه، بل عامل فيه، كما أنه عامل في متعلقه، وأما ما ذكره الشارح من خروج؛ نحو: زيداً ضربته فخارج بهذا القيد باعتبار قوله: بمجرد ذلك الاشتغال.

(قوله: ورفعه إياه أيضاً مانع عن ذلك)؛ أي: عن عمل ضربته في زيد فلا بد فيه بعد قطع ضربت عن العمل في الضمير من رفع عمل ابتداء فيه، وقوله: وههنا صور الخ؛ أي: في مقام الإضمار على شريطة التفسير صور أربع داخلة في تعريف ما أضمر عامله، وقوله: ولا يتصور حينئذ؛ أي: حين اشتغال الفعل بالمتعلق لا يتصور إلا تقدير التسليط الخ؛ وذلك لفساد المعنى، وقوله: المناسب باللزوم؛ أي: لا بعينه ولا بمرادفه حتى يكون الأقسام لستة فاعرفه. **(قوله: ولهذا أورد)** أي: ولتصور صور ثلاث في اشتغال الفعل بالضمير وتصور صورة واحدة في اشتغاله بالمتعلق أورد المصنف أربعة أمثلة مع أن تكثير الأمثلة ليس من دأبه، وقوله: بأقسامه الثلاثة؛ أعني: التسليط بعينه وبمرادفه وبلازمه، وقوله: والأحسن في ترتيبها

يضربه. **(قال: لو سلط)** التسليط: بركماشتن برجيزي. **(قال: أو مناسبة)** ليس في أكثر النسخ، بل ليس في شيء من كتبه، وإنما ألحقه غيره، ليدخل فيه الأمثلة الأخيرة، ويمكن أن يقال: يعني بتسليطه تسليطه بعينه، أو بلازمه فلا حاجة في دخولها إلى الإلحاق.

بعد الاسم فهو صفة لأحدهما، وإن نظر إليهما في أنفسهما فهو صفة لكل منهما. **(قوله: على سبيل التنازع)** اللغوي فيقدر لو أحد منهما صفة بقرينة ذكرها في الآخر وحذف النعت جائز إذا دلت عليه القرينة كما في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ فإن الخبر في أحدهما مقدر بقرينة الآخر. وليس المراد التنازع الاصطلاحي لعدم كونهما عاملين في مشتغل، بل متبوعين. والعجب ممن قال: جعله صفة لكل منهما على سبيل التنازع يوجب متابعة المصنف رحمه الله خلاف مذهبه، وهو إعمال الأول كما هو مذهب الكوفيين حيث توهم التنازع الاصطلاحي، وإن شبهه لكونه معرفة لا يمكن توصيفه بالنكرة. **(قوله: لتضمين معنى الفراغ)** هذا على تقدير أن تكون الباء في بضميره صلة الاشتغال، والثاني على تقدير كونها للسببية. **(قوله: أو بالتبعية الخ)** ظاهر كلامه يقتضي عموم الحكم في كل تابع وفي الرضي اكتفى بالمثالين أحدهما من عطف البيان؛ نحو: زيد ضربت عمراً أخاه، والثاني: من المعطوف بالواو، وفي شرح التسهيل للعلامة المصري: ملابس ضميره هو المضاف؛ نحو: زيداً ضربت غلامه، والمشتمل صفة أو صلة أو عطف بيان أو عطف نسق بالواو عليه؛ نحو: زيداً ضربت رجلاً يحبه، وزيداً ضربت الذي يحبه، وزيداً ضربت رجلاً وأخاه، بخلاف البدل والعطف بغير الواو، وفي التسهيل؛ لأن الواو ولمطلق الجمع فالاسمان والأسماء معها بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضميره بخلاف الفاء، وثم ولو قلت: زيداً ضربت عمراً أخاه جاءت المسئلة إن قدرت التابع بياناً أو بدلاً، وبنيت على أن عامل البدل هو عامل المبدل منه، وإن جعلته بدلاً وبنيت على أن عامله غير عامل المبدل منه لم يكن الاسم المنصوب مثالاً لثبوت المسئلة. **(قوله: أن يكون المتعلق موصولاً أو موصوفاً بعامل الضمير)** لم يورد لهذين القسمين مثالاً؛ لأن المثالين الآتيين مثالان لهما بعد إسقاط المعطوف عليه. **(قوله: أو رجلاً يضربه)** عطف على الذي يضربه فيدخل عليه الواو. **(قوله: بل ليس في شيء من كتبه)** أي: في شيء من كتب المصنف رحمه الله في هذا الفن. **(قوله: ويمكن أن يقال الخ)** فيه ردّ على الشارح رحمه الله حيث قال: الحق أنه لا بد من هذه اللفظة، وإلا لخرج؛ نحو: زيداً مررت به، وزيداً ضربت غلامه.

بضميره أو متعلقه[1] خرج نحو: (زَيْداً ضَرَبْتُ[2]) وبقيد[3] الفراغ[4] عن العمل فيه[5] بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو: (زَيْدٌ[6] ضَرَبْتُهُ[7]). فإن[8] المانع من عمل (ضَرَبْتُهُ) في (زَيْدٍ) ليس مجرد اشتغاله بضميره، فإن عمل معنى الابتداء[9] فيه[10] ورفعه إيَّاه أيضا مانع[11] عن ذلك. وبتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو[12]: (زَيْداً كُنْتُ[13] إيَّاهُ) وهنا صور أربع: إحداها: اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه[14] بعينه[15]. والثانية: اشتغاله بالضمير[16] مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف[17]. والثالثة: اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم[18]. والرابعة: اشتغال الفعل بالمتعلق، ولا يتصور حينئذ[19] إلا تقدير[20] تسليط الفعل المناسب[21] باللزوم[22]، ولهذا أورد المصنف أربعة أمثلة[23]، ثلاثة منها للمشتغل[24] بالضمير بأقسامه الثلاثة، وواحد للمشتغل بالمتعلق. والأحسن في ترتيبها حينئذ[25] تأخير مثال المشتغل بالمتعلق، كما لا يخفى[26] وجهه «نَحْو: (زَيْداً ضَرَبْتُهُ) مثال[27] الفعل المشتغل[28] بالضمير مع تقدير تسليطه[29] بعينه[30]. «وَ(زَيْداً مَرَرْتُ بِهِ) مثال[31] الفعل المشتغل[32] بالضمير[33] مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف، فإن[34] (مَرَرْتُ[35]) بعد تعديته بالباء مرادف[36] بـ (جَاوَزْتُ[37]). «وَ(زَيْداً ضَرَبْتُ غُلَامَهُ) مِثَالُ الفِعْلِ المُشْتَغِلِ بِالمُتَعَلِّقِ». «وَ(زَيْداً حَبَسْتُ عَلَيْهِ) مثال الفعل المشتغل بالضمير[38] مع تقدير تسليط ما[39] يناسبه باللزوم، فإنّ[40] حَبْس الشيء[41] على[42] الشيء[43] يلزمه[44] ملابسته[45] للمحبوس[46] عليه. «يُنْصَبُ» (زَيْدٌ[47]) في[48] هذه الأمثلة «بِفِعْلٍ[49] مُضْمَرٍ[50] يُفَسِّرُهُ

(١) اسم. (٢) لأنه ليس من هذا الباب لأنه عامله ظاهر. (٣) متعلق بخرج الآتي. (٤) والإعراض. (٥) اسم. (٦) مبتدأ. (٧) خبره. (٨) الفاء للتعليل. (٩) أعني التجرد. (١٠) أي: في زيد. (١١) خبر إن. (١٢) فإن النصب في زيد ليس علم المفعولية. (١٣) تقديره كنت زيداً كنت إياه خبر لكنت المفسر. (١٤) على الاسم. (١٥) نحو زيداً ضربته. (١٦) أي: بالعمل في ضميره. (١٧) نحو: زيداً مررت به ومرادفه جاوزت. (١٨) نحو: زيداً ضربت غلامه أهنت الآن الإهانة لازم بالضرب. (١٩) أي: حين اشتغال الفعل بالمتعلق. (٢٠) نائب فاعل يتصور. (٢١) صفة الفعل. (٢٢) وهو أهنت في المثال. متعلق لمناسب. (٢٣) بدل من أربعة. (٢٤) أي: للفعل المتشغل. (٢٥) أي: حين أورد المصنف أربعة أمثلة. (٢٦) الكاف للتعليل. (٢٧) خبر مبتدأه محذوف أي هذا آه. (٢٨) صفة الفعل. (٢٩) أي: الفعل. (٣٠) إن أمكن وهو أدل على المحذوف. (٣١) المثال تمثيل له. (٣٢) عن الضمير. (٣٣) أي: بسبب العمل في ضميره. (٣٤) علة لتطبيق. (٣٥) لفظ. (٣٦) خبر إن. (٣٧) أي: بلفظ جاوزت. (٣٨) باللزوم وهو لابست. (٣٩) أي: فعل وهو لابست. (٤٠) علة لصحة تسليط ما يناسبه. (٤١) وهو التاء. (٤٢) زيد. (٤٣) خبر إن. (٤٤) أي: مخالطة. (٤٥) وهو زيد. (٤٦) نائبه. (٤٧) صفة زيد. (٤٨) متعلق بـ ينصب. (٤٩) أي: المحذوف.

مِثْلُ، زَيْداً ضَرَبْتُهُ ،وَزَيْداً[1] مَرَرْتُ بِهِ، وَزَيْداً[2] ضَرَبْتُ غُلَامَهُ، وَزَيْداً حُبِسْتُ عَلَيْهِ، يُنْصَبُ[3] بِفِعْلٍ يُفَسِّرُهُ

(١) فزيداً مفعول به لجاوزت المقدر وجوباً.
(٢) فزيداً مفعول به لأهنت المقدر وجوباً.
(٣) أي: مقدر.

(قوله، وبقيد الفراغ عن العمل) إلى قوله: خرج، وخرج أيضاً اسم بعده فعل أو شبه فعل لا يصح عمله فيما قبله؛ وذلك بأن يكون اسم فعل أو مصدراً أو صفة مشبهة أو مصدراً بماله صدر الكلام كان وأخواتها ولام الابتداء وما وأن من حروف النفي دون لم ولن ولا، أو بأن يكون صلة، أو

(قوله: بأن يكون اسم فعل) نحو: زيد هاته. والمصدر؛ نحو: زيد ضربي إياه، أو صفة مشبهة؛ نحو: زيد حسن وجهه، فإن هؤلاء الثلاثة لضعفها لا تعمل فيما قبلها، فلا يجوز النصب فيما قبلها ويتعين الرفع، وكذا الحال في أفعل التفضيل وفعل التعجب. (قوله: أو مصدراً بما له صدر الكلام) كحرف الاستفهام؛ نحو: زيد أهل ضربته وكم والعرض والتمني وحرف التحضيض وحرف

مبتدأ خبره قوله: تأخير؛ أي: الأحسن في ترتيب الأمثلة على تقدير كون ثلاثة منها للمشتغل بالمتعلق تأخير المثال الثالث عن الرابع كما لا يخفى وجهه، وهو خلوص أقسام المشتغل بالضمير وسلامتها عن الفصل لما بينها بما ليس منها. (قوله: مرادف بجاوزت) أي: كما أن المرور والمعدى بعلى يكون بمعنى المحاذاة كما في قوله:

أَمُرُّ عَلَى الدِّيَارِ دِيَارِ لَيْلَى
أُقَبِّلُ ذَا الجِدَارَ وَذَا الجِدَارَا

وقوله: وزيداً ضربت غلامه مثال المشتغل بالمتعلق مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم، وهو أهنت؛ أي: أهنت زيداً ضربت غلامه، ولا يقدر ضربت زيداً؛ لأنه لم يقع عليه ضرب، وقوله: حُبست عليه؛ أي: لأجله، ولك أن تقول: لابست زيداً بالحبس عليه. (قوله: يلزمه ملازمة المحبوس) بأن يكون رفيقاً له أو جاسوساً أو غير ذلك. (قال المصنف: ينصب بفعل يفسره الخ) أي: ينصب ما أضمر عامله وهو زيد في الأمثلة بفعل مقدر الخ وهذه الجملة استئناف صرح به رداً على الكسائي والفراء حيث جعلاه منصوباً بالفعل المذكور كما أسلفناه، وعلى من جوز خشب قطعته بتقدير انقطع متمسكاً بقوله:

صفة أو مضافاً إليه، أو واقعاً بعد إلا، أو مؤكداً بنون التأكيد، أو مسنداً إلى ضمير متصل راجع إليه؛ نحو: زيد أظنه منطلقاً أو معطوفاً أو واقعاً بعد فاء السببية وهي واقعة موقعها، أما إذا كانت زائدة أو غير واقعة في موقعها فيجوز تقديم ما بعدها؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴿١١﴾﴾، فإن التقدير إما يكن شيء فحدث بنعمة ربك، فجعل ما في حيز الجزاء شرطاً، وجعل جزء الجزاء وحقها أن تدخل على تمام الجزاء بعد تمام الشرط هذا كله مما استفيد من كلام الشيخ الرضي، وهنا بحث وهو أن زيداً في زيداً ضربت غلامه يخرج عنه؛ إذ ليس مجرد الاشتغال بمتعلق الضمير مانعاً عن العمل فيه، بل فساد المعنى أيضاً مانع؛ إذ الضرب لم يقع على زيد، لا يقال: فساد المعنى غير مانع عن العمل صورة؛ لأنا نقول: يدخل فيه مثل: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴿٥٢﴾﴾، اللهم إلا أن يعتبر صحة المعنى في التسليط فحينئذ يكون فيه قيد التسليط ضرورياً ولم يكن مآل هذا التقييد وسابقه واحداً كما قاله الشيخ الرضي. (قوله: بالترادف) فيه مساهلة؛ لأن الترادف إنما يكون في المفردات. (قوله: باللزوم) ولو بواسطة كما إذا توالت أسماء منصوبات بمقدرات؛ نحو: زيداً أخاه غلامه ضربته؛ أي: لابست زيداً أهنت أخاه ضربت غلامه. (قوله: ولا يتصور حينئذ إلا بتقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم) وجوّز الشيخ الرضي في هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلقه، فتقول في زيداً ضربت غلامه: أن التقدير ضربت متعلق زيد ضربت غلامه، فيكون الفعل الظاهر تفسيراً للفعل المقدر وللمعمول الظاهر تفسيراً للمتعلق المقدر، وكذا جوز تقدير المجاوزة مع المتعلق في زيداً مررت بغلامه، وجوّز أيضاً فيما عدا الصورة الأولى تقدير فعل الملابسة. (قال: ينصب يفعل يفسره ما بعده) لا بالمفسر كما ذهب إليه بعضهم، لا يخفى أن ما عدا الصورة الأولى يجوز أن يعدّ ما بعد الاسم المحدود ناصباً بتكلف بأن يقال: أنها سادة مسد أفعال صالحة لأن ينصبها، وفي قولها: أعني: جاوزت وأهنت ولابست، وأما الصورة الأولى ففيها إشكال؛ إذ لا يجوز تعلق فعل طالب لمفعول واحد

الشرط؛ نحو: زيد إن ضربته يضربك والأسماء المتضمنة معنى الاستفهام؛ نحو: هند من يضربها أضربه كذا في الرضي. (قوله: كان وأخواتها الخ) نحو: زيد إنك ضربته ولام الابتداء؛ نحو: زيد لعمرو يضربه، وإما أن المفتوحة وإن لم يجب تصدرها، لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفاً مصدرياً. (قوله: دون لم وإن ولن ولا) أما لم فلامتزاجه بالفعل بتغيير معناه إلى الماضي حتى صار كجزئه، وأما لن؛ فلكونها نقيض سوف التي يتخطاها العامل؛ نحو: زيداً سوف أضرب، وأما لا؛ فلكثرتها في الكلام حتى إنها تقع بين الحرف ومعموله؛ نحو: كنت بلا مال. (قوله: أو بأن يكون صلة) نحو: أيهم أضربه حر، والصفة؛ نحو: رجل لقيته حاضر، فإنه يتعين الرفع فيهما؛ لأن الصلة والصفة لا تعملان في الموصول والموصوف؛ لأن الصلة والصفة تقعان مع الموصول والموصوف في تقدير المفرد، فلو عملتا فيهما لكان كل واحد منهما مع مفعولها المقدم عليها كلاماً فالرفع واجب. (قوله: أو مضافاً إليه) فإن المضاف إليه لا يعمل فيما قبله؛ نحو: زيد حين تضربه يموت. (قوله: أو واقعاً بعد إلا) نحو: ما رجل إلا أعطيته؛ لأن ما بعدها لا يعمل فيما قبلها. (قوله: أو مؤكداً بنون التأكيد) نحو: زيد اضربنه أو لا تضربنه؛ لأن الفعل المؤكد لا يعمل فيما قبله. (قوله: نحو: زيد أظنه منطلقاً) بمعنى ظن نفسه، فلا يجوز نصب زيد؛ لأنهم كرهوا احتياج الفاعل لذاته إلى تقدم ما هو في صورة المفعول عليه مع تأخره رتبة، وأما نحو: ضرب زيداً سيده وما ضرب زيداً إلا عمرو فالاحتياج إلى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل، بل للضمير المضاف إليه ولأجل إلا، وأما إذا كان كل واحد منهما ضميراً منفصلاً فيجوز أن يقول: في الفاعل زيداً لم يضرب إلا هو وفي المفعول إياه ضرب زيد؛ لأن المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر كذا في الرضي. (قوله: أو معطوفاً) أي: واقعاً بعد حرف العطف أيّ حرف كان؛ فإن ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها؛ لأنها دلائل على أن ما بعدها من تتمة ما قبلها، فلو وقع معمولها قبلها انعكس الأمر. (قوله: إما إذا كانت زائدة) نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿فَسَبِّحْ﴾، فإن سبح عامل في إذا على المذهب الصحيح؛ لأن الفاء زائدة فوجودها كعدمها. (قوله: فجعل ما في حيز الجزاء) أعني: ﴿بِنِعْمَتِ رَبِّكَ﴾ شرطاً؛ أي: واقعاً موقع الشرط. (قوله: وجعل جزء الجزاء الخ) أعني: حدث فوقع الفاء بين أجزاء الجزاء، فلا تكون واقعة موقعها؛ إذ حقها أن تدخل على تمام الجزاء، فقوله: إذ حقها علة لمقدمة مطوية. (قوله: وهو أن زيداً الخ) لعل المراد بالفراغ عن العمل فيه أعم من العمل فيه لذات أو لغيره على ما قال الكسائي والفراء؛ لأن الناصب لفظ الفعل المتأخر عنه إما لذاته إن صح التسليط، وإما لغيره إن لم يصح التسليط. (قوله: كما قاله الرضي) إن قوله: لو سلط عليه لنصبه غير محتاج إليه؛ لأن معنى قوله: مشتغل عنه بضميره أنه لولا الضمير لعمل في ذلك المتقدم، والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر في مظانه، فلم يبق إلا النصب، فمعنى مشتغل عنه بضميره مشتغل عن نصبه؛ أي: لو سلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه انتهى، ولا يخفى أن الدلالة المذكورة التزامية ودلالة الالتزام مهجورة في التعريفات، وله جواب آخر يستفاد من عبارة الشيخ وهو أنه لإخراج؛ نحو: زيداً كنت إياه باعتبار تقييد النصب بالمفعولية، وتفصيله أن المراد بقوله: ما أضمر عامله المفعول به ليصح حمله على قوله: الثالث، فإن المراد به ثالث المواضع الواجب فيها حذف ناصب المفعول به لو لم يقيد النصب بالمفعولية لدخل فيه زيداً كنت إياه، مع أنه غير داخل في المحدود، فاندفع ما قيل: إن المثال المذكور من قبيل شريطة التفسير فلا معنى لإخراجه، وأما ما قيل: من أن المتبادر من كل اسم هو المفعول فخبط؛ لأن كلمة كل نص في عموم ما أضيف إليه، فلا يجوز تخصيصه بالمفعول. (قوله: لأن الترادف إنما يكون في المفردات) والعامل وإن كان مجرد الفعل أو شبهه، لكن تسليطه لا يتصوّر بدون الفاعل فالمسلط ليس الناصب بالترادف، بل المركب من الفعل والفاعل. (قوله: نحو: زيد أخاه غلامه ضربته)؛ فلأن ضرب الغلام يستلزم إهانة مولاه؛ أعني: أخا زيد، وذلك يستلزم ملابسة زيد والتعلق به من حيث إنه ضرب. (قوله: كما ذهب إليه بعضهم) وهو الكسائي والفراء فإنهما قالا: ناصب هذا الاسم الفعل المتأخر عنه إما لذاته إن صح المعنى بالتسليط، وإما لغيره إن لم يصح، وليس قبل الاسم فعل مقدر ناصب. (قوله: لا يخفى الخ) يعني فيما عدا صورة الاشتغال بالضمير مع تسليطه بعينه يمكن أن يتكلف، ويقال: إن الناصب هو المتأخر باعتبار ما يسد مسده أما في الصورة الأولى ففيه إشكال؛ لأنه يلزم أن يكون الفعل واحداً؛ إذ الضمير في المعنى هو الظاهر، ولو كان الضمير راجعاً إلى غير المنصوب المقدم لم يجز، وفائدة التسليط على الضمير بعد التسليط على الظاهر المتقدم تأكيد إيقاع الفعل عليه، فعلى هذا قوله: لا يجوز تعلق الخ ممنوع عندهما.

مَا[1] بَعْدَهُ، أيْ: ضَرَبْتُ[2]» يعني[3]: الفعل المفسَّر[4] الناصب[5] لزيد في: زيداً ضربته (ضَرَبْتُ) المقدر[6]. فإن الأصل فيه[7] (ضَرَبْتُ[8] زَيْداً ضَرَبْتُهُ) أضمر (ضَرَبْتُ[9]) الأول لوجود[10] مفسِّره، أعني: (ضَرَبْتُ) الثاني «وَ» على[11] هذا القياس[12] «(جَاوَزْتُ[13])» فإنه مفسَّر بما[14] يرادفه، أعني[15]: مررت به «وأَهَنْتُ[16]» فإنه مفسر[17] بما[18] يستلزمه أعني[19]: ضربت غلامه، فإن[20] ضرب الغلام يستلزم إهانة سيده. «وَلاَبَسْتُ» فإنه مفسَّر بما[21] يستلزمه أعني: حُبِسْت عليه. ثم[22] إنَّ الاسم الواقع في مظانّ[23] الإضمار[24] على شريطةِ التفسير إمّا[25] المختار، أو الواجب فيه الرفع[26]، أو النصب، أو يستوى فيه الأمران. وإلى[27] هذه الصور الخمس أشار المصنف فقال: «وَيُخْتَارُ[28]» في الاسم المذكور «الرَّفْعُ بِالابْتِدَاءِ» أي: بكونه[29] مبتدأ، لأن[30] تجرده عن العوامل[31] اللفظية يصحح[32] رفعه بالابتداء ويرجح «عِنْدَ[33] عَدَمِ قَرِينَةٍ خِلاَفَهُ[34]» أي: قرينة ترجح خلاف الرفع، يعني[35]: النصب[36]، لأن[37] قرينتي الصحة فيهما متساويتان[38]، لأن[39] وجود ماله[40] صلاحية التفسير[41]

---

(١) فاعل يفسر. (٢) في زيداً ضربته. (٣) مصنف. (٤) صفة الفعل. (٥) صفة بعد صفة. (٦) صفة ضربت. (٧) أي: في زيداً ضربته. (٨) خبر إن. (٩) الناصب للاسم المذكور. (١٠) علة أضمر. (١١) الظرف خبر مقدم. (١٢) صفة هذا. الذي جرى في زيداً ضربته. (١٣) زيداً. (١٤) أي: فعل. (١٥) أي: ما يرادفه. (١٦) زيداً (١٧) في زيداً ضربت غلامه. (١٨) فعل. (١٩) أي: ما يستلزم الإهانة. (٢٠) علة لاستلزم الضرب الإهانة. (٢١) أي: فعل. (٢٢) بعد معرفة التعريف والأقسام. (٢٣) أي: أماكن. (٢٤) أي: إضمار الفعل. (٢٥) للتردد. خبر إن. (٢٦) فاعل لشبهي الفعل على سبيل التنازع. (٢٧) متعلق بأشار الآتي. (٢٨) أي: يجوز النصب بالمفعولية. مجهول مضارع. (٢٩) أي: الاسم. المصدر بمعنى المفعول. (٣٠) علة يختار. (٣١) أي: مكان تجرده. (٣٢) خبر أن. (٣٣) ظرف يختار. (٣٤) أي: خلاف الرفع. (٣٥) من اختلاف الرفع. (٣٦) لا الجر. (٣٧) علة التفسير. (٣٨) خبر أن. (٣٩) على التساوي. (٤٠) فعل. (٤١) بعد الاسم المذكور.

مَا[1] بَعْدَهُ[2] أيْ: ضَرَبْتُ، وَجَاوَزْتُ، وَأَهَنْتُ، وَلاَبَسْتُ[3]، وَيُخْتَارُ الرَّفْعُ[4] بِالابْتِدَاءِ[5] عِنْدَ عَدَمِ قَرِينَةٍ خِلاَفَهُ[6]،

(١) فعل. (٢) أي: الاسم.
(٣) أي: وعلى هذا القياس هو فإن الاسم مفسر بفعل يستلزمه أعني لبست عليه.
(٤) أي: في الاسم الذي وقع في مظان الإضمار على شريطة التفسير.
(٥) أي بكونه مبتدأ لأن تجرده عن العوامل اللفظية يصح دفعه بالابتداء ويرجح عند آه. (٦) أي: عند عدم ترجيح خلاف الرفع يعني النصب.

بمفعولين بالأصالة، فتعلقه بأحدهما بطريق التبعية بأن يكون أحدهما بدلاً من الآخر، فإن كان الثاني بدلاً من الأول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه بالمبدل منه مع لزوم الفصل بينهما بالجملة، وإن كان الأول بدلاً من الثاني لزم تقدم التابع على المتبوع مع لزوم الفصل بينهما بالجملة. (قوله: في مظان الإضمار) قال قدس سره في الحاشية: أي مواقع يظن في بادي النظر أنه من قبل الإضمار على شريطة التفسير، وإن لم

(قوله: بأن يكون بدلاً الخ) لم يتعرض لكونه تأكيداً أو عطف بيان لعدم كونه من التأكيد الاصطلاحي وعدم إفادة الضمير للمعنى بدون المرجع. (قوله: لزم تعلق الفعل الخ) لا يخفى أن تعلق معنى الفعل ليس إلا بالمرجع فقط، وكون التعلق اللفظي بالضمير متقدماً على تعلقه بالمرجع ممنوع؛ لأن تقدمه بالذكر منصوباً يقتضي تعلق العامل به أولاً، ولما كان الضمير عبارة عنه تعلق ثانياً للتأكيد. (قوله: في زيداً مررت بغلامه) أي: جاوزت زيداً مررت بغلامه فيما عدا الصورة الأولى فإن المقدر فيه بنفس الفعل. (قوله: تقدير فعل الملابسة) ضرورة تحقق الملابسة مع ذلك الاسم بوجه ما كما لا يخفى. (قوله: في مواقع يظن الخ)

لا تَجْزَعِي[1] إنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ
فَإذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذلِكَ فَاجْزَعِي

على رواية رفع منفس؛ أي: إن هلك[2] منفس أهلكته، والمنفس المال الكثير. (قوله: أي ضربت وجاوزت الخ) هذا التفسير عطف بيان لقوله: فعل يفسره، واعلم أنه لو أمكن تقدير المفسر بعينه فهو المقدر وإلا فإن أمكن تقدير مرادفه فهو المرام، وإلا فإن أمكن تقدير لازم له اختصاص بالمفسر فاللازم تقديره، وإلا فيقدر الملابسة التي تعم كل مقام (عصام)؛ يعني: أن معنى لابست يطرد في كل فعل مشتغل بضمير أو متعلقه (رضي). وقوله: وأهنت أصله أهونت بوزن أكرمت، يقال: أهانه استخف به واستحقره، والاسم الهوان، ولابست من الملابسة؛ وهي التعلق والمناسبة، وقوله: في مظان الخ جمع مظنة بكسر الظاء بطريق الشذوذ لكونه من مضموم العين بمعنى محل الظن ومكانه. (قال المصنف: ويختار الرفع) أي: يختار في الاسم المنصوب المذكور الرفع مع جواز النصب، وزعم بعضهم أنه لا يجوز النصب لما فيه من كلفة الإضمار وليس بشيء، وقد أنشد قول علقمة من الرمل:

وفَارِساً[3] مَا غَادَرُوهُ مُلْحَماً
غَيْرَ زُمَّيْلٍ[4] وَلا نِكْسٍ وَكَلْ

(١) قاله عمر بن تولب الكلبي حين إذ لامته امرأته على إتلاف ماله، وقصته أنه نزل به ضيوف فهو في الجاهلية فعقر لهم أربع قلائص وسبأ لهم خمراً كثيراً، فلامته زوجته على ذلك فقال: لا تجزعي الخ.
(٢) هذا فعل مطاوع. (٣) وما هنا زائدة.
(٤) الزميل: الجبان، النكس: الضعيف، وكل: إما بفتح فكسر بمعنى عاجز، أو بفتحتين ماض بمعنى عجز، وصفه للنكس.

قرينة[1] مصححة[2] للنصب، فمتى[3] لم ترجِّح النصب قرينة[4] أخرى[5] يُرجَّح الرفع لسلامته عن الحذف نحو: (زَيْدٌ[6] ضَرَبْتُهُ[7]). «أَوْ عِنْدَ[8] وُجُودِ» القرينة المرجّحة[9] من الجانبين[10]، ولكن تكون القرينة المرجحة[11] للرفع «أَقْوَى مِنْهَا» أي: من القرينة المرجِّحَةِ للنصب «كَأَمَّا[12]» الداخلة[13] على ذلك الاسم[14] «مَعَ غَيْرِ[15] الطَّلَبِ» أي: بشرط أن لا يكون الفعل المشتغل عنه[16] طلباً[17]، كالأمر والنهي، والدعاء نحو[18]: (لَقِيتُ القَوْمَ وأَمَّا زَيْدٌ فَأَكْرَمْتُهُ) فالعطف[19] على[20] الفعلية[21] قرينة للنصب، وكلمة (أَمَّا)[22] قرينة[23] للرفع وهي[24]

(١) خبر إن. (٢) صفة قرينة. (٣) مفرع على العلة السابقة وهي لأن مجرده أه. (٤) فاعل ترجح. (٥) صفة قرينة. (٦) مبتدأ. (٧) خبره. (٨) يختار الرفع. (٩) صفة القرينة. (١٠) أي: الرفع والنصب. (١١) صفة القرنية. (١٢) الكاف استقصائية. (١٣) صفة إما. (١٤) الواقع على مكان إضمار على شريطة التفسير. (١٥) لم يقل مع الجزء لئلا يتوهم منه خبر المبتدأ. (١٦) أي: من ذلك الاسم بضميره. (١٧) أي: فعلاً يكون فيه معنى الطلب. (١٨) تمثيل لعدم الطلب. (١٩) تقديره: أمَّا أكرمت زيداً فأكرمته. (٢٠) الجملة. (٢١) وهي لفيت. (٢٢) تفصيلية. (٢٣) ترجح. (٢٤) قرينة الرفع.

ومنه قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ بكسر التاء وهي قراءة شاذة. (قوله أي بكونه مبتدأ) احترز به عن الرفع بفعل مطاوع للمفسر؛ نحو: خشب قطعته كما مر، فإنه لا يجوز إلا عند الكوفيين مع أنهم أيضاً لا يرجحونه على النصب، وفي قوله: بالابتداء إشارة إلى جهة اختيار الرفع؛ وهو الاستغناء عن حذف العامل فيه. (قوله: أي: قرينة ترجح خلاف الخ) أي: تقوي ذلك سواء كانت قرينة وجوب النصب أو اختياره على الرفع أو مساواته، فالمراد بالقرينة المرجحة ههنا هي القرينة المقوية الشاملة للقرينة الموجبة والمرجحة والمسوية؛ لأنه يختار الرفع فيما لم يوجد فيه مرجح النصب ولا موجبه ولا مسوية بعد أن وجد مصححهما مثل: زيد ضربته. (قوله: لأن وجود ماله صلاحية التفسير الخ) فيه أن وجود ذلك عند عدم قرينة الخلاف على إطلاقه غير ظاهر لجواز أن يكون الرفع بالابتداء واجباً، بل تجرد الاسم المذكور عن عامل لفظي في هذه الصورة مطلقاً مم أيضاً إلا أن يراد صحة التجرد، ويراد بالقرينة المرجحة للخلاف أعم من الموجبة، وقوله: يعني النصب؛ أي: فالأوضح أن يقول: عند عدم قرينة النصب. (قوله: بسلامته عن الحذف) وبكونه عمدة، وبكون العامل محققاً لا مقدراً ويعارضه رجحان العامل اللفظي على المعنوي، والظاهر: أن الكاف في قوله: كأما الداخلة الخ استقصائية، لما أن الأقوى منحصر في أما هذه، وإذا هذه ولا ثالث لهما (عصام). (قوله: نحو: لقيت القوم، فأما زيد فأكرمته) فقوله: أكرمته قرينة مصححة للنصب، والتجرد عن العوامل اللفظية قرينة مصححة للرفع، فعطف الفعلية على الفعلية قرينة مرجحة للنصب، ووجود أما قرينة مرجحة للرفع أقوى منها، فيلزم من القرينتين المرجحتين للنصب والرفع محذور؛ لأن قراءة النصب تستلزم وقوع غير المبتدأ بعد أما وهو قليل، وقراءة الرفع يستلزم عطف الاسمية على الفعلية وهو كثير الوقوع في كلامهم فعارض الكثرة القلة، وكانت قرينة الرفع أقوى منها. (قوله: بخلاف عطف الاسمية على الفعلية) قال الفاضل مصلح الدين الرومي: هذا متعلق بمفهوم

أَوْ عِنْدَ وُجُودِ أَقْوَى[1] مِنْهَا[2]، كَأَمَّا مَعَ[3] غَيْرِ الطَّلَبِ

(١) مجرور بالفتحة تقديراً لكونه غير منصرف.
(٢) أي: من القرينة الموجهة للنصب. (٣) أي: كائناً مع غيره.

يكن منه في الواقع. (قال: ويختار الرفع) ابتدأ به لسلامته عن تكلف تقدير العامل. (قال: بالابتداء) ولئلا يتوهم أن رافعه فعل كما أن ناصبه إذا نصب فعل، وليشير إلى وجه اختيار الرفع. (قوله: أي: قرينة ترجح خلاف الرفع) أراد بترجيحه تقوية جانب النصب سواء كانت مع وجوبه، أو اختياره على الرفع أو مساواته له وقيداً لقرينة بالمرجحة؛ لأن القرينة المصححة للنصب موجودة في مثل زيد ضربته؛ ولأن انتفاء القرينة المطلقة يستدعي وجوب الرفع لا اختياره، نعم لو

فالمظان جمع مظنة بكسر الظاء اسم مكان الظن على خلاف القياس لكونه في مقابلة أنه لمئنة كذا؛ أي: جدير بأن يقال فيه أنه كذا، والمراد بالظن خلاف العلم لا المعنى المشهور. (قوله: وإن لم يكن منه في الواقع) ليشمل ما وجب فيه الرفع، ثم كلام الشارح رحمه الله يدل على أن ذكر المصنف رحمه الله وليس مثل أزيد ذهب به الخ قصدي، والظاهر أنه استطرادي لدفع توهم كونه مما يختار فيه النصب، ولذا لم يذكره مع ما يختار فيه الرفع، فالأولى أن يقال: ثم إن الاسم الواقع فيما يحتمل الإضمار على شريطة التفسير إما المختار فيه الرفع أو النصب أو يستوي فيه الأمران، وإلى هذه الصور الأربع إشارة قوله: ابتدأ به وإن كان المناسب للباب أن يبتدئ بما يختار فيه النصب. (قوله: لسلامته) يعني: اعتبر الرجحان الذاتي دون العرضي. (قوله: رافعه فعل) مقدر مجهول. (قوله: وليشير إلى وجه الخ) وهو الاستغناء عن تكلف تقدير العامل قال الشارح رحمه الله: لأن تجرده عن العوامل اللفظية؛ أي: في بادئ الرأي لا تجرده مطلقاً؛ لأنه يوجب الرفع. (قوله: أراد بترجيحه تقوية الخ)؛ لأن اختيار الرفع موقوف على انتفاء القرينة بأقسامها الثلاثة فالترجيح بالنظر إلى قرينة صحة النصب لا بالنظر إلى قرينة الرفع. (قوله: لم يحتج الخ) فإن انتفاء قرينة خلاف اختيار الرفع يشمل انتفاء قرينة وجوب الرفع، وانتفاء قرينة اختيار النصب وانتفاء قرينة مساواتهما، فقوله: أو عند وجود قرينة

أقوى[1] لأنها[2] لا يقع بعدها غالباً[3] إلا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فإنه كثيرُ الوقوع[4] في كلامهم مع أنها[5] تأيدت بالسلامة عن الحذف أيضا[6]. وإنما قال[7]: (مَعَ غَيْرِ الطَّلَبِ) احترازاً عما إذا كانت[8] مع الطلب نحو[9]: (أمَّا زَيْداً فَاضْرِبْهُ) فإن المختار حينئذ[10] هو[11] النصب، فإن[12] الرفع يقتضي وقوع الطلب[13] خبراً، وهو[14] لا يجوز إلا بتأويل[15]. ومثل (أمَّا) مع[16] غير الطلب «(إِذَا) الواقع[17] على الاسم المذكور «لِلْمُفَاجَأَةِ[18]» في كونه[19] من أقوى القرائن[20] مثل: (خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو) فإن المختار فيه[21] الرفع[22] فإن[23] (إِذَا المُفَاجَأَةِ) لا تدخل إلا على الجملة الاسمية غالباً[24]، وما وقع في بحث الظروف من[25] أن (إِذَا المُفَاجَأَةِ) يلزم بعدها[26] الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية[27] غلبة وقوعها بعدها فلا[28] تناقض[29]. «وَيُخْتَارُ[30] النَّصْبُ» في الاسم المذكور «بِالعَطْفِ[31]» أي: بسبب[32] عطف جملة هو فيها «عَلَى[33] جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ[34]» متقدمة

(١) من قرينة النصب. (٢) علة أقوى. (٣) حال وقوع الاسم بعد أما واجب وأما وقوعه مبتدأ فغالب. (٤) وبالعكس إذا أريد بإحداهما التجدد وبالأخرى الثبوت. (٥) أي: مع كونها مرجحة للرفع. (٦) أي: كما كانت مرجحة للرفع. (٧) في الاسم المذكور. (٨) أي: كلمة أما. (٩) لقيت القوم. (١٠) أي: حين إذا كان كلمة أما مع الطلب. (١١) مع الطلب. (١٢) علة النصب. (١٣) أي: الجملة الطلبية. (١٤) أي: وقوع الجملة الطلبية خبر. (١٥) الستة لما بينهما من المناقضة. (١٦) في اختيار رفع الاسم الواقع بعدها. (١٧) أي: الداخل. (١٨) صفة إذا. (١٩) سيجيء في بحث الظروف. (٢٠) أي: القرينتين ولو قال وكذلك لكان أولى. (٢١) أي: في الاسم المذكور بعد إذا. (٢٢) خبر إن. (٢٣) علة لمختار رتبة الرفع. (٢٤) ولا يقع بعدها الفعل ظاهراً أو مقدراً. (٢٥) بيان لما. (٢٦) فيجب بعدها المبتدأ. (٢٧) أي: الجملة. (٢٨) بين الغالب واللزوم. (٢٩) إذا كان المراد بلزوم الاسمية فلا آه. (٣٠) الثاني من الخمسة. (٣١) ولو بلكن وبل. (٣٢) من محسنات العطف كما بين في المعاني. (٣٣) متعلق بالعطف. (٣٤) صفة الجملة.

وَإِذَا لِلْمُفَاجَأَةِ[1] وَيُخْتَارُ النَّصْبُ بِالعَطْفِ[2] عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ

(١) كائناً للمفاجأة أي مثل أما مع غير الطلب إذا الواقع على الاسم المذكور في كونه أقوى القرائن.

(٢) أ - أي: بسبب عطف جملة هو أي الاسم فيها. ب - ولو بلكن وبل لاه.

جعلت ضمير قوله: عند عدم قرينة خلافه راجعاً إلى اختيار الرفع لم يحتج إلى هذا القيد وفيه بعد. (قوله: بسلامته عن الحذف) يعني: الذي يخالف الأصل، إن قلت: على تقدير الرفع أيضاً يلزم خلاف الأصل وهو كون الخبر جملة، قلنا: هب أنه كذلك، لكن وقوع الجملة خبراً أهون

أقوى منها: أي: من قرينة خلاف اختيار الرفع؛ أي: في صورة مساواة قرينتي الرفع والنصب فتدبر فإنه مما زل فيه الأقدام. (قوله: وفيه بعد) لفظاً ومعنى لقرب الرفع وانسياق الذهن إليه. (قوله: يعني الذي يخالف الأصل) قيد بذلك فإن السلامة عن الحذف الذي لا يخالف الأصل بأكثر استعماله لا يوجب الرجحان فإن إتباع الاستعمال الكثير راجح كالصفات المقطوعة. (قوله: هب أنه كذلك الخ) في الرضي ذهب ابن السراج وأبو الفتح إلى أن الأصل في الخبر الإفراد ولمانع أن يمنع ثم نقل دليلهما على ذلك وأجاب عنه، ومن هذا يعلم أنه ليس مذهب الجمهور، ويؤيده عبارة اللباب، والخبر قد يكون مفرداً خالياً عن ضمير المبتدأ أو متضمناً له ويكون إحدى الجمل الأربع، لكن ذكر في المغني في بحث المجاب بها القسم الاتفاق على أن أصل الخبر الإفراد، ولعل في قوله: هب الإشارة إلى اختلاف فيه. (قوله: وفيه أنه يلزم الخ) يمكن أن يقال: وقوع الخبر جملة خلاف الأصل من حيث الاستعمال، فلا يكون قرينة مرجحة للنصب لتعارض الجهتين، ولعل هذا الاختلاف لسيبويه. (قوله: قال معها كما تقدم. (قوله: ولا يعارضه الخ) أي: لا

قوله: لا يقع بعدها إلا المبتدأ غالباً، وهو وقوع غير المبتدأ بعد أما قليلاً فيكون تقدير الكلام ما يقع بعد أما إلا المبتدأ غالباً، ويقع بعدها غير المبتدأ قليلاً، فيكون دلالتها على مرفوعية الاسم الواقع بعدها أقوى؛ لأن المبتدأ لا يكون إلا مرفوعاً فكأن قائلاً قال كما أن وقوع غير المبتدأ بعد أما قليل، كذلك عطف غير الفعلية على الفعلية قليل، فيكون القرينتان متساويتين لتساوي ضديهما في القلة، فأجاب الشارح بقوله: بخلاف عطف الاسمية الخ؛ يعني: أن وقوع غير المبتدأ بعد أما قليل، ووقوع عطف غير الفعلية ليس بقليل إلا بالنسبة إلى وقوع الفعلية بعد الفعلية؛ فإنه لا شك في أكثريته فافترقا، والأظهر أن يقال: بخلاف العطف على الفعلية، فإن وقوع الفعلية بعد الفعلية ليس كوقوع المبتدأ بعد أما؛ لأن وقوع الاسمية بعد الفعلية كثير بالنسبة إلى وقوع غير المبتدأ بعد أما انتهى ملخصاً. (قوله: لأنها لا يقع بعدها الخ) فيه أن كثرة الوقوع عدم غالبية الخلاف فالظاهر أن يقال في أما لأن وقوع غير المبتدأ بعدها نادر بخلاف عطف الاسمية أو يقال هنا فإن خلافه ليس غالباً عليه، وفيه ما فيه ولذا علل العصام في شرحه بقوله: لأن أما لكونه نائباً عن مهما، وهو اسم التزم بعده اسم لئلا يخلو مقام أصله عن اسم فإذا وقع المرفوع بعده كان تحقق الاسم بعده أظهر. (قوله: لا يجوز إلا بتأويل) أي: بتأويل مقول ونحوه؛ لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب كذا قيل وفيه ما فيه، والظاهر أنه لا مانع من وقوع الإنشاء خبراً؛ لأن خبر المبتدأ ما أسند إلى المبتدأ لا ما احتمل الصدق والكذب، بل الاحتمال إنما هو في الجملة الخبرية التي هي في مقابلة الجملة الإنشائية لا الخبر الذي هو قسيم المبتدأ،

«لِلتَّنَاسُبِ[1]» أي: لرعاية التناسب[2] بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في[3] كونهما[4] فعليتين نحو: (خَرَجْتُ فَزَيْداً[5] لَقِيتُهُ) «وَبَعْدَ[6] حَرْفِ النَّفْيِ» يعني: (مَا ولاَ[7] وإنْ[8]) وليس[9] (لَمْ[10] وَلَمَّا وَلَنْ) من هذه[11] الجملة[12] إذ هي عاملة في المضارع، ولا[13] يقدر[14] معمولها لضعفها في العمل نحو: (مَا زَيْداً ضَرَبْتُهُ) و (لاَ زَيْداً ضَرَبْتُهُ ولاَ عَمْراً) و (إنْ زَيْداً ضَرَبْتُهُ إلاَّ[15] تَأْدِيباً). «وَ» بعد «حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ[16]»

(١) علة يختار. (٢) أي: المناسبة. (٣) متعلق بالتناسب. (٤) جملتين. (٥) تقديره: خرجت فلقيت زيداً لقيته. (٦) يختار النصب أيضاً. (٧) نحو: لا زيداً تضربه. (٨) نحو: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ﴾. (٩) أي: اللفظ. (١٠) اسم ليس. (١١) خبر ليس. (١٢) أي: من باب الإضمار على شريطة. (١٣) أي: لا يجب التقدير. (١٤) وجوباً وجوازاً. (١٥) لـ قيد بإلا لأن كون أن للنفي لا يعلم إلا بإلا. ب. الاستثناء مصروف إلى الثلاثة حذف من الأولين لئلا يلزم التكرار. (١٦) وهي الهمزة.

فالغلط إنما نشأ من اشتراك لفظ الخبر كيف لا، وقد وقع في أفصح الكلام كقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾، ومنه متى القتال و﴿أَنَّ لَكُمْ مَنَاصٌ﴾، وتقدير مقول في الجميع تكلف وتعسف. (قوله: ومثل أما مع غير الطلب إذا) قد أنكر الرضي جواز النصب بعد إذا لحكمهم في بحث الظروف بلزوم المبتدأ بعده فقول الشارح: وما وقع في بحث الظروف الخ، جواب عن ذلك. (قوله: يلزم بعدها الاسمية) أي: فحينئذ يلزم أن يكون الرفع بعدها واجباً لا مختاراً، وقوله: فلا تناقض؛ أي: بين اختيار الرفع ههنا وبين قولهم: هناك بلزوم الاسمية بعدها. (قوله: قرينة للنصب) مرجحة له رعاية للتناسب بين المعطوفين، وقوله: وهي أقوى؛ أي: من رعاية التناسب التي هي قرينة النصب. (قوله: أما زيداً فاضربه) أو فلا تضربه أو فغفره الله تعالى، قيل: لا يخفى أن الشرط محذوف في أما عوض عنه زيد على تقدير الرفع أيضاً، فالمراد إما السلامة عن الحذف بالنسبة إلى صورة النصب، أو السلامة عن الحذف بلا عوض بناء على أن الحذف مع عوض كلا حذف فافهم. (قوله: فإن الرفع يقتضي وقوع الطلب الخ) هذا الدليل يقتضي أن يكون المختار في إما مع مطلق الإنشاء هو النصب طلبياً أو غيره كفعل التعجب؛ نحو: لقيت القوم فأما زيد فما أحسنه فتدبر (فتح الله)، وقوله: أي: بسبب عطف الجملة هذا أضعف قرائن النصب، وما يليه أقوى منه. (قوله: على جملة فعلية) وقيد سيبويه الفعلية بغير التعجبية ليخرج؛ نحو: أحسن بزيد وعمرو يضربه؛ لأنها لجمود فعلها كالاسمية، ورده الرضي بأن الظاهر من الجملة الثانية اعتراضية لا معطوفة؛ أي: لأنه لا يصح عطف الخبر على الإنشاء، وذلك مناقشة في المثال فنجعل المثال أحسن بزيد والله أحمده، ثم إن من قرائن اختيار النصب كون الجملة في موقع الحال ولا واو معه، فيختار النصب؛ لئلا يلزم وقوع الجملة الاسمية حالاً بدون الواو؛ نحو: جاءني زيد عمرو قد ضربه، وقوله: أو ما هو بمنزلة الفعل؛ نحو: زيد ضارب عمراً وبكراً يضربه (عصام). (قوله: للتناسب) مفعول له تحصيلي ولم يحذف اللام؛ لعدم الاتحاد في الفاعل وفي تفسيره بقوله: أي: لرعاية الخ، إشارة إلى أن التناسب بين المعطوفين أمر حسن ينبغي رعايته. (قال المصنف: وبعد حرف النفي) يعني: ويختار النصب إذا وقع الاسم المذكور بعد أداة يغلب أن يليها

لِلتَّنَاسُبِ وَبَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ وَحَرْفِ الاسْتِفْهَامِ

من حذفها لما فيه من حذف المسند والمسند إليه، وفيه أنه يلزم حينئذ خروج مثل: زيداً ضربته عن هذه الضابطة واندراجه في الضابطة التي تليها. (قال، كأما) قال الشيخ الرضي: قرينة الرفع التي تجامع قرينة لم يكن من هذا الباب؛ لامتناع التسليط على الاسم. (قوله، فإن الرفع يقتضي) أو أن الجملة الطلبية قلما تكون اسمية لاختصاص الطلب بالفعل، ألا ترى إلى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض ولا يعارضه السلامة عن الحذف؛ لكثرة وقوعه في كلامهم. (قوله، فالمراد بلزوم الاسمية) أو المراد لزوم الاسمية في غير هذا الموضع لورود النصب ههنا. (قوله، بسبب عطف جملة) ولو بلكن وبل. (قال، على جملة فعلية) حقيقة أو حكماً؛ نحو: مررت برجل ضارب عمراً وهنداً يقتلها، فإن اسم الفاعل لشبهه بالفعل في حكمه، واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية؛ نحو: أحسن بزيد

يعارض اختصاص الطلب السلامة عن الحذف في الرفع لكثرة وقوع الحذف في كلامهم وقلة استعمال الطلبية اسمية مع إمكان جعلها فعلية بمجرد تغير الإعراب. (قوله: لورود النصب ههنا) في الرضي عدم سماع النصب بعدها فالأصل منعه بناء على إجماعهم على أنه لا يجئ بعدها إلا الاسمية فرقاً بينها وبين إذا الشرطية من أول الأمر، وفي المغني قيل: يجوز النصب على الاشتغال في نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو مطلقاً، وقيل: يمتنع مطلقاً وهو الظاهر؛ لأن إذا المفاجأة لا يليها إلا الجملة الاسمية، وقال أبو الحسن وتبعه ابن عصفور: يجوز في نحو: خرجت فإذا زيد قد ضربه عمرو ويمتنع بدون قد، ووجهه عندي أن التزام الاسمية مع إذا هذه إنما كان للفرق بينها وبين الشرطية، وإذا قرنت بقد حصل الفرق؛ إذ لا تقترن الشرطية بها. (قوله: وتجرده عن العروض)؛ إذ لا يتعجب إلا مما حصل في الماضي واستمر حتى يستحق أن يتعجب منه، ولذا قيل: لا يبنى فعل التعجب إلا من فعل مضموم العين في أصل الوضع والمنقول إليه ليدل بذلك على أن التعجب منه كالغريزة. (قوله: اعتراضية لا عاطفة) الكلام على حذف المضاف؛ أي: واو الجملة الثانية وإلا فالظاهر معترضة لا معطوفة. (قوله: وإلا لزم عطف الخ) وذا لا يجوز فيما لا محل له من الإعراب عند البيانيين مطلقاً وعند الأكثرين من النحويين، وأجازه الصفار وجماعة، ونقله أبو حيان عن سيبويه، وقال صاحب المغني: إنه غلط عليه، ولذا قال: والظاهر، قال الشارح رحمه الله هي عاملة في

نحو: (أَزَيْداً ضَرَبْتُهُ؟) وإنما قال[1]: (حَرْفَ الاسْتِفْهَامِ) لأنه[2] يختار الرفع[3] في اسم[4] الاستفهام[5] مثل (مَنْ أَكْرَمْتَهُ؟) ولم يقل[6] همزة الاستفهام، ليشمل[7] مثل: (هَلْ زَيْداً ضَرَبْتَهُ؟) فإنه يجوز[8] وإن استقبحه النحاة لاقتضاء (هَلْ) لفظ الفعل[9]، لأنه[10] بمعنى (قَدْ[11]) في الأصل[12]، فلا يكفي فيه تقدير الفعل[13]. «وَ» بعد[14] «إِذَا الشَّرْطِيَّةِ[15]» الدالة على المجازاة[16] في الزمان، نحو: (إِذَا عَبْدَ اللهِ تَلْقَاهُ[17] فَأَكْرِمْهُ[18]) «وَ[19]» بعد «حَيْثُ[20]» الدالة[21] على المجازاة في المكان، نحو: (حَيْثُ[22] زَيْداً تَجِدْهُ فَأَكْرِمْهُ[23]).

(١) مصنف. (٢) شأن. علة لمقدر لم يقل. (٣) بالابتداء. (٤) الواقع بعد هل. (٥) إذا كان هو الاسم المحدود. (٦) المصنف. (٧) علة لم يقل. الاسم الواقع بعد هل. (٨) أي: جواز اختيار يا على هل زيداً ضربته. (٩) أي: الفعل الملفوظ. (١٠) هل. (١١) التحقيقية لقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ﴾ أي: قد أتى. (١٢) أي: في الوضع. (١٣) بل يشترط أن يكون لفظاً. (١٤) ويختار النصب بعده. (١٥) صفة إذا. المنسوبة. (١٦) أي: الشرط والجزاء. (١٧) من لقي تقديره: إذا تلقى عبد الله تلقاه فأكرمه. (١٨) من الأفعال. (١٩) يختار النصب. (٢٠) عطف على إذا. (٢١) صفة حيث. (٢٢) لأنه حيث هنا للشرط فيطلب فعلا. (٢٣) حيث تجد زيداً تجد فأكرمه.

وَإِذَا الشَّرْطِيَّةِ وَحَيْثُ[1]

(١) أي: وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو: حيث زيد تجده فأكرمه.

وعمرو يضربه لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن معنى العروض لاحقاً بالأسماء والظاهر، أن الجملة الثانية في المثال المفروض اعتراضية لا عاطفة، وإلا لزم عطف الخبرية على الإنشائية. (قوله، ولا يقدر معمولها) في عدم تقدير معمول لما بحث. (قوله، لأنه يختار الرفع في اسم الاستفهام) إذا كان هو الاسم المحدود أما إذا كان الاسم المحدود بعده نحو: متى زيداً ضربته كان حكمه حكم هل كما صرح به الشيخ الرضي، فلو قال: أو بعد كلمة الاستفهام لكان أشمل، نعم لو قال:

المضارع بخلاف ما ولا؛ فإنهما غير عاملتين، وإلا وإن كانت عاملة إلا أنها لقوتها في العمل لجزمها للشرط والجزاء يجوز تقدير معمولها. (قوله: في عدم تقدير معمول لما بحث) لما سيجيء في مبحث المضارع من الفرق بين لما ولم أنه يجوز حذف المنفي بلما في الاختيار دون لم، والجواب: أنه فرق بين حذف المعمول وهو الفعل فقط وبين حذف المنفي، وهو الجملة فجواز الثاني لا يستلزم جواز الأول. (قوله: كان حكمه حكم هل) في أن الرفع والنصب في ذلك الاسم قبيحان؛ لأن النصب أحسن القبيحين لوجود الدخول على الفعل تقديراً بخلاف الرفع كل ذلك؛ لأن كل متطفل على شيء فحقه لزوم أصل المتطفل عليه إذا أمكن وأصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحاً كذا في الرضي، وقال المصنف رحمه الله في شرح المفصل: وليس هل زيداً ضربته مثل أزيداً ضربته لا في الرفع ولا في النصب لاقتضائها لفظ الفعل، فلذلك كان شاذاً بخلاف الهمزة لتصرفهم فيها فالنصب في جميع أدوات الاستفهام مختار بالنسبة إلى الرفع عند المصنف رحمه الله، إلا أنه في الهمزة من غير قبح وفيما عداها مع القبح، ولذا أطلق ههنا وفي شرح المفصل الاستفهام ولم يقيده بالهمزة وترك ذكر ما عدا الهمزة فيما يجب فيه الرفع هذا مذهب الأخفش كما صرح به في شرح التسهيل للفاضل المصري، وهذا معنى قول المحشي رحمه الله: فلو قال: أو بعد كلمة الاستفهام لكان أشمل لشمول ما وقع بعد الأسماء المتضمنة الاستفهام أيضاً، فاندفع ما قيل: إن بعد الاستفهام بغير الهمزة يجب النصب كما وقع في التسهيل والألفية، فقوله: لكان أشمل ليس على ما ينبغي فإن ذلك مذهب سيبويه على ما صرح به في شرح

الفعل كحرف النفي والاستفهام الخ، وقوله: من هذه الجملة بمعناها اللغوي؛ أي: من جملة حروف النفي التي يختار نصب الاسم المذكور بعدها. (قوله: ولا يقدر معمولها) أي: معمول هذه الثلاثة وجوباً فلا يقال: لم زيد يضربه، ولا لن بكراً يقتله، لكن في منع حذف فعل لما نظر لما في المغني: أن منفيّ لما جائزُ الحذف؛ نحو: شارفت المدينة ولما؛ أي: ولما أدخلها فافهم، وقوله: لضعفها في العمل أو لأنه لا يقدر فيها بالاستقراء. (قوله: ولا زيداً ضربته ولا عمراً) وإنما قال: ولا عمراً؛ لأن لا في الأصل لنفي الجنس، فيقتضي أن يدخل على النكرة فإذا دخل على المعرفة أو الفعل الماضي لزم التكرار جبراً لما فات مما اقتضاه نحو: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾﴾، ومن أمثلة لا قول الشاعر:

فلا حَسَباً فَخَرْتَ بِهِ لِتَيْمٍ
ولا جَدّاً إذا ازْدَحَمَ الجُدودُ

وقوله: إلا تأديباً استثناء مصروف للمثال الأخير؛ لأنه قرينة كون أن للنفي، وقيل: مصروف للكل. (قوله: وبعد حرف الاستفهام) أشار بتقدير بعد إلى أنه معطوف على مدخول بعد دون قوله: بالعطف، وأراد بكونه بعدهما أن يكون عقبهما بلا فصل بالظرف[1]، فيختار في اليوم زيداً ضربته النصب (عصام)، واحترز بالحرف عن اسم الاستفهام؛ فإنه لا يجوز متى زيد ضربته، بل يجب متى ضربت زيداً ولم يقل: وفي الاستفهام؛ لأنه يختار الرفع في أيهم ضربته، ويجب في زيد أضربته. (قوله: وإنما قال: حرف الاستفهام) أي: ولم يقل في الاستفهام؛ ليشمل الاسم والحرف؛ لأنه يختار الخ، وقال الجزائري: إنما قال: وحرف الاستفهام وعطفه على حرف النفي، فكان المعنى ويختار النصب بعد حرف الاستفهام ولم يقل: ولا بالاستفهام عطفاً على قوله: بالعطف، فيكون المعنى ويختار النصب بسبب الاستفهام أعم من أن يكون الاسم المشتغل عنه معنى الاستفهام، أو وقع بعد الاستفهام؛ لأنه يختار الرفع في الشق الأول مثل: من أكرمته رعاية لمقتضى التصدر، فافهم فيما حررناه انهدم بنيان ما أفاده

(١) الظاهر يغير الظرف؛ إذ الفصل بالظرف كلا فصل.

عصام (نعمه). (قوله: فإنه يجوز وإن استقبحه النحاة) أي: يجوز تقدير الفعل بعدها فيكون من قبيل الإضمار وإن عده بعض النحاة قبيحاً، ووجه القبح: أن هل في الأصل بمعنى لفظة قد، فإذا قلت: هل زيد قائم؟ فأصله أهل زيد قائم؟ فهل بمعنى قد وأداة الاستفهام فحذفت الهمزة لكثرة الاستفهام، وقد جاء إثبات الهمزة كما في قوله:

سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنَا
أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ القُفِّ ذِي الأَكَمِ

ثم تطفلت هل على الهمزة في الاستفهام فصارت أداته، فإذا لم تر فعلاً في حيزها؛ نحو: هل زيد قائم غفلت عن طلبه فجاز بلا قبح، وإذا وجدته في حيزها كما في باب الإضمار حنت إلى ألفها وطلبت الاقتران معه؛ لأن أصلها؛ أعني: قد واجبة الدخول عليه فكان تقديره قبيحاً (نعمه)، قوله: لأنه بمعنى قد في الأصل؛ نحو: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾؛ أي: قد أتى قاله ابن عباس رضي الله عنه. (قال المصنف: وبعد إذا) فإن الأكثر بعدها عند سيبويه والأخفش الفعل إما ظاهراً؛ نحو: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾، أو مقدراً؛ نحو: ﴿۞ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١﴾ وقيد بالشرطية احترازاً عن إذا المفاجأة والنسبة من قبيل نسبة الدال إلى المدلول. (قوله: الدالة على المجازاة الخ) لما فيه من معنى الشرط الطالب للفعل، ولم يجب النصب كما ذهب إليه المبرد خطأ لمرتبته، ويختار الرفع بعدها عند الكوفيين لاستواء الجملتين بعدها. (قال المصنف: وبعد حيث) أي الشرطية لا المكانية ولا حيثما فلا يختار النصب في اجلس حيث زيداً ضربته. (قال المصنف: وفيما قبل الأمر) يشير إلى أن الأظهر للمصنف أن يقول: وقبل الأمر والنهي، وقال

مع الاستفهام لم يصح لما ذكره قدس سره. (قوله: فلا يكفي فيه تقدير الفعل) مع جواز التلفظ به والسر في ذلك على ما ذكره أن هل طالبة للفعل فإذا لم تجد فعلاً تسلت عنه كما في هل زيد خارج؛ وإذا وجدت فعلاً تذكرت الصحبة القديمة، فلا يرضى إلا بأن تعانقه ولهذا قبح هل زيد خرج. (قال، وإذا الشرطية) كما ذهب إليه سيبويه والأخفش خلافاً للكوفيين؛ فإنهم ذهبوا إلى أن حكمها حكم إذ في وقوع الجملتين بعدها، وخلافاً للمبرد؛ فإنه ذهب إلى أن حكمها حكم متى الشرطية في لزوم دخولها على الفعلية. (قوله، الدالة على المجازاة) لكنها قاصرة عن إفادتها؛ إذ ليس مدخولها على خطر الوجود بل قطعي الحصول. (قال، وحيث) دون حيثما فإن حكمها حكم متى. (قال، إذ هي مواقع الفعل) فيه أنه لا يثبت المدعي لجواز تقدير فعل رافع فيقال في إذا زيد يقتله: إذا قتل زيد يقتله، ويمكن أن يقال: الأولى مطابقة المفسر للمفسر وفيه فوات ذلك.

التسهيل، وبهذا اندفع التدافع بين عبارتي الرضي حيث قال ههنا: إن نصب الاسم المحدود بعد ما عدا الهمزة أحسن القبيحين والرفع أقبحهما، وفي بحث كلمات المجازاة أنه لا يجوز وقوع الاسم بعدما عدا الهمزة إذا كان بعد ذلك الاسم فعل؛ نحو: متى زيداً تلقاه وهل زيداً ضربته إلا اضطراراً فتدبر، ولا يلتفت إلى ما قيل: القول بقبح هل زيد عرف إنما هو كلام المفتاح وغيره حكم بعدم جوازه، فهل زيداً ضربته لا يجوز على بيان غير المفتاح كما لا يجوز هل زيد ضربته، وعلى بيان المفتاح لا يقبح هل زيداً ضربته، بل يحسن فلا وجه مع القول بتجويز هل زيداً ضربته للحكم باستقباح هل زيد ضربته فإنه فاسد، أما أولاً؛ فلأن صاحب المفتاح لم يقل بقبح هل زيد عرف، بل بقبح هل رجل عرف، واعترض عليه صاحب التلخيص بأنه يلزمه أن لا يقبح هل زيد عرف، وأما ثانياً؛ فلما عرفت من القول بجوازه من الأخفش، وكذا في الكسائي كما في شرح التسهيل، وأما ثالثاً؛ فلأنك قد عرفت أن الرفع والنصب كلاهما قبيحان، إلا أن النصب أحسن القبيحين فهما

مستويان في الجواز بالقبح وعدم الجواز بدونه إلا أن أحدهما أقبح لعدم الاتصال بالفعل لفظاً وتقديراً، فقوله: فلا وجه مع القول الخ لا وجه له. (قوله: نعم لو قال الخ) يعني: أن ما ذكره الشارح رحمه الله فائدة لفظة بعد لا فائدة لفظ حرف حتى لو قال: بعد الاستفهام خرج من أكرمته، ويمكن أن يوجه كلام الشارح رحمه الله بأنه لو قال: بعد الاستفهام لتوهم دخول من أكرمته؛ لأنه بعد الاستفهام تقدير إذا الأصل أزيداً أكرمته أم عمراً إلى غير ذلك، فلو أدخل لفظ حرف لكان نصاً فيه؛ لأن المناسب للخروج بحيث اندفع التوهم المذكور، ثم إن الشارح رحمه الله إنما تمسك بالمثال المستقبح، ولم يقل: ليشمل هل زيداً أنت ضاربه؛ لأنه المناسب لقول المصنف رحمه الله؛ إذ هي مواقع الفعل على أن كون المختار فيه النصب ممنوع؛ لأن وقوع الجملة الاسمية بعد هل إذا لم يوجد بعده فعل جائز من غير قبح، وإن علل بأن الاستفهام أليق بالفعل ففيه أنه لو قدر الفعل ضرب يلزم أن يكون فاعل الغائب ضمير المخاطب، وإن قدر ضربت لزم حذف الجملة بخلاف ما لو قدر ضارب. (قوله: إن هل طالبة) لكونها في الأصل بمعنى قد المختص بالفعل وهذا التعليل مختص بهل، وأما التعليل الشامل لجميع الاستفهام فهو ما مر نقلاً عن الرضي أن كل متطفل على شيء الخ. (قوله: فلهذا قبح هل زيد خرج) بخلاف ما ذكره السكاكي من أن قبح هل زيداً ضربت؛ لأن هل لطلب التصديق والتقديم لإفادته التخصيص يدل على أن الفعل مسلم الثبوت والنزاع في المفعول؛ لأن ذلك غير جار في هل زيد خرج لعدم إفادته الفعلية التخصيص عند السكاكي. (قوله: كما ذهب إليه الخ) وإنما اختارا بعدها الفعلية؛ لأن الشرطية بالفعل أولى ولم يوجبا الفعل بعدها؛ لأنها ليست عريقة في الشرط كان ولو. (قوله: في وقوع الجملتين) إلا أن الجملة الاسمية لا بد أن يكون خبرها فعلاً إلا في الشاذ. (قوله: في لزوم دخولها الخ) فيجب بعدها النصب عنده. (قوله: إذ ليس الخ) ولكثرة دخولها على الاسمية التي جزاؤها اسمان اتفاقاً؛ نحو: أجلس حيث زيد جالس فإن حكمها حكم حتى لا يفصل بينها وبين الفعل كسائر الجوازم المتضمنة لمعنى الشرط، قال الشارح رحمه الله: وفيما قبل الأمر والنهي بيان لحاصل المعنى؛ يعني: أن قوله: وفي الأمر والنهي عطف على قوله: بعد حرف النفي فهو ظرف مستقر كالمعطوف عليه كأنه قيل: كائناً ذلك الاسم بعد حرف النفي وكائناً في الأمر والنهي والظرفية على التوسعة كما زيد في السوق؛ أي: كائناً فيما قبل الأمر والنهي وليس مقصوده تقدير لفظ فيما قبل حتى يلزم حذف الموصول مع بعض الصلة وحذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على حاله فإن الجمهور لم يجوّزوا الأول ولا الثاني، وقيل: الأولى تقدير قبل فقط عطفاً على بعد، وفيه أنه يلزم دخول في على قبل والغايات

«وَفِي» ما قبل «الأَمْرِ والنَّهْيِ» يعني: موضع وقوع الاسم المذكور[1] قبل[2] الأمر والنهي، مثل: (زَيْداً اضْرِبْهُ) و (زَيْداً لا تَضْرِبْهُ). وإنما اختير[3] في هذه المواضع[4]. أي: فيما بعد حرف الاستفهام والنفي[5] وإذا[6] الشرطية وحيث[7]، وما قبل الأمر والنهي[8]. النصب[9] في الاسم المذكور «إِذْ[10] هِيَ» أي: هذه[11] المواضع «مَوَاقِعُ الفِعْلِ» أي:[12] مواضع وقوع[13] الفعل فيها[14] أكثر فإذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديراً، وإلاّ فلا. «وَ[15]» كذلك يُختار النصب في الاسم المذكور «عِنْدَ[16] خَوْفِ[17] لَبْسِ المُفَسَّرِ» أي:[18] التباس ما[19] هو مفسَّر في حال النصب،

(١) أي: ما أضمر على عامله. (٢) ظرف الوقوع. (٣) أي: وإنما جعل يختار. (٤) الستة. (٥) بعد. (٦) بعد. (٧) بعد. (٨) بعد. (٩) نائب فاعل اختير. (١٠) علة اختير. للظرف في الأصل واستعمل ههنا. (١١) أي: الستة. (١٢) تفسير للواقع. (١٣) الجملة صفة مواضع. (١٤) أي: في هذه المواضع الستة. (١٥) عطف على قوله في الأمر. (١٦) ظرف يختار. (١٧) مضاف إلى المفعول. (١٨) أي: وقت خوفك. (١٩) فعل.

وَفِي الأَمْرِ وَالنَّهْيِ إِذْ[1] هِيَ مَوَاقِعُ الفِعْلِ وَعِنْدَ[2] خَوْفِ لَبْسِ المُفَسَّرِ

(١) أي: المواضع المذكورة.
(٢) أي: ويجوز الرفع ويختار النصب عند آه.

(قال: وعند خوف لبس الخ) عطف على قوله: في الأمر إنما أتى بلفظ الخوف للفرق بين تحقق اللبس وتوهمه، فإن الأول إنما يكون عند تساوي الاحتمالات ورفعه واجب، والثاني عند رجحان البعض ورفعه مختار كما نحن فيه؛ وذلك لأن اللفظ إذا دار بين كونه خبراً وصفة كان الأولى أن يحمل على الخبر لما فيه من الفائدة التامة.

حالة الإعراب في الأغلب إما مجرورة بمن أو منصوبة على الظرفية نص عليه في الرضي، وبعضهم قدر الوقت وأرادوا وقت وقوع الاسم قبل الأمر والنهي على التوسعة في الظرفية. (قوله: عند تساوي الاحتمالات) أي: من حيث الإعراب اللفظي فإن تساوت في إفادة المقصود جاز كل واحد منها، وإن تفاوتت فإن قصد إفادة المقصود وجب رفع اللبس وإلا فلا ويكون الكلام مجملاً. (قوله: ورفعه مختار) أي: رفع اللبس حينئذ مختار للاحتياط في إفادة المراد. (قوله: إذا دار بين كونه الخ) أي: لا رجحان لأحدهما على الآخر من حيث اللفظ فما قيل: إنه يرجح كونه صفة لرجحان كون قوله: بقدر خبراً على كونه متعلقاً بخلقنا؛ لأنه يفيد فائدة تامة وهم لأن الراجح يرجح كونه صفة لا كونه معمولاً للفعل المذكور دون المحذوف. (قوله: لما فيه من الفائدة التامة) أي: فائدة يصح السكوت عليها بخلاف الصفة، والأصل في الكلام الإفادة فاندفع ما قيل: إنه كلما يزداد قيد المسند إليه يكون الحكم عليه أفيد؛ لأن ذلك تربية الفائدة والكلام في نفس الفائدة. (قوله: قال: يعني هي موضع الخ) فسر كلمة ما بالموضع ليناسب المعطوف عليه؛ أعني: بعد حرف النفي فإنه موضع وقوع الاسم المذكور، وقوله: إذ هي مواقع الفعل، فمن قال لا حاجة إلى تفسير ما بالموضع؛ إذ يصح أن يفسر ما بالاسم كأنه لم يلاحظ السابق واللاحق.

العصام: وفي وقت الأمر والنهي على أنهما مصدران وأراد بهما ما يندرج الدعاء والالتماس أيضاً؛ نحو: زيداً رحمه الله، وعبدك اللهم ارحمه، وقوله: يعني موضع الخ، تفسير للموصول في قوله: فيما قبل الأمر، والمراد التركيب؛ أي: ويختار النصب في الاسم المذكور في تركيب وقع فيه ذلك الاسم قبل الأمر الخ، وفي قوله: إنما اختير الخ، إشارة إلى أن قوله: إذ هي الخ، علة لقوله: ويختار النصب بواسطة العطف. (قوله: أي: هذه المواضع مواقع الفعل) وكون هذه الأمور مواقع الفعل ليس لأجل أن معناها طالب للفعل وإلا لانتقض بالتمني؛ بل لأن العرب جرى على هذا الطلب في الأكثر، فهذا موكول على السماع (عصام)، وقوله: أي مواضع وقوع الفعل؛ بمعنى: مواقع لها مزيد اختصاص بالفعل، فالإضافة لأدنى ملابسة. (قوله: وقوع الفعل فيها أكثر) فيه أن هذا لا يثبت المدعي لجواز تقدير فعل رافع فيقال في إذا زيد يقتله: إذا قتل زيد يقتله، إلا أن يقال: الأولى مطابقة المفسر للمفسر وفيه فوات ذلك، وعلل في الهندي بأن الاستفهام والنفي في الغالب يلحقان الأفعال لا الذوات، وكذا الشرط إلا أن إذا وحيث لعدم رسوخهما في الشرطية جاز وقوع الاسمية بعدهما، وقوله: وإلا فلا؛ إذ يكون الواقع فيها حينئذ الاسم. (قال المصنف: وعند خوف لبس الخ) عطف على قوله: وفي الأمر، وقد أفاد بإدراج الخوف أنه عند تعين اللبس لعدم إمكان نصب القرينة ليس النصب أولى، بل يجب واللبس الذي يرجح النصب ما كان يفوت معه المقصود؛ إذ لو كان أصل المقصود حاصلاً مع جعله صفة لا يحترز عن احتماله ولا يخاف منه، واعلم أيضاً أن التباس المفسر بالصفة فيما إذا كان الاسم نكرة حتى لو قيل: الشيء خلقناه بالقدر بجعل اللام للاستغراق لم يلتبس. (قوله: أي: التباس ما هو مفسر في حال النصب) فلفظ المفسر مجاز كقوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗا﴾، أو كقوله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰٓ أَمۡوَٰلَهُمۡ﴾ وفي كلامه رد على ما اعترض به بعضهم على ظاهر عبارة المصنف حيث قال: مراد المصنف بالتباس المفسر بالصفة؛ إما الالتباس في حال النصب أو الالتباس في حال الرفع، والأول

لكن لا[1] من حيث هو[2] مفسِّر في هذه الحال بل[3] من حيث هو[4] خبر في حال الرفع «بِالصِّفَةِ[5]» فلا يعلم أنه خبر عن الاسم[6] المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود، أو[7] صفة له مع مخالفته[8] للمعنى المقصود. فالالتباس إنما هو بين خبرية ذات ما[9] هو مفسر على تقدير[10] النصب. ووصفيته[11] لا[12] بينه. بوصف التفسير[13]. وبين[14] الصفة فإن[15] التركيب[16] لا يحتملهما[17] معاً مثل: قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ[18] خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ بنصب (كلَّ) على الإضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء[19] وجعل[20] (خَلَقْنَاهُ) خبراً له[21] لكان[22] موافقاً للنصب في أداء المقصود ولكن[23] خيف[24] لَبْسُهُ[25] بالصفة لاحتمال كون قوله (بِقَدَرٍ[26]) خبراً[27] وهو[28] خلاف المقصود[29] فإن المقصود الحكم على (كُلِّ شَيْءٍ) بأنه[30] مخلوق لنا[31] أنه بقدر فإنه يوهم كون بعض الأشياء[32] الموجودة[33] غير مخلوق لله، كما[34] هو مذهب

(١) أي: لا يكون التباسه. (٢) أي: ذلك الفعل وفي الآية ﴿خلقناه﴾. (٣) ليس التباسه إلا من حيث. (٤) خلقناه. (٥) لو رفع للتبس بالصفة من التركيب ومطابقاً له. (٦) إما مبتدأ أو اسم لعامل يقتضي الجزاء. (٧) عطف على خبر. (٨) أي: مع كون الفعل المفسر صفة للاسم المذكور مخالفاً. (٩) أي: ذات الفعل الذي. خلقناه. (١٠) أي: بقضاء. (١١) أي: الفعل. (١٢) أي: لا التباس بين كونه خبر. (١٣) حالة النصب. (١٤) كما يوهمه ظاهر متن. (١٥) علة عدم الالتباس. (١٦) أي: الواحد. (١٧) لأن الرفع في الصفة والنصب في التفسير نقيضان. (١٨) أي: شيء مخلوق ليحترز عن ذاته وصفاته تعالى. (١٩) أي: بكونه مبتدأ. (٢٠) أي: الفعل المفسر. (٢١) أي: للمبتدأ. (٢٢) أي: بعد خلقناه خبرا. (٢٣) إلا أنه. (٢٤) على وزن قيل. (٢٥) أي: التباس خلقناه. (٢٦) موافقاً للعلم الأزلي من غير زيادة ولا نقصان. (٢٧) تفسير. (٢٨) معنى. (٢٩) من هذه الآية. هو. (٣٠) أي: بأن كل شيء مخلوق. (٣١) أي: مخلوق بخلق الله. (٣٢)من غير ذاته وصفاته تعالى. (٣٣) كالأفعال الاختيارية للعباد. (٣٤) عطف.

باطل؛ لأن المفسر لا محل له من الإعراب فكيف يلتبس بالصفة؟ وكذا الثاني؛ إذ في حال الرفع ليس فيه مفسر، وحاصل الرد والجواب: أن الالتباس إنما هو بين المفسر في حال النصب وبين الصفة في حال الرفع. (قوله: فإن التركيب لا يحتملهما الخ) يعني: أن التركيب الواحد لا يحتمل التفسير والوصف معاً[1]؛ لأن المفسر بالكسر لا محل له من الإعراب كما عرفته، فكيف يلتبس بالصفة؟ (قال المصنف: مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾) هذه الآية في سورة القمر، قال المولى أبو السعود: إنا كل شيء من الأشياء خلقناه بقدر ملتبساً بقدر معين اقتضته الحكمة الإلهية التي يدور عليها أمر التكوين، أو مقدراً مكتوباً في اللوح قبل وقوعه، وكل شيء منصوب بفعل يفسره ما بعده، وقرئ بالرفع على أنه مبتدأ وخلقناه خبره، وفي الكبير قراءة النصب هو الأصح المشهور كقوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ﴾، ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ﴾، والقدر: المقدار أو التقدير، فمنه: ﴿فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ﴾، وقال الشاعر:

وقد قدر الرحمن من هو قادر

أي: قدر من هو مقدر. (قوله: وجعل خلقناه خبر آله) أي وقوله: بقدر خبراً بعد خبر، وحينئذ يحصل المقصود من الآية وهو عمومية القدر في المخلوقات؛ لأنه يكون التقدير: كل شيء خلقناه كل شيء بقدر، وهو صريح في المقصود، ويجوز أن يكون خلقناه خبراً وبقدر حالاً، فيفيد المعنى المقصود أيضاً؛ لأن المعنى حينئذ كل شيء مخلوقنا حال كونه بقدر (عجدواني)، وقوله: لكن خيف لبسه مجهول خاف من باب علم، ولبسه منصوب بنزع الخافض؛ أي: وقع الخوف من التباسه بالصفة. (قوله: وهو خلاف المقصود)؛ لأنه يفيد أن

(١) بخلاف الخبرية والوصفية معاً فإنه يحتملهما.

بِالصِّفَةِ مِثْلُ: ﴿إِنَّا[1] كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾

(١) في سورة القمر.

(قوله: وهو خلاف المقصود) قال الشيخ الرضي ما حاصله: يرجع إلى أن لا فرق بين كونه خبراً وكونه صفة؛ لأن المراد بالشيء المخلوق لا مطلق الشيء؛ لأنه متناول للممكنات المعدومة فإذا أريد

(قوله: ما حاصله يرجع) فيه بحث؛ لأن حاصل ما قاله الرضي: كما لا يخفى على الناظر الفطن أن كل شيء في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ ليس مثل كل شيء في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾ فإن المراد بالأول كل مخلوق؛ أي: ما يصدق عليه هذا المفهوم سواء فسر به أو بالحادث أو بالشيء أو بالموجود الممكن وبالثاني كل ممكن، وحينئذ لا يتفاوت المعنى سواء جعلت الفعل خبراً أو صفة، والخبر قوله: بقدر إلا أنه على تقدير الخبرية يكون المراد بكل شيء كل مخلوق مثلاً بدليل الفعل فيكون التقدير: كل مخلوق مخلوق بقدر، والتقييد بمخلوق مستفاد من قوله: ﴿خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾: وعلى تقدير الوصفية يكون كل شيء بمعنى كل ممكن، والتقييد بمخلوق مستفاد من المنطوق، ويكون التقدير: كل شيء مخلوق كائن بقدر، وبما ذكرنا من أن المراد بالأول كل مخلوق ما يصدق عليه هذا المفهوم اندفع البحثان الأولان للمحشي رحمه الله وبقي البحث الثالث، وهو الذي ذكره السيد قدس سره في حواشيه من أن المعنى على الوصفية كل شيء مخلوق لنا بقدر وعلى الخبرية كل مخلوق مخلوق لنا بقدر، والثاني أعم من الأول مفهوماً عند أهل السنة وبحسب الواقع عند المعتزلة فيتفاوت المعنى في التقديرين، ولعل في تركه النسبة الاسنادية في بيان المعنى حيث قال: كل مخلوق مخلوق بقدر، وكل شيء مخلوق كائن بقدر، إشارة إلى دفعه بأن

(المُعْتَزِلَةِ[1]) في الأفعال الاختيارية[2] للعباد. «وَيَسْتَوِي الأَمْرَانِ» أي: الرفع[3] والنصب، فللمتكلم أن يختار كل واحد منهما بلا[4] تفاوت «فِي» مثل: «زَيْدٌ[5] قَامَ وعَمْراً أَكْرَمْتُهُ» أي: عنده أو في داره ونحو ذلك[6]، وإلا[7] لا يصح العطف على الصغرى لعدم[8] الضمير أي: يستوي الأمران فيما[9] إذا عطف الجملة التي وقع فيها[10] الاسم المذكور على جملة ذات[11] وجهين[12] أي: جملة اسمية خبرها جملة فعلية، فيصح[13] رفعه[14] بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل[15] والوجهان مستويان[16] لحصول التناسب فيهما[17]. ففي الرفع تكون اسمية فتعطف

(١) لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع. (٢) كالقتل والزنا وغيرهما فإن عندهم أصلح على الله واجب. (٣) بدل من الأمرين. (٤) أي: بلا ترجيح أحدهما على الآخر. (٥) هذا مثال سيبويه. (٦) أي: وإن لم يقيد عنده أو داره. (٧) علة صحة العطف. (٨) أي: في تركيب. (٩) الواقع في مظان الإضمار. (١٠) صفة جملة. (١١) وهو زيد قام لأن مجموع زيد قام اسمية وقام وحده فعلية. (١٢) جواب الشرط. (١٣) أي: الاسم المذكور. (١٤) الناصب. (١٥) لا ترجيح أحدهما على الآخر. (١٦) أي: في الرفع والنصب.

وَيَسْتَوِي الأَمْرَانِ فِي مِثْلِ: زَيْدٌ قَامَ وَعَمْراً أَكْرَمْتُهُ،

بالشيء المخلوق وجعل خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر، وفيه نظر؛ لأنا لا نسلم تناول الشيء للمعدوم لاختصاصه بالموجود كما ذهب إليه أهل السنة، ولئن سلم تناوله للمعدوم جاز أن يخص بالموجود لا بالمخلوق، وعلى التقديرين لا بد من تخصيص الموجود بما سوى الواجب وصفاته ولئن سلم تخصيصه بالمخلوق فلا نسلم أن المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر، بل المعنى كل مخلوق لنا مخلوق بالقدر، ولا شبهة في أن المخلوق أعم من المخلوق لنا بحسب المفهوم، أو بحسب الواقع عند المعتزلة، فلو جعل خلقناه صفة لم يحصل المقصود. (قال، ويستوي الأمران) في الاختيار.

محط الفائدة في الكلام هو القيد الأخير وما سواه كأنه مسلم الثبوت على ما نقله المحقق التفتازاني عن الشيخ عبد القاهر في المطوّل، فالمقصود بالإفادة على التقادير الثلاثة هو كينونة كل مخلوق بقدر إما كونه مخلوقاً لله تعالى فمعلوم الثبوت ذكر تبعاً لإفادة كونه بقدر هذا ما عندي والله أعلم بحقيقة الحال. (قوله: لأن المراد بالشيء المخلوق) فهم المحشي رحمه الله منه أن لفظ الشيء مستعمل بمعنى المخلوق فأورد الاعتراض بالوجهين وقد عرفت حقيقة الحال. (قوله: كان المعنى كل مخلوق مخلوق بقدر) وهو المعنى إذا جعل خلقناه خبراً وقع في الرضي: إن معناه على تقدير الصفة كل شيء خلقناه كائن بقدر، فأقام المحشي رحمه الله هذه العبارة مقام تلك للاتحاد في المؤدي مع كونه أخصر وأظهر في عدم التفاوت بين تقدير الصفة والخبر في إفادة المقصود، لكن عبارة الرضي تتضمن بيان التفاوت بين التقديرين في تخصيص الشيء بالمخلوق بأنه في الأول عقلي وفي الثاني لفظي. (قوله: وعلى التقديرين) أي: على تقدير عدم تناول الشيء للعدم وتقدير تناوله إياه وتخصيصه بالموجود بمعونة المقام. (قوله: بما سوى الله وصفاته)؛ لأنها ليست بمخلوقة وإلا كانت حادثة. (قوله: بحسب المفهوم)؛ لأن المطلق أعم من المقيد. (قوله: عند المعتزلة) على أن أفعال العباد مخلوقة للعباد وليست مخلوقة لله تعالى لم يحصل المقصود؛ لأن المقصود الحكم على كل كل شيء هو مخلوقنا كائن بقدر، وهذا تعريض بالفاضل الرضي حيث زعم أنه على تقدير الوصفية والخبرية واحد غير متفاوت المعنى، وقوله: غير مخلوقة لله تعالى؛ أي: إما لعدم قدرته على خلقها وإما لعدم علمه تعالى بها، والأول: يستلزم العجز، والثاني: الجهل، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، و﴿أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾، ولا خالق له إلا هو. (قوله: كما هو مذهب المعتزلة) من الأفعال الاختيارية للعباد صادرة منهم لا من الله تعالى، ويفهم من ظاهر هذا الكلام أن المعتزلي لم يقل باختيار النصب في مثل هذه الآية وليس كذلك، بل المنقول من رؤساء علم النحو كالشيخ عبد القاهر والزمخشري والسكاكي الذين هم من أكابر المعتزلة اختيار النصب أيضاً، فالأولى في التعليل أن يقال: كون جملة خلقناه مفسراً لا صفة، أو غيره هو الظاهر المتبادر (نعمه). (قال المصنف: ويستوي الأمران الخ) أي: يستوي في الاختيار لا في أصل الجواز الرفع والنصب من غير فضل أحدهما على الآخر، قيل: ههنا بحث، وهو أن الجملة الاسمية تدل على الدوام والثبات، والفعلية على التجدد والحدوث، ولكل منهما مقام فكيف يستوي الأمران في المثال المذكور، ولو أريد الاستواء بالنظر إلى مفهوم الكلام مع القطع عن المزايا التي يعتبرها البلغاء كالدوام والتجدد ونحو ذلك، فيرد عليه أنه لا وجه حينئذ لاختيار النصب للتناسب مثلاً واختيار الرفع لقوة قرينته مثلاً، فإن كلاً من التناسب وقوة القرينة زائد على مفهوم الكلام على قياس التجدد والدوام تدبر (فتح الله). (قال المصنف: في مثل زيد قام وعمراً أكرمته) هذا المثال أورده سيبويه ومثله زيد ضارب عمراً وبكراً أكرمته فيستوي في بكراً الوجهانح لأن اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل (رضي). (قوله: أي: عنده أو في داره) توضيحه أنه على تقدير النصب تكون الجملة الفعلية معطوفة على الجملة الصغرى؛ أعني: قام، وفيها ضمير يعود إلى زيد، وقد تقرر أن المعطوف في حكم المعطوف عليه فينبغي أن يقدر في الجملة الثانية أيضاً ضمير يعود إليه؛ ليصح العطف فأشار إلى تقديره بقوله: عنده أو في داره؛ أي: عند زيد أو في دار زيد (نعمه)، فإن قيل: الاحتياج

على الجملة الكبرى[1] وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي[2] فعلية. فإن قلت: السلامة من الحذف[3] مرجحة الرفع قلنا: هي[4] معارضة[5] بقرب المعطوف عليه. فإن قلت: لا تفاوت في القرب[6] والبعد[7] بينهما[8] إذ الكبرى أيضا[9] قريبة غير مفصولة عنها، قلنا: هذا[10] باعتبار المنتهى وأما باعتبار المبتدأ فالصغرى[11] أقرب[12]. «وَيَجِبُ النَّصْبُ» أي: نصب الاسم المذكور[13] «بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ» والمراد به هنا (إنْ) و(لَوْ) فإن (أمَّا) وإن كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من[14] اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب «وَ» كذا يجب نصبه[15] بعد «حَرْفِ التَّحْضِيْضِ[16]»

(١) أي: زيد قام. (٢) وهو قام. (٣) أي: حذف العامل. (٤) أي: السلامة من الحذف. (٥) ممنوعة. (٦) على تقدير النصب. (٧) على تقدير الرفع. (٨) أي: بين الصغرى والكبرى. (٩) كالصغرى. (١٠) أي: عدم التفاوت في القرب والبعد بينهما. (١١) قام. (١٢) من الكبرى وهي زيد قام. (١٣) أي: الواقع في مظان الإضمار على شريطة التفسير. (١٤) بيان لما سبق. (١٥) أي: الاسم المذكور. (١٦) أربعة. لأن حرف التحضيض للطلب والطلب لا يتصور إلا في الفعل.

إلى تقدير؛ نحو: عنده في صورة العطف على قام يرجح الرفع المستغني عن هذا التقدير، قلنا: إذا قصد أنه أكرم عمراً في دار زيد لا بد من تقدير عنده سواء عطف على زيد قام أو قام، فالتقدير لم ينشأ من العطف، بل من القصد فافهم. (قوله: وإلا لا يصح العطف) أي: وإلا نَقُلْ بتقدير عنده ونحوه لا يصح على تقدير النصب عطف جملة، وعمراً أكرمته على جملة قام التي هي الصغرى؛ لعدم الضمير حينئذ في الجملة المعطوفة الراجع إلى زيد، وعن بعضهم أنه قال المصنف في شرح المفصل: وأما الموضع الذي يستوي فيه الأمران، فأن تكون الجملة الأولى ذات وجهين مشتملة على جملة اسمية وفعلية، فيكون الرفع على تأويل الاسمية، والنصب على تأويل الفعلية هذا، والظاهر: أن مراده أن المعطوف عليها على كل من التقديرين هي جملة زيد قام، لكن الرفع باعتبار اسميتها والنصب باعتبار فعليتها؛ لاشتمالها عليهما، لا يقال: فعلى هذا ينبغي أن يرجح الرفع لسلامته عن الحذف لعدم معارضته بأقربية المعطوف عليه لاتحاده على التقديرين، وأيضاً يرجح بأن الاسمية بالنصوصية دون فعليتها، قلنا: نعم لكن في النصب رعاية لجانب المعنى الذي هو الغاية القصوى وإنما جيء اللفظ مقدمة له، وعلى ما قلنا من معنى كلامه فعدم إتيان الرابطة لعدم الضرورة إليها في الصحيحية لا في المثالية والتفهيمية فقط انتهى، وقوله: على جملة ذات جهتين؛ يعني: جملة صدرها اسم وعجزها فعل مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ۝ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾، فينصب السماء ويرفع. (قوله: السلامة من الحذف) أي: حذف العامل في الاسم المذكور، وقوله: معارضة بفتح الراء اسم مفعول لا مصدر؛ أي: فإذا تعارضا تساقطا فلا حكم لهما فاستويا وهو المطلوب. (قوله: هذا باعتبار المنتهى) أي: عدم التفاوت متحقق باعتبار الجزء المنتهى؛ أي: منتهى المعطوف عليه، ويقال: أنه بمعنى المنتهى المعتبر فهو من قبيل حصول الصورة، وفيه أن مثل هذا القرب لم يعتبر في شيء من الكلام والأحكام على أن مرجح النصب ليس مجرد قرب المعطوف عليه، بل هو مع خلوص الجملة عن خلاف الأصل. (قوله: وأما باعتبار المبدأ فالصغرى أقرب) يعني: أنها أقرب إلى أول جملة قام من أول زيد قام (عصام)، توضيحه: أن الجملة

وَيَجِبُ النَّصْبُ[1] بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ[2] وَحَرْفِ

(١) أي: نصب الاسم المذكور.

(قوله: قلنا: هي معارضة بقرب المعطوف عليه) أي: السلامة من حذف العامل معارضة بالقرب لا يقال عدم حذف العائد مرجح للرفع؛ لأنا نقول: ليس ذلك المثال من باب حذف العائد، بل من باب الاقتصار على بعض التركيب اعتماداً على علمك بأن الخبر لا بد له من عائد إذا كان جملة ففرضه من هذا المثال، وقد تبع سيبويه في ذلك ليس إلا تبيين جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوف عليها أو على الخبر. (قوله: قلنا: هذا باعتبار المنتهى) إذا جعل الجملة خبراً، وأما إذا جعل الفعل وحده خبراً واعتبر إسناده إلى المستتر الذي هو في حكم الملفوظ كما قيل في زيد عرف، كانت الكبرى مفصولة باعتبار المنتهى الذي هو الضمير. (قال: بعد حرف الشرط) وما في حكمه من الأسماء الراسخة في الشرطية. (قوله: وإلا) بالتشديد، وجوّز الخليل فيها

مخلوق بأنه كائن بقدر والمستفاد على الصفة الحكم على مخلوقه تعالى بأنه كائن بقدر. (قوله: في الاختيار) احتراز عن الاستواء في الجواز فإنه حاصل في صورة اختيار النصب أيضاً. (قوله: ففرضه) أي: غرض الشارح رحمه الله من إيراد هذا المثال المشتمل على ترك العائد ليس إلا أن يبين صورة عطف جملة ذات وجهين، وأما صحته فموكول إلى علم السامع. (قوله: وقد يتبع سيبويه في ذلك) جملة معترضة بين المبتدأ والخبر وردّ سيبويه لمثال زيد قائم وعمرو كلمته، واعترض عليه بأنه لا يجوز فيه العطف على الجملة الصغرى لعدم العائد، وأجاب السيرافي بما ذكره المحشي رحمه الله قال: هي معارضة الخ؛ أي: على تقدير تسليم كون السلامة من الحذف مطلقاً من المرجحات، وأما على ما ذكره السيد قدس سره في حاشية المطوّل من أن الحذف إذا كان مما يسبق إليه الفهم لكون المعنى متضحاً بنصبه بدون اعتبار المحذوف، فذلك الحذف من البلاغة مقدم اعتباره على عدم الحذف لكونه تكثيراً للمعنى بتقليل اللفظ. (قوله: أما إذا جعل الفعل الخ) في الرضي في تعريف الفاعل كل خبر يرفع ضمير المبتدأ يجوز أن يقال: هو مسند إلى المبتدأ، وأن يقال: هو مسند إلى ذلك الضمير،

وهو (هَلاَّ وألاَّ[1] ولَوْلاَ ولَوْمَا). وإنما وجب النصب بعدهما[2] لوجوب دخولهما[3] على الفعل لفظاً أو تقديراً[4] «نحو :(إنْ زَيْداً ضَرَبْتُهُ ضَرَبَكَ») مثال لحرف الشرط، «وَ:(ألاَ زَيْداً ضَرَبْتُهُ[5])» مثال لحرف التحضيض[6]. «وَلَيْسَ مِثْلُ: (أَزَيْدٌ ذُهِبَ[7] بِهِ؟[8]) مِنْهُ[9]» أي: من باب الإضمار على شريطة التفسير، فإنَّ[10] (زَيْداً) فيه وإن كان يُظنُّ في بادئ النظر أنه[11] مما[12] أضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع[13] الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام، لكن يظهر بعد تعمّق النظر أنه[14] ليس منه[15] فإنه[16] وإن صدق عليه[17] أنه[18] اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط هو[19] عليه[20] أو مناسبة[21] لنصبه[22] لأن (ذُهِبَ بِهِ) لا يعمل النصب[23] وكذا[24] مناسِبُه، أعني (أُذهِبَ). فإن قلت: لا ينحصر المناسِبُ في (أُذهِبَ) فليُقدّر[25] مناسِب آخر[26] ينصبه مثل (يُلابسُ[27]) أو (أَذْهَب) على[28] صيغة المعلوم، فيكون تقديره[29]: زيداً يلابسه[30] الذهاب[31] به، أو يلابسه أحدٌ بالذهاب به، أو: أذهَبَه أحدٌ. قلنا[32]: المراد بالمناسب[33] ما يرادف الفعل المذكور أو يلازمه مع اتحاد ما[34] أسند إليه فالاتحاد[35] فيما[36] ذكرته[37] مفقود وإذا كان

(١) بالتشديد جوز الخليل فيها بالتخفيف. (٢) أي: بعد حرف الشرط وحرف التخصيص. (٣) أي: حرف الشرط والتحضيض. (٤) أي: الفعل المتعدي لا مطلق الفعل. (٥) تقديره ألا ضربت زيداً ضربته. (٦) إذا دخل على الماضي فهو للتوبيخ على الترك. (٧) خلافاً للسيرافي وابن السراج. (٨) الجار مع المجرور نائب فاعل ذهب. (٩) خبر ليس. (١٠) علة وليس. (١١) مع الاسم والخبر نائب فاعل يظن. (١٢) أي: الاسم. (١٣) علة يظن. (١٤) بعد التأويل فاعل يظهر. (١٥) أي: من باب الإضمار على شريطة التفسير. (١٦) شأن. (١٧) أي: على ذلك المثال. (١٨) زيد. (١٩) أي: الفعل بعينه وهو ذهب به. (٢٠) زيد. (٢١) فعل. (٢٢) أي: فعل. زيد. لا بما يناسب ذهب به. (٢٣) بل يتعدى بحرف الجر فيكون زيد مجروراً بحرف الجر. (٢٤) كما أن ذهب لا يعمل النصب. (٢٥) أمر غائب. (٢٦) غير اذهب. (٢٧) من لابس معلوم. (٢٨) حال من اذهب. (٢٩) أي: تقدير المناسب. (٣٠) زيدا. (٣١) مصدر بالمجهول. (٣٢) جواب بالتحرير. (٣٣) في التعريف. (٣٤) أي: الفاعل. (٣٥) أي: كون الفاعلين متحدين. (٣٦) أي: المثال. (٣٧) أيها السائل.

التَّحْضِيْضِ[1] مِثْلُ: إنْ زيداً ضَرَبْتُهُ ضَرَبَكَ[2] ،وَأَلَّا زَيْداً ضَرَبْتَهُ ،وَلَيْسَ مثل أَزَيْدٌ ذُهِبَ بِهِ مِنْهُ

(١) إنما وجب نصب الاسم المذكور إذا كان واقعاً بعد حرف الشرط والتحضيض لوجوب دخولهما على الفعل لفظاً أو تقديراً.
(٢) زيداً مفعول لفعل محذوف وجوباً إذ تقديره ضربت زيداً ضربته ضربك.

التخفيف. (قوله: لوجوب دخولهما على الفعل) قال الشيخ الرضي: لا شك أن التحضيض والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص حروفها بالأفعال إلا أن بعضها بقيت على ذلك الأصل كحروف التحضيض، وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل، وبعضها استعملت في القبيلتين مع أولويتها بالأفعال كهمزة

والمجموع مسند إلى المبتدأ انتهى، ولعل الأول رعاية لجهة المعنى فإن المخبر به بالقيام في قولنا: زيد قام هو زيد ويؤيده التفسير بالفارسية بقولنا: زيد أيستاده أست آن زيد، والثاني رعاية لجانب اللفظ فإن اعتبار الضمير لأجل محافظة قاعدة عدم جواز تقديم الفاعل، ولذا قال الكوفيون: إنه جملة فعلية على التقديم والتأخير لتجويزهم تقديم الفاعل. (قوله: كانت الكبرى مفصولة)؛ لأنها قد تمت بمجرد الفعل والضمير إنما اعتبر لئلا يبقى الفعل بدون الفاعل، ولا دخل له في حصول الجملة الاسمية فتكون مفصولة عن الصغرى بالأجنبي فما قيل: إن الفاعل جزؤ الفعل والفعل جزؤ الجملة الاسمية، فلا تكون مفصولة

المعطوف عليها - أعني: جملة قام - أقرب إلى الجملة المعطوفة؛ لعدم الفاصل بين مبدأ جملة قام، وبين جملة وعمراً أكرمته سوى العاطف، بخلاف الكبرى فإن بين مبدئها وبين جملة قام وعمراً أكرمته فاصلاً سوى العاطف، وهو منتهاها؛ أعني: جملة قام كذا حرر. (قوله: بعد حروف التحضيض الخ) واعلم أن حرف التحضيض إذا دخل على الماضي معناه اللوم والتوبيخ على ترك الفعل، ويستعمل كثيراً في لوم المخاطب على أنه ترك شيئاً يمكن تداركه في المستقبل وإذا دخل على المضارع معناه الحث والترغيب على الفعل وإتيانه، فهو في المضارع بمعنى الأمر، والتفصيل في المعنى. (قوله: وهو هلا وألا) مشددة وجوز الخليل التخفيف، وأما ألا للعرض فإن وجب بعده النصب على ما قاله الأندلسي لكن المصنف اختار مذهب السيرافي من أن حال حرف النفي بعد الهمزة كحالها قبل دخولها فعنده ألا للعرض مما يختار بعده النصب، وتختص ألا هذه بالفعلية؛ نحو: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ﴾، ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا﴾. (قوله: لوجوب دخولهما على الفعل) وفي وجوب دخول حرف الشرط على الفعل خلاف الأخفش فإنه يجوز دخوله على الاسم بخلاف حرف التحضيض، فإن دخوله على الفعل متفق عليه، وعد قوله:

وثُبِّئْتُ[1] لَيْلَى أَرْسَلَتْ لِشَفَاعَةٍ
إليَّ فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيْعُهَا

(٢) أي: خبرت أن ليل أرسلت إلي شخصاً بشفاعة فطلب به جاهاً عندي، فهلا جعلت نفسها شفيعاً.

شاذاً (عصام). (قوله: إن زيداً ضربته ضربك) أتى بالماضي؛ لأن حق المفسر للشرط أن يكون ماضياً ومن الأمثلة قوله:

لا تَجْزَعِي أَنْ مُنفِساً أَهْلَكْتُهُ

وقد تقدم فتذكر، وقوله: إنه ليس منه؛ أي: ليس مما أضمر عامله على شريطة التفسير فضلاً عن أن يكون النصب فيه مختاراً، وقوله: أو مناسبة؛ أي بالترادف أو باللزوم كما سبق. (قوله: لنصبه)؛ لأن قصد المتكلم بقوله: أزيد ذهب به، أنه أذهب زيد، ولأداء هذا المقصود لا يصح تسليط ذهب على زيد؛ لأنه لا يعمل في المفعول بدون حرف الجر، ولا حرف جر فيه، وقوله: أعني أذهب على صيغة الماضي المجهول الذي لا يعمل النصب، وقوله: مناسب آخر؛ أي: باللزوم مثل الملابسة، فإنه ينصب زيداً على المفعولية والمصدر في قوله: أزيداً يلابسه الذهاب به؛ بمعنى: المبني للمفعول؛ أي: المذهوبية به والملابسة من ملابسة الصفة للموصوف. (قوله: قلنا: المراد بالمناسب ما يرادف الخ) لعل هذا بطريق حمل المناسب على الكمال، وقال العصام: إن مناسب الفعل المشتغل لازم أو مرادف مقصود ولا يعد مرادفاً بدون القصد ومراد البصريين أن هذا التركيب ليس منه، نظراً إلى معنى شاع فيه، وإلا فيجوز في هذا التركيب ليس منه نظراً هنالك مناسب ينصبه. (قوله: والاتحاد فيما ذكرته) أيها السائل مفقود؛ لأن الفعل الأول مسند إلى الذهاب أو إلى الأحد على ما عرفت والفعل

الاستفهام، وما ولا للنفي وبعضها اختلف في اختصاصها كألا للعرض، وكذا إن الشرطية فإن المرفوع في ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا هَلَكَ﴾ يجوز عند الاخفش أن يكون مبتدأ. (قوله: فإنه وإن صدق عليه) إلى آخره قال الشيخ الرضي ما حاصله: أن ليس الفعل الواقع بعده مشتغلاً عنه بضميره؛ لأن معنى الاشتغال عنه بالضمير الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير والضمير هنا مرفوع المحل، وتجويز نصبه باعتبار إسناد ذهب إلى المصدر المدلول عليه به حتى يكون المعنى ذهب الذهاب به ضعيف؛ لعدم اختصاص المصدر المدلول عليه بالفعل؛ يعني: ويجب أن يكون المصدر النائب مناب الفعل مخصوصاً (قوله: فيكون تقديره زيداً يلابسه الذهاب به) الأظهر أن يقال: يلابس زيداً الذهاب به وفي هذا المثال ملابسة الصفة للموصوف، وفي الثاني ملابسة مبدأ الصفة لموصوفها. (قوله: مع اتحاد ما أسند إليه) قال الشيخ الرضي: الاسم الذي قدر عامله بشرط التفسير يقع من عامله موقع الاسم المشتغل به من المفسر، ألا ترى أن أحد واقع من استجارك المقدر مقام الضمير من استجارك المفسر، وزيداً في أن زيداً ضربته واقع من ضربت المقدر موقع

بالأجنبي؛ لأن جزء الجزء جزؤ فمنشأه قلة التدبر. (قوله: باعتبار المنتهي) أي: المنتهى المعتبر فهو من قبيل حصول الصورة، فلا يرد أن الفصل بالضمير لا باعتباره. (قوله: تليق بالفعل)؛ لأن تلك المعاني إنما تتعلق بالأمور المتجددة، والفعل لدخول النسبة في مفهومه متجدد بخلاف الاسم فإنه يتعلق به تلك المعاني باعتبار النسبة الخارجية عن مفهومه. (قوله: إلا أن بعضها الخ) وهذا الاختصاص موقوف على السماع لا طريق للقياس إليه. (قوله: كحروف التحضيض) أي: في السمة إذ قد جاء بعدها الاسم شاذاً في نحو:

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ لِشَفَاعَةٍ
إِلَيَّ فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

(قوله: كألا للعرض) فمن قال باختصاصها قال بوجوب النصب بعدها، ومن لم يقل بالاختصاص قال باختيار النصب بعدها، فليس ذلك من مواقع الوجوب أو الاختيار اتفاقاً، ولذا تركه المصنف رحمه الله وإنما ذكر أن الشرطية لعدم الاعتداد باختلاف الأخفش، ثم ما ذكره المحشي رحمه الله خلاف ما في الرضي فإنه قال: يجب النصب بعد إلا العرضية؛ نحو: إلا زيد ألا تكرمه وجعل حرفي الشرطية؛ أعني: لو وأن كلاهما مما اختلف في اختصاصه. (قوله: في أن امرؤ هلك) أي: فيما إذا دخل أن على اسم يكون خبره فعلاً. (قوله: قال الشارح الرضي الخ) إيراد على الشارح رحمه الله بأنه مخالف لما في الرضي حيث جعل قوله: مشتغلاً عنه بغيره مخرجاً له، والجواب: أن الشارح رحمه الله حمل قوله: مشتغلاً عنه بضميره على الإطلاق، ولم يعتبره بكونه مشتغلاً عن نصبه بنصب ضميره كيلا يلزم استدراك بحيث لو سلط عليه لنصبه وقد مر تفصيل ذلك. (قوله: لأن معنى الاشتغال الخ)؛ لأن عمل الفعل أو شبهه فيما قبله لا يكون إلا النصب والفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره فزيد في قولك: أزيد ذهب به خرج عن الحد المذكور بقوله: مشتغل عنه، وبقوله: بضميره إذ المعنى مشتغل عن نصب ذلك الاسم بنصب ضميره. (قوله: وتجويز نصبه الخ) على ما جوزّ ابن السراج والسيرافي. (قوله: حتى يكون المعنى الخ) فيكون الجار والمجرور في محل النصب فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط. (قوله: يعني ويجب الخ) فقوله: بالفعل متعلق بالمدلول عليه لا بالاختصاص؛ يعني: أن المصدر إنما يقوم مقام الفاعل إذا كان مخصوصاً بصفة أو قيد، والمصدر المدلول عليه بالفعل ليس كذلك، والجواب: أن ذلك الشرط إنما هو في المصدر الذي يكون مفعولاً مطلقاً فإنه لا ينوب مناب الفاعل إلا إذا كان مذكوراً ومخصوصاً، وفيما نحن فيه الفعل مسند إلى ضمير مصدره كما في قولهم: =العَدْ حِبلَ بَيْنَ العَيْرِ والنَّزَوَانِ=، وقيل: في توجيهه أن قوله: بالفعل متعلق بالاختصاص، والمعنى: أن الذهاب ينتصب بأذهبت فيقال: أذهبت زيد إذهاباً كما يقال: أنبته الله نباتاً، لكن ليس له اختصاص مزيد مناسبة به، بل اختصاص يذهب، والفعل لا يسند إلى مصدر كذلك، وفيه أن المسند إلى الذهاب هو ذهب، وأن الناصب نزيد ملابسه؛ أعني: أذهب المسند إلى الإذهاب على أن ذكره لا يدل له من شاهد، وأن عبارة الرضي أبية عنه حيث قال: لعدم الاختصاص في المصدر، ولم يقل لعدم الاختصاص للمصدر. (قوله: الأظهر أن يقال الخ)؛ لأن الكلام في المفسر الناصب لا في المفسر المشتغل، وإنما قال: الأظهر؛ لأنه يمكن أن يقال: إنه تقدير للمفسر الناصب قبل التسليط كما يدل عليه قوله: لو سلط عليه لنصبه. (قوله: وفي الثاني) أعني: يلابسه أحد بالذهاب.

الأمر[1] كذلك «فَالرَّفْعُ» أي: رفع (زَيْدٍ) في المثال المذكور واجب[2] بالابتداء ونصبه[3] غير جائز بالمفعولية. فليس[4] من باب الإضمار على شريطة التفسير فكيف يكون مما[5] يختار فيه النصب؟ «وَكَذَا[6]» أي: مثل (أَزَيْدٌ ذُهِبَ بِهِ) «قوله تعالى[7]: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴿٥٢﴾﴾». أي:[8] في صحائفَ أعمالهم فهو ليس من باب الإضمار على شريطة التفسير لأنه[9] لو جعل منه لصار[10] التقدير فعلوا[11] كلَّ شيء[12] في الزبر[13] فقوله[14]: (فِي الزُّبُرِ) إنَّ كان متعلقاً (فَعَلُوا[15]) فسد المعنى، لأن[16] صحائف أعمالهم[17] ليست محلاً لفعلهم[18]، لأنهم[19] لم يوقعوا فيها[20] فعلاً[21]، بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها[22] كتابة[23] أفعالهم. وإن[24] كان صفة لشيء. مع أنه[25] خلاف ظاهر الآية. فات المعنى المقصود، إذ المقصود أنَّ كل[26] شيء هو مفعول لهم[27] كائن[28] في الزبر[29] مكتوب فيها[30] موافقاً[31] لقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ[32] ﴿٥٣﴾﴾ لا أنَّ كل شيءٍ كائن[33] في صحائفَ أعمالهم مفعول[34] لهم[35]، فالرفع[36] لازم[37] على أن يكون

(١) أي: إذا لم يكن مثل زيد ذهب به من هذا الباب للعلة. (٢) أي: فيجب الرفع. أشار إلى حذف الخبر. (٣) ج س. (٤)أي: إذا كان النصب غير جائز فليس. مثال المذكور. (٥) أي: من القسم. (٦) والظرف مرفوع خبر مقدم والنظم مبتدأ مؤخر. (٧) في سورة اقتربت الساعة. (٨) جمع صحيفة وهي الكتاب وشيء اكتب عليه. (٩) علة ليس. (١٠) جواب لو. (١١) الناس أو الخلائق. (١٢) من خير أو شر. (١٣) أو مع الناس. (١٤) تعالى. (١٥) المقدر الناصب كل. (١٦) علة فسد. (١٧) أي: الإشياع. (١٨) كل شيء. (١٩) أي: الناس. (٢٠) أي: في كتاب كل شيء. (٢١) خيراً أو شراً. (٢٢) أي: في الصحائف. (٢٣) أي: في كتابة كل شيء. (٢٤) عطف على إن كان متعلقاً. (٢٥) أي: كون في الزبر صفة شيء. (٢٦) اسم إن. (٢٧) ناس. (٢٨) خبر إن. (٢٩) خبر بعد خبر. (٣٠) أي: في الصحائف. (٣١) حال من ضمير كائن. (٣٢) مكتوب. (٣٣) صفة شيء. (٣٤) لعدم موافقته لما في الآية الأخرى. خبر إن. (٣٥) متعلق بـ مفعول. (٣٦) يعني كل شيء. (٣٧) وواجب.

فَالرَّفْعُ واجب، وَكَذا[1] ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ[2] ﴿٥٢﴾﴾

(١) في سورة القمر. (٢) في القاموس: الزبور كالقبول الكتاب جمعه زبر.

الضمير من ضربت المفسر، وأن التقدير في إن زيداً لم يقم إلا هو إن قام زيدلم يقم إلا هو؛ لانتقاض النفي بإلا وكذا في أن زيداً لم تضرب إلا إياه أن تضرب زيداً لم تضرب إلا إياه، ولا يخفى أن نسبة زيد إلى يلابس واذهب ليست كنسبة به إلى ذهب؛ لأنه مسند إليه وزيداً مفعول. (قال؛ واجب بالابتداء) كذا ذكره المصنف، وفيه أنه يجوز أن يكون مرفوعاً باذهب المقدر لرعاية الاستفهام، ويوافق ضابطة ذكرها في شرح المفصل. (قال، وكذا) خبر أو مبتدأ وفيه. (قوله، لقوله تعالى،) ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ ﴿٥٣﴾﴾، المستطر، نوشتن.

(قوله: كذا ذكره المصنف رحمه الله) أي: مقيداً بقوله: بالابتداء. (قوله: ويوافق ضابطة الخ) حيث قال: وأما قولهم: زيد قام وزيد ضرب فليس من هذا الباب؛ إذ ليس مسلطاً على ضمير الأول ولا على ما يتعلق به تسليط المفعولية، وما كان كذلك فليس من هذا الباب، وحكمه أن يكون مبتدأ إن لم يكن قبله ما يرجح به تقدير الفعل، وفاعلاً إن كان معه ما يرجح تقدير الفعل على المختار، وفاعلاً على الوجوب إن كان معه ما يوجب تقديره، فالأول كقولك: زيد قام، والثاني كقولك: أزيد قام انتهى. (قوله: وفيه) أي: في كونه مبتدأ بحث؛ لأنه يكون الكاف حينئذ اسمياً، ولا يقول سيبويه باسميته إلا عند الضرورة، قال المصنف رحمه الله: كل شيء فعلوه ترك لفظ نحو وما يؤدي معناه ههنا، وأورده في السابق واللاحق للدلالة على أنه لم يوجد له نظير، وإن كان لم يمكن أخذ

الثاني؛ أعني: ذهب مسند إلى الجار والمجرور القائم مقام الفاعل، قال قدس سره في الهامش: الفرق بينه وبين زيداً حبست عليه مع أن كلاً منهما مبني للمفعول، إن القائم مقام الفاعل هو الجار والمجرور فهو يعمل في ضمير زيد رفعاً لا نصباً بخلاف حبست، فإن القائم مقام فاعله ضمير المتكلم، وأما الجار والمجرور؛ أعني: عليه، فهو منصوب محلاً، وتحقيقه: أن حبست عليه يستلزم ملابسةً فاعلُها المتكلم ومفعولها زيد، وأما ذهب فإنه يقتضي ملابسة أو ذهاباً لم يعلم فاعلها فالأول: يستلزم فعلاً معلوماً ينصب زيداً إذا سلط عليه، والثاني: يستلزم فعلاً مجهولاً يرفعه إذا سلط عليه (نعمه). (قوله: وكذا أي: مثل أزيد ذهب به) يعني: كالمثال المذكور في أنه يتوهم كونه من هذا الباب، وليس منه قوله تعالى في سورة القمر: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴿٥٢﴾﴾؛ أي: في كتب الحفظة، وأراد بالمثل كل تركيب يكون الفعل المشتغل عنه بضميره صفة لذلك الاسم؛ لأنه ليس انتفاء نصبه لعدم التسليط، بل لعدم إمكانه؛ إذ لو سلط لفات تقييد المقصود بالوصف وانتقل التركيب من الوصف إلى الإخبار؛ وذلك فاسد (عصام). (قوله: لم يوقعوا فيها فعلاً)؛ أي: أصلاً لا خيراً ولا شراً، فضلاً عن الكلية، والكرام الكاتبون: هم الملائكة الذين يكتبون أعمال العباد؛ أعني: رقيباً وعتيداً (نعمه). (قوله: مع أنه خلاف الظاهر الخ)؛ لأنه لو كان صفة لقدم على فعلوه فلما أخر كان الظاهر أن يكون خبراً، وألا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف. (قوله: هو مفعول لهم) أي: الجملة الاسمية صفة لكل شيء وموافقاً حال من المعنى

(كُلُّ شَيْءٍ) مبتدأ[1] والجملة الفعلية[2] صفة لشيء والجار[3] والمجرور في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ تقديره[4]: كلُّ شيء[5] هو[6] مفعول لهم ثابت[7] في الزبر بحيث لا يغادر[8] صغيرة ولا كبيرة. واعلم أنَّه[9] قد سبق أنَّ الاسم المذكور إذا[10] كان الفعل المشتغل عنه[11] بضميره أو متعلقه أمراً[12] أو نهياً[13] فالمختار[14] فيه النصب[15]. فالظاهر أن قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ داخل[16] تحت هذه القاعدة[17] مع أن القُرَّاءَ[18] اتفقوا فيه على الرفع[19] إلاَّ[20] في رواية شاذة[21] عن بعضهم[22]، فاضطر[23] النحاة إلى أن تمحّلوا[24] لإخراجه عن هذه القاعدة المذكورة[25] لئلا[26] يلزم اتفاق القراء على غير المختار[27].

فأشار المصنف إلى ما تمحّلوا لإخراجه[28] عنها[29] فقال: «ونحو[30]: ﴿ٱلزَّانِيَةُ[31] وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا﴾» الفاء[32] فيه مرتبط[33] «بِمَعْنَى[34] الشَّرْطِ عِنْدَ الْمُبَرِّدِ[35]» لكون الألف واللام في (الزَّانِيَة والزَّانِي) مبتدأ[36] موصولاً[37] فيه معنى[38] الشرط[39] واسم الفاعل الذي هو صلته

(١) خبر يكون. (٢) أي: فعلوه. (٣) في قوله: ﴿في الزبر﴾. (٤) أي: تقدير قوله تعالى على التوجيه المذكور. (٥) مبتدأ أول. (٦) مبتدأ كان. (٧) خبر للمبتدأ الأول. (٨) أي: لا يترك سيئة كبيرة أو صغيرة. (٩) شأن. (١٠) الشرط مع الجزاء خبر إن. (١١) أي: عن الاسم. (١٢) نحو: زيداً اضربه. خبر كان. (١٣) نحو: زيداً لا تضربه. (١٤) جواب إذا. (١٥) وإن قدر إما كما هو مطرد مع الأمر والنهي. (١٦) خبر إن. (١٧) أي: قاعدة الإضمار على شريطة التفسير لوجود شرائطه. (١٨) جمع قارئ من باب فتح. (١٩) ولم يقرأ بالنصب. (٢٠) أي: ينصب. (٢١) والشاذ لا يعبأ به. (٢٢) وهو عيسى ابن عمر. (٢٣) أي: احتاجوا. (٢٤) أي: ذهبوا إلى بيان الحيلة. (٢٥) وهي ما أضمر عامله. (٢٦) علة تمحلوا. (٢٧) ولا يجوز القراءة على غير المختار. (٢٨) أي: قوله تعالى. (٢٩) أي: عن القاعدة. (٣٠) مبتدأ أول. (٣١) مبتدأ. (٣٢) مبتدأ ثان. (٣٣) خبر للمبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر للمبتدأ الأول. (٣٤) الباء متعلق بالمرتبط. (٣٥) فهو عند المبرد جملة واحدة مركبة من المبتدأ والخبر. (٣٦) خبر كون. (٣٧) صفة مبتدأ. (٣٨) فاعل موصولاً. (٣٩) وهو سببية الأول للثاني على ما مر في بحث المبتدأ.

المقصود؛ أي: حال كونه مطابقاً لقوله تعالى في سورة القمر: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ﴾، وهذه الآية كائنة عقب قوله: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴿٥٢﴾﴾، قال الجزائري: أي: كل عمل صغير وكبير مسطور في صحيفة الأعمال أو اللوح، والاستطار والسطر بمعنى واحد؛ أعني: نويستن؛ أي: الكتابة. (قوله: لا أن كل شيء الخ) أي: ليس المقصود أن كل شيء كائن الخ، وإن كان هذا المعنى أيضاً صحيحاً، وهو أنه لا يكتب في صحائف أعمالهم كاذب، بل هو مطابق لأعمالهم (عصام)، وقوله: مفعول لهم؛ أي: لأن الشيء الكائن في الزبر هو الكتابة، وهو ليس مفعولاً لهم، ولك أن تقول: إن الصفة يجب أن تكون قضية معلومة للمخاطب، وكون أفعالهم في الزبر غير معلوم له، وقوله: يبحث لا يغادر بصيغة المجهول؛ أي: بحيث لا يترك من ذلك الشيء سيئة صغيرة ولا كبيرة. (قوله: واعلم أنه الخ) بسط مقدمة لكلام المتن، وإشارة إلى أنه جواب سؤال متكمّن، وقوله: إلا في رواية شاذة عن بعضهم حيث اختار النصب، وذهب إلى أن الفاء للعطف، وهو عيسى بن عمر الثقفي النحوي مات سنة تسع وأربعين ومئة، وله الإكمال والجامع؛ وهما كتابان في النحو، وقد قال في مدح ذلك بعض الشعراء:

بطل النحو جميعاً كله
غير ما أحدث عيسى بنُ عمر
ذاكَ إكمالٌ وهذا جامعٌ
فهما للناس شمسٌ وقمر

والتمحل؛ بمعنى: حيلة كردن. (قوله: فقال: ونحو: ﴿ٱلزَّانِيَةُ

وَنَحْوُ[1]: ﴿الزَّانِيَةُ والزَّانِي فَاجْلِدُوا[2] كُلَّ واحدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ الْفَاءُ بِمَعْنَى الشَّرْطِ عِنْدَ الْمُبَرِّدِ

(١) أي: كذا نحو الزانية والزاني الآية لأن الفاء آه.
(٢) أمر حاضر وخطاب للحكام.

(قوله: بحيث لا يغادر) أي: لا يترك سيئة كبيرة ولا صغيرة. (قوله: والظاهر) إلى آخره لا يمنع الفاء بحسب الظاهر دخوله في هذا الباب؛ لأن ما بعدها قد يعمل فيما قبلها؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴿٣﴾﴾. (قوله: عن بعضهم) هو عيسى ابن عمرو. (قال: ونحو: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾) الواو إما للعطف على كل شيء فعلوه فيكون التقدير وكذا نحو: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾، وقوله: الفاء بمعنى الشرط تعليل، وجملة قوله: وجملتان بتقدير المبتدأ؛ أي: هذه الآية جملتان تعليل آخر معطوف على الأول، وإما للعطف على قوله، وكذا. (قوله: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ﴾)

ضابطة منه بأن يقال: كل مرفوع بعده صفة للمرفوع لا يحتمل أن يكون من هذا الباب؛ لأنه تركيب تقييدي ولو سلط الفعل عليه يصير تركيباً خبرياً ولأجل هذا خص بيان عدم كونه من هذا الباب بالآية. (قوله: لا يمنع الخ) دفع لمنع ظهور دخول هذه الآية تحت الضابطة بناء على أن الفاء يمنع عمل ما بعدها فيما قبلها. (قوله: لأن ما بعدها الخ) وذلك إذا كانت غير واقعة موقعها أو زائدة قال الشارح رحمه الله: لا إن كل شيء كائن الخ؛ لأن الصفة يجب أن تكون قضية معلومة للمخاطب وكون أفعالهم في الزبر غير معلومة له. (قوله: تعليل الخ) للحكم المستفاد من كذا؛ أعني: ليس من باب الإضمار على شريطة التفسير فهي جملة لا محل لها من

كالشرط فخبر[1] المبتدأ كالجزاء[2] والفاء الداخلة عليه[3] مرتبطة بالشرط لدلالته على سببيته للجزاء. ومثل هذا الفاء[4] لا يعمل ما[5] في حيزه[6] فيما قبله فامتنع[7] تسليط الفعل المذكور بعده على ما[8] قبله فتعين[9] فيه[10] الرفع. «وَ» الآية[11] «جُمْلَتَانِ[12]» مستقلتان «عِنْدَ[13] سِيبَوَيه» إذ[14] (الزَّانِيَةُ) مبتدأ محذوف[15] المضاف[16] و(الزَّانِي) عطف عليه والخبر محذوف[17] أي: حكم الزانية والزاني[18] فيما يتلى عليكم[19] بعد. وقوله تعالى: ﴿فَٱجْلِدُوا﴾ جملة[20] ثانية لبيان الحكم الموعود[21]، والفاء عنده[22] أيضا[23] للسببية أي: إنْ ثبت زناهما[24] فاجلدوا. وقيل[25]: زائدة أو للتفسير، وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة أخرى فيمتنع التسليط[26] فلا يدخل[27] في الضابط[28] فتعين الرفع. «وإلاَّ» أي: وإن لم يكن الفاء[29] بمعنى الشرط[30] ولم تكن الآية جملتين أيضا فهي[31] تكون داخلة تحت الضابطة «فَالْمُخْتَارُ[32]» حينئذ فيها[33] «النَّصْبُ» واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا[34] بد من جعل الفاء بمعنى الشرط[35] أو جعل الآية جملتين[36] ليتعين (الرَّفْعُ). «الرَّابِعُ[37]» من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها: «التَّحْذِيرُ[38]» وإنما وجب حذف الفعل[39] فيه[40]

(١) هو فاجلدوا. (٢) لأن الزنى سبباً للجزاء وهو الجلدة فيكون كالشرط. (٣) أي: على خبر المبتدأ. (٤) الذي وقع جواباً للشرط حقيقة أو حكماً. (٥) فعل. (٦) أي: بعد الفاء. (٧) جواب شرط محذوف. (٨) أي: اسم. (٩) أي: وجب. (١٠) أي: الاسم. (١١) مبتدأ. (١٢) خبره عطف على جملة الفاء بمعنى الشرط. (١٣) ظرف لمفهوم الكلام أي: حكم بذلك عند سيبويه. (١٤) علة الاستقلال. (١٥) صفة مبتدأ. (١٦) أو خبر كذلك. (١٧) جوازاً بالقرينة الحالية. (١٨) موصولة. (١٩) أيها المؤمنون. (٢٠) من الفاعل والفعل. (٢١) في الجملة الأولى. (٢٢) سيبويه. (٢٣) كالمبرد. (٢٤) شرعاً بأربعة شهداء أو بالإقرار. (٢٥) الفاء. قائله فاضل الهندي. (٢٦) أي: تسليط الفعل. (٢٧) هذا القول على كلا التقديرين. (٢٨) أي: ما أضمر عامله. (٢٩) في قوله تعالى فاجلدوا مرتبطة. (٣٠) كما هو عند المبرد. (٣١) أي: هذه الآية. (٣٢) إذا كانت داخلة تحتها فالمختار آه. (٣٣) أي: في هذه الآية. (٣٤) جواب شرط. (٣٥) كما هو مذهب المبرد. (٣٦) كما هو مذهب سيبويه. (٣٧) مبتدأ. (٣٨) أي: ما فيه التحذير. خبره. (٣٩) الناصب. (٤٠) أي: في هذا الباب.

وَجُمْلَتَانِ[1] عِنْدَ سِيبَوَيْهِ[2]، وَإِلاَّ فَالْمُخْتَارُ النَّصْبُ. الرَّابِعُ[3]: التَّحْذِيرُ

(١) أي: والآية جملتان مستقلتان عند آه. إنما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره.

(٢) توجيه المبرد أقوى من توجيه سيبويه لعدم احتياجه إلى إضمار ولذا قدم المصنف لكن فيه أنه يلزم أن يكون إنشاء خبر. لاري.

(٣) من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها. ج.

وجملة قوله: الفاء بمعنى الشرط المشيرة إلى التعليل خبر لقوله نحو: ﴿ٱلزَّانِيَةُ﴾ بتقدير العائد، وقوله: جملتان معطوف عليها عطف مفرد على جملة لها محل من الإعراب. (قوله: مرتبط بمعنى الشرط) فتكون الباء صلة، ويجوز أن تكون للسببية. (قال: عند المبرد) قيل: ظرف

الإعراب واللام في الفاء للعهد. (قوله: وجملة قوله: جملتان بتقدير المبتدأ الخ) لفظ جملة مبتدأ مضاف والباء في بتقدير للسببية، وتعليل آخر خبره ومعطوف خبر بعد خبر. (قوله: بتقدير العائد) أي: منه دون فيه؛ أي: ما سبق إلى الفهم؛ لأن العائد في الخبر إنما يحذف قياساً إذا كان مجروراً بمن والخبر جملة ابتدائية مبتدأ وخبره جزؤ من المبتدأ الأول، وما قيل: إن لام العهد هو العائد فلا حاجة إلى تقدير وهم؛ لأن العائد في الخبر لا يكون إلا الضمير أو وضع الظاهر موضعه؛ نحو: ﴿ٱللَّهُ ۝١ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ كل ذلك منصوص في الرضي. (قوله: فتكون الباء صلة) لعاملها الدالة عليه؛ لأن الباء فيها للملابسة والربط،

وآلزَّانِي﴾ الآية) قال العصام: الآية بظاهرها ليست من هذا الباب؛ لأن الفاء بظاهره فاء الشرط حيث دخل خبر موصول بما هو في معنى الفعل، وما بعد الفاء الواقع في صدر الجزاء أو ما هو بمنزلته من خبر المبتدأ لا يعمل فيما قبله، وإن كان يعمل ما بعد فاء الجزاء الذي بطل صدارته بوقوعه في الوسط؛ لكونه جزاء إما لفظاً؛ نحو: أما زيداً فاضربه أو تقديراً؛ نحو: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣﴾. (قوله: الفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط) الذي تضمنه المبتدأ؛ أعني: قوله: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾، حاصله أن الفاء فاء الجزاء؛ لأن الفاء المرتبط بمعنى الشرط ليس إلا فاء الجزاء، فلا يرد الإشكال الآتي، ولفظة فيه إشارة إلى تقدير الرابط من الجملة الصغرى، فاعلم أن المبرد جعل المانع عن كونه من هذا الباب ما أشار إليه في الكتاب من أن الفاء في فاجلدوا بمعنى: الشرط، وقدم توجيه المبرد على توجيه سيبويه مع تقدم سيبويه رتبة؛ لرجحانه لعدم الاحتياج إلى التقدير، واستشكل كون الفاء بمعنى الشرط مع أنه حرف الجزاء، فأجيب تارة بأن الباء للسببية؛ أي: الفاء حاصلة بسبب معنى الشرط، وتارة بما أشار إليه الشارح من أن التقدير الفاء مرتبط بمعنى الشرط؛ أي: مرتبط للجزاء بالشرط، والتحقيق أن حرف الشرط لسببية الجملة الأولى للثانية ومعنى الفاء أيضاً سببية ما قبلها لما بعدها فهو بمعنى الشرط يؤكد بها حرف الشرط فتبصر. (قوله: فيه معنى الشرط) أعني: سببية

الأول للثاني، أو للحكم به، وإضافة المعنى إلى الشرط إما بيانية أو لامية فتذكر، وإنما قال: ومثل هذا الفاء لا يعمل؛ لأن الفاء إذا كانت زائدة أو غير واقعة موقعها لغرض؛ نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩﴾ جاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها كما مر. (قوله: فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده) فيه أن امتناع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله لا يستلزم تعين الرفع في الاسم المذكور، بل لا بد في ذلك من امتناع تسليط المناسب أيضاً وهذا في حيز المنع (ظهيريه). (قال المصنف: جملتان مستقلتان) أي: مختلفتان في المعنى، وقال العصام: أراد بالاستقلال أن لا يكون ذكر أحدهما متفرعاً على حذف الفعل من الأخرى، ولعله أخذ هذا من صرف الإطلاق إلى الفرد الكامل. (قوله: إذ الزانية مبتدأ الخ)؛ لأنه في تقدير حكم الزانية والزاني ما يتلى عليكم فاجلدوا فقوله: فاجلدوا بيان للجملة الموعود بها بخلاف باب ما أضمر، فإن تركيبه أيضاً جملتان، لكن بمعنى واحد فلا يرد أن جميع الباب جملتان. (قوله: والفاء عنده أيضاً) أي: كما عند المبرد للسببية، ويقال: لها الفصيحة وليست عاطفة؛ لئلا يلزم عطف الإنشاء على الإخبار؛ أي: إن ثبت شرعاً زناهما فاجلدوا؛ لأن الجلد لا يترتب على مجرد الزنا، بل على ثبوته، فإن قيل: إذا كان الفاء عند سيبويه أيضاً بمعنى الشرط كيف يصح التخصيص للمبرد؟ قلنا: ليس مخرج الآية عن الحد كون الفاء بمعنى الشرط عند سيبويه، بل كونهما جملتين؛ إذ الفاء إنما يعد مانعاً لو كان ما بعد الفاء بحيث لو لم يكن الفاء صح عمله فيما قبله. (قوله: وقيل: زائدة) أي: الفاء زائدة كما في جواب إذا، فيكون ما بعدها ابتداء كلام، وقوله: أي: وإن لم يكن الخ؛ يعني: إن لم يكن أحد التوجيهين توجيه المبرد وتوجيه سيبويه كانت الآية داخلة تحت الضابطة، والتالي باطل كما أشار فكذا المقدم، وأراد بالضابطة قاعدة اختيار النصب فيما قبل الأمر والنهي كما تقدم مع أنها غير داخلة فيها؛ إذ القراء متفقون على قراءة الرفع فلو كان النصب مختاراً لما اتفقوا على غير المختار. (قال المصنف: التحذير) أي: موضع التحذير بتقدير مضاف لتصحيح الحمل فلا تغفل، وقوله: تخويف شيء إلى وتبعيده الخ، يريد أن كلاً من التخويف والتبعيد معنى التحذير لا مجموعهما، وإرجاع الضمير إلى التحذير لا يخلو عن استخدام؛ لأن المراد

لعامل الظرف المقدر، والأظهر أنه ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر كما أن قوله: عند سيبويه ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر يوافق قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ﴾. (قوله: ومثل هذا الفاء) إنما قال مثل؛ لأن الفاء إذا كانت زائدة أو غير واقعة موقعها لغرض كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩﴾ جاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها. (قوله: إذ الزانية) توجيه المبرد أقوى من هذا التوجيه؛ لعدم احتياجه إلى إضمار، ولذا قدمه المصنف، لكن فيه أنه يلزم أن يكون الإنشاء خبراً. (قوله: مبتدأ محذوف المضاف) أو خبر كذلك والتقدير هذا حكم الزانية والزاني كما يقال في الفصل والباب. (قوله: إن ثبت زناهما) شرعاً وذلك بأربعة شهداء أو بالإقرار. (قوله: وقيل: زائدة) وما بعدها ابتداء كلام، ولا يخفى أن القول بالزيادة مع ظهور احتمال السبب بعيد. (قوله: أو للتفسير)؛ لأن اجلدوا إيجابه والإيجاب متضمن للوجوب الذي هو الحكم. (قوله: وجزء الجملة) إلى آخره يجوز أن يقال: إن ما بعد فاء التفسير أو السببية إذا كانت الفاء واقعة موقعها لا تعمل فيما قبلها. (قوله: واختيار النصب) يعني: أن الشرطية إشارة إلى قياس استثنائي استثني فيه نقيض التالي؛ ليثبت نقيض المقدم وهو ما ذهب إليه المبرد أو سيبويه، وإنما حمله على ذلك؛ إذ لو لم يحمله لكان معناه أن اختيار النصب واقع على بعض التقادير، لكنه غير واقع أصلاً فإن الشاذ لا يعبأ به.

فلا يرد أنه لا قرينة على حذف الفعل الخاص. (قوله: ظرف لعامل الظرف المقدر) أي: الجار والمجرور؛ أعني: بمعنى الشرط لكونه ظرفاً مستقراً. (قوله: وإلا ظهر الخ)؛ لأن كونه بمعنى الشرط ليس عند المبرد لاعتبار الحكم به فالأظهر أن يتعلق الظرف بالنسبة والحكم المستفاد من حمل الخبر على المبتدأ. (قوله: كما أن الخ) فإنه يتعين فيه التعلق بالنسبة لعدم تعلق آخره. (قوله: يوافق الخ) جملة استئنافية معللة لكونه أظهر فإن الظرف في قوله تعالى متعلق بالنسبة؛ أي: هذا الحكم عند الله، وليس متعلقاً بشيء من المبتدأ والخبر لعدم صلاحيتهما. (قوله: إنما قال: مثل الخ) لا يخفى عليك أن ما ذكره فائدة لفظ هذه، لكن لما كان لفظ مثل لبيان أن المشار إليه نوع الفاء المذكورة في الآية دون خصوصها، وكانت الفائدة المذكورة مترتبة على إرادة نوع الفاء؛ أعني: ما يكون للسببية واقعة موقعها نسب المحشي الفائدة إلى لفظ مثل. (قوله: كما في قوله تعالى الخ) فإن موقع الفاء قبل اليتيم لكونه ممنوع مدخولها قدم عليه لئلا تجتمع إما مع الفاء. (قوله: يلزم أن يكون الخ) وهو مما اختلف فيه والحق تأويله بمقول في حقه، فلا ترجيح لقول المبرد. (قوله: والتقدير هذا الخ) لكن التقدير الذي ذكره الشارح رحمه الله أظهر فلذا اقتصر عليه. (قوله: لأن اجلدوا الخ) دفع لتوهم أن المضاف المحذوف في الجملة السابقة الحكم الذي هو الوجوب، وقوله: فاجلدوا للإيجاب؛ فإنه طلب الفعل على سبيل اللزوم، فلا يكون تفسيراً له، وحاصله: أنه تفسير له باعتبار ما يتضمنه، ولك أن تقول: إن الحكم نفس الإيجاب عند الشيخ الأشعري أو لوجوب نفس الإيجاب وتحقيقه في شرح المضد إلا أن ما ذكره المحشي رحمه الله أظهر. (قوله: يجوز أن يقال) أي: على مذهب سيبويه. (قوله: إذا كانت الخ) قيد للسببية احترز به عن نحو: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣﴾ ولم يتعرض للزائدة؛ لأن الحمل عليها بعيد كما مر. (قوله: أن الشرطية) يعني قوله: وإلا فالمختار النصب. (قوله: قياس استثنائي الخ) تقديره وإن لا يكن أحد التقديرين يكن المختار.

لضيق[1] الوقت عن ذكره. «وَهُوَ» في اللغة: تخويف[2] شيء عن[3] شيء، وتبعيده عنه[4]. وفي اصطلاح النحاة: «مَعْمُولٌ» أي: اسم[5] عمل فيه النصب بالمفعولية «بِتَقْدِيرِ[6]: اتَّقِ، تَحْذِيراً» أي: حُذِّر ذلك المعمول تحذيراً، فيكون مفعولاً مطلقاً. أو ذكرَ تحذيراً، فيكون مفعولاً له. «مِمَّا[7] بَعْدَهُ» أي: مما بعد ذلك المعمول. «أوْ[8] ذُكِرَ الْمُحَذَّرُ مِنْهُ مُكَرَّراً[9]» على صيغة[10] المجهول عطفاً على (حُذِّر) أو (ذُكِر) المقدر[11]، فإن قلت: فعلى هذا لا بد من ضمير[12] في المعطوف[13] كما في المعطوف عليه

(١) على وجب. (٢) مصدر مضاف إلى مفعول. (٣) يقال للشيء. (٤) أي: الشيء الثاني. (٥) أشار به إلى أن إطلاق المعمول على اللفظ باعتبار أنه إلخ. (٦) ظرف مستقر وقع صفة للمعمول. (٧) متعلق بالتحذير. (٨) عطف على جملة حذر أو ذكر المقدر العامل في تحذير. (٩) حال من المحذر منه. (١٠) حال من ذكر. (١١) بالجر صفة لأحدهما على سبيل البدل. (١٢) راجع إلى المعمول. (١٣) مثل أن يقول: أو ذكرا.

وَهُوَ مَعْمُولٌ[1] بِتَقْدِيرِ: اتَّقِ تحذيراً[2] مِمَّا بَعْدَهُ أَوْ ذِكْرِ الْمُحَذَّرِ مِنْهُ مُكَرَّراً مِثْلُ:

(١) أي: اسم عمل فيه النصب بالمفعولية. (٢) أي: حذف ذلك المعمول تحذيراً فيكون مفعولاً مطلقاً وذكر تحذيراً ليكون مفعولاً له.

(قوله: لضيق الوقت) في كلا قسمي التحذير ضيق وقت، وهو أضيق في القسم الثاني منه، ولهذا لا يذكر إلا المحذر منه. **(قوله: وفي اصطلاح النحاة معمول)** نقل إليه لتعلق التحذير به لكونه محذراً أو محذراً منه. **(قوله: أي: اسم عمل فيه النصب بالمفعولية)** أشار به إلى أن إطلاق المعمول على اللفظ باعتبار أنه محل لأثر العامل. **(قال: بتقدير اتق)** الأنسب بالصناعة أن يقال: باتق بدون التقدير. **(قال: تحذيراً مما بعده)** هذا القسم الذي هو المحذر إما ظاهر أو مضمر، والظاهر لا يجيء إلا مضافاً إلى المخاطب والمضمر لا يجيء في الأغلب إلا مخاطباً وقد يجيء متكلماً؛ نحو: إياي والشر، وسيبويه يقدر بنحو: لا حذر، وغيره يقدر بنحو: حذر خطايا، والأول أولى كذا ذكره الشيخ الرضي. **(قال: أو ذكر المحذر منه)** هذا القسم يكون ظاهراً ومضمراً سواء كان الظاهر مضافاً أو لا، والمضمر متكلماً أو مخاطباً أو غائباً. **(قوله: على صيغة المجهول)** قال الشيخ الرضي في قوله: أو ذكر المحذر منه نظر؛ إذ ذكر مصدر ففي عطفه على قوله: معمول بعد من حيث المعنى إلا أن يقدر في الأول مضاف؛ أي: هو ذكر معمول، وفيه نظر أيضاً؛ لأن التحذير من أنواع المفعول والذكر ليس منها وفي بعض النسخ: أو ذكر بصيغة المجهول وليس بوجه؛ لأن أو ههنا انفصالية؛ أي: ليست إضرابية فينبغي أن يليها مثل المذكور قبل، والمذكور قبل مفرد وما يليها جملة، وإنما جازت المخالفة إذا كانت إضرابية واختار قدس سره الاحتمال الأخير وهو المشهور المنساق إلى الفهم، ولم يجعله معطوفاً على قوله: معمول حتى لا يلزم ما ذكره من المحذور، بل جعله معطوفاً على فعل مقدر ينساق إليه الفهم؛ أعني: حذر أو ذكر ويمكن أو يختار الاحتمال الأول ويجعل معطوفاً على قوله: تحذيراً بتقدير الحين، أو يجعله مفعولاً له للتقدير، والمعنى على أن تقدير اتق دون غيره من الأفعال للتحذير لا أن التقدير لأجل التحذير؛ لأن التقدير لعدم الفرصة، ولا دخل للتقدير في التحذير؛ لأنه لو ذكر لحصل التحذير أو يجعل معطوفاً على قوله: معمول وتجعل الإضافة من باب جرد قطيفة، لا يقال العطف بأو في الحدود إنما يصح إذا كان صدر الحد متناولاً للمعطوفين؛ ليكون إشارة إلى تقسيم المحدود، وليس بالتحذير في قوله: الرابع التحذير المعنى الاصطلاحي، وفي صورة إرجاع الضمير إما لفظه أو معناه اللغوي. **(قوله: وفي اصطلاح النحاة معمول بتقدير اتق)** قال بعضهم: التحذير تنبيه المخاطب على أمر مكروه يجب الاحتراز منه ليجتنبه ويكون التحذير بثلاثة أشياء بإياك وأخواته وهي إياكما وإياكم وإياكن وبما ناب عنها من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب؛ نحو: نفسك والسيف وبذكر المحذر منه؛ نحو: الأسد فإن ذكر المحذر بلفظ أياً فالعامل محذوف وجوباً سواء عطفت عليه أو كررته أو لم تعطف ولم تكرر، وإن ذكر بغير لفظ أياً، واقتصر على ذكر المحذر منه فإنما يجب الحذف إن كررت أو عطفت وفي غير ذلك يجوز الإظهار هذا. **(قوله: أي: اسم عمل فيه)** يشير إلى أن قوله: معمول بتقدير معمول فيه فهو من قبيل الحذف والإيصال. **(قوله: فيكون مفعولاً له)** ولك أن تجعله مفعولاً له للتقدير؛ أي: إنما قدر للتحذير؛ إذ لو ذكر العامل لربما يدركه المحذر منه وفات التحذير، وقوله: مما بعده؛ أي: مما ذكر بعد ذلك المعمول كالأسد بعد إياك، فلا يجب الحذف في قولك: من الأسد اتق نفسك. **(قال المصنف: أو ذكر المحذر منه)** قال العصام: مصدر منصوب عطف على تحذيراً كأنه قيل: أو لذكر المحذر منه مكرراً؛ إذ تكرار المحذر منه للمبالغة في التحذير لضيق الوقت عن ذكر العامل. **(قوله: على صيغة المجهول الخ)** رد لما قاله الرضي وحاصله أن قوله: ذكر إذا كان بصيغة المصدر يكون معطوفاً على معمول، وهو بعيد من حيث المعنى؛ لأن التحذير ليس نفس الذكر، بل المذكور، وإذا كان على صيغة الماضي المجهول فكذلك؛ لأن أو هنا متصلة من حيث المعنى فينبغي أن يليه مثل المذكور قبل كما في جاءني زيد أو عمرو، وحاصل الجواب: أنه على صيغة المجهول، لكن المعطوف عليه مقدر لا ملفوظ كما توهمه فافهم. **(قوله: فإن قلت: فعلى هذا الخ)** أي: على تقدير العطف على أحدهما لا بد الخ، وحاصله: أنه إذا عطف ذكر على حذر لا بد أن يكون فيه ضمير راجع إلى المعمول كما في المعطوف عليه وليس فيه ضمير، وحاصل الجواب: أن ههنا ضميراً أقيم الظاهر مقامه إشعاراً بأن المعمول في هذا القسم هو المحذر منه الذي هو عبارة عن المعمول المذكور وفيما سبق هو المحذر، وقوله:

قلنا: نعم[1]، لكنه وضع في المعطوف المظهر[2] موضع المضمر[3]، إذ تقدير الكلام[4]: أو معمول بتقدير اتق ذكر مكرراً، إلا أنه[5] وضع المحذر[6] منه موضع الضمير العائد إلى المعمول إشعاراً[7] بأنه[8] محذر منه لا محذر «مِثْلُ: إيَّاكَ[9] والأسَدَ[10]، وإيَّاكَ وأنْ تَحذفَ[11]،» هذان مثلان لأول: نوعي التحذير، ومعناهما[12]: بَعِّدْ نفسَك من الأسد، والأسدَ[13] من نفسك، وبَعِّد نفسَك عن حذفِ الأرنَبِ[14]. وهو[15] ضربه بالعصا[16]. وبَعِّد حذفَ الأرنبِ عن نَفْسِكَ. وعلى التقديرين: المحذَّر منه هو (الأَسَدُ[17]) (وَالحَذْفُ[18]). فإن المراد[19] من تبعيد الأسد[20] أو الحذف[21]، من نفسك تحذيرها[22] منهما[23] لا تحذيرهما منها[24]. «وَالطَّرِيْقَ الطَّرِيْقَ[25]» مثال[26] لثاني نوعَيْه[27]، أي: اتَّقِ الطريقَ الطريقَ. ولا[28] يخفى عليك[29] أن تقدير (اتَّقِ) في أوَّل النوعين غير[30] صحيح، لأنه[31] لا يقال: اتقيت زيداً[32] من الأسد، فينبغي[33] أن يقدر فيه[34]

(١) لا بد في المعطوف من ضمير كما في المعطوف عليه. (٢) وهو المحذر منه. (٣) على خلاف مقتضى العالم. (٤) أي: كلام المصنف. (٥) شأن. (٦) لفظ. (٧) علة وضع. (٨) أي: بأن الضمير في المعطوف. (٩) أصله اتق نفسك فحذف الفعل حذفاً واجباً. (١٠) عطف على الضمير في إياك. (١١) أصله اتق نفسك فحذف الفعل حذفاً واجباً. كافية. (١٢) أي: معنى المثال الأول على قسمين. (١٣) أما أن يكون مؤخراً. (١٤) وبالفارسية يقال: حركوش. (١٥) أي: الحذف في اللغة. (١٦) لأن ذلك يقتلها فلا يحل أيضاً. (١٧) المثال الثاني. (١٨) في الثاني. (١٩) والمحذر هو النفس. (٢٠) في الأول. (٢١) الثاني. (٢٢) خبر إن. أي: نفسك. (٢٣) أي: من الأسد والحذف. (٢٤) نفسك. (٢٥) تأكيد لفظي. (٢٦) تقديره هو مثال. (٢٧) تحذير. (٢٨) اعتراض على المصنف. (٢٩) أيها الطالب. (٣٠) خبر أن. (٣١) شأن. (٣٢) لأنه فعل لازم بل وليت زيداً من الأسد فانقى. (٣٣) جواب شرط. (٣٤) أي: في أول النوعية.

إيَّاكَ[1] وَالأَسَدَ، وإيَّاكَ وأَنْ تَحْذِفَ، والطَّرِيقَ الطَّرِيقَ[2]،

(١) مفعول به لفعل محذوف وجوباً ١ - بعد نفسك من الأسر.
(٢) مثال لثاني نوعيه فالطريق منصوب مفعول به لفعل محذوف وجوباً أي: اتق الطريق الطريق.

إذ تقدير الكلام الخ دليل على وضع الظاهر موضع المضمر، فقوله: ذكر المحذر منه صفة لقوله: معمول، وقوله: إشعاراً بأنه الخ، دليل لمن على الوضع المذكور. (قال المصنف: مثل إياك والأسد الخ) إنما أورد مثالين للقسم الأول إشارة إلى أنه كما يجوز أن يكون المحذر منه اسماً صريحاً يجوز أن يكون فعلاً في تأويل الاسم، واعلم أن حق التحذير أن يكون للمخاطب مثل: إياك والحسد، وإياك والبول قائماً، وإياك والشر قال الشاعر:

وإيَّاكَ أَنْتَ وعَبْدَ المَسِيـ
ـحِ أَنْ تَقْرَبَا قِبَلَ المَسْجِدِ

وشذ مجيئه للمتكلم في قوله[1]: «إياي، وأن يحذف أحدكم الأرنب بالعصا، وليذكُ لكم الأسِل والرماح»، أي: تنحى عن حذف الأرنب، ونحوا أنفسكم عن حذفه، وأشذ من هذا مجيؤه للغائب في قول بعض العرب: إذا بلغ الرجل الستين وإياه وإيا الشواب، وفيه شذوذ آخر وهو إضافة إيا إلى الظاهر. (قوله: بعد نفسك من الأسد) وإنما قدر بعد دون اتق؛ لما سيجيء منه أن تقدير اتق غير صحيح هنا وفيه شيء، وقوله: والأسد من نفسك، وهذا بيان لحاصل المعنى وإن هذا المعنى لازم للمعنى السابق. (قوله: وهو ضربه بالعصا) واعلم أن الحذف بحاء مهملة فذال معجمة بمعنى الضرب بالعصا، والخذف بمعجمتين الضرب بالحصا، فاعرفه، ونقل بعض الشارحين هذا التحذير عن عمر رضي الله عنه، وإنما نهى عن ذلك؛ لأن الحذف يقتلها فلا يحل (نعمه)، وقوله: وعلى التقديرين؛ أي: على تقديري المعطوف عليه والمعطوف المحذر منه هو الأسد دون المخاطب؛ إذ لا خفاء أن المراد من تبعيده عنك تحذيرك عنه لا تحذيره عنك

(١) أي: عمر رضي الله عنه.

الصدر ههنا متناولاً لهما؛ لأنا نقول: لما كان التقابل بين المعطوفين باعتبار القيد كان القيد هو المعطوف عليه في الحقيقة فيبقى قوله: معمول متناولاً للقسمين. (قوله: قلنا: نعم) أو قلنا بتقدير العائد، والتقدير أو ذكر المحذر منه من نوعيه أو باستتار ضمير في ذكر وجعل المحذر منه بدلاً منه. (قال: مثل إياك والأسد) قال الشيخ الرضي: قال المصنف: الأصل اتقك، ثم لما لم يجمعوا بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد جاؤا بالنفس مضافاً إلى الكاف، فقالوا: اتق نفسك، فلما حذفوا الفعل حذفوا النفس؛ لعدم الاحتياج إليه، فرجع الكاف ولم يجز أن يكون متصلاً؛ لأن عامله مقدر فصار منفصلاً، ثم قال: وأرى أن هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى عنه، والأولى أن يقال: هو بتقدير إياك بعد بتأخير العامل، وجاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد إذا كان أحدهما منفصلاً. (قوله: ولا يخفى) إلى قوله: غير صحيح يمكن أن يضمن في اتق معنى التبعيد ويكون التقدير اتق مبعداً نفسك، ولا يخفى أن في تقدير اتق مع تضمينه معنى التبعيد تأكيداً في التحذير ليس في تقدير بعد. (قوله: لأنه لا يقال: اتقيت زيداً من الأسد)؛ لأن معنى الاتقاء: برهيز يدن

(قوله: التبعيد تأكيد في التحذير) فالمقدر بعد دون اتق حينئذ لا غبار على كلام المحشي رحمه الله كما لا يخفى.

مثل: (بَعْدَ[1]، ونَحَّ[2]). وتقدير: (بَعِّدْ) في مثال النوع الثاني غير منا سب، لأن[3] المعنى[4] على الاتقاء[5] عن الطريق لا على تبعيده[6] عنه. فالصواب أن يقال[7] بتقدير: (بَعِّد أو اتَّقِ) أو نحوهما[8]، فيقدر مثل: (بَعِّد) في جميع أفراد النوع الأول[9]، وفي بعض أفراد النوع الثاني[10] مثل: (نَفْسَكَ نَفْسَكَ) فإن المعنى على[11] هذا: بَعِّد نفسك مما يؤذيك، كالأسد[12] ونحوه[13]، ويقدر[14] مثل (اتَّقِ) في بعضها كالمثال المذكور[15].

(١) أمر من التبعيد. (٢) بفتح النون وكسر الحاء المشددة بمعنى بعد. (٣) علة لعدم المناسبة. (٤) أي: معنى قولك الطريق الطريق. (٥) أي: على اتقاء المخاطب خبر إن. (٦) أي: على تبعيد المار السالك في الطريق لأن الطريق لا يمكن أن يبعد. (٧) مصنف. (٨) مثل إياك والأسد، وإياك أن تحذف وخبرهما مما يصلح أن يكون مثالاً. (٩) أي: المحذر منه المكرر. (١٠) أي: على تقدير مثله نفسك نفسك. (١١) تمثيل لما يؤذيك. (١٢) كالحية والحداد. (١٣) عطف على بقدر الأول. (١٤) في المتن أي: الطريق الطريق.

لا برهيزا انيدن. (قوله: فالصواب أن يقال) يمكن أن يقال: أراد تقدير اتق ونحوه. (قوله: فإن المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك) فيه تأمل؛ لأن نفسك محذر منه لا محذر، فكيف يصح القول بأن المعنى بعد نفسك مما يؤذيك؟ اللهم إلا أن يقال: أن اتقاء الشخص من نفسه والتحذير منها ليس إلا لايقاعها الشخص في ضر فالمحذر منه في الحقيقة هو الضر، وهي محذرة بالمآل

(قوله: اللهم إلا أن يقال الخ) فيه أن كون المحذر منه في الحقيقة وهو الضر لا يقتضي تقدير بعد في اللفظ وجعل النفس محذراً، ولو سلم فغاية ما لزم صحة تقدير بعد نظراً إلى الحقيقة لا بعينه.

كما ذكره الشارح، ولا محذور في عطفه على المحذر لكفاية المشاركة في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه إلى عامله وهي المفعولية، وقوله: مثال لثاني نوعيه، ومنه قول عمر رضي الله عنه: يا سارية الجبل الجبل، وقال الشاعر:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لا أَخَا لَهُ
كَسَاعٍ إِلَى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاحِ

وقال الآخر: الضيغم الضيغم يا ذا الساري. (قوله: غير صحيح) الظاهر غير ظاهر أو غير مناسب؛ لأنه صحيح ولو بتكلف فتدبر. (قوله: لا يقال اتقيت زيداً)؛ لأن معنى الاتقاء: برهيزيدن لابراهيزانيدن؛ يعني: أنه لازم لا متعدّ إلا أن يضمن معنى التبعيد، فلو قال: بتقدير نحّ أو بعد لكان أولى، وقوله: على الاتقاء؛ أي: اتقاء المخاطب عن الطريق والاحتراز عن إصابة الضرر فيه بالتيقظ لا على تبعيد المخاطب عن الطريق. (قوله: فالصواب أن يقال الخ) إلا أن يقال أراد المصنف تقدير اتق ونحوه كاحذر وباعد إلى غير ذلك، وقوله: مثل نفسك نفسك ويصح تقدير اتق فيه؛ أي: اتق عن نفسك بتبعيده عن الرذائل إلا أن في تقدير بعد استغناء عن حذف الجار - أعني: عن - لكنه كثير في الكلام الفصيح مثل: واتقوا الله على أنه أسلم من لزوم كون النفس محذراً لا محذراً منه. (قوله: فإن المعنى على هذا بعد نفسك مما يؤذيك كالأسد ونحوه) قيل: هذا المقام من مزالق الأقدام، حتى أن المحشي عبد الغفور والعصام حاولا دفع ما يرد على هذا الكلام من أن النفس المكررة في المثال محذرة لا محذر منها كما هو المتفهم من تقدير بعد نفسك، والمحذر منه هو ما يؤذيك فلا يبقى لعده من أفراد النوع الثاني وجه، فإن النوع الثاني على ما قاله المصنف ما كرر فيه المحذر منه وتكلفا في جعلها محذراً منها ولم يحو ما حول المرام، فنقول: مستعيناً بتوفيق الله المنعام مراد الشارح في هذا المقام تضمين الكلام على الاعتراض على المصنف؛ لحصره النوع الثاني فيما كرر فيه المحذور منه، فإن النوع الثاني منه ليس هو فقط، بل ما كرر فيه المحذر من هذا النوع أيضاً على ما صرحوا، كيف وقد قسم ابن هشام في أوضح المسالك التحذير لزوماً سواء عطفت عليه؛ نحو: إياك والأسد، أم كررته؛ نحو: إياك إياك، أم لم تعطف ولم تكرر، وإن ذكر المحذر بغير لفظ أياً أو اقتصر على

قيل[1]: لفظ (الأَسَدِ) في (إيَّاكَ والأَسَدَ) خارج عن[2] النوعين فينبغي أن لا يكون تحذيراً، وليس كذلك، فإنه أيضا[3] تحذير، وأجيب[4] بأنه[5] تابع للتحذير، والتوابع[6] خارجة عن المحدود، بدليل ذكرها فيما بعد[7]. «وَنَقُولُ[8]:» في قِسمي[9] النوع الأول: «إيَّاكَ[10] مِنَ الأَسَدِ» كما كنت تقول: (إيَّاكَ[11] والأَسَدَ) «و(مِنْ أنْ تَحْذِفَ») كما كنت تقول[12]: (إيَّاكَ وأنْ تَحْذِفَ). وتقول في المثال الأخير[13]: (إيَّاكَ أنْ تَحْذِفَ) بتقدير (مِنْ») أي: إيَّاك مِنْ أنْ تَحْذِفَ، لأن[14] حذف حرف الجر عن (أنْ[15]، وأنَّ) قياس[16]. «وَلاَ تَقُولُ» في المثال الأول[17]: «(إيَّاكَ الأَسَدَ) لامتناع[18] تقدير (مِنْ») وشذوذه مع غير (أنْ وأنَّ). فإن قلت[19]: فليكن بتقدير العاطف[20] قلنا: حذف العاطف أشد شذوذاً[21]؛ لأن حذف حرف الجر[22] قياس مع (أنْ وأنَّ) شاذ[23] كثير في غيرهما. وأما حذف العاطف[24] فلم يثبت إلاّ نادراً. «المَفْعُولُ[25] فِيْهِ» «هُوَ: مَا فُعِلَ فِيْهِ فِعْلٌ» أي: حدث

(١) قائله هندي أي: اعترض على قول المصنف. (٢) أي: من الحذر والمحذر منه المكرر. (٣) كإياك. (٤) هندي. (٥) لفظ أسد. (٦) حال. (٧) أي: من باب التوابع. (٨) أنت. (٩) إياك والأسد وإياك أن تحذف. (١٠) متعلق بفعل مقدر أي: بعد نفسك من الأسد. بدون المعطوف لأن المعطوف. (١١) بالقصر على ذكر المعطوف. (١٢) أنت. (١٣) من النوع الأول. (١٤) علة لتقدير الأول. (١٥) لأنهما حرف موصولة مع الجملة الطويلة والتخفيف مطلوب. (١٦) خبر إن. (١٧) من النوع الأول. (١٨) علة لا تقول. (١٩) قولك إياك الأسد. (٢٠) فلذلك امتنع. (٢١) من حذف الجار. (٢٢) خبر إن. (٢٣) خبر بعد خبر لأن. (٢٤) بدون المعطوف تضمناً. (٢٥) مشغول بإعراب الحكاية أو نائب المفعول.

ذكر المحذر منه؛ نحو: الأسد الأسد: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾، وفي غير ذلك يجوز الإظهار هذا فمثل نفسك نفسك ليس من النوع الأول وكذا: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾، ولا يمكن عدهما من النوع الثاني على تعريف المصنف ففي كلامه فتور، أراد الشارح التعرض له لكن كلامه أيضاً لا يخلو عن قصور: (هذا الذي ترك الأوهام حائرة) انتهى باختصار، وقوله: في بعضها؛ أي: بعض أفراد النوع الثاني كمثال المتن؛ أعني: الطريق الطريق. (قوله: قيل: لفظ الأسد الخ) هذا الاعتراض لنجم الأئمة وحاصله أن الأسد جزء من التحذير؛ لتوقف إفادة أصل معنى التحذير عليه مع أنه خارج من تعريف المصنف، أما خروجه عن القسم الثاني فظاهر؛ لأن الأسد ليس مكرراً، وأما خروجه عن القسم الأول فكذلك؛ لأنه ليس معمولاً بتقدير اتق تحذيراً مما بعده، بل المعمول إياك، فالصحيح أن يقال: التحذير على ضربين؛ إما لفظ المحذر منه مكرراً، أو لفظ المحذر معه، وحاصل الجواب: أن التحذير عبارة عن المعمول، وأما لفظ الأسد فهو من التوابع وإن توقفت استفادة المعنى عليه (نعمه)، وقوله: وليس كذلك؛ أي: ليس نفس الأمر كما قيل. (قوله: وتقول: إياك من الأسد) أي تقول: إياك والأسد، وتقول بعبارة أخصر في التقدير: إياك من الأسد؛ أي: بعد نفسك من الأسد واتق نفسك منه، لكن ما بالعطف؛ أعني: التعبير الأول أبلغ؛ إذ فيه تكرير التحذير. (قوله: وتقول: في قسمي النوع الأول) مفهومية القسمين للنوع الأول في ضمن مثاليه، فأحدهما: التحذير الذي يكون بعده اسم صريح، وثانيهما: ما يكون بعده اسم غير صريح، أو المراد بقوله: في قسمي النوع الأول في مثالي النوع الأول (ظهيريه)، وقوله: فليكن بتقدير العاطف؛ أي: فلا يلزم امتناع هذا التركيب. (قوله: فلم يثبت إلا نادراً) نحو: ﴿قُلْ لَآ أَجِدُ﴾ الآية؛ أي وقلت: قال العصام: لا تقول:

وَتَقُولُ: إيَّاكَ مِنَ الأَسَدِ، وَمِنْ أَنْ تَحْذِفَ، وإيَّاكَ أنْ تَحْذِفَ بِتَقْدِيرِ مِنْ وَلاَ تَقُولُ: إيَّاكَ الأَسَدَ لامْتِنَاعِ تَقْدِيرِ مِنْ. المَفْعُولُ[1] فِيْهِ: هُوَ مَا فعلَ فِيْهِ فِعْلٌ

(١) كان قرينة للمحذوف منه ولا حاجة إليها.

فإذا نظر إلى المآل صح هذا المعنى. (قوله: لأن حذف حرف الجر) إلى آخره؛ لأن إن حرف موصولة مؤولة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها في تأويل اسم، فلما طال لفظاً ما هو في الحقيقة اسم واحد أجازوا فيه التخفيف قياساً بحذف حرف الجر. (قال: ولا تقول: إياك الأسد) أما قول الشاعر: فإياك إياك المراء فإنه فلضرورة الشعر، أو لأن إياك إياك من باب الأسد الأسد، والمراء منصوب بمثل اترك أو احذر، أو لأن المراء في تأويل أن تماري. (قوله: فلم يثبت إلا نادراً) قال أبو علي في قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ﴾؛ أي: وقلت. (قال: المفعول فيه) أي: ومنه المفعول فيه، أو هذا باب

(قوله: وأما قوله: وإياك إياك المراء فإنه) وآخره إلى الشر دعاء وللشر جالب، المراء: المجادلة، والدعاء: فعال من الدعوة. (قوله: فلضرورة الشعر) والكلام في السعة؛ ولأن إياك إياك الخ من المحذر منه المكرر، وليس من القسم الأول حتى يحتاج إلى تقدير من، وهذا قول سيبويه. (قوله: أو لأن المراء مصدر الخ) فعمل في جواز حذف من على ما يقدر به، وليس ذلك بقياسي حتى يرد أنه يلزم من ذلك جواز إياك الضرب، وهذا قول الزجاج: وفيه أن تقدير المصدر المعرف بأن مع الفعل بعيد ولذا لا يعمل المصدر المعرف عند الأكثرين. (قوله: أي: وقلت) بتقدير العاطف، وقيل: هو حال بتقدير قد، وقيل جزاء إذاما، وقوله تعالى: ﴿تَوَلَّوا﴾ استئناف وجواب لسؤال نشأ من قبيل: أي: فما حالهم وتمام الآية: ﴿قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ﴾.

«مَذْكُورٌ[1]» تضمناً[2] في ضمن الفعل الملفوظ[3] أو المقدر[4] أو شبهه، كذلك أو مطابقه[5]، إذا كان العامل مصدراً.

(١) صفة فعل. (٢) أي: مدلوله عليه دلالة في المفعول فيه. (٣) مثل صمت يوم الجمعة. (٤) مثل يوم الجمعة لمن قال لك متى ضربت. (٥) أي: مذكور مطابقة.

مَذْكُورٌ

المفعول فيه أو المفعول فيه هو كذا، وهو فصل على الأخير وصدر استئنافية على الأولين. (قال: ما فعل فيه) أي: في مسماه أو في نفسه مسامحة أو اسم ما فعل فيه. (قوله: أي: حدث) وهو الفعل اللغوي.

مبحث المفعول فيه (قال: مذكور) أي: مؤدى. (قوله: تضمناً) إلى قوله: أو مطابقاً كأنه أراد بالمطابقة الدلالة على المقصود بالأصالة، وبالتضمن ما يقابلها، فيندرج في المذكور المستعمل في المعنى الالتزامي، وما له لمح إلى معنى. (قوله: إذا كان العامل مصدراً) أو بمعناه.

(قوله: أي منه المفعول فيه) بحذف الخبر الجار والمجرور على طبق قوله: فمنه المفعول المطلق. (قوله: أو هذا باب المفعول فيه) على حذف المبتدأ إما على حذف المضاف من الخبر أو على المسامحة. (قوله: وهو فصل) أي: نفس هو أو مرجعه فصل فيه أنه ليس موقع الفصل؛ إذ لم يثبت مجيئه إلا بين معرفتين ثانيهما ذو اللام، أو بين معرفة ونكرة هي أفعل التفضيل، كما ذكر سيبويه، وأجاز المازني وقوعه قبل المضارع، وقال: ولا يجوز زيد هو قال كذا في الرضي. (قوله: ومصدر استئنافية الخ) أي: مبتدأ خبره ما بعده والجملة استئنافية لا محل لها من الإعراب. (قوله: أي: في مسماه) على حذف المضاف ههنا لئلا يلزم نزع الخف قبل الوصول إلى الماء. (قوله: مسامحة) بإقامة الدال مقام المدلول. (قوله: أو اسم ما فعل فيه) على حذف المضاف في أول التعريف ليكون مشتملاً على الجنس. (قوله: وهو الفعل اللغوي) لا الفعل الذي هو قسم الاسم والحرف؛ لأنك إذا قلت: ضربت أمس فقد نقلت لفظة ضربت اليوم؛ أي: تكلمت به اليوم، والضرب الذي هو مفهومه فعلته أمس، فأمس فعل فيه الضرب لا ضرب. (قوله: ما يقابلها) أي: الدلالة تبعاً سواء كانت تضمناً أو التزاماً. (قوله: المستعمل في المعنى الالتزامي) نحو: قتلته يوم الجمعة؛ أي: ضربته ضرباً شديداً. (قوله: وماله لمح إلى معنى) وإن لم يكن مدلولاً التزامياً؛ أي: لازماً ذهنياً؛ نحو: زيد أسد في بيته. (قوله: أو بمعناه) بأن يكون اسم المصدر.

جاء حذف العاطف في التحذير كما في قوله:

وإيَّاكَ إيَّاكَ المِراءَ[1] فإنَّه
إلى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وللشَّرِّ جالِبُ

لأنه من ضرورة الشعر والكلام في السعة على أنه جعله سيبويه من قبيل الطريق وجعل المراء في تقدير احذر المراء. (قال المصنف: المفعول فيه) أي: من المنصوبات سواء كان لفظ في مذكور أو مقدراً بقرينة قوله: وشرط نصبه تقدير في ويسمى ظرفاً عند البصريين وهو اسم زمان أو مكان ضمناً معنى في دون لفظها، وفيه مفعول ما لم يسم فاعله والضمير المجرور للموصول، وأما عند التنكير فإلى موصوف مقدر فتذكر. (قال المصنف: وهو ما فعل فيه) أي: اسم ما فعل في مدلوله ومسماه أو في نفسه انظر إلى اللاري وحاشيته. (قوله: أي: حدث) يريد أن الفعل بمعناه اللغوي لا الاصطلاحي المقابل للاسم؛ لأنك إذا قلت: ضربت أمس فالذي فعلته أمس مضمون ضربت لا لفظه، فأمس ما فعل فيه الضرب لا ضربت (رضي)، وفسر في شرح العصام بمدلول الفعل، ثم قال: ففيه اكتفاء عن ذكر شبهه، وكتب على قوله: حدث ما نصه سواء أثر الفاعل في ذلك الحدث أو لا، فدخل فيه نحو: مات زيد يوم الجمعة. (قال المصنف: مذكور) أي: مؤدى فإن الفعل اللغوي الذي هو الحدث من قبيل المعنى، والمذكور هو اللفظ لكن الذكر سبب التأدية فأريد به سببه. (قوله: مذكور تضمناً) أي: ذلك الحدث مذكور في ضمن الفعل الاصطلاحي العامل في المفعول فيه كقولك: ضربت زيداً يوم الجمعة، فإن الفعل اللغوي الواقع في يوم الجمعة؛ أعني: الضرب مذكور في ضمن الفعل الاصطلاحي؛ أعني: ضربت؛ فإنه جزء معناه (نعمة الله)، ثم إن المذكورية أعم من اللفظي والتقديري، وفي الألفية:

فانْصِبْهُ بالوَاقِعِ فيه مُظْهِراً
كانَ وإلا فانْوِهِ مُقَدَّراً

وعرفه في اللب بما فيه الفعل؛ أي: منصوب وقع في مدلوله الحدث عدل عن تعريف الكافية؛ إذ فيه ما فيه من عموم المجاز مع أن في تعريف اللب الإيجاز. (قوله: في ضمن الفعل) أي: كما إذا كان العامل غير مصدر فلو ذكره لكان أنسب. (قوله: أو المقدر) مثل يوم الجمعة لمن قال: متى خرجت؛ أي: خرجت يوم الجمعة؛ ونحو أن يقال: كم سرت، فتقول: فرسخين، وهذا جائز الحذف، وأما واجب الحذف فمثل ما وقع الظرف صفة أو صلة؛ نحو: مررت برجل عندك، وجاءني الذي عندك، وقوله: أو شبهه كذلك؛ أي: أو

(١) أي: الجدال.

فقوله[1]: (ما فُعِلَ فِيْهِ فِعْلٌ[2]) شامل لأسماء الزمان[3] والمكان كلها. فإنه[4] لا يخلو زمان[5] أو مكان[6] عن أن يفعل فيهما فعل[7]، سواء ذكر الفعل الذي فعل[8] فيهما[9] أو لا وقوله[10]: (مَذْكُورٌ) خرج به مالا[11] يُذكر فِعْلٌ فُعِلَ فيه، نحو: (يَوْمَ الجُمُعَةِ يَوْمٌ طَيِّبٌ[12])، فإنه وإن كان فُعِلَ فيه فِعْلٌ[13] لا محالة، لكنه ليس بمذكور[14]، لكن[15] بقي مثل: (شَهِدْتُ[16] يَوْمَ الجُمُعَةِ) داخلاً[17] فيه، فإن[18] (يَوْمَ الجُمُعَةِ) يصدق عليه أنه فُعِلَ[19] فيه فِعْلٌ مذكورٌ[20]، فإن شهود يوم[21] الجمعة لا يكون إلاّ في يوم الجمعة، فلو اعتبر في التعريف قيد[22] الحيثية، أي: المفعول فيه، ما فُعِلَ فيه فِعْلٌ مذكور من حيث إنه فُعِلَ فيه فِعْلٌ مذكور،

(١) إذا عرفت التعريف. (٢) جنس. (٣) كاليوم والليل والشهور والحول وغيرها. (٤) شأن. (٥) من الأزمنة. (٦) من الأمكنة. (٧) من الإنس والجن والملائكة وغيرهما. (٨) أي: وجد وحدث. (٩) لفظاً أو تقديراً. (١٠) مصنف. (١١) الأولى ما لم يذكر. (١٢) أي: حسن. (١٣) من صلاة وضرب وأكل وشرب وغيرها. (١٤) لا لفظاً ولا تقديراً. (١٥) استدراك من قوله خرج به. (١٦) أي: أدركت. (١٧) حال من فاعل أبقى. (١٨) علة البقاء. (١٩) وهو شهدت. (٢٠) تضمناً في ضمن الفعل الملفوظ. (٢١) لكون يوم الجمعة مفعولاً فيه ليس كذلك بل مفعول به. (٢٢) الإضافة بيانية. نائب فاعل اعتبر.

مذكوراً في ضمن شبه الفعل الملفوظ أو المقدر؛ نحو: أنا ضارب زيد اليوم عندك. (قوله: أو مطابقة إذا كان الخ) كأنه أراد بالمطابقة الدلالة على المقصود بالأصالة وبالتضمن ما يقابلها؛ أي: الدلالة تبعاً فيشمل الالتزام وما يكون بطريق اللمح؛ نحو: زيد أسد في بيته. (قوله: إذا كان العامل مصدراً) أي: أو ما بمعناه كاسم المصدر، ومثال المصدر: أعجبني ضرب زيد يوم الجمعة، فإن الضرب فعل يوم الجمعة، وهو مذكور بلفظه الدال عليه بالمطابقة، لا يقال: يفهم من العبارة أن العامل إذا كان مصدراً يكون الحدث مذكوراً بالمطابقة، وليس كذلك؛ لأن العامل إذا كان مصدراً للتأكيد أو النوع لم يكن الحدث مذكوراً مطابقة بل تضمناً؛ لأنا نقول المراد أن العامل إذا كان مصدراً يكون الحدث مذكوراً مطابقة في الجملة لا يقال فعلى هذا التقدير خرج المفعول فيه الذي كان العامل مصدراً إذا كان الحدث مذكوراً في ضمنه؛ لأنا نقول: أمثال هذه المادة من المفعول فيه الذي فعل فيه مذكور تضمناً في ضمن شبه الفعل (ظهيريه). (قوله: لأسماء الزمان) أي: لأسماء دالة على الزمان فالمراد المعنى اللغوي الشامل للاصطلاحي، وقوله: أن يفعل فيهما الظاهر فيه لكون العطف بأو إلا أن يقال: أن أو ليس على بابه، بل بمعنى الواو الواصلة؛ لأن كلاً منهما ظرف لا أحدهما. (قوله: يوم الجمعة يوم طيب) أو يوم مبارك مما جعل اسم الزمان أو المكان مبتدأ أو خبراً مثل يوم عرفة يوم مبارك والدار لزيد، فإنه لا يسمى ظرفاً، وكذا الكلام فيما نصب منهما مفعولاً به نحو: بنيت الدار وشهدت يوم الجمل[1]، واعترض على مثال الشارح بما حاصله: أن المراد بكون الحدث مفعولاً في زمان أو مكان قيامه بالفاعل الحقيقي أو الحكمي في ذلك الزمان أو المكان بحيث يصح إسناده إليه؛ لئلا يرد مثل: مات زيد يوم الجمعة، فحينئذ لا يخرج؛ نحو: يوم الجمعة يوم طيب بقوله: مذكور؛ لأن قيام الطيب بيوم الجمعة

(١) اسم لوقعة كانت لعلي وعائشة رضي الله عنهما وكانت راكبة على جمل فعرف ذلك اليوم به.

(قوله: فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية) إلى آخره فيه تأمل؛ إذ لو أريد من قوله: ما فعل فيه ما نسب إليه الفعل بكلمة في لم يحتج إلى اعتبار قيد الحيثية ولو أريد معناه الحقيقي لا تجدي الحيثية؛ لأن هذا المعنى يصير قيداً، وهو لا يقتضي اعتبار نسبة الفعل إليه بكلمة في نعم يصير قريباً من اعتبارها.

(قوله: إذ لو أريد من قوله الخ) مجاز أوكناية لقوله: ولو أريد معناه الحقيقي وذلك فإن وقوع الحدث فيه يلزمه عند التعبير أن ينسب الفعل الاصطلاحي إليه بفي. (قوله: لم يحتج إلى اعتبار قيد الحيثية) لإخراج؛ نحو: نهدت يوم الجمعة على تقدير اعتبار وقوع المشهود عليه لعدم كونه حينئذ منسوباً إليه بتقدير في، ولا يضره كونه منسوباً إليه بتقديره على تقدير إرادة شهود شيء في يوم الجمعة، فإنه فعل آخر؛ لأنه شهود شيء يوم الجمعة. (قوله: لأن هذا المعنى الخ)؛ إذ مفاد التعريف أنه اسم لما فعل فيه الحدث المذكور مقيداً بكونه فعل فيه الحدث المذكور فاللازم منه كونه اسماً للقيد، ولا يقتضي أن يكون الحدث المذكور منسوباً إليه بفي، إلا أن يقال: أن كونه اسماً لذلك المقيد ليس باعتبار الوضع بالضرورة، فيكون باعتبار الاستعمال فيفيد كونه منسوباً إليه بفي لفظاً أو تقديراً، وهذا معنى قوله: نعم يصير قريباً من اعتبارها ويصير المآل أنه ذكر من هذه الحيثية، وبما ذكرنا لك ظهر معنى قول الشارح رحمه الله: فإن ذكر يوم الجمعة ليس من حيث إنه وقع فيه فعل مذكور، وما ذكره بعض الناظرين في جواب اعتراض المحشي وتوجيه عبارة الشرح بعيد عن المقصود بمراحل.

ليخرج[1] مثل هذا المثال[2] منه[3] فإن ذكر يوم الجمعة فيه[4] ليس من حيث إنه فُعِلَ فيه، فِعْلٌ مذكور، بل من حيث إنه وقع عليه فعل مذكور، ولا يخفى أنه[5] على تقدير[6] اعتبار قيد الحيثية لا حاجة إلى قوله[7] (مَذْكُورٌ[8]) إلا لزيادة تصوير المعرَّف[9]. وقوله[10]: «مِنْ زَمَانٍ[11] أَوْ مَكَانٍ[12]» بيان لـ (مَا[13]) الموصولة أو الموصوفة إشارة إلى قسمي[14] المفعول فيه، وتمهيد[15] لبيان حكم[16] كل واحد منهما. وهو، أي:[17] المفعول فيه، ضربان: ما يظهر فيه (فِي[18]) وهو مجرور[19] بها. وما[20] يقدر فيه (فِي) وهو منصوب بتقديرها[21]. وهذا خلاف اصطلاح القوم، فإنهم[22] لا يطلقون المفعول فيه إلاّ على المنصوب، بتقدير (في)[23] وأما المجرور بها فهو مفعول[24] به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه. وخالفهم[25] المصنف، حيث[26] جعل المجرور[27] أيضا[28] مفعولاً[29] فيه، ولذلك[30] قال[31]: «وَشَرْطُ نَصْبِهِ» أي: شرط نصب المفعول فيه «تَقْدِيْرُ (فِي[32])» إذْ[33] التَّلفظ بها يوجب الجرّ، وظروف[34]

(١) جواب لو. (٢) أي: شهدت يوم الجمعة. (٣) أي: من تعريف المفعول فيه. (٤) أي: في المثال المذكور. (٥) شأن. (٦) من قبيل تتابع الإضافة. وقوله على تقدير اعتبار من متعلقات قوله لا حاجة فتقديره. (٧) مصنف. (٨) بدل من قوله. (٩) أي: المفعول فيه. (١٠) مصنف. (١١) كاليوم والليلة وأجوائهما. (١٢) وهو ما يشغله الجسم. (١٣) في صدر التعريف. (١٤) أي: الزمان والمكان. (١٥) أي: توضيح. (١٦) زمان مكان. (١٧) توطئة لما بعده. (١٨) أي: لفظ في. (١٩) أو بمعناه. (٢٠) وثانيهما عبارة عن المفعول. (٢١) أي: بتقدير في نحو: سرت يوم الجمعة. (٢٢) نحاة. (٢٣) أي: لفظ في. (٢٤) عند القوم. (٢٥) قوم. (٢٦) علة للمخالفة. (٢٧) مفعول. (٢٨) كالمنصوب بتقدير في. (٢٩) مفعول ثان. (٣٠) أي: ولأجل أن المجرور بفي مفعول فيه عند المصنف. (٣١) مصنف. (٣٢) بعد صحة وقوعه مفعولاً فيه. (٣٣) علة لتقدير في. (٣٤) مبتدأ.

مِنْ[1] زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ، وَشَرْطُ نَصْبِهِ تَقْدِيْرُ فِي،

(١) بيان لما الموصولة أو الموصوفة.

(قوله: ولا يخفى) إلى آخره قد يقصد بقيد ضمني الاحتراز عن شيء ولم يقصد به الاحتراز عما يخرجه القيد الصريح. (قال: من زمان أو مكان) قد يجعل المصدر حيناً بحذف المضاف أو يجعل المصدر مجازاً عن الحين لاشتراكهما في مدلولية الفعل وعلاقة المظروفية والظرفية، وقد يجعل العين مكاناً، نحو: جلست في الشمس، أي: في مكانها إذا أريد بالشمس النور أو في مكان أثرها إذا أريد بها الجرم. (قوله: إشارة إلى قسمي المفعول فيه) إشارة إلى أن قوله: من زمان ليس قيداً احترازياً بناء على أن في محمولة على الظرفية الحقيقية فليس كل مجرور بفي مفعولاً فيه.

(قوله: قد يقصد الخ)؛ وذلك لأن اعتبار الإخراج بالقيد الضمني قد يعتبر بعد الفراغ من الاحترازات بالقيود المذكورة صريحاً فتكون الحيثية مخرجة لما بقي من القيود الصريحة لا لزيادة تصوير المعرف. (قوله: قد يجعل الخ) يريد أن الزمان والمكان أعم من أن يكونا حقيقيين أو اعتباريين. (قوله: بناء الخ) تعليل للنفي؛ يعني: المفعول فيها ما ينسب إليه الفعل بفي، وكلمة في محمولة على الظرفية الحقيقية، فيكون المفعول فيه ما يكون ظرفاً حقيقاً وهو الزمان والمكان، وما هو ظرف مجازي كالمصدر الجنسي، والشمس في المثال المذكور ليس مفعولاً فيه، بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر، فليس كل مجرور بفي مفعولاً فيه، فلذا قيد بقوله: من زمان أو مكان.

لا يكون إلا فيه فلا يصح قوله، لكنه ليس بمذكور (ظهيريه) وفيه ما فيه. (قوله: لكنه ليس بمذكور) أي: في نظم العبارة، وفي شرح العصام: المراد ما فعل فيه بحسب دلالة اللفظ، فخرج بقوله: ما فعل فيه؛ نحو: يوم الجمعة في يوم الجمعة ضربت، فإنه وإن فعل فيه الضرب، لكن لا بحسب دلالة لفظه وخرج أيضاً؛ نحو: يوم الجمعة مبارك فقد تم به الحد فقوله: فعل مذكور ليس بمخرج لشيء، بل لإتمام بيان مدلول الفعل فيه ومزيد إيضاحه. (قوله: ولكن بقي مثل شهدت الخ) استدراك من قوله: خرج به ما لا يذكر الخ، والشهود بمعنى الحضور ومن الأمثلة: فضّل الله يوم الجمعة على سائر الأزمنة، وقوله: داخلاً فيه؛ أي: في الحد مع أنه ليس من الأفراد. (قوله: فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية) أي: بناء على أن قيد الحيثية معتبرة في تعريفات الأمور الاعتبارية سواء ذكرت أو لا، فيكون مفاد التعريف: أنه اسم لما فعل فيه الحدث المذكور مقيداً بكونه فعل فيه فالحيثية للتقييد. (قوله: فعل مذكور من حيث الخ) أي: مأخوذاً من حيث إنه الخ فقيد الحيثية معتبر في التعريف مع متعلقه؛ أعني: مأخوذاً ومذكوراً ويدل عليه قوله: فإن ذكر يوم الجمعة الخ. (قوله: بل من حيث إنه وقع الخ) إضراب عن قوله: ليس من حيث الخ؛ أي: بل ذكره من حيث إنه وقع عليه فعل مذكور فيكون مفعولاً به لا فيه. (قوله: لا حاجة إلى قوله الخ)؛ لأن مثل يوم الجمعة في يوم الجمعة يوم طيب وإن فعل فيه فعل إلا أن ذكره ليس من هذه الحيثية، بل من حيث الإخبار عنه بأنه يوم طيب فما قصد إخراجه بقيد مذكور يخرج بقيد الحيثية (نعمة الله). (قوله: إلا لزيادة تصوير الخ) أي: لمزيد إيضاح المحدود، وتحقيق قيود ماهيته بأن يذكر جميع ذاتياته وما يعتبر في ماهيته، ولا يلزم أن

الزمان كلها[1] مبهماً كان الزمان[2] أو محدوداً «تَقْبَلُ ذَلِكَ» أي: تقدير (في)، لأن[3] المبهم منها جزء مفهوم الفعل[4] فيصبح انتصابه بلا واسطة، كالمصدر[5]. والمحدود[6] منها محمول عليه أي: على المبهم، لاشتراكهما في الزمانية نحو: (صُمْتُ[7] دَهْراً) و(أَفْطَرْتُ[8] اليَوْمَ). «وَظُرُوفُ[9] المَكَانِ إِنْ كَانَ» المكان[10] «مُبْهَماً[11] قَبْلَ[12] ذَلِكَ[13]» أي: تقدير (في) حملاً على الزمان المبهم، لاشتراكهما[14] في الإبهام نحو: (جلست خلفك[15]) «وَإِلاَّ» أي: وإن لم يكن مبهماً، بل[16] يكون محدوداً «فَلاَ[17]» يقبل تقدير (في) إذ[18] لم يمكن حمله على الزمان المبهم، لاختلافهما[19] ذاتاً وصفة[20]، نحو: (جَلَسْتُ فِي المَسْجِدِ[21]). «وفُسِّرَ المُبْهَمُ[22]» من المكان «بِالجِهَاتِ السِّتِّ[23]» وهي: (أَمَامٌ وخَلْفٌ ويَمِينٌ

(١) تأكيد للظروف المقيدة بقيد الإضافة. (٢) يعني لم يكن مقداره معلوماً كالحين والوقت. (٣) زمان. (٤) فإن مفهوم الفعل ثلاثة الحدث والزمان والنسبة إلى فاعلها. (٥) كما أن المصدر جزء مفهوم الفعل فنصبه بلا واسطة والتي لا تحتاج إلى الواسطة للعمل فهو جزئه. (٦) زمان. (٧) مثال للمبهم. (٨) مثال للزمان المحدود. (٩) مبتدأ. (١٠) و الشرطية خبره. (١١) كالجهات الست. (١٢) جزاء الشرط. (١٣) لاقتضاء الفعل مكاناً مبهماً. فاعله راجع إلى ظروف المكان بالتأويل السابق أو إلى المكان. (١٤)علة الحمل. أي: الزمان والمكان. (١٥) مكان مبهم. (١٦) عطف جملة على جملة وإن لم يكن. (١٧) أي: النصب بتقدير في لعدم دلالة الفعل على المكان المعين. (١٨) علة عدم القبول. (١٩) أي: الزمان والمكان. (٢٠) لأن الزمان مبهم والمكان معين. (٢١) مثال لمكان محدود. (٢٢) الذي يقبل النصب بتقدير في. (٢٣) صفة جهات.

يكون جميع قيود الحدود للاحتراز، وبقي ههنا شيء مذكور في شرح العصام. (قوله: إشارة إلى قسمي المفعول فيه) يشير إلى أن أو لتقسيم المحدود، وإلى أن هذا القيد لا دخل له في الاحتراز كأخواته، بل هو للبيان والتحقيق، وعمم الهندي الزمان والمكان عن الحقيقي والاعتباري كالمصدر الحيني، وقوله: تمهيداً، في المختار: مهد الفراش؛ أي: بسطه، وتمهيد الأمور تسويتها وإصلاحها. (قوله: وهو أي: المفعول فيه) فسره؛ لئلا يتوهم رجوعه في أول الوهلة إلى الحكم لقربه، وقوله: وهذا خلاف الخ؛ أي: ما أشار إليه المصنف من تقسيم المفعول فيه إلى قسمين خلاف اصطلاح جمهور النحاة. (قوله: أي شرط نصب المفعول فيه) يعني: لا شرط كونه مفعولاً فيه كما هو عند الجمهور، ثم المراد نصبه لفظاً لا محلاً فإنه لا يحتاج إلى شرط. (قوله: تقدير في) احتراز عما إذا ذكر في أو ما بمعناه؛ فإنه لا يصح تقدير في مع هذا الذكر، لا عما قدر فيه الباء بمعنى في؛ فإنه أيضاً منصوب، ولك أن تقول: لا يقدر إلا ما هو الشائع والشائع في الظرفية في كما أن الشائع في التعليل اللام فلا يقدر ما سواهما (عصام)، وقوله: يوجب الجر؛ أي: وإلا لزم كونه معرباً بإعرابين مختلفين لفظاً في حالة واحدة. (قال المصنف: وظروف الزمان الخ) نبه به على أن المفعول فيه يسمى ظرفاً أيضاً كما مر، والإضافة على ما في شرح الهندي من قبيل باب الساج؛ يعني: أنها بيانية، وفيه أن الظرف ههنا بمعنى المفعول فيه فهو من أقسام اللفظ، والزمان مدلوله فالإضافة لامية إلا أن يراد بالزمان ما يدل عليه، فيكون بينه وبين الظرف عموم من وجه لكنه تكلف. (قوله: كلها مبهماً كان الخ) يشير إلى أن المراد بالتأكيد الشمول لمبهم الظروف وموقتها بقرينة ما سيأتي من تبعض ظروف المكان باعتبار الإبهام وعدمه، ثم المراد بالمبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية، والمحدود بخلافه وسيأتي ما يتعلق بذلك، وقوله: أي تقدير في؛ يعني:

وَظُرُوفُ الزَّمَانِ كُلُّهَا تَقْبَلُ ذَلِكَ وَظُرُوفُ المَكَانِ إِنْ كَانَ مُبْهَماً قَبِلَ ذَلِكَ وَإِلاَّ فَلاَ، وَفُسِّرَ المُبْهَمُ بِالجِهَاتِ[1] السِّتِّ

(١) وهو المكان لا إلى المضاف وأن الرجوع إلى المضاف .صح.

(قوله: مبهماً كان الزمان أو محدوداً) اتفق القوم على أن المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حدّ ونهاية كالحين، والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليلة والشهر والسنة. (قال: وظروف المكان إن كان المكان مبهماً) جعل الضمير راجعاً إلى المكان، وإلا لوجب أن يقول: إن كانت ولما كانت إضافة الظروف إلى المكان بيانية لم يحتج الجملة الواقعة خبراً إلى عائد؛ لأن عائد المبين عائد المبين. (قال: وفسر المبهم بالجهات) هذا تفسير أكثر المتقدمين، وأما تفسير غيرهم فمنهم من قال: إن المبهم من المكان هو النكرة، والمعين منه هو المعرفة، وفيه أن نحو: خلفك معرفة مع أنه منصوب اتفاقاً، ويمكن دفعه بأنه ملحق بالنكرة لإبهامه، أو بأنه نكرة حقيقة لما قاله الفاضل الهندي في الإرشاد من أن الجهات الست لا تتعرف بالإضافة كما لا يتعرف مثل بها، ومنهم من فسرهما بمثل ما فسر المبهم والمعين من الزمان، وتدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدي ووسط وبين وتلقاء، وليس كل مبهم عندهم جائز النصب؛ لأن جانب وما بمعناه من جهة ووجه بمعناها وكنفُ وذرى لا

(قوله: اتفق القوم الخ) يعني: أنه لا خلاف في تفسير المبهم والمحدود من الزمان، فلذا لم يذكر المصنف رحمه الله والشارح رحمه الله تفسيرهما. (قوله: وإلا لوجب الخ) نظراً إلى ظاهر العبارة من غير تأويل، فلا يرد أنه يجوز رجوعه إلى الظروف بتأويل المكان أو بالجميع أو بالكل أو بالمذكور، وأما ما قيل: إنه يجوز أن يكون التذكير لرعاية الخبر فغير موجه؛ لأن الخبر ههنا مشتق يجب مطابقته للمبتدأ لتحمل ضميره. (قوله: من فسرهما بمثل الخ) وهو المحصور وغير المحصور. (قوله: ووسط) بسكون السين. (قوله: وليس كل مبهم عندهم الخ)

وشِمَالُ وفَوْقُ وتَحْتُ) وما في معناها[1]، فإنَّ[2] (أَمَامَ زَيْدٍ)، مثلاً يتناول جميع ما يقابل وجهه إلى انقطاع الأرض، فيكون[3] مبهماً. ولما لم يتناول هذا التفسير[4] بعض الظروف المكانية[5] الجائز[6] نصبها قال[7]: «وحُمِلَ عَلَيْهِ» أي: على المبهم[8] المفسر بالجهات الست «عِنْدَ[9] وَلَدَى[10]، وَشِبْهُهُمَا» نحو: دون، وسوى «لإِبْهَامِهِمَا[11]» أي: لإبهام (عِنْدَ[12] وَلَدَى) ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه[13]، لأن حكمه حكمهما. وفي بعض النسخ[14] (لإِبْهَامِهِمَا كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ[15]). وكذا[16] حمل على المبهم من المكان «لَفْظُ (مَكَانٍ)» وإن كان معيناً[17] نحو: (جَلَسْتُ مَكَانَكَ) «لِكَثْرَتِهِ[18]» في الاستعمال مثل الجهات الست، لا لإبهامه[19]. «وَ» كذا[20] حمل عليه

(١) أي: المذكورات. (٢) علة لتطبيق المثال للممثل له. (٣) كل واحد من الجهات. (٤) أي: تفسير المبهم من المكان بالجهات الست. (٥) صفة الظروف. (٦) بعد صفة. (٧) جواب لما. أي: المصنف. (٨) من المكان. (٩) نائب فاعل حمل. (١٠) جلست لدى زيد أي: عند حضوره. (١١) قليل للحمل. (١٢) لكونهما مبهمين كالجهات الست فجاز تقدير في فيهما. (١٣) أي: حمل المبهم. (١٤) أي: نسخ الكافية. (١٥) في أداء المراد. (١٦) أي: كما حمل على المبهم من المكان عند ولدى. (١٧) بالإضافة لأنه لا يستعمل إلا مضافاً. (١٨) أو لأنه مبهم كالجهات الست. (١٩) لأنه معين بالإضافة. (٢٠) أي: كما حملت الأشياء الأول كذلك.

وَحُمِلَ[1] عَلَيْهِ عِنْدَ وَلَدَى وَشِبْهُهُمَا[2] لِإِبْهَامِهِمَا، وَلَفْظُ[3]

(١) أي: وكذا حمل على المبهم من المكان كل مكانٍ.
(٢) أي: شبه عند ولدى وهو دون سوى.
(٣) قوله: ولفظ مكان وما بمعناه وكالمقام والموضع والمجلس والشرط أن يكون في عامله معنى الاستقرار.

يقال: فيها مثلاً زيد جانب عمرو، بل يقال: في جانبه أو إلى جانبه وكذا خارج وداخل، وليس أيضاً كل معين مجروراً عندهم فإن المقادير الممسوحة كالفرسخ والميل منصوبة. (قال: وحمل عليه عند) ينبغي أن يذكر أمر المقادير الممسوحة أيضاً فإنها منصوبة اتفاقاً، قال الشيخ الرضي: ينبغي أن تحمل على الجهات الست لمشابهتها لها في الانتقال فإن تعيين ابتداء الفرسخ مثلاً لا يختص موضعاً دون موضع، بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداماً واليمين شمالاً. (قال: ولفظ مكان) بشرط أن يكون في عامله معنى الاستقرار فلا يقال: كتبت المصحف مكان كذا قال الشيخ الرضي: اسم المكان الذي في أوله ميم

لم يظهر حينئذ فائدة قسمة ظروف المكان إلى المبهم والمحدود. (قوله: بمعناها) أي: بمعنى الجهة كما في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ أي: احتراز عن استعمالها مصدر المعنى روى أوردن. (قوله: وذرى) قال الأصمعي: الذري بالفتح كل ما أسترت به يقال: أنا في ظل فلان وفي ذراه؛ أي: في كنفه وستره. (قوله: أن تحمل على الجهات الست) اختلفوا في هذا النوع فقيل: إنه غير داخل في المبهم؛ لأن له مقداراً من المسافة، وقيل: داخل تحته، وقيل: أنه شبيه بالمبهم، وقيل: أنه منصوب على المصدرية، واللغة تساعده؛ لأن اللغويين شرحوا الميل والبريد والفرسخ بالخطى، فيكون سرت ميلاً بمعنى خطوت هذه الخطوات، وقيل: على تقدير مضاف كأنه قيل: سير ميل كما في قولك: ضربت سوطاً كذا في شرح التسهيل، فلعله لهذا الاختلاف لم يتعرض المصنف رحمه الله لبيانه، وفي قوله: ينبغي إشارة إلى ذلك. (قوله: اسم المكان

قياساً، ولك أن تشير بذلك إلى النصب كما هو الملائم فافهم. (قوله: جزء مفهوم الفعل)؛ لأن الفعل موضوع للحدث والزمان، والنسبة إلى الفاعل فيكون الزمان جزء من مفهومه بخلاف المكان، فإن دلالة الفعل عليه عقلية لا وضعية والياء في قوله: في الزمانية مصدرية؛ يعني: وإن تغايرا في الوصف؛ لأن وصف أحدهما الإبهام والآخر عدمه، واعلم أن المراد بظروف الزمان مظهرها، وأما مضمرها فلا يقبل ذلك فلا بد فيه من الإظهار تقول: يوم الجمعة سرت فيه دون سرته، وأما نحو: يوم الجمعة صمته، فالضمير مفعول به على التوسع لا ظرف (عصام). (قوله: صمت دهراً الخ) الأول للمبهم والثاني للمحدود، ففيه لف ونشر مرتب، ثم إن الدهر إن كان معرفاً باللام فهو على العمر وإن منكراً فلا نية له، فقد توقف فيه الإمام أبو حنيفة رحمه الله، وقالا: كالزمان، وبه قالت الأئمة الثلاثة، وعن الثاني: أن التعريف والتنكير سواء عند الإمام. (قوله: إن كان المكان مبهماً) أو محمولاً عليه ثم الظاهر أن يقول: إن كانت؛ لأن المرجع جمع إلا أن يقال: التذكير لرعاية جانب الخبر أو بتأويل المرجع بالقسم الثاني، والشارح أشار بتقدير المكان إلى توجيه[1] ثالث كما لا يخفى. (قوله: إذ لا يمكن حمله على الزمان المبهم) أي: ولا على المكان المبهم؛ لأنه فرع وتابع، فالحمل عليه كالاستعارة من المستعير والسؤال من الفقير (هندي). (قوله: وفسر المبهم من المكان) إسناد التفسير إلى غيره والإعراض عن ذكر فاعله مع أنه أكثر المتقدمين إشارة إلى ضعفه، وأنه غير مرضي عنده؛ لأن اللايق أن يفسر المبهم بما يتناول الكل، ويستغني عن تكلف حمل بعض الظروف على بعض، وإنما ذكره مع هذا؛ لكونه أقرب إلى فهم المبتدئ، وقوله: وفسر المبهم؛ أي: الذي يقبل تقدير في بالجهات الست، وقيل: ليس هذا التفسير إلا للعجز عن ضبط الكل،

(١) وهو أن ضمير كان راجع إلى المضاف إليه؛ أعني: المكان لا المضاف وإن كان هذا هو الأصل.

وقال الجزائري بعد تعميم الجهات الست عن كونها معارف أو نكرات إن هذا التفسير مذهب الأكثر من القدماء، وههنا تفاسير أخر؛ أحدها: أن المبهم من المكان ما كان نكرة منها، ويخرج منه خلفك وأمامك مع أنه منصوب على الظرفية بلا خلاف، ثانيها: أن المبهم ما ليس بمحصور وهو باطل أيضاً؛ لخروج نحو: الفرسخ، فإنه محصور مع أنه منصوب على الظرفية، ثالثها[1]: أنه الذي ثبت له اسم باعتبار ما لم يدخل في مسماه كالفوق، فإن هذا الاسم يطلق على هذا المكان مثلاً بالإضافة إلى التحت وكذا غيره من الجهات، ولا شك أن التحت غير داخل في مسماه، ويندرج في هذا التفسير عند ولدي؛ لأنه لا يطلق باعتبار ذات المكان، بل باعتبار المضاف إليه وهو ليس بداخل في مسماه فلا حاجة إلى الحمل، والمصنف لما فسره بالجهات الست احتاج إلى التقصي عنها فأجاب بأنها محمولة على ما يقبله. (قوله: وما في معناها) من قدام ويسار ووراء ثم إن نحو: ميل وفرسخ يدخلان في قوله: وشبههما؛ لأنهما لتغيرهما وتبدل أولهما وآخرهما غير معينين فلا ينبغي من المصنف هذا الإطلاق، بل عليه أن يعد المحمولات؛ لأن خارج الدار أيضاً مبهم مع أنه وما بمعناه مستثنى عن الحكم، قال العصام: ومنه أرضاً في أو اطرحوه أرضاً؛ أي: مجهولة. (قوله: لإبهامها) أراد الإبهام اللغوي وهو عدم التعين، وإلا لا يستقيم الحمل[2]. (قوله: ولفظ مكان) أي: ونحوه من ذوات الميم كلفظ موضع ومقام ومجلس ومثوى إذا كان الفعل موافقاً لها في إفادة معنى الاستقرار (رضي)، وقوله: وإن كان معيناً إشارة إلى جواز كون لفظ مكان غير معين كما إذا أضيف إلى شخص وكانت الإضافة للعهد الذهني فلا يكون معيناً، بل مبهماً فعلم أن الإبهام مقابل التعيين لا التعريف (ظهيريه). (قوله: لا لإبهامه)؛ لأن مكان زيد مثلاً معين، ولك أن لا تريد بكثرته كثرة استعماله، بل كثرة أمكنة كل شخص، والكثرة تورث الإبهام فيؤول إلى التعليل بالإبهام وأراد بقوله: ما بعد دخلت كل مكان ذكر بعد مادة الدخول وما يقاربه من السكون والنزول فإن هذه الأفعال تنصب على الظرفية كل مكان دخلت هي عليه مبهماً كان أو لا؛ نحو: دخلت الدار وسكنت الغرفة، وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الخ (رضي).

(١) وهو المرضي عند المصنف، إلا أنه تركه لكون ما ذكره أقرب إلى فهم المبتدئين كما ذكرنا.

(٢) أي: حمل لدى وعند وغيرهما على المبهم من المكان.

زائدة إن كان مشتقاً من حدث بمعنى الاستقرار والكون ينتصب بالدال على ذلك الحدث، وبما ينتصب به المكان المختص وهو دخلت وسكنت ونزلت، وإن لم يكن كذلك فلا ينتصب إلا بما ينتصب به المكان المختص. (قال: وما بعد دخلت) وكذا سكنت ونزلت.

الخ) يدخل فيه لفظة المكان أيضاً. (قوله: من حدث) سواء كان الحدث مشتقاً منه الفعل الناصب لذلك الاسم؛ نحو: جلست مجلس فلان أو لا؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَٱقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾. (قوله: بمعنى الاستقرار) أي: الاستقرار في مكان. (قوله: ينتصب بالدال على ذلك الحدث) سواء كان فعلاً أو اسماً؛ نحو: جلوس زيد مجلس فلان يوم الجمعة، وسواء كان ذلك الدال مذكوراً أو لا؛ نحو: هو مني مناط الثريا ومعقداً الإزار ومزجر الكلب بلزوم كلمة في غير المكان، يقال: دخلت في الأمر ولا يقال دخلت الأمر.

«مَا بَعْدَ[1] (دَخَلْتُ)» وإن كان معيناً «نَحْو: (دَخَلْتُ الدَّارَ[2])» لكثرته[3] في الاستعمال لا لإبهامه[4] «عَلَى الأَصَحِّ» أي: على المذهب الأصح[5]. فإنه[6] ذهب بعض النحاة[7] إلى أنه[8] مفعول به، لكن الأصح أنه مفعول فيه، والأصل استعماله[9] بحرف الجر، لكنه حذف[10] لكثرة استعماله، وهذا[11] محل[12] تأمل[13]، فإن الفعل[14] لا يطلب المفعول فيه إلا بعد تمام معناه[15]، ولا شك أن معنى الدخول[16] لا يتم بدون[17] الدار. وبعد تمام معناه[18] بها يطلب مفعول[19] فيه كما[20] إذا قلت: (دَخَلْتُ الدَّارَ فِي البَلَدِ الفُلَانِيِّ[21]) فالظاهر أنه مفعول به لا مفعول فيه، و[22]مما[23] يؤيد ذلك[24] أن كل فعل[25] نسب إلى مكان خاص[26] بوقوعه[27] فيه يصح[28] أن ينسب إلى مكان عام شامل له[29] ولغيره، فإنه إذا قلت: (ضَرَبْتُ زَيْداً فِي الدَّارِ) التي هي جزء من البلد، فكما يصح أن تقول: (ضَرَبْتُ زَيْداً[30] فِي الدَّارِ[31]) كذلك[32] يصح أن تقول: ضَرَبْتُهُ فِي البَلَدِ. وفعل[33] الدخول[34] بالنسبة إلى الدار ليس[35] كذلك، فإنه إذا قال[36] الداخل في البلد: (دَخَلْتُ الدَّارَ) لا يصح أن يقول: (دَخَلْتُ البَلَدَ) فنسبة الدخول[37] إلى الدار

(١) ظرف مستقر مرفوع المحل صفة ما أو لا محل لها صفة ما. (٢) يعني ينصب الفعل ما بعده على الظرفية مبهماً كان أو لا. (٣) علة الحمل. (٤) لأن ما بعد دخلت معين. (٥) وهو مذهب سيبويه ومن تابعه. (٦) شأن. (٧) وهو الجرمي. (٨) أي: بعد دخل في المبهم وغيره. (٩) دخلت. (١٠) من اللفظ تخفيفاً. (١١) أي: كون ما بعد دخلت مفعولاً فيه. (١٢) اعتراض على المصنف. (١٣) علة لمقدر وإنما فسرنا. (١٤) مطلقاً. (١٥) حال. (١٦) الإضافة بيانية. (١٧) لأن دخلت فعل متعد. (١٨) ومعناه لا يتم إلا بالمفعول به. (١٩) لتمام معنى الدخول بها. (٢٠) الكاف للتمثيل. (٢١) فنسبة الدخول إلى الدار نسبة الفعل إلى المفعول به. (٢٢) أي: مما قلت من إن الدار مفعولاً به لا مفعولاً فيه. (٢٣) خبر مقدم. (٢٤) أي: كون الدار مفعولاً به لا مفعولاً فيه. (٢٥) لازماً كان أو متعدياً. (٢٦) فالدار مثلاً لأنه يقال هذا الفعل فعل. (٢٧) الباء للتعليل. (٢٨) وجملة يصح خبر إن وإن مع اسمها في تأويل المفرد مبتدأ مؤخر. (٢٩) وهو العام. (٣٠) وصليت الصلاة في المسجد. (٣١) أي: كنسبة الفعل إلى مكان خاص لوقوعه فيه. (٣٢) أي: مثل هذا. (٣٣) في قولك: وجلست الدار. (٣٤) أي: الدخول الذي ما بعده مفعول فيه على الأصح. (٣٥) بدون في. (٣٦) أي: إذا أراد أن يقول الداخل. (٣٧) في قولك: دخلت الدار.

مَكَانٍ لِكَثْرَتِهِ وَمَا بَعْدَ دَخَلْتُ الدار عَلَى الأَصَحِّ،

(قوله: ولا شك أن معنى الدخول لا يتم) فيكون في صلة له كما أن عن صلة لضده الذي هو الخروج استدل الشيخ الرضي على أن الدخول لازم بلزوم كلمة في غير المكان ودخولها في المكان ويكون الدخول فضولاً والفضول من المصادر اللازمة غالباً، وبكونه ضد الخروج وهو لازم ولا يخفى أن ما ذكره يدل على نفي التعدي بلا واسطة.

(قوله: لكثرته في الاستعمال) أو لكمال مشابهة ما بعده بالمفعول به لشدة اقتضائه إياه، حتى ظن الجرمي أنه مفعول به كما سترى. (قوله: ذهب بعض النحاة) وهو الجرمي أستاذ المبرد والزجاج، فذهب إلى أن مدخول؛ نحو: دخلت مفعول به وإن دخلت متعد، والأصح أنه مفعول فيه والفعل لازم ألا ترى أن غير الأمكنة بعد دخلت يلزمها في كما في دخلت في الأمر ودخلت في مذهب فلان وكثيراً ما يذكر في مع الأمكنة أيضاً بعده كقوله تعالى: ﴿وَسَكَنتُمْ فِي مَسَٰكِنِ ٱلَّذِينَ﴾ (رضي)، وقوله: لكنه حذف؛ أي: ففيه حذف وإيصال لكثرة الاستعمال (قوله: وهذا محل تأمل) أي: كونه مفعولاً فيه هو المذهب الأصح محل بحث فإن الفعل مطلقاً لازماً أو متعدياً لا يطلب الخ. (قوله: لا يتم بدون الدار) يعني: لا يتم فهمه ولا يعقل بدون الدار فيكون مفعولاً به كما قاله بعض النحاة، وتحقيق ما أفاده الشارح: أن تعقل معنى الدخول موقوف على تعقل متعلقه كسائر الأفعال المتعدية فينبغي أن يكون ما بعده مفعولاً به بواسطة حرف الجر، وهو في ثم حذف كما أن ما بعد ضده؛ أعني: الخروج كذلك[1] ولا ينبغي أن يكون ظرفاً؛ إذ الظرف لا يتوقف عليه تعقل الفعل، بل وجوده، والحاصل: لا يلزم كون كل مجرور بفي ظرفاً، بل إذا لم يتوقف عليه تعقل الفعل وإلا فهو مفعول به بواسطة حرف الجر كسائر المجرورات بصلات الأفعال، وقوله: ومما يؤيد ذلك الإشارة إلى كون ما بعد دخلت مفعولاً به. (قوله: يصح أن ينسب الخ) أي: ينسب ذلك الفعل المنسوب إلى المكان

(١) أي: مفعول به.

(قوله: ودخولها في المكان) نحو: دخلت في المسجد. (قوله: ولا يخفى أن ما ذكره الخ) في شرح التسهيل فيما بعد دخل في الظروف المختصة ثلاثة مذاهب؛ أحدها: مذهب سيبويه والمحقق أنه منصوب على الظرفية بتقدير في على خلاف القياس لكثرة الاستعمال، الثاني: مذهب الفارسي وابن مالك أنه مفعول به بواسطة في ثم حذفت تخفيفاً لكثرة الاستعمال، الثالث: مذهب الأخفش وهو أنه مفعول به صريحاً ودخل متعدى بنفسه تارة وبحرف الجر أخرى وكثرة الأمرين فيه تقتضي أنهما أصلان، ومقصود المحشي رحمه الله لا يتم على الشارح رحمه الله؛ إذ لم يدع تعديته بنفسه، بل أراد أن تعقل معنى الدخول موقوف على تعقل متعلقه كسائر الأفعال المتعدية، فالظاهر أن يكون ما بعده مفعولاً به بواسطة حرف الجر كالخروج لا ظرفاً؛ إذ الظرف لا يتوقف عليه تعقل الفعل بل وجوده.

ليست كنسبة الأفعال إلى أمكنتها التي[1] فعلت فيها. فلا تكون الدار مفعولاً فيه، بل مفعول[2] به.
وقيل معناه[3] على الاستعمال الأصح، فيكون[4] إشارة إلى أن استعمال (دَخَلْتُ) مع (فِي[5]) نحو: دَخَلْتُ فِي الدَّارِ، صحيح[6]، لكن الأصح استعماله بدون (فِي[7]) ونُقِلَ عن سيبويه: أن استعماله[8] بـ (فِي) شاذ.
«وَيُنْصَبُ» أي: المفعول فيه «بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ[9]» بلا شريطة التفسير نحو: (يَوْمَ الجُمُعَةِ) في جواب من قال: (مَتَى سِرْتَ؟) سرت يومَ الجمعة[10]، وبعامل مضمر «عَلَى شَرِيْطَةِ التَّفْسِيْرِ» نحو: (يَوْمَ الجُمُعَةِ صُمْتُ فِيْهِ) والتفصيل فيه بعينه كما مرّ في المفعول به. «المَفْعُولُ لَهُ» «هُوَ:[11] مَا[12] فُعِلَ لأَجْلِهِ»

(١) صفة أمكنة. (٢) فلا يصح الحمل على المبهم المفسر بالجهات الست. (٣) أي: معنى قوله على الأصح. (٤) على الأصح. (٥) لفظ. (٦) خبر إن. (٧) كما أن الأصح استعمال سائر الأفعال بدون لفظ في للاختصار. م. (٨) دخلت. (٩) بلا ذكر فعل بعد المفعول فيه. محذوف جوازاً. (١٠) أي: ينصب المفعول فيه وجوباً. (١١) في اصطلاح النحاة. (١٢) بحذف المضاف أي: اسم ما فعل.

الخاص إلى مكان شامل الخ ضرورة أن ظرفية الجزء للشيء يستلزم ظرفية الكل له. (قوله: وفعل الدخول) أي: الحدث الذي هو عبارة عن الدخول ليس نسبته إلى الدار كنسبة الضرب إلى الدار في صحة النسبة إلى مكان شامل له ولغيره، وقوله: إذا قال الداخل في البلد؛ أي: داخل الدار الكائن في البلد. (قوله: لا يصح أن يقول: دخلت البلد)؛ لأن دخول البلد يقتضي الخروج عنه، والحال: أنه كائن في البلد في فرضنا فقد صح دخلت الدار ممن في البلد دون دخلت البلد. (قوله: وقيل: معناه الخ) عطف بحسب المعنى على قوله: أي: على المذهب الأصح؛ يعني: معنى قول المصنف على الأصح على المذهب الأصح، وقيل: معناه على الاستعمال الأصح. (قوله: بعامل مضمر بلا شريطة التفسير) بقرينة المقابلة فيجوز إظهار العامل بخلاف ما إذا كان بشرط التفسير؛ فإنه حينئذ ممتنع، وفي شرح العصام بعامل مضمر؛ أي: محذوف إما جوازاً بقرينة واضحة كمثال الشرح أو خفية كقولهم حينئذ الآن؛ أي: كان حينئذ واسمع الآن، وأما وجوباً وهو في الإضمار على شريطة التفسير. (قوله: وبعامل مضمر على شريطة الخ) يعني: أن قوله: وعلى شريطة التفسير عطف على قوله: بعامل مضمر بتقدير عامل مضمر في جانب المعطوف كما حذف بلا شريطة التفسير من طرف المعطوف عليه، ففي عبارته صنعة الاحتباك كما لا يخفى على أهل البديع. (قوله: والتفصيل فيه بعينه كما مر الخ) فيجب النصب بعد حرف الشرط والتحضيض؛ نحو: أن يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه، ويختار بعد إذا الشرطية وحرف النفي والاستفهام وفي الأمر والنهي، وعند خوف لبس المفسر بالصفة؛ نحو: كل يوم صمت فيه في الصيف، وفي العطف على جملة فعلية؛ نحو: أفطرت يوم الخميس ويوم الجمعة صمت فيه، ويستوي الأمران في مثل: زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه لأجله، ويرجح الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه أو عند وجود أقوى منها كإذا المفاجأة؛ نحو: لقيت زيداً فإذا يوم الجمعة سار فيه (وجيه الدين). (قال المصنف: ما فعل لأجله) أي: اسم ما فعل لأجل مدلوله وهو السبب الحامل للفاعل على الفعل، والفعل قد يكون سبباً للمفعول له في

وَيُنْصَبُ بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ، وَعَلَى شَرِيْطَةِ التَّفْسِيْرِ. المَفْعُولُ لَهُ هُوَ: مَا فُعِلَ لأَجْلِهِ

(قوله: والتفصيل فيه الخ) فما يختار رفعه؛ نحو: يوم الجمعة سرت فيه، وما يختار نصبه؛ نحو: أيوم الجمعة سرت، وإذا يوم الجمعة سرت فيه، ومثال لبس المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه في الصيف، وما يستوي فيه الأمران؛ نحو: زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه؛ أي: معه وما يجب نصبه؛ نحو: أن يوم الجمعة سرت فيه. (قال: ما فعل لأجله فعل) أي: ما هو حاصل على الفعل وهو مقدم، إما بحسب التصور أو بحسب التحقيق.

(قوله: كل يوم صمت فيه في الصيف) فإن المقصود صمت كل يوم في الصيف ولو رفع التبس بالصفة وأفاد كل يوم صمت فيه كائن الصيف. (قوله: أي ما هو حامل على الفعل) بيان لمعنى لأجله وأما الشارح رحمه الله فقد بين نوعيه. (قوله: وإما بحسب التصور) أوبحسب التحقق فالمفعول أعم من العلة الغائية وغير الغائية؛ فإنه بحسب تأخرهما أو بحسب التحقق.

أي: لقصد تحصيله، أو بسبب وجوده. وخرج به[1] سائر المفاعيل مما[2] فُعِلَ مطلقاً أو به أو فيه أو معه. «فِعْلٌ[3]» أي: حدث «مَذْكُورٌ[4]» أي: ملفوظ حقيقة[5] أو حكماً[6]. فلا يخرج عنه[7] ما[8] كان فعله مقدراً كما إذا قلت: (تَأْدِيْباً[9]) في جواب من[10] قال: (وَلِمَ ضَرَبْتَ زَيْداً؟). فقوله[11]: (مَذْكُورٌ) احتراز عن مثل: (أَعْجَبَنِي التَّأْدِيْبُ) فإن قلت: كيف يصح الاحتراز به[12] عنه[13]، و[14]هو[15]، أي: الفعل الذي فعل لأجله[16] مذكور[17] في الجملة[18] كما في (ضَرَبْتُ زَيْداً). قلنا: المراد[19] مذكور معه.

(١) أي: بقوله لأجل. (٢) بيان لسائر. (٣) نائب فاعل فعل. لغوي لا اصطلاحي. (٤) صفة فعل. (٥) كالمثالين المذكورين. (٦) كما بحذف الفعل الناصب للمفعول له. (٧) أي: عن الحد. (٨) أي: المفعول فيه. (٩) وإنما جاز إضمار عامله لأنه فضلة كالمفعول به. (١٠) سائل لك. (١١) مصنف. (١٢) أي: بقوله مذكور. (١٣) أي: من نحو: أعجبني التأديب. (١٤) الواو حال. (١٥) مبتدأ. (١٦) أي: لقصد تحصيله التأديب. (١٧) خبره. (١٨) مفعول له. (١٩) من قوله مذكور.

فِعْلٌ مَذْكُورٌ

(قوله، إلا أن يراد بذكره معه الخ) لا يقال: يخرج المفعول له المجرور؛ نحو: جئتك للسمن؛ لأن العامل في المجرور هو الجار لا الفعل؛ لأن التحقيق أن العامل في المجرور هو الفعل وأنه المنصوب محلاً، والجار بمنزلة الهمزة والتضعيف.

(قوله: لأن التحقيق الخ) متعلق بالنفي، والظاهر أن يقال: لأن الفعل عامل في المجرور فإنه منصوب محلاً به وترك لفظ التحقيق؛ لأن عمل الجار في اللفظ أيضاً تحقيق إلا أن يفسر بالنظر إلى الحقيقة فيصير مقابلة الظاهر وترك ضمير الفصل وتعريف المسند المفيدين للحصر؛ إذ لا يتعلق الغرض به إلا أن يقال: إنه من قبيل ووالدك العبد. (قوله: والجار بمنزلة الخ) في إفادة التعدية وإيصال الفعل إليه، وإن كان له معنى زيد فيما سوى التعدية، وحاصل الجواب: أن قيد معه في التركيب الذي هو فيه مراد بقرينة أن التقييد بذكره معه في الجملة لا فائدة فيه، ولما كان البحث في المنصوبات يفهم منه أن ذكره للعمل فيه إلا أن هذه الدلالة لما كانت التزامية وهي مهجورة في التعريفات أشار إلى منعه بقوله: اللهم وما قيل: إن تعريف المفعول له يعرف حكمه وهو انتصابه بالفعل، فلو توقف معرفته على أنه ينتصب بالفعل، وأورد الفعل لينصبه لدار وأنه يرد عليه بعد أعجبني التأديب الذي ضربت لأجله، بل أعجبني التأديب أيضاً؛ لأنه يصدق على التأديب أنه ما فعل لأجله فعل مذكور معه للعمل فيه في تركيب ضربت زيداً للتأديب فمدفوع بأن الحكم الموقوف وانتصابه والموقوف عليه العمل مطلقاً وبأن التأدب المذكور في التركيبين لكونه إشارة إلى تأديب وقع من المخاطب بسبب الضرب غيره في ضربته تأديباً أو للتأديب، فإن المعرفة غير النكرة أو ما هو في حكم النكرة.

الخارج؛ نحو: ضربت زيداً تأديباً، وقد لا يكون؛ نحو: قعدت عن الحرب جبناً؛ إذ القعود ليس سبباً للجبن في الخارج، بل بالعكس فلذا ورد مثالين (وافيه)، واعلم أنه لا يجوز تعدد المفعول له منصوباً كان أو مجروراً، ومن ثم منع في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا﴾ تعلق تعتدوا بتمسكوهن على تقدير جعل ضراراً مفعولاً له، وإنما يتعلق به على جعل ضراراً حالاً (همع)، وأنه يجوز تقدم المفعول فيه على عامله؛ نحو: يوم الجمعة سرت ويجب لو تضمن المفعول فيه ماله الصدر؛ نحو: كم يوماً صمت، وأيّ يوم سرت، ومنه قوله:

أيّ يومٍ سَرَرْتَنِي بِوِصَالٍ
لَمْ تَرعَنِي ثَلاثَةً بِصُدودِ

وكتب على قوله ما فعل لأجله؛ أي: بحسب دلالة اللفظ فيه تم الحد فقوله: فعل مذكور، إتمام لبيان معنى المفعول له لا للاحتراز (عصام)، خلافاً للشارح فلذا أطال على نفسه الأمد؛ أي: فسقط الإيرادات الثلاثة. (قوله: أي: لقصد تحصيله أو الخ) يريد أن المفعول له قسمان تحصيلي وحصولي، وقدم الإشارة إلى التحصيلي في التفسير؛ ليوافق ترتيب المتن في المثالين، وقوله: مذكور؛ أي: ملفوظ؛ يعني: ملفوظ داله تضمناً أو مطابقة فهو من الذكر بكسر الذال، فلا يرد أن تفسير مذكور بملفوظ لا يصح؛ إذ الحدث لم يكن ملفوظاً لا حقيقة ولا حكماً، وتوضيح الدفع أن التفسير مجازي باعتبار الدلالة لشدة الاتصال بينهما[1]، ثم بتعميم الملفوظ عن الحكمي يشمل المذكور لما كان معتبراً في صورة التقدير فلا يخرج عنه الخ. (قوله: مثل أعجبني التأديب) فإن التأديب قد فعل لأجله فعل؛ أعني: الضرب، لكنه ليس بمذكور، والمذكور - أعني: الإعجاب - ليس فعل لأجله، قال البهشتي: محصول ما في المقام وتحرير المرام: أن التأديب في قولنا: أعجبني التأديب، ليس بمفعول له؛ لعدم ذكر فعله الذي فعل التأديب لأجله، وذكره في لفظ شخص آخر لا يفيد؛ إذ المراد ذكره معه ولا معية؛ لأن من قال: أعجبني التأديب شخص، ومن قال: ضربت زيداً شخص آخر، ولو سلم وحدة الشخص لا معية أيضاً؛ إذ

(١) أي: الدال والمدلول.

فإن قلت: هو مذكور معه[1] في (ضَرَبْتُ تَأْدِيباً[2]). قلنا: المراد: مذكور[3] معه[4] في التركيب الذي[5] هو[6] فيه، ويرد حينئذ[7] نحو: (أَعْجَبَنِي التَّأْدِيبُ) الذي ضربت لأجله، اللهم إلا أن يراد بذكره معه[8] إيراده[9] معه[10] للعمل[11] فيه[12] «مِثْلُ: (ضَرَبْتُهُ[13] تَأْدِيباً لَهُ)» مثال لما[14] فُعِلَ لقصد تحصيله فِعْلٌ وهو الضرب[15]، فإن[16] التأديب إنما يحصل بالضرب ويترتب عليه. «وَقَعَدْتُ عَنِ[17] الحَرْبِ جُبْناً» مثل لما[18] فُعِلَ بسبب وجوده فِعْلٌ، وهو القعود.

(١) مفعول له. (٢) فإن تأديباً محذوف من هذا كما أن القرب محذوف من ذلك. (٣) أي: الفعل. (٤) أي: مع المفعول له. (٥) صفة التركيب. (٦) مفعول له. (٧) أي: حين كون المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه. (٨) مفعول له. (٩) فاعل أن يراد فعل. (١٠) مفعول له. (١١) أي: يكون الفعل عاملاً فيه. (١٢) مفعول له. (١٣) نظير للعلة الغائية وأنزله. (١٤) أي: المفعول له. (١٥) الصادر عن المتكلم. (١٦) علة التمثيل. (١٧) نظير للعلة المؤثرة. (١٨) أي: المفعول له.

التأديب في تركيب والضرب في آخر، واجتماعهما في ضربته تأديباً لا يجعل التأديب في أعجبني التأديب مفعولاً له؛ لتغاير التركيبين، وأما مثل أعجبني التأديب الذي ضرب لأجله فوارد من حيث إن التأديب والضرب ذكرا في تركيب واحد، والجواب: أنهما وإن ذكرا معاً في تركيب إلا أن الضرب المذكور ليس بعامل في التأديب في هذا التركيب، والمراد من الذكر معاً هو ذكره عاملاً فيه انتهى. (قوله: في الجملة) أي: في بعض التراكيب، وقيل: أي: بطريق اللزوم. (قوله: كما في ضربت زيداً) أي: إذا قال قائل: ضربت زيداً فتقول له: أعجبني التأديب الذي حصل بسبب ضربك. (قوله: قلنا: المراد الخ) حاصله إثبات المقدمة الممنوعة بتحرير المراد؛ أي: المراد بالحدث المذكور هو الذي ذكر مع المفعول له في ذلك التركيب. (قوله: مذكور معه في ضربته تأديباً) يعني: إذا قال قائل ضربت زيداً تأديباً، فتقول له: أعجبني التأديب، فيصدق على التأديب أنه ما فعل لأجله فعل؛ أعني: الضرب، وهو مذكور معه إلا أنه في تركيب آخر، وظني أن هذه مغالطة فإن التأديب الذي هو محل النزاع ليس مذكوراً مع الضرب، والتأديب المذكور معه مفعول له (نعمة الله). (قوله: هو فيه) أي: المفعول معه في ذلك التركيب، وقوله: إلا أن يراد الخ هذه الإرادة تفهم من كون البحث في المنصوبات، إلا أن هذه لما كانت بطريق الالتزام وكانت الدلالة الالتزامية مهجورة في التعريفات أشار إلى ضعفه بقوله: اللهم (قوله: مثال لما فعل لقصد تحصيله الخ) يعني: أن المفعول له قد يكون علة صرفة، وقد يكون علة من وجه ومعلولاً من وجه، وقدم الثاني؛ لأنه أهمّ لدقته حتى ظن من لم يعرف وجه عليته أن المفعول له معلول لعامله، ووجه عليته أن تصوره علة الإقدام على عامله الذي يترتب هو عليه (عصام)، ونوقش على مثال ضربته للتأديب بأن التأديب عين الضرب، فيكون مفعولاً مطلقاً، وأجيب بمنع العينية؛ إذ التأديب تحصيل الأدب، وإنما الضرب سببه فافترقا، وعن أمير جلبي أن الحكم بوحدة مسمى الضرب والتأديب مع جريان العلية بينهما بالتغاير الاعتباري في ضربت زيداً للتأديب ليس بأمر غريب فإن فرداً من أفراد الضرب يحدث الألم؛ أولاً في شخص وقع عليه، وبهذا

مِثْلُ: ضَرَبْتُهُ تَأْدِيباً، وَقَعَدْتُ عَنِ الحَرْبِ جُبْناً،

(قوله: فإن التأديب إنما يحصل بالضرب) إن قلت: كيف يحصل التأديب بالضرب ويترتب عليه مع اتحادهما بحسب الذات؟ قلنا: أراد ترتب ما يتضمنه التأديب؛ أعني: التأدب، قال الشيخ الرضي: العلة الحاملة التأديب، وإنما نصب التأديب لتضمنه العلة الحقيقة، ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان ولو صرحت بالعلة الحقيقية لم ينتصب عند النحاة. (قال: وقعدت عن الحرب جبناً) قيل: ولو قال: وحاربته شجاعة لكان أحسن؛ أي: أحسن بمقام المنازعة للزجاج وإظهار الجلادة، ويحتمل أن يقال: فيه تعريض عليه وتنبيه على عدم دقته والاكتفاء بظاهر الأمر.

(قوله: مع اتحادهما بحسب الذات)؛ إذ لم يصدر عن الفاعل إلا فعل واحد هو الضرب فظهر فساد ما قيل: إن التأديب إحداث التأديب والضرب سبب الإحداث ووسيلة إليه فلا يكون عينه. (قوله: أراد ترتب الخ) لم يعتبر بالترتب بينهما باعتبار التغاير الاعتباري بأن يقال: إن الفعل المذكور باعتبار ملابسته للمضروب ضرب وباعتبار إيجابه التأديب مترتب عليه كما في رماه فقتله؛ لأن الحاصل للمتكلم على الضرب تأدب المضروب لا تأديبه إياه كما صرح في الرضي. (قوله: قال الشارح الرضي الخ) تأييد للإرادة المذكورة. (قوله: لتضمنه العلة الحقيقية) أعني: التأدب. (قوله: وشاركته الخ) أي: مجموع الأمرين علة للانتصاب، فلا يرد أنه لو كان علة الانتصاب التضمن المذكور لصح ضربته تأديباً. (قوله: ولو صرحت بالعلة الحقيقية) أي قلت: ضربته تأديباً لم يجز نصبه عند النحاة؛ لأن شرط النصب اتحاد فاعل الفعل والمفعول له. (قوله: عند النحاة) وأما عند الشارح الرضي فيصح انتصابه لعدم شرط

فإن[1] القعود إنما وقع بسبب الجبن. والقائل[2] بكون المفعول له مفعولاً مستقلاً غير[3] داخل في المفعول المطلق، يخالف[4] «خِلَافاً» ظاهراً «لِلزَّجَّاجِ فَإِنَّهُ» أي: المفعول له «عِنْدَهُ» أي: عند الزَّجَّاج «مَصْدَرٌ[5]» من غير لفظ فعله. فالمعنى عنده في المثالين المذكورين: أدبته بالضرب تأديباً، وجبنت في القعود عن الحرب جبناً[6]، أو ضربته ضرب تأديب[7]، وقعدت قعود جبن. وردَّ قول[8] الزَّجاج: بأن[9] صحة تأويل نوع[10] بنوع[11] لا تدخله في حقيقته. ألا يرى[12] إلى صحة تأويل الحال بالظرف من حيث أنَّ معنى

(١) علة للتمثيل. (٢) أي: الحاكم. (٣) صفة مفعولاً. (٤) على صيغة المجهول فسقط ما قاله الحشي. (٥) نومي. (٦) قيد أن القعود مغاير بالذات للجبن فإنه مقدم على القعود بحسب التحقيق فكيف يصح أن. (٧) على حذف المضاف. (٨) أي: مقولة وهو أن المفعول له مفعول مطلق معمول مستقل. (٩) متعلق برد. (١٠) أي: مفعول له. (١١) أي: مصدر. (١٢) أي: ينظر.

خِلافاً لِلزَّجَّاجِ فَإِنَّهُ عِنْدَهُ مَصْدَرٌ

(قوله: والقائل الخ) أو القول بكون المفعول له مفعولاً مستقلاً كما هو المفهوم من الكلام يخالف خلافاً لقول الزجاج. (قال: خلافاً للزجاج) وخلافاً للجرمي فإنه عنده حال فيلزم التنكير. (قال: فإنه عنده مصدر) لما رأى من كون

الاتحاد المذكور. (قوله: قيل) قائله الفاضل الهندي. (قوله: أحسن بمقام الخ) ولك أن تقول: أحسن؛ لأن نسبة الجبن والقعود إلى نفسه، وإن كان المقصود التمثيل غير لائق؛ ولأن وجود الشجاعة أظهر بالنسبة إلى الجبن فيكون في تمثيل النوع الثاني نصاً. (قوله: أن يقال فيه الخ) أي: التمثيل بقعدت عن الحرب جبناً تعريض على الزجاج بكونه جبناً قاعداً عن المحاربة في هذه المسألة كما في قولك: لست أنا بزان تعريض على المخاطب بكونه زانياً، هذا إذا قرأ قعدت بصيغة المتكلم كما هو الظاهر، ولو قرئ بصيغة الخطاب فالتعريض باعتبار أن الخطاب لمن يتلقى الكلام، والمقصود منه إثبات المقصود من القعود للزجاج كما في قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾. (قوله: يخالف خلافاً لقول الزجاج) فالكلام على حذف المضاف، والمخالفة بمعنى عدم اتفاق القول في المدلول، والشارح رحمه الله اعتبر فاعل الخلاف القائل لكون المخالفة بمعناها الحقيقي والحذف قليلاً. وعلى التقديرين الفعل المقدر على صيغة المعلوم؛ إذ مصدر الفعل المجهول لا يصح نسبته إلى الزجاج والمخالفة إلى الجانبين فتجوز نسبته إلى كل منهما إلا أن الأولى نسبته صريحاً إلى قول الزجاج؛ وأمره فيه هين وقدر الشارح رحمه الله قوله: ظاهراً ليصح تقديراً لفعل الناصب للمفعول المطلق معه لما في الرضي من أن المفعول المطلق إذا بين فاعله أو مفعوله بالإضافة؛ نحو: سبحان الله. أو باللام؛ نحو: حمداً له وجب حذف عامله إلا إذا كان للنوع؛ نحو: ﴿مَكْرُوا مَكْرَهُمْ﴾، ﴿وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا﴾ وترك المحشي رحمه الله؛ لأن مقصوده مجرد تقدير العامل. وقوله: خلافاً للزجاج جملة معترضة بين المعطوفين والناظرون تحيروا في لفظة ظاهراً فبعضهم اعترضوا بأنه لا فائدة فيه. وبعضهم تفقهوا بما لا ترضي به الأذن الكريمة وقيد المخالفة بالظاهر

الاعتبار يسمى بالضرب، وثانياً بواسطة الألم يحدث الصلاح والتأدب فيه، وبهذا الاعتبار يسمى التأديب، ولما كان موجب الصلاح بالذات هو ذلك الألم الذي كان أثراً متقدماً لذلك الفرد وجدت العلية ههنا على ثلاث صور بين المؤثر وأثره القريب، وبينه وبين أثره[1] البعيد، وبين الأثرين، وعلى الصورة الأخيرة قد تعتبر في المؤثر، فإنه إن كان فرداً شخصياً، لكنه يمكن اعتباره شيئين بحسب الأثرين اللذين أحدهما علة للآخر حقيقةً، فيقال: الضرب يوجب التأديب، وضربت زيداً تأديباً، ونظيره قولهم: هذا بسراً أطيب منه رطباً، فإن المغايرة فيه بين المفضل والمفضل عليه اعتبارية لا حقيقية كما ذكر في بحثه. (قوله: وقعدت عن الحرب جبناً) الجبن بسكون الموحدة الخوف والفزع، قال الشاعر:

لا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ[2]
وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ

قال الرضي: أتى بمثالين ليتبين أنه قد لا يتقدم وجوده على ما جعل علة له كما في المثال الأول، وقد يتقدم كما في الثاني، ثم إن في هذا المثال تعريضاً على الزجاج بكونه جبناً قاعداً عن المحاربة في هذه المسألة كما في قولهم: لست أنا بزان، فلا يرد أن إسناد المتكلم القعود لأجل الجبن إلى نفسه غير مناسب؛ إذ لا يعترف شخص بجبانة نفسه، بل اللائق قعدت بالخطاب فافهم. (قوله: والقائل بكون الخ) القائل هم الجمهور، وهذا مبتدأ خبره قوله: يخالف خلافاً ظاهراً، والجملة اعتراضية بين المعطوفين، وفيه إشارة إلى أن نصب خلافاً على أنه مفعول مطلق، ثم المخالفة يتصور من الجانبين كما هو مقتضى باب المفاعلة فيجوز نسبته إلى كل منهما إلا أن الأولى نسبة الخلاف صريحاً إلى الزجاج، ومن ثم قال بعضهم: أي خالف الزجاج خلافاً، حذف الفعل ونقل الفاعل إلى المفعول المطلق بجعله متعلقاً به، وأما قوله: ظاهراً، فقال عبد الحكيم: إنما قدره؛ ليصح تقدير الفعل الناصب للمفعول المطلق معه لما في الرضي أن المفعول المطلق إذا بين فاعله أو مفعوله بالإضافة؛ نحو: سبحان الله، أو اللام؛ نحو: حمداً له، وجب حذف عامله إلا إذا كان للنوع؛ نحو: ﴿وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا﴾، وأما قرينة التقييد بالظاهر فقوله: فإنه

(١) أي: الصلاح والتأدب. (٢) أي: الحرب.

(جَاءَنِي زَيْدٌ رَاكِباً) جاء زيد وقت الركوب، من غير أن يخرجها عن حقيقتها. «وَشَرْطُ[1] نَصْبِهِ[2]» أي: شرط انتصاب المفعول[3] له لا شرط كون الاسم[4] مفعولاً له. فإن[5] السَّمْنِ[6] والإكرام في قولك: (جِئْتُكَ لِلسَّمْنِ[7]) و(لإِكْرَامِكَ الزَّائِرَ) عنده[8] مفعول[9] له[10] على ما يدل عليه حده[11]، وهذا[12] كما قال في المفعول فيه: إن شرط نصبه تقدير (في) وهذا[13] أيضاً[14] خلاف اصطلاح القوم. «تَقْدِيرُ اللاَّمِ»، لأنها إذا أُظهرت لزم الجر. وخص اللام بالذكر، لأنها الغالب[15] في تعليلات الأفعال فلا يقدر غيرها[16] من[17] (مِنْ أو الباء أو في) مع أنها من دواخل المفعول له كقوله تعالى: ﴿خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ وقوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا﴾ وقوله عليه السلام: (إنْ[18] امرأة دخلت النار في هِرَّةٍ) أي: لأجلها.

(١) استئناف أو اعتراض. (٢) ولم يقل وشرطه إظهاراً للمخالفة. (٣) إشارة إلى أن النصب نزل منزلة اللام وأضيف. (٤) والمفعول له عند المصنف نوعان كالمفعول فيه. (٥) علة عدم شرط كون الاسم مفعولاً له. (٦) ما يستخرج من اللبن ومن النباتات يقال له دهن. (٧) أي: لأخذ السمن أو شرائه. (٨) مصنف. (٩) خبر إن. (١٠) مجروراً باللام. (١١) مصنف. (١٢) أي: ما قاله المصنف ههنا وهو قوله وشرط نصبه. (١٣) أي: وقوله وشرط نصبه. (١٤) كما في المفعول فيه. (١٥) في الاستعمال. أي: الأصل. (١٦) أي: اللام. (١٧) بيان لغير. (١٨) قوله إن مخففة من الثقيلة عملت في ضمير القصة المقدرة أي إنها وامرأة مبتدأ دخلت خبره والمبتدأ مع خبره خبر لإن أي عملت عملاً يكون سبباً لدخول النار. حاشية.

وَشَرْطُ نَصْبِهِ تَقْدِيرُ اللاَّمِ

مضمون عامل المفعول له تفضيلاً وبياناً له كما في ضربت تأديباً فإن معناه أدبت بالضرب تأديباً. (قوله، وجبنت في القعود عن الحرب جبناً) فيه أن القعود معاير بالذات للجبن فإنه مقدم على القعود بحسب التحقق، فكيف يصح أن يكون مصدراً مغايراً للفظ فعله؟ اللهم إلا أن يراد بالجبن أثر الكيفية القائمة بالنفس وهو القعود عن الحرب، كما قد يراد بالشجاعة الأثر المترتب على الكيفية النفسانية وهو الإقدام، ولا يخفى أن في ذلك مخالفة من وجه آخر. (قوله، أو ضربته ضرب تأديب وقعدت قعود جبن) الظاهر: أن المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور وإطلاق المصدر عليه لنيابته عن المحذوف كما في ضربته سوطاً؛ أي: ضرب سوط فالقول بأنه على هذا التقدير مصدر من غير لفظ فعله لا يخلو عن شيء. (قوله، ورد قول الزجاج) ورده المصنف أيضاً بأن معنى ضربته تأديباً ضربته للتأديب اتفاقاً، وقولك: للتأديب ليس بمفعول مطلق فكذا تأديباً الذي بمعناه.

بقرينة قول المصنف رحمه الله: فإنه عنده مصدر من غير لفظه فإنه يستفاد منه أن القولين على طرفي النقيض. (قوله: لما رأى الخ) فإنه إذا كان تفصيلاً له يمكن تأويله بالفعل المشتق وتقييده به فإن معنى فأدبت مجمل والضرب بيان له.

مصدر عنده من غير لفظه، فإنه يستفاد منه أن القولين[1] على طرفي النقيض. (قوله: خلافاً للزجاج) بوزن شداد: هو أبو إسحق إبراهيم بن محمد السري بن سهل النحوي البصري بائع الزجاج، أو صانعه؛ يعني: أنه مع كمال عمله كان صنعته خرط الزجاج والاكتساب بذلك، أخذ من المبرد وثعلب، وحدث عنه أبو محمد بن درستويه، توفي سنة إحدى عشرة وثلاث مئة في جمادى الآخرة وعمره متجاوز عن السبعين، وكان آخر كلامه اللهم احشرني على مذهب أحمد بن حنبل رضي الله عنه. (قوله: عنده مصدر) الأوضح مفعول مطلق بياناً لما قصده؛ أي: مفعول مطلق نوعي من غير لفظه مثل: قعدت جلوساً، تيسيراً للضبط، وتقليلاً للأقسام؛ ولأنه علة المصدر فيقام مقامه كآلته في مثل: ضربته سوطاً. (قوله: فالمعنى عنده الخ) يعني: أن حاصل المعنى عند الزجاج ذلك، وهذا بيان لكون ضربت بمعنى أدبت بالضرب، وقوله: أو ضربته ضرب تأديب بيان لكونه للنوع بعد أن ذكر أمثلة كونه للتأكيد؛ أي: ضربته ضرباً مثل الضرب الذي للتأديب، ثم إن ضرب التأديب احتراز عن ضرب الإهانة، وقوله: قعود جبن؛ من قبيل إضافة المسبب إلى سببه. (قوله: من غير أن تخرج عن حقيقتها) أي: الحال فكذا المفعول له لا يدخل في المفعول المطلق بالتأويل، وقوله: ولإكرامك الزائر من الزيارة، والتركيب من قبيل عجبت من دق القصار الثوب. (قوله: وهذا كما قاله) يعني: أن قول المصنف ههنا وشرط نصبه كما قاله في المفعول فيه، وما؛ إما مصدرية أو موصولة، وأراد بتقدير اللام تقديراً غير مراد كما في الإضافة وإلا لم يصح نصبه. (قوله: كقوله تعالى: ﴿خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾) هذا آخر سورة الحشر، والشاهد في من خشية الله؛ أي: متفرقاً لأجل ذلك، وأما قوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ ففي سورة النساء، ومحل الاستشهاد كون الباء للتعليل وهي متعلقة بقوله: حرمنا؛ أي: حرمنا على بني إسرائيل طيبات أحلت لهم لأجل ظلمهم. (وقوله عليه السلام: «إن امرأة الخ») لا

(١) أي: قول الجمهور وقول الزجاج.

ولما كان تقدير اللام[1] عبارة عن[2] حذفها عن اللفظ وإبقائها في النية، و[3]كان الأصل[4] إبقاءها[5] في[6] اللفظ والنية[7]، فلا[8] حاجة في إبقائها في النية إلى شرط، بل الحاجة إليه إنما تكون في حذفها[9] من اللفظ، ولهذا[10] قال[11]: «وَإِنَّمَا[12] يَجُوزُ حَذْفُهَا[13]» و[14]لم يكتف[15] بإرجاع ضمير الفاعل إلى تقدير[16] اللام، فيجوز حذفها، كما يجوز ذكرها «إِذَا[17] كَانَ» المفعول له[18] «فِعْلاً[19]» احتراز عما إذا[20] كان عيناً، نحو: (جِئْتُكَ لِلسَّمْنِ). «لِفَاعِلِ[21] الفِعْلِ المُعَلَّلِ بِهِ[22]»، أي: اتحد فاعله وفاعل عامله، احترز به عما إذا كان فعلاً لغيره نحو: (جِئْتُكَ لِمَجِيئِكَ[23] إِيَّايَ).

(١) في قوله وشرطه نصبه تقدير اللام. (٢) بمعنى من. (٣) حال. (٤) في تعليلات الأفعال. (٥) خبر كان. (٦) متعلق بإبقاء. (٧) لأن الحذف خلاف الأصل. (٨) جواب لما. (٩) لأن الحذف خلاف الأصل. (١٠) أي: ولحاجته إلى الشرط في حذفها من اللفظ. (١١) مصنف. (١٢) استئناف أو اعتراض. (١٣) أي: اللام. (١٤) عطف على قال. (١٥) مصنف. (١٦) يعني لم يقل وإنما يجوز لما. (١٧) لشرط الأول من الثلاثة. (١٨) أي: مصدر حقيقة. (١٩) أي: دالاً على الحدث خبر كان. (٢٠) أي: مدخول اللام خبر فعل. (٢١) والشرط الثاني، ظرف مستقر صفة بفعل. (٢٢) أي: بالحدث. (٢٣) فإن الفعل في لمجيئك فعل المخاطب.

وَإِنَّمَا يَجُوزُ حَذْفُهَا[1] إِذَا كَانَ[2] فِعْلاً لِفَاعِلِ الفِعْلِ المُعَلَّلِ بِهِ

(١) أي: اللام.
(٢) أي: المفعول له.

(قوله: ولم يكتف بإرجاع ضمير الفاعل) قيل: إنما وضع المظهر موضع المضمر إشارة إلى اتحاد الحذف والتقدير، وقد يفرق بينهما بأن التقدير ترك في اللفظ مع الإبقاء في النية، والحذف هو الترك في اللفظ والنية. **(قوله: أي: اتحد فاعله وفاعل عامله)** قال الشيخ الرضي: بعض النحاة لا يشترط ذلك وهو الذي يقوى في ظني، وإن كان الأغلب هو الأول، والدليل على الجواز قول أمير المؤمنين عليّ رضي الله تعالى عنه في نهج البلاغة: فأعطاه الله تعالى النظرة استحقاقاً للسخطة واستتماماً للبلية، والمستحق إبليس عليه اللعنة، والمعطي النظرة هو الله تعالى، ولا يجوز أن يكون حالاً لاستلزام عطف حال الفاعل وهي الاستتمام على حال

(قوله: فكذا تأديباً) الذي بمعناه: أي: متفق معه في المفهوم فلا يرد ما في الرضي من أنه أي معنى في أن يتفق في المعنى المقصود المختلفان في الإعراب، ألا ترى أن معنى جئت راكباً جئت وقت الركوب والأول حال والثاني مفعول فيه. **(قوله: فأعطاه الله النظرة)** هذا من خطبة ذكر عليّ رضي الله عنه فيها خلقة آدم فذكر الألطاف التي وقعت من الله سبحانه بالنسبة إليه إلى أن ذكر إباء إبليس من السجدة، وذكر حاله بقوله: وأعطاه الله النظرة بكسر الظاء: أي: التأخير استحقاقاً لسخطه: أي: الغضب الشديد واستتماماً وفي بعض النسخ، وإتماماً للبلية وإنجازاً للوعد فقال: ﴿فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ۝ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ ۝﴾. **(قوله: لأنهقد يقع معرفة)** كما في قول حاتم:

يخفى ما في بيانه من النشر على ترتيب اللف، ثم إن هذا الحديث ذكره صاحب المغني في مقام الاستشهاد على كون في بمعنى اللام حيث قال: وفي الحديث: «إن امرأة دخلت النار في هرة حبستها»، وفي الجامع الصغير: «دخلت امرأة النار في هرة ربطتها، فلم تطعمها ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض حتى ماتت» حم ق ه عن أبي هريرة، خ عن ابن عمر، وفي شرحه للمناوي قال ابن حجر: لم أقف على اسمها فقيل: حميرية، وقيل: إسرائيلية، (في هرة)؛ أي: لأجلها أو بسببها ذكره الزمخشري، وقال ابن مالك: في ههنا بمعنى التعليل، وهو مما خفي على أكثر النحاة، وتعقبه الطيبي بأنهم يقدرون المضاف؛ أي: في شأن هرة (ربطتها)، وفي رواية البخاري حبستها، وفي أخرى لمسلم: «عذبت امرأة في هرة أوثقتها» الخ (فلم تطعمها) حتى ماتت جوعاً كما في رواية البخاري، (ولم تدعها) لم تتركها «تأكل من خشاش الأرض» بفتح الخاء أشهر أي من هوام الأرض وحشراتها، ثم الظاهر أنها عذبت بالنار حقيقة أو بالحساب؛ لأن من حوسب عذب، وجزم القرطبي بالأول، وهذه المرأة هي التي رآها المصطفى عليه السلام في النار، وهي امرأة طويلة من بني إسرائيل أو حُميْرَ، ويحتمل كونها كافرة كذا ذكره جمع بناء على أن المؤمن أكرم على الله أن يعذبه في هرة، وبالجملة في الحديث تفخيم الذنب ولو صغيراً وإن تعذيب الحيوان حرام (ملخص المناوي). **(قوله: ولما كان تقدير اللام الخ)** توطئة لكلام الماتن كما لا يخفى على الفاطن، وقوله: ولهذا قال؛ أي: ولأجل أن تقدير اللام عبارة عن مجموع حذفها عن اللفظ وإبقائها في النية، وإن الحاجة إلى الشرط إنما هو في حذفها من اللفظ فقط، قال المصنف: وإنما يجوز حذفها الخ، وقوله: ولم يكتف عطف على قال، ومعنى قوله لم يكتف بإرجاع الخ؛ أنه لم يقل: وإنما يجوز بدون ذكر لفظ الحذف وإرجاع الضمير المستتر إلى تقدير اللام؛ لأنه أراد التنبيه على أن الحذف والتقدير متحد المعنى فأقام المظهر مقام الضمير رداً على من فرق بينهما بأن التقدير هو الترك في اللفظ والنية، والحذف هو الترك في اللفظ فقط (نعمه). **(قوله: كما يجوز ذكرها)** يريد أن الجواز في كلام المصنف بمعنى الإمكان

«وَ[1]مُقَارِناً لَهُ» أي: للفعل[2] المذكور «فِي[3] الوُجُودِ» بأن[4] يتحد زمان وجودهما، نحو: (ضَرَبْتُهُ تَأْدِيباً) إذ زمان الضرب[5] والتأديب[6] واحد إذ[7] لا مغايرة بينهما، إلا بالاعتبار[8]. أو يكون[9] زمان وجود أحدهما[10] بعضاً من زمان وجود الآخر نحو: (قَعَدْتُ عَنِ الحَرْبِ جُبْناً[11]) فإن زمان الفعل - أعني: القعود[12] - بعض زمان المفعول له أعني: الجبن، ونحو[13]: (شَهِدْتُ الحَرْبَ إِيقَاعاً لِلصُّلْحِ[14] بَيْنَ الفَرِيقَيْنِ) فإن زمان المفعول له - أعني: إيقاع الصلح - بعض[15] زمان الفعل، أعني: شهود[16] الحرب. واحترز[17] بذلك القيد[18] عما[19] إذا لم يكن[20] مقارناً له[21] في الوجود نحو: (أَكْرَمْتُكَ اليَوْمَ لِوَعْدِي بِذَلِكَ[22] أَمْسِ). وإنما اشترط هذه الشرائط[23]، لأنه[24] بهذه الشرائط يشبه المصدر[25]، فيتعلق[26] بالفعل بلا واسطة[27] تعلق[28] المصدر به، بخلاف ما[29] إذا اختل[30] شيء منها[31]. «المَفْعُولُ مَعَهُ» أي: الذي

(١) والشرط الثالث. (٢) لأن الأصل في التعليلات أن يقارن العلة المعلول. (٣) بيان لطريق المقارنة. (٤) الصادر من المتكلم. (٥) الصادر عنه أيضاً. (٦) علة واحد. (٧) الضرب باعتبار الصدور والتأديب باعتبار الانفصال. (٨) عطف على أن يتحد. (٩) أي: زمان وجود الفعل المعلل والمفعول له. (١٠) من باب ظرف. (١١) الصادر من المتكلم. (١٢) زمان الفعل. (١٣) لأن إيقاع الصلح وشهود الحرب. (١٤) خبر إن. (١٥) لكون زمان الصلح مؤخراً عن زمان شهود الحرب ولكون هذا كان زمانه بعضاً منه. (١٦) مصنف. (١٧) أي: مقارناً في الوجود. (١٨) أي: عن. (١٩) المفعول له. (٢٠) أي: لزمان وجود الفعل. (٢١) أي: الإكراه. (٢٢) الثلاثة. (٢٣) علة الشرط مفعول له. (٢٤) المفعول المطلق الذي لم يجنح في نصبه إلى الواسطة لكونه جزءاً من الفعل. (٢٥) المفعول له. (٢٦) اللام. (٢٧) كتعلق. (٢٨) أي: المفعول له. (٢٩) أي: إذا نقص لم يحذف اللام. (٣٠) أي: من الشرائط الثلاثة.

الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين. (قال المصنف: إذا كان فعلاً) أي: إذا كان مدلول المفعول له فعلاً اختيارياً كان أو طبيعياً والمراد بالفعل الحدث وهو ما يقوم بالغير كالتأديب، ومنهم من شرط كونه فعل غير الجوارح كما اشترط بعض آخر التنكير ولم يذكره المصنف تبعاً للجمهور؛ إذ التنكير غالب فيه لا شرط عندهم. (قوله: إذا كان عيناً الخ) أي: غير حدث وهو ما يقوم بنفسه فيشمل[1] مثل جئتك للسواد فيندفع الإيراد، والسمن بوزن فلس عين قائم بنفسه، وبالفارسية: روغن، وأما السمن بوزن عنب فمصدر من باب علم. (قال المصنف: لفاعل الفعل) أراد بالفاعل اللغوي، وبالفعل الاصطلاحي، ففيه اكتفاء عن شبهه أو المراد الدال على الحدث فيشمله؛ نحو: أنا خارج عن هذا البلد خوفاً عن كذا. (قوله: أي: اتحد فاعله) سواء كان الفاعل مذكوراً أو لا، وهذا تفسير باللازم؛ إذ يلزم من كون فاعل المفعول له هو فاعل الفعل المعلل اتحادهما، وفي الرضي أن بعض النحاة لم يشترط تشاركهما في الفاعل وهو المرضي عنده، وقوله: في الوجود؛ أي: الخارجي أو الذهني، والقصر على الأول ليس على ما ينبغي، والمقارنة في الوجود أعم مما في الواقع أو في قصد الفاعل فيشمل مثل شهدت الحرب إيقاعاً للصلح وإن لم يوقعه، ثم إن هذا الشرط خالف فيه أيضاً أبو علي حيث أجاز عدم المقارنة في الزمان متمسكاً بمثال شهدت الخ وقد عرفت الجواب بتعميم المقارنة، والحاصل: اختلفوا في كمية الشروط فقيل خمسة وقد نظم بعضهم فقال:

والمَصْدَرُ القَلْبِيُّ إِنْ قَدِ اتَّحَدْ
وقْتاً وفَاعِلاً وعِلَّةً ورد

وهذا مبني على اشتراط كون الفعل؛ أي: الحدث من أفعال

(١) أي: العين.

وَمُقَارِناً[1] لَهُ فِي الوُجُودِ. المَفْعُولُ[2] مَعَهُ

(١) أي: للفعل المعلل.
(٢) هذا خامس المفاعيل إنما أخره عنها لاختلافهم فيه هل هو قياسي أم سماعي فقال الأخفش: إنه قياسي، وقال آخرون: حروفه سماعي والمختار قوله.

المفعول وهو الاستحقاق. (قال: ومقارناً له) أجاز أبو علي عدم المقارنة في الزمان لقوله تعالى في القراءة الشاذة: ﴿هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾ بالنصب؛ أي: تصديقهم في الدنيا، ولا يخفى أنها تدل أيضاً على أن اتحاد الفاعل لا يشترط، ولم يشترط أن يكون نكرة كما شرط بعضهم؛ لأنه قد يقع معرفة لكن الغالب فيه التنكر كما أن الغالب في المجرور التعريف. (قوله: أو يكون زمان وجود أحدهما) بأن يكون آخره أول الحدث، أو بالعكس أو بغير ذلك. (قوله: لأنه بهذه الشرائط) قال المصنف: إنما اشترط ذلك؛ لأن علة الأفعال كثيراً ما تجئ جامعة للشرائط، فحصولها دليل على اللام المقدرة.

وَأُغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَهُ
وأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا

في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾.

فعل بمصاحبته[1]، بأن يكون الفاعل[2] مصاحباً له في صدور الفعل عنه أو المفعول[3] في وقوع الفعل عليه. فقوله[4]: (مَعَهُ) مفعول ما لم[5] يسم فاعله، أسند إليه المفعول[6] كما أسند إلى الجار والمجرور في المفعول به، وفيه وله. والضمير المجرور راجع[7] إلى اللام، واعتذر[8] عن نصبه (مَعَهُ) بما جوزه بعض[9] النحاة من[10] إسناد الفعل[11] إلى[12] لازم النصب، وتركه[13] منصوباً[14] جرياً على ما هو عليه في الأكثر، وإليه ذهب[15] في قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ[16] بَيْنَكُمْ﴾ على قراءة النصب. وفي بعض الحواشي أن هذا الرأي: [17] شريف[18] جداً. وقيل: الوجه أن يجعل من قبيل «وَقَدْ حِيلَ[19] بَيْنَ العِيرِ وَالنَّزَوَانِ» فإن مفعول ما لم يُسمَّ فاعله[20] فيه الضمير[21]

(١) الجار والمجرور مرفوع المحل نائب فاعل. (٢) الذي قام به الفعل العامل في المفعول معه. (٣) عطف على مستتر في مصاحباً. (٤) مصنف. (٥) أي: لم يذكر. (٦) أي: لفظ المفعول. (٧) في الكل. (٨) أي: بين العذر، كأن قيل كيف يكون مقام مع أنه من لوازم النصب. (٩) وهو أبو الحسن الأخفش. (١٠) بيان لما. (١١) إلى الظرف الذي يجب نصبه على الظرفية. (١٢) أو شبهه. (١٣) على صورته وإلا فهو مرفوع تقديراً. (١٤) حال. (١٥) فإلى ما جوزه بعض النحاة. (١٦) التقطع التفرق بتراكنه شدن. (١٧) فاعل تقطع. (١٨) أي: لو على ما جوزه بعض النحاة. (١٩) أي: مقبول حسن. (٢٠) ماضي مبني للمفعول على وزن عيب وقيل وبابه قال وهو المنع من الوصلة بين الشيئين. محمد. (٢١) أي: في قوله وقد حيل. (٢٢) المسكين.

القلوب كما مر وهو مردود بما في الرضي فليراجع، وزاد بعضهم النكارة وقد عرفت أيضاً أنه خلاف مذهب الجمهور، فالشروط ثلاثة: كون المفعول له حدثاً، واتحاد فاعلهما، واتحاد زمانهما، إلا أنه خالف البعض في اشتراط الاتحاد كما سبق آنفاً محتجاً بقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾، وأجيب بحذف المضاف؛ أي: إراءة خوف، وجعلهما الزمخشري حالين فتبصر. (قوله: إلا بالاعتبار) بأن يعتبر زمان الضرب أولاً ثم زمان التأديب؛ لأن الضرب سبب في الخارج للتأديب. (قوله: وجود أحدهما) سواء كان ذلك الأحد الفعل المذكور كما في أول المثالين الآتيين أو المفعول له كما في الثاني. (قوله: فإن زمان المفعول له؛ أعني: إيقاع الصلح بعض زمان الفعل)؛ لأن زمان شهود الحرب قبل زمان إيقاع الصلح، فزمان إيقاع الصلح بعض زمان شهود الحرب، فلا يجوز الحذف وإن كان فاعلهما واحداً إلا أنه حذف اللام لما عرفت في سابق الكلام من أن المقارنة أعم عن الواقع وعن قصد الفاعل. (قوله: نحو: أكرمتك اليوم لو عدي الخ) فإن الإكرام والوعد وإن كانا حدثين لشخص واحد لكنّ زمانيهما مختلفان فلا يكون من هذا الباب. (قوله: يشبه المصدر) في الكون جزء من مفهومه وكون فاعل العامل والمعمول واحداً وكون المستفاد من العامل مقارناً في الوجود للمستفاد من المعمول فيجري حكم المشبه به وهو النصب في المشبه فتنبه. (قوله: تعلق المصدر به) أي: مثل تعلق المفعول المطلق فإن المصدر فعل لفاعل عامله ومقارن لعامله في الوجود فيتعلق به الفعل بلا واسطة (نعمه). (قال المصنف: المفعول معه) هذا خامس المفاعيل إنما أخره عنها لاختلافهم فيه هل هو قياسي أم سماعي؟ فقال الأخفش: إنه قياسي، وقال آخرون: إنه سماعي، والمختار قول الأخفش، وأيضاً وصول العامل إليه بواسطة دون غيره. (قوله: فعل بمصاحبته) أي: بمقارنته ومشاركته، والمصدر مضاف إلى الفاعل أو

(قوله، وفي بعض الحواشي أن هذا الرأي شريف جداً) لجعل ما هو محط الفائدة قائماً مقام الفاعل، ولخلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع إلى مصدر الفعل وعن جعل المصدر نائباً مناب الفاعل من غير تخصيص. (قوله، وقَدْ حِيلَ بَيْنَ العَيْرِ والنَّزَوَانِ) قال قدس سره في الحاشية: العير: الحمار الوحشي والأهلي، والنزوان: الوثوب، ومنه قدس سره في تفسير الوثوب: برجستن.

(قوله، وقَدْ حِيلَ بَيْنَ العَيْرِ والنَّزَوَانِ) أوله: أَهُمُّ بِأَمْرِ الحَزْمِ لَوْ أَسْتَطِيعُهُ، قال صخر بن عمرو: وقد سئلت امرأته كيف زوجها، فقالت: لا حي فيرجى ولا ميت فينعى، فاستدعي بالسيف وهم بقتلها فلم يستطع لضعفه فقال هذا البيت.

الراجع إلى مصدره[1]، أي: حيل الحيلولة، لأن (بَيْنَ[2]) للزوم ظرفيته[3] لا يقام مقام الفاعل. فعلى هذا معناه[4] الذي فُعِلَ الفِعْل بمصاحبته[5] على أن يكون مفعول ما لم يسم فاعله[6] ضميراً[7] راجعاً[8] إلى مصدره[9]، والضمير[10] المجرور للموصول[11]. «هُوَ[12]: المَذْكُورُ بَعْدَ[13] الوَاوِ» احتراز[14] عن المذكور بعد غيره كالفاء «لِمُصَاحَبَتِهِ[15] مَفْعُولَ فِعْلٍ» اللام[16] متعلق بمذكور[17]، أي: يكون ذكره[18] بعد الواو، لأجل مصاحبته[19] معمول فعل، وإفادته إيَّاها سواء[20] كان ذلك المعمول[21] فاعلاً نحو: (اِسْتَوَى المَاءُ وَالخَشَبَةَ) أو مفعولاً نحو: (كَفَاكَ وَزَيْداً دِرْهَمٌ). وسواء كان ذلك الفعل[22] «لَفْظاً[23]» أي: لفظياً كالمثالين المذكورين «أَوْ مَعْنًى». أي: معنوياً نحو[24]: (مَالَكَ[25] وَزَيْداً) أي: ما تصنع وزيداً[26]. والمراد بمصاحبته[27]

---

(١) أي: الفعل. (٢) لفظة. (٣) أي: لكونه دائماً منصوباً على الظرفية. (٤) أي: معنى المفعول معه. (٥) لقوله المفعول معه. (٦) خبر يكون. (٧) صفة ضميراً. (٨) الذي هو الفعل. (٩) في معه. (١٠) راجعاً. (١١) مفعول معه. (١٢) منصوب على الظرفية مفعول فيه لمذكور. (١٣) قوله: بعد الواو. (١٤) إضافة المصدر إلى المفعول. (١٥) في لمصاحبة. (١٦) فيه لطافة ولو قال بالمذكور لكان ألطف. (١٧) مفعول معه. (١٨) مفعول معه. (١٩) خبر مقدم. (٢٠)أي: المفعول معه. (٢١) التأمل في المفعول معه. (٢٢) حال من فعل وفيه احتمال الآخر فتأمل. (٢٣) استفهام. (٢٤) ومعمول الفعل المعنوي الكاف. (٢٥) وزيداً. (٢٦) مفعول معه.

المفعول؛ إذ المصاحبة من الطرفين وهذا تفسير بالمعنى اللغوي. (قوله: بأن يكون الفاعل) أي: فاعل الفعل الذي كان عاملاً في المفعول معه مصاحباً في صدور الفعل عنه في زمان واحد؛ نحو: استوى الماء والخشبة. (قوله: أو المفعول) يعني: بأن يكون المفعول مصاحباً له في وقوع الفعل عليه؛ نحو: كفاك وزيداً درهم، وقوله: فقوله معه الخ، تفريع على التفسير؛ أي: فلفظ معه على هذا نائب الفاعل للفظة المفعول كما في ممرور به. (قوله: واعتذر عن نصبه) أي: عن نصب معه مع أنه معرب قائم مقام الفاعل وحقه الرفع. (قوله: من إسناد الفعل) وكذا ما هو بمعناه إلا لازم النصب كما في بعض الظروف مثل مع وبين، وقوله: وتركه منصوباً؛ أي: فيكون رفعه تقديرياً. (قوله: في الأكثر) أي: في الاستعمال الأكثر فإن الأكثر فيه النصب فإذا وقعت موقعاً يستحق فيه الرفع جرت على غالب حالها وقيد بالأكثر لما أنه قد يجيء مجروراً إذا أضيف إلى ياء المتكلم؛ نحو: ﴿يَٰلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ﴾، ومعي في الجنة، فاعرفه. (قوله: وإليه ذهب الخ) بصيغة المجهول؛ أي: وإلى ما جوزه بعض النحاة ذهب الخ، فالتركيب من قبيل: ﴿كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ على ما هو رأي صاحب الكشاف. (قوله في قوله تعالى) أي: في سورة الأنعام: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ فإن بينكم فاعل تقطع مع أنه منصوب على قراءة نافع وحفص عن عاصم والكسائي استصحاباً لأكثر أحواله، ورده في الامتحان بأن القاعدة لا تثبت بالاحتمال، وقيل: إن الفاعل ضمير الأمر لتقرره في النفوس؛ أي: تقطع الأمر بينكم. (قوله: وقيل الوجه أن يجعل الخ) أي قوله: المفعول معه من قبيل الخ، بل جزم صاحب الامتحان بهذا الوجه حيث قال: الإسناد إلى المصدر ثابت مقطوع؛ أي: الذي فعل الفعل معه فنائب الفاعل هو المصدر المعهود لا المطلق فيصح أن ينوب عن الفاعل فلا يرد أن الإسناد إلى المصدر التأكيدي لا يجوز ولو ملفوظاً؛ لعدم الفائدة، فبما ذكرنا علم أن المناسب أن يقال: الذي فعل الفعل بتعريف المصدر فافهم.

هُوَ، مَذْكُورٌ بَعْدَ الوَاوِ[1] لِمُصَاحَبَةِ مَفْعُولِ فِعْلٍ لَفْظاً[2] أَوْ مَعْنًى[3]،

(١) أي التي بمعنى مع. (٢) أي: لفظياً.
(٣) أي: معنوي نحو مالك وزيداً أي ما تصنع.

(قوله، سواء كان ذلك المعمول) شرط بعضهم كون المعمول فاعلاً نظراً إلى أن عمراً في قوله، ضربت زيداً وعمراً معطوف اتفاقاً لا مفعول معه وينتقض ما قاله بنحو: حسبك وزيداً، فإن الكاف في المعنى مفعول، إذ المعنى يكفيك.

(قوله: اتفاقاً) كذا في الرضي وعلله بأن أصل الواو العطف وإنما يعدل إلى النصب نصاً على المصاحبة، وفي قولك: ضربت زيداً وعمراً لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكونه في العطف أظهر، فعلى هذا كفاك وزيداً درهم لا يجوز أن يكون مثال المفعول معه، لكن في التسهيل وفي رأسه والحائط وامرأ ونفسه وشأنك والحج على المعية، والعطف بعد إضمار دع في الأول والثاني وعليك في الثالث وفي شرحه فالتقدير دع رأسه والحائط، فرأسه مفعول به، ويجوز في الحائط النصب على المعية والعطف، وكذا التقدير في الثاني دع امرأ ونفسه، وفي نصبه الوجهان، وأما شأنك والحج فالتقدير فيه عليك شأنك، وفي الحج الوجهان هكذا قدره سيبويه عليك شأنك بلفظ الإغراء، وظاهره جواز تقدير عليك وهو اسم فعل، وأسماء الأفعال لا تعمل مضمرة، وكلام المصنف رحمه الله في باب أسماء الأفعال مشعر بجوازه، وقد تأولوا كلام سيبويه على أنه تقدير معنى لا تقدير إعراب، وتقدير الإعراب ألزم الحج وفي تجويز سيبويه في هذا المثل النصب على المعية ردّ على من يقول: إن المفعول معه لا يكون إلا مع الفاعل فمنعوا في ضربت زيداً وعمراً المعية، وقالوا: إذا أريد المفعول معه أتي بالأصل وهو مع انتهى، وهذا يدل على جواز كفاك وزيداً درهم وضربت زيداً وعمراً على المفعول معه عند سيبويه، وأصل كلام الشارح رحمه الله مبني على

(قوله: نحو: استوى الماء والخشبة) أي: تساوى الماء والخشبة في العلو؛ أي: وصل الماء إلى الخشبة، فليست الخشبة أرفع من الماء، والخشبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته. (قوله، والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل الخ) فلا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس كما ذهب إليه الأخفش، ويجوز غيره استدلالاً بقولهم: ما زلت أسير والنيل فإن الماء لا يسير، بل يجري، ويمكن أن يقال: المراد بالسير المعنى المجازي الشامل للسير والجريان.

مذهبه. (قوله: وينتقض الخ) قال الرضي: وفي شرح التسهيل رغم الزمخشري أن زيداً في قولهم: حسبك وزيداً درهم مفعول معه وليس كذلك؛ لأن المفعول معه لا يعمل فيه إلا فعل أو ما يجري مجراه، وليس حسبك مما جرى مجرى الفعل؛ لأنه اسم جامد ومذهب سيبويه أنه منصوب بفعل مقدر وهو مفعول به والتقدير ويحسبك وزيداً وهو مضارع أحسبه إذا أعطاه حتى يقول: حسبي وما ادعاء؛ أي: عطية من أن الكاف في موضع النصب لا يصح؛ لأن إضافة حسب محضة وزعم الزجاج أن حسبك اسم فعل والكاف في موضع نصب وليس بصحيح لدخول العوامل عليه لقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾. وقول العرب بحسبك درهم انتهى، ولعل الشارح رحمه الله لأجل عدم كونه من المفعول معه عند سيبويه ترك التمثيل به، وبعد الإحاطة بأطراف الكلام ظهر لك اندفاع ما أورده الناظرون من الشكوك في هذا المقام. (قوله: أي تساوى الخ) أي: ليس استوى بمعنى ارتفع أو استقام حتى لا يتحقق الاشتراك بين الماء والخشبة في الفعل بل بمعنى تساوى. (قوله: فلا يجوز الخ) لعدم المشاركة في الفعل. (قوله: كما ذهب إليه الأخفش) مراعاة لأصل الواو وهو العطف. (قوله: المعنى المجازي) كالانتقال. (قوله: المشهور الاكتفاء) وما ذكره الشارح رحمه الله مذكور بعينه في العباب، وأورد الشارح السيوطي المثال المذكور في شرحه الألفية. وما قيل: إنه لو لم يعتبر وحدة الزمان في المثال المذكور لم يصح؛ لأن تركهما في مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم أن ترضع الناقة ولدها، فلا يتم أن المقصود المشاركة في مكان واحد لا في زمان واحد كما هو المستفاد من العبارة، ففيه أن تركهما متعاقبين بحيث يصبحان في

(قوله: وقد حِيلَ بَيْنَ العَيْرِ والنَّزَوَانِ) يعني: وقع الحيلولة بين المرء وما طلبه، وأول البيت:

أَهُمُّ بِأَمْرِ الحَزْمِ لو أَسْتَطِيعُهُ

وهو من البحر الطويل من عروضه الأولى وضربه الثالث، وقائله صخر بن عمرو، وأصله أن صخراً أخا الخَنْساء طعنه أبو عور الأسدي طعنة في جنبه فمرض حولاً حتى ملّت امرأته وكان يكرمها، فمر بها رجل وكانت ذا خلق وإدراك فقال لها: إيباع الكفل، فقالت: نعم عما قليل، وكان ذلك يسمعه صخر، فقال أما والله لو قدرت لأقتلنك قبلي، ثم قال لها: ناوليني السيف هل تقلد يدي، فناولته فإذا هو لا تقلد يده من الضعف، فقال عدة أبيات منها هذا البيت، والعير: بفتح فسكون الحمار الوحشي، والنزوان: الوثوب وبابه طلب. (قوله: لأن بين للزوم ظرفيته) وأما إذا كان بين اسماً غير ظرف فيعرب في الأحوال الثلاث بإعراب لفظي؛ نحو:

كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنٌ إذا كَانَ بَعْدَهُ

تَلاَقٍ الخ. (قوله: بعد الواو) أي: التي بمعنى مع والمراد بالمذكور ما يقابل المقدر على خلاف المذكور سابقاً ليفيد عدم صحة حذف المفعول معه، وقوله: كالفاء؛ أي: وكالباء بمعنى الواو؛ نحو: اشتريت الدابة بسرجها والدار بآلتها وكلفظ مع. (قال المصنف: لمصاحبة معمول فعل) المراد بالفعل ما يدل على الحدث؛ أعني: الأعم من شبه الفعل واحترز به عن نحو: كل رجل وضيعته، كما احترز بقيد المصاحبة عن الحال بالواو ولم يقل: فاعل فعل؛ ليتناول نحو قولك:

فَحَسْبُكَ والضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ

فإن الكاف مفعول في المعنى إذا المعنى يكفيك (هندي). (قوله: لأجل مصاحبة معمول الخ) وعليه فالمصاحبة في المتن مصدر مضاف إلى مفعوله، ومعنى المصاحبة المشاركة في الفعل في وقت واحد فافهم وسيأتي. (قوله: نحو: استوى الماء والخشبة) أي: تساويا وليس الاستواء بمعنى الاستيلاء كما في:

قَدِ اسْتَوى بِشْرٌ على العِرَاق

ولا بمعنى الارتفاع والاستقامة، وقال الجزائري في توضيح المثال: إنه إذا غرز خشبة في نهر فإن نزل الماء بحيث ساوى رأس الخشبة يقال استوى الماء والخشبة، وقوله: أو مفعولاً؛ يعني: أن المعمول أعم من الفاعل والمفعول لا مخصوص بالفاعل كما زعم. (قوله: أي: معنوياً) والمراد به ما يؤدي مؤداه[1] من غير أن يكون من تركيبه كحرف التنبيه واسم الإشارة، وقال العصام: أراد به ما يستنبط من اللفظ وإنما صرح به اهتماماً؛ لأن بعض أقسامه سماعي.

(١) أي: الفعل.

لمعمول[1] الفعل: مشاركته[2] له في ذلك الفعل في زمان واحد[3]، نحو: (سِرْتُ وَزَيْداً) أو مكان[4] واحد نحو: (لَوْ تَرَكْتَ النَّاقَةَ وَفَصِيلَهَا[5]، لَرَضِعَهَا[6]). فلا ينتقض[7] بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرٌو)، فإنها[8] لا تدلّ إلا على المشاركة[9] في أصل الفعل دون المصاحبة. اعلم أن مذهب جمهور النحاة[10] أن[11] العامل[12] في المفعول معه الفعل[13] أو معناه بتوسط[14] الواو التي[15] بمعنى (مَعْ). وإنما وضعوا الواو موضع (مَعْ) لكونها[16] أخصر[17]، وأصلها[18] واو العطف التي فيها معنى الجمع مناسب معنى المعية. «فَإِنْ[19] كَانَ» أي: وُجِدَ[20] «الفِعْلُ[21]» أي: ما يدل على الحدث، فيعمّ الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها[22]. «لَفْظاً، وَجَازَ» أي: لم يجب «العَطْفُ» ولم يمتنع، فلا ينتقض[23] بمثل: (ضَرَبْتُ زَيْداً وَعَمْراً)

(١) سواء كان فاعلاً أو مفعولاً. (٢) مفعول معه أو المذكور بعد الواو. (٣) بالتركي دشي ده. (٤) مشاركته له في ذلك الفعل. (٥) أي: مع ولدها في مكان. (٦) جواب لو. (٧) أي: حد المفعول معه. (٨) تعليل بعدم الانتقاض. (٩) أي: مشاركة المعطوف للمعطوف عليه. (١٠) أي: أكثر النحاة من البصريين. (١١) يعني الناصب له. (١٢) خبر إن. (١٣) أي: المقدم لازماً أو متعدياً، خبر إن الثاني. (١٤) متعلق بالعامل. (١٥) صفة الواو. (١٦) علة وضع. (١٧) من مع. (١٨) أي: الواو التي بمعنى مع. (١٩) الفاء للتفسير. (٢٠) إشارة إلى أن كان بمعنى فعل التام ويجوز كونه ناقصة ولفظاً خبره. (٢١) الذي قصد معه مصاحبة المفعول معه لمعموله. (٢٢) كالمصدر واسمي الزمان والمكان والجار والمجرور. (٢٣) قوله وجاز العطف.

(قوله: أو مكان واحد) كلمة أو لمنع الخلو فوحدة الزمان أيضاً معتبرة في قولهم: لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، فتركت بصيغة المجهول، ورضع من باب علم، والفصيل: ولد الناقة يعني: بجة شترکه أزشير بازكرده، وقوله: دون المصاحبة؛ أي: المقارنة في زمان واحد أو مكان واحد. (قوله: إن العامل في المفعول معه الفعل الخ) اعلم أنه اختلف في عامل المفعول معه على خمسة أقوال؛ أحدها: ما ذكره في الشرح وهو الحق، وثانيها: ما ذهب إليه الزجاج من أنه منصوب بإضمار فعل بعد الواو، والإضمار خلاف الأصل، وثالثها: مذهب الكوفيين وهو أنه منصوب بالخلاف فيكون عامله معنوياً وهو مردود بأن العامل المعنوي لا يحتاج إليه مع وجود العامل اللفظي، ورابعها: مذهب عبد القاهر من أنه منصوب بنفس الواو وهي ضعيفة العمل فلا تعمل مع وجود أقوى منها، وخامسها: ما ذهب إليه الأخفش من أنه منصوب كنصب الظرف؛ وذلك لأن الواو لما أقيمت مقام الظرف المنصوب والواو حرف لا يحتمل النصب أعطى ما بعدها عاريةً كما في إلاّ الخ، وهو مردود بأنه لو كان كما ذكره لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطرداً؛ نحو: كل رجل وضيعتُه (جزائري). (قوله: بتوسط الواو الخ) ويعمل في المفعول معه الفعل اللازم لتعديته بالواو فيتعدى إليه كما يتعدى بالهمزة. (قوله: فإن كان أي وجد) جعل كان تامة؛ لأن مناط الفائدة وجود الفعل اللفظي والمعنوي لا اتصاف الفعل بكونه ملفوظاً (سيلكوتي). (قوله: أي: ما يدل على الحدث) يعني: أن المراد من الفعل ما هو أعم من شبهه بقرينة مقابلة المعنوي واتفاق أحكامهما المذكورة ههنا، فيكون من قبيل عموم المجاز (وجيه الدين)، فلا يرد نحو اسم المكان والآلة، ولم يفسره فيما سبق إشارة إلى أنه بمعناه الاصطلاحي؛ لكونه

فَإِنْ كَانَ[1] الفِعْلُ لَفْظاً وَجَازَ العَطْفُ[2]

(١) أي: وجد الفعل اللفظي والمعنوي.
(٢) أي: لم يجب العطف ولم يمتنع يعني بأن الجواز بمعنى الإمكان الخاص.

(قوله: أو مكان واحد) المشهور الاكتفاء بوحدة الزمان. (قوله: نحو: لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها) قال قدس سره في الحاشية: الفصيل: بجة شتراز باز كرده، رضع الصبي: شير خورد كودك. (قوله: اعلم أن مذهب جمهور النحاة) قال عبد القاهر: هو منصوب بنفس الواو، وفيه أن الأولى رعاية أصل الواو في كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلقاً لنصبت في كل رجل وضيعته، وقال الأخفش: منصوب نصب الظروف؛ لأنها قامت مقام مع لكن لما كانت في الأصل حرفاً أعطى النصب ما بعدها. (قوله: وأصلها واو العطف) ولهذا لا يجوز تقديم المفعول معه على ما عمل في مصاحبه اتفاقاً ولا على مصاحبه خلافاً

مكان واحد يستلزم الرضع وتركهما في مكانين في زمان واحد لا يستلزم ذلك فوحدة الزمان لا دخل له في ذلك نعم ترك أحد بدل الآخر في مكان واحد لم يستلزم ذلك والكلام في تركهما لا على البدل. (قوله: بنفس الواو) وشبهته أنها مختصة بالاسم وبه يظهر جواب البحث الأول؛ لأن أولوية رعاية الأصل إنما هي على تقدير أن لا يصرف عنه صارف. (قوله: ولو نصبت الخ) يمكن الجواب بأن عمله مشروط بتقدم الفعل وما بمعناه لإفادته المصاحبة فيه. (قوله: أعطى النصب ما بعدها) كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ ارتفع الاسم الشريف؛ إذ لا يمكن إظهار الرفع في إلا النائبة عن غير، وههنا مذهبان لم يذكرا؛ أحدهما مذهب الزجاج: أنه منصوب بمضمر بعد الواو، وإنما لم يجز عمل السابق لفصل الواو وفيه أن الواو العاطفة لا تمنع العمل، وثانيهما مذهب الكوفيين: وهو أنه منصوب بالخلاف ورد بأن الخلاف معنى ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة.

لوجوب[1] العطف فيه[2] «فَالوَجْهَانِ[3]» أي: العطف والنصب على المفعولية[4] جائزان، «نَحْوُ: (جِئْتُ أَنَا وَزَيْدٌ) «وَزَيْداً» بالنصب على المفعولية بالرفع على العطف[5]. «وَإِلاَّ[6]» أي: وإن لم يجز العطف[7] بل يمتنع «تَعَيَّنَ[8] النَّصْبُ[9]، مِثْلُ: (جِئْتُ وَزَيْداً)» فإن العطف فيه[10] ممتنع[11] لعدم[12] الفاصلة[13] لا بتأكيد المتصل[14] بالمنفصل[15] ولا بغيره. «وَإِنْ كَانَ[16]» الفعل «مَعْنَىً» أي: أمراً معنوياً

(١) بقرينة المعطوف عليه. (٢) أي: في هذا المثال. (٣) والجملة جواب الشرط. (٤) معه. (٥) لجواز إمكان التأكيد. (٦) عطف على جاز. (٧) لما بعد الواو على قبلها. (٨) جزاء الشرط. (٩) حيث لا وجه سواه. (١٠) أي: في المثال المذكور. (١١) خبر إن. (١٢) لفظاً أو معنى. (١٣) بينهما. (١٤) الضمير المرفوع. (١٥) الضمير المرفوع. (١٦) أي: وجد.

فَالوَجْهَانِ نَحْوُ: جِئْتُ أَنَا وَزَيْداً وَزَيْدٌ، وَإِلاَّ تَعَيَّنَ النَّصْبُ مِثْلُ: جِئْتُ وَزَيْداً[1]، وَإِنْ كَانَ[2] مَعْنَىً

(١) فإن العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بتأكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره ج.

(٢) أي: الفعل أمراً معنوياً مستنبطاً من اللفظ.

لأبي الفتح، قال الشيخ الرضي: لا أرى منعاً من تقديم المفعول معه على عامله إذا تأخر عن المصاحب كما جاز تقديم المعطوف على عامله إذا تأخر عن المعطوف عليه. (قوله: فتناسب معنى المعية): لأن في المعية زيادة اجتماع. (قوله: أي وجد) جعل كان تامة فقوله لفظاً تمييز أو حال ويحتمل أن تكون ناقصة والأول أولى تأمل تعرف. (قوله: لوجوب العطف) إنما وجب العطف فيه؛ لأن الأصل في هذه الواو العطف، وإنما يعدل عنه نصاً على المراد من المصاحبة، وفي المثال المفروض لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة؛ لكون النصب في العطف الذي هو الأصل أظهر، إن قلت: فاذاً عمراً في المثال المذكور ليس مفعولاً معه وكلامنا فيه، فلا حاجة إلى قوله: لم يجب ليخرج. قلنا: كان الكلام هنا لا يختص به وإلا لم يقل بعد ذلك تعين العطف. (قوله: فإن

(قوله: خلافاً لأبي الفتح) حيث أجاز استوى الماء والخشبة؛ لأن ذلك قد جاز في العاطفة به فليجز فيها؛ لأنها محمولة عليها ولأنه قد ورد في كلامهم؛ نحو: جمعت وفحسناً غيبة وغيمة، والجواب: أنه يحتمل في الأصل لقوته ما لا يحتمل في الفرع، والواو في وفحشاً عاطفة. (قوله: لا أرى منعاً) أي: فيقال في مررت بزيد وعمرو؛ أي: وعمراً مررت. (قوله: جعل كان تامة) وفسر الفعل ههنا بما يدل على الحدث، ولم يفسره فيما سبق إشارة إلى أنه بمعناه الاصطلاحي؛ لكونه العامل، ولتغاير معنى الفعل في الموضعين وضع المظهر موضع المضمر، ثم المراد بمعنى الفعل في التعريف أعم مما يتضمن الحدث ومما يستنبط منه أو الآخر، واكتفى بذكر الفعل الذي هو الأصل عن ذكر ما يشبهه لاشتهار اشتراكهما في أكثر الأحكام ولأجل هذا لم يفسر معنى الفعل أولاً، وتعرض له ثانياً فاندفعت الشكوك التي عرضت لبعض الناظرين. (قوله: فقوله لفظاً الخ) وكذا قوله: معنى فمن قال إنه حمل كان في القسم الثاني على الناقصة فقد سها، والمراد بما يدل على الحدث العامل، فلا يرد ظرف الزمان والمكان والآلة على ما وهم. (قوله: تأمل

العامل، فللتغير في الموضعين وضع المظهر موضع المضمر. (قوله: وجاز؛ أي: لم يجب العطف ولم يمتنع) يريد أن المراد بالجواز الإمكان الخاص لا ما يشمل الوجوب العطف فيه؛ لأن الأصل في هذه الواو العطف، ومن ثم لم يجز تقديمه على مصاحبه ولا على عامله وإنما يعدل عنه نصاً على المراد من المصاحبة، وفي المثال المذكور لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الأصل أظهر وأولى، لكن في الامتحان أن ما أشار إليه الشارح من بيان معنى الجواز فاسد؛ لأن المراد بإمكان العطف جوازه مع النصب لا غيره مطلقاً فيكون عين الجزاء ولو زاد بعارض لاستقام؛ أي: لو قال بعد قوله: وجاز العطف بعارض كالفصل لاستقام كلامه بلا لزوم العينية تدبر، وقال العصام: الصحيح أن يقال فإن كان الفعل لفظاً والمعمول غير منصوب وجاز العطف فالوجهان، وحينئذ يزيد شق آخر في الترديد؛ أي: وإن كان المعمول منصوباً يتعين العطف هذا لكن في قرينة تخصيص المعمول بما عدا المنصوب خفاء فاعرفه. (قال المصنف: وجاز العطف) أي: عطف المذكور بعد الواو والجملة حال؛ أي: وقد جاز العطف أو الواو عاطفة (قوله: أي: العطف والنصب الخ) أما الأول؛ فلأنه الأصل، وأما الثاني؛ فلأن فيه تكثير الفائدة، وجعل الشيخ عبد القاهر العطف متعيناً؛ أي: بأن يخرج عن المفعولية معه، وأيضاً قد يترجح النصب على العطف في مثل: كن أنت وزيداً كالأخ؛ لأنك إذا عطفت زيداً على الضمير في كن لزم أن يكون زيد مأموراً، وأنت لا تريد أن تأمره، بل تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ قال الشاعر:

فكونوا أنتم وبني أبيكم
مكان الكُليتين من الطحال

أي: في القرب وعدم المنافرة (شرح القطر). وقوله: بل يمتنع بالجزم أو الرفع، والامتناع إما لمانع لفظي أو معنوي. (قال المصنف: تعين النصب)؛ إذ لا وجه سواه وهذا عند المصنف، وأما عند الجمهور فالنصب ههنا مختار لا واجب بناء على أن العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل وبلا فصل قبيح لا ممتنع، ثم في تصريح تعين

مستنبطاً[1] من اللفظ «وَجَازَ[2]» أي: لم يمتنع[3] «العَطْفُ تَعَيَّنَ[4] العَطْفُ» حيث لا يحمل[5] على عمل[6] العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر، وهو العطف، «نَحْو: (مَا[7] لِزَيْدٍ[8] وَعَمْرٍو، وَإلاَّ») أي: وإن لم يجز العطف، بل امتنع «تَعَيَّنَ النَّصْبُ» حيث لا وجه سواه «نَحْو: (مَالَكَ[9] وَزَيْداً») و: (مَا[10] شَأْنُكَ وعَمْراً) فإنه امتنع العطف[11] فيها[12]، لأن[13] العطف على الضمير المجرور[14] بلا إعادة الجار[15] غير[16] جائز. ولم يجز عطف (عَمْراً) على الشأن إذ السؤال عن شأنهما[17] لا عن شأن أحدهما[18]، ونفس[19] الآخر. وإنما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الأمثلة «لأَنَّ المَعْنَى مَا تَصْنَعُ» وما[20] يماثله فمعنى (مَا شَأْنُكَ وَزَيْداً) ما تصنع وزيداً، ومعنى (مَالَكَ وَزَيْداً) ما تصنع وزيداً، ومعنى (مَا لِزَيْدٍ وعَمْرٍو) ما يصنع زيد وعمرو. «الحَالُ[21]» لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها. وهو «مَا[22] يُبَيِّنُ[23] هَيْئَةَ الفَاعِلِ[24] أوِ المَفْعُولِ[25] بِهِ»

(١) أي: مستخرجاً كحرف التنبيه وأسماء الإشارة. (٢) عطف على كان أو حال أهم وقد جاز. (٣) بأن لم يمنع مانع. (٤) جزاء الشرط. (٥) الكلام. (٦) لضعف العامل المعنوي فلا يجوز اعتباره وجعل الاسم مفعولاً معه. (٧) استفهام. (٨) أي: أي شيء حصل لزيد. (٩) أي: أي شيء حصل لك. (١٠) أي: أي شيء أمرك. (١١) أي: عطف ما بعد الواو على الضمير المجرور. كما سيجيء في بحث العطف. (١٢) أي: في المثالين المذكورين. (١٣) على امتنع. (١٤) وهو الكاف فيهما. (١٥) عند البصريين. (١٦) خبر إن. (١٧) أي: المخاطب وعمرًا. (١٨) أي: المخاطب وعمرًا. (١٩) أي: ذات الآخر. (٢٠) مثل ما تفعل وما يفعل. (٢١) [مبتدأ وخبره محذوف أي: ومنها. ب. فهي في اللغة عبارة غير ناسخة ولهذا كان الأصل في بابها المستقل. (٢٢) أي: لفظ. (٢٣) ولم يقل اسم يبين لأن الحال يكون جملة والجملة لا تكون اسما ولكن في تأويل الاسم واعلم أن الحال مؤنث سماعي ولا يكون صفتها وضميرها إلا بمؤنث. (٢٤) تقسيم للمحدود. (٢٥) مانعة الخلو دون الجمع.

النصب حينئذ فائدة إزالة احتمال أن يمتنع النصب أيضاً بناء على تفرعه على العطف لما عرفت أن الأصل في هذه الواو العطف. (قوله: فإن العطف فيه ممتنع الخ) يعني: أن المانع من العطف فيه لفظي، وقد يكون معنوياً كما في سرت والنيل، وقوله: ولا بغيره نحو: سرت اليوم وزيداً. (قوله: أي: أمراً معنوياً مستنبطاً الخ) الظاهر من كلام الشارح أن معنى الفعل ما يفهم من اللفظ مثل ابنه، وأشير المفهومان من هذا، ومذهب النحاة أن العامل هو نفس هذا (وجيه الدين)، وفي حواشي الامتحان أن العامل ليس أمراً معنوياً، بل هو اللفظ المستنبط هو منه، لكن لما كان عامليته باعتباره جعل عاملاً تسامحاً أو تجوزاً وفسره العصام بمعنى الفعل واستثنى بعضهم اسم الفعل؛ نحو: رويد أنت وزيداً، فإنه يجوز فيه الوجهان. (قوله: وجاز؛ أي: لم يمتنع) أي: وأمكن العطف إمكاناً عاماً مقيداً بجانب الوجود لا العدم؛ لئلا يشمل الامتناع (امتحان)، وقال السيلكوتي: حمل الشارح الجواز على الإمكان الخاص في الموضعين إلا أن نفيه في القسم الثاني باعتبار الامتناع بقرينة الفحوى كما يشعر به الإضراب عنه بقوله: بل يمتنع فلا تغفل. (قوله: حيث لا يحمل الخ) تعليل لوجوب تعين العطف فإن النصب يخرج إلى عمل العامل المعنوي الضعيف فلا يجوز اعتباره وجعل الاسم مفعولاً معه (نعمه)، وقوله: ما لزيد وعمرو؛ أي: ما يصنع زيد وعمرو، أو أيّ شيء حصل لهما. (قوله: حيث لا وجه سواه) يعني: وجب اعتبار ذلك العامل الضعيف لأجل الضرورة، وقوله: ما شأنك؛ أي: أيّ شيء أمرك وصفتك. (قوله بلا إعادة الجار الخ) وقد جوزه الكوفيون في السعة والبصريون في الضرورة. (قوله: إذ السؤال من شأنهما) أي: شأن أحدهما

وَجَازَ العَطْفُ تَعَيَّنَ العَطْفُ نَحْوُ: مَا لِزَيْدٍ[1] وَعَمْرٍو، وَإلاَّ تَعَيَّنَ[2] النَّصْبُ مِثْلُ: مَالَكَ وَزَيْداً، وَمَا شَأْنُكَ[3] وَعَمْراً، لأَنَّ[4] المَعْنَى مَا تَصْنَعُ. الحَالُ: مَا يُبَيِّنُ

(١) أي: ما تصنع زيد وعمرو وأي شيء حصل لهما.
(٢) أي: وإن لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه. ج.
(٣) أي: أيُّ شيء أمرك وصفتك.
(٤) اللام متعلق بمقدر مفهوم من المقام وهو حكمنا ولذا قال الشارح العلامة: وإنما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه.

العطف فيه ممتنع) ذهب الجمهور إلى أن العطف في الصورة المذكورة قبيح؛ ولهذا قالوا فيها أن النصب مختار. (قوله: حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة) قال الشيخ الرضي: الحاجة ثابتة، وهي التنصيص على المصاحبة، ولهذا جوّز القوم النصب مع اختيار

تعرف)؛ لأن مناط الفائدة وجود الفعل اللفظي والمعنوي لا اتصاف الفعل بكونه ملفوظاً أو مستنبطاً من اللفظ. (قوله: وإنما يعدل عنه نصاً الخ) فيما لا توجد فيه القرينة القطعية الدالة على المصاحبة، فلا يرد أن ما ذكره الشارح رحمه الله من قوله: كفاك وزيداً درهم، والأمثلة المنقولة من شرح التسهيل مما جوّز سيبويه الأمرين فيها، فلا يكون العدول عن العطف للتنصيص على المصاحبة. فلا يصح الحصر المستفاد من إنما؛ لأن القرينة العقلية في جميعها دالة على أن المراد المصاحبة سواء كانت الواو للعطف أو بمعنى مع إلا أنه على تقدير الحمل على المصاحبة يكون في اللفظ دلالة على المراد، وعلى تقدير الحمل على العطف يكون الاكتفاء بالدلالة العقلية. (قوله: فإذن الخ) أي: إذا وجب العطف. (قوله: قلنا الخ) وما قيل: إنه حمل الجواز في كل موضع على معنى بعيد،

العطف. (قال: وإلا) الأولى أن يقال: إن قصد النص على المصاحبة وجب النصب وإلا فلا. (قوله: لأن العطف على الضمير المجرور) قال الشيخ الرضي: الكوفيون يجوّزونه في السعة، والبصريون للضرورة، وأما في السعة فيجوّزونه بتكلف؛ وذلك بإضمار حرف الجر مع أنه لا يعمل مقدراً لضعفه قال الأندلسي: يجوز العطف على ضعف إن لم يقصد النص على المصاحبة، وهو أولى مما قاله المصنف، لوروده في القرآن كقوله تعالى: ﴿تساءلون به والأرحامِ﴾ بالجر في قراءة حمزة. (قوله: وإنما حكمنا بمعنوية الفعل) المشعر بالمعنى الفعلي في المثالين الأولين كلمة الاستفهام وحرف الجر الطالبان للفعل، وفي الأخير أيضاً شيئان كلمة الاستفهام والشان الذي بمعنى المصدر؛ يعني: الفعل والصفة، فالإشعار على المعنى الفعلي في هذه الأمثلة قوي لتعاضد أمرين بخلاف نحو: هذا لك وإياك، ونحو: ما أنت وزيداً، فإن الإشعار فيهما ضعيف لفوات معاضدة حرف الجر بالاستفهام في المثال الأول، وفوات معاضدة الاستفهام بأمر آخر في المثال الثاني، والمصنف لم يفرق بين هذه الأمثلة في الحكم، والشيخ الرضي فرق في الحكم بين الأولين والآخرين وبين الآخرين. (قال: لأن المعنى ما تصنع وما يماثله) متعلق بمفهوم الكلام السابق كما أشار إليه قدس سره بقوله: وإنما حكمنا، وذلك لأن قوله: مثل ما لزيد وعمرو خبر محذوف تقديره ذلك، مثل: ما لزيد وعمرو؛ أي: العامل المعنوي مع جواز العطف مثل ما لزيد وعمرو، وقس عليه حال المثالين الأخيرين وكل قضية متضمنة لحكم فتلك القضايا متضمنة لإحكام مجملها حكم بمعنوية العامل في تلك الأمثلة. (قال: الحال) من حال الشيء يحول؛ أي: انقلب وإنما سمي هذا القسم بها؛ لأنه لا يخلو عن انقلاب غالباً.

مع الآخر لا عن شأن كل منهما فلا يرد ما قاله العصام. (قوله: وإنما حكمنا الخ) يشير إلى أن اللام متعلق بمقدر مفهوم من المقام وجعله العصام تعليلاً لكون المثالين للعامل المعنوي، وقوله: وما يماثله؛ أي: من نحو: ما تفعل وما يصدر منك وغيرهما، فالكلام محمول على التمثيل أو على حذف المعطوف. (قال المصنف: الحال) لفظ يغلب فيه التأنيث من حال بمعنى تغير ففيه تنبيه على أن الحال لا يكون أمراً خلقياً فلا يجوز: جاءني زيد أحمر أو طويلاً، وقوله: في الملحقات فالحال ملحقة بالمفعول فيه لوجود معناه فيها مع كونها فضلة. (قال المصنف: وهو ما يبين) أي: اسم منصوب ولو محلاً وهو يكون مشتقاً كثيراً مثل راكباً وقد يكون جامداً يدل على صفة مثل بسراً، والجملة[1] في حكم الاسم. (قال المصنف: هيئة الفاعل أو المفعول به) أي: هيئة مدلولهما بتقدير المضاف؛ يعني: صفة الفاعل وقت صدور الفعل عنه وقس عليه

(١) أي: الجملة الاسمية أو اللفظية الواقعة حالاً.

وإنما حمله عليه جعل معمول الفعل أعم من المفعول به حتى يدخل في التعريف كفاك وزيداً، ولا يخفى أنه قد يدخل في التعريف حينئذ ضربت زيداً وعمراً، فالوجه تخصيص المعمول بما عدا المفعول به المنصوب وحينئذ يكون ضربت زيداً وعمراً خارجاً عن القسم، فلو حمل الجواز على عدم الامتناع لانتقض الحكم بالمثال المذكور، فليس بشيء أما أولاً؛ فلأن الشارح رحمه الله حمل الجواز في الموضعين على الإمكان الخاص إلا أن نفيه في القسم الثاني باعتبار الامتناع بقرينة النجوى كما يشعر به الإضراب عنه بقوله: بل يمتنع، وإما ثانياً؛ فلما عرفت من الفرق بين كفاك وزيداً وضربت زيداً وعمراً، وأما ثالثاً؛ فلأن التخصيص للمعمول بما عدا المفعول به المنصوب لا دليل عليه. (قوله: الحاجة ثابتة فيه)؛ لأن القرينة الفعلية وهي أن المقصد السؤال عن شأن أحدهما مع الآخر لا عن شأن كل منهما كافية في إفادة المقصود لا حاجة إلى التنصيص على المصاحبة؛ لأن الدلالة الفعلية ليست أقل من اللفظية، فالمراد بقوله: إذ السؤال عن شأنهما؛ أي: شأن أحدهما مع الآخر فلا يرد ما قيل: إنه يجوز أن يعطف عمرو على الشأن بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فالنصب إذا يرجح بالسلامة عن الحذف ويرجح الرفع بالاستغناء عن عمل العامل المعنوي. (قوله: بمعنى الفعل الخ)؛ لأن قولك: شأنك بمعنى فعلك وصنعتك كذا في الرضي، وفي القاموس: شأنت شأنه قصدت قصده. (قوله: والمصنف رحمه الله لم يفرق الخ) فحكم في كل ما فيه العامل المعنوي بتعين العطف. (قوله: فرق في الحكم بين الأولين والأخيرين) فقال: المختار العطف مع جواز النصب من غير ضعف في الأولين؛ أي: فيما يكون في اللفظ مشعر قوي بالعامل عند القوم، وعندي وجوب النصب عند قصد المصاحبة، وإلا فلا وفي الأخيرين؛ أي: ما لا يكون في لفظه مشعر قوي بالعامل المعطف أولى بلا خلاف وإن قصدت المصاحبة لعدم الناصب وضعف الدال، وإذا نصب مع قلته وضعفه قدر كان لكثرة وقوعه ههنا فكأنه منطوق به؛ أي: هذا كان لك وإياك وما كنت زيداً. (قوله: وبين الأخيرين) لا يفرق الرضي بين الأخيرين، بل بين أنا وإياه في لحاف، وبين ما أنت وزيداً حيث قال: إن الأول أبعد من الثاني لإشعار ما بالفعل لما فيه من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعده، وأما وهذا لك وإياك؛ أي: فيما فيه حرف الجر وما أنت وزيداً؛ أي: فيما فيه الاستفهام، فلا فرق بينهما في وجود الداعي للفعل فيهما وكثرة وقوع الفعل بعدهما وعدم تعاضد الأمرين. (قوله: وقس عليه الخ) فإن التقدير فيهما وذلك؛ أي: العامل المعنوي مع تعيين النصب. (قوله: وكل قضية الخ) أي: من القضايا الثلاث التي تتضمنها الأمثلة الثلاثة متضمنة لحكم مخصوص بذلك المثال وهو الحكم بأن عامله معنوي وتلك القضايا الثلاث متضمنة لأحكام ثلاثة مجملها الحكم الذي ذكره الشارح رحمه الله، وقيل: الأظهر أن المعلل النصب؛ أي: نصب الاسم في هذين المثالين؛ لأن المعنى ما تصنع، وفيه أن هذا المعنى متحقق في ما لزيد وعمرو ومع تعين العطف.

هَيْئَةَ الفَاعِلِ[1] أوِ المَفْعُولِ بِهِ

(١) كلمة أو لمنع الخلو لا الجمع فتكون لتقسيم المحدود.

(قال، ما يبين هيئة الفاعل) الهيئة في الأصل الحالة الظاهرة للمتهيئ للشيء كذا في المغرب، والمراد هنا الحالة وهي أعم من أن تكون بحسب تحققها وهي الحال المحققة، أو بحسب تقديرها وهي الحال المقدرة، نحو قوله تعالى: ﴿فَادْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾؛ أي: مقدرين الخلود؛ ونحو: خط هذا الثوب قميصاً؛ ونحو قوله تعالى: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا﴾؛ أي: مقدرة نبوته، وأيضاً هي أعم من أن تكون باعتبار حال نفس الفاعل والمفعول، أو باعتبار حال متعلقهما فلا يرد النقض بجاء زيد وأبوه قائم، لكن يرد النقض بقولك: أتيتك وزيد قائم، وينسب إلى صاحب المفصل في دفعه أنه قال في بعض حواشيه: أن وزيد قائم يبين هيئة لازم الفاعل أو المفعول به؛ أعني: زمان الإتيان، وقد استمر في كلامهم التعبير عن الملزوم باللازم فكان هيئة اللازم هيئة الملزوم، وذلك بعيد؛ لأن قيام زيد ليس هيئة لزمان زيد إلا بتأويل، وإن زمان الإتيان لما كان مبايناً مفارقاً عن فاعل الإتيان وعن مفعوله لم يلايم دعوى الاتحاد بينهما على أن عبارة التصريف لا تدل عليه دلالة ظاهرة، وقال الشيخ الرضي: الحق أن الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة، ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل أو المفعول أو بما يجري مجراهما، وبقولنا: جزء

المفعول، وعن قنالي زاده ما ملخصه: أن الهيئة على ما في المغرب هي الحالة الظاهرة للمتهيئ للشيء، وفي الصحاح: الهيئة الشارة، وفي القاموس: الهيئة، ويكسر حال الشيء وصفته، وعن البعض: الهيئة الصورة، والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر، وحينئذ يخرج مثل: تكلم صادقاً ومات مسلماً، فإن أراد الصفة فالتعبير بها أولى؛ لإيضاح مقصودهم هذا، أقول: تمسك في كون المراد من الهيئة الصورة والحالة المحسوسة بالمتبادر وهو كذلك، بل هو في أصل اللغة كذلك كما تدل عليه عبارة المغرب والصحاح، وأجيب عن المناقشة بأن المراد بالهيئة الصفة، إلا أنها لكونها شائعة في النعت لم يعبر بها، وكره ذكرها في تعريف الحال الذي هو غير النعت، وأيضاً أكثر الأحوال من الصفات الظاهرة فذكر الهيئة تنبيهاً على ذلك انتهى، ثم إن كلمة أو لمنع الخلو لا الجمع كما سيذكره فتكون لتقسيم المحدود، وأورد بأن الجملة في نحو: جاءني زيد والشمس طالعة ليست تبين هيئة الفاعل، وأجيب: بأن الهيئة الحالية تدل على هيئة الفاعل وهي المقارنة بطلوع الشمس، وتوضيحه أن الحال تدل على الهيئة؛ أي: الصفة ولو تأويلاً فيدخل الجملة الحالية فإن قولنا والشمس طالعة في معنى مقارناً لطلوع الشمس، وقيل: الحال هنا يدل على هيئة المجيء؛ أعني: مقارنته لطلوع الشمس، والمجيء هيئة زيد، وهيئة هيئة الشيء هيئة له بالواسطة، ويقال: الحال في مثل أتيتك والجيش قادم إنما هي لبيان هيئة زمان الفاعل أو المفعول الذي[1] هو لازم الفاعل والمفعول، وقد اشتهر التعبير عن الملزوم باللازم مسامحة وفيه تكلف، وذهب صدر الأفاضل إلى أن الجملة في مثلها مفعول معه والواو بمعنى مع فأثبت كون المفعول معه جملةً وهو غريب، وفي الرضي يخرج عن هذا الحد الحال التي هي جملة بعد عامل ليس معه ذو الحال كقوله:

وقد أَغْتَدِي والطَّيْرُ في وُكُناتِها

إلا أن يأول على أنه يمكن جعل ضمير غائب في أغتدي ذا الحال بالتأويل بمقارناً كما مر، وقال صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ في قراءة من رفع البحر هو كقوله:

وقد أَغْتَدِي والطَّيْرُ في وُكُناتِها

وكقولك: جئت والجيش مصطف ونحو ذلك من الأحوال التي حكمها حكم الظروف، فلذلك عريت عن ضمير ذي الحال انتهى، وفيه إشعار بأن لها ذا الحال وإن عريت هي عن ضميرها، وفي شرح العصام الهيئة أعم من أن تكون هيئة له باعتبار نفسه أو باعتبار متعلقه فلا يشكل بقولنا: جاءني زيد قائماً أبوه، وأعم من أن تكون محققة أو مقدرة بأن يكون قائماً

(١) صفة زمان.

(قوله: الهيئة في الأصل الخ) في القاموس: الهيئة وقد تكسر حال الشيء وكيفيته ورجل هيء هيئ ككيس وظريف حسنها، وقد هاء يهاء ويهيء وهيؤ ككرم انتهى، ويفهم من تاج البيهقي أنه في الأصل مصدر حيث قال: الهيئة والتهيئة ساختن كارى را. (قوله: للمتهيء للشيء) في تاج البيهقي: التهيؤ ساختن شدن. (قوله: نحو قوله تعالى: ﴿فَادْخُلُوهَا﴾ الخ) أورد ثلاثة أمثلة للحال من الفاعل وللحال من المفعول جامداً أو مشتقاً. (قوله: وهي أعم الخ) كالصفة فإنها قد تكون بحال نفس الشيء وقد تكون بحال متعلقه. (قوله: نحو: أتيتك وزيد قائم) فإن قيام زيد ليس هيئة للفاعل والمفعول لا باعتبار نفسهما ولا باعتبار متعلقهما. (قوله: وقد استمر الخ)؛ لأن الكناية شائعة في كلامهم وهي تعبير عن الملزوم باللازم. (قوله: ليس هيئة لزمان زيد) أي: لزمان إتيانه؛ إذ ليس بينهما إلا المقارنة في الوجود وليس أحدهما حاصلاً للآخر ولعل المصنف رحمه الله عرف الحال الذي هو مفرد؛ لأنه الأصل والمعرب المنصوب. (قوله: إلا بتأويل) بأن يراد قيام زيد فيه فيكون حالاً له باعتبار متعلقه. (قوله: مفارقاً) أي: في الوجود. (قوله: بوقت حصول مضمونه) يخرج به نحو: رجع القهقرى؛ لأن الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه. (قوله: تعلق الحدث) فاعل يتقيد يخرج به النصب؛ فإنه لا يتقيد بوقت حصول ذلك التعلق، وتدخل الجملة الخالية عن الضمير لإفادة الخالية تقييد التعلق، وإن لم يدل على هيئتي الفاعل والمفعول. (قوله: أو ما يجري مجراهما) يدخل فيه الحال من القاعل والمفعول

أي: من حيث هو فاعل أو مفعول به، كما هو[1] الظاهر. فبذكر[2] الهيئة يخرج ما يبين الذات[3]، كالتمييز، وبإضافتها[4] إلى الفاعل أو المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل أو المفعول[5] به كصفة[6] المبتدأ نحو: (زَيْدٌ العَالِمُ[7] أَخُوكَ). وبقيد الحيثية يخرج صفة[8] الفاعل أو المفعول به، فإنها[9] تدل على هيئة الفاعل أو المفعول به مطلقاً[10]، لا من[11] حيث هو فاعل أو مفعول، وهذا الترديد على سبيل منع الخلو، لا الجمع[12]، فلا يخرج منه[13] مثل[14]: (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً رَاكِبَيْنِ) «لَفْظاً»

(١) قيد الحيثية أي: الحال ما يبين هيئته من حيث هو فاعل. (٢) متعلق بـ يخرج المؤخر. (٣) أي: الجنس. (٤) متعلق بـ يخرج المؤخر. (٥) بواسطة العطف. (٦) تمثيل بغير الفاعل. (٧) صفة زيد. (٨) سواء بلا واسطة نحو: رأيت زيداً العالم وبالواسطة مررت بزيد العالم. (٩) أي: صفة كل منهما. (١٠) نحو: جاءني زيد الراكب، ورأيت زيداً الراكب لأن الركوب يبين هيئة زيد لا بالنظر إلى كونه فاعل أو مفعولاً به. (١١) بيان مطلقاً. (١٢) أي: لا عناه في الجمع. (١٣) أي: من حد الحال. (١٤) فاعل يخرج.

لَفْظاً

كلام يخرج الجملة الثانية في ركب زيد ويركب مع ركوبه فلامه إذا لم تجعلها حالاً، وحد المؤكدة اسم غير حدث يجيء مقرراً لمضمون جملة، وقولنا: غير حدث احتراز عن نحو: رجع رجوعاً. (قوله: أي: من حيث هو فاعل أو مفعول به) في دلالة الحال على أن مدلولها هيئة للفاعل أو المفعول به من حيث إنه فاعل أو مفعول نحوي تأمل، نعم أنها تدل على هيئة الفاعل أو المفعول في زمان تعلق الفعل بهما. (قوله: لا الجمع) إذا توافقت حال الفاعل والمفعول جاز التفريق كقولك: ضربت زيداً راكباً، والجمع كقولك: راكبين وإذا اختلفتا فإن كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كان؛ نحو: لقيت هنداً مصعداً منحدرة وإن لم تكن فالأولى جعل كل واحد منهما بجنب صاحبه؛ نحو: لقيت منحدراً زيداً مصعداً، ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل ليقع أحد الحالين بجنب صاحبه، هكذا قال

به الفعل بالقوة؛ نحو: ﴿فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾، وكقولك: جاء زيد بصقر صائداً به غداً، ومن أن تدوم أو غالباً وتسمى لازمةً، ومنها المؤكدة أو تكون بخلاف ذلك وهو الأكثر وتسمى المنتقلة. (قال المصنف: أو المفعول به) ولك أن تجعل به متعلقاً بقوله: يبين فيتناول الحد حينئذ كل مفعول كما هو مقتضى كلام بعض الفحول فلا حاجة حينئذ إلى ما سيذكره الشارح من تعميم المفعول به عن الحكمي لإدخال سائر المفاعيل وستعرفه. (قوله: أي: من حيث إنه الخ) متعلق بيبين، وقوله: كما هو الظاهر؛ أي: من إضافة الهيئة إليهما، والذات في قوله ما يبين الذات أعم من المذكورة والمقدرة، واعلم أن الحال والتمييز يجتمعان في خمسة ويفترقان في سبعة فإن أردت الإطلاع على ذلك فعليك بالمراجعة إلى مغني اللبيب، ثم إن الحال قد تكون للتأكيد من غير تبيين الهيئة كقول لبيد العامري في وصف بقرة:

وَتُضِيءُ فِي وَجْهِ الظَّلَامِ مُنِيرَةً
كَجُمَانَةِ الْبَحْرِيِّ سُلَّ نِظَامُهَا

أي: كدرّة الصدف البحري الذي جذب خيطه الذي ينظم به (شواهد قطر)، وقوله: كصفة المبتدأ؛ أي: وكالمصدر النوعي المبين لهيئة الفعل؛ نحو: رجعت القهقرى. (قوله: وبقيد الحيثية يخرج صفة الخ) فيه أنها تخرج بدون إعتبار الحيثية؛ إذ قد نبه هو نفسه فيما سبق أن التوابع خارجة عن التعاريف كلها بقيد الأصالة بقرينة ذكرها فيما بعد. (قوله: لا من حيث هو الخ) بيان لقوله مطلقاً؛ أي: فإن العالم في قولك: جاء زيد العالم مبين لهيئة زيد لكن لا من حيث إنه فاعل، بل مطلقاً حتى لو وقع مبتدأ أو نحوه لكان البيان بحاله. (قوله: على سبيل منع الخلو) فلا يخرج عن الحد عن الفاعل والمفعول معاً إما جمعاً كالمثال المذكور أو تفريقاً؛ نحو: جاء زيد وعمرو سابقاً ومتأخراً والسابق عمرو؛ إذ لا مندوحة عن إيقاع أحد الحالين بجنب صاحبه، وتحقيقه على ما قيل: إن الحال إن كان واحداً فإما أن يتعين كونه من الفاعل مثل: جاء زيد راكباً، أو من المفعول مثل: ضربت زيداً مجرداً من ثيابه، وأما أن لا يتعين فإن كان من الفاعل وجب تقديمه إلى جنب صاحبه لإزالة اللبس؛ نحو: لقيت راكباً زيداً فإن لم

الممتوبين ومن المضاف إليه. (قوله: إذا لم تجعلها حالاً) بل معطوفة على ما قبلها وإما إذا جعلتها حالاً فهي جزء الكلام دالة على التقييد المذكور داخله في الحد. (قوله: في دلالة الحال الخ) يعني: أن اعتباره قيد الحيثية المتعلقة بتبين وإن كان يخرج صفة الفاعل والمفعول عن الحد لكونها مبنية لهيئتها مطلقاً لا من هذه الحيثية، ألا ترى أنهما لو انسلخا عن الفاعلية والمفعولية وجعلا مبتدأ أو خبراً أو غير ذلك كان بيانها لهيئتها بحاله لكنها تخل بجامعية الحد؛ لأن المراد بالفاعل والمفعول النحوي، وفي دلالة الحال على أن مدلولها مبين لهيئة الفاعل والمفعول؛ أي: مدلولهما من حيث إنه فاعل أو مفعول؛ نحو: تأمل؛ إذ لا يدل الحال على هذه الحيثية حتى يصح أنه مبين لهيئة مدلولهما مقيداً بهذه الحيثية، وكون مجيئها مقيداً بحال الفاعلية والمفعولية فإن راكباً حال في جاءني زيد راكباً، ولو قلت: أريد راكباً أخوك لم يجيز إنما يفيد اشتراط تحققهما بها لا دلالتها على صفة الفاعلية والمفعولية، ومنشأ الاشتباه عدم التفرقة بين الدلالة والاشتراط في التحقيق، هذا تحقيق كلام المحشي رحمه الله، وليس مراده أن الحال لا يدل على هيئة الفاعل والمفعول النحوي، بل يبين هيئة ما صدر عنه الفعل أو قام به أو تعلق به على ما وهم، فإن هذا البحث مطرد في سائر التعريفات مندفع بأن الكلام على حذف المضاف أو إقامة الدال مقام

أي: سواء كان الفاعل أو المفعول به الذي[1] وقع الحال عنه لفظاً، أي: لفظياً بأن تكون[2] فاعلية الفاعل[3] أو مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام[4] و[5]منطوقه من غير اعتبار معنى[6] خارج عنه يفهم[7] من فحوى الكلام، سواء كانا[8] ملفوظين حقيقة[9] أو حكماً[10]. «أَوْ مَعْنًى» أي: معنوياً بأن تكون فاعلية الفاعل أو مفعولية المفعول باعتبار معنى[11] يفهم[12] من فحوى الكلام، لا[13] باعتبار لفظه ومنطوقه. والمراد بالفاعل أو المفعول به أعم من أن يكون حقيقة[14] أو حكماً، فيدخل فيه[15] الحال عن المفعول معه، لكونه في معنى الفاعل[16] أو المفعول[17] وكذا عن المفعول المطلق[18] مثل[19]: (ضَرَبْتُ الضَّرْبَ شَدِيْداً) فإنه بمعنى، أحدثت الضرب شديداً،

(١) صفة على سبيل البدل لهما. (٢) يرشدك إلى هذا تفصيل الفاعل. (٣) أي: صدور الفعل عنه. (٤) أي: ما يقصد به المتكلم الإخبارية كما سيأتي مثل: ضربت زيداً قائماً. (٥) عطف تفسير. (٦) باعتبار معناه المطابقي. (٧) صفة معنى خارج. (٨) أي: الفاعل والمفعول. (٩) نحو: ضربت زيداً وعمرا راكبين. (١٠) هذا ليدخل في اللفظ زيد في الدار قائماً. (١١) أي: لأجل صحة وقوع الحال عنه. (١٢) صفة معنى. (١٣) يكون فاعلية الفاعل. (١٤) نحو: ضربت زيدا راكباً. (١٥) أي: في حد الحال. (١٦) كما في استوى الماء والخشبة منصوبة. (١٧) نحو: مررت بزيد. (١٨) بشرط أن يكون معرفة. (١٩) لأن تعريف ذي الحال لازم.

تقدمه فهو من المفعول، وإن كان متعدداً فإن كانا متفقين في اللفظ فالأولى الجمع بينهما فإنه أخصر؛ نحو: لقيت زيداً راكبين ولا منع من التفريق وإن كانا مختلفين، فإن كان هناك قرينة تعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيف ما كان؛ نحو: لقيت هنداً مصعداً منحدرة إن لم تكن فالأولى جعل كل بجنب صاحبه؛ نحو: لقيت منحدراً زيداً مصعداً، ويجوز على ضعف جعل حل المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل؛ نحو: لقيت زيداً مصعداً منحدراً، والمصعد زيد، وهو اختيار ابن الشجري في مثله، وذهب ابن يعيش إلى أن مصعداً حال من ضمير المتكلم ومنحدراً من زيد فليحفظ. (قوله: أي: سواء كان الخ) يشير إلى أن لفظاً في المتن خبر كان المقدر، وقوله: أي: لفظياً؛ يعني: فاعلاً منسوباً إلى اللفظ وذلك بأن يكون الخ. (قوله: باعتبار لفظ الكلام) أي: بأن يكون فاعلاً أو مفعولاً لفعل أو شبه فعل ملفوظ ومنطوق في الكلام لا باعتبار أمر مستنبط يفهم من فحوى الكلام كالإشارة المفهومة من لفظ هذا (وجيه الدين). (قوله: سواء كانا ملفوظين الخ) تعميم للفاعل والمفعول اللفظيين عن الحقيقي والحكمي كما في زيد في الدار قائماً فإن الضمير المستتر ملفوظ حكماً كما مر في صدر الكتاب، وقوله: من فحوى الكلام؛ أي: من معنى الكلام كقوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴿٤٩﴾﴾؛ أي: أيّ شيء حصل لهم. (قوله: لكونه في معنى الفاعل) أي: إذا كان مصاحباً له؛ نحو: جئت أنا وزيد راكبين فإنه في معنى جئنا راكبين فالحال عن الفاعل في المعنى، وقوله أو المفعول أي كما إذا كان المفعول معه مشاركاً للمفعول به في وقوع الفعل عليه؛ نحو: كفاك وزيداً درهم قانعين. (قوله: فإنه بمعنى أحدثت الخ) أي: في قوة أوجدت الضرب شديداً فالحال بيان لهيئة المفعول به في المعنى فلا يضر كونه مفعولاً مطلقاً في الظاهر.

أَوْ مَعْنًى

الشيخ الرضي، وقال بعض شراح المفصل: حق الحال المعرفة أن ترتب على حد ترتيب صاحبها. (قال: لفظاً أو معنى) تمييز عن الفاعل والمفعول أو حال عنهما أو خبر لكان المقدر كما أشار إليه في الشرح. (قوله، أي: لفظياً بأن يكون الخ) يرشدك إلى هذا تفصيل العامل.

المدلول، وبما ذكرنا من أن قيد الحيثية متعلق بيبين اندفع ما قيل: إن الحيثية مقيدة لإضافة الهيئة وثبوتها فهو إما تعليل وإما تقييد وكلاهما غير صحيح. (قوله: في زمان تعلق الفعل بهما) فيشترط في تحققهما وجودهما فقوله: نعم الخ بيان لمنشأ الغلط. (قوله: حق الحال المعرفة) ظاهرة العموم في المختلفة والمتفقة وقيل: في المختلفة. (قوله: على حد ترتيب) أي: تورد على سبيل اللف والنشر المرتب. (قوله: أو خبر لكان المقدر) والجملة استئنافية. (قوله: يرشدك إلى هذا) أي: إلى تفسير لفظياً بما ذكره الشارح رحمه الله دون المعنى المتبادر وهو كونه ملفوظاً. (قوله: تفصيل العامل) حيث جعل قسماً من معنى الفعل فإنه حينئذ تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول مستنبطة من فحوى الكلام. (قوله: علامة اتحادهما) أي: المفهومين ذاتاً؛ أي: فيما صدقا عليه وفيه أن الملة واللحم ليستا عين إبراهيم والأخ والاتحاد لا يحتاج إليه في كونهما مفعولاً حكماً فالصواب علامة اتحادهما من حيث تعلق الفعل فإن إتباع الملة إتباع إبراهيم وأكل اللحم أكل الأخ اللهم إلا أن يراد بقوله: ذاتاً خارجاً من حيث تعلق الفعل.

وكذا يدخل فيه[1] الحال عن المضاف[2] إليه، كما إذا كان المضاف فاعلاً، أو مفعولاً يصح[3] حذفه[4]. ويقام المضاف[5] إليه مقامه[6]، فكأنه الفاعل[7] أو المفعول نحو: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ[8] حَنِيفًا﴾ و﴿أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ[9] مَيْتًا﴾[10]، فإنه[11] يصح أن يقال[12]: (بَلْ نَتَّبِعُ إِبْرَاهِيمَ) مَقَامَ (بَلْ نَتَّبِعُ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ) و(أَنْ يَأْكُلَ أَخَاهُ مَيْتاً) مَقَامَ (أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ). أو[13] كان المضاف فاعلاً أو مفعولاً، و[14]هو جزء[15] المضاف[16] إليه، فكأن الحال عن المضاف[17] إليه هو الحال عن المضاف وإن لم يصح قيامه[18] مقامه[19] كما في قوله تعالى: ﴿أَنَّ دَابِرَ[20] هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ[21] مُّصْبِحِينَ[22]﴾. فقوله: (مُصْبِحِينَ) حال من (هَٰٓؤُلَآءِ) باعتبار أن (دَابِرَ) المضاف إليه[23] جزؤه، فإن دابر الشيء أصله، والدابر: مفعول ما[24] لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في (مَقْطُوع[25]) فكأنه[26] حال عن مفعول ما لم يسم فاعله. ولو قرئ (تبيَّن[27]) على صيغة الماضي المعلوم من[28] باب التفعل[29]، أو (يبيِّنُ)

(١) أي: في تعريف الحال. (٢) الذي أضيف إلى صاحب الحال. (٣) صفة مضاف. (٤) سواء جائزاً أو لا. (٥) الذي هو ذو الحال. (٦) مضاف محذوف. (٧) مثال للمفعول الحكمي. (٨) مثال للمفعول الحكمي. (٩) مضاف إليه. (١٠) حال من الأخ. (١١) شأن. (١٢) بخلاف ملة وإقامة إبراهيم مقامها. (١٣) عطف على كما إذا كان مضاف. (١٤) حال. (١٥) أو بمنزلة الجزء. (١٦) الذي هو ذو الحال. (١٧) صفة الحال. (١٨) مضاف إليه. (١٩) مضاف. (٢٠) مضاف. (٢١) خبر إن. (٢٢) أي: داخلين في الصبح من باب أصبح. (٢٣) متعلق بالمضاف. صفة دابر. (٢٤) أي: لم يذكر. (٢٥) راجع إلى دابر. (٢٦) أي: مصبحين (٢٧) في قوله الحال ما يبين. (٢٨) متعلق بقرأ. (٢٩) من باب الخماسي.

(قوله: فكأنه الفاعل أو المفعول) فإن تعلق صحة فعل الشخص بمفهومين علامة اتحادهما ذاتاً. (قوله: فكان الحال عن المضاف إليه الخ)؛ لأن الداخل في الذات في حكم الذات. (قوله: ولو قرئ الخ) هذا موافق لما قاله بعضهم من جواز الحال عن المفعول معه وعن المصدر بلا تأويل، والجمهور جوّزوا الحال عنهما لتأويلهما بالفاعل أو المفعول به، ولا يخفى أنه لو قرئ كذلك لزم جواز الحال من المفعول فيه.

(قوله: لأن الداخل في الذات الخ) فمبين هيئة الذات مبين هيئة الداخل من حيث دخوله فيه، فلا يرد أن دخوله في الذات لا يستلزم أن تكون هيئته هيئته حتى يكون الحال من الذات حالاً من الداخل.

(قوله: الحال عن المضاف إليه) نحو: أعجبني ذهابك مسرعاً، ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾، ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا﴾، وفي قوله: يصح حذفه الخ تنبيه على أنه لا يجوز الحال عن المضاف إليه، إلا إذا صح وضعه مكان المضاف أو كان المضاف جزءاً من المضاف إليه ففي الصورتين يكون المضاف كأنه المضاف إليه فافهم. (قوله: بل نتبع ملة الخ) هذا ليس بآية، بل نظم الآية في سورة البقرة هكذا: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا﴾؛ أي: مائلاً إلى الحق مستقيماً، وأما قوله تعالى: ﴿أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾، فمن آيات سورة الحجرات، فاعلم أنه اختلف في عامل مثل هذا الحال فقيل معنى الإضافة لما فيها من معنى الفعل المشعر به حرف الجر كأنه قيل ملة ثبتت لإبراهيم حنيفاً، والصحيح أن عاملها عامل المضاف إليه لما بينهما من الاتحاد على الوجه المذكور من أن ملة إبراهيم كأنها في المعنى إبراهيم، وأما ضرب زيد راكباً فلا كلام في جوازه فيكون عامله هو المضاف نفسه. (قوله: أو كان المضاف فاعلاً) عطف على قوله كما إذا كان المضاف الخ؛ أي: أو كان فاعلاً ولو حكماً كالنائب أو اعتبار كفاعلية الدابر فإنه باعتبار اتحاده بفاعل مقطوع كما يأتي. (قوله: كما في قوله تعالى: ﴿أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ الخ) وهذه الآية في سورة الحجر أولها: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ﴾؛ أي: القوم، والمراد بهم قوم لوط عليه السلام، والمعنى: أن أثر هؤلاء الكفار مقطوع ومزال عن الدنيا في حال دخولهم وقت الصباح وهو وقت نزول العذاب، فإن قيل: دابر الشيء أصله، فالمعنى: أن أصل هؤلاء فأي شيء هو أصل هؤلاء حتى يصير جزئه فيرد عليه القطع، قلت: أجاب عنه شيخ الإسلام محمد

على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل[1]، وجعل الجار[2] والمجرور، متعلقاً به، لا بالمفعول، دخل[3] فيه[4] الحال من المفعول معه أو المفعول المطلق من غير حاجة إلى تعميم[5] الفاعل أو المفعول[6] إلا لدخول ما[7] وقع حالاً عن المضاف إليه. «مِثْلُ: (ضَرَبْتُ زَيْداً قَائِماً» مثال[8] اللفظي الملفوظ[9] حقيقة[10] فإن[11] فاعلية تاء المتكلم ومفعولية «زَيْداً» إنما هي باعتبار لفظ هذا[12] الكلام[13] ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج[14] عنه، وهما[15] ملفوظان[16] حقيقة «وَ(زَيْدٌ فِي الدَّارِ قَائِماً)» مثال اللفظي الملفوظ حكماً

(١) من الرباعي المزيد على الثلاثي. (٢) والمجرور في قوله المفعول به. (٣) جواب لو. (٤) أي: في تعريف الحال. (٥) فينبغي أن يكون عموماً من غير تعميم بقوله المراد أعم آه. (٦) بالحقيقي والحكمي. (٧) أي: لفظ ما. (٨) هذا. (٩) صفة اللفظي. (١٠) تميز عن نسبة الملفوظ إلى نائبه. (١١) علة لتطبيق المثال للممثل به. (١٢) أي: مثل ضربت زيداً قائماً. (١٣) عطف تفسير. (١٤) صفة معنى. (١٥) أي: الفاعل والمفعول. (١٦) في هذا الكلام.

البهائي حين استفتى عنه بأن الظاهر أن هذا تمثيل تشبيهاً لحالهم في الاستئصال وعدم بقاء الولد والوالد والحديث، والتالد: بحال شيء ذي أصل كشجرة عالية انمحت أعاليها وأسافلها بورود القطع على أصلها، أو استعارة بالكناية حيث شبهوا بشيء ذي أصل ورد القطع على أصله فيما ذكر من الاستيصال والله أعلم. (قوله: فكأنه حال عن المفعول الخ) فكأنه قيل: هؤلاء مقطوعون بالكلية مصبحين. (قوله: ولو قرئ تبين الخ) هذا مبني على أن يبين متعدي كما هو المشهور في استعمال المصنفين، وأما إذا جعل لازماً كما هو ثابت أيضاً في كلام العرب فلا احتياج إلى ما ذكره من القراءة، بل يتم ما أراده على القراءة المشهورة أيضاً (قنالي زاده)، ولك أن تقرأ على صيغة المضارع المعلوم من باب التفعل محذوف التاء لإسناده إلى ضمير ما هو في المآل حال، وقوله: متعلقاً به؛ أي: بتبين المعلوم أو يبين المجهول فيعم كل مفعول كما هو مقتضى الإطلاق في كلام جار الله وصاحب اللباب والأعم هو الأتم. (قوله: من غير حاجة إلى تعميم) أي: من الحقيقي والحكمي كما عرفت بلا حاجة إليه أصلاً وحينئذ يظهر وجه إستثناء قوله: إلا لدخول الخ، أو المعنى من غير حاجة إلى التعميم لدخول الحال من المفعول معه والمفعول المطلق، وحينئذ يكون قوله: إلا لدخول الخ إستثناءً منطقياً؛ أي: لكن الإحتياج باق لدخول الحال من المضاف إليه. (قوله: إلا لدخول ما وقع حالاً الخ) وعنه أيضاً مندوحة لدخول المضاف إليه في الصورتين السابقتين في الفاعل أو المفعول معنى (عصام). (قوله: مثال للفظي) أي: هذا مثال للحال من الفاعل أو المفعول اللفظي، واعلم أن الحال قد يكون واحداً وقد يكون متعدداً، وفي الرضي ذهب الجمهور إلى جواز أحوال متعددة لشيء واحد وهو الحق متضادة كانت؛ نحو: اشتريت الرمان حلواً حامضاً أو غير متضادة؛ نحو: ﴿اخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَدْحُورًا﴾، وقال الشاعر:

عَلَيَّ إِذَا مَا زُرْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ
زِيَارَةُ بَيْتِ اللهِ رَجْلاَنَ حَافِياً

ويجوز عطف أحد حالي الفاعل والمفعول على الآخر

نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْداً قَائِماً[1]، وَزَيْدٌ[2] فِي الدَّارِ قَائِماً،

(١) مثال اللفظي الملفوظ حقيقة.
(٢) مثال اللفظي الملفوظ حكماً.

(قال: وزيد في الدار قائماً مثال اللفظي الملفوظ حكماً) هذا توجيه جيد لكن المصنف جعله في شرحه مثالاً للفاعل المعنوي، ويتجه عليه أن فاعل الظرف فاعل لفظي؛ لأن عامله مقدر في نظم الكلام، اللهم إلا أن يقال: إن اعتبار عامله لما لم يكن لضرورة المعنى كان في حكم المفهوم من الفحوى، ولا يجوز أن يقال: إن قائماً حال من زيد، وهو مبتدأ لكنه فاعل معنى لاتحاده مع الضمير الذي هو فاعل الظرف؛ لأنه يلزم اختلاف عامل الحال وصاحبها، وذا لا يجوز عند الأكثرين على أنه لا يصير فاعلاً معنوياً على التفسير المذكور.

(قوله: من المفعول فيه) ومن المفعول به أيضاً. (قوله: ويتجه عليه الخ) أي: على ما في شرح المصنف رحمه الله. (قوله: لأن عامله مقدر الخ) وإذا كان العامل مقدراً كان فاعلية الفاعل مفهوماً من نفس الكلام فيكون العامل لفظياً. (قوله: لما لم يكن لضرورة المعنى) بل لمجرد رعاية قاعدة نحوية، وهي أن الجار لا بد له من متعلق، ولذا فهم العربي القح المعنى من غير اعتبار التقدير. (قوله: كان في حكم المفهوم من الفحوى) فيكون فاعلية الفاعل أيضاً مفهوماً من الفحوى. (قوله: يلزم اختلاف الخ)؛ لأن عامل ذي الحال حينئذ الابتدائية وعامل الحال الظرف؛ إذ المقصود تقييد الحصول في الدار بحال القيام. (قوله: لا يصير الخ)؛ لأن فاعليته حينئذ أيضاً تكون مفهومة من نفس الكلام لا من فحواه.

فإن[1] فاعلية الضمير المستكن في الظرف إنما[2] هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج[3] عنه، والضمير المستكن[4] ملفوظ حكماً. «وَ(هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا)» مثال[5] للمعنوي، لأن مفعولية «زَيْدٍ» ليست[6] باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار[7] معنى الإشارة، أو التنبيه المفهومين[8] من لفظ (هَذَا) ولا شك أنهما ليسا مما يقصد المتكلم الإخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام (أُشِيْرُ[9] أوْ أُنَبِّهُ) ويصير (زَيْدٌ) به[10] مفعولاً[11] لفظياً[12]، بل مفعوليته[13] إنما هي باعتبار معنى (أُشِيْرُ أوْ أُنَبِّهُ) الخارج[14] عن منطوق الكلام المعتبر[15] لصحة وقوع (القَائِم[16])، حالاً. فهي معنوية لا لفظية. «وَعَامِلُهَا[17]» أي: عامل الحال، «إمَّا الفِعْلُ» الملفوظ[18] أو المقدر[19] نحو: (ضَرَبْتُ[20] زَيْداً قَائِماً) و(زَيْدٌ[21] فِي الدَّارِ قَائِماً) إن كان الظرف مقدراً[22] بالفعل. «أوْ شِبْهُهُ[23]» وهو ما يعمل عمل الفعل[24]، وهو[25] من تركيبه[26]، كاسم

(١) علة لتطبيق المثال. (٢) يعني ليست تلك الفاعلية إلا باعتبار. (٣) صفة معنى. (٤) جائزاً أو واجباً. (٥) خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذا مثال آه. (٦) خبر إن. (٧) المفعولية ليس إلا باعتبار معنى الإشارة أو التنبيه. (٨) صفة الإشارة والتنبيه. (٩) مفعول يقدر. (١٠) أي: بتقدير أشير أو انبه. (١١) خبر يصير. (١٢) صفة مفعولا. (١٣) أي: زيد. (١٤) صفة المعنى. (١٥) صفة المعنى. (١٦) الكائن في المتن. (١٧) استئناف أو اعتراض أو عطف على هو ما. (١٨) صفة الفعل. (١٩) بأن يكون محذوف. (٢٠) مثال الملفوظ حقيقة. (٢١) مثال الملفوظ تقديراً بقرينة الظرف. (٢٢) خبر كان. (٢٣) أي: ما يشبه الفعل. (٢٤) يعني الرفع والنصب. (٢٥) حال. (٢٦) أي: من صيغته.

وَهَذَا زَيْدٌ قَائِماً، وَعَامِلُهَا[1]: الفِعْلُ[2] أوْ شِبْهُهُ

(١) أي: الحال. (٢) الملفوظ أو المقدر.

(قوله: بل باعتبار معنى الإشارة أو التنبيه) الأول أولى؛ لأن زيداً مشار إليه لا منبه عليه فإن المنبه عليه حقيقة هو ذا زيد مع تقارب الاسم والفعل. **(قال: وعاملها الخ)** فصل العامل ههنا لتحقيق لفظية الفاعل والمفعول ومعنويتهما؛ وليكون توطئة لامتناع تقدم الحال على العامل المعنوي، وجواز تقدمها على اللفظي المفهوم من تخصيص الامتناع به، وكأنه أراد أن لا يفصل بين مباحث التقديم، وإلا لكان المناسب أن يذكر ما هو توطئة له عقب ذلك التفصيل. **(قوله: وهو من تركيبه)** أي: من صيغته.

(قوله: لأن زيداً مشار إليه الخ) أي: بعد اعتبار اتحاده بما يعبر عنه بذا وإنما لم يعتبر معنى الإشارة عاملاً في ذا مع تعلق الإشارة بما يعبر عنه به إذ لا فائدة في قولنا: أشير إلى المشار إليه، وكذا المنبه بزيديته فزيد منبه عليه باعتبار اتحاده بذا لا ذا وإن كان متصلاً بحرف التنبيه، فتدبر فإنه اشتبه على من ادعى التفرد في فهم الدقائق. **(قوله: حقيقة)** قيد به؛ لأنه منبه عليه تجوزاً باعتبار اتحاده بذا. **(قوله: مع تقارب الخ)** فاستنباط الفعل من الاسم أولى من استنباطه من الحرف. **(قوله: فصل العامل ههنا الخ)** يعني: أن الشائع والمناسب أن يذكر شرط الشيء بعد تعريفه فكان اللائق تقديم قوله: وعاملها الخ لكن قدمه لتحقيق لفظية الفاعل والمفعول ومعنويتهما المأخوذتين في التعريف فكأنه من تتمته. **(قوله: وكأنه أراد الخ)** دفع لما يرد من أنه كان اللائق حينئذ ذكر ما هو توطئة له عقيبه يعني: لو ذكر امتناع التقديم على عاملها المعنوي مقدماً على قوله: وشرطها الخ يلزم الفصل بين مباحث التقديم؛ لأن منها إنها تتقدم على ذي الحال النكرة ولك أن تقول: أنه قدم على ذكر الشرط بقدر ما هو ضروري التقديم وتتمة التعريف

كقولك: لقيت زيداً راكباً وماشياً، ويجب تكرير الحال بعد أما ومنه قوله تعالى: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾، وكذا بعد كلمة لا؛ لأنها تكرر في الأغلب؛ نحو: جاءني زيد لا خائفاً ولا آسفاً هذا. **(قوله: مثال للفظي الملفوظ حكماً)** أي: للفاعل اللفظي الحكمي، وفيه[1] رد للشرح المنسوب إلى المصنف من إن هذا مثال للحال عن الفاعل المعنوي ووجه عدم استحسانه أن ضمير الفعل ينتقل إلى الظرف المستقر فالضمير المستكن فاعل لفظي حكماً، لكن هذا الرد على تقدير كون العامل نفس الظرف لا الجار والمجرور، وأما على تقدير كونه معنى الفعل المستقر معناه في الظرف كما هو اختيار المصنف على ما صرح به في شرح المفصل من أن كون قائماً حالاً من الفاعل المعنوي في المثال على ذلك فلا رد، وقد ذكر المصنف أن الفعل المحذوف صار نسياً منسياً فصار في حكم العدم وصار المعاملة للنائب عنه فدل على أن العمل من حيث المعنى لا من حيث اللفظ انتهى، والعجب من الرضي والشارح أنهما بعد أن سلما كون الفعل معنى في قولك: مالزيد وعمرو ونحوه في بحث المفعول معه كيف يدعيان كون فاعلية الضمير في زيد في الدار لفظاً؟ وكأن الشارح ظن أن نحو حصل في قولنا زيد في الدار مقدر، والتحقيق على ما سبق أن الفعل صار نسياً منسياً واستقر فحواه، ومضمونه في الظرف وليس بمقدر في النظم فتدبر. **(قوله: المستكن في الظرف)** أي: جوازاً أو وجوباً ولا يخفى عليك أنه على تفسير الشارح هذا لم يكن قائماً في زيد في الدار قائماً حالاً عن زيد المبتدأ، بل حالاً عن الضمير الذي في الظرف فافهم. **(قوله: مثال للمعنوي)** أي: للمفعول المعنوي فإن زيداً وإن كان مبتدأ أو خبراً في اللفظ، لكنه مفعول به معنى والتقدير: أنبه على زيد أو أشير إليه كونه قائماً، ومنه: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ فإن شيخاً

(١) وقد سبقه في هذا الرد الشارح الرضي وغيره.

الفاعل نحو: (زَيْدٌ ذَاهِبٌ رَاكِباً[1]) و: (زَيْدٌ فِي الدَّارِ قَاعِداً) إن كان الظرف مقدراً باسم[2] الفاعل، وكاسم المفعول، نحو: (زَيْدٌ مَضْرُوبٌ قَائِماً) والصفة المشبهة نحو: (زَيْدٌ حَسَنٌ ضَاحِكاً) «أَوْ مَعْنَاهُ» المستنبط[3] من فحوى[4] الكلام من[5] غير التصريح[6] به[7] أو تقديره[8]، كالإشارة[9] والتنبيه في نحو: (هَذَا[10] زَيْدٌ قَائِماً) كما مرّ، وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه[11] في نحو: (يَا زَيْدُ قَائِماً) و: (لَيْتَكَ عِنْدَنَا مُقِيماً[12]) و: (لَعَلَّهُ[13] فِي الدَّارِ قَائِماً) و: (كَأَنَّهُ[14] أَسَدٌ صَائِلاً). «وَ[15]شَرْطُهَا[16]» أي: شرط الحال «أَنْ تَكُونَ[17] نَكِرَةً» لأن النكرة أصل والغرض[18] هو تقييد[19] الحديث المنسوب إلى صاحبها[20]. بحصل بها، والتعريف[21] زائد على الغرض. «وَ[22] أَنْ يَكُونَ صَاحِبُهَا[23] مَعْرِفَةً»

---

(١) مكان ذاهب زيد راكباً. (٢) كما هو مذهب الكوفيين لأن الظرف عندهم مقدر باسم الفاعل. (٣) صفة معنى الفعل. أي: المستخرج. (٤) أي: معنى. (٥) متعلق بـ مستنبط. (٦) كما في ضرب زيد قائماً. (٧) أي: الفعل. (٨) كما في زيد في الدار قائماً. أي: العامل. (٩) تمثيل للمعنى. (١٠) انبه أو أشير. (١١) و اسم الفعل نحو: عليك زيد راكباً. (١٢) تقديره تحيث حصولك عندنا مقيماً. (١٣) أي: ترجيت. (١٤) تقديره شبهت. (١٥) عطف على عاملها وقيل: استئناف أو اعتراض. (١٦) عند البصريين. مبتدأ. (١٧) والجملة بعد التأويل خبر المبتدأ. (١٨) مبتدأ خبره بحصل. من الحال. (١٩) جملة معترضة بين المبتدأ والخبر. (٢٠) أي: الحال. (٢١) الذي هو خلاف الأصل. (٢٢) شرطها. (٢٣) خبر كان.

مفعول في المعنى لمدلول هذا، وأما مثال الفاعل المعنوي فكما في قولك: مالك قائماً أي ما تصنع قائماً، وما شأنك واقفاً وكقوله:

كَأَنَّهُ خَارِجاً مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ
سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَأَدِ

أي: يشبه سفوداً حال كونه خارجاً الخ. (قوله: ويصير زيد به) بالنصب عطف على حتى يقدر؛ أي: وحتى يصير زيد بسبب ذلك التقدير مفعولاً لفظاً، بل غايته أن العامل فيه مقدر، وأشار الشارح بتقدير كلمة أما في قوله: أما الفعل إلى أن أو في المتن للانفصال الحقيقي، وقوله: أو المقدر؛ أي: المحذوف جوازاً أو وجوباً كقولك: راكباً في جواب كيف سرت؟ ومثل ضربي زيداً قائماً فتذكر. (قوله: وهو ما يعمل عمل الفعل الخ) أي: شبه الفعل العامل في الحال أو مطلقاً كل لفظ يعمل مثل عمل الفعل رفعاً ونصباً حال كونه من تركيب الفعل وصيغته بأن يشتمل على حروف الفعل المفيد هو لمعناه كذاهب في المثال الأول، فإنه يعمل عمل يذهب، وهو من تركيبه وكائن المقدر في المثال الثاني، وحينئذ خرج اسم الفعل عن شبهه، ولا يخفى أنه لا يدخل في معنى على ما صرح به الشارح فالأولى أن يفسر معنى الفعل بحيث يدخل فيه اسم الفعل فلذا فسره عصام بما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته ولا يكون كله عاملاً، بل ما سمع كالظرف والجار والمجرور وحروف التنبيه واسم الإشارة وحروف النداء والتشبيه والمنسوب واسم الفعل؛ نحو: عليك زيداً راكباً، فأمثال ذلك مفوض إلى السماع والاستعمال، وما ذكره القوم إنما هو في معرض المناسبة فلا يتوجه على أبي على حيث قال: لا يعمل في الحال معنى حرف الاستفهام والنفي؛ لأنهما لا يشبهان الفعل لفظاً ما أورد عليه من أن كلامه منقوض باسم الإشارة وحرف التشبيه؛ فإنهما لا يشبهان الفعل لفظاً مع أنهما يعملان في الحال، وبالجملة من جعل الأقسام ثلاثة[1] فجميع ذلك عنده مندرج في معنى الفعل؛ لأنه يصدق

أَوْ مَعْنَاهُ[1]، وَشَرْطُهَا[2]، أَنْ تَكُونَ نَكِرَةً وَصَاحِبُهَا مَعْرِفَةً

(١) عطف على قوله وعاملها وقيل استئناف.
(٢) أي: شرط الحال.

(قوله: كالإشارة) دون الاستفهام والنفي وإن وأن من الحروف المشبهة؛ لعدم ورود الاستعمال على عملها. (قوله: والتمني والترجي) قال الشيخ الرضي: الظاهر أنهما ليسا بعاملين؛ لأنهما ليسا مقيدين، بل المقيد هو الخبر فهو العامل، فيه بحث؛ لأنك إذا قلت: ليت ابني فقيراً راجع، وجعلت فقيراً قيداً للخبر لكان المعنى: ليت ابني راجع وهو فقير، وليس المعنى على ذلك، بل معناه تمنيت ابني وإن كان فقيراً راجعاً. (قوله: وكأنه أسد صائلاً) وزيد كعمرو كاتباً وزيد أسد صائلاً بحذف أداة التشبيه. (قوله: لأن النكرة) قيل: ولأن الحال جواب لكيف والسؤال ينافي المعلومية، وفيه أن المفعول له جواب للم مع أنه يصح أن يكون معلوماً، والحال أن المعلوم باعتبار يجوز أن يكون

فيكون الشرط فيه متصلاً بالتعريف بقدر الإمكان. (قوله: أي: من صيغته) يلزم على هذا عدم ذكر اسم الفعل مع أنه يكون عاملاً في الحال على أن استعمال التركيب بمعنى الصيغة غير متعارف بينهم فالأولى أن يكون ضمير تركيبه للموصول، والمعنى ويكون ذلك مقصوداً من التركيب الذي فيه فيشمل اسم الفعل أيضاً ويكون التركيب بالمعنى المتعارف بين النحويين وفي غاية التحقيق أدخل اسم الفعل في معناه واكتفى في تفسيره بما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته ولم يعتبر فيه كونه مستنبطاً من فحوى الكلام من غير التصريح به وتقديره. (قوله: الظاهر أنهما ليسا الخ) خصمها؛ لأن الظاهر في النداء أن المقيد هو النداء لا المنادى؛ فإنه طلب زيد في حال كونه قائماً، وكذا تشبيهه بالأسد في حال كونه صائلاً والمتمني والمترجي حصول زيد في الدار حال القيام والتمني والترجي غير مقيد بحال من الأحوال فكأنهما داخلتان في الجملة المقيدة بالحال. (قوله: فيه بحث الخ)

لأنه[1] محكوم عليه في المعنى فكان الأصل فيه[2] التعريف «غَالِباً[3]» أي: ليس اشتراطها[4] بكون صاحبها[5] معرفة في جميع موادها[6] بل[7] في غالب موادها[8]، أي: أكثرها[9]، وبيان ذلك[10]: أن مواد وقوع الحال على قسمين: أحدهما: ما[11] يكون[12] ذو[13] الحال فيه نكرة[14] موصوفة[15]، نحو: (جَاءَنِي رَجُلٌ مِنْ[16] بَنِي تَمِيْمٍ فَارِساً) أو مغنية[17] غناء المعرفة، لاستغراقها[18]. نحو قوله تعالى: ﴿فِيهَا[19] يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ[20] ۝ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا﴾ إن جعلت (أَمْراً[21]) حالاً من (كُلُّ[22] أَمْرٍ)، أو واقعة في حيز الاستفهام نحو: (هَلْ أَتَاكَ رَجُلٌ رَاكِباً؟) أو بعد[23] (إلاَّ) نقضاً للنفي[24]، نحو[25]: (مَا جَاءَنِي رَجُلٌ إلاَّ رَاكِباً[26]) أو مقدماً عليه[27] الحال نحو: (جَاءَنِي رَاكِباً رَجُلٌ). وثانيهما[28]: ما[29] يكون ذو الحال فيه غير هذه الأمور[30]. وغالب مواد

(١) علة معرفة. (٢) أي: في المحكوم عليه. (٣) وإنما قال: غالب بجواز وقوع صاحب الحال نكرة كما في قول لبيد .لمحرره. (٤) أي: الحال. (٥) أي: الحال. (٦) أي: أمثلة الحال. (٧) اشتراط أن يكون صاحب الحال معرفة. (٨) أي: أمثلتها. (٩) أي: الحال. (١٠) أي: بيان الغلبة والقلة. (١١) أي: كلام وتركيب. (١٢) يكون ذو الحال نكرة وهو رجل. (١٣) اسم يكون. (١٤) خبر يكون. أي: نكرة مفيدة فائدة التعريف. (١٥) صفة نكرة. (١٦) بيانية. (١٧) أي: مضمرة. (١٨) أي: لإحاطة تلك النكرة. (١٩) أي: في ليلة البراءة في نصف شعبان. (٢٠) أي: ذو حكمة. (٢١) أي: لفظ أمر. (٢٢) وإن جعلته. (٢٣) واقعة بعد إلا. (٢٤) نقل الشارح عبارة اللباب بعينه. (٢٥) نافية. (٢٦) فإنه حينئذ يفيد العموم فتصير كالمعرفة. (٢٧) أي: على ذي الحال النكرة. (٢٨) من القسمين. (٢٩) أي: كلام. (٣٠) الخمسة المذكورة ويكون ذو الحال في غيرها معرفة.

غَالِباً[1]،

(١) أي: اكثرياً.

مجهولاً باعتبار آخر. (قوله: نكرة موصوفة) لو قيل مخصوصة بدل موصوفة ليشمل المخصوصة بالإضافة لكان أحسن. (قوله: لاستغراقها) وعمومها بنفسها أو بوقوعها في حيز نهى أو نفى أو ما بمعناه. (قوله: إن جعلت أمراً حالاً) أشار به إلى أنه ليس نصاً في الاستشهاد لجواز أن يكون منصوباً على الاختصاص، أو على الحال من ضمير الفاعل في أنزلناه؛ أي: آمرين أمراً أو عن ضمير مفعوله لا يخفى أنك لو جعلت حالاً من كل أمر ليس أيضاً نصاً في المقصود؛ لجواز أن يكون حالاً عنه من حيث إنه مخصوص بالإضافة أو بالوصف. (قوله: أو واقعة في حيز الاستفهام)؛ لأنها تشبه النكرة الواقعة في حيز النفي في كونها غير موجبة. (قوله: أو بعد إلا نقضاً للنفي) لم يغير قدس

يعني: ما قاله الشارح رحمه الله والرضي ليس بصحيح على إطلاقه فإنه في المثال المذكور ليس الخبر مفيداً؛ إذ ليس المتمني رجوعه مقيداً بحال فقره، بل المتمني رجوعه مطلقاً فقيراً أو غنياً والقيد بالفقر ليفيد استمرار التمني وثبوته في حال الغنى بطريق الأولى فيكون الحال قيداً للتمني، وهذا معنى قوله: معناه الخ فإن الوصلية تفيد كون نقيض الشرط أولى بالجزاء هذا لكن المثال المذكور صناعي وكونه مستعملاً في محاوراتهم ممنوع لا بد له من شاهد. (قوله: والحال الخ) ما مر كان نقضاً والحال في مقابلته عبارة عن منع مقدمة معينة وهي ههنا أن السؤال يناقي المعلومية. (قوله: يجوز أن يكون مجهولاً الخ) ههنا معلوماً باعتبار نفس المفهوم لا باعتبار إنصاف ذي الحال به. (قوله: لو قيل مخصوصة الخ) ولا يشمل جميع الصور المذكورة على ما وهم؛ لأن المتبادر من المخصوصة المقيدة بقيد. (قوله: أو ما بمعناه) نحو: قلما جاءني رجل راكباً. (قوله: منصوباً على الاختصاص) بتقدير أعني. (قوله: على الحال) أما بجعله بمعنى أمرين أو بنيابته عن عامله المحذوف فقوله: أي: آمرين أمراً

على الكل أنه ما يستنبط منه معنى الفعل وليس من تركيبه وصيغته، والأولى تثليث القسمة لا تربيعها؛ لأن الأصل تقليل الأقسام لتقريب الكلام إلى الإفهام (مصنفك على لباب). وقوله: وهو من تركيبه قيل: احتراز عن الحروف المشبهة بالفعل، فإنهما لم تكن عاملة في الحال وإن كانت داخلة في شبه الفعل فافهم، وقد تقدم حقيقة الحال. (قوله: أي: شرط الحال أن تكون نكرة) أي: ولو صورة؛ نحو: أخذ المال كلاً؛ أي: كله (عصام)، وهذا عند البصريين (هندي)، خلافاً للبغداديين ويونس حيث جوزوا تعريف الحال بلا تأويل فقول لبيد العامري الآتي على ظاهره، وقوله المنسوب إلى صاحبها؛ أي: المنسوب بطريق الإسناد أو الوقوع إلى الفاعل أو المفعول الذي هو عبارة عن صاحب الحال. (قوله: وأن يكون صاحبها الخ) يشير إلى قوله: وصاحبها عطف على المستكن في تكون بلا تأكيد بالمنفصل لوجود الفصل، وقوله: معرفة عطف على نكرة من قبيل عطف الشيئين على معمولي عامل واحد، لكن أكثر الشراح جعلوا هذا الكلام جملة اسمية معطوفة على السابقة ففي شرح العصام: والأظهر أن قوله: وصاحبها معرفة غالباً يدخل تحت الشرط؛ لأن الغالب على الشيء لا يعتبر شرطه غالباً كما يفصح عنه تتبعهم، ألا ترى أنه لم يقل أحد أن شرط المبتدأ التقديم غالباً فمن أدخله تحت الشرط فلم يأت بشيء يعتد به، وأجاب الشارح عن هذا بقوله: فقوله غالباً قيد الخ، كما ستعرف. (قوله: محكوم عليه في المعنى)؛ لأن الحال حكم بحسب المعنى والمآل على ذي الحال (سيد). (قوله: أو مغنية) عطف على موصوفة؛ أي: أو كان نكرة مغنية غناء المعرفة ومفيدة فائدتها كقوله تعالى في سورة الدخان: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝ أَمْرًا﴾؛ أي: حال كونه أمراً (من عندنا)، ويجوز أن يكون الآية من قبيل الصورة الأولى؛ لأن النكرة؛ أعني: أمر

(١) أي: أقسام عامل الحال ثلاثة: فعل وشبهه ومعناه لا أربعة بجعل اسم الفعل قسماً على حدة.

موصوفة بقوله: حكيم، ومن ثم قيل في هذا المثال مجوزان فلا تغفل. (قوله: إن جعلت أمراً الخ) أما لو جعلت حالاً من المستتر في حكيم فلا يكون مما نحن فيه. (قوله: أو واقعة في حيز الخ) أي: أو كان نكرة واقعة في سياق أداة الإستفهام؛ لأنه في حكم النفي بناء على أن الجملة الاستفهامية غير مثبتة فهي كالنفي. (قوله: أو بعد إلا الخ) ههنا إشكال؛ لأنه لو عطف هذا على قوله: في حيز الاستفهام كان المعنى أحدهما ما يكون ذو الحال فيه واقعية بعد إلا مع إن ذا الحال في المثال لم يقع بعد إلا على أن في العطف عليه فوات التقابل بينه وبين الاستغراق إذا المقابل له قوله: أو واقعة لا متعلقة، فلذا قال بعض الناظرين: الأظهر، بل الأصوب أن يقول: أو قبل إلا وإرجاع الضمير إلى الحال بعيد كالعطف على قوله: يكون في قوله: ما يكون ذو الحال بإعتبار متعلقه؛ أي: أحدهما ما يكون الحال فيه بعد إلا فالظاهر أنه معطوف على قوله: واقعة فيكون ظرفاً مستقراً فيعمل في الفاعل كما هو مقتضى سوق الكلام مع عدم فوات التقابل المذكور فيكون فاعله قوله: الحال بعد قوله: أو مقدماً عليه على سبيل التنازع وفيه ما فيه، ومن ثم قال بعضهم: المصحح في هذا المثال كون النكرة في سياق النفي فلا يحتاج إلى هذا التكلف. (قوله: نقضاً للنفي) أي: حال كون إلا ناقضاً للنفي، وما قيل أنه صفة لا لا بعد تنكيرها، والمعنى بعد مسمى بإلا ناقض للنفي فتعسف، ثم إن التقييد بالنقض بيان للواقع؛ لأن الحال بعد إلا لا يكون إلا إذا كان الإستثناء مفرغاً، والمفرغ لا يكون في الموجب إلا نادراً كما سيأتي. (قوله: أو مقدماً عليه الحال) أي: أو كان نكرة مقدماً عليه الحال، قيل: لم يقل عليها لتأويل النكرة بالاسم، بل لكونها عبارة عن ذي الحال فاعرفه. (قوله: غير هذه الأمور) وهو شيئان؛ أحدهما: ما يكون ذو الحال فيه نكرة محضة غير متقدم عليها حالها، والثاني: المعرفة. (قوله:

سره في تعيين صور النكرة عبارة اللباب حيث قال: لا يكون؛ أي: صاحب الحال إلا نكرة موصوفة أو مفنية غناء المعرفة لاستغراقها أو في حيز الاستفهام أو بعد الانقضاء للنفي أو مقدماً عليه الحال انتهى، قال شارحه في قوله: بعد إلا تعسف لا يمكن الخلاص عنه إلا أن يقول: إن بين قوله بعد إلا وبين قوله مقدماً عليه تنازعاً في قوله: الحال؛ يعني: أن فاعل الظرف حينئذ هو ضمير الحال أو نفسها على المذهبين لا ضمير النكرة، ولا يخفى أنه لا بد من اعتبار عائد؛ ليصح وقوع الظرفية صفة لقوله: نكرة والتقدير بعد إلا الحال منها، ثم قال: لو قال أو قبل إلا لكان سالماً عن التعسف، لا يخفى أنه لو قال: كذلك لوجب أن يقول: أو قبل إلا الداخلة على الحال فيطول الكلام، فلعله قال ذلك روماً للاختصار، وإنما قال: نقضاً للنفي؛ لأن الحال لا تقع بعد إلا إلا أن يكون الاستثناء مفرغاً، والاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب إلا نادراً، قال المصنف: إنما حسن التنكير هنا؛ لأن إلا يقطع ما بعدها عما قبلها، فلا يصح أن تكون الحال صفة لها لانقطاعها عنها، وفيه نظر؛ لجواز وقوع الصفة بعد إلا. (قوله، أو مقدماً عليه الحال) إنما حسن التنكير حينئذ؛ لأن التقديم يؤمن الالتباس

بيان لحاصل المعنى. (قوله: أو عن ضمير مفعوله) الراجع إلى القرآن. (قوله: في المقصود) وهو كون ذي الحال فيه نكرة مستغرقة لجواز أن يكون حالاً منه لا من حيث استغراقه لما تحته، بل من حيث خصوصيته بالإضافة إلى أمر حكيم أو خصوصيته بالوصف بأن يجعل حكيم صفة لكل، وإن كان الغالب كونه صفة لما يضاف إليه. (قوله: لأنها تشبه الخ) وإن لم تكن مستغرقة. (قوله: تعسف) في التاج التعسف ركوب الآمر من غير تدبير؛ وذلك لأن ظاهر العبارة يدل على وقوع النكرة بعد إلا والمراد وقوع الحال بعدها. (قوله: بمعنى أن فاعل الظرف) وهو ظرف مستقر لكونه معطوفاً على قوله: واقعة في حيز الاستفهام وهو صفة لقوله نكرة معطوف على قوله: موصوفة، وما قيل: إنه ظرف لغو لا يعمل فوهم. (قوله: على المذهبين) أي: مذهب البصريين والكوفيين في تنازع العاملين. (قوله: لا ضمير النكرة) كما يتبادر من سوق الكلام. (قوله: والتقدير الخ) ولا يجوز أن يكون اللام في الحال عائداً بأن يكون للعهد أو عوض المضاف إليه؛ أي: حالها على ما وهم؛ لأن العائد لا يكون إلا ضميراً أو الظاهر القائم مقامه نص عليه في الرضي، وفيه أن حذف العائد المجرور سماعي إلا في مواضع. (قوله: لوجب أن يقول الخ) نحو: ما رأيت رجلاً إلا في الدار راكباً فإنه لا يصح. (قوله: روماً للاختصاص) وليس من باب التقييد حتى لا يصح ارتكابه بل خلاف ما يتبادر نظراً إلى السابق. (قوله: إلا أن يكون الاستثناء مفرغاً)؛ لأنه يكون استثناء من أعم الأحوال، والشائع في ذلك ترك ذكره. (قوله: والاستثناء المفرغ الخ) فقوله: نقضاً للنفي بيان للواقع وليس قيداً احترازياً. (قوله: وإنما حسن التنكير ههنا) أي: تنكير ذي الحال مع أنه ليس معرفة ولا في حكمها لعدم التخصيص والاستغراق لعدم توجه النفي إليه، بل إلى المستثنى منه؛ أعني: أعم الأحوال فما قيل: إن المصح فيه عموم النكرة ليس بشيء. (قوله: فلا يصح الخ) يعني: اشتراط كون ذي الحال معرفة لدفع التباس الحال بالصفة، وههنا لا التباس، في المفني: الحال متى امتنع كونها صفة جاز وقوعها من النكرة، ولذا جاز منها عند تقدمها، وأما جواز كونه في حكم المعرفة فلحمله على المعرفة. (قوله: لجواز وقوع الصفة بعد إلا) في شرح المفتاح للمحقق التفتازاني: أنه لا خلاف في جريان الاستثناء المفرغ في الصفة؛ نحو: ما جاءني رجل إلا كريم، لكن للنفي الخلاف سهو ظاهر في المعنى، وأما ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴿٤﴾﴾ فللوصفية مانعان الواو وإلا، ولم ير الزمخشري وأبو البقاء واحد منهما مانعاً وكلام النحويين بخلاف ذلك، قال الأخفش: لا يفصل بين الموصوف والصفة، فإن قلت: ما جاءني رجل إلا راكب فالتقدير إلا رجل راكب؛ يعني: أن راكباً صفة لبدل محذوف، قال: وفيه قبح بجعلك الصفة كالاسم؛ يعني: في إيلائك إياها العامل، وقال الفارسي: لا يجوز ما مررت بأحد إلا قائم، فإن قلت: إلا قائماً جاز انتهى، وبما نقلنا يعلم جواب بحث المحشي رحمه الله فإن كلام المصنف رحمه الله مبني على مذهب الجمهور، وفساد ما قيل: إن جواز وقوع الصفة بعد إلا فرية بلا مرية. (قوله: لأن التقديم يؤمن الخ) أي: في حالة النصب؛ نحو: ضربت امرأة راكبة فطرد التقديم رفعاً وجراً كذا في اللباب.

وقوع الحال وأكثرها هو هذا القسم[1]، ووقوع[2] الحال في هذا القسم[3] مشروط[4] بكون صاحبها[5] معرفة[6] فقوله[7] (غَالِباً) قيد لاشتراط الحال بكون صاحبها[8] معرفة لا لكون[9] صاحبها[10] معرفة حتى[11] يقال: إن غالبية كون (صَاحِبِهَا[12] مَعْرِفَةً) المنبئة[13] عن تخلفه[14] في بعض المواد تنافي[15] الشرطية[16] ويحتاج[17] إلى أن يصرف الكلام[18] عن ظاهره، ويجعل قوله[19]: (وَصَاحِبُهَا مَعْرِفَةً) مبتدأ[20] وخبراً معطوفاً[21] على قوله[22]: (وشَرْطُهَا أنْ تَكُونَ نَكِرَةً).

«وَ[23]أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ» وَلَمْ يُذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ[24] عَلَى نَغَصِ[25] الدِّخَالِ

البيت للبيد،

(١) الثاني. (٢) مبتدأ. (٣) الثاني. (٤) خبره. (٥) أي: الحال. (٦) خبر كون. (٧) مصنف. (٨) أي: الحال. (٩) قيد. (١٠) أي: الحال. (١١) بمعنى كي علة المنفي. (١٢) أي: الحال. (١٣) أي: المخبرة. صفة غالبة. (١٤) أي: تخلف وكالحال عن التعريف. (١٥) خبر إن. (١٦) أي: شرطية المعرفة. (١٧) عطف على يقال. (١٨) أي: يخرج الكلام وهو قوله وصاحبها معرفة غالباً. (١٩) مصنف. (٢٠) مفعول أول يجعل. (٢١) مفعول ثاني. (٢٢) مصنف. (٢٣) استئناف. لفظ مراد المبتدأ ومتأول خبره. (٢٤) الإشفاق الخوف أي: لم يخف. (٢٥) مصدر نغص الرجل من باب ضرب إذا لم يتم مراده.

وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ،

بالصفة. (قوله: ويجعل قوله وصاحبها الخ) وحينئذ يكون غالباً ظرفاً فالنسبة بين المبتدأ والخبر أو معنى فعلي مستفاد من قوله: معرفة؛ أي: يتعرف غالباً. (قوله: ولم يذدها) قال قدس سره في الحاشية: الذود: المنع. (قوله: ولم يشفق على نغص الدخال) قال قدس سره في الحاشية: الإشفاق: الخوف، والنغص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة: من نغص الرجل نغصاً؛ أي: لم يتم مراده انتهى، في الصراح: نغص الرجل: بمراد تمام نار سيدن وسيراب ناشدن شتر.

(قوله: ظرفاً للنسبة) أي: ظرف مكان؛ أي: في غالب المواد أو ظرف زمان في غالب الأوقات. (قوله: الذود المنع) بالذال المعجمة والمهملة بعد الواو الساكنة، والفعل منه من حد نصر. (قوله: في الصراح الخ) فعلى هذا للنغص معنيان، والثاني أليق بالبيت لكن الشارح رحمه الله اقتصر على المعنى الأول إشارة إلى أن المعنى الثاني مجازي من باب استعمال المطلق في المقيد لرجحان المجاز من الاشتراك.

فقوله: غالباً، قيد لإشتراط الخ) بأن يكون ظرفاً لفعل يستفاد من قوله: وشرطها؛ أي: شرط ذلك في غالب موادها، وهذا تفريع على جميع ما سبق وإشارة إلى دفع ما استشكله جمهور الشارحين في كلام المتن حتى صرفوه عن ظاهره وجعلوه جملة اسمية معطوفة على قوله: وشرطها أن تكون نكرة، ويكون قوله: غالباً، حينئذ ظرفاً للنسبة الحكمية بين المبتدأ والخبر، وهذا من حيث المعنى أظهر فتبصر، وقوله: المنبئة صفة الغالبية؛ أي: المشعرة بتخلف المذكور في بعض المواضع. (قال المصنف: وأرسلها العراك الخ) جواب سؤال مقدر؛ أي: وقول لبيد العامري ونحوه مما جاء الحال فيه على صورة المعرفة فمصروف عن ظاهره عند الجمهور، وهذا شطر بيت من البحر الوافر من عروضه الأولى وضربه الأول المقطوف أنشدة في الصحاح معزياً إلى اللبيد، ويجوز أن يجعل هذا القول من كلام العرب فالضمير للإبل أو الخيل، والمستتر لصاحبها كما قاله العيني، لكن ما في الشرح هو المشهور فالمستتر في أرسلها إلى الحمار، والبارز إلى الأتن وهو بضمتين جمع أتان بالفارسية خر مادة، والحمار حين يرسلها يرتفع على مكان عال ينظر لها خوفاً عن صائد يهجم عليها عند الماء فإذا رأى ذلك نهق لأجل أن تسمع صوته فتتفرق لأجل أن لا يلحقها الصائد، وصلة أرسلها محذوف؛ أي: أرسلها للشرب والعراك بالكسر حال من الهاء أي معاركة ومزدحمة ففيه الشاهد ولم يذدها؛ أي: لم يسقها من الذود بمعنى السوق، وقيل: أي ولم يمنعها عن ذلك، ولم يشفق قال في شرح شواهد ابن عقيل بفتح الياء والفاء وفيه ما فيه، بل هو من الإشفاق[1]؛ أي: ولم يخف ولم يبال معطوفان على أرسلها، والنغص: بفتحتين وفي آخره صاد مهملة، من نغص البعير إذا لم يتم شربه لتنغص الماء وتكدره، والدخال: بالكسر مطلق المداخلة والممانعة بذكر المقيد وإرادة ضده، أو المعنى على التشبيه؛ أي: على نغص مثل: نغص الدخال؛ إذ الدخال خاص بالإبل[2]، وإضافة النغص إلى الدخال من

(١) وكتب في الحاشية الإشفاق: الخوف انتهى.

يصف[1] حمار الوحش والأُتُن[2] فيقول: أرسل حمار الوحش الأتن[3]، وكان المراد بالإرسال البعث، أو التخلية[4] بين المرسل[5] وما يريد أي: أرسلها معتركة[6] متزاحمة. ولم يذدها، أي: لم يمنعها من العراك[7]، ولم يُشْفِق، أي: لم يخف على نغص[8] الدِّخال[9]، أي: على أنه لم يتم شرب بعضها للماء[10] بالدخال[11]. والدخال: هو أن يشرب البعير[12] ثم يَرِدَ من العَطَنِ إلى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين، ليشرب[13] منه ما عساه لم يكن[14] شرب منه[15] ولعل المراد به[16] ههنا[17]: نفس متداخلة بعضها[18] في بعض، أو المعنى[19] على نغص مثل[20] نغص الدخال. «وَمَرَرْتُ[21] بِهِ وَحْدَهُ» وَنَحْوِهِ مِثْلُ: (فَعَلْتُهُ جَهْدَكَ[22])

(١) حال. (٢) جمع أتان وهو الانثى، الواو إما للعطف أو بمعنى مع فيكون مفعولاً معه. (٣) أي: إلى الحوض. (٤) والمراد هي فالمعنى جعلها حالية على حالها. (٥) وهو الأتن. (٦) أي: مجتمعة. إشارة إلى أن المصدر فاعل بمعنى الافتعال. (٧) أي: عن التزحم والتجامع. (٨) من قبيل إضافة السبب إلى المسبب. (٩) يقال نغص البعير إذا لم يتم شربها. (١٠) اللام بمعنى من. (١١) الباء للسببية. (١٢) إذا كان البعير كريماً أو شديد العطش. (١٣) ذلك البعير. (١٤) أي: لم يتم شرب الماء. (١٥) أي: من الحوض. (١٦) أي: بالدخال. (١٧) من قبيل المجاز المرسل. (١٨) أي: الأتن. (١٩) جواب ثان. (٢٠) على حذف المضاف من المشبه به وإقامة المشبه مقامه. (٢١) أي: الشخص. راجع إلى رجل غائب. (٢٢) حال.

إضافة المسبب إلى سببه؛ يعني: أن هذا الحمار الوحشي أرسل الأتن إلى الماء متزاحمة ولم يمنعها عن الورود ولم يخف عليها من عدم تمام الشرب؛ لكثرة المزاحمة بينها ولا من هلاك بعضها؛ لأن الحيوانات إذا وردت الماء عطاشاً تكاد من شدة عطشها أن يقع بعضها على بعض حتى أنها ليهلك منها الواحد أو الإثنان في بعض الأوقات لكثرة المزاحمة، وإنما لم يخف عن نغص الدخال؛ إما لأن حفظ الصياد أهم؛ وإما لأنه قادر على حفظهن وتأديبهن بحيث يمتنعن عن الدخال خوفاً من النكال. (قوله: البعث أو التخلية) يعني: المراد أما معناه الحقيقي وهو البعث أو لازمة وهو التخلية وكل محتمل، لكن لا يصح على الأول إسناده إلى الحمار الوحشي فلا بد من تشبيهه بذي العقل فيكون استعارة، ووجه الشبه ظاهر على من تأمل معنى البيت، وقوله: بين المرسل الخ بصيغة اسم المفعول وأراد به الأتن كما أراد بقوله: وما يريد العطن؛ أي: موضع شرب الماء. (قوله: أي: أرسلها معتركة) وقيل: أي أرسلها معاركة، ولعل تفسير القائل مبني على قول ابن الخباز وغيره من أن اسم الفاعل من العراك معارك لا معترك فافهم. (قوله: إلى الطعن) بفتحتين ما حول الحوض والبئر من مبارك الإبل كذا في الحاشية. (قوله: ليشرب منه ما عساه الخ) أي: ليشرب البعير من الحوض، وما موصول أو موصوف عبارة عن الماء وضمير عساه منصوب واقع موقع الضمير المرفوع على مذهب الأخفش، وعسى محمول على لعل؛ لتقاربهما في المعنى كما يجيء في بحث المضمر، وقوله: لم يكن شرب منه خبر له، والضمير في عساه ولم يكن وشرب إذا قرئ بالمجهول راجع إلى الموصول أو الموصوف، وأما إذا قرئ على بناء المعلوم فالضمائر كلها راجعة إلى البعير، وضمير ما محذوف، والتقدير: ليشرب البعير من الحوض ما عسى البعير لم يكن يشربه من الحوض. (قوله: ولعل المراد به) أي: المراد بالدخال في البيت نفس مداخلة الخ؛ وذلك لما قدمناه أن الدخال مخصوص بالبعير بناء على أنه يستعمل في الحيوانات الأهلية التي لها الصاحب ولا يتصور في الوحشية،

(١) كما يشير إليه الشارح بقوله: ولعل المراد به.

وَمَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ، وَنَحْوَهُ[1]

(١) أي: نحو كل واحد منهما من الحال مع اللام أو الإضافة إلى المعرفة مثل: جاء الجماء الغفير.

(قوله: والأتن) جمع أتان حمار. (قوله: ثم يرد من العطن) قال قدس سره في الحاشية: العطن: ما حول الحوض والبئر من مبارك الإبل والمبرك: المناخ؛ يعني: جاي شتر خوابا نيدن. (قال: ومررت به وحده) قال قدس سره في الحاشية: الوحد مصدر وحد يحد كوعد يعد وعداً انتهى، قال الشيخ الرضي:

وحده لازم الإفراد والتذكير والإضافة إلى الضمير ولازم النصب إلا في مواضع مخصوصة قيل يجوز أن يقال: إن أصله التاء ثم حذفت لقيام المضاف إليه مقامه كما قيل في إقام الصلاة. (قوله: مثل فعلته جهدك) بصيغة الخطاب قال قدس سره في الحاشية: الجهد ههنا بضم الجيم، والجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد، وقال الفراء: هو بفتح الجيم

(قوله: مصدر وحد الخ) مذهب سيبويه والخليل أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كأنه قال: إيحاداً وإيحاداً موضوع موحد فإذا وقع مع الفعل المتعدي فهو حال من الفاعل؛ أي: ضربته في حال إيحادي له بالضرب، وأجاز المبرد أن يكون حالاً من المفعول فيكون التقدير موحداً وأباه الزجاج، وقال بعضهم: مذهب سيبويه أولى؛ لأن وضع المصادر موضع اسم الفاعل أكثر من وضعها موضع اسم المفعول، وذهب ابن طلحة إلى أنه حال من المفعول ليس إلا؛ لأنهم إذا أرادوا الفاعل قالوا: مررت به وحدي، وذهب جماعة إلى أنه مصدر موضوع موضع الحال فمنهم من قال: إنه مصدر لم يلفظ له بفعل كالأخوة، ومنهم من قال: أنه مصدر محذوف الزوائد، قال أبو الفتح: هو من أوحدته إيحاداً، ولكن جيء على حذف الزوائد، وحكى الأصمعي عن العرب: وحد يحد. وفي القاموس: وحد كعلم وكرم يحد فيهما وحادة ووحودة ووحدا ووحدة بقي منفرداً، وعلى هذا ينبغي أن يكون مصدراً كذا في شرح التسهيل،

بلفظ الخطاب متأول[1] بالنكرة، فلا يرد نقضاً على قاعدة اشتراط كونها[2] نكرة[3] وتأويلها[4] على وجهين: أحدهما: أنها[5] مصادر لأفعال[6] محذوفة[7]، أي: تَعْتَرِكُ العِراكَ، وينفرد وحده، أي: انفراده، وتَجْهَدُ جَهْدَكَ. فهذه الجمل الفعلية وقعت حالاً[8]، وهذه المصادر منصوبة على المصدرية[9]. وثانيهما[10]: أنها[11] معارف موضوعة موضع النكرات[12]، أي: معتركة[13]، ومنفرداً[14]، ومجتهداً[15]. فالصورة[16] وإن كانت معرفة فهي في التقدير نكرة، كما أنَّ (حَسَنَ الوَجْهِ) في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة. «فَإِنْ[17] كَانَ صَاحِبُهَا» أي: صاحب الحال[18] «نَكِرَةً[19]» محضة لم يكن فيها[20]

(١) التأويل حذف اللفظ عن وجه الإشكال إلى وجه القياس. (٢) حال. (٣) خبر كون. (٤) أي: تأويل العراك ووحده وجهدك. (٥) أي: العراك ووحده وجهدك. (٦) أو أقيمت المصادر مقامها. (٧) صفة أفعال. (٨) والجملة نكرة. (٩) أي: على المفعول المطلق. (١٠) من الوجهين. (١١) أي: هذه المصادر. (١٢) فيكون أحوالاً بأنفسها، يعني أن اللام للعهد الذهني. (١٣) متزاحة. (١٤) في مررت به وحده. (١٥) في فعلته جهدك. (١٦) أي: صورة كل واحد منها. (١٧) الفاء للتفصيل. (١٨) سواء كان فاعلاً أو مفعولاً حقيقة أو حكماً. خبر كان. (١٩) صفة نكرة. (٢٠) أي: في تلك النكرة.

مُتَأَوَّلٌ فَإِنْ كَانَ صَاحِبُهَا[1] نَكِرَةً

(١) أي: الحال.

المشقة، وبضمها الطاقة. (قال: متأول) أي: كل واحد منها أو نوعها. (قوله: وتأويلها على وجهين) قال الشيخ الرضي: الحال المعرفة ظاهراً إن كانت مصدراً كان تعريفها بالإضافة أو باللام وتأويلها على الوجهين، وإن كانت غير مصدر كان تعريفها أيضاً كذلك، وتأويلها أنها في معنى النكرة؛ نحو: مررت بهم الجم الغفير؛ أي: كثيراً سائراً بكثرتهم وجه الأرض؛ ونحو: دخلوا الأول فالأول؛ أي: أولاً فأولاً؛ ونحو: جاء الرجال ثلاثتهم، وكذا أربعتهم إلى عشرتهم فإن هذه الأسماء الثمانية إذا أضيفت إلى ضمير ما تقدم منصوبة في الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة؛ أي: مجتمعين في المجيء وتأكيد لما قبلها في تميم.

والشارح رحمه الله اختار الأخير لعدم التكلف. (قوله: إلا في مواضع معدودة) فإنه جاء فيها مجروراً وهي قريع وحده ونسيج وحده وجحيش وحده وعبير وحده ورجيل وحده. القريع كأمير فحل الإبل مقترع للفحلة؛ أي: مختار فعيل بمعنى مفعول، وكذلك النسيج وهو في الأصل توب لا ينسج على منوال غيره استعير للشخص الذي لا نظير له، والجحيش تصغير الجحش وهو ولد الحمار، والبعير تصغير المير، والرجيل تصغير رجل، والكلمات الثلاث ذم تقال في المعجب برأيه المقيد به. (قوله: إن أصله التاء) أي: أصل وحد وحدة. (قوله: بضم الجيم) أي: من حيث الرواية، ويجوز أن يكون بمعنى الاجتهادي؛ أي: مجتهداً، وبمعنى الطاقة؛ أي: مطيقاً. (قوله: ظاهراً) أي: صورة وفي الحقيقة نكرة. (قوله: كان تعريفها كذلك) أي: لم يجئ غيره. (قوله: أي كثيراً سائراً) فإن الجم هو الكثير قال الله تعالى: ﴿وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا ۝٢٠﴾، والغفر: الستر. (قوله: أي: أولاً فأولاً) أي: مترتبين. (قوله: فإن هذه الأسماء الثمانية) ولم يذكر سيبويه جواز ثنيتهما، وقد قاسه بعضهم على ثلاثتهم. (قوله: منصوبة في الحجاز) ولا يؤكدون بهذه الأعداد بل بكل وأخواتها. (قوله: أي: مجتمعين في المجيء) إشارة إلى أنه لا فرق بين الوجهين قال

وقيل: لأن المراد فعل الراعي، ونحوه فهو متعد لا لازم واستعمل ههنا في معنى اللازم فاحتاج إلى ما ذكره، وبالجملة فالمراد بالمداخلة تداخل بعض النفوس من الأتن ببعضها كما مر. (قال المصنف: ومررت به وحده) حال من المفعول لما قالوا: أنه إذا قصد الحال من الفاعل يقال: مررت به وحدي كما في قوله:

والـذِّئْـب أخـشـى إنْ مَـررتُ بـه
وحـدي وأخـشـى الـرِّيـحَ والـمـطـرا

وكما في قوله: إِذَا مَا لُمْتُهُ لُمْتُهُ وَحْدِي، ثم إن في وحده الكوفيين حيث جعلوه ظرفاً؛ لأنه في معنى لا مع غيره، كما جعل معاً ظرفاً لا حالاً بمعنى جميعاً، واعلم أن وحده لازم النصب والإضافة إلى المضمر والإفراد، وقد يجيء مضافاً إليه؛ نحو: فلان نسيج وحده وقريع وحده وجحيش وحده. (قال المصنف: ونحوه) أي: نحو كل واحد منهما من الحال مع اللام أو الإضافة إلى المعرفة مثل: جاؤوا الجماء الغفير، وقيل: اللام زائدة أو للعهد الذهني؛ ونحو: كلمته فوه إلى في؛ أي: مشافهاً، ودخل القوم الأول فالأول؛ أي: مترتبين، وفي الحديث: ؟ يذهب الصالحون أسلافاً الأول فالأول؟؛ أي: مترتبين؛ ونحو: جاءني الرجال ثلاثتهم؛ أي: مجتمعين. (قوله: فعلته جهدك) بلفظ الخطاب كما في بعض النسخ، قال الفراء: الجهد بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة، ومثله أفعله جهدك بصيغة الأمر. (قال المصنف: متأول) أي: كل واحد منها مأول وإلا فالظاهر متأولة لرجوعه إلى الثلاثة، وهذا التأويل بالصرف عن الظاهر، والصورة إنما هو عند الجمهور كما سبق فتذكر. (قوله: وتأويلها الخ) أي: هذه الأمثلة والتأويل طلب المآل للشيء بصرفه عن ظاهره، وقوله: أنها مصادر؛ أي: هذه الأحوال مفاعيل مطلقة لأفعال محذوفة وجوباً سماعاً وهذا عند أبي علي الفارسي والمبرد، وقوله: أي: تعترك؛ أي: الأتن، وقيل: أي: تعارك العراك، ولك أن تجعله مفعولاً مطلقاً للفعل المذكور على حذف

مضاف؛ أي: إرسال العراك. (قوله: وقعت حالاً) أي: وقعت كل منها حالاً وإلا فالظاهر أحوالاً، والجملة وإن لم تكن نكرة ولا معرفة إذ هما من أقسام الاسم إلا أنها مؤولة بالنكرة. (قوله: وثانيهما أنها معارف) أي هذه الأحوال معارف باللام أو الإضافة وضعت موضع صفات نكرات وهذا عند الخليل وسيبويه، وقوله: نكرة محضة؛ أي: مخصصة، والمراد ما لم يكن مجروراً أيضاً بقرينة المقابلة فاعرفه، فاحترز بقوله: نكرة عن المعرفة فلا يجب التقديم في مثل جاءني: زيد راكباً وبقيد المحضة عما فيه شائبة التخصيص فلا يجب في مثل: جاءني رجل من بني هاشم مسرعاً، وبقيد أن لا يكون مجروراً عن مثل: جاءني غلام رجل مسرعاً.

(قوله: ولم تكن الحال مشتركة الخ) فإن صاحبها إذا كان مشتركاً بمعرفة ولا نكرة فقوله: نكرة يخرج الحال المشتركة هذا وينبغي أن يقيد أيضاً بالمفردة بأن لم تكن جملة وإلا وجب

(قوله: أحدهما أنها مصادر لأفعال) أو لصفات؛ أي: معتركة ومنفرداً والحذف غير واجب في المثال الأول واجب في المثال الثاني على قاعدة الشيخ الرضي. (قوله: معارف موضوعة موضع النكرات) يعني: أن اللام للعهد الذهني أو زائدة. (قال: فإن كان صاحبها نكرة) والحال مفرداً؛ إذ لو كانت جملة لوجب الواو لا التقديم.

(قوله: ولم تكن الحال مشتركة) نحو: جاء رجل وزيد راكبين. (قوله: لتخصص) فيه أن الحال إما عن الفاعل أو عن المفعول به وكل منهما مختص بالحكم المتقدم فلا حاجة إلى تخصيص آخر، اللهم إلا أن يقال: الحال حكم آخر فلا يجدي التخصيص الحاصل بالقياس إلى حكم آخر. (قوله: ولئلا يلتبس بالصفة) فيه أن هذا الالتباس لو كان محذوراً لوجب التقديم، وإن كانت النكرة مخصوصة لتحقق الالتباس. (قال: ولا تتقدم على العامل المعنوي) دون اللفظي فإن تقديمها عليه جائز إلا لمانع كتصديرها بالواو لمراعاة أصلها وهو العطف، أو عدم تصرف في الأفعال كفعل التعجب أو تصدير عاملها بحرف المصدر أو لام الموصول دون سائر الموصولات؛ نحو: الذي راكباً جاء.

(قوله: فيما عدا مثل زيد قائماً كعمرو قاعداً) اعلم أن الدال على حدثين فصاعداً قد يدل على حدثين معينين؛ نحو: ضارب زيد عمرا وتضارب زيد وعمرو وزيد اضرب من عمرو، وقد يدل على غير معينين؛ نحو: زيد كعمرو فإن التشبيه يدل على حدث مشترك بين المشبه والمشبه به، لكن لا يدل على خصوصية حدث وعلى كلا التقديرين يجوز

ابن مالك في شرح التسهيل: النصب عن العجازيين على تقدير جميعها، ورفعه التميميون على تقدير جميعهم لا فرق بين المعنيين إلا من جهة الصناعة، وقيل: إذا نصبت على الحال فيكون المعنى مررت بهم في حال أنهم ثلاثة، فلا يكون معهم غيرهم وإذا جعل توكيداً فالمعنى مررت بالثلاثة كلهم فلا يمتنع معهم غيرهم. (قوله: وتوكيد الخ) عطف على منصوبة؛ يعني: أن تميماً يجعلونها تابعة لما قبلها في الإعراب على سبيل التوكيد، ثم اختلف في نصبه على الحال فذهب سيبويه في هذا كمذهبه في وحده في أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كأنك قلت: مثلثة، وذهب يونس إلى أنه في الأصل صفة فيكون حالاً بنفسه ورد بأنه لا تكون صفته إلا نكرة، وذهب المبرد إلى أنه مقدر من لفظ الثلاث فعل فتقول: مررت بهم فثلاثتهم كذا في شرح التسهيل، ومنه ظهر أن ما ذكره الرضي من أنها في تأويل النكرة مذهب سيبويه وليس اتفاقياً. (قوله: أو لصفات) أي: لصفات مقدرة هي أحوال وإليه ذهب بعضهم رعاية لكون الأصل في الحال الإفراد. (قوله: غير واجب في المثال الأول) أي: أرسلها العراك لعدم كون المصدر مضافاً إلى ضمير الفاعل أو المفعول. (قوله: في الثاني) أي: مررت به وحده لكون المصدر مضافاً مع عدم كونه للنوع، وهذه القاعدة التي ذكرها الشيخ الرضي. (قوله: لوجب الواو) حين وقوعها حالاً من النكرة فرقاً بين الصفة والحال لا التقديم رعاية الأصل الواو؛ أعني: العطف.

(قوله: نحو: جاءني رجل وزيد راكبين) في إشارة إلى أن معنى كونها مشتركة أن تكون حالاً من كل منهما حيث ذكر الحال بصيغة التثنية فما قيل: الحال المشترك صاحبها مجموع المعرفة والنكرة، والمجموع ليس بمعرفة ولا نكرة، فبقوله: نكرة يخرج صاحب الحال المشترك، فلا حاجة إلى زيادة قوله: ولم تكن الحال مشتركة وهم محض، ثم إن القيدين اللذين ذكرهما الشارح رحمه الله ليسا بزيادة، بل الأول مستفاد من قوله: نكرة باعتبار أن المطلق ينصرف إلى الكامل، والثاني مستفاد من أن الإطلاق قد يكون قرينة التقييد بقيد فقط فالمراد نكرة فقط. (قوله: الحال حكم آخر) كما يشعر به قول الشارح رحمه الله: لأنهما في المعنى مبتدأ وخبر. (قوله: فلا يجدي الخ): لأن الحكمين لا يجتمعان في قصد المتكلم. وفيه أن ذلك فيما يكون الحكمان ملحوظين بالذات فلذا قال: اللهم، وما قيل: إنه تخصيص بالخبر المتقدم الذي ليس بظرف وهو لا ينفع في تصحيح المبتدأ فمدفوع؛ لأنه ليس بمبتدأ حقيقة، بل بالتأويل نظراً إلى المعنى فهو شبيه المبتدأ ويكفي لتخصيصه تقدم شبه الظرف، ولا يلزم كون ظرف الزمان خبراً عن الجثة لعدم كونه ظرفاً حقيقياً وعدم كونه خبراً حقيقة. (قوله: لتحقيق الالتباس) نحو: رأيت رجلاً عالماً راكباً، والجواب: أن الالتباس كلا التباس؛ لأن النكرة المخصوصة إنما تقع ذا الحال لكونها في حكم المعرفة في انتفاء الشيوع والإبهام، فكأنه حال من المعرفة فلا الالتباس، ثم إن التخصيص نكتة معنوية وعدم الالتباس لفظية، وكل منهما مستقل

شائبة[1] تخصيص[2] بما سوى التقديم[3]، ولم تكن الحال مشتركة[4] بينها وبين معرفة[5] نحو: جَاءَنِي رَجُلٌ وَزَيْدٌ رَاكِبَيْنِ. «وَجَبَ[6] تَقْدِيمُهَا» أي: تقديم الحال على صاحبها، لتخصص[7] النكرة بتقديمها، لأنهما[8] في المعنى مبتدأ[9] وخبر[10]، ولئلا تلتبس[11] بالصفة في النصب[12] في مثل قولنا: (ضَرَبْتُ رَجُلاً رَاكِباً) ثم قدمت في سائر المواضع[13]. وإن لم تلتبس[14] طرداً للباب[15] «وَلاَ تَتَقَدَّمُ» أي: الحال فيما[16] عدا[17] مثل: (زَيْدٌ[18] قَائِماً كَعَمْرٍو[19] قَاعِداً) «عَلَى العَامِلِ المَعْنَوِيِّ[20]» قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي[21]،

(١) اسم يكن. أي: رائجة. (٢) من الوجوه السابقة. (٣) أي: تقديم الحال على صاحبها. (٤) أي: ذو الحال متعددة. (٥) فاعلاً أو مفعولاً. (٦) جزاء الشرط. (٧) علة تقديم الحال. (٨) علة. (٩) خبر إن. (١٠) عطف على التخصيص. (١١) أي: الحال من النكرة. (١٢) أي: في نصب صاحب الحال بأن يكون. (١٣) كالرفع والجر. (١٤) بالصفة. (١٥) على قدمت. (١٦) عبارة عن التركيب. (١٧) أي: جاوز. (١٨) مبتدأ. (١٩) خبره. (٢٠) لضعفه في العمل. (٢١) أي: ما استنبط منه معنى الفعل.

وَجَبَ تَقْدِيمُهَا، وَلاَ تَتَقَدَّمُ[1] عَلَى العَامِلِ المَعْنَوِيِّ

(١) أي: الحال.

اختلاف الحدثين بوجه كالمكان والزمان والمتعلق والحال إلى غير ذلك، وإذا اختلفا بأمر وهما لم يتميزا بالعبارة حتى يلي كلاً منهما ما يتعلق به التزموا أن يلي ذلك المتعلق صاحب ذلك الحدث المصرح به، وإن لزم التقدم على العامل الضعيف؛ وذلك لأجل دفع الالتباس والحرص على البيان فتقول: زيد قائماً كعمرو قاعداً وزيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت وهذا بسراً أطيب منه رطباً.

في إثبات وجوب التقديم، ولذا أورد الشارح اللام في كل منهما. (قوله: اعلم أن الدال) أي: اللفظ الدال على حدثين كبابي فاعل وتفاعل وأفعل التفضيل وأداة التثنية وغير ذلك، والمقصود منه تعين ما عدا مثل زيد قائماً كعمرو قاعداً ببيان مثله. (قوله: على خصوصية حدث) يشتركان فيه. (قوله: كالمكان؛ نحو: زيد عندي) أحسن منه عندك والزمان؛ نحو: زيد يوم الجمعة أحسن منه يوم السبت. (قوله: والمتعلق) أي: المفعول به بلا واسطة، وواسطة: نحو: زيد لعمرو اضرب من بكر لخالد، والحال؛ نحو: زيد قائماً أحسن منه قاعداً. (قوله: وهما لم يتميزا الخ) لعدم الدال عليهما لفظاً، والجملة معترضة أو حالية. (قوله: حتى يلي) أي: يتصل كل واحد من الحدثين ما يتعلق به من المكان والزمان والمفعول والحال. (قوله: التزموا أن يلي ذلك المتعلق) أي: متعلق كل واحد من الحدثين بصاحب ذلك الحدث الذي يكون ذلك المتعلق متعلقاً به، وقوله: المصرح به صفة صاحب ذلك واحترز به عن الضمير المستكن في أفعل التفضيل وفي أداة التشبيه؛ فإنه وإن كان صاحب ذلك الحدث، لكنه لما لم يظهر كان كالعدم قال الرضي: ومع ذلك فلا أرى بأساً بأن يقال: وإن لم يسمع زيد أحسن قائماً منه قاعداً. (قوله: دفع الالتباس) بين الحالين فإنه إذا قيل: زيد كعمرو قائماً قاعداً لا يتعين كون أحدهما حالاً من زيد والآخر من عمرو.

الواو لا التقديم رعاية للأصل في الواو؛ أعني: العطف؛ نحو: جاءني رجل وهو راكب، ثم اعلم أن القيدين اللذين ذكرهما الشارح ليسا بزيادة، بل الأول مستفاد من قوله: نكرة باعتبار أن المطلق ينصرف إلى الكامل، والثاني مستفاد من أن الإطلاق قد يكون قرينة التقييد بقيد فقط فالمراد نكرة فقط، فلا يتوجه ما في شرح العصام من أنه لا حاجة إلى تقييد النكرة بما لم يشاركها معرفة في الحال. (قوله: أي تقديم الحال على صاحبها) كقول ذي الرمة:

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ
يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

موحشاً حال من خلل قدم عليه لكونه نكرة، واعلم أن وجه وجوب التقديم خفي؛ إذ كل ما ذكروه من الوجوه مخدوش ومجروح فلذا ترك بعضهم التوجيه والتجأ إلى شهادة الإستقراء، وأنه قدود صاحب الحال نكرة محضة من غير تقديم في كلامهم، ومن ذلك قولهم: عليه مائة بيضاً بصيغة الجمع أو بيضاء، وأجاز سيبويه فيها[1] رجل قائماً، وفي الحديث: (صلى عليه السلام قاعداً وصلى وراءه رجال قياماً)، فالأولى أن يترك حديث الوجوب ويقال بالأكثرية، وقوله: لتتخصص للنكرة الخ؛ أي: كما يتخصص المبتدأ النكرة بتقديم الخبر الظرف كما مر. (قال المصنف: فيما عدا مثل زيد قائماً الخ) أي: في كل تركيب عدا هذه الصورة وهي ما كان العامل المعنوي فيه دالاً على حدثين، فحينئذ يلزم أن يلي كل منهما متعلقة كمثال الشارح، فإن العامل فيه في الحالين معنى التشبيه وهو يدل على حدثين حدث المشبه وحدث المشبه به بناء على أن التشبيه نسبة تستدعي طرفين، والقيام تعلق بحدث المشبه فيجب أن يليه وهو زيد، والقعود تعلق بحدث المشبه به فيجب أن يليه وهو عمرو فصح كونه عاملاً في الحالين. (قوله: كعمرو قاعداً) فكاف التشبيه يقتضي حدثين أحدهما كونه مشبهاً والآخر كونه مشبهاً به

(١) أي: في الدار.

وأنَّ ما[1] هو مقدر بالفعل[2] أو اسم[3] الفاعل مثل[4]: الظرف[5] وما يشبهه. أعني: الجار والمجرور. خارج[6] عنه[7] داخل[8] في الفعل أو شبهه[9]. فعلى هذا معنى الكلام[10] أن الحال لا تتقدم على العامل المعنوي اتفاقاً[11]

(١) أي: العامل. (٢) عند البصريين. (٣) عند الكوفيين. (٤) تمثيل للمقدر. (٥) كأمام وقدام وخلف ويمين وشمال. (٦) خبر إن. (٧) أي: عن حد العامل المعنوي. (٨) عند البصرية. (٩) عند الكوفية. (١٠) وهو لا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف. (١١) مفعول مطلق يتقدم.

فامتياز عن سائر العوامل المعنوية بهذا فاستحق أن يخالفها بجواز التقديم، وأراد بالعامل المعنوي ما يستنبط من الفحوى على ما فسر به الشارح سابقاً وعبر عنه بعبارة أو معناه؛ أي: فلا يقال مجردة تلك هند بخلاف ما إذا كان العامل فعلاً متصرفاً أو شبهه حيث يجوز التقديم عليه؛ نحو قوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ (مغني). (قوله: وإن ما هو مقدر الخ) الموصول اسم أن وخبره قوله: خارج؛ أي: وعرفت أيضاً أن ما هو مقدر بذلك خارج عن العامل المعنوي المفسر بما ذكر، ونحن نقول قد عرفت أيضاً أنه داخل فيه على رأي المصنف؛ لأن الفعل أو الاسم المحذوف في مثل الظرف ليس كسائر المقدر، بل هو محذوف نسياً منسياً ومدرج معناه في الظرف وشبهه وليس معنى العامل المعنوي إلا ما اندرج معنى العامل فيه، وما ذكره من حمل الكلام على خروج الظرف وشبهه عن العامل المعنوي فعلى تقدير صحته في نفسه حمل للكلام على خلاف ما نص عليه صاحب. (قوله: داخل في الفعل) أي: إن كان المتعلق المقدر فعلاً، وقوله: أو شبهه؛ أي: أو في شبه الفعل أن قدر المتعلق اسماً. (قوله: فعلى هذا معنى الكلام الخ) إشارة إلى مضمون قوله: قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي، وإن ما هو المقدر بالفعل أو الاسم خارج عنه فعلى هذا يكون معنى كلام المصنف؛ أعني قوله: ولا يتقدم على العامل المعنوي أن الحال الخ، فيكون قوله: بخلاف الظرف حالاً عن قوله على العامل المعنوي فيفيد أن العامل المعنوي ملتبس بمخالفة الظرف العامل في امتناع التقديم فإن الامتناع في الأول اتفاقي وفي الثاني خلافي، وإنما خص بيان المخالفة بالظرف مع أن الفعل والمشتق أيضاً مخالفان للعامل المعنوي حيث إن الحال يتقدم عليهما لإشتراك العامل المعنوي والظرف في الضعف وعدم الدلالة على الحدث وضعاً، وتوضيحه ما قيل: إن قوة عمل الفعل والمشتق ظاهرة فإذا جاز التقديم على الظرف جاز على الفعل، والمشتق بالطريق الأولى فاستغنى عن التعرض له. (قوله: لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقاً) من النحاة لا يخفى أن محط الفائدة من الكلام حينئذ يكون قيد اتفاقاً؛ إذ يكون حاصله أن الحال

(١) أي: مع أن قوله: بخلاف الظرف يكون على هذا التقدير الثاني.

(قوله: فعلى هذا معنى الكلام) وحينئذ يكون قوله: بخلاف الظرف حالاً عن قوله: على العامل المعنوي كما أنه حال عن ضمير لا يتقدم على الاحتمال الثاني، ويحتمل أن يكون اعتراضية بتقدير المبتدأ.

(قوله: حالاً عن قوله الخ) فيفيد أن العامل المعنوي ملتبس بمخالفة الظرف العامل في امتناع التقديم، وأما أن وجه المخالفة ماذا فلا دلالة للكلام عليه، ففيه إجمال بينه الشارح رحمه الله بأن امتناع التقديم في الأول اتفاقي، وفي الثاني خلافي، فاندفع ما قيل: إن كون مدار المخالفة بين العامل المعنوي والظرف كون أحدهما متفقاً عليه والآخر مختلفاً فيه مما لا تفيده العبارة، والعجب أن هذا الاعتراض وارد على الوجه الذي اختاره حيث قال: فالوجه أنه لا يتقدم الحال على العامل المعنوي أصلاً بخلاف الظرف فإنه يتقدم عليه في الجملة وهو فيما تقدم المبتدأ على الحال، فيكون البناء على مذهب الأخفش فإنه قد اعتبر في المخالفة أمرين لا تفيدهما العبارة أصلاً، وإنما خص بيان المخالفة بالظرف مع أن الفعل والمشتق أيضاً مخالفان للعامل المعنوي، فإن الحال يتقدم عليهما الاشتراك الظرف والعامل المعنوي في الضعف وعدم الدلالة على الحدث وضعاً.

(قوله: كما أنه الخ) فيفيد أن الظرف يتقدم على العامل المعنوي في الجملة وهو ما إذا كان لغواً كما صرح به العباب في بحث الحال، وقد نص في المطوّل في بحث التشبيه: أن الجار والمجرور في قول الشاعر:

أَسَدٌ عَلَيَّ وَفِي الحُرُوبِ نَعَامَةٌ

متعلق بأسد ونعامة؛ لتضمنهما معنى شجاع وجبان، وفي المغني: ومن ذلك؛ أي: من مثال التعلق بما أوّل بمشبه الفعل قوله:

وَإِنْ لِسَانِي شَهْدَةٌ يَشْتَفِي بِهَا
وَلَكِنَّ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ

أي: عليه فعل المحذوفة متعلقة بصب والمذكورة متعلقة بعلقم لتأوّله بصعب أو شاق أو شديد فاندفع ما قيل: إن الظرف لا يتقدم على العامل المعنوي الذي لم يكن ظرفاً أو شبهه من الجار والمجرور نص عليه في الرضي فإذا لم يدخلا في المعامل المعنوي، فلا يصح قول الشارح رحمه الله: هذا إذا لم يكن الظرف داخلاً في العامل المعنوي.

«بِخِلَافِ الظَّرْفِ» أي: بخلاف ما إذا كان العامل[1] ظرفاً[2] أو شبهه[3] فإن فيه[4] خلافاً. فسيبويه[5] لا يجوزه[6] أصلاً، نظراً[7] إلى ضعف الظرف في العمل. وجوزه[8] الأخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال، نحو: (زَيْدٌ قَائِماً فِي الدَّارِ). فأما مع تأخير المبتدأ عن الحال، فإنه[9] وافق سيبويه في[10] المنع فلا يجوز: (قَائِماً زَيْدٌ فِي الدَّارِ[11]) ولا (قَائِماً فِي[12] الدَّارِ زَيْدٌ) اتفاقاً[13]. ويحتمل أن يكون معناه[14] أن الحال[15] وإن كان مشابهاً للظروف لما[16] فيه من[17] معنى الظرفية، إلا[18] أن الظرف يتقدم على عامله[19] المعنوي، لتوسعهم[20] في الظروف.

(١) في الحال. (٢) كالجهات الست. (٣) كالجار والمجرور. (٤) أي: في الظرف. (٥) الفاء للتفسير. (٦) أي: تقديم الحال على عامله الظرف. (٧) علة عدم التجوز. (٨) أي: تقديم الحال على عامله الظرف. (٩) أي: الأخفش. (١٠) متعلق بوافق. (١١) والظرف مؤخر عن المبتدأ. (١٢) والظرف مقدم على المبتدأ. (١٣) مفعول مطلق فلا يجوز. (١٤) أي: معنى قول المصنف بخلاف الظرف. (١٥) حال. (١٦) علة مشابهاً. (١٧) بيان لما. (١٨) صفة عامل. (١٩) علة تتقدم. النحاة.

بِخِلَافِ الظَّرْفِ،

لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقاً بخلاف الظرف؛ فإنه لا إتفاق في منع تقديمه عليه فحذف القيد الذي هو محط الفائدة بلا قرينة تدل عليه مفوت للغرض وجعل للكلام متبادراً في خلاف المراد وهو شنيع من مثل المصنف، وقيل: المراد لا يتقدم على العامل المعنوي أصلاً بخلاف الظرف؛ فإنه يتقدم عليه في الجملة بناءً على ما ذهب إليه الأخفش. (قال المصنف بخلاف الظرف) اعلم أن قولهم بخلاف الفلان إنما يؤتى لبيان المخالفة بين مدخوله وما قبله في الحكم الذي نسب إليه؛ ولدفع توهم نشأ من كلام سابق كالاستثناء المنقطع، فقوله: بخلاف الظرف على تقدير عدم جعل الظرف داخلاً في العامل المعنوي يكون لدفع توهم نشأ إما من إسناد لا يتقدم إلى الحال وهو الاحتمال الثاني، والمعنى أن نسبة عدم التقدم إلى الحال يوهم عدم جواز تقدم الظرف أيضاً بجامع الاشتراك في معنى الظرفية فأزاله فقال: بخلاف الظرف، وأما من تعلقه على العامل المعنوي لإيهامه بأن الحال لا يتقدم على الظرف أيضاً بالإتفاق كالأول بجامع الاشتراك في الضعف فاستدرك بقوله: بخلاف الظرف؛ لأن عدم جواز التقدم على الظرف اختلافي، وأما على تقدير جعل الظرف من جملة العوامل المعنوية فيتمشى الاحتمال الأول فقط دون الثاني لعدم صحته؛ لأنه لدفع الوهم والمفهوم التوهمي مع أنه[1] يكون حينئذ لدفع الظهور والمعنى المنطوقي فبينهما بون بعيد، فالمقام حينئذ مقام أدوات الاستثناء الاتصالي هذا. (قوله: فإن فيه خلافاً) أي: فإن في تقدم الحال على العامل الظرف خلافاً بين النحاة فذهب سيبويه إلى عدم جوازه مطلقاً سواء قدم المبتدأ على الحال أو لا نظراً إلى أن الظروف ضعيفة في العمل؛ لكون عملها نيابة ولعدم الاشتقاق فيها وعدم الدلالة على الحدث وضعاً. (قوله: فإنه وافق سيبويه في المنع) أي: فإن الأخفش يوافق حينئذ سيبويه في منع جواز التقديم المذكور فلم يجز قائماً في الدار زيد ونحوه بالإتفاق؛ لئلا يلزم تقدم الحال على عامله الذي فيه ضعف ما عند الأخفش أيضاً وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نائب عنه؛ أي: المبتدأ. (قوله: ويحتمل أن يكون معناه) عطف بحسب المعنى على قوله: فعلى هذا معنى الكلام أن الحال الخ؛ أي:

(١) إشارة إلى ما في الرضي من أنه كان على المصنف أن يقول: بخلاف الظرف، فإنه يتقدم على الظرف والجار؛ لأنه لا يتقدم على معنوي غيرهما من التنبيه والتشبيه، وغير ذلك بالاتفاق فافهم.

والحال لا يتقدم عليه[1]، هذا[2] إذا لم يكن الظرف داخلاً في العامل المعنوي[3]. أما إذا جعلته[4] داخلاً في العامل المعنوي. كما[5] هو الظاهر[6] من كلامهم. فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير. «وَ» كما لا تتقدم الحال

(١) أي: على العامل المعنوي. (٢) لعموم حاجة المظروفات إليه. بل داخلاً في الفعل أو شبهه. (٣) أي: الظرف. (٤) أي: شيء. (٥) فقط.

وعلى هذا يحتمل؛ لأن يكون معنى الكلام؛ أعني: قوله: بخلاف الظرف أن الحال وإن كان مشابهاً من حيث المعنى إلا أن الظرف يتقدم على عامله المعنوي الذي هو الظرف أو شبهه والحال لا يتقدم عليه؛ نحو: زيد يوم الجمعة عندك وأكل عام لك ثوب، ومنه وفي الحروب نعامة، وفي التنزيل: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾؛ وذلك لتوسعهم في الظروف بما لا يتوسع في غيرها لعموم حاجة الناس إليها؛ ولأنها كالحميم للعامل، ثم إن قوله بخلاف الظرف يكون على هذا الاحتمال حالاً من فاعل قوله: ولا يتقدم؛ أي: الحال لا من قوله: على العامل المعنوي وإلا فاللازم حينئذ أن يقول: إلا الظرف بأداة الاستثناء كما مر التنبيه وسيقرع سمعك التصريح، وقيل: ههنا احتمال آخر وهو كون معنى قوله: بخلاف الظرف بخلاف ما إذا كان الحال ظرفاً، فإنه جاز تقديمه على العامل المعنوي وفيه أن هذا مندرج في الاحتمال الثاني؛ لأن المعنى ويحتمل أن يكون معناه أن الحال التي غير الظرف لا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف أعم من أن يكون ظرفاً أو غير الظرف، فإنه يتقدم على العامل المعنوي (ظهيريه)، وفي الرضي أن ابن برهان يجوز تقديم الحال إذا كان ظرفاً أو شبهه على العامل المعنوي إذا كان ظرفاً أو شبهه، ومنه: البر الكر بستين؛ أي: الكر منه بستين فمنه حال والعامل بستين (عصام). (قوله: وهذا إذا لم يكن الخ) أي: كون معنى الكلام صالحاً لهذين الاحتمالين إذا لم يكن الخ، قوله: كما هو الظاهر الخ؛ لأنه يستنبط في الظرف أيضاً العامل من الفحوى حتى عرفه الرضي بقوله: ما يستنبط منه معنى الفعل كالظرف والجار والمجرور واسم الإشارة وهو المختار عند المصنف كما سبق. (قوله: فالمراد هو الاحتمال الثاني) وهو أن الظرف يتقدم على العامل المعنوي؛ أي: في الجملة يعني إذا كان العامل المعنوي ظرفاً أو شبهه فإنه إذا لم يكن كذلك لم يجز تقديم الظرف عليه بالإتفاق وإنما انحصر الاحتمال في الثاني على تقدير دخول الظرف في العامل المعنوي؛ إذ لو كان المراد الاحتمال الأول وجب إيراد صيغة الإستثناء بأن يقال إلا الظرف؛ لأن إخراج بعض أفراد المتعدد يكون بالإستثناء؛ إذ لا يقال: جاء القوم بخلاف زيد، ويقال: جاء العلماء بخلاف الجهال فقد انجلى حقيقة الحال.

(قوله: وأما إذا جعلته داخلاً) إلى آخره وإليه ذهب المصنف في شرحه كما مرت الإشارة إليه. (قوله: فالمراد هو الاحتمال الثاني) وهو أن الظرف يقدم على العامل المعنوي؛ أي: في الجملة؛ يعني: إذا كان العامل المعنوي ظرفاً أو شبهه فإنه إذا لم يكن كذلك لم يجز تقديم الظرف عليه اتفاقاً، قال الشيخ الرضي: قد صرح ابن برهان بجواز تقديم الحال إذا كان ظرفاً أو شبهه على العامل المعنوي إذا كان ظرفاً أو شبهه ومن ذلك القبيل البُرُّ الكُرُّ بستين أي الكُرُّ منه بستين فمنه حال والعامل بستين.

(قوله: يعني: إذا كان العامل المعنوي الخ) سواء كان بعد المبتدأ؛ نحو: زيد يوم الجمعة عندك أو قبله نحو قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾، هذا وقد عرفت أن تقديم الظرف اللغو على العامل المعنوي وإن لم يكن ظرفاً جائزاً فلا حاجة إلى التقييد بقوله: يعني، وقد تبع الشيخ الرضي في ذلك، ولعله حمل قوله: بخلاف الظرف على الظرف المستقر؛ لأن الحال أشبه به فإن الظرف أو الجار والمجرور إذا وقع حالاً لا يكون إلا ظرفاً مستقراً، وحينئذ لا بد من التقييد المذكور ويؤيد الحمل المذكور أن الأمثلة التي أوردها لتقديم الظرف على العامل المعنوي كلها من المستقر. (قوله: قال الشيخ الرضي) يعني: أن عدم جواز تقديم الحال على العامل المعنوي مذهب الجمهور. (قوله: وقد صرح ابن برهان) واستشهد لذلك بقوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ﴾ فإن هنالك ظرف وضع موضع الحال، والولاية مبتدأ أو الخبر لله، وهو العامل في هنالك.

على العامل المعنوي، كذلك[1] لا تتقدم «عَلَىَ[2]» ذي الحال «المَجْرُورِ» سواء كان مجروراً بالإضافة[3] أو بحرف الجر، فإن كان مجروراً بالإضافة لم تتقدم الحال عليه اتفاقاً[4] نحو: (جَاءَتْنِي[5] مُجَرَّداً[6] عَنِ الثِّيَابِ ضَارِبَةُ[7] زَيْدٍ) وذلك لأن[8] الحال تابع وفرع لذي الحال، والمضاف[9] إليه لا يتقدم على المضاف، فلا يتقدم تابعه أيضاً. وإن كان[10] مجروراً بحرف الجر ففيه[11] خلاف فسيبويه[12] وأكثر البصريين يمنعون تقديمها[13] عليه[14] للعلة المذكورة، وهو[15] المختار عند المصنف، ولهذا[16] قال: «عَلَىَ الأَصَحِّ» ونقل عن بعضهم[17]: الجواز استدلالاً بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً[18] لِّلنَّاسِ﴾.

(١) تأكيد لقوله: كما لا يتقدم. (٢) متعلق بلا تتقدم بطريق العطف. (٣) سواء كانت إضافة محضة أو لا. (٤) أي: اتفاق البصرية والكوفية. (٥) هذا ممتنع عند جميع النحويين. (٦) حال من زيد مؤخر. (٧) فاعل جاءت. من إضافة الفاعل إلى المفعول. (٨) علة عدم تقديم الحال على ذي الحال المجرور بالإضافة. (٩) لقيامه مقامها لا يتقدم على المضاف. (١٠) نحو: ذو الحال. (١١) خبر مقدم. (١٢) عطف العام على الخاص لكون المخصوص مقصوداً إماماً في النحو. (١٣) أي: الحال. (١٤) أي: على ذي الحال. (١٥) منع تقديمها عليه. (١٦) أي: لكون تقديم الحال على ذي الحال المجرور مختاراً عند المصنف قال. (١٧) من بعض البصرية والكوفية وهو أبو علي وابن كيسان وغيرها. (١٨) أي: جميعاً.

وَلاَ عَلَى المَجْرُورِ[1] عَلَى الأَصَحِّ،

(١) أي: مطلقاً.

(قال: ولا على المجرور) المفهوم منه جواز تقديم الحال إذا كان مرفوعاً أو منصوباً كما ذهب إليه البصريون، وأما الكوفيون فلا يجوّزون تقديمها عليهما إلا في صورة واحدة وهي إذا كان صاحبها مرفوعاً، والحال مؤخراً عن العامل. (قوله: سواء كان مجروراً بالإضافة) استثنى منه ما إذا كان المضاف جزء المضاف إليه أو جاز قيام المضاف إليه مقامه فإنه يجوز التقديم لكن على قلة: نحو: يتحرك ماشياً يد زيد، وتتبع

(قوله: فلا يجوّزون الخ) أي: في الجملة وهو فيما إذا كان ذو الحال مظهراً قالوا: لأنه حينئذ يلزم الإضمار قبل الذكر؛ لأن في الحال ضميراً يعود إلى ذي الحال المتأخر بخلاف ما إذا كان مضمراً فإن الضميرين يشتركان في عودهما على مفسريهما. (قوله: إذا كان صاحبها الخ) سواء كان مظهراً أو مضمراً؛ لأن النسبة في الحال التأخير عن صاحبه، فلا يكون إضماراً قبل الذكر. (قوله: وهي ما إذا كان الخ) نحو: جاء راكباً زيد؛ فإنه لشدة طلب الفعل الفاعل كأنه ولي الفعل والحال ولي الفاعل، فلا يكون إضماراً قبل الذكر. (قوله: استثني الخ) استثناء الصورة الأولى ومجيئها على قلة مذكوران في الرضي، وأما استثناء الصورة الثانية فغير مذكور فيه، بل في شرح التسهيل: أنه إذا كان صاحب الحال مجروراً بالإضافة، فلا يجوز تقديم الحال عليه إجماعاً، وكذا في التحقيق، نعم قال ابن مالك: بأنه إن كانت الإضافة غير محضة جاز تقديم الحال على المضاف لكونها في نية الانفصال؛ نحو: هذا شارب السويق ملتوتاً الآن أو غداً. (قوله: لا يرد) أي: تقديم التابع على ما لم يتقدم عليه المتبوع. (قوله: فولان الفاعل الخ) دليل النفي. (قوله: محله قبل الفعل) لكونه ذاتاً يطلب لأجله المسند. (قوله: وإن امتنع) أي: تقديمه على الفعل بعارض الالتباس بالمبتدأ عند التقديم، فلا تقديم للتابع على ما لم يتقدم عليه المتبوع في ذلك المثال. (قوله: قيل: وجه الخ) يعني: أن امتناع التقديم في الصورة

(قوله: ولا على ذي الحال المجرور) إنما قدر ذي الحال؛ لدفع أن يتوهم كون المراد ولا على العامل المجرور؛ فإنه فاسد، فالأولى للمصنف التصريح، وقيد بالمجرور؛ لأن التقدم على ذي الحال المرفوع والمنصوب جائز مطلقاً عند البصريين، وممتنع عند الكوفيين، إلا في مرفوع تقدم عامله على الحال؛ نحو: جاء راكباً زيد بخلاف راكباً جاء زيد. (قوله: فإن كان مجروراً بالإضافة) سواء كانت الإضافة محضة أو لا، وقيل: المراد بالإضافة ما هو المحضة؛ إذ في غيرها يجوز تقديم الحال على المضاف إليه؛ لكونها في تقدير الانفصال؛ نحو: هذا ملتوتاً شارب السويق الآن أو غداً، وقوله: لم يتقدم عليه الحال اتفاقاً؛ أي: إلا إذا كان المضاف لفظ غير؛ نحو: زيداً راكباً غير ضارب لتأويله بلا ضارب، وقوله: ضاربة زيد مضاف إلى مفعوله فالحال عن المفعول لفظاً، فلا وجه لما يقال: إن الحال من المضاف إليه، إنما يجوز إذا كان مما يجوز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أو كان جزأً منه كما مر، وهذا ليس كذلك فإنه ليس كذلك (بخشايش)، فكأنه أراد الرد على من قال: وقوع الحال عن زيد مع كونه مضافاً إليه مفعولاً به في المعنى؛ لأن الضرب واقع عليه انتهى، أقول: الظاهر أن الأمر كما ذكره هذا القائل فاعرفه، ثم إنه لا يقال إذا كان الضرب واقعاً عليه يلزم أن يكون الإضافة في ضاربة زيد إلى معمولها فتكون لفظية؛ لأنا نقول: كونه معمولاً في المعنى ومفعولاً به لا يكفي في كون الإضافة لفظية وإن كفى في صحة الحالية بل لا بد أن يصلح مفعولاً به في اللفظ بوجود شرط العمل وههنا لم يوجد فالإضافة معنوية كما لا يخفى. (قوله: وذلك) أي: عدم التقدم على المجرور بالإضافة، وقوله: للعلة المذكورة، وهو قوله: لأن الحال تابع الخ، وهذا؛ أي: المنع مختار المصنف. (قوله: ونقل عن بعضهم) وهم الكوفية وبعض البصرية كابن كيسان وابن برهان فإنهم ذهبوا إلى جواز

ولعل الفرق بين حرف الجر والإضافة أن حرف الجر معدّ[1] للفعل كالهمزة والتضعيف، فكأنه[2] من تمام الفعل، وبعض حروفه، فإذا قلت: (ذَهَبْتُ رَاكِبَةً[3] بِهِنْدٍ) فكأنك قلت: أَذْهَبْتُ رَاكِبَةً[4] هِنداً. فالمجرور[5] بحسب الحقيقة[6] ليس مجروراً[7]. وأجاب بعضهم[8] عن هذا الاستدلال: بجعل[9] (كَافَّةً) حالاً عن الكاف والتاء[10] للمبالغة. وبعضهم[11] يجعلها[12] صفة لمصدر[13] أي: إرْسالةً كافةً[14]. وبعضهم يجعلها[15] مصدراً، كالكاذبة، والعاقبة[16] والكل تكلف وتعسف[17] ﴿وَكُلُّ مَا دَلَّ[18] عَلَىٰ هَيْئَةٍ﴾ أي: صفة سواء كان الدال

(١) أي: معد اسم فاعل من عدى يعدي من التفعل حذف ياؤه. (٢) أي: حرف جر. (٣) حال من هند. (٤) حال من هند. (٥) بحرف جر. (٦) أي: الظاهر. (٧) بل منصوب على المفعولية الصريحة. (٨) أي: الزجاج والهندي. من النحاة. (٩) متعلق بأجاب. (١٠) في كافة. (١١) أجاب. من النحاة وهو الزمخشري. (١٢) متعلق بأجاب. كافة. (١٣) محذوف. (١٤) صفة إرسالة. أي: شاملة لجميع الناس. (١٥) كافة. (١٦) والعافية دفع الله عن العبد الأسقام والبلايا. (١٧) أي: الخروج عن الطريق المستقيم. (١٨) من الأسماء.

تقديمها عليه ورجح المصنف خلافه لكن ظاهر الاستدلال بالآية معهم؛ إذ التأويل كما يأتي تكلف. (قوله: استدلالاً بقوله تعالى) في سورة السبأ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ فإن كافةً حال من الناس المجرور بالحرف مقدماً عليه، والمعنى: وما أرسلناك إلا للناس، حال كونهم كافة؛ أي: جميعاً، يعني: ترا بهمه آدميان فرستاديم، لا إلى طائفة مخصوصة ففيه رد على قول كفار العجم أنه إنما أرسل للعرب، ومن شواهدهم قوله:

إذا الْـمَـرءُ أعـيَـتْـهُ الـمُـرُوءَةُ نـاشِـئـاً
فَـمَـطْـلَـبُـهـا كَـهْـلاً عَـلَـيْـهِ شـديـدُ

(قوله: ولعل الفرق الخ) أي: الفرق على مذهب هذا البعض بين المجرور بحرف الجر والمجرور بالإضافة حيث لم يجوزوا التقديم في الثاني وجوزوه في الأول إن حرف الجر معد الخ؛ أي: ولو غالباً فلا تغفل. (قوله: فالمجرور بحسب الحقيقة) يعني: المجرور بحسب الظاهر ليس مجروراً بحسب الحقيقة، بل منصوب كما في قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾؛ أي: أذهب نورهم. (قوله: وأجاب بعضهم الخ) وهو الزجاج والأخفش ومن معهما فأجابوا عن استدلال المجوزين بصرف النظم المعجز عن الظاهر وجعل كافة حالاً عن الكاف؛ أي: مانعاً للناس عن الضلال والتاء حينئذ للمبالغة في الزجر والتبليغ، وقوله: وبعضهم بجعلها الخ، وهو صاحب الكشاف حيث جعل كافة صفة لمصدر مقدر؛ أي: إرساله كافة شاملة للناس. (قوله: وبعضهم بجعلها مصدراً) وهذا البعض كالسيرافي ومحشي الضوء جعل كافة مصدراً بوزن العافية، فكافة بمعنى: كفاً فيكون مفعولاً مطلقاً؛ أي: تكف كفاً أو مفعولاً له على ما في شرح العصام، يعني: إز براي باز داشتن همه ناس اضلالت فرستاديم ترا، وبالجملة: هذه الاحتمالات في الآية ثابتة، فإذا ثبت الاحتمال سقط الاستدلال، وههنا حكاية ذكرناها في دوحة العنادل نقلاً عن الشمني شارح المغني. (قوله: والكل تكلف وتعسف) أي: كل الأجوبة والتوجيهات خروج عن الصراط

وَكُلُّ مَا دَلَّ عَلَى هَيْئَةٍ

حنيفاً ملة إبراهيم. (قوله: لأن الحال تابعة الخ) قيل: لا يرد عليه: نحو: راكباً جاء زيد؛ لأن الفاعل من حيث إنه مسند إليه محله قبل الفعل وإن امتنع بعارض الالتباس بالمبتدأ، قيل: وجه منع تقديمها على صاحبها المجرور أنه كثر الحال عن المجرور ولم يسمع من الفصحاء تقديمها فلو جاز لوقع. (قوله: يجعل كافة حالاً عن الكاف) والمعنى ما أرسلناك إلا مانعاً للناس عما يضرهم، إن قلت: أنه عليه السلام كما أرسل مانعاً ناهياً أرسل آمراً، فكيف يصح الحصر؟ قلنا: الحصر إضافي لا حقيقي كما إذ جعلته حالاً من الناس؛ لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم مبعوث إلى الثقلين، إن قلت: الحال قيد للعامل، فيلزم أن يكون الكف في وقت الإرسال وليس كذلك لتراخيه عنه، قلنا: الحال مقدرة والتقدير لا يلزم أن يكون من صاحب الحال كما مرت الإشارة إليه. (قوله: والتاء للمبالغة) كالكافية والشافية وكثير منهم ذهبوا إلى أن تاء المبالغة مخصوصة بفعال وفعول ومفعال. (قوله: أي: أرسالة كافة) أي: عامة شاملة. (قوله: وبعضهم يجعلها مصدراً) أي: تكف كفاً والجملة حال مقدرة. (قوله: والكل تكلف وتعسف)؛ لأن كافة كفاطبة لازمة الحالية غير مضافة كما صرح به الشيخ الرضي، ولا يخفى أن المتبادر منه هذا المعنى.

المذكورة سماعي لا قياسي. (قوله: الحصر إضافي) أي: لا آمراً بما يضرهم فلا ينافي كونه آمراً بما ينفعهم. (قوله: كما إذا جعلته حالاً من الناس) فإن الحصر حينئذ إضافي أيضاً؛ أي: لا لبعض الناس كما زعمت اليهود أنه مبعوث إلى العرب خاصة. (قوله: والتقدير الخ) دفع لما يتوهم أنه لا تقدير من الرسول وقت الإرسال كما لا كف منه بأنه لا يلزم تقدير الحال من صاحب الحال، فيجوز أن يكون من المتكلم. (قوله: لازمة الحالية) فوقوعها صفة للمصدر أو مصدراً خلاف الاستعمال الفصيح، وقد يقع كافة في كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال، وقد خطئوا فيه كذا في الرضي. (قوله: غير مضافة) خبر بعد خبر وليس بحال من ضمير لازمة. (قوله: ولا يخفى أن المتبادر منه) أي: من لفظ كافة هذا المعنى؛ أي: معنى قاطبة؛ أي: جميعاً فوقوعها لا بمعنى مانعة خلاف المتبادر.

مشتقاً[1] أو جامداً «صَحَّ أنْ يَقَعَ[2] حَالاً» من غير أن يؤول الجامد بالمشتق، لأن[3] المقصود من الحال[4] بيان[5] الهيئة، وهو حاصل به، وهذا[6] ردّ على جمهور النحاة، حيث[7] شرطوا اشتقاق الحال[8] وتكلفوا في تأويل الجامد بالمشتق[9] ومع هذا[10] فلا شك أن الأغلب في الحال الاشتقاق. «(مِثْلُ:)» (بُسْراً وَرُطَباً[11]) في قولهم: «هَذَا بُسْراً[12]» وهو ما بقي فيه حموضة. «أَطْيَبُ[13] مِنْهُ رُطَباً»

(١) كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها. (٢) بعد التأويل فاعل صحَّ والجملة خبر المبتدأ. (٣) علة لصحة وقوع الحال من غير تأويل. (٤) المراد من إيراد الحال. (٥) خبر إن. (٦) أي: قول المصنف كل ما دل على آه. (٧) علة. (٨) لأنها في معنى الصفة والصفة مشتق أو في معنى المشتق. (٩) متعلق بتأويل. (١٠) أي: مع كون الحال من المشتق والجامد إشارة إلى أنه لا فرق بينهما في إمكان وقوع حال لكن الفرق بالغلبة وعدمها. (١١) بفتح الباب وقد يضم. حال من ضمير أطيب. (١٢) خبره.

صَحَّ أنْ يَقَعَ حَالاً مِثْلُ: هَذَا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً،

(قوله: سواء كان الدال مشتقاً أو جامداً) قال الشيخ الرضي: من الأحوال الغير المشتقة قياساً الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة، فكان الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾، ونحو: جاء زيد رجلاً بهياً، ومنها ما يقصد به التشبيه؛ نحو: جاء زيد أسداً؛ أي: مثل أسداً وشجاعاً، ومنها الحال في نحو: بعت الشاء شاة ودرهماً، وضابطته أن تقصد التقسيط فتجعل لكل جزء من أجزاء المجزأ قسطاً، وتنصب ذلك القسط على الحال وتأتي بعده بجزء تابع بواو العطف أو

(قوله: قياساً وسماعاً) قوله تعالى: ﴿فَٱنفِرُوا۟ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُوا۟ جَمِيعًا﴾، وقول العرب: جاء الخيل بداد، فبداد علم جنس وضع مكان متبددة، ثم القياسي أنواع تسعة قال في التسهيل: ويغني عن اشتقاقه وضعه أو تقدير مضاف أو دلالة على مفاعلة أو سعر أو ترتيب أو أصالته أو تفريع أو تنويع أو طور واقع فيه تفصيل انتهى فمثل الشيخ بقوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ ووقع المصطرعان عدلي غير أي مثل عدلي، وكلمته فاه إلى في؛ أي: مشافهة، وبعت الشاء شاة ودرهماً؛ أي: مسعراً وادخلوا رجلاً رجلاً؛ أي: مرتبين وهذا خاتمك حديداً وهذا حديدك خاتماً وهذا ثمرك سهريراً وهذا بسر أطيب منه رطباً، والشيخ الرضي ذكر منها خمسة والمحشي منها ثلاثة ولم يظهر لي وجه الاقتصار عليها. (قوله: بصفة) أي: بصفة مشتقة. (قوله: هي الحال في الحقيقة) أي: المقصود التقييد بها لا بموصوفها فما قيل: القول بالحال الموطئة إنما يحسن إذا شرط الاشتقاق، وأما إذا لم يشترط فينبغي أن يقال في جاء زيد رجلاً بهياً: إنهما حالان مترادفان ليس بشيء. (قوله: جاء زيد أسداً وشجاعاً) أي: مثل أسداً وشجاعاً؛ أي: فيما يقصد به التشبيه وجهان؛ أحدهما: أن يقدر مضاف قبله، وثانيهما: أن يأوّل المنصوب بما يصح أن يكون هيئة لما

المستقيم وسلوك في غير المنهج القويم، أما كون الأول تكلفاً؛ فلأن تاء المبالغة مقصور على السماع غير معلوم الوقوع في فاعل، وأما الثاني؛ فلاحتياجه إلى تقدير الموصوف المؤنث، وأما الثالث؛ فلعدم ثبوت مصدريته، وأما كون الثلاثة تعسفاً؛ فلأن كافة مثل قاطبة غير مضافة لازمة الحالية بمعنى جميعاً فافهم. (قال المصنف: وكل ما دل على هيئة) أي: كل نكرة دلت على هيئة الفاعل أو المفعول جاز وقوعها حالاً بلا تأويل بالمشتق وإليه ذهب سيبويه على خلاف جمهور النحاة المشترطين الاشتقاق في الحال كما في النعت. (قوله: وهذا رد على جمهور الخ) أي: قول المصنف هذا رد عليهم في اشتراطهم المذكور بناءً على أن الحال في المعنى صفة، والصفة مشتقة أو في معنى المشتق، فلا جرم أولوا ما يقع من المصادر وأسماء الجوامد موقعها بما هو مشتق، فأولوا هذا زيد أسداً بشجاعاً، و﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ﴾ بمعنى: دالةً، ومنه قول الشاعر:

فما بالُنا أمسِ أُسْدَ العرين
وما بالُنا اليومَ شاءَ النَّجَف

فيأول الأسد بالشجعان، والشاء بالضعاف، وأما أدلة من لم يشترط الاشتقاق، فمنها أن الحال خبر في المآل ولا يشترط فيه أن يكون مشتقاً فينبغي أن لا يشترط فيها أيضاً، ومنها أن ما ادعاه الجمهور ينخرم بمثل هذا بسراً أطيب منه رطباً، وبينت حسابه باباً باباً، وجاء البر قفيزين وصاعين، وكلمته فوه إلى في إلى غير ذلك، وتأويل جميع ذلك تكلف مستغنى عنه كما ذكره بقوله: وتكفلوا الخ، قوله: ومع هذا؛ أي: مع صحة وقوع ما دل على هيئة حالاً من غير تأويل بالمشتق فلا شك الخ. (قوله: مثل: بسراً ورطباً) أراد بالمثل ما كان العامل فيه ذا حدثين يتعلق بكل منهما حال ولم يذكر صاحب الحال غير مستتر إلا مرة فيذكر أحد الحالين بجنب غير مستتر، ولا يذكر الحال الأخرى بجنب المستتر لخفائه، فيقدم على العامل إلى العامل إلى جنب مرجع المستتر مبالغة في التحرز عن الالتباس، ولا يكره التقديم حينئذ على ضعيف العمل معنوياً

كان أو أفعل تفضيل أو غيره فلا حاجة إلى ما قيل[1]: إن أفعل التفضيل وإن كان لا يعمل متقدماً لكنه لما كان يعمل في الظرف المتقدم والحال مفعول فيه لم يبعد أن يعمل في الحال متقدماً. (قوله: في قولهم: هذا بسراً أطيب منه الخ) فبسراً: حال من الضمير المرفوع في أطيب العائد إلى المشار إليه، ورطباً: حال من الضمير المجرور في منه العائد إلى المشار إليه أيضاً، والمعنى: تفضيل التمر حال كونه بسراً عليها في حال كونها رطباً فلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه؛ لأن ذلك التمر من حيث إنه مفضل غيره من حيث إنه مفضل عليه، وقوله: حموضة؛ أي: نوع منها فالتنوين للتنويع كقوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾؛ أي: نوع منها.

(١) القائل: فخر الدين.

بحرف الجر؛ نحو: بعت البر قفيزين بدرهم. (قوله: وهو ما بقي فيه حموضة) الأظهر أن يقال: ما بقي فيه نوع حموضة، قال في الصراح: بسر: غورة خرما، أول ما بدا من النخل طلع ثم خلال بالفتح ثم بلح

تقدم؛ وذلك لأنهم يجعلون المشتهر في معنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى؛ نحو: لكل فرعون موسى؛ أي: لكل جبار قهار. (قوله: التقسيط) أي: بيان القسط لشيء وهو الحظ والنصيب. (قوله: وينصب ذلك القسط الخ) لا يخفى أن المجزأ في قولك: بعت الشاء شاة بدرهم الشاء كما سيجيء فالمنصوب على الحالية هو نفس الجزء والآتي بعده القسط، وكذا في قولك: بعت البر قفيزين بدرهم، نعم يصح ذلك في الأمثلة التي ذكرها الشارح الرضي بعد هذين المثالين من أخذت زكاة ماله درهماً عن كل أربعين وأمرته درهماً في درهم؛ أي: جعلت في مقابل درهم منه درهماً مني ووضعت عندكم الدنانير ديناراً لدى كل واحد، ثم إن بيانه يقتضي أن تحمل النكرة في الإثبات على الاستغراق، واستشهد عليه بقولهم: تمرة خير من جرادة، وبقوله تعالى: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ﴾، ومع ذلك لا يدخل في ضابطته؛ نحو: يداً بيد؛ أي: ذا يد بذي يد؛ أي: النقد بالنقد فالوجه أن يجعل؛ نحو: بعت الشاء شاة بدرهم من ضابطة التسعير؛ أي: مسعر لشاة بدرهم، والأمثلة الباقية داخلة في ضابطة الفاعلية على ما في التسهيل وشرح الألفية للشيخ السيوطي كما هو المنساق إلى الفهم. (قوله: أما مع واو العطف) في اللباب ما حاصله: أن الأصل في هذه الأحوال الجمل فالأصل فوه إلى في، ويده بيدي، وشاة بدرهم؛ أي: كل شاة أو شاة منها بدرهم؛ لأن الهيئة فهمت منها ولذا جوّز الخليل الرفع في تلك الأسماء إلا أنهم وضعوها مواضع لوازمها المفردة؛ أي: مشافهاً ومصفقاً ومسعراً ومقابلاً لتبادر الفهم إلى تلك اللوازم لكثرة الاستعمال من غير نظر إلى تفصيل أجزاء تلك الجمل، فأعربوا القابل منها إعراب الحال، وهو الجزء الأول من الجزئين فيما ليس فيه حرف العطف وكلاهما فيما أبدل فيه الواو الماطنة من أداة المصاحبة وهي الباء بمعنى مع؛ لأنه إذا أبدلت الباء واواً وجب أن يعرب ما بعدها بإعراب ما قبلها؛ نحو قولهم: كل رجل وضيعته وامرأ ونفسه. (قوله: أو بحرف الجر) أو بغيره كما مر من وضعت عندكم الدنانير ديناراً لدى كل واحد. (قوله: الأظهر الخ)؛ لأن البسر ما بقي فيه مرتبة معينة من مراتب الحموضة، وكل مرتبة نوع لا ما بقي فيه حموضة مطلقة، لكن حمل الشارح رحمه الله التنكير في حموضة على التنويع أو على القلة، ولذا قال المحشي رحمه الله: الأظهر فإن قيل: ما في القاموس من أن البسر التمر قبل أن يرطب، وتفسيره في الصراح: غورة خرما يشمر بأنه يستعمل لما فيه حموضة مطلقاً قلت: بعد التسليم هذا المعنى غير مراد في القول المذكور.

وهو ما فيه حلاوة صرفه[1]، فهما[2] مع كونهما[3] جامدين[4] حالان، لدلالتهما[5] على صفة البُسريّة[6] والرُّطبيّة[7]، ولا حاجة إلى أن يؤول (البُسْرَ) بالمُبسِر[8] و(الرُّطَبَ) بالمُرْطِبِ، من[9] أَبْسَرَ النخلُ، إذا صار ما[10] عليه بُسراً، وأرطب إذا صار ما عليه رطباً. والعامل في (رُطَباً) (أَطْيَبُ[11]) باتفاق النحاة، وفي[12] (بُسْراً) أيضا[13] عند محققيهم[14] وتقدم (بُسْراً) على اسم التفضيل[15] مع ضعفه في العمل، لأنه[16] إذا تعلق بشيء[17] واحد حالان[18] باعتبارين[19] مختلفين[20]، يلزم[21] أن يلي كل واحد منهما[22] متعلقة[23] والبسرية تعلقت بالمشار[24] إليه بـ (هَذَا[25]) من[26] حيث إنّه مفضل وهذه[27] الحيثية وإن[28] لم تكن معتبرة فيه إلا[29] بعد إضماره في (أَطْيَبُ[30]) لكنه[31] لما كان

(١) صفة حلاوة. (٢) بسراً ورطباً. (٣) بسراً ورطباً. (٤) غير مشتقين. (٥) بسراً ورطباً. (٦) وهي الحموضة. (٧) الثاني على صيغة. وهي الحلاوة الصرفة. (٨) من باب الأفعال والمرطب كذا. (٩) بيان اشتقاق. (١٠) عبارة من نخل. (١١) وهو يكون صاحب الحال وهو الضمير في أطيب وقيل: هو الضمير منه. (١٢) أي: العامل بسراً أطيب. (١٣) كما في رطباً. (١٤) نحاة. (١٥) وهو أطيب. (١٦) وهو الثمر المشار إليه بهذا. (١٨) فاعل تعلق. (١٩) أي: باعتبار كونه مفضلاً ومفضلاً عليه. (٢٠) في ذلك الشيء الواحد. (٢١) جواب إذا. (٢٢) حالان. (٢٣) بذي الحديثين حالان. أي: صاحبه. (٢٤) وهو الثمر. (٢٥) أي: بلفظ هذا. (٢٦) متعلق بتعلقت. (٢٧) أي: كون المشار إليه. (٢٨) حالية. (٢٩) كانت معتبرة. (٣٠) أي: مستكن راجع إليه. (٣١) شأن.

بالتحريك ثم بسر ثم رطب ثم تمر. (قوله: وهو ما فيه حلاوة) ولين. (قوله: ولا حاجة إلى أن يأول البسر بالمبسر) هذا إذا كان هذا إشارة إلى النخل؛ لأن المبسر هو النخل كما يدل عليه اشتقاقه، وأما إذا كان إشارة إلى التمر كما هو الظاهر، فتأويلها بالنضج وغير النضج أو المدرك وغير المدرك. (قوله: لأنه إذا تعلق بشيء واحد) قد مر تفصيل ذلك في ذي الحديثين.

(قوله: ولين) ليخرج التمر، والأظهر ما فيه رطوبة؛ لأن اللين يستعمل في مقابلة الصلابة. (قوله: هذا إذا كان الخ) أي: هذا التأويل إذا كان لفظة هذا في القول المذكور إشارة إلى النخل؛ لأن المبسر بصيغة اسم الفاعل النخل لا ثمرته. (قوله: كما يدل عليه اشتقاقه) أي في قوله: أبسر النخل إذا صار ما عليه بسراً، وأما ما قيل: إن مقصودهم تحصيل معنى الصفة في الجامد وذا لا يتوقف على وجود مشتق من لفظه، وتفسيره بالمشتق المفروض إنما هو لتصوير المراد به فلا حاجة إلى اعتبار الإشارة إلى النخل فليس بشيء؛ لأنه لا خلاف في وجوب دلالة الحال على الصفة إنما الخلاف في وجوب اشتقاقه، فلو لم يوجد مشتق من لفظه في الاستعمال ثبت ما هو غرض المصنف رحمه الله من وقوع الجامد حالاً لتضمنه معنى الصفة من غير تأويل بالمشتق لعدمه في محاوراتهم. في التاج: النضج بالفتح والضم: بخته شدن من حد سمع، والإدراك: رسيدن ميوه.

(قوله: حلاوة صرفة) أي: حلاوة محضة ليس فيه شائبة الحموضة، والمراد حلاوة ورطوبة؛ ليخرج التمر. (قوله: إذا صار ما الخ) أي: صار التمر الذي عليه بسراً فبناء أفعل لصيرورة ذا كذا مثل: ألحم الرجل؛ أي: صار ذا لحم، ولك أن تجعله من أبسر النخل إذا صار ذا ثمرة ذات بسر فيكون من قبيل أجرب الرجل؛ أي: صار ذا إبل ذات جرب فافهم. (قوله: والعامل في رطباً أطيب الخ) أي: باعتبار أصل الطيب، وكذا العامل في بسراً باعتبار زيادة الطيب كأنه قيل: هذا زاد طيبه بسراً على طيبه رطباً، وقوله: وفي البسر أيضاً الخ، وهو الصحيح لا اسم الإشارة كما قال بعضهم؛ إذ قد يقع الإشارة حال التمرية فيفسد المعنى (امتحان)؛ أي: لانتقاء البسرية حال التمرية فتبصر. (قوله: لأنه إذا تعلق بشيء واحد بالذات) أعني: التمر المشار إليه بهذا، وقيل هو أطيب (حالان) وهما بسرا ورطباً (باعتبارين مختلفين) وهما اعتبار كون ذلك المشار إليه مفضلاً واعتبار كونه مفضلاً عليه (يلزم أن يلي) كل من الحالين متعلقة؛ لأنه لما كان ذلك الواحد متعلقاً لإحدى الحالين باعتبار، وللحال الأخرى باعتبار آخر فلو لم يكن كل من الحالين عقيب متعلقة بلا فاصلة التبس متعلق أحدهما بمتعلق الآخر، فالبسرية لما كانت حالاً عن المشار إليه ومتعلقاً به باعتبار كون ذلك المشار إليه مفضلاً وجب أن يلي بسراً ذلك المشار إليه من حيث كونه مفضلاً، ولكنه لما كان وصف المفضلية للمشار إليه بهذا إنما يتحقق بعد إضمار ذلك المشار إليه في أطيب وكان الضمير كالعدم في الخفاء وعدم الظهور، أقيم المظهر وهو لفظ هذا مقام المضمر وقضي من هذا ما يقضي من المضمر، فأوجب أن يليه بسراً؛ فلأجل ذلك قدم بسراً على أطيب، وما قيل: بأن المظهر القائم مقام المضمر هو لفظ منه وحده ففاسد. (قوله: يلزم أن يلي كل منهما متعلقه) أي: وإن لزم من ذلك التقدم على العامل الضعيف[1]؛ وذلك لضرورة دفع الالتباس كما مر، وللحرص على البيان كما في زيد قائماً كعمرو قاعداً. (قوله: وهذه

(١) أعني: اسم التفضيل.

الضمير[1] بالنسبة إلى[2] المظهر كالعدم[3] أقيم[4] المظهر[5] مقامه[6]، وأوجبوا[7] أن يليه[8] والرطبية تعلقت به[9] من حيث إنّه مفضل[10] عليه، وهو[11] ضمير (منه) فيجب أن يليه. قال[12] الرضي: (وأمَّا الضَّمِيرُ المُسْتَكِنُ[13] فِي أَفْعَل) فإنه[14] وإن[15] كان مفضلاً[16] لكنه لما لم يظهر[17] كان[18] كالعدم، ومع هذا فلا[19] أرى بأساً بأن يقال: وإن لم يسمع (زَيْدٌ[20] أَحْسَنُ قَائِماً مِنْهُ قَاعِداً). وذهب بعضهم[21] إلى[22] أنّ العامل في (بُسْراً[23]) اسم الإشارة أي: أشير[24] إليه[25] حال كونه[26] بُسراً، وهذا[27] ليس بصحيح، لأنه[28] يمكن أن يكون المشار إليه التمر اليابس، فلا تتقيد[29] الإشارة بحالة البسرية[30] ولأنه[31] يصح حيث وقع موقع اسم[32] الإشارة اسم لا يصح[33] إعماله فيه، نحو: (تَمْرُ نَخْلَتِي بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً). «وَتَكُونُ» أي: الحال «جُمْلَةً»

(١) المستكن في أطيب. (٢) أي: بلفظ هذا. (٣) في مقابلة المظهر. (٤) جواب لما. (٥) وهو هذا. (٦) أي: مقام الضمير وهو المستكن في أطيب. (٧) نحاة. (٨) بسراً. (٩) أي: بالمشار إليه. (١٠) باعتبار أن الضمير منه راجع إليه. (١١) مفضل عليه. (١٢) رد على قول الشارح وأوجبوا أن يليه. (١٣) الراجع إلى اللفظ هذا. (١٤) بسراً. (١٥) حال. (١٦) في الحقيقة. (١٧) حقيقة بل ملفوظاً حكماً. (١٨) جواب. (١٩) أي: مع كون الضمير في أطيب كالعدم. (٢٠) من قبيل تنازع الفعلين. (٢١) أبو علي وأتباعه. (٢٢) متعلق بذهب. (٢٣) وهو الحال الأولى. (٢٤) أي: إلى التمر. (٢٥) المستنبط من اسم الإشارة. (٢٦) أي: التمر. (٢٧) أي: كون العامل في بسراً اسم إشارة. (٢٨) علة عدم الصحة. (٢٩) يعني فلا يصح تقييده. (٣٠) فيه فليكن في حال مقدر. (٣١) علة الثاني عطف على الأول. (٣٢) فاعل وقع. (٣٣) صفة اسم.

الحيثية وإن لم تكن) جواب عن مقدر وهو أن هذه الحيثية إنما تعتبر بعد إضماره في أطيب، فيجب أن يلي الضمير المستتر في أطيب، وتقرير الجواب ظاهر من الشرح، وقوله: إلا بعد إضماره؛ أي: استتاره في أطيب؛ لأنه يجب أن يكون في أفعل التفضل ضمير راجع إلى المفضل كما في زيد أفضل من عمرو. (قوله: كالعدم) أي: لكونه اعتباراً محضاً والمظهر ههنا اسم الإشارة؛ أعني: هذا، وقوله: أقيم المظهر مقامه؛ أي: لفظ هذا مقام المستتر في كون الحال بعده بلا فاصل فاندفع ما قيل من أن الضمير مستتر في أطيب واسم الإشارة قبله فلا يقام مقامه، وقوله: أن يليه؛ أي: أن يلي قوله: بسراً المظهر؛ أعني: هذا. (قوله: قال الرضي الخ) الغرض من هذا النقل تقوية ما سبق من قوله: لكنه لما كان الضمير بالنسبة الخ، وتمهيد لما سيأتي من قوله أي الرضي، ومع هذا لا أرى بأساً الخ؛ أي: ومع كونه كالعدم لا بأس في جواز القول بنحو: زيد أحسن قائماً منه قاعداً، وقوله: وإن لم تسمع جملة معترضة بين القول ومقوله. (قوله: وذهب بعضهم) مربوط بقوله: وفي البسر أيضاً عند محققيهم؛ أي: وذهب أبو علي الفارسي ومن تبعه إلى أن العامل في البسر اسم الإشارة أو هاء التنبيه لا أطيب؛ لئلا يلزم تقييد العامل بحالين متناقضين، وقد عرفت الجواب[1] فتذكر. (قوله: فلا يتقيد الإشارة بحال البسرية) في الرضي فلو كان هذا عاملاً في بسراً لتقيدت الإشارة بالبسرية فوجب أن لا يقال هذا الكلام إلا في حال البسرية مع أنه يصح أن يقال هذا في غير حال البسرية، وقال السيد: إذ قد يشار إليه قبل كونه بسراً وبعده أيضاً، لكن في شرح العصام أنه فليكن الحال مقدرة إلا أن يقال أن جعلها مقدرة كلفة لا يرتكب إلا عند الضرورة، وفيه ما فيه لوقوعها في قوله تعالى: ﴿فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ هذا، وقوله: ولأنه يصح الخ علة ثانية لقوله: غير صحيح، وضمير يصح عائد إلى وقوع بسراً حالاً. (قوله: لا يصح أعماله فيه) أي: في بسراً؛ نحو:

(١) من أن في أطيب شيئين الطيب والزيادة الخ....

وَتَكُونُ جُمْلَةً[1]

(١) محتملة للصدق والكذب.

(قال: ويكون جملة) قال الشيخ الرضي: قد تقام الجملة الحالية مقام مفرد فيعرب الجزؤ الأول منها إعراب الحال، ويلتزم تنكيره لقيامه مقام الحال، وفاه إلى في شاذ؛ نحو: بعت يداً بيد؛ أي: ذو يد بذي يد، أي: النقد بالنقد؛ ونحو: بعت الشاه شاة بدرهم، والأصل كل شاة بدرهم، وكذا قولهم: بعت الشاه شاة ودرهماً، والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته؛ أي: شاة ودرهم مقرونان فنصب ههنا الجزآن لقبولهما الإعراب، قال الخليل: يجوز أن يأتي به على الأصل؛ نحو: بعت الشاه شاة بدرهم وشاة ودرهم.

(قوله: قال الشارح الرضي الخ) لا يخفى عن كل جملة وقعت حالاً أقيمت مقام المفرد مع أنه لا يعرب شيء من جزئيها، والمقصود أنه لما انمحى منها معنى الجملة وأريد معنى المفرد أعرب الجزء الأول منها ليشعر بأنها في معنى المفرد، وقد مر تفصيله بما لا مزيد عليه. (قوله: وفاه إلى في) ووجهه أنه لم يجز حذف المضاف إليه لفيك لئلا يبقى المعرب على حرف واحد وقد جاءنا بفم بحذف المضاف إليه وإبدال الواو سيما لئلا يبقى المعرب على حرف واحد. (قوله: نحو: بعت الشاه شاة بدرهم) إلى كل شاة شاة منها ودرهم مقرونان، والجملة حينئذ استئنافية فلا تحتاج إلى الواو.

لدلالتها[1] على الهيئة كالمفردات فصح إن[2] وقعت حالاً مثلها، ولكن[3] يجب أن تكون[4] الجملة الحالية «خَبَرِيَّةً[5]» محتملة[6] للصدق والكذب، لأن[7] الحال بمنزلة[8] الخبر عن ذي الحال وإجراؤها عليه في قوة التحكم بها عليه، والجمل[9] الإنشائية لا تصلح[10] أن يحكم بها على[11] شيء. ولما كانت الجملة[12] مستقلة في الإفادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها[13]، والحال[14] مرتبطة بغيرها[15]، فإذا وقعت الجملة[16] حالاً لا بد[17] لها[18] من رابطة تربطها إلى صاحبها[19]، وهي[20]: الضمير، والواو. والجملة الخبرية: إمّا اسمية أو فعلية، والفعلية: إمّا أنْ يكون... فعلها مضارعاً مثبتاً أو مضارعاً منفياً أو ماضياً مثبتاً منفياً، فهذه[21] خمس جمل[22]. «فَالاسْمِيَّةُ[23]» أي: الجملة الاسمية الحالية متلبسة[24] «بِالوَاوِ وَالضَّمِيْرِ» معاً لقوة الاسمية في الاستقلال[25]، فناسب أن تكون الرابطة فيها في غاية القوة، نحو[26]: (جِئْتُ[27] وَأَنَا رَاكِبٌ) و: (جِئْتَ[28] وَأَنْتَ رَاكِبٌ) و: (جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ رَاكِبٌ) «أَوْ بِالوَاوِ وَحْدَهَا»

(١) علة كون الحال جملة. (٢) والجملة فاعل تصح. (٣) إلا أنه. (٤) بعد تأويل فاعل يجب. (٥) صفة جملة. (٦) صفة كاشفة. (٧) علة احتمال. (٨) ظرف مستقل خبر إن. (٩) لا ثبوت بها الآن. مبتدأ. (١٠) خبره. (١١) أي: ذي حال. (١٢) التي وقعت حال أو لا. (١٣) لاستقلاله في الإفادة. (١٤) حالية. (١٥) لكونها عرضاً غير قائم بنفسه. (١٦) الخبرية. (١٧) جواب إذا. (١٨) أي: الجملة التي وقعت حالاً. (١٩) جملة. (٢٠) اثنان. (٢١) أي: الجملة الخبرية من الاسمية والفعلية. (٢٢) جمع جملة. (٢٣) إذا وقعت حالاً. (٢٤) نحو: جاءني زيد وأبوه قائم. (٢٥) لعدم مشابهتها بالفرد فتبعد عن نهج الحال وأسلوبها. (٢٦) مثال لما وقع الحال من المتكلم. (٢٧) حال. (٢٨) مثال لما وقع الحال من المخاطب.

خَبَرِيَّةً فَالاسْمِيَّةُ بِالوَاوِ وَالضَّمِيْرِ أَوْ بِالوَاوِ وَحْدَهَا

(قوله: لأن الحال بمنزلة الخبر)؛ ولأن الحال تفيد تعلق الفعل بالفاعل أو المفعول بوقت وقوع مضمونها ولا يقصد من الإنشاء وقوع مضمونه. (قوله: وهي الضمير والواو) لما كانت الجملة الحالية فضلة احتاجت إلى زيادة ربط ولهذا لا يكون الواو رابطة في الجملة الواقعة خبراً أو وصفاً إلا إذا حصل لهما أدنى انفصال؛ وذلك بوقعهما بعد إلا؛ نحو: ما حسبك إلا وأنت بخيل، وما جاءني رجل إلا وهو فقير. (قال:

(قوله: ولا يقصد من الإنشاء وقوع مضمونه) أي: معناه المصدري الذي يدل عليه بجوهره؛ لأن الإنشائية إما طلبية أو إيقاعية بالاستقراء والمقصود من الأولى مجرد الطلب سواء وقع مضمونها أو لا، ومن الثانية الإيقاع وهو مناف لقصد وقت الوقوع. وهذا التعليل جاري عند من يجوز وقوع الإنشاء خبراً من غير تأويل، وعند من لم يجوزه بخلاف تعليل الشارح رحمه الله فإنه مختص بمن لم يجوّز وقوعه خبراً. وفي تقييد المصنف رحمه الله ههنا بالخبرية وعدم تقييده في الخبر إشارة إلى أن عدم وقوع الإنشاء حالاً متفق عليه بخلاف وقوعه خبراً. (قوله: فضلة) يتم الكلام بدونها. (قوله: احتيج إلى زيادة ربط) فصدّر الجملة التي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط؛ أعني: الواو التي أصلها الجمع ليؤذن من أول الأمر أن الجملة لم تبق على الاستقلال. (قوله: ولهذا) أي: لكونها فضلة. (قوله: لا يكون الواو الخ)؛ لأن بالخبر يتم الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظاً وكون المعنى فيه كأنها من تمامه، وكذا الصلة؛ لأنها يتم بها جزؤ الكلام فاكتفى في الثلاثة بالضمير.

(قوله: ما حسبك) الحسب: بالتحريك الشرف.

ثمرة نخلتي بسراً الخ، قال العصام: هذا مصنوع، ورده الأطهوي بأن عدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود، وقيل: إن هذا الدليل لا يثبت المدعي؛ لأن صحة إعمال أطيب في قولنا ثمرة نخلتي بسراً الخ لا يستلزم صحة إعماله في قولنا: هذا بسراً الخ؛ لأن في التركيب[1] الأول ضرورة بخلاف الثاني لوجود أمر آخر فيه يصح إعماله وهو أشير المستنبط من اسم الإشارة (ظهيريه)، وقد يقال: يمكن أن يستنبط فعل في المثال؛ أي: الأول أيضاً فتأمل. (قوله: لدلالتها على الهيئة كالمفردات) هذا لو صح بجميع مقدماته لزم صحة وقوع المعرفة والجمل الإنشائية حالاً هف، وأجيب بتحرير الدليل؛ أي: لدلالتها على الهيئة كالمفردات وكونها نكرة كالمفردات الواقعة أحوالاً وصحة الحكم بها على شيء (ظهيريه)، وقوله: أن تقع في بعض النسخ، إن وقعت فلفظة أن مصدرية؛ أي: فيصح وقوعها. (قال المصنف: خبرية) أي: لا إنشائية طلبية كانت أو إيقاعية، وقال العصام: الخبرية والإنشائية سيان في الوقوع حالاً بالتأويل وعدم الوقوع بدونه، فلا وجه لإطلاق الجملة في وقوعها خبراً وتقييدها في الوقوع حالاً بالخبرية إلا أن لا يساعد ذلك الاستقراء، إما بعدم الوقوع حالاً، وإما بقلته جداً بخلاف الوقوع خبراً. (قوله: محتملة للصدق والكذب) هذا في أصلها، وأما في حال الحالية فقد أخرجت عن قبول التصديق والتكذيب فلا حكم في الحال، وقوله: بمنزلة الخبر؛ أي: لصحة حملها على ذي الحال، وقوله: وإجراؤها عليه؛ أي: ربطها به وجعلها حالاً عنه في قوة الحكم بها على ذيها. (قوله: لا تصلح أن يحكم الخ) أي: من غير تأويل؛ لأن الإنشائية غير ثابتة في نفسها فكيف تثبت لغيرها؟ وقوله: مستقلة في الإفادة؛ أي: لاشتمالها على طرفي النسبة. (قوله: والحال مرتبطة بغيرها) هذا إشارة إلى

(١) أعني: ثمرة نخلتي بسراً أطيب الخ.

لأنها[1] تدل على الربط في أول الأمر فاكتفيَ بها، مثل قوله عليه الصلاة والسلام: (كُنْتُ نَبِيّاً[2] وَآدَمُ[3] بَيْنَ المَاءِ والطِّيْنِ[4]) وهذا، أي: الربط[5] بالواو وحدها، أو بها مع الضمير إنّما يكون[6] في الحال المنتقلة[7]، وأما في المؤكِّدة[8]، فلا يجوز بالواو، تقول[9]: (هُوَ[10] الحَقُّ لاَ[11] شَكَّ[12] فِيْهِ[13]) وذلك، لأن[14] الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد، لشدة[15] الاتصال بينهما.

(١) علة لوحدة الواو. (٢) أي: أعطى لي النبوة. (٣) حال. (٤) بالواو المنفردة أي: الجملة الاسمية الحالية ملتبسة. (٥) في الجملة الاسمية الحالية ملتبسة. (٦) أي: الربط. (٧) نحو: ضربت زيداً قائماً. (٨) نحو: زيداً أبوك عطوفاً. (٩) بناء الخطاب. (١٠) أي: القرآن. (١١) حال. (١٢) اسم لا. (١٣) خبر لا. (١٤) علة عدم الجواز. (١٥) تعليل لعدم الدخول.

قياس وتقريره هكذا الجملة غير مرتبطة بغيرها والحال مرتبطة بغيرها ينتج من الشكل الثاني الجملة غير الحال فافهم. (قوله: لا بد لها من رابطة) وإلا لكانت أجنبية عن صاحبها فلا تقع حالاً منه، وقوله: تربطها من باب نصر وضرب، وهذا التركيب من قبيل: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ﴾ كما لا يخفى. (قوله: وهو الضمير) أي: مطلقاً غائباً أو مخاطباً أو متكلماً؛ أي: الضمير[1] والواو معاً أو أحدهما فقط كما سيأتي، أما الضمير فلكونه عبارة عن المرجع، وأما الواو فلكونه موضوعاً لربط ما بعدها لما قبلها. (قوله: لقوة الاسمية في الاستقلال) لتركبها من اسمين؛ ولأنها لدلالتها على الثبوت والدوام خارجة عما هو الأصل في الحال؛ أعني: الانتقال وعدم التقرر، وقال الجزائري: ولقوة الاسمية تأبى عن وقوعها حالاً فناسب زيادة الربط. (قال المصنف: أو بالواو وحدها) وتسمى واو الحال وعلامتها صحة وقوع إذ موقعها؛ نحو: جاء زيد وعمرو قائم؛ أي: إذ عمرو قائم، وفي الكشاف أنها إذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو في الصحيح استثقالاً لاجتماع حرفي عطف، ففي شرح الألفية الجملة الاسمية تربط بالواو ما لم تقع بعدها عاطف، وإلا تعين الضمير؛ نحو: ﴿فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ﴾. (قوله: لأنها تدل على الربط) لكونها في الأصل للجمع، وقوله: في أول الأمر؛ أي: لوقوعها في ابتداء الجملة بخلاف الضمير فإنه لا يجب وقوعه فيه. (قوله: وآدم[2] بين الماء والطين) أي: التراب ففيه مجاز أولي، والحال منتقلة فاعرفه؛ أي: أعطيت النبوة والحال أن آدم عليه السلام لم يخلق بعد، وقيل: أي وآدم حاصل في أثناء الخلقة لم يفرغ من تصويره وإجراء الروح فيه، ثم إنه أورد بأن الحال في هذا الحديث لم يبين هيئة الفاعل أو المفعول، وأجيب بأن هذا الحال باعتبار متعلق ذي الحال، كما أن الصفة قد تكون باعتبار متعلق الموصوف وبأنها تبين هيئة الفاعل بالتأويل كما في جاءني زيد والشمس طالعة، وقد مر تحقيقه. (قوله: في الحال المنتقلة) وهي التي لا تثبت صاحبها عليها دائماً كراكباً في جاءني زيد راكباً، قوله: وأما المؤكدة؛ أي: المقررة لمضمون الجملة أو عاملها، فاعلم أنهم ذكروا أن المؤكدة قسمان ما أكدت عاملها وما أكدت مضمون جملة فالأولى؛ نحو: ﴿ثُمَّ وَلَّيۡتُم مُّدۡبِرِينَ﴾، والثانية؛ نحو: زيد أبوك عطوفاً. (قوله: هو الحق لا شك فيه) لك أن ترجع الضمير إلى

(١) نحو: ﴿لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى﴾.
(٢) أي: غير مخلوق.

فالاسمية) وفي حكمها الجملة المصدرة بليس؛ لأنها لمجرد النفي على الأصح؛ ولا تدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية، وقد تخلو الاسمية من الرابطتين عند ظهور الملابسة؛ نحو: خرجت زيد على الباب وهو قليل. (قوله: لأنها تدل على الربط في أول الأمر)؛ لأنها في الأصل للجمع مع السابق فهي داعية إلى النظر إلى السابق.

(قوله: الجملة المصدرة بليس) وإن كانت فعلية. (قوله: لأنها) أي: ليس على الأصح احتراز عما قيل: إنه لنفي الحال. (قوله: كحرف نفي داخل على الاسمية) فكأنها باقية على اسميها ولذا كان حكمها حكم الاسمية.

«أَوْ[1] بِالضَّمِيرِ» وحده «عَلَى[2] ضَعْفٍ»، لأن[3] الضمير لا يجب أن يقع[4] في الابتداء، فلا[5] يدل على الربط في أول الأمر نحو: (كلّمتُهُ[6] فُوهُ[7] إلى فِيَّ) فلا بدّ من الواو على الصحيح: «وَ[8]الْمُضَارِعُ[9] الْمُثْبَتُ» أي: الجملة[10] الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعاً مثبتاً متلبساً[11] «بِالضَّمِيرِ[12] وَحْدَهُ[13]»

(١) الجملة الاسمية ملتبسة. (٢) متعلق أو بالضمير. (٣) علة الضعف. (٤) والجملة بعد التأويل فاعل لا يجب. (٥) أي: الضمير. (٦) زيد. (٧) أي: متوجهاً. (٨) عطف على فالاسمية. (٩) مبتدأ. (١٠) صفة المضارع. (١١) إشارة إلى متعلق الباء في قوله بالضمير. (١٢) ظرف مستقر خبر المبتدأ. (١٣) أي: حال كونه منفرداً.

(قال: والمضارع المثبت بالضمير) قد سمع بالواو؛ وذلك لأنها جملة وإن شابهت المفرد؛ أو لأنه خبر مبتدأ محذوف ويشترط في المضارع الواقع حالاً خلوه عن حرف الاستقبال كالسين، ولن ونحوهما.

(قوله: قد سمع بالواو) في قولهم: قمت وأصك وجهه. (قوله: مبتدأ محذوف) أي: أنا أصك وجهه فتكون اسمية تقديراً. (قوله: ويشترط الخ) لبشاعة اجتماع الحال والاستقبال وإن كان الحال الذي نحن فيه غير مناقض للاستقبال.

أَوْ بِالضَّمِيرِ عَلَى ضَعْفٍ ، وَالْمُضَارِعُ الْمُثْبَتُ بِالضَّمِيرِ وَحْدَهُ،

قوله عليه السلام: «كنت نبياً» الخ؛ أي: هو الحق لا شك فيه، ففيه لطافة فقوله: لا شك فيه، قيل: إنه حال مؤكدة من الضمير المستتر في الحق؛ لأن عدم الشك تأكيد للحق، والظاهر: أنه حال من فاعل أحقه أو أثبته أو من مفعوله تقديره أثبته أن لا شك فيه والعامل في المؤكدة واجب الحذف فليحفظ. (قوله: لشدة الاتصال بينهما)؛ وذلك لاتحاد الحال المؤكدة لما قبلها فإن قولك: لا شك فيه حال مؤكدة متحدة بما قبلها، فلا مجال لتخلل الواو بينهما ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ على أحد الوجوه، وقيل: إن لا ريب فيه خبر بعد خبر لذلك، والخبر الأول الكتاب، وقيل: ذلك مبتدأ، والكتاب صفته، ولا ريب فيه خبره، وقيل: لا محل لها من الإعراب على أنها جملة مستأنفة مقطوعة عما قبلها (شرح لباب). (قوله: على ضعف) قيد لقوله أو بالضمير وإنما ضعف بالضمير وحده؛ لأنه رابط عام لا يدل على ارتباط خاص بالحال مع تحقق ما يأباه وهو فوت ما هو الأصل في الحال بخلاف الواو وحدها، فإنها دالة على ارتباط خاص وهو ارتباط الحالية، ثم إن ما هو بالضمير وحده فصيح ليس بضعيف في كل موقع لوقوعه في التنزيل؛ نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾، ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾، بل الضعف فيما إذا كان الضمير في آخر الجملة كما في قول المسيب بن العلس يذكر غائصاً:

نَصَفَ النَّهارُ الماءُ غامِرُه
ورَفِيقُهُ بالغَيْبِ لا يَدْرِي

كذا في المغني، وفيما إذا كان المبتدأ ضمير ذي الحال؛ نحو: جاءني زيد هو راكب وبالجملة: أن المصنف اقتفى في هذا أثر الزمخشري في مفصله حيث صرح هناك بشذوذ الاكتفاء بالضمير، لكن الأندلسي قال في شرح المفصل: الاسمية الواقعة حالاً يجوز أن يكتفى فيها بإحدى الرابطتين[1] بلا شذوذ ولا ضعف، واستدل عليه بأمثلة وثيقة، لكنه اعترف بقلة الاكتفاء بالضمير في الاستعمال. (قوله: لا يجب أن يقع في الابتداء) أي: ابتداء الكلام، بل قد يكون في الآخر؛ نحو قوله:

نَصَفَ النَّهارُ الماءُ غامِرُه

وفي الوسط؛ نحو: ضربته يداه مغلولتان. (قوله: نحو: كلمته فوه إلى في) أي: مشافهاً، ومنه قول بشار:

خَرَجْتُ مَعَ البَازي عَلَيَّ سَوَادُ

قال العصام: فإذا كان صدر الجملة مشتملاً على الضمير جاء ترك الواو بلا ضعف، وقوله: أي الجملة الفعلية التي الخ إشارة إلى أن قول المصنف: والمضارع تعبير مجازي بذكر الجزء وإرادة الكل. (قوله: ملتبسة بالضمير وحده) ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا نَسْتَنكِرُ ۝٥﴾، وأما نحو: قمت وأصك وجهه وقوله تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَد تَّعْلَمُونَ﴾ الآية فمأول بتقدير المبتدأ؛ أي: وأنا أصك وأنتم تعلمون، وقال عبد القاهر في المثال الأول: إن الواو للعطف، أصله قمت وصككت عدل إلى المضارع حكايةً للحال الماضية، ومنه قوله:

ولَمَّا خَشِيتُ أظافيرَهُمْ
نَجَوْتُ وأرْهَنُهُمْ مالِكا

ولكن لو جعل هذا الحكم أكثرياً لكان أسلم وأقرب إلى المصلحة (عصام)

(١) أعني: الواو والضمير.

لمشابهته لفظاً[1] ومعنى[2] لاسم[3] الفاعل المستغني[4] عن الواو نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ يُسْرِعُ). «وَمَا[5] سِوَاهُمَا[6]» أي: سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجملة[7] المشتملة على المضارع المنفي أو الماضي المثبت أو المنفي «بِالوَاوِ وَالضَّمِيرِ مَعاً أَوْ بِأَحَدِهِمَا» وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير، لعدم قوّة استقلالها كالاسمية. فالمضارع المنفي، نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ وَمَا يَتَكَلَّمُ غُلاَمُهُ) أو: (جَاءَنِي زَيْدٌ مَا يَتَكَلَّمُ غُلاَمُهُ) أو: (جَاءَنِي زَيْدٌ وَمَا يَتَكَلَّمُ عَمْرٌو). والماضي المثبت، نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ وَقَدْ خَرَجَ غُلاَمُهُ) أو: (جَاءَنِي زَيْدٌ قَدْ خَرَجَ غُلاَمُهُ) أو: (جَاءَنِي زَيْدٌ وَقَدْ خَرَجَ عَمْرٌو). والماضي المنفي، نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ وَمَا خَرَجَ غُلاَمُهُ) أو: (جَاءَنِي زَيْدٌ مَا خَرَجَ غُلاَمُهُ) أو: (جَاءَنِي زَيْدٌ وَمَا خَرَجَ عَمْرٌو). «وَلاَ بُدَّ فِي المَاضِي المُثْبَتِ» لا المنفي «مِنْ» دخول لفظة «قَدْ» المُقَرِّبة زمان الماضي

(١) في الحركات والسكنات. (٢) في الحدوث والتحدث. (٣) مفعول المشابهة. (٤) صفة اسم الفاعل. (٥) عطف. (٦) مبتدأ. (٧) صفة ما.

(قوله: لمشابهته لفظاً ومعنى الخ) أما لفظاً فبالحركات، وأما معنى فلوقوعه مشتركاً ومخصصاً كاسم الفاعل. (قال المصنف: بالواو والضمير معاً) وقد نظم بعضهم هذا البحث بقوله:

حال أكر جملة اسمية بود باواوست
وربود جملة فعلية بتفصيل بد أن
كر مضارع بود ومثبت بي واو شناس
وربود فعلية ماضي يجوز أمران
ليك در ماضيء مثبت بود جاره زقد
كر بظاهر نتوان كفت بتقدير توان

(قوله: لعدم استقلالها كالاسمية) تمثيل للمنفي فلا يحتاج إلى قوة الرابط فلا يكون الرابط بالضمير وحده ضعيفاً (وجيه الدين). (قوله: من دخول لفظة قد) أي: إلا إذا كان الحال الماضي تالياً لإلاّ أو متلواً بأو؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَـٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴿٤﴾﴾، وقال الشاعر:

كُنْ لِلخَلِيلِ نَصِيراً جارَ أَوْ عَدَلاَ
وَلاَ تَشُحَّ عَلَيْهِ جادَ أَوْ بَخِلاَ

(قوله: من قد المقربة زمان الماضي الخ) في الوافية إن الماضي يدل على الانقضاء قبل زمان التكلم، والحال الذي يبين هيئة الفاعل أو المفعول قيد لعامله فإن كان العامل ماضياً كان الحال أيضاً ماضياً بحسب المعنى وإن كان حالاً كان حالاً، وإن مستقبلاً فمستقبلاً هذا لكن ما ذكروه غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال بين الزمان الحاضر وبين ما يبين الهيئة، وقال الشريف[1] رحمه الله: ويمكن أن يقال إن الفعل إذا وقع قيداً لشيء يعتبر كونه ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً بالنظر إلى ذلك القيد، فإذا قيل: جاءني زيد ركب، يفهم منه أن الركوب

(١) قال في حاشية المطول: إن الأفعال إذا وقعت قيوداً لماله اختصاص بأحد الأزمنة فهم منه استقبالياتها وحاليتها وماضويتها بالقياس إلى ذلك القيد لا بالقياس إلى زمان التكلم كما في معانيها الحقيقية الخ.

وَمَا سِوَاهُمَا بِالوَاوِ وَالضَّمِيرِ[1] أَوْ بِأَحَدِهِمَا[2]، وَلاَ بُدَّ فِي المَاضِي المُثْبَتِ[3] مِنْ قَدْ[4]

(١) ويشترط في ذلك المضارع الواقع حال كونه حالياً عن معرف الاستقبال كالسين ولن ونحوها.
(٢) هذا شروع إلى بيان لزوم زيادة كلمة قد في الماض المثبت الواقع حالاً.
(٣) لا المنفي.
(٤) أي: دخول كلمة قد.

(قوله: المشتملة على المضارع المنفي) وإن كان بلم خلافاً للأندلسي؛ فإنه قال: لا بد فيه من الواو وإن كان مع الضمير، قال الشيخ الرضي: إذا انتفى المضارع بلفظة ما لم يدخله الواو، وإذا انتفى المضارع بلا لزمه الضمير والأغلب تجرده عن الواو.

(قوله: لا بد فيه من الواو) لكونه ماضياً معنى فكما أن الماضي المثبت احتاج إلى قد المقربة له بالحال كذلك المضارع المنفي محتاج إلى الواو التي هي علامة الحالية لما لم يصلح معه قد؛ لأنه لتحقيق الحصول ولم للنفي. (قوله: لم يدخله الواو)؛ لأن المضارع المجرد يصلح للحال، فكيف إذا انضم معه كلمة ما التي هي لنفي الحال فعلى هذا ينبغي أن يلزمه الضمير. (قوله: لزمه الضمير) كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب إليه النحاة. (قوله: والأغلب الخ) أي: الأكثر في الاستعمال تجرده عن الواو كالمثبت؛ لأن معنى جاء زيد لا يركب جاءني غير راكب فهو واقع موقع المفرد لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا أكثر من مصاحبة المجرد منها.

إلى الحال[1] لغة[2] على الماضي المثبت الواقع حالاً، ليدل[3] بها[4] على قرب زمانه إلى زمان صدور[5] الفعل من ذي الحال[6]، أو وقوعه[7] عليه تجوزاً[8]،

(١) زمان. (٢) أي: وضعاً. (٣) مجهول من دل يدل. (٤) أي: قد. (٥) لا إلى زمان المتكلم. نحو جاءني زيد وقد خرج عمرو. (٦) إذا كان الحال من الفاعل. (٧) إذا كان الحال من المفعول نحو: ضربت زيداً وقد خرج عمرو. (٨) أي: دلالة تجويز.

(قوله: ليدل) إلى آخره هذا تحقيق ذكره السيد الشريف قدس سره، وللقوم هنا كلام بعيد عن التحقيق فحري أن لا نذكره.

(قوله: ذكره السيد الشريف) في حواشي المطوّل (قوله: وللقوم ههنا كلام بعيد عن التحقيق) وهو أنه لا بد من قد ظاهرة أو مقدرة في الماضي المثبت إذا كان حالاً مع أن حاليته بالنظر إلى عامله ولفظه قد تقرب الماضي من حال التكلم فقط والحالان متباينان، لكنهم استتبعوا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فأتوا بقد لظاهر الحالية كما أن التجريد من حرف الاستقبال لذلك.

كان متقدماً على المجيء، فلا بد من قد حتى تقربه إلى زمان المجيء فيقاربه هذا، وإن أردت زيادة تحقيق فاستمع ما حرره بعض الأفاضل من أنهم قالوا: لا بد في الماضي المثبت الواقع حالاً من دخول كلمة قد لتقرب زمان الماضي من الحال فيصح جعله حالاً، فتوجه عليهم أنه إنما حملهم على ذلك اشتراك لفظ الحال بين الحال اللغوية والحال النحوية؛ لأن كلمة قد إنما تقرب الماضي إلى الحال بالمعنى الأول إذا الماضي الواقع حالاً قد يقترن مع خلوه عنها كما إذا كان العامل ماضياً أيضاً، بل هي حينئذ تكون مؤكدة له وتكلفوا في التقصي عنه بما تمجه الطباع السليمة، وأجاب عنه الشريف بما أخذه من كلام ركن الدين الحديثي في شرحه للكافية حيث قال في مواضع من تأليفاته: إن صيغ الأفعال وإن كانت موضوعة للأزمنة المخصوصة التي هي زمان التكلم وما قبله وما بعده إلا أنها إذا وقعت قيوداً لما له اختصاص بأحد الأزمنة كان ماضويتها وأختيها بالقياس إلى ذلك المقيد وتدل عليها مجازاً، فالماضي الواقع حالاً يعتبر مضيه بالنسبة إلى زمان العامل، وكذا الحالية المستفادة من كلمة قد تعتبر بالنظر إلى ما هو المعتبر فيه، فإذا قلت: جاءني زيد ركب، فهم منه تقدم الركوب على المجيء فلا يقارن الحال مع عاملها، وإذا قلت: قد ركب، قربه إلى زمان المجيء فيفهم مقارنته إياه وأن ابتداء الركوب كان مقدماً على المجيء، إلا أنه قارنه في الدوام، والشارح الفاضل ساق الكلام بحيث لا يحوم حوله الأوهام وأشار بقوله: إلى الحال لغة، إلى ما أسلفناه من أن المراد من المقرب منه هو الحال اللغوية لا ما يبين الهيئة، وبقوله: تجوزاً، إلى أن اعتبار الزمان المدلول عليه للفعل بالنسبة إلى زمان العامل مجاز، وعلل ذلك الاعتبار بقوله: لأن المتبادر الخ، وفيه أن المشتهر عندهم أن التبادر من إمارات الحقيقة فكيف يكون مجازاً مع تبادره، ويمكن أن يجاب بما أجابوا به عن أمثال ذلك من أن ما هو من إمارات الحقيقة هو التبادر بدون القرينة لا مطلقاً؛ إذ عند القرينة قد يتبادر المعنى المجازي، ووقوعه قيداً قرينة هناك هذا. (قوله: إلى الحال لغة) أعني: زمان التكلم بخلاف الحال النحوي؛ أعني: ما يبين هيئة الخ فإنه المقارن لعامله وهو قد يكون ماضياً وقد يكون حال تكلم وقد يكون استقبالاً، ولفظة قد إنما تقرب الماضي إلى حال التكلم حقيقة (نعمه)، وربما يقال: أن عامله قد يكون مقترباً بزمان التكلم فاشترط هناك لفظة قد للتقريب وفيما عداه طرداً للباب. (وقوله: ليدل بها) بصيغة المجهول أو المعلوم متعلق بالدخول؛ أي: وإنما لزم دخول لفظة قد على الماضي الخ ليدل؛ أي: الماضي المثبت بسبب قد على قرب الخ فاعرفه. (قوله: إلى زمان صدور الفعل) كما إذا كان حالاً عن الفاعل قيل: ولو قال: إلى زمان قيام الفعل لكان اشتمل ليدخل فيه؛ نحو: مات زيد مؤمناً، وقوله: أو وقوعه عليه؛ أي: كما إذا كان الحال عن المفعول. (قوله: تجوزاً) مفعول مطلق مجازي لقوله: ليدل بها؛ أي: دلالة تجوز؛ يعني: بطريق المجاز بعلاقة[1] الجزئية؛ لأن هذه الدلالة جزء من معناها اللغوي لكونه مطلقاً، وقيل: إنما قال: تجوزاً؛ لأن دلالة الماضي المثبت بسبب لفظة قد على قرب الزمان الماضي إلى زمان صدور الفعل من ذي الحال أو وقوعه عليه ليس بطريق الحقيقة؛ لأن ما يدل بها عليه حقيقة هو قرب زمان الماضي إلى زمان الحال والتكلم.

(١) أو الإطلاق والتقييد.

لأن المتبادر[1] من الماضي المثبت إذا وقع حالاً[2] أنّ مضيَّه إنَّما هو بالنسبة[3] إلى زمان العامل[4] فلا بدَّ من (قَدْ) حتى تقربه إليه فيقارنه[5]، وهذا بخلاف مذهب الكوفيين[6]، فإنهم لا يوجبون[7] (قَدْ) ظاهرة ولا مقدرة[8]. سواء كانت «ظَاهِرَةً»[9] في اللفظ، نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ قَدْ[10] رَكِبَ غُلاَمُهُ) «أَوْ مُقَدَّرَةً»[11] منويَّة نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ[12] صُدُورُهُمْ﴾ أي: قد حَصِرَت[13] صدورُهم، وهذا[14] بخلاف مذهب سيبويه والمبرد، فإنهما لا يجوّزان حذف (قد). فسيبويه: يؤول قوله تعالى: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ بـ(قَوْماً[15] حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) فتكون جملة (حَصِرَتْ) صفة موصوف محذوف[16] هو الحال[17]. والمبرد: يجعله جملة دعائية[18] وإنما لم يشترط ذلك[19] في النفي، لاستمرار[20] النفي بلا قاطع، فيشتمل زمان الفعل[21]. «وَيَجُوزُ حَذْفُ العَامِلِ»

(١) تعليل وبيان لقوله مجوزاً. (٢) أي: إلى زمان العامل. (٣) أي: بالقياس. (٤) أي: عامل ذي الحال. (٥) أي: الماضي، زمان العامل. (٦) غير الفراء. (٧) لفظة. (٨) بل يقمون حالاً بغير قد. (٩) خبر كان المقدر أو حال. (١٠) فإنّ قد تقرب زمان ركوب الغلام إلى زمان مجيء زيد م. (١١) لأن الشيء إذا علم موضعه جاز حذفه. (١٢) حال والحصر بفتحتين ضيق الصدر. (١٣) أي: ضاقت. (١٤) أي: كون الماضي المثبت حالاً بقيد مقدر ملتبس. (١٥) متعلق بيؤول. (١٦) والتقدير جاؤكم قوماً حصرت صدورهم. (١٧) هو قوماً. (١٨) فلا يكون له محل من الإعراب. (١٩) أي: دخول قد. (٢٠) تعليل لـ: لم يشترط. (٢١) كالعامل في الحال.

(قوله: لأن المتبادر من الماضي الخ) هذا دليل على كون الماضي المذكور دالاً على المضي بالنسبة إلى زمان العامل لا بالنسبة إلى زمان التكلم، وقوله: أن مضيه مصدر بوزن دخول أصله مضوي فاعل ثم كسر الضاد للياء؛ أي: أن كونه ماضياً إنما هو بالنسبة إلى زمان[1] العامل في ذلك الحال، فإنك إذا قلت: جاءني زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضياً بالنسبة إلى المجيء متقدماً عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها فلا بد من قد للتقريب، فإذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجيء ويفهم المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب مقدماً على المجيء، لكن قارنه دواماً وهذا التحقيق للشريف المحقق كما مر تفصيله، وقوله: فيقارنه؛ أي: يقارن زمان الحال لزمان العامل بالاستصحاب والدوام على أن المقارنة في حكم المقارنة إذا الجار قد يؤخذ بالجار. (قوله: وهذا بخلاف مذهب الخ) أي: لزوم دخول قد على الماضي المذكور ملابس بخلاف مذهب الكوفية فإنهم إنما اشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبراً لكان كما في قوله:

وكُنَّا حَسِبْنَا كلَّ بَيْضاءَ شَحْمَةً
عَشِيَّةَ لاقَيْنا جُذَامَ وَحِمْيَرا

أي: قد حسبنا، وجذام وحمير قبيلتان في اليمن؛ نحو: (قوله: نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ﴾) أي: قد حصرت والآية في سورة النساء؛ يعني: قد خافت؛ لأن الخوف سبب الحصر؛ ونحو: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾؛ أي: قد اتبعك. (قوله: والمبرد يجعله جملة دعائية) عليهم أي: جاؤوكم ضيق الله صدورهم، فالجملة إنشائية دعائية. (قوله: لاستمرار النفي بلا قاطع للنفي) وهو الإيجاب فإن النفي عدم فلا يحتاج إلى موجد بخلاف الإثبات فإن إثباته في كل وقت يحتاج إلى موجد فلا يستمر إلى زمان الحال فيحتاج

(١) لا إلى زمان التكلم.

ظَاهِرَةً[1] أَوْ مُقَدَّرَةً، وَيَجُوزُ حَذْفُ العَامِلِ[2]

(١) أي: سواء كانت ظاهرة في اللفظ أو.
(٢) في الحال لقيام قرينة حالية وأما حذف الحال نفسه فنادر.

(قال: ويجوز حذف العامل) وقد يجب قياساً في مواضع منها ما إذا بين الحال ازدياد ثمن أو غيره مقرونة بالفاء، أو ثم فتقول في الثمن: بعته بدرهم فصاعداً، أو ثم زائداً؛ أي: فذهب الثمن صاعداً، أو ثم ذهب الثمن زائداً؛ أي: آخذاً في الازدياد، وتقول في غير الثمن: قرأت كل يوم جزأ من القرآن فصاعداً، أو ثم زائداً؛ أي: فذهبت القراءة كل يوم آخذة في الزيادة والصعود.

(قوله: منها) أشار إلى أن لوجوب الحذف القياسي مواضع أخرى منها ما وقع الحال نائباً عن غيره؛ نحو: ضربي زيد قائماً، ومنها أسماء جامدة متضمنة توبيخاً على ما ينبغي من التقلب في حال؛ نحو: أتميمياً مرة قيسياً بالهمزة وبدونها؛ أي: تتحول تميمياً هذا عند السيرافي والزمخشري، وعند سيبويه أن انتصابه على المصدرية؛ إذ ليس المعنى: أنك تتحوّل حال كونك تميمياً تتحول هذا التحوّل، ومنها صفات تضمنت توبيخاً على ما ينبغي من الحال؛ نحو: قائماً وقد قعد الناس مع الهمزة وبدونها تقديره: أتقوم قائماً فهو عند السيرافي حال مؤكدة، وعند سيبويه الصفة قائمة مقام المصدر؛ أي: أتقوم قياماً، ولكون القسم الأول مذكوراً في بحث حذف الخبر، والقسمين الباقيين اختلف في حالتيهما ترك المحشي رحمه الله التصريح بها. (قوله: فتقول في الثمن بعته بدرهم فصاعداً) ويقال: هذا في ذي أجزاء بيع بعضها بدرهم والبواقي بأكثر.

في الحال[1]، لقيام[2]، قرينة[3] حالية[4] «كَقَوْلِكَ لِلْمُسَافِرِ[5]» أي: الشارع في السفر، أو المتهيئ[6] له: «رَاشِداً مَهْدِيّاً» أي: سر[7] راشداً مهدياً[8] بقرينة[9] حال المخاطب[10]، وقوله: (مَهْدِيّاً): إمّا صفة لـ (رَاشِداً)[11]، أو حال بعد حال. أو مقالية[12]، كقولك: (رَاكِباً) لمن يقول: كيف جئت[13]؟ أي: جئت راكباً. بقرينة[14] السؤال، ومنه[15] قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ[16] ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ أي: بلى نجمعها قادرين. «وَيَجِبُ» حذف العامل[17] «فِي» بعض الأحوال «الْمُؤَكِّدَةِ»[18] وهي أي: الحال المؤكدة مطلقاً[19]، هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجوداً غالباً[20] بخلاف[21] المنتقلة. و[22]المنتقلة: قيد للعامل

(١) مفرد أو جملة. (٢) اللام للوقت. (٣) على حذفه وتميته. (٤) أي: لفظية. (٥) أي: لمن يريد السفر. (٦) أي: الحاضر. (٧) أي: ذاهب. (٨) مستقيماً. (٩) على الحذف. (١٠) وهو الشروع أو التهيئة في السفر، الإضافة بيانية. (١١) أمر بمعنى الدعاء. (١٢) أي: مقالية. (١٣) على أيّ حال ووصف جئت. (١٤) الإضافة بيانية. (١٥) أي: من حذف الفعل بقرينة مقالية. (١٦) أيظن. (١٧) لقيام قرينة. (١٨) لا في كلها. (١٩) من غير نظر إلى وجوب حذف العامل أو لم يجب. (٢٠) ظرف لا يتنقل. (٢١) حال. (٢٢) حالية.

كَقَوْلِكَ لِلْمُسَافِرِ[1]، رَاشِداً[2] مَهْدِيّاً، وَيَجِبُ[3] فِي الْمُؤَكِّدَةِ

(١) أي: للشارع في السفر أو المتهيء له ج.
(٢) أي: سر راشداً مهدياً.
(٣) أي: حذف العامل في بعض الأحوال المؤكدة.

(قوله: وهي؛ أي: الحال المؤكدة إلى آخره) هي إما لتقرير مضمون الخبر وتأكيده، وإما للاستدلال على مضمونه على سبيل منع الخلو. (قوله: والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة) فإنها ليست قيداً مخصصاً للعامل فالقول بأن الحال مطلقاً قيد للعامل غير صحيح إلا أن يراد أنها قيد له بحسب العبارة والتصور.

(قوله: لتقرير مضمون الخبر) من فخر؛ نحو: أنا حاتم جواداً، أو تعظيم؛ نحو: أنت الرجل كاملاً، أو تصاغر؛ نحو: «أنا عبد الله آكلاكما يأكل العبيد»، أو تصغير؛ نحو: هو المسكين مرحوماً، أو تهديد؛ نحو: أنا الحجاج سفاك الدماء، أو غير ذلك؛ نحو: زيد أبوك عطوفاً، و﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾، وهو زيد ممروفاً، وهو الحق مبيناً، و﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾، فقولك: آكلاً ومرحوماً ومصدقاً للاستدلال على مضمون الجملة، وقولك: عطوفاً يحتمل كليهما، وإنما سمي الكل مؤكدة: لأن في الاستدلال أيضاً نوع تأكيد للمدلول.

إلى قد المقربة. (قوله: ويجوز حذف العامل الخ) وأما حذف الحال نفسه فنادر ففي المغني: إن حذف الحال جائز إذا كان قولاً كما في: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۝٢٣ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ﴾؛ أي: قائلين ذلك، وكذا جاز حذف واو الحال كما في قوله: نَصَفَ النَّهارُ والماءُ غامِرُه، أي: انتصف النهار والحال أن الماء غامر هذا الغائص (مغني). (قوله: أي: الشارع في السفر) أي: بالفعل والمباشرة فيكون حقيقة، وقوله: أو المتهيأ له؛ أي: فيكون مجازاً بطريق المشارفة أو الأول أو السببية، فقال ابن هشام: يعبرون بالفعل عن أمور عن وقوعه وهو الأصل وعن مشارفته؛ نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ﴾ الخ؛ أي: والذين يشارفون الموت هذا فتفسير الشارح إشارة إلى هذا. (قوله: أي: سر راشداً) أي: اذهب حال كونك راشداً فيما يمكن الرشد فيه بنفسك مهدياً؛ أي: فيما لا بد له من دليل لكون الطريق مخوفاً أو غير معروف فاعرفه. (قوله: أو حال بعد حال) أي: حال مترادفة أو متداخلة؛ نحو: جاءني زيد راكباً منحرفاً، وأقسام الحال مذكورة في مغني اللبيب وغيره. (قوله: ومنه قوله تعالى) أي في سورة القيامة: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾؛ أي: الكافر ﴿أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ للبعث ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ۝٤﴾؛ أي: أن نعيد أصابعه المتمزقة (جلالين). (قوله: في بعض[1] الأحوال المؤكدة) لمضمون الجملة قيد بالبعض لما أن العامل في الحال في قوله تعالى: ﴿قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ مذكور، وهو شهد مع أنها مؤكدة على قول كما ستعرفه. (قوله: وهي؛ أي: الحال المؤكدة الخ) قال اللاري: وهي إما لتقرير مضمون الخبر وتأكيده أو للاستدلال على مضمونه هذا، والمضمون: إما فخر؛ نحو: أنا حاتم جواداً، أو تصاغر؛ نحو: أنا عبد الله آكلاً كما يأكل العبيد، أو تصغير؛ نحو: هو المسكين مرحوماً، أو تهديد؛ نحو: أنا الحجاج سفاك الدماء أو غير

(١) أي: الذي حذف فيه شرط حذفه عامله.

بخلاف المؤكدة «مِثْلُ : (زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفاً[1])» فإن العطوفية لا تنتقل عن الأب في غالب الأمر[2] «أَيْ: أُحِقُّهُ» بفتح الهمزة أو ضمها من حَقَقْتُ الأمرَ بمعنى: تَحَقَّقْتُه[3] وصرت[4] منه على يقين أو من يقين أو من أَحْقَقْتُ[5] الأمرَ بهذا المعنى بعينه، أو بمعنى أَثْبَتُّه[6]، أي: تَحَقَّقَت[7] أبوته لك، وصرت منها على يقين،

(١) أي: كثير العطف وهو الرحمة والشفقة. حال قيد للجمع على سبيل التنازع. (٢) أي: الحال. (٣) عطف تفسير. (٤) أي: علمت. (٥) على تقدير ضم الهمزة. من قبيل شغله أو أشغله. (٦) من قبيل كرم وأكرم. (٧) والظاهر أحققت لتفسير أحقه في المتن.

ذلك من نحو: زيد أبوك عطوفاً، و﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾، ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ فآكلاً ومصدقاً ومرحوماً للاستدلال على مضمون الخبر، وجواداً وسفاك الدماء وآية لتقرير مضمونه، وعطوفاً يحتملهما وفي الاستدلال أيضاً نوع تأكيد (ملخص سيلكوتي). (قوله: مطلقاً) أي: سواء كان جملة أو مفرداً، وسواء حذف عاملها أو لا، وقوله: لا تنتقل؛ أي: لأنها خلقية فلا تنفك غالباً وضدها المنتقلة، وقوله: بخلاف المؤكدة فإن الغرض منها بيان الهيئة الخلقية فلا يكون تقييداً. (قوله: عطوفاً) أي: مشفقاً رحيماً وكقوله:

أَنَا ابنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي

(قال المصنف: أي: أحقه) إنما عين العامل المحذوف ههنا دون قوله: راشداً مهدياً لاختلاف القوم في تقديره فهذا التقدير منقول عن سيبويه، وقال السكاكي: أحق التقديرات عندي أن يقدر يحني كما ذكره الشارح، ورجح تقدير المصنف على السكاكي باطراده دونه لعدم جريانه في: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾، قال أبو البقاء في معرب القرآن: مصدقاً حال مؤكدة، والعامل فيها ما في الحق من معنى الفعل؛ إذ المعنى وهو ثابت مصدقاً، وقال ابن مالك: العامل في الحال المؤكدة مضمون جملة مضمر بعد الخبر تقديره أحقه وأعرفه. (قوله: بفتح الهمزة أو ضمها) فعلى الأول من الثلاثي وبابه رد قال في المختار: حق الأمر من باب رد؛ أي: تحققه وصار منه على يقين وعلى الثاني باب الأفعال[1] بهذا المعنى أيضاً (مختار)، ففي قوله: من حققت أو من أحققت لف ونشر مرتب. (قوله: أو بمعنى أثبته) أي: جعلته ثابتاً فهو على صيغة الماضي المتكلم وعطف على قوله بهذا المعنى فيكون لاحق من باب الأفعال معنيان التحقق والإثبات، ولاحق من الثلاثي معنى واحد وهو التحقق فاضبط ولا تخبط. (قوله: أي: تحققت أبوته لك) أشار بهذا التفسير إلى دفع ما أورده الرضي من أنه لا معنى لقولك: تيقنت الأب حال كونه عطوفاً، نعم يصح أن يكون المعنى: أعلمه عطوفاً، لكن عطوفاً حينئذ مفعول ثان لا حال، وحاصل الدفع: أن أحقه في تقدير أحق أبوته بحذف المضاف لظهور المقصود وإقامة المضاف إليه مقامه، وهكذا يقال في أثبته؛ يعني: أن أحق يتعلق بالأب باعتبار وصف

(١) لا من باب التفعيل وإلا لقيل: أحققه بقافين.

مِثْلُ: زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفاً[1] أَيْ أَحِقُّهُ،

(١) فإن العطوفية لا تنتقل عن الابن في غالب الأمر.

(قال: أي: أحقه) وذلك التقدير من سيبويه، قال الشيخ الرضي: وفيه نظر؛ إذ لا معنى لقولك: تيقنت الأب وعرفته في حال كونه عطوفاً، وإن أراد أن المعنى أعلمه عطوفاً فهو مفعول ثان لا حال، ثم قال: والأولى عندي ما ذهب إليه ابن مالك وهو أن العامل معنى الجملة فكأنه قال: يعطف عليك أبوك عطوفاً، وذلك المعنى يتولد من نسبة الخبر إلى المبتدأ فكأن العامل فيها معنوياً ولهذا لا يتقدم المؤكدة على جزئي الجملة ولا على أحدهما. (قوله: أو بمعنى أثبته) معطوف على قوله: بهذا المعنى فيكون لاحق متشعباً معنيان التحقق والإثبات، ولاحق مجرداً معنى وهو التحقيق، ولما بين المعنى اللغوي لهما أراد أن يبين أن متعلق التحقق في الصورتين ومتعلق الإثبات في الصورة الأخيرة هو الأب من حيث إنه أب لا ذاته؛ إذ لا معنى لتيقنه وإثباته فقال: أي: تحققت أبوته لك إلى آخره.

(قوله: وذلك المعنى الخ) فيه بحث؛ لأن التولد من نسبة أبوك إلى زيد ثبوت العطف لزيد لا ثبوته لأبوك فيكون المعنى زيد يعطف عليك عطوفاً فيصير عطوفاً مصدراً لا حالاً. (قوله: لهما) للمنشعب والمجرد. (قوله: في الصورتين) أي: المنشعب والمجرد. (قوله: من حيث إنه أب) وبهذا اندفع اعتراض الرضي من أنه لا معنى لقولك: تيقنت الأب وعرفته في حال كونه عطوفاً؛ لأن ذلك إنما هو على تقدير أن يكون متعلق التعين والعرفان ذات الأب، وأما إذا كان ذلك متعلقاً باعتبار وصف الأبوة إما باعتبار الحيثية أو بتقدير المضاف؛ أي: أبوية بمعونة المقام فالمعنى صحيح بلا ريبة ولم يظهر لي وجهة تسليم المحشي رحمه الله الاعتراض وعدم التعرض لدفعه مع كونه في غاية الوضوح.

أو[1] أُثبتها كذلك عطوفاً[2]. وقال صاحب (المِفْتَاح[3]): أَحقُّ التقديرات عندي أن يقدر (يَجِيءُ عَطُوفاً) «وَ[4]شَرْطُهَا[5]» أي: شرط وجوب حذف عاملها[6] «أنْ تَكُونَ[7] مُقَرِّرَةً» أي: مُؤكدة «لِمَضْمُونِ[8] جُمْلَةٍ» احترز[9] به عما يؤكد بعض أجزائها[10] كالعامل[11] في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً[12]﴾ فإنه[13] لا يجب حذفه[14]. «اِسْمِيَّةٍ» احترز[15] به عما إذا كانت فعلية، فإنه[16] لا يجب حذف عاملها[17]، كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿قَآئِمًا بِٱلْقِسْطِ[18]﴾: إنّه حال مؤكدة[19] من فاعل «شَهِدَ». ولا بد ههنا[20] من قيد آخر[21] وهو: أن يكون

(١) تفسير أو بمعنى. (٢) حال من الأب. (٣) أبو يعقوب السكاكي. (٤) استئناف أو اعتراض. (٥) حال المؤكدة. (٦) أي: عامل المؤكدة. (٧) حال. (٨) أي: لمفهوم. ولابد أن يكون ذلك التقرير. (٩) مصنف. (١٠) أي: الجملة. (١١) أي: الفعل بلا فاعل. (١٢) حال من كاف أرسلناك. (١٣) شأن. (١٤) بل لا يحذف أصلاً. (١٥) مصنف. (١٦) شأن. (١٧) أي: حال المؤكدة. (١٨) أي: بالعدل. (١٩) بل هي دائمة. (٢٠) أي: في وجوب حذف عامل الحال المؤكدة. (٢١) صفة قيد.

وَشَرْطُهَا[1]، أَنْ تَكُونَ[2] مُقَرِّرَةً[3] لِمَضْمُونِ جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ.

(١) أي: وجوب حذف عاملها أن تكون.
(٢) أي: الحال.
(٣) مؤكدة.

(قوله: أي: شرط وجوب حذف عاملها) أو شرطها في وجوب حذف عاملها إنما قدرت هذه الأمور الثلاثة؛ لأن الحق أن الحال المؤكدة قد تكون مؤكدة لجملة فعلية كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾؛ أي: لا تفسدوا من خصص المؤكدة بالجملة الاسمية يأول أمثاله بالمصادر فيجعل قوله تعالى: ﴿مُفْسِدِينَ﴾ بمعنى الإفساد وكثيراً ما يجيء صيغة الصفة مقام المصدر.

(قوله: وإنما قدرت الخ) وكذا تقدير بعض الأحوال في قوله: ويجب في المؤكدة. (قوله: بأول أمثاله الخ) أو يسمى ما يؤكد مضمون الفعلية دائمة ويقسم الحال إلى منتقلة ودائمة ومؤكدة. (قوله: وكثيراً ما تجيء صيغة الصفة الخ) كقمت قائماً والله أكبر كبيراً.

الأبوة، إما بتقدير المضاف أو باعتبار الحيثية وليس المراد ذات الأب، وإنما وجب حذف العامل هنا؛ لأن الجملة السابقة تدل على عاملها فاستغنى بذلك عن إظهاره؛ إذ لو ذكر عين ما دلت عليه الجملة السابقة، وكتب على قوله: أي: تحققت أبوته لك ما نصه: أنه تفسير لقول المصنف: زيد أبوك عطوفاً دون قول الشارح، وفيه أنه تفسير مخالف للأول وهو أحقه بصيغة المضارع فالظاهر أنه تفسير لخلاصة المعنى وبيان لحاصله بعد بيان المقدر؛ أعني: أحقه دفعاً لاعتراض الرضي كما مر، وتنبيها على أن ذلك المضارع بمعنى الحال لا الاستقبال فتأمل. (قوله: أو أثبتها كذلك) بصيغة الماضي على قوله: أي: تحققت أبوته لك، وتقديره: أثبت الأبوة لك وصرت منه على يقين، وهذا معنى قوله: كذلك، فيندفع ما قيل، ولعل الظاهر لك بدل ذلك، ثم اعلم أن قوله: أي: تحققت، ناظر إلى قوله: من أحققت الأمر بهذا المعنى، وقوله: أو أثبتها، ناظر لقوله: أو بمعنى أثبته، على سبيل اللف والنشر المرتب كذا قرره البعض، لكن الأظهر أن قوله: أي: تحققت، ناظر إلى حققت وإلى أحققت، وقوله: أو أثبتها الخ، ناظر إلى الأخير فقط فلا تخبط. (قوله: يحني عطوفاً) من باب ضرب؛ أي: يعطف ويشفق ويميل إليك حال كونه عطوفاً، وفي بعض النسخ: يحنك من الحنان. (قوله: أي: شرط وجوب حذف عاملها) بتقدير ثلاثة مضافات؛ لتصحيح الحمل في العبارة وهذا جائز كما في قوله تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾؛ أي: فكان مقدار مسافة قربه كذا قدره الزمخشري، وقوله: أي: مؤكدة تفسير باللازم. (قوله: كالعامل في قوله تعالى) أي: في سورة النساء: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾، قال الجزائري: فإن رسولاً تأكيد للكاف لا الجملة انتهى، وفيه ما فيه، ففي حواشي الألفية: أنه حال من الكاف مؤكدة لعاملها لفظاً ومعنى. (قوله: احتراز عما إذا كانت الخ) بناء على أن الحال المؤكدة قد تكون مقررة لجملة فعلية وهو الحق؛ نحو: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ فلا يجب حذف

عَقْدُ[1] تلك الجملة الاسمية من اسمين[2] لا يصلحان للعمل فيها[3]، وإلا[4] لكان عاملها مذكوراً[5]، فكيف يكون حذفه واجباً؟ نحو: الله شاهدٌ[6] قائماً بالقِسط. «(التَّمْيِيزُ)» «مَا» أي: الاسم الذي «يَرْفَعُ الإِبْهَامَ» واحترز به

(١) أي: تركيب والجمع. (٢) ويشترط أن يكونا معرفتين جامدين. (٣) أي: في الحال المؤكدة. (٤) أي: ومن لم يجب ذلك القيد. (٥) خبره. (٦) فإن شاهداً يصلح للعمل في قائماً.

عامل المؤكدة التي كانت لتقرير جملة فعلية. (قوله: كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى) في سورة آل عمران: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ﴾ إلى قوله: ﴿قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ إن قائماً حال مؤكدة؛ أي: ولم يحذف عاملها، قال صاحب المغني: إن قائماً بالقسط إذا أعرب حالاً يكون من الحال الملازمة؛ أي: الدائمة، ثم قال: وقول جماعة أنها مؤكدة وهم؛ لأن معناها غير مستفادة[1] مما قبلها انتهى، ففيه رد لما في الكشاف من أن انتصابه على أنه حال مؤكدة، إن قلت: قد جعلته حالاً من فاعل شهد، فهل يصح أن ينتصب حالاً عن هو في لا إله إلا هو؟ قلت: نعم؛ لأنها حال مؤكدة، والحال المؤكدة لا تستدعي أن يكون في الجملة التي هي زيادة في فائدتها عامل فيها كقولك: أنا عبد الله شجاعاً، وهو أوجه من انتصابه من فاعل شهد وتمامه في شروح المغني، وقال العصام: يجوز أن يجعل قائماً بالقسط احترازاً عن قائماً بالظلم؛ لأنه فاعل لما يشاء لا يقبح عنه شيء، و﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ فما قاله الزمخشري من أن قائماً بالقسط حال مؤكدة فعلى أصل المعتزلة من وجوب العدل عليه تعالى وقبيح الظلم عنه انتهى فافهم، وقوله: من فاعل شهد أو من الضمير المرفوع؛ أعني: هو كما عرفته، قوله: ههنا؛ أي: في مقام وجوب حذف عاملها. (قوله: عقد تلك الاسمية) أي: تركيبها من اسمين غير صالحين للعمل في الحال بأن يكونا جامدين؛ نحو: أنا حاتم جواداً. (قوله: وإلا لكان الخ) أي: وإن صلح جزءا الاسمية للعمل بأن يكون أحد جزئيها مشتقاً؛ نحو: الله شاهد قائماً بالقسط فلا يكون حذفه واجباً، وقوله: بالمثال؛ أي: المعهود؛ أعني: زيد أبوك عطوفاً، فإن جزئيها جامدان، لكن جعل المثال في شرح التسهيل من المؤكد لعامله؛ لأن الأب صالح للعمل فلعل لهذا عبر الشارح بلعل والله أعلم وأجل. (قال المصنف: التمييز) أي: ومنه التمييز مصدر ميّز إذا خلص شيئاً عن شيء وفرق بين متشابهين، وههنا بمعنى المميز من باب إطلاق المصدر على اسم فاعله فهو مجاز لغوي، ثم صار حقيقة عرفية، وهو من الملحقات بالمفاعيل، فإنه بمنزلة المفعول به من حيث إنه واقع بعد تمام العامل. (قوله: ما؛ أي: الاسم) فسره بالمعرفة تفنناً، والأولى؛ أي: نكرة ترفع الخ، واحترز به عن نحو: فعلت؛ أي: قتلت، وقوله: يرفع الإبهام بمعنى: يزيله، جنس شامل للتمييز والحال والصفة،

(١) بأن يكون ما قبلها له دلالة عليها الوضع.

التَّمْيِيزُ: مَا يَرْفَعُ الإِبْهَامَ

(قوله: التمييز) ويقال له: التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء، قيل: وقد يقال بفتحها، لأن المتكلم يميزه من بين الأجناس رفع الإبهام. (قال: ما يرفع الإبهام) الأظهر في تفسيره أن يقال: إنه جنس ذكر لتعيين مبهم صالح لأجناس مختلفة متقاض لتعيين واحد منها بالذكر والأصل فيه التنكير؛ لأن التعريف زائد على الغرض منه، وأجاز الكوفيون تعريفه باللام أو الإضافة؛ نحو: غبن زيد رأيه وألم بطنه وسفه نفسه إلى غير ذلك، وعند البصريين أن غبن رأيه بمعنى غبن في رأيه، وإن ألم بطنه مضمن فيه شكا، وإن سفه نفسه بمعنى: سفه في نفسه، أو بمعنى سفه بالتشديد؛ لأن الأصل سفهت نفسه، فلما حول الفعل إلى الضمير انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه فصار بمعنى سفه بالتشديد.

(قوله: الأظهر الخ) إنما كان أظهر لعدم احتياجه إلى التصرفات التي يحتاج إليها تعريف المصنف رحمه الله فقوله: جنس؛ أي: اسم جنس وهو ما يدل على معنى كلي جنس شامل لجميع أسماء الأجناس فنحو سفه نفسه، وغبن رأيه غير داخل في التعريف؛ لعدم كونه اسم جنس، ولو قيل: إنه في حكم النكرة؛ لأن المراد نفساً ورأياً كان داخلاً في التعريف كما هو رأي الكوفيين، وقوله: ذكر لتعيين مبهم يخرج جميع النكرات المستعملة ابتداء من غير سبق مبهم، وكذا أسماء العدد والصنجات إذا أريد بها الأوزان، وقوله: صالح لأجناس مختلفة يخرج النعت والبدل وعطف البيان فإن كل واحد منها وإن حصل منه تعيين المبهم، لكن ذلك المبهم ليس صالحاً للأجناس المختلفة وبقي فيه نعت أسماء الإشارة؛ نحو: هذا الرجل والمشترك؛ نحو: رأيت عيناً جارية فأخرجه بقوله: متقاض فإن ذكر النعت فيها يعين المراد منها لا لتقاضي تلك الأسماء التعيين بالذكر؛ لأن الإبهام فيها نشأ من الاستعمال. (قوله: والأصل فيه التنكير الخ)؛ لأن المقصود رفع الإبهام وهو يحصل بالنكرة وهي أصل، فلو عرف وقع التعريف ضائعاً. (قوله: تعريفه باللام) نحو: زيد الحسن الوجه بنصب الوجه. (قوله: مضمن فيه معنى شكا) أي: ألم شاكياً بطنه. (قوله: بمعنى سفه في نفسه) فهو منصوب بنزع الخافض، وفي تفسير القاضي: أن سفه بالكسر متعد وبالضم لازم ولا حاجة إلى التكلف المذكور. (قوله: لأن الأصل الخ) في الصحاح: سفه نفسه وأخواته كان الأصل فيها سفهت نفسه ورشد أمره فلما حوّل الفعل إلى الرجل انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه؛ لأنه صار في معنى سفه نفسه بالتشديد هذا قول البصريين والكسائي،

عن البدل[1]، فإن[2] المبدل منه في حكم التنحية، فهو ليس برفع الإبهام عن شيء[3]، بل هو ترك مبهم[4] وإيراد معين. «الْمُسْتَقِرّ»[5] أي: الثابت[6] الراسخ[7] في المعنى الموضوع[8] له، من حيث إنّه موضوع له[9]. فإن[10] (الْمُسْتَقِرّ) وإن كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقاً[11]، لكن المطلق منصرف إلى الكمال، وهو الوضعي، واحترز به[12] عن نحو: (رَأَيْتُ عَيْناً[13] جَارِيَةً) فإنّ[14] قولَهُ (جَارِيَةً)

(١) بأقسامه الأربعة وقيل بدل الاشتمال والبعض. (٢) علة احتراز. (٣) وهو المبدل منه. (٤) مبدل منه في القصد. (٥) صفة الإبهام. (٦) المتبادر. (٧) أي: المحكم. (٨) في اللفظ الموضوع. (٩) لا بحسب الاستعمال. (١٠) تعليل لمقدر إنما قدرنا. (١١) سواء بحسب اللفظ أو الاستعمال. (١٢) أي: بالمستقر. (١٣) صفة عيناً. (١٤) تعليل للاحتراز.

المُسْتَقِرّ

(قوله: في المعنى الموضوع له من حيث إنه موضوع له) لعل الوضع شامل للوضع النوعي المجازي؛ لأن أسماء العدد والوزن والكيل إذا أريد بها المعاني الحقيقية وهي العدد والكيل والوزن لا تستدعي تمييزاً وإنما تستدعيه إذا أريد بها المعدود والمكيل والموزون كما سيجيء وهي فيها مجاز. (قوله: لكن المطلق منصرف إلى الكامل) دفع لما ذكره الشيخ الرضي من أن لفظ المستقر لا يدل إلا على الثابت المطلق، ويمكن أن يدفع أيضاً بأن الثابت قد يقال في مقابلة المعدوم، وقد يقال في مقابلة الحادث الطاري، والمراد ههنا هو الثاني.

ويجوز عندهم تقديم هذا المنصوب كما يجوز غلامه ضرب زيد، وقال الفراء: لما حوّل الفعل من النفس إلى صاحبها خرج ما بعده مفسراً ليدل على أن السفه نفسه فيه، وكان حكمه أن يكون سفه زيد نفساً؛ لأن المفسر لا يكون إلا نكرة، ولكنه ترك على إضافته ونصب نصب النكرة تشبيهاً له بها ولا يجوز عنده تقديمه؛ لأن المفسر لا يتقدم. (قوله: لعل الوضع الخ) بأن يراد بها تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه أو بالقرينة سواء كان اللفظ ملحوظاً بخصوصه أو بوجه كلي، وعندي لا حاجة إلى هذه العناية؛ لأن الوضع أعم من أن يكون أصلياً أو طارئاً بحسب الاستعمال فإن تلك الأسماء صارت حقيقة في المعدود والمكيل والموزون لكثرة استعمالها فيها. (قوله: لا يدل الخ)؛ لأنه في اللغة هو الثبات ورب عارض ثابت لازم كالإبهام في المشترك مع عدم القرينة، ولا يدل على كونه وضعياً فلا تجوز إرادته منه. (قوله: ويمكن أن يدفع الخ) الاستقراء في اللغة: آرام كرفتن، ويستعمل في الحصول والثبوت مطلقاً، وأما استعماله في الحصول الذي لا يكون طارئاً فكلا، ولو سلم فيكون من باب استعمال المشترك في أحد معنييه من غير قرينة، وذا لا يجوز ولو سلم، فلا دلالة على كونه بالوضع.

ثم يخرج الأخيران بما بعده من الفصل، واعلم أن الأصل في التمييز أن يرفع الإبهام وقد جاء لمجرد التوكيد في قوله تعالى: ﴿عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾، ومنه قول أبي طالب:

ولقد علمتُ بأنَّ دِينَ محمّدٍ
مِنْ خيرِ أديانِ البريّةِ دِينا

(قوله: احترز به عن البدل) أي: عن دخوله في الحد مع أنه من أغيار المحدود فإن التمييز وإن كان عبارة عن الاسم لكنه لا عن مطلق الاسم، بل عن اسم رافع للإبهام، والبدل ليس برافعه، فيخرج بقيد الرفع، لكنه لما ورد أنه كيف لا يكون رافعاً والحال أنه معين للنسبة إلى المبدل منه ومذكور بعد مبهم، فالظاهر أن يكون رافع إبهام المبدل منه دفعه بقوله: فإن المبدل منه الخ، حاصله: أن رفع الإبهام يستلزم سبق مبهم مقصود مع بقاء المقصودية وليس كذلك البدل. (قوله: في حكم التنحية) مصدر بمعنى الترك والإزالة وههنا بمعنى اسم المفعول؛ أي: المنحى والمطروح، وفيه أنه إن أريد أن جميعه في حكم التنحية فممنوع فإن صاحب الكشاف قال في قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾: إنه مبدل منه مع أنه ليس في حكم التنحية، بل هو المقصود بالنسبة أصالة، وإن أريد أن بعضه كذلك فمسلم لكن الدليل لم يفده فلينتبه، وقوله: ليس برفع الإبهام؛ فإنه لو رفع لرفع عن المبدل منه وهو في حكم الساقط المعدوم فلا رفع. (قوله: بل هو ترك مبهم الخ) قيل: فيه مسامحة؛ إذ البدل ليس ترك مبهم وإيراد معين بدله، بل الترك والإيراد إنما هو الإبدال، فالأولى أن يقال: بل هو مورد معين بعد مبهم متروك، إلا أن يقال: ذكر المصدر وأريد الحاصل بالمصدر انتهى، ولا يخفى أن المراد بهذه العبارة أن الغرض من ذكر البدل ترك مبهم الخ، أو نقول: إن ذكر البدل مستلزم لترك مبهم وإيراد معين، وقوله: أي: الثابت الراسخ تفسير باللازم فهو مجازي والاستقرار آرام كرفتن. (قوله: من حيث إنه موضوع له) أي: من حيث الوضع بأن يضع الواضع اللفظ لمعنى مبهم صالح لأجناس مختلفة مثل: خاتم، في قولنا: خاتم حديداً، لا من حيث الاستعمال بأن لا يضع اللفظ لذلك، بل لمعين ثم يضع لمعين آخر ثم وثم ويتعدد الموضوع له المعين الغير الصالح لأجناس فيحصل

يرفع[1] الإبهام عن قوله[2]: (عَيْناً)، لكنه[3] غير مستقر بحسب الوضع[4]، بل نشأ[5] في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له. وكذا يقع به[6] الاحتراز عن أوصاف المبهمات، نَحْوُ: (هَذَا[7] الرَّجُلُ) فإن (هَذَا)[8] مثلاً: إما موضوع لمفهوم كلّي[9] بشرط استعماله[10] في جزئياته، أو لكل[11] جزئي منه. ولا إبهام في هذا المفهوم الكلي، ولا[12] في واحد من جزئياته بل الإبهام إنما نشأ[13] من تعدد الموضوع[14] له أو المستعمل[15] فيه، فتوصيفه[16] بالرجل يرفع هذا الإبهام، لا[17] الإبهام الواقع في الموضوع له من حيث إنّه موضوع له. وكذا[18] يقع[19] به[20] الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك[21]: (أَبُو حَفْصٍ[22] عُمَرُ) فإن كل واحد من أبي حفص، وعمر موضوع[23] لشخص معيّن[24]، لا إبهام فيه، لكن لما[25] كان (عُمَرُ) أشهر منه زال بذكره[26] الخفاء الواقع في أبي حفص، لعدم[27] الاشتهار[28] لا الإبهام[29] الوضعي. «عَنْ[30] ذَاتٍ[31]» لا[32] عن وصف، واحترز به[33] عن النعت[34]، والحال[35]، فإنهما يرفعان الإبهام المستقر الواقع في الوصف، لا[36] في الذات. وتحقيق ذلك[37]: أنَّ الواضع[38] لمّا وضع[39] (الرَّطْلَ). مثلاً لنصف (مَنٍّ)[40] فلا شك أنَّ الموضوع له[41] معنى معيّن متميز عما هو أقل من النصف[42] كالربع[43]، وعما هو أكثر منه[44]، كَمَنّ، ومنَيْن، ولا إبهام فيه[45] إلا من حيث ذاته أي: جنسه[46]، فإنه[47] لا يعلم منه[48] بحسب الوضع أنّه[49] من[50] جنس العسل أو الخل أو غيرهما، وإلا من حيث وصفه فإنه[51] لا يعلم[52] منه بحسب الوضع

(١) خبر إن. (٢) متكلم. (٣) إبهام. (٤) إذ لا إبهام فيه وضعاً. (٥) إبهام. (٦) أي: بقوله المستقر. (٧) وهذه المرأة. (٨) أي: لفظ هذا. (٩) على مذهب سعد الدين. (١٠) أي: استعمال لفظ. (١١) على مذهب السيد الشريف. (١٢) إبهام أيضاً. (١٣) أي: حصل. (١٤) كما هو مذهب الشريف العلامة. (١٥) كما هو مذهب السعد العلامة. (١٦) أي: توصيف اسم الإشارة. (١٧) يرفع. (١٨) أي: كما احترز. (١٩) أي: بحصل. (٢٠) أي: بقوله المستقر. (٢١) أقسم بالله. (٢٢) وفي حكمه في قولك جاءني ويعقوب أبو يوسف. (٢٣) خبر إن. (٢٤) يعني قد وقع كل واحد منهما لذات معينة. (٢٥) بيان. (٢٦) بعد ذكر أبي حفص. (٢٧) متعلق بالخفاء. (٢٨) في أبي حفص. فإن الإبهام قيد إنما يكون عند السامع لا الواضع. (٢٩) يزول. (٣٠) متعلق يرفع. (٣١) أي: عن جنس ذاته. (٣٢) يرفع الإبهام. (٣٣) أي: بذات. (٣٤) خبر الكاشفة. (٣٥) وكذا النوع والمرأة. (٣٦) أي: لا يرفع كل منهما الإبهام الواقع. (٣٧) أي: الفرق بين التمييز والحال والصفة. (٣٨) أي: واضع الألفاظ. (٣٩) بالوضع الطارئ. (٤٠) وهو مائة وثلاثون درهماً. (٤١) أي: المعنى الذي وضع الرطل به. (٤٢) أي: من نصف المن. (٤٣) أي: كربع المن. (٤٤) أي: من نصف المن. (٤٥) أي: في الرطل بالمعنى المذكور. (٤٦) أي: من حيث شبهه. (٤٧) شأن. (٤٨) أي: من نفس الرطل حال كونه بحيث ..آه. (٤٩) أي: المراد من الرطل. (٥٠) كائن. (٥١) شأن. (٥٢) أي: وضع الرطل لنصف مَنّ.

الإبهام في الاستعمال كما في المشترك. (قوله: فإن المستقر الخ) تعليل لمقدر وبيان لمصحح التفسير؛ أي: وإنما فسرنا المستقر بالثابت في الموضوع له مع أنه في اللغة بمعنى مطلق الثابت فقوله: مطلقاً؛ أي: سواء كان الثبوت وضعياً أو استعمالياً. (قوله: لكن المطلق منصرف الخ) تعريض للشيخ الرضي حيث قال: إن لفظ المستقر يدل على الثابت مطلقاً، وقال العصام: وهذا الانصراف إذا تعذر العمل بإطلاقه والتعذر[1] ههنا؛ لأنه لو كان على الإطلاق للغا ذكره. (قوله: وهو الوضعي) أي: الثابت الكامل هو الثابت وضعاً لا استعمالاً، وقوله: عن نحو: رأيت الخ؛ أي: عن صفة اللفظ المشترك. (قوله: باعتبار تعدد الموضوع له) فإن العين في رأيت العين واحدة معينة، ثم وضعت بوضع آخر لمعنى آخر فالموضوع معين باعتبار كل وضع، والإبهام إنما نشأ من تعدد الموضوع له. (قوله: عن أوصاف المبهمات) أي: أسماء الإشارات فإنها مبهمات بقطع النظر عن القرينة، وفيه رد للهندي فليراجع. (قوله: نحو: هذا الرجل) فإن المعرف باللام بعد اسم الإشارة لتعيين الجنس وإزالة إبهام المشار

(١) أي: موجود في هذا المقام.

عَنْ ذَاتٍ

(قوله: لكنه غير مستقر بحسب الوضع) ولهذا يكون حقيقة في كل واحد من معانيها بخلاف العشرين؛ فإن إطلاقه على خصوص حصة منها مجاز. (قوله: وكذا يقع به الاحتراز عن أوصاف المبهمات) قيل: يمكن أن يقال: إن التوابع كلها خارجة لذكرها فيما بعد لا يقال فحينئذ لا حاجة إلى ذكر المستقر؛ لأن صفة المشترك قد خرجت بذلك؛ لأنا نقول: يجوز أن يقال: إن ذكر المستقر لإخراج القرائن الأخر المعينة لما يراد من المشترك. (قوله: ولا إبهام في هذا المفهوم) إن قلت: هذا يقتضي أن لا يصح التمييز عن اسم الإشارة مع أن كثيراً منهم ذهبوا إلى أن ﴿مَثَلًا﴾ في قوله تعالى: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ تمييز عن ذا لا حال عنه، وكذا الحال في رجلاً في حبذا رجلاً، قلنا: لعل هذا منهم مبني على إرادة مبهم من اسم الاشارة كما في ربه رجلاً ونعم رجلاً.

(قوله: على خصوص حصة منه) كالثياب والعبيد. (قوله: مجاز)؛ لأن استعمال المطلق في المقيد من حيث خصوصه مجاز، ثم هذا المجاز متفرع على المجاز الذي صارت أسماء العدد بحسب الاستعمال حقيقة فيه؛ أعني: المعدود. (قوله: على إرادة مبهم) وليس هذا معنى مجازياً لكونه مما يصدق عليه أنه مشار إليه، وللإشارة إلى ذلك أيده بقوله: كما في ربه رجلاً.

أنّه[1] بغداديّ أو مكي، فإذا أُريدَ رفع الإبهام الوصفي[2] الثابت فيه[3] بحسب الوضع أُتْبِعَ[4] بصفة[5] أو حال. فيقال: رطل بغدادي[6]، وإذا أُريدَ رفع الإبهام الذاتي[7] قيل: زيتاً فزيتاً[8] يرفع الإبهام المستقر عن الذات[9] لا النعت والحال، فإنهما يرفعان الإبهام عن الوصف. «مَذْكُورَةٍ[10] أوْ مُقَدَّرَةٍ» صفتان[11] لـ (ذات) إشارة[12] إلى تقسيم[13] التمييز، فالمذكورة، نحو: (رَطْلٌ زَيْتاً) والمقدرة[14] نحو: (طَابَ زَيْدٌ نَفْساً) فإنه[15] في قوة قولنا: (طَابَ شَيْءٌ مَنْسُوبٌ إِلَى زَيْدٍ[16]) و(نَفْساً) يرفع الإبهام عن ذلك الشيء المقدر فيه. «فَالأَوَّلُ[17]» أي: القسم الأوّل من التمييز وهو ما يرفع الإبهام عن ذات مذكورة، يرفعه «عَنْ مُفْرَدٍ» يعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف «مِقْدَارَ» صفة[18] لمفرد، وهو ما[19] يُقَدَّرُ به الشيء[20] أي: يعرف به قدْره، ويبين «غَالِباً[21]» أي: في غالب المواد[22] وأكثرها أي: رفع الإبهام مطلقاً[23] يتحقق في[24] ضمن هذا الرفع الخاص[25] في أكثر المواد، وذلك لأن[26] الإبهام في أكثر.

(١) نائب فاعل يعلم. (٢) أي: النسبي. (٣) أي: والرطل. (٤) أي: الرطل. (٥) الباء داخلة على التابع. (٦) بالصفة أو بغدادياً في الحال أو مكي. (٧) أي: الجنس. (٨) في قولك رجل لفلان. (٩) أي: الجنس. (١٠) حال عن الذات. (١١) خبر لمبتدأ محذوف تقديره هما. (١٢) أي: أو درهماً إشارة. (١٣) على سبيل منع الخلو والجمع. (١٤) الذات ناشئة عن النسبة في جملة. (١٥) علة لرفع الإبهام عن ذات مقدرة. (١٦) وذلك الشيء غير معلوم. (١٧) الفاء للتعليل، واللام للعهد الخارجي. (١٨) هو. (١٩) أي: المدة والكيل والوزن. (٢٠) يعني: معيار كل شيء. (٢١) أي: رفعاً غالباً أو زماناً. (٢٢) أي: الأمثلة. (٢٣) أي: حال كون الإبهام مغلقاً غير مقيد لكونه في المفرد المقدار أي: في الجملة أو غيرها. (٢٤) من باب ظرفية الجزئي للكلي. (٢٥) أي: في الرفع عن مفرد مقدار. (٢٦) ثابت.

مَذْكُورَةٍ أوْ[1] مُقَدَّرَةٍ؛ فَالأَوَّلُ عَنْ مُفْرَدٍ مِقْدَارٍ[2] غَالِباً[3]،

(١) قال: مذكورة أو مقدرة أي في جملة أو ما شابهها أو في إضافة وأراد بالمذكورة المعتبرة في نظم التركيب. (٢) صفة لمفرد والمقدر ههنا عبارة عما يعرف به قدر الشيء وذلك خمسة عدد ووزن وكيل وذراع ومقياس. (٣) أي: في غالب المواد والاستعمال وإلا فقد يكون غير مقدر نحو: خاتم فضة.

(قوله: ولا إبهام فيه إلا من حيث ذاته) فيه مساهلة؛ إذ ذات الرطل بالمعنى المذكور وهي الصنجة، ولا إبهام فيها إنما الإبهام فيما يوزن بها كما أشرنا إليه وسيشير إليه قدس سره. **(قوله: وإلا من حيث وصفه)** هو بالحقيقة راجع إلى الوزن كما أن الأول راجع بالحقيقة إلى الموزون. **(قوله: فإنه في قوة قولنا: طاب شيء منسوب إلى زيد)** قال الشيخ الرضي: الذات المقدرة إما مضاف إلى ما انتصب عنه إذا صح إضافة التمييز إليه كما في طاب زيد نفساً وعلماً، وإما غير مضاف إليه إذا لم يصح إضافة التمييز إليه فتقول: في كفى زيد رجلاً أو شهيداً كفى شيء

(قوله: فيه مساهلة الخ) لا مساهلة إذا أريد بقوله: إن الواضع وضع الرطل مثلاً بالوضع الطارئ نصف منّ من الممدودة. **(قوله: هو الصنجة)** في الصراح: صنجة الميزان: سنك ترازوا ومعرب ولا تقل بالسين. **(قوله: وسيشير إليه)** حيث يفسر المقدار بما يقدر به الشيء لكن هذا تفسير لمعناه الأصلي. **(قوله: هذا بالحقيقة الخ)** أي: هذا الإبهام يتصف به الوزن بذاته ويتصف به الموزون بواسطته كما أن الإبهام من حيث الجنس يتصف به الموزون بذاته والوزن بواسطته. **(قوله: كان المعنى كفى رجوليته أو شهادته)** لا يخفى أن مقصود الشارح الرضي كما يظهر للناظر في كلامه الفرق فيما جعل التمييز نفس ما انتصب عنه؛ نحو: كفى زيد شهيداً، وفيما جعل متعلقه؛ نحو: كفى زيد شهادة بأن

إليه، لكن إبهامه ليس بوضعي، بل استعمالي فإن هذا مثلاً موضوع لمفهوم كلي؛ أي: عند المتقدمين، وقوله: أو لكل جزئي منه كما هو مذهب المحققين من المتأخرين فإن هذا عندهم موضوع لكل واحد من أفراد المفهوم الكلي بحيث لا يفاد ولا يفهم، إلا ذلك الواحد بخصوصه دون القدر المشترك، وقد ذكرنا تفصيل البحث في العجالة. **(قوله: ولا إبهام)** أي: من حيث الوضع في هذا المفهوم الكلي ناظر إلى مذهب القدماء كما أن قوله: ولا واحد الخ ناظر إلى مذهب المتأخرين وكذا يقال في قوله: من تعدد الموضوع له أو المستعمل فيه ففي العبارة لف ونشر مرتب في الموضعين. **(قوله: لا الإبهام الواقع في الموضوع له)** فإن الإبهام وإن وقع في الموضوع له؛ أعني: تلك الجزئيات مثلاً فلم يعلم؛ أي: منها مراد عند إطلاق اللفظ، لكن لا من حيث إن اللفظ موضوع له فإنك قد عرفت أنه باعتبار كل وضع حصل معنى معين، بل الإبهام عرض له بحسب الاستعمال. **(قوله: لكن لما كان عمر أشهر منه الخ)** حاصله: أن في متبوع عطف البيان إبهاماً وأنه يزيله إلا أنه أيضاً ليس بوضعي، بل استعمالي، ولكنه لم ينشأ من التعدد كما في سابقيه، بل من عدم الاشتهار وقلة الاستعمال بحيث وقع الجهل بالوضع فيخرج بما خرج به الأولان. **(قوله: عن ذات لا عن وصف)** المراد بالذات ما يكون ملحوظاً بنفسه من غير تعلقه بغيره فيشمل علماً ودار أو أبوة وغيرها، وقوله: في الوصف؛ أي: في وصف الموضوع له لا في ذاته وجنسه. **(قوله: لما وضع الرطل)** أي: بالوضع الطارئ فلا مساهلة فافهم. **(قوله: لنصف من)** أي: من المعدود، والمن بالتشديد والأفصح منا بالتخفيف والقصر

كعصا مفرد المنوين وهو رطلان، وقوله: معين متميز؛ أي: في نفسه وإن كان مبهماً باعتبار الجنس. (قوله: وإلا من حيث وصفه) عطف على إلا من حيث ذاته، واعلم أن الإبهام من حيث الوصف يتصف به الوزن أولاً، وبالذات والموزون ثانياً وبالواسطة، وأما الإبهام من حيث الجنس فعلى عكس ذلك. (قوله: أنه بغدادي) أي: الرطل بغدادي: وهي ثمانية وعشرون ومئة درهم وأربعة أسباع درهم، والرطل المكي: هو ثمانون وأربعمئة درهم على ما ضبطه البعض، وقوله: لا النعت والحال بالرفع عطف على المستتر في يرفع. (قال المصنف: مذكورة أو مقدرة) أي في جملة أو ما شابهها أو في إضافة، وأراد بالمذكورة المعتبرة في نظم التركيب وبالمقدرة ما يخالف ذلك، وكلمة أو لتقسيم المحدود روماً للإيجاز لا للشك أو التشكيك المنافي للإيضاح المقصود من التعريف. (قوله: نحو: طاب زيد نفساً)؛ إذ لا إبهام في طاب ولا في ذات زيد، وإنما الإبهام في الأمر المقدر، فإن معناه: طاب أمر من أموره، ثم يفسر ذلك الأمر بقوله: نفساً (نعمة)، وتوضيحه: أن زيداً عبارة عن الأشياء المنسوبة إليه من النفس والروح والخلق والعضو والبدن وغيرها، فكون زيد طيباً عبارة عن كون شيء من هذه الأشياء طيباً، فبالتمييز عين ذلك الشيء فزال الإبهام. (قوله: يرفعه عن مفرد) أي: يزيله عن مدلول لفظ مفرد، وأراد به ما يقابل الجملة لكن أعم من الجملة بحسب الحال والمآل. (قوله: وهو ما يقدر به الشيء) وهو على ما سيذكره الشارح خمسة: عدد وزن كيل ذراع مقياس، وحاصل ما أفاده: أن المقدار ما يعرف به قدر الشيء، لكن المراد ههنا المقدر به، وقوله: ويتبين عطف تفسير ليعرف، وفائدته بيان كونه من المعرفة لا من التعريف. (قوله: أي: في غالب المواد) يعني: كون ذلك المفرد مقداراً في غالب المواد وإلا فقد يكون غير مقدار؛ نحو: خاتم فضة كما يأتي. (قوله: أي: رفع الإبهام مطلقاً يتحقق الخ) واعلم أن رفع الإبهام مطلق له فردان أحدهما: رفع الإبهام عن مفرد، ثانيهما: رفعه عن النسبة، وكل واحد من فرديه مطلق له أفراد، أما الأول: فله فردان؛ الأول: رفع الإبهام عن مفرد مقدار، والثاني: رفعه عن غير مقدار، وأما الثاني: فله أفراد ثلاثة؛ الأول: رفع الإبهام عن نسبة في جملة، والثاني: عن نسبة في شبه جملة، والثالث: عن نسبة في إضافة، فبما ذكرنا يظهر المراد بالمطلق في كلام الشارح؛ أي: يتحقق هذا العام في ضمن هذا الخاص؛ إذ المفرد المقدار قسم من ذات مذكورة، وقال الجزائري قوله: أي: رفع الإبهام مطلقاً؛ أي: سواء كان مقداراً أو غيره، والغرض بيان حاصل المعنى.

زيد على أن يكون زيد بدلاً من شيء أو عطف بيان له، قال المحقق السيد الشريف قدس سره: الذات المقدرة في هذين المثالين أيضاً مضافة؛ لأنك إذا قلت: كفى زيد كان هناك إبهام في أن الكافي من زيد ماذا أهو رجوليته أو شهادته، وإذا قلت: رجلاً أو شهيداً كان المعنى كفى رجوليته أو شهادته. (قال: يرفعه عن مفرد) جعل عن صلة للرفع كما ينساق إليه الفهم، وقال الشيخ الرضي: إن عن في مثله تفيد أن ما بعدها مصدر وسبب لما قبلها كما يقال: فعلت عن أمرك؛ أي: بسبب أمرك فالتمييز صادر عن المفرد؛ أي: المفرد لإبهامه سبب له أو عن نسبة في جملة؛ أي: النسبة سبب له؛ لأنك تنسب شيئاً إلى شيء في الظاهر، والمنسوب إليه في الحقيقة غيره بقرينة النسبة فتلك النسبة إذن سبب لذلك التمييز؛ لأنه سبب لاعتبار ما يستدعي التمييز وكذا معنى قوله: بعد، ثم إن كان اسماً يصح جعله لما انتصب عنه؛ أي: الاسم الذي صدر النصاب التمييز عنه كزيد في طاب زيد نفساً؛ لأنك لولا أنك أسندت طاب إليه لم يكن ينتصب نفساً، بل كان يرتفع؛ إذ هو في الأصل فاعل؛ أي: طاب نفس زيد، فزيد هو سبب لانتصاب نفساً وكذا معنى قولهم: ينتصب عن تمام الكلام وعن تمام الاسم؛ يعني: أن تمامها سبب لانتصاب التمييز تشبيهاً له بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الفاعل، ويجوز أن يقال أيضاً: إن عن في هذه المواضع بمعنى بعد كما في قوله تعالى: ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ والأول أولى. (قوله: وهو ما يقدر به الشيء) وذلك إما مقياس مشهور موضوع لذلك كالعدد والرطل أو مقياس غير مشهور ولا موضوع لذلك كقوله تعالى: ﴿مِلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾، والملء: قدر ما يملأ به الشيء، وقولك: عندي مثل زيد رجلاً، وأما غيرك إنساناً وسواك رجلاً فمحمول على مثلك بالضدية، ونحو: بطولك رجلاً وبعرضك عرضاً.

الذات المقدر في الأولى إذا أظهرته صار ما انتصب عنه بدلاً منه، وفي الثانية صار مضافاً إليه، وهذا لا ينافي كون المعنى متحداً في الصورتين. (قوله: تفيد أن ما بعدها مصدر الخ) يعني: أن كلمة عن للتعليل كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي﴾، وقوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا﴾، وإنما قال: يفيد ليشمل احتمال كونه معنى حقيقياً وكونه معنى مجازياً، والأول أولى لبقاء عن على حرفيتها مع تضمنها معنى لطيفاً بخلافه إذا كانت بمعنى بعد. (قوله: وعندي مثل زيد رجلاً الخ) أصل الأمثلة رجل مثل زيد وإنسان غيرك ورجل سواك ورجل بطولك وأرض بعرضها.

والمقدار: «إمَّا» متحقق «في»[1] ضمن «عَدَدٍ، نَحو: عِشْرُونَ[2] دِرْهَماً» وسيأتي ذكر تمييز العدد، وبيانه في باب أسماء العدد. «وَإمَّا[3] في» ضمن «غَيْرِهِ» أي: غير العدد كالوزن «نَحو: رِطْلٌ زَيْتاً[4]» فإن[5] الرطل نصف المَنّ. «وَ» نحو: «مَنَوَانِ[6] سَمْناً» وكالكيل، نحو: «قَفِيزَانِ بُرّاً[7]» وكالذراع نحو: (ذِرَاعٌ ثَوْباً) «وَ» كالمقياس، نحو: (عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا[8] زُبْداً[9]) والمراد بالمقادير في هذه الصور[10]: هو المقدَّرات[11]، لأن قولك: عندي (عِشْرُونَ دِرْهَماً) و(رِطْلٌ زَيْتاً) و(ذِرَاعٌ ثَوْباً) و(عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً) المراد[12] بها[13] المعدود، والموزون والمذروع والمقيس[14] لا غير. وإنما اقتصر[15] المصنف على الأمثلة الثلاثة، لأنه[16] كان مطمح[17] نظرة التنبيه[18]

(١) الأولى ترك في وكذا في قوله في غيره. (٢) مفرد مقدار باعتبار المعدود. (٣) عطف على ما في العدد. (٤) الزيت دهن والزيتون شجر. قاموس. (٥) نجد. (٦) مَنّا وهو مرادف المنّ ما يوازن بالمنوان. (٧) حنطة. (٨) مبتدأ مؤخر. (٩) بضم أفراد. (١٠) المذكورة في الأمثلة. (١١) في أكثرها والمقيس من بعضها. (١٢) مبتدأ مع خبره خبر إن. (١٣) أي: بكل واحد منها. (١٤) وهو الزبد. (١٥) جواب سؤال مقدر تقديره ظاهر فقدره. (١٦) شأن. (١٧) أي: مبلغ نظره وغاية أمره. (١٨) خبر كان.

إمَّا[1] فِي عَدَدٍ نَحْوُ: عِشْرُونَ دِرْهَماً، وَسَيَأْتِي، وَإمَّا فِي غَيْرِهِ نَحْوُ: رِطْلٌ زَيْتاً، وَمَنَوَانِ سَمْناً، وَقَفِيزَانِ بُرّاً، وَعَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً،

(١) والمقدر إما متحقق في ضمن عدد آه وإما في ضمن غيره آه.

(قال: ومنوان سمناً) تثنية منا بالقصر وهو أفصح من المن بالتشديد.

(قوله: وسيأتي ذكر تمييز العدد) أشار إلى أن في الكلام تقدير مضافين وهذا اعتذار عن تركه ما هو في تمييز أسماء العدد من التفصيل. (قوله: قفيزان براً) اعلم أن القفيز مكيال ثمانية مكاكيك، والمكوك بوزن تنور: مكيال يسع صاعاً ونصفاً، أو نصف رطل إلى ثمانية أواقي ونصف الوبية أو ثلاث كيلجات، والكيلجة: منا وسبعة أثمان منا، والمنا: رطلان، والرطل: اثنا عشر أوقيةً، والأوقية: أستار، والأستار: أربعة مثاقيل ونصف، والمثقال: درهم وثلاثة أسباع درهم، والدرهم: ستة دوانيق، والدانق: قيراطان، والقيراط: طسوجان والطُّسُوج: حبتان، والحبة: سدس ثمن درهم، وهو جزء من ثمانية وأربعين جزءاً من درهم، والوبية: اثنان أو أربعة وعشرون مداً بمد النبي عليه السلام، والمد بالضم: مكيال؛ وهو رطلان أو رطل وثلث رطل، أو ملء كفي الإنسان المعتدل إذا ملأهما ومد يده بهما، وبه سمي مداً، وقد جربت هذا فوجدته صحيحاً نقلت جميع ذلك من قاموس (عصام بعبارته من محال متعددة). (قوله: كالذراع) وكقدر راحة وقدر شبر؛ نحو: ما في السماء قدر راحة سحاباً، قوله: وكالمقياس؛ أي: وكمقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كملئ الأرض ذهباً، ومثل الشيء المراد به المماثلة في القدر لا في الوصف؛ نحو: على التمرة مثلها زبداً. (قوله: وهو المقدرات) أي: بهذه المقادير لا أنفسها كما مر التنبيه عليه وهو ما دل على مساحة أو كيل أو وزن. (قوله: وإنما اقتصر المصنف الخ) أي: في غير العدد على الأمثلة الثلاثة مع أن الظاهر أن يأتي بأربعة أمثلة حتى يحصل التنبيه بكل منها على نوع من أنواع المقدار الغير العددي الأربعة، وهذا جواب عما ذكره الفجدواني. (قوله: كان مطمح نظره التنبيه) المطمح في اللغة: الارتفاع ونصب العين إلى الأعلى، يقال: طمح بصره إلى السماء؛ أي: ارتفع، والمراد: أنه كان غاية نظر المصنف، ونصب عينه: هو التنبيه المذكور والتوفية لجميع أقسام الاسم التام المشهور[1] فلذا لم يكتف بقوله وسيأتي ومثل بعشرين درهماً.

(١) صفة الجميع.

على بيان ما يتم به المفرد[1]، وهو[2] التنوين[3]، كما في (رَطْلٌ زَيْتاً[4]) أو النون كما في: (مَنَوَانِ سَمْناً) أو[5] الإضافة كما في (عَلَىَ التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً)، ولهذا لم يستوف[6] أقسام المقادير وكرر بعضها. ومعنى تمام الاسم[7]: أن يكون على حالة[8] لا يمكن إضافته معها. و[9]الاسم[10] مستحيل الإضافة[11] مع التنوين[12] ونوني التثنية والجمع[13] ومع[14] الإضافة، لأن[15] المضاف لا يضاف ثانية. فإذا تمّ الاسم[16] بهذه الأشياء[17] شابه الفعل إذا تم بالفاعل وصار به كلاماً تاماً، فيشابه[18] التمييز الآتي[19] بعده[20] المفعول، لوقوعه بعد تمام الاسم كما أن المفعول حقه[21] أن يقع بعد تمام الكلام، فينصبه ذلك[22] الاسم التام[23] قبله لمشابهته[24] الفعل التام بفاعله. وهذه الأشياء[25] إنما قامت[26] مقام الفاعل لكونها[27] في آخر الاسم[28] كما كان الفاعل عقيب الفعل. ألا ترى أن لام التعريف الداخلة[29] على أول الاسم[30] وإن كان يتم[31] بها الاسم فلا[32] يضاف معها، ولا ينتصب[33] التمييز عنه، فلا يقال: (عِنْدِي الرَّاقُودُ خَلاً[34]). «فَيُفْرَدُ[35]» أي: التمييز[36] وإن كان الاسم التام[37] مثنى أو مجموعاً. «إِنْ كَانَ» أي: التَّمْيِيزُ «جِنْساً»،

(١) أي: اسم المفرد. (٢) الأول. (٣) لأن التنوين تمام الكلمة وانقطاعها عما بعدها. (٤) بالثالث. (٥) الثالث. (٦) من الاستيفاء وهو التمام. مصنف. (٧) بأحد المسميات الأربعة. (٨) وهو النون والتنوين. (٩) حالية. (١٠) أي: التام بأحد الأربعة. (١١) يعني إضافته حالا. (١٢) بلا عاطف. (١٣) أي: شبه الجمع. (١٤) الاسم أيضاً مستحيل الإضافة .اهـ. (١٥) تعليل لاتحاد الإضافة مع الإضافة. (١٦) المفرد المقدار. (١٧) أي: الثلاثة. (١٨) جواب شرط محذوف تقديره. (١٩) صفة. (٢٠) أي: بعد الاسم التام. (٢١) وإن كان مقدماً لفظاً على الفعل. (٢٢) فاعل ينصب. (٢٣) صفة الاسم. (٢٤) علة فينصب؛ اسم التام. (٢٥) أي: التنوين ونوني التثنية والجمع والإضافة. (٢٦) كل واحد منها. (٢٧) تعليل لقامت. (٢٨) التام. (٢٩) صفة لام. (٣٠) حال. (٣١) خبر مقدم لـ كان. (٣٢) الفاء تفسير لمعنى تمام الاسم. (٣٣) خبر إن. (٣٤) بل يقال عندي الراقود من الخل. رضا. (٣٥) أي: إذا وقع التمييز من المفرد والمقدار فيفرد. م ج. الفاء للتفصيل. (٣٦) حال. (٣٧) صفة الاسم.

فَيُفْرَدُ إِنْ كَانَ جِنْساً

(قوله: ما يتم به المفرد) أي: الاسم المبهم التام المفرد الناصب للتمييز وهو ثلاثة أقسام فلذا أتى بأمثلة ثلاثة، وزاد الرضي التام بنفسه وحصره في الضمير المبهم؛ نحو: نعم رجلاً وربه رجلاً، وفي اسم الإشارة المبهم؛ نحو: حبذا رجلاً، والمصنف لكونه في صدد توفية الأقسام لم يقصد إلا توفية ما هو المشهور كما عرفته. (قوله: وهو التنوين) أي: ملفوظاً أو مقدار وهو فيما لا ينصرف وكم الاستفهامية والأعداد المركبة. (قوله: ولهذا لم يستوف الخ) فإن من جملتها الذراع ولم يذكره (نعمة)، أي: الممسوحات؛ نحو: شبر أرضاً، يقال: مسح الأرض؛ أي: ذرعها والاسم المساحة بالكسر، وقوله: وكرر بعضها وهو الوزن حيث ذكر للموزون مثالين؛ لأن الاسم قد تم في أحدهما بالتنوين وهو رطل زيتاً وفي الآخر بالنون وهو منوان سمناً، وقوله: والجمع؛ أي: شبه الجمع لا حقيقته كما هو المتبادر من المقارنة بالتثنية. (قوله: وإن كان يتم بها) يحتمل أن يكون لفظة إن وصلية وأن تكون شرطية فالجملة الشرطية خبر إن في قوله: إن لام التعريف، فعلى هذا يكون الواو زائدة لزيادة الربط، وقوله: فلا يضاف تفسير لمعنى تمام الاسم. (قوله: عندي الراقود خلا) في القاموس: الراقود: الدن الكبير أو الطويل الأسفل يُسيَّع داخله في القير (نعمه). (قوله: فيفرد؛ أي: التمييز) يريد أن ضمير يفرد وكذا يجمع عائد إلى التمييز لكن لا مطلقاً، بل تمييز المقدار من غير العدد بقرينة الإحالة بقوله: وسيأتي، ولظهور أن هذا الحكم لا يجري في العدد،

(قوله: وهو التنوين) لفظاً أو تقديراً كما في خمسة عشر رجلاً وكم رجلاً. (قوله: أو النون) سواء كان في ما وشبه الجمع؛ نحو: عشرون لا نون الجمع؛ نحو: حسنون وجهاً، لأن التمييز فيه يكون عن ذات مقدرة. (قوله: لأن المضاف لا يضاف ثانية)؛ لأن الاسم لا يضاف إلى اسمين بدون عاطف وإن أضيف مع حذف المضاف إليه لزم خلاف المفروض. (قوله: فإذا تم الاسم بهذه الأشياء) قال الشيخ الرضي: قد يتم الاسم بنفسه فينتصب عنه التمييز؛ وذلك في شيئين أحدهما الضمير وهو الأكثر وذلك فيما فيه المبالغة والتفخيم؛ نحو: نعم رجلاً ويا لها قضية ولله دره فارساً إذا كان الضمير مبهماً، وثانيهما اسم الإشارة؛ نحو قوله تعالى: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾، والناصب للتمييز في الصورتين هو نفس الضمير واسم الإشارة. (قوله: عندي

(قوله: لا يضاف إلى اسمين الخ) فلا يقال: غلام زيد عمرو، بل وعمرو. (قوله: منه المبالغة والتفخيم) كمواضع التعجب. (قوله: إذا كان الخ) متعلق بالأمثلة الثلاثة؛ يعني: إن كان الضمير مبهماً لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد وإن عرف المقصود منه برجوعه إلى سابق معين، فليس التمييز عن الضمير؛ إذ لا إبهام فيه، بل عن النسبة وعبارة الرضي مشعرة بأن يكون الظرف قيد للمثالين الأخيرين حيث قال: لا ريب في أن التمييز في نعم رجلاً عن المفرد وهو الضمير، ولعل هذا باعتبار ما هو الشائع فيه، وهو تأخير المخصوص بالمدح، وأما على تقدير تقديمه؛ نحو: زيد

وهو ما[1] تتشابه أجزاؤه[2]، ويقع مجرداً عن التاء[3] على القليل، والكثير، فلا حاجة إلى تثنيته[4] وجمعه[5]، كالماء والتمر والزيت والضرب[6]، بخلاف (رَجُلٍ وَفَرَسٍ). «إلاَّ أنْ يُقْصَدَ الأَنْوَاعُ[7]» أي: ما فوق النوع الواحد، فيشمل[8] المثنى أيضاً[9] لأنه لا يدل لفظ الجنس[10] مفرداً عليها[11]، فلا بد من أن يثنى أو يجمع[12]. قيل[13]: وفي تخصيص قصد الأنواع[14] بالاستثناء نظر[15]، لأنه كما[16] جاز أن يقال: (طَابَ زَيْدٌ جَلْسَتَيْنِ[17]) للنوع، جاز أيضاً أن يقال: (طَابَ زَيْدٌ جَلْسَتَيْنِ) للعدد ويمكن أن يجاب عنه[18]، بأن المراد بالأنواع خصص[19] الجنس[20] سواء

(١) أي: يشارك في كونها اسماً واحداً. (٢) لاشتماله على الكثير. (٣) التي تدل على الوحدة. (٤) تمييز. (٥) تمييز. (٦) والضرب بالتحريك العسل الأبيض. (٧) هذا مبني على قول البعض أن أقل الجمع اثنان، نائب فاعل ليقصد. (٨) قوله الأنواع، إذا فسرنا الأنواع بما فوق. (٩) أي: كما يشمل الجمع. (١٠) إذا قصد بالجنس ما فوق النوع الواحد. (١١) أي: على الأنواع بخصوصها. (١٢) تمييز. (١٣) هندي. (١٤) دون الأعداد. (١٥) مبتدأ مؤخر. (١٦) نظير لا مثال. (١٧) الظاهر جلوسين في الموضعين. (١٨) أي: عن النظر. (١٩) أ- يقول: الخصص عبارة عن الطبيعة. ب- فهو من قبيل عموم المجاز. (٢٠) أي: إفراده من حيث أنها مقيدة بقيد هو خارج عنها. حلبي.

إلاَّ أنْ يُقْصَدَ الأَنْوَاعُ[1]،

(١) أي: ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى كما يشمل الجمع.

الراقود خلا) راقود نوعي إز بيمانه وخم فاراندود كرون، قال في الأساس: الراقود: مكيال مخصوص يأخذ أربعة وعشرين صاعاً. (قال: فيفرد) إلى قوله: (ويجمع) ضمير الفعلين راجع إلى التمييز غير العدد بقرينة الإحالة؛ وذلك لأن هذا الحكم لا يجري في العدد مثلاً تمييز عشرين مفرد سواء كان جنساً أو لا، وسواء قصد به الأنواع أو لا، وقال الشيخ الرضي: إذا قصد به الأنواع وجب تجريد التمييز عن التاء؛ نحو: عشرين تمراً، وإذا لم يقصد به الأنواع وجب كونه مع التاء. (قوله: ما يتشابه أجزاؤه) أي: يتشارك أجزاؤه في اسم الكل؛ أي: إذا كان له جزء، وإنما قلنا ذلك؛ لأن الأبوة جنس مع أنه ليس لها أجزاء. (قوله: ويمكن أن يجاب عنه) كان جوابه قدس سره مبني على التنزل، وإلا فالظاهر أن الجلسة بفتح الفاء أو كسرها ليس من باب الجنس الذي نحن فيه فإن الجنس ههنا ما هو المجرد عن التاء كالجلوس ولو قصد تعدد أفراد الجلوس منه لم يصح التثنية والجمع. (قوله: نحو: عندي عدل ثوبين) عدل: تك بار ومانند

نعم رجلاً فالتمييز عن النسبة. (قوله: هو نفس الضمير الخ) ولا تظنن أن الناصب في نعم رجلاً وبئس رجلاً هو الفعل. (قوله: بقرينة الإحالة) أي: إحالة بيان تمييز العدد بقوله: وسيأتي؛ أي: ما سيجيء في مباحث العدد. (قوله: إذا لم يقصد به الأنواع) بل الآحاد. (قوله: كان جوابه مبني الخ) لا يخفى أن تعريف الجنس على ما ذكره الشارح رحمه الله لا يقتضي تجرده عن التاء، بل وقوعه حال تجرده عن التاء على القليل والكثير فنحو: تمرة وجلسة يكون جنساً.

فيندفع ما قاله مصنفك في شرح اللباب من أن كلام ابن الحاجب مشتمل على خبط وخلل، فإن مقتضى قوله: فيفرد إن كان جنساً إلا أن يقصد الأنواع أنه يفرد التمييز عن العدد إن كان جنساً، وأنه إن قصد به الأنواع يجب المطابقة مع أن تمييز العدد يجب إفراده البتة سواء كان جنساً أو لا، وسواء قصد به الأنواع أو لا انتهى. (قال المصنف: فيفرد إن كان جنساً) أي: فيجب إفراد التمييز؛ لأنه لا يستقيم فيه جمع؛ لأنه إذا كان بحيث يطلق على القليل والكثير من جنسه فلا يكون لأجزائه لفظة تخصه لعدم تفاوتها فيدل على الحقيقة لا على المفرد فدلالته على الحقيقة تمنع تثنيته وجمعه؛ إذ يمتنع أن يجتمع مثله معه[1] (نجم الدين). (قوله: وهو ما يشابه أجزاؤه) الخارجية يعني: ما تشابه أجزاء مدلوله في إطلاق اسم الكل عليها فليس المراد بالجنس ما هو المشهور وهو المقابل للعلم، بل هو مفسر في باب التمييز بما يتشابه أجزاؤه فيقع[2] على القليل والكثير منه كالماء والعسل، فإن بعض الماء ماء فإذا قلت: أرطال ماءً فيفرد؛ لأن الغرض الدلالة على بيان ذات المعدود وهو يحصل بالمفرد والجمع مستغني عنه. (قوله: فلا حاجة إلى التثنية) أي: لدلالة لفظ الجنس على ما يدل عليه المثنى والجمع كما عرفته، وقوله: والضرب، قيل: بفتحتين بمعنى العسل الأبيض يقال: أكلنا الضرب؛ أي: العسل لكن المتبادر أنه بفتح فسكون بمعنى الإيلام وبالفارسي زدن، ومن ثم قيل: لا يقال ليس للضرب أجزاء؛ لأنا نقول: إن الضرب عبارة عن التأثيرات الممتدة فكما يطلق لفظ الضرب على مجموع التأثيرات الممتدة كذلك يطلق على كل واحد من تلك التأثيرات هذا. (قوله: بخلاف رجل وفرس) فإن كلاً منهما وإن كان اسم جنس إفرادياً إلا أن إطلاقه على أفراده على سبيل البدلية فقط فظهر الفرق بين

(١) كما مر في بحث المفعول المطلق.
(٢) أي: من حيث المجموع لا على سبيل البدل كما في رجل.

كانت[1] بالخصوصيات[2] الكلية[3]، أو و الشخصية. «ويُجْمَعُ» أي: يورد التمييز على ما فوق الواحد[4] جوازاً، حيث[5] لم يقصد الواحد[6] «فِي غَيْرِهِ» أي: في غير[7] الجنس، نحو: (عِنْدِي[8] عَدْلُ ثَوْبَيْنِ أَوْ[9] أَثْوَاباً) «ثُمَّ إِنْ كَانَ» أي: المفرد[10] المقدار تاماً «بِتَنْوِينٍ[11] أَوْ بِنُونِ التَّثْنِيَةِ»

(١) تلك الحصص. (٢) كالنوع والعدد فيتناول الأنواع. (٣) كالإنسان وزيد فإنهما للحيوان لأنهما تحته. (٤) يعني إرادة ما فوق الواحد من الجمع المجاز. (٦) للمكان. (٦) بل قصد الجمع. (٧) إذا كان المراد به جمعاً. (٨) خبر كان. (٩) عند قصد الجمعية يجمع. (١٠) اعلم أن المفرد المقدار إما تام أو لازم. (١١) حال كونه ملتبساً.

وَيُجْمَعُ فِي غَيْرِهِ ،ثُمَّ إِنْ كَانَ[1] بِتَنْوِينٍ أَوْ بِنُونِ التَّثْنِيَةِ

(١) أي: المفرد المقدار تاماً بتنوين آه.

الجنس كالماء واسم الجنس كرجل. (قال المصنف: إلا أن يقصد الأنواع) أي: أنواع الجنس الذي هو التمييز فلا يجب حينئذ الإفراد، بل يجب المطابقة لما قصد من المثنى والجمع كعندي[1] مثله تمرين، ونحو: رطل تموراً. (قوله: لأنه لا يدل الخ) علة لوجوب المطابقة لما قصد المفهوم من الاستثناء؛ أي: إنما وجب المطابقة للمقصود حينئذ؛ لأن لفظ الجنس بالمعنى المذكور حال أفراده لا يدل على الأنواع والأفراد. (قوله: قيل وفي تخصيص الخ) القائل هو الفاضل الهندي؛ أي: في التخصيص نظر، بل ينبغي أن يقال: ألا يقصد الأنواع أو الآحاد؛ أي: الأفراد والأشخاص، وقوله: جلستين للعدد؛ أي: فردين من الجلوس. (قوله: ويمكن أن يجاب الخ) وأجيب أيضاً بأن حكم ذلك يفهم بطريق الدلالة؛ لأنه لما جاز التثنية والجمع بقصد الأنواع؛ فلأن يجوز بقصد الأفراد أولى، وقال العصام: ولم يتعرض لقصد الأفراد؛ لأن المقصود من التمييز بيان جنس المبهم، فلا قصد إلى الأفراد ومن لم يتنبه لهذا قال ما قال. (قوله: حصص الجنس) جمع حصة كقصص وقصة؛ أي: أفراد الجنس مطلقاً أنواعاً أو أشخاصاً فيكون مجازاً بذكر الخاص وإرادة العام. (قوله: سواء كانت بالخصوصيات الكلية) أي: سواء كانت تلك الحصص حاصلة بقيود كلية كالتركي والرومي مثلاً للإنسان، وكالإنسان والفرس للحيوان، أو ملتبسة بقيود شخصية كزيد وعمرو مثلاً لهما. (قال المصنف: ويجمع في غيره) أي: يجمع تمييز غير العدد إن لم يكن جنساً في مقام التثنية والجمع لا غير كما في الإيضاح، فسقط ما في شرح اللباب من أن في هذا الكلام أيضاً خبطاً فإن معناه أنه يجمع التمييز في غير العدد البتة بلا تفصيل مع أنه إن كان جنساً ولم يقصد به الأنواع فالإفراد واجب؛ نحو: مثله تمراً، وإن لم يكن جنساً فالمطابقة واجبة؛ نحو: مثله رجلاً أو رجلين أو رجالاً انتهى، فإن هذا مبني على ما في الرضي مع أنه مخالف للمرضي عند المصنف فليراجع. (قوله: أي: يورد التمييز على الخ) فيشمل التثنية أيضاً، وقيل: المراد بالجمع بمعناه اللغوي فيتناولها، ولا يخفى عليك أن تفسير الشارح هذا إشارة إلى الجواب عما في الرضي من الإيراد على المصنف بأنه يجب حينئذ المطابقة إفراداً وتثنية وجمعاً مع أنه توجيه الكلام بما لا يرضي به صاحبه؛ إذ ما قاله الرضي على ما أشرنا آنفاً مخالف لتصريح المصنف في الإيضاح، على أن إطلاق صيغة الجمع على ما فوق الواحد لا يوجب صحة إيراده[2] بالمعنى المذكور كما قاله العصام. (قوله: حيث لم يقصد الواحد) بل قصد التثنية والجمع فالجواز بمعنى عدم الامتناع المتحقق في ضمن الوجوب أو سواء قصد التثنية أو الجمع أو لم يقصد، فالجواز بمعنى: إمكان العام المفيد بجانب الوجود باقياً على عمومه وكتب على قوله: حيث الخ، ما مفاده أنه مربوط بالمتن ولا بد من هذا القيد وألا يلزم أن يجمع مع قصد المفرد أيضاً لكن قرينته خفية، فلك أن تقول: المراد بيجمع يجعل مطابقاً لما قصد بذكر الخاص وإرادة العام فلا يحتاج إلى هذا القيد. (قوله: عندي عدل ثوبين) العدل بكسر فسكون بمعنى: المثل واحد جانبي الحمل (لارى). (قوله: تاماً بتنوين الخ) أو ملابساً بذلك ملابسة الموصوف بالصفة ونكر التنوين؛ لتعدد أنواعه، وعرف نون التثنية لعد تعدد أنواعه، والتنوين أعم من الظاهرة والمقدرة، وفي الرضي: أن ما فيه تنوين مقدرة لا يضاف في الأغلب إلى التمييز وفيه بحث للعصام.

(١) وفي شرح اللباب نقول: رطل زيتاً، ورطلان زيتين، وأرطال زيوتاً.
(٢) أي: بجمع.

أو المعنى: إن وجد التمييز متلبساً[1] بتنوين المفرد أو بالنون التي للتثنية فإنه لما تم الاسم بهما اقتضى التمييز. «جَازَتِ[2] الإِضَافَةُ» أي: إضافة المفرد المقدار إلى التمييز إضافة بيانة بإسقاط[3] التنوين ونون التثنية[4] جوازاً[5] شائعاً[6] كثيراً، لحصول[7] الغرض[8]، وهو: رفع الإبهام[9] بذلك مع التخفيف[10] نحو:

(١) حال. (٢) جواب إن كان. (٣) متعلق بإضافة. (٤) بسبب الإضافة. (٥) مفعول مطلق لجازت. (٦) لا نادراً. (٧) علة لكثير شائعاً. (٨) من إيراد التمييز. (٩) في المفرد المقدار. (١٠) بترك النصب والنون.

جَازَتِ الإِضَافَةُ؛

(قوله: أو المعنى إن وجد التمييز) هذا الاحتمال مناسب للسياق.

(قوله: هذا الاحتمال الخ)؛ لأن قوله: ثم إن كان تنوين معطوف على قوله: فيفرد إن كان جنساً عطف الشرطية على الشرطية والضمير فيه راجع إلى التمييز، نعم لو عطف على قوله: فالأول عن مفرد مقدار غالباً كان الضمير راجعاً إلى المقدار وهو المناسب من حيث المعنى، ولذا سوّى الشارح رحمه الله بين الاحتمالين.

(قوله: أو المعنى إن وجد الخ) عطف بحسب المعنى على قوله: أي: المفرد الخ، ومآل التوجيهين واحد وهو أن التمييز إن كان مميزه بالفتح يتم بأحدهما جازت الإضافة، وإنما الفرق بإرجاع ضمير كان في التوجيه الثاني إلى التمييز، وفي الأول إلى المفرد المقدار من غير العدد وفيه ما فيه[1]. (قوله: ملتبساً بتنوين المفرد) أي: المفرد المقدار، والملابسة: من ملابسة المسبب بسببه؛ لأن وجود التمييز إنما هو بسبب تمام الاسم المبهم المفرد المقدار بهما، وقوله: أو بنونه، وإذ قد عرفت ما هو المراد بالمفرد فلا خدشة في إضافة النون إليه. (قوله: فإنه لما تم الاسم) أي: المبهم المفرد المقدار وهذا دليل على كون التمييز ملتبساً بتنوين الخ، أو على صحة القول بتلبس التمييز للتنوين فقوله: اقتضى التمييز الخ؛ أي: فيكون التمييز ملتبساً بتنوين مفرد المبهم ونونه لكونهما سبب وجوده. (قال المصنف: جازت الإضافة) أي: إذا روعي شرطها من حذف ما يتم به المقدار، والمراد بالجواز عدم الامتناع فيعم الوجوب كما في مثل: مئتا درهم؛ إذ الإضافة فيه واجبة روما للتخفيف لكثرة الاستعمال[2]، ثم إنه يرد عليه؛ نحو: خمسة عشر رجلاً؛ فإنه لا يجوز الإضافة في العدد المركب مع أنه تام بالتنوين المقدر إلا أن يحمل الحكم على الأغلب؛ أي: جازت في أغلب المواد المقدار، وتخصيص التنوين بالظاهر يخرج غير المنصرف عن الحكم مع أن الإضافة فيه شائع كثير مثل مثاقيل ذهب ومكاييل بر كذا قيل، ولعل هذا غير وارد لما عرفت أن المراد بالمفرد المقدار ما كان من غير الأعداد[3]. (قوله: جوازاً شائعاً الخ) قيل: قيد الجواز بذلك تصحيحاً لقوله: وإلا فلا؛ إذ لا يصح في الشق الثاني نفي الجواز؛ بمعنى: الإمكان العام المقيد بجانب الوجود مطلقاً؛ لأن ما يكون بنون شبه الجمع يجوز الإضافة فيه ولا يمتنع؛ نحو: عشر ودرهم، بخلاف ما إذا قيد الجواز بذلك حيث يتوجه النفي حينئذ إلى المقيد من حيث إنه مقيد، فيكون انتفاؤه تارة بانتفاء أصل الجواز وأخرى بانتفاء قيد الشيوع هذا، ولا يخفى أن هذا كلام على مذاق الشارح حيث قيد قوله: وإلا فلا بقوله: على قلة، وأما على ما ذكره المدقق العصام في شرح

(١) كما لا يخفى على المراجع إلى شرح العصام وحاشيته.
(٢) أي: استعمال العدد.
(٣) وقد رأيت في شرح العصام أن الكلام في غير العدد، فاندفع ما ذكره الرضي فحمدت الله على هذا.

(رِطْلُ زَيْتٍ) و(مَنَوَا سَمْنٍ) «وَإِلَّا[1]» أي: وإن لم يكن بتنوين أو بنون التثنية بأن[2] يكون بنون الجمع[3] أو الإضافة «فَلَا» تجوز[4] الإضافة إلا بقلة في نون الجمع[5]، نحو: (عِشْرُونَ دِرْهَماً). أمَّا[6] في الإضافة فلئلا يلزم إضافة المضاف[7]، وأمّا[8] في نون الجمع فلأنه جاز أن يضاف[9] إلى غير المميز، نحو: (عِشْرِيْكَ وَعِشْرِي رَمَضَانَ) بالاتفاق[10] لكثرة[11] الحاجة إليه[12] فلو أضيف[13] على المميز لزم[14] الالتباس[15] في بعض الصور[16] لأنه لا يعلم، مثلاً عند إضافة (عِشْرِيْنَ)

(١) عطف على قوله إن كان. (٢) أي: المفرد المقدار تاماً. (٣) أراد شبه نون الجمع. (٤) نحو: على التمرة مثلها زبداً. (٥) فإنه تجوز إضافته إلى مميزه وإن قل. (٦) عدم الجواز. (٧) إن حذف المضاف إليه فسد المعنى. (٨) عدم الجواز إلا بقلة في نون شبه الجمع. (٩) أي: المفرد المقدار بنون الجمع. (١٠) أي: بالإجماع. (١١) علة جاز. (١٢) أي: إلى أن يضاف إلى الغير. (١٣) مفرد المقدار. (١٤) جواب لو. (١٥) أي: التباس التمييز إلى غير التمييز. (١٦) وهي عشري رمضان.

هذا الكلام من أن التمام بنون الجمع في عشرين فمن الأعداد وليس من عداد ما له نسبة بهذا المقام، فالتقييد بقوله: إلا بقلة لورود عشر ودرهم ليس شرحاً ينشرح به صدور أولي الأفهام. (قوله: أي: وإن لم يكن الخ) يعني: إن لم يكن المفرد المقدار تاماً بهما أو إن لم يوجد التمييز ملابساً بهما على قياس ما سبق. (قوله: بأن يكون[1] بنون الجمع) أراد به شبه نون الجمع، وأما نحو قوله تعالى: ﴿بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾، و﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ فمن قبيل التمييز عن النسبة لا عن المفرد، وقوله: أو بالإضافة؛ أي: التي لا يتعرف المضاف بها وإلا فلا حاجة إلى التمييز فافهم. (قوله: أما في الإضافة الخ) أي: أما عدم جواز إضافة الاسم التام في صورة تمامه بالإضافة إلى التمييز فلئلا يلزم إضافة المضاف، وفيه أنه إن أريد بقوله: لئلا يلزم إضافة المضاف مع وجود المضاف إليه، فاللزوم ممنوع على تقدير جواز إضافة الاسم التام بالإضافة؛ لجواز إضافته إلى التمييز بإسقاط المضاف إليه، كما جاز إضافة الاسم التام بالتنوين ونون التثنية إلى التمييز بإسقاطهما وإن أريد لئلا يلزم إضافة ذات المضاف إلى التمييز، فلزومه مسلم لكن عدم الجواز مم فتدبر. (قوله: فلأنه جاز الخ) أي: فلان الاسم التام بنون شبه الجمع جاز أن يضاف بحذف النون إلى غير المميز، وأما مع بقاء النون فيمتنع الإضافة، والمراد بغير المميز في المثال صاحب العشرين حقيقة أو حكماً، والمثال الأول للأول والثاني للثاني. (قوله: وعشري رمضان بالاتفاق) فرمضان مضاف إليه ومجرور بالفتحة؛ لكونه غير منصرف للألف والنون والعلمية فإنه علم لشهر معين، وعن مجاهد أنه اسم من أسماء الله تعالى، ومن ثم ورد لا تقولوا: جاء رمضان الحديث، وأما قوله عليه السلام: «من صام رمضان» فعلى حذف المضاف للأمن من الالتباس، وعن الخليل أنه مشتق من الرمضاء بسكون الميم؛ وهو مطر يأتي قبل الخريف يطهر وجه الأرض من الغبار، وسمي هذا الشهر برمضان؛ لأنه يغسل أبدان الصائمين من الذنوب ويطهر

(١) تاماً نسخه.

وَإِلَّا فَلَا

(قوله، بنون الجمع) أراد شبه نون الجمع. (قوله، لأنه لا يعلم مثلاً عند إضافة عشرين) لا يخفى أن رمضان لو كان تمييزاً لكان نكرة ولو لم يكن تمييزاً لاحتمل أن يكون علماً، بل الظاهر أنه علم فالالتباس ليس إلا على تقدير أن لا يكون علماً.

(قوله: الظاهر أنه علم) على ما في تفسير القاضي: ورمضان مصدر من رمض إذا احترق فأضيف إليه الشهر وجعل علماً ومنع من الصرف للعلمية والألف والنون، كما منع ابن دأية علماً للغراب للعلمية والتأنيث، وقوله ﷺ: «من صام رمضان»، فعلى حذف المضاف للأمن من الالتباس.

إلى (رَمَضَانَ) أنه[1] أراد[2] عشرين رمضان، أو أراد اليوم العشرين من رمضان[3]. فلا[4] يضاف في غير صورة الالتباس أيضاً[5] إلا[6] على قلة، ليكون الباب[7] أقرب إلى الاطراد[8] «وَعَنْ غَيْرِ مِقْدَارٍ» عطف[9] على (عَنْ مُفْرَدٍ مِقْدَارٍ) أي: الأول كما يرفع الإبهام عن مفرد مقدار، كذلك[10] يرفعه عن مفرد غير مقدار، أي: ما[11] ليس بعدد[12] ولا وزن[13] ولا ذراع[14] ولا كيل[15] ولا مقياس[16] «نحو: (خَاتَمٌ حَدِيْداً)» فإن[17] الخاتم مبهم[18] باعتبار الجنس[19]، تام[20] بالتنوين فاقتضى تمييزاً. «وَ[21]الخَفْضُ» أي: خفض[22] التمييز بإضافة[23] غير المقدار إليه «أَكْثَرُ»[24] استعمالاً لحصول الغرض[25] مع الخفة.

(١) أي: المتكلم بهذا الكلام. (٢) المتكلم. (٣) ويكون المفرد عشرين شهر منه. (٤) ما تم بنون الجمع نحو عشر درهم. (٥) كما لا يضاف في صورة الالتباس. (٦) أضيف ملابساً على .آه. (٧) أي: باب ما تم بنون الجمع. (٨) في عدم الإضافة. (٩) هو. (١٠) تأكيد للتشبيه وهو قوله كما يرفع آه. (١١) لا يعرف قدر الشيء به ولا يبين. (١٢) أي: معدود. (١٣) أي: موزون. (١٤) أي: مذروع. (١٥) أي: مكيل. (١٦) أي: مقيس. (١٧) علة لتطبيق المثال للممثل له. (١٨) خبر إن. (١٩) أي: الذات. (٢٠) خبر بعد خبر لأن. (٢١) استئناف أو اعتراض. (٢٢) أي: الجر. (٢٣) متعلق بالخفض. (٢٤) خبره والجملة استئناف أو اعتراض. من النصب يعني خاتم حديداً. (٢٥) من التمييز وهو رفع الإبهام.

وَعَنْ[1] غَيْرِ مِقْدَارٍ مِثْلُ: خَاتَمٌ حَدِيْداً والخَفْضُ أَكْثَرُ[2].

(١) عطف على مفرد مقدار أي الأول كما يرفع الإبهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار .ج.
(٢) يعني: إن التمييزات المخفوضة أكثر.

(قال، وعن غير مقدار) قال الشيخ الرضي: هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله ويكون بحيث يصح إطلاق اسم ذلك الأصل عليه؛ نحو: خاتم حديداً وهو ينتصب عنه التمييز، وأما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز؛ نحو: قطعة ذهب.

(قوله: بالتفريع) أي: بجعله فرعاً وفي بعض النسخ بالتنويع وهو تصحيف. **(قوله: يليه أصله)** صفة بعد صفة لفرع ويكون عطف عليه. **(قوله: وهو ينتصب الخ)** والأكثر الإضافة للخفة، وعدم اعترافه في الإبهام.

قلوبهم، وقال البيضاوي: إنه من رمض إذا احترق فسمي الشهر به؛ لأنه يرمض الذنوب؛ أي: يحرقها هذا، وقوله: لزم الالتباس؛ أي: بين الإضافة إلى المميز والإضافة إلى غيره في بعض المواد. **(قوله: لأنه لا يعلم الخ)** يعني: لا يدري السامع أن المتكلم أراد عشرين رمضان أو اليوم العشرين من رمضان واحد، وقد يقال: أن التمييز نكرة ورمضان معرفة؛ لكونه علماً لشهر الصيام كما عرفته فلا التباس إلا على أن لا يكون علماً **(نعمه)**، توضيحه أن رمضان لو كان تمييزاً لكان رمضاناً بالتنوين لكونه نكرة مصروفة فلا التباس. **(قوله: أراد عشرين رمضان أو أراد الخ)** فالأول: على تقدير الإضافة إلى التمييز، والثاني: إلى غير التمييز؛ لأن اليوم العشرين من رمضان غير رمضان كما في عشريك، وجيه. **(قوله: فلا يضاف في غير صوره الالتباس)** كما في عشر ودرهم؛ إذ لا التباس ههنا حيث لا يكون العشرون من درهم واحد، بل يقال: لو أريد هذا المعنى عشر ودراهم بصيغة الجمع، وقوله: ليكون الباب؛ أي: باب ما تم بنون شبه الجمع أقرب إلى الاطراد في عدم الإضافة. **(قوله: عن مفرد مقدار)** أي: غالباً، وقوله: أي: غير مقدار؛ أي: نادراً، وقوله: أي: ما ليس الخ، تفسير وبيان لغير المقدار، وفسره الرضي بكل فرع يحصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله بحيث يصح إطلاق اسم ذلك الأصل عليه مثل: باب ساجاً وثوب خزاً، فيخرج عنه نحو: قطعة[1] ذهب فافهم. **(قال المصنف: والخفض أكثر)** بمعنى أن التمييزات المخفوضة في هذا القسم أكثر لا أن الخفض في كل تمييز أكثر والأظهر، والإضافة أكثر إلا أنه لما كان للخفض احتمال سوى الإضافة بتقدير من الجنسية كما ذهب إليه الجمهور في توجيه بكم رجل مررت، عبر بما ترى فلله دره تحريراً. **(قوله: أي: خفض التمييز الخ)** هذا المدعي مركب؛ أي: خفض تمييز غير المقدار بإضافته إليه أكثر

(١) أي: فيجب الخفض.

ولقصور غير المقدار عن طلب[1] التمييز، لأن الأصل[2] في المبهمات المقادير[3] وغيرها ليس بهذه المثابة[4].

«وَالثَّانِي» أي: القسم الثاني من[5] التمييز، وهو ما يرفع الإبهام عن ذات[6] مقدرة

(١) بكونه غير مقدار وإنما جعل انتصاب التمييز في المقدار. (٢) تعليل المقصود. (٣) خبر إنَّ. لأنها جعلت معيار المبهم. (٤) أكثر. (٥) إشارة إلى أن اللام للعهد الخارجي. (٦) صفة ذات.

(قوله: ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز) وإذا قصر عن طلبه لم يحتج إلى نصب التمييز الذي يكون للتنصيص على التمييز فإن التنصيص عليه إنما يناسب ما هو طالب للتمييز.

وَالثَّانِي

استعمالاً بالنسبة إلى نصب تمييز غير المقدار، وبالنسبة إلى خفض تمييز المفرد المقدار فاستدل الشارح على جزئه الأول بقوله: لحصول الغرض مع الخفة وعلى جزئه الثاني بقوله: ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز، ويحتمل حمل العبارة على الجزء الأول وجعل كل من الدليلين دليلاً له كما يحتمل حملها على الجزء الثاني، فعلى هذا لم يكن الدليل الأول مفيداً للمطلوب، ظهيرية. (قوله: لحصول الغرض الخ) وفي الامتحان ما إيضاحه أن هذا التعليل جار في المقدار أيضاً مع أن الحكم متخلف ويمكن أن يقال: أن هذا التعليل لأصل صحة الإضافة، والتعليل الثاني لكثرتها؛ إذ الدعوى مركب منهما فتذكر. (قوله: ولقصور غير المقدار الخ) وذلك لقصوره في الإبهام المقتضي للتمييز؛ أي: فلا حاجة إلى النصب الذي هو للتنصيص على التمييزية. (قوله: والثاني؛ أي: القسم الثاني من التمييز الخ) لما فرغ من المباحث المتعلقة بالقسم الأول؛ أعني: التمييز عن ذات مذكورة، حاول الآن أن يشرع في بيان المباحث المتعلقة بالقسم الثاني؛ وهو التمييز عن ذات مقدرة، وحاصل ما أفاده ههنا: أن هذا القسم ينقسم إلى ثلاثة أقسام؛ الأول: التمييز عن نسبة في جملة حقيقة؛ نحو: طاب زيد أباً، الثاني: التمييز عن نسبة في شبه جملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل فإن كلاً منها مع فاعله ليس بجملة اتفاقاً لمشابهته باسم الجنس الخالي عن الضمير في عدم التغير في التكلم والخطاب والغيبة على ما فصل في كتب المعاني فكان شبيهاً بالجملة، الثالث: التمييز عن نسبة واقعة في الإضافة، وقال بعض الأساتذة: إن العامل في هذا القسم من التمييز هو المنسوب بنسبة يرفع التمييز الإبهام عنها، والمنسوب إليه يسمى منتصباً عنه كما سيأتي كما أن العامل في القسم الأول الاسم المبهم التام هذا، وتحقيق المقام وتوضيح المرام أن قانون التمييز وجوب أن يكون متصفاً بالمنتصب عنه؛ أي: أن يكون التمييز موصوفاً بالمنصوب عنه أما التمييز في المفرد فظاهر؛ إذ الأصل في عندي رطل زيتاً زيت رطل، فزيت: تمييز موصوف برطل وهو منتصب عنه وكذا أخواته، وأما التمييز في الجملة؛ فلأنه في المعنى فاعل، والفاعل هو الموصوف بالفعل في الحقيقة، ؛ إذ المراد بالوصف ما يقوم بغيره فقولهم: طاب زيد نفساً، أصله طاب نفس زيد، فالتمييز ههنا موصوف بالمنتصب عنه؛ أعني: زيد؛ أي: بوصف المنتصب عنه وهو طيبه، وإلى هذا أشار الزمخشري في المفصل حيث قال: إن هذه التمييزات عن آخرها أشياء مزالة عن أصلها فإذا رجعت إلى المعنى وجدتها متصفة بما هي منصوبة عنه ومنادية على أن الأصل عندي زيت رطل وسمن منوان ودراهم عشرون وعسل ملء الإناء وزبد مثل التمر، وكذلك الأصل وصف النفس بالطيب، والشيب بالاشتعال، وأن يقال: طلب نفسه، واشتعل شيب رأسي؛ لأن الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل انتهى باختصار، وبهذا البيان يظهر أن قولهم: التمييز متصف بالمنتصب عنه فيه ضرب من الخفاء؛ إذ المنتصب عنه في قولهم: عندي رطل زيتاً هو رطل، وفي قولهمك طاب زيد نفساً هو زيد، وكون التمييز موصوفاً بالمنتصب عنه في الأول صحيح دون الثاني؛ إذ لا يصح أن يقال: طاب نفس زيد، فإن اعتبر في الثاني اتصافه المنتصب عنه كما أشرنا ودل عليه أيضاً قول الزمخشري؛ لأن الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل فحينئذ لا ينطبق لفظ المنتصب عنه على القسمين، اللهم إلا أن يراد بالمنتصب عنه في هذا القسم غير ما أريد بالمنتصب عنه في القسم الأول بأن يراد به العامل؛ إذ العامل هو الذي نصب التمييز عنه وبسببه؛ أي: فينطبق على القسمين فإن العامل في القسم الأول: هو الاسم الجامد، وفي الثاني: هو الفعل كما نقلناه فيما مر عن البعض هكذا استفيد من شرح اللباب.

يرفعه «عَنْ نِسْبَةٍ» كان الظاهرُ أنْ يقول[1] عن ذات مقدرة في نسبة في جملة[2]، لكن لما كان الإبهام في[3] طرف النسبة يستلزم[4] الإبهام فيها، ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه[5]. قال[6] (عَنْ نِسْبَةٍ[7]) مقتصراً[8] عليها[9] تنبيهاً[10] على أن مقابلة[11] ما في[12] هذا القسم[13] للمفرد المذكور في القسم الأول إنما هي لمجرد النسبة لا غير

(١) مصنف. (٢) إلا أن المصنف عدل عنه. (٣) والظرف صفة الإبهام. (٤) الجملة خبر كان. (٥) أي: عن ظرف النسبة المقدار. (٦) جواب لما. مصنف. (٧) ولم يقل عن ذات. (٨) حال من فاعل قال. (٩) أي: النسبة. (١٠) علة قال. (١١) أي: مخالفة. (١٢) عبارة عن تمييز المقدار. (١٣) الثاني.

عَنْ نِسْبَةٍ

(قوله: كان الظاهر أن يقول)؛ لأن الإبهام الذي يستدعي التمييز ليس إلا في الذات المقدرة التي هي ظرف النسبة لكن لما كان ذلك الإبهام مستلزماً لنوع إبهام في النسبة حسب احتمالات الظرف ورفع إبهامها التبعي مستلزم لرفع إبهام الظرف صح قوله: عن نسبة، والنكتة فيه التنبيه على أن مقابلة هذا القسم للقسم السابق باعتبار أن ليس هناك نسبة كذلك لا باعتبار عدم ذكر الذات هنا وذكرها في السابق ،ألا ترى أن نعم رجلاً مندرج في القسم الأول مع أن الضمير غير مذكور هذا حاصل كلامه قدس سره.

(قوله: لنوع إبهام في النسبة) أي: الإبهام التبعي كما يدل عليه قوله: بحسب احتمالات الظرف. (قوله: ورفع أبهامها) عطف على قوله: ذلك الإبهام. (قوله: صح) جواب لما.

(قوله: يرفعه عن نسبة) أي: يزيله عن متعلق نسبة، وهو الذات المقدرة التي هي طرف النسبة كما أوضحه الشارح. (قوله: أن يقول عن ذات الخ)؛ لأن الإبهام بالذات في المنسوب إليه وبواسطته في النسبة (امتحان)، وقوله: لكن لما كان الإبهام الخ؛ يعني: أن إبهام النسبة وتعينها إنما هو بحسب إبهام المنسوب إليه وتعينه لا بحسبها في نفسها فلذا عبر عنه بها، وهذا المذكور مأخوذ من كلام الشارح الحلبي حيث قال: إن التمييز ما يرفع الإبهام عن ذات، وظاهر أن النسبة ليست بذات، ثم أجاب بأن قوله: عن نسبة ليس متعلقاً بقوله الثاني، بل متعلق بمتعلق الثاني وهو يرفع أي والثاني: يرفع عن ذات مقدرة ناشئة عن نسبة في علم السامع، وإن نشأت النسبة عن الذات في الحقيقة، ثم إن قوله: لما كان الخ، بيان للعلة المصححة للتعبير لقوله: عن نسبة كما أن قوله: تنبيهاً الخ إشارة إلى النكتة المرجحة له، والأولى: أن يقال في بيان النكتة: أنه أراد التنبيه على أن المقصود بالتمييز في هذا القسم رفع الإبهام عن النسبة، وإن لزم منه رفعه عن ذات مقدرة. (قوله: على أن مقابلة ما في هذا القسم الخ) أي: مقابلة المفرد في هذا القسم الثاني؛ أعني: الذات المقدرة للمفرد والمذكور في الأول لمجرد النسبة؛ إذ ليس هناك نسبة كذلك، وقوله: كائنة في جملة؛ نحو: طاب زيد نفساً، وهيهات زيد أباً، والضارب أباً؛ أي: الذي ضرب.

«فِي جُمْلَةٍ» أي: نسبة كائنة[1] في جملة «أَوْ مَا ضَاهَاهَا[2]» أي: ما[3] شابهها، عطف على جملة، وهو[4] اسم الفاعل[5] نحو: (الحَوْضُ مُمْتَلِئٌ[6] مَاءً) أو اسم المفعول، نحو: (الأَرضُ مُفَجَّرَةٌ عُيُوناً[7]) أو الصفة المشبهة، نحو: (زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهاً) أو اسم التفضيل[8]، نحو: (زَيْدٌ أَفْضَلُ[9] أَباً)، أو المصدر[10]، نحو: (أَعْجَبَنِي طِيبُهُ[11] أَباً) وكذا كل ما فيه معنى الفعل، نحو: (حَسْبُكَ[12] زَيْدٌ رَجُلاً) «نحو: (طَابَ[13] زَيْدٌ نَفْساً»)

(١) إشارة إلى أن الظرف صفة النسبة. (٢) أصل ضاهى قلب الياء ألفاً. (٣) في طلب الفاعل وغيره. (٤) أي: ما يشبه الجملة. (٥) مع معموله. (٦) أي: ممتلئ بشيء منسوب إلى الحوض ماء. (٧) تمييز عن نسبة التفجر إلى ما استكن فيه. (٨) مع فاعله. (٩) أي: أفضل شيء منسوب إلى زيد أباً. (١٠) مع فاعله. (١١) مصدر مضاف إلى فاعله، والعلة طيب زيداً. (١٢) أي: يكفيك. (١٣) طاب نفس زيد.

(قوله: أي: ما يشابهها) يشير إلى أن ضاهي من المضاهاة بمعنى المشابهة؛ أي: أو في نسبة كائنة فيما شابه الجملة، وهو ما يكون مشتملاً على نسبة غير تامة بأن يكون مسنده شبه فعل، وقوله: اسم الفاعل؛ أي: مع فاعله ففيه مسامحة مشهورة وكذا البواقي، وقد مر وجه عدم كونه جملة فتذكر. (قولهك أو المصدر) تبع في إدخاله في الشبه للشيخ الرضي رعاية لما هو الحق فلا حاجة إلى قوله: أو في إضافة، وإن كان المصنف جعله مقابلاً للشبه، قال اللاري: فلعل المصنف أراد بشبه الجملة ما يشمل على نسبة قريبة من التامة والإضافة ليست كذلك، وفي حاشية المتوسط: النسبة في هذه الأسماء إلى فاعلها أو ما يقوم مقامه داخله في مفهومها فصارت شبيهة بالجملة بخلاف النسبة في الإضافة فإنها خارجة عن اسم المضاف. (قوله: وكذا كل ما كان فيه الخ) أي: مثل ما ذكر من اسم الفاعل وأشباهه كل ما فيه معنى الفعل في كونه شبه جملة؛ نحو: حسبك زيد رجلاً؛ أي: يكفيك من جهة كونه رجلاً، ونحو: يا لزيد فارساً؛ أي: أستغيث فارساً، ثم إن الشارح رحمه الله تبع في هذا أيضاً للرضي، وقد رده العصام في شرحه بقوله: ليس المراد بشبه الجملة ما فيه معنى الفعل مع مرفوعه؛ لأن كثيراً ما يكون جملة كالمثالين المذكورين وزاد في الحاشية أنه يشكل بأسماء الأفعال. (قال المصنف: نحو: طاب زيد نفسه الخ) شروع في بيان الأمثلة على ترتيب ذكر الممثلات، وتكثير الأمثلة يشير إلى كثرة أصناف التمييز حيث يكون اسماً لما انتصب عنه أو لمتعلقه عيناً أو عرضاً إلى غير ذلك، فنفساً يرفع الإبهام المستقر عن ذات مقدرة لا عن مذكورة؛ لأنه ليس في زيد إبهام، بل في ذات أسند إليه الطيب لجواز أن يسند إلى زيد ظاهراً، ويكون مسنداً إلى ذات أخرى حقيقة؛ أي: في ذات هي سبب نسبة الطيب إليه فتذكر تلك الذات ليرفع الإبهام المستقر، وعن مصنفك وتحقيق ذلك أن قولهم: طاب زيد نفساً يشتمل على ثلاثة أمور؛ طاب وزيد والنسبة، ولا إبهام في طاب ولا في زيد ولا في النسبة، وإنما الإبهام في شيء مبهم يتعلق به النسبة الظاهرة؛ إذ لا يخفى أن الطيب في الحقيقة لأمر ما من الأمور المتعلقة بالنسبة بالمفهومة، وذلك الأمر المبهم هو المراد بالذات المقدرة، فقوله: نفساً تمييز لذلك الأمر المبهم. (قوله: خاص

فِي جُمْلَةٍ أَوْ مَا ضَاهَاهَا نحو: طَابَ زَيْدٌ نَفْساً

(قوله: أو المصدر) جعله الشيخ الرضي داخلاً في شبه الجملة ولهذا قال: لا حاجة إلى قوله: أو في إضافة لكن المصنف لم يجعله من هذا القسم ولهذا قال: أو في إضافة ولعله أراد بشبه الجملة ما يشتمل على نسبة قريبة من النسبة التامة وليست الإضافة كذلك. (قوله: نحو: حسبك زيد) أي: يكفيك زيد.

(قوله: جعله الخ) يعني: أن الشارح رحمه الله تبع الشيخ الرضي في إدخاله في الشبه رعاية لما هو الحق، وإن كان المصنف رحمه الله جعله مقابلاً للشبه.

مثال[1] للجملة[2] والتمييز فيه خاص بالمنتصب[3] عنه «و: (زَيْدٌ طَيِّبٌ أَباً[4])»[5] مثال لما يشبه الجملة، والتمييز فيه يصلح أن يكون لما انتصب[6] عنه، ولمتعلقه[7]. وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها. فهذان[8] المثالان[9] في قوة أربعة أمثلة، فكأنه[10] قال: طَابَ زَيْدٌ، وَزَيْدٌ طَيِّبٌ نَفْساً وَأَباً. وقوله: «وأُبُوَّةً وَدَاراً وعِلْماً» عطف على (نَفْساً وَأَباً) بحسب[11] المعنى فهو[12] ناظر إلى كل من المثالين

(١) خبر لمبتدأ محذوف هذا مثال. (٢) لأن طاب مع فاعله جملة لا محالة. (٣) وهو زيد. (٤) من جهة كون أباً أو من جهة أبيه. (٥) هلا. (٦) وهو ضمير مستتر في طيب يعني زيد. (٧) بفتح اللام. (٨) إذا لم يكن فرقاً. (٩) في المتن. (١٠) مصنف. (١١) إما بحسب اللفظ عطف على نفساً لكونه أصلاً وإما على أباً لقربه. (١٢) أي: قول المصنف أبوة وداراً وعلماً.

وَزَيْدٌ طَيِّبٌ أَباً، وَأُبُوَّةً، وَدَاراً، وَعِلْماً[1]،

(١) عطف على قوله في جملة أو ما ضاهاها.

(قوله، فكأنه قال، طاب زيد) إلى آخره؛ أي، كأنه مثل بفعل وشبه فعل تنازعاً في نفساً وأباً وكذا فيما عطف؛ أعني، أبوة إلى آخره.

بالمنتصب عنه) أي: غير محتمل لمتعلقه، واعلم أن المنتصب عنه بفتح الصاد اسم مفعول؛ أي: ما انتصب التمييز عنه، قال الرضي: المراد به الاسم الذي أقيم مقام التمييز حتى بقي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضلة كزيد في مثال، فإن الأصل: طاب نفس زيد الخ، وعبارة الشريف: أن زيداً في طاب زيد نفساً يسمى ما انتصب عنه التمييز؛ بمعنى: أن نسبة طاب إلى زيد صار سبباً لانتصاب التمييز لا بمعنى أن زيداً عامل في التمييز؛ إذ الناصب حقيقة في هذا القسم هو الفعل أو شبهه وقد سبق ما يتعلق بهذا فتذكر متأملاً. **(قوله: لما انتصب عنه ولمتعلقه)** أي: الاسم انتصب التمييز ناشئاً عنه وهو زيد ومتعلقه بكسر اللام هو أبوه فيصح أن تريد أبوة نفسه لأولاده وأن تريد أبوة أبيه له، والمعنى على الأول بالفارسية: خوست زيد أزان روكه أو بدرست، وعلى الثاني: خوشست زيد أزان روكه مراوراً بدرهست (هندي). **(قوله: وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان الخ)** واعلم أنه لما ورد على ظاهر المتن أن قوله: أبوة وداراً وعلماً إن كان عطفاً على نفساً يلزم أن يكون العطف على البعيد مع صحة العطف على القريب وهو خلاف الأصل، مع أنه يتوهم على هذا أنه لا يجوز مثل: طاب زيد أباً، والحال: أنه يجوز وإن كان عطفاً على قوله: أباكما، هو الأصل يلزم أن يمثل من التمييز الواقع في شبه الجملة أربعة أمثلة، ومن التمييز الواقع في الجملة مثال واحد، مع أن الأولى عكسه، على أنه يتوهم أن لا يصح؛ نحو: زيد طيب نفساً على هذا التقدير، والحال: أنه صحيح فأجاب الشارح عن هذا بقوله: وحيث لا فرق الخ، توضيحه أن قوله: طاب زيد نفساً، وزيد طيب أباً في قوة طاب زيد وزيد طيب نفساً وأباً، وقوله: وأبوة وداراً وعلماً عطف على نفساً وأباً في قوله: طاب زيد وزيد طيب نفساً وأباً، فكأنه قال: طاب زيد نفساً وأباً وأبوة وداراً وعلماً، وزيد طيب نفساً وأباً وأبوة وداراً وعلماً، هذا مراد الشارح فعلى هذا لا يرد على المصنف شيء إلا أنه تكلف (نور الدين). **(قوله: عطف على نفساً وأباً بحسب المعنى)** لما عرفت أن المثالين السابقين في قوة طاب زيد وزيد طيب نفساً وأباً فكأن كلاً من طاب وطيب تنازعاً في: نفساً وأباً، فإذا عطف قوله: وأبوة الخ على أي واحد من هذين المتنازع فيهما كان كأنه تنازعاً فيه أيضاً،

المذكورين[1] غير مختص بالأخير[2]. فهو[3] بحسب الحقيقة أورد[4] لكل من التمييز الواقع[5] في[6] الجملة أو ما ضاهاها خمسة[7] أمثلة[8]: فالنفس[9]: عين غير إضافي خاص[10] بالمنتصب[11] عنه، والدار: عين[12] إضافي[13] هو متعلق بالمنتصب[14] عنه والأبُ: عين[15] إضافي محتمل لهما. والأبوة: عرض إضافي. والعِلم: عرض[16] غير إضافي، وكل منهما متعلق بالمنتصب[17] عنه «أوْ[18] فِي إِضَافَةٍ» عطف على قوله في[19] جملة أو ما ضاهاها «مِثْلُ: أَعْجَبَنِي[20] طِيبُهُ[21] نَفْساً» وتركه لأنه أظهر التمييزات[22] ولا خفاء به[23]. «وَأَباً وَأُبُوَّةً وَدَاراً وَعِلْماً» أورد[24] هذه الأمثلة[25] على وفق ما سبق وزاد[26] عليه قوله: «وَللهِ[27] دَرُّهُ[28] فَارِساً[29]» إشارة إلى أن التمييز قد يكون صفة مشتقة وأيضاً لما أورده[30] صاحب المفصل مثالاً[31] لتمييز المفرد[32] على[33] أن يكون الضمير[34] فيه[35] مبهماً[36] كضمير (ربهُ رَجُلاً)[37] ويكون (فَارِساً) تمييزاً عنه أراد[38] أن ينبه[39] على أنه يصلح أن يكون تمييزاً عن نسبة[40] على أن يكون الضمير[41] معيناً معلوماً، والإبهام يكون في نسبة

(١) في المتن وهي طَابَ زَيْدٌ نَفْساً وَزَيْدٌ طَيِّبٌ أَبَاً. (٢) وهو: زَيْدٌ طَيِّبٌ أَبَا. (٣) مصنف. مبتدأ. (٤) خبره. مصنف. (٥) صفة التمييز. (٦) خبر بعد خبر. (٧) مفعول أورد. (٨) كما قاله الهندي. (٩) الفاء تفسير لحكمة باختصاص النفس بالمنتصب عنه. (١٠) خبر بعد خبر. (١١) وهو زيد. (١٢) لأنه قائم بذاته. (١٣) لأن تعقل معناه لا يحتاج إلى شيء. (١٤) تعلق أبوك بالمالك. (١٥) أي: موجود قائم بنفسه. (١٦) لا يوجد بنفسه بل يوجد مع العالم. (١٧) تعلق الوصف بالموصوف. (١٨) أعاد الجار لبعد المعطوف عليه وفصل كثير. (١٩) لأصالته. (٢٠) يعجبني نسخة. (٢١) شيء طيب منسوب إلى زيد. (٢٢) لأنه غير إضافي. (٢٣) أي: في كونه تمييز. (٢٤) مصنف. (٢٥) الأربعة. (٢٦) مصنف. (٢٧) والظرف المستقر خبر مقدم. والضمير لرجل غائب. (٢٨) مبتدأ مؤخر. (٢٩) مثال وقوع. (٣٠) أي: قوله وبعد دَرُّه فارساً. (٣١) حال من فاعل أورد أو مفعول له. (٣٢) من القسم الأول. (٣٣) بناتية. (٣٤) الغائب. (٣٥) أي: في درُّه. (٣٦) خبر يكون. (٣٧) عطف على يكون الضمير. (٣٨) مصنف. جواب. (٣٩) مصنف. (٤٠) إحدى نسبة الخبر إلى المبتدأ. (٤١) في درُّه.

أَوْ فِي إِضَافَةٍ مِثْلُ: أَعْجَبَنِي طِيبُهُ أَباً وَأُبُوَّةً، وَداراً، وَعِلْماً، وَللهِ[1] دَرُّهُ فَارِساً،

(١) أي: لله ورشية فارسا ،وقيل: لله خبره فارساً، والحاصل: أن في الجمل ثم سيبويه أخبر الكثير مجازاً لغوياً لعلاقة السببية أو منقولاً لغة جارية.

فيكون قوله: وأبوة الخ بحسب المعنى عطفاً على نفساً وأباً كليهما، وأما بحسب اللفظ فهو عطف إما على الأول البعيد أو الثاني القريب كما مر عن قريب، فما في الجزائري من أنه بحسب اللفظ معطوف على أباً لا غير فغير ظاهر. (قوله: غير مختص بالأخير) رد على الفاضل الهندي حيث قال: وخص مثال الفرع بذلك؛ ليستدل به على ذلك في الأصل، وقوله خمسة أمثلة؛ أعني: طاب زيد نفساً وأباً وأبوة وداراً وعلماً، وكذا يقال: في طيب فالأمثلة عشرة كاملة. (قوله: فالنفس عين الخ)؛ لأن المراد بالنفس ههنا ذات الشيء فهو عين؛ أي: قائم بذاته غير إضافي لعدم توقف تعقل معناه على شيء آخر، وقوله: والأب عين الخ؛ لأن معناه حيوان خلق من مائة من نوعه. (قوله: والأبوة عرض الخ) أي: كون الشخص أباً من الأعراض النسبية، ومقولة الإضافة لتوقف تعلقه على الأب والابن؛ إذ النسبة تقتضي المنتسبين. (قوله: والعلم غير إضافي) أي: عرض غير إضافي؛ يعني: أنه من الأعراض الغير النسبية وهو[1] حصول صورة الشيء عند العقل، فاعلم أنهم اختلفوا في أن العلم من أي مقولة هو فمن فسره بالصورة الحاصلة قال: إنه من مقولة الكيف، ومن فسره بقبول الذهن تلك الصورة الفائضة من المبدأ الفياض قال: إنه من مقولة الانفعال، ومن فسره بإضافة مخصوصة بين العالم والمعلوم قال: إنه من قبيل الإضافة والأول أصح. (قوله: تركه؛ لأنه أظهر) يعنيك ترك هنا هذا المثال المذكور فيما قبله مع أنه ذكر هنا جميع الأمثلة المذكورة هناك؛ لأنه أظهر من أن يخفى فإنه عين غير إضافي خاص بالمنتصب عنه بخلاف سائر الأمثلة، فإنه إما محتمل أو خاص بالمتعلق أو للاكتفاء عنه ههنا بقوله: ولله دره فارساً، فإنه خاص بالمنتصب عنه أيضاً، وقوله: على وفق ما سبق؛ أي: موافقة للأمثلة السابقة في الترتيب، وقوله: لتمييز المفرد؛ أي: التمييز عن ذات مذكورة وهو القسم الأول. (قوله: تمييزاً عن نسبة) وهو القسم الثاني؛ أي: عن نسبة كائنة في إضافة والتقدير: لله در شيئه فارساً فيكون الإبهام في نسبة الدر إلى الضمير كأعجبني طيبه لا في نفس الضمير بأخذه بلا مرجع كما في ربه رجلاً، فعلى هذا فالأولى ولله در زيد فارساً.

(١) أي: العلم.

الدَّر إليه[1] والدَّر في الأصل: اللبن، وفيه خير كثير للعرب[2]، فأريد به الخير[3] أي: للهِ خَيْرُهُ[4] فَارِساً، والفارس: اسم فاعل من الفراسة. بالفتح[5] - مصدر[6] فرس[7] - بالضم أي: حذق[8] بأمر الخيل، وأما الفراسة بالكسر. فمن التفرس[9]. «ثُمَّ إِنْ كَانَ[10]»

(١) أي: إلى خبره مثل أعجبني طيبه أبا. (٢) أي: لعموم النفع لأنه دفع الجوع. (٣) مجازاً. (٤) أي: اللازم. (٥) أي: بفتح الفاء على وزن ظرافة. (٦) وهي. (٧) من باب ظرف. (٨) من باب ضرب أي: مهر وبالكسر لغة. (٩) أي: علم أخلاق الرجال إمارة الصورة. (١٠) الذي عن نسبة.

ثُمَّ إِنْ كَانَ

(قوله: والدر في الأصل اللبن) قال الشيخ الرضي: الدر في الأصل ما يدرّ، أي: ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه، وإنما نسب فعله إليه تعالى قصداً للتعجب منه؛ لأن الله تعالى منشئ العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه إليه تعالى ويضيفونه إليه، فمعنى لله دره ما أعجب فعله. (قال:

(قوله: ما يدر) من حد نصر الضرع بستان كذا شتن كذا في المهذب. (قوله: وهو كناية الخ) في الصحاح: يقال في المدح لله دره؛ أي: عمله.

(قوله: وفيه خير كثير للعرب)؛ إذ به معاشهم وكان عليه السلام إذا شرب اللبن يقول: ؟اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه؟، وقيل: أفضل الألبان لبن النعاج، وأجودها لبن البقر، سيما إذا شرب من تحت الضرع كما حلب، والحاصل: أنه غذاء لطيف فيه دواء وشفاء وإصلاح للبدن خصوصاً لبن الأم فإنه أول غذاء الطفل وسبب لصلاح بدنه، ومن ثم يعبر بالعلم عند رؤية اللبن في المنام؛ إذ العلم أول غذاء الروح وسبب لصلاحه وإيصاله إلى الفتوح، (ق) عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال عليه السلام: «بينما أنا نائم أتيت بقدح لبن فشربت منه حتى إني لأرى الري يخرج من أظفاري، ثم أعطيت فضلي عمر بن الخطاب، قالوا: فما أولته، قال: العلم» (مشارق). (قوله: فأريد به الخير؛ أي: لله خيره) أي: أريد باللبن الخير مجازاً لغوياً بعلاقة السببية أو غيرها أو منقولاً، فيكون لغة طارية، فيندفع ما قاله العصام من أن تفسير الدر بالخير دون العمل لا يوافق تحقيق اللغة، ثم إن الفارس راكب الفرس أو صاحبه فهو مثل لابن وتامر أو الحاذق بركوب الخيل وأمره والكل ههنا محتمل، ويجمع على فوارس وهو شاذ، وقوله: أي: حذق من باب ضرب وعلم. (قوله: وأما الفراسة بالكسر الخ) يعني: أنه اسم مصدر؛ بمعنى: التفرس والإذعان والعرفان كأنه شاهده بالعيان[1]، ومنه الحديث: ؟اتقوا فراسة المؤمن؛ فإنه ينظر بنور الله؟. (قوله: ثم إن كان اسماً يصح جعله الخ) لما كان التمييز عن النسبة ربما يلتبس المراد به بغيره فيحتاج المتكلم إلى نصب القرينة والمخاطب إلى مزيد احتياط نبه على موضع اللبس وغيره بهذا المقال، وعبارة اللباب: وآية أنه لمتعلقه صحة إضافة المنتصب عنه الخ؛ يعنيك علامة[2] ذلك ما ذكر، وقال المولى مصنفك في شرحه ما ملخصه: إن التمييز في القسم الثاني قسمان: قسم هو لما انتصب عنه، وقسم هو لمتعلقه، ولكل من القسمين شرط يتوقف هو عليه حتى لو انتفى ذلك الشرط انتفى التمييز بالكلية، أما الأول: فشرطه أنه لو أقيم ذلك المقدر المبهم الذي سميناه ذاتاً مقدرة مقام المنتصب عنه وصرح به لكان ذلك المنتصب عنه بدلاً منه، أو عطف بيان له؛ نحو: طاب

(١) كما قال الشاعر في تفسير الأول: الذي يظن بك الظن كأن قد رأى.
(٢) أراد بالعلامة الشرط المتوقف هو عليه بحيث يلزم من انتفائه انتفاء مشروطه.

أي: التمييز بعد ما لم يكن نصّاً[1] في المنتصب عنه

(١) صريحاً مختصاً.

زيد أباً، فإن التقدير طاب شيء زيد، وأما الثاني: فشرطه أنه لو صرح بتلك الذات المقدرة أصبح إضافتها إلى المنتصب عنه كما يقال في طاب زيد داراً أن التقدير: طاب شيء زيد هو داره أو علمه أو نحوه، وحقيقته: طاب داره فظهر أن الشرط في القسم الثاني صحة الإضافة إلى المنتصب عنه، وفي الأول عدم صحة الإضافة هذا، وبالجملة: أن التمييز في كلا القسمين تفسير للذات المقدرة غاية الأمر أنها في الثاني مضافة إلى المنتصب عنه المذكور وفي الأول غير مضافة إليه فحينئذ[1] كان مقتضى الظاهر أن يصح إقامة التمييز مقام الذات المقدرة في اللفظ والذكر، ولا يفوت إذن إلا المبالغة من حيث الإجمال[2] والتفصيل، فإن كانت الذات المقدرة فاعلاً فالتمييز فاعل البتة، وإن مفعولاً فمفعول، فإن قيل: كثير من الأمثلة ليس بهذه المثابة قال الله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾، ويقال: طار عمرو فرحاً وامتلأ الإناء ماءً، فإنه لا يصح: فجرنا الأرض عيون[3] الأرض، ولا طار فرح عمرو ولا امتلأ ماء الإناء، قلنا: نعم إلا أنه لا يجب أن تجرى تلك المعاملة في الفعل المذكور بعينه، بل جريانه بينها وبين الفعل الذي يلابس الفعل المذكور في الاشتقاق كافٍ صرح به صاحب المفتاح وغيره، فيصح أن يقال: تفجر عيون الأرض في الأول، وطيّر الفرح عمراً في الثاني، وملأ الماء الإناء في الثالث، وبالجملة هذا باب واسع قدر فيه قدر ما أذنوك انتهى فليحفظ. (قوله: أي: التمييز بعدما لم يكن الخ) أي: إن كان التمييز عن النسبة بعد لم يكن[4] نصاً ومتعيناً في المنتصب عنه وخاصاً به كما[5] في طلب زيد نفساً، فإن نفساً: تمييز مختص بما انتصب عنه لا يصح جعله لمتعلقه كما مر، ثم إن القوم أطالوا الكلام على عبارة المصنف في هذا المقام، فمنهم المولى عبد النافع الشيرواني حيث قال: لما ورد على ظاهر قوله المصنف ثم إن كان اسماً يصح جعله الخ إشكالان؛ أحدهما: عدم ترتب أحد الجزاءين على شرطه؛ لأنه إما أن يراد من الصحة الإمكان العام أو الخاص فإن أريد الأول فلا يترتب الجزاء الأول، وإن أريد الثاني فالثاني، وثانيهما: اتحاد الشرط والجزاء في الشرطية الأولى على تقدير أن يكون

(١) أي: حين كونه تفسيراً فيهما للذات المقدرة.
(٢) وهو أوقع في النفس؛ إذ الحاصل بعد الطلب ألذ من الواصل بلا تعب.
(٣) في هذا المثال ما لا يخفى فليتتبع.
(٤) أي: بعد إن لم يكن إطلاقه مختصاً به.
(٥) تمثيل للمنفي.

ثم إن كان اسماً يصح) إلى قوله: وإلا فهو لمتعلقه في هذه العبارة شبهة مشهورة وهي انتقاض الشرطية الأولى بطاب زيد نفساً، فإن نفساً اسم يصح جعله لما انتصب عنه، ولا يصح أن يكون لمتعلقه، وأجاب قدس سره: بتقييد مقدّمها بكون التمييز بعد ما لم يكن نصاً فيما انتصب عنه، وكذا قيد مقدم الشرطية الثانية بذلك، لئلا ينتقض بمثل طاب زيد نفساً، وأجاب الفاضل الهندي بأن نفساً كما صح أن يكون لما انتصب عنه بأن يكون معناه طاب زيد من حيث إنه نفس من النفوس، صح أن يكون لمتعلقه بأن يكون معناه طاب زيد من حيث إن له نفساً تعلقت به، واستحسن هذا الجواب فقال: إنه حسن بديع، وفيه نظر، أما أولاً: فلأن للنفس ثلاثة معان: ذات الشيء والقوة المدركة والقوة الحيوانية، والنقض ليس إلا بالمعنى الأول، ولا يخفى أنه غير صالح للمتعلق، وأما ثانياً: فلأن هذا الجواب لا يحسم مادة الشبهة؛ إذ لو نقضت الشرطية بكفى زيد رجلاً لم يجز هذا الجواب، اللهم إلا أن يقال: أنه خارج عن هذا الحكم؛ لأنه في حكم الصفة؛ إذ نعني به هنا الكامل في الرجولية، ويمكن أن يجاب عن الشبهة بأن مادة النقض لو كانت هذا المثال لكان الجواب ذلك، ولو كانت المثال الأول، قلنا: لو أريد بالنفس القوة المدركة والقوة الحيوانية كان

(قوله: في هذه العبارة شبهة مشهورة الخ) هذه الشبهة تلقتها الفحول بالقبول وتمحلوا لدفعها بوجوه، حاصلها: تقييد المقدم بقيد وليس عليه قرينة إلا دفع النقض، ومع ذلك يصير المعنى سخيفاً لا يقبله الطبع المستقيم، وعندي أنه لا ورود له؛ لأن التمييز في كل صورة يصح إطلاقه على ما انتصب عنه، وحمله عليه يجوز أن يعتبر بينهما جهة الصدق والاتحاد، فيكون التمييز بما انتصب عنه، ويجوز أن تعتبر جهة التغاير من حيث المفهوم، ولذا صح إضافة التمييز إليه، فيكون تمييزاً لمتعلقه فقولنا: طاب زيد نفساً يجوز أن يكون أصله طاب نفس هو زيد، وأن يكون طاب نفس زيد، قال الشيخ الرضي: وإن كان التمييز لمتعلق ما انتصب عنه إما وصفاً له أو غير وصف أضفنا التمييز إلى ما انتصب عنه؛ نحو: طاب أبوة زيد وأبو زيد ودار زيد ونفس زيد، وجعلنا النفس كالمتعلق حتى صح إضافتها إليه، وأما كفى زيد رجلاً فهو داخل في الصفة. (قوله: وكذا قيد الخ) يعني: أنه مقدم الشرطية الثانية بذلك القيد أيضاً، فهو قيد للنفي؛ إذ لو لم يقيدها به كان النفي المستفاد من قوله: وإلا متوجهاً إلى المقيد والقيد؛ أي: إن لا يكن كذلك لم يصح جعله لما انتصب عنه بعد أن لم يكن نصاً في المنتصب عنه فيجوز أن يكون النفي بانتفاء ذلك المجموع بأن لا يصح جعله لما انتصب عنه، وأما بانتفاء عدم كونه نصاً في المنتصب عنه فيه فيدخل فيه طاب زيد نفساً مع أنه ليس متعيناً لمتعلقه، وما قيل: من أنه إن لم يكن نصاً على تقدير اعتبار هذا القيد يلزم اتحاد الشرط والجزاء؛ لأن عدم كونه نصاً في المنتصب عنه ليس إلا احتماله لمتعلقه فيكون

للمتعلق قطعاً، ولو أريد بها الذات لم يصح أن يكون تمييزاً؛ إذ الذات من حيث هي ليس لها الطيب، إن قلت: المراد جملة الشخص مع جميع صفاته، قلت: فحينئذ كان في حكم رجلاً في المثال المذكور، ولو سلم صلاحية التمييز، قلنا: المراد بكونه لما انتصب عنه صحة الحمل عليه والقول بأنه هو هذا، ولا يخفى صحته ههنا كما أشار إليه الفاضل الهندي، والمراد بكونه لمتعلقه صحة الإضافة إليه، ولا يخفى صحة إضافة النفس إلى زيد ولبعض الشارحين جواب آخر، وهو تقدير معطوف في مقدم الشرطية الأولى والتقدير، ثم إن كان اسماً يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز أن يكون له ولمتعلقه، واعترض عليه بوجهين؛ أحدهما: لزوم اتحاد المقدم والتالي، وقد يدفع بتقييد المقدم بكونه قبل جعله تمييزاً، وتقييد التالي بكونه بعد جعله تمييزاً، وثانيهما: عدم صحة الشرطية الثانية؛ لأن مقدم الشرطية الثانية نفي لمقدم الشرطية الأولى وهو مركب من أمرين، وانتفاء المركب بانتفاء أحد الجزئين أو بانتفاء

هذا التقدير بعينه تقدير بعض الشارحين، ويحتاج في دفعه إلى ما سيجيء، ولا وجه للعدول عنه فوهم؛ لأنه إن أراد أنهما متحدان في المفهوم فممنوع، فإن الأول عدمي والثاني وجودي، وإن أراد أنهما متلازمان في التحقق فلا يضر؛ إذ كل شرطية شأنها ذلك. (قوله: والقوة المدركة الخ) أي: الجوهر الذي هو مبدأ التعقل والجوهر الذي هو مبدأ الحس والحركة الإرادية فإن القوة تطلق على الجوهر والعرض. (قوله: ولا يخفى أنه غير صالح الخ) فيه إن أراد أنه غير صالح للمتعلق أصلاً فممنوع؛ لأنه صالح له بمعنى آخر، وإن أراد بأنه غير صالح له بهذا المعنى فمسلم، لكنه لا يضر؛ لأن قوله: جاز أن يكون له ولمتعلقه عند المجيب صلاحيته لهما في نفسه مع قطع النظر عن إرادة معنى منه بخصوصه. (قوله: اللهم الخ) لا وجه لإيراد اللهم فإن الشارح رحمه الله وصاحب المباب صرحا بدخوله صفة. (قوله: كان للمتعلق قطعاً) فهو داخل في قوله: وإلا فهو لمتعلقه لعدم صحته حينئذ للمنتصب عنه. (قوله: إذ الذات الخ) يعني: أنه مزال عن الفاعل فيكون الأصل طاب نفس زيد؛ أي: ذاته، والذات من غير اعتبار صفة لها ليس لها الطيب، وفيه أنه يقال في التمدح: إن ذاته طيب بادعاء أن الطيب لازم لذاته، وليس لأجل صفة تغايره، ولو سلم فالنقض باق بقولنا: ما طاب زيد نفساً، ولعل هذا وجه التسليم الذي أشار إليه بقوله: ولو سلم. (قوله: صحة الحمل عليه الخ) لا خفاء أن صحة الحمل على ذاته غير كاف في كونه تمييزاً، بل لا بد من صحة الحمل عليه من حيث إنه منتصب عنه؛ وذلك يستدعي كونه مزالاً عنه كما عرفت معنى المنتصب عنه فلا بد من صحة نسبة الفعل إليه. (قوله: قبل جعله تمييزاً) وإيراده في التركيب؛ أي: يكون في نفسه صالحاً: لأن يطلق على المنتصب عنه فالمراد ذات المنتصب عنه لا بوصفه، ولا يخفى أنه تكلف.

المراد من الصحة الإمكان الخاص، أراد[1] الشارح أن يرفعهما فقال: بعد ما لم يكن نصاً في المنتصب عنه في الشرطين وعني منه أن هذا الترديد ليس في الاسم مطلقاً، بل في الاسم الذي لا يكون نصاً في المنتصب عنه فلا يرد الإشكال الأول، ثم لما كان الإشكال الثاني وارداً بعد قال: والمراد بجعله له إطلاقاً عليه الخ، وقال: في بيان قوله: جاز أن يكون له بأن يكون تمييزاً يرفع الإبهام عنه؛ ليندفع هذا السؤال أيضاً؛ يعني: أن هذا المراد من صحة الجعل في جانب الشرط صح إطلاقه، وفي جانب الجزاء صحة كونه تمييزاً فكأن المصنف قال: ثم إن كان اسماً يصح إطلاقه على المنتصب عنه جاز أن يكون تمييزاً له ولمتعلقه، فكما لا اتحاد في هذه العبارة لا اتحاد في كلام المصنف هذا، وفي شرح العصام: (ثم إن كان اسماً يصح جعله لما انتصب عنه) مع قطع النظر عن وقوعه في التركيب أن يكون مما يساعد اللغة إطلاقه على المنتصب عنه (جاز) باعتبار هيأته التمييزية (أن يكون له الخ)، وحاصله: أن المراد ذات المنتصب عنه لا وصفه، ولكنه أيضاً تكلف خلاف المتبادر، (فلذا) قال عبد الحكيم، وتبعه بعض أهل المعرفة: إن هذا المقام مما تحير فيه العقول وتمحلوا لدفعها[2] بما ليس له حاصل معقول، مع أن الذي أفاده النظر الدقيق في كلام القوم عدم ورود هذا الإشكال حتى يحتاج إلى ما به الانحلال؛ وذلك لأن التمييز في كل صورة يصح إطلاقه على ما انتصب عنه وحمله عليه يجوز أن يعتبر بينهما جهة الصدق والاتحاد فيكون تمييزاً لما انتصب عنه، ويجوز أن يعتبر جهة التغاير من حيث المفهوم، ولذا صح إضافة التمييز إليه فيكون تمييز المتعلقة، فقولنا: طاب زيدٌ نفساً؛ يجوز أن يكون أصله طاب نفسٌ هو زيد، وأن يكون طاب نفس زيد، توضيح ذلك أن صحة كون الاسم لما انتصب عنه في اصطلاحهم على ما صرح به الرضي، إما بأن يكون نفس المنتصب عنه كأباً، أو صفة نفسه كأبوةً، وليس كذلك نفساً، بل هو من قبيل المتعلق لما انتصب عنه وإن كان خاصاً به، وأشار إليه الرضي أيضاً بقوله: فإن قصدنا أن نرد التمييز إلى أصله والاسم الذي انتصب عنه التمييز إلى مركزه الأصلي جعلنا ما انتصب عنه التمييز إن كان التمييز نفسه بدلاً من التمييز، أو عطف بيان له فنقول: طاب أب زيد وكفى رجل زيد، وإن كان التمييز متعلقاً لما انتصب عنه إما وصفاً له أو غير وصف أضفنا التمييز إلى ما انتصب عنه؛ نحو: طاب أبوة زيد ودار زيد ونفس زيد هذا فعلم أن النفس ليس صفة لما انتصب عنه، وكان قد علم مما سبق عدم كونها عينه فإذا لم يطلق عليها إنها مما يصح أن يجعل لما انتصب عنه على ما هو المصطلح

(١) جواب لما.
(٢) أي: الحيرة.

فعلى كل من التقديرين، إذا قُصِدَ وحدة التمييز أُورِد[1] مفرداً[2]، وإذا قصد تثنيته أورد تثنية[3]، وإذا قصد جمعيته أورد جمعاً[4]، فإن صيغة المفرد لا تصلح[5] أن تطلق على المثنى والمجموع «إلاَّ[6] إِذَا كَانَ» التمييز «جِنْساً[7]» يقع[8] على القليل والكثير[9]، فإنه[10] إذا قصد[11] تثنيته أو جمعيته لا يلزم أن[12] يثنى ذلك[13] الجنس أو يجمع بل يكفي أن[14] يُؤتى به مفرداً، لصحة إطلاقه على القليل[15] والكثير فلا حاجة إلى تثنيته وجمعه، نحو: (طَابَ زَيْدٌ عِلْماً) والزَّيْدَانِ عِلْماً والزَّيْدُونَ عِلْماً «إلاَّ أنْ[16] يُقْصَدَ» بالتمييز الذي هو الجنس «الأَنْوَاعُ» من حيث امتيازاتها النوعية، فإنه[17] لا بد حينئذ[18] من تثنيته أو جمعه[19] نحو: (طَابَ الزَّيْدَانِ عِلْمَيْنِ) و(الزَّيْدُونَ عُلُوماً)، إذا أريد أن متعلق الطيب من كل من الزيدان أو الزيدون نوع[20] آخر من العلم، فإن[21] صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى. «وَإِنْ[22] كَانَ» أي: التمييز[23] «صِفَةً» مشتقة مثل: (للهِ دَرُّهُ[24] فَارِساً[25]) أو مؤولة بها، نحو: (كَفَى زَيْدٌ رَجُلاً) فإن[26] معناه كاملاً في الرجولية[27] «كَانَتِ[28]» الصفة «صِفَةً لَهُ[29]» أي: لما انتصب عنه، لا لمتعلقه،

(١) من الإيراد لا من الورود. (٢) حال من نائب أورد. (٣) حالا. (٤) حال. (٥) خبر إن. (٦) فيطابق. (٧) ما تشابه أجزاؤه. (٨) صفة كاشفة لجنس. (٩) كالعلم والماء. (١٠) علة الوقوع، شأن. (١١) من غير قصد الامتياز. (١٢) فاعل لا يلزم، إذا لم يقصد الأنواع المختلفة. (١٣) نائب فاعل يثني. (١٤) والجملة بعد التأويل فاعل يكفي. (١٥) كالمفرد. (١٦) والجملة منصوب المحل مفعول فيه لـ: لا يطابق. (١٧) شأن. (١٨) أي: حين قصد الأنواع. (١٩) أي: الجنس. (٢٠) خبر إن. (٢١) تعليل لقوله فإنه لابد. (٢٢) عطف على قوله ثم إن كان. (٢٣) الذي يرفع الإبهام عن النسبة. (٢٤) أي: عمله. (٢٥) فإنه مشتق من الفراسة. (٢٦) علة لقوله مؤولة. (٢٧) بفتح الراء وضمها. (٢٨) جزاء الشرط. (٢٩) خبر كان. أي: مختصة.

إِلاَّ إِذَا كَانَ[1] جِنْساً[2]، إِلاَّ أَنْ يُقْصَدَ[3] الأَنْوَاعَ، وَإِنْ كَانَ[4] صِفَةً

(١) أي: التمييز. (٢) يقع القليل والكثير. (٣) بالتمييز الذي هو الجنس الأنواع. آه. (٤) أي: التمييز.

عنه، وإلا لم يكن الوحدة وأختيها للموافقة، بل لمعنى حاصل في نفسه. (قوله: مثل قولك: طاب زيد أباً) بمعنى طاب أبو زيد فالتمييز لمتعلق ما انتصب عنه. (قوله: إذا أردت أباً له) وهو معنى واحد في نفسه فيفرد التمييز لهذا المعنى المقصود، وقوله: فقط؛ أي: دون جمعه بقرينة قوله: إذا أردت أباً وجداً له؛ أي: أردت بالأبوين أباً وجداً، فتثنيته إلا لقصد الأب والجد لا للموافقة، وقيل: أو إذا أردت أباً وأماً له إذا أردت فتدبر، وقوله: وأجداداً له؛ أي: جدين فصاعداً فالمراد ما فوق الواحد؛ إذ يصح الجمع مع إرادة الجدين مع الأب. (قوله: فعلى كل من التقديرين) أعني: تقدير كونها لموافقة المنتصب عنه أو لموافقة معنى حاصل في نفسه. (قوله: أورد تثنية) ويجوز جمع المثنى إذا لم يلتبس كقول أبي طالب في حق النبي عليه السلام:

فَاصْدَعْ بِأَمْرِكَ مَا عَلَيْكَ غَضَاضَةٌ[1]
أَبْشِرْ بِذَاكَ وَقَرَّ مِنْكَ عُيُونَا

(قوله: إلا أن يكون التمييز جنساً) أي: فلا يلزم المطابقة لما فسد، بل يكفي أن يؤتى به مفرداً. (قوله: نحو: طاب زيد علماً) أو أبوة سواء أريد به أبوية أو أبوة أبيه، وفي الرضي تقول: طاب زيد علماً مع كثرة علومه إلا أن تقصد الأنواع فتقول: طاب زيد علمين أو علوماً على حسب ما تقصد ومنه قوله تعالى: ﴿بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾. (قوله: من حيث امتيازاتها النوعية) أعني: خصوصياتها الكلية كالتركي والرومي بالنسبة إلى الإنسان وهذا ينافي ما سبق: أن تثنية الجنس وجمعه لا يختص قصد الأنواع، بل هو مشترك بين قصد الأنواع وقصد الإفراد (عصام)، وأجيب: أن ما سبق من الشارح ليس مرضياً عنده حيث أورد السؤال بقيل، والجواب بيمكن، ومن ثم ذهب بعضهم إلى أنه لا حاجة إلى هذا القيد فافهم. (قوله: لا تفيد ذلك المعنى) أي: الأنواع من حيث امتيازاتها النوعية، وإنما تفيد الامتياز الشخصي. (قوله: وإن كان؛ أي: التمييز) أي: عن النسبة؛ إذ الكلام فيه وهذا عطف على قوله: ثم إن كان اسماً وعديل له، وقوله: صفة مشتقة كاسم الفاعل والصفة المشبهة ومنه: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾. (قوله: ولله دره فارساً) وقال قوم: انتصاب؛ نحو: فارساً في مثل هذا التركيب على الحال وضعفه المصنف في أمالي المفصل بأنه لا يخلو إما أن يكون حالاً مقيدة أو مؤكدة، وكلاهما غير مستقيم، فإذا بطلا ثبت التمييز كذا ذكره الشمني، وقال الرضي: أنا لا أرى فرقاً بينهما الخ. (قوله: كانت الصفة الخ) قيل: المناسب بقوله: جاز أن يكون له ولمتعلقه أن يقول: كان حتى يرجع الضمير إلى التمييز ويكون حينئذ قوله: وطبقه على ظاهره.

(١) أي: ذلة.

فإن[1] هذه الأسماء[2] ليست[3] نصاً في المنتصب عنه، ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها، فهي[4] لمتعلق (زَيْدٍ) وهو[5] الذات المقدرة، أعني: الشيء المنسوب إلى (زَيْدٍ) «فَيُطَابِقُ»[6] التمييز «فِيهِمَا»[7] أي: فيما جاز أن يكون لما انتصب عنه، سواء كان نصاً[8] فيه أو محتملاً له ولمتعلقه[9] وفيما[10] تعين لمتعلقه «مَا»[11] قُصِدَ[12]» من[13] وحدة التمييز، وتثنيته وجمعيته سواء كانت[14] لموافقة ما انتصب[15] عنه، مثل: طَابَ زَيْدٌ أَبَاً، وَالزَّيْدَانِ أَبَوَيْنِ وَالزَّيْدُونَ آبَاءً، أو المعنى[16] في[17] نفسه، مثل قولك: طَابَ زَيْدٌ أَبَا، إذا أردت أبا له[18] فقط، و(طَابَ زَيْدٌ أَبَوَيْنِ)، إذا أردت[19] أباً، وجداً له[20]، و(طَابَ زَيْدٌ آبَاءً) إذا أردت أباً وأجداداً[21] له.

(١) تعليل بقوله خاصة. (٢) أي: الأبوة والدار والعلم. (٣) خبر إن. (٤) كائن. (٥) أي: ذلك المتعلق. (٦) الفاء للتفصيل. (٧) أي: فيما يكون التمييز لما انتصب عنه. (٨) كنفساً، وخاصاً له مثل طاب زيد نفساً. (٩) كالأب في نحو طاب زيد أبا. (١٠) تمييز. (١١) موصول أو موصوف. (١٢) مفعول لطابق. (١٣) بيان ما. (١٤) أي: مطابقة التمييز. (١٥) أعني زيد في الأمور الثلاثة. (١٦) بأن كان متعلقه. (١٧) زيد. (١٨) أي: للمنتصب عنه وهو زيد. (١٩) بصيغة الخطاب. (٢٠) أي: لزيد. (٢١) والمراد بالأجداد ما فوق الواحد.

فَيُطَابِقُ[1] فِيهِمَا مَا قُصِدَ

(١) أي: التمييز.

(قوله، وهو الذات المقدرة؛ أعني، الشيء المنسوب إلى زيد) المغاير لزيد بالذات، وإنما قلنا ذلك، لأن الذات المقدرة مطلقاً هو الشيء المنسوب إلى زيد كما ذكرناه.

(قوله، وإنما قلنا ذلك) أي: المغاير لزيد بالذات. (قوله: مطلقاً) أي: فيما جاز أن يكون لما انتصب وفيما يكون صفة لمتعلقه هو الشيء المنسوب إلى زيد، فلا بد أن يعتبر فيما يكون لمتعلقه المغاير لزيد، لكن باعتبار التغاير بالذات بحث لما عرفت فيما نقلنا عن الرضي: إن طاب زيد نفساً أصله طاب نفس زيد بجعلها كالمتعلق حتى صح إضافتها

التمييز الذي هو لمتعلق ما انتصب عنه مع كون المتعلق جمعاً كقوله تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾؛ إذ لا التباس والمقصود حاصل فإن نفساً تمييز لمتعلق المنتصب عنه؛ أعني: ضمير جماعة النساء في قوله: ﴿فَإِن طِبْنَ﴾، فالتقدير: فإن طاب أشياء أولاء نفوساً، فإن قيل: أي دليل في الآية على أن التمييز هنا لمتعلق المنتصب عنه لا للمنتصب عنه نفسه، قلنا: إذ المراد من النفس هنا القلب، وهو بعض الإنسان ومتعلق به لا نفسه وعينه، فلا يصح جعله للمنتصب عنه، وهو النساء فتعين كونه لمتعلقه، وبالجملة: مقتضى الظاهر أن يقال: نفوساً إلا أنه وضع لفظ نفساً موضع الجمع لحصول المقصود وأمن الالتباس، وفي الكشاف: في توجيه نفساً أن الغرض بيان الجنس والواحد يدل عليه وضمير منه للصداق وهو مهر المرأة. (قوله: وهو الذات المقدرة) أي: المتعلق هو الذات المقدرة المغايرة لزيد بالذات. (قوله: فيهما؛ أي: فيما جاز الخ) لما كان الظاهر إرجاع الضمير إلى القسمين المذكورين فيبقى حكم ما كان نصاً في المنتصب عنه مهملاً تكلف في مرجع الضمير حتى يشمله؛ أي: في صورة جاز فيها أن يكون التمييز الخ، وليس لك أن تجعل ما عبارة عن التمييز تبعاً للرضي وإن كان في ذلك استغناء عن التقدير؛ لأنه يوجب القلق والتشويش في المعنى، وقوله: نصاً فيه؛ نحو: طاب زيد نفساً أو محتملاً له ولمتعلقه؛ نحو: طاب زيد أباً فيراجع إلى القرائن، فقوله: لمتعلقه عطف على الضمير في له. (قوله: ما قصد من وحدة الخ) فيجب المطابقة لما قصد بالتمييز إفراد أو تثنية وجمعاً، وقوله: سواء كانت؛ أي: هذه الأمور الثلاثة لموافقة المنتصب عنه حيث كان واحداً أو مثنى أو جمعاً، أو لمعنى في نفسه لا لتلك الموافقة حيث لم يكن المنتصب عنه إلا واحداً فلا يتصور الموافقة حينئذ فقوله: أو لمعنى في نفسه عطف على قوله: لموافقة ما فهم. (قوله: أو لمعنى في نفسه) أي: في نفس التمييز من غير أن يعتبر موافقته لما انتصب عنه قوله: مثل طاب زيد أباً الخ تمييز لما انتصب

لأن الصفة[1] تستدعي موصوفاً[2]، والمذكور[3] أولى بالموصوفية[4]. فإذا قيل: (طَابَ زَيْدٌ وَالِداً[5])، كان الوالد (زَيْداً[6]) ولا يحتمل أن يكون والده، بخلاف الاسم، نحو (أَباً). «وَطَبْقَهُ[7]» الواو بمعنى (مَعَ)، والطَبْق: مصدر[8] بمعنى: المطابقة[9] أي: كانت الصفة[10] صفة له مع مطابقتها[11] إياه، أو مطابقته إياها. ويجوز أن يكون[12] بمعنى اسم الفاعل[13]، والواو: للعطف[14] على خبر (كَانَتْ) أي: كانت صفة له[15]، ومطابقة إياه. والمراد بالمطابقة: الاتفاق[16] في الإفراد، والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، لكونها[17] حاملة[18] لضميره. «وَاحْتَمَلَتِ[19]» أي: الصفة المذكورة «الحَالَ[20]» أيضاً[21] لاستقامة[22] المعنى[23] على الحال، نحو: (طَابَ زَيْدٌ فَارِساً)

(١) لكونها عرضا لا يقدم بنفسها. (٢) لتقوم هي به. (٣) أي: المنتصب عنه. (٤) الياء للمصدرية. إذ لم يجز لتعلقه. (٥) تمييز من نسبة الطيب إلى زيد. (٦) لا متعلقاً. (٧) أي: لما انتصب عنه. (٨) طابق يطابق. (٩) يشير إلى أن المطابقة أصل والطبق نوع لها. (١٠) التي تكون تمييزاً. (١١) أشار إلى أن المصدر مضاف إلى المفعول والفاعل متروك. (١٢) أي: الطبق. (١٣) كالعدل بمعنى العادل. (١٤) كما قاله العصام في الشرح. (١٥) أي: للمنتصب عنه. (١٦) أي: موافقة الصفة ما انتصب عنه في واحد الأمور الخمسة. (١٧) علة الاتفاق. (١٨) أي: مسندة شاملة. نسخة. (١٩) عطف على قوله: كانت صفة. (٢٠) مفعول به. (٢١) كما كان تمييزاً. (٢٢) علة احتملت. (٢٣) أي: معنى الكلام أو معنى تلك الصفة.

كَانَتْ لَهُ وَطِبْقَهُ، وَاحْتَمَلَتِ الحَالَ،

(قوله: الواو بمعنى مع) وهي تفيد مشاركة ما بعده لخبر كان من حيث إنه فاعل معنى، ونظيره ما قاله الشيخ الرضي، وهو أن المنصوب في عبارات النحاة في قولهم: شرّ أهر ذا ناب، إن شرّاً مبتدأ لفظاً فاعل معنى تمييز عن النسبة تقديراً؛ أي: كائن مبتدأ لفظاً، بمعنى: كائن لفظه مبتدأ وكائن معناه فاعلاً، ومثله كثير في كلامهم.

إليه. (قوله: من حيث إنه فاعل معنى) أي: للفعل المفهوم من نسبة الخبر؛ أعني: صفة له إلى الاسم؛ أعني: الصفة كأنه قيل: ثبت للصفة كونها صفة له مع وصف المطابقة وفي اعتبار الحيثية إشارة إلى دفع ما يرد على الشارح رحمه الله من أن وقوع المفعول معه من غير الفاعل وكذا بعد كان الناقصة مختلف فيه، والحمل على المختلف فيه مع صحة العطف مما لا وجه له. وأما وجه اختياره حيث قدمه وأورد العطف بلفظ الجواز مع أن الأصل في الواو العطف فلرعاية جانب المعنى فإن الكلام السابق في صحة كون التمييز لهما أو لأحدهما. والمطابقة متفرعة عليه تتمة له، فذكرها ههنا بطريق التقييد أنسب بما تقدم. وأما ما قيل: إنه مفعول معه لمصاحبة فاعل كانت؛ أي: كانت الصفة ومطابقاتها له انتصب عنه فوهم، أما لفظاً؛ فلأنه حمل على المختلف فيه مع وجود الوجه المتفق عليه، وأما معنى فلأن المقصود إفادة أن الصفة صفة له مع وصف المطابقة لا إفادة أن تلك الصفة مع وصف المطابقة ثابتة له. ثم قول الشارح رحمه الله: مع مطابقتها إياه أو مطابقته إياها إشارة إلى أن المطابقة يجوز أن تكون مصدراً معذوف الفاعل أو المفعول وعلى التقديرين مبني للفاعل لا على أنه على التقدير الثاني مبني للمفعول على ما وهم فإنه ارتكاب تكلف من غير ضرورة. ولذا لم يجعل في العطف إلا مصدر المبني للفاعل. (قوله: تمييز عن النسبة الخ) خبر إن؛ أي: تمييز عن نسبة كائن إلى شر المستفادة من

(قوله: صفة له؛ أي: لما انتصب الخ) أي: صفة قائمة به بأن يكون ضميره راجعاً إليه، وأراد بالمذكور في والمذكور أولى المنتصب عنه، فإنه أولى بالموصوفية من غير المذكور؛ أعني: المتعلق. (قوله: كان الوالد زيداً) وهو مذكور وهذا معنى كون التمييز للمنتصب عنه، وقوله: بخلاف الاسم؛ أي: فإنه لكونه دالاً على الذات لا يقتضي موصوفاً كالأب في طاب زيد أباً. (قال المصنف: وطبقه) في القاموس هذا طبقه بالكسر؛ أي: مطابقة فهو اسم لا مصدر. (قوله: الواد بمعنى مع الخ) وإنما اختار هذا الوجه حيث قدمه وأراد بالعطف بلفظ الجواز مع أن الأصل في الواو العطف لرعاية جانب المعنى فإن الكلام السابق في صحة كون التمييز لهما أو لأحدهما، والمطابقة متفرعة عليه وتتمة له، فذكرها بطريق التقييد أنسب. (قوله: أي: إن كانت الصفة صفة له مع مطابقتها الخ) فيجب المطابقة إفراداً وتثنية وجمعاً؛ إذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون جنساً، وفي قوله: مع مطابقتها إياه الخ، إشارة إلى أن المطابقة يجوز أن يكون مصدراً محذوف الفاعل أو المفعول، وعلى التقديرين مبني للفاعل لا أنه على التقدير الثاني مبني للمفعول كما وهم. (قوله: بمعنى اسم الفاعل) أو اسم المفعول؛ إذ لا معنى للاقتصار على الأول إلا أن يقال أن أحد هذين المعنيين يعلم من بيان الآخر بالمقايسة، فقوله: ومطابقة إياه بكسر الباء؛ أي: أو مطابقة له بفتحها. (قال المصنف: واحتملت الحال) عن المنتصب عنه في صورة التمييز، وهذا القول منه إشارة إلى أنه لا ينبغي النزاع في كونها حالاً أو تمييزاً كما وقع بينهم؛ لأنه لا يمكن إنكار شيء منهما، ورجح في شرح المفصل التمييز؛ لأن المعنى على مدحه مطلقاً[1] بالفروسية، فإذا

(١) أي: حال الفروسية أو غيرها.

أي[1]: من حيث إنّه فارس أو حال كونه فارساً، لكن زيادة (مِنْ)[2] فيها[3] نحو: للهِ دَرُّهُ مِنْ فَارِسٍ[4]، وقولهم[5]: (عَزَّ[6] مِنْ قَائِلٍ) يؤيد التمييز، لأنَّ (مِنْ) تزاد في التمييز لا في الحال. وأيضاً، المقصود[7] مدحه بالفروسية[8]، لا حال الفروسية، إذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات[9]. «وَلاَ[10] يَتَقَدَّمُ» التمييز[11] «عَلَىَ عَامِلِهِ» إذا كان اسماً[12] تاماً بالاتفاق[13] فلا[14] يقال: (عِنْدِي دِرْهَماً عِشْرُونَ) و(لاَ[15] زَيْتاً رِطْلٌ) لأن[16] عامله حينئذ اسم[17] جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة

(١) كما أن زيادة من ترجح التمييز لا الحال. منا. (٢) أي: لفظ من. (٣) أي: في. (٤) والأصل فارساً بالنصب. (٥) عرب. (٦) أي: فلان. (٧) دليل ثان. (٨) مطلقاً. (٩) أي: الشجاعة وغيرها. (١٠) استئناف أو اعتراض. (١١) في غير الضرورة. (١٢) كما في القسم الأول. (١٣) من غير خلاف لأحد. (١٤) جواب لشرط محذوف إذا لم يتقدم فلا يقال. (١٥) يقال أيضاً. (١٦) تعليل لعدم القول. (١٧) خبر إن.

جعل حالاً اختص بالمدح وتقيد بحال الفروسية، وقال الرضي: وأنا لا أدري بينهما فرقاً. (قوله: نحو: طاب زيد فارساً) أو والداً، وكرم زيد ضيفاً، فإذا أردت الثناء على ضيف زيد بالكرم كان تمييزاً، وإن كان زيد هو المضيف احتمل الحال والتمييز، والأحسن عند قصد التمييز إدخال كلمة من عليه من الأمثلة لله دره فارساً، قال السيد: يقال في المدح لله دره؛ أي: عمله فإذا قلت لأحد: لله دره، لم يعلم بأي شيء مدحته، وإذا قلت: لله دره فارساً، عرف أنك مدحته بكمال الفروسية، وقيل: معناه التعجب، والعرب إذا عظموا الشيء غاية الإعظام أضافوه إلى الله تعالى إيذاناً بأنه لا يقدر عليه إلا هو، وإذا حمل على التعجب فإن جعل تمييزاً كان التعجب من فروسية زيد مطلقاً، وأما إن جعل حالاً كان معناه التعجب منه في حال كونه فارساً، والمقصود من هذه العبارة هو المعنى الأول، فالتمييز أولى. (قوله: أي: من حيث إنه فارس) يعني: باعتبار اشتماله على الفروسية التي تزيل الإبهام عن شيء منسوب إلى زيد، وقوله: أو حال كونه فارساً؛ أي: باعتبار تبيين هيئة زيد عند الطيب فاندفع الإشكال بأن اللفظ الواحد لا يرفع الإبهام عن ذات شيء واحد وصفته. (قوله: لكن الزيادة من فيها) أي: في الصفة المذكورة تؤيد التمييز كما تزاد في مميزكم الخبرية والاستفهامية كما في قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ﴾، ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ﴾، وقال الشاعر:

وَكَمْ ذُدْتُ عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ

واعلم أن من يجوز زيادتها في التمييز عن ذات مذكورة مطلقاً مقداراً أو غيره؛ نحو: خاتم من فضة، وتجوز في التمييز عن الذات المقدرة إذا كان لما انتصب عنه فيقال: طاب زيد من فارس لا طاب من دار، وقيل: مطلقاً، وفي الألفية:

واجْرُرْ بِمَنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي العَدَدْ

الخ، فلا تقول: عندي عشرون من درهم، بل عندي شبر من أرض، ثم إن من هذه بيانية عند الرضي، وتبعيضية عند صاحب التسهيل، وزائدة عند البعض كذا في حواشي المطول. (قوله: وقولهم: عز من قائل) بيان للضمير في قوله: عز؛ أي: عز الله من قائل؛ يعني: غلب الله الذي هو القائل

وَلاَ يَتَقَدَّمُ[1] عَلَى عَامِلِهِ،

(١) أي: التمييز.

(قوله: لأن من تزاد في التمييز) في قسمه الأول مطلقاً، وفي قسمه الثاني إذا كان لما انتصب عنه، وقيل مطلقاً هكذا قال الشيخ الرضي، وقال في المقتبس يقال: لله دره من فارس، ولا يقال عندي عشرون من درهم، والفرق أن الأول كما يحتمل التمييز يحتمل الحال فمن

قولهم: إن شر مبتدأ فهو تمييز عن الذات المقدرة التي كانت عن نسبة اسم الفاعل إلى فاعلها تقديراً. (قوله: ومثله كثير في كلامهم) تتمته في كلام الرضي. (قوله: في قسمة الأول) أي: المفرد. (قوله: وقيل مطلقاً) في الرضي وقد تكلف بعضهم تقدير من في جميع التمييز عن النسبة؛ نحو: طاب زيد داراً وعلماً وليس بوجه. (قوله: ولا يقال عندي عشرون من درهم) وبفهم منه أن لا تزاد في العدد وهكذا في التسهيل.

كما ذكرناه فلا يقوى أن يعمل[1] فيما قبله. «(والأَصَحُّ») أي: أصح المذاهب «أَنْ لاَ يَتَقَدَّمَ» التمييز «عَلَى» ما هو عامل فيه[2] من «الفِعْلِ» الصريح أو غير الصريح[3]، لكونه[4] من حيث المعنى فاعلاً[5] للفعل بنفسه[6]، نحو: (طَابَ زَيْدٌ أَباً)

(١) والجملة في تأويل المفرد فاعل يقوى. رضا. (٢) تأكيد للفعل. (٣) كاسم الفاعل والمفعول. (٤) تعليل لعدم التقدم. أي: التمييز عن النسبة. (٥) عند سيبويه. (٦) من غير أن يحمل لازماً أو متعدياً.

يخلصه للتمييز. (قوله: لكونه من حيث المعنى فاعلاً) ولفوات الغرض من التمييز وهو البيان بعد الإجمال ليكون أوقع، لكن البيان بمن البيانية لا يمنع من التقديم كما في قوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾.

وَالأَصَحُّ أَنْ لاَ يَتَقَدَّمَ عَلَى الفِعْلِ[1]،

(١) أي: ما هو عامل فيه من الفعل الصريح أو الغير صريح لكونه من حيث المعنى فاعلاً للفعل نفسه.

على جميع المخلوقين، وقيل: فيه وجهان؛ الأول: أن من: زائدة، وقائل: حال من فاعل عز؛ أي: عز قائلاً، الثاني: أنها زائدة، وقائل: تمييز؛ أي: عز من جهة القائلية، وهو أولى، وأصله حينئذ عز قائليته؛ لأن التمييز فاعل في المعنى، فهو يرفع الإبهام عن النسبة. (قوله: وأيضاً المقصود مدحه) أي: وكما أن زيادة من تؤيد التمييزية كذلك المقصود المدح مطلقاً بالفروسية الخ، وفي هذا تعريض للشيخ الرضي حيث قال: وأنا لا أرى بين التمييز والحال هنا فرقاً؛ لأن معنى التمييز ما أحسن فروسيته فلا يمدحه في غير حال الفروسية إلا بها وهذا المعنى هو المستفاد من كونه حالاً (نعمه). (قوله: على عامله إذا كان اسماً تاماً) الظرف تقيد للعامل فليس المراد به مطلقه بقرينة قول المصنف الآتي: والأصح أن لا يتقدم على الفعل، وإلا فالمناسب أن يقول: والأصح أن لا يتقدم على عامله، وبما عرفت المراد من الاسم المبهم التام لا يرد إشكال العصام. (قوله: فلا يقوى أن يعمل الخ) فلذا لا يجوز الفصل بين الجامد المبهم وبين التمييز في السعة فقوله:

ثَلاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلاً

ضرورة، (فائدة): ويجوز حذف التمييز كما في قولك: كم صمت؛ أي: كم يوماً، وفي التنزيل: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ۝٣٠﴾، إلا إنه شاذ في باب نعم كما في حديث: «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت»؛ أي: بالرخصة أخذت، ونعمت رخصة (معنى). (قوله: أي: أصح المذاهب أن لا يتقدم الخ) وحاصل ما أفاد أن عدم التقدم فيما إذا كان العامل اسماً اتفاقي وفيما إذا كان فعلاً صريحاً، أو غير صريح اختلافي إلا أن الأصح عدم جواز التقدم فيه أيضاً، وأما قوله:

وما ارْعَوَيْتُ وَرَأْسِي شَيْباً اشْتَعَلا

وقول الآخر:

أَنَفْساً تَطِيبُ بِنَيْلِ المُنَى؟
وداعِي المَنُونِ يُنادي جِهاراً!

فضرورتان. (قوله: أو الغير الصريح) من المشتقات غير الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر؛ لأن شيئاً من معمولات هؤلاء لا يتقدمها، وذلك معلوم في أبحاثها، وكذا لا يتقدم على معنى كما يفهم من الاقتصار؛ لضعفه نحو: زيد أسد غلاماً، فلا يقال: زيد غلاماً أسداً. (قوله: لكونه من حيث المعنى الخ) والأحسن في التعليل أن التقديم على العامل يقتضي تقديم البيان على المبين والمبهم، وهو ينافي الغرض من ذكر التمييز؛ أعني: الإبهام أولاً والتفصيل ثانياً؛ لتمكن الخطاب في النفس فضل تمكن هذا، وحاصل ما ذكره: أن التمييز الذي عامله الفعل فاعل في المعنى حقيقةً أو تأويلاً ومجازاً، وهذا عند الجمهور خلافاً لابن عصفور وكثير من المتأخرين؛ فإنهم ذهبوا إلى أنه يجوز أن يكون مزالاً عن المفعول أيضاً، فعلى هذا أن التمييز عن النسبة إما فاعل في المعنى أو مفعول، وقوله: للفعل نفسه؛ أي: لا للازمة ولا لمتعدية؛ يعني: فاعل لنفس الفعل بلا تأويل. (قوله: أي: طاب أبوة زيد) هذا إذا كان للمتعلق، وأما إذا كان للمنتصب عنه فنقول: أي: طاب أبو زيد على أن يكون زيد بدلاً أو عطف بيان. (قوله: أو فاعلاً له) أي: للفعل لكن لا لنفسه، بل إذا جعلته لازماً أو في حكمه بجعل العامل مجهولاً؛ أي: فجرت عيونها، وقال العصام: وإتمام الوجه بقصد اطراد الباب أهون وأعذب مما تكلفوه، والتفجير: الشق والإسالة، والعيون ليست بمفجرة، بل منفجرة، فلابد من التأويل حتى يكون فاعلاً؛ أي: انفجرت عيونها.

أي: طاب أبوه، أو فاعلاً له إذا جعلته لازماً[1]، نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ أي: انفجرت[2] عيونها[3]. وإذا، جعلته[4] متعدياً[5] نحو: (إِمْتَلأَ الإِنَاءُ مَاءً) أي: ملأه الماء. و[6]الفاعل لا يتقدم على[7] الفعل، فكذا[8] ما[9] هو بمعنى الفاعل. وههنا بحث؛ هو أن (المَاءَ[10]) في قولهم[11]: (إِمْتَلأَ الإِنَاءُ مَاءً) من حيث المعنى فاعل للفعل[12] المذكور من غير حاجة إلى جعله[13] متعدياً لأن[14] المتكلم[15] لما قصد إسناد الامتلاء[16] إلى بعض متعلقات الإناء، ولو[17] على سبيل التجوّز وقدره، وقع الإبهام فيه لا جَرَمَ[18] ميزه بقوله (مَاء) فهو[19] في معنى: إِمْتَلأَ مَاءُ[20] الإِنَاءِ. فالماء[21] فاعل معنى، وذلك[22] بعينه مثل قولك: (رَبِحَ[23] زَيدٌ تِجَارَةً) فإن التجارة تميز يرفع الإبهام عن شيء منسوب إلى (زَيْدٍ) وهو التجارة. فالفاعل[24] في قصدك هو التجارة،

(١) من التعدي بنقله إلى باب انكسر. (٢) أي: انكشفت. لازم. (٣) من باب انكسر. (٤) أي: الفعل العامل في التمييز. (٥) من اللازم. (٦) حال. (٧) لئلا يلتبس بالمبتدأ. (٨) لا يتقدم. (٩) أي: التمييز. (١٠) الذي كان تمييزاً. (١١) عرب. (١٢) وهو امتلأ. (١٣) لأن الماء مع فاعل مجازي. (١٤) علة لقوله: من حيث المعنى فاعل. (١٥) بهذا الكلام. (١٦) بأن امتلاء شيء منسوب إلى الإناء. (١٧) كان. (١٨) لا شك. (١٩) أي: امتلاء الإناء ماء. (٢٠) وإضافة الإناء إلى الماء بمعنى في. (٢١) في هذا القول. (٢٢) أي: امتلاء الإناء ماء. (٢٣) بمعنى ربح تجارة كقوله تعالى: ﴿فما ربحت تجارتهم﴾. (٢٤) فاعل الربح.

(قوله؛ نحو: امتلأ الإناء ماء)؛ إذ الماء ليس بفاعل للامتلاء نفسه؛ لأنه ليس بممتلئ، بل مالئ فلابد من التأويل. (قوله: والفاعل لا يتقدم الخ) مربوط بقوله: لكونه من حيث المعنى فاعلاً وإشارة إلى كبرى قياس اقتراني من الشكل الأول هكذا التمييز لا يتقدم على الفعل؛ لأنه فاعل معنى، والفاعل لا يتقدم على الفعل ينتج المطلوب. (قوله: وههنا بحث) يعني: في ردهم الفعل المذكور في المثال الأخير إلى المتعدي؛ ليكون الماء فيه فاعلاً في المعنى بحث، وحاصله: ألا يراد عليهم بأن الرد المذكور لحفظ القاعدة المشهورة خلاف المقصود؛ إذ المقصود هو نسبة الامتلاء نفسه إلى الماء مجازاً كما فصله، فالظاهر في دفع الانتقاض بمثل الماء تعميم الفاعل في تلك القاعدة عن الفاعل المجازي، وأجاب العصام عن هذا البحث بما حاصله: أنهم لم يقصروا الفاعل في القاعدة على الحقيقي كما يتوهم من تعرضهم للرد في المثال المذكور، بل التعرض لذلك لمجرد الخفاء هنالك، قوله: فاعل للفعل المذكور؛ أعني: الامتلاء نفسه إلا أنه فاعل مجازي بعلاقة المجاورة أو الحلول كما في جرى النهر فافهم. (قوله: لأن المتكلم لما قصد الخ) أي: للقرينة الدالة على أن الظاهر غير مراد، وقوله: إلى بعض متعلقات الإناء؛ أي: ملابساته كالخل والعسل والدبس والدهن واللبن والتراب وغيرها. (قوله: وقدره) أي: في الكلام؛ ليكون فيه إبهام، وقوله: ميزه؛ أي: رفعه جواب لما. (قوله: فالماء فاعل معنى) أي: فاعل مجازي للامتلاء نفسه مثل: هزم الأمير الجند. (قوله: ربح زيد تجارة) مغير عن ربح تجارة زيد كما في آية سورة البقرة، قال المولى أبو السعود التجارة صناعة التجار، وهو التصدي للبيع والشراء؛ لتحصيل الربح؛ أعني: الفضل على رأس المال يقال ربح في تجارته؛ أي: أصاب فيها الربح والفائدة وبالفارسية سود. (قوله: عن شيء

(قوله؛ إذا جعلته لازماً) بتضمنه؛ لأنه مطاوع له فكان التمييز باعتبار المتضمن بالفتح، وكذا الحال في العكس؛ لأن مطاوع فعل يتضمن ذلك الفعل. (قوله؛ نحو: فجرنا الأرض عيوناً) إنما أتى بالجمع؛ لأن التفجر متنوع إلى ماء عذب وملح وغير ذلك، أو إلى حار وبارد وغير ذلك. (قوله؛ لأن المتكلم لما قصد) بقرينة دالة على أن الظاهر غير مراد. (قوله؛ وذلك بعينه مثل قولك؛ ربح زيد تجارة) مغير ربح تجارة زيد كقوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾.

(قوله؛ يتضمن) في شرح التسهيل: وأما امتلاء الكوز ماء فقيل: هو مشبه بالمنقول، وقيل: منقول من فاعل يصح إسناده للمطاوع فأصله ملأ الماء الكوز فماء فاعل ملا الذي طاوعه امتلأ، وما قيل: إنه فاعل لما ينوب منابه في تركيب يؤدّي مضمون هذه الجملة فبهذا الاعتبار جعل كالفاعل في هذه الجملة، فبعيد غاية البعد؛ إذ خلاصته جعله كالفاعل لكونه فاعلاً في تركيب آخر، ثم اعلم أن التعليل الذي ذكره الشارح رحمه الله إنما هو عند من لم يقل بنقل التمييز عن المفعول والقاعدة المشهورة عند من قال فلا تدافع في شرح التسهيل، وأما المنقول عن المفعول فذهب ابن عصفور وأكثر المتأخرين إلى أنه جائز، وأنكره الشلوبين وتلميذاه الأبدي وابن الربيع، وحمل الشلوبين عيوناً على الحال، وحمله أبو الحسن على البدل، أو على إسقاط حرف الجر وإن ما أورده الشارح الرضي على هذا التعليل من أنه ليس بمرضي؛ لأنه ربما يخرج الشيء عن أصله كمفعول ما لم يسم فاعله كان جائز التقديم بعد الرفع ظاهر الاندفاع؛ إذ ما ذكر نكتة لعدم وقوع تقديم التمييز لا لعدم جوازه. (قوله؛ إنما أتى بالجمع الخ) يعني: أن التمييز اسم جنس لقصد جميع الأنواع. (قوله؛ بقرينة دالة الخ)؛ لأنه شرط في المجاز ولولا القرينة كان الكلام محمولاً على الإسناد الحقيقي.

لا زيد، وإن كان إسناد الربح إليه حقيقة[1] وإليها[2] مجازاً، وبهذا[3] يندفع ما[4] يُورَدُ على قاعدتهم[5] المشهورة[6]، وهي أن التمييز عن النسبة إمّا فاعل[7] في المعنى أو مفعول[8]، من[9] أن التمييز في هذا المثال[10]، وأمثاله[11] لا فاعل ولا مفعول، فلا تطرد تلك القاعدة. «خِلَافاً[12] لِلْمَازِنِيِّ وَالْمُبَرِّدِ[13]» فإنهما يجوزان[14] تقديم[15] التمييز على الفعل الصريح[16]، وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظراً[17] إلى قوة[18] العامل، بخلاف الصفة المشبهة، واسم التفضيل والمصدر، وما فيه معنى الفعل[19]، لضعفها في العمل. ومتمسكهما في هذا التجويز[20] قول الشاعر:

أَنَهْجُرُ[21] سَلْمَى[22] بِالفِرَاقِ[23] حَبِيْبَهَا ... وَمَا[24] كَادَ نَفْساً[25] بِالفِرَاقِ[26] تَطِيْبُ

على[27] تقدير تأنيث

(١) لأن الربح ليس صفة التجارة. (٢) أي: إلى التجارة. (٣) أي: بهذا البحث. (٤) الذي. (٥) أي: النحاة. (٦) صفة القاعدة. (٧) إذا كان تمييزاً عن النسبة الإسنادية. (٨) إن كان التمييز من النسبة الإيقاعية. (٩) بيان ما يورد. (١٠) أي: ربح زيد تجارة. (١١) نحو: ﴿أولئك شر مكانا وأضل سبيلا﴾ وأمثل. (١٢) مفعول مطلق حذف فعله الناصب له. (١٣) وهو تلميذ المازني. (١٤) والكسائي معهما. (١٥) قياساً على ما الفضلات كالحال وغيرها. (١٦) مثل طاب وغيره. (١٧) مفعول له ليجوزان. (١٨) قال سيبويه كلام العرب استقرائي لا قياسي. نوري. (١٩) كأسماء الأفعال والجار والمجرور والظرف. (٢٠) أي: تقديم التمييز على عامله. (٢١) أي: أتمنع. (٢٢) اسم محبوب. (٢٣) الباء بمعنى في. (٢٤) نافية. (٢٥) أي: الروح والذات، تميز عن نسبة تطيب إلى سلمى. (٢٦) متعلق بتطيب. (٢٧) بناء. متعلق.

خِلَافاً لِلْمَازِنِيِّ وَالْمُبَرِّدِ[1].

(١) فإنهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل آه.

(قال: خلافاً للمازني) أستاذ المبرد وتلميذ الأخفش. (قوله: نظراً إلى قوة العامل) قال سيبويه: كلام العرب استقراء لا قياس. (قول: الشاعر) هو من مجيدي الشعراء. (قوله: أتهجر سلمى الخ) قبل الرواية الصحيحة وما كاد نفسي فلا تمسك. (قوله: بالفراق) في بعض الروايات بالعراق.

(قوله: قال سيبويه) جواب لاستدلالهم. (قوله: من مجيدي الشعراء) إجاداتي بالجيد، ومنه شاعر مجيد كذا في القاموس، لكن ينبغي أن يذكر اسمه ليظهر كونه من المجيدين. (قوله: وهو الصرف) أي: الثني بفتح الثاء وسكون النون الصرف في تاج البيهقي: الثني: دوتا كردن وواد اشتن وواك دانيدن انتهى، فالمناسبة على الأول ذكر المستثنى مرتين مرة في ضمن المستثنى منه، ومرة صريحاً، وعلى الثاني كونه منعاً.

منسوب إلى زيد) أي: منسوب إليه في التقدير؛ لأن تقديره ربح شيء زيد، وذلك الشيء مبهم؛ لأنه لا يعلم أنه غنم أو بعير أو غيرهما، فإذا قيل: تجارة، علم أن ذلك الشيء هو تجارة زيد. (قوله: وإن كان إسناد الربح إليه الخ)؛ لأن الربح قائم بزيد حقيقة؛ إذ الرابح هو زيد فإسناده إلى التجارة مجاز عقلي من الإسناد إلى السبب؛ لأن التجارة سبب الربح، فقوله: مجازاً؛ أي: عقلي أو لغوي بعلاقة السببية. (قوله: وبهذا يندفع الخ) أي: بما ذكرنا من أن الماء والتجارة في هذين المثالين فاعلان مجازيان في المعنى يندفع ما يورد نقضاً على القاعدة المشهورة، وقوله: في هذا المثال؛ أي: في مثل ربح زيد تجارة. (قوله: خلافاً للمازني والمبرد) أي: وللفراء والكسائي والجرمي، فإنهم جوزوا تقديم التمييز على الفعل الخ، بناءً على أن المؤول بشيء لا يجب أن يكون في حكمه من كل وجه، والمازني هو أبو عثمان تلميذ الأخفش أستاذ المبرد منسوب إلى مازن[1] اسم قبيلة. (قوله: وعلى اسمي الفاعل والمفعول) يشير إلى أن كلام المصنف قاصر؛ لأنه إن أريد بالفعل مجرده يفيد أن خلافهما في مجرده وليس كذلك، وإن أريد به الفعل وشبهه كما هو الشائع يفيدان الخلاف في جميع ما يشبه الفعل وليس كذلك، إلا أن يقال: أحيل عدم جواز تقدم التمييز على الصفة المشبهة ونحوها على بيان أن شيئاً من معمولات هؤلاء لا يتقدم كما مر. (قوله: نظراً إلى قوة العامل) وقياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، وأجاب سيبويه بأن كلام العرب استقراء لا قياس. (قوله: لضعفها في العمل) أي: فعدم التقدم في هذه المذكورات اتفاقي بين النحاة. (قوله: قول الشاعر) أي: من

(١) بكسر الزاي.

فهرست المباحث المهمة من حاشية الجامي المسماة بالعقد النامي للرحمى الأكيني سلمة الغنى

مباحث الحمد ٧
مبحث الصلاة على النبي وبيان الفرق بينه وبين الرسول ٨
في اشتقاق الأدب وتقسيمه وفي بيان العلوم الأدبية ٩
في المشار إليه بهذه وفي لفظة الفائدة واشتقاقها من الفيد أو الفؤاد ١٠
في توجيه جمع المشارق والمغارب وفي ترجمة حال ابن الحاجب رحمه الله ١١
في بيان جموع لفظ الشيخ وفي معنى التحرير والتقرير ١٢
في الفرق بين السلك والسمط وفي بيان النسبة إلى المركب الإضافي ١٣
مبحث في أن أسامي الكتب ونحوها من أي قبيل هي ١٤
في أسباب نيل العلم وفي عطف وهو حسبي ونعم الوكيل ١٥
وعن البعض أن الكافية كانت مشتملة على خطبة ١٦
في تعريف علم النحو وغايته وموضوعه وما يتعلق بذلك ١٧
في وجوه تقديم الكلمة على الكلام وفي أن في الكلمة ثلاث لغات ١٨
الاشتقاق نزع لفظ من آخر وشروطه أربعة ١٩
فيما يتعلق بقوله جراحات السنان لها التيام إلخ وفي أن الكلم اسم جنس أم لا ٢٠
في بيان أن الوحدة نوعان فردية وجنسية إلخ ٢٢
اللفظ في اللغة يطلق على ثلاثة معان إلخ ٢٣
ما يخرج من الفم إن لم يشتمل على حرف فصوت آه ٢٤
في الدوال الأربع وفي شروط مطابقة الخبر للمبتدأ وهي ثلاثة ٢٦
في أن الفعل الواقع في التعريفات يراد به الاستمرار وفي تعريف الوضع ٢٨
في بيان سبب ذكر إلا أو لكن بعد كلمة أن الوصلية ٣٢
صدق المعنى السلبي لا يتوقف على تحقق شيء من قيوده ٣٤
ذهب المحقق البركي إلى أنه لا تجوّز في حديث من قتل قتيلاً وكذا في نحوه ٣٥
في أن تقدم الوصف المفرد على الجملة أكثري وفي بيان معنى النكتة وقاعدة الخط ٣٦
في جعل الأفراد قيداً للمعنى ثلاثة أقوال ٣٧
اعلم أن لفظ المفرد مشترك بين المعاني الأربعة إلخ ٣٨
في مدح كتاب المفصل وبيان حال صاحبه وهو الزمخشري ٣٩
مبحث في تعريف الدلالة وبيان أقسامها ٤٠
في ذكر أن في التفسير بقوله أي منقسمة آه فوائد أربعة إلخ ٤١
في أن حصر الكلمة في الثلاثة استقرائي أو عقلي وفي السر في تثليث القسمة ٤٢
فرق بين المصدر الصريح والفعل المؤول به ٤١
في الكلام على قوله أحد الأزمنة الثلاثة ٤٤
الفعل ثلاثة أقسام عند الجمهور وقيل اثنان إلخ ٤٥
في معنى الحد لغة واصطلاحاً ٤٦
في بيان معنى قولهم لله درّه ٤٧
واعلم أن العقول متفاوتة إلخ وفي تعريف الكلام ٤٨
في أن صاحب اللباب هو الإمام العلامة تاج الدين إلخ وفي معنى الأمالي ٥٢
قال المصنف الاسم ما دل آه وفيه أن للتذكير والتأنيث ثلاثة أقسام ٥٥
إذا نظرت إلى مرآة شاهدت فيه صورة فلك هناك حالتان آه ٥٨
في بيان أن الكينونة أصلها الكينونة بتشديد الياء ٦١
في الفرق بين الحروف وبين مثل ذو وفوق من لازم الإضافة ٦٢
مبحث في أن الفعل موضوع للنسبة إلى فاعل ما أو إلى فاعل معين ٦٣
في بيان قيد الاقتران وعدم الاقتران في التعريفين ٦٤
في أن الإرادة ليست بشرط في الدلالة وبيان الفرق بين الخاصة والعلامة ٦٨

في بيان ميم التعريف وفي حديث ليس من أمبر امصيام في امسفر ٧٠
في ترجمة حال سيبويه والخليل رحمهما الله تعالى ٧٠
في بيان ترجمة حال الإمام المبرد إجمالاً ٧٢
اختلف في عامل المضاف إليه على ثلاثة أقوال ٧٣
في بيان أقسام التنوين وفيه نظم متعلق بذلك ٧٤
في تعليقات وتحريرات على قول الهندي والإسناد إليه أي إلى الاسم والحكم عليه إلخ ٧٥
في قوله معرب ومبني وفيه وجه تقديم المعرب وبيان معنى الإعراب ٧٨
استعمال المشترك في التعريف معيب إذا كان بلا قرينة ٨١
في المناسبة المؤثرة في منع الإعراب وقد ضبطها المصنف في أربعة ٨٢
الغرض الأهم من تدوين النحو أن يعرف به إلخ ٨٦
قال المصنف وحكمه أن يختلف آخره وفيه أن إضافة الحكم للجنس الغير المشهوري ٨٨
فإن قيل لم وضع الإعراب في آخر الكلمة إلخ ٨٩
اعلم أنهم اختلفوا في أن الإعراب أمر لفظي أو معنوي آه ٩٣
توضيحه أن العامل سبب قريب آه وفيه تعليقة على قوله نحو غلامي ٩٦
واعلم أن التضمين في العرف إلخ وفيه معنى لفظ المداولة ١٠٢
في معنى الإعراب لغة وفي أن همزته للإزالة على وجه ١٠٣
قال المصنف وأنواعه رفع آه وفيه أن مطلق الإعراب جنس تحته الأنواع ١٠٤
واعلم أن في علم الفضلات اختلافاً آه وفيه معنى فاء الفصيحة ومثالها ١٠٨
والتغير في جمع المكسر إما محقق أو مقدر فالأول آه ١١١
نحو مسلمات إذا جعل علماً كمرفات اختلف فيه إلخ ١١٥
واعلم أن في إعراب الأسماء الستة المعتلة مذاهب آه ١١٦
جميع الأسماء الستة تضاف إلى مضمر ومظهر إلا كلمة ذو إلخ ١١٨
في الموشح أن كلا موحد اللفظ مثنى المعنى وإنما لم يجعل مثنى لفظاً آه ١٢٠
في إيراد النقص على جمع المذكر السالم بنحو سنين وأرضين ١٢٣
في بيان الفرق بين الفرق والتفريق وفي كلمة بين ١٢٦
فإن قيل التنوين تتبع حركة الآخر فلم لم تحذف مع حذف الآخر قلنا آه ١٢٩
قد ذهب بعض إلى أن نحو غلامي ليس بمعرف ولا مبني ١٣١
رأيت بخط البعض أن مجموع ما قدر فيه الإعراب ١٣٣
مبحث غير المنصرف وفيه معنى الانصراف ١٣٤
واعلم أن ابن النحاس نظم موانع الصرف فقال آه ١٣٨
في توجيه قوله وهذا القول تقريب ١٣٩
في معدي كرب ثلاث لغات وفيه لطيفة وهي أنه جاء رجل إلخ ١٤٢
فإن قيل لم اختص الجرّ والتنوين بالمنع عن غير المنصرف آه ١٤٣
اعلم أن الأشياء منحصرة في ثلاثة واجب وجائز وممتنع ١٤٥
في أمثلة الصرف للضرورة وأن هذا الصرف ليس مطلقا بل آه ١٤٦
واعلم أن الشعر كلام موزون إلخ وفيه نظم ضرورات الشعر ١٤٧
واعلم أن علم القافية علم بأصول آه وفيه نظم بحور علم العروض ١٤٨
في معنى الزحاف لغة واصطلاحاً وأنه مختص بثواني الأسباب ١٤٨
في قوله أعد ذكر نعمان لنا آه وفيه سؤال وجواب ١٥٠
في معنى حروف الروي وأن كل حرف يصلح له سوى حروف الإطلاق آه ١٥١
الهمزة الممدودة في الأصل كانت مقصورة إلخ ١٥٢
قال المصنف فالعدل خروجه آه وفيه فوائد ١٥٥
في المغيرات الشاذة ١٥٨
والحق مجيء ما وراء هذه الأسماء أيضاً على فعال ومفعل ١٦٣
من ثمة لحنوا على أبي النواس في قوله كأنّ صغرى وكبرى إلخ ١٦٤
في جمع نحو صحراء وعذراء ثلاث لغات ١٦٧
الفرق بين العدل والشاذ إلخ وأن العدل على ضربين ١٦٨

في لفظ سحر بفتحتين وأمس ١٦٩
واعلم أن لغات العرب على أنواع سبعة إلخ ١٧١
في قوله الوصف شرطه آه وفيه أن الوصف يطلق على معنيين ١٧٣
ثم إن النسوة جمع امرأة من غير لفظه إلخ ١٧٣
واعلم أن الغلبة استعمال اللفظ العام في بعض أفراده إلخ وفيه القياس على قوله فلذلك ١٧٥
ثم إن عدم التصرف في الأعلام إنما هو في الأعلام العربية ١٧٩
في لفظ عقرب وفي إيذائها وفي ذلك أبيات ١٨١
قال المصنف المعرفة أي التعريف إلخ ١٨٢
اعلم أن أصول اللغات سبعة آه ١٨٤
أسماء الأنبياء لا تنصرف آه وفيه الجمع شرطه آه ١٨٨
في الوزن العروضي والتصريفي والتصغيري ١٨٩
الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس كأسد وأسامة آه ١٩٣
في لفظ سروايل وفيه لطيفة عن الصفدي ١٩٥
في قول المصنف التركيب شرطه آه وأن أقسام التركيب ستة ٢٠١
تعليقة على قوله فكيف يؤثر في المضاف إليه ما يضاده إلخ ٢٠١
حكاية تأبط شرا وفيه أن المركب من المبنيات سبعة أقسام ٢٠٣
قال المصنف الألف والنون إن كانا آه ٢٠٥
استطراد جاء رجل إلى ملك إلخ ٢٠٨
لا إله إلا الرحمن يفيد التوحيد بحسب عرف الشرع ٢٠٩
إذا قابلت لفظا منصرفا بوزن ففي الوزن وجهان آه ٢١٠
قال المصنف وما فيه علمية مؤثرة إلخ ٢١٥
في بيان أن فرعون في قولهم لكل فرعون موسى لقب وليد ابن مصعب ٢١٦
لا يجوز استثناء الكل من الكل إذا كان إلخ ٢١٨
في الإقليد أن لفظ اصمت اسم صحراء بعينها ٢٢٠
في بيان الأخافش وفي لفظ تلميذ وفي حكاية عن أبي حنيفة ٢٢١
قال المصنف ولا يلزمه باب حاتم آه وهو حاتم بن عبد الله الطائي السخي المشهور ٢٢٦
مبحث في قول المصنف وجميع الباب باللام أو الإضافة ينجر إلخ ٢٢٨
مبحث المرفوعات هو ما اشتمل إلخ ٢٣٠
في أن التعريف للماهية وتمييز الإفراد من قبيل الثمرات ٢٣١
اعلم أن في رافع الفاعل مذاهب إلخ ٢٣٣
علامة كون أو لتقسيم المحدود آه ٢٣٤
الأولى جواز الإضمار قبل الذكر لوروده في كلامهم وحصر بعضهم ذلك في سبعة ٢٣٩
ابن جني كنية الإمام أبي عثمان إلخ وفيه عدي بن حاتم ٢٤٠
في قوله لبيك يزيد ضارع آه وفيه لفظ المرئية بوزن المحمدة ٢٤٨
اعلم أن حق الفعل المفسر أن يكون ماضياً آه ٢٥٠
حذف الفاعل وحده لم يثبت إلا عند الكسائي وفيه ذكر الفرق بين بلى ونعم ٢٥١
مبحث تنازع الفعلين وأنه قد يتنازع ثلاثة ٢٥٢
البصريون هم الخليل وسيبويه آه والكوفيون هم المبرد إلخ ٢٥٩
في ترجمة حال الكسائي والفراء ٢٦١
فإن قلت ما بال البلغاء عدلوا عن المحجة البيضاء آه ٢٦٣
ويجوز حذف أحد مفعولي علمت بقرينة كما في الآية والشعر ٢٦٤
في امرئ القيس وبيان أن البلغاء في الشعر ست طبقات ٢٦٧
في شرح قوله كفاني ولم أطلب قليل من المال ٢٦٨
قال المصنف مفعول ما لم يسم فاعله إلخ ٢٧٠
فائدة إيراد لفظة كل في التعريف إلخ وفيه أنه لا ينتقض التعريف بصام نهاره ٢٧١
في تفضيل ما يقوم مقام الفاعل من المفاعيل ٢٧٦
مبحث قول المصنف ومنها المبتدأ والخبر ٢٧٨

لفظ الذات قد يراد به الحقيقة وقد يراد إلخ ٢٨٧
اعلم أن المراد بالمبتدأ الإفراد في القضايا المتعارفة آه ٢٨٩
مبحث في أن وجوه التخصيص ستة وقيل عشرة وقيل إلخ ٢٩٠
اعلم أن الأصل في خبر المبتدأ الإفراد والتنكير ٢٩٧
يجوز حذف العائد إلى المبتدأ إما قياساً وإما سماعاً ٢٩٨
الأشياء المقتضية للصدارة ستة ٣٠٤
مبحث قول المصنف وعلى التمرة مثلها زبداً ٣٠٩
معنى الشرط عبارة عن سببية الأول للثاني آه ٣١١
في قوله تعالى قل إن الموت الذي تفرون منه آه ٣١٦
في قوله وألحق بعضهم أن بهما وهو ابن المالك الإمام في العربية إلخ ٣١٨
وتحقيق ذلك أن المعلوم عند المخاطب يقع مبتدأ آه ٣٢٠
في ترجمة الإمام الشافعي والشاعر اللبيد وفيه حكاية ٣٢٢
في أن الشعر بمنزلة الكلام وأن أشعار الجاهلية تجب معرفتها ٣٢٣
وقيل إن شيخاً صادف الخضر عليه السلام آه ٣٢٤
واعلم أن مثل قوله لعمرك ليس بقسم حقيقة إلخ ٣٣١
قال ابن عنين المصري يشكو عن تأخره ٣٣٦
في حديث إن من البيان لسحرا وفيه غريبة عن بنت امرئ القيس ٣٣٦
تذييل في أنه لا يجوز حذف خبر لا مع اسمها آه وفيه الباء المزيدة على خبر ليس ٣٤٠
جرت عادتهم على إيراد قضية لما فرغ شرع آه ٣٤٢
مبحث المنصوبات وفيه أن الأصالة في الإعراب دائر على كثرة الاهتمام ٣٤٣
في تعريف المفعول المطلق ٣٤٤
مبحث أن المصدر متى يثنى أو يجمع ٣٥١
اعلم أن السماعي ربما يصير قياسيا آه ٣٥٣
في حل إعراب كلمة فضلا ومعناه ٣٥٤
في بيان أن البريد معرب بريده دُم إلخ ٣٥٧
في أن المطابقة في الصدق تعتبر من جانب الحكم آه ٣٦٣
جميع الأخبار من حيث اللفظ لا يدل إلا على الصدق إلخ ٣٦٤
في بيان مواضع ثلاثة أخرى حذف فيه عامل المصدر قياسا وفيه المفعول به هو آه ٣٦٦
اعلم أنه قد يحذف حرف الجرف فيوصل إلى مفعوله وهو سماعي آه ٣٧١
مبحث في أن في لفظة امرئ ثلاث لغات ٣٧٢
قال المصنف الثاني المنادى وفيه النداء بالضم والكسر ٣٧٣
تعال بفتح اللام أمر المخاطب من إلخ ٣٧٤
لا إمالة في الحروف إلا في بلى ويا على ما في شروح الشافية ٣٧٧
في لام التعجب والقسم والتهديد ٣٨٣
جميع الأسماء المضافة يجوز أن يكون منادى إلا كاف الخطاب إلخ وفيه مبحث يا طالماً جبلاً وهو من المزالق النحوية .. ٣٨٦
في ترجمة حال أبو عمرو بن العلاء والمبرد ٣٩٣
اعلم أن في لفظة الله سبع خواص إلخ ٤٠٢
السيرافي من البصريين آه ٤٠٥
في قوله عليه السلام أنفق بلالا أي يا بلالي ٤٠٧
الأصل في الباء أن تدخل على المتروك وفيه بحث ترخيم المنادى ٤٠٩
ثم الترخيم في اللغة ترقيق الصوت إلخ ٤١١
لفظة أسماء فعلاء من الوسامة بمعنى الحسن وبابه كرم ٤١٥
في قولهم صلت على الأسد وبلت إلخ ٤١٨
ومن أمثلة المندوب قول الشاعر يرثي عمر بن عبد العزيز آه ٤٢١
ألقي يوسف عليه السلام في البئر وهو ابن اثنتي عشرة سنة آه ٤٢٧
في سبب ورود أصبح ليل وافتد مخنوق ٤٢٨

فهرست مُلاجامي

الكلمة ١٨
الاسم ما دل ٥٥
ومن خواصه ٦٨
فالمعرب ٨٠
فالرفع علم الفاعلية ١٠٥
جمع المذكر السالم ١٢٣
التقدير فيما تعذر ١٢٧
غير المنصرف ١٣٦
فالمدل خروجه ١٥٥
الوصف شرطه ١٧٢
التأنيث بالتاء شرط العلمية ١٧٨
المعرفة شرطها أن تكون علمية ١٨٢
العجمة شرطها أن تكون علمية ١٨٤
والجمع شرطه صيغة منتهى الجموع ١٨٨
التركيب شرطه العلمية ٢٠٠
الألف والتنوين إذا كانا في اسم ٢٠٤
وزن الفعل شرطه ٢١٠
وخالف سيبويه الأخفش ٢٢٠
وجميع الباب باللام ٢٢٧
المرفوعات ٢٢٩
وإذا انتفى الإعراب ٢٤١
وجب تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور . ٢٤٣
وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً ٢٤٦
وقد يحذفان معاً في مثل نعم ٢٥١
وإذا تنازع الفعلان ٢٥٢
مطلب عدم التنازع في ضمير الفصل ٢٥٤
مفعول ما لم يسم فاعله ٢٧٠
ومنها المبتدأ والخبر ٢٧٨
فإن طابقت مفردا جاز الأمران ٢٨٤
وأصل المبتدأ التقديم ٢٨٧
شر أهرّ ذا ناب ٢٩٣
والخبر قد يكون جملة ٢٩٧
وإذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام ٣٠٣
وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط ٣١١
وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازاً ٣١٨
خبر إن وإخواتها ٣٣١
خبر لا التي لنفي الجنس ٣٣٦
اسم ما ولا المشبهتين بليس ٣٤٠
المنصوبات ٣٤٢
وقد يكون للتأكيد ٣٤٩
وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه ٣٥١
وقد يحذف الفعل الناصب المفعول المطلق قياسا ٣٥٣
ويسمى تأكيداً لغيره ٣٦٢
ومنها ما وقع مثنى ٣٦٥
المفعول به هو ما وقع ٣٦٦
وقد يحذف الفعل وجوباً في أربعة مواضع ٣٧١
الموضع الثاني المنادى ٣٧٣
ويبنى المنادى على ما يرفع به إن كان مفرداً معرفة .. ٣٧٦
وإنما أعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة ٣٨٣
ويفتح المنادى لإلحاق ألف الاستغاثة ٣٨٤
وتوابع المنادى المفردة ٣٨٨
والبدل والمعطوف حكمه حكم المنادى المستقل ٣٩٥
والمنادى المضاف إلى ياء المتكلم ٤٠٥
يا أبت ويا أمت معاً ٤٠٨
وترخيم المنادى جائز ٤٠٨
وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب ٤٢٠
واختص المندوب بواو حكم المندوب ٤٢١
ويجوز حذف حرف النداء إلا مع اسم الجنس ٤٢٦
قد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازاً ٤٢٩
ويختار الرفع بالابتداء ٤٣٦
ويختار النصب بالعطف ٤٣٨
ويستوي الأمران أي الرفع والنصب ٤٤٤
ويجب النصب بعد حرف الشرط ٤٤٦
والآية جملتان عند سيبويه ٤٥٠
الرابع التحذير ٤٥٢
المفعول فيه ٤٥٥
وشرط نصبه تقدير في وفسر ٤٥٨
المبهم بالجهات الست ٤٥٩
المفعول له ٤٦٣
وشرط نصبه تقدير اللام ٤٦٧
وإنما يجوز حذف اللام إذا كان فعلاه ٤٦٨
المفعول معه ٤٦٩
الحال ما يبين هيئة الفاعل ٤٧٥
وشرط الحال أن تكون نكرة وصاحبها معرفة ٤٨٣
وجب تقديم الحال على صاحبها ٤٩٠
وتكون الحال جملة ٤٩٩
فالاسمية بالواو والضمير معاً ٥٠٠
ولا بد في الماضي المثبت من قد ٥٠٢
ويجوز حذف العامل في الحال ٥٠١
التمييز ما يرفع الإبهام ٥٠٩
ولا يتقدم التمييز على عامله ٥٢٣

في لفظ كروان وفي حل أكله وفيه مبحث الإضمار على شريطة التفسير وعامله ٤٢٩
المرور المستعمل بعلى بمعنى المحاذاة إلخ ٤٣٤
كلمة لا إذا دخلت على المعرفة أو على الماضي لزم التكرار آه ٤٤٠
هل في الأصل بمعنى قد وأصله أهل بالهمزة كما في قوله إلخ ٤٤١
في قوله تعالى إنا كل شيء خلقناه بقدر وهو في سورة القمر ٤٤٢
في ترجمة حال عيسى بن عمر النحوي ٤٤٩
قال المصنف التحذير معمول بتقدير اتق آه ٤٥٢
قيل هذا المقام من مزالق الإقدام إلخ ٤٥٤
مبحث المفعول فيه ويسمى ظرفاً عند البصريين ٤٥٦
في أن ظرف الزمان جزء معنى الفعل إلخ ٤٦٠
في تفسير المكان المبهم وجوه عديدة ٤٦٠
مطلب المفعول له وهو ما فعل لأجله آه ولا يجوز تعدده إلخ ٤٦٣
في بيان أن المفعول له قسمان آه ٤٦٤
في ترجمة حال الإمام الزجاج النحوي ٤٦٧
في حديث عذبت امرأة في هرة نقلاً عن الجامع الصغير ٤٦٨
في بيان شروط حذف اللام من المفعول له وفي شروط الحذف اختلاف ٤٦٨
مبحث المفعول معه وهو خامس المفاعيل ٤٧٠
في قوله وقد حيل بين العير والنزوان إلخ ٤٧١
اختلف في عامل المفعول معه على خمسة أقوال ٤٧٣
قال المصنف الحال ما يبين هيئة الفاعل إلخ ٤٧٦
الهيئة عبارة عن الحالة الظاهرة وفي الصحاح إلخ ٤٧٧
الحال والتمييز يجتمعان في خمسة ويفترقان في سبعة آه ٤٧٨
اختلف في عامل الحال عن المضاف إليه ٤٨٠
اعلم أن الحال قد يكون واحداً وقد يكون متعدداً ٤٨١
في تعريف شبه الفعل ٤٨٣
في شرح قوله وأرسلها العراك البيت ٤٨٦
في ورود الحال من النكرة بدون التقديم عليه كقولهم إلخ ٤٩٠
اعلم أن قولهم بخلاف الفلان إنما يؤتى إلخ ٤٩٢
في حديث كنت نبياً وآدم بين الماء والطين ٥٠١
شعر فارسي متعلق ببحث الحال وفيه توجيه لزوم قد للماضي آه ٥٠٣
في بيان جواز حذف الحال نفسه وحذف واو الحال ٥٠٦
التمييز ما يرفع الإبهام آه وقد جاء لمجرد التأكيد إلخ ٥١٠
في الرطل البغدادي والمكي وفيه، اعلم أن رفع الإبهام إلخ ٥١٣
اعلم أن القفير مكيال ثمانية مكاكيك إلخ ٥١٤
قال المصنف فيفرد إن كان جنساً إلخ ٥١٦
لفظ رمضان علم شهر الصوم وعن مجاهد أنه من أسماء الله تعالى إلخ ٥١٩
وتوضيح المرام أن قانون التمييز وجوب أن يكون آه ٥٢١
تحقيق ذلك أن قولهم طاب زيد نفساً يشتمل على ثلاثة أمور إلخ ٥٢٣
اعلم أنهم اختلفوا في أن العلم من أي مقولة هو ٥٢٥
فيما يتعلق بقوله لله درّه وفي بيان مدح اللبن ٥٢٥
ثم إن القول أطالوا الكلام ههنا على عبارة المصنف آه ٥٢٧
قد يوضع لفظ الواحد موضع الجمع في التمييز إلخ ٥٣٠
يجوز زيادة كلمة من في التمييز آه ٥٣٣
فائدة في بيان أنه يجوز حذف التمييز آه ٥٣٤
واعلم أن كل شاعر يجيد ويحسن شعره في فن إلخ ٥٣٧

فهرست حاشية عبد الغفور

الكلمة ١٧
واللام فيها للجنس ٢١
والتاء للوحدة ٢٢
اللفظ في اللغة الرمي ٢٣
واللفظ الحقيقي ٢٥
وكلمات الله داخلة فيه ٢٦
الوضع في اللغة ٢٨
الثاني الحرف ٤٣
وقد علم ٤٦
الكلام ٤٨
خرجت المهملات ٥٠
اعلم أن كلام المصنف ٥٢
أو في ضمن اسم ٥٤
ولا يمكن أن يتعقل ٦٠
لكن لما جرت العادات ٦٢
بأحد الأزمنة الثلاثة ٦٣
فدخل فيه ٦٧
وخاصة الشيء ٦٩
إنها أل كهل ٧١
لأنه أثر حرف الجر ٧٤
لأن الفعل ٧٦
وهو معرب ٧٨
الذي ركب ٨١
اختلف آخره ٩٥
العامل احتيج إلى بيانه ١٠٨
غير المنصرف ١٣٥
فالعدل ١٥٥
الوصف ١٧٢
التأنيث ١٧٨
أي التعريف ١٨٢
الجمع ١٨٨
وهو صيرورة كلمتين ٢٠٠
الألف والنون ٢٠٥
وزن الفعل ٢١٣
أي المرفوع الدال عليه ٢٣٠
جزى ربه ٢٤١
وإذا تنازع الفعلان ٢٥٢
على المذهب المختار ٢٦٥
حذف فاعله ٢٧١
ومنها المبتدأ ٢٧٨
أي هو الاسم المجرد ٢٨٥
وحيث وصف بالمؤمن ٢٩٠
والأصل في العمل هو الفعل ٣٠٣
وإذا تضمن الخبر المفرد ٣٠٧
فذهب البصريون ٣٢٦
أي من المرفوعات ٣٣٢
خبر لا لنفي الجنس ٣٣٦
أي لا براح لي ٣٤١
والمراد بعلم المفعولية ٣٤٣
إن دل على بعض أنواعه ٣٥٠
على اسم مبتدأ ٣٥٦
فإذا له صوت ٣٦١
المفعول به ٣٦٦
بوجهه أو بقلبه ٣٧٣
مع تجويزه النصب ٣٩٢
لأنه المقصود بالنداء ٤٠١
أي ترخيم المنادى ٤١١
قال وحيث ٤٤١
لضيق الوقت ٤٥٢
المفعول فيه ٤٥٥
ما فعل لأجله ٤٦٣
ومقارنا ٤٦٩
بحث الحال ٤٧٦
ومررت به وحده ٤٨٧
يجعل كافة حالا ٤٩٥
بحث التمييز ٥٠٩

المجموعة النورية

المشتملة على ستة كتب في النحو

جمع وإعداد

محمد نوري ناصر

مراجعة وتصحيح

فؤاد ناصر

الجزء الثاني

دار نور الصباح

تركيا - مدية

© Yayın Hakları Nursabah Yayıncılık'a Aittir.
Bu kitabın her türlü yayın hakları Fikir ve Sanat Eserleri Yasası gereğince Nursabah Yayıncılık Matbaacılık Ltd. Sti'ye aittir. Yukarıda belirtilen yayın hakkının sınırı dışında yayın hakkı sahibinin yazılı izni olmadan, bu kitabın hiçbir bölümü kopyalanamaz ya da yeniden üretim sistemine dahil edilemez (elektronik, fotokopi vd.).

Exclusive rights by ©
NURSABAH YAYINCILIK
No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

NURSABAH YAYINCILIK
DAĞITIM KAĞITÇILIK SANAYİ
TİCARET LİMİTED ŞİRKETİ
1.Cadde No: 64 MİDYAT|MARDİN|TURKEY
TEL: (+90482) 4622775-4622774
E-mail: nursabahyayincilik@gmail.com

مؤسسة محمد نوري ناص

Title: Mecmuatun Nuriyye
Autor: Nuri Nas
Publisher: Nursabah
Pages: 592
Year: 2010
Printed in: Turas-Lebanon
Edition: 7

الكتاب: المجموعة النورية
المؤلف: محمد نوري ناص
الناشر: دار نور الصباح ـ تركيا ـ مديات
عدد الصفحات: ٥٩٢
سنة الطباعة: ٢٠١٠م
بلد الطباعة: لبنان
الطبعة: السابعة

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة
لدار نور الصباح ـ تركيا ـ مديات
يمنع طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الحاسب أو نسخه على أسطوانات ليزرية إلا بموافقة الناشر خطياً

ISBN: 978-605-5652-06-0 (2.c)
9 786055 652050
Takim numarası: 978-605-5652-03-6

دار نور الصباح

المجموعة النورية

المشتملة على ستة كتب في النحو

الأول : الكافية لابن الحاجب

الثاني : شرح الكافية للعلامة عبد الرحمن الجامي

الثالث : حاشية عبد الغفور اللاري على شرح الجامي

الرابع : حاشية عبد الحكيم السيالكوتي على حاشية عبد الغفور اللاري المذكور

الخامس : الحاشية المسماة بعقد النامي لمحمد رحمى الأكبني على الجامي

السادس : حاشية عبد الحكيم السيالكوتي المذكور على أواخر الجامي

الجزء الثاني

الطبعة السابعة

١٤٣٠هـ - ٢٠١٠م

دار نور الصباح

تركيا - مدينات

تنبيه

يقول المتوسل إلى الله تعالى محمد نوري بن الحاج إسماعيل الأستلّي جامع هذا المطبوع المشتمل على ستة كتب على هذا الطرز بعد التصحيح الممكن بدأنا بوضح متن الكافية لابن الحاجب في أعلى الصفحة وشرح المولى عبد الرحمن الجامي في الهامش وحاشية عبد الغفور اللاري تحته وحاشية عبد الحكيم السيالكوتي تحت حاشية عبد الغفور المذكور مفصولاً بين كل كتاب والذي يليه بجدول وهذه الكتب المتداولة كلها موافقة في البحث وبعد انتهاء هذه الكتب وضعت حاشية عقد النامي لمحمد رحمى الأكيني في الوسط كما وضعت حاشية عبد الحكيم السيالكوتي المذكور على أواخر الجامي مبتدأ من صفحة ٦٦٦ولإتمام الفائدة جعلت التعقبة لحاشية عقد النامي لمحمد رحمى الأكيني المذكور.

بين يدي الكتاب

الحمد لله ربِّ العالمين و الصَّلاة و السَّلام على سيِّد المرسلين سيِّدنا محمَّد و على آله و صحبه أجمعين و بعد :

إنَّ علم اللغة العربية من أجلِّ العلوم و أفضلها؛ لأنَّه المفتاح الذي نلج من خلاله إلى فهم القرآن الكريم والحديث الشرف فهماً صحيحاً، من أجل ذلك عكف علماء السلف والخلف على تعلم اللغة العربية و تعليمها، و صنَّفوا المتون و الشروح و الحواشي لتسهيل تعلُّم هذه اللغة العظيمة لغة القرآن الكريم، وكان ابن الحاجب ممن وُفِّقَ للتَّصنيف فوضع المتن المشهور المسمَّى بالكافية الذي لاقى عند العلماء قبولاً لا نظير له، فأقبلوا عليه فدرسوه و درَّسوه، ووضعوا عليه الشُّروح والحواشي، وقد قام الشيخ الفاضل محمد نوري ناصر بن الحاج إسماعيل الأستلّي بوضع متن الكافية و شرحِها للشيخ عبد الرحمن الجامي وضمَّ إليهما أربع حواشٍ على شرح العلامة الجامي، ووضعها في كتاب واحد،وقد لاقى هذا الكتاب المسمَّى بالمجموعة النُّوريَّة قبولاً و رواجاً عند طلَّاب العلم و خاصة الأتراك منهم، وقد طبع هذا الكتاب عدَّة طبعات نفدت جميعها إلَّا أنَّ الطلاب كانوا يعانون من تداخل بعض التعليقات بالمتن والشرح، فقمت مع مجموعة من طلَّاب العلم بتنضيد هذا الكتاب من جديد وقمنا بالخطوات التالية:

١ـ ضبط وتشكيل متن الكافية كاملاً.

٢ـ ضبط وتشكيل أمثلة الشرح ووضعها بين قوسين.

٣ـ فصل تعليقات المتن والشرح ووضعها أسفلهما مباشرة.

٤ـ ضبط وتشكيل الشواهد الشعرية.

٥ـ كتابة الشواهد القرآنية بخط المصحف الشريف.

٦ـ وضع الأحاديث الشريفة ضمن قوسين.

٧ـ وضع علامات ترقيم لهذه الكتب الستة.

٨ ـ مقابلة الكتاب على نسخة معتمدة من قبل الشيخ محمد نوري ناصر بن الحاج إسماعيل الأستلّي.

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يتقبَّل منَّا هذا العمل والجهد، و أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم والحمد لله رب العالمين.

فؤاد محمود ناصر

دمشق ٢٠٠٩م

(الْمُسْتَثْنَى) أي: ما[1] يطلق عليه لفظ[2] المستثنى[3] في اصطلاح النحاة على[4] قسمين: ولما كان معلوميته[5] بهذا الوجه[6] الغير[7] المحتاج إلى التعريف[8] كافية في تقسيمه، قسّمه[9] إلى قسمين، وعرّف[10] كل واحد منهما، لأنَّ لكل[11] واحد منهما[12] أحكاماً خاصة لا يمكن إجراؤها عليه[13] إلَّا بعد معرفته[14] فقال[15]: «مُتَّصِلٌ[16] وَمُنْقَطِعٌ، فَالْمُتَّصِلُ[17]: هُوَ الْمُخْرَجُ» أي: الاسم[18] الذي أخرج

(١) أي: اسم. (٢) نائب فاعل يطلق. (٣) متصلاً ومنقطعاً. (٤) والظرف خبر ما لكونه مبتدأ. (٥) اسم كان. (٦) منها يطلق عليه لفظ المستثنى. (٧) صفة معلوميته. (٨) لكونه معروفاً عند الاصطلاح. (٩) مصنف. (١٠) بعد التقسيم. مصنف. (١١) والظرف خبر مقدم. (١٢)اسم موصول. (١٣) أي: على كل قسم. بخصوصه. (١٤) أي: كل قسم. (١٥) مصنف. (١٦) أي: هو متصل. (١٧) الفاء للتفسير والتفصيل. (١٨) عبارة عن المنصوبات.

الْمُسْتَثْنَى مُتَّصِلٌ وَمُنْقَطِعٌ فَالْمُتَّصِلُ الْمُخْرَجُ[1]

(١) أي: الاسم الذي أخرج.

مبحث المستثنى (قال: المستثنى) الاستثناء: من الثني، وهو الصرف، وإنما سمي هذا القسم من المنصوب بذلك؛ لأن المتكلم بطلب من نفسه صرفه عن حكمه؛ أي: منعه عن الدخول فيه لكنه عبر عنه بالصرف لتأكيد معنى المنع، ونظيره التعبير عن منع وقوع المؤمنين في الكفر بالإخراج في الآية الكريمة: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾. (قوله: كافية في تقسيمه) وفي الحكم عليه أيضاً، ولو نوقش في أنها غير كافية في الحكم عليه أجيب عنه بأن تعريفه بفهم من تعريف قسميه كما يشير إليه قدس سره هذا هو الحق لكن المصنف قال: إن المستثنى مشترك لفظي بين المتصل والمنفصل؛ لأن ماهيتهما مختلفتان فإن أحدهما مخرج والآخر غير مخرج، ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في تعريف واحد بحسب المعنى، وفيه نظر لجواز ثبوت قدر مشترك بين الماهيتين المختلفتين قابل لتعريف واحد كالحيوان والماشي المشتركين بين الإنسان والفرس فكذا ههنا نقول: إن المستثنى هو المذكور بعد إلا وأخواتها مخالفاً لما قبلها نفياً وإثباتاً مع أنه يشكل عليه عنه

عن الدخول وعلى الثالث ما ذكره المحشي رحمه الله. (قوله: يطلب من نفسه) فالاستعمال للطلب كما هو الشائع. (قوله: صرفه) أي: المنصوب عن الدخول في الحكم إشارة إلى ما هو المختار من أن الاستثناء منع عن الدخول في الحكم لا عن اللفظ واختصاصه بالمتصل لا يقدح في وجه المناسبة. (قوله: لتأكيد معنى المنع)؛ لأن المنع فيه أقوى. (قوله: التعبير عن منع وقوع الخ) هذا على أن تكون الظلمات عبارة عن الكفر والجمع باعتبار تعدد أنواعه، وأما إذا أريد بها المعاصي فالإخراج على حقيقته. (قوله: وفي الحكم عليه أيضاً) أي: بأنه منصوب لا بأنه متصل ومنفصل؛ لأنه لا حكم في التقسيم وإن كان في صورته. (قوله: ولو نوقش الخ) أشار بلو إلى أن المناقشة مكابرة بفرض كما فرض المحال. (قوله: كما يشير إليه) أي: إلى كل واحد من الوجهين في شرح قوله: وهو منصوب. (قوله: فإن أحدهما مخرج الخ) وهذان المفهومان ذاتيان لهما لكونهما مأخوذين في التعريف، والمأخوذ في تعريفات الأمور الاعتبارية ذاتي لها كما تقرر في محله، فلا يرد منع كونهما ذاتيين على ما في الرضي. (قوله: بحسب

بسم الله الرحمن الرحيم

(قوله: أي: ما يطلق عليه لفظ المستثنى) يعني: بطريق عموم المجاز؛ إذ لا يجوز الجمع بين معني المشترك عندنا. (قوله: ولما كان معلوميّته بهذا الوجه) أي: بما يطلق عليه الخ، وهذا توجيه واعتذار لتركه تعريف مطلق المستثنى مع أنه ينبغي أن يعرف أولاً قبل التقسيم كما فعله في الكلمة، وقوله: إلى التعريف؛ أي: بأنه المذكور بعد إلا أو إحدى أخواتها مخرجاً أو غير مخرج، وإنما لم يحتج إلى تعريف المطلق؛ لأنه ليس له أحكاماً خاصة، وقوله: قسمه جواب لما وهو ماض من الثلاثي؛ أي: أراد تقسيم مطلقه أولاً ولم يعرفه على حدة وإن كان ممكناً روما للاختصار واكتفاء بما يتفطن له من تعريف قسميه. (قوله: فقال: متصل ومنقطع) أي: مقسماً أولاً ومعرفاً لكل منهما ثانياً، وعبر بعضهم بالمنفصل للمشاكلة اللفظية مع المتصل، وصدق المتضادين على واحدٍ نوعي في حالة واحدة جائز كما يقال: الإنسان غني وفقير، وعالم وجاهل، وإنما المستحيل الحمل على الواحد الشخصي، فلا يقال: زيد عالم وجاهل وفقير وغني. (قال المصنف: فالمتصل هو المخرج الخ) وههنا شبهة مشهورة وهو أنك إذا قلت: قام القوم إلا زيداً، فلا شك أنك أثبت القيام للقوم الذين من جملتهم زيد، وقولك: إلا زيداً نفي لحكم القيام عنه وهو تناقض ورفع بوجوه، أحدها: أن زيداً غير داخل في القوم، بل القوم عام مخصوص بمعنى أن المتكلم أراد بالقوم جماعة ليس منهم زيد فقوله: إلا زيداً قرينة للسامع على مراد المتكلم، وثانيها: أن المستثنى والمستثنى منه وأداة الاستثناء

بمنزلة اسم واحد، فقولك: له عليّ عشرة إلا واحداً، بمعنى: له عليّ تسعة فلا دخول ولا إخراج، وثالثها: وهو الحق في الجواب أن المراد بالقوم مثلاً معناه الحقيقي ثم أخرج بالاستثناء منه زيد، لكن الإسناد بعد الإخراج، فقولك: قام القوم إلا زيداً بمنزلة قولك: القوم المخرج منهم زيد قاموا؛ وذلك لأن المنسوب إليه الفعل وإن تأخر عنه لفظاً لكن لا بد له من التقديم وجوداً على النسبة التي يدل عليها الفعل، وهذا يقتضي حصول الدخول والإخراج قبل النسبة فلا تناقض، ورابعها: أنه داخل فيه من حيث الإفراد واللفظ ومخرج وقوله: غير قادح في التمسك؛ أي: غير مانع فيه؛ لأن بناءه على الظاهر الذي يقبله العقل السليم. (قوله: أي: ما يطلق عليه لفظ المستثنى) يعني: بطريق عموم المجاز؛ إذ لا يجوز الجمع بين معنيي المشترك عندنا. (قوله: ولما كان معلوميّته بهذا الوجه) أي: بما يطلق عليه الخ، وهذا توجيه واعتذار لتركه تعريف مطلق المستثنى مع أنه ينبغي أن يعرف أولاً قبل التقسيم كما فعله في الكلمة، وقوله: إلى التعريف؛ أي: بأنه المذكور بعد إلا أو إحدى أخواتها مخرجاً أو غير مخرج، وإنما لم يحتج إلى تعريف المطلق؛ لأنه ليس له أحكاماً خاصةً، وقوله: قسمه جواب لما؛ وهو ماض من الثلاثي؛ أي: أراد تقسيم مطلقه أولاً، ولم يعرفه على حدة وإن كان ممكناً روماً للاختصار واكتفاء بما يتفطن له من تعريف قسمه. (قوله: فقال: متصل ومنقطع) أي: مقسماً أولاً ومعرفاً لكل منهما ثانياً وعبر بعضهم بالمنفصل للمشاكلة اللفظية مع المتصل، وصدق المتضادين على واحد نوعي في حالة واحدة جائز كما يقال الإنسان غني وفقير وعالم وجاهل وفقير وغني. (قال المصنف فالمتصل هو المخرج الخ) وههنا شبهة مشهورة وهو أنك إذا قلت قام القوم إلا زيداً فلا شك أنك أثبت القيام للقوم الذين من جملتهم زيد وقولك إلا زيداً نفي لحكم القيام عنه وهو تناقض ورفع بوجوه، أحدها أن زيداً غير داخل في القوم بل القوم عام مخصوص بمعنى أن المتكلم أراد بالقوم جماعة ليس منهم زيد فقوله إلا زيداً قرينة للسامع على مراد المتكلم، وثانيها أن المستثنى والمستثنى منه وأداة الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقولك له عليّ عشرة إلا واحداً بمعنى له عليّ تسعة فلا دخول ولا إخراج، وثالثها وهو الحق في الجواب أن المراد بالقوم مثلاً معناه الحقيقي ثم اخرج بالاستثناء منه زيد لكن الإسناد بعد الإخراج فقولك قام القوم ألا زيداً بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد قاموا وذلك لأن المنسوب إليه الفعل وإن تأخر عنه لفظاً لكن لا بد له من التقديم وجوداً على النسبة التي يدل عليها الفعل وهذا يقتضي حصول الدخول والإخراج قبل النسبة فلا تناقض، ورابعها أنه داخل فيه من حيث الإفراد واللفظ ومخرج عنه في التركيب والحكم؛ لأن

المطلق من المنصوبات وتقسيمه إلى القسمين، ورجع الضمير في قوله: الآتي وهو منصوب إليه فيحتاج في دفعه إلى تكلف عموم المجاز أو إجراء حال المدلول على الدال والاستخدام بجعل الضمير في قوله: الآتي إلى المعنى المجازي للمستثنى، وبعضهم قال: المستثنى المنقطع مجاز فبعضهم حمل هذا القول على أن أداة الاستثناء فيه مجاز لا أن لفظ المستثنى مجاز فيه. (قوله: لا يمكن أجراؤها عليه) بخصوصه إلا بعد معرفته بخصوصه. (قال: فالمتصل) الفاء للتفسير. (قال: هو المخرج) سواء كان أقل مما بقي أو أكثر منه أو مساوياً له، وههنا إشكال مشهور؛ وهو أن زيداً في: جاء القوم إلا زيداً إما داخل في القوم أو خارج عنه، وعلى الثاني يلزم أن لا يكون مخرجاً؛ لأن إخراج الشيء فرع دخوله، ويلزم أيضاً مخالفة الإجماع والنقل الصريح فإنك لو قلت: له عليّ ألف دينار إلا دانقاً كان الدانق داخلاً في الدينار، وعلى الأول يلزم التناقض الصريح، فكيف وقع في كلام الله تعالى وكلام العقلاء؟ وأجيب عنه بوجوه ثلاثة، واختار الشيخ الرضي ما اختاره الأكثرون، وقال: هذا هو الصحيح، وحاصلة: أن التناقض إنما يلزم إذا تقدمت نسبة المجيء على الاستثناء لكنها متأخرة عنه؛ لأن المنسوب إليه هو المجموع المركب من

المعنى) بحيث يفيد تصوّر معنى كل منهما ممتازاً عن الآخر وإن كان يمكن تعريفهما باعتبار قدر مشترك بينهما داخل أو خارج فإنه تعريف بالأعم لا يفيد تصور ماهية كل منهما فاندفع النظر الذي أورده المحشي رحمة الله. (قوله: هو المذكور بعد إلا وأخواتها الخ) إن أريد بأخواتها ما يدل على الإخراج ورد؛ نحو: جاءني القوم لا زيد فتعين أن يراد الألفاظ المشهورة، وحينئذ يكون تعريفاً بحسب اللفظ والكلام في التعريف بحسب المعنى كذا في شرح مختصر الأصول. (قوله: إلى تكلف عموم مجاز) الصواب عموم مشترك ولا تكلف في شيء منهما فإنه طريقة مسلوكة في المحاورات ترتب عليه المسائل الفقهية كما بين في الأصول. (قوله: أو إجراء الخ) في العدد والتقسيم بأن يراد لفظ المستثنى. (قوله: إلى المعنى المجازي) الشامل للحقيقي. (قوله: مجاز) وهو الحق، ولذا لا يجوز العمل على المنقطع إلا عند تعذر المتصل حتى ارتكبوا الإضمار في تحوله على عشرة دراهم إلا ثوباً، فقالوا: معناه إلا قيمة ثوب ليصير متصلاً. (قوله: أن أداة الاستثناء) يعني: إلا وأخواتها مجاز؛ لأنها موضوعة للإخراج قد استعملت في مخالفة الحكم السابق نفياً وإثباتاً. (قوله: يلزم التناقض الصريح) لإثبات المجيء لزيد في ضمن القوم ونفيه عنه صريحاً. (قوله: بوجوه ثلاثة) لا رابع لها؛ لأن قولك: له عليّ عشرة إلا ثلاثة إن أريد به عشرة وأسند إليه فالتناقض ظاهر وانتفاؤه بأن لا يراد العشرة، أو يراد ولا يسند إليه، فإن لم يرد العشرة فإن أريد بها السبعة فهو قول غير الأكثر حيث قالوا: المراد بالعشرة السبعة بقرينة إلا ثلاثة إرادة الجزء باسم الكل كما في التخصيص بغيره، وإن لم يرد بها السبعة وهي مرادة في الحكم فتكون مرادة بالمركب، وهو قول القاضي أبي بكر: أن عشرة إلا ثلاثة موضوعة للسبعة بالوضع التركيبي كلفظ السبعة إلا أن الأول مركب والثاني مفرد، وإن أريد العشرة ولم يسند إليه بل بعد الإخراج عنه فهو القول المختار.

واحترز[1] به عن غير المخرج[2] كجزئيات المستثنى المنقطع[3]. «عَنْ مُتَعَدِّدٍ» جزئياته[4] نحو: (مَا جَاءَنِي[5] أَحَدٌ إِلَّا زَيْداً) أو أجزاؤه، مثل: (اِشْتَرَيْتُ العَبْدَ إِلَّا نِصْفَهُ[6]) سواء كان ذلك[7] المتعدد «لَفْظاً» أي: ملفوظاً، نحو: (جَاءَنِي القَوْمُ إِلَّا زَيْداً)، «أَوْ تَقْدِيراً» أي: مقدراً نحو: (مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ) أي: ما جاءني أحد إلا زيد «بِإِلَّا[8]» غير الصفة «وَأَخَوَاتِهَا[9]» واحترز به[10] عن نحو: (جَاءَنِي القَوْمُ لاَ[11] زَيْدٌ) و: (مَا جَاءَنِي القَوْمُ لَكِنْ زَيْدٌ جَاءَ). «وَ» المستثنى «المُنْقَطِعُ هُوَ المَذْكُورُ بَعْدَهَا» أي: بعد «إِلَّا[12]» وأخواتها

(١) بيان لفائدة القيد. (٢) عن شيء. (٣) إن وقعت بعد إلَّا وإحدى أخواتها إلَّا أنها غير مخرجة. (٤) أي: إفراده. (٥) غير ظاهر.
(٦) بدل فاعل متعدد. أو ربعه أو ثلثه أو خمسه. (٧) الشيء. (٨) متعلق بقوله المخرج. (٩) أي: أشباهها ونظائرها. (١٠) أي: بقوله بإلا وأخواتها. (١١) عطف.
(١٢) لا يقع المستثنى الأربعة إلا وغير وبيد. نوري.

المستثنى منه والمستثنى والنسبة متأخرة عن المنسوب إليه قطعاً كما أنها متأخرة عن المنسوب، فالمنسوب إليه في: جاء القوم إلا زيداً هو القوم المخرج منهم زيد لا القوم المطلق حتى يلزم التناقض، وفيه أن هذا الجواب لا يتمشى في بعض أدوات الاستثناء كما خلا وما عدا فإنهما ظرفان وقيدان للنسبة فيكونان متأخرين عنها نعم يمكن أن يجاب عنه، بأن الاستثناء متأخر عن النسبة متقدم على الحكم، فلا تناقض، وبيان ذلك: أنك إذا قلت: جاء القوم فقد نسبت أولاً المجيء إلى القوم على احتمال أن يكون على طريقة الإيجاب بالقياس إلى الكل أو الإيجاب بالقياس إلى البعض، والسلب بالقياس إلى البعض الآخر، وذلك لأن تقرر الإيجاب أو السلب بعد تمام الكلام فإذا قلت: إلا زيداً متصلاً بجاء القوم تقرر السلب بالقياس إلى زيد والإيجاب بالقياس إلى ما بقي وليس معنى الإخراج

(قوله: هو المجموع الخ) أي: ما يستفاد من المجموع؛ أعني: النسبة مثلاً. (قوله: وفيه أن الخ) أجيب بأن تلك الأدوات أخرجت عن معنى الظرفية وصارت بمعنى إلا فحكمها حكم إلا، وإن كانت معربة باعتبار الظرفية إبقاء على حالها الأصلي. (قوله: فيكونان متأخرين عنها) فيه بحث؛ إذ التأخر إنما هو على تقدير أن لا يكون القيد مغيراً للنسبة، وأما إذا كان مغيراً لها على المعنى المتبادر فالنسبة موقوفة على ذكر القيد فتعتبر النسبة بعده، ولهذا تكون القيود في الإثبات مقيدة للتعميم إذا كانت مغيرة من المعنى الخاص المتبادر إلى معنى عام نص عليه السيد الشريف قدس سره في حاشية المطوّل في تعريف المجاز العقلي. (قوله: بأن الاستثناء متأخر عن النسبة) أي: الحكمية التي هي عبارة عن مجرد الربط بين الشيئين متقدم على الحكم بمعنى الإيقاع والانتزاع أو الوقوع، واللا وقوع على الاختلاف في أن الألفاظ موضوعة للصور العقلية، أو الأمور الخارجية ولا تناقض لدخول المستثنى في النسبة الحكمية وخروجه عن الحكم، فالأدوات التي هي ظروف قيود للنسبة متأخرة عنها متقدمة على الحكم هذا، ولا يخفى ما فيه إذ لا امتياز في النسبة والحكم إنما التعدد والامتياز بينهما في الذهن، فاعتبار القيد المذكور في اللفظ قيداً لأحدهما دون الآخرة تكلف لا دلالة للفظ عليه. (قوله: متصلاً بجاء) أي: لا يتخلل بين تلفظهما زمان يعد في العرف انفصالاً. (قوله: وليس معنى الخ) مبالغة

عَنْ[1] مُتَعَدِّدٍ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً[2] بِإِلَّا وَأَخَوَاتِهَا وَالمُنْقَطِعُ هُوَ المَذْكُورُ بَعْدَهَا

(١) أي: جزئياته نحو: ما جاءني أحد إلا زيداً، أو أجزاؤه مثل: اشتريت العبد إلا نصفه. (٢) أي: أو مقدراً.

الاستثناء بيان تغيير، وكل كلام التحق بآخره التغيير توقف حكم صدره على آخره كما في ضربت زيداً رأسه، فلا تناقض لاختلاف الجهة، ولك أن تدرج هذه الأربعة في ثلاثة، وعليه كلام منافع الأخيار كما لا يخفى على المراجع. (قال المصنف: عن متعدد) أي شيء ذي عدد وكثرة، وليس المراد المتعدد في اللفظ، وقيل: أي: المخرج عن المراد من متعدد وعلم دخوله فيه باعتبار المدلول والمفهوم لا عن مدلوله؛ إذ الإخراج عن المدلول غير ممكن. (قوله: عن متعدد جزئياته) بالرفع فاعل متعدد فهو من قبيل صفة جرت على غير من هي له، وفي بعض النسخ: أي: جزئياته، فكأنه إشارة إلى تقدير مضاف؛ أي: من جزئيات متعدد وأفراده؛ نحو: ما جاءني أحد إلا زيد، عدل عن التمثيل بجاءني القوم إلا زيداً للمناقشة بأن زيداً ليس من جزئيات القوم، فاعلم أن الفرق بين الجزء والجزئي أن الجزء لا يصح أن يحمل على الكل فلا يقال العبد نصف والرأس زيد، والجزئي بخلافه نحو: زيد إنسان. (قوله: أو أجزاؤه) عطف على جزئياته؛ أي: أو المخرج عن أجزاء المتعدد؛ نحو: اشتريت العبد؛ أي: جميع أجزاءه إلا نصفه. (قوله: بإلا غير الصفة) النحوية، والتقييد بيان للواقع لا للاحتراز؛ إذ لا إخراج بإلا الواقعة صفة كما سيأتي، وإنما خص إلا بالذكر لعمومها في الاستثناء؛ ولأنها أصل أدواته، وقوله: وأخواته [1]؛ أي: أو إحدى أخواتها الزائدة على عشرة وهي: غير وخلا وعدا وماعدا وماخلا وليس ولا يكون وحاشا وسوى وسواء، هذا وقد فاته بيان بيد ولما إلا أن يقال: إنهما قليلان، ولك أن تقول: المعنى بإحدى إلا وأخواتها فالواو بمعناها. (قوله: واحترز به عن نحو: جاءني الخ)؛

(١) وبعده: وَطَائِفَةٌ قَدْ أَكْفَرُونِي بِجَهْلِهِمْ وَطَائِفَةٌ قَالُوا مُسِيءٌ وَمُذْنِبُ

وذلك لأن لا ولكن لا يستدعيان إخراجاً بل مخالفة الحكمين نفياً وإثباتاً، وخرج أيضاً البدل؛ نحو: أكلت الرغيف ثلاثه، والصفة؛ نحو: أعتقت رقبة مؤمنة، والشرط؛ نحو: اقتل الذمي إن حارب، فهذه المخصصات خرجت بإلا وإحدى الأخوات. (قوله: أي: بعد إلا وأخواتها) ولا يكون المنقطع إلا بعد إلا وغير وبيد مضافاً إلى أن المشددة كما في حديث: ((نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقُونَ، بَيْدَ أَنَّهُمْ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا))، والضمير لليهود والنصارى، وأورد على المصنف بأن التعريف بقول: هو المذكور بعدها للمنقطع غير مانع لصدقه على كل من الحيوان الناطق في قولنا: جاءني القوم إلا الحيوان الناطق فافهم.

إلا المخالفة في الحكم بعد التشريك في النسبة، ولما لم يكن في المنقطع تشريك لم يكن هناك إخراج. (قال: من متعدد) أي: ذي عدد وكثرة. (قال: بإلا غير الصفة) بيان للواقع للئلا يذهل. (قال: وأخواتها) أراد بها كلمات محفوظة لا ما هو بمعناها مطلقاً حتى يلزم أن يكون جاء القوم المخرج منهم زيد، والمستثنى منهم زيد مستثنى؛ وذلك أمر اصطلاحي ولا مشاحة فيه، نعم لو ادعى أن تلك الكلمات المحفوظة صارت بمعنى إلا في عدم الاستقلال لم يلزم ذلك واندفع أيضاً ما قلنا على ما قال الشيخ الرضي في دفع شبهة الاستثناء.

لترويج الجواب، والمقصد أن المراد بالإخراج المخالفة في الحكم بعد التشريك في النسبة التي هي مورد ذلك الحكم فلا يرد أن في؛ نحو: مررت بالقوم فأكرمني زيد ولم يكرمني عمرو تحقق المخالفة في الحكم بعد التشريك في النسبة مع عدم الإخراج. (قوله: أي: ذو عدد وكثرة) يعني: ليس المراد التعدد في اللفظ. (قوله: بيان للواقع) وليس للاحتراز؛ إذ لا إخراج بإلا الصفتية، ولا احتياج إلى هذا القيد بعد قوله: هو المخرج من متعدد. (قوله: وذلك أمر اصطلاحي) أي: اصطلحوا على أن يكون المخرج بتلك الأدوات مستثنى لا ما سواها وإن كان بمعناها. (قوله: لم يلزم ذلك) أي: كون ما ذكر مستثنى لعدم كون معناه معنى الأدوات للفرق بينهما بالاستقلال. (قوله: ما قلنا) بقوله فيه أن هذا الجواب لا يتمشى وقد ذكرناه سابقاً.

«غَيْرُ مُخْرَجٍ» عن متعدد، واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل. فالمستثنى[1] الذي لم يكن داخلاً في المتعدد[2] قبل الاستثناء منقطع[3] سواء كان[4] من جنسه، كقولك (جَاءَنِي القَوْمُ إِلَّا زَيْداً) مشيراً[5] بالقوم إلى جماعة خالية من (زَيْدٍ[6]) أو لم يكن من جنسه نحو: (جَاءَنِي القَوْمُ إِلَّا حِمَاراً). «وَهُوَ[7]» أي: المستثنى مطلقا[8]، حيث عُلِم. أولاً[9]: بوجه يصحح تقسيمه، كما عرفت[10]. وثانياً: بما يتفطن[11] له من[12] تعريف قسميه أعني[13]: المذكور بعد (إِلَّا)، وأخواتها[14]، سواء كان مخرجاً، أو غير مخرج، ولهذا[15] لم يعرفه على حده وربما للاختصار. «مَنْصُوبٌ»[16] وجوباً «إِذَا كَانَ» واقعاً «بَعْدَ إِلَّا» لا بعد (غَيْرٍ وَسِوَى) وغيرهما[17] «غَيْرُ[18] الصِّفَةِ» قيد به، وإن لم يكن الواقع بعد (إِلَّا) التي للصفة داخلاً[19] في المستثنى، لئلا[20] يذهل[21] عنه[22] «فِي كَلَامٍ[23] مُوْجَبٍ[24]» أي: ليس بنفي، ولا نهي، ولا استفهام، نحو: (مَا جَاءَنِي القَوْمُ إِلَّا زَيْداً) واحترز[25] به عما[26] إذا وقع في كلام غير[27] موجب، لأنَّه[28] ليس حينئذ[29] واجب النصب، على ما سيجيء، ولا حاجة ههنا[30] إلى قيد آخر، وهو أن يكون الكلام الموجب تاماً[31]، بأن يكون المستثنى منه

---

(١) الفاء تفريع من قوله غير مخرج. (٢) في قصد المتكلم. (٣) خبره. (٤) مستثنى الذي لم يكن داخلاً. (٥) حال كون القائل مشيراً. (٦) المستثنى داخلاً في جنس المستثنى منه. (٧) عطف على وهو متصل وقيل: استئناف أو اعتراض. (٨) متصلاً أو منقطعاً. (٩) بالظرفية. (١٠) ما يطلق على لفظ المستثنى. (١١) أي: يفهم. (١٢) بيان لما. (١٣) تفسير بما يتفطن. (١٤) إحدى. (١٥) أي: ولأجل علمه بوجهين المذكورين. (١٦) خبره. (١٧) مثل سواء وحاشا في قول. (١٨) صفة لا لا. (١٩) خبر يكن. (٢٠) علة قيد. (٢١) أي: لئلا تقع الغفلة. (٢٢) أي: عن عدم الدخول. (٢٣) والظرف خبر كان والجملة مضاف إليها. (٢٤) ولو كان غير موجب. (٢٥) أي: الموجب. (٢٦) أي: المستثنى. (٢٧) فيه نفي ونهي واستفهام. (٢٨) شأن. (٢٩) أي: حين وقع المستثنى في كلام غير موجب. (٣٠) أي: في نصب المستثنى وجوباً. (٣١) أي: موجوداً فيه المستثنى والمستثنى.

غَيْرُ مُخْرَجٍ وَهُوَ مَنْصُوبٌ إِذَا كَانَ بَعْدَ إِلَّا غَيْرُ الصِّفَةِ فِي[1] كَلَامٍ مُوْجَبٍ

(١) حال.

(قوله: واحترز به عن نحو: جاءني القوم إلى آخره) قيل: لا ولكن لا يستدعيان إخراجاً ولهذا تستعملان في صورة لا يتصور فيها الإخراج كأن تقول: جاء عمرو لا زيد، وما جاء عمر ولكن زيد. (قوله: أي بعد إلا وأخواتها) لا يقع المنقطع إلا بعد إلا وغير وبيد. (قوله: أي: ليس بنفي) إلى آخره الموجب والمثبت اصطلاحاً ما ذكره، وغير الموجب وغير المثبت اصطلاحاً ما يقابله. (قوله: واحترز به عما إذا وقع في كلام غير موجب) وإنما وجب نصبه إذا كان بعد إلا في كلام موجب؛ لأنه لو لم ينصب لكان بدلاً، والبدل بتكرير العامل، فيلزم ثبوت الإيجاب في المستثنى والمستثنى منه، وأما في غير الموجب فلا يلزم

(قوله: لا يستدعيان إخراجاً) مخالفة للحكمين إثباتاً ونفياً. (قوله: وبيد) بفتح الباء الموحدة وسكون الياء المثناة التحتانية والدال المهملة؛ بمعنى: غير، ويجيء بمعنى على ومن أجل كذا في القاموس. (قوله: اصطلاحاً الخ) لا لغة حتى يرد أن الاستفهام داخل في الموجب فكيف يعد من غير الموجب؟ (قوله: فلأن معنى تكرير العامل الخ) فيه بحث؛ لأن البدل في حكم تكرير العامل من حيث إنه المقصود بالنسبة على ما صرح به القاضي في تفسير قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ فلا بد من اعتبار النسبة إليه لكونه المقصود أصالة، ومن النسبة إلى المتبوع لكونه مقصوداً تبعاً؛ ولذا يفيد تأكيد النسبة والمنسوب إليه والمنسوب جميعاً على ما شرط في الكشاف، فلا بد فيه من تكريره من حيث الإيجاب والسلب بخلاف العطف بلا، ولكن فإنه في قوة تكرير العامل من حيث الصرف ففيه تكرير مع قطع النظر عن الإيجاب والسلب، ولذا وجب اختلاف الحكمين بالسلب والإيجاب.

(قوله: غير مخرج عن متعدد) لعدم دخوله فيه باعتبار المفهوم قبل الاستثناء كما في: جاءني القوم إلا حماراً، أو باعتبار المراد كما في: جاءني القوم إلا زيداً مشيراً الخ. (قوله: سواء كان من جنسه) فيه إشعار بأن المتصل ليس هو المستثنى من الجنس فقط كما ظن؛ فإنه قد يكون منقطعاً كما عرفته. (قوله: مشيراً بالقوم الخ) حال من كاف الخطاب، والمراد بالإشارة هي المعنوية لا الحسية بأن يكون اللام للعهد الخارجي. (قوله: نحو: جاءني القوم إلا حماراً) إذ الحمار ليس من جنس القوم؛ لأن القوم يختص بالإنسان، بل بجماعة الذكور دون النِّسوان كما قال:

أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ

(قوله: حيث عُلِمَ أولاً الخ) أي: وإنما صح الحكم على المطلق بأنه منصوب مع أنه لا يصح الحكم على المجهول؛ لأنه علم الخ، وقوله: بما يتفطن له؛ أي: بتعريف يتفطن لمطلق المستثنى من تعريف قسميه، وكلمة من متعلقة بيتفطن لا بيان للموصول وهو ظاهر. (قوله: أعني: المذكور بإلا الخ)؛ وذلك لأنه مذكور في تعريف قسيمه، فيعلم أنه مشترك بينهما، فعلم أن المستثنى المطلق ذلك المشترك (وجيه الدين). (قوله: وهو منصوب وجوباً) بدأ بما يجب نصبه؛ لأن البحث في منصوبات، وقيده بالوجوب بقرينة المقابلة للجواز حيث يقول فيما بعد: ويجوز فيه النصب ويختار فيه البدل،

مذكوراً[1] فيه، ليخرج[2] نحو: (قَرَأْتُ إِلَّا يَوْمَ كَذَا) فإنَّه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء، لأنَّ[3] الكلام في كونه[4] منصوباً مطلقاً لا[5] في كونه[6] منصوباً على الاستثناء، بدليل قوله[7]: (أَوْ كَانَ بَعْدَ خَلاَ وَعَدَا[8]) إلَّا[9] أن يقال: الحاجة إلى هذا القيد[10] إنَّما هو لإخراج مثل: (قُرِئَ[11] إلَّا يومُ كَذَا) فإنَّه مرفوع[12] وجوباً لا منصوب. والعامل[13] في نصب المستثنى إذا كان منصوباً على الاستثناء[14]، عند البصريين إمَّا الفعل[15] المتقدم[16]، أو معنى الفعل[17] بتوسط[18] (إلَّا)، لأنَّه شيء يتعلق بالفعل[19] أو معناه تعلقاً معنوياً إذ[20] له نسبة إلى ما[21] نسب إليه أحدهما[22] وقد جاء

(١) خبره. (٢) تعليل للاحتياج فهو متعلق للمنفي لا النفي. (٣) علة لا حاجة. (٤) مستثنى منه. (٥) أي: لا يكون الكلام. (٦)مستثنى. (٧) مصنف. (٨) وغيرهما من وجوب النصب. (٩) استثناء من قوله: ولا حاجة ههنا. (١٠) كون المستثنى منه مذكوراً أو تاماً. (١١) تقديره: قرئ كل يوم إلا يوم كذا. (١٢) لكونه نائب الفاعل لقرئ. (١٣) مبتدأ. جواب سؤال مقدر تقديره. (١٤) فقط. (١٥) خبره. (١٦) إن وبعد. (١٧) نحو: هؤلاء قائمون اللذات. (١٨) متعلق بالفعل ومعنى الفعل من قبيل التنازع. (١٩) المقدم. (٢٠) علة يتعلق. (٢١) قيل: إخراجه. (٢٢) أي: المستثنى منه.

وأيضاً الظاهر في المسائل الوجوب لما قد تقرر في موضعه أن مطلقات العلوم ضروريات، وقوله: لا بعد غير وسوى الخ؛ إذ لا نصب بعد ذلك فضلاً عن الوجوب هنالك. (قوله: داخلاً في المستثنى) أي: حتى يحترز عنه به لاختلاف حكمه مع أن الكلام في المستثنى لرجوع ضمير كان إليه، وقوله: لئلا يذهل عنه؛ أي: عن عدم دخول ما وقع بعد إلا التي للصفة في المستثنى، والذهول: هو الغفلة. (قوله: ليس بنفي ولا نهي الخ) هذا تفسير للموجب بمعناه الاصطلاحي في بحث الاستثناء. (قوله: ولا حاجة ههنا إلى قيد آخر) أي: بأن يقال في كلام موجب تام، وهذا تعريض للفاضل الهندي حيث قال: والمراد موجب تام لئلا يرد: قرأت إلا يوم كذا، وقوله: بأن يكون المستثنى منه مذكوراً فيه؛ أي: في ذلك الكلام، وبهذا نبه الشارح على المعنى الذي اصطلح عليه في الكلام التام في هذا الباب، وقوله: ليخرج علة للمنفى دون النفي. (قوله: فإنه منصوب على الظرفية) وفيه أن المعترض أراد أن ذلك المثال من قبيل المستثنى المفرغ، فينبغي أن يخرج من هذا القسم ويدخل في الآتي، لا أنه منصوب على الظرفية، والبحث في المنصوب على الاستثناء، فلا بد من قيد تمام، وغاية ما يمكن في الجواب المراد التام بقرينة المقابلة، وقيل: المتبادر من الكلام التام صرفاً للمطلق إلى الفرد الكامل. (قوله: لأن الكلام في كونه الخ) علة للنفي في قوله: لا حاجة الخ؛ أي: عدم الاحتياج إلى قيد آخر ثابت؛ لأن البحث في كون المستثنى منصوباً مطلقاً سواء كان بالاستثناء أو بالمفعولية أو بكونه خبر ليس أو لا يكون؛ وذلك لأن عقد البحث، وإن كان لبيان ما هو ملحق بالمفعول من المستثنى إلا أنه ذكر ههنا غيره تتميماً للبحث. (قوله: فإنه مرفوع وجوباً) أي: المستثنى؛ أعني: يوم كذا مرفوع لفظاً وجوباً لكونه مفرغاً في الموجب لاستقامة المعنى. (قوله: بتوسط إلا) والفعل اللازم يصير متعدياً بلفظة إلا، كما يصير متعدياً بحرف الجر، فإن كان قبل إلا غير الفعل فالعامل ما فيه من معنى الفعل؛ نحو: القوم أخوتك إلا زيد، والمعنى: تواخى القوم إلا زيداً كذا في المكمل شرح المفصل. (قوله: لأنه شيء يتعلق به الفعل الخ) يعني: أن المستثنى جزء مما نسب إليه

ذلك لجواز اعتبار تكرير أصل العامل بترك النفي العارض؛ ولأن المبدل منه في حكم التنحية فيكون في حكم التفريغ وهو في الإيجاب ممتنع لفساد المعنى وفيهما نظر، أما في الأول؛ فلأن معنى تكرير العامل ليس إلا باعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الإيجاب والسلب، ولهذا جاز: جاء زيد لا عمرو في المعطوف مع أنه في قوة تكرير العامل، وأما في الثاني؛ فلأن المبدل منه ليس مطروحاً بالكلية حتى يفسد المعنى وفرق بين نفس الشيء وما في حكمه. (قوله: وهو أن يكون الكلام الموجب تاماً) الكلام التام اصطلاحاً في باب الاستثناء ما فسره بقوله: بأن يكون إلى آخره، والكلام الناقص اصطلاحاً في هذا الباب ما يقابله. (قوله: منصوب على الظرفية لا على الاستثناء) لعل المعترض أراد بذلك أنه من قبيل المفرغ فينبغي أن يكون داخلاً في الآتي. (قوله: والعامل في نصب المستثنى) قال الشيخ الرضي: قال المصنف في شرح المفصل: العامل فيه المستثنى منه بواسطة، ثم قال: لأنه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه؛ نحو: القوم إلا زيداً إخوتك، وللبصرية أن يقولوا: إن في الإخوة معنى فعلياً وهو الانتساب بالأخوة ثم قال: لو لم يكن في الجملة معنى الفعل لجاز أن ينصب المستثنى.

(قوله: فلأن المبدل منه الخ) حاصل كلام المستدل أنه في حكم المفرغ باعتبار عدم كون النسبة في كل منهما مقصودة أصالة، والمفرغ يمتنع في الإيجاب فكذا ما في حكمه، ولم يدع فساد المعنى فيه حتى يرد ما ذكره المحشي رحمه الله. (قوله: لعل المعترض الخ) أي: ليس مقصود أنه منصوب على الظرفية والكلام في المنصوب على الاستثناء حتى يرد ما ذكره الشارح رحمة الله، بل مراده أنه من قبيل المفرغ فينبغي إدخاله في الآتي وإخراجه عن هذا فلا بد من قيد تمام. (قوله: وهو الانتساب بالأخوة) فجاز أن يعمل العامل الضعيف فما تقدم عليه لتقويته بإلا. (قوله: ثم قال) عطف على قوله: قال الشيخ. (قوله: لجاز أن ينصب المستثنى)؛ إذ الجملة ليست بأنقص من مشابهته للفعل التام كلام بفاعله من المفرد الذي يتم هو بالنون والتنوين فينصب التمييز ولا سيما مع تقويتها بآلة الاستثناء، وإلى مثله يشير سيبويه في كتابه في مواضع فيقول: عمل فيه ما قبل كعمل العشرين في الدرهم.

بعد تمام الكلام فشابه المفعول[1]. «أَوْ مُقَدَّماً» عطف على قوله: (بَعْدَ إِلَّا)، أي: المستثنى منصوب وجوباً إذا كان المستثنى مقدماً «عَلَى الْمُسْتَثْنَى[2] مِنْهُ» سواء كان[3] في كلام موجب أو غيره نحو: (جَاءَنِي[4] إِلَّا زَيْداً القَوْمُ) وَ[5]: (مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْداً أَحَدٌ[6]) لامتناع[7] تقديم البدل على منه. «أَوْ مُنْقَطِعاً» أي: المستثنى منصوب أيضاً[8] وجوباً[9] إذا كان منقطعاً بعد (إِلَّا) نحو: (مَا فِي الدَّارِ

(١) به أو معه. (٢) وواقعاً بعد إلا. (٣) مستثنى. (٤) مثال الموجب. (٥) مثال غير الموجب. (٦) فاعل جاء. (٧) علة لوجوب النصب في المستثنى. (٨) كالنصب في كلام موجب أو مقدم على المستثنى منه. (٩) أي: نصباً واجباً.

أَوْ مُقَدَّماً[1] عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ أَوْ[2] مُنْقَطِعاً

(١) أي: المستثنى منصوب وجوباً إذا كان المستثنى مقدماً على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب أو غيره. ج.
(٢) عطف على مقدماً أي: المستثنى منصوب.

(قال: أو مقدماً عطف على قوله: بعد إلا) هذا هو الظاهر المنساق إلى الفهم لكن يتجه أن انتصابه مشروط بكونه بعد إلا وذلك غير مفهوم من العبارة، وكذا الحال في قوله: أو منقطعاً، ويمكن أن يجعلا معطوفين على قوله: في كلام موجب حتى لا يتجه ذلك وهو خبر آخر لكان أو حال. **(قوله: أي: المستثنى منصوب أيضاً إلى آخره)** ذهب سيبويه إلى أن المنقطع منصوب بما قبل إلا من الكلام كما انتصب المتصل به، وإلى أن ما بعد إلا مفرد سواء كان متصلاً أو منقطعاً، وإلا في المنقطع وإن لم يكن حرف العطف كلكن العاطفة في وقوع المفرد بعدها، والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا: إنها الناصبة بنفسها نصب لكن الأسماء وخبرها محذوف في الأغلب، نحو: جاءني القوم إلا حماراً، أي: لكن حماراً لم يجيء، قالوا: وقد يجيء خبرها ظاهراً، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُوا۟ كَشَفْنَا﴾، قال الكوفيون: إن إلا في المنقطع بمعنى سوى، وفيه أن سوى ليس للاستدراك، وإلا هنا تفيد الاستدراك؛ لأنه لدفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها. **(قال: في الأكثر)** متعلق بمنصوب الملحوظ بطريق الانسحاب أو خبر محذوف. **(قوله: وأما بنو تميم الخ)** وفي بعض شروح المفصل: أن بني تميم يبدلون المنقطع بناء

(قوله: هذا هو الظاهر الخ)؛ لأن الظاهر أن قوله: بعد إلا خبر كان، وقوله: في كلام موجب حال دون العكس؛ لأن الأصل تقدم المحكم على القيد. ولما كان المقصود بيان مواقع النصب كان قوله: أو مقدماً عطفاً على الخبر دون الحال. **(قوله: وذلك غير مفهوم الخ)** عدم الانفهام من العبارة لا يضر؛ لأنه مفهوم من بيان حكم ما وقع بعد غير إلا فيما سيأتي. **(قوله: وهو خبر آخر لكان أو حال)** جعله خبراً آخر يوهم كون كل من الخبرين شرطاً مستقلاً والمقصود أن مجموع الأمرين شرط وكونه حالاً يفيد أن الشرط كونه بعد إلا مقيداً بإحدى الأحوال الثلاث، والمقصود أن الشرط أحد الأمور الثلاثة فالمناسب جعل كل منهما خبراً وفي كلام موجب قيد الأول. **(قوله: وأن ما بعد إلا الخ)** عطف على قوله: أن المنقطع. وفي بعض النسخ: وإلى أن. **(قوله: وإلا في المنقطع)** عطف على ما بعد اسم أن وكلكن خبره. **(قوله: في وقوع المفرد بعدها)** فلهذا وجب فتح أن الواقعة بعدها؛ نحو: زيد غني إلا أنه شقي.

الفعل أومعناه فهو شيء يتعلق بأحدهما معنى كما في: جاءني القوم إلا زيداً؛ فإن زيداً جزء من القوم، والكلام في المتصل؛ لأن العامل في المنقطع هو إلا على رأي المتأخرين على أن في المنقطع أيضاً إيهام الجزئية على ما قيل. **(قوله: إذ له نسبة إلى ما نسب إليه أحدهما الخ)** أي: للمستثنى نسبة إلى ما نسب إليه الفعل أو شبهه؛ لأن الفعل وشبهه نسباً إلى المستثنى منه، وحرفه والمستثنى جزء مما أسند إليه أحدهما فالنسبة هي الجزئية، ويجوز أن يكون معنى العبارة أن الفعل أو شبهه أسند إلى المستثنى منه، والمستثنى فرد من أفراده فالنسبة هي الفردية والأول أصح، ولما عمل في الكل ناسب أن يعمل في الجزء، إلا أن هذا الجزء لما وقع بعد تمام الكلام شابه المفعول فعمل فيه العمل المخالف لما قبله، ثم اعلم أن ما ذكره في عامل المستثنى هو أحد المذاهب وبقيت مذاهب أخرى، أحدها: ما ذهب إليه الكسائي: وهو أن عامل النصب أن مقدرة بعد إلا محذوفة الخبر فتقدير قام القوم إلا زيداً: قام القوم إلا أن زيداً لم يقم، ثانيها: ما ذهب إليه الفراء: وهو أن إلا مركبة من أن ولاء العاطفة، حذفت النون الثانية من أن وأدغمت الأولى في لام لا، فإذا انتصب الاسم بعدها فبأن وإذا اتبع ما قبلها في الإعراب فبلاء العاطفة، وثالثها: ما ذهب إليه المصنف في الإيضاح: وهو أن العالم فيه المستثنى منه بواسطة إلا، قال: لأنه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه؛ نحو: القوم إلا زيداً أخوتك، ورابعها: وهو الذي ذهب إليه المبرد والزجاج: أن عامل النصب إلا من غير حاجة إلى شيء معها؛ لقيام معنى الاستثناء بها ولأنها حرف مختص بالأسماء غير منزل منها منزلة الجزء فهو كحرف الجر، ورد هذه المذاهب مما يفضي إلى التطويل، فإنما على ما ذكره في الشرح التعويل (نعمة الله). وقوله: فشابه المفعول؛ أي: في كونه واقعاً بعد مسند ومسند إليه. **(قوله: عطف على قوله: بعد إلا)** وهو خبر كان، وقوله: في كلام موجب حال، وهذا العطف هو الظاهر المنساق إلى الفهم، وأما اشتراط انتصابه بكونه بعد إلا فمفهوم من بيان حكم ما وقع بعد غيره فيما سيأتي، وكذا المنقطع، فقوله: أو مقدماً بمعنى إذا كان المستثنى متصلاً متقدماً على المستثنى منه واقعاً بعد إلا بقرينة مجيء المنقطع والواقع بعد غير إلا فيما بعد هذا، وفي شرح الألفية: أن المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه وجب النصب فيه لكن لا مطلقاً بل في الموجب، وأما في المنفي فمختار، قال الكميت في قصيدة يمدح بها بني هاشم:

أَحَدٌ[1] إِلَّا حِمَاراً). «فِي[2] الأَكْثَرِ» أي: في أكثر اللغات[3]، وهي لغة أهل الحجاز، فإنَّهم قبائل كثيرون[4]، أو في أكثر مذاهب النحاة، فإنَّ أكثرهم ذهبوا إلى اللغة[5] الحِجَازِيَّةِ. فالمنقطع مطلقاً[6] منصوب عندهم، إذ لا يتصور فيه[7] إلَّا بدل الغلط. وهو لا يصدر إلا بطريق السهو، والغفلة[8]. والمستثنى المنقطع إنَّما يصدر بطريق الرَّوِيَّة[9] والفَطَانة[10]. وأمَّا بنو تميم فقد قسموا المنقطع إلى قسمين: أحدهما: ما[11] يكون قبله اسم[12] يصح[13] حذفه[14]، نحو: (مَا جَاءَنِي القَوْمُ إِلَّا حِمَاراً) فهنا يجوزون[15] البدل[16]. وثانيهما: ما[17] لا يكون قبله اسم يصح[18] حذفه، فهم[19] هنا[20] يوافقون الحجازيين[21] في إيجاب نصبه كقوله تعالى: ﴿لَا[22] عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ[23] مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾. أي: من رحمه الله، فمن رحمه الله هو المرحوم[24] المعصوم[25]، فلا يكون

(١) وفي الأحد عموم لكونه نكرة. (٢) متعلق بـ منصوب. (٣) أشار إلى أن الألف واللام عوض عن المضاف إليه. رضا. (٤) صفة قبائل. (٥) لأنهم يوجبون نصبه مطلقاً. (٦) سواء كان قبل اسم يصح حذفه أو لا. (٧) أي: في المنقطع. (٨) نحو: جاءني القوم إلا حماراً. (٩) أي: التأمل. (١٠) أي: الفهم والذكاء. لأنَّه يقع في كلام الله تعالى. (١١) المستثنى منقطع. (١٢) اسم يكون. -(١٣) صفة الاسم. (١٤) متعدداً كان أو غير متعدد نحو: ما جاءني زيد إلا عمراً. (١٥) بني تميم. (١٦) لوجود شرطه وهو إسقاط المبدل منه. (١٧) أي: المنقطع. (١٨) صفة الاسم. (١٩) أي: بنو تميم. (٢٠)أي: قسم الثاني. (٢١) مفعول يوافقون. (٢٢) أي: لا مانع من عذابه. قول نوح. (٢٣) اليوم وهو القرن. (٢٤) من ركب السفينة. (٢٥) أي: المحفوظ.

وَمَا لِيَ إِلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ
وما لِيَ إِلاَّ مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ[1]

وقد روى رفعه فلذا قال العصام: إن وجوب النصب في صورة التقدم أكثري فكان على المصنف أن يقيده به، كما قيد قوله: أو منقطعاً به لما قال يونس: سمعت من بعض العرب الموثوق بعربيته: ما لي إلا أبوك أحد، وقال حسان رضي الله عنه:

فَإِنَّهُمُ يَرْجُونَ مِنْكَ شَفَاعَةً
إذا لم يَكُنْ إِلاَّ النَّبِيُّونَ شَافِعُ

فرفع المستثنى المتقدم على خلاف المختار. (قوله: لامتناع تقديم البدل) ن يقيدأن يعني: لو لم يجب النصب على الاستثناء لكان بدلاً من المستثنى منه؛ إذ لا ثالث لهما، والبدل لا يتقدم على البدل منه؛ لأنه من التوابع، فلم يبق إلا النصب على الاستثناء. (قوله: أي: في أكثر اللغات) يعني: أن المنقطع منصوب وجوباً عند أكثر أهل اللغة سواء كان في كلام موجب أو لا؛ لكون إلا في المنقطع بمعنى لكن فيقدر له الخبر في المثال؛ أي: لكن حماراً في الدار، وقد سمى المنطقيون القياس المشتمل على لفظة لكن بالقياس الاستثنائي، فقيل: لاشتماله على حرف الاستثناء، وأنت خبير بأن لكن ليس حرف استثناء، وكأنهم بنوا الأمر على التشبيه؛ فإن معنى لكن تشابه معنى إلا في أن كلاً منهما لدفع توهم يتولد من الكلام السابق، ويرشدك إلى هذا قولهم: في تعريف الاستدراك دفعاً شبيهاً بالاستثناء تدبر. (قوله: أهل الحجاز) اسم مكة والمدينة وحواليهما من البلاد سميت بها؛ لأنها حجزت بين بلاد نجد وبلاد تهامة، وهم أكثر القبائل فلغاتهم أكثر اللغات أهلاً، وقوله: أو في أكثر مذاهب اللغة؛ أي: أكثرها ذاهباً وهو اللغة الحجازية أيضاً. (قوله: فالمنقطع مطلقاً) أي: سواء كان في كلام موجب أو لا،

(١) أي: مكة. (٢) محمود الزمخشري.

في الأكثر،

على جعله من جنس ما قبله على سبيل التغليب، قال ابن السراج: المنقطع عائد إلى المتصل، لأنك إذا قلت: ما فيها أحد إلا حماراً، فمعناه ما فيها أحد ولا ما يتبعه إلا حماراً، وإنما لم يجوز فيه إلا النصب، لأنه ليس من جنس السابق بحسب الظاهر. (قوله: اسم يصح حذفه) متعدداً كان أو غير متعدد؛ نحو: ما جاءني زيد إلا عمراً. (قوله: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾) ذهب كثير إلى أن الاستثناء متصل، فمنهم من قال: إن عاصماً بمعنى: معصوم، كدافق بمعنى: مدفوق، ومنهم من قال: إن عاصماً بمعنى: ذو عصمة، ومنهم من قال: إن من رحم بمعنى: الراحم؛ هو الله تعالى، ومنهم من قال بتقدير مضاف، والتقدير: إلا رحمة من رحم أو مكان من رحم، والمعنى: لا عاصم اليوم من الطوفان إلا مكان من رحمهم الله من المؤمنين وهو السفينة؛ وذلك أنه لما جعل الجبل عاصماً من الماء قال له: لا يعصمك اليوم معتصم من جبل؛ ونحوه سوى معتصم واحد وهو مكان من رحمهم الله ونجاهم؛ يعني: السفينة.

(قوله: الملحوظ بطريق الانسحاب) في التاج: كشيده شدن؛ أي: ظرف لمنصوب المقدر المنسحب على قوله: منقطعاً؛ أي: منصوب إذا كان منقطعاً. (قوله: أو خبر الخ) أي: هو أي النصب في المنقطع في الأكثر والجملة اعتراضية لبيان الخلاف، وإنما لم يجوّز ابن السراج فيه البدل فيما إذا كان في كلام غير موجب كما جوّز ذلك في المتصل نظراً إلى أنه ليس من جنس السابق ظاهراً، فلو أبدل لكان بدل غلط وهو لا يقع في فصيح الكلام. (قوله: كدافق) في قوله تعالى: ﴿خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ۝٦﴾. (قوله: ذو عصمة) يعني: أن فاعلاً للنسبة. (قوله: لما جعل الخ) أي: ابن نوح عليه السلام الجبل عاصماً بقوله: ﴿سَـَٔاوِيٓ إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ ٱلْمَآءِ﴾، قال نوح لذلك الابن ذلك القول. (قوله: معتصم) على صيغة المفعول ظرف مكان.

داخلاً في العاصم فيكون[1] منقطعاً[2]. «أَوْ كَانَ[3] بَعْدَ خَلاَ، وَعَدَا» أي: المستثنى منصوب أيضاً[4] وجوباً، إذا كان بعد (عَدَا) من[5]: عدا، يعدو[6]، عَدْوا، إذا جاوزه[7]، مثل: (جَاءَنِي القَوْمُ عَدَا[8] زَيْداً) أو[9] بعد (خَلاَ) من خلا، يَخْلُو[10]، خُلُوّاً، نحو: (جَاءَنِي القَوْمُ خَلاَ[11] زَيْداً) وهو في الأصل[12] لازم، يتعدى[13] إلى المفعول به (بِمِن[14]) نحو: (خَلَتِ الدِّيَارُ[15] مِنَ الأَنِيْسِ[16]). وقد يضمن[17] معنى جاوز[18]، أو يحذف (مِنْ) ويوصل[19] الفعل، فيتعدى بنفسه. والتزموا[20] هذا التضمن[21] أو الحذف[22] و[23]الإيصال[24] في باب الاستثناء ليكون ما[25] بعدها منصوباً[26] كما[27] في[28] صورة المستثنى (بِإِلَّا[29]) التي هي أمّ[30] الباب. وفاعلهما[31] ضمير راجع[32]: إمَّا إلى مصدر[33] الفعل[34] المتقدم[35]، أو إلى اسم[36] الفاعل منه، أو إلى بعض مطلق[37]

(١) مستثنى. (٢) لا متصلاً. (٣) مستثنى. (٤) كما وقع بعد إلا. (٥) أي: مأخوذ منه. (٦) كغزا من باب نصر. (٧) يعني يقال عدا إذا جاوز.. (٨) بمعنى تجاوز زيد. (٩) أي: المستثنى بعد خلا منصوب. (١٠) مأخوذ. (١١) من باب نصر. (١٢) أي: خلا من زيد. (١٣) صفة اللازم. (١٤) أي: بلفظ من. (١٥) جمع دار. (١٦) مفعول خلت، والمراد من الأنيس الإنسان. (١٧) خلا. (١٨) إذا أريد تعديته. (١٩) لفظ خلا. (٢٠) أي: النحاة. (٢١) أي: تضمين خلا بمعنى جاوز. (٢٢) أي: الجار. (٢٣) الواو بمعنى مع. (٢٤) إلى المفعول بغير من. (٢٥) أي: مفعول. (٢٦) خبر يكون. (٢٧) تشبيه للمنصوب. (٢٨) كان الواقع. (٢٩) أي: بلفظ إلا. (٣٠) أي: أصل الباب. (٣١) جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل: كيف يحكم بفعليتهما على عدم الفاعل. فحرره. (٣٢) صفة الضمير. (٣٣) هي المجيء. (٣٤) وهو جاء. (٣٥) عليهما. (٣٦) وهو الجائي. (٣٧) عند سيبويه.

أَوْ كَانَ[1] بَعْدَ خَلا وَعَدَا

(١) أي: المستثنى منصوب أيضاً وجوباً إذا كان بعد خلا وعدا. آه.

(قوله: التي هي أم الباب)؛ لأنها موضوعة للاستثناء وما عداها ليست موضوعة له، بل موضوعة لمعان أخر من المغايرة والظرفية والمجاوزة والخلو والنفي وغير ذلك استعملت في الاستثناء بضرب من المناسبة. (قوله: أو إلى اسم الفاعل منه) لدلالة الفعل على صاحبه. (قوله: أو إلى بعض مطلق) كما ذهب إليه سيبويه؛ وذلك لأن الكل مشتمل على أبعاضه فذكرت ضمن ذكر الكل، وإنما لم يجعل راجعاً إلى الكل؛ لأن صيغة الفعل مفرد، وإنما قال: مطلق محتمل للأبعاض؛ لأن مجاوزة البعض المعين لزيد لا تستلزم المطلق، ولا تدل العبارة عليها، قيل: قد يستعمل البعض بمعنى الكل، وأريد منه هنا هذا المعنى.

وسواء كان قبله اسم يصح حذفه أو لا. (قوله: إذ لا يتصور فيه إلا بدل الغلط) لا بدل الكل والبعض؛ لعدم المجانسة، ولا بدل الاشتمال؛ لأنه لا انتظار ههنا وهو شرط فيه، وإنما لم يكن انتظار؛ لأنه أجنبي منقطع التعلق عما قبله، وأيضاً لا بد في بدل الاشتمال من ضمير المبدل منه (وجيه). (قوله: وهو لا يصدر الخ) أي: والحال أن بدل الغلط لا يصدر إلا بطريق السهو الخ، وقوله: الروية مصدر بمعنى: التفكر في الأمر، جرت في كلامهم غير مهموزة كذا في المختار، قوله: إلى قسمين؛ أعني: جائز النصب وواجبه، وقوله: قبل اسم؛ أي: متعدداً وغير متعدد (قوله: اسم يصح حذفه) ويصح وقوع المستثنى موقعه؛ وذلك بأن لا يفسد المعنى بذلك نحو: ما جاءني أحد إلا حماراً؛ فإنه يصح أن يقال: ما جاءني إلا حمار؛ إذ المجيء يتصور من الحمار (وجيه). (قوله: ما لا يكون قبله اسم الخ) ولا يصح وقوع المستثنى موقعه؛ وذلك بأن يفسد المعنى؛ نحو: ما جاءني أحد إلا حجر؛ إذ لا يتصور المجيء من الحجر، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ في سورة هود، وإنما لم يصح الحذف في هذه الآية؛ إذ اليوم ومن أمر الله متعلق بعاصماً، فلو حذف وقيل: ليس اليوم من أمر الله إلا من رحم لبقيا بلا عامل، والمستثنى لا يدل على خصوص المقدر هنا حتى يصح أن يقال: إنهما متعلقان بعاصماً المقدر، وقوله فيكون منقطعاً وذهب كثير إلى أن الاستثناء منقطع (لارى). (قال المصنف: أو كان بعد خلا الخ) نبه بإعادة كان على أن الثلاثة السَّابقة مشاركة في كونها بعد إلا، وفي شرح اللباب: أما النصب بعد خلا وعدا؛ فلأنهما فعلان على الأكثر أما عدا ففعل متعد يقتضي نصب المفعول في غير الاستثناء؛ نحو: عداك الأمر يعدوك؛ أي: يجاوزك فكذا في الاستثناء، وأما خلا فهو لازم في الأصل من خلا المكان، ولكنه تعدى تضمنه معنى المجاوزة والمفارقة، يقال: خلاك ذم؛ أي: تجاوزك ذم، فمرفوعهما كما في ليس ولا يكون. (قوله: منصوب أيضاً) أي: كما في المنقطع وجوباً لكونه مفعولاً به والمستثنى يعمه، وقوله: خلت الدار الخ؛ يعني: تهي ما ندخانه ازيار مونس، وفي نسخة: الديار. (قوله: وقد يضمن) أي: يجعل خلا متضمناً لمعنى جاوز فيتعدى بنفسه؛ نحو: افعل كذا، وخلاك ذم؛ أي: جاوزك ذم كما مر، والتضمين: أن يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي، ويلاحظ معه ما يناسبه، وقوله: أو يحذف الخ؛ أي: أو قد يحذف كلمة من فيكون من قبيل الحذف والإيصال، قال صاحب

من المستثنى منه، والتقدير[1]: جاءني القوم عدا، أو خلا مجيئهم، أو الجائي منهم أو بعض منهم زيداً. هما[2] في محل النصب على الحالية، ولم يظهر معهما[3] (قَدْ)[4]، ليكونا[5] أشبه[6] بـ (إِلَّا) التي هي الأصل في باب الاستثناء. «فِي الأَكْثَرِ» أي: النصب بهما إنَّما هو في[7] أكثر الاستعمالات، لأنَّهما فعلان[8] ماضيان، كما عرفت. وقد أجيز الجر بهما على[9] أنَّهما[10] حرفا جر[11]. قال السيرافي: لم أعلم خلافاً في جواز الجر بهما[12] إلَّا أنَّ النصب بهما أكثر[13]. «وَمَا خَلاَ، وَمَا عَدَا» أي: المستثنى منصوب[14] أيضاً[15] وجوباً[16]، إذا كان بعد (مَا خَلاَ) وَ(مَا عَدَا)، لأنَّ[17] (مَا[18]) فيهما[19] مصدرية مختصة بالأفعال نحو: (جَاءَنِي قَوْمٌ مَا خَلاَ زَيْداً، وَمَا عَدَا عَمْراً

(١) في كل واحد منهما على التأويلات الثلاثة. (٢) أي: عدا وخلا. (٣) خلا وعدا. (٤) أي: لفظ قد. (٥) عدا وخلا. (٦) في عدم الفصل بينهما وبين المستثنى منه. (٧) أشار بهذا إلى أن الظرف خبر لمبتدأ محذوف. (٨) عدا وخلا. (٩) أي: جر المستثنى بهما. (١٠) عدا وخلا. (١١) هذا مذهب الأخفش. (١٢) كالنصب بعدا وخلا. (١٣) من الجر. (١٤) بالمفعولية. (١٥) كالنصب بعدا وخلا. (١٦) أي: نصباً واجباً. (١٧) علة النصب. (١٨) أي: لفظ ما. (١٩) أي: ما عدا وخلا.

فِي الأَكْثَرِ وَمَا خَلاَ ومَا عَدَا

(قوله: والتقدير جاءني القوم عدا) إلى آخره إذا قيل: عدا في كذا كان معناه انتفى عني كذا، فإذا قلت: جاء القوم عدا مجيئهم زيداً كان المعنى انتفى المجيء عنه، وإذا قلت: عدا الجائي زيداً أو بعضهم زيداً كان معناه انتفى الجائي أو البعض عن زيد بمعنى: أن ليس زيد جائياً ولا بعضاً منهم، وإذا قيل: خلا منه كان معناه انتفى منه، فإذا قيل: جاء القوم خلا زيداً كان معناه انتفى المجيء من زيد أو انتفى الجائي أو البعض من زيد: أي، سلب عنه.

(قال: ولا يكون) لا يستعمل في موضعه غيره مثل ما كان ولم يكن. (قوله: وهو ضمير راجع إلى اسم الفاعل الخ) قال الكوفيون: جاء القوم ليس زيداً ولا يكون زيداً معناه ليس فعلهم فعل زيد ولا يكون فعلهم

(قوله: إذا قيل: عداني كذا الخ) بيان المناسبة التي بها استعمل هذان اللفظان في الاستثناء. (قوله: كان معناه) أي: معناه الالتزامي. (قوله: معناه ليس فعلهم الخ) فالكلام على حذف المضاف في الاسم والخبر.

الكشاف: الإيصال هنا أن يحذف الجار ويوصل المجرور بالفعل، فقوله: فيتعدى بنفسه تفريع على أحد الأمرين. (قوله: هي أم الباب) أي: أصل الباب، وفيه تشبيه بليغ، واعلم أنه يقال: أم القرى لمكة المكرمة؛ لأنها قبلة الناس وأعظم القرى شأناً كما قيل: جميع قرى الدنيا سوى القرية[1] التي، تبوأها[2] داراً فداء زمخشراً، وأم الدنيا علم لمصر لكثرة أهلها، ويقال: لها القاهرة، وأما أم الكتاب فأصله أو اللوح المحفوظ أو سورة الفاتحة، وهذا استطراد وقع في البين. (قوله: أو إلى بعض مطلق) أي: منكر مستغرق أو إلى بعض مضاف إلى المستثنى منه على أن الإضافة للاستغراق، وهو الأوجه، وإنما حمل على الاستغراق إذ لو أريد البعض المعين لفات المقصود، فإن مجاوزة البعض المعين زيداً في هذا القول لا تستلزم مجيء كل واحد من القوم سوى زيد كما هو المطلوب، ولم يجعل الضمير راجعاً إلى الكل؛ لأن صيغة الفعل مفرد (لاري). (قوله: والتقدير جاءني القوم الخ) أي: على سبيل اللف والنشر المرتب، وقوله: عدا أو خلا مجيئهم؛ أي: وقد جاوز مجيئهم زيداً وحاصله أنه لم يجئ، وقوله: أو بعض منهم؛ أي: أو بعضهم على أن المراد بالبعض المطلق وبالإضافة الاستغراق. (قوله: وهما في محل الخ) أي: خلا وعدا مع فاعلهما في محل النصب على الحالية بتقدير قد كما أشرنا، وقوله: لم يظهر بصيغة المجهول وجواب عن مقدر وهو ظاهر؛ يعني: لم يؤت معهما كلمة قد أصلاً ولا فاعلهما أيضاً؛ ليكونا أشبه بإلا في عدم الفصل بينهما وبين المستثنى منه، وقيد بقوله: في الأكثر إشارة إلى اختلاف الاستعمال فيهما اتباعاً للأخفش على خلاف سيبويه. (قوله: وقد أجيز الجر بهما) هذا مقابل لقوله: في الأكثر، والمجيز هو الأخفش والشيخ عبد القاهر وغيرهما. (قوله: في جواز الجر بهما) أما الجر بخلا فكقوله:

خَلاَ اللهَ لا أَرْجُو سِوَاكَ وإِنَّمَا
أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا

(١) أي: يسير.

تقديره: خُلُوُّ[1] زَيْدٍ، وَعَدا عَمْرو بالنصب[2] فيهما على[3] الظرفية، بتقدير مضاف[4] أي: وقتُ خُلُوِّهِمْ، أو[5] خلو مجيئهم من زيد أو وقت مجاوزتهم، أو مجاوزة مجيئهم عمراً. أو[6] على الحالية بجعل[7] المصدر[8] بمعنى اسم الفاعل أي: جَاؤُوا[9] خَالِياً[10] بَعْضُهُمْ[11]، أو مُجَيْئُهُمْ مِنْ زَيْدٍ، ومُجَاوِزاً بَعْضُهُمْ أَوْ مَجِيْئُهُمْ عَمْراً. وعن[12] الأخفش: أنَّه أجاز الجر بهما[13] على[14] أنَّ (مَا) فيهما[15] زائدة[16]، ولعل هذا لم يثبت عند المصنف، أو لم يعتد[17] به، ولهذا[18] لم يقل في الأكثر. «وَ» كذا في المستثنى منصوب «بَعْدَ (لَيْسَ)» نحو: (جَاءَنِي القَوْمُ لَيْسَ زَيْداً) «وَ» بعد «لاَ يَكُونُ[19]» نحو: (سَيَجِيءُ أَهْلُكَ لاَ يَكُونُ بَشَراً[20]). وإنَّما يكون[21] النصب[22] واجباً بعدهما لأنهما من الأفعال الناقصة الناصبة للخبر، ويلزم[23] إضمار اسمهما في باب الاستثناء، وهو ضمير راجع[24] إلى اسم الفاعل من الفعل المذكور، أو إلى بعض من المستثنى منه مطلقاً[25]، وهما في التركيب في[26] محل النصب على الحالية. واعلم[27] أنَّه لا تستعمل هذه الأفعال[28] إلَّا في المستثنى المتصل[29] الغير المفرغ، ولا يتصرف فيهما، لأنَّها قائمة مقام

(١) بالإضافة إلى المفعول. (٢) والظرف خبره. (٣) للفعل المتقدم. (٤) أي: أقيم المضاف إليه مقام المضاف. (٥) أي: خلو الجائي منهم أو بعض منهم أو مطلق منهم. (٦) عطف على الظرفية. (٧) متعلق بالنصب. (٨) أي: المأول. (٩) أي: القوم. (١٠) حال. (١١) من زيد. (١٢) وروى السيرافي. (١٣) أي: بما عدا وبما خلا. (١٤) بنائية. (١٥) أي: فيما عدا وما خلا. (١٦) لتحسين اللفظ. (١٧) أي: بقول الأخفش. (١٨) أي: ولعدم الثبوت أو لعدم الاعتبار. (١٩) أي: لا يستعمل في موضعه غيره مثل ما كان ولم يكن. (٢٠) بمعنى الإنسان. (٢١) حال. (٢٢) جواب لسؤال مقدر تقديره هين. (٢٣) أي: يجب. (٢٤) صفة ضمير. (٢٥) حال من بعض. (٢٦) كائن. (٢٧) شأن. (٢٨) من خلا إلى لا يكون. (٢٩) فلا يجوز ذهب القوم إلا حماراً.

وَلَيْسَ[1] وَلَا يَكُونُ[2]،

(١) أي: وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو: جاءني القوم ليس زيداً.
(٢) أي: وبعد لا يكون نحو: سيجيء أهلك لا يكون بشراً.

أي: لا آمل غيرك في العطاء إلا الله تعالى، وإنما أحس عيالي بعضاً من عيالك، وأما الجر بِعَدا فكقوله:

أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلاً وَأَسْراً
عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ

(قوله: لأن ما فيهما مصدرية) قيل: يشكل هذا بأن خلا وعدا جامدان، وما المصدرية مختصة بالمتصرف، وأجيب: بأنهما كانا في الأصل متصرفين، وبعد استعمالهما في باب الاستثناء موقع إلا طرأ عليهما الجمود، فيلاحظ فيهما العهد القديم فيؤتى بما المصدرية، وأورد أيضاً بأن الدليل لا يثبت المدعى لجواز أن يكون ما خلا وما عدا مؤولين بالمصدر مضافين إلى ما بعدهما انتهى. (قوله: مختصة بالأفعال) أي: فلا يكون مجروراً بعدهما أصلاً لتعين كونهما فعلين؛ أي: فوجب النصب، وهذا عند سيبويه ومن تبعه، وجوز بعضهم دخول ما المصدرية على الجملة الاسمية؛ نحو: بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية على ما في نهج البلاغة (رضي). (قوله: نحو: جاءني القوم ما خلا زيداً) وكقول لبيد:

ألا كُلُّ شَيءٍ مَا خَلا اللهَ بَاطِلُ

الخ، ويقال: هذا أصدق بيت قالته العرب، وعن عائشة أنها قالت في المصراع الثاني: كذب إلا نعيم أهل الجنة، ولك أن تقول: أراد بكل نعيم نعيم الدنيا بقرينة أن الكلام في ذمها. (قوله: تقديره خلو زيد الخ) بالإضافة إلى مفعوله، وقوله: أي: وقت خلوهم هذا على تقدير أن يكون الضمير في خلا راجعاً إلى البعض، أو الجائي بتقدير مضاف؛ أي: خلو بعضهم أو خلو جائيهم، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، كما أن قوله: أو خلو مجيئهم مبني على تقدير رجع الضمير في خلا إلى مصدر الفعل المتقدم، وفي الكلام اكتفاء واقتصار على بعض الصور السابقة، وقوله: أو مجيئهم؛ أي: أو الجائي منهم تركه لظهوره مما تقدم. (قوله: ولعل هذا الخ) أي: ما نقل عن الأخفش من جواز الجر بهما لم يثبت عند المصنف، فلذا لم يقيد هذا بقوله: في الأكثر كما قيده فيما مر. (قال المصنف: وليس ولا يكون الخ) جعل المنصوبات بعد هذه الأفعال مستثنيات دون منصوب جاوز وما كان وما يكون نحكم والحق إن هذه الكلمات صارت بمعنى إلا كغير، وحينئذ لا حاجة إلى بيان محل إعراب لها، وليس كلمة ما من أدوات الاستثناء كما زعم بعضهم متمسكاً بكلامهم كل شيء مهة [1] يحتمله الرجل ما النساء وذكرهن؛ فإنه لا يحتمل ما يتعلق بحرمه وذكرها، فإن المعنى على الاستثناء؛ لأن التحقيق أن التقدير ما عدا النساء وذكرهن فحذف عدا (عصام). وقوله: لا يكون بشراً،

(١) وإنَّما لم تستعمل هذه الأفعال في المفرغ؛ لأن اللازم من التفريغ كون

(إلَّا) وهي[1] لا يتصرف فيها. «وَيَجُوزُ فِيْهِ» أي: في المستثنى «النَّصْبُ[2]» على الاستثناء، «وَيُخْتَارُ البَدَلُ[3]» عن المستثنى منه «فِيْمَا[4] بَعْدَ إِلَّا» حال من الضمير المجرور[5] أي: حال كون المستثنى واقعاً في محل يكون[6] متأخراً عن (إلَّا) احتراز[7] عما[8] إذا كان بعد سائر أدوات الاستثناء، مثل: عدا وخلا وغيرهما «فِي[9] كَلَامٍ غَيْرِ مُوْجِبٍ[10]» احتراز[11] عما[12] إذا وقع في كلام موجب، فإنَّه[13] منصوب وجوباً[14] كما مر[15] «وَ» الحال أنَّه[16] قد «ذُكِرَ المُسْتَثْنَى مِنْهُ» احتراز[17] عَمَّا[18] إذا لم يذكر المستثنى منه، فإنَّه حينئذ[19] يعرب على حسب العوامل. وفي[20] بعض النسخ[21] (ذِكْرُ المُسْتَثْنَى مِنْهُ) بغير[22] واو على أنه[23] صفة لكلام غير موجب، أي: في كلام غير موجب ذكر فيه[24] المستثنى منه، ولم يشترط أن لا يكون[25] منقطعاً، ولا مقدماً على المستثنى منه، لأنَّ[26] حكمهما قد علم فيما سبق[27]، فاكتفى[28] بذلك «نَحْو: ﴿مَّا[29] فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾» بالرفع على البدلية[30]، «وَإِلَّا قَلِيْلاً» بالنصب[31] على[32] الاستثناء. ونحو: (مَا[33] مَرَرْتُ

(١) حال لكونه حرفاً. (٢) فاعل يجوز. (٣) بالرفع بدل البعض. (٤) ظرف يجوز. (٥) في فيه. (٦) صفة محل. (٧) خبر لمبتدأ محذوف أي: هذا. (٨) مستثنى. (٩) متعلق بيختار ويجوز على سبيل التنازع. (١٠) فيه نفي أو نهي أو استفهام. (١١) هذا. (١٢) مستثنى. (١٣) مستثنى في موجب. (١٤) لم يجز البدل. (١٥) تفصيله. (١٦) شأن هو حال من ضمير فيه فيكون. (١٧) هذا. (١٨) مستثنى. (١٩) أي: حين لم يذكر المستثنى منه. (٢٠) وقع. (٢١) أي: شيخ الرضي. (٢٢) متعلق بوقع المقدر. (٢٣) ذكر المستثنى منه. (٢٤) بتقدير لفظ فيه. (٢٥) مستثنى. (٢٦) علة لم يشترط. (٢٧) من وجوب النصب. (٢٨) مصنف. (٢٩) حرف نفي. (٣٠) عن واو فعلو. (٣١) قرأ. (٣٢) متعلق بالنصب. (٣٣) نافية.

الجملة: حال كما سيذكره؛ أي: لا يكون الجاني منهم أو بعضهم أو بعض منهم بشراً على قياس ما سبق، وقوله: الناصبة للخبر فيكون المستثنى منصوباً لكونه خبراً عنهما والمستثنى يعمه كما يعم المفعول به. (قوله: أو إلى بعض من المستثنى منه مطلق) والدليل على أن الفاعل هو البعض صحة قولهم: جاءني النساء ليس هنداً، فلولا أن الفاعل هو البعض لما صح في ليس التذكير، ويلزم أن يقال: ليست هند بضمير التأنيث كذا قيل: وفيه أن هذه الأفعال كما صرح به الشارح لا تتصرف مثل إلا في الاستثناء. (قوله: لا تستعمل هذه الأفعال) أي: الستة؛ أعني: خلا وعدا وما خلا وما عدا وليس ولا يكون لا يقال الحصر مم لجواز استعمال ليس ولا يكون في غير الاستثناء مثل: ليس زيد قائماً، ولا يكون عمرو قاعداً؛ لأنا نقول: إن المراد أن هذه الأفعال إذا استعملت في الاستثناء لا تستعمل إلا في المستثنى المتصل الغير[1] المفرغ (وجيه). (قوله: ولا يتصرف فيها) بالتثنية والجمع وغير ذلك كما في غير حالة الاستثناء. (فائدة) قيل: سبب قراءة سيبويه النحو أنه جاء إلى حماد بن سلمة لكتابة الحديث فاستملى منه قوله عليه السلام: ((لَيْسَ مِنْ أَصْحَابِي أَحَدٌ إِلاَّ وَلَو شِئْتُ لأَخَذْتُ عَلَيْهِ، لَيْسَ أَبَا الدَّرْدَاءِ))، فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء، فصاح به حماد: لحنت يا سيبويه، إنما هذا استثناء، فقال: والله لأطلبن علماً لا يلحنني معه أحد، ثم مضى ولازم الأخفش وغيره كالخليل. (قال المصنف: ويجوز فيه النصب) عطف على قوله: وهو منصوب عطف الفعلية على

المستثنى معمولاً لعامل المستثنى منه، وهذا معمول للأفعال، فلا يجتمع مؤثران فاعرفه فإنه من الأسرار.

(١) أعني قوله: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾.

وَيَجُوزُ فِيْهِ[1] النَّصْبُ، وَيُخْتَارُ البَدَلُ فِي مَا بَعْدَ إِلَّا فِي كَلَامٍ غَيْرِ[2] مُوْجَبٍ، وَذِكْرُ[3] المُسْتَثْنَى مِنْهُ مِثْلُ: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ و: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾،

(١) أي: المستثنى.
(٢) احتراز عما إذا وقع في كلام موجب فإنَّه منصوب وجوباً كما مر. ج.
(٣) أي: والحال أنَّه قد ذكر المستثنى منه. آ.

فعل زيد. (قال: فيما بعد إلا حال من الضمير المجرور) وقيل: بدل منه، وتوجيه الشرح أولى؛ لأن المقصود بيان حال المستثنى ولو جعل بدلاً لكان المبدل منه في حكم التنحية، ثم قيل: ليس في بعض النسخ لفظة فيه وحينئذ يكون قوله: فيما بعد إلا متعلقاً بيجوز ويختار على سبيل التنازع لا يخفى أن هذه النسخة أحسن لتقييد كل من الفعلين كما هو المناسب، ولك أن تجعل قوله: فيما بعد إلا على تقدير النسخة الأولى متعلقاً بقوله: يختار، وحينئذ يكون قوله: في كلام غير موجب متعلقاً بكل من الفعلين على سبيل التنازع أو بالأخير فقط، لأن جواز النصب في المستثنى هو الأصل، وإنما الحاجة إلى الاشتراط لاختيار الرفع. (قوله: ولم يشترط) لكن لا بد من اشتراط أن لا يكون المستثنى متراخياً عن

(قوله: بدل منه) بإعادة الجار. (قوله: لأن المقصود الخ) يعني: أن المقصود بيان حال مطلق المستثنى كما يدل عليه السابق؛ أعني قوله: وهو منصوب إذا كان بعد إلا الخ واللاحق وهو قوله: ومغنوض بعد غير وسوى الخ، وقوله: ويعرب على حسب العوامل ولو جعل بدلاً لأفاد أن المقصود بيان حال المستثنى الواقع بعد إلا؛ لأن المبدل منه؛ أعني: مطلق المستثنى يكون في حكم التنحية فما قيل: إن البدل مستثنى بعد إلا والمقصود

المستثنى منه؛ إذ لو كان متراخياً؛ نحو: ما جاءني أحد حين كنت جالساً إلا زيداً لم يكن البدل مختاراً، وأن لا يكون رداً لكلام تضمن الاستثناء؛ نحو: ما قام القوم إلا زيداً في جواب من قال: أقام القوم إلا زيداً فإن النصب هنا أولى ليطابق الجواب السؤال. (قوله: على البدلية) أراد بدل البعض من الكل، وإنما يصح ذلك مع انتفاء ضمير المبدل منه فيه؛ لأن الاستثناء المتصل يغني غناء الضمير؛ لأنه يفيد أن المستثنى بعض من المستثنى منه.

بيان حاله فجعل ذكر مطلق المستثنى في حكم التنحية لا يخل بالمقصود وهم يقضي منه العجب، وكذا ما قيل: لا صحة لتوجيه الشرح؛ لأن المتعارف أنه يجوز فيه النصب بعد إلا ولا معنى لأن يقال في محل رفع بعد إلا؛ لأن بعد ظرف مكان فمعنى قوله: بعد إلا وفيما بعد إلا واحد لا فرق بينهما إلا بإظهار في وتقديرها. (قوله: وحينئذ يكون الخ) ويكون الجواز بمعنى الإمكان الخاص، وعلى تقدير تعلقه بالأخير فقط يكون بمعنى الإمكان العام؛ أي: لا يمتنع النصب في المستثنى، ولا يخفى ما في التوجيهين؛ لأنه إن أريد جواز النصب على سبيل العموم؛ أي: في كل مستثنى فلا بد من التقييد بما يكون بعد الأوان أراد الإطلاق فلا فائدة في ذكره سوى التصريح بما علم من ذكره في المنصوبات، ومن قوله: ويختار البدل فالقصد توجيه الشارح رحمه الله. (قوله: متراخياً الخ) أي: في الذكر. (قوله: لم يكن البدل مختاراً)؛ إذ كونه مختار القصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يتبين ذلك. (قوله: ردّ الكلام تضمن الاستفهام) وقع في النسخة التي رأيناها من الرضي هكذا، وقولنا: غير مردود به كلام تضمن الاستثناء احتراز عن نحو: ما قام القوم إلا زيداً رداً على من قال: قام القوم إلا زيداً إذا النصب ههنا أولى لقصد التطابق بين الكلامين، ولعل في نسخة المحشي رحمه الله ما نقله. (قوله: وإنما يصح الخ) يعني: أن الضمير في بدل البعض لازم فكيف ههنا مع انتفاء الضمير. قال الكسائي: إلا حرف عطف بهذه الشروط؛ لأن البدل والمبدل منه في كلام واحد، والمستثنى من حيث المعنى في كلام آخر، والجواب: أنها في اللفظ كلام والإبدال معاملة لفظية، وقال: بعد كيف يكون بدلاً، والأول مخالف للثاني في النفي والإيجاب، والجواب: أنه لا منع مع العرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة؛ نحو: مررت برجل لا ظريف، جعل النفي مع الاسم الذي بعده صفة الرجل، والإعراب على الاسم كذلك يجعل في ما جاءني القوم إلا زيد، قولنا: إلا زيد بدلاً، والإعراب على الاسم كذا في الرضي، وبهذا ينحل الإشكال الذي أوردوه من أنه لا يصدق تعريف البدل عليه؛ لأنه مقصود بالنسبة دون متبوعة وكلا النسبتين ههنا مقصودتان.

الاسمية، والجواز بمعنى الإمكان الخاص، وإنما قدم النصب مع كونه مرجوحاً لرعاية مقتضى المقام وأصالة إعراب المستثنى، بخلاف إعراب البدل وقدم الرفع في التمثيل ترجيحاً للقراءة المختارة، وقوله: ويختار البدل؛ أي: كونه بدلاً فالأظهر الإبدال فيكون تابعاً للمستثنى منه في الإعراب، ووجه اختيار البدل أنه لا يكون البدل فضلة إلا إذا كان المبدل منه فضلة، وأما المنصوب على الاستثناء ففضلة مطلقاً تشبيهاً له بالمفعول. (قوله: حال من الضمير المجرور) اختاره مع أن أكثر الشارحين ذهبوا إلى أنه بدل بعض منه؛ لأن الحال أظهر في التقييد فيشعر بأن اختيار البدل إنما هو فيما بعد إلا دون غيرها من أدوات الاستثناء، وقوله: احتراز عما إذا الخ؛ لأنه حينئذ إما منصوب وجوباً أو مجرور فلا يكون مما يجوز فيه النصب. (قال المصنف: في كلام غير موجب) متعلق بكل من الفعلين على سبيل التنازع؛ أي: في كلام مشتمل على نفي أو نهي أو استفهام كقوله:

هَلْ الدَّهرُ إلاَّ لَيْلَةٌ ونَهَارُها
وإلاَّ طُلُوعُ الشَّمسِ ثُمَّ غِيارُها

أي: غروبها، قوله: يعرب على حسب الخ؛ أي: أو يجب نصبه كما في: جاءني إلا زيداً إلا بكراً. (قوله: ذكر فيه المستثنى منه) أشار إلى تقدير العائد على تقدير كون الجملة صفة فإن الجملة إذا لم تكن بواو كانت صفة بعد صفة لكلام بتقدير عائد؛ أعني: فيه. (قوله: لأن حكمهما قد علم) وهو وجوب النصب، فعلم أنهما ليسا من مواضع الإبدال (وجيه). وقال العصام: ولو استفيد الحكمان من المثال[1] لم يبعد. (قوله: بالرفع على البدلية) بدل بعض من الكل وصح ذلك مع انتفاء الضمير الراجع إلى المبدل منه الذي هو شرط بدل البعض؛ لأن الاستثناء المتصل يغني غناء الضمير؛ لأنه يفيد أن المستثنى بعض من المستثنى منه، واستشكل ههنا بأنه كيف يعقل الإبدال مع اختلاف تعلق العامل بالمستثنى منه والمستثنى بالإيجاب والنفي، وبأنه لا معنى لإبدال جزء كلام من جزء كلام آخر والمستثنى في كلام والمستثنى منه في كلام آخر، ولهذا وقع نحاة الكوفة في أنه اتباع بالعطف وإلا حرف عطف في هذا المقام يفيد الاستثناء، وأجيب: بأن كون كل من المستثنى والمستثنى منه في كلام آخر إنما هو بحسب المآل، وإلا ففي اللفظ ليس الكلام إلا واحداً، والبدل أمر لفظي، وإن البدل مجموع إلا زيد إلا أنه أجرى إعراب المجموع على جزء يقبله، ويقال: والفقه في الجواب الأخير أن يقال: البدل مقصود بالنسبة فالمنسوب للمستثنى والمستثنى منه واحد، والاختلاف بالإيجاب والسلب اختلاف في الحكم، وأين النسبة من الحكم، وقال بعضهم: لا منع في الإبدال مع المخالفة نفياً وإثباتاً كما لا

(١) أعني: غير الموجب واستقامة المعنى.

بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٍ[1]) بالجر على البدلية، و(إِلَّا زَيْداً) بالنصب على الاستثناء[2]، (وَمَا رَأَيْتُ أَحَداً إِلَّا زَيْداً) بالنصب إما بطريق البدلية وهو المختار، أو بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار. وإنَّما اختاروا البدل في هذه[3] الصور لأنَّ[4] النصب على الاستثناء، إنَّما هو بسبب التشبيه[5] بالمفعول[6]، لا بالأصالة، وبواسطة[7] (إلَّا)[8] وإعراب البدل بالأصالة[9] وبغير واسطة. «وَ[10]يُعْرَبُ» أي: المستثنى «عَلَىٰ حَسَبِ[11] العَوَامِلِ» أي:[12] بما يقتضيه العامل،

(١) مثال مجرور بالبدلية. (٢) من أحد. (٣) إذا وقع الاستثناء بعد إلا في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور. رضا. (٤) علة اختاروا. (٥) أي: تشبيه المستثنى. (٦) فضلة، وخاصة بالمفعول معه. (٧) ولأن الإعراب. (٨) إما. (٩) لأن البدل يكون بتكرير العامل. (١٠) عطف على يجوز أو استئناف. (١١) قدر. (١٢) أي: بشيء من الرفع أوالنصب أو الجر.

منع منه مع الحرف المقتضى لذلك كما جاز في الصفة؛ نحو: مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعل حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل والإعراب على الاسم، فكذا ههنا، فانحل الإشكال، ولك أن تقول: إن المفرغ وما في حكمه مما يكون المستثنى جزئياً من المستثنى منه المقصود فيه الإثبات الذي يستفاد من المستثنى، وإنما ذكر النفي تأكيداً له وهو التحقيق. (قال المصنف؛ نحو: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾) اقتباس من آية سورة النساء أولها: «ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو أخرجوا من دياركم الخ»، قال الرازي: اختلف القراء في إلا قليل فقرأ ابن عامر« إلا قليلاً» بالنصب، وكذا هو في مصاحف أهل الشام، ومصحف أنس بن مالك والباقون بالرفع، وقال أبو علي الفارسي: والرفع أقيس انتهى، وقوله: في هذه الصور صيغة الجمع باعتبار المواد. (قوله: بسبب التشبيه بالمفعول) أي: في المجيء بعد كلام تام بمسند ومسند إليه، وقوله: بالأصالة ليس المراد بها ما يقابل التبعية بل بمعنى: أنه ليس منصوباً لذاته، بل لشبهه بالمفعول كما مر. (قال المصنف: على حسب العوامل) أي: قدرها، يقال: ليكن عملك على حسب ذلك؛ أي: على قدره وعدده، فتفسير الشارح تفسير باللازم، وههنا أيضاً إشكال وهو أنه إن أريد بالعامل عامل المستثنى منه يشكل بمثل ما مررت إلا بزيد؛ فإنه معرب بعامل نفسه، وإن أريد عامل المستثنى فكل مستثنى معرب على حسب عامله، وأجيب: بأن المراد عامل الرفع والنصب والجر فالإعراب على حسبها وقدرها كناية عن الرفع والنصب والجر، وأورد عليه بأن هذا المعنى متحقق فيما صح الإبدال؛ فإنه يرفع وينصب ويجر على قدر عامله، وهو عامل المبدل منه اللهم إلا أن يقال: المراد أنه يعرب بالذات من غير تبعية؛ فإنه المتبادر من قوله: ويعرب على حسب العوامل، أو يقال: المراد أنه يعرب على حسب العوامل البتة وما يصح فيه الإبدال ليس كذلك، بل قد ينصب بالاستثناء فيتعين النصب، وقد يجاب باختيار الشق الأول، فيقال: الجار في بزيد عامل المستثنى منه انتقل إلى المستثنى بعد حذفه، فهو معرب بعامل المستثنى منه، ويرد عليه ما ذكرنا؛ لأن ما يختار إبداله يعرب

وَيُعْرَبُ[1] عَلَى حَسَبِ العَوَامِلِ

(١) أي: المستثنى.

(قوله: لا بالأصالة) أي: بنوع تمحل. (قال: ويعرب على حسب العوامل) أي: على قدرها، اعترض عليه بأن المراد إما عامل المستثنى أو عامل المستثنى منه فإن أريد الثاني يرد: نحو: ما مررت إلا بزيد فإنه معرب بعامله لا بعامل المستثنى منه، وإن أريد الأول فلا معنى لتقييد الحكم بقوله: إذا كان المستثنى منه غير مذكور؛ إذ المستثنى أبداً يعرب على حسب عامله، ويمكن أن يختار أن المراد بالعامل عامل المستثنى منه، ويقال: إن لزيد جراً لفظياً ونصباً محلياً وعامل جره هو الباء التي كانت داخله في المستثنى منه، وعامل نصبه هو مررت بتوسط تلك الباء وهو العامل في النصب المحلي للمستثنى منه.

(قوله: أي: بنوع تمحل) أي: ليس المراد بالأصالة ما يقابل التبعية، بل إنه ليس منصوباً لذاته بل لشبهه بالمفعول بنوع تكلف كما ذكر الشارح رحمه الله. (قوله: ويمكن الخ) يعني: أن اللفظي والمحلي كلاهما بعامل المستثنى منه. (قوله: هو الباء التي كانت داخله في المستثنى منه) انتقل إلى المستثنى بعد حذفه. (قوله: وعامل نصبه هو مررت الخ) يعني: عامل الإعراب المخصوص؛ أعني: النصب المحلي هو مررت بتوسط الباء لصيرورته مفعولاً به بإيصاله إليه، وأما الإعراب مطلقاً رفعاً أو جراً فبتوسط إلا فمن نسب السهو إلى المحشي رحمه الله في هذا القول فقد سها.

من[1] الرفع والنصب والجر «إِذَا كَانَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ غَيْرَ مَذْكُورٍ» ويختص ذلك المستثنى باسم[2] المفرغ، لأنَّه[3] فُرِّغ له العامل عن المستثنى منه.

(١) أي: بيان بما. (٢) الإضافة بيانية. (٣) علة يختص، شأن.

إِذَا كَانَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ غَيْرَ مَذْكُورٍ

(قال، إذا كان المستثنى منه غير مذكور) قال الشيخ الرضي: إنما أعرب حينئذ بإعراب المستثنى منه؛ لأن المنسوب إليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى، وإنما أعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب؛ لأنه الجزء الأول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فأعرب النصب، يعني: فإذا حذف المستثنى منه لم يبق المستثنى في حيز الفضلات فأعطى ما هو حقه من الإعراب لانتفاء الجزء الأول.

(قوله: يعني: فإذا حذف الخ) كلام المحشي رحمه الله يدل على أن كلام الرضي محتاج إلى هذه العناية وليس كذلك، فإن ما ذكره مذكور فيه بعد كلام طويل وقع في البين بقوله: فإذا تقرر هذا قلنا: إن المستثنى منه لما حذف الخ فالصواب ترك لفظ يعني.

على حسب عامل المستثنى منه إلا أن يتمسك بما ذكرنا من التوجيهين (قتالي زاده). (قال المصنف: غير مذكور) لم يقل: محذوفاً أو مقدراً مع أنه أخصر رعاية لحسن المقابلة، ثم إنه إنما أعرب حينئذ بإعراب المستثنى منه؛ لأن المنسوب إليه هو المجموع المركب من المستثنى والمستثنى منه، وإعراب المستثنى بما يقتضيه المنسوب؛ لأنه الجزء الأول، والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فأعرب بالنصب، فإذا حذف المستثنى منه لم يبق المستثنى في حيز الفضلات، فأعطى ما هو حقه من الإعراب لانتفاء الجزء الأول، أفاده نجم الأئمة. (قوله: باسم المفرغ) الإضافة بيانية والباء داخلة على المقصور، وقوله: لأنه فرغ الخ، بيان لوجه التسمية به؛ أي: لأنه فرغ لذلك المستثنى عامل المستثنى منه؛ يعني: أنه عزل عن العمل فيه للعمل في المستثنى، قال الرضي: والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل إلا؛ لأنه لم يشتغل المستثنى منه؛ أي: لكونه محذوفاً فعمل في المستثنى هذا، وقال العصام: تسمية هذا المستثنى بالمفرغ تسمية له باسم عامله؛ لأنه الذي فرغ عن المستثنى منه للعمل فيه، فلا حاجة إلى جعل المفرغ له بالحذف والإيصال هذا، وفي الكبير أن من المستثنى المفرغ ما يكون النصب فيه واجباً وهو إذا فرغ العامل قبل إلا للفاعل، ثم يؤتى بعده باسمين يصلح كل منهما فاعلاً فيجب نصب أحدهما؛ نحو: ما جاءني إلا زيداً إلا عمراً، وإلا لكان الثاني إما بدلاً أو كلاهما مرفوعاً لكونهما فاعلين والأول باطل، وإلا لكان الأول في حكم السقوط وليس كذلك، والثاني أيضاً باطل؛ لامتناع كون الفعل الواحد رافعاً لفاعلين فإذا كان كذلك تعين رفع أحدهما ونصب الآخر انتهى.

فالمراد بالمفرَّغ: المُفرَّغ له، كما[1] يراد بالمشترك: المشترك[2] فيه. «وَهُوَ» أي[3]: والحال أنَّ المستثنى[4] واقع[5] «فِي غَيْرِ» الكلام[6] «المُوْجِبِ» واشترط ذلك «لِيُفِيْدَ» فائدة صحيحة[7] مِثل: (مَا[8] ضَرَبَنِي إِلَّا زَيْدٌ[9]) إذ يصح أن لا يضرب[10] المتكلم[11] أحدٌ[12] إلا زيد، بخلاف (ضَرَبَنِي إِلَّا زَيْدٌ)

(١) من قبيل الحذف والإيصال. (٢) الذي وقع فيه الاشتراك. (٣) إشارة إلى أن الواو حالية. (٤) اسم إن. (٥) خبره. (٦) إشارة إلى أن الموصوف مقدر لأن الموجب صفة. (٧) صفة فائدة. (٨) نافية. (٩) بالرفع فاعل ضربني. (١٠) مفعول. (١١) مفعول. (١٢) فاعله.

(قوله: فالمراد بالمفرغ المفرغ له) لما عرفت أن المفرغ هو العامل والمفرغ له هو المستثنى فيكون من قبيل الحذف والإيصال كما يدل عليه التنظير بقوله: كما يراد الخ، ولك أن تقول: إن المفرغ صفة المستثنى بحال متعلقه؛ أي: المستثنى المفرغ عامله أو تفسر المفرغ بالمفرغ عن إعرابه لأجل إعراب المستثنى منه (عصام). (قوله: واشترط ذلك ليفيد الخ) أي: إنما اشترط وقوعه في غير الموجب ليفيد الكلام فائدة صحيحة، وفيه إشعار بأن متعلق اللام مقدر في الكلام مفهوم من الفحوى، وإن مفعول يفيد أيضاً محذوف خلافاً لما ذهب إليه بعضهم حيث قال قوله: ليفيد؛ أي: الكلام أو الاستثناء ولم يذكر مفعوله؛ لأنه من قبيل فلان يعطى ويمنع؛ أي: حصل منه إلا عطاء والمنع، فلم يحتج إلى مفعول لا ملفوظاً ولا مقدراً، وههنا بحث في اللاري فليراجع، ثم اعلم أن المستثنى المتصل يجب دخوله تحت المستثنى منه عند عامة النحاة والأصوليين ولم يخالف فيه إلا المبرد وبعض أهل الأصول حيث قالوا: يكفي صحة دخوله والوجه ما قاله الجمهور، ولما كانت النكرة في سياق النفي عامة مستغرقة كان المستثنى منه المقدر في غير الموجب عاماً وإن قدر مجرداً عن أداة الاستغراق بخلاف ما في الموجب؛ فإنه لا يعم إلا إذا قدر معه أداة الاستغراق مثلاً لو قلت: ما اشتريت إلا فرس زيد كان التقدير: ما اشتريت فرساً إلا فرس زيد، ففرساً عام والمستثنى داخل فيه بالضرورة، ولو قلت: اشتريت إلا فرس عمرو كان التقدير: اشتريت فرساً إلا فرس عمرو، فالمستثنى غير داخل في المستثنى منه، فلا بد من تقدير أداة الاستغراق مثل أن تقدر اشتريت كل فرس إلا الخ، وهذا زيادة في التقدير فجوز العرب التفريغ في الأول لسهولة التقدير وانفهامه دون الثاني، وهذه نكتة أخرى في جواز التفريغ في غير الموجب دون الموجب.

وَهُوَ[1] فِي غَيْرِ المُوْجَبِ لِيُفِيْدَ مِثْلَ: مَا ضَرَبَنِي إِلَّا زَيْدٌ

(١) أي: والحال أنَّ المستثنى واقع في غير الكلام الموجب، وإنما اشترط كونه واقعاً في غير الكلام الموجب ليفيد الكلام فائدة صحيحة مثل. آه.

(قال: ليفيد فائدة صحيحة) فيه أن النحوي يبين دلالة الهيئة التركيبية على أصل المعنى صح أو لم يصح، ألا ترى جواز: جاء كل أحد إلا زيداً فينبغي أن يجوز: جاء إلا زيد، ويمكن أن يقال: أراد بإفادة المعنى دلالة الكلام على المراد وهي متحققة في غير الموجب غير متحققة في الموجب، أما الأول؛ فلأن الاستثناء المتصل قرينة على إرادة العام؛ وذلك لأنه يقتضي متعدداً، ولما لم يكن قرينة خصوص حمل على العام، وليس لها معارض فتعيين المراد، وأما الثاني؛ فلأن الاستثناء وإن كان قرينة على العام لكن عدم صحة المعنى قرينة على عدم إرادته فعورضت بذلك، فلم يتعين المراد، نعم فإن استقام المعنى وصح بقي قرينة العام بلا معارض ولهذا.

(قوله: فيه أن النحوي الخ) يعني: أن تقييد صحة الإعراب على حسب العوامل بكونه في كلام غير موجب لا وجه له؛ لأن ذلك لصحة المعنى والنحوي إنما يبحث عن دلالة الهيئات التركيبية على المعنى صح أو لم يصح، وليس تقريره أن هذا من قبيل وضع الشيء في غير محله؛ إذ لا بحث للنحوي عن استقامة المعنى على ما وهم. (قوله: على أصل المعنى) احتراز عن صاحب علم المعاني فإنه يبين دلالة الهيئات التركيبية على الخواص والمزايا التي هي المعاني الثواني الزائدة على أصل المعنى. (قوله: ألا ترى جواز الخ) أي: هذا التركيب جائز نظراً إلى القاعدة السابقة من وجوب نصب المستثنى إذا كان في كلام موجب مع إلا مع عدم صحة المعنى فليجز بعد حذف المستثنى منه أيضاً، فما الوجه في اشتراط صحة المعنى ههنا دون ذلك. (قوله: أراد الخ) فيكون التقييد المذكور موجهاً؛ إذ الهيئة التركيبية بدونه لا تدل على المراد. (قوله: فعورضت الخ) فيه أن عدم صحة المعنى أقوى؛ لأن الاستثناء لا يقتضي الاستعداد يدخل فيه المستثنى، وأما عمومه فلعدم قرينة الخصوصية على ما اعترف به فيمكن

إذ[1] لا يصح أن يضرب[2] كلُّ أحدٍ[3] المتكلمَ إلا زيدٌ، «إِلَّا أَنْ يَسْتَقِيمَ[4] المَعْنَى[5]» بأن[6] يكون الحكم[7] مما يصح أن يثبت[8] على سبيل العموم، نحو قولك: (كُلُّ حَيَوَانٍ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الأَسْفَلَ[9] عِنْدَ المَضْغِ[10] إِلَّا التِّمْسَاحُ[11]) أو[12] يكون هناك قرينة دالة على أن المراد بالمستثنى منه بعض معين[13] يدخل[14] فيه المستثنى قطعاً[15]

(١) علة الخلاف. (٢) والجملة فاعله. (٣) في وجه الأرض. (٤) فيه لطافة خفية. (٥) في الموجب، فاعله. (٦) بيان لطريق الاستقامة. (٧) أي: المحكوم به. (٨) والجملة فاعل يصح. (٩) صفته. (١٠) يقال مضغ الطعام. (١١) فإنَّه يحرك فكه الأعلى عند المضغ. (١٢) عطف على أن يكون. (١٣) صفة. (١٤) صفة بعد صفة لبعض. (١٥) تمييز.

إِلَّا أَنْ يَسْتَقِيمَ المَعْنَى،

(قال: إلا أن يستقيم المعنى) وهو استثناء من مفهوم الكلام؛ أي: لا يعرب على حسب العوامل في الموجب في وقت من الأوقات إلا وقت استقامة المعنى فإنه حينئذ يتعين المراد.

(قنالي زاده). (قال المصنف: إلا أن يستقيم المعنى الخ) استثناء مفرغ من عموم الأوقات؛ أي: لا يعرب المستثنى على حسب العوامل في الكلام الموجب في وقت إلا وقت أن يستقيم المعنى؛ وذلك إما بصحة عموم الحكم فيما عدا المستثنى، أو بقيام القرينة هو خصوص المحذوف؛ نحو: دخلت دارك وأكرمني فيها إلا زيد؛ أي: أكرمني كل واحد من الجماعة التي فيها إلا زيد. (قوله: أن يثبت على سبيل العموم) لإفراد المستثنى منه مع استثناء البعض، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾، ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾، وقد علم مما سبق أن المستثنى منه في المفرغ يقدر أمراً عاماً للمستثنى وغيره مناسباً له في جنسه وفي وصفه من كونه فاعلاً ومفعولاً، وغير ذلك فيقدر في المثال المذكور ما ضربني أحد إلا زيد، وفي ما قرأت إلا الكافية ما قرأت كتاباً، وفي نحو: ما جاءني إلا راكباً كائناً على حال من الأحوال، وفي ما ضربت إلا يوم الجمعة وقتاً من الأوقات، وفي ما ضربت إلا في المسجد في مكان من الأمكنة، وعلى هذا فقس. (قوله: كل حيوان يحرك فكه الأسفل إلا التمساح) فإنه يحرك فكه الأعلى عند المضغ؛ وهو حيوان عظيم من حيوان البحر على صورة الضب له فم واسع له ستون ناباً بين كل نابين سن صغيرة إذا أطبق فمه على شيء لا يفلته حتى يخلعه من موضعه، وله لسان طويل، وظهر كالسلحفاة، ولا يعمل الحديد فيه، وله أربع أرجل وذنب طويل، ولا يوجد إلا في النيل، طوله ستة أذرع، فالأكثر لا يظهر في الشتاء، ويتغوط من فيه غالباً، يعيش ستين سنة، وفكه الأسفل لا يستطيع تحريكه؛ لأن فيه عظماً متصلاً بصدره، ثم إن هذا مثال لصحة الحكم على سبيل العموم لا لما نحن فيه؛ أعني: المستثنى المفرغ وهو ظاهر لكون المستثنى منه مذكوراً في كلام موجب فيجب النصب فيه على الاستثناء لكن يفهم منه مثال لما نحن فيه بأن يقال: يحرك الفك الأسفل عند المضغ إلا التمساح، فلو قال: هكذا لكان أحسن، فما قيل: إنه لا يصح حذف المستثنى منه وتسليط عامله على ما بعد إلا فقير ظاهر، ومن الأمثلة ما في الرضي: يقدر الله إلا على المحال. (قوله: أو يكون هناك) أي: في مقام الاستثناء في الإيجاب قرينة دالة الخ، وإلا امتنع التفريغ؛ نحو: قام إلا زيد.

«مثل: (قَرَأْتُ إِلَّا يَوْمَ[1] كَذَا[2])» أي: أَوقَعْتُ القراءةَ[3] كلَّ يوم إلَّا يومَ كذا، لظهور[4] أنَّه[5] لا يريد المتكلمُ جميعَ أيام الدنيا بل أيام الأسبوع أو الشهر، أو مثل ذلك. ولقائل[6] أن يقول[7]: كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور[8]، فربَّما[9] لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب في بعض الصور أيضاً[10]، نحو: (مَا مَاتَ إِلَّا زَيْدٌ) فينبغي أن يشترط في غير الموجب أيضاً[11] استقامة[12] المعنى. و[13]أيضاً لا يصح مثل: (قَرَأْتُ إِلَّا يَوْمَ كَذَا) إلا[14] بعد تخصيص[15] اليوم[16] بأيام[17] الأسبوع مثلاً، فيجوز مثل هذا التخصيص[18] في (ضَرَبَنِي إِلَّا زَيْدٌ) بأن[19] يخصص المستثنى[20] منه بكل واحد من جماعة مخصوصين[21] إذا كان هناك[22] قرينة، فلا فرق بين هاتين الصورتين في[23] كون كل واحدة منهما جائزة[24] مع القرينة، وغير جائزة بدونها. وأجيب: بأنَّ المعتبر هو الغالب[25]، والغالب في الإيجاب[26] عدم استقامة المعنى[27] على[28] العموم وفي النفي[29] عكسه[30]، لأنَّ اشتراك جميع أفراد الجنس[31] في انتفاء[32] تعلق الفعل[33] بها، ومخالفة واحد إياها في ذلك مما[34] يكثر ويغلب[35]. وأمَّا اشتراكها[36] في تعلق الفعل بها، ومخالفة واحد إياها في ذلك[37] فمما[38] يقل كما في المثال المذكور[39] وبأنَّ الفرق بين قولك: (قَرَأْتُ إِلَّا يَوْمَ كَذَا) و: (ضَرَبَنِي إِلَّا زَيْدٌ) ليس[40] إلا بظهور قرينة

(١) ظرف لقرأت. (٢) من الكنايات. (٣) أي: حدوث من القرأة. (٤) علة لقوله أو يكون هناك قرينة دالة. (٥) شأن. (٦) خبر مقدم. (٧) مبتدأ، على المصنف. (٨) مثل ضربني إلا زيد. (٩) علة، بالتخفيف ويجوز التشديد. (١٠) كما لا يستقيم في تقدير العموم في الموجب. (١١) كالموجب. (١٢) نائب فاعل يشترط. (١٣) كبعض الموجب، اعتراض ثان. (١٤) صح. (١٥) بقيام قرينة حالية أو مقالية. (١٦) المستثنى منه. (١٧) الباء داخل على المتقوية عليه. (١٨) أي: تخصيص اليوم بالأسبوع. (١٩) بيان لطريق التخصيص. (٢٠) فاعل تخصيص. (٢١) كالأيام والأسبوع والشهر كما مر. (٢٢) أي: عند الاستثناء من الكلام الموجب. (٢٣) متعلق بلا فرق. (٢٤) خبر كان. (٢٥) عند النحاة. (٢٦) أي: في كلام الموجب. (٢٧) نحو: ضربني إلا زيد. (٢٨) متعلق بالاستقامة. (٢٩) أي: في غير الموجب. (٣٠) أي: استقامة المعنى على العموم. (٣١) كزيد وعمر وبشر وبكر وغير ذلك. (٣٢) متعلق باشتراك. (٣٣) اللغوي مثل ضربني إلا زيد. (٣٤) خبر إن. (٣٥) عطف تفسير. (٣٦) أي: جميع أفراد الجنس في الموجب. (٣٧) أي: تعلق الفعل. (٣٨) جواب إما خبر المبتدأ. (٣٩) وهو كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ إلا التمساح. (٤٠) أي: الفرق.

مِثْلُ: قَرَأْتُ إِلَّا يَوْمَ كَذَا،

(قوله: أي: أوقعت القراءة الخ) قيل: فسر بهذا ليظهر معنى الظرفية، ثم الظاهر أن المصنف أشار إلى عدم استقامة المعنى في ضربني إلا زيد بالعدول عنه إلى قرأت إلا يوم كذا كذا، رمز إليه الشارح بقوله السابق بخلاف ضربني إلا زيد، وقوله: في بعض الصور مثل: ضربني إلا زيد كما عرفت، وقوله: في غير الموجب متعلق بقوله: فربما لا يستقيم الخ. (قوله: فينبغي أن يشترط الخ) بأن يقال: ويعرب على حسب العوامل الخ سواء كان في كلام موجب أو غير موجب إن استقام المعنى، وقوله: وأيضاً لا يصح؛ أي: كما يتجه هذا السؤال يتجه أن يقال: لا يصح هذا المثال إلا بعد الخ، وحاصله: معارضة لقوله: في غير الموجب إلا أن يستقيم المعنى مثل قرأت الخ بأن نحو: ضربني إلا زيد بالنظر إلى قرينة مصححة مثل قرأت إلا يوم كذا، وبالجملة أن هذين القيدين[1] في حيز المنع؛ لأن غير الموجب قد ينتقض بنحو: ما مات إلا زيد فلا يكون جامعاً، واستقامة المعنى يشمل[2] جميع المواد فلا يكون مانعاً مع أن مقصود المصنف بقوله: في غير الموجب العموم ليشمل المواد كلها، وبقوله: إلا أن يستقيم المعنى الخصوص ليخرج مثل ضربني إلا زيد، وقوله: فلا فرق بين هاتين الخ؛ أي: فلا معنى لتخصيص استقامة المعنى بمثل قرأت إلا يوم كذا دون ضربني إلا زيد. (قوله: وأجيب بأن المعتبر الخ) يعني: أن العبرة في بناء الأحكام بالغالب قيل: وحاصل الجواب: نعم إن مدار صحة المفرغ في غير الموجب أيضاً استقامة المعنى، إلا أن المصنف أراد بالإطلاق في غير الموجب التنبيه على أن الاستقامة في النفي غالبة، وفي الإيجاب نادرة قليلة، والحكم للغالب ولا عبرة للنادر. (قوله: لأن اشتراك جميع أفراده الخ) يعني: أن اشتراط اشتراك جميع أفراد جنس واحد لها في انتفاء تعلق[3] فعل بتلك الأفراد ومخالفة فرد واحد لها في ذلك الانتفاء بأن يتعلق الفعل بواحد من أفراد الجنس، وينتفي تعلقه من سائر الأفراد مما يغلب ويكثر فيكون استقامة المعنى في غير الموجب أغلب؛ نحو: ما ضربني إلا زيد، وما شتمني إلا عمرو، وما أهانني إلا بكر إلى غير ذلك بخلاف اشتراط اشتراك جميع أفراد جنس واحد في تعلق الفعل بها، ومخالفة فرد واحد لها في ذلك التعلق فإنه يقل ويندر؛ نحو: يحرك فكه الأسفل إلا التمساح، فإنه يتوقف على أن يكون الحكم مما يصح أن يثبت على سبيل العموم، ونحو: قرأت

(١) أي: بعد التخصيص المذكور.
(٢) سواء كان التعلق بطريق القيام؛ نحو: ما ضرب إلا زيد أو بطريق الوقوع؛ نحو: ما ضربت إلا زيداً أو غير ذلك.
(٣) أي: في اصطلاح أهل البديع.

دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع[1] دخوله[2] فيه في الأول، وعدم ظهورها[3] في الثاني[4].
فلو قام[5] في[6] الثاني[7] أيضاً[8] قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين[9] كما إذا قيل: (مَنْ ضَرَبَكَ مِنَ القَوْمِ) أي: القوم الداخل[10] فيهم زيد[11]. فقلتَ[12]: (ضَرَبَنِي إِلَّا زَيْدٌ) فالظاهر[13] أنَّ ذلك أيضاً مما يستقيم فيه المعنى[14]، لكنَّ[15] الغالب[16] عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب، فالغالب فيه عدم استقامة المعنى.
«وَ[17]مِنْ ثَمَّةَ[18]» أي: ومن أجل أنَّ المفرغ[19] لا يكون في الموجب إلَّا أن يستقيم المعنى «لَمْ يَجُزْ» مثل: (مَا زَالَ زَيْدٌ[20] إِلَّا عَالِماً) إذ معنى ما[21] زال ثبت،

(١) مجزوم، صفة سببية بقوله بعض. (٢) نائب فاعل مقطوع. (٣) نظراً إلى الغالب. (٤) وهو ضربني إلا زيد. (٥) أي: وجد. (٦) مثال. (٧) هو ضربني إلا زيد. (٨) كما وجدت. (٩) صفة بعض. يعني أن المستثنى بعض معين من المستثنى منه. (١٠) صفة القوم. (١١) فاعل الداخل. (١٢) في الجواب. (١٣) جواب لو، بناء على السؤال المحقق. (١٤) بالقرينة الحالية. (١٥) إلا أن. (١٦) في مثل هذا. (١٧) استئناف. متعلق بقوله لم يجز. (١٨) اسم إشارة. (١٩) مستثنى. (٢٠) على جميع الصفات وهو المستثنى منه. (٢١) أي: الفعل الذي في أوله حرف نفي.

ومِنْ ثَمَّ لَمْ يَجُزْ: مَا زَالَ زَيْدٌ إِلَّا عَالِماً،

(قوله، إذ معنى ما زال ثبت) الأظهر أن يقال: ثبت دائماً لكن الدليل لا يفيد إلا أن يقال: إن نفي النفي يفيد دوام الإثبات وهي إفادته بحث.

العمل فيهما بتقدير عام يصح المعنى به. (قوله: الأظهر الخ) ولعل الشارح رحمه الله إنما ترك قيد الدوام؛ لأنه لا دخل له فيما هو بصدده: أعني: عدم صحة الاستثناء المفرغ في الإثبات. (قوله: ثبت دائماً الخ) أي: مستمراً في الزمان الثاني.

إلا يوم كذا فإنه يتوقف صحة هذا على أن يوجد قرينة مصححة لاستقامة المعنى، وكل ما يتوقف على شيء آخر فهو يندر ويقل بالنسبة إلى ما لا يتوقف لا أنه قليل في نفسه حتى يقال: إنه شاذ، قوله: وبأن الفرق الخ عطف على أن المعتبر وجواب عن السؤال الثاني. (قوله: مقطوع دخوله فيه) بالجر صفة جرت على غير من هي له لبعض، وقوله: دخوله نائب الفاعل، وضميره راجع إلى المستثنى، وضمير فيه إلى البعض. (قوله: كما إذا قيل: من ضربك الخ) وكما إذا قيل لك: ما لقيت مصارع البلد، فتقول: لقيت إلا فلاناً، وفي قوله: أي القوم الداخل الخ إشارة إلى أن اللام في القوم للعهد. (قوله: إلا أن يستقيم المعنى) أي: بأحد الطريقين السابقين؛ أعني: صحة ثبوت الحكم على سبيل العموم لما عدا المستثنى ووجود قرينة دالة على إرادة بعض معين من المستثنى منه، وفي شرح العصام: المراد بعدم الجواز عدمه من غير جعله مستقيم المعنى بنصب قرينة على الخصوص أو قصد مبالغة. (قوله: ومن ثمه لم يجز مثل ما زال الخ) أي: لم يجز جعل خبر ما زال وأخواته من الأفعال الناقصة المصدرة بحرف النفي مفرغاً بأن يدخل عليه الأداة مثل: مازال زيد إلا عالماً؛ لكونه إيجاباً من حيث المعنى مع عدم الاستقامة بأحد الطريقين، وإن كان نفياً ظاهراً فالمراد بغير الموجب المذكور في القاعدة السابقة هو غير الموجب في المعنى، والتحقيق ولا ينفع النفي الظاهر. (قوله: إذ معنى مازال ثبت) ثم جعل بمعنى كان؛ وذلك لأن ما زال وأخواته ليس بمعنى ثبت التام، بل بمعنى كان دائماً فلذا ينصب الخبر نصب كان، وأورد عليه أن الأظهر أن يقال: ثبت دائماً لكن الدليل لا يفيده إلا أن يقال: إن نفي النفي يفيد دوام الإثبات وفيه شيء، وأجيب: بأن ثبت هذا هو الذي مصدره الثبات لا الذي مصدره الثبوت فيكون الدوام مذكوراً، ثم إن الدوام في مثله منفهم من العرف والاستعمال على أنه يمكن أن يقال: النفي الذي وقع بعد النفي عام، وانتفاء كل نفي يوجب الثبوت الدائم لكن لا إشارة في الكلام إلى هذا ففيه عدم تمام التقريب لأن دليله يدل على

لأنَّ نفي النفي إثبات[1]، فيكون[2] المعنى: ثبت زيد دائماً على جميع الصفات إلا[3] على صفة العلم فلا[4] يستقيم[5]. وقال الشارح الرضي[6]: (يُمكن أنْ يحمل الصفات على ما[7] يمكن أن يكون[8].. (زَيْدٌ) عليها[9] مما لا يتناقض[10]، ويستثنى من جملتها العلم[11]، أو[12] يحمل ذلك[13] على المبالغة في نفي صفة العلم، كأنك قلت: أمكن أن يحصل فيه[14] جميع[15] الصفات[16] إلَّا صفة[17] العلم. وعلى التقديرين[18] يندرج[19] في صورة الاستقامة[20]، ولا يخفى على المتفطن[21] أنه يمكن[22] بمثل التأويلات (إرجاع[23] جميع المواد الإيجابية[24] عند[25] الاستثناء إلى[26] صورة الاستقامة كما[27] يقال مثلاً في قولك: (ضَرَبَنِي إلَّا زَيْدٌ) المراد[28]: كل من يتصور منه الضرب[29] من[30] معارفك[31]، أو المقصود[32] منه[33] المبالغة في غلو[34] المجتمعين على ضربك.

(١) خبر إن. (٢) جواب لشرط المحذوف أي: إذا كان نفي النفي إثباتاً. (٣) يثبت. (٤) إذا كان معنى مازال .آه هكذا. (٥) أي: هذا المعنى. (٦) في هذا المقام لتوجيهه وتصحيحه. (٧) عبارة عن الصفة. (٨) فاعل يمكن. (٩) والظرف خبر يكون. (١٠) أي: لا يلزم اجتماع الضدين كالسواد والبياض والجهل والعلم والشجاعة. (١١) نائب فاعل يستثنى. (١٢) عطف على يحمل. (١٣) مازال زيد إلا عالماً. (١٤) أي: زيد. (١٥) فاعل يحصل. (١٦) أي: المقابلة. (١٧) فإنه ليس له. (١٨) أي: توجيهين. الرضي. (١٩) أي: قوله مازال زيداً إلا عالماً على التقديرين. (٢٠) أي: المعنى، انتهى كلام الرضي. (٢١) شأن. (٢٢) والجملة خبر إن وجملة إن فاعل لا يخفى. (٢٣) فاعل يمكن. (٢٤) أي: كلام الموجب. (٢٥) ظرف إرجاع. (٢٦) متعلق بإرجاع. (٢٧) تمثيل. (٢٨) على تأويل الأول. (٢٩) نائب فاعل يتصور. (٣٠) بيان من. (٣١) إلا زيد. (٣٢) على التأويل الثاني. (٣٣) من قولك. (٣٤) أي: كثرة.

الثبوت لا الثبات وهو المدعى (قنالي زاده). (قوله: لأن نفي النفي إثبات) أي: مستلزم له بحسب العرف لا أنه عينه (لارى)، وقال عبد الحكيم: بل عينه في الحصول وغيره في المفهوم، وكتب على تعليل الشارح ما خلاصته: إن هذا القدر يكفي في مثل هذه العلوم، وأما تحقيق أن عدم العدم مثلاً عين العدم أو مغاير له مستلزم إياه فمن وظائف العلوم العقلية حققه الشريف في حاشية التجريد. (قوله: فيكون المعنى الخ) أي: معنى التركيب المذكور وهذا بيان لحاصل المعنى وإلا فالظاهر أن المعنى كان دائماً الخ، كما في بعض النسخ: لما مر أن مازال جعل بمعنى كان دائماً، وقوله: فلا يستقيم المعنى؛ لأن من الصفات ما يتناقض كالقيام والقعود والنوم واليقظة فلا يجتمعان. (قوله: قال الشارح الرضي) أي: في تصحيح هذا التركيب أنه يمكن أن يحمل الصفات المثبتة على ما أي صفات يمكن الخ، وقوله: ويستثنى عطف على أن يحمل وهذا نقل لكلام الرضي بالمعنى لا بلفظه كما لا يخفى على الناظر في شرحه. (قوله: أو يحمل ذلك على المبالغة) الإشارة بذلك إلى مثال مازال زيد إلا عالماً؛ أي: يحمل ذلك القول على المبالغة كما حمل عليها في إثبات صفة العلم في قولنا: ما زيد إلا عالم كذا في الرضي، وفيه أن في الحمل عليها في مازال زيد إلا عالماً سماجةً دون ما زيد إلا عالم كما ذكره الشريف في حاشية الرضي، ثم إن المبالغة[1] على ما ذكره السراج الهندي وصف الشيء بالممكن البعيد وقوعه عادة والإغراق فوق المبالغة رتبة كما أن الغلو فوقهما، أما الإغراق: فهو إفراط وصف الشيء بالممكن القريب وقوعه عادة من المحال كما في قوله:

ونكرِمُ جارَنَا ما دَامَ فِينَا
ونُتْبِعُهُ الكَرامَةَ حيثُ مالاَ

(١) أي: لفظ أحد.

(قوله: لأن نفي النفي إثبات) أي: مستلزم للإثبات لا أنه عينه فإن تصور نفي النفي يتوقف على تصور النفي وتصور الإثبات لا يتوقف عليه فهو ليس عينه.

(قال: ما جاءني من أحد) لو مثل بالباء المزيدة لتأكيد غير الموجب؛ نحو: ليس زيد بشيء وهل زيد بشيء استيفاء للصور الأربع التي تعذر فيها حمل البدل على اللفظ لكان أولى. (قوله: فهمرو محمول) يجوز أن يكون بدلاً من الضمير المستكن في فيها، ويجوز نصبه على الاستثناء

فإنه لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله على ما سيجيء. (قوله: وفي إفادته بحث) في الرضي ما حاصله: أنه إذا قيد النفي بزمان وجب أن يعم النفي جميع ذلك الزمان بخلاف الإثبات، وذلك ليكونا على طرفي النقيض ولم يعكس؛ لأن استغراق النفي أسهل فيكون نفي النفي دائماً كما أن نفي الإثبات يكون دائماً، ونفي النفي يلزمه الإثبات دائماً، ولا يخفى ما فيه؛ لأن عموم نفي الإثبات إنما جاء ليكونا على طرفي النقيض كالسالبة الكلية والموجبة الجزئية فمقتضى هذا التعليل أن يكون نفي النفي سلب النفي الدائم لا للسلب دائماً؛ ولذلك لا يفيد دخول النفي على كل فعل فيه معنى النفي. (قوله: دوام النفي) نحو: ما فارق وما انفصل فالوجه أن يقال: إن هذا بحسب السماع في بعض الأفعال الناقصة بدليل أنه لو كان المقصود مجرد ثبوت الخبر لفاعلها كنفي في إفادته كان بأن يقال: مثلاً كان زيد أميراً، فالعدول إلى ما زال زيد أميراً لفرض الاستمرار. (قوله: لا أنه عينه) لك أن تقول: المراد أنه عينه في الحصول، وإن كان مغايراً له في المفهوم.

«وَإِذَا تَعَذَّرَ[1] البَدَلُ» من حيث حمله «عَلَى اللَّفْظِ» أي: على لفظ المستثنى منه «فَعَلَى المَوْضِعِ» أي:[2] بحمل[3] على موضع المستثنى منه لا[4] على لفظه عملاً[5] بالمختار[6] على[7] قدر الإمكان[8] مثل: «(مَا[9] جَاءَنِي مِنْ[10] أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ) فَزَيْدٌ بَدَلٌ مَرْفُوعٌ[11] مَحْمُولٌ[12] عَلَى مَوْضِعِ[13]» (أَحَدٍ) لا مجرور محمول[14] على لفظه. «وَ» مِثْلُ: «لاَ أَحَدٌ فِيهَا» أي: في الدار «إِلَّا عَمْرٌو» فعمرو مرفوع محمول على محل (أَحَد[15]) لا[16] على لفظه، «وَ» مثل: «مَا[17] زَيْدٌ إِلَّا[18] شَيْئاً شَيءٌ لاَ[19] يُعْبَأُ بِهِ» أي: لا يعتد به. فـ (شَيءٌ) مرفوع محمول على محل (شَيْئاً) لا منصوب محمول على لفظه[20]. وقوله[21]: (لاَ يُعْبَأُ بِهِ) ليس في كثير من النسخ[22]، وعلى ما وقع في بعضها، فهو صفة لشيء[23] المستثنى. قيل[24]: إنَّما وصفه[25] به[26]، لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه، ولا[27] يخفى أنَّه[28] لو جعل المستثنى منه[29] شيئاً أعمّ[30] من[31] أن يزيد عليه صفةٌ[32] غير الشيئية أَوْ لا[33]، وخص المستثنى[34] بما[35] لا يزيد عليه صفة[36] غير[37] الشيئية لكان[38] أدق وألطف، وإنَّما تعذر، البدل على اللفظ في الصورة الأولى[39] «لأنَّ[40] مِنْ[41]» الاستغراقية

(١) أي: امتنع. (٢) قدر لتعلق على. (٣) مستثنى. (٤) بحمل. (٥) علة بحمل. (٦) وهو البدل. (٧) بناء. (٨) وهو الحمل على المحل. (٩) نافية. (١٠) استغراقية زائدة لتأكيد النفي في العموم. منا. (١١) لفظاً. صفة بدل. (١٢) صفة بعد صفة. (١٣) أي: محله. (١٤) صفة مجرور. (١٥) لأن محله رفع على الابتداء. (١٦) أي: لا بحمل. (١٧) نافية. (١٨) خبر ما. موجوداً. (١٩) صفة شيء. (٢٠) أي: لفظ شيئاً لأن الحمل على اللفظ متعذر. (٢١) مصنف. (٢٢) أي: النافية. (٢٣) أي: الثاني. (٢٤) في توجيهه. (٢٥) مصنف، أي: الشيء الثاني. (٢٦) أي: بقوله لا يعبأ به. (٢٧) حال. (٢٨) شأن. (٢٩) موجوداً. (٣٠) صفة شيئاً. (٣١) بمعنى إلى. (٣٢) نائب فاعل يزيد. (٣٣) أي: لا يزيد. (٣٤) أي: شيء الثاني. (٣٥) أي: بشيء. (٣٦) نائب لا يزيد. (٣٧) صفة صفة. (٣٨) جواب لو. (٣٩) ما جاءني من أحد إلا زيد. (٤٠) متعلق بتعذر. (٤١) لفظ مراد.

وَإِذَا تَعَذَّرَ البَدَلُ عَلَى اللَّفْظِ فَعَلَى المَوْضِعِ مِثْلُ: مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ، وَلَا أَحَدَ فِيهَا إِلَّا عَمْرٌو، وَمَا زَيْدٌ شَيْئاً إِلَّا شَيءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ، لأَنَّ مِنْ

لكنه ضعيف؛ إذ يتوهم أنه بدل محمول على لفظه، وأضعف منه في النصب نصب لا إله إلا الله؛ لأن العامل فيه وهو خبر لا محذوف إما قبل الاستثناء وبعده، وكذا في لا فتى إلا علي. (قوله: قيل: إنما وصفه به) لو لم يوصف به لصح أيضاً لجواز أن يراد بالتنوين التحقير. (قال: لأن من الاستغراقية) إنما قيدها بها؛ لأن من قد تكون زائدة في الموجب عند الأخفش إذا لم تكن استغراقية. (قوله: لأنها لتأكد النفي) أي: نفي مجرورها سواء باشرته أولاً؛ نحو: ما جاءني من رجل وامرأة.

(قوله: لو مثل الخ) اعلم أنه يتعذر البدل على اللفظ في أربعة مواضع في المجرور بمن الاستغراقية، والمجرور بالباء الزائدة لتأكيد غير الموجب نفياً كان أو استفهاماً، وفي اسم لا التبرئة مفتوحاً كان أو مضموماً، وفي الخبر المنصوب بما الحجازية فلو زاد المصنف رحمه الله المثالين المذكورين لأجل استيفاء مواضع التعذر لكان أولى. (قوله: وأضعف الخ) يشعر بجواز النصب في الجملة لكن المشهور امتناعه لإيهامه البدل عن المحل القريب لاسم لا التبرئة، وهو كفر وبينه وبين التوحيد تناقض، ولعل وجهه أن البدل مجموع إلا الله إلا أنه أعرب الجزء الأخير لعدم تحمل الجزء الأول للإعراب فلا ينسحب النفي عليه فلا كفر ولا تناقض.

وأما الغلو فإفراط وصف الشيء المستحيل وقوعه عقلاً وعادة كقوله:

وأَخَفْتَ أَهْلَ الشِّرْكِ حَتَّى إِنَّهُ
لَتَخَافُكَ النُّطَفُ الَّتِي لَمْ تُخْلَقِ

والمبالغة ههنا من قبيل الغلو كما هو المستفاد من كلام الهندي فتدبر. (قوله: إلا صفة العلم) فإنه ليس له قابلية الاستعداد لها أصلاً وإلى هنا انتهى كلام الرضي، فقوله: وعلى هذين الخ من كلام الشارح الجامي قدس سره، وقوله: من معارفك جمع معروف يقال: هو من المعارف؛ أي: من المعروفين؛ يعني: ازآشنايان ترا. (قوله: في غلو المجتمعين) أي: كثرتهم وغلبتهم يقال: غلا في الأمر؛ أي: تجاوز فيه الحد وبابه سما (مختار). (قال المصنف: وإذا تعذر البدل الخ) أي: إذا امتنع البدل المختار فاللام للعهد الخارجي، وقوله: على اللفظ متعلق بحملاً المقدر كما هو المتبادر؛ أي: حال كون البدل محمولاً على إعرابه اللفظي أو التقديري فيحمل على المحل الخ، فقوله: من حيث الخ بيان لحاصل المعنى لا تقدير في العبارة، ثم اعلم أن ما تعذر فيه البدل من اللفظ منحصر في أربع صور: المجرور بمن الاستغراقية، واسم لا لنفي الجنس مفتوحاً أو منصوباً، والخبر المنصوب بما الحجازية، والمجرور بما المزيدة لتأكيد غير الموجب؛ نحو: ما زيد أو ليس زيد أو هل زيد بشيء، والتفصيل في الرضي، ولم يذكر المصنف هذه الأخيرة فلو ذكره لكان أشمل (قتالي). (قوله: عملاً بالمختار) وهو جعل المستثنى بدلاً، وقوله: على محل واحد؛ أي: على محله البعيد كما سيأتي،

«لاَ تُزَادُ[1]» اتفاقاً[2]. «بَعْدَ الإِثْبَاتِ[3]» أي: بعد ما[4] صار الكلام مثبتاً لانتقاض[5] النفي بـ (إِلَّا) لأنَّها[6] لتأكيد النفي[7]، ولا نفي بعد الانتقاض[8]. فلو أبدل[9] على اللفظ وقيل: مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٍ، بالجر[10]، لكان[11] في قوَّةِ قولنا: جَاءَنِي مِنْ زَيْدٍ، فلزم زيادة (مِنْ)[12] في الإثبات، و[13]ذلك غير جائز. وفي[14] الصورتين الأخيرتين[15]، لأنَّه[16] لو أبدل المستثنى على اللفظ[17]، وقيل: (لاَ أَحَدَ فِيْهَا[18] إِلَّا عَمْراً)، بالنصب، لأنَّ[19] فتحته شبيهة بالحركة[20] الإعرابية، لأنَّها حصلت بكلمة (لاَ)[21]. فهي كالنصب[22] الحاصل[23] بالعامل. فلا[24] بد

(١) خبر إن. (٢) أي: باتفاق النحاة. (٣) عند سيبويه مطلقاً. (٤) مصدرية. (٥) علة ما صار. (٦) علة لا تزاد. (٧) أي: نفي مجرورها. (٨) حتى يؤكد بمن الاستغراقية. (٩) أي: المستثنى. (١٠) كلا على لفظ أحد. (١١) جواب لو. بهذا القول. (١٢) لفظ. (١٣) أي: زيادة من في الإثبات. (١٤) عطف على قوله في الصورة الأولى. (١٥) الأول لا أحد فيها إلا عمرو، والثاني ما زيد شيئاً إلا شيء. (١٦) علة تعذر المفهوم. (١٧) أي: لفظ المستثنى. (١٨) أي: في الدار. (١٩) علة نصب. (٢٠) في حصولها بالعامل وكونها عارضة. (٢١) فتكون عارضة. (٢٢) أي: إذا كان الأمر كذلك. (٢٣) صفة النصب. (٢٤) جواب.

لَا تُزَادُ[1] بَعْدَ الإِثْبَاتِ،

(١) اتفاقاً.

وهو الرفع على الابتداء فلا يحمل على لفظه ولا على محله القريب. **(قال المصنف: لا يعبأ به)** بصيغة المجهول من باب فتح وفائدة التوصيف به سيذكر، **قوله:** وعلى ما وقع الخ؛ أي: وعلى تقدير وقوعه، في بعض النسخ: فلفظة ما مصدرية، وفي قوله: استثناء الشيء لطافة لا تخفى. **(قوله: ولا يخفى أنه الخ)** الظاهر أنه اعتراض على ما يفهم من كلام القائل المذكور من أن قوله: لا يعبأ به قيد لازم في المثال لتصحيح الاستثناء، فحاصل الاعتراض أنه ليس مما يحتاج إليه في التصحيح لصحته بما ذكره أيضاً فافهم. **(قوله: غير الشيئية)** كالعلم والكرم والشجاعة ونحوها، وقوله: أو لا؛ أي: أو لا يزيد عليه غير الشيئية فيكون المستثنى منه عاماً. **(قوله: وخص المستثنى بما الخ)** الباء داخل على المقصور عليه؛ أي: فيكون المعنى: **(ما زيد شيئاً)** أعم من أن يكون مجرد شيء أو مع أمر زائد عليه **(إلا شيء)** مجرد كما كان عند وجوده وخروجه في هذا العالم، فلا يعتد به لكونه ساذجاً (وجيه). **(قوله: لكان أدق وألطف)** أي: أكثر دقة ولطافة في اعتبار عدم الاعتداد به؛ وهو كونه رجلاً ساذجاً بخلاف ما إذا ضم إليه قوله: لا يعبأ به على ما في بعض النسخ، فإن عدم الاعتداد به باعتبار أنه ضم إليه أمر زائد يوجب عدم الاعتداد (وجيه). **(قوله: لأن من الاستغراقية الخ)** قيد بها؛ لأن الواقع في المثال استغراقية فلذلك زاد اتفاقاً؛ إذ خلاف الأخفش ليس فيها وهذا توجيه وجيه لكلام المصنف فما قيل: الأظهر أن المصنف جعل الاستدلال مبنياً على مذهب الجمهور فغير ظاهر (قنالي زاده). **(قوله: لا تزاد اتفاقاً)** أي حتى من الأخفش الذي يجوز زيادتها في الإيجاب؛ فإنه إنما جوزها في غير من الاستغراقية كما في: قد كان من مطر؛ وذلك لأن فائدة من هذه التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس؛ إذ لولاها لاحتمل احتمالاً مرجوحاً أن يكون معنى: ما جاءني رجل ما جاءني رجل واحد بل رجلان فأكثر، فهي لتأكيد ما استفيد من النكرة من الاستغراق؛ وذلك لأن النكرة كانت في الظاهر للاستغراق لكنها كانت تحتمل غير ذلك، فيما ذكرنا ظهر لك وجه عدم جواز زيادة من الاستغراقية في الإثبات. **(قوله: لانتقاض النفي بإلا لأنها الخ)** فإنها وضعت لتفيد أن النفي شامل لجميع أفراد المجرور بها سواء باشرت المجرور كما في: ما جاءني من رجل، أو كان تابعاً للمباشر بها؛ نحو: ما جاءني من رجل وامرأة، وهكذا يقال: في الباء المزيدة؛ فإنها لا تزاد بعد إلا لأنها وضعت لتأكيد نفي مضمون المجرور سواء كان مجرورها مباشراً بها؛ نحو: ما زيد بقائم؛ أي: قيامه غير ثابت قطعاً، أو تابعاً للمباشر بها؛ نحو: ما زيد بقائم أو قاعد، ولو قال الشارح بدل قوله: لتأكيد النفي لتأكيد عدم الإيجاب كما قاله الرضي لكان أولى؛ لتناوله صورة الاستفهام إلا أنه لما كان الاستفهام المزيد فيه لفظة من إنكارياً في معنى النفي أطلق النفي عليه، فقوله: لتأكيد النفي؛ أي: نفي مجرورها، وإن لم تباشره كما عرفته. **(قوله: فلو أبدل على اللفظ)** أي: فلو أبدل بعد انتقاض النفي وصيرورة الكلام مثبتاً حملاً على لفظ المستثنى منه لأدى ذلك إلى زيادة من الاستغراقية في الإثبات مع أنه غير جائز بالاتفاق. **(قوله: لأنه لو أبدل الخ)** أي وإنما تعذر البدل على اللفظ في المثالين الأخيرين في المتن أيضاً لأنه لو أبدل الخ فقوله: في الصورتين عطف على في الصورة الأولى. **(قوله: لأن فتحته شبيهة الخ)** علة للمقدر؛ أي: إنما قلنا بالنصب مع أن حركته[1] بنائية والمحمول على لفظه مبني؛ لأن الخ فهذه الجملة اعتراضية بين الشرط والجزاء؛ لدفع ما يقال: إنه إذا أبدل عمرو من لفظ أحد يجب أن يكون مفتوحاً مثله لا منصوباً مع أنك قيدت بالنصب، وحاصل الدفع: أن حركة أحد وإن كانت بنائية إلا أنها مشابهة بالحركة الإعرابية في العروض بسبب العامل فكانت كالنصب، فكما يحمل على

(١) أعني: كونه في الأصل حرفاً.

حينئذ[1] من تقدير (لاَ)[2] حقيقة أو حكماً لتعمل[3] فيه[4] هذا العمل، وكذا[5] في قوله[6]: مَا زَيْدٌ شَيْئاً إِلَّا شَيءٍ، لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد حينئذ[7] من تقدير «مَا»[8] كذلك[9]، لتعمل[10] فيه. «وَمَا وَلاَ، تُقَدَّرَانِ[11]» لا حقيقة[12] إذا لم يكن البدل إلَّا بتكرير العامل و لا حكماً[13]، إذا اكتفى بدخوله[14] على المبدل منه، واعتبر سراية حكمه[15] إليه، فإنَّه في قوة التقدير حال كونها «عَامِلَتَيْنِ» في المستثنى المحمول على البدل «بَعْدَهُ» أي: بعد الإثبات يعني: بعد ما صار الكلام مثبتاً لانتقاض[16] النفي

(١) أي: حين حمل على لفظ أحد. (٢) أي: لفظ لا في المستثنى المحمول على لفظ أحد. (٣) علة لا بد. (٤) أي: في البدل. (٥) أي: كالحال في لا. (٦) مصنف. (٧) أي: حين حمل على اللفظ. (٨) أي: لفظ ما في المستثنى. (٩) حقيقة أو حكماً. (١٠) أي: لفظ ما. (١١) صفة ما ولا أي: لا تعرضان. (١٢) الأول. (١٣) والثاني. (١٤) أي: العامل. (١٥) أي: العامل. (١٦) علة صار.

وَمَا[1] وَلَا[2] لَا تُقَدَّرَانِ عَامِلَتَيْنِ بَعْدَهُ[3]،

(١) أي: الواقع في المثال الثالث.
(٢) الواقع في المثال الثاني.
(٣) أي: بعدما صار الكلام مثبتاً لا تنقاض النفي بإلَّا.

(قال، لا تقدران) أي: لا تفرضان، وقوله: عاملتين تمييز أو حال أو مفعول ثان يتضمن معنى الجعل. (قال، لأنهما عملتا للنفي) يعني:

(قوله: أي: لا تفرضان) فسره بذلك ليحصل للتقدير معنى مشترك بين التقدير الحقيقي والحكمي ولا يلزم استعمال المشترك في المعنيين أو الجمع بين الحقيقة والمجاز.

ذلك النصب يحمل على تلك الفتحة، وقوله: فلا بد الخ جواب لو؛ أي: فيلزم على تقدير نصب عمراً من تقدير لا بعد كلمة إلا لكون البدل في حكم تكرير العامل، وقوله: حقيقة؛ يعني: أن تقدير لفظة لا حقيقة على البدل كما هو مذهب البعض من أن تقدير لا حقيقةً في كون لا عاملاً في البدل شرط، وقوله: أو حكماً؛ أي: كما هو مذهب بعض آخر من أن تقدير لا حقيقةً على البدل غير شرط، بل اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سراية حكمه إليه بطريق الانسحاب. (قوله: لتعمل فيه هذا العمل) أي: لتعمل لفظة لا المقدرة هذا العمل في البدل أعني البناء إن حمل على لفظ أحد مع أنه لا يجوز؛ إذ المعرفة لا تبني بعد لا أو النصب إن حمل على محله القريب، وذا غير جائز أيضاً؛ لأن لا لا تعمل في المعرفة كما سيجئ. (قوله: من تقدير ما كذلك) أي: من تقدير لفظة ما بعد أداة الاستثناء حقيقة أو حكماً لتعمل فيه على ما علمته، وفي قوله: حال كونهما عاملتين إشارة إلى أن عاملتين حال، وقال بعض: إنه إن جعل لفظ التقدير في المتن بمعنى الفرض فعاملتين مفعول ثان أو حال، وإن جعل بمعنى التقدير المصطلح فحال، وقد جوز أيضاً أن يكون تمييزاً أو مفعولاً به بأن يتضمن التقدير معنى الجعل، وهذا التخريج مبني على ما قاله الرضي: من أن الأفعال الناقصة غير محصورة، ثم إنه إنما أتى بقوله: عاملتين؛ إذ الكلمة ربما تعتبر عاملة مع زوال معناها إذا لم يكن عملها لمعناها الزائل، فتوهم كون عاملتين لغواً ليس بشيء (عصام). (قوله: يعني بعدما صار الكلام مثبتاً الخ) قيل: عندي شبهة؛ وهو أنه يلزم تقديرهما عاملتين بعده في صورة النصب على الاستثناء أيضاً، وهو وإن كان غير مختار إلا أنه لا شك في جوازه اللهم إلا أن يفرق بين العمل في البدل، وبين العمل في المستثنى المحض فليتأمل، وأيضاً في شرح العصام: إن عمل من ليس لأنها لتأكيد النفي، فليقدر عملها بعد الإثبات هذا. (قوله: الذي بسببه شابهتا الخ) هذا الشرح ليس بموجود في كثير من النسخ وهو الظاهر، ولعل في قوله: شابهتا بليس تغليب كلمة ما على لا وإلا فلا لنفي الجنس محمول في العمل على إن ومشابه له في الكون للمبالغة في النفي كما أنه للمبالغة في الإثبات.

بإلَّا «لأَنَّهُمَا»[1] أي: (مَا، وَلاَ) «عَمِلَتَا»[2] لِلنَّفْيِ وَقَدْ[3] انْتَقَضَ النَّفْيُ بِإِلَّا». وحيث[4] تعذر في هاتين الصورتين البدل[5] على اللفظ[6] حمل[7] على المحل[8] ذ (عَمْرٌو) مرفوع[9] على أنَّه محمول على محل[10] (أَحَدٍ) وهو الرفع[11] بالابتداء[12] و(شَيْءٌ) مرفوع على أنَّه محمول: على محل[13] (شَيْئاً) وهو الرفع[14] بالخبرية[15]. فإن قلت: لـ (أحد)[16] في هذا[17] المثال محلان من الإعراب، محل قريب[18]؛ هو نصبه بكلمة (لاَ)[19]، ومحل بعيد؛ وهو رفعه بالابتداء، فلم[20] اعتبروا[21] حمله[22] على محله[23] البعيد[24]، لا القريب[25]؟ قلت: لأنَّ[26] محله القريب[27] إنَّما لعمل (لاَ) فيه[28] بمعنى النفي، وقد انتقض بـ (إلَّا) بخلاف محلِّه[29] البعيد فإنَّه[30] لا دخل لعمل (لا) فيه «بخلاف (لَيْسَ زَيْدٌ شَيْئاً إِلَّا شَيْئاً») مع أنَّه[31] انتقض النفي[32] فيه أيضاً[33] بـ (إلَّا) «لأَنَّهَا»[34] أي: ليس «عَمِلَتْ[35] لِلفِعْلِيَّةِ» لا[36] للنفي «فَلاَ[37] أَثَرَ لِنَقْضِ مَعْنَى النَّفْيِ» في عملها «لِبَقَاءِ[38] الأَمْرِ العَامِلَةِ هِيَ» أي: (لَيْسَ) «لأَجْلِهِ[39]» أي: لأجل ذلك الأمر وهو الفعلية. «وَمِنْ[40] ثَمَّةَ» أي: ومن أجل أنَّ عمل (لَيْسَ) للفعلية[41] لا للنفي[42] وعمل (مَا[43]، وَلاَ) بالعكس[44]. «جَازَ (لَيْسَ زَيْدٌ إِلَّا قَائِمًا») بإعمال (لَيْسَ)[45] في (قَائِمًا) وإن انتقض نفيها[46] بـ (إِلَّا) لبقاء[47] فعليتها. «وَامْتَنَعَ[48] (مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمًا[49]») بإعمال (مَا) في (قَائِمًا) لأنَّ[50] عملها فيه[51] إنَّما هو للنفي، وقد[52] انتقض النفي بـ (إِلَّا) «وَ[53] المستثنى «مَخْفُوضٌ» أي: مجرور «بَعْدَ غَيْرٍ وَسِوَى»

(١) اللام متعلق بلا تقدران. (٢) أي: ما ولا في اسمهما وخبرهما. (٣) حال من فاعل عملتا. (٤) معنى لما. (٥) فاعل تعذر. (٦) أي: لفظ المستثنى منه. (٧) جواب لما. (٨) أي: محل المستثنى منه. (٩) في المثال الأول. (١٠) أي: محل البعيد. (١١) قبل دخول لا. (١٢) لتخصصه بالعموم لوقوعه في حيز النفي. (١٣) أي: البعيد. (١٤) قبل دخول لا. (١٥) أي: بخبرية المبتدأ. (١٦) خبر مقدم، لفظ أحد. (١٧) والظرف صفة أحد. (١٨) صفة محل. (١٩) لنفي الجنس. (٢٠) استفهام. (٢١) النحاة. (٢٢) أي: بدل المستثنى. (٢٣) أي: لفظ أحد. (٢٤) صفة. (٢٥) أي: لم يعتبروا. (٢٦) علة لمقدر غير جائز. (٢٧) أحد. صفة. (٢٨) أي: في أحد. (٢٩) أحد. (٣٠) علة خلاف. شأن. (٣١) شأن. (٣٢) أي: في ليس. (٣٣) كالأول. (٣٤) علة بخلاف. (٣٥) خبر إن. (٣٦) أي: لا تعمل للنفي. (٣٧) موجود. (٣٨) متعلق بلا في لا أثر وعلة له لغاية معنى الانتفاء منه. (٣٩) علة للعاملة. (٤٠) استئناف أو اعتراض. (٤١) أي: ليس عملها. (٤٢) أي: بمعنى النفي. (٤٣) المشبهتين بـ ليس. (٤٤) أي: عملهما للنفي لا الفعلية. (٤٥) في اسمها وخبرها. (٤٦) أي: نفي كلمة ليس. (٤٧) علة جاز. (٤٨) عطف على جملة جاز. (٤٩) عند الجمهور خلافاً ليونس. (٥٠) علة امتنع. (٥١) أي: في الاسم والخبر. (٥٢) حال. (٥٣) عطف على ما قبلها لا على منصوب.

لأَنَّهُمَا عَمِلَتَا لِلنَّفْيِ وَقَدْ انْتَقَضَ النَّفْيُ بِإِلَّا بِخِلَافِ لَيْسَ زَيْدٌ شَيْئاً إِلَّا شَيْئاً لأَنَّهَا عَمِلَتْ لِلْفِعْلِيَّةِ فَلاَ أَثَرَ فِيهَا لِنَقْضِ مَعْنَى النَّفْيِ لِبَقَاءِ الأَمْرِ العَامِلَةِ هِيَ لأَجْلِهِ. وَمِنْ ثَمَّ جَازَ لَيْسَ زَيْدٌ إِلَّا قَائِماً، وَامْتَنَعَ مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِماً، وَمَخْفُوضٌ بَعْدَ غَيْرٍ وَسِوَى

(قال المصنف: وقد انتقض النفي) أي: والحال أنه قد بطل النفي الذي عَمِلا له، فكيف يعملان مع عدم سبب العمل؟ (رضي) أي: ومن شرط عملهما عدم انتقاض النفي بإلا كما سيأتي، وقوله: وحيث تعذر؛ أي: ولأجل تعذر البدل حمل على المحل فحيث للتعليل متعلق بحمل المؤخر. (قال المصنف: بخلاف ليس زيد الخ) متعلق بالتمثيل لا بقوله: عملتا للنفي، وإلا لاكتفى بقوله: بخلاف ليس (عصام)، وقوله: إلا شيئاً منصوب على البدل من اللفظ فإنه جائز بالاتفاق، وقوله: للفعلية؛ أي: لأجل كونها على صورة الفعل ومتصرفاً ببعض تصرفاته، لا لأن فيها معنى الفعل. (قال المصنف: فلا أثر لنقض الخ) أي: لا تأثير لانتقاض معنى النفي في عمل ليس؛ إذ الفعلية لا تزول بإلاَّ كما يزول النفي بها. (قال المصنف: لبقاء الأمر العاملة هي لأجله) وهو الفعلية، واعترض عليه بأن فعلية ليس ليست إلا للنفي؛ لأنه ليس لليس معنى غير النفي، فإذا بطل معناها بطل عملها، وأجيب: بأن ليس فعل ماض مشارك لغيرها في مطلق الفعل الذي هو القدر المشترك بين الأفعال والمقصود منها، ولا يلزم من إبطال النفي الذي هو الخاص انتفاء عملها من حيث إنه فعل؛ إذ لا يلزم من انتفاء الخاص انتفاء العام، وفيه أن مطلق

أنه علة حملهما على ليس وأن أو جزء العلة وعلى التقديرين بانتفائه تنتفي العلة. (قوله: فعمرو مرفوع على أنه) إلى آخره النواسخ إذا دخلت على المبتدأ والخبر غيرتهما لكن يبقى تقدير عملهما إذا كان العامل حرفاً لضعفه، ثم إذا كان العامل حرفاً لا يغير المعنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة؛ نحو: إن زيداً قائم وعمرو وإن غير المعنى فلا

(قوله: يعني: أن الخ) أي: علة عملهما الحمل على ليس وأن علة الحمل كونهما بمعنى النفي فهو علة الحمل بالواسطة أو جزؤ العلة التامة. (قوله: إذا كان العامل حرفاً) بخلاف ما إذا كان فعلاً؛ نحو: علمت زيداً قائماً فإنه لا يبقى تقدير عملها. (قوله: كما في ما نحن فيه) فإن الحمل على البدل

بكسر السين أو ضمها مع القصر، «وسَواء» بفتح السين وكسرها مع المد، لكونه مضافاً إليه.
«وَبَعْدَ حَاشَا[1] فِي الأَكْثَرِ» لكونها حرف[2] جر في أكثر[3] استعمالاتهم[4]. وأجاز بعضهم[5] النصب بها[6] على أنَّها فعل[7] متعد[8] فاعله مضمر، ومعناها تبرئة[9] المستثنى عما[10] نسب إلى المستثنى منه، نحو: (ضَرَبَ القَوْمُ عَمْراً حَاشَا زَيْداً) أي: بَرَّأَه الله[11] عن

(١) خبر لمبتدأ محذوف وهو في الأكثر. (٢) وإليه ذهب سيبويه. (٣) ظرف حرف جر. (٤) أي: النحاة. (٥) النحاة. (٦) متعلق بأجاز. (٧) خبر إن. (٨) فيكون المستثنى مفعول حاشا. (٩) أي: التنزيه. (١٠) أي: الفعل. (١١) فاعله براء أي: أبعده المد بالجر أو بالفتح.

وَسَوَاءٌ وَبَعْدَ[1] حَاشَا فِي الأَكْثَرِ

(١) أعاد كلمة بعد ليخص قوله في الأكثر بحاشا.

يعتبر ذلك المقدر إلا إذا أضطر إليه كما نحن فيه. (قال: لنقض معنى النفي) أي: انتقاضه فهو مصدر مجهول. (قوله: وهو الفعلية): وذلك لأن معنى ليس في الأصل ما كان بدليل لحوق علامات الأفعال عليه نحو: ليست ولست، ثم سلبت الدلالة على الزمان الماضي فحكمها حكم ما كان وإن لم يبق فيه معنى الكون وهو قد ينتفي نفيه ويبقى عمله؛ نحو: ما كان زيد إلا قائماً لبقاء معنى الكون بعد إلا. (قوله: مع كسر السين أو ضمها) قال الشيخ الرضي: كسر السين مع القصر وفتحها مع المد مشهورتان. (قوله: لكونها حرف جر) وإليه ذهب سيبويه، والدليل على حرفيتها قولهم: حاشاي من دون دون الوقاية، وامتناع وقوعها صلة لما المصدرية مطرداً، ودخول ما عليها، ونصب الاسم بعدها شاذ عنده. (قوله: وأجاز بعضهم النصب) إلى آخره بدليل حاشيت زيداً أو أحاشيه قيل: ٢ يحتمل أن يكون بمعنى قلت: حاشاً؛ نحو: لا ليت؛ أي قلت: لا لا ولو ليت؛ أي قلت: لولا وعند المبرد: أنه تارة حرف وتارة فعل، وإذا وليته اللام تعين فعليته، قال الشيخ الرضي: الأولى أنه مع اللام اسم لمجيئه منوناً نحو: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾ في بعض القراءات، وأنه مصدر بمعنى تنزيهاً لله فيجوز على هذا أن يرتكب كون حاشا في جميع المواضع مصدراً بمعنى تنزيهاً، وأما حذف التنوين في حاشا لك لاستكراههم التنوين في ما غلب عليه تجريده منها لأجل الإضافة كما قال بعضهم: في سُبْحانَ مِنْ

من اللفظ متعذر والنصب على الاستثناء مع كونه أقل في نفسه يوهم البدل من اللفظ، فلا بد من الحمل على البدل من المحل. (قوله: وذلك الخ) فيه دفع ما يتوهم من أنه كيف بقي في ليس معنى الفعلية مع أنها تدل على معنى في غيرها؛ أعني: نفي النسبة التي فيما بعد كما ولا. (قوله: ما كان) أي: التامة بمعنى ما حصل وما ثبت فتدل على معنى في نفسها كسائر الأفعال التامة، وإفادتها لمعنى في غيرها عارضة كتجردها عن الزمان بخلاف ما فإنها موضوعة لنفي ما دخلته. (قوله: بدليل الخ) يعني: أن لحوق علامات الفعل دليل على فعليتها وكون معناها معنى في نفسها. (قوله: ثم سلبت الخ) دفع لما يتوهم من أن الفعل لا بد له من الدلالة على الزمان، وهي منتفية فيها فتكون حرفاً. (قوله: وإن لم يبق فيه معنى الكون) أي: التامة وصارت لنفي كون مضمون الجملة. (قوله: وهو) أي: ما كان ونفيه بالرفع فاعل ينتفي. (قوله: لبقاء الخ) لانتفاء النفي وبقاء العمل كليهما. (قوله: مشهورتان) وكسر

الفعلية إنما كان في ليس في ضمن الفعلية الخاصة القائمة به؛ أعني: النفي، ولما بطل هذا الخاص بطل العام، فالجواب: الصواب أن يقال: إن هذا نص في معنى الفعلية إلا أن صورتها نافية وهي كافية في العمل بخلاف ما ولا؛ فإنه ليس فيهما صورة الفعلية فافهم. (قوله: بإعمال ليس في قائماً) هذا على لغة أهل الحجاز، وأما قولهم: ليس الطيب إلا المسك بالرفع فمبني على لغة بني تميم، كما أن قوله: وامتنع ما زيد إلا قائماً كائن عند جمهور النحاة خلافاً ليونس حيث استدل بقوله:

وَمَا الدَّهْرُ إلاَّ مَنْجَنُوْناً بِأَهْلِهِ
وَمَا طَالِبُ الْحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّبَا

وأجيب: بتقدير المضاف في الأول؛ أي: يدور دوران منجنون، وبأن معذباً مصدر بوزن ممزقاً؛ أي: يعذبون تعذيباً. (قال المصنف: والمستثنى مخفوض) يشير إلى أنه جملة معطوفة على ما قبلها لا على قوله: منصوب لوقوع الفصل الكثير. (قوله: أي: مجرور بعد غير) واعلم أن المستثنى قد يحذف من إلا وغير بعد ليس فقط، كما يحذف ما أضيف إليه غير الكائنة بعد إلا تقول: جاءني زيد ليس إلا وليس غير بالضم تشبيهاً لها بالغايات حين حذف المضاف إليه كما يجئ في الظروف المبنية، وغير خبر ليس؛ أي: ليس الجائي غيره، واعلم أيضاً أن المستثنى بعد غير قد يكون متصلاً وقد لا، وأما ما وقع بعد بيد فمقطع لا غير، وما بعد سوى وسواء فمتصل فقط فليحفظ. (قوله: مع كسر السين) أي: في الأشهر كما كان الفتح في سواء أكثر واعلم أنهما ظرفان منصوبان أبداً؛ لأنهما في الأصل بمعنى مكان ثم استعير لمعنى البدل ثم للاستثناء، وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعاً ونصباً وجراً، وقوله: وبعد حاشا أعاد كلمة بعد ليخص قوله: في الأكثر بحاشا. (قوله: في أكثر استعمالاتهم) على ما هو مذهب الأخفش ومن معه حيث قال: إنه تارة فعل وتارة حرف أو في مذهب أكثر النحاة وهم سيبويه ومن تبعه حيث أنكر فعلية حاشا إلا على سبيل الشذوذ كقوله عليه السلام: «أُسَامَةُ أحبُّ النَّاسِ إليَّ ما حاشا فاطمةَ» وكما في قول الأخطل:

رأيتُ النَّاسَ ما حَاشَا قُرَيْشاً
فإنَّا نَحنُ أفضَلُهُم فَعَالاً

حكاه الأخفش وهو شاذ عند سيبويه. (قوله: وأجاز بعضهم

ضرب[1] عمرو. «وَإِعْرَابُ[2] (غَيْرٍ) فِيْهِ» أي: في الاستثناء، دون الصفة، إذ هو حينئذ[3] يعرب بإعراب موصوفه[4] «كَإِعْرَابِ[5] الْمُسْتَثْنَى بِـ (إِلَّا) عَلَى التَّفْصِيْلِ» المذكور فيما سبق. فكأنَّه[6] لما انجر به المستثنى للإضافة[7] انتقل إعرابه إليه. «وَغَيْرُ»[8] أي: كلمة (غَيْرُ) في الأصل[9] «صِفَةٌ»[10] لدلالتها على ذات، مبهمة[11]، باعتبار قيام معنى المغايرة بها، فالأصل فيها أن تقع صفة[12]، كما تقول: (جَاءَنِي رَجُلٌ غَيْرُ زَيْدٍ[13]) واستعمالها[14]

(١) مضاف إلى مفعوله. (٢) مبتدأ. (٣) أي: حين وقع صفة. (٤) لاشتراط المطابقة فيه. (٥) والظرف خبر المبتدأ. (٦) شأن. (٧) أي: لإضافة غير إلى المستثنى. (٨) مبتدأ. (٩) أي: في أصل وضعها. (١٠) خبره. (١١) أي: موصوفة. (١٢) لما قبلها. (١٣) يعني مغاير له في الذات. (١٤) كلمة غير.

وَإِعْرَابُ غَيْرٍ فِيْهِ كَإِعْرَابِ الْمُسْتَثْنَى بِإِلَّا عَلَى التَّفْصِيْلِ[1]، وَغَيْرُ صِفَةٌ

(١) مبتدأ، وقوله: صفة خبره. د. ى.

النصب) أي: أجاز بعض النحاة كالفراء والمبرد النصب بحاشا كما في الدعاء المشهور الذي حكاه المازني: اللهم اغفر لي ولمن سمع دعائي حاشا الشيطان وأبا الإصبع بفتح الشيطان، وهذا أيضاً شاذ عند سيبويه كما قال الشاعر:

حَاشَا قُرَيْشاً فَإِنَّ اللهَ فَضَّلَهُمْ
عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالإِسْلَامِ وَالدِّينِ

قال اللاري: وعند المبرد أنه تارة حرف، وتارة فعل، واستدل على فعليته بتصريفه؛ نحو: حاشيت زيداً أحاشيه، كما قال النابغة:

ولا أَرَى أحداً في النَّاسِ يُشْبِهُه
وما أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

والكل شاذ عند سيبويه كما عرفته. (قوله: عما نسب إلى المستثنى منه) أي: عن أمر سوء وقبيح لا مطلقاً كما يشعر به لفظ التبرئة بخلاف خلا وعدا، فيقال: أساء القوم حاشا زيداً، ولا يقال: أحسن الناس حاشا زيداً، قوله: أي برأه الله، فيه تنبيه على أن ضمير حاشا راجع إلى الله تعالى من غير سبق ذكره صراحةً؛ لتعينه وكونه مركوزاً في الأذهان كما في هو الخلاق الباقي. (قال المصنف: وإعراب غير فيه) أي: وإعراب لفظ غير المستعمل في الاستثناء مجازاً كإعراب المستثنى الخ، وإنما لم يصر مبنياً مع أنه بمعنى الحرف؛ أعني: إلا؛ لأن ذلك فيه عارض لا وضعي على أن الإضافة مانعة عن البناء، وفي قوله: المذكور فيما سبق إشارة إلى أن اللام للعهد الخارجي؛ أي: من وجوب النصب في المستثنى من الموجب والمقدم والمنقطع وجوازه مع اختيار البدل في غير الموجب التام، والإعراب على حسب العوامل في الناقص. (قوله: لما انجر به) انفعال من الجر؛ أي: لما صار مجروراً بلفظ غير للإضافة انتقل إعرابه إلى غير، فالإعراب في الحقيقة لما أضيف إلى غير لا له، ومن ثمة جاز العطف على محله، توضيحه: أن المستثنى بلفظة غير يستحق الإعراب الجاري في سائر المستثنيات، إلا أنه لما أضيف إليه غير لزم الجر فانتقل إعراب المستثنى إلى لفظ غير؛ لأنه اسم يتحمل الإعراب، فالإعراب فيه عارية ولذا جاز العطف على محل المستثنى المجرور بإضافة غير؛ نحو: ما جاءني غير زيد وعمرو برفع عمرو عطفاً على محل زيد، ثم إن المفهوم من كلام الرضي: أن إلا إذا كانت صفة بمعنى غير كان مستحقاً

عَلْقَمَةَ أن ترك تنوينه لا يدل على علميته؛ لأنه لأجل إبقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافاً. (قوله: ومعناها تبرئة المستثنى) إذا استعمل حاشا في الاستثناء أو في غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده عن سوء ذكر، وربما أرادوا تنزيه شخص من سوء فيبتدؤون بتنزيه الله تعالى من السوء، ثم ينزهون من أرادوا تنزيهه على معنى أن الله منزه عن أن لا يظهر ذلك الشخص عما يشينه فيكون أكد وأبلغ. (قوله: انتقل إعرابه إليه) فالإعراب حقيقة لما أضيف إليه ولهذا جاز العطف على محله؛ نحو: ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع؛ لأن المعنى ما جاءني إلا زيد، قيل: لما كان إعرابه بعينه إعراب المستثنى بإلا كان الأحسن أن يقول: وإعراب غير إعراب المستثنى بإلا بدون الكاف، وإنما لم يبين غير مع أنه بمعنى الحرف؛ لأن ذلك فيه عارض. (قال: وغير صفة) غير مبتدأ وما بعدها خبر أن له. (قوله: باعتبار قيام معنى المغايرة لها) سواء بحسب الذات أو بحسب الوصف لكن قال الشيخ الرضي: إن استعمال الغير بالاعتبار الثاني مجاز.

الأول مع المد وضمه مع القصر لفتان غير مشهورتين. (قوله: مطرداً) أي: في استعمالاتهم كما يطرد دخوله في خلا وعدا. (قوله: ودخول ما عليه) في ما حكاه الأخفش من قول الشاعر:

رأيتُ النَّاسَ ما حَاشَا قُرَيْشاً
فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُم فَعَالاً

شاذ لا يستشهد به عند سيبويه لكنه وقع في الحديث: (أسامة أحب إلي ما حاشى فاطمة). (قوله: بدليل الخ) فإن التصريف ولحوق الضمائر المرفوعة خاصة الفعل. (قوله: يحتمل) يجوز أن يكون مشتقاً من لفظ حاشى حرفاً أو اسماً. (قوله: تارة حرف الخ) بدليل مجيء الجر والنصب بعده. (قوله: وإذا وليت اللام) نحو: حاشى لزيد. (قوله: في سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ) في قول الأعشى:

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ

على هذا الوجه[1] كثير[2] في كلامهم[3] لكنها[4] «حُمِلَتْ[5] عَلَى إِلَّا» واستعملت[6] مثلها[7] «فِي الاسْتِثْنَاءِ» على[8] خلاف الأصل وذلك[9] لاشتراك كل منهما[10] في مغايرة ما بعده لما قبله «كَمَا[11] حُمِلَتْ (إِلَّا) عَلَيْهَا» أي: على كلمة (غَيْرِ) في «الصِّفَةِ» لكن لا تحمل (إِلَّا)[12] عليها[13] في الصفة غالباً إِلَّا «إِذَا كَانَتْ» أي[14]: (إِلَّا) «تَابِعَةً[15] لِجَمْعٍ» أي: واقعة بعد[16] متعدد، فوجب أن يكون[17] موصوفها[18] مذكوراً[19] لا مقدراً، كما قد يكون مقدراً في (غَيْرِ) مثل: (جَاءَنِي غَيْرُ زَيْدٍ) وبعد ما كان مذكوراً[20] يكون متعدداً، ليوافق حالها[21] صفة[22] حالها[23] أداة الاستثناء، إذ لا بد لها[24] في الاستثناء من مستثنى منه

(١) أي: على وجه الوصفية. (٢) خبره، وكثير الاستعمال تدل على الأصالة. (٣) عرب. (٤) إلا كلمة غير. (٥) كلمة غير. (٦) كلمة غير. (٧) كلمة لا. (٨) حال كون هذا الاستعمال واقعاً. (٩) أي: حمل غير على إلا. (١٠) إلا وغير. (١١) صفة مصدر محذوف أي: حملت كلمة غير حملاً مثل حمل إلا. (١٢) كلمة إلا. (١٣) كلمة غير. (١٤) خبر كانت. (١٥) أي: ما يدل على الجمعية. (١٦) المراد بالتابع والجمع ههنا اللغويين دون العرفي. (١٧) فاعل وجب. (١٨) أي: ما يوصف بإلَّا. (١٩) خبر يكون. (٢٠) واشترط هذا الشرط ليوافق حالها. (٢١) أي: حال إلَّا. (٢٢) صفة من فاعل يوافق أو تمييز. (٢٣) أي: حال إلَّا حال كونها أداة. (٢٤) أي: كلمة إلَّا.

حُمِلَتْ عَلَى إِلَّا فِي الاسْتِثْنَاءِ كَمَا حُمِلَتْ إِلَّا عَلَيْهَا فِي الصِّفَةِ إِذَا كَانَتْ تَابِعَةً لِجَمْعٍ

(قوله: وذلك لاشتراك كل منهما الخ) يعني: أنه استعير غير لمعنى إلا لاشتراك كل منهما في معنى المغايرة، فإن غير يدل على مغايرة مجرورها لموصوفها ذاتاً أو وصفاً، وإلا تدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها في الحكم فجاز استعمال كل منهما في معنى الآخر بعلاقة المشابهة. (قوله: مذكوراً) إنما اشترط ذلك ليكون أظهر في كونها صفة.

(قوله: نحو: ما جاءني رجلان إلا زيد) قال الشيخ الرضي: لا يجوز ههنا الاستثناء المتصل؛ لأن المحكوم عليه اثنان من هذا الجنس وليس زيد اثنين منه.

سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الْفَاخِرِ (قوله: سواء ذكر) أي: في غيره أو فيه فلا يستثنى به إلا بهذا المعنى. (قوله: وربما أراد الخ) قال الله تعالى: ﴿قُلْ حَسْبِيَ لِلَّهِ مَا عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾. (قوله: أن لا يطهر) من التطهير. (قوله: عما يشينه) أي: يعيبه من الشين. (قوله: على محله) أي: محل ما أضيف إليه باعتبار الاستثناء. (قوله: كان الأحسن) إنما قال الأحسن: ليغاير إعرابه إعراب المستثنى باعتبار خصوصية المحل، وإن اتحدا لكن التغاير المذكور ولما لم يكن منظور للنحوي كان الأحسن ترك اعتباره. (قوله: لأن ذلك فيه عارض) والمعتبر في البناء تضمن معنى الحرف وضعاً ليفيد قوة المشابهة. (قوله: وما بعدها) أي: صفة وحملت على إلا. (قوله: بحسب الذات) نحو: مررت برجل غير زيداً، وبحسب الوصف؛ نحو: دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به فإن الوجه الذي تبين فيه أثر الغضب كأنه غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك. (قوله: على مغايرة الخ) بالإثبات والنفي أو بعدم الدخول. (قوله: ليكون أظهر)؛ لأن الأصل في الصفة ذكر الموصوف.

للإعراب إلا أنه لما كان في الأصل حرفاً روعي أصله فخلي عن الإعراب وجعل ما يستحقه من الإعراب لولا هذا المانع[1] لما بعده عارية فيكون على هذا إلا نفسه صفةً، وعن أبي حيان: إن الوصف مجموع إلا مع ما بعده كما أن في قولك: دخلت على رجل في الدار صفة رجل مجموع الجار والمجرور، وفي قولك: مررت برجل لا قائم ولا قاعد الصفة مجموع الاسمين بواسطة الحروف، وقال أبو حيان: قول من قال: إنه يوصف بها تجوز؛ لأن الحرف لا يوصف ولا يوصف به لكنه مع ما بعده يؤدي معنى الوصف، وهو الحق الموافق لما اختاره ابن مالك، فما ذكره الرضي تكلف. (قوله: في الأصل صفة) أي: مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها إما بالذات؛ نحو: مررت برجل غير زيد أو بالصفة؛ نحو: خرجت بوجه غير الوجه الذي دخلت به، والأصل هو الأول والثاني مجاز (رضي). (قوله: لدلالتها على ذات مبهمة) لكونها بمعنى المغاير تقول: مررت برجل غير زيد أي: مغايرة، وقوله: فالأصل فيها أن تقع صفة لا أداة كإلاَّ، ولا يذهب عليك أن ليس المراد بها صفة نحوية؛ إذ ذاك ليس بلازم، بل تكون بكونها حالاً أو مبتدأ أو خبراً أيضاً. (قال المصنف: لكنها حملت على إلا) أي: بالنقل إلى معناه والاستعمال فيه مع قلة على خلاف الأصل، كما حملت إلا على غير في الصفة على خلاف الأصل أيضاً؛ وذلك لما بينهما من الاشتراك، وقوله: غالباً، سيأتي فائدة التقييد به. (قال المصنف: تابعة لجمع) أي: تالية لجمع مذكور دال على متعدد، وإلى هذا أشار بقوله: أي: واقعة بعد متعدد سواء كان جمعاً حقيقة وصيغة كرجال، أو تقديراً كالقوم والمثنى، وكتب أيضاً ما نصه لما كان الظاهر من التابع تابعاً نحوياً، ومن الجمع جمعاً اصطلاحياً، ولم يكونا مرادين فسر الشارح بقوله: أي واقعة الخ، وحاصله: أن المراد بالجمع المعنى اللغوي فيشمل المثنى ومثل رهط. (قوله: فوجب أن يكون موصوفها مذكوراً) أي: وجب كون موصوف إلا المحمولة على غير مذكوراً حملاً للكلام على ما يتبادر منه؛ لأن الأصل

(١) أي: التعذر في المحصور، وعدمه في غيره.

متعدد[1]، فلا تقول في الصفة[2]: (جَاءَنِي رَجُلٌ إِلَّا زَيْدٍ). والمتعدد أعمُّ من أن يكون جمعاً لفظاً كرجل، أو تقديراً، كـ (قَوْمٍ وَرَهْطٍ)، وأن[3] يكون مثنى، فدخل فيه[4] نحو: (مَا جَاءَنِي رَجُلَانِ إِلَّا زَيْدٌ[5]) «مَنْكُورٍ[6]» أي: منكر لا يعرف[7] باللام، حيث[8] يراد به[9] العهد[10] أو الاستغراق، فيعلم التناول[11] قطعاً[12] على تقدير الاستغراق[13]، وعلى تقدير أن يشار به[14] إلى جماعة يكون[15] (زَيْدٌ) منهم فلا[16] يتعذر الاستثناء المتصل[17]، أو عدم[18] التناول قطعاً[19] على تقدير أن يشار به[20] إلى جماعة لم يكن[21] (زَيْدٌ) منهم فلا يتعذر المنقطع. «غَيْرُ مَحْصُورٍ» والمحصور: نوعان؛ إمَّا الجنس المستغرق[22]، نحو: (مَا جَاءَنِي رَجُلٌ[23] أَوْ رِجَالٌ[24]) وإمَّا بعض منه معلوم[25] العدد، نحو: (لَهُ[26] عَلَيَّ عَشَرَةُ دَرَاهِمَ أَوْ عِشْرُونَ) وإنَّما[27] اشترط أن يكون[28] غير محصور، لأنَّه إن كان محصوراً على أحد الوجهين[29] وجب دخول ما بعد (إلَّا) فيه[30]، فلا يتعذر الاستثناء، نحو: (كُلُّ رَجُلٍ[31] إِلَّا زَيْداً جَاءَنِي) وَ[32]: (لَهُ عَلَيَّ عَشَرَةٌ[33] إِلَّا دِرْهَماً وَإِنَّمَا يُصَارُ[34]

(١) صفة مستثنى منه. (٢) أي: في كلام الموجب. (٣) أعم. (٤) أي: في قوله لجمع. (٥) صفة رجلان. (٦) صفة لجمع. (٧) صفة منكر. (٨) علة لا يعرف. (٩) أي: المعرف باللام. (١٠) أي: الخارجي والذهني. (١١) أي: تناول المستثنى منه على المستثنى إذ يراد به العهد. (١٢) أي: يقينا. (١٣) يدخل المستثنى في المستثنى منه. (١٤) أي: باللام. (١٥) صفة. (١٦) وعلى كلا التقديرين. (١٧) فلا يحمل إلا على غير. (١٨) عطف على التناول. (١٩) مرتباً. (٢٠) أي: بالمعرف باللام. (٢١) صفة جماعة. (٢٢) بدخول اللام الاستغراقية أو لوقوع النكرة في سياق النفي. (٢٣) سواء مفرداً. (٢٤) أو جمعاً. (٢٥) صفة بعض. (٢٦) أي: لفلان. (٢٧) في حمل إلَّا على غير في الصفة. (٢٨) أي: المستثنى منه. (٢٩) الجنس المستغرق وبعض من الجنس معلوم العدد. (٣٠) أي: في المستثنى منه المحصور على أحد الوجهين. (٣٢) جنس مستغرق. (٣٢) أي: لفلان. (٣٣) وهو بعض معلوم العدد. (٣٤) أي: يذهب.

في الصفة ذكر موصوفها، وقيل: هذا الوجوب مفهوم من تفسير قول المصنف: تابع، فإن وقوع شيء بعد شيء يستلزم وجود الشيء الثاني لفظاً، وإنما اشترط أن يكون مذكوراً؛ ليكون أظهر في كونها صفة بخلاف غير؛ فإنها لما كانت عريقة في الوصفية جاز تقدير موصوفها هذا، وتوضيحه على ما في اللاري: أن وجه المذكورية كون إلا فرعاً على غير في الصفة، فيجب إظهار الموصوف معها للدلالة على كونها صفة؛ ولأنها لما كانت غير أصل في الصفة لم يحسن حذف موصوفها؛ لئلا يتضاعف عليها الضعف، وعن ابن مالك أن شرط كون إلا للصفة صلاحية الاستثناء، تقول: عندي درهم إلاَّ دانق، فتجعله وصفاً؛ لأنه يصح الاستثناء، ولا يجوز عندي درهم إلا جيد على الصفة؛ لأنك لا تقول: عندي درهم إلا جيداً على الاستثناء، وأما غير فتصف بها سواء جاز الاستثناء أم لا تقول: عندي درهم غير جيد، قال أبو حيان: وهذا الفرق كالمجمع عليه عند النحويين. (قوله: ليوافق حالها صفة) أي: ليكون حال إلا حال كونها صفة موافقاً لحالها حال كونها أداة الاستثناء في كون ما قبلها متعدداً، فلا تقول: في الصفة الخ؛ أي: فلا يجوز لك أن تقول: في الصفة رجل إلا زيد كما لا يجوز ذلك في الاستثناء فافهم. (قوله: أو تقديراً) أراد به ما لم يكن له مفرد من لفظه ويستعمل في معنى الجمع كرهط ونفر وفريق وناس وأنام، وقوله: فيدخل فيه تفريع على التعميم؛ أي: في قوله: تابعة لجمع بالمعنى المذكور. (قوله: ما جاءني رجلان إلا زيد) فإنه لا يجوز ههنا الاستثناء المتصل؛ لأن المحكوم عليه كل اثنين اثنين وليس المستثنى باثنين فيضطر السامع في حملها على الاستثناء (رضي). (قوله: أي: منكر لا معرف باللام) أي: مثلاً؛ إذ الموصول كالمعرف باللام كما في قوله عليه السلام: «الدُّنيا ملعونةٌ ملعونٌ ما فيها

مَنْكُورٍ غَيْرِ مَحْصُورٍ؛

(قوله: لأن المحكوم عليه الخ) هذا إنما يفيد تعذر الاستثناء المتصل لا مطلق الاستثناء. قال الرضي: فليس في مثله إلا الصفة؛ إذ الاستثناء المنقطع لا يكون داخلاً في ضابطة حمل إلا على الصفة، ولعله لأجل هذا فسر الرضي قوله: لجمع بكونه لفظاً أو معنى، ولم يجعله شاملاً للمثنى كما ذهب إليه الشارح رحمه الله، قال الشارح رحمه الله؛ أي: منكر لا يعرف باللام الخ ذكر المعرف باللام المراد به العهد الخارجي أو الاستغراق، وتعذر الاستثناء إن أريد به العهد أو الاستغراق يشير إلى ما ذكرناه من عموم التعليل المذكور، وذكر المعرف باللام في الرضي بطريق التمثيل، وإنما قيد العهد بالخارجي؛ لأن الذهني حكمه حكم النكرة كما نص عليه في الرضي.

(قوله: لا يوجب التعذر) كما في المثال الأول؛ إذ لا يعلم قطعاً دخول زيد في المائة ولا عدم دخوله فيها. (قوله: لا يوجب عدم التعذر) كما في المثال الثاني؛ لأن المراد جاءني جماعة من هذا الجنس والواحد والرجل والحمار ليس جماعة، فلا يدخل فيها فيصح الاستثناء المنقطع سواء كان من جنس المستثنى منه بلفظه أو بغير لفظه أو لا يكون من جنسه، وبما ذكرنا سقط ما قيل: لا فائدة في هذا الاستثناء؛ لأنه لا يعلم ما بقي بعد المستثنى إلا أن يراد برجال أقل مراتب الجمع، وحينئذ يكون جمعاً منكراً محصوراً معنى؛ لأنه إنما يدل على عدم صحة كونه استثناء متصلاً ووقع في نسخة بعض الناظرين المثال الثاني بكلمة ما النافية، وهو غلط وبني عليه الاعتراض بطول الكلام وأخل بالمرام.

عِنْدَ وُجُودِ هَذِهِ الشَّرَائِطِ إِلَىٰ[1] حَمْلِ (إِلَّا) على[2] غير، «لِتَعَذُّرِ الاسْتِثْنَاءِ» عند وجودها، فيضطر[3] إلى حملها[4] على (غَيْر). وإنَّما قلنا في صدر هذا الكلام: إن[5] (إلَّا) لا تحمل[6] على الصفة غالباً فقيدناه[7] بقولنا، (غَالِباً) لأنَّه[8] قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو: (جَاءَنِي مِئَةُ رَجُلٍ إِلَّا[9] زَيْدٌ) وقد لا يتعذر[10] في غير المحصور نحو:

(١) متعلق بـ يصار. (٢) متعلق بـ حملت. (٣) أي: السامع. (٤) أي: كلمة إلَّا. (٥) مقول قلنا. (٦) أي: كلمة لا. (٧) الفاء لتعقيب الرتبة. هذا القول مع أنَّه مطلقاً. (٨) علة قيدنا. (٩) بمعنى غير. (١٠) أي: الاستثناء بل يصح.

(قوله: وإنما قلنا الخ) هذه الزيادة لدفع شبهة؛ وهي أن مناط حمل إلا على الصفة تعذر الاستثناء وما ذكره من الضابطة لا يوجب التعذر وانتفاؤه لا يوجب عدم التعذر فلا يكون الضابط مطرداً ولا منعكساً فوجب أن يقال: لجمع غير معلوم تناوله المستثنى وعدمه، وقد يتكلف بأن المراد بغير المحصور غير المعلوم؛ لئلا يلزم بينهما تخالف لتلازم بينهما غالباً.

لِتَعَذُّرِ الاسْتِثْنَاءِ

إلاَّ ذِكرُ اللهِ وما والاهَا وعالِمٌ ومتعلمٌ»؛ فإنه لما لم يكن قرينة على الاستغراق أو العهد في كلمة ما، فلم يكن دخول ذكر الله وما عطف عليه في الموصول حمل إلا على الصفة ورفع ما بعدها. (قوله: حيث يراد به الخ) أي: يحتمل أن يراد به والحيثية للتعليل، وقوله: فيعلم التناول الخ تفريع على هذه الإرادة؛ أي: تناول ما قبل إلا لما بعدها. (قوله: فلا يتعذر الاستثناء المتصل) أي: فيحمل عليه إلا لا على الصفة، فإن الأصل في إلا هو الاستثناء، وقوله: فلا يتعذر المنقطع؛ أي: فيحمل عليه لا على الصفة أيضاً؛ إذ لا وجه للعدول عن الأصل فاختير كونه منكراً غير محصور لئلا يتحقق دخول ما بعد إلا فيما قبلها حتى يضطر السامع إلى حملها على غير الاستثناء. (قال المصنف: غير محصور) يعني: غير دال على عدد معين ولا على الاستغراق، وقوله: والمحصور؛ أي: الجمع المحصور بمعنى الدال على التعدد نوعان؛ لأنه إما جنس مستغرق لجميع الأفراد بوقوعه في سياق النفي؛ نحو: ما جاءني رجل أو بمصاحبته بأداة العموم غير اللام؛ نحو: كل رجل إلا زيداً جاءني كما سيجيئ، وقوله: وأما بعض منه؛ أي: من الجنس لا الجنس المستغرق فالضمير راجع للمطلق المذكور في ضمن المقيد. (قوله: وجب دخول ما بعد إلا الخ) يعني: إن كان ما بعد إلا من جنس المحصور ومن لفظه؛ نحو: له عليّ عشرة دراهم إلا درهماً، فلا يرد أنه لم يجب الدخول في مثل: جاءني مائة رجل إلا زيد وسيأتي. (قوله: نحو: كل رجل إلا زيداً جاءني) واعلم أن خروج مثل هذين المثالين عن هذه الضابطة بقوله: غير محصور مبني على أن المراد بالجمع المتعدد كما فسره به أولاً، وإلا فلو أبقي على ظاهره لخرجا به. (قوله: وإنما يصار عند الخ)؛ إذ الحمل خلاف الأصل فلا يصار إليه بلا ضرورة، ثم إن في صنيع الشارح إشارة إلى أن اللام في قوله: لتعذر متعلق بحملت وعلة له لا أنه متعلق بما يفهم من فحوى الكلام، فما قيل: الغرض من هذا تقدير متعلق لقوله: لتعذر الاستثناء ليس بشيء فاعرفه. (قال المصنف: لتعذر الاستثناء) أي: بكلا قسميه أو المتصل الذي هو الأصل فعلى الأول يجب الحمل على الصفة وعلى الثاني يجوز، والأول هو الظاهر فلذا قال الشارح: فيضطر إلى حملها على غير؛ أي: لتلك الضرورة، وفي الجزائري: إذ المتصل يلزم دخوله قطعاً والمنقطع يلزم عدم دخوله قطعاً والجمع المنكور الغير المحصور يتناول جماعة غير معينة لا يجزم فيها لا بتناول المستثنى ولا بعدمه، فيتعذر فيه كلا النوعين من الاستثناء، وفي قول المصنف: رد على سيبويه حيث جوز الحمل بلا ضرورة تمسكا بقوله عليه السلام: «النَّاسُ كلُّهم هالكونَ إلاَّ العالِمُونَ»، وأجيب عنه: بأن التقدير الناس هالكون إن لا يكن العالمون (عصام). (قوله: وإنما قلنا في صدر الخ) فهذه الزيادة لدفع شبهة الفاضل الهندي حيث قال: في هذه الضابطة نظر طرداً وعكساً فليراجع إليه وإلى اللاري. (قوله: لأنه قد يتعذر الاستثناء في المحصور) أي: يمتنع الاستثناء بكلا قسميه في الجمع المحصور أيضاً لعدم دخول المستثنى فيه بيقين، وفي الامتحان: إن التعذر قد يكون في الجمع المعرف باللام؛ نحو: ما جاءني الرجال إلا زيد إذا لم يكن قرينة العهد والاستغراق، فلا يعلم الدخول ولا عدمه قطعاً فيتعذر الاستثناء وفيه تفصيل فارجعه. (قوله: نحو: جاءني مائة رجل إلا زيد) أي: غير زيد؛ لأنه تعذر فيه الاستثناء بكلا قسميه المتصل والمنقطع، وقال الجزائري: وجه التعذر عدم اليقين بدخول زيد في المائة وبعدم دخوله فيها. (قوله: وقد لا يتعذر) أي: الاستثناء في غير المحصور، بل يصح إما على الاتصال أو الانقطاع، فالواحد المنكر وكذا الرجل في الأمثلة الآتية متحقق الدخول بيقين في الجمع المنكر الغير المحصور، فلا يتعذر المتصل كما أن حماراً غير متحقق الدخول فيه بيقين، فلا يتعذر المنقطع فتلخص من هذا أن التعذر هو مناط الحمل ومداره وجوداً وعدماً إلا أن ذلك[1] لما كان نادراً لم يلتفت إليه المصنف التفات اهتمام، وترك قيد غالباً تسامحاً في بيان قاعدة حمل إلا على الصفة، وإبراز الحكم في معرض الكلية لما تقرر أن للأكثر حكم الكل.

(١) فإنهم يعربون التثنية في الأحوال الثلاث بالألف.

(مَا جَاءَنِي رِجَالٌ إِلَّا وَاحِداً، أَوْ إِلَّا رَجُلاً[1] أَوْ إِلَّا حِمَاراً[2]) ولكن لما كان ذلك[3] نادراً لم يلتفت المصنف إليه[4] في بيان هذه القاعدة نحو: «﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ﴾[5]»، أي: في السماء[6] والأرض «﴿ءَالِهَةٌ﴾[7]» جمع إله[8]، ولا دلالة فيها على عدد محصور «﴿إِلَّا﴾[9] ﴿ٱللَّهُ﴾» أي: غيرُ الله «﴿لَفَسَدَتَا﴾[10]» أي: لخرجتا[11] عن الانتظام. و(إلَّا) في الآية صفة[12]، لأنها تابعة لجمع منكور غير محصور[13] هي[14] (آلِهَةٌ[15]). ويتعذر الاستثناء، لعدم دخول (اللهِ) في (آلِهَةٍ) بيقين[16] فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء. وفي[17] الآية مانع[18] آخر[19] عن حمل (إلَّا) على الاستثناء، وهو أنه[20] لو حملت عليه[21] صار المعنى[22]: لو كان

(١) في المتصل. (٢) في المنقطع. (٣) اسم كان. (٤) أي: إلى قوله خالياً. (٥) والظرف خبر مقدم وقيل كان. (٦) بمعنى ثبت وفيهما ظرف له. (٧) اسم المؤخر لكان. (٨) وهو الذي يعبد إلهه، أي: المعبود. (٩) أو الجموع عطف بيان. (١٠) واللام جواب. (١١) تفسير باللازم أي: الأرض والسماء. (١٢) بمعنى غير. (١٣) الخبر. (١٤) فالتأنيث باعتبار. (١٥) لفظة. (١٦) لانتفاء شرط دخوله وهو الاستغراق والحصر. (١٧) والظرف خبر مقدم. (١٨) مبتدأ مؤخر. (١٩) غير الأول. (٢٠) شأن. (٢١) لكونه أصلاً فيه. (٢٢) الآية.

(قوله: نحو: جاءني رجال إلا واحداً) أي: منهم وقد عرفت مما سبق أن المثالين الأولين للمستثنى المتصل والثالث للمنقطع. (قال المصنف: نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ﴾ الخ) أي: نحو قوله تعالى في سورة الأنبياء: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، والآلهة: جمع إله، وأصله آلهة بوزن أمثلة مأخوذ من أله بكسر اللام إذا تحير، أو بفتحها إذا عبد، أو من وله إذا اشتد شوقه، فعلى هذا أصله: ولاه بالكسر كأشاح أصله وشاح، وقوله: لفسدتا؛ أي: لكن التالي باطل وكذا المقدم، وقول الشارح: أي لخرجتا عن الانتظام إلا كمل المشاهد تفسير باللازم. (قوله: فإلا في الآية صفة) شروع في بيان تطبيق المثال للممثل له، والفاء للتعليل أو التفصيل. (قوله: ويتعذر الاستثناء الخ) قيل: فيه نظر؛ لأن قوله: آلهة، نكرة في سياق نفي الحكم فيفيد العموم؛ لأن لو لامتناع شيء لوجود غيره، فإذا أدخلت على المثبت صيره منفياً، وإذا أدخلته على المنفي صيره مثبتاً، فلما كان قوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ﴾ مثبتاً صار منفياً بدخول لو، فيكون في تقدير: ما كان فيهما آلهة إلا الله، فلولا الإخراج بالاستثناء للزم نفيه تعالى أيضاً فلم يتعذر الاستثناء، والجواب: ما قاله المصنف من أنه لا اعتبار بالنفي المستفاد من لو؛ لأنه معنوي بخلاف النفي في قلما، وأبي ومتصرفاته، وقوله: بيقين قيد للدخول؛ أي: لعدم الدخول المتيقن الذي هو شرط صحة الاستثناء توضيحه: أن الاستثناء إخراج شيء عن شيء بحيث لو لم يكن الإخراج لوجب دخوله فيه، وإذا كان المستثنى منه جمعاً منكراً لم يجب دخول المستثنى في المستثنى منه؛ لأن ذلك الجمع كرجال مثلاً يحتمل أن يتناول ثلاثة فقط لم يكن المستثنى من جملتها. (قوله: لعدم دخول الله في آلهة بيقين) فحصل الشك في الدخول وعدمه فتعذر الاستثناء بكلا قسميه، فوجب الحمل على الصفة لضرورة التعذر. (قوله: وفي الآية مانع آخر الخ) قال السيد عبد الله في شرح اللباب: وفي الآية مانع آخر معنوي من حمل إلا على الاستثناء وهو

نَحْوَ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[1]،

(١) أي: في السماء والأرض.

(قوله: فإلا في الآية صفة) قال سيبويه: لا يجوز ههنا إلا الوصف؛ يعني: لم يجز البدل؛ لأنه لا يكون إلا في غير الموجب، قال المصنف: ولا يعتبر النفي المستفاد من لو؛ لأن النفي المعنوي ليس كاللفظي إلا في قلما وأقل وأبى ومتصرفاته، وصرح بذلك الشيخ الرضي، وأيضاً البدل لا يجوز إلا حيث يجوز الاستثناء.

(قوله: قال سيبويه الخ) لما كان تعذر الاستثناء غير كاف في حمل الأعلى الصفة ضم إليه تعذر البدل ليتم البيان. (قوله: وأيضاً الخ) فحينئذ يكون تعذر الاستثناء كافياً في المقصود؛ ولذا اقتصر عليه المصنف رحمه الله. (قوله: إلا حيث يجوز الاستثناء) ولا يجوز ههنا؛ لأن الله غير واجب الدخول في آلهة المنكر؛ ولأنه لا يجوز استثناء المفرد من الجمع على أنه استثناء متصل.

فيهما[1] آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا. وهذا لا يدل إلَّا على[2] أنَّه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله، وبهذا لا يثبت وحدانية الله تعالى، لجواز[3] أن يكون حينئذ[4] فيهما[5] آلهة غير مستثنى الله عنها، بخلاف ما[6] إذا كانت للصفة بمعنى[7] (غَيْرُ)، فإنَّه[8] يدل على أنَّه[9] ليس فيهما آلهة غير الله. وإذا لم يكن فيهما[10] آلهة غير الله يجب أن لا يتعدد الآلهة، لأنَّ[11] التعدد يستلزم[12] المغايرة[13]. «وَ[14]ضَعُفَ» حمل[15] (إلَّا) على (غير) «فِي غَيْرِهِ» أي: في غير جمع منكور غير محصور، لصحة[16] الاستثناء حينئذ[17]. ومذهب سيبويه: جواز وقوع (إلَّا) صفة مع صحة الاستثناء، قال يجوز في قولك: (مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا[18] زَيْدٌ[19]) أن يكون (إِلَّا زَيْدٌ) صفة. وعليه[20] أكثر المتأخرين[21]

(١) في الأرض والسماء. (٢) مع أن الآية سوق لإثباتها له. (٣) علة عدم الثبوت. (٤) حين كون معنى الآية هكذا. (٥) في الأرض والسماء. (٦) أي: معنى الذي. (٧) حال من الصفة. (٨) حمل غير بمعنى الصفة. (٩) شأن. (١٠) في الأرض والسماء. (١١) علة عدم التعدد. (١٢) خبر إن. (١٣) أي: المنازعة والمجادلة. (١٤) استئناف أو اعتراض. (١٥) إشارة إلى أن ضمير يرجع له مصدر عملت. (١٦) علة ضعف. (١٧) حين كون إلا في غير جمع منكور. (١٨) بمعنى غير. (١٩) صفة مع صحة الاستثناء عند سيبويه. (٢٠) أي: على قوله سيبويه. (٢١) لكونه إماماً.

وَضَعُفَ فِي[1] غَيْرِهِ.

(١) أي: في غير جمع منكور غير محصور.

(قوله: يجب أن لا يتعدد الآلهة) أي: يجب أن لا يكون إله إلا الله؛ لأن التعدد يستلزم المغايرة، والمغايرة مستلزمة للفساد، وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزومات كلها كما أن إثبات الملزوم مستلزم إثبات لوازمه كلها.

(قوله: أي: يجب أن لا يكون الخ) بمعنى أن الملزوم للفساد في الذكر إمكان وجود آلهة مغايرة لذاته تعالى لكن الفساد لازم لمطلق المغايرة؛ إذ لو فرض إله واحد غير الله تعالى يلزم الفساد أيضاً فانتفاء الفساد يستلزم انتفاء التعدد مطلقاً، وإنما ذكر في الآية صيغة الجمع تشنيعاً بالكفار بأنهم اعتقدوا شركاء لمن لا يجوز له شريك أصلاً.

أنها رد على المشركين الذي يقولون: إن مع الله إلهاً آخر، فقيل لهم: لو كان مع الله إله آخر لفسدت السموات والأرض، ولكن لم تفسدا بدليل المشاهدة، فلم يكن معه إله آخر، وهذا المعنى لا يتحقق إلا بجعل إلا صفة، ولو جعل استثناء لكان المعنى: لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا، فللخصم أن يقول: جاز أن يكون انتفاء الملزوم المركب من الموصوف وصفته بانتفاء الصفة لا بانتفاء الموصوف؛ إذ لا يلزم من انتفاء المجموع انتفاء كل واحد من أجزاءه، ولا يلزم على تقدير الوصف عدم المقصود؛ لأن انتفاء المجموع وهو الآلهة الموصوفة بصفة المغايرة إن كان بانتفاء الموصوف وحده فقد حصل المطلوب، وكذلك إن كان بانتفاء الوصف؛ إذ من انتفاء المغايرة يلزم انتفاء التعدد انتهى، فالمعنى على تقدير الوصف: ليس فيهما آلهة كل إله من الآلهة غير الله، فإذا لم يكن فيهما آلهة كذلك يجب أن لا يتعدد الآلهة أصلاً بأن لا يكون إله غير الله؛ لأن التعدد يستلزم المغايرة، وقد تقرر في محله أن كل اثنين غيران، فلما ثبت امتناع إله يغاير الله ثبت عدم تعدد الآلهة، وهذا هو المعنى المراد ههنا فتمسك به. (قوله: وهذا لا يدل إلا على الخ) يعني: أن الاستثناء قيد للحكم المتعلق للمستثنى منه، فيكون الشرط كون الآلهة فيهما بقيد أن لا تكون معه تعالى، فيكون الفساد لازماً لكون الآلهة فيهما دونه تعالى، مع أن المراد بيان لزوم الفساد لكون الآلهة فيهما مطلقاً سواء كانت مع الله أو لا. (قوله: وبهذا لا يثبت وحدانيته الخ) أي: مع أن الآية مسوقة لإثباتها والرد على المشركين القائلين إن مع الله إلهاً آخر كما عرفته، وإنما ذكر في الآية بصيغة الجمع تشنيعاً للكفار بأنهم اعتقدوا شركاء لمن لا يجوز له شريك أصلاً. (قوله: لجواز أن يكون الخ) هذا يستفاد من المفهوم المخالف للآية، وقوله: حينئذ؛ أي: حين إذ حمل إلا على الاستثناء وصار المعنى كما ذكر، وقوله: ليس فيهما آلهة غير الله؛ أي:

تمسكاً بقوله[1]:

وكـــلُّ أَخٍ مُـــفـــارقُـــه[2] أَخُـــوهُ لَـعَـمـرُ أَبِـيـكَ إِلَّا الـفَـرْقَـدَانِ

(١) شاعر. (٢) فاعل مفارقه.

مطلقاً لا معه تعالى ولا بدونه. (قوله: لأن التعدد يستلزم المغايرة)؛ إذ المتعدد غير الواحد؛ أي: والمغايرة تستلزم الفساد وليس فليس فالصانع المؤثر في السماء والأرض واحد لا شريك له. (قال المصنف: وضعف في غيره) أي: لم يفصح ذلك، فإن قيل: الحمل في المحصور فيصح مثل: جاءني مائة رجل إلا زيد، فإطلاق الضعف ضعيف، قلنا: المراد ضعف الحمل فيه مع صحة الاستثناء، لكن لما كان التعذر نادراً في المحصور كما مر لم يلتفت إليه، بل أطلق الضعف، نعم لو كان ضمير في غيره عائداً إلى التعذر لا يكون فيه شيء لكن الشارح لم يلتفت إليه، وأرجعه إلى جمع منكور للموافقة لما سبق من قوله: إذا كانت تابعة لجمع الخ، وقوله: أن لا يكون إلا زيد صفة؛ أي: مع صحة الاستثناء المتصل فيه للعلم بالدخول قطعاً. (قوله: تمسكاً بقوله) حال من ضمير الأكثر في عليه؛ أي: متمسكين به أو مفعول له لما يفهم من قوله: وعليه أكثر المتأخرين؛ أي: كانوا عليه لتمسكهم بقول الشاعر: وكل أخ الخ، والقائل هو أبو تمام الحماسي، وقيل: عمرو بن معدي كرب، وقيل: هو جاهلي منكر للبعث وفناء العالم، إلا أن يراد أنهما يفترقان ما دامت الدنيا باقية، والبيت من البحر الوافر من عروضه الأولى وضربه الأول المقطوف، وقبله:

وكـــلُّ قَـــريـــنَـــةٍ قُـــرِنَـــتْ بـــأُخْـــرَى
وإِنْ حـــبـــتْ بـــهـــا سُـــتَـــفَـــرَّقَـــانِ

أي: كل نفس قرينة إذا كانت مقارنة بأخرى ستفرقان بالموت، وإن أحبها حباً شديداً، وكل أخ يفارق أخاه في الدنيا غير الفرقدين؛ فإنهما لا يفارقان، وفي إعراب البيت وجوه للنحاة تركناها مخافة السآمة، واقتصرنا على ما هو عن الاعتراض بموضع من السلامة، وهو أن كل أخ: مبتدأ، ومفارقه: خبره، وأخوه: فاعل مفارقه المضاف إلى المفعول، وقوله: إلا الفرقدان صفة كل أخ؛ أي: غير الفرقدين، وإلا فالقياس: إلا الفرقدين فهو شاذ عند المحققين لعدم تعذر الاستثناء، ويجوز أن يكون هذا على لغة بلحارث[1] كما في قوله: قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا، وحينئذ فلا تمسك به، وأما جعل مفارقة صفة وإلا الفرقدان خبراً للتخلص عن هذا الفساد كما قيل، فلا يجوز لفساد المعنى، ثم إن الفرقدان: هما نجمان قريبان من القطب الشمالي لا يفارق أحدهما عن الآخر، يقال بالفارسية: دو برادران، وبالتركي: أبكي قرداشلر، وأما قوله: لعمر أبيك، فجملة معترضة بين الموصوف والصفة لإفادة التأكيد، فاللام للابتداء موطئة للقسم، وعمر بفتح العين هنا بمعنى البقاء والحياة، وفي التنزيل: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ﴾، وهو مبتدأ ومقسم به وخبره محذوف وجوباً كما سبق؛ أي: قسمي، وجواب القسم أيضاً محذوف لدلالة ما تقدم عليه تقديره لبقاء أبيك قسمي أن الأمر كذلك، ومن قبيل هذا[2] قوله عليه السلام: «النَّاسُ كلُّهم هالكونَ إلاَّ العالِمُونَ» وقد مر

(١) أي: هذا البيت.
(٢) الذي كإعراب الموصوف.

فإن الفرقدان صفة لكل أخ، لا استثناء منه[1]، وإلّا[2] لوجب أن يقال[3]: إلّا الفرقدَيْنِ، بالنصب[4]، وحمل المصنف ذلك[5] على الشذوذ وقال[6]: في البيت شذوذان آخران، أحدهما: وصف (كل) دون المضاف إليه[7] والمشهور[8] وصف المضاف إليه، إذ هو المقصود، و(كل) لإفادة الشمول فقط. وثانيهما: الفصل بالخبر[9] بين الصفة والموصوف[10] وهو قليل. «وَإِعْرَابُ[11] سِوَى وَسَوَاءٍ النَّصْبُ[12] عَلَى الظَّرْفِيَّةِ» أي: بناء على ظرفيتهما لأنّك إذا قلت: جَاءَنِي القَوْمُ سِوى[13] أَوْ سَوَاء[14] زَيْدٍ) فكأنك قلت: (مَكَانَ زَيْدٍ) على[15] المذهب «الأَصَحِّ» وهو[16] مذهب سيبويه فهما[17] عنده لازما الظرفية. وعند الكوفيين: يجوز خروجهما[18] عن الظرفية[19]، والتصرف فيهما[20] رفعاً[21]

(١) أي: من كل أخ. (٢) أي: وإن كان استثناء منه. (٣) شاعر. (٤) الكلام الموجب والنصب واجب. (٥) أي: ذلك البيت. (٦) مصنف. (٧) هو أخ. (٨) في الاستعمال. (٩) وهو مفارقه. (١٠) وهو كل. (١١) عطف على إعراب غير، مبتدأ. (١٢) خبره. (١٣) بالقصر. (١٤) بالمد. (١٥) والظرف خبر مبتدأ محذوف أي: هذا يعني النصب الكائن. (١٦) أي: الأصح. (١٧) أي: سوى وسواء. (١٨) أي: سوى وسواء. (١٩) أي: المفعول فيه. (٢٠) أي: سوى وسواء. (٢١) باقتضاء العوامل.

وَإِعْرَابُ سِوَى وَسَوَاءٍ النَّصْبُ عَلَى[1] الظَّرْفِيَّةِ عَلَى الأَصَحِّ،

(١) أي: حمل إلّا على غير يعني لم يفصح وبك لصحة الاستثناء. ج.

(قوله: أي بناء على ظرفيتهما) قال الشيخ الرضي ما حاصله: إن سوى في الأصل صفة ظرف مكان وهو مكاناً قال الله تعالى: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ أي: مستوياً، ثم حذف الموصوف وأقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى مكاناً فقط، ثم استعمل استعمال لفظ مكان في إفادة معنى البدل تقول: أنت لي مكان عمرو؛ أي: بدله؛ لأن البدل كائن مكان المبدل منه، ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء؛ لأنك إذا قلت: جاءني القوم بدل زيد أفاد أن زيداً لم يأتك ثم جرد عن معنى البدل لمطلق الاستثناء فسوى في الأصل بمعنى مكان مستوٍ، ثم صار بمعنى مكان، ثم بمعنى بدل، ثم بمعنى الاستثناء، وظهر من هذا التحقيق؛ أنه ظرف بحسب الأصل غير ظرف بحسب المعنى المراد فالبصريون نظروا إلى معناه الأصلي؛ إذ المعهود في إعراب صفات الظروف بعد حذف موصوفاتها ذلك، ومقتضاه النصب، والكوفيون نظروا إلى المعنى المراد فجعلوه في حكم الغير.

فتذكر. (قوله: فإن الفرقدان صفة) أي: في الظاهر واللفظ، وإلا فالصفة في التحقيق والمعنى هي إلا لكونها بمعنى غير لكنها لما كانت حرفاً في الأصل والصورة أجرى إعرابها[1] فيما بعدها لعدم المانع فيه، وبما ذكر يندفع ما يقال: إن الفرقدان صفة كل أخ وهو نكرة، فلا يوجد المطابقة بينهما، وحاصل الاندفاع: أن وجوب المطابقة في النعت الحقيقي، والفرقدان ليس صفة في الحقيقة، بل من حيث اللفظ والمجاز فلا تغفل. (قوله: إلا الفرقدين بالنصب) أي: وجوباً؛ لأنه مستثنى من كلام موجب تام، وقوله: حمل المصنف ذلك؛ أي: ما في البيت من كونه صفة مع عدم التعذر على الشذوذ؛ أي: فلا يصلح للتمسك به. (قوله: الفصل بالخبر) وهو قوله: مفارقه أخوه بين الصفة؛ أعني: قوله: إلا الفرقدان وبين الموصوف، وهو قوله: كل أخ، وههنا نفائس في شرح العصام فلتطالع ثمه. (قال المصنف: النصب على الظرفية) أي: لا غير كما يفيده تعريف المسند فيه رد على ما ذهب إليه الكوفية من التصرف فيهما كما سيذكره، وفي الهندي: أراد به أنه لم يجز وقوعهما فاعلاً ومفعولاً به ولا مجروراً، وقوله: بناء على ظرفيتهما؛ أي: بحسب الأصل وإن كانا للاستثناء في الحال وفي التفسير إشارة إلى أن على بنائية وإن اللام عوض عن المضاف إليه كما أن في لفظ البناء رمزاً إلى أن ظرفيتهما مجازية كذا حرر، وكتب عليه أيضاً ما نصه في هذا إشارة إلى فائدة معنوية وهي بيان معنى هذا التركيب؛ أي: أن معناه القوم جاؤني بدل زيد؛ أي: هو لم يجئ وإلى فائدة لفظية نبه عليها نجم الأئمة، وهي أن سوى في الأصل صفة ظرف مكان قال تعالى: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾؛ أي مستوياً ثم حذف الموصوف وأقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى مكاناً فقط. (قوله: لازم

(١) أي: وعلى ما هو مسند هو إليه.

ونصباً وجراً كـ (غَيْرَ[1]) متمسكين[2] بقول الشاعر[3]:

ولَمْ يَبْقَ سِوى[4] العُدْوَا نِ دِنَّاهُمُ[5] كَمَا دَانُوا[6]

وزعم الأخفش: أن سواء إذا أخرجوه[7] عن الظرفية أيضاً[8] نصبوه استنكاراً لرفعه

---

(١) أي: كلفظ غير. (٢) حال من فاعل يجوز. (٣) سليمان بن شيبان. حلبي. (٤) في محل الرفع فاعل يبق. (٥) جواب لما. (٦) أي: القوم. (٧) بأن جعلوا فاعلا أو مبتدا. (٨) كاستعماله في المفعول فيه.

الظرفية) أي: لازم النصب على الظرفية باعتبار الأصل وإلا فليس الآن فيه معنى الظرفية فعنده يكونان منصوبين على الظرفية دائماً، وقوله: يجوز خروجهما؛ أي: نظراً إلى المعنى المراد لا الأصل؛ فإنهما بحسب المراد وفي حكم الغير وعبارة الرضي لخروجهما عن معنى الظرفية إلى معنى الاستثناء. (قوله: والتصرف فيهما رفعاً ونصباً وجراً) أما الرفع فكما في البيت المذكور في الشرح وكما في قوله:

وإذا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى
فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وأَنْتَ المُشْتَرِي

وأما النصب على غير الظرفية فكما في قوله:

وإن سِوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى

وقوله:

خَلاَ اللهَ لا أَرْجُو سِوَاكَ وإِنَّمَا
أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا

فقوله: سواك مفعول به للا أرجو، وأما الجر فكما في قوله:

وما عَدَلَتْ عَنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا

وقوله:

ولا يَنْطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ
إذا جَلَسُوا مِنَّا ولا مِنْ سَوَائِنَا

وفي الحديث: «دعوتُ ربِّي أن لا يُسلطَ على أمَّتي عدواً من سوى أنفُسِها»، ويقول البصريون: إن كل ما بلغ في أشعار البلغاء شاذ أو لأجل الضرورة. (قوله: متمسكين بقول الشاعر) وهو شهل بن شيبان بن ربيعة بن مازن من شعراء الجاهلية، والبيت من الحماسة وهو من الهزج قال هذه القصيدة في حرب البسوس المشهورة بالشآمة، وفي المثل: أشأم من بسوس، وتفصيل القصة في تاريخ أبي الفداء وشواهد ابن عقل وغيرهما، وقبل هذا:

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهْلٍ
وقُلْنَا: القَوْمُ إِخْوَانُ
عَسَى الأَيَّامُ أَنْ يَرْجِعْ
نَ قَوْماً كَالَّذِي كَانُوا
فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ
وأَمْسَى وَهْوَ عُرْيَانُ

ولم يبق الخ فقوله: سوى فاعل لم يبق ولم يظهر الإعراب لوجود الألف، وقوله: صرح؛ أي: بان وانكشف، وعريان؛ أي: ظاهر، والعدوان: بالضم مصدر بمعنى الظلم، وتجاوز الحد فيه ودناهم؛ أي: جازيناهم؛ يعني: جازينا عدونا كما جزانا، ومنه قولهم: كما تدين تدان، قال الحلبي: والمعنى جازيناهم بالمذلة كما فعلوا كذلك لما في هذه القصيدة من قوله:

وفِي الشَّرِّ نَجَاةٌ حِ
يْنَ لا يُنْجِيكَ إِحْسَانُ

والاستشهاد إن سوى خرج عن الظرفية ووقع مرفوعاً على الفاعلية وهو شاذ، فما قيل: تقديره لم يبق شيء سوى العدوان ضعيف انتهى. (قوله: وذهب الأخفش أن سواء) أي: بالمد حتى يتأتى النصب في آخره قاله الجزائري، وفيه أن قوله: نصبوه أعم من النصب التقديري فلا ضرورة للتقييد بالمد، وقوله: أيضاً؛ أي: كما نصبوه إذا لم يخرجوا نصبوه الخ، والمراد أنهم نصبوه على الحكاية عن حالة الظرفية في غالب الأوقات لا على الظرفية فاحترز المصنف بقوله: على الظرفية عن مذهب الأخفش أيضاً.

فيقولون[1]: (جَاءَنِي سَوَاءَكَ[2]) و(فِي الدَّارِ سَوَاءَكَ[3])، ومثل هذا[4] في استنكار الرفع فيما[5] غلب انتصابه[6] على الظرفية قوله[7] تعالى: ﴿لَقَد[8] تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ بالنصب. «خَبَرُ باب كَانَ وَأَخَوَاتِهَا» وستعرفها في قسم الفعل إن شاء الله تعالى. «هُوَ[9] الْمُسْنَدُ[10] بَعْدَ دُخُولِهَا» أي: بعد دخول (كان) أو إحدى[11] أخواتها. والمراد بِبَعدِيّة المسند لدخولها[12]: أن يكون إسناده إلى اسمها واقعاً بعد دخولها على اسمها وخبرها، ولا شك أنَّ ذلك[13] إنَّما يتصور بعد تقرر[14] الاسم والخبر[15]. فالإسناد[16] الواقع[17] بين أجزاء الخبر[18] المقدم[19] على

(١) من ذهب إلى نقل الأخفش. (٢) وإنَّ فاعلاً لجاء. (٣) وإلى فاعلاً للظرف. (٤) خبر مقدم. (٥) أي: الظرف. (٦) أي: الظرف. (٧) مبتدأ مؤخر. (٨) بدل من القول. (٩) مبتدأ. (١٠) الذي أسند. (١١) إشارة إلى أن المضاف محذوف. (١٢) أي: لدخول كان أو إحدى أخواتها. (١٣) أي: البعدية. (١٤) أي: بعد وجود. (١٥) أي: بعد أن يكون الاسم اسماً لها والخبر خبراً لها. (١٦) جواب أول من النقض. (١٧) صفة الإسناد. (١٨) إذا كان جملة. (١٩) صفة بعد صفة.

خَبَرُ كَانَ باب وَأَخَوَاتِهَا هُوَ الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهَا[1]

(١) أي: بعد دخول كاد وإحدى أخواتها.

(قوله: والمراد ببعدية المسند الخ) أراد باسمها وخبرها ما يصير اسمها وخبرها والأظهر في العبارة أن يقال: المراد ببعدية المسند لدخولها أن يكون إسناده واقعاً بعد دخولها. (قوله: فالإسناد الواقع بين أجزاء الخبر) لا يقال: وكذا الإسناد الواقع بين الخبر والاسم بناء على أنها تدخل الجملة الاسمية؛ لأنا نقول: ذلك الإسناد قد غير بدخولها.

(قوله: جاءني سواءك) بالنصب على الحكاية مع أنه فاعل كما في قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ على قراءة النصب. (قال المصنف: خبر كان وأخواتها) أي: من الملحقات، ومادة الكون وباقي ما يشتق منه إما داخلة تحت ما أريد بكان أو داخلة في أخواتها، والضمير في وستعرفها إلى الأخوات، والجملة استيناف مسوق في مقام الاعتذار عن عدم بيان المصنف الأخوات. (قال المصنف: هو المسند بعد دخولها) أي: المسند إلى شيء بالأصالة بعد دخولها على[1] هذا المسند وهو الخبر في الواقع، فلذا عبر عنه بالخبر فيما يأتي، وفي قوله: أو إحدى أخواتها إشارة إلى حذف المضاف في قوله: وأخواتها، وإلى أن الواو فيه بمعنى أو، وأن رجوع ضمير المفرد؛ أعني: هو باعتبار ظاهر الواو، وإلا فالظاهر ضمير التثنية على ما قيل، وإنما اعتبر حذف المضاف في جانب الحد؛ لأنه لا يصدق التعريف بدونه على شيء من أفراد المحدود؛ إذ لا منصوب دخل عليه الجميع فلا بد من اعتباره في جانب المحدود أيضاً؛ أي: خبر واحدة من كان وأخواتها؛ لأنه لا يصدق على مجموع أخبارها المسند بعد دخول كان وإحدى أخواتها، نعم لو لم يعتبر في كل من الجانبين وحمل الكلام على التوزيع لصح وتم، ولكنه غير ملايم لمقام التعريف، وإن المناسب حينئذ أخبار كان وأخواتها بصيغة الجمع، ثم إن المسند شامل لخبر المبتدأ وخبر لا لنفي الجنس وغيرهما، وبقوله: بعد دخولها خرج الجميع. (قوله: والمراد ببعدية المسند الخ) إشارة إلى جواب اعتراض الرضي بأنه يدخل في الحد؛ نحو: قائم في قولك: كان زيد أبوه قائم، مع أنه ليس من أفراد المحدود، لكن أورد عليه بأن فيه أخذ الخبر في تعريف الخبر، وهو تعريف الشيء بنفسه فالأولى أن يقال: والمراد ببعدية المسند لدخولها أن يكون إسناده واقعاً بعد دخولها، والشارح إنما ذكر قوله: على اسمها وخبرها لبيان حاصل المعنى وبيان الواقع، لا لأن هذه العبارة مرادة بعينها فلا محذور[2]. (قوله: بعد دخولها على اسمها الخ) قيل: فيه بحث؛ لأن تقرر الاسم والخبر إنما

(١) من الدور وغيره.
(٢) أي: خبر كان.

تقرره لا يكون[1] بعد دخولها بل يكون قبله، فلا[2] ينتقض التعريف بمثل: (كَانَ زَيْدٌ يَضْرِبُ أَبُوهُ) ولا بمثل: (كَانَ زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ) بأنْ يقال: يصدق[3] على (يَضْرِبُ[4]، وَقَائِمٌ) في هذين[5] المثالين المعرّف[6] و[7]ليسا من أفراد المعرّف. ويمكن[8] أن يقال في جواب هذا النقض[9]: إنَّ المراد[10] بدخولها ورودها[11] للعمل فيما[12] وردت[13] عليه، كما سبقت الإشارة[14] إليه في خبر إنَّ وأخواتها «مِثْلُ: (كَانَ زَيْدٌ قَائِماً) وَأَمْرُهُ[15]» أي: وأمر خبر كان وأخواتها، كأمر[16] خبر المبتدأ، في أقسامه[17] وأحكامه وشرائطه، على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر. «وَ» لكنَّه «يَتَقَدَّمُ[18]» على اسمها[19] حال كونه[20] «مَعْرِفَةً[21]» حقيقة[22] أو حكماً، كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها[23] وخبرها في[24] الإعراب، فلا يلتبس أحدهما[25] بالآخر وذلك إذا كان الإعراب فيهما أو في أحدهما لفظياً[26]، نحو: (كَانَ الْمُنْطَلِقَ زَيْدٌ)

(١) والجملة خبر المبتدأ. (٢) إذا كان الأمر كذلك. (٣) وهو خبر كان. (٤) الفعل الذي هو يضرب. (٥) والظرف صفة يضرب وقائم. (٦) فاعل يصدق. (٧) حال. (٨) جواب ثان. (٩) الذي أورده الرضي. (١٠) مفعول يتمكن. (١١) خبر إن. (١٢) أي: موضع. (١٣) أي: كان وأخواتها. (١٤) فاعل سبقت. (١٥) أي: حكمه وشأنه. (١٦) أي: كحكم. (١٧) إشارة إلى وجه الشبه. (١٨) خبر كان. (١٩) كان. (٢٠) خبر كان. (٢١) حال من يتقدم. (٢٢) مثل كان المنطلق زيد. (٢٣) كان. (٢٤) ظرف الاختلاف. (٢٥) من الاسم والخبر. (٢٦) خبر كان.

يكون بعد إسناد الخبر إلى الاسم، فلو كان الإسناد بعد الدخول والدخول بعد التقرر الذي هو بعد الإسناد كان الشيء متأخراً عن نفسه، وأجيب: بأن المراد بالاسم والخبر ما سيصير اسماً وخبراً ففي العبارة مجاز مرسل مثل: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾. (قوله: لا يكون بعد دخولها) أي: على اسمها وخبرها، والجملة خبر لقوله: فالإسناد، وقوله: المقدم صفة ثانية له، واعترض بأن الإسناد الواقع بين الاسم والخبر أيضاً مقدم على الدخول ضرورة أنها من دواخل المبتدأ والخبر، والجواب: أن الإسناد الأول قد تغير فهذا إسناد جديد، وفيه بحث؛ لأن التغير ممنوع خصوصاً في كان الزائدة، ويمكن أن يقال: دخولها على المبتدأ والخبر أمر فرضي اعتباري، والمراد أنها داخلة على شيء لولا دخولها كان مبتدأ وخبراً لا أنه كان مبتدأ وخبراً في الحقيقة، ثم دخلت وهو ظاهر، وقال قنالي زاده: والحق أن المقام لا يخلو عن شبهة إشارة إلى هذا السؤال والجواب والله أعلم بالصواب. (قوله: فلا ينتقض التعريف) أي: منعاً بمثل يضرب في هذا التركيب، فلا يحتاج إلى أن يجاب عنه بأن المراد المسند إلى أسمائها فيلزم استدراك قوله: بعد دخولها كما سبق نظيره. (قوله: ورودها للعمل فيما الخ) أي: لأجل العمل في اسم وخبر وردت عليهما، ولا شك أن دخول كان وورود للعمل إنما هو على مجموع يضرب أبوه، وأبوه قائم دون يضرب وقائم فقط. (قال المصنف: وأمره) أي: حكمه (عصام)، وفي الهندي: أي: شأنه كأمر خبر المبتدأ؛ أي: فيما يجوز له وما يجب (رضي)، وقال العصام: أي فيما مضى من الأحكام فنقض هذا الحكم بمخالفة خبر المبتدأ فيما لم يذكر غير متجه كامتناع أن يكون خبره[1] ماضياً وامتناع أن يكون خبر يكون مضارعاً، وكصحة نكارة اسمه مع تعريف خبره، وقوله: ولكنه يتقدم؛ أي: يجوز

(١) أي: الدجال.

مِثْلُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِماً. وَأَمْرُهُ[1] كَأَمْرِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ[2] وَيَتَقَدَّمُ[3] مَعْرِفَةً

(١) قال الفاضل العصام أي: حكمه انتهى. أي: أمر خبر كان وأخواتها.
(٢) في أقسامه وأحكامه وشرائطه على ما سبق.ج.
(٣) أي: ولكنه يتقدم.آه.

(قال: كأمر خبر المبتدأ في أقسامه) قال الشيخ الرضي ما حاصله: إن خبره قد يختص ببعض الأحكام منها: أن خبر كان لا يكون ماضياً عند ابن درستويه، وأما عند الجمهور فيقبح أن يكون ماضياً إلا مع قد ظاهرة أو مقدرة، وكذا قالوا: في أصبح وأمسى وأضحى وظل وبات، وكذا ينبغي أن يمنعوا يصبح زيد يقول: وأخواته، والأولى ما ذهب إليه ابن مالك من تجويز وقوع خبرها ماضياً بلا قد فلا يقدرها في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ﴾، ومنع ابن مالك وهو الحق من مضي خبر صار وليس وما دام وكل ما كان ماضياً من ما زال ولا زال ومرادفاتهما، أما صار: فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمان الماضي إلى حالة مستمرة وإن جاز مع القرينة أن لا يستمر الحال المنتقل إليها، وأما ما زال وأخواتها:

(قوله: لا يكون ماضياً) لدلالتها على الماضي فيقع المضي في خبره لغواً. (قوله: فيقبح) أي: لا يحكمون بمطلق المنع. (قوله: إلا مع قد) ليفيد التقريب الذي لم يستند من مجرد كان. (قوله: وكذا قالوا الخ) ولكن ينبغي أن يكون القبح فيها أقل من قبح كان لعدم تمحضها للمضي. (قوله: وكذا ينبغي) إنما قال ذلك لعدم التصريح به منهم. (قوله: تجويز وقوع الخ) إذ لا منع من قيام شيئين يفيدان معنى المضي. (قوله: ومنع ابن مالك الخ) وأجاز الأندلسي وقوع أخبار جميعها ماضية. (قوله: للاستمرار) أي: لاستمرار مضمون أخبارها في الماضي إلا أن تمنع قرينة. (قوله: لأنه يضارع اسم الفاعل) فلمضارعته له لفظاً ومعنى استعمل غير مقيد بزمان يستعمل فيه. (قوله: تقلب الخ) أي: في الأغلب فلذا تقول: إجلس ما دام زيد جالساً وقد يجيء المعنى: نحو قوله تعالى: ﴿مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾.

أو: (كَانَ هَذَا زَيْدٌ) بخلاف المبتدأ والخبر فإن الإعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه، بل لا بد من قرينة رافعة[1] للبس[2]. وكذلك إذا انتفى الإعراب في اسم (كَانَ) وخبرها[3] جميعاً ولا قرينة[4] هناك لا يجوز[5] تقديم الخبر نحو: (كَانَ الفَتَى[6] هَذَا[7]). «وَقَدْ يُحْذَفُ عَامِلُهُ[8]» أي: عامل خبر كان، وهو (كَانَ[9]) لا خبر كان و[10]أخواتها لأنَّه[11] لا يحذف من هذه الأفعال[12] إلَّا[13] (كَانَ)، وإنَّما اختصت[14] بهذا الحذف... لكثرة[15] استعمالها، «فِي مِثْلِ: (النَّاسُ[16] مَجْزِيُّونَ[17] بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ

(١) إما بالراء أو بالدال. (٢) إذا لم يوجد وجب تقديم المبتدأ. (٣) كان. (٤) تدل على أحداهما اسم والآخر خبر. (٥) بل يجب تقديم الاسم. (٦) اسم كان. (٧) وخبره. (٨) جوازاً. (٩) أي: لفظ كان. (١٠) بمعنى مع. (١١) علة النفي. (١٢) الناقصة. (١٣) حذف. (١٤) من بين الأفعال الناقصة. (١٥) علة اختصت. (١٦) جمع إنسان. (١٧) اسم مفعول من الجزاء.

وَقَدْ يُحْذَفُ عَامِلُهُ فِي نَحْوِ: النَّاسُ[1] مَجْزِيُّونَ[2] بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ

(١) مبتدأ واللام للجنس أو للاستغراق.ج.
(٢) خبر المبتدأ.

فلأنها موضوعة للاستمرار، وما يصلح للاستمرار هو الجامد والصفة والمضارع فإنه يضارع اسم الفاعل، وأما ما دام فلأن ما المصدرية تقلب الماضي إلى معنى الاستقبال غالباً، وأما ليس فهي للنفي مطلقاً كما هو مذهب سيبويه والمستعمل للإطلاق هو الجامد والصفة والمضارع.

(قوله: وكذلك إذا انتفى الإعراب) أما ما وقع في بعض التفاسير في قوله تعالى: ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ﴾ أن تلك خبر فلعل ذلك مبني على أن الخفاء في تعيين المدعى لا في كون تلك دعوى. (قوله: وهو كان) يعني: أن إطلاقه ليس بجيد. (قال: في مثل الناس) قال الشيخ الرضي: يحذف كان مع اسمها بعد لو وأن إن كان اسمها ضمير ما علم من غائب أو حاضر؛ نحو: ((اطلبوا العلم ولو بالصين))؛ أي: ولو كان العلم بالصين، ويعد لدن وأخواتها؛ نحو: رأيتك لدن قائماً، أي: لدن كنت قائماً.

(قوله: فلعل ذلك مبني الخ) فالقرينة المعنوية موجودة. (قوله: تقدير معه) أي: في يده أو في صحبته كما في قولهم: المَرْءُ مَقْتُول بِمَا قَتَلَ بِهِ إِنْ خَنْجَراً؛ أي: إن كان في يده أو صحبته، والحاصل أنه يمكن تقدير الجار والمجرور أو الظرف خبر لكان المحذوف.

تقدم خبرها على اسمها، وفيه إشارة إلى أن قوله: ويتقدم استثناء بحسب المعنى مما قبله فكأنه قال: وأمره كأمره في جميع الأحكام إلا في هذا، وقوله: في الإعراب فيكون الاختلاف في الإعراب قرينة مميزة ههنا بلا حاجة إلى قرينة أخرى، فيجوز تقديم الخبر المذكور على الاسم؛ لعدم اللبس المانع عنه. (قوله: وذلك إذا كان الخ) أي: جواز التقدم إذا كان الإعراب فيهما الخ، أو كان هناك قرينة تعين الخبر بقرينة قوله: وكذلك إذا انتفى الخ، وإلا فلا يجوز تقديم خبر كان حينئذ أيضاً، وفي كلام الشارح هذا إشارة إلى إن إطلاق المصنف ليس على ما ينبغي. (قوله: بخلاف المبتدأ أو الخبر الخ) فإنهما إذا كانا معرفتين أو متساويين لا يجوز التقديم، بل يجب تقدم المبتدأ لمكان الالتباس، قوله: بل لا بد من قرينة؛ أي: لا بد في جواز التقديم من قرينة أخرى غير الإعراب رافعة للالتباس مثل: أبو حنيفة أبو يوسف؛ فإن المقصود تشبيه الثاني بالأول لا العكس. (قوله: وكذلك إذا انتفى الخ) أي: كما لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عند انتفاء الإعراب اللفظي والقرينة لا يجوز تقديم خبر كان على اسمه عند انتفاءهما مثل: كان الفتى موسى. (قال المصنف: وقد يحذف عامله) أي: جوازاً بقرينة المقابلة بقوله: ويجب الحذف. (قوله: أي: عامل خبر كان) قيل: إرجاع الضمير إلى مجرد خبر كان، والسابق خبر كان وأخواتها مع سبق ضمائر يرجع كل منها إلى خبر كان وأخواتها بعيد، ولك أن تجعل الضمير إلى خبر كان وأخواتها، وتجعل قوله: الناس مجزيون قيداً له يخصصه بكان انتهى، وفيه أن قوله: في مثل الناس مجزيون الخ لا يخصصه، بل يدل على التعميم بأنه يجوز بتقدير أن صار خيراً فجزاؤهم يصير خيراً هذا وفيه شيء. (قوله: وهو كان) أي: العامل وهو لفظة كان، قال في الألفية:

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الخَبَرْ
وَبَعْدَ أَنْ وَلَو كَثِيْراً ذَا اشْتَهَرْ

ومنه قول نعمان بن المنذر:

قَدْ قِيلَ ما قِيلَ إِنْ صِدْقاً وَإِنْ كَذِباً
فَما اعْتِذَارُكَ مِن قَوْلٍ إِذا قِيلا؟!

وفي الحديث: «أَوْلِمْ ولو بشاة، وتَصدَّقْ ولو بِشِقِّ تمرة».

وَإِنْ شَرّاً فَشَرٌّ»). «وَيَجُوزُ[1] فِي مِثْلِهَا» أي: في مثل هذه الصورة، وهي أن يجيء بعد (إنْ) اسم ثم فاء بعده اسم «أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ[2]» نصب الأول ورفع الثاني وهو[3] أقواها نحو: (إنْ خَيْراً فَخَيْرٌ) أي: إن كان عمله[4] خيراً فجزاؤه خير. ونصبهما[5]، نحو: (إنْ خَيْراً فَخَيْراً) على معنى: إنْ كان عملُهُ[6] خيراً، فكان جزاؤه خيراً، ورفعهما[7] نحو: (إنْ خَيْرٌ فَخَيْرٌ) أي: إن كان[8] في عمله خير فجزاؤه خير. وعكس الأول، نحو: (إنْ خَيْرٌ فَخَيْراً) أي: إن كان في عمله خير فكان جزاؤه خيراً، وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته، «وَيَجِبُ الحَذْفُ» أي: حذف عامله، يعني: (كَانَ[9]) «فِي مِثْلِ: أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ،

(١) جملة استئناف أو اعتراض. (٢) بحسب القسمة العقلية. من الإعراب كما نص عليه سيبويه. (٣) نصب الأول ورفع الثاني. (٤) ناشئ. (٥) أي: الأول والثاني. (٦) ناشئ. (٧) أي: الأول والثاني. (٨) تام بمعنى وجد. (٩) أي: لفظ كان.

وَإِنْ شَرّاً فَشَرٌّ؛ وَيَجُوزُ فِي مِثْلِهَا أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ[1]. وَيَجِبُ الحَذْفُ فِي مِثْلِ[2] أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ،

(١) أي: حذف عامل كان فإن قيل: لم وضع الظاهر موضع الضمير في قوله: ويجب الحذف. قلت: لئلا يتبادر أن يجب عديل يجوز.
(٢) أي: مما بعد إن معوضاً عنها أي: كان كلمة ما الزائدة عوضاً عن كان.

(قوله: لأنه لا يحذف من الخ) يعني: أن الحذف مخصوص بكان من بين الأفعال الناقصة فالأوضح الأخصر في التعبير، وقد يحذف كان بدل قوله: وقد يحذف عامله حتى يكون نصاً في عدم شمول الحذف للأخوات، قوله: لكثرة استعمالها ومن ثمه حذف النون من كان دون صان في بعض تصرفاته كما في نحو: لم يك ولم نك، وقرئ في الشاذة «لم يك الذين كفروا بخلاف» ما إذا لاقى النون ضميراً متصلاً حيث لا يحذف كما في قوله عليه السلام لعمر رضي الله عنه في ابن صياد: «إن يَكُنْه[1] فَلَنْ تُسلطَ عليه، وإنْ لا يَكُنهُ فلا خيرَ في قَتلِهِ». (قال المصنف: في مثل الناس مجزيون الخ) أي: في كونه بعد أن أو لو معلوم الاسم إما بظهور مرجع اسمه أو بذكره كأن عملهم خيراً سواء وقع بعده فاء ثم اسم أو لا، فهذا المثل أعم من المثل الثاني فإن المراد به على ما فسره الشارح أن يجيء بعد أن اسم ثم فاء بعده اسم، فلذا أورد المصنف المظهر موضع المضمر، ولم يقل[2]: ويجوز فيه بإرجاع الضمير إلى المثل. (قوله: أي: في مثل هذه الصورة) يشير إلى أن الضمير راجع إلى التركيب السابق بتأويله بالصورة، ومن الأمثلة قولهم: المرأ مقتول بما قتل به إن سيفاً فسيف وإأن خنجراً فخنجر، وقوله: وهو أقواها؛ أي: لقلة الحذف فيه مع جزالة المعنى، قوله: أي: إن كان عمله الظاهر أن يقول: عملهم على موافقة إعمالهم بل الأولى إعمالهم. (قوله: فجزاؤه خير الخ) فحذف كان واسمها لدلالة حرف الشرط عليهما؛ لأنه لا يليه إلا الفعل، وحذف المبتدأ أيضاً لدلالة الفاء الجوابية عليه لاقتضائها جملة، والحاصل: تقدير الجزاء إشارة إلى أن المبتدأ محذوف في جانب الجزاء ودخول الفاء على لفظ الجزاء وارد في قوله تعالى: ﴿فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ فافهم. (قوله: وعكس الأول) أعني: رفع الأول ونصب الثاني، وهذا الرابع أقبح الوجوه؛ لكونه عكس الذي هو أحسنها لقلة الحذف فيه وكون الاسمية بعد الفاء أكثر وقوعاً من الفعلية، والمتوسطان متوسطان لمخالفتهما الأول في موضع واحد، وإنما وضع الظاهر موضع الضمير في قوله: ويجب الحذف؛

(١) أي: إشارة إلى أن المراد بالمثل الثاني غير الأول.
(٢) سر طلان.

(قوله: وهي أن يجيء بعد اسم) وجاز تقدير معه أو في عمله ونحو: ذلك مع كان المحذوفة، وإذا لم يجز تعين النصب؛ نحو: أسير كما تسير إن راكباً فراكب وإن راجلاً فراجل؛ أي: إن كنت راكباً فأنا راكب، وأن كنت راجلاً فإنا راجل. (قال: أربعة أوجه) قال الشيخ الرضي: ربما جر ما بعد إن وأن لا مع ما بعد فإنهما إن صح رجوع ضمير كان المقدر إلى مصدر ما عدى بحرف جر؛ نحو: المرء مقتول بما قتل به إن سيف فسيف؛ أي: إن كان قتله بسيف فقتله أيضاً بسيف، وحكي عن يونس: مررت برجل صالح إن لا صالح فطالح؛ أي: أن لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح. (قوله: ونصبهما) يجوز في الثاني تقدير فعل لائق، نحو: فيجزى خيراً. (قوله: ورفعهما) قال الشيخ الرضي: في رفع الأول

(قوله: ربما جراه) بحذف حرف الجر لدلالة السابق عليه. (قوله: مع ما بعد فإنهما) متعلق بجر. (قوله: وحكي عن يونس الخ) مثال لما وقع بعد أن لا. (قوله: يجوز تقدير الخ) توجيه للنصب سوى تقدير كان والمراد اللائق من حيث المعنى. (قوله: الذي هو في صورة الفضلة) أي: ليس كالجزء حتى يكون حذفه مع كان كحذف لفظ واحد كما في حذفه مع الاسم. (قوله: كجزئه) من حيث كونه فاعلاً في المعنى. (قوله: ولا يحذف للتخفيف الخ) غير عبارة الرضي بالتقديم والتأخير فإن فيه ولا يحذف إلا كثير الاستعمال للتخفيف، ولكون الشهرة دالة على المحذوف لعدم صحته على الإطلاق؛ إذ يحذف ما لا يكون كثير الاستعمال إذا دلت عليه قرينة تقيد الحذف بما يكون للتخفيف ليصح لكنه أخل بعطف قوله: ولكن الخ؛ لأنه تعليل للحذف، وما عطف عليه؛ أعني قوله: للتخفيف قيد له فالوجه أن يقال: ولا يحذف حذفاً شائعاً إلا كثير الاستعمال والمعطوف عليه والمعطوف كلاهما علتان للحذف الأول غاية مترتبة والثاني علة حاملة. (قوله: إنما يصح

أي: لأَنْ[1] كُنْتَ» منطلقاً انطلقت، فأصل أمّا أنتَ[2] لأنْ كُنْتَ، حذفت اللام قياساً، ثم[3] حذفت كلمة (كَانَ[4]) اختصاراً[5]، فانقلب الضمير المتصل[6] منفصلاً، وزيدت لفظة[7] (مَا) بعد (إنْ) في موضع (كَانَ) عوضاً[8] عنها[9] وأُدغمت النون[10] في الميم، وأبقى الخبر على[11] حاله، فصار[12]: أَمَّا أنتَ منطلقاً انطلقت، وهذا[13] على تقدير فتح الهمزة[14]. وأمّا على تقدير كسرها[15]، فالتقدير: إنْ[16] كُنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ، فعُمِلَ به[17] ما عُمِلَ بالأَوَّل[18] من غير فرق[19] إلَّا حذْف اللام[20]، إذْ لا لام[21] فيه، واقتصر المصنف[22] على الأول، لأنَّه أشهر. «إِسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا» وستعرفها في قسم الحرف إن شاء الله تعالى. «هُوَ[23] المُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ[24] دُخُولِهَا» أي: دخول (إنَّ) أو إحدى أخواتها «مِثْلُ: إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ» وبما[25] عرفت من معنى البعدية[26]، والدخول فيما سبق[27] اندفع انتقاض هذا التعريف[28] ههنا[29] أيضاً بمثل: (أبوه) في مثل: (إِنَّ زَيْداً أَبُوهُ قَائِمٌ). «المَنْصُوبُ بِـ (لاَ[30]) التِي لِنَفْيِ الجِنْسِ» أي: لنفي صفة[31] الجنس[32]، وحكمه[33]. وإنَّما لم يقل اسم (لا) لأنَّه[34]

(١) اسم لكان المحذوف. (٢) عند البصريين. (٣) أي: بعد حذف اللام. (٤) وحدها بدون الضمير من كنت. (٥) علة حذفت. (٦) لكنت بعد حذفها. (٧) الإضافة بيانية. (٨) حال من فاعل زيدت. (٩) أي: عن كان فصار أن ما أنت. (١٠) نون إن. (١١) أي: منصوباً. (١٢) ذلك التركيب بعد هذا العمل. (١٣) أي: العمل. (١٤) في إما أنت. (١٥) كما هو عند الكوفيين. (١٦) بحرف الشرط لأنَّ الهمزة منها مكسورة. (١٧) أي: بالثاني. (١٨) وهو لأن كنت. (١٩) بين العملين. (٢٠) من الثاني. (٢١) أي: الثاني. (٢٢) حيث قال أي: لأن كنت فإنه لا يصلح إلا له. (٢٣) فصل أو مبتدأ. (٢٤) ظرف المسند إليه. (٢٥) متعلق باندفع الآتي. (٢٦) أي: كون إسناد اسمها واقعاً. (٢٧) وهو خبر كان. (٢٨) أي: تعريف اسم إن. (٢٩) أي: في المنصوبات. (٣٠) من غير تبعية. (٣١) إشارة إلى حذف المضاف. (٣٢) أي: لنفي ما أجرى عليه. (٣٣) عطف تفسير. (٣٤) شأن.

أي: بِإِنْ كُنْتَ مُنْطَلِقاً، إِسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا[1] هُوَ المُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِهَا مِثْلُ: إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ المَنْصُوبُ بِلاَ الَّتِي لِنَفْيِ الجِنْسِ

(١) قال الفاضل العصام: وأمره كأمر المبتدأ إلَّا في صحة وقوعه نكرة محضة، وقوعه نكرة مع تعريف الخبر. انتهى.

ضعف معنوي ولفظي، أما الأول: فلأن مراد المتكلم إن كان نفس عمله خير إلا أن كان في عمله أو معه خير، وأما الثاني: فلأن حذف كان مع خبره الذي هو في صورة الفضلة حذف شيء كثير لا سيما إذا كان الخبر جاراً ومجروراً بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو كجزئه لا سيما إذا كان ضميراً متصلاً، فإن قلت: لم لا يقدر للرفع كان التامة، قلت: يضعف تقديرها لقلة استعمالها ولا يحذف للتخفيف إلا كثير الاستعمال، ولكون الشهرة دالة على المحذوف. (قوله: فكان جزاؤه خيراً) إنما يصح

الخ) مع أن الماضي الغير المصدر بقد ظاهرة أو مقدرة إذا وقع جزاء لا تدخله الفاء أصلاً؛ لأنه مقدر؛ أي: عدم دخول الفاء إنما هو في الماضي الملفوظ الواقع جزاء.

(قوله: أن المفتوحة الخ) أي: يجوزون مجيء أن المفتوحة شرطية قالوا: القراءتان في قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾ فتح الهمزة وكسرها بمعنى الشرط. (قوله: فلاستقامة التعليق) أي: تعليق حصول الجزاء بحصول مضمون الشرط في الزمان الماضي لما صرح به الرضي من أن الشرط لا يقلب كان إلى الاستقبال لكونه نصاً في المضي فالمعنى على تقدير كسر إن، أما

لئلا يتبادر أن يجب عديل يجوز (عصام). (قال المصنف: في مثل أما أنت الخ) أي: فيما بعد أن معوضاً عنها؛ أي: كان كلمة ما الزائدة، ومنه قول عباس بن مرداس الصحابي من البسيط:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ
فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ يَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[1]

أبو خراشة: بضم الخاء أو كسرها كنية شاعر صحابي، اسمه خفاف بن نوبة، وهو منادى حذف منه حرف النداء، وقوله: أما أنت ذا نفر، أصله افتخرت عليّ لأن كنت ذا نفر فحذفت اللام كما هو القياس مع أن ثم حذف كان؛ لأن صلة الموصول الحرفي قد تحذف فانفصل الضمير المتصل فصار إن أنت ثم عوض عنها؛ أي: عن كان ما الزائدة فأدغم للتقارب، والضبع: الحيوان المعروف، ويطلق على السّنة المجدّبة فيكون الأكل مستعاراً للإهلاك، وهو كناية عن عدم ضعف قومه، فالمعنى: يا أبا خراشة لأن كنت صاحب جماعة كثيرة عزيزاً فيهم افتخرت عليّ لا تفتخر بذلك فإن لي أيضاً قوماً أقوياء لم تهلكهم السنة المجدبة ولم تعث فيهم الضباع لضعفهم. (قوله: أي: لأن كنت منطلقاً) إنما بين تقدير هذا المثال دون السابق؛ لأن هناك داعيين، أحدهما: الرد على الكوفيين حيث جعلوا أن المفتوحة للشرط كالمكسورة، وثانيهما: التنبيه على أن أما هذه مفتوحة واختارها مع أن المكسورة كالمفتوحة في وجوب الحذف بعدها؛ لأنها أكثر

(١) أي: حذراً عن مخالفته لسائر المبني بعد لا من العرب بالحركة.

استعمالاً، وقوله: اختصاراً إشارة إلى أن الحذف بطريق الجواز، ثم لما عوض منها كلمة ما كان الحذف واجباً؛ لئلا يجتمع العوض والمعوض منه، وأجاز المبرد ظهور كان على أن ما زائدة لا للعوض ولا يستند ذلك إلى سماع (رضي). (قوله: وزيدت لفظة ما) لم يرد بالزيادة المعنى المصطلح كما دل عليه قوله: عوضاً؛ إذ المزيدة لا تكون عوضاً بل مجرد معنى الإتيان فلا يرد ما قيل: إنهم لم يعدوا ما بعد أن المفتوحة من مواضع الزيادة. (قال المصنف: اسم إن وأخواتها) وأمره كأمر المبتدأ إلا في صحة وقوعه نكرة محضة ووقوعه نكرة مع تعريف الخبر (عصام). (قوله: من معنى البعدية) وهو أن يكون إسناده بعد الدخول، وقوله: أو الدخول؛ أي: معنى الدخول وهو أن يكون وارداً لإيراث الأثر في الاسم والخبر، وقوله: أيضاً؛ أي: كما اندفع انتقاض التعريف السابق بمثل يضرب وقائم كما عرفته. (قال المصنف: المنصوب بلا) أي: لفظاً أو تقديراً وعمم بعضهم عن المحلى أيضاً كما سيأتي، ثم إنه لا يجب نصب اسم لا بها، بل يجوز الإلغاء لضعف عملها وحينئذ يجب التكرير كما في المعرفة والمفصول. (قوله: أي: لنفي صفة الجنس الخ) وقد تقدم تحقيق ذلك، ثم اعلم أن الفرق بين لا هذه وبين لا بمعنى ليس إن هذه بمعنى نفي الماهية وتلك لنفي فرد منها مثلاً إذا قيل: لا رجل في الدار كان معناه أنه ليس في الدار هذا الجنس، فإذا لا يجوز أن يكون فيها واحد ولا اثنان ولا ثلاثة ولا غيرها، وإذا قيل: لا رجل فيها كان معناه نفي واحد من جنس الرجال، ويجوز أن يكون واحد غيره أو اثنان أو ثلاثة أو أكثر كذا أفيد، وقوله: وحكمه؛ أي: ما يحكم به على الجنس فهو عطف تفسير. (قوله: وإنما لم يقل: اسم لا الخ) بيان لوجه تغيير التعبير السابق حيث لم يعبر باسم لا كما عبر بخبر كان واسم إن، وكما عبر عن سائر المنصوبات بأساميها، وقال ميرغياث: اسم لا لنفي الجنس على الإطلاق من المنصوبات؛ لأن المضاف والمشابه به منصوب لفظاً، والمبني منصوب محلاً كما صرح به في الموشح، ويفهم من كلام الرضي أيضاً، وأما المرفوع فليس باسم لا لعدم عملها فيه هذا، ولا يخفى أن ما سيذكره الشارح بقوله: ولا يبعد الخ إشارة إلى ما ذكره هذا القائل، ثم قال: فاعلم أنه لا معنى لاشتراط اسم لا بما ذكر لكونه منصوباً لا محالة، وإن أريد باشتراط نصبه غير المحلى فيجب أن يذكر في جميع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات قيد يخرج المبنيات انتهى.

دخول الفاء على الماضي؛ لأنه مقدر والفعل المقدر لا بد له من الفاء. (قوله: فأصل أما أنت لأن كنت) قال الكوفيون: إن أن المفتوحة بمعنى إن المكسورة في الشرطية، وما عوض من الفعل المحذوف، قال الشيخ الرضي: لا أرى قولهم بعيداً من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى، أما المعنى فلاستقامة التعلق، وأما اللفظ فلمجيء الفاء في قوله:

أَبَـا خُـرَاشَـةَ أَمَّـا أَنْـتَ ذا نَـفَـرٍ

فَـإِنَّ قَـوْمِـيَ لَـم تَـأْكُـلْـهُـمُ الـضَّـبُـعُ

ولا يجوز أن يكون أصله لأن كنت ذا نفر متعلقاً بقوله؛ لم يأكلهم؛ إذ يمتنع تقدم ما بعد الفاء عليها إلا مع أما الشرطية، فلا بد من تقدير فعل ما ههنا عند البصريين من نحو قوله، تفتخر وتتكبر، ثم قال: والأولى: أن إن الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فإن حذف شرطها جوازاً لم تغير عن صورتها، وكذا إن حذف وجوباً مع مفسر كما في أن زيد كان منطلقاً، وإن حذف شرطها بلا مفسر وجب تغيير صورتها من الكسر إلى الفتح، ولا بد إذن من ما ليكون كافة لها من مقتضاها؛ أعني: الشرط، ثم لا يخلو حالها عند ذلك من أن يحذف فيها كان مع اسمها وخبرها، أو يحذف وحدها فإن كان الأول وجب في جزائها الفاء؛ نحو: أما زيد فمنطلق؛ أي: إن يكن شيء موجوداً فزيد منطلق فلا بد إذن من إقامة جزاءها مقام الشرط، وأن كان الثاني فالفاء غير لازمة، بل يجوز حذفها وإثباتها.

هو على تقدير فتحها؛ أعني: السببية في الزمان الماضي، فما قيل: إنه على تقدير الشرطية يكون استقبالياً، وعلى تقدير الفتح يكون ماضوياً، فمجرد استقامة التعليق لا يثبت مساعدة المعنى ما لم يثبت أن التركيب فيما بينهم استقبالي وهم. (قوله: في قوله) أي: الهذلي أبا خراشة؛ أي: يا أبا خراشة. أما كنت؛ أي: إن كنت ذا نفر؛ أي: عدة من الرجال من ثلاثة إلى عشرة فإن قومي لم تأكلهم الضبع؛ أي: لم أقل عدداً، والضبع: إما على معناه الحقيقي أو السنة المجدبة شبهت في إهلاكها الناس بالضبع، وفي أمثالهم: أفسد من الضبع؛ لأنها إذا وقعت في غنم أفسدتها، ولم تكتف بما تحتاج إليه. (قوله: متعلقاً) حال من فاعل لا يجوز؛ أي: لا يجوز هذا التقدير حال كونه متعلقاً به، وأما على تقدير تعلقه بالمحذوف فجائز كما ذهب إليه كنت.

ليس كله ولا أكثره من المنصوبات[1]، فلا يصح جعله مطلقاً[2] من المنصوبات، لا[3] حقيقة ولا[4] مجازاً، بل بالمنصوب منه[5] أقلُّ مما عداه، فلا بُدَّ من التعبير عنه[6] بالمنصوب[7] بها[8]، بخلاف ما عداه من المنصوبات فإنَّ بعضها[9] وإن لم يكن كلُّه[10] من[11] المنصوبات، لكنَّ أكثره منها، فأُعطِيَ للأكثرِ حكم[12] الكلّ، فعد الكل منها تجوزاً[13]. ولا يبعد أن يقال: اسم (لاَ) هو المنصوب[14] بها لفظاً[15]، كالمضاف[16] وشبهه أو محلاً كما هو مبني منه[17] على الفتح. وأمَّا ما هو مرفوع[18] فليس اسماً لها[19]، لعدم عملها[20] فيه. «هُوَ[21] الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِهَا[22]» خرج به[23] مثل: (أَبُوهُ) في: (لاَ غُلاَمَ رَجُلٍ أَبُوهُ قَائِمٌ) لما عرفت[24].

(١) بل من المبنيات. (٢) سواء وجد شرطه أو لا. (٣) أن يكون كل من المنصوبات. (٤) بأن يكون أكثره من المنصوبات كما في إن. (٥) أي: من اسم لا. (٦) أي: عن اسم لا. (٧) متعلق بالتعبير. (٨) أي: بلا. (٩) والضمير باعتبار المعنى. (١٠) أي: كل البعض. (١١) والظرف. (١٢) من قبيل تسمية الكل باسم الجزء. (١٣) يعني بعلاقة الكلية. (١٤) على الإطلاق. (١٥) أو تقديراً. (١٦) نحو: لا غلام رجل في الدار. (١٧) أي: من اسم لا. (١٨) فاعل خرج. (١٩) أي: لا. (٢٠) من النصب أو البناء. (٢١) اسم لا. (٢٢) أي: لا. (٢٣) أي: بقوله بعد دخولها. (٢٤) من معنى البدلية أو الدخول.

هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِهَا

(قال: المنصوب بلا التي لنفي الجنس) من غير تبعية فلا يرد: نحو: لا غلام رجل غلاماً حسناً من أنه منصوب بلا. (قوله: أي: لنفي صفة الجنس) أي: لنفي ما أجري عليه. (قوله: لما عرفت) من معنى البعدية أو الدخول لا يخفى أنه لا حاجة في إخراجه عن تعريف المنصوب بلا إلى هذا؛ لأنه يخرج بقوله: يليها نعم إنما الحاجة إليه في تعريف اسم لا ولعله قال ذلك ليصح قوله: وهذا القدر كاف في حد اسمها، وقيل: في إخراجه المراد الذي أسند إليه خبرها وعليه ما ذكرناه مع حذف مفعول ما لم يسم فاعله واستدراك بعد دخولها.

(قوله: لم تغير) كما في نحو: إن خيراً فخير. (قوله: وجب تغيير صورتها)؛ لأن بقاءها على وضعها الأصلي مع قطعها وجوباً عن مقتضاها الأصلي بلا مفسر هو كالعوض مستكره، فإذا غيرت عن حالها الأصلي سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب؛ لأنها تصير كأنها ليست في الظاهر حرف الشرط. (قوله: وجب الخ) لتؤذن بأنها في الأصل حرف الشرط؛ لأنها تدل على السببية. (قوله: فلا بد إذن الخ)؛ لأنه إذا لم ينب عن الشرط شيء فيلزم مقارنة حرف الشرط مع الفاء؛ ولأنه لا بد في الحذف اللازم من قيام شيء مقام المحذوف. (قوله: إن كان الثاني) نحو: ما أنت منطلقاً، أو ما أنت ذا نفر. (قوله: من غير تبعية) بقرينة ذكر التوابع بعد. (قوله: أو لنفي ما أجري عليه) لا نفي صفة الجنس مطلقاً. (قوله: من معنى البعدية) وهو أن يكون الإسناد بعد الدخول. (قوله: أو الدخول) وهو أن يكون لإيراث الأثر. (قوله: لا حاجة الخ) يعني: أن الصرف عن الظاهر المتبادر بمعونة المقام إلى آخره إنما يكون عند الحاجة كما في التعريفات السابقة ولا حاجة ههنا، فما قيل: لما تعارف في كلام المصنف رحمه الله تكرار البعدية والدخول بهذا المعنى خرج به لا محالة، فيكون خروجها بقوله: يليها خروج الخارج وهم؛ لأن الصرف عن الظاهر وإن تكرر لا يصير متعارفاً مطرداً.

(قوله: ليس كله) أي: جميع أفراد اسم لا ولا أكثره من المنصوبات، بل من المرفوعات أو من المبنيات على الفتح، وقوله مطلقاً؛ أي: منصوباً أو لا. (قوله: لا حقيقة ولا مجازاً) الأول: ناظر إلى قوله: ليس كله، والثاني: إلى قوله: ولا أكثره بناء على تغليب الأكثر على الأقل، ففيه نشر على ترتيب اللف. (قوله: بل المنصوب منه الخ) بل المنصوب لفظاً أو تقديراً من اسم لا أقل مما عدا المنصوب منه لاحتياجه إلى الشروط الآتية بحيث لو انتفى واحد منها لبنى أو رفع بخلاف ما عداه، فلا بد في مقام عد اسم لا من المنصوبات من التعبير بما عبر به المصنف. (قوله: فإن بعضها الخ) يعني: بعض سائر المنصوبات كالمستثنى أكثر أفراده من المنصوبات، وإنما قيد بالبعض؛ لأن بعضها الآخر منصوب كله مثل المفعول المطلق ومعه وكالحال. (قوله: ولا يبعد أن يقال الخ) يعني هذا الذي سبق مبني على أن يكون اسم لا عبارة عما دخل عليه لا سواء عمل فيه أو لا، ولكن لا يبعد أن الخ، فعلى هذا لا يلزم التعبير بالمنصوب بلا، بل يصح الخ يعبر باسم لا كما عبر به البعض؛ وذلك لأنه إن أريد بالمنصوب بها النصب لفظاً أو تقديراً أو محلاً كان اسم لا كله من المنصوبات، وإن أريد النصب لفظاً أو تقديراً فقط يكون أكثره منها كما لا يخفى. (قوله: المنصوب بها لفظاً) أي: ظاهراً أو تقديراً فافهم، وقوله: مرفوع؛ أي: بعامل معنوي، قوله: بعد دخولها؛ أي: على ذلك المسند إليه للعمل فيه فلا يرد أن التعريف منقوض منعاً لصدقه على المرفوع بعد لا معرفة أو لا. (قوله: خرج به مثل أبوه الخ) أي: مما كان مسنداً إليه قبل دخول لا هذه، ولم يكن دخولها عليه لإيراث العمل والأثر، فإن قلت: ما الفائدة في ذكر هذا فإنه يفهم من قوله: يليها أن يكون ما بعدها بلا فاصلة، قلنا: فائدته التنبيه على أن قوله: يليها من شرائط النصب، قال ميرغياث: ذكر في تعريف المنصوب بلا شرائط خمسة: الأولان شرطان لتحقق اسم لا، والثلاثة الأخيرة شروط نصبه، وقوله: لما عرفت؛ أي: من معنى البعدية وهو أن يكون الإسناد بعد الدخول ومن معنى الدخول وهو أن يكون لإيراث الأثر. (قوله: وهذا القدر كاف

وهذا القدر[1] كاف في حد اسمها[2] مطلقاً[3]، لكنه لما أراد حد المنصوب منه[4] زاد عليه قوله: «يَلِيْهَا» أي: يلي المسند إليه لفظة (لاَ) أي: يقع بعدها بلا فاصلة. «نَكِرَةً[5] مُضَافاً[6] أَوْ مُشَبَّهاً بِهِ» أي: بالمضاف في[7] تعلقه[8] بشيء هو من تمام معناه. هذه[9] أحوال مترادفة من الضمير المجرور[10] في[11] (إِلَيْهِ). أو الأولى[12] منه، أو من الضمير[13] المجرور في (دُخُولِهَا)، وما بقي[14] من الضمير المرفوع في (يَلِيْهَا) «مِثْلُ: (لاَ غُلاَمَ[15] رَجُلٍ) مثال لما[16] يليها نكرة مضافاً[17]. وفي[18] بعض النسخ[19] (لاَ غُلاَمَ رَجُلٍ ظَرِيْفٍ[20] فِيْهَا[21]) وقد عرفت في المرفوعات[22] تحقيق قوله (فِيْهَا). «وَ[23]لاَ عِشْرِيْنَ دِرْهَماً[24] لَكَ» مثال لما يليها نكرة مشبهاً[25] بالمضاف. وقوله[26]: (لَكَ[27]). على النسخ المشهورة[28]. من تتمة المثالين كليهما. «فَإِنْ[29] كَانَ» أي: المسند إليه بعد دخولها[30] غير[31] واقع على الأحوال المذكورة[32]، بل كان

---

(١) أي: المسند إليه بعد دخولها. (٢) لا. (٣) سواء كان منصوباً أو مرفوعاً أو مبنياً. (٤) أي: من اسمها مطلقاً. (٥) حال من فاعل يليها. (٦) حال بعد حال أو صفة نكرة. (٧) متعلق بقوله أو مشبهاً. (٨) أي: الاسم. (٩) أي: القيود الثلاثة هي التي الولي والتنكير والإضافة أو شبهها. (١٠) صفة الضمير. (١١) أي: في المسند إليه. (١٢) أي: حال التي هي قوله يليها. (١٣) فعلى هذا يكون العامل فيها دخول. (١٤) من الحالان. (١٥) اسم لا وخبره محذوف أي: موجود. (١٦) لا. (١٧) حال من نكرة. (١٨) أي: وقع. (١٩) أي: نسخ المتن. (٢٠) خبر لا. (٢١) أي: في الدار. (٢٢) أي: في خبر لا لنفي الجنس. (٢٣) عطف على المثال المذكور. (٢٤) تمييز من عشرين. (٢٥) حال. (٢٦) مصنف. (٢٧) في المثال. (٢٨) وهي ما يكون فيه حذف خبر لا هله كثيراً. (٢٩) الفاء للتفصيل. (٣٠) أي: لفظة لا. (٣١) خبر كان. (٣٢) لأنها شروط لكونه منصوباً.

الخ) أي: بناء على ما سبق من أن المراد باسم لا ما دخل عليه لا وعمل فيه ولو محلاً كما أفاده بقوله: ولا يبعد الخ، فما في اللاري فعن الخلل ليس بعاري، قوله مطلقاً؛ أي: سواء كان منصوباً لفظاً أو تقديراً أو محلاً، وقوله: أراد حد المنصوب منه؛ أي: المنصوب لفظاً أو تقديراً من اسم لا لا مطلقاً زاد الخ، وقوله: أي: يقع بعدها، وإلا فلا يكون منصوباً بل مرفوع. (قال المصنف: نكرة مضافاً الخ) هذه أحوال على ما ذكره في الشرح، ولك أن تجعل قوله: مضافاً أو مشبهاً به صفة نكرة وهو أنسب من حيث المعنى، ويكون وجه التذكير عدم الاعتبار بتأنيث ما لا معنى له بدون التاء. (قوله: في تعلقه بشيء هو من تمام الخ) إشارة إلى تعريف شبه المضاف، وقد مر في بحث المنادى، وقوله: أو الأولى منه أي: أو الأولى من هذه الأحوال حال من ضمير إليه أو من ضمير دخولها، وهذا أقرب من جعله حالاً من مجرور إلى، وإما جعل الكل حالاً من ضمير دخولها فلا يصح فلأجل هذا خصه بالأولى. (قوله: مثال لما يليها نكرة الخ) قال العصام: وخبر لا محذوف؛ إذ كثيراً ما يحذف الخبر فأراد التمثيل بما كثر وما قل فقال: ولا عشرين الخ. (قوله: وقد عرفت في المرفوعات الخ) من أنه أتى به لنفي الكذب بنفي الظرافة عن كل غلام، وللإشارة إلى قسمي الخبر من الظرف وغيره. (قوله: على النسخ المشهورة) وهي التي لم يوجد فيها ظريف فيها، وقوله: من تتمة المثالين بعيد عن الفهم؛ إذ المتعارف في نفي الغلام عن المخاطب هو لا غلام لك لا لا غلام رجل لك، فالأولى ما قدمناه لك نقلاً عن العصام من جعل المثال الأول حذف مما فيه الخبر كما هو الكثير. (قوله: أي: المسند إليه الخ) ارجع الضمير إلى المسند إليه؛ لأنه أظهر لكونه مذكوراً صريحاً بخلاف اسم لا ففيه تعريض بالرضي حيث قال: أي: فإن كان اسم لا مفرداً الخ. (قوله: بل كان مفرداً) أي: حقيقة

يَلِيْهَا[1] نَكِرَةً[2] مُضَافاً أَوْ مُشَبَّهاً بِهِ مِثْلُ: لاَ غُلاَمَ رَجُلٍ ظَرِيْفٍ فِيْهَا، وَ: لاَ عِشْرِيْنَ دِرْهَماً لَكَ، فَإِنْ كَانَ

(١) أي: يلي المسند إليه لفظة لا، أي: يقع بعدها بلا فاصلة.
(٢) حال من المستكن في يليها مضافاً منصوب حال، ومر حال من ذلك المستكن أو صفة لنكرة وهي أنسب من حيث المعنى.

(قوله: وهذا القدر كاف الخ) فيه أن المرفوع بعدها معرفة كان أو نكرة لا يسمى اسماً لها فالتعريف غير مانع اللهم إلا أن يعني بالدخول عليه العمل فيه. (قال: أو مشبهاً به) إن قيل: ما تقول في قوله تعالى: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾؛ أي: لا تقبيح عليكم بفعلكم: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾، فإن حرفي الجر صلتان للمصدر واسم الفاعل؟ وهما لا يتمان بدون صلتهما فيكونان مشبهين بالمضاف مع أنهما مبنيان على الفتح، أجيب عن الأول: بأن الجار الأول مع مجرورة خبر واليوم ظرف لعامله أو بالعكس، وعن الثاني: بأن قوله: اليوم خبر؛ أي: لا وجود عاصم اليوم ومن أمر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم؛ يعني: لا يعصم

(قوله: وعليه) أي: يرد عليه؛ أي: على هذا القول ما ذكرناه من أنه لا حاجة إليه. (قوله: فالتعريف غير مانع) فيه أنه بعد حمل البعدية أو الدخول على ما مر كيف يدخل المرفوع في التعريف؛ وأنه لا معنى لقوله: اللهم إلا أن يعني الخ. (قوله: بأن الجار الخ) يعني: أنه ليس متعلقاً بالمنفي، بل بمحذوف هو خبر كما في عليك. (قوله: واليوم ظرف) لذلك الخبر المحذوف. (قوله: أو بالعكس) أي: اليوم خبر وعليكم متعلق به على التقديرين تقريب مفرد. (قوله: أي: لا وجود عاصم) يعني: أنه على حذف المضاف كيلا يكون ظرف الزمان خبراً عن الجثة. (قوله: لأن حرف الخ) كل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز أن

«مُفْرَداً» بانتفاء الشّرط الأخير فقط، وهو[1] كونه[2] مضافاً أو مشبهاً به. أي: يليها[3] نكرة غير مضاف ولا مشبّهاً به. ليترتب عليه[4] قوله: «فَهُوَ[5] مَبْنِيٌّ عَلَى مَا يُنْصَبُ[6] بِهِ[7]». فإنّه لو كان مفرداً معرفة أو مفعولاً فحكمه غير ذلك[8]. وقوله[9]: (عَلَى مَا يُنْصَبُ بِهِ) أي: على ما كان ينصب به المفرد[10] قبل دخول (لاَ) عليه، وهو[11] الفتح في الموحّد[12]

(١) أي: الشرط الأخير. (٢) أي: المسند إليه. (٣) لا. (٤) على الشرط وهو قوله: فإن كان. (٥) الفاء جزائية. أي: المسند إليه. (٦) نائب راجع إلى هو أو به نائبه. (٧) الباء سببية. (٨) وهو وجوب الرفع والتكرير. (٩) مصنف. (١٠) نائب ينصب. (١١) أي: ما كان ينصب به المفرد. (١٢) أي: المفرد.

مُفْرَداً[1] فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا يُنْصَبُ بِهِ،

(١) أي: حقيقة أو حكماً.

من أمر الله لا خبر عنه كما جعل الجار في الصورة الأولى خبراً؛ لأن حرف الجر الذي هو صلة المصدر جاز أن يجعل خبراً عن ذلك المصدر مثبتاً كان أو منفياً، ولا يضر تقدير ما يتعلق به الجار والمجرور لتضمنه ضمير المصدر، وأما حرف الجر الذي هو صلة لاسم الفاعل لم يجز أن يجعل خبر عن اسم الفاعل، فلا تقول: بك مار على أن بك خبر عن مارّ.

يكون ذلك الجار خبراً عن ذلك المصدر مثبتاً كان أو منفياً تقول: الاتكال عليك وإليك المصير ومنك الخوف وما عليك المعول وليس بك التجاء. (قوله: لتضمنه ضمير المصدر) فالتعلق به باق بعد جعله خبراً من حيث المعنى. (قوله: لم يجز أن يجعل الخ) فلذا قدرنا مدلول لا عاصم متعلقاً لقوله: من أمر الله.

أو حكماً فلا يرد شبه المضاف (عصام)، وقوله: بانتفاء الشرط الأخير؛ أي: مع وجود الأولين فيكون معنى قوله: فإن كان مفرداً فإن انتفى عنه من القيود المذكورة الإضافة أو شبهها فقط فهو مبني الخ، وقوله: ليترتب عليه علة لمقدر؛ أي: إنما قيدنا بقولنا: بانتفاء الخ ليترتب الجزاء على الشرط. (قوله: فهو مبني على ما ينصب به) يعني: علامة بناءه هو علامة نصبه، وهذا مذهب الجمهور وإلا فالمازني يبني[1]؛ نحو: لا مسلمات على الفتح بلا تنوين متمسكاً بأشهر الروايتين في قوله:

أَوْدَى الشَّبابُ الَّذِي مَجدٌ عَواقِبُهُ
فِيهِ نَلَذُّ ولا لَذَّاتِ لِلشَّيبِ

حيث روي لا لذات بالكسر وبالفتح أوجبه ابن عصفور، وقال ابن مالك: الفتح أولى هذا، ثم إن هذا البناء ليس واجباً، بل يجوز حينئذ الإلغاء فيجب الرفع والتكرير؛ ولذا لم يقل: هنا يجب البناء كما قال فيما بعد وجب الرفع (عصام). (قوله: فإنه لو كان مفرداً معرفة الخ) وقد يقال: المفرد المعرفة والمفرد المفصول في حكم الاستثناء بقرينة ذكرهما فيما بعد. (قوله: قبل دخول لا عليه) إشارة إلى دفع ما يرد من أن ضمير ينصب راجع إلى اسم لا المفرد فهو لا ينصب بل مبني، فكيف يصح إسناد النصب إليه؟، وحاصل الدفع: أن الإسناد المذكور مجاز باعتبار الأول، فالتركيب من قبيل: أرضعت هذه المرأة هذا الشاب، وقد مر نظيره في بحث المنادى. (قوله: وهو الفتح في المفرد الخ) أي: في الموحد كما في بعض النسخ، والظاهر: أن هذا القول ليس لتعيين ما ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه؛ لأنه قد علم في صدر الكتاب حيث قال: فالمفرد المنصرف الخ، بل لتعيين ما يبنى عليه المفرد مما ينصب به بقرينة المثال؛ أعني: لا رجل في الدار الخ، فإن المثال لا يصح على ذلك التقدير، وهو ظاهر على أن قوله: وهو الفتح والكسر بدون التاء من ألقاب البناء، وجعل المثال للمبني بأباه توسيط المثال الأول بين قوله: وهو الفتح في الواحد وبين قوله: في الكسر في الجمع المؤنث، فلا يرد ما قيل: على قوله: والكسر في جمع المؤنث بلا تنوين من أنه ليس ما ينصب به الكسر بلا تنوين فذكره في تعيين ما ينصب به

(١) أي: عن مند، وقيل: عن البلدة.

نحو: (لاَ رَجُلَ فِي الدَّارِ) والكسر في جمع المؤنث السالم بلا[1] تنوين نحو: (لاَ مُسْلِمَاتِ فِي الدَّارِ) والياء[2] المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم، نحو: (لاَ مُسْلِمَيْنِ وَلاَ مُسْلِمِيْنَ لَكَ) ونعني[3] بالمفرد: ما ليس بمضاف ولا مضارع[4] له، فيدخل[5] فيه[6] المثنى والمجموع. وإنَّما بني[7]، لتضمنه[8] معنى (مِنْ)، إذ معنى (لاَ رَجُلَ فِي الدَّارِ): لا من رجل فيها، لأنَّه جواب لمن يقول هل مِنْ رجلٍ في الدار؟ حقيقية[9] أو تقديراً فحذف (مِنْ) وَإِنَّمَا بني[10] على ما ينصب به، ليكون[11] البناء على حركة[12] أو حرف استحقهما[13] النكرة[14] في الأصل[15] قبل البناء. ولم يبن المضاف ولا المضارع له، لأنَّ الإضافة[16] ترجح جانب الاسمية، فيصير[17] الاسم[18] بها مستحقاً[19] إلى ما يستحقه في الأصل[20]، أعني: الإعراب[21]. «وَ[22]إِنْ كَانَ» أي: المسند إليه بعد دخولها[23] «مَعْرِفَةً»

(١) لأنَّ التنوين لا يدخل على المبنيات. (٢) عطف على الكسر والفتح. (٣) أي: يريد المصنف. (٤) أي: بمشابه. (٥) أي: إذا كان المراد من المفرد ما ليس بمضاف. (٦) أي: في المفرد. (٧) أي: المسند إليه المفرد. (٨) اسم لا. (٩) تميز من قوله: لمن يقول وكذا بقوله أو تقديراً. (١٠) أي: اسم لا. (١١) علة بني. (١٢) كالفتحة في المفرد والكسر في الجمع. (١٣) صفة حركة أو حرف. (١٤) فاعل استحق. (١٥) أي: في الإعراب. (١٦) أي: الإضافة إلى الاسم الصريح. (١٧) أي: يرجع. (١٨) أي: اسم لا. (١٩) خبر يصير. (٢٠) أي: قبل البناء. (٢١) لأنَّ الأصل في الاسم المعرب. (٢٢) عطف على مفرد. (٢٣) لا.

غير مستحسن حتى يحتاج في دفعه إلى تكلفات. (قوله: نحو: لا رجل في الدار) فإن رجلاً إذا نصبه ناصب قبل دخول لا عليه ينصب على الفتح مع تنوين، فهو يبنى عليه بلا تنوين؛ لأن تنوينه للتمكن فيمنع من الدخول على المبني لكونه غير متمكن في الاسمية، وعدم قوته فيها بسبب مناسبته لمبني الأصل، كما يمنع من الدخول على غير المنصرف بمشابهته للفعل، ثم إن الفتحة في لا رجل عند الزجاج والسيرافي إعرابية خلافاً للمبرد وأصحابه، قال الرضي: والأولى ما ذهب إليه المبرد. (قوله: بلا تنوين) فإن قلت: على تقدير كون ما ذكره الشارح تعييناً لما ينصب به قوله: بلا تنوين، لا يستقيم فما وجه قول العصام: فذكره في تعيين ما ينصب به غير مستحسن، قلنا: فيه إشارة إلى صحته فإن ما ينصب به المفرد من حيث إنه ما ينصب به هو الفتح والكسر ليس إلا، وأما التنوين فإنما يزاد لغرض آخر كالتمكن والمقابلة ولا دخل له في الإعراب، ووجه عدم الاستحسان حينئذ أنه يوهم عدم مقارنة التنوين لما ينصب به وهو خلاف الواقع. (قوله: نحو: لا مسلمات في الدار الخ) بالبناء على الكسر بدون تنوين وقد يبنى بالفتحة كما روى على الوجهين قوله:

لا سابِغات ولا جَأْواءَ باسِلَةً
تَقِي المَنُونَ لَدَى استِيفاءِ آجالِ

يعني لا دروع واسعة ولا عساكر شجعان تحفظ الناس عن الموت إذا جاء أجلهم. (قوله: ونعني بالمفرد إلى قوله: ولا مضارع) أي: ولا مشابه بالمضاف، وما قيل: إن هذا القول بعد قوله: بانتفاء الشرط الأخير فقط غير ملايم؛ لأنه يفهم منه أن المراد بالمفرد ما ليس بمضاف فليس بشيء صاف، وقوله: معنى من أي الاستغراقية وهي حرف ومن أقسام مبني الأصل فيبني أيضاً ما يتضمن معناها. (قوله: لا من رجل فيها) بدليل ظهورها في قوله:

وَإِنْ كَانَ[1] مَعْرِفَةً

(١) إنَّما المسند إليه بعد دخولها معرفة.

(قوله: أي: المسند إليه بعد دخولها) يعني: أن ضمير كان راجع إليه لا إلى المنصوب كما يتوهم ولا إلى اسم لا المعلوم ضمناً كما قيل: لأن ذلك أظهر. (قوله: والكسر في جمع المؤنث السالم) خلافاً للمازني فإنه يبنيه على الفتح. (قوله: بلا تنوين): لأنه وإن لم يكن للتمكن لكنه مشابه له فمنع من الدخول على المبني، ومنهم من يبنيه على الكسر مع التنوين قياساً لا سماعاً نظراً إلى أن التنوين للمقابلة. (قوله: والياء) منهم من قال: إن هذه الياء إعراب؛ لأن المستثنى والجمع في حكم المعطوف والمعطوف عليه اللذين جعلاً اسماً واحداً وقد مر في باب النداء أنه مضارع للمضاف. (قوله: لأنه جواب): ولأنه نص في الاستغراق والنفي بدون من الاستغراقية لا يفيد التنصيص، ألا يرى أن ما جاءني رجل لا يفيد الاستغراق، ولذا جاز بل رجلان أو رجال بخلاف ما جاءني من رجل. (قوله: لأن الإضافة) أي: الإضافة إلى الاسم الصريح ترجح جانب الاسمية فإن المضاف إلى الاسم الصريح لا يكون مبنياً إلا نادراً؛ نحو: خمسة عشرك ونحوه.

(قوله: لا إلى المنصوب)؛ لأنه لا يكون مفرداً. (قوله: كما يتوهم) أي: من كون الكلام مسوقاً له. (قوله: ذلك) أي: إرجاع الضمير إلى المسند إليه أظهر من إرجاعه إلى اسم لا لكونه مذكوراً صريحاً. (قوله: يبينه على الفتح بلا تنوين) حذراً من مخالفته في الحركة لسائر المبني بعد لا التبرئة مما كان معرباً بالحركة قبل دخولها طرد اللباب على نسق واحد. (قوله: اللذين جعلا اسماً الخ) لا مطلق المعطوف والمعطوف عليه؛ لأنهما يكونان مبنيين بعد التبرئة اسماً لشيء واحد؛ نحو: يا ثلاثة وثلاثين مضارع للمضاف سواء كان علماً أو لا. (قوله: بخلاف ما جاءني من رجل) فإنه لا يصح بعده، بل رجلان أو رجال؛ ولذا قال المفسرون: إن قراءة: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ بالفتح أبلغ في النفي من قراءة:

بانتفاء شرط[1] النكارة «أَوْ مَفْصُولاً بَيْنَهُ» أي: بين ذلك المسند إليه «وَبَيْنَ لاَ[2]» بانتفاء شرط[3] الاتصال على سبيل منع الخلو، سواء كانا[4] مع انتفاء شرط كونه[5] مضافاً أو مشبهاً به، أو لا. وهي[6] ست صور[7]: نحو: (لاَ زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلاَ عَمْرٌو) و: (لاَ[8] غُلاَمَ زَيْدٍ فِي الدَّارِ وَلاَ عَمْرٍو) و: (لاَ[9] فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلاَ امْرَأَةٌ) و: (لاَ[10] فِي الدَّارِ غُلاَمُ رَجُلٍ وَلاَ امْرَأَةٍ) و: (لاَ فِي[11] الدَّارِ زَيْدٌ وَلاَ عَمْرٌو) و: (لاَ فِي الدَّارِ غُلاَمُ زَيْدٍ، وَلاَ عَمْرٍو) «وَجَبَ» في جميع هذه الصور الست[12] «الرَّفْعُ[13]» على الابتداء، أمَّا[14] في المعرفة فلامتناع[15] أثر (لاَ) النافية[16] للجنس فيها، وأمَّا في المفصول فلضعف (لاَ) عن التأثير مع الفصل[17].

(١) الإضافة بيانية. (٢) لنفي الجنس. (٣) الإضافة بيانية. (٤) أي: المعرفة والمفصول ملابسين. (٥) مسند إليه. (٦) أي: الأقسام المشهورة من التقسيم. (٧) جمع صورة. (٨) مثال للمعرفة الغير المفصول مع وجود شرط الإضافة. (٩) وجد شرط الانفصال وشرط النكارة لا الاتصال. (١٠) المضاف مفصول. (١١) مفرد مفصول. (١٢) صفة الصور. (١٣) فاعل وجب، أي: الرفع المنفي في الصورتين. (١٤) وجوب الرفع على الابتداء. (١٥) تفوز. (١٦) صفة لا. (١٧) فبطل عمل لا يرجع الاسم إلى أصله الذي هو الرفع.

أَوْ مَفْصُولاً بَيْنَهُ[1] وَبَيْنَ لاَ وَجَبْ[2] الرَّفْعُ
(١) أي: بين ذلك المسند إليه.
(٢) أي: في جميع هذه الصور الست الرفع. آه.

﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ بالرفع. (قوله: أي: الإضافة إلى الاسم الصريح) احتراز عن الإضافة إلى الجملة؛ نحو: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ الصَّٰدِقِينَ﴾ فإنها ترجح جانب البناء.

(قوله: للتنبيه) أي: على كونها لنفي الجنس تكرير للنفي في الحقيقة.

وَقَامَ يَسْذُودُ النَّاسَ عَنْهَا[1] بِسَيْفِهِ
وقَالَ أَلا لا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدِ

وذلك لأن قوله: لا رجل في الدار جواب من يسأل ويقول: هل الخ، سواء كان السؤال حقيقة[2] أو تقديراً وفرضاً. (قوله: ليكون البناء على حركة الخ) ولأن لا عامل ضعيف قد ينعزل فجعل حركة معموله المبني موافقاً لعمله المحلي وهو النصب؛ ليكون أمارة على عمل لا في محله، ولا يظن انعزاله بخلاف المنادى حيث بني على ما يرفع به فإن عامله قوي أو للتنبيه على أنه مع كونه مفعولاً به صار كالعمدة من حيث عدم تمام الندائية بدونه (اطه وي) وقوله: لأن الإضافة؛ أي: إلى المفرد ترجح جانب الاسمية لكونها من خواص الاسم بخلاف الإضافة إلى الجملة؛ نحو: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ الصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ فإنها ترجح جانب البناء. (قال المصنف: وبين لا) المعطوف هو لا، وكلمة بين إعادة لجار الضمير فالأخصر مفصولاً عن لا، قوله: بانتفاء شرط الاتصال وهو الشرط الأول المفهوم من قوله: يليها. (قوله: على سبيل منع الخلو) يعني بين قوله: معرفة أو مفصولاً منع الخلو لا الجمع؛ لأنه يجوز أن يكون معرفة ومفصولاً؛ نحو: لا في الدار زيد ولا عمرو. (قوله: سواء كانا) أي: هذان الانتفاآن؛ أعني: انتفاء الشرط الأول والثاني مع انتفاء شرط كونه الخ؛ أي: مع انتفاء الشرط الأخير أيضاً؛ نحو: لا في الدار زيد ولا عمرو، وقوله: أولا؛ أي: أو لم يكونا مع انتفاء الشرط الأخير بأن كان معرفة أو مفصولاً مع كونه مضافاً أو شبهه. (قوله: ست صور) أربعة في المفصول واثنان في المعرفة وهما المثالان الأولان، فعليك بتطبيق الأمثلة الباقية فإنه محول على فطانتك الكافية، وقال بعضهم في بيان وجه الحصر فيها: إن اسم لا إما معرفة فقط أو مفصول فقط، أو معرفة ومفصول جميعاً، وكل من هذه الثلاثة إما مفرد وإما مضاف أو شبهه. (قوله: فلامتناع أثر لا) فلا يكون بينهما تعلق معنوي حتى يظهر أثره، وتحقيقه أن المدار في عمل لا هو كونها لنفي الجنس وعموم السلب؛ أي: النفي عن كل فرد من أفراد الجنس نصاً وهذا المدار منتف في المعرفة، إما في العلم فظاهر فإنها فيه لنفي الواحد، وإما في المعرف بالام ففي المعرف بغير اللام الجنسي والاستغراقي فظاهر، وإما في المعرف؛ فلأن النفي إذا دخل على العام يكون لرفع الإيجاب الكلي كما في ليس كل فلا يكون نصاً في عموم السلب، وأيضاً يخرج لا حينئذ عن وضعها فلا تعمل[3]. (قوله: النافية للجنس)؛ لأن الجنس يقتضي تعدداً وهو لا يتصور في مثل هذه المعارف، قوله: وأما في المفصول الخ قيل: وإما في اجتماع المعرفة والمفصول فلأجل كلا المذكورين.

(١) أي: حققاً أو مقدراً.
(٢) لأنها إنما عملت للمشابهة بأن في المبالغة في النفي، وقد تقدم فتذكر.
(٣) لا الثاني وهو المبني.

«وَالتَّكْرِيْرُ» أي: وجب[1] تكرير اسمها لكن[2] مطلقاً لا بعينه[3]. أمّا في المعرفة فليكون[4] كالعوض عما في التنكير من[5] معنى نفي الآحاد[6] وأمّا في النكرة، فليكون مطابقاً لما[7] هو جواب له من[8] مثل قول السائل: أَفِي الدَّارِ رَجُلٌ أَم امْرَأَةٌ؟ وهذا التعليل[9] جار في المعرفة[10] أيضاً. «وَ[11]مِثْلُ: قَضِيَّةٌ[12]» أي: هذه[13] قضيّة «وَلَا[14] أَبَا حَسَنٍ لَهَا» أي: لهذه القضية. هذا جواب دَخَل مقدر[15] على قوله[16]: (وَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً وَجَبَ الرَّفْعُ وَالتَّكْرِيْرُ[17])، فإنَّ اسم (لاَ) فيه معرفة، لأنَّ[18] (أَبَا حَسَنٍ) كنية[19] علي رضي الله عنه، ولا[20] رفع فيه ولا تكرير، بل هو[21] منصوب غير[22] مكرر، فأجاب[23] عنه[24] بأنَّه[25] «مُتَأَوَّلٌ[26]» بالنكرة، إمّا بتقدير المثل، أي[27]: ولا[28] مثل أبي حسن لها[29]، فإنَّ (مَثَلاً)

(١) إشارة إلى أنَّ اللام عوض والتكرير معطوف على الرفع. (٢) إلَّا أنَّه يكون التكرير. (٣) يجب إلغاؤه حين الأول. (٤) هذا الكلام. (٥) بيان عما. (٦) لأنَّ النكرة إذا وقعت سياق النفي يكون النفي عاماً. (٧) أي: السؤال. (٨) بيان لما. (٩) وهو قوله: وهو قوله مطابقاً. (١٠) بأقسامها الأربعة. (١١) استئناف. (١٢) أي: مسألة. (١٣) إشارة بهذا إلى أن قضية خبر المبتدأ محذوف. (١٤) عاطفة أو حالية أو استئناف. (١٥) بأن يكون الواو استئناف. (١٦) مصنف. (١٧) بأن يقال هذا التعريف غير جامع لخروج مثل هذا القول. (١٨) علة معرفة. (١٩) خبر إن الثاني. (٢٠) حال. (٢١) أي: قول أبا حسن. (٢٢) خبر بعد خبر. (٢٣) مصنف. (٢٤) أي: عن الدخل. (٢٥) أي: بأن هذا القول. (٢٦) بصيغة المفعول. (٢٧) حال. (٢٨) فيكون مبنياً على الفتح. (٢٩) أي: لهذه القضية.

وَالتَّكْرِيْرُ، وَمِثْلُ: قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنٍ لَهَا مُتَأَوَّلٌ،

(قال: والتكرير) وكذا وجب التكرير في النكرة المتصلة بلا إذا الغيث عملها؛ لأن القرينة على إرادة نفي الجنس نصب الاسم أو بناؤه وقد انتفيا، فلا بد من التكرير للتنبيه عليها. (قوله: لكن مطلقاً لا بعينه) يعني: أراد تكرير النوع لا تكرير الشخص. (قوله: فليكون مطابقاً) إنما قدر السؤال مكرراً، إذ لو لم يكن مكرراً لكفى نعم أو لا.

(قوله: فلضعف لا عن التأثير الخ)؛ لأن عملها المشابهة إن، وعمل إن بمشابهة الفعل فعمل لا إنما هو لمشابهة الحرف التي تعمل للمشابهة للفعل فعملها ضعيف، فعند وجود الفاصلة تضاعف ضعفها. (قوله: أي: وجب تكرير اسمه) قال العصام: المراد بالرفع رفع المعرفة والمفصول، فالمتبادر من قوله: والتكرير تكريرهما ولا يستفاد تكرير لا مع أن المراد تكرير لا أيضاً كما ستقف، واعلم أن لا الداخلة على الماضي يوجب التكرير في غير الدعاء نحو: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾﴾، وإن ذلك الاسم السابق لا يلزم إعادته بعينه كما ذكره الشارح، بل لو أتيت بغيره أيضاً جاز كما في لا زيد في الدار ولا عمرو فإن عمراً غير زيد. (قوله: لا بعينه) أي: لا يجب التكرير بشخصه بل بنوعه، ولما كان المتبادر من قوله: والتكرير تكرير اسمه بعينه، بل تكرير الاسم فقط؛ أي: بلا تكرير لا وبلا عطف، فيتوهم وجوب الرفع في لا زيد زيد وليس كذلك كما أشرنا نبه على أن المتبادر ليس بمراد، بل المراد تكرير النوع مع تكرير لا ومع العطف والقرينة شهرة أمثلة التكرير، فلذا لم يأت بها المصنف هنا. (قوله: إما في المعرفة الخ) أي: إما وجوب التكرير في اسم لا المعرفة مفصولة أو لا. (قوله: من معنى نفي الآحاد) يعني: لو دخل على النكرة يكون المنفي آحاداً وكذا لو تكررت المعرفة يكون المنفي آحاداً في الجملة فاشتراط التكرار في غير النكرة؛ أي: المعرفة ليكون كالنكرة في نفي الآحاد في الجملة (فيض الله). (قوله: وإما في النكرة الخ) أي: المفصولة؛ إذ الكلام فيما لا يخلو عن أحد الأمرين فليكون التكرير في اسم لا مطابقاً للتكرير فيما هو جواب له، وقوله: قول السائل؛ أي: تحقيقاً أو تقديراً كما مر. (قوله: على قوله: وإن كان معرفة وجب الخ) يعني: على هذه الضابطة أو على التعريف بأنه غير جامع لخروج هذا المنصوب عنه. (قوله: لأن أبا حسن كنية علي الخ) أي: والكنية من أقسام العلم الذي هو قسم من المعارف، فاعلم أن من عادة العرب أن يكنوا بالإضافة إلى أكبر أولادهم، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه كان له أولاد ذكور وإناث أكبرهم الحسن رضي الله عنه فكني به. (قوله: إما بتقدير المثل) أي: مضافاً فيكون من قبيل حذف المضاف، وإضافة المضاف إليه مقامه فيكون من القسم الأول[1] من أقسام اسم لا باعتبار المضاف المحذوف؛ أعني[2]: المنصوب بلا، فإن قيل: إن النصب في أبا حسن بكلمة لا فكيف تعمل هي فيه مع أنه معرفة، قلنا: إن هذا العمل انتقل إليه من المثل المقدر فاللازم إنما هو وجود النكارة في المثل لا غير وهي موجودة لعدم تعرّف المثل بالإضافة لتوغلها في الإبهام، فحينئذ يكون أبا حسن على تعريفه مراداً به أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، يعني: هذه قضية عظيمة تحتاج إلى حكم عدل مثل علي رضي الله عنه ولا مثله لها.

(١) تفسير للقسم الأول.
(٢) فاعل يجوز.

لتوغّله في الإبهام لا يتعرف[1] بالإضافة إلى المعرفة. أو بتأويله[2]، بفيصل[3] بين الحق والباطل، لاشتهاره[4] رضي[5] الله عنه بهذه الصفة[6]، فكأنَّه قيل[7]: لا فيصل لها[8]، ويقوي هذا التأويل إيراد[9] (حسن) بحذف[10] اللام، لأنَّ الظاهر إن تنوينه للتنكير[11]. «وَفِي[12] مِثْلِ: لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ» أي: فيما[13] كررت فيه لا[14] على سبيل العطف وكان عقيب[15] كل منهما[16]

(١) خبر إن. (٢) أي: مثل. (٣) على وزن حيدر وهو القضاء. (٤) علة التأويل بفيصل. (٥) لقوله عليه السلام: (أقضاكم علي وأفرضكم زيد). (٦) أي: فيصل بين الحق والباطل. (٧) هذه القضية. (٨) أي: قضية. (٩) فاعل يقوى. (١٠) متعلق بإيراد. (١١) لا للتمكن. (١٢) والظرف خبر مقدم مبتدأه خمسة. (١٣) أي: موضع. (١٤) أي: لفظ لا. فاعل كررت. (١٥) خبر كان. (١٦) لا لا.

وَفِي[1] مِثْلِ: لَا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ

(١) كلمة في متعلق بيجوز المؤخر أي: يجوز في تركيب كررت فيه لا بطريق العطف وكان عقيب كل وهذه منهما نكره بلا فصل يجوز خمسة أوجه. آه.

(قوله: لاشتهاره) ولقوله عليه الصلاة والسلام: «أقضاكم علي». (قوله: ويقوي هذا التأويل) اعلم أن نزع اللام واجب على التأويلين سواء كانت اللام في الاسم نفسه أو فيما أضيف إليه إلا في عبد الله وفي عبد الرحمن أن الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما، أما النزع في الصورة الأولى فلرعاية اللفظ وإصلاحه، وأما في الثانية؛ فالأمر واضح، ولما كان النزع على التأويل الثاني واضحاً كما يدل عليه قوله: لأن الظاهر أن تنوينه للتنكير جعله مقوياً للتأويل الثاني. (قال: وفي مثل: لا حول ولا قوة) أي: لا حول عن المعصية ولا قوة في الطاعة.

(قوله: سواء كانت الخ) نحو: لا حسن في الحسن البصري ولا صمق في صمق. (قوله: أو فيما أضيف) نحو: لا امرأ القيس ولا ابن الزبير. (قوله: فلرعاية اللفظ) أي: إنما يجعل في صورة النكرة وإن كان النفي في الحقيقة هو المثل الذي لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة لرعاية اللفظ واصطلاحه بأن يكون مطابقاً لما قصد منه، ولذا قال الأخفش: على هذا التأويل يمتنع وصفه؛ لأنه في صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة في الحقيقة ولا يوصف بنكرة. (قوله: فالأمر واضح) لصيرورته كأنه اسم جنس موضوع لإفادة الوصف المشتهر وعلى هذا يمكن وصفه بالنكرة.

(قوله: أو بتأويله بفيصل) عطف على قوله: إما بتقدير المثل؛ أي: وإما بجعل أبا حسن نكرة بتأويله بالصفة المشتهر هو بها من الحاكم العدل، أو الفيصل بين الحق والباطل مثل تأويل قولهم: لكل فرعون موسى بكل جبار قهار، وتأويل أبي حنيفة بالعالم المتبحر إلى غير ذلك، فأبا حسن على هذا يكون من قبيل النكرة المضافة فيكون من القسم الأول من أقسام اسم لا؛ أعني: المنصوب بلا، ويمكن أن يقال: إنه من القسم الثاني منها؛ أعني: المبني فاعرفه، وعلى التقديرين التزموا نزع اللام عن هذا العلم إيذاناً بقصد التنكير كما يشير إليه الشارح، ثم إن لفظ فيصل بوزن حيدر صفة مشبهة أو مصدر بمعنى الفاصل، وقوله: لاشتهاره الخ علة مصححة لهذا التأويل، ووجه الاشتهار قول النبي المختار: «أقضاكم علي وأفرضكم زيد». (قوله: إن تنوينه للتنكير) قيل: والتنكير لا يتصور فيه إلا بتأويله بفيصل وفيه ما فيه. (قوله: في مثل لا حول ولا قوة إلا بالله) روى عن النبي عليه السلام: «ألا أخبركم بتفسير لا حول ولا قوة إلا بالله، لا حول عن معصية الله إلا بعصمة الله، ولا قوة على طاعة الله إلا بعون الله، هكذا أخبرني جبريل». (قوله: أي: فيما كررت فيه لا) تفسير للمثل والجار متعلق بيجوز المؤخر؛ أي: ويجوز في تركيب كررت فيه لا بطريق العطف الخ هذه[1] الأوجه كقوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾، و﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ وإما إذا لم يتكرر لا مع النكرة الثانية، فلا يجوز في الأولى الرفع ولا في الثانية الفتح، بل تقول: لا حول وقوة أو قوة، قال الشاعر:

فَلا أَبَ وابناً مِثلَ مَروانَ وابنِهِ
إذا هُوَ بالمَجدِ ارْتَدَى وتَأزَّرا

(من شواهد قطر)

لكن حكي أن من العرب من يفتح الثانية بتقدير لا وسيأتي.

(١) إلى وجه الرد. (٢) بأنه من قبيل عطف المفرد أو الجملة، وخبر الأولى

نكرة بلا فصل يجوز «خَمْسَةُ أَوْجُهٍ»، بحسب اللفظ[1] لا بحسب التوجيه، فإنَّها[2] بحسب التوجيه تزيد عليها. الأول[3]: «فَتْحُهُمَا[4]» أي: (لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ) على[5] أن يكون (لاَ[6]) في كل منهما لنفي[7] الجنس[8] (وَلاَ قُوَّةَ) عطف على (لاَ حَوْلَ) عطف مفرد على مفرد، وخبرها[9] محذوف، أي: لا حول ولا قوة موجودٌ[10] إلاّ بالله، أو عطف جملة على جملة[11]. أي: لا حولَ[12] إلَّا باللهِ وَلاَ قُوَّةَ[13] إِلَّا بِاللهِ، فحذف خبر الجملة الأولى استغناء[14] عنه[15] بخبر الجملة الثانية. «وَ[16]» الثاني: «فَتْحُ الأَوَّلِ[17] وَنَصْبُ الثَّانِي[18]» أي: (لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ). أمّا فتح الأول فلأنَّ (لا[19]) الأولى[20] لنفي الجنس، وأمّا نصب الثاني فلأنَّ (لا[21]) الثانية[22] مزيدة[23] لتأكيد النفي،

(١) أي: الحركات الإعرابية والبنائية. (٢) أي: الوجوه. (٣) من تلك الوجوه، أشار إلى حذف المبتدأ. (٤) أي: الاسمين، يعني: بناؤهما على الفتح. (٥) متعلق بالفتح. (٦) أي: لفظ لا. (٧) متعلق ليكون. (٨) فبني اسم لا على الفتح كما الفراء. (٩) أي: خبر لا. (١٠) والأظهر موجودان. (١١) بحسب التوجيه. (١٢) موجود. (١٣) موجود. (١٤) علة فحذف. (١٥) أي: عن خبر الأولى. (١٦) من تلك الوجوه. (١٧) على أنَّ لنفي الجنس. (١٨) ولا قوة، لوجود والشرط وهو كونه مفرداً. (١٩) أي: لفظ لا. (٢٠) صفة لا. (٢١) اسم إن. (٢٢) صفة لا. (٢٣) خبر إن.

(قوله: نكرة بلا فصل) فإنهما لو معرفتين وجب الرفع فيهما كما علم سابقاً وقيد بلا فصل؛ لأنه لو انتفى الاتصال وجب الرفع أيضاً، والمراد بالنكرة المفردة وإلا فيجب النصب كما مر وفي قوله: خمسة أوجه رد على الزمخشري حيث قال: ستة أوجه سادسها رفع الثاني وفتح الأول؛ فإنه باعتبار الصورة عين الثالث (هندي)، وإليه[1] أشار الشارح بقوله: بحسب اللفظ؛ يعني: أن الانحصار باعتبار كيفيات اللفظ والإعراب وإما بحسب التوجيه[2] فالوجوه تزيد على الخمسة وعن البعض، والقياس يقتضي أن يكون ستاً لكن سقط ما كان الأول فيه منصوباً والثاني مبنياً؛ لعدم وجود شرط نصبه. (قوله: الأول فتحهما) أي: فتح الأول والثاني معاً على الأصل المذكور من بناء اسم لا على ما ينتصب به إذا كان نكرة مفردة متصلة بلا، كقوله تعالى: ﴿وَلَآ أَصۡغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرَ﴾. (قوله: وخبرها محذوف) وهو خبر واحد مع تعدد لا مرفوع بلا الأولى والثانية معاً، وإنما جاز ذلك مع أنهما عاملان؛ لأنهما بحكم المماثلة بمنزلة عامل واحد فيجوز أن يعملا عملاً واحداً اتفاقاً؛ نحو: أن زيداً وأن عمراً قائمان، فيجوز أن يكون متعلق ذلك الخبر مثنى كما هو رأي الرضي، ومفرداً كما هو رأي العصام؛ لأنه في قوة لا شيء من الأمرين، فلا كاسمه واحد في المآل، وقوله: استغناء عنه بخبر الخ أي: كما في قوله:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا
عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

(قوله: ونصب الثاني) أشار بتقدير قوله: فتح الأول إلى أن هذا عطف على فتح الثاني المفهوم من قوله: فتحهما؛ لأنه في معنى فتح الأول وفتح الثاني لا عطف على فتحهما حتى يكون حال الأول غير مبين في قوله: ونصب الثاني ورفعه، فيكون المعنى الوجه الثاني فتح الأول ونصب الثاني؛ أي: منوناً لكونه معرباً كما في قوله من السريع:

عذوف أو الثانية، وكلمة لا زائدة أولا وغو ذلك.
(١) في بحث المستثنى. (٢) خلافاً لسيبويه.

خَمْسَةُ أَوْجُهٍ[1]؛ فَتْحُهُمَا[2]، وَنَصْبُ[3] الثَّانِي،

(١) أي: بحسب اللسان لا بحسب التوجيه فإنها بحسب التوجيه تزيد عليها.
(٢) أي: لا حول ولا قوة إلَّا بالله.
(٣) أي: والثاني فتح الأول ونصب الثاني مثل: لا حولَ ولا قوةَ إلَّا بالله.

(قوله: فإنها بحسب التوجيه تزيد عليها): لأنك إذا فتحتهما يحتمل أن يكون لا في الموضعين لنفي الجنس، وأن يكون في الأول لنفي الجنس، وفي الثاني زائدة، وإذا رفعتهما يحتمل أربعة أوجه: أحدها: أن يكون لا في الموضعين لنفي الجنس ملغاة عن العمل، وثانيها: أن يكون في الموضعين بمعنى ليس، وثالثها: أن تكون الأولى بمعنى ليس والثانية زائدة، ورابعها: أن تكون الأولى للتبرئة والثانية زائدة، وإذا فتحت الأول ورفعت الثاني يحتمل أن يكون الرفع محمولاً على موضع اسم لا للتبرئة ولا زائدة، وأن يكون بمعنى ليس ورفعه على أنه اسمه وأن يكون للتبرئة ملغاة، وإن رفعت الأول وفتحت الثاني يحتمل أن يكون الأول بمعنى ليس وأن يكون للتبرئة. (قوله: وخبرها محذوف) واحد مرفوع بلا الأولى والثانية وإنما جاز أن عمراً قائمان. (قوله: أي: لا حول ولا قوة موجود) الأظهر موجودان.

(قوله: وفي الثاني زائدة) ويجوز البناء مع الزيادة نظراً إلى لفظها. (قوله: للتبرئة) أي: لنفي الجنس ملغاة عن العمل. (قوله: مرفوع بلا) عند غير سيبويه، وأما عنده فلا مع اسمها المفتوح لا يعمل في الخبر فهما في موضع رفع مبتدأ فالمقدر مرفوع بأنه خبر المبتدأ لا خبر لا. (قوله: في حكم واحد) بالإضافة؛ أي: حكم عامل واحد فيجوز أن يعمل عملاً واحداً. (قوله: الأظهر الخ) نظراً إلى تعدد اسم لا، والتأويل بالمفرد؛ نحو: لا شيء منهما موجود خلاف الظاهر.

والثاني[1] معطوف على الأول[2] فيكون منصوباً حملاً[3] على لفظه لمشابهة حركته[4] حركة الإعراب.
ويجوز أن يقدر لهما خبر[5] واحد، وأن يقدر لكل منهما[6] خبر[7] على حدة. «وَ» الثالث: «فَتْحُ الأَوَّلِ وَرَفْعُهُ أَيْ: رَفْعُ الثَّانِي» نحو: (لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ) أما فتح الأول فلأنَّ (لاَ) الأولى لنفي الجنس، وأمَّا رفع الثاني فلأنَّ (لاَ) الثانية[8] زائدة[9]، والثاني[10] معطوف على محل الأول[11]، لأنَّه[12] مرفوع بالابتداء، عطف مفرد على مفرد، بأن يقدر لهما[13] خبر واحد أو عطف جملة على جملة بأن يقدر لكل منهما خبر[14] على حدة. «وَ» الرابع: «رَفْعُهُمَا» بالابتداء[15]، نحو: (لاَ حَوْلٌ وَلاَ قُوَّةٌ إِلَّا بِاللهِ) لأنَّه[16]

(١) وهو قوة. (٢) وهو حول. (٣) تعليل ليكون. (٤) لأنَّ حركته الإعرابية تجيء بعامل في حركة لا حول جاءت فجيء لا. رضا. (٥) فاعل يقدر. (٦) اسمين. (٧) فاعل يقدر الثاني. (٨) صفة لا. (٩) خبر إنَّ، لتأكيد النفي. (١٠) قوة. (١١) حول. (١٢) محل الأول. (١٣) أي: للأول والثاني. (١٤) بدل من معطوف أو خبر لمبتدأ محذوف أي: هو عطف. (١٥) لأنَّ النكرة وقعت في سياق النفي فتخصصت على ما مرَّ. (١٦) وتعليل للرفع بالابتداء.

وَرَفْعُهُ[1]، وَرَفْعُهُمَا،

(١) والثالث: فتح الأول ورفع الثاني مثل لا حولَ ولا قوةُ إلَّا بالله.

(قوله: ويجوز أن يقدر لهما خبر واحد) عند غير سيبويه فإن لا عاملة عند غيره في المتبوع والتابع، وأما عند سيبويه فلا يجوز تقدير خبر واحد: لأن لا عنده مع اسمه المبني مبتدأ، والمعطوف منصوب بلا فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين فيجب أن يقدر لكل منهما خبر. (قوله: فلأن لا زائدة) قال الشيخ الرضي: يجوز أن يجعل لا غير زائدة، بل لنفي الجنس لكن تلغيها عن العمل لجواز إلغائها إذا كان اسمها نكرة غير مفصولة بشرط التكرير سواء ألغيت الأولى أو الثانية أو كلتاهما. (قوله: والثاني معطوف على محل الأول) والقياس في ذلك مضى الخبر كما في أن.

(قوله: فإن لا عاملة الخ) يشعر كلامه بأن مدار جواز تقدير خبر واحد وعدمه كون لا عاملة في المتبوع والتابع عند غيره وعاملة في التابع دون المتبوع عنده، وليس كذلك فإن مبناه أن لا المفتوح اسمها تعمل في الخبر عند غيره، ولا تعمل فيه عنده فهو مرفوع على أنه خبر المبتدأ، فلو قدر خبر واحد يلزم توارد العاملين على معمول واحد، وذا لا يجوز قياساً على توارد المؤثرين على أثر واحد كما صرح به في الرضي، وغاية التكلف أن يقال: مراده أن لا عاملة عند غيره في المتبوع والتابع فالخبر خبر لا فلا يلزم التوارد وعنده لا مع اسمها المبني مبتدأ فلا عمل للا في المتبوع والمعطوف منصوب بلا فيتحقق عاملان فلو قدر خبر واحد يلزم التوارد.

لاَ نَسَبَ الْيَوْمَ وَلاَ خُلَّةَ
اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

(قوله: فلأن لا الثانية مزيدة)؛ لأن المعطوف على المنفي يكون منفياً أيضاً فيكون حرف النفي في المعطوف زائداً، وفائدته تأكيد النفي ويجوز أن تجعل لنفي الجنس ملغاة عن العمل؛ لوجود شرط الإلغاء؛ أعني: التكرير، وفي الموشح والفرق بين لا المزيدة هذه وعدمها أن المعنى في قولك: لا رجل وامرأة في الدار نفي اجتماع الصنفين فيها، ولا رجل ولا امرأة نفيهما متفرقين ومجتمعين. (قوله: والثاني معطوف الخ) يعني: أن قوله: قوة معطوف على لا حول بكلمة لا، ومثل هذا العطف جائز مطلقاً عند سيبويه، وضرورة عند الأخفش والخبر واحد مثنى لكونه خبراً عن اسمين (حبيصي)، وقوله: حملاً على لفظه؛ أي: أو حملاً على محله القريب؛ فإن لاسم لا محلين قريب وهو النصب، وبعيد وهو الرفع كما سبق[1]، وقوله: لمشابهة حركته؛ أي: حركة الأول حركة الإعراب في العروض، والحصول بسبب عامل فيجوز الحمل عليها كما جاز على الحركة الإعرابية كما مر في مثل: يا زيد العاقل. (قوله: ويجوز أن يقدر لهما) أي: عند الجمهور[2] يجوز للاثين[3] المعطوف أحدهما على الآخر خبر واحد؛ أي: موجودان فيكون المجموع جملة واحدة من عطف المفرد، وأن يقدر لكل منهما خبر على حدة فيكون المجموع جملتين على أنه من قبيل العطف على معمولين[4] بحرف واحد، وأما عند سيبويه فلا يقدر لهما خبر واحد؛ لأن لا المفتوح اسمه لا يعمل في الخبر عنده، بل هو مرفوع بالعامل المعنوي، وخبر قوة مرفوع بلا، فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وذا لا يجوز (معرب)، وقوله: ورفع الثاني؛ أي: مع التنوين كقوله من الكامل:

هذا لَعَمْرُكُمُ الصِّغَارُ بِعَيْنِهِ
لا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلا أَبُ

(١) قوله: للاثين؛ أي: الكلمة لا الأولى والتانيث معاً.
(٢) لعامل واحد.
(٣) لأن لا المبني اسمه على الفتح لا يعمل في الخبر عنده.

جواب قولهم[1]: (أَبِغَيْرِ اللهِ[2] حَوْلٌ[3] وَقُوَّةٌ؟) فجاء[4] بالرفع فيهما مطابقة[5] للسؤال ويجوز الأمران ههنا أيضاً[6]. «وَ» الخَامِسُ «رَفْعُ الأَوَّلِ» على أن يكون (لاَ) بمعنى (لَيْسَ) «عَلَى ضَعْفٍ» فإن[7] عمل[8] (لاَ) بمعنى[9] (ليسَ) قليل[10] «وَفَتْحُ الثَّانِي» نحو: لاَ حَوْلٌ وَلاَ قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ، على أن يكون (لاَ) لنفي الجنس. وضعف[11] وجه[12] ضعف رفع الأول[13]، بأنَّه[14] يجوز أن يكون رفعه لإلغاء عمل[15] (لاَ) بالتكرير[16]، لا لكونها بمعنى (لَيْسَ) لأنَّ شرط صحة إلغائها[17] التكرير[18] فقط، وقد[19] حصل ههنا[20]، ولا دخل فيها[21] لتوافق[22] الاسمين بعدها في الإعراب. فهذا[23] على التوجيه الأول[24] متعين لعطف جملة على جملة، أي: لاَ حَوْلٌ إِلَّا بِاللهِ،

(١) أي: العرب. (٢) خبر مقدم. (٣) مبتدأ مؤخر. (٤) أي: القائل بهذا الكلام. (٥) حال من جاء أو تعليل لجاء. (٦) كما في الوجوه السابقة. (٧) علة ضعف. (٨) أي: مفعول. (٩) خبر إن. (١٠) بل شاذ وهذا قال: ضعف. (١١) والمضعف الشارح الرضي. (١٢) نائب فاعل ضعف. (١٣) وهو حول. (١٤) متعلق بضعف. (١٥) أي: تأثيرها بدخولها إعراباً وبناءً. (١٦) أي: بتكرير الاسم بعده. (١٧) أي: عمل لا. (١٨) خبر إن. (١٩) حال. (٢٠) أي: في هذا القسم. (٢١) أي: في صحة الإلغاء بالتكرير. (٢٢) خبر لا. (٢٣) أي: وجه الخامس. (٢٤) كون لا بمعنى ليس.

وَرَفْعُ الأَوَّلِ عَلَى ضَعْفٍ، وَفَتْحُ الثَّانِي.

(قوله: وضعف) المضعف: الشيخ الرضي. (قوله: لا لكونها بمعنى ليس)، إذ لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس، بل لم يرووا إلا كون الاسم بعدها مرفوعاً والخبر محذوفاً؛ نحو: لا براح ولا مستصرخ فظنوا أنه عاملة عمل ليس والحق أنها للتبرئة لكنها ملغاة للضرورة.

(قوله: فلأن لا زائدة) أي: لا الثانية مزيدة أو ملغاة؛ لجواز إلغائها بشرط التكرير والتنكير، ولا يجب الإلغاء في كليهما بل يجوز اختلافهما إلغاء وإعمالاً، وقوله: على محل الأول؛ أي: محله البعيد لا على القريب ولا على لفظه، وإلا لكان منصوباً كما في الوجه الثاني. (قوله: عطف مفرد على مفرد) هذا عند[1] سيبويه؛ لكون العامل عنده الابتداء وحده، وأما عند غيره فالعامل في الأول كلمة لا وفي الثاني الابتداء، فيلزم تأثير عاملين مختلفين في معمول وهو الخبر واحد في حالة واحدة، فيجب أن يكون عطف جملة عند الجمهور لا عطف مفرد للزوم المحذور. (قوله: ورفعهما بالابتداء) فلا الثانية زائدة أو ملغاة كالأولى وفي التنزيل: ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾، ﴿لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾، ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾، وقال الشاعر:

وَمَا هَجَرْتُكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً
لا نَاقَةٌ لِي فِي هَذَا وَلاَ جَمَلُ

(قوله: ويجوز الأمران الخ) أي: يجوز في هذا الوجه أيضاً عند الكل عطف المفرد بتقدير خبر واحد وعطف الجملة بتقدير خبر لكل منهما، وقوله: على أن لا بمعنى ليس، وفيه أن لا التي بمعنى ليس إذا انتقض نفيه بإلا لم يعمل على ما تقدم، وههنا انتقض وعمل فافهم. (قال المصنف: على ضعف) يعني: أن هذا الوجه الأخير مشتمل على ضعف؛ لأن عمل لا بهذا العمل قليل، والقلة[2] يستلزم الضعف، ومن الأمثلة قول أمية بن أبي الصلت من الهزج:

فَلا لَغْوٌ ولا تَأْثِيمَ فِيهَا[3]
وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَداً مُقِيمُ

وحكى الأخفش أن من العرب من يفتح الثاني بتقدير لا إذا لم تذكر لا الثانية فاعرفه، وزاد الزمخشري في المفصل عكس هذا الوجه الخامس، وقد عرفت ما فيه. (قوله: وضعف وجه ضعف الخ) مجهول من التضعيف، والمضعف هو الشارح الرضي حيث رد الوجه السابق؛ أعني: قلة عمل لا عمل ليس بسند أنه لم لا يجوز الخ وأيضاً أن الضعيف عمل لا لاستعماله، وليس ههنا ما يفيد أنه أعمل لا (عصام)، أي: فلا ضعف حينئذ في رفع الأول وعليه المعول. (قوله: لا لإلغاء عمل لا بالتكرير) أي: بسبب التكرير والرفع لهذا المعنى ليس بضعيف؛ لوقوعه في النظم المعجز؛ نحو: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾، وقوله: لا لكونها الخ؛ أي: لا للوجه المذكور فلا نضعف هذا الوجه، بل هو مثل الوجه الثالث والرابع في حصول التكرار، وأما تطابق الاسمين في الإعراب فليس بشرط بلا ارتياب. (قوله: التكرير فقط) يعني: التكرير مع التنكير بدون اشتراط توافق الاسمين إعراباً سواء حصل التوافق كما في الوجه الرابع أو لا كما في الوجه الأخير، فقوله: ولا دخل فيها الخ بيان لمعنى قوله: فقط، ثم إن وجه اشتراط التكرير عند الإلغاء وهو أن المقصود قرينة كون لا لنفي الجنس وعملها، أو بناء اسمها كاف فيه بدون لا هذه وإذا ألغيت يكون تكريرها قرينة عليه في النكرات وجبراً لما فات من نفي الجنس من المعارف (اطه وي).

(قوله: فهذا على التوجيه الأول) أي: فالوجه

(١) لقلة مشابهته بليس. (٢) أي: في الجملة.
(٣) أو موجودان. (٤) أعني: موجودان.

وَلاَ قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ، وألَّا[1] يلزم أن يكون قوله: (إِلَّا بِاللهِ) منصوباً[2] ومرفوعاً. وعلى التوجيه الثاني[3] يحتمل أن يكون[4] من قبيل عطف مفرد على مفرد، أو عطف جملة على جملة، كما لا يخفى. «وَإِذَا[5] دَخَلَتِ[6] الهَمْزَةُ[7]» على (لاَ) التي لنفي الجنس

(١) أي: وإن لم يكن عطف جملة بل احتمل عطف المفرد على المفرد. (٢) على أن يكون خبر لا بمعنى ليس ولا لنفي الجنس معاً، خبر يكون. (٣) أي: إلغاء عمل لا بالتكرير. (٤) هذا القول. (٥) الواو استئناف. (٦) ظرف لشرطها أو لجوابها. (٧) الاستفهام.

وَإِذَا دَخَلَتِ الهَمْزَةُ

(قال، وإذا دخلت الهمزة) دون الجار؛ فإنه إذا دخل يجر؛ نحو: كنت بلا مال وغضبت من لا شيء، وربما يفتح نظراً إلى لفظة لا كما يبنى مع لا الزائدة نظراً إلى لفظها. (قوله، أما الاستفهام) ظاهر عبارة المصنف

(قوله: للضرورة) أي: الشعرية. (قوله: يجر) وبطل عملها؛ لأن عملها إنما كان لمشابهتها بأن وبتوسطها بطل الشبه؛ لأنه لا بد لها من تصدر. (قوله: لجواز أن بمعنى التقرير الخ) هذا إنما يرد إذا كانت هذه المعاني مدلولات كلمات الاستفهام بأن تكون مستعملة فيها،

الخامس على توجيه المصنف بأن لا بمعنى ليس يتعين فيه عطف الجملة بأن يقدر لهما خبر على حدة؛ لأن في عطف المفرد يجب اتحاد المعطوفين عملاً وإعراباً. (قوله: وإلا يلزم أن يكون الخ) أي: وإلا يتعين لعطف الجملة يلزم عند سيبويه أن يكون متعلق قوله: إلا بالله؛ أعني: موجود[1] منصوباً على أنه خبر لا بمعنى ليس، ومرفوعاً على أنه خبر لا لنفي الجنس، قال في المغرب: ويقدر لكل منهما خبر على حدة لا خبر واحد وإلا يلزم كون الخبر[2] المحذوف منصوباً ومرفوعاً في حالة واحدة؛ لأن لا الأولى تقتضي خبراً منصوباً، والثانية خبراً مرفوعاً فيتنافيان وهذا عند الجمهور وسيبويه معاً، أما عند الجمهور؛ فلأن لا الثانية عاملة للرفع في الخبر عندهم وإن كان اسمه مفتوحاً، وأما عند سيبويه؛ فلأن خبر لا الثانية ههنا مرفوع أيضاً، لكن بالعامل المعنوي فحصل الاتفاق في الرفع المستلزم لتعيين عطف الجملة على توجيه المصنف، وإلا يلزم المحذور المذكور فتدبر. (قوله: وعلى التوجيه الثاني) أي: وعلى توجيه الرضي كون الأول مرفوعاً مع فتح الثاني بأن رفع الأول لإلغاء عمل لا لوجود شرط صحته وهو التكرير، فيحتمل أن يكون الوجه الخامس من قبيل عطف مفرد الخ، قال الرضي: وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في الثالث سواء على المذهبين. (قوله: من قبيل عطف مفرد على مفرد) أي: عند سيبويه فإن مذهبه على ما عرفته أن العامل في خبر لا المفتوح اسمه هو الابتداء فيجوز على مذهبه أن يقدر لهما معاً خبر واحد؛ أي: لا حول ولا قوة موجودان إلا بالله، كما يجوز أن يقدر لكل منهما خبر على حدة، ولا يجوز ذلك على مذهب الجمهور كما ستعرف وقد مر أيضاً، وقوله: أو من عطف جملة؛ أي: عند الجمهور فإن عندهم لا بد لكل واحد منهما من خبر مفرد على حدة؛ لئلا يجتمع الابتداء ولفظ لا في رفع الخبر فإن هذا التوارد غير جائز على ما أسلفناه غير مرة، والحاصل: أنه على التوجيه الثاني يجوز أن يكون من عطف المفرد ومن عطف الجملة عند سيبويه ومن عطف الجملة فقط عند الجمهور هذا ما فهمته والله أعلم. (قال المصنف: وإذا دخلت الهمزة الخ) احترز بالهمزة عن الجار فإنه قوي في العمل فيزيل تأثير لا؛ نحو: آذيتني بلا جرم وقدمتني بلا زاد، والهمزة لا عمل لها أصلاً فليس لمعارضة عمل لا جهة أصلاً، لكن القياس أن تغيره إذا

(١) أي: العمل. (٢) البساتين، نسخة.

لم[1] «تُغَيِّرِ[2] العَمَلَ[3]» أي: عمل (لاَ) أي: تأثيرها[4] في مدخولها إعراباً[5] وبناء[6]، لأنَّ العامل لا يتغير عمله بدخول كلمة الاستفهام «وَمَعْنَاهَا[7]» أي: معنى الهمزة الداخلة على (لاَ)، التي لنفي الجنس «إِمَّا الاسْتِفْهَامُ[8]» حقيقة[9]، فتقول:

(١) جواب الشرط. (٢) أنت أو تلك الهمزة. (٣) مضارع. (٤) إنما فسر العمل بقوله تأثيرها لئلا يتوهم اختصاص العمل بالإعراب. (٥) إذا كان مدخولها مضافاً أو شبهه. (٦) إذا كان مدخول لا مفرداً. (٧) حال. (٨) وهو طلب العلم. (٩) تمييز.

أفادت التمني أو العرض؛ لأن عملها للنفي ولا نفي حينئذ في المعنى، فلذا أنكر الأندلسي عملها مع العرض وسيأتي الجواب عنه، وقوله: لم تغير العمل؛ أي: لم تزل تأثيره سواء كان بالبناء أو الإعراب لا في التابع ولا في المتبوع كما في سائر العوامل الداخل عليها همزة الاستفهام. (قوله: أي: عمل لا أي تأثيرها) التفسير الأول إشارة إلى أن اللام للعهد أو عوض، والثاني: إشارة إلى أن العمل بمعناه اللغوي الشامل للإعراب والبناء؛ وذلك لأنه ليس في لا رجل في الدار مثلاً عمل اصطلاحي لمكان البناء، وقال وجيه الدين: ذكر المقيد[1] وأريد المطلق وهو التأثير أعم من أن يكون إعراباً أو بناء هذا ولك أن تقول: العمل أعم من الحقيقي والمشبه به. (قوله: لأن العامل لا يتغير الخ) أي: العامل مطلقاً سواء كان لا أو غيره فالمراد جنسه؛ إذ لم يعهد تغير عمل عامل ما بدخولها كما أفاده بقوله: هذا، وإنما صرح به دفعاً لتوهم التغير أو لأن القياس تغيره مع العرض والتمني كما ذهب إليه الأندلسي ففي التعرض لهذا البيان رد عليه من أن هذين المعنيين متفرعان على الاستفهام من قبيل مستتبعات التراكيب فالنفي متحقق في التصور. (قوله: لا يتغير عمله بدخول كلمة الاستفهام) الغير المعدودة من العوامل، وفي الرضي والموشح ما حاصله المنقح: أن لا في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر، ومن ذلك قول حسان رضي الله عنه:

أَلاَ طَعَانَ ولا فُرْسَانَ عَادِيَةً
إلا تَجَشُّؤُكُمْ حَوْلَ التَّنَانِيرِ[2]

والجشاء: آروغ آوردن، وفي المثل: ألا قماص بالعير يضرب لمن ذل بعد عزة، وقال الشاعر:

أَلا ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ
وآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ

(قوله: الاستفهام حقيقة) فيه إشارة إلى أنها تفيد العرض والتمني مجازاً فحينئذ لم يبطل معنى النفي (عصام) كما في قوله:

أَلاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لها جَلَدٌ
إذاً أُلاقِي الذي لاقاهُ أمْثالِي

وقوله: مستفهماً؛ أي: حال كونك مستفهماً احتراز عن التمني.

(١) أي: إلا.

لَمْ تُغَيِّرِ العَمَلَ[1] وَمَعْنَاهَا[2] الاسْتِفْهَامُ[3]

(١) أ- أي: عمل لا وتأثيرها. ب. ونعت اسم لا المبنى آه.
(٢) إنّا.
(٣) أي: ما الاستفهام حقيقة فتقول: ألا رجل في الدار مستفهماً.

الحصر في الثلاثة، لكن لا ينحصر فيها لجواز أن يكون بمعنى التقرير والإنكار والتوبيخ، فالأولى أن تصرف العبارة من الظاهر ويقال: إنه خص الثلاثة بالذكر لمكان الخلاف فيها، قال السيرافي: لا يكون لمجرد الاستفهام، وقال سيبويه: لا يجوز حمل التابع على الموضع في صورة التمني؛ إذ التمني يغنيها عن الخبر فيصير اسمها مفعولاً فمعنى: لا غلام أتمنى الغلام، وقال الأندلسي: ما نقله الشارح قدس سره.

وأما إذا كانت من مشتقات التراكيب وكلماته مستعملة في الاستفهام فلا. وتفصيله مذكور في الإتقان للشيخ السيوطي. (قوله: عن الظاهر) أي: الحصر المستفاد من كلمة أما. (قوله: قال السيرافي الخ) في الرضي قال الأندلسي: لا أعرف أحداً يقول يلحق ألف الاستفهام أداة النفي فيكون الألف لمجرد الاستفهام، بل لا بد أن يكون للإنكار أو التوبيخ أو التمني أو العرض. (قوله: وقال سيبويه الخ) قال المازني والمبرد أن حكم إلا بمعنى التمني حكم لا المجرد فيجوز عندهما العطف والرفع على الموضع نحو: إلا مال كثير أنفقه، وإلا ماء وخمر أشربها، وخبرها ظاهر أو مقدر كما في المجردة، وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع الخ.

أَلاَ رَجُلَ[1] فِي الدَّارِ؟ مستفهماً[2]. «وَإِنَّا العَرْضُ[3]» مثل: (أَلاَ نُزُولَ عِنْدِي) ولم يذكر سيبويه[4] أنّ حال (أَلاَ)[5] في العرض كحاله[6] قبل الهمزة، بل ذكره (السيرافي) وتبعه الجزولي والمصنف. ورد ذلك الأندلسي، وقال: هذا[7] خطأ، لأنّها[8] إذا كانت عرضاً كانت[9] من حروف الأفعال، مثل: (إنْ وَلَوْ) وحروف التحضيض[10]، فيجب انتصاب الاسم[11] بعدها[12] نحو: (أَلاَ زيداً تكرمهُ)[13] «وَ» إمَّا «التَّمَنِّي» نحو: أَلاَ مَاءَ أَشْرَبُهُ، حيث لا يرجى ماء.

(١) بالفتح. (٢) حال من تقول. (٣) بفتح العين وسكون الراء الحث والترغيب. (٤) في كتابه. (٥) المستعمل. (٦) في كون اسمه منصوباً إذا كان مضافاً أو شبهه ومرفوعاً إذا كان معرفة. (٧) أي: كون حال ألّا في العرض كحاله قبل دخول الهمزة. (٨) إلّا. (٩) إلّا. (١٠) مثل: هلّا وألّا ولولا ولوما. (١١) على شريطة التفسير، بتقدير الفعل. (١٢) أي: بعد حروف العرض. (١٣) أي: إلا يكرم إلا زيد تكرمه.

وَالعَرْضُ[1] وَالتَّمَنِّي[2]

(١) أي: وإنّا معناها العرض مثل: ألا نزول عندي.
(٢) أي: وإنّا معناها التمني نحو: ألا ماء أشربه حيث لا يرجى ماء.

(قوله: وأما العرض) بفتح فسكون (إفصاح)، وعرفوه بأنه طلب الشيء ولم يكن ذلك الشيء مطلوباً للطالب (نعمه)، مثل: ألا نزول عندي بناء على عدم اختصاص العرض بالفعل خلافاً للأندلسي وسيأتي. (قوله: كحاله قبل الهمزة) أي: قبل دخولها؛ يعني: لا يتغير عمل لا في العرض ولا كلام في أن ألا التي للعرض مركبة من همزة الاستفهام الإنكاري وحرف النفي كالتي للتحضيض، والفرق بينهما أن العرض طلب الشيء برفق ولين، والتحضيض طلب بحثّ وإلحاح. (قوله: وقال: هذا خطأ) أي: ما ذكره السيرافي من أن حاله كحاله قبل دخول الهمزة في عدم التغير ليس بصواب؛ لأنها الخ، وبالجملة إطلاق المصنف مبني على ما ذهب إليه المازني والمبرد لا على مذهب سيبويه، وإلا ففيها[1] تفصيل مذكور في الرضي وشروح الألفية ومغني اللبيب، وملخص ذلك: أن إثبات أحكام لا لها مع الهمزة إنما يكثر إذا قصد بالاستفهام التوبيخ، ويقل: إذا كان مجرد استفهام عن النفي حتى توهم بعض أنه غير واقع، وأما إذا قصد بالاستفهام التمني وهو كثير، فعند خليل وسيبويه: أن إلا هذه بمنزلة أتمنى فلا خبر لها، وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا إلغاؤها إذا تكررت، وخالفهما المازني والمبرد، وقوله: إذا كانت عرضاً؛ أي: دالة عليه أو ذات عرض، وإلا فلا يصح الحمل. (قوله: من حروف الأفعال) أي: من الحروف التي مدخولها الأفعال؛ يعني: مما يخص ويلزم الأفعال لفظاً؛ نحو: ألا تنزل بنا فنصيب خيراً أو تقديراً نحو: ألا نزولاً عندي؛ أي: ألا تنزل نزولاً عندي فيكون اسمها مفعولاً لذلك الفعل المقدر، فلا يعمل فيه كلمة لا عند الأندلسي. (قوله: فيجب انتصاب الاسم) أي: إن كان بعدها متعد أو في باب الإضمار، وإلا فيجوز أن يكون بعد كلمة العرض فعل لازم؛ نحو: إلا زيد ينزل؛ أي: ألا ينزل زيد ينزل فلا يجب النصب. (قوله: ألا ماء أشربه الخ) وكقوله:

ألا سَبِيلَ إلى خَمْرٍ فأَشْرَبَهَا
أم لا سَبِيلَ إلى نَصْرِ بنِ حَجَّاجِ

واعلم أن ألا في هذا المثال وفيما مر من قوله: ألا نزول الخ من مثالي العرض والتمني ليس للاستفهام؛ لأن القائل لا يقصد بقوله: ألا نزول الاستفهام عن ترك النزول، ولا بقوله: ألا ماء أشربه الاستفهام عن وجود الماء؛ لأنه عالم بعدم الماء كما أشار إليه بقوله: حيث لا يرجى ماء.

(١) رفع ونصب.

وأمَّا قوله[1]:

أَلَا رَجُـــلاً جَـــزَاهُ[2] الـــلـــهُ خَـــيْـــراً[3]

فهذه[4] عند الخليل ليست (لا[5]) الداخلة[6] عليها حروف[7] الاستفهام، ولكنَّه[8] حرف موضوع للتحضيض برأسه[9]، فكأنَّه قال[10]: أَلاَ تَرَوْنَنِي[11] رَجُلاً[12]،

(١) شاعر. (٢) جملة معترضة دعائية. (٣) مفعول جزاه. (٤) أي: كلمة ألَا في هذا البيت. (٥) أي: لفظ لا. (٦) صفة جرت. (٧) فاعل داخلة. (٨) ألَا. (٩) مثل إلَا وهلَا وغيرها. (١٠) شاعر. (١١) أي: تبصرونني. (١٢) مفعول به.

(قوله: وإما قوله: ألا رجلاً جزاه الله الخ) البيت من الوافر، وقائله إعرابي أراد أن يتزوج امرأة متعة، ونكاح المتعة مذكور في الفقه، والبيت مضمن، وهو ما لا يتم معناه إلا بالذي يليه وهو قوله:

تُـرَجِّـلُ لِـمَّـتِـي وتَـقُـمُّ بَـيْـتِـي
وأُغْـطِـيـهـا الإتـاوَة إنْ رَضِـيـت

فكلمة ألا للعرض، وجملة جزاه الله خيراً دعائية، وجزاه ماض من الجزاء، وهو المكافأة على الشيء، والمحصلة: بالحاء والصاد المكسورة المشددة المهملتين المرأة التي تحصل تراب المعدن لاستخراج الذهب هكذا فسروه، والذي يناسب المقام: أنه بالحاء والضاد المعجمتين وهي المرأة الناعمة، وما قيل: إنه كناية عن جد المرأة في الأمور فمخدوش، وتبيت: فعل ناقص وخبره فيما بعده، وهو قوله: ترجل لمتي، وقيل: أي تبيت ببيتي تفعل الفجور فالشاعر يطلب الزانية، وفي شرح أبيات المفصل تبيث بالثاء المثلثة؛ أي: تثير من أباث البئر إذا أخرج ترابها، والمصراع الثاني صفة رجل كأن الشاعر عشيق هذه المرأة فيقول على طريق التمني: ألا ترونني رجلاً هذه صفته، فإنه متمناي، وشاهد در منصوب بودن رجلاً أست بفعل مقدر بعد الأكه بمعنى: عرضت؛ أي: ألا ترونني رجلاً، وترجل بتشديد الجيم؛ أي: تسرح، ولمتي بتشديد الميم؛ أي: شعرتي، وتقم أيضاً بتشديد الميم؛ أي: تكنس، والأتاوة: الخراج والرشوة كذا في هامش الرضي. (قوله: فهذه) أي: فكلمة ألا هذه ليست مركبة من حرف الاستفهام والنفي، بل حرف برأسه موضوع للتحضيض مثل هلا وألا بالتشديد، فما قيل: إن ألا في البيت حينئذ بالتشديد ليس بسديد لعدم مساعدة الوزن. (قوله: ولكنه حرف موضوع الخ) إذ قد يستعمل ألا بالتخفيف للتحضيض مثل: ألا بالتشديد، صرح به الرضي في بحث الحروف؛ أي: فيكون من حروف الأفعال. (قوله: ألا ترونني رجلاً) بضم التاء مضارع جمع مخاطب من باب الأفعال أصله ترئيونني بوزن تكرمونني فاعل بما ترى، وزعم بعضهم: أن فعله محذوف على شريطة التفسير؛ أي: ألا جزى الله رجلاً جزاه خيراً، فألا على هذا للتنبيه (مغني).

(قوله: وأما قوله: إلا رجلاً) يعني: كان القياس إلا رجل بالبناء آخره يدل على محصلة تبيت المحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن تبيت؛ أي: تبيت تفعل كذا.

(قوله: تبيت تفعل كذا) أشار إلى أن البيت مضمن، وهو ما لا يتم معناه إلا بما يليه في شرح أبيات المفصل تبيت؛ أي: تثير تراب المعدن من أباث البئر أخرج ترابها. والمصراع الثاني صفة رجل. والدعاء اعتراض كان الشاعر عشيق هذه المرأة فيقول على طريقة تفيد التمني: ألا ترونني وتبصرونني رجلاً يدلني على هذه المرأة ويهدني طريقاً يوصلني إليها؛ أي: تبصرونني رجلاً هذه صفته فإنه متمناي، وقيل: يروى تبيت؛ أي: ببيتي ولعله تصحيف فبالثاء المثلثة أليق بالمحصلة.

يعني: هَلَّا تروني رجلاً، و[1]لذلك نصب[2] ونوّن. وهي[3] عند يونس (لاَ) التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكأنَّ القياس (أَلاَ رَجُلَ[4]) ولكنه نوّن لضرورة الشّعر[5]. «وَنَعْتُ»[6] اسم (لاَ) «المَبْنِيِّ»[7] لا نعت اسمها المعرب احتراز[8] عن مثل: (لاَ غُلامَ رَجُلٍ[9] ظَرِيفاً[10]). «(الأَوَّلُ)» بالرفع صفة للنعت، أي: لا[11] الثاني[12] وما بعده[13]، احتراز عن مثل: (لاَ رَجُلَ ظَرِيفَ كَرِيمٌ[14] فِي الدَّارِ). «مُفْرَداً» حال من ضمير[15] (مَبْنِي)، والعامل فيه مبني احتراز[16] عن مثل: (لا رجلَ حسنٌ الوجه)..

(١) أي: لكون إلَّا حرفاً برأسه من التحضيض. (٢) رجل فيه. (٣) كلمة إلا. (٤) مبنياً على الفتح. (٥) والوجهان مستفيضان، أي: وصف كامل. (٦) استئناف، مبتدأ. (٧) على الفتح. (٨) خبر المبتدأ محذوف تقدير هذا احتراز. رضا. (٩) اسم لا. (١٠) خبره. (١١) نعت. (١٢) وهو كريم. (١٣) من الثالث والرابع وغيرهما. (١٤) بالرفع أو بالنصب. (١٥) أي: الراجع إلى النعت. (١٦) أي هذا احتراز.

وَنَعْتُ المَبْنِيِّ[1] الأَوَّلُ[2] مُفْرَداً

(١) أي: لا نعت لاسمها المعرب.
(٢) أي: لا نعت الثاني.

(قوله: يعني هلا تروني) ومعنى التحضيض في المضارع الحث على الفعل والطلب له فيكون بمعنى الأمر؛ أي: أروني رجلاً، وأما إذا دخل على الماضي فمعناه اللوم والتوبيخ على ترك الفعل. (قوله: وهي عند يونس) يعني: قال يونس بن حبيب من الكوفية: إن ألا هذه للتمني، ونون الاسم للضرورة، وقول الخليل الأولى؛ لأنه لا ضرورة في إضمار الفعل بخلاف التنوين، وإضمار الخليل أولى من إضمار غيره؛ لأنه لم يرو أن يدعو لرجل على هذه الصفة، وإنما قصده طلبه (مغني). (قوله: فكان القياس ألا رجل) بالبناء على الفتح ألا أنه نصب مع التنوين لضرورة الشعر فإن وزن المصراع: مفاعلتن مفاعلتن فعولن. (قال المصنف: ونعت المبني) احتراز عن المعطوف فإنه لا يجوز بناؤه واللام في المبني للعهد الخارجي كما أشار الشارح بتقدير قوله: اسم لا؛ أي: المبني من اسم لا الذي بني بعد دخوله؛ لأنه السابق المعهود لا نعت المبني مطلقاً حتى ينتقض بلا ماء ماءً بارداً، وتمامه في شرح العصام. (قوله: لا غلام رجل ظريفاً) بالنصب حملاً على لفظ المنعوت، أو بالرفع حملاً على المحل ولا يبنى لعدم بناء موصوفه، وقوله: الأول أي: بحسب الطبع لا بالوضع والذكر كما إذا حذف الأول بقرينة؛ نحو: البر لا كر نقياً عندي؛ أي: لا كر منه نقياً (عصام)، فيندفع ما سيأتي من أن قيد يليه يغني عن الأول فتأمل. (قوله: أي: لا الثاني الخ) فإنه معرب مرفوع حملاً على المحل البعيد أو منصوب حملاً على اللفظ أو المحل القريب كلفظ كريماً في المثال، ولا يجوز بناء ما عدا الأول لثقل توالي بناء كلمات كثيرة. (قوله: لا رجل ظريف كريم كريماً) ولم يوجد في أكثر النسخ كريماً؛ يعني: إذا كان لاسم لا المبني صفتان فأكثر فأنت في الأولى مخير بين إعرابها[1] وبنائها، وفيما عدا الصفة الأولى لا يجوز البناء، بل يتعين الإعراب على الرفع أو النصيب. (قال المصنف: مفرداً) حال عن ضمير قوله الآتي مبني قدم عليه؛ لئلا يقع الفصل بين القيود، أو لكونه سبب البناء، وتبع الشارح في هذا للفاضل الهندي لكن فيه انصراف[2] عن قصد السبيل إلى الوادي، وهو الهادي، بل هو حال من المستكن في لفظ الأول الراجع إلى النعت كما هو الظاهر المتبادر، ثم إن المفرد ههنا بمعنى ما يقابل المضاف وشبهه كما يفصح عنه المثال، وفي شرح العصام هنا كلام فليطالع.

(١) وذلك لأنه مع كونه خلاف الظاهر المستفيض الذي هو إيقاع حكمي على الموضوع بعد تحقق القيود له، لا بد له من نكتة يدور عليها تفكيك القيود، وجعل بعضها للموضوع، وبعضها للمحمول، تقديم الحال على ذي الحال المعرفة وعاملها على أنه يوهم اختصاص القيدين بأحد الحكمين؛ أعني: البناء إلى غير ذلك من التكلفات.
(٢) أعني: الاتصال لفظاً وتقديراً.

«يَلِيْهِ» حال[1] بعد حال، أو صفة (مُفْرَداً) احتراز عن المفصول، نحو: (لاَ غُلاَمَ فِيْهَا ظَرِيْفٌ) وهذا القيد[2] يغني عن الأول[3]. «مَبْنِيٌّ[4]» على الفتح حملاً[5] على المنعوت[6]، لمكان[7] الاتحاد بينهما[8]. والاتصال وتوجّه النفي إليه، أي: إلى النعت حقيقة[9]. والمبني في قوله[10]: (ونعت المبني) إشارة إلى ما يبنى على الفتح بالأصالة لا بالتَّبعية، فإنَّه[11] المذكور سابقاً، فلا يرد أنَّه[12] إذا كرر اسم (لاَ) المبني[13] وبني[14] على الفتح[15] ثم جيء بنعت[16] لا يجوز بناؤه مثل: (لاَ مَاءَ مَاءَ بَارِداً) مع أنّه يصدق عليه أنَّه (نَعْتُ[17] المَبْنِيّ الأَوَّلِ مُفْرَداً يَلِيْهِ) فإنَّ (بَارِداً) في هذا المثال نعت للتابع[18] لا للمتبوع[19] كما هو[20] الظاهر، ولو جعل[21] نعتاً للمتبوع[22]، فليس مما يليه[23] لتوسط التابع[24] بينهما. «وَمُعْرَبٌ[25]» لأنَّ[26] الأصل في التوابع[27]

(١) من ضمير مبني. (٢) أي: قيد يليه. (٣) يعني عن قيد الأول في المتن. (٤) خبر المبتدأ. (٥) علة مبني. (٦) أي: الموصوف. (٧) أي: لوجوده. (٨) أي: النعت والمنعوت. (٩) تمييز. (١٠) مصنف. (١١) المبني بالأصالة. (١٢) شأن. (١٣) الذي هو اسم لا هذه. (١٤) أي: المكرر. (١٥) كالأول لكونه تأكيداً. (١٦) وجعل. (١٧) بعد التأويل فاعل يصدق. (١٨) وهو ما والثاني. (١٩) وهو ما والأول. (٢٠) أي: كونه نعتاً للتابع لا للمتبوع. (٢١) أي: بارداً. (٢٢) أي: ماء الأول. (٢٣) أي: يلي النعت والمنعوت. (٢٤) وهو ماء الثاني. (٢٥) عطف على مبني. (٢٦) علة معرب. (٢٧) كلها.

يَلِيْهِ مَبْنِيٌّ[1] وَمُعْرَبٌ

(١) خبر لقوله ونعت المبني .آه.

(قوله: لمكان الاتحاد) أي: لثبوت الاتحاد ذاتاً والاتصال لفظاً وتوجه النفي إليه حقيقة؛ لأنك إذا قلت: لا رجل ظريف؛ أي: كيساً فكأنك قلت: لا ظريف. (قال: ومعرب رفعاً ونصباً) مصدران دوميان، والقول بأنه منصوب بنزع الخافض ضعيف؛ لأنه سماعي إلا في أن وإن.

(قوله: أي: لثبوت الخ) فالمكان مصدر ميمي لا ظرف. (قوله: وتوجه النفي إليه حقيقة) أي: من حيث المعنى بناء على أن محط الفائدة القيد الأخير، وإن كان إلى المنعوت. (قوله: بنزع الخافض) والأصل برفع وبنصب.

(قال المصنف: يليه) أي: يلي النعت المبني من اسم لا؛ يعني: يأتي بعده بلا فصل ولو تقديراً[1] فلا يتوجه ما قاله العصام من أنه لا بد من ذكر الأول للاحتراز عن النعت الثاني عند حذف الأول، وقوله: عن المفصول؛ أي: عن نعت فصل بينه وبين اسم لا. (قوله: وهذا القيد يغني عن الأول) أي قوله: يليه، يغني عن القيد الأول، أو عن لفظ الأول، ففيه إيهام ولطافة، ووجه الإغناء أن النعت إذا كان يليه فلا بد أن يكون أولاً يعني اتصال النعت باسم لا المبني يستلزم الأولية بخلاف العكس، اللهم إلا أن يراد بالأول ما هو أول بالطبع لا بحسب الوضع والذكر، فإن بعض الصفات يتقدم على بعض بالطبع، وحينئذ لم يتوجه الإشكال[2]؛ لأنه قد يكون يليه ولا يكون أولاً، وفيه أنه لا يراد في هذا الفن بالأول إلا ما هو بحسب الوضع، فالظاهر أن يقال: إن هذا الإغناء لا بأس به لكونه من إغناء المؤخر عن المقدم، والله أعلم؛ أي: وإن كان لا يليق بإيجاز المتن. (قوله: مبني على الفتح الخ) وإنما جاز بناؤه مع أنه منفصل عن لا التي هي سبب[3] البناء حملاً له على المنعوت لثبوت الاتحاد بينهما ذاتاً؛ إذ النعت هو المنعوت المبني معنى مع اتصالهما لفظاً. (قوله: وتوجه النفي إليه حقيقة) أي من حيث المعنى بناء على أن محط الفائدة هو القيد الأخير، فإذا قلت: لا رجل ظريف فكأنك قلت: لا ظريف فكأن لا باشرته، وتمامه في الرضي، وقوله: والمبني في قوله: الخ لا حاجة إليه بعد ما سبق من تقدير قوله: اسم لا في ونعت اسم لا المبني. (قوله: فإنه المذكور سابقاً) أي: لأن المبني بالأصالة هو اسم لا المذكور سابقاً؛ أي: في قوله: فإن كان مفرداً فهو مبني الخ. (قوله: ومبني على الفتح) أي: وبني المكرر أيضاً على الفتح بناء على أن التأكيد اللفظي يجوز بناؤه كالمتبوع، وقوله: مثل لا ماء ماء بارداً، على أن يكون بارداً صفة المؤكد لا اسم لا، وقوله: فإن بارداً علة لقوله: فلا يرد، وقوله: فليس مما يليه؛ أي: فلا يرد أيضاً؛ لأنه ليس الخ فحذف الجزاء وأقيم علته مقامه. (قال المصنف: ومعرب) في الرضي، والإعراب في النعت المذكور أكثر من البناء، وقوله: في الإعراب دون البناء؛ أي: دون الحركات البنائية؛ نحو: جاءني هؤلاء الكرام بالرفع، وقوله: على محله البعيد؛ وهو الرفع على الابتداء، وقدم الرفع لترجحه.

(١) وقيل: إذا قرئ الأول بالجر على أنه صفة المبني لا يغني عنه.
(٢) إذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن من.
(٣) صفة المحل.

تبعيتها لمتبوعاتها في الإعراب دون البناء «رَفْعاً[1]» حملاً[2] على محله[3] البعيد[4] «وَنَصْباً» حملاً[5] على اللفظ[6] أو على محله القريب[7] «نَحْوُ: (لاَ رَجُلَ ظَرِيْفَ[8]») بالفتح[9]، «وَظَرِيْفٌ» بالرفع، «وَظَرِيْفاً[10]» بالنصب، «وَإِلَّا[11]» أي: وإن لم يكن النعت كذلك[12] «فَالإِعْرَابُ» أي: فحكمه الإعراب لا غير[13]، رفعاً حملاً[14] على المحل البعيد أو نصباً حملاً على اللفظ، أو المحل القريب[15]، وقد مرت أمثلته[16] في بيان فوائد القيود[17] «وَالعَطْفُ» على اسم (لاَ) المبني[18] إذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير (لاَ) في المعطوف، فإنَّه[19] إذا كان المعطوف معرفة[20] وجب رفعه[21]،

(١) حال من المستكن في معرب بمعنى مرفوع. (٢) محمولاً. (٣) متبوع. (٤) الذي قبل دخول لا. (٥) أي: محمول. (٦) لأنَّ اسم لايشارك حركة الإعراب من حيث العروض. منا. (٧) وهو النصب بلا. (٨) مبني. (٩) لوجود الشرط. (١٠) معرب. (١١) مركب من أن ولا وفعل الشرط كما أشار الشارح. (١٢) مفرد أو يليه. (١٣) أشار إلى حصر الخبر لكونه معرفاً باللام. (١٤) لمشابهة حركة البنائية حركة الإعرابية في العروض. (١٥) وهما ظاهران. (١٦) أي: أمثلة النعت التي لم يذكر كذلك. (١٧) والمراد من القيود هنا الأول ومفرداً وغير. (١٨) صفة. (١٩) تعليل لكون المعطوف نكرة. شأن. (٢٠) علماً أو مضافاً. (٢١) لعدم تأبد كما في المعرفة.

رَفْعاً[1] ونَصْباً[2] نَحْوُ: لَا رَجُلَ ظَرِيْفَ[3] وَظَرِيْفٌ[4] وَظَرِيْفاً[5] وَإِلَّا[6] فَالإِعْرَابُ وَالعَطْفُ[7]

(١) حملاً على محله البعيد. (٢) حملاً على اللفظ أو على محله القريب.
(٣) بالفتح. (٤) بالرفع.
(٥) بالنصب.
(٦) أي: وإن لم يكن النعت كذلك فحكمه الإعراب لا غير رفعاً أو نصباً.
(٧) أي: فحكمه العطف على اسم لا المبني.

(قوله: ونصباً حملاً على اللفظ) أي: على لفظ المبني لمشابهة حركته حركة الإعراب من حيث العروض؛ لأن حركة الإعراب بسبب العامل، وبناؤه على الفتح بسبب لا فشبه الفتح العارض الدائر على لا وجوداً وعدماً بالإعراب الدائر على العامل كذلك، وإن كان التابع لا يتبع متبوعه في الحركة البنائية كما في مثل هؤلاء الكرام. (قوله: أو على محله القريب) أي: أو حملاً على محل اسمها المنصوب[1]. لأنها تعمل عمل إن فمحل اسمها المبني رفع ونصب. (قوله: أي: وإن لم يكن النعت كذلك) أي: إن لم يكن نعت اسم لا المبني مثل ما ذكر بأن لم يوجد أحد الشروط الأربعة بأن كان نعتاً للمعرب من اسم لا، أو يكون نعتاً للمبني ولا يكون الأول، أو يكون الأول ولا يكون مفرداً أو يكون مفرداً ولا يكون متصلاً باسم لا، فحكم هذا النعت الإعراب لا غير فلا يجوز البناء لعدم الاتصال لفظاً، وإن وجد الاتحاد معنى، أو لعدم البناء في المنعوت وإنما لم يبن النعت المضاف أو شبهه مثل: لا رجل حسن الوجه مع أنه متصل ومتحد؛ لأنهما لا يبنيان إذا باشرهما كلمة لا فكيف يبنيان بجريهما مجرى اسمها (رضي). (قوله: حملاً على اللفظ أو على المحل القريب) يعني: أن للرجل في المثال محلين قريب وبعيد، فمحله البعيد الرفع بالابتداء، ومحله القريب النصب بأنه اسم لا إلا أنه بني لتضمنه معنى من كما مر، فيجوز اعتبار اللفظ أيضاً فيعرب النعت إما رفعاً حملاً على المحل البعيد، أو نصباً حملاً على اللفظ أو على محله القريب، وقوله: أمثلته؛ أي: أمثلة النعت الذي لم يكن كذلك. (قوله: إذا كان المعطوف نكرة) قيد به بقرينة قوله: على اللفظ؛ لأن المعرفة علماً أو معرفاً باللام لا يجوز عطفه إلا على المحل لوجوب رفعها كما ذكره بناء على أن لا لا تؤثر في المعرفة، وقوله: بلا تكرير لا بإضافة تكرير إلى لفظة لا؛ أي: بدون تكريرها في المعطوف كما في مثال المتن، وإنما قيد به لما سيذكره بقوله: وإذا كان لا مكرّراً فحكمه ما علم؛ أي: من الوجوه الخمسة، فلا بد من إخراجه ههنا حذراً عن التكرار، ثم إن في عبارة الشارح نشراً على ترتيب اللف كما لا يخفى، وقوله: والفرس بالرفع؛ لأنه إن جعل مستقلاً وجب رفعه كما في لا زيد في الدار وعمرو، وإن جعل تبعاً وجب ذلك أيضاً؛ فإنه لو نصب حملاً على اللفظ أو على المحل القريب لكانت لا عاملة في المعرفة لما أن كل ما هو عامل في المعطوف عليه عامل في المعطوف، والحال: أن لا لا تعمل في المعرفة كما مر فتعين الرفع لا محالة.

(١) ملك من ملوك العرب. (٢) أي: مروان وابنه.

نحو: (لاَ غُلامَ لَكَ وَالفَرَسُ). وإذا كان (لاَ[1]) مكرراً في المعطوف فحكمه ما[2] علم في قوله[3]: «لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ، فِيْمَا سَبَقَ بِأَنْ[4] يُحْمَلَ[5]» «عَلَى اللَّفْظِ» أي: لفظ اسم (لاَ[6]) المبني ويجعل منصوباً. «وَ» بأن يحمل «عَلَى المَحَلِّ[7]» ويجعل مرفوعاً، «جَائِزٌ[8]» ولا يجوز فيه البناء، لمكان[9] الفصل بالعاطف[10] ولم يجعل في حكم المتصل لمظنةِ الفصل بـ[11] (لاَ) المؤكدة، إذ[12] المعطوف على النفي[13] تزاد فيه (لاَ[14]) كثيراً[15] مثل: (لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ). «مِثْلُ» لاَ أَبَ وَابْناً وَابْنَ[16]»

(١) أي: لفظ لا. (٢) وهو جواز خمسة أوجه بحسب اللفظ. (٣) مصنف. (٤) متعلق بالعطف. (٥) قدر متعلق على. (٦) صفة اسم. (٧) أي: محل بعد اسم لا وهو الرفع بالابتداء. (٨) خبر المبتدأ وهو العطف. (٩) أي: لوجود الفصل بالفعل. (١٠) والفاصل يمنع الاتحاد بينهما. (١١) الزائدة. (١٢) علة لمظنة. (١٣) مطلقاً. (١٤) أي: لفظ لا. (١٥) أي: بزيادة كثيرة لتأكيد النفي. ظرف مثل. (١٦) وأمثال الفصل.

عَلَى اللَّفْظِ[1] وَعَلَى المَحَلِّ جَائِزٌ فِي مِثْلِ: لاَ أَبَ وَابْناً وَابْنٍ،

(١) أي: على لفظ اسم المبني.

(قوله: فحكمه ما علم في قوله: لا حول الخ) أي: من الحمل على اللفظ أو المحل أيضاً دون البناء حملاً على المعطوف عليه المبني؛ يعني: أن حكمه وإن كان مثل ما ذكر ههنا، إلا أن هذا الحكم قد علم من حيث كونه في المعطوف مع التكرير، والمقصود هنا بيان غير هذا المعطوف. (قوله: وبأن يحمل على المحل) أي: يحمل المعطوف على المحل، والمراد بالحمل عليه جعل إعرابه مثل حركته البنائية لا بناؤه؛ إذ البناء لا يكون تابعاً لبناء آخر، بل يكون بالاستقلال، وقوله: وعلى المحل؛ أي: القريب أو البعيد، فيكون مرفوعاً ومنصوباً. (قوله: ولا يجوز فيه) أي: في هذا المعطوف البناء، وإن جاز في النداء وفي النعت المذكور؛ لضعف لا عن التأثير إلا فيما يليه وهو اسمها أو ما في حكمه كالنعت السابق ولم يكن أيضاً في حكمه لعدم الاتحاد مع أن الأصل الإعراب، وقوله: لمكان الفصل؛ أي: لوجود الفصل بين المعطوفين بحرف العطف، فلم يوجد الاتصال لفظاً كما لم يكن الاتحاد بينهما من حيث المعنى بخلاف النعت المذكور. (قوله: ولم يجعل في حكم المتصل) جواب عن مقدر وهو ظاهر؛ أي: وإنما لم يجعل هذا المعطوف في حكم المتصل والمستقل نظراً إلى قلة الفصل لمظنة الخ وهو بكسر الظاء على الشذوذ، والتاء للمبالغة بمعنى المكان الذي يظن أن الشيء فيه، وقوله: بلا المؤكدة؛ أي: الزائدة لتأكيد النفي بخلاف النعت المذكور. (قوله: تزاد فيه لا كثيراً) أي: كما تزاد الباء في خبر ليس كثيراً، فلذا يعطف على ذلك الخبر المنصوب بالجر؛ نحو قوله:

ولا سَابِقٍ شَيْئاً إذا كَانَ جَائِياً

حيث عطف سابق على مدرك في قوله:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى

(قوله: نحو: لا حول ولا قوة) أي: على بعض الأوجه السابقة وكقوله تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ فالضعف تأثير لا جاز الرفع في اسمها عند التكرار ووجب عند التعريف والفصل وبدون ذلك أيضاً عند المبرد حيث أجاز في السعة أن يقال: لا رجل في الدار ولا زيد عندنا بخلاف يا فإنه لا مانع في جعل المنادى في حكم المستقل، هندي والكشف عليه.

(قوله، ويجعل مرفوعاً) قد مر أن القياس مضى الخبر. (قوله: لكن

(قوله: مضى الخبر) أي: كون خبر إلا مذكوراً قبل المعطوف لفظاً أوتقديراً كما في العطف على محل اسم إن المكسورة لئلا يلزم توارد العاملين، لكن في المغني: إنه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده فيجوز رفع النعت والمعطوف من نحو: لا رجل ظريف فيها ولا رجل وامرأة فيها.

في قول الشاعر[1]:

وَلاَ أَبَ وَابْناً[2] مِثْلَ[3] مَرْوَانَ[4] وَابنِهِ إِذَا هُوَ بِالمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا[5].

وسائر التوابع لا نصّ عنهم[6] فيها، لكن ينبغي أنْ يكون حكمها حكم توابع

(١) وهو الفرزدق. (٢) موجودان. (٣) حال من ضمير الخبر. (٤) من الصحابة. (٥) أي: لبس الإزار. (٦) عن النحاة.

ينبغي أن يكون حكمها حكم توابع المنادى) ولا يخفى أن ذلك يقتضي وجوب البناء في البدل إذا كان مفرداً نكرة، والمفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء والتأكيد اللفظي يجب بناؤه، وأما المعنوي فلا يكون في المنكر، وعطف البيان حكمه حكم البدل عند الشيخ الرضي.

(قوله: يقتضي وجوب الخ) يعني: أن بدل المنادى يجب بناؤه إذا كان مفرداً معرفة؛ لأن حكمه حكم المنادى المستقل فيجب بناء بدل اسم لا إذا كان مفرداً نكرة بناء على ذلك. (قوله: جواز البناء) على ما قال في باب البدل: إنه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلاً، وأخرى غير مستقل في باب لا التبرئة وباب النداء. (قوله: عند الشيخ الرضي) فإنه يقول: عطف البيان هو البدل.

(قوله: في قول الشاعر) أي: الفرزدق من الطويل:

ولا أَبَ وابناً مثل مروانَ وابْنِهِ

الخ قاله في مدح عبد الملك[1] بن مروان بن الحكم، قوله: ولا أب الواو عطف على ما تقدم من القصيدة، ولا لنفي الجنس واسمها مبني على الفتح، وابناً يروى بالنصب عطفاً على لفظ اسمها، وهذا محل الاستشهاد وبالرفع على المحل، ومثل يروى بالنصب على الوصف حملاً على اللفظ، والخبر محذوف، وبرفعه على الخبر أو صفة حملاً على المحل والخبر محذوف، وإذا ظرف لما قبلها، والعامل فيه المثل؛ لأنه مصدر وهو يعمل في الظروف كثيراً وهو مبتدأ، وارتدى فعل فاعله مستتر فيه عبارة عن مروان وابنه على سبيل البدل، وبعبارة أخرى: الضمير راجع إليهما [2] بتأويل كل واحد، والجملة خبر المبتدأ، والجملة الكبرى في محل الجر بأنه مضاف إليه لإذا، وقيل: تركيب إذا هو ارتدى من قبيل قوله تعالى في الإسراء: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ﴾ أصله لو تملكون تملكون فحذف الفعل الأول بدون الفاعل حذراً عن العبث لوجود المفسر، ثم بدل الضمير المتصل؛ أعني: واو الجمع بضمير منفصل وهو أنتم، فالمسند محذوف، وأنتم فاعل ذلك المحذوف، وههنا كذلك، فالأصل إذا ارتدى ارتدى وتطبيقه بالآية ظاهر لمن بإزار الفطانة ارتدى، وقوله: بالمجد متعلق بالمؤخر، والمجد الكرم، وفي القاموس: نيل الشرف والكرم، ولا يكون ذلك إلا من جهة الآباء قال أبو الطيب:

ولاَ ثَوْبَ مَجْدٍ غَيْرُ ثَوْبِ ابْنِ أَحْمَدٍ
عَلَى أَحَدٍ إلاَّ بِلُؤْمٍ مُرَقَّعُ

ويقال: ارتدى بكذا؛ أي: جعله رداء وكذا تأزر؛ أي: اتخذه إزاراً، والألف للإشباع، والرداء والإزار: ثوبان معروفان مخصوصان بالعرب، والمعنى: لا يناظر مروان أب[3]، ولا يماثل عبد الملك ابن إذا ارتديا بالمجد وتأزرا به؛ أي: التحفا به ولبساه؛ يعني: أن المجد والشرف مخصوص بهما كما أن الإزار والرداء لصاحبهما. (قوله: وسائر التوابع) أي: ما عدا النعت والمعطوف من البدل والتأكيد وعطف البيان، وقوله: لكن ينبغي؛ أي: يناسب ظناً وقياساً وإن لم يوجد نقل صريح أن

(١) وفي البيت تشبيه ملفوف كما في قوله: كأنَّ قُلوبَ الطَّيرِ رَطباً ويابساً الخ فاعرفه.
(٢) الظاهر: ولا مسلمي له؛ لأنه مع ما فيه من الاشتباه لم نجد في الكتب

المنادى كذا ذكره الأندلسي. «وَمِثْلُ: لاَ أَبَا[1] لَهُ، وَلاَ غُلاَمِي[2] لَهُ[3]» أي: كل تركيب يكون فيه بعد اسم (لاَ) التي لنفي الجنس لام[4] الإضافة وأجري على ذلك الاسم[5] أحكام[6] الإضافة[7] من[8] إثبات الألف[9] في نحو: (أب) وحذف النون[10] نحو: (لاَ غُلاَمَيْنِ)

(١) بإثبات الألف. (٢) بحذف النون. (٣) بلا فصل بينهما لأنه إذا فصل نحو: لا أب في الدار لك لم يجز إثبات الألف. (٤) اسم يكون. (٥) أي: اسم لا. (٦) نائب فاعل أجرى. (٧) أي: حرف جر. (٨) بيان الأحكام. (٩) في حالة النصب. (١٠) نحو: لا غلامي زيد.

يكون حكم السائر مثل حكم توابع المنادى المضموم فيبنى البدل إذا كان مفرداً منكراً وجوباً لاستقلاله؛ نحو: لا رجل صاحب لي، وكذا يجب بناء التأكيد اللفظي على الأفصح ويجوز الرفع والنصب في عطف البيان (امتحان)، وقال العصام: لا وجه لقول الأندلسي بعد وضوح المخالفة بين اسم لا والمنادى في حكم التوابع، وفيه أن المراد بالتوابع غير المعطوف والنعت بقرينة ذكرهما على حدة، والمخالفة فيهما لا غير، فافهم. (قال المصنف: ومثل لا أبا له الخ) أي بإثبات الألف في الأسماء الستة غير ذو، وحذف النون في المثنى والجمع المذكر السالم، فلو قال: ولا مسلمي له لكان أتم، ولك أن تقول: لزيد بدل له دون لرجل فإن هذا الجواز مختص بالمعرفة صرح به في شرح العصام، لكن ظاهر ما ورد من قول الشاعر:

فَلا يَدَيْ لامْرِئٍ إِلَّا بِمَا قُدِّرَا

يخالفه فاعرفه، ثم لما كان المراد بالمثل اسم لا من الأسماء الستة والمثنى والجمع السالم صار مآل قوله: أي: كل تركيب يكون الخ إلى كل تركيب يكون فيه اسم لا من الأسماء الستة والمثنى والجمع السالم الذي أجرى عليه أحكام الإضافة من إثبات الألف وحذف النون فيخرج منه لا غلام له ولا مسلمات له ولا رجال له. (قوله: بعد اسم لا) أي: بلا فصل بناء على تبادره كما سبق من الشارح في بحث المفعول المطلق عند قول المصنف: بعد نفي فلا يرد أن هذا التفسير شامل لما كان فيه بين اسم لا وبين لام الإضافة فاصل مثل لا أخ في الدار لك مع أنه غير داخل في القاعدة حيث لم يجز فيه إثبات الألف كما صرحوا به. (قوله: وأجرى على ذلك الاسم) الذي بعده لام الإضافة أحكامها من إثبات الألف وحذف النون لا جميع أحكامها من كون المضاف معرفة أيضاً حتى يلزم الرفع والتكرير في ذلك الاسم، بل هو باق على نكارته وإن شبه بالمضاف كما سيذكره، وإنما كان إثبات الألف في نحو: أب من حكم الإضافة؛ لأن تلك الأسماء عند الإضافة تثبت أواخرها فيكون من المعرب بالحروف وعند كونها مفردة لا تثبت كما سبق في بحث الإعراب فثبت أن إثبات الألف لحكم الإضافة، وأما كون حذف النون من أحكامها فظاهر مكشوف. (قوله: في نحو: أب) أراد بنحوه الأسماء الستة المعتلة غير ذو على مذهب المصنف، وأما على ما ذهب إليه الرضي وتبعه العصام فالجواز مختص بالأب والأخ منها، فلذا قال في الشرح: والأولى أن يقول: ومثل لا أباً له ولا أخاً

وَمِثْلُ: لَا أَبَاً[1] لَهُ وَلَا غُلَامِيَ لَهُ،

(١) منصوب لفظاً تشبيهاً بالمضاف اسم لا وخبره له. صحيح.

(قوله: وأجرى على ذلك الاسم أحكام الإضافة): وذلك الاسم المثنى والجمع المذكر السالم والأسماء الستة إلا ذو؛ فإنه لا يقطع هذا عند المصنف، وأما عند الشيخ الرضي فالأولان والأب والأخ.

«جَائِزٌ[1]» يعني أن الأصل في مثل هذين التركيبين أن يقال[2]: لا أبَ[3] له ولا غلامين[4] له، فيكون اسم (لاَ) فيهما مبنياً على ما ينصب به، والجار[5] مع المجرور خبراً لها[6]. وقد جاء على قلَّة[7] مثل: (لاَ أَبَالَهَ) و: (غُلاَمِيَ لَهُ[8]) بزيادة الألف في مثل: (أَب)، وإسقاط النون في مثل: (غُلاَمَيْن) كما في حال الإضافة «تَشْبِيْهاً[9] لَهُ[10]» أي: لاسم (لا) في هذين التركيبين، مع أنَّه ليس بمضاف. «بِالْمُضَافِ[11]» وإجراءً[12] لأحكام المضاف عليه[13] بإثبات الألف[14] وحذف النون[15]، فيكون[16] معرباً[17] وذلك

(١) خبر المبتدأ وهو مثل. (٢) والجملة خبر إن. (٣) بالبناء على الفتح. (٤) بالبناء على الياء مثنى أو مجموعاً. (٥) من قبيل عطف الشيئين بحرف واحد. (٦) أي: لا لنفي الجنس. (٧) لا على حدة الشذوذ. (٨) متعلق بهاء. (٩) علة الجواز. (١٠) اللام للتقوية وقيل: ظرف مستقر صفة تشبيهاً. (١١) متعلق بتشبيها. (١٢) عطف على تشبيها. (١٣) أي: على اسم لا. (١٤) في البعض. (١٥) في البعض. (١٦) اسم لا. (١٧) منصوباً.

جَائِزٌ تَشْبِيْهاً لَهُ[1] بِالْمُضَافِ

(١) أي: لاسم لا في هذين التركيبين مع أنَّه ليس بمضاف على.

(قوله: وإجراء لأحكام المضاف عليه) إنما زاد ذلك؛ لئلا يتوهم أنه منصوب بالمشابهة بالمضاف؛ إذ لو كان كذلك لنون لا أبا له كما ينون لا حسناً وجهه، ولم يحذف النون في لا غلامي.

(قوله: لئلا يتوهم الخ) ظاهره يشعر أنه ليس منصوباً بل مبني كما في لا أب ولا غلامين، لكنه أجرى أحكام المضاف إليه عليه لمشابهته للمضاف في المعنى وليس كذلك؛ لأنه صرح في الرضي بأنه معرب اتفاقاً قائماً الخلاف في أنه مضاف حقيقة واللام مقحمة لتأكيد المقدر وهذا مذهب سيبويه والخليل والجمهور، أو ليس بمضاف حقيقة بل مشابه له، وإليه ذهب المصنف رحمه الله، ولعل مقصود المحشي رحمه الله ذلك لئلا يتوهم أن تشبيهه بالمضاف لأجل النصب فقط لكن عبارته قاصرة.

له ولا غلامي له، ولا غلامي[1] له للإشارة إلى حصره في الأربعة انتهى، ولا خلاف في كون المراد بنحو: غلامين المثنى وجمع المذكر السالم. (قال المصنف: ومثل لا أبا له ولا غلامي له جائز) أي: جاز بإثبات الألف في الأول وحذف النون من الثاني مع قلة وإن كان خلاف الأصل والقاعدة، أما الثاني فلكون الحذف من غير إضافة حقيقة، وأما الأول؛ فلأن الأب مفرد منكر فاللازم بناؤه على ما ينصب به بأن يقال: لا أب له كما هو اللغة الكثيرة الواردة في الأشعار كما في قول نهار بن توسعة اليشكري:

أَبِي الإِسْلاَمُ لا أَبَ لِي سِوَاهُ
إِذا افْتَخَرُوا بِقَيْسٍ أَو تَمِيمِ

ففيه مخالفة للقاعدة من وجهين. (قوله: وقد جاء على قلة مثل: لا أبا له) أي: من غير شذوذ؛ لأنه وارد في كلام الفصحاء، أما في الأسماء الستة فكقوله:

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أَبَا لَكُمُ

وقوله:

أَهَدَمُوا بَيْتَكَ لا أَبَا لَكَا
وزَعَمُوا أَنَّكَ لا أَخَا لَكَا

وأما في التثنية فكقوله:

لا تُغْنِيَنْ بِمَا أَشْبَابُهُ عَسُرَتْ
فَلا يَدَيْ لامرِئٍ إِلَّا بِمَا قُدِّرا

وقد يحذف اللام للضرورة كقوله:

أَبِالْمَوْتِ الَّذِي لابُدَّ أَنِّي
مُلاقٍ لا أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي

وقال الآخر:

وأَيُّ كَرِيمٍ لا أَبَاكِ يُخَلَّدُ ؟

(قال المصنف: تشبيهاً له) اللام للتقوية ولا يزاد لذلك إلا اللام صلة؛ أي: إنما أجازوه لتشبيههم له بالمضاف الحقيقي وتنزيلهم إياه منزلته فيتحد الفاعل، فإن فاعل جائز ضمير المثل وفاعل تشبيهاً المشبه فإذا قدر أجيز أو أجازوا اتحد

غلامون في جمع غلام، والقياس لا يجري في اللغة.
(١) أي: عطف المعلول على العلة؛ أي: ولإجرائهم بسبب ذلك التشبيه أحكام

التشبيه[1] إنَّما هو «لِمُشَارَكَتِهِ» أي[2]: لمشاركة اسم (لا) حين يضاف بإظهار اللام بينه وبين ما[3] يضاف إليه «لَهُ[4]» أي: للمضاف «فِي[5] أَصْلِ مَعْنَاهُ» أي: معنى المضاف

(١) أي: تشبيه اسم لا. (٢) إشارة إلى وجه الشبه. (٣) المراد منه ضمير مجرور في له. (٤) اللام للتقوية متعلق بالمشاركة. (٥) ظرف لمشاركته.

الفاعل فحذفت اللام، وقد عرفت من تفسيرنا أن ليس المراد بالتشبيه في المتن شبه المضاف بالمعنى الاصطلاحي، بل اللغوي فلذا عطف[1] الشارح عليه قوله: وإجراءً لأحكام المضاف الخ، ويدل عليه أيضاً بيان الوجه بقوله: لمشاركته الخ؛ وذلك لأن اسم لا لا يكون شبه مضاف بالخبر الظرف، وإلا لزم التنوين في الأول؛ أعني: لا أبا له كما في لا حسناً وجهه وإبقاء النون في الثاني؛ أعني: غلامي له كما هو حال شبه المضاف، وقوله: بالمضاف؛ أي: حقيقة؛ أعني: لا أبيه ولا غلاميه. (قال المصنف: لمشاركته له في أصل معناه) أي: لمشاركة اسم لا في لا أبا له بلا أبيه المضاف في أصل معناه، وذلك لأن أصل معنى المضاف الذي هو أبوك وأصله[2] أب لك كان تخصيص الأب بالمخاطب فقط، فلما حذف اللام وأضيف صار المضاف معرفة ففي أبوك تخصيص أصلي وتعريف حادث بالإضافة فأب لك يشارك أبوك في التخصيص الذي هو أصل معناه (رضي). (قوله: أي مشاركة اسم لا حين يضاف الخ) قال اللاري: يعني أن صورة هذا التركيب صورة الإضافة باللام فهو بهذا الاعتبار مشارك للمضاف الحقيقي المقدر فيه اللام هذا هو المعنى الأول، وأما المعنى الثاني الذي ذكره الشارح بقوله: أو المعنى أن مثل لا أبا له الخ فلا يعتبر فيه ما اعتبر في الأول، وتفصيله على ما قاله عبد الحكيم: أن قول المصنف: لمشاركته له في أصل معناه غير صحيح بظاهره بناء على أن اسم لا في هذين التركيبين نكرة، وأن التركيب خبري عند المصنف فلم يكن اختصاص في هذين التركيبين لاسم لا حتى يشارك المضاف حقيقة في الاختصاص، فلذا تعرض الشارح لتأويل كلامه بوجهين، الأول أن اسم لا المضاف بإظهار اللام مشارك للمضاف الحقيقي بتقديره في إفادة الاختصاص الإضافي لاشتمال كل منهما على الإضافة، وصورة اسم لا في هذين التركيبين الجزئيين صورة المضاف بإظهار اللام فأعطى له حكمه، وحاصل الثاني: أن مثل هذين التركيبين مع عدم الإضافة فيه أصلاً لكونه تركيباً خبرياً مشارك للتركيب الإضافي في إفادة مطلق الاختصاص فأعطى اسم لا في التركيب الأول - أعني: الخبري - حكمه في الثاني؛ أي: الإضافي، وبما ذكرنا من أن في المعنى الأول اعتبار صورة الإضافة لأجل المشاركة بخلاف الثاني لا يتجه أنه لا فرق بين التوجيهين في

المضاف عليه. (١) جملة معترضة.
(٢) هو قوله: أي: الاسم لا في هذين الخ.

لِمُشَارَكَتِهِ[1] لَهُ فِي أَصْلِ مَعْنَاهُ،

(١) وذلك التشبيه إنَّما هو لمشاركته. اهـ، اسم لا، خبره محذوف.

(قوله: أي: لمشاركة اسم لا حين يضاف) يعني: أن صورة هذا التركيب صورة الإضافة باللام وهو حال اعتبار الإضافة بوجود اللام مشارك للمضاف المقدر فيه اللام هذا هو المعنى الأول، وأما المعنى الثاني فلا يعتبر فيه أنه في صورة المضاف، وأنه بهذا الاعتبار مشارك له.

(قوله: يعني: أن صورة الخ) لما كان قول المصنف رحمه الله لمشاركته له في أصل معناه غير صحيح بحسب الظاهر؛ إذ اسم لا في هذين التركيبين نكرة وتركيبه بالجار والمجرور خبري عند المصنف رحمه الله فلا اختصاص لاسم لا في هذين التركيبين حتى يشارك المضاف؛ أعني: لا أباه ولا غلاميه فيه أوّله الشارح رحمه الله بتأويلين حاصل الأول: أن اسم لا المضاف مشارك لغير المضاف بتقدير اللام في إفادة الاختصاص الإضافي لاشتمال كل منهما على الإضافة، وصورة اسم لا في هذين التركيبين الجزئيتين صورة المضاف بإظهار اللام فأعطى له حكمه، وحاصل الثاني: أن مثل هذين التركيبين مع كونه خبراً لإضافة فيه مشارك للتركيب الإضافي في إفادة الاختصاص، وإن كان الاختصاص الإضافي لكونه معلوماً للمخاطب مسلم الثبوت عنده أتم من الاختصاص الخبري. (قوله: وهو) أي: اسم لا في حال اعتبار إضافته لوجود اللام مشارك لاسم لا المضاف المقدر فيه اللام في إفادة الاختصاص الإضافي. (قوله: فلا يعتبر فيه الخ) بل إن هذا التركيب الخبري مشارك للتركيب الإضافي في إفادة مطلق الاختصاص وأعطى اسم لا في الأول حكمه في الثاني فمن قال: إنه لا فرق بين التوجيهين في المآل، وإنما التفرقة في حل تركيب المصنف رحمه الله بإرجاع ضمير مشاركته تارة إلى الاسم المضاف بإظهار اللام وإرجاع ضمير له إلى المضاف، وبإرجاع ضمير مشاركته تارة إلى مثل هذين التركيبين وبإرجاع ضمير له إلى تركيب يشتمل على الإضافة لم يتدبر حق التدبر.

من حيث أنَّه مضاف، يعني[1] الإضافة وهو الاختصاص[2] أو المعنى: إن مثل: (لاَ أَبَا لَهُ) و: (لاَ غُلاَمَي لَهُ) جائز تشبيهاً له. أي: لمثل هذين التركيبين[3]، حيث[4]. لا إضافة فيه بالمضاف[5]، أي: بتركيب يشمل على الإضافة[6] (لِمُشَارَكَتِهِ) أي: مشاركة هذين التركيبين[7] له، أي: لما[8] يشتمل على الإضافة في أصل معناه أي: معنى ما[9] يشتمل على الإضافة وهو الاختصاص[10] إلَّا أن بين[11] الاختصاصين تفاوتاً[12]، فإنَّ الاختصاص المفهوم[13] من التركيب الإضافي[14] أَتَمُّ[15] مما[16] يُفهم من غيره[17]. «وَمِنْ ثَمَّةَ[18]» أي: لأجل أن جواز مثل هذين التركيبين[19] إنَّما هو بتشبيه[20] غير المضاف[21] بالمضاف في معنى الاختصاص

(١) أي: المصنف من معنى مضاف. (٢) دون التعريف وغير فإنَّه عارض عليه. (٣) وهما: لا أباله ولا غلامي له. (٤) علة التشبيه. (٥) متعلق بتشبيها. (٦) يكون اسم لا مضاف فيه. (٧) الغير المضاف اسم لا فيهما. (٨) أي: تركيب. (٩) أي: تركيب. (١٠) فيكون وجه الشبه الاختصاص. (١١) خبر إن مقدماً. (١٢) اسم إن مؤخراً، أي: فرقاً. (١٣) صفة الاختصاص. (١٤) فذلك قال في أصل معناه، وهو مثل لا أبا زيد ولا غلامي زيد. (١٥) خبر إن. (١٦) أي: اختصاص. (١٧) وهو الإضافة بواسطة اللام. (١٨) متعلق بـ لم يجز. (١٩) أي: إثبات الألف وحذف النون. (٢٠) أي: اسم لا. (٢١) على المعنى الأول.

(قوله، وهو الاختصاص) جعل الاختصاص أصل معنى الإضافة؛ لأن غيره من التعريف أو المعاني الأخرى قد يلحق به.

وَمِنْ ثَمَّةَ

(قوله: من التعريف) فإنه إنما يستفاد بسبب الاختصاص بالمعرفة. (قوله: أو المعاني الأخرى) من التعظيم والتحقير للمضاف أو المضاف إليه كما بين في علم المعاني.

المآل فتبصر، وقوله: حين يضاف الخ هكذا في أكثر النسخ، وفي بعضها حين لا يضاف، ولها أيضاً وجه صحة. (قوله: له؛ أي: للمضاف) أي: المضاف حقيقةً بتقدير اللام واللام في له للتقوية كما في قرينه السابق؛ لأن المصدر ليس أصلاً في العمل فيحتاج إلى المقوى، قوله: أي: معنى المضاف؛ يعني: معناه الذي كان قبل الإضافة وهو الاختصاص بما بعده بدون التعيين لا في معناه الذي حصل له بعدها وهو الاختصاص به معه؛ إذ لا مشاركة له فيه فعلى هذا المضاف على معناه. (قوله: من حيث إنه مضاف) أي: معنى المضاف باعتبار الإضافة، وقوله: يعني: الإضافة تفسير للمضاف المقيد بالحيثية، وإنما قيد بها؛ لأن الاختصاص معنى الإضافة لا ذات المضاف وهو ظاهر، فقوله: وهو الاختصاص؛ أي: معنى المضاف المحيث، أو أصل معناه وهو الاختصاص بما بعده، فعلى الأول لفظ الأصل في المتن إشارة إلى أن التعريف ونحوه زائد على الاختصاص، وعلى الثاني إشارة إلى تفاوت الاختصاصين كما سيأتي، فقوله: إلا أن بين الاختصاصين الخ ليس مما يستفاد من كلام المصنف على الأول ومستفاد منه على الثاني. (قوله: هو الاختصاص) أي: الذي هو عبارة عن تقليل الاشتراك فالتعريف وأخواته المذكورة في علم المعاني متفرع على هذا الاختصاص باعتبار خصوص المواد. (قوله: أو المعنى أن مثل الخ) هذا عطف باعتبار المعنى على التفسير[1] المذكور في حيز قوله: تشبيهاً له، وفي التوجيه الأول تشبيه المفرد؛ أعني: اسم لا بالمفرد؛ أعني: المضاف، وفي هذا التوجيه تشبيه التركيب؛ أعني: لا أبا له بالتركيب؛ أعني: لا أباه، يعني أن معنى قوله: تشبيهاً له إما ما ذكر أوّلاً أو معناه أن مثل هذين التركيبين جائز تشبيهاً الخ، وكتب عليه ما نصه؛ يعني: أن الضمير في قوله: تشبيهاً له يحتمل أن يرجع إلى اسم لا كما يدل عليه سوق كلامه، ويحتمل أن يرجع إلى مثل لا أبا له كما هو الظاهر من قوله: ومثل لا أبا له، ويفهم من هذا أن مآل التوجيهين واحد فلا تغفل، وقوله: حيث لا إضافة فيه؛ أي: حقيقةً؛ لأن تركيبه مع الجار والمجرور خبري عند المصنف. (قوله: أي: بتركيب يشتمل الخ) اشتمال الكل على الجزء أو غير ذلك، وفائدة التفسير غير خفية على من يعرف أن المشبه هو التركيب، وعن البعض أن قوله: تشبيهاً على هذا المعنى يكون مصدراً مبنياً للمفعول على أن يكون مفعولاً له والعامل فيه جائز، ويتحد فاعله وفاعل عامله اتحاداً ظاهراً، انتهى فتذكر. (قوله: بين الاختصاصين) أي: بين الاختصاص المفهوم من التركيب الخبري والاختصاص المستفاد من التركيب الإضافي فرق؛ وهو أن المفهوم من الإضافي أتم وأكمل لكونه معلوماً للمخاطب مسلم الثبوت عنده بخلاف الاختصاص الخبري، وقال العصام: إن أصل معناه قبل الإضافة كان الاختصاص فانقلب بعد الإضافة إلى التخصيص مع التعيين انتهى؛ أي: فيكون التركيب الإضافي أتم وأقوى، ولك أن تستفيد الأتمية من قوله: تشبيهاً له بالمضاف بناء على ما تقرر من أن وجه الشبه لا بد وأن يكون أقوى وأتم من المشبه، ووجه الشبه هنا الاختصاص فيستفاد كونه أقوى في التركيب الإضافي.

(١) أعني: الاسم والفعل. (٢) أي: نزلت الحيية.

«لَمْ يَجُزْ» تركيب[1] «لاَ أَبَاً فِيْهَا» أي: في الدار، لعدم[2] الاختصاص فإنَّ الاختصاص المفهوم من إضافة الأب إلى[3] شيء إنَّما هو[4] بأبوته له وهذا الاختصاص[5] غير ثابت للأب بالنسبة إلى الدار[6] فلا يصح إضافته إلى الدار[7]، فكيف يشبّه تركيب (لاَ أباً فِيْهَا) بتركيب يضاف[8] فيه الأب إلى الدار، لمشاركته[9] له في أصل معناه؟ «وَلَيْسَ» أي: مثل هذين التركيبين «بِمُضَافٍ[10]» حقيقة «لِفَسَادِ المَعْنَى» المراد[11] المفاد[12] بهما على تقدير الإضافة وهو نفي ثبوت جنس الأب أو الغلامين، لمرجع[13] الضمير

(١) بإثبات الألف. (٢) علة لم يجز. (٣) وهو الابن. (٤) أي: الاختصاص. (٥) المفهوم من إضافة الأب، أي: لا أبا فيها. (٦) لأن الأب يكون أبا للدار. (٧) أي: ليس للأب أبوة بالنسبة إلى الدار. (٨) بتركيب لا أبا للدار. (٩) أي: لمشاركة تركيب لا أبا فيها. (١٠) الباء زائدة، إلى الهاء المذكور بعد اللام لكونها مستلزمة. (١١) صفة المعنى. (١٢) صفة بعد صفة. (١٣) متعلق بثبوت.

(قوله: لم يجز تركيب لا أبا فيها) أي: لم يجز تركيب كان اسم لا فيه لفظ أب أو أخ مثلاً من الأسماء الستة ولم يله لام الإضافة، بل حرف جر آخر وأثبت الألف، فإنما يقال فيه لا أب أو لا أخ فيها بحذف الألف والبناء على الفتح، فقوله: لا أبا فيها؛ أي: ولا لا أخا فيها، وكذا لا غلامي فيها ولا رقيبي عليها، ووجه عدم الجواز عدم الاختصاص فينتفي المشاركة للمضاف فيه؛ وذلك لأن فيها وعليها لا مدخل لهما في النسبة الإضافية، وأما نحو: لا خاتمي من فضة، فالقياس يجوزه لو ساعده السماع فاندفع ما في شرح العصام، وقوله: لعدم الاختصاص؛ يعني: لعدم المشاركة في أصل المعنى؛ إذ لا يضاف الأب بمعنى في (عصام)، وقوله: إلى شيء مثل أبو زيد أو عمرو أو غيرهما. (قوله: فلا يصح إضافته إلى الدار) وأما قولهم: أبو الفضة وأبو الذهب ونحو ذلك لمن هو يلازمها، فالأب فيه مجاز عن الملازم بتشبيهه بالأب الحقيقي في ملازمته لابنه، فالتخصيص هنا بطريق الملازمة فالإضافة صحيحة، لكن هذا التخصيص ليس بمراد في قولهم: لا أبا فيها حتى يشبه به فيه، وقوله: وليس أي مثل الخ عطف على جائز عطف جملة على مفرد مثل: زيد ضارب ويقتل أو استيناف. (قوله: وليس بمضاف حقيقةً) أي: باعتبار المعنى كما أنه ليس بمضاف ظاهراً لفساد المعنى وتغيره؛ أي: صيرورته غير تام مع تماميته بدون تقدير؛ وذلك لأن هذا التركيب خبري يفهم منه كل أحد معنى تاماً، فلو كان مضافاً لما فهم ذلك، وقيل: إن في ذلك فساد اللفظ أيضاً؛ أي: لأنه لو كان مضافاً حقيقة لكان اسم لا معرفة فوجب الرفع والتكرير كما سبق، وأجاب الرضي بأنه لم يرفع ولم يكرر لكونه في صورة النكرة، والغرض من الفصل باللام أن لا يرفع ولا يكرر تخفيفاً فكيف يرفع ويكرر مع اللام؟ وبالجملة إنهم فصلوا بين المضافين لفظاً حتى يصير المضاف بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف فلا يستنكر النصب وعدم التكرير، وقال العصام: ولم يتمسك في الرد بفساد اللفظ أيضاً على الوجه المذكور؛ لأنه يعارضه إعراب أباً بالألف مع كونه مفرداً وحذف النون

لَمْ يَجُزْ لاَ أَبَاً فِيْهَا وَلَيْسَ بِمُضَافٍ[1] لِفَسَادِ المَعْنَى

(١) أي: حقيقة باعتبار المعنى كما أنه ليس بمضاف ظاهراً.

(قوله: لفساد المعنى) قال المصنف: ولأنه لو كان مضافاً لزم الرفع، والتكرير وفيه أن الصورة غيرت؛ لئلا يلزم ذلك قالوا: الحامل على هذا التغيير قصد النصب من غير تكرير لا تخفيفاً وذا لا تيسر مع المعرفة.

(قوله: إن الصورة الخ) أي: صورة المضاف غير ثابتة بإظهار اللام مع بقاء معنى الإضافة.

المجرور[1] بالاستقلال[2] من[3] غير احتياج إلى تقدير خبر. وهذا المعنى[4] يفسد من وجهين على تقدير الإضافة. أمّا[5] أوّلاً: فلأن معنى هذا التركيب[6] على تقدير الإضافة لا أباه، ولا غلاميه[7]، وهذا لا يتم إلّا بتقدير خبر[8] أي: لا أباه[9] موجود[10]، وغلاميه[11] موجودان[12]. وأمّا ثانياً: فلأن المراد نفي ثبوت جنس الأب[13] أو الغلامين له، لا[14] نفي الوجود عن أبيه المعلوم أو غلاميه المعلومَيْنِ. «خِلافاً[15] لِسِيبَوَيْهِ[16]» والخليل وجمهور النحاة، وإنّما[17] خُصَّ[18] سيبويه بهذا[19] الخلاف، لأنّه العمدة[20] فيما بينهم، أو[21] لأنَّ المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين، فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة أنَّ مثل هذا التركيب مضاف[22] حقيقة[23] باعتبار المعنى، وإقحام[24] اللام[25] بين المضاف[26] والمضاف إليه[27]

(١) وهو له. (٢) متعلق بالمنفي. (٣) بيان الاستقلال. (٤) أي: نفي ثبوت جنس الأب أو الغلامين لمرجع ذلك الضمير. (٥) أما وجه فساد المعنى على الإضافة في الوجه الأول. (٦) أي: لا أباله ولا غلامي له. (٧) فبقي لا بلا خبر وهو غير جائز. (٨) للفظ لا. (٩) زيد. (١٠) أي: لمرجع الضمير. (١١) زيد. (١٢) فعلى هذا يكون لا عاملة في المعرفة وذا غير جائزة. (١٣) فعلى هذا يكون الولد من الزنا. (١٤) أن المراد. (١٥) مفعول مطلق أي: خلف خلافاً. (١٦) اللام لتبيين والظرف خبر المبتدأ محذوف أي: إرادتي كائن لسيبويه. (١٧) س. ج. (١٨) مصنف. (١٩) الباء داخلة للمقصور. (٢٠) والعمدة ما يعتمد عليه. (٢١) عطف على وإنما. (٢٢) خبر إن. (٢٣) تمييز. (٢٤) أي: الإدخال. (٢٥) فساده من وجهين. (٢٦) وهو أبا وغلامي. (٢٧) وهو ضمير.

خِلافاً لِسِيبَوَيْهِ[1]،

(١) اللام لتبيين الفاعل المحذوف أي: خالف سيبويه في هذا الكلام خلافاً.

بلا إضافة، وقوله: المفاد بهما؛ أي: المفاد بهذين التركيبين من غير تقدير الإضافة، وكلمة على متعلقة بالفساد كما أن اللام متعلق بالثبوت والباء بالنفي، وقوله: من غير احتياج بيان للاستقلال.

(قوله: من وجهين) أي: فساداً كائناً من وجهين وهما معنويان، وأما الفساد اللفظي فقد عرفت أنه يجاب عنه بل معارض، وقوله: أو الغلامين له؛ أي: أو نفي ثبوت جنس الغلامين لمرجع الضمير. (قال المصنف: خلافاً لسيبويه) اللام لتبيين الفاعل المحذوف؛ أي: خالف سيبويه في هذا الكلام خلافاً، ثم حذف الفاعل وبين باللام للإبهام، وقوله: وجمهور النحاة من عطف العام على الخاص، ووجه تخصيص سيبويه بالذكر ما في الشرح، وبحث فيه العصام في الحاشية بأن الخليل أعلى كعباً منه. (قوله: أو لأن المقصود بيان الخلاف) أي: مقصود المصنف بيان الخلاف لا تعيين من خالف وتعدادهم فاكتفى بذكر الواحد المعتمد منهم، وفيه أن ذكر سيبويه يخالف ذلك، وقوله: إن مثل هذا التركيب الخ؛ يعني: أن اسم لا في مثل هذا التركيب مضاف الخ ففيه مجاز أو مسامحة. (قوله: مضاف حقيقة) أي: على أن يكون اللام الظاهرة لتأكيد المقدرة كما سيذكره؛ أي: وإن لم يكن مضافاً صورة فيكون اسم لا معرفة إلا أنه لم يرفع ولم يكرر لما مر. (قوله: وإقحام اللام الخ) الإقحام بالقاف: إدخال شيء في شيء بشدة وعنف، قال في المغني: ومن أقسام اللام اللام المقحمة؛ وهي المعترضة بني المتضايفين؛ نحو قولهم: يا بؤس للحرب، والأصل يا بؤس الحرب، ومن ذلك قولهم: لا أبا له ولا أخا له ولا غلامي له عند سيبويه؛ فإنه ذهب إلى أن اسم لا في هذه الأمثلة مضاف لما بعد اللام انتهى، أي: فلذا لم يبن اسم لا على الفتح في الأول، بل أثبت الألف وحذف النون في الثاني كما هو حكم الإضافة، وقال المصنف: وإنما غره على ذلك وجود أحكام الإضافة وظن أنه مضاف، وليس بمستقيم؛ لأنا نقطع بأن قولهم: لا أباك بمعنى: لا أب لك، ولا خلاف في أن لا أب لك غير مضاف فوجب أن يكون مثله الخ، ثم قال: فقد وضح أن الحق ما قدمناه من أنه أعطى هذا الحكم لشبهه بالمضاف لا لكونه مضافاً في التحقيق ذكره (نجم الدين).

تأكيد للام المقدرة. وحكم المصنف بفساده[1] لما عرفت[2]. «وَيُحْذَفُ» اسم (لاَ) حذفاً كثيراً[3] «فِي مِثْلِ: لاَ عَلَيْكَ» أي: لا بأس عليك ولا يحذف إلَّا مع وجود الخبر[4]، لئلا[5] يكون إجحافاً. وقولهم[6]: (لاَ كَزَيْدٍ) إنْ جعلنا الكاف اسماً[7] جاز أن يكون (كَزَيْدٍ[8]) اسماً والخبر[9] محذوفاً. أي: لا مثله موجود[10]، وجاز[11] أن يكون[12] خبراً، أي: لا أحد مثل زيد، وإن جعلناه حرفاً[13] فالاسم[14] محذوف[15]، أي: لا أحد كزيد[16]. «خَبَرُ (مَا[17] وَلاَ) «الْمُشَبَّهَتَيْنِ[18]» في النفي[19] والدخول على الجملة الاسمية «بِلَيْسَ»[20] «هُوَ الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهِمَا» أي: دخول (مَا وَلاَ).

---

(١) أي: المعنى. (٢) فساده من وجهين. (٣) تركيب ذكر فيه الخبر. (٤) كما يحذف الخبر إلا مع وجود الاسم. منا. (٥) علة لا يحذف. (٦) أي: العرب. (٧) بمعنى التمثيل. (٨) لفظ زيد. (٩) أي: خبر لا. (١٠) خبر لا. (١١) أيضاً. (١٢) قولهم لا كزيد. (١٣) عملاً بالظاهر. (١٤) أي: اسم لا. (١٥) لأنَّ الجار والمجرور لا يكون مبتدأ بل خبراً. (١٦) أي: لا أحد كائن كزيد. (١٧) مبتدأ محذوف الخبر أي: من المنصوب. (١٨) صفة ما ولا. (١٩) وجه الشبه. (٢٠) متعلق بمشبهتين والباء داخل على المشبه به.

وَيُحْذَفُ فِي مِثْلِ: لَا عَلَيْكَ أَيْ: لَا بَأْسَ. خَبَرُ مَا وَلَا الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ[1] هُوَ الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهِمَا[2]

(١) في النفي والدخول على الجملة الاسمية قال الرضي: إنَّ ما وليس لنفي الحال عند النحاة، والحق أنهما لمطلق النفي. لارى.
(٢) أي: دخول ما ولا.

(قوله: تأكيد للام المقدرة) لما أورد على المخالفين أنه لا تظهر اللام بين المتضايقين بل تقدر، أجابوا: بأن اللام ههنا أيضاً مقدرة، وهذه اللام الظاهرة تأكيد للمقدرة مثل: تيم الثاني في: يا تيم تيم عدي، وكان الفصل بينهما كلا فصل، وكتب على قوله: تأكيد للام الخ؛ أي: وأداء لحق لا من صورة التنكير، ولا فساد في موافقة المعرفة والنكرة في المعنى كما في وجهك ووجه لك (هندي)، وقوله: لما عرفت؛ أي: من الوجهين لفساد المعنى. (قال المصنف: ويحذف) أي: كثيراً، فلذا لم يقل: وقد يحذف ففيه تعريض للزمخشري حيث قال: وقد يحذف، وقوله: في مثل لا عليك؛ أي: فيما إذا ذكر الخبر، ولذا قيده بقوله: ولا يحذف إلا مع وجود الخبر أخذاً من المثل، فلا يرد أن في كلامه إطلاقاً وفي بيانه إهمالاً، وكتب على قوله: ولا يحذف إلا كما لا يحذف الخبر إلا مع وجود الاسم لعين هذه العلة؛ أعني: الإجحاف، فقوله: إجحافاً بتقديم المعجمة على المهملة أو بالعكس؛ أي: إذهاباً بالتركيب وإخلالاً له بحذف طرفي الجملة المستقلة مع بقاء عاملها، وقيل: إخراج الشيء عن أصله بالنقصان الكثير، وفي التاج: إجحاف بنيان نقصان كردن. (قوله: وقولهم: لا كزيد الخ) يعني: مما يحتمل حذف الاسم والخبر هذا القول لاحتمال أن يكون الكاف اسمية أو حرفية، فالتقدير: لا أحد كزيد، أو لا كزيد موجود، وقوله: جاز أن يكون خبراً؛ أي: أو لاسم محذوف. (قال المصنف: خبر ما ولا المشبهتين الخ) وهو من الملحقات بالأصل ووجه الإلحاق أنهما في اقتضاء الطرفين كالمتعدي فألحق مرفوعه بالفاعل، ومنصوبه بالمفعول، والتزم ههنا تقديم المرفوع ليجري الفرع على سنن الأصل في تقديم المرفوع، مع أن تقديمه أصل لا يعدل عنه (سعد الله). (قال المصنف: المشبهتين بليس) لكن مشابهة ما أكثر لكونها لنفي الحال كليس بخلاف لا؛ فإنه للنفي المطلق أو لنفي الاستقبال، فلذا اشترط في لا مالم يشترط في لفظة ما من كون اسمها نكرة وإنما شبهتا بليس دون لا لنفي الجنس لكون كل من الثلاثة ظاهراً؛ أي: في عموم النفي لا نصاً فيه

(قوله: ولا يحذف إلا مع وجود الخبر) كما لا يحذف الخبر إلا مع وجود الاسم والعلة واحدة. (قال: خبر ما ولا) وقد يلحق لا التاء كما في ربت وثمت لتأنيث الكلمة أو المبالغة، ولا يدخل حينئذ إلا على حين مضافاً إلى نكرة وهو الغالب أو على أيان وهنا مستعاراً للزمان؛ نحو: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾، والغالب في حين النصب بأن يكون الاسم محذوفاً والتقدير: لات الحين حين مناص، وقد يرفع بأن يكون الخبر محذوفاً والتقدير لات حين مناص موجوداً ولا يستعمل إلا محذوفاً أحد جزئي الجملة. (قوله: المشبهتين في النفي) إلى آخره، قال الشيخ الرضي: إن ما وليس لنفي الحال عند النحاة والحق أنهما لمطلق

(قوله: وقد تلحق لا التاء) نقل عن أبي عبيد أن التاء من تمام حين كما جاء العاطفون تحسين ما من عاطف. (قوله: لتأنيث الكلمة) أي: لا أو المبالغة؛ أي: في النفي كما في علامة. (قوله: أو هنا مستعار للزمان) فإنه في الأصل اسم إشارة للمكان. (قوله: في حين النصب) وأما أوان فعند السيرافي مبني على الكسر لكونه في الأصل مضافاً إلى الجملة حذفت الجملة وبني على الكسر؛ لئلا يلزم اجتماع الساكنين ثم نوّن تنوين العوض، وقال الكوفيون: لأنه حرف جر، وقيل: إنه مجرور بمن مقدرة؛ أي: لأن من الأوان. (قوله: وقد يرفع) وقد يجر بتقدير من كما جاء في القراءة الشاذة: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾. (قوله: ولا يستعمل) أي: لات.

«وَهِيَ» أي: خبرية خبر (مَا، وَلاَ) لهما، وكذا اسمية اسمهما لهما «لُغَةٌ حِجَازِيَّةٌ» وخص[1] الخبرية

(١) أي: المعنى.

وَهِيَ لُغَةُ أَهْلِ الحِجَازِ.

النفي. (قوله: أي: خبرية) يعني: أن الضمير راجع إلى الخبرية المستفادة من خبر ما ولا، قال الشيخ الرضي: لا ينقل عن أحد رفع اسم لا ونصب خبرها.

(قوله: لا ينقل عن أحد) لا من الحجازيين ولا من غيرهم فاللغة الحجازية إذن إعمال ما وحدها، وغير الحجازيين وهم بنو تميم لا يعملونها مطلقاً.

بخلاف لا التبرئة فإنها نص فيه وقد مر. (قوله: وهي؛ أي: خبرية الخ) يعني: أن الضمير راجع إلى الخبرية المستفادة من قوله: خبر ما ولا، وفي الوافية؛ أي: مشابهتهما بليس على لغة أهل الحجاز لابني تميم، وارجع في المعرب إلى اللغة بقرينة الخبر مثل: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾، وقال الهندي: أي انتصاب خبر ما ولا والتأنيث باعتبار الخبر، وفي بعض النسخ: وهو بالتذكير؛ أي: التشبيه بليس أو عملهما كليس لغة الخ، فاعلم أن ما ولا لا تعملان عند بني تميم؛ لأنهما يدخلان الاسم والفعل وكل ما يدخل القبيلتين[1] لا يعمل وعند أهل الحجاز وتهامة ونجد يعملان، وبه ورد القرآن وعليه أشعار أهل اللسان كقول أبي ذؤيب الهذلي:

تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ بَاقِيَاً
ولا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ واقِيَا

ووجه عملهما مشابهتهما بليس من حيث إن ما للنفي ونفي الحال، وداخل على المعارف والنكرات وعلى المبتدأ والخبر ودخول الباء في خبره وكذلك ليس، ولما كان مشابهة لا بليس أقل من مشابهة ما حيث لا يدخل على المعارف خلافاً لابن جني وعليه قول النابغة:

وحَلَّتْ[2] سَوادَ القَلبِ لا أَنَا بَاغِياً
سِواها ولا عَنْ حُبِّها مُتراخِيَاً

وكذا لا يدخل في خبرها الباء إلا نادراً كقول صحابي:

فَكُنْ لي شَفِيْعَاً يَومَ لا ذُوْ شَفَاعةٍ
بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَن سَوَادِ بنِ قَارِبِ

كان[3] عمل لا قليلاً شاذاً. (قوله: لغة حجازية) فلذا أخره عن سائر المنصوبات وهذا أهون من إهمال عملهما والإسقاط كما ذهب إليه بنو تميم، وحجتهم: أنهما يدخلان كلتا القبيلتين كما عرفته، والجواب: أن الداخل على الاسمية غير الداخل على الفعلية، والاشتراك في اللفظ لا يوجب الاشتراك في الحكم بدليل أن ما الاسمية مشتركة بين عدة من المعاني، وأن لفظ لا مشترك وهو عامل إذا كان لنفي الجنس هذا، وقيل: إن سند أهل الحجاز في الإعمال عقلي ونقلي، أما العقلي: فهو إن شبه الشيء بالشيء يقتضي أخذ حكمه كباب إن حيث شابه الفعل المتعدي وعمل عمله، وأما النقلي: فما سيأتي من الآية؛ إذ قد اجتمع القراء فيها على لغة الحجازيين.

(١) جواب لما.
(٢) بني غدانة: اسم قبيلة من يربوع، والصريف: بمعنى الفضة.

بالذكر[1] لأنَّ إعمالها وجَعْل اسمهما وخبرهما اسماً وخبراً[2] لهما إنَّما يظهر[3] باعتبار الخبر فجعل الخبر خبراً لهما، إنَّما هو في لغة أهل[4] الحجاز[5]. وأمَّا بنو[6] تميم فحيث لا يذهبون[7] إلى إعمالهما لا يجعلون[8] الخبر[9] خبراً لهما[10]، ولا الاسم[11] اسماً لهما، بل هما مبتدأ[12] وخبر على ما كانا[13] عليه قبل دخولهما[14] عليهما. ولغة أهل[15] الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل[16]. قال الله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا[17] بَشَرًا[18]﴾ و: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾. «وَإِذَا زِيْدَتْ (إِنْ) مَعَ[19] (مَا)» نَحْو: (مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ)، قيل[20]: إنَّما خصصت (مَا) بالذكر لأنَّها[21] لا تزاد مع[22](لا) في استعمالهم[23]. وهي[24] زائدة عند البصريين، نافية[25] مؤكدة عند الكوفيين.

(١) الباء داخلة على المقصور. (٢) مفعول جعل. (٣) خبر إنَّ، أي: الجعل. (٤) ومذهب البصريين. (٥) لا أنَّهم اعتبروا الشبه بليس للمحض بقبل واحد. رضي (٦) وهو مذهب الكوفيين. (٧) أي: بنو تميم، لعدم اختصاصها بقبيل واحد. (٨) بنو تميم. (٩) ما هو الخبر عند أهل الحجاز. (١٠) أي: ما ولا. (١١) ما هو الاسم عند أهل الحجاز. (١٢) أي: ما يقال لهما اسم وخبر عند أهل الحجاز. (١٣) أي: المبتدأ والخبر. (١٤) أي: ما ولا. (١٥) هذا بيان مذهب المختار. (١٦) وهي التي أنزل عليها القرآن. (١٧) اسم ما. (١٨) خبر ما. (١٩) ومع بمعنى بعد. (٢٠) قائله الرضي. (٢١) أي: أن. (٢٢)أي: بعد لا. (٢٣) أي: العرب بالاستقرار. (٢٤) أي: أن. (٢٥) للنفي.

(قوله: إنما يظهر باعتبار الخبر) وانتصابه؛ لأن الخبر ينتصب بعد دخولهما مع كونه مرفوعاً قبله فيعلم أنهما عاملان في الاسم والخبر وأنهما اسم وخبر لهما بخلاف الاسم؛ فإنه مرفوع بعد دخولهما كما كان مرفوعاً قبل الدخول، فلا يظهر به العمل؛ أي: فالخبرية هو المحط المهم، فلذا خصها بالذكر وإن كانت اسمية اسمها أيضاً حجازية. (قوله: وأما بنو تميم الخ) يعني أن قوله: حجازية احتراز عن لغة بني تميم، وقد مرت حجتهم والجواب عنها، وقوله: التنزيل؛ أي: الكلام المنزل؛ وهو القرآن، فالمصدر بمعنى اسم المفعول، ثم إن الآية الأولى في سورة يوسف، والثانية في أول سورة المجادلة، وعن عاصم: أنه رفع الأمهات على اللغة التميمية. (قال المصنف: وإذا زيدت الخ) شروع في بيان الأشياء التي تبطل عملهما فيعلم منه شروط عملهما، وقوله: مع ما؛ أي: بعدما فمع بمعنى بعد كما في: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝﴾؛ أي: بعده، وقد جاءت أن بعدها غير كافة شذوذاً وهو عند المبرد قياس كما أنشد أبو علي:

بَنِي غُدَانَةَ[1] مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبًا
وَلَا صَرِيفًا وَلَكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ

(رضي). (قوله: نحو: ما إن زيد قائم) ومنه قوله:

مَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ
مَنَايَانَا[2] وَدَوْلَةُ آخَرِينَا

والطب: العادة؛ أي ليس عادتنا خوفاً، ولكن خوفنا[3] منايانا ودولة آخرينا. (قوله: وهي زائدة) أي: وجودها وعدمها سواء بالنسبة إلى أصل المعنى وهذا عند البصريين، واختاره المصنف حيث قال: وإذا زيدت. (قوله: ونافية مؤكدة) أي: نافية غير زائدة مؤكدة للنفي، وإلا فنفي النفي إثبات وهو ليس

(١) المنايا: جمع منية بمعنى الموت، والدولة بضم الدال: اسم شيء يتداول به، شرح مغني. (٢) مصدر أو ماضي.
(٣) أي: يفسد.

وَإِذَا زِيْدَتْ إِنْ[1] مَعَ مَا

(١) أي: إن النافية مع ما.

(قوله، وأما بنو تميم فحيث لا يذهبون) إلى آخره؛ وذلك لأن قياس العوامل أن تختص بالقبيل الذي تعمل فيه من الاسم والفعل؛ لتكون متمكنة بثبوتها في مركزها، وما مشتركة بين الاسم والفعل. (قوله: نافية مؤكدة) وإلا فالنفي على النفي يفيد الإثبات، وفيه أن هذا يخالف ما قالوا من أنه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى إلا مفصولاً بينهما.

(قوله: إلا مفصولاً بينهما) نحو: إن زيداً لعالم، وأما الجمع بين اللام وقد في؛ نحو: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾ وفي: ألا وإن، وفي: ألا إنهم؛ فلأن لقد معنيين آخرين التقريب والتوقع، وفي ألا معنى التنبيه فلم يكن لمحض التحقيق.

[1]«أَوِ انْتَقَضَ النَّفْيُ بِإِلَّا[2]» نحو: (مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ) «أَوْ[3] تَقَدَّمَ الخَبَرُ» نحو: (مَا قَائِمٌ زَيْدٌ) «بَطَلَ[4] العَمَلُ» أي[5]: عمل (مَا) إذا كان مع واحد من هذه الأمور الثلاثة. أمَّا[6] إذا زيدت (إِنْ) فلأن (مَا[7]) عامل ضعيف[8] عمل لشبهه[9] بـ (لَيْسَ) فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل. وأمَّا إذا انتقض[10] النفي بـ (إلاّ) فلأن عملها لمعنى النفي، فلَّما انتقض[11] بطل العمل[12]. وأمَّا إذا تقدم الخبر[13] فلتغيّر الترتيب[14] مع ضعفها[15] في العمل. «وَ[16]إِذَا عُطِفَ عَلَيْهِ» أي: على خبرها «بِمُوجِبٍ[17]» بكسر الجيم، أي: بعاطف يفيد[18] الإيجاب بعد النفي، وهو[19] (بَلْ، وَلَكِنْ) نحو: (مَا زَيْدٌ مُقِيماً بَلْ مُسَافِرٌ) و:(مَا عَمْرٌو قَائِماً لَكِنْ قَاعِدٌ). «فَالرَّفْعُ[20]» أي[21]: فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة (إلَّا) في نقض النفي.

(١) عطف على جملة زيدت. (٢) فيه لطافة. (٣) وفي ذلك خلاف. (٤) جواب إذا. (٥) أشار بهذا إلى أنَّ الألف واللام عوض عن المضاف إليه. (٦) بطلان عمل ما. (٧) أي: لفظ ما. (٨) لكونه حرفاً غير أصلي في العمل. (٩) بفعل غير متصرف. (١٠) وهو سبب لعملهما وعلة. (١١) أي: النفي بإلا. (١٢) أي: عمل ما. (١٣) أي: خبر ما ولا. (١٤) المألوف. (١٥) ما. (١٦) عطف على شرطية السابقة. (١٧) أن المراد بالعاطف الموجب بل ولكن. (١٨) صفة عاطف. (١٩) أي: العاطف الذي يفيد الإيجاب حملاً على الأصل وهو خبر المبتدأ محذوف أي: بل. (٢٠) جوابية. (٢١) أشار إلى أن المبتدأ محذوف.

أَوِ انْتَقَضَ النَّفْيُ بِإِلَّا أَوْ تَقَدَّمَ الخَبَرُ بَطَلَ العَمَلُ وَإِذَا عُطِفَ عَلَيْهِ[1] بِمُوجِبٍ[2] فَالرَّفْعُ[3]

(١) أي: على خبرها. (٢) بكسر الجيم أي: بعاطف فيه الإيجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو: ما زيد مقيماً.
(٣) أي: فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة إلَّا في نقض النفي.

(قال: أو انتقض النفي بإلا) نقل عن يونس أنه يجيز الاتصال مع الانتقاض بإلا وأنشد في ذلك:

وَمَا الدَّهْرُ إلا مَنْجَنُوناً بِأَهْلِهِ
وَمَا طَالِبُ الحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّبا

وأجيب عنه: بأن المضاف محذوف من الأول؛ أي: دوران منجنون، وهو مصدر فعل محذوف وأن معنياً مصدر كقوله تعالى: ﴿وَمَزَّقْنَٰهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾، فهما مثل قولك: ما زيد إلا سيراً، (قال، أو تقدم الخبر) أو تقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر، فلا يجوز ما زيداً عمرو ضارباً بخلاف ما إذا كان ظرفاً؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴿٤٧﴾﴾. (قوله: أي، على خبر ما) منصوباً كان أو مجروراً بالباء الزائدة. (قوله: فحكم المعطوف الرفع) حملاً على المحل قال الشيخ عبد القاهر: هو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: بل هو مسافر ولكن هو قاعد، وقيل: عطف على سبيل التوهم؛ إذ كثيراً ما يقع خبر ما مرفوعاً عند انعزالها عن العمل.

(قوله: إلا منجنوناً) المنجنون: الدولاب التي يستسقى عليها وهي مؤنثة. (قوله: مثل قولك الخ) فالتقدير في الأول يدور دوران منجنون حذف الفعل وأقيم المضاف إليه مقام المضاف، وفي الثاني أن لا يعذب معذباً، فلا يجوز ما زيداً عمرو ضارباً بأن يكون عمرو اسم ما، وضارباً خبره، وزيداً مفعول ضارباً. (قوله: نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم﴾ الخ) فإن من أحد اسم لا تقدم عليه الجار والمجرور وقد عمل في حاجزين. (قوله: خبر مبتدأ محذوف) فهو من عطف الجملة على الجملة. (قوله: إذ كثيراً الخ)

بمراد، ويرد عليهم؛ أي: الكوفيين أنه مخالف لما قالوا: إنه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى إلا مفصولاً بينهما كما في: إن زيداً لقائم، وأما الجمع في لقد سمع الخ، مع أن في اللام وقد كليهما معنى التحقيق والتأكيد؛ فلأن لفظة قد يشوبها معنيان آخران من التقريب والتوقع فلم تكن لمحض التأكيد وكذا في إلا أن الخ حيث كان في إلا معنى التنبيه أيضاً، ويمكن أن يكون مرادهم هي زائدة زيدت لتأكيد النفي فلا ورود عليهم. (قال المصنف: أو انتقض النفي بإلا) احتراز عن الانتقاض بغير؛ أي: نفي الخبر بحيث لا يبقى معه العمدة في المشابهة بليس فيبطل عملهما؛ نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾، وأما قول الشاعر:

وَمَا الدَّهْرُ إلاَّ مَنْجَنُوناً بِأَهْلِهِ

الخ فمأول كما سبق وقيل: إنه من كلام المولدين فلا يصلح للاحتجاج كما استشهد به يونس، وبقول مفلس:

وما حَقُّ الَّذِي يَغْشُو [1] نَهَاراً
وَيَسْرِقُ لَيْلَهُ إلاَّ نَكَالاً

أي: عقوبة (موشح). (قوله: أو تقدم الخبر على الاسم) وكذا إذا تقدم معمول الخبر على الاسم وهذا في غير الظرف؛ لأنه إذا كان الخبر ظرفاً جاز التقديم؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴿٤٧﴾﴾ فاعرفه، وعن سيبويه أنه ينصب مقدماً ولو غير ظرف مستشهداً بقول فرزدق:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ
إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ، وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرُ

بنصب مثل، وقيل: خبر ما محذوف؛ أي: ما في الدنيا بشر فمثلهم حال من البشر، وقال الكوفيون: إنه منصوب على الظرف؛ أي: في مثل حالهم ومكانهم من الرفعة. (قوله: أي: عمل ما الخ) وكذا عمل لا إلا أن الشارح اكتفى بذكر

(١) ولنا أن بصيغة المجهول في قوله: إنما خصصت ما بالذكر.

«(الْمَجْرُورَاتُ)» «هُوَ[1] مَا اشْتَمَلَ» أي: اسم[2] اشتمل، ليخرج[3] الحروف الأواخر[4] التي هي محال الإعراب، فإنَّه[5] لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحاً[6] لأنَّها أقسام الاسم[7]. «عَلَى عَلَمِ الْمُضَافِ[8] إِلَيْهِ»

(١) تذكير الضمير على ما مر في المرفوعات. (٢) جعل ما موصولة لكونها أولى في الحدود. (٣) علة لمقدر قدرنا. (٤) صفة الحروف، صفة بعد صفة. (٥) علة لصحة الخروج. (٦) بل يطلق لغة. (٧) بل من أقسام المعرب. (٨) نحو: غلام زيد.

فتوهم أن الأول مرفوع وليس بشيء؛ لأن مثل ذلك ليس بمطرد ولا في سعة الكلام. (قوله: بيان للواقع) توطئة لبيان تعميم العلامة، والمراد بالجر ما هو نوع الإعراب فالتلبس المستفاد من باء الملابسة في قوله: بالكسرة تلبس الكلي بالجزئي. (قوله: فلا يتوهم الدور) لعدم دخوله في التعريف، وما قيل: إن المعرف هو المجرور المشتق المتصف بالجر بالمعنى المصدري والمراد بقوله، يعني الجر نوع الإعراب فعلى تقدير دخوله في التعريف لا يتوهم الدور أيضاً، ففيه أن الجر بمعنى نوع الإعراب مأخوذ من الجر بالمعنى المصدري.

(قوله: يعني الجر) بيان للواقع فلا يتوهم الدور.

هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ،

الأصل عن الفرع لانفهام حاله دلالةً؛ أي: بالأولوية[1]، ووجه البطلان زوال ما هو سبب لعملهما، وقوله: عامل ضعيف الخ؛ أي: مع عدم اختصاصها بقبيل يعمل فيه كما هو قياس العوامل. (قوله: فلتغير الترتيب) أي: الأسلوب المألوف المعروف من تقدم المرفوع على المنصوب، وقوله: أي على خبر ما؛ أي: سواء كان الخبر منصوباً أو مجروراً بالباء الزائدة، وقوله: بموجب؛ أي: بحرف موجب من حروف العطف وهو اثنان لكن وبل، وقوله: فالرفع؛ أي: رفع المعطوف واجب حملاً على المحل أو على أنه خبر لمحذوف فيكون عطف جملة على مفرد ويحتمل غيره. (قوله: قال المجرورات) أي: هذا باب الأسماء المجرورات وهو قسم ثالث من أقسام الاسم المعرب باعتبار الإعراب، فالمجرورات جمع مجرور لكون موصوفها الأسماء لا المجرورة بتقدير الكلمات، وفيه أنه ما المانع من تقدير الكلمات حتى لا يحتاج إلى الصرف عن الظاهر، والجواب: أنه لما قدر الموصوف في أختيها الأسماء دون الكلمات قدر ههنا أيضاً كذلك للاطراد، وإنما لم يقدر في أختيها الكلمات لعدم الاحتياج إلى ذلك لأجل التشميل إلى المضارع؛ لأنه غير مذكور في مبحث الأسماء في هذا الكتاب، بل التشميل ههنا لا يجوز لعدم تصور الجر في الفعل، وأورد أيضاً بأن المذكور واحد وهو المضاف إليه فكيف يصح صيغة الجمع والتفسير بالمفرد لاضمحلال معنى الجمعية بلام الجنس والتقوية[2] بمسألة اليمين ليس بمفيد ههنا، وأجيب: بأن صيغة الجمع بالنظر إلى الأفراد، وفيه أن الجمع بالنظر إلى الأفراد الغير المتناهية بعيد عن الأذهان وغير مناسب للجمعين السابقين فإنهما بالنظر إلى الأقسام لا الأفراد هذا، والظاهر أن إيراد صيغة الجمع ههنا للمشاكلة والازدواج لأختيها وله نظائر في كلامهم. (قال المصنف: هو ما اشتمل الخ) أي: اسم حقيقة أو حكماً اشتمل بالأصالة على الجر كاشتمال الموصوف على الصفة لا الكل على الجزء فيدخل: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ الصَّٰدِقِينَ﴾ ويخرج التوابع، وهذا الاشتمال أيضاً أعم من الحقيقي والحكمي كما في المجرور بالجار الزائد أو الإضافة اللفظية. (قوله: هي محال الإعراب) جمع محل بالمعنى اللغوي؛ أي: مواضعه، وإلا فبالمعنى الاصطلاحي: هي عبارة عن الأسماء، وقوله: اصطلاحاً؛ أي: وإن أطلق على هذه المذكورات تلك الأوصاف من حيث اللغة والحقيقة كما يقال: دال زيد مثلاً في غلام زيد مجرور، وقوله: لأنها من أقسام الاسم؛ أي: لا من أقسام الحروف التي هي أجزاء الأسماء. (قال المصنف: على علم المضاف إليه) قيل: المضاف مصدر ميمي مبني للمفعول بمعنى الإضافة، وضمير إليه لما اشتمل، فاندفع أن المجرور مشتمل على علم كون الشيء مضافاً إليه لا على علم المضاف إليه (عصام)، ودفعه الشارح بقيد الحيثية كما ترى، وهو الأولى؛ لأن فيما ذكره العصام صرفاً لما يتبادر إلى الأفهام وأحواج إلى الاستخدام في قوله: وهو كل اسم الخ، ولذا قال بعيد هذا الكلام: لك أن تبقي المضاف إليه على ما هو المتبادر فيستغني عن الاستخدام، ثم إنه نقض تعريف المجرور بمثل قولهم: جحر[3] ضب خرب؛ فإن خرب مجرور ولم يشتمل على علم المضاف إليه، وأجيب: بأن أكثر العرب يرفع خرباً فلا إشكال، ومنهم من خفضه بالمجاورة على حكم إن الجار قد يؤخذ بجُرْم الجار فيجاب حينئذ باعتبار قيد الحيثية الذي ذكره الشارح؛ لأن كون خرب مجروراً ليس من حيث إنه مضاف إليه، بل من حيث المجاورة فتبصر، وفي شرح

(١) أعني: والله لا أتزوج النساء. (٢) بتقديم الجيم المضمومة على الحاء المهملة، كل شيء يحتفره الهوام والسباع لأنفسها (قاموس). (٣) بالنسبة إلى الثاني.

أي: على علامة[1] المضاف إليه من حيث هو مضاف إليه، يعني الجر[2]، سواء كان[3] بالكسرة أو الفتحة[4] أو الياء لفظاً[5] أو تقديراً. وإنَّما

(١) والعلامة يكون للأفراد فافهم. (٢) تفسير بقوله بعلامة المضاف إليه قوله الجر بيان للواقع فلا يتوهم الدور. (٣) حقيقة أو حكماً. (٤) كما في غير المنصرف. (٥) كما في المثنى والمجموع.

(قوله: لفظاً أو تقديراً) لم يقل أو محلاً؛ لأن المصنف ذاكر أقسام المعرب.

(قوله: لأن المصنف رحمه الله ذاكر الخ) وأما ذكره محلاً في تعريف المرفوع، فلما صرح به الشارح رحمه الله من أن المصنف رحمه الله أورد في بحث الفاعل المرفوع المحلي فلا

القطر: في خرب ضمة مقدرة لاشتغال آخرها بحركة المجاورة. (قوله: أي: على علامته الخ) في المختار: العلم بفتحتين: العلامة؛ وهو أيضاً الجبل، وعلم الثوب والراية انتهى، فقد استعمل اللفظ المشترك في التعريف فافهم، والعلامة ما يعرف به وجود الشيء وقد يتحقق علامة الشيء بدون ذلك الشيء كما يشير إليه بقوله: لكن المشتمل علامته أعم منه ولم يقل: على الجر مع أنه أخصر؛ لئلا يلزم تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة وهو الدور، وإن أجاب عنه في الكشف على الهندي بأنه تعريف لفظي لا يتحاشى فيه عن الدور، والتعريف اللفظي أن يكون اللفظ غير واضح[1] الدلالة على معناه فيفسر بلفظ واضح دلالته على ذلك المعنى؛ نحو: الغضنفر الأسد ويجوز فيه التعاكس، ولك أن تجيب بما في حاشية العصام من أن الجر ليس بمعناه المصدري المشتق منه لفظ المجرور، بل اسم لنوع مخصوص من الإعراب؛ أعني: الكسرة وما يقوم مقامها. (قوله: من حيث هو مضاف إليه) فكأنه قال: علم كون الشيء مضافاً إليه كما عبر بمثل هذا في أختيه وقيد الحيثية للتعليل أو التقييد، وقوله: يعني الجر مأخوذ من الهندي حيث قال: وهو الجر حقيقة أو حكماً؛ أي: يريد المصنف بعلم المضاف إليه الجر بمعنى نوع الإعراب لا بمعناه المصدري أو نقول: هذا بنيان لما صدق عليه مفهوم علم المضاف إليه في الواقع لا بيان مفهومه وعلى التقديرين لا يتوهم الدور. (قوله: سواء كان بالكسرة) أي: سواء كان الجر ملابساً بالكسرة ملابسة الكلي للجزئي فإن الجر كلي إفراده الكسرة والفتحة والياء، وقوله: لفظاً أو تقديراً تعميم لكل واحد من الثلاثة، ومثال الأخير غلام أخي القوم وبأبي القوم والبواقي ظاهرة، وقوله: أو حكماً ليس في كثير من النسخ وهو الظاهر من كلام المحشي، وعلى تقدير وجوده يكون معطوفاً على قوله: بالكسرة لا غير فيصير المعنى: وسواء كان الجر حكمياً وهو الجر بالزائد وبالإضافة اللفظية، توضيحه أن الجر نوع من الإعراب والإعراب هو أثر العامل والعامل ما يتقوم به المعنى المقتضى والزائد ليس مما يتقوم به فهو محمول على العامل الأصلي فيكون الجر به جراً حكمياً لا حقيقياً، وقوله: لذات المضاف إليه؛ أي: لما صدق عليه من الأفراد.

(١) بما اشتمل على علامة المضاف إليه.

قلنا[1]: (مِنْ حَيْثُ هُوَ[2] مُضَافٌ إِلَيْهِ) لأنَّ[3] الجر[4] ليس علامة لذات المضاف[5] إليه بل لحيثية كونه مضافاً إليه. والمضاف[6] إليه وإن كان مختصاً بما[7] عرفه[8] به لكن المشتمل على علامته أعمّ منه، ومما هو مشبّه به، فيدخل[9] في تعريف المجرور مثل: «بِحَسْبِكَ[10] دِرْهَمٌ» وكفى بالله. وكذا المضاف إليه بالإضافة اللفظية[11] وإن لم يكن داخلاً في تعريفه[12]. «وَ[13]الْمُضَافُ إِلَيْهِ» وهو ههنا[14] غير ما[15] هو المصطلح المشهور[16] بينهم[17]. وذهب[18] في ذلك إلى مذهب[19] سيبويه،

(١) في تفسير علم المضاف إليه. (٢) أي: المضاف إليه. (٣) علة قلنا. (٤) مطلقاً. (٥) لما صدق عليه. كزيد مثلا. (٦) هذا الكلام ليس بصحيح. (٧) أي: تنوين الآتي وهو كل اسم أضيف إلى اسم. (٨) مصنف. (٩) إذا كان أعم فيدخل. (١٠) الباء زائدة. (١١) نحو: معمور الدار وحسن الوجه. (١٢) مضاف إليه. (١٤) استئناف. (١٤) أي: في عبارة ابن الحاجب. (١٥) أي: غير المضاف إليه. (١٦) وهو كل اسم أضيف إلى اسم آخر بواسطة حرف الجر. (١٧) أي: النحاة. (١٨) مصنف. (١٩) لأنّه مختار عند المصنف.

(قوله: بل لحيثية كونه مضافاً إليه) كما أن الرفع والنصب أيضاً ليس علامةً لذات الفاعل والمفعول بل لحيثية كونهما فاعلاً ومفعولاً؛ أي: فلا ينتقض بمثل غلامي في نحو: جاء غلامي، ولا بالمجرور بسبب المجاورة وقد مر، وإنما لم يقل: على علم الإضافة قصداً لموافقة سابق كلامه بلاحقه مع أن فيما عبر به تنبيهاً على أن غير المضاف إليه ليس مجروراً أصلياً كذا استفيد من كلام السيد في حاشية المتوسط. (قوله: والمضاف إليه وإن كان الخ) جواب سؤال مقدر تقريره ظاهر، وقوله: بما عرفه به؛ أي: عرف المضاف إليه به وهو قوله: كل اسم نسب إليه الخ. (قوله: لكن المشتمل) أعني: المجرور على علامته؛ أي: على ذات علامة المضاف إليه لا من حيث إنها علامة أعم من المضاف إليه، والمشبه به وهو المجرور بالزائد والإضافة اللفظية، ووجه كون المشتمل على ذات العلامة أعم من ذلك ما سبق أنه يجوز ذات علامة الشيء بدون تحقق ذلك الشيء فلا يخرج عن تعريف[1] المجرور مثل: بحسبك درهم الخ، والمراد بالمثل المجرور بحرف الجر الزائد. (قوله: وكذا المضاف إليه بالإضافة الخ) يعني: أنه أيضاً يدخل في تعريف المجرور مع أنه نظراً إلى كلام القوم حيث نقل عنهم أنه لا تقدير في الإضافة[2] اللفظية غير داخل في تعريف المضاف إليه خلافاً لما ذهب إليه المصنف حيث صرح بمطلق التقدير كما سيأتي تحقيقه. (قوله: وإن لم يكن داخلاً الخ) أي: وإن لم يكن ما ذكر من نحو: بحسبك درهم، والمضاف بالإضافة اللفظية داخلاً في تعريف المضاف إليه؛ وذلك لأن حسبك لم ينسب إليه شيء بواسطة الباء، وكذا الله في كفى بالله؛ لأن الباء زائدة لا مدخل لها في الإيصال، وكذا المضاف إليه بالإضافة اللفظية؛ فإنه ليس هنا حرف مقدر عند النحاة حتى ينسب إليه بواسطته. (قال المصنف: والمضاف إليه كل اسم الخ) أظهر في مقام الضمير تنبيهاً للمغايرة؛ لأن المضاف إليه ثانياً غيره أولاً (عصام) يعني: أن هذا أخص بما ذكر أولاً فلا تغفل. (قوله: غير ما هو المصطلح المشهور)؛

(١) يعني: أنها ليست بتقدير حرف الجر.
(٢) جواب لما.

وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ

(قوله: بل لحيثية كونه مضافاً إليه) كما مر في بيان أقسام الإعراب، وإنما لم يقل بدل قوله: على علم المضاف إليه على علم الإضافة؛ لأنه قصد أن يأخذ لاحق كلامه؛ أعني قوله: والمضاف إليه كل اسم إلى آخره حجر سابقه مع أن المراد متين. (قوله: لكن المشتمل على علامته أعم منه) لجواز أن يتحقق علامة الشيء بدون ذلك الشيء. (قال: والمضاف إليه) أتى بالظاهر موضع الضمير للتنصيص على المراد لاحتمال أنه أراد بالمضاف إليه هنا غير المضاف إليه المذكور أولاً بأن يكون أعم من المضاف إليه حقيقة، ومما يشبهه؛ نحو: كفى بالله بخلاف المضاف إليه المذكور هنا، فإنه يختص بالمضاف إليه حقيقة.

يمكن التخصيص هناك بالمعرب. (قوله: في بيان أقسام الإعراب) حيث قال: والجر علم الإضافة. (قوله: وإنما لم يقل الخ) على وفق ما مر في بيان أنواع الإعراب كما قال في عديليه. (قوله: حجر سابقه) مفعول يأخذ بالحاء المهملة وسكون الجيم والراء حضن الإنسان والحضن ما دون الإبط إلى الكشح كذا في القاموس. (قوله: علامة الشيء) أي: ذاتها لا من حيث إنها علامة، وما قيل: إنه ينتقض تعريف المجرور حينئذ بمثل غلامي غير مجرور فمدفوع؛ لأن حركة غلامي حال كونه مجروراً غير حركته غير مجرور، ولذا كان إعرابه حال الجر تقديرياً. (قوله: للتنصيص على المراد) أي: أن المراد في الموضعين معنى واحد بخلاف ما إذا أورد الضمير فإنه يحتمل الاستخدام. (قوله: نحو: كفى بالله) أي: فيما يكونحروف الجر فيه زائدة.

حيث أطلق المضاف إليه على المنسوب إليه بحرف[1] الجر لفظاً أيضاً[2]. «كُلُّ اسْمٍ» حقيقة أو[3] حكماً، ليشمل الجمل التي يضاف إليها نحو: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ الصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ فإنَّها في حكم المصادر. «نُسِبَ[4] إِلَيْهِ شَيْءٌ» اسماً[5] كان، نحو: (غُلَامُ زَيْدٍ) أو فعلاً نحو: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) «بِوَاسِطَةِ حَرْفِ الجَرِّ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً[6]» أي: ملفوظاً كان ذلك الحرف كما في مِثْلِ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) أو مقدراً حال[7] كون ذلك المقدر «مُرَاداً»

(١) عبر الزائدة فإن المجرور بالزائدة ليس مجروراً أصلاً بل صورة. (٢) كما أطلق على المنسوب إليه بحرف الجر تقدمها. (٣) مررت بزيد علة لمقدر ضمنا كل اسم حقيقة أو حكماً. (٤) صفة اسم. (٥) أي: إلى مدلوله. (٦) حقيقة أو حكماً. (٧) أشار إلى أن مراداً حال من تقدير وهو خبر كان المقدر فيكون من المفعول به حكماً.

كُلُّ اسْمٍ نُسِبَ إِلَيْهِ شَيْءٌ بِوَاسِطَةِ حَرْفِ الجَرِّ أَوْ تَقْدِيراً مُرَاداً

(قوله: أي: ملفوظاً كان) أشار به إلى أن قوله: لفظاً خبر لكان المقدر، وجاز تقدير كان قياساً فيما كثر وقوعه، ولا خفاء في كثرة وقوع اللفظ والتقدير في تراكيبهم، وجاز أن يكون حالاً من حرف جر لاختصاصه بالإضافة، والعامل ما في الواسطة من معنى التوسط والتوسل، وفيه أن المصدر لا يقع حالاً إلا سماعاً وأجاز المبرد قياساً إذا كان المصدر من أقسام مدلول العامل؛ نحو: أتانا سرعة وبطوأ والقول بأن اللفظي والتقديري من أقسام التوسط لا يخلو عن تمحل.

(قوله: لاختصاصه بالإضافة) يعني: أنه ليس نكرة محضة حتى يجب تقديم الحال عليه.

إذ المشهور بين الجمهور أن المضاف إليه ما نسب إليه شيء بواسطة حرف الجر تقديراً، وعن السيد قدس سره: الإضافة تطلق على معنيين؛ أحدهما: عام وهو النسبة بواسطة حرف الجر لفظاً أو تقديراً مراداً وبهذا الاعتبار قال المصنف: والمضاف إليه كل اسم الخ، وثانيهما: خاص وهو النسبة بتقدير حرف الجر مراداً وهذا هو المشهور في الاستعمال. (قوله: حيث أطلق المضاف إليه) أي: أطلقه سيبويه على ما نسب إليه بحرف الجر لفظاً أيضاً؛ يعني: كما يطلق على المنسوب إليه بحرف الجر تقديراً مراداً، قال الرضي: هو خلاف اصطلاح القوم الآن، وأما من حيث اللغة فلا شك أنه أيضاً مضاف إليه، وقوله: ليشمل الجمل الخ تعليل للتعميم؛ أي: إنما فسرنا بالأعم من الحكمي ليتناول الجمل التي الخ سواء كانت فعلية نحو: ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ﴾، أو اسمية نحو: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾ أي: ويشمل أيضاً الحرف المصدري مع صلته؛ نحو: عجبت من أن ضربت وبعد أن ضربت. (قوله: في حكم المصادر) فتكون اسماً حكماً وهذا مبني على ما ذهب إليه البعض من التأويل في الجمل المضاف إليها، وإلا فالظاهر أن يقول: كل لفظ أو يراد بالاسم اللفظ، وقوله: نسب إليه شيء؛ أي: إلى مدلوله، وفي الهندي: الكلام الحاجبي يدل على أن المضاف لا يجب أن يكون اسماً. (قال المصنف: بواسطة حرف الخ) احتراز عن النسبة بلا واسطة الحرف كنسبة الفعل إلى فاعله، وأما ما أضيف إلى الفاعل فمن حيث إنه فاعل ليس من مداخل حرف الجر (هندي). (قوله: حال كون ذلك المقدر مراداً) يشير إلى أن مراداً حال من ضمير تقديراً بمعنى مقدراً أو صفة له، وقال العصام: لما كان التقدير عبارة عن حذف لفظ منوي لإفادة المعنى ولم يرد به ههنا هذا المعنى؛ لأنه ليس المعنى في الإضافة المعنوية على ملاحظة حرف الجر، بل معنى الإضافة أمر إجمالي يذكر في تفصيله حرف جر حتى لو ذكر لانقلب الإضافة إلى الوصف؛ ولأنه لا مجال لمعنى حرف جر بين المضاف والمضاف إليه في الإضافة اللفظية عقبه[1] بقوله: مراداً لكشف المراد. (قال المصنف: مراداً)[2] أراد به المنوي للعمل لا للمعنى قبل، وألا يلزم بناء الاسم لتضمنه معنى

(١) وقيل: أي باقياً عمله؛ أي: الجر؛ لأن المراد كثابت في اللفظ.
(٢) نحو: الضاربك، والضارب الرجل.

من[1] حيثُ العملِ بإبقاء أثره، وهو[2] الجر، مِثْلُ[3]: (غُلَامُ زَيْدٍ) و: (خَاتَمُ[4] فِضَّةٍ) و: (ضَرْبُ[5] اليَوْمِ) بخلاف نحو: (قُمْتُ يَوْمَ الجُمُعَةِ) فإنَّه[6] وإن نسب إليه القيام بالحرف المقدر وهو (فِي[7]) لكنه غير مراد[8]، إذ لو أريد لا نجر به. «فَالتَّقْدِيرُ[9]» أي: تقدير حرف[10] الجر «شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ المُضَافُ اسْماً»

(١) احتراز عن المراد من حيث المعنى كمفعول له. (٢) بيان للواقع. (٣) وذلك أما لامية. (٤) وأما من. (٥) وأما في. (٦) شأن. (٧) أي: لفظ في. (٨) في إبقاء أثره. (٩) الفاء للتفصيل، مبتدأ أول. (١٠) أي: كون المضاف منسوباً إليه بالحرف المقدر المراد.

الحرف، وفيه اختيار لكون العامل في المضاف إليه هو الجار المقدر لا المضاف كما عند صاحب الإظهار على ما صرح به (عصام)، ويمكن أن يقال: العامل عنده المضاف نيابة عن الحرف فإنه لما لم يكن حرف الجر مراداً من حيث العمل لم يكن النيابة متحققة، فقوله: مراداً؛ أي: بالأصالة ليس نصاً فيما قاله الفاضل العصام، وتفصيل المقام: أنهم اختلفوا في أن عامل المضاف إليه هل هو اللام المقدرة أو من أو المضاف؟، فمن قال: إنه الحرف المقدر نظر إلى أن معناه في الأصل هو الموقع للإضافة بين الفعل والمضاف إليه؛ إذ أصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الإضافة قائم بالمضاف إليه لأجل الحرف، ولا ينكر هنا عمل حرف الجر مقدراً، ومن قال: إن عامل الجر المضاف وهو الأولى قال: إن حرف الجر كشريعة منسوخة والمضاف مفيد معناه، ولو كان مقدراً لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثاني مضافاً إليه حاصل له بواسطة الأول فهو الجار بنفسه، وقال بعضهم: العامل معنى الإضافة وليس بشيء؛ لأنه إن أراد بالإضافة كون الاسم مضافاً إليه فهو المقتضى لا العامل، وإن أراد النسبة بين المضاف والمضاف إليه فينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول أيضاً النسبة التي بينهما وبين الفعل (رضي). (قوله: من حيث العمل بإبقاء أثره) فيكون حاصله تأثير ذلك المقدر في العمل، فلذا قال في اللب بالجار المؤثر، وقوله: وهو الجر قد مر ما يتعلق بهذا فتذكر. (قوله: إذ لو أريد لانجر به) أي: لصار مجروراً بذلك، وههنا إشكال وهو أن المضاف قائم به معنى حرف الجر ولفظها محذوف حذفاً يخرجها عن أن يكون في حكم المذكور فإذا كان كذلك فلم لم يُبْنَ المضاف لتضمنه معنى الحرف مع أن كل اسم يتضمن معنى الحرف فهو مبني؛ نحو: خمسة عشر ولا رجل، وأجابوا عنه: بأن بناء الاسم لتضمن الحرف من الجائز دون الواجب لتخلفه في أي وأية، وبأن الإضافة تمنع البناء في الأغلب، وبأن المضاف إليه بمنزلة التنوين التي لا تجامع البناء (امتحان). (قوله: أي: تقدير حرف الجر) يعني: مراداً من حيث العمل لا مطلقاً فاللام في التقدير للعهد الخارجي، قال العصام: فالإرادة شرطه الخ هذا بيان لشرط القسم الثاني؛ أعني: الإضافة بتقدير الجار فكأنه قال: وشرط الإضافة بتقدير الجار أن يكون المضاف؛ أي: ما سيكون مضافاً الخ. (قوله: أي: منسلخاً عنه) تفسير بالمعنى اللازمي مجازاً أو بالتضمين، والتجريد: برهنه كردن، والانسلاخ: الخروج، وإنما احتاج إلى هذا

فَالتَّقْدِيرُ[1] شَرْطُهُ: أَنْ يَكُونَ المُضَافُ اسْماً

(١) أي: تقدير حرف الجر.

(قوله: وهو الجر) بيان للواقع لا أن الأثر ملحوظ بهذا العنوان حتى يتجه ما قيل فيه: إن تعريف المجرورات يصير دورياً؛ لأن خفاً في المجرور باعتبار الجر فلو أخذ في تعريفه ما يتوقف على الجر لزم الدور.

(قوله: من أقسام المتوسط) باعتبار أن المتوسط لفظي وتقديري. (قوله: ما يتوقف على الجر) وهو قوله: مراداً.

إذ لو كان فعلاً لا بدَّ من أن يتلفظ بالحرف، نحو: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ). «مُجَرَّداً»[1] أي: منسلخاً عنه

(١) صفة اسما.

مُجَرَّداً

(قوله، أي: منسلخاً عنه) يعني: أن التجريد بمعنى الانسلاخ فلا حاجة إلى القول بالقلب، وإن المعنى على تجريد الاسم عن التنوين.

(قوله: بمعنى الانسلاخ) التجريد في اللغة: برهنه كردن فكونه بمعنى الانسلاخ إما بطريق المجاز لكونه لازماً لمعناه الحقيقي أو بطريق التضمن فمعنى كونه بمعنى الانسلاخ ملتبس به، فمن قال: إنه من باب القلب حمل التجريد على المعنى الحقيقي، والقلب لا يحتاج إلى نكتة عند السكاكي، وأما عند غيره فالنكتة المبالغة في التجريد، ثم إن القلب من خلاف مقتضى الظاهر، وهو إما كناية أو مجاز، فلا ترجيح لكونه بمعنى الانسلاخ على القلب، فقوله: فلا حاجة محل بحث.

التفسير؛ لأن الظاهر أن يقول: مجرداً عن تنوينه كما هو عبارة القوم؛ وذلك لأن المجرد هو الأصل الباقي، والمجرد عنه هو الفرع المزال ألا ترى أن الإنسان هو المجرد، واللباس هو المجرد عنه بخلاف الانسلاخ؛ إذ المسلوخ هو التابع المزال، والمسلوخ عنه هو الأصل الثابت كما أن الجلد هو المسلوخ، والشاة هو المسلوخ عنه، وكذا أن القشر مسلوخ والشجر مسلوخ عنه، وأما قولهم: سلخت الشاة فعلى حذف المضاف؛ أي: سلخت جلده، فلذا جعل الشارح التجريد ههنا مجازاً بمعنى الانسلاخ ليكون النسبة إلى التابع؛ أعني: التنوين في محله، وقال الهندي: مجرداً تنوينه؛ أي: مجرداً هو أي الاسم عن تنوينه وفيه قلب انتهى، فعلى هذا فالتجريد محمول على معناه الحقيقي، ولعل نكتة القلب المبالغة في التجريد في الكشف على الهندي ومن خلاف مقتضى الظاهر القلب، وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه؛ نحو: عرضت الناقة على الحوض، مكان عرضت الحوض على الناقة؛ أي: أظهرته عليها لتشرب، وقبله أي القلب السكاكي مطلقاً تضمن اعتباراً لطيفاً أو لا، فقال: إنه مما يورث الكلام ملاحة، ورده غيره مطلقاً؛ لأنه عكس المطلوب، والحق أنه إن تضمن اعتباراً لطيفاً غير الملاحة قبل وإلا صار مردوداً، وههنا تضمن المبالغة كأنه قال: تجريد الاسم تجريداً كاملاً، بل جرد تنوينه عن غيره لا هو وحده انتهى ملخصاً، وكتب أيضاً على قوله: مجرداً تنوينه؛ أي: ولو مقدراً كما في كم رجل وحواج بيت الله، وأما التجريد عن حرف التعريف فليس بشرط في مطلق الإضافة لوجوده مع الإضافة اللفظية؛ نحو: الضارب الرجل، نعم من شرط المعنوية تجريد المضاف عن التعريف، واعلم أنه قد يحذف تاء التأنيث من المضاف إذا أمن من اللبس وهو قياس عند الفراء وسماعي عند غيره، وفي التنزيل: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ ونحو: أبو عذرها، في: أبو عذرتها لمن افتضّ البكر والعذرة البكارة، وقد نظم بعض فقال:

ثلاثةٌ تَسْقُطُ تاآتُها
مُضافةً عندَ جميعِ النُّحاة
منها إذا قيلَ أبو عُذْرِها
وليْتَ شِعْري وإقام الصَّلاة

واتفقوا على جواز الحذف من أي وأنه أفصح نحو: ﴿بِأَيِّ أَرْضٍ

«تَنْوِينُهُ[1]» أو ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع. «لأَجْلِهَا[2]» أي: لأجل الإضافة لأنَّ[3] التنوين أو النون دليل تمام ما[4] هي فيه. فلمَّا أرادوا[5] أن يمزجوا الكلمتين مزجاً تكتسب[6] به[7] الأولى[8] من الثانية[9] التعريف[10] أو التخصيص[11] أو التخفيف، حذفوا[12] من[13] الأولى علامة تمام الكلمة[14]، وتمموها بالثانية[15]. ثم المتبادر من هذا التعريف نظراً[16] إلى كلام القوم، حيث[17] ليسوا قائلين[18] بتقدير حرف الجر في الإضافة اللفظية أنَّه[19] غير شامل للمضاف إليه بالإضافة[20] اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن[21]

(١) نائب فاعل مجرداً. (٢) متعلق بمجرد. (٣) علة مجرداً تنوينه. (٤) أي: تمام الاسم في الاسمية من غير نسبة بالمبني. (٥) أي: النحاة. (٦) صفة مزجا. (٧) أي: بسبب المزج. (٨) غلام. (٩) نائب فاعل يكتسب. (١٠) إذا كانت الثانية معرفة. (١١) إذا كانت الثاني نكرة. (١٢) جواب لما. (١٣) أي: المضاف. (١٤) وهو النون والتنوين. (١٥) أي: المضاف إليه. (١٦) حال. (١٧) علة لغير شامل المؤخر. (١٨) أي: حاكمين. (١٩) أي: إن هذه التعريف. (٢٠) صفة مضاف إليه. (٢١) أي: الكافية.

تَمُوتُ﴾، وقد جاء بدون الحذف على قلة كقول كميت يمدح آل البيت:

بِأَيِّ كِتَابٍ أَم بِأَيَّةِ سُنَّةٍ
تَرى حُبَّهُمْ عاراً عليَّ وتَحْسِبُ؟

وهذا في غير النداء وإلا فالشائع في نداء المؤنث تأنيث أي نحو: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾﴾. (قوله: أو ما قام مقامه الخ) وفي اقتصار المصنف على التنوين تنبيه على أن النونين نائب عن التنوين، ولك أن تجعل التنوين مصدراً بمعنى جعل الاسم ذا نون سواء كان نون تنوين، أو نوناً نائباً عنه؛ أعني: نوني التثنية والجمع، فاعلم أن نوني التثنية والجمع ليستا بمنزلة التنوين من كل وجه، ألا ترى أنهما يجتمعان مع اللام؛ نحو: الغلامان وتثبتان في الوقف بخلاف التنوين، بل من جهة كونهما مؤذنين الانفصال فقط وثبوت النون في الوقف إنما هو لأجل كونه عوضاً عن نقصان عدم تمحض علامة التثنية والجمع للإعراب تمحض الحركة (اطه و ى). (قوله: أي: لأجل الإضافة) يعني: الضمير راجع إلى الإضافة المفهومة من لفظ المضاف وهذا احتراز عن تجرد ذي اللام؛ لأنه ليس لأجلها، بل قبلها فيخرج؛ نحو: الضارب زيد فذو اللام لا يضاف؛ لأنها سابقة على الإضافة في التلفظ فالظاهر سبقها في الوجود أيضاً فلم يوجد التجريد لأجلها، ويستثنى منه ما إذا كان ذو اللام مثنى أو مجموعاً؛ نحو: الضاربا زيد والضاربو زيد وغير[1] ذلك، وقوله: إن يمزجوا من الباب الأول والمزج الخلط والمراد التركيب. (قوله: أو التخفيف) كلمة أو لمنع الخلو (عصام)، وقوله: من هذا التعريف؛ أي: تعريف المضاف إليه بقوله: كل اسم نسب الخ، وإنما قال: المتبادر لاحتمال تعميم التقدير في التعريف عن الحكمي. (قوله: حيث ليسوا قائلين الخ) بل كانوا قائلين بحملها على ما هو تقديره، قال السيد: تقدير حرف الجر إنما يكون في الإضافة المعنوية لا اللفظية؛ نحو: ضارب زيد فإن ضارب مضاف إلى زيد بنفسه[2] لا بواسطة حرف الجر، ويمكن أن يجعل اللام مقدرة تقوية للعمل وفيه ما فيه. (قوله: والتصريح

(١) لأن ضارباً متعد بنفسه (لاري).
(٢) في المفعول به.

تَنْوِينُهُ[1] لأَجْلِهَا[2]،

(١) أو ما يقوم مقامه من نوني التثنية وجمع.
(٢) أي: الإضافة.

(قال، تنوينه أو ما قام مقامه) اعترض عليه بأن الحسن الوجه لم يجرد تنوينه، ولا ما قام مقامه للإضافة، وأجيب عنه: بأن أصله الحسن وجهه، على أن وجهه فاعل للحسن، وفاعل الشيء بمنزلة جزئه، والضمير الذي أضيف إليه الفاعل قائم مقام تنوينه فحذف القائم مقام التنوين من فاعل الشيء بمنزلة حذفه من ذلك الشيء فلم يرد بقوله: من نوني التثنية والجمع الحصر، وأما الضارب الرجل فمحمول على الحسن الوجه، قال الشيخ الرضي: ما ليس فيه التنوين والنون يقدر فيه أنه لو كان فيه تنوين أو نون لحذف كما في كم رجل، وحواج بيت الله، والضارب الرجل، لا يقال: فعلى هذا يلزم جواز الغلام زيد لصحة ذلك التقدير؛ لأنا نقول: لا يلزم من تحقق شرط الشيء تحقق ذلك الشيء لجواز أن يكون مشروطاً بشرط آخر وهو ههنا تجريد الإضافة المعنوية عن التعريف. (قوله: حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر)؛ إذ لا معنى لاعتبار

(قوله: اعترض عليه الخ) يعني أن قوله: لأجلها، وإن أفاد إخراج؛ نحو: الغلام زيد والضارب زيد لكنه أجمل بطرد التعريف لخروج الحسن الوجه؛ لأن انسلاخ التنوين فيه بواسطة اللام لا بواسطة الإضافة. (قوله: وأما الضارب الرجل) فإنه جائز مع عدم انسلاخ المضاف فيه عن التنوين، أو ما قام مقامه لأجل الإضافة، بل لأجل اللام، وحاصل الجواب: أن القياس عدم جوازه، وإنما جاز حملاً على الحسن الوجه على ما يأتي فكان في حكمه. (قوله: قال الشيخ الرضي الخ) كلام مستأنف؛ إذ الكلام السابق كان اعتراضاً على قوله: لأجلها وجواباً له. وهذا جواب عن اعتراض يرد على قوله: مجرداً عنه تنوينه؛ لأنه قد توجد الإضافة بتقدير حرف الجر مع عدم التجريد كما في المضاف المبني والغير المنصرف؛ إذ ليس فيه تنوين أو نون والتجريد فرع الوجود فكان المناسب تقديم هذا الكلام إلا أنه أخره لاشتماله على الجواب عن الحسن الوجه، والضارب الرجل أيضاً. (قوله: مشروطاً بشرط آخر) فلما لم يوجد الشرط لم يوجد المشروط. (قوله: عمل الجر) مفعول مطلق ليعمل. (قوله: قال الشيخ الخ) في دفع الإشكال.

والتصريح في شرحه له أنَّ التقسيم[1] إلى الإضافة المعنوية واللفظية إنَّما هو للإضافة بتقدير حرف الجر، لكنه[2] لم يبين[3] تقدير حرف الجر[4] فيها لا[5] في المتن[6]، ولا في شرحه ولم ينقل عنه[7] شيء فيه من سائر[8] مصنفاته[9]. وقد تكلف بعضهم[10] في إضافة الصفة[11] إلى مفعولها، مثل: ضارب زيد، بتقدير[12] اللام[13]، تقوية للعمل[14]، أي: (ضَارِبٌ لِزَيْدٍ) وفي إضافتها إلى فاعلها مثل: (الحَسَنُ الوَجْهِ) بتقدير[15] (مِنْ) البيانية، فإنَّ[16] ذكر الوجه[17] في قولنا: (جَاءَنِي زَيْدٌ الحَسَنُ الوَجْهِ) بمنزلة التمييز، فإنَّ في إسناد (الحَسَنِ)[18] إلى (زَيْدٍ) إبهاماً[19]. فإنَّه[20] لا يعلم أنَّ[21] أي شيء منه حسن، فإذا ذكر[22] الوجه فكأنَّه قال[23] من حيث الوجه، فإن قلت: هذا في الحقيقة تخصيص، فلا[24] يصح أن يقال: إنَّ[25] الإضافة اللفظية لا[26] تفيد[27] إلَّا تخفيفاً في اللفظ قلت: كان هذا[28] التخصيص واقعاً[29] قبل الإضافة، فلا يكون مما[30] تفيده الإضافة[31] فليست فائدة الإضافة اللفظية إلا التخفيف في[32] اللفظ. «وَهِيَ» أي: الإضافة[33] بتقدير حرف الجر «مَعْنَوِيَّةٌ» أي: منسوبة[34] إلى المعنى، لأنَّها[35] تفيد معنى

(١) أ- أي: تقسيم الإضافة المطلقة. ب- وهي لفظية ومعنوية. ج- خبر لكن. (٢) مصنف. (٣) مصنف. (٤) أي: حرف يقدر مع الفاعل أو المفعول. (٥) زائدة. (٦) متعلق بـ لم يبين. (٧) أي: عن المصنف. (٨) أي: باقي. (٩) كالإيضاح والمختصر المنتهى. (١٠) سراج. (١١) أي: اسم الفاعل. (١٢) متعلق بتكلف. مضاف إلى مفعوله. (١٣) في اللفظية. (١٤) أي: زيدت اللام لتقوية عمل العامل. (١٥) متعلق بتكلف. (١٦) علة لقوله بتقدير من البيانية. (١٧) الذي هو. (١٨) في قولنا زيد الحسن. (١٩) اسم إن. (٢٠) شأن. (٢١) شأن. (٢٢) تبين المراد. (٢٣) مصنف، زيد حسن. (٢٤) إذا كان تخصيصاً فلا. قول المصنف بعد هذا. (٢٥) مقول قول. (٢٦) خبر إن. (٢٧) شيئاً من التعريف. (٢٨) أي: التوجيه في الوجه في الحقيقة تخصيص. (٢٩) لاقتضاء الصفة العاملة لمعمول. (٣٠) أي: التخصيص. (٣١) لا. (٣٢) في طلب المضاف إليه. (٣٣) حاصل قبلها بالفاعل والحاصل لا يحصل. (٣٤) إشارة إلى أن الباء نسبة. (٣٥) علة منسوب إلى معنى.

وَهِيَ مَعْنَوِيَّةٌ

حرف في حسن الوجه؛ لأنه هو هو، ولا في ضارب زيد؛ لأنه متعد بنفسه ففي عامل هذا المضاف إليه إشكال؛ إذ ليس هنا حرف جر حتى يعمل فيه ولما لم يكن حرف الجر لم يعمل المضاف ولا الإضافة عمل حرف الجر؛ لأنهما إذا عملا كان ذلك بنيابة حرف الجر، قال الشيخ الرضي: يجوز أن يقال: عمل المضاف الجر لمشابهة المضاف الحقيقي بتجرده عن التنوين أو النون لأجل الإضافة. (قوله: لأنها تفيد معنى) أراد به ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص وأراد بالمعنى المذكور (قوله: أراد به ما قام الغير) فحاصل التعليل أنها تفيد صفة قائمة بمعنى اللفظ.

في شرحه له) أي: للمتن، والظاهر أنه شرح مستقل غير أمالي الكافية، قال في كشف الظنون: أمالي ابن الحاجب مجلد فيه تفسير بعض الآيات، وفوائد شتى من النحو على مواضع من المفصل، ومواضع من الكافية في غاية من التحقيق. (قوله: إنما هو للإضافة بتقدير حرف الجر)؛ لأنها المدلول عليها بالتعريف السابق للمضاف إليه لا الإضافة المطلقة سواء كانت بتقدير حرف جر أو لا؛ لأنها لم تسبق والاستخدام في ضمير هي خلاف الظاهر، فلذا قال: لكن الظاهر الخ. (قوله: إن التقسيم إلى قوله: إنما هو للإضافة بتقدير حرف الجر) أي: فيكون المصنف قائلاً بالتقدير مطلقاً فيكون التعريف على هذا شاملاً للمضاف بالإضافة اللفظية. (قوله: لكنه لم يبين تقدير حرف الجر فيها) أي: في الإضافة اللفظية كما بين ذلك التقدير في المعنوية بقوله: وهي إما بمعنى اللام الخ، وقوله: ولم ينقل عنه شيء؛ أي: شيء دائر بتقدير حرف الجر في الإضافة اللفظية، وإنه؛ أي: حرف جر يقدر فيها. (قوله: وقد تكلف بعضهم الخ) قال في الامتحان: لكنه فاسد لاستلزامه جواز الضارب زيد لجواز وجود التخفيف حينئذ بحذف اللام مع أنه غير جائز بالاتفاق، وقوله: تقوية للعمل؛ أي: لأن ضارباً متعد بنفسه وقد مر. (قوله: مثل الحسن الوجه) أصله الحسن وجهه وسيأتي وجه حصول التخفيف في مثله، وقوله: بمنزلة التمييز؛ أي: فيناسب من البيانية. (قوله: فإن في إسناد الحسن إلى زيد إبهاماً) أي: قبل ذكر الوجه فإذا ذكر زال الإبهام، وقوله: هذا في الحقيقة؛ أي: ذكر الوجه على هذا الوجه تخصيص في الحقيقة فيلزم أن تفيده اللفظية مع أنها لا تفيد إلا تخفيفاً، وقوله: قبل الإضافة؛ أي: إلى الفاعل يعني: أنه وقع بسبب المعمولية فلم يحصل بالإضافة. (قال المصنف: وهي معنوية) قدم المعنوية لظهور شرفها وإن اقتضى وجودية مفهوم اللفظية تقديمها، وقوله: أي: منسوبة الخ من نسبة الدال إلى المدلول، أو المفيد إلى المفاد كما هو ظاهر عبارة الشرح. (قوله: لأنها تفيد معنى في المضاف) بيان لوجه التسمية، والمراد بالمعنى ما يقوم بالغير؛ أي: يفيد معنى في المضاف قائماً به لم يكن له قبل الإضافة، وتفيد أيضاً تخفيفاً في اللفظ، ولو تقديراً كما في حواج بيت الله فلو سميت لفظية لكان لها وجه، لكن لما سميت اللفظية بها لوجه يقتضيها سميت هذه معنوية للمقابلة والتمييز فافهم، وقوله: تعريفاً

في المضاف، تعريفاً[1] وتخصيصاً. «وَلَفْظِيَّةٌ» أي: منسوبة إلى اللفظ فقط[2] دون المعنى لعدم[3] سرايتها إليه. «فَالْمَعْنَوِيَّةُ[4]» علامتها «أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ» فيها «غَيْرَ صِفَةٍ» كاسم[5] الفاعل والمفعول[6] والصفة المشبهة «مُضَافَةً[7] إلى معمولها» أي: فاعلها[8] أو مفعولها قبل الإضافة[9]، سواء لم يكن صفة كـ (غُلَامُ زَيْدٍ) أو كان صفة[10]

(١) بدله من معنى بدل البعض من الكل. (٢) فائدة منحصر من اللفظ. (٣) علة منسوب إلى اللفظ. (٤) الفاء للتفصيل. (٥) تمثيل للصفة. (٦) بمعنى الحال والاستقبال. (٧) صفة صفة. (٨) بدل بعض من معمولها. (٩) قبل إضافة الصفة. (١٠) كاسم الفاعل والمفعول.

وَلَفْظِيَّةٌ، فَالْمَعْنَوِيَّةُ، أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ غَيْرَ صِفَةٍ مُضَافَةٍ إِلَى مَعْمُولِهَا،

في المدعى ما يقابل اللفظ. (قوله: علامتها) إنما قدرها؛ إذ لا يصح حمل قوله: أن يكون إلى آخره على الإضافة المعنوية؛ لأن حقيقتها نسبة شيء إلى شيء بواسطة حرف الجر تقديراً مع إيراثها معنى ومن البين امتناع الحمل، وإنما لم يقل: فعلامة المعنوية أن يكون الخ؛ لأن الكلام مسوق للإضافة المعنوية لا لعلامتها. (قوله: كاسم الفاعل الخ) والمنسوب.

(قوله: ما يقابل اللفظ) كما يدل عليه قول الشارح منسوبة إلى اللفظ دون المعنى.

الخ بدل من معنى ثم إن المعنوية تسمى حقيقية ومحضة لكونها خالصة عن تقدير الانفصال كما أن اللفظية تسمى غير محضة ومجازية. (قوله: إلى اللفظ فقط) يعني: فائدة اللفظية راجعة إلى اللفظ بتخفيف وتحسين لا إلى المعنى، بل المعنى على ما كان عليه قبل الإضافة، ومن ثمة أنها كانت في تقدير الانفصال فيقع صفة لنكرة. (قوله: علامتها أن يكون الخ) إشارة إلى تصحيح الحمل بتقدير مبتدأ فإنه لا يقال: المعنوية كون المضاف الخ؛ لأن حقيقة الإضافة نسبة شيء إلى شيء بواسطة حرف الجر تقديراً مع إيراثها معنى فلا يحمل عليه الكون، ولك التصحيح بتقدير مضاف في جانب الخبر، قيل: بل هو أجدر؛ أي: ذات أن تكون لكون التقدير حينئذ في وقت الحاجة، ويصحح أيضاً بالتقدير في جانب المبتدأ؛ أي: فعلامة المعنوية أن تكون الخ، وتقدير الشارح أولى منهما إما من التقدير في جانب الخبر فلسلاسة المعنى وجزالته، وإما من التقدير في جانب المبتدأ؛ فلأن المقصود الأصلي معرفة الإضافة المعنوية، ويفيده تقدير الشارح لا معرفة نفس العلامة كما يفيده التقدير في جانب المبتدأ هذا. (قال المصنف: غير صفة الخ) بمعنى ما دل على ذات مبهمة الخ والغير بمعنى السلب، فالنفي تارة يرجع إلى المقيد وتارة إلى القيد؛ أعني: مضافة الخ، وإلى هذا أشار بقوله: سواء لم يكن صفة أو كان الخ. (قوله: والصفة المشبهة) أي: واسم المنسوب، والاسم بمعنى الصفة كالمصدر بمعنى اسم الفاعل، ومنه قولهم: هذه ناقة عبر الهواجر؛ أي: عابرة الهواجر. (قوله: إلى معمولها؛ أي فاعلها الخ) يعني: المراد بالمعمول المعمول الذي لو لم يكن مجروراً لكان إما مرفوعاً على الفاعلية أو منصوباً على المفعولية بأن يوجد شرط عملها فيهما فعلم مما ذكر كله أن إضافة المصدر إلى الفاعل أو المفعول معنوية، وأن الإضافة في مثل: مضروب زيد مظلوم إضافة معنوية؛ لأن المضاف إليه ليس بمعمول للمضاف، وكذا في مثل: هذا ضارب زيد أمس؛ لأن زيداً ليس معمول ضارب؛ لأنه لا يعمل[1] إذا كان بمعنى الماضي، ومما ينبغي أن يعلم أن اسم الفاعل لا يضاف إلى فاعله لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه، وأما في الصفة المشبهة فشبهوا فاعلها بالمفعول فجازت الإضافة فيها إلى الفاعل، وقوله: بل إلى غيره مثل:

(١) إذ السموات ليس مفعولاً فيه بل مفعول به وكذا الإصباح.

ولكن غير مضافة إلى معمولها بل إلى غيره كـ (مُصَارِعُ[1] مِصْرَ[2]) و[3]: (كَرِيمُ البَلَدِ). واحترز به عن نحو: (ضَارِبُ زَيْدٍ) و: (حَسَنُ الوَجْهِ). «وَهِيَ[4]» أي: الإضافة المعنوية بحكم الاستقراء[5]. «إِمَّا[6] بِمَعْنَى اللَّامِ فِيمَا[7]» أي: في المضاف إليه «عَدَا[8] جِنْسِ[9] المُضَافِ وَظَرْفِهِ» أي: لا يكون صادقاً[10] على المضاف وغيره[11]، ولا ظرفاً له، نحو: (غُلَامُ زَيْدٍ) فإنَّ[12] زيداً[13] ليس جنساً للغلام صادقاً[14] عليه ولا ظرفه[15]. فإضافة الغلام إليه[16] بمعنى اللام[17]، أي: غلام لزيد.

(١) بالضم كورش. (٢) لأنَّه اسم جنس ليس بعلم. (٣) لأنَّ الكرم لا يقوم بالبدل بل يوجد. (٤) استئناف أو اعتراض أو عطف على جملة هي معنوية. (٥) ثلاثة أقسام فالحصر استقرائي لأنَّها. (٦) كائن. (٧) ظرف للظرف أو حال من فاعل الظرف أو خبر بعد خبر. (٨) بمعنى غير. (٩) مفعول عدا. (١٠) خبر لا يكون. (١١) يعني لا يكون المضاف إليه صادقاً أيضاً على غير المضاف. (١٢) علة لتطبيق المثال. (١٣) الذي كان مضافاً إليه. (١٤) حال من الغلام أو خبر بعد خبر ليس. (١٥) لعدم الحلول فيه. (١٦) زيد. (١٧) يعني كون الغلام عبداً لزيد ومملوكاً له.

وَهِيَ إِمَّا بِمَعْنَى اللَّامِ[1] فِي[2] مَا عَدَا جِنْسِ المُضَافِ[3] وَظَرْفِهِ

(١) أي: الاختصاصية. (٢) أي: في المضاف إليه.
(٣) يعني عدا المضاف إليه الذي لم يكن جنس المضاف ولا ظرفه لجميع القوم وغير زيد وعلم الفقه بمعنى اللام. لا.

ضارب زيد قائم، ومضروب عمرو نائم، ومنه: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾، وخالق السموات. (قوله: كمصارع مصر) فإن مصر ليس معمول مصارع، بل معمول من صرعه (عصام)؛ لأن مصارع ليس بمعنى الحال أو الاستقبال، بل أريد به الاستمرار؛ إذ معناه مصارع مصر مطلقاً كما في: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾، وقد يقال: إنه لا حاجة إلى اشتراط الاعتماد أو المضي ولو في ضمن الاستمرار في كون؛ نحو: مصارع مصر مما نحن فيه؛ لأن المصر وكذا البلد في كريم البلد كليهما مفعول فيه لا مفعول به، فلا يكون مما أريد بالمعمول، وتلقاه بعض الفحول بالقبول، وفيه أن التقريب غير تام لعدم تمشي هذا في مثل: خالق[1] السموات وفالق الإصباح كما لا يخفى، والتفصيل في حاشيتنا على العوامل، ثم المصارع من المصارعة بمعنى المبارزة وبالفارسية كشتى كيري، ولفظ مصر إن أريد به المصر المعروف؛ أعني: مصر فرعون فغير منصرف كما في ادخلوا مصر للتأنيث والعلمية وإن أريد به الجنس فمنصرف. (قوله: وكريم البلد) قيل: على أحد المعنيين وهو كون الكرم صفةً لزيد لا للبلد فإن كان صفة البلد على معنى زيد كريم بلده فالإضافة لفظية قطعاً فتذكر. (قوله: واحترز به عن الخ) أي: احترز بلفظ الغير عن صفة مضافة إليهما؛ نحو: عمرو ضارب زيد الآن، أو غداً؛ يعني: بتقدير المبتدأ وإلا فلا يوجد شرط عمل الصفة حتى تكون مضافة إلى معمولها. (قوله: بحكم الاستقراء) يعني: أن الحصر في الثلاثة استقرائي، وأما اللفظية فقد عرفت أنها ليست بتقدير حرف الجر وهو الصحيح، وقيل: إنها بتقدير اللام لظهورها في بعض المواضع كحافظات للغيب وظالم لنفسه، وقوله: بمعنى اللام؛ أي: الاختصاصية لا للتعليل وإن كان المضاف معلولاً؛ نحو: دخان النار (عصام)، وفي الموشح: هي ما كان بمعنى الملك والاختصاص حقيقة أو توسعاً، وقوله: أي: في المضاف إليه الأولى التنكير[2] أو إتيان الذي. (قوله: أي: لا يكون صادقاً الخ) يعني: في المضاف إليه الذي لم يكن جنس المضاف ولا ظرفه فجميع القوم وعين زيد وعلم الفقه بمعنى اللام (رضي)؛ أي: وإن لم يصح أن يقال: جميع القوم الخ (عصام)، وكذا بعض القوم ونصف القوم بمعنى اللام؛ لأن المراد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه، وكذا يد زيد ووجهه بمعنى اللام وإن كان يقال: بعض منه ونصف منه ووجه ويد منه؛ لأن من التي تضمنها الإضافة البيانية هي التبيينية كما في خاتم فضة، ومن شرط من البيانية أن يصح إطلاق المجرور بها على المبين كما في: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾، قوله: ولا ظرفاً له؛ أي: ولا مساوياً أيضاً، ولا أخص منه بقرينة قوله: الآتي، ولا يضاف اسم مماثل الخ؛ فإنه يفهم منه عدم المساواة صراحةً وعدم الأخصية دلالةً، وقوله: من البيانية؛ أي: لا التبعيضية ولذا يقال: لهذه الإضافة البيانية، وأراد بالجنس في قوله: جنس المضاف أصله والصادق صفة للجنس.

(١) بأن يقال: أي المضاف إليه الذي عدا الخ.
(٢) يعني: أنه بضم الثاء حرف عطف، والتاء في آخره لتأنيث اللفظ كما في ربت.

«وَإِمَّا[1] بمعنى (مِنْ)» البيانية «فِي جِنْسِ[2] المُضَافِ» الصادق[3] عليه وعلى غيره[4] بشرط أن يكون المضاف أيضاً صادقاً على غير المضاف إليه، فيكون بينهما[5] عموم[6] وخصوص من وجه[7]. «وَإِمَّا بِمَعْنَى (فِي[8]) فِي[9] ظَرْفِهِ[10]» أي: في ظرف المضاف. و[11]الحاصل: أن المضاف إليه إمَّا مباين[12] للمضاف، وحينئذ إنْ كان ظرفاً[13] له فالإضافة بمعنى (فِي) وإلَّا فهي بمعنى اللام. وإمّا مساوٍ[14] له كـ (لَيْثُ أَسَدٌ) أو أعمّ[15] منه مطلقاً، كـ (أَحَدُ اليَوْمُ) فالإضافة على التقديرين[16] ممتنعة[17]. وإمَّا أخص مطلقاً كـ (يَوْمُ[18] الأَحَدِ[19]) و: (عِلْمُ[20] الفِقْهِ[21])، و: (شَجَرُ الأَرَاكِ) فالإضافة[22] حينئذ[23] أيضاً[24] بمعنى اللام. وإمَّا أخص من وجه، فإنْ كان المضاف إليه أصلاً، للمضاف، فالإضافة فيه[25] بمعنى (مِنْ) وإلّا فهي أيضاً[26] بمعنى اللام.

(١) عطف على محل بمعنى اللام. (٢) ما يكون المضاف إليه. (٣) صفة المضاف. (٤) متعلق بقوله لفظها في. (٥) خبر مقدم ليكون. (٦) اسم مؤخر ليكون. (٧) نحو: خاتم من فضة. (٨) التي للظرفية. (٩) ظرف للظرف. (١٠) مضاف. (١١) أي: حال كون الإضافة المعنوية لامية وبيانية وظرفية. (١٢) أي: مغاير بأن لا يصدق أحدهما على ما يصدق الآخر كالإنسان والفرس. (١٣) بأن يكون زماناً أو مكاناً باعتبار وقوعه فيه. (١٤) كان المراد بالمساواة المساواة الشاملة للمرادفة والمسارات. (١٥) أي: يكون المضاف إليه أعم من المضاف وغيره. (١٦) أي: على تقدير المساوي والأعم. (١٧) عدم الفائدة في ذكر المضاف إليه. (١٨) عام. (١٩) خاص. (٢٠) عام. (٢١) خاص. (٢٢) الفاء جزائية. (٢٣) أي: حين كون المضاف إليه خاصاً. (٢٤) كما إذا لم يكن المضاف إليه ظرفاً للمضاف. (٢٥) أي: في هذا القسم. (٢٦) لأنه ليس أصلاً لها ولا ظرفاً.

بِمَعْنَى مِنْ فِي جِنْسِ المُضَافِ أَوْ بِمَعْنَى فِي فِي ظَرْفِهِ،

(قوله: بشرط أن يكون المضاف أيضاً) وإلا فلا يكون المضاف إليه أعم منه مطلقاً فالإضافة حينئذ ممتنعة. (قوله: فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه) وإنما قال: في جنس المضاف، ولم يقل: فيما إذا كان بينهما عموم من وجه مع أن المراد ذلك إشارة إلى أن المضاف إليه في هذه الإضافة يجب أن يكون أصلاً للمضاف وإلا لم تكن بيانية، بل لامية كما في سواد الثوب وفضة خاتم وسيأتي، وقوله: والحاصل الخ؛ أي: حاصل البيان في هذا المقام، وقوله: إما مباين؛ يعني: بحسب الصدق. (قوله: وإما مساوٍ له) المساواة ههنا أعم من المرادفة بقرينة التمثيل بليث وأسد وحبس ومنع، وقوله: كأحد اليوم فإن الأحد هو يوم الأحد، وإلا فيكون بينهما عموم من وجه فتكون الإضافة بيانية فلا يكون مما نحن فيه. (قوله: على التقديرين ممتنعة) لعدم الفائدة صرح بالأول في قوله: ولا يضاف اسم مماثل الخ ويفهم منه الثاني دلالة كما مرت الإشارة، وقوله: كيوم الأحد إذ الأحد عبارة عن يوم مخصوص وهو ما بعد السبت، والأراك: شجر المسواك، وهو الخمط واحده الأراكة، واعلم أنه قد يسمى هذا القسم بالإضافة البيانية اللغوية. (قوله: فالإضافة حينئذ) أي: حين إذ كان المضاف إليه أخص مطلقاً من المضاف بمعنى اللام كما في صورة المباينة. (قوله: أصلاً للمضاف) أي: جنساً شاملاً له، قال الغجدواني: إن كان المضاف إليه من جنس المضاف يكون المضاف بعد الإضافة أخص مطلقاً من المضاف إليه، والمضاف إليه أعم منه كقولك: خاتم فضة، فإن الخاتم بعد الإضافة إلى الفضة يصير نوعاً من الفضة والفضة جنساً له، وإلا فقبل الإضافة بينهما عموم من وجه، فكيف يكون أحدهما جنساً للآخر انتهى.

(قوله: وأما مساو) كأن المراد بالمساواة: المساواة الشاملة للمرادفة والمساواة. (قوله: أو أعم مطلقاً كأحد اليوم) فإن الأحد هو يوم الأحد. (قوله: ولا يصح إظهار اللام فيه)؛ إذ لم يستعمل يوم للأحد وكذا الحال في الباقيتين، وفي مسجد الجامع، وطور سيناء والأسماء

(قوله: كان المراد الخ) ليصح التمثيل بليث وأسد فإنهما مترادفان. (قوله: المساواة الشاملة) أي: المساواة في الصدق سواء اتحدا في المفهوم أو لا، كما قالوا: الشيئية تساوي الوجود وعلى هذا يصح مقابلته بقوله: أو أعم أو أخص بلا تكلف. (قوله: فإن الأحد الخ) أي: المراد من الأحد يوم الأحد فيكون المضاف إليه؛ أعني: اليوم أعم مطلقاً منه.

فإضافة (خَاتَمٍ) إلى (فِضَّة) بمعنى (مِنْ) بيانية، وإضافة (فِضَّة) إلى (خَاتَمٍ) بمعنى اللام، كما يقال[1]: (فِضَّةُ خَاتَمِكَ خَيْرٌ مِنْ فِضَّةِ خَاتَمِي). واعلم أنَّه[2] لا يلزم فيما[3] هو بمعنى اللام أنْ يصح[4] التصريح بها بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو[5] مدلول اللام، فقولك[6]: (يَوْمُ الأَحَدِ)، و:(عِلْمُ الفِقْهِ) و:(شَجَرُ الأَرَاكِ) بمعنى[7] اللام، و[8]لا يصح إظهار اللام فيه. وبهذا الأصل[9] يرتفع الإشكال عن كثير من مواد الإضافة اللاميّة[10]، ولا يحتاج فيه[11] إلى التكلفات البعيدة مثل: (كُلُّ[12] رَجُلٍ) و:(كُلُّ وَاحِدٍ). «وَهُوَ» أي:

(١) عند التمدح والتفاخر بين الناس كما هي عادتهم. (٢) شأن. (٣) أي: في الإضافة التي تكون بمعنى اللام. (٤) والجملة فاعل لا يلزم. (٥) أي: معنى اللام. (٦) إذا لم يلزم آه. في إضافة العام إلى الخاص. (٧) إذا كان خبر المبتدأ وهو قولك. (٨) حال. (٩) الذي هو عدم لزوم صحة التصريح باللام بل يكفي فيها إفادة معنى الاختصاص. (١٠) لأنه إذا لم يجب إظهار اللام لا يرد الإشكال بأنه كيف يصح .آه. (١١) أي: في وضع الإشكال. (١٢) يعني لفظ الكل عام ويصير خاصاً بالإضافة.

اللازمة الإضافة، مثل: عند وذو ولدى، ولما لم تستعمل مقطوعة فإذا قطعت أوجب تنافراً؛ لأنه غير مانوس. (قوله، ولا يحتاج فيه إلى التكلفات) قيل في تصحيح إضافة كل إلى رجل: أن كلا لإحاطة جزئيات كلي أضيف هو إليه، وإضافة الجزئي إلى الكلي بمعنى اللام لكن يمتنع إظهار اللام إلا بعد التأويل بالجزئيات أو الإفراد مثلاً، وإلا لزم فك كل عن الإضافة وذا لا يجوز وفيه بحث؛ لأن كلا للإحاطة والجزئي والفرد ملحوظ من جانب المضاف إليه كما تقرر في الميزان فتصحيح إضافة الجزئي

(قوله: ولما لم تستعمل الخ) عطف على قوله: إذ لم يستعمل الخ مقدمة ثانية لإثبات عدم الصحة فإن الأولى إنما تفيد عدم الاستعمال فقط. (قوله: أوجب تنافراً) والتنافر لا يصح استعماله في كلام الفصحاء. (قوله: إلا بعد التأويل الخ) فيقال في كل رجل جزئيات لرجل أو أفراد لرجل. (قوله: وذا لا يجوز)؛ لأن كلاً لا يستعمل إلا مضافاً إلى ظاهر أو مضمر محذوف؛ نحو: ﴿حُكُلًّا مَذَيَنَآ﴾، ﴿وَرُبَّمَا مَذَيَنَا﴾ أي: كلهم، أو ملفوظ؛ نحو: ﴿إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ كذا في المغني. (قوله: كما تقرر في الميزان) من أن كلا سور الموجبة الكلية، والمراد من الموضوع الإفراد، ومن المحمول المفهوم، أقول: الظاهر من كلام أهل العربية ما ذكره صاحب القيل، قال في المغني: كل اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكر؛ نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾، والمعرف المجموع؛ نحو: ﴿وَكَلَّمَهُمْ مَايِهِ﴾، وأجزاء المفرد المعرف؛ نحو: كل زيد حسن، ثم قال ما حاصله: إن لفظ كل مفرد مذكر ومعناها بحسب ما تضاف إليه، فإن كانت مضافة إلى منكر وجب مراعاة معناها؛ فلذلك جاء الضمير مفرداً مذكراً في نحو: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ۝٥٢﴾، ومفرداً مؤنثاً في: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ۝٣٨﴾، ومثنى ومجموعاً مذكراً ومؤنثاً وإن كانت مضافة إلى معرفة فقالوا: يجوز مراعاة لفظها ومعناها؛ نحو: كلهم قائم أو قائمون، فما ذكره الميزانيون مبني على التسامح بناء على أن كلمة كل لما كانت في إفادة الإفراد والأجزاء تابعة للمضاف إليه، وإن ما تستقل بإفادته هي الإحاطة قالوا: إن لفظة كل للإحاطة، وأن الأفراد من

(قوله: وإضافة فضة إلى خاتم بمعنى اللام) فيه أن غاية ما يقتضي كلام المصنف وغيره أنه يجب في تقدير من أن يكون بينهما عموم من وجه ليصح أن يكون الإضافة لبيان أنه من هذا الجنس وتفيد تخصيصاً، فكما يصح أن الخاتم من جنس الفضة ونوع منه يحصل به التخصيص كذلك يصح أنها من جنس الخاتم ونوع منه ويحصل به التخصيص، فلا موجب للحكم بعدم صحة إطلاق القوم، وقد صرح الفاضل الهندي: أن عكس خاتم فضة مثله فتأمل (ميموني على العصام). (قوله: واعلم أنه لا يلزم الخ) فليس المراد من قولهم أنها بمعنى اللام مثلاً أن اللام مقدرة يصح إظهارها، بل المراد من ذلك هو القصد إلى أن المضاف إنما عمل الجر لما فيه من معنى حرف الجر، لكن في شرح ميزان الأدب لطاشكندي نقلاً عن شرح اللباب: أن اللام مقدرة في نحو: يوم الجمعة في أصل الاستعمال، وإظهارها أيضاً صحيح، إلا أنه لما شاع استعماله بالإضافة لا بإظهار اللام صارت اللام منسية فكان تركها مأنوساً للطباع، فلهذا يستصعب إظهارها، وقوله: بل يكفي؛ أي: في تحقق الإضافة بمعنى اللام. (قوله: ولا يصح إظهار اللام) أي: لعدم ذلك في الاستعمال (اطه وي)؛ لأنه لم يستعمل يوم لأحد، وكذا الحال في السائر، وفي مسجد الجامع، وطور سينا، والأسماء اللازمة الإضافة مثل: عند ولدي ودون، فلما لم تستعمل مقطوعة فإذا قطعت أوجب تنافراً؛ لأنه غير مأنوس كما عرفته آنفاً. (قوله: وبهذا الأصل الخ) أي: الذي صدر بيانه بقوله: اعلم اهتماماً بشأنه وهو عدم لزوم صحة التصريح باللام في الإضافة اللامية. (قوله: إلى التكلفات البعيدة) التي احتاج إليها من التزم صحة التصريح بها في مثل كل رجل الخ فإن الإضافة فيهما لامية لإفادة اختصاص العموم والشمول المفهوم من لفظ كل بالمضاف إليه ولم يسمع في مثله تقدير اللام، وبعضهم تكلف لتصحيح إضافة كل إلى رجل على ما ذكره اللاري فارجعه، وفي الهندي: فنحو كل رجل بمعنى

كون الإضافة بمعنى (في) «قَلِيلٌ»[1] في استعمالاتهم[2] وردِّها[3] أكثر النحاة إلى الإضافة بمعنى اللام. فإنَّ[4] معنى: (ضَرْبُ اليَوْمِ)، ضرب[5] له[6] اختصاص[7] باليوم، بملابسة[8] الوقوع فيه[9]. فإنْ قلت: فعلى هذا[10] يمكن رد الإضافة بمعنى (مِنْ) أيضاً إلى الإضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع[11] بين المبيَّن[12] والمبيِّن[13]، قلنا: نعم[14]، لكن لما كانت الإضافة بمعنى (في) قليلاً[15] ردوها[16] إلى الإضافة بمعنى اللام، تقليلاً[17] للأقسام وأما الإضافة بمعنى (من) فهي[18] كثيرة في كلامهم[19]، فالأولى بها[20] أن تجعل[21] قسماً على[22] حدة. «نَحْوُ: (غُلَامُ زَيْدٍ)» مثال[23] للإضافة بمعنى اللام أي: لزيد «وَخَاتَمُ فِضَّةٍ». مثال[24] للإضافة بمعنى (من) أي: خاتم من فضة «وَضَرْبُ اليَوْمِ» مثال للإضافة بمعنى (في)، أي: ضرب واقع في اليوم. «وَتُفِيْدُ» أي: الإضافة المعنوية «تَعْرِيْفاً» أي[25]: تعريف المضاف

(١) صفة مشبهة. (٢) أي: النحاة. (٣) أي: الإضافة بمعنى في. (٤) تعليل وردها. (٥) خبر إن. (٦) والظرف صفة الضرب، أي: للذلام مثلا. (٧) فاعل الظرف. (٨) الإضافة بيانية. (٩) أي: بسبب كون الضرب واقعاً في اليوم. (١٠) أي: على رد أكثر النحاة الإضافة الظرفية إلى الإضافة اللامية. (١١) صفة الاختصاص. (١٢) فضة. (١٣) خاتم. (١٤) يمكن رد الإضافة بمعنى من إلى معنى اللام. (١٥) بالنسبة إلى غيرها. (١٦) نحاة. (١٧) علة ردوا. (١٨) أي: الإضافة بمعنى من. (١٩) أي: العرب. (٢٠) أي: بإضافة. (٢١) بمعنى من. (٢٢) أي: منفردة تعظيماً لشأنه. (٢٣) أي: هذا. (٢٤) أي: هذا. (٢٥) أشار إلى التنوين عوض عن المضاف إليه.

اللام؛ أي: إفراد هذا الجنس وفي؛ نحو: كل واحد إشكال انتهى، وكان قد قال ذلك الفاضل في شرح قول المصنف، وقد علم بذلك حد كل واحد الخ أن في تعيين حرف الإضافة ههنا نوع صعوبة؛ إذ اللام يقتضي المغايرة، ومن تقتضي صحة الحمل، إلا أن يقال: أن لفظ كل لإحاطة الجزئيات الخ وهو الذي ذكره اللاري في هذا المقام، وفي حاشية الامتحان: وكذا يأول مثل عندك بما يفسر معناه مثل أن يقال في مكان خاص لك، وكذا في شجر الأراك يؤول الشجر بالفرد، فيقال: فرد شجر للأراك. (قال المصنف: وهو قليل)؛ إذ لم يكثر إضافة الشيء إلى ظرفه في استعمالاتهم، وقوله: وردها؛ أي: ارجعها إلى الإضافة بمعنى اللام وأدرجها فيها تسهيلاً للضبط وتقليلاً للأقسام. (قوله: ضرب له اختصاص الخ) وقد سبق آنفاً أنه لا يلزم فيها صحة التصريح باللام، وقوله: بملابسة الوقوع؛ أي: بمناسبة وقوع الضرب في اليوم؛ يعني: أن هذه الإضافة بأدنى ملابسة، ويكفي ذلك في الإضافة اللامية تنزيلاً للملابسة بينهما منزلة الاختصاص؛ نحو: كوكب الخرقاء لسهيل؛ أي: كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء الحمقاء بملابسة أنها تشرع للتهيء لأسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله، قال ذو الرمة:

إذا كَوْكَبُ الخَرْقاءِ لاحَ بِسُحْرَةٍ
سُهَيْلٌ، أَذاعَتْ غَزْلَها في القَرائِبِ

(قوله: ويمكن رد الإضافة بمعنى من الخ) بأن يقال في خاتم فضة معناه خاتم له اختصاص بالفضة بملابسة صوغه منها. (قوله: ردوها) جواب لما وضمير الجمع راجع إلى أكثر النحاة فافهم، وقوله: كثيرة في كلامهم؛ أي: فلا يحسن ارتكاب التكلف فيه. (قوله: نحو: غلام زيد) ونحو: جل الفرس وكوكب الخرقاء فإن كلها بمعنى اللام كما أن خاتم فضة وسوار ذهب وباب ساج بمعنى من البيانية، وإن ضرب

وَهُوَ[1] قَلِيْلٌ نحو: غُلَامُ زَيْدٍ، وَ: خَاتَمُ[2] فِضَّةٍ، وَ: ضَرْبُ اليَوْمِ، تُفِيْدُ تَعْرِيْفاً

(١) أي: كون الإضافة بمعنى في.
(٢) مثال للإضافة بمعنى من، أي: خاتم من فضة.

إلى الكلي مما لا يجدي نفعاً في تصحيح إضافة كل إلى الجزئي أو الفرد. (قوله: فإن معنى ضرب اليوم الخ) يعني: أن هذه الإضافة بأدنى ملابسة ويكفي في الإضافة بمعنى اللام أدنى ملابسة؛ نحو: كوكب الخرقاء لسهيل؛ أي: كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء بملابسة أنها تشرع في التهيئ لأسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله، كما هو شأن النساء المدبرة المهيئة للامور في أحيانها. (قوله: وأما الإضافة بمعنى من فهي كثيرة) وأيضاً لما كثرت لزم ارتكاب مجاز كثير؛ وذلك لأن الإضافة بأدنى ملابسة مجاز.

جانب المضاف إليه. (قوله: نحو: كوكب الخرقاء) أي: كوكب المرأة الحمقاء، وسهيل كزبير كوكب عند طلوعه تنضج الفواكه وينتهي القيظ. (قوله: الملابسة أنها تشرع الخ) كما قال الشاعر:

إذا كَوْكَبُ الخَرْقاءِ لاحَ بِسُحْرَةٍ
سُهَيْلٌ أَذاعَتْ غَزْلَها في القَرائِبِ

«مَعَ[1]» المضاف إليه «المَعْرِفَةِ»، لأنَّ[2] الهيئة[3] التركيبية[4] في الإضافة المعنوية موضوعة[5] للدلالة[6] على معلومية المضاف، لا[7] أنَّ نسبة أمر[8] إلى معين[9] يستلزم[10] معلومية المنسوب[11] و[12]معهوديته. فإنَّ ذلك[13] غير لازم، كما لا يخفى. فإنْ قلت: قد يقال: (جَاءَنِي غُلَامُ زَيْدٍ[14]) من غير إشارة إلى واحد معين. فلا تكون هيئة التركيب الإضافي موضوعة[15] لمعلومية المضاف. قلنا: لا يضر ذلك[16] كما[17] أنَّ المعرف باللام في أصل الوضع لمعين[18]، ثم

(١) حال من المستكن فيه. (٢) علة لإفادة التعريف. (٣) أي: الصورة. (٤) التي هي تركيب غلام. (٥) خبر إن وضعاً نوعياً. (٦) أي: للإشارة إلى المعلومية. (٧) عطف على قوله لأن الهيئة أي: لا لأن ..آ. (٨) غلام. (٩) زيد. (١٠) خبر إن. (١١) وهو المضاف إليه. (١٢) عطف تفسير. (١٣) نسبة أمر إلى معين تستلزم معلومية المنسوب. (١٤) وله غلمان كثيرة. (١٥) خبر لا تكون. (١٦) مبتدأ. (١٧) خبره. (١٨) لواحد من الجنس حق يقع صفة من المعرفة نحو: زيد القائم. خبر إن.

مَعَ المَعْرِفَةِ

(قوله: كما لا يخفى) ألا يرى أن نسبة الفعل إلى فاعله المعين لا تستلزم معهودية الفعل وتعريفه. (قوله: قلنا: لا يضر ذلك الخ) قال الشيخ الرضي: إن وضع هذه الإضافة ليفيد أن لواحد مما دل عليه المضاف خصوصية مع المضاف إليه ليست للباقي معه، فإذا قلت: غلام زيد ولزيد غلمان، فلا بد أن تشير به إلى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية لزيد، إما بكونه أعظم غلمانه وأشهر بكونه غلاماً له، أو بكونه معهوداً بينك وبين مخاطبك، وبالجملة بحيث يرجع عند إطلاق اللفظ إليه دون سائر الغلمان هذا أصل وضعها، ثم قد يقال: غلام زيد من غير إشارة إلى واحد معين، وذلك كما أن ذا اللام في أصل الوضع لواحد معين، ثم قد يستعمل بلا إشارة إلى معين هذا حاصل كلامه، ولا يخفى أنه

(قوله: لأن الإضافة الخ)؛ لأن الأصل أن تكون للاختصاص. (قوله: لا تستلزم معهودية الفعل) ولذا قالوا: إنه في حكم النكرة؛ ولذا يوصف به النكرة دون المعرفة. (قوله: أنه مخالف الخ)؛ لأنه يدل على أن كلا من المضاف وذي اللام حقيقة في الواحد المعين مجاز فيما سواه، وما في كتب البلاغة: أنه حقيقة في الواحد المعين، والجنس إما اشتراكاً لفظياً كما هو المشهورظت أو اشتراكاً معنوياً كما هو مذهب السكاكي، ولو صرف النفي في قوله: من غير إشارة إلى واحد معين، وقوله: بلا إشارة إلى معين إلى القيد؛ يعني: معين مع بقاء الواحد فيكون مفاد العبارتين الإشارة إلى واحد غير معين ارتفعت المخالفة؛ لأن استعماله في واحد غير معين من حيث إنه واحد من أفراد الجنس لا من حيث مطابقة الجنس إياه مجاز؛ لأنه استعمال المطلق في المقيد. (قوله: لإرادة نفس الجنس الخ) بأن يكون المراد الجنس مع قطع النظر عن الوجود كما في المعرفات. (قوله: لإرادة تمام أفراده) وذلك إن كان المراد الجنس من حيث التحقق. (قوله: وذلك بحسب القرائن) إلا أن قرينة الاستغراق في المقام الخطابي هو انتفاء قرينة البعضية كيلا يلزم الترجيح بلا مرجح كذا قالوا. (قوله: بعض المحققين) أراد به السيد السند قدس سره في حواشي المطوّل. (قوله: بأدنى عناية) بأن يعني قوله: المعين أعم من المفرد والجنس وبقوله: بلا إشارة إلى معين الإشارة إلى غير معين.

اليوم وإعراب البادية وقتيل كربلا بمعنى في، قال العصام: ومنه مالك يوم الدين. (قال المصنف: وتفيد تعريفاً) وهو إما التعريف العهدي وهو الأصل أو الجنسي؛ وذلك لأن وضعها لإفادة الخصوصية بين المضافين في مدلول المضاف يتعين بتعينه مضمراً كان المضاف إليه أو غيره من المعارف إلا نحو: مثل وشبة وغير كما ذكره فإنها لا تتعرف، وإن أضيفت إلى المعارف فتقع صفة للنكرة لتوغلها في الإبهام لا لكونها إضافة لفظية (حبيصي)، وفي حواشي الامتحان: أن الهيئة التركيبية للإضافة المعنوية لمعهودية المضاف؛ أي: لمعهودية حصة معينة من ماهية مدلوله ثم تستعمل في الاستغراق وغيره كاللام بعينه حيث لا عهد خارجياً. (قوله: أي: تعريف المضاف مع المعرفة) وذلك أنه لما كان بين المضاف والمضاف إليه المعرفة اتصال وامتزاج سرى التعريف من المضاف إليه إلى المضاف كسراية التأنيث في نحو: سقطت بعض أنامله، وقد يكتسي التأنيث والجمع؛ نحو: قوله:

فَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفْنَ قَلْبِي

وتمامه في المفصلات، قال الشارح الحلبي: وإنما حكمنا بأن غلام زيد معرفة وغلام لزيد نكرة؛ لأن الثاني تصلح لكل واحد من الغلمان المنسوبة إلى زيد على طريق البدل وهو معنى النكرة، وأما الأول؛ فإنه إشارة إلى معهود مخصوص بينك وبين مخاطبك فأفادت الإضافة تعريف العهد كما يفيده؛ نحو: الغلام ولولا ذلك لم يبق بينهما فرق لحصول اختصاص؛ نحو: زيد بالغلام في الصورتين. (قوله: لأن الهيئة التركيبية الخ) أي: مع المضاف إليه المعرفة. (موضوعة للدلالة على الخ) أي: وضعت بوضع عام لموضوع له خاص من النوعي للدلالة على معلومية المضاف ومعهوديته فيما أمكنت وذا في المعرفة بيانه أنك إذا قلت: غلام زيد يراد به وضعاً غلام له مزيد اختصاص بزيد، إما بكونه أعظم غلمانه أو اشتهر بكونه غلاماً له أو معهوداً بينك وبين مخاطبك بحسب الخارج أو الذهن فمجيئه لغير معين على خلاف وضع الإضافة. (قوله: على معلومية المضاف) أي: معلومية فرده

قد يستعمل بلا إشارة إلى معين كما في قوله:

وَلَقَد أَمرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّةَ قُلْتُ لاَ يَعْنِيْنِي

مخالف لما هو المذكور لما ذكر في كتب البلاغة، وهو أن اللام مشترك بين معهودية الفردية ومعلومية الجنس، أو موضوع للمعلومية سواء كانت معلومية الفرد أو معلومية الجنس، وأن المعرف بلام الجنس يكون تارة لإرادة نفس الجنس وهو الأصل، وتارة لإرادة تمام إفراده أو لبعض غير معين وذلك بحسب القرائن، ثم قال بعض المحققين: إن الإضافة كاللام بلا فرق، وأما كلام الشارح قدس سره فيجوز أن يصرف إلى هذه بأدنى عناية.

أو جنسه من حيث هو هو أو من حيث تحققه في ضمن جميع الإفراد. (قوله: لا أن نسبة أم الخ) عطف على قوله: لأن الهيئة الخ بحذف الجار قياساً؛ أي: لا لأن نسبة أمر غير معين إلى معين تستلزم المعلومية؛ أي: بل المستلزم لذلك ليس إلا الوضع النوعي. (قوله: جاءني غلام زيد) وله غلمان كثيرة من غير إشارة إلى واحد معين منهم بل إلى واحد غير معين فيكون الإضافة في تحمل المعاني الأربعة كاللام، فلو كانت الهيئة التركيبية موضوعة لمعلومية المضاف لما أريد به واحد غير معين، وقوله: لا يضر ذلك؛ أي: التركيب الإضافي المستعمل في الإشارة إلى واحد غير معين؛ لأنه على خلاف الوضع مجازاً كما أن المعرف الخ وهذا تنظير كما لا يخفى. (قوله: بلا إشارة إلى معين) بل إلى غير معين فيكون كالنكرة حكماً فيعامل معاملتها كثيراً. (قوله: كما في قوله: ولقد أمر على اللئيم الخ) أي: في قول رجل من بني سلول وآخره، فمضيت ثمة قلت: لا يعينني، من البحر الكامل من ضربه الثاني المقطوع المضمر وعروضه سالمة، وبعد هذا:

غَضْبَانَ مُمْتَلِأً عَلَيَّ إِهَابُهُ
إِنِّي وَرَبِّكَ سُخْطُهُ بِرِضَيْنِي

قال السيد في شرح المفتاح: أي: والله لقد مررت بقرينة فمضيت عدل عنه إلى المضارع للاستمرار، قوله على اللئيم؛ أي: لئيم من اللئام فاللام للعهد الذهني لا لئيم معين معهود؛ إذ ليس فيه إظهار ملكة الحلم ولا ماهيته من حيث هي بقرينة المرور ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الإفراد لعدم الإمكان، وقوله: يسبني صفة اللئيم؛ أي: لئيم عادته المستمرة سبي فكأنه قال: أمر دائماً مستمراً على لئيم يواظب سبي فلا التفت إليه، وأقول: لا يريدني بل غيري ولا يهمني الاشتغال به والانتقام منه، وقوله: ثمة بالتاء[1] مخصوص بعطف الجمل، وفي شواهد ابن عقيل ما ملخصه: فمضيت؛ أي: فامضي بمعنى اذهب، وإنما عبر بالماضي إشارة إلى أنه متحقق من نفسه الذهاب عن هذا الساب حتى كأنه وقع بالفعل كما في: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ①﴾، واللئيم: الشحيح الرديء الأصل وهو معرف بأل الجنسية أريد به فرد غير معين فهو كالنكرة، فلذا وقع جملة يسبني صفة له، والرابط الضمير ووقوع الجملة صفة خلاف الأصل كوقوع الخبر والحال لكن الوصف بالجملة الفعلية أقوى من الاسمية لاشتمالها على الفعل المناسب للوصف في الاشتقاق، وقلت: أي أقول: على قياس قوله: فمضيت، والشاهد في قوله: اللئيم كما عرفته، والمعنى: والله لقد أمر على اللئيم الشاتم لي حين مروري عليه وأذهب عنه واتركه ثم أقول في نفسي: لا يقصدني بشتمه، كما قيل:

يُشَافِهُنِي السَّفِيهُ بِكُلِّ عَيْبٍ
فَأَكْرَهُ أَنْ أَكُونَ لَهُ مُجِيبَا
يَزِيدُ سَفَاهَةً أَزدَادُ حِلْمَاً
كَعُودٍ زَادَهُ الإِحْرَاقِ طِيبَا

وقال حاتم:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ
وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا

(١) وفي نسخة غريرة؛ أي: غافلة لم تجرب الأمور من الغرة، يقال: امرأة غريرة لمن

و[1]ذلك على خلاف وضعه[2] وليس يجري هذا[3] الحكم في نحو: (غَيْرُ، وَ[4]مِثْلُ) فإن إضافتهما لا تفيد التعريف وإن كانا مع المضاف إليه المعرفة، لتوغلهما[5] في الإبهام إلا أن يكون للمضاف إليه ضدٌّ[6] واحد يُعرف بغيريته[7]، كقولك: (عَلَيْكَ[8] بِالْحَرَكَةِ غَيْرِ السُّكُونِ). وكذلك[9]

(١) أي: مجيء غلام زيد لغير معين. (٢) أي: المعرف باللام. (٣) أي: تعريف المضاف مع المضاف المعرفة. (٤) من نظرك وشبيهك أو سواك. (٥) علة لعدم إفادة التعريف مع المعرفة. (٦) اسم يكون. (٧) صفة بعد صفة. (٨) خبر مقدم، من أسماء الأفعال أي: الزم. (٩) أي: يفيد التعريف.

(قوله: وليس يجري هذا الحكم في نحو: غير ومثل) إنما قال في نحو: ليشمل ما هو بمعناهما كشبهك وشبيهك ونظيرك وسواك أو غير ذلك وإنما لم يستثن لعدم الاعتداد بها لقلتها، ويجوز أن يقال: إنه اختار قول أبي سعيد فإنه ذهب إلى أن إضافتها لفظية؛ لأنها بمعنى اسم الفاعل فإن المثل بمعنى المماثل، والغير بمعنى المغاير، وإضافة اسم الفاعل إذا لم يكن للماضي لفظية سواء كان للحال أو الاستقبال أو غير ذلك، وأيضاً ليس يجري هذا الحكم في نحو: حسبك وشرعك وكفيك ونهيك؛ لأن معنى حسبك زيد يكفيك زيد وكذا أخواته، قال الشيخ الرضي: بعض العرب يجعل: واحد أمه، وعبد بطنه نكرتين وليس العلة في تنكيرهما ما قال بعضهم: إن واحداً مضاف إلى أم، وأم مضاف إلى ضمير واحد، فلو تعرف بضمير لكان كتعرف الشيء بنفسه؛ وذلك لأن الضمير في مثله لا يعود إلى المضاف الأول، بل إلى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف، نحو: رب رجل واحد أمه، فالهاء عائد إلى رجل وسيجيء أن الضمير الراجع إلى نكرة غير مختصة نكرة، فإن كان ذلك الصاحب المقدم معرفة تعرف المضاف، وكذا إن كان نكرة مختصة بشيء، وكذا ينبغي أن يكون قولك: صدر بلدته ورئيس قبيلته ونادر دهره ونحو ذلك انتهى، وبهذا التحقيق اندفع الدور الذي يتوهم في أمثال هذه التراكيب. (قوله: لتوغلهما في الإبهام)؛ لأن مماثلة زيد في صفة لا تختص ذاتاً وكذا

(قوله: أو غير ذلك) أي: للاستمرار وفيه خلاف الزمخشري فإنه يجوّز أن تكون إضافته حينئذ معنوية لاشتماله على المضي، واسم الفاعل ههنا مطلق، والمطلق يفهم منه الاستمرار. (قوله: وأيضاً ليس يجري الخ) أي: كما لا يجري الحكم بأن الإضافة المعنوية إلى المعرفة تفيد التعريف في الألفاظ المذكورة كذلك لا يجري في هذه الألفاظ. (قوله: ليكفيك) في بعض النسخ: باللام المفتوحة المؤكدة لما في هذه الأسماء من المبالغة الزائدة على معاني الأفعال، وفي بعضها بدون اللام اكتفاء بأصل المراد. (قوله: وكذا إخوانه) فإن شرعك بالشين المعجمة المفتوحة وسكون الراء معناه: حسبك، وأشرعني كذا؛ أي: أحسبني، وكان معناه الكفاية الظاهرة المشهورة من شرع الدين شرعاً إذا أظهره وبينه، وكفيك بتسكين الفاء؛ أي: حسبك ونهيك بتسكين الهاء، يقال: هذا رجل نهيك من رجل وناهيك من رجل ونهاك من رجل تأويله أنه يجده وغنائه ينهاك عن طلب غيره كذا في الصحاح. (قوله: نكرة) نحو: رب شاة وسخلتها. (قوله: تعرف المضاف) لكون الغير معرفة؛ نحو: زيد واحد أمه. (قوله: مختصة بشيء) نحو: رأيت رجلاً هو واحد أمه. (قوله: إلا أن يكون للمضاف إليه الخ) فإنه يتعرف غير لانحصار

(قوله: وليس يجري هذا الحكم) على الإطلاق؛ يعني: اكتساب التعريف من المضاف إليه (نعمه)، بل إفادة المعنوية التعريف مع المضاف إليه المعرفة فإنه المذكور صراحة في العبارة. (قوله: فإن إضافتهما لا تفيد التعريف) ومن ثمة تدخل عليهما رب كما في قوله:

يا رُبَّ مِثْلِكِ في النِّساءِ عزيزة [1]
بيضاءَ قَدْ مَتَّعْتُها بِطَلاقِ

أي: يا امرأة رب امرأة مثلك عزيزة في النساء سيدة أنعمت عليها بطلاق. (قوله: لتوغلها في الإبهام)؛ لأن مماثلة زيد في صفة لا تختص ذاتاً معينة وكذا مغايرته؛ فإنه يشمل كل ما في الوجود، والتوغل: دور رفتن ونايات شدن كناية عن شدة الإبهام وقوته وزيادته؛ أي: لزيادة إبهامهما وانعدام العهد في الأغلب فيكونان مستثنى من هذا الحكم، وإنما لم يستثن المصنف لعدم الاعتداد بها لقلتها. (قوله: ضد واحد يعرف بغيريته) أي: يشتهر المضاف بكون غير المضاف إليه فيتعرف حينئذ لانحصار الغيرية، ومنه قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ صفة الذين أنعمت، وقيل: إن غير هنا بدل أو نصب على المدح وهكذا يقال في قوله: إن قلت خيراً قال شراً غيره، وقد يجاب بأن غير فيه حمل على الأكثر؛ لأن الأغلب فيه عدم التخصص بالمضاف إليه (رضي). (قوله: عليك بالحركة غير السكون) قولهم: عليك بكذا اسم فعل إذا تعدى بنفسه كان بمعنى: الزم، وإذا تعدى بالباء كان بمعنى: استمسك لا أن الباء زائدة في المفعول تقوية لعمله كما ظنه الرضي، وفسر السيد في شرح المفتاح قوله: فعليك بكلام رب العزة؛ أي: استمسك به، وقد جاء لفظ عليه اسم فعل على سبيل الشذوذ كما نقل عن بعض العرب عليه رجلاً مني (عبدي). (قوله: اشتهر بمماثلته في شيء الخ) أي: اشتهر ذلك المثل بمماثلة المضاف إليه في شيء معين؛ أي: في صفة من الصفات كالعلم لأبي حنيفة، والشجاعة لعلي رضي الله عنه وغير ذلك فيقال: لذلك[2] الشخص المشتهر بالمماثلة جاء في مثلك فيصير معرفة إذا أريد به من يماثله في الشيء الفلاني كالعلم والشجاعة، قوله: مع النكرة بكسر الكاف مصدر بوزن السرقة، واعلم أن اللفظ كسوة المعنى ولباسه، والكسوة: بقدر مكتسيها، وقد حصل الامتزاج بينهما بأن ينزل المضاف

لها بله وهو في النساء وصف حميد. (١) أي: في حقه. (٢) مي، نسخة.

إذا كان للمضاف إليه مثل[1] أشتهر بمماثلته في شيء[2] من الأشياء، كالعلم[3] والشجاعة، فقيل له[4]: (جَاءَ مِثْلُكَ) كان[5] معرفة إذا قصد[6] الذي[7] يماثله في الشيء الفلاني[8]. «وَ» تفيد الإضافة المعنوية «تَخْصِيْصاً[9]» أي: تخصيص[10] المضاف «مَعَ» المضاف إليه «النَّكِرَةِ» نحو: (غُلامُ رَجُلٍ) فإنَّ[11] التخصيص[12] تقليل الشركاء[13]. ولا شك أن الغلام قبل إضافته إلى (رَجُلٍ) كان مشتركاً بين (غُلامُ رَجُلٍ) (وَغُلامُ امْرَأَةٍ) فلمَّا أضيف إلى (رَجُلٍ) خرج عنه (غُلامُ امْرَأَةٍ)، وقلَّتِ الشركاء فيه[14]. «وَ[15]شَرْطُهَا» أي: شرط الإضافة المعنوية[16] «تَجْرِيْدُ المُضَافِ» إذا كان معرفة «مِنَ[17] التَّعْرِيْفِ» فإن كان ذا لام حذف لامه، وإن كان علماً نكر[18] بأن يجعل واحداً[19] من جملة من يسمى بذلك

(١) اسم كان. (٢) نحو: الأولياء مثل الأنبياء. (٣) كأبي حنيفة. (٤) أي: الشخص المشتهر. (٥) مثل. (٦) بالمثل. (٧) عبارة عن المضاف. (٨) كالعلم والشجاعة. (٩) عطف على تعريفاً. (١٠) أشار إلى أن التنوين عبارة عن المضاف. (١١) تعليل لتطبيق المثال للممثل به. (١٢) في عرف اللحاق. (١٣) أي: الشيوع. (١٤) أي: في الغلام المضاف إلى رجل. (١٥) استئناف أو اعتراض. (١٦) فالمصدر مضاف إلى مفعوله. (١٧) متعلق بقوله تجريد. (١٨) أي: العلم أولا. (١٩) أي: زيد من الزيدون.

إليه منزلة التنوين من المضاف حيث لا يتصور الانفكاك عنه فيجب أن يمزج معنى الثاني بالأول، وبالامتزاج يحصل التعريف إن كان المضاف إليه معرفة والتخصيص إن كان نكرة؛ وذلك بالوضع النوعي التركيبي كما مر. (قوله: بين غلام رجل الخ) أي: وبين غلام صبي وغلام خنثى، وقوله: قَلَّت الشركاء بتشديد اللام من القلة وهذا هو معنى التخصيص. (قال المصنف: تجريد المضاف) التجريد بمعنى: برهنه كردن، وما لا يقبل التجريد كالمبهمات فلا يضاف أصلاً، وأما قوله: وأيا الشواب في:

إذا بَلَغَ الرجُلُ السِّتِّينَ فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوابّ، فشاذ لا يقاس (عصام)، قال الغجدواني: فإن قلت: قد شرط تجريد المضاف عن التعريف فما يصنع في يا عبد الله، قلت: حرف النداء غير موضوع للتعريف وإنما يتعرف ما بعده بالقصد والإقبال ولهذا قد يكون بعده نكرة؛ نحو: يا رجلاً لغير معين. (قوله: إذا كان معرفة) أي: إذا كان المضاف معرفة قبل التجريد وإلا فلا يمكن التجريد، وأما المضاف إليه فأعم من أن يكون معرفة أو نكرة، ثم إن هذا المعنى مبني على إبقاء التجريد على مقتضاه من سبق الوجود فلزم التقييد بما ذكره، وأما ما سيأتي من قوله: أو المراد الخ فمبناه تجريد التجريد عن مقتضاه وجعله مستعملاً في لازمه كما ستعلم فلا حاجة حينئذ إلى التقييد المذكور، وقوله: من التعريف لم يقل من أداة التعريف ليشمل العلم وغيره. (قوله: فإن كان ذا اللام الخ) تفصيل لكيفية التجريد؛ أي: إن كان المضاف معرفاً باللام قبل الإضافة فتجريده بحذف لامه وهكذا. (قوله: بأن يجعل واحداً) أي: بأن يراد ذلك فيصير مشتركاً لفظياً وهذا مجاز بعلاقة الخصوص والعموم؛ نحو: فرعوني أشد من فرعون موسى، وقال الشاعر:

عَلا زَيْدُنا يَوْمَ النَّقا رأسَ زَيْدِكُمْ
بأبيضَ ماضِ الشَّفْرَتينِ يَمانِ

وَتَخْصِيْصاً مَعَ النَّكِرَةِ. وَشَرْطُهَا تَجْرِيْدُ المُضَافِ مِنَ التَّعْرِيْفِ،

مغايرته، فإنه يشمل كل ما في الوجود إلا ذاته. (قوله: إلا أن يكون للمضاف إليه ضد واحد) هكذا قال ابن السري، وقدح ابن السراج في قوله تعالى: ﴿غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾؛ فإن عملهم كان فساداً وضده الصلاح، فيجب أن يكون غير معرفة لا يصح توصيف صالحاً بها، وأجاب عنه الشيخ الرضي: أنه بدل لا صفة، ولئن سلم أنه صفة فمحمول على غالب حاله من عدم التعريف، يمكن أن يجاب أيضاً: بأن تعريفه موقوف على القصد كما أشار إليه قدس سره، قوله: إذا قصد. (قوله: نكر بأن يجعل) كذا قال الشيخ الرضي، أراد به مثلاً فإن تنكير العلم قد يكون بإرادة أشهر أوصافه، أو أراد ما هو الغالب في التنكير أو أراد أن تنكير العلم إذا أضيف لا يكون إلا كذلك، قال الشيخ الرضي: وعندي أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه؛ إذ لا منع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء؛ وذلك إذا أضيف العلم إلى ما هو متصف به معنى؛ نحو: زيد الشجاعة فإنه يجوز وإن لم يكن في الدنيا إلا زيد واحد.

الغيرية؛ نحو: عليك بالحركة غير السكون، وكذلك في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ صفة الذين أنعمت، وكذا إذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء فقيل: جاء مثلك كان معرفة إذا قصدت ذلك الشخص. (قوله: وقدح) القدح: بيشترزدن. (قوله: كما أشار الخ) فيه أن اشتراط القصد إنما ذكره الشارح رحمه الله والرضي رحمه الله في مثل دون غير فإنه إذا كان له ضد واحد يعرف بالغيرية لا حاجة إلى القصد. (قوله: معنى) أما إذا اتصف به لفظاً؛ نحو: زيد الشجاع فلا تجوز الإضافة كما سيجيء. (قوله: فإنه يجوز) فإن المقصود منها المدح.

الاسم[1]. وإن لم يكن[2] فلا حاجة إلى التجريد، بل لا يمكن. أو المراد بالتجريد: تجرده وخلوه من التعريف عند الإضافة سواء كان نكرة[3] في نفسه من غير تجريد، أو كان معرفة جردت عن التعريف، وإنّما وجب[4] التجريد لأنّ[5] المعرفة لو أضيفت إلى النكرة[6] لكان[7] طلباً للأدنى وهو التخصيص[8] مع حصول الأعلى[9] وهو التعريف. ولو أضيفت إلى المعرفة[10] لكان[11] تحصيل الحاصل فتضيع الإضافة حيث لا تفيد تعريفاً[12] ولا تخصيصاً[13]. فإن قيل: لا فرق بين إضافة المعرفة[14] وبين جعلها علماً في نحو: (النَّجْمُ والصَّعِقُ وَابنُ عَبَّاسٍ) في لزوم تعريف المعرّف، فما[15] بالهم[16] جوزوا هذا[17] دون ذلك[18]؟ قلنا: لا نسلّم أن في هذه الأمثلة تعريف[19] المعرّف، بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام[20] أو الإضافة[21]، و[22]حصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلَمِيَّة[23]، فإنها[24] حين صارت أعلاماً لم يبق فيها[25] الإشارة إلى معلوميتها باللام أو الإضافة[26]، فلا يلزم فيها[27] تعريف المعرّف، بل[28] تبديل تعريف[29] بتعريف. «وَمَا[30] أَجَازَهُ[31] الكُوفِيُّونَ[32] مِنْ[33]» تركيب «(الثَّلاَثَةِ[34] الأَثْوَابِ[35]) وَشِبْهِهِ مِنَ[36] العَدَدِ» المعرف[37] باللام المضاف[38] إلى معدوده، نحو: (الخَمْسَةِ الدَّرَاهِمِ)

---

(١) نحو: زيدنا خير من زيدكم. (٢) ما أريد إضافته. (٣) كغلام. (٤) ج س قدره. (٥) علة لوجوب التجريد. (٦) من غير تجريد مثل الغلام رجل. جواب لو. (٧) أي: إضافة المعرفة إلى النكرة. (٨) أي: الحاصل بالإضافة إلى النكرة. (٩) وهو ما يقتضيه العقل وأما تحصيل الحاصل فمحال. (١٠) على سبيل الفرض مثلاً الغلام رجل بالإضافة. (١١) إضافة المعرفة. (١٢) مع المعرفة. (١٣) مع النكرة. (١٤) نحو: الغلام زيد. (١٥) استفهام. (١٦) أي: شأنهم. (١٧) أي: جعل المعرفة علماً. (١٨) أي: لم يجوزوا إضافة المعرفة إلى المعرفة أو النكرة. (١٩) اسم إن. (٢٠) كما في الثلاثة الأول. (٢١) كما في ابن عباس. (٢٢) عطف على زوال أي: فيها. (٢٣) لأن العلمية وضع ثان تزيل التعريف الحاصل قبلها. (٢٤) أي: فإن هذه الأمثلة. (٢٥) أي: في كل واحد من الأمثلة. (٢٦) وهو ابن العباس. (٢٧) أي: في الأمثلة. (٢٨) أي: يلزم. (٢٩) وهو الإشارة إلى المعلومية. (٣٠) عبارة عن إضافة المعرفة. (٣١) صفة ما. (٣٢) فاعل أجاز. (٣٣) بيان لما. (٣٤) مضاف. (٣٥) مضاف إليه. (٣٦) ظرف مستقر حال من شبهه. (٣٧) صفة العدد. (٣٨) صفة بعد صفة.

وَمَا أَجَازَهُ الكُوفِيُّونَ مِنَ الثَّلاَثَةِ الأَثْوَابِ وَشِبْهِهِ مِنَ العَدَدِ

(قوله: لكان طالباً للأدنى) وهو مستنكر في بادئ النظر. (قوله: لكان تحصيل الحاصل) يعني: أن المقصود من الإضافة إلى المعرفة حصول أصل التعريف، وقد حصل للمعرفة فلو أضيفت إلى المعرفة لكان تحصيلاً لما هو الحاصل فيها؛ يعني: أصل التعريف. (قوله: وبين جعلها علماً) فيه أن المعرفة في الأمثلة المذكورة هي الاسم لا المركب، والعلم هو المركب فلم يكن العلم معرفة. (قوله: بل فيها زوال تعريف الخ) حاصله: أن العلمية لما كانت وضعاً ثانياً أزالت مقتضى الوضع الأول بخلاف الإضافة فإنها لما لم تكن وضعاً ثانياً لم تزل مقتضى الوضع الأول، فلو أضيفت المعرفة إلى المعرفة لأتت إلى اجتماع التعريفين في الإرادة.

(قوله: يعني: أن المقصود الخ) اندفع بهذه العناية ما يتوهم من أن التعريف الحاصل بالإضافة غير التعريف الحاصل بما عداها فلا يكون تحصيلاً للحاصل. (قوله: فيه أن المعرفة الخ) غرض الشارح رحمه الله أن الأمثلة المذكورة قبل العلمية كانت مستعملة في الشخص المعين وبعد العلمية أيضاً مستعملة في ذلك الشخص، ففيه تعريف المعروف؛ وذلك تحصيل الحاصل، ولذا قال: لزم تعريف المعرفة وإن وجه الاعتراض بأنه يستفاد من قوله: وبين جعلها علماً إطلاق المعرفة على المجموع مع أن المعرفة هو الاسم المعرف مدفوع بأنه مبني على المسامحة الشائعة بينهم فقد زاده ليصير الترك دليلاً على ضعف إيراد اللازم.

وزعم الرضي أنه لا مانع في جواز إضافة العلم مع بقاء تعريفه؛ لأنه لا منع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا؛ نحو: زيد الخيل وأنمار الشاة، وفيه أن المستفيض الشائع في هذا الغرض هو الوصف دون الإضافة (عصام). (قوله: أو المراد بالتجريد تجرده الخ) عطف بحسب المعنى على قوله: إذا كان معرفة؛ أي: المراد بالتجريد إما ما سبق وإما التجرد والخلوص مجازاً بعلاقة اللزوم، قال في الكشف: وإنما فسره به؛ لأن التجريد حقيقة إنما يستعمل في لباس الأجسام واستعمل ههنا بمعنى الخلو مجازاً وتحقيق ذلك إما أن يراد بالتجريد معنى التعدية أو اللزوم، فإن أريد به كونه معنى متعدياً فلا بد من تقييد القاعدة بقوله: إذا كان معرفة كما قيده الشارح، وإن أريد كونه لازماً بمعنى التجرد فلا يحتاج إلى التقييد وكأنه لعدم تيقنه آخره، ولتبادر الأول فلعدم التيقن قال العصام: والأظهر أن المراد بالتجريد إيراده بلا تعريف؛ أي: إيراد المضاف منكراً وهذا مجاز فتبصر. (قوله: لكان طلباً للأدنى) أي: لكان الإضافة إلى النكرة طلباً للأدنى مع حصول الأعلى قبل الإضافة، وهذا غير معقول أي: لا يصدر عن عاقل، وقوله: لكان تحصيل الحاصل، وهو أصل التعريف فتضيع الإضافة على كلا التقديرين، فإن قلت: مراتب التعريف خمسة لتفاوت درجاتها، فلم لا يجوز أن تكون لتحصيل زيادة مرتبة؟ قلنا: ازدياد المرتبة منتف في الإضافة إلى المساوي في التعريف، وحمل عليه صورة الإضافة إلى

و(المِائَةِ الدِّيْنَارِ) «ضَعِيْفٌ[1]» قياساً[2] واستعمالاً. أمَّا[3] قياساً: فلما ذُكر من لزوم تحصيل الحاصل[4]. وأمّا[5] استعمالاً: فلما ثبت من الفصحاء من تَرْك اللام[6]. قال ذو الرّمة:

وَ[7]هَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيْمَ أَوْ يَكْشِفُ العَمَى[8] ثَلاَثُ الأَثَافِي وَالدِّيَارِ البَلاَقِعُ[9]

وأمَّا ما[10] جاء في الحديث من قوله[11] ﷺ: «بِالأَلْفِ الدِّيْنَارِ» فعلى[12] البدل[13]

(١) خبر مبتدأ وهو ما، صفة مشبهة. (٢) تمييز بلا تجريد المضاف. (٣) ضعفه. (٤) على ما مر. (٥) ضعفه. (٦) فقط عند الإضافة وهم نقلوه عن قوم غير فصحاء. (٧) استفهام فاعله ضمير على رأي البصريين. (٨) المراد من الأعمى التجريد من العلم. (٩) صفة للديار. (١٠) مبتدأ. (١١) أي: تصدقوا بالألف الدينار. (١٢) خبر ما. مجهول. (١٣) أي: البعض.

ضَعِيْفٌ.

(قوله، من ترك اللام) فقط. (قال، ذو الرمة، ثلاث الأثافي) إلى آخره نقل قدس سره في الحاشية البيتين وهما:

أيا مَنْزِلَيْ سَلْمَى سَلامٌ عليكما
هَلِ الأزمنُ الَّلاتي مَضَيْنَ رواجِعُ
وهَلْ يرجعُ التَّسليمَ أوْ يكشفُ العمى
ثلاثُ الأثافي والدِّيارُ البلاقعُ

وقال في هل يرجع: أي، يرد جواب السلام وفي أو يكشف العمى عن المستخبر الذي هو في عمى عن حال سلمى، وفي ثلاث الأثافي: جمع ثفية، وهي واحد من الأحجار الثلاثة التي ينصب القدر عليها.

الأعرف اطراداً للباب. (قوله: بين إضافة المعرفة إلى المعرفة) أي: بلا تجريدها عن التعريف والسؤال نقض إجمالي. (قوله: كالنجم والثريا والصعق) النجم: علم للثريا، والثريا: تصغير ثروى مؤنث أثرى من الثروة بمعنى الكثرة بالفارسية پروين، والصعق: بفتح فكسر من أصابه الصاعقة ثم جعل علماً لخويلد وقد مر غير مرة. (قوله: وابن عباس) هذا علم لعبد الله من أولاد عباس عم النبي عليه السلام، وكان عبد الله بن عباس يكنى بأبي العباس، وبلغ سبعين سنةً مات في الطائف في فتنة ابن زبير، وقد كف بصره كذا في معارف ابن قتيبة، وقوله: جوزوا هذا؛ أي: جعل المعرفة علماً دون ذلك؛ أي: إضافة المعرفة. (قوله: وشبهه من العدد) إلى العشرة والمائة والألف كالألف الرجل، وقوله: ضعيف؛ أي: غير فصيح لا يجوزه البلغاء المقتصر اعتبار البصريين على أمورهم (عصام)، وتمسك الكوفية بالاتحاد بين المضاف والمضاف إليه فيما صدقا عليه غير صحيح لاستلزامه جواز الخاتم فضة أيضاً ولم يقل به أحد. (قوله: من الفصحاء) كقول الفرزدق في مدح يزيد بن مهلب:

لا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إزَارَه
فَسَمَا وَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ

أي: لم يزل مذ كان صغيراً إلى أن مات يقود الجيوش ويحضر الحروب، وقيل: المعنى ما زال هذا الممدوح سما مدارج العلو مذ بلغ سن التمييز إلى أن مات، وأدرك خمسة الأشبار من القامة، أو من الأرض يعني: القبر، فالثابت من الفصحاء بدون اللام وما نقلوه من نحو: الثلاثة الأثواب من قوم غير فصحاء فافهم. (قوله: قال ذو الرمة) بضم الراء وكسرها هو لقب شاعر، واسمه غيلان، وكنيته أبو الحارث مات في سنة ١١٧ والبيت من الطويل من ضربه الثاني المقبوض، وقبله:

أيا مَنْزِلَيْ سَلْمَى[1] سَلامٌ عليكما
هَلِ الأزمنُ الَّلاتي مَضَيْنَ رواجِعُ

فقوله: يرجع لازم ومتعد، وههنا بمعنى المتعدي؛ أي: يرد والتسليم والسلام بمعنى، والعمى بفتحتين عدم البصر؛ أي: هل يرد السلام إذا سلم العشاق عليها وهل يزيل عماهم من كثرة بكائهم، والمراد من العمى ههنا الإبهام والجهالة، وقوله: ثلاث الأثافي فيه الشاهد، وفيه تنازع الفعلان فهو فاعل للأولى؛ أي: يرجع عند الكوفيين، وفاعل للأقرب؛ أعني: يكشف عند البصريين وهو المختار، ففاعل الأول مضمر عندهم خلافاً للكوفيين، والأثافي بتشديد الياء وتخفيفها جمع أثفية بضم الهمزة، ثم أعل فصار أثفية بكسر الفاء وتشديد الياء وهي واحد الأحجار الثلاثة التي ينصب عليها القدر، والبلاقع: جمع بلقع؛ بمعنى: الخالي، وفي الحديث: «اليمين الفاجرة تذر الديار بلاقع»، والمعنى: وهل يرد جواب السلام أو يكشف عن المستخبر الذي هو في عمى عن حال سلمى الأحجار التي تضع عليها قدرها والديار الخاليات عن أهلها، وفي البيت تجاهل العارف وهو من المحسنات البديعية كما في: أيا شَجَرَ الخابُورِ ما لَكَ مُورِقاً؟ الخ، والنكتة: المبالغة في التحزن. (قوله: بالألف الدينار) قيل: جاء واحد إلى

(١) يعني: قبل الإضافة.

دون[1] الإضافة. «وَ» الإضافة «اللَّفْظِيَّةُ» علامتها[2] «أَنْ يَكُونَ» المضاف «صِفَةً[3]» احتراز عما إذا لم يكن صفة، نحو: (غُلاَمُ زَيْدٍ) «مُضَافَةً إِلَى مَعْمُولِهَا» احتراز عما إذا كانت صفة مضافة[4] إلى غير معمولها، نحو: (مُصَارِعُ المِصْرَ، وَكَرِيمُ البَلَدِ) «مِثْلُ: (ضَارِبُ زَيْدٍ)» من قبيل إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «وَ[5]: (حَسَنُ الوَجْهِ» من قبيل إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها. «وَلاَ تُفِيْدُ» أي: الإضافة اللفظية فائدة: «إِلَّا تَخْفِيْفاً» لا تعريفاً ولا تخصيصاً. لكونها في تقدير الانفصال «فِي اللَّفْظِ» لا في المعنى،

(١) مع أنه يمكن أن يكون الحديث فعلاً بالمعنى. منفي. (٢) أي: قربتها شيئان أن يكون المضاف مشتقاً وأن يكون المضاف إليه معمولاً له لا مشتق. قدر تصحيح الحمى كما مر. (٣) كالفاعل والمفعول والصفة المشبهة أو المضاف. (٤) تقديره ضارب زيد. (٥) استئناف.

وَاللَّفْظِيَّةُ[1] أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ صِفَةً[2] مُضَافَةً إِلَى مَعْمُولِهَا مِثْلُ: ضَارِبُ[3] زَيْدٍ، وَ: حَسَنُ[4] الوَجْهِ، وَلَا تُفِيْدُ[5] إِلَّا تَخْفِيْفاً فِي اللَّفْظِ،

(١) أي: والإضافة اللفظية علماً منها أن..آ.
(٢) احتراز عما إذا لم يكن صفة كغلام زيد.
(٣) من قبيل إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله.
(٤) من قبيل إضافة الصفة المشبهة إلى. (٥) أي: الإضافة اللفظية فائدة.

وفي البلاقع: جمع بلقع بمعنى الخال. **(قال: صفة مضافة إلى معمولها)** قال الشيخ الرضي ما حاصله: إن الصفة المشبهة جائزة العمل أبداً فيما هو فاعلها وإضافتها إليه لفظية، وأن اسمي الفاعل والمفعول يعملان في المرفوع والظرف والمصدر سواء كانا بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال أو الاستمرار ويضافان إلى مرفوع هو سبب؛ نحو: زيد ضامر بطنه، ومؤدب خدامه، لا إلى مرفوع لم يكن سبباً؛ نحو: مررت برجل قائم في داره عمرو، ومضروب على بابه بكر، ويعملان في غير ما ذكر من المفعول به وغيره إذا كانا بمعنى الحال أو الاستقبال أو الاستمرار، وإضافتهما إلى المفعول به والمفعول فيه لفظية على الأولين، وعلى الثالث يحتملها والمعنوية، وقد يأوّل بعض الأسماء باسم الفاعل والمفعول المستمر فتصير الإضافة لفظية كما يأوّل القيد؛ بالمقيد،

(قوله: أبداً) غير مشروط بشرط. **(قوله: لفظية أبداً)**؛ لأنها تابعة للعمل. **(قوله: وأيضاً فإن الخ)** فإضافتهما إليه لفظية. **(قوله: وإضافتهما إلى المفعول به الخ)** خصهما بالذكر؛ لأنهما لا يضافان إلا إلى الفاعل والمفعول به والمفعول فيه لشدة طلبها دون سائر معمولاتهما. **(قوله: على الأولين)** أي: الحال أو الاستقبال. **(قوله: يحتملها والمعنوية)** لاشتمال الاستمرار على الماضي والحال والاستقبال فإذا قصد المضي لم يعملا وإذا قصد الحال والاستقبال عملاً. **(قوله: كما يأوّل القيد الخ)** في قوله:

وقَدْ أَغْتَدِي والطَّيْرُ في وُكُنَاتِها
بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوابِدِ هَيْكَلِ

أغتدي: بصيغة المتكلم من الغدو كناية عن تيقظه والليل باق، وكنات: بضم الواو وسكون الكاف جمع وكنة،

النبي عليه السلام وسأل عن قيمة العبد الذي أخذوه في غزوة خيبر فقال عليه السلام: «بالألف الدينار»، فليتتبع في الآثار. **(قال المصنف: صفة مضافة الخ)** والحاصل: أن الصفة إذا أضيفت إلى ما يصح أن ترفعه أو تنصبه بوجود الشروط فالإضافة لفظية وإلى ما لا يصح رفعها أو نصبها لعدم الشروط أو لعدم كون المضاف إليه فاعلاً أو مفعولاً لها في المعنى في اعتبار المتكلم فإضافتها معنوية، ثم المراد من الصفة أعم من أن تكون صفة حقيقية، أو تأويلاً كالمصدر بمعنى اسم الفاعل والاسم المستعار فيكون ما يقابل الاسم وقد مر، ولذا قال: احتراز الخ، وقوله: ونحو: مصارع المصر، ومنه: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ و﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، ولذا جعل صفة للمعرف في: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾. **(قال المصنف: مثل ضارب زيد)** أي: عمرو ضارب زيد الآن أو غداً وقد مر فتذكر، وقوله: إلى مفعوله، قال الغجدواني: وأما إلى الفاعل فنحو: حائلة الوشاح؛ أي: حائلة وشاحها، وفيه ما أسلفناه من أن اسم الفاعل لا يضاف إلى فاعله فافهم. **(قوله: إلى فاعلها)** أي: في الأصل[1] لا في الحال بدليل استتار الضمير فيه نحو: شديد القوة وصعب الفكر. **(قوله: فائدة إلا تخفيفاً)** يشير إلى أن الاستثناء مفرغ، وأورد عليه بأن اسم التفضيل؛ نحو: أفضل الناس إضافته لفظية مع عدم التخفيف في اللفظ؛ لأنه غير منصرف لا تنوين فيه، وأجيب: بمنع كون إضافته لفظية فإن الإضافة فيه عند الأكثر معنوية، ولو سلم أنها لفظية فلا نسلم عدم التخفيف؛ لأنه إذا لم يستعمل مضافاً كان بمن أو اللام فلما أضيف حذف واحد منهما فوجد التخفيف، وقوله: ولا تخصيصاً؛ أي: لما عرفت أنه حاصل بالمعمولية لا بالإضافة. **(قوله: في تقدير الانفصال)** واعتباره في المعنى لوجود شرط العمل المؤذن للانفصال والانتساب بالمعمولية فكأنه لا إضافة. **(قوله: في اللفظ لا في المعنى)** قيل: فائدته تحقيق التقابل صريحاً مع الإشارة إلى وجه التسمية، وقال العصام: وإنما قال: في اللفظ لإرادة التعميم؛ أي: في اللفظ مطلقاً سواء كان في لفظ المضاف فقط أو في المضاف إليه أو فيهما معاً فلذا أتى بمثالين ولم يقتصر على قوله: إلا تخفيفاً، وقول الشارح: لا في المعنى إشارة إلى تحقيق التقابل ولم يرد أنه لا تخفيف في المعنى حتى يقال: إن الخفة ليست من شأن

(١) لأنه يجوز الأول مع إفادة التخصيص، ويمتنع الثاني كذلك.

بأن[1] يسقط بعض المعاني[2] عن ملاحظة العقل[3] بإزاء ما يسقط من اللفظ[4]، بل المعنى على ما[5] كان عليه قبل الإضافة[6]. والتخفيف اللفظي إمّا في لفظ المضاف فقط[7]، بحذف التنوين[8] حقيقة، مثل: (ضَارِبُ زَيْدٍ) أو حكماً مثل: (حَوَاجُّ[9] بَيْتِ اللهِ) أو بحذف (نون) التثنية والجمع مثل: (ضَارِبَا زَيْدٍ، وَضَارِبُو زَيْدٍ)، وإمَّا في لفظ المضاف إليه فقط، بحذف الضمير واستتارة في الصفة كـ (القَائِمِ الغُلَامِ) كان أصله (القَائِمُ غُلَامُهُ) حذف الضمير[10] من غلامه واستتر في (القَائِمُ) وأضيف القائم إليه للتخفيف في المضاف إليه فقط وإمّا في

(١) بيان المعنى. (٢) مثلا شدة الضرب في ضارب. (٣) بمعنى مقابل ما سقط من اللفظ. (٤) أي: التنوين وما يقوم مقامها. (٥) اسم المضاف. (٦) ضارب زيد. (٧) لم يتجاوز إلى مضاف إليه. (٨) بالحال المضاف موحدا. (٩) وفيه تنوين حكماً. (١٠) المتصل بالفاعل الراجع إلى الموصول.

المعنى فافهم. (قوله: بأن يسقط بعض الخ) قيد للمنفي لا للنفي، قيل: ولعل الشارح حمل التخفيف على معنى التقليل مجازاً، فلا يرد أن المعنى لا يوصف بالخفة والثقل انتهى، وإنما قال: بعض المعاني؛ لأن التنكير؛ أي: في المضاف، ومعنى الضمير؛ أي: في المضاف إليه لم يسقطا عن التعقل (عصام). (قوله: بإزاء ما يسقط من اللفظ)؛ لأن الألفاظ قوالب المعاني من حيث إنها تزاد بزيادتها وتنقص بنقصانها، وقوله: حقيقة أو حكماً تعميم للتنوين والحكمي مثل: حواج بيت الله وكم رجل بحذف التنوين المقدرة بناء على أن المقدرة كالملفوظة. (قوله: كالقائم الغلام) ونحو: الحسن الوجه، قيل: التخفيف في مثل الحسن الوجه في المضاف إليه وهو ليس بمطلوب، بل المطلوب هو التخفيف في المضاف، وأجيب: بأن المضاف إليه هنا هو المضاف في المعنى فكأن التخفيف في الحقيقة وقع في المضاف، وقيل: أيضاً ينبغي أن يكون التخفيف بحذف التنوين لا بحذف أي شيء وقع، وأجاب بعضهم بأن هذه الخفة لما اشتركت بتلك الخفة في أصل معنى الخفة أخذت حكمها (حلبي). (قوله: كان أصله القائم غلامه) أي: كان أصل التركيب قبل الإضافة هكذا بالضمير العائد إلى الموصول؛ لأن اللام الداخلة على اسم الفاعل موصول. (قوله: وأضيف القائم إليه) للتخفيف؛ أي: بعد جعله مشبهاً بالمفعول لئلا يلزم إضافة الصفة إلى الموصوف فإن ذلك كما لا يجوز في المعنوية لا يجوز في اللفظية أيضاً، فإن قلت: فما الحاجة إلى استتار الضمير في الصفة، قلت: لئلا تبقى الصفة المضافة بلا عائد إلى ما اعتمدت عليه من المبتدأ أو الموصوف أو ذي الحال، فإن قلت: فما الحاجة إلى إتيان اللام بدل الضمير، قلت: الرعاية إلى أصل المضاف إليه فإنه في الأصل معرفة بالإضافة إلى الضمير، فإن قلت: فما الدليل إلى الاستتار المذكور وانتقال الضمير إلى الصفة، قلت: قولهم هند حسنة الوجه، والزيدان حسنا الوجهين، والزيدون حسنوا الوجوه؛ إذ لا تتأتى هذه العلامات في الصفة إلا وفيها ضمائر مستترة إلا في الندرة؛ نحو: قاعدون غلمانه (فلبوي ١٦٣). (قوله: لتخفيف المضاف إليه فقط) ومجيء اللام بدل الضمير غير مضر للتخفيف لكونه أخف منه مخرجاً ووصفاً؛ لأن الهاء من أقصر الحلق بخلاف اللام؛ فإنه من وسط المخارج؛ ولأن صفة الهاء الحركة بخلاف اللام فإنه ساكن.

والغير بكسر الغين أو ضمها وسكون الباء الموحدة؛ بالغابر. (قوله: نحو: مصارع البلد) ونحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ فإنه بمعنى الماضي حقيقة ونحو: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾؛ إذا جعل بمنزلة الماضي لتحقق وقوعه، أو اعتبر معنى اللام كما في صاحب المال، فلم يعتبر أن يوم الدين ظرف أو مفعول به اتساعاً كما اعتبر بعضهم وتكون الإضافة بهذا الاعتبار لفظية. (قال: ولا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ) أي: إلا خفة في اللفظ صرح بقوله: في اللفظ للإشارة إلى وجه التسمية أو للتصريح بالمقابلة، أو للاحتراز عن خفة في المعنى كما أشار إليه قدس سره. (قوله: وأضيف القائم إليه) بعد جعله مشبهاً بالمفعول؛ لئلا يلزم إضافة الصفة إلى موصوفها؛ إذ الرافع من الصفات نمت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب فراعوا في الإضافة اللفظية مثل ما روعي في الإضافة المعنوية من امتناع إضافة الصفة إلى موصوفها؛ لأن اللفظية فرع المعنوية. (قوله: والمراد أن المشار إليه

موقع الطير أينما وقعت، بمنجرد؛ أي: بفرس منجرد قصير الشعر دقيقه، قيد الأوابد يقال: للفرس الجواد قيد الأوابد؛ أي: الوحوش كأنه لسرعته قيد على رجلها، الهيكل الفرس الطويل الضخم. (قوله: والعير الخ) في قولهم: هذه ناقة غير الهواجر جمع هاجرة نصف النهار عند اشتداد الحر؛ أي: عائرة فيها. (قوله: وتكون الإضافة الخ) وجريانه على الله على وجه البدل. (قوله: أي: إلا خفة الخ) يعني: أن التخفيف مستعمل في الحاصل بالمصدر مجازاً. (قوله: خرج به الخ) ليس هذا قيداً احترازاً حتى يستفاد منه أن المعنوية تفيد تخفيفاً لا في اللفظ. (قوله: أو للتصريح بالمقابلة) أي: بمقابلته بالمعنوية بأن اللفظية تفيد أمراً لفظياً وتلك أمراً معنوياً. (قوله: أو للاحتراز الخ) عن إفادتها خفة المعنى فيكون القيد لدفع توهم خلاف المقصود، وما قيل: إن المعنى لا يوصف بالخفة والثقل، وأنه يجعل الحصر بظاهره مضافاً إلى خفة المعنى؛ أي: لا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ لا في المعنى فلا يفيد أنها لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً فمدفوع، أما الأول فإن الخفة ليست ههنا إلا بمعنى إسقاط شيء وهو كما يتصف به اللفظ يتصف به المعنى والمجاز ليس مفتقراً إلى السماع، وأما الثاني: فلأن المستثنى ما هو بعد إلا فيكون المعنى إفادتها مقصورة على التخفيف المخصوص لا تتجاوز إلى غيره من التعريف والتخصيص والتخفيف في المعنى. (قوله: بعد جعله مشبهاً الخ) بأن اعتبر ضمير الفاعل في الصفة فصار

المضاف والمضاف إليه معاً، نحو: (زَيْدٌ قَائِمٌ الغِلاَمُ) أصله (زَيْدٌ قَائِمٌ غُلاَمُهُ)، فالتخفيف في المضاف[1] بحذف التنوين وفي المضاف[2] إليه بحذف[3] الضمير[4] واستتاره في الصفة. «(وَمِنْ[5] ثَمَّةَ) أي: ومن جهة[6] وجوب[7] إفادة الإضافة اللفظية التخفيف[8] وانتفاء كل[9] واحد من التعريف والتخصيص «جَازَ» تركيب «(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ[10] الوَجْهِ)» بإضافة الصفة إلى معمولها، وجعلها صفة للنكرة. فمن[11] جهة أنَّها[12] لم تفد تعريفاً جاز هذا التركيب «وَامْتَنَعَ[13]» تركيب (مَرَرْتُ «بِزَيْدٍ حَسَنِ الوَجْهِ») فلو أفادت تعريفاً لم يجز الأول[14]، للزوم[15] كون المعرفة[16] صفة[17] للنكرة[18]، ولجاز الثاني[19]، لكون[20] المعرفة[21] إذن[22] صفة للمعرفة[23]. والمراد: أن المشار إليه بـ (ثَمَّةَ). وهو مجموع أمور ثلاثة[24]: وجوب إفادة الإضافة اللفظية التخفيف، وانتفاء[25] التعريف وانتفاء[26] التخصيص يستلزم جواز التركيب الأول

(١) هو قائم. (٢) هو الغلام. (٣) حاصل. (٤) أي: المتصل بالفاعل الراجع إلى الموصول. (٥) متعلق وعلة لقوله الآتي وجاز. (٦) أي: أجله. (٧) من قبيل تتابع الإضافة. (٨) مفعول أفادت. (٩) المفهوم. (١٠) صفة رجل. (١١) الفاء للعطف. (١٢) أي: الإضافة اللفظية. (١٣) عطف على جاز. (١٤) مررت برجل آه. (١٥) علة لم يجز. (١٦) حسن الوجه. (١٧) خبر كون. (١٨) رجل. (١٩) التركيب. (٢٠) علة لجاز. (٢١) أي: الحسن الوجه. (٢٢) أي: وقت إفادة التعريف. (٢٣) بزيد. (٢٤) لا كل واحد منها حتى يرد عليه ما ذكره الهندي. (٢٥) الثاني. (٢٦) الثالث.

وَمِنْ ثَمَّةَ جَازَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ[1]، وَامْتَنَعَ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ حَسَنِ الوَجْهِ،

(١) أي: وامتنع تركيب بزيد حسن. آه. لإفادة التخصيص مع أنَّ اللام في الإضافة اللفظية أمور ثلاثة؛ عدم التعريف، وعدم التخصيص، ووجوب إفادتها تخفيفاً في اللفظ.

بثمة) إلى آخره، لا يخفى أن المجموع المركب من الأشياء يجوز أن يكون مستلزماً لأمر، ولم يكن لكل واحد من تلك الأشياء مدخل في ذلك الاستلزام، لكن هذه العبارة وأمثالها إنما تقال لبناء لاحق على سابق، واستدلال باللاحق على السابق، ولا يخفى أن ذلك منتف بالقياس إلى انتفاء التخصيص فيجب أن يجعل قوله: ومن ثمة إشارة إلى التخفيف وانتفاء التعريف أو يرتكب مجاز كما يقال: فلان قتيل تلك القبيلة مع أنه ليس إلا قتيل بعضهم. (قوله: وعلى هذا كان الأنسب) إلى آخره؛ لأن

فضلة كالمفعول. (قوله: لا يخفى أن الخ) يعني: أن مبنى البحث ليس أن المشار إليه؛ أعني: المجموع لا يستلزم ما بعده بناء على أن انتفاء التخصيص لا مدخل له في الاستلزام حتى يندفع بما ذكره الشارح رحمه الله، بل مبناه أنه لا يصح البناء المستفاد من قوله: ومن ثم؛ لأنه منتف بالقياس إلى انتفاء التخصيص. (قوله: لبناء لاحق على سابق الخ) أي: بحسب نفس الأمر. (قوله: واستدلال) أي: بالنظر إلى العلم. (قوله: أو يرتكب مجاز) بأن يقال: نسب البناء إلى المجموع باعتبار بعض أجزائه لتلازم بينهما كما نسب القتيل إلى كل القبيلة باعتبار تعاونهم وتشاركهم في المنافع والمضار.

(قوله: أصله قائم غلامه) بالضمير العائد إلى المبتدأ الذي اعتمدت عليه الصفة فحذف التنوين من المضاف والضمير من المضاف إليه واستتر في الصفة، وقد يكون التخفيف بحذف النون من المضاف وحذف الضمير من المضاف إليه بلا استتار في الصفة نحوهما ضاربا الغلام؛ إذ لا حاجة إلى الاستتار ههنا لعدم لزوم بقاء الصفة المضافة بلا عائد إلى ما اعتمدت عليه لكون الإضافة إلى المفعول. (قال المصنف: ومن ثمه جاز الخ) هذا استدلال من الأثر إلى المؤثر كما هو المتعارف في مثله، وقدم العلة على الحكم لإفادة الحصر، فقوله: وجوب إفادة الخ إشارة إلى الجزء الإيجابي المستفاد من الحصر، وقوله: وانتفاء كل الخ إشارة إلى الجزء السلبي، وأما جواز الضارب الرجل مع عدم التخفيف أصلاً فسيجيء أنه للحمل على الحسن الوجه. (قوله: جاز تركيب مررت الخ) يعني: جاز وصف النكرة بالمضاف إلى المعرفة كما في هذا التركيب ولم يجز وصف المعرفة بالمضاف إليها في التركيب الثاني. (قوله: فمن جهة أنها الخ) تعيين لمبنى هذا التفريع من بين الأمور الثلاثة المشار إليها فافهم، ومنهم من قال: أراد بهذا الكلام أن جواز الأول وامتناع الثاني متفرع على انتفاء التعريف نظماً للمثالين في سلك واحد ولم يرد بيان ما يتفرع عليه جواز الأول فقط؛ وذلك لئلا يرد أن جواز هذا التركيب يتوقف على حصول التخفيف من الإضافة أيضاً وأن القصر على ما ذكر قصور انتهى، وفيه أن الأنسب حينئذ ترك قوله: بإضافة الصفة إلى معمولها، والاكتفاء بجعلها صفة للنكرة. (قوله: فلو أفادت تعريفاً لم يجز الأول) أي: فلو أفادت الإضافة اللفظية تعريفاً لم يجز التركيب الأول لكن التالي باطل؛ يعني: أن الأول جائز فكذا المقدم؛ أي: فلا يفيد تعريفاً، وهكذا يقال في قوله: ولجاز الثاني. (قوله:

وامتناع الثاني[1]. ولا يلزم[2] من ذلك[3] أن يكون[4] لكل واحد من تلك الأمور[5] دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز أن يكون باعتبار بعضها[6]، فلا يرد أنَّه[7] لا دخل في[8] ذلك الاستلزام[9]، لانتفاء التخصيص.

«وَ» من جهة أنَّها[10] تفيد تخفيفاً «جَازَ» تركيب «(الضَّارِبَا زَيْدٍ) وَ: (الضَّارِبُو زَيْدٍ)» لحصول التخفيف بحذف النون[11]، «وَامْتَنَعَ الضَّارِبُ زَيْدٍ» لعدم التخفيف، لأنَّ تنوين (الضَّارِبُ) إنَّما سقط للألف واللام[12] لا[13] للإضافة، ولا شك أنَّه لا دخل في هذا التفريع[14] لانتفاء[15] التعريف، ولا لانتفاء التخصيص، بل يكفي فيه[16] وجوب[17] التخفيف[18] فقط. وعلى هذا كان الأنسب[19] تقديم هذا الفرع، لكنه[20] أخره[21] لكثرة لواحقه «خِلَافاً[22] لِلْفَرَّاءِ» فإنَّه يجوز تركيب (الضَّارِبُ زَيْدٍ)، إمَّا لأنَّه توهم أنَّ دخول لام[23] التعريف إنَّما هو بعد الإضافة[24] فحصل التخفيف، بحذف التنوين[25] بسبب الإضافة، ثم عرّف[26] باللام. وأجاب المصنف عنه[27] في شرحه[28]: بأنَّه[29] غير مستقيم لأنَّ[30] القول

(١) مررت بزيد حسن الوجه. (٢) كأنه قيل لا دخل للأمور الثلاثة بتعلق انتفاء التخصيص مع أن المشار إليه اشتمل على الثلاثة فأجاب بقوله ولا يلزم. فحرره. (٣) أي: كون المجموع مستلزماً لذلك. (٤) فاعل يلزم. (٥) الثلاثة. (٦) أي: بعض أمور الثلاثة لأن للأكثر حكم الكل. (٧) شأن. (٨) والظرف خبر لا أي: موجود. (٩) وهو الجواز والامتناع. (١٠) أي: اللفظية. (١١) أي: نون التثنية والجمع. (١٢) أي: لدخول لام التعريف. (١٣) أي: لا يسقط. (١٤) أي: جواز الأول وامتناع الثاني. (١٥) علة لا دخل. (١٦) أي: في هذا التفريع. (١٧) فاعل يكفي. (١٨) في اللفظ. (١٩) من سائر التفريع الحاصل من الإضافة اللفظية. (٢٠) مصنف. (٢١) أي: هذا التفريع. (٢٢) أي: يخالف هذا القول. (٢٣) على الضارب. (٢٤) إلى زيد. (٢٥) من المضاف. (٢٦) أي: المضاف. (٢٧) أي: عن التوهم. (٢٨) على الكافية. (٢٩) أي: توهم تقدم الإضافة على اللام. (٣٠) علة خبر مستقيم.

والمراد أن المشار إليه بثمة الخ) دفع لما أورده الفاضل الهندي حيث قال: قوله: ثمة إشارة إلى الحصر المذكور وجواز هذا الكلام يبنى على عدم التعريف لا على الحصر المذكور حيث لا تعلق له بعدم إفادتها التخصيص وقد تعقب اللاري كلام الشارح بما لا يندفع به الإيراد، وقال بعضهم: إنه لا خفاء في ترتب جواز الأول وامتناع الثاني على ما قبله من أن الإضافة اللفظية إنما تفيد التخفيف؛ وذلك لأن ما يستفاد من الحصر صريحاً هو إثبات شيء لشيء فقط، وأما نفيه عما عداه فيفهم منه تبعاً، ولذا كثيراً ما يعتبر الأول بدون ملاحظة الثاني، فجواز التركيب الأول وامتناع الثاني إنما يترتب على أن مفاد الإضافة اللفظية التخفيف فقط، لا يقال: لا ينافي التخصيص أيضاً جواز التركيب الأول وامتناع التركيب الثاني؛ لأنا نقول: إن إفادة التخصيص مخصوص بما إذا كان المضاف إليه نكرة ولا يكاد يتوهم ههنا، فما أجاب به الشارح عما أورد على المصنف مستغنى عنه انتهى. (قوله: ولا يلزم من ذلك) أي: من كون مجموع الأمور الثلاثة المشار إليها بثمة مستلزماً للجواز والامتناع المذكورين أن يكون الخ، وقوله: بل يجوز أن يكون؛ أي: استلزام المجموع باعتبار استلزام بعضها. (قوله: لا مدخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص)؛ لأن ذلك الاستلزام إنما يبتنى على عدم إفادة التعريف فقط، وأما انتفاء التخصيص فلا يلزم منه[1] لا جواز الأول ولا امتناع الثاني. (قال المصنف: وامتنع الضارب زيد) يعني: التركيب الذي يكون المضاف إليه فيه صفة معرفة

(١) أي: الجمهور. (٢) أي: إنسان العيون.

وَجَازَ[1] الضَّارِبَا زَيْدٍ وَالضَّارِبُو زَيْدٍ وَامْتَنَعَ[2] الضَّارِبُ زَيْدٍ خِلَافاً لِلْفَرَّاءِ.

(١) أي: تركيب الضاربا زيد.آه. لحصول التخفيف بحذف نونيهما.
(٢) أي: تركيب الضارب.آه. لعدم التخفيف وما وجد للألف واللام لا للإضافة.

أصله مذكور صريحاً بخلاف أصل الفرعين السابقين فإنه مذكور ضمناً. (قال: خلافاً للفراء) أي: يخالف هذا القول خلافاً للفراء. (قوله، وأجاب المصنف) وأجاب بعضهم: بأن الإضافة ضائعة بقاء وإن كانت مفيدة ابتداء فيلزم بعد إدخال اللام عدم بقائها والرجوع إلى النصب الذي هو الأصل لزوال ما عرضت الإضافة لأجله.

(قوله: مذكور صريحاً) أي: قصداً بخلاف نفي إفادة التعريف فإنه مذكور تبعاً فإن المقصود أصالة في الاستثناء المفرغ الحكم على المستثنى، ولذا طوى ذكر المستثنى منه فلا يرد أن المذكور صريحاً هو النفي والإثبات في المستثنى ضمني فيكون الأمر في الذكر بالعكس. (قوله: ما عرضت الخ) وهو كونها مسقطة للتنوين.

بتأخر اللام[1] المتقدمة[2] حسّاً[3] على الإضافة مجرد[4] ادعاء[5] مخالف للظاهر.

و[6]إمَّا لما وقع في شعر الأعشى[7] من قوله: الوَاهِبُ المِائَةِ الهِجَانِ وَعَبْدِهَا

فإنَّ قوله: (وَعَبْدِهَا) بالجرّ معطوف على المائة[8]، فصار المعنى باعتبار العطف: الوَاهِبُ عَبْدِهَا. فهو[9] من باب (الضَّارِبُ زَيْدٍ[10])، فكما لا يمتنع ذلك حيث[11] أتى به[12] بعض البلغاء لا يمتنع هذا. فأجاب المصنف عنه[13] بقوله: «وَضَعُفَ[14] (الوَاهِبُ[15] المِائَةِ الهِجَانِ وَعَبْدِهَا») يعني: هذا القول[16] ضعيف لا يقوى في الفصاحة، بحيث يستدل[17] به، لما عرفت من[18] امتناع مثل: (الضَّارِب زَيْدٍ) لعدم الفائدة في الإضافة،

(١) من الإضافة. (٢) صفة اللام. (٣) تمييز. نعني ظاهر في اللفظ في الصورة. (٤) خبر إن. (٥) أي: دعوى بلا دليل. (٦) أي: وأما جواز اللام. (٧) اسم لخمسة عشر شاعر وخمس عشرة قبيلة وتفصيله في القاموس. (٨) لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه. (٩) الواهب عبدها. (١٠) في كون المضاف صفة مفردة معرفة باللام والمضاف إليه اسم مفرد. (١١) علة النفي. (١٢) أي: قول الأعشى. (١٣) أي: عن قول الفراء. (١٤) معلوم من الباب الخامس. (١٥) خبر مبتدأ محذوف أي: هو الواهب أي: الممدوح. (١٦) فيه إشارة إلى أن ضعف من الضعف لا التضعيف البعض. (١٧) على جواز الضارب. (١٨) بيان لما.

وَضَعُفَ الوَاهِبُ المِائَةِ الهِجَانِ وَعَبْدِهَا

والمضاف إليه غير جنس فامتنع لانعدام التخفيف في كل منهما. (قوله: لا دخل في هذا التفريع الخ) وهو جواز الأول وامتناع الثاني الذي ذكره بقوله: وجاز الضاربا زيد الخ؛ يعني: لا دخل في تفريع هذا الجواز والامتناع كليهما؛ وذلك لأن اللفظية لو أفادت تعريفاً أو تخصيصاً لم يبق جواز الأول، بل امتنع لعدم تصور تعريف المعرفة إلا أنه يبقى امتناع الثاني كما كان فظهر أنه لا مدخل لانتفاء التعريف والتخصيص في تفريع مجموع هذين الأمرين وإن كان له مدخل في جواز الأول فقط فلا تغفل. (قوله: كان الأنسب تقديم الخ) بناء على أن إفادة التخفيف مذكور صريحاً فيما سبق وأما انتفاء التعريف والتخصيص فقد مر أنه مستفاد تبعاً لكونه جزأ سلبياً للحصر. (قوله: تقديم هذا التفريع) أي: على قوله: جاز مررت برجل حسن الوجه بأن يقول: ومن ثمه جاز الضاربا زيد والضاربو زيد، وامتنع الضارب زيد، وجاز مررت برجل حسن الوجه الخ، وقوله: فإنه يجوز بصيغة المعلوم من التجويز فاعله الفراء، وفي بعض النسخ: يجيز من الإجازة؛ أي: أجاز الفراء هذا التركيب استدلالاً بوجوه فصلها الشارح بقوله: إما لأنه الخ، وإما لما وقع الخ، وإما؛ لأنه قاسه الخ كما سيتضح، وقوله: بأنه غير مستقيم فإنه رجم بالغيب ومن أين له ذلك ونحن لا نحكم إلا بالظاهر، فإنه وإن أمكن ما قال: إلا أنا نرى اللام سابقةً حساً على الإضافة، والإضافة في الظاهر إنما أتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين إلى الإضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح؟ (رضي)، فهذا الوجه الذي تمسك به الفراء في مخالفة الفريق[1] كالحشيش الذي يتشبث به الغريق. (قوله: بتأخر اللام المتقدمة) أي: لفظاً في اللسان وحساً في الآذان والإنسان[2]، وفي المتوسط اللام سابق على الإضافة؛ لأنه لتحقيق ذات الاسم، والإضافة لتحقيق عارض من عوارضه وهو التخفيف ومحقق الذات سابق على محقق الصفات، وقوله: مجرد ادعاء؛ أي: ادعاء مجرد عن دليل ومرجح. (قوله: وأما لما وقع في شعر الأعشى) عطف على قوله: إما لأنه توهم والأعشى هو أعشى الأكبر ميمون بن قيس الجاهلي، ويقال له: صناجة العرب لجودة شعره ورقة طبعه هو في اللغة من ببصره ضعف، ومؤنثه عشواء، ومنه قولهم: فلان خبط خبط عشواء؛ أي: ناقة لا تبصر بالليل، ويقال: أعشى اسم الشاعر، ومن لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار وبالفارسية: شب كور، والبيت من الكامل من عروضه الأولى وضربه الثاني وهو يمدح بن قيس بن معدي كرب الكندي؛ أي: ممدوحي الواهب المائة الخ. (قوله: فهو من باب الضارب زيد) أي: وأما الواهب المائة الخ فمن قبيل الضارب الرجل فهو جائز حملاً الخ. (قوله: فكما لا يمتنع ذلك) أي: الواهب عبدها لا يمتنع هذا؛ أي: الضارب زيد وأراد ببعض البلغاء الأعشى المذكور. (قوله: فأجاب عنه بقوله: وضعف الخ) فعلى هذا يكون قوله: وضعف الخ من وجوه الرد على استدلال الفراء، فالمعنى أنه إنما جاز هذا القول مع ضعف من حيث التركيب كما حكم به سيبويه فلا يصلح للاستدلال به على جواز الضارب زيد وصحته، لكن يلزم على هذا شوب المصادرة كما ذكره الشارح، فلذا صرف الكلام عن الظاهر المتبادر إلى الأفهام بأن أراد بقوله: وضعف المائة الهجان الخ، الضعف في الاستدلال به على المرام لا في التركيب والانتظام، ولك أن تجعله مسالةً مستقلة متعلقة بالمقام كما سيصرح به، وقال العصام: ولك أيضاً أن تجعل قول المصنف: من جملة الشاهد على أن فائدة الإضافة اللفظية التخفيف فقط، أي: ولأجل أنها تفيد التخفيف فقط ضعف هذا القول فعلى هذا يندفع المصادرة.

(١) برفق.

ولا يخفى أنَّ فيه[1] شَوْبَ مصادرةٍ على المطلوب.
اللهم إلَّا أن يقال: المراد به[2] أنَّه[3] ضعيف في الاستدلال به[4]، إذ لا نصّ[5] فيه[6] على الجر، فإنَّه[7] يحتمل[8] النصب حملاً[9] على المحل[10]، أو على أنَّه مفعول معه، أو لأنَّه قد يتحمّل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه،

(١) أي: في قول المصنف وضعف. (٢) أي: بقوله وضعف. (٣) أي: هذا البيت. (٤) أي: بقول الشاعر. (٥) أي: لا دليل. (٦) أي: في عبدها. (٧) أي: العبد. (٨) أي: العبد. (٩) علة يحتمل. (١٠) أي: محل المائة لأنه المفعول الواهب.

(قوله: إن فيه شوب مصادرة على المطلوب الخ) أي: في هذا التوجيه شائبة المصادرة وأثرها، والمصادرة توقف الدليل على المدعي ولها أنواع منها ما يكون الدليل عين الدعوى، أو يكون صحة أحدهما موقوفة على الأخرى كما ههنا؛ لأن امتناع الضارب زيد يتوقف على ضعف الواهب المائة الخ، وضعف هذا يتوقف على امتناع الضارب زيد فهي المصادرة، وهي باطلة لاشتمالها على الدور الباطل، قيل: إنما قال: شوب مصادرة؛ لأن شرطها كون المدعى عين الدليل أو جزئه، وههنا ليس كذلك؛ لأن المدعى الامتناع والدليل الضعف وفيه شيء، ففي السيلكوتي: إنما زاد لفظ الشوب ولم يقل: مصادرة؛ لأنه لو اكتفى في بيان ضعفه بعدم الفائدة في الإضافة لاندفعت المصادرة. (قوله: اللهم إلا أن يقال الخ) وقد جرت عادتهم باستعمال اللهم فيما في ثبوته ضعف وخفاء، فكأنه يستعان في إثباته باسمه تعالى؛ ليصير بمعاونته وجهاً، ووجه الضعف ما أفاده من أن المتبادر الضعف في التركيب لا في الاستدلال به كما مر وهو بعيد عن الأذهان، وقوله: ضعيف في الاستدلال به على جواز مثل: الضارب زيداً؛ أي: لا أن التركيب نفسه ضعيف فيصير قوله: وضعف الخ لبيان مسائل كما أسلفناه في أثناء التقرير. (قوله: إذ لا نص فيه) أي: في قول الأعشى على الجر في قوله: وعبدها حتى يقوى الاستدلال به على جواز الضارب زيد، وقوله: على المحل؛ أي: على محل المعطوف عليه وهو المائة. (قوله: أو لأنه قد يتحمل الخ) عطف على قوله: إذ لا نص ووجه التحمل أن القبح في المعطوف ليس بظاهر، بل يظهر بالتقدير، ألا ترى إلى جواز قولهم: يا زيد والحارث، وقال العصام: يا زيد والحارث ينادي بتقويته؛ أي: ومن ثمة حكم سيبويه بضعف هذا القول دون امتناعه (هندي) يعني مع الاتفاق في الحكم بامتناع الضارب زيد.

(قوله: ولا يخفى أن فيه شوب مصادرة)؛ لأن إثبات المطلوب يتوقف على إبطال دليل الخصم وإبطاله يتوقف على إثبات المطلوب. (قوله: اللهم إلا أن يقال) لا يخفى بعده؛ لأن المتبادر ضعف في التركيب لا في الاستدلال. (قوله: إذ لا نص فيه على الجر) فيه شيء؛ لأن رواية الجر مشهورة وهي كافية في الاستدلال.

(قوله: يتوقف على إبطال دليل الخصم) إذا كان موجوداً لئلا يعارض دليل إثبات المطلوب. (قوله: وإبطاله يتوقف على إثبات المطلوب) حيث استدل بثبوته على بطلانه، وإنما قال: شوب مصادرة ولم يقل مصادرة؛ لأنه لو اكتفى في بيان ضعفه بعدم الفائدة في الإضافة اندفعت المصادرة، وما قيل: إنه لو قرأ ضعف من التضعيف؛ أي: من الفصحاء، أو يقال: إن امتناع مثل الضارب زيد متقرر بحيث ينبغي أن يردّ به مخالفه، وإن كان قول الأعشى فلا يمكن أن يرد به؛ أي: بقول الأعشى وحينئذ لا شوب للمصادرة فليس بشيء، أما الأول: فلأنه موقوف على النقل من الفصحاء، وأما الثاني فلأن الخصم لا يسلم كون امتناعه متقرراً. (قوله: مشهورة) الشارح رحمه الله يمنع شهرتها؛ فلذا حكم بأن لا نص في الجر، وإنما لم يجوّز الشارح رحمه الله نصب المائة الهجان، فلا يحتاج إلى دعوى نصب العبد حملاً على المحل اكتفاء بقدر الحاجة.

كما في: (رُبَّ شَاةٍ وَسَخْلَتِهَا) حيث جاز هذا التركيب[1]، ولم يجز (رُبَّ سَخْلَتِهَا[2]) بإدخال (رُبَّ) على سخلتها[3] بدون العطف[4] والبيت بتمامه:

الوَاهِبُ[5] المِائَةِ الهِجَانِ وَعَبْدِهَا عُوذاً[6] تُزَجِّي خَلْفَهَا أَطْفَالَهَا

أي: ممدوحه[7] الواهب المائة الهجان[8]: أي: البيض[9] من النوق، يستوي فيه الجمع و[10]الواحد، صفة للمائة أو بدل عنها، أو من قبيل (الثَّلاَثَةِ الأَثْوَابِ) كما هو مذهب الكوفية. وعبدها، أي: راعيها تشبيهاً له بالعبد، لقيامه[11] بحق خدمتها، أو عبدها حقيقة[12] بإضافته لأدنى ملابسة. عُوذاً بالذال المعجمة جمع عائذ، أي: حديثات[13] النتاج، حال

(١) أي: تركيب رب شاة وسخلتها. (٢) لأنّ رب لا يدخل على المعارف. ولد الغنم والمعز إلى أربعة أشهر. (٣) أي: على لفظ سخلة. (٤) وهو الواو. (٥) من بحر الكامل. (٦) حال من المائة. (٧) أي: الشاعر، أشار إلى حذف المبتدأ. (٨) صفة أو بدل. (٩) جمع أبيض يستو المذكر والمؤنث. (١٠) مشترك بين الجمع والواحد كالفلك. (١١) اللام بمعنى في لدخوله على وجه الشبه. (١٢) تمييز. (١٣) أي: قريبات النتاج من الظمأ والحبل.

(قوله، يستوى فيه الجمع والواحد) أي: هو مشترك بينهما كالفلك.

(قوله: كما في رب شاة وسخلتها) يقال: رب شاة وسخلتها بدرهم وسخلة الشاة ولدها، وقوله: ولم يجز رب سخلتها؛ أي: لأن رب لا تدخل إلا على النكرات، ففي المغني، وتنفرد رب من سائر حروف الجر بوجوب تصديرها ووجوب تنكير مجرورها؛ لأن التقليل والتكثير لا يكونان في المعرفة هذا، وجوزه أي: رب سخلتها بعضهم استناداً إلى أن الضمير الراجع إلى النكرة في حكمها (نعمه)، فقد قال سيبويه: إن الضمير في سخلتها نكرة؛ لأن الراجع إلى نكرة غير مختصة بحكم من الأحكام نكرة. (قوله: والبيت بتمامه: الواهبُ المِائةِ الهِجَانِ وعَبْدِها الخ) أي: ممدوحي الواهب المائة الخ كما أسلفناه، وكما أشار إليه في الشرح فالإضافة لفظية، قيل: أريد بالمائة مجرد الكثرة، والهجان بكسر الهاء وفتح الجيم المخففة؛ أي: الإبل البيض الكرام يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع صفة لقوله: المائة والاشتقاق في النعت ليس بشرط عند المصنف، وأما من شرطه فيأوله بالبيض كما فسر الشارح وهي جمع بيضاء كما أن النوق جمع الناقة. (قوله: أو من قبيل الثلاثة الأثواب) أي: من إضافة العدد المعرف إلى معدوده، وإنما آخر هذا الوجه لكونه ضعيفاً كما سبق، وقوله: تشبيهاً له بالعبد ففيه استعارة مصرحة أصلية، ووجه الشبه ما أشار إليه بقوله: لقيامه الخ فشبه الراعي بالعبد في القيام بالخدمة والاشتغال بها، فالراعي بكمال اشتغاله برعي المائة كأنه مملوكها. (قوله: أو عبدها حقيقة) عطف على قوله: أو راعيها، فعلى هذا يكون إضافة العبد إلى المائة لأدنى ملابسة؛ أي: بملابسة أنه يقوم بأمرها ويرعاها فالمراد عبد صاحبها وواهبها، فاعلم أنه إذا كان بين الشيئين ملابسة ومخالطة جاز أن يضاف أحدهما إلى الآخر، ولا يلزم أن يكون المضاف ملك المضاف إليه أو حقه كما تقدم. (قوله: جمع عائذ) كبزل: جمع بازل، وهذا من صيغ الجموع التسعة المكسرة لاسم الفاعل، وقوله: حديث النتائج، فالعائذ بمعنى حديث العهد بالولد من الإبل والظباء وفي شواهد ابن عقيل: العائذ: الناقة التي ولدت عن قريب بأن مضي من ولادتها عشرة أو خمسة عشر يوماً، فالعائذ من قبيل حائض وحامل فافهم.

من المائة[1]. يُزجِّي[2] .بالزاي المعجمة، والجيم. على صيغة المعلوم[3] المذكر[4]، أي: يسوق وفاعله[5] ضمير العبد[6]. وأطفالها[7]: منصوب على المفعولية، أو على صيغة المجهول المؤنث[8]، (وَأَطْفَالُهَا) مرفوع[9] على أنَّه مفعول ما لم يسم فاعله. وحقيقة الأمر لا ينكشف[10] إلا بعد معرفة حركة[11] حرف الروي[12] من القصيدة. وإمَّا لأنَّه قاسه على (الضَّارِبُ الرَّجُلِ) و: (الضَّارِبُكَ)، فأجاب المصنف عنه[13] بقوله: «وَإِنَّمَا جَازَ (الضَّارِبُ الرَّجُلِ)» يعني: كان القياس عدم جوازه، لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنَّه جاز «حَمْلاً عَلَى» الوجه «الْمُخْتَارِ فِي (الْحَسَنِ الْوَجْهِ)» وهو جَرُّ (الوَجْهِ) بالإضافة[14]. وفيه[15] وجهان[16] أخران[17]: رفعه[18] على الفاعلية، ونصبه[19] على التشبيه بالمفعول ووجه[20] الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف إليه جنساً معرّفيْنِ[21] باللام، و[22]هذا الاشتراك مفقود بين (الضَّارِبُ زَيْدٍ) وَ: (الْحَسَنِ الْوَجْهِ) وقياسه[23] عليه قياس مع الفارق[24]. «وَالضَّارِبُكَ» يعني: إنَّما جاز (الضَّارِبُكَ) مع أنَّ القياس عدم جوازه لما عرفت[25].

---

(١) يبين هيئة المفعول. (٢) وأزجيت الإبل سقتها. (٣) المضارع. (٤) من زجى يزجي. (٥) أي: المسكن. (٦) أي: عائد إليه. (٧) جمع طفل. (٨) أي: تزجى. (٩) لفظ بناء. (١٠) أي: لا يبين لنا. (١١) أي: الضمة والفتحة. (١٢) وهو لام أطفالها. (١٣) أي: عن قوله. (١٤) لحصول الخفة المطلوب. (١٥) خبر مقدم. أي: في الحسن الوجه. (١٦) مبتدأ مؤخر. (١٧) صفة وجهان. أي: غير الإضافة. (١٨) بدل من وجهان. (١٩) أي: الوجه. (٢٠) أي: ووجه حمل الضارب الرجل على الحسن الوجه. (٢١) صفة جنس. (٢٢) حال من فاعل جاز. (٢٣) أي: قياس الفراء. (٢٤) أي: بغير وجه المشبه ولا جامع وهو فاسد. (٢٥) أي: لعدم إفادة التخفيف بزوال التنوين.

(قوله: يزجي على صيغة المعلوم) أي: من باب التفعيل، والتزجية: السوق؛ أي: يسوقه[1] لا من الأفعال لعدم مساعدة الوزن وإن كان الإزجاء أيضاً بمعناه، وفي التنزيل: ﴿يُزْجِي سَحَابًا﴾؛ أي: يسوقه، وقوله: أو على صيغة المجهول، وفي شرح العصام: ويزجي غير معلوم أهو مجهول أو معلوم ما لم يعلم حركة حرف الروي من القصيدة وهي الحرف التي تبنى عليه القصيدة وتنسب إليه كما مر في بحث غير المنصرف. (قوله: وأطفالها مرفوع الخ) جمع طفل وهو الولد الصغير من الدواب والإنسان ويكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث والجمع قال تعالى: ﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾ وتجوز فيه المطابقة كما ههنا. (قوله: وإما لأنه قاسه الخ) عطف على أما لأنه توهم؛ أي: وإما لأن الفراء قاس الضارب زيد على الضارب الرجل في الجواز قياساً أصولياً لكنه قياس مع الفارق كما ستطلع. (قوله: لانتفاء التخفيف الخ) اكتفى ببيان انتفاء التخفيف عن المضاف لظهور انتفاءه عن المضاف إليه فلا يتوجه أنه لا بد من ضميمة انتفاء ما يحذف من المضاف إليه للإضافة كما في الحسن الوجه. (قال المصنف: حملاً على الوجه المختار في الحسن الوجه) أي: من الأوجه الثلاثة للإعراب من الرفع والنصب والجر، وفي المتوسط: إنما قال: على الوجه المختار؛ لأن في الحسن الوجه ستة عشر وجهاً ومن مختارها الحسن الوجه بالإضافة، وقوله: على التشبيه بالمفعول؛ أي: المفعول به والجر على الإضافة ناشئ على هذا النصب لا الرفع لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه، وتحقيقه في شذور الذهب ١٣٥. (قوله: اشتراكهما في كون الخ) فيكون من قبيل حمل النظير على

(١) لأنه لا يصدق على ضاربك أنه مضاف إلى ضمير منفصل من غير اعتبار

(قوله، وفيه وجهان آخران) إلى آخره، أما الرفع فقبيح لخلو الصفة عن الضمير، وأما النصب ففيه تمحل حيث جعل الفاعل مشبهاً بالمفعول فنصب.

(قوله: عن الضمير العائد) أي: إلى الموصوف. (قوله: فنصب) إشارة إلى أن التمحل هو النصب؛ إذ لا ناصب بخلاف الجر فإن الجار متحقق، فلا يرد أن عمل التشبيه بالمفعول لازم في الجر أيضاً على ما صرح به سابقاً.

«وَ[1]» كذا «شِبْهُهُ[2]» وهو (الضَّارِبِ، وَالضَّارِبُهُ[3]) وغيرهما «فِيمَنْ[4] قَالَ» أي: في قول[5] من قال، يعني سيبويه وأتباعه. «إِنَّهُ» أي: (الضَّارِبُ) في: الضَّارِبُكَ «مُضَافٌ[6]» دون[7] من قال: إنَّه غير مضاف والكاف[8] منصوب المحل على المفعولية، والتنوين محذوف، لاتصال الضمير لا للإضافة فإنَّه[9] لا يحتاج في جوازه إلى حمل. «حَمْلاً» أي[10]: محمولّيته «عَلَى (ضَارِبُكَ)» فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلَّل[11] به. أعني[12]: جاز. وبيانه[13] أنَّهم إذا أوصلوا أسماء الفاعلين[14] والمفعولين[15] مجردة[16] عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات[17] متصلات التزموا[18] الإضافة[19] ولم ينظروا[20] إلى تحقيق تخفيف فقالوا[21]: (ضَارِبُكَ) وإن لم يحصل التخفيف بالإضافة بل[22] بنفس اتصال الضمير، ثمَّ لما لم[23] يعتبروا التخفيف في (ضَارِبُكَ[24]) وجوزوه بدونه حملوا[25] (الضَّارِبُكَ) عليه لأنهما[26] من باب واحد، حيث[27] كان كل منهما[28] اسم فاعل[29] مضافاً[30] إلى مضمر متصل محذوفاً تنوينه[31] قبل الإضافة[32] لا للإضافة، ولم يحملوا[33] (الضَّارِبُ زَيْدٍ) عليه[34]، لأنَّهما[35] ليسا من باب واحد،

(١) عطف على الضاربك. (٢) أي: الضاربك. (٣) أي: المضاف على ضمير الغائب. (٤) متعلق بيجاز. (٥) أشار إلى تقدير المضاف. (٦) خبر إن والكاف مجرور المحل. (٧) وهو الأخفش والهمام وعبد القاهر. (٨) في الضاربك. (٩) أي: الضاربك عند من قال إنه ليس مضاف بل الكاف مفعوله. (١٠) أشار إلى أن حمل مصدر مجهول. (١١) لأن الجواز والمحمولية صفتان للضاربك. (١٢) من الفعل. (١٣) أي: بيان الحمل ووجهه. (١٤) كضارب مفرداً. (١٥) كمضروب مفرداً. (١٦) حال من فاعل وصلوا. (١٧) وحذفت التنوين لأجلها. (١٨) أي: أوجبوا. (١٩) ليتم بها الاسم. (٢٠) هرب. (٢١) أي: النحاة. (٢٢) أي: بل بحذف التنوين بنفس الاتصال. (٢٣) أي: النحاة. (٢٤) وشبهه أي: حصول التخفيف بالإضافة لعدم إمكانه. (٢٥) سيبويه وأتباعه. (٢٦) أي: الضارب والضاربك. (٢٧) علة. (٢٨) أي: من المضاف والمضاف إليه. (٢٩) خبر كان. (٣٠) حال من اسم فاعل. (٣١) صفة جرت على غير من حسن له. (٣٢) لاتصال الضمير في ضاربك والألف واللام في الضاربك. (٣٣) أي: النحاة. (٣٤) أي: على ضاربك. (٣٥) أي: الضاربك والضارب.

وَشِبْهُهُ فِيمَنْ قَالَ إِنَّهُ مُضَافٌ حَمْلاً عَلَى ضَارِبُكَ

(قوله: يعني سيبويه وأتباعه) تبع فيه جماعة من الشارحين حيث فسروا كلام المصنف هكذا بناء على ما نقل عن سيبويه من جواز الجر في الضاربك، لكن المشهور من مذهبه أنه لا يجوز فيه إلا النصب قياساً على المظهر، ولذا لم يسند الشيخ الرضي إلى سيبويه إلا ما هو المشهور من مذهبه، وأسند القول بالجواز إلى الرماني والمبرد في أحد قوليه وجار الله. (قال، حملاً أي، لمحموليته) أو لحامليتهم له بناء على جعله مفعولاً له للفعل المفهوم؛ أي: جوّزوا حملاً. (قوله، ولم يحملوا الضارب زيد الخ) بقي على هذا التقرير دون التقرير السابق شيء وهو النظير. (قوله: فقياسه عليه) أي: قياس الضارب زيد على الضارب الرجل كما قاسه الفراء قياس مع الفارق فلا يجوز. (قوله: يعني إنما جاز الضاربك) أي: عند القائلين بالإضافة فيه حملاً على ضاربك لمناسبة واشتراك بينهما وإن كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف؛ أي: وهذه المناسبة والمشاركة مفقودة بين الضارب زيد وضاربك فقياسه عليه أيضاً قياس مع الفارق. (قوله: وهو الضاربي الخ) ومنه قوله:

أَيُّهَا الشَّاتِمِي لِتُحْسَبَ مِثْلِي
إِنَّمَا أَنْتَ فِي الضَّلالِ تَهِيمُ

وأما قوله:

هُمُ الآمِرُونَ الخَيْرَ والفَاعِلُونَه

فشاذ لا يقاس عليه. (قوله: أي: في قول من قال) بتقدير القول، ولك أن تجعل في بمعنى عند فلا تقدير، وقوله: دون من قال؛ أي: كالأخفش وهشام وعبد القاهر فافهم. (قوله: لاتصال الضمير لا للإضافة) كما في ضاربك المجرد عن اللام، وأورد عليه بحذف النون في المثنى والجمع؛ نحو: ضاربيك، وأجيب: بأن النون بمنزلة التنوين يؤذن بانفصال ما بعده عما قبله، فلا يجامع أيضاً المتصل ما يؤذن بالانفصال (امتحان)، ثم الظاهر أن حذف التنوين في الضاربك لدخول اللام لا لاتصال الضمير. (قوله: أي لمحموليته الخ) إشارة إلى أن حملاً مصدر مبني للمفعول منصوب على أنه مفعول له لمقدر؛ أي: إنما جاز ذلك لكونه محمولاً فاتحد الفاعلان كما صرح به الشارح مفرعاً على التفسير، وفي اللاري وجه آخر، وفي العصام اعتراض على الشارح فاعرفه. (قوله: قياساً على المظهر) أي: الضارب زيداً فإنه يتعين فيه النصب. (قوله: وأسند الجواز) أي: جواز الجر في الضاربك. (قوله: أو لحامليتهم الخ) ولا يخفى ما في توجيه المحشي رحمه الله من الاحتياج إلى تقدير جوّزوا، أو تأويل جاز به، قيل: الاحتياج فهو كنزع الخف قبل الوصول إلى الماء. (قوله: للفعل المفهوم من جاز) فإن الجواز المفهوم من عطف الضاربك على الضارب الرجل يفهم منه التجويز. (قوله: لم لم يحمل الضارب الخ) فإنهما من باب واحد لا فرق بينهما إلا باللام كما في الضاربك وضاربك، ولم يعتبر على هذا التقدير في وجه حمل الضاربك على ضاربك اشتراكهما في كون حذف التنوين فيهما قبل الإضافة لاتصال الضمير لا للإضافة كما في التقرير الأول حتى يفرق بأن في ضارب زيد حصل التخفيف بالإضافة، فلا يمكن

التزموا الإضافة) أي: في نحو: ضاربك من غير نظر إلى تحقق التخفيف بالإضافة وعدمه، وقال الرضي: إنما التزموا الإضافة في نحو: ضاربك؛ لأن في آخره إما تنويناً أو نوناً وهما مشعران بتمام الكلمة، والضمير المتصل في حكم تتمة الأول، فلو لم يحذفا ولم تضف الكلمة لزم كون الضمير متصلاً ومنفصلاً في حالة واحدة. (قوله: بل بنفس اتصال الضمير) للتضاد بين التنوين والضمير المتصل. (قوله: حملوا الضاربك عليه) أي: على ضاربك، وقد يقال: لم حكمتم بحمل الضاربك على ضاربك، والحال أن ما ذكرتم لا يقتضي ترجيح حمل أحدهما على الآخر، ويمكن أن يدفع بما قاله العصام من أن في إضافة ضاربك تخفيف المضاف والمضاف إليه، وفي الضاربك تخفيف المضاف إليه فقط بتبديل المنفصل بالمتصل فحمل على ضاربك في التخفيف بالحذف، لكن هذا السوق مخالف لسوق الشارح على التقرير الأول فافهم. (قوله: لأنهما ليسا من باب واحد) حيث لم يكن المضاف إليه فيه ضميراً متصلاً فقياس الفراء عليه قياس مع الفارق، ثم اعلم أنه لا يرد على هذا التقرير ما يرد على التقرير الآتي من أنهم لم لم يحملوا الضارب زيد على ضارب زيد كما سنذكره؛ لأن الحمل على هذا التقرير ليس في مجرد اتحاد الجزئين، بل اعتبر في وجه الحمل معه كون التنوين محذوفاً لغير الإضافة ولم يوجد ذلك فيما يورد إلا أنه

أنه لم لم يحملوا الضارب زيد على ضارب زيد كما حملوا الضاربك على ضاربك، وإنما قلنا: دون التقرير السابق؛ إذ حاصله أن حذف التنوين في باب ضاربك ليس للإضافة، بل لاتصال الضمير؛ لأن التنوين واتصال الضمير مما يتنافيان سواء كان الضمير منصوباً أو مجروراً فإذا لم يكن في ذلك الباب النظر إلى الخفة لم يبالوا بانتفاء التخفيف في الضاربك؛ لأنه نظيره بخلاف باب ضارب زيد فإن التخفيف في بابه منظور فيه؛ إن قلت: يرد على هذا التقرير نقض القاعدة المعلومة من السابق وهي أن الإضافة اللفظية تفيد التخفيف، قلنا: لعل المصنف لم يرض بهذا القول أو قال: بأن التنوين قدر باتصال الضمير، فإن اتصال الضمير إنما ينافي التنوين لفظاً، ثم حذف من التقدير بعد اعتبار الإضافة كما في حواج بيت الله، إن قلت: فعلى هذا ينبغي أنه لا يجوز الضاربك كما لا يجوز الضارب زيد للحمل على ضارب زيد، قلنا: بين المثالين فرق؛ وذلك لأن الضاربك مشابه لضاربك في أن حذف تنوينهما لفظاً قبل الإضافة وليس الضارب

حمل الضارب زيد عليه بخلاف الضاربك وضاربك؛ فإنهما يشتركان في عدم حصول التخفيف بالإضافة فقول الشارح رحمه الله: من غير اعتبار الخ خبر كون كل منهما كما في قوله: محذوفاً تنوينه في التقرير السابق وتعلقه بحمل وهم. (قوله: وإنما قلنا: دون التقرير السابق الخ) أورد الشيخ الرضي هذا الاعتراض على التقرير السابق بأنه إذا جاز حمل ذي اللام في الضاربك في وجوب الإضافة على مجرد منها لعلة في المجرد دون ذي اللام وهي اجتماع المتنافيين لو لم يضف فليجر حمل ذي اللام وهي حصول التخفيف بناء على أنهما من باب واحد، ولا يخفى عدم تماميته؛ لأنه إذا كان التخفيف في باب ضاربك زيد شرطاً كيف يمكن حمل الضارب زيد عليه، وأشار المحشي رحمه الله بقوله: فإن التخفيف في بابه منظور فيه. (قوله: مما يتنافيان)؛ لأن التنوين مشعر بتمام الكلمة، والضمير المتصل في حكم تتمة الأول، فلو لم يحذف ولم تضف الكلمة لزم كون الضمير متصلاً ومنفصلاً، وما قيل: منشأ هذا الاشتباه عدم التأمل؛ لأن إضافة ضاربك حصل بها التخفيف في المضاف بحذف التنوين، وفي المضاف إليه بتبديل الضمير المنفصل بالمتصل والضاربك، وإن لم يشاركه في تخفيف المضاف يشاركه في تخفيف المضاف إليه بخلاف الضارب زيد وضارب زيد فليس بشيء؛ لأن التخفيف المعتبر في الإضافة اللفظية عند الجمهور كما سبق منحصر في حذف التنوين وحذف النون وحذف الضمير لا رابع والتخفيف بالتبديل ليس بمعتبر، فوجوده كعدمه، وحينئذ نسبة الضارب زيد إلى ضارب زيد كنسبة الضاربك إلى ضاربك في حصول التخفيف بحذف التنوين، وإنما قلنا: عند الجمهور؛ لأن من قال: إن إضافة اسم التفضيل لفظية قال بحصول التخفيف بحذف من كما في اللباب، وفي ضوء المصباح وإنما ساغ الضاربه والضاربك؛ لأنه في الأصل الضارب إياك والضارب إياه، فلما أضيف حصل التخفيف. (قوله: بخلاف باب ضارب زيد) أي: ما فيه الإضافة إلى مظهر. (قوله: فإن التخفيف منظور فيه) فلا يمكن حمل الضارب زيد عليه. (قوله: يرد على هذا التقرير الخ) أي: السابق حيث اعترف فيه بأن حذف التنوين في باب ضاربك ليس للإضافة. (قوله: قلنا: لعل المصنف رحمه الله لم يرض بهذا القول) أي: بالإضافة في ضاربك مع عدم الخفة، ويكون قوله: الضاربك وشبهه الخ على هذا التقرير نقلاً لكلام القوم ويؤيده أن الشارح رحمه الله نسب الحمل المذكور إلى القوم، وذلك بأن لا يقول: بالإضافة ويكون الضمير منصوباً كما هو مذهب الخليل، وقياسه على الضاربا زيد، والضاربوا زيد قياس مع الفارق، أو بأن يقول بالإضافة مع التخفيف كما في التقرير الثاني هذا لكن هذا الجواب لا يحسم مادة النقض؛ لأنه باق عند من يقول بالإضافة مع عدم الخفة في ضاربك فالحق أن القاعدة مخصصة كما يشعر به كلامهم حيث قال في العباب: بأن الإضافة في ضاربك لازمة لئلا يلزم الجمع بين التنوين والضمير المتصل، والإضافة المقصود بها التخفيف غير لازمة كما في ضارب زيد فإنه يجوز ضارب زيد، وقال في الإيضاح: إن لاسم الفاعل مع الضمير

والدليل على أن سقوط التنوين في (ضَارِبُكَ) لاتصال الكاف لا للإضافة[1] أنَّها لو سقطت[2] للإضافة لكان ينبغي أن يتصور ذلك[3] أولاً[4] على وجه يكون الضمير[5] منصوباً بالمفعولية ثم يضاف، ويقال: (ضَارِبُكَ) كما يتصور (ضَارِبٌ زَيْداً) ثم يضاف، ويقال: (ضَارِبُ زَيْدٍ) ولن يتصور (ضَارِبُكَ). فعلم أنَّها سقطت[6] لاتصال الكاف[7] لا للإضافة. ولقائل[8] أن يقول[9]: لم لا يجوز أن يكون أصل (ضَارِبُكَ) ضارب إيَّاك للفصل بالتنوين[10]، ثمَّ[11] لما أضيف[12] حذف التنوين[13] فصار الضمير المنفصل متصلاً، فصار (ضَارِبُكَ) وحصل التخفيف حداً[14]، ثم حمل (الضَّارِبُكَ) عليه لأنهما من باب واحد، حيث[15] كان كل منهما اسم فاعل مضافاً[16] إلى مضمر[17] متصل

(١) أي: ليس سقوط التنوين في ضاربك للإضافة. (٢) أي: التنوين. (٣) حصول التنوين ووجوه. (٤) قبل الإضافة. (٥) مضمراً منفصلاً. (٦) أي: التنوين. (٧) لأنها ربُّ ك. (٨) خبر مقدم. (٩) بعد التأويل مبتدأ مؤخر. (١٠) أي: بسبب التنوين لأنه يمنع الاتصال. (١١) بعد الأصل. (١٢) أي: ضارب إلى الكاف. (١٣) من ضارب للإضافة. (١٤) أي: قطعاً وجزماً من جانب المضاف والمضاف إليه. لارى. (١٥) علة كون كل منهما من باب واحد. (١٦) حال من اسم فاعل. (١٧) الظاهر اتصل به الضمير.

يرد شيء آخر وهو أنه يلزم وجود الشيء بلا شرط، ولا مقتض فيحتاج إلى القول بالتخصيص بأن يقال: المراد أن شرط الإضافة حذف التنوين لأجلها في غير باب ضاربك وأن اللفظية تفيد التخفيف في غيره، أو يقال: وجود التخفيف في ضاربك بحذف التنوين المقدر كما في حواج بيت الله، وكل ذلك تكلف، فلذا قال: ولقائل الخ وعدل عن التقرير الأول في بيان وجه الحمل. (قوله: والدليل على أن الخ) كأنه قيل: أنتم قلتم التخفيف حصل باتصال الضمير لا بالإضافة فما الدليل على ذلك، فأجاب بما ترى، وقوله: لأنها لو سقطت، وفي النسخة الظاهرة أنها، وقال الرضي: وإنما قلنا: إن إضافة ضاربك ليست للتخفيف؛ لأنها لو كانت لأجله لم تلزم إذ الإضافة المقصود بها التخفيف لا تلزم الكلمة كما في ضارب زيد وضارب زيداً، وفي الإيضاح أن لاسم الفاعل مع الضمير المتصل شأناً ليس له مع المظهر فلا يلزم من جواز إضافة اسم الفاعل إلى المضمر من غير تخفيف لهذا الشأن جواز إضافته إلى الظاهر. (قوله: أن يتصور ذلك أو لا) أي: أن يلاحظ وجود التنوين قبل الإضافة على وجه الخ. (قوله: ولن يتصور ضاربك) وهو ظاهر؛ لأن التنوين يقتضي الانفصال والضمير يقتضي الاتصال وبينهما تناف. (قوله: ولقائل أن يقول: لم لا يجوز الخ) وقد يجاب بأن المانع عن كون الأصل ضارب إياك بالفصل إن وضع الضمائر للاختصار، والمتصل أخصر فمتى أمكن الاتصال لا يسوغ الانفصال، وأسباب تعذر الاتصال على ما سيأتي ستة، وليس هذا من جملتها فاعرفه. (قوله: ضارب إياك بالفصل) أي: بانفصال الضمير عن ضارب بسبب التنوين، ثم لما قصد الإضافة حذف التنوين لأجلها فاتصل الضمير لانتفاء المانع وهو التنوين. (قوله: وحصل التخفيف جداً) أي: قطعاً وإنما قال: جداً لحصول التخفيف فيه في كلا الطرفين المضاف والمضاف إليه؛ لأن في الأول حذف التنوين وفي الثاني تبديل المنفصل بالمتصل؛ إذ المتصل أخف. (قوله: لأنهما من باب

زيد مشابهاً لضارب زيد في ذلك. (قوله: وحصل التخفيف جداً) من جانب المضاف ومن جانب المضاف إليه كما ترى.

المتصل شأناً ليس له مع المظهر فلا يلزم من جواز إضافة اسم الفاعل إلى المضمر من غير تخفيف لأجل هذه العلة جواز إضافة اسم الفاعل إلى الظاهر مع انتفائها. (قوله: بأن التنوين قدر الخ): لأن المنافي للتنوين إما اللام وإما الإضافة، وكلاهما مفقودان عند اتصال الضمير، واتصال الضمير إنما ينافي وجود التنوين لفظاً لإشعاره بالتمام دون التقدير، ثم حذف التنوين من التقدير بعد اعتبار الإضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين المقدر. (قوله: كما في: حواج بيت الله) فيه أن دليل التقدير في: حواج بيت الله موجود وهو وجود الكسر فإنها سقطت من غير المنصرف بتبعية التنوين، ولا دليل فيما نحن فيه على تقدير التنوين سوى حفظ القاعدة المذكورة. (قوله: لا يجوز الضاربك الخ) لوجود الخفة في المحمول عليه دون المحمول. (قوله: لأن الضاربك الخ) يعني: أن ههنا شبهاً أتم من شبهه في الضارب زيد وضارب زيد فعدم جواز الثاني لا يستلزم عدم جواز الأول. (قوله: من جانب المضاف) بحذف التنوين ومن جانب المضاف إليه بالتبديل، وإن لم يكن لهذا التخفيف مدخل في صحة الإضافة.

من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل[1] الإضافة، لا للإضافة. ولم يحملوا (الضَّارِبُ زَيْدٍ) عليه[2] لأنَّهما ليسا من باب[3] واحد. واعلم: أنَّا حملنا قوله[4] :(وَضَعُفَ الوَاهِبُ المِائَةِ الهِجَانِ وَعَبْدِهَا) وقوله[5]: (وَالضَّارِبُ الرَّجُلِ[6]) و:(الضَّارِبُكَ[7]) حملاً على نظيريهما على[8]

(١) فاشتركا في هذه الحالة فيصح الحمل. (٢) أي: على الضارب. (٣) فلم يصح الحمل كما صح في الضاربك وضاربك. (٤) مصنف أو أعلى. (٥) مصنف. (٦) نظيره الحسن الوجه بالجر. (٧) ونظير ضاربك. (٨) متعلق بقوله حملنا.

واحد) أي: لأن الضاربك وضاربك من نوع واحد لاتحاد الجزئين حيث كان الخ، قال في الامتحان: لا يكفي في الحمل اتحاد الجزئين وإلا جاز الضارب زيد الخ، وفي حاشية العصام جواب عن هذا الإشكال، وحاصله: أن وجه الحمل ليس مجرد اتحاد الطرفين بل ذلك مع حصول التخفيف ولو في الجملة حيث وجد تخفيف ما في المحمول في المضاف إليه تبديل المنفصل بالمتصل، ولم يوجد هذا الوجه في الضارب زيد مع ضارب زيد حتى يصح الحمل على ضارب زيد، لكن يرد حينئذ أنه لا يبقى وجه للحمل لوجود التخفيف في المحمول، وأجاب عنه أيضاً بأن هذا تخفيف بالتبديل والمعتبر هو التخفيف بالحذف، وفيه أن التخفيف في الحسن الوجه أيضاً بالتبديل اللهم إلا أن يقال: إن فيه حذف الضمير الذي هو الاسم وتعويض اللام الذي هو الحرف بخلاف ما نحن فيه حيث حذف ههنا اسم وهو الضمير المنفصل وجيء باسم آخر وهو المتصل والمعتبر في التخفيف هو الأول دون الثاني؛ فلذا يحتاج إلى الحمل. (قوله: من غير اعتبار حذف تنوينهما) الظاهر أنه متعلق بقوله: ثم حمل؛ أي: حمل الضاربك على ضاربك بإغماض العين عن هذا الاعتبار كما نظر إليه في التقرير السابق لا بقوله: مضافاً، وإلا يكون كلاماً فاسداً[1] ويجوز تعلقه بقوله: من باب واحد بالحالية واختار التعلق بالحمل الفاضل العصام فيكون هذا القول بياناً لعدم المانع لذلك الحمل؛ لأنه إذا نظر إلى حذف تنوينهما كان ذلك مانعاً للحمل؛ إذ التنوين في الضاربك محذوف قبل الإضافة بسبب اللام وفي ضاربك محذوف لأجل الإضافة على ما حققه الشارح بقوله: ولقائل الخ. (قوله: من غير اعتبار حذف تنوينهما الخ)؛ لأنهما بهذا الاعتبار لا يكونان من نوع واحد؛ لأن حذف تنوين ضاربك على هذا الاعتبار يكون للإضافة لا قبلها وحذف تنوين الضاربك على العكس، وقوله: واعلم إنا حملنا الخ تحقيق للمقام وأراد بضمير المتكلم مع الغير نفسه إلا أنه عبر بذلك هضماً لنفسه فافهم. (قوله: وقوله: الضارب الرجل والضاربك) أي: وإنما جاز الضارب الرجل الخ، ولعله تركه لفظاً للاختصار ولا بد من تقديره حتى يتعلق به قوله: حملاً، وقوله: على نظيريهما من الوجه

حذف تنوينه قبل الإضافة؛ لأن تنوينه محذوف لأجلها وإن صدق على الضاربك.

(١) أصله المسجدان سقط النون بالإضافة.

الأجوبة[1] عن استدلالات الفراء على[2] جواز (الضَّارِبُ زَيْدٍ) عن[3] جانب المصنف على موافقة بعض الشارحين[4]. ذلك أن تجعل كل واحدة[5] منها[6] إشارة[7] إلى مسألة على[8] حدتها مناسبة[9] للحكم[10] بامتناع[11] (الضَّارِبُ زَيْدٍ). فمعنى قوله[12]: (وَضَعْفُ: الوَاهِبُ المِائَةُ الهِجَانِ وَعَبْدِهَا) أنَّه[13] ضعف عطف المجرد[14] عن اللام على المحلّ[15] به المضاف[16] إليه، صفة[17] مصدرة باللام، لأنَّه[18] بتوسط العطف يصير مثل: (الضَّارِبُ زَيْدٍ) كما عرفت. وإنَّما لم يحكم[19] عليه[20] بالامتناع بل[21] بالضعف، لأنَّه[22] قد يتحمل في المعطوف[23] ما لا يتحمل في المعطوف عليه، وحينئذ[24] يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة[25] على المطلوب على التقدير الأول[26]، وإرجاع[27] كل من الصورتين الأخيرتين إلى مسألة[28] ظاهرة. و[29]يتضمن[30] الرد على الفراء في الاستدلال بهما. وَ[31]لاَ يُضَافُ مَوْصُوفٌ[32] إِلَى صِفَتِهِ مع[33] بقاء المعنى المفاد[34] بالتركيب الوصفي بحاله، لأنَّ لكل من هيئتي

---

(١) جمع جواب، جمع قلة على وزن أفعلة. (٢) متعلق بقوله حملنا. (٣) متعلق بقول الأجوبة. (٤) وهو الشيخ الرضي نقلاً عن المصنف. (٥) الظاهر كل واحدة. (٦) أي: من قوله وضعف الواهب وقوله الضارب الرجل والضاربك. (٧) مفعول لجعل. (٨) حال من كل واحد. (٩) صفة مسألة. (١٠) وهو عدم التخفيف. (١١) صفة للحكم. (١٢) مصنف. (١٣) شأن. (١٤) هو عبدها. (١٥) أي: المزين. أعني من المحلّ المائة. (١٦) صفة المحلّ. (١٧) أي: الواهب. نائب فاعل المضاف. (١٨) قول الأعشى. علة ضعف. (١٩) مصنف. (٢٠) أي: على قوله الواهب المائة. (٢١) حكم عليه. (٢٢) شأن. علة لم يحكم. (٢٣) أي: عبدها. (٢٤) أي: حين إذا كان المذكور غير واقع عن استدلالات الفراء. (٢٥) أي: على الدور. (٢٦) أي: على التقدير الجعل على جواز الفراء. (٢٧) عطف على قوله فمعنى قوله بيان لما. (٢٨) على حدة. (٢٩) عطف على أن يجعل. (٣٠) أي: إرجاع كل منهما. (٣١) استئناف. (٣٢) ما قام موصوفاً. (٣٣) متعلق بلا يضاف حال من فاعل. (٣٤) صفة المعنى.

وَلَا يُضَافُ مَوْصُوفٌ عَلَى صِفَتِهِ

المختار في الحسن الوجه ومن ضاربك وهذا نقل كلام المصنف بالمعنى والمآل لا بعبارته، وقوله: على الأجوبة متعلق بقوله: إنما حملنا. (قوله: عن جانب المصنف) حال عن الأجوبة؛ أي: كائنة تلك الأجوبة عن طرف المصنف كما أن قوله: على موافقة حال من ضمير حملنا؛ أي: حال كوننا موافقين لهم في ذلك الحمل. (قوله: عطف المجرد عن اللام) وهو وعبدها على المحلى به، وهو المائة والمضاف صفة المحلى جارية على غير من هي له فالأولى أن يقول: المضافة ليطابق فاعله ولرفع الالتباس للوصف بحال الموصوف وضمير إليه إلى المحلى، وأراد بصفة مصدرة باللام قوله: الواهب وضمير؛ لأنه عائد إلى المجرد. (قوله: وإنما لم يحمل عليه) جواب عن سؤال مقدر تقديره ظاهر مما سبق والفعل معلوم أو مجهول وضمير عليه راجع إلى قول الأعشى. (قوله: وحينئذ يندفع ما فيه الخ) يعني: حين إذ جعلت قوله: وضعف الخ إشارة إلى مسألة على حدتها، وصار معناه ما ذكر اندفع توهم شائبة المصادرة فيه وإنما عبر بالتوهم لإمكان دفعه كما مر، وقوله: على التقدير الأول متعلق بالتوهم؛ أي: على تقدير حمل قوله: وضعف الخ على الجواب عن استدلال الفراء. (قوله: وإرجاع كل من الخ) مبتدأ خبره قوله: ظاهر؛ أي: إرجاع الضارب الرجل والضاربك إلى مسألة مستقلة مناسبة للحكم بامتناع ضارب زيد ظاهر بأن يقال: يجوز أن يضاف الصفة المحلى باللام إلى الاسم المحلى به وإن لم يحصل التخفيف بالإضافة حملاً على المختار في الحسن الوجه، وأن يقال: يجوز أن يضاف الوصف المعرف باللام إلى الضمير بدون التخفيف حملاً على الصفة المجردة عن اللام المضافة إلى الضمير. (قوله: ويتضمن الرد) أي: يتضمن كل من الصورتين مع كونه مسألة الرد على الفراء، قيل: الظاهر أن الواو في قوله: ويتضمن للحال، والجملة حال من كل في قوله: كل من الصورتين لا في كل واحدة منها على ما وهم؛ لأنه لا يصلح قوله: وضعف الخ للرد، وإلا فلا يخلو عن شائبة المصادرة على هذا المعنى أيضاً بالكلية، وهو خلاف المفروض؛ فلذا قال في الاستدلال بهما بضمير التثنية هذا، ثم إن الحال هذه من قبيل قمت وأسك وجهه؛ أي: والحال أنه يتضمن الرد، لكن الأولى جعل الواو للاستيناف. (قوله: لأن لكل من هيئتي الخ) ولأن المضاف إليه ربما يخالف المضاف في التعريف، ولا يجوز المخالفة بين الصفة والموصوف؛ ولأن الموصوف يجب أن يكون أعرف من الصفة مع أنه يجب تجريد المضاف إلى المعرفة عن التعريف (عصام)، والحاصل: أن تلك الإضافة كالجمع بين الضدين على ما في الهندي فارجع إليه ولا تقل من كسلك يكفيني ما عندي.

التركيب الوصفي[1] والإضافي معنى[2] آخر لا يقوم أحدهما مقام الآخر. «وَ» لهذا المعنى بعينه «لاَ» يضاف «صِفَةٌ إِلَى مَوْصُوفِهَا»، فلا يقال[3]: (مَسْجِدُ الجَامِعُ) بمعنى (المَسْجِدُ الجَامِعُ) وَ: (جَرْدُ[4] قَطِيْفَةٍ) بمعنى (قَطِيْفَةُ جَرْدٍ)، خلافاً للكوفيَّة[5] فإنَّ[6] (مَسْجِدُ الجَامِعُ) عندهم بمعنى: (المَسْجِدُ الجَامِعُ[7]) و: (جَرْدُ قَطِيْفَةٍ[8]) بمعنى: (قَطِيْفَةُ[9] جَرْدٍ)، من غير[10] فرق. «وَ[11]» يرد على القاعدة الأولى[12] وهو قوله[13]: (وَلاَ يُضَافُ مَوْصُوفٌ إِلَى صِفَةٍ)

(١) هذا في المعنوية وحلت اللفظية عليه. (٢) اسم المؤخر لأن. (٣) بإضافة الموصوف إلى الصفة. (٤) بإضافة الصفة إلى الموصوف. (٥) حيث جوزوا إضافة الموصوف إلى الصفة. (٦) تعليل للخلاف. (٧) بالتوصيف. (٨) بالإضافة. (٩) بالتوصيف. (١٠) بين الإضافة والتوصيف عند الكوفية. (١١) إشارة إلى أن الواو استئناف. (١٢) صفة القاعدة. (١٣) مصنف.

(قوله: لا يقوم أحدهما مقام الآخر)؛ لأن هيئة التركيب الوصفي موضوعة لثبوت معنى في المتبوع، واتصافه بمعنى التابع بالوضع النوعي فيكون معنى هذه الهيئة ثبوت معنى فيه واتصافه به، وإن هيئة التركيب الإضافي وضعت لانتساب المضاف للمضاف إليه سواء كان ذلك الانتساب بطريق التمليك أو شبهه فيكون معنى هذه الهيئة هو الانتساب، فالمعنيان متغايران فلا يفيد إحدى الهيئتين ما يفيده الأخرى، فلا يجوز إضافة الموصوف إلى الصفة (فأبوي) وبالجملة معنى التركيب الإضافي الدلالة على معلومية المضاف، ومعنى التركيب الوصفي الدلالة على ثبوت معنى في المتبوع. (قوله: ولهذه العلة بعينه لا يضاف صفة الخ) ولأنه يلزم تقديم التابع على المتبوع وتأخير المضاف عن المضاف إليه (هندي). (قوله: فلا يقال الخ) تفريع على القاعدتين؛ أي: لا يقال ذلك عند البصريين بقرينة قوله: خلافاً للكوفيين؛ يعني: لا يقال مسجد الجامع بالإضافة بلا تأويل بما سيأتي، وكذا جرد قطيفة. (قوله: خلافاً للكوفيين) فإنهم يجوزون للتخفيف إضافة الموصوف إلى الصفة مع بقاء معنى الوصفية وعكسها كذلك؛ أي: بدون التأويل استشهاداً بما ذكره المصنف، وأجاب عنه فهيئة التركيب الإضافي عندهم مشتركة لفظاً بين المعنيين الإضافي والوصفي (ف)، ولقائل أن يقول: إن هذه الأمثلة التي ذكرتم ليست من الموصوفات؛ لأن أبحاث النحويين متعلقة بالألفاظ الظاهرة وأن من شرائط الموصوف والصفة اشتراكهما في التعريف والتنكير، والموصوفات كلها نكرة والصفات معارف، وذا لا يجوز فتدبر. (قوله: فإن مسجد الجامع عندهم الخ) ومع ذلك يقولون: يكتسب هذا المضاف التعريف؛ لأن المضاف إليه عين المضاف فتعريفه تعريفه فلا ينكرون وصف هذا الموصوف بالمعرفة مثل مسجد الجامع الطيب، ويلزمهم جواز المسجدا[1] الجامعين؛ لأنه يحصل التخفيف وإضافة الموصوف إلى الصفة للتخفيف (عصام).

(١) فالجار في بوجهين متعلق بيندفع لا بالإيراد كما يتراءى في أول الوهلة.

وَلاَ[1] صِفَةٌ إِلَى مَوْصُوفِهَا

(١) أي: ولهذه العلة بعينه لا يضاف صفة. آه. ولعلة لزوم تقديم التابع على المتبوع وتأخير المضاف عن المضاف إليه.

(قوله: ويرد على القاعدة الأولى الخ) ذهب الكوفيون إلى جواز إضافة الموصوف إلى صفته، وبالعكس للتخفيف مع إفادة التعريف أو التخصيص متمسكين بمسجد الجامع وأخواته، وجرد قطيفة وأمثاله فإن أصل مسجد الجامع المسجد الجامع أضيف للتخفيف بحذف اللام، وكسب التعريف من المضاف إليه؛ لأن المسجد هو الجامع بعينه بخلاف حسن الوجه فإن حسناً وإن كان هو الوجه حقيقة لكن جعلته لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستكن، وقس عليه أخواته، وإن أصل جرد قطيفة قطيفة جرد قدم جرد، وأضيف للتخفيف بحذف التنوين والتخصيص وقس عليه أمثاله، وأجاب البصريون بالتأوّل كما أشار إليه المصنف بقوله: ومسجد الجامع الخ.

(قوله: للتخفيف) فالمعنى على الصفتية اختيرت الإضافة لفائدة التخفيف والتعريف أو التخصيص. (قوله: بخلاف حسن الوجه) فإن حسن الوجه لم يفد شيئاً من التعريف أو التخصيص لعدم الاتحادبين المضاف والمضاف إليه بعد اعتبار الضمير.

«مثل[1]: (مَسْجِدُ الجَامِعُ) وَ: (جَانِبُ الغَرْبِيُّ) و: (صَلاةُ الأُوْلَى[2]) وَ: (بَقْلَةُ الحَمْقَاءُ») فَإِنَّ[3] في كل واحد من هذه التراكيب أضيف موصوف إلى صفته. فإنَّ[4] (الجَامِعَ) صفة (المَسْجِدِ)، و: (الغَرْبِيَّ) صفة (الجَانِبِ)، وَ: (الأُوْلَى) صفة (الصَّلاَةِ)، وَ: (الحَمْقَاءُ) صفة (البَقْلَةِ). وقد[5] أضيف[6] إليها[7] موصوفاتها[8]، وأجيب عنه[9]: بأن مثل هذه التراكيب[10] متأول[11]. فمسجد الجامع، متأول، بمسجد[12] الوقت[13] الجامع[14]. وذلك يحتمل معنيين: أحدهما: أن يكون الوقت[15] مقداراً[16] في نظم[17] الكلام[18]، ويكون المسجد مضافاً إليه[19]، والجامع صفة للوقت[20]

(١) فاعل يرد. (٢) أي: الظهر. (٣) علة يرد، أي: فإن الشأن. (٤) علة أضيف. (٥) حال. (٦) بعد التجربة. (٧) أي: الصفات المذكورة. (٨) وهي المسجد والجانب والصلاة والبقلة. (٩) أي: عن هذا السرد. (١٠) صفة هذه. (١١) خبر المبتدأ وهو مثل. (١٢) مضاف. (١٣) مضاف إليه. (١٤) صفة. (١٥) أي: الموصوف المضاف إليه. (١٦) خبر يكون. (١٧) أي: في حد. (١٨) أي: مسجد الجامع. (١٩) إلى الوقت المقدر والمقدر كالملفوظ. (٢٠) أي: المقدر.

وَمِثْلُ: مَسْجِدُ الجَامِعُ وَجَانِبُ الغَرْبِيُّ وَصَلاَةُ الأُوْلَى وَبَقْلَةُ الحَمْقَاءُ مُتَأَوَّلٌ

(قوله: متأول بمسجد الوقت الجامع)؛ وذلك الوقت هو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في المسجد للصلاة كإضافة سيف الشجاع.

(قال المصنف: ومثل مسجد الجامع) قال الرضي: وعندي أن أمثلة إضافة الموصوف إلى صفته من باب طور سينا؛ أي: من إضافة العام إلى الخاص بأن يجعل الجامع مسجداً مخصوصاً والغربي جانباً مخصوصاً الخ، فمسجد الجامع كيوم الأحد؛ إذ الجامع بعد أن كان اسم فاعل من الجمع كما في: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ﴾ إلخ صار من الصفات الغالبة للمسجد هذا وفي شرح الكشاف أن روح القدس من قبيل إضافة الموصوف كحاتم الجود، ومنه دار الآخرة. (قوله: فإن الجامع صفة المسجد الخ) فإنهم يقولون: المسجد الجامع والجانب الغربي الخ. (قوله: وأجيب بأن مثل هذه) أي: وأجيب عن هذا السؤال المقدر بأن مثل هذه التراكيب القليلة التي يفهم من ظاهرها أن الموصوف فيها أضيف إلى صفته أو بالعكس متأول بمحذوف وصف بالثاني وأضيف إلى الأول؛ أي: وإن كان الظاهر فيها أن المراد المسجد الجامع والجانب الغربي الخ، فلا دلالة فيها على الجواز. (قوله: بمسجد الوقت الجامع)؛ لأنه كما يجمع المسجد الناس كذلك الوقت يجمعهم؛ وذلك الوقت هو يوم الجمعة الجامع لهم في مسجد الصلاة فالإضافة كإضافة سيف الشجاع؛ أي: سيف الرجل الشجاع فحذف الموصوف المضاف إليه حقيقة للاختصار، ثم أقيمت الصفة مقام الموصوف المحذوف فظن أنه من قبيل إضافة الموصوف على الصفة، وقوله: مقدراً في نظم الكلام؛ أي: منوياً مراداً للمتكلم باقياً أثره، فلا يكون نسياً منسياً، ويكون المسجد في الحقيقة مضافاً إلى ذلك الوقت المقدر. (قوله: والجامع صفة للوقت المقدر) المضاف إليه حقيقة فإنك قد عرفت آنفاً أنه كما يصح وصف المسجد بكونه جامعاً يصح وصف الوقت به؛ لأن الوقت يجتمع فيه، وكذا الكلام في البواقي؛ لأنه كما يصح وصف البقلة بالحمقاء يصح، وصف الحبة؛ أي: البذر الذي ينبت البقلة منه بالحمقاء، وإنما نسبوها إلى الحمق؛ لأنها تنبت في مجاري السيول ومواطئ الأقدام، ويقال لها: الرجلة بالكسر، ومنه المثل: هو أحمق من رجلة (قاموس).

فيندفع الإيراد[1] بوجهين: فإنَّ[2] الجامع ليس مضافاً[3] إليه ولا[4] صفة للمضاف. وثانيهما: أن يكون (الوَقْتُ) محذوفاً[5]، وَ(الجَامِعُ) قائماً مقامه[6] منطوياً[7] عليه، فيكون بمنزلة الصفات[8] الغالبة، فيضاف المسجد إليه[9]، فيندفع الإيراد بوجه واحد، وهو أنَّ (الجَامِعَ) ليس صفة للمضاف. وعلى هذا[10] القياس (صَلاَةُ الأُوْلَىٰ[11]) (وَبَقْلَةُ الحَمْقَاءُ) متأول بصلاة الساعة الأولى، وبقلة الحبة الحمقاء، على[12] الاحتمالين المذكورين، ولكن هذا التأويل لا يتمشى[13] في (جَانِبِ الغَرْبِيِّ) فإنَّه[14] لا شك أنَّ المقصود[15] توصيف (الجَانِبِ) بالغربية

(١) أي: المذكور من طرف الكوفيين. (٢) الفاء للتفصيل. (٣) أي: المسجد بل المضاف إليه له هو الوقت المقدر. (٤) وثانيهما. (٥) نسياً ومنسياً. (٦) أي: الوقت. (٧) أي: مشتملاً. (٨) لم ينجح إلى موصوف لكنه في الحقيقة. (٩) أي: إلى الجامع. (١٠) الذي أجري في مسجد الجامع. (١١) هي أول ساعة بعد زوال الشمس. (١٢) بدل من قوله وعلى هذا القياس. (١٣) أي: لا يجري ولا يستقيم. (١٤) شأن. (١٥) أي: المتكلم.

(قوله: فيندفع الإيراد بوجهين) تفريع على هذا المعنى الأول؛ أعني: التوجيه بكون الوقت مقدراً منوياً؛ يعني: يندفع إيراد الكوفيين على البصريين بمثل مسجد الجامع اندفاعاً[1] كائناً بوجهين، وقوله: فإن الجامع الخ تعليل للاندفاع بوجهين. (قوله: فإن الجامع ليس مضافاً إليه) للمسجد حقيقة بل المضاف إليه الوقت المقدر وهذا هو الوجه الأول، وقوله: ولا صفة للمضاف هو الوجه الثاني؛ أي: وإن الجامع ليس صفة للمضاف المذكور؛ أعني: المسجد بل للوقت المقدر الذي هو المضاف إليه، وقوله: محذوفاً؛ أي: غير مقدر في نظم الكلام فيكون منسياً، وقوله: منطوياً عليه؛ أي: مشتملاً على الوقت المحذوف دالاً عليه مفيداً معناه فيكون الجامع كالصفات الغالبة للمسجد كالأسود والأرقم والذبيحة للشاة. (قوله: بمنزلة الصفات الغالبة) أي: في موصوف معين وهي التي وضعت في الأصل لمفهوم كلي ثم استعملت في الفرد الخاص منه، وصارت بسبب الغلبة بحيث لا يحتاج إلى القرينة في ذلك. (قوله: فيضاف المسجد إليه) أي: إضافة أحد المتباينين إلى الآخر مثل غلام زيد فيكون لامية، فعلى هذا يندفع الإيراد المذكور بوجه واحد ففي صورة إضافة الموصوف إلى الصفة لتصحيح الإضافة طريقان وفي عكسها طريق واحد كما سيجيء. (قوله: ليس صفة للمضاف) في الحقيقة بل صفة للمحذوف، والحاصل: أن الجامع ليس صفة للمضاف؛ أعني: المسجد على الاحتمالين. (قوله: بصلاة الساعة الأولى) وهو أول ساعة بعد زوال الشمس أو أول ساعة فرضت فيها الصلاة «عصام» فإنه كما يصح وصف الصلاة بالأولى يصح وصف الساعة التي يصلى فيها تلك الصلاة بها. (قوله: وبقلة الحبة الحمقاء) أي: البقلة الحاصلة منها من قبيل دخان النار، وقوله: على الاحتمالين؛ أي: احتمال أن يكون المضاف مقدراً في نظم الكلام، واحتمال أن يكون محذوفاً نسياً، وقوله: وهذا التأويل؛ أي: بكلا المعنيين

(١) في صورة القصص.

(قوله: وثانيهما الخ) وحاصله: أن إضافة المسجد إلى الجامع من قبيل إضافة العام إلى الخاص، وكذا قياس تلك الأمثلة فتكون تلك الإضافة كإضافة طور سيناء، وصلاة الوتر، وبقلة الكزبرة، وجانب اليمين. (قوله: متأول بصلاة الساعة الأولى) وهي أول ساعة بعد زوال الشمس. (قوله: وبقلة الحبة الحمقاء) إنما نسبوها إلى الحمق؛ لأنها تنبت في مجاري السيول ومواطئ الأقدام.

(قوله: سيف شجاع) أي: سيف رجل شجاع. (قوله: حاصله الخ) هذا سهو؛ لأن حاصل الوجه الثاني أنه من قبيل إضافة أحد المتباينين إلى الآخر، والصواب ما قال الشيخ الرضي ما حاصله الخ وكأنه كان في نسخة المحشي رحمه الله سقط من قلم الناسخ. (قوله: تلك الأمثلة) أي: إضافة تلك الأمثلة الأربعة كإضافة هذه الأمثلة على ترتيب اللف والنشر المرتب.

لا توصيف مكان هو جانبه بها. اللهم إلَّا أن يقال: هناك[1] مكانان جزء وكل، فالمكان الذي أضيف إليه الجانب هو الجزء[2]، والإضافة[3] بيانية، والمكان[4] الذي اعتبر الجانب[5] بالنسبة إليه [6]هو الكل، فيستقيم المعنى. «وَ[7]» يرد على القاعدة الثانية، وهي قوله[8]: (وَلاَ صِفَةٌ إِلَى مَوْصُوفِهَا) «مِثْلُ: جَرْدُ[9] قَطِيفَةٍ،

(١) اعتبار جانب. (٢) وهو الموصوف. (٣) ج س م. أي: إضافة الجانب إلى المكان بيانية إلى الجانب الذي هو المكان. محمد. (٤) وهذا لا يقع مضافاً للجانب بل يتصور. (٥) وهو من ذلك الجانب إلى الشرقي. (٦) أي: إلى الجزء المضاف إليه. (٧) عطف على جملة مثل مسجد الجامع. (٨) مصنف. (٩) جمع أجرد مثل أحمر حمر والإضافة بمعنى من.

(قال: ومثل جرد قطيفة) قال قدس سره في الحاشية: جرد: خرد ريشه ازكهنكى وفرسودكي، انتهى قطيفة جار يجيد صراغ.

وَمِثْلُ: جَرْدُ قَطِيفَةٍ

المذكورين لا يتمشى في جانب الغربي، وفي التنزيل[1]: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾ أي: ما كنت يا محمد بجانب الجبل أو المكان الغربي من موسى وقت المناجاة (جلالين). (قوله: أن المقصود توصيف الجانب بالغربية) يعني: أن الغرض بيان أن الجانب للمكان غربي لا أن المكان الغربي له جانب فيتعين كون الغربي صفة للجانب، ولا يكون المكان مقدراً أو محذوفاً فلا يصح التأويل، واعلم أن المقصود من توصيف الجانب بالغربية يحصل بمجرد جعل الإضافة بيانية سواء كان هناك مكانان أو مكان واحد، لكن لما كانت الإضافة بيانية كان المكان جانباً فلا بد له من ذي الجانب فإن كان المكان واحداً يلزم اتحاد الجانب وذي الجانب وهو محال؛ فلذا قال الشارح: اللهم إلا أن يقال: إن هناك مكانان الخ حتى يحصل المقصود من غير لزوم المحال. (قوله: لا توصيف مكان هو جانبه بها) ضمير هو راجع إلى مكان، وضمير جانبه إلى الجانب صرح به الجزائري، وضبط بعضهم على العكس؛ أي: ليس المقصود توصيف مكان هو جانب الغربي بالغربية؛ لأنه يكون حينئذ الجانب جزأ من المكان والمكان واقع في جانب الغرب، والمقصود أن الجانب جزء وجانب من نفس الغربي فتكلفنا وقلنا: إن المكان المقدر هو نفس الجانب فهما شيء واحد وجزء من الغربي الذي هو الكل فيستقيم المعنى «نعمه». (قوله: إلا أن يقال: هناك مكانان) أي: في مقام توصيف الجانب بالغربية أو في موضع اعتبر جانباً مكانان؛ أحدهما كل يشمل إلى الجوانب كالمسجد مثلاً، والآخر جزء كبعضه الذي هو في الجانب الغربي، فالكل هو الذي اعتبر الجانب بالنسبة إليه، والجزء هو نفس الجانب وهو الذي أضيف إليه إضافة بيانية «وجيه». (قوله: مكانان جزء وكل) واعتبار المكان الذي هو كل إنما هو لأجل أن الجانب من الأمور النسبية، فلا بد له من شيء ينسب إليه وتعتبر جانباً بالنسبة إليه، وإذا فرض الإضافة إلى ذلك المكان تكون بمعنى اللام «عارف». (قوله: أضيف إليه الجانب) أي: المكان المقدر الذي اعتبر عند التأويل إضافة الجانب إليه، وقوله: والإضافة؛ أي: إضافة الجانب إلى المكان بيانية، وإليه الإشارة بقوله: مكان هو جانبه فاعرفه. (قوله: فيستقيم المعنى) أي: المعنى المقصود بهذا التأويل البعيد والتكلف الشديد؛ فلذا صدره بقوله: اللهم. (قال المصنف: ومثل جرد قطيفة، وأخلاق ثياب) القطيفة كساء له حمل كثير[2]، وقيل: دثار مخمل، والجرد هو الثوب إذا لان وانسحق، ومعنى قطيفة جرد قطيفة معتراة عن الحمل؛ أي: ذهب حملها من كثرة خلقها وبلاها؛ يعني: كهنه لكدن خاوي دوكلمش قديفة وخالي وأمثالي ثوب وقفتان، قال الحلبي: الأخلاق بالفتح جمع خلق بفتحتين بمعنى البالي؛ يعني: كهنه وفرسوده.

(١) بالفارسية: ريشه، وبالتركي: صاجاك وخاوي.
(٢) بأن يكون أصله شيء جرد.

وَأَخْلَاقُ[1] ثِيَابٍ» فإنَّ أصلهما قَطِيْفَةٌ جَرْدٌ، وَثِيَابُ أَخْلَاقٌ، قدمت الصفة[2] على الموصوف[3] وأضيفت إليه. وأجيب عنه[4] بأنَّه[5] «مُتَأَوَّلٌ» بأنَّهم[6] حذفوا (قَطِيْفَةٌ[7]) من قولهم[8]: قَطِيْفَةٌ جَرْدٌ[9] حتى صار كأنَّه اسم[10] غير صفة، فلمَّا قصدوا[11] تخصيصه، لكونه صالحاً[12] لأن يكون (قَطِيْفَة) وغيرها مثل (خَاتَم) في كونه صالحاً لأن يكون

(١) جمع خلق بكسر اللام يقال ثوب خلق أي: بال. (٢) أي: الجرد والأخلاق. (٣) أي: قطيفة وثياب. (٤) أي: عن هذا الإيراد. (٥) أي: بأن مثل هذا. (٦) أي: العرب والنحاة. (٧) مفعول حذفوا. (٨) أي: العرب. (٩) حذفاً لازماً. (١٠) كصاحب ومالك في استعماله بدون الموصوف. (١١) أي: العرب والنحاة. (١٢) لإبهامه وشيوعه.

(قوله: فإن أصلهما قطيفة جرد الخ) يعني: أن هذين المثالين أصل أولهما قطيفة جرد، وأصل ثانيهما ثياب أخلاق بالتركيب الوصفي فالشارح ذكر المتعدد في اللف على سبيل الإجمال، ثم ذكر ما يرجع إلى واحد من ذلك المتعدد، وفوض إلى عقل السامع رد كل واحد إلى ما يليق به كقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾؛ أي: قالت اليهود: لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً، وقالت النصارى: لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى، والتفصيل في علم البديع، ثم إن جرداً إما بفتح الجيم أو ضمها، فعلى الأول إما مصدر بوزن طرد أو صفة مشبهة بوزن فرد، وعلى الثاني أيضاً إما مصدر بوزن شغل أو جمع أجرد مثل مرد جمع أمرد، وتذكير الوصف على تقدير كونه مصدراً ظاهر؛ إذ المصدر لا يؤنث ولو كان بمعنى الصفة، وعلى تقدير كونه صفة مشبهة مفردة فمبني على معنى القطيفة وهو الثوب كما مر وهو مذكر، وأما على تقدير كونه جمع أجرد فلا يوجد المطابقة بينهما فيأول القطيفة حينئذ بالأجزاء؛ أي: أجزاء قطيفة جرد فيكون من قبيل ثوب أسمال، ففي المطول: يقال ثوب أسمال، ونطفة أمشاج بوصف المركب بصفة أجزاءه، وسيأتي في بحث النعت من اللاري، وقوله وثياب أخلاق يقال: ثوب أخلاق إذا كان جميع أجزاء الثوب بالية من قبيل برمة أعشار (قوله: متأول بأنهم الخ) أي: بجعله من قبيل خاتم فضة فإنه لم يقصد بالجرد حين إضافته كونُه صفة للقطيفة، بل من حيث الخ (قوله: كأنه اسم غير صفة) الاسم هنا ما دل على ذات المسمى فقط كخاتم، والصفة ما دل على ذات وصفة؛ أي: كان لفظ جرد اسم جامد لا يطلب موصوفاً[1] غير صفة فالتبس فأضيف للبيان كما بُيِّنَ العائدات بالطير في قوله[2]:

والمؤمنِ العَائِذَاتِ الطَّيرِ يمسحُها
رُكْبانُ مَكةَ بين الغِيلِ والسَّنَدِ

أي: والله الذي جعل الطيور الملتجئة إلى الحرم آمنة حين عزمها الركبان فلا يصلون إليها ضرراً، والفيل والسند موضعان من جانبي حرم مكة «كشف على الهندي». (قوله:

(١) أي: قول النابغة، والاستشهاد على أنه أجرى الطير على العائذات من حيث أنه بيان، وتخصيص لها فكذا أضيف قطيفة إلى جرد، وأخلاق إلى ثياب من حيث أنها إضافة العام إلى الخاص للبيان والتخصيص لا من حيث إنها إضافة الموصوف إلى الصفة.
(٢) وهو الأشعري.

(فِضَّةٍ) وغيرها أضافوه[1] إلى جنسه[2] الذي يتخصص به كما أضافوا[3] (خَاتَماً) إلى (فِضَّةٍ). فليس إضافته إليها من[4] حيث أنه صفة لها، بل من حيث أنه جنس مبهم أضيف إليها ليتخصص. وعلى هذا القياس (أَخْلاَقُ ثِيَابٍ). «وَلاَ[5] يُضَافُ اسْمٌ مُمَاثِلٌ» أي: مشابه[6] «لِلْمُضَافِ[7] إِلَيْهِ فِي الْعُمُومِ[8] وَالْخُصُوصِ» إلى[9] ذلك المضاف إليه، سواء كانا[10] مترادفين «كَ (لَيْثٍ[11] وَأَسَدٍ)» في الأعيان[12] والجثة «وَحَبْسٌ[13] وَمَنْعٌ» في المعاني[14] والأحداث[15] أو غير مترادفَيْن بل متساويين[16] في الصدق[17] كالإنسان والناطق «لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ» في ذكر المضاف إليه فإنَّك إذا قلت: (رَأَيْتُ لَيْثَ[18] أَسَدٍ) لا يفيد إلاّ ما يفيده: رَأَيْتُ[19] لَيْثاً، بدون ذكر (الأَسَدِ) وإضافة الليث[20] إليه. فيكون ذكر (الأَسَدِ) وإضافة الليثِ[21] إليه لغواً[22] لا فائدة فيه «بِخِلاَفِ» إضافة العام إلى الخاص في مثلِ «كُلُّ الدَّرَاهِمِ[23]، وَعَيْنِ[24] الشَّيْءِ»

(١) جواب لما. إضافة الصفة إلى الموصوف بمعنى من البيانية. (٢) ما كان أصله ريش ثم جرد. (٣) والإضافة بمعنى من. (٤) إضافته عليها. (٥) عطف على لا يضاف موصوف. (٦) والحق عند علماء البيان واللغة أن المشابهة أعم من المشاركة في اللذاتي والعرض حقيقياً كان أو إضافياً كما تقرر في محله. (٧) مجاز أولى. (٨) إذا كانا كلتان كليث وأسد. (٩) متعلق بلا مضاف. (١٠) أي: المضاف والمضاف إليه. (١١) وهما متماثلان في العموم. (١٢) أي: في اسم عين. (١٣) أي: اسم معنى. (١٤) أي: القصد. (١٥) أي: القائم بالغير. (١٦) يكونان. (١٧) يعني يصدق أحدهما على ما صدق. (١٨) بالإضافة. (١٩) فاعل يفيد. (٢٠) بدون إضافة الليث إليه. (٢١) إذ لا يستقيم إيضاح الشيء وتخصيصه بنفسه. (٢٢) خبر يكون. (٢٣) وإن. (٢٤) الفاء للتفصيل.

وَأَخْلاَقُ ثِيَابٍ مُتَأَوَّلٌ وَلاَ يُضَافُ اسْمٌ مُمَاثِلٌ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ كَلَيْثٍ وَأَسَدٍ وَحَبْسٍ وَمَنْعٍ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ بِخِلاَفِ كُلُّ الدَّرَاهِمِ وَعَيْنِ الشَّيْءِ

(قال، اسم مماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص) أراد المشابهة في شمول الإطلاق وعدمه كليث وأسد فإن ما يطلق عليه الليث وبالعكس. (قوله، سواء كانا مترادفين) أجاز الفراء إضافة أحد المترادفين إلى الآخر للتخفيف متمسكاً بالاستعمال وتبعه الشيخ الرضي. (قال، بخلاف كل الدراهم وعين الشيء) وكذا حي زيد، أي: ذاته وشخصه، واسم السلام عليكما، أي: كلمة السلام ولفظه والمشهور أن اسما مقحم.

(قوله: أراد المشابهة الخ) أي: ليس المراد بالعموم والخصوص ما هو المشهور، أعني: ما يكون بحسب الصدق، بل المعنى اللغوي، أي: الشمول، أي: شمول الإطلاق، وعدمه فيشمل المترادفين. (قوله: وتبعه الشارح الرضي) وقال: إنه كثير لا يمكن دفعه ولو قلنا: إن بين الاسمين في كل موضع فرقاً لاحتجنا إلى تعسفات كثيرة. (قوله: أي: ذاته وشخصه) وإنما عبروا عن الذات بلفظ الحيّ توغلاً في المبالغة، فإذا قلت: فعله حي زيد فكأنك قلت: فعله ذاته وهو حي موجود لا أنه نسب إليه حال كونه معدوماً، ثم صار مستعملاً في التأكيد بمعنى الذات، وإن كان مبنياً. (قوله: واسم السلام عليكما) في قوله: إلى الحول، ثم اسم السلام عليكما، ومن يبك حولاً كاملاً فقد اعتذر.

أضافوه إلى جنسه الخ) وهو قطيفة فالإضافة بيانية من إضافة العام إلى الخاص، وقوله: اسم مماثل؛ أي: مماثل في المراد لا في الوضع؛ إذ لا ينكر فائدة الإضافة في مثل ألف ألف، وفي الحديث: «يعتق ألف ألف رقبة من النار»، فالمراد بالمعدود في ألف ألف غير ما هو المراد بالعدد. (قوله: أي: مشابه الخ) تفسير بالأعم على قول من[1] قال إن المماثلة هو المساواة من جميع الوجوه دون المشابهة لكن أهل اللغة لم يمتنعوا أن يقولوا: إن زيداً مثل عمرو وإن كان بينهما مخالفة كثيرة صورة ومعنى، وفي الحديث: «إذا سمعتم المؤذن فقولوا: مثل ما يقوله»، وقال أبو البقاء: المماثلة اتفاق الشيئين في النوعية، والمشابهة اتفاقهما في الكيفية، والمساواة اتفاقهما في الكمية فافهم. (قال المصنف: مماثل للمضاف إليه) أي: لما سيصير مضافاً إليه على تقدير الإضافة وفرضها ففيه مجاز أولى قوله: في العموم والخصوص أراد بهما معناهما اللغوي وهو الشمول والشخصية لا ما هو المشهور؛ أعني: ما يكون بحسب الصدق بقرينة التمثيل بليث وأسد فيشمل المترادفين؛ فلذا قال: سواء كانا مترادفين؛ أي: بأن يتحدا في المفهوم والماصدق، أو متساويين بأن يتحدا في الماصدق ويتغايرا في المفهوم. (قوله: في الأعيان والجثث) جمع عين وجثة وجعل الجثث عطف تفسير للأعيان مبني على جعلها بمعنى الأشخاص والذوات مجازاً، وإلا فالجثة مخصوصة بشخص الإنسان فهو أخص من الأعيان، والأحداث بالفتح جمع حدث بمعنى ما يقوم بالغير عطف تفسير للمعاني. (قال المصنف: لعدم الفائدة) وهو التخصيص وإن أجاز الفراء لمجرد التخفيف، وقوله: في ذكر المضاف إليه؛ أي: لا في الإضافة فلا يرد أن التخفيف يكفي فائدةً كما هو رأى الفراء الذاهب إلى إضافة أحد المترادفين للآخر. (قوله: بخلاف

(١) وأما الدراهم فلا يحتمل غير الكل. (٢) أي: قول لبيد.

فَإِنَّهُ» أي: المضاف[1] فيهما «يَخْتَصُّ بِهِ[2]» أي: يصير خاصاً[3] بسبب إضافته إلى المضاف[4] إليه، ولا يبقى على عمومه[5]، سواء أفادت الإضافة[6] التعريف أو التخصيص[7]. وأعمية (العَيْنِ) عن[8] (الشَّيْءِ) إذا كان اللام فيه للعهد[9] ظاهرة وأمَّا إذا كان للجنس ففيها[10] خفاء[11]. «وَ» يرد على قولهم[12]: (لاَ يُضَافُ اسْمٌ مُمَاثِلٌ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي الْعُمُومِ[13] وَالْخُصُوصِ) «قَوْلُهُمْ[14]: سَعِيْدُ[15] كُرْزٍ» ونحوه

(١) وهو كل وعين. (٢) أي: بالمضاف إليه. (٣) لكونه عاماً. (٤) أي: الخاص. (٥) بل يكون خاصاً. (٦) بالإضافة إلى المعرفة. (٧) بالإضافة إلى النكرة عند كل دراهم. (٨) أي: كون العين عاماً والشيء خاصاً. (٩) الخارجي أو الذهني. (١٠) أي: في أعمية العين عن الشيء. (١١) بل لا يكون الفرق بينهما. (١٢) أي: النحاة. (١٣) مقول القول أو بدل منه. (١٤) عرب. (١٥) وكلاهما لقبان لدلالتها على المدح.

إضافة العام إلى الخاص) وبخلاف المضاف إليه بالإضافة اللفظية، فإن ذكر المعمول لازم لاقتضاء الصفة إياه، وقوله: في مثل كل الدراهم؛ أي: جميع الدراهم فإن الكل المضاف إلى المعرفة بمعنى الجميع وإلى النكرة بمعنى كل واحد، وقوله: وعين الشيء؛ أي: نفسه وذاته سواء كانت موجودة في الخارج أو لا، وفي شرح العصام: أي العين المضاف إلى لفظ الشيء مراداً به معهودا، والعين المضاف إلى شيء ما إلى شيء كان وسيتضح المرام. (قوله: فإنه؛ أي: المضاف فيهما يختص الخ) يعني أن كل واحد من لفظ عين وكل عام يصير خاصاً بالإضافة، فلا يعرى عن الفائدة، فإن الكل قبل الإضافة جاز أن يكون دراهم[1] أو غيرها وبعد الإضافة اختص بالدراهم، وكذا لفظ عين قبل الإضافة جاز أن يطلق على عدم محض وعدم مضاف كعدم زيد وعلى الموجود، وبعد الإضافة يختص بالشيء الذي لا يطلق إلا على الموجود، وهذا إذا كانت اللام في الشيء للجنس، وأما إذا كانت للعهد فأعمية العين لاشتمالها على جميع الموجودات بخلاف الشيء المعهود فإنه مختص بشيء معين كزيد وعمرو مثلاً (حلبي)، فقول الشارح: ففيها خفاء إشارة إلى ما ذكر. (قوله: أي: يصير خاصاً) يريد أنه ليس الاختصاص ههنا ما يقابل التعريف، بل ما يقابل العموم فيكون أعم؛ فلذا قال: سواء أفادت الخ فيصح المثالان. (قوله: وأعمية العين عن الشيء الخ) ولم يتعرض لأعمية الكل في المثال الأول لظهوره؛ ولعدم تمشي هذا التفصيل فيه، وقال الهندي في بيان الأعمية: إن العين عام لكل ما يعاين ويشاهد بالعين والشيء المعهود خاص فالإضافة بيانية من إضافة العام إلى الخاص، ومما ينبغي أن يعلم أن إضافة العام إلى الخاص إنما تقبل إذا لم يشتهر الخاص بكونه تحت ذلك العام وإلا فيستهجن؛ نحو: إنسان زيد، ومن محققات إضافة العام إلى الخاص إضافة حيّ زيد بمعنى شخصه وعينه، وإضافة الاسم في مثل قوله[2]: اسم السلام عليكما، والمراد اللفظ الدال على السلام وهو سلام عليكم، ولخفائه قيل: إن لفظ الاسم زائد لا يقصد به معنى، واعلم أيضاً أنه قد يضاف المؤكد إلى المؤكد؛ نحو: لقيته يوم يوم وليلة ليلة. (قوله: ففيها خفاء) أي: ففي الأعمية تردد إذ لا مفهوم يصدق عليه العين إلا ويصدق عليه الشيء حينئذ، وقد أسلفنا ما يزيل عنه الخفاء فتذكر مراجعاً إلى اللاري. (قال المصنف: وقولهم: سعيد

(١) تقة لقب شخص كانت عينه مرتفعة ناتئة لقب به تشبيهاً لقنة الأرض وهي

فَإِنَّهُ يَخْتَصُّ بِهِ وَقَوْلُهُمْ: سَعِيْدُ كُرْزٍ وَنَحْوُهُ

(قال: فإنه؛ أي: المضاف) لم يجعل الضمير راجعاً إلى المضاف إليه؛ لأن قوله: يختص ينبئ عن حدوث الاختصاص وهو في المضاف دون المضاف إليه؛ ولأن الكلام مسوق لفائدة الإضافة. (قوله: سواء أفادت الخ) يعني أن الاختصاص ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف فيصح المثالان. (قوله: وأما إذا كان للجنس ففيها خفاء) اعلم أن الشيء بمعنى الموجود في الخارج عند جماعة، ولا شبهة في أن العين بمعنى الذات أعم منه، وبمعنى مسا وللموجود المطلق الشامل للموجود الذهني والخارجي عند جماعة، وعلى هذا لم يكن العين أعم منه لشموله كل مفهوم هذا إذا أريد بالشيء نفس مفهومه مع قطع النظر عن تحققه في الذهن، وأما إذا أخذ من حيث إنه متحقق في الذهن فهو فرد من أفراد الشيء كمفهوم الإنسان بالنسبة إليه وحينئذ يكون العين أعم منه. (قوله: يحمل أحدهما على المدلول الخ) من باب حمل أحد اللفظين على المدلول والآخر على الدال؛ نحو: ذو وذات ومتصرفاتهما إذا أضيفت إلى المقصود بالنسبة كقولك ذا صباح؛ أي: وقت صباح هذا الاسم، وذات

(قوله: لم يجعل الضمير الخ) مع قربه. (قوله: دون المضاف إليه) فإن الاختصاص فيه ثابت قبل الإضافة. (قوله: اعلم أن الشيء بمعنى الخ) بيان لاحتمالات إضافة العين إلى شيء وتعيين للاحتمال الذي فيه الخفاء ليحصل للمتعلم برد الخاطر ولا يبقى له ترقب. (قوله: لشموله كل مفهوم) أي: لشمول الشيء حينئذ كل مفهوم حتى نفسه ومقابله ضرورة أن مفهوم الشيء واللاشيء موجود في الذهن فلا تكون العين أعم منه وبما ذكرنا ظهر فساد ما قيل: يزيل الخفاء صحة عين اللاشيء، فإنه إنما يزيل الخفاء عن هذه الإضافة لتحقق العين في الشيء بدون اللاشيء دون إضافة إلى الشيء؛ إذ لا مفهوم يصدق عليه العين بدون الشيء وفساد ما قيل: تفصيلاً أن اللام الجنسي في الشيء إذا أريد به الإشارة إلى الطبيعة من حيث هي فالعين أعم منه لصدقه على فرد الطبيعة والطبيعة بخلاف الطبيعة، فإنها لا تصدق على نفسها وإن أريد به الطبيعة في ضمن الفرد فالعين تصدق عليها وعلى الطبيعة من حيث هي لما عرفت من صدق الشيء على كل مفهوم حتى نفسه ومقابله.

فإنَّ (سَعِيْداً) وَ(كُرْزاً) اسمان[1] لمسمى واحد كـ (لَيْثٌ، وَأَسَدٌ) مع أنَّه أضيف أحدهما إلى الآخر[2].
فأجيب عنه[3] بأنَّه[4] «مُتَأَوَّلٌ[5]» بحمل أحدهما[6] على المدلول والآخر على اللفظ. فإنَّك إذا قلتَ: (جَاءَنِي سَعِيْدُ كُرْزٍ) قُلْتَ: جَاءَنِي مدلول هذا اللفظ. ولم يقولوا[7]: كُرْزٌ[8] سَعِيْدٍ، لأنَّ قصدهم[9] بالإضافة[10] التوضيح[11]، واللقب[12]

(١) خبر إن. (٢) يعني أضيف الاسم إلى اللقب. (٣) أي: الإيراد. (٤) أي: هذا القول. (٥) بإرادة المفهوم بالأول واللفظ بالثاني أي: سعيد المسمى باسم كرز. (٦) أي: أحد اللفظين. (٧) نحاة. (٨) بإضافة اللقب إلى الاسم مع كون الاسم أصلاً واللقب عارضاً. (٩) أي مقصودهم. (١٠) أي: بهذه الإضافة لا مطلقاً. (١١) أي: توضيح المضاف. (١٢) أي: كرز.

مُتَأَوَّلٌ

صباح؛ أي: مدة صباح هذا الاسم، وليس منه ذا صبوح؛ لأن الصبوح ما يشرب في الصباح، فمعنى: ذا صبوح زمان هذا الشراب. (قوله: جاءني مدلول هذا اللفظ) لا دال هذا المدلول؛ لأن نسبة المجيء إلى الدال غير صحيح. (قوله: لأن قصدهم بالإضافة)، ولأن اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة مدح أو ذم، فإذا ذكر أوّلاً يغني غناء الاسم، ولهذا لا يقدمون اللقب على الاسم، بل يؤخرون عنه فيذكرونه على سبيل الاتباع بأن يكون عطف بيان أو على سبيل القطع مرفوعاً أو منصوباً.

(قوله: أي: وقتاً صاحب هذا الاسم) فذا من الأسماء الستة، وهو صفة موصوف محذوف. (قوله: وذات صباح الخ) الأولى أن يمثل بذات يوم على ما في الرضي ليكون إشارة إلى اختصاص ذا بالبعض وذات بالبعض الآخر في استعمالهم. (قوله: ما يشرب في الصباح) وليس بزمان حتى يكون من باب حمل أحد اللفظين على المدلول والآخر على الدال. (قوله: يغني عناء الاسم) الإغناء بمعنى: بي نياز ساختن، والفناء اسم بمعنى: الإغناء وقع مفعولاً مطلقاً. (قوله: على سبيل الإتباع) وليس بإتباع؛ لأنه تقوية اللفظ بموازنة مع اتفاقهما في الحرف الأخير؛ نحو: حسن بسن وبسن منصوباً أو مرفوعاً بتقدير المبتدأ وبتقدير أعني.

كرز ونحوه) مما أضيف الاسم إلى اللقب بعد تنكير الاسم، وجعله بتأويل مسمى بهذا اللفظ كقولهم: قيس قفة[1] وزيد بطّة، ثم إن سعيد كرز ونحوه كما يرد على القاعدة يرد على قوله: وشرطها تجريد المضاف عن التعريف؛ فلذا حملناه على التأويل، فعلى هذا يكون الإضافة في سعيد كرز من إضافة العام إلى الخاص كما اختاره العصام، وإن ذهب الشارح إلى كونها من إضافة المدلول إلى اللفظ، والكرز بوزن الشغل في الأصل بمعنى خرج الراعي، ثم أطلق على اللئيم وعلى الحاذق، ثم صار لقباً أخذاً من هذا المعنى الأخير لجمع كثير «قاموس» و«عصام». (قوله: فإن سعيداً وكرزاً اسمان) وفي المفصل إذا اجتمع للرجل اسم غير مضاف أو لقب أضيف اسمه إلى لقبه فقيل: هذا سعيد كرز، وقيس وزيد بطة، وإذا كان مضافاً أو كنية أجرى اللقب على الاسم في الإعراب كعطف البيان، وفي حواشي الألفية ما خلاصته: أن الاسم واللقب إذا اجتمعا وكانا مفردين[2] وجب عند جمهور البصريين الإضافة؛ نحو: سعيد كرز وأجاز الكوفيون الإتباع على البدل أو عطف بيان تقول: سعيد كرز وسعيداً كرزاً الخ. (قوله: اسمان لمسمى واحد) أحدهما اسم علمي والآخر لقبي، فهما متماثلان في المفهوم كليث وأسد، فينبغي أن لا يصح الإضافة مع أنه الخ. (قوله: متأول بحمل أحدهما الخ) أي: بجعله من إضافة المسمى إلى الاسم بأن يراد بالأول المدلول وبالثاني الاسم واللفظ، أو بأن ينكر الأول باتفاق الاشتراك فيكون كشجر الأراك، وفي الرضي: إن نحو: سعيد كرز متأول بأن يراد بالمضاف الذات وبالمضاف إليه اللفظ، وذلك أنه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق أيضاً مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ كالدال تقول مثلاً: جاءني زيد والمراد المدلول، وتكلمت بزيد المراد اللفظ، فمعنى جاءني سعيد كرز؛ أي: ملقب بهذا اللقب ولا ينعكس التأويل بأن يراد بالأول الدال وبالثاني المدلول حتى يكون معنى سعيد كرز اسم هذا المسمى؛ لأنهم ينسبون إلى الأول ما لا يصح نسبته إلى الألفاظ؛ نحو: ضربت سعيد كرز، وقال: سعيد كرز، وجاء سعيد كرز؛ يعني: أن الأول هو المعروض للإسناد إليه والمسند إليه هو المسمى فلزم أن يقصد بالثاني مجرد اللفظ، وإلى هذا أشار الشارح بقوله: فكأنك قلت: جاءني مدلول

الموضع المرتفع، كما أن بسطة لقب شخص شأنه البط بشيء، إقليد.
(١) ما يقابل المركب.
(٢) أعني: الفتح والسكون.

أوضح[1] من الاسم[2] غالباً. «وَ[3]إِذَا أُضِيْفَ الاسْمُ الصَّحِيْحُ» وهو في عرف النحاة[4]: ما[5] ليس في آخره حرف علَّة[6] «أَوْ المُلْحَقُ[7] بِهِ» وهو ما[8] في آخره واو أو ياء قبلها[9] ساكن[10] وإنَّما كان[11] ملحقاً بالصحيح، لأنَّ حرف العلَّة بعد السكون[12] لا يثقل عليها الحركة[13]، لمعارضة خفة السكون[14] ثقل[15] الحركة، ولأنَّ[16] حرف العلَّة بعد السكون مثلها بعد السكوت[17] في الوقوع بعد استراحة اللسان. وكما لا يثقل عليها

(١) لوضع الناس والاسم بأن واضعه أبوه يستعمل قليلاً بين الناس. (٢) أي: من سعيد. (٣) استئناف أو من قبيل عطف القصة على القصة. (٤) إذ يبحث عن أواخر الكلم. (٥) أي: اسم. (٦) لأن عرضهم متعلق بالآخر سواء كان في أوله أو في وسطه. (٧) إذا أضيف الاسم. (٨) أي: اسم. (٩) صفة واو وياء. (١٠) فاعل قبلها. (١١) أي: ما في آخره واو أو ياء. (١٢) أي: بعد حرف الساكن. (١٣) ضمة أو كسرة أو فتحة. (١٤) الإضافة. (١٥) مصدر مضاف إلى فاعله. (١٦) علة الثاني. (١٧) أي: سكون الحركة، بالتاء.

هذا اللفظ؛ أي: جاءني سعيد مسمى بلفظ الكرز. (قوله: ولم يقولوا: كرز سعيد الخ) ففي مثل هذا يضاف الاسم إلى اللقب لكونه أوضح دون العكس، فلو قدم اللقب لأغنى عن الاسم، وقال العصام: إذا اجتمع الاسم واللقب لا يجوز إلا تأخير اللقب الخ، وفيه دلالة على أنه لا يجب تأخير اللقب عن الكنية فلك أن تقدمها على اللقب؛ نحو: أبو عبد الله زين العابدين، وفي الألفية:

واسْمَاً أَتَى وَكُنْيَةً ولَقَباً
وأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِواهُ صَحِبا

فاعلم أن العلم على ثلاثة أقسام اسم وكنية ولقب، والمراد بالاسم ههنا ما ليس بكنية ولا لقب كزيد، وبالكنية ما كان في أوله أب أو أم أو ابن أو بنت كأبي حنيفة وأم الخير، وباللقب ما أشعر بمدح أو ذم كزين العابدين وأنف الناقة لقب جعفر بن قريع. «فائده»: ويندب تكنية ذي الفضل ولو امرأة وإن لم يولد له، ويندب أن يكنى ذو الأولاد بأكبرهم، وفي الحديث: «سموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي»، وقال عليه السلام: «من ولد له مولود فسماه محمداً تبركاً، كان هو ومولوده في الجنة، فالحمد لله على إلهامه لأبي بأن سماني محمداً». (قوله: أوضح من الاسم غالباً) احترز به عما إذا اشتهر اللقب حيث يقدم على الاسم، ومنه: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾، وقال السجاعي: وإنما كان الغالب تأخير اللقب عن الاسم؛ لأن الغالب في اللقب أن يكون منقولاً من اسم غير إنسان كبطة فلو قدم لتوهم السامع أن المراد مسماه الأصلي؛ ولأن اللقب يشبه النعت في إشعاره بالمدح أو الذم والنعت لا يقدم وكذا ما يشبهه، وقوله: الاسم الصحيح؛ أي: حقيقة أو حكماً فيدخل فيه؛ نحو: ضاربة وغازية وكذا نحو: بصرى فافهم. (قوله: في عرف النحاة وكلامهم ما ليس في آخره الخ) إذ بحثهم عن الإعراب والبناء وهما من أحوال أواخر الكلم، وهذا أعم من الصحيح في عرف الصرفيين، ويرد على هذا أن يكون قاض صحيحاً ويد ودم غير صحيح، إلا أن يقال: إن آخر قاض الياء إذ المنوي كالثابت والمحذوف لعلة كالملفوظ، وقوله: قبلها ساكن؛ نحو: دلو وظبي ومرمى وبصرى بناء على أن الملحق أعم من الحكمي، وفيه أن هذه داخلة في الصحيح الحكمي.

وَإِذَا أُضِيْفَ الاسْمُ الصَّحِيْحُ[1] أَوِ المُلْحَقُ بِهِ

(١) أي: حقيقة أو حكماً فيدخل فيه نحو: ضاربة وغازية وكذا نحو: بصرى. وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة. ج.

(قوله: غالباً) والمغلوب لا حكم له فإن من عزّ بزّ؛ أي: من غلب سلب. (قوله: وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة)؛ وذلك لأن نظرهم في أحوال أواخر الكلم. (قال: أو الملحق به) معنى الإلحاق بالصحيح كون إعرابه بالحركات كالصحيح.

(قوله: فإن من عزّ) أي: مما قيل: في المثل هذا إعرابه بالحركات كالصحيح.

الحركة بعد السكوت[1] . يعني[2]: في الابتداء وكذا[3] بعد السكون[4]. «إِلَىٰ[5] يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ كُسِرَ آخِرُهُ[6]» للتناسب مثل: (ثَوْبِي وَدَارِي) في الصحيح وَ: (ظَبْيِي وَدَلْوِي) في الملحق به. «وَالْيَاءُ[7] مَفْتُوحَةٌ أَوْ سَاكِنَةٌ[8]». وقد اختلف في أنَّ أيهما الأصل. والصحيح أنَّه الفتح، إذ[9] الأصل في الكلمة التي على[10] حرف واحد هو الحركة، لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة أو حكماً. والأصل فيما يبنى على الحركة الفتح. والسكون إنَّما هو عارض للتخفيف. «فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ» أي: آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم «أَلِفاً تَثْبُتُ» أي: الألف[11] على اللغة الفصيحة، لعدم موجب الانقلاب، نحو: (عَصَايَ وَرَحَايَ[12]) «وَهُذَيْلٌ» وهي قبيلة من العرب «تَقْلِبُهَا» أي: الألف حال كونها

(١) بالتاء. (٢) تفسير بعد السكون. (٣) لا يثقل. (٤) بالنون. (٥) متعلق بقوله وإذا أضيف. (٦) كذلك الاسم الصحيح أو الملحق به لموافقة الياء. (٧) أي: ياء الإضافة. (٨) لحصول زيادة التخفيف مع اتصاله بما قبله. (٩) تعليل الأصالة الفتح. (١٠) وضعت. (١١) حال الإضافة إلى الياء. (١٢) بفتح ياء المتكلم البتة إلا في قراءة نافع.

إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ[1] كُسِرَ[2] آخِرُهُ وَالْيَاءُ[3] مَفْتُوحَةٌ أَوْ سَاكِنَةٌ فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ[4] أَلِفاً تَثْبُتُ وَهُذَيْلٌ تَقْلِبُهَا

(١) تقتضي ولذا كان إعرابه تقديرياً مثل: ثوبي وداري في الاسم الصحيح، وظبي ودلو في الملحق به.
(٢) لمجانسة الياء فإنها قبلها.
(٣) أي: ياء المتكلم والواو للحال ويجوز أن يكون للعطف.
(٤) أي: آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم.

(قوله: ملحقاً بالصحيح) أي: في أجزاء الحركات الثلاث على آخره لعدم الثقل، قوله: مثلها بعد السكوت؛ أي: في ابتداء الكلمة كما سيصرحه بقوله: يعني في الابتداء مثل الوعد واليسر والوزر. (قوله: كسر آخره للتناسب) أي: لمجانسة الياء فإنها تقتضي كسر ما قبلها، ولذا كان إعرابه تقديرياً، والمتبادر منه وجوب الكسر؛ وذلك لا يصح في مثل قد وقط ولدن فإنك مخير في هذه بين كسر الآخر وإلحاق نون الوقاية. «قال المصنف: والياء مفتوحة أو الخ» أي: ياء المتكلم اللاحقة للصحيح والملحق به؛ إذ اللاحقة لغيرهما مفتوحة للساكنين «رضي»، وحصر الياء في الفتحة والسكون فيما عدا المنادى فإن فيه يجري وجوه آخر كما مر «عصام»، والواو للحال أو لعطف الاسمية على الفعلية كما في لكن يمر عليها وهو منطلق «هندي». (قوله: أن أيهما الأصل) يعني: أي من الفتح والسكون أصل في الياء، والأصل ما يبنى عليه الشيء، وفي تقديم الفتح إشارة إلى رجحانه «عصام»، وقوله: على حرف واحد كواو العطف وفائه وباء الجر ولامه وياء المتكلم. (قوله: حقيقة أو حكماً) الأول فيما إذا كانت الكلمة التي على حرف في صدر الكلام، والثاني فيما إذا لم تكن في الصدر فإنها لاستقلالها في حكم الابتداء بها «لاري». (قوله: والأصل فيما يبنى الخ)؛ لأن الواحد لا سيما حرف العلة كياء المتكلم ضعيف لا يتحمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة، وقوله: ثبت؛ أي: الألف؛ يعني: بلا قلب إلى ياء، وهذا في غير لدى فإنه لا محالة مع الإدغام؛ نحو: ﴿لَدَنِّي ٱلْمُرْسَلُونَ﴾، وفي غير إلى الاسمية؛ نحو: إليَّ بالتشديد؛ أي: نعمتي، وهذا شروع في بيان كيفية آخر ما لم يكن صحيحاً ولا ملحقاً به فلا يخلو آخره من أن يكون ألفاً أو واواً أو ياءً فإن كان ألفاً تثبت في اللغة المشهورة سواء كانت الألف للتثنية أو لغيرها «رضي»، وقوله: لعدم الموجب كما في آخره واو؛ لأن الألف للتثنية أو لغيرها (رضي)، وقوله: لعدم الموجب كما فيما آخره واو؛ لأن الألف أخف من الياء. (قوله: نحو: عصاي

(قوله: لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة) فيما إذا كانت في صدر الكلام. (قوله: أو حكماً) فيما إذا لم تكن في الصدر فإنها لاستقلالها في حكم الابتداء بها. (قال: فإن كان آخره ألفاً) يعني: إن لم يكن الاسم صحيحاً ولا ملحقاً به فإن كان الخ.

(قوله: لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة) فيما إذا كانت في صدر الكلام. (قوله: أو حكماً) فيما إذا لم تكن في الصدر فإنها لاستقلالها في حكم الابتداء بها. (قوله: فإن كان آخره ألفاً) يعني أن.

«لِغَيْرِ التَّثْنِيَةِ يَاءً» لمشاكلة ياء المتكلم، وتدغم[1] في الياء[2]، مثل: (عَصَيَّ، رَحَيَّ). ولا تقلب ألف[3] التثنية كـ (غُلَامَايَ) لالتباس[4] المرفوع بغيره، بسبب القلب. «وَإِنْ[5] كَانَ» آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم «يَاءً[6] أُدْغِمَتْ» في ياء المتكلم، لاجتماع المثلين[7] فيما[8] هو كالكلمة الواحدة، مثل: (مُسْلِمَيْنِ[9]) إذا أضيف إلى ياء المتكلم واسقط النون للإضافة وادغم الياء في الياء فصار: (مُسْلِمِيَّ). «وَإِنْ كَانَ آخِرُهُ وَاواً قُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً» لاجتماع الواو والياء والأولى[10] ساكنة، مثل: (مُسْلِمُونَ) إذا[11] أضيف إلى ياء المتكلم قلبت واوه ياء، «وَأُدْغِمَتْ» الياء[12] في الياء[13] وكسر ما قبلها، لأنَّها[14] لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة[15] قبلها تغيرها، فحركت بالحركة المناسبة[16] لها، فقيل: (مُسْلِمِيَّ). وإن كان قبل الياء أو الواو فتحة بقي ما قبلها[17] مفتوحاً، كقولك في (مسلمَيْن[18]): (مسلميَّ) وفي (مصطفَوْن): (مصطفَيَّ) لخفة الفتحة. «وَفُتِحَتِ اليَاءُ[19]» أي: ياء المتكلم في الصور الثلاث[20] «لِلسَّاكِنَيْنِ[21]» أي: للزوم التقاء الساكنين[22] إن لم يتحرك[23]. واختير الفتح لخفته. «وَأَمَّا

(١) أي: الياء المنفصلة عن الألف. (٢) أي: ياء المتكلم. (٣) لأن الألف حرف إعراب فلو قلب لتغير الإعراب بدون تغير العامل. (٤) تعليل لعدم القلب. (٥) بالفاء مكان واو نسخة. عطف على الجملة الشرطية السابقة. (٦) خبر كان. ما قبلها متحركة. (٧) ما قبلها متحرك. (٨) أي: اسم. (٩) مثنى أو مجموعاً نصباً أو جراً. (١٠) حال. (١١) ظرف قلبت. (١٢) أي: الياء المنقلبة من الواو. (١٣) أي: الياء الإضافة. (١٤) أي: الواو. (١٥) التي في آخر اسم المضاف إلى ياء المتكلم. (١٦) هي الكسرة لتسلم الياء. (١٧) أي: الحرف الذي قبل الياء. (١٨) بالكسر. (١٩) أي: حركة ياء الإضافة بحركة الفتحة مع تلك الحروف المذكورة. (٢٠) أي: ما في آخره ألف وواو وياء. (٢١) متعلق بفتحت وعلة له. (٢٢) على تقدير السكون فيفتح تحرزاً عن تلك. (٢٣) مبني للمفعول.

الخ) يعني: المقصور كما وقع في التنزيل: ﴿هِيَ عَصَايَ﴾، ﴿وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ﴾، والتثنية؛ نحو: مسلماي وغلاماي. (قوله: وهي قبيلة من الخ) أي: قبيلة صغيرة من العرب وهي هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر، فاعلم أن العرب المأخوذ عنهم الموثوق بعربيتهم قيس وتميم وأسد ثم هذيل وبعض الطائيين وقريش أجودهم انتقاداً. (قوله: تقلبها؛ أي: الألف) يقال: قلب الشيء قلباً إذا حوله، وبابه ضرب، والأولى تجيز قلبها؛ لأن القلب عندهم ليس لموجب بل لأمر استحساني «رضي» وهو أن يكون ما قبل الياء من جنسه أو مشتملاً على ما هو من جنسه فإنه أحسن «عصام»، كما في قول أبي ذؤيب الهذلي:

سَبَقُوا هَوَيَّ وأعنَقُوا لِهَوَاهُمُ
فَتُخُرِّمُوا ولِكلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

قاله حين رثى أولاده الخمسة الذين ماتوا قبله في طاعون، واللغة الكثيرة هو؛ أي: والقلب مبني على لغة قبيلة الشاعر. (قوله: حال كونها لغير التثنية) قيد به؛ لأن هذيلاً لا تقلب ألف التثنية ياء؛ لأنه لا أصل لهذه الألف من الواو والياء حتى ترد إليه؛ ولئلا يلتبس الرفع بالنصب «متوسط» كما ذكره الشارح بخلاف المقصور فإن الالتباس فيه ليس بسبب قلب الألف ياء، بل إذا بقيت الألف أيضاً لزم الالتباس لكون الإعراب مقدراً «وجيه». (قوله: وإن كان ياء أدغمت)؛ وذلك في المنقوص والمثنى والجمع نصباً وجراً، وقوله: فيما هو كالكلمة الواحدة لاتصال ياء المتكلم بالمضاف اتصال الجزء بالكل، وقوله: مثل مسلمين تثنية أو جمع نصباً وجراً، وقوله: لاجتماع الواو الخ؛ أي: فيما هو في حكم كلمة واحدة، وقوله: قلبت الأولى وقلبت. (قوله: لأنها لما انقلبت ياء)

لِغَيْرِ التَّثْنِيَةِ يَاءً[1] وَإِنْ كَانَ[2] يَاءً أُدْغِمَتْ وَإِنْ كَانَ[3] وَاواً قُلِبَتْ[4] يَاءً وَأُدْغِمَتْ وَفُتِحَتِ اليَاءُ[5] لِلسَّاكِنَيْنِ

(١) لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم في الياء نحو: عصى ورحى.
(٢) أي: آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ياء أدغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين تثنية أو جمع نصباً وجراً. اهـ.
(٣) أي: آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم واواً.
(٤) أي: الواو وقت الإضافة.
(٥) أي: ياء المتكلم في الصور الثلاث.

(قوله: لمشاكلة ياء المتكلم) اعلم أنهم لما رأوا أن الكسر يلزم قبل الياء للتناسب في الصحيح، والملحق به ورأوا أن حرف المد من جنس الحركة جعلوا الألف قبل الياء كالفتحة قبلها فصيروها إلى الياء ليكون كالكسر قبلها. (قوله: ولانقلب ألف التثنية) قيل: كان الواجب على هذا أن لا يقلب واو الجمع ياء للالتباس، وأجيب عنه: بأن أصل الألف عدم القلب قبل الياء لخفتها، وإنما جوز هذيل القلب لأمر استحساني لا يوجب

(قوله: من جنس الحركة) ولذا ناب عن الحركة في الإعراب. (قوله: للالتباس) أي: التباس الرفع بغيره؛ نحو: مسلمي. (قوله: لا يوجب القلب عند الجميع) أي: عند هذيل وغيرهم ظرف للنفي لا للمنفي، والأظهر ما في الرضي لا موجب عندهم أيضاً. (قوله: ولا يترك الخ) ألا ترى أنك تقول مختار ومضطر في الفاعل والمفعول معاً. (قوله: لي) جمع ألوي كحمر وأحمر، والألوى: الرجل المجتنب المنفرد لا يزال كذلك، وذنب ألوى معطوف خلقة كذنب المنز كذا في الصحاح.

الأَسْمَاءُ[1] السِّتَّةُ» التي مرّ[2] البحث عنها مضافة إلى غير ياء المتكلم، «فَأَخِي وَأَبِي» أي: فالحال في (أَخ وَأَب) منها[3] إذا أضيفا إلى ياء المتكلم أن يقال: (أَخِي وَأَبِي) مِثْلُ (يَدِي وَدَمِي) بلا رد المحذوف[4]، بجعله[5] نسياً منسياً. «وَأَجَازَ الْمُبَرِّدُ» فيهما[6] «أَخِيَّ أَبِيَّ» برد لام الفعل[7] فيهما[8] وهي الواو وجعلها ياء وإدغام الياء في[9] الياء. وتمسك[10] في ذلك[11] بقول الشاعر:

وَأَبِـيَّ مَـالَـكَ[12] ذُو الـمَـجَـازِ بِـدَارِ[13]

وحُمل[14] الأخ على الأب، لتقاربهما لفظاً ومعنى[15]. وأجاب عنه المصنف[16] بأن ذلك[17] خلاف القياس، واستعمال الفصحاء مع[18] أنَّه[19] يحتمل[20] أن يكون المقسم به، أي: (أَبِيَّ) جمع (أب) فأصله (أبينَ[21]) سقطت النون بالإضافة[22]، فاجتمعت ياءان[23]، فأدغمت الأولى[24] في الثانية[25]، فصار

(١) بمنزلة الاستثناء مما قبلها. (٢) إشارة إلى أن اللام للعهد الخارجي. (٣) والظرف صفة أخ وأب. (٤) أي: الواو والياء في لام الكلمة. (٥) متعلق بقوله بلا رد. (٦) أي: في أخي وأبي. (٧) يعني لام الكلمة. (٨) أي: في أخي وأبي. (٩) أي: المتكلم، قياساً على الإضافة إلى غير ياء المتكلم. (١٠) مبرد. (١١) أي: في رد لام الفعل. (١٢) وما بمعنى ليس. (١٣) خبر ما. (١٤) أي: المبرد. (١٥) من حيث أن تعقلهما يتوقف على تعقل الغير. (١٦) في شرحه. فتح. (١٧) أي: قول الشاعر. (١٨) علة بأن. (١٩) شأن. (٢٠) والمحتمل لا يكون شاهداً. (٢١) كأخين جمع أخ. (٢٢) وإن كان شاذاً. (٢٣) أحدهما ياء الجمع والثانية ياء الإضافة. (٢٤) أي: ياء الجمع. (٢٥) ياء المتكلم.

وَأَمَّا[1] الأَسْمَاءُ السِّتَّةُ[2] فَأَخِي وَأَبِي وَأَجَازَ الْمُبَرِّدُ أَخِيَّ وأَبِيَّ،

(١) هذا بمنزلة الاستثناء من قوله: فإن كان آخره ألفاً قلبت وإن كان واو قلبت.آه. (٢) أي: المضافة إلى ياء المتكلم أن يقال أخي.آه.

القلب عند الجميع بخلاف قلب الواو في مسلمي؛ فإنه لأمر يوجب القلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون أوليهما ولا يترك الأمر المطرد اللازم لالتباس يعرض في بعض المواضع. (قوله: يوجب بقاء الضمة الخ)؛ لأن الياء الساكنة إذا كانت قبلها ضمة تقلب واواً، قال الشيخ الرضي: قلب الضمة كسرة بعد قلب الواو ياء، وأجب إذا لم يؤد إلى اللبس أما إذا أدى إلى لبس وزن بوزن فأنت مخير في إبقائها وقلبها كسرة؛ نحو: لي في جمع: ألوي؛ إذ يشبه فعل يفعل. (قال: وفتحت الياء؛ أي: ياء المتكلم في الصور الثلاث) قد جاء الياء ساكناً مع الألف في قراءة نافع: ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾، أما لإجراء الوصل مجرى الوقف أو لأن الألف أكثر مداً من أخويه، فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه، ومع هذا فهو عند النحويين ضعيف كذا ذكره الشيخ الرضي.

(قوله: كذا ذكره في الحوالة) إشارة إلى ضعف القول بالضعف؛ لأنه من القراءات السبع التي يستشهد بها ولا يستشهد عليها. (قوله: لعله الخ) فيه إشارة إلى ما بعد هذا الوجه لعدم سبق الذهن إليه وعدم الموافقة لفن العربية، وقيل: قدم الأخ؛ لأنه أبعد عن خلاف المبرد وأرسخ في الحكم كيف ولم يستعمل أخي بالتشديد. وإنما أجازه المبرد حملاً على ما ورد كما صرح به الشارح رحمه الله. وفيه أنه مع عدم اطراده في قوله: أخوك وأبوك في بيان أنواع الإعراب، وفي قوله: وإذا قطعت عن الإضافة قيل: أخ وأب أن الشائع تقديم ما فيه المخالفة رداً على الخصم. وأقول: وجه التقديم أن أخاً أكثر استعمالاً؛ لأنه يجيء فيه الأربعة التي تجيء في أب مصاحبة الحروف حال الإضافة، ثم القصر ثم النقص ثم

أي: لأن الواو لما انقلبت إلى ياء؛ إذ لانقلاب لازم لا يتعدى إلى المفعول به بدون الحرف فهو من الحذف والإيصال كما في انقلب الخمر خلاً، ثم إن جملة يوجب صفة ياء ساكنة جارية على غير ما هي له، وقوله: تغيرها بصيغة المصدر منصوب مفعول لقوله يوجب؛ أي: تغير الياء إلى الواو؛ لأن الياء الساكنة إذا كانت قبلها ضمة تقلب واواً فيلزم الرجوع إلى ما يفر منه. (قوله: فحركت بالحركة المناسبة) جواب لما واعلم أنه قد جاء دخول الفاء في جواب لما مع كونه فعلاً ماضياً وهو قليل، وما نحن فيه من هذا القبيل. (قوله: وفتحت الياء للساكنين) لعدم إمكان دفع الساكنين بتحريك ما قبل الياء كما في لدن وقط «عصام»؛ أي: فلا يجوز فيها السكون كما جاز في الصحيح والملحق به كما مرت الإشارة. «قال المصنف: وأما الأسماء الستة» هذا بمنزلة الاستثناء من قوله: فإن كان آخره ألفاً تثبت وإن كان واواً قلبت الخ، وقوله: مر البحث عنها؛ أي: في صدر الكتاب عند تعداد محال الإعراب ومضافة حال عن ضمير عنها. «قال المصنف: فأخي وأبي» أي: على الوجهين[1] وقدم الأخ؛ لأنه أبعد من خلاف المبرد. (قوله: مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف) هذا مذهب الجمهور، قالوا: يجب حذف لاماتها عند الإضافة إلى ياء الضمير كما في حال إفرادها وقطعها عن الإضافة، بل هذا أولى حينئذ لثقل التركيب، وفي التنزيل: ﴿وَهَٰذَآ أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ﴾ إلخ، ﴿حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾، وأما ردها عند الإضافة إلى غير ياء الضمير فلتكون إعراباً، ولا تكون إعراباً عند الإضافة إلى الياء فلا معنى لردها عندها، وقوله: وهي الواو؛ أي: في حال الرفع وقياس المبرد أن يقول: في النصب أباي مثل فتاي. (قوله: وتمسك في ذلك بقول الشاعر) يعني: ي استشهد الفراء في جواز رد لام الفعل فيهما بقول الشاعر من الكامل من عروضه الأولى وضربه الثاني:

(١) أي: بين البدل والمبدل منه.

(أَبِيَّ). وقد جاء[1] جمعه[2] هكذا[3] في قول الشاعر:

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنَا ... بَكَيْنَ[4] وَفَدَيْنَاكُمْ[5] بِالأَبِينَا

أي: لما سَمِعْنَ وعلِمْنَ أصواتنا بَكَيْنَ، وقُلْن لنا: آباؤنا فداؤكم. «وَتَقُولُ[6]» أي: امرأة قائلة، لامتناع[7] إضافة (الحَم[8]) إلى المذكّر، «حَمِيَ وَهَنِيَ» بلا[9] رد المحذوف[10] عند الإضافة إلى ياء المتكلم. وإنَّما فصلهما[11] عن (أَخِي وَأَبِي) لأنَّه[12] لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور[13] ما يخالف[14] مذهب الجمهور، وإن نقل عنه بعضهم[15] ذلك الخلاف في الأسماء الأربعة[16]. «وَيُقَالُ[17]» في (فَم) حال الإضافة إلى ياء المتكلم «فِيَّ» بالرد والقلب[18] والإدغام[19] «فِي[20] الأَكْثَرِ» أي: في أكثر موارد استعمالاته. «وَفَمِيَ» في بعضها إبقاء[21] للميم المعوض عن الواو عند قطعة من الإضافة «وَإِذَا

(١) حال من فاعل يحتمل. (٢) أي: الأب. (٣) وإن كان شاذاً لأنَّ قياس جمعه آباء. (٤) جواب لما. (٥) وفديناكم من الفدية بمعنى جعل الشيء فداء الأبين جمع الأب يقول: فلما سمعن تلك النساء أصواتنا بكين وقلن لنا تفديكم بآبائنا ولفظة بكين من المصراع الثاني قوله: ولما ظرف بمعنى حين مضاف إلى الجملة بعده، ويكين جواب لما وهو العامل والباقي ظاهر. كافيه. (٦) عطف على الجملة السابقة وقيل استئناف. (٧) علة لمقدر إنما فسرنا. (٨) فيه نظر فراجع إلى قاموس وبينا في الهامش. رضا. (٩) متعلق بتقول. (١٠) أي: لام الفعل. (١١) مصنف. (١٢) شأن. (١٣) وهو رواية جار الله العلامة. (١٤) نائب فاعل لم ينقل. (١٥) ابن يعيش وابن مالك. (١٦) وهي أخي وأبي وحمى وهنى. (١٧) لم يقل هنا ونقول للتفنن. (١٨) أي: قلب الواو ياء. (١٩) أي: مر مراراً. (٢٠) متعلق بيقال أو ظرف مستقر حال من في. (٢١) مفعول لقوله يقال.

فَدَرٌ أَحَلَّكَ ذَا المَجَازِ وَقَد أَرَى
وَأَبِي مَا لَكَ ذُو المَجَازِ بِدَارِ

فقوله: قدر؛ أي: تقدير من الله وقضاؤه أحلك؛ أي: أنزلك بكسر كاف الخطاب للحبيبة، وقيل: لنفس الشاعر ذو المجاز موضع بمنى كان به سوق في الجاهلية، وقد أرى مضارع متكلم مجهول؛ أي: أظن كما في قوله: بدلاً أراها في الضلال تهيم الإعراب قدر مبتدأ، وجملة: أحلك خبره وتنكير المبتدأ كتنكيره في: شر أهر ذا ناب؛ أي: ما أحلك ذا المجاز إلا قدر، والواو في وأبي للقسم؛ أي: أقسم بأبي وأبي مقسم به وهو اعتراض بين أرى ومفعوله، وجواب القسم محذوف وهو أنه كذلك؛ أي: ليس ذو المجاز بدارك، وما في مالك نافية بمعنى ليس والكاف مكسورة، وذو المجاز اسمها وبدار خبرها والباء زائدة، والمعنى قدر من الله أنزلك في هذا الموضع، وأقسم بأبيّ مالك هذا الموضع بدار قرار تقيم به بل ترحل عنه عن قريب، والاستشهاد على أنه جاء في أبي المضاف إلى ياء المتكلم أبي برد اللام المحذوفة إلى أصله والجواب في الشرح. (قوله: خلاف القياس واستعمال الفصحاء) على أنه يجوز أن يكون لضرورة الشعر والضرورات تبيح المحذورات، وقوله: مع أنه يحتمل الخ؛ أي: والمذهب لا يثبت بالمحتملات. (قوله: أي: أبي) تفسير للمقسم به، وقوله: جمع أب منصوب خبر يكون وهذا كبنين جمع ابن وأخين جمع أخ؛ نحو: قوله: وكُنْتُ لهم كَشَرٍّ بَنِي الأَخِينا، جمع ابن وأخ. (قوله: وقد جاء جمعه هكذا) أي: جاء جمع الأب أبين جمعاً مصححاً في قول الشاعر من المتقارب، فلما تبين أصواتنا الخ، اعلم أن بين وتبين واستبان

وَتَقُولُ: حَمِي وَهَنِي، وَيُقَالُ: فِيَّ فِي الأَكْثَرِ وَفَمِيَ وَإِذَا قُطِعَتْ[1] قِيلَ:

(١) أي: هذه الأسماء الخمسة عن الإضافة مطلقاً قيد بالخمسة لأنَّ ذو لا يقطع عن الإضافة.

(قال: فأخي وأبي) لعله قدم الأخ على الأب ليوافق قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ۝٣٤ وَأُمِّهِۦ وَأَبِيهِ ۝٣٥﴾، وأما تقديم الأخ على الأم في الآية فلرعاية أسلوب الترقي. (قوله: فالحال في أخ وأب الخ) أو فيقال في إضافة بعضها إلى ياء المتكلم أخي وأبي وعلى هذا يكون عطف قوله: وأجاز المبرد، وعطف قوله: ونقول، حمى عليه عطف فعلية على فعلية، وأما على ظاهر توجيه الشرح فيكون عطف فعلية على اسمية. (قوله: وهي الواو) بدليل أخوان وأبوان. (قوله: وأبي مالك) بصيغة المخاطبة، قال قدس سره في الحاشية: أوله: فَدَرٌ أَحَلَّكَ ذا المجازِ وقَدْ أُرَى، وكتب على قوله: قد أرى قضاء، وقال: ذو المجاز اسم سوق بمنى، ومعنى أرى: أظن انتهى، وقوله: أرى بصيغة المجهول. (قوله: مع أنه يحتمل) فلا يصح إثبات مذهب بمجرد الاحتمال. (قوله: أي: أبي جمع أب فأصله أبين) كأخين جمع أخ.

(قال: ونقول: أي: امرأة) إلى آخره قيل: إنما صرح بالقول تحرزاً عن نسبة الحم والهن إلى نفسه ولو قال: ويقال لكان أولى للتحرز عن نسبتهما إلى المخاطب مع أن إضافة الحم إلى المخاطب غير صحيح؛ التشديد وزيادة وجه وهو جعله كدلو. (قوله: وأما على ظاهر الخ) إنما قال ظاهر؛ لأنه يمكن أن يقال مراد الشارح رحمه الله بيان حاصل المعنى لا تقدير المبتدأ لكنه خلاف الظاهر. (قوله: فيكون) عطف فعلية على اسمية، وهو مما اختلف في جوازه. (قوله: ومعنى أرى أظن) فإن مجهوله يستعمل بمعنى الظن.

قَطَعْتَ[1]» هذه الأسماء الخمسة عن الإضافة «قِيْلَ: أَخٌ[2] وَأَبٌ وَحَمٌ وَهَنٌ وفَمٌ[3]» بالحركات الثلاث. ولكنَّ «فَتْحُ الفَاءِ[4] أَفْصَحُ مِنْهُمَا» أي: من الضم والكسر. «وَجَاءَ (حَمٌ) مِثْلُ[5] (يَدٍ[6])» فيقال: (هَذَا حَمٌ وَحُمُكِ) وَ: (رَأَيْتُ حَماً وَحَمَكِ) وَ: (مَرَرْتُ بِحَمٍ وَبِحَمِكِ). «وَ[7]مِثْلُ (خَبَاءٍ)» بالهمزة فيقال: (هَذَا حَمْءٌ وَحَمْؤُكِ) وَ: (رَأَيْتُ حَمَ وَحَمَاكِ) وَ: (مَرَرْتُ بِحَمٍ، وَحَمْئِكِ). «وَ» مثل «دَلْوٍ» بالواو، فيقال: (هذا حَمْوَ وحَمْوكِ) وَ: (رَأَيْتُ حَمْواً، وحَمُوكِ) وَ: (مَرَرْتُ بِحَمْوٍ وَحَمْوِكِ)

(١) بصيغة الخطاب. (٢) أي: هذا أخ. (٣) علة رد بل بالحذف في الأربعة وبتعويض في الأخير. (٤) في فم سواء كان الميم مضمومة. (٥) والمراد به أن يكون إعرابه بالحركات سواء كان عند الإضافة. (٦) في حذف الياء نسبا. (٧) والمراد به أن يكون مهموزاً ممراً بالحركة.

أَخٌ وَأَبٌ وَحَمٌ وَهَنٌ وَفَمٌ[1] وَفَتْحُ الفَاءِ أَفْصَحُ مِنْهُمَا[2] وَجَاءَ حَمٌ مِثْلُ يَدٍ[3] وخَبَأٌ[4] وَدَلْوٍ[5]

(١) يجوز في فاء فم الحركات الثلاث لكن فتح الفاء أفصح
(٢) أي: من الضم والكسر المستفادين من وكذا الفتح.
(٣) أي: في حذف اللام وجعل الإعراب بالحركات على العين سواء قطعت عن الإضافة أو أضيفت إلى غير الياء.
(٤) أي: ومثل خبا بالهمزة يعني بقلب الواو همزة والخبأ الستر وبابه ضرب.
(٥) أي: ومثل ولو بالواو فيقال هذا حمو وحموك آه.

لأنه لا يضاف إلا إلى الأنثى اللهم إلا أن يحذف مضاف، والشارح جعل صيغة تقول للغائبة فاندفع الاعتراض بلا تكلف. (قال، قيل: أخ وأب وحم وهن وفم) اعلم أن لام الأربعة، الأول: واو بدليل أخوان وأبوان وحمران وهنوان، والثلاثة الأول مفتوح العين؛ لجمعهما على أفعال كآباء وآخاء وأحماء؛ لأن قياس جمع فعل صحيح العين أفعال كفحيل على أفحال، وأما هن فلم يسمع فيه إهناء حتى يستدل به على تحريك عينه ومؤنثه وهو هنة لا يدل على تحريك عينه؛ لأنه يمكن أن يكون ساكنها لكن لما حذف اللام فتح العين؛ لأن ما قبل تاء التأنيث لا بد من فتحها وكذا لا دليل في هنوات؛ لأنه يمكن أن يكون كتمرات، ولام الخامسة هاء وعينها واو بدليل أفواه، وعينها ساكنة؛ لأنه لا دليل على الحركة، والأصل السكون ولا تدل صيغة الجمع ههنا على حركة عينها؛ لأن فعلاً ساكن العين ويعتلها

وأبي مالكَ ذو النجازِ بدارِ

مفعول أرى، وأبي قسم معترض بينهما يخاطب نفسه فيقول: قدر الله وقضاؤه أنزلك هذا الموضع، وقد أعلم أن ليس لك هذا الموضع بمنزل تقيم به بل ترتحل عنه عن قريب، وأقسم بأبي على ذلك كذا في شرح المفصل، ويعلم منه أن أرى بصيغة المعلوم بمعنى العلم. (قوله: إلا أن يحذف مضاف) فيقال أصله: حم امرأتك. (قوله: فاندفع الاعتراض) لكن بقي توهم اختصاص إضافة الهن بالمرأة.

(قوله: مفتوح العين) فكان قياسها حالة الإفراد أن تكون مقصورة لكن لما كثرت الإضافة فيها وصار إعرابها معها بالحروف حملوها في ترك القصر حالة الإفراد على حالة الإضافة. (قوله: فلم يسمع فيه إهناء) وحكى ابن يعيش إهناء. (قوله: كتمرات) فإنها بتحريك العين جمع تمرة بسكونها على خلاف

جاءت متعدية ولازمة، وههنا متعد فأصواتنا بالنصب مفعوله؛ أي: لما تبين النساء اللاتي أسرن أصواتنا وسمعنها بكين عن وجدهن، وقوله: وفديتنا عطف على بكين، والتفدية: جعل الشيء فداء، وإلا بين جمع أب؛ أي: آبائهن والألف للإشباع وفيه الشاهد. (قوله: أي: امرأة قائلة) يريد أن لفظ تقول في المتن بصيغة المؤنث لا المخاطب، لما قالوا: أن الحم قريب المرأة من طرف زوجها، وفي السجاعي الحم: أقارب الزوج وقد يطلق على أقارب الزوجة، وفي شرح العصام: الأظهر، وتقولين بل الأولى ويقال. (قوله: حمى وهنى بلا رد المحذوف) يعني: أنهما مثل أخي وأبي، والتصريح بذلك مع دخوله فيما قبله للرد على ابن يعيش، وابن مالك حيث نقلا عن المبرد التشديد فيهما أيضاً كما أشار إليه المصنف بعيد هذا. (قوله: وإنما فصلهما الخ) جواب عن مقدر وهو ظاهر؛ أي: إنما فصلهما بقوله: وأجاز الخ، ولم يقل: فأخي وأبي وحمي وهني؛ لأنه لم ينقل الخ، والمراد ببعضهم ابن يعيش وابن مالك كما عرفته فالمصنف لم يعتد بهذا النقل لعدم شهرته. (قوله: في بالرد الخ) وهو أفصح من الأخير وأكثر. (قوله: للميم المعوض عن الواو) أي: وجوباً لئلا يبقى الكلمة على حرف واحد بلا دليل فاصل فم فوه كشيء لا كفرس؛ إذ الأصل السكون ولا دليل على الحركة؛ ولذا يجمع على أفواه كقول وأقوال وثوب وأثواب إلى غير ذلك فحذفت الهاء لخفائها فصار فو، وعوضت الميم عن العين؛ لأن لامه لما حذفت نسياً فلو لم يعوض يلزم بقاء الاسم المتمكن على حرف واحد عند جريان الإعراب عليه وتنوينه؛ إذ عند جريان الإعراب يصير الواو متحركاً كباء أب ودال يد فيجب قلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فإذا لحقه التنوين عند قطعه عن الإضافة التقى ساكنان فيحذف اللام فيلزم بقاء الكلمة على حرف وهو لا يجوز، وقد جمع الشاعر بينهما[1] في قوله:

هُمَا نَفَثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا

(قوله: وإذا قطعت هذه الأسماء الخ) هذا بحث عن غير المضاف فذكره استطرادي تقريبي، وقيد بالخمسة من الستة

(١) أي مضافاً أولاً.

بقرينة الجزاء؛ ولأن ذو لا يقطع عن الإضافة فالضمير في قطعت للمذكور ضمناً والتغليب محتمل، وقوله: عن الإضافة؛ أي: الإضافة مطلقاً لا الإضافة إلى ياء المتكلم كما يتبادر إلى الفهم (قال المصنف: قيل: أخ وأب الخ) أي: معرفة بالحركات وهذه اللغة؛ أعني: الإعراب بالحروف تارة؛ أي: عند الإضافة وبالحركات الثلاث اللفظية تارة أخرى؛ أي: عند القطع عنها أشهر وأفصح، وقد جاء في كل من هذه الخمسة لغات أخرى ذكر المصنف بعضها، وعليك بشرح الرضي إن أردت الاستيفاء، ومنها أنه جاء أب كيد مطلقاً[1] كما في قول رؤبة:

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمْ
وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ

فافهم. (قوله: بالحركات الثلاث) أي: في فاء فم التابعة للحركات الإعرابية فهو قيد للأخير فقط كما نبه عليه بقوله: وفتح الفاء أفصح وعلى هذه اللغة جاء في جمعه أفمام، وأما الضم مضافاً فقد قال الشاعر:

كَالْحُوتِ لا يرواهُ شَيْءٌ يَلْقَمُهْ
يُصْبِحُ ظَمْآنَ وفي البحرِ فَمُهْ

وفي الحديث: «لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك»، وجاءنا بلا إضافة ظاهراً كقوله:

خالَطَ مِن سَلْمَى خَياشِيمَ وَفَا

أي: خياشيمها وفاها «موشح». (قوله: منهما؛ أي: من الضم والكسر) فالضمير راجع إلى ما يخطر بالبال من ذكر الفتح، ومن البدايع كون الفم كمدلوله دائراً بين الفتح والضم والكسر وفيه عشرة لغات؛ منها إتباع الفاء للميم كما عرفته كإتباع فاء امرأ وإتباع عين ابنم، وتمامه في الرضي. «قال المصنف: وجاء حم مثل يد» أي: في حذف اللام وجعل الإعراب بالحركات على العين سواء قطعت عن الإضافة أو أضيفت إلى غير الياء كما يظهر من المثال، وفيه لغة سادسة؛ وهي أن يكون كرشاء مطلقاً ولم يذكرها المصنف لعدم شهرتها. (قوله: مثل خبأ بالهمزة) أي: بقلب الواو همزة، والخبأ: الستر وبابه ضرب، ومنه يخرج الخبأ، وقوله: وحماك؛ أي: بالإضافة إلى غير الياء قال الشاعر:

قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا
تِئْذَنْ فَإِنِّي حَمْؤُهَا وَجَارُهَا

(١) اللهم إلا أن يقال: إنه من قبيل ضرب زيداً قائماً فتذكر.

يجمع على أفعال كحوض وأحواض وإنما عوضت الميم عن العين؛ لأن لامه لما حذفت نسياً عوضت الميم عن الواو لئلا يؤدي إلى بقاء الاسم المتمكن على حرف عند جريان الإعراب عليه وتنوينه، وقد جمع الشاعر بين البدل والمبدل منه قال: هما نَفَثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا وتكلف بعضهم بأن الميم بدل من الهاء وهي اللام قدمت على العين. (قوله: بالحركات الثلاث) التابعة للحركات الإعرابية وكأنهم نظروا إلى حالة الإضافة بلا ميم، أعني: فوك وفاك وفيك. (قال: وجاء حم الخ) لم يراع في الذكر درجات فصاحة اللغات والا فالحق أن يقول: كدلو وعصا ويد، وفيه لغة سادسة أدنى الكل وهي أن يكون كوشاء.

القياس فيجوز أن يكون هنوات مثلها. (قوله: عوّضت الميم من الواو) لما بينهما من قرب المخرج وكونهما من حروف الزيادة. (قوله: عند جريان الإعراب عليه) فإنه عند جريان الإعراب يصير الواو متحركاً فيجب قلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فإذا لحقه التنوين التقى ساكنان فيجب حذف اللام وبقي الكلمة على حرف واحد. (قوله: التابعة للحركات الإعرابية)؛ أي: يضم حالة الرفع ويفتح حالة النصب ويكسر حالة الجر.

«وَ» مثل «عَصَا[1]» بالألف فيقال: (هَذَا حَمَاً وَحَمَاكِ) وَ:(رَأَيْتُ حَمَاً وَحَمَاكِ) وَ:(مَرَرْتُ بِحَمَاً وَبِحَمَاكِ)، «مُطْلَقاً[2]» أي: جواز (حم) مثل[3] هذه الأسماء الأربعة[4] مطلق غير[5] مقيد بحال الأفراد أو الإضافة، بل تجيء هذه الوجوه[6] فيه في كل من حالتي الإفراد والإضافة «وَجَاءَ (هَنٌ) مِثْلُ (يَدٍ) مُطْلَقاً» أي: في الإفراد والإضافة، يقال: (هَذَا[7] هَنٌ) وَ:(رَأَيْتُ هَناً) وَ:(مَرَرْتُ بِهَنٍ) وَ:(هَذَا[8] هَنُكَ) وَ:(رَأَيْتُ هَنَكَ) وَ:(مَرَرْتُ[9] بِهَنِكَ). «وَ(ذُو) لاَ يُضَافُ إِلَىَ مُضْمَرٍ[10]» لأنه وضع وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس[11] والضمير ليس باسم جنس. وقد أضيف[12] إليه

(١) أي: جاء اللغة الرابعة والمراد به أن يكون آخره ألف مقصورة ويعرب بالحركات التقديرية. (٢) حال من فاعل جاء. قيد للغات الأربعة المذكورة فمخالفة الأولى من الأربعة للأولى. (٣) حال. (٤) وهي يد ودخاً ودلو وعصا. (٥) بيان مطلق. (٦) مثل يد ودخاً ودلو وعصا. (٧) مثال الأفراد. (٨) مثال الإضافة. (٩) أي: إلى وصف الشيء. (١٠) بل إلى اسم الجنس ظاهر غير صفة فلا يقال ذو قائم. (١١) فلا حيون إعرابه إلا بالحروف. (١٢) أي: ذو.

وَعَصاً مُطْلَقاً وَجَاءَ هَنٌ مِثْلُ يَدٍ مُطْلَقاً وَذُو لاَ يُضَافُ إِلَى مُضْمَرٍ

(قال، وذو) اعلم أن عينه واو ولامه ياء، أما الأول، فلأن مؤنثه ذات وأصلها ذوات كنوات بدليل أن مثناها ذواتاً حذف عينها لكثرة الاستعمال، وأما الثاني، فلأن باب الطي أغلب من باب القوة والحمل على الأغلب أولى، ووزنه فلس عند الفراء، والمشهور أن وزنه فرس، إذ لو كنا كفلس لقلب في المؤنث واوه ياء كطية ولا يدل إذواء، جمع ذو على أنه مفتوح العين لما مر. (قوله، لأنه وضع وصلة) إلى آخره قال الشيخ الرضي: إنهم إذا أرادوا أن يصفوا شخصاً بالذهب مثلاً لم يتأت لهم أن يقولوا، جاءني رجل ذهب فجاؤا بذو فأضافوه إليه فقالوا، ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والأعلام مما لا يقع صفة لم يتوصل بذو إلى الوصف بهما، وإن كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف إليه، وأما

(قوله: كوشاء) في بعض النسخ بالواو كسماء اسم من أوشى الرجل إذا كثر ماله، وفي بعضها بالرآء ككساء هو الحبل. (قوله: مثناها) أي: مثنى ذات ذواتاً بحذف النون؛ لأنها لا تستعمل إلا مضافة وجمعها ذوات. (قوله: عينها) أي: عين ذوات. (قوله: باب الطي) أي: ما عينه واو ولامه ياء أكثرهما عينه ولامه واو. (قوله: لقلبت في المؤنث) فقيل: ذية كما قيل: في طوية طية. (قوله، لما مر) من أن فعلاً ساكن العين ومعتلها يجمع على أفعال. (قوله: قال الشيخ الرضي رحمه الله) هذا وجه آخر لاختصاص ذويا لمظهر لا يحتاج فيه إلى اعتبار وضعه وصلة إلى وصف أسماء الأجناس. (قوله: ولما كان جنس المضمرات الخ) لما كان ما ذكره سابقاً غير كاف للمصنف لجريانه في المضمرات والإعلام ضم هذه المقدمة لإتمام الدليل وإبقاء الفارق بينهما وبين أسماء الأجناس، وحاصله أن جنسهما كله لا يقع صفة فلم يتوصل بذو في شيء من أفرادهما بخلاف أسماء الأجناس فإن بعضها يقع صفة كالمشتقات، وبعضها لا يقع كالذهب والضرب والقتل فتوصلوا في الوصف به بذو ليكون باب أسماء الأجناس على وتيرة واحدة. (قوله: وأيضاً لو حذف الخ) وجه ثان للاختصاص المذكور، وحاصله أن حذف

(قوله: ومثل عصا بالألف) ولو مقدرة كما في حالة القطع، ومثله لفظ أب كما في قوله:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا
قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

وقوله: مطلقاً حال من فاعل جاء وقيد للأربعة كلها كما أشار إليه في الشرح؛ أي: في حال الإفراد والإضافة، وقوله: أي: جوازاً الخ لعل النسخة الصحيحة؛ أي: جاء حم إلى آخره يدل على هذا نصب قوله: مطلقاً[1] في نسخ الشرح نعم يصح نسخة الجواز أيضاً على تقدير كون النسخة مطلق غير مقيد بالرفع خبراً عنه؛ أي: جواز مجيء حم كهذه الأربعة مطلق الخ. (قوله: بحال الإفراد أو الإضافة) أي: حال القطع عن الإضافة أو حال الإضافة إلى غير الياء، وأما إليها فقد علم حاله. (قال المصنف: وجاءهن مثل يد) في حذف اللام وجعل الإعراب على العين، قال في الشذور: الأفصح في الهن النقص، وفي الألفية:

أَبٌ أَخٌ حَمٌ كَذَلِكَ وَهَنُ
وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ

فإذا استعمل مفرداً غير مضاف نقص، وإذا أضحت بقي في اللغة الفصحى على نقصه تقول: هذا هن وهذا هنك، ومن العرب من يستعمله تاماً في حالة الإضافة؛ نحو: مررت بهنيك، وهي لغة قليلة لم يطلع عليها الفراء والزجاج فادعيا أن الأسماء المعربة بالحروف خمسة لا ستة، وفي هن لغة ثالثة، وهي تشديد نونه مطلقاً وأما إسكان النون في الإضافة في قوله:

رُحْتِ وَفِي رِجْلَيْكِ مَا فِيهُمَا
وَقَدْ بَدَا هَنْكِ مِنَ الْمِئْزَرِ

فللضرورة. (قوله: وهذا هنك الخ) في الإضافة إلى غير ياء المتكلم مثل هذا يدك الخ وعليه جاء قوله عليه السلام: «من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن أبيه ولا تكنوا». (قال

(١) بل من كلام بعض المتأخرين. (٢) أي: موصولاً أو موصوفاً.

على سبيل الشذوذ[1]، كقول الشاعر:

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا[2] الفَضْ[3] لِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ[4]

ولو قيل: لا يضاف[5] إلى غير اسم الجنس، لكان[6] أشمل[7]. وكأنَّه[8] خص[9] المضمر بالذكر، لأنَّه[10] كان لبعض تلك الأسماء[11] حكم[12] خاص عند إضافته إلى ياء المتكلم، فنفى[13] إضافته[14] إلى المضمر مطلقاً[15] نفياً، لاختصاصه بحكم خاص باعتبار[16] إضافته إليه[17]. «وَلاَ يُقْطَعُ» أي: ذو «عَنِ الإِضَافَةِ[18]» لأنَّ جعله[19] وصلة إلى وصف أسماء الأجناس ليس[20] إلا بإضافته[21] إليها. «(التَّوَابِعُ)» وهي[22]. جمع (تَابِع)

(١) لأنه خالف القياس. (٢) مفعول يعرف. (٣) أي: لا يعرف ذو الفضل أحد إلا. (٤) فاعل يعرف، جمع ذو. (٥) أي: ذو. (٦) أي: القول. (٧) يعلم أنه لا يضاف إلى العلم. (٨) شأن. (٩) مصنف. (١٠) مصنف. (١١) أي: الستة. (١٢) اسم كان. (١٣) مصنف. (١٤) إلى ذو. (١٥) أي: سواء كان إلى ياء المتكلم أو إلى غيره. (١٦) صفة حكم. (١٧) أي: إلى ياء المتكلم. (١٨) لوضعها لازمة الإضافة. (١٩) أي: ذو. (٢٠) خبر إن. (٢١) أي: ذو. (٢٢) وهو نسخة.

المصنف: وذو لا يضاف الخ) أي: الذي من الأسماء الستة، وشرطه أن يكون بمعنى صاحب لا بمعنى الذي على لغة طي كما سيأتي، والمراد ذو وفروعه بدلالة الأمثلة؛ نحو: على محمد وذويه، وكما في البيت فهو مع فروعه لا يضاف إلى مضمر، بل إلى مظهر هو اسم جنس، وقوله: لأنه وضع الخ كما أن الذي وفروعه وضع للتوصل إلى وصف المعارف بالجمل. (قوله: وقد أضيف إليه على سبيل الشذوذ) ومنه قول كعب بن زهير:

صَبَحْنَا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ
أَبَارَ ذَوِي أَرُومَتِهَا ذَوُوهَا

أي: سقينا بالصباح القبيلة الخزرجية سيوفاً محددة قاطعة بدل الشراب أهلك ذوو تلك السيوف إشراف تلك القبيلة وأصولها، وقولهم: اللهم صلي على محمد وذويه ليس من استعمال الفصحاء[1] أو أنه شاذ أيضاً. (قوله: كقول الشاعر: إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوه) لم يدر قائله، وأوله:

أَهَنأُ المعرُوفِ مَالَمْ يُبْتَذَلْ فِيْهِ الوُجُوه

والبيت من الرمل فقوله: اهنأ اسم تفضيل مضاف إلى المعروف بمعنى الإحسان والعطاء، والأهنأ: الأنفع والأحسن وهو مبتدأ، وقوله: ما خبره[2] ولم يبتذل مجهول من الابتذال بمعنى البذل، والصرف[3]، والوجوه نائب الفاعل؛ أي: ماء الوجوه كما يقال: أجل النوال ما وصل إليك قبل السؤال؛ لأن في السؤال ابتذالاً، ونعم ما قيل بالفارسي:

سوداً كرست آنكه مال بآ بروى وهد
آنكس كه بي سؤال دهد أهل همتست

فخذ هذا النوال بلا سؤال ولا ابتذال ولا تلتفت ههنا إلى ما قيل أو يقال، وقوله: وذووه؛ أي: أصحاب الفضل وفيه الشاهد. (قوله: ولو قيل: لا يضاف) تعريض للمصنف، وأما

(١) أي: الاستعمال.
(٢) أي: قوله نفياً الخ.

وَلاَ يُقْطَعُ[1] التَّوَابِعُ[2]

(١) أي: ذو عن الإضافة.
(٢) جمع تابع والمراد بها توابع المرفوعات في المنصوبات والمجرورات التي هي من أقسام الاسم حقيقة أو حكماً.

أسماء الأجناس من نحو: الضرب والقتل فإنها وإن لم تكن مما يوصف بها إلا أنها من جنس ما يقع صفة كالضارب وأيضاً لو حذف المضاف الموصوف به والمضاف إليه ضمير أو علم لم يجز قيامهما مقامه. (قوله، كقول الشاعر، إنما يعرف) ونحو: اللهم صل على محمد وذويه، وما وقع في كلام بعض المتأخرين: وأصلي على نبيه محمد وآله وذويه، فذلك اقتباس من الدعاء المأثور. (قوله: وكأنه خص المضمر) إلى آخره يعني أن المناسب للمقام النظر إلى حال إضافته إلى المضمر الخاص لكن عدل عنه إلى نوعه، وأما العدول إلى جنسه فبعيد. (قوله: أي: ذو) وكذا متصرفاته، وقد جاء بعض متصرفاته مقطوعاً على سبيل الشذوذ؛ نحو: ولكني أريد به الذوينا.

المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه جائز في السعة، فلو توصل بذو في الوصف بالمضمر، والعلم يلزم بعد حذفه الوصف بهما وهو ممتنع بخلاف ما إذا وصف باسم الجنس فإنه يجوز الوصف به في الجملة. (قوله: وذويه) أي: أصحابه. (قوله: إن المناسب للمقام)؛ لأن المقام بيان حال الأسماء الستة حال إضافتها إلى ضمير المتكلم. (قوله: إلى نوعه) وهو المضمر مطلقاً. (قوله: إلى جنسه) وهو غير اسم الجنس.

منقول من الوصفية[1] إلى الاسمية[2]، والفاعل الاسمي يجمع على (فَوَاعِلُ) كـ (الكَاهِلُ[3]) على (الكَوَاهِلِ). والمراد بها: توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي من أقسام الاسم[4]، فلا ينتقض حدها بخروج نحو: (إنَّ إنَّ) و(ضَرَب ضَرَب) لعدم كونهما من أفراد المحدود[5].

(١) أي: المعنى اللغوي. (٢) وهي المعنى العرفي. (٣) ما بين الكتفين. (٤) حقيقة أو حكماً فلا يشكل الجملة الوصفية. (٥) وهو توابع الاسم لا مطلقاً.

(قوله: والفاعل الأسمى يجمع على فواعل) وكذا الفاعلة الوصفية دون الفاعل الوصفي. (قوله: كالكاهل) وهو اسم بحسب الأصل، قال قدس سره في الحاشية: الكاهل ما بين الكتفين انتهى، وأما تابع فهو اسم بحسب العارض.

(قوله: نحو: ولكني الخ) أوله:

فَلا أَعْنِي بِذلِكَ أَسْفَلِيكُمْ
ولَكِنِّي أُرِيدُ بِهِ الذُّوِينا

البيت للكميت. (قوله: الذوينا) يعني: به الأدواء وهم ملوك اليمن من قضاعة المسمون بذي يزن وذي جدن وذي نواس وذي أصبح وذي الكلاع وهم التبابعة ذكره الجوهري. (قوله: وكذا الفاعلة الخ) وهذا الجمع مطرد في جميع صيغ الفاعلة الصفتية ولا يجيء في الفاعل الوصفي.

قولهم: ذو زيد فبتأويل ذو هذا الاسم، وقوله: لكان أشمل؛ أي: للضمير واسم الإشارة والعلم إلا أنه خص المضمر الخ قوله: مطلقاً؛ أي: ياء المتكلم أو غيره. (قوله: نفياً لاختصاصه) تعليل للنفي، وقوله: لاختصاصه متعلق به؛ أي: لأجل نفي اختصاصه، وقوله: باعتبار إضافته إليه؛ أي: إضافة ذو إلى ياء المتكلم، وقيل: إلى الضمير مطلقاً، ولا خفاء في صحة كون النفي[1] علة للنفي فاعرفه. (قوله: ولا يقطع؛ أي: ذو) وكذا متصرفاته، وقد جاء بعض متفرعاته مقطوعاً عن الإضافة، وهو شاذ كما أن إدخال اللام عليه شاذ في قوله:

فَلا أَعْنِي بِذلِكَ أَسْفَلِيكُمْ
ولَكِنِّي أُرِيدُ بِهِ الذُّوِينا

والألف للإشباع؛ وذلك لإجرائه مجرى صاخب (رضي). (قوله: ليس إلا بإضافته إليها) سواء كانت نكرة أو معرفة نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾، و﴿وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾. (قوله: وهي جمع تابع) ضمير المؤنث راجع إلى التوابع بتأويل اللفظة، وإلا فلا حاجة إلى التأنيث؛ لأنه راجع إلى اللفظ لا المعنى حتى يقال: إنه مؤنث بتأويل الجماعة، وفي بعض النسخ: وهو؛ أي: لفظ التوابع جمع تابع الذي هو اسم فاعل من تبع بوزن علم. (قوله: منقول من الوصفية الخ) يعني: أن التابع الذي هو مفرد التوابع في الأصل صفة بمعنى شيء تابع؛ أي: متصف بالتبعية، ثم نقل إلى الذي يتبع سابقه في الإعراب كلفظ الشافية والكافية؛ وذلك أن صيغة الفاعل الأسمى سواء كان بحسب الوضع كالكاهل أو بحسب النقل كالعامل يجمع على فواعل، وكذا الفاعلة الوصفية بخلاف الفاعل الوصفي فإنه لا يجمع على فواعل سواء كان عاقلاً أو لا على ما هو مذهب المصنف، وجوزه البعض إذا كان صفة لغير العاقل كالطوالع للنجوم والثواقب، وهما شاذان عند المصنف فيندفع بحث بعضهم بأن فاعلاً الوصفي إنما يمتنع حمله على فواعل إذا كان صفة للمذكر العاقل، والتابع ههنا ليس كذلك كنجم طالع ونجوم طوالع نص سيبويه على اطراده وأخطأ من قال بشذوذ؛ نحو: طوالع كذا في التسهيل، وحينئذ فلا يتوقف كون التوابع جمع تابع على كونه منقولاً من الوصفية إلى الاسمية كما اقتضاه كلام الشارح تدبر. (قوله: كالكاهل) اسم لما بين الكتفين. (قوله: والمراد بها الخ) فاللام في التوابع للعهد، وقوله: فلا ينتقض؛ أي: جمعاً تفزيع على تحرير المراد من هذا المعرف. (قوله: هي أقسام الاسم) حقيقة أو حكماً كالجمل التي لها محل من الإعراب فيكون توابعها أيضاً أسماء لتوافق متبوعاتها، وخلاصة ما أفاده: أن المراد بالتابع الاسم التابع. (قوله: فلا ينتقض حدها بخروج نحو: أن إن الخ) يعني: أن الثانية، وضرب الثاني خارج عن التعريف الآتي؛ لأنه لا يصدق عليهما ثان ملتبس بإعراب سابقه لعدم وجود الإعراب في كل من التابع والمتبوع حيث كانا من مبني الأصل، وكذا يخرج عنه الجملة المعطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب مع أن كلاً منها من التوابع فيبطل التعريف جمعاً، وأجاب عنه بقوله: المراد الخ؛ أي: بتخصيص المعرف، والحاصل: أن التعريف المذكور ههنا تعريف التوابع الخاصة لا المطلقة؛ أعني: ما يوافق سابقه مطلقاً؛ أي: في الإعراب أو عدمه فلا يضر خروجها لعدم كونها من الأفراد، ويمكن أن يقال: إن إطلاق التابع على ما ذكر بالمعنى اللغوي أو مجاز بعلاقة المشابهة فليس من التابع الاصطلاحي، فلا ضير في خروجها، بل يجب؛ لأنه تعريف للاصطلاحي لا لهما، ويمكن أن يعمم التعريف المذكور بتعميم الإعراب فيه من الوجودي والعدمي فيصح إبقاء المعرف على عمومه.

(١) فالمراد المعنى ما يقابل الذات. (٢) من النوعي..

«كُلُّ ثَانٍ[1]» أي: متأخر متى لوحظ مع سابقه[2] كان في الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعداً. متلبس[3] «بِإِعْرَابٍ[4] سَابِقِهِ[5]» أي: بجنس إعراب[6] سابقه، بحيث يكون[7] إعرابه من جنس إعراب[8] سابقه. ناشئ[9] كلاهما[10] «مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ» شخصية[11] مثل: (جَاءَنِي زَيْدٌ العَالِمُ) فإنَّ[12] (العَالِمَ) إذا لوحظ مع (زَيْدٍ) كان في الرتبة الثانية منه. وإعرابه من جنس إعرابه، وهو الرفع. والرفع في كل منهما[13] ناشئ[14] من جهة واحدة شخصية[15]، هي فاعلية

(١) لبيان الحال لا للتفسير. (٢) الذي هو متبوعه. (٣) أشار إلى أن الهاء للملابسة. (٤) ظرف مستقر. صفة لثان. (٥) وإضافة إعراب سابقه للعهد الذي. (٦) لفظاً او تقديراً أو محلاً رفعاً ونصباً وجراً. (٧) المقتضي للإعراب. (٨) مع أنهما متغايران لشخصاً. (٩) أشار إلى أن الظرف صفة لقوله إعراب. (١٠) أي: إعراب السابق والمتبوع. (١١) أي: معينة. (١٢) علة لتطبيق المثال للممثل له. (١٣) أي: من زيد وعالم. (١٤) أي: حاصل. (١٥) أ- وإن كان لغيره مدخل. ب - أي: وحدة لشخصيته لا جنسية ولا نوعية.

كُلُّ ثَانٍ بِإِعْرَابِ سَابِقِهِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ.

(قال المصنف: كل ثان) أي: في المرتبة لا في الذكر فيدخل فيه الخ وكذا لا يتوجه الإشكال بمثل: عليك ورحمة الله السلام، لكن يدخل الفاعل أيضاً؛ لأنه ثان في الرتبة لعامله فأخرجه بقوله: بإعراب سابقه؛ أي: بمثل إعراب متبوعه، وقوله: أي: متأخر الخ تفسير مجازي بعلاقة الخصوص والعموم أو اللزوم. (قوله: فدخل فيه الخ) تفريع على التفسير بالمتأخر؛ يعني: أن التابع الثالث وإن كان متأخراً عن المتبوع بدرجتين وثالثاً في الذكر إلا أنه متى لوحظ مع المتبوع لكونه تابعاً له لا تابعاً لتابعه يكون متأخراً عنه بدرجة فيكون ثانياً (وجيه). (قوله: ملتبس بإعراب سابقه) بأن يتحد إعرابه مع إعرابه نوعاً خرج به ما خالف السابق في الإعراب، وأراد بالإعراب ما هو أعم من المحقق والموهوم؛ لئلا يخرج عنه؛ نحو:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى

ولا سَابِقِ الخ فإن السابق مع كونه مجروراً تابع لمدرك المنصوب لتوهم الجر فيه؛ لأنه في موضع يكثر الجر فيه بزيادة الباء، ولا يخرج به الصفة في قول عنترة:

كَذَبَ العَتِيقُ وَمَاءُ شَنٍّ بَارِدٌ
إِنْ كُنْتِ سَائِلَتِي غَبُوقاً فَاذْهَبِي

وفي قولهم: جحر ضب خرب، مع أنه صفة للجحر المرفوع؛ لأن له رفعاً قدر للتعذر بسبب طريان الجر للمجاورة، وهكذا يقال في البيت. (قوله: أي: بجنس إعراب الخ) أي: بنوعه لا شخصه فالمراد الجنس اللغوي، وإنما فسر به لئلا يلزم قيام عرض واحد شخصي بمحلين فإنه باطل بخلاف الواحد بالجنس، فإنه يجوز قيامه بمحلين فصاعداً باعتبار أنواعه وأفراده، ولك أن تقول: بحذف المضاف؛ أي: بمثل إعراب الخ كما مر. (قوله: ناشئ كلاهما من جهة واحدة شخصية) أي: من مقتض واحد شخصي كالفاعلية والمفعولية، وقيد به حملاً للوحدة على الكامل، وقال العصام: أشكل ههنا على الرضي إخراج ما بقي من المعربات بإعراب سابقه من غير

(قوله: متى لوحظ مع سابقه) الذي هو متبوعه (كان في الرتبة الثانية منه) وإن كان في الرتبة الثالثة أو الرابعة مثلاً بالقياس إلى غيره كالصفة الثالثة والرابعة فقوله: ثان لبيان الحال لا للتصيير، ومنهم من قال: إن المراد بالثاني هو المتأخر مطلقاً، وفيه ارتكاب عموم مجاز وهو خلاف الأصل، وعلى القولين لا يصدق التعريف على المعطوف المقدم على المعطوف عليه مثل: عليك ورحمة الله السلام، إلا أن يراد السبق والتأخر بحسب الرتبة. (قوله: بحيث يكون إعرابه من جنس إعراب سابقه) مع أنهما متغايران شخصاً بحسب القصد فلا يرد النقض بقرأت الكتاب جزأ جزأ؛ لأن إعرابهما واحد بحسب القصد، وظهر في موضعين. (قال، من جهة) أي: المقتضي للإعراب. (قوله: شخصية) فلا يرد المفعول الثاني من باب علمت مثلاً؛ إذ جهة نصبهما

(قوله: لبيان الحال) كما يشير إليه قوله: كان في الرتبة الثانية منه. (قوله: لا للتصيير)؛ إذ لا معنى للتصيير ههنا، والفاء في فقوله لمجرد التراخي في البيان وليس تفريعاً على ما سبق؛ إذ لا دخل للتفسير المذكور في نفي التصيير فإنه متى لوحظت الثانية مثلاً مع متبوعها كانت مصيرة له اثنين كما أنها متى لوحظت مع الصفة الأولى والمتبوع كانت مصيرة لهما ثلاثة. (قوله: وعلى القولين الخ) يعني: أن ثان سواء أريد منه الثاني في المرتبة أو مطلق المتأخر يتبادر منه كونه كذلك في الذكر فيخرج عنه المعطوف المتقدم إلا أن يصرف اللفظ عن الظاهر المتبادر، ويراد السبق والتأخر بحسب الرتبة المقلية دون الذكرية، فما قيل بعد التصريح بأن المراد الثانوية في الرتبة لا يتوجه الأشكال بالتابع المتقدم فمن قال: يشكل بمثل عليك ورحمة الله السلام، فقد غفل أشد الغفلة عن المرام. (قوله: مع أنهما متغايران الخ) يعني أن قول المصنف رحمه الله بإعراب سابقه كما يفيد اتحاد الإعرابين بالجنس يفيد تغايرهما شخصاً أيضاً ضرورة امتناع قيام إعراب واحد بكلمتين والتغاير المطلق ينصرف إلى الكامل، وهو التغاير في اللفظ والقصد، فلا يرد فيما إذا كررت كلمة وأقيم مجموع المكررتين مقام كلمة واحدة وأجرى إعرابها على كل واحدة منهما أنه يصدق على الكلمة الثانية أنه ثان

(زَيْدٌ العَالِمُ) لأنَّ[1] المجيء المنسوب إلى (زَيْدٍ) في قصد المتكلم منسوب[2] إليه مع تابعه[3]، لا إليه مطلقاً[4] فقوله[5]: (كُلُّ ثَانٍ) يشمل[6] التوابع[7] وخبر المبتدأ وخبري (كَانَ وإنَّ) وأخواتهما، وثاني مفعولي (ظَنَنْتُ وَأَعْطَيْتُ). وقوله[8]: (بِإِعْرَابِ سَابِقِهِ) يخرج الكل[9] إلاّ خبر المبتدأ وثاني مفعولي (ظَنَنْتُ وَأَعْطَيْتُ). وقوله[10]: (مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ) يخرج هذه الأشياء[11]، لأنَّ[12] العامل في المبتدأ والخبر وإن[13] كان هو الابتداء[14]، أعني: التجريد عن العوامل اللفظية للإسناد[15]، لكن هذا المعنى[16] من حيث إنه يقتضي مسنداً إليه صار[17] عاملاً في المبتدأ، ومن حيث إنّه يقتضي مسنداً صار[18] عاملاً في الخبر[19]. فليس ارتفاعهما[20] من جهة واحدة وكذا[21] (ظَنَنْتُ[22]) من حيث إنَّه يقتضي شيئاً. مظنوناً فيه[23] ومظنوناً[24] عمل في مفعوليه[25]. فليس انتصابهما من[26] جهة واحدة. وكذلك (أَعْطَيْتُ) من حيث إنَّه يقتضي أخذاً ومأخوذاً عمل

(١) علة للفاعلية. (٢) خبر إن. (٣) أي: العالم. (٤) سواء كان عالماً أو لا. (٥) مصنف. (٦) يعني بمنزلة الجنس. (٧) وهو المقصود هنا. (٨) مصنف. (٩) أي: غير التوابع لأنها المقصودة. (١٠) مصنف. (١١) أي: خبر المبتدأ وثاني مفعولي ما ظننت وأعطيت. (١٢) علة الإخراج. (١٣) وصلية. (١٤) على مذهب منصور، أي: المطلق دون المقيد. (١٥) علة التجريد. (١٦) يعني أي: التجريد عنها للإسناد. (١٧) أي: التجريد. (١٨) أي: التجريد. (١٩) أي: المبتدأ والخبر. (٢٠) أي: المبتدأ والخبر. (٢١) أي: كعامل المبتدأ والخبر. (٢٢) نحو: ظننت زيداً عالماً. (٢٣) أي: زيد مثلاً. (٢٤) أي: عالم مثلاً. (٢٥) أي: الأول والثاني. (٢٦) بل من جهتين من حيث مظنونا فيه ومظنونا.

في الذكر متحد إعرابه بإعراب سابقه بالجنس مغاير له بالشخص لعدم التغاير بين الإعرابين في قصد المتكلم، بل في اللفظ فقط بناء على تعدده. (قوله: أي: المقتضي للإعراب) أي: المراد من الجهة المقتضى فلا يضر اختلافهما من جهة المتبوعية والتابعية والإعراب والبناء وغير ذلك. (قوله: شخصية) بناء على أنها للوحدة الكاملة. (قوله: نوعاً) وهو المفعولية لا شخصاً؛ لأن مفعولية الأول غير مفعولية الثاني فإن الأول مسند إليه لا الثاني. (قوله: اللهم إلا أن يراد الخ) وحينئذ يشمل الصفة المادحة والذامة والتي للترحم والتأكيد لاتحاد الكل مع المتبوع، وكذا عطف البيان والتأكيد اللفظي والمعنوي، وأما المعطوف بالحرف فمميته مع المعطوف عليه متحدة نوعاً لا شخصاً. (قوله: ناشئ من جهة واحدة شخصية) إلى آخره، وإن كان لغيرها مدخل في ذلك، وهو كونه نعتاً للفاعل. (قوله: لأن المجيء المنسوب) إلى آخره لأحد أن يناقش فيه بأنه يلزم أن يكون المقتضى لإعراب زيد في: جاءني غلام زيد هو فاعلية غلام زيد؛ لأن المجيء المنسوب إلى غلام في قصد المتكلم منسوب إليه مع زيد لا إليه مطلقاً، اللهم إلا أن يراد المعية في الانتساب إليه؛ لأن النعت هو المنعوت بحسب الذات.

التوابع بهذا القيد بأن جهة الإعراب إما كون الشيء عمدة أو فضلة أو متوسطاً بينهما، وكثير من الثواني يشارك سابقها في الإعراب، وجهة من هذه الجهات كمفعول ثان لأعطيت وعلمت، والحال من المفعول به، ولو أريد خصوصية الجهة لأنواعها فإعراب الصفة لكونها صفة وإعراب المتبوع لكونه فاعلاً أو مفعولاً به إلى غير ذلك، وأجيب تارة بأن المراد من الجهة مقتضى الإعراب الخ، وتارة بأن المراد بالجهة الواحدة العمل، وعمل العامل في التابع والمتبوع واحد، وهذا لا يصح في المعطوف على مذهب، ومما يشكل قولهم: جاءني القوم رجلاً رجلاً فإن إعرابهما لكونهما معاً حالاً، وقد يقال: هو ليس بإعراب سابقه بل بإعراب المجموع؛ لئلا يلزم الترجيح الممنوع لكن يشكل بنحو: جاءني القوم رجلاً فرجلاً أو ثم رجلاً؛ لأنه يلزم أن لا يكون فرجلاً باعتبار سابقه فافهم. (قوله: منسوب إليه مع تابعه) فإن الفاعلية قائمة مع التابع والمتبوع جميعاً فيكون ارتفاعهما بالعامل بسبب مقتض واحد وحدة شخصية لا المقتضيين، وقوله: لا إليه مطلقاً؛ أي: ليس المجيء منسوباً إلى زيد مطلقاً سواء كان موصوفاً بالعلم أو لا، وإلا لاكتفى بذكر الموصوف. (قوله: فقوله: كل ثان الخ) شروع في بيان فوائد قيود التعريف بعد إيضاح كل منها، وقوله: إلا خبر المبتدأ؛ أي: والحال عن المنصوب؛ نحو: ضربت زيداً مجرداً، والتمييز عن المنصوب كفجرنا الأرض عيوناً. (قوله: للإسناد) أي: لإسناده إلى شيء أو إسناد شيء إليه فلا تغفل. (قوله: فليس ارتفاعهما الخ) أي: ليس ارتفاع المبتدأ والخبر بالعامل المذكور من جهة واحدة شخصية، بل من جهتين؛ يعني: أن جهة ارتفاعهما وإن كانت متحدة نوعاً وهي الفاعلية الحكمية إلا أنها مغايرة شخصاً؛ لأن فاعلية المبتدأ لكونه مسنداً إليه وفاعلية الخبر لكونه جزأ ثانياً من الجملة الاسمية وهكذا فقس. (قوله: وكذلك أعطيت الخ) ومثله ضربت زيداً مجرداً فإنه من حيث إنه يقتضي محلاً يقع عليه وهيئة له في حال وقوعه عليه عمل في معموليه، فليس الجهة واحدة، وهكذا فقس، وقال الرضي: ينتقض الحد بالأخبار المتعددة والأحوال المتعددة، وأجاب عنه السيد بأنه ليس شيء منها مما ذكر ثانياً رتبة بل تلفظاً فقط.

في مفعوليْهِ[1]. فليس انتصابهما من[2] جهة واحدة. واعلم أنَّ الإعراب المعتبر[3] في هذا التعريف[4] بالنسبة إلى اللاحق[5] والسابق[6] أعمّ[7] من أن يكون لفظياً أو تقديرياً أو محلياً[8] حقيقة[9] أو حكماً، فلا[10] يرد نحو: (جَاءَنِي هَؤُلاَءِ الرِّجَالُ) وَ: (يَا زَيْدُ العَاقِلُ) وَ: (لاَ رَجُلَ ظَرِيْفاً) ثمَّ إنَّ لفظة (كُل) ههنا[11] ليست في موقعها، لأنَّ التعريف إنَّما يكون للجنس[12] وبالجنس[13] لا للإفراد[14] وبالإفراد[15] فالمحدود

(١) نحو: جاء في عيسى وموسى. (٢) بل من جهة الأخذية والمأخوذية. (٣) صفة الإعراب. (٤) أي: تعريف التابع ونحو قوله بإعراب سابقه. (٥) أي: التابع. (٦) أي: المتبوع. (٧) خبر إن. (٨) نحو: ضربت أنت. (٩) تعميم آخر للإضراب. (١٠) على تعميم الأول. (١١) أي: كل ثان. (١٢) أي: التابع. (١٣) أي: بالمفهوم. (١٤) أي: التابع. (١٥) كل ثان.

(قوله: أعم من أن يكون لفظياً الخ) بل أعم من أن يكون محققاً أو موهوماً كما مر، وقوله: حقيقة أو حكماً خبر بعد خبر وتعميم آخر أو خبر لكان المقدر؛ أي: سواء كان كل منها حقيقة أو حكماً، فلا يرد الخ؛ أي: لا ينتقض التعريف جمعاً بالحركات البنائية المشبهة بالإعراب في العروض بسبب العامل كحركة المنادى المفرد المعرفة، واسم لا المفرد النكرة المتصل بها كما تقدم ذلك، وقوله: فلا يرد؛ نحو: جاءني الخ، ونحو: جاءني القاضي العالم، وجاءني زيد العاصي، ويا فتى العاقل، ويا هؤلاء العاقلون، فتبصر. (قوله: ثم إن لفظة كل الخ) كلمة ثم للابتداء أو عاطفة؛ أي: ثم اعلم أن لفظة كل ليست واقعة بموقعها، وبيان الشارح هذا أيضاً ليس في موقعه بل الأولى أن يتعرض لبيان فائدة كل عند قوله: السابق كل مفعول حذف فاعله الخ، أو في قوله: ما أضمر عامله كل اسم الخ، إلا أنه تعرض ههنا ليشمل الجميع تأمل. (قوله: لأن التعريف إنما يكون للجنس الخ) التعريف ما يكون تصوره سبباً لاكتساب تصور الشيء إما بكنهه أو بوجه يميزه عما عداه فالمكتسب بالتعريف إنما هو تصور مفهوم المعرف، وأما تمييز الأفراد فمن ثمرات هذا التصور، وتصور مفهوم المعرف إنما يكتسب من تصور مفهوم التعريف، فلا بد أن يكونا جنسين فمن ثمه قالوا: التعريف للجنس بالجنس؛ أي: للماهية بالماهية، والأصل في التعريف أن يكون مميزاً لأفراد المعرف عن كل ما ليس فرداً له بأن يشمل كل فرد له، ويسمى هذا الشمول جمعاً وأن لا يشمل ما ليس فرداً له ويسمى منعاً، ومن شرائط التعريف أن يجتنب فيه عن اللفظ المشترك، والمجاز بلا قرينة واضحة وأن يقصد بكل من لفظي الحد والمحدود مفهومه لا الأفراد فذكر ما يدل على قصد الفرد خروج عن صناعة التعريف، وينكر على من قرن شيئاً منهما بلفظة كل، وهذا وجه ما قاله الشارح أن لفظة كل ليست بموقعها؛ إذ موقعها ما يراد فيه إحاطة الأفراد، وقوله: لا للأفراد وبالأفراد لما عرفت أنه لبيان ماهية الشيء وكشفه من غير ملاحظة الأفراد لما أن إحضار أفراد غير متناهية عند التعريف محال، ويقال: إنما كان التعريف للماهية وبها؛ لأنه يشمل على الجنس والفصل وهما من قبيل الكليات والمفهوم

(قوله: ثم إن لفظة كل الخ) وكذا لفظة التوابع؛ لأن التعريف للجنس ويمكن أن يقال: إن صيغة الجمع ولفظة كل مقحمتان زيدتا لبيان الجمع والمنع.

في الانتساب إليه ظاهرة، وإنما قال: اللهم لبعده عن عبارة الشارح رحمه الله.

(قوله: وكذا لفظة التوابع)؛ لأن الظاهر أن التوابع مبتدأ وكل ثان خبره، وأما جعل التوابع منقطعاً عما بعده وتقديره لفظ هو عائد إلى التابع فتكلف بشيع. (قوله: مقحمتان) أي: داخلتان في غير محلهما.

بالحقيقة التابع[1] والحدّ مدخول (كُلٌّ) وهو (ثَانٍ بِإِعْرَابِ سَابِقِهِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ)، لكنَّه لما أدخل[2] (كِلاَ) عليه[3] أفاد[4] صدق المحدود على كل أفراد[5] الحد، فيكون مانعاً. و[6]الظاهر أنَّ انحصار[7] المحدود فيها لعدم ذكر غيرها، فيكون جامعاً فيحصل حد جامع مانع. يكون جمعه ومنعه كالمنصوص[8] عليه[9]. «(النَّعْتُ) «تَابِعٌ» جنس[10] شامل للتوابع[11] كلها. وقوله[12] «يَدُلُّ عَلَى مَعْنًى فِي مَتْبُوعِهِ[13]» أي: يدل بهيئته التركيبية مع متبوعه على[14] حصول معنى في[15] متبوعه «مُطْلَقاً» أي: دلالة مطلقة[16] غير

(١) أي: المفهوم، لا التوابع. (٢) مصنف. (٣) أي: على الحد. (٤) أي: إدخال كل. (٥) وهو الطرد ويلزمه المنع. (٦) حال أي: المتبادر من إدخال الكل. (٧) أي: التوابع. (٨) كالمصرح. (٩) أي: على الجمع والمنع. (١٠) هو. (١١) من البدل وعطف بيان والتأكيد والعطف بالحروف والنعت. متوسط. (١٢) مبتدأ، مصنف. (١٣) صفة معنى. (١٤) متعلق بيدل. (١٥) صفة معنى. (١٦) أشار إلى أنه بحذف الموصوف مفعول مطلق لبدل.

النَّعْتُ تَابِعٌ[1] يَدُلُّ عَلَى مَعْنًى فِي مَتْبُوعِهِ[2] مُطْلَقاً

(١) أي: بدل دلالة مقصودة على معنى حالة ثانية في متبوعه.
(٢) أي: دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد. ج.

(قال: النعت) قدمه على سائر التوابع؛ لأنه أكثر استعمالاً وأوفر متابعة كما سيجيء. (قال: يدل على معنى) أي: على حالة ثابتة في متبوعه سواء كان باعتبار نفسه أو باعتبار متعلقه فدخل فيه؛ نحو: جاء رجل حسن غلامه. (قوله: أي: دلالة مطلقة) حاصله: أن الدلالة على حصول المعنى في متبوعه لازمة لنوع هيئة غير منفكة عنه، والشارحون جعلوه صفة لحصول المعنى في متبوعه، وفسروه بكون التابع غير مقيد بزمان النسبة، فمنهم من قال: إنه لإخراج الحال؛ لأنها مقيدة بزمان نسبة العامل إلى صاحبها، وفيه أنها غير داخلة في التابع فلا حاجة إلى قيد مخرج، وحمل التابع على المعنى اللغوي مما لا يرضى به الطبع السليم، ومنهم من قال - وهو المصنف -: أنه لدفع توهم أن الحال داخلة فيما قبل هذا القيد، وكأن منشأ هذا التوهم حمل التابع على معناه اللغوي، ومنهم من قال: إنه لإخراج التأكيد مثل: جاء القوم كلهم فإنه يدل على

(قوله: لبيان الجمع والمنع) أي: جامعية التعريف وما نعيته فلفظ الجمع يفيدان جميع أفراد المحدود ويصدق عليها الحد فيكون جامعاً، ولفظ كل يفيدان جميع الحد يصدق عليه المحدود فيكون مانعاً، وهذا الوجه غير الوجه الذي ذكره الشارح رحمه الله؛ فإنه حمل على أنه تعريف للتابع بناء على أن اللام في التوابع للجنس وإدخال كل يفيد المانعية والجامعية حاصلة من ظهور الانحصار؛ ولذا قال: كالمنصوص عليه، ولعله اكتفى بذلك؛ لأن الإقحام بقدر الضرورة، والمحشي رحمه الله قصد التنصيص على الجامعية والمانعية مما فاختار إقحامهما. (قوله: وأوفر متابعة) فإنه تبع المنعوت في الإعراب والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث بخلاف سائر التوابع. (قوله: أي: على حالة الخ) أي: ليس المراد بالمعنى ما يقابل اللفظ حتى يرد أن النعت يحال المتعلق خارج عن التعريف؛ لأنه يدل على حاصل في متعلق المتبوع لكونه مسنداً إليه، بل ما يقابل الذات فهو ما يدل على أمر حاصل في المتبوع سواء كان حصوله باعتبار نفسه بأن لا

لا الأفراد، وتحقيقه في كتب الميزان. (قوله: بالحقيقة التابع) أي: في الحقيقة هو التابع لا التوابع الدال على الإفراد بناء على أن اللام في التوابع للجنس فاضمحلت الجمعية. (قوله: والحد مدخول كل) أي: فلفظ كل خارج عن الحد جيء به لبيان المانعية احتياطاً بناء على أنه قد يكون التعريف بالأعم والأخص إذا كان المقصود التمييز في الجملة، وقوله: على كل أفراد الحد؛ أي: على جميع أفراده التي يصدق عليها الحد فيكون مانعاً لما لا يصدق عليه المحدود من الأغيار، وهذا لازم لطرد التعريف. (قوله: انحصار المحدود فيها) أي: في إفراد الحد فيكون المعنى هكذا التابع هو كل ثان الخ فقط لا غير بناء على أن السكوت في معرض البيان يفيد الانحصار في المذكور، وقوله: كالمنصوص؛ أي: المصرح بالدليل؛ أعني: لفظة التوابع بصيغة الجمع ولفظة كل الدالتين على الأفراد. (قال المصنف: يدل على معنى في متبوعه) أي: يدل دلالة مقصودة على معنى[1] وحالة ثابتة في متبوعه سواء كان باعتبار نفسه أو متعلقه فيشمل الوصف بحال المتعلق بلا حاجة إلى زيادة قوله: أو في متعلقه؛ نحو: مررت برجل قائم أبوه؛ لأن كون الرجل قائم الأب معنى فيه وإن كان اعتبارياً، وعبارة العصام في شرحه المراد بمعنى في المتبوع أعم من معنى فيه تحقيقاً أو تنزيلاً كالوصف بحال المتعلق لتنزيل حاله منزلة حال المتبوع كمررت برجل مصري حماره. (قوله: بهيئة تركيبه مع متبوعه) يعني: أن صورة التركيب الوصفي تدل على النسبة التوصيفية الجزئية؛ أعني: ثبوت معنى في المتبوع لوضعها لها بوضع عام[2] لموضوع له خاص بأن يقال مثلاً كل ما كان على هيئة رجل عالم فهو معين لكل نسبة توصيفية جزئية فارجع إلى عجالتنا من الوضع، وأما هيئته الإفرادية فإنما تدل على حصول معنى في ذات ما. (قوله: مطلقاً؛ أي: دلالة مطلقة الخ) يشير إلى أنه مفعول مطلق لقوله: يدل بتقدير الموصوف لكن الظاهر على هذا تأنيث مطلقاً كما قاله العصام، وكذا فيما فرع عليه بقوله: فلا يرد عليه البدل

(١) أي: اشتمل.

مقيدة[1] بخصوصية[2] مادة من المواد، احتراز[3] عن سائر التوابع[4]. ولا يرد عليه[5] البدل في مثل قولك: (أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ[6])، والمعطوف في مثل قولك: (أَعْجَبَنِي زَيْدٌ وَعِلْمُهُ) ولا التأكيد في مثل قولك: (جَاءَنِي القَوْمُ كُلُّهُمْ) لدلالة[7] كلهم على معنى الشمول[8] في[9] القوم. فإنَّ[10] دلالة التوابع[11] في هذه الأمثلة على حصول معنى في[12] المتبوع إنَّما[13] هي بخصوص موادها[14]. فلو جردت عن هذه المواد[15]، كما يقال: (أَعْجَبَنِي زَيْدٌ غُلَامُهُ[16]) أو: (أَعْجَبَنِي زَيْدٌ وَغُلَامُهُ[17]) أو: (جَاءَنِي زَيْدٌ نَفْسُهُ[18]) لا تجد[19] لها دلالة[20] على معنى في متبوعاتها[21]، بخلاف الصفة فإنَّ[22] الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في أيِّ مادة كانت[23]. «وَ[24]فَائِدَتُهُ» أي: فائدة النعت غالباً[25] «تَخْصِيصٌ» في النكرة كـ (رَجُلٌ عَالِمٌ[26]) «أَوْ تَوْضِيحٌ» في المعرفة كـ (زَيْدٌ الظَّرِيفُ).

(١) تفسير للإطلاق. (٢) بقرينة قوله مطلقاً. (٣) خبر قوله. (٤) لأن جميعها لا يدل على معنى في متبوعها. (٥) أي: على الحد. (٦) بدل اشتمال. لدلالة على خصوص علم في زيد. (٧) ولما كان في دلالة التأكيد. (٨) الإضافة بيانية. (٩) والظرف صفة معنى الشمول. (١٠) علة فلا يرد. (١١) أي: البدل والتأكيد وعطف البيان والمعطوف. (١٢) صفة معنى. (١٣) خبر إن. (١٤) في هذه الأمثلة أي: علمه وحلمه وكلهم. (١٥) أي: جواهرها أي: حروفها. (١٦) في البدل مكان علمه. (١٧) في المعطوف مكان علمه. (١٨) تأكيد بدل كلهم. (١٩) جواب لو. (٢٠) حكمي أو حقيقي. (٢١) أي: متبوع كل واحد منها. (٢٢) تعليل للخلاف. (٢٣) عاملها لفظاً أو معنوياً. (٢٤) استئناف أو اعتراض. (٢٥) أي: في غالب الأحوال. (٢٦) فإنه بقيد التخصيص حيث خرج رجل جاهل.

والمعطوف والتأكيد الخ، وفيما علله بقوله: فإن هذه التوابع الخ نظر للبركي في الامتحان، وهو أنه ليس لغير العطف من التوابع مع متبوعاتها هيئة مخصوصة؛ ولذا قد يجوز في تابع أن يكون نعتاً وبدلاً وبياناً نظراً إلى اختلاف المعاني مع اتحاد اللفظ والهيئة التركيبية، فالأظهر أنه مفعول مطلق للظرف؛ أعني قوله: في متبوعه؛ أي: ثابت في متبوعه ثبوتاً مطلقاً (عصام) أي: غير مقيد بحال النسبة (هندي)، قيل: إنه احتراز عن الحال في مثل ضربت زيداً قائماً (موشح)، وفيه أنه خارج بقوله: تابع بل احتراز عن البدل والعطف والتأكيد كما عرفته فإن دلالة كل منها على ثبوت معنى في متبوعه مقيدة بزمان النسبة إلى المتبوع. (قوله: بخصوصية مادة) بفتح الخاء؛ أي: بمادة مخصوصة فهو من قبيل حصول الصورة، وقوله: فلا يرد عليه تفريع على التفسير وفي بعض النسخ بالواو فيكون استينافاً. (قوله: أعجبني زيد علمه) بدل اشتمال فعلمه يدل على حصول معنى في زيد لكن لا مطلقاً. (قوله: والمعطوف الخ) واعلم أن النعوت في زيد إذا تكررت فأنت مخير بين مجيء العطف وتركه الأول كقوله:

أنا الملكُ القَرْمُ وابنُ الهُمامِ
ولِيثُ الكَتِيبَةِ والمُزْدَحَمِ

والثاني كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ۝١٠ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍۭ بِنَمِيمٍ ۝١١﴾، ولكن لا يرد بمثل هذا على التعريف، وسيأتي في بحث العطف نقلاً عن الرضي، وقوله: لدلالة كلهم علة للمنفي في قوله: فلا يرد كما أن قوله: فإن دلالة التوابع الخ علة للنفي، وفي التعليل ما عرفته آنفاً. (قال المصنف: وفائدته تخصيص الخ) لما كان مظنة أن يقول أحد لا فائدة في وصف الشيء؛ لأنه إنما يكون الخطاب به مع من يكون عالماً بثبوت الصفة فلا فائدة للمخاطب في دلالة النعت على معنى

وَفَائِدَتُهُ تَخْصِيصٌ[1] أَوْ تَوْضِيحٌ[2]

(١) أي: في النكرة كرجل عالم.
(٢) أي: في المفردة الآخرين.

معنى في المتبوع وهو الشمول، لكنه مقيد بزمان النسبة، ولا يخفى أنه يبقى أمر البدل مثل: أعجبني زيد علمه وعطف البيان، مثل: جاء زيد صديقك، والعطف مثل: أعجبني زيد وعلمه، وأما اعتبار قيد الحيثية في التعريف لإخراجها وهو أن يكون مذكوراً للدلالة على ذلك فكما يخرج تلك الأمور يخرج التأكيد، فقيد الإطلاق لإخراجه غير ضروري. (قال: وفائدته) ليس من وظيفة النحو. (قال: وقد يكون لمجرد الثناء

يلاحظ في حصوله أمر سوى المتبوع أو باعتبار ملاحظة متعلقه فإن الحسن وإن كان حاصلاً في الغلام لكن حسن غلام زيد حاصل في زيد. (قوله: جعلوه) أي: لفظ مطلقاً صفة الحصول، فالمعنى ما يدل على معنى في متبوعه حصولاً مطلقاً؛ أي: غير مقيد بزمان نسبة شيء إلى المتبوع أو نسبته إلى شيء. (قوله: أنه لدفع توهم الخ) فالقيد احتياطي لا احترازي. (قوله: لإخراج التأكيد الخ) يعني: أن سائر التوابع سوى التأكيد بلفظ كل خارج بقوله يدل على معنى في متبوعه والتأكيد بكل خارج بقوله: مطلقاً. (قوله: ولا يخفى الخ) أي: على تقدير جعله صفة للحصول تبقى هذه الأمثلة داخلة في التعريف لكونها دالة على معنى في متبوعه مطلقاً غير مقيد بحال النسبة. (قوله: وأما اعتبار الحيثية الخ) بأن يقال ما يدل على معنى في متبوعه من حيث إنه يدل على ذلك فيكون الحصول في المتبوع أيضاً مدلولاً له فتخرج الأمثلة المذكورة؛ لأن التوابع المذكورة وإن دلت على معان حاصلة في متبوعها مطلقاً لكنها لا تدل على حصولها فيها. (قوله: وهو أن يكون مذكوراً الخ) لا يخفى أن ههنا طريقين لإخراج الأمثلة؛ أحدهما: اعتبار الحيثية، والثاني: أن المراد بقولنا: تابع يدل أنه ذكر ليدل على معنى كما نقله العلامة في شرح المفتاح عن المصنف رحمه الله.

«وَ[1] قَدْ يَكُونُ لِمُجَرَّدِ الثَّنَاءِ» من غير قصد تخصيص أو توضيح، نحو: (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ).
«أَوْ» لمجرد «الذَّمِّ» نحو: (أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيْمِ). «أَوْ» لمجرد «التَّأْكِيْدِ» مثل: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ إذ الوحدة تفهم من التاء في[2] (نفخة) فأكدت[3] بـ (الواحدة). ولما كان غالب[4] مواد الصفة المشتقات[5] توهّم[6] كثير من النحويين أنّ[7] الاشتقاق شرط[8] في النعت، حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق. ولما لم يكن هذا[9] مرضياً[10] للمصنف. رده[11] بقوله: «وَ[12]لاَ فَصْلَ» أي: لا فرق «بَيْنَ أَنْ يَكُونَ» النعت «مُشْتَقّاً[13] أَوْ غَيْرَهُ» في[14] صحة وقوعه نعتاً «إِذَا كَانَ وَضْعُهُ» أي: وضع غير المشتق «لِغَرَضِ[15] الْمَعْنَى» أي: لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع

(١) صفة التاء. (٢) المفهوم من التاء في نفخة. (٣) اسم كان. (٤) خبر كان. (٥) جواب لما. (٦) مفعول توهم. (٧) خبر إن. (٨) أي: شرط الاشتقاق في النعت. (٩) أي: مقبولاً. (١٠) أي: التوهم. (١١) استئناف. (١٢) كمالم. (١٣) متعلق بلا فرق. (١٤) الإضافة بيانية.

وَقَدْ يَكُونُ لِمُجَرَّدِ الثَّنَاءِ أَوِ الذَّمِّ أَوِ التَّوْكِيْدِ نَحْوُ: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ وَلَا فَصْلَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقّاً[1] أَوْ غَيْرَهُ[2] إِذَا كَانَ وَضْعُهُ لِغَرَضِ الْمَعْنَى

(١) شرط في النعت فلذا استضعف سيبويه مررت برجل هو دون جاءني أسد حال والفرق على ما عدا الاستعمال في أحدهما دون الآخر فاسد في المثال الأول مأول بسماع. ب.
(٢) أي: المشتق.

الخ) وقد يكون للتعميم؛ نحو: كان ذلك في يوم من الأيام، وقد يكون للترحم؛ نحو: أنا زيد الفقير، وقد يكون لكشف الماهية؛ نحو: الجسم الطويل العريض العميق، والفرق بين الصفة الكاشفة والصفة المؤكدة بأن الأولى: موضحة مفسرة، والثانية: مقررة، والفرق بَيِّن بين الإيضاح والتقرير، وقيل: الفرق بينهما المؤكدة تؤكد بعض مفهوم الموصوف كأمس الدابر، و﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾، والكاشفة تكشف عن تمام الماهية، ولم يذكرها إلحاقها بالمؤكدة، وههنا بحث وهو أن كلاً من الطويل والعريض والعميق نعت وليس كاشفاً، والمجموع: كاشف وليس نعتاً، إن قلت: كل من تلك الأمور الثلاثة صالح لكونه كاشفاً لأنه مساو للجسم عند جمهور

والمحشى خلط بين الطريقين اللهم إلا أن يقال: إن قوله: وهو أن يكون الخ بيان لحاصل اعتبار الحيثية، وليس مقصوده الإشارة إلى تقدير ذكره واللام للغرض. (قوله: للتعميم) أي: الشمول على سبيل البدل وعدم التخصيص بفرد دون فرد. (قوله: والفرق بين الخ)؛ لأن الإيضاح يستدعي سبق الإبهام والتقرير يقتضي عدمه. (قوله: ولم يذكرها) داخل تحت مقول قيل؛ أي: لم يذكر المصنف رحمه الله الكاشفة. (قوله: وههنا بحث الخ) أي: في قولهم: وقد يكون النعت للكشف، وليس هذا بحثاً على ما قيل كما لا يخفى. (قوله: وليس كاشفاً)؛ إذ لا يحصل كشف ماهية الجسم بكل واحد. (قوله: كل من تلك الخ) منع لقوله: وليس كاشفاً. (قوله: لأنه مساو للجسم الخ) فيه بحث؛ لأن الجسم عند الأشاعرة ما يتركب من جزئين فصاعداً، فالطويل مساوي له،

في متبوعه تعرض لبيان فوائده، وإن كان من وظائف فن آخر؛ ولذا لم يستوف بيانها فقال: وفائدته الخ (عصام)، وإنما قيد بقوله: غالباً لقوله: الآتي، وقد يكون الخ. (قوله: تخصيص في النكرة) التخصيص عند النحاة عبارة عن تقليل الاشتراك ودفع الاحتمال في النكرات مثل: رجل عالم فإنه كان بحسب الوضع محتملاً لكل فرد من أفراد الرجال، فلما قلت: عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الأفراد المتصفة بعلم. (قال المصنف: أو توضيح الخ) وهو عند النحاة عبارة عن رفع الاحتمال في المعارف أعلاماً كانت أو لا مثل زيد التاجر أو الرجل التاجر فإنه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال، والتخصيص عند أهل المعاني أعم من التوضيح؛ ولذا مثلوا بزيد التاجر للتخصيص فكلمة أو عند النحاة لامتناع اجتماع الفائدتين كما نبه عليه عصام. (قال المصنف: لمجرد الثناء) أي: المدح وبيان صفة الكمال، وهذا إذا استغنى الموصوف في نفسه عن الوصف وكان متعيناً قبل ذكره، والتعين إما بأن لا يكون له شريك في ذلك الاسم أو بأن يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف واشترط ذلك؛ لئلا يكون الوصف مخصصاً، وقوله: أو الذم؛ أي: لمجرد بيان صفة النقص. (قوله: أو لمجرد التأكيد الخ) وذلك إذا تضمن[1] الموصوف على الصفة تضمناً أو التزاماً مثل: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ أكدت بالوحدة لدفع توهم كون القصد إلى الجنس؛ لأن الاسم الحامل للجنس والوحدة ربما يقصد به إلى الجنس، وربما يقصد به إلى الوحدة، ومن هذا القبيل عشرة كاملة وإلهين اثنين، وقد يكون النعت لمجرد الكشف عن ماهية الموصوف؛ نحو: الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله، وللترحم مثل: اللهم ارحم عبدك المسلمين، وتمامه في كتب المعاني. (قوله: توهم كثير الخ) أي: توهم جمهور النحاة ذلك حتى عرفه في شذور الذهب بقوله: تابع مشتق أو مأول به يقتضي تخصيص متبوعه

(١) كما ذكرنا آنفاً.

أو توضيحه الخ، وقوله: شرط في النعت؛ أي: فلذا استضعف سيبويه مررت برجل أسد دون جاءني زيد أسداً حالاً، والفرق على مساعدة الاستعمال في أحدهما دون الآخر فاسد في المثال الأول مأول بشجاع. (قوله: في صحة وقوعه نعتاً) أي: في مجرد الصحة لا في الرجحان فإن المشتق لغلبته راجح. (قال المصنف: إذا كان وضعه الخ) المراد بالوضع هنا أعم من الوضع المشهور والمجازي؛ أي: الوضع النوعي المعرف بتعيين اللفظ للمعنى للدلالة عليه سواء كان بنفسه أو بقرينة؛ إذ لا ينكر أحد مررت برجل عدل، وقيل: المراد بالوضع الاستعمال وهو خلاف المتبادر. (قوله: أي: لغرض الدلالة الخ) الظاهر أنه إشارة إلى أن في العبارة تقدير المضاف؛ أي: لغرض دلالة المعنى؛ أي: الدلالة عليه، وعبارة العصام؛ أي: لأجل إفادة المعنى القائم بالغير أولى منه، وقوله: إذا كان وضعه لغرض المعنى عموماً أو خصوصاً؛ أي: كما كان وضع المشتق لهذا الغرض عموماً فقط؛ فلذا يجب له موصوف لفظاً أو تقديراً إلا أن يكون محمولاً على موصوفه فحينئذ يستغنى عنه، وكتب على قوله: عموماً؛ أي: وضعاً عاماً بمعنى عموم ذلك الوضع جميع موارد استعماله فقوله: أي في جميع الاستعمالات بيان لحاصل المعنى.

الأشاعرة، قلنا: لا شبهة لأحد في أن المتكلم لم يقصد إلا كشف المجموع؛ لأن المجموع معرف على أن هذا الجواب لا يجري في مثل الإنسان الحيوان الناطق، فالأظهر في الجواب أن يقال: إن المجموع نعت واحد إلا أن إعرابه أجري على أجزائه كما في: قرأت الكتاب جزأ جزأ، والبيت سقف وجدران. (قوله: ولما كان غالب مواد الصفة إلى آخره) حاصل كلام المصنف في شرحه قال الشيخ الرضي: اعلم أن جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق؛ فلذلك استضعف سيبويه؛ نحو: مررت برجل أسد وصفاً، ولم يستضعف بزيد أسداً حالاً وفي الفرق نظر. (قوله: رده بقوله) لا يخفى أن أكثر ما ذكره لا يصلح رداً؛ لأن كونه نعتاً باعتبار أنه في قوة المشتق. (قوله: ولا فصل بين أن يكون مشتقاً أو غيره) الظاهر أن يقول: وغيره بالواو؛ لأن بين لا يضاف إلا إلى متعدد واو لأحد الأمرين، فلعله جعل أو بمنزلة الواو، وإنما أتى بها دون الواو ليشير إلى استقلال كل من المشتق والجامد في كونه نعتاً من غير حاجة إلى رد الجامد إلى المشتق؛ وذلك لأن أو تقع بين المتقابلين. (قال: إذا كان وضعه) متعلق بقوله: غير مشتق والوضع هنا يعم الوضع النوعي الشامل للوضع النوعي الذي في المجاز فلا يرد؛ نحو: مررت بنسوة أربع بناء على أن اسم العدد في المعدود مجاز، ونحو: مررت برجل أيّ رجل، بناء على أن أي هذه استفهامية استميرت للكامل البالغ غاية الكمال في مدح أو ذم يجامع أنه مجهول الحال بحيث يحتاج إلى السؤال عنه. (قال: لغرض المعنى) المراد بالمعنى الحالة التي هي الدلالة واللام للأجل والغرض مقحمة لينص على أن اللام ليست صلة للوضع.

والعريض والعميق ليس بمساو له كيف والعريض أخص من الطويل، والعميق أخص من العريض، فمساواته لأحدهما تبطل مساواته للآخر. (قوله: لأن المجموع معرف) إن إراداته كذلك عند جمهور الأشاعرة لممنوع لما عرفت، وإن أراد عند غيرهم فلا ينفع؛ لأن الاعتراض مبني على رأيهم إلا أن يقال: المراد أن المجموع معرف في قصد المتكلم لكن فيه خفاء، والجواب: أن هذا المنال للكاشفة إنما هو على رأي المعتزلة المعتبرين في الجسم تقاطع الأبعاد على زوايا قائمة فالكاشف هو المجموع. (قوله: لا يجري في مثل الخ) لعدم كون كل واحد منهما مساوياً للإنسان. (قوله: فالأظهر الخ) لك أن تقول: إن النعت هو الطويل الموصوف بالعريض الموصوف بالعميق. (قوله: أن المجموع نعت واحد) كأنه قيل: الذاهب إلى الجهات الثلاث. (قوله: حاصل كلام المصنف رحمه الله) أي: ما ذكره الشارح رحمه الله من أن اشتراط الاشتقاق في النعت كما توهم كثير من النحاة منشأه غلبة الاستعمال حاصل كلام المصنف رحمه الله، والشيخ الرضي رحمه الله صرح بأنه مذهب جمهور النحاة. (قوله: وفي الفرق نظر) باشتراط الاشتقاق في النعت دون الحال على ما يستفاد من استضعافه كذا في الرضي، ويرد عليه أن الاستضعاف لا يدل على الاشتراط، بل على عدم الاستحسان. (قوله: ولا يخفى الخ) يعني: أن ذكر مثال تميمي وأي الرجل في هذا المقام ليس بموجه؛ لأنهما في قوة المشتق فإن معناهما منسوب إلى تميم وكامل في الرجولية والمقصود ههنا ذكر مثال الغير المشتق الدال على معنى في المعنى المتبوع فما قيل بناء الرد على أنه لا داعي لاشتراط الاشتقاق ولا موجب للتأويل عقلاً ولا نقلاً ليس بناء الرد على الأمثلة حتى يرد ما ذكره المحشي رحمه الله ليس بشيء. (قوله: متعلق بقوله الخ) وليس ظرفاً لقوله: ولا فصل. (قوله: والوضع الخ) يعني: أنه بمعنى تعيين اللفظ للدلالة على معنى سواء كان بنفسه أو بالقرينة وترك التوجيه الثاني الذي ذكره السيد قدس سره في حواشي الرضي من أنه أراد بالوضع الوضع في التركيب والاستعمال؛ لأنه خلاف المتبادر من لفظ الوضع. (قوله: بناء الخ) يعني: أن أربع مستعمل في المعدود؛ أي: ذات هذا العدد ليصح وقوعه صفة لنسوة. (قوله: المراد الخ) فقول الشارح رحمه الله تفسير لقوله: المعنى لكن الظاهر أن كلام الشارح رحمه الله مبني على حذف المضاف؛ أي: لغرض دلالة المعنى؛ أي: الدلالة عليه؛ لأن السابق إلى الذهن من المعنى ما يقابل اللفظ، وحينئذ يكون قول المحشي رحمه الله والمراد الخ توجيهاً لا يحتاج إلى تقدير المضاف.

«عُمُوماً[1]» أي: في جميع الاستعمالات «مِثْلُ: (تَمِيْمِيٌّ، وَذِي مَالٍ)» فإنَّ[2] (التَّمِيْمِيَّ) يدل[3] دائماً على أن لذات ما[4] نسبة إلى قبيلة[5] تميم، و(ذِيْ مَالٍ) يدل على أنَّ ذاتاً ما صاحب[6] مال. «أَوْ خُصُوصاً[7]» في بعض الاستعمالات، بأن يدل[8] في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما، وحينئذ يجوز أن يقع[9] نعتاً، وفي بعضها لا يدل[10] على ذلك، وحينئذ لا يصح جعله نعتاً. «مِثْلُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ[11])» أي: كامل في الرجوليّة. فأيّ رجل باعتبار[12] دلالته في[13] مثل هذا التركيب على كمال الرجوليّة يصح أن يقع نعتاً، وفي مثل (أيُّ رَجُلٍ عِنْدَكَ؟) لا يدل على هذا المعنى فلا يصح أن يقع نعتاً. «وَ» مثل: «(مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ)» فإنَّ[14] (هَذَا) يدل على ذات مبهمة[15]، و(الرَّجُلَ) على ذات معينة، وخصوصية[16] الذات المعينة[17] بمنزلة معنى حاصل في الذات[18] المبهمة. فلهذا صح أن يقع الرجل[19] صفة لـ (هذا)[20]. و[21]في المواضع الأخر[22] التي لا يدلّ على هذا المعنى لا يصح أن يقع صفة. وذهب بعضهم إلى أنَّ (الرجل) بدل[23] عن اسم الإشارة، وبعضهم[24] إلى أنَّه عطف بيان[25]. «وَ» مثل: «(مَرَرْتُ «بِزَيْدٍ هَذَا»)» أي: بزيد المشار إليه. فـ(هَذَا[26]) في هذا الموضع يدل على[27] معنى حاصل[28] في ذات[29] (زَيْدٍ) فوقع صفة له، وفي المواضع الأخر التي لا يدل على هذا المعنى[30] لا يصح أن يقع صفة[31]. «وَتُوصَفُ النَّكِرَةُ» لا المعرفة «بِالْجُمْلَةِ

(١) إلى دلالة عامة أو وصفاً عاماً أو في جميع الاستعمالات. (٢) على تطبيق. (٣) لكونه اسماً منسوباً. (٤) من الذوات اسم إن. (٥) بني. (٦) خبر إن. (٧) أي: وصفاً خاصاً أو دلالة خاصة أو في بعض الاستعمالات. (٨) أي: غير المشتق. (٩) أي: عند ذكر الموصوف. (١٠) أي: حين كونه دالاً على حصول معنى لذات ما. (١١) قال أبا إنما يقع صفة للنكرة في موضع المدح. (١٢) متعلق بيصح الآتي. (١٣) صفة أي: رجل. (١٤) أي: لفظ هذا. (١٥) للعرف وضع اسم الإشارة ليس إلا لدلالة على الذات المبهمة ثم جاء التعيين. صفة معنى. (١٦) مضافاً إلى فاعله. (١٧) في الرجل بلام التعريف. (١٨) أي: في لفظ هذا. (١٩) فاعل يقع. (٢٠) أي: لفظ هذا. (٢١) متعلق بقوله لا يصح. (٢٢) نحو: مررت بزيد الرجل. (٢٣) خبر إن. (٢٤) أي: من القائلين. (٢٥) لعدم الاشتقاق. (٢٦) أي: لفظ هذا. (٢٧) أي: دلالة مقصودة. (٢٨) صفة معنى. (٢٩) أي: دلالة مقصودة. (٣٠) أي: الحاصل في الذات بل المراد منه للدلالة على ذات المشار إليه فقط نحو: مررت بهذا الرجل. (٣١) لعدم كون المقصود الدلالة على غيره.

عُمُوماً[1] مثل: تَمِيْمِيٌّ وَذِي مَالٍ أَوْ خُصُوصاً نَحْوُ:[2] مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ وَمَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ وَبِزَيْدٍ هَذَا وَتُوصَفُ النَّكِرَةُ بِالْجُمْلَةِ

(١) أي: في جميع الاستعمالات. أي: دلالة عامة أو وصفاً عاماً في جميع الاستعمالات.
(٢) وفي بعض النسخ مثل. آه.

(قوله: فإن التميمي) إلى آخره، ولذا يجب أن يكون له موصوف لفظاً أو تقديراً. (قال: نحو: مررت برجل أيّ رجل) أي: هذه تكون وصفاً للنكرة ومضافة إلى ما هو بمعناها، ويقرب منه كل، وجد، وحق، تكون تابعة للجنس معرفة كان أو نكرة وتكون مضافة إلى مثل متبوعها لفظاً أو معنى يقال: أنت الرجل كل الرجل؛ أي: إنه مجتمع فيه من خلال الخير ما

(قوله: لينص الخ) فإن الغرض لا يكون موضعاً له بل مترتباً عليه. (قوله: أنت الرجل كل الرجل) فاللام للجنس، ولفظ كل لكونه مضافاً إلى المعرفة للشمول على سبيل الاجتماع؛ أي: أنت مجموع أفراد جنس الرجل. (قوله: نحو: مررت بزيد الرجل) أي: الكامل في الرجولية. (قوله: ذلك) أي: عدم جواز وصف غير

(قال المصنف: وذي مال) يريد به لفظ ذي وفروعه، وقوله: على أن لذات ما الخ، وقوله: على أن ذات ما صاحب مال؛ أي: فكان وضعها للدلالة على ذات مبهمة، ومعنى فيها فكانا كالصفات المشتقة. (قال المصنف: أو خصوصاً) أي: وضعاً يختص ببعض موارد الاستعمال وهو قسمان سماعي نحو: رجل عدل وقياسي أشار إلى بعضه بقوله: مثل مررت الخ، ومنه قولك: جاءني الرجل كل الرجل. (قوله: مررت برجل أيّ رجل) أو أي امرئ فالمراد بالمثل كل تركيب أضيف فيه إلى لفظ موصوفه بعينه أو بمعناه كامرئ[1] ويختص بالنكرة فإنه في هذه الصورة استعير لمعنى الكامل؛ أي: يكون مجازاً عن الكمال بجامع أن كمال الشيء سبب عن السؤال لمجهوليته. (قال المصنف: ومثل مررت بهذا الرجل) المراد به كل اسم جنس جامد معرف باللام جاء بعد اسم الإشارة فإنه يصير المقصود منه إفادة وصف الرجولية، وقوله: ذات معينة؛ أي: بواسطة لام التعريف، وقوله: في الذات المبهمة هو مدلول هذا، وقوله: وخصوصية الذات وتعينها؛ أي: الذي هو أمر زائد على الذات المبهمة. (قوله: وفي المواضع الأخر التي لا يدل الخ) أي: لا يدل الرجل على هذا المعنى الحاصل في الذات المبهمة لا يصح أن يقع صفة، فلا يقال: مررت بزيد الرجل، ولا مررت بعالم رجل. (قوله: وذهب بعضهم الخ)

(١) وقيل: البيت للأصمعي.

أي: لعدم الاشتقاق، والجواب: أن الاشتقاق ليس بشرط في الوصف. (قال المصنف: ومثل مررت بزيد هذا) يريد به اسم إشارة غير مكاني فإنه يوصف به العلم والمضاف إلى العلم أو إلى الضمير أو إلى اسم الإشارة، وقوله: أي: بزيد المشار إليه فكما يصح زيد المشار إليه يصح زيد هذا. (قوله: لا يدل على هذا المعنى) أي: لا يقصد الدلالة بلفظ هذا على المعنى الحاصل في الذات. (قال المصنف: وتوصف النكرة) أي: حقيقة أو حكماً كالمعرف بلام العهد الذهني لكن لا توصف النكرة الحكمية إلا بجملة فعلية فعلها مضارع كما لا توصف من المفردات إلا بنكرة يمتنع دخول اللام عليها؛ نحو: مررت بالرجل مثلك وخير منك، وقوله: إلا بتأويل بعيد لاستلزامه كثرة التقدير مع خفائه كما في قول الحجاج[1] حين إضافة قوم وإبطاؤه في الإطعام:

حتى إذا جَنَّ الظَّلامُ واخْتَلَطْ
جاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رأيتَ الذِّئْبَ قَطْ

أي: جاؤوا إليَّ بلبن ممذوق بالماء مقول في حقه هل رأيت الذئب قط، واعلم أن تأويل الجملة الطلبية بالقول كما يكون في الصفة يكون في الحال والمفعول الثاني من باب علمت مثل قول أبي الدرداء رضي الله عنه: «وجدت الناس أخبر تقله»، فقوله: أخبر أمر مخاطب من باب علم بمعنى جرّب، وقوله: تقله بهاء السكت أصله تقلى من باب ضرب بمعنى تبغض مجزوم في جواب الأمر؛ أي: وجدت الناس مقولاً في حقهم هذا القول؛ أعني: جربهم تقلهم؛ لأنهم عند التجربة يستحقون؛ لأن يبغضوا لسوء أخلاقهم، كما قيل نظم:

خوش آمد صحبت أحباب جامي
وليكن ترك صحبت زان به آمد
طراز كسوت صحبت درين بزم
وجدت الناس أخبر تقله آمد

تفرق في جميع الرجال، وجد الرجل؛ أي: كأنّ ما سواك هزل، وحق الرجل؛ أي: كأنّ ما سواك باطل. (قال: وبهذا الرجل) يعني: به اسم الجنس الجامد بالنظر إلى اسم الإشارة دون غيره؛ نحو: مررت بزيد الرجل، قال الشيخ الرضي: وذلك لأن استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعياً، ثم قال: إن قيل: لم لم يجز أن يوصف بأسماء الأجناس باقياً معناها على ما وضعت له سائر المبهمات كما يوصف بها أسماء الإشارة فيقال: مررت بشخص رجل وبسبع أسد كما يقال: بهذا الرجل، قلت: لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من أسماء الأجناس ولو لم يقع صفات؛ إذ قولك: مررت برجل يفيد الشخصية وأسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل؛ لأن الطول يكون في غير الرجل؛ ولهذا يحذف الموصوف في الأغلب إذا كان مع قرينة دالة عليه كالغبراء والخضراء في الأرض والسماء، وأما قولك: هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضراً. (قوله: وبزيد هذا) قال الشيخ الرضي: اسم الإشارة يقع وصفاً للعلم والمضاف إلى المضمر، وإلى العلم وإلى اسم الإشارة؛ لأن الموصوف أخص أو مساو، وأما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة. (قوله: وفي المواضع الأخر التي لا يدل) أي: لا يقصد بدلالته هذا المعنى. (قوله: لا المعرفة) إلا معرفاً باللام لا يشير بها إلى واحد بعينه؛ لأن تعريفه لفظي.

اسم الإشارة بالرجل بمعنى كامل الرجولية؛ لأن استعماله فيه ليس وضعياً حتى يكون مطرداً، بل مجازي مختصر بها إذا جعلته صفة لاسم الإشارة. (قوله: إن قيل الخ) يعني: أنه قد ظهر من ذلك أنه لا يجوز أن يوصف غير اسم الإشارة بأسماء الأجناس باعتبار استعمالها بمعنى كامل في الجنس لكن لم يجز أن يوصف غير اسم الإشارة من المبهمات بأسماء الأجناس باعتبار معناه الحقيقي. (قوله: ولهذا) أي: لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة. (قوله: وأما قولك الخ) يعني: أن ذكر الموصوف فيه فائدة زائدة لا تحصل من اسم الجنس وحده وهي جعله حاضراً شاهداً. (قوله: قال الشيخ الرضي الخ) تعيين للمواضع التي يقع اسم الإشارة صفة فيها والتي لا يقع. (قوله: أخص) فيما إذا كان علماً أو مضافاً إلى المضمر أو إلى العلم. (قوله: أو مساو) فيما إذا كان مضافاً إلى اسم الإشارة. (قوله: لا تقصد) فسر عدم الدلالة بعدم القصد؛ لأن دلالة اسم الإشارة على معنى المشار إليه متحققة دائماً إلا أنه قد تقصد الذات المعينة المتصفة بهذا المفهوم فلا يقع صفة، وقد يقصد به هذا المفهوم فقط فيصح وقوعه صفة للنكرة لكونه بمنزلة لفظ المشار إليه. (قوله: إلا معرفاً باللام الخ) نحو:

ولَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي

(قوله: لعدم الإشارة الخ) يعني أن المعرفة ما فيها إشارة إلى معلومية مفهومها، والجملة من حيث إنها جملة ليس فيها الإشارة إلى معلومية مضمونها، فلا يتجه ما قيل: إن الجملة وإن كانت لإفادة نسبة مجهولة لكن إذا جعلت صفة يجب أن تكون معلومة للمخاطب حتى يتعين موصوفها بها عند المخاطب؛ لأن كونها معلومة لا يستلزم وجود الإشارة فيها إلى المعلومية فإن النكرة

(١) أي: الذي وقع صفة لفظة الجلالة في قوله: ﴿من الله العزيز العليم﴾

الخَبَرِيَّةِ[1]» التي هي في حكم النكرة لأنَّ[2] الدلالة على معنى في متبوعه[3]، كما توجد في المفرد[4] كذلك توجد في الجملة الخبرية[5]. وإنَّما قيد[6] الجملة الخبرية، لأنَّ[7] الإنشائية[8] لا تقع صفة إلاّ بتأويل بعيد[9]، كما إذا قلت: (جَاءَنِي رَجُلٌ اضْرِبْهُ) أي[10]: مقول في حقه (اضربْه) أي: مستحق لأن يؤمر بضربه[11]. «وَ[12]يَلْزَمُ» فيها[13] «الضَّمِيرُ» الراجع إلى تلك النكرة للربط[14]، نحو: (جَاءَنِي رَجُلٌ أَبُوهُ[15] قَائِمٌ) وإذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون أجنبية[16] بالنسبة إلى الموصوف فلا[17] يصح أن تقع صفة له، مثل: (جَاءَنِي رَجُلٌ زَيْدٌ عَالِمٌ). «وَ[18]يُوصَفُ بِحَالِ[19] المَوْصُوفِ» أي: بحال

(١) احتراز عن الإنشائية. (٢) علة لمقدر بوجه التطابق بينهما. (٣) أي: التابع. (٤) تأكيد لقوله كما توجد. (٥) والجملة الخبرية تقع صفة بتأويل قريب وهو وقوعه موقع المفرد. (٦) الواقعة صفة. (٧) علة قيد. (٨) الخبرية. (٩) لا يسبق إلى الفهم بسرعة والقريب للخبرية. (١٠) رجل. (١١) مصدر مضاف إلى مفعوله. (١٢) عطف على جملة يوصف بتقدير الظرف كما قدره الشيء. (١٣) أي: في الجملة. (١٤) متعلق بيلزم. (١٥) صفة رجل. (١٦) ولا تحصل اتصاف الموصوف بمضمون الصفة، لكونه كلاماً مستقلاً. (١٧) سواء كان مفرداً أو جملة. (١٨) عطف على جملة يوصفه النكرة. (١٩) الجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله أي: ويوصف بحال قائمة بالموصوف.

الخَبَرِيَّةِ وَيَلْزَمُ[1] الضَّمِيرُ[2] وَيُوصَفُ[3] بِحَالِ المَوْصُوفِ

(١) أي: يلزم في الجملة.
(٢) لفظاً أو تقديراً كقوله عز وجل: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ﴾. اه.
(٣) أي: يقع الوصف بحال قائمة.

(قوله: التي هي في حكم النكرة): لعدم الإشارة إلى معلومية مضمونها لكنها ليست نكرة؛ لأنها والمعرفة من أقسام الذات والاسم، وهي قوله: في حكم النكرة إشارة إلى توجيه قولهم: إن النعت يوافق المنعوت تعريفاً وتنكيراً مع أن الجملة قد تكون نعتاً وليس معرفة ولا نكرة، ويمكن تخصيص الحكم بالنعت المفرد أو توجيهه بأن الجملة في تأويل النكرة كما قاله الشيخ الرضي من أن قام رجل ذهب أبوه في تأويل ذاهب أبوه وأبوه زيد في تأويل كائن أبوه زيد. (قوله: لأن الدلالة على معنى

المفردة أيضاً معلومة للمخاطب لامتناع الخطاب بما لا يفهم لكن الإشارة فيها إلى المعلومية. (قوله: من أقسام الذات والاسم) الظاهر ترك لفظ الذات إلا أنه وقع في الرضي لفظ الذات فأشار بعطف الاسم التي مدلولاتها مستقلة. (قوله: قد سوّي الخ) تأييد لما يستفاد من عبارة الشارح رحمه الله، قال الرضي: كل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الإعراب كخبر المبتدأ والحال والصفة والمضاف إليه، ولا تقول: إن الأصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم، وإن الجملة إنما كان لها محل فيها لكونها فرعاً للمفرد؛ لأن ذلك دعوى بلا برهان بل يكتفي في كون الجملة ذات محل وقوعها حيث يصح وقوع المفرد هناك. (قوله: لعل وجهه) أي: وجه المشهور. (قوله: وذلك في الطلبية الخ) أي: ذلك التأويل في الجملة الطلبية وهي الأمر والنهي والاستفهام والتمني والترجي والعرض حاصل بقول محذوف خص الطلبية بالذكر لعدم وجود مثال في كلامهم لغير الطلبية الواقعة صفة.

(قوله: جاؤا الخ) أي: قول الزاجر قبله:

فليحفظ. (قال المصنف: ويلزم فيها الضمير) أي: لفظاً أو تقديراً نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ﴾ إلخ، والتقدير فيه أكثر من خبر المبتدأ، وإن كان أقل مما في الصلة، وفي قوله: الراجع إلى تلك الخ إشارة إلى أن تعريف الضمير للعهد، ووجه لزوم الضمير أن الجملة لإفادتها الفائدة المستقلة لا ترتبط بنفسها إلى الغير بل تحتاج إلى رابط يربطها بخلاف المفرد فإنه لعدم استقلاله في الإفادة يرتبط بنفسه، وإنما التزم فيها الضمير ولم يكتف بما يقوم مقامه كما اكتفى في الخبر الجملة؛ لأن توجه المخاطب إلى الجملة الواقعة خبراً فوق توجهه إليها فيكفي فيه أدنى رابط بخلافها فإنها تحتاج إلى ما هو الأصل في الربط وهو الضمير، وقوله: وتكون أجنبية؛ أي: ولا تكون حالاً لنفس الموصوف ولا لمتعلقه. (قال المصنف: ويوصف بحال الموصوف) أي: يقع الوصف بحال الخ أو مرفوعه قوله: بحال الخ ثم المراد بحال الموصوف حاله بحسب دلالة العبارة وهو ما جعله المتكلم حالاً له ولو تجوزاً لا ما هو المتبادر؛ أعني: ما هو حاله في نفس الأمر وحال متعلقه كذلك فلا يلزم أنْ يكون جاءني رجل صائم نهاره من الوصف بحال الموصوف، وجاءني رجل حسن الوجه من الوصف بحال المتعلق؛ أي: فلا ينتقض قوله: فالأول يتبعه الخ بقولك: جاءتني هند صائم نهارها ولا قوله: والثاني يتبعه الخ بمثل جاءتني هند حسنة الوجه (عصام)، ثم إن الوصف بحال الموصوف أعم من أن يكون مفرداً أو جملة؛ ولذا أخر البحث عن بيان كونه جملة فحينئذ يحتاج قوله: ويتبعه في التنكير إلى التأويل؛ لأن الجملة ليست معرفة ولا نكرة فإنهما من أقسام الذات والاسم فلا يستقيم ذلك القول فيأول بالنكرة مثل أن يؤول ضرب في زيد ضرب بضارب وأبوه زيد في جاءني رجل أبوه زيد بكائن أبوه زيد، ويمكن تخصيص الحكم بالنعت المفرد بل هو الظاهر.

الخ) قد سوى الشيخ الرضي بين النعت المفرد، والجملة والمشهور: أن المفرد أصل، لعل وجهه أن الجملة التي لها محل من الإعراب إنما تكون في تأويل المفرد. (قوله: لأن الإنشائية لا تقع صفة)؛ لأن الصفة يجب أن يكون مضمونها معلوماً للمخاطب قبل ذكرها حتى يصح فائدتها، وهي أن يعرف المخاطب الموصوف المبهم بما يكون معلوماً له، والإنشائية لا يكون مضمونها معلوماً للمخاطب قبل ذكرها وكذا حكم الصلة. (قوله: إلا بتأويل بعيد) ذلك في الطلبية المحكية بقول، محذوف كقوله: جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط؛ أي: بمذق مقول عنده هذا القول كما يكون في الحال، والمفعول الثاني من باب علمت مثل: ((وَجَدْتُ النَّاسَ اخْبُرْ تَقْلِهُ))، (قوله: وإذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون أجنبية) أي: لم يكن حالاً لنفس الموصوف، ولا لمتعلقه وفي الملازمة مناقشة لجواز حصول الربط بغير الضمير كما في خبر المبتدأ. (قال: ويوصف بحال الموصوف) الجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله.

مَا زِلْتُ أَعْمَى مَعَهُم وَأَخْتَبِط

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلامُ واخْتَلَطْ

جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ

أي: مقول عنده هل رأيت الذئب فهذا لونه خبطت فلانا واختبطته سألته بغير وسيلة، مذق اللبن بالماء يمذقه مزجه يشكو قوماً فيقول: لم أزل النهار كنت أسعى معهم وأتبعهم وأسألهم شيئاً حتى إذا أظلم الليل واختلط الظلام وتكاثف جاؤا بلبن مخلوط بماء كثير يضرب لونه لكثرة مائه إلى لون الذئب، فكل من رآه يستفهم من رؤيته عن الذئب؛ لأنه بلونه يحمل رائيه على السؤال عن الذئب، وإنما قال هذا لأن الذئب موصوف بالزرقة، واللبن إذ كثر ماؤه يصير أزرق كذا في شرح أبيات الإيضاح، ومن هذا تبين عدم اختصاص الوصف بالإنشاء بالجمل المحكية حقيقة كما وهم، بل يكفيه أن يكون من شأنه أن يحكى ويقال، وقد نص الشريف بذلك في حواشي المطوّل وشرح المفتاح حيث قال: وذلك لا على معنى الحكاية بل على معنى أنه يستحق أن يقال فيه، وإليه أشار الشارح رحمه الله بقوله: أي مستحق؛ لأن يؤمر به، وما قيل: هناك تأويل قريب بأن يقال: زيداً ضربه في تأويل زيد مطلوب ضربه عن الحذف ففيه أن هذا التأويل ذكره السيد الشريف قدس سره في حواشي المطوّل، لكن الحكم بقربه وهم؛ لأن الطلب الذي هو مدلول الأمر آلة لملاحظة المطلوب والمحكوم به لا بد من ملاحظته قصداً ليصح جعله محكوماً به، فذلك تأويل بعيد يخرج الكلام عن وضعه، ومن هذا ظهر رجحان تقدير القول على ذلك التأويل. (قوله: كما يكون الخ) أي: مثل تأويل يكون خبر بعد خبر لقوله ذلك. (قوله: وجدت الخ) أي: إن جعلته بمعنى أصبت فالجملة الطلبية حال، وإن جعلته بمعنى علمت، فهي مفعول ثان هذا قول أبي الدرد الخ أخبر؛ أي: جرب من خبره إذا جربه وتقله جواب الأمر، وأصله تقليه من قلاه يقليه أبغضه حذفت الياء للجزم والهاء للسكت، والمعنى: وجدت الناس مقولاً فيهم هذا القول؛ أي: جربهم تقلهم؛ لأنهم عند التجربة يستحقون أن يبغضوا لسوء أخلاقهم وقبح أفعالهم، وقيل: هو من كلام علي رضي الله عنه، وقيل: من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وقيل: قال المأمون لولا أن علياً رضي الله عنه قال ذلك لقلت أقل تخبره كذا في شرح أبيات المفصل. (قوله: وفي الملازمة مناقشة الخ) مدفوعة بما في الرضي من أن ذلك الرابط هو الضمير؛ إذ هو الموضوع لهذا، ثم قيل: إن الظاهر قائم مقام الضمير.

قائمه به نحو: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ) إذ (الحَسَنُ) حال الرجل وصفته. «وَبِحَالِ[1] مُتَعَلَّقِهِ» أي: متعلق الموصوف. يعني: بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه «نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ غُلَامُهُ» إذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وإن[2] كان اعتبارياً[3]. «فَالأَوَّلُ[4]» أي: النعت بحال الموصوف «يَتْبَعُهُ» أي: الموصوف في[5] عشرة أمور يوجد[6] منها في كل تركيب أربعة[7]. «فِي الإِعْرَابِ» رفعاً[8] ونصباً وجراً «وَالتَّعْرِيْفِ وَالتَّنْكِيْرِ وَالإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ وَالتَّذْكِيْرِ وَالتَّأْنِيْثِ[9]» إلَّا[10] إذا كان[11] صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث، كـ (فعُول)

(١) وسمي الأول وصفاً فعلياً والثاني سببياً. بكسر اللام. (٢) أي: الوصف وصفاً. (٣) أي: اعتبارياً لأنه بحسب الحقيقة وصف الغلام. (٤) الفاء للتفصيل. (٥) إنما يتبعه في تلك الأشياء لكونه آياه في المعنى مع عدم استقلاله. (٦) صفة. (٧) نائب فاعل يوجد. (٨) نحو: جاءني زيد الطويل. (٩) لاتحادهما في المعنى. (١٠) مستثنى من قوله التذكير والتأنيث. (١١) أي: النعت بحال الموصوف.

وَبِحَالِ مُتَعَلَّقِهِ نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ غُلَامُهُ[1] فَالأَوَّلُ[2] يَتْبَعُهُ فِي الإِعْرَابِ[3] وَالتَّعْرِيْفِ وَالتَّنْكِيْرِ وَالإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ وَالتَّذْكِيْرِ وَالتَّأْنِيْثِ

(١) أي: كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وإن كان اعتبارياً. ج.
(٢) أي: النعت بحال الموصوف. ج.
(٣) رفعاً ونصباً وجراً. ج.

(قال: وبحال متعلقه) المتعلق أعم من أن يكون ماله إضافة ونسبة إليه كالأب والغلام، أو ماله ربط إلى ماله تلك النسبة كقولك: قام رجل ضارب أباه زيد. (قوله: يعني بصفة اعتبارية) إنما يصح الوصف بها؛ لأنها بمنزلة حالة باعتبار نفسه في حصول الفائدة. (قوله: في عشرة أمور) إنما تبعه في تلك الأشياء لكونه إياه في المعنى مع عدم استقلاله لقيامه به. (قال: والتعريف والتنكير الخ) أجاز بعض الكوفيين مطلقاً وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح أو ذم استشهاداً بقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا﴾ والجمهور على أنه بدل أو نعت مقطوع رفعاً أو نصباً وأجاز الأخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة. (قال: والإفراد والتثنية والجمع) وقد يوصف المفرد بالجمع إذا كان ذلك المفرد مجموعاً من أجزاء كوصف النطفة بالأمشاج فإنها مركبة من أشياء كل واحد منها مشج.

(قوله: أو ماله ربط) فإن الضرب في المثال المذكور حالة زيد وله ربط باب الرجل باعتبار وقوعه عليه في حصول الفائدة من التخصيص والتوضيح وغيرهما. (قوله: كوصف الخ) في قوله تعالى: ﴿مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ﴾. (قوله: مشيج) مشج يمشج خلط، وشيء مشيج كقتيل وسبب وكتف في لغية جمعه أمشاج، ونطفة أمشاج مختلطة بماء المرأة ودمها كذا في القاموس، فيلزم أن يكون حالة الموصوف.

(قوله: يعني: بصفة اعتبارية) إشارة إلى تأويل يدخل به الوصف بحال المتعلق في تعريف الوصف، وتلك الصفة الاعتبارية عبارة عن حيثية كونها مدلول حسن غلامه دلالة التزامية صارت بالغلبة حقيقة عرفية لا عن حيثية كونها مدلول كائن بحيث يحسن غلامه دلالة مطابقية حتى يرد أنه يلزم أن يكون الوصف هو كائن المذكور لا الحسن تأمل. (قال المصنف: يتبعه الإعراب) قد مر أن معنى التبعية في الإعراب هو اتحاد نوعي إعرابهما مع اتحاد الجهة والمقتضى، فإن قلت: هذا منقوض بقولهم: جحر ضب خرب حيث وصفوا المرفوع بالمخفوض وهو خرب، والجواب على ما سبق أن أكثر العرب يرفع خرباً فلا نقض وعلى تقدير الخفض يكون في خرب ضمة مقدرة لاشتغال آخرها بضمة المجاورة. (قال المصنف: والتعريف والتنكير) ولو حكماً، فإن قيل: وصف النكرة بالمعرفة وبالعكس واقع في: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى﴾، وفي: ﴿حٰمٓ ۝١ تَنزِيلُ﴾ إلى ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ﴾ إلخ، قلنا: إن قوله: الذي جمع بدل لا نعت أو نعت مقطوع يجوز فيه المخالفة للمنعوت تعريفاً وتنكيراً، وقوله: شديد[1] العقاب في تقدير مشدده، أو الشديد عقابه وإضافة هذه الصفات حقيقية؛ أي: معنوية على معنى أنه لا يختص بزمان دون زمان؛ يعني: أن المراد بها الاستمرار وتمامه في التفاسير. (قوله: إلا إذا كان صفة الخ) قد يقال: لا وجه لاستثناء ما يستوي فيه المذكر والمؤنث لاشتراك استعماله بينهما فالتبعية حاصلة؛ إذ ادعاء الوضع في المذكر دون المؤنث تحكم، وقوله: كفعول بمعنى فاعل؛ أي: إذا ذكر الموصوف.

فافهم.
(١) منها كون البراغيث صفة للضمير بناء على جواز توصيف ضمير الغائب عند

بمعنى (فَاعِل[1])، نحو: (رَجُلٌ صَبُورٌ[2]) و: (امْرَأَةٌ صَبُورٌ[3]) أو (فَعِيل). بمعنى (مفعول[4]) ك (رَجُلٌ جَرِيْحٌ) و(امْرَأَةٌ جَرِيْحٌ) أو كان[5] صفة مؤنثة تجري على المذكر ك (علاّمة). «وَالثَّانِي» أي: النعت بحال متعلق الموصوف «يَتْبَعُهُ فِي الخَمْسَةِ الأُوَلِ[6]» وهي: الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير، ويوجد منها في كل تركيب اثنان[7] «وَفِي البَوَاقِي[8]». من تلك الأمور العشرة. وهي أيضاً[9] خمسة: الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث. «كَالفِعْلِ[10]» لشبهه[11] به، يعني: ينظر إلى فاعله[12]، فإن كان مفرداً[13] أو مثنى[14] أو مجموعاً[15] أفرد[16] كما يفرد الفعل. وإن كان مذكراً[17] أو مؤنثاً حقيقياً[18] بلا فصل[19] طابقه[20] وجوباً[21]، كما يطابق الفعل فاعله[22] في التذكير والتأنيث. وإن كان فاعله[23] مؤنثاً[24] غير حقيقي[25] أو حقيقياً[26] مفصولاً، يُذَكَّر أو يؤنَّث جوازاً[27]، تقول: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَاعِدٌ غُلاَمُهُ[28]) مثل[29]: (يَقْعُدُ غُلاَمُهُ) و: (بِرَجُلَيْنِ

(١) بشرط كون الموصوف مذكراً. (٢) أي: صابر. (٣) أي: صابرة. (٤) بشرط أن يذكر الموصوف. (٥) أي: النعت. (٦) جمع أولى ففي كل صفة من تجب الموافقة في أمرين. (٧) نائب فاعل يوجد. (٨) أي: لا يقع. (٩) كالأمور التي طابق الوصف الموصوف فيها كما كانت. (١٠) والظرف خبر مبتدأ محذوف أي: هو يعني الثاني كائن كالفعل. (١١) أي: النعت أي: لكونه مسنداً إلى الظاهر. (١٢) أي: فاعل النعت. (١٣) مذكراً ومؤنثاً. (١٤) كذلك. (١٥) كذلك. (١٦) أي: النعت. (١٧) كالأب. (١٨) مثل المرأة. (١٩) واقع بينهما. (٢٠) أي: النعت. (٢١) صفة مصدر محذوف أي: مطابقاً وجوباً. (٢٢) الظاهر. (٢٣) أي: فاعل النعت بحال متعلق الموصوف. (٢٤) خبر كان. (٢٥) مثل الشمس والدار. (٢٦) مثل الجارية. (٢٧) مفعول مطلق. (٢٨) مثال لما كان فاعله مفرداً. (٢٩) رجل.

(قوله: أو فعيل بمعنى مفعول) يعني: إذا ذكر الموصوف؛ نحو: رجل قتيل وامرأة قتيل بخلاف مررت بقتيل فلان وقتيلته فإنهما لا يستويان حينئذ خوف اللبس، وبخلاف ما إذا كان بمعنى فاعل؛ لأنه لا يستوي فيه المذكر والمؤنث على ما في شرح الزنجاني للسعد التفتازاني فما في حاشية العصام فساقط، وقوله: في الخمسة الأول بضم ففتح جمع أول اسم تفضيل فاعرفه. (قال المصنف: وفي البواقي كالفعل) أي: الذي يحل محله من ذلك الكلام؛ نحو: ﴿مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ حيث لا يتبع الموصوف، بل كالفعل في أنه يدور تذكيره وتأنيثه ونظائرهما على الإسناد إلى الفاعل، فإن قلت: جاءني رجل قام أبوه وصف بحال المتعلق، فكيف يصح أن يقال: هو كالفعل وهو نفس الفعل؟ قلت: الصفة فيه مجموع قام أبوه وهو وصف بحال الموصوف وهو كونه بحيث قام أبوه بخلاف رجل قائم أبوه فإن الصفة فيه قائم بجريان إعراب الصفة عليه (عصام). (قوله: أفرد كما يفرد الفعل) ووجه الإفراد في الفعل لزوم تعدد الفاعل في تركه بحسب الظاهر وفي غيره موازنته له حتى إذا خرج عن الموازنة بالتكسير مثلاً أو لم يكن مشتقاً جاز المطابقة في الجمع من غير ضعف نحو: مررت برجل قعود غلمانه وأسودٌ أنصاره وأشاعرةٌ أعوانه فظهر الخلل في الإطلاق فاللازم أن يزاد بعد البواقي قوله: أن موازناً وإلا فالوجهان (امتحان). (قوله: وإن كان مذكراً أو مؤنثاً حقيقياً الخ) فحصل هنا سبعة وجوه؛ الأول: كون الفاعل مفرداً مع كون الصفة موافقاً له، والثاني: كون الفاعل مثنى مع إفراد الصفة، والثالث: كون الفاعل مجموعاً مع إفراد الصفة أيضاً، والرابع: كون الفاعل مذكراً مع توافق الصفة، والخامس: كون الفاعل مؤنثاً حقيقياً بلا فصل مع توافق الصفة له، والسادس: كون الفاعل مؤنثاً غير حقيقي مع جواز تذكير الصفة وتأنيثها، والسابع: كون الفاعل مؤنثاً حقيقياً مفصولاً

وَالثَّانِي[1] فِي الخَمْسَةِ الأُوَلِ[2] وَفِي البَوَاقِي[3] كَالفِعْلِ

(١) أي: النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه أي: الثاني الموصوف في الخمسة الأول. آه.

(٢) وهي الإعراب رفعاً ونصباً وجراً والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان.

(٣) أي: من تلك الأمور العشرة.

(قوله: أو فعيل إلى غير ذلك) كاسم التفضيل المستعمل بمن. (قال: والثاني يتبعه في الخمسة الأول) ثلاثة منها ذكر مجملاً بقوله في الإعراب إن قيل: إن الوصف بحال المتعلق قد يعتبر فيه ضمير الموصوف؛ نحو: قام رجل حسن وجهه بالنصب، أو الجر وحينئذ يطابق الموصوف في العشرة، قلنا: يمكن أن يجاب عنه بأنه حينئذ من قبيل وصف الشيء بحال نفسه تمحلاً؛ وذلك لأن نصبه على التشبيه بالمفعول تمحلاً، والجر تابع للنصب كما مر فيلزم أن يكون الضمير فاعلاً تمحلاً.

(قوله: تمحلاً)؛ لأن الضمير عبارة عنه التمحل حيله كردن.

قَاعِدٍ غُلاَمَاهُمَا) مثل: (يَقْعُدُ غُلاَمَاهُمَا) و:(بِرِجَالٍ[1] قَاعِدٍ غِلْمَانُهُمْ) مثل: (يَقْعُدُ غِلْمَانُهُمْ)، و:(مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ[2] قَائِمٍ[3] أَبُوهَا) مثل: (يَقُومُ أَبُوهَا)، و:(بِرَجُلٍ قَائِمَةٍ جَارِيَتُهُ) مثل: (تَقُومُ جَارِيَتُهُ[4])، و:(بِرَجُلٍ مَعْمُورٍ أَوْ[5] مَعْمُورَةٍ دَارُهُ) مثل: (يَعْمُرُ أو تَعْمُرُ دَارُهُ)، و:(قَائِمٌ أَوْ قَائِمَةٌ فِي الدَّارِ[6] جَارِيَتُهُ) مثل: (يَقُومُ أو تَقُومُ فِي الدَّارِ جَارِيَتُهُ). فإن قلت: إذا نظرت[7] حق النظر وجدت[8] (الأول) وهو الوصف بحال الموصوف أيضاً في الخمسة البواقي، كالفعل لأنَّ[9] فاعله[10] الضمير المستكن فيه[11] الراجع[12] إلى موصوفه[13]. والفعل إذا أسند إلى الضمير يلحقه الألف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل، والنون[14] في الجمع المؤنث، ويؤنث[15] في الواحد المؤنث، ولذلك قلت: مررت برجل ضارب[16]، و:برجلين ضاربين[17]، و:برجال ضاربين، و:بامرأة ضاربة[18]، و:بامرأتين ضاربتين[19]، و:بنسوة ضاربات[20]، كما تقول في الفعل[21]: يضرب ويضربان[22] ويضربون[23]، وتضرب[24] وتضربان ويضربن. فلم خصصت الثاني[25] بهذا الحكم؟ قلنا: المقصود الأصلي في هذا المقام[26] بيان نسبة الوصفين[27] إلى الموصوف بالتبعية[28] وعدمها[29]. ولما كان الوصف[30] الأول يتبعه[31] في الأمور العشرة، وكان[32] لا يخرجه مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن[33] هذه التبعية لما عرفت، اكتفى[34] فيه[35] بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني[36] فإنَّه[37] لما حكم[38] عليه بالتبعية في الخمسة الأول لم يكتف[39] فيه بالحكم بعدم التبعية فإنه[40] غير مضبوط بل بين ضابطه عدم تبعيته له[41]، لكونه[42] كالفعل بالنسبة إلى ظاهر[43] بعده ليتبين[44] حاله عند عدم التبعية له. «وَ[45]مِنْ ثَمَّةَ» أي: ومن أجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل «حَسُنَ (قَامَ رَجُلٌ قَاعِدٌ[46] غِلْمَانُهُ»

(١) مثال ما كان فاعله مجموعاً. (٢) مثال لما كان فاعله مذكراً. (٣) صفة امرأة. (٤) مثال لما كان فاعله مؤنثاً حقيقياً. (٥) مثال لما كان فاعله مؤنثاً غير حقيقي. (٦) مثال لما كان فاعله مؤنثاً حقيقياً منفصلاً. (٧) أيها المصنف. (٨) أيها المصنف. (٩) علة وجدت. (١٠) أي: فاعل الأول. (١١) أي: في الوصف بحال. (١٢) أي: بتلك الضمير. (١٣) أي: موصوف ذلك الوصف. (١٤) كالتاء في الوصف. (١٥) إذا كان مرجع المستكن فيه مؤنثاً. (١٦) في الإفراد والتذكير مثل مررت برجل يضرب. (١٧) في التثنية مثل يضربان. (١٨) في الإفراد والتثنية. (١٩) في التثنية. (٢٠) في الجمع المؤنث. (٢١) مررت برجل. (٢٢) رجلين. (٢٣) برجال. (٢٤) مررت بامرأة. (٢٥) أي: الوصف بحال المتعلق. (٢٦) أي: في بحث النعت. (٢٧) أي: حال الموصوف حال المتعلق. (٢٨) في الأول في الخمسة. (٢٩) في إذا. (٣٠) أي: الوصف بحال الموصوف. (٣١) بتبعية الوصف بالموصوف. (٣٢) أي: وصف الأول. (٣٣) متعلق بقوله لا يخرج. (٣٤) جواب لما. (٣٥) أي: في الوصف الأول. (٣٦) فإنه قام بسبب لا بموصوفه. (٣٧) دليل الخلاف. (٣٨) المصنف. (٣٩) وصف الثاني. (٤٠) أي: الحكم بعد التبعية. (٤١) أي: للموصوف. (٤٢) متعلق بقوله بين. (٤٣) أي: اسم ظاهر. (٤٤) علة بين. (٤٥) استئناف أو اعتراض ومن متعلق بقوله الآتي. (٤٦) بإفراد قاعدا مع كون فاعله بعد جمعاً.

وَمِنْ ثَمَّةَ[1] حَسُنَ قَامَ رَجُلٌ قَاعِدٌ غِلْمَانُهُ

(١) أي: ومن أجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل. ج.

مع تذكير الصفة وتأنيثها؛ فلذا ساق الشارح أمثلة سبعة على عدد الوجوه، وقوله: أو معمورة داره؛ أي: ومثل يعمر وتعمر داره، ولم يذكره لمعلوميته من السياق. (قوله: فإن قلت: إذا نظرت الخ) هذا إشكال الرضي، وحاصله: أن الوصف بحال الموصوف كالوصف بحال المتعلق في أن تثنيته وجمعه وإفراده وتذكيره وتأنيثه باعتبار فاعله الذي هو الضمير لا باعتبار موصوفه، فجعل الثاني في البواقي كالفعل دون الأول فرق من غير فارق. (قوله: وجدت الأول) أي: في بعض الأوقات كما إذا كان الوصف مشتقاً كما يدل عليه قوله: لأن فاعله الخ فلا إشكال بمثل هذا الرجل. (قوله: كالفعل) أي: المسند إلى الضمير يدل عليه أيضاً عبارة الشرح. (قوله: لأن فاعله الضمير الخ) وفي بعض النسخ كالضمير وضمير فاعله يحتمل أن يرجع إلى الوصف بحال الموصوف والضمير في فيه وفي موصوفه إلى الفعل ويحتمل العكس. (قوله: الراجع إلى موصوفه) أي: المتحد مع الموصوف فالمقابلة لموصوفه مقابلة لفاعله الضمير للزوم مطابقة الضمير لمرجعه. (قوله: فلم خصصت الثاني بهذا الحكم) أي: لأي شيء خصصت أيها المصنف الوصف بحال المتعلق بالكون كالفعل في البواقي والباء داخلة على المقصور. (قوله: بيان نسبة الوصفين) أي: لا بيان كونهما كالفعل منظوراً إلى فاعله، وقوله: في التبعية؛ أي: في الأمور العشرة في الأول وعدمها في جميع تلك الأمور في الثاني، وقوله: مشابهته للفعل؛ يعني: كونه كالفعل في البواقي. (قوله: عن هذه التبعية) أي: لا تخرجه عن تبعيته في الأمور العشرة بخلاف الوصف الثاني فإن كونه كالفعل في البواقي يخرجه عن التبعية للموصوف في تلك الأمور. (قوله: بالحكم بعدم التبعية) في البواقي اللازم من الحكم بالتبعية في الخمسة الأول. (قال المصنف: ومن ثمه حسن الخ) استدلال بالأثر على المؤثر فهو دليل أني، وقوله: كالفعل؛ أي: في أنه إذا كان فاعله مثنى أو جمعاً أفرد كما يفرد الفعل، وقوله: وحسن أيضاً قاعدة الخ؛ أي: لأجل كونه كالفعل في أنه إذا كان

كما حَسُنَ (يَقْعُدُ غِلْمَانُهُ) وحَسُنَ أيضاً[1] (قَاعِدَةٌ غِلْمَانُهُ) لأنَّ الفاعل[2] مؤنث غير حقيقي، كما حَسُنَ (تَقْعُدُ غِلْمَانُهُ[3])، «وَضَعُفَ» (قَامَ رَجُلٌ «قَاعِدُونَ[4] غِلْمَانُهُ») لأنَّه[5] بمنزلة (يَقْعُدُونَ غِلْمَانُهُ). وإلحاق[6] علامتي[7] المثنى[8] والمجموع[9] في الفعل المسند[10] إلى ظاهرهما ضعيف[11]. «وَيَجُوزُ» من غير حُسْن ولا ضَعْف[12] «(قُعُودٌ غِلْمَانُهُ)» وإن كان[13] (قُعُودٌ) جمعاً أيضاً كقاعدون[14]، لأنَّك[15] إذا كسرت[16] الاسم[17] المشابه للفعل خرج لفظاً عن مُوازنةِ الفعل ومناسبته[18] لأنَّ[19] الفعل لا يكسر. فلم يكن (قُعُودٌ غِلْمَانُهُ) مِثْلُ (يَقْعُدُونَ غِلْمَانُهُ) الذي[20] اجتمع فيه[21] فاعلان في[22] الظاهر، إلا أن يخرج الواو من الاسمية إلى الحرفية، أو يجعل المظهر[23] بدلاً من المضمر، أو يجعل الفعل[24] خبراً مقدماً[25] على المبتدأ. «وَالْمُضْمَرُ لا[26] يُوْصَفُ» لأنَّ

(١) كما يضعف يقعدون غلمانه لأنه كالفعل. (٢) غلمانه. (٣) لوجوب متابعة الموصوف. (٤) بل الفصيح قاعد غلمانه. (٥) علة ضعف. (٦) بفتح اللام. (٧) وهو مذهب بني حرث ابن كعب. (٨) أي: الألف. (٩) الواو. (١٠) صفة الفعل. (١١) لإشعاره بحسب الظاهر تعدد الفاعل من غير عطف. (١٢) لعدم شبهة الفعل. (١٣) لكون التكسير مخصوصاً بالاسم. (١٤) تأكيد أيضاً. (١٥) علة يجوز. (١٦) أي: غيرت صيغته. (١٧) اللام للعهد الخارجي الاسم. (١٨) من قبيل عطف العام على الخاص. (١٩) علة خرج. (٢٠) صفة المثل. (٢١) صفة المثل. (٢٢) ظرف فلم يكن أو ظرف اجتمع. (٢٣) أي: غلمانه. (٢٤) مع فاعله. (٢٥) على مذهب الرماني. (٢٦) مطلقاً لا يكون موصوفاً بشيء بمثله أو بغيره.

فاعله مؤنثاً غير حقيقي يجوز تذكيره وتأنيثه. (قال المصنف: وضعف قام رجل قاعدون غلمانه) خلافاً للزجاج فإنه عنده فصيح، وقال الجمهور بضعفه دون امتناعه لجواز أن يكون من باب أكلوني البراغيث، بل الكوفيون يوجبون ذلك، فلا يقولون: مررت برجل أحمر أبواه، بل أحمرين أبواه على أن يكون أبواه مرفوعاً بأنه فاعل أحمرين. (قوله: لأنه بمنزلة يقعدون الخ) يعني: أنه لموازنته لهذا التركيب الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر فضعف على ما يجيء في الكتاب صار ضعيفاً، وقوله: ولحاق علامتي الخ اللحاق بفتح اللام مصدر من باب علم بمعنى اللحوق، وفي بعض النسخ من باب الأفعال. (قوله: ويجوز من غير حسن الخ) الظاهر أنه جملة مستأنفة فيكون مستثنى بحسب المعنى من قوله: كالفعل لا عطف على ما قبلها فتركيب قعود غلمانه جائز بلا ضعف، قال ابن هشام في الشذور: والعرب أجروا جمع التكسير مجرى الواحد فأجازوا فصيحاً مررت برجل قعود غلمانه، وقوم يرجحونه على الإفراد، وإليه أذهب انتهى. (قوله: إذا كسرت) بتشديد السين؛ أي: إذا جمعته مكسراً، وقوله: فاعلان في الظاهر؛ أي: لا في الحقيقة؛ إذ من المعلوم أن لا يكون لفعل واحد فاعلان. (قوله: إلا أن يخرج الواو من الاسمية الخ) قال السيوطي: إذا أسند الفعل إلى الفاعل الظاهر في المشهور يتجرد عن علامة التثنية والجمع، ومن العرب من يلحقه الألف والواو والنون على أنها حروف دوال كتاء التأنيث لا ضمائر، وهذه اللغة يسميها النحويون لغة: أكلوني البراغيث انتهى، وفيه شذوذ أن الجمعية وإيراد الواو المخصوص بذوي العلم، ولهذه العبارة تأويلات[1] معروفة كما أشاروا إليها في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾، كما نبه الشارح على بعضها. (قوله: خبراً مقدماً على

الكسائي، ومنها كونه خبر مبتدأ محذوف كأنه قيل: من الآكل؟ فقيل البراغيث على طريقة قوله: لبيك يزيد.

(١) أي: المستفاد من قوله: والموصوف أخص الخ.

وَضَعُفَ قَاعِدُونَ غِلْمَانُهُ وَيَجُوزُ[1] قُعُودٌ غِلْمَانُهُ وَالْمُضْمَرُ لَا يُوْصَفُ

(١) أي: من غير حسن ولا ضعف.

(قوله: لأنه بمنزلة يقعدون غلمانه) لكن ضعف قاعدون غلمانه أقل من ضعف يقعدون غلمانه، لأن الألف والواو في الفعل فاعل في الأغلب بخلاف الألف والواو في الصفة فإنهما علامتان قطعاً.

(قوله: لأن الألف والواو الخ) فيلزم أن يكون لفعل واحد فاعلان فيحتاج إلى تمحل أن الظاهر بدل من الضمير البارز، ولا يحتاج إلى ذلك في الصفة، ومعنى قوله: فإنهما علامتان قطعاً أنهما علامتان فقط والفاعل مستتر بخلاف الفعل، فإنهما فيه فاعل وعلامة كما صرح به السيد الشريف في رسالته الحرفية الفارسية، وما قيل: إن الألف التي تلحق التثنية في الفعل نفس الفاعل والفعل مفرد كما كان وهم محض كيف وهو مخالف لما تقرر عندهم أن للماضي والمضارع أربع عشرة صيغة، نعم إن تغير الصيغة حاصل في الفعل بسبب الفاعل. (قوله: في الأغلب) احترازاً عن: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾، على قول من قال: الذين فاعل أسروا ولو وعلامة الجمع.

ضمير[1] المتكلم. والمخاطب[2] أعرف[3] المعارف وأوضحها، فلا حاجة لهما إلى التوضيح[4]، وحمل عليهما غير الغائب. وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما[5] طرداً للباب. «وَلاَ يُوْصَفُ[6] بِهِ» لأنَّه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات[7]، لأنَّه يدل على الذات[8] لا على قيام معنى[9] بها. وكأنَّه لم يقع في بعض النسخ[10] قوله[11]: (وَلاَ يُوْصَفُ بِهِ) ولهذا اعتذر الشارح الرضي، وقال: (لم يذكر المصنف أنَّه[12] لا يوصف بالضمير، لأنَّه[13] يتبين ذلك

(١) متصلاً أو منفصلاً. (٢) أيضاً. (٣) خبر إن. (٤) لكونهما أوضح وأعرف. لأن المراد من التوصيف التوضيح غالباً فلا حاجة إليه. (٥) كالتأكيد. (٦) أي: لا يكون صفة لفقدان معنى الوصفية، وكذا العلم لفقدان معنى الوصفية فيه. (٧) أي: ذات الموصوف. (٨) كاسم جامد مثل زيد وفرس ورجل. (٩) لأنها موضوع لذات. (١٠) أي: نسخ الكافية. (١١) مصنف. (١٢) أي: الضمير. (١٣) علة لم يذكر.

وَلَا يُوْصَفُ بِهِ

(قوله: وحمل عليهما ضمير الغائب) أجاز الكسائي وصفه كقوله تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾، والجمهور يحملون مثله على البدل. (قوله: لأنه ليس في المضمر معنى الوصفية) بحسب الاستعمال وإن دل على معنى التكلم والخطاب والغيبة، وفيه أن الضمير الراجع إلى اسم الفاعل أو المفعول دال على معنى الوصفية كمرجعه، ويمكن أن يدفع بأن ذلك المعنى إذا كان في قالب الضمير لا يقصد به التوصيف، والأولى أن يقال: في التعليل أن الموصوف يجب أن يكون أعرف أو مساوياً، والضمير أعرف المعارف فلا يصح الوصف به فقوله: والموصوف أخص أو مساو إشارة إلى هذا التعليل؛ ولهذا قرنه به أو اكتفى به فوقع الدليل موقع المدلول كما في نسخة الشيخ الرضي.

(قوله: لأنه ليس فيه معنى الوصفية الخ) بأنه في جزئيات المتكلم والمخاطب والغائب سواء قلنا بوضعه لها أو للمفهوم الكلي فباعتبار كونها جزئيات لها يفهم منه التكلم والخطاب والغيبة ولعدم استعمالها في المفهوم الكلي لا يكون فيه معنى الوصفية. (قوله: والأولى أن يقال الخ) في كلام الشارح رحمه الله إشارة إلى أن هذا التعليل أولى؛ لأنه مقصود من نقل وجه اعتذار الشارح الرضي، وإنما أولى لسلامته عن المناقشة.

المبتدأ) حمل الشارح فيما سبق في بيان وجوه وجوب تقديم المبتدأ على الخبر مذهب المصنف على وجوب التقديم فيما إذا كان الخبر فعلاً مثنى أو مجموعاً، فتجويزه تقديم الخبر ههنا إما مبني على الفرض أو على مذهب من جوز ذلك. (قال المصنف: والمضمر لا يوصف الخ) أي: الضمير مطلقاً لا يوصف بشيء من الأوصاف لا بالموضحة ولا بالمادحة ولا بغيرهما؛ فلذا حذف المصنف الصلة، فاعلم أن الأسماء باعتبار الوصف والوصف به وعدم ذلك أربعة أقسام، ما يوصف ويوصف به كاسم الإشارة، وما لا يوصف ولا يوصف به كالمضمر، وما يوصف ولا يوصف به كالأعلام، وما لا يوصف به ويوصف به ولم يوجد وإنْ مثّل له ابن مالك بأي المضاف إلى مثل موصوفه؛ نحو: مررت برجل أي رجل فافهم، والموصوف قد يحذف؛ نحو: جاء الفارس أي الرجل الفارس، وقد يحذف موصوف الجملة كما في قوله:

أنـا ابـنُ جَـلا وطَـلاَّعُ الـثَّـنَـايَـا

أي: أنا ابن رجل جلا أمره ووضح، وقد يحذف الصفة؛ نحو: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ﴾؛ أي: غير معيبة. (قوله: فلا حاجة لهما إلى التوضيح) بالوصف الموضح الذي هو الأصل والأغلب في وصف المعارف، بل لا يمكن؛ لأنه توضيح الواضح، وتحصيل الحاصل إلا أن الشارح اكتفى بنفي الحاجة بالأقل، وقال بعض الأفاضل: إن ضمير التثنية في قوله: لهما إلى ما هو المفرد في الظاهر باعتبار أنه متعدد بواسطة العطف؛ أي: لا حاجة لضمير المتكلم ولضمير المخاطب فاعرفه. (قوله: وحمل عليهما ضمير الغائب) لكونه من جنسهما فيكون من حمل النظير، وهذا قول الجمهور، وأجاز الكسائي والزمخشري كون ضمير الغائب موصوفاً في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾. (قوله: لأنه ليس في المضمر معنى الوصفية) يعني: أن الضمير ليس فيه معنى، بل هو موضوع للذات فلم يكن مشتقاً ولا في حكمه، واعترض على هذا التعليل بأن ضمير الغائب قد يرجع إلى اللفظ الدال على معنى الوصفية كاسم الفاعل والمفعول فهو يدل عليه؛ لأنه دال على ما يدل عليه مرجعه، فحينئذ يلزم أن يكون صفة مثل: جاءني زيد العالم وعمرو هو إلا أن يقال أنه لقلته حمل على أخويه طرداً للباب، فلورود هذه المناقشة على هذا التعليل قيل: الأولى أن يقال في التعليل: إنه لا يوصف به لعدم الشرط إذا كان وصفاً لغيره من المعارف كما سيجيء من

بقوله: «وَالمَوْصُوفُ أَخَصُّ أَوْ مُسَاوٍ[1]»، أي: الموصوف المعرفة أشد[2] اختصاصاً بالتعريف والمعلومية[3] من الصفة[4]. يعني: أعرف منها. لأنَّه[5] المقصود الأصلي، فيجب أن يكون أكمل من الصفة في التعريف أو مساوياً لها، لأنَّه لو لم يكن أكمل منها، فلا أقل[6] من أن لا يكون أدون[7] منها. والمنقول[8] عن سيبويه، وعليه جمهور النحاة أنَّ أعرفها[9] المضمرات ثم الأعلام ثم أسماء

(١) للوصف لئلا يكون الأصل أولى من الفرع. (٢) أي: أقوى. (٣) عطف تفسير التعريف. (٤) يعني يجب أن الموصوف. (٥) علة أعرف. (٦) أي: لا إمكان ولا شك ولا بد. (٧) الحاد في نقص. (٨) الذي نقل. (٩) أي: المعارف.

وَالمَوْصُوفُ أَخَصُّ أَوْ مُسَاوٍ

أنه ينبغي أن يكون أخص أو مساوياً، ولما تقرر أن المضمر لا يوصف بضمير مثله هذا، وعارضه بعض المحققين بأن اسم الإشارة وضمير الغائب بينهما فرق كما بينه الشارح في أول بحث اسم الإشارة، وأما في الدلالة على مجرد الذات لا على قيام المعنى بها فلا فرق بينهما فالوصف باسم الإشارة دون ضمير الغائب مبني على أن زيادة المعنى غرض من اسم الإشارة وغير مأخوذ في ضمير الغائب فاحفظه انتهى. (قوله: لأنه يتبين ذلك بقوله: الخ) أي: يظهر عدم وقوع الضمير وصفاً بقوله: والموصوف الخ فإنه لا شيء أخص من المضمر ولا مساوٍ له. (قال المصنف: والموصوف أخص أو مساوٍ) عطف على قوله: والضمير لا يوصف أو استيناف؛ يعني: يجب أن يكون الموصوف أعرف من الصفة أو مساوياً لها ولا يكون دونها، فالأول؛ نحو: مررت بزيد الفاضل فإن العلم على ما ستعلم أعرف من المعرف باللام، والثاني؛ نحو: مررت بالرجل الفاضل فإنهما معرفان، والثالث؛ نحو: مررت بالرجل صاحبك فصاحبك بدل عندهم لا نعت؛ لأن المضاف إلى المضمر في رتبة الضمير وهو أعرف من المعرف باللام (شذور). (قوله: أي: الموصوف المعرفة أشد اختصاصاً بالتعريف الخ) الباء داخل على المقصور عليه، ولما كان ظاهر هذا الحكم[1] منقوضاً بمثل قولهم: شيء عجيب، ونحوه أشار إلى دفعه بتفسير الأخص والمساوي، وحاصله أن المراد بهما ليس قسيم الأعم، بل الأعرف والمساوي في التعريف وهذا مخصوص بالمعارف، ولكن النكرات يدخل في قوله: أو مساوياً لها فإن النكرات كلها في مرتبة واحدة، وتحقيقه على ما ذكره الشارح الحلبي أنه اختلف في معنى الأخص ههنا، فذهب بعضهم إلى أن المراد به الأخص المنطقي؛ وهو ما يكون مستلزماً لشيء من غير عكس مثلاً إذا قلت: مررت بزيد الطويل فالطويل أعم من الموصوف؛ لأن الطول كما يكون لزيد يكون لعمرو وغيره وزيد الممرور به لا يكون إلا طويلاً، ودليل هؤلاء على أن الصفة يجب كونها عامة بهذا المعنى أنها لو اختصت بالموصوف أو تساوت لا يحتاج إلى ذكر الموصوف، بل يكتفى بها فلا يقال: رأيت الإنسان الآدمي؛ إذ لا فائدة في الجمع بينهما، وبعضهم ذهب إلى أن المراد بالأخص ههنا الأعرف لا الأخص المنطقي؛ لأنه لا يطرد لا في المعارف[2]

(١) أما في المعارف؛ فلأنك تقول: رأيت الشيء العجيب، وأما في النكرات فتقول: رأيت شيئاً أبيض.
(٢) وهو أعرفية الموصوف أو مساواته لها.

(قوله: أي: الموصوف المعرفة أشد اختصاصاً) ومنهم من حمل الأخص والمساوي على ما هو مصطلح المنطقيين عليه، وهو الأخص والمساوي بحسب الصدق؛ وذلك باطل أما أولاً؛ فلأن الموصوف معرفة كان أو نكرة قد يكون أعم؛ نحو: الحيوان الناطق أو حيوان ناطق، والحمل على الخصوص والمساواة بعد التوصيف مما لا فائدة فيه، وأما ثانياً فلأنه: لا يصح بناء. (قوله: لأنه المقصود) ولا يجوز أن يكون المقصود الأصلي منحطاً في الرتبة عما ليس مقصوداً. (قوله: إن أعرفها المضمرات الخ) قال الشيخ الرضي: كون المتكلم والمخاطب أعرف ظاهر، وأما الغائب؛ فلأن احتياجه إلى لفظ يفسره جملة بمنزلة وضع اليد وإنما كان العلم أعرف من اسم الإشارة؛ لأن مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم الإشارة، فإن مدلوله عند الوضع غير معين، وإنما تعيينه بالإشارة الحسية، وكثيراً ما يقع اللبس في المشار إليه إشارة حسية، فلذلك كان أكثر أسماء الإشارة موصوفاً في كلامهم؛ ولهذا لم يفصل بين اسم الإشارة ووصفه لشدة احتاجه إليه، وإنما كان اسم الإشارة أعرف من المعرف باللام؛ لأن المخاطب يعرف مدلول اسم الإشارة بالقلب والعين معاً ومدلول المعرف باللام يعرف بالقلب دون العين، والموصول كذي اللام وأم المضاف إلى أحد الأربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف إليه سواء؛ لأنه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه، وإما عند المبرد فتعريفه أنقص ولذا يوصف المضاف إلى المضمر ولا يوصف المضمر.

(قوله: والحمل على الخصوص الخ) على ما قيل: إن الموصوف إنما يكون أخص بعد التوصيف والحيوان بعد التوصيف بالناطق مساو للناطق، وبعد التوصيف بالأبيض أخص وحينئذ يكون قوله: والموصوف أخص أو مساو بيان الواقع؛ إذ لا يمكن تخلف الموصوف عن هذا الحكم لا بيان اشتراط كون الشيء موصوفاً. (قوله: لا يصح بناء قوله الخ) فإن العالم في جاء الرجل العالم أخص من الرجل على اصطلاح المنطقيين. (قوله: ظاهر)؛ إذ لا اشتباه فيه أيضاً؛ لأن اعتبار المرجع معد بمنزلة وضع اليد على شيء أريد تعيينه. (قوله: وللعين) على ما هو أصل اسم الإشارة من كون المشار إليه مشاهداً. (قوله: سواء) منصوب على الحال. (قوله: لأنه يكتسب) جملة مستأنفة لتعليل الاستواء.

الإشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة[1]. «وَمِنْ ثَمَّةَ[2]» أي: ومن أجل أنَّ الموصوف أخص أو مساو «لَمْ يُوْصَفْ ذُو[3] اللَّامِ إِلَّا[4] بِمِثْلِهِ» أي: ذي اللام الأخر أو الموصول فإنَّه أيضاً مماثل لذي اللام، لما عرفت بينهما[5] من[6] مساواة في التعريف، نحو: (جَاءَنِي الرَّجُلُ[7] الفَاضِلُ، أو الرَّجُلُ[8] الذِي كَانَ عِنْدَكَ أَمْس) «أَوْ بِالْمُضَافِ[9] إِلَى مِثْلِهِ» أي: مثل المعرف باللام بلا واسطة، نحو: (جَاءَنِي الرَّجُلُ صَاحِبُ الفَرَسِ) أو بواسطة نحو: (جَاءَنِي الرَّجُلُ صَاحِبُ لِجَامِ الفَرَسِ) لأنَّ تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف إليه، أو أنقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف

(١) من حيث المعنى واللفظ والاستعمال. منا. (٢) علة لم يوصف الآتي. الواو استئناف. (٣) مفعول ما لم يسم فاعله. أي: المعرف باللام. في الصورة. (٤) يوصف ذو اللام. (٥) بين ذو اللام والموصول. (٦) بيان واو عطف على محل بمثله. (٧) مثال الموصوف بذي اللام. (٨) مثال ذي اللام الموصوف باسم الموصول. (٩) إلا أن يوصف ذو اللام.

وَمِنْ ثَمَّةَ لَمْ يُوْصَفْ ذُو اللَّامِ إِلَّا بِمِثْلِهِ أَوْ بِالْمُضَافِ إِلَى مِثْلِهِ

(قوله: من ثمه لم يوصف ذو اللام) إلى آخره على ذلك إلا أن يعتبر استخدام بأن يكون ثمة إشارة إلى الأخص والمساوي بحسب اصطلاح النحويين، إن قيل: لا بد في الاستخدام من الضمير كما يدل عليه تعريفه، أجيب: بأن اسم الإشارة في حكم الضمير أو في قوته، فإن قوله: ومن ثمه في قوة قولك من أجله. (قال: إلا بمثله) أي: ذي اللام الآخر أو الموصوف) فسره بالمماثلة في التعريف حتى لا ينتقض بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ﴾، ولا يخفى إن ذات المثل لو لم تعين ليس فيه كثير فائدة فلذا عينه بقوله: أي: ذي اللام الخ، فكأنه جعل الإضافة عهدية وإشارة إلى ما هو المعروف عند جمهور النحاة لا يقال: يبقى فيه أمر وهو أن الموصول الواقع صفة ما في أوله اللام؛ نحو: الذي وأخواته دون ما ومن وأيّ الموصولة؛ لأنا نقول: جاز أن يكون المحصور فيه أعم من المحصور ثم يبقى استدراك قوله: أو بالمضاف إلى مثله إلا عند من يجعل المضاف أدنى من المضاف إليه، والشارحون فسروه بذي اللام وحينئذ ينتقض بالآية المذكورة، وأجيب عنه تارة: بأن المراد ما هو ذو اللام صورة، وتارة: بأن الموصول مع صلته في قوة

(قوله: بأن اسم الإشارة الخ) فيمكن إجراؤه مجرى الضمير في اعتبار الاستخدام لكن في وقوعه في الاستعمال بحث. (قوله: فسره بالمماثلة الخ) يدل عليه قوله: لما عرفت بينهما من المساواة في التعريف والتعميم المماثل للموصول. (قوله: ذات المثل) أي: ما يصدق عليها المثل في التعريف. (قوله: ليس فيه كثير فائدة)؛ لأنه لا يعلم بدون التعيين ما يصح وصف ذي اللام به وما لا يصح، وإن علم الفائدة الكلية. (قوله: جعل الإضافة) أي: إضافة لفظ المثل إلى الضمير. (قوله: وإشارة الخ) عطف تفسير لقوله عهدية الخ. (قوله: وهو أن الموصول الخ) مع أن مماثل ذي اللام الموصول مطلقاً. (قوله: جاز أن يكون البيان غير تام) موهماً بجواز وصف ذي اللام بمن وما وأي. (قوله: يبقى استدراك الخ)؛ لأن المضاف إلى مثله مساو في التعريف لذي اللام داخل في مثله. (قوله: والشارحون) عطف على فاعل قوله: فسره.

ولا في النكرات، وأيضاً لو أريد الأخص المنطقي لانتقض بمثل: الحيوان الضاحك فإن الموصوف أعم من الصفة فلم يكن المراد ذلك، بل المراد أن المعارف الخمس إذا أضيف بعضها إلى بعض كان من الواجب أن يكون الموصوف أعرف من الوصف؛ لأن الموصوف هو المقصود. (قوله: والمنقول عن سيبويه الخ) لما توقف ظهور المسألة على معرفة مراتب التعريف ذكرها على ما هو مختار سيبويه وجمهور النحاة عليه، وأما مذهب الكوفيين فالأعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام، وعند ابن كيسان الأعرف المضمر ثم العلم ثم اسم الإشارة ثم المعرف باللام ثم الموصول، وعند ابن السراج اسم الإشارة ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام ثم الموصول، وقال المالكي: ضمير المتكلم ثم العلم الغير المشترك وضمير المخاطب ثم ضمير الغائب الذي لا يشتبه مفسره ثم اسم الإشارة والمنادى ثم الموصول وذو الأداة، وأما المضاف فبحسب المضاف إليه والتابع الأخص على مذهبه ليس صفة، بل بدل أو عطف بيان (عصام) وكتب أيضاً ما نصه أنه احتراز عن مذهب المصنف فإن أعرفية المعارف على مذهبه ليس على هذا الترتيب كما أشار إليه الشارح في بحث المعرفة والنكرة، وإنما بين الشارح ههنا مراتب الأعرفية على ما نقل عن سيبويه بناء على أن قول المصنف: ومن ثمه لم يوصف ذو اللام إلا بمثله على ما ذكره الشارح إنما يصح على ما نقل لا على ما ذهب إليه المصنف. (قوله: فبينهما مساواة) أي: في درجة التعريف، وأما المضاف إلى أحد الأربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف إليه؛ لأنه يكتسب التعريف منه وهذا عند سيبويه ومعه الجمهور، وعند المبرد أنقص منه (رضي). (قال المصنف: ومن ثمه لم يوصف الخ) أي: ومن أجل أن أعرفية الموصوف من الصفة أو مساواته لها شرط في صحة الوصف لم يوصف ذو اللام من بين المعارف إلا في درجة التعريف وهو ذو اللام والموصول والمضاف إلى أحدهما فيستدرك قوله: أو بالمضاف إلى مثله فتدبر. (قوله: لما عرفت بينهما من المساواة) كلمة من بيان للموصول وبينهما ظرف للمساواة، ومن الأمثلة قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى﴾ إلخ، وقوله: أو بالمضاف إلى مثله؛ أي: المضاف إضافة معنوية إلى مثل المعرف باللام وهو ذو اللام

سائر المعارف، فإنَّها أخص من ذي اللام. فلو وقع الأخص[1] نعتاً لغير الأخص فهو محمول على[2] البدل عند صاحب هذا[3] المذهب. «وَإِنَّمَا الْتُزِمَ[4] وَصْفُ بَابِ هَذَا[5]» أي: باب اسم الإشارة «بِذِي اللَّامِ» مثل: (مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ) مع أنَّ القياس يقتضي جواز وصفه[6] بذي اللام والموصول والمضاف إلى أحدهما[7] «لِلإِبْهَامِ» الواقع[8] في هذا[9] الباب بحسب أصل الوضع[10] المقتضى[11] لبيان الجنس[12]. فإذا

(١) في مذهب. (٢) دون الصفة. (٣) وهو سيبويه وتابعه. (٤) مجهول. (٥) أي: لفظ هذا. (٦) أي: باب هذا. (٧) أي: عند السامع وأما عند الواضع فلا إبهام. (٨) صفة الإبهام. (٩) أي: باب اسم الإشارة. (١٠) والوضع قد يكون بمعنى الاستعمال. بغير إشارة حسية. (١١) صفة بعد صفة للإبهام. (١٢) أي: النوع.

والموصول لما عرفت أن المضاف في مرتبة المضاف إليه عند الجمهور وانقص عند المبرد، فلا يوصف المعرف باللام بالمضاف إلى غير ذي اللام. (قوله: على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره) أي: المبرد، وعلى كلا المذهبين تحقق الشرط[1] في صورة وصف ذي اللام بالمضاف إلى مثله لكنه على الثاني يشكل الحصر المذكور باعتبار الجزء السلبي؛ فإنه يلزم عليه أن يجوز وصفه بالمضاف إلى ما فوقه؛ أعني: اسم الإشارة أيضاً إلا أن يقال: المضاف إلى الأعرف منه وإن كان أنقص من الأعرف لكنه أعرف من المعرف باللام، فلا يجوز وصفه به على ما بينه المحشي. (قوله: بخلاف سائر المعارف) مربوط بالمتن؛ أي: لا يوصف ذو اللام بغير ما ذكر من المعارف التي تصلح؛ لأن تكون صفة؛ أعني: اسم الإشارة والمضاف إليه وإلى المضمر وإلى العلم، وقوله: فإنها أخص؛ أي: أعرف من ذي اللام كما عرفته نقلاً عن سيبويه. (قوله: فلو وقع أخص نعتاً الخ) يعني لو وقع أعرف بحسب الترتيب على مذهب من المذاهب نعتاً لغير أعرف فذلك الأخص الأعرف محمول على البدل مثل اسم الإشارة في قولك: مررت بزيد هذا فإنه بدل عند ابن السراج، وصفة عند غيره، وعلى هذا فقس البواقي، وفي الرضي: فنحو الظريف في قولك: غلام الرجل الظريف بدل لا صفة عند المبرد، وأما عند سيبويه فهو صفة للغلام. (قال المصنف: وإنما التزم وصف الخ) يعني: إنما التزم ذلك بعد إرادة وصفه لا أنه التزم وصفه بذي اللام؛ لأنه لم يلتزم وصفه فضلاً عن التزام وصفه بذي اللام، والحصر في إنما بالنظر إلى قوله: للإبهام، وقال الهندي: هذا جواب عن مقدر بأن اسم الإشارة أعرف من المضاف إلى ذي اللام لكونه أعرف من ذي اللام فينبغي على هذا أن لا يفترقا جوازاً أو امتناعاً كما في وصف ذي اللام انتهى، فيكون هذا القول كالاستثناء مما سبق. (قوله: أي: باب اسم الإشارة) فعلى هذا فالإضافة بيانية، وههنا توجيه آخر ذكره العصام في الحاشية. (قال المصنف: وصف باب هذا بذي اللام) أي: دون مثله والمضاف إليه وإلى ذي اللام مع وجود الشرط المذكور، ثم إن قوله: بذي اللام أعم من نحو: الذي من الموصولات الواقع في أوله اللام بخلاف ما ومن. (قال المصنف: للإبهام) أي: ما التزم ذلك إلا لرفع هذا الإبهام ببيان الجنس؛ أي: فلا يوصف اسم الإشارة إلا باسم الجنس المعرف باللام تحصيلاً لرفع

(١) من هام إذا تحير.

وَإِنَّمَا الْتُزِمَ وَصْفُ بَابِ هَذَا[1] بِذِي اللَّامِ[2]

(١) أي: باب اسم الإشارة دون مثله والمضاف إليه إلى ذي اللام مع وجود الشرط المذكور.

(٢) مثل: مررت بهذا الرجل.

المعرف باللام؛ فإن قولك: الذي ضرب في قوة الضارب وفيه تأمل. (قوله، أو أنقص منه) ينبغي أن يدعى أن الأنقص لا ينحط فاعل قوله: فسره.

(قوله، وفيه تأمل)؛ لأن التعريف الذي يفيده الذي ضرب إحضاره بالصلة في ذهن المخاطب ومعلوميته إياه باتصافه بمفهومها إلى درجة ما هو دون المضاف إليه حتى يثبت المدعى.

(قوله، وفيه تأمل)؛ لأن التعريف الذي يفيده الذي ضرب إحضاره بالصلة في ذهن المخاطب، ومعلوميته إياه باتصافه بمفهومها، والتعريف الذي يفيده الضارب إذا كان اللام لتعريف الذات معلوميته إياها في نفسها.

أريد رفعه[1] لا يتصور بمثله[2]، لإبهامه. ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف إليه، لأنَّه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير، فتعين[3] ذو اللام، لتعينه في نفسه، وحمل الموصول[4] عليه، لأنَّه مع صلته، مثل اللام[5]، مثل: (مَرَرْتُ بِهَذَا الذِي كَرُمَ) أي: الكريم. «وَمِنْ[6] ثَمَّةَ» أي: ومن أجل أن التزام وصف باب (هَذَا) بذي اللام لرفع[7] الإبهام ببيان الجنس «ضَعُفَ (مَرَرْتُ بِهَذَا الأَبْيَضِ[8])» لأنَّه[9] لا يتبين به جنس المبهم[10]، لأنَّ الأبيض عام[11] لا يختص بجنس دون جنس. «وَحَسُنَ[12]» (مَرَرْتُ بِهَذَا العَالِمِ[13])» لأنَّه[14] يتبين به أنَّ المشار إليه إنسان[15]، بل رجل[16]. «(العَطْفُ») يعني المعطوف بالحرف[17] «تَابِعٌ مَقْصُودٌ[18]» أي: قصد نسبته إلى شيء أو نسبة شيء[19] إليه. «بِالنِّسْبَةِ»

(١) أي: رفع الإبهام. (٢) أي: بمثل باب اسم الإشارة كقولك مررت بهذا بهذا. (٣) في رفع الإبهام. (٤) سواء كان ذو الطائية أو لا. (٥) في التعريف. (٦) استئناف أو اعتراض. (٧) والظرف خبر إن. (٨) وإن كان الصفة ذو اللام. (٩) علة ضعف. (١٠) المشار إليه. (١١) خبر إن. (١٢) ومن أجل ذلك الغرض. (١٣) الذي هو الخامسة. (١٤) علة حسن. (١٥) بدليل المشار إليه والمجرور به. (١٦) متصف بالعلم. (١٧) احتراز بغير حرف العطف كعطف البيان. (١٨) صفة تابع. (١٩) إذا كان العطف على المسند مثل زيد قائم.

لِلإِبْهَامِ وَمِنْ ثَمَّ ضَعُفَ مَرَرْتُ بِهَذَا الأَبْيَضِ وَحَسُنَ بِهَذَا العَالِمِ. العَطْفُ تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِالنِّسْبَةِ

(قوله: إن المشار إليه إنسان) بدليل الإشارة والمرور. (قوله: يا رجل) بقرينة تذكير اسم الإشارة والصفة. (قال: العطف) هو في اللغة الإمالة لقب هذا القسم من التوابع به لإمالة حرف العطف ما بعده إلى ما قبله، وسمي أيضاً بعطف النسق؛ لأنه يكون مع متبوعه على نسق واحد؛ لأن كلاً منهما مقصود بالنسبة. (قوله: أي: قصد نسبته) إلى آخره في صدقه على مثل: البيت سقف وجدران خفاً.

(قوله: حتى ثبت المدعى) وهو اشتراط الإضافة إلى المثل فإنه لو جاز انحطاطه كذلك لجاز وصف ذي اللام بالمضاف إلى الضمير أو اسم الإشارة مثلاً لجواز انحطاطه إلى مرتبة المضمر واسم الإشارة؛ أعني: مرتبة ذي اللام فيكون الموصوف مساوياً للصفة مع عدم الإضافة إلى المثل. (قوله: بدليل الإشارة والمرور) وإلا لم يشمل الملك الجن لكنهما ليسا بمشار إليه، ولا يقع المرور ملتبساً بهما. (قوله: بعطف النسق) في التاج: النسق بسكون السين ترتيب كردن، من حد نصر. (قوله: في صدقه على الخ)؛ إذ ليس كل واحد من السقف والجدران مقصوداً إلى البيت يمكن أن يقال: إن التقدير مجموع سقف وجدران فكل واحد منهما مقصود بالنسبة إلى الإضافة إلا أنه لما حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه أجرى الإعراب على كل منهما.

الإبهام؛ إذ بغيره لا يتيسر هذا المرام. (قوله: لا يتصور بمثله لإبهامه الخ) أي: لا يمكن الرفع بمثل اسم الإشارة لإبهامه ولا بالمضاف إلى مثله لذلك. (قوله: ولا يليق بالمضاف) جواب عن مقدر تقديره غير خاف على من له ذهن صاف؛ أي: لا يليق رفع الإبهام بالمضاف إلى الموصول وبذي اللام وإن حصل به المرام؛ لأنه كالاستعارة من الفقير المستهام[1]، قوله: لأن كالاستعارة؛ أي: لأن رفع الإبهام بالمضاف المكتسب بمنزلة أخذ الشيء عارية فالاستعارة بمعناها اللغوي. (قوله: لتعينه في نفسه) أي: وعدم اكتسابه التعين من الغير، وقوله: وحمل الموصول عليه؛ أي: على ذي اللام في وقوعه وصفاً لباب اسم الإشارة؛ نحو: هذا الذي ترك الأوهام الخ وقد عرفت أن ذو اللام في المتن بمعنى ما يشمل مثل الذي من الموصولات بأن يراد بذي اللام المعرف باللام وما في حكمه. (قوله: مثل ذي اللام) أي: في المعنى ومرتبة التعريف، وقال الهندي: ولموافقته في الصورة قوله: بيان الجنس؛ أي: بيان حقيقة الذات المشار إليها. (قوله: لا يختص بجنس) كالإنسان والفرس والبقر وغيرها بخلاف؛ نحو: لبستُ هذا الأبيض فإن اللبس خصه الثوب. (قوله: إن المشار إليه إنسان) لا حيوان آخر ولا جماد؛ لأن العلم مختص بالإنسان من بين أنواع الحيوان. (قال المصنف: العطف تابع) إما مصدر عطف الوسادة؛ أي: ثناها؛ لأن بالعطف النحوي ثنى طرف النسبة أو مصدر عطف عليه بمعنى كر؛ لأن به يكر المتكلم إلى طرف النسبة، ثم صار حقيقة عرفية في تابع مخصوص كما أشار بقوله: يعني المعطوف بالحروف؛ أي: بأحدها، وفي نسخة بالحرف ويسمى عطف النسق أيضاً.

(قوله: أي: قصد نسبته) يعني: أن المقصود نسبته لا نفس ذلك التابع فهو من قبيل الوصف بحال المتعلق كما سينجلي لك حقيقة الحال بطلوع شمس التحقيق عن مطالع علوم أهل التدقيق والكمال؛ فإنه قد استشكل قوله: تابع مقصود بالنسبة

(١) بقرينة قوله: مع متبوعه. (٢) قوله: الفساد مبتدأ ولزوم خبره.

الواقعة[1] في الكلام[2]. فقوله: (بِالنِّسْبَةِ) متعلق بالقصد المفهوم من المقصود. «مَعَ[3] مَتْبُوعِهِ[4]»

(١) صفة النسبة. (٢) إخبارية أو إنشائية. (٣) ظرف القصد أو حال من مستكن مقصود لا في تابع. (٤) في تركيب واحد احتراز عن البدل لأنه المقصود دون متبوعه.

مَعَ مَتْبُوعِهِ

مع شرحه أيّ إشكال حتى كتب عليه كثير من العلماء رسائل وبسطوا فيه المقال، فنحن سنذكر ما كتبوه ههنا وإن كان بعضه عن التكرار غير خال، فخذ منها ما صفا ودع عنك التعسف والجدال. (قوله: نسبته إلى شيء) غير المتبوع[1] بأن يكون معطوفاً على منسوب إلى شيء كما في زيد عالم وكاتب، وقوله: أو نسبة شيء إليه؛ أي: أو قصد نسبة شيء غير المتبوع إليه بأن يكون معطوفاً على المنسوب إليه كما في جاءني زيد وعمر، ولعل بهذا يندفع ما قيل: من أن النسبة أعم فيشكل التعريف بالصفات لكونها طرف النسبة الوصفية تأمل، ثم المراد بالنسبة أعم من التعلقية والتقييدية فيشمل؛ نحو: غلام زيد وعمرو عالم، وغلام زيد لا جاريته قائم (كشف). (قوله: بالنسبة الواقعة) أي: بنسبة العامل إليه الواقعة في كلام وجد فيه متبوعه سواء كانت تامة أو توصيفية أو تعلقية أو تقييدية. (قوله: فقوله: بالنسبة متعلق بالقصد) تفريع على التفسير بقوله: أي قصد نسبته الخ؛ يعني: ليس الجار والمجرور صلة لقوله: مقصود لفساد المعنى، بل للقصد المفهوم من الفحوى والفساد[2] كما أشير لزوم كون المعطوف نفسه مقصوداً بالنسبة مع أن المقصود نسبته لا نفسه؛ لأنا لو فرضنا أنه مقصود فإما أن يكون من قبيل قصد المدلول بالدال أو قصد الغرض بالفعل ولا ثالث لهما وشيء منهما لا يصح، فمن ثمه صرف قوله: مقصود عن ظاهره وجعل من قبيل الوصف بحال المتعلق كقوله تعالى: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ﴾؛ أي: حكيم منزله، وهذا مبني على كون الباء صلة، وأما إذا جعلناه سببية؛ أي: تابع مقصود بسبب النسبة لكونه طرفاً لها؛ لأن المعطوف في الكلام كالمعطوف عليه طرف النسبة صرح به العصام في الشرح فيجوز تعلقها بالمقصود، وبما ذكرنا ظهر لك فساد ما قيل: يجوز كون قوله: بالنسبة نائب فاعل للمقصود على أن يكون الباء زائدة، واللام عوضاً عن المضاف إليه؛ أي: تابع مقصود نسبته فلا تغفل. (قوله: متعلق بالقصد المفهوم) قال بعض[3] أرباب التعليق يريد أن قوله: بالنسبة متعلق بفحوى الكلام؛ لأن المراد بقوله: أي قصد نسبته إلى شيء الخ ليس بياناً للمقدر، بل هو تفسير لحاصل المعنى لا بالمقصود المذكور، وإلا لزم حذف أشياء كثيرة لم يقع مثله في كلام العرب، وأما مثل ما صنعه الشارح فغير عزيز في كلامهم، وكتب بعض[4] منهم على قوله: فقوله: بالنسبة متعلق بالقصد، ما حاصله: أن جعله متعلقاً بالقصد المقدر بناء على أن المقصود اسم مفعول وشرط في عمله أحد الزمانين الحال والاستقبال، وهو ههنا بمعنى الماضي؛ لأن القصد مقدم على العطف، فلذا فسره بالماضي فلا يجوز أن يعمل فيجب أن يقدر قصد حتى يتعلق إليه، ولما كان القصد من الأفعال الخاصة وجب له قرينة فجعل المقصود المذكور قرينة، وفيه أنه يجوز أن يتعلق قوله: بالنسبة بالمقصود وإن كان بمعنى الماضي؛ إذ الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل إلا أن يقال: إن هذا مذهب الكوفية، وبعض البصرية، وأما مذهب أكثر البصرية في تعلق الجار باسم الفاعل والمفعول فالرعاية على الشروط التي ذكرت في عملهما فاختار الشارح مذهب أكثر البصرية انتهى وفيه شيء، وكتب[5] أيضاً على هذا ما خلاصته أنه لما فسر الشارح قوله: مقصود بقصد النسبة إلى الشيء لم يجعل قوله: بالنسبة متعلقاً به أيضاً؛ لئلا يلزم كون الشيء الواحد فضلة وعمدة بالنظر إلى متعلق واحد، فإن قيل: لم لم يجعل الفعل المجهول مسنداً إلى قوله: بالنسبة حتى لا يلزم المحذور المذكور، قلنا: إنما لم يجعله كذلك ليطرد الأفعال الواقعة في التعريفات[6] من حيث إسنادها إلى الضمائر الراجعة إلى قوله: تابع مع عدم التقصي حينئذ أيضاً عن تأويل ما؛ لأنه إذا أسند إليه يلزم أن يكون متعلق الظرف شيئاً آخر لئلا يلزم المحذور المذكور، ألا يرى أن في الدار في زيد في الدار ليس خبراً للمبتدأ حقيقة، بل الخبر متعلقه حتى لا يلزم ذلك المحذور، فإن قيل: سلمنا[7] أنه كذلك، ولكن لم قدر النسبة ولم يجعل المسند إليه ضميراً راجعاً إلى التابع، قلنا: إن المقصود النسبة إلى التابع لا نفس التابع، فإن قيل: صحة التقدير إنما هو باستقامة المعنى فكيف يستقيم المعنى حينئذ، قلنا: المعنى تابع قصد نسبته إلى شيء بأن يكون ذلك القصد بالنسبة الواقعة في الكلام ومثل هذه التكلفات شائع فيما بينهم رعاية لجزالة المعنى، لكن بقي شيء وهو أن هذا التوجيه يخالف قوله: فيما سيأتي ولما تم الحد بما ذكره جمعاً ومنعاً أردفه لزيادة التوضيح بقوله: يتوسط بينه الخ فإن قوله: تابع قصد نسبته مع متبوعه يكون كافياً لذلك الجمع والمنع ولا يحتاج إلى ذكر قوله: بالنسبة، فلو قيل: بالنسبة متعلق بقوله: مقصود على أن يكون الباء للسببية وفاعله مستتر فيه راجع إلى التابع لانتظم الكلام واندفع المحذور، ولا يلزم كون التابع مقصوداً أصلياً فإن مقصودية التابع إذا كان بسبب النسبة

(١) وهو المولى الشهير بعبدي زاده الفيضي. (٢) وهو محمد الشهير بطوفان زاده.
(٣) وهذا من تحريرات وانقولي محمد أفندي. (٤) أي: تعريفات التوابع.
(٥) يعني: يلزم كون الشيء الواحد فضلة وعمدة في حالة واحدة.
(٦) وهو للمولى الفاضل البهشتي رحمه الله.

يكون المقصود الأصلي هو النسبة ألا يرى أنه إذا قيل: الوضوء مقصود بسبب الصلاة يكون المقصود الأصلي هو الصلاة لا نفس الوضوء وهذا واضح، وكتب[1] أيضاً عليه ما حاصله: الظاهر أن كلام الشارح هذا مبني على أنه لو تعلقت الباء بالمقصود المذكور لأفاد أن التابع مقصود دون النسبة وهو باطل، لكن يقال: على ما ذكره من التوجيه يلزم كون الشيء سبباً لنفسه بناء على أن سبب قصد الشيء سبب له في الحقيقة فكأنه إذا قلنا: جاءني زيد وعمرو مثلاً يكون ما قصد من نسبة المجيء إلى عمرو مع متبوعه عين النسبة الواقعة في الكلام لا محالة، فإن أجيب: بأن نسبة الكلام بالنظر إلى المتبوع فقط وهي سبب لقصد النسبة التي هي بالنظر إلى التابع، يرد عليه أن قصد النسبة إلى التابع بنسبة الكلام كقصد النسبة إلى المتبوع بها، وما يقال: إنه يجوز اعتبار حذف المضاف فالمعنى أن قصد نسبته بتصور النسبة الواقعة في الكلام فيكون تصورها سبباً لقصدها ففيه أن المتبادر من العبارة أن القصد مستفاد من نسبة الكلام وهو يقتضي أن يكون تحققها قبله ولو ذاتاً على أنه بعد تسليم صحته لا وجه لارتكاب مثل هذه التمحلات في التعريفات، ولعل الأولى أن يعتبر تعلق الباء بالقصد المذكور، ويكون المقصود بمعنى المتوجه إليه قصداً مع متبوعه يعني: أن أحدهما ليس بتوطئة كما في باب البدل فالمعنى أن التابع متوجه إليه بالنسبة الواقعة في الكلام كما أن المتبوع كذلك، وحرر عليه[2] أيضاً أنه يريد الشارح أن المقصود من قوله: تابع مقصود أن يقال: تابع قصد نسبته الخ، فقوله: بالنسبة متعلق بالقصد الذي في ضمن ذلك المقصود لا بالقصد الذي في ضمن قوله: تابع مقصود؛ إذ لا بد أن يكون متعلق القصد مع جنس مدخول الباء؛ أي: إذا قيل: هذا مقصود بذاك، فلا بد أن يكون هذا من ذاك فلا شك أن نفس ذلك التابع؛ أعني: المعطوف ليس من جنس النسبة، بل هو من جنس المنسوب أو المنسوب إليه هذا ولا يخفي لطف قول الشارح من المقصود ههنا، وزبر عليه[3] أيضاً ما مفاده أن قوله: بالنسبة لو تعلق بقوله: مقصود لكان المعطوف نفسه مقصوداً بالنسبة، وليس كذلك، بل المقصود بها هو نسبة المعطوف إلى شيء أو شيء آخر إليه، وتفسيره بقوله: أي: قصد نسبته الخ، وتفريعه بقوله: فقوله: بالنسبة الخ ينادي على ما قلنا: بأعلى صوت، وقوله: بالقصد المفهوم من المقصود يحتمل معنيين؛ أي: المفهوم من لفظ المقصود الواقع في التعريف أو من المقصود منه هذا ما لاح لي في توجيه كلامه وتوضيح مرامه والله أعلم انتهى.

(١) وهذا للمولى عبد الوهاب الشهير بقوله.

(٢) وهذا للمولى محمد بن حسن الشهير بسعد الدين.

(٣) أي: اتصال الصفة بالموصوف.

أي: كما يكون هو مقصوداً بتلك النسبة يكون متبوعه أيضاً[1] مقصوداً بها، نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرٌو) فـ (عَمْرٌو[2]) تابع، لأنَّه معطوف على (زَيْدٍ) قصد[3] نسبة المجيء إليه بنسبة المجيء الواقعة[4] في الكلام[5]. و[6]كما أن نسبة المجيء إليه مقصودة كذلك نسبته إلى (زَيْدٍ) الذي هو متبوعه أيضاً[7] مقصودة. فقوله[8]: (مَقْصُودٌ بِالنِّسْبَةِ) احتراز عن غير البدل من[9] التوابع[10]، لأنَّها غير مقصودة، بل المقصود متبوعاتها. وقوله: (مَعَ مَتْبُوعِهِ) احتراز عن البدل، لأنَّه المقصود دون متبوعه. قيل[11]: يخرج بقوله (مَعَ مَتْبُوعِهِ) المعطوف[12] بـ (لا[13] وَبَلْ[14] وَلَكِنْ وَأَمْ وَإِمَّا وَأَوْ)، لأنَّ[15] المقصود بالنسبة[16] معها أحد الأمرين من[17] التابع والمتبوع لا كلاهما، وأجيب[18]: بأن المراد بكون المتبوع مقصوداً بالنسبة: أن لا يذكر لتوطئة[19] ذكر التابع[20]، وبكون التابع مقصوداً بالنسبة أن لا يكون كالفرع[21] على المتبوع من غير استقلال به، ولا شك أن المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان[22] بالنسبة معاً بهذا المعنى[23]. ولما تمَّ الحدُّ بما ذكره[24] جمعاً ومنعاً أردفه لزيادة التوضيح بقوله: «يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ» أي: بين ذلك التابع

(١) كالتابع. (٢) فيه قلب مكان الأصل فعمر معطوف لأنه تابع مع زيد. (٣) صفة تابع. (٤) على زيد. (٥) في قوله جاءني زيد وهي نسبة الفاعلية هنا. (٦) فالكاف اسم بمعنى المثل المضاف إلى الجملة بعده منصوب المحل على أنه مفعول مطلق لقوله مقصوداً. (٧) لا حاجة إلى أيضاً بعد كذا. (٨) مصنف. (٩) بيان غير. (١٠) أي: النعت والتأكيد وعطف البيان. (١١) أي: اعترض على هذا التعريف بأنه غير جامع لإفراده. (١٢) فاعل يخرج. (١٣) نحو: جاءني زيد لا عمرو. (١٤) نحو: جاءني زيد بل عمرو. (١٥) علة يخرج. (١٦) في الكلام. (١٧) بيان أمرين. (١٨) أي: إجابة السيد السند في حاشية الرضي. (١٩) علة لا يذكر. (٢٠) احتراز عن البدل نحو: جاءني زيد أخوك فإن زيداً ذكر توطئة. (٢١) كما في غير البدل. (٢٢) خبر إن. (٢٣) أي: من كون المتبوع مقصوداً أن لا يكون مذكور التوطئة. (٢٤) مصنف.

(قوله: أي: كما يكون هو مقصوداً) نسبته إلى شيء أو نسبة شيء إليه، وقوله: بتلك النسبة؛ أي: بسبب النسبة الواقعة في الكلام، وهكذا يقال في قوله: مقصوداً بها؛ أي: مقصوداً نسبته إلى شيء أو نسبة شيء إليه بتلك النسبة. (قوله: احتراز عن غير البدل من الخ)؛ لأنه إنما جيء بالصفة للتوضيح أو التخصيص أو غير ذلك، وكذا عطف البيان جيء به للتوضيح والتأكيد جيء للتقرير، وقوله: لأنه المقصود؛ أي: فقط فتعريف المسند للحصر، وقوله: دون متبوعه بيان وتصريح للجزء السلبي المستفاد من هذا الحصر. (قوله: قيل: يخرج) أي: قال الشيخ الرضي: يخرج عن الحد بقوله: مع متبوعه العطف بهذه الأحرف الستة فلا يكون جامعاً لأفراده، وفي شرح العصام: ولا يخرج عنه المعطوف بأو وأما الخ؛ لأنه مقصود بالنسبة ليذعن النسبة المرددة أو إحدى النسبتين إيجاباً والأخرى سلباً فالمعطوف عليه والمعطوف مجتمعان في النسبة ومختلفان في القبول. (قوله: وأجيب بأن المراد بكون المتبوع مقصوداً الخ) ولا يخفى أن إرادة هذا المعنى من قوله: مقصود ظاهرة في تعريف البدل؛ لأن المراد هناك أن المتبوع غير مقصود، بل كالتوطئة للبدل وليس ببعيد كما قيل، لكنه يرد على هذا التوجيه دخول بدل الغلط، ولو جعل قوله: بتوسط الخ من تمام الحد يكون خارجاً عنه، وقد أجيب عن هذا الإشكال بأن المعطوف والمعطوف عليه مقصودان بالنسبة، وإن كان أحدهما بالإثبات والآخر بالنفي (وجيه). (قوله: أن لا يكون كالفرع على المتبوع) أي: والمعطوف كالفرع على المتبوع إلا أنه ليس من غير استقلال. (قوله: ولما تم الحد بما ذكره الخ) أي: فقوله: بتوسط الخ حكم خارج عن التعريف

يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ

(قوله: بالنسبة الواقعة في الكلام) أي: في الكلام الذي فيه متبوعه؛ لئلا ينتقض بجاء زيد أخوك لا غير، وجاء زيد وعمرو؛ فإن أخوك وإن كان مقصوداً بالنسبة مع متبوعه وهو زيد لكن لا في الكلام الذي فيه زيد. (قوله: لأنها غير مقصودة، بل المقصود متبوعاتها)؛ وذلك لأنك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه، وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر أشهر اسميه، وتبين بالتأكيد أن المنسوب إليه بحسب الظاهر هو المنسوب إليه في الحقيقة لا غير؛ أي: لم يقع غلط ولا مجاز في النسبة أو أن المذكور بلفظ العموم باق على عمومه، ولا شك أنك إذا بينت شيئاً بشيء فالمقصود هو المبين والبيان فرعه. (قوله: وأجيب بأن المراد الخ) فيه أن بدل الغلط ثلاثة أقسام؛ أحدها: أنك غلطت بالمبدل منه بحسب الواقع لسبق اللسان، وثانيهما: أنك توهم أنك غالط به مثل هند نجم بدر شمس، وثالثها: أنك نسيت البدل فذكرت المبدل منه من غير سبق اللسان ثم تداركته، ولا

(قوله: فإن أخوك الخ) يعني: أن أخوك مقصود بنسبة المجيء في الجملة الأولى وزيد مقصود بنسبته في الجملة المعطوفة فيفيد أن أخوك مقصود بنسبة المجيء مع متبوعه لكن أخوك ليس مقصوداً مع المتبوع في الكلام الذي فيه متبوعه، بل المقصود فيه أخوك فقط، وزيد مقصود في كلام آخر؛ أعني: الجملة المعطوفة، ولو قال بدل زيد متبوعه لكان أظهر. (قوله: أي: لم يقع غلط الخ) فسر لا غير المفيد للتخصيص بهذا الإشارة إلى أن التأكيد يفيد التخصيص في الإثبات دون الثبوت. (قوله: لم يقع غلط) بسبب سهو أو نسيان في التأكيد اللفظي. (قوله: ولا مجاز في النسبة) في التأكيد المعنوي فيما عدا لفظة كل. (قوله: أو أن

«وَبَيْنَ مَتْبُوعِهِ أَحَدُ[1] الْحُرُوفِ الْعَشَرَةِ» و[2]سيأتي تفصيلها في قسم الحروف إن شاء الله تعالى.
«مِثْلُ: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو» و[3]لم يكتف[4] بقوله: (تَابِعٌ يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتْبُوعِهِ[5] أَحَدُ الْحُرُوفِ الْعَشَرَةِ، لأَنَّ[6] الْحُرُوفَ[7] قَدْ تَتَوَسَّطُ بَيْنَ الصِّفَاتِ مِثْلُ: (جَاءَنِي زَيْدٌ الْعَالِمُ وَالشَّاعِرُ وَالدِّبِّيرُ[8]). فالصفة[9] الداخلة[10] عليها حرف[11] العطف كالشاعر لها جهتان[12]،

(١) فاعل. (٢) الواو اعتراضية لا حالية لكون المضاف مثبتاً. (٣) في تعريف العطف بجعله حداً له. (٤) مصنف. (٥) أي: بين التابع. (٦) علة لم يكتف. (٧) أي: للعطف. (٨) بكسر الدال، أي: الكاتب العاقل من تدبر. (٩) أي: الشاعر والدبير. (١٠) صفة الصفة. (١١) فاعل الداخلة. (١٢) مبتدأ مؤخر.

وَبَيْنَ مَتْبُوعِهِ أَحَدُ الْحُرُوفِ الْعَشَرَةِ وَسَيَأْتِي[1] مِثْلُ: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو،

(١) أي: تفصيل الحروف في قسم الحرف إن شاء الله تعالى.

شبهة في أن المبدل منه في تلك الأقسام ليس توطئة، فيدخل بدل الغلط في حد العطف لو لم يكن قوله: يتوسط داخلاً فيه، وقد يجاب أيضاً بأن المراد بكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودين بالنسبة أن يكونا مقصودين بأصل النسبة المدركة على نهج واحد من أنحاء الإدراك؛ أعني: الحكم والتردد وغير ذلك سواء بقي القصدان أو لا، فباعتبار أصل النسبة دخل المعطوف بلا ولكن؛ لاشتراك المعطوفين بهما مع سابقيهما في أصل النسبة، وإن اختلفا إيجاباً وسلباً وباعتبار كونهما على نهج من الإدراك دخل فيه المعطوف بأو وأما وأم؛ لأن النسبة في كل من المعطوف عليه والمعطوف بها على نهج واحد وهو التردد وبعدم اشتراط بقاء القصد دخل فيه المعطوف ببل؛ لأن المتبوع قصد ابتداء ثم بداله فاعرض عنه

المذكور) أي: في لفظة كل. (قوله: ولا شك الخ) مقدمة ثانية للدليل معطوفة على قوله وذلك؛ لأنك تبين بعد اعتبار ما عطف على تبين والمراد بالتعيين في قوله: إذا بينت ما يشمل الإيضاح أيضاً بخلاف ما سبق. (قوله: والبيان فرعه) فتكون التوابع الثلاثة غير مقصودة بالنسبة. (قوله: ولا شبهة الخ)؛ لأن منشأ ذكر المبدل منه الغلط على الانحاء الثلاثة. (قوله: فيدخل الخ) وبالجملة لا فرق بين قولك: جاء زيد حماره وجاء زيد على حماره في المعنى المقصود الذي هو تدارك الغلط فجعل حماره في أحدهما مقصوداً بالنسبة مع المتبوع دون الآخر تحكم. (قوله: مقصودين بأصل النسبة الخ) وخرج به بدل الغلط بأقسامه؛ إذ ليس المبدل مقصوداً بأصل النسبة أصلاً. (قوله: فباعتبار أصل النسبة) القيود في الإثبات تكون للخروج لا للدخول إلا إذا كانت قرينة صارفة عما هو المتبادر مما قبلها كما نص عليه السيد قدس سره في كتبه، وههنا كذلك؛ لأن المتبادر من قوله: مقصود بالنسبة أن يكون مقصوداً بالنسبة المخصوصة المكيفة بالإيجاب والسلب باقياً على ذلك القصد، وحينئذ يخرج عنها المعطوفات المذكورة فلما صرف عن الظاهر المتبادر بإرادة ما ذكر صار عاماً فيفيد الدخول. (قوله: كما مر نظير ذلك الخ) من أن قوله: ليدل على المعاني المعتورة داخل في التعريف لإفادة التوضيح ولبيان الغرض من وضع الإعراب أو خارج عنه.

موجب لزيادة الإيضاح فكأنه من تتمته أو أنه داخل في التعريف لكن لا دخل له في الجمع والمنع، ونظيره ما مر في تعريف الإعراب من قوله: ليدل على المعاني المعتورة فتذكر. (قال المصنف: يتوسط بينه وبين الخ) أشار إلى وجوب التوسط وامتناع حذفها إلا شاذاً (عصام)، ونقل الكرماني أنه يجوز العطف بدون عاطف ظاهر كما هو مذهب بعض النحاة صرح به ابن مالك؛ نحو: أكلت سمكاً تمراً لبناً انتهى، وأشار إلى أن ما دخل عليه حرف التفسير ليس عطفاً كما ذهب إليه بعض النحاة، بل عطف بيان على ما ذهب إليه الجمهور. (قال المصنف: أحد الحروف العشرة) ذهب الزمخشري إلى أنها تسعة بإسقاط لفظة أما، وقوله: وسيأتي تفصيلها إشارة إلى أن الضمير المستتر راجع إلى الحروف بتقدير مضاف والجملة استيناف. (قوله: ولم يكتف بقوله الخ) أي: لم يكتف في مقام التعريف بقوله هذا؛ لأن الحروف الخ، وحاصله: أن عدم الاكتفاء ليكون التعريف مانعاً فلو عرفه به مقتصراً عليه لم يكن مانعاً عن دخول الصفة الداخلة عليها حرف العطف، وقد أوضح هذا من قال: فإن قلت: الخبر والنعت قد يكونان مع الواو أيضاً إما الخبر فكخبر باب كان كقول الحماسي: فأمسى وهُوَ عُرْيَانٌ، وخبر ما الواقع بعد إلا كقولهم: ما أحد إلا وله نفس أمارة، وأما النعت فكالجملة الواقعة صفة لنكرة فإنها قد تصدر بالواو لتأكيد لصوق[1] الصفة بالموصوف، والدلالة على أن اتصافه بها دائم مستمر وأمر مستقر كقوله تعالى: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾، وكقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا﴾ إلخ، قلت: أمثال ذلك مما ورد على خلاف الأصل تشبيهاً بالحال على أن مذهب صاحب المفتاح أن قوله: ﴿وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾، حال من قرية لكونها نكرة في سياق النفي، وحمله على الوصف كما هو مذهب الكشاف معلول غير صاف وسيأتي. (قال المصنف: لأن الحروف قد تتوسط بين الصفات الخ) بناء على جواز تعددها بعاطف وبدونه فقد يزاد الواو بين الصفة والموصوف لزيادة اللصوق كما مر فهي ليست بعاطفة وإن كانت في الأصل للعطف كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ۝﴾، وهذا مذهب الزمخشري كما عرفته، وعلى رأي السكاكي أنه حال، وإنما لم يقدم على ذيها لعدم اللبس بوجود الواو فلا ترد هذه الأحوال أيضاً

(١) بالنصب.

إحداهما: كونها صفة لزيد تابعة[1] له تبعية المعطوف عليه. وأخراهما: كونها معطوفة على الصفة المتقدمة[2] تابعة لها ويصدق[3] على هذه الصفة من جهتها الأولى أنها تابع[4]، لأنها[5] صفة لزيد يتوسط[6] بينها وبين (زيد[7]) حرف[8] العطف، لأنَّ[9] توسط حرف العطف بين شيئين[10] لا يلزم[11] أن يكون لعطف الثاني[12] على الأول، فلو لم[13] يكن قوله[14]: (مَقْصُودٌ بِالنِّسْبَةِ مَعَ مَتْبُوعِهِ) لدخل[15] هذه الصفة[16]. من جهتها الأولى[17]. في حد المعطوف[18] وهي من هذه الجهة ليست معطوفة[19] فلم[20] يبق مانعاً. وقيل[21]: قد جوز الزمخشري وقوع الواو[22] بين الموصوف والصفة لتأكيد[23] اللصوق في مواضع عديدة[24] من (الكَشَّافِ). وحكم المصنف[25] في شرح المفصل في مباحث الاستثناء أن قوله تعالى: ﴿لَهَا مُنذِرُونَ﴾[26] في قوله: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾﴾[27].

---

(١) حال. (٢) العالم. (٣) لو اكتفى به. (٤) تدل على معنى في متبوعه مطلقاً الظاهر وبين متبوعه. منا. (٥) علة التابع. (٦) حال من تابعة. (٧) المنصوب بها. (٨) فاعل يتوسط. (٩) على لا يصدق. (١٠) مطلقاً. (١١) أي: لا يوجب. خبر إن. (١٢) بل لغرض من الأغراض. (١٣) أي: فلو لم يذكر. (١٤) مصنف. (١٥) جواب لو. (١٦) الداخل عليها حرف العطف. (١٧) أي: من جهة كونه صفة لزيد. (١٨) حال. (١٩) في الإرادة بل صفة. (٢٠) أي: حد المعطوف. (٢١) قائله السيد الشريف في حاشية الرضي. (٢٢) العاطف. (٢٣) أي: لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف. (٢٤) أي: معدودة كثيرة. (٢٥) أي: ابن الحاجب. (٢٦) مبتدأ مؤخر. (٢٧) مبتدأ مؤخر. أي: الأنبياء.

ببل، وقصد التابع. (قوله، ولما تم الحد بما ذكره الخ) يحتمل معنيين: أحدهما، أن قوله: يتوسط حكم خارج عن التعريف، وآخر المثال عنه: أعني قوله: مثل قام زيد وعمرو؛ لأنه يوجب زيادة توضيح فكأنه من تتمة التعريف، أو لأنه قصد تمثيل الحكم أيضاً، وثانيهما، أنه داخل في التعريف كما ينساق إليه الفهم ويؤيده تأخير المثال، لكن ليس له دخل في المنع والجمع كما مر نظير ذلك في تعريف الإعراب. (قوله، يتوسط بينه) الأظهر يقع فكان فيه تجريد.

(امتحان)، وفي الرضي قد تعطف الصفات بعضها على بعض كقوله:

إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وابْنِ الْهُمَامِ
وَلَيْثِ الْكَتِيبَةِ فِي الْمُزْدَحَمِ

وقال ابن الزيابة:

يَا لَهْفَ زَيَّابَةَ لِلْحَارِثِ
الصَّابِحِ فَالْغَانِمِ فَالآئِبِ

ولا يرد بمثل ذلك على الحد؛ لأن إطلاق العطف على مثله مجاز لكونه في صورة العطف هذا، والدبير بوزن أمير بمعنى الكاتب معرب عن الفارسي. (قوله: بتبعية المعطوف عليه) فيكون لفظ الشاعر في مثالنا مع أنه معطوف على الصفة السابقة كصفة مستقلة غير معطوفة على الصفة المتقدمة عليه؛ لأنه لم يعتبر كونه معطوفاً على الصفة المتقدمة عليه على هذه الجهة فيصدق على الشاعر مع كونه كصفة مستقلة أنه تابع يتوسط بينه وبين متبوعه الذي هو موصوفه حرف العطف. (قوله: لا يلزم أن يكون لعطف الثاني) بل لجعل الثاني تابعاً للموصوف، وقيل: بل قد تكون زائدة لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف صرح به الشريف في شرح المفتاح، ونقله عن صاحب الكشاف في حاشية الرضي. (قوله: وهي من هذه الجهة ليست الخ) أي: والحال أن هذه الصفة من الجهة الأولى ليست معطوفة، والحاصل: أن للشاعر في المثال جهتين كونه صفة بالعطف على الصفة بناء على أن المعطوف على الصفة صفة وكونه معطوفاً من أفراد المعرف بناء على أن الواو لعطفه على العالم فالشاعر من جهته الأولى غير مقصود بالنسبة الإسنادية؛ أعني: نسبة المجيء؛ إذ الصفة غير مقصود بل هي لكشف الموصوف والمقصود متبوعها، وأما من الجهة الثانية فهو مقصود بالنسبة التوصيفية؛ أي: قصد نسبته إلى شيء نسبةً توصيفية كما أن متبوعه مقصود بهذه النسبة فلا يخرج عن الحد بهذه الحيثية فافهم. (قوله: وقيل: قد جوز الزمخشري) القائل الشريف الجرجاني في حاشية الرضي كما أشرنا، وقد نقل الشارح كلامه بعبارته إلى قوله: ونقل عن المصنف، وقد عرفت أن السكاكي ذهب إلى أن قوله تعالى هذا حال، وإن لم يقدم على صاحبها لعدم اللبس بوجود الواو فلا ورود على هذا الرأي (اطه وي). (قوله: من الكشاف) اسم لتفسير الزمخشري المشهور الذي قيل في شأنه: إن التفاسير في الدنيا بلا عدد، وليس فيها لعمري مثل كشاف. (قوله: أن قوله تعالى: ﴿لَهَا مُنذِرُونَ﴾ إلخ) هذا سهو والصواب: ﴿إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾؛ إذ لا واو في كريمة: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾﴾ وهي في سورة الشعراء، والمصنف إنما أوردها في شرح المفصل بلا واو استشهاداً على جريان التفريع في

صفة[1] لـ (قرية) فلو اكتفى[2] بقوله (تَابِعٌ يَتَوَسَّطُ)، لدخل فيه[3] مثل[4] هذه الصفة[5].
ونقل عن المصنف أنَّه[6] قال في (أمالي[7] الكافية[8]): (إنَّ[9] العَاقِلَ فِي مِثْلِ[10]: (جَاءَنِي زَيْدٌ العَالِمُ وَالعَاقِلُ) تابع[11] بتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة[12]، وليست بعطف على التحقيق، وإنَّما هو باق على ما كان عليه في الوصفية[13]. وإنَّما حسن دخول العاطف[14] لنوع[15] من الشبه[16] بالمعطوف لما بينهما[17] من التغاير[18] فلو حد العطف كذلك لدخل فيه[19] بعض الصفات مع أنَّه ليست بمعطوف. وقال بعضهم: فيه[20] نظر، لأنَّ الحروف المتوسطة بينها عاطفة[21]؛ لدلالتها فيها على ما يدل عليه في غيرها من الجمع[22] و[23]الترتيب، وغير ذلك[24]. ففي جعلها[25] غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها، ارتكاب[26] أمر بعيد من غير ضرورة داعية[27] إليه. «وَإِذَا[28] عُطِفَ عَلَى الضَّمِيرِ المَرْفُوعِ» لا المنصوب[29]

(١) خبر إن. (٢) مصنف. (٣) أي: تعريف العطف. (٤) فاعل دخل. (٥) أي: الشاعر والدبير. (٦) أي: الناقل. (٧) جمع إملاء. (٨) أي: في شرح الكافية لابن الحاجب. (٩) لمقول قال. (١٠) بل مطلق في الصورة. (١١) خبر إن. (١٢) فاعل يتوسط. (١٣) وهو كونه تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً. (١٤) مع أن القياس عدم دخوله. (١٥) علة حسن. (١٦) مغايرهما لما قبلهما. (١٧) أي: بين الصفة والموصوف. (١٨) في المفهوم لا في ما صدق عليه فإنَّه واحد. (١٩) أي: في أحد المصنف. (٢٠) أي: في قول المصنف في أمالي الكافية ليس بعطف. (٢١) خبر إن. (٢٢) كما في الواو. (٢٣) أي: الفاء. (٢٤) ككونه أحد الأمرين. (٢٥) خبر مقدم. (٢٦) مبتدأ مؤخر. (٢٧) أي: المستدعية. (٢٨) استئناف أو اعتراض. نحو: أم واو وأما. (٢٩) صفة الضمير. متصلاً كان أو منفصلاً.

(قال: وإذا عطف) أي إذا أريد العطف.

وَإِذَا عُطِفَ[1] عَلَى الضَّمِيرِ المَرْفُوعِ[2]

(١) أي: التابع.
(٢) أي: لا على المنصوب مطلقاً متصلاً كان أو منفصلاً ولا على المجرور.

الصفات، بلا تعرض لتوسط الواو، وإنما الواو في كريمة: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴿٤﴾﴾ في أوائل سورة الحجر، قال صاحب الكشاف: هناك ولها كتاب جملة واقعة صفة لقرية، والقياس أن لا يتوسط الواو بينهما كما في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾﴾، وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف كما يقال في الحال: جاءني زيد عليه ثوب، وجاءني زيد وعليه ثوب انتهى، وفي الرضي: وإنما أتوا بالواو لحصول الفصل بين الموصوف والصفة التي هي جملة بإلا فحصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين بكونها جملة، وبإلا فجيء بالواو رابطة، ومن هذا القبيل قولهم في خبر ليس: وما ليس أحد إلا وهو خير منك، وما أحد إلا وله نفس أمارة. (قوله: لدخل فيه مثل هذه الصفة) أي: وهي ليست بمعطوفة من جهة أصلاً، وفيه أن المراد بالحروف العشرة هي التي للعطف حقيقة، فلا يرد تلك الصفة الواردة مع الواو لزيادة اللصوق فإنها ليست بعاطفة في الحال. (قوله: في أمالي الكافية) جمع الإملاء وهو أن يقعد عالم وحوله تلامذته بالمحابر والقراطيس، فيتكلم العالم بما فتح الله عليه من العلم فيكتبه التلامذة فيصير كتاباً فيسمونه الأمالي والتعليق، وأمالي ابن الحاجب مجلد فيه تفسير بعض الآيات، وفوائد شتى من النحو على مواضع من المفصل ومواضع من الكافية في غاية من التحقيق (كشف الظنون). (قوله: وليس بعطف على التحقيق) أي: وإلا لما جاز حذف حرف العطف منه كذا قيل، وقوله: على ما كان عليه؛ أي: على حالة كان عليها من كونه دالاً على معنى في متبوعه. (قوله: المتوسطة بينهما) أي: الواقعة بين الصفة والموصوف، وقيل: الظاهر بينها؛ أي: بين الصفات، وقوله: ارتكاب أمر بعيد وهو التجوز؛ لأن تأكيد اللصوق معنى مجازي للواو. (قال المصنف: وإذا عطف إلى قوله: أكد بمنفصل) يعني: شرط العطف على المرفوع المتصل التأكيد بمنفصل، وهذه العبارة شائعة في كون الجزاء شرطاً لشرطه كما في: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾، فلا حاجة إلى قول الشارح أو لا، ويفسر الشرط في مثله بالإرادة؛ أي: إذا أردتم القيام (عصام). (قوله: لا المنصوب) متصلاً أو منفصلاً.

والمجرور[1] «المتَّصِلِ[2]» بارزاً كان أو مستتراً لا المنفصل. «أُكِّدَ بِمُنْفَصِلٍ» أو لا[3] ثم عطف عليه، وذلك[4] لأنَّ المتصل المرفوع كالجزء[5] مما اتصل به لفظاً، من حيث[6] إنَّه متصل لا يجوز[7] انفصاله، ومعنى من حيث إنَّه فاعل، والفاعل كالجزء من الفعل. فلو[8] عطف عليه[9] بلا تأكيد كان[10] كما لو عطف على بعض حروف الكلمة[11] فأكد[12] أولاً[13] بمنفصل، لأنَّه[14] بذلك[15] يظهر أنَّ ذلك[16] المتصل[17] وإن كان الجزء مما اتصل به لكنَّه منفصل[18] من حيث الحقيقة، بدليل جواز إفراده[19] مما[20] اتصل به بتأكيده، فيحصل له نوع استقلال[21]. ولا يجوز[22] أن يكون العطف[23] على هذا التأكيد[24]، لأنَّ[25] المعطوف في حكم المعطوف عليه، فكان[26] يلزم أن[27] يكون هذا المعطوف أيضاً[28] تأكيداً، وهو[29] باطل. فإن كان الضمير[30] منفصلاً، نحو: (مَا ضُرِبَ إِلَّا أَنْتَ وَزَيْدٌ) لم يكن كالجزء لفظاً[31]، وكذا[32] إن كان متصلاً منصوباً، نحو: (ضَرَبْتُكَ وَزَيْداً) لم يكن كالجزء[33] معنى[34]، فلا حاجة فيهما[35] إلى التأكيد بمنفصل «مِثْلُ: (ضُرِبْتُ[36] أَنَا وَزَيْدٌ)» (وَ: زَيْدٌ ضُرِبَ[37] هُوَ وَغُلَامُهُ). «إِلَّا أَنْ يَقَعَ فَصْلٌ» بين المضمر المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه، «فَيَجُوزُ[38] تَرْكُهُ» أي: ترك التأكيد، لأنَّه قد طال الكلام بوجود المنفصل[39]، فحسن الاختصار

(١) فإنَّه لا شرط للعطف فيهما. (٢) صفة المرفوع. (٣) أي: بعد التأكيد. (٤) أي: كون العطف بعد التأكيد. (٥) من الفعل. (٦) علة. (٧) والجملة صفة المتصل. (٨) أي: الاسم. (٩) أي: على المتصل. (١٠) جواب لو ذلك العطف في الامتناع. (١١) وهو لا يجوز. (١٢) أي: ذلك الضمير. (١٣) قبل العطف. (١٤) شأن. (١٥) أي: بالتأكيد. (١٦) الضمير. (١٧) بالفعل. (١٨) خبر إن. (١٩) إفراده نسخة، أي: انفصاله. (٢٠) عبارة عن الفعل. (٢١) فيحسن العطف. (٢٢) جواب عن سؤال مقدر تقديره ظاهر. (٢٣) وهو زيد. (٢٤) وهو أنا. (٢٥) علة لا يجوز. (٢٦) شأن. (٢٧) والجملة بعد التأويل فاعل يلزم. (٢٨) كالمعطوف عليه. (٢٩) أي: كون المعطوف تأكيداً. (٣٠) أعم من المرفوع والمنصوب. (٣١) وإن كان خبراً معنى. (٣٢) أي: كالضمير المنفصل. (٣٣) من الفعل. (٣٤) وإن كان خبراً لفظاً. (٣٥) أي: في المنفصل المرفوع والمتصل المنصوب. (٣٦) مثال للبارز. (٣٧) مثال للمستتر. (٣٨) الفاء للتفصيل المجمل الذي فهم من الاستثناء. (٣٩) لو قال بالمنفصل لكان أولى.

المُتَّصِلِ أُكِّدَ بِمُنْفَصِلٍ مِثْلُ: ضَرَبْتُ أَنَا وَزَيْدٌ[1] إِلَّا أَنْ يَقَعَ فَصْلٌ[2] فَيَجُوزُ تَرْكُهُ[3]

(١) وزيد ضرب هو وغلامه.
(٢) أي: بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف.
(٣) أي: التأكيد.

(ولا المجرور) يعني: أن قيد المرفوع في هذه المسألة احتراز عنهما فإنه لا شرط للعطف على الأول؛ نحو: ضربتك وزيداً، وأما العطف على الثاني فإن كان له شرط لكنه غير هذا الشرط، وقوله: لا المنفصل؛ أي: فإنه لا شرط للعطف عليه فالمتصل احتراز عنه. (قوله: أكد بمنفصل أولاً) أي: يجب تأكيده به وجوباً استحسانياً، ويقبح تركه على ما ستعلم، وأما ما رواه البخاري في صحيحه: «كنت وأبو بكر وعمر فعلت» من غير فصل فيحتمل أنه مروي بالمعنى (سجاعي)، واعلم أنه إنما يصح العطف بهذا التأكيد إذا صح التأكيد، وهو ما وجد فيه مقام التأكيد من تقرير أمر المعطوف في النسبة أو الشمول حتى لا يصح التأكيد لمجرد تصحيح العطف وإلا لم يتم تعريف التأكيد بما يقرر أمر المتبوع الخ؛ إذ يخرج عنه ما يصحح العطف على الضمير المرفوع المتصل؛ نحو: ضربت أنا وزيد (عصام). (قوله: كالجزء مما اتصل به لفظاً) متعلق بقوله: كالجزء وأتى بذلكح لئلا يرد أن زيد في جاءني زيد مثلاً فاعل، والفاعل كالجزء من الفعل كما مر في بحث المرفوعات مع أنه يجوز العطف عليه بلا تأكيد. (قوله: لا يجوز انفصاله) كما في الظاهر والضمير المنفصل (رضي)؛ لعدم استقلاله في التلفظ على ما هو معنى المتصل كما سيجيء. (قوله: فأكد أولاً بمنفصل؛ لأنه بذلك الخ) فبظهور ذلك يندفع توهم الجزئية فيجوز العطف، وأما جواز التأكيد بمنفصل مع أنه يلزم

(قال: أكد) لا يعاد الرافع كما يعاد الخافض؛ لأن التأكيد أخف من الإعادة. (قوله: لأنه قد طال الكلام) وطول الكلام قد يغني عما هو الواجب؛ نحو قولك: حضر القاضي امرأة، والحافظوا عورة بالنصب.

(قوله: نحو: ذلك الخ) فإن تأنيث الفعل واجب في المثال الأول والنون واجب في الثاني حذف طلباً للاختصار.

بترك التأكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف «نَحْوُ: (ضَرَبْتُ اليَوْمَ وَزَيْدٌ)» أو بعده كقوله تعالى: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾. فإنَّ[1] المعطوف هو (آباؤنا) و(لا[2]) زائدة بعد حرف العطف[3] لتأكيد النفي. وإنَّما قال[4]: (يَجُوزُ[5] تَرْكُهُ) فإنَّه[6] قد يؤكد[7] بالمنفصل مع[8] الفصل كقوله تعالى: ﴿فَكُبْكِبُوا۟[9] فِيهَا[10] هُمْ[11] وَٱلْغَاوُۥنَ ﴿٩٤﴾﴾. وقد لا يؤكد[12]، والأمران[13] متساويان. هذا[14] أعلم أن مذهب البصريين أنَّ التأكيد[15] بالمنفصل هو[16] الأولى، ويجوزون العطف بلا تأكيد[17] ولا فصل لكن على قبح. والكوفيون يجوِّزونه بلا قبح. «وَإِذَا عُطِفَ[18] عَلَى الضَّمِيرِ المَجْرُورِ أُعِيدَ الخَافِضُ[19] »حرفاً[20] كان أو اسماء[21]

(١) لما كان فيه إبهام بينه بقوله فإن .آه. (٢) أي: لفظ لا. (٣) الذي هو الواو. (٤) مصنف. (٥) ولم يقل يجب. (٦) شأن. (٧) أي: ما وقع فصل بين الضمير المرفوع. (٨) حال. (٩) أي: طرحوا وجمعوا. (١٠) أي: جهنم. (١١) أي: الكفار. وقوله هم تأكيد لواو كبكبوا. (١٢) بل يكتفي بالفصل فقط. (١٣) أي: التأكيد وعدمه. (١٤) أي: خذ هذا. (١٥) أو الفصل. (١٦) عطف على الشروط السابقة. (١٧) بالمنفصل. (١٨) أي: إذا أريد العطف. (١٩) أي: الجار. (٢٠) مثل مررت بك وبزيد. (٢١) نحو: المال بينك وبين زيد.

نَحْوُ: ضَرَبْتُ اليَوْمَ وَزَيْدٌ وَإِذَا عُطِفَ[1] عَلَى الضَّمِيرِ المَجْرُورِ أُعِيدَ الخَافِضُ[2] نَحْوُ:

(١) أي: التابع.
(٢) حرفاً كان الخافض أو اسماً وإن قيل: إنما تجب إعادته في الحرف دون الاسم.

(قوله: واعلم أن مذهب البصريين) إشارة إلى أنه خالف القبيلتين؛ لأنه أوجب التأكيد حيث قال: أكد، إن قلت: يجوز أن يريد به الوجوب الاستحساني، قلت: يأبى ذلك ما ذكره في بحث المفعول معه من أنه إذا لم يجز العطف تعين النصب مثل: جئت وزيداً. (قوله: حرفاً كان أو اسماً) قال الشيخ الرضي: لا يعاد العامل الاسمي إلا إذا لم يشك أنه لا معنى له، وأنه جلب لهذا الغرض كبين فإنه لا يتصور إلا بين اثنين فإن التبس: نحو: غلامك وغلام زيد وأنت تريد غلاماً واحداً لم يجز إلا إذا قام قرينة دالة على المقصود.

(قوله: حيث قال: أكد) يعني: جعل أكد جزاء للشرط فيفيد لزوم التأكيد للعطف المذكور. (قوله: يأبى ذلك ما ذكره الخ) فإنه يدل على أن العطف على الضمير بلا تأكيد وفصل غير جائز.

حينئذ تأكيد بعض حروف الكلمة؛ فلأنه لما كان عين المؤكد يدفع توهم الجزئية، فلا يلزم المحذور، وقوله: وإن كان كالجزء مما اتصل به؛ أي: بحسب الظاهر. (قوله: بدليل جواز إفراده مما الخ) فإن التأكيد لكونه عين المؤكد كان إفراده وانفصاله إفراد المؤكد وانفصاله، وقوله: وهو باطل؛ أي: للتغاير بينهما. (قوله: وزيد ضرب هو وغلامه) ومثل قوله تعالى: ﴿أَسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾، قوله: ويجوز تركه؛ أي: بلا قبح، والمراد بالجواز الإمكان الخاص، وهو سلب الضرورة عن الطرفين، ويدل عليه قوله الآتي: والأمران متساويان. (قوله: لأنه قد طال الكلام الخ) أي: وطول الكلام قد يغني عما هو الواجب طلباً للاختصار كحذف النون في قوله:

والحافِظُو عَوْرَةَ[1] العَشِيرَةِ
لا يَأْتِيهِمُ مِنْ ورائِهِمْ وَكَفُ

فكيف لا يغني عما ليس بواجب، بل هو أولى؛ لأن مذهب البصريين أن التأكيد بمنفصل أولى ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل أيضاً لكن مع قبح لا أنهم منعوه أصلاً بحيث لا يجوز أن يرتكب كما سيذكره. (قوله: أو بعده كقوله تعالى) أي: في سورة الأنعام: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾؛ أي: أو قبله وبعده معاً؛ نحو: ﴿مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ فافهم، وقوله: ولا زائدة؛ أي: فتكون فاصلةً. (قوله: وإنما قال: يجوز تركه) أي: صرح بذلك، ولم يكتف بالاستثناء فإنه قد يؤكد بالمنفصل الخ؛ وذلك لما عرفت أن الداعي إلى التأكيد ليس العطف، بل أمر آخر وراءه فصحة العطف لا يغني عنه. (قوله: كقوله تعالى: ﴿فَكُبْكِبُوا۟﴾ إلخ) هذه في سورة الشعراء؛ أي: ألقوا على رؤوسهم في جهنم، أو طرح بعضهم على بعض، والغاوون الأصنام. (قوله: وقد لا يؤكد) أي: بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى في سورة هود: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ﴾؛ ونحو: ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ﴿٣﴾﴾

(١) ولذا لم يقل: المتصل.

لأنَّ[1] اتصال الضمير المجرور بجاره أشد[2] من اتصال الفاعل المتصل[3] بفعله[4]، لأنَّ الفاعل إن لم يكن ضميراً متصلاً جاز انفصاله، والمجرور لا ينفصل من جاره، فكره العطف عليه[5]، إذ[6] يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة[7]. وليس للمجرور ضمير منفصل. كما يجيء في المضمرات. حتى يؤكد به أولاً[8] ثم يعطف عليه كما[9] عمل في المرفوع المتصل، وفي استعارة المرفوع له[10] مذلة. ولا[11] يكتفى بالفصل[12]، لأنَّ الفصل لا تأثير[13] له إلا في جواز ترك التأكيد بالمنفصل للاختصار[14]، فحيث[15] لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له أثر[16]، فكيف[17] يكتفى به؟ فلم[18] يبق إلَّا إعادة العامل الأول[19] «نَحْوُ: (مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ)» و:(المَالُ[20] بَيْنِي وَبَيْنَ زَيْدٍ) والمعطوف هو[21] المجرور، والعامل مكرر[22]، وجرّه بالأول، والثاني كالعدم معنى[23]، بدليل قولهم: (بَيْنِي[24] وَبَيْنَكَ) إذ[25] (بين) لا يضاف إلا[26] إلى المتعدد[27]. وقيل: جرّه[28] بالثاني، كما في الحرف الزائد[29] في (كَفَى بِاللهِ). وهذا[30] الذي ذكرناه. أعني لزوم إعادة الجار[31] في حال السعة، والاختيار مذهب البصريين، ويجوز عندهم تركها اضطراراً[32]. وأجاز الكوفيون، ترك الإعادة في حال السعة مستدلين بالأشعار[33]

---

(١) علة أعيد. (٢) خبر إن. أي: أقوى. (٣) صفة الفاعل. (٤) على أشد. (٥) أي: على المجرور بلا إعادة كما كره على المرفوع المتصل. (٦) علة كره. (٧) بلا تأكيد ولا فصل. (٨) أي: قبل العطف. (٩) أي: كالتأكيد في العطف. (١٠) أي: لضمير المجرور. (١١) عن إعادة الخافض. (١٢) لقيامه مقام الأصل. (١٣) أي: لا وجوه للفصل. (١٤) علة جواز. (١٥) علة لا يتصور الآتي. (١٦) وهو عدم إعادة الجار. أي: عمل. (١٧) إنكاري. (١٨) من الاحتمالات الثلاثة. (١٩) أي: وإن كان ذلك العامل حرفاً. (٢٠) مثال ما كان الخافض اسماً مضاف. (٢١) أي: زيد فيهما. (٢٢) ليصح العطف. (٢٣) قيد به لأنه موجود لفظاً. (٢٤) أصله بينا. (٢٥) علة عدم. (٢٦) استثناء مفرغ. (٢٧) لأن البينة يقتضي الطرفين. (٢٨) أي: المعطوف. (٢٩) يعني أنه ليس بأقل من الحروف الزائدة. (٣٠) مبتدأ خبره مذهب. (٣١) إذا أريد العطف على الضمير المجرور. (٣٢) أي: ضرورة. (٣٣) فيه شاذ لا يقاس عليه إشعار بعض استدلالهم.

وَٱمْرَأَتُهُۥ﴾ عطف على ضمير سيصلى سوغه الفصل بالمفعول وصفته (جلالين). (قوله: والأمران متساويان)؛ أي: في الوقوع لا في الحسن والقبح؛ لأن المساواة في ذلك مذهب الكوفية. (قوله: على الضمير المجرور) وهو متصل[1] فقط سواء كان غائباً أو مخاطباً أو متكلماً، وإنما قيده بالضمير؛ لأن العطف على المظهر المجرور جائز بدون إعادة الجار؛ نحو: مررت بزيد وعمرو؛ أي: إن لم يكن المعطوف ضميراً مجروراً؛ نحو: مررت بزيد وبك قيل: يفهم من كلام المتن جواز مررت بزيدوك بلا إعادة الجار، وهو ممتنع بلا خلاف إلا أن يقال: عدم جوازه معلوم من بحث الضمير؛ إذ يعلم منه أنه لا منفصل للمجرور. (قال المصنف: أعيد الخافض) أي: كرر الجار في المعطوف سواء وقع بينهما فصل أو لا كقوله تعالى: ﴿لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾، ﴿وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ﴾، ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴿٢٢﴾﴾. (قوله: حرفاً كان أو اسماً) وقيل: إنما تحب إعادته في الحرف دون الاسم تمسكاً بقوله تعالى: ﴿كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ حيث عطف أشد على الضمير في ذكركم من غير إعادة الجار (سجاعي). (قوله: أشد من اتصال الخ) أتى بلفظ الأشد؛ لأن كلمة الاتصال من المزيدات، وفيها يتوسل لمجيء اسم التفضيل بنحو أشد، وقوله: إن لم يكن ضميراً متصلاً؛ أي: سواء كان ضميراً منفصلاً أو اسماً ظاهراً. (قوله: والمجرور لا ينفصل الخ) أي: المجرور مطلقاً ضميراً أو ظاهراً لا ينفصل عن جاره غالباً أو انفصالاً

(١) وفي رواية قد بث؛ أي: صرت. (٢) سيما إذا كان المتبوع ضميراً متصلاً.

مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ

(قوله: بدليل قولهم: بيني وبينك؛ إذ بين لا يضاف إلا إلى المتعدد) فلا يتصور عطف المضاف وفي نحو: مررت بك وبزيد، وإن أمكن أن يكون للباء الثاني معنى؛ إذ يمكن استيناف معنى الجار والمجرور ويكون بسبب الاستيناف له معنى لكن لما كان اجتلابه كاجتلاب بين كان الظاهر أن يكون حكمه حكم بين. (قوله: كما في الحرف) يعني: أنه ليس بأقل من الحروف الزائدة. (قوله: مستدلين بالأشعار) وبقوله تعالى: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ بالجر في قراءة حمزة، وأجيب عنه بوجوه؛ أحدها: تقدير الباء وفيه أن حرف الجر المقدر لا يعمل في الإختيار إلا في نحو: الله لأفعلن، وثانيها: أنه معطوف على مقدر، والتقدير: وبالأبوين والأرحام، وثالثها: أن الواو للقسم وفيه أنه قسم

(قوله: إذ يمكن الاستئناف الخ) يعني: يمكن أن تعتبر الملابسة التي هي معنى الباء ابتداء متعلقة بزيد لا ملابسة واحدة متعلقة بالمخاطب وبزيد. (قوله: اجتلابه) كاجتلابه لصحة العطف. (قوله: ليس بأقل الخ) والحروف الزائدة لا تلغى مع زيادتها. (قوله: وبقوله تعالى: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ﴾ إلخ) في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ تساءلون: أصله تتساءلون أدغمت التاء في السين، وقرئ تساءلون بطرح التاء الثانية، والمعنى: اتقوا الله الذي تسألون به بعضكم بعضاً الحقوق فيقول بالله افعل كذا على سبيل الاستعطاف، وقوله: والأرحام قرئ بالحركتين فالنصب على تقدير: اتقوا الله والأرحام، أو على عطفه على محل الجار والمجرور كقولك: مررت بزيد وعمراً والجر على عطف

فإن قيل: كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل في نحو: (جَاءُونِي كُلُّهُمْ) والإبدال منه[1] نحو: (أَعْجَبَنِي[2] جَمَالُكِ[3]) من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل؟ وجاز أيضاً[4] تأكيد الضمير المجرور في نحو: (مَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ) والإبدال منه نحو: (أُعْجِبْتُ[5] بِكِ جَمَالِكِ[6]) من غير إعادة الجار. و[7]لم يجز العطف في الأول[8] إلَّا بعد التأكيد بالمنفصل، وفي الثاني[9] إلَّا مع إعادة الجار. قلنا: التأكيد عين المؤكد، والبدل في الأغلب إمَّا[10] كلّ المتبوع[11] أو بعضه[12] أو متعلقه[13]، والغلط قليل. فهما[14] ليسا[15] بأجنبيين لمتبوعهما[16] ولا منفصلين عنه، لعدم تخلل فاصل[17] بينهما[18] وبين متبوعهما[19]، فلا حاجة في ربطهما إلى متبوعهما إلى تحصيل مناسبة[20] زائدة، بخلاف العطف فإنَّ المعطوف[21] يغاير المعطوف[22] عليه، ويتخلل بينهما العاطف، فلا بدَّ فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتأكيد[23] المتصل بالمنفصل في المرفوع[24]، وبإعادة الجار في المجرور، ليخرج المتصل[25] المرفوع عن صراحة[26] الاتصال ويناسب[27] المعطوف[28] عليه بتأكيده[29] بالمنفصل، وقوي[30]

(١) أي: من الضمير المتصل. (٢) أنت. (٣) بكسر الجيم وهي الناقة. فإن جمالك بدل من التاء بدل الاشتمال. (٤) كالمرفوع. (٥) أنت. (٦) بدل اشتمال. (٧) حالية. (٨) أي: الضمير المرفوع المتصل. (٩) أي: في المجرور المتصل. (١٠) إن كان بدل الكل من الكل. (١١) نحو: جاءني زيد أخوك. (١٢) في البدل البعض. (١٣) حال. (١٤) أي: التأكيد والبدل. (١٥) أي: التأكيد والبدل. (١٦) أي: البدل والتأكيد. (١٧) من الواو وغيره. (١٨) أي: التأكيد والبدل. (١٩) وهذا ليس الاتصال. (٢٠) مصدر ميمي. (٢١) منفصل عن متبوعه لفظاً بحرف العطف. (٢٢) نحو: جاءني زيد وعمرو. (٢٣) الباء للتصوير. (٢٤) عند كون المعطوف عليه ضميراً مرفوعاً متصلاً. (٢٥) نحو: ضربت أنا وزيد. (٢٦) أي: عن حكم الاتصال بأن يجعل له نوع استقلال. (٢٧) في الاستقلال. (٢٨) الذي يعطف. (٢٩) متعلق بيناسب. (٣٠) بالنسبة إلى المجرور.

السؤال؛ لأن ما قبله: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ﴾ وقسم السؤال لا يكون إلا مع الباء، ولما كان القسم إنما يكون لتأكيد ما هو المقصود في الكلام لم يصح صرف القسم إلى قوله تعالى: ﴿تَسَآءَلُونَ﴾؛ لأن المقصود الأمر بالاتقاء، ورابعها: أن حمزة كوفي والكوفيون أجازوا ترك إعادة الجار، وفيه أن هذا إنما يصح إذا لم تكن القراءات السبع متواترة. (قوله: وقوي) الظاهر وليقوى.

الظاهر على المضمر المجرور. (قوله: في الاختيار) أي: في سعة الكلام وهو النثر. (قوله: إلا في الله لأفعلن) لكثرة الاستعمال. (قوله: إنه معطوف الخ) لم يتعرض لبيان ضعفه لظهوره وهو كثرة التقدير مع عدم القرينة. (قوله: لأن ما قبله الخ) وهو أمر. (قوله: لم يصح الخ) حتى لا يكون قسم السؤال، وأجيب بأنه ليس قسم السؤال والتقدير: والأرحام أنه مطلع على ما تفعلون ولا يخفى ضعفه كالثاني. (قوله: وفيه أنه إنما يصح الخ)؛ لأن حاصله: أن قراءة حمزة بالجر مبنية على مذهبه، وهو إنما يصح إذا جوّز أن يكون في القراءات السبع ما هو قياسي، وليس بمتواتر لكن الصحيح أن القراءات السبع كلها متواتر فيما ليس من قبيل الأداء كالمد وتخفيف الهمزة ونحوهما مما لا يختلف به خطوط المصاحف، والمعنى كما في شرح مختصر الأصول وما نحن فيه من هذا القبيل لاختلاف المعنى على أن هذه القراءة منقولة عن كثير من الصحابة والتابعين كابن مسعود وابن عباس والحسن البصري ومجاهد وقتادة والأعمش كما في شرح الشاطبية. (قوله: الظاهر ليقوى)؛ إذ هو معطوف على ليخرج. (قوله: في كونه الخ) لعل الشارح رحمه الله أراد بالأحوال العارضة له في نفسه أن لا يكون بالنظر إلى ما قبله بخصوصه كما يدل عليه السياق.

مغيراً للمعنى، فلا يرد النقض بمثل: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ فافهم. (قوله: وليس للمجرور وضمير منفصل) فلذا لم يجز إذا عطفت المضمر على المجرور إلا بإعادة الجار؛ نحو: مررت بزيد وبك كما مر آنفاً، وقوله: له مذلة؛ أي: ابتذال للمرفوع؛ لأن فيه استعارة الأعلى للأدنى؛ لأن المرفوع عمدة والمجرور فضلة، وهذا عكس المعقول فلم يبق إلا إعادة العامل الأول. (قوله: إلا في جواز ترك التأكيد) أي: لا في جواز ترك إعادة الخافض بناء على ما تقدم من أن اتصال الضمير بجاره أشد الخ، فلم يغن من الإعادة فتبصر. (قوله: والمعطوف هو المجرور) في المعطوف بعد إعادة الخافض قولان: هل هو الجار والمجرور، أو المجرور فقط، واختار الشارح الثاني منهما، قوله: وجره بالأول؛ لأن اجتلاب الثاني لأمر لفظي صناعي؛ أعني: تصحيح العطف فهو كالعدم من حيث المعنى. (قوله: بدليل قولهم بيني وبينك؛ إذ الخ) وفي الرضي: إذ لا يمكن أن يكون هناك بينان بين بالنسبة إلى المتكلم وحده وبين بالنسبة إلى المخاطب وحده؛ لأن البينية أمر يقتضي الطرفين فعرفنا أن تكرير الثاني لأمر لفظي فهو من حيث المعنى كالعدم الخ. (قوله: كما في الحرف الزائد) أي: الغير المكرر وهذا تنظير لا تمثيل؛ يعني: أنه ليس بأقل من الحرف الزائد الجار؛ نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾. (قوله: مذهب البصريين) أي: مذهب جمهورهم وعليه كلام المصنف، لكن يجوز عندهم ترك الإعادة للضرورة كما في: حسنت جميعُ خِصَالِهِ، صلُّوا عليه وآله، قوله: وأجاز الكوفيون؛ أي: ويونس والأخفش وقطرب وعليه ابن مالك كما في شرح الشواهد. (قوله: مستدلين بالأشعار) وبضعف استدلالهم في هذا التعبير إشعار، ومما تمسكوا به قوله من البسيط:

مناسبة المجرور[1] بانضمام الجار إليه كما في المعطوف عليه. «وَ[2]المَعْطُوفُ فِي حُكْمِ المَعْطُوفِ عَلَيْهِ» فيما يجوز[3] له ويمتنع من الأحوال العارضة له نظراً[4] إلى ما قبله[5]، بشرط أن لا يكون ما يقتضيها منتفياً[6] في المعطوف. وإنَّما قلنا[7]: (مِنَ الأَحْوَالِ العَارِضَةِ لَهُ نَظَراً إِلَى مَا قَبْلَهُ) احترازاً[8] عن الأحوال العارضة له من حيث نفسه، كالإعراب والبناء والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع. فإنَّ المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف[9] عليه وإنَّما قلنا: (بِشَرْطِ أَنْ لاَ يَكُونَ مَا يَقْتَضِيهَا مُنْتَفِياً فِي المَعْطُوفِ) احترازاً[10] عن مثل قولنا: (يَا[11] رَجُلُ وَالحَارِثُ)، فإنَّ[12] (الحَارِثَ) معطوف على (رَجُلِ) وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام. فإنَّ[13] ما[14] يقتضي تجرده عن اللام هو[15] اجتماع

(١) المعطوف عليه. (٢) استئناف أو اعتراض أو عطف على الجملة السابقة الشرطية. (٣) أي: لا يمتنع. (٤) منصوب بنزع الخافض تقديره بالنظر. (٥) من فاعل أو خبره. (٦) خبر يكون. (٧) جواب سؤال فتأمل مرتين فارجع البصر كرتين. (٨) مفعول له لقلنا. (٩) في حكم رجل لئلا ينتقض الحكم. (١٠) علة احترازاً. (١١) هذا سؤال من حيث الظاهر لا من حيث الحقيقة. (١٢) علة احتراز. (١٣) علة عدم حكم. (١٤) يا. (١٥) أي: الشيء المقتضي.

وَالمَعْطُوفُ فِي حُكْمِ المَعْطُوفِ عَلَيْهِ

(قوله: كالإعراب) في كونه من الأحوال العارضة له في نفسه تأمل؛ لأن للعامل دخلاً فيه نعم قابلية الإعراب كذلك.

اليومَ قرّبتَ[1] تهجونا وتشتمنا
فاذهَب وما بِكَ والأيّامِ مِنْ عَجَبِ

والجواب: أنه للضرورة أو الواو للقسم أو في تقدير ورب الأيام، واستدلوا أيضاً بقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾، بجر الأرحام على قراءة حمزة عطفاً على محل الهاء المجرورة بالباء محلاً، وأجاب عن الآية أيضاً جمهور البصريين بأن الواو فيها للقسم، وليست بعاطفة جرياً على عادة العرب من تعظيمهم الأرحام، فجواب القسم على هذا قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾. (قوله: فإن قيل: كيف الخ) سؤال استفساري أو اعتراضي، والمثالان؛ أعني: جاؤني كلهم وأعجبتني جمالك مع الفصل والأولى إتيانهما بدونه (عصام). (قوله: من غير شرط تقدم الخ) متعلق بجاز؛ أي: بلا اشتراط تقدم التأكيد بالمنفصل على هذا التأكيد والإبدال؛ أي: ومن غير فصل، قوله: ولم يجز العطف الخ؛ أي: بدون قبح مربوط بقوله: كيف جاز قوله: قلنا: التأكيد الخ جواب مأخوذ من شرح الرضي باختصار. (قوله: أو متعلقه الخ) بحيث يتشوق من ذكره إلى ذكره، وذلك في بدل الاشتمال؛ نحو: سلب زيد ثوبه قوله: فهما ليسا الخ؛ أي: فالتأكيد والبدل ليسا بأجنبيين معنى لمتبوعهما لما عرفت أنهما إما عينه أو الخ. (قوله: لعدم تخلل فاصل) أي: لعدم توسط حرف فاصل بين التابع والمتبوع فيهما كما في عطف النسق، وقوله: مناسبة زائدة وهي التأكيد بالمنفصل أو إعادة الجار. (قوله: بخلاف العطف) فإنه أجنبي[2] منفصل عن متبوعه لفظاً ومعنى، أما لفظاً فبحرف العطف، وأما معنى فمن حيث إن المعطوف في الأغلب غير المعطوف عليه (رضي). (قوله: من تحصيل مناسبة بينهما) أي: إذا كان المعطوف عليه ضميراً مرفوعاً متصلاً أو مجروراً متصلاً مع أن المعطوف عليه متصل والمعطوف غير متصل. (قوله: ويناسب المعطوف عليه) عطف على ليخرج؛ أي: يناسب ذلك المرفوع المتصل المعطوف عليه؛ أي: على ذلك المتصل فكلمة على متعلق بالمعطوف، وليس الجار والمجرور نائب الفاعل له، وكتب على قوله: ويناسب المعطوف الخ؛ أي: وليحصل المناسبة للذي عطف عليه في الانفصال والاستقلال، ولكون هذا الوجه والمناسبة غير حاصل قبل التأكيد قال: ويناسب بصيغة الاستقبال. (قوله: وقوي مناسبة المجرور) جملة قوي عطف على قوله: ليخرج؛ أي: وليقوى مناسبة المعطوف المجرور الحاصلة قبل إعادة الخافض فلكون هذه المناسبة حاصلة قبل الإعادة عبر ههنا بصيغة الماضي حيث قال: قوي دون يقوى، وبهذا سقط ما في الحواشي. (قوله: فيما يجوز ويمتنع له من الأحوال الخ) في شرح المغني: حكم المعطوف حكم المعطوف عليه بالنسبة إلى ما قبله فإذا كان المعطوف عليه خبراً مثلاً لزم كون المعطوف خبراً عن ذلك المبتدأ بحيث يشترط في الثاني ما يشترط في الأول من اشتماله على ضمير يعود إلى ذلك المبتدأ أو غير ذلك من الشروط، ويتجه أنه كيف يعطف خبر عمرو على خبر زيد في قولك: إن زيداً ذاهب وعمراً جالس إلا أن يقال: إن محل الاشتراط إنما هو حيث يتحد ما قبل المعطوف عليه كما في زيد يقوم ويقعد، أما إذا تعدد كما في زيد يقوم وعمرو يقعد فالشرط الاتحاد في عموم الجهة لا في خصوصياتها فيعطف خبر عمرو على خبر زيد لاتحادهما باعتبار عموم الجهة؛ إذ كل منهما خبر في الجملة ولا ينظر إلى خصوصية المخبر عنه هذا.

(١) الليالي هنا مطلق الوقت، والجذام وهبر قبيلتان.

اللام وحرف النداء، وهو[1] مفقود في المعطوف[2]. وأما نحو: (رُبَّ شَاةٍ سخْلَتُهَا) فبتقدير التنكير[3]، لقصد عدم التعيين[4] أي: رُبَّ شَاةٍ وَسَخْلَةٍ[5] لَهَا، أو[6] محمول على نكارة الضمير، كـ (رُبَّهُ رَجُلاً) على الشذوذ، أي: رُبَّ شَاةٍ وَ[7]سَخْلَةُ شَاةٍ. و[8]كذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الأحوال العارضة له بالنظر إلى نفسه[9] وغيره[10]. إن كان المعطوف مثل المعطوف عليه، فلذا[11] وجب بناء المعطوف[12] في: (يَا زَيْدُ وَعَمْرُو) لأنَّ ضم (زَيْدُ) بالنظر إلى حرف النداء وإلى كونه مفرداً معرفة في نفسه، و(عمرو) مثل (زيد) في كونه مفرداً معرفة في نفسه. و[13]امتنع بناؤه[14] في (يَا زَيْدُ وَعَبْدَ اللهِ) فإنَّ (عَبْدَ اللهِ) ليس مثل (زَيْدٍ). فإنَّ (زَيْداً) مفرد معرفة، و(عَبْدَ اللهِ) مضاف. «وَ[15]مِنْ ثَمَّةَ». أي: ومن أجل أنَّ المعطوف في حكم المعطوف عليه[16] فيما[17] يجوز ويمتنع[18] «لَمْ يَجُزْ[19] فِي»، تركيب[20] مثل: «(مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ أَوْ قَائِماً وَلاَ ذَاهِبٍ عَمْرٌو) إِلَّا الرَّفْعُ» في (ذَاهِبٌ) إذ لو[21] نصب أو خفض[22] لكان معطوفاً على (قَائِمٍ) أو (قَائِماً). فيكون خبراً عن (زَيْدٍ[23]) وهو ممتنع لخلّوه عن الضمير الواقع[24] في المعطوف عليه العائد[25] إلى اسم (مَا[26]) فتعين[27] الرفع، على أن يكون خبراً مقدماً لمبتدأ مؤخر وهو (عمرو)، ويكون من قبيل عطف الجملة[28] على الجملة، ولا مانع منه. ولمَّا كان لقائل أن يقول: هذه القاعدة[29] منتقضة بقولهم[30]: «الذِي يَطِيرُ فَيَغْضَب[31] زَيْدٌ الذُّبَابُ». فإنَّ[32] (يَطِيرُ) فيه ضمير[33] يعود إلى الموصول[34]، (يَغْضَبُ) المعطوف[35] عليه ليس فيه ذلك الضمير، فأجاب[36] عنه بقوله[37]: «وَإِنَّمَا جَازَ[38] (الذِي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ[39]) لأَنَّهَا[40]» أي: الفاء[41] في هذا التركيب «فَاءُ[42] السَّبَبِيَّةِ[43]» أي: فاء لها نسبة

(١) اجتماع اللام وحرف النداء. (٢) أي: في والحارث. (٣) أي: في حكم الانفصال. (٤) على أن الإضافة للعهد الذهني. (٥) تأمل ما سبق من المجرورات. (٦) عطف على قوله فبتقدير. (٧) من أن الضمير راجع إلى شاة ما لا إلى شاة المذكورة نفسها. (٨) أي: كالحكم المذكور. (٩) وهو حرف النداء في المثال الآتي. (١٠) أي: ما قبله. (١١) أي: لأجل أن المعطوف في حكم المعطوف عليه بشرط الاتحاد. (١٢) كما وجب بناء المعطوف عليه. (١٣) عطف على وجب. (١٤) أي: المعطوف إذا كان مضافاً. (١٥) استئناف أو اعتراض. (١٦) لا مطلقاً بل في الأحوال العارضة. (١٧) أي: في الحال الذي. (١٨) إشارة إلى ذكر العام وإرادة الخاص. (١٩) أي: العطف. (٢٠) أي: في خبر ما الحجازية بالجر والنصب. (٢١) عطف على قائماً. (٢٢) عطف على بقائم. (٢٣) وهو اسم ما. (٢٤) المستكن. (٢٥) صفة الضمير. (٢٦) أي: زيد. (٢٧) فإذا كان كذلك تعين. (٢٨) اسميين. (٢٩) أي: قاعدة الضمير، أعني المعطوف في حكم المعطوف عليه. (٣٠) أي: النحاة. (٣١) على وزن يعلم. (٣٢) علة مقتضية. (٣٣) مستكن. (٣٤) أي: الذي. (٣٥) صفة يغضب. (٣٦) جواب لما. (٣٧) مصنف. (٣٨) مع أن القياس لا يجوز. (٣٩) اسم لما يلوب ويدفع. (٤٠) علة جاز. (٤١) كالفاء الناصبة للمضارع. (٤٢) خبر إن. (٤٣) وكلامنا في المعطوف ولا معطوف ههنا.

وَمِنْ ثَمَّةَ لَمْ يَجُزْ فِي مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ أَوْ قَائِماً وَلَا ذَاهِبٌ عَمْرٌو إِلَّا الرَّفْعُ وَإِنَّمَا جَازَ الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ لِأَنَّهَا فَاءُ السَّبَبِيَّةِ

(قوله: لقصد عدم التعيين) بناء على أن الإضافة للعهد الذهني. (قوله: أو محمول إلى آخره) اعلم أنهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جواباً، والشذوذ جواباً آخر، واعترض عليه بأن الضمير إنما يكون نكرة إذا لم يكن له مرجع كضمير ربه رجلاً، ويمكن أن يجاب عنه بأن ذلك مبني على ما ذهب إليه الشيخ الرضي من أن الضمائر الراجعة إلى النكرات إذا لم تكن تلك النكرات مختصة بحكم أو صفة كانت نكرات.

(قوله: نظراً إلى ما قبله) الظاهر نظراً إلى الغير فقط، أو مع نفسه سواء كان ذلك الغير ما قبله أو ما بعده؛ نحو: زيد وعمرو قائمان فلا تغفل. (قوله: وإنما قلنا من الأحوال الخ) وكل ما ذكره في توجيه كلام المصنف مما لا بد منه في هذا المقام، ولكن لا قرينة عليه كما لا يخفى على أنه يفهم من هذا الحكم أن الموافقة بين المعطوفين أشد منها فيما بين الصفة والموصوف مع أن المطابقة في المعطوف دون المطابقة في الصفة، فلذا قال العصام: وبعد اللّتيّا واللتي لا فائدة في هذا الحكم، وفي الرضي: والمقصود أن المعطوف يجب أن يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه فتبصر. (قوله: كالإعراب) بمعنى عدم المشابهة لمبنى الأصل لا بمعنى أثر العامل، ولا بمعنى القابلية بالقوة القريبة، وكتب على قوله: كالإعراب والبناء ما نصه: اعلم أنه ليس مطلق البناء ناشئاً مما قبله ولا باعتبار نفسه، بل فيه تفصيل فإنه إما أصلي أو عارضي، والبناء الأصلي ليس كله ناشئاً مما قبله وكذا العارضي، فإن بعضه من الأحوال العارضة باعتبار نفسه

(قوله: الإعراب كذلك)؛ إذ الدخيل فيه مطلق العلم. (قوله: أنهم جعلوا الخ) إن أريد بالشذوذ شذوذ نكارة الضمير؛ لأنه أعرف المعارف فهما جواب واحد، وإن أريد شذوذ إضافة رب إلى المعرفة فهما جوابان والشذوذ على التقديرين

كبناء المبهمات ونحوها، وإن كان بعضه عارضاً بالنظر إلى ما قبله كبناء المنادى المفرد كما سيذكره، وقوله: والتنكير؛ يعني: أكثره فإن بعضه عارض بالنظر إلى ما قبله لا من حيث نفسه؛ نحو: التنكير في مجرور رب، وقوله: من حيث تجرده؛ أي: من حيث لزوم التجرد عن اللام العارض له بالنظر إلى ما قبله؛ أعني: يا. (قوله: وهو مفقود في المعطوف) أي: وهذا الاجتماع المحذور غير موجود في طرف المعطوف؛ لعدم مباشرة حرف النداء بالذات له، وكم حكم يثبت تبعاً لا قصداً؛ ولذا لم يلزم التجرد عن اللام في مثل يا زيد والحارث كما لزم في يا حارث. (قوله: وأما نحو: رب شاة الخ) جواب عما يقال: إن تنكير شاة حال عارض للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله؛ لأن رب يقتضي كون مجروره نكرة فيجب أن يكون المعطوف على مجرور رب أيضاً نكرة مع أنه معرفة في هذا المثال. (قوله: لعدم قصد التعيين) أي: عدم تعيين السخلة بحمل الإضافة على العهد الذهني كعدم قصد التعيين في نحو: يا رجلاً خذ بيدي، وقوله على نكارة الضمير بأن يرجع إلى سخلةٍ مّا لا إلى سخلة معهودة وقوله: بالنظر إلى نفسه وغيره؛ أي: مع غيره، وذلك الغير أعم مما قبله وما بعده. (قوله: وإلى كونه مفرداً الخ) أي: وبالنظر إلى نفسه أيضاً من كونه مفرداً معرفة، قيل: هذا مبني على أنه معرفة قبل النداء، وأما على تقدير أن يكون منكراً قبل النداء، ثم يعرف بالنداء فلا يصح فافهم، وقوله: أو قائماً، قيل: لا حاجة إليه كثيراً؛ لأنه يمكن تصور احتمال النصب في ذاهب على تقدير عدم الإتيان به بتصور عطفه على محل بقائم فالإتيان به لزيادة توضيح تصور صورة النصب. (قوله: فيكون خبراً عن زيد) أي: فيكون ذاهب المعطوف على قائم خبراً عن زيد الذي هو اسم ما، وقيل: الأخصر والأنسب بقوله: الآتي إلى اسم ما أن يقول: فيكون خبر ما. (قوله: لخلوه عن الضمير الخ)؛ لأن الذهاب حال عمرو وقائم به؛ أي: مع أنه لا بد في الخبر المشتق أو في معموله من ضمير المسند إليه، وقوله: خبراً مقدماً؛ أي: أو مبتدأ لاعتماده على النفي وعمرو فاعله ساد مسد الخبر وفيه ما فيه. (قوله: هذه القاعدة) أي: المذكورة في المتن؛ أعني قوله: والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع له. (قوله: أي: فاء لها نسبة الخ) أي: تعلق وارتباط تعلق الدال بالمدلول، وأشار بهذا إلى أن إضافة الفاء إلى السببية إضافة لأدنى ملابسة.

(قوله: إذ لو نصب أو خفض إلى آخره) ولا يجوز أن يكون معطوفاً على قائماً وعمرو ومعطوفاً على زيد حتى يكون من باب العطف على معمولي عامل واحد لامتناع عمل ما في الخبر المقدم. (قوله: لخلوه عن الضمير الخ) أي: بحسب الظاهر، وإلا فيمكن تقدير الضمير سماعاً، نحو: معه أو عنده فلا يمتنع. (قوله: فتعين الرفع على أن يكون الخ) يحتمل أن يكون مبتدأ وعمرو فاعله، وإنما لم يذكر هذا الاحتمال؛ لأنه حينئذ في قوة الفعلية فتصير بمنزلة عطف الفعلية على الاسمية.

بمعنى مخالفة القياس، فعلى الأول مخالفة قياس الضمير، وعلى الثاني مخالفة كون المعطوف في حكم المعطوف عليه. (قوله: واعترض الخ) يعني: أن القوم إنما قالوا: بنكارة الضمير على خلاف القياس فيما إذا كان مبهماً مفسراً بما بعده للضرورة، وأما إذا تقدم المرجع فلا يقولون بنكارته، بل هو معرفة لكونه دالاً على أمر معلوم للسامع وإن كان مرجعه نكرة. وبهذا ظهر أن ما ذكره المحشي رحمه الله بقوله: ويمكن أن يجاب الخ غير مفيد؛ لأن مقصود المعترض أن قولهم: والمعطوف في حكم المعطوف عليه ينتقض برب شاة وسخلتها بناء على ما ذهبوا إليه من أن الضمير الراجع إلى النكرة معرفة.

إلى السببية، بأن[1] يكون معناها السببية لا العطف. فلا يرد[2] نقضاً على تلك القاعدة[3]. أو يكون معناها السببية مع العطف لكنها[4] تجعل الجملتين كجملة واحدة[5] فَيُكتَفى بالربط في الأولى. فالمعنى: الذي إذا يطيرُ فيَغضبُ زيدٌ الذبابُ، أو[6] يفهم منها[7] سببية الأولى[8] للثانية[9]. فالمعنى: الذي يَطيرُ فيغضبُ زيد بسببه الذباب، و يمكن أن يقدر فيه ضمير أي: الذي يطير فيغضب (زَيْدٌ[10] بِطَيَرانِهِ الذُّبَابُ). «وَإِذَا عُطِفَ» أي: إذا وقع[11] العطف بناء «عَلَىٰ» وجود «عَامِلَيْنِ» بأن[12] عطف اسمان على معموليهما بعاطف واحد. وقال بعض شارحي اللباب[13]: الأظهر عندي أنَّ العطف ههنا محمول على معناه اللغوي،

(١) باشر بيان الملابسة. (٢) أي: ذلك التركيب. (٣) أي: حكم المعطوف كحكم المعطوف عليه. (٤) أي: لكن الفاء العاطفة التي أفادت معنى. (٥) سببية الأولى للثانية لاتصال بينهما. (٦) يعني طيران سبب لغضب زيد مع اجتماع الغضب بالطيران إلا شرط التقدم الطيران ويعقبه الغضب. رضا. (٧) أي: الفاء. (٨) أي: الجملة. (٩) أي: الجملة. (١٠) بسببه الذباب ويمكن أن يقدر فيه ضمير أي: الذي يطير فيغضب زيد. صح. (١١) أشار إلى أن الفعل مبني للمفعول. (١٢) متعلق بوقع. (١٣) أي: هذا الكتاب لأنَّه من اللباب إن كان اسم جنس أو أشار في المسمى باللباب إن كان اسم كتاب.

وَإِذَا[1] عُطِفَ عَلَى عَامِلَيْنِ[2]

(١) أي: وإذا وقع العطف مبنياً على.
(٢) أي: غير متحدين بأن يكون العامل الثاني غير الأول.

(قوله: بأن يكون معناها السببية لا العطف) كما في إذا لقيته فأكرمه. (قوله: أو يكون معناها السببية مع العطف) كالفاء الناصبة للمضارع. (قوله: لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة)؛ وذلك لاتصال بينهما بالسببية، أفاد الشيخ الرضي ما حاصله: أن الجملة التي يلزمها الضمير كالصلة والصفة وخبر المبتدأ إذا عطفت عليها جملة أخرى متعلقة بها بأن كان مضمونها بعد مضمون الأولى متراخياً عنه أولا، أو بغير ذلك جاز تجرد أحديهما عن الضمير اكتفاء بأختها؛ وذلك لأن ذلك التعلق يجعل المجموع أمراً واحداً، فنقول: الذي جاء ففرت الشمس زيد؛ لأن المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد، وكذا الحال في ثم، وأما الواو فلما كان للجمع المطلق لم يجز ذلك فيه إلا إذا ساعده القرينة على التعلق كأن يقول: الذي قام وقعدت هند في تلك الحال زيد.

(قوله: لأنه حينئذ في قوة الفعلية) لاشتماله على الإسناد التام فكأنه لا ذاهب عمرو بخلاف الصفة المسندة إلى فاعلها فإنها في حكم المفرد. (قوله: نحو: لقيته فأكرمه) فإنه لا يجوز عطف الإنشاء على الأخبار فيما لا محل له من الإعراب. (قوله: كالفاء الناصبة للمضارع) نحو: زرني فأكرمك، فإن التقدير ليكن منكم زيارة فإكرام مني. (قوله: متعلقة بها) سواء كان مضمون الأولى مسبباً لمضمون الثانية كما في مثال الذباب أولاً كما في المثال الذي يأتي. (قوله: لمطلق الجمع) لا دلالة فيه على الافتراق وغيره. (قوله: لم يجز ذلك) أي: تجرد إحدى الجملتين عن الضمير فلا يجوز الذي قام وقعدت هند زيد وقعدت هند في تلك الحال زيد.

(ككوب الخرقاء) وقال وجيه الدين: أشار بذلك إلى معنى إضافة الفاء إلى السببية وتوجيهها وقد قرر الجواب عن نقض القاعدة بهذا التركيب على وجوه أربعة؛ أحدها: وهو ما ذكره المصنف أن الفاء للسببية لا للعطف ولا يشترط فيها ذلك، الثاني: أنها للسببية مع العطف لكن السببية تجعل الجملتين كجملة واحد فيكتفي بالرابط الواحد وهو الذي في الأولى كما في الجملة الواحدة، الثالث: أنه يفهم من السببية سببية الجملة الأولى للثانية لا مطلق السببية فيكون المعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه فيكون في قوة الرابط فلا حاجة إلى العائد، الرابع: تقدير الرابط؛ أي: بسبب طيرانه. (قوله: السببية لا العطف) أي: وكلامنا في المعطوف فيكون الجملة استينافاً لا محل لها من الإعراب لا عطفاً على جملة يطير. (قوله: فيكتفي بالربط في الأولى) أي: بالرابط الذي هو في الجملة الأولى، وحاصل هذا الجواب الثاني تخصيص القاعدة بما إذا لم يكن بين المعطوفين مناسبة بالسببية بحيث يجعلهما بمنزلة أمر واحد وإلا فيكتفي بربط واحد. (قوله: أو يفهم منها سببية الأولى) فيكون تلك السببية بمنزلة رابط؛ لأنها في قوة فيغضب بسببه؛ أي: بسبب طيرانه، ثم إن هذه ثلاثة أوجه في الجواب يحتمل قوله: لأنها فاء السببية كلاً منها، وأما قوله: ويمكن أن يقدر الخ فجواب آخر بتقدير الرابط. (قوله: أي: إذا وقع العطف) يعني أن قوله: إذا عطف مسند إلى ضمير مصدره من قبيل: جِيْلَ بَيْنَ العَيْرِ والنَّزَوانِ، فقوله: على عاملين ليس بنائب عن الفاعل له بل مفعول مطلق؛ أي: عطفاً مبنياً على عاملين أشار إليه بقوله: بناء، واعلم أن ظاهر عبارة المتن لما لم يكن سديداً لظهور أن العطف على المعمولين لا العاملين احتاج الشارح إلى التوجيه للتصحيح فذكر ثلاثة أوجه، والوجه الأخير أولى على ما في حاشية العصام؛ فلذا اختاره في شرحه حيث فسر كلام المتن بقوله: أي: على معمولي عاملين فلا تغفل، وتمامه في الجزائري. (قوله: بأن عطف اسمان الخ) مختلفين كانا في الإعراب

أي: إمالة الاسمَيْن نحو:[1] العاملَيْن، بأن يجعلا معمولَيْها، وأكثر الشارحين[2] على أنَّ المعنى على معمولَيْ[3] عاملين. وإنَّما قال: (على معمولَيْ عاملين) لا على معمولَيْ عامل واحد، فإنَّه جائز اتفاقاً[4] نحو: ضرب زيدٌ عمراً وبكراً خالداً، ولا على أكثر من اثنين

(١) أي: جانب. (٢) كالرضي والمتوسط والهندي وصاحب اللباب والفالي. (٣) على حذف المضاف وإنما حذف المضاف ليقع الحكم على مناطه فإنَّ مناط عدم الجواز بلد والعامل لا تعدد المعمول الموجود. (٤) لأن حروف العطف إنما وضعت لأن تقوم مقام العامل الواحد اختصاراً.

كالمنصوب والمرفوع مثل إن زيداً ضرب غلامه وبكراً أخوه، أو متفقين كالمنصوبين والمرفوعين (رضي). (قوله: بعض شارحي اللباب) اللباب مؤلف في النحو للعلامة تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد بن السيف المعروف بالفاضل الإسفرائني، وشرحه غير واحد من العلماء كالفاضل اليمني وعلاء الدين الشهير بمصنفك والزوزني وغيرهم، وقوله: على معناه اللغوي؛ أي: الميل، وهذا بعيد جداً؛ إذ المتبادر هو المعنى الاصطلاحي. (قوله: أي: إمالة الاسمين الخ) قيل: يرد على هذا لزوم حذف المفعول القائم مقام الفاعل لقوله: عطف وكون على صلة للإمالة مع أنه غير معروف، وكذا لا يظهر تفسير الشارح الإمالة بالجعل المذكور إلا أن يراد الجعل في الجملة لا بالأصالة بان يكون بحرف العطف فتبصر (نور الدين). (قوله: نحو: العاملين) أي: جانبهما؛ إذ لفظ النحو يجيء لمعان منها الجانب، قال الشاعر:

نَحَونا نَحو دَارِك يا حبيبي
لَقِينا نَحوَ أَلفٍ مِنْ رَقِيبِ
وجَدْنَاهُم جِيَاعَاً نَحو كَلْبٍ
تَمَنَّوا مِنْك نَحواً مِنْ شَرابِ (فروق)

(قوله: وأكثر الشارحين الخ) وهذا هو التوجيه الثالث؛ أي: أكثر شارحي هذا الكتاب لا اللباب؛ فلذا لم يقل: وأكثرهم، فيندفع ما يتوهم ههنا من كون الأكثر من شارحي اللباب. (قوله: أن المعنى على معمولي الخ) أي: معنى قوله: على عاملين على معمولي عاملين بتقدير المضاف، فعلى هذا يكون الجار والمجرور؛ أعني قوله: على عاملين نائب فاعل لعطف، ثم إن كل ما ذكر تأويلات لهذا القول ومآلها واحد (وجيه الدين). (قوله: وإنما قال الخ) أي: إنما قال المصنف بناء على توجيه أكثر الشارحين الخ، وهذا ظاهر في أنه قدس سره مع أكثر الشارحين في هذا التوجيه فاعرفه. (قوله: لا على معمولي عامل واحد) أو معمولاته مثل أعلم زيد عمراً بكراً فاضلاً، وبشر خالداً محمداً كريماً فإنه أيضاً جائز بالاتفاق؛ لأن حرف العطف كالعامل والحرف الواحد لا يقوى قيامه مقام عاملين، ويجوز أن يقوم مقام عامل واحد يعمل في اثنين أو ثلاثة. (قوله: ولا على أكثر من اثنين) قيل: ولا على معمولات عوامل أكثر من اثنين؛ نحو: إن زيداً ضرب غلامه في الدار وبكراً جاريته السوق فإنه ممتنع أيضاً

(قوله: وأكثر الشارحين على أن المعنى على معمولي عاملين) بحذف المضاف، وإنما حذف المضاف ليقع الحكم على مناطه فإن مناط عدم الجواز تعدد العامل لا تعدد المعمول ولذا جاز العطف على معمولي عامل واحد.

فإنَّه[1] لا خلاف في امتناعه[2]. «مختلفين[3]» أي: غير متحدين[4] بأن لا يكون الثاني[5] عين الأول، وذلك[6] لدفع توهم من يتوهم أنَّ مثل: (ضَرَبَ ضَرَبَ زيدٌ عمراً وبكراً خالداً) من هذا[7] الباب مع أنَّه ليس منه؛ لعدم تعدد العامل فيه؛ إذ العامل هو الأول، والثاني تأكيد له. وذلك[8] العطف كما وقع في قولهم[9] (مَا[10] كُلُّ سَوْدَاءَ[11] تَمْرَةٍ[12] وَلَا[13] بَيْضَاءَ شَحْمَةٍ[14]).

(١) أي: هذا العطف. (٢) أي: هذا العطف. (٣) صفة عاملين. (٤) ذاتاً وعملاً. (٥) أي: العامل. (٦) ثابت. (٧) يعني عطف معمولي عاملين لتعدد العامل فيه ظاهراً. (٨) أحد العطف على عاملين مختلفين. (٩) أي: العرب. (١٠) مشابه بليس. (١١) غير منصرف على وزن حمراء. (١٢) خبر ما. (١٣) زائدة. (١٤) بالتركي منتار.

مُخْتَلِفَيْنِ

بالإجماع، فاعلم أن بعض الأعلام قال في تحقيق المقام ما خلاصته: إنه يحتمل أن يراد بالاثنين في كلام الشارح العاملان فالمعنى على هذا ولا على معمولات أكثر من عاملين، وأن يراد بهما المعمولان، فالتقدير حينئذ: ولا على أكثر من معمولين لعوامل والمآل واحد لكن الظاهر أن المراد هو الاحتمال الأول؛ لأن الغرض بيان فائدة إيراد قوله: عاملين مثنى وأنه من أي شيء يحترز به لا بيان فائدة إيراد المعمولين مثنى؛ لأنه لم يذكر في المتن، بل المذكور العاملان فيحترز به عن شيئين؛ أحدهما: العامل الواحد أشار إليه بقوله: لا على معمولي عامل واحد، وثانيهما: العوامل فأشار إلى الاحتراز عنها بقوله: ولا على أكثر من اثنين، ولا يخفى أن اللائق بمقام بيان المحترز عنه التصريح بذلك، وذلك إنما يوجد على الاحتمال الأول فلا تغفل. (قوله: فإنه لا خلاف في امتناعه) أي: امتناع العطف على أكثر من اثنين أو لأنه اقتصر على أقل ما يكتفي به، وقوله: مختلفين قيد بذلك تنبيهاً على استغراق الحكم كما في: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ﴾، فإن وصف الشيء بما يعم الجنس يقصد به عموم الحكم (عصام)، لكنه يأباه الطبع السليم، ثم المراد مختلفين في المعمول بأن يكون لكلٍ معمولان لا مختلفين في العمل وإلا لم يدخل فيه: إن زيداً ضرب عمراً وبكراً خالداً (عصام). (قوله: وذلك لدفع وهم الخ) وقد رده العصام في شرحه بأن هذا وهم؛ إذ لا عمل لضرب الثاني ولا اتحاد له مع ضرب الأول؛ إذ لا يتصور الاثنينية مع الاتحاد. (قوله: وذلك العطف كما وقع الخ) أي: العطف على معمولي عاملين مختلفين كالعطف الواقع في كلام بعض العرب. (قوله: ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة) فإنه عطف فيه بيضاء على سوداء المجرور والعامل فيه كل، وقوله: شحمة عطف على تمرة المنصوب والعامل فيه كلمة ما بمعنى ليس، وهذا الكلام من ضروب الأمثال، حاصله: أنه ليس كل ما استقبحته ظاهراً فهو قبيح في نفس الأمر، ولا كل ما استحسنته ظاهراً فهو حسن في الواقع، وعبروا بالشحمة والتمرة؛ لأن التمرة مشهورة بالسواد المستلزم للقبح والشحمة عكسها، قال الشاعر:

وكُنَّا حِسْبْنَا كُلَّ بيضاءَ شَحْمَةً
لَيالِي لا قِينا جُذاماً وحِمْيَرا[1]

ثم الظاهر أن العطف في هذا المثال والبيت المذكورين من أفراد الضابطة الآتية مشار إليها بصورة الاستثناء؛ وذلك لأنه كما ترى تقدم المجرور في المعطوف عليه وتأخر المنصوب، ثم جاء المعطوف على هذا الترتيب فحصل التعادل وبه ورد السماع فهو جائز بلا تأويل عند غير سيبويه مثل في الدار زيد والحجرة عمرو، لا يقال: وقع الفصل بين العاطف والمجرور في قوله: ولا بيضاء فيمتنع العطف؛ لأنا نقول: الفصل مانع إلا إذا كان بلا المؤكدة للنفي الزائدة بعد حرف العطف فيجوز؛ نحو: لا في الدار زيد ولا الحجرة عمرو تدبر، وفي شرح أبيات المفصل: أن هذا العطف جائز عند الأخفش لوروده في الاستعمال، وهو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة خلافاً لسيبويه، ولك أن تقول: مذهب الأخفش أولى من مذهب سيبويه؛ لعدم اشتماله على الحذف وورود استعمال الفصحاء عليه هذا، وقال الجزائري: والحق عندي جوازه لوروده في القرآن العزيز وفي الكلام الفصيح، وقد قرر بعض الأساتذة ههنا أن هذان العطفان[2] من العطف الجائز مثل: في الدار زيد الخ ويؤيده قوله الآتي بل يحملها على حذف المضاف حيث لم يقل على حذف حرف الجر، وكذا يدل على ما قلناه ما سنتقله عن الموشح في بيان الصورة المستثناة، لكن قال[3] بعض الناظرين في قوله الآتي لمجيئه في كلامهم؛ أي: كثيراً، وإلا فيرد السؤال بقولهم: ما كل سوداء تمرة الخ، وبقول الشاعر: أكل امرئ الخ ثم قال: ويمكن أن

يقال: لما أوّلوا قولهم: ما كل سوداء، وقوله: أكل امرئ الخ، لم يكن من هذا القبيل فلم يقع في

(١) أي: العطف في المثال والعطف في البيت.
(٢) أعني: نور الدين.
(٣) أي: سواء كان أحدهما جاراً أو لا.

وفي قول[1] الشاعر:

أَكُلُّ[2] امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ[3] بِاللَّيْلِ نَاراً[4].

(١) وهو أبو ذؤيب. (٢) استفهام إنكاري. (٣) أصله تتوقد بمعنى تلهب. صفة نار. (٤) مفعول الثاني.

كلام العرب غير صورة تقديم المجرور انتهى، وبالجملة هذا المقام لا يخلو عن تردد وإشكال وقد وقع في كلام المتن كما ستعلم وجوه من الاختلال كما لا يخفى على من طالع المغني والرضي والموشح وغيرها من كتب الرجال، ففي المغني ما ملخصه: أن العطف على معمولي عاملين إن لم يكن أحدهما جاراً، فقال ابن مالك: هو ممتنع إجماعاً مثل كان آكلاً طعامك عمرو وتمرك بكرو وليس كذلك، بل قد نقل عن جماعة منهم الأخفش الجواز مطلقاً[1]، وإن كان أحدهما جاراً فإن كان الجار مؤخراً؛ نحو: زيد في الدار والحجرو عمرو أو عمرو الحجرة، فقيل: إنه ممتنع إجماعاً وليس كذلك، بل هو جائز أيضاً عند جماعة منهم الأخفش، وإن كان الجار متقدماً؛ نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو فالمشهور عن سيبويه المنع، وبه قال المبرد وابن السراج وهشام، وعن الأخفش الإجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج، وفصّل قوم منهم الأعلم فقالوا: إن ولي المخفوض العاطف؛ نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو جاز؛ لأنه كذا سمع؛ ولأن فيه تعادل المعطوفات، وإلا امتنع؛ نحو: في الدار زيد وعمرو الحجرة، وقد جاءت مواضع يدل ظاهرها على خلاف قول سيبويه كقوله تعالى في سورة الجاثية: ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۝٣﴾ إلى قوله: ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾، فإن آيات الأولى منصوبة بالإجماع؛ لأنها اسم إن، وأما الثانية والثالثة فقرأهما الأخوان -أي: حمزة والكسائي - بالنصب والباقون بالرفع، وقد استدل بقراءتين في آيات الثالثة على المسألة، أما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء وفي، وأما النصب فعلى نيابتها مناب أن وفي انتهى، وفي الموشح ففي الآية عطف قوله: واختلاف الليل على السموات، والعامل فيها لفظ في، وعطف آيات الثالثة على الأول والعامل فيها أن، ثم قال ابن هشام: وبعد فالحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو، ولا إشكال حينئذ في الآية هذا، ومن هذا القبيل قوله تعالى في سورة يونس: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾، حيث عطف عليه قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍ﴾؛ أي: وللذين (أبو السعود وغيره). (قوله: وفي قول الشاعر: أكل امرئ الخ) وهو حارثة بن الحجاج، وقيل: غيره، والبيت من البحر المتقارب من عروضه الأولى وضربه الأول، فقوله: ونار بالجر معطوف على امرئ المجرور، والعامل فيه كل، وقوله: ناراً عطف على امرأ المنصوب والعامل فيه تحسبين والخطاب للنفس أو للمؤنث، وتوقد مضارع مؤنث من التفعل أصله: تتوقد فحذف إحدى التائين كما في: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾، وقال العصام: توقد لازم ومتعد وههنا لازم لعدم جواز حذف التاء من المجهول، ذكره السعد في شرح تصريف الزنجاني، والاستفهام في البيت للإنكار، وحاصل المعنى: أكل امرئ رأيته تظنه رجلاً كاملاً في الرجولية، وأكل نار رأيتها تتوقد في الليل تحسبها ناراً كالنيران المضرمة في الليل لطلب الضيف وإرشاد الضالّ في الطريق على ما هو عادة العرب، وقيل: يعني كما أن صورة[2] الإنسان لا توجب كمالاً كذلك صورة النار لا توجب نفعاً، فعليك بالحزم والبصيرة.

(١) بل الإنسان الكامل من له خصال سيئة وأخلاق حسنة مرضية بهية.
(٢) فقصر المصنف الصورة المستفادة على ما ذكره ليس مما ينبغي.

فهذا وإن كان بحسب الظاهر جائزاً لكنّه[1] «لَمْ يَجُزْ[2]» عند الجمهور[3] بحسب الحقيقة،

(١) هذا العطف. (٢) هذا العطف. (٣) بمقتضى وضع حرف العطف.

(قوله: فهذا) أي: فهذا العطف. (وإن كان بحسب الظاهر جائزاً الخ) كأنه أشار به إلى دفع ما قيل في هذا المقام من أن التالي في قوله: وإذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز مناف للمقدم، وإن لفظة إذا وصيغة الماضي يقتضي التحقق، فكيف يصح الحكم بعدم الجواز؟ وإن الصواب أن يقول: لم يجز العطف على عاملين مختلفين، وحاصل الدفع: أن العطف بحسب الظاهر متحقق والتحقق بحسب الظاهر لا ينافي الامتناع بحسب الحقيقة، ولعل النكتة في العدول عن الصواب المبالغة في الامتناع فكأنه قال: إن ذلك العطف وإن كان ثابتاً بحسب الظاهر لكنا نحكم بامتناعه؛ لقيام الدليل الجلي وهو قيام حرف مقام عاملين، ولك أن تقول: إن المراد من قوله: وإذا عطف وإذا أريد العطف وحينئذ يندفع الأشكال المذكور، لكن يتجه عليه أن عدم الجواز لا يبتني على تلك الإرادة فإنه ثابت على تقدير عدمها فلا فائدة في التعليق. (قوله: لكنه لم يجز عند الجمهور) المفهوم من كلام الشيخ الرضي أن مذهب المتقدمين، ومنهم الأخفش: أن العطف على معمولي عاملين جائز إلا ما فيه الفصل بين العطف والمجرور، نحو: إن زيداً في الدار وعمراً الحجرة؛ فإنه يمتنع اتفاقاً للفصل بين العطف الذي هو كالجار وبين المجرور، وأن مذهب سيبويه والفراء المنع مطلقاً، وأما المتأخرون فهم يجوّزون إذا تقدم المجرور في المعطوف عليه وتأخر المنصوب أو المرفوع، ثم يأتي المعطوف على ذلك الترتيب، وإن لم يكن على هذا الوجه لم يجز؛ نحو: زيد في الدار والحجرة عمرو فمنهم من استدل على عدم الجواز بعدم استواء آخر الكلام وأوله؛ لأن المخبر به في الأول مؤخر، وفي الثاني مقدم، والمصنف استدل بأن ذلك العطف خلاف القياس فيجب الاقتصار على مورد السماع وهو الضابط المذكور انتهى حاصل كلامه، ومن هذا التفصيل يظهر ما في كلام المصنف أما أولاً؛ فلأنه نسب المخالفة إلى الفراء وذلك غير صحيح؛ لأنه وافق سيبويه، وأما ثانياً، فهو أن المفهوم من كلامه أن الجمهور لم يجوّزوا إلا فيما استثناه وليس كذلك؛ لأن المتقدمين يجوّزون إلا في مادة متفق عليها، وأما ثالثاً: فهو إن ما استثناه قاصر من الضابطة.

(قوله: مناف للمقدم)؛ لأن عدم الجواز ينافي وقوع العطف. (قوله: وإن لفظه الخ) أي: لا وجه لاستعمال إذا والماضي ههنا لدلالتها على التحقق. (قوله: لكن يتجه الخ) وأجيب بأن عدم الجواز علة لجواب أقيم مقامه، والتقدير إذا أريد العطف على عاملين مختلفين فلتجتنب عنه؛ لأنه لم يجز ولا يخفى ضعفه. (قوله: اتفاقاً) ممن جوّز العطف على عاملين ومن لم يجوز. (قوله: كالجار) لقيامه مقامه في العمل. (قوله: وهو الضابطة) المذكورة بقوله: إذا تقدم المجرور الخ. (قوله: نسب المخالفة في عدم الجواز) فيفهم منه الجواز عنده وليس كذلك؛ لأنه موافق لسيبويه في عدم الجواز مطلقاً. (قوله: لأن المتقدمين يجوّزون الخ) فلا يصح نسبة عدم

لَمْ يَجُزْ

(قوله: وإن كان بحسب الظاهر الخ) الغرض من هذا دفع ما ذكره الهندي من أن التالي في هذه الشرطية مناف للمقدم؛ لأن لفظة إذا وصيغة الماضي تقتضيان التحقق فيكون التقدير إذا وقع العطف على عاملين وتحقق لم يجز، وهو فاسد؛ لأن ما ثبت وتحقق كيف يحكم عليه بعدم الجواز، وحاصل الجواب: أن العطف بحسب الظاهر متحقق والتحقق بحسب الظاهر لا ينافي الامتناع بحسب الحقيقة فإن التراكيب الفاسدة المخالفة لقوانين النحو كلها جائزة بحسب الصورة (نعمه) و(وجيه) و(لارى)، وقال العصام: وذكر إذا والماضي الدالين على تحقق الوقوع لا ينافي الحكم بعدم الجواز؛ لأن الوقوع من المخطئ كتابعي الفراء؛ ولأنه يكفي لاستعمالهما تحقق الوقوع في المستثنى انتهى. (قوله: لكنه لم يجز عند الجمهور) واعلم أن المفهوم من كلام الرضي على ما في اللاري أن مذهب القدماء، ومنهم الأخفش أن هذا العطف جائز إلا في صورة الفصل بين حرف العطف والمجرور فإنه يمتنع حينئذ بالاتفاق وأن مذهب سيبويه والفراء منع هذا العطف مطلقاً، وأما المتأخرون فيجوّزونه إذا تقدم المجرور في المعطوف عليه، وتأخر المرفوع كما في مثال المتن أو المنصوب كما في الشرح ثم يأتي المعطوف على ذلك الترتيب، وإلا لم يجز؛ نحو: زيد في الدار والحجرة عمرو، فمنهم من استدل على عدم الجواز كالأعلم بعدم الاستواء بين أول الكلام وآخره؛ لأن المخبر به في الأول مؤخر، وفي الثاني مقدم ويلزمه تجويز مثل قولنا زيد خرج غلامه وعمرو أخوه لتحقق الاستواء مع أنه لا يجيزه، وأما المصنف فقد استدل على عدم الجواز بأن العطف المذكور خلاف الأصل والقياس، فيجب الاقتصار على مورد السماع وهو الضابط المذكور؛ أعني قوله: إذا تقدم المجرور في المعطوف عليه وتأخر الخ، ثم قال الرضي: فلا يلزم على المصنف ما لزم على الأعلم لكن يبقى الإشكال عليه في علة تخصيصهم للصورة المعينة بالجواز دون غيرها، وإذا كان العطف المذكور خلاف الأصل فهلا اعتذر بإضمار الخافض كما فعل سيبويه حتى لا يكون تحكماً انتهى، فإذا عرفت هذا ظهر لك ما في كلام المصنف من وجوه الخلل كما قدمناه

لأنَّ[1] الحرف الواحد[2] لم يقو أنْ يقوم مقام عاملين مختلفين «خِلاَفاً لِلْفَرَّاءِ» فإنَّه يُجَوِّزُ هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة[3] ولا[4] يؤول[5] الأمثلة

(١) علة لم يجز. (٢) من العاطفة. (٣) الظاهرة. (٤) وإنما تقول أولون على تقدير حذف المضاف وترك المضاف إليه على إعرابه أي: وما كل سوداء تمرة ولا كل بيضاء شحمة وكذلك قول: أكل امرئ تحسبين امرأ وكلانا تحسبين ناراً. (٥) أي: الفراء. كبير.

بكلام مجمل وهي ثلاثة؛ الأول: أنه نسب المخالفة للجمهور إلى الفراء وهذا غير صحيح على المشهور؛ لأنه وافق سيبويه في المشهور فالصحيح نسبتها إلى الأخفش فلذا قال في شرح العصام: إنه لم يرض المصنف بالمشهور إلا أن الشيخ الرضي صوب المشهور، وقال صوابه خلافاً للأخفش لكن الأخفش أيضاً لا يجوّز مطلقاً كما عرفت مما نقلناه من المغني فتجويز أحد مطلقاً زعم من المصنف، الثاني: يفهم من كلامه أن الجمهور لم يجوزوا هذا العطف إلا فيما استثناه وليس كذلك؛ لأن المتقدمين يجوزون ذلك إلا في مادة متفق على امتناعها كصورة الفصل، وصورة كون أحدهما جاراً كما علمته أيضاً من النقل السابق، الثالث: أن ما استثناه قاصر عن بيان الضابطة المذكورة كما أشار إليه الشارح بعطف قوله: وإن في الدار زيداً الخ على المستثنى هذا، فقوله عند الجمهور؛ أي: جمهور المتأخرين كما نص عليه الجزائري. (قوله: لأن الحرف الواحد لم يقو الخ) مضارع مجزوم من قوي قوة وبابه علم، يعني: لو جاز هذا العطف بحسب الحقيقة يلزم أن يقوم العاطف الواحد الضعيف مقام عاملين بناء على أن العاطف قائم مقام العامل في الذكر لا في العمل حتى أن أصل جاءني زيد وعمرو جاءني زيد جاءني عمرو فحذف العامل من الثاني وترك ذكره وأقيم مقامه العاطف في الذكر اختصاراً، وقيام الواحد مقام الواحد هو الأصل والمعقول؛ ولذا جاز العطف على معمولي عامل واحد بالاتفاق وقيامه مقام الأكثر خلاف الأصل، ومن ثمة لم يجوّز الجمهور هذا العطف في غير موارد السماع، بل أولوه وسيبويه لم يجوّزه أصلاً لا في موارد السماع ولا في غيرها، بل أول في الكل على الأصل لكن الحق جوازه في الصورة المستثناة كما مر، وبما تقدم من أن العاطف قائم مقام العامل في الذكر لا في العمل اندفع ما في الجزائري من أن تعليل الشارح هذا مبني على ما ذهب إليه بعضهم من أن العامل في المعطوف حروف العطف نيابة عن العامل السابق، وهو بعيد لعدم لزومه لأحد القبيلتين، ثم قال: وفي العامل في المعطوف مذهبان آخران؛ أحدهما: قول سيبويه وهو أن العامل في المعطوف هو الأول بواسطة الحرف، ثانيهما: مذهب الفارسي وابن جني وهو أن العامل في الثاني مقدر من جنس الأول ومذهب سيبويه هو الأولى.

خِلاَفاً لِلْفَرَّاءِ

الجواز إلى الجمهور. (قوله: قاصر عن الضابطة)؛ لأنه لا يفهم مبنى تمميم التأخر للمنصوب والمرفوع ولا كون الإتيان بالمعطوف بذلك الترتيب؛ ولأنه يدخل فيها الصورة الممتنعة بالاتفاق.

الواردة عليها[1]، ولا يقتصر[2] على صورة السماع، بل يعمها وغيرها. وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جاز في جميع المواد[3] عند الجمهور[4]. «إِلَّا فِي نَحْوِ: (فِي الدَّارِ

(١) أي: على صورة العطف على معمولي عاملين مختلفين. (٢) أي: الفراء كالجمهور. (٣) أي: المواضع. (٤) غير سيبويه.

إِلَّا فِي نَحْوِ: فِي الدَّارِ زَيْدٌ

(قوله: وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور إلا في نحو: في الدار إلى آخره) فإنه يتبدل عدم الجواز بالجواز والمخالفة بالموافقة، خلافاً لسيبويه؛ فإنه لا يستثني.

(قوله: فإنه يتبدل الخ) يعني أن قوله: إلا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو مستثنى مفرغ، والمستثنى منه المحذوف في جميع المواد فيفيد عدم الحكم المذكور؛ أعني: عدم الجواز مع المخالفة في نحو هذه الصورة بناء على أن الاستثناء من النفي إثبات فيفيد تبدل عدم الجواز بالجواز والمخالفة بالموافقة؛ لأن المتبادر من انتفاء الحكم المذكور انتفاؤه بجزئيه، فلا يرد أنه يجوز انتفاؤه باعتبار انتفاء المخالفة وبقاء عدم الجواز. (قوله: فإنه لا يستثنى) يعني أن قوله: خلافاً لسيبويه متعلق بالاستثناء المذكور لا في الحكم المذكور فلا يرد أن مخالفة سيبويه في عدم الجواز مع مخالفة القراء في جميع الصور إلا في هذه لا يفيد ما هو المقصود من عدم الجواز عند سيبويه مطلقاً لجواز أن يكون باعتبار ثبوت الجواز في جميع الصور وانتفاء مخالفة القراء.

(قال المصنف: خلافاً للفراء) جملة معترضة؛ أي: خالف الفراء للجمهور خلافاً، وفائدته التنبيه على أن الحكم خلافيّ ففي حصر الجواز في المثال المذكور خلافان أحدهما للفراء وهو متعلق بالجزء السلبي، والآخر لسيبويه وهو متعلق بالجزء الثبوتي (عصام). (قوله: الواردة عليها) أي: على صورة العطف على معمولي عاملين مختلفين، وقوله: ولا يقتصر؛ أي: الفراء تجويز العطف المذكور على صورة السماع كما اقتصر الجمهور، وصورة السماع؛ نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو. (قوله: بل يعمها وغيرها) أي: يجعل تجويز هذا العطف عاماً لصورة السماع ولغيرها؛ نحو: زيد في الدار والحجرة عمرو، ونحو: كان آكلاً طعامك عمرو وتمرك بكر إلى غير ذلك فافهم، فإن بعض الناظرين أدخل مثل: ما كل سوداء تمرة الخ، في غير صورة السماع كما أسلفناه وقد مر أيضاً أن المجوز لهذا العطف مطلقاً هو الأخفش على ما هو المشهور لا الفراء، قوله: مع خلاف الفراء؛ يعني: مع تجويزه، وقال بعضهم: أي: عدم الجواز، وخلاف الفراء كلاهما جار في جميع الصور إلا في الصورة المستثناة، فالاستثناء من كل منهما لا من عدم الجواز المقيد بخلاف الفراء فلا يتجه ما قاله (عصام وعارف). (قوله: في جميع المواد) يشير إلى أن الاستثناء مفرغ، والمستثنى منه محذوف، وهو جميع المواد؛ أي: عدم الجواز عند جمهور المتأخرين جار في كل صورة من صور العطف إلا في الصورة المستثناة؛ وهي نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو، قال في الموشح في بيان النحو: أي مما رفع فيه الثاني من المعطوفين والمعطوف عليهما سواء[1] كان الأول منهما مجروراً كمثال المتن أو مرفوعاً مثل: ما سكن فيه زيد الدار وعمرو الحجرة، أو منصوباً مثل أن الدار ما سكن فيه زيد والحجرة عمرو، أو نصب فيه الثاني منهما كذلك[2] مثل أن في الدار زيداً والحجرة عمراً كما في الشرح، وأن زيداً يلازم الدار وعمراً الحجرة لعدم الإفضاء إلى الفصل بين الواو النائب عن حرف الجر وبين معموله بخلاف ما إذا كان الثاني منهما مجروراً سواء كان الأول مرفوعاً؛ نحو: زيد في الدار وعمرو الحجرة، أو منصوباً؛ نحو: أن زيداً في الدار وعمراً الحجرة، أو

(١) يعني: سواء كان الأول منهما مجروراً أو منصوباً أو مرفوعاً.
(٢) أعني قوله: ما كل سوداء الخ، وقوله: أكل امرئ الخ.

زَيْدٌ وَالحُجْرَةِ عَمْرٌو»)، وَ:(إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْداً وَالحُجْرَةِ عَمْراً) يعني: إلَّا في صورة. تقديم المجرور وتأخير[1] المرفوع أو المنصوب[2]، لمجيئه[3] في كلامهم[4]. واقتصر الجواز[5] على صورة السماع، لأنَّ[6] ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع «خِلافاً لِسِيبَوَيْهِ» فإنَّه[7] لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة أيضاً[8]،

(١) كما في الصورة الأولى. (٢) كما في الثانية. في المعطوف والمعطوف عليه. (٣) أي: هذا العطف. (٤) أي: العرب. (٥) عند الجمهور، أي: جواز العطف في الصور. (٦) علة اقتصر. (٧) تعليل الخلاف، الجمهور في الصورة والسماع والقراء مطلقاً. (٨) كما لم يتقدم المجرور.

مجروراً؛ نحو: ليس من في الدار بزيد والحجرة عمرو للإفضاء إلى الفصل بينهما؛ لأنه إذا لم يجز الفصل بين الجار والمجرور فبين نائب الجار والمجرور أولى انتهى، فهذه الصور الأخيرة تندرج في صورة غير السماع لا تجوز عند الجمهور، وتجوز عند الفراء على زعم المصنف مع أن أحداً لم يجوّز هذا العطف مطلقاً بل الفراء والأخفش متفقان مع الجمهور في عدم الجواز فيما إذا فصل مجرور عن حرف العطف (عصام) خلافاً لابن هشام فتذكر سابق الكلام. (قوله: يعني: إلا في صورة الخ) لما كان الاستثناء قاصراً عن الضابطة أتى بالعناية إكمالاً لها وتنبيهاً على القصور فلا تنس ما أسلفناه نقلاً عن الموشح فإن فيه الضابط الموفور. (قوله: أو المنصوب) وما سبق في الشرح من المثالين[1] يدخلان في هذا الشق عندي والله أعلم. (قوله: لمجيئه في كلامهم) أي: لمجيء هذا العطف أو مجيء نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو في كلام العرب وورود السماع به، وعدم جواز غيره باق على الأصل من أن الحرف الواحد لا يقوى أن يقوم مقام عاملين، وقيد بعضهم هذا الكلام بقوله: أي: كثيراً؛ لئلا ينتقض الضابطة بما مر من المثالين وقد مر ما فيه فتنبه. (قوله: على موارد السماع) أي: المواد المسموعة منهم وقد اشتهر أن كل ما ثبت على خلاف القياس فعليه لا يقاس. (قوله: خلافاً لسيبويه) أي: في جواز المثال المذكور أيضاً فسيبويه يمنع هذا العطف مطلقاً فيقول: تقدير قوله: في الدار زيد والحجرة عمرو وفي الحجرة عمر أو وداخل الحجرة. (قوله: في هذه الصورة أيضاً) أي: في الصورة التي جوزها الجمهور؛ أعني: صورة تقدم المجرور وتأخر المرفوع أو المنصوب، وقوله: أيضاً كما لا يجوزه في غير هذه الصورة وحاصله أنه لا يجوزه أصلاً.

(١) كل منها. (٢) أي: التعليلية.

وَالحُجْرَةِ عَمْرٌو خِلافاً لِسِيبَوَيْهِ

بل يحملها[1] على حذف المضاف[2] وإبقاء المضاف إليه على إعرابه نحو قوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ﴾ بجرّ (الآخرةِ) كما جاء في بعض القراءات. أي: عرض الآخرة. (التَّأْكِيدُ[3]) «تابعٌ يُقَرِّرُ[4] أَمْرَ المَتْبُوعِ» أي: حاله[5] وشأنه[6] عند السامع، يعني: يجعل حاله ثابتاً مقرراً

(١) سيبويه. (٢) أي: صاحب الحجرة. (٣) التأكيد مصدر بمعنى المؤكد. وهو التحقيق والتثبيت. (٤) صفة تابع. (٥) الحال كيفية الإنسان وما هو عليه كالحالة. (٦) أي: في ذهن السامع بجعله مستقراً.

التَّأْكِيدُ تَابِعٌ يُقَرِّرُ أَمْرَ المَتْبُوعِ

(قوله: بل يحملها على حذف المضاف) حتى يكون من باب العطف على معمولي عامل واحد. (قال: التأكيد) جاء بالهمزة وبالواو وعقب به العطف؛ لأن العطف وهو ثم والفاء قد يزاد في التأكيد اللفظي كما يقال: والله ثم والله، وكقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٤﴾، وقوله تعالى: ﴿ولا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يحمدوا لما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة﴾. (قوله: أي

(قوله: جاء بالهمزة وبالواو) وكلاهما لغة فيه ومعناه التوثيق. وقوله: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ﴾ الخ على قراءة الخطاب. (قوله: أي: حاله وشأنه الخ) واعلم أن التأكيد هو ما ذكر لتقرير المتبوع، وجعل مفهومه ثابتاً بحيث لا يظن به غيره؛ لأنه لإعادة المتبوع بلفظه أو بغير لفظه فيفيد تقريره قطعاً؛ ولذا عرفه في اللباب بما يعاد فيه ذكر الشيء. وقال علماء المعاني: فائدته تقرير المحكوم عليه وتحقيق مفهومه وجعله ثابتاً بحيث لا يظن به غيره ويخرج منه سائر التوابع، أما المعطوف فظاهر. وأما البدل؛ فلأن ذكره يكون مقصوداً بالنسبة لا للتقرير وإن أفاد بدل الكل تقرير المتبوع. وأما الصفة؛ فلأن ذكرها للدلالة على معنى في متبوعها وإفادتها للتقرير في الموضحة لاستلزام التوضيح للتقرير. وفي المؤكدة لاشتمال الموصوف عليها. وبهذا ظهر الفرق بين إلهين اثنين وبين الرجلان كلاهما حيث كان الأول صفة والثاني تأكيداً. وكذا عطف البيان؛ لأن ذكره للتوضيح ورفع الإبهام دون التقرير وإن استلزمه مطرداً. والمصنف رحمه الله لما اعتقد أن عطف البيان غير خارج عما ذكر غير التعريف، وزاد قوله في النسبة أو الشمول لإخراجه. وقال عطف البيان لتقرر أمر متبوعه لكن لا في النسبة أو الشمول. واختلف الشارحون في تفسيره فقال بعضهم: معناه تابع لتقرر معنى المتبوع في النسبة أو في الشمول. وقوله: في النسبة أو الشمول يخرج منه عطف البيان؛ لأنه لم يؤت به إلا ليقرر أمر متبوعه ويحققه في نفسه؛ لأنه إذا قيل: جاءني أبو محمد عبد الله مثلاً فقد أوضح عبد الله متبوعه؛ لأنه يدل على أن نسبة المجيء إلى أبي محمد الذي هو عبد الله لا الذي هو غيره ولا يدل على أن نسبة المجيء إليه لا إلى متعلقه بخلاف التأكيد انتهى. وعلى هذا قوله في النسبة متعلق بيقرر؛ أي: يقرر معنى المتبوع في حق النسبة أو الشمول لا في نفسه. وقال بعضهم: المراد بالأمر الحال والصفة. وقوله في النسبة متعلق بالأمر بيان له فظرفيتها له ظرفية الكلي لجزئيه فالمعنى تابع يقرر

(قوله: بل يحملها على حذف المضاف) إن كان الجار اسماً مضافاً؛ نحو: صاحب الدار زيد والحجرة عمرو؛ أي: وصاحب الحجرة، وكالمثالين المتقدمين في الشرح فيكون[1] من قبيل حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جزه كما في الآية الآتية، وعلى حذف حرف الجر إن كان الجار حرفاً كما في المثال المتن، فيكون من قبيل حذف حرف الجر وإبقاء المجرور على حاله مثل قولهم: الله لأفعلن بالجر؛ أي: والله ففي كلامه حذف العاطف مع المعطوف كما في: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾؛ أي: والبرد، وإلا فالظاهر كما قال الفاضل التركشي أن يقول: على حذف الخافض؛ لأن صورة السماع ليست منحصرة في المضاف فافهم، وقوله: على حذف المضاف؛ أي: فيكون من قبيل العطف على معمولي عامل واحد (نعمه). (قوله: ﴿يُرِيدُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾) قال عبد الرحيم الشرواني: هذا مثال لمجرد حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه، لا لما نحن فيه من العطف المذكور؛ يعني: أنه تنظير لا تمثيل. (قوله: يجر الآخرة كما جاء في بعض القراءة) وهي قراءة شاذة لابن الجماز على ما قيل، واعلم أن المشهور فيما بينهم أن المضاف إذا حذف يجري إعرابه على المضاف إليه كما في: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾؛ لأنه قام مقامه فكأنه المضاف ويجوز على قلة إبقاء المضاف إليه على إعرابه السابق، ولما كانت الأمثلة المتنازع فيها من هذا القبيل استشهد لها بالآية الكريمة (نعمه)، وقوله: أي: عرض الآخرة، لما كان في تقدير لفظ العرض المماثلة للملفوظ والمشاكلة له قدره وإن كان الأولى تقدير باقي الآخرة؛ أي: ثوابها؛ لأن شأن العرض الزوال، وشؤون الآخرة البقاء كما قال تعالى: ﴿وَٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ ۝١٧﴾. (قال المصنف: التأكيد تابع الخ) ويقال: أيضاً التوكيد بل هو أفصح قال تعالى: ﴿وَلَا تَنقُضُوا ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾، واختار المصنف الأول لشهرته، وهما في اللغة التقرير والتثبيت فلعل النقل من قبيل نقل اسم المسبب إلى السبب. (قوله: يعني: يجعل حاله ثابتاً الخ) حتى لا يبقى بعده غفلة السامع عن سماع اللفظ المنسوب إليه أو المنسوب ولا ظنه بالمتكلم السهو أو الغلط في ذكر اللفظ كذلك ولا ظنه به التجوّز في المنسوب أو المنسوب إليه، وقوله: في النسبة؛ أي: في باب النسبة أو لفظ في بمعنى[2] اللام والنسبة أعم من التامة والتوصيفية والإضافية والإيقاعية.

(١) عبد الرحيم الشيرواني.

عنده. «فِي النِّسْبَةِ» أي: في كونه منسوباً أو منسوباً[1] إليه[2]، فيثبت عنده[3] ويتحقق أنَّ المنسوب[4] أو المنسوب[5] إليه في هذه النسبة[6] هو[7] المتبوع لا غير، وذلك[8] إمَّا لدفع ضرر[9] الغفلة[10] عن السامع[11]، أو لدفع ظنه بالمتكلم الغلط[12]، وذلك الدفع[13] يكون بتكرير اللفظ، نحو: (ضَرَبَ زَيْدٌ زَيْدٌ) و: (ضَرَبَ[15] ضَرَبَ زَيْدٌ) أو لدفع ظن السامع به[16] تجوزاً[17]، إمّا في المنسوب[18] نحو قولك: (زَيْدٌ قَتِيلٌ قَتِيلٌ) دفعاً لتوهم السامع أن يريد[19] بالقتل الضرب[20] الشديد، فيجعل حينئذ[21] أيضاً[22]. تكرير اللفظ[23] حتى لا يبقى شك في إرادة المعنى الحقيقي[24]. أو في المنسوب إليه فإنَّه ربما[25] نسب الفعل إلى شيء[26] والمراد نسبته إلى بعض متعلقاته، كما في (قَطَعَ الأَمِيْرُ اللِّصَّ[27]) أي: قطع غلامهُ فيجب حينئذ تكرير[28] المنسوب إليه لفظاً[29] نحو: (ضَرَبَ زَيْدٌ زَيْدٌ) أي: ضرب هو لا من يقوم مقامه، أو تكريره[30] معنى[31]، نحو: (ضَرَبَ زَيْدٌ نَفْسُهُ أَوْ عَيْنَهُ). «أَوْ فِي الشُّمُولِ» أي: التأكيد[32] ما[33] يقرر أمر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه[34]، أو في شمول المتبوع أفراده دفعاً[35] لظن السامع مجوزاً لا في نفس[36] المنسوب إليه

(١) ولذا أطلق النسبة. (٢) مثل قطع الأمير نفسه. (٣) أي: عند المصنف. (٤) كالمثال الأول. (٥) كالمثال الثاني. (٦) التي في التعريف. (٧) خبر إن. (٨) أي: جعله قاراً وثابتاً. (٩) الإضافة بيانية. (١٠) متعلق بدفع. (١١) إن كان عاقلاً. (١٢) مفعول ظنه. (١٣) أي: كل من الدفعين. (١٤) في المنسوب إليه. (١٥) في المنسوب. (١٦) أي: بالمتكلم. (١٧) مفعول ظن. (١٨) أي: أما إن يكن ظنه. (١٩) أي: المتكلم. (٢٠) أي: معنى المجازي. (٢١) أي: حين ظنّ السامع التجوز. (٢٢) كما يجب لدفع ضرر الغفلة. (٢٣) أي: لفظ المنسوب. (٢٤) وهو قتل في الحقيقة. (٢٥) أي: كثيراً ما. (٢٦) أي: زيد. (٢٧) أي: يد اللص بحذف المضاف. (٢٨) فاعل يجب. (٢٩) أي: حال كونه ملفوظاً فالمجاز في النسبة فقط كما في أنبت الربيع بقلة. (٣٠) أي: المنسوب إليه. (٣١) وذلك يكون بالنفس والعامل بشرط أن يضاف إلى ضمير. (٣٢) أي: الاصطلاحي قسمان. (٣٣) أي: تابع. (٣٤) لدفع ضرر الغفلة. (٣٥) علة يقرر. (٣٦) أي: في أصل النسبة.

فِي النِّسْبَةِ أَوِ الشُّمُولِ

(قوله: أي: في كونه منسوباً) نحو: ضرب ضرب زيد أو منسوباً إليه؛ نحو: ضرب زيد زيد، وفيه إشعار بأن النسبة مصدر مبني للمفعول. (قوله: هو المتبوع لا غير) بأن يجعل المتبوع منسوباً أو منسوباً إليه غلطاً أو تجوّزاً وهما غيره في القصد والحقيقة، ثم إن قوله: لا غير مبني على الضم تشبيهاً له بالغايات في الإبهام، واستعماله في كلامهم مع لا وليس شائع كثير وسيأتي. (قوله: أو لدفع ظنه بالمتكلم الغلط) أي: السهو والنسيان؛ لأنك إذا قلت: جاء زيد فربما يظن السامع أنك ساه فيه ومرادك عمرو فسبق لسانك إليه، وإذا كررت وقلت: زيد أزلت احتمال السهو والنسيان وقررت أن مقصود الإخبار عن زيد تحقيقاً أو تجوزاً (حدائق)، وقوله: الغفلة عن السامع؛ أي: غفلة السامع عما ذكره المتكلم. (قوله: وذلك الدفع يكون الخ) يعني: أن كل واحد من الدفعين يكون بتكرير اللفظ؛ أي: بالتأكيد اللفظي لا المعنوي فإنه لا ينفع ههنا لما قصدت به من دفع الغفلة، أو دفع ظن الغلط فإنك إذا قلت: ضرب زيد نفسه فربما ظن بك أنك أردت ضرب عمرو، فقلت: نفسه بناء على أن المذكور عمرو، وكذا إن ظننت بالسامع الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك: نفسه لا ينفعك (وجيه). (قوله: أن تريد بالقتل الضرب الشديد)؛ لأنك ربما تنسب الفعل إلى الشيء مجازاً وأنت تريد المبالغة لا إن عين ذلك الفعل منسوب إليه كما تقول: قتل زيد وأنت تريد ضرب ضرباً شديداً، أو تقول: هذا باطل وأنت تريد أنه غير كامل. (قوله: فيجب حينئذ أيضاً تكرير اللفظ) أي: يجب تكرير

حاله وشأنه) فقوله: أمر المتبوع في النسبة أو الشمول كقولك: شأنك في العلو؛ أي: في باب العلو أعظم من أن يوصف، وامرئ في الفقر؛ أي: في باب الفقير ظاهر، قيل: في النسبة تمييز عن الذات المذكورة أو المقدرة، وكأنه أراد أنه تمييز بحسب المعنى عن الذات المذكورة إذا كان الأمر بمعنى الشيء، أو عن الذات المقدرة إذا كان بمعنى الشأن. (قوله: يعني: يجعل حاله) أي: الحالة المفهومة منه بطريق من طرق الدلالة كما أن نفسه في: جاء زيد نفسه مفهوم من زيد، وكما أن الإحاطة مفهومة من: جاء القوم كلهم؛ لأنك أضرت بالقوم إلى جماعة معينة فيكون حقيقة

حال المتبوع في باب النسبة؛ أي: كونه منسوباً أو منسوباً إليه، وحينئذ يكون قوله في النسبة أو الشمول تمييزاً بحسب المعنى كأنه قيل: يقرر أمر أهو النسبة أو الشمول وهذان التوجيهان للتعريف مأخوذان مما وقع في شرح المصنف رحمه الله في جواب الاعتراض بأن واحدة تقرر الوحدة التي في نفخة فيجب أن يكون تأكيداً حيث قال: إن تقرير أمر المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة لا تدل على أن معنى المتبوع النفخة؛ إذ لا دلالة فيها على النفخ أصلاً وأيضاً إن واحدة لا تقرر معنى نسبة ولا شمول انتهى، فإن الجواب الأول يدل على أنه أراد بالأمر معنى المتبوع والثاني على أنه أراد به نفس النسبة أو الشمول. (قوله: فقوله: أمر المتبوع الخ) أي: الأمر الذي هو النسبة أو الشمول كما أن الشأن في قولك: هو العلو والفقر والظرفية ظرفية الكلي للجزئي، والباب: الخصلة والبابات: الوجوه، قال ابن السكيت: الباب عند العرب هو الوجه، ويراد بها النوع كما في قوله ﷺ: «من فتح باباً من العلم»

بل في شموله لأفراده، فإنَّه[1] كثيراً[2] ما[3] ينسب الفعل إلى جميع أفراد المنسوب إليه مع أنَّه[4] يريد النسبة[5] إلى بعضها[6]، فيدفع هذا الوهم بذكر (كُلٍّ[7] وَأَجْمَعَ[8]) وأخواته[9]، وكلاهما وثلاثتهم[10] وأربعتهم ونحوها[11] فهذا هو الغرض من جميع ألفاظ التأكيد[12]. وإذا عرفت هذا[13]، فنقول: أخرج المصنف الصفة والعطف و[14]البدل عن حدِّ التأكيد بقوله: (يُقَرِّرُ أَمْرَ المَتْبُوعِ). أمَّا البدل و[15]العطف فظاهر خروجهما[16] به[17]، وأمَّا[18] الصفة فلأنَّ وضعها للدلالة على معنى[19] في متبوعها وإفادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع، ليست بالوضع[20] وأمَّا عطف البيان فهو لتوضيح[21] متبوعه فهو يقرر أمر المتبوع ويحققه، لكن لا[22] في النسبة والشمول. هذا حاصل ما ذكره المصنف في شرحه[23]. «وَ[24]هُوَ[25]» أي: التأكيد «لَفْظِيٌّ[26]» أي: منسوب إلى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ «وَمَعْنَوِيٌّ» أي: منسوب إلى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى[27]. «فَاللَّفْظِيُّ[28]» منه «تَكْرِيرُ اللَّفْظِ الأَوَّلِ[29]» أي: مكرر اللفظ[30] الأول و[31]معاده حقيقة[32]،

(١) علة. شأن. (٢) منصوب على الظرفية. (٣) صفة كثيراً. (٤) متكلم. (٥) أي: نسبة الفعل. (٦) بطريق التغليب. (٧) نحو: اشتريت العبد كله وقرأ الكتاب كله. (٨) نحو: اشتريت العبد اجمع أي: دفعة لا متفرقاً. (٩) أي: أخوات كل واحد منهما. (١٠) في بيان فوائد القيود. (١١) من أسماء العدد. (١٢) فالتعريف جامعاً لأفراده. (١٣) أي: كونه جامعاً بجميع الأفراد. (١٤) فظهر أن التعريف جامع ومانع. (١٥) لعدم الاتحاد بينهما وفي العطف شرط. (١٦) فاعل ظاهر. (١٧) أي: بقوله يقرر أمر المتبوع. (١٨) خروج. (١٩) أي: على حصول معنى. (٢٠) بل بحسب الاستعمال وخصوص المادة. (٢١) الوضع النوعي. (٢٢) بل في الإيضاح ويحقق ذاته لا غير. (٢٣) وهو الأمالي. (٢٤) استئناف أو اعتراض أو عطف على جملة التأكيد. (٢٥) أي: التأكيد مطلقاً على خبرين أحدهما لفظي. (٢٦) مختص بالمعارف إذ لا فائدة في النكرة إلا في المحكوم به. (٢٧) لا من اللفظ. (٢٨) الفاء للتفصيل. (٢٩) صفة اللفظ. (٣٠) وإلا فالتكرير فعل المتكلم فلا يكون مثالاً للتأكيد. (٣١) عطف تفسير. (٣٢) تمييز.

وَهُوَ لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ فَاللَّفْظِيُّ تَكْرِيرُ اللَّفْظِ الأَوَّلِ

في مجموعهم. (قوله: أي، في كونه منسوباً أو منسوباً إليه) ولذا أطلق النسبة. (قوله: وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ) لا بتكرير المعنى فإنه غير تابع لما قصدت به من دفع الغفلة أو دفع ظن الغلط، فإنك إذا قلت: ضرب زيد نفسه فربما ظن أنك أردت ضرب عمرو، فقلت: نفسه بناء على أن المذكور عمرو، وقس عليه الصورة الأولى.

أي: نوعاً كذا في العيني شرح البخاري. (قوله: إنه تمييز بحسب المعنى) لا بحسب اللفظ؛ لأن التمييز لا يكون إلا نكرة منصوباً أو مجروراً بمن أو بالإضافة باعتباره متعلق بأمر حال منه. (قوله: أو عن الذات المقدرة) أي: في الإضافة كأنه قيل: يقرر أمر شيء من المتبوع وهو النسبة أو الشمول. (قوله: أي، الحالة المفهومة منه الخ) لا يخفى أن مبنى التوجيه الذي ذكره أن المراد بأمر المتبوع ما يتعلق به من كونه منسوباً إليه ومن كونه شاملاً لجميع أجزائه؛ ولذا فسر الظرفية بكونها من باب النسبة أو الشمول، وقد صرح بذلك في الرضي فلا معنى للتقييد بقوله: المفهومة منه، وتمثيله بقوله: كما أن نفسه في جاء زيد نفسه مفهوم من زيد. (قوله: فقلت نفسه الخ) فلا يندفع به ظن السامع بالمتكلم للغلط في تلفظ زيد. (قوله: الصورة الأولى) أعني: دفع غفلة السامع فإنه لا يندفع بقوله بنفسه؛ لأنه ليس صريح اللفظ الأول حتى يندفع به غفلته عن سماعه. (قوله: لا باعتبار نسبة الفعل) أي: إلى شيء بل باعتبار اتصاف شيء بهذه المعاني في نفسه. (قوله: أضافوا الألفاظ الدالة عليها) أي: على تلك المعاني إلى الشيء الذي

اللفظ حين إذ أريد دفع ظن السامع به تجوزاً كما يجب لدفع ظن الغلط وضرر الغفلة، والظاهر أن تكرير اللفظ سواء كان منسوباً أو منسوباً إليه لا يدفع توهم التجوز، بل إنما يدفعه مثل نفسه وعينه. (قوله: والمراد نسبته إلى بعض متعلقاته) كما في جاءني زيد فإنه يتوهم كون الجاني غيره كخبره أو كتابه أو رسوله بدليل قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾؛ أي: أمره، وقوله: أي: قطع غلامه؛ يعني: بأمره فيكون من قبيل هزم الأمير الجند. (قوله: أو تكريره معنى) فإن كل واحد منهما يدفع توهم التجوز خلافاً للبعض[1]، وقوله: أو في شمول المتبوع إفراده نحو قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٧٣﴾، وقوله: لا في نفس المنسوب إليه كما في ضرب زيد زيد، وقطع الأمير الأمير. (قوله: زيد النسبة إلى بعضها) بناء على أنهم في حكم شخص واحد؛ نحو: بنو فلان قتلوا زيداً مع أن القتل صدر عن واحد منهم. (قوله: ثلاثتهم وأربعتهم الخ) واعلم أنه إذا أريد تعيين العدد باعتبار النسبة يضاف العدد إلى ضمير المتبوع؛ وذلك من الثلاثة وما فوقها، ولكن لا يؤكد إلا بعد أن يعرف المخاطب كمية العدد من قبل ذكر التأكيد، وإلا لم يكن تأكيداً فيقال: جاءني ثلاثتهم أو أربعتهم، وفي كلام الشارح رمز إلى أنه قد فات المصنف جمع ألفاظ التأكيد المعنوي كما لا يخفى على النحوي. (قوله: وإذا عرفت هذا الخ) أي: ما ذكر من معنى التعريف وقيوده والغرض منه وكونه جامعاً فنقول: اخرج الخ؛ أي: فظهر أنه مانع أيضاً، وقوله:

(١) في بحث العطف. (٢) كما ذكره الرضي في بحث العطف.

فظهر خروجهما به لكن خروج بدل الكل إنما يظهر بعد تنبيه، وهو أن المبدل منه في حكم السقوط فلا يكون تقريره مقصود المكان التنافي بينهما. (قوله: وإفادتها توضيح المتبوع) أي: الذي هو حال المتبوع والمستلزم لتقرير أمره، وقوله: ليست بالوضع بل بالاستلزام والاستتباع فيخرج بقوله: يقرر أمر المتبوع؛ لأن المراد التقرير بالوضع. (قوله: وهو؛ أي: التأكيد) أي: المذكور أولاً فيحمل قوله: تكرير اللفظ على مثل ما حمل عليه الشارح لتصحيح الحمل لا التأكيد اللغوي بارتكاب الاستخدام وهذا الوجه المختار ممرض في الحواشي الهندية (عارف)، وقوله: لحصوله من ملاحظة المعنى؛ أي: لا من ملاحظة اللفظ لتكرار المعنى دون اللفظ. (قوله: أي: مكرر اللفظ الأول) بجعل المصدر بمعنى اسم المفعول فيصح الحمل أو يقال: سبب اللفظي وعلامته تكرير اللفظ بحذف المضاف أو من حمل اسم سبب الشيء على ذلك الشيء مجازاً، وقوله: ومعاده اسم المفعول من الإعادة. (قوله: حقيقة أو حكماً) أي: بعينه أو بذكر مرادفه؛ نحو: ﴿فِجَاجًا سُبُلًا﴾، أو موازنه؛ نحو: حسن بسن، فاعلم أنه مما عد من التأكيد اللفظي الإتباع؛ وهو موازن الشيء يذكر بعده مع الاتفاق في الحرف الأخير، وهو قسمان؛ ما يكون له معنى بدون ذكر المتبوع ظاهر أو غير ظاهر، بل بضرب من التكلف، وما لا يكون له معنى والضم إلى الأول لتزيين الكلام لفظاً وتقويته معنى؛ نحو: حسن بسن فسن فكأنهم غير والأول احترازاً عن التكرير الصرف، ولا يخفى أن إدخاله في تكرير اللفظ الأول سيما القسم الأول مشكل فتأمل، وقال السيلكوتي: بقي باب الإتباع؛ نحو: حسن بسن خارجاً عن التأكيد اللفظي مع أنه قسم منه؛ لأنه ليس تكرير الأول حقيقة ولا تكريراً بالمرادف؛ إذ ليس لبسن معنى اللهم إلا أن يعمم تكرير الأول حقيقة، ويقال: إما بعينه أو بموازنة مع الاتفاق في الحرف الأخير، ولا يخفى بعده.

(قوله: يذكر كله وأجمع) إلى آخره قال الشيخ الرضي: أعلم أنهم إذا أرادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الألفاظ الدالة على هذه المعاني؛ نحو: جاءني رجل واحد، ورجلان اثنان، ورجال جماعة، ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول: ثلاثة وأربعة إلى غير ذلك، وأما إذا أرادوها باعتبار نسبة الفعل أضافوا الألفاظ الدالة عليها إلا لفظ جميع فإن الأغلب قطعه عن الإضافة، وهذه الألفاظ باعتبار هذه المعاني على ضروب فبعضها لم يجيء إلا منصوباً على الحال وهو وحده فقط، وبعضها لم يجيء إلا تابعاً على أنه توكيد وهو كلا ومثله أجمع ومتصرفاته وأخواته، ولا تجيء إلا تابعة مضافة في التقدير على رأي الخليل، وربما نصب جمعاء وجمع حالين على قلة، وقد يضاف أجمع إضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زائدة؛ نحو: جاء القوم بأجمعهم بخلاف عينه فإنه يؤكد بها مع الباء وبدونه، وأما جميع فهو بمعنى أجممين ويستعمل على أحد ثلاثة أوجه، إما مقطوعاً عن الإضافة حالاً، وإما مضافاً غير تأكيد يلي العامل؛ نحو: مرت بجميع القوم وأما مضافاً تأكيداً وهو نحو: جاءني القوم جميعهم، وبعضها يستعمل مرة تأكيداً ومرة حالاً، وذلك من الثلاثة، وأما فوقها تقول: جاءني القوم ثلاثتهم، ولا يؤكد بثلاثة وأخواتها إلا بعد أن يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر التأكيد وإلا لم يكن تأكيداً بخلاف الوصف في نحو: جاءني رجال ثلاثة. (قوله: أما البدل والعطف فظاهر خروجهما به) لكن في إخراج بدل الكل احتيج إلى منبه وهو أن المبدل منه في حكم التنحية، فلا يمكن أن يكون تقريره مقصوداً لتنافيهما. (قوله: وإفادتها توضيح متبوعها) إلى آخره، وكذا ينبغي أن يقال: وإفادتها الكشف والتوكيد مثل: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾، ويمكن أن يقال: في الثلاثة أنها خارجة بقوله: في النسبة أو

قصد نسبة الفعل للشيء. (قوله: لا يجيء) بيان الوجه الممائلة. (قوله: على رأي الخليل) حيث قال: إن السبب الثاني في أجمع أنه تعريف إضافي؛ لأن الأصل في جاءني القوم أجمع أجممهم دون رأي من قال: إن فيه التعريف الوضعي كالأعلام؛ أي: وضع تأكيد للمعارف بلا علامة التعريف. (قوله: على قلة) كجاءتني القبيلة جمعاء أو القبائل جمع. (قوله: فإنه يؤكد بها الخ) فيقال: رأيته عينه وبعينه. (قوله: وبعضاً) أي: بعض هذه الألفاظ عطف على قوله: فبعضها لم يجيء إلا منصوباً. (قوله: مرة) تأكيداً أو مرة حالاً والمعنى واحد. (قوله: بخلاف الوصف) فإنه لا يشترط فيه معرفة المخاطب كمية الورود فإذا قصدت الوصف لم يكن في هذه ألفاظ نظر إلى نسبة الفعل إلى متبوعاتها بمعنى أنه يشمل ذلك الفعل جميع أفراد المتبوع والمصاحب. (قوله: لكن في إخراج الخ) بخلاف بدل البعض والاشتمال فإنهما لا يفيدان تقرير المتبوع، بل تقرير البدل حيث اشتمل المبدل منه عليه إجمالاً ثم ذكر تفصيلاً. (قوله: أن يقال في الكشف والتوكيد) أي: أن إفادة الصفة الكاشفة والمؤكدة للتقرير ليست بالوضع. (قوله: في الثلاثة) أي: الموضحة والكاشفة والمؤكدة. (قوله: لأنها لا تقرر الخ)؛ لأنها إنما تدل على معنى في المتبوع، وأما أن النسبة إلى المتبوع نفسه لا إلى متعلقه فلا لما عرفت من أنه لا ينظر في الوصف إلى نسبة الفعل إلى المتبوع. (قوله: بأن المدلول) أعم من المطابقي والتضمني والالتزامي ولا دلالة للعام على الخاص فلا يمكن

الشمول؛ لأنها لا تقرر أمر المتبوع لا في النسبة ولا في الشمول وهذا أظهر، قال السيد قدس سره في حاشية الرضي: قال المصنف: يعني في إخراج الصفة المؤكدة مثل: ﴿نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ إن تقرير أمر المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع، لكن واحدة لا تدل على معنى النفخة؛ إذ لا دلالة فيها على النفخ أصلاً، وأيضاً أن واحدة لا تقرر معنى نسبة ولا شمول، ثم اعترض بأن واحدة تدل على معنى الوحدة التي هي مدلولة للنفخة، فأجاب: بأن الوحدة مستفادة من النفخة ضمناً لا قصداً انتهى، اعترض الشيخ الرضي على هذا الجواب: بأن المدلول أعم فإن أجمعون في قوله: جاءني الرجال أجمعون يقرر مدلول الرجال تضمناً لا مطابقة؛ لأن كونهم مجتمعين في المجيء بمعنى أنه لا يشذ منه أحد مدلول اللفظ من حيث كونه جمعاً معرفاً باللام المشار بها إلى رجال معينين لا مدلول أصل الكلمة، وقد صرح بأن أجمعون يدل على الإحاطة دون كونهم متصفين بالفعل في حالة واحدة، خلافاً للزجاج والمبرد كما قالا في قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٧٣﴾﴾ إن كلهم دال على الإحاطة، وإن أجمعون على السجود في حالة واحدة. (قال، وهو لفظي ومعنوي) ولا يجوز أن تؤكد النكرة بالتأكيد اللفظي إلا إذا كانت تلك النكرة محكوماً بها، ولا تؤكد بالمعنوي مطلقاً عند البصريين، وأما الكوفيون فيجوزون التأكيد بكل وأجمع دون نفسه وعينه إذا كانت النكرة معلومة المقدار كدرهم ويوم وشهر، قال الشيخ الرضي: ذلك ليس ببعيد. (قوله: أي: مكرر اللفظ الأول) أي: ما به تكرر اللفظ الأول، قيل: جاز أن يكون الضمير في قوله: وهو لفظي راجعاً إلى المعنى المصدري للتأكيد بطريق الاستخدام، ولا يخفى بعده اعترض عليه بأن صاحب المفصل ذهب إلى أن زيد في قولك: يا زيد جاز أن يكون بدلاً مع صدق هذا الحدّ عليه، وأجيب عنه: بأن زيد يجوز أن يذكر على أنه مقرر كما هو الظاهر، وحينئذ يكون تأكيداً قطعاً، ويجوز أن يذكر زيد الأول على أنه توطئة لذكر غيره، ثم بدا له أن يقصده دون غيره فذكره ثانياً بهذا الطريق، وحينئذ يكون زيد الثاني بدلاً وجاز أن يكون شيء واحد مقصوداً، أو غير مقصود بحسب وقتين.

إرادة المطابقي منه. (قوله: وإن أجمعون الخ) أي: لو خص المدلول بالمطابقي يخرج عن التعريف، وفي بعض النسخ: فإن أجمعون فيكون اعتراضاً واحداً وهو مخالف لما في الرضي. (قوله: لأن كونهم الخ) يعني أن الاجتماع بمعنى الشمول مدلول اللام لا مدلول لفظ رجال فيكون مدلولاً تضمنياً. (قوله: وقد صرح الخ) هذا كلام المحشي رحمه الله قصد به دفع توهم عدم كون أجمعون تأكيداً بناء على دلالته على معنى الاجتماع؛ أي: إنصاف متبوعه بالفعل حالة واحدة وهو غير مستفاد من متبوعه. (قوله: لا يجوز أن يؤكد النكرة الخ)؛ لأن التأكيد لدفع الاحتمال في النسبة أو الشمول ورفع الاحتمال عن ذات النكرة وأنه؛ أي: شيء هو أولى من رفع الاحتمال في النسبة الذي يحصل بعد معرفة ذاته فتوصيفها أولى من تأكيدها، قال السيد قدس سره في حواشي الرضي: فلا يصح جاءني رجل رجل لدفع توهم غفلة السامع أو اعتقاده غلط المتكلم، وقد يقال: الممنوع تأكيد النكرة تأكيداً معنوياً لا تأكيداً لفظياً، وهذا أقرب؛ ولذا علل عدم الجواز بكون تلك الألفاظ معرفة. (قوله: محكوماً بها) نحو قوله ﷺ: «فنكاحها باطل باطل»، وقوله تعالى: ﴿دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾. (قوله: ليس ببعيد) لاحتمال تعلق الفعل ببعض الوقت. (قوله: ولا يخفى بعده)؛ لأن المقصود تقسيم التأكيد الذي هو من التوابع. (قوله: ذهب الخ) لم يصرح في المفصل بجواز البدل لكنه مثل للبدل من المنادى بهذا المثال، وقال المصنف رحمه الله في الإيضاح: إنه ليس بمستقيم؛ لأنه تكرير لفظي، وقال الشيخ الرضي: وهذا عجب فلعله سهو منه، ومادة النقض يجب أن تكون محققة. (قوله: ثم بدا له أن يقصد الخ) لا يخفى أنه إذا بدا له قصده صار ذكر الثاني مقرراً للأول وإبطال كونه توطئة لغيره لا يكفي في البدل فالوجه ما ذكرنا. (قوله: بذكر المرادف) فيدخل فيه نحو: دمه هدر باطل، وبهذا ظهر أن ما قيل: إن التكرير حكماً مختص فيما يكون الضرورة داعية إلى المخالفة كما في ضربت أنت فلا يكون أجمع وأكتع داخلاً فيه لعدم الضرورة وهم بقي باب الإتباع؛ نحو: حسن بسن خارجاً عن التأكيد اللفظي مع أنه قسم منه؛ لأنه ليس تكرير الأول حقيقة ولا تكريراً بالمرادف؛ إذ ليس لبسن معنى، اللهم إلا أن يعمم تكرير الأول حقيقة، ويقال: إما بعينه أو بموازنة مع الاتفاق في الحرف الأخير ولا يخفى بعده.

«نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ») أو[1] حكماً، نحو: (ضَرَبْتَ أَنْتَ وَضَرَبْتُ أَنَا) فإنَّ ذلك[2] في حكم تكرير اللفظ وإن[3] كان مخالفاً للأول[4] لفظاً، إذ[5] الضرورة[6] داعية إلى المخالفة، لأنَّه[7] لا يجوز تكريره متصلاً[8]. «وَيَجْرِي» أي: التكرير مطلقاً[9]، لا التكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي[10] «فِي الأَلْفَاظِ كُلِّهَا» أسماء أو[11] أفعالاً أو حروفاً[12] أو جملاً[13] أو مركبات[14] تقييدية أو غير ذلك،

(١) أي: بمرادفه. كما إذا وقع. (٢) أي: مثل هذه الأمثلة. (٣) أي: التأكيد بأنا وأنت. (٤) وهو التاء في ضربت وضربت. (٥) علة مخالفاً. (٦) أي: ضرورة الاتصال في الأول والانفصال في الثاني. (٧) علة المخالفة. (٨) أي: الضمير المرفوع. (٩) أي: الاصطلاحي واللغوي. (١٠) وهو قوله يقرر أمر المتبوع. (١١) ضرب ضرب زيد عمراً. (١٢) إن إن زيداً قائم. (١٣) زيد قائم زيد قائم. (١٤) نحو: بعلبك حقيقة أو نحو: سيبويه حكماً.

(قوله: نحو: ضربتَ أنت الخ) وضربتك إياك ومررت بك بك، وقد جوز بك أنت؛ لأنه لا منفصل للمجرور حتى يؤكد به فاستعير له المرفوع. (قوله: فإن ذلك في حكم تكرير الخ) قصد به الفرق بين ضربت أنت واجمع واكتع بأن الأول في حكم تكرير اللفظ والمخالفة للضرورة بخلاف أجمع وأخواته (نعمه). (قوله: ويجري؛ أي: التكرير مطلقاً) أي: سواء كان تأكيداً اصطلاحياً أو لغوياً فيرتكب الاستخدام في الضمير فإنه الراجع إلى مطلق التكرير مع أن السابق التكرير الخاص؛ أعني: الذي هو التأكيد المذكور، قال الهندي: ويجري؛ أي: التأكيد اللفظي في الألفاظ كلها، وفي قوله: والمعنوي؛ أي: التأكيد أو التقرير المعنوي إشارة إلى أن ما هو المقصود مما يجري في الألفاظ كلها ليس هو المعدود من التوابع السابقة؛ وذلك ظاهر من عدم تعرضه للتوجيه في الأول دون الثاني والشارح قد اقتفى في ذلك أثره فافهم (عارف). (قوله: أسماء أو أفعالاً أو حروفاً) أما الأول فكقوله:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لا أَخَا لَهُ
كَسَاعٍ إِلَى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِ

وأما الثاني فكقوله:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبِغْلَتِي
أَتَاكِ أَتَاكِ اللاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

وأما الثالث فكقوله:

لا لا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا
أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقاً وَعُهُوداً

قال أبو البقاء: التكرير أبلغ من التأكيد، وله فوائد منها التقرير، وقد قيل: إن الكلام إذا تكرر تقرر، ومنها زيادة التنبيه على ما ينفى التهمة ليتكمل تلقي الكلام بالقبول وهو مع التأكيد يجامعه ويفارقه ويزيد عليه وينقص عنه، فإن التأكيد قد يكون تكراراً وقد لا يكون، وقد يكون التكرير غير تأكيد صناعة وإن كان مفيداً للتأكيد معنى.

نَحْوُ: جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ وَيَجْرِي فِي الأَلْفَاظِ كُلِّهَا،

(قوله: أو حكماً) بذكر المرادف اعترض عليه بأن أكتع وأخويه مرادفة لأجمع فيكون تأكيداً لفظياً مع أنه عدها من المعنوي، وأجيب عنه: بأنا لا نسلم المرادفة وكونها بمعنى أجمع لا يستلزم المرادفة لجواز أن يكون ذلك طارياً بعد ضم أجمع، والمرادفة ليست إلا بحسب الوضع، ولئن سلم المرادفة فلا نسلم أنها تأكيداً لأجمع، بل هي تأكيد لما أكد به بأجمع، وأما قول المصنف: وأكتع وأخواه إتباع لأجمع ليس معناه أنها تأكيد له، بل معناه أنها إتباع لها استعمالاً؛ يعني: أنها لا تستعمل بدونها لخفاء معنى الجمعية فيها. (قال: ويجري في الألفاظ كلها) اعلم أن المؤكد إما مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه أو غير مستقل ففير المستقل إن كان على حرف واحد يكرر بتكرار عماده في السعة؛ نحو: بك بك وضربت ضربت وإن لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده؛ نحو: إن إن زيداً قائم، وقد جوّز في تكرير الضمير المتصل المرفوع والمجرور التأكيد بالمرفوع المنفصل؛ نحو: بك أنت وضربت أنت، وفي تكرير الضمير المنصوب المتصل التكرير بالمنصوب المنفصل أو المرفوع المنفصل؛ نحو: ضربته إياه أوهو، وأما المستقل فهو تكرير بلا فصل؛ نحو: زيد زيد، ومع الفصل؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَهُم بِٱلْآخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ﴾.

(قوله: يجوز الابتداء) تفسير بغير المستقل. (قوله: إن كان على حرف واحد) وكان يجب اتصاله بما بعده كحروف الجر أو بما قبله كالضمائر المتصلة كما في الرضي يدل عليه قوله: وإن لم يكن على حرف واحد الخ، وكأنه سقط من قلم الناسخ. (قوله: في السعة) وأما في الشعر فيجوز تكراره وحده نحو قوله:

فَلاَ واللهِ لاَ يُلْفَى لِمَا بِي
وَلاَ لِلِمَا بِهِمْ أَبَداً دَوَاءُ

(قوله: وقد جوّز الخ) يعني: في تكرير الضمير المتصل وجهاً غير تكرير العماد.

ولا يبعد إرجاع الضمير[1] إلى التأكيد[2] اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الألفاظ[3] بالأسماء، ويكون المقصود من هذا التعميم[4] عدم اختصاصه[5] بألفاظ محصورة كالتأكيد[6] المعنوي. «وَ» التأكيد «المَعْنَوِيُّ» مختص «بِأَلْفَاظٍ مَحْصُورَةٍ» أي: معدودة محدودة[7] «وَهِيَ: نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ[8]، وَكِلاَهُمَا وَكُلُّهُ، وَأَجْمَعُ وَأَكْتَعُ وَأَبْتَعُ وَأَبْصَعُ» بالصاد المهملة[9]، وقيل بالضاد المعجمة. قيل: لا معنى لهذه الكلمات الثلاث[10] في حال[11] الإفراد، مثل: (حَسَنٌ بَسَنٌ) وقيل[12]: (أَكْتَعُ) مشتق من: حول[13] كتيع، أي: تام. و(أَبْصَعُ) بالمهملة من: بَصَع العرقُ[14]، أي: سال.

(١) أي: ضمير يجري. (٢) ويكون احترازاً من المعنوي. (٣) من قبيل ذكر العام وإرادة الخاص. (٤) بذكر الألفاظ. (٥) أي: تأكيد اللفظي. (٦) أي: لئلا يتوهم الخصوص كالمعنوي. (٧) لأنّ كون الشيء محصوراً يستلزم العدو الحد. (٨) وهي كلها معارف لأنها تمنع المعارف. (٩) والفصيح بالمعجمة. (١٠) وهو اكتع وابتعُ وابصعُ. (١١) أي: حال عدم التأكيد. (١٢) قائله يعقوب. (١٣) أي: سنة تام. (١٤) والماء.

وَالمَعْنَوِيُّ بِأَلْفَاظٍ مَحْصُورَةٍ وَهِيَ نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ وَكِلاَهُمَا وَكُلُّهُ وَأَجْمَعُ وَأَكْتَعُ وَأَبْتَعُ وَأَبْصَعُ

(قوله: قيل: لا معنى لهذه الكلمات) قال الشيخ الرضي: التأكيد اللفظي على ضربين؛ أحدهما: أن يعيد اللفظ الأول، وثانيهما: أن يقويه بموازنة مع اتفاقهما في الحرف الأخير ويسمى إتباعاً، وهو على ثلاثة أضرب؛ لأنه إما أن يكون للثاني معنى ظاهر؛ نحو: ﴿هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾، أو لا يكون له معنى أصلاً، بل ضم إلى الأول لتزيين الكلام لفظاً وتقويته معنى، وإن لم يكن له في حال الإفراد معنى، نحو قولك: حسن بسن فسن، أو يكون له معنى بتكلف غير ظاهر؛ نحو: خبيث نبيث من نبثت الشر؛ أي: استخرجته، وقولهم: اكتعون ابصعون ابتعون، قيل: من القسم الثاني؛ أي: لا معنى لها مفردة، وقيل: من الثالث وذكر اشتقاقها مما ذكره الشارح قدس سره.

(قوله: هنيئاً مريئاً) المرآة: كواراشدن طعام الهناء كواراشدن طعام وشراب كذا في الصراح.

(قوله: ولا يبعد إرجاع الضمير الخ) أي: أو أن يصار إلى الاستخدام في ضمير وهو لفظي ومعنوي بأن يراد به مطلق التأكيد اسماً أو غيره، ولا يخفى بعده؛ لأن المقصود تقسيم التأكيد الذي هو من التوابع. (قوله: وتخصيص الألفاظ بالأسماء) أي: بقرينة أن البحث فيها وقيل لا يخفى أن مراد الشارح ليس أن الجمل والأفعال لا يسمى تأكيداً في اصطلاح النحاة وإلا يكون مخالفاً لما سبق منه، ولما صرح به غير واحد منهم، بل المراد أن التأكيد الذي نحن بصدد بيانه إنما يكون من الأسماء؛ لأنه من التوابع التي هي من المعربات بقرينة أخذ التابع في تعريفه، وقوله: من هذا التعميم؛ أي: المستفاد من التأكيد بقوله: كلها، وقوله: عدم اختصاصه الخ؛ أي: الذي هو لازمه أو يحمل على هذا اللازم. (قوله: أي: معدودة) أي: قليلة؛ لأن القليل يعد عداً، وفي بعض نسخ المتن محفوظة، وله أيضاً وجه؛ لأن القليل يحفظ. (قال المصنف: وهي نفسه وعينه وكلاهما) اكتفى بالمذكر؛ لأنه الأصل، وهذا المجموع خبر مثل السكنجبين خل وعسل الخ، وقد يؤكد بلفظ الرمة والأسر يقال: جاء القوم برمتهم أو بأسرهم؛ أي: بجميعهم، ولم يذكروا لعدم كونهما موضوعين للتأكيد. (قوله: لا معنى لهذه الكلمات) أي: الألفاظ فتكون في حالة الإفراد مهملات غير موضوعة لمعنى كجسق وبسق ولا يستعمل كل منها ولا يقع في تركيب منفرداً، بل منضماً إلى موازنة مع اتفاقه في الحرف الأخير فيفيد معنى موازنة كما يقال: للحمار نهق جسق بسق، وجاءني القوم أجمع أكتع فيضم جسق بسق للنهق الذي يوازنه تزييناً للفظ وتقوية لمعناه. (قوله: وقيل: أكتع مشتق الخ) يعني: ليس هذه الكلمات مهملات في حال الإفراد، بل لكل منها معنى وضعي نقل منه إلى معنى التأكيد بمناسبة خفية. (قوله: من حول كتيع؛ أي: تام) قال الشاعر:

يا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيّاً مُرْضَعَا
تَحْمِلُنِي الذِّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا

وقوله: أي: سال من السيلان؛ يعني: روان شد، وقوله: أي: روى بوزن علم من الريّ ضد العطش؛ أي: سيراب شد.

وبالمعجمة من[1] (بَضَعَ) أي: رَوِيَ[2]. و(أَبْتَعْ) من: البَتَع[3]، وهو طول العنق مع شدّةِ مَغرِزِهِ[4]. ويمكن استنباط[5] مناسبات[6] خفيّة بين هذه المعاني[7]، ومعناها[8] التأكيدي بالتأمل الصادق. «فَالأَوَّلاَنِ[9]» أي: النفس والعين «يَعُمَّانِ[10]» أي: يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث «بِاخْتِلاَفِ صِيْغَتِهِمَا» إفراداً وتثنية وجمعاً «وَ» اختلاف ضميرها[11] العائد إلى المتبوع المؤكد، «تَقُولُ: نَفْسُهُ» في المذكر[12] الواحد، «نَفْسُهَا» في المؤنث[13] الواحدة، «أَنْفُسُهُمَا[14]» بإيراد صيغة الجمع[15] في تثنية المذكر والمؤنث. وعن[16] بعض[17] العرب (نَفْسَاهُمَا وَعَيْنَاهُمَا)، «أَنْفُسُهُمْ[18]». في جمع المذكر العاقل. «أَنْفُسُهُنَّ» في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر[19]. «وَ[20]الثَّانِي[21]» لَمَّا سَمَّى[22] النفس والعينَ أولين[23] تغليباً[24] كالقمرين، سَمَّى[25] الثالث ثانياً. «لِلْمُثَنَّى[26]: كِلاَهُمَا» للمذكر، «وَكِلْتَاهُمَا» للمؤنث، «وَالبَاقِي» بعد الثلاثة المذكورة «لِغَيْرِ المُثَنَّى» مفرداً كان أو جمعاً. «بِاخْتِلاَفِ الضَّمِيْرِ[27]» العائد إلى المتبوع المؤكد «فِي (كُلِّهِ)» نحو: (قَرَأْتُ الكِتَابَ كُلَّهُ) «وَكُلَّهَا[28]» نحو: (قَرَأْتُ الصَّحِيْفَةَ كُلَّهَا[29])، «وَكُلِّهِمْ» نحو: (اِشْتَرَيْتُ العَبِيْدَ[30] كُلَّهُمْ)، «وَكُلِّهِنَّ» نحو: (طَلَّقْتُ النِّسَاءَ كُلَّهُنَّ)، «وَ[31]» باختلاف «الصِّيَغِ[32]» في الكلمات «البَوَاقِي» وهي: أَجْمَعُ[33] وأَكْتَعُ وأَبْتَعُ وأَبْصَعُ، بالمهملة أو المعجمة. «تَقُولُ أَجْمَعُ[34]» في المذكر الواحد

(١) مشتق. (٢) ضد العطش. (٣) بالتحريك. (٤) وذلك بدل. (٥) استخراج. (٦) أي: الجامع بينهما. (٧) أي: التام والسائل والطول. (٨) أي: الكلمات الثلاثة. (٩) الفاء للتفصيل. (١٠) أي: يستعملان كل منهما لكل منهما، خبر المبتدأ. (١١) أي: ضمير كل منهما بحسب المؤكد. (١٢) نحو: جاءني زيد نفسه. (١٣) نحو: جاءت هند. (١٤) باختلاف الضمير والصيغة. (١٥) المذكر العاقل، لإلحاق التثنية بالجمع. (١٦) روى. (١٧) على ما حكى ابن كيسان. (١٨) نحو: جاءني الزيدون أنفسهم. (١٩) نحو: جاءت الأفراس أنفسهن. (٢٠) عطف على جملة الأولان يعمان. (٢١) أي: القسم الثاني. (٢٢) مصنف. (٢٣) مفعول يسمى. (٢٤) علة يسمى. (٢٥) جواب لما. مصنف. (٢٦) والظرف خبر المبتدأ. (٢٧) لا باختلاف الصيغة لأنه. (٢٨) للمفرد المؤنث اشتريت الجارية كلها. (٢٩) الضمير. (٣٠) جمع عبد. (٣١) أشار إلى أنه عطف على الضمير. (٣٢) جمع صيغة. (٣٣) واحد في معنى جمع وجمعه أجمعون. (٣٤) وقد يضم الجيم.

فَالأَوَّلاَنِ يَعُمَّانِ بِاخْتِلاَفِ صِيْغَتِهِمَا وَضَمِيْرِهِمَا تَقُولُ: نَفْسُهُ وَنَفْسُهَا وَأَنْفُسُهُمَا وَأَنْفُسُهُمْ وَأَنْفُسُهُنَّ، وَالثَّانِي لِلْمُثَنَّى: كِلاَهُمَا وَكِلْتَاهُمَا، وَالبَاقِي لِغَيْرِ المُثَنَّى بِاخْتِلاَفِ الضَّمِيْرِ فِي كُلِّهِ وَكُلِّهَا وَكُلِّهِمْ وَكُلِّهِنَّ وَالصِّيَغُ فِي البَوَاقِي تَقُولُ: أَجْمَعُ

(قوله: وهو طول العنق الخ) أي: طول عنق الحيوان وامتداده مع قوة موضع وضع القدم منه للركوب عليه كالإبل، فقوله: مغرزه؛ أي: أصله وأساسه، وقيل: الغرز ركاب من جلد، والمغرز المكان الموضوع فيه ذلك، فمغرز العنق إنما يتصور بحسب الحقيقة في البعير، وفي غيره من الدواب إنما هو على التجوز (عارف). (قوله: ومعناها التأكيدي) أعني: العموم والشمول، وفي قوله: فالأولان تغليب؛ إذ المراد الأول والثاني كما سيصرح. (قوله: أي: يقعان على الواحد الخ) أي: يطلقان على تأكيد الواحد الخ؛ يعني: أنه يؤكد بهما كل منها. (قوله: إفراداً وتثنية وجمعاً) أي: لا تأنيثاً وتذكيراً؛ إذ في الواحد المؤنث لا يتغير إلا الضمير فقط فبحسب اختلاف المتبوع يختلف صيغتهما إفراداً وضديه لا غير، وقوله: واختلاف ضميرها؛ أي: إفراداً وضديه وتذكيراً وضده. (قوله: بإيراد صيغة الجمع) أي: على الأشهر والأفصح، قال ابن هشام في الشذور: إذا أكد بالنفس والعين المثنى ففيهما ثلاث لغات أفصحها الجمع تقول: جاء الزيدان أنفسهما أو أعينهما ودونه الإفراد ودون الإفراد التثنية. (قوله: وعن بعض العرب نفساهما) أي: بإيراد صيغة التأكيد مثنى أيضاً حكاه ابن كيسان، لكن الأول أفصح كما عرفته لكراهتهم اجتماع التثنيتين مع كمال الاتصال، وفي الرضي والأول أولى؛ لأن قلوبكما أولى من قلباكما. (قال المصنف: والباقي) وهو كله

(قوله: ويمكن أن يستنبط مناسبات إلى آخره) أما التمام: فلأن العموم هو تمام الأفراد أو الأجزاء، وإما الري: فلأنه تمام الشرب، وقد عرفت أن العموم هو التمام، وأما السيلان: فلأنه يستلزم انبساطاً وشمولاً، والعام منبسط شامل، وأما الطول: فلأنه امتداد وللتمام امتداد وجودي.

(قوله: امتداد وجودي) لشموله وجود الجزئيات والأجزاء. (قوله: حيث تأكد اتصالهما) في الرضي في الكشف المثنى إذا أضيف لفظاً أو معنى الجزءان إلى متضمنيها فإن كان المتضمنان بلفظ واحد، فلفظ الإفراد في المضاف أولى من التثنية، ثم لفظ الجمع أولى من الإفراد كقوله: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾؛ وذلك لكراهتهم في الإضافة اللفظية الكثيرة الاستعمال اجتماع تثنيتين مع اتصالهما لفظاً ومعنى، أما لفظاً فبالإضافة، وأما معنى فلفرض أن المضاف جزء المضاف إليه مع عدم اللبس بترك التثنية ثم

«وَجَمْعاءُ» في المؤنث الواحدة، أو الجمع بتأويل الجماعة. «وأَجْمَعُون» في جمع المذكر[1]، «و[2]جُمَعُ» في جمع المؤنث، وكذا[3] أكْتَعُ كَتْعاءُ أكْتَعُون كُتَعُ وأَبْتَعُ بتعاء، أبْتَعُون، بُتَعُ، وأبْصَعُ بَصْعاءُ أبْصَعُون بُصَعُ. «وَ[4]لاَ يُؤَكَّدُ[5] بِـ(كُلٌّ وَأَجْمَعُ[6]) إِلَّا ذُو أَجْزَاءٍ[7]» مفرداً كان أو جمعاً، إذْ[8] الكلية والاجتماع[9] لا يتحققان إلَّا فيه ولا حاجة إلى ذكر الأفراد، لأنَّ[10] الكلّي ما[11] لم تلاحظ أفراده مجتمعة[12] ولم تصر أجزاء لا يصحّ تأكيدهُ بكلّ وأجْمَعَ. ويجب أن تكون تلك الأجزاء بحيث[13] «يَصِحُّ[14] افْتِرَاقُهَا[15] حِسّاً[16]» كأجزاء القوم

(١) وأجاز الأخفش أجمعان وجماوات وهو غير مسموع. (٢) غير منصرف للعدل والصفة الأصلية. (٣) مثل أجمع وما تفرع منه. (٤) استئناف أو اعتراض. (٥) أي: لا يصح توكيد شيء. (٦) مجرور بالفتحة لكونه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل. (٧) نائب فاعل يؤكد. (٨) في كل. (٩) في أجمع وأخواته. (١٠) علة لا حاجة. (١١) شرطية. (١٢) حال. (١٣) في مكان. (١٤) صفة الأجزاء. (١٥) أي: الأجزاء. (١٦) تمييز أو حال.

وَجَمْعَاءُ وَأَجْمَعُونَ وَجُمَعٌ وَلَا يُؤَكَّدُ بِكُلٍّ وَأَجْمَعَ إِلَّا ذُو أَجْزَاءٍ يَصِحُّ افْتِرَاقُهَا حِسّاً

(قوله: وعن بعض العرب نفساهما) والأول أولى لكراهتهم اجتماع تثنيتين حيث تأكد اتصالهما لفظاً ومعنى. (قال: باختلاف الضمير في كله) وكذا في جميعه. (قوله: أو الجمع) غير جمع المذكر السالم فإنه لا يؤنث. (قوله: وجمع في جمع المؤنث) أو ما يجري مجراه وهو ما سوى جمع المذكر العاقل خلافاً للأندلسي فإنه جوّز إذا كان مكسراً. (قوله: ولا حاجة إلى ذكر الأفراد) قيل: أراد بقوله: ذو أجزاء ذو أمور متعددة؛ يعني: بطريق عموم المجاز فيتناول الأجزاء والأفراد. (قوله: لأن الكلي ما لم يلحظ أفراده مجتمعة) وجاز أن يلحظ أفراد الكلي مجتمعة، ولو كان الحكم على كل واحد واحد من أفراده كالدرهم البيض، والدينار الصفر كما جاز عكس ذلك أيضاً، وهو توهم الحكم على كل فرد مع أن المحكوم عليه هو المجموع كقولك: زيد إنسان وكل إنسان؛ أي: مجموعه حيوان فزيد حيوان كذا ذكره المحقق الطوسي.

حملت المعنوية على اللفظية انتهى، وفيما نحن فيه المضاف نفس المضاف إليه والاتصال المعنوي أقوى من اتصال الجزء بالكل. (قوله: فإنه جوّز الخ) بأن يقول الرجال مررن كلهن جمع كتع على تأويل الجماعات. (قوله: جاز أن يلحظ الخ) دفع لما يتراءى أنه كيف يمكن ملاحظة الأفراد مجتمعة، والحال أن الحكم على كل فرد فرد؛ نحو: أكرمت القوم كلهم بأن ملاحظة الاجتماع لا ينافي الحكم على كل فرد، إنما ينافيه إذا كان الحكم فيه من حيث الاجتماع. (قوله: كالدراهم البيض) فإنه لو لم يلحظ أفراد الدراهم مجتمعة لا يصح وصفه بالجمع مع أن الحكم بالبياض على كل واحد من أفراده. (قوله: وهو توهم الحكم الخ) أي: عكس ذلك ملاحظة الحكم على كل فرد عبر عن الملاحظة بالتوهم لكونه حكماً متعلقاً بالجزئيات المحسوسة غالباً كما في المثال المذكور. (قوله: كقولك الخ) فإنه إنما أنتج هذا القياس بملاحظة الحكم على كل فرد في ضمن الحكم على المجموع. (قوله: وكل إنسان) هكذا في النسخ التي رأيناها، والصواب: كل الناس، أو كل الإنسان على أن يكون اللام للجنس، وكل لإحاطة الجزئيات كما في قوله تعالى: ﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾، فإن كل إذا

وأجمع إلى أبصع. (قوله: لغير المثنى) أي: يؤكد به غيره من الواحد والجمع، قال العصام: وأختاره على البواقي لملاحظة جهة الوحدة وهي كونه لغير المثنى، وقوله: باختلاف الضمير؛ أي: فقط لا الصيغة أيضاً كما في الأولين. (قال المصنف: في كله) وكذا جميعه قال العصام: كله بمعنى جميعه لا بمعنى كل واحد؛ يعني: أن كل في التأكيد بمعنى الجميع. (قال المصنف: والصيغ في البواقي) جمعه لعدم جهة الوحدة ههنا فتأمل (عصام)، وقوله: تقول: أجمع في المذكر الواحد كأخذت المال أجمع، قيل: أجمع بفتح الميم تأكيد، وبضمها جمع جمع، فإذا قلت: جاءني القوم بأجمعهم فهو بالضم، وحينئذ يضاف إلى الضمير ويدخل عليه باء الجر، وأجمع الموضوع للتأكيد لا يدخل عليه الجار بحال، وكذا لا يضاف انتهى فلا تغفل.

(قوله: أو الجمع بتأويل الجماعة) أي: الجمع الذي في حكم الواحدة وهو غير جمع المذكر السالم، وقوله: في جمع المؤنث؛ أي: وما في حكمه من جمع المذكر الغير العاقل؛ نحو: مضى أيام الشتاء جمع. (قال المصنف: ولا يؤكد بكل وأجمع) ومثله إتباعه فنفي التأكيد به يستلزم نفي التأكيد بها؛ ولذا تركها، واعلم أنه لا يجوز العطف أيضاً في المؤكدات المعنوية ولا يتبع المؤكد المعنوي نكرة إلا على الندرة والشذوذ كقول عائشة رضي الله عنها: ما صام رسول الله شهراً كله إلا رمضان، وكقول الشاعر:

لَكِنَّـه شَـاقَـه أنْ قِـيـلَ ذا رَجَـبٌ
يـا لَـيْـتَ عِـدَّةَ حَـوْلٍ كـلُّـه رَجَـب

أي: هيجه، وأثار أشواقه يشير إلى أن امرأة وعدته الوصال في رجب فيتمنى أن يكون كل السنة رجباً، وفي الرضي وغيره: أنه لا يجوز تأكيد النكرة إلا النكرة المحكوم بها كما في حديث: «أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل». (قوله: مفرداً كان أو جمعاً) لفظاً كالرجال أو معنى كالقوم، وأما المثنى فقد عرفت أنه لا يؤكد بكل وأجمع حيث قال: والباقي لغير المثنى. (قوله: لا يتحققان إلا فيه) أي: في ذي الأجزاء، فلا بد أن يكون المؤكد بهما ذا أجزاء، فلا يقال مثلاً: رأيت النقطة كلها لعدم الأجزاء. (قوله: ولا حاجة إلى

أو «حُكْماً» كأجزاء العبد ليكون[1] في التأكيد بكل وأجمع فائدة «مِثْلُ: (أَكْرَمْتُ القَوْمَ[2] كُلَّهُمْ) و: (اشْتَرَيْتُ العَبْدَ[3] كُلَّهُ) فإنَّ[4] العبد قد يتجزأ في الاشتراء[5]، فيصح تأكيده بـ (كل) ليفيد[6] الشمول «بِخِلَافِ (جَاءَنِي زَيْدٌ كُلُّهُ) لعدم صحة افتراق أجزائه لا حساً ولا حكماً في حكم المجيء. «وَإِذَا أُكِدَّ الضَّمِيرُ المَرْفُوعُ المُتَّصِلُ[7]» بارزاً كان أو مستكناً[8] «بِالنَّفْسِ[9] وَالعَيْنِ» أي: إذا أريد تأكيده بهما «أُكِّدَ[10]» ذلك الضمير أولاً «بِمُنْفَصِلٍ»، ثم بالنفس والعين «مِثْلُ: (ضَرَبْتَ أَنْتَ نَفْسَكَ)» فنفسك[11] تأكيد للضمير بعد تأكيده بمنفصل هو (أنت) إذ[12] لولا[13] ذلك[14] لالتبس التأكيد بالفاعل[15]، إذا وقع تأكيداً للمستكن[16]، نحو: (زَيْدٌ أَكْرَمَنِي هُوَ نَفْسُهُ[17]) فلو لم يؤكد الضمير[18] المستكن في[19] (أَكْرَمَنِي) بقوله[20]: (هُوَ)، ويقال[21]: (زَيْدٌ أَكْرَمَنِي نَفْسُهُ) لالتبس (نَفْسُهُ[22]) الذي هو التأكيد بالفاعل، ولمَّا وقع[23]

(١) علة يجب. (٢) فإن القوم مما يتعرف في تعلق الإكرام بينهم حساً. (٣) فإن العبد يفترق أجزائه في الشراء بحكم العقل دون الحسي. (٤) علة التمثيل. (٥) لأنه يجوز أن يشتري نصفه أو ثلثه أو ربعه. (٦) علة يصح. (٧) دون المنفصل. (٨) واجباً أو جائزاً. (٩) متعلق بأكد. (١٠) جواب إذا. (١١) المضاف إلى المخاطب. (١٢) علة أكد. (١٣) من قبيل لولا زيد لكان كذا. (١٤) أي: التأكيد بمنفصل. (١٥) أي: التأكيد بالنفس والعين. (١٦) لأنهما يستعملان بغير التأكيد، جواز كان. (١٧) أي: عينه. (١٨) المرفوع. (١٩) الظرف صفة الضمير. (٢٠) الظاهر أن يقول وقيل. (٢١) ولم يقل زيد أكرمني هو نفسه. (٢٢) أي: لفظ نفسه. (٢٣) قوله ولما وقع جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال لا يلتبس بالفاعل في نحو: ضربت أنت نفسك لم أكد أولاً بالمنفصل فأجاب بما ترى فحرره.

أَوْ حُكْماً نَحْوُ: أَكْرَمْتُ القَوْمَ كُلَّهُمْ وَاشْتَرَيْتُ العَبْدَ[1] كُلَّهُ بِخِلَافِ جَاءَنِي زَيْدٌ[2] كُلُّهُ وَإِذَا أُكِّدَ الضَّمِيرُ المَرْفُوعُ[3] المُتَّصِلُ[4] بِالنَّفْسِ[5] وَالعَيْنِ أُكِّدَ بِمُنْفَصِلٍ نَحْوُ: ضَرَبْتَ أَنْتَ نَفْسَكَ.

(١) فإنَّ العبد قد يتجزئ في الاشتراء فيصح تأكيده بكله ليفيد الشمول. ج.
(٢) أي: لعدم صحة افتراق أجزائه لا ما دونها حكماً في حكم المجيء.
(٣) أي: لا المنصوب ولا المجرور.
(٤) أي: لا المنفصل.
(٥) الواو بمعنى أو إذ من البين أنَّه إذا أكد.

(قال: يصح افتراقها حساً أو حكماً) أي: افتراق حس أو افتراق حكم، والظاهر أنه لا يكفي الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي حتى لو كان ذو أجزاء يصح افتراقها حساً، ولم يصح افتراقها حكماً وحالاً لم يصح توكيده بكل وأجمع فالمعيار الافتراق الحكمي. (قوله: مثل: أكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله) قال الشيخ الرضي: قد يكون لشيء أجزاء يصح افتراقها حساً وحكماً، نحو: اشتريت العبيد فإذا أكد بكل يرفع الاحتمال الأول لا الثاني؛ لأن الأول أشهر فيسبق الفهم إليه، فلا يحصل المقصود فإذا أردت رفع الاحتمال الثاني، قلت: اشتريت جميع أجزاء العبيد. (قال: بخلاف جاء زيد كله) القياس عليه يقتضي أن لا يصح اختصم الزيدان كلاهما خلافاً للمبرد فإنه جوّزه، وهو خلاف القياس والسماع.

ذكر الخ) فيه تعريض بالفاضل الهندي حيث فسر قوله: ذو أجزاء بقوله: أي ذو أمور متعددة، فيتناول الأفراد والأجزاء؛ أي: بطريق عموم المجاز فإنه إذا لم يكن حاجة إلى ذكر الأفراد لم يكن حاجة إلى التفسير المذكور بارتكاب عموم المجاز. (قوله: ما لم يلاحظ أفراده مجتمعة) أي: بناء على أن الكل في باب التأكيد بمعنى الجميع، وفي اللاري: جاز أن يلاحظ أفراد الكلي مجتمعة مع كون الحكم على كل فرد فرد. (قال المصنف: يصح افتراقها) أي: في نسبة الكلام حساً؛ أي: افتراق حس أو من جهة الحس أو في الحس، والمراد الحس البصري، وبأجزاء القوم أفرادهم كذا قيل. (قوله: أي: شرعياً أو عقلياً) توضيح البحث أنه أراد بالذي يصح افتراق أجزاء حساً؛ نحو: القوم والرجال فإن لهما أفراداً يتميز في الحس بعضها عن بعض، وبالذي يصح افتراق أجزاءه حكماً مفرداً متصلّ الأجزاء كالعبد والدار فإنه يفترق أجزاؤه حكماً بالنسبة إلى بعض الأفعال كالبيع والشراء، فيجوز إذن توكيده بالكل؛ نحو: اشتريت العبد كله فإنه يصح شراء البعض دون الباقي ولا يفترق أجزاؤه حكماً بالنسبة إلى بعضها كالمجيء والذهاب، فلا تقول: جاءني العبد كله لعدم الفائدة في التأكيد. (قوله: ليكون في التأكيد بكل وأجمع فائدة) وهي نفي افتراق ما يحتمل أجزاؤه الافتراق حساً أو حكماً في الحكم المذكور وبيان عدم افتراقها. (قوله: أي: إذا أريد تأكيده الخ) لا حاجة إلى اعتبار الإرادة مع ذكر قوله: أو لا كما مر. (قوله: فنفسك تأكيد للتاء الضمير الخ) هذا على أحد الرأيين لما في الحلبي أن من النحاة من قال: إن الضمير المنفصل والنفس أو العين كلاهما تأكيد للضمير المرفوع المتصل؛ لأنه المقصود بالتأكيد وهو الذي ذكره الشارح، ومنهم من قال: إن الضمير المنفصل تأكيد للضمير المتصل والنفس أو العين للضمير المنفصل؛ لأنهما بعده فهو أحق بالتأكيد بهما من الأول لوجود الفصل بينهما وبني المتصل بالمنفصل انتهى. (قوله: إذ لولا ذلك لالتبس الخ) وقيل: لكان كالتأكيد لبعض حروف الكلمة لما سبق[1]: إن المرفوع المتصل كالجزء من الفعل لفظاً ومعنى لكن هذا التعليل عليل لورود[2] قولهم: مررت بك نفسك، فالأولى ما في الشرح فاندفع ما قاله بعض الناظرين: إن

(١) قاله: أعرابي حين رأى امرأة حسنة تسمى بالزلفاء تقبّل صبياً كلما بكى.

الالتباس في هذه الصورة أجرى[1] بقية الباب[2] عليه. و[3]إنَّما قيد الضمير بالمرفوع[4]، لجواز تأكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمنفصل، نحو: (ضَرَبْتُكَ نَفْسَكَ) (وَمَرَرْتُ بِكَ نَفْسَكَ)، لعدم[5] اللبس[6]، و[7]بالمتصل لجواز[8] تأكيد المرفوع المنفصل[9] بالنفس[10] والعين بلا تأكيده بالمنفصل نحو: (أَنْتَ نَفْسُكَ قَائِمٌ) لعدم[11] اللبس، وإنَّما قيد[12] بالنفس والعين، لجواز[13] تأكيد المرفوع المتصل بـ (كُلٌّ) و(أَجْمَعِيْنَ) بلا[14] تأكيد[15]، نحو: (القَوْمُ جَاءُونِي كُلُّهُمْ وَأَجْمَعُونَ) لعدم[16] التباس التأكيد[17] بالفاعل، لأنَّ[18] (كُلاًّ وَأَجْمَعِيْنَ) يليان[19] العوامل قليلاً[20]، بخلاف (النَّفْسِ وَالعَيْنِ) فإنَّهما يليانها كثيراً[21]. «وَأَكْتَعُ وَأَخَوَاهُ» يعني: أَبْتَعُ وَأَبْصَعُ «أَتْبَاعٌ» بفتح الهمزة على ما هو المشهور «لأَجْمَعَ[22]» يعني: تستعمل هذه[23] الكلمات الثلاث[24] بالتبعية، لا بالأصالة لكونه[25] أدل منها على[26] المقصود[27]، وهو الجمعية. «فَلاَ[28] تَتَقَدَّمُ» يعني: أَكْتَع وأخواه «عَلَيْهِ» أي: على (أجمع[29]) لو اجتمعت معه. «و[30]ذِكْرُهَا» أي: ذكر أكتع مع أخويه[31] «دُوْنَهُ» أي: دون ذكر (أجمع) «ضَعِيْفٌ» لعدم[32] ظهور دلالتها على[33] معنى الجمعية. وللزوم ذكر ما

(١) جواب لما. (٢) وهو الضمير البارز. (٣) جواب سؤال تقديره ظاهر فتقدره. (٤) احترازاً عن المنصوب والمجرور. (٥) علة بلا تأكيد. (٦) لأنه لا استتار فيهما حتى يلزم الالتباس. (٧) عطف على المرفوع. (٨) علة قيدنا لواسطة العطف. (٩) صفة المرفوع. (١٠) متعلق بقوله تأكيد. (١١) تعليل للجواز. (١٢) مصنف هذا التأكيد. (١٣) علة قيد. (١٤) متعلق بقوله لجواز. (١٥) أي: المرفوع المتصل. (١٦) علة لجواز. (١٧) أي: كلهم وأجمعون. (١٨) علة لعدم الالتباس. (١٩) خبر إن. (٢٠) تمييز. (٢١) يعني يقعان فاعلان ومفعولا بالاستقلال. (٢٢) متعلق بأتباع واللام ليس للتعليل بل لتقوية العمل. (٢٣) فاعل يستعمل. (٢٤) أكتع وأبتع وأبصع. (٢٥) علة النفي. (٢٦) متعلق بأول. (٢٧) لأنَّ أجمع يدل عليها بالمار والصيغة معاً. (٢٨) الفاء للعاطف. (٢٩) في الذكر. (٣٠) عاطفة. (٣١) مع نظائره وأمثاله. (٣٢) علة ضعيف. (٣٣) أي: بحكم.

وَأَكْتَعُ وَأَخَوَاهُ أَتْبَاعٌ لَا جَمْعٌ فَلَا[1] تَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ[2] وَذِكْرُهَا[3] دُونَه ضَعِيْفٌ[4].

(١) أي: اكتع وأخواه.
(٢) أي: على اجمع لو اجتمعت معه.
(٣) أي: ذكر اكتع مع أخويه دون ذكر اجمع ضعيف. آه.
(٤) أي: لعدم ظهور دلالة هذه الثلاث على معنى الجمعية. آه.

(قال: وأكتع وأخواه إتباع لأجمع) إذا أردت الجمع بين ألفاظ التأكيد؛ وذلك غير كلا فترتيبه ترتيب المتن، لكن يناقش في تأخير أبصع عن أبتع؛ فإن الزمخشري وحده ذهب إليه، وتبعه المصنف. قال الشيخ الرضي: أما تقديم النفس على الكل؛ فلأن الإحاطة صفة للنفس، وتقديم النفس أولى، وأما تقديمها على العين؛ فلأن النفس موضوعة للذات والعين مستعارة لها من الجارحة كالوجه المستعار للذات، وأما تقديم الكل على أجمع فلكونه جامداً، وإتباع المشتق أولى، وأما تقديم أجمع على أخواته فلكونه أظهر في معنى الجمع، وأما تقديم أكتع في الصحيح على أخويه فلكونه أظهر في إفادة معنى الجمع؛ لأنه من قولهم: حول كتيع؛ أي: تام.

أضيفت إلى النكرة كانت لكل فرد فرد. (قوله: افتراق حكمها وحالها) أي: الحكم الذي نسب إليها وعطف حالها للإشارة إلى أن المراد بالحكم المحكوم به.

الأولى تعليله بما سبق في بحث العطف؛ لأن ما قرره يشكل بقولهم: جاءني الذي ضربت نفسه؛ أي: ضربته نفسه ذكره الرضي في بحث حذف المؤكد، ولا يلزم عليه لزوم إعادة الجار؛ لأنهم خصوا دخولها على أجمع عند إضافته وجوباً، وعلى العين كذلك جوازاً فتأمل هذا، وأما ما في شرح العصام من أنه يبطله أنهما بالمعنى المذكور؛ أعني: معنى الذات لا يكونان إلا تأكيدين فلا يتصور الالتباس فمدفوع بأنه ممنوع، وكلام الشارح مبني على المنع يدل عليه مثال الالتباس، ولو سلم فالالتباس في أن المراد بهما ذلك المعنى فهما تأكيدان أو لا ففاعلان كما إذا قيل: زيد خرج نفسه أو عينه فإنه يحتمل أن يراد بالأول الروح وبالثاني الباصرة، وأن يراد بهما الذات. (قوله: إذا وقع تأكيداً للمستكن) قيد به؛ لأنهما قد يستعملان لغير التأكيد، وقوله: فلو لم يؤكد الضمير المستكن في أكرمني بقوله: هو الخ فإذا أكد بمنفصل يرتفع اللبس وهو ظاهر، ولا يلتبس ذلك المنفصل أيضاً بالفاعل؛ لأنه لا يجوز الانفصال إلا عند تعذر الاتصال، فلو لم يكن تأكيداً لم يجز انفصاله فإذا انفصل علم أنه تأكيد للمتصل فصل لغرض التأكيد. (قوله: في هذه الصورة) أي: في صورة تأكيد المستكن مثل: هند جاءتني هي نفسها. (أجرى بقية الباب) أي: بقية باب تأكيد الضمير المرفوع المتصل؛ نحو: ضربت أنت نفسك. (عليها) وإن لم يلتبس طرداً للباب، وفي نسخة: عليه؛ أي: على ما وقع فيه الالتباس. (قوله: لعدم اللبس) أي: وعدم الوجه للحمل، واللبس الالتباس، وبابه ضرب: وقوله: وبالمتصل عطف على قوله: بالمرفوع. (قوله: يليان العوامل قليلاً) أي: يعقبان العوامل اللفظية قليلاً بمعنى أنهما لا يستعملان غير

من شأنه التبعية بدون الأصل. «(البَدَلُ[1]) «تَابِعٌ[2] مَقْصُودٌ[3] بِمَا[4] نُسِبَ إِلَى المَتْبُوعِ» أي[5]: يُقْصَدُ النسبة إليه[6] بنسبة ما نسب إلى المتبوع. «دُوْنَهُ[7]» أي: دون المتبوع، أي: لا تكون النسبة إلى المتبوع مقصودة[8] ابتداء[9] بنسبة ما نسب إليه، بل[10] تكون النسبة إليه[11] توطئة[12] وتمهيداً[13]

(١) والأغلب أن يكون البدل جامداً. (٢) من حيث اللفظ والإعراب. جنس. (٣) من حيث المعنى. (٤) أو بحكم. (٥) أشار إلى أن الظرف متعلق بالمقصود وهو بمعنى المضارع المجهول. (٦) تابع. (٧) حال من مستتر في المقصود أي: متجاوزاً عن المتبوع في كونه مقصوداً. (٨) خبر يكون. (٩) منصوب على الظرفية. (١٠) إعراب من لا يكون. (١١) أي: إلى المتبوع. (١٢) أي: وسيلة. (١٣) أي: مقدمة لا الموصلة.

تأكيدين على الفاعلية إلا قليلاً، وقوله: فإنهما يليانها كثيراً ويقعان غير تأكيد؛ نحو: طابت نفس فلان ولقيت عينه وحسنت عينك. (قوله: أتباع بفتح الهمزة) على أن يكون جمع تبع كفرس وأفراس لا جمع تابع فإن فاعلاً لا يجمع على أفعال عند الجمهور خلافاً للزمخشري في نحو: شاهد وأشهاد وصاحب وأصحاب، وفي القاموس: تبع محركة جمع تابع، ويجمع على أتباع، ثم التبع لغة: الماشي خلفك أو من مررت به فمشى معك، وقوله: على ما هو المشهور؛ أي: وروي كسر الهمزة على غير المشهور، فالظاهر حينئذ أن يكون من الافتعال؛ أي: ذات أتباع، قيل: وفي النسخة المقرورة على المصنف بكسرها. (قوله: يعني تستعمل هذه الكلمات الخ) يريد أنه ليس المراد من قوله: إتباع مثل حسن بسن مما يقوى اللفظ الأول الموازن له مع الاتفاق في الحرف الأخير، بل بمعنى أنها إتباع له في الاستعمال حيث لا تستعمل بدونه لخفاً معنى الجمعية والشمول فيها. (قوله: ضعيف لعدم ظهور الخ) أي: غير فصيح لعدم ظهور تلك الدلالة فيها كظهورها في أجمع كما في قوله[1]:

تَحْمِلُنِي الذُّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا

بخلاف أجمع حيث تستعمل في التأكيد غير مسبوق بشيء؛ نحو: جاء الجيش أجمع، وكقوله:

إذن ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

وكقول الآخر:

قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوماً أَجْمَعَا

أي: صوتت بكرة البئر في جميع أجزاء اليوم، واعلم أن هذه الألفاظ المؤكد بها لها ترتيب في لسان العرب والإخلال به لحن، وذلك بأن يذكر النفس ثم العين ثم كل ثم أجمعون ثم أكتعون ثم أبصعون أو أبضعون، ولهم في ذلك وجهان؛ أحدهما: أن الثاني تأكيد للأول والثالث للثاني وهكذا، ثانيهما: أن الجميع تواكيد للأول فهي كالصفات المتتالية. (قال المصنف: البدل تابع الخ) وهو في اللغة العوض عن الشيء والخلف والمناسبة ظاهر، وفي التنزيل: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا﴾، وفي الاصطلاح تابع في الإعراب مقصود نسبته في المعنى بسبب النسبة إلى المتبوع فكلمة ما مصدرية لا موصولة خلافاً لما اختاره الشارح فاندفع طعن الجارح. (قال

(١) لعبد الغفور وعصام الدين.

البَدَلُ تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِمَا نُسِبَ إِلَى المَتْبُوعِ دُونَهُ

(قال: بما نسب إلى المتبوع) فيه أنه يفهم منه أن البدل لا يكون من المنسوب. (قال: دونه) ظرف لنسب، أو حال من المستتر فيه، أي: متجاوزاً من المتبوع. (قوله: بل يكون النسبة إليه توطئة) هذا غير ظاهر في بدل الغلط.

(قوله: فترتيبه ترتيب المتن) أي: قدمت النفس ثم الكل ثم أجمعين ثم أخواته من أكتعين إلى أبصعين. (قوله: وإتباع المشتق) أي: للجامد أولى سيما إذا كان المشتق على وزن الصفة. (قوله: في معنى الجمع) المراد من جميعهما.

للنسبة[1] إلى التابع سواء كان ما نسب[2] إليه مسنداً[3] إليه أو[4] غيره[5]، مثل: (جَاءَنِي زَيْدٌ أَخُوكَ) و: (ضَرَبْتُ زَيْداً أَخَاكَ) و: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ[6] أَخِيكَ). واحترز بقوله: (مَقْصُودٌ) بما نسب إلى المتبوع عن[7] النعت والتأكيد وعطف البيان، لأنَّها[8] لست مقصودة بما[9] نسب إليه بل المتبوع مقصود به. وبقوله: (دُونَهُ) احترز عن العطف بحرف، فإنَّ المتبوع فيه مقصود بما نسب إليه مع التابع. ولا يصدق الحدّ[10] على المعطوف بـ (كُلّ[11]) لأنَّ[12] متبوعه مقصود ابتداء[13]، ثم بدا له، فأعرض[14] عنه وقصد المعطوف، فكلاهما[15] مقصودان[16] بهذا المعنى. فإن قيل: هذا الحد[17] لا يتناول البدل الذي[18] بعد (إلَّا) مِثْلُ: (مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ) فإنَّ[19] زيداً بدل[20] من أحد، و[21]ليس نسبة ما[22] نسب إليه من عدم القيام مقصودة[23] بالنسبة[24] إلى (زَيْدٍ) بل النسبة المقصودة بنسبة ما[25] نسب إلى (أَحَدٍ[26]) نسبة (القِيَامِ) إلى (زَيْدٍ). قلنا[27]: ما نسب إلى المتبوع ههنا[28] القيام، فإنَّه نسب إليه[29] نفياً ونسبة القيام بعينه[30] إلى التابع مقصودة، ولكن إثباتاً، فيصدق[31] على زيد أنَّه تابع مقصود نسبته بنسبة ما نسب إلى المتبوع،

(١) علة توطئة. (٢) متبوع. (٣) خبر كان. (٤) أي: غير المسند. (٥) فالمراد بالنسبة أعم من التابع. (٦) مثال لنسبة إضافية. (٧) مضاف. (٨) أي: الصفة. (٩) علة احترز. (١٠) أي: حد البدل. (١١) سواء كان الكلام موجب. (١٢) علة لا يصدق. (١٣) منصوب على الظرفية. (١٤) أي: للمتكلم. (١٥) أي: المعطوف والمعطوف عليه بـ بل. (١٦) بالنسبة. (١٧) أي: حد البدل. (١٨) وقع. (١٩) علة لا يتناول. (٢٠) خبر إن. (٢١) حال. (٢٢) أي: المتبوع. (٢٣) خبر ليس. (٢٤) أي: بسبب النسبة إلى زيد. (٢٥) عبارة عن عدم القيام. (٢٦) وهو المبدل منه. (٢٧) ليس الغرض في البدل اتحاد النسبة. (٢٨) أي: المستثنى الذي يختار البدل فيه. (٢٩) أي: إلى المتبوع جنس القيام. (٣٠) أي: حال كون القيام معيناً بهر. (٣١) حد.

(قوله: لأن متبوعه مقصود ابتداء) ومتبوع البدل لا يكون مقصوداً ابتداء سواء كان مقصوداً انتهاء أو لا، فدخل فيه يا زيد زيد إن جعل بدلاً فإنه لم يكن مقصوداً ابتداء كما ذكرناه في بحث التأكيد لكن صار مقصوداً انتهاء، ويظهر من ذلك أن هذا التقرير أظهر من أن يقال: لأن المتبوع لا يكون مقصوداً لا ابتداء ولا انتهاء مع أنه لا حاجة لنا في إخراج المعطوف ببل إلى قوله: لا ابتداء ولا انتهاء. (قوله: ونسبة القيام بعينه على التابع مقصودة ولكن إثباتاً) إن قلت: قد وقع في كلام جماعة من العلماء أن الاستثناء تكلم بالباقي وأن الحكم في المستثنى بالإشارة لا بالعبارة، فكيف يصح القول بأن النسبة إلى التابع مقصودة؟ قلنا: إذا أردت تطبيق هذا التعريف على مذهبهم فلا بد من تخصيص ما ذكروه بالاستثناء المحض، ومن أن يقال: إن قولك: ما قام أحد إلا زيد لما كان في قوة قولك: ما قام أحد غير زيد كان البدل في الحقيقة غير زيد، وهو مقصود بسلب القيام، وحينئذ لا حاجة إلى تعميم النسبة.

المصنف: بما نسب إلى المتبوع) أي: بطريق القيام أو الوقوع أو غيره فالمراد بالنسبة مطلق التعلق فيشمل مثل: ضربت زيداً أخاك، وغلام زيد أخيك. (قوله: أي: يقصد النسبة إليه بنسبة ما الخ) يشير إلى ما سبق في تعريف العطف من أن التابع ليس نفسه مقصوداً، بل المقصود نسبته وإلى أن كلمة ما في المتن موصولة بتقدير المضاف فيتوجه الاعتراض بمثل ضيفي زيد أخوك، وقوله: دونه حال من ضمير مقصود؛ أي: مجاوزاً عن نسبة متبوعه، قال المرزوقي: دون للقاصر عن الشيء فالتقدير على ما حققه مقصود بما نسب إلى المتبوع قاصراً عنه؛ أي: عن المتبوع كذا في شرح الحماسة. (قوله: مقصودة ابتداء) أي: كما لم تكن مقصودة انتهاء؛ يعني: لا تكون مقصودة أصلاً بخلاف متبوع المعطوف ببل فإنه مقصود ابتداء لا انتهاء. (قوله: بل يكون النسبة إليه الخ) يقال: المراد من بيان الشارح أن النسبة إلى المتبوع وإن كانت معتبرة فيما عدا بدل الغلط من الإبدال إلا أنها لأجل التوطئة والتمهيد للثاني، ولا يستلزم ذلك أن يكون المتبوع مقصوداً فيندفع ما عسى أن يتوهم أن وجود النسب المعتبرة إلى المتبوعات في الإبدال الثلاثة ينافي عدم كونها مقصودة. (قوله: توطئة وتمهيداً الخ) أي: حقيقة أو حكماً كما في بدل الغلط فإنه وإن لم يكن توطئة، بل سبق لسان لكنه في حكم التوطئة في البيان كما قال المصنف في شرح المفصل بعد التعريف بقوله: تابع مقصود بالذكر ذكر المتبوع قبله للتوطئة والتمهيد أن هذا الحد إنما يكون شاملاً لغير بدل الغلط، فإنه لم يذكر ما قبله لتوطئة وتمهيد هذا. (قوله: سواء كان ما نسب الخ) أي: سواء كان

(قوله: فيه أن يفهم الخ) وليس كذلك فإنه نص في التسهيل ويبدل فعل من فعل؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾، وأما قولك: حنفي زيد أخوك فمصنوع لا حجة فيه لجواز كونه عطف بيان ولو جعل ما مصدرية والجار والمجرور قائماً مقام الفاعل اندفع الاعتراض على المصنف رحمه الله. ويقي على الشارح رحمه الله ولك أن تقول: إن كل جزء من أجزاء الجملة عمدة كانت أو فضلة فهو محكوم عليه بما هو له من كونه مسنداً ومسنداً إليه نص عليه السيد قدس سره في شرح المفتاح في تعريف المسند السببي. (قوله: ظرف الخ) أي: منصوب على الظرفية باعتبار الأصل وإن لم يكن فيه معنى الظرفية. وحال باعتبار المعنى المراد فقوله: أي متجاوزاً بيان للمعنى على الوجهين والاختلاف باعتبار الوجه النحوي، ولم يجعله ظرف المقصود أو حالاً من

ما نسب إلى المتبوع مسنداً؛ أي: منسوباً إليه بنسبة تامة أو غير مسند بنسبة تامة فالمراد بالنسبة أعم من الإسنادية والتعلقية؛ فلذا قال: نسب دون أسند. (قوله: لأنها ليست مقصودةً الخ) بل بيانات لمتبوعاتها، والبيان فرع المبين. (قوله: احترز عن العطف بحرف واحد) أي: عن المعطوف بواحد من الحروف العشرة الآتية في قسم الحروف، وعبارة الرضي: ويخرج عطف النسق؛ لأن المقصود هناك التابع والمتبوع معاً بخلاف البدل، فإن المقصود هو الثاني دون الأول، ولا يطرد وهذا في نحو: جاءني زيد بل عمرو، فإن المقصود هو الثاني أيضاً دون الأول مع أنه عطف نسق انتهى، فقول الشارح: ولا يصدق الحد الخ إشارة إلى الجواب عن إيراد الرضي هذا، وقوله: مقصود ابتداءً؛ أي: مقصود نسبته ابتداءً بمعنى أنه غير مذكور لتوطئة وتمهيد. (قوله: ثم بدا له) أي: ثم ظهر للمتكلم رأي غير الأول فأعرض عنه يقال: بداله في الأمر؛ أي: نشأ له فيه رأي غير رأيه الأول فصرفه عنه، ومصدره البداء بالمد، ولا يجوز البداء بالمد ولا يجوز البداء في حقه تعالى على ما حقق في محله. (قوله: فكلاهما مقصود) أي: على سبيل التعاقب بخلاف البدل فإن متبوعه غير مقصود أصلاً. (قوله: فإن قيل: هذا الحد الخ) حاصله إبطال التعريف بأنه غير جامع لبعض الأفراد فإن زيداً في المثال بدل من أحد وليس نسبة عدم القيام المنسوب إلى أحد مقصودة بالقياس إلى زيد؛ إذ لا نسبة لعدم القيام إليه فضلاً عن كونها مقصودة فليتتبع. (قوله: قلنا: ما نسب الخ) جواب عن الإيراد بتحرير المراد، وتعميم للنسبة في الحد عن أن تكون بطريق النفي أو الإثبات، وحاصله: أن المنسوب في المثال إلى التابع والمتبوع هو القيام لكن نسبته إلى التابع بطريق الإثبات وإلى المتبوع بطريق النفي، وفي كلام العصام دفع للإشكال بوجه آخر من المقال، وكتب على قوله: أعم من أن تكون بطريق الخ قيل: ويمكن أن يكون المثال في قوة ما جاء أحد غير زيد فلا حاجة إلى تعميم النسبة.

المستتر فيه ليفيد أن نسبة المتبوع توطئة لنسبة التابع مقصودة تبعاً؛ إذ يصير المعنى تابع مقصود نسبة بنسبة ما نسب إلى المتبوع حال كون ذلك المنسوب متجاوزاً عن المتبوع إليه موطئاً له. (قوله: غير ظاهر في بدل الغلط) أي: فيما يكون لسبق اللسان والنسيان يمكن أن يقال: إن لم يكن المقصود من بدل الغلط التوطئة والتمهيد إلا أنه بعد الوقوع يكون توطئة وتمهيداً في الذكر حيث لم يتعلق الغرض به أصلاً. (قوله: قد وقع الخ) أي: ما ذكرت إنما يصح عند من قال: إن الاستثناء فيه حكمان متخالفان بالنفي والإثبات، وأما عند من قال: إنه تكلم بما بقي بعد الاستثناء ففيه حكم واحد على المستثنى منه بعد الإخراج، فلا يصح أن يقال: نسبة القيام بعينه إلى التابع مقصودة لكن إثباتاً. (قوله: وإن الحكم) باعتبار أن إخراج المستثنى من السابق يفهم منه مخالفته للمستثنى منه في الحكم. (قوله: لا بالعبارة) أي: ليس الكلام مسوقاً له، ولا يخفى أن قوله: وإن الحكم الخ لا دخل له في الاعتراض، بل ذكر تتميماً لكلام الجماعة. (قوله: ما ذكروه) من أنه تكلم بالباقي بعد الثنيا. (قوله: بالاستثناء المحض) أي: ما لا يكون محتملاً للمبدل. (قوله: غير زيد) لا زيد حتى يرد الاعتراض بمخالفة حكم البدل للمبدل منه. (قوله: إلى تعميم النسبة) في الحد كما فعله الشارح رحمه الله.

فإنَّ[1] النِّسبة المأخوذة[2] في الحد[3] أعم[4] من أن تكون بطريق الإثبات أو النفي. ويمكن أن يقصد بنسبته[5] إلى شيء[6] نفياً، نسبته[7] إلى شيء آخر[8] إثباتاً، ويكون الأول[9] توطئة للثاني[10]. «وَهُوَ[11]» أي: البدل أربعة أنواع: «بَدَلُ الكُلِّ» أي: بدل هو كل المبدل منه. «وَ» بدل «البَعْضِ[12]» أي: بدل هو بعض المبدل منه، فالإضافة فيهما مثلها في (خَاتَمُ[13] فِضَّةٍ). «وَ» بدل «الاشْتِمَالِ» أي: بدل مسبب[14] غالباً عن اشتمال أحد المبدلين على الآخر، أما اشتمال البدل على المبدل منه، نحو: (سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ) أو بالعكس، نحو[15]: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ[16] فِيهِ﴾. «وَ» بدل «الغَلَطِ[17]» أي: بدل مسبب عن الغلط. فالإضافة[18] في الأخيرين من قبيل إضافة المسبب إلى السَّبب لأدنى ملابسة «فَالأَوَّلُ[19]» أي: بدل الكل[20] «مَدْلُولُهُ[21] مَدْلُولُ الأَوَّلِ[22]» يعني: يتحدان[23] ذاتاً،

(١) علة يصدق. (٢) الأخذ إذا استعمل بفي يكون بمعنى الدخول. (٣) البدل. (٤) خبر إن. (٥) أي: الفعل وهو قائم. (٦) وهو أحد. (٧) أي: الفعل. (٨) وهو زيد. (٩) أي: المبدل منه. (١٠) أي: البدل. (١١) استئناف هذا تقسيم بعد التعريف. (١٢) أي: جزء المبدل منه نحو: ضربت زيداً رأسه. (١٣) أراد الإضافة بيانية. (١٤) والسبب هو اشتمال أحدهما إلى الآخر والمسبب جواز وقوعه بدلاً. (١٥) قوله تعالى: . (١٦) فإن القتال بدل من الشهر الحرام المشتملة على قتال لحصول القتال فيه. (١٧) سمي به لأنه لا يتعلق بالمبدل منه بوجه من الوجوه. (١٨) الفاء تفريع. (١٩) الفاء للتفصيل. (٢٠) أشار إلى عهد اللام. (٢١) أي: مدلوله ذلك البدل. (٢٢) أي: المبدل منه. (٢٣) أي: البدل والمبدل منه.

وَهُوَ بَدَلُ الكُلِّ وَالبَعْضِ وَالاشْتِمَالِ وَالغَلَطِ فَالأَوَّلُ[1] مَدْلُولُهُ مَدْلُولُ الأَوَّلِ

(١) أي: بدل الكل من الكل.

(قوله: وبدل الاشتمال) قال ابن جعفر إنما قيل له ذلك؛ لاشتمال المتبوع على التابع، لا كاشتمال الظرف على المظروف، بل من حيث كونه دالاً عليه إجمالاً ومتقاضاً له بحيث تبقى النفس عند ذكر الأول متشوقة إلى ما ذكر ثان، وينبغي أن يحمل كلام الشارح قدس سره على هذا. **(قوله: فالإضافة في الأخيرين)** اعترض عليه بأن هذه الإضافة لامية، والإضافة في الأولين بيانية بمعنى، من، فكيف يصح عطف الأخيرين على الأولين، وقد وجب أن يكون إعراب التابع والمتبوع من جهة

(قوله: ينبغي أن يحمل الخ) لا خفاء في بعده؛ لأن قوله غالباً وتعميم الاشتمال يدل على أن المراد بالاشتمال معناه اللغوي الذي يعبر عنه بالفارسية: بدركرفتن لا التقاضي في الفهم، كيف وقد جعل الإضافة فيه كإضافة بدل الغلط بأدنى ملابسة. **(قوله: من جهة واحدة شخصية)** وههنا ليس كذلك؛ لأن جهة الإعراب فيهما وإن كانت واحدة بالنوع؛ أعني: الإضافة لكنها مختلفة بالشخص لكونها في المعطوف عليه بتقدير من وفي المعطوف بتقدير اللام. **(قوله: بحذف المضاف)** وإقامة المضاف إليه مقامه. **(قوله: بمعنى اللام)** لوجود الاختصاص فيهما أما في الأول فلكونه متحداً بالمبدل منه في الصدق، وأما في الثاني فلكونه بعضاً منه. **(قوله: أو فرق الخ)** بأن يقال: المذكورة توجب تغاير الجهة بالشخص دون المقدرة فإنه لنيابة المضاف عنها كأنها ليست ملحوظة فيكون الإعراب للتابع والمتبوع من جهة الإضافة من غير ملاحظة الحرف المقدر فتتحد جهة الإعراب وما قيل: من أن المركبات الإضافية الأربعة صارت أسماء للأقسام الأربعة كعبد الله علماً،

(قوله: أي: البدل أنواع أربعة) يعني: أنه باعتبار دلالته ودلالة متبوعه أربعة أقسام، وقيل: ستة الأربعة المذكورة، وخامسها بدل إضراب كما في قوله عليه السلام: «إن الرجل ليصلي الصلاة ما كتب له نصفها ثلثها ربعها إلى العشر»، وسادسها بدل نسيان؛ نحو: جاءني زيد عمرو كذا في الشذور. **(قوله: أي: بدل هو كل الخ)** نحو: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ الخ، وفي التفسير إشعار بكون الإضافة للبيان كما في خاتم فضة بأن يكون بين المضافين عموم من وجه، وإنما فسره بذلك لدفع توهم كونها بمعنى اللام؛ إذ حينئذ لا يتميز عن بدل البعض كل التميز (عارف). **(قوله: هو بعض المبدل منه)** نحو: قطعت زيداً يده: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾، وقوله: مسبب غالباً عن الخ؛ أي: ناشئ غالباً عن ذلك، وقيد بغالباً؛ لأنه قد يخلو عن الاشتمال؛ نحو: أعجبني زيد حسن غلامه، وأعجبني زيد حماره فالنسبة باعتبار غالب الأفراد، وفي كلام العصام وجه آخر، وقوله: أحد البدلين؛ أي: البدل والمبدل منه ففيه تغليب. **(قوله: نحو: سلب زيد ثوبه)** وفي الموشح، وقولك: أعجبني زيد علمه والدار حسنها، وقتل زيد غلامه. **(قوله: نحو: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ﴾ إلخ)** هذه الآية في سورة البقرة، وقوله: ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾، بدل من الشهر، وليس القتال نفس الشهر ولا بعضه، ولكنه ملابس له بوقوعه فيه فهو بدل اشتمال. **(قوله: أي: بدل مسبّب عن الغلط)** بالمعنى المصدري، ويقال: الغلت أيضاً، وعن البعض أن هذا مخصوص بما في الحساب، قال الحقي: كل غلط يكتب بالطاء المهملة إلا غلت الحساب فإنه بالتاء، وقوله: فالإضافة في الأخيرين الخ تفريع على التفسيرين، وفي عطف الأخيرين على الأولين كلام في الحاشيتين[1]. **(قوله:**

(١) والحمل على الاستخدام خلاف الظاهر.

لا أن يتحد مفهوماً[1] هما ليكونا مترادفين، نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ أَخُوكَ). فـ (زَيْدٌ) و(أَخُوكَ) وإن اختلفا[2] مفهوماً، فهما[3] متحدان ذاتاً[4]. قال الشارح الرضي[5]: (وَأَنَا إِلَى الآنِ[6] لَمْ يَظْهَرْ لِي فَرْقٌ جَلِيٌّ[7] بَيْنَ[8] بَدَلِ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ وَبَيْنَ عَطْفِ البَيَانِ، بَلْ لاَ[9] أَرَى عَطْفَ البَيَانِ إِلَّا بَدَلَ الكُلِّ[10]. و[11]ما قالوا[12]: من[13] أنَّ الفرق بينهما[14] أنَّ البدل[15] هو المقصود بالنسبة دون متبوعه[16] بخلاف عطف البيان فإنَّه[17] بيان، والبيان فرع المبين، فيكون المقصود[18] هو الأول. فالجواب[19]: أنَّا لا نسلم أنَّ المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط[20]، ولا في سائر الأبدال، إلَّا الغلط[21]. و[22]قال بعض المحققين في جوابه[23]: (الظَّاهِرُ أَنَّهُمْ[24] لَمْ يُرِيْدُوا أَنَّهُ[25] لَيْسَ مَقْصُوداً بِالنِّسْبَةِ أَصْلاً بَلْ أَرَادُوا أَنَّهُ[26] لَيْسَ مَقْصُوداً أَصْلِيّاً. والحاصل[27] أنَّ مثل قولك: (جَاءَنِي زَيْدٌ أَخُوكَ) إنْ قصدت فيه الإسناد[28] إلى الأول[29]، وجئت بالثاني[30] تتمة[31] له وتوضيحاً، فالثاني[32] عطف بيان، وإنْ قصدت فيه الإسناد[33] إلى الثاني، وجئت بالأول[34] توطئة[35] له[36] مبالغة[37] في الإسناد فالثاني بدل، وحينئذ[38] يكون التوضيح[39] الحاصل به مقصوداً تبعاً، والمقصود أصالة هو الإسناد إليه بعد التوطئة[40]، فالفرق[41] ظاهر. «وَالثَّانِي» أي: بدل البعض «جُزْؤُهُ[42]» أي: جزء المبدل منه[43] نحو: (ضَرَبْتُ زَيْداً رَأْسَهُ[44]). والثالث أي: بدل الاشتمال «بَيْنَهُ[45] وَبَيْنَ[46] الأَوَّلِ» أي: المبدل منه «مُلاَبَسَةٌ[47]» بحيث توجب[48] النسبة إلى المتبوع النسبة إلى الملابس[49] إجمالاً، نحو: (أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ) حيث يعلم ابتداء أنَّه يكون[50] (زَيْدٌ) معجباً[51] باعتبار صفاته[52] لا باعتبار ذاته[53]، وتتضمن نسبة الإعجاب إلى (زَيْدٍ) نسبة إلى صفة من صفاته[54] إجمالاً،

(١) أي: البدل والمبدل منه. (٢) أي: مدلول البدل والمبدل منه في بدل الكل. أبوبي. (٣) أي: البدل والمبدل منه. (٤) لأنَّ مفهوم الأخ غير مفهوم العلم لأنَّ الأول جنس الثاني. (٥) في شرح الكافية في هذا المقام. (٦) أي: إلى هذا الزمان. (٧) أي: ظاهر. (٨) ظرف يظهر. (٩) أي: لا أظن، يفهم من هذا أنه لم يظهر له الفرق الآن. (١٠) كما هو ظاهر كلام سيبويه. (١١) أي: التوجيه الذي. (١٢) النحاة. (١٣) بيان لما. (١٤) من البدل وعطف البيان. (١٥) فالجملة بعد التأويل خبر إن. (١٦) يعني ليس البدل فرعاً كما في عطف البيان. (١٧) علة خلاف. (١٨) في عطف البيان. (١٩) عن قولهم: هذا في بيان الفرق. خبر ما في أوله وما قالوا فتأمل دخولها أيضاً. (٢٠) من غير دخل للقصد للمتبوع. (٢١) فإن كون الثاني هو المقصود دون الأول ظاهر. (٢٢) نقل شارح من طرف المجيب تحقيق بعض المحققين. (٢٣) أي: الشارح الرضي. (٢٤) أي: النحويون. (٢٥) أي: المبدل منه. (٢٦) أي: المبدل منه. (٢٧) أي: حاصل جواب الرضي، هذا من كلام بعض المحققين أيضاً. قدمي. (٢٨) أي: إسناد المجرد. (٢٩) أي: إلى أخوك. (٣٠) أي: زيد. (٣١) علة جئت. (٣٢) جواب إن. (٣٣) أي: إسناد المجيء. (٣٤) أي: أخوك. (٣٥) علة جئت الثاني. (٣٦) أي: المقصود إذا لم يكن المخاطب آخ غير زيد. (٣٧) حال. (٣٨) أي: حين إذا قصدت به التوطئة لا الإيضاح. (٣٩) وكذا كتقرير. (٤٠) بالأول. (٤١) انتهى كلام بعض المحققين. (٤٢) أي: مفهومه بعض مفهوم الأول. (٤٣) أي: ما هو جزؤه. (٤٤) فإن رأس زيد جزء منه. (٤٥) خبر مقدم. (٤٦) لأن لا عامل ولا معمول وإنما جيء لتصحيح العطف رضا. (٤٧) أي: تعلق راجع إلى النسبة. هندي. (٤٨) نفس الملابسة. (٤٩) وهو البدل. (٥٠) أي: شأن. (٥١) للمتكلم. (٥٢) الغرية المعارف. (٥٣) لأنه لم يعجبك للحمه ودمه بل لمعنى فيه. (٥٤) كالعلم والشرف وغيرها.

مدلول الأول) من المبدلين وهو المبدل منه؛ لأنه هو الأول في الذكر ولكون المراد بالأول الأول بدل الكل وبالثاني المبدل منه لم يقل: فالأول مدلوله مدلوله بالإضمار؛ إذ تعارف في مقام مغايرة الثاني للأول الإظهار[1]. (قوله: يعني متحدان ذاتاً) وصدقاً في الخارج، وإن لم يكونا مترادفين بأن اتحدا مفهوماً أيضاً فإن هذا غير لازم، بل قد يكون؛ نحو: زيد ضربته إياه (عصام) واعلم أن مفهوم كل لفظ ما وضع ذلك اللفظ بازاءه وذات كل لفظ ما صدق عليه ذلك المفهوم فمفهوم الكاتب مثلاً شيء له الكتابة وذاته ما صدق عليه هذا المفهوم من أفراد الإنسان. (قوله: لأن يتحد مفهوماهما) أي: وإن كان هذا هو الظاهر من عبارة المصنف إلا أنه ليس بمراد بقرينة أن المقابلة للثاني حينئذ يكون أتم. (قوله: بل لا أرى عطف

(١) من باب علم. (٢) اسم موضع بالشام.

وَالثَّانِي[1] جُزْؤُهُ وَالثَّالِثُ[2] بَيْنَهُ وَبَيْنَ الأَوَّلِ مُلاَبَسَةٌ

(١) أي: جزء المبدل منه نحو: ضربت زيداً رأسه.
(٢) أي: بدل الاشتمال.

واحدة شخصية، ويمكن أن يقال، لو قرئ والاشتمال والغلط بالرفع بحذف المضاف معطوفاً على قوله: بدل الكل لم يتجه ذلك، وكذا إن جعل الإضافة في الأولين بمعنى اللام أو فرق بين من المذكورة والمقدرة

وأن عطف لفظ البعض على لفظ الكل من قبيل عطف جزء الاسم ليستفاد منه اسم القسم الثاني وهذه مسامحة شرعت في كلام المصنفين، ولا يكاد يحترز عنها، وما ذكره الشارح رحمه الله من أن الإضافة في الأولين بيانية وفي الأخيرين لامية لأدنى ملابسة بيان لأصل الإضافة لا معناه المراد في المقام

النائب منابها المضاف، أو قرئ بالجر بتقدير المضاف. (قوله: بل لا أرى عطف البيان إلا بدل الكل) كما هو ظاهر كلام سيبويه. (قوله: والبيان فرع المبين) ولولا المبين لم يأت به. (قوله: إلا الغلط) فإن كون الثاني هو المقصود دون الأول ظاهر. (قوله: وإن قصدت فيه الإسناد إلى الثاني) وجملته مناط الحكم فكأنك قلت: جاءني زيد مع قطع النظر عن أن يكون أخاك، وإذا قلت: أكرمت زيداً أخاك، فكأنك قصدت بذلك المن على المخاطب، وأردت أن الإكرام وقع عليه من حيث إنه أخوك، وهذه الفائدة منتفية في عطف البيان.

فلا السؤال شيء ولا الجواب فليس بشيء أما أولاً؛ فلأن العطف على مض الاسم المركب كالعطف على حرف من الكلمة، فكيف يصح مع انتفاء ما هو المقصود من العطف من التشريك ولذا تمحلوا فيما وقع من هذا القسم كما في تلخيص المفتاح، فإن علماء البلاغة وتوابعها أخرجوه عن لزوم ذلك العطف، وأما ثانياً؛ فلأن عبارة الشارح رحمه الله حيث فسر بدل الكل بقوله: أي بدل هو كل المبدل منه، وكذا فيما عداه تنادى بأن المراد منه المعنى الإضافي. (قوله: من قطع النظر الخ) أي: قولاً ناشئاً من قطع النظر عن الأخوّة ومدخليتها فيه، وإنما ذكر أخاك لمجرد تكرير الإسناد.

البيان) من الرؤية الباطنية؛ أي: لا أظنه إلا بدل الكل كما هو ظاهر كلام سيبويه حيث لم يذكر عطف البيان، وفي الرضي أيضاً: يسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني موضحاً للأول، وقوله: فيكون المقصود الخ؛ أي: المقصود بالنسبة في عطف البيان هو الأول؛ أي: المتبوع المبين على عكس البدل. (قوله: هو الثاني فقط) أي: البدل دون المتبوع، بل المقصود هو الأول كما في عطف البيان فلا فرق، ثم قال: وذلك لأن الأول في الإبدال الثلاثة منسوب إليه في الظاهر، ولابد أن يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر صوناً لكلام الفصحاء عن اللغو لا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه عليه السلام، فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوباً إليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح النسبة إليه لأجلها دعوى خلاف الظاهر، ثم ذكر تلك الفائدة على التفصيل كما هو دأبه. (قوله: الإبدال الغلط) فإن كون الثاني فيه هو المقصود بالنسبة دون الأصل ظاهر، والمراد ببعض المحققين هو السيد الشريف قدس سره ذكره في حواشي الرضي. (قوله: إنه ليس مقصوداً) أي: أن المتبوع في البدل ليس مقصوداً بالنسبة أصلاً حتى يكون لغواً بل إنه ليس مقود أصلياً؛ أي: فلا يلزم اللغو، وقوله: ومبالغة في الإسناد؛ أي: بسبب تكرر ذكره بعنوانين. (قوله: فالفرق ظاهر) أي: فلا حاجة لما قاله الرضي من أنه لم يظهر إلى الآن فرق جليّ بينهما. (قال المصنف: والثاني جزؤه) أي: ثاني أقسام البدل مدلوله جزء الأول فقوله: أي جزء المبدل منه ليس بتفسير لمرجع الضمير المعلوم من المقام، بل تعيين لما يراد بالأول توضيحاً للمرام. (قوله: ملابسة بحيث توجب النسبة الخ) يكون النسبة إلى المتبوع بسبب تلك الملابسة دالةً على النسبة إلى التابع إجمالاً وإبهاماً فكأنه قال: أعجبني شيء من زيد فيتشوق نفس السامع وينتظر إلى ذكر البدل؛ فلذا قال العصام: المراد الملابسة الداعية إلى الإبدال فلا يرد جاءني زيد حماره فافهم، وقوله: لا باعتبار ذاته إذ ليس في ذاته غرابة؛ لأنه لم يعجبك للحمه ودمه بل لمعنى فيه (رضي).

وكذا في (سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ) بخلاف[1] (ضَرَبْتُ زَيْداً حِمَارَهُ) و: (ضَرَبْتُ زَيْداً غُلَامَهُ) لأنَّ[2] نسبة الضرب إلى زيد تامه[3]، ولا[4] يلزم في صحتها اعتبار[5] غير (زيد) فيكون[6] من باب بدل الغلط. «بِغَيْرِهِمَا[7]» أي: تكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه أو جزءه، فيدخل[8] فيه[9] ما[10] إذا كان المبدل منه جزءاً من البدل، ويكون إبداله منه بناء على هذه الملابسة، نحو: (نَظَرْتُ إِلَى القَمَرِ[11] فَلَكِهِ) والمناقشة[12] بأنَّ القمر ليس جزءاً من فلكه، بل هو مركوز فيه، مناقشة[13] في المثال[14]. ويمكن أن يورد لمثاله مثل: (رَأَيْتُ دَرَجَةَ الأَسَدِ بُرْجَهُ) فإنَّه[15] لا مجال[16] لهذه المناقشة[17] فيه. فإنَّ[18] البرج عبارة عن مجموع الدرجات[19]. وإنَّما لم يجعل[20] هذا البدل[21] قسماً خامساً ولم يسم[22] ببدل الكل عن البعض، لقلته[23] وندرته، بل قيل: لعدم وقوعه في كلام العرب[24]، فإن هذه الأمثلة مصنوعة[25]. «وَالرَّابِعُ» أي: بدل الغلط «أَنْ[26] تَقْصِدَ[27]» أي: يكون بأن تقصد[28] أنت «إِلَيْهِ» أي: إلى البدل من[29] غير اعتبار ملابسة بينهما «بَعْدَ أَنْ غَلِطْتَ[30] بِغَيْرِهِ» أي: بغير البدل وهو[31] المبدل منه. «وَيَكُونَانِ[32]» أي: البدل والمبدل منه «مَعْرِفَتَيْنِ[33]»

(١) متعلق بملابسة. والظرف من نحو: أعجبني ومن سلب زيد ثوبه .اه قدمي. (٢) علة خلاف. (٣) خبر إن. (٤) تفسير تامة. (٥) فاعل لا يلزم. (٦) حماره وغلامه. (٧) والظرف صفة الملابسة أو حال من فاعل الظرف. (٨) الفاء تفريع من التفسير. (٩) أي: في بدل الاشتمال. (١٠) أي: الملابسة. أي: صلة. (١١) فإن المبدل منه هو القمر جزء من البدل وهو فلكه. (١٢) أي: البحث. (١٣) خبر لقوله والمناقشة. (١٤) لا في منع البدل والمناقشة في المثال ليس من دأب المحصلين. (١٥) شأن. (١٦) أي: لا طريق. (١٧) لأن الأسد ليس خيراً من برجه. (١٨) علة لا مجال. (١٩) ودرجة الأسد جزئه. أي: الثلثين. (٢٠) خ س م. مصنف. (٢١) أي: ما كان المبدل منه جزءاً من البدل. (٢٢) خبر داخل في. (٢٣) علة لم يسم. (٢٤) وهو لا يقع في القرآن ولا. (٢٥) أي: ليست واقعة في كلام العرب والعرباء. (٢٦) خبر المبتدأ بتقدير المضاف أي: وأن تقصد. (٢٧) أنت. (٢٨) أي: بسبب قصدك. (٢٩) متعلق بأن تقصد. (٣٠) من باب الرابع. أنت. (٣١) بيان للفظ غير. (٣٢) هذا شروع بعد التقسيم إلى الأنواع الأربعة. (٣٣) يكون.

بِغَيْرِهِمَا وَالرَّابِعُ[1] أَنْ تَقْصِدَ إِلَيْهِ بَعْدَ أَنْ غَلِطْتَ بغيره[2]، وَيَكُونَانِ[3] مَعْرِفَتَيْنِ

(١) أي: بدل الغلط بكون ويوجد بأن تقصد أنت.
(٢) أي: بغير البدل وهو المبدل منه.
(٣) أي: البدل والمبدل منه معرفتين نحو: ضربت زيداً أخوك ونكرتين نحو: جاءني غلام لك.

(قوله: لأن نسبة الضرب إلى زيد تامة) أي: بحسب الصدق والمطابقة للواقع لا بحسب الإفادة فإن كل مفيد بدون حاجة إلى شيء آخر ولو كان كاذباً ظاهراً، وبالجملة أن نسبة الضرب إلى زيد ليست كنسبة الإعجاب إليه فلا توجب النسبة إلى ملابس إجمالاً، فيخرج عن هذا القسم بقيد الحيثية. (قوله: فيدخل فيه ما الخ) أي: يدخل في بدل الاشتمال ما أي بدل كان المبدل منه الخ على عكس بدل البعض، فلا يلزم ثبوت قسم خامس، وقوله: ويكون إبداله منه؛ أي: إبدال البدل الذي كان كل المبدل منه من المبدل منه الذي كان جزأ. (قوله: مناقشة في المثال) أي: وهي ليست من دأب أرباب التحصيل، فاعلم أنه لا يتطرق المنع إلى التمثيل كما هو المشهور؛ وذلك لأنه للتوضيح لا للاستدلال (سيرامي). (قوله: عن مجموع الدرجات) أي: الثلثين؛ لأن الفلك يقسم على ثلاثمائة وستين يسمى كل منها درجة ثم يقسم على اثني عشر يسمى كل قسم منها برجاً فالبرج مجموع الثلثين (وجيه). (قوله: لعدم وقوعه في كلام العرب) لا يقال: إن جنات في قوله تعالى: ﴿فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا ۝ جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَٰنُ عِبَادَهُ﴾ بدل كل من بعض هو قوله: مثل الجنة؛ لأنا نقول: إنه ليس بدل كل من بعض بل بالعكس، قال البيضاوي وأبو السعود: إن قوله: جنات بدل من الجنة بدل بعض لاشتمالها عليها أو نصب على المدح أو خبر لمحذوف؛ أي: هي أو مبتدأ خبره قوله: التي الخ. (قوله: أي: إلى البدل من غير اعتبار الخ) يعني إلى البدل من حيث إنه بدل من غير

(قوله: بحيث توجب النسبة إلى المتبوع النسبة إلى الملابس إجمالاً) فلو لم تكن النسبة إلى الملابس إجمالاً بل تفصيلاً لم يكن بدل الاشتمال، فلا تقول في بدل الاشتمال: قتل الأمير سيافه، وبنى الوزير وكلاؤه، لأن للملابس مفهوماً معيناً. (قوله: بخلاف ضربت زيداً حماره) فلا بد من اعتبار ذلك القيد لإخراجه وإخراج ما ذكرناه. (قوله: فيدخل فيه إلى آخره) أي: يلزم ثبوت قسم خامس. (قوله: نظرت إلى القمر فلكه) فيه أن النسبة إلى المبدل منه لا يوجب النسبة

(قوله: وإذا قلت أكرمت الخ) أي: جعلت أخاك بدلاً من زيد. (قوله: فكأنك قصدت الخ) هذا القصد مستفاد من كون الإسناد إلى أخاك مقصوداً لذاته، وكون الإسناد إلى أخاك من قبيل الإسناد إلى المشتق لدلالته على الأخوّة، فكأنك قلت: أكرمت أخاك لأخوّته لك. (قوله: وهذه الفائدة) أي: جعل الثاني مناط الحكم منتف في عطف البيان للإيضاح ودفع الإبهام عن نفسه. (قوله: ذلك القيد) أي: ما ذكره الشارح رحمه الله بقوله: بحيث الخ. (قوله: ما ذكرناه) من قتل الأمير شبانه وبنى الوزير وكلاءه. (قوله: لا يوجب النسبة إلى البدل) أي: إجمالاً وليست مشوقة

نحو: (ضُرِبَ زَيْدٌ أَخُوكَ) «وَنَكِرَتَيْنِ» نحو: (جَاءَنِي رَجُلٌ غُلَامٌ لَكَ) «وَمُخْتَلِفَتَيْنِ[1]» نحو: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ[2] كَٰذِبَةٍ﴾، و: (جَاءَ رَجُلٌ غُلَامُ زَيْدٍ). «وَإِذَا كَانَ[3] الْبَدَلُ نَكِرَةً[4]» مبدلة «مِنْ مَعْرِفَةٍ فَالنَّعْتُ[5]» أي: نعت البدل النكرة واجب[6]، لئلا[7] يكون[8] المقصود أنقص من غير المقصود من كل[9] وجه فأتوا فيه بصفة[10] لتكون كالجابر[11] لما فيه[12] من نقص النكارة، «مِثْلُ: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ[13] ۝١٥ نَاصِيَةٍ[14] كَٰذِبَةٍ[15]﴾ وَيَكُونَانِ ظَاهِرَيْنِ»

(١) في التعريف والتنكير. (٢) بدل. (٣) أي: وجد تام أو ناقص. (٤) ويجوز رفعه إن بمعنى تام بجوز رفعه إن بمعنى حال. (٥) جواب إذا والجملة معترضة بين المعطوفين. معرب. (٦) خبر المبتدأ وهو فالنعت. (٧) علة وجب. (٨) فالبدل. (٩) أي: من جهة التابعية والنكارة. (١٠) أي: أهل اللغة. (١١) بمعنى العوض. (١٢) أي: البدل النكرة. (١٣) ومثله المصنف بالآية فيكون شاهداً. (١٤) بدل من الناصية. (١٥) صفة ناصية.

وَنَكِرَتَيْنِ ومُخْتَلِفَتَيْنِ وَإِذَا كَانَ نَكِرَةٌ مِنْ مَعْرِفَةٍ فَالنَّعْتُ مِثْلُ: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾ وَيَكُونَانِ ظَاهِرَيْنِ[1]

(١) خبر المبتدأ وهو في النعت.

إلى البدل، فكيف يكون مثالاً لبدل الاشتمال؟ وكذا المثال الأخير. (قال: بعد أن غلطت) بالقصد وشرطه أسلوب الترقي أو بالنسيان أو لسبق اللسان قال الشيخ الرضي: الأخيران لا يوجدان في كلام الفصحاء، ثم قال: إن وقع بدل النسيان في كلام فحقه الإضراب ببل. (قال: بغيره) قيل: لم يقل بالمبدل منه أو بالمتبوع؛ لأنه حين ذكر لم يذكر بحيثية كونه مبدلاً منه أو متبوعاً، بل بحيثية كونه غلطاً. (قال: وإذا كان البدل) يجوز أن يكون نكرة بالرفع ومعناه إذا كان نكرة مبدلة من معرفة. (قال: فالنعت) قال الشيخ الرضي: ليس ذلك على إطلاقه، بل هو في بدل الكل، ثم نقل عن أبي علي أنه قال: يجوز ترك النعت إذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى: ﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾؛ أي: مقدس مرتين. (قوله: لئلا يكون المقصود أنقص) نقل عن المصنف أنه جعل هذا توجيهاً لتوصيف بدل الكل، وأما في وجه توصيف بدل البعض والاشتمال فقد قال: إنهما لا بد فيهما من ضمير يرجع إلى المتبوع ليعلم أنه بعضه أو ملابسه فلو كان متصلاً لكان معرفة، ولو كان مفصولاً لكان متصفاً به. (قال: ومضمرين؛ نحو: الزيدون لقيتهم إليه والجواب أن الكلام على تقدير وجود القرينة الدالة على أن لا تكون النسبة إلى القمر مقصودة. (قوله: وكذا المثال الأخير) فيه بحث؛ إذ الدرجة غير مرئية فالنسبة إليه مشوقة إلى ذكر ما تتعلق به الدرجة من الأسد. (قوله: بالقصد) بأن يكون ذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم أنك غالط فيه، وهذا كثير يعتمده الشعراء للمبالغة؛ نحو: هند نجم بدر شمس. (قوله: بالنسيان) أي: نسيان المقصود أولاً ثم تذكره. (قوله: أو لسبق اللسان) إلى ذكر المبدل من غير قصد ولا نسيان. (قوله: إذا استفيد الخ) بخلاف؛ نحو: مررت بزيد رجل لعدم الفائدة في الثاني. (قوله: أي: مقدس مرتين) أي: إذا لم يجعل طوى اسم الوادي، بل كان اسم جنس مثل حطم وختع من الطي؛ لأنه قدس مرتين فكأنه طوى بالتقديس، والحطم السائق للماشية يعنف يحطم بعضها ببعض؛ أي: يكسر وختع في الأرض ذهب ودليل ختع على مثال

اعتبار ملابسة بينهما بخلاف غيره من الإبدال، فإنك تقصد إليها باعتبار الملابسة بينهما، وهذا بيان للواقع، وإلا فقوله: بعد أن غلطت[1] بغيره أخرج جميع ذلك (وجيه). (قوله: ويكونان؛ أي: البدل الخ) تقسيم للبدل باعتبار التعريف والتنكير بعد قسمته باعتبار الذات فكما أنه باعتبار الذات أربعة كذلك باعتبارهما أربعة أقسام معرفتان ونكرتان ومعرفة عن نكرة ونكرة عن معرفة، وبضرب الأربعة في الأربعة يحصل ستة عشر قسماً والأمثلة في الرضي، وكتب على قوله: ويكونان الخ؛ أي: في الأبدال الأربعة، أما في بدل الكل فكما ذكره في الشرح، وأما في بدل البعض، فنحو: ضربت زيداً رأسه وزيداً رأساً له ورجلاً رأسه ورأساً له، وفي الاشتمال؛ نحو: أعجبني زيد علمه وزيد علم له ورجل علمه وعلم له، وفي الغلط؛ نحو: مررت بزيد الحمار وبرجل حمار وبزيد حمار له وبرجل الحمار. (قوله: أي: نعت البدل النكرة واجب) في الهندي، وقيل: حسن لئلا يكون المقصود أنقص الخ، وليقرب من المعرفة؛ ولئلا يكون إبهاماً بعد البيان ويفيد بواسطة الصفة ما لم يفده المبدل، وقيل في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ إن أحد بدل من الله في بعض الوجوه بتقدير صفة؛ أي: عظيم أو لا شريك له إلى غير ذلك، أو على مذهب أبي علي فإنه قال: يجوز ترك النعت إذا استفيد من البدل ما لم يستفد من المبدل؛ نحو: مررت بالإنسان رجل، ونحو قوله تعالى: ﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾[2]، إذا لم يجعل طوى اسماً للوادي، بل بمعنى المكرر تقديسه، وإلا فلا يجوز ترك الوصف هذا ومن الأمثلة قولك: لزيد الرجوع قهقرى؛ أي: رجوع إلى خلف، قال الرضي: وهو الحق، وفي فتح الأسرار لو عمم عن اللفظي والمعنوي اتحد قول الجمهور مع أبي علي فاحفظه. (قوله: لئلا يكون المقصود الخ) أي: الذي هو البدل أنقص فائدة من غير المقصود، وهو المبدل منه؛ أي: بسبب تخصصه بالنعت، وقيده الرضي ببدل الكل فلا منع عن مررت بزيد حمار، وأما الإبدال الآخر فهي مع ضمير

(١) أي: بحسب الإضمار إظهار.

نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ أَخُوكَ). «وَمُضْمَرَيْنِ» نحو: (الزَّيْدُونَ لَقِيتُهُمْ إِيَّاهُمْ[1]). «وَمُخْتَلِفَيْنِ[2]» نحو: (أَخُوكَ ضَرَبْتُهُ[3] زَيْداً) و: (أَخُوكَ ضَرَبْتُ زَيْداً إِيَّاهُ). «وَ[4]لاَ يُبْدَلُ ظَاهِرٌ[5] مِنْ مُضْمَرٍ بَدَلَ الكُلِّ إِلَّا[6] مِنَ الغَائِبِ، مِثْلُ: (ضَرَبْتُهُ زَيْداً)» لأنَّ[7] المضمر المتكلم والمخاطب أقوى وأخص[8] دلالة[9] من الظاهر، فلو أبدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم[10] أن يكون المقصود[11] أنقص[12] من غير المقصود[13]، مع[14] كون مدلوليهما[15] واحداً بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط. فإنَّ[16] المانع فيها مفقود[17] إذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول[18] الأول، فيقال: (اِشْتَرَيْتُكَ نِصْفُكَ[19])، و: (اشْتَرَيْتَنِي نِصْفِي[20])، و: (أَعْجَبَتْنِي عِلْمُكَ)، و: (أَعْجَبْتُكَ عِلْمِي[21])، و: (ضَرَبْتُكَ الحِمَارَ[22]) و: (ضَرَبْتَنِي الحِمَارَ). «(عَطْفُ[23] البَيَانِ)» «تَابِعٌ[24]» شامل لجميع التوابع «غَيْرُ[25] صِفَةٍ» احترز[26]

(١) مثال البدل المضمر من الضمير وهو أيضاً بدل الكل. محمد الفتدي. (٢) لأنهما أعرف المعارف بخلاف الغائب. هندي. (٣) بإعادة الضمير إلى الأخ الذي هو زيد. (٤) عطف على جملة يكونان وقيل استئناف أو اعتراض معرب. (٥) أي: اسم ظاهر. (٦) يجوز. (٧) علة لا يبدل. (٨) عطف تفسير لما قرعه. (٩) تمييز. (١٠) جواب لو. (١١) أي: البدل. (١٢) لضعفه في التعريف. خبر يكون. (١٣) وهو المبدل منه. (١٤) متعلق بيلزم. حال. (١٥) أي: البدل والمبدل منه في بدل الكلام. (١٦) علة خلاف. (١٧) الذي يمنع كون الظاهر بدلاً منهما. فيفيد ما لا يفيد المبدل منه. غفور. (١٨) خبر ليس. (١٩) بدل من ضمير المخاطب وهو بدل البعض من الكل. رضا. (٢٠) بدل من ضمير المتكلم المتصل بدل البعض. (٢١) بدل الاشتمال من ضمير المخاطب. (٢٢) بدل الغلط. رضا. (٢٣) الخامس. مدني. (٢٤) جنس. (٢٥) صفة تابع. (٢٦) مصنف.

المبدل منه مختص به لا محالة، وقوله: من كل وجه قيد لقوله: أنقص؛ أي: لئلا يكون أنقص من كل وجه، فإن ذلك خلاف المعقول فلا يقال: مررت بزيد رجل لعدم الفائدة، والباء في قوله: بصفة للتعدية، والجابر بمعنى المتمم لنقصان النكارة. (قال المصنف: ويكونان ظاهرين الخ) واعلم أنه لا بد في بدل البعض والاشتمال إذا كانا ظاهرين من ضمير راجع إلى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالأول وأنهما ليسا ببدل الغلط، نعم يجوز ترك الضمير إذا اشتهر تعلق الثاني بالأول كقوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝ ٱلنَّارِ﴾ لاشتهار قصتهم، وأنهم مَلَئوا الأخدود ناراً، وقال الكوفية: يجوز سد اللام مسد الضمير؛ نحو: مَطَر أرضنا السهلَ والجبل؛ أي: سهلها وجبلها (من رضي).

(قوله: الزيدون لقيتهم إياهم) والمراد الزيدون إخوتك لقيتهم إياهم فقوله: إياهم بدل أو تأكيد وأوجب ابن مالك الثاني، وأسقط هذا القسم من أقسام البدل (شذور)، وقوله: مختلفين بأن يبدل ظاهر عن مضمر أو بالعكس، والأقسام بهذا[1] الاعتبار أيضاً أربعة، بل ترتقي إلى ستة عشر وإلى شرح الرضي فلينظر. (قال المصنف: إلا من الغائب) وهو قريب من المظهر المعرفة في الاحتمال الجملي فيبدل لبيان اسمه؛ نحو: أخوك ضربته زيداً، قال ابن هشام: في إبدال الظاهر من الضمير تفصيل وذلك أنه إن كان بدلاً من ضمير غيبة جاز مطلقاً كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾، فإن أن أذكره بدل من الهاء في أنسانية بدل اشتمال ومثله: ﴿وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ﴾، وإن كان ضمير حاضر فإن كان البدل بعضاً أو اشتمالاً جاز؛ نحو: أعجبني وجهك، وكقوله: أوعدني رجلي وإن

(١) أي: أنت. (٢) أي: على قوله: ولا يلزم من ذلك.

وَمُضْمَرَيْنِ وَمُخْتَلِفَيْنِ وَلَا يُبْدَلُ ظَاهِرٌ مِنْ مُضْمَرٍ بَدَلَ الكُلِّ إِلَّا مِنَ الغَائِبِ نَحْوُ: ضَرَبْتُهُ زَيْداً. عَطْفُ البَيَانِ تَابِعٌ غَيْرُ صِفَةٍ

(إياهم) قال الشيخ الرضي: إنما يصح بدلاً إذا تقدم لفظاً الزيدون وأخوتك والنحاة يوردون في هذا المقام؛ نحو: زيد ضربته إياه وهو تأكيد لفظي لرجوعهما إلى شيء واحد، وقد اتفقوا في مثل: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ إن أنت تأكيد فكذا ههنا انتهى حاصل كلامه، أن البدل يفيد ما لا يفيده الأول، وما ذكروه من المثال لا يفيد إلا ما يفيده الأول، قلنا: البدل يفيد هنا أن ما ينبغي أن ينسب إليه الفعل ليس إلا زيداً كما أشرنا إليه في قولك: يا زيد زيد. (قوله: لأن المضمر المتكلم والمخاطب الخ) قيل: ولأنه يلزم أن يكون شيء غائباً ومخاطباً ومتكلماً، وفيه بحث؛ إذ يلزم منه أن لا يجوز إبدال هذين الضميرين من الاسم الظاهر. (قوله: مع كون مدلوليهما واحداً) فلا يفيد زيادة على ما يفيده المبدل منه، وفيه أن المفهومين متغايران غاية ما في الباب أنهما متحدان بحسب الذات. (قوله: فإن المانع فيهما مفقود) فيفيد ما لا يفيده المبدل منه.

صرد هو الماهر في الدلالة وتقديسه مرتين، إما لأنه نودي فيه لموسى ندائين، أو لأنه قدس مرة بعد أخرى. (قوله: إذا تقدم لفظاً الزيدون الخ) ويكون الزيدون أخوة المخاطب فيقول: الزيدون أخوتك لقيتهم إياهم فيكون الضمير الأول للزيدون، والثاني لأخوتك فكأنك قلت: لقيت الزيدون أخوتك. (قوله: ههنا) أي: فيما اتحد البدل والمبدل مفهوماً. (قوله: إن ما ينبغي الخ) بلفظ ينبغي الفرق بين معنى التأكيد والبدل فإن التأكيد يفيد أن ما نسب إليه الفعل ليس إلا زيد أو البدل يفيد أن ما ينبغي الإسناد إليه ليس إلا زيد أولاً ينبغي أن يكون الإسناد إليه توطئة للإنسان إلى شيء آخر. (قوله: لا يجوز الخ)؛ لأن الظواهر كلها غيب.

به[1] عن الصفة «يُوَضِّحُ[2] مَتْبُوعَهُ» احترز[3] به[4] عن البدل والعطف بالحروف والتأكيد. ولا[5] يلزم من ذلك أن يكون[6] عطف البيان أوضح[7] من متبوعه بل ينبغي[8] أن يحصل من اجتماعهما[9] إيضاح[10] لم يحصل من أحدهما[11] على الانفراد. فيصح[12] أن يكون الأول[13] أوضح من الثاني[14] «مِثْلُ:

«أَقْسَمَ[15] بِاللهِ أَبُو[16] حَفْصٍ عُمَرْ[17]»

فأبو حفص كنية أمير المؤمنين عمر[18] بن الخطاب رضي الله عنه، وعمر عطف بيان[19]

(١) أي: بقوله غير الصفة. (٢) من الأفعال والجملة صفة بعد صفة لتابع. (٣) مصنف. (٤) أي: قوله يوضح متبوعه. (٥) رد على صاحب المفصل. (٦) والجملة فاعل يلزم. (٧) خبر يكون. (٨) في عطف البيان. (٩) أي: المتبوع وعطف البيان. (١٠) فاعل يحصل. (١١) أي: التابع والمتبوع. (١٢) الفاء إنكارية. الفاء بمعنى حتى. (١٣) أي: المتبوع. (١٤) أي: التابع. (١٥) من باب الأفعال. (١٦) فاعل أقسم. (١٧) مجرور مضاف إليه لأبو. ح. (١٨) عطف بيان. (١٩) فإن ابن الخطاب كان أشهر بمصر منه بأبي حفص. رضي.

يُوَضِّحُ مَتْبُوعَهُ[1] مِثْلُ: أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ[2]،

(١) أي: أو يخصصه نحو: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ يعني يكون الغرض منه عند اجتماعه مع متبوعه.
(٢) عطف بيان لأبو حفص.

كان بدل كل فإما أن يدل على إحاطة أو لا، فإن دل عليها جاز؛ نحو: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾، وإن كان غير ذلك امتنع؛ نحو: رأيتك زيداً خلافاً للأخفش والكوفيين (شذور). (قوله: والمخاطب أقوى الخ) بخلاف ضمير الغائب فإنه يحتمل غيره؛ لأنه يصلح لكل فتبين بالبدل أن الضمير لمن اسمه زيد. (قوله: مع كون مدلوليهما واحداً) بخلاف ما إذا لم يتحد المدلولان فإنه ينجبر بإفادة المدلول الآخر فتحقق أن المانع من ذلك اتحاد المدلول. (قوله: بخلاف بدل البعض والاشتمال الخ) فإن إفادة هذه الأبدال ظاهرة فإن مدلول هذه الثلاثة غير مدلول الأول كما يظهر ذلك من الأمثلة فلا تغفل. (قوله: وأعجبتني علمك) بدل اشتمال من المخاطب كما أن قوله: وأعجبتك علمي بدل اشتمال من المتكلم مثل قول الشاعر: فَمَا أَلْفَيَنِّي حِلْمِي مُضَاعًا، فإن حلمي بدل اشتمال من ضمير المتكلم (تذييل)، وقد يبدل الفعل من الفعل إذا كان الثاني راجع البيان على الأول نحو: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾، وكقوله الشاعر:

إِنَّ عَلَيَّ اللهَ أَنْ تُبَايِعَا[1]
تُؤْخَذَ كُرْهاً أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا

(قال المصنف: غير صفة) أي: غير دال على معنى في متبوعه لا بمعنى ما دل على ذات مبهمة الخ، فإنه حينئذ يصدق على النعت في هذا الرجل. (قال المصنف: يوضح متبوعه) أي: أو يخصصه نحو: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾؛ يعني: يكون الغرض منه عند اجتماعه مع متبوعه إيضاحه غالباً فيخرج البدل فما إفادة من الإيضاح في بعض المواضع فمن خصوص المادة، ويدخل؛ نحو: جاءني زيد أبو عبد الله، ولا يتجه مثل: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ فتبصر. (قوله: ولا يلزم من ذلك) أي: من كونه لإيضاح متبوعه أن يكون الخ، وهذا جواب عن دخل مقدر تقريره ظاهر، فإن أردت نوعاً من الإيضاح فتقول: أن صاحب الكشاف صرح بأن البيت الحرام في الآية عطف بيان للكعبة مع أنه للمدح كالصفة لا للإيضاح، وأجيب عن هذا النقض بأن قوله: يوضح متبوعه في التعريف مبني على الغالب كما أشرنا، أو أن الإيضاح أعم من التحقيقي والتقديري على ما نبه عليه العصام في الأطول؛ فلذا قال: مولانا مير غياث يمكن أن يدعي أن في الكعبة إبهاماً توهماً وفرضاً بأن يقال: يجوز إطلاق اسم الكعبة على غيرها لمناسبة ولاشتراك اللفظ بينهما إلى غير ذلك فعطف البيان يدفع هذا الإبهام التقديري كما في قوله تعالى: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ قَوْمِ هُودٍ﴾ فإن قوم هود عطف بيان مع أنه لا إبهام في عاد لكونه علماً لهم، وصرحوا أيضاً أن مثل: قام عبد الله بن عمر من هذا القبيل، وقيل: صفة عبد الله فالمراد به حينئذ الإبنيّة وهي معنى في متبوعه لا نفس الذات الذي صار علماً لعبد الله بغلبة الاستعمال، وكتب عليه[2]: أنه ولا يلزم أيضاً أن يكون باسم مختص بمتبوعه وإن كان ذلك غالباً لقوله: والمؤمنِ العَائِذَاتِ الطَّيرِ يمسحُها، فإن الطير عطف بيان للعائذات، مع أنه ليس اسماً يختص بها. (قال المصنف: مثل أقسم بالله أبو حفص عمر) أي: مثل هذا البيت وهو من البحر الرجز، وعطف البيان مختص بالمعارف عند البصريين، ويكون في النكرات أيضاً عند الكوفيون كما في قوله تعالى: ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾. (قوله: كنية أمير المؤمنين عمر) وهو عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى، وينسب إلى عدي، ويقال: عدوي وكان يدعى الفاروق؛ لأنه أعلن بالإسلام ونادى به والناس يخفونه ففرق بين الحق والباطل وكان المسلمون يوم أسلم تسعة وثلاثين، فكملهم أربعين، ثم صار خليفة رسول رب

(١) أي: سنة.

له وقصته[1]: أنَّه[2] أتى إعرابي إلى عمر بن الخطاب[3] رضي الله عنه، فقال[4]: إنَّ أهلي بعيد وإنّي على ناقة دَبْراءَ[5]، عَجْفاءَ[6]، نَقْباءَ[7] واستحمله فظنه[8] كاذباً[9]، فلم يحمله[10]، فانطلق[11] الأعرابي، فحمل[12] بعيره، ثم استقبل البطحاء، وجعل[13] يقول و[14]هو يمشي[15] خلف بعيره:

أَقْسَمَ[16] باللهِ أبو حَفْصٍ عُمَرْ[17] مَا مَسَّهَا[18] مِنْ نَقَبٍ[19] وَلاَ دَبَرْ

إِغْفِرْ لَهُ[20] اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ[21] فَجَرْ[22] و[23]عمر مقبل من أعلى الوادي، فجعل[24] إذا قال: اغفر له[25] ،اللهمَّ إن كان[26] فجر[27] قال: اللهمَّ صدق صدق[28] حق التقيا[29]،

(١) أي: قصة هذا الشعر يكى. (٢) شأن. (٣) في زمان خلافته. (٤) على سبيل الاستكار. (٥) صفة ناقة، أي: خرج ظهره. (٦) صفة بعد صفة أي: ضعيف. (٧) قاباني تشامش. (٨) عمر. (٩) فقال واهلي أي: وطني الذي فيه أهلي. برلي. (١٠) عمر. (١١) أي: ذهب. (١٢) حال من الراء وضميره على بعيره. (١٣) أي: صار. (١٤) حال. (١٥) ولم يركب. (١٦) للتحقيق. (١٧) عطف بيان. (١٨) جواب القسم، أي: الناقة. (١٩) فاعل مس ومن زائدة. (٢٠) أي: عمر. (٢١) عمر. (٢٢) أي: كذب يقال عين فاجرة أي: كاذبة. (٢٣) حال. (٢٤) أي: شرع عمر. (٢٥) أي: عمر. (٢٦) قول عمر. (٢٧) أي: كذب يقال عين فاجرة أي: كاذبة. (٢٨) كرره لاحتماله أعني اللهم صدق دعاءه في حقي وصدق فيما قاله ربنا. (٢٩) أي: عمر والأعرابي.

(قوله: وإني على ناقة دبراء عجفاء نقباء) الدبراء: بشت ريش شده، والعجفاء: لاغر، والنقباء: هر سوده شده باي. (قوله: إن كان فجر) أي: كذب يقال: يمين فاجرة.

العالمين، وهو أول من لقب بأمير المؤمنين، وكان زمن خلافته مقدار ثلاث وعشرين[1]، وحج بالناس متوالية في تلك السنين إلى أن قتله غلام المغيرة يوم الاثنين لأربع ليال بقين من ذي الحجة، وصلى عليه صهيب وقبره في حجرة عائشة رضي الله عنها مع رسول الله ﷺ وأبي بكر الصديق رضي الله عنه، وعن ابن اسحاق: قبض عمر رضي الله عنه وهو ابن خمس وخمسين سنة (معارف ابن قتيبه). (قوله: وقصته أنه أتى إعرابي) أي: وقصتة ورود هذا الشعر على ما ذكره العلامة في الفائق أنه جاء إعرابي وهو عبد الله بن كبشة أو غيره إلى سيدنا عمر رضي الله عنه لما حصل لناقته نقب ودبر، وقال له: احملني على غيرها فأقسم بالله الخ، وقوله: دبراء عجفاء نقباء: الدبراء من الدبر بفتحتين جراحة ظهر البعير تحصل بالرحال، والعجفاء: المهزولة والضعيفة، وأما النقباء فمن النقب بفتحتين جراحة خف البعير، وقيل: أي: حفاء ورقة في خفها، يقال: نقبت البعير من باب علم إذا رقت أخفافه (صحاح). (قوله: واستحمله فلم يحمله) أي: طلب الإعرابي من عمر رضي الله عنه أن يحمله على بعير قوي يوصله إلى أهله ووطنه فلم يحمله عمر رضي الله عنه، وقال على ظنه الغالب: والله ما نقبت الدابة ولا دبرت بقرينة قوله: أقسم بالله فانطلق الأعرابي حاملاً ماله من زاد أو غيره على بعيره واستقبل؛ أي: توجه إلى جهة البطحاء، وهي اسم للواد بمكة فيها حصيات صغار. (قوله: ما مسها من نقب الخ) جواب القسم، وفي رواية ما إن[2] بها من نقب الخ، واللهم أصله يا الله عند البصريين حذف حرف النداء منه، وجيء بميم مشددة في آخره عوضاً عنها؛ ولهذا لا تجمع بينهما وعند الكوفيين: أصله يا الله أمنّا بخير؛ أي: أقصدنا بالخير فحذف حرف النداء من أوله والهمزة من آخره، والوجه هو الأول، وقوله: إن كان فجر؛ أي: إن مال عن الحق وكذب في يمينه يقال: يمين فاجرة، وقيل: أي: إن حنث في يمينه وهذه يمين اللغو، ولا يؤاخذ الله في إيماننا باللغو. (قوله: وقال اللهم الخ) الظاهر يقول: لأنه خبر جعل بمعنى شرع، وقوله: صدق صدق تكرار للتأكيد؛ أي: صدق الأعرابي في قوله: اغفر له؛ يعني: اقبل دعاءه، وهذا من كمال التواضع اللائق بأرباب الكمال.

(١) زائدة.
(٢) أي: كما يتناول هذا الباب.

فأخذ[1] بيده[2]، فقال: ضع[3] عن راحلتك[4] فوضع[5] فإذا هي[6] نقبة عجفاء، فحمله[7] على بعيره[8] وزوده[9] وكساه[10]. «وَ[11]فَصْلُهُ» أي: فرقه[12] «مِنَ البَدَلِ لَفْظاً[13]» أي: من حيث[14] الأحكام اللفظية واقع «في مثل:

أَنَا ابنُ التَّارِكِ البِكْرِيِّ[15] بِشْرٍ[16]

فإنَّ قولك (بشر) إنْ جُعل عطف بيان

(١) عمر. (٢) أي: الأعرابي. (٣) أي: ارفع عن ظهرها الحمل. (٤) أمر من وضع. (٥) أي: الأعرابي. امتثالاً لأمره. (٦) أي: الناقة. (٧) أعرابي. (٨) أي: بعين نفسه. (٩) عمر، أعرابي. (١٠) عمر، أعرابي. (١١) اعتراض. (١٢) أي: عطف بيان. (١٣) تمييز، أما فصله. (١٤) أشار إلى كون لفظاً تمييز. (١٥) منسوب إلى قبيلة البكري، إضافة لفظية من قبيل الضارب الرجل. (١٦) عطف بيان.

وفَصْلُهُ[1] مِنَ البَدَلِ لَفْظاً[2] في مِثْلِ: أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ

(١) أي: فرق عطف البيان من آه ثمانية أمور مذكورة في مغني اللبيب.
(٢) أي: من حيث الأحكام اللفظية واقع.آه.

(قوله: فأخذ من يده) أي: تلطفاً به وقال: ضع عن راحلتك أمر من الوضع بمعناه اللغوي؛ أعني: نهادن، والراحلة: الناقة التي تصلح؛ لأن ترحل، والرحل للبعير يكون أصغر من القتب، وحاصل المعنى: ألق الرحل عن ظهر راحلتك على الأرض، وأنزله فلما وضع؛ أي: ألقاه على الأرض وانكشف ظهر البعير فإذن هي ناقة عجفاء، وفي أكثر النسخ: نقبة عجفاء، ولا يخفى أن المناسب لقوله: فوضع أن يقال: فإذن هي دبراء عجفاء دون نقبة؛ لأن بالوضع إنما يظهر كونها دبراء على أن الملايم للسابق آن يعبر بالنقباء لا نقبة، اللهم إلا أن يقال: إنه بمعنى ذات نقبة وجرب فافهم، وقوله: وزوده بالتشديد تفعيل من الزاد؛ أي: أعطاه زاد الطريق وكساه ثوباً؛ أي: لتبين صدقه. (قال المصنف: وفصله لفظاً في مثل الخ) في لفظ المثل إشارة إلى أن الفرق يقع في غير هذا الباب أيضاً، ففي مغني اللبيب ما افترق فيه عطف البيان والبدل ثمانية أمور فليراجع، وقوله: لفظاً؛ أي: ومعنى أيضاً كما سينبه عليه، وفي التسهيل: أن عطف البيان لا يكون من الضمير ويجب مطابقته لمتبوعه في الإفراد وضديه والتنكير وضده والتذكير وضده خلافاً لمن التزم تعريفهما ولمن أجاز تخالفهما (عصام). (قال المصنف: في مثل أنا ابن الخ) أي: في مثل قول مرار بن سعيد الفقعسي الأسدي من البحر الوافر، وأراد بالمثل كل تركيب يمتنع فيه وضع التابع موضع المتبوع لمانع لفظي؛ إذ عطف البيان لا يستدعي كونه في حكم المتبوع وواقعاً موقعه بخلاف البدل وإلى هذا أشار الشارح بقوله: ويمكن أن يراد به الخ فإنه أشمل وإن كان غير متبادر، ومن أمثلة الفرق بينهما قوله:

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلاً
أَعِيذُكُمَا بِاللهِ أَن تُحْدِثَا حَرْبَا

فإنه لا يجوز أن يكون قوله: عبد شمس ونوفلاً بدلاً من أخوينا والواجب أن يقال: أيا أخوينا عبد شمس ونوفل فافهم (قطر الندى)، ومنها قول ذي الرمة:

إِنِّي وَأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا
لَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا

لـ (البكريِّ) جاز، وإن جُعلَ بدلاً منه لم يجز[1]، لأنَّ البدل في حكم تكرير العامل[2]، فيكون التقدير[3]: (أنَا ابْنُ التَّارِكِ بِشْرٍ) وهو[4] غير جائز[5] كما ذكر فيما سبق[6] في (الضَّارِبُ زَيْدٍ) وآخره[7]:

عَـلَـيْـهِ[8] الـطَّـيْـرُ[9] تَـرْقُـبُـهُ[10] وُقُـوْعـاً[11]

و(عَلَيْهِ الطَّيْرُ) ثاني مفعولي (التَّارِك) إنْ جعلناه بمعنى (المَصِيْرِ[12])

(١) كونه بدل. (٢) وهو لفظاً لتارك. (٣) أي: تقدير البدل مقام المبدل منه. (٤) أي: تركيب التارك بشر. (٥) لعدم التخفيف. لكونه من باب الضارب زيد. (٦) في بحث الإضافة. (٧) أي: آخر البيت. (٨) متعلق بوقوعاً. (٩) جمع طائر. (١٠) أي: ينتظره. (١١) أي: لوقوعها عليه. (١٢) أي: ضمن فيه معنى الجعل قال العصام: بنقلا من القاموس بأن ترك بمعنى جعل من غير تضمين .رضا.

(قوله: إن جعلناه بمعنى المصدر) أي: ضمن فيه معنى الجعل.

(قوله: أي: ضمن فيه معنى الجعل) قال القاضي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَزَيَّنَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾، ترك في الأصل بمعنى طرح وخلى وله مفعول واحد فضمن معنى صير فجرى أفعال القلوب انتهى، فما وقع في التسهيل من أنه بمعنى: صير، وفي القاموس من أنه يكون بمعنى جعل بيان للاستعمال ومبنى كلام المحشي رحمه الله على ما هو أصل اللغة فمن اعترض بأنه لم يعرف اللغة، فقال بالتضمين لم يعرف أصل اللغة ومقصود المحشي رحمه الله.

فإنه لا يجوز أن يكونا بدلين، وإلا لم يكونا معربين، بل بنيا على الضم لما مر أن البدل في باب النداء حكمه حكم المنادى المستقل (شذور). (قال المصنف: في مثل: أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ) يعني: فيما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي أضيف إليه الصفة المعرفة باللام؛ نحو: الضارب الرجل زيد وهو يختار الشارح حيث قدمه فقال: والمراد بمثل: أنا الخ، ثم ذكر الوجه الآخر وصدّره بالإمكان كما ترى، وقصة هذا البيت أن رجلاً جرح بشر بن عمرو ولم يعرف جارحه فأخبرهم الشاعر عنه بقوله: أنا ابن التارك الخ؛ أي: أنا ابن الرجل الشجاع التارك، وبالجملة أن الشاعر يفتخر بهذا البيت أن أباه قاتل هذا الرجل مثل هذه القتلة، فالبكري بفتح الموحدة نسبة إلى بكر بن وائل بن قاسط اسم لأبي قبيلة، وبشر بكسر الباء هو ابن عمرو المزبور، وهو؛ أي: بشر عطف بيان للبكري، ولا يجوز أن يكون بدلاً منه؛ لأن البدل على نية تكرار العامل فيلزم أن يكون التقدير: أنا ابن التارك بشر وهو ممتنع؛ لأن الصفة إذا كانت بأل لا تضاف إلا إلى ما فيه إلى كما ههنا، وبشر ليس كذلك وقد مر التفصيل، وقوله: في حكم تكرير العامل؛ أي: على نيته فكأن العامل باشر الثاني، وقد يذكر العامل في البدل صراحةً كما في قوله تعالى: ﴿لِّمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا﴾ الآية. (قوله: في الضارب زيد) بدل من قوله: فيما سبق، وفي الشذور لا يضاف ما فيه الألف واللام إلى المجرد منها إلا إذا كان المضاف صفة مثناة أو جمعاً مذكراً سالماً، وقد سبق أيضاً أن فيه خلاف الفراء فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت على أن الثاني عطف بيان لا بدل على أن فيما قالوه من الامتناع نظراً إذ يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع بدليل: رب شاة وسخلتها كما مر. (قوله: وآخره عليه الطير ترقبه وقوعاً) إلا أنه اكتفى المصنف بمحل الاستشهاد روماً للإيجاز، فضمير عليه راجع إلى بشر أو البكري، والطير جمع طائر كصحب وصاحب، وقد يطلق على الواحد فما قيل: إن تأنيث الحال مبني على إرادة الاستغراق العرفي من الطير مردود مثل ما قيل: إن ترقبه مضارع من التفعل بحذف إحدى التائين بل هو من باب نصر، ومصدره الرقوب بمعنى الانتظار. (قوله: إن جعلناه بمعنى المصير)؛ لأن ترك من جملة ما ألحق بظن فلذا تعدى إلى مفعولين؛ نحو: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ﴾.

وإلَّا فهو[1] حال[2]، وقوله[3]: (تَرقُبُه) حال من (الطير) إن كان فاعلاً لـ (عليه[4])، وإن كان مبتدأ فهو[5] حال من الضمير المستكن في (عليه). و(وقوعاً): جمع واقع، حال[6] من فاعل[7] (ترقبه[8]) أي: واقع[9] حوله[10]، ترقبة[11] لإزهاق[12] روحه[13]، لأن[14] الإنسان ما[15] دام به[16] رمق[17]، فإنَّ الطير لا يقربه.

وأمَّا الفرق المعنوي بينهما[18] فقد تبين[19] فيما سبق. والمراد[20] بمثل: (أنَا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ): كل ما[21] كان عطف[22] بيان للمعرف باللام[23] الذي[24] أضيف إليه الصفة المعرفة باللام نحو: (الضَّارِبُ الرَّجُلِ زَيْدٍ) ويمكن[25] أن يراد به[26] ما[27] هو أعم من[28] هذا الباب، أي: كل[29] ما خالف حكمه[30] إذا كان عطف بيان حكمه[31] إذا كان بدلاً، فيتناول صورة النداء أيضاً، فإنَّك تقول: (يَا غُلَامَ زَيْدٌ وَزَيْداً) بالتنوين، مرفوعاً[32] حملاً[33] على اللفظ[34]، ومنصوباً[35] حملاً على المحل[36]، إذا[37] جعلته[38] عطف بيان، و: (يَا غُلامُ زَيْدُ)

(١) عليه الطير. (٢) بدون الواو لأنَّه جملة ظرفية لا اسمية. (٣) مضارع أصله نترقب حذفه إحدى التائين. (٤) على أنَّه ظرف مستقر. (٥) أي: تركيب ترقبه. (٦) أو بدل الاشتمال من ضمير ترقبه. (٧) أي: الطير. (٨) أي: الطير والقمات. (٩) الطير. (١٠) أي: البكري. (١١) أي: تنتظره. (١٢) لإخراج. (١٣) أي: البكري. (١٤) علة ترقبه. (١٥) أي: بقية الموت. (١٦) فيه نسخة. (١٧) أي: أثر من الروح. (١٨) أي: بين عطف البيان والبدل. (١٩) أي: ظهر. (٢٠) أي: مراد المصنف. (٢١) أي: لفظ. (٢٢) كلمة بشر. (٢٣) كلفظ البكري. (٢٤) صفة. (٢٥) أي: لا يمنع. (٢٦) أي: بمثل أنا ابن التارك. (٢٧) أي: التوجيه الذي. (٢٨) بمعنى إلى. (٢٩) تفسير لما هو أعم أي: المراد في الشعر. (٣٠) فاعل خالف. (٣١) مفعول خالف. (٣٢) حال. (٣٣) علة مرفوعاً. (٣٤) أي: لفظ المنادى. (٣٥) حال. (٣٦) أي: محل المنادى هو النصب بالمفعولية. (٣٧) ظرف تقول. (٣٨) أي: لفظ زيد.

(قوله: وإلا الخ) أي: بأن كان بمعنى الودع والتخلية والفراغ فيكون حالاً من مفعول التارك وقوعاً جمع واقع مثل: رقود جمع راقد، وقيل: مصدر فيكون مفعولاً له لترقبه وعليه متعلق به؛ أي: ترقبه الطير لأجل وقوعها عليه، وقوله: أي واقع الخ، الصواب: واقعة أو واقعات كما أن الظاهر في قوله: لإزهاق روحه لانزهاق أو نحوه؛ لأن الإزهاق متعد لا وجه لإيراده، والمعنى لخروج بقية روحه يقال: زهقت نفسه؛ أي: خرجت، ومنه ﴿وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ﴾. (قوله: ما دام به رمق) بفتحتين بمعنى بقية الروح وأمارة الحياة فإن الطير لا تقربه؛ أي: لأن الإنسان يهابه كل حيوان فإنه مكرم وغيره مسخر في يده، يقول: أنا ابن رجل شجيع ترك بشراً بحيث ينتظر الطيور أن تقع عليه حين مات؛ يعني: جرحه جراحة قريبة إلى الموت، وقال وجيه الدين: يعني ضربه بالسيف وألقاه في المعركة والطيور واقفة حوله مترقبة لانزهاق روحه وخروجه ليقع الكل عليه ويأكل منه؛ لأنها لا تقع عليه ما دام حياً. (قوله: فقد تبين فيما سبق) من أن البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فإن المقصود فيه هو الأول والتابع بيان للمبين وفرع له. (قوله: أن يراد به أعم من هذا الباب) أي: يراد بمثل أنا ابن التارك الخ أعم من باب الضارب الرجل زيد فيتناول؛ أي قوله: مثل أنا ابن التارك الخ، صورة النداء أيضاً[1] نحو: قولك يا زيد الحارث فإن الحارث عطف بيان لا بدل وإلا لكان بمنزلة يا الحارث باجتماع أل ويا وهو ممتنع وفيه شيء فتذكر. (قوله: يا غلام زيد وزيداً) فإنه إذا أعرب فهو عطف بيان وإذا بني فهو البدل كما مر في: يا نصر نصر نصراً، وقد مر من المصنف أن توابع المنادى المبني المفردة من التأكيد والمصنفة وعطف البيان الخ ترفع حملاً على لفظه وتنصب حملاً على محله بخلاف البدل فإن حكمه حكم المنادى المستقل. (قال المصنف: المبني ما ناسب الخ) مأخوذ من البناء وهو القرار وعدم التغير فهو مشابه للبناء المحكم الذي لا يغيره الرياح، وفي شرح اللباب سمي المبني الذي هو من أقسام الاسم بذلك تشبيهاً له بالبناء المعروف المحسوس لما في ذلك من اللزوم على حالة واحدة كما في بناء الدار، وفي الشذور البناء لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لفظاً أو تقديراً.

(١) أي: اللقب (قاموس)، ومنه: ﴿ولا تنابزوا﴾.

بالضم إذا جعلته[1] بدلاً. والمعنى[2] الأوَّل أظهر، والثاني[3] أفيد[4]. «(المَبْنِيُّ)» أي: الاسم المبني (وهذا الحد[5] لا يصح إلَّا لمن يعرف ماهيّة[6] المبني على الإطلاق ولا يعرف الاسم المبني، إذ لو لم يعرفها لكان[7] تعريفاً للمبني[8] بالمبني[9]، لأنَّه[10] ذكر في حدّ المبني[11] لفظ المبني[12]). «مَا نَاسَبَ[13]» أي: اسم ناسب «مَبْنِيَّ[14] الأَصْلِ» وهو الحرف[15] والفعل[16] الماضي والأمر[17] بغير اللام. والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة[18]. ولقد فصَّل صاحب المفصل هذه المناسبة، بأنَّها إمّا بتضمن الاسم[19] معنى مبني الأصل[20] مثل (أَيْنَ) فإنَّه يتضمن معنى همزة الاستفهام، أو بشبهه له كالمبهمات[21]، فإنَّها تشبه الحروف في[22] الاحتياج إلى الصلة[23] أو صفة[24] أو غيرهما[25]، أو وقوعه[26] موقعه[27]، ك (نَزَالِ[28]) فإنَّه واقع موقع (أَنْزَلَ[29]). أو مشاكلته[30]

---

(١) زيد. (٢) وهو قوله والمراد أما قوله زيد. (٣) يرى قوله يمكن. (٤) لتناوله صورة النداء. هـ. (٥) أي: قوله ما ناسب آه. (٦) أي: حقيقة المبني. (٧) هذا التعريف. (٨) للمجهول. أي: الاسم. (٩) فيلزم تعريف الشيء بنفسه. لارى. (١٠) مصنف. (١١) أي: الاسم. (١٢) باعتبار المطلق. (١٣) صفة ما. (١٤) بيانية. (١٥) جميع أقسامه. (١٦) جميع صيغه. (١٧) عند البصريين والجملة عند البعض. (١٨) لا العكس لأنها أعم من المشابهة. لارى. (١٩) يصدق عليه حد المبني. (٢٠) تحقيق لا توهماً فلا يلزم بناء التشبيه لأن تضمنها واو العطف وهي لا حقيقي. (٢١) والضمائر. من الموصولات وأسماء الإشارة. (٢٢) احتراز عن خروج غير المنصرف فإنَّه مشابه مبني الأصل. (٢٣) في الموصولات. (٢٤) في الإشارات. (٢٥) وهو الإشارة الحسية. (٢٦) أي: الاسم. (٢٧) أي: موقع مبني الأصل. (٢٨) اسم الفعل، أي: لفظ نزال. (٢٩) أمر بغير اللام وهو مبني الأصل. (٣٠) أي: المشابهة في الصورة.

المَبْنِيُّ مَا نَاسَبَ مَبْنِيَّ الأَصْلِ

(قوله: أي: الاسم المبني) أي: الذي وقع في تقسيم الاسم إلى معرب ومبني فاللام للعهد الخارجي، قيل: ولم يعطفه على قوله: فالمعرب في صدر الكتاب لطول العهد تدبر، وقوله: وهذا الحد الخ مأخوذ من كلام الشيخ الرضي. (قوله: إلا لمن يعرف ماهية المبني الخ) وفيه أن كون المبني والاسم معروفين مع عدم العلم بماهية الاسم المبني مستبعد، فالظاهر أن يكون التعريف لمن لا يعرف ماهية المبني (فتح الله)، وقوله: على الإطلاق؛ أي: اسماً أو غيره. (قوله: لأنه ذكر في حد المبني لفظاً المبني) ويقال: المراد بالمبني في قوله: مبني الأصل ليس هو المعرف، بل المراد بمبني الأصل هو الحرف والماضي والأمر لا المعنى الإضافي فإنه صار عرفاً في هذه الأمور بحيث لا يخطر بالبال عند استعماله المعنى الإضافي فلا محذور، وكتب على قوله: ما ناسب لم يقل: ما شابه؛ لأن بعض الأسماء المبنية لم يشابه كالمضاف إلى المبني؛ نحو: يومئذ إلا أنه يناسبه؛ وذلك لأن المناسبة أعم من المشابهة؛ أي: اسم ناسب مناسبة معتبرة في منع الإعراب سواء وقع في التركيب بالفعل أو لا كالضمائر فإنها مبنية مطلقاً. (قوله: والأمر بغير اللام) أي: عند البصريين وزاد بعضهم الجملة من حيث هي جملة، وأما الجملة من حيث هي في حكم المفرد فهي معربة. (قوله: هو هذه المناسبة) لا العكس؛ ولذا فسر الشارح هناك قوله: لم يشبه بقوله: لم يناسب؛ أي: هذه المناسبة المؤثرة في منع الإعراب، فلا يرد غير المنصرف، والفرق بين هذه المناسبة والتي يجعل الاسم غير منصرف هو أن المناسبة هذه راجعة إلى معنى الاسم بخلاف المناسبة التي تمنع الصرف فإنها

(قوله، لأنه ذكر في حد المبني لفظ المبني) لا يقال: جاز أن يكون المبني المأخوذ في التعريف معلوماً بوجه غير الوجه الذي أريد كسبه؛ لأنا نقول: لا اعتبار لهذا الاحتمال وإلا لم يصح الاعتراض على تعريفه بأنه تعريف الشيء بنفسه، والظاهر أن السر في ذلك أن اللفظ حقيقة في مسماه مجاز في غيره، فلو أريد به وجهه لا مفهومه كان مجازاً. (قوله: والأمر بغير اللام) لم يقل: وأمر المخاطب كما هو المشهور؛ لأن أمر المخاطب إذا كان مع اللام كان معرباً. (قوله، والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة) لا العكس؛ لأنها أعم من المشابهة وهي كافية في البناء كما يشهد عليه تفصيل موجبات البناء. (قوله، ولقد فصل) يعني: أنه أراد بقول: ما ناسب مبني الأصل مناسبة

(قوله: لا يقال الخ) حاصل كلام الشارح رحمه الله أن الاسم المبني ليس مجهولاً باعتبار كونه اسماً، بل باعتبار كونه مبني خاصاً فإذا كان المبني المطلق معلوماً كان تعريفاً للمبني الخاص المجهول باعتبار خصوصية بالمبني العام وإذا لم يكن المطلق معلوماً كان المبني الخاص مجهولاً باعتبار مفهوم المبني المطلق أيضاً، فيلزم تعريف المبني المطلق بالمبني المطلق، وحاصل اعتراض المحشي رحمه الله أنه يجوز أن يكون المبني المطلق معلوماً بوجه مجهولاً مطلوباً ممرفته بوجه آخر، فلا يلزم تعريف الشيء بنفسه لوجود التغاير بالاعتبار، وحاصل الجواب: أن مجرد الجواز لا يكفي ما لم يبين الوجهان المختلفان لاطراده في جميع مواد الاعتراض بلزوم تعريف الشيء بنفسه. (قوله: فلو أريد الخ) فيه أنه لم يرد بالمبني وجهه بل مفهومه من حيث إنه معلوم بالوجه وفرق بين إرادة الوجه وإرادة الشيء بالوجه كما بين في محله فما

للواقع موقعه كـ (فَجَارِ[1]) أو وقوعه موقع ما أشبهه[2] كالمنادى المضموم[3] فإنَّه[4] واقع موقع كاف الخطاب المشابه[5] للحرف[6] في[7] نحو: (أَدْعُوكَ) أو إضافته إليه[8] كقوله تعالى: ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ[9]﴾ فيمن[10] قرأ بالفتح[11]. «أو[12] وَقَعَ غَيْرَ[13] مُرَكَّبٍ» مع غيره على وجه يتحقق معه عامله[14]. فعلى هذا المضاف من[15] المركبات الإضافية المعدودة (كَغُلَامَ زَيْدٍ، وَغُلَامَ عَمْرٍو، وَغُلَامَ بَكْرٍ) مبني[16] والمضاف[17] إليه معرب.

ولما كان المبني مقابلاً للمعرب[18]، واعتبر في المعرب أمران[19]: التركيب[20]، وعدم[21] المشابهة[22] لمبني الأصل كان[23] المبني ما[24] انتفى فيه مجموع هذين الأمرين[25] إمّا بانتفائهما[26] معاً أو بانتفاء أحدهما فقط.

(١) فإنه مشاكل نزال. علم جنس للفجرة بمعنى فاجرة. هندي. (٢) أي: المبنى الأصلي. (٣) إذ كان مفرداً معرفة. (٤) علة بنائه. (٥) صفة كاف الخطاب. (٦) نحو: كاف ذاك. (٧) الكائن. (٨) إلى المبني مطلق هذا عند البعض. (٩) فيوم مبني على الفتح للإضافة إلى إذ. (١٠) في بمعنى هذا. (١١) أي: بفتح ميم يوم. (١٢) مبني. (١٣) حال من فاعل وقع أو خبره إذا كان بمعنى صار. معرب. (١٤) اسم. (١٥) حال من ضمير مبني وقيل حال من ضمير المضاف الراجع إلى الألف واللام. رضا. (١٦) لكونه غير مركب مع عامله بل مركب مع غيره. (١٧) في هذه المركبات. (١٨) تقابل العدم ولكنه تأمل (١٩) نائب فاعل اعتبر. (٢٠) الأول. (٢١) الثاني. (٢٢) لتضمنه معنى مبني الأصل. رضا. (٢٣) جواب لما. (٢٤) أي: الاسم الذي. (٢٥) أي: تركب وعدم المشابهة. (٢٦) أي: كنزال فإنه قد انتفى فيه التركيب وعدم المشابهة لتضمنه معنى مبني الأصل. رضا.

أَوْ وَقَعَ[1] غَيْرَ مُرَكَّبٍ[2]

(١) أي: المبني.
(٢) أي: مع غير الاسم المبنى الذي لم يقع غير مركب مع غيره.

معتبرة تفصيلها ما ذكره صاحب المفصل، لكن يشترط أن لا يعارضها جهة مقتضية للإعراب كإضافة أيّ الموصولة، وبهذا التحقيق اندفع ما يتجه عليه من أنه لا يجوز أن يراد مطلق المناسبة لظهور بطلانه، ولا مناسبة مؤثرة للبناء لاستلزامه الدور، ولا مناسبة قوية لاستلزامه التعريف بالمجهول؛ لأن للقوة مراتب، ولا يراد بها معنى شامل لجميع تلك المراتب. (قوله: إما يتضمن الاسم معنى المبني الأصل) تحقيقاً لا توهماً فلا يلزم بناء التثنية؛ لأن تضمنها لواو العطف وهمي لا حقيقي.

ذكره من السر في غاية الخفاء. (قوله: إذا كان باللام) كما في قوله تعالى: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾. (قوله: لا العكس) أي: ليس المراد بالمناسبة ههنا المشابهة؛ لأن المناسبة أعم من المشابهة؛ لأنها عبارة عن الاشتراك في الصفة بخلاف المناسبة، ولذا عدّ المشابهة من أقسام المناسبة. (قوله: وهي) أي: المناسبة. (قوله: كما يشهد الخ) حيث عد ما عدا المشابهة من الموجبات. (قوله: أراد بقوله الخ) لكن إرادة المناسبة المعتبرة المفصلة بالتفصيل المذكور من لفظ ناسب الدال على مطلق المناسبة في غاية الخفاء اللهم إلا أن يقال: المناسبة الواقعة في هذا المقام يراد بها تلك المناسبة في عرفهم. (قوله: مؤثرة في البناء) أي: بناء الاسم. (قوله: لاستلزامه الدور)؛ لأن الاسم المبني إنما كان مجهولاً باعتبار بنائه الخاص.

راجعة إلى لفظ الاسم (محمد أمين). (قوله: بأنها إما بتضمن الاسم الخ) فلو لم توجد هذه المناسبة لم يكن الاسم مبنياً؛ لأن الأصل في الأسماء الإعراب، وقوله: ما وشبهه له عطف على قوله: إما بتضمن؛ أي: أو بمشابهة الاسم لمبني الأصل كالمبهمات من الموصولات وأسماء الإشارات ومن وما الموصوفتين، وقوله: أو غيرهما وهو الإشارة الحسية، وقوله: كنزال؛ أي: كأسماء الأفعال. (قوله: أو مشاكلته) أي: في الوزن كفجار وحضار وفساق؛ فإنها مشاكلة لنزال الذي هو واقع موقع أنزل الذي هو مبني الأصل، وقوله: المشابهة للحرف؛ أي: المشابهة لفظاً ومعنى لكاف الخطاب الحرفية في لفظة ذلك، وقوله: في نحو الخ، ظرف لقوله: واقع أو صفة لكاف الخطاب. (قوله: أو إضافته إليه) أي: إلى المبني المذكور في ضمن مبني الأصل أو راجع إلى ما أشبهه؛ أي: ناسبه، ثم إن مشابه مبني الأصل في الآية أما إذ على ما اختاره الرضي، وأما الجملة المضاف إليها على ما اختاره الشارح فيما بعد، وإن كانت إضافة اليوم إليها بواسطة إذ نعم يجوز إرجاع الضمير إلى مبني الأصل على قول من جعل الجملة من حيث هي من مبني الأصل لكنه خلاف المشهور فيما بين الجمهور (ميرابي الفتح). (قوله: أو وقع غير مركب مع غيره) كأسماء العدد؛ نحو: واحد اثنان ثلاثة، وأسماء حروف الهجاء؛ نحو: ألف با تا ثا الخ، ونحو: زيد عمر بكر الخ، وإنما بُني حينئذ لعدم المقتضي للإعراب وهو التركيب مع العامل، وهذا القسم لا يكون مبنياً إلا على السكون فرقاً بين ما بني لعدم موجب الإعراب وهو التركيب ولوجود المانع فيه والسكون بالأول أولى؛ لأن بناءه أقوى من بناء ما عرض فيه مانع من الإعراب (شرح اللباب). (قوله: وغلام بكر مبني) أي: على السكون لما عرفته، وقوله: مقابلاً للمعرب؛ أي: قسيماً للاسم المعرب، وقيل: أي تقابل العدم والملكة.

فكلمة (أوْ) ههنا[1] لمنع الخلو[2]، وإنَّما[3] اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديماً[4] وتأخيراً[5] إيثاراً[6] لتقديم ما مفهومه وجودي[7] لشرفه. «وَأَلْقَابُهُ[8]» أي: ألقاب المبني من حيث حركات أواخره وسكونها عند البصرية «ضَمٌّ[9] وَفَتْحٌ وَكَسْرٌ» للحركات[10] الثلاث «وَوَقْفٌ[11]» للسكون، وأمَّا الكوفيون فيذكرون ألقاب المبني في المعرب وبالعكس. والمراد: إن الحركات والسكنات البنائية[12] لا يعبِّر عنها البصريون إلَّا بهذه الألقاب لا أنَّ هذه الألقاب لا يعبَّر بها إلَّا عنها، والكوفيون يعبرون بها[13] عن الحركات الإعرابية أيضاً[14]،

(١) أي: في تعريف المبني. (٢) فقط لا الجمع وقال عصام: يمكن أن يجعل لمانعة. (٣) هذا توجيه لما ارتكب من عكس الترتيب في تعريف المبني. (٤) تمييز من نسبة اختلاف أو مفعول مطلق بتقدير الصفة. (٥) واختياراً. (٦) علة. (٧) وهو المناسب. (٨) كما في أين. كما في أمس. (٩) كما في مذ إذا مبني على الضم تبعاً يضم الميم. (١٠) تعين لهذا التعيين بالمبني الذي بني على الحركات. (١١) كما في كم ومن مختصر للمبنيات. (١٢) صفة الحركات والسكنات بالتنازع. (١٣) أي بالضم والفتح والكسر والوقف. (١٤) أي: كالبنائية.

(قوله: واعتبر في المعرب أمران) أي: للاحتراز عن قسمي المبني ما بني لعدم موجب الإعراب وما بني لوجود المانع منه (رضي)، قوله: التركيب؛ أي: بالمعنى المذكور في تعريفه مثل زيد وقائم وهؤلاء في زيد قائم وقام هؤلاء، وقوله: وعدم المشابهة بمعنى عدم المناسبة، وخرج به هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابهاً لمبني الأصل. (قوله: إما بانتفائهما معاً) كما إذا وقع الأسماء المبنية المشابهة لمبني الأصل في مقام التعداد كأن يقال: عند تعداد المضمرات مثلاً هو هي هما هم الخ. (قوله: أو بانتفاء أحدهما فقط) أي: إما بانتفاء الأمر الأول فقط؛ أعني: التركيب كما إذا وقع الأسماء المعربة الغير المشابهة لمبني الأصل في مقام العد؛ نحو: زيد عمر وبكر الخ وأما بانتفاء الأمر الثاني فقط؛ أعني: عدم المشابهة كما في الأسماء المبنية الواقعة في التركيب مع العامل؛ نحو: هؤلاء في جاءني هؤلاء. (قوله: لمنع الخلو) لا لمنع الجمع فيكون لتقسيم المحدود؛ أي: لا للشك المنافي لمقام التعريف. (قوله: إيثاراً لتقديم ما مفهومه وجودي) يعني: قدم المناسبة في هذا التعريف لكونه وجودياً وأخر عدم التركيب لكونه عدمياً، وعكس في تعريف المعرب؛ لأن الأمر فيه بالعكس (عصام). (قال المصنف: وألقابه ضم الخ) عبر عن الحركات البنائية بالألقاب دون الأنواع كما في الإعراب لعدم اختلاف آثارها توضيحه أن أنواع الإعراب مختلفة بالحقيقة لدلالة كل واحد منها على معنى بخلاف ألقاب البناء، وفي الامتحان: أن معاني الحركات الإعرابية مختلفة فصارت حقائق وأنواعاً، وحركات البناء وسكونه متحدة من حيث عدم دلالتها على شيء، ثم الألقاب جمع لقب كفرس بمعنى: النبز[1] بفتحتين، وهو ما يعبر به عن الشيء لا معناه الاصطلاحي الذي هو قسم من العلم. (قوله: من حيث حركات أواخره) لا من حيث ذاته، وإلا فلا يستقيم الكلام؛ فلذا فسر الرضي بقوله: أي ألقاب حركات أواخره وسكونها،

(١) أي: بقولنا: وإن لم يعبروا عن البناء بألقاب الإعراب.

وَأَلْقَابُهُ[1] ضَمٌّ وَفَتْحٌ وَكَسْرٌ[2] وَوَقْفٌ[3]،

(١) أي: ألقاب المبني
(٢) أي: للحركات الثلاث أي: كما في حيث وأين وأمس.
(٣) أي: السكون كما في أسماء المعدودة.

(قوله: فكلمة أو ههنا لمنع الخلو) لا للشك، فلا ينافي التعريف إن قيل: في أيّ شق يدخل غاق في قولهم: غاق صوت الغراب، أجيب عنه: بأنه غير مركب حكماً باعتبار قصد المشاكلة للمسمى الواقع غير مركب، وهو ما يتكلم به الصياد لا ما يرمي به الغراب من صوته؛ لأنه ليس كلمة فلا يكون معرباً ولا مبنياً. (قال: ألقابه) عبر عن حركات البناء بالألقاب دون الأنواع؛ لعدم اختلاف آثارها. (قوله: أي: ألقاب المبني من حيث حركات أواخره وسكونها) أو ألقاب علامة البناء المفهوم من المبني من حيث علامة يعني ألقاب حركات أواخره وسكونها، أو ألقاب علامة البناء التي هي حركات وسكون الضم والفتح والكسر والوقف، وإنما خص بالحركات؛ لأن المبني قد يكون مع الألف والياء؛ نحو: يا زيدان ويا رجلين ولا يطلق عليهما الضم والفتح حقيقة، وقد وقع ذلك الإطلاق في

(قوله: لمنع الخلو) أي: لمجرد أحد الأمرين كما هو أصل وضعه لا للشك الذي كثر استعماله فيه فلهذا نفاه المحشي رحمه الله، وأما ما قيل: لا للجمع كما يتبادر إلى الوهم فوجه التبادر غير ظاهر ولا حاجة إلى نفيه. (قوله: أجيب الخ) يعني داخل في الشق الثاني. (قوله: لأنه ليس بكلمة) أي: ما يرمي به الغراب ليس بكلمة لا حقيقة ولا حكماً بخلاف ما يتكلم به الصياد، فأنه وإن لم يكن كلمة حقيقة لعدم الوضع للمعنى لكنه كلمة حكماً باعتبار وقوعه في كلامهم وإجرائهم إياه مجرى الكلمات. (قوله: يعني: ألقاب الخ) أي: الحيثية المقدرة بمعونة المقام بحسب المعنى تميز من إضافة ألقابه فيكون التقدير ألقاب حركات أواخره وسكونها أو ألقاب علامة بنائه فاندفع ما يرد من أن الظاهر أن الحيثية تقييدية، والمبني بأي قيد اعتبر ليس المذكورات ألقابه، ولا يخفى ما في التوجيهين من التكليف سيما في الثاني فإنه فيه التصرف في المرجع مع اعتبار الحيثية، والأوجه أن يقال: إضافة الألقاب إلى المبني لأدنى ملابسة، والمراد ألقاب حركات أواخره أو يحمل على حذف

لأنهم[1] كثيراً ما يطلقونها[2] على الحركات الإعرابية أيضاً[3] كما مر في صدر الكتاب، حيث قال[4]: بالضمة رفعاً والفتحة نصباً والكسرة جراً، وعلى غيرها[5] كما يقال: الراء في (رَجُلٍ) مثلاً مفتوحة الجيم مضمومة. «وَحُكْمُهُ[6]» أي: حكم المبني وأثره[7] المترتب[8] على بنائه «أَلَّا يَخْتَلِفَ آخِرُهُ» أي: آخر المبني لكن لا مطلقاً[9] بل «لاخْتِلَافِ[10] العَوَامِلِ» إذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو: (من الرجل) و: (من امرئ) و: (من زيد).

(١) أي: النحاة البصريين، علة بدون هذه الألقاب. (٢) مع القرائية. (٣) أي: كما يطلقونها على الحركات البنائية. (٤) أي: المصنف على مذهب البصريين. غيرها نسخة، أي: غير الحركات الإعرابية والبنائية. (٥) أي: خاصية المبني. (٦) عطف تفسير. (٧) صفة أثر. (٨) توطئة وتربية للفائدة من التثنية حيث قال بل. أبوي. (٩) أ.وفي بعض النسخ بل باختلاف بالباء السببية. معرب. ب.الظاهر أن اللام بمعنى الوقت أي: أن لا يختلف آخره وقت اختلاف العوامل فيصح أن يتعلق بمعنى النفي أيضاً ولا يرد توجه النفي إلى القيد. فاضل هندي.

وَحُكْمُهُ أَنْ لَا يَخْتَلِفَ آخِرُهُ[1] لاخْتِلَافِ العَوَامِلِ

(١) أي: آخر المبني لكن لا مطلقاً بل لاختلاف. آه.

كلام المتقدمين مجازاً، قال الشيخ الرضي: وعندي أن إطلاق الرفع والنصب والجر على الحركات الإعرابية حقيقة، وعلى الحروف الإعرابية مجازاً تسمية للنائب باسم المنوب. (قال: ضم وفتح وكسر ووقف) سمي الضم ضماً لحصوله بضم الشفتين، والفتح فتحاً لانفتاح الفم في التلفظ به، والكسر كسراً لانكسار الشفة السفلى في التلفظ به، والوقف وقفاً لتوقف النفس من الجري. (قوله: وبالعكس) يعني: يطلقون الرفع والنصب والجر على الحركات البنائية. (قوله: والمراد أن الحركات إلى آخره) رد لما قيل: من أن كلامه يدل على اختصاص الضم والفتح والكسر بالمبني، ولعله فهم ذلك الاختصاص من قوله: ألقابه؛ لأن لقب الشيء مختص به، فعلى ما ذكره الشارح كان معناه: أن تلك الأمور ألقاب لحركات المبني لا بخصوصها. (قوله: لأنهم كثيراً ما يطلقونها على الحركات الإعرابية) ويطلقون السكون على الجزم بحذف الحركة. (قوله: حيث قال: بالضمة رفعاً) قد يناقش فيه بالفرق بين ما معه التاء وما ليست معه.

المضاف؛ أي: ألقاب علامة بنائه أو يؤوّل ضم بمضموم. (قوله: ولعله فهم الخ) فيه أنه إن أراد منه الاختصاص وضعاً فلا يضر لجواز اختصاص هذه الألقاب بحسب الوضع بالحركات البنائية، وإن أراد الاختصاص استعمالاً فلفظ ألقابه لا يدل عليه؛ لأن اللقب مختص وضعاً لا استعمالاً فلا حاجة إلى التأويل الذي ذكره على توجيه الشارح رحمه الله.

وقال العصام: إنه بتقدير مضافين، ولعل ما اختاره الشارح هو الأولى. (قوله: للحركات الثلاث) أي: كما في حيث وأين وأمس، وقوله: ووقف للسكون كما في الأسماء المعدودة فما قيل: الظاهر أن التعرض للوقف استطرادي؛ إذ الكلام في الاسم المبني فغير ظاهر، وقوله: وبالعكس؛ أي: فلا يفرقون بين الألقابين والتفصيل مر عند قوله: وأنواعه رفع الخ. (قوله: والمراد أن الحركات الخ) لما أوهم قوله: وأما الكوفيون الخ أن البصريين لا يذكرون ألقاب كل منهما في الآخر أصلاً ولم يكن في الحقيقة كذلك، بل قد يعبرون بألقاب المبني عن الإعراب وإن لم يعبروا عن البناء بألقاب الإعراب دفعه بقوله: والمراد الخ بكشف الحجاب، وقوله: إلا بهذه الألقاب؛ أي: دون الرفع والنصب والجر. (قوله: لا يعبر بها إلا عنها) أي: ليس المراد أن هذه الألقاب لا يعبر بها عند البصريين إلا عن الحركات البنائية بحيث لا تطلق على غيرها كحركات الأواسط والأوائل والحركات الإعرابية. (قوله: والكوفيون يعبرون بها) عطف على لا يعبر بها عطف الاسمية على الفعلية، ولك أن تقول: إنه عطف على محل اسم إن، ولعل الظاهر ما في بعض النسخ من عدم وجود قوله: والكوفيون يعبرون بها عن الحركات الإعرابية أيضاً هكذا والمراد أن الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنهما البصريون إلا بهذه الألقاب لا أن هذه الألقاب لا يعبر بها إلا عنها؛ لأنهم كثيراً ما يطلقونها الخ، فقوله: لأنهم كثيراً ما الخ علة لقوله: لا أن هذه الألقاب الخ والضمير للبصريين؛ يعني: ليس المراد ذلك؛ لأن البصريين كالكوفيين كثيراً ما يطلقون ألقاب البناء على الحركات الإعرابية، وإنما الفرق بين الفريقين أن البصريين لا يطلقون ألقاب الإعراب على الحركات البنائية كما أشرنا إليه[1] خلافاً للكوفيين. (قوله: وعلى غيرها) الظاهر أن الضمير راجع إلى الحركات؛ أي: ويطلقونها على غير الحركات مراداً بالغير الحركات البنائية لا الاصطلاحية التي تكون في أوائل الكلمة وأواسطها بقرينة

(١) في علمي العروض والقوافي.

«وَهِيَ» أي: المبني . والتأنيث، باعتبار الخبر[1]. «الْمُضْمَرَاتُ وَأَسْمَاءُ الإِشَارَةِ وَالْمَوْصُولاَتُ[2] وَالْمُرَكَّبَاتُ الْكِنَايَاتُ وَأَسْمَاءُ الأَفْعَالِ وَالأَصْوَاتِ» بالرفع عطف على أسماء الأفعال، لا[3] على الأفعال لتصديره[4] بحث الأصوات فيما[5] بعد بالأصوات[6] لا بأسماء الأصوات. «وَبَعْضُ الظُّرُوفِ» وإنَّما قال: بعض[7] الظروف، لأنَّ جميعها ليست بمبنية بل بعضها. فهذه[8] ثمانية أبواب في بيان الأسماء المبنية[9] ولا بد لكل واحد منها[10] من علة البناء[11]، لأنَّ[12] الأصل في الأسماء[13] الإعراب[14]. وإذا كان[15] مبنياً على الحركة[16] فلا بد عند ذلك[17] من علتين أخريين[18]: إحداهما: علة البناء على الحركة[19] فإنَّ أصل البناء السكون[20]. والأخرى[21]: للحركة المعينة[22] أنها[23] لما اختيرت[24] دون الباقيتين. «(الْمُضْمَرُ[25])»

(١) وذلك أن الضمير إن أراد بين المرجع والخبر فالأولى رعاية الخبر في التذكير والتأنيث وجيه الدين. (٢) بيان الإعراب لفظ الأصوات. (٣) بالجر عل. (٤) علة لا على الأفعال. آه. أي: المصنف. (٥) ظرف تصدير. (٦) في مقام التفصيل. متعلق بالتصدير. (٧) ولم يقل الظروف كما في أخواتها من المضمرات وغيرها. (٨) أي: الأبواب ذكرها المصنف في أقسام المبني. (٩) مطلقاً. (١٠) أي: من ثمانية أبواب. (١١) أي: وجه المناسبة. (١٢) علة ولا بد. (١٣) المركبة. (١٤) خبر إن. (١٥) قسم من الثمانية. (١٦) نحو: أنا وهؤلاء. (١٧) أي: البناء على الحركة. (١٨) أي: غير علة البناء. (١٩) بكونه خلاف الأصل. (٢٠) لأنه أخف ولأنه ضد الإعراب. خبر إن. (٢١) كائن. (٢٢) من الضم والفتح والكسر، أي: لأي علة اختيرت. (٢٣) علة حركة. (٢٤) بدل من قوله للحركة. لم اختيرت نسخة. (٢٥) بني المضمر لشبهه الحروف في الاحتياج إلى المكنى عنه. هندي.

وَهِيَ الْمُضْمَرَاتُ وَأَسْمَاءُ الإِشَارَةِ وَالْمَوْصُولاَتُ وَالْمُرَكَّبَاتُ وَالْكِنَايَاتُ وَأَسْمَاءُ الأَفْعَالُ وَالأَصْوَاتُ وَبَعْضُ الظُّرُوفِ. الْمُضْمَر

قوله: كما يقال الخ، ويمكن أن يرجع الضمير إلى الحركات الإعرابية والبنائية الاصطلاحية بناء على أن أفراد الحركات الإعرابية والبنائية كثيرة قاله (نور الدين)، وفي حاشية الامتحان؛ يعني: يطلقونها على الحركات مطلقاً، ولكن لا تطلق على الحروف، فلا يقال: إن يا زيدون ويا زيدان مبني على الضم بل على الواو والألف بخلاف ألقاب الإعراب فإنها تطلق على حروف الإعراب ولا تطلق على ما ليس في الآخر. (قال المصنف: وحكمه أن يختلف آخره الخ) هذا حكم أحد قسمي المبني؛ أعني: ما ناسب مبني الأصل، وأما ما وقع غير مركب فحكمه أن يختلف آخره وقت اختلاف العوامل، وكتب على قوله: أن يختلف الخ؛ أي: لفظاً أو تقديراً؛ إذ المبني يختلف آخره باختلاف العوامل محلاً، وقوله: لاختلاف العوامل متعلق بالنفي لا بالمنفي، قيل: ويتجه أن الاختلاف لا يصلح علة للاختلاف، وأجيب بأن اللام للوقت كما في: ﴿لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾. (قوله: نحو: من الرجل الخ) فتحت النون في من الرجل مع أن الكسر أصل في التحريك؛ فلذا كسر في من امرأ للتخفيف لكثرة الاستعمال في مثل من الرجل، ولم يفتح في عن الرجل مع أنه كثير لعدم النقل بالكسر حيث كان العين مفتوحاً بخلاف من الرجل؛ فإنه لو كسر لاجتمع كسرتان متواليتان وهو ثقيل على اللسان. (قال المصنف: وهي المضمرات الخ) أي: الاسم المبني المضمرات وما عطف عليه والتأنيث باعتبار الخبر، قيل: الاسم المبني لا ينحصر فيما ذكره، بل منه المنادى والمبني من اسم لا، وأجيب: بأن المراد بالمبني ههنا غير ما ذكر في بحث النداء واسم لا التبرئة فهو منحصر بالاستقراء في ثمانية، وقوله: والموصولات؛ أي: وما ألحق بها من باقي أقسام من وما وأي وأية، وكذا يقال في قوله: وأسماء الأفعال فإنه قد

(قال: والكنايات) الأولى أن يقول: وبعض الكنايات؛ لأن بعضها معرب كفلان وفلانة. (قال: والأصوات) قيل: إنها ليست أسماء؛ لأنها ليست موضوعة لكنها جارية مجرى الأسماء المبنية في البناء فلهذا عدها منها. (قال: المضمر) قدمه على سائر المبنيات؛ إذ ليس في شيء منه إعراب ولا نزاع في بنائه، وليس أيضاً فيه فساد التباس وعلة بنائه احتياجه إلى حضور أو تقدم مكنى عنه.

(قوله: بالفرق الخ) بأن الأول مشترك والثاني مختص بالمبني. (قوله: لفلان وفلانة) فإنه يكنى بهما عن إعلام الأناسي مجردين عن اللام وعن إعلام البهائم باللام، ولعل ترك لفظ البعض إعطاء للأكثر حكم الكل؛ ولذا لم يقل وبعض الموصولات مع أن منها معرفة.

«مَا وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ» من حيث إنّه متكلم يحكي عن نفسه[1]. «أَوْ مُخَاطَبٍ[2]» من حيث إنه مخاطب يتوجه إليه الخطاب. وقيل: المراد بالمتكلم من يتكلم به[3] ومخاطب[4]: يخاطب به[5]، فإنّ[6] (أَنَا) موضوع لمن[7] يتكلم به، و(أَنْتَ) لمن يخاطب به[8]. ويخرج بهذا القيد لفظ[9] (المتكلم) و(المخاطب). فإن الأسماء الظاهرة كلها موضوعة[10] للغائب[11] مطلقاً[12]. «أَوْ[13] غَائِبٍ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ» ويخرج بهذا القيد[14] الأسماء[15] الظاهرة[16]. إن كانت موضوعة للغائب. إذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطاً[17] فيها. «لَفْظاً[18] أَوْ مَعْنًى أَوْ حُكْماً» أراد[19] بالتقدم اللفظي: ما[20] يكون المتقدم[21] ملفوظاً[22]، إمّا متقدماً تحقيقاً مثل: (ضَرَبَ زَيْدٌ غُلَامَهُ)

(١) لا من حيث ذاته. (٢) مع الخلو لا للشك. (٣) أي: من يتكلم بأنا مثلاً. أي: بالمضمر. (٤) فالمآل واحد وإن كانت العبارة مغايرة. (٥) أي: بالمضمر. (٦) علة للمراد. (٧) أي: للشخص. (٨) أي: بالضمير. (٩) الإضافة البيانية. (١٠) خبر إن. (١١) غير المتأول بدليل قولهم بني تميم كلهم. (١٢) سواء تقدم ذكره أولا. (١٣) عطف على القريب أو البعيد. (١٤) أي: بقيد تقدم ذكره. (١٥) كعمر وزيد مثلاً. (١٦) صفة الأسماء. (١٧) خبر ليس. (١٨) هذا تقسيم للغائب غير داخل في الحد. هندي. (١٩) مصنف. (٢٠) مصدرية. (٢١) أي: لفظ المتقدم. (٢٢) خبر يكون.

مَا[1] وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ[2] أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ[3] تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ لَفْظاً[4] أَوْ مَعْنًى[5] أَوْ حُكْماً

(١) أي: اسم.
(٢) اللام في لمتكلم لام الغرض عند المتقدمين، وصلة عند المتأخرين، والنكرة قد تفيد العموم.
(٣) في الإثبات كما علمت نفس أي: ما وضع لكل متكلم تكلم بعينه
(٤) أي: ذكراً لفظياً. (٥) أي: ذكراً معنوياً أو ذكراً حكمياً.

(قال: ما وضع) أي: اسم وضع فلا يرد النقض بمثل كاف ذلك. (قوله: من حيث إنه متكلم) فيه أن أياً من إياي مثلاً ضمير على القول المختار مع أنه ليس موضوعاً للمتكلم من حيث إنه متكلم، بل للمكنى عنه مع قطع النظر عن حيثية التكلم والخطاب والغيبة، وإنما يفهم تلك الحيثيات من لواحقها اللهم إلا أن يقال: إن أيا يلزمها تلك اللواحق فهو باعتبار تلك اللواحق موضوع لما ذكر، ويمكن أن يجاب عنه أيضاً بأنه مشترك لفظي، وتلك اللواحق لتعيين المراد لكنه بعيد. (قوله: ويخرج بهذا القيد) يعني قوله: به لفظاً المتكلم والخطاب، فإنهما ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بهما؛ ولذا صح أنت متكلم وأنا مخاطب وكذا يخرجان عن الحد بالتفسير السابق؛ لأن المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتهما ولفظاً

(قوله: بمثل كاف ذلك) أي: الكاف الحرفي وكذا بلام العهد. (قوله: فهو باعتبار الخ) والمراد بالوضع أعم من أن يكون باعتبار نفسه أو باعتبار ما يلحقه. (قوله: لكنه بعيد) أي: لأن تلك اللواحق دالة على التكلم والخطاب والغيبة مع أن الاشتراك خلاف الأصل. (قوله: يعني قوله: به لا بمتكلم ولا بمخاطب) فإن ذكرهما ليفهم أن المراد بمتكلم ومخاطب المفهوم لا الذات ومناط الإخراج هو لفظ به. (قوله: ولذا صح الخ) فإن أنت متكلم مع أنه لم يتكلم بلفظ متكلم، وكذا أنا مخاطب مع أنه لم يخاطب بلفظ مخاطب. (قوله: وكذا يخرجان الخ) لما لم يتعرض لبيان فوائد القيود على التفسير الأول بينها المحشي رحمه الله بما لا مزيد عليه، ولقد أعجب وأحسن، ومن قال: إنه قرية بلا مرية افترى كذباً أم به جنة؛ لأن عدم تعرض الشارح رحمه الله له لا يقتضي الافتراء. (قوله: لأن المراد الخ) بدليل قوله: يحكي عن نفسه ويتوجه

ألحق بها بعض أقسام فعال أو كلها. (قال المصنف: والمركبات) أي: بعضها؛ لأن بعلبك معرب، قوله: لتصديره الخ؛ إذ ليس الاسم أسماء الأصوات. (قوله: بل بعضها) كقبل وبعد والكثير منها معرب كيوم وليل وغيرهما، وقوله: عند ذلك؛ أي: عند البناء على الحركة من علتين أخريين غير أصل علة أصل البناء. (قوله: فإن أصل البناء السكون) أي: الأصل فيه ذلك؛ لأنه ضد الإعراب الذي أصله الحركات، واعلم أنه لتقدم السكون على الحركة طبعاً واستغناء الحرف عنها كان ساكناً، ولما تعذر الابتداء به قدم عليه همزة وصل ساكنة فاجتمع ساكنان، فلدفع ذلك حركت الهمزة بالكسر لما عرفته من أنه الأصل في التحريك وتحقيقه في المنهل الصافي[1]. (قوله: لأنها لما اختيرت) بدل عما قبله وكلمة ما استفهامية، فإن قلت: يجب حذف ألف ما الاستفهامية إذا كانت مجرورة؛ نحو: عم وبم وفيم و﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ مع أنها ثابتة هنا، وسمع إثباتها قليلاً على الأصل كقراءة عكرمة وعيسى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١﴾، وقال حسان رضي الله عنه:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ
كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ بِالرَّمَادِ

(قال المصنف: المضمر ما وضع الخ) الأنسب المضمرات كما في الأخوات، وأجاب بعضهم بأنه لم يقل كذلك كما هو دأبه كثيراً في هذا المختصر؛ لأن التعريف للماهية دون الإفراد، وما أتي فيه بلفظ الجمع فللإشارة إلى تعدد الأنواع، وله مندوحة عن تلك الإشارة ههنا لانفهام أقسامه في ضمن التعريف فافهم، ثم إن المضمر مأخوذ من أضمرت الشيء إذا سترته وأخفيته ومنه قولهم: أضمرت الشيء في نفسي أو من الضمور وهو الهزال؛ لأنه في الغالب قليل الحروف وحروف المضمر غالبها المهموسة، وهي التاء والكاف والهاء

(١) بحذف حرف العاطف.

والهمس هو الصوت الخفي (شذور)، ويسمي الكوفيون الكتابة وعلة بناءه مشابهته للحرف في الاحتياج إلى حضور أو تقدم ذكر كاحتياج الحرف إلى متعلقه؛ أي: إلى لفظ يفهم به معناه الإفرادي. (قال المصنف: ما وضع لمتكلم الخ) أي: اسم وضع الخ فخرج كاف ذلك؛ لأنها دالة على المخاطب وليست ضميراً باتفاق البصريين، وإنما هي حرف لا محل لها من الإعراب فاعرفه، واللام في لمتكلم لام الغرض عند المتقدمين وصلة عند المتأخرين والنكرة قد يفيد العموم في الإثبات كما في علمت نفس؛ أي: ما وضع لكل متكلم[1] متكلم بعينه. (قوله: من حيث إنه الخ) احترز بقيد الحيثية عن لفظي المتكلم والمخاطب وكذا يخرج؛ نحو: أمير المؤمنين يأمرك بكذا في قول الأمير مريداً به أنا آمرك (هندي)، وقوله: يتوجه إليه الخطاب؛ أي: يلقي إليه الكلام. (قوله: وقيل: المراد الخ) القائل هو الفاضل الهندي حيث دفع بهذا التوجيه والتحرير ما دفعه بقيد الحيثية شارحنا النحرير. (قوله: بهذا القيد) أي: بقيد الوضع لأحد الأمور الثلاثة بالحيثية المذكورة وكذا بتوجيه القائل وتحريره لكن يبقى على تحرير القائل نحو قول من اسمه زيد زيد فعل كذا، فلا بد من اعتبار الحيثية. (قوله: للغائب مطلقاً) أي: لما ليس بمتكلم ولا مخاطب بالمعنى الذي أريد بهما، وقوله: مطلقاً قيد للغائب؛ أي: سواء اعتبر تقدم الذكر أو لا، فلفظا المتكلم والمخاطب غائبان بهذا المعنى، وقوله: تقدم ذكره؛ أي: بلفظ آخر غير الضمير، واعلم أنه لا بد للضمير من مفسر فإن كان لمتكلم أو مخاطب فمفسره حضور من حوله، وإن كان لغائب فمفسره نوعان لفظ وغيره فالثاني؛ نحو: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾، والأول نوعان غالب وغيره، فالغالب أن يكون مقدماً وتقدمه على ثلاثة أنواع كما ذكره المصنف وأوضحه في الشرح. (قوله: أراد بالتقدم اللفظي الخ) إشارة إلى أن قوله: لفظاً قيد للتقدم، ولك أن تجعله قيداً للذكر؛ أي: ذكراً لفظياً. (قوله: إما متقدماً تحقيقاً الخ) بأن يكون المرجع مذكوراً قبل الضمير لفظاً ورتبة؛ نحو: ﴿وَأَلَقَىٰ فَدَرَنَهُۥ﴾، وقوله: أو تقديراً بأن يكون مذكوراً قبله رتبة فقط؛ نحو: ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴿٦٧﴾﴾، فإن موسى متقدم تقديراً لكونه فاعلاً.

المتكلم والمخاطب موضوعان للمفهوم، وبقيد الحيثية هناك يخرج زيد إذا عبر المسمى بزيد عن نفسه بزيد، وقس عليه حال المخاطب، ومنهم من فسر قوله: ما وضع لمتكلم بقوله: أي مادة وبطريق الكناية، وقال: بهذا خرج لفظا المتكلم والمخاطب؛ لأنهما موضوعان صيغة وصريحاً ولعله أراد بالصيغة الهيئة الاشتقاقية، فلا يرد أن لفظ أنا موضوع صيغة لمتكلم على أن الهمزة مع النون قد يكون للشرط وقد يكون للتحقيق. (قوله: فإن الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب) يعني: لما كان ليس متكلماً من حيث إنه متكلم ولا مخاطباً من حيث إنه مخاطب، ولذا تقول: يا تميم كلكم نظراً إلى أصل المنادى قبل النداء، ويقول: المسمى بزيد زيد ضرب ولا تقول: زيد ضربت، وإنما جاز يا تميم كلهم؛ لأن يا دليل الخطاب، وليس في زيد ضرب دليل التكلم. (قوله: ويخرج بهذا القيد الأسماء الظاهرة) إن قيل: إذا أريد الوضع بطريق الكناية خرج الأسماء الظاهرة به، فلم يكن قوله: تقدم داخلاً في الحد بناء على ذلك التفسير، قلنا: لم يخرج به بعض أسماء الظاهرة، مثل: كم وكذا فلا بد منه لإخراجه. (قوله: أراد بالتقدم اللفظي) إلى آخره، اعلم أن تفسير التقدم اللفظي بما ذكره يدل على أنه جعل قوله لفظاً أو معنى أو حكماً من أقسام الذكر حقيقة لا من أقسام التقدم حقيقة، لكن لما كان المقصود الأصلي هنا بيان التقدم جعله من أقسامه، وبهذا اندفع اعتراض الشيخ الرضي بأن تقسيم التقدم اللفظي إلى الحقيقي والتقديري خلاف دأبه، فإن عادته جعل اللفظ قسيم التقدير كما مر في بيان حكم المعرب وبيان الإعراب، بل نقول: لقائل أن يقول: لا معنى؛ لأن يجعل الحكمي من أقسام التقدم حقيقة بناء على تفسير المصنف؛ لأنه جعل الحضور الذهني وعهديته قبل ذكر الضمير بمنزلة الذكر، ولا خفاء في أن التمحل حينئذ ليس إلا في جعل العهد في حكم الذكر، وأما التقدم فحقيقي لا حاجة فيه إلى تمحل، نعم لو جعل الضمير راجعاً إلى المفسر الذي بعده احتيج إلى تمحل في التقديم بأن يقال مثلاً: إنه متقدم بحكم وضع الضمير واقتضائه؛ فإنه يقتضي لذاته تقدم المرجع، لكن قد يخالف وضعه ومقتضاه لغرض.

الخطاب إليه، فإنهما صفتان لما صدقا عليه لا لمفهوميهما، وقوله: يحكي عن نفسه تفسير للمتكلم، وإشارة لي أن المراد به المعنى الاصطلاحي لا المعنى اللغوي؛ أعني: المتلفظ لكونه معنى مجازياً عند أهل الاصطلاح، فكذا قوله: يتوجه الخطاب إليه فإن المخاطب يطلق على من إليه الكلام أيضاً سواء توجه إليه الخطاب أو لا، فإن الرسول ﷺ مخاطب بجميع القرآن بالمعنى الثاني دون الأول لتوجه الخطاب في بعضه إلى الأمة، واعتبار قيد زائد على الحيثية يوهم الاعتراض على المحشي رحمه الله بأنه لا حاجة لإخراج زيد المذكور إلى قوله: يحكي عن نفسه في تقييد المتكلم بالحيثية، وأما ما قيل في توجيه عبارة الشارح من أن المراد بقوله: هذا القيد المعنى المصدري؛ أي: تقييد الوضع بأحد الأمور الثلاثة؛ ولذا أفرد القيد ولم يرد أن الغرض منه إخراجهما فقط؛ لأنه يخرج جميع الأسماء الغائبة الغير الموصوفة بما وصف به الغائب، بل أراد أنهما يخرجان فلا يرد النقض بهما، وقوله: فإن الأسماء الظاهرة بيان لصحة

(١) التي هي اثنا عشر.

خروجهما به مع أنهما داخلان في الغائب، ووجه الصحة أنهما موضوعان للغائب مطلقاً فيخرجان بهذا القيد المشتمل على الغائب المقيد، والمراد أنه يخرج بهذا القيد على كل من تفسيري المتكلم، أما على الثاني فظاهر، وأما على الأول فأمر المتكلم ظاهر، وأما أمر المخاطب فخفي؛ لأن المخاطب موضوع للمخاطب من حيث إنه مخاطب يتوجه إليه الخطاب؛ إذ لا معنى للمخاطب إلا ما يتوجه إليه الخطاب إلا أن يراد يتوجه إليه الخطاب به، ولفظ المخاطب لم يوضع لمخاطب يتوجه الخطاب إليه بلفظ المخاطب بخلاف أنت، فالأخصر الأوضح أن يقال من حيث إنه مخاطب به، فلا يخفى فساده أما أولاً؛ فلأن قوله: هذا القيد صريح في إرادة القيد المذكور قريباً وهو قوله: وجعله بالمعنى المصدري خلاف المتبادر، وأما ثانياً؛ فلأن قوله: موضوعان للغائب مطلقاً لا يكاد يصح؛ لأنهما ليسا موضوعين لمفهوم الغائب، ولا لإفراده بل لمفهوم المتكلم والمخاطب فالمقصود إخراجهما بهذا الاعتبار بقوله: متكلم أو مخاطب، وإما باعتبار كونهما من الأسماء الظاهرة والظواهر كلها غيب فخارجان بقوله: تقدم ذكره، وأما ثالثاً؛ فلأن المخرج لهما على التفسير الثاني قيد به وعلى الأول قيد العينية فنسبة الإخراج إلى تقييد الوضع بتلك القيود سيما باعتبار الوصف المعتبر في الغائب مما لا معنى له، وهل هذه إلا أن يقال: أخرج عن تعريف الإنسان سائر أنواع الحيوان بتقييد الحيوان بالناطق، ولم يقع في تعريفاتهم نسبة الإخراج إلى التقييد بالفصول فهو فرية بلا مرية، وأما رابعاً؛ فلأن نسبة إخراجهما إلى تقييد الوضع ونسبة إخراج سائر الأسماء الظاهرة إلى وصف الغائب مع كونهما من عدادها، والمخرج لهما قيد واحد مما لا وجه له، وأما خامساً؛ فلأن قوله: لا معنى للمخاطب، إلا ما يتوجه إليه الخطاب فاسد لما عرفت من كون المخاطب بمعنى ما يلقى إليه الكلام، وأما سادساً؛ فلأن قوله: إلا أن يراد الخ رجوع بالآخرة إلى اعتباره قيد به ولا حاجة إلى اعتباره العينية، ولعمري أن مفاسد إعجاب النفس أكثر من أن تحصى. (قوله: إذا عبر الخ) يصدق عليه حينئذ أنه ما وضع لذات متكلم لكن لا من حيث إنه كذلك بل مطلقاً. (قوله: وقس عليه الخ) يعني: إذا عبر عن المخاطب المسمى بزيد فإنه يصدق عليه أنه ما وضع لذات مخاطب لكن لا من حيث إنه مخاطب. (قوله: لأنهما موضوعان صيغة) أي: للصيغة مدخل في الدلالة على ذلك المعنى. (قوله: الهيئة الاشتقاقية) لا الهيئة مطلقاً. (قوله: يعني: ليس متكلماً) من حيث إنه متكلم قيد بالعينية ليدخل فيه لفظ متكلم ومخاطب. (قوله: ولذا تقول) بصيغة الخطاب. (قوله: نظراً) أي: يقول بضمير الغائب نظراً إلى أصل المنادى وهو كونه اسم ظاهر، أو تقول: كلكم نظراً إلى عروض الخطاب بواسطة يا كما يجيء. (قوله: ويقول الخ) بصيغة الغيبة وفاعله المسمى بزيد وكذا ما عطف عليه. (قوله: فلا بد منه الخ) أي قوله: تقدم ذكره لإخراج مثل كم وكذا؛ أي: الأسماء الظاهرة التي هي كنايات. (قوله: تفسير التقدم اللفظي الخ) حيث أطلق قوله: ملفوظاً ولم يقيده بكونه قبل الضمير. (قوله: من أقسام الذكر حقيقة) فالذكر اللفظي أن يكون مفسراً لضمير مذكور بلفظه، والمعنوي أن يكون معناه مذكوراً بلفظ آخر دال عليه تضمناً أو التزاماً، والحكمي أن يعطي له حكم المذكور وإن لم يكن مذكور إلا بلفظه ولا بغير لفظه. (قوله: نحو: ضرب غلامه زيد) داخل في الذكر اللفظي وإن كان تقدمه تقديرياً. (قوله: لا من أقسام التقدم) حتى يرد أن الضمير في ضرب غلامه زيد راجع إلى زيد وهو متأخر لفظاً؛ ولذا يجوز سلب التقدم اللفظي عنه بأن يقال: ليس مفسر ضمير غلامه متقدماً لفظاً فكيف يصح إدخاله فيه، نعم إنه متقدم من حيث المعنى لكونه فاعلاً فالحق إدخاله في التقدم معنى. (قوله: جعله من أقسامه) تجوزاً باعتبار الذكر الذي أسند إليه التقدم في قوله: تقدم ذكره.

أو تقديراً، مثل: (ضَرَبَ[1] غُلَامَهُ زَيْدٌ[2]) وبالتقدم المعنوي: أن يكون المتقدم مذكوراً من حيث المعنى[3] لا من حيث اللفظ، وذلك المعنى إمَّا مفهوم من لفظ[4] بعينه[5] كقوله تعالى: ﴿ٱعْدِلُوا۟[6] هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ فإنَّ مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله تعالى:[7] ﴿ٱعْدِلُوا۟﴾ فكأنه متقدم من حيث المعنى، أو[8] من سياق[9] الكلام[10]، كقوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ[11]﴾ لأنَّه لما تقدم ذكر الميراث دلّ على أن ثمه[12] مورثاً[13] فكأنه تقدم ذكره معنى. و[14]أمَّا التقدم الحكمي[15] فإنَّما جاء في ضمير الشأن[16] والقصة[17] لأنَّه إنما جئ به من غير أن يتقدم[18] ذكره قصداً لتعظيم القصة بذكرها مبهمة[19] ليعظم

(١) جعل التقدم رتبة داخلاً في التقدم لفظاً لكن تقديره الآن أنسب به منه لسائر الأقسام. عصام. (٢) أراد. (٣) لفظ. (٤) أي: عن لفظ واحد. (٥) أن يكون جزء ذلك اللفظ. (٦) لأن الفعل يدل على المصدر والزمان. (٧) فإن الضمير يعود إلى العدل المتقدم من حيث المعنى لدلالة اعدلوا عليه. كبير. (٨) عطف على من لفظ بعينه أي: ما مفهومه. (٩) التزاما. (١٠) لا من لفظ بعينه. (١١) أي: لأبوي الميت إن سوق الكلام لبيان الميراث وهو يستلزم سبق الموت. أمير. (١٢) أي: من ذلك المكان. (١٣) أي: ميتاً. (١٤) عطف على القريب أو البعيد. (١٥) بأن ثبت في الذهن أولا ولم يصرح لقصد الإبهام. هندي. (١٦) نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾. والمذكر. (١٧) في المؤنث. (١٨) ولا يستعمل ضمير الشان إلا في موضع يراد منه التعظيم و التفخيم. حلبي. (١٩) حتى يخطر في جميع الأذهان.

(قوله: مذكوراً من حيث المعنى) من الذكر بالكسر، وأعم من الذكر القلبي، وقيل: من الذكر بالضم وهو التعقل، وهذا أنسب لقوله: من حيث المعنى، وقوله: من لفظ بعينه؛ أي: من لفظ معين بأن يكون المرجع جزء مدلول ذلك اللفظ المتقدم. (قوله: وهو العدل المفهوم الخ) أي: المدلول عليه تضمناً؛ لأن الفعل يدل على الحدث والزمان، وكريمة ﴿ٱعْدِلُوا۟﴾ هي في سورة المائدة كما أن قوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾ في سورة النساء. (قوله: أو من سياق الكلام) بالياء التحتانية، وفي نسخة بالباء الموحدة، والأول أعم؛ أي: أو مفهوم من سوق الكلام بأن يدل السياق على المرجع التزاماً لا تضمناً، وقوله: دل على الخ؛ أي: دل دلالةً التزامية على أن هناك مورثاً وميتاً فجرى الضمير عليه من حيث المعنى، والمورث اسم فاعل من باب الأفعال[1]، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾؛ أي: الشمس؛ لأن التواري يدل عليه التزاماً بعيداً على ما في الرضي. (قوله: وإنما جاء في ضمير الشأن والقصة) يقال في الحصر نظر؛ لما في شذور الذهب أن هذا النوع محصور في سبعة أبواب؛ أحدها: باب ضمير الشأن؛ نحو: هو أو هي زيد قائم؛ أي: الشأن والحديث أو القصة، فإنه مفسر بالجملة بعده ومنه: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾، ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾، الثاني: أن يكون مخبراً عنه بمفسره؛ نحو: ﴿مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾؛ أي: ما الحياة إلا حياتنا الدنيا، الثالث: الضمير في باب نعم كما أشار إليه الشارح، ومنه: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾، فإنه فسر بالتمييز قطعاً، الرابع: مجرور رب، وإليه أيضاً وقع من الشارح الإشارة فإنه مفسر بالتمييز قطعاً، الخامس: الضمير في باب التنازع إذا عملت الثاني واحتاج الأول إلى مرفوع؛ نحو: قاما وقعدا أخواك فإن الألف راجعه إلى الأخوين، السادس: الضمير المبدل منه ما بعده؛ نحو: ضربته زيد أو قول بعضهم: اللهم صل عليه الرؤف الرحيم، السابع في قوله: جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ فتبصر. (قوله: من غير أن

(قوله: إما مفهوم من لفظ بعينه) سواء كان بطريق التضمن أو الالتزام، ومنهم من خص بالأول، وجعل الثاني من باب السابق والأول أظهر. (قوله: كقوله تعالى: ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾)

(قوله: في حكم المعرب) حيث قال باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً. (قوله: وبيان الإعراب) حيث قال: التقدير فيما تمذر، ثم قال: واللفظي فيما عداه. (قوله: بأن تقسيم التقدم اللفظي الخ) كما فعله المصنف رحمه الله في شرحه وتبعه الشارح رحمه الله، وحاصل الدفع أن علامة ذلك فيما يكون إذا قصد تقسيمه حقيقة، وههنا تجوز وأراد بالتقدم اللفظي ما له تعلق بالملفوظ سواء كان من جهة اللفظ أو من جهة المعنى، ولذا قال في باب الفاعل بأن نحو: ضرب غلامه زيد لا بد له من متقدم يرجع إليه هذا الضمير تقدماً لفظياً أو معنوياً، وهو راجع إلى زيد وهو متأخر لفظاً. فلولا أنه متقدم معنى لم يجز جعله من باب التقدم معنى لا لفظاً. (قوله: على تفسير المصنف رحمه الله) حيث قال في أمالي المسائل المتفرقة: وإنما جاز الإضمار في الشأن والقصة ولو لم يتقدم ذكره؛ لأنه ضمير لنسبة حاصلة بين الجزئين المسمين كلاماً؛ وذلك معهود لكل عاقل فكأنه إنما أضمره لتقدم أمر يدل عليه، وهو ذلك العهد السابق. (قوله: وأما التقدم الحقيقي الخ)؛ لأن العهد سابق على ذكر الضمير حقيقة. (قوله: احتيج إلى تمحل في التقدم) لكونه متأخراً لفظاً. (قوله: أنه متقدم الخ) فمعنى التقدم الحكمي أنه تقدم لقضية وضع الضمير. (قوله: من خص بالأول الخ) أي: خص التضمن بالمفهوم من لفظ بعينه، وجعل الالتزام من باب السياق. (قوله: والأول أظهر) أي: عدم الاختصاص أظهر لذا المفهوم الالتزامي قد يكون مفهوماً من لفظه بعينه.

وقعها في النفس[1] ثم تفسيرها، فيكون[2] ذلك أبلغ من ذكره[3] أو لا[4] مفسراً[5] فصار كأنَّه[6] في حكم العائد[7] إلى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير (نِعْم رجلاً زيدٌ) و(رُبَّهُ رجلاً[8]).

«وَهُوَ[9]» أي: المضمر بالنظر إلى ما قبله[10] قسمان[11]: «مُتَّصِلٌ، وَمُنْفَصِلٌ؛ فَالْمُنْفَصِلُ الْمُسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ» غير[12] محتاج إلى كلمة أخرى قبله[13]، ليكون[14] كالجزء منها[15]، بل هو كالاسم الظاهر[16] سواء كان مجاوراً لعامله، نحو: (مَا أَنْتَ[17] مُنْطَلِقاً[18]) عند الحجازية[19]، أو غير مجاور له نحو: (مَا ضَرَبْتُ إِلَّا إِيَّاكَ[20]). «وَالْمُتَّصِلُ غَيْرُ الْمُسْتَقِلِّ بِنَفْسِهِ[21]» المحتاج[22] إلى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه.

«وَهُوَ» أي: المضمر باعتبار الإعراب[23] ثلاثة أقسام: «مَرْفُوعٌ وَمَنْصُوبٌ وَمَجْرُورٌ» لقيامه مقام الظاهر[24]، وانقسام الظاهر إليها[25]. «فَالأَوَّلاَنِ[26]» أي: المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان: «مُتَّصِلٌ[27]» لأنَّه[28] الأصل[29] «وَمُنْفَصِلٌ» لمانع[30] من الاتصال «وَالثَّالِثُ» أي: الضمير

(١) أي: في نفس السامع. (٢) أي: ذكرها مبهمة أولاً في تفسيرها. (٣) أي: الشأن. (٤) في ابتلاء. (٥) حال. (٦) أي: الهيء. (٧) والتزام تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل. (٨) وأما الضمير في باب التنازع فالمتمرن عن التكرار وحذف الفاعل، على إعمال والتفصيل. (٩) وإنما أتى منصوباً لكي يتبين بالفاعل للفظي. (١٠) المراد بما قبله الاسم والفعل. (١١) إشارة إلى تقدم العطف على الربط. (١٢) تفسير لمعنى المستقل. (١٣) صفة كلمة. (١٤) علة للمنفي، اللام للأذكار والفاء للتفسير. (١٥) أي: من الكلمة التي قبله. (١٦) أي: على ما مر. (١٧) اسم ما. (١٨) خبر. (١٩) دون التميمية فإن عندهم لا يعمل ما كما مر في خبر ما ولا .رضا. (٢٠) فإن إياك ليس لناقله بل بواسطة ما لا .محمد أفندي. (٢١) اسماً كان في الاصطلاح كالتميمية لبعض حروفه. (٢٢) تفسير أيضاً. (٢٣) أي: أنواع الإعراب الذي يظهر في المظهر .قدمي. (٢٤) لأن وضع الضمائر للاختصار وهو فيه كثير منه. (٢٥) أي: إلى الثلاثة يعني مرفوع ومنصوب ومجرور. (٢٦) الفاء للتفصيل. (٢٧) الأول. ح ا م. (٢٨) دليل الاتصال. (٢٩) ولذلك قدمه وآخر تعريفه لكونه عدمياً .قدمي. (٣٠) علة منفصل.

وَهُوَ مُتَّصِلٌ أَوْ مُنْفَصِلٌ فَالْمُنْفَصِلُ[1] الْمُسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ وَالْمُتَّصِلُ غَيْرُ الْمُسْتَقِلِّ بِنَفْسِهِ وَهُوَ مَرْفُوعٌ وَمَنْصُوبٌ وَمَجْرُورٌ فَالأَوَّلاَنِ مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ وَالثَّالِثُ

(١) الذي اتصاله بعامله.

وكقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾: إذ العشي يدل على تواري الشمس، والشيخ الرضي جعله من باب المفهوم من السياق، والظاهر: أنه ليس منه: لأنه المفهوم من لفظ واحد. (قوله: فكأنه متقدم من حيث المعنى) الظاهر أن يقال: من حيث اللفظ. (قوله: أو من سياق الكلام) السابق على الضمير أو الواقع فيه الضمير، وإن كان مع ضميمة قرينة خارجية كما قال الشيخ الرضي في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ۝١﴾ أن النزول في ليلة القدر التي هي في رمضان دليل على أن

(قوله: على تواري الشمس) الظاهر على الشمس. (قوله: الظاهر أن يقال الخ)؛ لأن معنى لفظ العدل مذكور حقيقة لكونه مدلول أعدلوا فلا معنى لكلمة كأن وجعل الحيثية للتعليل حتى يصير المعنى كأن لفظ العدل مذكور لأجل المعنى؛ أي: لأجل كون معناه مذكوراً في ضمن اعدلوا يأبى عنه سوق الكلام؛ لأن الحيثية فيما تقدم للتقييد ولذلك قال الظاهر. (قوله: وأما الضمير الخ) أي: إرجاع الضمير قبل ذكر المرجع عند البصريين في تنازع الفعلين في الفاعل فللتحرز عن لزوم تكرار الفاعل أو ذكر الفاعل للفعل الأول أو حذفه إن لم يعتبر الضمير فيه. (قوله: في التلفظ) لا في الدلالة على المعنى، فإنه يشمل الضمائر كلها.

يتقدم ذكره) أي: ذكر مرجعه لا لفظاً ولا معنى، وقوله: لتعظيم القصة؛ فلذا لا بد وأن يكون مضمون الجملة المفسرة شيئاً عظيماً يعتنى به فلا يقال: هو الذباب يطير. (قوله: أبلغ من ذكره) أي: القصة بتأويل الحديث؛ أي: فكأنه لفخامة شأنه كان بحيث لا يخفى على أحد بل يكون مركوزاً في ذهن الكل حتى المخاطب، وقوله: أي: المضمر؛ يعني: متكلماً أو مخاطباً أو غائباً. (قوله: قسمان متصل الخ) قدمه في الإجمال؛ لأن الأصل في الضمائر الاتصال، وقدم المفصل في مقام التعريف؛ لأن مفهومه وجودي. (قوله: غير محتاج إلى كلمة الخ) بيان لمعنى الاستقلال ههنا؛ أي: غير محتاج في التلفظ بين أهل اللغة إلى كلمة أخرى، بل يتلفظ بدونها، وقال العصام: المراد بالمستقل في تقسيم الضمير ما يصح الابتداء به والوقف عليه، فبانتفاء أحدهما يكون غير مستقل. (قال المصنف: غير المستقل بنفسه) أي: في التلفظ لا في الدلالة على المعنى فلا يتوهم أن غير المستقل كيف يكون قسماً من الاسم، وقوله: ليتصل به قيد بذلك ليخرج عنه؛ نحو: ما أنت منطلقاً، فإن أنت محتاج إلى ما لكن لا لأجل أن يتصل به بل لأجل أن يعمل فيه، وقوله: كالجزء منه؛ أي: كبعض حروفه فالضمائر المستترة كلها متصلة. (قوله: باعتبار الإعراب ثلاثة) تقسيم آخر لمطلق الضمير فإنه باعتبار الإعراب المحلي ثلاثة أقسام كما أنه بالاعتبار السابق قسمان. (قوله: لقيامه مقام الظاهر) الظاهر أنه دليل الانحصار في الثلاثة، وفي الرضي: إما لرفع الالتباس وحده وإما له وللاختصار، وذلك لأن المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فإن أنا وأنت لا يصلحان إلا

المجرور «مُتَّصِلٌ[1]» فقط، لأنَّه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الأصل، وستعرف[2] المانع[3] من الاتصال إن شاء الله تعالى. «فَذَلِكَ[4]» أي: المضمر[5] «خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ» المرفوع المتصل[6]، والمنفصل[7]، والمنصوب المتصل، والمنفصل[8]، والمجرور المتصل[9]. النوع «الأَوَّلُ» يعني: المرفوع المتصل ضمير[10] «ضَرَبْتُ» على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي «وضُرِبْتُ» على صيغة المتكلم الواحد[11] المجهول الماضي المنتهيين: أولهما[12] «إلى ضَرَبْنَ[13]» على صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي «و» ثانيهما إلى «ضُرِبْنَ» على صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي. وإنَّما بدأ[14] بالمتكلم[15]، لأنَّ ضمير المتكلم أعرف[16] المعارف، وأخَّرَ ضمير الغائب، لأنَّه[17] دون[18] الكل[19] وصورة التعريف هكذا: ضَرَبْتُ، ضَرَبْنا[20]، ضَرَبْتَ[21]، ضَرَبْتُما[22]، ضَرَبْتُم[23]، ضَرَبْتِ[24]، ضَرَبْتُما[25]، ضَرَبْتُنَّ[26]، ضَرَبَ، ضَرَبا[27]، ضَرَبُوا، ضَرَبت، ضَربتا[28]، ضَرَبْنَ. وعلى[29] هذا قياس المجهول[30]. «وَ» النوع «الثَّانِي» أي: المرفوع المنفصل «أَنَا إِلَى هُنَّ[31]» أنا[32] نحنُ[33]، أنتَ[34]، أنتما، أنتم، أنتِ، أنتما، أنتُنَّ، هو، هما،

(١) لامتناع الفصل بين الجار والمجرور. (٢) أنت. (٣) بيان المانع. (٤) الفاء فذلكة وهي آلة. (٥) باعتبار الحاصل من النفسي. (٦) نحو: ضربت. (٧) نحو: أنا. (٨) نحو: ما ضربت إلا إياك. (٩) نحو: أعجبني ضربك. (١٠) أشار إلى أنه خبر بتقدير المضاف. (١١) قيل لأن البدل هو كل واحد من أولهما وثانيهما لا أحدهما. (١٢) بدل تفصيل لا بدل البعض من الكل. (١٣) إن إلى بمعنى مع أو حق. (١٤) مصنف. (١٥) م ج سر م هـ ق الصيرفيون يبدؤن بالغائب لتجرده عن اللواحق. (١٦) خبر إن. (١٧) علة آخر. (١٨) أدنى. (١٩) أي: المتكلم والمخاطب في الأعرفية. مندي. (٢٠) مع الغير. (٢١) مخاطب. (٢٢) تثنية. (٢٣) جمع المخاطب. (٢٤) مخاطب. (٢٥) تثنية. (٢٦) جمع المؤنث المخاطبة. (٢٧) تثنية. (٢٨) تثنية. (٢٩) ظرف مستقر خبره مقدم. (٣٠) مبتدأ مؤخر. (٣١) جمع المؤنث. (٣٢) وحده. (٣٣) مع الغير. (٣٤) مخاطب.

مُتَّصِلٌ فَقَطْ فَذَلِكَ[1] خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ[2] فَالأَوَّلُ[3] نَحْوُ: ضَرَبْتُ وَضُرِبْتُ إِلَى ضَرَبْنَ وضُرِبْنَ، وَالثَّانِي أَنَا إِلَى هُنَّ،

(١) أي: المضمر.
(٢) المرفوع المتصل والمنفصل في المنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل.
(٣) أي: فالنوع الأول.

لمعينين، وكذا ضمير الغائب نص في أن المراد هو المذكور بعينه، وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار، وليس كذا الأسماء الظاهرة فإنه لو ذكر المتكلم والمخاطب باسمهما العلمي فربما التبس، ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغائب لربما توهم أنه غير الأول. (قوله: كل واحد منهما الخ) يشير إلى وجه إفراد الخبر مع كون المبتدأ مثنى وهو التنبيه على أن الحكم على كل واحد فالمبتدأ مأول بالمفرد. (قوله: لمانع من الاتصال) المانع في المرفوع كون العامل معنوياً؛ نحو: أنت الكريم، وفي المنصوب كون الضمير مقدماً على عامله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، كذا قيل، وهذا قاصر وسيأتي مواضع التعذر. (قال المصنف: والثالث) لم يقل والثاني كما قال في بحث التأكيد للتفنن والإشارة إلى طريق ثان للبيان (عصام). (قوله: متصل فقط)؛ لأنه لا منفصل للمجرور، قيل: الفصل بين الجار والمجرور الظاهر في السعة قبيح فامتنع مع الضمير الذي اتصاله بعامله أشد. (قوله: لأنه لا مانع فيه من الاتصال)؛ إذ لا يتقدم المجرور على الجار ولا يجوز الفصل بينه وبين جاره، والفصل بين المضاف والمضاف إليه، وإن جاز بالظرف في الشعر إلا أنه ممتنع بواسطة اتصال الضمير، ولا يحذف الجار في محل يكون مجروره مضمراً ولا يكون عامله أمراً معنوياً ولا حرفاً والضمير مرفوع ولا يكون الضمير المجرور مسنداً إليه صفة جرت على غير من هي له (وجيه). (قوله: فذلك؛ أي: المضمر) يعني: أتى بذلك إشارة إلى بعد المشار إليه؛ أعني: المضمر لا ما هو قريب؛ أعني قوله: مرفوع ومنصوب ومجرور بتأويل المذكور، وفي قوله: ضمير ضربت إشارة إلى

المنزل هو القرآن مع قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾. (قوله: وكذا الحال في ضمير نعم رجلاً) وأما الضمير في باب التنازع فللتحرز عن التكرار وحذف الفاعل. (قال: فالمتصل) الفاء للتفسير. (قال: المستقل بنفسه) في التلفظ بلسان التخاطب. (قوله: لقيامه مقام الظاهر) مع إعرابه للاختصار.

(قوله: لا مانع) إن قلت: من الموانع الفصل، وقد يقع بين المضاف والمضاف إليه، قلنا: لا يقع إذا كان المضاف إليه ضميراً مع أن الفصل

(قوله: بلسان التخاطب)؛ لأن المتصل البارز يمكن التلفظ به استقلالاً إلا أنه غير واقع في لسان العرب. (قوله: مع إعرابه) أي: إعراب الظاهر قيد به؛ لأن مجرد قيامه مقام الظاهر لا يقتضي الانقسام إلى الثلاثة.

(قوله: لا يقع) أي: الفصل. (قوله: مع أن الفصل بينهما) أي: بين المضاف والمضاف إليه قبيح مطلقاً سواء كان المضاف إليه مضمراً أو مظهراً، في الرضي: لا شك أن الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور في الضرورة ثابت مع قلته

هم ، هي، هما ، هُنَّ، والضمير في (أنت) إلى (أنتن) هو[1] (أنْ[2]) إجماعاً والحروف الأواخر[3] لواحق دالة على أحواله[4] من[5] الإفراد[6] والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث. «وَ[7]» النوع «الثَّالِثُ» أي: المنصوب المتصل، وهو قسمان[8]: القسم الأول المتصل بالفعل «نَحْوُ: ضَرَبَنِي[9] إلى ضَرَبْنَنَّ[10]» ضَرَبني[11]، ضَرَبنا[12]، ضَرَبكَ[13]، ضَرَبَكُما[14]، ضَرَبكُم[15]، ضَرَبكِ[16]، ضَربكما، ضَرَبكُنَّ، ضَرَبَه[17]، ضَرَبهما، ضَرَبهُم، ضَرَبها، ضَرَبهما، ضَرَبهُنَّ. «وَ» القسم الثاني المتصل بغير[18] الفعل[19] نحو: «إِنَّنِي» إِنَّنا، إِنَّكَ، إِنَّكُما، إِنَّكُم، إِنَّكِ، إِنَّكُما، إِنَّكُنَّ إِنَّهُ[20] «إلى إِنَّهُنَّ[21]». «وَ[22]» النوع «الرَّابِعُ» أي: المنصوب المنفصل «إِيَّايَ» إيانَا، إِيَّاكَ، إِيَّاكُما، إياكُم، إِيَّاكِ، إِيَّاكُما، إِيَّاكُنَّ، إياهُ «إلى إِيَّاهُنَّ». وفي (إِيَّايَ) اختلافات كثيرة والمختار[23] أنَّ الضمير هو (إيَّا) واللواحق للدلالة على المتكلم[24] والخطاب[25] والغيبة والإفراد[26] والتثنية[27] والجمع[28] والتذكير والتأنيث. «وَ» النوع «الخَامِسُ (غُلَامِي)» مثال المتصل بالاسم، «وَلِي[29]» مثال المتصل بالحرف: غلامي، غلامنا، غلامكَ[30]، غلامكُما، غلامكُمْ، غلامكِ، غلامكُما، غلامكُم، غلامُه «إِلَى غُلَامِهِنَّ» ولي، لنا، لك، لكما «إِلَى لَهُنَّ». وكان القياس أن تكون ضمائر كل

(١) غائب. (٢) أي: لفظ إن. (٣) لا محل لها من الإعراب. أي: الحروف التي في آخر أنت. (٤) أي: أحوال لفظ من. (٥) بيانية. (٦) فلا محل لها من الإعراب. (٧) عطف على القريب أو البعيد. (٨) بحسب أنواع عامله. (٩) ضمير ضربني .آه. (١٠) منتهياً. (١١) متكلم وحده. (١٢) مع غيره. (١٣) مخاطب مفرد. (١٤) تثنية. (١٥) جمع. (١٦) مخاطب مؤنث. (١٧) مفرد الغائب. (١٨) من المنصوبات المتصل. (١٩) وهو الحرف. (٢٠) للغائب. (٢١) كمنتهياً. (٢٢) عطف. (٢٣) عند سيبويه وأكثر البصريين. (٢٤) كالياء في أباي ونا في إيانا. (٢٥) كالكاف في إياك. (٢٦) كإياكما وإياهما. (٢٧) كإياكم وإياهم وإياكن وإياهن. (٢٨) كإياكم وإياهم وإياكن وإياهن. (٢٩) أي: ضمير بتقدير المضاف معرب. (٣٠) ضمير.

وَالثَّالِثُ ضَرَبَنِي إِلَى ضَرَبْنَنَّ وَ إِنَّنِي إِلَى إِنَّهُنَّ، وَالرَّابِعُ إِيَّايَ إلى إِيَّاهُنَّ، وَالخَامِسُ غُلَامِي وَلِي إِلَى غُلَامِهِنَّ وَلَهُنَّ،

بينهما مطلقاً قبيح. (قوله، الأول ضربت وضربت) قيل: الأولى أن يقول، ضربت واضرب إلى ضربن ويضربن؛ ليكون أفراد النوع المتصل مستوفاة، ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد بضربت صيغة المتكلم المعروف ماضياً كان أو مستقبلاً، أو بأن المقصود التنظير لا استيفاء العدد، فإن قلت: فلم ذكر صيغة المجهول، قلنا: ذكرها لئلا يتوهم أن اختلاف الصيغة يستلزم اختلاف الضمير، ودفع توهم فاسد أولي من بيان مبتدأ. (قال: إلى ضربن) قيل: إلى هنا لمد الحكم لا للإسقاط، فيلزم أن لا

وقبحه. والفصل بغير الظرف في الشعر أقبح منه بالظرف، وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر أقبح منه في الشعر، والفصل بغير الظرف في غير الشعر أقبح من الكل مفعولاً كان أو تمييزاً أو غيرهما فقراءة ابن عامر: ﴿قتل أولادَهُم شركائِهم﴾ بنصب أولادهم وجر شركائهم ليست بذلك، ولا نسلم تواتر القرآات السبع، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين. (قوله: بأن المراد بضربت صيغة الخ) بعيد لا ينتقل الذهن إليه. (قوله: بأن المقصود الخ) هذا لا يدفع أولوية ذكر اضرب لحصول المقصود مع فائدة الاستيفاء. (قوله: ودفع بوهم الخ) أي: إذا لم يكن الاستيفاء مقصوداً فلم ذكر صيغة المجهول. (قوله: ودفع توهم الخ) فلذا ذكر صيغة المجهول ولم يذكر اضرب لكن هذا إنما ينفع في عدم

تقدير المضاف تصحيحاً للحمل على الأول، وقوله: المعلوم صفه للصيغة بتأويل البناء، واعلم أن الصرفيين يبدؤن بالغائب لتجرده عن اللواحق ثم يراعون أسلوب الترقي في درجة التعريف فنعم ما صنعوا؛ إذ فيه رمز إلى ما ورد من قوله: «سبق المفردون» فاعرفه. (قوله: المنتهيين أولهما الخ) بدل بعض من ضمير المنتهيين؛ أي: المنتهي أولهما في التصريف إلى ضربن، وفيه إشارة إلى أن إلى هنا لقصر الحكم عما وراءها فيكون الغاية للإسقاط لا لمد الحكم فافهم (عارف)، وقوله: أعرف؛ أي: ومن ثمة قدمه في الحد والعد. (قوله: أنا نحن أنت الخ) أي: صورة التصريف هكذا وجئ بالألف في أنا لبيان فتحة النون والفصل بين أنا وأن، وقد يبدل ألفه هاء فيقال: إنه، ومنه قول حاتم: هكذا فزدي أنه؛ أي: فصدي، ونحن جمع من غير لفظها وحرك آخرها بالضم لالتقاء الساكنين، واختير الضمة؛ لأنه من جنس الواو التي هي علامة الجمع ونحن كناية عنهم ولفظ هو وهي قد تسكن هاؤهما بعد الواو والفاء وثم واللام وهو بفتح الواو ويسكنها قيس وأسد ويشددها همدان (عصام)، وقال الرضي: الواو والياء في هو وهي عند البصريين من أصل الكلمة وعند الكوفيين للإشباع والأول أوجه؛ لأن حروف الإشباع لا تتحرك، وقوله: هما هم الخ، الأصل أن يقال: هو هوا هووا لكن جعلوا الواو ميماً للاتحاد في المخرج، ولكراهة اجتماع الواوين فصار هموا ثم حذفت الواو كما في ضربتموا، وحمل التثنية عليه في قلب الواو ميماً. (قوله: هو أن إجماعاً) أي: من البصرية فإن الفراء ذهب إلى أن أنت بكمالها ضمير، والتاء من نفس الكلمة

وباقي الكوفيين ذهبوا إلى أن الضمير التاء بتصاريفه وإن عماد، وقوله: نحو: ضربني بنون الوقاية وهي لازمة كما سيأتي والياء مفتوحة أو ساكنة. (قوله: وضربكما وضربكم) وربما يكسر كافهما بعد الياء؛ نحو: يرميكما ويرميكم وبعد الكسرة؛ نحو: لم يفركما لم يفركم، وكذا في كنّ (عصام)، وقوله: أنني الخ بنون وقاية غير لازمة، وفي التنزيل: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ﴾، ﴿إِنَّنَا نَخَافُ﴾، ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ﴾، ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ﴾. (قوله: والمختار أن الضمير الخ) وهو مذهب سيبويه فإن عنده الضمير هو أيا فقط، واللواحق للدلالة الخ؛ أي: حروف دالة على هيئة الضمائر المنصوبة ألحقت قرائن على المراد؛ لأن أيا مشترك بين المعاني المتعددة، وفيه أن وضع اللفظ الواحد لمعان كثيرة بعيد، والأظهر وضع لفظ على حدة لكل معنى، فالأظهر ما قيل: إن هذه الألفاظ بكمالها ضمائر إلا أنه زيفه في نظرهم عدم النظير بين الألفاظ من أسماء يختلف آخرها كافاً وهاء وياءً، ومذهب الخليل والأخفش: إن ما اتصل به أسماء أضيف إليه أيا لقولهم: إياه وأيا الشواب، وهو في غاية الضعف؛ إذ الضمير لا يضاف، وقوله: إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابِّ شاذ، وقال الزجاج والسيرافي: الضمير هو اللواحق، وأيا اسم ظاهر مضاف كإياك بمعنى نفسك، وقال بعض الكوفيين: أيّا عماد الضمير كان في أنت وارتضى الرضي هذا الاعتبار وتمامه في شرحه. (قال المصنف: غلامي ولي) أي: ضمير؛ نحو: غلامي ولي وهو ياء المتكلم ساكنة أو مفتوحة في التنزيل: ﴿وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَىٰ﴾، فالمجرور المتصل أيضاً قسمان لم يصرح به الشارح لظهوره واكتفاء بالأمثلة، واعلم أنه لا يفرق المجرور المتصل من المنصوب المتصل إلا بتعين ما اتصل به فإن تعين كونه جاراً فالضمير مجرور، وإن تعين كونه ناصباً فمنصوب وإن اشتبه فمشتبه مثل الضاربه. (قوله: وكان القياس أن يكون الخ)؛ لأن المعاني ثمانية عشر فإذا وضع لكل منها صيغة على حدة يكون صيغ الضمائر ثمانية عشر أيضاً على وفق المعاني، فإذا ضربت تلك الثمانية عشر إلى الأنواع الخمسة المذكورة سابقاً يكون الضمائر كالمعاني تسعين.

يدخل ما بعدها في الحكم، وأجيب عنه بأن معناه الأول ضربت وضربت، وما دون ذلك إلى ضربن وضربن، فيكون حينئذ للإسقاط فيدخل. (قوله: وإنما بدأ المتكلم) والصرفيون: يبدأون بالغائب؛ لتجرده عن اللواحق ثم يراعون أسلوب الترقي. (قوله: أنا نحن) قد تبدل همزته هاء؛ نحو: هنا، وقد تمد همزته؛ نحو: أنا، وقد يسكن نونه في الوصل، وهو عند البصريين همزة ونون الألف زيدت للوقف. (قوله: والضمير في أنت إلى أنتن هو إجماعاً) قال الشيخ الرضي: هو مذهب البصريين، ومذهب الفراء: أن أنت بكماله اسم، وقال بعضهم: إن التاء هو الضمير، وأن عماد كما أن لواحق إياك وأخواته ضمائر عند الكوفيين، وأيا عماد.

ذكره بدل المجهول لا في عدم ذكره معه. (قوله: لمد الحكم)؛ لأن ضربت وضربت ليس شاملاً لما عداهما. (قوله: فيلزم أن لا يدخل الخ) على ما هو القاعدة المقررة عند الجمهور: أن إلى إن كان لمد الحكم لا تدخل الغاية تحت المغيا كما في قوله تعالى: ﴿أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾، وإن كان للإسقاط تدخل كما في قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾. (قوله: معناه الأول الخ) يعني: أن الكلام على حذف المعطوف لانسياق الذهن إليه. (قوله: فيكون إلى حينئذ للإسقاط) لشمول ما دون ذلك الغاية أيضاً. (قوله: لتجرده عن اللواحق) ولو باعتبار بعض الصيغ. (قوله: أسلوب الترقي) من الأدنى إلى الأعلى في التعريف. (قوله: همزة) ونون مفتوحة. (قوله: للوقف) أي: في الوقف لبيان الفتح، وكان يلتبس بأن الحرفية بسكون النون؛ ولذا يكتب بالألف؛ لأن الخط مبني على الوقف والابتداء، وقد يوقف على نونها ساكنة، وقد يبين فتحها وقفاً بهاء السكت.

من المتكلم والمخاطب والغائب ستة[1]، لكنَّهم[2] وضعوا للمتكلم[3] لفظين يدلان[4] على ستة معان[5] كـ (ضربتُ) و(ضربنا). فضمير (ضربت[6]) مشترك[7] بين الواحد المذكر والمؤنث، وضمير (ضربنا) مشترك بين الأربعة: المثنى[8] المذكر، والمثنى المؤنث، والمجموع المذكر، والمجموع المؤنث. ووضعوا[9] للمخاطب خمسة ألفاظ؛ أربعة[10] غير مشتركة، وواحد[11] مشترك[12] بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث، وأعطوا[13] الغائب حكم[14] المخاطب في ذلك[15]. فإنَّ الضمير في مثل (ضَرَبا[16]، وضَرَبتا) هو[17] الألف[18] المشترك بينهما، والتاء حرف[19] التأنيث وبقية[20] الأنواع الخمسة جارية هذا المجرى[21]، أعني: أنَّ للمتكلم لفظين[22]، وللمخاطب[23] خمسة[24]، وللغائب خمسة، فصار المجموع[25] اثنتي عشرة كلمة لثمانية[26] عشر معنى، فإذا كان لكل[27] من الأنواع الخمسة اثنتا[28] عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين[29] كلمة لتسعين[30] معنى. وبينوا لتلك الأمور عللاً ومناسبات[31]، لا نطول الكلام بذكرها[32]. «فَالْمَرْفُوعُ[33] الْمُتَّصِلُ خَاصَّةً» يعني: لا المنصوب والمجرور المتصلان[34]، «يَسْتَتِرُ» لأنَّهما[35] فضلة، والمرفوع[36] فاعل[37] وهو[38] كجزء الفعل، فجوزوا[39] في باب الضمائر التي وضعها[40] للاختصار[41] استتاراً[42] لفاعل، فاكتفوا[43] بلفظ الفعل[44]، كما يحذف من آخر الكلمة المشتهرة[45] شيء[46] ويكون[47] فيما بقي[48] دليل على ما أُلقي[49]، على ما مضى في الترخيم[50]، ولكن هذا

(١) خبر كان. (٢) أهل اللغة. (٣) لمفهوم المتكلم ولمن يتكلم. (٤) بالاشتراك المعنوي. (٥) لأن المشاهدة شاهدة على الفرق. لارى. (٦) وهو التاء. (٧) لفظ مشترك بالاشتراك المعنوي. (٨) بدل البعض من الأربعة. (٩) أهل اللغة. (١٠) مبتدأ وتعريفه بالتخصيص. (١١) من الخمسة. (١٢) وهو لفظ ضربنا. (١٣) أهل اللغة. (١٤) مفعول ثان لأعطو. (١٥) أي: في كون الألفاظ بعضها غير مشترك وبعضها مشتركاً وم. (١٦) مذكر. (١٧) مؤنث. (١٨) لا مجموع الألف والتاء. (١٩) ليست بضمير. (٢٠) بقيت نسخة. (٢١) أي: مجرى المرفوع المتصل. (٢٢) من المعاني الستة. (٢٣) خبر مقدم. (٢٤) مبتدأ مؤخر. أربعة مغاير كما مر. (٢٥) أي: مجموع الألفاظ الموضوعة. (٢٦) صفة كلمة أي: معينة. (٢٧) واحد. (٢٨) اسم كان. (٢٩) من ضرب خمسة وهي متكلم ومخاطب وغائب ومذكر ومؤنث. (٣٠) من ضرب الخمسة في ثمانية عشر يحصل تسعون. (٣١) تفسير العلل. (٣٢) فمن أراد التفصيل فليرجع إلى شيخ الرضي. (٣٣) الفاء للتفصيل وفي بعض النسخ بالواو. (٣٤) صفة لهما. (٣٥) علة لا المنصوب .آه. (٣٦) خبر إن. (٣٧) لاتصاله بالفعل أو شبهه. (٣٨) حال. (٣٩) نحويون، ثم لم يمتنعوا. (٤٠) مبتدأ. (٤١) خبره. (٤٢) مفعول جوزوا. (٤٣) بيان الاستتار فكأنه قيل أي اكتفوا فقال. (٤٤) وحذفوا الفاعل كما .آه. (٤٥) صفة الكلمة. (٤٦) نائب فاعل يحذف. (٤٧) أي: يوجد. (٤٨) من الحروف. (٤٩) أي: على ما حذف. (٥٠) يقال يا حار في يا حارث.

فَالْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ خَاصَّةً[1] يَسْتَتِرُ

(١) يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان لأنهما فضلة.

(قوله: لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان)؛ لأن المشاهدة شاهدة على الفرق. (قوله: وأعطوا الغائب حكم المخاطب)؛ وذلك مبني على تغاير الواحد الغائب، والواحدة الغائبة قياساً على المرفوع المنفصل كهو وهي. (قال: خاصة) قيل: حال من ضمير يستتر، والتاء للمبالغة أو مصدر كالكاذبة منصوب بمحذوف؛ أي: خص بالاستتار خصوصاً والجملة معترضة. (قوله: التي وضعها للاختصار) أي: المنظور في هذا الباب الاختصار، أما أولاً فيأخذ المعاني

(قوله: على الفرق) بين الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث. (قوله: على تغاير الواحد للضميرين المستترين فيهما. (قوله: التاء للمبالغة لا للتأنيث) حتى يرد أنه لا يجوز كونه حالاً لعدم المطابقة مع ذي الحال في التذكير. (قوله: معترضة) بين المبتدأ والخبر. (قوله: أي: المنظور الخ) يعني: أن اللام في الاختصار ليست صلة الوضع بل لام الأجل. (قوله: فيأخذ المعاني الخ) حيث اختلف المرفوع والمنصوب والمجرور

(قوله: وضعوا للمتكلم لفظين يدلان)؛ وذلك لأن المشاهدة شاهدة على الفرق فلا يخاف عن الالتباس. (قوله: وأعطوا الغائب حكم المخاطب في ذلك) أي: في الاشتراك وعدمه حيث كان فيه أيضاً أربعة غير مشتركة، بل نصوص وواحد مشتركاً، وقوله: فإن الضمير في مثل ضرباً وضربتا هو الألف ولا اعتبار للتاء في تثنية الغائبة؛ لأنها ثابتة قبل التثنية، بل الضمير هو الألف فقط ولا دخل للتاء في اختلاف الضمير بخلاف ضربت بحركات التاء حيث ثلاثة صيغ باعتبار اختلاف حركة التاء الضمير، وإن كان ذات الضمير هو التاء في كلها. (قوله: وبقية الأنواع الخمسة) أي: المذكورة من المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب كذلك والمجرور المتصل والبقية عبارة عن الأربعة الأخيرة غير المرفوع المتصل فقوله: هذا المجرى؛ أي: مجرى المرفوع المتصل، وقوله: أعني: تفسير وبيان لكيفية الجريان. (قوله: وبينوا لتلك الأمور عللاً) أي: ذكروا لوضع تلك الضمائر لمعانيها بالاشتراك وعدمه عللاً عقلية تأنيساً للأذهان فارجع إلى شروح المراح. (قوله: يعني: لا المنصوب) يريد أن التخصيص المستفاد من قوله: خاصة إضافي بالنسبة إلى المتصل، وأما بالنظر إلى المنفصل

الاستتار ليس[1] في جميع الصيغ[2] بل «فِي» الفعل[3] «المَاضِي لِلْغَائِبِ[4]» الواحد[5] المذكر إذا لم يكن مسنداً إلى الظاهر[6]، نحو: (زَيْدٌ ضَرَبَ) «وَ» الواحدة المؤنثة «الغَائِبَةِ» إذا لم تكن مسندة إلى الظاهر، نحو: (هند ضَرَبتْ) فإنَّ التاء علامة[7] التأنيث لا الضمير المرفوع وإلَّا لم[8] يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو: (ضَرَبتْ هند). «وَفِي» الفعل «المُضَارِعِ لِلْمُتَكَلِّمِ[9] مُطْلَقاً[10]» سواء كان واحداً أو فوق الواحد مذكراً أو مؤنثاً نحو: (أضربُ) (ونَضربُ). «وَ[11]» للواحد «المُخَاطَبِ» المذكر نحو: (تَضربُ[12]) و(اضرِبْ) «وَ» الواحد «الغَائِبِ وَالغَائِبَةِ» إذا لم يكونا مسندين إلى الظاهر، نحو:[13] (زَيْدٌ يَضْرِبُ) وَ:(هِنْدٌ تَضْرِبُ) «وَ[14]فِي الصِّفَةِ مُطْلَقاً[15]» سواء كانت اسم فاعل أو مفعول، أو صفة مشبهة، أو أفعل للتفضيل، وسواء[16] كانت مفرداً أو مثنى أو مجموعاً مذكراً أو مؤنثاً إذا لم يكن مسنداً إلى الظاهر، نحو: (أَقَائِمٌ[17] الزَّيْدَانِ) كقولك: (زَيْدٌ ضَارِبٌ[18]) و:(هِنْدٌ ضَارِبَةٌ)، و:(الزَّيْدَانِ ضَارِبَانِ)، و:(الهِنْدَانِ ضَارِبَتَانِ)، و:(الزَّيْدُونَ ضَارِبُونَ)، و:(الهِنْدَاتُ ضَارِبَاتٌ)، وليست الألف في (ضَارِبَانِ) والواو في (ضَارِبُونَ) بضميرين[19] لأنهما ينقلبان ياء في النصب[20] والجر[21] والضمائر[22] لا تتغير عن حالها إلَّا أن يتغير عاملها، والعامل ههنا[23] ليس عاملاً في الضمير وإنَّما هو[24] عامل في اسم الفاعل والضمير[25] فاعل له، والضمير باق[26] على ما كان عليه في الرفع[27]. فلو كانت[28] ضمائر لا تتغير[29]، أَلاَ ترى أن الياء[30] في (تَضْرِبِينَ) والنون في (تَضْرِبْنَ) والواو في (تضربونَ) والألف في (تضربان) لا تتغير[31]، فهما أي: الألف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع، وليسا بمضمرين[32]. «وَلاَ يَسُوغُ» أي: لا يجوز، الضمير «المُنْفَصِلُ» مرفوعاً كان أو منصوباً لأجل شيء[33]

(١) موجودا. (٢) أي: صيغ الفعل بل في خمسة مواضع. (٣) خاصة في بعض الصيغ. (٤) جوازاً. صفة للماضي. (٥) صفة للغائب. (٦) احتراز عن المذكر الغائب المسند إلى الظاهر. (٧) إنما هي علامة أن فاعل هذا الفعل مؤنث لا غير كالتاء في قامت. هندي. (٨) أفاد كانت الاستتار ضمير المرفوع. (٩) صفة مضارع. (١٠) حال من المتكلم. (١١) يستتر. (١٢) وجوباً ينبني المثال ما مر في الممثل خاص. (١٣) إطلاق المضارع عليه مجاز باعتبار ما كان لأنه مشتق منه. رضا. (١٤) يستتر. (١٥) وفي الظرف وما يقوم مقامها ما من ظرف وجار ومجرور. (١٦) تفسير باعتبار أفرادها. (١٧) لا حاجة إلى التعريف لكونه مسنداً. خ. مثال ما أسند إلى الظاهر أقائم مبتدأ. الزيدان ساد مسد الخبر. (١٨) مثال ما لم يسند إلى الظاهر. (١٩) فيلزم تغير الضمير بتغير عامله. (٢٠) نحو: رأيت ضاربتين. (٢١) حال. (٢٢) نحو: مررت بضاربتين. (٢٣) أي: في الصفة. (٢٤) أي: الحاصل. (٢٥) أي: المستتر. (٢٦) أي: بعد تغير اسم الفاعل. (٢٧) في حالة الرفع. (٢٨) ألف وتاء كانتا ضميرين. أي: الألف والواو والياء. (٢٩) حالة النصب والجر. (٣٠) ضمير فاعل. (٣١) عن حال واحد، - م أي: الضمائر. - خبر إن. - يتغير حق. (٣٢) بدليل تغيرها بالعامل. (٣٣) من العلل.

فعدم جواز الاستتار فيه بين؛ لأن الانفصال يمتنع معه الاستتار، وقوله: فاكتفوا بلفظ الفعل؛ أي: عن الفاعل الذي هو كجزئه الأخير. (قوله: فيكون فيما يفي دليل على ما ألقى) أي: على ما حذف، وقال العصام: ليس هذا على ما ينبغي؛ لأنه مبني على عدم الفرق بين المحذوف والمستتر هذا، وفي الضمير المستتر ستة مذاهب فليراجع إلى المفصلات. (قوله: على ما مضى في الترخيم) أي: على ما سبق في بحث ترخيم المنادى؛ نحو:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالعِتَابَنْ

أي: يا عاذلة، وكقوله:

يَا مَرو إنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ

أي: يا مروان، وفي قوله: إذا لم يكن مسنداً إلى الظاهر إشارة إلى أن الاستتار ليس واجباً فيه كما وجب في المضارع المخاطب والمتكلم، بل جائز فالاستتار نوعان فما أورده العصام متزلزل البنيان.

(قوله: نحو: هند ضربت)؛ وذلك لأن صيغة الفعل تدل على

فِي المَاضِي لِلْغَائِبِ وَالغَائِبَةِ وَالمُضَارِعِ لِلْمُتَكَلِّمِ مُطْلَقاً وَالمُخَاطَبِ وَالغَائِبِ وَالغَائِبَةِ وَفِي الصِّفَةِ مُطْلَقاً وَلاَ يَسُوغُ المُنْفَصِلُ

المقتضية للإعراب في مدلولاتها؛ لئلا يحتاجوا إلى الإعراب، وأما ثانياً؛ فبقلة الحروف وهي في المتصلة ظاهرة، وأما في المنفصلة؛ فلأنك إذا عبرت عن نفسك وعن غيرك بأسمائهما وجدت غالباً أن الضمير أقل حروفاً منها، وأما ثالثاً؛ فبعدم الاحتياج إلى قرينة ترفع الالتباس الذي في الأسماء الظاهرة فإنك إذا قلت: زيد مثلاً التبس على المخاطب أنه

بالصيغة. (قوله: لا أدري الخ) قد سبق تحقيق ذلك في تعريف الكلمة بما لا مزيد عليه. (قوله: صفة الخ) أي: ليس صلة يستتر، وكان محل التعرض قوله: في الماضي الغائب، ولعله كان في نسخة المحشي رحمه الله لفظ الغائب بدون اللام الجارة. (قوله: أي: زماناً مطلقاً الخ) يعني: أن مطلقاً إما

الفاعل المفرد والاختصار مطلوب؛ فلذا لم يبرز بخلاف التثنية والجمع فإن الصيغة فيهما لا تدل على الفاعل المثنى والمجموع؛ فلذا أبرز الفاعل فيهما (اطه وي). (قوله: أي: سواء كان واحداً وفوق الواحد الخ) يعني: سواء كان المتكلم وحده أو معه غيره، وما في بعض النسخ من قوله: سواء كان مثنى أو مجموعاً واحداً الخ، فالظاهر أنه زيادة من الناسخين وسهوهم، ثم الاستتار في متكلم المضارع واجب دائمي فلا يسند إلى الظاهر الذي للغائب لمنافاة صيغته إياه، وقوله: للواحد المخاطب؛ أي: دون المخاطبة إشارة إلى أنه معطوف على قوله: للمتكلم، وقيد الدوام معتبر ههنا أيضاً. (قال المصنف: وفي الصفة مطلقاً) حال من الصفة بتأويله بالوصف أو شبه الفعل، وفي قوله: سواء كان اسم فاعل الخ بيان لمعنى الإطلاق مع الإشارة إلى أن المراد بالصفة هو الصرفية؛ أعني: ما دل على ذات مبهمة الخ. (قوله: أو مفعول) أي: اسم مفعول ولو معنى فيدخل المنسوب والمستعار ولم يذكر أسماء الأفعال مع أنه يستتر فيها مطلقاً؛ أي: جوازاً أو وجوباً وأمر المخاطب المفرد مع وجوبه، وإدخاله؛ أي: الأمر في المضارع مع اختلافهما لفظاً ومعنى وحكماً بعيد بخلاف إدخال النهي وأمر الغائب فيه فلا تغفل كذا في الامتحان. (قوله: نحو: أقائم الزيدان) مثال للمنفي كما أن قوله: كقولك الخ تمثيل للنفي، وقوله: والضمائر لا تتغير عن حالها؛ أي: بتغير العوامل الداخلة على عاملها. (قوله: والضمير باق على ما كان عليه) لعدم تغير عامله الذي هو اسم الفاعل في الأحوال الثلاث، والحاصل أن المتغير ههنا غير عامل الضمير وعامل الضمير غير متغير. (قوله: فلو كانت ضمائر الخ) أي: لو كانت الألفات والواوات في الصفات ضمائر لا تتغير؛ أي: لما تغيرت، فقوله: لا تتغير جواب لو، وقد نص بعض الأفاضل على جواز كون الفعل المضارع جواب لو سيما في كلام المصنفين فلا يرد ما قاله العصام، وقوله: لا تتغير فهماً؛ أي: لا تتغير في الرفع والنصب والجزم فقوله: فهماً؛ أي: الألف والواو في الصفة ليستا بضميرين نتيجة لما أسلفه من الكلام. (قوله: ولا يسوغ؛ أي: لا يجوز) يعني: أن يسوغ من قولهم: ساغ له ما فعل؛ أي: جاز والمساغ: الجواز، وسلب الجواز هو الامتناع فيصير المعنى أنه يمتنع إيراد المنفصل إلا عند تعذر المتصل، فلا يقال: ضرب أنا في مقام ضربت؛ لأنه مثله معنى وأخصر منه لفظاً، ولا ضرب أنت في ضربت ولا ضرب إياك في ضربك ولا ضرب إياه في ضربه، وقيل: إن المتصل المستكن أخصر من البارز؛ ولهذا لا يجوز العدول من المستكن إلى البارز إلا عند تعذر الاستتار، وأن المتصل البارز أخصر من المنفصل بكونه أقل حروفاً من المنفصل فلهذا لا يسوغ الخ.

زيد العالم أو الجاهل، فيحتاج في تعيين المراد إلى قرينة، وإذا قلت: أنت أو أنا أو هو بعد سبق المرجع لم يحتج إلى قرينة تزيل الالتباس، وإذا عرفت ذلك فالأصل في هذا الباب المتصل المستتر؛ لأنه أخصر، ثم المتصل البارز، ثم المنفصل. (قوله: استتار الفاعل) ليس المستتر من مقولة الصوت والحرف، ولا أدري من أيّ مقولة هو. (قال: للمتكلم) صفة للمضارع. (قال: مطلقاً) أي: زماناً مطلقاً أو استتاراً مطلقاً، والظاهر: ما قاله الشارح من أنه بيان للمتكلم، وكذا الحال في قوله: وفي الصفة مطلقاً.

ظرف يستتر أو مفعول مطلق له، ولعل ذلك لمطابقة قوله: وفي الصفة مطلقاً فإنه لا يجوز كونه حالاً من الصفة إلا بتأويله بالوصف، وفي تذكير الضمير في قوله سواء كان مفرداً الخ إشارة إلى ذلك.

«إِلَّا[1] لِتَعَذُّرِ المُتَّصِلِ» أي: لأجل تعذره لأن[2] وضع الضمائر للاختصار، والمتصل أخصر[3]، فمتى أمكن لا يسوغ[4] الانفصال[5]. «وَذَلِكَ[6]» أي: تعذر المتصل «بِالتَّقْدِيمِ[7]» أي: تقديم الضمير. «عَلَى[8] عَامِلِهِ» لأنَّه[9] إذا تقدم على عامله[10] لا يمكن أن يتصل به إذ الاتصال إنَّما يكون بأخر العامل[11]. «أَوْ بِالفَصْلِ» الواقع[12] «لِغَرَضٍ» لا يحصل إلا به[13]، إذ الفصل ينافي الاتصال وتركه يفوت الغرض. «أَوْ[14] بِالحَذْفِ» أي: حذف عامله[15]، لأنَّه[16] إذا حذف عامله[17] لا يوجد ما[18] يتصل به. «أَوْ يَكُونُ العَامِلُ» أي: عامله «مَعْنَوِيّاً[19]» لامتناع[20] اتصال اللفظ بالمعنى. «أَوْ» يكون عاملهُ «حَرْفاً[21]»، وَالضَّمِيرُ» المعمول له «مَرْفُوعٌ» إذ الضمير المرفوع لا يتصل[22] بالحرف، لأنَّه[23] خلاف لغتهم[24]، بخلاف المنصوب[25]، نحو:

(١) يجوز. (٢) علة لا يسوغ. (٣) من المنفصل إذ هو أقل حروفاً منه. (٤) أي: لا يجوز. (٥) أي: لا يؤول من الأصل إلى الفرع. (٦) هذا شروع في محل تعذر الاتصال. (٧) أو بسبب تقدم الضمير. (٨) نحو: إياك ضرب. (٩) علة التعذر. (١٠) المؤول لتعذر. (١١) حقيقة أو حكماً نحو: ضربناني. (١٢) بين الضمير وعامله. (١٣) أي: بالفصل. (١٤) يكون التعذر. (١٥) أي: الضمير. (١٦) شأن، دليل على أن الحذف سبب لتعذر. (١٧) أي: الضمير. (١٨) أي: اللفظ. (١٩) خبر يكون. وهو الابتداء. (٢٠) تعليل للتعذر المذكور. (٢١) حال من العامل والرابط فيها الواو فقط. (٢٢) لضعف حمله. (٢٣) أي: الاتصال. (٢٤) أي: العرب. (٢٥) والمجرور.

إِلَّا لِتَعَذُّرِ المُتَّصِلِ وَذَلِكَ بِالتَّقْدِيمِ عَلَى عَامِلِهِ أَوْ بِالفَصْلِ لِغَرَضٍ أَوْ بِالحَذْفِ أَوْ بِكَوْنِ العَامِلِ مَعْنَوِيّاً أَوْ حَرْفاً وَالضَّمِيرُ مَرْفُوعٌ

(قوله: لأن وضع الضمائر للاختصار) أي: لغرض الاختصار في الكلام؛ لأنها أقل حرفاً؛ إذ هي إما ثنائية أو ثلاثية بخلاف الأسماء الظاهرة فإنها ثلاثية ورباعية وخماسية، والضمير في إياكما وأنتما هو أيا وإن كما تقدم (وجيه). (قوله: لأنه إذا تقدم على عامله الخ) أي: ولا يكون إلا منصوباً؛ نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ في نعبدك، وإياي ضرب في ضربني، وإياه ضرب في ضربه. (قوله: إنما يكون بآخر العامل) لما تقرر أن المتصل هو المحتاج إلى كلمة قبله في التلفظ، ويكون كالتتمة له، وتتمة الشيء لا يتصور إلا بأن يكون في آخره. (قوله: أو بالفصل الواقع) بينه وبين عامله بشيء كالمعطوف عليه والمبدل منه ولفظ إلا وإما؛ أي: ولو حكماً كما في الفصل بالمستتر؛ نحو: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ﴾، ومنه: إنما يدافع أنا. (قوله: لغرض لا يحصل الخ) أي: لغرض من الأغراض سوى جعل الضمير منفصلاً، وذلك كالتأكيد مثل: ﴿اسْكُنْ أَنتَ﴾، والإبدال؛ نحو: لقيت زيداً إياه وعطف النسق؛ نحو: جاءني زيد وأنت، وكالوقوع بعد إلا أو إنما؛ نحو: ما ضربك إلا أنا، وكقوله: وإنَّما يُدافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي وكولي لفظة إما لأجل الترديد والشك في أول الأمر؛ نحو: جاءني إما أنت أو زيد إلى غير ذلك، ولا شك أن الاتصال ينافي هذه الأغراض، وإنما قال: لا يحصل إلا به؛ إذ لو حصل بغيره لم يتحقق تعذر الاتصال ففيه احتراز عن مثل ضرب زيد أنا فإن الغرض وهو الاهتمام بشأن زيد وإن كان يحصل ههنا إلا أنه لم يتعين الفصل محصلاً لهذا الغرض؛ إذ يحصل بدونه أيضاً بأن يقال: زيداً ضربت. (قوله: أي: حذف عامله) يعني: دونه؛ نحو: إياك والشر وإن أنت ضربت، وقوله: لا يتصل بالحرف؛ أي: ولا يكون كالجزء منه؛ نحو: ما أنت قائماً. (قوله: بخلاف المنصوب) فإنه يتصل مع كون العامل حرفاً؛ نحو: ليته وكذا المجرور؛ نحو:

(قال: وفي الصفة مطلقاً) تذكير قوله: مطلقاً باعتبار أن الصفة هو الوصف. (قال: ولا يسوغ المنفصل) إلى آخره لا ينحصر صور الانفصال فيما ذكره؛ لأن الصفة الواقعة بعد حرف النفي أو حرف الاستفهام إذا كانت عاملة في الضمير الفاعل يجب انفصاله؛ نحو: أقائم أنتم؛ وذلك لأن عامله أحد جزئي الجملة، فاعتنى بإبرازه، وكذا فاعل المصدر. (قال: إلا لتعذر المتصل) اللام للوقت أو للأجل. (قوله: إذ الاتصال إنما يكون بآخر العامل)؛ لأن الضمير المتصل كالجزء الأخير من عامله فإذا لم يكن قبله عامل، بل كان مؤخراً أو محذوفاً فكيف يكون كالجزء الأخير؟. (قال: أو بالفصل) من بابه ما وقع تابعاً تأكيداً أو بدلاً أو عطفاً، وكذا ما وقع بعد إما المفيدة للشك في أول الأمر؛ نحو: جاءني إما أنت أو زيد، وما وقع ثاني باب علمت، وأعطيت إذا كان الاتصال

(قوله: بيان للمتكلم) حال منه. (قوله: تذكير الخ) أي: على تفسير الشارح رحمه الله. (قوله: فاعتنى بإبرازه) فرقاً بينه إذا كان أحد جزئي الجملة وبين ما لم يكن كذلك. (قوله: وكذا فاعل المصدر) أي: ما يكون إلا منفصلاً وإن وليه بلا فصل؛ لأنه لا يقدر بالفعل إلا مع ضميمة أن فلا يكون ساداً مسده في اقتضاء الاتصال تقول: أعجبني ضرب أنت زيداً إذا لم تقف والإضافة أكثر لكون الكلام بها أخف، وأعجبني الضرب أنت زيداً. (قوله: كالجزء الأخير الخ) في كون اتصاله بالآخر دون الأول. (قوله: وقع تأكيداً الخ) نحو: أسكن أنت وزيد، ولقيتك إياك، أو بدلاً كقولك بعد ذكر لفظة أخيك: لقيت زيداً إياه، أو عطف نحو: جاءني زيد أنت. (قوله: جاءني) أما أنت أو زيد فإنه لو قيل: جئت أنت أو زيد أفاد الشك، لكن لا في أول الأمر. (قوله: إذا كان

(إِنَّنِي وإِنَّكَ). «أَوْ بِكَوْنِهِ» أي: كون[1] الضمير «مُسْنَداً[2] إِلَيْهِ» أي: إلى ذلك الضمير «صِفَةٌ[3] جَرَتْ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ» له[4] أي: تلك الصفة كائنة «لَهُ» فإنَّه[5] لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس[6] في بعض الصور، كما[7] إذا قلت: (زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ هُوَ) فإنَّه[8] لو قيل: (زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ[9]) التبس على السامع أن الضارب (زَيْدٌ أو عَمْرٌو) بل المتبادر أنَّه[10] (عَمْرٌو) لأنَّه أقرب[11] إلى الضمير المستتر[12] بخلاف ما إذا قيل: (ضَارِبُهُ هُوَ) فإنَّه[13] لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر[14] يعلم أنَّ مرجعه ما هو خلاف الظاهر، وهو[15] (زَيْدٌ) وإلَّا لا حاجة[16] إليه[17]. وإذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه[18] لاطراد الباب. وإنَّما قال[19]: (مَنْ هِيَ لَهُ) لا (مَا[20] هِيَ لَهُ) كما هو الظاهر ليكون[21] أشمل[22] اقتصاراً على ما هو الأصل[23] «مِثْلُ: (إِيَّاكَ[24] ضَرَبْتُ)» مثال[25] لتقديم الضمير على العامل. «و: (ما ضَرَبَكَ إِلَّا[26] أَنَا[27])» مثال[28] الفصل لغرض وهو التخصيص[29] ههنا. «و: (إِيَّاكَ وَ[30]الشَّرَّ)» مثال[31] لحذف العامل أي: اتق[32] نفسك والشر. «و: (أَنَا زَيْدٌ[33])» مثال كون[34] العامل معنوياً. و: «(مَا[35] أَنْتَ قَائِماً)» مثال كون العامل حرفاً[36]. والضمير[37] مرفوعاً[38]. «وَ: (هِنْدٌ[39] زَيْدٌ[40] ضَارِبَتُهُ[41] هِيَ)» مثال الضمير

(١) موصول. (٢) خبر كون. (٣) صفة صفة. (٤) ظرف مستقر خبر هو. (٥) شأن. دليل على كون الاتصال متعذراً في تلك الصورة لو لم يتصل. (٦) أي: التباس غير الفاعل. (٧) أي: كصورة حصلت إذا قلت. (٨) شأن. علة لزوم الالتباس. (٩) فله تحت ضاربه ضمير يعود إلى زيد والضمير المتصل البارز يعود إلى عمرو. (١٠) مرجع ضمير ضاربه. (١١) من زيد. (١٢) في ضاربه. (١٣) شأن. (١٤) لأن الأصل عدم الانفصال. (١٥) أي: المرجع الذي خلاف الظاهر. (١٦) والظاهر فلا حاجة. (١٧) أي: إلى المنفصل. (١٨) نحو: هند زيد ضاربته هي. (١٩) مصنف. (٢٠) أي: لم يقل. (٢١) علة الظهور. (٢٢) إلى عاقل وغيره. علة إنما قال و. (٢٣) وهو العاقل. (٢٤) مفعول به لضربت المؤخر. (٢٥) هذا مثال للتعذر. (٢٦) والاستثناء مفرغ وأنا فاعل ضربك. (٢٧) أصله ما ضربتك. (٢٨) وكذا إنما ضربك أنا. (٢٩) وهو مضروبية المخاطب لا ضاربية المتكلم. (٣٠) الواو بمعنى من. (٣١) للتعذر. (٣٢) أي: بعد. (٣٣) هذا. خبر يكون. (٣٤) للتعذر. (٣٥) بمعنى ليس. (٣٦) عند الحجازية. (٣٧) حال. (٣٨) لكونه اسم ما. (٣٩) مبتدأ أول. (٤٠) ثان. (٤١) خبر المبتدأ الثاني.

أَوْ بِكَوْنِهِ[1] مُسْنَداً إِلَيْهِ[2] صِفَةٌ جَرَتْ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ مِثْلُ: إِيَّاكَ ضَرَبْتُ[3] وَمَا ضَرَبَكَ إِلَّا أَنَا وَإِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَأَنَا زَيْدٌ وَمَا أَنْتَ قَائِماً وَهِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ

(١) أي: الضمير. (٢) أي: إلى ذلك الضمير.
(٣) الجمهور ولا يجوز الأمران فلا يقال: أعطاءاه، وجوز سيبويه الاتصال إذا كانا غائبين مثل أعطاه إياه، والمبرد جوّزه مطلقاً.

يورث التباساً بالمفعول الأول، أما إذا لم يلتبس فالاتصال في باب أعطيت أولى، والانفصال في باب علمت أولى. (قال: لغرض) قال الشيخ الرضي: احترز به عن نحو: ضرب زيد إياك، فإنه لا يجوز ذلك المثال مع الفصل إذ لا غرض فيه؛ لأن قولك: ضربك زيد بمعناه، ثم اعترض عليه بأن التقديم يفيد الاهتمام، فأجاب الرضي: بأن تقديم المفعول لا يفيد

الاتصال الخ) كما إذا أخبرت عن المفعول الثاني في علمت زيداً إياك، وأعطيت زيداً عمرو، قلت: الذي علمت زيداً إياه أبوك، والذي أعطيت زيداً إياه عمرو، ولا يجوز أن تقول: الذي علمته زيد أولاً الذي أعطيته زيداً عمرو؛ لأنه يلتبس المفعول الثاني بالأول. (قوله: أما إذا لم يلتبس) نحو: أعطيت زيداً درهماً، فقولك: لذي أعطيته زيداً درهم أولى من قولك: الذي أعطيت زيداً إياه درهم؛ لأنك تقدر على المتصل بلا مانع من فساد اللفظ، وإنما جوّز الانفصال توطئة لإزالة اللبس، وفيما نحن فيه لبس، والانفصال

له ولكنه لم يتعرض بهذا؛ لأنه لا منفصل له ثم المراد المنصوب الاصطلاحي، فلا يرد أن الضمير فيه كما أنه منصوب محلاً كذلك مرفوع محلاً (عصام). (قال المصنف: مسنداً إليه صفة الخ) لم يقل: مسندة لمكان الفصل؛ لأن ترك التأنيث فيما يجوز تأنيثه لدى الفصل أولى، وإليه متعلق بمسند لا نائب فاعل له، بل النائب قوله: صفة وأراد بالصفة الصرفية مثل اسم الفاعل والمفعول والمنسوب؛ نحو: زيد عمرو تميمية هو، واحترز بقوله: صفة عما أسند إليه فعل جرى على غير من هوله فإنه لا يجب أن ينفصل فيه الضمير، بل يجوز الاتصال والانفصال التبس أم لا؛ إذ الانفصال لا يدفع اللبس في الفعل إلا في مواضع يسيرة بخلاف الصفة وبيانه في الرضي. (قال المصنف: صفة جرت الخ) أراد بالجريان أن يكون خبراً كما في مثال المتن أو نعتاً كما مَرّتْ هند برجل ضاربته هي، أو حالاً؛ نحو: جئتماني وجاءني زيد ضاربيه أنتما، أو صلةً؛ نحو: الضاربه أنت زيد. (قوله: لأنه أقرب إلى الضمير) فإنه إذا دار بين مرجعي القريب والبعيد فالأصل أن يرجع إلى القريب، وقوله: لما انفصل؛ أي: عن عامله. (قوله: وإلا لا حاجة إليه) أي: وإن لم يعلم أن مرجعه ما هو خلاف الظاهر لا حاجة إلى الانفصال الذي هو خلاف الظاهر أيضاً، وقوله: حمل عليه ما الخ؛ يعني: حمل على البعض الذي فيه الالتباس ما لا التباس فيه كمثال المتن، ومنه: شمس

الذي أسند إليه صفة جرت[1] على غير من هي له، فإنَّه[2] أسند إليه (الضَّارِبَة) الجارية على (زَيْد) حيث[3] وقعت خبراً له و[4]هي صفة لهند، حيث[5] قام الضرب بها. و[6]إنَّما يصح ذلك[7] إذا[8] كان (هِيَ[9]) فاعلاً لا تأكيداً، وإلا[10] لكان[11] داخلاً في صورة الفصل لغرض[12] التأكيد، ولكنَّه[13] تأكيد لازم لا فاعل[14] بدليل: (نَحْنُ[15] الزَّيْدُونَ ضَارِبُوهُمْ نَحْنُ[16]). وروي عن الزمخشري[17] (ضَارِبُهُمْ نَحْنُ[18]) وعلى هذا[19] يكون[20] فاعلاً كما قال[21]. واختار بالتمثيل[22] صورة لا لبس فيها، ليثبت[23] الحكم في صورة اللبس بالطريق الأولى. «وَإِذَا اجْتَمَعَ ضَمِيرَانِ[24] وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مَرْفُوعاً» احتراز عن نحو: (أَكْرَمْتُكَ)

(١) صفة صفة. أي: ضارب تلك الصفة خبر الزيد فكانت جارية أيوبي. (٢) شأن. (٣) علة. (٤) حال. (٥) علة. (٦) اعتراض على المصنف. ت س م. (٧) أي: المثال الأخير الذي أسند إليه. (٨) الظاهر لو كان. (٩) أي: لفظ هي. (١٠) أي: وإن كان تأكيداً .آه. كما في استثناء من. (١١) هذا المثال. (١٢) الإضافة بيانية. (١٣) استدراك من قوله وإنما يصح ذلك. ع. ب. (١٤) اسند إليه الصفة. (١٥) نحو. (١٦) تأكيد لنحن المقدر في ضاربوهم. (١٧) في هذا المثال. (١٨) فاعل. (١٩) أي: على ما روي عن الزمخشري. (٢٠) لفظ نحن. (٢١) المصنف. (٢٢) الباء بمعنى في. (٢٣) على اختار. (٢٤) ولو لم يكن لما تعذر الاتصال.

قمر مضيئته هي. (قوله: ليكون أشمل) أي: للعقلاء وغيرهم وفي التنزيل: ﴿لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، وهذا علة الظهور كما أن قوله: اقتصاراً علة لقوله: إنما قال، وقوله: مثال لتقديم الضمير؛ أي: المنصوب وهذا شروع لنشر الأمثلة على ترتيب لف الممثلات. (قوله: مثال الفصل لغرض) ومنه قوله: إنما نقتل إيانا، وأما قوله:

ومَا نُبالِي إذا مَا كنتِ جارَتَنا
أنْ لا يُجاورَنا إلاَّكِ دَيَّارُ

فشاذ لا يقاس عليه. (قال المصنف: وهند زيد ضاربته هي) هند مبتدأ أول وزيد مبتدأ ثان، وضاربته خبر الثاني، ولفظ هي فاعل ضاربته والضاربة مسندة إليه، وجارية على غير من هي له؛ لأن الضاربة خبر زيد المبتدأ وفاعلها في الحقيقة هند، فقوله: حيث وقعت خبراً له بيان وتعيين للمعنى المراد بالجريان ههنا، وقوله: صفة لهند؛ أي: قائمة بها في الحقيقة فالصفة بمعنى ما يقوم بالغير. (قوله: وإنما يصح ذلك) أي: إنما يصح كونه مثالاً للتعذر بسبب كون الضمير أسند إليه صفة جرت الخ إذا كان لفظ هي فاعلاً أسند إليه تلك الصفة لا تأكيداً للمسند إليه المستتر تحتها، وهذا تعريض للشيخ الرضي حيث قال ما ملخصه: إن الضمير إذا ارتفع بالصفة فإن فصل عن عامله لغرض لا يتم إلا بالفصل وجب انفصاله؛ نحو: زيد قائم أخوه وأنت ومثله الضمير البارز بعد الصفة إذا جرت على غير من هي له فإنه تأكيد للضمير المستكن فيها لا فاعلها كما في: ﴿أَسْكُنْ أَنتَ﴾، وذلك لأنك تقول مطرداً الزيدون ضاربوهم نحن، وقد عرفت ضعفه في قاعدون غلمانه، وقال الزمخشري في أحاجيه: بل نقول: ضاربهم نحن فإذا ثبت ذلك فهو فاعل الخ. (قوله: وإلا لكان داخلاً الخ) أي: وإن لم يكن فاعلاً بل كان تأكيداً لكان هذا المثال داخلاً الخ، فعلى المصنف أن لا يذكره مستقلاً كما قال الرضي، وقوله: لكنه؛ أي: لفظ هي ههنا تأكيد لازم لرفع الالتباس، وفائدة قوله: لازم إن هذا التأكيد ليس كسائر التأكيدات في الوقوع في بعض الأحيان وعدم الوقوع في بعضها (نور الدين). (قوله: بدليل نحن الزيدون ضاربوهم) بصيغة الجمع؛ أي: بدليل جوازه مطرداً

هِيَ وَإِذَا اجْتَمَعَ ضَمِيرَانِ وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مَرْفُوعاً

ذلك، بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام، بل قيل: إن تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه أهم. (قال: صفة جرت) يعني: بالجري أن تكون نعتاً أو حالاً أو خبراً. (قوله: اقتصاراً على ما هو الأصل) مع ظهور أن الحكم لا يختلف. (قال: وما ضربك إلا أنا) وكذا إنما ضربك أنا. (قوله: ولكنه تأكيد لازم لا فاعل) إلى آخره هذا هو تحقيق الشيخ الرضي، وقد فصل هنا تفصيلاً، وقال: إذا اختلف ما جرى عليه، وما هو له في الإفراد، وفرعيه يعني: التثنية والجمع، وفي التذكير وفرعه وهو التأنيث، فلا لبس سواء كان محتمل الضمير صفة أو فعلاً، وإن اتفقا في ما ذكر، فإن اتفقا في الغيبة أيضاً فاللبس حاصل سواء كان المسند فعلاً أو صفة، والضمير لا يرفع اللبس وإن اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم، فاللبس منتف في جميع الأفعال إلا في غائبة المضارع مع المخاطب، وفي

في باب علمت الخ؛ نحو: علمت زيداً قائماً، فقولك: الذي علمته زيداً إياه قائم أولى من قولك الذي علمته زيداً قائم للتوطئة المذكورة ولرعاية أصل المفعول الثاني؛ إذ العامل في الأصل ما يجب انفصاله عنه. (قوله: بأن تقديم المفعول) أي: على الفاعل لا يفيد الاهتمام هذا مخالف لما في كتب المعاني من أن تقدم المفعول على الفاعل في نحو: قتل الخارجي فلان للاهتمام. (قوله: يفيد كونه أهم) على ما قال المصنف رحمه الله من أن تقديم المفعول في إياك نعبد للاهتمام لكن الحق أنه للاختصاص. (قوله: أن تكون نعتاً الخ) نحو: مررت هند برجل ضاربته هي، ونحو قولك: جئتماني وجاءني زيد ضاربيه أنتما، ونحو: الضاربة أنت زيد، ونحو: زيد هند ضاربها هو لا يختلف بين أويي العلم وغيرهم. (قوله: إنما ضربك أنا) فإن الفصل فيه من حيث المعنى. (قوله: فلا لبس الخ) نحو: زيد هند ضاربها هو أو يضربها، فلو لم يأت الضمير في ضاربها علم أن الضمير لزيد لا لهند، وقس على ذلك ما سواه. (قوله: فاللبس حاصل) نحو: زيد عمرو ضاربه أو يضربه هو والزيدان العمران ضارباهما أو يضربانهما، وقس على ذلك.

إذ[1] المرفوع كالجزء من الفعل فكأنَّه[2] لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني أصلاً فيجب اتصاله. «فَإِنْ كَانَ» على تقدير اجتماعهما[3] وعدم كون أحدهما[4] مرفوعاً. «أَحَدُهُمَا[5]» أي: أحد الضميرين «أَعْرَفُ[6]» من الآخر، احتراز[7] عما[8] إذا تساويا[9]، نحو: (أَعْطَاهَا[10] إِيَّاهُ[11]) حيث[12] يجب الانفصال في الثاني[13] للتحرز عن تقديم أحد المتساويين من[14] غير مرجح. «وَقَدَّمْتَهُ[15]» أي: أحد الضميرين الذي هو أعرف على الآخر، احتراز[16] عما[17] إذا كان الأعرف مؤخراً، نحو: (أَعْطَيْتُهُ[18] إِيَّاكَ) فيلزم[19] انفصاله[20]، ليعذر[21] المتكلم في تأخير الأعرف، ولا يلحقه طعن[22] في أول الوهلة[23] بإيراده على خلاف[24] الأصل[25]. وحكى سيبويه تجويز الاتصال[26] أيضاً نحو: (أعطيتُكُوك). «فَلَكَ[27] الخِيَارُ[28]» أي: الاختيار «فِي» الضمير «الثَّانِي» إن شئت أوردته[29] متصلاً «نحو: (أَعْطَيْتُكَهُ» باعتبار عدم الاعتداد

(١) علة احتراز. (٢) شأن. (٣) احتراز عن وحدة الضمير. (٤) احتراز عن كون أحدهما مرفوعاً ليطابق الإجمال. (٥) اسم كان. (٦) خبر كان. (٧) فائدة هذا القيد احترازه. (٨) أي: صورة. (٩) أي: الضميران في التعريف. (١٠) أي: الجنة مثلاً. (١١) فإنهما متساويان في التعريف. (١٢) علة احتراز. (١٣) أي: الضمير، خلافاً للمبرد. (١٤) فيما هو كالكلمة الواحدة نسخة. (١٥) أنت. أي: الأعرف. (١٦) أي: قوله وقدمته احتراز. (١٧) أي: المثال. (١٨) أي: فلاناً مثلاً. (١٩) أي: الثاني. (٢٠) علة يلزم. (٢١) هو الاتصال. (٢٢) أي: حيث. (٢٣) أي: بادي النظر. (٢٤) وجه. (٢٥) الذي، وهو تقديم الأعرف على الأدنى. (٢٦) أيضاً، صح أي: كالانفصال. - الظاهر تركه. (٢٧) الفاء جزائية. خبر مقدم. (٢٨) مبتدأ مؤخر. لاجتماع جهتي الاتصال والانفصال. (٢٩) من الإيراد لا من الورود.

فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا[1] أَعْرَفَ[2] وَقَدَّمْتَهُ[3] فَلَكَ الخِيَارُ فِي الثَّانِي نَحْوُ: أَعْطَيْتُكَهُ

(١) أي: أحد الضميرين. (٢) أي: من الآخر.
(٣) أي: على الآخر.

غائبيته مع المخاطبين فإن اللبس حاصل هنا، ويرتفع بالتأكيد، وأما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بالتأكيد، فلما رفع الإتيان بالمنفصل اللبس في هذه الصورة أطرد البصريون في الجميع سواء كان هناك لبس أو لا، وسواء رفع اللبس أو لا، وأما الفعل فقد اتفقوا كلهم على أنه لا يجب تأكيد ضميره أصلاً؛ لأن رفع الالتباس فيه قليل كما عرفت، فإن قلت: ضمير المفعول في أنا زيد ضاربه يرفع اللبس، فلم لم يكتفوا به؟ قلنا: لما كان هذا الضمير لم يأت به

(قوله: فاللبس منتف الخ) لاختلاف الصيغة فيها؛ نحو: أنا زيد ضربته وأضربه والزيدان نحن ضربانا أو يضربانا وهند أنا ضربتني أو تضربني. (قوله: فإن اللبس حاصل ههنا) لاشتراك الصيغة؛ نحو: أنت هند تضربها، وهند أنت تضربك، وأنتما الهندان تضربانهما، والهندان أنتما تضربانكما، فإن اللبس حاصل ههنا لما سيجيء من أنه لا اعتبار للدفع الحاصل بالمفعول. (قوله: ويرتفع بالتأكيد للمستتر) كما هو مذهب الشيخ الرضي، والأولى بإبراز الضمير كما في الرضي ليعم المذهبين. (قوله: فاللبس حاصل في جميعها) أي: اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة بعدم اختلاف صيغها في الغيبة والتكلم والخطاب. (قوله: مع الاختلاف المذكور) أي: اختلاف ما جرى عليه والمتحمل في الغيبة والخطاب والتكلم؛ نحو: أنا زيد ضاربه، ونحو: الزيدان ضاربهما، ونحو: الزيدون ضاربوهم. (قوله: قليل) يحمل الكثير على القليل، فإن قيل: فليحمل على الصفة كما أن الصفة

بلا ضعف، ولو كان نحن فاعلاً لكان جوازه مع ضعف كزيد قاعدون غلمانه لما سبق أن هذه الصفة كالفعل المسند إلى الظاهر في كونها مفرداً دائماً فما قيل: ولو كان نحن فاعلاً لوجب إفراده، ويقال: ضاربهم نحن ففيه أن الوجوب في حيز المنع. (قوله: وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن) أي: نحن الزيدون ضاربهم نحن بالإفراد في ضاربهم، وكذا الزيدان الهندان ضاربهما هما، وقوله: كما قال؛ أي: المصنف يعني: أن مبنى تمثيله ما روي عن الزمخشري من كون هي فاعلاً للصفة. (قوله: وليس أحدهما مرفوعاً) إضافة الأحد للعهد الذهني فيفيد النكرة في حيز النفي عموماً فيصير المعنى ليس واحد منهما مرفوعاً يعني في اصطلاح باب المضمر سواء كان قبل المعنى ليس واحد منهما مرفوعاً يعني في اصطلاح باب المضمر سواء كان قبل ذينك الضميرين مرفوع متصل كمثال المتن أولا؛ نحو: أعطاكه، وأما إذا كان أحدهما مرفوعاً وجب تقديمه متصلاً واتصال الثاني به سواء كان الأول أعرف؛ نحو: أكرمتك أولاً؛ نحو: أكرمتني لما عرفت أن الأعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب وكتب أيضاً على قوله وليس أحدهما الخ ما نصه: سواء كانا منصوبين كمثال أعطيتكه أو أحدهما مجروراً والآخر منصوباً مثل: ضربيك، وتمامه في الرضي. (قوله: كالجزء من الفعل) حتى سكن لام الكلمة لدفع توالي الحركات فكأن ما اتصل به متصل بالفعل نفسه، وقوله: أصلاً قيد لم يتحقق الفصل؛ أي: بوجه من الوجوه بخلاف أعطيتك إياه فإنه وإن لم يكن فيه اعتداد بالفصل من جهة اتصال الأول لكنه باعتبار الاعتداد بالفصل في نفسه حيث لم يكن كالجزء من كل وجه جاز فيه الأمران. (قوله: عما إذا تساويا) أي: في درجة التعريف ولم يكن أحدهما مرفوعاً؛ نحو: أعطاها إياه؛ أي: عند زيد هند ودرهم أعطاها إياه فيجب الانفصال عند الجمهور، ولا يجوز الأمران فلا يقال: أعطاهاه، وجوز سيبويه الاتصال إذا كانا غائبين كمثال الشرح والمبرد مطلقاً، وقوله: للتحرز عن الخ،

حاصله: أنه لم ينفصل الثاني عند التساوي، بل اتصل أيضاً لزم تقديم أحد المتساويين على الآخر بلا مرجح في بادي النظر، وأما عند الانفصال فيرجح الأول بالاتصال، والفاء في قوله: فيلزم انفصاله فاء التعليل؛ أي: فإنه يلزم الانفصال في صورة تأخير الأعرف فلا يكون مما نحن فيه؛ أعني: جواز الأمرين في الثاني؛ فلذا أخرج هذه الصورة عن القاعدة بهذا القيد. (قوله: في تأخير الأعرف)؛ لأنه لم يؤخر فيما هو كالكلمة الواحدة، وقوله: ولا يلحقه طعن بسبب تقديمه المرجوح وتأخيره الراجح كما يلحقه الطعن إذا اتصل به. (قوله: في أول الوهلة) أي: وإن كان لا يلحقه في آخر الأمر؛ لأنه إنما قدم الأول فيما هو كالكلمة الواحدة لكونه فيه معنى الفاعلية فهو مستحق للتقديم. (قوله: وحكى سيبويه تجويز الخ)؛ لأن الثاني وإن كان أعرف لكن الأول فيه معنى الفاعلية فهو يستحق التقديم نظراً إلى الترجيح المعنوي، وقوله: فلك الخيار؛ أي: بالشروط الثلاثة المتقدمة. (قوله: باعتبار عدم الاعتداد الخ) لكون الفصل بالمتصل كلا فصل لكونه كالجزء من الفعل، وأما الاعتداد فلكونه فضلة في نفسه، وقوله: بما يفصله؛ أي: بضمير يفصل الثاني عن عامله، وهو؛ أي: الفاصل ضمير المخاطب، وقوله: ضربيك مصدر مضاف قدم فيه الأعرف بخلاف ضربهوك وضربهوه.

بمجرد رفع اللبس، وكان مما يجوز حذفه خيف الالتباس على تقدير حذفه، فأتى لمجرده رفع الالتباس ضمير لا يجوز حذفه. (قال: وإذا اجتمع ضميران) ولم يكن مما تعذر فيه الاتصال. (قوله: احتراز عما إذا تساويا) قال سيبويه: إن كانا غائبين جاز الاتصال وهو عربي، لكن الانفصال أكثر، وإن لم يكونا غائبين لم يجز الاتصال، وأجاز المبرد قياساً على الغائب. (قوله: للتحرز عن تقديم أحد المتساويين) فيه أنه يجوز أن يترجح الأول بأنه فاعل في الأصل كضربتك أو فاعل بحسب المعنى كالمفعول الأول من باب أعطيت، ويمكن أن يدفع بأن الترجيح بالفاعلية ترجيح في المعنى لا في اللفظ، ووجوب الانفصال باعتبار البشاعة في اللفظ. (قوله: فيلزم انفصاله ليعثر) إلى آخره؛ ولأن الثاني أشرف من الأول؛ لكونه أعرف فيأنف من كونه متعلقاً بما هو أدنى. (قوله: وحكى سيبويه) أي: عن النحاة وقال: إنما هو شيء قاسوه، ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستجاد المبرد مذهب النحاة. (قال: فلك الخيار) لاجتماع جهتي الاتصال والانفصال. (قوله: باعتبار عدم الاعتداد) أو بسبب أن لا منقصة في التعلق بما هو أشرف منه وصيرورته من جملته بالاتصال.

حملت عليه في العمل، أجيب: بأن الفعل في العمل وفي استتار الفاعل وإبرازه فلا يليق حمله في شيء منها على غيره. (قوله: كما عرفت) من أنه لا التباس فيه إلا في غائبة المضارع مع المخاطب، وفي غائبته مع المخاطبين هي أربع صور كما مر. (قوله: يرفع اللبس) فإن بالهاء يعرف أن ضارب مسند إلى أنا؛ إذ لو كان مسنداً إلى زيد لقلت: أنا زيد ضاربي. (قوله: لمجرد رفع اللبس) بل لكونه مفعولاً. (قوله: ضمير لا يجوز حذفه) وهو الضمير البارز. (قوله: ولم يكن مما تعذر فيه الاتصال) من الصور المذكورة؛ نحو: عندي درهم إياه أعطيتك، وما أعطيتك إلا إياه، ونحو في الطريق سبع إياك وإياه، ونحو هند وزيد معطيك إياه هي، فإن قيل: إذا لم يتعذر الاتصال فكيف يجوز الانفصال، وقد قلتم ولا يجوز المنفصل إلا لتعذر المتصل، أجيب: بأن الاتصال ههنا متعذر من وجه دون وجه، أما التعذر فباعتبار الفصل بالفضلة، وأما عدم التعذر فلكونه متصلاً، فالمراد بقوله: ولا يسوغ نفي الإمكان العام فيفيد الاستثناء أن المنفصل عند تعذر المتصل ممكن عام سواء كان واجباً بأن كان التعذر من كل الوجوه أو ممكناً خاصاً بأن كان التعذر من وجه دون وجه، والحاصل: أن المنفصل ممتنع في جميع الصور إلا في صورة تعذره، فإنه حينئذ إما واجب أو ممكن خاص. (قوله: قال سيبويه الخ) يعني: أن وجوب الانفصال في صورة التساوي مذهب الجمهور، وقد خالف فيه سيبويه حيث قال: بالتفصيل، والمبرد حيث جوّز الاتصال مطلقاً. (قوله: جاز الاتصال الخ) في التسهيل وشرحه وربما اتصلا غائبين إن لم يشتبها لفظاً مثال ذلك ما حكاه الكسائي هم أحسن الناس وجوهاً وأنضر هموماً ونحو ذلك، والوجه الانفصال فإن اشتبها لفظاً امتنع الاتصال؛ نحو: زيد الدرهم أعطيته. (قوله: وهو عربي) أي: واقع في كلام العرب. (قوله: وإن لم يكونا غائبين) أي: متكلمين أو مخاطبين. (قوله: لم يجز الاتصال) بل تعين الانفصال مثال ذلك: علمتني إياي، وعلمتك إياك كذا في شرح التسهيل. (قوله: وأجاز المبرد الخ) في شرح التسهيل: أجاز بعضهم الاتصال في ضمير المتكلم والمخاطب والغائب مطلقاً فتقول: أعطيتني وأعطيتكما وأعطيتموه على ضعف وقبح. (قوله: أن يترجح الأول) فيقال في نحو: ضربه إياه ضربهوه. (قوله: كضربتك) بالخطاب فالضميران متساويان في الخطاب، وجاز الاتصال لكون الأول راجعاً بكونه فاعلاً. (قوله: كالمفعول الأول الخ) فيقال في أعطيتك إياه أعطيتكموه. (قوله: باعتبار البشاعة) أي: الكراهة في اللفظ لأجل التكرار. (قوله: فيأنف) أنف من الشيء استنكف. (قوله: عن النحاة) لا عن العرب، ولذا زاد الشارح رحمه الله لفظ التجويز. (قوله: واستجاد) أي: عده جيداً. (قوله: فوضعوا الحروف) أي: الكلم.

بالفصل بما[1] هو متصل[2] «وَ» إن شئت أوردته منفصلاً نحو: «(أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ)» باعتبار الاعتداد بالفصل بما هو[3] يفصله، وإن كان متصلاً. «وَ» نحو: «ضَرْبِيكَ[4]» فإنَّه اجتمع فيه ضميران ليس أحدهما مرفوعاً لجر الأول[5] بالإضافة، ونصب الثاني بالمفعولية، وقدم[6] الأعرف[7] الذي هو ضمير المتكلم[8]. فلك[9] الوصل[10] باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل، «وَ[11]» لك الفصل، نحو: «ضَرْبِي إِيَّاكَ» للاعتداد[12] بالفصل، «وإِلَّا[13]» أي: وإن لم يكن أحدهما[14] أعرف[15] أو يكون[16] ولكن ما[17] قدمته «فَهُوَ» أي: الضمير الثاني على كل[18] من التقديرين «مُنْفَصِلٌ» لا غير. أمَّا[19] على تقدير الأول[20] فلئلا يلزم الترجيح في تقديم أحد المثلين[21] على الآخر فيما[22] هو كالكلمة الواحدة، بلا مرجح، وأمَّا[23] على تقدير الثاني فلكراهتهم[24] تقديم الأنقص[25] على الأقوى[26] فيما[27] هو كالكلمة الواحدة «نَحْوُ: أَعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ[28]» مثال لما لم يكن[29] أحدهما[30] أعرف[31] لكونهما[32] ضميرين غائبين. «أَوْ» أعطيته «إِيَّاكَ» مثال لما يكون أحدهما أعرف، وهو ضمير المخاطب، ولكن ما[33] قدمته[34]. «وَالْمُخْتَارُ فِي خَبَرِ بَابِ كَانَ» أي: خبر كان وأخواتها إذا كان ضميراً «الانْفِصَالُ[35]» كما تقول: (كَانَ[36] زَيْدٌ قَائِماً وَكُنْتُ إِيَّاهُ) لأنَّه[37] كان في الأصل خبر المبتدأ. ويجب أن يكون خبر المبتدأ ضميراً منفصلاً، لأنَّ[38] عامله معنوي. و[39]يجوز أن يكون ضميراً[40] متصلاً أيضاً[41]، نحو: (كَانَ زَيْدٌ قَائِماً وَكُنْتُهُ[42]) لأنَّه[43] شبيه بالمفعول،

(١) أي: الكاف. (٢) بالعامل. (٣) أي: الكاف. (٤) مثلاً أعجبني ضربيك. (٥) أي: ياء المتكلم. (٦) بيان لوجوه الشرط الثالث وهو قدمته. (٧) لكونه فاعلاً. (٨) لكونه فاعلاً. (٩) أي: جاز ذلك. (١٠) أي: اتصال. (١١) جواز ذلك. (١٢) أي: الاعتبار. (١٣) عطف على الجملة السابقة، مركبة. (١٤) أي: أحد الضميرين. (١٥) خبر يكون. (١٦) أحدهما. (١٧) نافية. (١٨) قيد للجزاء. (١٩) هذا شروع في أدلة وجوب الانفصال. (٢٠) إذا كانا متساويين. (٢١) أي: أحد المتساويين في المعرفة. (٢٢) أي: في اللفظ الذي. (٢٣) تعيين الانفصال ووجوبه. (٢٤) أي: النحاة. (٢٥) وهو ضمير الغائب مثلاً. (٢٦) وهو ضمير المخاطب. (٢٧) صفة الأقوى. (٢٨) هذا. (٢٩) فيه. (٣٠) أي: أحد الضميرين. (٣١) خبر يكن. (٣٢) علة عدم الاعرفية. (٣٣) نافية. (٣٤) أنت. (٣٥) خبر المبتدأ. (٣٦) وذكر كان زيد قائماً لرجوع الضمير إليه في كنت إياه. محمد أفندي. (٣٧) على الانفصال. (٣٨) علة يجب. (٣٩) أي: جواز مرجوم. (٤٠) أي: خبر كان. (٤١) أي: كما يجوز منفصلاً. (٤٢) أي: قائماً. (٤٣) على زيد.

وَأَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ وَضَرْبِيكَ وَضَرْبِيْ إِيَّاكَ وَإِلَّا فَهُوَ مُنْفَصِلٌ نَحْوُ: أَعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ أَوْ إِيَّاكَ وَالْمُخْتَارُ فِي خَبَرِ بَابِ كَانَ الانْفِصَالُ

(قوله: وإن شئت أوردته منفصلاً) قال الشيخ الرضي: والانفصال في باب علمت أولى من الانفصال في باب أعطيت؛ لأن المفعول الأول في باب أعطيت فاعل من حيث المعنى، فكان الثاني اتصل بضمير الفاعل، وفي مفعول باب علمت رائحة المبتدأ والخبر وفيهما الانفصال. (قوله: لأنه كان في الأصل خبر مبتدأ) إن قيل: إنفصال خبر المبتدأ باعتبار أن عامله معنوي، وقد انتفى بوجود الناسخ، فكيف يصح بقاء أثره؟ قلنا: هو معدوم صورة ثابت معنى، والناسخ عكس ذلك؛ لأن الناسخ في الحقيقة قيد للخبر فإن قولك: كان زيد قائماً في معنى زيد قائم في الزمان الماضي.

(قوله: قلنا الخ) حاصله أن العامل المعنوي ليس معدوماً من كل وجه حتى لا يعتبر أصلاً، ولا الناسخ موجوداً من كل وجه حتى يعتبر مطلقاً. (قوله: معدوم صورة) لبطلان عمله ثابت معنى؛ لأن المعنى على الجزئية. (قوله: عكس ذلك) أي: موجود صورة لوجود عمله معدوم معنى لبقاء معنى المبتدأ والخبر على حاله وكون الناسخ قيداً. فقوله: لأن الناسخ دليل لجزء

(قوله: وإلا؛ أي: وإن لم يكن الخ) عطف على قوله: فإن كان أحدهما أعرف وقدمته فالنفي متوجه إلى مجموع الأمرين من حيث المجموع. (قوله: أو يكون) الأنسب كان، وقوله: كالكلمة الواحدة؛ أي: من جهة الاتصال، وإما إن انفصل الثاني فلا يكون المجموع كالكلمة الواحدة فيرجح الأول بالاتصال، قوله: إذا كان ضميراً؛ أي: إذا كان خبره ضميراً غائباً أو مخاطباً أو متكلماً سواء كان اسمه أيضاً ضميراً أو لا. (قوله: وكنت إياه) وكقوله:

لأن كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا
عَنِ الْعَهْدِ وَالإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

وقال الآخر:

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ
وَلا نَخْشَى رَقِيباً

فما ذكر من وجوب اتصال الثاني إذا كان أحد الضميرين مرفوعاً ففي غير الأفعال الناقصة، فإن قيل: قد سبق أنه لا يسوغ المنفصل بلا تعذر المتصل، ولا يخفى أنه انفصل ههنا بلا تعذر الاتصال، قلنا: أجاب العصام عن هذا الإشكال في شرحه عند قوله: ولا يسوغ الخ فارجعه. (قوله: لأنه كان في الأصل خبر المبتدأ) أي: وإنما كان المختار في خبر باب كان

و[1]ضمير[2] المفعول في مثل: (ضَرَبْتُهُ) واجب[3] الاتصال ففي شبيه[4] المفعول وإن لم يكن واجب الاتصال فلا أقل[5] من أن يكون جائز الاتصال، لكنَّ الانفصال مختار[6]؛ لأنَّ رعاية الأصل[7] أولى[8] من رعاية المشابهة بالمفعول. «وَ[9]الأَكْثَرُ» في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد[10] (لَوْلاَ) لكون ما بعد (لَوْلاَ) مبتدأ محذوف[11] الخبر، تقول: «لَوْلاَ أَنْتَ، إِلَى آخِرِهَا[12]» يعني[13]: لولا أنتَ[14] لولا أنتما، لولا أنتُم، لولا أنتِ[15]، لولا أنتُما، لولا أنتُنَّ، لولا هو[16]، لولا هما، لولا هم، لولا هي[17] لولا هما، لولا هنَّ، لولا أنا، لولا نحن. وكان الأوفق بما سبق[18] أن يقول[19]: (لولا أنا، لولا نحن، إلى آخرها) لكن غير[20] الأسلوب[21] تنبيهاً[22] على أنه ليس بضروري[23]. «وَ» كذلك[24] الأكثر في[25] الاستعمال اتصال الضمير المرفوع[26] بعد (عَسَى) لكون ما بعد (عَسَى) فاعلاً تقول: «عَسَيْتُ إِلَى آخِرِهَا»، «وَقَدْ جَاءَ» في بعض اللغات[27] «لَوْلاَكَ، وَعَسَاكَ، إِلَى آخِرِهِمَا» فقط[28]، فذهب الأخفش[29] أن الكاف بعد (لَوْلاَ) ضمير مجرور وقع[30] موقع المرفوع[31]، فإنَّ الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض، كما تقول: (مَا[32] أَنَا كَأَنْتَ[33]) فـ (أَنْتَ[34]) في[35] هذا المقام مع أنَّه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور[36]. وذهب سيبويه إلى أنَّ (لولا) في هذا المقام[37] حرف جر[38]، والكاف، ضمير مجرور[39] واقع موقع المجرور[40]. فالأخفش تصرف في ما بعد[41] (لولا) وسيبويه[42] في نفسه. وأمَّا (عساك)

(١) حال. (٢) الإضافة بيانية. (٣) خبر المبتدأ. (٤) الظاهر فشبيه. (٥) أي: فلا بد. (٦) في خبر كان. (٧) أي: كون خبر المبتدأ ضميراً متصلاً. محمد أفندي. (٨) خبر إن. (٩) عطف جملة وللمختار. (١٠) الواقع بعد. (١١) صفة مبتدأ. (١٢) أي: إلى آخر الضمائر. (١٣) مصنف. (١٤) مخاطب. (١٥) مخاطبة. (١٦) غائب. (١٧) غائبة. (١٨) في أوائل المضمرات من أن المتكلم أولى أن يقدم في البداءة. (١٩) مصنف. (٢٠) مصنف. (٢١) القاعدة. (٢٢) جملة غير. (٢٣) أي: ليس بواجب بل الأولى. (٢٤) أي: كلولا أنت .آه. (٢٥) تعيين للمعطوف عليه. (٢٦) بارزاً كان أو مستتراً. (٢٧) وهو غير الأكثر. (٢٨) شرع إلى اختلاف العلماء في بيان إعراب محلهما. (٢٩) والفراء رضي. وعنده لولا حرف امتناع غير عامل. (٣٠) صفة بعد صفة. (٣١) لكونه مبتدأ. (٣٢) نافية. (٣٣) أصله ما أنا مثلك. (٣٤) مبتدأ خبره وقع. إلا. أي: لفظ. (٣٥) متعلق بوقع الآتي. (٣٦) أي: المتصل لأن الكاف حرف. (٣٧) أي: مقام اتصال الضمير خاصة. (٣٨) بمعنى لام التعليل. (٣٩) في محل الرفع بالمبتدأ في ما بعده خبره. (٤٠) لا موقع غيره كما ذهب إليه الأخفش. (٤١) بجعل الكاف ضميراً مجروراً واقعاً موقع المرفوع. (٤٢) ويلزمه تغيير اثني عشر ضمير. لارى.

وَالأَكْثَرُ لَوْلاَ أَنْتَ إِلَى آخِرِهِ وَعَسَيْتُ إِلَى آخِرِهَا وَجَاءَ لَوْلاَكَ وَعَسَاكَ إِلَى آخِرِهِمَا

الانفصال؛ لأنه كان في الأصل خبر المبتدأ الخ، وقال الرضي: لأن اسمه في الحقيقة ليس فاعلاً حتى يكون كالجزء من عامله، بل الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة. (قوله: ويجب أن يكون خبر المبتدأ الخ) أي: إذا كان ضميراً يجب أن يكون منفصلاً؛ لأن عامله معنوي والضمير مرفوع، قيل فيه: إنه منقوض باسم باب كان واسم باب إن فإنه يلزم على هذا أن يكون المختار فيهما الانفصال مع أن الاتصال فيهما واجب (فتح الله). (قوله: ويجوز أن يكون ضميراً متصلاً) فقد جاء على ما حكى سيبويه ليسني وكأنني، قال الشاعر:

إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي

وقال:

فَإِلاَّ يَكُنْهَا أَو تَكُنْهُ فَإِنَّهُ
أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

والحاصل: أنه ذو جهتين كونه خبر المبتدأ في الأصل، وشبهه بالمفعول فبالنظر إلى الجهة الأولى يتعذر الاتصال لكون عامله معنوياً بالنظر إلى الثانية يمكن كما في ضربتك، والأصل أولى بالرعاية من الشبه فقوله: يشبه بالمفعول؛ أي: مشابه له في الحال فيجوز الوجهان عملاً بالشبهين. (قوله: لكن الانفصال مختار)؛ لأنه كان خبر المبتدأ حقيقة وليس

(قوله: لكون ما بعد لولا مبتدأ) عند الجمهور أو فاعل فعل محذوف أو مرفوعاً بلولا، والوجوه الثلاثة تقتضي الانفصال. (قوله: لكن غير الأسلوب) يعني: أن ضمير المتكلم غير خارج كما قيل؛ وذلك لأن المراد بقوله: لولا أنت هو الضمير المرفوع المنفصل، ويعني قوله: إلى آخره من أوله إلى آخره، فيشمل ضمير المتكلم، لكنه غير الأسلوب لما ذكره

المدعي. (قوله: تجر ما بعدها) بالإضافة لفظاً إن كان مفرداً أو تقديراً إن كان جملة. (قوله: وإذا وليها الخ) أي: إذا اتصل لدن بلفظ غدوة تنصب لدن غدوة؛ أي: جاز نصبها به، في الرضي: وإن كان بعدها لفظ غدوة جاز نصبها مع الجر. وقد ترفع أما النصب وإن كان شاذاً فوجهه كثرة استعمال لدن مع غدوة، وكون دال لدن قبل النون الساكنة تفتح وتضم وتكسر ثم يحذف نون فشابه حركات الدال الإعراب من جهة تبدلها وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة لفظاً كراقود خَلّاً فنصبها تشبيهاً بالتمييز أو تشبيهاً بالمفعول في نحو: ضارب زيداً، وأما

قدس سره. (قال: وعسيت) إلى آخره إنما لم يقل: لولا أنت وعسيت إلى آخرهما؛ لاختلاف الضميرين بالاتصال والانفصال، ولما لم يختلف الضميران في لولاك وعساك اعتبر لهما غاية واحدة. (قوله: وذهب سيبويه إلى أن لولا في هذا المقام) أي في مقام اتصال الضمير خاصة، قال سيبويه: يصح أن يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال كما أن لدن تجر ما بعدها بالإضافة، وإذا وليها غدوة ينصبها، قال الشيخ الرضي: فيه نظر؛ لأن الجار إذا لم يكن زائداً لا بد له من متعلق، ومتعلقه غير ظاهر، ويمكن أن يقال: متعلقه جوابه؛ إذ معنى لولاك لهلكت التقى هلاكي لوجودك. (قوله: فالأخفش تصرف فيها بعد لولا) ويلزمه تغيير اثنى عشر ضميراً. (قوله: وسيبويه في نفسه) يرجحه أن التغيير في واحد. (قوله: لتقاربهما في المعنى)؛ لأن معناهما الإطماع والإشفاق فيراعى جانبي لعل وعسى فينصب الاسم به فيجعل خبره مضارعاً البتة، والغالب فيه أن يكون مع أن لرعاية عسى، وجاز تركه لرعاية لعل. (قال: ونون الوقاية) وتسمى أيضاً نون العماد؛ لأن العماد كما يحفظ السقف عن السقوط يحفظ ذلك النون آخر الكلمة عن الكسر. (قوله: أي: ياء المتكلم) إذ لم يعهد غيره. (قوله: لتقي) إلى آخره؛ أي: لتحفظ عما هو أخت الجر، وهو كسرة في آخر أجزاء الكلمة غير عارضة لالتقاء الساكنين؛ وذلك لأنهم لما منعوا من الفعل الجر وكانت الكسرة أصل علامات الجر بخلاف الفتحة والياء كرهوا أن يوجد فيه ما هو أخت له، وبعبارة أخرى: كرهوا أن يوجد فيه ما يكون في بعض الأحوال علامة له، وفي ذلك مبالغة في الفرار والتبعيد عن الجر، ودخولها في نحو: أعطاني ويعطيني؛ إما لطرد الباب، وإما لكون الكسر مقدراً، كما في: عصاي وقاضي، وتركها في عسى لحملها على لعل.

الرفع فعلى حذف جزئي الجملة؛ أي: لدن كان غدوة. (قوله: إذا لم يكن زائداً) كما في بحسبك فإنه لا يقتضي متعلقاً. (قوله: إذ معنى الخ) فيه أن تأويله بما ذكره وكونه محصل معناه لا يوجب تحقق متعلق لولا لفظاً، والكلام فيه على أن كون معناه لوجودك على تقدير كونه حرف جر ممنوع؛ إذ الحرف لا يكون بمعنى مجموع الحرف والاسم، والأظهر أن يقال في الجواب: ليكن لولا مثل الحرف الزائد في عدم اقتضاء المتعلق، وما قالوا: إنه لا بد لحرف الجر من متعلق مرادهم الحروف الممدودة؛ أي: المشهورة. (قوله: إن التغيير في واحد) لكن تغيير الضمائر لقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا بجعلها حرف جر، وارتكاب خلاف الأصل، وإن كثر إذا كان مستعملاً أهون من ارتكاب خلاف الأصل الغير المستعمل، وإن قل كذا في الرضي. (قوله: مضارعاً البتة) كيلا يخرج بالكلية عن أصله، فلا يقال: عساك خارج فتنصب الاسم بحمله على لعل. (قوله: وتجعل خبره الخ) كما كان مقتضاه في الأصل؛ أعني في نحو: عسى زيد أن يخرج. (قوله: وجاز تركه) لرعاية لعل في الأصل خبر المبتدأ، ولا يقال: أنت إن تفعل فاقتران المضارع بأن في عساك أن تفعل لا يناسب خبر لعل. (قوله: إذ لم يعهد الخ) أي: تخصيص الياء بياء المتكلم؛ لأنه لم يعرف في كلام العرب غير ياء المتكلم مع النون.

بمفعول في الحال حقيقة، وإنما لم يجز انفصال مفعول علمت مع أنه مبتدأ في الأصل أو خبر؛ لأنه مفعول حقيقة في الحال فيرجح جهة الاتصال بكونها حقيقة في الحال. (قوله: مبتدأ محذوف الخبر) أي: عند البصريين وفاعل فعل محذوف عند الكسائي؛ أي: لولا وجد، وقال الفراء: لولا رافعة للاسم بعدها، وعلى كل تقدير يجب الانفصال ثم إن ضمير قوله: لولا أنت إلى آخرها؛ أي: منتهياً إلى آخرها راجع إلى لولا أنت بتأويل اللفظة أو الكلمة وفي التنزيل: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾. (قوله: لكن الأوفق بما سبق) أي: في تعداد الضمائر أن يقول: لولا أنا الخ؛ أي: أن يبدأ بالمتكلم ويختم بالغائب، وكذا في قوله: «عسيت» إلى آخرها وليس لك أن تجعل عسيت متكلماً؛ لأنه يبعده لولا أنت وعساك كل البعد. (قال المصنف: وقد جاء لولاك) عطف على والأكثر لولا أنت عطف الفعلية على الاسمية فالتقييد ببعض اللغات مستفاد من قوله: والأكثر لا من كلمة قد؛ أي: وجاء لولاك باتصال الضمير بعد لولا مع أن حقه الانفصال لكونه مبتدأ، وجاء عساك باتصال المنصوب مع أن حقه اتصال المرفوع لكونه فاعلاً لفعل مقارن. (قوله: ما أنا كانت) أصله ما أنا مثلك فحذف المثل تخفيفاً ووضع الكاف موضعه فصار ما أنا كك، فاجتمع المثلان فحذف الضمير المجرور ووضع موضعه أنت فصار ما أنا كأنت. (قوله: واقع موقع المجرور) على عكس لولاك فراراً عن اجتماع الكافين فالأخفش على ما في الشرح تصرف في الضمير نفسه؛ لأن الإشكال جاء من قبله، وهو أحق بالتأويل فقال: هما ضميران مستعاران الأول مجرور استعير للمرفوع والثاني منصوب استعير له ذلك، ولك أن تجعل كليهما منصوباً استعير للمرفوع (عصام)، قوله: هذا في هذا المقام؛ أي: في مقام اتصال الضمير فقط دون مثل قولنا لولا زيد. (قوله: وسيبويه في نفسه) أي: تصرف في نفس لولا دون الضمير والوجه ما ذكره سيبويه؛ لأن التجوز في الحرف أحسن من التجوز في الضمير ويرجح مذهبه أيضاً بأنه ليس فيه إلا تغيير واحد؛ إذ بعد تغيير لولا وجعلها حرف جر يجيء المضمرات[1] بعدها على القياس، ومذهب الأخفش قد يرجح بأن تغيير الضمائر وإقامة بعضها مقام بعض ثابت دون تغيير لولا وارتكاب خلاف الأصل، وإن كان كثيراً إذا كان مستعملاً أهون من أقل إذا لم يكن مستعملاً.

(١) بكسر الهمزة وسكون النون لغة في كأن، وسيأتي في باب الكنايات.

فذهب الأخفش إلى أنه ضمير منصوب[1] واقع موقع[2] المرفوع. وسيبويه[3]: إلى أن (عسى) محمول على (لعل[4]) لتقاربهما في المعنى، فههنا أيضاً[5] الأخفش تصرف في الضمير وسيبويه[6] في العامل[7]. «وَ[8]نُونُ[9] الوِقَايَةِ مَعَ اليَاءِ» أي: ياء المتكلم[10] «لاَزِمَةٌ فِي المَاضِي[11]» إذا[12] لحقه تلك الياء لتقي آخر الماضي[13] من الكسرة المختصة بالاسم التي هي أخت الجر[14] ولهذا[15] سميت[16] نون الوقاية، نحو: (ضَرَبَنِي). «وَ[17]» وكذلك نون الوقاية لازمة «فِي المُضَارِعِ[18]» لكن لا مطلقاً، بل حال[19] كونه «عُرْيَاً عَنْ نُونِ الإِعْرَابِ» أي: عن نون هي الإعراب، نحو: (يضربني) لتقي[20] آخر المضارع أيضاً[21] عن تلك الكسرة[22]، بخلاف[23] كسرة (تضربينَ) لأنَّها في الوسط حكماً، وبخلاف كسرة: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ و: ﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ﴾ لعروضها[24]. «وَأَنْتَ مَعَ[25] النُّونِ» الإعرابية الكائنة[26] «فِيْهِ» أي: في المضارع «وَ» مع[27] «لَدُنْ وَأَنَّ وَأَخَوَاتِهَا» يعني: أنَّ وكأنَّ

(١) لا مجرور لعدم مناسبة الفعل. (٢) بطريق الاستعارة. (٣) ذهب. (٤) للترجي. (٥) كما في قول أولا. (٦) تصرف. (٧) وهو جعل عسى نحو لا لعل. (٨) استئناف. (٩) من باب إضافة السبب إلى المسبب. هندي. أي: نون هي سبب الوقاية أو نون للوقاية. حلبي. (١٠) إذ لم يعهد غيره لاري. (١١) مطلقاً. (١٢) على لازمة. (١٣) هو مبني متعلق لتقي. (١٤) أي: تشبيه الجر كونه في الآخر لزوما وكذا مجيء الكسرة في نفس الوقاية وجبه. (١٥) أي: ولحفظه. (١٦) تلك النون. (١٧) عطف على في الماضي. (١٨) نوطئة لآتي قول المصنف. (١٩) إشارة إلى كونه عرياً حالاً من المضارع. (٢٠) علة لازمة وقيل صفة لازمة أي: لتحفظ. (٢١) كما في الماضي. (٢٢) أي: كسرة الاسم. (٢٣) ج س م. خبر لمبتدأ محذوف أي: هو أو هي. (٢٤) على خلاف أي: الكسرة. (٢٥) ظرف زمان لقوله يجر الآتي أو حال من فاعله. (٢٦) صفة النون. (٢٧) عطف على النون أي: أنت مع النون.

وَنُونُ الوِقَايَةِ مَعَ اليَاءِ لاَزِمَةٌ فِي المَاضِي وَفِي المُضَارِعِ عَرِيَاً عَنْ نُونِ الإِعْرَابِ وَأَنْتَ مَعَ النُّونِ فِيْهِ وَلَدُنْ وَإِنَّ وَأَخَوَاتِهَا

(سلكوتي). (قوله: واقع موقع المرفوع) أي: على عكس ضربتك أنت، وقوله: لتقاربهما في المعنى؛ لأن معناهما الطمع والإشفاق. (قال المصنف: ونون الوقاية الخ) أي: نون هي سبب الوقاية لآخر الفعل عن الكسرة مع ياء المتكلم ولو حكماً؛ نحو: علمتني؛ لأن الضمير المرفوع المتصل كالجزء، وأما دخولها في مثل أعطاني ويعطيني وضرباني مع أنه لا وقاية للآخر عن الكسرة فإنه لا يكسر لولا النون أيضاً كما في عصاي، فأما للاطراد أو للوقاية عن الكسرة المقدرة، وقوله: في الماضي؛ أي: في جميع صيغته، وقد يقال: عساي تشبيهاً بلعلي وليسي حملاً على غيري أو ليتي. (قوله: التي هي أخت الجر) في الاسم المتمكن؛ أعني: الكسرة في آخر الكلمة لا مطلقها فكسرة تضربين ليست أخته لكونها في الوسط حكماً، وفي قوله: ولهذا سميت الخ إشعار بأن إضافته من إضافة السبب إلى المسبب ويسمى نون العماد أيضاً. (قوله: لازمة في المضارع) أي: لازمة مع الياء في بعض صيغ المضارع وهي ما عدا الأمثلة الخمسة التي فيها نون الإعراب، فيلزم نون الوقاية في غير الأمثلة الخمسة سواء كان فيه نون الضمير؛ نحو: يضربنني أو نونا التأكيد الخفيفة أو الثقيلة أو لا، ولعل المضارع يعم الأمر والنهي حتى لا يكون البيان قاصراً. (قوله: بل حال كونه عرياً الخ) المشهور أن عرياً صفة بوزن فعيل، ولكنه لم يوجد في كتب اللغة، فعلى هذا يقرأ عرياً بوزن صلب يقال: فرش عري؛ أي: خال عن السرج فافهم، قوله: في الوسط حكماً؛ لأن الفاعل الذي هو ضمير متصل بارز كالجزء من الفعل فيكون آخر المضارع واقعاً في الوسط لشدة الامتزاج بخلاف ياء المتكلم؛ لأنه مفعول.

(قوله: ولهذا سميت نون الوقاية) يعني: أن إضافته من باب إضافة السبب إلى المسبب، ولك أن تقول أيضاً: إنه من باب رجل سوء. (قال: عرياً عن نون الإعراب) سواء كان معه نون الضمير ونونا التأكيد أو لم يكن معه أحدهما، وإنما جاز قيام نون الإعراب مقام نون الوقاية دون تلك النونات؛ لأن نون الإعراب كنون الوقاية في أن لا معنى لها. (قوله: لعروضها) بالنسبة إلى الكسرة العارضة للياء فإنها ألزم؛ لأنها كجزء الكلمة بخلاف الكلمة المستقلة. (قال: وأنت) خطاب عام، وقوله: مع النون ظرف لقوله: مخبر. (قوله: يعني: أن وكأن) إلى آخره هذا التفسير مبني على أنه حمل التخيير على تجويز الجانبين سواء كان مع التسوية أو لا؛ وذلك لأن قوله: وأخواتها عام يشمل ليت ولعل؛ ولأن لدن

(قوله: غير عارضة الخ) احتراز عن نحو: قل الحق. (قوله: لما منعوا من الفعل الجر) لكونه من خواص الاسم. (قوله: أصل علامات الجر) كما مر في باب الإعراب. (قوله: بخلاف الفتحة والياء) فإنهما فرعان. (قوله: ودخولها الخ) مع عدم حفظه عن دخول الكسرة؛ إذ الألف والياء يبقى على سكونه لولا النون. (قوله: أو لكون الكسر مقدراً) على الألف والياء. (قوله: وقاضي) بالتشديد. (قوله: وتركها الخ) عطف على دخولها؛ أي: ترك نون الوقاية في عسى حيث يقال: عسى أن تخرج. (قوله: رجل سوء) فإنه كان في الأصل رجل سوء؛ نحو: رجل عدل ثم أضيف الموصوف إلى الصفة. (قوله: وإنما جاز الخ) هذا

حكمها مع الياء في المشهورة رجحان النون، ولك أن تحمل التخيير على التسوية كما ينساق إليه الفهم، ويختص قوله: وأخوتها بما سوى ليت ولعل بقرينة ذكرهما فيما بعد، ونقول في لدن: إنه تبع الجزولي؛ فإنه ذهب إلى التسوية، ويؤيده أنه لم يذكره مع ليت.

(قوله: لعروضها) أي: الكسرة لالتقاء الساكنين باتصال كلمة مستقلة فلم يحتج إلى الوقاية بخلاف ياء تضربين فإنها لعدم استقلالها كاللازم، وقوله: الإعرابية يشير إلى أن اللام في النون للعهد. (قال المصنف: وإن وأخواتها الخ) قال الرضي أراد بأخواتها أن وكأن ولكن، وأما ليت ولعل فسيأتي حكمهما فقول الشارح: وليت ولعل في حيز التفسير بيعني مبني على أنه أراد بالتخيير مطلق الجواز سواء كان الجانبان متساويين أو كان أحدهما مختاراً راجحاً على الآخر فاندفع ما في العصام.

عند من قال أن المحذوف نون الوقاية كالجزولي؛ لأن الثقل جاء منها، وأما على قول سيبويه وهو أن المحذوف نون الإعراب؛ لأنها المعترضة للحذف بالجزم والنصب ولا معنى لها فالعلة في عدم حذف تلك النونات ظاهرة وهي أنها ليست معرّضة للحذف ولها معنى، ولو قال المحشي رحمه الله: وإنما جاز مع نون الإعراب دون تلك النونات لكان البيان شاملاً للقولين. (قوله: تلك النونات) أي: نون الضمير ونون التأكيد وإن كان اجتماع المثلين في الكل حاصلاً. (قوله: في أنه لا معنى لها) إذ إعراب الفعل ليس لمعنى كما هو مذهب البصريين بخلاف تلك النونات. (قوله: لعروضها الخ) أي: ليس المراد عروضها في نفسها حتى يرد أن كسرة ما قبل الياء أيضاً عارضة. (قوله: وذلك) أي: البناء المذكور.

ولكنَّ وليتَ ولعلّ «مُخَيَّرٌ[1]» بين[2] الإتيان بنون الوقاية للمحافظة[3] على الحركات البنائية في غير (لَدُن[4]) وعلى[5] السكون في (لَدُنْ[6])، وبين تركها تحرزاً[7] عن اجتماع النونات، ولو[8] حكماً كما في (لعلّ[9]) لقرب اللام من النون في المخرج، وحملاً على أخواتها كما في (ليت[10]). «وَ[11]يُخْتَارُ» لحوق[12] نون الوقاية «فِي لَيْتَ[13]» من بين أخوات (إنَّ) لعدم[14] مانع في ذاتها، والحمل على أخواتها خلاف الأصل. «وَ» في «مِنْ وَعَنْ وَقَدْ[15] وَقَطْ» وهما بمعنى (حَسْبُ) للمحافظة[16] على السكون[17] اللازم

(١) خبر المبتدأ أي: قولك أنت. (٢) ظرف مخير. (٣) متعلق بمقدر وإنما أتى نون الوقاية. (٤) من المضارع الذي فيه نون الإعراب. (٥) أما المحافظة. (٦) عطف على نحو له بين الإتيان. (٧) علة المقدر وإنما ترك تحرزاً. (٨) أي: ولو كان ذلك الاجتماع. (٩) وحمل لعل على لغاتها. عصام. (١٠) لعدم علة القرار حقيقة ولا حكماً بل. (١١) قوله: ويختار بمنزلة الاستثناء من مسألة التمييز عبد الله عطف على جملة أنت. (١٢) تفسير لمرجع الضمير. (١٣) مع جواز حذفها غير المختار. (١٤) علة يختار. (١٥) فيقال: مني وعني وقدني وقطني بمعنى كفاني. (١٦) علة يختار المقدر. في يختار إثبات النون مع جواز الحذف. (١٧) أي: سكون اللام.

مُخَيَّرٌ وَيُخْتَارُ فِي لَيْتَ وَمِنْ وَعَنْ وقَدْ وَقَطْ

(قوله: مخير بين الإتيان بنون الوقاية الخ) فتقول: يضرباني بالتخفيف وبالتشديد ويضربانني، وقرئ: ﴿أَتُحَاجُّونِّي﴾ بالثلاثة، ووجه التخيير أن كراهة اجتماع النونين التي تقتضي وجوب تركها عارضت الوقاية المذكورة التي تقتضي وجوب إتيانها فتساقطا فالأمران جائزان. (قوله: في غير لدن) أعني: أن وأخواتها وجمع المذكر الغائب والمخاطب والمفردة المخاطبة من المضارع، وأما في التثنية فللاطراد فلا تغفل. (قوله: وعلى السكون في لدن) قال الرضي: إلحاق نون الوقاية في لدن وإن لم يكن فعلاً للمحافظة على سكون النون اللازم، وإنما لم يأتوا بها في نحو: على وإلى ولدى وإن كان آخرها أيضاً ساكناً سكوناً لازماً لأمنهم من انكسار ذلك الساكن لكونه حرف علة، وذلك لأن ما قبل ياء المتكلم إذا كان ألفاً أو واواً أو ياءً تحركت الياء بالفتح، ويبقى ما قبلها على سكونه كما علم في باب الإضافة، فلذا لم يجعلوا نون الوقاية في نحو: فتاي وعصاي وقاضي انتهى. (قوله: تحرزاً عن اجتماع النونات) أي: في النونيات، وإنما جاز الإلحاق في باب أن لمشابهة الفعل، وأما جواز حذفها؛ فلأن الإلحاق للمشابهة لا بالأصالة ولاجتماع الأمثال في أن وكأن الخ (رضي) وقوله: ولو حكماً؛ أي: ولو كان الاجتماع حكماً كما في لعل لقرب الخ؛ ولأن من لغاته لعنّ بالنون المشددة. (قوله: وحملاً على أخواتها) عطف على قوله: تحرزاً؛ أي: حملاً لما تركت النون فيها على أخواتها، وهذا في غير النونيات. (قوله: في ليت من بين أخوات أن) وفي التنزيل: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ تُرَابًا﴾، والمشهور أن حذف النون منه للضرورة لا غير قال الشاعر:

كُمُنْيَةِ جابِرٍ إذْ قالَ لَيْتِي
أُصادِفُهُ وأُفْقِدُ بَعْضَ مالي

ولفظ ليس كليت فالإثبات معها أولى؛ نحو: ليسني، وجاء ليسى كما قال:

إذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِي

(قوله: لعدم مانع الخ) من اجتماع النونات ولو حكماً، وقوله: خلاف الأصل؛ أي: فيترجح المحافظة على الحمل. (قوله: وهما بمعنى حسب) أي: اسمان بمعناه فيكونان من أسماء

(قوله: للمحافظة على الحركات البنائية) هذا ظاهر في غير التثنية، وإما في التثنية فوجهه أن كسرة المناسبة مغايرة لكسرة نون الإعراب، أو أنها لطرد الباب. (قوله: وعلى السكون في لدن) قال الشيخ الرضي: لم يحافظوا على الفتح والضم اللازمتين، قال سيبويه: يقال في لد بالضم لدى، وفي الكاف الجارة كي؛ لأن السكون يبعد الكلمة عن الأسماء المتمكنة ويقربها إلى الأفعال المبنية على السكون والفتح والضم بقربانها إلى تلك الأسماء، ومن ههنا يفهم أن التحرز عن أخت الجر في المضارع مع النون من حيث إنه فعل لا من حيث إن حركة آخره حركة بنائية، وكذا التحرز عنها في الحروف المشبهة لشبهها بالفعل، وقد صرح بذلك التعليل. (قوله: تحرزاً عن اجتماع النونات) فيه تغليب؛ إذ ليس في لدن إلا اجتماع نونين. (قوله: كما في لعل) فإنه في قوة اجتماع أربع نونات؛ إذ ليس الفاصل بين اللامين إلا حرف واحد. (قال: ويختار في ليت) المشهور فيه: أن النون لازمة إلا لضرورة الشعر.

(قوله: كسرة المناسبة) أي: الكسرة التي لأجل مناسبة الياء. (قوله: يبعد الكلمة الخ) للزوم السكون الذي لا يدخل الأسماء المتمكنة. (قوله: إلى الأفعال المبنية على السكون) أعني: الأمر. (قوله: وكذا التحرز الخ) أي: لأجل أنها مشبهة بالفعل لا لأجل أن حركة آخرها حركة بنائية. (قوله: وقد صرح الخ) أي: على صيغة المجهول أي: هذا التعليل صرح به في الكتب.

«الَّذِي هُوَ الأَصْلُ فِي البِنَاءِ مَعَ[1] قِلَّةِ الحُرُوفِ. «وَعَكْسُهَا» أي: عكس (ليت) «لَعَلَّ» في الاختيار. فالمختار فيها ترك النون، لثقل التضعيف وكثرة الحروف[2]. «وَيَتَوَسَّطُ بَيْنَ المُبْتَدَإِ وَالخَبَرِ قَبْلَ[3] العَوَامِلِ» مثل: زيد هو القائم، «وَبَعْدَهَا» أي: بعد العوامل، نحو: ﴿كُنتَ[4] أَنتَ ٱلرَّقِيبَ[5]﴾. «صِيغَةُ[6] مَرْفُوعٍ[7]» ولم يقل[8] ضمير مرفوع لمكان[9] الاختلاف في كونه[10] ضميراً[11]. «مُنْفَصِلٍ[12] مُطَابِقٍ[13] لِلْمُبْتَدَإِ» إفراداً[14] وتثنية

(١) دفع لما ورد بكلمة لدن. (٢) فيه أنه منقوض بكان. (٣) صفة للمبتدأ أو خبر أو حال من المبتدأ، وقيل: ظرف ليتوسط. معرب. (٤) وإنما أطلق لفظ على ما بعد العوامل نظراً إلى الأصل. عجدواني. التاء مبتدأ حقيقة. (٥) أي: الحافظ. (٦) فاعل يتوسط. (٧) الإضافة بيانية. (٨) مصنف. (٩) أي: لثبوت. (١٠) أي: المتوسط. (١١) خبر كونه. (١٢) صفة مرفوع. (١٣) صفة بعد صفة. (١٤) ذميل.

وَعَكْسُهَا لَعَلَّ وَيَتَوَسَّطُ بَيْنَ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ قَبْلَ الْعَوَامِلِ وَبَعْدَهَا صِيغَةُ مَرْفُوعٍ مُنْفَصِلٍ مُطَابِقٍ لِلْمُبْتَدَإِ[1]

(١) أي: لا للخبر فلا يقال: الزيدان نحو: الحسن غلامهما.

(قال، ويتوسط بين المبتدأ والخبر) الظاهر أن يقول: ويقع بين المبتدأ والخبر ففيه تجريد، ويحتمل أن يكون بين للتأكيد، وإنما احتيج إلى التأكيد؛ لأن حق المبتدأ والخبر أن لا يقع بينهما فصل. (قال، قبل العوامل وبعدها) اعترض عليه بأن العوامل إذا دخلت عليهما لم يبقيا مبتدأ وخبراً، فكيف يصح قوله: يتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها؟ وأجيب عنه: بأن فيه جمعاً بين الحقيقة والمجاز؛ وذلك جائز عند المصنف، وبأن فيه عموم المجاز بأن يراد بالمبتدأ مثلاً الجزء الأول من الاسمية وبالخبر الجزء الثاني منها، وبأن المبتدأ والخبر على

(قوله: وأجيب الخ) والجواب أنهما وإن لم يكونا بعد العوامل مبتدأ وخبراً لكن يصح التعبير عنهما بالمبتدأ والخبر حقيقة؛ لأن المبتدأ والخبر ليسا مشتقين حتى يجب اتصاف ما قصد بهما لمفهوميهما حيث تعلق الحكم بهما فليس بشيء؛ لأنه لا بد من صدق مفهوميهما في وقت ما، ولا يصدق على ما دخل عليه العوامل أنه مبتدأ أو خبر في وقت. وإليه أشار السائل بقوله: إذا دخلت عليهما لم يبقيا مبتدأ أو خبراً. (قوله: وفيه نظر الخ) عبارة الفاضل الهندي في حواشيه صريحة في أن الاعتراض إنما يرد إذا جعل قبل العوامل صفة للمبتدأ والخبر. أما إذا جعل متعلقاً بتوسط فلا يتوجه الإشكال كما أن الظرف في قولك: رأيت هذا الشاب في شبابه وصباه متعلق بقوله: رأيت وليس بصفة الشاب، وحاصل اعتراض المحشي رحمه الله أن تعلق الظرف بتوسط لا يدفع الإشكال؛ لأنه لا بد من صدق المبتدأ والخبر عليهما في حال التوسط بعد دخول العوامل، وفي النظير المذكور إنما لا يلزم كونه شاباً في حال الرؤية؛ لأن الوصف في الحاضر لغو لا لتعلق الظرف برأيت. (قوله: يبني الفقهاء الخ) منها أنهم قالوا: لو حلف لا يكلم هذا الشاب يحنث لو كلمه حال شيخوخته بخلاف إذا حلف لا يكلم شاباً، وكذا لو حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد خرابها يحنث لو حلف لا يدخل داراً. (قوله: لتشاكله) لا لكونه مرجعاً ليشمل الفصل على قول من قال لا موضع

الأفعال فقولهم: فقط بمعنى فحسب بسكون السين بمعنى الاكتفاء، والفاء عاطفة لا زائدة لتحسين اللفظ كما زعمه ابن هشام (ابن كمال). (قوله: مع قلة الحروف) أي: في هذه الأربعة بخلاف لدن يعني: يترجح تلك المحافظة على كراهة اجتماع النونين فيما قل حروفه وعدم المعارضة في الأخيرين؛ أعني: قد وقط، وقوله: وعكسها خبر مقدم على المبتدأ قدم تقريباً للضمير من مرجعه. (قوله: فالمختار فيها ترك النون) وفي التنزيل: ﴿لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا﴾، وإنما حوفظ على السكون اللازم دون الفتح والضم اللازمين؛ لأن الاسم والحرف المبنيين على السكون يشبهان الفعل؛ نحو: خذ وزن ويبعدان من الأسماء المتمكنة بلزومهما السكون الذي لا يدخلها فأجريا مجرى الفعل في إلحاق النون (رضي) (تذييل) يجوز إلحاق نون الوقاية لأسماء الأفعال لأداءها معنى الفعل؛ نحو: عليكني وقد جاءت مع اسم الفاعل؛ نحو قوله:

وليس حاملني إلا ابن حمال

وهو شاذ، كقوله:

وَلَيْسَ الْمُوافِينِي لِيُرفَدَ خائِباً
فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أَمَّلاَ

ويحتمل كونه تنويناً، وجاء في الحديث مع اسم التفضيل، وهو قوله عليه السلام: «غير الدجال أخوفني عليكم»؛ أي: أخوف مخوفاتي وقد يحذف مع نون جمع المؤنث كقوله:

يسوءُ الغانياتِ إذا فَلَيْنِي

(رضي) و(مغني). (قال المصنف: قبل العوامل الخ) أي: قبل دخول العوامل اللفظية؛ لأنها المتبادرة نحو: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾، وقوله: أي بعد العوامل؛ أي: عوامل المبتدأ والخبر وهو باب كان كمثال الشرح، وباب ظن؛ نحو: ظننته هو الكريم، وباب أن؛ نحو: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾، وما الحجازية نحو: ما زيد هو القائم. (قال المصنف: صيغة مرفوع) يعني: ضمير مرفوع منفصل سواء كان غائباً أو متكلماً أو مخاطباً فيمتنع زيد إياه الفاضل، وأنت إياك العالم، وأما أنك إياك العالم فيجوز على البدل عند البصريين، وعلى التأكيد عند الكوفيين (مغني). (قال

وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً وتكلماً وخطاباً وغيبة «يُسَمَّى» هذا المرفوع «فَصْلاً[1]»، وذلك التوسط «لِيَفْصِلَ[2]» ذلك المرفوع المتوسط «بَيْنَ[3] كَوْنِهِ» أي: كون الخبر «نَعْتاً[4] وَخَبَراً» فيما[5] يصلح لهما، ثم اتسع[6] فيه، فادخل فيما[7] لا لبس فيه وذلك[8] عند[9] اختلاف الإعراب[10]، وكون المبتدأ ضميراً وغير ذلك بالحمل[11] على صورة اللبس. «وَشَرْطُهُ[12]» أي: شرط الفصل[13] بذلك المرفوع «أَنْ يَكُونَ الخَبَرُ[14] مَعْرِفَةً[15]» لأنَّ الفصل إنما يحتاج إليه فيها «أَوْ[16] أَفْعَلَ[17] مِنْ كَذَا» لإلحاقه بالمعرفة لامتناع اللام

(١) عند البصريين. (٢) أ- على التوسط لا التسمية لأنَّ الغرض لا يحصل بالتسمية. ب - علة غائية للتوسط وجملة يسمى معترضة بين الغاية والمُغَيَّا. لارى. (٣) ظرف يفصل. (٤) خبر كون أو حال. لما قبله. (٥) متعلق بقوله ليفصل. (٦) أي: أعطى الرخصة في الاستعمال. (٧) على ما لا ليس. نسخة. (٨) أي: عدم اللبس. (٩) واقع. (١٠) نحو: إنَّ زيداً هو المنطلق. (١١) متعلق بإدخال أو اتسع. من قبيل حمل النقيض على النقيض. (١٢) عطف على جملة يتوسط ويحتمل الاستئناف. (١٣) لأنَّ الضمير لا يعرض بين المعرفتين نحو: ﴿إِنَّهُ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾. (١٤) نحو: زيد هو القائم. (١٥) خبر يكون. (١٦) عطف على معرفة. (١٧) أي: التفضيل.

وَيُسَمَّى فَصْلاً لِيَفْصِلَ بَيْنَ كَوْنِهِ نَعْتاً وَخَبَراً وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ الخَبَرُ مَعْرِفَةً أَوْ أَفْعَلَ مِنْ كَذَا

المصنف: مطابق للمبتدأ) أي: لا للخبر فلا يقال: الزيد أن هو الحسن غلامهما، وإما قول جرير:

وَكَـائِـنْ[1] بِـالأَبَـاطِـحِ مِـنْ صَـدِيـقٍ
يَـرَانِـي لَـوْ أُصِـبْـتُ هُـوَ الْـمُـصَـابَـا

وكان قياسه يراني أنا فمأوّل تقديره؛ أي: يرى مصابي، ولك أن تقول: ليس هو فصلاً بل توكيد للفاعل في يراني والتفصيل في المغني وغيره. (قوله: وتكلماً وخطاباً) نحو: ﴿إِنَّهُ أَنَا ٱلْغَفُورُ﴾، ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ﴾، وما جاء بخلاف ذلك فشاذ أو مأول. (قوله: ويسمى هذا المرفوع فصلاً) أي: عند البصريين لفصله بين كون ما بعده نعتاً وخبراً في بعض المواضع وهو ما فيه لَيْسُ كما في زيد هو المنطلق ففي بعض المواضع الذي ليس فيه لبس مثل كان زيد هو القائم أو كان المبتدأ فيه ضمير فبالحمل والاطراد، ويسمى عماداً عند الكوفيين لكونه حافظاً لما بعده عن أن يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف عن السقوط، فالغرض من الفصل في الأصل فصل الخبر عن النعت فكان القياس أن لا يجيء إلا بعد مبتدأ بلا ناسخ بشرط كونه معرفة غير ضمير، والتفصيل في المغني. (قوله: وذلك التوسط ليفصل الخ) يشير إلى أن قوله: ليفصل علة للتوسط لا للتسمية إلا أنه مشعر بوجهها، فقوله: ويسمى جملة معترضة. (قوله: ثم اتسع فأدخل الخ) أي: ثم اتسع في الفصل فأدخل ذلك المرفوع فيما لا لبس فيه بدون الفصل أيضاً؛ أي: بعد أن وجد الشرط الآتي لما قيل: إن ضمير الفصل وإن اتسع فيه فأدخل في غير صورة اللبس أيضاً إلا أنه لما كان ذلك بالحمل على صورة اللبس اشترط فيه ما يشترط فيها ليوجد وجه الحمل بينهما. (قوله: وغير ذلك) مثل عدم صلاحية الخبر للوصفية؛ نحو: الدين هو النصيحة، وككون الخبر أفعل من لمشابهته بالمعرفة، وككون المبتدأ نكرة والخبر معرفة؛ نحو: أقائم الزيدان، وما قائم الزيدان، وكتقدم قرينة واضحة مثل زيد هو المنطلق في جواب من المنطلق، وقوله: وكون المبتدأ ضميراً؛ أي نحو: أغتني يا

(١) أي: لتأكيد وجوب تقديمه على الجملة.

حقيقتهما؛ لأنه من قبيل: رأيت هذا الشاب في شبابه وصباه وأنه حقيقة، وفيه نظر؛ لأن الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر، ولهذا بنى الفقهاء على ذلك مسائل، وما نحن فيه ليس من قبيل الوصف بالحاضر، بل من قبيل الوصف بالغائب فنظيره: رأيت شاباً في شبابه وصباه، لا رأيت هذا الشاب في شبابه وصباه. (قال: صيغة مرفوع) إنما أتى للفصل بما هو في صورة الضمير؛ لأنه غير صالح لأن يوصف وإنما اختير صورة المرفوع ليناسب الطرفين؛ أعني: المبتدأ والخبر. (قال: مطابق للمبتدأ) ليشاكله وقد يجعل مطابقاً للخبر كما قيل: إن تذكير الضمير في المرفوعات هو باعتبار الخبر. (قوله: وتكلماً وخطاباً وغيبة) ربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب. (قال: يسمى فصلاً) عند البصريين وعماداً عند الكوفيين لكونه حافظاً لما

له. (قوله: وقد يجعل الخ) أي: المرفوع المتوسط بين المبتدأ والخبر لا الفصل فمن قال: إنه لا يصح أن يكون الضمير في قوله: المرفوعات هو ما اشتمل فصلاً على تقدير كون المرفوعات مبتدأ فمن تمسك به في دعوى أنه قد يطلق ليطابق الخبر معرفة قد غفل عن قوله أن تذكير الضمير الخ؛ أي: على تقدير إرجاعه إلى المرفوعات على ما ذهب إليه بعض الشراح، قال المصنف رحمه الله في شرح المفصل في شرح في قوله: ويسمى الجملة يجوز أن يكون بالياء والتاء وضابطه أن كل لفظتين وضعتا لذات واحدة إحداهما مؤنثة والأخرى مذكرة وتوسطهما ضمير جاز تأنيث الضمير وتذكيره، والتأنيث ههنا أحسن؛ لأن الجملة مؤنثة وهي خبر عنه. (قوله: وربما وقع بلفظ الغيبة الخ) نحو قول الشاعر:

وَكَـائِـنْ بِـالأَبَـاطِـحِ مِـنْ صَـدِيـقٍ
يَـرَانِـي لَـوْ أُصِـبْـتُ هُـوَ الْـمُـصَـابَـا

فهو فصل والمفعول الأول الياء في يراني وهي قلبية والمفعول الثاني المصاب، فلم يطابق الفصل المفعول الأول فاحتيج إلى تأويل وهو حذف المضاف، والتقدير: يرى مصابي هو

«مِثْلُ: (كَانَ زَيْدٌ هُوَ أَفْضَلَ مِنْ عَمْرٍو)». واقتصر[1] على مثال (أفعل) من بعد دخول العوامل[2] دون[3] المعرفة، ودون الخبر[4] قبل العوامل، لاستغنائهما[5] عن المثال لكثرتهما. «وَلَا[6] مَوْضِعَ[7] لَهُ[8]» أي: للفصل[9] من[10] الإعراب «عِنْدَ[11] الخَلِيْلِ» لأنَّه حرف عنده على صيغة[12] الضمير، وعند بعضهم[13]: اسم مبني[14] لا مقتضى[15] فيه للإعراب، ولا[16] عامل، لكنَّ الخليل استبعد إلغاء[17] الاسم، فذهب إلى حرفيته[18]. «وَبَعْضُ[19] العَرَبِ يَجْعَلُهُ[20] مُبْتَدَأً» أي: يستعمله[21] بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ، وإلَّا فالعرب لا تعرف المبتدأ والخبر. «وَمَا بَعْدَهُ خَبَرُهُ». فقوله[22]: (خبره) إما مرفوع على أنَّه خبر[23] والجملة حال[24] أو منصوب عطفاً على ثاني مفعولي (يجعله[25]) وإنَّما يُعرَف من العرب جَعْلُهُ[26] مبتدأ برفع[27] ما بعده[28] في مثل: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ[29]﴾،

(١) مصنف. (٢) بالخبر قبل العوامل. رضا. (٣) نحو: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾. (٤) نحو: زيد هو أفضل من عمرو. (٥) دليل الاقتصار، أي: مثال الخبر المعرفة بعد العوامل ومثال حيث أورد بكان. (٦) لنفي الجنس. (٧) أي: لا عمل للمتوسط الفاصل. عوض. (٨) الكاتن. (٩) أي: للمرفوع. (١٠) بيان موضع. (١١) متعلق بقوله: له لأنَّه ظرف مستقر أو ظرف للمنفي. لارى. (١٢) أي: على صورة. (١٣) من البصريين. (١٤) ملقى نسخة. كسائر الضمائر. (١٥) بصيغة الفاعل. (١٦) إذ لا عامل نسخة. (١٧) من الإعراب. (١٨) أي: الفصل. (١٩) عطف على جملة لا موضع له. (٢٠) أي: المتوسط الفاصل. عوض. (٢١) أي: الفاصل. (٢٢) مصنف. (٢٣) لما قبله وهو ما. (٢٤) من المفعول الأول. (٢٥) وهو قوله مبتدأ. (٢٦) نائب فاعل يعرف. أي: الفاعل. (٢٧) أي: الاسم. (٢٨) أي: وقع بعد الفصل. (٢٩) أي: الحافظ الناظر.

مِثْلُ كَانَ زَيْدٌ هُوَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو وَلَا مَوْضِعَ لَهُ[1] عِنْدَ الخَلِيْلِ وَبَعْضُ العَرَبِ يَجْعَلُهُ[2] مُبْتَدَأً وَمَا بَعْدَهُ خَبَرٌ

(١) أي: للفصل من الإعراب عند آ، لأنَّه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني ولا مقتضى فيه للإعراب ولا عامل.
(٢) أي: الفصل.

بعده حتى لا يسقط عن خبريته. (قوله: وذلك التوسط ليفصل) يعني أن قوله: ليفصل علة غائية للتوسط فيكون قوله: يسمى فصلاً جملة معترضة بين الغاية والمغيا، وإنما لم يجعل علة للتسمية؛ لأن حدوث الفصل لا يترتب على التسمية، ولو كان المقصود بيان التسمية لقال: لأنه يفصل أو لأنه فاصل، وإنما كان يفصل لامتناع الفصل بين الصفة والموصوف وبالوضع. (قال: نعتاً) قيل: يحتمل أن يكون حالاً. (قال: أن يكون الخبر معرفة) إن قلت: ينبغي أن لا يشترط ذلك الاشتراط لثبوت الالتباس في المبتدأ والخبر إذا كانا نكرتين قلت: إنما لم يعتبروا ذلك؛ لأن صيغة الفصل تفيد التأكيد فإن قولك: زيد هو القائم في معنى زيد نفسه القائم، وإذا كان تأكيداً يلزم أن لا يقع بين النكرتين؛ لأن النكرة لا تؤكد، والظاهر أن يقال: إنما اشترط ذلك؛ لأن نقل الضمير إلى هذا

رب أنت المغيث. (قوله: بالحمل على صورة اللبس) متعلق بأدخل؛ أي: فيكون التسمية باعتبار بعض الأفراد. (قوله: إنما يحتاج إليه فيها) أي: يحتاج إلى الفصل في المعرفة دون النكرة لاشتراط المطابقة بين النعت والمنعوت في التعريف، وقوله: لامتناع اللام بيان لوجه الإلحاق، وزيفه الرضي بأنه يوجب صحة إيراد ضمير الفصل في مثل زيد غلام رجل فاعرفه، قوله: دون المعرفة؛ أي: دون الخبر المعرفة بعد دخول العوامل ودون الخبر مطلقاً قبل العوامل، قوله: لكثرتهما فيه إظهار لما خفي وإعراض عما ظهر فتنبه.(قوله: حرف على صيغة الضمير) أي: على صورته؛ وذلك لدلالته على معنى غير مستقل وهو رفع اللبس فلا يكون له حظ من الإعراب أصلاً وتسميته بالضمير لكونه على صورته وقالبه. (قوله: اسم مبني) أي: ملغى لا محل له من الإعراب أصلاً بمنزلة ما الملغاة في إنما، وعليه أكثر البصريين، وهذا بعيد لعدم نظيره في الاسم، والكوفيون يجعلونه تأكيداً لما قبله، وقد سبق أن المظهر لا يؤكد بالمضمر، وقوله: إلغاء الاسم؛ أي: عن الإعراب. (قوله: أي: يستعمله بحيث الخ) يعني: إسناد الجمل إلى بعض العرب مجاز من قبيل الإسناد إلى السبب وزيفه العصام في الشرح بأن هذا ناشئ من عدم الفرق بين قولنا: جعله العرب مبتدأ، وبين قولنا: جعله النحوي مبتدأ، فمعنى الأول: أنه يستعمله بحيث يكون من إفراد المبتدأ، ومعنى الثاني: أنه يصفه بكونه مبتدأ فليراجع. (قال المصنف: وما بعده خبره) فلا ينصب ما بعده في باب كان وعلمت وما الحجازية، وعليه ما نقل في غير السبعة: ﴿وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ﴾ بالرفع فيكون اسماً ضميراً بلا شبهة لا حرفاً، وإما قوله عليه السلام: «كل مولود

المصاب، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه كذا في شرح التسهيل. (قوله: لا يترتب الخ) بل على إتيانه بين المبتدأ والخبر. (قوله: أو بالوضع) عطف على الامتناع بمعنى أنه موضوع لأجل هذا الغرض. (قوله: قيل يحتمل الخ) يعني أن قول المصنف رحمه الله نعتاً الظاهر أنه خبر الكون، ويحتمل أن يكون حالاً والكون تامة. (قوله: يفيد التأكيد وليس بتأكيد)؛ لأن الظاهر لا يؤكد بالمضمر، ولدخول لام التأكيد عليه؛ نحو: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلرَّشِيدُ﴾، ولا يقال: زيد لنفسه قائم. (قوله: في معنى زيد نفسه القائم) هذا مخالف لما قاله البيانيون

و: (عَلِمْتُ زَيْداً هُوَ الْمُنْطَلِقُ). وفي بعض نسخ المتن (مُبْتَدَأٌ مَا بَعْدَهُ خَبَرٌ) بدون الواو وحينئذ الرفع[1] متعين. «وَ[2] يَتَقَدَّمُ قَبْلَ[3] الْجُمْلَةِ» وإيراد لفظ (قَبْلَ) لتأكيد التقدم، لأنَّ[4] تقديم الضمير على مرجعه غير[5] معهود[6]، ولا[7] يبعد أن يقال معنى الكلام[8]: ويقع[9] متقدماً[10] من غير سبق مرجع، وذلك[11] بحسب المفهوم أعم من أن يكون[12] قبل الجملة أو[13] لا فلذلك[14] قيده[15] بقوله: (قبل الجملة) أي: قبل هذا الجنس[16] من الكلام. «ضَمِيرٌ[17] غَائِبٌ[18] يُسَمَّى ضَمِيرَ الشَّأْنِ» إذا كان مذكراً رعاية[19] للمطابقة[20]، لأنَّ[21] الضمير راجع إليه[22]،

(١) ضمير. (٢) لما فرغ المصنف من مسألة الضمير الفصل شرع في مسألة ضمير يقال له: الشأن فقال. (٣) ظرف يتقدير. (٤) جواب سؤال مقدر تقديره: إن التأكيد لدفع توهم ولا توهم هنا فأجاب. (٥) خبر إن. (٦) غير مشهور في كلام العرب فيجب تأكيده. محافظ. (٧) هذا وجه وجيه لعدم خروج صيغة التقديم من مقتضاه. (٨) بناء على ضمير معنى يقع في ويتقدم. (٩) ضمير الغائب. (١٠) حال. (١١) أي: وقع الضمير. (١٢) أي: التقدم. (١٣) أي: قبل لمصرف. (١٤) فيكون التقديم أعم. (١٥) مصنف. أي: قوله يتقدم. (١٦) أي: السائل الذي هو الجملة من الكلام الذي هو الجنس العالي. (١٧) فاعل يتقدم. (١٨) صفة ضمير. (١٩) علة التسمية. (٢٠) أي: مطابقته للمرجع. (٢١) دفع المتوهم الناشئ من وجوب مطابقة الضمير. (٢٢) الشأن.

يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهوّدانه» الحديث، فهو مؤول بثلاث تأويلات مذكورة في الرضي، وفي قوله: وإيراد لفظ قبل الخ إشارة إلى جواب ما أورده الفاضل الهندي من أن لفظ قبل حشو مثله في قوله: والأمس قبله، وتوضيح البحث أن التقدم يستدعي ما يتقدم عليه، فإما أن نجعله نفس الجملة ونجعل لفظ قبل متعلقاً بالتقدم فيلزم على هذا استدراك لفظ في الظاهر إلا أن نجعله للتأكيد، وهو يحتاج إلى قابلية المقام، ولا تحصل إلا بأن نقول: لما كان المراد بالمتقدم عليه هنا هو المرجع وكان التقدم على المرجع بعيداً جداً غير شائع كان المقام مظنة للتأكيد ومئنة للتحقيق لإزالة الشبهة فيكون لفظ قبل مفيداً لا مستدركاً فيكون حاصل المعنى على هذا، ويتقدم على المرجع الذي هو الجملة الخ فيخرج؛ نحو: الشأن هو زيد قائم ويكون الحد مانعاً هذا، وإما أن نجعل المتقدم عليه المرجع ونقدره في نظم الكلام بقرينة المقام فيكون التقدير ويتقدم على المرجع، وهذا معنى قوله: ولا يبعدان يقال الخ فهو بيان لحاصل المعنى، فيكون على هذا قوله: قبل الجملة متعلقاً بأفعال العموم حالاً عن الفاعل للاحتراز عما تقدم على المرجع من غير كونه قبل الجملة، وعلى هذا أيضاً يخرج المثال المذكور، ولا يلزم استدراك قبل، ولا يخفى أن بعض المحشين لم يتفطنوا بمراده حتى قالوا: إنه أخرج التقدم عن معناه الأصلي كيف وقد قال الجزائري: وحاصل قوله: ويتقدم قبل الجملة أن يراد بالتقدم بعض معناه؛ أي: بطريق التجريد النحوي؛ لأن معنى التقدم الوقوع مقدماً فأريد ههنا مجرد الوقوع بقرينة قبل فقول الشارح: ويقع مقدماً بيان لحاصل المعنى، وإلا فلا حاجة إلى قوله: مقدماً فيكون المعنى، ويقع قبل الجملة ضمير الخ هذا بل المعنى ما ذكرناه فعلى هذا يكون معنى قوله: الآتي لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا من أحد التوجهين؛ أي: لا التوجيه الأخير فقط فتأمل، ويكون معنى قوله: الآتي يصدق عليه أنه

وَيَتَقَدَّمُ قَبْلَ الْجُمْلَةِ ضَمِيرٌ غَائِبٌ يُسَمَّى ضَمِيرَ[1] الشَّانِ

(١) إذا كان مذكراً غاية للمطابقة لأنَّ الضمير راجع إليه.

المعنى خلاف القياس، وما هو على خلاف القياس ينبغي أن يقتصر على مورد السماع، وأجاز المازني وقوعه قبل المضارع كقوله تعالى: ﴿وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾، واعترض عليه بانه يحتمل أن يكون مبتدأ، وتأكيداً كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ۝٤٣﴾، وفيه نظر؛ إذ يلزم تأكيد الظاهر بالضمير، وفي نظيره تأكيد للمنصوب بالمرفوع، والجواب: بانه تأكيد للضمير المستكن في الفعلين، لكنه قدم للحصر كما في أنا عرفت ليس ذلك بالحقيقة احتمالاً آخر؛ لأنه حينئذ مبتدأ عند المحققين. (قال، ولا موضع له عند الخليل) متعلق بقوله: له؛ لأنه

الفصل لتخصيص المسند إليه بالمسند، ولعل قول المحشي رحمه الله: والظاهر إشارة إلى ذلك. (قوله: لا تؤكد الخ) إذا كان حكماً؛ نحو قوله ﷺ: «فنكاحها باطل باطل باطل». (قوله: تأكيد للضمير المستكن) فلا يلزم شيء من المحذورات. (قوله: ليس بالحقيقة الخ) خبر الجواب، وإنما لم يكن احتمالاً آخر؛ لأن تقديم التأكيد مع بقائه تأكيداً لا يجوز، وبعد النسخ يكون مبتدأ. (قوله: عند المحققين) خلافاً لمن لا تحقيق له حيث جوّز تقديم التابع مع كونه تابعاً على المتبوع، وقال: إن السكاكي ممن يجوّز ذلك، وإن نحو: أنا عرفت من ذلك القبيل كما في المطوّل. (قوله: متعلق) أي: عند ظرف للكينونة الدال عليها له، أو للنفي المستفاد من لا. (قوله: وبعضهم) أي: الكوفيون يجعله تأكيداً لما قبله، فإن الضمير المرفوع قد يؤكد به المنصوب والمجرور كما في ضربتك أنت ومررت بك أنت، ويرد عليهم أن الظاهر لا يؤكد بالمضمر. (قوله: لا تدخل التأكيد) فلا يقال: زيد لنفسه كريم. (قوله: هذا وجه وجيه)؛ إذ حاصله أنه معنى قوله يتقدم بتقدم المرجع، وهو أعم من حيث المفهوم من أن يكون قبل الجملة أو لا؛ نحو: ربه رجلاً، فيكون قوله: قبل الجملة للتقييد والإخراج، وإنما قيد

«وَ» ضمير «القِصَّةِ» إذا كان مؤنثاً. ويحسن تأنيثه إذا كان العمدة[1] فيها[2] مؤنثاً لتحصل[3] المناسبة.

«يُفَسَّرُ[4]» ذلك الضمير الغائب لإبهامه «بِالجُمْلَةِ[5]»

(١) أي: المسند إليه. (٢) أي: في الجملة المتأخرة. (٣) علة يحسن. كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ فإنَّ تعمى مسند إلى الأبصار والأبصار مؤنث. لأنَّه لا راجع إلى ذلك المؤنث لأنَّ تأنيثه باعتبار القصة. (٤) صفة ضمير غائب. (٥) لأنَّ القصة والشأن لا يكونان مفردين.

وَالقِصَّةِ يُفَسَّرُ بِالجُمْلَةِ

ظرف مستقر أو ظرف للنفي. (قال: وبعض العرب يجعله مبتدأ) وبعضهم يجعله تأكيداً لما قبله، ويمنعه دخول لام التأكيد عليه فإن لام التأكيد لا تدخل التوكيد. (قال: ويتقدم قبل الجملة) تلك الجملة خبرية اسمية البتة إلا إذا دخلت عليه نواسخ المبتدأ، فإنه حينئذ يجوز أن تكون فعلية كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾. (قوله: ولا يبعد الخ) هذا وجه وجيه. (قال: ضمير غائب)؛ لأن المراد به الشأن والقصة وهو مفرد غائب، فيلزمه الإفراد والغيبة بخلاف صيغة الفصل فإنها عبارة عن المبتدأ فيلزم مطابقتها له كما ذكر. (قوله: ويحسن تأنيثه) قال الشيخ الرضي: تأنيث هذا الضمير وإن لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثاً قياس؛ لأن ذلك باعتبار القصة لكن لم يسمع. (قوله: والظاهر أن قوله: يسمى ضمير الشأن والقصة معترضة) لا وصف لقوله: ضمير غائب، نعم قوله: يفسر وصف له.

العموم بقوله: بحسب المفهوم تنصيصاً لدفع استدراك لفظ قبل؛ لأن معناه التقدم فاندفع ما قيل في هذا التوجيه خروج عن مقتضى صيغة التقدم؛ لأنه يقتضي أن يكون هناك متأخراً أو إخراج لهذا التركيب عن مقتضاه فإنه يقتضي إضافة المتقدم إلى الجملة فإن المتأخر ههنا مرعي وهو المرجع أشار إليه الشارح رحمه الله بقوله من غير سبق المرجع ولا نسلم اقتضاء التركيب المذكور نسبة التقدم إلى الجملة نعم لو قيل: وتتقدم الجملة لاقتضاه. (قوله: عبارة عن المبتدأ) بناء على ما مر من كونه بمنزلة التأكيد له لكن البيانيون يقولون: إنه رابطة يفيد التخصيص ويؤيده ما نقل عن الفارابي أن معنى زيد هو القائم زيد ثبت. (قوله لا وصف) الأخضران يقول بين الموصوف والصفة لا وصف.

ضمير غائب تقدم قبل الجملة؛ أي: إذا لم يجعل قوله قبل تأكيداً على ما ذكر أو حالاً غير متعلق بالتقدم، بل بأفعال العموم هذا ما أفاده بعض الأفاضل. (قوله: غير معهود) أي: بحيث يكاد ينكر فاحتيج إلى التأكيد لمقام التردد والإنكار، وأورد لفظ قبل لذلك. (قوله: ويقع متقدماً من غير الخ) وحاصل هذا التوجيه أن معنى قوله: ويتقدم يتقدم المرجع وهو أعم من حيث المفهوم من أن يكون قبل الجملة أولا؛ نحو: ربه رجلاً، فيكون قوله: قبل الجملة للتقييد لا للتأكيد، وإنما قيد العموم بقوله: بحسب المفهوم تنصيصاً لدفع استدراك لفظ قبل؛ لأن معناه التقدم، فاندفع ما قيل: إن الظاهر ترك قوله: بحسب المفهوم. (قوله: أي: قبل هذا الجنس) جعل الجملة هنا للجنس ليجعل الجملة بعده لحصة منه فيتغايران فيكون حاصل العبارة، ويقع قبل مطلق الجملة ضمير يفسر بحصة، وفرد من ذلك الجنس الكلي، وهذا رد على الهندي حيث قال: إنه من قبيل وضع المظهر موضع الضمير لمزيد التمكن في الذهن، فالجملتان حينئذ بمعنى واحد، ولعل هذا أقل تكلفاً مما فعله الشارح، وقوله: ضمير غائب بالإضافة كأخويه (أطه وي) أخذاً من شرح العصام، لكنك ترى في كلام الشارح بالتوصيف أيضاً حيث قال: يفسر ذلك الضمير الغائب لإبهامه، وإنما لزم كونه غائباً دون ضمير الفصل؛ لأن المراد بهذا الضمير الشأن، والقصة فيلزم الإفراد والغيبة كالمعود إليه، إما مذكر أو هو الأغلب أو مؤنثاً (رضي)، وقوله: يسمى ضمير الشأن؛ أي: الضمير الذي بمعنى الشأن أو الضمير الدال على الشأن فالتسمية به عند البصريين والكوفيين يسمونه ضمير المجهول، وقوله: لا أن الضمير راجع إليه عطف على رعاية، وفي الامتحان لا؛ لأن الضمير بتصريح الجار، وفي بعض نسخ شرحنا؛ لأن الضمير الخ، ومن هذا قال الجزائري: حاصله أنه لما كان راجعاً إلى الشأن سمي به، وقيل: إنما سمي به؛ لأن هذا الضمير لا يجوز دخوله إلا في كلام له شأن عظيم ويعرف منه وجه التسمية بضمير القصة انتهى. (قوله: العمدة فيها) أي: في الجملة الواقعة بعد ذلك الضمير، وقوله: لتحصيل المناسبة؛ يعني: لرعاية المطابقة بين العمدة إذا كان مؤنثاً وضمير القصة ففي كلامه تفنن، وفيه أيضاً إشارة إلى أن تأنيثه باعتبار كونه بمعنى القصة لا لأنه راجع إلى ذلك المؤنث العمدة؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ﴾، ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾، والتذكير مع ذلك جائز

المذكورة «بَعْدَهُ» أي: بهذه الحصة[1] من الجنس[2] المذكور. والظاهر أنَّ قوله[3]: (يُسَمَّى ضَمِيرَ الشَّأْنِ وَالقِصَّةِ) جملة[4] معترضه بيان للواقع ليس داخلاً في بيان[5] القاعدة[6]. فإنَّه[7] لا دخل للتسمية في هذا الحكم، فإنه ثابت سواء وقعت هذه التسمية[8] أولاً. و[9]أيضاً يلزم استدراك قوله: (يُفَسَّرُ بِالجُمْلَةِ بَعْدَهُ) فعلى[10] هذا لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقض[11] القاعدة بقولنا: (الشَّأْن[12] هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ) على أن[13]

(١) أي: الفرد. (٢) وهو الجملة مطلقاً وإلَّا لكان قوله بعده مستدركاً. (٣) مصنف. يسمى ضمير. (٤) خبر إنَّ. (٥) خبر بعد خبر لأنَّ. (٦) وهي قوله: ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب. (٧) شأن. (٨) من النحاة. (٩) أي: كما لا دخل. (١٠) الفاء فصيحة، وعلى متعلق بانتقض الآتي. (١١) هي التقدم قبل الجملة من غير سبق مرجع. (١٢) أي: عن ضمير الشأن. لأنَّ الضمير ليس ضمير الشأن لأنَّ ضمير الشأن ما ليس له مرجع. (١٣) متعلق بانتقض.

بَعْدَهُ[1]

(١) أي: الضمير.

لكن إذا لم يوجد مؤنث عمدة لم يسمع تأنيث؛ نحو: هي زيد قائم وإن كان القياس يقتضي جوازه باعتبار القصة ولا يحسن تأنيثه إذا كان المؤنث فيها فضلة مثل أنها بنيت غرفةً، أو كالفضلة مثل هي كان القرآن معجزة. (قال المصنف: يفسر بالجملة) صفة ضمير، ولم يقل بها لما مر[1]، وليتأتى الوصف بقوله: بعده؛ أي: بالجملة الاسمية أو الفعلية الكائنة بعد ذلك الضمير بلا فصل كما هو المتبادر، وفي الهندي: أنه أجاز الفراء تفسيره بالمفرد المأول بالجملة، وفي المغني: أن المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة سبعة، وعدّ ضمير الشأن والقصة منها، فقال الشمني: نقلاً عن الرضي، فإن قلت: فأيّ شيء الحامل لهم على مخالفة وضعه بتأخير مفسره عنه، قلت: قصدوا التفخيم والتعظيم في ذلك المفسر بأن يذكروا أولاً شيئاً مبهماً حتى يتشوق نفس السامع إلى العثور على المراد به، ثم يفسروه فيكون أوقع في النفس وأيضاً يكون ذلك المفسر مذكوراً مرتين بالإجمال أولاً والتفصيل ثانياً فيكون آكد، فإن قلت: فهذا الضمير الذي هذا حاله يبقى على وضعه معرفة أم يصير نكرة لعدم شرط التعريف؛ أعني: تقديم المفسر، قلت: الذي أرى أنه نكرة وعند النحاة أنه يبقى معرفة لكن تعريفه أنقص مما كان في الأول، ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات انتهى، ثم اعلم أن من خصائص ضمير الشأن أنه لا يحتاج إلى تقديم ما يفسره وأنه لا يعطف عليه وأنه لا يؤكد ولا يبدل منه، ولا يجوز تقديم خبره عليه، وأنه لا يشترط عود الضمير من الجملة إليه، وأنه لا يفسر إلا بجملة، وإن الجملة بعده لا محل لها وأنه لا يقوم الظاهر مقامه ولا يجوز تثنيته وجمعه، وأنه لا يستعمل إلا في موضع يراد منه التفخيم فلا يقال: هو الذباب يطير (من حلبي). (قوله: أي: بهذه الحصة من الجنس) تفسير لما في المتن من قوله: بالجملة وقد مر فتذكر. (قوله: جملة معترضة) أي: بين الموصوف والصفة لا وصف لقوله: ضمير غائب، وقوله: في هذا الحكم؛ أي: الحكم على الضمير بأنه يفسر بالجملة بخلاف التفسير فإن له دخلاً في ذلك. (قوله: وأيضاً يلزم الخ) أي: وكذا يلزم على تقدير دخوله في بيان القاعدة استدراك قوله: يفسر الخ؛ لأن قوله: يسمى الخ يخرج جميع ما عدا ضمير الشأن فلا حاجة إلى قيد مخرج لما عداه، وكتب عليه أيضاً ما نصه؛ لأن قوله: يسمى كأنه هو المحكوم حينئذ والكلام تمّ عنده فكأنه قال: الضمير المتقدم على الجملة يسمى ضمير الشأن، فينقطع الكلام ويكون ما بعده مستدركاً، وفيه أن ما بعده على هذا التقدير قاعدة أخرى مبينة لوجوب تفسيره بهذه الجملة دون حرف آخر من حروف التفسير والتمييز (نعمه). (قوله: فعلى هذا لو لم يحمل) أي: على ما ذكرنا من أن قوله: يسمى الخ جملة معترضة ليس بداخل في القاعدة لو لم يحمل التقدم المذكور في المتن على ما ذكرنا؛ أي: من أحد التوجيهين السابقين أو على التوجيه الثاني من أن المعنى ويقع متقدماً من غير سبق مرجع كما قال بعضهم: انتقض القاعدة بقولنا: الشأن هو زيد قائم، وقال العصام: المثال مصنوع. (قوله: انتقض القاعدة الخ) وجه الانتقاض أن مثل هذا الضمير ليس بضمير الشأن لجواز تفسيره بالمفرد في قولك: الشأن هو قيام زيد ويصدق عليه التعريف لكنه خارج عن تفسيره التقديم، فإنه أخذ فيه عدم سبق المرجع وهذا له مرجع، وأما إذا جعل قوله: يسمى ضمير الشأن من الحد فيخرج به مثل هذا الضمير فإنه لا يسمى مثل هذا في اصطلاح أرباب هذا الفن ضمير الشأن.

(١) أي: ابن مالك. (٢) أي: ذكر البعيد بلفظ القريب.

يكون (هُوَ[1]) مبتدأ راجعاً إلى الشأن[2]، و(زَيْدٌ قَائِمٌ) خبراً عنه. فإنَّه[3] يصدق عليه[4] إنه ضمير غائب تقدم[5] قبل الجملة مفسراً[6] بالجملة بعده. فإنَّه باعتبار رجوعه إلى الشأن لا يخرج[7] عن الإبهام بالكلية بل إنَّما يرتفع بجملة (زيد قائم) كما لا يخفى[8]. «وَيَكُونُ» ضمير الشأن أو القصة «مُتَّصِلاً[9] وَمُنْفَصِلاً». وإذا كان[10] متصلاً يكون «مُسْتَتِراً[11] وَبَارِزاً[12] عَلَى[13] حَسَبِ العَوَامِلِ». فإن كان عامله[14] معنوياً بأن[15] كان[16] مبتدأ كان منفصلاً[17] وإن كان[18] لفظياً يصلح[19] لاستتار الضمير فيه كان مستتراً وإلَّا[20] بارزاً[21] «مِثْلُ: (هُوَ[22] زَيْدٌ قَائِمٌ)» مثال[23] للمنفصل[24] «وَ: (كَانَ[25] زَيْدٌ قَائِمٌ)» مثال المتصل المستتر[26] «وَ: (إِنَّهُ[27] زَيْدٌ قَائِمٌ)»، مثال للمتصل البارز. «وَحَذْفُهُ[28]» من اللفظ بإضماره لا نسياً[29] منسياً[30] حال كونه[31] «مَنْصُوباً ضَعِيفٌ» أي: جائز مع ضعف بخلاف ما[32] إذا كان[33] مرفوعاً فإنَّه[34] لا يجوز أصلاً لكونه[35] عمدة. أمَّا جوازه[36] فلكونه[37] على صورة الفضلات[38]، وأمَّا ضعفه فلأنَّه[39] حذف ضمير مراد بلا دليل[40]

(١) أي: لفظ هو. (٢) أي: لفظ الشأن. (٣) علة الانتقاض. (٤) أي: على الخط هو. (٥) خبر بعد خبر. (٦) مفسراً نسخة. خبر ثالث. (٧) خبر إنَّ. (٨) أي: الارتفاع. (٩) خبر يكون. (١٠) أي: الضمير الغائب. (١١) خبر بعد خبر. حيث كان مرفوعاً فاعلاً. علامة. في الأفعال الناقصة. رضا. (١٢) متصلاً. (١٣) متعلق بيكون. (١٤) أي: عامل ضمير الشان. (١٥) طريقة. (١٦) ضمير. (١٧) لتعذر الاتصال. (١٨) عامل. (١٩) صفة لفظياً. (٢٠) كان نسخة. (٢١) لتعذر الاتصال. (٢٢) أي: الشأن. (٢٣) أي: هذا. (٢٤) لكونه معنوياً. (٢٥) أي: الشأن. (٢٦) والقرينة عليه رفع قائم. (٢٧) أي: الشأن. (٢٨) استئناف، أي: ضمير الشأن والقصة. (٢٩) فإنَّه لا حذف لأنَّه في حكم العدم. (٣٠) تأكيد لفظي. (٣١) أي: الضمير. (٣٢) عبارة عن الحذف. (٣٣) ضمير. (٣٤) أي: حذف المرفوع. (٣٥) علة عدم الجواز. (٣٦) أي: الحذف. (٣٧) منصوب. (٣٨) مع دلالة الكلام عليه. رضا. (٣٩) أي: ذلك الحذف. (٤٠) ظاهر.

وَيَكُونُ مُنْفَصِلاً وَمُتَّصِلاً مُسْتَتِراً وَبَارِزاً عَلَى حَسَبِ العَوَامِلِ نَحْوَ: هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ وَكَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ وَإِنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ وَحَذْفُهُ مَنْصُوباً ضَعِيفٌ[1]

(١) تقسيم للمتصل لا مطلق الضمير.

(قوله: بأن كان مبتدأ) أو بأن كان عامله حرفاً والضمير مرفوعاً إلى غير ذلك. (قوله: أما جوازه فلكونه على صورة الفضلات) هكذا قالوه، وفيه أن مجرد كونه على صورة الفضلات لا يصحح الحذف، بل لا بد له من قرينة، وجاز أن يقال: قد تقوم القرينة وعلى خصوصية المحذوف، إما على الحذف فكرفع الجزئين في نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عذاباً يومَ القيامَةِ المصَوِّرُونَ»، وأما على خصوصية المحذوف: فلأن حذف اسم الحروف المشبهة بالفعل إذا لم يكن ضمير الشأن لم يجز إلا في الشعر على ضعف، إن قلت: فينبغي أن لا

(قوله: أو بأن كان) أي: بأن يكون اسم ما الحجازية عطف على قوله بأن كان مبتدأ بتقدير أو لا يكون عامله معنوياً لئلا يلزم كونه بياناً للعامل المعنوي. (قوله: إلى غير ذلك) لم يوجد له نظير. (قوله: هكذا قالوا) لما كان مقصودهم في هذا المقام الفرق بين المرفوع والمنصوب والفارق هو كون المنصوب فضلة دون المرفوع، وأما وجود القرينة على المحذوف فمشترك بينهما تمرضوا للأول دون الثاني فاندفع قوله. (قوله: لا تعين المراد) وإن كانت تعين المحذوف فإن تعين المحذوف على تقدير كون الجملة بعدها غير مؤولة لا ينافي احتمالها التأويل بالمفرد، فلا يرد أنه إذا لم يتعين لا يكون قرينة على خصوصية المحذوف.

(قوله: فإنه يصدق عليه أنه ضمير غائب الخ) أي: مع أنه ليس بضمير شأن بخلاف ما إذا كان داخلاً فيها؛ لأنها لا تنتقض به؛ إذ لا يسمى هذا الضمير ضمير شأن. (قوله: فإنه باعتبار رجوعه الخ) دفع لما يتوهم من أنه لا يصدق على هو في هذا المثال أنه ضمير الخ؛ لأن التفسير إنما هو للمبهم ولا إبهام في هو المذكور في المثال لكون مرجعه مذكوراً لفظاً، وحاصل الدفع: أن مرجعه مبهم فيكون مبهماً؛ إذ إبهام الضمير وعدم إبهامه باعتبار المرجع تأمل (نور الدين). (قوله: وإذا كان متصلاً يكون الخ) يشير إلى أن المستتر والبارز قسمان للقسم؛ أعني: المتصل لا قسم مطلق الضمير، وخلاصة البحث أنه إذا كان ضمير الشأن مبتدأ أو اسم ما الحجازية؛ نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾، وما هو زيد بسلطان كان منفصلاً وإن كان اسم بأبي كان وكاد، قال الشاعر: إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ البيت، وقال تعالى: ﴿كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾، وإن كان اسم باب أن وأول مفعولي باب علمت كان بارزاً؛ نحو قوله تعالى ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ﴾، وقال الشاعر: وعلمته الحق لا يخفى على أحد (امتحان). (قوله: فإن كان عامله معنوياً) أي: أو حرفاً وهو مرفوع كاسم ما الحجازية، وقوله: حال كونه منصوباً يوهم أن حذفه مرفوعاً غير ضعيف مع أنه غير جائز أصلاً فالأوضح ويمتنع حذفه إلا منصوباً فإنه يجوز على ضعف وقلة. (قوله: فلكونه في صورة الفضلات) لكونه اسم إن كان في المثال الآتي، ومنه قوله عليه السلام: «إن من أشد الناس عذاباً يوم القيمة المصوّرون»، فإن اسم أن وإن كان عمدة في الكلام، لكنه يشبه الفضلة بوقوعه بعد حرف يشبه الفعل المتعدي. (قوله: بلا دليل عليه) في اللفظ، وفيه أن عدم دخول النواسخ على الأسماء الشرطية مع معونة المقام

عليه لأن[1] الخبر[2] كلام مستقل[3]، مثاله[4]:

إنَّ[5] مَـنْ يـدخُـلِ الـكـنـيـسَـةَ يـومـاً يَـلْـقَ[6] فـيـهـا جـآذِراً وَظِـبَـاء

«إِلَّا مَعَ (أنَّ)» المَفْتُوحَةِ «إِذَا خُفِّفَتْ فَإِنَّهُ» أي: حذفه[7] بنيّة الإضمار ههنا[8] مع كونه منصوباً.

«لاَزِمٌ» كقوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ[9] دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ وذلك[10] لأنَّه[11] قد خففت (إنّ) و(أنَّ) لثقلهما بالتشديد الواقع[12] فيهما، وبعد[13] تخفيفهما وجدوا (إنْ) المكسورة المخففة عاملة[14] في الملفوظ كما قال الله تعالى: ﴿وَإِن كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ ولم يجدوا[15] (أنْ) المفتوحة المخففة عاملة[16] في الملفوظ مع أنَّ (أنَّ) المفتوحة أقوى شبهاً[17] بالفعل من المكسورة، فهي أجدر[18] بالعمل. فإذا لم يجدوها[19] عاملة[20] في الملفوظ قدّروا[21] عملها في ضمير الشأن لئلا[22]

(١) علة المنفي. (٢) بعد ضمير الشأن. (٣) ليس فيها ضمير رابط. (٤) أي: مثال المنصوب الذي حذف مع ضعف. (٥) فمن مبتدأ ويدخل خبره ولا يجوز أن يكون اسم إنَّ لأنَّ له صدر الكلام، فالمبتدأ والخبر في محل الرفع بأنّها خبر إنَّ واسمها ضمير الشأن والتقدير إنَّه من يدخل الكنيسة .آه شهرده. (٦) أي: يرى حلبي. (٧) أي: الضمير. (٨) أي: في موضع يكون مع انَّ المفتوحة. (٩) أي: آخر دعوى أهل الجنة. (١٠) أي: لزوم الحذف ثابت. (١١) أي: الشأن. (١٢) صفة التشديد. (١٣) متعلق بوجدوا الآتي. (١٤) حال من وجدوا. (١٥) عرب. (١٦) حال. (١٧) لأنَّ صيغته مثل صيغة مدّ ومدّ وجيد. أي: من جهة المشابهة. (١٨) أي: أليق. (١٩) عرب. (٢٠) حال من يجدوا. في استعمالاتهم. (٢١) عرب. (٢٢) علة قدروا.

إِلَّا مَعَ أَنَّ[1] إِذَا خُفِّفَتْ فَإِنَّهُ[2] لَازِمٌ.

(١) أي: المفتوحة.
(٢) أي: حذف ضمير الشأن.

يكفي دليلاً عليه إلا أن يقال: ذلك الدليل لا يعين المراد لجواز أن يكون الجملة الواقعة بعدها في تأويل المفرد، وهي اسم لها وخبرها محذوف، والتقدير: أن هذه القصة مطابقة للواقع، وقوله: لأن الخبر كلام مستقل؛ أي: خبر ضمير الشأن كلام مستقل ليس فيه ضمير رابط فلا يقتضي الارتباط. (قوله: مثاله أن من يدخل الكنيسة الخ) أي: مثال الحذف الضعيف، قول الشاعر من البحر الخفيف أن من يدخل البيت؛ أي: أنه وفيه الشاهد، وإنما لم يجعل من اسمها لما تقدم أن النواسخ لا تدخل على أسماء الشرط، ومن هنا شرطية بدليل جزمها الفعلين، ووجهه أن أداة الشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله، والكنيسة معبد النصارى، والجاذر بوزن مساجد جمع جؤذر بضم الجيم، وأما الذال المعجمة فيجوز ضمها وفتحها بمعنى، ولد البقرة الوحشية، والظباء جمع ظبية، والمراد بهما صور حسان من الأنس تشبههما، فالمعنى أنه؛ أي: الشأن من دخل يوماً من الأيام في معبد النصارى يشاهد فيها صوراً حسنةً؛ أي: نساءً مشابهة للجآذر والظباء في العيون والأعناق، وقيل: أراد بهما الصور المنقوشة في جدارها، وقيل: الجآذر كناية عن الأولاد الحسان، والظباء عن البنات الحسنات. (قوله: كقوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ﴾) الآية في سورة يونس، وقال الشاعر:

في فِتْيَةٍ، كسُيوفِ الهِنْدِ، قَدْ عَلِمُوا
أنْ هالِكٌ كلُّ مَنْ يَحْفى وَيَنْتَعِلُ

أي: أنه يعني أن كل أحدٍ فانٍ فقيراً أو غنياً. (قوله: عاملة في الملفوظ) أي: في سعة الكلام، ولو كان قليلاً ثم إن الاستدلال بقوله تعالى: ﴿وَإِن كُلًّا﴾ الخ مبني على قراءة تخفيفه إن، وهي قراءة أهل الحرمين وأبي بكر كذا في المغني، والآية في سورة هود. (قوله: فهي أجدر في العمل

يكون حذفه ضعيفاً، قلنا: تلك القرينة لا تعين المراد لجواز أن تكون الجملة الواقعة بعدها في تأويل مفرد، وهي اسم لها وخبرها محذوف، والتقدير: إن هذه القصة مطابقة للواقع. (قوله: لأن الخبر كلام مستقل) هذا ما قاله الشيخ الرضي، وفيه أن استقلاله لا ينافي ثبوت القرينة كما قال هو في قوله: إن من يدخل الكنيسة يوماً الخ وذلك الدليل أن نواسخ المبتدأ لا تدخل على كلم المجازاة، إن قلت: يجوز أن تكون هذه من حروف التصديق، قلنا: ذلك بعيد غاية البعد، نعم يجوز أن يقال فيه ما قلناه في الحديث، قال قدس سره في الحاشية: الكنيسة: معبد النصارى، والجآذر جمع جؤذر، وهو ولد البقرة الوحشية.

(قوله: أن يقال فيه ما قلنا في الحديث) وهو أن تكون الجملة بتأويل المفرد اسم أن والخبر محذوف، والتقدير: أن هذه القصة واقعة.

يزيد المكسورة عليها عملاً[1] من أنَّه[2] أجدر به، ولم يجوزوا[3] إظهار ذلك الضمير، لئلا[4] يفوت[5] التخفيف المطلوب[6] ههنا، كما يدل عليه حذف النون وحكموا[7] بلزوم حذف ضمير الشأن مع (أنَّ) المفتوحة إذا خففت. «(أَسْمَاءُ الإِشَارَةِ) أي: أسماء الإشارة المعدودة[8] في المبنيات بحسب الاصطلاح[9] «مَا وُضِعَ» أي: أسماء[10] وضع[11] كل واحد منها «لِمُشَارٍ إِلَيْهِ» أي[12]: لمعنى مشار[13] إليه[14] إشارة

(١) تمييز. (٢) أي: لفظ إنَّ. (٣) نحاة. (٤) علة عدم التجوز. (٥) في أنْ المفتوحة المخففة. (٦) وهو التخفيف. (٧) أي: النحاة. (٨) بقوله المضمرات وأسماء الإشارات. (٩) أي: حقيقة اصطلاحية لا لغوية. (١٠) إشارة إلى أنَّ ما عبارة عن الاسم. (١١) والاسم يعم الجمل. (١٢) إنَّما فسره به إشارة إلى .آه. موصولة محذوف. (١٣) صفة. (١٤) فيشمل المذكر والمؤنث.

أَسْمَاءُ الإِشَارَةِ مَا وُضِعَ لِمُشَارٍ إِلَيْهِ

(قوله: أي: أسماء وضع كل واحد منها) إنما فسر بذلك المفسر بحسب الظاهر هو المجموع ووضع المجموع وضع أجزائه. (قوله: إشارة حسية) هي تخييل امتداد واصل بين المخيل وما يصير غاية الامتداد، وهي لا تكون إلا إلى محسوس مشاهد.

(قوله: والجآذر) بفتح الهمزة ومدها، والجؤذر بضم الجيم والذال المعجمة وبفتحهما كوزن كذا في الصراح. (قوله: إنما فسر بذلك) أي: فسر ما بأسماء؛ لأن الظاهر أن المفسر المجموع حيث أورد صيغة الجمع واعتبر مرجع الضمير إلى كل واحد؛ لأن وضع المجموع وضع أجزائه وليس له وضع على حدة. (قوله: لا تكون إلا إلى محسوس) فنسبة الإشارة إلى الحس بمعنى تعلقها بالمحسوس لا بمعنى أنها محسوسة.

الخ) حاصله: أن المخففة المفتوحة مع كونه أقوى لم توجد عاملة في الملفوظ في سعة الكلام أصلاً، وهذا بحسب الظاهر يوجب ترجيح الأضعف على الأقوى؛ وذلك غير جائز فقدروا عملها؛ أي: اعتبروا عمل المفتوحة في ضمير الشأن كما في قوله:

أنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

لئلا يزيد الخ، فيكون ذلك الضمير اسماً لها بعد التخفيف، والجملة المفسرة له خبراً لها فيكون عاملاً في المبتدأ والخبر كما كانت في الأصل، فهي لا تزال عاملة بخلاف المكسورة، فإنها قد تكون عاملة وقد لا والعمل في الظاهر وإن كان أقوى لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون فلا يلزم ترجيح الأضعف. (قوله: ولم يجوزوا إظهار ذلك الضمير) أي: مع المفتوحة فإعمالها في البارز شاذ كما في قوله:

فَلَوْ أَنَّكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي
طَلاَقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيْقُ

(قوله: وحكموا بلزوم حذف الخ) أي: حتى يدوم عملها ولو في مقدر ويقاوم ذلك عمل المكسورة في الظاهر. (قال المصنف: أسماء الإشارة) الإشارة هي الامتداد الواصل من المشير إلى المشار إليه، واسمه لفظ الإشارة والمراد باسم الإشارة تركيباً إضافياً هو هذا اللفظ لكن مراد النحاة باسم الإشارة ليس تركيباً إضافياً، بل المراد به ألفاظ وضعت لمشار إليه مثل هذا وغيره مما يدل على هذا الامتداد (نور الدين). (قوله: أي: أسماء وضع كل الخ) فسر الموصول بذلك بناء على أن المعرف بحسب الظاهر هو المجموع، وإن كان المراد بحسب الحقيقة هو الجنس الذي يدل عليه الجمع تضمناً فبالنظر إلى هذا يصح تفسيره باسم وضع الخ، كما فسر هكذا في أسماء الأفعال، وقوله: أي: لمعنى مشار إليه إشارة لمذهب القدماء كما أن قوله: أو لكل فرد من أفراده مذهب المحققين من الأواخر. (قوله: إشارة حسية) وهي الامتداد المتخيل الواصل بين الشخص وما يصير غاية لذلك الامتداد؛ أي: بأن يكون إشارة إلى محسوس مشاهد حاضر بين يدي المتكلم والمخاطب، وليس المراد أن نفس الإشارة حسية فإنه

حسية بالجوارح والأعضاء[1]، لأنَّ[2] الإشارة عند إطلاقها[3] حقيقة[4] في الإشارة الحسية[5]، فلا يرد[6] ضمير الغائب وأمثاله، فإنَّها[7] للإشارة[8] إلى معانيها إشارة ذهنية لا حسية، ومثل[9]: «﴿ذَٰلِكُمُ[10] ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾» مما[11] ليس الإشارة إليه حسية[12] محمول[13] على التجوز[14]. وإنَّما[15] بنيت لشبهها بالحرف، كما سبق[16]. «وَهِيَ» أي[17]: أسماء الإشارة ذا[18] حال كونها[19] «لِلْمُذَكَّرِ» الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم[20] من نسبة الخبر إلى المبتدأ[21]. «وَ[22]لِمُثَنَّاهُ: ذَانِ» رفعاً[23] «وَذَيْنِ» نصباً[24] وجراً، أي: وذان وذين حال كونهما[25] لمثنى المذكر، قدم[26] ليكون الضمير[27] أقرب إلى مرجعه[28]، وعلى[29] هذا القياس[30] في التراكيب الثلاثة الباقية[31]. فقوله: (هي) مبتدأ، وقوله[32]: (ذا) مع عطف عليه مقيداً[33]

(١) عطف تفسير. (٢) علة مقدر إنَّما قلنا إشارة حسية. (٣) بدون التقييد بالعقلية. (٤) خبر إن. (٥) لا العقلية. (٦) على التعريف متمماً. (٧) علة فلا يرد. (٨) موضوع. (٩) مبتدأ. (١٠) المشار إليه في هذا المثال هو الله تعالى وهو غير محسوس. (١١) أي: من اسم الإشارة. (١٢) خبر ليس. (١٣) خبر مبتدأ وهو مثل. (١٤) بتنزيله منزلة المحسوس المشاهد إذ ما من شيء إلَّا ويدل عليه. لارى. (١٥) شروع لعلة البناء. (١٦) في تعريف المبني. (١٧) مبتدأ محذوف الخبر. (١٨) وما عطف عليه خبره. (١٩) موضوع. (٢٠) وهو الكون. (٢١) أي: ذا. (٢٢) حال متقدم عن ذي الحال. (٢٣) بالألف. (٢٤) بالياء. (٢٥) أي: ذين وذان. (٢٦) أي: الحال على ذي الحال. (٢٧) أي: مثناة. (٢٨) وهو مذكر. (٢٩) خبر مقدم. (٣٠) مبتدأ مؤخر. (٣١) وفي قوله: وللمؤنث ما إلَّا أن يقال للطرق. قدمي. (٣٢) مصنف مبتدأ. (٣٣) حال.

لا يمكن ذلك، ثم إن الغرض من هذا دفع الاعتراض الذي أورده أكثر الشراح كالهندي على عبارة المصنف، وتقريره أنه إن أراد بقوله: المشار إليه الإشارة الاصطلاحية لزم تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة؛ إذ الإشارة في طرف المحدود اصطلاحية، وإن أراد الإشارة اللغوية دخل فيه ضمير الغائب والمعهود وغيرهما فالشارح حمل الإشارة على الحسية، فاندفع الاعتراض المذكور لكن يرد حينئذ مثل: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ﴾، ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ﴾، فأجاب عنه بأنه محمول على التجوز بتنزيله منزلة المحسوس فإن من كانت المحسوسات بأسرها دالة عليه فهو فوق المحسوس في الظهور، وأجاب الهندي عن الاعتراض بأن التعريف لفظي وهو تعريف لفظ بلفظ أجلى منه وباعتبار الحيثية، وقوله: بالجوارح؛ أي: كائنة بها صفة كاشفة لما قبله. (قوله: حقيقة في الإشارة الحسية) لتبادرها وهو من إمارات الحقيقة فالمستعمل في غيرها مجاز، فاعلم أن اسم الإشارة المستعمل في غير الحاضر في العين عيناً كان أو معنى يحتاج إلى تقدم ذكر كضمير الغائب (أطول). (قوله: فلا يرد الضمير الغائب وأمثاله) من سائر المعارف الموضوعة للمعهود، وهذا تفريع على ما قبله؛ أي: إذا كان الإشارة عند الإطلاق حقيقة في الحسية فلا يرد منعاً على الحد مثل ضمير الغائب والمعرف باللام المعهدية، وغير ذلك بأن يقال: إن الضمير يشار به إلى المعود إليه، وكذا سائر المعارف يشار بها إلى واحد معين فيصدق على كل واحد منها اسم وضع لمشار إليه، قوله: ومثل: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ﴾ قد عرفت أنه جواب عن نقض التعريف جمعاً على تقدير حمل الإشارة إلى الحسية، وحاصل الجواب: أنه من الأفراد المجازية فلا يضر خروجه، بل يجب فلا نقض به. (قوله: محمول على التجوز) أي: بتنزيل

وَهِيَ[1] ذَا لِلْمُذَكَّرِ وَلِمُثَنَّاهُ ذَانِ[2] وَذَيْنِ[3]

(١) وهي خمسة والجملة ما بعده مبنية. هندي.
(٢) أي: في حال الرفع.
(٣) أي: في حال النصب والجر أي: ذان وذين حال كونهما لمثنى المذكر.

(قوله: فلا يرد ضمير الغائب) ولا يرد أيضاً أن هذا تعريف للشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة؛ لأن المعرف ليس ما يفهم من الأسماء مفردة، وقد أضيف إلى الإشارة، بل لذلك المركب الإضافي معنى اصطلاحي كما أشار إليه، أريد بيانه بالإشارة المعلومة لكل واحد، ومن الظاهر أيضاً: أنه ليس تعريفاً للشيء بنفسه كما توهم؛ لأن المأخوذ في المعرف جزؤه، بل قيده، وإنما يكون كذلك ولو كان نفسه مأخوذاً فيه. (قوله: محمول على التجوز) بتنزيله منزلة المحسوس المشاهد؛ إذ ما من شيء إلا ويدل عليه. (قوله: وهي ذا للمذكر) لما لم يصح حمل

(قوله: مشاهد) أي: مبصر تخصيص بعد التعميم ولم يكتف بمشاهد؛ لأنه قد يطلق على المعلوم يقيناً. (قوله: لأن المعرف ليس الخ) يعني: ليس المعرف المعنى التركيبي المستفاد من التركيب الإضافي بل المعنى الإفرادي الذي نقل إليه المركب الإضافي في الاصطلاح. (قوله: كما أشار إليه) أي: بقوله بحسب الاصطلاح جملة معترضة بين الموصوف؛ أعني: معنى وصفته؛ أعني: أريد بيانه والكاف الداخلة على الكافة لتشبيه مضمون الجملة بمضمون الجملة كما في قوله تعالى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ فلا يقتضي ما يتعلق به نص عليه في الرضي. (قوله: جزآءه) بالنظر إلى المعنى الاصطلاحي. (قوله: بل قيده) أي: قيد المعرف بالنظر إلى المعنى الإضافي. (قوله: إذ ما من شيء) أي: موجود إلا ويدل عليه دلالة المصنوع على الصانع فهو لوضوحه بسبب كثرة الأدلة صار كالمحسوس المشاهد. (قوله: بعوده إلى الجمع) وعدم عطفه سائر أسماء الإشارة على ذا.

ذا على هي لعودة إلى الجمع احتاج إلى توجيه، فقال بعض المحشين تارة: بأن قوله: هي مبتدأ محذوف الخبر؛ أي: وهي خمسة، والجملة التي بعدها مبنية، والأولى أن يقال: وهي فيما سيذكر، وتارة: بأن ذا خبر بتقدير معطوف؛ أي: وهي ذا وأخواته، وقوله: للمذكر خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو للمذكر، ويلزم على هذا التقدير مع حذف المبتدأ حذف المعطوف وهو قليل، وتارة بأن قوله: للمذكر خبر ذا، والجملة خبر المبتدأ الأول بتقدير العائد؛ أي: وهي ذا منها للمذكر، وتارة بأنه صفة لذا، وهو مبتدأ خبره محذوف، والجملة خبر المبتدأ؛ أي: هي منها ذا للمذكر، ولا يخفى ما فيه من التكلف مع أن سرد الكلام ليس على نسق، ثم قال: قوله: لمثناه ذان من باب حذف الموصول؛ أي: الذي لمثناه ذان، وفيه أن جواز حذف الموصول مذهب الكوفيين، لكن نقل أن بعض المحققين مالوا إليه، وقيل: إن قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴿١٦٤﴾﴾ من هذا الباب؛ أي: ما منا إلا من له مقام إذا ظهر تلك الوجوه ظهر لك أن توجيه الشارح أحسن والعطف. (قوله: والعامل في الحال معنى الفعل) إلى آخره فيه أن قوله: ذا جزء للخبر على تحقيقه فإن نظيره البيت سقف وجدران، وجزء الخبر ليس مسنداً بالحقيقة، بل المسند المجموع. (قوله: قدم الخ) يمكن أن يقال: إنه قدم؛ لأن الذهن ينساق إلى ذكر المثنى والجمع بعد ذكر المفرد.

المعقول منزلة المحسوس المشاهد في كمال الظهور، إذ ما من موجود إلا ويدل عليه دلالة المصنوع على الصانع، ومثله هذه فائدة أو رسالة في أوائل الكتب، وقوله كما سبق؛ أي: في أول باب المبنيات حيث قال: أو شبهه له كالمبهمات. (قوله: وهي؛ أي: أسماء الإشارة ذا الخ) وقع في بعض النسخ قبل قوله: ذا لفظة خمسة، وهو غلط فإنه جواب آخر لكنه لم يرتضه وعدل إلى غيره. (قوله: حال كونها للمذكر) لم يجعل صفة لعدم الاطراد فيما سيأتي. (قوله: معنى الفعل المفهوم) فإنه يفهم من نسبة الخبر إلى المبتدأ معنى فعلي تقييدي، وهذا مبني على مذهب ابن مالك حيث جوز وقوع الحال عن الخبر، وجعل العامل معنى الفعل المفهوم من الانتساب؛ يعني: ينسب إليها ذا للمذكر، وقوله: ليكون الضمير أقرب إلى مرجعه كما مر نظيره عند قوله: وعكسها لعل. (قوله: فقوله: هي مبتدأ وذا مع الخ) الغرض من هذا التكلف دفع اعتراض يرد على ظاهر عبارته، وهو أن هي مبتدأ راجع إلى أسماء الإشارة، ولا يصح حمل ذا عليها، وحاصل الجواب: أن ذا مع ما عطف عليه المجموع خبره، فعلى هذا ليس قول المصنف: لمثناه ذان جملة مركبة من مبتدأ وخبر معطوفة على الجملة قبلها كما يوهمه ظاهر العبارة، بل هو مفرد مقيد بحال معطوف على مفرد مقيد بحال وهكذا.

(قوله: احتاج) أي: الحمل. (قوله: والجملة التي بعده) أي: مع ما عطف عليها. (قوله: والأولى الخ) فيكون أشد ارتباطاً بما بعده في الاحتياج إلى البيان لكن فيه كثرة الحذف. (قوله: خبر مبتدأ محذوف) والجملة مع ما عطف عليها بمنزلة البدل للجملة الأولى لكونها غير وافية بتمام المراد، وكون الثانية وافية به. (قوله: صفة لذا) فيقدر متعلقه معرفاً بلام التعريف دون الموصول لئلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته، وهذا هو التكلف الذي أشار إليه المحشي رحمه الله. (قوله: مع أن سرد الخ)؛ لأنه يمكن أن يكون قوله: لمثناه صفة لذان والسرد زره دوختن، والمراد إجراء الكلام. (قوله: ثم قال) أي: بعض المحشين وهذا القول على تقدير جعله صفة، وقوله: وذان وما عطف عليه من الموصول المحذوف. (قوله: أحسن) لعدم الاحتياج إلى الحذف وألطف لسرد الكلام فيه على نسق. (قوله: وجزء الخبر ليس مسنداً الخ) كونه مسنداً في اللفظ كاف في صحة كونه ذا حال، ولا يلزم كونه مسنداً من حيث المعنى فالتقدير ينسب إليه ذا كما يفهم من تقرير الشارح رحمه الله، نعم يرد على توجيه الشارح رحمه الله أنه ليس المطلوب الحكم بأن أسماء الإشارة مجموع هذه الألفاظ حال كونها للمذكر والمثنى ولأجل ركاكة التقدير المذكور تركه بعض المحققين وجوّز كونه صفة مع احتياجها إلى تقدير متعلق الجار معرفاً، وعندي الوجه تقدير الخبر كهي كما في قوله: وهي اسم وفعل وحرف.

كل[1] واحد منها[2] بحال خبر[3] له[4]. ويجيء في بعض اللغات (ذَانِ[5]) في جميع الأحوال الرفع والنصب والجر، ومنه[6] قوله[7] تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾ على أحد الوجوه. «وَ[8]لِلْمُؤَنَّثِ» الواحدة «تَا» قيل: هي الأصل في لغات المؤنث الواحدة[9]، لأنَّه[10] لم يثن[11] منها إلَّا هي. «وَذِي[12]» وقيل: هي الأصل لكونها بإزاء (ذَا) للمذكر فينبغي أن يناسبها[13]. وقيل: هما[14] أصلان، وللقول[15] بأصالتهما[16] قدمتا على سائرها[17] لفرعيتها، «وَتِي» بقلب الألف[18] ياء[19]، «وَتِهِ وَذِهِ» بقلب الألف[20] والياء[21] هاء بغير وصل الياء بهما. «وَتِهِي وَذِهِي[22]» بوصل الياء[23] بهما. «وَلِمُثَنَّاهُ» أي: مثنى المؤنث «تَانِ» في الرفع[24] «وَتَيْنِ» في النصب والجر ولا يثنى من لغاته[25] إلَّا (تا[26]) لكثرة ورودها على الألسنة[27]. وتوهم بعضهم[28] من[29] اختلاف أواخر (ذان[30] وذين وتان[31] وتين) باختلاف العوامل أنَّها[32] معربة، و[33]الجمهور على أنَّ هذا الاختلاف[34] ليس بسبب اختلاف العوامل، بل (ذان[35] وتان) مرفوعان لتثنية المرفوع، و(ذين وتين) لتثنية[36] المنصوب والمجرور[37]، ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي[38] لا لقصد الإعراب لوجود[39] علّة[40] البناء فيها. «وَلِجَمْعِهِمَا» أي: لجمع المذكر[41] والمؤنث[42]

(١) فاعل مقيداً. (٢) أي: من ذا وما عطف عليه. (٣) بخبره. (٤) أي: للمبتدأ. (٥) فاعل يجيء. (٦) خبر مقدم، بعض اللغات. (٧) مبتدأ مؤخر. (٨) موضوعة. (٩) صفة المؤنث. (١٠) علة أصل لا عاقلة أو غيرها. (١١) في قراءة التشديد مع قراءة. (١٢) بقلب الألف. (١٣) الظاهر أن يناسبه. (١٤) أي: تا وذي. (١٥) أي: للحكم. متعلق بتقدمتا الآتي. (١٦) أي: تا وذي. (١٧) والظاهر سائرها أي: على سائر اللغات الموضوعة. (١٨) أي: ألف تا. (١٩) مبالغة في الفرق. (٢٠) من تا في ته. (٢١) في ذي. (٢٢) وذان لم يذكر لقلتها. (٢٣) بحصولها من. (٢٤) حال كونه موضوعاً. (٢٥) أي: من لغات المؤنث الواحدة. (٢٦) أي: المذكور. (٢٧) جمع لسان. (٢٨) وهو المالكي. حلبي. (٢٩) سببية. (٣٠) في تثنية المذكر. (٣١) في المؤنث. (٣٢) مفعول توهم. (٣٣) حال. (٣٤) أي: اختلاف ذان وتان. (٣٥) مرفوع المحل برفعه بالألف المحلية عاملة. (٣٦) موضوعتان. (٣٧) مبتدأ. (٣٨) خبره. (٣٩) علة لمقدر، وإنَّما حكم الجمهور بعدم كونها معربة. (٤٠) وهو الاحتياج إلى مشار إليه. (٤١) عاقلاً كان أو غيره. (٤٢) على سبيل الاشتراك.

وَلِلْمُؤَنَّثِ تَا وَذِي وَتِي وَتِهْ وَذِهْ وَتِهِي وَذِهِي وَلِمُثَنَّاهُ تَانِ وَتَيْنِ وَلِجَمْعِهِمَا

(قوله: ويجيء في بعض اللغات الخ) وهي لغة بني الحارث بن كعب قبيلة من اليمن كذا نسبها الجوهري، وقال العيني: نسبها الكسائي إلى بلحارث وزبيد وخثعم وهمدان ونسب أبو الحطاب إلى كنانة، وبعضهم إلى بلعنبر وأنكره المبرد مطلقاً (مغني)، وعليها ورد قوله عليه السلام: «من أحب كريمتاه لم يكتب بعد العصر». (قوله: ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ﴾ الخ) بتشديد أن وهي قراءة من عدا ابن كثير وأبا عمرو وحفصاً والآية في سورة الأعراف، ومنه قول أبي النجم، قد بلغا في المجد غاياتاها، أي غايتيه والألف للإطلاق، وقوله على أحد الوجوه أي الذي حمل عليه المبرد هذه القراءة (مغني)، وقيل: إنَّ إن ههنا حرف إيجاب بمعنى نعم كما في قوله: أن وراكبها فهذان مبتدأ وساحران خبره، وقيل اسم أن ضمير الشأن محذوف كما في أن مّن يدخل الكنيسة الخ. (قوله: بقلب الألف ياء) قال المرزوقي: إن إبدال الألف ياء إنما هو في لغة هذيل كما قال شاعرهم، وهو أبو ذؤيب يرثي أولاده خمسة ماتوا في طاعون:

سَبَقُوا هَوَيَّ وأعنَقُوا لِهَواهُمُ
فَتُخُرِّمُوا ولكلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

أي: سبقوا هواي، وأما غيرهم فلا يجوزون إبدالها وإدغامها في شيء، وكذا إدغام شيء فيها لكونها هوائية لا معتد بها في المخرج. (قوله: بقلب الألف والياء هاء) أي: بقلب ألف ذا وياء ذي وتي هاءً ساكنة في الوقف والوصل أيضاً إجراء له مجرى الوقف، وكذا بكسر الهاء من غير وصل الياء. (قوله: بوصل الياء) أي: الحاصلة من إشباع الكسرة، وفيه أن حروف

(قوله: على أحد الوجوه) قال قدس سره في الحاشية: وقيل: إن ههنا بمعنى نعم وهذان مبتدأ وساحران خبره، وقيل: ضمير الشأن ههنا محذوف، أي: إنه هذان لساحران. (قوله: بقلب الألف ياء) فإن الياء قد تكون علامة للتأنيث، نحو: تضربين. (قوله: بقلب الألف والياء هاء) فإن الهاء قد تكون مبدلة من تاء التأنيث في الوقف. (قوله: بوصل الياء) لحصولها من الإشباع أو الجمع بين العوضين. (قوله: ولا يثنى من لغاته الخ) لم ترد التثنية المتعارفة؛ لأن المعرفة لا تثنى إلا إذا نكر ولا ينكر اسم الإشارة.

(قوله: فإن الياء قد تكون علامة التأنيث) فلذلك خص إبدال الألف بها بالمؤنث دون المذكر ولا يتوهم أن الياء فيها علامة التأنيث، وكذا معنى قوله: لأن الهاء تكون مبدلة الخ. (قوله: في الوقف) ثم أجرى الوصل مجرى الوقف. (قوله: لأن هذا) أي: كتبه بالياء حال الألف المجهول أصله أنه واو أو ياء؛ لأن الياء أخف من الواو.

«أُولاَءِ مَدّاً وَقَصْراً» أي: ممدوداً ومقصوراً. وإذا كان مقصوراً[1] يكتب بالياء[2]. «وَ[3]يَلْحَقُهَا» أي: أسماء الإشارة، يعني: يدخل[4] على أوائلها على سبيل اللحوق والعروض[5] بعد اعتبار[6] أصالتها «حَرْفُ[7] التَّنْبِيْهِ[8]» وهي كلمة (ها) فهو في الحقيقة ليس منها، وإنَّما هو حرف جيء[9] به للتنبيه على المشار إليه قبل لفظه، كما جيء به للتنبيه على النسبة الإسنادية[10]، كقولك: (هَا زَيْدٌ قَائِمٌ) و: (هَا إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ). «وَيَتَّصِلُ بِهَا» أي: بأواخر أسماء الإشارة «حَرْفُ الخِطَابِ» وهو الكاف تنبيهاً[11] على حال المخاطب من[12] الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث،

(١) لفظ أولاء. (٢) لأنَّ هذا حال الألف المجهول أصله. (٣) أي: البعد وتنزيله بالبعد منزلة نكرة. رضي. (٤) تفسير الأخص بالأعم. (٥) عطف تفسير. (٦) ظرف اللحوق. (٧) فاعل يلحق. (٨) وقد يختمه حرفا التنبيه والخطاب معاً نحو: ها ذاك. (٩) أي: على قصد الإشارة بوجه. م
(١٠) قبل إتيان الإسناد. (١١) علة يتصل. للسامع. (١٢) بيانية، بيان حال.

أُولَاءِ مَدّاً[1] وَقَصْراً وَيَلْحَقُهَا[2] حَرْفُ التَّنْبِيْهِ[3] وَيَتَّصِلُ بِهَا حَرْفُ الخِطَابِ

(١) أي: ممدوداً أو مقصوراً وإذا كان مقصوراً يكتب بالياء. ج.
(٢) أي: يدخل على أوائل أسماء الإشارة حرف. آه.
(٣) وهي كلمة ها.

(قوله: وإذا كان مقصوراً يكتب بالياء)؛ لأن كذا حال الألف المجهول أصله. (قوله: على سبيل اللحوق) يعني: أن اللحوق يقتضي اعتبار أصل أولاً، ولا يلزم أن يكون اتصالاً بالآخر، وإنما اختار هذه العبارة لدفع ما قد يتوهم أنها جزء اسم الإشارة، اعلم أنه قد يفصل بين ها واسم الإشارة المجرد عن اللام والكاف؛ وذلك بأذا وأخواته كثير؛ نحو: ها أنا ذا، وها أنتم أولاء، وها هو ذا وبغيرها قليل.

(قوله: يعني أن اللحوق الخ) أي: أن تفسير الشارح رحمه الله اللحوق بما ذكره أمرين. (قوله: قد يفصل الخ) تمويلاً على العلم باتصالها به لكثرة استعمالها معه. (قوله: وبغيرها من القسم) كقولهم: لاها الله ذا ما فعلت، وإن كقوله:

ها إِنَّ تا عِذْرَةً إِن لَمْ تَكُنْ نَفَعَتْ
فَإِنَّ صاحِبُها قَد تاهَ فِي البَلَدِ

وحرف العطف كقوله:

ونَحْنُ اقْتَسَمْنَا المالَ قِسْمَيْنِ بيننا
فَقُلتُ لَهُم هذا لها ها وذا لها

أي: هذا لها، وهذا لها.

الإشباع لا تكتب فكأنه خص اسم الإشارة بكتابتها تقليلاً لاشتراك كتابة ته وذه (عصام)، وقوله: إلا تا يدل على أن الأصل في لغات المؤنث تا فلا تغفل. (قوله: وتوهم بعضهم الخ) وهو المالكي؛ أي: توهماً ناشئاً من الاختلاف المذكور فمن منشأية، وقوله: إنها معربة، وأما ادعاء أن كل واحدة منها صيغة مستأنفة فخلاف الظاهر. (قوله: لوجود علة البناء فيها) وهي الاحتياج إلى القرينة الرافعة للإبهام كالإشارة الحسية والوصف فهذه العلة موجودة في تثاني أسماء الإشارة كما في المفرد والجمع، وفي الرضي: ذان صيغة مرتجلة غير مبنية على واحدة ولو بنيت عليه، لقيل: ذيان فذان صيغة للرفع وذين صيغة أخرى للنصب والجر. (قال المصنف: مداً وقصراً) المد لغة الحجازيين وبها جاء القرآن، والقصر لغة بني تميم (شذور). (قوله: وإذا كان مقصوراً يكتب بالياء) أي: إذا أريد ذكره على هيئة المقصور يكتب بالياء؛ لأن ألفه مجهول الأصل أنه واو أو ياء، وهذا حال المجهول؛ لأن الياء أخف من الواو فيحمل عليه، قال الجاربردي: أن الألف إذا كانت لام الفعل كما في أولى وجهل أصلها حملت على الانقلاب عن الياء بخلاف ما إذا كانت عيناً فإنها تحمل على الواو هذا، ويرسم الواو في أولى بعد الهمزة لئلا يلتبس بإلى حرف جر، وحمل عليه الممدود. (قوله: يعني: يدخل على أوائلها الخ) يريد أن المصنف ذكر اللحوق وأراد الدخول على أول الكلمة على سبيل العروض بقرينة شهرة هذا فلا يتوهم ذاها (عصام)، وهذا اللحوق مقيد بما إذا لم يتصل بأواخرها اللام، فلا يقال: مثلاها ذلك؛ لأن حرف التنبيه لا يلحق ما للبعيد واللام بالعكس فلا يجتمعان. (قوله: وهي كلمة ها) يعني: أراد المصنف بحرف التنبيه ههنا كلمة ها، وإن كان أعم منها في ذاته بقرينة اشتهار اختصاص استعمال إلا، وأما بالجملة؛ أي: وإن وجدا في أول اسم الإشارة في الظاهر؛ نحو: ﴿أَلَا ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ﴾، فلذا كسرت أن بعدهما؛ نحو: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾. (قوله: فهي ليست في الحقيقة منها) تفريع على قوله: يعني يدخل على الخ فمن فوائد كلمة اللحوق التنبيه على أنها ليست في الحقيقة جزأ منها على ما يوهمه شدة الامتزاج بخلاف كلمة الدخول، فإنها أعم من كون الداخل في الشيء جزأ منه بعد الدخول أولا، وقوله: للتنبيه على الخ؛

وإنَّما[1] جعلت هذه الكاف حرفاً، لامتناع وقوع الظاهر[2] موقعها[3] ولو كانت اسماً لم يمتنع ذلك[4] مثل[5]: ضربتك وبك. وهي[6]: أي: حروف الخطاب «خَمْسَةٌ»[7] والقياس يقتضي الستة[8]، واشترك خطاب الاثنين فرجعت إلى خمسة مضروبة «فِي خَمْسَةٍ[9]» من[10] أنواع أسماء الإشارة، يعني[11]: المفرد المذكر والمؤنث[12]، ومثناهما[13] وجمعهما[14]. وهي[15] ستة راجعة إلى خمسة لاشتراك جمعهما[16]. وإنَّما[17] قلنا: من أنواع أسماء الإشارة لأنَّ[18] إفراد المفرد المؤنث ترتقي إلى ستة[19] «فَتَكُونُ» أي: الحاصل من الضرب «خَمْسَةً وَعِشْرِيْنَ، وهي» أي: تلك الخمسة والعشرون «ذَاكَ[20] إِلَى ذَاكُنَّ» يعني: (ذاك) إذا أشرت[21] إلى مذكر وخاطبت مذكراً و(ذاكما) إذا أشرت[22]

---

(١) ج س م. (٢) أي: اسم الظاهر. (٣) حتى لا يقال: ذا زيد، بل يقال: ذلك. (٤) أي: وقوع الظاهر. (٥) تشبيه لا تمثيل. (٦) ويحتمل أن يفسر بأسماء الإشارة. (٧) أي: الأصل. (٨) في العقل. قدمي. لأنَّ المعاني ستة في المخاطب بالنسبة إلى مذكر والمؤنث. (٩) وهي: ذاك وتاك وذانك وتانك وأولئك. (١٠) حال. (١١) تفسير الأنواع. (١٢) وهو تا. (١٣) مثل ذان وتان. (١٤) نحو: أولئك. (١٥) أي: أنواع اسم الإشارة. (١٦) أي: المذكر والمؤنث. (١٧) ج س م. (١٨) علة قلنا. (١٩) أي: إلى سبعة. (٢٠) تنبيهاً. (٢١) أي: للإشارة إلى مذكر والخطاب لمذكر آخر. (٢٢) أي: للإشارة إلى مذكر والخطاب لمذكرين.

أي: لتنبيه المخاطب على المشار إليه الحسي ليلتفت إليه فينظر إلى أنه أيّ شيء يشار إليه من الأشياء الحاضرة؛ فلذا لم يؤت بها إلا فيما يمكن مشاهدته من الحاضر والمتوسط لا البعيد والغائب ويفصل بين ها وبين اسم الإشارة بأنا وأنت وهو وغيرها كواو العطف كما في قوله:

ونَحْنُ اقْتَسَمْنَا المالَ قِسْمَينِ بيننا

فقلتُ لَهُم هذا لها ها وذا لِيا

أي: هذا لها وهذا لي، وقوله: كما جيء بها؛ أي: في أول الجملة فالكاف للتنظير. (قوله: لامتناع وقوع الظاهر موقعها) مع عدم دليل الاسمية فلا يرد المنع بالمستتر في نحو: أفعل فإن فيه دليل الاسمية وهو الإسناد إليه، وفي الامتحان والدليل على حرفيته عدم حظه من الإعراب؛ إذ لا يمكن جعله تابعاً لاسم الإشارة ولا مضافاً إليه له الخ؛ يعني: أن الكاف لو كان اسماً كما في غلامك لاقتضى ذلك أن تكون مخفوضة بالإضافة وهو ممتنع؛ لأن أسماء الإشارة لا تضاف لأنها ملازمة للتعريف (شذور) فثبت أنه حرف إلا أنه لكونه في صورة الضمير صرّف مثل تصريفه مع أن الحرف لا يتصرف. (قوله: وهي؛ أي: حروف الخطاب) فسر بالحروف بقرينة قوله: خمسة فمرجع الضمير مستفاد من السياق، وأرجعه بعضهم إلى الحرف بناء على أنه يذكر ويؤنث، وأما تذكير العدد؛ أعني: خمسة فمبني على اعتبار تذكير تمييزه؛ أعني: حروف الخطاب وفيه شيء. (قوله: والقياس يقتضي الستة) ثلاثة للمذكر المخاطب، وثلاثة للمؤنث المخاطبة فبالاشتراك بقيت خمسة وهي: كَ كِ كُمْ كما كنّ، وقوله: في خمسة وهي: ذا ذان تا تان هؤلاء، وحاصل الضرب خمسة وعشرون وتمامه في الوافية، وقوله: من أنواع اسم الإشارة؛ أي: لا من أفراده كما سيصرح به. (قوله: وهي ستة بحسب المعنى) كما أن حروف الخطاب كذلك فيرتقي الأقسام بحسب المعنى إلى ستة وثلاثين، حاصلة من ضرب ستة للإشارة في ستة للخطاب. (قوله: لأن أفراد المفرد المؤنث) أي: فقط فضلاً عن أفراد مجموع الأنواع. (ترتقي) إلى ستة وهي: تا وتي وته وذه وتهي وذهي، إلا أن نوعها واحد حاصل

وَهِيَ خَمْسَةٌ فِي خَمْسَةٍ فَيَكُونُ خَمْسَةً وَعِشْرِيْنَ وَهِيَ ذَاكَ إِلَى ذَاكُنَّ

(قوله: لامتناع وقوع الظاهر موقعها) فيه أن ضمير الفصل ولا تفصل مما يمتنع وقوع الظاهر موقعه مع أنه اسم، فالأولى أن يقال: لأن معناها غير مستقل بالمفهومية، ألا ترى أنك تقول في ترجمة ذاك: أينت، وفي ترجمة ذلك: أنت. (قال: وهي) الحرف يذكر ويؤنث، واعتبر هنا تذكيره بقرينة تذكير اسم العدد؛ أعني: خمسة. (قوله: أي: حروف الخطاب) فإنه أقرب ويحتمل أن يفسر بأسماء الإشارة.

(قوله: فيه أن الضمير الخ) والجواب أن الكلام في الضمير البارز هو لكونه ملفوظاً حقيقة واختصاراً للظاهر يصح وقوع الظاهر موقعه بخلاف المنوي، ولعل في قوله: الأولى إشارة إليه. (قوله: لأن معناها غير مستقل الخ) لإفادته كون المخاطب باسم الإشارة الذي قبله واحداً مثنى مجموعاً مذكراً مؤنثاً كذا في الرضي. (قوله: ألا ترى الخ) لم يظهر لي فرق بين تاء أينت وأنت وبين كاف ذا يفيد كون الأول تنويراً للثاني في عدم الاستقلال مع أن توافق الترجمة بالمترجم عنه لا يقتضي الاتحاد في المعنى من كل الوجوه.

إلى مذكر وخاطبت مذكرين، و(ذاكم) إذا أشرت إلى مذكر وخاطبت مذكرين. «وَ» على هذا القياس «ذَانِكَ[1]» و(ذَيْنَكَ[2]) إذا أشرت إلى مذكرين وخاطبت مذكراً، «إِلَى[3] ذانِكُنَّ[4]» و(ذَيْنِكُنَّ[5]) إذا أشرت إلى مذكرين وخاطبت مؤنثات[6]. «وَ[7]كَذَلِكَ البَوَاقِي[8]» يعني: (تاك[9]) إلى (تاكُنَّ)، و(تيك) إلى (تيكُنَّ)، و (تانِك[10]) و(تَينك[11]) إلى (تانِكُنَّ[12] وتَينكُنَّ)، و(أولئك) بالمد و(أولاك) بالقصر إلى (أولئكُنَّ) و(أولاكُنَّ). وأمَّا (ذَيْكَ) فقد أورده الزمخشري والمالكي. وفي الصحاح: لا تقل: (ذَيْكَ) فإنَّه خطأ. «وَيُقَالُ: (ذَا[13]) لِلْقَرِيْبِ[14]، وَ(ذَلِكَ) لِلْبَعِيْدِ، وَ(ذَاكَ) لِلْمُتَوَسِّطِ» وأخر[15] المتوسط، لأنَّ المتوسط لا يتحقق إلا بعد تحقق الطرفين[16]. ولما رأى المصنف كثرة استعمال كل من[17] هذه الكلمات[18] الثلاث مقام الآخرين منها لم يتخذ هذا الفرق[19] مذهباً[20] له، وأحاله إلى غيره فقال: «وَيُقَالُ: (تِلْكَ[21] وَتَانِّكَ وَذَانِّكَ» حال كون هاتين الأخيرتين، «مُشَدَّدَتَيْنِ[22]: وَأُولاَلِكَ بِاللاَّمِ» أي: هذه الكلمات الأربع «مِثْلُ[23]» كلمة «ذَلِكَ[24]» في إفادة البُعْد. ولا يبعد

(١) رفعاً. (٢) نصباً وجراً. (٣) منتهياً. (٤) رفعاً. (٥) نصباً وجراً. (٦) أي: وضعاً مؤنثاً. (٧) والجملة عطف على جملة وهي ذاك. هـ. (٨) والمشار إليه في كلها مفرد مؤنث. (٩) رفعاً. (١٠) إذا أشرت إلى مفرد مؤنث وخاطبت إلى مفرد مذكر. (١١) نصباً وجراً. (١٢) إذا أشرت إلى مؤنثين وخاطبت مؤنثات. (١٣) نائب فاعل يقال. (١٤) والظرف حال من ذا. (١٥) مصنف. (١٦) أي: القريب والبعيد. (١٧) بيان كل. (١٨) أي: ذا وذلك وذاك. (١٩) إلى قاض النحوية مثلاً. (٢٠) خاصاً يسند إلى النحاة ويتبع لهم المصنف. (٢١) يعني لم يتحقق عندي ذلك بضمة. (٢٢) لأنَّ إحدى النونين فيهما منقلبة عن اللام نحوما مر. (٢٣) خبر مبتدأ. (٢٤) فيه لطافة إشارة إلى أنَّ ذلك لفظه مرادى مثل ذلك. مهدي.

وَذَانِكَ إِلَى ذَانِكُنَّ وَكَذَلِكَ البَوَاقِي وَيُقَالُ ذَا لِلْقَرِيْبِ وَذَلِكَ لِلْبَعِيْدِ وَذَاكَ لِلْمُتَوَسِّطِ وَتِلْكَ وَتَانِكَ وَذَانِكَ مُشَدَّدَتَيْنِ وَأُولَا لِكَ مِثْلُ ذَلِكَ

(قال: وذلك للبعيد وذاك للمتوسط) قال الشيخ الرضي: يكون الكاف للمتوسط والبعيد دون القريب؛ وذلك لأن وضع اسم الإشارة للقرب والحضور؛ لأنه للمشار إليه حساً، ويشار بالإشارة الحسية في الأغلب إلى الحاضر القريب الذي يصلح أن يقع مخاطباً، فلما اتصلت الكاف به وكان متضمناً بالوضع للحضور بحيث صلح لكونه مخاطباً أخرجته من هذه الصلاحية؛ إذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد إلا في مواد مخصوصة، فلما أورثت الكاف في اسم الإشارة معنى الغيبة، وقد كان موضوعاً للحضور صار مع الكاف بين الحضور والغيبة، وهذا حال التوسط، وإذا أردت التنصيص على البعد جئت بعلامته وهي اللام. (قوله: ولما رأى

(قوله: وضع اسم الإشارة الخ) أي: القرب والحضور لا زمان له من حيث الوضع كما يدل عليه الدليل. (قوله: أخرجته من هذه الصلاحية) فلا يقال: يا هذاك. (قوله: إلا في مواد مخصوصة) وهي أن تجمعهما في كلمة الخطاب؛ نحو: أنتما فعلتما أو بعطف أحدهما على الآخر؛ نحو: أنت وزيد فعلتما. (قوله: أورثت معنى الغيبة) في التعبير عنه وإلا لم يمتنع حضوره. (قوله: فيه شيء الخ) لا يخفى أن الشارح رحمه الله لم يستدل بنفس الاستعمال بل بكثرة الاستعمال، وهو دليل عدم الفرق في الوضع؛ لأنه مأخوذ من كثرة الاستعمال، وما ذكر في علم البلاغة فهو مبني على القول بالفرق. (قوله: لما كانت المخالفة الخ) حيث استعمل ذا باللام للبعيد وأخواته استعملت له بزيادة

في ضمن أحد هذه الأفراد، ولا يخفى أن المذكور فيما سبق سبعة لا ستة إلا أن ذي لما كان لا يتصل به حرف الخطاب كما سينقله عن الصحاح بقي أفراد المؤنث التي يتصل بها حرف الخطاب ستة فلا إشكال. (قوله: فيكون الحاصل من الضرب) بمعناه المصطلح عند أهل الحساب وهو تحصيل عدد نسبة أحد المضروبين إليه كنسبة الواحد إلى المضروب الآخر مثلاً إذا ضربت الاثنين في الثلاثة يكون ستة فنسبة الواحد إلى الثلاثة كنسبة الاثنين إلى الستة وهكذا (خلاصة الحساب). (قوله: وخاطبت مذكرين) بصيغة الجمع أي: جماعة الذكور، وكذا تقول: ذلكن إذا أشرت إلى مذكر وخاطبت إلى جماعة النساء، ومنه: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾. (قوله: وأما ذيك فقد الخ) أي: وأما لفظ ذيك باتصال حرف الخطاب بذي من أفراد المفرد المؤنث فقد اختلف فيه حيث أورده الزمخشري والمالكي[1] وأنكره إسماعيل بن حماد الجوهري في الصحاح. (قوله: لأن التوسط لا يتحقق الخ) يعني: أن المتوسط من حيث وصف التوسط لا يتحقق إلا بعد الخ وإن كان ذات المتوسط بحسب الوجود الخارجي بعد القريب وقبل البعيد، وهذه نكتة عامة لتقديم البعيد على المتوسط وله نكتة خاصة بالمقام وهي أن المتوسط مختلف فيه والمتفق عليه إنما هو القريب والبعيد، فجمعهما لاتفاقهما في ذلك تقديماً للمتفق عليه على المختلف فيه. (قوله: ولما رأى المصنف كثرة استعمال الخ) ففي الرضي: يجوز ذكر القريب بلفظ البعيد نظراً إلى عظمة المشير أو المشار إليه بتنزيل بعد المنزلة بينهما منزلة بعد المسافة ومنه: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾، وكذا يجوز العكس[2] تقريباً لحصوله وحضوره انتهى، وفيه أن

(١) أي: على شرح الهندي.

أن يجعل (ذلك) إشارة إلى كلمة (ذلك) المذكور سابقاً[1]، وأما (تاك[2]) و(ذائِك) و(تائِك) مخففتين، و(أولاك[3]) بغير اللام فللمتوسط[4]، وما[5] هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب[6]. «وَأَمَّا (ثَمَّ) وَ(هُنَا[7])» بضم الهاء وتخفيف النون «وهَنَّا[8]» بفتح الهاء وتشديد النون وهو[9] الأكثر[10]، وجاء[11] بكسر الهاء أيضاً[12]. «فَلِلْمَكَانِ[13]» الحقيقي[14] الحِسّي[15] «خَاصَّةً» لا تستعمل[16] في غيره إلاّ مجازاً على سبيل التشبيه. وأمَّا ما عداها[17] من[18] أسماء الإشارة فقد تستعمل في المكان وغيره[19]. «(المَوصُولُ») أي: الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح[20] النحاة:

(١) في قول المصنف يقال ذا للقرب وذلك للبعد .آه. (٢) مبتدأ. (٣) حال. (٤) موضوع. خبره. (٥) مبتدأ. (٦) وهو: تا وذا وذان وأولاك. (٧) للقريب. (٨) للبعيد. (٩) أي: فتح الهاء إذا شدد. (١٠) استعمالاً من كسرها. (١١) في بعض اللغات. (١٢) من التشديد كما جاء بفتح الهاء. (١٣) موضوع للإشارة إلى المكان. (١٤) احتراز عن المجازي. (١٥) احتراز عن الذهني. (١٦) ثمة وأخواته. (١٧) هذا بيان لفائدة خاصة. (١٨) أي: ما عدا المذكورات. (١٩) حقيقة. (٢٠) أشار إلى أنَّ التعريف اصطلاحي لا لغوي.

الاستعمال بالتأويل غير الوضع كما لا يخفى. (قوله: لم يتخذ هذا الفرق الخ) أي: الفرق بينها من جهة الاستعمال قرباً وبعداً وتوسطاً مذهباً خاصاً به بل نسبه إلى غيره قوله: فقال ويقال؛ يعني: لم يتحقق ذلك عنده، وهذا مأخوذ من الرضي. (قال المصنف: وتلك وتانك الخ) أي: يقال تلك في تي مع حذف الياء لالتقاء الساكنين، ويحتمل أن يكون بفتح التاء وحذف الألف من تا لكنه قليل، وإنما لم يحذف الألف في ذلك من اللفظ لخفتها بل كُسِرَ اللام على ما هو الأصل في تحريك الساكن، وقوله: مشددتين؛ أي: بتشديد النون فيهما بدلاً من اللام عند المبرد وعوضاً عن ألف واحدة عند غيره، وعن الأندلسي أنه لا فرق بين تشديد النون وتخفيفها قرباً وبعداً (هندي)، ثم إنه إنما تعرض لهذه الكلمات من بين أمثال ذلك لما فيها من بعض الخفاء والإشكال كما يظهر لمن راجع إلى شرح الرضي، وقوله: وأولالك؛ أي: في أولاء بالمد واللام وحذف الهمزة. (قوله: في إفادة البعد) بناء على أن زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى، وفي قوله: إشارة إلى كلمة ذلك لطافة لا تغفل، فإن قيل: المذكور سابقاً ثلاث فأيّ شيء يعيّن كلمة ذلك بالكون مشاراً إليه من بين تلك الكلمات الثلاث، قلنا: إن الاشتراك في الزيادتين قرينة دالة على تعيين ذلك. (قوله: وأولئك) أي: بالمد قال الشاعر: أولئكَ آبَائِي فَجِئْنِي بِمِثْلِهِمْ الخ، فاعلم أن أولئك يشار بها إلى العقلاء كما في هذا البيت، وإلى غير العقلاء كقوله جرير:

ذُمِّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوى
والعَيْشَ بَعْد أولئكَ الأيَّامِ

ومنه: ﴿كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾، لكن الأكثر استعمالها في العاقل. (قال المصنف: وأما ثمه وهنا الخ) كلمة ثمه للمكان البعيد؛ ولذا لا يلحقها الكاف والهاء للسكت، وفي التنزيل: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾، وأما هنا بالضم لا التخفيف فللقريب ولازم الظرفية إما منصوباً أو مجروراً بمن أو إلى وغير كما أن هناك للمتوسط، وهنالك للبعيد، قوله: وتشديد النون وهي للبعيد وكذا ههنا. (قوله: لا يستعمل في غيره) تصريح للجزء السلبي المستفاد من قوله: خاصة؛ أي: لا يستعمل شيء منها في غير المكان الحسي إلا على سبيل المجاز بعلاقة التشبيه

وَأَمَّا ثَمَّة وهُنَا[1] وهَنَّا[2] فَلِلْمَكَانِ خَاصَّةً. المَوْصُولُ

(١) بضم الهاء وتخفيف النون.
(٢) بفتح الهاء وتشديد النون وهو الأكثر وجاء بكسر الهاء أيضاً. ح.

المصنف الخ) كذا ذكره الشيخ الرضي، وفيه شيء؛ لأن استعمال كل في مقام الآخر بالتأويل كما ذكر في علم البلاغة، فلك أن تقول: إنه قال: يقال إشارة إلى الاستعمال، فإنه لو قال: وذا للقريب لم يفهم منه إلا الوضع. (قال: وتلك الخ) لما كانت المخالفة بين ذا وأخواته في البعد اكتفى به. (قوله: إشارة إلى كلمة ذلك)؛ لأن ما عداه غير صالح لذلك إذ ليس في ما ذكره زيادتان إلا في ذلك. (قوله: بضم الهاء وتخفيف النون) للقريب، وهناك للمتوسط، وهنالك للبعيد، وثمة أيضاً للبعيد، وهنا بالتشديد أيضاً للبعيد، وقد يلحقه الكاف ولا تلحق ثمه. (قال: خاصة) أي: أخص خصوصاً ذكرت للتأكيد. (قوله: لا يستعمل في غير إلا مجازاً) كما إذا استعمل في الزمان كقوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ﴾ أي: حينئذ، وذلك باستعارة المكان كما يستعار الزمان للمكان كقول الفقهاء: مواقيت الإحرام؛ أي: مواضعها.

اللام وحذف الألف في المفرد المؤنث وبدون اللام مع التشديد في المثنى ويلزوم القصر في الجمع. (قوله: في البعيد) دون المتوسط والقريب. (قوله: اكتفى به) ولم يتعرض لبيان حالها للقريب والمتوسط. (قوله: لأن ما عداه الخ) دفع لتوهم أنه كيف تكون إشارة إلى كلمة ذلك والمذكور سابقاً كلمات ثلاث، وحاصل الدفع أن اشتراكها في الزيادتين قرينة على التعيين لكن لا يخفى ضعف القرينة لذلك قال الشارح رحمه الله: ولا يبعد.

«مَا لاَ[1] يَتِمُّ جُزْءاً» أي: اسم لا يتم من حيث جزئيته، يعني: لا[2] يكون جزءاً تاماً إن كان (جزءاً) تمييزاً[3] أو لا يصير جزءاً[4] تاماً إن كان (يتم) من الأفعال الناقصة[5]. والمراد بالجزء التام: ما لا يحتاج في كونه جزءاً أولياً[6] ينحل[7] إليه المركب أوّلاً[8]. إلى انضمام أمر آخر[9] معه، كالمبتدأ

(١) والحق إعراب الموصول مستقل، وقولهم: لا يتم جزأ إلّا بعلة باعتبار المعنى. حلبي. (٢) أي: من حيث جزئيته. أي: لا يوجد جزئيته التامة. (٣) من النسبة أي: لا يتم جزئيته. (٤) حال من فاعل يصير لا صفة كما توهمه العبارة تأمل. (٥) سيأتي أنّه من قبيل التضمين. (٦) صفة كاشفة. (٧) صفة كاشفة أولياً. (٨) أي: انحلالاً أولياً. (٩) مثال لما ينحل إليه المركب أولاً. رجب.

مَا لَا يَتِمُّ جُزْءاً

(قوله: أي اسم لا يتم الخ) أو اسم لا يتم حال كونه جزأ وهو بعيد عن المعنى المراد. (قوله: أو لا يصير جزأ تاماً الخ) ذكره الشيخ الرضي هذا الاحتمال وقال ذلك لأن الأفعال الناقصة لا حصر لها. (قوله: والمراد بالجزء التام الخ) حمل الشيخ الرضي الجزء التام على ركن الكلام كما ينساق إليه الفهم إلا بصلة هذا هو الحق، ولكن لا وجه للتخصيص؛ إذ لو أردت أن تجعله فضلة لم يكن إلا بصلة، فلهذا صرف الشارح قدس سره الجزء التام عن ظاهره.

(قوله: وهو بعيد عن المراد) إذ المراد أنه لا يتم جزأ لا أنه يتم في نفسه حال الجزئية. (قوله: وقال لأن الأفعال الخ) وقال في بحثها: ويجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول: تتم السبعة بهذا عشرة؛ أي: تصير عشرة تامة، وكل زيد عالماً؛ أي: صار عالماً كاملاً، قال الله تعالى:﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا﴾؛ أي: صار مثل بشر، ونحو ذلك انتهى، ولعله على القول بالحصر. (قوله: أن الموصول الخ) بيان لحاصل المعنى وتفصيل له، وإلا فمعنى لا يتم جزأ لا يصلح للجزئية. وبهذا ظهر وجه جعله بمعنى يصير دون يكون فإن من الموصوفة بالجملة الجزئية لا تكون جزأ إلا بالصفة لكنها تصلح للجزئية بدونها لعدم كونها كالجزء منها بخلاف الصلة. (قوله: هذا) أي: تفسير الجزء التام بالركن وتعريف الحق من قبيل والدك العبد؛ أي: ظاهر حقيته لا للحصر، فلا يرد أنه يقتضي أن يكون تفسير الشارح رحمه الله باطلاً مع أنه يرجح على تفسير الرضي. (قوله: صرف الجزء التام عن ظاهره) وحمله على الجزء الأولى، وفيه إشارة إلى كونه خلاف الظاهر، وما قيل: إنه إنما يتم لو كان المبتدأ والخبر والمفعول مجموع الموصول والصلة وليس كذلك، بل هو الموصول والصلة تفسير له ولا نصيب له من الإعراب فليس بشيء، أما أولاً؛ فلأن كونه كالجزء منه كاف في ذلك، قال في التحفة شرح المغني في وجه أن الصلة لا محل لها من الإعراب؛ لأنها بمنزلة الجزء من الموصول وجزء الاسم لا محل له، وأما ثانياً؛ فلأن الصلة ليست تفسيراً للموصول بل آلة التعريف كاللام في المعرف بها، والإشارة في أسماء الإشارة، وأما ثالثاً؛ فلأن قوله: ولا نصيب له مستدرك؛ إذ على تقدير كون المجموع جزأ لا نصيب لها من الإعراب أيضاً، وأما رابعاً؛ فلأن قوله: فمعنى قوله إلا بصلة مقارناً بها إلا مأخوذاً معها يشعر بأنه على تفسير الشارح رحمه الله يحتاج إلى

مثل استعمال هنالك للزمان في قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾، كما ورد العكس في قول الفقهاء: مواقيت الإحرام؛ أي: مواضعها. (قوله: فقد يستعمل في المكان وغيره) أي: على سبيل الحقيقة بطريق الاشتراك. (قال المصنف: الموصول الخ) أي: الاسم الموصول بقرينة المقام فليس المراد الموصول الحرفي وهي خمسة: إن وأن وكي وما ولو وعلامته صحة وقوع المصدر موقعه، وقال العصام: بمعنى الموصول بغيره؛ لأنه لا يصير جزأ إلا مع غيره، والموصول الحرفي بمعنى الموصول به غيره فإن غيره لا يصير جزأ إلا به، فإن الجملة في أعجبني أنك ضربت لا تصير مفعولاً بدون أن، واعلم أن المصنف أتى الموصول بصيغة المفرد على ما هو الأصل فلا يحتاج إلى نكتة، وإنما المحتاج إليها هو الإتيان بصيغة الجمع، فإن قلت: فحينئذ يفوت المطابقة بين الإجمال والتفصيل، قلت: ذلك أمر استحساني لا واجب خصوصاً إذا وجد داع إلى المخالفة كما ههنا وهو كونه معرفاً مقصوداً به الماهية فنبه المصنف على جواز الأمرين في الموضعين مع قصد التفنن. (قوله: المعدود من المبنيات) فاللام للعهد، وإنما بني فإنه من حيث افتقاره إلى الصلة يشبه الحرف. (قال المصنف: ما لا يتم جزأ) أي: من الجملة، وتعني بجزء الجملة المبتدأ والخبر والفاعل وجميع الموصولات لا يلزم أن يكون أجزاء الجمل، بل قد تكون فضلة لكنه أراد أن الموصول هو الذي إن أردت أن تجعله جزأ الجملة لم يكن إلا بصلة وعائد (رضي) وفيه ما فيه، وقال الهندي: فإن قيل: الموصول كما لا يتم جزءً إلا بصلة وعائد كذلك لا يتم فضلة إلا بهما فما وجه التخصيص، قلما: الجزء أعم من الركن فيتناول الفضلة أيضاً؛ لأنها أيضاً جزء الكلام، وإن لم يكن وكنا، وفي الكشف عليه[1]، وفي قوله: الجزء أعم من الركن تعريض بالشيخ الرضي حيث خص الجزء بالركن، وفي اللاري كلام فليطالع، ثم إن قوله: جزأ تمييز أو خبر منصوب كما نبه عليه الشارح، وفيه تنبيه على امتيازه عن الحرف فإنه ما لا يتم دلالة. (قوله: أي: الاسم) قد عرفت أنه لإخراج الموصول الحرفي ولو فسره بالكلمة لخرج أيضاً بقوله: وعائد. (قوله: يعني: لا يكون جزأ تاماً) النفي عائد إلى القيد دون المقيد قال الجزائري: هذا بيان لحاصل المعنى لا إن كان فيه مقدرة وإلا لكان قوله: جزأ خبراً لا تمييزاً. (قوله: إن كان جزأ تمييزاً) بأن كان يتم من الأفعال التامة؛ يعني: تمييزاً من نسبة لا يتم إلى فاعله فهو فاعل في المعنى والتمييز ههنا خاص

(١) بشدة اتصال حتى يصير كالجزء منه.

والخبر والفاعل والمفعول وغيرها[1]. وإنَّما نفي كونه[2] جزءاً تاماً لا جزءاً مطلقاً، لأنَّه[3] إذا كان مجموع[4] الموصول والصلة جزءاً[5] من المركب يكون[6] الموصول وحده[7] أيضاً[8] جزءاً، لكن لا جزءاً[9] تاماً أولياً. «إِلَّا[10] بِصِلَةٍ وَعَائِدٍ» والمراد بالصلة[11]: معناها اللغوي[12] لا الاصطلاحي فإنَّ[13] الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد[14] الموصول مشتملة[15] على ضمير عائد إليه، فمعرفتها[16] موقوفة على معرفة الموصول[17] فلو عرف الموصول بها[18] لزم[19] الدور[20]. والقرينة على أنَّ المراد بها[21] معناها اللغوي لا الاصطلاحي[22] قوله[23]: (وعائد) فإنَّه[24] لو أريد بها[25] معناها الاصطلاحي لكان هذا القول[26] مستدركاً[27] لأنَّه[28] لإخراج[29] مثل (إذ) و(حيث[30]) وليس لهما[31] صلة اصطلاحية[32]. ولقائل[33] أن يقول[34]: يمكن أن يعرف الصلة[35] بما[36] لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول، بأن يقال[37]: الصلة[38] جملة متصلة باسم لا يتم جزءاً إلا مع هذه الجملة المشتملة[39] على عائد إليه. فعلى هذا[40] يجوز أن يكون المراد بالصلة

(١) أي: المذكورات. (٢) بيان لوجه العدول من قوله: ما لا يكون جزأ. (٣) عدم نفي الجزئية ثابت. (٤) كقوله: جاءني الذي قام أبوه. (٥) خبر كان. (٦) لجواب إذا. (٧) من غير صلة. (٨) كالمجموع. (٩) بل جزأ ناقصاً كأنَّه. (١٠) استثناء مفرغ يعني لا يتم بشيء إلَّا بصلة. آه. (١١) في التعريف. (١٢) أي: التعلق فلا يلزم الدور. (١٣) علة عدم الاصطلاحي. (١٤) ظرف مذكورة. (١٥) صفة جملة. (١٦) أي: الصلة الاصطلاحية. (١٧) لأنَّه مأخوذ في تعريفها. (١٨) أي: بالاصطلاحي. (١٩) جواب لو. (٢٠) أي: الدور المضر. (٢١) أي: الصلة. (٢٢) مع أنَّه المتبادل. (٢٣) مصنف. (٢٤) شأن. (٢٥) أي: بالصلة. (٢٦) أي: وعائد. (٢٧) أي: زائداً. (٢٨) دليل لمقدرة الاستثنائية يعني: أن قوله وعائد. (٢٩) علة عن الاستدراك. (٣٠) حال. (٣١) اسم ليس. (٣٢) لأنَّهما محتاجان إلى جملة والعائد غير مشروط. (٣٣) جواب آخر عنه بتغير التعريف. (٣٤) في الجواب. (٣٥) أي: الاصطلاحية. (٣٦) تعريف. (٣٧) في تعريف الصلة. (٣٨) أي: الاصطلاحية. (٣٩) صفة بعد صفة للجملة أي: الصلة جملة متصلة مستقلة. (٤٠) أي: تعريف الصلة بهذا التعريف.

إِلَّا بِصِلَةٍ وَعَائِدٍ

لما انتصب عنه، وقوله: جزأ تاماً لفظ تاماً صفة لا حال لكون جزأ نكرة، ثم الأصل في هذا التصوير ثابت، والمضمن قيد وهو ظاهر. (قوله: إن كان يتم من الأفعال الناقصة)؛ لأنها كما قال نجم الأئمة الرضي: لا حصر لها فيجوز أن يكون يتم منها. (قوله: والمراد بالجزء التام الخ) توضيحه أن الجزء التام هو الذي يكون جزأ من مركب إذا انحل إليه لا يحتاج في كونه جزأ له إلى انضمام أمر آخر كالفاعل من قولك: قام زيد فإنك إذا حللت هذا التركيب يكون قام هو الفعل وزيد هو الفاعل فكون زيد فاعلاً لا يحتاج إلى شيء بخلاف قولك: جاء الذي قام أبوه، فإن الموصول لا يكون جزأ تاماً من هذا المركب إلا بانضمام الصلة إليه. (قوله: في كونه جزأ أولياً) سواء كان ركناً أو فضلة، وقوله: ينحل الخ صفة كاشفة، واعلم أن معنى انحلال المركب أن يحذف الأداة الدالة على ارتباط أحدهما بالآخر كحذف الضمير من قولنا: زيد هو العالم فإذا حذفنا الضمير الدال على الارتباط بقي زيد جزأ أولياً تاماً لا يحتاج لكونه جزأ تاماً إلى انضمام أمر آخر، وكذلك العالم بخلاف الموصول فإنا إذا حذفنا الضمير الدال على الارتباط في مثل قولنا: الذي ضربته هو قائم لا يكون الموصول وحده جزأ أولياً تاماً، بل يحتاج في كونه جزأ كذلك إلى انضمام الصلة إليه؛ لأنه إذا لم ينضم إليه الصلة لا يكون جزأ تاماً بل جزأ مطلقاً؛ لأنه إذا كان مجموع الموصول والصلة جزأ من المركب يكون الموصول وحده جزأ لكن لا جزءً أولياً تاماً، وبالجملة: إن المراد بالجزء التام ما لا يحتاج في جزئيته إلى الانضمام؛ أي: والموصول يحتاج في كونه جزأ إلى الانضمام ينتج أن الموصول لا يكون جزأ تاماً إلا بالانضمام، وقوله: كالمبتدأ والخبر تمثيل للجزء الأولي.

(قوله: والمراد بالصلة معناها اللغوي) كذا نسب إلى المصنف، وفيه أن ألفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة، ولا خفاء في أن المتبادر معناها العرفي، قيل: لو قال: بجملة خبرية وضمير له لكان أخصر وأوضح، لكنه سلك طريق الإجمال أولاً، والتفصيل ثانياً، أو قصد بيان الاسم المصطلح عليه بتلك الجملة والضمير وفيه أن مقام التعريف يقتضي التفصيل لا الإجمال، ثم التفصيل في الخارج وأن ذلك القصد مناف لما نقل عنه من أن المراد معناه اللغوي، نعم يجوز أن يقال: إنه قال: ذلك إشارة إلى وجه التسمية بالموصول مع أن فيه موافقة ما مع القوم في اللفظ؛ لأنهم أخذوا الصلة العرفية في تعريفه. (قوله: لكان هذا القول مستدركاً) الخ لا يقال: جاز أن يكون لإخراج الموصول الحرفي، وهو ما أول مع ما يليه من الجمل بمصدر فإنه لا يحتاج إلى عائد؛ لأنا نقول: هو خارج عن التعريف قبل ذكره؛ لأنه لا يكون جزأ تاماً أصلاً، نعم الجزء التام هو المأول بالمصدر لا الحرف المصدري المنضم

أن يفسر قوله: بصلته بمأخوذاً معها وليس كذلك؛ لأنها ليست جزأ حقيقة، بل كالجزء فالباء للملابسة نعم تسامح الشارح رحمه الله في إطلاق لفظ المجموع في قوله: لأنه إذا كان مجموع الموصول والصلة حيث جعل ما هو بمنزلة الجزء جزأ، واعلم أن حق الإعراب أن يدور على الموصول؛ لأنه هو المقصود بالكلام، وإنما جيء بالصلة لتوضيحه بدليل ظهور الإعراب في أيّ الموصول، وكذا في اللذان واللتان والذون فيمن قال بإعرابها وأما الصلة فالجمهور على أنها لا محل لها من الإعراب. وقيل: إنها معربة

إليه الجملة كما في الموصول الاسمي. (قوله: لقائل أن يقول: يمكن الخ) ولقائل أن يقول: بل يجب أن يقال ذلك، وإلا لزم نقض الحد بمن الشرطية، لا يقال: فإذن يلزم أن يكون تعريف الموصول الاصطلاحي بالصلة الاصطلاحية كتعريف العالم بما له العلم، وذا لا يجوز، فاندفع ما قيل: من أن تعريف العالم بما له العلم جائز إذا فسر العلم بعد ذلك كان يقال مثلاً: العلم صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به؛ لأن الخفاء في العالم كما هو المشهور ليس باعتبار الهيئة الاشتقاقية، فإنها معلومة لكل من يعلم اللغة، بل باعتبار مبدئه، فتعريف العالم بما له العلم تعريف للشيء بنفسه في الحقيقة على أن قوله: وصلته جملة خبرية ليس تعريفاً لها، وإلا لزم التعريف بالأعم، بل نقول: المراد بالموصول معناه العرفي وهو باعتبار هذا المعنى ليس مأخوذاً من الصلة العرفية، ولا يدل بالهيئة الاشتقاقية على شيء من معناه العرفي حتى يكون تعريفه بها كتعريف العالم بالعلم. (قوله: بأن يقال: الصلة جملة) إلى آخره فيه تأمل. (قال: وصلته؛ أي: صلة ما لا يتم جزأ) إلى آخره جعل الضمير راجعاً إلى ما اعتبر الصلة بالقياس إليه لا إلى الموصول.

بإعراب الموصول زعماً أنها صفة الموصول وليس بشيء؛ لأن المعرفة لا توصف بالجملة كذا في الرضي. (قوله: ولا خفاء في أن المتبادر الخ) والقرينة ليست بقوية لما سيجيء من أنه يجوز أن يكون ذكر العائد للتصريح بما علم ضمناً. (قوله: في خارج التعريف) إشارة إلى أنه يجوز ذلك إذا كان التفصيل داخلاً كما قالوا في تعريف الكتاب بالقرآن المنزل على الرسول ﷺ، وفي تعريف النظر بأنه الفكر الذي يطلب علم أو ظن. (قوله: خارج عن التعريف)؛ لأن المراد بما الاسم. (قوله: وإلا لزم نقض الخ) توضيحه أن من الشرطية لتضمنها معنى الشرط تحتاج إلى انضمام الشرط ولا يصح استعمالها بدونه كالموصول يكون وضعه لما يعرف المخاطب اتصافه بمضمون الصلة يحتاج إلى انضمام الصلة فكل منهما محتاج في كونه جزأ تاماً من الكلام إلى جملة متصلة به فيصدق على من الشرطية أنها لا تصير جزأ إلا بما يتصل بها سواء قلنا أنها مبتدأ خبره إما الشرط فقط أو مجموع الشرط والجزاء أو مبتدأ لا خبر له، أو أنها فاعل أو مفعول لفعل مقدر وهو الظاهر كما بينه الرضي في باب المبتدأ فمن قال إن من الشرطية يصير جزأ تاماً بدون الشرط لكونه مبتدأ أو فاعلاً أو مفعولاً بخلاف الموصول فقد سها سهواً بيناً؛ إذ لا فرق بينهما في عدم الصحة بدون انضمام الجملة والتقييد بها والصحة به. وأما كون ما بعد من الشرطية في محل الإعراب أو عاملاً فيه، فلا يقدح في ذلك، ألا يرى أن صلة الموصول لها محل من الإعراب على أنها صفة له عند البعض.

(قوله: وإنما نفي كونه الخ) أي: نفي ذلك بقوله: لا يتم جزأ على التفسيرين حيث أورد يتم ولم يقل: لا يصير جزأ؛ لأنه إذا كان الخ، وفي لفظ المجموع تسامح ذكره السيلكوتي، وحاصل ما أفاده الشارح: أن المراد بالجزء التام الجزء الأولى، وبالناقص جزء الجزء. (قوله: معناها اللغوي) وهو ما يتصل[1] بالشيء المتمم له مطلقاً لا معناه الاصطلاحي صرح به المصنف نفسه، فلا يلزم الدور؛ لأن محصل التعريف أن الموصول اصطلاحاً ما لا يتم جزأ إلا بما يتصل به وعائد إليه (عصام)؛ أي: وضمير يعود إليه. (قوله: لأنه لإخراج مثل إذ وحيث الخ) أي: لأن قوله: وعائد لإخراج مثل إذ من الأمور اللازمة الإضافة إلى الجملة، قال الرضي: قال المصنف: هو احتراز عما يجب إضافتها إلى الجملة كحيث، فإنه لا يتم إلا بجملة أيضاً وليس موصولاً في الاصطلاح، وحد الموصول الحرفي ما أوّل مع ما يليه من الجمل بمصدر ولا يحتاج إلى عائد، ولا أن تكون صلتها جملة خبرية على قول الأكثر الخ، وفيه أنه قد حصل الاحتراز عن الحرفي قبل ذكر قوله: وعائد. (قوله: يمكن أن يعرف الصلة الخ) من التعريف وهو الظاهر أو من المعرفة، وهذا إشارة إلى ما قاله الهندي: من أن الظاهر أن التعريف من باب تعريف الشيء بما يحتاج إلى تفسير آخر من غير أن يعود إلى المحدود حتى يلزم الدور كما يقال: العالم من قام به العلم، ثم يقال: العلم صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به. (قوله: مشتملة على عائد إليه) صفة ثانية لجملة؛ أي: مشتملة عليه وجوباً فلا يصدق التعريف على شرط من الشرطية كما وهم.

(١) وهو الوصف الصريح.

معناها[1] الاصطلاحي ولا يلزم[2] الدور. وذكر[3] العائد[4] مع أنَّه مأخوذ[5] في مفهوم الصلة الاصطلاحية[6] تصريح[7] بما علم ضمناً مبالغة[8] في الاحتراز عن مثل (إذ[9]، وحيث). ولما كانت الصلة بمعنييها[10] أعم بحسب المفهوم من أن تكون[11] خبرية[12] أو غير[13] خبرية، ولا[14] تكون بحسب الواقع إلا خبرية[15]، والعائد أعم من أن يكون ضميراً أو غيره[16]. وإذا كان ضميراً أعم[17] من أن يكون للموصول[18] أو لغيره. و[19]الواجب أن يكون ضميراً[20] للموصول. عينهما[21] بقوله: «و[22]صِلَتُهُ[23]» أي: صلة ما لا يتم جزءاً إلا بصلة. «جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ» أو ما في معناها[24] كاسمي الفاعل والمفعول. «وَالعَائِدُ ضَمِيرٌ» لا غير ضمير «لَهُ[25]» أي: للموصول

(١) خبر يكون. (٢) من مقول هذا القائل. (٣) مبتدأ. (٤) في تعريف الموصول. (٥) خبر إن. (٦) خبره. (٧) علة تصريح. (٨) أو لقصد المبالغة. (٩) لأنهما يحتاجان. (١٠) أي: الاصطلاحي واللغوي. (١١) جملة. (١٢) أي: يحتمل الصدق والكذب. (١٣) إنشائية. وذكرها في التعريف مطلقة. (١٤) حال. (١٥) فإنَّ هذا التخصيص يفهم من التعريف. (١٦) من العائدات كالألف واللام. (١٧) صفة ضميراً. (١٨) أي: راجعاً إليه. (١٩) حال. (٢٠) بينهما ما .فتح الأسرار. (٢١) جواب لما. (٢٢) استئناف. (٢٣) أي: الموصول. (٢٤) أو الصلة والعائد. (٢٥) صفة ضمير.

(قوله: مع أنه مأخوذ) في مفهوم الصلة؛ أي: على هذا التعريف أيضاً، وقوله: تصريح بما علم ضمناً؛ أي: من لفظ الصلة للمبالغة وزيادة تحقيق فلا استدراك، وقد مر نظيره في قوله: ويتقدم قبل الجملة. (قوله: ولما كانت الصلة بمعنييها) توطئة لقوله: وصلته جملة خبرية الخ والمراد بالمعنيين اللغوي والاصطلاحي الذي ذكره هذا القائل. (قوله: والعائد أعم) أي: وكان العائد أعم بحسب العقل من الضمير وغيره، وهذا من العطف على معمولي عامل واحد، وقوله: عينهما جواب لما كانت؛ أي: عين المراد بالصلة والعائد بذلك القول. (قال المصنف: جملة خبرية) أي: معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم ليكون مضمونها حكماً معلوم الوقوع قبل التكلم، ولا حكم في المفرد فضلاً عن المعلومية، فلا يقال: الذي جاء من بغداد إلا لمن يعتقد أن شخصاً قد جاء منها، وكتب على قوله: خبرية؛ أي: محتملة للصدق والكذب، فلا تصلح الإنشائية أن تكون صلة فلا يجوز جاءني الذي هل قام أو الذي لا تضربه (شذور) لما عرفت أن الصلة يلزم كونها جملة معلومة المضمون للسامع، والإنشائية لا يعرف مضمونها قبل إيرادها. (قوله: وما في معناها) يعني: أن قوله: جملة خبرية أعم من أن يكون لفظاً أو معنى فيتناول صلة[1] الألف واللام، وكذا الظرف والجار والمجرور؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُۥ﴾. (قال المصنف: والعائد ضمير) أي: العائد الذي يلزم كون الصلة مشتملة عليه للربط بها إلى الموصول ضمير؛ أي: مطلقاً غائباً أو مخاطباً أو متكلماً، والأصل كونه غائباً؛ لأن الظواهر كلها غيب، وقد يعدل عنه إلى المتكلم أو المخاطب ذهاباً إلى جانب المعنى؛ نحو: أَنَا الَّذِي سَمَّتْنِي أُمِّي حَيْدَرَه، ونحو: أنت الذي قلت، وقوله: لا غير ضمير؛ أي: إلا نادراً فإنه قد يجيء الظاهر موضع الضمير؛ نحو: ما جاءني زيد الذي ضرب زيد (رضي)، وفي التسهيل: العائد الضمير أو خلفه؛

(١) أي: حيها.

وَصِلَتُهُ[1] جُمْلَةٌ[2] خَبَرِيَّةٌ وَالعَائِدُ ضَمِيرٌ[3] لَهُ[4]

(١) أي: صلة ما لا يتم جزأ إلا بصلة.
(٢) أو ما في معناه كاسمي الفاعل والمفعول.
(٣) لا غير ضمير. (٤) أي: للموصول لا لغيره.

(قال: جملة خبرية) إنما كان كذلك؛ لأن وضع الموصول على أن يطلقه المتكلم على ما يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه محكوماً عليه بحكم معلوم الحصول له؛ وذلك لا يتصور إلا في الجملة الخبرية، وإما وقوع الجملة القسمية صلة كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾؛ فلأن الصلة هي جواب القسم، وهو جملة خبرية. (قوله: أو ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول) فلا حاجة حينئذ إلى القول بأن قوله: وصلة الألف واللام اسم فاعل أو مفعول بمنزلة الاستثناء.

(قوله: فإذن) أي: يجب أن يقال ذلك. (قوله: لأن الخفاء الخ) دليل للنفي المستفاد من قوله لا لما قيل. (قوله: ليس باعتبار الهيئة الاشتقاقية) فيه إشارة إلى بيان منشأ غلط القائل، وإن قوله: يصح على هذا التقدير كما لا يخفى. (قوله: باعتبار مبدئه) بخلاف الموصول فإنه مجهول باعتبار ذاته فتعريفه بالصلة لا يستلزم تعريف الشيء نفسه نعم يستلزم الدور لو أخذ في تعريف الصلة الموصول. (قوله: على أن قوله الخ) دليل آخر للنفي يعني أن الموصول ليس من قبيل ما ذكره القائل لعدم تعريف الصلة بعده. (قوله: ليس مأخوذاً الخ) بل من الصلة اللغوية؛ أي: ليس تعريفها لها فيه أن ذلك القائل شرط التفسير لا التعريف والتفسير بالأعم جائز. (قوله: ليس مأخوذاً الخ) بل من الصلة اللغوية ثم نقل إلى المعنى العرفي. (قوله: فيه تأمل) إذ يصدق التعريف المذكور على شرط من الشرطية.

لا لغيره. «وَصِلَةُ الأَلِفِ[1] وَاللَّامِ اسْمُ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ» لأنَّ[2] اللام الموصولة تشبه[3] اللام الحرفية[4]، فجعلت صلتها ما كان جملة معنى[5] مفرداً[6] صورة، عملاً بالحقيقة والشبه جميعاً. «وَهِيَ» أي: الموصولات «الذِي» للمفرد المذكر، «والتِي[7]» للمفرد[8] المؤنث، «وَاللَّذَانِ» لمثنى المذكر، «وَاللَّتَانِ[9]» لمثنى المؤنث، ويكونان «بِالأَلِفِ[10]» في حالَ الرفع «وَاليَاءِ» في حال النصب والجر. «وَالأُوْلَى[11]» على[12] وزن (العُلى[13]) لجمع المذكر والمؤنث إلَّا أنَّه في جمع المذكر أشهر[14]. «وَالذِيْنَ[15]» (كَاللَّائِيْنَ) لجمع المذكر، «وَاللَّائِي» بالهمزة والياء، «وَاللَّاءِ» بالهمزة المكسورة فقط (وَاللَّايِ) بالياء[16] فقط مكسورة[17] أو ساكنة إجراء[18] للوصل مجرى الوقف لجمع[19] المذكر والمؤنث إلا أنها[20] في جمع

(١) اللتين بمعنى الذي والتي. (٢) علة لقدر إنَّما لم تكن صلتهما جملة مع أنَّها هي الأصل فيها. (٣) شبيهة اللام نسخة. (٤) التي لا تدخل إلَّا على الاسم المفرد دم. (٥) ولهذا يعمل حينئذ ولو كان بمعنى اللام. (٦) تمييز. (٧) بقلب الذال تاء. (٨) حال كونه موضوعاً. (٩) وقد شدد النون فيهما بدلاً من الياء في المفرد. (١٠) منارتين. (١١) واللاؤن عوض. (١٢) جمع الذي من غير لفظه مفرد دون العلي .رضي. (١٣) حال كونه موضوعاً بالاشتراك. (١٤) خبر إنَّ. (١٥) في الأحوال الثلاثة على الفتح خلافاً لمن قال: اللذون في الرفع .عوض. (١٦) حال. (١٧) حال من الياء. (١٨) علة لسكون يكون في الوقف .ع. (١٩) حال من الثلاثة. (٢٠) أي: اللائي واللاء واللاي.

وَصِلَةُ الأَلِفِ وَاللَّامِ اسْمُ الفَاعِلِ أَوِ المَفْعُولِ وَهِيَ الَّذِي وَالَّتِي وَاللَّذَانِ وَاللَّتَانِ بِالأَلِفِ وَاليَاءِ وَالأُوْلَى وَالَّذِيْنَ وَاللَّائِي وَاللَّاءِ واللَّايِ

(قوله: لا غير ضمير) إلا نادراً؛ فإنه قد يجيء الظاهر موضع الضمير. (قوله: لأن اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية) وليست بالحقيقة لاماً حرفية كما زعم بعضهم؛ لعود الضمير إليه، والقول: بأن الضمير راجع إلى موصوف مقدر بعيد. (قوله: جملة معنى) ولهذا يعمل حينئذ ولو كان بمعنى الماضي، وأيضاً لا يكون صلته؛ لأنه لا يقدر بالفعل إلا مع ضميمة إن وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا تكون إلا جملة. (قال، وهي؛ أي، الموصولات) لاحظ معنى الجمعية باعتبار الخبر كما أن تأنيث الضمير باعتبار أن خبره جماعة، فيكون المرجع مفهوماً من السياق والضمير واقع فيه. (قوله، الذي) أصله لذي عند البصرية زيدت اللام عليها بحسب اللفظ حتى لا يتوهم أن الجملة التي بعدها صفة لها، فإن الجملة

(قوله: جعل الضمير الخ) وإن كان سوق الكلام يقتضي رجوعه إلى الموصول. (قوله: إلا في الجملة الخبرية)؛ إذ الإنشائية أعلام بما في الذهن لا يعلمه المخاطب إلا عند لفائها إليه. (قوله: جواب القسم) والإنشائية إنما هي القسم. (قوله: فلا حاجة الخ) كل من الوجهين خلاف الظاهر لا ترجيح لأحدهما على الآخر فقوله: فلا حاجة ليس في موقعه بمنزلة الاستئناف كأنه قيل:

نحو: قولك أبو سعيد الذي رويتُ عن الخدري؛ أي: عنه فالخدري اسم ظاهر وضع موضع الضمير وجعل خلفه، وكقوله:

سُعَادُ التِي أَضْنَاكَ حُبُّ[1] سُعَادَا
وَإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادَا

قوله له أي: للموصول؛ يعني: مطابقاً له في الإفراد والتذكير وفروعهما. (قال المصنف: وصلة الألف واللام اسم الخ) هذا قول الفارسي وابن السراج وأكثر المتأخرين؛ أي: اسم فاعل أو مفعول صورة وجملة معنى. (قوله: تشبه اللام الحرفية) أي: وليست بالحقيقة لاماً حرفياً لعود الضمير إليه؛ نحو: المرور به زيد والحرف لا يصلح أن يكون مرجع ضمير فإن ذلك من خواص الاسم. (قوله: ما كان جملة معنى) أي: في الحقيقة؛ فلذا عطف عليه الفعل في قوله: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ۝﴾، ومن ثمه أيضاً عمل في المفعول به ولو كان بمعنى الماضي. (قوله: عملاً بالشبه والحقيقة جميعاً) أي: عملاً بالشبهين معاً رعاية للجانبين خلافاً للمازني والأخفش فإنهما أنكرا الألف واللام الموصولة. (قوله: وهي؛ أي: الموصولات الذي الخ) واعلم أن الموصولات على قسمين، قسم نصٌّ وهو مدلوله واحد إما مفرد أو مؤنث أو مثنى كذلك أو مجموع كذلك، وقسم مشترك وهو ما يصلح للواحد وغيره فقد أشار إلى الأول بقوله: الذي والتي الخ، وإلى الثاني بقوله: وما من الخ. (قال المصنف: واللذان واللتان) وإن شئت شددت النون فيهما عوضاً عن الياء المحذوفة وقرأ ابن كثير قوله تعالى: ﴿واللذانِّ يأتيانها﴾ بالتشديد. (قوله: بالألف في حالة الرفع الخ) والخلاف في كونهما معربين أو مبنيين كالخلاف السابق في ذان وتان. (قوله: والأولى على وزن العلي) أي: لا بوزن طوبى فهو جمع الذي من غير لفظه ورسم الواو لبيان ضم الهمزة، ولئلا يلتبس بإلى حرف جر. (قوله: والذين كاللائين) وقرأ الهذيلية

(١) أي: الممدوح. (٢) آخره: يَومُ النُّخَيلِ غَارَةٌ مِلحَاحَا.

المؤنث أشهر، (واللاتي[1] واللواتي) لجمع المؤنث. وجاء في (اللاتي) اللات، بحذف الياء وإبقاء الكسرة على التاء، وفي (اللواتي) (اللوا) بحذف التاء والياء معاً. «وَمَا» بمعنى (الذي[2]) فيما لا يعقل غالباً نحو: (عَرَفْتُ مَا[3] عَرَفْتُهُ) وجاء[4] فيما يعقل، نحو: ﴿وَٱلسَّمَآءِ[5] وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥﴾. «وَمَنْ» أيضاً[6] بمعناه[7] فيمن يعقل[8]. ويستوي[9] فيهما[10] المفرد والمجموع والمذكر والمؤنث. «وَأَيٌّ» بمعنى (الذِي[11]) نحو: (اِضْرِبْ أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ) أي: اضرب الذي في الدار «وَأَيَّةٌ» بمعنى (التِي[12]) نحو: (اِضْرِبْ أَيَّتُهُنَّ فِي الدَّارِ) أي: التي في الدار «وَذُو الطَّائِيَّةُ» أي: المنسوبة إلى بني طيئ لاختصاص مجيئها[13] موصولة بلغتهم بمعنى (الذِي) أو (التِي[14]) قال الشاعر:

. . . . . وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

أي: التي حفرتها[15] والتي طويتها. «وَذَا» بعد[16] (مَا») الكائنة «لِلاسْتِفْهَامِ[17]» نحو: ماذا صنعت؟ أي: ما الذي صنعت[18]. «وَالأَلِفُ[19] وَاللَّامُ[20]» أي: مجموعهما[21] بمعنى (الذِي) أو (التِي)

(١) فاعلم أنّ اللاتي قد يطلق على المذكر أيضاً. كبير. (٢) ومن. (٣) أي: لشيء الذي. (٤) أي: لفظ ما. (٥) الواو للقسم. (٦) أي: كلفظ ما. (٧) أي: بمعنى الذي. (٨) أي: يعلم. (٩) غالباً. (١٠) أي: في ما ومن. (١١) وفرعيه. (١٢) وفرعيه. (١٣) أي: كلمة ذو. (١٤) أي: بمعنى التي إذا استعملت صفة للمؤنث. عبده. (١٥) أي: البئر. (١٦) يكون بمعنى الذي. عوض. (١٧) وقيل: مطلقاً. هندي. (١٨) أي: بنيتها بالحجارة. (١٩) عطف على ما ذكر من الموصولات. هندي. (٢٠) في اسم الفاعل والمفعول. (٢١) كما اختاره.

واللاتي وَاللَّواتِي وَمَنْ وَمَا وَأَيٌّ وَأَيَّةٌ وَذُو الطَّائِيَّةُ وَذَا بَعْدَ مَا لِلاسْتِفْهَامِ وَالأَلِفُ وَاللَّامُ

اللذون بالواو في الرفع كقوله:

نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا[1]

وقد يحذف النون تخفيفاً، ومنه:

عَسَى الأَيَّامُ أَنْ يَرْجِعْ

نَ قَوْمَاً كَالَّذِي كَانُوا

(قوله: لجمع المذكر والمؤنث معاً) من أولى العلم خاصة مثل الذين (امتحان) كما في قول أبي ذؤيب:

وَتُبْلِي الأُلَى يَسْتَلْئِمونَ عَلَى الأُلَى

يريد أنه يفنى المنية الشجعان الذين يلبسون دروع الحرب في حالة كونهم عازمين على ركوب الخيل اللاتي تراهن يوم الحرب مثل الحدأة في شدة العدو. (قوله: واللائي بالهمزة والياء) أي: بهمزة بعدها ياء ساكنة كالقاضي وهو قليل، وفي التنزيل: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ﴾. (قوله: بالهمزة المكسورة فقط) كقول رجل من بني سُليم:

فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ[2]

عَلَيْنَا اللأْءِ[3] قَدْ مَهَدُوا الحُجُورا

(قوله: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥﴾) أي: ومن بناها أو المعنى القيوم الذي بناها فافهم. (قال المصنف: وأيّ وأية) وتذكير أيّ هو الشايع المستفيض؛ نحو: ﴿بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾، وتأنيثه قليل؛ إذ الفرق بين المذكر والمؤنث في الأسماء الجامدة بالتاء نادر؛ نحو: إنسان وإنسانة، بل الفرق بينهما في أيّ بالتاء أغرب لإبهامه وإن جاء الفرق على قلة كقول كميت: بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ الخ، وهذا في غير النداء إذ يؤنث الواقعة في

(١) صفة الآباء.
(٢) أعني: التذكر والتأنيث والإفراد وضديه.

لا تكون صفة للمعرفة، ولما كان وزنه وزن الصفات جاز أن يكون صفة كما أن ذو الطائية لما شاكل ذو بمعنى صاحب جاز أن يكون صفة بخلاف سائر الموصولات. (قوله: والتي) بقلب الذال تاء. (قال: واللذان واللتان) وقد يشدد النون فيهما بدلاً من الياء في المفرد. (قوله: والذين لجمع المذكر) من أولى العلم، واللذون في الرفع هذلية، وقد يحذف النون من اللذون تخفيفاً كما يحذف من الذين أيضاً. (قال: وأي) مضافاً إلى معرفة ظاهرة كانت أو مقدرة. (قوله: بمعنى الذي) وفرعيه وكذا في قوله: بمعنى التي. (قوله: المنسوبة إلى بني طي) قلبت في النسبة

الأصل الألف واللام. (قوله: لعود الضمير إليه) نحو: المرور به زيد. (قوله: والقول بأن الضمير الخ) كما ذهب إليه المازني، وقال: إن تقرير المثال المذكور الرجل الممرور به زيد. (قوله: بعيد)؛ لأن حذف الموصوف قليل إلا بشرط أن يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن أو بفي قال الله تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾، ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ۝١٦٤﴾ لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه ما قبله فكأنه مذكور. (قوله: مصدراً) ولا صفة مشبهة، ولا أفعل التفضيل لبعدهما عن الفعل لعدم الدلالة على الحدث والزمان. (قوله: إلا جملة) حقيقة أو حكماً. (قوله: باعتبار الخبر) أي: باعتبار كونه جماعة. (قوله: من السياق) أي: من سوق الكلام فإن أصل المرجع من السابق وجميعه من اللاحق؛ أعني: الخبر فقوله: والضمير واقع جملة حالية قيد لكون المرجع مفهوماً من السياق. (قوله: عند البصرية الخ) وقال الكوفية:

أو المثنى أو المجموع. «وَالعَائِدُ المَفْعُولُ» أي: العائد الذي لا يتم الموصول إلا به، إذا كان مفعولاً «يَجُوزُ حَذْفُهُ» إذا لم يمنع مانع، لأنَّه فضلة إلَّا إذا[1]

(١) مستثنى منقطع والظاهر أن يقول: بخلاف ما إذا كان فاعلاً. داود.

وَالعَائِدُ المَفْعُولُ يَجُوزُ حَذْفُهُ

إحدى اليائين ألفاً، والآخر همزة تحرزاً عن الاجتماع بين الياءات. (قوله: وذا بعد ما) جوز الكوفيون كون ذا وجميع أسماء الإشارة موصولة بعد ما استفهامية كانت أو لا، ولم يجوز البصريون إلا في ذا بشرط كونه بعد ما ومن الاستفهاميتين إذا لم يكن زائداً كما في قوله تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ أي: من الذي، فإن ذا زائدة إذ بعده موصول.

(قال: والعائد المفعول) سوى عائد الألف واللام؛ فإنه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتها، والضمير أحد دلائل موصوليتها، قال الشيخ الرضي: لا يجوز حذف أحد العائدين إذا اجتمعا في الصلة؛ نحو: الذي ضربته في داره زيد إذا يستغني عن ذلك المحذوف بالباقي، فلا يقوم دليل عليه، ثم الضمير إما منصوب أو مجرور أو مرفوع، فإن كان منصوباً جاز حذفه بشرطين أن لا يكون بعد إلا؛ لأن الموصول لا يدل على أن العائد بعد إلا، وأن يتصل بالفعل لا بالحرف، وإن كان مجروراً فيحذف بشرط أن ينجز بإضافة صفة ناصبة له تقديراً، أو ينجز بحرف جر متعين كقوله تعالى: ﴿أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ أي: به، ويتعين حرف الجر قياساً إذا جرّ الموصول أو

أصله الذال الساكنة لما أرادوا إدخال اللام عليها زادوا قبلها لاماً متحركة، ثم حركوا الذال بالكسر وأشبعوها فتولدت الياء. (قوله: زيدت اللام الخ) قالوا بزيادتها؛ لأن الموصولات معارف وضعاً بدليل كون من وما ممرفتين ولا لام والتزموها؛ لأنها لو نزعت تارة وأدخلت أخرى لأوهم كونها للتعريف. (قوله: بحسب اللفظ والمعنى)؛ إذ لا يحصل التعريف به في الرضي تحسيناً للفظ وهو أولى. (قوله: حتى لا توهم الخ) هذا لاطراده أولى مما في الرضي حتى لا يكون موصوفة كمعرفة توصف بالنكرة.

(قوله: ولما كان وزنه الخ) فإنها على وزن عم وشج؛ إذ أصلهما عمي وشجي. (قوله: مضافة إلى معرفة) لتكون معرفة. (قوله: أو مقدرة) نحو: لقيت أيا ضربت. (قوله: وفرعيه) أي: المثنى والمجموع. (قوله: بعد ما استفهامية كانت) نحو: قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾. (قوله: أو لا) نحو قوله تعالى: ﴿أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ﴾؛ أي: أنتم الذين. (قوله: فلا يقوم دليل عليه) والحذف بدون الدليل لا يجوز فيه أنه يجوز أن يقوم دليل آخر على حذفه. (قوله: لا يكون بعد إلا) نحو: جاءني الذي ما ضربت إلا إياه، وأما في المنفصل الذي ايس بعد إلا فلا لمنع؛ نحو: ضيع الزيدان الذي أعطيتهما؛ أي: إياه. (قوله: وأن يتصل بالفعل) نحو: الذي ضربته زيد؛ لأن الضمير إذن فضلة. (قوله: لا بالحرف) أي: الناصب؛ نحو: الذي أنه قائم زيد. (قوله: ناصبة له

النداء نحو: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾﴾. (قال المصنف: وذو الطائية) عطف على ما قبله، وقيد بالطائية احترازاً عن ذو بمعنى الصاحب من الأسماء الستة فإنه يعم القبائل وعن ذا من أسماء الإشارة على بعض اللغات فإنه ليس بموصول، بل الموصول لفظ ذو الذي بمعنى الذي أو التي في لغة قبيلة طي، ثم إن في ذو أربع لغات؛ منها: استواء الستة[1] فيه مع البناء على السكون، وإلى هذه أشار الشارح بقوله: بمعنى الذي أو التي؛ أي: بل وفروعهما وهذه أشهر اللغات، ويستوي أيضاً العاقل وغيره، ومنها: أن يكون ذو للمذكر مطلقاً وذات مضمومة للمؤنث مطلقاً، وتمامه في الرضي وشروح الألفية. (قوله: أي: المنسوبة إلى بني طيء) بالهمزة وبدونه قبيلة من العرب مشهورة سميت باسم جدهم طي، وإنما سمي به؛ لأنه أول من طوى المنازل واسمه جلهمة (سجاعي). (قوله: قال الشاعر: وبئر ذو حفرت الخ) قائله سنان بن الفحل أخو بني أم الكهف من طي، والبيت من البحر الوافر، أوله:

فَإِنَّ المَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي

وقبله:

لَقَدْ قَالُوا جُنِنْتَ فَقُلْتُ كَلاَّ
وَرَبِّي مَا جُنِنْتُ وَمَا انْتَشَيْتُ[2]
وَلَكِنِّي ظُلِمْتُ فَكِدْتُ أَبْكِي
مِنَ الظُّلْمِ المُبَيَّنِ أَوْ بَكَيْتُ

يعني: أنهم رموني بالجنون والسكر لشدة منازعتي إياهم على ماء بئري التي حفرها أسلافي وقومي (شرح قطر). (قوله: أي: التي حفرتها الخ) فسّر بالتي؛ لأن البئر مؤنث سماعي وطويت من الطي، وطي البئر نسجها وبناءها من أسفلها إلى أعلاها بالحجارة. (قوله: وذا بعد ما) نحو: ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾؛ أي: ما الذي أنزل، وكذا بعد من كقوله:

وَقَصِيدَةٍ تَأْتِي المُلُوكَ عَجِيبَةٍ
قَدْ قُلْتُهَا لِيُقَالَ مَنْ ذَا قَالَهَا ؟

أي: من الذي قالها فينبغي أن لا يقتصر على ذكر ما ولم يرد بكون ذا بعد ما اسم موصول كونه موصولاً دائماً بل قد يكون وقد لا، فلا يتجه الإشكال بقولنا: ماذا استفهاماً عن المشار إليه، وقال الكوفيون: يجوز أن يكون جميع أسماء الإشارة موصولة من غير اشتراط الاستفهام، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ﴾؛ أي: الذين، وبقول الشاعر:

(١) أي: ما سكرت وضديه.
(٢) قوله: ولا يمكن جملة حالية.

عَدَسْ مِا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ
نَجَوْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

حيث قالوا: هذا مبتدأ موصولة، وتحملين صلة، والعائد محذوف، وطليق خبره، ولكن هذا لا دليل عليه، وعباد اسم ملك سجستان كان حبس هذا الشاعر فهرب، وركب على بغلته المسمى بعدس فخاطبها بأنه ما لعباد عليك حكم وأمارة، والذي ركبك طليق؛ أي: مطلق من الحبس. (قال المصنف: والعائد المفعول يجوز حذفه) ظاهره أن العائد إلى الموصول إنما يحذف إذا كان مفعولاً مع أنه قد يحذف مرفوعاً ومجروراً كما سنذكره فالتخصيص ليس على ما ينبغي، فأشار بقوله: لا إذا كان فاعلاً؛ أي: أو نائبه إلى أن التقييد بالنسبة إلى الفاعل ولإخراجه وفيه شيء، وفي شرح القطر ما إيضاحه: أنه يحذف العائد مرفوعاً فلا بد أن يكون مبتدأ لا الفاعل ونائبه؛ نحو: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾؛ أي: الذي هو أشد، ومجروراً؛ نحو قوله:

نُصَلِّي لِلَّذِي صَلَّتْ قُرَيْشٌ
وَنَعْبُدُهُ وَإِنْ جَحَدَ الْعُمُومُ

أي: صلت له، وقال:

سَتُبْدِي لَكَ الأَيَّامُ مَا أَنْتَ جَاهِلاً

أي: جاهله، وفي التنزيل: ﴿فَاقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾؛ أي: قاضيه، وشرط حذف المرفوع والمجرور في الحواشي مذكور. (قوله: يجوز حذفه إذا لم يمنع مانع) فلا يجوز حذف عائد الألف واللام لخفاء موصوليته والضمير أحد دلائلها، وكذا لا يجوز حذفه إذا كان ضميراً منفصلاً واقعاً بعد إلا؛ نحو: الذي ما ضربت إلا إياه؛ إذ لو حذف لا يعلم أنه حذف ضمير منفصل بعد إلا لجواز أن يكون ضميراً متصلاً قبل إلا فيفوت الغرض الذي لأجله الانفصال، وكذا لا يجوز حذف العائد إذا احتمل الكلام الحذف وعدمه كما إذا كان في الصلة ضمير غير ذلك الضمير المحذوف صالح لعوده إلى الموصول؛ حو: جاء الذي ضربته في داره فلا يجوز حذف الهاء من ضربته؛ لأنه لا يعلم المحذوف، وكذا يمتنع الحذف إذا كان منصوباً متصلاً بالحرف أو بفعل ناقص؛ لأنه كالحرف؛ نحو: جاء الذي أنه منطلق وجاء الذي كأنه زيد هذا.

موصوفة بحرف جر مثله في المعنى، وتماثل المتعلقات نحو: مررت بالذي مررت أو بزيد الذي مررت، ثم مذهب الكسائي في مثله التدريج في الحذف، وهو أن يحذف حرف الجر أولاً حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوباً ليصح حذفه، ومذهب سيبويه والأخفش حذفهما معاً للاستطالة، وأما الضمير المرفوع فلا يحذف إلا إذا كان مبتدأ بشرط أن لا يكون خبره جملة ولا ظرفاً ولا جاراً ومجروراً؛ إذ لو كان أحدها لم يعلم بعد الحذف أنه حذف شيء؛ إذ الجملة والظرف يصلحان مع العائد فيهما لكونهما صلة، فإذا حصل المبتدأ المشروط فالبصريون قالوا: إن كان في صلته جاز الحذف بلا شرط آخر، وإن لم يكن في صلة فيشترط استطالة الصلة كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ حيث طالت الصلة بالمعطف، فقوله: في السماء، وقوله: في الأرض ظرف لغو متعلق بقوله: إله؛ لأنه في معنى معبود؛ أي: الذي هو معبود في السماء ومعبود في الأرض انتهى حاصل كلامه، فإن قلت: فلا معنى لتخصيص العائد بالمفعول وتعميم المفعول لتحقق الاستثناء، قلنا: قد مر غير مرة أن الحذف لا يجوز إلا مع القرينة وامتناع الحذف في صورة اجتماع الضميرين، وكون العائد بعد إلا ليس إلا للتنبيه على انتفاء القرينة، فلا حاجة إلى تخصيص المفعول، وكذا في صورة الاتصال بالحرف؛ لأنه قلما يحذف حينئذ، وأما قولك: لا معنى لتقييد العائد بالمفعول، فنقول فيه: إن العائد المجرور إن كان حذفه بعد جعله منصوباً فلا إشكال، وإن كان قبله فنقول: المفعول أعم من أن يكون بواسطة أو بلا واسطة، وإن كان قبله مرفوعاً فقد عرفت أنه على إطلاقه لا يصح حذف بخلاف المفعول فإنه على إطلاقه يصح الحذف وهذا العائد من حيث إنه عائد، ويجري هذان الجوابان في المجرور أيضاً.

تقديراً)؛ نحو: الذي أنا ضارب زيد؛ أي: ضاربه. (قوله: أو ينجر بحرف الخ)؛ لأنه بعد حذف المجرور لا بد من حذف الجار أو لأنه بقي حرف جر بلا مجرور فينبغي أن يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره. (قوله: أي: به) يعني: بإكرامه. (قوله: نحو: مررت بالذي مررت به) فالجاران متماثلان، وكذا متعلقاهما. (قوله: للاستطالة) يعني: ليس حذف حرف الجر قياساً في كل موضع والمجوّز ههنا استطالة الصلة، فلا بأس بحذفها مع المجرور بها. (قوله: فلا يحذف الخ) إذ غيره إما فاعل ولا يجوز حذفه. وإما خبر المبتدأ وكون الضمير خبر المبتدأ أقل قليل فلا يوجد حينئذ دليل على حذفه، بل يحمل ذلك على حذف المبتدأ. وأما خبر إن فحكمه حكم خبر المبتدأ. وأما اسم ما الحجازية فلا يحذف لضعف عملها. (قوله: بشرط أن لا يكون الخ)؛ إذ لو كان أحدهما لم يعلم بعد الحذف أنه حذف شيء؛ لأنهما يصلحان مع العائد فيها أن يكونا صلة، فلا دليل على الحذف. (قوله: جاز الحذف) نحو قوله تعالى: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾؛ أي: هو أشد. (قوله: في معنى معبود) لم يقل بمعنى معبود ليشمل جميع وجوه اشتقاق آله. (قوله: بالمفعول)؛ إذ يجوز حذف المجرور والمرفوع أيضاً كما عرفت.

كان فاعلاً، لكونه عمدة، نحو قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ[1]﴾ أي: لمن يشاؤه. اعلم أنَّ النُّحاة وضعوا باباً يسمونَّه باب (الإخبار بالذي[2] أو ما يقوم مقامه[3]) ومقصودهم من وضعه تمرين[4] المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن[5] من[6] المسائل[7]، وتذكيره إيَّاها. فإنَّهم إذا قالوا لأحد[8]: أخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية[9] بـ (الذي) بعد بيانهم[10] طريقة الإخبار[11] به، لا بد[12] له من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم أنَّ ذلك الإخبار في أيّ اسم يصح؟ وفي أي اسم يمتنع؟. فأراد[13] المصنف الإشارة إلى هذا الباب، فقال: «وَإِذَا[14] أُخْبِرْتَ» أي: إذا أردت

(١) مثال حذف العائد. (٢) وفروعه. (٣) وهو الألف واللام. وجيه. (٤) تفعيل من مرن وهو المداومة على فضل. تجربة المتعلم حال التعلم. (٥) أي: النحو. (٦) بيان لما. (٧) هذا ميزان لعقل الطلبة. رضا. (٨) من المتعلمين. (٩) أي: المعنية. (١٠) لأنَّه قبل البيان يعجز وهو غير جائز. (١١) على وجه التبرع. (١٢) جواب إذا. (١٣) إذا علمت أنَّهم وضعوا. (١٤) استئناف.

وَإِذَا أُخْبِرْتَ

(قوله: تمرين المتعلم) أي: تجربته التمرين التمكين والتدريب. (قوله: وتذكيره إياها) كما يتذكر مثلاً بمعرفة أن الحال والتمييز لا يخبر عنهما أنه يجب تنكيرهما، وبمعرفة أن المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما أنهما لا يقعان مضمرين.

(قوله: لتحقق الاستثناء) أي: استثناء الصورتين المذكورتين. (قوله: فلا حاجة إلى تخصيص المفعول)؛ لأن المراد والعائد المفعول يجوز حذفه إذا وجدت قرينة. (قوله: وكذا في صورة الاتصال الخ) ذكره استطراداً؛ إذ لا دخل له في السؤال؛ أي: امتناع الحذف في صورة اتصال الضمير بالحرف أيضاً للتنبيه على انتفاء القرينة؛ لأنه قلما يحذف الضمير المنصوب حين اتصاله. (قوله: بالحرف) لقلة وجود القرينة عليه فامتناع حذفه حال كونه عائداً لانتفاء القرينة. (قوله: فلا إشكال) لدخوله في المفعول. (قوله: وهذا) أي: حذف العائد على الإطلاق هو المراد من قوله: ويجوز حذف العائد المفعول والمجرور أيضاً، فإن المجرور لا يحذف على الإطلاق وحذفه للاستطالة. (قوله: أي: تجربته) هل يستحضر المسائل المعلمة أو لا. في الصراح: مزن ثرم كرده وعادت كردن والتمكين بأي برجاي كردن ودربته على الشدائد حتى قوي ومرن عليها. ودربت البازي على الصيد جربته، والمعاني الثلاثة متلازمة؛ فلذا فسر المحشي لفظ أحدها بلفظ الآخر.

(قوله: نحو: قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ﴾ الخ) في سورة الرعد؛ أي: الله يوسّع الرزق لمن يشاؤه من عباده ويضيقه لمن يشاؤه، ومنه: ﴿أَهَٰذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾، و﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴿١١﴾﴾، وما عملت أيديهم، والتقدير: بعثه وخلقته وما عملته، وقرأ غير حمزة والكسائي ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ﴾ على الأصل، وبالجملة فالحذف من الفعل كثير، وأما مع الوصف فالحذف منه قليل؛ نحو: الذي أنا معطيكة درهم فيجوز حذف الهاء من معطيكه، فتقول: الذي أنا معطيك درهم، ومنه قوله:

والله موليك فضل
فاحمدنه به

أي: موليكه. (قوله: واعلم أن النحاة وضعوا باباً) كما أن الصرفيين وضعوا لذلك التمرين باب كيف تبني كذا من كذا، وهو المعبر عنه في كتبهم بباب الأبنية، كان يقال للطالب كيف تبني من قرأ مثل جعفر والتفصيل في الشافية وشرحها للرضي. (قوله: أو ما يقوم مقامه) هو الألف واللام وفروع الذي كاللذان واللتان ونحوهما. (قوله: تمرين المتعلم) التمرين: آزمودن، وفي الصحاح: مرن الشيء مروناً إذا لان ومرّنه تمريناً تعوّده واستمرّ عليه انتهى؛ يعني: أن غرضهم من ذلك امتحان الطالب وتجربته هل يستحضر المسائل المعلمة أم لا. (قوله: وتذكيره إياها)؛ لأنه سبب لذلك التذكير وميزان يعرف به مراتب المتعلمين في الاستحضار وسرعة الانتقال فيقال للطالب: كيف تخبر عن هذا الاسم بالذي ونحوه فلا يحسن أن يجيب في البابين إلا من برع في علم العربية، فعليك بالجد في التحصيل لتعرف حقيقة الأخبار بالذي وكيفية صوغ الأبنية. (قوله: من تذكير كثير من مسائل النحو) كما يتذكر مثلاً بمعرفة أن الحال والتمييز لا يخبر عنهما أنه يجب تنكيرهما وبمعرفة أن المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما أنهما لا يقعان مضمرين وبمعرفة أن ضمير الشأن لا يخبر عنه أنه يجب تصديره لغرض لإبهام قبل التفسير إلى غير ذلك. (قال المصنف: وإذ أخبرت بالذي) البحث ههنا

أن تخبر عن جزء جملة «بِالذِي» أي: باستعانة (الذِي أوِ التِي أوِ الأَلِفِ وَاللَّامِ). فإنَّ[1] الباء ليست صلة[2] للإخبار، لأنَّ[3] (الذي) مخبر عنها لا مخبر بها. «صَدَّرْتَهَا[4]» أي: أوقعت كلمة (الذِي) أو ما يقوم مقامها

(١) بيان لوجه حمل الباء على الاستعانة. عبد الله. (٢) أي: وصلاً. (٣) علة ليست بصلة. لو كانت صلة للأخبار لزم أن يكون مخبر بها مع أنها في الواقع مخبر عنها. أي: بما يعبَّر عنه بالذي فالباء صلة الأخبار. عصام. (٤) فلعلهم أرادوا التصدير عملاً بما هو الأصل في باب المبتدأ.

من وجوه، الأول: أن الأخبار مجاز عن إرادته أشار إليه بالتفسير فهو من قبيل: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾، الثاني: في لفظ الذي وهو أنه محمول على التمثيل أو المراد به باب الذي؛ أعني: الموصولات أشار إليه بقوله: أو التي أو الألف واللام بعد الرمز إليه بقوله: أو ما يقوم مقامه فقصره على ذكر الذي لكونه الأصل؛ ولأنه أول ما يعرفه المتعلم من بين الموصولات، الثالث: في الباء فهو بمعنى الاستعانة أو السببية لا للتعدية؛ أي: إذا استعنت على هذا الأخبار المخصوص بلفظ الذي؛ وذلك لأن الذي على ما ذكره يجعل في هذا الباب مخبراً عنه؛ أي: مبتدأ لا به؛ أي: لا خبراً أشار إليه بقوله: أي باستعانة الذي، ولك أن تجعل الباء بمعنى عن فهو صلة الأخبار؛ أي: أخبرت عن الذي عكس قوله، فإذا أخبرت عن زيد أو بزيد فعلى هذا يكون أخبرت بمعنى أجبت والمخبر عنه بمعنى المسئول عنه، فيشمل الفضلة فلا تغفل فإنه من امتحان الأذكياء، وقيل: لما كان المخبر عنه وبه شيئاً واحداً جاز أن يعبر عن أحدهما بما يعبر به عن الآخر، ففي الأشموني فهو في الحقيقة مخبر عنه، فإذا قيل: أخبر عن زيد من قام زيد فالمعنى أخبر عن مسمى زيد بواسطة تغييرك عنه بالذي، وقال بعضهم: فإن زيد مثلاً في قولك: الذي ضربته زيد هو الذي؛ أي: الذات المفهومة من الذي والفائدة في الأخبار رفع الإبهام، توضيحه أنك إذا قلت: مررت به فإن الهاء في به ضمير لا يدري لمن هو فإذا قلت: الذي مررت به زيد فقد أزلت الإبهام عن المبتدأ الموصول. (قوله: أن تخبر عن جزء جملة) أي: عن منسوب أو منسوب إليه في جملة فعلية أو اسمية لمن علمه على وجه مبهم غير جهة المخبر عنه (موشح). (قوله: أو التي أو الألف واللام) قد عرفت وجه هذا الكلام، ولك أن تقول: بحذف العاطف والمعطوف اعتماداً على ظهور المرام أو بالمجاز بذكر الخاص وإرادة العام على أنه سيذكر الألف واللام، وقوله: لأن الذي مخبر عنها؛ أي: لأن لفظة الذي مخبر عنها بحسب الذكر، وإن كانت مخبراً بها بحسب المعنى والحقيقة كما مر. (قال المصنف: صدرتها) أي: جعلتها في صدر الجملة الثانية على أنها مبتدأ، ومرتبة المبتدأ صدر الكلام وليس المراد أنه لا يتقدم عليه شيء؛ فإنه لا ريبة في صحة هل الذي أبوه قائم، بل بمعنى أنه يجب تقديمه على المخبر به، ثم إن الجملة الأولى في مثالنا عبارة عن ضربت زيداً، والجملة الثانية عن الذي

بِالذِي[1] صَدَّرْتَهَا[2]

(١) أي: باستعانة الذي أو التي أو الألف واللام. ج.
(٢) أي: أوقعت كلمة الذي أو ما يقوم مقامها من التي والألف واللام.

(قوله، لأن الذي مخبر عنها) أي، بحسب الذكر، وأما ذات المخبر عنه فهو زيد في المثال المذكور، ولذا قال: فإذا أخبرت عن زيد إلى آخره، وإنما اعتبر هذا الوصف بالقياس إلى زيد دون الذي مع أنه المخبر عنه بحسب الظاهر؛ لأن شأن المخبر عنه أن يكون مفروغاً عنه، والجملة الأولى مع أجزائها مفروغاً عنها دون الموصول. (قوله، أي، أوقعت كلمة الذي) إلى آخره، لأن المطلوب أن يخبر عن الموصول والمخبر عنه في الاسمية مبتدأ والمبتدأ مرتبته الصدر.

في صدر الجملة الثانية[1]. «وَجَعَلْتَ مَوْضِعَ الْمُخْبَرِ عَنْهُ» أي: في موضع ما هو مخبر[2] عنه بالذي[3] في الجملة الثانية، يعني: في موضعه الذي كان له في الجملة الأولى. «ضَمِيراً[4] لَهَا» أي: لكلمة (الذي) «وَأَخَّرْتَهُ[5]» أي: المخبر عنه عن الضمير. «خَبَراً[6]» نصب[7] على الحال[8] أو ضمن (أَخَّرْتَهُ[9]) بمعنى جعلته، أي: جعلته[10] خبراً متأخراً[11]. «فَإِذَا[12] أَخْبَرْتَ[13] مَثَلاً[14] عَنْ (زَيْدٍ)» من[15] جملة «ضَرَبْتُ زَيْداً» بكلمة الذي أوقعتها في صدر الجملة الثانية[16]، وجعلت في موضع ما[17] هو

(١) باعتبار الوجه المعلوم عنه. (٢) أي: زيد. من قبيل ﴿إِنَّ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗا﴾. (٣) مصنف. (٤) مفعول ثان جعلت. (٥) لأنه خبر وحتى الخبر التأخير. (٦) باعتبار الوجه الغير المعلوم عوض. (٧) أي: منصوب. (٨) من الخبر عنه. (٩) أي: لفظه. (١٠) بجعل المضمن حالاً. (١١) والمضمن حالاً. (١٢) الفاء تفسير أو تعليل. (١٣) أي: أردت الأخبار. (١٤) احتراز عن التخصيص في المنقول. (١٥) من تبعيضية. أي: الكائن صفة زيد. (١٦) أعني: ضربته زيد. (١٧) أي: الاسم.

وَجَعَلْتَ مَوْضِعَ الْمُخْبَرِ[1] عَنْهُ ضَمِيراً لَهَا[2] وَأَخَّرْتَه خَبَراً عَنْهُ فَإِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ زَيْدٍ مِنْ ضَرَبْتُ[3] زَيْداً[4]

(١) أي: موضع ما هو خبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضع الذي كان له في الجملة الأولى.ج.
(٢) أي: لكلمة الذي.
(٣) أي: من جملة ضربت.آ. في صدر الجملة الثانية.
(٤) لكلمة الذي.

(قال، وجعلت إلى آخره)؛ لأن المطلوب أن تصف الموصول بالوصف بالذي كان لذلك المخبر عنه بلا تغيير شيء من الجملة الأولى، ولم يمكن أن يكون الموصول مكان المخبر عنه لتصديره مبتدأ، فلا بد أن يكون نائبه وهو الضمير العائد إليه مكانه. (قال: وأخرته)؛ لأنه خبر وحق الخبر التأخير.

(قوله: بلا تغيير شيء من الجملة الأولى) إلا قدر ما يفيد الإخبار المذكور.

ضربته زيد، والفرق بين الجملتين أنك إذا قلت: ضربت زيداً فربما تخاطب به من لا يعرف أن لك مضروباً في الدنيا، وربما تخاطب به من يعرف شخصاً بمضروبيتك لكنه لا يعرف أنه زيد، وأما قولك: الذي ضربته زيد فلا تخاطب به إلا على الوجه الثاني؛ لأن مضمون الصلة يجب أن يكون معلوماً للمخاطب (نعمه). (قال المصنف: المخبر عنه) أي: الموضع الذي في الجملة الأولى للمخبر عنه في الجملة الثانية ففيه مجاز كما في: ﴿إِنَّ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗا﴾؛ أي: عنباً سيصير عصيراً فيصير خمراً فافهم. (قوله: في الجملة الثانية) قيد لقوله: مخبراً عنه لا للموضع كما لا يخفى على من أمعن. (قوله: كان له في الجملة الأولى) ضمير كان للموضع وضمير له للذات الذي يكون مخبراً عنه في المآل وكلمة في متعلق بكان. (قال المصنف: وجعلت موضع المخبر عنه ضميراً له) أي: ليصير مع الجزء الآخر صلة لها، وذلك الضمير لا يكون إلا غائباً لرجوعه إلى الموصول وهو غائب، والجعل المذكور أعم من التقديري لما سبق أن العائد المفعول يجوز حذفه. (قوله: قال وأخرته خبراً) عن الذي في الجملة الثانية باعتبار التعبير عنه بلفظه لا بالموصول، وقال العصام: وهذا من مواضع وجوب تقديم المبتدأ على الخبر قد فاته في محله. (قوله: فإذا أخبرت عن زيد الخ) أي: إذا أردت أن تخبر في الجملة الثانية عن زيد لمن علمه لا على جهة كونه زيداً من جملة ضربت زيداً الخ، وهكذا في فروع الذي فإن كان الاسم الذي تخبر عنه مثنى فجيء بالموصول مثنى كاللذين، وإن كان مؤنثاً فجئ به كذلك، والحاصل: أنه لا بد من مطابقة الموصول للاسم المخبر عنه؛ لأنه خبر عنه، ولا بد من مطابقة الخبر للمخبر عنه إن مفرداً فمفرد وإن مثنى فمثنى وإن جمعاً فمجموع، وإن مذكراً فمذكر وإن مؤنثاً فمؤنث، وقال بعضهم: إن هذه المسئلة يحتاج في معرفتها إلى عدة أمور، الأول: أن تأتي بالاسم الموصول، وهو الذي في الصدر، الثاني: أن تؤخر الاسم الظاهر الذي تريد أن تخبر عنه، الثالث: أن تجعل موقع ذلك الاسم ضميره فإن كان الاسم

مخبر عنه في هذه الجملة[1] أعني: (زيداً[2]) والمراد بموضعه: محله الذي كان له في الجملة الأولى[3]، وهو محل المفعول من: (ضربت) ضميراً[4] لـ (الذي[5])، وأخرت المخبر عنه، يعني: (زيداً) وجعلته خبراً عن (الذي) و«قُلْتَ: (الذِي ضَرَبْتُهُ زَيْداً) وَكَذَلِكَ[6]» أي:

(١) الثانية. (٢) أي: المخبر عنه الذي آخر وبقي موضعه خالياً. (٣) أي: ضربت. بالنظر قبل الأخبار بكلمة الذي. محمد أفندي. (٤) مفعول جعلت. (٥) أي: بكلمة الذي. (٦) خبر مقدم.

الظاهر مرفوعاً فليكن ضميره مرفوعاً وهكذا، الرابع: أن تجعل الجملة غير الاسم الظاهر صلة الذي، الخامس: أن تجعل الذي مع صلته مبتدأ والاسم الظاهر خبره. (قوله: ضميراً للذي) مفعول جعلت؛ أي: ضميراً غائباً نائباً عنه عائداً إلى الذي مطابقاً له والواو في قوله: وقلت الذي ضربته زيد من الشرح، وإذا أخبرت عن الزيدين من ضربت الزيدين قلت: اللذان ضربتهما الزيدان، وعن الزيدين في ضربت الزيدين، قلت: الذين ضربتهم الزيدون، وعن هند في ضربت هنداً قلت: التي ضربتها هند، وقال الحبيصي: وإذا أخبرت عن زيد في ضرب عمرو زيداً قلت: الذي ضربه عمرو زيد، وعن زيد من؛ نحو: علم عمرو زيداً قائماً، قلت: الذي علمه عمرو قائماً زيد، وإذا أخبرت عن القائم منه قلت: الذي علم عمرو زيداً إياه قائم، وعن الثالث: من أعلم الله زيداً عمراً خبر الناس، قلت: الذي أعلم الله زيداً عمراً إياه خير الناس، وعن المصدر الموصوف من ضربت زيداً ضرباً شديداً الذي ضربته ضرب شديد، وعن الظرفين في سرت يوم الجمعة وجلست مكانك الذي سرت فيه يوم الجمعة، والذي جلست فيه مكانك، وعن المفعول معه في ضربت وزيداً الذي ضربت وإياه زيد، وعن خبر كان في كان زيد قائماً الذي كان زيد إياه قائم، وعن المستثنى في جاءني القوم إلا زيداً الذي جاءني القوم إلا إياه زيد هذا في المنصوبات، وأما في المرفوعات فتقول: في الإخبار عن الفاعل المظهر في طلعت الشمس التي طلعت شمس وعن الفاعل المضمر في ذهبتُ الذي ذهب أنا، وعن نائب الفاعل في ضرب زيد الذي ضُرِب زيد، وعن اسم كان في كان زيد قائماً الذي كان قائماً زيد، وعن المعطوف في قام زيد وعمرو الذي قام زيد وهو عمرو، وأما في المجرورات فتقول: في الإخبار عن المجرور بحرف في مررت بزيد الذي مررت به زيد، وعن المجرور بالإضافة في ضربت غلام زيد الذي ضربت غلامه زيد، وعن البدل في مررت برجل أخيك الذي مررت برجل به أخوك، وعن المبدل منه فيمن لا يجوزه إلا مع البدل الذي مررت به رجل أخوك وفيمن يجوّزه بدونه الذي مررت به أخيك رجل، وإذا أخبرت في الجملة الاسمية عن المبتدأ من نحو: زيد منطلق قلت: الذي هو منطلق زيد، وعن الخبر منه الذي زيد هو منطلق، وعن اسم أن من أن زيداً أخوك الذي أنه أخوك زيد، وعن خبرها منه الذي أن زيداً هو

قُلْتَ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ وَكَذَلِكَ[1]

(١) أي: مثل الذي.

مثل (الذي) «الأَلِفُ[1] وَاللَّامُ فِي[2] الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ خَاصَّةٌ[3] لِيَصِحَّ[4] بِنَاءُ اسْمِ الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ» منها. فإنَّ[5] صلة الألف واللام لا تكون إلَّا اسم فاعل أو اسم مفعول. ويمكن[6] أن يؤخذ

(١) مبتدأ مؤخر. (٢) والظرف صفته أو حال من الألف واللام. (٣) بيان من الجملة. (٤) علة الاختصاص. (٥) بيان لعلة الاختصاص. (٦) ولما كانت علة الجواز إمكان أخذهما ولم يمكن الأخذ من كل الجمل بل من بعضها أراد الشارح أن يذكر شروطاً لا مكان الأخذ. أيوبي.

الأَلِفُ وَاللَّامُ فِي الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ خَاصَّةٌ لِيَصِحَّ بِنَاءُ اسْمِي الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ

(قال: في الجملة الفعلية خاصة) إن قلت: اسم الفاعل، واسم المفعول قد يكونان مع مرفوعيهما جملة اسمية؛ نحو: أضارب الزيدان، وما مضروب البكران، فلم لا يصح الإخبار بهما، قلنا: لأن هذين الحرفين يمنعان من وقوعهما صلة اللام.

(قوله: يمنعان من وقوعها صلة اللام): لأنه لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناهما.

أخوك فليحفظ. (قوله: أي: مثل الذي الألف واللام في الجملة الفعلية) أي: في الإخبار عن الاسم الواقع في الجملة الفعلية المتصرف فعلها مجرداً عن حرف النفي والاستفهام والاستقبال فإن صوغ اسم الفاعل والمفعول لا يصح من تلك الفعلية، قال الرضي: فلا تخبر بالألف واللام إلا عن اسم في الجملة الفعلية خاصة، وفي الخبدواني: فإن الألف واللام لا يمكن الإخبار بها إذا كان في جملة اسمية فلا يقال: الهو أخوك زيد وهو المراد بقوله: في الجملة الفعلية، وقوله: ليصح الخ دليل على ذلك؛ لأن الألف واللام إنما تدخلان في اسم الفاعل والمفعول ولا يمكن[1] بناؤهما من الجملة الاسمية. (قوله: ليصح بناء اسم الفاعل الخ) أي: صوغهما وأخذهما قال ابن مالك:

وأخبَرُوا هنا بأل عنْ بَعضِ ما
يكونُ فيه الفعلُ قد تَقَدَّمَا
إنْ صحَّ صوغُ صلةٍ منه لأل
كصوغِ واقٍ مِنْ وقى اللهُ البَطَل

يعني: لا يخبر بالألف واللام عن الاسم إلا إذا كان واقعاً في جملة فعلية وكان ذلك الفعل مما يصح أن يصاغ منه صلة الألف واللام؛ أي: بأن يكون فعلها متصرفاً فتقول في الإخبار عن زيد من المنصوبات في ضربت زيداً بالألف واللام الضاربة أنا زيد بإبراز الضمير وجوباً عند البصريين لجري الوصف على غير الصاحب؛ إذ اللام لزيد والصفة للمتكلم وهو غيره، وتقول: الضاربة أنا ضرب شديد في الإخبار عن المصدر الموصوف في المثال السابق، وتقول: السائر أنا فيه يوم الجمعة، والجالس أنا فيه مكانك في الإخبار عن الظرفين، والضارب أنا وإياه زيد، والكائن زيد إياه قائم، والجائي القوم إلا إياه زيد وتقول في المرفوعات: الطالعة الشمس، والذاهب أنا، والمضروب لي زيد، والكائن قائماً زيداً، والقائم زيد وهو عمرو، وتقول في المجرورات: المارّ أنا برجل به أخوك، والمارّ أنا به رجل أخوك، والمارّ أنا به أخيك رجل، كذا في الموشح على الكافية. (قوله: ويمكن أن يؤخذ اسم الفاعل من الفعل الخ) ولا يتصور بناؤهما من الجملة الاسمية، فإن قلت: يجوز أن يخبر عن زيد في مثل زيد قائم وفي زيد أخوك؛ إذ يجوز بناء اسم الفاعل منه، قلت: لا يجوز بناؤهما بحيث يصح صلة للألف واللام؛ لأنه إنما يصح

(١) أي: عمل الضمير المخبر عنه.

اسم الفاعل من الفعل المبني للفاعل[1]، واسم المفعول من المبني للمفعول[2] بشرط[3] أن يكون الفعل الذي يتضمنه الجملة الفعلية متصرفاً[4]، إذ[5] غير المتصرف نحو: (نعم وبئس وحبذا وعسى وليس) لا يجيء منه اسم الفاعل ولا المفعول، فلا[6] يخبر بالألف[7] واللام عن (زيد) في[8] (ليس زيد منطلقاً). وبشرط[9] أن لا يكون في أول ذلك الفعل حرف[10] لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها[11]، كالسين[12] وسوف وحرف النفي والاستفهام. فلا يخبر باللام عن (زيد) في جملة (سيقوم زيد) فإنَّه[13] إذا بني اسم الفاعل من (سيقوم) يكون[14] (قائماً[15]) فيفوت معنى السين[16]. «فَإِنْ[17] تَعَذَّرَ أَمْرٌ مِنْهَا[18]» أي: من الأمور الثلاثة التي[19] هي: تصدير الموصول، ووضع عائد[20] الموصول مقام ذلك الاسم، وتأخير ذلك الاسم خبراً، «تَعَذَّرَ الإِخْبَارَ[21]، وَمِنْ ثَمَّ» أي: ومن أجل أنَّه[22] إذا تعذر أمر منها[23] تعذر الإخبار. «امْتَنَعَ الإِخْبَارُ» بالذي «فِي ضَمِيرِ الشَّأْنِ» بأن[24] يكون

(١) تقول في ضربت زيداً: الضارب أنا زيداً. (٢) تقول في ضربت مثلاً: المضروب أنا. (٣) لا مطلقاً بل. (٤) خبر يكون. (٥) علة لمقدر وإنما اشترط هذا. (٦) أي: إذا لم يمكن أخذهما منه فلا يخبر .آه. (٧) أي: باستعانة الألف واللام. (٨) صفة زيد. (٩) هذا شروع بشرط العدمي. (١٠) اسم لا يكون. (١١) نائب فاعل. (١٢) مثال الحروف التي لا يستفاد معناها منهما. فيفوت معنى السين وهو صريح الاستقبال وخلوصه. (١٣) شأن. (١٤) ذلك المبني. (١٥) أي: لفظه. (١٦) الذي هو الغرض. (١٧) تفصيل أو جواب. (١٨) صفة أمر. (١٩) صفة كاشفة للأمور. (٢٠) أي: ضمير. (٢١) من ذلك الاسم بالذي على طريقة المذكورة لانتفاء شرطه. عوض. (٢٢) شأن. (٢٣) أي: من الأمور المذكور. (٢٤) بيان لطريق الامتناع.

فَإِنْ تَعَذَّرَ أَمْرٌ مِنْهَا تَعَذَّرَ الإِخْبَارُ[1] وَمِنْ[2] ثَمَّ امْتَنَعَ فِي[3] ضَمِيرِ الشَّانِ

(قال: في ضمير الشأن) لو قال: في ضمير المبهم ليشمل مثل ضمير نعم رجلاً وربه رجلاً لكان أعم فائدة.

(١) أي: الإخبار بالذي وفروعه على فاللام للعهد الخارجي.
(٢) أي: ومن أجل أنَّه إذا تعذر أمر منها تعذر الإخبار امتنع الإخبار بالذي.
(٣) ولفظ في متعلق بضمير امتنع الراجع إلى الإخبار وتعلق الجار بالضمير العائد إلى المصدر جائز.

لو قال القائم أو المواخيك وليس كذلك، بل يقال: الهو قائم أو الهو مواخيك وهو لا يصح (وجيه). (قوله: فلا يخبر بالألف واللام الخ) أي: بخلاف الإخبار بالذي؛ نحو: الذي ليس منطلقاً زيد. (قوله: وبشرط أن لا يكون في أول الخ) وقد نبه المصنف على ما ذكره الشارح من الشرطين بقوله: ليصح بناء الخ؛ فلذا أتى بالتعليل على خلاف دأبه، أما على الشرط الأول فظاهر؛ إذ غير المتصرف لا يمكن أخذ اسم الفاعل والمفعول به، وأما على الثاني فبناء على أن المراد صحة بناءهما بحيث يستفاد منهما ما يستفاد من الجملة، ولما كان التنبيه بما ذكره خفياً أزال الشارح خفاءه بتفصيل ما نبه عليه من الشرطين. (قوله: فلا يخبر باللام عن زيد الخ) بخلاف الذي فإنه يخبر به عنه في كل منهما إلا أنه في صورة الاستفهام لا بد من التأويل؛ إذ قد عرفت أن الجملة الإنشائية لا تقع صلة للموصول. (قوله: فيفوت معنى السين) أي: الذي هو صريح الاستقبال وخلوصه. (قوله: أي: من الأمور الثلاثة التي هي الخ) فاعلم أنه يشترط في الاسم المخبر عنه بالذي شروط، أحدها: أن يكون قابلاً للتأخير فلا تخبر بالذي عما له صدر الكلام كأسماء الشرط والاستفهام، الثاني: أن يكون قابلاً للتعريف فلا تخبر عن الحال والتمييز كما سبق، الثالث: أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بأجنبي فلا يخبر عن الضمير الرابط للجملة الواقعة خبراً كالهاء في زيد ضربته، الرابع: أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بمضمر فلا تخبر عن الموصوف دون صفته ولا عن المضاف دون المضاف إليه، فإن رمت البيان الوفي فعليك بشرح الرضي. (قال المصنف: تعذر الإخبار) أي: الإخبار بالذي وفروعه فاللام للعهد الخارجي. (قوله: ومن ثمه امتنع الإخبار بالذي في ضمير الشأن الخ) بدأ في التفريع من الأخير إلى الأول أخذاً فيه من القريب، ولفظ في متعلق بضمير امتنع الراجع إلى الإخبار وتعلق الجار بالضمير العائد إلى المصدر جائز؛ أي: فلذا امتنع الإخبار في ضمير الشأن؛ نحو: هو زيد منطلق ومثله كل ضمير مبهم مفسر بما بعده؛ نحو: به رجلاً.

ضمير الشأن مخبراً[1] عنه، لامتناع[2] تصدير الجملة بالذي، وتأخير المخبر عنه خبراً، لوجوب[3] تقديمه على الجملة. وكذلك امتنع[4] «فِي المَوْصُوفِ» بدون الصفة «وَ» في «الصِّفَةِ» بدون الموصوف فلا يجوز في (ضَرَبْتُ زَيْداً العَاقِلَ) أن يخبر بـ (الذي) عن (زيد)، بدون العاقل، ولا عن (العاقل) بدون (زيد) لاستلزامه[5] وقوع الضمير[6] صفة[7] أو موصوفاً[8]، بخلاف ما إذا أخبرت عن مجموعهما فيقال: (الذي ضربته[9] زيد العاقل). «وَ» كذلك امتنع[10] «فِي المَصْدَرِ العَامِلِ» بدون المعمول[11]. فلا يجوز[12] في نحو: (عَجِبْتُ مِنْ دَقِّ[13] القَصَّارِ[14] الثَّوْبَ[15]) أن يخبر بـ (الذي) عن (دَقِّ القَصَّارِ) بدون (الثَّوْبِ) لأنَّه[16] يؤدي[17] إلى أن يكون الضمير[18] الذي جعل في موضع (دَقِّ القَصَّارِ) عاملاً[19] في (الثَّوْبِ) بخلاف (الذِي عَجِبْتُ مِنْهُ دَقُّ القَصَّارِ الثَّوْبَ[20]). «وَ» كذلك امتنع[21] في «الحَالِ» لأنَّ[22] الحال يجب أن يكون نكرة، فلا يجوز أن يقع الضمير[23] الذي هو معرفة[24] في موضعه بالحالية[25] «وَ» كذلك امتنع في[26] «الضَّمِيرِ المُسْتَحَقِّ لِغَيْرِهَا[27]» أي: لغير كلمة[28] (الذي) لامتناع تصدير (الذي)

(١) خبر يكون. (٢) علة امتناع الإخبار. (٣) علة تأخير المخبر عنه. (٤) أي: الإخبار. (٥) علة عدم الجواز. (٦) إذا أخبرت عن الصفة وهو عاقل بدون زيد. محمد (٧) في الثاني مع امتناع كونه صفة. (٨) لامتناع كونه موصوفاً. إذا أخرت عن الموصوف وهو زيد لأنَّ الضمير لا يوصفه ولا يؤمر به. (٩) صفة الذي. (١٠) أي: الإخبار. (١١) وكذا كل اسم فاعل بدون معموله. د م ط. (١٢) أي: الإخبار. (١٣) مصدر. (١٤) فاعل المصدر. (١٥) مفعوله. (١٦) علة امتنع. (١٧) أي: الإخبار. (١٨) وهو ممتنع. وهو الضمير المجرور في منه. (١٩) وكون الضمير عاملاً ممتنع. ع هـ. (٢٠) مفعول دق. (٢١) أي: الإخبار أيضاً من تلك الجهة. (٢٢) علة امتنع. (٢٣) صفة الضمير. (٢٤) ظرف عدم الجواز مع الوقوع أي: الاسم. (٢٥) وقع حالاً. (٢٦) الذي استحق غيره. (٢٧) اللام للتعدية لا للتعليل. هندي. (٢٨) إشارة إلى تأنيث الضمير باعتبار الكلمة.

وَالمَوْصُوفِ وَالصِّفَةِ وَالمَصْدَرِ العَامِلِ وَالحَالِ[1] وَالضَّمِيرِ المُسْتَحَقِّ لِغَيْرِهَا

(١) أي: وكذلك امتنع الإخبار في الحال. آه. لأنَّ الحال يجب أن تكون نكرة فلا يجوز أن تقع الضمير الذي هو معرفة في موضعه بالحالية. ج.

(قال: والموصوف والصفة) وكذا ألفاظ التأكيد في الأشهر؛ إذ تلك الألفاظ معتبرة في التأكيد، فلا يفيد الضمير ما أفادته، ويجب أن يكون الضمير مفيداً لما يفيده المخبر عنه، وكذا عطف البيان دون المعطوف، وأما البدل والمبدل منه فقد اختلف فيهما. (قال: والمصدر العامل) وكذا الصفة العاملة، وأما الإخبار عن قائم في زيد قائم، فإنما يجوز إذا لم تعمل في الضمير المستكن نظراً إلى كونه في الأصل اسماً مستغنى عن الفاعل. (قال: في الضمير المستحق لغيرها) أي: الذي استحقه غيرها.

(قوله: فقد اختلف فيهما) فلا يجيز بعضهم الإخبار عن أحدهما وحده بل عنهما معاً؛ لأن المبدل مبين كالصفة، فلا يفرد من المبدل منه، وبعضهم أجاز الإخبار عن كل واحد منهما تقول في مررت برجل زيد مخبراً عنهما الذي مررت به رجل زيد، وعن المبدل الذي مررت برجل به زيد بإعادة الجار؛ لأن المجرور لا منفصل له، ويجوز أن يقول: برجل هو واضعاً للمرفوع مقام المجرور.

(قوله: لامتناع تصدير الجملة الخ) في شرح العصام ما ملخصه: وجه امتناع الإخبار عن ضمير الشأن أنه لا يصح جعل عائد إلى الذي موضعه؛ لأنه لا يبقى حينئذ مبهماً مفسراً بما بعده ولا يصح تأخيره خبراً، وأيضاً يجب كونه مفسراً بالجملة بعده ولا جملة حينئذ بعده، وقوله: المخبر عنه وهو ضمير الشأن. (قوله: لوجوب تقديمه الخ) وذلك لغرض الإبهام قبل التفسير فإن له شأناً في التأثير. (قوله: وكذلك امتنع في الموصوف الخ) وكذا امتنع الإخبار عن كم الاستفهامية والخبرية؛ لأن لها صدر الكلام، وعن ضمير الفصل؛ لأنه التزم العرب توسيطه بين أجزاء الكلام. (قوله: وفي الصفة بدون الموصوف) أي: وفي المضاف بدون المضاف إليه؛ لأن الضمير لا يضاف فلا تخبر عن غلام وحده في قولك: ضربت غلام زيد؛ لأنك تضع مكانه ضميراً وهو لا يضاف فلو أخبرت عنه مع المضاف إليه جاز ذلك لانتفاء المانع فتقول: الذي ضربته غلام زيد. (قوله: فلا يجوز في ضربت زيداً العاقل الخ) فلا يقال: الذي ضربته العاقل زيد، وكذا في جاءني زيد الظريف؛ إذ يمتنع جعل الضمير مكانه؛ لأن الضمير لا يوصف ولا يوصف به. (قوله: صفة أو موصوفاً) الأول على تقدير الإخبار عن العاقل والثاني عن زيد. (قوله: بخلاف ما إذا أخبر عن مجموعهما) لارتفاع المانع وانتفاء المحدود وهو لزوم كون الضمير صفة أو موصوفاً. (قال المصنف: والمصدر العامل) الأخصر ترك المصدر (عصام)، وفي المتوسط قيد بالعامل لجواز الإخبار عن المصدر الغير العامل فيجوز أن يقال في رأيت ضربك الذي رأيته ضربك، قوله: عجبت من دق القصار الخ، ومثله قولك: ضربي زيداً قائماً، وقوله: إلى أن يعمل الضمير؛ أي:

لاستلزام[1] ذلك عود الضمير إليها[2]، فيبقى ذلك الغير بلا[3] ضمير. «وَ» كذلك امتنع[4] «فِي الاسْمِ المُشْتَمِلِ[5] عَلَيْهِ» أي: على الضمير المستحق لغيرها. نحو قولك: (زَيْدٌ ضَرَبْتُ غُلاَمَهُ) فلا يصح الإخبار عن (غُلاَمَهِ) بأن يقال: (الذِي زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ غُلاَمَهُ) لأنَّك إذا جعلت الضمير[6] عائداً[7] إلى الموصول بقي المبتدأ[8] بلا[9] عائد. وإن جعلته عائداً إلى المبتدأ[10] بقي الموصول بلا عائد، وكل منهما ممتنع. «وَ (مَا) الاسْمِيَّةُ[11]» لا الحرفية، فإنَّها إمَّا كافة نحو: (إنَّما[12] زيد قائم) وإمَّا نافية نحو: (مَا[13] ضَرَبْتُ زَيْداً) وَ:(مَا زَيْدٌ قَائِماً). «مَوْصُولَةً» نحو: (عَرَفْتُ مَا اشْتَرَيْتُهُ) «وَاسْتِفْهَامِيَّةً[14]» نحو: (مَا عِنْدَكَ؟) وَ:(مَا فَعَلْتَ؟) «وَشَرْطِيَّةً» نحو: (مَا تَصْنَعْ أَصْنَعْ)

(١) تعليل لامتناع التصدير. (٢) أي: إلى كلمة الذي. (٣) وهو زيد. (٤) الإخبار من تلك الجهة. (٥) والمراد من الاشتمال هو الإضافة إلى ضمير المستحق لغيرها. محمد أفندي. (٦) في غلامه. (٧) مفعول ثاني جعلت. (٨) وهو زيد. (٩) وألا يجوز. (١٠) وهو زيد. (١١) متفرقاً. أي: المنصوب إلى الاسم لنسبة الجزئي إلى الكلي. (١٢) ومنه الجحود به نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾. (١٣) في غير العقلاء هو طلب حصول صورة الشيء في الذهن. مختصر. (١٤) منسوبة إلى الاستفهام.

وإعماله ممتنع. (قوله: بخلاف عجبت منه الخ) بخلاف الإخبار عنهما معاً فإنه جائز (نعمة). (قوله: وكذلك امتنع في الحال) والتميز كذلك للزوم تنكيرهما فالأولى أن يقول: وامتنع فيما تنكيره لازم. (قال المصنف: والضمير المستحق لغيرها) الظاهر أن المستحق بكسر الحاء بمعنى اللايق، لكن المستفاد من قول اللاري؛ أي: الذي استحقه غيرها كونه بفتح الحاء ولكل وجهة، وذلك الضمير كما في زيد ضربته فإن ضميره للمبتدأ فلو أخبرت عنه وقلت: الذي زيد ضربته هو يكون ضمير ضربته للمبتدأ، وهو زيد لكونه رابطاً للخبر فيبقى الموصول بلا عائد، ولو قدرته عائداً إلى الموصول بقي الخبر بلا رابط، وكذا قولك: زيد أبوه قائم فلا تقول: الذي زيد أبوه قائم هو؛ لأن ضمير أبوه حينئذ يرجع إلى الذي لا إلى زيد فينفي ربط الجملة بزيد (عصام) وفي الرضي ما ملخصه: أن امتناع الإخبار عن الضمير المستحق لغيرها إذا لم يكن للغير ضمير سواه، وأما إذا تعدد الضمير المستحق فينبغي أن يجوز الإخبار؛ نحو: الذي زيد ضربته في داره هو في زيد ضربته في داره. (قوله: لاستلزام ذلك عود الضمير الخ) للزوم جعل ضمير عائد إلى الموصول موضع المخبر عنه؛ وذلك العود ممتنع، وألا يبقى الغير بلا ضمير فإذا امتنع العود المذكور فقد امتنع وضع عائد الموصول موضع المخبر عنه مع أنه واحد من الأمور المذكورة في المتن، ويستلزم أيضاً امتناع التصدير الذي هو الأمر الأول منها فالأخصر في التعليل أن يقال: لامتناع وضع عائد الموصول محله[1] لبقاء ذلك الغير بلا عائد بل الأولى للمصنف أيضاً ذكر العائد بدل الضمير ليشمل اسم الإشارة؛ نحو: زيد ضرب ذلك، ومنه: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾. (قوله: نحو قولك: زيد ضربت غلامه) هذا مثال للضمير المستحق لغيرها والاسم المشتمل عليه معاً، وكذا امتناع الإخبار في الظرف اللازم الطرفية؛ نحو: ذات مرة لامتناع تأخيره خبراً. (قوله: لأنك إذا جعلت الخ) تعليل للمقدر؛ أي: لا يقال ذلك لامتناع وضع عائد الموصول محل المخبر عنه؛ لأنك إذا جعلت الضمير في غلامه عائداً إلى

(١) والتنوين عوض عن المضاف إليه؛ أي: أيهما.

وَالاسْمِ[1] المُشْتَمِلِ عَلَيْهِ، وَمَا الاسْمِيَّةُ مَوْصُولَةٌ[2] وَاسْتِفْهَامِيَّةٌ[3] وَشَرْطِيَّةٌ[4]

(١) أو لغير كلمة الذي. وكذلك منع في الاسم. آه.
(٢) نحو: عرفت ما اشتريته.
(٣) نحو: ما عندك وما فعلت.
(٤) نحو: ما تصنع أصنع.

(قال: وما الاسمية) قال الشيخ الرضي: لما كان في المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل له باب برأسه، بل بيّن في ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في أسماء الأفعال كفجار وفاق وباب قطام الموافقة لباب نزال، ولولا قصد الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي أن تجعل أبواباً برأسها. (قوله: لا الحرفية): لأنه ذاكر أحوال الاسم، وأما أقسام الحرفية فسيجيء في بحثه. (قوله: فإنها إما كافة) أي: مثلاً. (قال: واستفهامية) قد يراد معها التحقير والتعظيم والإنكار، ويحذف ألف ما الاستفهامية في الأغلب عند كونها مجرورة بحرف جر أو مضاف إلا إذا جاء ذا بعدما الاستفهامية؛ نحو: بماذا تشتغل.

(قوله: أي: الذي استحقه غيرها) يعني: أن اللام لتقوية العمل. (قوله: أي: مثلاً) إنما قال مثلاً؛ لأنها تكون زائدة كما في قوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾، لكنها في حكم الكافة في عدم تغيير المعنى. (قوله: ويحذف الألف الخ)؛ لأن لها صدر الكلام ولا يمكن تأخير الجار عنه فقدم عليه وركباً حتى يصير المجموع ككلمة موضوعة للاستفهام، فلا يسقط الاستفهام عن التقدير، وجعل حذف الألف دليل التركيب لكونه قابلاً للحذف بخلاف من وكم الاستفهامية.

موصوفة إمَّا بمفرد[1] نحو: (مررت بما معجب لك) أي: بشيء معجب لك، وإمَّا[2] بجملة نحو:

رُبَّـمـا تَـكـرَهُ[3] الـنُّـفُـوسُ مِـنَ[4] الأمْـرِ لَـهُ[5] فَـرْجَـةٌ كَـحَـلِّ[6] الـعِـقَـالِ

(١) كقوله تعالى: ﴿هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ أي: شيء عتيد. كافية. (٢) موصوفة. (٣) صفة ما. (٤) بيانية. (٥) جملة حالية متعلقة بالأمر. أي: يظهر الفرحة. (٦) أي: كما يحل العقال من ركبة الجمال.

وَمَوْصُوفَةً

(قوله، نحو، ربما تكره النفوس الخ) قيل: جاز أن يكون ما كافة، قال المصنف: إلا أن النحاة اختاروا كونها موصوفة؛ لئلا يلزم حذف الموصوف وإقامة الجار والمجرور مقامه يعني قوله: من الأمر، وذلك قليل إلا بشرط، وفيه أنه يجوز أن يكون من للتبعيض متعلقة بتكره كما في أخذت من الدراهم؛ أي: شيئاً من الدراهم، ويجوز أيضاً تضمين تكره معنى تشمئز وتنقبض، وجملة قوله: له فرجة صفة للأمر؛ لأن اللام فيه للعهد الذهني.

(قوله: كافة) كما في قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾. (قوله: لئلا يلزم الخ)؛ لأنه حينئذ يكون حرفاً فلا بد لتكره من مفعول، والتقدير: تكره النفوس شيئاً من الأمر. (قوله: وذلك قليل) وأما حذف العائد إلى الموصوف اللازم على تقدير كونها موصوفة فشائع. (قوله: إلا بشرط) من كون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن أو بفي كما مر. (قوله: للتبعيض) وقد يكون المفعول بتأويل البعض. (قوله: تضمين تكره الخ) ويكون صلة تنقبض. (قوله: وجملة قوله) أي: على التوجيهين، وأما على تقدير كونها موصوفة فهو بتقدير كان متعلق رب عند الجمهور، وعند الرضي صفة مجرورة.

الموصول بقي المبتدأ الذي خبره جملة بلا عائد، ويكذب أيضاً زيد ضربته؛ إذ المضروب غلامه. (قوله: إما كافة) أي: عن العمل، ومنها الزائدة؛ نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾، وقوله: وإما نافية؛ أي: داخلة على الاسم والفعل معاً؛ فلذا مثل بمثالين لكن بقي المصدرية وهي نوعان زمانية وغير زمانية؛ نحو: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾، ﴿مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾، ﴿بِمَا رَحُبَتْ﴾، ﴿مَا عَنِتُّمْ﴾، فلذا قال اللاري: أي مثلاً. (قال المصنف: واستفهامية) إما باقية على معنى الاستفهام، أو مستعار لمعنى ينسب ذلك كالتعظيم والتعجب والإنكار، ولا تثبت الألف في الاستفهام عند كونها مجرورة إلا في نحو: ماذا، وأما قراءة عكرمة وعيسى: ﴿۞عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١﴾، فنادر، وقوله: عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ، فضرورة. (قوله: وأما بجملة؛ نحو: ربما تكره الخ) استشهد به صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ الخ، وهو من قصيدة لامية لابن أبي الصلت من البحر الخفيف عروضه مخبوبة وضربه سالم، والبيت مدرج آخر صدره الميم الساكنة من الأمر، وقبيله:

أَصَـبِّـرُ الـنَّـفْـسَ عِـنـدَ كُـلِّ مُـلِـمٍّ
إِنَّ فِـي الـصَّـبْـرِ حِـيـلَـةَ الـمُـحْـتَـالِ
لا تَـفِـيـسَـنَّ بِـالأُمُـورِ فَـقَـدْ
تُـكْـشَـفُ غَـمَّـاؤُهَـا بِـغَـيْـرِ احْـتِـيَـالِ

ربما تكره الخ، الملم النازلة، الغماء بالمد مثل الغم والغمة والفرجة التخلص والخروج من الغم، وفي الصحاح: الفرجة التفصي من الهم وبالضم فرجة الحائط ونحوه، وقال الحلبي: الفرجة بالفتح يستعمل في المعاني وبالضم يستعمل في الأجسام، وحكى عن أبي عمرو بن العلاء النحوي المقري أنه كان له غلام ماهر في الشعر فوشى به إلى الحجاج الثقفي الظالم المشهور فطلبه ليشتري منه، فلما دخلت عليه فكلمني في ذلك قلت: إنه مدبر، فلما خرجت قال الواشي: كذب فهربت إلى اليمن مخافة من شره فمكثت هناك، وأنا إمام يرجع إليّ في المسائل عشر سنين فخرجت ذات يوم إلى الظاهر الصحراء فرأيت أعرابياً يقول لآخر: ألا أبشرك قال بلى، قال مات الحجاج فأنشد:

رُبَّـمـا تَـكْـرَهُ الـنُّـفُـوسُ مِـنَ الأمْـرِ
لَـهُ فَـرْجَـةٌ كَـحَـلِّ الـعِـقَـالِ

وأنشده بفتح الفاء من فرجة، قال أبو عمرو: لا أدري بأيّ هذين أفرح أبموت الحجاج، أم بقوله: فرجة بفتح الفاء، ونحن نقول: فرجة بضمها وهو خطأ، قال أبو عمرو: كنت

أي: ربَّ شيء تكرهه النفوس. «وَتَامَّةٌ بِمَعْنَى[1] شَيْءٍ» منكر[2] عند أبي علي. والشيء المعرّف عند سيبويه نحو قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ أي: فنعم شيئاً[3] أو: نعم الشيء هي. «وَصِفَةٌ» نحو: (اِضْرِبْهُ ضَرْباً مَا[4]) أي: ضرباً[5] أيَّ ضرب كان. «وَ (مَنْ) كَذَلِكَ[6]» أي: تكون موصولة، نحو: (أَكْرَمْتَ مَنْ جَاءَكَ) واستفهامية نحو: (مَنْ غُلاَمُكَ؟) و: (مَنْ ضَرَبْتَ؟) وشرطية نحو: (مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ) وموصوفة إمّا[7] بمفرد، نحو قوله:

(١) صفة تامة، ذكره تنصيصاً على اختيار مذهب أبي علي دون سيبويه. (٢) غير موصوفة بمعنى شيء عند أبي علي. (٣) على مذهب أبي علي على مذهب سيبويه. (٤) وقيل: هذه حرف التعليل، وقيل: زائدة للتأكيد. (٥) قليلاً. (٦) أي: كما. (٧) موصولة.

وَتَامَّةٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ[1] وَصِفَةٌ وَمَنْ كَذَلِكَ

(١) نحو قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا﴾ أي: نعم شيئاً، وفي قوله بمعنى شيء تنصيص على اختيار مذهب أبي علي دون سيبويه أو عنده بمعنى الشيء.

(قال: وتامة) غير محتاجة إلى صلة وصفة. (قال: وصفة) اختلف في ما التي تلي النكرة لإفادة الإبهام، فقال بعضهم: إنه حرف، وقال بعضهم: إنه اسم، وفائدتها إما التحقير أو التعظيم أو التنويع؛ نحو: أعطيت عطية ما أي عطية لا تعرف من حقارتها، ولأمر ما؛ أي: لأمر عظيم لا يعرف من عظمته، وأضربه ضرباً ما؛ أي: ضرباً مجهولاً غير معين. (قوله: فإن كلمة من لا تجيء تامة ولا صفة) إلا عند أبي علي

بقوله فرجة بالفتح أشد مني فرحاً بقوله: مات الحجاج انتهى من شرح المغني، والعقال: الحبل الذي يشد به يد الدابة ليمنعها عن القيام ووجه الشبه هو السهولة والسرعة؛ يعني: رب غم يزول عن قريب فحكم على كلمة ما بأنها نكرة لدخول رب عليها وحكم على جملة تكره بأنها صفة على قياس تنكير رب، وقوله: من الأمر صفة أو حال، وقوله: له فرجة صفة أخرى، وكحل العقال صفة فرجة، والمعنى: رب شيء تكرهه النفوس له انفراج، وتفص، ومخلص كحل العقال عن ركبتي البعير بسهولة وسرعة ففي هذا تحريض على الصبر وقت الشدائد. (قوله: أي: رب شيء تكرهه) إشارة إلى محل الاستشهاد، فكلمة ما نكرة موصوفة بجملة فحذف العائد من الصفة إلى الموصوف، وقال مظهر الدين في شرح المفصل: حق كلمة ما هذه أن تكتب مفصولة؛ لأنها نكرة موصوفة لا كافة كما في: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ﴾ الخ، ولا زائدة كما في: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾، ولا موصولة؛ لأنها معرفة، ورب لا تدخل إلا على النكرات انتهى، لكن في المغني: أنه يجوز أن تكون ما في هذا البيت كافة، وهي المهيأة لدخول رب على الجملة الفعلية، وأن يكون المفعول المحذوف اسماً ظاهراً؛ أي: قد تكره النفوس من الأمر شيئاً؛ أي: وصفاً فيه لكن الأول أولى إجراءً لرب على بابها الشائع لئلا يلزم حذف الموصوف وإقامة الصفة؛ أعني قوله: من الأمر مقامه؛ أي: رب تكره النفوس شيئاً من الأمر فلكون ما ههنا محتملة؛ لأن تكون موصوفة وكافة لم يكتب مفصولة فلا إشكال. (قال المصنف: وتامة بمعنى شيء) أي: تامة بنفسها غير محتاجة إلى صلة أو صفة أو موصوف أو غيرها، وفي ذكر قوله: بمعنى شيء مع أن ما سبق أيضاً بمعناه تنصيص على اختيار مذهب أبي علي على دون سيبويه. (قوله: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ الخ) في سورة البقرة، والأصل: نعم الشيء إبداؤها؛ لأن الكلام في الإبداء لا في الصدقات، ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه فانفصل فارتفع لكونه معرباً بإعراب المضاف. (قوله: أضربه ضرباً ما) ومنه قولهم: لأمر ما جدع قصير أنفه، وأصل هذا المثل للزباء، وقصير هو قصير بن سعد اللخمي صاحب جذيمة الأبرش، ولكون قصته معروفة طويناها على غيرها. (قوله: أي: نعم شيئاً الخ) فهو منصوب على التمييز من الضمير المبهم في نعم، وقوله: أو نعم الشيء فيكون فاعلاً لكونه بمعنى ذي اللام. (قوله: وموصوفة إما بمفرد الخ) وهي نكرة ومن ثمة دخلت عليها رب في نحو قوله:

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظاً قَلْبَهُ
قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتاً لَمْ يُطَعْ

الإنضاج: كناية عن غاية الكمد الحاصل للقلب، وغيظاً مصدر غاظه، وهو منصوب على أنه مفعول لأجله؛ أي: رب شخص أنضجت قلبه لأجل غيظي إياه (ملخص دماميني). (قوله: إما بمفرد؛ نحو قوله: وكفى بنا فضلاً على الخ) قائله: حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه، والبحر كامل، فالباء في كفى بنا زائدة في كفى المتعدية لواحد؛ نحو: «كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمعه»، وفضلاً حال، وتنوينه للتفخيم، وقيل: إنه تمييز ولا يصح نصبه يجعله مفعولاً ثانياً لكفى لفساد المعنى، وحب النبي فاعل كفى؛ أي: وكفانا حب النبي حالة كونه فضلاً عظيماً وعلى متعلق بفضلاً، ومن نكرة موصوفة بمفرد فقوله: غيرنا بالجر صفتها، وفيه الشاهد، ويروى برفع غير فيحتمل أن من على حالها، ويحتمل الموصولية وعليهما فالتقدير من هو غيرنا، والجملة صفة أو صلة، ومنهم من زعم أن من في البيت زائدة للتوكيد كل ذلك من مغني اللبيب، ومحمد بالجر عطف بيان، وإيانا مفعول الحب لجواز مجيئه متعدياً، ومنهم من قال: إن الباء في كفى بنا زائدة في الفاعل،

وَكَفَى بِنَا[1] فَضْلاً[2] عَلَى مَنْ[3] غَيْرِنَا[4] حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ[5] إِيَّانَا[6]

أي[7]: شخص غيرنا، أو بجملة نحو: (مَنْ[8] جَاءَكَ قَدْ أَكْرَمْتُهُ). «إِلَّا فِي التَّامَّةِ وَالصِّفَةِ» فإنَّ كلمة (مَنْ) لا تجيء تامة ولا صفة. «وَأَيٌّ» للمذكر[9]، «وَأَيَّةٌ» للمؤنث[10]، كـ (مَنْ) في ثبوت الأمور الأربعة وانتفاء التامة والصفة. فـ(أيّ) الموصولة نحو: (اِضْرِبْ أَيُّهُمْ لَقِيتَ) والاستفهامية نحو: (أَيُّهُمْ أَخُوكَ؟) وَ: (أَيُّهُمْ لَقِيتَ؟) والشرطية نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ[11] ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ والموصوفة نحو: (يا أيُّها الرجلُ). قيل[12]: (أيّ[13]) تقع صفة[14] اتفاقاً فلم جعلها[15] المصنف كـ (مَنْ) التي لا تقع صفة أصلاً؟ وأجيب[16]: بأنَّ (أيّاً) الواقعة[17] صفة[18] هي في الأصل[19] استفهامية، لأنَّ معنى (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ[20] رَجُلٍ): رجل عظيم يسأل[21] عن حاله لا يعرفه كل[22] أحد، فنقلت[23] عن الاستفهامية[24] إلى الصفة. «وَهِيَ[25]» أي: كل من (أَيٌّ، وأَيَّةٌ) «مُعْرَبَةٌ» بالاتفاق «وَحْدَهَا[26]» لا[27] يشاركها في الإعراب[28] غيرها من

(١) الباء زائدة على المفعول. (٢) حال من حبه النبي. (٣) موصوفة. (٤) صفة من. (٥) فاعل كفى. (٦) مفعول كفى. (٧) على نسخة. (٨) نحو: رب من جاءك. (٩) حال كونه موضوعاً. (١٠) موضوعاً. (١١) أي: المسمى. (١٢) يا أيتها المرأة. (١٣) أي: كلمة أي. (١٤) للنكرة. (١٥) أي: كلمة أي. (١٦) والمجيب الرضي. (١٧) صفة أيا. (١٨) ليست بصفة بل حال. (١٩) أي: حالة التي تكون سبباً لعظمته لأنَّه عظيم. (٢٠) أي: نسخة. أي: كامل في الرجولة. (٢١) أي: كل واحد. (٢٢) من قبيل التنازع. (٢٣) أي: كلمة أي. (٢٤) قصر إضافي بالنسبة إلى الاختلاف الواقع في البواقي. (٢٥) استئناف. (٢٦) حال. (٢٧) راجع إلى المستكن في معربة لا إلى أي وأية بتأويل كل واحد كما يتوهم. (٢٨) حال.

إِلَّا فِي التَّامَّةِ وَالصِّفَةِ وَأَيٌّ[1] وَأَيَّةٌ[2] كَمَنْ[3] وَهِيَ[4] مُعْرَبَةٌ[5] وَحْدَهَا[6]

(١) أي: للمذكر. (٢) للمؤنث.
(٣) يعني في ثبوت الأمور الأربعة وانتفاء التامة والصفة.
(٤) أي: كل من أي وأية. (٥) أي: بالاتفاق.
(٦) الضمير راجع إلى المستكن في معربة لا إلى أي وأية.

وحبّ بدل اشتمال على المحل وهو خلاف المتبادر. (قوله: أو بجملة نحو الخ) أي: أو موصوفة بجملة كقوله: رب من أنضجت، البيت (رضي). (قوله: فإن كلمة من لا تجيء تامة) أي: إلا عند أبي علي الفارسي فإنه جوز كمينها نكرة غير موصوفة كما في قوله:

وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانِ

أي: نعم شخصاً هو فمن منصوب المحل على التمييز، وفيه ما فيه. (قوله: نحو: أيهم أخوك) وكقوله:

أيّ يومٍ سَرَرْتَنِي بِوِصَالٍ
لَمْ تَرَعْنِي ثَلاثَةً بِعَدُوِّ

(قوله: نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾) في سورة الإسراء؛ فأيّ شرطية وما زائدة؛ أي: أيّاً[1] تسمى الله تعالى من لفظة الله أو الرحمن فهو حسن؛ لأن له الأسماء الحسنى. (قوله: قيل: أي تقع صفة) نحو: مررت برجل أي رجل؛ أي: كامل، وقوله: اتفاق أي بخلاف ما فإن فيها خلافاً فذكر كون أيّ صفة أولى من ذكر ما. (قوله: هي في الأصل استفهامية) يعني: أن جهة الأصالة دعت إلى إدراجها فيها كما أن جهة الشيوع في الصفة بحيث لا يخطر منه الاستفهام بالبال دعت إلى ذكرها بالاستقلال، ولكل وجهة. (قوله: لا يعرفه كل أحد) أي: حتى يجيب أو لا يعرفه كل أحد فيسأل عن حاله، وفي الامتحان: فكأنه لعظم شأنه وكماله بلغ مرتبة لا يعرف كنهها فسئل عنه. (قوله: معربة بالاتفاق) أي: وجوباً مع أن حقه أن يبني كالسائر للزوم الإضافة إلى المفرد المؤيد لجانب الاسمية. (قوله: غيرها من الموصولات) يشير إلى أن ضمير

(١) وهو أبو الفراس الحمداني كان في أسر الروم، وقد سمع حمامة تنوح بجنبه على

فإنه جوز كونها نكرة غير موصوفة وتجئ عند الكوفيين حرفاً زائدة؛ نحو قوله، والأثرونَ من عدداً؛ أيك الأثرون عدداً، وهي عند البصريين موصوفة؛ أي: إنساناً معدوداً، قال الشيخ الرضي: اعلم أن من في وجوهها لذي العلم، ولا تفرد لما لا يعلم، وقد يقع على ما لا يعلم تغليباً، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾؛ وذلك لأنه تعالى قال: ﴿فَمِنْهُم﴾، والضمير راجع إلى كل دابة فغلب العلماء في الضمير، ثم بني على هذا التغليب، فقال: من يمشي على بطنه ومن يمشي على أربع وما في الغالب لما لا يعلم، وقد جاء في العالم قليلاً، ويستعمل أيضاً في الغالب في صفات العالم؛ نحو: زيد ما هو فهو سؤال عن صفته، والجواب عالم مثلاً، ويستعمل أيضاً استفهاماً كانت أو غيره في المجهول ماهية وحقيقة؛ ولذا يقال: لحقيقة الشيء

(قوله: حرفاً زائدة) في المغني: أنها ترد زائدة؛ وذلك سهل على قاعدة الكوفيين من أن الاسماء تزاد. (قوله: والأثرون من عدداً) أوله:

إلى الزبيرِ سنامُ المجدِ قد عَلِمَتْ
ذاكَ العشيرةُ والأثرونَ مَن عددا

كذا في الرضي، ورواية المغني: أن الزبير سنام المجد قد علمت ذاك القبائل. والمراد بالزبير الزبير بن العوام الصحابي ابن عمة الرسول ﷺ وابن أخي خديجة رضي الله عنهما، أول من سل سيفاً في سبيل الله، واستشهد يوم الجمل سنة ست

الموصولات إلَّا على اختلاف في (اللَّذَانِ) وَ(اللَّتَانِ) وفي (ذُو) الطائية[1]. وإنَّما أعربت لأنَّه[2] التزم فيها[3] الإضافة[4] إلى المفرد[5] التي[6] هي من خواص الاسم المتمكن[7] فلا يرد[8] (حيث وإذ وإذا[9]). «إلَّا[10] إِذَا» كانت موصولة «حُذِفَ[11] صَدْرُ صِلَتِهَا[12]» نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن[13] كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾ فيمن قرأ بالضم،

(١) مع قيام الدليل الذي يقتضي البناء. (٢) علة أعربت. شأن. (٣) كل واحد. (٤) نائب التزم. (٥) مقابل الجملة. (٦) صفة الإضافة. (٧) أي: المعرب. (٨) أي: النقض. (٩) فإنَّها لا تضاف إلا إلى الجملة. (١٠) استثناء مفرغ. (١١) أي: الجزء الأول من الصلة. (١٢) راجع إلى المستكن في معربة. (١٣) تبعيضاً.

هي راجع إلى كل واحدة منهما مراداً بها الموصلة؛ لأن كونها معربة ليس مطلقاً في وجوهها المذكورة جميعاً، فلعله أراد بهذا أنّ في الضمير استخداماً كذا قيل فافهم. (قوله: لأنه التزم فيها الإضافة)؛ وذلك لأن وضعها لتفيد بعضاً من كل، ففي الحلبي: أن أيّاً وضع على أن يكون واحداً من الاثنين أو جماعة؛ ولهذا إذا أضيف إلى المعرفة لم يضف إلا إلى الاثنين فصاعداً؛ إذ لا يمكن أن يضاف إلى الواحد المعين، ويكون واحداً منه، والمعنى عند إضافته إلى المعرفة؛ نحو: أيهم عندك السؤال عن أحد المضاف إليهما أو إليهم، وعند الإضافة إلى النكرة يكون السؤال عن نفس المضاف الخ، وقال الرضي: وليس كل مضاف بمعرب بل هو لازم الإضافة، ألا ترى إلى عدم إعراب خمسة عشرك لعدم لزومها. (قوله: فلا يرد حيث وإذا الخ) لعدم إضافتها إلى المفرد بل إلى الجملة. (قوله: إلا إذا كانت موصولة الخ) فإنه لا يجب الإعراب حينئذ بل يبنى على الضم وهو الأكثر، قال في الامتحان: والإعراب حينئذ كالبناء جيد؛ ولذا قرئ: ﴿أيهم﴾ بالنصب للإضافة. (قوله: إلا إذا حذف صدر صلتها) وإنما جاز الحذف في صلة أيهم دون صلة غيرها لتثاقلها بالمضاف إليه وهذا مذهب سيبويه، وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين فإنهم يرون أنها معربة دائماً كالشرطية والاستفهامية، قال الزجاج: ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين هذا أحدهما؛ فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت، فكيف تقول ببنائها حين أضيفت؟ وقال الجرمي: خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحداً يقول: لأضربنّ أيهم قائم بالضم انتهى، وزعموا أنها في الآية استفهامية وأيهم مبتدأ وأشد خبره ومفعول ننزع إما محذوف، والتقدير: لننزعن الذين يقال فيهم أيهم أشدّ، أو أنه علق بالاستفهام عن العمل، أو يكون مفعوله من كل شيعة ومن زائدة في الإثبات على مذهب الأخفش (مغني). (قوله: نحو قوله تعالى الخ) أي: في سورة مريم والاستشهاد مبني على قراءة الضم كما قاله الشارح، فالتقدير: لننزعن الذي هو أشدّ، وفي الشذور: أيّ مفعول ننزع وهو موصول اسمي يحتاج إلى صلة وعائد، وأشدّ خبر لمحذوف والجملة صلة لأيّ، وكان الظاهر أن يفتح أيّ؛ لأن إعراب المفعول النصب

إِلَّا إِذَا حُذِفَ صَدْرُ صِلَتِهَا

ماهية وهي منسوبة إلى ما، والماهية مقلوبة الهمزة هاء، والأصل: المائية، أو نقول: إنه منسوب إلى ما هو على تقدير جعل الكلمتين ككلمة، وقول فرعون: وما رب العالمين، يجوز أن يكون سؤالاً عن الوصف، ولهذا قال موسى: رب السموات، ويجوز أن يكون سؤالاً عن الماهية، لكنه أجاب موسى بيان الأوصاف دون بيان الماهية تنبيهاً لفرعون على أنه تعالى لا يعرف إلا بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر. (قوله: والموصوفة؛ نحو: يا أيها الرجل) قال الشيخ الرضي: لا أعرف كونها معرفة موصوفة إلا في النداء، وأجاز الأخفش كونها نكرة موصوفة. (قوله: لأنه التزم فيها الإضافة إلى المفرد) إنما قيد بالتزام الإضافة بقوله: إلى المفرد؛ لئلا يرد النقض بكم رجل؛ فإنه قد ينتصب ما بعدكم الخبرية، وقيد الإضافة بقوله: إلى المفرد لئلا يرد النقض بإذ وإذا؛ فإنهما يضافان إلى الجملة، ولا بلدن؛ فإنه قد يضاف إلى الفعل، وإنما جعلوا التزام الإضافة إلى المفرد من خواص الاسم المتمكن؛ لأنها بمنزلة التنوين المنافي للبناء، وإنما لم يجعلوا الإضافة إلى الجملة كذلك؛ لأن المضاف إلى الجملة كالمقطوع عن الإضافة؛ إذ الإضافة إلى الجملة في الحقيقة إضافة إلى مضمونها وهو غير مذكور صريحاً، فكان في حكم المقطوع عن الإضافة، قال الشيخ الرضي: إنما التزم في أيّ إضافة؛ لأن وضعها ليفيد بعضها من كل فإذا حذف المضاف إليه فإن لم يكن مقدراً لم يعرب كما في النداء، وأن كان مقدراً بقي على إعرابه. (قال: إلا إذا حذف صدر صلتها) إن كانت صلتها فعلية فلا يبني؛ أي: معها، وإن كانت اسمية وحذف صدرها؛ أعني: المبتدأ بشرط أن يكون ذلك الصدر ضميراً راجعاً إلى أيّ، فإن كان مضافاً يبني على الضم، وأجاز سيبويه الإعراب، وقال هذه لغة جيدة، وأن لم يكن مضافاً فالإعراب، وأجاز بعضهم البناء قياساً لا سماعاً. (قوله: فيمن قرأ بالضم) دون الفتح وليس في قراءة الضم الوفاق على أنها موصولة مبنية فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن أيّ هذه

وثلاثين في جمادى الأولى، وسنام المجد بفتح السين أعلاه، واستعير من سنام البعير وعلمت بمعنى عرفت لئلا يلزم حذف المفعول الثاني، وذاك مفعوله والعشيرة فاعله واللام للاستغراق، والمراد بالعشيرة العرب، والأثرون: جمع الأثرى أفعل التفضيل من الثروة كثرة العدد، يقال: أثرى القوم يثرون إذا أكثروا، وهو معطوف على سنام المجد. (قوله: أي: الأثرون عدداً) يعني من زائدة وعدداً تمييز. (قوله: موصوفة) بدل من الأثرون كذا في المغني، والأوجه أن يكون تمييزاً وعدداً صفة له اسم وضع موضع المصدر بمعنى المفعول. (قوله: في العالم قليلاً) حكى أبو زيد: سبحان ما سخركن لنا، سبحان ما سبح الرعد بحمده. (قوله: كونها نكرة

أي: أيُّهم هو أشد. وإنَّما بنيت[1] موصولة[2] عند حذف صدر صلتها لتأكيد[3] شبهه بالحرف من جهة الاحتياج إلى أمر[4] غير الصلة، وبنيت[5] على الضم تشبيها[6] لها[7] بالغايات[8] لأنَّه[9] حذف منها[10] بعض ما[11] يوضحها[12] كما حذف من الغايات ما بينها، وهو مضاف[13] إليه. ولم يستثن الموصوفة لبنائه[14] مثل: (يَا[15] أَيُّهَا الرَّجُلُ) كما استثني[16] التي[17] حذف صدر صلتها، لأنَّه[18] ذكر في قسم المنادى: أنَّ كل ما يقع منادى مفرداً[19] معرفة فهو مبني[20]، وبناء الموصوفة لهذا[21] فلا حاجة إلى الذكر ثانياً. «وَفِي قَوْلِهِمْ: (مَاذَا صَنَعْتَ؟) وَجْهَانِ[22]: أَحَدُهُمَا[23]» أنَّ معناه «مَا الذِي» على أن يكون (ذَا) بمعنى الذي، فيكون التقدير: أيُّ شيء[24] الذي صنعت؟ أي: صنعته. ذ (مَا): مبتدأ وما بعده خبره أو بالعكس «وَ» حينئذ «جَوَابُهُ[25] رَفْعٌ» أي: مرفوع على أنَّه[26] خبر مبتدأ محذوف كما إذا قلت[27]: الإكرام أي: الذي صنعته الإكرام ليكون[28] الجواب مطابقاً للسؤال في كون كل منهما[29] جملة[30] اسمية. «وَ[31]» الوجه[32]

(١) كل واحدة منها. (٢) حال. (٣) علة بنيت كلمة أشد. (٤) وهو جزء الصلة. (٥) أي: كل واحدة. (٦) علة بنيت. (٧) أي: الموصولة. (٨) بالظروف كـ قبل وبعد. (٩) شأن. بيان لوجه التشبيه. (١٠) من كل واحدة. (١١) وهو صدر صلتها. (١٢) أي: أي وأية. (١٣) هذا مذهب سيبويه. (١٤) علة المنفي. (١٥) لأن أي ههنا موصوفة مبنية. (١٦) مصنف. (١٧) الموصولة. (١٨) علة النفي - مصنف. (١٩) حال. (٢٠) سواء من لفظ أي وأية وغيرهما. (٢١) ولدخولها في المنادى المفرد المعرفة. (٢٢) عند سيبويه. مبتدأ مؤخر. (٢٣) الجملة صفة لقوله وجهان أو استئناف. (٢٤) قوله: شيء مأخوذ من ما للاستفهامية وقوله الذي مأخوذ من. (٢٥) أي: جواب ماذا صنعت. (٢٦) أي: لفظ الإيجاب. (٢٧) في جوابه. (٢٨) علة مرفوع. (٢٩) أي: السؤال والجواب. (٣٠) خبر كون. (٣١) شروع في بيان وجه آخر وفي جوابه المناسب. (٣٢) قدر الموصوف.

وَفِي مَاذَا صَنَعْتَ وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا مَا الذِي وَجَوَابُهُ[1] رَفْعٌ،

(١) أي: وحينئذ جوابه. آ. أي: جواب ماذا صنعت رفع على أنَّه خبر مبتدأ محذوف.

استفهامية معربة مرفوعة على الابتداء وخبره أشد، والجملة صفة شيعة على إضمار القول، أي: كل شيعة مقول فيهم أيهم أشد، وقوله: من كل شيعة معمول لننزعن كما تقول: أكلت من كل طعام، فيكون من للتبعيض، وقيل: يجوز أن يكون النزع واقعاً على من كل شيعة، أي: لنزع عن بعض كل شيعة، فكأن قائلاً قال منهم فقيل: أيهم أشد، أي: الذين هم أشد، وقيل: إن النزع معلق عن العمل وليس بشيء؛ لأن مفعوله ليس بجملة والمعلق يجب أن يكون مفعوله جملة. (قوله: لتأكيد شبهه الحرف الخ) إن قلت: قد مر أن هذه الإضافة المنافية للبناء، فكان ينبغي أن لا يبني مع حذف صدر صلتها فإن كثرة الاحتياج لا ترفع المنافاة، وعلى تقدير رفع المنافاة كان ينبغي أن تبني مع قطعها عن الإضافة لازدياد الاحتياج، قلنا: قد مر أن لزوم الإضافة إلى المفرد مناف للبناء، وأيّ إذا كانت مضافة إلا أنها ههنا مبنية على الضم لإضافتها وحذف صدر صلتها، ومن العرب من يعرب أياً في أحوالها كلها، وقد قرأ هرون ومعاذ ويعقوب: ﴿أيُّهم أشد﴾ بالنصب، قال سيبويه وهي لغة جيدة. (قوله: لتأكيد شبهه الخ) يعني: أن أصل الشبه من جهة الاحتياج إلى الصلة ثابت قبله ولما حذف زاد الاحتياج فتأكد الشبه فعاد إلى حقه، وقوله: إلى أمر؛ أي: محذوف منوي. (قوله: بعض ما يوضحها) وهو الصلة، فإنها توضح الموصول وتفسره، وأراد بالبعض صدر الصلة؛ أعني: المبتدأ بشرط كونه ضميراً راجعاً إلى أيّ، فلا يحذف المبتدأ في مثل أضرب أيهم غلامه قائم، وقوله: لبنائه علة للمنفي وقيد له كما أن قوله: لأنه الخ علة للنفي. (قال المصنف: وفي ماذا صنعت وجهان) أحدهما: أن يكون ما بمعنى أيّ شيء وهو مرفوع المحل بالابتداء عند سيبويه، وذا بمعنى الذي، وما بعده صلته، والضمير الراجع منه إليه محذوف؛ فلذا قال: أي صنعته، وجوابه على هذا مرفوع أي حسن مثلاً ليطابق السؤال الجواب وإن جاز النصب أيضاً، وثانيهما: أن يكون ماذا بكمالها اسماً واحداً وهو منصوب المحل بوقوع الفعل عليه ومعناه؛ أي: شيء صنعت، وجوابه النصب لما فيه من المطابقة فاذا قيل: ماذا صنعت فقل: خيراً بالنصب، وإذا قيل: ماذا حدث من الأمر، فقل: خير مرفوعاً، وإذا قيل: بماذا فرحت، فقل: خير بالجر (إقليد وغيره). (قوله: أي: صنعته) فحذف الضمير من الصلة وهو أكثر من حذفه من الصفة، وحذفه من الصفة أكثر من حذفه من الخبر، قال الرضي: وقلّ إظهار هذا الضمير المنصوب من الجملة التي بعد ذا للثقل الحاصل باتصال الصلة بالموصول أكثر من السائر

موصوفة) نحو: مررت بما معجب لك. (قوله: بمنزلة التنوين) لكونه عوضاً عنه. (قوله: وإن كان مقدراً الخ) نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾. (قوله: فلا يبنى) أي: معها؛ لأنه لا يحذف منها شيء؛ لأن التصاق الجزئين فيها أشد. (قوله: بشرط أن يكون الخ) فلا يحذف المبتدأ في نحو: أضرب أيهم غلامه قائم، وإنما حذف بهذا الشرط لكونه بالنظر إلى الموصول كالاسم المكرر على الولاء معنى. (قوله: فالإعراب) أي: في كلام العرب نحو: أكرم أيا أفضل. (قوله: أي: الذين هم أشد) فهي موصولة حذف صدر صلتها مرفوعة على أنها خبر مبتدأ محذوف. (قوله: وأجاز بعضهم الخ) فيقول: أكرم؛ أي: أفضل مضموم بلا تنوين قياماً على أيهم أفضل، ولم يسمع ذلك من

«الآخَرُ» أنَّ معناه[1] «أيُّ شَيءٍ» وههنا[2] عبارتان[3] إحداهما: أنَّ (مَاذَا[4]) بكمالها بمعنى[5]: أي شيء، والثانية: أن ما[6] معناه أيّ شيء و(ذَا[7]) زائدة والظاهر أن مؤداهما[8] واحد[9]. فإنَّ معنى قولهم: إنَّها[10] بكمالها[11] بمعنى (أَيُّ شَيءٍ) أنَّه[12] ليس لكل منهما[13] معنى بالاستقلال لكون[14] كلمة (ذا) زائدة. فالمفهوم من مجموعهما[15] (أيُّ شَيءٍ) «وَ» حينئذ «جَوَابُهُ[16] نَصْبٌ» أي: منصوب[17] على أنه[18] مفعول لفعل محذوف، كما إذا قلت: (الإِكْرَامَ) ليكون[19] الجواب مطابقاً للسؤال في كون كل منهما جملة[20] فعلية[21]. ويجوز في الأول[22] نصب[23] الجواب[24] بتقدير الفعل المذكور، وفي[25] الثاني رفعه على أن يكون خبر مبتدأ محذوف[26]. ولم يعتبره[27] المصنف لفوات[28] المطابقة بين السؤال والجواب. «(أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ)» «مَا[29] كَانَ» أي اسم[30] كان «بِمَعْنَى الأَمْرِ[31] أَوِ[32] المَاضِي» اللذين

(١) أي: ماذا مطلقاً. (٢) أي: في هذا الوجه. (٣) أي: للنحاة. (٤) أي: لفظ ماذا. (٥) كائن. (٦) أي: لفظ ما وحده. (٧) أي: لفظ ذا. (٨) أي: مؤدّ ماذا. (٩) خبر إنَّ، لا ينفك أحدهما من الآخر في الدلالة على هذا المعنى. (١٠) كلمة ماذا. (١١) أي: بمجموعها. (١٢) شأن. (١٣) أي: من ما وذا. (١٤) علة ليس. (١٥) أي: ما وذا. ع (١٦) شروع في بيان كيفية جواب هذا الوجه. أي: ماذا صنعت. (١٧) تأمل ما في مرفوع. (١٨) أي: على أنَّ اللفظ الذي يجاب به. (١٩) علة منصوب. (٢٠) خبر يكون. (٢١) قدم مفعول الفعل لتضمنه معنى الاستفهام. (٢٢) أي: الوجه الأول. (٢٣) فاعل يجوز. (٢٤) على ما قيل بإضمار المفسر. (٢٥) في الوجه الثاني. (٢٦) بأن كان تقديره هو الإكرام. م. (٢٧) أي: هذا التوجيه. (٢٨) علة لم يعتبر. (٢٩) بمعنى صار كاملة وهو الأنسب. (٣٠) فسر ما. (٣١) للحاضر. (٣٢) ما كان بمعنى الماضي.

فكان التخفيف بحذف الضمير الذي هو فضلة أولى، وقوله: أي: مرفوع إشارة إلى تصحيح الحمل، وفيه وجوه آخر فتبصر. (قوله: خبر مبتدأ محذوف) وذلك المبتدأ ضمير راجع إلى ذا الموصولة. (قوله: ليكون الجواب مطابقاً الخ) تعليل لقوله: وجوابه رفع وهذا مبني على ما هو الأولى والأكثر من المطابقة؛ فلذا اقتصر المصنف عليه، وإلا فيجوز على هذا الوجه النصب أيضاً بتقدير الفعل المذكور لجواز مخالفة الجواب للسؤال اسمية وفعلية، ومن ثمه قرئ قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ بالوجهين. (قوله: أحداهما أن ماذا بكمالها الخ) قيل: إنما جاز أن يجعل ما مع ذا اسماً واحداً دون من لما بين ما وذا من الموافقة فما عام وذا كذلك، فيقعان على الأشياء كلها بخلاف من فإنها اسم خاص لذوي العلم، فلا يكون موافقاً لذا، فلا ينضم أحدهما إلى الآخر لما بينهم من التباين (إقليد). (قوله: بكمالها بمعنى أي شيء) يعني: أن مجموع ماذا كلمة استفهامية منصوب المحل على المفعولية قدم على صنعت لوجوب صدارته لتضمنه الاستفهام، فالجملة حينئذ فعلية بلا كلام، وهذا إذا لم يقدر ضمير، وأما لو قدر فيكون من باب الإضمار على شريطة التفسير فالنصب حينئذ جائز والرفع مختار (مير خياث). (قوله: وذا زائدة) كما في قوله:

وماذَا عَسَى الواشُونَ أن يَتَحَدَّثُوا
سِوَى أنْ يَقُولوا إنَّنِي لَكِ عاشِقُ

وضمير مؤداهما إلى العبارتين. (قوله: ليس لكل منهما الخ) رفع إيجاب كلي لا سلب كلي. (قوله: لفعل محذوف) أي: مماثل لفعل انتصب به ماذا في جانب السؤال فحذف لدلالته عليه. (قال المصنف: أسماء الأفعال) أي: أسماء معاني

وَالآخَرُ[1] أَيُّ شَيءٍ وَجَوَابُهُ[2] نَصْبٌ. أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ مَا[3] كَانَ بِمَعْنَى الأَمْرِ أَوِ المَاضِي

(١) أي: والوجه الآخر أنَّ معناه أي: شيء.
(٢) أي: وحينئذ جواب ماذا صنعت.
(٣) أي: اسم.

وحذف صدر صلتها تبقى في صورة المضاف إلى الجملة أو قلنا: إن المنافاة أمر قياسي وبناء أيّ مضافاً عند حذف صدر صلتها سماعي. (قال، وفي قولهم، ماذا صنعت) قال الشيخ الرضي: ذا لا تجيء موصولة ولا زائدة إلا بعدما ومن الاستفهاميتين، والأولى فيما ذا هو، ومن ذا خير منك الزيادة، ويجوز على بعد أن يكون بمعنى الذي؛ أي: الذي هو على حذف المبتدأ، وأما قولك: من ذا قائماً فذا اسم إشارة لا غير، ويحتمل فيمن ذا الذي أن يكون زائدة، وأن تكون اسم إشارة كما في قوله

المرب. (قوله: وقيل: إن النزع معلق) هذا قول يونس وهو يجوّز التعليق في غير أفعال القلوب أيضاً. (قوله: وعلى تقدير) أي: فرض. (قوله: لازدياد الاحتياج) لتحقق الاحتياج إلى المضاف وبعض الصلة المحذوفين. (قوله: يبقى في صورة الخ) نحو: أيهم أشد فإن المضاف إليه مع الخبر في صورة المبتدأ أو الخبر؛ إذ الزيادة تستلزم حذف الخبر أو المبتدأ من غير قرينة والموصولية تستلزم حذف تمام الصلة. (قوله: ورفع البدل) في قول الشاعر:

ألاَ تَسْـَٔالانِ المَـرْءَ مـاذَا يُحـاوِلُ
أنَجْـحٌ فَيُقْضَـى؟ أمْ ضَـلالٌ وباطِلُ

أي: أعليه ندر في طلب المال وتحصيل الآمال فهو يسعى في ذلك وفاء بالنذر، أم هذا الفعل منه ضلال صادر عنه بهواه لا

تعالى: ﴿أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى﴾، فإن هاء التنبيه تدخل على اسم الإشارة. (قال: أحدهما ما الذي) الجملة صفة لقوله: وجهان أو استئنافية. (قوله: على أن يكون ذا بمعنى الذي) قال الشيخ الرضي: ولقائل أن يمنع مجيء ذا موصولة، ويحكم في نحو: ماذا صنعت بزيادتها إن قلت: رفع الجواب، ورفع البدل عن ما يدل على أن الجملة اسمية، قلنا: جاز أن يكون ما مبتدأ، وذا مزيدة والفعل خبراً لما بتقدير العائد، وفيه أن حذف الضمير من خبر المبتدأ قليل دون صلة الموصول. (قوله: والظاهر أن مؤداهما واحد) يؤيده ما نقلناه عن الشيخ الرضي من أن ذا موصولة أو زائدة. (قال: وحينئذ جوابه نصب) هذا إذ كان بعد ذا فعل ناصب لما قبله أو مشتغل عنه بضميره أو متعلقه أما إذا لم يكن كذلك نحو: ماذا أعرض عليهم، وماذا أحل لهم، فالرفع لازم سواء جعلت ذا موصولة أو زائدة. (قال: أسماء الأفعال ما كان بمعنى الأمر أو الماضي) قيل: كان هذه تحتمل أن تكون ناقصة على أصلها، وتامة بمعنى صار، وزائدة، ولما كانت أسماء الأفعال بمعنى الأمر أو الماضي كان حقها أن لا يكون لها محل من الإعراب كالأمر والماضي، وقيل: إنها مصادر، وفيه أنها تستدعي تقدير فعل قبلها فلا تكون أسماء أفعال، وفيه أن القائل بذلك لا يقول: إنها أسماء الأفعال، بل يقول: إنها أسماء مصادر الأفعال، وإنما سميت أسماء الأفعال قصراً للمسافة، ولكن فيه أن لا وجه لبنائها اللهم إلا أن يقال: إن بعضها مبني لكونها في الأصل أصواتاً كصه ومه، وحمل الباقي عليها طرداً للباب، وقيل: إنه مبدأ والفاعل ساد مسد الخبر، وفيه أن معنى الفعل ينافي الابتداء، وفيه أن هذا القسم من المبتدأ لكونه مسنداً لا ينافيه معنى الفعل، وفيه أن معنى الفعل لو لم يناف للابتداء لصح أن يقال: لكل فعل أنه مبتدأ، وفيه أن أمر اصطلاحي وأن هذا القسم من المبتدأ ثابت بحسب الضرورة ولا ضرورة في الأفعال لجواز أن لا يكون لها محل من الإعراب بخلاف الاسم فإن خلوه عن الإعراب غير معهود، فلا بد أن يخرج له وجه نعم للخصم أن يقول: إن القسم الثاني من المبتدأ يؤول بالآخرة إلى أنه مسند إليه؛ لأن قولك: أقائم زيد في قوة أن صاحب القيام أهو زيد ولا يتصور ذلك في الفعل، وما هو بمعناه، ولهذا جعل بعضهم عامل الرفع في المبتدأ مطلقاً كونه مسنداً إليه.

الأفعال فحذف المضاف إيجازاً خلافاً للبعض حيث قال: أسماء الأفعال مدلولها الأفعال وسنحققه. (قوله: أي: اسم كان بمعنى الخ) فسر الموصول بالمفرد، والظاهر تفسيره بالجمع كما في أسماء الإشارة ليطابق المعرف في الظاهر ويصح الحمل، لكن لما كان إيراد صيغة الجمع؛ أعني: أسماء الأفعال للمشاكلة لما في مقام الإجمال، والحال أن الجمعية ليست مقصودة بل الجنسي صح التفسير للموصول بالمفرد لصحة الحمل نظراً إلى المقصود. (قال المصنف: بمعنى الأمر أو الماضي) أي: بمعنى وضع له صيغة الأمر أو الماضي لا أنه موضوع للفظ الأمر الخ، وفي شرح القطر: أو بمعنى المضارع، مثل وي بمعنى: أعجب؛ نحو: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾؛ أي: أعجب لعدم فلاحهم، ومثل وا كما في قول الشاعر:

وَا بِـأَبِـي أَنْـتِ وَفُـوكِ الأَشْـنَـبُ
كَـأَنَّـمَـا ذُرَّ عَـلَـيْـهِ الـزَّرْنَـبُ

وواها كقوله:

وَاهَـاً لِـسَـلْـمَـى ثُـمَّ وَاهَـاً
وَاهَـا لِـمَـيْـنَـيْـهَـا لَـنَـا وفَـاهَـا

انتهى، وفي شذور الذهب ما عصارته: أن اسم الفعل على ثلاثة أنواع؛ ما سمي به الأمر وهو الغالب ولذا بدؤوا به، وما سمي به الماضي وهو أكثر مما سمي به المضارع؛ فلهذا قدم عليه؛ أي: في عبارة من ثلث القسمة، وما سمي به المضارع؛ نحو: أوه بمعنى: أتوجع، وأفّ بمعنى: أتضجر، وبعضهم أسقط هذا القسم وفسر هذين بتوجعت وتضجرت انتهى، والمصنف مع هذا البعض حيث لم يقل: أو المضارع، وإلى هذا أشار الشارح بقوله: فما قيل: إن أف الخ، والقائل: ابن هشام وابن عقيل وغيرهما.

بمثله. (قوله: قلنا جاز الخ) ادعاء عدم لزوم التطابق، وإن كان يجري في صورة رفع الجواب لا يجري في صورة البدل فلذا لم يذكره. (قوله: إن حذف الخ) فهو الباعث على القول بكونها موصولة لا زائدة. (قوله: يحتمل أن يكون ناقصة الخ) أي: ما كان كائناً بمعنى الأمر وما وجد بمعنى الأمر أو ما بمعنى الأمر. (قوله: أنها مصادر) يعني: أنها منصوبة المحل على المصدرية، ولا يخفى أنه إنما يجري فيما هو على وزن المصادر. (قوله: أي: معنى الفعل الخ)؛ لأن معنى الفعل يقتضي كونه مسنداً إلى شيء والمبتدأ يكون مسنداً إليه.

هما من أقسام المبني الأصل[1]. فعلة بنائها كونها مشابهة[2] لمبني الأصل. فما[3] قيل: إنَّ (أف[4]) بمعنى: أتضجر. و(أوّه) بمعنى: أتوجع. فالمراد[5] به[6]: تضجرت[7] وتوجعت، عَبّر عنه[8] بالمضارع لأنَّ المعنى[9] على الإنشاء، وهو[10] الأنسب بأن يعبر عنه[11] بالمضارع الحالي «مِثْلُ: (رُوَيْدَ زَيْداً) أي: أَمْهِلْهُ» مثال لما[12] هو بمعنى الأمر[13] «وَ(هَيْهَاتَ[14] ذَاكَ[15])» بفتح[16] الياء في الحجازية وبكسرها[17] في بني تميم وبالضم

(١) صفة المبني. (٢) أي: مناسبة تشبيهاً له بأن وقعت موقعه. (٣) استفهامية. (٤) مجازاً. (٥) خبر المبتدأ وهو فما. (٦) على صيغة المتكلم. (٧) أي: بكل من أف وأوّه. (٨) أي: عن كل واحد من تضجرت وتوجعت. (٩) محمول. (١٠) أي: المعنى المحمول على الإنشاء. (١١) كل واحد منها. (١٢) أي: اسم الفعل. (١٣) ولما هو بمعنى المتعدي. (١٤) لازم. (١٥) أي: الأمر. (١٦) نظراً إلى أصله حين كان مفعولاً مطلقاً جعل بمعنى الفعل. (١٧) للساكنين.

مِثْلُ: رُوَيْدَ زَيْداً أَيْ: أَمْهِلْهُ، وَهَيْهَاتَ ذَاكَ

(قوله: أن أف بمعنى أتضجر) كلمة أف بضم الهمزة وتشديد الفاء وفيها إحدى عشرة لغة كذا في الرضي وفي التنزيل: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾، وقوله: وأوه بوزن سبّح أمراً، وفيها لغات بضع عشرة. (قوله: فالمراد به تضجرت الخ)؛ إذ لو كانا بمعنى المضارع لكانا معربين كمسماهما وقد ردّه في الامتحان. (قوله: لأن المعنى على الإنشاء) فصيغة الماضي على حقيقتها. (قوله: وهو أنسب بأن الخ) وعبارة العصام؛ لأن صيغ الماضي في الإنشاء شائع دون المضارع؛ وذلك لأن الإنشاء إيجاد الفعل في زمان الحال، وتوضيحه أن الإنشاء وإن لم يعتبر له خارج تطابقه أو لا تطابقه إلا أن مدلوله واقع في الحال؛ نحو: بعت واشتريت فإن البيع والشراء واقعان في الحال، وإن لم يعتبر مطابقتهما لما في الواقع وحكايتهما عنه (وجيه). (قوله: مثل رويد زيداً) ومثل صه بمعنى: أسكت، وفي الحديث: «إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة والإمام يخطب صه فقد لغوت»، ومنه مكانك بمعنى أثبت قال الشاعر:

وقَـوْلِـي كُـلَّـمـا جَـشَـأَتْ وَجَـاشَـتْ
مَـكـانَـكِ تُـحْـمَـدي أو تَـسْـتَـرِيـحـي

أي: أقول لنفسي كلما ارتفعت أو فزعت من خشية أو قاربت الحنث أثبتي إما أن تلقى خيراً فتحمدي، وإلا فلا أقل من الاستراحة، ومنه عليكه؛ بمعنى: الزمه، وقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾؛ أي: الزموا شأن أنفسكم، ويقال أيضاً: عليك به، قال السجاعي: لا يستعمل اسم فعل إلا مع ضمير المخاطب، وشذ عليه رجلاً غيري؛ أي: ليلزم رجلاً، وأما قوله عليه السلام: «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم الخ» فقد حسنه الخطاب، وعن ابن عصفور أن عليه خبر، والصوم مبتدأ، والباء زائدة فلا يكون مما نحن فيه.

(قوله: لأن المعنى على الإنشاء) فيه أن المعنى لو كان على الإنشاء، وهو الحق لم يكن صيغة الماضي على الحقيقة؛ إذ ليس المعنى على المضي فالظاهر في وجه بناء أسماء الأفعال ما قاله الشيخ الرضي، وهو أنها بنيت لكونها أسماء لما أصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الأصل كالماضي والأمر أو خرج عنه كالمضارع، فعلى هذا لا حاجة إلى العذر المذكور. (قال: مثل رويد زيداً) في الأصل تصغير أرواد مصدر أرود؛ أي: رفق صغر تصغير الترخيم؛ أي: أرفق رفقاً وإن كان صغيراً قليلاً، ويجوز أن يكون تصغير رود بضم الراء وسكون الواو بمعنى الرفق تعدي إلى المفعول به مصدراً، أو اسم فعل بتضمينه الإمهال وجعله بمعناه ونحو: رويدك زيداً يحتمل أن يكون اسم فعل، والكاف حرف، وأن يكون مصدراً مضافاً إلى الفاعل. (قوله: مثال لما هو بمعنى الأمر) وهو متعد ومستعمل فيما نقل عنه؛ نحو: رويد زيداً؛ أي: أرواده كما أن المثال الثاني مع أنه بمعنى الماضي لازم وغير مستعمل فيما نقل عنه، ففي هذين المثالين إشارة إلى أقسامها. (قوله: بفتح التاء) قال الشيخ الرضي: فتحت التاء نظراً إلى أصله حين كان مفعولاً مطلقاً جعل بمعنى

(قوله: أن ذلك أمر اصطلاحي) يعني مجرد انتفاء المنافاة لا يصحح كونه مبتدأ؛ لأن كونه مبتدأ اصطلاحي، والاصطلاح وقع على كونه اسماً. (قوله: هذا القسم) أي: ما يكون مسنداً. (قوله: أن يخرج) من التخريج بمعنى التحصيل. (قوله: لم يكن صيغة الماضي على الحقيقة) ولا ضير في ذلك في الرضي أن أف وأوّه بمعنى تضجرت وتوجعت الإنشائيين. (قوله: تصغير ترخيم) أي: بحذف الزوائد. (قوله: ونحو: رويدك الخ) أي: كل ما جاء مصدراً مضافاً، واسم فعل معاً؛ نحو: رويد زيد، وزيد إذا اتصل به كاف الخطاب احتمل أن يكون الكاف فيه مجروراً نظراً إلى كونه مصدراً مضافاً إلى فاعله، وأن يكون حرف خطاب نظراً إلى كونه اسم فعل بخلاف؛ نحو: هاك فإنه حرف خطاب فيه؛ إذ لم يأت هاك زيد بالإضافة. (قوله: نحو: رويد زيد) بالإضافة مستعمل في المعنى المصدري أصله أرواداً بحذف الفعل وأضيف المصدر إلى المفعول كما في: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾. (قوله: إشارة إلى أقسامها) الأربعة المتعدية واللازمة والمستعملة في المعنى الأصلي وغير المستعملة فيه.

لغة بعضهم «أَيْ: بَعُدَ» مثال لما هو[1] بمعنى الماضي[2]. وقدم[3] الأمر[4]، لأنَّ[5] أكثر أسماء الأفعال[6] بمعناه. والذي[7] حملهم[8] على أن قالوا[9]: إنَّ هذه الكلمات[10] وأمثالها ليست بأفعال[11] مع تأديتها معاني الأفعال[12]، أمر لفظي، وهو أنَّ صيغها[13] مخالفة لصيغ الأفعال وأنَّها لا تتصرف[14] بتصرفها[15] لا أنَّها موضوعة لصيغ الأفعال[16] على أن يكون (رُوَيْدَ) مثلاً موضوعاً لكلمة (أَمْهِلْ). قال[17] الشارح الرضي: (وَلَيْسَ مَا قَالَ بَعْضُهُمْ[18] أَنَّ (صَهْ) مَثَلاً اِسْمٌ[19] لِلَفْظِ (اسْكُتْ) الذِي هُوَ دَالٌّ عَلَى مَعْنَى الفِعْلِ، فَهُوَ[20] عَلَمٌ لِلَفْظِ الفِعْلِ[21] لاَ لِمَعْنَاهُ[22]، بِشَيءٍ[23]

(١) أي: اسم فعل. (٢) اللازم. (٣) مصنف. (٤) في التعريف. (٥) علة قدم. (٦) خبر إن. (٧) أي: الأمر الذي. (٨) أي: النحاة. (٩) أي: النحاة. (١٠) أي: رويد وهيهات. (١١) حقيقة، بل أسماء وأفعال. (١٢) خبر المبتدأ وهو الذي. (١٣) أي: ألفاظها. (١٤) أسماء الأفعال. (١٥) مثل تصرف نسخة لحقيقي. أي: الأفعال. (١٦) لكونها مؤدية على معانيها. (١٧) إثبات لما ذكر. (١٨) ناشئاً عن التوهم من كونه أسماء الأفعال مودية كمعاني الأفعال. (١٩) خبر إنّ. أي: علم. (٢٠) أي: لفظ صه. (٢١) أي: اسكت. (٢٢) أي: ليس دالاً على معناه. (٢٣) خبر ليس يعني وما قاله البعض ليس بشيء.

أَيْ: بَعُدَ،

الفعل وكسرت للساكنين وضمت للتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد، إذ معناه ما أبعده، وكان القياس على تقدير أن أصله هيهية كزلزلة أن لا يوقف عليها إلا بالهاء، ولكن يوقف عليها في الأكثر بالتاء تنبيهاً على إلحاقها بالأفعال، فكان تاؤها تاء قامت، وقال بعض النحاة: إن مفتوحة التاء المفردة كفوقاة، والوقف على الهاء، وأما مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء مفردة كمسلمات والوقف عليها بالتاء، والمضمومة التاء يحتمل الإفراد والجمع فيجوز الوقف بالتاء. (قوله: وهو أن صيغها مخالفة لصيغ الأفعال) وأن اللام تدخل على بعضها وأن التنوين يلحق بعضها وهو تنوين التمكن، وعند بعضهم: جرّد عن التمكن، وجعل دليلاً على كونه موصولاً بما بعده كما أن حذفه دليل الوقف عليه؛ وذلك تنوين التنكير عند الجمهور وليس لتنكير الفعل؛ لأنه غير صالح لذلك بل التنكير راجع إلى المصدر الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه، وهو دليل على أن ما لحقه كان معرفاً فمعنى: صه بلا تنوين اسكت السكوت المعهود المعين، وتعيين المصدر بتعيين متعلقة؛ أي: المسكوت عنه، فحاصلة: أفعل السكوت من هذا الحديث فجاز أن لا يسكت المخاطب عن غير هذا الحديث، ومعنى: صه بالتنوين أسكت سكوتاً ما.

(قوله: وكسرت للساكنين)؛ لأن أصل البناء السكون عطف على فتحت. (قوله: أصله هيهية) قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. (قوله: إلا بالهاء)؛ لأن التاء للتأنيث. (قوله: فجمعت مفتوحة التاء) وكان هيهات كفوقيات في جمع فوقاة، إلا أنه حذف الألف منها لكونها غير متمكنة كما حذفوا ألف هذا وياء الذي في المثنى. (قوله: أن اللام يدخل على بعضها)؛ لأنه غير صالح لذلك؛ إذ الفعل لا يكون معرفاً ولا منكراً. (قوله: وهو) أي: التنوين دليل على أن الاسم الذي لحقه كان قبل اللحوق معرفاً؛ أي: كالمعرف في الدلالة على التعيين. (قوله: أسكت سكوتاً ما) أي: سكوتاً عن كل كلام فالتنكير للإبهام والتفخيم.

(قوله: أي: بعد الخ) يقال: هيهات العقيق؛ بمعنى: بعد، قال الشاعر:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ
وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ

والعقيق: اسم للوادي الذي شقه السيل قديماً، وهي في بلاد العرب عدة مواضع. (قوله: والذي حملهم على أن قالوا الخ) اختلفوا في هلم وهات وتعال أنها فعل أو اسم فعل. (فائدة) آخر لفظ تعال وهو اللام مفتوح في جميع الأحوال، ومن ثمه لحنوا على من[1] قال:

أيا جارتا ما أنصفَ الدَّهرُ بيننا
تَعَالِي أُقَاسِمْكِ الهُمُومَ تَعَالِي

بكسر اللام. (قوله: وإنها لا تتصرف تصرفها الخ) أي: ولأن اللام تدخل في بعضها وهو الذي كان مصدراً في الأصل مثل بله، والنجاءك على ما يستفاد من الرضي يقال: النجاءك النجاءك وهو من باب الإغراء، والكاف حرف الخطاب مثل كاف ذلك؛ أي: أسرع أسرع، انظر إلى قاموس، كما أن التنوين تدخل في بعضها مثل صه ومه، وكذا يدخل الكسر في بعضها مع اجتناب العرب عن إدخاله على الأفعال كما مر في بحث نون الوقاية. (قوله: لا أنها موضوعة الخ) عطف على قوله: أمر لفظي؛ أي: والذي حملهم على ذلك الأمر اللفظي المذكور لا كون أسماء الأفعال موضوعة لصيغ الأفعال وألفاظها؛ أي: دون معانيها، ولا يغرنك قولهم: أسماء الأفعال؛ إذ قد عرفت أن أصله أسماء معاني الأفعال؛ لأنه لا يفهم منها ألفاظ بل معان هي معاني ألفاظ مخصوصة فحذف المضاف للإيجاز، وقول الشارح: هذا إشارة إلى رد من ذهب من النحاة كأبي البقاء وبعض أرباب حواشي الألفية إلى أن أسماء الأفعال موضوعة لصيغ الأفعال الموضوعة للمعاني لا لا نفس المعاني مثلاً هيهات موضوعة للفظ بعد لا لمعناه، وتستفاد منها معاني تلك الأفعال، فالمقترن بأحد الأزمنة هو

شجرة عالية.
(١) أعني: استجب.

إِذِ العَرَبِيُّ القُحُّ[1] رُبَّمَا يَقُولُ: (صَهْ) مَعَ أَنَّهُ[2] لَمْ يَخْطُرْ بِبَالِهِ[3] لَفْظُ (اسْكُتْ) وَرُبَّمَا لَمْ يَسْمَعْهُ أَصْلاً[4]) ولهذا قال المصنف[5]: ما كان بمعنى الأمر أو الماضي، ولم يقل ما كان معناه الأمر أو الماضي، والمتبادر[6] أن يكون هذا[7] بحسب الوضع[8] فلا يرد مثل: الضارب[9] أمس، نقضاً على التعريف. «وفَعَالِ[10]»

(١) أي: الكامل في الفصاحة. رضا. (٢) ويفهم منه طلب السكوت من المخاطب. (٣) أي: بقلبه. (٤) انتهى كلام الرضي. فضلاً عن أن يخطر بباله. (٥) في التعريف. (٦) من قوله ما كان بمعنى الأمر أو الماضي. ح س م. (٧) أي: كون الاسم بمعنى الأمر. (٨) وإن كان طارياً. (٩) الذي بمعنى ضرب. (١٠) بفتح الفاء وكسر اللام بلا تنوين.

مدلول مسمياتها لا مدلولاتها فتخرج عن تعريف الفعل لكن هذا مردود بما سينقله الشارح من الرضي. (قوله: قال الشارح الرضي الخ) غرضه من نقل كلامه تأييد لقوله: لا أنها موضوعة لصيغ الأفعال؛ أي: وإن أشعر بذلك ظاهر عبارة أسماء الأفعال، ورد للذين ذهبوا إلى أنها نقلت إلى ألفاظ الأفعال ويردهم أيضاً أن نزال مثلاً معدول عن أنزل والمعدول والمعدول عنه لا بد وأن يتحدا في المعنى، وهما غير متحدين فيه. (قوله: بشيء إذ العربي الخ) خبر ليس، والباء زائدة في خبره قياساً، والقح بالضم بمعنى الخالص الفصيح. (قوله: وربما لم يسمعه أصلاً) فعلم أن المقصود منه المعنى دون اللفظ إلى هنا ما قاله الرضي. (قوله: ولذا قال الخ) أي: ولأجل أنها ليست موضوعة لصيغ الأفعال قال الخ، وقوله: بحسب الوضع؛ أي: وإن كان طارئاً، وفي فتح الأسرار: لم يقل ما وضع لمعنى الأمر الخ؛ لأن المتبادر من الوضع أصل الوضع ودلالتها على هذه المعاني ليست بحسب أصل الوضع؛ ولذا خرجت من تعريف الفعل انتهى، أي: لأنها إما منقولة عن المصادر أو عن الأصوات أو الظروف أو الجار والمجرور. (قوله: فلا يرد مثل: الضارب أمس نقضاً) أي: بأنه كان بمعنى الماضي وهو ليس باسم فعل، وقيل: ليس شيء من ضارب وأمس بمعنى الفعل الماضي والمجموع ليس باسم هذا، واعلم أن من أحكام اسم الفعل أنه لا يضاف كما أن مسماه وهو الفعل كذلك، وأن معموله لا يتقدم عليه لا تقول: زيداً عليك وخالف في ذلك الكسائي تمسكاً بظاهر قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾، والجواب: أن كتاب الله مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم، متعلق به أو بالعامل المحذوف، والتقدير: كتب الله ذلك كتاباً عليكم فحذف الفعل، وأضيف المصدر إلى فاعله على حد ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾، وأن المضارع لا ينصب في جواب الطلبي منه لا تقول: صه فأحدثك بالنصب خلافاً للكسائي أيضاً نعم يجزم في جوابه كقوله: مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي، وإنّ ما نون منها نكرة وما لم ينوّن معرفة، فإذا قلت: صهٍ فمعناه: أسكت سكوتاً تامّاً، وإذا قلت: صه فمعناه أسكت السكوت، ومما ينبغي أن ينبه عليه أن العمل الذي استقر للأفعال التي نابت عنها هذه الأسماء مستقر لها؛ أي: لهذه الأسماء غالباً وإلا فلفظ آمين استجب، ولا يعمل عمله فإنه لم يحفظ له مفعول وما[1] ناب

(١) هي زوج أو فرد.

وَفَعَالِ[1]

(١) أي: ما يوازن بفعال الكائن.

(قوله: إذ العربي القح) قال قدس سره في الحاشية: القح الخالص. (قوله: بحسب الوضع) وإن كان طارياً. (قوله: مثل الضارب أمس) لو قال: بدل أمس في الماضي، لكان أظهر.

(قوله: وإن كان طارياً) فإن جميعها منقولة من المصادر أو من الظروف فوضعها لمعنى الأفعال طارئ. (قوله: لكان أظهر)؛ لأنه حينئذ يكون بمعنى ضرب فصدق عليه أنه اسم بمعنى الماضي بخلاف أمس فإنه لا دلالة للماضي عليه إلا باعتبار فرد من الزمان الماضي.

أي: ما يوزن بـ (فَعَالِ) الكائن[1] «بِمَعْنَى الأَمْرِ» المشتق «مِنَ[2] الثُّلَاثِيِّ» المجرد[3] «قِيَاسٌ[4]» أي: قياسي «كَـ (نَزَالِ) بِمَعْنَى (انْزِلْ)». قال سيبويه: وهو[5] مطرد في الثلاثي[6] المجرد ويرد[7] عليه أنه لا يقال: (قَوَام) و(قَمَادِ) في (قم، واقعد) فلهذا[8] يؤول بعضهم[9] قول سيبويه[10] بأنَّه أراد بالاطراد الكثرة فكأنَّه قياس لكثرته. وأمَّا في الرباعي فاتفقوا على أنَّه لم يأت منه إلا نادراً

(١) أشار إلى الصفة. (٢) صفة الأمر أو حال. (٣) المتصرف التام. (٤) أو ذو قياس أي: يصح اشتقاقه من كل ثلاثي. هو. (٥) أي: كون فعال بمعنى الأمر. (٦) خلافاً للمبرد عوض. (٧) والمورد هو المبرد. (٨) فالأول هو الأندلسي. (٩) نحاة. (١٠) أي: قوله مطرداً.

بِمَعْنَى الأَمْرِ مِنَ الثُّلَاثِيِّ[1] قِيَاسٌ[2] كَنَزَالِ[3] بِمَعْنَى انْزِلْ،

(١) صفة للأمر ولذا قال الشارح الكائن بمعنى الأمر ويصح أن يكون حالاً أي: كائناً من الثلاثي. (٢) أي: قياس.
(٣) قال كنزال بمعنى انزل ولي هذا يرد على من قال إن في نزال مبالغة وكذلك بمعنى اترك وكحذار بمعنى احذر.

(قوله: المشتق من الثلاثي) يعني أن قوله: من الثلاثي صفة لأمر، ولا يخفى أن تقدير المشتق أليق من تقدير الكائن. (قوله: أي: قياسي) أو ذو قياس. (قوله: على أنه لم يأت) أي: على أن اسم الفعل من الرباعي بمعنى الأمر لم يأت إلا نادراً، وهو كلمتان قرقار: أي: صوت من التصويت، وعرعار: أي: تلاعبوا وهي لعبة للصبيان، وقال المبرد: قرقار: حكاية صوت الرعد، وعرعار: حكاية صوت الصبيان، وفيه أن الحكاية لا تغيير، فلو كانا صوتين لقيل: قار قار، وعار عار كفلق غاق.

(قوله: أليق من تقدير الكائن) لكن الكائن أسبق إلى الذهن وأشهر. (قوله: أو ذو قياس) على حذف المضاف. (قوله: وهو كلمتان) وزاد في شرح التسهيل جر جار. (قوله: قال المبرد الخ) وفي شرح التسهيل: أنه جعله من الثلاثي، والأصل قار قار من قر، وعار عار من عر، ثم خففوا الراء وحذفوا الألف فصار قرقار وعرعار. (قوله: قرقار) أي: صوت قال الشاعر: قالت له الريح قرقار لما كانت الصبا تنشئ السحاب صارت كأنها قالت له قرقر بالرعد؛ أي: صوت. (قوله: أن الحكاية لا تغير الخ) في شمس العلوم: عرعار مبني على الكسر لعبة لصبيان البادية يخرج الصبي معهم فإذا لم يجد صبيانا يلعبون معه رفع صوته فقال: عرعار فخرجوا إليه قال النابغة:

مُتَكَنِّفَيْ جَنْبَيْ عُكَاظَ كِلَيْهِمَا
يَدْعُو وَلِيدُهُمُو بِهَا عَرْعَارِ

وهكذا في شرح أبيات المفصل ناقلاً عن صدر الأفاضل، ومنه يعلم أن صوتهم عرعار لا عرعار حتى يلزم تغير الحكاية كسبحان فإنه علم للتسبيح بدليل قول الشاعر:

سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفَاخِرِ

عنه متعد (سجاعي). (قال المصنف: وفعال بمعنى الأمر الخ) مبني على الكسر عند الجمهور، وبنو أسد يفتحون اللام في الأمر لمناسبة الألف والفتحة، فاعلم أن لفعال المبني أربعة أقسام؛ الأول: فعال بمعنى الأمر الذي هو من أسماء الأفعال وهو باب نزال، الثاني: فعال المصدر المعرفة؛ أعني: باب فجار، الثالث: فعال الصفة؛ أعني: باب فساق، الرابع: فعال العلم الشخصي؛ أعني: باب قطام، والقسم الأول اختلف فيه من حيث إنه قياسي أو سماعي، واختار المصنف الأول فقال: وفعال الخ. (قوله: أي: ما يوازن بفعال) يشير إلى أن فعال ههنا علم الجنس ما يوازنه وموضوع لذلك الجنس بالوضع والموضوع له الخاصين من النوعي. (قوله: المشتق من الثلاثي) يعني: أن قوله: من الثلاثي صفة الأمر بتقدير المشتق وتقدير الكائن اعرف، ويصح أن يكون حالاً من ضمير بمعنى الأمر؛ أي: كائناً من الثلاثي المجرد وأما؛ نحو: دراك من أدرك، فمقصور على السماع، وسيقول الشارح: إنه نادر ويشترط أيضاً على ما سيأتي أن يكون تاماً فلا يبنى من ناقص، وكذا لا يبنى من نحو: يدع ويدر. (قوله: قياس؛ أي: قياسي) يريد أن الحمل اشتقاقي وفيه شيء أو ذو قياس، وبالجملة أنه منسوب إلى القياس عند سيبويه بشرط كونه متصرفاً تاماً، فلا يقال: نعام ولا كوان من نعم وكان فينبغي أن يذكرهما. (قال المصنف: كنزال بمعنى: أنزل) وفي هذا ردّ على من قال: إن في نزال مبالغة، وكتراك بمعنى: أترك كما قال: تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهَا، وكحذار بمعنى: احذر كما في قوله:

هِيَ الدُّنْيَا تَقُولُ بِمِلْءِ فِيهَا
حَذَارِ حَذَارِ مِنْ بَطْشِي وَفَتكِي

(قوله: قال سيبويه: وهو مطرد الخ) يعني: أن كلام المتن مبني على قول سيبويه دون المبرد فإنه قال: مسموع لا قياسي، فلا يقال: قوام وقعاد في قم واقعد؛ إذ ليس لأحد أن يبتدع صيغة لم يقلها العرب الخ (رضي)، والجواب في حاشية عصام، والجمهور على قول سيبويه ففي شرح الألفية: أنه ينقاس استعمال فعال مبنياً على الكسر من كل فعل ثلاثي للدلالة على الأمر؛ نحو: نزال وضراب وقتال؛ بمعنى: أنزل واضرب واقتل، ولم يقع في التنزيل فعال أمراً إلا في قراءة الحسن: ﴿لَا مِسَاسَ﴾ بفتح الميم وكسر السين (شذور)، وكذا

«وَ(فَعَالِ[1])» حال كونه «مَصْدَراً[2] مَعْرِفَةً كَ (فَجَارِ[3])» بِمَعْنَى (الفَجَرَةِ أَوِ الفُجُورِ) قال الشارح الرضي: و(هُوَ[4] عَلَى مَا قِيلَ: مَصْدَرٌ مُعَرَّفٌ مُؤَنَّثٌ وَلَمْ يَقُمْ لِي إِلَى الآن دَلِيلٌ[5] قَاطِعٌ عَلَى تَعْرِيفِهِ[6] وَلاَ تَأْنِيثِهِ[7]).

«وَ» وحال كونه «(صِفَةً لِمُؤَنَّثٍ. مِثْلُ[8]: (يَا فَسَاقِ)» بمعنى: يا فاسقة «مَبْنِيٌّ[9]» أي: كل واحد من القسمين الآخرين[10] مبني «لِمُشَابَهَتِهِ لَهُ» أي: لـ (فَعَالِ) بمعنى الأمر «عَدْلاً[11] وَزِنَةً» أمَّا[12] زنة فظاهر وأمَّا عدلاً فلما[13] ذهب إليه النحاة[14] أنَّ (فَعَالِ) بمعنى الأمر معدول[15] عن الأمر الفعلي[16] للمبالغة[17] وهذه الصيغة[18] للمبالغة في الأمر[19]، كـ (فَعَالِ) و(فَعُولُ) للمبالغة في (فَاعِلٍ). قال الشارح الرضي: (وَالذِي[20] أَرَى أَنَّ كَوْنَ أَسْمَاءِ

(١) شروع في بيان باقي لهذا الوزن. (٢) حال من فاعل مبني الآتي. (٣) أي: هو كفجار. (٤) أي: هذا الوزن. (٥) فاعل لم يقم. (٦) أي: المعرفة. (٧) بأن يرجع إليه ضمير المؤنث ويؤنث. (٨) صفة صفة. (٩) خبر المبتدأ وهو فعال. (١٠) وهما فعال مصدر أو فعال صفة. (١١) تمييز. أي: معدولاً. (١٢) أي: مشابهته من جهة الزنة. (١٣) أي: فثابت للذي. (١٤) من نسخة. (١٥) خبر إن. (١٦) يعني أنَّ نَزَالِ مثلاً معدول عن انزل. (١٧) وكل ما هو معدول فهو للمبالغة. (١٨) أي: صيغة فَعَال. (١٩) أي: الشأن. (٢٠) أي: الرأي: الذي.

وَفَعَالِ[1] مَصْدَراً مَعْرِفَةً كَفَجَارِ، وَصِفَةً مِثْلُ: يَا فَسَاقِ مَبْنِيٌّ لِمُشَابَهَتِهِ لَهُ عَدْلاً وَزِنَةً،

(١) أي: حال كونها مصدراً..اه.

ينقاس فعال المستعمل في النداء لذم الأنثى وسبها؛ نحو: يا خباث ويا فساق ويا لكاع. (قوله: تأول بعضهم) وهو الأندلسي (رضي)، وقوله: أراد بالاطراد؛ أي: باطراد فعال في الثلاثي كثرة وقوعه في كلامهم. (قوله: لم يأت إلا نادراً) في الرضي: إلا حرفان قرقار بمعنى: صوت، كقوله:

قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرْقَارِ

وعرعار؛ أي: تلاعبوا بالعرعرة، وهي لعبة[1] لهم كما قال:

يَدْعُو وَلِيدَهُمْ بِهَا عَرْعَارِ

(قال المصنف: مصدراً معرفة) يعني: علم جنس للمعاني كسبحان، وقوله: كفجار بمعنى: الفجرة؛ أي: المعرفة باللام دون فجرة منكرة؛ يعني: أنه معدول عن المصدر المعرف والفجور ميل كردن از طريق حق ودروغ كفتن وتباهي كردن. (قال المصنف: مثل يا فساق) مبني على الكسر لفظاً، وعلى الضم محلاً لكونه منادى مفرداً معرفة، وذكره بحرف النداء مع أنه لا دخل له في البناء للزوم النداء للزوم النداء لهذا القسم سماعاً؛ نحو: يا خباث بمعنى يا خبيثة، ويا لكاع بمعنى يا لئيمة، ومن كلام عمر رضي الله عنه لبعض الجواري أتتشبهين بالحرائر يا لكاع، وأما قول الشاعر:

أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي
إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

فضرورة شاذ، وهذا القسم أيضاً قياسي كما مر. (قوله: مبني؛ أي: كل واحد من القسمين الأخيرين مبني) أشار بذلك إلى أن كلا من فعال المصدر والصفة قسم برأسه لأنهما قسم واحد على حالين مختلفين، وفيه تعريض لما في الحواشي الهندية حيث قال: مبني خبر فعال فاعرف[2] ذلك. (قال المصنف: لمشابهته له) أي: لمشابهة كل من القسمين

(١) وجهه ما قيل: أنه لو اعتبر بحال صورتيهما لا يصح الحكم بمشابهته لفعال الأمر؛ لأنه بهذه الصورة أيضاً. قائله عارف.
(٢) أي: النوع الثاني والثالث والرابع.

(قوله: حال كونه مصدراً) صاحبها ضمير قوله: مبني، وقوله: معرفة؛ أي: علم جنس كسبحان، وقوله: كفجار صفة أخرى لمصدر، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو كفجار، والجملة معترضة. (قال الشارح الرضي) وقال أيضاً، إن من كان مذهبه أن جميع أوزان فعال أمراً أو صفة أو مصدراً أو علماً مؤنثة، فإذا سمي بها مذكر وجب عدم انصرافها، ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على ترددهم في كونها مؤنثة. (قال: وصفة لمؤنث) لم يجيء في المذكر وجميعها تستعمل من دون موصوف ويستعمل أما لازمة للنداء سماعاً؛ نحو: يا فساق، وأما غير لازمة له وهي على ضربين، أحدهما: ما صار بالغلبة علماً جنسياً؛ نحو: جباذ للمنية، وهي في الأصل لكل ما يجبر؛ أي: يجبذ، ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا، والضرب الثاني ما بقي على

(قوله: ثم اختصت الخ)؛ لأنها تجذب إلى العدم أو إلى القبر. (قوله: أي: قاطعة) من قطه إذا قطعه. (قوله: إنما اعتبر ذلك) أي: مشابهته لفعال الأمري عدلاً؛ لأن مشابهته له في الوزن غير كافية في بنائه فضم إلى الوزن العدل. (قوله: لا دليل على العدل) أي: في فعال غير الأمري. (قوله: أن يكونا مرادفين لهما) من غير أن يكون أحدهما معدولاً عن الآخر. (قوله: لا دليل على الخ)؛ لأن وجه بنائه وهو تضمن معنى الفعل متحقق فلا دليل فيه لا على العدل التحقيقي ولا على التقديري. (قوله: وما استدلوا عليه في غاية الضعف) فإن خلاصته على ما في الرضي ناقلاً عن عبد القاهر أنه أسند الفعل المؤنث إليه. (قوله: في قول الشاعر)

وَلاَنَّتْ أَشْجَعُ مِنْ أَسَامَةَ إِذْ
دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ

أي: انزلي بضمير المؤنث لتكرار الفعل ثلاثاً فما فوقه كالألف في: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ لتكرار المثنى أصله: القيا

الأفعال معدولة عن ألفاظ الفعل شيء[1] لا دليل[2] لهم[3] عليه. كيف[4]؟ و[5]الأصل في كل معدول عن شيء أن لا يخرج[6] عن النوع الذي ذاك الشيء[7] منه، فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية إلى الاسمية؟ وأمّا[8] المبالغة فهي ثابتة في جميع أسماء الأفعال). وبين[9] وجهها في كلام طويل فمن أراد الإطلاع

(١) خبر الذي. (٢) أي: لا حكم. (٣) أي: النحاة. (٤) يصح. (٥) حال، أي: القاعدة. (٦) ذلك الاسم المعدول إليه. (٧) أي: المعدول. (٨) عطف على والذي. (٩) أي: الشارح الرضي.

الأخيرين؛ أعني: باب فجار، ويا فساق له؛ أي: لفعال بمعنى الأمر؛ أعني: باب نزال المشابه لمبني الأصل في اتحاد المعنى فيكون باب نزال واقعاً موقعه وهذان القسمان مشابهين للواقع موقعه وهي المناسبة المعتبرة في باب البناء. (قوله: أما زنة فظاهر)؛ لأن كلاً من البابين مشارك لنزال في الوزن بداهة. (قوله: إن فعال بمعنى الأمر معدول) يعني: أن القسم الأول من الأربعة لفعال معدول عن الأمر لأجل المبالغة، وكل من القسمين الأخيرين؛ أعني: بأبي فجار، ويا فساق أيضاً معدول من أصل محقق، أما باب فساق فمن الفجرة أو الفجور؛ يعني: من المصدر المعرف كما قدمناه، وأما باب فساق فمن فاسقة؛ أي: من الصفة المؤنثة المحققة فثبت المشابهة والمناسبة بين هذين القسمين وبين الأول فتحقق فيهما موجب البناء؛ أعني: المناسبة لمبني الأصل، وهو الأمر ولو كانت بالواسطة فلا تغفل. (قوله: معدول عن الأمر الفعلي) كنزال وتراك فإنهما معدولان من أنزل وأترك للمبالغة، والتأكيد في معنى فعل يستعمل فيه فروید زيداً بمنزلة أمهله أمهله، ولا يخ اسم فعل عنها قال عبد القاهر: إن أصل نزال أنزل أنزل ثلاثاً أو أكثر، والثلاث وما فوقها جمع والجمع مؤنث فقيل: انزلي بإلحاق ضمير المؤنث بالفعل ليدل على التكرار، ثم عدل نزال عن أنزلي فنزال أذن مؤنث كانزلي (نعمة)، وقوله: وهذه الصيغة؛ أي: صيغة فعال بمعنى الأمر. (قوله: أن لا يخرج عن النوع الخ) أي: عن نوع أصله بلا دليل كما هو مقتضى استقراء كلامهم، وأراد بالشيء المعدول عنه، وقوله: منه؛ أي: معدود من ذلك النوع. (قوله: فكيف خرج الفعل بالعدل الخ) فدعوى النحاة العدل في أسماء الأفعال دعوى بلا دليل، وأما إن ادعى في هذه الأقسام الثلاثة العدل المحقق، فكذا لا دليل عليه، وثبوت الأصل؛ أعني: الفجور وفاسقة لا يدل على كون فجار وفساق معدولين عنهما لجواز أن يكونا مترادفين من غير أن يكون أحدهما معدولاً عن الآخر، وإن ادعى العدل المقدر كما في باب قطام فلا دليل في الأصل فيلغو اعتباره؛ لأنه لا يحصل موجب البناء ما لم يتحقق في الأصل؛ أعني: باب نزال، ولو قدر فيه لتحصل ذلك لكان تكلفاً على تكلف، فالوجه في بيان موجب البناء ما ذكرنا من المشابهة في الوزن والمبالغة؛ فإنها ثابتة في الجميع؛ أي: المشبه والمشبه به، هذا حاصل ما بسطه الرضي، لكن يرد عليه أنه لا معنى للمبالغة في القسم الأخير؛ أعني: باب قطام؛ إذ الأعلام الشخصية إنما تقصد بها المسميات دون المعاني الأصلية، فلا بد من ادعاء العدل المقدر حتى يحصل موجب البناء في الكل فتأمل. (قوله: وبين وجهها في كلام طويل) أي: بين وجه المبالغة الثابتة في جميع أسماء الأفعال في صحيفة (٦٤) وقد عرفت حاصل بيانه، ويقال: حاصل بعض ما ذكره أن عليك زيداً مثلاً اسم فعل منقول من الجار والمجرور أصله، وجب عليك أخذ زيد، وأصل دونك زيداً خذه فقد تمكنت منه فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة لتبادر المأمور إلى الامتثال، قبل أن يتباعد عنه زيد وكل ما هو بمعنى الخبر ففيه التعجب، فمعنى هيهات؛ أي: ما أبعده وشتان؛ أي: ما أشد الافتراق وسرعان؛ أي: ما أسرعه والتعجب هو التأكيد والمبالغة.

عليه فليرجع[1] إليه[2]. «وَ» (فَعَالِ) حال كونه[3] «عَلَماً لِلأَعْيَانِ[4]» أي: لعين[5] من الأعيان. إنَّما قال: علماً ليخرج (بَابَ فَسَاقِ[6]) وإنما قال[7]: للأعيان ليخرج (بَابَ فَجَارِ[8]) لأنَّه وإن كان علماً كما قالوا[9] لكنه[10] للمعاني لا[11] للأعيان. وقوله[12]: «مُؤَنَّثاً» صفة (عَلَماً) وذكره[13] للتنبيه[14] على أنه[15] لم يقع[16] إلا كذلك[17] «كَ (قَطَامِ[18])» علماً لمؤنث[19] «وَ (غَلَابِ)» كذلك «مَبْنِيٌّ فِي» استعمال أهل «الحِجَازِ» لمشابهته (فَعَالِ) بمعنى الأمر عدلاً ووزنة[20]

(١) أي: على ذلك الكلام. (٢) أي: إلى شرح الرضي. (٣) لا صفة كفساق. (٤) موضوع. صفة علماً. (٥) أي: لذات، إشارة إلى عهد الذهن. (٦) لكون بنائه اتفاقياً ولكونه صفة لا علماً. (٧) مصنف. (٨) لكون بنائه اتفاقياً. (٩) أي: النحاة خلافاً للشيخ الرضي. (١٠) علم. (١١) علماً. (١٢) مصنف. (١٣) مصنف. (١٤) أي: قوله مؤنثاً. (١٥) فعال. (١٦) أي: هذا العلم الذي علم للأعيان. (١٧) أي: وقع علماً للمؤنث. (١٨) معدول عن قاطمة. اسم امرأة من القَطْم وهو القطع. (١٩) المعنوي. (٢٠) أي: لمشابهته بنزال من حيث الوزن والعدل. عوض.

(قوله: وفعال حال كونه علماً للأعيان) أي: وكل ما كان على هذا الوزن علماً للأعيان المؤنثة لا للمعاني جمعه إشارة إلى كثرة الأفراد، وفي تقدير الشارح إشارة إلى أن العطف من قبيل عطف الجملة على الجملة لا المفرد. (قوله: ليخرج باب فساق إلى قوله: باب فجار) إنما احترز عنهما؛ لأنه لا اختلاف في بنائهما بل هما مبنيان باتفاق الحجازيين والتميميين، وأما باب قطام ففيه للعرب ثلاث لغات، أحديها لأهل الحجاز وهي البناء على الكسر مطلقاً، وعليها قوله: إذا قالتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا الخ، والثانية: لبعض بني تميم وهي إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً، والثالثة: لجمهور بني تميم وهي التفصيل بين أن يكون في آخره راء فيبنى على الكسر وأن لا يكون فيمنع من الصرف. (قوله: لم يقع إلا كذلك) أي: مؤنثاً سماعياً؛ يعني: أنه قيد وقوعي لم يحترز به عن شيء. (قوله: كقطام علماً لمؤنث الخ) وهذا باب قطام والنوع الرابع من ضروب فعال، وهو المعدولة عن فاعلة الشخص؛ يعني: كان أصله فاعلة فعدل عنه إلى فعال، ثم جعل علماً للمؤنث، والفرق بين هذا وبين النوع الثالث: أن فعال ثمة ليس علماً، ألا ترى أن فساق ليس مختصاً بامرأة معينة، بل يقال: لكل امرأة يراد سبها يا فساق، وأما حذام فهي علم امرأة معينة معدولة عن حاذمة، وأما سبب بناء الأنواع[1] الثلاثة فمشابهتها لفعال التي معناها أمر المخاطب، فكما أن فعال التي معناها أمر المخاطب مبني لوقوعها موقع الأمر، فكذلك فعال في هذه الأنواع الثلاثة، ووجه مشابهة فعال التي بمعنى الأمر استواء الكل في الوزن، وفي كون كل منها معدولاً كذا قيل، وأورد عليه في الامتحان ما حاصله: أن الأنواع الثلاثة مشابهة للأول في الزنة والمبالغة، والأول: مشابه لمبني الأصل في اتحاد المعنى فلا ينتج قياس المساواة لاختلاف جهتي المشابهة هذا، والجواب أن الكلام ليس في الإنتاج، بل في المناسبة بين

(١) يريد الفلك الأطلس.

وعَلَماً[1] لِلأَعْيَانِ مُؤَنَّثاً كَقَطَامِ[2] وَغَلَابِ مَبْنِيٌّ فِي[3] أَهْلِ الحِجَازِ[4]

(١) أي: وفعال حال كونه علماً لعين من الأعيان وقوله مؤنثاً صفة علماً.
(٢) أي: كما أنَّ قطام علماً للمؤنث.
(٣) أي: في استعمال هل. آه.
(٤) لمشابهته بفعال بمعنى الأمر.

وصفيتها؛ نحو: قطاط؛ أي: قاطة كافية. (قوله: وأما عدلاً) إنما اعتبر ذلك؛ لأن الزنة غير كافية وإلا لزم بناء سلام وكلام لكن فيهن أن لا دليل على العدل وثبوت الفجور وثبوت فاسقة لا يدلان على كون فجار وفساق معدولين عنهما لجواز أن يكونا مرادفين لهما وأن ادعى أن العدل مقدر لاضطرار وجودهما مبنيين كما في منع الصرف، قلنا: لا دليل عن كون نزال معدولاً عن أنزل، وما استدلوا به عليه في غاية الضعف فالأولى أن يقال: ما قاله الشيخ الرضي وهو أن قسم المصادر والصفات بني لمشابهته لفعال إلا مري زنه، ومبالغة إذ في الكل مبالغة. (قال: علماً للأعيان) حال من مفهوم قوله: مبني في الحجاز معرب في تميم؛ أي: اختلف فيه حال كونه علماً للأعيان، وإنما قلنا: ذلك لأنه إن تعلق بكل من قوله: مبني ومعرب لزم توارد العاملين على معمول واحد، وإن تعلق بأحدهما لزم خلو الآخر من التعلق بهذا الحال اللهم إلا أن يقدر للآخر كما في باب التنازع. (قوله: لمشابهته لفعال بمعنى الأمر) فيه ما ذكره في أختيه ولا يجري فيه ما يجري فيهما فالوجه أن هذا القسم إما علم مرتجل أو منقول عن المعنى الوصفي، فإن كان منقولاً راعوا معناه الأصلي وكان فيه المبالغة وإن كان مرتجلاً حملوا على المنقول؛ لأنه أكثر

القيا، ولا يخفى ضعفه؛ لأن تأنيث الفعل فيه بتأويل الكلمة أو اللفظة أو الدعوة وهو سلم فهو إنما يدل على تضمنه معناها؛ لأن الصلة تلك. (قوله: لمشابهته لفعال الأمري) ويبني فعال الأمري لتضمنه معنى الفعل. (قوله: ومبالغة) لا عدلاً حتى يرد أنه لا دليل على العدل في شيء منها. (قوله: إذ في الكل) أي: في كل أسماء الأفعال مبالغة فأما ما كان في الأصل مصدراً حقيقة أو حكماً فلما تبين في المفعول المطلق فيما وجب حذف فعله قياساً. وأما الظرف: فلأن فيه الاختصار لفرض التأكيد فإن نحو: أمامك ودونك

«مُعْرَبٌ فِي» استعمال[1] «بَنِي تَمِيمٍ إِلَّا مَا[2] فِي آخِرِهِ إِلَّا فِي (فَعَالِ) عَلَماً[3] للأعيان يكون[4] في آخره «رَاءٌ[5]» فإنَّ بني تميم اختلفوا فيه[6]، فأكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه[7]، وأقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون بإعراب الكل[8] «نحو: (حَضارِ[9]) عَلَماً لكوكب[10]، وجه الأكثرين: أنَّ الراء حرف مستقبل لكونه في مخرجه كالمكرر[11]. فاختير[12] فيه[13] البناء[14]، لأنَّه أخف[15]، إذ[16] سلوك طريقة واحدة أسهل[17] من سلوك طرائق مختلفة[18]. «الأَصْوَاتُ»

(١) تأمل لما سبق. (٢) أي: فعال الذي. (٣) مؤنثاً. (٤) أشار أنَّ الظرف في آخره صلة ما. (٥) فاعل الظرف لاعتماده. (٦) فعال. (٧) أي: في بناء ما في آخره راء. (٨) من هذا الوزن مطلقاً. (٩) وطمار وكنار وبوار وكدار. (١٠) يشبه سهيلاً يطلع قبله. محمد أفندي. (١١) لوجود صفة التكرير. (١٢) أي: فلكونه مكرراً. (١٣) أي: في ذات الراء. (١٤) وضعا لثقل. (١٥) من الإعراب. (١٦) تعليل لا خفية. (١٧) أي: حركة واحدة وهي الكسرة إذا بني. (١٨) رفع ونصب وجر إذا كان معرباً.

وَمُعْرَبٌ فِي بَنِي[1] تَمِيمٍ إِلَّا مَا كَانَ فِي آخِرِهِ رَاءٌ نَحْوُ: حَضَارِ عَلَماً. الأَصْوَاتُ

(١) أي: في استعمال بني. آه.

من غيره. (قوله: وجه الأكثرين الخ) أو أن وجه البناء في ذي الراء قصد الإمالة؛ إذ هي أمر مستحسن والمصحح للإمالة كسر الراء وهي لا تحصل إلا بتقدير البناء؛ لأنه إذا أعرب منع الصرف فلم يكسر.

(تمت الحاشية الفقورية بعون الله تعالى وبتوفيقه).

ولما بلغ مصنف هذه الحواشي وهو قدوة الأفاضل، مجمع الفضائل، العالم الرباني، المحقق الصمداني، ذو التحقيقات الرائقة، والتدقيقات الفائقة، الحائز قصب السبق في جميع العلوم بفضل الباري، المحشي عبد الغفور اللاري الأنصاري، رحمه الله الملك الباري، إلى مبحث الأصوات أجاب صوت نداء: ﴿ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾﴾، ولم يوفق لإتمام هذه الأمنية، وكان ذلك في يوم الأحد الخامس من شهر رمضان المبارك لسنة اثنتي عشرة وتسعمائة، والحمد لله الذي أعاننا على الإتمام.

وعليك زيداً في الأصل أمامك ودونك وعليك زيد فخذه فقد أمكنك اختصر لغرض حصول الفراغ بسرعة ليبادر المأمور إلى الامتثال قبل أن يتباعد عنه زيد وقس على ذلك. وأما ما هو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب لمعنى هيهات ما أبعده وشتان ما أشد الافتراق، وقس على ذلك. (قوله: حال من مفهوم الخ) وما قيل: إنه حال من ضمير معنى. وقوله معرب مستفن عن التقييد بجعل ضميره إلى الفعل المقيد ففيه أن المتبادر من الضمير هو الذات. وإن تقدم مقيداً بصفة؛ ولذلك قالوا في قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾ أورد اسم الإشارة للدلالة على الذات الموصفة بالصفات السابقة بخلاف الضمير. وأنه لا يكون الكلام على أسلوب واحد. (قوله: فيه ما ذكر في أختيه) من أنه لا دليل على العدل. (قوله: ولا يجري فيه ما يجري فيهما) من مشابهته لفعال الأمري في الزنة والمبالغة لعدمها فيه. (قوله: قصد الإمالة) أي: إمالة فتحة الضاد إلى الكسرة. (قوله: إذ هي أمر مستحسن) لحصول المجانسة اللفظية التي

هذه الثلاثة وبين مبني الأصل ولو بالواسطة فإنها تكفي في تأثير البناء (منافع). (قوله: عدلاً وزنةً) أي: عدلاً تقديرياً وإنما كان تقديرياً؛ لأنه ليس لنا قاطمة وحاذمة عدل عنهما قطام وحذام كما ليس لنا عامر عدل عنه عمر إلا أنا قدرنا العدل ليحصل بذلك مشابهة هذا القسم بباب نزال بالوجهين العدل والوزن فيحصل موجب البناء؛ إذ لو اكتفينا بالوزن لوجب بناء؛ نحو: سلام وكلام (رضي). (قال المصنف: ومعرب في بني تميم) أي: معرب جميعه إعراب غير منصرف عندهم للعلمية والتأنيث. (قوله: أي: إلا في فعال علماً الخ) قيل: لعل لفظة في زيادة فالظاهر تركها؛ لأنه تفسير للموصول في قوله: إلا ما في الخ، وهذا ليس بظرف حتى يفسر به، بل هو مستثنى عن الضمير المستكن في معرب لكن يمكن أن يقال: إن هذا التفسير منه ميل إلى جانب المعنى؛ إذ المعنى وخالف بنو تميم أهل الحجاز في جميع فعال علماً للأعيان إلا في فعال الذي يكون في آخره راء. (قوله: فإن بني تميم اختلفوا فيه) فمعنى قوله: ومعرب في بني تميم أنه معرب في استعمالهم كلهم إلا ما في آخره راء فإنه ليس بمعرب في استعمال كلهم، بل في استعمال أقلهم؛ أي: وأما جمهورهم فمع الحجازيين في بناء وذوات الراء. (قوله: بل يحكمون بإعراب الكل) أي: سواء كانت ذوات الراء أو غيرها مخالفين للحجازيين في ذلك، وقوله: نحو: حضار الخ، وكسفار اسم ماء، ووبار اسم قبيلة، وظفار اسم بلدة (شذور). (قوله: وجه الأكثرين) أي: الموافقين للحجازيين في بناء ذوات الراء فقط. (قوله: في مخرجه كالمكرر) ففي الراء صفة التكرير كما عرف في محله، وهذا الوجه مأخوذ من كلام الهندي لكنه لايخ عن شيء فالمشهور في بيان وجه الأكثرين ما ذكره اللاري من أن بناء ذوات الراء عند الأكثرين لقصد الإمالة؛ إذ هي أمر مستحسن مقصود في اللغة لحصول المجانسة لفظاً والمصحح للإمالة ههنا كسرة الراء وهي لا تحصل إلا بتقدير البناء على الكسر فالتزم؛ لأنه إذا بني كسر دائماً بخلاف ما إذا أعرب غير منصرف. (قال المصنف: الأصوات) المراد بها

تزيل الثقل الحاصل من الراء.

اعلم أنَّ الأصوات[1] الجارية على لفظ الإنسان؛ إمَّا منقولة[2] إلى باب المصادر[3] ولزمت[4] المصدرية ولم تصر اسم فعل، أو لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل. فالأول مثل: (وَاهاً[5]) للتعجب وحكمه حكم[6] المصادر[7]. والثاني[8] مثل: صه، ومه، وحكمه

(١) أي: كعين الموضوعة بمعنى الجارية على لسان الإنسان. وجيه. (٢) من الصوت. (٣) وهي نوعان كما بينه. (٤) أي: المنقول إلى باب المصادر ولزمت ولم تصر اسم فاعل. رضا. (٥) بمعنى عجباً. مفعول مطلق من غير لفظ أي: التعجب واها. (٦) أي: كحكم المصادر. (٧) فيكون مفعولاً مطلقاً.

والصلاة والسلام على محمد الذي بعث للأعلام.

إلى هنا قد انتهى ما علقه العلامة السيالكوتي على حاشية المحقق عبد الغفور اللاري لشرح الفاضل عبد الرحمن الجامي على الكافية ويليه ما علقه ذلك العلامة لهذا الشرح بعونه عز وجل.

الاصطلاحية؛ أي: الألفاظ التي يسميها النحاة أصواتاً وهي التي لم تكن عاملة ولا معمولة فأشبهت الحروف المهملة كلام الابتداء فهذه علة البناء، فاعلم أن الصوت الاصطلاحي ليس من أقسام الكلمة؛ لأنه ليس بموضوع لمعنى والكلمة موضوعة لمعنى، وإنما بحث عنها النحاة؛ لأن العرب تكلموا بها وذكروها في قسم الأسماء لا لأنها منها لما عرفت، بل لئلا يعقدوا لها باباً بانفرادها، وألحقوها بأشبه الكلمة بها وهي الاسم المبني، وهو على قسمين على ما يشعر به التعريف الآتي، الأول: أن يكون حكاية عن صوت كغاق فإنه حكاية صوت الغراب، وطق حكاية صوت وقع الحجارة بعضها ببعض، وقب حكاية صوت وقع السيف على الدرقة، وماء حكاية صوت نوم الظبية، وشيب حكاية صوت مشافر الإبل عند الشرب، الثاني: أن يصوت به للبهائم كنخ وهيخ وايخ لإناخة البعير، وعدس لزجر البغل، وهلا بالتخفيف لزجر الخيل، وقد يزجر به العاقل لتنزيله منزلة غيره كقوله:

ألا حيّيا لَيلَى وقُولا لها هَلا

قيل: إن هذا القسم؛ أي: الذي كان خطاباً لما لا يعقل اسم فعل بمعنى الأمر ففيه ضمير، وليس بشيء؛ لأن طلب الفعل عن غير ذوى الفهم غير معقول، وإنما لها الانقياد عند التصويت بها وعند سماعها ذلك لجرى العادة عليه، فلا ضمير في أسماء الأصوات؛ لأنها من قبيل المفردات بخلاف أسماء الأفعال؛ لأنه من قبيل المركبات (فارضي). (قوله: اعلم أن الأصوات الجارية الخ) أي: الألفاظ الغير الموضوعة لمعنى الجارية على لفظ الإنسان؛ أي: الصادرة عن لسان العرب فالمراد باللفظ محله وبالإنسان العرب، وكتب على قوله: الجارية؛ أي: إما لحكاية صوت شيء من الحيوانات أو الجمادات أو لزجر البهائم أو دعاءها إلى غير ذلك. (قوله: ولزمت المصدرية) بأن يكون مفعولاً مطلقاً دائماً، ففي الرضي في بحث المفعول المطلق، ومنها؛ أي: ومن جملة المصادر القياسية أسماء أصوات قامت مقام المصادر كآها منك؛ أي: توجّعاً، ووأهالك؛ أي: طيباً، وأفاً لك؛ أي: كراهة فيقدر لجميعها أفعال بمعناها. (قوله: فالأول مثل واها) أي: ما نقل إلى باب المصادر ولزم المصدرية مثل لفظ واها؛ فإنه في الأصل صوت، ثم قام مقام المصدر؛ أعني: التعجب من طيب الشيء وحسنه، قال أبو البقاء: واها كلمة تعجب من طيب شيء، قال الشاعر:

واهاً لِريّا ثُمَّ واهاً واها
يا ليتَ عَيْنَيْهَا لنا وفَاهَا

وحكم هذا القسم حكم المصادر فتعرب نصباً على المصدرية. (قوله: والثاني مثل صه) أي: ما لم تلزم المصدرية، وصارت اسم فعل مثل صه فإنه في الأصل اسم صوت نقل منه، وجعل مصدراً بمعنى السكوت، ثم نقل منه إلى معنى أسكت فحكم هذا القسم أسماء الأفعال من كونها مبنياً، وكونها مبتدأ، وفاعلها ساد مسد الخبر أو كونها مصادر لأفعال مقدرة إلى غير ذلك، وكذا معه فإنه في الأصل صوت، ثم نقل إلى المصدر وقام مقامه وهو كفاً، ثم نقل إلى اسم الفعل بمعنى: اكفف.

حكم[1] أسماء[2] الأفعال. وإمَّا غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها[3] أصواتاً ساذجة[4]، ولم تصر[5] مصادر[6] ولا أسماء أفعال وهي[7] على أنواع. فمنها[8]: ما[9] يعرض للإنسان[10] عند عروض معنى[11] له، كقول المتندم أو المتعجب: (وَيْ) وحينئذ[12] لا يقدر أن يحكم عليه بشيء[13] أو به على[14] شيء. ومنها: ما[15] يجري على لفظ الإنسان على سبيل الحكاية[16] بأن يصدر من[17] نفسه ما[18] يشابه صوت شيء كما[19] إذا قلت: (غَاقِ) قاصداً[20] لإصدار ما[21] يشابه صوت الغراب عن نفسك وحينئذ أيضاً لا يقدر[22] أن يحكم عليه أو به. ومنها ما[23] يصوت به لأجل حيوان[24] إمّا[25] لزجر أو دعاء أو غير ذلك[26] كما إذا قلت: (نَخْ) لإناخة[27] البعير[28] وحينئذ أيضاً لا يقدر[29] أن يحكم[30] عليه أو به

---

(١) أي: المنقول لي. (٢) أي: كحكم. (٣) من كونه مبتدأ وفاعلها ساد مسد الخبر. (٤) أي: الأصوات. (٥) بفتح الذال أي: خالية عن المعاني. (٦) أي: الأصوات الغير المنقولة. (٧) غير المنصرف أي: على الضمة التي. (٨) أي: غير المنقولة بل هي باقية على ما كان عليه. (٩) أي: لبعض تلك الأنواع. (١٠) أي: صوت. (١١) غير موضوعة وضعاً بل دلالة طبعاً. (١٢) من الندامة من شيء أو التعجب من شيء. (١٣) أي: حين يعرض للإنسان. (١٤) حتى يكون مبتدأ. (١٥) حتى يكون خبراً. (١٦) أي: صوت. (١٧) والمراد بالحكاية المشابهة. (١٨) أي: من ذلك الإنسان. (١٩) أي: لفظ. فاعل يصدر. (٢٠) من الأصوات. (٢١) حار. (٢٢) أي: لفظ. (٢٣) أنت. (٢٤) لا على قصد الحكاية ولا على قصد معنى. (٢٥) بدل بعض من لأجل. (٢٦) كالسكون. (٢٧) حيل. (٢٨) أي: لجلوس البعير. (٢٩) أنت. (٣٠) أنت.

(قوله: وأما غير منقولة الخ) عطف على إما منقولة؛ أي: وتلك الأصوات أما غير منقولة عن الصوت إلى باب المصادر بل باقية الخ، وقوله: ساذجة؛ أي: خالية عن الدلالة على المعاني لعدم الوضع، وهو معرب سادة، وهي لغة فارسية (مصراع) جبست أين سقف[1] بلند وسادة وبسيار نقش. (قوله: ما يعرض للإنسان) أي: صوت يخرج من فمه بالطبع بلا وضع، وذلك عند عروض معنى له كالندم والتعجب. (قوله: كقول المتندم) أي: النادم على شيء، قال ابن شرف القيرواني:

غَيْرِي جَنَى وَأَنَا الْمُعَاقَبُ فِيكُمُ
فَكَأَنَّنِي سَبَّابَةُ الْمُتَنَدِّمِ

قال الرضي: وكقول المستكره لشيء: أف، فإنه يُخرج من صدره صوتاً شبيهاً بلفظ أف، وكقول المبرّق على شيء مستكره: تف. (قوله: أو المتعجب: وي وح لا تقدر الخ)؛ لأن وضعه لغرض إظهار الندم أو التعجب، وبهذا الاعتبار لا حاجة إلى تركيبه مع شيء آخر حتى يحكم عليه بشيء أو به على شيء إلا إذا أريد الحكاية، وقصد به اللفظ فحينئذ يكون اسماً حكماً، وقوله: على سبيل الحكاية؛ أي: عن صوت شيء من الحيوان أو الجماد من غير تركيب مع العامل ولا نقل، وقوله: بأن يصدر؛ أي: الإنسان من الإصدار؛ أي: يخرج بقرينة قاصد الإصدار، وقوله: صوت شيء؛ أي: من الحيوان أو الجماد كغلق وطق. (قوله: قاصد الإصدار ما يشابه الخ) أي: من غير قصد حكاية صوت الغراب وذلك كما يفعله بعض الصيادين عند الصيد لئلا ينفر الصيد (هندي). (قوله: ما يصوّت به الخ) بالتشديد من التصويت؛ أي: صوت يقع التصويت به لأجل زجر حيوان أو دعاءه إلى ماء أو غير ذلك كالتسكين والإناخة، ومنه لفظ: عدس بفتحتين لزجر البغل، كما مر قال الشاعر:

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ
نَجَوْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

قال نجم الأئمة: لا أرى منعاً من ارتكاب كون هذه الأصوات التي يصوّت بها للبهائم أسماء أفعال بمعنى الأمر كما ذهب إليه بعضهم؛ وذلك لأن الله تعالى جعلها في فهم المطلوب منها كالعقلاء، وقد تقدم فافهم.

---

(١) جمع مؤاخذة بمعنى اعتراضات.

وهذه الأقسام[1] كلها مبنيات لانتفاء التركيب[2] فيها، وإذا تُلُفِّظ[3] بها على سبيل الحكاية[4]، كما إذا قلت: (قَالَ زَيْدٌ عِنْدَ التَّعَجُّبِ: وَي، أو عند إناخة البعير: (نَخْ) أو غاق عند حكاية صوت الغراب. فهي[5] في هذه الحالة أيضاً[6] مبنية[7] لكن لا من حيث أنها أصوات بل من حيث أنَّها حكاية عنها[8]. والمراد بالأصوات ههنا[9]: ما كانت[10] باقية على ما[11] هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية، وهي بهذا الاعتبار[12] ليست[13] بأسماء لعدم[14] كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الأسماء لإجرائها[15] مجراها وأخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما[16] لا تركيب فيه من[17] الأسماء. فالأصوات[18] بهذا الاعتبار «كُلُّ لَفْظٍ» إنَّما[19] قال: (لَفْظٍ) ولم يقل[20]: اسم

(١) أي: الثلاثة لغير المنقولة .ع. (٢) فهي داخلة في قوله أو وقع غير مركب. عصام. (٣) وفيه أنَّه مرجوح. امتحان. (٤) أي: عن غيره لا من نفسه. د م. (٥) جواب إذا تلفظ. أي: الأصوات. (٦) كما كانت غير مركبة. (٧) من غير تفرقة بين المركب وغيره في كونها مبنية. (٨) أي: عن الأصوات الساذجة المبنية. (٩) أي: في القسم الذي عد من المبنيات. (١٠) أي: الأصوات. (١١) أي: على حالها التي. (١٢) أي: باعتبار كونها باقية على ما هي عليه. (١٣) أي: الأصوات. (١٤) علة عدم كونها من الأسماء. (١٥) كائن. (١٦) أي: الاسم الذي. (١٧) بيان لما. (١٨) تفريع لتفسير بقوله والمراد بالأصوات. (١٩) في عرف النحاة. (٢٠) قل.

كُلُّ[1] لَفْظٍ

(١) إنما قال لفظ ولم يقل.

(قوله: وهذه الأقسام كلها) يريد بها الأنواع الثلاثة السابقة للأصوات الغير المنقولة. (قوله: لانتفاء التركيب) أي: الإسنادي الموجب للإعراب فدخلت في قوله: أو وقع غير مركب المأخوذ في خد المبني، وهذا بناء على أن الأصوات أسماء حكماً؛ لأن المعرب والمبني قسمان للاسم، وقوله: على سبيل الحكاية؛ أي: بأن يراد بها ألفاظها؛ يعني: مع التركيب والنقل. (قوله: في هذه الحالة أيضاً مبنية) أي: في حالة التلفظ على سبيل الحكاية مبنية كبناءها في غير هذه الحالة، وجاز الإعراب أيضاً اعتباراً بالتركيب العارضي. (قوله: ما كانت باقية الخ) أي: أصوات كانت باقية بأقسامها الثلاثة على ما هي عليه غير منقولة إلى باب المصادر، ولم تصر أيضاً أسماء أفعال فهذا احتراز عن المنقول إليهما؛ لأن حكم المنقول حكم المنقول إليه. (قوله: من غير نقلها الخ) بيان لمعنى قوله: باقية؛ أي: من غير نقل تلك الأصوات نقلاً على سبيل الحكاية بأن جعلت مقول القول، وهذا احتراز عن حالتها التي ذكرها بقوله: وإذا تلفظ بها الخ وههنا كلام في الامتحان فلينظر بالإمعان. (قوله: ليست بأسماء) أي: وعدم كونها أسماء يستلزم أن لا تكون مبنية بناء على أن نفي العام يستلزم نفي الخاص إلا أنها ذكرت في باب الأسماء لما بينه في الشرح. (قوله: لعدم كونها دالة بالوضع)؛ وذلك لأن الحيوانات العجم والجمادات ليست من أهل فهم الوضع فلا معنى لوضعها للمعنى، وما يحكيها الإنسان به فمطلق لفظ يشبهها فلا معنى للوضع فيه أيضاً. (قوله: فالأصوات بهذا الاعتبار) أي: الأصوات المعدودة من المبينات باعتبار أنها كانت باقية على ما هي عليه بلا نقل إلى باب المصادر واسم الفعل قال: كل لفظ حكي الخ، قال بعضهم في قوله: الأصوات كل لفظ الخ ثلاثة مؤاخذ[1]، الأول: أنه أخبر عن الجمع بواحد، الثاني: أنه عرف الصوت وهو تعريف الشيء بنفسه وكلاهما ممنوع، الثالث: أن لفظة كل يراد بها الإفراد والتعريف للكلي الصادق على الإفراد فلا يجوز إيرادها في التعريفات، ويمكن أن يجاب عن الأول بأن كل لفظ ليس خبراً عن الأصوات، بل عن مبتدأ محذوف، وهو الصوت لدلالة الأصوات عليه بالتضمن، وعن الثاني: بأنه عرف الصوت الاصطلاحي باللغوي، فلا يكون تعريف الشيء بنفسه لتغايرهما تغاير الخاص والعام، وأما الجواب عن الثالث فقد سبق عند قوله: التوابع كل ثانٍ.

(١) نور الدين.

لعدم الوضع فيها[1]، كما عرفت[2]. «حُكِيَ بِهِ صَوْتٌ[3]» أي: أصدر على لسان الإنسان تشبيهاً[4] بصوت شيء[5] كما عرفت في القسم الثاني من الأصوات الغير المنقولة. «أَوْ صُوِّتَ بِهِ[6] لِلْبَهَائِمِ» يعني[7] مثلاً[8] أي: لإناختها أو زجرها أو دعائها أو

(١) أي: في الأصوات بهذا الاعتبار. (٢) في قول الشارح بأنها ليست بأسماء لعدم كونها دالة بالوضع. محرم. (٣) مطلقاً. والجملة صفة اللفظ. (٤) علة صدر. (٥) من الحيوانات والجمادات. (٦) نائب فاعل صوت. (٧) مصنف. (٨) من البهائم.

حُكِيَ بِهِ صَوْتٌ أَوْ صُوِّتَ بِهِ لِلْبَهَائِمِ[1]

(١) أي: لأجل البهائم.

(قال المصنف: حكي به صوت) أي: لغوي فلا دور سواء كان للحيوان أو الجماد كالأصوات الحاصلة من التصاق جسم بجسم مثل طق، ثم إن الحكاية إما بنفس المحكي عنه؛ نحو: قال زيد غاق أو نخ، وأما بمشابهه؛ نحو: قال الغراب غاق، أو قلت: غاق قاصد إصدار ما يشابه صوته عن نفسك فتخصيص الشارح الحكاية بهذا القسم الأخير تبعاً للهندي ليس على ما ينبغي لشمول الحكاية على الكل من الثلاثة معنى وحكماً فإن كنت في ريب مما ذكرناه فارجع إلى الامتحان، وكتب على قوله: صوت؛ أي: غيره موضوع لمعنى بدلالة تنكيره واختياره على اللفظ. (قوله: أي: أصدر على لسان الخ) وفي نسخة صدر من الثلاثي، وإنما فسر بذلك؛ لأن شرط الحكاية أن تكون مثل المحكي، وهذه الألفاظ مركبة من حروف صحيحة محركة بحركات وليس المحكي كذلك؛ لأنه يشبه المركب من الحروف، وليس مركباً منها؛ إذ الحيوانات لا تفصح بالحروف كالإنسان لكنهم لما احتاجوا إلى إيراد أصواتها التي هي تشبه المركب من الحروف في أثناء كلامهم أعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة؛ لأنه يتعسر عليهم أو يتعذر مثل تلك الأجراس الصادرة منها كما أنها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الإنس إلا في النادر كما في الببغاء فأخرجوها على أدنى ما يمكن من الشبه بين الصوتين؛ أعني: الحكاية والمحكي قضاء لحق الحكاية فصار الواقع في كلامهم كالحكاية عن تلك الأصوات (رضي).
(قوله: تشبيهاً بصوت شيء) أي: وليس المراد به حكاية الصوت في نحو: غاق صوت الغراب؛ لأنه حينئذ اسم لا صوت ولاستواء القسمين فيه الخ (هندي) وأراد بالقسمين ما حكي به صوت، وما صوت به للبهائم، وفيه أن القسم الثاني نفس ما صوّت والداخل في الأول حكايته لا نفس ما صوّت.
(قال المصنف: أو صوت به للبهائم) أي: لأجلها وهذا القسم ليس من أسماء الأفعال كما ظن؛ إذ يلزم منه اقتضاء الفعل مما لا يعقل منه امتثال الأمر بالخطاب، وذلك لا يصدر عن عاقل، وإنما الغرض انقياد عند سماعه؛ وذلك لإجراء الله تعالى العادة بذلك (موشح) وقد سبق.

غير ذلك. وإنَّما قلنا: مثلاً، لأنَّ المتبادر من البهائم ذات[1] القوائم الأربع[2] فلا يتناول[3] ما[4] هو للطيور، بل[5] لبعض أفراد الإنسان أيضاً[6] كالصبيان[7] والمجانين[8]. وإذا كان ذكرها[9] على سبيل التمثيل يتناول التعريف[10] كلها[11]. «فَالأَوَّلُ[12] كَ (غَاقْ)» إذا صوت به إنسان تشبيهاً[13] له بالغراب. «وَالثَّانِي[14] كَ (نَخْ[15])»مشددة[16] أو مخففة[17] عند إناخة[18] البعير. ولم يذكر المصنف القسم الأول[19]، وهو ما[20] كان صوت الإنسان ابتداء من غير تعلق بالغير. قيل: ذلك لأنَّه[21] لما كان هذان القسمان[22] مع تعلقهما بالغير ملحقين[23] بالأسماء المبنية[24] كان[25] كون ذلك القسم[26] كذلك أولى لكونه صوت الإنسان من غير تعلق بغيره. (المُرَكَّبَاتُ) أي: المركبات المعدودة من المبنيات. «كُلُّ اسْمٍ» حاصل[27] «مِنْ» تركيب[28] «كَلِمَتَيْنِ[29]» حقيقة[30] أو حكماً، اسمين[31] أو فعلين[32] أو حرفين[33] أو مختلفين[34]، وجعلهما كلمة واحدة[35] «لَيْسَ بَيْنَهُمَا[36] نِسْبَةٌ[37]» أصلاً لا في الحال[38]، ولا قبل التركيب. وإنَّما قلنا[39]: حقيقة أو حكماً لئلا يخرج[40] مثل: «سِيبَوَيْهَ» فإنَّ[41] الجزء الأخير منه صوت[42] غير[43] موضوع لمعنى[44] فلا[45] يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث أجرى مجرى الأسماء المبنية[46]. وقوله[47]: ليس بينهما[48] نسبة ليخرج[49] مثل: (عَبْدُ اللهِ[50])

---

(١) خبر إن. (٢) كالبعير والغنم. (٣) تعريف الصوت. (٤) أي: صوت. (٥) لا يتناول. (٦) كما لا يتناول ما هو للطيور. (٧) تمثيل لبعض الأفراد. (٨) جمع مجنون. (٩) أي: ذكر البهائم. لا على سبيل التقييد والتخصيص. (١٠) أي: تعريف الصوت. (١١) من الطيور وأفراد الإنسان. (١٢) الفاء للتفصيل. (١٣) علة صوت منصوب بنزع الخافض. (١٤) أي: ما صوت للبهائم. (١٥) بفتح النون. (١٦) حال. (١٧) مكسورة أو مفتوحة. (١٨) أي: عند إقعاد البعير. (١٩) وهو ما يعرض للإنسان عند عروض معنى له كقول المتندم وى. (٢٠) صوت. (٢١) شأن. (٢٢) أي: الأخيران. (٢٣) خبر إن. (٢٤) صفة الأسماء. (٢٥) جواب لما. (٢٦) أي: الأول الغير المذكور. (٢٧) صفة اسم. (٢٨) اجتماع. (٢٩) أي: لفظين لبعلبك. (٣٠) تمييز. (٣١) حال. كبعلبك. (٣٢) نصر بنصر. (٣٣) نحو: من عن. (٣٤) بأن كان أحدهما إسماً وإلَّا حرف أو فعل. نحو: أنا ضرب ومن زيد وضرب من. (٣٥) بالامتناع. (٣٦) خبر مقدم. (٣٧) اسم مؤخر والجملة صفة كلمتين. يخرج ما عدا المحدود. وجيه. (٣٨) أي: في حال التركيب. (٣٩) أي: وإنَّما قيدنا الكلمتين بالوصف العام. (٤٠) من تعريف المركب. (٤١) علة يخرج. (٤٢) خبر إنَّ. لا اسم. (٤٣) صفة صوت. (٤٤) ما هو شأن الأصوات. (٤٥) فإذا كان صوتاً. (٤٦) كما عرفت في الأصوات. (٤٧) مصنف. (٤٨) كلمتين. (٤٩) علة لقوله: وإنَّما إلى آخره. (٥٠) مثال النسبة بالإضافة.

فَالأَوَّلُ كَغَاقٍ[1]، وَالثَّانِي كَنَخٍّ[2]. المُرَكَّبَاتُ كُلُّ اسْمٍ[3] مِنْ كَلِمَتَيْنِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا نِسْبَةٌ

(١) إذا صوت به اللسان تشبيهاً له بصوت الغراب.
(٢) بخاء معجمة مشددة أو مخففة ساكنة عند إناخة البعير.
(٣) لا صوت الحيوانات والجمادات.

(قوله: لأن المتبادر من البهائم ذات الخ) البهائم: جمع بهمة، قالوا: كل حي لا عقل له فهو بهيمة من قولهم: استبهم الأمر على فلان إذا أشكل، ثم اختص هذا الاسم بكل ذات أربع في البر والبحر، وقال أبو البقاء: كل حي لا عقل ولا نطق له فهو بهيمة لما في صوته من الإبهام، ثم اختص هذا الاسم بذوات الأربع من الدواب ما عدا السباع، وبما نقلنا اتضح ما قاله الشارح، وقوله: بالغراب؛ أي: بصوت الغراب بتقدير مضاف. (قوله: مشددة) أي: بخاء معجمة مشددة إما مكسورة أو مفتوحة، وقوله: أو مخففة؛ أي: ساكنة. (قوله: ولم يذكر المصنف القسم الأول) في التعريف؛ يعني: لم يجعل التعريف بحيث يصدق عليه بأن يقول بعد قوله: أو صوت به للبهائم أو صدر عن طبع، ولم يرد أنه لم يذكر مثال القسم الأول كما يفهم في بادئ النظر؛ لأن التعريف لا يصدق عليه حتى يمثل به. (قوله: ما كان صوت الإنسان الخ) أي: لا الحيوان والجماد؛ وذلك بأن يصدر من فمه صوت عند عروض معنى له كلفظ وي، وقوله: ابتداء احتراز عن القسم الثاني كما أن قوله: من غير الخ احتراز عن الثالث. (قوله: قيل: ذلك الخ) القائل الفاضل الهندي حيث قال في تعليل

مبحث المركبات (قوله: المركبات المعدودة) أي: فيما سبق بقوله: وهي المضمرات والموصولات، وأسماء الإشارات الخ بناء على أن المعرفة إذا أعيدت معرفة كانت الثانية عين الأولى، واللام في السابق للاستغراق بقرينة تقيد الظروف بالبعض، فيكون المعنى جميع المركبات المعدودة في المبنيات، ثم أن المصنف ذكر المعدود في قوله: المضمر ما وضع الخ، وفي قوله: الموصول ما لا يتم جزأ الخ مفرداً رعاية لما هو الأصل المقصود في التحديد وذكره فيما عداهما جمعاً رعاية لتطابق التفصيل والإجمال مع وضوح أن المقصود تحديد القدر المشترك المعلوم من ذكر صيغة الجمع، وكذا ذكر لفظ كل في بعضها للإشارة إلى الطرد وتركه في بعضها رعاية لما هو الأصل. ولما ذكر الشارح توجيه صيغة الجمع، ولفظة كل في شرح قوله: التوابع كل ثان الخ تركه هنا، والمراد بقوله: المعدودة من المبنيات بشرط تضمنها الحرف بقرينة قوله: فإن

عَلَماً و: (تَأَبَّطَ[1] شَرّاً) لأن بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية. ولا يخفى أنه[2] يخرج بهذا القيد[3] مثل: (خَمْسَةَ عَشَرَ) عن الحد مع[4] أنَّه من أفراد المحدود، لأنَّ[5] بين جزئيه قبل التركيب[6] نسبة العطف، وتعيين[7] النسبة على وجه آخر[8] ليخرج منها هذه النسبة[9] أصعب من (خَرْطِ القَتَادِ)، والأحسن أن يقال[10]: المراد بالنسبة[11] نسبة مفهومه[12] من ظاهر هيئة تركيب إحدى الكلمتين مع الأخرى[13]. ولا شك أنَّه[14] يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي[15] في (عَبْدِ اللهِ) النسبة[16] الإضافية، ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في (تَأَبَّطَ شَرّاً) النسبة التعلقية التي تكون بين[17] الفعل والمفعول[18]، بخلاف مثل: (خَمْسَةَ عَشَرَ) فإن[19] هيئة تركيب أحد جزئيه مع الآخر لا تدل[20] على نسبة أصلاً[21]، كما أن هيئة تركيب أحد شطري[22] (جَعْفَر) مع[23] الآخر تدل عليهما من غير فرق، فانطبق الحد على المحدود طرداً[24] وعكساً[25]. «فَإِنْ[26] تَضَمَّنَ» الجزء «الثَّانِي[27]

(١) مثال النسبة بالإسناد. (٢) شأن. (٣) أي: بقوله ليس بينهما نسبة. (٤) أي: حد المركبات. (٥) علة يخرج. (٦) اسم الموخر لأن. (٧) رد على فاضل الهندي. (٨) لا يخرج عن الحد مثل. (٩) أي: النسبة المنفية. (١٠) في توجيه التعريف بوجه لا يخرج. (١١) المنفية في تعريف المركبات. (١٢) صفة نسبة. (١٣) سواء بقيت النسبة في المعنى المراد الآن أو لا. (١٤) شأن. (١٥) صفة الهيئة. (١٦) نائب فاعل يفهم. (١٧) وهو نابط. (١٨) وهو شراً. (١٩) علة خلاف. (٢٠) خبر إنَّ. (٢١) لعدم الخرف في الظاهر. (٢٢) أي: جزئي. (٢٣) مع الفاء والراء. (٢٤) جمعاً. (٢٥) أي: صنعاً. (٢٦) الفاء للتفصيل. (٢٧) من ذلك المركب.

فَإِنْ تَضَمَّنَ الثَّانِي

تضمن الخ فلا يرد أن جميع المركبات لا يصح عدها من المبنيات؛ لأن منها معربات في الأفصح، وما قاله الرضي: من أن قوله: اسم لا حاجة إليه؛ لأن الكلام في أقسام الاسم، ولذا تركه في غيرها فساقط؛ لأنه تصريح بما علم من المقام لا يقال: نعم إنه لا تثبت الحاجة إليه لكن لا بد لاختيار التصريح هنا والاكتفاء بالقرينة فما سبق من نكتة؛ لأنا نقول: هنا نكتة وهي أنه لما كان في اسميتها خفاً لكونها مركبة من كلمتين، والاسم من قسم الكلمة صرح باسميتها؛ ولذا عطف الشارح قوله: وجعلهما كلمة واحدة على قوله: من تركيب كلمتين فاندفع الشكوك التي عرضت للناظرين. (قوله: اسمين أو فعلين) الموجود في هذه الأقسام هو المركب من الاسمين كبعلبك أو من فعل واسم كبخت نصر. (قوله: نسبة أصلاً)؛ لأنها نكرة في سياق النفي فتعم. (قوله: لا في الحال) أي: في حال التركيب. (قوله: لئلا يخرج مثل سيبويه) فإنه من المركبات المبنيات لتركيب. (قوله: ليخرج مثل عبد الله الخ)؛ لأنهما ليسا مبنيين للتركيب، أما الأول فظاهر. وأما الثاني؛ فلأنه قبل النقل جملة فليس بمعرب ولا مبني، وبعد النقل محكي على ما كان عليه. (قوله: مثل عبد الله) أي: ما هو مشتمل على النسبة حال التركيب بأن أضيف كلمة إلى أخرى أو وصفتها وجعلتا كلمة واحدة، وما هو مشتمل عليها قبل التركيب كالمركبات التامة، وناقصة المنقولة من معانيها إلى الاسمية. (قوله: قبل العلمية) أما حال التركيب أو قبل التركيب. (قوله: من أفراد المحدود) لكونه مبنياً للتركيب. (قوله: قبل التركيب) الصواب: حال التركيب؛ لأنه لم يستعمل في كلامهم خمسة وعشر بالعطف، اعلم أن المصنف قال في بيان قوله: ليس بينهما نسبة؛ أي: ليس بينهما نسبة قبل العلمية، وإنما قلت: ذلك ليخرج

عدم ذكر القسم الأول في التعريف: أنه لما كان الخ، وقوله: كذلك؛ أي: ملحقاً بالأسماء المبنية. (قوله: أي: المركبات المعدودة الخ) وهي المركبات المتضمنة لمعنى الحرف لا مطلقاً وإلا لم يصح الحد، وقوله: أو حكماً فيتناول مثل سيبويه وسيصرح به قوله: اسمين أو فعلين الخ، والموجود من هذه الأقسام الستة في الخارج هو المركب من اسمين كبعلبك، أو من اسم وفعل مثل بخت نصر، وقوله: وجعلهما الخ بالجر عطف على قوله: من تركيب كلمتين، وفي قوله: أصلاً إشارة إلى أن النكرة في سياق النفي أفادت العموم والاستغراق ومعنى لا في الحال لا في حال الاسمية، وقيل: أي لا في حال التركيب ولا قبل العلمية فافهم. (قوله: ليخرج مثل عبد الله) وكذا مثل حيوان ناطق إذا جعل علماً، ومثل النجم والصعق؛ لأن بين الطرفين نسبة وتعلقاً قبل العلمية، وفي بعض الشروح أن المراد بكلمتين المستقلتان، فلا يرد أن الرجل والضارب كل منهما مركب من كلمتين بينهما نسبة مع إنهما ليسا بمبنيين فتبصر. (قوله: مثل: عبد الله وتأبط شراً) فإن عبد الله ليس بمبني، بل معرب لفظاً إلا أن إعرابه أجرى على الجزء الأول لاشتغال الثاني بالحكاية، وكذا تأبط شراً ليس بمبني، بل معرب بإعراب تقديري لكونه محكياً، والصحيح: أن المحكي ولو جملة معرب تقديراً داخل فيما تعذر وإن قيل بناءه أيضاً. (قوله: لأن بين جزئيه قبل التركيب) أي: قبل كونه مركباً لأجل العلمية، وقوله: وتعيين النسبة؛ أي: المنفية المذكورة في قول المصنف: ليس بينهما نسبة كما عينه الهندي. (قوله: أصعب من خرط القتاد) الخرط: جوب تراشيدن ودست ماليدن برشاخ تابرك أو ريزد، والقتاد: شجر له شوك كالآبر، قال في الصراح: درخت خارناك، وفي

حَرْفاً» أي: حرف[1] عطف أو غيره[2] «بُنِيَا» أي: الجزآن[3] الأول[4]: لوقوع[5] آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلاً للإعراب. والثاني[6]: لتضمنه[7] الحرف «ك (خَمْسَةَ عَشَرَ)» فإنَّ أصله (خَمْسَةٌ وَعَشْرَةٌ)

(١) خمسة عشر. (٢) كبيت بيت. (٣) معاً. (٤) أي: وجه بناء الجزء الأول. (٥) علة البناء. (٦) أي: وجه بناء الجزء الثاني. (٧) ثابت.

حَرْفاً بُنِيَا كَخَمْسَةَ عَشَرَ

القانون قتاده: خار مغيلان، فخرط القتاد: سوق اليد من أعلى ذلك الشجر إلى أسفله لينخرط شوكه، وقولهم: هذا مثل لأمر صعب، قال في الفروق: وفي المثل دونه خرط القتاد يضرب للأمر الذي دونه مانع، وإنما كان تعيين النسبة ههنا أصعب من خرط القتاد؛ لأن النكرة في حيز النفي نص في الاستغراق، فإرادة بعض الأفراد بلا قرينة ترجيح بلا مرجح، ففي هذا تعريض بالفاضل الهندي حيث ارتكب تعيين النسبة لإخراج مثل عبد الله كما مر. (قوله: والأحسن أن يقال الخ) أي: في تفسير النسبة أن المراد بها نسبة كاملة بأن تفهم من ظاهر صورة التركيب كما هو المتبادر؛ يعني: ليس المراد أن لا يكون بينها نسبة من النسب في الواقع، بل في اللفظ، وظاهر تركيب خمسة عشر لا يفهم منه النسبة فاعرفه. (قوله: النسبة التي تكون بين الفعل الخ) يعني: النسبة الإيقاعية، وقوله: لا تدل؛ أي: بحسب ظاهر اللفظ على النسبة أصلاً؛ يعني: فكأنه لا نسبة في الواقع أيضاً فيصدق على خمسة عشر أنه ليس بينهما نسبة كذلك لانتفاء فهم النسبة من الهيئة التركيبية أصلاً. (قوله: فانطبق الحد على المحدود طرداً وعكساً) من شرط الحد أن يكون مطرداً ومنعكساً، ومعنى الاطراد أنه متى وجد الحد وجد المحدود، ومعنى الانعكاس أنه متى عدم الحد عدم المحدود، فلو لم يكن مطرداً لما كان مانعاً لكونه أعم، ولو لم يكن منعكساً لما كان جامعاً لكونه أخص، وعلامة ذلك استقامة دخول كلمة كل في الطرفين؛ نحو: كل نار فهو جوهر محرق، وكل جوهر محرق فهو نار هذا، وقوله: أو غيره كما في بيت بيت؛ أي: لبيت أو إلى بيت وسيأتي. (قوله: بنيا؛ أي: الجزآن) على الفتح إن لم يكن آخر الجزء الثاني ياء فإنه ساكن، قال الرضي: وإنما بنيا على الحركة للدلالة على عروض البناء، وأن لهما أصلاً في الإعراب، وعلى الفتح لتخفيف بعض الثقل الحاصل من جعل كلمتين كلمة واحدة الخ. (قال المصنف: كخمسة عشر) كان الأنسب بما بعده كأحد عشر، وإنما مزجوا النيف مع هذا العقد بخلاف سائر العقود؛ نحو: عشرين وأخواتها ومائة وألف لقرب هذا المركب من مرتبة الآحاد التي ألفاظها مفردة (رضي)، وقال في الشذور ما حاصله: إن مما لزم البناء على الفتح تركيب المزج من الأعداد، وهو أحد عشر إلى تسعة عشر إلا اثني عشر فإن الجزء الأول منه معرب إعراب المثنى كما سيأتي، ومما بني على الفتح ما ركب تركيب المزج من الظروف زمانية أو مكانية، فالأول؛ نحو: فلان يأتينا صباح المضاف والمضاف إليه، والجمل المسمى بها؛ لأن بين جزئيها نسبة قبل العلمية، وليسا بمبنيين بعد التسمية بهما فاعترض الشارح الرضي عليه بأنه قد خرج عن هذا الحد بعض المحدود؛ لأن المركب المقدر فيه حرف العطف؛ أعني نحو: خمسة عشر أو حرف الجر؛ نحو: بيت بيت بين جزئيه نسبة وهي أما نسبة العطف أو غيره، ولا يدخل في هذا الحد إلا ما ركب لأجل العلمية، والشارح بدل لفظ قبل العلمية بلفظ قبل التركيب فوقع فيما وقع، والجواب عما ذكره الرضي: أن المراد بقوله: قبل العلمية قبل الاسمية بذكر الخاص، وإرادة العام بناء على كثرة العلمية في المركبات. (قوله: أصعب من خرط القتاد)؛ لأن النكرة الواقعة في سياق النفي صريحة في الاستغراق، فإرادة بعض الأفراد دون بعض من غير قرينة ترجيح بلا مرجح، وفيه تعريض بالفاضل الهندي حيث عين النسبة، فقال: ليس بينهما نسبة إسناد ولا إضافة ولا عمل ولا إفادة معنى، فيخرج مثل: تأبط شراً و عبد الله ويزيد والنجم أعلاماً. (قوله: والأحسن أن يقال الخ) أي: الأحسن أن يفسر النسبة بحيث لا يدخل فيها هذه النسبة لا تعيينها ولا تخصيصها بأنه المراد نسبة مفهومة الخ كما هو المتبادر؛ أي: ليس أن لا يكون بين الكلمتين نسبة في الواقع، بل في اللفظ، وحاصله: أن ظاهر تركيب خمسة عشر تركيب مزجي كبعلبك لا تفهم منه النسبة، لكنه إذا لوحظ أن معناه مجموع العددين يفهم منه أن الواو مقدرة، والأصل خمسة وعشر بخلاف بعلبك. (قوله: أو غيره) نحو: بيت بيت؛ أي: لبيت أو إلى بيت. (قوله: لوقوع آخره في وسط الكلمة) أي: بعد التركيب. (قوله: فإن أصله خمسة وعشرة) بناء على أن معناه مجموع العددين.

حذفت الواو، وركبت عشرة مع خمسة. «وَ» مثل «(حَادِي[1] عَشَرَ) وَأَخَوَاتُهَا» يعني: أخوات (حَادِي عَشَرَ) من ثاني عشر إلى تاسع عشر، أو أخوات كل من (خَمْسَةَ عَشَرَ) وَ(حَادِي عَشَر) وإنَّما[2] أورد مثالين[3] ليعلم أن البناء ثابت في هذا المركب[4]، سواء كان أحد جزئيه[5] العدد الزائد على العشرة أو صيغة الفاعل[6] المشتقة منه. و[7]قيل: فيه نظر لأنَّ[8] الثاني[9] فيه[10] لا يتضمن الحرف لأنَّه لا يراد به[11] حادي[12] وعشر. وجوابه[13]: إنَّ المراد بصيغة الفاعل إذا اشتق من أسماء العدد واحد[14] من المشتق[15] منه[16]، لكن لا مطلقاً

(١) بفتح الباء على القياس مع جواز الإسكان. (٢) مصنف. (٣) أي: خمسة عشر وحادي عشر. (٤) أي: التركيب العددي. الذي يتضمن الثاني معنى الحرف. (٥) أي: المركب. (٦) أي: الحادي. (٧) قائله هندي، أي: في بناء حادي عشر. (٨) علة نظر. (٩) أي: الجزء الثاني. (١٠) أي: في نحو: حادي عشر. (١١) أي: بحادي عشر. (١٢) بل واحد من أحد عشر. (١٣) أي: جواب الهندي. (١٤) خبر إنَّ. (١٥) وهي الثلاثة مثلاً. (١٦) باعتبار المرئية.

وَحَادِي عَشَرَ[1] وَأَخَوَاتِهَا

(١) أي: ومثل حادي وكان الأنسب بدله كأحد عشر.

(قوله: يعني: أخوات حادي عشر) يؤيد الوجه الأول إفراد الضمير، وقرب المرجع وإنما خص أخوات حادي عشر بالذكر لخفاً تضمنها الحرف، ويؤيد الثاني عموم الفائدة وإن كان أفراد الضمير يحتاج إلى التأويل. (قوله: مثالين) من نوع واحد من تضمن حرف العطف مع أن الظاهر إيراد المثال الثاني بغير تضمن حرف العطف تعميماً للفائدة. (قوله: في هذا المركب) أي: المركب العددي، وإنما لم يقل: أورد مثالين أحدهما: لتضمن معنى حرف العطف في نفس التركيب، والآخر لتضمنه في أصله؛ لأن التعميم في الحكم؛ أعني البناء الذي هو المقصود بالذات أولى بالبيان من التعميم في الشرط الذي هو تضمن الحرف. (قوله: وجوابه الخ) خلاصته إن تضمن الحرف أعم من أن يكون بنفسه أو باعتبار مأخذه.

مساء؛ أي: صباحاً ومساءً؛ يعني: كل صباح ومساء كقوله:

وَمَنْ لاَ يَصْرِفِ الْوَاشِينَ عَنْهُ
صَبَاحَ مَسَاءَ يَبْغُوهُ خَبَالاً

وفلان يأتينا يوم يوم؛ أي: يوماً فيوماً؛ يعني: كل يوم، قال الشاعر:

آتِ الرِّزْقَ يَوْمَ يَوْمَ فَاجْمِلْ
طَلَباً وَابْغِ لِلْقَيَامَةِ زَادا

والثاني: كقولك: سهلت الهمزة بين بين؛ أي: بينها وبين حرف حركتها، ويقال: هذا بين بين؛ أي: بين الجيد والردي، ومما بني على الفتح ما ركب تركيب خمسة عشر من الأحوال تقول: فلان جاري بيت بيت؛ أي: بيتاً لبيت؛ يعني: ملاصقاً فحذف الجار وهو اللام أو إلى، وقد وقع التركيب المذكور في غير الظرف والحال كقولهم: وقعوا في حيص بيص؛ أي: في شدة يعسر التخلص منها وهو شاذ، وفي الموشح؛ أي: في شدة وضيق ذات تقدم وتأخر من حاص عن الشيء يحيص إذا تأخر عنه خوفاً منه، وباص يبوص بوصاً إذا تقدم فأبدلت الواو ياء للتشاكل بحيص، وقد يقال: حوص بوص بإتباع الأول للثاني. (قوله: حذفت الواو وركبت الخ) أي: حذفت للتخفيف أو لقصد مزج الاسمين وتركيبهما، وإنما مزجا دون لا أب وابناً؛ لأن الاسمين معاً ههنا عدد لعشرة وعشرين بخلاف لا أب وابناً له (رضي). (قوله: يعني: أخوات حادي عشر) ويرجحه كون الضمير مفرداً وقرب المرجع، وقوله: أو أخوات كل الخ ويرجحه تعميم الفائدة، وإن احتاج إلى تأويل فلذا أخره. (قوله: أو أخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر) فأخوات الثاني ما كان الجزء الأول منه على صيغة اسم الفاعل، وأخوات الأول ما كان جزؤه الأول على أوزان الأعداد الأصلية (نعمه). (قوله: وإنما أورد مثالين الخ) أي: من نوع واحد مع أن الظاهر إيراد الثاني من نوع آخر تعميماً للفائدة ليعلم بحسب المعنى المراد من المركب لا بحسب المفهوم أن البناء ثابت في هذا المركب العددي سواء كان أحد جزئيه العدد الزائد؛ نحو: خمسة عشر فإن أحد جزئيه هو العدد الزائد على العشرة؛ أعني: به لفظ خمسة أو صيغة الفاعل المشتقة من ذلك العدد الزائد؛ نحو: حادي عشر فإن لفظ حادي صيغة اسم فاعل مشتق من أحد، وهو زائد على العشرة؛ لأن أصل حادي عشر أحد عشر كما ستسمع، ويقال: إن حادي مشتق من وحد يحد إلا أنه غير واحد إلى حادي للتخفيف، ففيه قلب مكان كذا في الشافية وشروحها. (قوله: وقيل: فيه نظر) أي: في بناء حادي عشر نظر، وقائله الفاضل الهندي وعبارته وجه بناءه مشكل لعدم التضمن لعدم استقامة المعنى بتقدير حادي وعشر الخ. (قوله: لأن لا يراد به حادي وعشر) يعني: لا يراد بحادي عشر المتعدد كما في خمسة عشر، بل يراد الواحد منه توضيحه أنه لو أريد به حادي وعشر لاختل المعنى؛ لأن معنى حادي عشر كما سيأتي، واحد من أحد عشر واقع بعد العشرة، ومعنى حادي وعشر مجموع العشرة والواحد. (قوله: وجوابه أن المراد الخ) أي: جواب هذا لنظر، وحاصل الجواب تعميم تضمن الحرف مما يكون بنفس

بل باعتبار وقوعه[1] بعد العدد[2] السابق على المشتق[3] منه. فإنَّ الثالث مثلاً واحد من الثلاثة لكن لا مطلقاً بل باعتبار وقوعاً[4] بعد الاثنين[5]، فلما أخذوا[6] هذه الصيغة[7] من المفردات للدلالة على ما ذكرنا أرادوا[8] أن يأخذوا مثل ذلك من المركبات[9] ولا يتيسر ذلك[10] من مجموع[11] الجزئين، لأنَّ صيغة (فاعل) لا تسع حروفهما جميعاً[12]، فاقتصروا[13] على أخذها[14] من أحد الجزئين، إذ في[15] أخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة[16] الالتباس فاختاروا[17] الأول ليدل[18] على المقصود[19] من أول الأمر، فأخذوا[20] مثلاً من (أحد عشر) المتضمن حرف العطف (حادي[21] عشر) بمعنى[22]: الواحد من أحد عشر، بشرط وقوعه[23] بعد العشرة. ف (حادي عشر) متضمن حرف العطف[24] باعتبار أنَّه مأخوذ[25] من (أحد عشر) المتضمن[26] حرف العطف لا باعتبار أنَّ أصله[27] (حادي وعشر) إذ لا معنى له. وعلى هذا القياس (الحادي والعشرون) لا فرق بينهما إلَّا بذكر الواو[28] وحذفه[29]. «إِلَّا اثْنَيْ عَشَرَ»

(١) أي: وقوع حادي عشر. (٢) الثنان. (٣) أي: بعد العدد الناقص منه. (٤) أي: بعد وقوع ذلك الواحد. (٥) أي: بعد تمام الاثنين السابق على الثلاثة. (٦) أي: النحاة. (٧) أي: صيغة الفاعل. (٨) جواب لما. (٩) من أحد عشر إلى تسعة عشر. (١٠) أي: اشتقاق اسم الفاعل. (١١) أي: الأحد والعشر وأخواتها. (١٢) حال. (١٣) أي: أخطر وإلى الاقتصار. أي: النحاة. (١٤) أي: صيغة المشتقة. (١٥) والظرف خبر مقدم. (١٦) مبتدأ مؤخر. (١٧) نحاة. (١٨) أي: اسم المأخوذ. (١٩) لأنَّ المراد المفرد من المتعدد لا التعدد. (٢٠) نحاة. (٢١) مفعول أخذوا. (٢٢) صفة حادي عشر. (٢٣) أي: الواحد الأخير. (٢٤) إذ أصله أحد وعشر. (٢٥) في المعنى لا في اللفظ. (٢٦) صفة أحد عشر. (٢٧) أي: أصله حادي عشر. (٢٨) في هذا. (٢٩) في الأول.

الجزء الثاني أو باعتبار مأخذه. (قوله: واحد من المشتق منه الخ) فمعنى الثاني واحد من الاثنين، ومعنى الثالث واحد من الثلاثة، وهكذا. (قوله: بعد العدد السابق على المشتق منه) قيل[1]: هذا الاعتبار لا يتصور في الحادي إلا أن يقال: إنه مخصوص بالأعداد التي يمكن فيها، وفيه أن الحادي لا يستعمل بدون التركيب، بل المستعمل في المرتبة الأولى لفظ الأول، فلا يرد ذلك. (قوله: فلما أخذوا هذه الصيغة الخ) أي: صيغة الفاعل من مفردات أسماء الأعداد وآحادها لغرض الدلالة على واحد من المشتق منه باعتبار، وقوعه بعد العدد السابق على مأخذه، وقوله: مثل ذلك؛ أي: مثل أخذهم صيغة الفاعل من الأعداد. (قوله: ولا يتيسر ذلك) أي: لا يمكن أخذ صيغة الفاعل من الأعداد المركبات من مجموع جزئيها مع بقاء حروفهما، وقوله: لا تسع حروفهما؛ لأن لفظ الفاعل اسم ثلاثي زيد فيه ألف بعد الفاء وحروف الاسمين أكثر من ثلاثة (رضي). (قوله: من أحد الجزئين) إضافة الأحد للعهد الخارجي، فالمراد بالأحد الجزء الأول بقرينة قوله: فاختاروا الأول؛ أي: الجزء الأول لأخذ صيغة الفاعل منه. (قوله: مظنة الالتباس) توضيحه أنا لو أخذنا من لفظ أحد الحاء مثلاً، ومن لفظ عشر الشين والراء، وقلنا: حاشر على وزن فاعل فحينئذ يقع الالتباس بينهما حيث لا يفهم منه أنه كلمة واحدة أو كلمتان مركبتان، والتبس أيضاً باسم الفاعل من حشر يحشر، وقيل: معنى مظنة الالتباس تجويز الالتباس واحتماله على تقدير أخذ بعض الحروف من كل جزء؛ أي: وإن لم يتعين الالتباس كما يفصح عنه لفظ مظنة، وبعض الناس وقع في مظنة وأراد أنه يتعين صورة الالتباس في الأخذ

(١) وفي رواية بلدة أو نكرتها.

إِلَّا اثْنَيْ عَشَرَ[1]

(١) وكذا اثنتي عشرة.

(قوله: لا تسع حروفها جميعاً) لزيادتها على ثلاثة. (قوله: إذ في أخذ بعض الحروف الخ) نحو: ثالثر في ثلاثة عشر، وثانشر في اثني عشر. (قوله: على هذا القياس الخ) فإنه مشتق من أحد وعشرين بمعنى الواحد من أحد عشرين. (قوله: لا فرق بينهما الخ) يعني كل واحد منهما مشتق من الجزء الأول من العدد المتضمن لحروف العطف لا فرق بينهما إلا بتصريح حرف العطف في أحدهما، والتقدير في الآخر، فحرف العطف المذكور في الحادي والعشرون هو حرف العطف الذي كان في الأول، وليس فيه العطف على الحادي، وفيه تعريض للشارح الرضي حيث قال: إنه للعطف على لفظ أحد في الحقيقة، والعطف على الحادي في الظاهر لكونه قائماً مقامه بأنه التزام أمر زائد لا احتياج إليه في الجواب.

واثنتي عشرة فإنَّه[1] لا يبنى فيهما الجزآن[2]، بل يبنى الثاني[3] للتضمن[4] ويعرب الأول لشبهه بالمضاف بسقوط[5] النون. «وَإِلَّا» أي: وإن لم يتضمن الثاني[6] حرفاً[7] «أُعْرِبَ الثَّانِي[8]» مع منع صرفه إن لم يكن قبل التركيب[9] مبنياً «كَ[10] (بَعْلَبَكَّ) وَبُنِيَ الأَوَّلُ[11]» للتوسط[12] المانع[13] من الإعراب، وعلى الفتح لأنَّه أخف «فِي الأَصَحِّ[14]» أي: إعراب الثاني[15] مع منع الصرف وبناء[16] الأول إنَّما هو أفصح[17] اللغات وفيه لغتان

(١) شأن. (٢) أي: الأولان. (٣) أي: الجزء الثاني. (٤) معنى حرف العطف لكونه بمنزلة الجزء الأول من الاسم المفرد. في مثل: بعلبك من المركبات. (٥) إذ أصله اثنين وعشر. (٦) من المركب. (٧) معنى حرف من الحروف. (٨) لأصله في الأصل. الجزء. (٩) لانتفاء علة البناء وهي تضمن الحرفية بإعراب المفرد. (١٠) اسم بلدة. (١١) الجزء. (١٢) علة لبناء الأول. (١٣) أي: لام بعل لتوسطه بين بعل وبك. صفة كاشفة للتوسط. (١٤) الأصح نسخة. (١٥) أي: في مثل بعل بك. (١٦) أي: الجزء. (١٧) تكلف في عبارة المتن تكثيراً للفوائد.

وَإِلَّا[1] أُعْرِبَ الثَّانِي[2] كَبَعْلَبَكَّ وَبُنِيَ الأَوَّلُ[3] فِي[4] الأَفْصَحِ.

(١) أي: وإن لم يتضمن الثاني حرف عطف أعرب.آ.
(٢) ا- أي: إن لم يكن قبل التركيب مبنياً وإلَّا أبقي على بنائه
ب- أي: جرى الإعراب على الجزء الثاني مع منع صرفه للعلمية والتركيب ولا يخفى أن المعرب هو المجموع لا جزء الأخير.
(٣) لتوسط المانع من الإعراب وعلى الفتح لأنَّه أخف.
(٤) أي: إعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الأول إنَّما هو في أفصح اللغات.

(قوله: لسقوط النون) وإنما سقط؛ لأنه لما حذف الواو المؤذنة بالانفصال لأجل التركيب وجب حذف النون لكونه موجباً للانفصال. (قوله: لشبهه بالمضاف)؛ لأن نون المثنى والمجموع لم يعهد حذفها الإضافة فصار كأنه مضاف، والتركيب الإضافي لا يوجب البناء. (قوله: مع منع صرفه الخ) هذا القيد يستفاد من قوله: في الأفصح. (قوله: أعرب الثاني) وقد يبنى الثاني أيضاً لشبههما بما تضمن الحرف وهو ضعيف. (قوله: إن لم يكن قبل التركيب مبنياً) وإن كان مبنياً فالأولى والأظهر إبقاؤه على بنائه مراعاة

من كل جزء فقال مثلاً إذا قلنا: ناشر في اثني عشر التبس على السامع أهو مأخوذ من ثالث عشر أو من اثني عشر، ولم يعلم أنه يمكن أن يؤخذ من اثني عشر صيغة فاعل مع عدم الالتباس بأن يؤخذ النون مثلاً من اثني، ولفظ شر من عشرة وألف الفاعل من خارج، ويقال: ناشر انتهى، ولا يخفى أنه غلط أو مغالطة فافهم. (قوله: لا فرق بينهما إلا بذكر الواو وحذفه) أي: بذكر الواو في حادي وعشرون، وحذفه في حادي عشر، وإنما لم يحذف في حادي وعشرون ليدل على المحذوف في حادي عشر لخفاء التضمن فيه الخ (امتحان). (قوله: إلا اثني عشر) مستثنى من القاعدة لا من المثال بل المثال معترضة بين المستثنى والمستثنى منه؛ أي: يبني الجزآن من المركب العددي المتضمن جزؤه الثاني لمعنى حرف العطف إلا هذا المركب فإنه لا يبنى جزآه، بل يبنى الثاني، ويعرب الأول إعراب المثنى بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً، وهذا عند الجمهور خلافاً لابن درستويه حيث جعل الأول مبنياً. (قوله: لشبهه بالمضاف الخ) أي: لأجل الإضافة الصورية فحذف النون كراهة ثبوت المؤذن للانفصال مع حذف الواو المؤذن للاتصال، وفي شرح اللباب: أن أصل اثني عشر اثنان وعشر، فلما حذفت منه الواو المؤذنة بالانفصال لأجل التركيب وجب حذف النون من اثنان أيضاً؛ لأنها تدل على الانفصال، وحذف النون حكم من أحكام الإضافة فيعطى حكم المضاف وهو الإعراب، وإنما لم يعرب؛ نحو: خمسة عشر مع أن الأول منه شابه المضاف لحذف التنوين منه؛ لأنه لم يحذف التنوين منه للتركيب بل للبناء بخلاف النون فإنه إنما حذف للتركيب لا البناء؛ وذلك لأن تنوين التمكن لا يجتمع مع البناء بخلاف النون. (قال المصنف: أعرب الثاني) أي: أجرى الإعراب على الجزء الثاني مع منع صرفه للعلمية والتركيب، ولا يخفى أن المعرب هو المجموع لا الجزء الأخير فقط لكن لما كان الإعراب ظاهراً فيه وآخره آخر المجموع عبر عنه به تسامحاً أو تجوزاً. (قوله: إن لم يكن قبل التركيب مبنياً) وإلا أبقى على بناءه مثل سيبويه، ففي الشذور: ومن المبنيات ما لزم البناء على الكسر وهو خمسة أنواع؛ الأول: العلم المختوم بويه كسيبويه ونفطويه وخالويه وليس فيهن إلا الكسر، وجوز الجرمي الإعراب غير منصرف هذا. (قوله: كبعلبك) وحضر موت، ومعدي كرب، قال امرئ القيس:

لَقَدْ أَنْكَرَتْنِي بَعْلَبَكُّ[1] وَأَهْلُهَا
خَرَجْتُ مَعَ البَازِيِّ عَلَى سَوَادِ

وقوله: بُني الأول؛ أي: على الحركة، فقول الشارح: وعلى الفتح عطف على هذا المقدر المفهوم من المقام؛ أي: ويبنى على الفتح؛ لأنه أخف إن كان آخره صحيحاً كبعلبك، وعلى السكون إن كان حرف علة مثل معدي كرب. (قوله: وفيه لغتان أخريان) أي: غير فصيحتان لكونهما مبنيتين

(١) أي: مشتمل الاستفهام وهو الكلام.

أخريان[1] إحداهما: إعراب الجزئين معاً وإضافة الأول إلى الثاني ومنع صرف المضاف[2] إليه. وأخراهما: إعراب الجزئين وإضافة الأول إلى الثاني وصرف الثاني. «(الكِنَايَاتُ)» جمع كناية، وهي في اللغة والاصطلاح: أن يُعبرَّ عن شيء[3] معيّن[4] بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض[5] من الأغراض، كالإبهام على السامعين، كقولك: (جَاءَنِي فُلَانٌ) وأنت تريد (زَيْداً). والمراد بها ههنا[6] ما[7] يُكنَّى[8] به لا المعنى المصدري ولا كل ما[9] يكنى به بل بعضه، ولا كل بعض[10] بل بعض معيّن، فكأنهم[11] اصطلحوا[12] في باب المبنيات أن يريدوا بها[13] ذلك البعض المعين، ولذلك لم يقل[14]: بعض الكنايات كما قال: بعض الظروف.

---

(١) فصيحتان. (٢) فيقال: هذا بعل بك برفع البعل ونصب البك بلا تنوين. صبح. رَدّ عليه بأنّه حينئذ لا يوجد المانع من الصرف لعدم التركيب أما انصرافه فظاهر. وجيه. (٣) أي: معنى. (٤) عند المتكلم. (٥) بحيث لا يفهم مقصوده إلّا بقرينة أو بانضمام كلمة أخرى. (٦) أي: في بحث المبني عند النحاة. (٧) أي: لفظ. (٨) إذ المراد الألفاظ المبهمة. (٩) إذ كثير منه معرب كمن وفلان وكثير منه ليس من هذا الباب. (١٠) أي: بعض عام لعموم الأفراد. (١١) نحاة. (١٢) لبيان القرينة على ذلك البعض. (١٣) أي: بالكنايات لكون الكنايات بعض معين. (١٤) مصنف.

الكِنَايَاتُ

للأصل، ويجوز إعرابه إعراب ما لا ينصرف، وقد يجوز الصرف على قلة تشبيها لهما بالمضاف والمضاف إليه تشبيهاً لفظياً. (قوله: وعلى الفتح) إن كان معرباً في الأصل أو مبنياً على غير الفتح، ويجوز حكاية حركات المبني وسكونه.

(قوله: ولا كل بعض) من حيث إنه بعض من الابعاض المعينة فالفرق بينه وبين ما يكنى به ظاهر، ولم يقل: ولا بعض مبهم؛ لأنه يسبق منه إلى الفهم نفي البعض الغير المعين ولا معنى له. (قوله: فكأنهم اصطلحوا) ولم يصطلحوا في الظروف؛ وذلك لأن بعضها غير معينة شخصاً كالظروف المضافة إلى الجملة أو إلى إذ.

على تشبيه ما ليس بإضافي وجعل كل من الجزئين الحقيقيين كلمة باعتبار دلالته على المعنى في الأصل فقوله: وإضافة الأول؛ أي: صورة تشبيهاً بالمركب الإضافي. (قوله: ومنع صرف المضاف إليه) وحينئذ يراد ببك البقعة، وقوله: وصرف الثاني؛ أي: فيراد ببك الموضع (موشح). (قال المصنف: الكنايات) أي: بعضها المعينة المضبوطة المعدودة من المبنيات، والجمع المعرف باللام وإن كان ظاهراً في الاستغراق إلا أنهم اصطلحوا على إرادة البعض منها في المبنيات. (قوله: جمع الكناية) من كنى يكني أو يكنو، قال الشاعر:

وَإِنِّي لأَكْنُو عَنْ قَذُور بِغَيْرِهَا

(قوله: في اللغة والاصطلاح) وكأنه أراد أنه لا اصطلاح فيه للنحاة لا أنهم اصطلحوا على تعيينه لما عينه أهل اللغة؛ لأنه يلغو التعيين الثاني حينئذ؛ فلذا لم يوجد لفظ يتحد معناه اللغوي والاصطلاحي (عصام)، وهذا مذهب الشريف قدس سره، وتمام بيانه في شرحنا العجالة على الوضعية. (قوله: كالإبهام) كما في وَإِنِّي لأَكْنُو الخ؛ أي: ونحوه من إظهار نوع فصاحة ككثير الرماد لكثير القرى؛ أي: الضيافة، ومن شناعة المعبر عنه كظهر هنه أو نسيانه (امتحان) والتفصيل في الإتقان. (قوله: والمراد بها ههنا) أي: المراد بالكنايات في مقام العد من المبنيات ما يكنى بها من الألفاظ؛ أعني: كم وكذا الخ؛ لأنها المعدودة من المبنيات لا كل ما يكنى به؛ لأنه لا يصح عده من المبنيات، بل بعضه؛ إذ كثير منه معرب كفلان وفلانة، وكثير منه ليس من هذا الباب وإن كان داخلاً في المقسم كالضمير الغائب ومن وما. (قوله: لا المعنى المصدري) وهو المعنى اللغوي والاصطلاحي السابق؛ أعني قوله: أن يعبر عن شيء معين الخ؛ وذلك لأن المعنى المصدري؛ أي: التعبير المذكور لا يتصف بالبناء. (قوله: ولا كل بعض) رفع إيجاب كلي كقوله: السابق ولا كل ما يكنى به؛ أي: وليس كل بعض من حيث إنه بعض من الابعاض المعينة، وقال الجزائري: أي: ولا كل ذلك البعض المبني، فالفرق بينه وبين كل ما يكنى به حاصل بل ظاهر فما ذكره العصام ساقط، وقوله: بل بعض معين، وهو ما ذكره المصنف من كم وكذا وكيت الخ، فالظاهر أن يقول: وبعض الكنايات إلا أنهم اصطلحوا الخ. (قوله: قال بعض الظروف الخ) أي: لعدم اصطلاحهم فيها على إرادة بعض معين؛ وذلك لأن بعضها غير معينة شخصاً كالمضافة إلى الجملة وإذ.

ويتعذر تعريفه إلا بالتصريح به[1] مفصلاً فلذلك[2] أعرض[3] عن تعريفها مطلقاً[4]. وتعرض[5] لذلك البعض المعين فقال: الكنايات «كَمْ[6]» وبناؤها لكونها موضوعة وضع[7] الحروف أو لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف[8]، وحمل[9] الخبرية[10] عليها[11]. «وَكَذَا[12]» وبناؤها لأنَّها في الأصل (ذَا[13]) من أسماء الإشارة دخل عليها[14] كاف التشبيه، فصار المجموع[15] بمنزلة كلمة واحدة بمعنى[16] (كَمْ) وبقي (ذَا[17]) على أصل بنائه. وكل واحد منهما[18] يكون[19] «لِلْعَدَدِ[20]» والكناية عنه[21]. وجاء (كَذَا[22]) كناية عن غير العدد أيضاً[23]، نحو: (خَرَجْتُ يَوْمَ كَذَا) كناية عن يوم السبت[24] أو غيره[25]. «وَكَيْتَ وَذَيْتَ لِلْحَدِيْثِ[26]» أي: للكناية عن الحديث والجملة. وإنَّما بنيا لأنَّ كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي[27] هي من حيث هي لا تستحق إعراباً ولا بناء[28]، فلما وقع المفرد موقعها، ولم يجز خلوه عنهما رجح[29] البناء، الذي هو الأصل في الكلمات قبل التركيب. ومن الكنايات (كأيّن) وإنَّما[30] بني لأنَّ[31] كاف التشبيه

(١) أي: ببعض المعين. (٢) أي: فلكون المراد بها بعض المعين. (٣) مصنف. (٤) سواء كان لبعض أو لكل. (٥) مصنف. (٦) سواء كانت للاستفهام أو الخبر. (٧) أي: كوضع الحروف لكونها ثنائية. (٨) أي: معنى همزة الاستفهام. (٩) من قبيل حمل النظير على النظير. (١٠) أي: كم الخبرية. (١١) أي: على الاستفهامية. (١٢) أي: ومن البعض المعين كلمة كذا. (١٣) صفة. (١٤) أي: على كلمة كذا. (١٥) أي: الكاف وذا. (١٦) في كونها للعدد. (١٧) أي: كلمة ذا. (١٨) أي: من كم وكذا. (١٩) صفة كذا أو صفة كم وكذا. (٢٠) موضوعاً. (٢١) أي: عن عدد المعين. (٢٢) لفظ كذا في اللغة. (٢٣) كما جاء كناية عن العدد. (٢٤) أو يوم الأحد أو نحوها. (٢٥) من الأيام. (٢٦) أي: القصة والحكاية. (٢٧) صفة الجملة. (٢٨) لأنبها من خواص المفردات. (٢٩) جواب لما. (٣٠) أي: لفظ كأين. (٣١) علة بني كما سبق في الاستفهام.

كَمْ وَكَذَا لِلْعَدَدِ[1]، وَكَيْتَ وَذَيْتَ لِلْحَدِيْثِ،

(١) وكل واحد من كم وكذا يكون للكناية عن العدد إلَّا إن كذا جاء كناية عن غير العدد أيضاً نحو: خرجت به يوم كذا كناية عن يوم السبت أو غيره.

(قوله: ويتعذر تعريفه) لعدم وجود قدر مشترك يخصصه. **(قوله: لكونها موضوعة وضع الحروف)** أعني: الثنائي، فإنه أقل بناء اسم الثلاثي، فعلة بنائه مشابهته بمبنى الأصل. **(قوله: وحمل الخبرية عليها)** لمشاركتها لها في الوزن فتشاركها في البناء فهي مبنية لمشابهتها لما يشبه مبني الأصل. **(قوله: بمعنى كم)** يعني: كناية عن العدد من غير اعتبار الاستفهام والتكثير؛ ولذا لم يعتد بشيء منهما في المعنى، وليس لها الصدر تقول: قبضت كذا وكذا درهماً، وغير واجب النصب، ولا يجوز جره بالإضافة ولا بمن، ولا يستعمل غالباً إلا مكرراً معطوفاً، فلا يقال: كذا درهماً ولا كذا كذا درهماً، بل يقال: كذا وكذا درهماً، وذكر ابن مالك أنه مسموع لكنه قليل، وفي القاموس: كذا اسم مبهم، وقد يجري مجرى كم فينصب ما بعده على التمييز. **(قوله: أو غيره)** مجرور معطوف على يوم السبت أو على خرجت؛ أي: غير يوم السبت، أو خرجت كما جاء في الحديث يقال: للعبد يوم القيامة أتذكر يوم كذا وكذا، وما قيل: إنه مجرور عطف على السبت أو مرفوع عطف على نحو: فإنه يجيء بمعنى كيت وكيت أيضاً. في القاموس: كيت وكيت بكسر آخرهما؛ أي: كذا وكذا درهم؛ إذ في الأول عطف على بعض الاسم، وفي الثاني يلزم عدم الدخول تحت الثمر، وما في القاموس يدل على أن كيت وكيت تجيء بمعنى كذا وكذا دون العكس. **(قوله: وكيت وذيت)** بفتح التاء وكسرها وقد تضم، أصلهما: كيه وذيه حذفت لام الكلمة وعوض عنها التاء؛ ولذا تكتب طويلة ويوقف عليها كما

(قوله: ويتعذر تعريفه) أي: تعريف ذلك البعض المعين لعدم وجود قدر مشترك يخصه، وفي نعمه الله؛ أي: لا يمكن معرفة ذلك البعض المعين المراد من الكنايات إلا بذكرها وتعدادها مفصلة؛ فلذا أعرض عن تعريف الكنايات على الإطلاق كما عرّفها غيره، بل هو أيضاً في الأمالي حيث قال: والمراد بالكنايات ههنا ألفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام المتكلم مفسراً إما لإبهامه على المخاطب وأما لنسيانه؛ وذلك لأن اللفظ العام إذا أطلق وأريد بعض معين من أفراده كأن يطلق الرجال ويراد زيد وعمرو وخالد، فلا يمكن معرفة ذلك البعض المعين بتعريف الرجال بأن يقال: إنه لفظ موضوع لأفراد غير محصورة فإنه كما يصدق عليها أنه بعض الأفراد يصدق على غيرها أيضاً، فلا بد في معرفتها من تعدادها مفصلة مبنية بأسماءها. (قوله: فلذلك) أي: فلكون المراد البعض وتعذر تعريفه أعرض الخ، وقوله: وتعرض لذلك؛ أي: لذكره فقال: الكنايات؛ أي: بعضها. (قوله: موضوعة وضع الحروف) أي: ثنائية فإن الأصل في وضع الاسم أن يكون على ثلاثة، والحرف على أقل (نعمه). (قوله: لأنها في الأصل ذا) فإن قيل: إذا كان بناؤه لما ذكره فيدخل في المركبات، قلنا: لا فإن بين جزئيه نسبة الحرف في الأصل مثل النجم فلا يدخل على أن المراد بالمركبات فيما سبق غير الكنايات بقرينة المقابلة. (قوله: بمعنى كم) كناية عن العدد من غير اعتبار الاستفهام والتكثير، وقوله: والكناية عنه بالجر عطف تفسير للعدد؛ أي: لمعنى ليس صريحاً في العدد تقول: كم رجلاً أو رجل عندك واشتريت كذا وكذا جارية، ويستعمل غالباً مكرراً. (قال المصنف: وكيت وذيت) بفتح التاء على الأشهر، ويجوز في التاء الحركات الثلاث ولا يستعملان إلا

دخلت على (أيّ) و(أيّ[1]) وإن كان في الأصل[2] معرباً لكنه[3] امحى[4] عن الجزئين[5] معناهما[6] الإفرادي[7]، وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى[8] (كم) الخبرية فصار[9] كأنّه[10] اسم مبني على السكون إذ آخره نون ساكنة كما[11] في (من[12]) لا تنوين تمكن[13] ولهذا يكتب بعد الياء نون[14] مع أن التنوين لا صورة لها في الخط، فمرتبته[15] في[16] البناء منحطة[17] عن أخواتها[18] فلذلك[19] لم يذكره المصنف معها[20]. «فَكَمْ (كَمْ) الاسْتِفْهَامِيَّةُ[21]» المتضمنة معنى الاستفهام «مُمَيِّزُهَا[22]» الذي يرفع الإبهام عن جنس المسؤول عنه[23]. «مَنْصُوبٌ[24]» على التمييز «مُفْرَدٌ[25]» لأنها لما كانت للعدد[26]. و[27]وسط العدد. وهو من (أَحَدَ عَشَرَ إلى تِسْعَةٍ وتِسْعِينَ) مميزه مفرد،

(١) أي: لفظ أي. (٢) أي: في أصل الوضع. (٣) أي: الشأن. (٤) أي: أزيل. (٥) أي: كاف التشبيه وأي للاستفهام. (٦) نائب فاعل امحى. (٧) صفة معناهما. (٨) كائن. (٩) أي: لفظ كأين. (١٠) لفظ كأين. (١١) أي: كالنون الذي في آخره. (١٢) أي: كلمة من. (١٣) مثل تنوين زيد وعمرو. (١٤) في أين. (١٥) إذا كان في الأصل معرباً. (١٦) كائن. (١٧) لأنّه في الأصل معرب. (١٨) أي: أخوات كأين. (١٩) فلنحطات رتبتها عن رتبة أخواتها. (٢٠) أي: لفظ كم. (٢١) صفة كم. (٢٢) أي: . (٢٣) أي: عن عدده. (٢٤) خبر المبتدأ الثاني. (٢٥) خبر بعد خبر أو صفة منصوبة. (٢٦) موضوعة. وكناية عنه. مطلقاً. (٢٧) حال.

مكررين بواو العطف تقول: قال فلان كيت وكيت، وكان من الأمر ذيت وذيت. (قوله: ومن الكنايات كأين الخ) وفي التنزيل: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ﴾، ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ﴾ إلى غير ذلك، واعلم أن فيها خمس لغات كأين بالتشديد، وكائن كقاض وكئن كشج وكين كهين وكان كفلس كذا ذكره السجاعي، قال الشاعر:

وَكَائِنْ لَنَا فَضْلاً عَلَيْكُمْ ونِعْمَةً
قَدِيماً! ولا تَذْرُونَ ما مَنُّ مُنْعِمِ؟

(مغني) (قوله: دخلت على أي) أي: على لفظة أيّ المنونة، وجاز الوقف عليها بالنون لشبه التنوين بسبب التركيب بالنون الأصلية؛ ولهذا رسم في المصحف نوناً مع أنه لا صورة للتنوين خطاً كما سيصرّح. (قوله: بمعنى كم الخبرية) أي: في الدلالة على تكثير عدد مبهم الجنس والمقدار، وقال ابن هشام: وتوافق كأين كم في خمسة أمور؛ الإبهام والافتقار إلى التمييز والبناء ولزوم التصدير وإفادة التكثير تارة وهو الغالب والاستفهام أخرى وهو نادر انتهى، فقد يجيء للاستفهام، وقال السجاعي: لا يخبر بكأين إلا بجملة فعلية مصدرة بماض أو مضارع هذا ومميزها مجرور بمن غالباً كما في الآيات المتقدمة. (قوله: لا صورة لها في الخط) أي: إلا في علم العروض فمن ثمه قالوا: الخطان لا يقاسان خط المصحف العثماني وخط العروض، وقوله: منحطة عن أخواتها؛ أي: متسفلة نازلة؛ وذلك لأنه في الأصل معرب وكسرته كسرة إعراب ونونه تنوين. (قوله: فكم الاستفهامية) المتضمنة معنى الاستفهام عن العدد تضمن الدال على المدلول، وقيل: تضمن الكل للجزء، فاعلم أن كم تكون استفهامية بمعنى أيّ عدد قليلاً كان أو كثيراً، ويستعملها من يسأل عن كمية الشيء، وتكون خبرية بمعنى عدد كثير، ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير. (قوله: مميزها الذي يرفع الإبهام الخ) لا يناسب البحث عن مميز كم في بحث المبنيات إلا أنه أراد الفراغ عن مباحث كم في محل واحد لكونه أضبط. (قوله: منصوب على التمييز) ويجوز جره بمن مضمرة إن دخلت على كم حرف جر؛

فَكَمْ لِلاسْتِفْهَامِيَّةِ[1] مُمَيِّزُهَا مَنْصُوبٌ[2] مُفْرَدٌ

(١) المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع الإبهام عن جنس المسؤول عنه منصوب. اهـ.
(٢) على التمييز ويجوز جره بـ من مقدرة.

في أخت، ولا يستعملان إلا مكرراً بواو العطف؛ نحو: قال فلان كيت وكيت، وكان ذيت وذيت. (قوله: لا تستحق إعراباً ولا بناء)؛ لأن استحقاق الإعراب فرع الذي يتحقق معه العامل. والجملة من حيث هي لا تركيب لها مع غيرها، واستحقاق البناء فرع لمناسبته بمبني الأصل، ولا مناسبة للجملة مناسبة معتبرة في البناء. (قوله: ولم يجز خلوه عنهما إذا المفرد الواقع في كلامهم لا يخلو عن أحدهما. (قوله: رجح البناء)؛ لأنه لما تعارض سبب الإعراب وهو التركيب مع العامل، وسبب عدم الإعراب وهو كونه واقعاً موقع الجملة تساقطا فصار كأنه غير مركب مع العامل، فرجح جانب البناء فهو داخل فيما وقع غير مركب فإن قيل: إنه واقع موقع الجملة التي لها محل من الإعراب، فيكون مستحقاً للإعراب قيل: إن استحقاقها الإعراب المحلي عارضي فلا يعتبر مع عدم استحقاقه بالذات للإعراب والبناء. (قوله: ومن الكنايات كأين) ولها صدر الكلام ومميزها مجرور بمن غالباً حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك، ويكون للتكثير غالباً نحو: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ﴾، وقد يجيء للاستفهام؛ نحو قول أبي بن كعب لابن مسعود: كأين تقرأ سورة الأحزاب آية؟ فقال: ثلاثاً وسبعين. (قوله: منحطة عن أخواتها) لكونها في الأصل اسماً معرباً منوناً. (قوله: فكم الاستفهامية الخ) أي: كم الاستفهامية والخبرية يدلان على عدد ومعدود، فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه للمخاطب، والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب، وربما يعرفه المتكلم، وأما المعدود فهو مجهول عند المخاطب فيهما؛ فلذا احتيج إلى التمييز ولا يحذف إلا لدليل والحذف في

منصوب جعل مميزها[1] كذلك[2] لأنه لو جعل كأحد[3] الطرفين لكان تحكماً. «وَ» كم «الخَبَرِيَّةُ» مميزها «مَجْرُورٌ» بالإضافة[4] «مُفْرَدٌ[5]» تارة[6] ومجموع أخرى. تقول: (كَمْ رَجُلٍ[7] عِنْدِي) و:(كَمْ رِجَالٍ[8]) كما تقول: مائة ثوبٍ[9] و: ثلاثة أثواب[10]، وإنَّما جاء مفرداً، لأنَّ[11] العدد الكثير[12] مميزه[13] كذلك[14]، وإنَّما جاء[15] مجموعاً[16]، لأنَّ العدد الكثير فيه[17] ما[18] ينبئ[19] عن كثرته[20] صريحاً[21]، ولمَّا كان هذا[22] ليس مثله[23] في التصريح بالكثرة جعل[24] جمعية مميزه[25] كأنَّها نائبة عن معنى التصريح بها[26]. «وَتَدْخُلُ (مَنْ[27]) فِيْهِمَا» أي: في

(١) أي: كم الاستفهامية. (٢) أي: منصوب مفرد. (٣) ثلاثاً إلى عشر طرف ومائة إلى نهاية طرف. رضا. (٤) لا بمن المقدر خلافاً للفراء. (٥) صفة مجرور. (٦) إشارة إلى الرفع. (٧) بالإفراد وبالجر. (٨) مجموع. (٩) مفرد مجرور. (١٠) مجرور مجموع. (١١) علة جاء. (١٢) كالمائة والألف. (١٣) خبر إنَّ. (١٤) مفرد. (١٥) مميز الخبرية. (١٦) تارة أخرى. (١٧) خبر إنَّ. (١٨) أي: لفظ. (١٩) أي: يشعر. (٢٠) أي: كونه كثيراً. (٢١) مفعول مطلق ينبئ. (٢٢) أي: كم الخبرية. (٢٣) أي: عدد المذكور المصرح كثرته. (٢٤) جواب لما. (٢٥) كم الخبرية. (٢٦) أي: بالكثرة. (٢٧) أي: لفظ من الجارة. على سبيل الجواز.

وَالخَبَرِيَّةُ مَجْرُورٌ مُفْرَدٌ وَمَجْمُوعٌ وَتَدْخُلُ[1] مِنْ فِيْهِمَا[2]

(١) أي: جوازاً
(٢) أي: في غير كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ ج.

الاستفهامية أكثر؛ لأنه في صورة الفضلات. (قوله: منصوب) ولا يجوز جره إلا إذا انجرت الاستفهامية بحرف الجر؛ نحو: بكم رجل مررت فيجوز أن يكون في تمييزه أيضاً الجر أيضاً قصداً إلى التطابق بينهما. (قوله: لو جعل الخ) لتساويهما في الظرفية فاعتبار أحدهما دون الآخر ترجيح بلا مرجح بخلاف الوسط؛ فإنه مختص بالوسطية مع أن خير الأمور أوسطها؛ ولأن الطرفين تعارضاً فتساقطا فتبقى الوسط فجعل تابعاً له. (قوله: ما ينبئ) الصواب إسقاط ما.

نحو: بكم درهم اشتريت هذا؛ أي: بكم من درهم وهو مذهب الخليل وسيبويه وجماعة، وقيل: بالإضافة وهو مذهب الزجاج. (قوله: منصوب مفرد لأنها لما كانت الخ) يعني: حملاً له على أوسط مراتب العدد من أحد عشر إلى مائة، قال في الموشح: لا يجوز أن يكون مميزها مجموعاً خلافاً للكوفيين فما يوهم جواز ذلك من قولهم: كم لك شهوداً، وكم عليك رقباء فمحمول على حذف المميز وكون المذكور منصوباً على الحالية؛ أي: كم نفساً حصل لك حال كونهم شهوداً انتهى، وهل يجوز عطف الجمع على مميز كم الاستفهامية منعه البصريون وإجازة بعض النحاة؛ نحو: كم رجلاً ونساءً؛ لأن المعطوف قد يتحمل ما لا يتحمله المعطوف عليه (عصام). (قوله: لو جعل كأحد الطرفين) بأن يكون مجموعاً مجروراً أو مفرداً مجروراً لكان تحكماً لتساويهما في الطرفية ولوقوع الالتباس بينها وبين الخبرية؛ لأنه جعل مميز الخبرية مثل الطرفين، ولم يعكس؛ لأن الخبرية مقدمة إذ الاستفهام فرع الخبر فجعل كالطرفين؛ لأن الطرف مقدم على الوسط. (قال المصنف: وكم الخبرية) أي: المتضمنة معنى الخبر للتكثير؛ أي: لإنشائه، وإنما سميت خبرية؛ لأنها أقرب إلى الخبر من الاستفهام، وقوله: مجرور بالإضافة؛ أي: بإضافة كم إلى المميز عند الجمهور وبتقدير من عند الفراء، قال الحبيصي: وإن فصل بينهما بجملة أو ظرف أو شبهه من جار ومجرور نصب حملاً على الاستفهامية؛ نحو: كم في الدار رجلاً حذراً عن الفصل بين المضاف والمضاف إليه لو جربه كقوله:

تَـوُمُّ سِـنَـانَـاً وَكَـمْ دُوْنَـهُ
مِـنَ الأَرْضِ مُـخْـدَوْدِبَـاً غَـارُهَـا

وقد جاء الجر مع الفصل بالظرف في الشعر كقوله:

كَمْ فِي بَنِي سَعْدِ بنِ بَكْرٍ سَيِّدٍ
ضَخْمِ الدَّسِيْعَةِ مَاجِدٍ نَفَّاعِ

(موشح) وقوله: كما تقول: أي في مميز الطرفين من العدد. (قوله: وإنما جاء مفرداً؛ لأن الخ) أي: جاء مميز كم الخبرية

مميزي (كم) الاستفهامية والخبرية، تقول: (كَمْ مِنْ[1] رَجُلٍ ضَرَبْتَ؟) و: ﴿وَكَم[2] مِّن[3] قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا[4]﴾.
قال الشارح الرضي: (هذا[5] في الخبرية كثير نحو: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ﴾، ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ﴾ وذلك[6] لموافقته[7] جراً[8] للمميز المضاف[9] إليه (كم[10])، وأمَّا مميز (كم) الاستفهامية فلم أعثر عليه[11] مجروراً[12] بمن في نظم[13] ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن) لكن جوز الزمخشري[14] أن يكون (كم) في قوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ[15] ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾، استفهامية[16] وخبرية، «وَلَهَا[17]» أي: لكم استفهامية كانت أو خبرية «صَدْرُ[18] الكَلَامِ» لأنَّ[19] الاستفهامية تتضمن الاستفهام[20] وهو يقتضي صدر الكلام، ليعلم[21] من أول الأمر أنه[22] من أيّ نوع من أنواع الكلام

(١) استفهامية. (٢) استفهام. خبرية. (٣) أي: كثير من قرية. (٤) أي: لم أطلع على من عثر عليه أي: اطلع وبابه نصر فدخل وأعثر عليه غيره ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ﴾ صحاح. (٥) أي: دخول من. (٦) أي: كون كثيراً. (٧) أي: مميز الخبرية. (٨) مفعول موافقة. (٩) صفة للمميز. (١٠) نائب فاعل للمضاف. (١١) على المميز. (١٢) حال. (١٣) في شعر. (١٤) هذا رد لقول الرضي، ورده السيد في حاشية الرضي وتبعه الشارح. وجيه. (١٥) تمييز كم ومن للفصل بين الفصول والتمييزين. (١٦) خبر يكون. (١٧) للظرف خبر مقدم. ولهما نسخة. (١٨) مبتدأ مؤخر. (١٩) علة صدر. (٢٠) أي: معنى الاستفهام. (٢١) علة يقتضي. (٢٢) أي: الكلام الذي قصد الاستفهام.

(قوله: لكن جوز الزمخشري) رد لما قاله الشيخ الرضي، وجوابه: أن كلامه في مميز متصل بكم وأما إذا فصل بينهما بفعل متعد فالإتيان بمن واجب في الخبرية والاستفهامية ذكره الرضي قبيل هذا الكلام والآية من قبيل الفصل.

مفرداً؛ لأنها لكونها بمعنى التكثير صارت بمنزلة العدد الكثير والعدد الكثير كمائة وألف يكون مميزه مفرداً. (قوله: لأن العدد الكثير فيه ما ينبئ الخ) أي: فلا حاجة إلى جمع مميزه، والظاهر في العبارة أن يقال: لأن العدد الكثير ينبئ عن الكثرة صراحة إلى آخره؛ لأن فيما قاله ظرفية الشيء لنفسه إلا أن يحمل ما على المصدرية فيؤل المعنى إلى قولنا؛ لأن العدد الكثير في الإنباء عن الكثرة لكن لما كان كم الخبرية مثل العدد الكثير في الإنباء صراحة بالكثرة جعل الخ. (قال المصنف: وتدخل من فيهما) أي: تدخل جوازاً لأجل تقوية معنى التمييز كلمة من البيانية لمناسبة البيان التمييز؛ نحو: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ﴾، ووجوباً لو فصل بينها وبين مميزها بفعل متعد لئلا يلتبس المميز بالمفعول؛ نحو: ﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ﴾ أي: كثيراً تركوا بمصر من جنات وعيون. (قوله: تقول: كم من رجل الخ) المثال الأول لكم الاستفهامية، والثاني للخبرية فقوله: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ معطوف على كم من رجل ضربت عطف مثال على مثال، قيل: فلا يخلو عن شيء وإن كان منقولاً بطريق المثال. (قوله: وذلك لموافقته الخ) أي: ودخول من في الخبرية كثيراً ثابت لموافقة مميز الخبرية المجرور بمن من حيث الجر للمميز الذي أضيف إليه كم الخبرية فقوله: جراً تمييز لا مفعول به كما ظن. (قوله: لكن جوز الزمخشري الخ) رد لكلام الرضي أخذاً من حاشية السيد، وفيه أن كلام الرضي محمول على ما إذا لم يكن فيه فصل بين كم وبين مميزها، وكلام الزمخشري وغيره محمول على ما إذا كان بينهما فصل والرضي راض به يرشدك إليه قوله قبيل هذا: وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرناه، فلا يد في الرد عليه من سند بلا فصل من كلام من يعتد به، وفي المطول بعد نقل ما قاله الرضي وأقول: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾، ولا يخفى ما فيه من اللطافة، وهذه الآية في سورة البقرة قال في الجلالين: كم استفهامية معلقة سل عن المفعول الثاني، وقوله: من آية مميز كم، وفي معرب القرآن لأبي البقاء: أن كم استفهام موضعه نصب على أنه مفعول ثانٍ لآتيناهم أو موضعه رفع على الابتداء، وقوله: من آية تمييز كم، والأحسن إذا فصل بين كم ومميزها أن يؤتى بمن انتهى. (قال المصنف: ولها صدر الكلام) أي: لكل واحدة من الاستفهامية والخبرية الصدارة، وفي بعض النسخ: ولهما فتقديم الخبر نفي الصدارة عن غيرهما ولا تنعزل عن الصدارة لدخول حرف الجر والمضاف عليها وسيأتي، فاعلم أن كم الاستفهامية والخبرية تشتركان في خمسة، الاسمية بدخول الجار عليها؛ نحو: على كم جذعٍ سقفت بيتك، والإبهام والافتقار إلى التمييز والبناء ولزوم التصدير، وتفترقان أيضاً في خمسة، أحدها: أن الكلام مع الخبرية محتمل للصدق والكذب بخلافه مع الاستفهامية، ثانيها: أن المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جواباً والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه؛ لأنه مستخبر، ثالثها: أن الاسم المبدل من الخبرية لا تقترن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية؛ نحو: كم مالك أعشرون أم ثلاثون، رابعها: ما مر من أن تمييز الخبرية مفرد أو مجموع وتمييز الاستفهامية مفرد فقط خلافاً للكوفيين، خامسها: أن تمييز الخبرية واجب الخفض وتمييز الاستفهامية منصوب كما مر (مغني).

والخبرية أيضاً[1] تدل على إنشاء التكثير وهو أيضاً[2] نوع من أنواع الكلام. فيجب[3] التنبيه عليه من أول الأمر. «وَكِلاَهُمَا[4]» لو قال[5]: (كِلْتَاهُمَا[6]) لكان[7] أوفق لتأنيث الاستفهامية والخبرية، فهو[8] على تأويل (كِلاَ هَذَيْنِ النَّوْعَيْنِ) وهما[9] (كَمْ) الاستفهامية والخبرية؛ أي[10]: كل واحد منهما «يَقَعُ[11] مَرْفُوعاً وَمَنْصُوباً[12] وَمَجْرُوراً[13]» ثم بين[14] موقع كل منهما[15] بقوله[16]: «فَكُلُّ[17] مَا» أي: كل واحد من (كَمْ) الاستفهامية والخبرية يكون «بَعْدَهُ فِعْلٌ[18]» أو شبهه لفظاً أو تقديراً «غَيْرُ مُشْتَغِلٍ عَنْهُ بِضَمِيرِهِ[19]» أو متعلق ضميره

(١) كالاستفهامية. (٢) كالاستفهام. (٣) فإذا كان كذلك فيجب. (٤) أي: كم الاستفهامية والخبرية. (٥) مصنف. (٦) بلفظ المؤنث. (٧) قول. (٨) أي: إتيانه بلفظ كلا الذي للتثنية. مبني. (٩) أي: كلمة. (١٠) أشار إلى وجه إفراد الخبر. (١١) فاعله راجع إلى كلاهما مراعاة للفظه. (١٢) لقبولهما العوامل. على المفعولية. (١٣) كذلك أو على المضاف إليه. (١٤) مصنف. (١٥) أي: الاستفهامية والخبرية. (١٦) مصنف. (١٧) الفاء للتفسير. (١٨) متعدياً كان أو غيره. (١٩) متعلق بمشتغل باعتبار أصل معنا.

وَلَهَا صَدْرُ الكَلاَمِ وَكِلاَهُمَا يَقَعُ مَرْفُوعاً وَمَنْصُوباً وَمَجْرُوراً فَكُلُّ مَا بَعْدَهُ فِعْلٌ غَيْرُ مُشْتَغِلٍ عَنْهُ بِضَمِيرِهِ

(قوله: على إنشاء التكثير)؛ لأن المتكلم يقصد بكم إعلام التكثير الذي في ذهنه لا استكثاره خارجاً ولا تنافي بين كونها خبرية وكونها إنشائية لاختلاف الجهة فنحو: كم رجل ضربت إخبار بضرب كثير من الرجال إنشاء لاستكثار الضرب؛ ولذا يقال: كذبت ما ضربت كثيراً من الرجال ولا يقال كذبت ما استكثرت من الضرب، كما لو قلت: ما أكثرهم صح أن يقال: ليسوا بكثيرين، ولم يصح أن يقال: ما تعجبت من كثرتهم. (قوله: لكان أوفق الخ) يعني: أن لا وفق للتعبير السابق حيث قال: فكم الاستفهامية كذا والخبرية كذا أن يقول: كلتاهما وإيراد كلاهما بتأويلهما بالمذكر كالنوعين، وأما بدون التأويل فلا يحكم بشيء منهما عليهما ولا يتحقق التذكير والتأنيث في الأسماء إلا إذا قصد مدلولهما، فإن قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار الكلمة، وكذا الفعل والحرف كذا في شرح التسهيل، وفي الرضي في بحث العلم إذا نقلت الكلمة المبنية أو جعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت اسماً أو فعلاً أو حرفاً فالأكثر الحكاية كقولك: من الاستفهام حالها كذا، وقد يجيء معرباً؛ نحو: ليت يرفع وينصب فإن أوّلته باللفظ فهو منصرف مطلقاً، وإن أولته بالكلمة أو اللفظة فإن كان ثلاثياً ساكن الوسط فهو كهند في الصرف وتركه، وأن كان على أكثر من ثلاثة أو ثلاثياً متحرك الوسط فهو غير منصرف قطعاً انتهى، فجعل كل من التذكير والتأنيث فيه بالتأويل. (قوله: كلا هذين النوعين) كما هو ظاهر من توصيف كم بالاستفهامية والخبرية فإن التقييد بالوصف يوجب النوعية، وأما التأويل بهذين اللفظين أو بهذين الاسمين فإنما يصح إذا أريد بالاستفهامية والخبرية لفظهما، وليس كذلك؛ ولأن الكلام في لفظ كم وهو لفظ واحد. (قوله: وهما كن الاستفهامية والخبرية) لا حاجة إلى هذا كما لا يخفى. (قوله: أي كل واحد الخ) في مغني اللبيب: يجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الإفراد؛ نحو:

(قوله: والخبرية أيضاً تدل الخ) قال الحبيصي: وفي الخبرية لحملها على أختها لمماثلتها في اللفظ أو على رب نقيضها، وقوله: أنه من أي نوع؛ يعني: مشتملة[1] من أي نوع بحذف المضاف، وقس عليه قوله: وهو أيضاً. (قوله: لكان أوفق) إلا أنه نبه على أن تأنيث كم تأويلي لا حقيقي. (قوله: أي: كل واحد منهما يقع الخ) والوجه أن يقول: وكل يقع ليستغني عن التأويل، قال العصام: وكذا غيرهما من الكنايات يقع كذلك إلا أنه ذكر هذا الحكم لهما توطئة لمباحث تعقبه، وقوله: مرفوعاً الخ؛ أي: محلاً لظهور أن لفظه مبني على السكون. (قوله: ثم بين موقع كل الخ) يعني: لما كانت كم بمعنييها مبنياً، وكان في معرفة مرفوعه ومنصوبه نوع غموض وخفاء تعرض لبيان مرفوعه ومنصوبه وذكر مجروره استيفاءً للأقسام وتنبيهاً على أنه لا يمنع تقدم الجار عليه مع اقتضاءه صدر الكلام فقال: وكل ما الخ. (قال المصنف: فكل ما بعده) الأولى معه ليشمل كم رجلاً ضربته ضربت كم رجلاً ضربته، وفي قوله: أي كل واحد الخ إشارة إلى أن ما موصوفة لا موصولة فكلمة كل إفرادية لدخولها على نكرة (عصام)، وقوله: بعد فعل؛ أي: صالح لنصبه أو شبه فعل زاده ليدخل فيه كم يوماً أنت سائر وكم رجلاً أنت ضارب، وقوله: أو تقديراً؛ نحو: كم رجلاً أنت ضاربه إذا جعل من باب الإضمار؛ أي: كم رجلاً ضارب أنت ضارب وسيجيء. (قال المصنف: غير مشتغل عنه) أي: غير فارغ عن العمل فيه بل عامل فيه، فلا يرد ما أورده الرضي من أن نحو: كم رجل جاء يصدق عليه قاعدة النصب فهي منتقضة به. (قوله: أو متعلق ضميره) أي: بسبب العمل في متعلق ضميره؛ نحو: كم رجلاً ضربت غلامه، وقد مر بحث الاشتغال فلا نشتغل ههنا به بسرد المقال. (قوله: وعمله لا يكون إلا بحسب المميز)؛ لأنها اسم مبني مبهم لا يتحصل معناه وكونه ظرفاً أو مفعولاً به أو غيرهما إلا بمميزه الرافع لابهامه، وقد تضمن كلام الشارح هذا دفع اعتراض الرضي حيث قال: إن قول المصنف ينتقض بكم يوم ضربت؛ لأنه ليس منصوباً على حسب اقتضاء فعل بعده فإنه يقتضي منصوبات كثيرة وليس نصبه إلا على الظرفية فأجاب بأن مدار نصب كم وكونه أيّ قسم من أقسام المنصوب

(١) لكونها ظروفاً.

فهو[1] من حيث هو كذلك[2] «كَانَ[3] مَنْصُوباً مَعْمُولاً عَلَىٰ[4] حَسَبِهِ» أي: على حَسَبِ عمل هذا الفعل. وعمله لا يكون إلَّا بحسب المميز وذلك[5] أنَّك تقول: (كَمْ[6] يَوْماً ضَرَبْتَ؟) وذ (كَمْ[7]) منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول به. والمصدر[8] والمفعول فيه وغير ذلك من[9] المنصوبات. فتعيينه[10] لأحد[11] المنصوبات إنَّما هو بحسب المميز[12] فالاستفهامية[13] نحو: (كَمْ رَجُلاً[14] ضَرَبْتَ؟) في المفعول به، و(كَمْ ضَرْبَةً ضَرَبْتَ؟) في المفعول المطلق، (كَمْ يَوْماً سِرْتَ؟) في المفعول فيه. والخبرية[15] مثل: (كَمْ غُلاَمٍ[16] مَلَكْتَ)، و: (كَمْ ضَرْبَةٍ ضَرَبْتَ)، و: (كَمْ يَوْمٍ سِرْتَ) وإنَّما جعلنا الفعل وشبهه[17] أعم من أن[18] يكون ملفوظاً أو مقدراً ليدخل[19] في قاعدة النصب، مثل قولك: (كَمْ رَجُلاً ضَرَبْتَهُ؟) إذا جعلته من[20] قبيل الإضمار على شريطة التفسير، وقد قدرت بعده فعلاً غير مشتغل عنه أي: (كَمْ رَجُلاً ضَرَبْتَ ضَرَبْتَهُ؟) فهو[21] من حيث إن بعده[22] فعلاً[23] مقدراً غير[24] مشتغل عنه داخل[25] في قاعدة النصب وإن لم تجعله[26] من قبيلة[27] ولم تقدر بعده[28] فعلاً غير مشتغل عنه فهو[29] من هذه الحيثية[30] مرفوع داخل في قاعدة الرفع. «وَكُلُّ مَا قَبْلَهُ» أي: كل واحد من (كم) الاستفهامية والخبرية وقع[31] قبله «حَرْفُ[32] جَرٍّ» نحو: (بِكَمْ[33] دِرْهَماً اشْتَرَيْتَ؟) أو (بِكَمْ[34] رَجُلٍ مَرَرْتَ). «أَوْ مُضَافٌ[35]»: نحو: (غُلاَمُ كَمْ[36] رَجُلاً ضَرَبْتَ؟) و: (عَبْدُكَمْ[37] رَجُلٍ[38] اشْتَرَيْتَ) «فَمَجْرُورٌ» بحرف الجر أو الإضافة. وإنَّما[39] جاز

(١) هذا إشارة إلى خبر ما وهو كان. (٢) أي: بعده فعل مشتغل عنه. (٣) أي: كم باعتبار المحل. (٤) كائناً والظرف صفة معمولاً. (٥) هذا دليل على قوله: وعمله لا يكون.

(٦) استفهامية. (٧) لفظ كم في هذا التركيب. (٨) أي: مفعول المطلق. (٩) بيان غير. (١٠) أي: تكون كم ههنا مبيناً. أي: كم الاستفهامية والخبرية. (١١) وهو المفعول به. (١٢) وهو اليوم. (١٣) أي: فمثال كم الاستفهامية المنصوبة. (١٤) تمييز منصوب المحل على أنه مفعول به أي: أضربت. (١٥) أي: مثال كم الخبرية. (١٦) مفعول به لملكت ومضاف إليه لكم. (١٧) نحو: كم يوماً سائر، وكم رجلاً أنت ضارب. (١٨) أي: الفعل الذي وقع بعد كم مع عدم اشتغاله بضمير. (١٩) علة التعميم. (٢٠) متعلق بجعلت. (٢١) أي: لفظ كم. أي: مثل هذا التركيب يجوز رفعه ونصبه لا من حيث .اه. (٢٢) خبر إن. أي: بعدكم. (٢٣) اسم مؤخر لإن. (٢٤) صفة فعلاً. (٢٥) خبر فهو. (٢٦) أي: كم رجلاً ضربته. (٢٧) أي: من قبيل الإضمار. (٢٨) أي: بعدكم. (٢٩) أي: كم رجلاً ضربت. (٣٠) مبتدأ وما بعده خبره وهو ضربت. (٣١) أشار إلى أنَّ قبله ظرف مستقر صفة لما. (٣٢) فاعل الظرف. (٣٣) استفهام. أشار إلى موصوف ما. (٣٤) خبرية. (٣٥) أي: وقع قبله اسم مضاف. (٣٦) مثال الاستفهام. (٣٧) خبرية. (٣٨) مجرور مميز كم الخبرية. (٣٩) لكونه مميز الاستفهامية.

إنما هو على حسب مميزها. (قوله: والمفعول فيه) ونحو ذلك، وفي بعض النسخ: له بدل فيه لكن لم أجد أنا مثالاً لكلمة كم التي تكون منصوباً مفعولاً له والقياس جوازه، ويؤيده ما قالوا في قوله تعالى: ﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ﴿٨٦﴾﴾ إن إفكاً مفعول له لتريدون، ثم رأيت في شرح العصام عند قوله: وكذلك أسماء الاستفهام والشرط أنه لا منصوب في أسماء الاستفهام والشرط إلا المفعول به والمفعول فيه بحكم الاستقراء والله أعلم. (قوله: وكم يوماً سرت الخ) فإنه بمنزلة أعشرين يوماً سرت (موشح). (قوله: كم غلام ملكت الخ) فإنه بمنزلة كثيراً من الغلمان ملكت، وقوله: وكم ضربة بمنزلة كثيراً من الضرب ضربت، وقوله: وكم يوم بمنزلة كثيراً من الأيام سرت. (قوله: إذا جعلته من قبيل الخ) أي: إذا جعلت لفظكم في هذا المثال من ذلك القبيل فالمثال داخل تحت القاعدتين بالجهتين التقدير وعدمه فلذا قيد القاعدة في ما سبق بالحيثية. (قوله: وقدرت بعده فعلاً الخ) فيجوز في المثال نصب كم على الإضمار على شريطة التفسير بتقدير فعل بعد كم غير فارغ عن العمل فيه بضميره، أو متعلق ضميره وإن كان الرفع أولى لسلامته عن الحذف والتقدير، وقوله: داخل في قاعدة النصب فلا بد من التعميم المذكور ليدخل فيها من هذه

كَانَ مَنْصُوباً مَعْمُولاً عَلَى حَسَبِهِ وَكُلُّ مَا قَبْلَهُ حَرْفُ جَرٍّ أَوْ مُضَافٍ فَمَجْرُورٌ

﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾، ومراعاة معناهما وهو قليل، فما قيل: إن التأويل بكل واحد منهما إشارة إلى وجه إفراد الخبر ليس بشيء، بل مقصوده بيان أن الحكم المذكور لكل واحد منهما مع قطع النظر عن الإفراد والتعبير بلفظ كلا للاختصار ولا دخل في ذلك للأثنينية كما في قوله تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾، أو شبه فعل ليدخل فيه كم يوم أنت سائر، وكم رجلاً أنت ضارب. (قوله: فكل ما يكون بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره الخ) في الرضي: إن هذا منقوض بقولك: كم جاءك فإن جاء فعل غير مشتغل عن كم بضميره؛ لأن معنى الاشتغال عنه بضميره أنه كان ينصبه لو لم ينصب الضمير كما ذكرنا في شريطة التفسير مع كون كم مرفوع المحل مبتدأ انتهى، وهو مندفع بما أشار إليه الشارح في شريطة التفسير من أن قوله: بحيث لو سلط عليه لنصبه قيد زائد على الاشتغال عنه بالضمير يفيد أن مجرد العمل في الضمير يكون مانعاً عن العمل فيه؛ يعني قوله: غير مشتغل عنه بضميره داخل فيه؛ نحو: زيد قائم وكم

تقديم حرف الجر أو المضاف عليهما[1] مع أنَّ لهما[2] صدر[3] الكلام، لأنَّ[4] تأخير الجار[5] عن المجرور ممتنع[6] لضعف عمله فجوز[7] تقديم الجار عليهما[8] على أن يجعل الجر. اسماً كان[9] أو حرفاً. مع المجرور ككلمة واحدة[10] مستحقة للصدر. «وَإِلَّا» أي: وإن[11] لم يكن بعده[12]. لا لفظاً ولا تقديراً. فعل[13] ولا شبه فعل غير مشتغل[14] عنه بضميره أو متعلق ضميره ولا قبله[15] حرف جر أو مضاف، كان مجرداً عن العوامل اللفظية «فَمَرْفُوعٌ» أي: فهو[16] مرفوع «مُبْتَدَأٌ[17] إِنْ لَمْ يَكُنْ[18] ظَرْفاً» نحو: (كم أخوتك؟)، وهذا[19] مبني على مذهب[20] سيبويه فإنَّه يخبر[21] عنه بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاماً. وأمَّا عند غير سيبويه فهذا[22] خبر مقدم على المبتدأ[23]، لكونه نكرة وما بعده[24] معرفة. «وَخَبَرٌ[25] إِنْ كَانَ ظَرْفاً[26]» نحو: (كَمْ[27] يَوْماً سَفَرُكَ؟[28]) فـ (كَمْ[29]) هنا منصوب المحل[30] أولاً، داخل تحت قاعدة[31] النصب باعتبار إعمال كائن[32] فيه، وداخل في قاعدة[33] الرفع ثانياً لقيامه[34] مقام عامله[35] الذي هو خبر المبتدأ. «وَكَذَلِكَ» أي: مثل كم في تأتّي الوجوه الأربعة الإعرابية، بالشرائط المذكورة. «أَسْمَاءُ الاسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطِ». بمعنى: أنَّه[36] تتأتّى[37] تلك الوجوه في جميع[38] هذه الأسماء لا[39] في كل واحد منها[40] وهي[41] (مَنْ، وما، وأيّ، وأين، وأنّى، ومتى) مشتركة[42] بين الاستفهام والشرط، و(إذا[43]) مختصة[44] بالشرط و(كيف[45] وأيّان[46]) مختصين[47] بالاستفهام. فـ(من، وما) إذا كانتا استفهاميتين يتأتى[48] فيهما الوجوه الثلاثة، الأول[49]: نحو: (مَنْ[50] ضربت؟) و(ما[51] صنعت؟) و(بمَن مررت؟) و(غلام مَن ضربت؟) و(من ضربته؟) و(ما صنعته؟) ولا يتأتّى[52] فيهما الرفع[53] على الخبرية لامتناع[54] ظرفيتهما[55]. وإذا كانتا[56] شرطيتين فكذلك تتأتّى[57] فيهما[58] تلك[59]

(١) أي: على الاستفهامية والخبرية. (٢) خبر إنَّ. أي: للاستفهامية والخبرية. (٣) اسم إنَّ. (٤) علة جاز. (٥) اسماً أو حرفاً. (٦) خبر إنَّ. (٧) وجب. فإذا امتنع التأخير. (٨) أي: على الاستفهامية والخبرية. (٩) سواء كان اسماً أو حرفاً. (١٠) صفة كلمة. (١١) أي: وإن لم يوجد الشرائط المذكورة بأن لا يكون بعده فعل .آه. (١٢) أي: بعد كل واحد من الاستفهامية والخبرية. (١٣) فاعل لم يكن. (١٤) أي: غير فارغ. أي: كل من كم الاستفهامية والخبرية. (١٥) أي: قبل كم. (١٦) أشار إلى حذف المبتدأ. أي: كم في المواضع المذكورة. (١٧) خبر بعد خبر، أو صفة مرفوع. (١٨) كل ما أو كم. (١٩) أي: الرفع بالابتداء. (٢٠) وهذا يقتضي تنكير المبتدأ مع تعريف الخبر على مذهب سيبويه خاصة. (٢١) أي: يقع خبر. (٢٢) أي: النكرة المتضمنة استفهاماً. (٢٣) وجوباً. (٢٤) أي: ما بعد كم ومن. (٢٥) مبتدأ وهو ما بعده. هو مرفوع بذلك الابتداء على أنَّه خبر. كافية. (٢٦) مستقراً. (٢٧) خبر مقدم. (٢٨) مبتدأ مؤخر. (٢٩) لفظ كم. (٣٠) بالوضع. (٣١) ويعلم كونه ظرفاً بالمميز فإن كان المميز ظرفاً لكان كم ظرفاً وإلَّا فلا. (٣٢) لفظ كائن. (٣٣) لكونه مرفوع المحل بعد إعمال الكائن. (٣٤) لفظ كم. (٣٥) وهو الكائن. (٣٦) شأن. (٣٧) أي: تحصل. (٣٨) أي: مجموع. (٣٩) أي: المراد به أنَّها تتأتى. (٤٠) أي: من هذه الأسماء. (٤١) أي: تلك الأسماء المشتبهة بكم. (٤٢) أي: حال كون كل من هذه الستة. (٤٣) أي: كلمة إذا. (٤٤) حال. (٤٥) كلمة. (٤٦) كلمة. (٤٧) أي: حال كون أيّان وكيف. (٤٨) أي: يحصل. (٤٩) أعني النصب والابتداء. (٥٠) استفهام. (٥١) استفهام. مسؤول به مقدم على الفعل. (٥٢) أي: لا يحصل. (٥٣) فاعل يحصل. (٥٤) علة لا يتأتى. (٥٥) أي: من وما لأنَّهما شرط الخبرية. (٥٦) أي: كلمة من وما. (٥٧) يحصل. (٥٨) من وما.

وَإِلَّا فَمَرْفُوعٌ مُبْتَدَأٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ ظَرْفاً وَخَبَرٌ إِنْ كَانَ ظَرْفاً وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ الاسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطِ

جاءك؛ لأن الاشتغال بالضمير يكون مانعاً عن العمل، وإن كان التقديم أيضاً مانعاً، ويكون خارجاً بقوله: لو سلط عليه لنصبه؛ لأنه يفيد أن مجرد الاشتغال بالضمير يكون مانعاً عن العمل فيبدو ههنا ليس كذلك. (قوله: أي: على حسب عمل هذا الفعل) يعني: أن ضمير حسبه راجع إلى العمل المفهوم من معمولاً لا إلى اقتضاء الفعل على ما في الرضي. (قوله: وعمل الفعل لا يكون إلا بحسب المميز) فاندفع ما قال الرضي: الأولى أن يقول: معمولاً على حسبه، وحسب المميز معاً. (قوله: فكم الاستفهامية) اكتفى بثلاثة أمثلة من المفاعيل، فالاستفهامية والخبرية؛ لأن الحيثية. (قوله: وإن لم تجعله من قبيله) يعني: إن لم تجعل مثل قولك: كم رجلاً ضربته من قبيل الإضمار على شريطة التفسير بناء على أنه مما يجوز فيه النصب والرفع فهو بهذا الاعتبار مرفوع محلاً داخل في قاعدة الرفع الآتية خارج عن قاعدة النصب الماضية، وقوله: غلام كم رجلاً ضربت فيكون إعراب المضاف كإعراب كم لو لم يكن مضافاً إليه (رضي). (قوله: فمجرور بحرف الجر الخ) أي: باعتبار محله القريب ومنصوب باعتبار محله البعيد (عصام)، ودخل الفاء في الخبر جوازاً لكون المبتدأ متضمناً لمعنى الشرط (هندي)، وقوله: تأخير الجار؛ أي: اسماً كان أو حرفاً. (قوله: ككلمة واحدة الخ) أي: حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته وهي الصدارة، وفي شرح اللباب: أن الاستفهام في بكم اشتريت مقدر قبلها والتقدير أبكثير اشتريت. (قوله: أي: وإن لم يكن بعده فعل الخ) سواء لم يكن بعده فعل أو شبهه أصلاً مثل كم مالك أو كان ولكنه اشتغل عنه بضميره أو متعلق ضميره إذا لم يجعل من

الوجوه الثلاثة، نحو: (مَن تضرب أضرب)، و:(ما تصنع أصنع)، و:(بمن[1] تمرر أمرر)، و:(غلام من[2] تضرب أضربه)، و:(مَن[3] يأتني فهو مكرم)، و﴿وَمَا[4] تُقَدِّمُوا[5] لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ[6] عِندَ اللَّهِ﴾. ولا يتأتى فيهما[7] بل[8] في جميع أسماء الشرط الرفع على الخبرية، فإنَّه[9] لا يقع بعدها إلَّا الفعل[10]، ولا يصلح[11] الفعل للابتداء[12]. وما هو لازم الظرفية[13] من[14] هذه[15] ك (متى وأين وأيّان وكيف وأنى وإذا) إن لم ينجر بجار، نحو: (من أين) فلا[16] بد من كونها منصوبة[17] على الظرفية[18]، وعن[19] بعضهم[20]: إنَّ (إذا[21]) قد يخرج عن الظرفية ويقع اسماً صريحاً[22] نحو: (إِذَا[23] يَقُومُ[24] زَيْدٌ[25] إِذَا يَقْعُدُ عَمْرٌو) أي: وقت[26] قيام زيد وقت[27] قعود عمرو، فهي[28] مرفوعة بالابتداء. وقال الشارح الرضي: (وَأَنَا لَمْ أَعْثُرْ[29] لِهَذَا عَلَى شَاهِدٍ[30] مِنْ كَلَامِ العَرَبِ) وما[31] هو لازم

(١) شرطية؛ مثال المنصوب. (٢) مثال المجرور بالجار. (٣) مجرور بالإضافة. (٤) مثال المرفوع على الابتداء. (٥) شرطية؛ مبتدأ في قوله تعالى. (٦) مثال مرفوع احتمل بالابتداء. (٧) خبر المبتدأ وهو ما. (٨) أي: في من وما الشرطيتين. (٩) لا يتأتى. ترقي من الخصوص إلى العموم. (١٠) على لا يتأتّ، ى. شأن. (١١) فاعل لا يقع. (١٢) خاصة إذا كان مجزوماً. (١٣) من غير تأويل. (١٤) مثال المجرور بحرف الجر. (١٥) بيان لما. (١٦) أي: الأسماء. (١٧) أي: وإن لم يدخل فلا بد .آ. (١٨) على المحل. (١٩) لفعل مقدر. (٢٠) نقل. (٢١) أي: النحاة. (٢٢) أي: لفظ إذا. (٢٣) أي: غير ظرف. (٢٤) مبتدأ. (٢٥) مضاف إليه. (٢٦) خبره. (٢٧) أشار إلى أنَّ إذا الأول مبتدأ. (٢٨) وإذا الثاني خبر بمعنى الوقت. (٢٩) أي: كلمة إذا في هذا القول. (٣٠) إذ لم أطلع. (٣١) على أن يكون إذا اسماً صريحاً.

باب الإضمار. (قال المصنف: إن لم يكن ظرفاً) أي: إن لم يكن كم ظرفاً يكون مميزه ظرفاً وأراد بالظرف المنصوب بتقدير في (عصام). (قوله: نحو: من أبوك) كذا في بعض النسخ فهو تنظير لا تمثيل، وما في أكثر النسخ من قوله: نحو: كم رجلاً أو رجل فغير معول عليه. (قوله: وهذا مبني الخ) أي: كونه مبتدأ إذا لم يكن ظرفاً سواء كان الخبر معرفة أو لا مبني على مذهب سيبويه، ويقال: يصح هذا الإطلاق على مذهبه في الاستفهامية لا في الخبرية. (قوله: عن نكرة متضمنة استفهاماً)؛ لأنها في معنى المعرفة فإن معنى قولك: كم رجلاً أخوتك بمنزلة قولك: أعشرون أم ثلاثون أم نحوهما. (قال المصنف: وخبر إن كان ظرفاً) وهو أي؛ أعني: كم خبر على الإطلاق إن كان ظرفاً باعتبار مميزه؛ نحو: كم يوماً سفرك؛ إذ التقدير كم يوماً كائن سفرك كما يفهم من الشرح. (قوله: داخل تحت قاعدة النصب)؛ لأنه يصدق عليه أنه وقع بعد شبه فعل غير مشتغل عنه بضميره ولا متعلقه، وقوله: وداخل في قاعدة الرفع؛ أي: مع جاره المقدر ففيه تسامح فلا تغفل، وقوله: لقيامه مقام عامله؛ أي: عامل كم وهو كائن المقدر؛ أي: وانتقال إعرابه إليه. (قوله: أي: مثل كم الخ) استفهامية أو خبرية وإفراد اسم الإشارة لما عرفت أن المراد كل واحد. (قوله: في تأتي الوجوه الأربعة) بل في طلب الصدارة أيضاً، وتلك الوجوه عبارة عن النصب والجر والرفع على الابتداء أو على الخبرية، وقوله: وكذلك أسماء الاستفهام؛ يعني: غير كم بقرينة عقلية، وإلا يلزم تشبيه الشيء لنفسه. (قوله: لا في كل واحد منها) إذ منها ما لا يقع إلا منصوباً على الظرفية؛ نحو: متى وأيان، وقوله: الوجوه الثلاثة؛ أي: النصب والجر والرفع على الابتداء والأمثلة على هذا الترتيب. (قوله: لامتناع ظرفيتهما) فإذا امتنع الظرفية انتفى الخبرية فيكون مبتدأ، وهذا مذهب سيبويه والكلام مبني على مذهبه فما في الرضي من أنه يتأتى فيهما الرفع على الخبرية؛ نحو: من ربك وما دينك، فمبني على مذهب غير سيبويه فهما مرفوعان على المعروف انتصابهما على أنه مفعول بما أو ظرف أو مصدر، وأما خبر كان؛ نحو: كم درهماً كان ملك، والمفعول الثاني من باب ظننت؛ نحو: كم درهماً ظننت مالك فهما داخلاً في المفعول به. (قوله: وإنما جعله الفعل الخ) فعلى هذا قوله: كان منصوباً، وإلا فهو مرفوع كان معناه تعيين النصب والرفع لكونه راجحاً مختاراً، فلا يرد أنه على تقدم الاشتغال بالضمير يجوز الرفع بأن يقدر الضمير العائد إلى كم؛ لأنه ضعيف كما في الرضي. (قوله: مثل قولك: كم رجلاً ضربته) فأمثال المذكور داخلاً تحت القاعدتين بالجهتين التقدير وعدمه. (قوله: في جميع هذه الأسماء) إشارة إلى أن الجمع المضاف في قوله: أسماء الاستفهام والشرط الاستغراق بمعنى الكل المجموع لا كل واحد، إلا أنه خص غيركم بالقرينة العقلية؛ إذ لا معنى لتشبيه الشيء بنفسه كما في قوله تعالى: ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ۝٣﴾ فما قيل: ولا يخفى أن في قوله: وكذلك أسماء الشرط والاستفهام حزازة؛ لأن المراد جميع أسماء الشرط، وباقي أسماء الاستفهام وهم. (قوله: لا في كل واحد منها) فإن من وما يأتي فيهما الوجوه الثلاثة، ولا يأتي فيهما الرفع على الخبرية، وأي يأتي فيها الوجوه الأربعة، وأين ومتى وأنى وإذ وكيف وأيان لكونها لازمة الظرفية لا يأتي فيها الرفع بالابتداء. (قوله: ولا يتأتى فيهما الرفع) أي: بالظرفية كما يدل عليه قوله: بالشرائط المذكورة، فلا ينافي ما في الرضي من تأتي الرفع فيهما على الخبرية؛ نحو: من أنت وما دينك.

الظرفية يرتفع[1] في الاستفهام محلاً[2] مع انتصابه على الظرفية[3] إذا كان خبر مبتدأ مؤخر، نحو: (مَتَى[4] عَهْدُكَ[5] بِفُلَانٍ؟) أي[6]: متى كائن عهدك به؟ وأمَّا (أيٌّ) فتتأتى[7] فيه الوجوه[8] الأربعة كلها[9]، فإنَّه[10] قد يقع[11] في محل الرفع بالخبرية أيضاً[12] على تقدير انتصابه على الظرفية، نحو: (أيَّ[13] وقتٍ مجيئُك[14]؟) أي: أيّ وقت كائن مجيئك. (فأي وقت) على تقدير انتصابه على الظرفية مرفوع المحل[15] بالخبرية، والوجوه الباقية[16] مثل: (أيَّهُم[17] ضَرَبْتَ؟) و: (بأيِّهِم[18] مَرَرْتَ؟) و(أيُّهُمْ[19] قَائِمٌ؟). «وَفِي[20] مِثْلِ: «كَمْ عَمَّةٍ لَكَ. يَا جَرِيْرُ وَخَالَةٍ» يعني: فيما[21] احتمل الاستفهام والخبر، وذكر المميز وحذفه. «ثَلَاثَةٌ[22] أَوْجُهٍ[23]» هكذا[24] في كثير من النسخ. وفي بعضها: (وَفِي مِثْلِ تَمْيِيْزِ كَمْ عَمَّةٍ) أي: ما[25] هو تمييز باعتبار بعض الوجوه[26]، فعلى النسخة الأولى[27] يحتمل أن يعتبر الأوجه الثلاثة في (كم[28]). أحدها: رفعه[29] بالابتداء. والآخر[30]: أنَّ نصبه[31] على الظرفية

---

(١) أي: اسم كإذا. (٢) هذا خبر مرضي. (٣) ثانياً. (٤) أوّلاً. (٥) خبر مقدم. (٦) مبتدأ مؤخر. (٧) خبره لاحتمال التقدم والتأخر للمحذوف. (٨) أي: بحسل. (٩) فاعل فتتأتى. (١٠) في الأسماء. (١١) دليل تتأتى. شان. (١٢) أي: لفظ أي. (١٣) أي: كما يقع لازم الظرفية. (١٤) خبر مقدم. (١٥) مبتدأ مؤخر. (١٦) ثانياً. (١٧) أي: الثلاثة. (١٨) مثال النصب. (١٩) مثال المجرور. (٢٠) مثال الرفع على الابتداء. (٢١) استئناف. والظرف خبر مقدم. (٢٢) أي: كم. (٢٣) مبتدأ مؤخر. (٢٤) أي: الرفع والنصب والجر. عوض. (٢٥) كما نقلت بحذف لفظ المميز. رضا. (٢٦) عبارة عن الاسم. (٢٧) لأنه إذا كان مرفوعاً لا يكون تمييزاً بل مبتدأ. وجيه. (٢٨) أي: الكائنة في المتن. (٢٩) أي: في لفظ كم. (٣٠) أي: كون كم مرفوعاً محلاً. (٣١) أي: الوجهان.

وَفِي مِثْلِ: كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيْرُ وَخَالَةٍ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ

(قوله: باعتبار بعض الوجوه) وهو النصب والجر، وأما باعتبار الرفع فهو مرفوع على الابتداء. (قوله: رفعه على الابتداء) والخبر جملة قد حلبت على عشاري. (قوله: نصبه على الظرفية الخ) بأن يكون ظرفاً لحلبت أو مصدراً له؛ أي: كم مرة وكم حلبة، والجملة خبر عمة لك.

الابتداء لعدم كونهما ظرفاً فلا منافاة بين كلام الشارح وكلام الرضي، فتقييد السيلكوتي الرفع بالظرفية لأجل دفع هذه المنافاة خبط ظاهر. (قوله: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ﴾ الخ) هذه الآية في سورة البقرة، ومثل به للمبتدأ، ونوقش عليه بأن الظاهر أن لفظ ما في الآية منصوبة؛ لأن الفعل الذي بعده؛ أعني: تقدموا غير مشتغل عنه بضميره فالمناسب التمثيل بنحو ما يأتيني فهو لك، فإن قيل: تجدوه مشتغل عنه بضميره، قلنا: النظر في كلمات الشرط إلى الشرط لا إلى الجزاء، قال العصام: أسماء الشرط يدور فيها الحكم على فعل في الشرط لا على ما هو في الجزاء على الأصح، فمن في قولك: من تضرب أضربه منصوب لعدم اشتغال الفعل بعده عنه بضميره، وإذا كانت أسماء الشرط مبتدآت اختلف في خبرها فقيل: لا خبر لها أصلاً، وقيل: خبرها مجموع الشرط والجزاء، وقيل: الشرط فقط، وقيل: الجزاء فقط. (قوله: وما هو لازم للظرفية من هذه) أي: وما لا ينفك عن الظرفية من هذه الأسماء؛ أي: أسماء الشرط والاستفهام يكون منصوباً دائماً إن لم يكن مجروراً ما ينجر منها ففي لازم الظرفية يتأتي الوجهان النصب والجر. (قوله: فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية) أي: بفعل أو شبه فعل بعده مثل متى أو أين سرت أو سائر أنت، ويجوز حينئذ النيابة[1] عن العامل الذي هو خبر عن مبتدأ مؤخر كما مر في كم يوماً سفرك؛ نحو: متى أو أين سيرك بتقدير متى كائن سيرك فيكون مرفوعاً مع انتصابه على الظرفية كما سينقله عن الرضي بقوله: وما هو لازم الظرفية يرتفع محلاً الخ فقد جرى فيها الوجوه. (قوله: وقال الشارح الرضي الخ) الغرض من إيراده الإشارة إلى أن ما نقل عن بعضهم غير ثابت في كلام العرب فلا يخرج عن الظرفية. (قوله: وأنا لم أعثر لهذا) أي: لم أقف ولم أطلع لهذا الاستعمال؛ أعني: وقوع إذا اسماً صريحاً على مثال يستشهد به في كلام العرب العرباء، والمثال المذكور مصنوع، وقوله: وما هو لازم الخ من كلام الرضي كما قلنا. (قوله: يرتفع في الاستفهام) أي: يرتفع على الخبرية بالنيابة مناسب عامله الذي هو مرفوع على الخبرية، وهذا احتراز عن الشرط؛ إذ لا يتصور فيه الخبرية. (قوله: مع انتصابه على الظرفية) أي: مع أنه بهذا الرفع العارضي وهو كونه قائماً مقام عامله لا يخرج عن النصب على الظرفية حتى يتوهم أن مثله قد خرج عن الظرفية فيجب التنبيه عليه كغيره من الأسماء التي خرجت عن النصب على الظرفية، وقوله: بالخبرية أيضاً؛ أي: كما يقع في محل الرفع على الابتدائية مع انتصابه على الظرفية وأما إذا كانت أيّ استفهامية، فلا يتأتى فيها الرفع على الخبرية كما مر. (قوله: والوجوه الباقية) أي: الوجوه الثلاثة الباقية ما عدا الرفع على الخبرية، وقوله: يعني فيما احتمل الاستفهام الخ تفسير للمثل؛ أي: في تركيب احتمل فيه كم الاستفهام والخبر. (قوله: وفي

(١) والعامل فيه حلبت، وكون الفعل خبراً لا يمنع أن يعمل فيما قبل المبتدأ

أو على المصدرية[1]، فإنَّه[2] أشار فيما سبق، بقوله[3] :(مَنْصُوباً[4] مَعْمُولاً عَلَى حَسَبِهِ) إلى[5] كثرة وجوه النصب ولا يخفى أنَّ هذا[6] أليق[7] بما سبق[8] من[9] وجوه إعراب (كم). ويحتمل[10] أن يعتبر الأوجه الثلاثة في مميزها[11]، أعني[12]: عمة[13]، فأحدها: الرفع[14] بالابتداء، استفهامية كانت[15] أو خبرية. والآخر[16]: أنَّ النصب[17] على تقدير كونها[18] استفهامية والجر[19] على تقدير كونها[20] خبرية ولا يخفى أنَّ هذا الوجه مبني[21] على اعتبار جواز حذف مميزها[22]، وهو[23] غير مذكور فيما سبق فكان الأليق[24] تأخير هذا[25] عن قوله[26]: (وَقَدْ يُحْذَفُ فِي مِثْلِ: كَمْ مَالُكَ؟). وأمَّا[27] النسخة الأخرى[28] فلا يحتمل إلَّا الوجه الأخير. والبيت للفرزدق[29] يهجو جريراً وتمامه: فَدَعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

(١) أي: نصب كم. (٢) أي: المفعول المطلق. (٣) مصنف. تعليل لقدر وإنَّما احتمل اعتبار الوجوه في كم. رضا. (٤) مصنف. (٥) بدل من بقوله. (٦) متعلق بـ أشار ومميز كم محذوف وخبره حلبت. (٧) أي: اعتبار الوجوه الثلاثة. (٨) خبر إن. (٩) من المصنف. (١٠) بيان ما. (١١) على النسخة الأولى. (١٢) أي: كلمة كم. (١٣) من المميز. (١٤) أي: كلمة عمة. (١٥) أي: رفع عمة. (١٦) أي: لفظة كم. (١٧) أي: الوجهان. (١٨) أي: نصب لفظة عمة. (١٩) أي: كم. (٢٠) أي: جر كلمة عمة. (٢١) كلمة كم. (٢٢) خبر إنَّ. (٢٣) أي: مميزكم. (٢٤) أي: جواز حذف في مميزكم. (٢٥) على المصنف. (٢٦) أي: في مثل كم عمة. (٢٧) مصنف. (٢٨) عطف على فعلي النسخة الأولى. (٢٩) التي ذكرها بعد نسخة المتن. بذكر زيادة التمييز.

(قوله: فكان الأليق تأخيرها هذا) ليكون الأصل مقدماً على الفرع.

بعضها وفي مثل تمييز كم عمة الخ) وعليه شرح المصنف، وهكذا في شرح الرضي والهندي، قال العصام: ويؤيده قوله: وقد يحذف بإضمار التمييز، وقال الجزائري: الموجود في النسخ التي رأيناها للرسالة مثله. (قوله: باعتبار بعض الوجوه) أي: النصب والجر دون الرفع، وقوله: فعلى النسخة الأولى وهي التي لا يكون لفظ التمييز فيها مذكوراً. (قوله: أحدها رفعه بالابتداء)؛ لأن كم ههنا استفهامية كانت أو خبرية بعده فعل مشتغل عنه بضميره ليس قبله حرف جر ولا اسم مضاف وهو ليس بظرف فيدخل في قاعدة الرفع على الابتداء فقوله: قد حلبت على عشاري خبره (عجدواني)، وعلى هذا فعمة تمييز إما منصوب أو مجرور (نعمه)، وتنوينه للتحقير أو التكثير، وقوله: يا جرير جملة ندائية معترضة بين المعطوفين (مغني). (قوله: والآخران نصبه) أي: بقوله: حلبت فعلى هذين الوجهين عمة مرفوع مبتدأ مخصوص بلك، وجملة قد حلبت خبره، والباقي ظاهر، قوله: على الظرفية؛ أي: إن كان مميزه يقدر ظرفاً مثل مرة فتقديره: كم مرة[1] عمة لك قد حلبت بنصب مرة أو جره، وقوله: أو على المصدرية؛ أي: إن كان يقدر مميزه مصدراً مثل حلبةٍ تقديره كم حلبة عمة لك قد حلبت (حلبي)، فكم منصوب على أنه مفعول مطلقاً لقوله: حلبت، والتمييز؛ أعني: حلبة منصوب أو مجرور فلا تغفل. (قوله: فإنه أشار فيما سبق الخ) علة للتعميم وفي هذا إيماء إلى ترجيح النصب بكثرة إفراده (نعمه)، وقوله: معمولاً على حسبه؛ أي: على حسب عمل هذا الفعل (حلبي). (قوله: ولا يخفى أن هذا أليق) أي: أن هذا الاحتمال وهو اعتبار الأوجه الثلاثة في لفظ كم أليق وأوفق بما سبق من الكلام في نفس كم. (قوله: ويحتمل أن يعتبر الخ) أي: ويحتمل على النسخة الأولى أيضاً أن يعتبر الأوجه الثلاثة في تمييز كم؛ أي: فيما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه كما عرفت. (قوله: فأحدها الرفع بالابتداء) أي: رفع عمة على الابتداء، والمميز حينئذ محذوف؛ أي: كم مرة أو حلبة ومصحح الابتداء توصيفه بقوله: لك كما أشرنا وسيصرّح أيضاً وخبره قد حلبت. (قوله: ولا يخفى أن هذا الوجه) وهو احتمال اعتبار الأوجه الثلاثة في مميز كم؛ أعني: في عمة الذي أحد أفراده رفعه (نعمه)، فالمراد بالوجه الاحتمال لكن الشارح تفنن في أساليب المقال. (قوله: وهو غير مذكور) أي: والحال: أن جواز حذف مميزها غير مذكور فيما سبق من المصنف فيلزم تقديم الفرع على الأصل، فقوله: ولا يخفى أن هذا الوجه الخ تزييف لهذا الوجه كما أن قوله: ولا يخفى الأول ترويج للوجه الأول مع أن الوجه الثاني أرجح لموافقته للنسخة الأخرى، ولما في المفصل أيضاً كذا حقق. (قوله: تأخير هذا عن قوله الخ) أي: تأخير قوله: وفي مثل كم عمة لك الخ عن قوله: وقد يحذف في مثل كم مالك ليكون الكلام على الترتيب الأليق، وهو تقديم الأصل على الفرع. (قوله: عن قوله وقد يحذف) أي: بإضمار الضمير فلولا ذكر التمييز ههنا لكان الأنسب أن يقول: وقد يحذف المميز (نعمه)، يريد أن هذا مما يؤيد النسخة الأخرى كما مر وهي التي وجد لفظ التمييز فيها. (قوله: وأما النسخة الأخرى، فلا تحتمل إلا الوجه الأخير) أعني: احتمال اعتبار الأوجه الثلاثة في مميز كم، وفي بعض النسخ، وأما على النسخة الأخرى فلا يحتمل إلا الخ؛ أي: فلا يحتمل قول المصنف على تلك النسخة وجهاً من الوجوه إلا الوجه الأخير فافهم. (قوله: والبيت للفرزدق) من قصيدة طويلة يهجو بها[2] جرير بن عطية من فحول شعراء الإسلام، والبيت من البحر الكامل من العروض الأولى الصحيحة، والضرب الثاني المقطوع، والفرزدق: بوزن سفرجل لقب شاعر معروف، واسمه همام بن غالب بن صعصعة التيمي، وآخر البيت، فَدَعَاءَ قَدْ

(عجدواني).

(١) أي: يهجوه برداءة النسب، ويقول: إنك من الأخسة والأراذل، كعمتك وخالتك اللتين تتكفلان خدمات رذيلة.

(٢) لفظاً ومعنى.

الفدعاء: المعوجة الرسغ[1] من اليد أو الرجل، فتكون منقلبة الكف أو القدم. بمعنى: أنَّها[2] لكثرة[3] الخدمة[4] صارت كذلك[5] أو هذه[6] خلقة لها، ونسبها[7] إلى سوء الخلقة. وإنَّما عدَّى (حلبت[8]) بـ (على[9]) لتضمنه معنى (ثقلت[10]) أي: كنت كارهاً

(١) الشاعر المشهور اسمه حمام وقيل: حيم. (٢) منتهى الكف عند المفصل. (٣) أي: كل من عمة وخالة. (٤) علة منقلبة. (٥) مع المهانة والتزويل. (٦) أي: معوجة. (٧) أي: اعوجاج الأعضاء المذكورة. (٨) أي: عمات جرير وخالاته. (٩) أي: لفظ حلبت. (١٠) والأصل أن يُعدَّى باللام.

(قوله: فتكون منقلبة الكف أو القدم) أي: إلى داخل.

حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي، وتقدير البيت: كم عمة لك فدعاء يا جرير قد حلبت الخ، وكم خالة لك فدعاء يا جرير قد حلبت الخ، فلك صفة لعمة حذف نظيره من خالة، وقوله: فدعاء صفة لخالة حذف نظيره أيضاً من عمة فقد حذف من كل نظير ما أثبته في الآخر، ويسمى هذا صنعة الاحتباك وهي من المحسنات البديعية، فلذلك لم يقل: فدعاوين أو فدعاوان بصيغة التثنية؛ ولهذه العلة بعينها أيضاً لم يقل: قد حلبتا، ولك أن ترجع الضمير في حلبت إلى كل واحدة من العمة والخالة، ثم إن فدعاء بوزن حمراء من الفدع بفتحتين، وهو اعوجاج الرسغ من اليد أو الرجل حتى ينقلب الكف أو القدم إلى إنسيها، والإنسي بكسر الهمزة وسكون النون هو الجانب الأيسر، وقال الأصمعي: هو الأيمن وكل اثنين من الإنسان مثل الساعدين والزندين والقدمين فما أقبل منهما على الإنسان فهو إنسي، وما أدبر فهو وحشي، فالفدعاء هي المرأة التي اعوجت أصابعها من كثرة الحلب، وقيل: هي التي أصاب رجليها فدع من كثرة المشي وراء الإبل، وقوله: المعوجة الرسغ من قبيل الضارب الرجل، والرسغ بضم فسكون منتهى الكف عند المفصل، وكذا بين الساق والرجل. (قوله: فتكون منقلبة الكف) أي: تكون المرأة الموصوفة بالفدع منقلبة الكف إلى جانب بدنها؛ أي: إلى داخل. (قوله: بمعنى أنها لكثرة الخدمة) أي: وتحمل الأمور الشاقة الصعبة التي لا يتحملها كل أحد صارت فدعاء، أو أن هذه الصفة خلقة للعمة والخالة؛ أي: خلقتا من أول الأمر عليها، ولم تحصل من كثرة خدمتهما يريد نسبتهما إلى سوء الخلقة، وفي نسخة الرضي: شوه الخلقة بفتح الشين وسكون الواو؛ أي: قبح الخلقة ومنه: شاهت الوجوه؛ أي: قبحت. (قوله: وإنما عدي حلبت بعلى الخ) يعني إنما قال: حلبت عليّ، ولم يقل حلبت لي، فعبر بكلمة على التي تستعمل فيما يعود بالضرر كما يقال باع القاضي على فلان داره، وكقوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ إشارة إلى أنه مكره على أن يحلب عشاره أمثال عمة جرير وخالته؛ لأن منزلتهما عنده أدنى من هذه الخدمة، قوله: مستنكفاً الاستنكاف نك داشتن يريد أنه يستنكف من خدمتهما لكونهما فدعاوين.

لخدمتها[1] مستنكفاً منها فخدمتني على كره مني. واختار[2] من أنواع خدمتها[3] الحلب[4]، لأنَّه[5] خدمة[6] المواشي، وهي أبلغ في الذم من خدمة الأناسي. والعشار: جمع عُشَراء وهي الناقة التي أتى على حملها عشرة أشهر[7]. واختارها لأنَّها تتأذى من الحلب ولا تطيع[8] بسهولة ففي[9] حلبها زيادة[10] مشقة. ففي[11] ذكر عمته[12] وخالته[13] إشارة إلى رذالة طرفيه، أبيه[14] وأمه[15]. فالاستفهام على[16] تقدير

(١) مبالغة. (٢) كل من خالة وعمة. (٣) فرزدق. (٤) كل من عمة وخالة. (٥) مفعول اختار. (٦) علة واختار. (٧) خبر إن. (٨) من وقت إنزاع العمل. (٩) لمن حلبها. (١٠) الظرف خبر مقدم. (١١) مبتدأ مؤخر. (١٢) شاعر. (١٣) أي: عمة جرير. (١٤) أي: خالة جرير من الأقارب. (١٥) أي: الجرير لأنَّ العمة من طرف أبيه، والخالة من طرف أمه. (١٦) جرير. (١٧) كائن.

(قوله: وإنما اختار من أنواع خدمتهما الحلب) بفتحتين، وبابه نصر وضرب، قال بعض الناظرين: لفظ اختار ينافي قوله: على كره معنى فالظاهر وذكر من أنواع خدمتها الخ، وفيه ما لا يخفى؛ إذ ليس المراد أنه اختارها لهذه الخدمة طوعاً بل المراد أن الشاعر اختار في مقام الهجو والذم هذا النوع من الخدمات لكونه أبلغ وأشد فيما قصده من الهجاء. (قوله: خدمة المواشي) جمع ماشية وهي الإبل والغنم والبقر، وقوله: من خدمة الأناس بضم الهمزة جماعة الإنسان، وهو لغة في الناس كما في بعض النسخ، ويقال: الأوفق[1] والأنسب بالمواشي أن يقال: الأناسي كما في الهندي، وبعض نسخ هذا الشرح أيضاً: فهو جمع إنسان على قول، وجمع إنسيّ على قول آخر مثل كرسي وكراسي، وفي التنزيل: ﴿وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا﴾ أصله أناسين قلبت النون ياء، قوله: العشار جمع عشراء، العشار بكسر العين جمع مفرده عشراء بضم العين وفتح الشين وبالمد صورته جمع ومعناه مفرده وهي الناقة التي أتى عليها من زمن حملها؛ أي: حبلها عشرة أشهر، وفي التنزيل: ﴿وَإِذَا ٱلْعِشَارُ عُطِّلَتْ ۝﴾ ونظير هذا الجمع ومفرده نفاس ونفساء، ولا ثالث لهما كذا في المصباح. (قوله: التي أتى على حملها) أي: مضى على زمن حبلها من يوم أرسل عليها الفحل عشرة أشهر؛ أي: فيزال عنها اسم المخاض، ثم لا يزال ذلك[2] اسمها حتى تضع (حلبي) وبعد ما تضع أيضاً (صحاح). (قوله: واختارها؛ لأنها تتأذى) أي: اختيار الفرزدق العشار من بين المواشي؛ لأنها لتأذيه من الحلب تكون عسيرة الحلب آبيةً عنه، ولا تطيع بسهولة لمن حلب فتؤذي الحالب، فلا يرتكب حلبها إلا من هو في كمال الدناءة. (قوله: وفي ذكر عمته وخالته إشارة إلى رذالة طرفي أبيه وأمه) أي: خساستهما ودناءتهما، والحاصل: أن ألفاظ بيت الفرزدق تضمنت الهجاء كقول الشاعر:

قَوْمٌ إذا اسْتَنْبَحَ الأَضْيافُ كَلْبَهُمُ
قالوا لأُمِّهِمِ بُولِي على النَّارِ

فإنك لا تجد فيه لفظة إلا وقد تضمنت هجاء فإنه أتى بلفظ قوم وهو خاص بالرجال فأشعر أنهم عزاب لا ثروة لهم ليتزوجوا، وإنهم عن مكارم الأخلاق بمعزل، ثم أتى بإذا التي تؤذن بالشرط وبأن الأطياف لا يجيئون إليهم إلا في أوقات مخصوصة، وأتى بالسين ليؤذن بأن كلبهم ليس من عادته النباح بل إنما يقع عند إلجاءه إلى ذلك على غير ذلك مما لا يخفى على أهل الذوق والسليقة، وتمامه في مشاهير النساء وغيره.

(١) أي: لفظ عشراء.
(٢) أي: أصالة.

النصب[1] على[2] سبيل التهكم[3]، كأنَّه[4] ذهل[5] عن كمية عدد عماته[6] وخالاته[7]، فسأل[8] عنه. وكونها[9] خبرية[10] على تقدير الجر[11] على سبيل التحقيق[12]، أي: كثير من عماتك[13] وخالاتك وحلبت على عشاري. وإذا حذفت[14] المميز: أي: كم[15] مرة[16]، أو كم حلبة على التهكم، أو كم[17] مرة، أو كم حلبة على التكثير فارتفاع (عمة) على الابتداء. ومصححة[18] توصيفه[19] بقوله[20]: (لك[21])، وخبره[22] (قد حلبت). (وكم[23]) استفهامية كانت أو خبرية على[24] تقدير ارتفاع (عمة) في[25] موضع النصب، لأنَّ الفعل الواقع بعدها مسلط[26] عليها[27] تسليط الظرفية[28] أو المصدرية[29]. وإذا رفعت (عمة) رفعت (خالة) و(فدعاء) وإذا نصبتها[30]، وإذا خفضتهما[31]، وذلك واضح. «وَقَدْ يُحْذَفُ» مميز (كَمْ) استفهامية كانت أو خبرية «فِي مِثْلِ: (كَمْ مَالُكَ؟) و: «كَمْ[32] ضَرَبْتَ» أي: في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف، فإنَّه[33] إذا سئل عن كمية (مالك[34]) أو أخبر عن كثرته[35] فظاهر[36] الحال قرينة دالة على أنَّه سؤال عن كمية دراهمك[37] أو دنانيرك، أو إخبار عن كثرتهما[38]، فمعناه[39]: كم[40] درهماً، أو ديناراً، أو كم[41] درهم أو دينار مالك. ذ (كم[42]) في هذا المثال[43]: مرفوع على الابتداء ومالك[44]: خبره. وإذا سئل عن[45] ضربك[46] بعد العلم بوقوعه[47] أو أخبر به فالظاهر[48] أنَّ السؤال[49] أو الإخبار[50] إنَّما[51] هو بالنسبة إلى مرات[52] ضربك، أي:

---

(١) أي: نصب عمة. (٢) كائن. والظرف خبر بعد خبر. (٣) أي: الاستهزاء. (٤) فرزدق. (٥) غفل. فرزدق. (٦) جرير. (٧) جرير. (٨) فرزدق. (٩) أي: كم. (١٠) مبني. (١١) أي: جر عمة. (١٢) أي: الحقيقة. (١٣) يا جرير. (١٤) فنصب كم إمَّا على الظرفية .آه. (١٥) استفهام. (١٦) منصوب على الظرفية. (١٧) خبرية. (١٨) أي: الارتفاع على الابتداء. (١٩) لأنَّه نكرة. أي: جعل الشاعر موصوفاً بلك. (٢٠) فرزدق. (٢١) بدل من قوله. (٢٢) أي: خبر المبتدأ. (٢٣) أي: لفظ كم. (٢٤) كائن. (٢٥) كائن والظرف خبر المبتدأ وهو كم. (٢٦) خبر إنَّ. (٢٧) أي: على كم لعدم شغله. (٢٨) على تقدير التميز مرة. (٢٩) بتقدير حلبة. (٣٠) لكونه تمييز استفهام أي: عمة. (٣١) لكونه تمييز خبرية أي: عمة. (٣٢) منصوب المحل مفعول ضربت. (٣٣) حلة قرينة دالة. (٣٤) إذا كان استفهاماً. (٣٥) إذا كان كم خبرية. (٣٦) والجملة جواب إذا. (٣٧) إذا كان استفهاماً. (٣٨) إذا كان كم خبرية. (٣٩) أي: معنى مالك. (٤٠) أي: استفهام. (٤١) خبرية. (٤٢) أي: لفظ كم. شرع إعراب كم في هذا المثال. (٤٣) أي: كم مالك. (٤٤) أي: قوله مالك. (٤٥) كمية. (٤٦) استفهام. (٤٧) لجهالة العدد ولا يُسأل بالهمز وبهل. (٤٨) جواب إذا. (٤٩) استفهامية. (٥٠) خبرية. (٥١) كل واحد. (٥٢) أي: إنائه وسمي الآن مرة لمروره. بمعنى الوقت.

وَقَدْ يُحْذَفُ فِي مِثْلِ: كَمْ مَالُكَ؟ وَكَمْ ضَرَبْتَ؟.

(١) أي: مميزكم مطلقاً في مثل كم.آه. وفي شرح المغني: إن من الفرق بين الاستفهامية والخبرية أن الاستفهامية يحسن حذف مميزها بخلاف الخبرية فإنَّه لا يحسن.انتهى.

(قوله: على سبيل التهكم) أي: الاستهزاء لا على سبيل الجد والتحقيق كأنه غفل عن كمية إعداد عماته وخالاته فسأل عنها؛ أي: أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كنّ يتطفلن ويدخلن في خدمتي قهراً ويحلبن نياقي، وأنا أكره ذلك منهن لما فيهن من العيب وخسة المنزلة، فإني نسيت عدّتهن. (قوله: وإذا حذفت المميز) أي: إذا اعتبرته محذوفاً فنصب كم إما على الظرفية أو المصدرية، وإليه أشار بقوله: أي كم مرة الخ، قوله: فارتفاع عمة الخ جواب إذا. (قوله: ومصححه توصيفه) جواب عن مقدر وهو ظاهر مما سبق؛ أي: ومصحح ابتداء عمة ومسوّغه مع أنه نكرة توصيفه بقوله لك أي وبفدعاء المحذوفة التي دُلّت عليها بالمذكورة، وفيه مصحح آخر وهو وقوع عمة بعد كم، فالمسوّغ في الاستفهامية العموم، وفي الخبرية إضافتها إلى تمييزها. (قوله: على تقدير ارتفاع عمة) أي: كما في الوجه الأول من الاحتمال الثاني، والوجهين الأخيرين من الاحتمال الأول فتأمل. (قوله: تسليط الظرفية) أي: إن قدر التمييز ظرفاً مثل مرة، وقوله: أو المصدرية؛ أي: قدر مصدراً؛ أعني: حلبةً. (قوله: رفعت خالة) أي: بالعطف على عمة ورفعت فدعاء لكونه صفة المرفوع وإذا نصبت عمة على التمييز بحمل كم على الاستفهامية نصبتهما كذلك، وإذا خفضتها؛ أي: عمة على التمييز بحمل كم على الخبرية خفضتهما أيضاً، وكل ذلك ظاهر مما تقدم. (قوله: وقد يحذف مميز كم استفهامية الخ) وفي شرح المغني: أن من الفرق بين الاستفهامية والخبرية أن الاستفهامية يحسن حذف مميزها بخلاف الخبرية فإنه لا يحسن. (قوله: عن كمية دراهمه أو دنانيره) الضمير للمال لكن الأولى كما في أكثر النسخ دراهمك، أو دنانيرك كما هو الملايم لقوله السابق عن كمية مالك. (قوله: مرفوع على الابتداء) أي: على مذهب سيبويه وبالعكس على مذهب غيره. (قوله: وإذا سئل عن ضربك الخ) أي: عن عدد الضربات بعد العلم بوقوعه كما هو معنى كم بخلاف سائر أدوات الاستفهام مثل الهمزة وهل. (قوله: فكم في هذا المثال الخ) أي: في قولك كم ضربت يحتمل النصب على الظرفية إن قدرت كم مرة وعلى المصدرية إن قدرت كم ضربة، وقوله: بين المعنيين؛ أي: بين معنى كم ضربت؛ أعني: معناه على تقدير كون كم منصوباً على الظرفية، ومعناه على تقدير نصبه على المصدرية.

كم[1] مرَّة أو مرةٍ[2] ضربت، أو إلى ضرباتك[3]، أي: كم[4] ضربةً أو ضربةٍ[5] ضربت. فـ (كم[6]) في هذا المثال[7]: إما منصوب على الظرفية أو المصدرية[8]، والفرق بين المعنيين، إذا كان المصدر[9] للنوع فظاهر، وأما إذا كان للعدد[10] فالملحوظ في الظرفية أولاً[11] الزمان الدال[12] عليه الألفاظ[13] الموضوعة[14] للزمان، وفي المصدرية أولاً[15] الحدث الدال[16] عليه لفظ[17] المصدر. ويحتمل[18] أن يكون المثال الثاني[19] بتقدير: كم رجلاً[20] أو رجل[21] ضربت، فعلى هذا التقدير يكون: (كم) منصوباً على المفعولية[22]. «(الظُّرُوفُ)» أي: الظروف المعدودة من المبنيات[23] المعبر عنها تعدادها ببعض الظروف فلا[24] حاجة إلى ذكر البعض ههنا. «وَمِنْهَا[25]» أي: من تلك الظروف «مَا» أي[26]: ظرف «قُطِعَ عَنِ الإِضَافَةِ[27]»، بحذف المضاف[28] إليه عن اللفظ[29] دون النيّة،

---

(١) استفهامية. (٢) خبرية. (٣) فيقدر كم مرة أو مرة. (٤) استفهامية. (٥) خبرية. (٦) أي: لفظ كم. (٧) أي: المثال الثاني وهو كم ضربت. (٨) مفعول مطلق. فيقدر كم ضربة أو ضربة. (٩) بأن يكون بكسر الضاد. (١٠) أي: بفتح الضاد. (١١) قبل ملاحظة كونه حادث. (١٢) صفة الزمان. (١٣) فاعل الدال. (١٤) مطابقة. (١٥) أي: قبل الزمان. (١٦) صفة الحدث. (١٧) فاعل الدال. (١٨) احتمالاً مرجوحاً. (١٩) أي: كم ضربت. (٢٠) استفهام. (٢١) خبرية. (٢٢) لكونه مقتضى الفعل بحسب المميز. (٢٣) المعهودة باللام وإلّا فمطلق الظروف ليس بعضها من المبنيات. (٢٤) أي: إذا كان الألف واللام للإشارة فلا حاجة. (٢٥) وبهذا إشارة إلى أنواعها. (٢٦) جعل ما بمعنى الظرف بقرينة قوله الظروف. (٢٧) المعنوية المقصودة. هندي. (٢٨) لكن لو قدر المضاف إليه أعرب. (٢٩) فقط.

الظُّرُوفُ[1] مِنْهَا مَا قُطِعَ عَنِ الإِضَافَةِ

(١) أي: الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف على أنَّ اللام للعهد الخارجي، ثم المراد بالظروف أسماء الزمان والمكان لا مااعتبر فيه الظرفية.

(قوله: إذا كان المصدر للنوع فظاهر) فإن ضربة بالكسر للنوع ولا يفيد العدد حتى يحتاج إلى الفرق بينه وبين النصب على الظرف، وأما إذا كان المصدر للعدد فالكمية والعددية تفهم من تقدير مرة أيضاً، فالفرق بين المعنيين حينئذ غير ظاهر حيث إن العددية تفهم منهما، ولكن الفرق حاصل حينئذ أيضاً كما أفاده الشارح، وحاصله: أن كم إذا كان منصوباً على الظرفية فالملحوظ فيه أوّلاً وبالذات هو الزمان المدلول عليه بلفظ مرة، ويلاحظ فيه العدد ثانياً وبالعرض، وأما إذا كان منصوباً على المصدرية فالملحوظ فيه أولاً وبالذات هو الحدث المدلول عليه بلفظ المصدر، ويفهم منه العدد تبعاً (نعمه). (قوله: وأما إذا كان للعدد الخ) أي: وأما الفرق بين المعنيين إذا كان المصدر للعدد فموجود أيضاً وإن لم يكن واضحاً؛ وذلك لأن الملحوظ في الظرف أولاً وبالذات كما عرفت آنفاً الزمان الدال عليه بالمطابقة أحد الألفاظ الموضوعة له؛ أي: للزمان فقوله: للزمان من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر بخلاف المصدرية فإن الملحوظ فيها أولاً الحدث الدال الخ فتبصر، وقوله: منصوباً على المفعولية؛ أي: على حسب مميزه. (قال المصنف: الظروف منها الخ) ترك تعريفه لمعلوميته في غير هذا الموضع من أنه ما دل على زمان أو مكان، وفي التفسير إشارة إلى أن اللام للعهد الخارجي، وفي شرح العصام: والمراد بالظروف أسماء الزمان والمكان لا ما اعتبر فيه الظرفية لعدم صحته في مذ ومنذ، وأما ذكر مثل وغير ونحوهما في بحث الظروف فاستطرادي، وقوله: ببعض الظروف؛ أي: لما جميعها ليست بمبنية كحين ويوم كما سبق. (قوله: فلا حاجة إلى ذكر البعض ههنا) إلا أنه لما كان ذلك في نفسه متعدداً أيضاً عبر عنه بالظروف، فلا منافاة بين إرادة البعض والتعبير بصيغة الجمع. (قوله: ما أي ظرف قطع) لم يقل: ظروف بناء على أن ما قطع عن الإضافة أمور كثيرة كما قيل: إشعاراً بأن الأنسب ههنا النكرة الدالة على الفرد المنتشر؛ لأن كون الظرف مقطوع الإضافة؛ أي: هذا الوصف معتبر في كل واحد على سبيل البدلية لا الاجتماع؛ إذ لا شبهة في أن خصوصية المضاف إليه المحذوف معتبرة عند ما كان محذوفاً فافهم (عارف)، قوله: بحذف المضاف إليه؛ أي: بلا عوض؛ إذ لو عوض عنه فكأنه لم يقطع عن الإضافة فتعرب، وهو في غير الظرف كثير؛ نحو: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾، وفي الظرف قليل؛ نحو: وكنت قبلاً.

فإنَّه عند نسيانه أعرب[1] مع التنوين[2]، نحو: (رُبَّ[3] بَعْدٍ كَانَ خَيْراً مِنْ قَبْلِ). وسميت الظروف[4] المقطوعة عن الإضافة غايات، لأنَّ[5] غاية الكلام[6] كانت ما أضيفت هي إليه، فلما حذف[7] صرن[8] غايات ينتهي[9] بها الكلام. وإنَّما[10] بنيت لتضمنها معنى حرف الإضافة[11] وشبهها[12] بالحرف[13] في الاحتياج إلى المضاف إليه. واختير الضم لجبر النقصان[14]. «كَ[15] (قَبْلُ، وَبَعْدُ)» وما أشبههما من[16] الظروف المسموع[17] قطعها[18]

(١) أي: الظروف. (٢) لكونه من خواص المعرب. (٣) للتقليل. (٤) صفة الظروف. (٥) علة سميت. (٦) الذي صدر من العقلاء. (٧) بلا عوض. (٨) أي: الظروف المضافة. (٩) صفة غايات. (١٠) شروع لوجه البناء. (١١) أي: معنى من أو اللام. محمد أفندي. (١٢) أي: الظروف. (١٣) من مبني الأصل. (١٤) الحاصل بحذف المضاف إليه. (١٥) أي: كائن. (١٦) بيان لما. (١٧) صفة الظروف. (١٨) نائب فاعل المسموع.

كَقَبْلُ وبَعْدُ

(قوله: أعرب مع التنوين)؛ لأنه لما عرض التنوين على المضاف إليه كانت الإضافة باقية. (قوله: لأن غاية الكلام) أي في قصد المتكلم. (قوله: تتضمنها لمعنى حرف الإضافة) لتضمنها معنى المضاف إليه كذا في شرح المفصل فليس حرف الجر ههنا مقدراً كما في غلاء زيد، بل مفهوماً معناه من الغاية فيفهم المضاف إليه منها من حيث إنه مضاف إليه. (قوله: في الاحتياج إلى المضاف إليه) فإن قلت: هذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف إليه، فهلا بنيت معه كالأسماء الموصولة التي تبنى مع وجود ما يحتاج إليه من صلتها. قلت: لأن ظهور الإضافة يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالأسماء وأما حيث وإذ وإذا وإن كانت مضافة إلى الجمل الموجودة بعدها إلا أن إضافتها ليست ظاهرة، والإضافة في الحقيقة إلى مصادر تلك الجمل، فكان المضاف إليه محذوفاً، ولما أبدل في كل وبعض التنوين من المضاف إليه لم يبنيا؛ إذ المضاف كأنه ثابت بثبوت بدله كذا في الرضي. (قوله: لشدة الإبهام الذي فيه) فإنه أشد إبهاماً في مثل فلهذا لم يبنى على الضم.

(قوله: فإنه عند نسيانه الخ) أي: عند حذفه من اللفظ وعدم إرادته بالنية أعرب؛ لأنه حينئذ غير متضمن لمعنى حرف الإضافة الموجب للبناء فكان من جملة الأسماء العارية عن الإضافة كزيد وعمرو (نعمه). (قوله: أعرب مع التنوين) قيل: المضاف إليه في المبنى معرفة، وفي المعرب نكرة فقولك: جئت من قبل؛ أي: في زمان من الأزمنة المتقدمة، وقولك: جئت من قبل؛ أي: في الزمان المتقدم على هذا الزمان. (قوله: نحو: رب بعد كان خيراً من قبل) أي: رب متأخر كان خيراً من متقدم، وهذا المثال بوزن مصراع من الرمل: فاعلاتن فاعلاتن مفعولن، ففيه التشعيث لا الجزء والترفيل فاعرفه، ونحو قوله: فما شَرِبُوا بَعْداً عَلَى لَذَّةٍ خَمْرَا (رضي)، وفي شرح الألفية ومنه قراءة: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ بالجر والتنوين وهي قراءة شاذة. (قوله: غايات؛ لأن غاية الخ) حاصل التعليل لصيرورتها غاية في النطق بعد الحذف، وقوله: ولما حذف صرن؛ أي: حذف بلا عوض؛ فلذا لم يسم؛ نحو: كل وبعض غايات؛ لأن التنوين فيهما عوض عن المضاف إليه تدل فكأنه لم يحذف. (قوله: معنى حرف الإضافة) أعني: اللام ومن ومعناها هو الاختصاص وأشباهه (نعمه). (قوله: في الاحتياج إلى المضاف إليه) أي: إلى معنى المضاف إليه المحذوف بخلاف المذكور فإنه مرجح للإعراب، وفي السيلكوتي ههنا سؤال وجواب. (قوله: واختير الضم) أي: بني الغايات على الحركة ليعلم أن لها عرقاً[1] في الإعراب، واختير الضم من بين الحركات جبراً لما فات[2]؛ لأنه أقوى الأخوات. (قوله: من الظروف المسموع قطعها الخ) فمنها أول أي: الذي ليس بصفة بل بمعنى قبل كما في قول معن بن أوس المزني:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وإِنِّي لأَوْجَلُ
عَلَى أَيُّنَا تَعْدو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ

ومنها: أسفل ومن دون ومن عَلُوُ ومن عَل بمعنى فوق، قال الفرزدق:

(١) بسبب حذف المضاف إليه.
(٢) أي: الظروف المقطوعة عن الإضافة. (٣) وهو مؤنث سماعي.

عن الإضافة مثل: (تَحْتُ وَفَوْقُ وقُدَّامُ وخَلْفُ ووَرَاءُ) ولا يقاس عليها[1] ما[2] بمعناها[3]. ويجوز في هذه الظروف على قلة[4] أن يعوض[5] التنوين من المضاف إليه، فتعرب[6]: قال الشاعر:

فَسَاغَ[7] لِيَ الشَّرَابُ[8] وكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ[9]

فلا فرق[10] بين ما[11] أُعربَ من[12] هذه الظروف المقطوعة[13] عنها، وبين ما[14] بُني منها. وقال بعضهم: بل إنما أعربت[15] لعدم تضمنها[16] معنى الإضافة، فمعنى[17] (كُنْتُ قَبْلاً[18]) أي: قديماً. وقال الشارح الرضي: والأول[19] هو الحق. «وَأُجْرِيَ مَجْرَاهُ» أي:

---

(١) أي: على المذكورات. (٢) أي: الظروف. (٣) أي: المذكورات من نحو يمين وشمال. (٤) أي: استعمال قليل. (٥) والجملة بعد التأويل فاعل يجوز. (٦) أي: الظروف المذكورة لعدم علة البناء. (٧) أي: سهل مدخله في الحلق. قاموس. (٨) فاعل فساغ. (٩) أي: العذب. (١٠) في المعنى. (١١) أي: الظروف التي أعربت. (١٢) بيان لما. (١٣) كما في قول الشاعر. (١٤) كالظروف. (١٥) قبلاً. (١٦) قبلاً. (١٧) إذا لم يتضمن لمعنى الإضافة. (١٨) في البيت. (١٩) أي: عدم الفرق بتعويض التنوين.

وَأُجْرِيَ مَجْرَاهُ

وَأَتَيْتُ فَوْقَ بَنِي كُلَيْبٍ مِنْ عَلُ

أي: من فوقهم.

(قوله: وخلف ووراء) كلاهما بمعنى، قال:

إِذَا أَنَا لَمْ أُومَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ
لِلِقَائِكَ إِلاَّ مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ

الأول مجرور الثاني مبني على الضم، وقوله: ما بمعناها؛ أي: كيمين وشمال ويسار. (قوله: على قلة يعوض الخ) وإنما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التعويض؛ لأنها ظروف قليلة التصرف أو عادمته وعدم التصرف يناسب البناء؛ فلذا كان التعويض قليلاً. (قوله: فتعرب قال الشاعر الخ) أي: تعرب على حسب العوامل كما في قول: عبد الله بن يعرب وكان له ثأر فأدركه فأنشده، والبيت من الوافر من عروضه الأولى وضربه الأول، ساغ؛ أي: سهل مدخله بزوال الغم عني بقصاص قاتل قريبي، والشراب ما من شأنه أن يشرب من المايعات، وكنت الواو للحال وقبلاً؛ أي: قبل هذا الزمان، وفيه الشاهد، يعني: قبل قتله، وقيل: أي: سابقاً، وأكاد بمعنى أقرب، وأغصّ من باب علم؛ أي: أشرق والغصص بفتحتين هو عدم نزول اللقمة في الحلق، والفرات العذب يكسر العطاش لزيادة عذوبته، وفي بعض الروايات بالماء الحميم والمراد به الماء البارد (نعمه)، توضيحه أن الحميم يطلق على ماء حار ولذا سمى الحمام حماماً لاحتواءه على الماء الحميم؛ أي: الحار، وليس بمراد، وعلى الماء البارد وهو المراد فيكون من الأضداد، قال الخليل: واستعمال الشيء في ضدين من عجائب الكلام، وإنما هما لغتان لقومين لكن رواية بالماء الفرات أنسب. (قوله: فلا فرق بين ما الخ) أي: لا فرق في المعنى بين القسمين؛ يعني: لا فرق في كون المضاف المحذوف منوياً في كليهما وهو الحق، ويقال: الفرق بين هذه الأسماء مضافة وبينها مقطوعة عن الإضافة منوياً مع احتياجها إلى المضاف إليه في الصورتين إنها مذكورة بتمامها في الصورة الأولى فأعربت، وبعضها مذكورة في الصورة الثانية فبنيت؛ لأن بعض الاسم لا يستحق الإعراب. (قوله: وقال بعضهم: بل إنما الخ) حاصله: أن المحذوف منوي في المبنى ومنسي في المعرب، فمعنى كنت قبلاً الخ، وقوله: وهو الحق يرشدك إليه فساغ الخ، وقيل: إنه في المعرب قد يكون منوياً كما في البيت، وقد يكون منسياً كما في رب بعد الخ.

مجرى الظرف المقطوع عن الإضافة «لاَ[1] غَيْرُ، وَلَيْسَ غَيْرَ» في[2] حذف المضاف إليه والبناء على الضم، وإن لم يكن (غير[3]) من الظروف[4] لشبهه[5] بالغايات[6] لشدة الإبهام الذي فيه كما[7] فيها. ولا يحذف منه[8] المضاف إليه إلَّا[9] بعد (لاَ أوْ لَيْسَ) نحو: (أَفْعَلُ هَذَا لاَ غَيْرُ)، و: (جَاءَنِي زَيْدٌ لَيْسَ غَيْرُ[10]) لكثرة استعمال (غير[11]) بعدهما[12]. «وَ» كذلك[13] أجري مجرى الظرف «حَسْبُ[14]» لشبهها بـ (غَيْرُ[15]) في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها[16] بالإضافة. «وَمِنْهَا» أي: من الظروف المبنية «حَيْثُ[17]» للمكان[18]. وقال الأخفش: قد يستعمل[19] للزمان «وَلاَ يُضَافُ[20] إِلَّا إِلَى جُمْلَةٍ» اسمية كانت أو فعلية «فِي الأَكْثَرِ» أي: في أكثر الاستعمالات. وقد جاء[21]:

أَمَا[22] تَرَى حَيْثُ[23] سُهَيلٍ[24] طَالِعاً .....

فـ (حيث[25]) فيه[26] مضاف إلى مفرد وهو (سهيل) مفعول (ترى) أي: أما ترى[27] مكان سهيل طالعاً. آخره[28]: نجماً

---

(١) نائب فاعل أجري. (٢) متعلق لمقدر وإن أجري هذان اللفظان. (٣) لفظ غير. (٤) أي: المعدودة من المبنيات. (٥) علة لمقدر بني. (٦) لفظ قبل وبعد وشبههما. (٧) أي: كالإبهام ويحتمله المتكلم. (٨) أي: من لفظ غير في موضع. (٩) في موضع. (١٠) أي: غير زيد. (١١) لفظ غير. (١٢) أي: بعد لا وليس. (١٣) أي: كما أجري لا غير وليس غير. (١٤) أصله حسبك فحذف بني. (١٥) أي: لفظ غير. (١٦) لأنَّه لاستغراق الماضي. (١٧) بالحركات الثلاث وكذا حدث. سواء للتعليل أو للإطلاق. (١٨) لأنَّها موضوعة. (١٩) قليلاً لفظ حيث. (٢٠) أي: حيث مع ملازمتها للإضافة. (٢١) إضافة حيث إلى المفرد. (٢٢) نافية. (٢٣) بمعنى المكان. (٢٤) نجم يضيء كالشهاب ساطعاً أي: لامعاً. (٢٥) لفظ حيث. (٢٦) أي: في البيت. (٢٧) أنت. (٢٨) أي: آخر البيت.

لَا غَيْرُ وَلَيْسَ غَيْرُ وَ حَسْبُ وَمِنْهَا[1] حَيْثُ وَلَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى الْجُمْلَةِ فِي الأَكْثَرِ

(١) نحو: رب بعد كان خبرا من قبل أي: متأخر كان خبراً من متقدم ومنه قراءة ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ بالجر والتنوين على قراءة شاذة. ج. وغيره.

(قوله: كما فيها) أي: في الغايات لكونها جهات غير محصورة. (قوله: نحو: جاء زيد لا غير) أي: لا جاء غيره ولا غيره جاء. (قوله: وليس غير) وغير خبر ليس؛ أي: ليس الجائي غيره، وقال الأخفش: يجوز أن يكون اسمه كذا في الرضي. (قوله: وكذلك حسب) بفتح الحاء وسكون السين الكفاية، قال الله تعالى: ﴿حَسْبُكَ ٱللَّهُ﴾، وقيل: وحسبك درهم من هذه الدراهم؛ أي: كفاك، وهذا رجل حسبك من رجل، وهو مدح للنكرة، ولا يقال: مررت بأخيك حسبك من رجل كذا في شمس العلوم. (قوله: وعدهم تعرفها بالإضافة) إلا أن عدم تعرف غير لتوغلها في الإبهام، وعدم تعرف حسب لكونها بمعنى يحسبني فإضافتها لفظية في الصحاح: هذا رجل حسبك من رجل وصف للنكرة؛ لأن فيها تأويل فعل كأنه قيل: يحسب بك، وبما ذكرنا ظهر لك أنه ليس مشابهاً للغايات في الإبهام، ولذا لم يقل: وأجرى مجراً لا غير، وليس غير وحسب، بل شبه حسب بغير وإنه ليس بمعنى لا غير على ما وهم. (قوله: حيث للمكان) وقد يفتح للخفة ويكسر لالتقاء الساكنين في الصحاح كلمة حيث تدل على المكان؛ لأنه ظرف في الأمكنة بمنزلة حين في الأزمنة، وحوث لغة في حيث. (قوله: قد يستعمل في الزمان) أي: كالمميز كما في قوله:

(قوله: أي: مجرى الظروف الخ) الضمير راجع إلى ما قطع فالتفسير إنما هو باعتبار حاصل المعنى. (قال المصنف: وليس غير) وغير منصوب المحل خبر ليس، واسمه مضمر عند المبرد؛ أي: ليس شيء منه غير ذلك، ومرفوع عند الزجاج باسميتها والخبر محذوف؛ أي: ليس فيه غير ذلك (موشح). (قوله: لشدة الإبهام الذي فيه) فلذا لا تتعرف بالإضافة إلى المعرفة فهي أشد إبهاماً من مثل؛ ولذا لم يبن مثل على الضم، وقوله: كما فيها؛ أي: كشدة الإبهام في الغايات[1]؛ لأنها لكونها جهات غير محصورة مبهمة فإن قولك قدام زيد مثلاً يتناول ما قدام وجهه إلى انقطاع الأرض، وقوله: وحسب بمعنى الكفاية ومنه حسبك الله، وقوله: وعدم تعرّفها بالإضافة؛ أي: لكونها بمعنى يحسبني لا للإبهام فإضافته لفظية (سيد). (قوله: حيث للمكان) المبهم وهو بحركات الثاء، وجاء حوث بالواو في لغة طي، ومن العرب من يعرب حيث، وقراءة من قرأ: ﴿وَمِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ يحتملها، ويحتمل البناء على الكسر. (قوله: وقد يستعمل للزمان) بمعنى حين، وقد تمسك الأخفش بقول طرفة من المديد:

لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ
حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهْ

أي: مدة حياته وقدمه[2] فاعل، وساقه مفعول مقدم، وفيه أن حيث في البيت ظاهره أنه للمكان؛ أي: حيث مشى وتوجه (شرح المغني). (قوله: وقد جاء: أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا الخ) أي: وقد جاء مضافاً إلى المفرد بطريق الشذوذ كما في

(١) من الإنارة.

يُضيءُ كالشِّهَابِ سَاطِعاً وإنَّما بنيت[1] على الضم كالغايات لأنَّها[2] غالبة الإضافة إلى[3] الجملة والمضاف[4] إلى الجملة في الحقيقة مضاف إلى المصدر الذي تضمنته الجملة[5]. فهي[6] وإن كانت[7] في الظاهر مضافة[8] إلى الجملة فإضافتها[9] إليها كلا إضافة[10]، فشابهت[11] الغايات[12] المحذوف ما أضيفت إليه، فبنيت[13] على الضم مثلها. ومع الإضافة إلى المفرد[14] يعربه[15] بعضهم[16] لزوال[17] علة البناء، أي: الإضافة إلى الجملة، والأشهر[18] بقاؤه[19] على بنائه[20]، لشذوذ الإضافة إلى المفرد[21]. «وَمِنْهَا» أي: من الظروف المبنية «إِذَا» زمانية كانت أو مكانية[22]. وإنَّما بنيت لما ذكرنا في (حَيْثُ) وهي[23] إذا كانت زمانية «لِلْمُسْتَقْبَلِ[24]» أي: للزمان[25] المستقبل، وإن كانت[26] داخلة على الماضي، وذلك لأنَّ[27] الأصل[28] في استعمالاتها[29] أن تكون[30] لزمان من أزمنة المستقبل مختص[31] من بينها بوقوع حدث[32] فيه مقطوع[33] بوقوعه[34] في اعتقاد المتكلم[35]. والدليل عليه[36] استعمالاها[37] في الأغلب الأكثر[38] في هذا المعنى، نحو: (إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ[39]) وقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۝١﴾ ولهذا[40] كثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علَّام[41] الغيوب بالأمور المتوقعة[42]. وقد استعمل[43] في الماضي كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا[44] بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَيْنِ[45]﴾، و: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ[46]﴾، و: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا﴾.

(١) كلمة حيث. (٢) حيث. (٣) فمن المضاف محذوف. (٤) أي: الاسم الذي يضاف. (٥) وإن في الأقل مضافة إلى مفرد فلا يضر القاعدة الكلية. (٦) كلمة حيث. (٧) كلمة حيث. (٨) خبر كانت. (٩) حيث. (١٠) يعني لا فرق بين إضافته وعدمه. (١١) الفاء للجزاء، كلمة حيث. (١٢) كقبل وبعد. (١٣) حيث. (١٤) ففيه قولان أحدهما. (١٥) أي: لفظ حيث. (١٦) أي: بعض النحاة وهو هزبل. (١٧) علة يعرب. (١٨) هذا قول الثاني. (١٩) حيث المضاف إلى المفرد. (٢٠) حيث المضاف إلى المفرد. (٢١) وبالشاذ لا يبطل المصطلح عليه. (٢٢) إذا المفاجآت على بعض الوجوه. (٢٣) أي: لفظ إذا. (٢٤) أي: الكائن أو كائن. (٢٥) فسرنا للزمان المستقبل احترزا عن الفعل المستقبل. (٢٦) أي: كلمة إذا. (٢٧) حاصل. (٢٨) أي: الحقيقة. (٢٩) أي: كلمة إذا. (٣٠) أي: كلمة إذا. (٣١) صفة زمان. (٣٢) ولذا التزم إضافتها إلى الجملة. (٣٣) صفة حدث. (٣٤) أي: ذلك الحدث. (٣٥) بخلاف إن فهي عكس إذا في المعنى والحكم. (٣٦) أي: على كونه لزمان من أزمنة المستقبل. (٣٧) إذا. (٣٨) وكثرة الاستعمال دليل الحقيقة. (٣٩) فالنهار موجود. (٤٠) أي: للعلة المذكورة وهي أنَّ الأصل في استعمالها .اهـ. رضا. (٤١) وهو الله عز وجل. (٤٢) أي: المنتظرة. (٤٣) لفظ إذا مجازاً. (٤٤) فإنَّه حكاية عن الماضي. (٤٥) أي: الجبلين. (٤٦) بين جانبين الجبلين بقصدهما.

قوله من الرجز: أما ترى الخ، قيل: الهمزة للاستفهام، وما للنفي وليس بشيء، بل لفظة أما أداة تنبيه واستفتاح، وترى من الرؤية البصرية بمعنى: تبصر متعد إلى مفعول واحد وهو إما طالعاً فنجماً بدل منه وساطعاً صفته، وأما نجماً حال من سهيل، وقوله: ساطعاً ويضيء وصفان لنجماً، وسهيل: اسم نجم معروف بقرب القطب الجنوبي يطلع وقت السحر وعند طلوعه تنضج الفواكه، وفيه الشاهد حيث أضيف حيث إليه، وهو مفرد؛ لأنه أقيم مقام لفظ مكان (حلبي)، ويضيء من الإضاءة؛ أي: ينير[1] ويشرق، والشهاب ككتاب شعلة نار وساطعاً مرتفعاً، وروى لامعاً واللمعان الإضاءة، قال الحلبي: ويروى برفع سهيل على أنه مبتدأ محذوف الخبر؛ أي: موجود فحذف لدلالة الحال عليه؛ أعني: طالعاً، ومع إضافتها إلى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء؛ أعني: الإضافة إلى الجملة والأشهر بقاؤه على بناءه. (قوله: فشابهت الغايات) حاصله أنها وإن كانت مضافة إلى الجمل بعدها إلا أن إضافتها ليست بظاهرة؛ إذ الإضافة في الحقيقة إلى مصادر تلك الجمل فكان المضاف إليه محذوفاً (نعمه)، وقوله: المحذوف ما الخ من قبيل وصف جار على غير ما هو

(١) والشارح.

وَمِنْهَا[1] إِذَا[2] وَهِيَ لِلْمُسْتَقْبَلِ[3]

(١) أي: من الظروف المبنية.
(٢) زمانية كانت او مكانية.
(٣) وإن كانت داخلة على الماضي.

لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ ... حَيْثُ تَهْدِي سَاقُهُ قَدَمُهْ

في الصحاح: هداه؛ أي: تقدمه، واستشهد بهذا البيت، وقوله: للفتى خبر عقل؛ أي: للفتى عقل يعيش به مدة حياته، وفي الرضي: ولا يمتنع حمله على المكان؛ أي: حيث مشى. (قوله: مفعول لترى) كما في الرضي، فعلى هذا طالعاً حال، ونجم بالرفع فاعله، والعائد محذوف؛ أي: طالعاً في ذلك المكان ويضيء وساطعاً وصفان لنجم، وفي شرح أبيات الوكني نجماً بالنصب، فقال: إنه بدل من طالعاً، وطالعاً مفعول ترى، وحيث ظرف ترى، وقال شارح اللباب: واعلم أن حيث ليست بلازمة للظرفية فإنها في البيت مفعول به لترى؛ أي: مكان سهيل كما في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾، وطالعاً مفعول ثان لترى، أو حال من سهيل، والعامل ترى إن جعلت حيث صلة بمنزلة مقام في قوله: لقيت منه مقام الذئب، وإن لم تجعل صلة تكون حالاً، والعامل فيه معنى الإضافة؛ أي: مكاناً مختصاً بسهيل حال كونه طالعاً، ويجوز أن يكون في البيت باقياً على

الظرفية. وحذف مفعول ترى نسيا منسياً كأنه قيل: أما تحدث الرؤية في مكان سهيل طالعاً انتهى. قلت: جعل الحال من المضاف إليه على أن يكون العامل معنى الإضافة غير مرضي عندهم، وكذا القول بزيادة حيث، والأولى أن يجعل الحال من ضمير يعود إلى سهيل حذف هو وعامله للدلالة عليه؛ أي: تراه طالعاً. (قوله: لشذوذ الإضافة إلى المفرد) ولذا يرفع بعضهم سهيل على أنه مبتدأ محذوف الخبر؛ أي: حيث سهيل موجود وترك إضافته مطلقاً أشد. (قوله: زمانية كانت أو مكانية) وهي التي للمفاجأة عند المبرد، وإذا الشرطية لا تكون إلا زمانية. وأما التي لا تكون ظرفاً أصلاً ففي ثبوتها اختلاف كما يجيء، ولذا لم يقل: أو لا يكون لشيء منهما. (قوله: لما ذكرنا في حيث) في الرضي: وأما إذا ففيها خلاف هل هي مضافة إلى الشرط أو لا انتهى، فالدليل المذكور في حيث إنما يجري على مذهب من قال بإضافتها إلى الشرط، وإنها ظرف للجزاء كما هو المشهور. وأما على القول بأنها مقطوعة عنها والعامل فيها الشرط فلا، والأولى ما قال الشيخ ابن الحاجب: إنما بني حيث وإذ وإذا؛ لأنها موضوعة لمكان حدث تتضمنه الجملة أو زمانه فشابهت الموصولات في احتياجها إلى الجملة. (قوله: وهي إذا كانت الخ) إشارة إلى أن قوله للمستقبل خبر مبتدأ محذوف مع تقدير العاطف بقرينة كونه حكماً كالأحكام المذكورة بعده بالواو، ولا يصح جعله حالاً ولا صفة؛ لأن إذا من الظروف المبنية سواء كان للمستقبل أو للماضي أو للحال أو للاستمرار، فإذا لا يكون شيئاً منهما، وقيل: الجملة معترضة فلا حاجة إلى تقدير العطف، لكن كونه حكماً كسائر الأحكام يزيف الاعتراض. (قوله: وإن دخل على الماضي) فهي تقلب الماضي إلى المستقبل عكس إذ. (قوله: وقد يستعمل في الماضي) إما لخروجها عن الظرفية كما ذهب إليه ابن مالك حيث قال: وقد تفارقها الظرفية فتكون مفعولاً بها أو مجرورة بحتى أو مبتدأ، فإذا عنده في موضع جر بحتى، فعلى هذا لا جواب لها؛ لأنها معمولة لما قبلها، والجملة التي تتوهم في محل الجواب استئناف، وأما لبقائها عليها كما ذهب إليه أبو البقاء، وقال: دخلت حتى على معمول لغيرها في موضع النصب بالجواب وليس لحتى عمل، وإنما أفادت معنى الغاية كما لا تعمل في الجملة، وعلى هذا تكون الغاية ما يستنبط من الجواب مرتباً على الشرط، وجوز الزمخشري أن يكون حتى حرف ابتداء، واختاره الرضي فإذا باقية على ما كانت عليه قبل دخول حتى، وقد تجيء للاستمرار كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا﴾.

له. (قوله: يعربه بعضهم) أي: يجعله معرباً من ثمة روى في البيت حيث سهيل بفتح الثاء؛ أي: النصب على المفعولية لترى، وقوله: أي: الإضافة الخ تفسير للعلة فإذا زالت العلة زال البناء أيضاً فيكون معرباً على حسب العوامل. (قوله: لشذوذ الإضافة إلى المفرد) فيجعل كالمقطوع عن المضاف إليه الذي حقه أن يضاف إليه كالمنوي، وقد عرفت أن بعضهم يرفع سهيلاً على الابتداء، وقوله: إنما بنيت؛ أي: إذا على السكون لا على الضم؛ لأن الألف لا تحتمله، وفي حاشية العصام ههنا كلام فلينظر. (قال المصنف: للمستقبل) أي: غالباً، ويكون للحال أيضاً؛ نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝١﴾، ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١﴾، وإنما فسر بقوله: أي للزمان المستقبل لدفع توهم أنها تدخل على المضارع (عارف). (قوله: وذلك؛ لأن الأصل الخ) أي: كونه للمستقبل، وإن دخل على الماضي بقلب معناه إلى المستقبل ثابت؛ لأن الأصل الخ، والباء في قوله: بوقوع حدث داخل على المقصور؛ أي: بوقوع حدث متوقع في ذلك الزمان فقوله: فيه ظرف الوقوع والضمير عائد لزمان ومقطوع صفة حدث؛ أي: كما أن إذ لزمان من أزمنة الماضي مختص بوقوع الخ، وقوله: مقطوع بوقوعه قيل: الباء لتقوية العمل، وفيه أن المعهود في التقوية هو اللام فالظاهر: أنه لتضمين معنى الحكم أو الجزم أو غير ذلك. (قوله: وقد يستعمل في الماضي) أي: استعمل إذا على قلة في الزمان الماضي كقوله:

ونَـدْمَـانٍ يَـزِيـدُ الـكَـأسَ طِـيـبـا
سَـقَـيْـتُ إذا تَـغَـوَّرَتِ الـنُّـجـومُ

وفي التنزيل: ﴿إِذَا مَا أَتَوْكَ﴾، ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً﴾ إلى غير ذلك. (قوله: أي في إذا معنى الشرط) يعني: متضمنة إياه ولا يجزم به إلا للضرورة كقوله:

اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى
وإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

واختلف في تأمل إذا إذا كانت شرطية فمنهم من يقول: شرطها عاملها، وقيل: جوابها وهم الأكثرون، وتمامه في إيضاح المفصل.

«وَفِيهَا» أي: في (إِذَا «مَعْنَى الشَّرْطِ[1]» وهو ترتيب مضمون جملة[2] على[3] أخرى[4] فتضمنت[5] معنى حرف[6] الشرط، فهذا[7] علة أخرى[8] لبنائها[9]، «وَلِذَلِكَ» أي: لكون[10] معنى الشرط[11] فيها «أُخْتِيرَ» أي جعل مختاراً «بَعْدَهَا[12] الفِعْلُ[13]» لمناسبة الفعل الشرط. وجوز الاسم أيضاً[14] على[15] الوجه الغير المختار، لعدم تأصلها[16] في الشرط مثل: (إنْ[17]، ولو). «وَقَدْ تَكُونُ» أي: (إِذَا[18]) «لِلْمُفَاجَأَةِ[19]» مجردة[20] عن معنى الشرط، يقال[21]: فاجأ[22] الأمر مفاجأةً من[23] قولهم[24]: فَجأتُه[25] فُجاءَة. بالضم والمد. إذا لقيته[26] وأنت لا تشعر به[27]، «فَيَلْزَمُ[28] المُبْتَدَأُ بَعْدَهَا» فرقاً[29] بين (إِذَا) هذه[30] وبين (إذا) الشرطية. والمراد[31] بلزوم المبتدأ: غلبة وقوعه بعدها[32]، فلا ينافي[33] ما سبق من[34] عدم وجوب الرفع بعدها[35] في[36] باب الإضمار على شريطة التفسير. نحو: (خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبُعُ[37]) أي: فإذا السبع حاضر[38]، أو واقف، على حذف الخبر.

---

(١) غالباً. (٢) جزاء. (٣) جملة. (٤) شرط. (٥) إذا. (٦) وهي كلمة إن. (٧) أي: تضمن معنى حرف الشرط. (٨) غير الأولى. (٩) أي: بناء كلمة إذا. (١٠) أي: لوجود. (١١) يعني لتضمنها معنى الشرط لا لأصالتها فيه ووضعها لاختير. وجيه. (١٢) إذا. (١٣) ولم يجب. (١٤) كالفعل. (١٥) متعلق يجوز. (١٦) إذا. (١٧) أي: مثل أصالة إن ولو. (١٨) أي: لفظ إذا بيان لمرجع الضمير. (١٩) والظرف. خبر يكون. (٢٠) حال. (٢١) وبهذا بين الشارح لغة المفاجأة. (٢٢) يعني: يريد أنه مهموز من باب المفاعلة. (٢٣) مأخوذة. (٢٤) أي: العرب. (٢٥) من باب سمع أو منع بمعنى هجمت عليه. قاموس. (٢٦) حال. (٢٧) أي: بالملاقات. (٢٨) الفاء عاطفة. (٢٩) علة لزوم المبتدأ. (٣٠) أي: المفاجآت. (٣١) أي: مراد المصنف. (٣٢) أي: بعد إذا المفاجأة. (٣٣) أي: اللزوم. (٣٤) بيان لما. (٣٥) أي: بعد إذا المفاجأة. (٣٦) ظرف عدم وجوب. (٣٧) مبتدأ، ولما لم يتعرض المصنف المثال ذكره الشارح. (٣٨) خبر المبتدأ المحذوف.

(قوله: حرف الشرط) وهو إن ولو ولا يكون معنى الشرط في اسم إلا بالتضمين، قوله: فهذا؛ أي: تضمن معنى الشرط علة أخرى للبناء غير ما ذكرنا في حيث. (قوله: ولذلك اختير) أي: ولأجل أن في إذا معنى الشرط عارضاً غير راسخ اختير بعدها الفعل ولم يجب، قال في المكمل: وإذا لا يضاف إلى جملة اسمية؛ لأن في إذا معنى الشرط فأشبه لفظة إن بكسر الهمزة فكما أن إن يقتضي الفعل، فكذا بعد إذا فإن رأيت بعدها اسماً، فاعلم أنه فاعل فعل مضمر يفسره ما بعد ذلك الاسم؛ نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١﴾، وفي المغني: إذا الشرطية تختص بالجملة الفعلية على عكس الفجائية، ويكون بعدها الفعل كثيراً ماضياً، وقليلاً مضارعاً، وقد اجتمعا في قوله:

والنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغَّبْتَهَا
وإِذَا تُرَدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ

(قوله: أي: جعل مختاراً) يعني: لا واجباً، قيل: فائدة هذا التفسير الإشارة إلى جواز وقوع الاسم بعدها إشارة ظاهرة (نور الدين). (قوله: لعدم تأصلها في الشرط) أي: لعدم عراقتها وأصالتها في ذلك لمخالفته؛ لأن الذي هو أصل فيه من حيث إنه للمقطوع وأن للمفروض؛ ولأنه قد يتجرد عنه. (قال المصنف: للمفاجأة) أي: لملاقاة الشيء بغتة، وفي الهندي؛ أي: لوجود الشيء مكانك فجأة والفجأة: كي رادر يافتن ناكاه. (قوله: مجردة عن معنى الشرط) أي: فلا يحتاج إلى الجواب، ولا يقع في ابتداء الكلام عكس إذا الشرطية، ومعناها الحال لا الاستقبال. (قوله: من قولهم فجئته الخ)

وَفِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ وَلِذَلِكَ اخْتِيرَ بَعْدَهَا الفِعْلُ وَقَدْ تَكُونُ لِلْمُفَاجَأَةِ فَيَلْزَمُ المُبْتَدَأُ بَعْدَهَا

(قوله: وفيها معنى الشرط) غير الأسلوب اللاحق والسابق. ولم يقل: للشرط إشارة إلى أن معنى الشرط عارض له وليس راسخاً رسوخه في سائر أسماء الجوازم؛ لأن الحدث الواقع فيه مقطوع به في أصل الوضع، والشرط ينافيه؛ لأنه مفروض الوجود إلا أن أكثر الأمور التي يتوقع وقوعها قطعاً لما كان يظهر بخلافه جوزوا تضمنه معنى أن، فلم يرسخ فيه معنى أن الدال على الفرض، بل صار عارضاً على شرف الزوال بخلاف سائر الأسماء فإنها لم توضع لزمان يقطع فيه المتكلم الحدث الواقع فيه، فجاز أن يرسخ فيه الفرض الذي هو معنى الشرط. وجاز أن يكون جزاؤها اسمية بغير فاء ولم يجزم المضارع الواقع جزاء، ولم يلزم الأخفش وقوع الفعلية بعده. (قوله: فهذا علة أخرى لبنائها) وحمل عليه ما ليس فيه معنى الشرط لاشتراكهما في الصيغة. (قوله: لكون معنى الشرط) قد عرفت أن هذه العبارة تفيد عدم رسوخ الشرط فيها، فيصح تعليل الأختيار بها من غير حاجة إلى ضميمة لها كما وهم. (قوله: للمفاجأة) ولا يحتاج إلى جواب ولا يقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال، والأكثر توافقه بحال أنت فيها. قال: وقد تراخى كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ ۝٢٠﴾، وهو حرف عند الكوفيين والأخفش، ولا محل لها من الإعراب، وظرف عند غيرهم مكان أو زمان كما سيجيء. (قوله: من قولهم

وبابه فرح ومنع؛ يعني: أن المفاعلة مأخوذ من هذا المجرد، وبمعناه لا من فجئت الناقة إذا عظم بطنها. (قوله: فيلزم المبتدأ بعدها) قيل: يعني تختص بالجمل الاسمية؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾، ﴿فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ﴾، ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ﴾، ﴿فَإِذَا هُم بِالسَّاهِرَةِ ﴿١٤﴾﴾. (قوله: والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها) لا لزومه كلياً، قال الجزائري: ومنه قول الكسائي في المناظرة التي جرت بينه وبين سيبويه في قول العرب: كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها انتهى، يعني وقعت المناظرة في مجلس هرون بينهما فقال الكسائي في قولهم: فإذا هو إياها لا يجوز إلا نصب إياها؛ لأنه تم فإذا هو فذكر إياها لتنزيل إذا منزلة وجدته إياها، فقال سيبويه: فإذا هو هي، ولا يجوز إلا الرفع؛ لأن الواقع بعده جملة اسمية، فلا بد للمرفوع بعده من خبر، ولما طلب هرون العرب للشهادة ظهر أن العربي ما قاله سيبويه، وإن قصدوا الشهادة للكسائي بسبب حماية هرون إياه؛ لأنه كان يعلم الرشيد ثم الأمين فيقال: إن العرب أُرْشُوا على ذلك أو أنهم علموا منزلة الكسائي عند الرشيد، وقالوا: القول قول الكسائي، ولم ينطقوا به فاستكان له سيبويه، وترك مجلس هرون بعد ذلك وندم هرون على ما فعله من الحماية، ويقال: أعطى له يحيى ابن خالد البرمكي وزير هارون عشرة آلاف درهم فخرج إلى فارس فأقام بها حتى مات، ولم يعد إلى البصرة فصارت هذه الواقعة سبب علته التي مات منها، وقال الزجاجي: مشنّعاً على الكوفيين الذين منهم الكسائي، فإذا عندهم كالنعامة إن قيل: لها احملي، قالت: أنا طائر، وإن قيل لها طيري، قالت: أنا جمل؛ لأنه إن كان إذا عندهم كسائر الظروف لزمهم أن يرفعوا بعدها اسماً واحداً، وإن أعملوها عمل وجدت طالبناهم بفاعل ومفعولين، ثم إن إعراب النصب في فإذا هو إياها خرّجوه على وجوه، أحدها أنه على معنى وجدته إياها وفيه نظر؛ لأنه ينصب مفعولين، ثانيها: قول المقدسي الأقرب أن الأصل فإذا هو موجود إياها فحذف الخبر، ثالثها: أن يكون نصبه على إسقاط الكاف فيكون التقدير فإذا هو كها؛ أي: فإذا الزنبور كالعقرب، وهو مبني على جواز دخول الكاف على الضمير، رابعها: قول بعض النحاة: أنه يجوز أن يكون إياها كناية عن الجملة فالتقدير فإذا هو لسعته لسعتها فكنى عن الجملة بقوله: نكرة، وإذا كان كناية عن نكرة صار في حكم النكرة، خامسها: أن الأصل فإذا هو هي فاستعير ضمير النصب موضع ضمير الرفع كما في قراءة: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، سادسها: أنه مفعول به، والأصل فإذا هو يساويها أو يشبهها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير، سابعها: أنه مفعول مطلق فالأصل فإذا هو يلسع لسعتها ثم حذف الفعل والمضاف، فهذه التوجيهات كلها ضعيفة والحق

فحينئذ الخ) قيد بذلك؛ لأن فجأ يجيء بمعنى آخر في القاموس: فجئت الناقة كفرح عظم بطنها، وكمنع؛ أي: جامع؛ يعني: أنه مأخوذ من هذا المجرد، وبمعناه في القاموس: فجأة كسمعه ومنعه، فجأة هجم عليه كفاجأه. (قوله: بالضم والمد) لا بالكسر والمد، فإنه مصدر فاجأ، وما قيل: إنه قيد بالضم؛ لأنه كالضربة مصدر فجأ بمعنى أخذه بغتة، فلم توجد في الكتب المشهورة من اللغة. (قوله: فيلزمها الاسمية) أي: على أحد الأقوال فإن فيه ثلاثة أقوال: الأولى: اختصاصها بالاسمية، والثاني: جواز دخولها على الاسمية والفعلية، والثالث: إذا قرنت بقد يجوز دخولها عليه، وإن لم تقترن فيمنع كذا في التحفة، فحينئذ لا تنافي بين هذا وبين ما سبق في شريطة التفسير، ولا حاجة إلى تكلف حمل اللزوم على الغلبة كما ذكره الشارح، ولا إلى تخصيص اللزوم بغير باب شريطة التفسير كما قيل.

والعامل في (إذا) هذه معنى المفاجأة، وهو عامل[1] لا يظهر[2]، وقد استغنوا[3] عن إظهاره لقوة ما[4] فيه من[5] الدلالة عليه[6]. وأمَّا الفاء[7]: فهي للسببية فإنَّ مفاجأة السبع مُسَبَّبَةٌ[8] عن الخروج[9]. قيل[10]: والأقرب إلى التحقيق[11] أنَّها[12] للعطف[13] من جهة المعنى، أي: خرجت ففاجأت، وحاصل المعنى[14]: خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع، كما هو مذهب[15] الزجاج أنَّ[16] (إذا) هذه[17] زمانية، أو[18] مكان وقوف[19] السبع، كما ذهب إليه المبرد[20]، فإنَّها[21] عنده مكانية. وقوله[22] (زَمَانُ وُقُوفِ السَّبُعِ، أَوْ مَكَانُهُ) مفعول[23] فيه لفاجأت، لا مفعول به. وإلَّا لم تبق (إِذَا[24]) ظرفية[25] بل تصير اسمية بل[26] المفعول به محذوف، أي: فاجأت في زمان وقوف السبع أو مكانه إيَّاه أي[27]: السبع، وقد تكون[28] لمجرد الزمان[29] نحو: آتيك إذا احْمَرَّ البُسر، أي: وقت[30] احمرار البُسر. وقد يستعمل[31] اسماً مجرداً عن معنى الظرفية في نحو: (إِذَا[32] يَقُومُ زَيْدٌ إِذَا[33] يَقْعُدُ عَمْرٌو) وقد سبقت إليه[34] الإشارة[35]. «وَمِنْهَا[36]» أي: من الظروف المبنية «إِذْ[37]»

(١) خبر ملفوظ. (٢) أي: لا يجوز إظهاره كما في المنادى. (٣) نحاة. (٤) أي: المعنى الذي. (٥) بيان لما. (٦) لفظ إذا. أي: على معنى العامل. (٧) أي: في إذا السبع. (٨) خبر إن. (٩) والخروج سبب. (١٠) قائله الرضي في تحقيق الفاء. (١١) أي: الصواب. (١٢) أي: الفاء. (١٣) وهو لا ينافي السببية كما تقدم في باب العطف. (١٤) إذا كان للعطف. (١٥) يعني تقدير الزمان مبني على مذهب الزجاج. (١٦) بيان لما في كما. (١٧) أي: المفاجأة. (١٨) التقدير. (١٩) أي: حضور. (٢٠) والسيرافي أنَّها لحرف معان. (٢١) أي: المفاجأة. (٢٢) مبتدأ. أي: قول القائل على مذهب الزجاج. (٢٣) خبره. (٢٤) أي: لفظ إذا. (٢٥) حال. (٢٦) عطف على قوله لا مفعولاً به. (٢٧) وهذا تفسير للمفعول به المحذوف. (٢٨) أي: لفظ إذا. (٢٩) أي: مجرداً عنها معنى الاستقبال والزمان. ويدخل الجملتين. (٣٠) فيجوز أنَّ وقت احمرار البسر حالاً. وجيه. (٣١) لفظ إذا. (٣٢) مبتدأ. (٣٣) مبتدأ. (٣٤) أي: جواز استعمالها ومنعه. (٣٥) في بحث حيث قال الرضي: ولم أعثر. (٣٦) النوع الرابع. (٣٧) أي: لفظ إذ.

عدم ثبوت وقوع المنصوب بعد إذا كما قاله سيبويه، فالقول ما قالت حذام والسلام، وقوله: على حذف الخبر؛ أي: جوازاً كما مر. (قوله: والعامل في إذا هذه معنى المفاجأة) وهو مذهب الخليل وإليه ذهب الزمخشري والمصنف، وقال غيرهم: العامل هو الخبر المذكور أو المقدر، وفي الكشاف عند قوله تعالى في سورة الروم: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ تقديره: ثم إذا دعاكم فاجأتم الخروج في ذلك الوقت، قال ابن هشام: زعم الزمخشري أن عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة ولا يعرف هذا لغيره، وإنما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو: خرجت فإذا زيد جالس أو المقدر في نحو: فإذا الأسد بالباب؛ أي: حاضر انتهى. (قوله: وهو عامل لا يظهر) في اللفظ كعامل المنادي، وقوله: لقوة ما فيه؛ أي: لقوة ما في ذاك العامل؛ أعني: وضوح كونه مدلولاً عليه، وهذا التوجيه؛ أعني: جعل الضمائر راجعة إلى العامل على أن يكون قوله: عليه نائب الفاعل للدلالة أنسب مما وجّهه به البعض. (قوله: فهي للسببية) أي: لا للعطف لئلا يلزم عطف الاسمية على الفعلية. (قوله: قيل: والأقرب الخ) قائله الشيخ الرضي، وقيل: زائدة، وليس بشيء؛ إذ لا يجوز حذفها. (قوله: ففاجأت زمان وقوف الخ) أي: صادفت ولاقيت فجأة في زمان الخ، فالزمان مفعول فيه، والمفعول به محذوف، والتقدير: فاجأت في زمان وقوف السبع إياه؛ أي: السبع فافهم، وقوله: مذهب الزجاج واختاره الزمخشري والمصنف. (قوله: لا مفعول به) فيه كلام فليطلب من حاشية السيلكوتي، وقوله: بل تصير اسمية؛ أي:

وَمِنْهَا[1] إِذْ

(١) أي: من الظروف المبنية.

(قوله: والعامل في إذا هذه) أي: ذهب إليه الزمخشري وابن الحاجب، وعند غيرهم الخبر المذكور في نحو: خرجت فإذا زيد جالس، أو المقدر في نحو: فإذا السبع؛ أي: حاضر، وإن قدرت أنها الخبر فعاملها مستقر كذا في المغني، وعلى جميع التقادير إذا مقطوعة عن الإضافة، وعلى تقدير كونه ظرف زمان يحتاج إلى تقدير المضاف إذا كان خبراً عن الجثة؛ نحو: خرجت فإذا السبع؛ أي: إذا حضور السبع. (قوله: فهو للسببية) حذراً من لزوم عطف الاسمية على الفعلية. (قوله: قيل) قائله الشيخ الرضي، ويؤيده وقوع ثم موقع الفاء في قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ﴾. (قوله: لا مفعول به) كلام المصنف حيث قال: أي خرجت ففاجأت وقت وقوف السبع يدل على أنه جعله مفعولاً به كما ذهب إليه ابن مالك من أنه قد تفارقها الظرفية، وكذا عبارة الكشاف حيث قال في تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَ الْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ﴾: إن إذا هذه المفاجأة، والتحقيق فيها إنها إذا الكائنة بمعنى الوقت الطالبة ناصباً لها جملة تضاف إليها خصت في بعض المواضع بأن يكون ناصبها فعلاً مخصوصاً وهو فعل المفاجأة، والجملة ابتدائية لا غير فيقدر في قوله: ﴿فَإِذَا جَآءَ الْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ﴾ ففاجأ موسى وقت تخيل سعي حبالهم وعصيهم، وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ﴾ أي: ثم فاجأوا وقت كونهم بشراً ينتشرون، فإن ظاهر كل من التقديرين أنه جعلها مجردة عن الظرفية مفعولاً بها، وأما ما قاله الشارح من أن المفعول به محذوف، وإذا مفعول فيه فيحدث ركاكة المعنى؛ إذ

الكائنة «لِلْمَاضِي[1]». وبناؤها[2] لما[3] مر في (حَيْثُ) أو لكون وضعها وضع[4] الحرف[5]. وقد تجيء للمستقبل كقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ[6]﴾. «وَتَقَعُ بَعْدَهَا[7] الْجُمْلَتَانِ» الاسمية[8] والفعلية، لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي[9] إخصاصها[10] بالفعلية مثل: (كَانَ ذَلِكَ[11] إِذْ زَيْدٌ[12] قَائِمٌ، وَإِذْ[13] قَامَ زَيْدٌ) وقد تجيء[14] للمفاجأة نحو: (خَرَجْتُ فَإِذْ زَيْدٌ

(١) غالباً. (٢) أي: بناء كلمة إذ. (٣) أي: الوجه الذي. (٤) أي: كوضع الحرائق علة الوقوع بعد الجملتان. (٥) كان ومن. (٦) بتجرده عن الماضي واستعمال المطلق في المقيد. (٧) أي: بعد كلمة إذ. (٨) بدل من الجملتان. (٩) صفة الشرط. (١٠) أي: كلمة إذ غالباً. (١١) أي: الأمر مثلاً. (١٢) جملة اسمية. (١٣) جملة فعلية. (١٤) أي: كلمة إذ.

لِلْمَاضِي[1] وَيَقَعُ بَعْدَهَا[2] الْجُمْلَتَانِ

(١) وإذا دخل على المضارع قلبه إلى الماضي. أي: حال كونها للاستفهام والشرط.
(٢) أي: بعد إذ.

يصير التقدير خرجت ففاجأت السبع زمان وقوفه أو مكان وقوفه؛ لعدم الفائدة في التقييد بالظرف خصوصاً في قوله تعالى: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَٰمِدُونَ ۝٢٩﴾. (قوله: الكائنة للماضي) قدر المتعلق ممرفاً باللام على أنه صفة رعاية لجزالة المعنى بخلاف النكرة فإنها تكون حالاً قيداً للعامل، وأما تقدير المبتدأ وإن كان صحيحاً لكن غير ممدوح. (قوله: وقد تجيء للمستقبل) بتجرده عن الماضي واستعمال المطلق في المقيد. (قوله: الاسمية والفعلية) التي فعلها ماض لفظاً ومعنى أو معنى فقط وقد اجتمعت الثلاثة في قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ﴾.

وقد سبق أنه قال الرضي: أنا لم أعثر على إذا مجردة عن معنى الظرفية. (قوله: لمجرد الزمان) أي: للزمان المجرد عن معنى الشرطية والمفاجأة بقرينة قوله: وقد يستعمل اسماً مجرداً عن معنى الظرفية؛ أي: فيكون بمعنى الوقت؛ نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ إِنَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ۝٣٩﴾، ومن ذلك إذا التي للقسم؛ نحو: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝١﴾، والمعنى أقسم بالليل وقت غشيانه فيكون مجرورة المحل بدل بعض من الكل، ولا يجوز أن تكون شرطية؛ لأن القسم إنشائي وهو لا يقبل التعليق (مغني). (قوله: إذا الكائنة للماضي) وقد يكون إذ للتعليل نحو: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ أي: لأجل ظلمكم في الدنيا، وهل هذه حرف بمنزلة لام العلة أو ظرف، والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ قولان؛ ولذا لم يتعرض المصنف[1] لإذ التعليلية. (قوله: وضع الحروف) أي: كوضعها في كونها ثنائية، فلذا بني على السكون مع أن مقتضى العلة الضم. (قوله: إذ الأغلال في الخ) قال تعالى في سورة الزخرف: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ يعلمون في يوم القيامة فيعلمون مستقبل لفظاً ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه، وههنا كلام فليطلب من المغني وشروحه والرضي. (قال المصنف: ويقع بعدها الجملتان) أي: وجوباً إذ لا يخلو عن الإضافة إلى الجملة اسمية أو فعلية لفظاً وتقديراً بتعويض التنوين عنه. (قوله: الاسمية والفعلية) أي: على السواء الاسمية مذهب الأخفش، والفعلية مذهب سيبويه، وكلا القولين شائع فالأولى تجويزهما من غير رد أحدهما؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾، ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾، ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ﴾، وقد اجتمعت الثلاثة في آية سورة التوبة: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ﴾ الخ. (قوله: وقد يجيء للمفاجأة) نص عليه سيبويه، وهل هي ظرف مكان أو زمان أو حرف بمعنى المفاجأة أو حرف زائد ففيه أقوال: وهي الواقعة بعد بيننا وبينما ولا يليها إلا الماضي المثبت كقول عنتر بن لبيد العذري:

(١) أي: إذ.

قَائِمٌ) ولقلة مجيئها[1] لم يذكرها[2] المصنف. «وَمِنْهَا: (أَيْنَ وَأَنَّى) فهما[3] «لِلْمَكَانِ اسْتِفْهَاماً وَشَرْطاً» أي: حال كونهما للاستفهام والشرط[4]. وبناؤهما لتضمنهما معنى حرف الاستفهام أو الشرط نحو:[5] (أَيْنَ زَيْدٌ؟)، و: (أَيْنَ تَكُنْ[6] أَكُنْ[7])، و: (أَنَّى[8] زَيْدٌ؟)، و: (أَنَّى[9] تَجْلِسْ أَجْلِس). وقد جاء (أَنَّى زيدٌ؟) بمعنى: كيف[10] وجاء (أَنَّى القِتَالُ) بمعنى: متى. «وَ» منها[11]: «مَتَى[12] لِلزَّمَانِ[13] فِيهِمَا» أي في الاستفهام والشرط، نحو: (مَتَى[14] القِتَالُ؟) وَ: (مَتَى[15] تَخْرُجُ[16]). «وَ» منها: «أيّانَ[17] لِلزَّمَانِ اسْتِفْهَاماً» مِثْلُ (مَتَى) نحو:[18] ﴿أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾، والفرق بينهما أنَّ (أَيَّانَ) مختص[19] بالأمور العظام

(١) أي: مجيء إذ للمفاجأة. (٢) أي: إذ المفاجأة. (٣) موضوعات. (٤) أي: ذات استفهام. (٥) مثال الشرط. (٦) أنت. (٧) أنا. (٨) مثال الاستفهام. (٩) شرط. (١٠) أي: للحال. (١١) أشار إلى تعيين المعطوف عليه. (١٢) وضمت. (١٣) صفة متى ظرف للزمان. (١٤) استفهام. (١٥) مثال الشرط. (١٦) أخرج. صحيح. (١٧) وهو لظرف الزمان. (١٨) قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُ أَيَّانَ﴾. آ. (١٩) خبر إن.

اسْتَغْدِرِ اللهَ خَيراً وارْضَيَنَّ بِهِ
فَبَينَما العُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ
فَبَيْنَما المَرْءُ فِي الأَحْيَاءِ مُغْتَبِطٌ
إِذَا هُوَ الرَّمْسُ تَعْفُوهُ الأَعَاصِيرُ
يَبْكِي الغَرِيبُ عليهِ ليسَ يَعْرِفُهُ
وذو قَرابَتِهِ فِي الحَيِّ مَسرورُ

(غريبة)

روى أبو بكر محمد بن قاسم الأنباري عن هشام أنه عاش عبيد الجرهمي ثلاثمائة سنة، وأدرك الإسلام فأسلم ودخل على معاوية رضي الله عنه بالشام وهو خليفة فقال: حدثني بأعجب ما رأيت، فقال: مررت ذات يوم بقوم يدفنون ميتاً لهم فلما انتهيت إليهم أغرورقت عيناي بالدموع فتمثلت بقول الشاعر:

يا قَلْبُ إِنَّكَ مِنْ أَسْمَاءِ مَغْرُورُ
فَاذْكُرْ فَهَلْ يَنْفَعَنْكَ اليَوْمَ تَذْكِيرُ

إلى قوله: يبكي الغريب البيت، قال: فقال لي رجل منهم أتعرف من قال هذا الشعر، قلت: لا، قال: إن قائله الذي دفناه الساعة، وأنت الغريب تبكي عليه لست تعرفه، وهذا الذي خرج من قبره أمس الناس رحماً به وأسرّهم بموته، فقال له معاوية رضي الله عنه لقد رأيت عجباً فمن الميت قال هو عنتر بن لبيد العذري (شمني على المغني). (قوله: ولقلة مجيئها)[1] للمفاجأة، قال السيلكوتي: مجيء إذ للمفاجأة في جواب بينا، وإن كان قليلاً لكن مجيئها في جواب بينما كثير ففي التعليل تقصير، وأجيب بأن الكثرة الإضافية لا تنافي القلة الذاتية، ولك أن تقول: لم يذكرها لما أن في كونها حرفاً أو اسماً خلافاً كما مر. (قوله: أي: طال كونهما للاستفهام الخ) فهما حالان بتسمية الدال باسم بعض المدلول، وهو مجاز شائع كتسمية الفعل بالفعل فلا مسامحة ولا حاجة أيضاً إلى تقدير مضاف مثل ذا استفهام ولا إلى جعله تمييزاً. (قوله: بمعنى كيف) أي: الاستفهام من حال الشيء وصفته؛ نحو:

(١) أي: تميلون إلى الصلح.

وَمِنْهَا[1] أَيْنَ وَأَنَّى لِلْمَكَانِ[2] اسْتِفْهَاماً وَشَرْطاً وَمَتَى[3] لِلزَّمَانِ[4] فِيهِمَا وَأَيَّانَ[5] لِلزَّمَانِ اسْتِفْهَاماً

(١) أي: من الظروف المبنية.
(٢) أي: مهما.
(٣) أي: ومن الظروف المبنية متى الكائنة للزمان.
(٤) أي: في الاستفهام والشرط.
(٥) أي: ومن الظروف المبنية أيّان. آ.

(قوله: ولقلة مجيئها) أي: مجيء إذا المفاجأة في جواب بينا قليل، وفي جواب بينما كثير فالتعليل قاصر. (قوله: فهما للمكان الخ) قدر المبتدأ بالفاء بقرينة اشتمال الحكم على التفصيل؛ أعني: استفهاماً وشرطاً وجعله صفة وإن كان صحيحاً لكن جعله حكماً مستقلاً ألصق بالقلب. (قوله: أي: حال كونهما الخ) فاستفهاماً وشرطاً حالان من الضمير المستتر في الجار والمجرور، وفي جعلهما عين الاستفهام أو الشرط إشارة إلى رسوخهما فلا حاجة إلى تقدير ذاتي استفهام وشرط. (قوله: أنّى زيد) في الرضي لا يستعمل أنّى بمعنى أين إلا مع من ظاهرة؛ نحو: من أنى عشرون لنا أو مقدرة؛ نحو قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ أي: من أنى ولا يقال أنى زيد بمعنى أين زيد. (قوله: بمعنى متى) ولا يجيء بمعنى متى وكيف إلا وبعده فعل.

وبالمستقبل، فلا يقال: (أَيَّانَ يَوْمَ قِيَامُ زَيْدٍ؟) وَ: (أَيَّانَ[1] قُدُومُ الحَاجِّ؟) بخلاف (متى) فإنَّه غير مختص بهما. والمشهور فتح الهمزة والنون، وقد جاء كسرهما[2] أيضاً[3]. «وَ» منها[4]: «كَيْفَ» الكائنة «لِلْحَالِ[5] اسْتِفْهَاماً» أي: حال شيء وصفته[6] فالمراد بالحال صفة الشيء، لا زمان الحال[7] كما توهمه بعض[8] الشارحين. قال صاحب[9] المفصل: (وَكَيْفَ[10]) جَارٍ مَجْرَى الظُّرُوفِ[11]، وَمَعْنَاهُ السُّؤَالُ عَنِ الحَالِ، تَقُولُ: كَيْفَ زَيْدٌ؟ أي: عَلَى أيِّ حَالٍ[12] هُوَ؟). وهي[13] يستعمل الشرط مع (ما[14]) على ضعف عند البصريين، نحو: (كَيْفَمَا تَجْلِسْ أَجْلِسْ) أي: على أيِّ هيئة تجلس أجلس. ومطلقاً[15] عند الكوفيين نحو: (كَيْفَ تَجْلِسْ[16] أَجْلِسْ[17]). فإن كان[18] بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه[19]، وإن كان[20] بعده فعل مثل: (كَيْفَ جِئْتَ؟) فهو في محل النصب على الحالية، أي: على أيِّ حال جئت راكباً أو ماشياً. «وَمِنْهَا:» أي: من الظروف المبنية «(مُذْ وَمُنْذُ) بنيا[21] لموافقتهما (مُذْ وَمُنْذُ) حرفين[22]

(١) لعدم المستقبل ولأنَّه ماضي. (٢) وهو لغة سليم فالمشهور غير لغة سليم. (٣) كفتحهما. (٤) من الظروف المبنية. (٥) صفة كيف. (٦) من المرض والصحة وبينى لتضمن معنى الاستفهام. مغني. (٧) المقابل للماضي والمستقبل. (٨) أي: المتوسط المسمى بالوافية. لا عن ذاته. (٩) أيد تفسيره بالنقل. (١٠) أي: لفظه. (١١) لا ظرف. (١٢) من الصحة والمرض والفراغ والشغل وغيرها. مغني. (١٣) أي: كلمة كيف أي: معنا كيف. (١٤) إلى مع لفظ ما. (١٥) سواء كان مع ما أو غيره يكون شرطاً. (١٦) أنت. (١٧) أنا. (١٨) أي: وجد. (١٩) أي: عن اسم المؤخر. (٢٠) أي: وجد. (٢١) مع القاء اسمان عند المصنف لكونهما ظرفين. (٢٢) حال من مذ ومنذ.

وَكَيْفَ لِلْحَالِ اسْتِفْهَاماً وَمِنْهَا مُذْ وَمُنْذُ

(قوله: وقد جاء كسرهما) في الرضي: كسر همزته لغة سليم، وقال الأندلسي: كسر نونها لغة. (قوله: استفهاماً) وكُتب الجمهور ساكتةً عن كونها للشرط وأجاز ذلك بعض المتأخرين وهو غير مسموع، والاستفهام بكيف عن النكرة فلا يكون جوابه إلا نكرة فلا يجوز بالتركيب الصحيح في جواب كيف زيد. (قوله: جار مجرى الظروف)؛ لأنه بمعنى على؛ أي: حال والجار والمجرور متقاربان من الظرف، وكيف كأين ظرف على مذهب الأخفش، وعند سيبويه هو اسم بدليل إبدال الاسم منها؛ نحو: كيف أنت أصحيح أم سقيم، ولو كانت ظرفاً لا يبدل منها إلا الظرف؛ نحو: كيف جئت أيوم الجمعة أم يوم السبت. (قوله: فهو في محل الرفع على الخبرية) إذا لم يدخل ناسخ الابتداء على ذلك الاسم وإن دخل؛ نحو: كيف أصبحت وكيف تعلم زيد، فكيف منصوب المحل خبراً أو مفعولاً ثانياً لتلك الناسخ كذا في الرضي. (قوله: على الحالية) ويجوز أن يكون منصوب المحل صفة للمصدر الذي تضمنه ذلك الفعل فكان معنى كيف يقوم زيد يقوم زيد قياماً حاصلاً على أي صفة. (قوله: مذ ومنذ) قيل: إنهما كلمتان برأسهما؛ إذ الأصل في الحرف وما يشبهه عدم التصرف، وقيل: أصل مذ: منذ بدليل منيذو، وإنه يضم الذال لالتقاء الساكنين. (قوله: لموافقتهما الخ) قال الرضي: الأخفش والحجازيون يجرون بهما مطلقاً، والكوفيون: يرفعون بهما مطلقاً، وأكثر العرب يجرون بهما في الزمان الحاضر اتفاقاً، وإنما الخلاف بينهم في الجر بهما في الزمان الماضي ولا يستعملان في المستقبل اتفاقاً وإذا جر بهما فقيل: إنهما اسمان مضافان، والصحيح أنهما حرفا جر بمعنى من لابتداء الغاية إذا كان الزمان

﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾. (قال المصنف: ومنها متى للزمان) والفرق بينه وبين إذا إن إذا للوقت المعين، ولما يتحقق وقوعه، ومتى للوقت المبهم تقول: آتيك إذا احمر البسر، ولا تقول متى احمرّ. (قال المصنف: ومنها أيان للزمان) وإنما حركت نونها لالتقاء الساكنين وفتحت؛ لأن الفتح أخف، وقيل: أصله أيّ أوان فحذفت الهمزة التي قبلها ياء، وحذفت الياء الثانية من أيّ فبقيت إيوان بياء ساكنة بعدها واو فقلبت الواو ياء على قاعدة صرفية مشهورة، فأدغمت فصار أيان وتمامه في الرضي. (قوله: نحو قوله تعالى: ﴿أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾) و﴿أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ أي: في أيّ زمان وقوع يوم الدين، قال في الشذور: أيان مما وضع للدلالة على الزمان، ثم ضمن معنى الشرط فينجزم المضارع به كقوله:

أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا وإذا
لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنُ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا

(قوله: مختص بالأمور العظام) الباء داخلة على المقصور عليه، قال سعد الله أن أيان للاستفهام في مقام الاستبعاد؛ نحو: ﴿أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾ أي: في هذه السنة أم في السنة الآتية إلى ما لا يتناهى، والمقصود استبعاد ذلك اليوم وإنكار وقوعه في الاستقبال فبنيت لتضمنها همزة الاستفهام، وقوله: وأيان قدم الحاج ناظر إلى قوله: وبالمستقبل ففي كلامه لف ونشر على ترتيبه. (قال المصنف: للحال استفهاماً) أي: عن النكرة فجوابه أيضاً نكرة، فإذا قيل: كيف زيد، فجوابه صحيح أو سقيم، ومنه: قَالَ لِي: كَيْفَ أَنْتَ؟ قُلْتُ: عَلِيلٌ. (قوله: بعض الشارحين) كصاحب الوافية والمتوسط ووجه كونه توهماً أنك إذا قلت: كيف زيد؟ فهو سؤال عن حاله وصفته ولا دخل في

ويكونان تارة[1] «بِمَعْنَى[2] أَوَّلِ الْمُدَّةِ» أي أول مدة زمان الفعل المتقدم[3] عليهما نحو: (مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَوْ مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ) أي: أول زمان عدم رؤيته يوم الجمعة. «فَيَلِيهِمَا[4]» أي: يقع بعدهما أي: بعد (مُذْ ومُنْذُ) «الْمُفْرَدُ[5]» أي الاسم[6] المفرد، لا المثنى ولا المجموع حقيقة[7] كالمثال المتقدم[8]، أو حكماً، نحو: (مَا[9] رَأَيْتُهُ[10] مُذْ الْيَوْمَانِ اللَّذَانِ صَاحَبْنَا فِيهِمَا) أي: أول مدة عدم رؤيتي هذان اليومان. فما[11] دام لا يلاحظ هذان اليومان أمراً واحداً لا يحكم عليهما بأولية المدة، لأنَّ أول المدة إنَّما يكون أمراً واحداً لا شيئين أو أشياء. فالمثنى والمجموع إذا وقعا أول المدة يكونان في حكم المفرد «الْمَعْرِفَةِ[12]» حقيقة[13]، كالمثال المتقدم[14]، أو حكماً نحو: (مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِ لَقِيتَنِي[15] فِيهِ) لحصول[16] التعيين المقصود من كونه[17] معرفة، وإنَّما[18] كان التعيين مقصوداً، لأنَّه[19] لا فائدة في جعل الوقت المجهول أول مدة فعل، لأنَّ[20] أولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم[21] بالضرورة. «وَ[22]» تارة يكونان «بِمَعْنَى جَمِيعِ الْمُدَّةِ» أي: جميع مدة[23] زمان الفعل «فَيَلِيهِمَا[24]» أي: (مُذْ ومُنْذُ) «الْمَقْصُودُ[25]» أي: الزمان الذي قصد[26] بيانه حال كونه متلبساً «بِالْعَدَدِ[27]» أي: بعدده المستغرق جميع أجزائه[28]، بحيث لا يشذ[29] منه شيء نحو: (مَا[30] رَأَيْتُهُ[31] مُذْ يَوْمَانِ) أي: جميع أجزاء مدة زمان[32] عدم رؤيتي يومان لا أزيد[33] ولا أنقص. «وَقَدْ[34] يَقَعُ بَعْدَهُمَا[35] الْمَصْدَرُ[36]» نحو: (مَا[37] خَرَجْتُ مُذْ[38] ذَهَابِكَ) «أَوْ[39] الْفِعْلُ[40]» نحو: (مَا خَرَجْتُ

(١) إشارة إلى مجيئهما بمعنى آخر. (٢) ظرف مستقر خبر كون كما أشار الشارح إليه. (٣) صفة الفعل. (٤) الفاء تفصيل أو استئناف. (٥) فاعل يليهما. (٦) احترز كمن فعل المفرد. (٧) أي: المفرد ما يقابل التثنية والجمع. تمييز عن المفرد. (٨) أي: ما رأيته مذ يوم الجمعة. (٩) نفي. (١٠) أي: فلاناً مثلاً. (١١) مفعول للا يحكم. (١٢) الواقعة خبر منها، صفة المفرد. (١٣) تمييز. (١٤) ما رأيته مذ يوم الجمعة. (١٥) والاكتساب بملاقاة المخاطب حاصل. (١٦) علة لمقدر إنَّما يكفي كون المعرفة حكماً في الجواز. شرح. (١٧) اسم مفرد. (١٨) س م ق ج. (١٩) شأن. (٢٠) علة عدم الفائدة. (٢١) خبر إنَّ. (٢٢) عطف على قوله بمعنى أولِ المدة. (٢٣) بيانية. (٢٤) الفاء تفصيل أو استئناف، أي: يقع بعدهما. (٢٥) في عن يلي. (٢٦) أشار إلى أنَّ الألف واللام موصول. (٢٧) حال من نائب المقصود كما أشار إليه الشارح. (٢٨) أي: جميع أجزاء زمان الفعل السابق. (٢٩) أي: لا يخرج. (٣٠) نفي. (٣١) أي: فلان مثلاً. (٣٢) تفسير لمعنى مذ. (٣٣) بيان لاستغراقه. (٣٤) للتقليل. (٣٥) أي: بعد مذ ومنذ. (٣٦) فاعل يقع. (٣٧) نفي. (٣٨) أي: مذ زمان ذهابك. (٣٩) يقع. (٤٠) مجرداً أو مع أن المصدرية.

ذلك الزمان الحال؛ إذ ليس المطلوب السؤال عن حال في زمان الحال؛ أي: في هذا الحال كيف هو، وقوله: قال صاحب المفصل الخ غرضه من هذا النقل تأييد لما ذكره من معنى الحال. (قوله: جار مجرى الظروف)؛ لأنه بمعنى على أي حال والجار مع المجرور متقارب من الظرف، بل هو ظرف حقيقي اصطلاحي ففيه إشارة إلى وجه عدّ كيف من الظروف، وقوله: أي على أي حال هو، وأما قولهم: على كيف تبيع الأحمرين؛ أي: اللحم والخمر فشاذ (موشح). (قوله: وقد يستعمل للشرط مع ما) أي: يستعمل جازمة للمضارع لكنه ضعيف عند البصرية، قال الشارح في بحث كلم المجازاة، وأما انجزام المضارع مع كيفما فشاذ لم يجيء في كلامهم على وجه الاطراد انتهى، وقد يخفف كيف فيقال: كي كما في قوله:

كَي[1] تَجْنَحُونَ إِلَى سِلمٍ وَمَا نُثِرَتْ
قَتْلاَكُمُ وَلَظَى الهَيجَاءِ تَضْطَرِمُ

مغني. (قوله: ومطلقاً عند الكوفيين) يعني سواء كان مع ما أو بدونه تجزم الفعل عند قطرب والكوفيين، وقوله: وإن كان بعده فعل؛ أي: غير ناسخ، وإلا فكيف منصوب المحل خبراً

(١) بمعنى: ما يقابل اللفظي فيشمل المحل. (٢) وإن كان شاذاً.

بِمَعْنَى أَوَّلِ الْمُدَّةِ فَيَلِيهِمَا الْمُفْرَدُ الْمَعْرِفَةُ وَبِمَعْنَى جَمِيعِ الْمدة فَيَلِيهِمَا الْمَقْصُودُ بِالْعَدَدِ وَقَدْ يَقَعُ الْمَصْدَرُ أَوِ الْفِعْلُ

ماضياً معرفة؛ نحو: ما رأيته مذ اليوم، وبمعنى في أن كان حاضراً معرفة؛ نحو: ما رأيته مذ الليلة، وبمعنى من وإلى جميعاً فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه وذلك إذا كان الزمان نكرة؛ نحو: ما رأيته مذ أربعة أيام. ثم إن المصنف رحمه الله ذكر في بنائهما ثلاثة أوجه؛ الأول في شرح الكافية: وهو أنه وضع مذ وضع الحرف، وحمل منذ عليه لاتفاقهما في المعنى، والثاني ما في شرح المفصل: وهو ما ذكره في الشرح، والثالث ما ذكره فيهما: وهو أنها مقطوعة الإضافة مراده في المعنى؛ ولذلك بنيت منذ على الضم كما بنى ما قطع عن الإضافة ألا ترى أن قولك: منذ يوم الجمعة معناه أول المدة فهو يتضمن المضاف إليه كتضمن قبل عند القطع إلا أنه لم يأت إلا مبنياً؛ لأنه لم يذكر المضاف إليه معه أبداً بخلاف قبل. (قوله: أي: أول مدة زمان الفعل الخ) فاللام في المدة للعهد أو عوض عن المضاف إليه وما قيل: إن معناه أول المدة مطلقاً وتعين كونها بأول مدة الفعل المتقدم عليها مستفاد من سبق

ومفعول ثان لذلك الناسخ كذا في الرضي، ثم إن هذا إذا لم يكن فاعل ذلك الفعل هو الله تعالى وإلا كما في: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾، فهو مفعول مطلق لا حال كما لا يخفى على الفطن، قال السيلكوتي: ويجوز أن يكون كيف على تقدير وقوع فعل بعده صفة للمصدر الذي تضمنه ذلك الفعل فافهم. (قال المصنف: ومنها مذ ومنذ) قيل: أصل مذ منذ بدليل تصغيره على منيذ، وبدليل تحريك الذال بالضم عند التقاء الساكنين كتحريك ميم هم به له فيقال: لم أره مذ الجمعة كقولهم: هم القوم مراجعةً بها إلى أصلها، ولولاه لقيل: مذ الجمعة بالكسر كما قيل: ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ﴾، والكوفيون وبنو سليم يقولون: مذ ومنذ بكسر ميمهما (موشح). (قوله: الفعل المتقدم عليهما) مثبتاً كان أو منفياً، وفي التفسير إشارة إلى أن لام المدة للعهد أو للعوض. (قوله: نحو: ما رأيته مذ أو منذ يوم الجمعة) بالرفع لا بالجر وفي وجه ارتفاعه أقوال سنذكرها. (قوله: أي: الاسم المفرد الخ) أشار بالتفسير إلى أن المفرد هنا ما يقابل المثنى والمجموع، وإلى أنه أعم من الحقيقي والحكمي؛ أي: التأويلي، وقوله: هذان اليومان؛ أي: زمان المصاحبة فيكون في حكم المفرد فإنه إذا لم يلاحظ هذان اليومان أمراً واحداً بجهة من جهات الوحدة كالمصاحبة لا يحكم عليهما بأولية المدة، بل بجميع المدة كما سيأتي. (قوله: مذ يوم لقيتني فيه) الجملة صفة يوم المنوّن فبالتوصيف حصل تعيين المدة المقصود من لزوم كون المفرد معرفة فيوم في المثال معرفة حكماً، وقوله: معلوم بالضرورة؛ أي: بالبداهة، فلا فائدة في جعله أول المدة. (قال المصنف: فيليهما المقصود بالعدد) أي: دال الزمان المقصود بيانه بالعدد سواء كان معرفة أو لا مفرداً أو لا، فلذا اختار قوله المقصود بالعدد على قوله: بالعدد، قوله: حال كونه ملتبساً بالعدد جعل الباء بمعنى المصاحبة، وقطع عن المقصود الذي يطلب صلة الباء لما قاله نجم الأئمة: من أن الباء بمعنى مع وإلا كان الواجب أن يقول: المقصود به العدد؛ لأنك قصدت بقولك: يومان عدد اثنين لا أنك قصدت بالعدد يومين، وفي حاشية العصام كلام فليطالع. (قوله: أي: الزمان الذي قصد) كزمان عدم الرؤية مثلاً، وهو إما يومان أو شهراً وغيرهما فإن المقصود تحديد زمان الفعل المذكور قبلهما وتعيينه. (قوله: أي: بعده المستغرق جميع أجزاءه) وفي اللباب وحاشيته: فيليهما الزمان المقصود بيانه مفرداً أو مثنى أو مجموعاً مراداً به ساعاته؛ نحو: ما رأيته مذ يوم؛ أي: اثني عشر ساعة، أو مذ المحرم؛ أي: ثلاثون يوماً أو مذ يومان أو أيام؛ أي: جميع مدة زمان عدم رؤيتي ما ذكر لا أزيد ولا أنقص. (قوله: وقد يقع بعدهما المصدر) أي: يقع على كلا المعنيين وهو معطوف على مقدر؛ أي: يقع بعدهما اسم زمان كثيراً وقد يقع الخ، وقوله: أو الفعل؛ نحو قوله:

ذكر الفعل فلا حاجة إلى التأويلين فإنما يصح لو ثبت استعمالهما في أول المدة مطلقاً وليس كذلك فإنهما لا يستعملان إلا في أول مدة الفعل المتقدم، والوضع إنما يوجد من الاستعمال لا من مجرد الاحتمال. (قوله: أي: الاسم المفرد) الدال على الوحدة لا المثنى، والمجموع ما في حكمهما مما يدل على التعدد فلا يرد ما رأيته مذ ثلاثة أيام؛ لأنه في حكم المجموع. (قوله: أمراً واحداً) بجهة من جهات الوحدة كالمصاحبة في المثال المذكور، ولظهوره لم يتعرض لبيان جهة الوحدة. (قوله: أي: الزمان الذي الخ) يعني: أن الباء ليست صلة المقصود، وإلا لكان الواجب المقصود به العدد؛ لأنك قصدت بقولك: يومان عدد اثنين لا أنك قصدت بالعدد يومين، وما قيل: إن المعنى الذي قصد باسم العدد فيأبى عنه لفظه فيليهما؛ لأنه لا يليهما المعنى المقصود باسم العدد إلا تجوزاً. (قوله: وقد يقع الخ) معطوف على ما يستفاد من سابق كلامه؛ أي: يقع بعدهما على المعنيين اسم زمان وقد يقع بعدهما المصدر.

مُذْ ذَهَبْتَ) «أَوْ أَنَّ» أي: ما كتب على هذه الصورة مثقلة كانت أو مخففة نحو: (مَا[1] خَرَجْتُ مُذْ أَنَّكَ ذَاهِبٌ[2])، أو: (مَا خَرَجْتُ مُذْ أَنْ ذَهَبْتَ)، أو[3] الجملة الاسمية[4] نحو: (مَا خَرَجْتُ مُذْ زَيْدٌ مُسَافِرٌ) ولم يذكره[5] لقلته[6]. «فَيُقَدَّرُ» بعدهما[7] «زَمَانٌ[8] مُضَافٌ[9]» إلى أحد هذه الأمور[10]، ليصح[11] حمل ما بعدهما[12] عليهما، فكان التقدير في: (مَا[13] خَرَجْتُ مُذْ ذَهَابِكَ) مذ زمان ذهابك و[14]على هذا القياس فيما بقي «وَهُوَ[15]» أي: كل واحد من (مُذْ ومُنْذُ) اسمين[16]، «مُبْتَدَأٌ» وهما[17] معرفتان لكونهما[18] في تأويل[19] الإضافة لأنَّهما[20] إمَّا بمعنى (أَوَّلِ المُدَّةِ[21]) أوْ (بِجَمِيْعِ المُدَّةِ). «وَخَبَرُهُ[22] مَا بَعْدَهُ[23]» أي: خبر كل منهما[24] ما[25] يقع بعده[26] «خِلَافاً لِلزَّجَّاجِ»

(١) نفي. (٢) أول مدة عدم خروجي زمان ذهابك. (٣) يقع. (٤) بدون إن. (٥) مصنف، أي: وقوع الاسمية. (٦) أي: لقلة وقوع الاسمية. (٧) مذ ومنذ. (٨) لفظ زمان. (٩) صفة زمان نائب فاعل يقدر. (١٠) من المصدر وإن والفعل. (١١) علة فيقدر. (١٢) مذ ومنذ. (١٣) نفي. (١٤) قس. (١٥) استئناف أو اعتراض. (١٦) حال من مذ ومنذ. (١٧) مذ ومنذ. (١٨) مذ ومنذ. (١٩) كون اللفظ مؤولاً بالإضافة. (٢٠) مذ ومنذ. (٢١) كما مر. (٢٢) راجع إلى هو. (٢٣) والظرف صفة ما أوصلته. (٢٤) مذ ومنذ. (٢٥) أي: شيء. عند المحققين من البصريين. عوض. (٢٦) أي: كل واحد.

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ
فَسَمَا وأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ

(موشح) فإن كان الفعل ماضياً فهو بمعنى أول المدة، وإن كان مضارعاً فإن كان المضارع حالاً فهو بمعنى جميع المدة، وإن كان حكاية حال ماضية فهو بمعنى أول المدة، ولا يكون مستقبلاً؛ لأن منذ لتوقيت الزمان الماضي؛ لأن إذ مختصة بالماضي وهو مركب منه، وقال الأخفش: لا يجوز منذ يقوم زيد للزوم كون يقوم مقام قام وحذف زمان مضاف على ما يجيء في تقدير مذهب جمهور البصريين، وقوله: أو الجملة الاسمية، ومنه قوله: وَمَا زِلْتُ أَبْغِي المالَ مُذْ أَنَا يَافِعُ. (قوله: فيقدر بعدهما زمان مضاف) أي زمان كان ولذا نكره؛ يعني: سواء أريد به أول المدة أو جميعها لكن الظاهر من أمثلة الشرح كونه بمعنى أول المدة، وعلى تقدير كونه بمعنى: جميع المدة فيراد زمان الذهاب من أوله إلى الآن، فتصوير المعنى هكذا جميع مدة زمان عدم خروجي جميع أجزاء ذهابك كما أشار إليه العصام مذ تحشية قوله: وقد يقع المصدر. (قوله: ليصح حمل ما بعدهما)؛ لأنهما مبتدآن وما بعدهما خبرهما كما سيذكره بقوله وهو مبتدأ الخ فهو بمنزلة الدليل على تقدير الزمان، وقوله: مذ زمان ذهابك فحذف الزمان المضاف لكونه معلوماً من الكلام، وأقيم المضاف إليه مقامه كما في: ﴿وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾. (قال المصنف: وخبره ما بعده) لاقتضاء تقدير المعنى المقصود وتصويره إياه؛ لأن معنى ما رأيته مذ يوم الجمعة ما رأيته وأول انتفاء الرؤية يوم الجمعة، ومعنى ما رأيته مذ يومان ما رأيته، وجميع انتفاء الرؤية يومان، فيكون كل منهما مخبراً عنه بما بعده. (قال المصنف: خلافاً للزجاج) وللكوفيين أيضاً فإنهم جعلوا ما بعده فاعل فعل محذوف، واعلم أن تفصيل الكلام في هذا المقام على ما ذكره الرضي وابن هشام: أن الحجازيين يجرّون بمذ ومنذ مطلقاً؛ أي: سواء كان للزمان الماضي أو الحاضر، وأن التميميين يرفعون بهما مطلقاً، وأكثر العرب يجرّون بهما في الزمان

أَوْ أَنَّ فَيُقَدَّرُ زَمَانٌ مُضَافٌ وَهُوَ[1] مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ مَا[2] بَعْدَهُ خِلَافاً لِلزَّجَّاجِ

(١) أي: كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدأ معرفتان لكونهما.
(٢) أي: ما يقع بعده لاقتضاء تقدير المعنى المقصود وتصويره إيّاه.

(قوله: أي: ما كتب على هذه الصورة) يعني: أن الكلام على حذف المضاف؛ أي: أن يشمل المثقلة والمخففة لا أن كلمة أن مستعملة فيهما كتب على هذه الصورة حتى يرد عليه أنه يوجب أن يقرأ وما كتب على هذه الصوة موضع أن ليفيد التعميم ولا يشك عاقل أنه ليس عبارة الكتاب ذلك، وقيل: لعله اعتمد على تصوير أن بالتشديد والتخفيف اختصاراً في الكتابة. (قوله: اسمين) لا حرفي جر؛ فإنه لا محل لهما من الإعراب. (قوله: لكونهما في تأويل الإضافة) كون اللفظ مؤولاً بالإضافة ليس من الأقسام المعدود المعرفة، ولو كفى التأويل بالإضافة في صحة الابتداء بالنكرة لصح وقوع كل نكرة مبتدأ لإمكان التأويل بالاسم المضاف فالصواب أنهما مضافان إلى الجملة التي حذفت لدلالة الجملة السابقة عليها؛ ولذا بنيت منذ على الضم تشبيهاً لها بالغايات في كونها مقطوعة عن الإضافة لا الجملة التي في تأويل المفرد المعرفة وتقدير ما رأيته مذ يوم الجمعة منذ عدم رؤيتي فيكون من المضاف إلى أحدهما.

فإنَّهما[1] عنده خبر[2] المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما. ويرد عليه[3] أنَّه يلزم أن يكون المبتدأ في مثل قولك: مذ يومان نكرة[4]، والخبر معرفة[5]، وذلك[6] غير جائز. واعلم أنَّهما[7] إذا كانا مبتدأ أو خبراً فهما[8] اسمان صريحان[9] لا ظرفان[10]، فلا يصح عدهما[11] من الظروف المبنية إلَّا أن يراد بظرفيتهما[12] كونهما[13] من أسماء الزمان لا أنَّهما[14] يقعان ظرفاً في تراكيبهم[15].

(١) مذ ومنذ. (٢) خبر إنَّ. (٣) من طرف الجمهور. (٤) خبر يكون. وهو مذ ومنذ. (٥) وهو يومان. (٦) أي: كون النكرة مبتدأ والمعرفة خبراً. (٧) مذ ومنذ. (٨) مذ ومنذ. (٩) صفة اسمان. (١٠) لأنَّهما ليسا بتقدير في. (١١) مذ ومنذ. (١٢) مذ ومنذ. (١٣) مذ ومنذ. (١٤) مذ ومنذ. (١٥) عرب.

(قوله: ويرد عليه الخ) قال المصنف رحمه الله عليه: وهذا المذهب وهم لا يساعده المعنى واللفظ. أما المعنى؛ فلأنك تخبر عن أول المدة أو جميع المدة بأنها يوم الجمعة أو يومان لا العكس. وأما اللفظ؛ فلما ذكره الشارح رحمه الله، وتقديم الظرف إنما يكون مصححاً إذا كان الظرف المقدم ظرفاً للمبتدأ كقوله: في الدار رجل. وفيما نحن فيه ليس كذلك وتفصيل المقام إن لذو منذ ثلاث حالات إحداها أن يليهما اسم مجرور فهما حرفا جر بمعنى من إن كان الزمان ماضياً، وبمعنى في إن كان الزمان حاضراً، وبمعنى من وإلى جميعاً إن كان معدوداً، وثانيتهما: أن يليهما اسم مرفوع؛ نحو: مذ يوم الخميس ومنذ يومان ذهابك. وثالثهما: أن يليهما جملة فعلية واسمية، فقال البصريون: إنهما مبتدآن وما بعدهما خبرهما بدون التقدير فيما إذا كان ما بعدهما اسم زمان؛ نحو: مذ يوم الجمعة وبتقدير زمان فيما إذا كان ما بعدهما مصدراً أو جملة فقولنا: ما رأيته مذ يوم الجمعة أو يومان جملتان والثانية مفسرة للأولى؛ فلذا لم يعطف عليه وإن جاز العطف فيما هو بمعناه؛ نحو: ما رأيته وأول مدة عدم رؤيتي يوم الجمعة. وقال الكوفيون: إنهما ظرفان فإن لما قبلهما مضافان إلى جملة مصرح بجزئيها إذا كان بعدهما جملة، ومحذوف أحد جزئيها إذا كان بعدهما مفرد؛ نحو: ما رأيته يوم الجمعة ومنذ ذهابك؛ أي: مذ كان يوم الجمعة، ومنذ كان ذهابك. فقولنا: ما رأيته مذ يوم الجمعة جملة واحدة، فقال صاحب التسهيل: وإنما اخترته؛ لأن فيه إجراء مذ ومنذ على طريقة واحدة وهي كونهما ظرفين مضافين إلى جملة بعدهما مع صحة المعنى فهو أولى من اختلاف الاستعمال، وفيه تخليص من الابتداء بنكرة بلا مسوغ إن ادعى التنكر ومن تعريف غير معتاد إن ادعى التعريف، وفيه تخليص من جعل جملتين في حكم جملة واحدة غير رابط ظاهر ولا مقدر انتهى، وقد عرفت بما حررنا لك اندفاع جميع ذلك عن مذهب البصريين مرفوع(قوله: بالألف المقصورة) ويعامل ألفها معاملة ألف إلى وعلى فيسلم مع الظاهر، ويقلب ياء مع الضمير غالباً ثم ظاهر كلام المصنف رحمه الله أن لدى لغة برأسها، وفي الصحاح: إن لدى لغة في لدن. (قوله: وقد جاء الخ) في لدى ثمان لغات كعضد وجمل وكتف وحر ومن وعل وفم وخف ترك المصنف رحمه الله كلها متابعة لما في المفصل لقلته كما ترك ليت بفتح اللام وكسر التاء، ولدن بضم اللام وسكون الدال مع فتح النون. (قوله: جاء لدن بفتح اللام الخ) كما جاء في عضد عضد بسكون الضاد، ثم الحاضر اتفاقاً، وإنما الخلاف بينهم في الجر بهما في الزمان الماضي ولا يستعملان في المستقبل اتفاقاً فإذا جر فهما حرفا جر عند الجمهور، وقيل اسمان مضافان ويكونان بمعنى من لابتداء الغاية إن كان الزمان ماضياً معرفة؛ نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة؛ أي: منه، وبمعنى في إن كان حاضراً معرفة؛ نحو: ما أراه مذ اليوم ومذ الليلة، وبمعنى: من وإلى جميعاً فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه، وذلك إذا كان الزمان نكرة؛ نحو: ما رأيته مذ أربعة أيام وأما إذا ارتفع ما بعدهما، ففيه أقوال ثلاثة، الأول لجمهور والبصريين: إنهما مبتدآن، وما بعدهما خبرهما، الثاني: لأبي القاسم الزجاجي وهو الزجاج البصري: أنهما خبراً مبتدأين مقدمان، الثالث: للكوفيين أن أصل منذ من إذ فركبا فالمرفوع فاعل فعل مقدر فتقدير منذ يوم الجمعة من إذ مضى يوم الجمعة ولم يلتفت إليه المصنف لكثرة التكلف، فحصل أن لمذ ومنذ ثلاثة أحوال، أحديها: أن يليهما اسم مجرور فهما حرفا جر، وثانيتها: أن يليهما اسم مرفوع، وثالثتها: أن يليها جملة فعلية أو اسمية فقال: البصريون أنهما مبتدآن وما بعدهما خبرهما بدون التقدير فيما إذا كان بعدهما اسم زمان، وبتقدير زمان فيما إذا لم يكن فقولنا ما رأيته مذ يوم الجمعة جملتان، والثانية مفسرة للأولى؛ فلذا لم يعطف الثانية عليها، وقال الكوفيون: إنهما ظرفان لما قبلها مضافان إلى الجملة إما مصرح بجزئيها إذا كان بعدهما جملة ومحذوف أحد جزئيها إذا كان بعدهما مفرد؛ نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة، ومنذ ذهابك؛ أي: منذ كان يوم الجمعة، ومنذ كان ذهابك، فقولنا: ما رأيته مذ يوم الجمعة جملة واحدة عند الكوفيين، وجملتان عند البصريين والزجاجي، هذا خلاصة الكلام في المقام. (قوله: فإنهما عنده خبر المبتدأ) أي: بناء على أنهما ظرفان وكونهما مبتدأين مناف لذلك، وفيه أنه لا منافاة بين كونهما ظرفين وكونهما مبتدأين لجواز كونهما ظرفين متصرفين بأن يكونا مبتدأين (شمني). (قوله: مذ يومان نكرة والخبر معرفة) وهو مذ؛ لأنه بمعنى أول المدة أو جميعها (نعمه) لعدم كون ما يليه مفرداً معرفة، قيل: وأيضاً لا يصح من حيث المعنى؛ لأن المقصود الإخبار عن أول المدة أو جميعها بأنه يوم الجمعة أو يومان (وجيه)، فقيل عليه بأن هذا ليس بثابت؛ إذ يجوز أن يكون مراد المتكلم إفادة أن اليومين المعلومين للمخاطب أول المدة أو جميع المدة فافهم. (قوله: لا ظرفان فلا يصح عدّهما

«وَمِنْهَا»: أي: من الظروف المبنية «لَدَى[1]» بالألف المقصورة[2] «ولَدُنْ» بفتح اللام وضم الدال وسكون النون، «وَقَدْ جَاءَ لَدُنِ» بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون، «ولَدَنْ» بفتح اللام والدال وسكون النون، «ولُدُنِ» بضم اللام وسكون الدال وكسر النون، «ولَدْ» بفتح اللام وسكون الدال، «ولُدْ» بضم اللام وسكون الدال، «ولَدُ» بفتح اللام وضم الدال. وبناؤها[3] لوضع[4] بعضها وضع[5] الحروف[6]، وحمل البقية عليه. وكلها[7] بمعنى «عِنْدَ» والفرق: أنَّه[8] يقال: (المَالُ عِنْدَ زَيْدٍ) فيما[9] يحضر عنده، وفيما في خزائنه[10]، وإن كان[11] غائباً عنه[12]. ولا يقال: (المَالُ لَدَى زَيْدٍ أوْ لَدُنْ زَيْدٍ) إلَّا فيما[13] يحضر عنده. وحكمها: أن يجريها[14] على الإضافة، نحو: (المَالُ[15] لَدَى زَيْدٍ).

(١) بمعنى عند. (٢) لعلة. (٣) هذا شروع في وجه بنائه. أي: هذه الظروف. (٤) حاصل. (٥) أي: كوضع الحروف. (٦) في كونها حرفين وثلاثة. (٧) أي: كل واحد من لغات المذكور. ملابسة. (٨) شأن. (٩) أي: المال الذي. (١٠) ويكون حينئذ المجاز كفي في التجاة للصدق. م. (١١) ذلك الحال. (١٢) أي: عن حضور زيد. (١٣) أي: عن حضور زيد. (١٤) أي: بكل اللغات. (١٥) وهو قول الأكثر.

وَمِنْهَا[1] لَدَى وَلَدُنْ[2] وَقَدْ جَاءَ لَدُنِ[3] وَلَدَنْ[4] وَلُدُنِ[5] وَلَدْ ولُدْ وَلَدُ.

(١) أي: من الظروف المبنية. (٢) بفتح اللام وضم الدال وسكون النون. (٣) بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون. (٤) بفتح اللام والدال وسكون النون.ج. (٥) بضم اللام.

من الظروف) وقد مر في أول بحث الظروف أن المراد بها أسماء الزمان، والمكان لا ما اعتبر فيه الظرفية فلا إشكال. (قوله: لدى بالألف المقصورة) وألفه يعامل معاملة ألف إلى فتسلم؛ أي: تثبت مع الظاهر وتقلب ياء مع الضمير غالباً، وقد حكي قوم عن سيبويه عن الخليل عن قوم من العرب لداك مثل إلاك وعلاك (رضي)، قال الشاعر:

إلاكَمْ يا خناعَةً لا الأنا
عنِ النَّاسِ الضَّرَاعَةِ والهوانا
فَلَو بَرِئَتْ عُقُولُكُمْ بَصرتُم
بِأنَّ دَوْاءَ دَائِكُمُ لَدَانا
وذَائِكُم إذا واثَقْتُمُونا
عَلَى قَصْرِ اعْتِقَادِكُمْ عَلانَا

أي: إليكم لا إلينا ولدينا وعلينا (موشح)، ثم إن كلام المصنف ظاهر في أن لدى لغة برأسها، وفي الصحاح: أن لدى لغة في لدن وهو أصل اللغات. (قال المصنف: وقد جاء لَدُنْ) اعلم أن في لدى ثماني لغات ترك المصنف لدن بوزن كتف تبعاً لما في المفصل لقلته كما ترك لد بفتح فكسر، ولدن بضم فسكون ثم فتح لذلك أو اكتفاء بكتابة واحدة، فلا تغفل فلا يشذ شيء من اللغات مما عده الرضي وغيره. (قوله: ولد بفتح اللام وضم الدال) كما في قوله: مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإِلَى إتْلاَئِهَا. (قوله: وحمل عليه الباقية) ورده الرضي كما في النتائج، وفيه بعض تفصيل، وكذا في السيلكوتي. (قوله: وكلها بمعنى عند) قال أبو البقاء: لدى بجميع لغاته بمعنى عند متضمن بمعنى من؛ ولذا بني ويكفي لجهة البناء كون لدن في من لدن على لفظ ما هو مبني ولا يوجب دخول من عليه عدم تضمنه لمعناه لجواز أن يكون الدخول في مثل: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ للتأكيد. (قوله: والفرق الخ) قال الهندي: الفرق بينهما أن عند يستعمل في الحاضر القريب، وفيما هو في حرزك وحفظك، وإن بعد بخلاف لدى فإنه لا يستعمل في

كسر النون لالتقاء الساكنين ضبط الشارح اللغات المذكورة في المتن على هذه الطريق؛ لئلا تغير اللغة لبعد جهة الأصل الأخف بدون سقوط النون، ثم الأخف بعد سقوط النون. وقدم ما فيه النون لكون التغير فيه يسيراً. (قوله: ولدن) بتحريك الدال بعد إسقاط الضم لالتقاء الساكنين وقد جاء بالكسر أيضاً. (قوله: ولد) وهي ثلاث لغات بإسقاط النون من اللغات الثلاث التي كانت بسكون الدال وضمها وقد جاء لدكن وهو في غاية القلة. (قوله: لوضع بعضها وضع الحروف) في شرح المفصل بنيت لدى ولد لشبهما بالحروف لوضعهما على الصيغة التي ليست عليها الأسماء المتمكنة دائماً بل الحروف عليها فأشبهت الحروف وبني لدى؛ لأنه هو هو وقد تقدم أن كل اسم بني فإنه مبني وإن اختلف بزيادة أو نقصان مع بقاء حروف الأصل، والمعنى فيه فبني لد لشبهه بالحروف، وبني لدى لشبهه ما أشبه الحروف، وإن اختلفت جهات الشب؛ فإنه لا يضر، ألا يرى أن نزال من لشبهه بأنزل وبني فجار لشبهه بنزال، وإن اختلفت جهات الشبه انتهى، وأورد عليه الشيخ الرضي أن جواز وضع بعض الأسماء وضع الحروف بناء من الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال في الكلام مبنية لمشابهتها المبني، فلا يجوز أن يكون بناؤها مبنياً على وضعها وضع الحروف، والجواب: بأنا لا نسلم أن جواز وضع بعض الأسماء وضع الحروف مبني على ما يعم من كونها مبنية حال الاستعمال لم لا يجوز أن يكون بناء على كونها مطلوبة الخفة؛ ولذا جاء بعض الأسماء معرباً مع كونه ثنائياً كعم وهن في بعض اللغات، وبما نقلناه من شرح المفصل ظهر اندفاع ما قيل: لا وجه للحكم ببناء لدى بمجرد موافقتها في بعض الحروف للدن مع عدم

وقد ينصب في بعض لغات العرب بـ (لَدُنْ) خاصة (غُدْوَةً[1]) خاصة[2] سماعاً، تشبيهاً[3] لنونها[4] بنون التنوين[5] في مثل: (رَطْلٌ زَيْتاً) ولذلك يحذف عنها، ويثبت. ولكون[6] (غُدْوَةٍ) أكثر استعمالاً من (سَحْرَةٍ) وغيرها[7]. «وَ» منها: «قَطُّ» مفتوح القاف ومضموم الطاء المشددة وهذه[8] أشهر لغاته، وقد تخفف[9] الطاء المضمومة، وقد يضم القاف إتباعاً لضمة الطاء المشددة أو المخففة. وجاء[10] (قَطْ) ساكنة الطاء[11] مثل: (قَطْ) الذي هو اسم فعل، فهذه خمس لغات كلها «لِلْمَاضِي[12] المَنْفِي» أي: لأجل[13] الفعل الماضي المنفي أو الزمان[14] الماضي المنفي،

(١) نائب فاعل ينصب. (٢) أي: خص النصب بلدن. (٣) علة ينصب. (٤) أي: نون لدن. (٥) من حيث إنَّه يثبت ويترع متوسط. (٦) علة ثانية لينصب غدوة خاصة. (٧) والظرف خبر مقدم. (٨) أي: فتح القاف وضم الطاء. (٩) أي: بحذف الطاء الأولى أو الثانية. (١٠) ومن تقول قط مخففة مضمومة. (١١) فاعل ساكنة لاعتماده. (١٢) أي: وضع ليكون معمولا له. (١٣) إشارة إلى أنَّ اللام تعليل لا صلة. بناء على أنَّ المنفي هو الفعل. (١٤) فإسناد النفي إلى الزمان مجاز عقلي. ج.

وَقَطُّ[1] لِلْمَاضِي[2] المَنْفِي

(١) أي: من الظروف المبنية قط بفتح القاف.
(٢) أي: لأجل الفعل الماضي المنفي أو الزمان الماضي المنفي.

الموافقة في المعنى؛ إذ لدن بمعنى من عند. (قوله: وكلها بمعنى عند) أي: كلها مشتركة في هذا المعنى إلا أن لدن ولغاتها المذكورة يلزمها الابتداء فلذا يلزمها من ظاهرة وهو الأغلب، أو مقدرة فهي بمعنى من عند، وأما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء كذا في الرضي، وبهذا ظهر عدم صحة ما قيل: إن بناء لدن لتضمنه معنى من؛ لأن لزوم من معها ظاهرة أو مقدرة ينافي التضمن كما في أسماء الشرط والاستفهام. وقال في شرح التسهيل للفاضل المصري: لدن مبنية لشبهها بالحروف لزومها استعمالاً واحداً وهو كونها مبتدأ غاية وامتناع الأخبار عنها وبها ولا يبنى عليها المبتدأ بخلاف عند ولدى؛ فإنها لا يلزمان استعمالاً واحداً، بل يكونان لابتداء الغاية وغيرها، ويبنى عليهما المبتدأ ومعنى عند المقرب حساً أو معنى؛ نحو: عندي إنك غني وربما فتحت عينها أو ضمت ويلزمها النصب إلا إذا انجرت بمن كذا في الرضي.

البعيد، وحاصله: أن لدى أخص من عند، ويدخل من على لدن غالباً نحو: ﴿مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾، كما يدخل على عند؛ نحو: ﴿فإن أتممت عشراً فمن عندك﴾. (قوله: وحكمها أن يجر بها على الإضافة) أي: حكمها أن تكون مضافة وينجر بسببها المضاف إليه لفظاً إن كان مفرداً وتقديراً[1] إن كان جملة، إلا أنه جاز[2] النصب في لفظ غدوة مع الجر، وقد ترفع أما النصب فلما ذكره الشارح من كثرة استعمال لدن مع غدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشية، وأما الرفع فعلى حذف أحد جزئي الجملة؛ أي: لدن كان غدوة كما قلنا في مذ يوم الجمعة (رضي). (قوله: بلدن خاصة غدوة خاصة) أي: بلدن لا بسائر لغاته قد ينصب لفظ غدوة دون سائر الظروف؛ لأن غدوة كثيرة الاستعمال، ولدن أصل اللغات كما سبق مع أن نونه مشابه بالتنوين فيكون نصبها بالتشبيه للتمييز، وهذا سماع كما قاله: وجاز جرها قياساً، بل قد ترفع كما عرفته آنفاً وكتب على قوله: غدوة ما ملخصه: أنه نائب فاعل لقوله: ينصب، قال المالكي: النصب على التمييز أو على أنه خبر كان المحذوفة، وقال ابن الحاجب: النصب ضعيف؛ لأن غدوة مضاف إليه لكن كأنه توهم أن نونه تنوين فلم يجز الإضافة ونصب مثل رطل زيتاً، وهذا يدل على أنها ليست بتمييز بل نصبت تشبيهاً به انتهى، ومثال النصب قول الشاعر: لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ، والغدوة: ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس؛ يعني: هنكام نماز بإمداد تا آفتاب برآمدن، وقال آخر يمدح ناقته:

لَدُنْ[3] غُدْوَةً حَتَّى أَلاذَتْ بِخُفِّهَا
بَقِيَّةُ مَنْقُوصٍ مِنَ الظِّلِّ قَالِصِ

(قوله: تشبيهاً لنونها) ناظر لقوله: بلدن خاصة كما أن قوله: ولكون غدوة الخ ناظر لقوله: غدوة خاصة على سبيل اللف والنشر المرتب، وقوله: لذلك إشارة إلى التشبيه، وقوله: من سحرة بضم فسكون بمعنى: السَّحَر الأعلى؛ أي: السدس الأخير من الليل. (قال المصنف: ومنها قط) وهو ظرف زمان

(١) أي: سرنا من أول النهار، وألاذت؛ أي: ألصقت بخف الناقة، ومنقوص

وقوع[1] شيء[2] فيه ليستغرق النفي جميع الأزمنة الماضية[3] نحو: (مَا رَأَيْتُهُ قَطُّ). وبناء المخففة[4] لوضعها وضع الحروف، وبناء المشددة لمشابهتها[5] لأختها المخففة[6]. وقيل: حمل[7] على أختها (عَوْضُ). «وَ» منها: «عَوْضُ» بفتح العين وضم الضاد، وقد جاء فتح الضاد[8] وكسرها «لِلْمُسْتَقْبَلِ[9]» أي: لأجل الفعل المستقبل[10] «المَنْفِيِّ[11]» أو الزمان المستقبل[12] المنفي فيه وقوع[13] شيء ليستغرق[14] النفي جميع الأزمنة المستقبلة نحو: (لاَ أَرَاهُ[15] عَوْضُ، وبناء)

(١) نائب فاعل النفي. (٢) أي: حدث. (٣) لأنَّ هذا الاستغراق لا يستفاد من المنفي السابق. (٤) التي بفتح القاف وسكون الطاء. (٥) في المعنى. (٦) صفة أختها. (٧) قط. (٨) وقد جاء بضم العين. (٩) وقد جاء للماضي. (١٠) أي: يكون فعله مستقبلاً على الحقيقة. (١١) عموماً. وقد يستعمل في الإثبات. (١٢) على المجاز العقلي. (١٣) فاعل المنفي. (١٤) علة العلة وهي لأجل الفعل أو الزمان. (١٥) أي: فلان مثلاً.

وَعَوْضُ[1] لِلْمُسْتَقْبَلِ[2] المَنْفِيِّ

(١) بفتح العين وضم الضاد.
(٢) أي: لأجل المضمر المستقبل المنفي، الدال وكسر النون. ج.

الفعل بمعنى أبداً، وحقه أن يستعمل في حيز النفي، وقد يستعمل بدون النفي لفظاً ومعنى؛ نحو: كنت أراه قط؛ أي: دائماً، وقد يستعمل بدون لفظه لا معنى؛ نحو: هل رأيت الذئب قط، وإنما بني قط وعوض لحذف المضاف إليه منهما؛ لأن قط بمعنى زمن الماضي وعوض بمعنى زمن الاستقبال أو لتضمنهما معنى من الابتدائية وإلى لأن المعنى في ما رأيته قط: ما رأيته من أول زمان إمكان الرؤية إلى هذا الوقت. (قوله: مثل قط الذي هو اسم فعل) أي: بمعنى انته أو يكفي تقول مرة واحدة فقط، وتقول: قطك هذا الشيء؛ أي: حسبك (مفصل)، وقوله: كلها للماضي المنفي مذكور ومسوق للماضي المنفي ومعمول لأجل إفادة استغراق زمن الفعل المذكور. (قوله: أي: لأجل الفعل الماضي الخ) يريد أن الماضي إما صفة للزمان أو للعامل فعلى الأول يصير إسناد المنفي إليه إسناداً مجازياً[1] من قبيل الإسناد إلى الظروف؛ أي: للزمان الماضي الذي نفى فيه شيء، وعلى الثاني الإسناد ظاهر، وكذا الكلام في قوله للمستقبل المنفي (نعمه). (قوله: أو الزمان الماضي الخ) أي: أو كلها موضوع للزمان الماضي عموماً، وقوله: المنفي وقوع الخ صفة جرت على غير من هي له؛ أي: المنفي وقوع حدث فيه دائماً كالرؤية في المثال؛ إذ لا معنى لنفي الزمان إلا نفي وقوع شيء فيه كما أشرنا[2] آنفاً. (قوله: ليستغرق النفي الخ) أي: إنما أتى بلفظ بعد الماضي مع كونه موضوعاً للزمان الماضي أيضاً ليستغرق النفي جميع الأزمنة بناء على أنه لتأييد النفي في الماضي، فلا استدراك بذكره بعد الماضي. (قوله: ما رأيته قط) أي: أبداً ولا تقول: لا أراه قط، قيل: هي مأخوذ من القط، وهو القطع، ومنه قولهم: كل قط لا يقول قط[3] لا خير فيه، فإذا قلت: ما ضربته قط فكأنك قلت: ما ضربته فيما انقطع من عمري (عجدواني)؛ لأن الماضي منقطع من المستقبل (مفصل)، ومثله قولك: لا أفعله البتة إلا أن قط مبني دون البتة. (قوله: حمل المشددة على أختها عوض) أي: في كونها لاستغراق النفي حمل النظير على النظير، ويجوز أن يكون من حمل

شيء نقصان، وقالص: صفة منقوص للتأكيد.
(١) من المجاز العقلي. (٢) أي بأن الإسناد مجازي.
(٣) السعالي: جمع سعلاة أخبث الغيلان.

(قوله: أن تجر بها) أما لفظاً إن كان مفرداً أو تقديراً إن كان جملة. (قوله: وقد ينصب الخ) أي: ينصب بلدن لا بسائر لغاته لفظ غدوة لا لفظ آخر وغدوة بعد لدن لا تكون إلا منونة وإن كانت ممرفة. (قوله: تشبيهاً لنونها الخ) وإن كان من سنخ الكلمة بالتنوين فيكون كاسم تام بالتنوين فيعمل عمله، ويضعف هذا التوجيه أن يونس حكى نصب غدوة بعد لدى المحذوفة النون. (قوله: ولذلك) أي: لكون نونه مشبهاً بالتنوين بحذف من لدن ويثبت أخرى. (قوله: ولكون) عطف على تشبيهاً من حيث المعنى علة لنصب خصوص غدوة. (قوله: أي: لأجل الفعل الخ) في هذا التوجيه صرف اللام عن المتبادر وهو كونه صلة الوضع كما مر في أمثاله، وإبقاء الماضي المنفي على معناه المتبادر فهو أقل تصرفاً مما في التوجيه الثاني إبقاء اللام على المتبادر وجعل الماضي صفة الزمان، وإسناد المنفي إليه على التجوز باعتبار كون ما وقع فيه منفياً، وربما استعمل قط في النفي، وقد استعمل بدونه لفظاً ومعنى؛ نحو: كنت أراه قط؛ أي: دائماً، وقد استعمل بدونه لفظاً لا معنى؛ نحو: هل رأيت الذئب قط. (قوله: وبناء المخففة) وقيل: لتضمنه معنى في ومعنى من الاستغراقية على سبيل اللزوم.

(عَوْضُ) على الضم لكونه مقطوعاً عن الإضافة كـ (قَبْلُ وَبَعْدُ) بدليل إعرابه[1] مع[2] المضاف إليه نحو: (عَوْضُ العَائِضِيْنَ) أي: دهر الداهرين[3]، ومعنى

(١) أي: إعراب عوض. (٢) حال. (٣) أي: بقاء الباقين.

(قوله: بدليل إعرابه الخ) فإن الإضافة إلى المفرد ترجع جانب الإعراب لاختصاص فائدتها من التعريف التخصيص والتخفيف بالمعرب، وإذا تعرب الغايات عند الإضافة إلى المفردة، فالقول بأنه يجوز أن يكون عوض المضاف مبنياً مفتوحاً؛ لأنه جاء فيه الفتح لا ممرباً منصوباً كما وهم ليس بشيء. (قوله: أي: دهر الداهرين) معنى عوض الدهر سمي به؛ لأنه كلما مضى جزء منه عوضه جزء آخر كذا في القاموس.

النقيض فافهم. (قال المصنف: وعوض للمستقبل المنفي) ولو قال: وقط وعوض للماضي والمستقبل المنفيين على وجه اللف والنشر لكان أحسن لتضمنه أحد الوجوه المحسنة وسلامته عن التكرار (هندي). (قوله: وقد جاء فتح الضاد وكسرها) فالضاد مثلث الحركات كشاء حيث قيل: اشتقاق عوض من عاض بعوضه عوضاً؛ لأن الزمان إذا انقضى جزء منه خلّف جزأ آخر فصار عوضاً عنه (سيد عبد الله)، وفي المغني: سمي الزمان عوضاً؛ لأنه كلما مضى منه جزء عوضه جزء آخر. (قوله: المنفي فيه وقوع شيء) ضمير فيه راجع إلى الزمان المستقبل، وقوله: وقوع نائب فاعل للمنفي كما مر نظيره، وقوله: ليستغرق؛ أي: إنما يذكر عوض بعد المستقبل المنفي لأجل استغراق النفي جميع الخ فلا استدراك ههنا أيضاً. (قوله: لا أراه عوض) أي: أبداً غير أن أبداً يستعمل في الإثبات أيضاً، وعوض مختص بالنفي، قال الأعشى:

رضِيعَيْ لِبانٍ ثَدْيَ أُمٍّ تَقَاسَمَا
بِأَسْحَمَ داجٍ عَوْضَ لا نَتَفَرَّقُ

(موشح ومغني). (قوله: كقبل وبعد) أي: كالغايات وإنما أخره عنها وذكره ههنا لشدة مناسبته لقط، وما قيل: إنه يجوز أن يكون ما يرى منصوباً مبنياً على الفتح؛ لأن عوض جاء مفتوحاً فمدفوع بأن الإضافة إلى المفرد يرجح جانب الاسمية، فلا يكون ما أضيف إليه إلا معرباً، وقوله: عوض العائضين؛ أي: لا أفعله دهر الداهرين إلى هنا قد انتهى ما يجب بناؤه من الظروف، فقوله: والظروف المضافة إلى الجملة الخ شروع في بيان جائز البناء لكن بقي من الظروف المبنية شيء لم يتعرض له المصنف والشارح، فمنها لما نحو: لما جئت جئت بمعنى حين وعلة بناءها أنها شابهت بلما الجازمة، وهي حرف والحرف مبني وهذه كذلك كما شبهت كم الخبرية بالاستفهامية، ومنها الآن وهو للزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم، وهو آخر ما مضى من الوقت، وأول ما يأتي منه، وفي التنزيل: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٩١﴾﴾، وقال الشاعر:

وإنِّي لَسْتُ خَاذِلَكُمْ وَلَكِنْ
سَأَسْعَى الآنَ إذْ بَلَغَتْ أَنَاهَا

وقد وقعت في أول أحوالها بالألف واللام فخالفت نظائرها، وهي علة بناءها؛ وذلك لأن الأصل في الأسماء أن تجيء نكرات، ولا تجيء معارف، فلما خرج عن نظيره فعل به ما لم يفعل بنظائره وهو البناء، وقيل: بناؤه لتضمنه معنى الإشارة أو لشبهه بالحروف في ملازمة لفظ واحد حيث لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر ويقع غير ظرف كما في حديث: «الآن حين انتهى إلى قعرها»، وفي الشعر:

أإلى الآنَ لا يَبِينُ ارعِواء
بَعدَ المَشِيبِ عن ذا الصَّابِي

وقد يعرب على رأي، ومنها أمس عند الحجازيين، قال أسقف بن بحران:

مَنَعَ البَقَاءَ تَقَلُّبُ الشَّمْس
وطُلُوعُها مِن حَيْثُ لا تُمْسِي
وطُلُوعُها بَيضَاءَ صافِيَةً
وغُرُوبُها صَفْرَاءَ كَالوَرْسِ
اليومَ تَجرِي على كَبِدِ السَّمَاءِ
كَما يَجرِي حَمامُ الموتِ في النَّفْسِ
اليَوم أعلَمُ ما يَجِيءُ بِه
ومَضَى بِفَضْلِ قَضَائِهِ أمْسِ

يعني: أن المهلك للعالم والمفني لهم تعاقب الليالي والأيام (شرح قطر) وبناؤه لتضمنه معنى لام التعريف وعلى الكسر لالتقاء الساكنين، وفي تميم معرب غير منصرف للتعريف، والعدل ويقولون: ذهب أمس بما فيه بالرفع، وعليه قوله:

(الدَّاهِرُ) و(العَائِضُ) الذي يبقى على وجه الدهر[1]. «وَالظُّرُوفُ[2] المُضَافَةُ إِلَى الجُمْلَةِ[3] وَ» إلى كلمة «إِذْ» المضافة[4] إلى الجملة «يَجُوزُ بِنَاؤُهَا» لاكتسابها[5] البناء من المضاف إليه ولو[6] بواسطة[7] «عَلَى الفَتْحِ» للخفة نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمُ[8] يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ[9]﴾ فيمن[10] قرأ

(١) كالعرش والكرسي. (٢) شروح في أحكام الإضافة الغير المقطوعة. (٣) أي: الفعلية الخبرية. (٤) صفة. لفظاً أو تقديراً. (٥) علة يجوز. (٦) تعميم الاكتساب. (٧) كيومئذ وحينئذ. (٨) ظرف مضاف إلى الجملة بلا واسطة. أي: كالبناء. (٩) أي: إذا كان كذا. مضاف بواسطة. (١٠) أي: عند من.

وَالظُّرُوفُ المُضَافَةُ إِلَى الجُمْلَةِ أَوْ إِذْ[1] يَجُوزُ بِنَاؤُهَا عَلَى الفَتْحِ[2]

(١) أي: أو إلى كلمة إذ المضافة إلى الجملة يجوز.اه.
(٢) أي: للحق.

وقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا
عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِي[1] خَمْسَا
يَأْكُلْنَ مَا فِي رَحْلِهِنَّ هَمْسَا
لاَ تَرَكَ اللهُ لَهُنَّ ضِرْسَا
وَلا لَقِينَ الدَّهْرَ إِلاَّ تَعْسَا
فِيهَا عَجُوزٌ لا تُسَاوِي فَلْسَاً
لا تَأْكُلُ الزُّبْدَةَ إِلاَّ نَهْسَا

وهذه الأبيات من مشطور السريع ولم يدر قائلها (شواهد قطر). (قال المصنف: والظروف المضافة الخ) أي: الظروف[2] الزمانية المبهمة كالحين والزمان فهذا النوع من أسماء الزمان يجوز إضافته إلى الجملة فيجوز لك فيه البناء والإعراب والمراد المضافة إليها إضافة غير لازمة، أو المراد الظروف المعربة فلا يشكل القاعدة بحيث وإذا؛ وإذ بأنها مبنية وجوباً فإن إضافتها إلى الجملة واجبة، والجملة أعم من أن تكون اسمية أو فعلية فعلها ماض أو مضارع. (قال المصنف: يجوز بناؤها) ولم يجب لعدم لزوم الإضافة فلم يقو قوة الإيجاب، بل هو بطريق الاكتساب من المضاف إليه الجملة التي من حيث هي مبنية على أن البعض عدها من مبني الأصل، وقيل: وجه البناء أنها بسبب الإضافة إلى الجملة تحتاج إلى المضاف إليه؛ لأن المضاف إلى الجملة مضاف إلى المصدر في الحقيقة، وهو مستور غير مذكور فتبصر وتمامه في الرضي، وقوله: ولو بالواسطة؛ أي: ولو كانت الإضافة إليها بواسطة كما في المضاف إلى كلمة إذ المضافة إلى الجملة؛ إذ المضاف إلى المضاف إلى الشيء مضاف إلى ذلك الشيء. (قوله: نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ﴾ إلخ) مثال للمضاف إلى الجملة، والآية في آخر سورة المائدة. (قوله: فيمن قرأ بالفتح) أي: في قراءة من قرأ يوم في الآتين بالفتح، وأما على قراءة الرفع في الأولى والجر في الثانية فلا تكونان مما نحن فيه، وفي الكبير قرأ جمهور القُراء: ﴿يومُ ينفع﴾ بالرفع، وقرأ نافع بالنصب واختاره أبو عبيدة، وقال الفراء: في وجه النصب أن يوم أضيف إلى ما ليس باسم فبني على الفتح كما في يومئذ، ورده البصريون بأن الظرف إنما يبنى إذا أضيف إلى المبني كقول النابغة:

على حينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِّبا

وأما هنا فالإضافة إلى معرب وهو ينفع فالإضافة إليه لا توجب البناء، وتحقيق ذلك على ما في الرضي أن الظروف المضافة إلى الجمل على ضربين، إما واجبة الإضافة كحيث، وأما جائزة الإضافة كيوم وحين، فالواجبة الإضافة واجبة البناء، وأما جائزة الإضافة إلى الجمل فعلى ضربين؛ لأنها إما أن تضاف إلى جملة ماضية الصدر نحو: (على حين عاتبت المشيب) فيجوز بالاتفاق بناؤها وإعرابها، وإما أن تضاف إلى فعلية صدرها مضارع؛ نحو: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ﴾ إلخ أو إلى اسمية سواء كان صدرها معرباً أو مبنياً في اللفظ؛ نحو: جئتك يوم أنت أمير؛ إذ لا بد له من الإعراب محلاً فعند بعض البصريين لا يجوز في مثله إلا الإعراب في الظرف المضاف لضعف علة البناء، وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز بناؤه، وكذا يجوز اتفاقاً بناء الظروف

(١) إذ لا يضاف من المكانية إلى الجملة إلا حيث.
(٢) أي: الناقة.

بالفتح. ويجوز إعرابها[1] أيضاً لكونها[2] أسماء مستحقة للإعراب[3]، ولا[4] يجب اكتساب المضاف إلى المبني البناء منه. «وَكَذَلِكَ» أي: كالمذكور من الظروف في جواز[5] البناء على الفتح والإعراب، «مِثْلُ وَغَيْرُ» مذكورين[6] «مَعَ[7] (مَا[8] وَأَنْ)» مُخَفَّفَةً[9] أوْ مُشَدَّدَةً، مِثْلُ: (قِيَامِي مِثْلُ مَا[10] قَامَ زَيْدٌ) و: (قِيَامِي

(١) أي: الظروف. (٢) أي: الظروف المذكورة. (٣) بالتركيب. (٤) ج س م. (٥) بيان لوجه الشبه. (٦) صفة مثل وغير. (٧) حال. (٨) المصدرية مضافين. (٩) تعميم لعبارة المصنف. (١٠) مثال ما المصدرية.

وَكَذَلِكَ[1] مِثْلُ وَغَيْرُ مَعَ[2] مَا وَأَنْ وَأَنَّ.

(١) أي: كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والإعراب مثل وغير. اهـ.

(٢) أي: مذكورين مع ما وإن مخففة وإنَّ مشددة.

المتقدمة على؛ إذ في نحو: يومئذ وساعتئذ، وإعرابها نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ بفتح يوم وجرّه، أما الإعراب فلعروض علة البناء؛ أعني: الإضافة إلى الجمل، وأما البناء فلوقوع إذ المبني موقع المضاف إليه لفظاً كما مر فصار مثل قوله:

على حينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ

فظهر مما ذكر أن قوله: والظروف المضافة إلى الجمل يجوز بناءها ليس ينبغي أن يكون على إطلاقه هذا. (قوله: ويجوز إعرابها أيضاً) قال السيد قدس سره في: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾: جائز ست كه يوم مبني شود برفتحه بواسطة أضافت با جمله كه بعد إز وست، وجائز ست كه معرب بأشد برفع كه خبر مبتدأ بأشد همجنان كه در قول باري تعالى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ جائز ست كه يوم مجرور بأشد بانكه مضاف إليه ست وجائز ست كه مبني بأشد بر فتح بنا بر آنكه مضافست با إذ كه مضافست باجملة زيرا كه تقدير كلام أينست يوم إذ كان كذا مضاف إليه أند آخته شد وتنوين عوض آوردند بس يوم بواسطة إذ مضاف باجملة شد واكتساب بناء كرد بر فتح انتهى. (قال المصنف: مثل وغير مع ما وأن) أي: مثل مع ما وغير مع أن مشددة أو مخففة وفي الرضي: وأما لفظ غير المضاف إلى ما صدره إن وأن ومثل المضاف إلى ما صدره ما المصدرية فيجوز بالاتفاق إعرابهما وبناؤهما قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ حيث قرئ مثل بوجهين الفتح والنصب، وقال أبو قيس بن رفاعة:

لم يمْنَعِ الشُّرْبَ منها[1] غيرَ أنْ نَطَقَتْ
حَمامةٌ في غُصونٍ ذاتِ أوقالِ

ففتح غير مع كونه فاعلاً ليمنع، ويجوز أن يكون بناؤه لتضمنه معنى إلّا.

(١) أي: أشار الشارح بهذا التفسير.

مِثْلُ أَنْ[1] يَقُومَ زَيْدٌ، أَوْ مِثْلُ أَنَّكَ[2] تَقُومُ) لمشابهتهما[3] الظروف المضافة إلى الجملة نحو: (إِذَا وَحَيْثُ[4]) ولهذه المشابهة ذكرهما[5] في بحث الظروف. ويجوز إعرابهما[6] لكونهما[7] اسمين مستحقين للإعراب. «(المَعْرِفَةُ والنَّكِرَةُ)» أي: هذا باب[8] بيان المعرفة والنكرة، من أقسام الاسم: «المَعْرِفَةُ» «مَا»أي: اسم «وُضِعَ» بوضع[9] جزئي[10] أو كلّي[11] لشيء[12] متلبس[13] «بِعَيْنِهِ[14]» أي: بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة[15] بينهما، فالشيء مقيد[16] بهذه المعلومية والمعهودية[17] إذا وضع له[18] اسم، فهو المعرفة، وإذا وضع له اسم باعتبار ذاته[19] مع قطع النظر عن هذه الحيثية[20] فهو النكرة. فقوله[21]: (مَا

(١) مصدرية. (٢) مشددة. (٣) في الإبهام والإضافة إلى الجملة صورة. (٤) لأنهما من حيث المعنى مضافان إلى مصدر الجملة وهما كذلك. (٥) مصنف. أي: مثل وغير. (٦) مثل وغير. (٧) مثل وغير. (٨) إشارة إلى حذف المضافين وإلى أنّ اللام للعهد. حلبي. (٩) الباء زائدة. (١٠) كالأعلام. (١١) كالحروف والمبهمات والمضمرات. (١٢) كالجنس. (١٣) إشارة إلى أنّ بعينه صفة لشيء. (١٤) أي: باعتبار تعلقه بعينه وشيء. (١٥) صفة بذاته. (١٦) حال. (١٧) بين المتكلم والمخاطب. (١٨) أي: لشيء. (١٩) أي: لشيء. (٢٠) أي: المعلومية بين المتكلم والمخاطب. (٢١) مصنف.

المَعْرِفَةُ وَالنَّكِرَةُ المَعْرِفَةُ مَا وُضِعَ[1] لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ

(١) قال: وضع أي: بوضع حرف مثل وضع الأعلام أو بوضع كلي مثل وضع غير الأعلام وسواء وضع وضعاً شخصياً أو نوعياً فلا يرد المعرف باللام.

(قوله: لمشابهتهما الظروف) أي: إنما جاز بناؤهما لمشابهتهما الظروف المضافة إلى الجملة في توغل الإبهام أو في عدم ظهور ما أضيفا إليه من مضمون الجمل كما في الظروف. (قوله: أي: هذا باب بيان المعرفة الخ) يشير إلى أن قوله: المعرفة والنكرة خبراً مبتدأ محذوف بتقدير مضافين وإلى اللام فيهما للعهد، ولما كان معظم مباحث الاسم الإعراب والبناء قدمهما، ولما فرغ عنهما وقد بقي مباحث شتى أوردها في آخر مباحث الاسم. (قوله: أي: اسم وضع) وضعاً شخصياً أو نوعياً، فلا يرد المعرف باللام والنداءِ والإضافة، وقوله: بوضع كلي أو جزئي تعميم آخر، والمفهوم من كلام الهندي: أن التعميم عن الكلي يغني عن التعميم عن النوعي فافهم؛ لأن النوعي يتحقق في ضمن أحد قسمي الكلي؛ أعني: الوضع والموضوع له الخاص فلا حاجة في إدخال؛ نحو: المعرف باللام في حد المعرفة إلى ما قيل: إن معنى التعريف ما وضع لمعنى ليستعمل في واحد بعينه فإنه خلاف مذهب المحققين في وضع؛ نحو: المضمرات بل المعنى ما وضع لشيء معين من حيث إنه معين، قال العصام: وهذه الحيثية مدار الفرق بين رجل والرجل فرجل موضوع لمفهوم معين من غير اعتبار الحيثية؛ أي: بلا ملاحظة تعيّنه، والرجل موضوع لهذا المفهوم من هذه الحيثية، وبهذا التحرير يحصل الفرق بين النكرة والضمير الراجع إليه، وبين أسامة وأسد انتهى. (قوله: بوضع جزئي) أي: خاص فحينئذ والموضوع له خاص أيضاً كما في الأعلام الشخصية، وقوله: أو كلي؛ أي: عام فحينئذ الموضوع له عام أو خاص ووضع المعارف غير العلم الشخصي من هذا القسم. (قوله: ملتبس بعينه) قيل: أشار بتقدير ملتبس إلى أن المعنى المتبادر من قول المصنف بعينه لا يناسب ههنا؛ إذ كل لفظ موضوع لشيء بعينه (عارف). (قوله: أي: بذاته المعينة) الظاهر أن لفظ لذاته مصدرة باللام لا بالباء وهو تفسير للشيء المبهم، وقوله: المتعينة تفسير العين وحاصل التعريف حينئذ أن الاسم

(قال: المعرفة والنكرة) المعرفة مصدر عرف معناه شناختن، والنكرة اسم لما ينكر كالطلبة اسم لما تطلب كذا في الإقليد. والنكرة والكارة فاشناختن. (قوله: من أقسام الاسم) نبه بذلك على أنهما من مباحث الاسم كالمعرب، والمبني لبعد العهد بوضع جزئي بأن يلاحظ الموضوع والموضوع له بخصوصهما لا بخصوصية الطرفين، أو كلي بأن يلاحظ الموضوع بوجه أعم كما في المشتقات فإن اسم الفاعل مثلاً موضوع لمن قام الفعل به أو يلاحظ الموضوع له بوجه أعم كما في الحروف والمضمرات والمبهمات فههنا أربعة احتمالات؛ أن يكون كلاهما ملحوظين بخصوصهما، أو كلاهما بعمومهما، أو الموضوع يكون ملحوظاً بخصوصه والموضوع له بعمومه، أو بالعكس، ولا وجود للاحتمال الثاني. (قوله: أي: بذاته المعينة) فالعين بمعنى الذات كما في القاموس وغيره، وإضافته إلى الضمير للعهد فيصير بمعنى ذاته المتعينة المعلومة المعهودة، والعهد إنما يعتبر بين المتكلم والمخاطب لا غيرهما، ولا بد في المعرفة من علم المتكلم؛ إذ لا يمكن إعلام المعهود بدون العلم به، في الإقليد: التعريف يتعلق إما بمعرفة المتكلم دون المخاطب؛ نحو قولك: لي بستان وأنت تعرفه دون مخاطبك، أو بما لا يعرفانه؛ نحو: قولك: أنا في طلب غلام اشتد به، ولست تقصد به إلى معين، وإنما يعرفانه؛ نحو: قولك فعل الرجل كذا، وما قيل: إن المعرفة ما يعرفه مخاطبك فمعناه أنه لا بد فيها من معرفة المخاطب، وإنما زاد المعينة إشارة إلى أن ما وقع في عباراتهم في لفظة المعينة معناه المعلومة المشخصة.

وُضِعَ لِشَيْءٍ) شامل[1] للمعرفة والنكرة، وقوله[2]: (بِعَيْنِهِ[3]) يخرج به النكرة. «وَهِيَ» أي: المعرفة: ستة[4] أنواع بالاستقراء، وأشار[5] بترتيبها في الذكر إلى ترتيبها بحسب المرتبة[6]. فالأول[7]: «الْمُضْمَرَاتُ» فإنَّها موضوعة[8] بإزاء معان معينة[9] مشخصة باعتبار[10] أمر كلّي، فإنَّ[11] الواضع لاحظ أولاً مفهوم[12] المتكلم الواحد[13] من حيث إنَّه يحكي عن نفسه[14] مثلاً. وجعله آلة لملاحظة أفراده[15]، ووضع[16] لفظ (أنَا) بإزاء كل واحد[17] من تلك الأفراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم إلَّا واحد بخصوصه[18] دون القدر المشترك فيتعقل ذلك[19] المشترك آلة[20] للوضع لا أنَّه الموضوع له[21]، فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص «وَ» الثاني: «الأَعْلاَمُ» الشخصية، كما إذا تُصور[22] ذات[23] زيد ووضع[24] لفظ (زَيْد) بإزائه[25] من حيث معلوميته ومعهوديته، أو الجنسية، كما إذا تُصّور[26] مفهوم الأسد، وهو الحيوان المفترس، ووضع[27] بإزائه من حيث معلوميته[28] ومعهوديته لفظ[29] (أُسَامَة).

---

(١) بمنزلة جنس. (٢) مصنف. (٣) مع القيود المذكورة. (٤) إشارة إلى أنَّ الربط بعد العطف. (٥) مصنف. (٦) أي: من جهة الأعرفية. (٧) من الستة. (٨) خبر إنَّ. (٩) صفة معان. (١٠) متعلق بـ موضوع. (١١) علة موضوعة بإزاء معان معينة. (١٢) الإضافة بيانية. (١٣) صفة المتكلم. (١٤) لا من غيره. (١٥) أي: لاحظ كل واحد من أفراده بخصوصه بوجه كلي. وجيه. (١٦) بعد الملاحظة. (١٧) بيان كل. (١٨) كزيد وعمرو. (١٩) نائب فاعل يتعقل. (٢٠) حال. أي: وسيلة إلى حصوله. (٢١) لما ذهب إليه التفتازاني. (٢٢) أي: الواضع. (٢٣) وهو حيوان ناطق مع التشخيص. (٢٤) أي: الواضع. (٢٥) أي: بإزاء زيد متصور. (٢٦) أي: الواضع. (٢٧) أي: الواضع. (٢٨) عند المتكلم والمخاطب. (٢٩) مفعول وضع.

وَهِيَ[1] الْمُضْمَرَاتُ وَالأَعْلاَمُ

(١) أي: المعرفة ستة أنواع.

(قوله: يخرج به النكرة) والعلم المنكر داخل في المعرفة باعتبار الوضع الحقيقي، وفي النكرة باعتبار وضعه المجازي، وإن الوضع في تعريفهما أعم من الوضع بنفسه أو بالقرينة ليدخل في المعرفة المعارف المستعملة في المعنى المجازي؛ نحو: يرمي الأسد فإنه موضوع للرجل الشجاع بالوضع المجازي، ويدخل في النكرة النكرات التي هي مجازات؛ نحو: ما رأيت أسداً يرمي. (قوله: وأشار) وذلك بليغ فلا بد لاختياره هذا الترتيب المذكور من نكتة، والإشارة إلى ترتيبها في المرتبة تصلح نكتة لذلك فلتحمل عليه. (قوله: إلى ترتيبها) في المرتبة على ما اختاره، وتبع الزمخشري في ذلك فإنه ذكرها في المفصل على هذا الترتيب إلا في المضاف حيث جعل تعريفه بعد جميع الأنواع كما هو مذهب المبرد؛ لأن تعريفه في غيره، والزمخشري جعله في مرتبة المضاف كما هو مذهب سيبويه. (قوله: فإنها موضوعة الخ) هذا على رأي المحققين المتأخرين، وأما على رأي المتقدمين فهي موضوعة لمعان كلية بشرط استعمالها في جزئياتها فالمعنى الحقيقي مهجور بالكلية، وكذا الاختلاف في المبهمات والحروف. (قوله: والموضوع له جزئي مشخص) أما شخصية ضمير المتكلم والمخاطب وضمير الغائب الراجع إلى الشخص فظاهر، وأما الراجع إلى الكلي؛ فلأنه من حيث إنه تقدم ذكره لفظاً أو تقديراً أو حكماً صار مشخصاً لا يحتمل غيره صرح به في الإقليد، وبعضهم جعل الضمير الراجع إلى النكرة المحضة نكرة واستعمالها فيها مجاز كضمير المخاطب المستعمل في مخاطب غير معين؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ

المعرفة هو الذي وضع لذات مع تعيّنها ويدل على أن الذات تفسير للشيء، قوله: فالشيء مقيداً بهذه المعلومية ولم يقل مقيداً بالذات المعلومة، وفي نسخة العصام الذات مصدرة بالباء فجعل المجموع تفسيراً للعين، واعترض بأن هذا إنما يتم لو جاء العين بمعنى الذات المعينة، ولا يناسبه اللغة (نعمه) وكتب عليه أيضاً؛ أي: المعينة من حيث إنه معين تعيناً شخصياً أو جنسياً أشار[1] إلى العين بمعنى الذات، وإضافته للعهد بقرينة العرف، وقيد الحيثية معتبر في التعريفات ذكر أو لم يذكر، فالمعنى ما وضع لشيء ملتبس بذاته المعهودة المعينة، وحاصله لشيء ملتبس باعتبار تعينه ولك أن تقول: الاعتبار مقدر؛ أي: ملتبس باعتبار ذاته المعهودة من حيث إنه معين ضرورة أن لا معنى لتلبس الشيء بذاته فافهم. (قوله: وقوله: بعينه يخرج الخ) أي: يخرج به مع ملاحظة قيد الحيثية النكرة؛ لأنها وإن كانت موضوعة لشيء ولو معيناً لكنها ليست بموضوعة له باعتبار تعينه مثلاً لا يلتفت الذهن عند سماع لفظ رجل إلا إلى ذات مفهومة من غير ملاحظة تعينه كما أسلفنا. (قوله: فإنها موضوعة بإزاء الخ) أي: موضوعة بوضع عام لموضوع له خاص من الشخصي بإزاء معان مشخصة على رأي المتأخرين، وأما على رأي القدماء فموضوعة لمعان كلية بشرط الاستعمال في جزئياتها، فيكون المعنى الحقيقي مهجوراً بالكلية كما حقق في الوضعية، وقوله: بحيث لا يفاد ولا يفهم الأول من جانب المتكلم والثاني من المخاطب، وقوله: دون القدر المشترك مربوط بقوله: بإزاء كل واحد؛ أي: دون المفهوم الكلي المشترك بين تلك الأفراد كما هو

(١) عارف.

فهذا اللفظ[1] بهذا الاعتبار[2] عَلَم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة[3] بخلاف ما إذا وضع لفظ الأسد بإزاء هذا المفهوم الجنسي[4] مع قطع النظر عن

(١) أي: لفظ أسامة. (٢) من حيث معلوميته. (٣) حيث استعمل في منع الصرف للعلمية والتأنيث. (٤) أي: الحيوان المفترس.

﴿ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ﴾. (قوله: الأعلام الشخصية الخ) أي: الموضوعة للشخص، وهي الماهية المعروضة للشخص، وهو حالة حقيقية أو اعتبارية بها يمتنع فرض الاشتراك بين كثيرين والإعراب إنما تسمى مشخصات لكونها علامات يعرف بها الشخص، لا أنها علة للتشخص، ولو قيل: بكونها علة فعليتها على سبيل البدل كالدعامة للبيت، وعلى كل تقدير لا علة يلزم من تبدلها تبدل الأشخاص على ما وهم، وتفصيله في علم آخر. (قوله: كما إذا تصورت ذات زيد الخ) أي: بوجه مختص به في الخارج، وإن كان في نفسه يمكن فرض اشتراكه فالمعلوم جزئي بوجه كلي كما قالت الفلاسفة في علمه تعالى بالجزئيات؛ ولذا اختار لفظ تصور دون أحسن فإن طريق إدراك الجزئيات المادية بالوجه الجزئي، إنما هو الإحساس فلا يشكل بلفظ الله، ولا بالأعلام الموضوعة عند غيبة الموضع له؛ لأنه يمكن تصوره بوجه اختص به في الخارج كتصوره تعالى بكونه واجباً خالقاً لما سواه، فالمعلوم جزئي، وإن كان العلم بوجه كلي على أن التحقيق أن لفظ الله من الأعلام الغالبة إلا أن غلبته تقديرية بخلاف الألة فإن غلبته تحقيقية، وقد حققناه في حاشية تفسير القاضي. (قوله: أو الجنسية) أي: الموضوعة للماهية المتحدة في الذهن من حيث معهوديتها فاستعمالها في فرد منها إن كان لاعتبار مطابقته للماهية المتحدة فحقيقة، وإن كان باعتبار خصوصيته فمجاز من قبيل استعمالها المطلق في المقيد كاستعمال الأسد فيه، هذا ما ذهب إليه المصنف رحمه الله والمحققون، فتعريف العلم الجنس عندهم حقيقي، واختار في الرضي: أن تعريفه لفظي كما أن تأنيث غرفة وبشرى وصحراء ونسبة كرسي لفظيات، ولا فرق بين علم واسم الجنس في المعنى، بل في الأحكام اللفظية.

رأي المتقدمين. (قوله: فتعقل ذلك المشترك) بصيغة المصدر مبتدأ خبره قوله: آلة، وهذه عبارة عضدية قد شرحها المولى الجامي قدس سره، وقوله: الأعلام الشخصية؛ أي: الموضوعة للشخص؛ أي: الذي يعرض له التشخيص بحيث يمتنع معه فرض الاشتراك بين كثيرين. (قوله: كما إذا تصورت ذات زيد) أي: بوجه تختص به في الخارج، وإن كان في نفسه يمكن صدقه على أفراد كثيرة، فلا يشكل بلفظة الله، ولا بالأعلام الموضوعة عند غيبة الموضوع له (سيد). (قوله: أو الجنسية) عطف على الشخصية؛ أي: أو الأعلام الجنسية؛ أي: الموضوعة للماهية المتحدة في الذهن من حيث معهوديتها كأسامة وثُعالة، فإنها أيضاً موضوعة بوضع وموضوع له خاصين، وهذا عند البعض واختاره الشارح، وفي شرح العنقود: أن أعلام الأجناس كأسامة للحيوان المفترس وضعها من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص، وقد ذهب الرضي إلى أن علمية أعلام الأجناس تقديرية للضرورة في بعض الأحكام كالعدل التقديري، فليراجع إلى الرضي فإنه أطال الكلام في هذا المرام جداً. (قوله: بخلاف ما إذا وضع الخ) أي: بخلاف أسماء الأجناس، فإنها موضوعة بوضع وموضوع له عامين، والفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس أن دلالة الأول بجوهره على الحقيقة فقط؛ أي: بدون التعين ودلالة الثاني بجوهره على الماهية والتعين معاً، وهذا على مذهب الشريف في اسم الجنس، وعن البعض الفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس المستعمل فيه نحو: لقيت أسامة ولقيت أسداً أن أسداً موضوع لواحد من آحاد جنسه فإطلاقه على الواحد إطلاقه على أصل وضعه، وأسامة موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن فإذا أطلقتها فإنما أردت الحقيقة، ولزم الإطلاق على أفراد الحقيقة باعتبار الوجود ضمناً. (قوله: علم لهذا المعنى الجنسي) تقول: أسامة أشجع من ثُعالة، فهذا في قوة قولك: الأسد أشجع من الثعلب، والألف واللام في هذا المثال لتعريف الجنس (شذور). (قوله: إذا وضع لفظ الأسد الخ) قال[1]: بعض الناظرين يريد بالأسد مدخول اللام؛ أعني: لفظ أسد خالياً عن اللام الدالة على التعريف وخالياً عن عروض تنوين التنكير الدال على الفرد المنتشر بقرينة التقابل مع علم الجنس، فإنه الموسوم باسم الجنس صرح به بعض المحققين إلاّ أن قوله: فإنه بهذا الاعتبار نكرة ليس على ما ينبغي؛ لأن اسم الجنس بعد دخول اللام يسمى معرفة، وبعد عروض التنوين نكرة، وهما نوعان متقابلان داخلان تحت اسم الجنس، وأما إطلاق اسم الجنس على النكرة على عكس ما في الشرح كما شاع بينهم وكذا على المعرفة فإنما هو من قبيل إطلاق العام على الخاص، فقيل: ومَن حكم باتحادهما فقد غفل عن الفرق المذكور مع أن الفرق بينهما واضح؛ لأن اسم الجنس بالمعنى الأعم يدخل عليه تنوين التمكّن، وبالمعنى المقابل للمعرفة يدخل عليه تنوين التنكير حتى أن بعض الفضلاء تردد في ذلك وجوّز أن يكون اسم الجنس موضوعاً للفرد المنتشر كما جوز كونه موضوعاً للحقيقة من حيث هي فافهم (عارف).

(١) لمعين نفسه. (٢) للمعين الثاني نسخة.

معلوميته ومعهوديته فإنَّه[1] بهذا الاعتبار[2] نكرة[3]. «وَ» الثالث: «المُبْهَمَاتُ» يعني[4] أسماء الإشارة والموصولات، وإنَّما سميت[5] مبهمات لأنَّ[6] اسم الإشارة[7] من غير إشارة مبهم[8]، وكذا[9] الموصول من غير صلة[10]. وهذا القسم[11] من قبيل الوضع العام، والموضوع[12] له خاص، فإنَّها[13] موضوعة بإزاء معان معينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعاً[14] عاماً كلياً، فإنَّ[15] الواضع إذا تعقل مثلاً معنى المشار إليه المفرد المذكر، وعين لفظاً[16] بإزاء كل واحد من[17] أفراد هذا المفهوم[18] كان هذا[19] وضعاً عاماً، لأن[20] التصور المعتبر فيه[21] عام[22]، وهو[23] المشترك بين تلك الأفراد، والموضوع له خاص[24]، لأنَّه[25] خصوصية كل واحد من تلك الأفراد، لا المفهوم المشترك بينها. «وَ» الرابع، والخامس: «مَا عُرِّفَ بِاللَّامِ» العهدية[26] أو الجنسية أو الاستغراقية[27]. وإنَّما[28] لم يقل[29] (ما دخله اللام) لئلا يدخل فيه[30] ما دخله

(١) أي: لفظ أسد. (٢) وهو قطع النظر عن معلوميته. (٣) خبر إنَّ. (٤) مصنف. (٥) تلك الأسماء. (٦) علة التسمية. (٧) في حد ذاته. (٨) عند المخاطب. (٩) أي: كالإشارة مبهم. (١٠) مبهم عند المخاطب. (١١) من المعرفة أي: المضمرات والمبهمات. (١٢) يعني بخلاف الأعلام لأنَّها من قبيل الوضع الخاص والموضوع له الخاص. (١٣) أي: ألفاظ أسماء المبهمات. (١٤) مفعول مطلق لقوله: موضوعة. (١٥) تعليل لكون الوضع عاماً. (١٦) أي: لفظ هذا مثلاً. (١٧) بيان كل. (١٨) أي: المشار إليه المفرد المذكر. (١٩) أي: تعيين اللفظ كذا. (٢٠) علة كون الوضع عاماً. (٢١) أي: في تعيين المذكور. (٢٢) خبر إنَّ. (٢٣) أي: عام المعتبر. (٢٤) عطف الشيئين بحرف واحد. (٢٥) حيث تعليل لكون الموضوع له خاصاً. (٢٦) كقوله تعالى: ﴿لَنَسْئَلَنَّ إِرْثَ الرَّسُولَ﴾ الآية الخارجية هذه تعميم الكلام. (٢٧) نحو: خلق الناس ضعيفاً. نحو: أهلك الناس الدينار والدرهم. (٢٨) س ج م ق. (٢٩) مصنف. (٣٠) أي: الحد. أي: في المعرف باللام.

والمُبْهَمَاتُ وَمَا عُرِّفَ بِاللَّامِ

(قوله: والموصولات الخ) لعل وجه كون الموصول في مرتبة اسم الإشارة اشتراكهما في الإبهام والتعين بأمر خارج؛ أعني: الإشارة والصلة وتفاوتهما وضوحاً بحسب تفاوت الإشارة، والصلة في الوضوح غير ممتد به، وذهب الأخفش إلى أن ما فيه ال من الموصولات تعرف بها. وما ليست فيه ال كمن وما فتعرفه؛ لأنه في معنى ما فيه ال فالموصول على هذا في مرتبة ذي اللام. وإليه ذهب سيبويه وجمهور النحاة. (قوله: العهدية أو الجنسية) في التسهيل: فإن عهد مدلول مصحوبها لحضور حتى أو علمي فهي عهدية، وإلا فهي جنسية، وفي شرحه: هذا مذهب الجمهور، وذهب أبو الحجاج يوسف إلى أن القسم واحد وهو العهد، والمراد بالجنسية اللام التي للحقيقة من حيث هي، وبالاستغراقية التي للحقيقة من حيث في جميع الأفراد فتصح المقابلة بينهما، وإنما تعرض للاستغراقية مع كونها من فروع الجنس لدفع توهم أن الاستغراقية لإفادتها الشمول ليس فيها معنى التعريف، ولم يذكر الشارح العهدية الذهنية؛ لأنها من حيث استعمالها في فرده بهم نكرة، ولذا يوسف بالجمل الخبرية.

(قوله: فإنه بهذا الاعتبار نكرة) والفرق بين اسم الجنس والنكرة: أن اسم الجنس ما وضع لمطلق الحقيقة بلا اعتبار قيدٍ معها أصلاً كأسد وبقر أوتقديراً كشمس وقمر، والنكرة ما وضعت لكل فرد من أفراد الحقيقة على طريق البدل فإن أريد من رجل مثلاً الحقيقة المطلقة من غير قيد فهو اسم الجنس، وإن أريد به فرد غير معين من أفراد الحقيقة فهو النكرة، ولا يرد نحو: وجه لك ورأس له؛ لأن ذلك وضع لشيء لا بعينه وإن وقع على معين باعتبار عارض (شرح لباب). (قوله: وإنما سميت مبهمات الخ) أي: وإن كانت معارف عندهم، وقوله: من غير إشارة؛ أي: إشارة حسّية؛ لأن المشار إليه مبهم عند المخاطب؛ لأن بحضرة المتكلم أشياء تحتمل أن تكون مشاراً إليها (رضي). (قوله: وكذا الموصول) أي: مبهم عند المخاطب بدون الصلة، ولم يقولوا للضمير الغائب: مبهم؛ لأن ما يعود إليه متقدم فلا يكون مبهماً عند المخاطب عند النطق به وكذا ذو اللام العهدية (رضي)، وأما المفسر المتأخر فقليل (عصام). (قوله: لأن التصور الخ) أي: لأن المفهوم المتصور المعتبر في هذا القسم من الوضع عام، وقوله: والموضوع له خاص هكذا في أكثر النسخ وهي الأولى، وفي بعضها خاصاً بالنصب فيكون من عطف الشيئين لكنه قبيح (نور الدين). (قال المصنف: وما عرّف اللام) فيه اختيار مذهب سيبويه في أداة التعريف، والدليل على أن اللام هي المعرّفة تخطي العامل الضعيف؛ نحو: بالرجل، وأما التخطي في نحو: بلا مال فلجعلهم لا خاصة كجزء الكلمة كما في اللا إنسان، وقال الخليل: أي كهل بكمالها حرف تعريف؛ ولذا يفصل عن الكلمة عند الاضطرار نحو:

يَا خَلِيلَيَّ ارْبَعَا وَاسْتَخْبِرَا الـ
مَنْزِلَ الدَّارِسَ مِنْ أَهلِ الهِلَالِ

اللام الزائدة لتحسين[1] اللفظ. والميم[2] في: (لَيْسَ مِن امْبِرِّ امْصِيامٌ فِي امْسَفَرِ) بدل من اللام فلا يعد ما[3] دخلته[4] قسماً[5] آخر من المعارف. «أَوْ» عرف «بِالنِّدَاءِ» نحو: يا رجلُ، إذا قصد به معيّن، بخلاف يا رجلاً[6]، لغير معين، فإنَّه[7] نكرة. ولم يذكره[8] المتقدمون لرجوعه[9] إلى ذي اللام، إذ أصل (يَا رَجُلُ): يا أيها الرجل. «وَ» السادس: «المُضَافُ[10] إِلَى أَحَدِهَا»

(١) علة دخل. (٢) في قوله عليه السلام. كأنَّه سئل لو قال ما به عرف باللام والميم لكان أشمل فأجاب الشارح بما ترى. (٣) أي: الاسم المعرَّف بالميم. (٤) أي: الميم. (٥) مفعول لا يعد. (٦) إذا قصد به النداء. (٧) مع هذا القصد. (٨) س ج. أي: ما عرف بالنداء. (٩) على عدم الذكر. (١٠) الذي يضاف.

وقال المبرد في الشافي في علمي العروض والقوافي: إن أداة التعريف الهمزة. (قوله: باللام العهدية) أي: التي للإشارة إلى واحد معين من أفراد الحقيقة، وقوله: أو الجنسية؛ أي: التي أشير بها إلى نفس الحقيقة من غير اعتبار ما صدقت هي عليه من الأفراد؛ نحو: أهلك الناس الدينار والدرهم، ومنها الداخلة على المعرفات؛ نحو: الإنسان حيوان ناطق؛ لأن التعريف للماهية، وقوله: الاستغراقية؛ أي: التي أشير بها إلى الحقيقة مع ملاحظة الأفراد كلها، وإنما ذكرها مع دخولها في الجنسية لدفع توهم أن الاستغراقية لإفادتها الشمول والإحاطة ليس فيها معنى التعريف، وأما العهدية الذهنية وهي التي أريد بها حصة غير معينة فلم يذكرها؛ لأنها نكرة لا لأنها من فروع الجنس، قال الحلبي: والحاصل أن اسم الجنس المعرف باللام إما أن يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر إلى ما صدقت هي عليه من الأفراد، وهو تعريف الجنس والحقيقة ونظيره علم الجنس كأسامة، وإما أن يطلق عليها مع ملاحظة الأفراد كلها وهو تعريف الاستغراق ونظيره كل مضافاً إلى نكرة، وإما على حقيقة معينة منها واحد كان أو اثنين أو جماعة وهو العهد الخارجي ونظيره علم الشخص كزيد، وإما على حقيقة غير معيّنة وهو العهد الذهني ونظيره النكرة. (قوله: اللام الزائدة) في بعض الأعلام لتحسين اللفظ، وفي الحال؛ نحو: مررت بهم الجماء الغفير، وفي التمييز نحو: الأحد العشر الدرهم على قبيح. (قوله: والميم بدل من اللام) أي: مستعمل في مقامها، والأصل اللام وهي لغة حمير، ونفر من طي كما روي نمر بن تولب في قوله عليه السلام: «ليس من أمبر أمصيام في أمسفر». (قوله: أو عرف بالنداء) ولم يقل أو المنادى احترازاً عن نحو: يا رجلاً فالمراد بقوله: نحو: يا رجل كل اسم جنس قصد به فرد معين فإن تعريفه بالنداء، وقوله: ولم يذكره المتقدمون؛ أي: لم يذكروا ما عرف بالنداء بل جعلوا أنواع المعارف خمسة، ولعله لم يوجد في نسخة العصام قوله: المتقدمون فقال ما قال. (قوله: لرجوعه إلى ذي اللام) أي: لرجوعه في زعمهم إليه بناء على أن أصل يا رجل يا أيها الرجل، ثم حذف اللام وأي لكثرة الاستعمال تخفيفاً، وهو تكلّف؛ فلذا لم يسلك المصنف مسلكهم كما لم يقتف البركي أثرهم، وقال الرضي: إنه راجع إلى المضمر؛ لأنه فرعه بناء على أن تعرّف المنادى بوقوعه موقع كاف الخطاب؛ لأن يا زيد بمنزلة أدعوك. (قوله: ولا يستلزم صحة الإضافة الخ) جواب عن مقدر تقديره ظاهر، ووجه ذلك أن

أَوِ بِالنِّدَاءِ[1] وَالْمُضَافُ إِلَى أَحَدِهَا[2]

(١) أي: والسادس المضاف.
(٢) أي: إلى أحد الأمور الخمسة المذكورة وقوله معنى أي: إضافة معنوية.

(قوله: اللام الزائدة) هي فيما وجب تعريفه أو تنكيره في التسهيل وقد تعرض زيادتها في علم وحال وتمييز لا غير ومضاف. (قوله: بدل من اللام) معنى كونه بدلاً من اللام أنه مستعمل في موقعها، والأصل اللام، في شرح التسهيل لابن مالك لما كانت اللام تدغم في أربعة عشر حرفاً فيصير المعرف بها كأنه من المضاعف الفاء جعل أهل اليمن ومن داناهم الميم بدلها؛ لأن الميم لا تدغم إلا في الميم انتهى، فالميم حرف تعريف عوض اللام في لغتهم، وليس معناه أنه منقلب من اللام كما قلبت بالراء في: الرحمن الرحيم كما وهم. (قوله: نحو: يا رجل) أي: اسم الجنس الذي قصد به فرد معين فإن تعريفه بالنداء، وأما العلم المنادى فتعريفه بالعلمية والنداء أفاد زيادة الوضوح وهو المختار، وقيل: إنه عرف بالنداء بعد إزالة العلمية. (قوله: إذ أصل يا رجل الخ) يعني: أنه كان في الأصل معرفاً باللام، ثم توسل لندائه بأي، ثم حذف اللام وأي لكثرة الاستعمال فصار يا رجل.

أي: أحد الأمور الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة الإضافة إلى أحدها صحتها[1] بالنسبة إلى كل واحد. فلا يرد أنَّها لا تصح إلا بالنسبة إلى الأربع الأُوَل[2]، فإنَّ[3] المنادى لا يضاف إليه. قيل: كان عليه[4] أن يقول: والمضاف إلى المعرفة، ليدخل فيه[5] المضاف[6] إلى المضاف إلى المعرفة أيضاً[7]، مثل (غُلَامُ أَبِيْكَ). والجواب[8]: أن المراد بالمضاف إلى أحدها[9] أعم[10] من أن يكون بالذات[11] أو بالواسطة[12]. ولا يخفى عليك. نظراً إلى ما سبق[13]. أن المضاف إذا[14] كان لفظ (الغير أو المثل أو الشبه) فهو[15] مستثنى من هذا الحكم. «مَعْنًى» أي: إضافة معنى، يعني: إضافة معنوية. فقوله[16]: (مَعْنًى) مفعول مطلق بحذف مضاف[17]، واحترز به[18] عن المضاف إلى أحد هذه الأمور[19] إضافة لفظية[20]، فإنَّها لا تفيد تعريفاً[21]. ولما سبق[22] تعريف المضمرات[23] والمبهمات. ومعنى[24] المضاف إلى أحدهما معنى[25] ظاهر. والمعرف[26] باللام والنداء متسغن[27] عن التعريف خص[28] العلم بالتعريف[29] وقال[30]: «(العَلَمُ)» اسماً كان أو لقباً أو كنية، لأنه[31] إن صدر بالأب[32] أو الأم[33] أو الابن[34] أو البنت[35] فهو كنية، وإلَّا[36] فإن قصد به[37] مدح أو ذم فهو[38] اللقب وإلَّا[39] فهو[40] الاسم[41]. «مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ[42]» شخصاً[43] أو جنساً[44]

(١) مفعول تستلزم. (٢) كما فعله الهندي. (٣) علة عدم الصحة. (٤) أي: وجب على المصنف. (٥) أي: في النوع السادس. (٦) فاعل يدخل. (٧) أي: كالمضاف لأحدهما. (٨) عن الإيراد بتحرير المراد. (٩) أي: الخمسة. (١٠) خبر إنَّ. (١١) كدار عمرو. (١٢) كغلام ابن زيد. (١٣) في بحث المجرورات. (١٤) والجملة الشرطية والجزائية خبر إنَّ. (١٥) جواب ذلك اللفظ. (١٦) مصنف. (١٧) أي: إضافة معنى. (١٨) مصنف. أي: بقوله معنى. (١٩) أي: الخمسة المذكورة. (٢٠) نحو: حسن الوجه. (٢١) بل تخفيفاً في اللفظ. (٢٢) س ج. (٢٣) أي: ما وضع لمتكلم أو لمخاطب. (٢٤) حال من سبق. (٢٥) تمييز. (٢٦) مبتدأ والجملة حال. (٢٧) خبره. (٢٨) مصنف. جواب لما. (٢٩) داخل على المقصور. (٣٠) مصنف. (٣١) علة الحصر. أي: العلم. (٣٢) نحو: أبو داود. (٣٣) نحو: أم كلثوم. (٣٤) نحو: ابن عباس. (٣٥) نحو: بنت زهير. (٣٦) أي: وإن لم يُصَدَّرْ بالأب والأم والابن. رضا. (٣٧) أي: العلمية. (٣٨) أي: ذلك العلم. (٣٩) وإن لم يقصد به مدح أو ذم. (٤٠) أي: ذلك العلم. (٤١) لجعفر. (٤٢) والظرف صفة لشيء. (٤٣) كزيد. (٤٤) كأسامة.

مَعْنًى. والعَلَمُ مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ

(قوله: ولا يستلزم صحة الإضافة الخ) فإن لفظ أحمد في الإثبات لواحد مبهم كالنكرة لا للعموم فمن قال: إنه تكلف فقد تكلف. (قوله: لأنه إن صدر الخ) هكذا في الإقليد، فالتقابل بين الأقسام الثلاثة بالذات وقولهم: ما يشعر بمدح أو ذم حيث لم يقيدوا عدم التصدير بالأب والأم يدل على أن الفرق بينه وبين الكنية بالحيثية، فإشعار بعض الكنى بالمدح أو الذم كما في أبي الفضل وأبي الجهل لا يضر، وعبارة الرضي تشير إلى هذا؛ فإنه قال: الأعلام إما اسم؛ وهو الذي لا يقصد به مدح أو ذم، وإما لقب؛ وهو ما يقصد به أحدهما - أي: مدح أو ذم -، وإما كنية؛ وهي الأب والأم والابن والبنت مضافات انتهى، وبعض أهل الحديث يجعل العلم المصدر بأب أو أم مضافاً إلى اسم حيوان أو صفة كأبي الحسن كنية، وإلا غير ذلك لقب كأبي تراب كذا في حاشية الفاضل الجلبي على التلويح، وبهذا الاصطلاح جعل صاحب القاموس: أبا المتاهية لقباً، ونفى كونه كنية، وصاحب الصحاح: جعله كنية على الاصطلاح المشهور. (قوله: فهو كنية) من كنيت؛ أي: سترت وعرضت كالكناية سواء؛ لأنه يعرض بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى هو أن اللقب يمدح الملقب بمدح الملقب به، أو يذم بمعنى ذلك اللفظ والكنية يعظم المكنى بها بعدم التصريح بالاسم فإن بعض النفوس تأنف من أن تخاطب باسمها كذا في الرضي، وعندي أن التعظيم غير المدح والذم فالفرق بين اللقب لفظ أحد المضاف إلى الضمير بإضافة العهد الذهني واقع ههنا في حيّز الإثبات فهو لواحد مبهم كالنكرة لا للعموم، وإن كانت قد تعم في الإثبات أيضاً مثل: تمرة خير من جرادة. (قوله: كان عليه أن يقول الخ) أي: أن يقول بدل قوله: إلى أحدها إلى المعرفة؛ أي: مطلقاً سواء كانت تلك المعرفة أحد هذه الأمور أو مضافة إلى أحدها فإن المضاف إلى المعرفة معرفة مع أنه لا يصدق عليه المضاف إلى أحدها، وقوله: وما يشبههما؛ أي: من الأسماء المتوغلة في الإبهام. (قوله: فهو مستثنى الخ) أي: بقرينة ما سبق فلا نقض والاستثناء في القواعد النقلية أمر مرغوب لا وصمة فيه كما صرح به في بعض الكتب الكلامية (نور الدين). (قوله: لأنه إن صدّر بالأب) أي: لأن الاسم العلمي إن كان مصدّراً بالأب كأبي حنيفة وأبي الحسن لعلي رضي الله عنه، وقد يكنّى في الصغر بدون الأولاد تفاؤلاً بأن يعيش حتى يصير له وليسمى بذلك الاسم، أو بالأم كأم سلمة وأم كلثوم، أو بالابن كابن آوى، أو بالبنت كبنت وردان فهو الكنية من كنيتُ إذا سترت وعرّضت يسمى بها؛ لأنه يعرض عن الاسم، والعرب تقصد بها التعظيم بسبب عدم التصريح بالاسم فإن بعض النفوس تأنف من أن يخاطب باسمها (رضي). (قوله: فإن قصد به مدح) يعني: حين الوضع لا حين الاستعمال، وقوله: أو ذمّ ويختصّه النبز بفتحتين، ومنه: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا﴾ فهو اللقب؛ أي: كمظفر الدين وكبطّة وقفّة، فإن الأول لقب شخص شأنه البط بشيء، والثاني: بالضم فالتشديد لقب شخص كانت عينه ناتئة مرتفعة (إقليد على مفصل). (قال المصنف: ما وضع لشيء) أي: وضعاً

واحترز[1] به[2] عن النكرات، والأعلام[3] الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال[4] فيه داخلة[5] في التعريف[6] لأنَّ[7] غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب لفرد[8] معين بمنزلة[9] الوضع من واضع معين، فكأنَّ هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك. «غَيْرَ[10] مُتَنَاوِلٍ غَيْرَهُ[11]» أي: حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول غير ذلك الشيء باستعماله[12] فيه[13]، واحترز[14] به عن المعارف كلها. وقوله[15]: «بِوَضْعٍ[16] وَاحِدٍ» أي: تناولاً[17] بوضع واحد لئلا يخرج الأعلام المشتركة[18]. ولما أشار[19] إلى ترتيب أنواع المعارف في

(١) مصنف. (٢) أي: بعينه. (٣) س ح. مبتدأ. (٤) كالنجم حيث تعين بالثريا. (٥) خبره. (٦) أي: تعريف العلم. (٧) علة دخول. (٨) ملابسة. (٩) ملابسة. خبر إن. (١٠) حال من فاعل وضع. (١١) مفعول به لمتناول. أي: غير شيء. (١٢) متعلق بمتناول. بسبب. (١٣) أي: في غير ذلك المعين. (١٤) مصنف. (١٥) مصنف. (١٦) متعلق بمتناول. (١٧) إشارة لأنَّ قوله بوضع واحد مفعول مطلق بحذف التون. (١٨) صفة الأعلام. (١٩) مصنف.

حقيقياً أو حكمياً وبمنزلته كما في الأعلام الغالبة ففيه عموم المجاز، فقوله: والأعلام الغالبة إشارة إلى هذا. (قوله: شخصاً أو جنساً) تعميم للشيء المعين فيتناول العلم الشخصي كزيد والجنسي كأسامة وبرّة علماً لحقيقة المبرّة، وزوبر علماً للكليّة (عصام)، وفي شرح اللباب ما نصه: أن أسامة موضوعة للحقيقة الذهنية للأسد فلا يتناول غيرها فإذا أطلقت على فرد من أفرادها الخارجية؛ نحو: لقيت أسامة وهذا أسامة صائلاً كان إطلاقها عليه بطريق المجاز بخلاف اسم الجنس فإن إطلاقه على أفراده بالحقيقة؛ لأنه موضوع لكل فرد خارجي على سبيل البدل، والدليل على علمية أسامة استعمالها معرفة من غير إضافة وحرف التعريف ومنع صرفها ووصفها بالمعارف، وعدم دخول حرف التعريف عليها، والابتداء بها من غير مخصّص انتهى، وفي الرضي ما حاصله: أن علميّته تقديرية وقد سبق فتذكر. (قوله: والأعلام الغالبة التي الخ) وهي الأعلام الاتفاقية التي تعينت لفرد معين من أفراد جنسه لأجل الغلبة، وكثرة الاستعمال في ذلك الفرد كالنجم للثريا والصعق لرجل والبيت للكعبة، وابن عباس لأحد العبادلة. (قال المصنف: غير متناول غيره) يعني: لا يطلق على غير ذلك المسمى فليس المراد بالتناول إحاطة المفهوم بالأفراد، بل الإطلاق نبه عليه بقوله: بوضع واحد، وقوله: باستعماله فيه متعلق بالمنفي وهو التناول وتصوير له؛ أي: باستعمال ذلك الاسم في غير ذلك الشيء كما أن الباء في قوله: بوضع واحد متعلق به كما أشار الشارح في تفسيره، ومن ثمة، قيل: إن قوله: أي: تناولاً بوضع واحد إشارة إلى أن قوله: بوضع واحد ليس متعلقاً بقوله: وُضِعَ وإلاّ لوجب أن يقول: ليدخل الأعلام المشتركة بدل لئلا يخرج فاعرفه. (قوله: لئلا يخرج الأعلام المشتركة) عن هذا الحد؛ لأن تناولها بأوضاع كما إذا سمي بزيد شخص ثم سمي به شخص آخر ثم وثم، فإنه وإن كان متناولاً بالوضع لمعنيين[1] فصاعد الكنه تناوله للمعنى[2] الثاني بوضع آخر غير الأول بخلاف تناول أنا وهذا والذي فإنه بوضع واحد عام، والحاصل: أن سائر المعارف يخرج عن التعريف لتناولها أيّ معين كان

(١) نور الدين.

غَيْرَ مُتَنَاوِلٍ غَيْرَهُ بِوَضْعٍ وَاحِدٍ

والكنية ظاهر. (قوله: فإن قصد به الخ) أي: حين الوضع لا حين الاستعمال؛ لأنه قد يطلق اللقب على المسمى من غير قصد المدح والذم؛ ولأنه قد يقصد بالاسم في الاستعمال المدح والذم إذا اشتهر المسمى في ضمنه بصفة مدح أو ذم؛ نحو: حاتم، وقصد الواضع يفهم من كونه منقولاً من معناه الأصلي إلى المعنى العلمي، فإن المنقولات يلاحظ فيها المعاني الأصلية. (قوله: فهو اللقب) ولفظ اللقب في القديم كان في الذم أشهر منه في المدح والنبز في الذم خاصة. (قوله: فهو الاسم) الاسم بهذا المعنى أخص من مقابلة الصفة الذي هو أخص من مقابل الفعل والحرف. (قوله: ما وضع) أي: ما خص فيكون الوضع بمعنى التخصيص فلا تغفل. (قوله: والأعلام الغالبة الخ) العلم الغالب إما مضاف؛ نحو: ابن عباس، أو ذو اللام؛ نحو: النجم فهو في الأصل داخل في المعرف باللام العهدية والمعرف بالإضافة العهدية وبعد الاستعمال في فرد معين اختص به في الاستعمال أيضاً كذلك، فلا ضرورة لإدخاله في العلم بتكلف أن غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص به بمنزلة الوضع على أنه يلزم الجمع بين المعنى الحقيقي والمجازي في قوله: وضع الخ، والحمل على عموم المجاز. (قوله: باستعماله فيه) متعلق بمتناول. (قوله: تناولاً بوضع واحد) إشارة إلى أن قوله: بوضع واحد ظرف لغو متعلق بالمنفي؛ أعني: متناولاً بالنفي المستفاد من غير فيكون داخلاً تحت المنفي فيفيد عموم التعريف للأعلام المشتركة، وليس مقصوده أنه مفعول مطلق بتقدير تناولا على ما وهم؛ إذ لا حاجة إليه على أنه بعد تقدير تناولا متعلق به فليكن أول الأمر متعلقاً بمتناولا.

الأعرفية بترتيبها في الذكر، أراد[1] التنبيه على ترتيب أصنافها[2] فيما[3] يكون فيه هذا[4] الترتيب، فقال[5]: «وَأَعْرَفُهَا[6]» أي: أعرف المعارف، يعني[7]: أقلها لبساً عند المخاطب من حيث أصنافها[8]. «الْمُضْمَرُ الْمُتَكَلِّمُ[9]» لبعد[10] وقوع الالتباس

(١) جواب لما. (٢) جمع صنف. بديهي. (٣) أي: في نوع. (٤) اسم يكون. (٥) مصنف. (٦) أنواع. (٧) مصنف. (٨) أنواع. (٩) صفة المضمر. (١٠) علة الأعرفية.

وَأَعْرَفُهَا[1] الْمُضْمَرُ الْمُتَكَلِّمُ

(١) أي: أعرف المعارف يعني أقلها ليس عند المخاطب من حيث إضافتها. ج.

(قوله: أراد التنبيه) فيه إشارة إلى أن الترتيب بين الأصناف بديهي. (قوله: فيما يكون) أي: في نوع يكون فيه هذا الترتيب؛ أي: ترتيب الأصناف في نفسها؛ لأن المضاف يكون فيه هذا الترتيب كما سيجيء ولم ينبه عليه.

بخلاف العلم، ومما ينبغي أن ينبّه عليه تثنية الأعلام ففي الرضي والعصام ما محصله: أنه إذا ثنى العلم أو جمع زال علميته؛ لأن تعريفه إنما كان بسبب وضع اللفظ على معين والعلم المثنى والمجموع ليس موضوعاً لمعين إلاّ في أسماء معدودة كما سنذكرها، فإذا زال التعريف العلمي وجب جبر ذلك التعريف الغائب بأخصر أداتي التعريف، وهي اللام فلا يكون مثنى العلم ومجموعه إلا معرّفين باللام العهدية إلا إذا لوحظ فيه الوصف؛ نحو: الحسن فإن اللام حينئذ غير لازم في مثنّاه كما لا يلزم في مثل: يا زيدان بناء على أن تعريف النداء يغنيه عن اللام، وابن يعيش لا يوجب جبر التعريف الفائت من المثنى والمجموع، بل يجيز تنكيرهما ووصفهما بالنكرة والاستقراء يقوى القول الأول، وإنما كثر تنكير العلم في مقام التثنية والجمع تحرزاً عن استبشاع أن يقال: زيد وزيد انتهى، فقوله: إلا في أسماء معدودة؛ نحو: أبانين لجبلين متقابلين وعمايتين أيضاً جبلان لهزيل متقاربان وعرفات فكأنه سمي كل موضع عنها عرفة فجمعت، وأما أذرُعات اسم بلد بالشام، فليس من هذا بل هو موضوع لشخص معين؛ يعني: أنه من تسمية البلد بالجمع لا جمع العلم، فاعلم أن أبانين جبلان متقاربان يقال لأحدهما: أبان الريان لكثرة الماء فيه وللآخر أبان العطشان لقلة الماء فيه، قال في الصحاح: تقول: هذان أبانان حسنين بنصب النعت على أنه حال لا بالرفع على الوصفية؛ لأنه نكرة وصفت به المعرفة، والعلم إذا ثني أو جمع يلزم تنكيره فحينئذ يلزم أن يزول تعريف أبانان، لكن لم يزل ههنا؛ لأن الأماكن لا تزول فصار كالشيء الواحد يعني: أن المثنى في هذه الصورة بمنزلة المفرد؛ لأن أبانين لما كان اسماً لجبلين لا ينفرد أحدهما عن الآخر صار كأن هذا اللفظ الذي على صورة المثنى اسماً لشيء واحد، وخالف الحيوان؛ أي: خالف هذا اللفظ الحيوان وما أشبهه مما ينفك أحدهما عن الآخر، فإذا قلت: هذان زيدان حسنان ترفع النعت ههنا؛ لأن لفظ زيد، وإن كان معرفة لكونه علماً إلا أنه نكر ثم ثني وليس فيه ما يقضي استحسان أن يعطي له حكم المفرد من عدم الزوال وامتناع الانفكاك هذا فإنه من النفائس. (قوله: فيما يكون فيه هذا الترتيب) أي: في نوع أو في معرفة يكون فيها ترتيب أعرفية الأصناف بالشدّة والضعف، وقيل: أي فيما يكون بعض صنفه أعرف من بعض، وما يكون أصنافه متساوية في المرتبة لم يتعرض له، وفيه ما فيه. (قوله: يعني: أقلها لبساً) بفتح اللام؛ أي: التباساً عند المخاطب ولا يبعد أن يكون الأقلية كناية عن عدم اللبس؛ إذ لا التباس في المتكلم ويؤيده قوله الآتي أبعد من اللبس، ثم رأيت في كلام بعض[1] الناظرين ما حاصله: أن أقلية الالتباس يقتضي التباساً في الجملة مع أنه لا التباس في المتكلم فالمراد من الأقل، إما ما هو أعم من الأقل والعدم كما يفهم من قوله، وليس المراد بالأعرفية الخ أو المراد بالأقلية ما هو بالنظر إلى صيغ المتكلم فافهم.

(١) أي: القريتين أو البعيدتين.

فيه. «ثُمَّ[1]» المضمر «المُخَاطَبُ» فإنَّه[2] يتطرق[3] فيه ما[4] لا يتطرق[5] في المتكلم. ألا ترى أنَّك إذا قلت: (أنَا) لم يلتبس بغيره[6]، وإذا قلت: (أَنْتَ) جاز أن يلتبس بآخر[7]، فيتوهم أنَّ الخطاب له. وليس[8] المراد بالأعرفية إلَّا كون المعرفة أبعد من اللبس. ثم المضمر[9] الغائب، ولم يذكره[10] لأنَّه[11] علم من أعرفية المتكلم والمخاطب أنَّه أدون[12] منهما. واقتصر[13] على بيان النسبة[14] بين أصناف المضمرات فإنَّ[15] سائر المعارف[16]؛ لا تفاوت[17] بين أصنافها إلا المضاف إلى أحدها، فإنَّ فيه[18] تفاوتاً[19] باعتبار تفاوت المضاف[20] إليه ولهذا ما[21] أثبت[22] التفاوت بين[23] أصنافه[24] بعد بيانه[25] بين أنواع المضاف[26] إليه وأصنافه[27]. وهذا الترتيب الذي ذكره[28] هو مذهب سيبويه[29] فإنَّ فيه اختلافات كثيرة. «(النَّكِرَةُ[30])» «مَا[31] وُضِعَ[32] لِشَيْءٍ لاَ بِعَيْنِهِ». أي: لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة المعهودة[33] من حيث هو كذلك[34]. فقوله[35]: (مَا وُضِعَ لِشَيءٍ) شامل[36] للمعرفة والنكرة، وبقوله[37]: (لاَ بِعَيْنِهِ) خرجت المعرفة. «(أَسْمَاءُ[38] العَدَدِ)

---

(١) أي: لا عرف بعد المتكلم. (٢) علة أنقصية المخاطب من المتكلم. (٣) أي: يحدث. أي: يجيء. (٤) أي: الالتباس. (٥) أي: لا يجيء. (٦) أي: بغيره. (٧) أي: بغيره. (٨) حال. (٩) ثم الأعلام على الترتيب المذكور هذا هو المستدل عن سيبويه. حيص. (١٠) مصنف. (١١) علة عدم الذكر. مضاف. (١٢) أي: أنقص. (١٣) مصنف. (١٤) أي: التفاوت. (١٥) دليل القصر وإثباته. (١٦) غير المضمرات. (١٧) خبر إنَّ. (١٨) خبر مقدم. (١٩) اسم مؤخر. (٢٠) من المعارف. (٢١) نافية. (٢٢) مصنف. (٢٣) ظرف التفاوت. (٢٤) أي: المضاف مع وجود التفاوت. (٢٥) أي: التفاوت. (٢٦) من المضمرات والمبهمات وغيرها. (٢٧) أي: بعض إضافة وهو المضمرات. (٢٨) في المتن. مصنف. (٢٩) وعليه الجمهور كما مر في بحث النعت. (٣٠) عطف على المعرفة. اسم النكرة. (٣١) أي: اسم عنه. (٣٢) صفة ما. (٣٣) بين المتكلم والمخاطب. (٣٤) كالوضع في المعرفة إلَّا التعيين. (٣٥) مصنف. (٣٦) يعني بمنزلة الجنس. (٣٧) متعلق بقوله خرجت. مصنف. (٣٨) مبتدأ.

ثُمَّ[1] المُخَاطَبُ، والنَّكِرَةُ مَا[2] وُضِعَ لِشَيْءٍ لَا بِعَيْنِهِ. أَسْمَاءُ العَدَدِ

(١) أي: ثم المضمر المخاطب.
(٢) أي: اسم.

(قوله: ثم المضمر المخاطب الخ) أي: ثم الغائب ثم العلم ثم اسم الإشارة ثم الوصول ثم المعرف باللام والنداء (عصام). (قوله: فإنه يتطرق فيه ما الخ) لاستحالة الاشتباه في الأول؛ أي: في المتكلم لعدم مشاركة غيره إياه ولدلالته على المراد بنفسه ولمشاهدة مدلوله؛ لأنك إذا قلت: أنا لم يلتبس بغيرك، وقلة الاشتباه في الثاني؛ أي: في المخاطب؛ لأنه قد يحصل فيه الالتباس مثلاً إذا قلت: أنت وبحضرتك اثنان احتمل أن يكون كل منها مخاطباً لكنه أعرف من الغائب لدلالة المشاهدة عليه دون ضمير الغائب. (قوله: وليس المراد بالأعرفية الخ) فعلى هذا كون ضمير المتكلم أقل لَبْساً إنما يستقيم إذا أريد بالأقل الكناية من العدم أو حمل على التغليب، وكتب عليه ما نصه أنه أشار بذلك إلى أن الأنواع المذكورة متساوية في التعريف، ومعنى كون بعضها أعرف من بعض إنما هو البعد عن اللبس ليس إلاّ (عارف). (قوله: ولهذا ما أثبت الخ) أي: ولأجل أن التفاوت في المضاف إلى أحدها باعتبار تفاوت المضاف إليه ما أثبت المصنف الخ، فكلمة ما للنفي؛ يعني: لم يتعرض للتفاوت بين أصنافه. (قوله: وهذا الترتيب الذي ذكر) أي: ترتيب أصناف المضمر بالنسبة إلى كل المعارف حيث قال: وأعرفها؛ لأن هذا للقريب، وبقوله: الذي ذكره أفاد أن الترتيب بين الأنواع ليس بمذكور، وقوله: فإن فيه؛ أي: في الترتيب اختلافات فقيل: أعرفها العلم، وقيل: اسم الإشارة، وقيل: المعرف باللام وقد سبق. (قال المصنف: لشيء لا بعينه) أي: غير معين هذا إذا كانت النكرة موضوعة لفرد ما من الجنس كما هو مختار العلامة التفتازاني، أو لشيء لا ملتبس بعينه؛ أي: من غير اعتبار تعيينه إذا كانت موضوعة للماهية المطلقة، ويكون اعتبار الفرد من الخارج كالتنوين

(قوله: وهذا الترتيب الذي ذكره) أي: ترتيب أصناف المضمر بالنسبة إلى كل المعارف حيث قال: وأعرفها؛ أي: أعرف المعارف؛ لأن هذا للقرب، وبقوله الذي ذكره أفاد أن الترتيب بين الأنواع ليس بمذكور. (قوله: فإن فيه اختلافات كثيرة) في شرح التسهيل للفاضل المصري قيل: أعرفها العلم، وقيل: اسم الإشارة، وقيل: المعرف بأل، وقال المصنف: أعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن الإبهام نحو: زيد رأيته انتهى.

إنَّما أفردها[1] بالذكر؛ لأنَّ[2] لها أحكاماً خاصة ليست بغيرها. «وَهِيَ: مَا[3] وُضِعَ» أي: ألفاظ وضعت «لِكَمِّيَّةِ[4] آحَادِ[5] الأَشْيَاءِ[6]» منفردة كانت

(١) مصنف. (٢) على أفرد. (٣) خبره. (٤) أي: لمقدار. (٥) جمع الأحد.

مَا[1] وُضِعَ لِكَمِّيَّةِ آحَادِ الأَشْيَاءِ

(١) أي: ألفاظ وضعت.

(قوله: لكمية آحاد الأشياء) أي: لصفة منسوبة إلى كم لوقوعها جواباً له، وهو العدد المعين فإن كم للسؤال عن العدد المعين عارضة لآحاد الأشياء؛ أي: أفراد الأجناس، قال المصنف رحمه الله في الإيضاح: العدد مقادير آحاد الأجناس، فأسماء العدد يعتبر فيها النسبة إلى الأجناس؛ ولذا يلزمها التمييز، وقد تستعمل لمجرد العدد من غير تمييز، فيقال: ستة ضعف ثلاثة، فبقوله: لكمية احترز عما وضع لغير الكمية سواء دل على العدد الغير المعين كصيغ الجميع ولفظ العدد أو لا؛ نحو: زيد وعمرو، وبقوله: آحاد احترز عما وضع لكمية الأجزاء؛ نحو: النصف والثلث والربع وبإضافة الآحاد إلى الأشياء احتراز عما وضع لكمية الآحاد في نفسها من غير نسبتها إلى جنس؛ نحو: لفظ بضع ونيف فإنهما يدلان على عدد معين من غير نسبته إلى جنس، ويذكر أن يتبع اسم عدد له التمييز، وبما حررنا ظهر أنه لا يجوز التعريف بما وضع للكمية لانتقاضه بألفاظ الكسور، ولا بما وضع لكمية الآحاد، ولا بما وضع لكمية الأشياء لانتقاضهما بما وضع لكمية آحاد في نفسها، وما قيل: إن الآحاد احتراز عما وضع لكمية المسافة؛ نحو: الفرسخ والميل، وعن نحو: الذراع فإنما يصح أو أريد بالكمية المقدار الشامل للعدد والمسافة والذراع ولا يخرج عن التعريف؛ نحو: ثلاث جماعات؛ لأنها آحاد الجماعة.

ورجحه سيد السند، وقد أسلفنا في بحث تعريف المعرفة ما يتعلق بالمقام. (قال المصنف: أسماء العدد) أي: هذا باب أسماء العدد وهو بفتحتين اسم مصدر فمن ثمه ترك الإدغام كما في طلل لئلا يلتبس بالعد مصدراً، واعلم أن العدد ما يساوي نصف مجموع حاشيتيه[1] على السواء كالاثنين، فلذا قيل: الواحد ليس بعدد؛ إذ لا حاشية له سفلى حتى تضمّ مع العليا، وقيل: إنه عدد لوقوعه جواباً في نحو: كم عندك كما هو ظاهر التعريف، وفي الشذور: العدد في أصل اللغة اسم للشيء المعدود كالنقض بمعنى المنقوض بدليل: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾، والمراد به ههنا الألفاظ التي تعد به الأشياء، وفي حواشي الألفية: أريد بها الألفاظ الدالة على المعدود حتى قيل: الأصوب أن يقال: أسماء العدد ما وضع للمعدود؛ لأن السؤال بكم عن المعدود لا العدد (عصام)، وفي السجاعي: أن العدد قد يذكر من غير إرادة معدودة فيؤتى فيه بالتاء لا غير؛ نحو: ثلاثة نصف ستة فلا ينصرف؛ لأنه علم نفسه ففيه العلمية والتأنيث، وإن أريد معدوده ولم يذكر؛ نحو: «من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال»، جاز الإتيان بالتاء وعدمه لكن الأفصح الإتيان بالتاء. (قوله: إنما أفردها بالذكر) أي: إنما خصّها من بين الأسماء بالذكر مع أنها داخلة تحت النكرة؛ لأن لها أحكاماً مخصوصة من جملتها مخالفتها سائر الأسماء في التذكير والتأنيث والتركيب والتمييز. (قوله: وهي ما وضع الخ) أشار بتقدير هي إلى أن قوله: ما وضع خبر مبتدأ محذوف، والأولى تقدير هو إذ المقصود تعريف اسم العدد. (قال المصنف: لكمية آحاد الخ) أي: لصفة منسوبة إلى لفظة كم، وقد تقرر في محله أن العدد كم منفصل، ثم الكمية بتشديد الميم؛ لأن الاسم الثلاثي إذا أريد به لفظه فإن كان آخره ألفاً يمدّ وإلاّ فيشدد كما هو القاعدة في النسبة، ويقال: احترز به عن؛ نحو: الذراع والكيل وعن الأجزاء كالنصف والسدس؛ ونحو ذلك من الكسورات وعن غير الكم كصيغ الجمع وعن لفظي بضع ونيف وتمامه في السيلكوتي، وقوله: منفردة كانت الخ إشارة إلى دفع اعتراض نجم الأئمة كما ستعرف؛ أي: سواء كانت تلك الآحاد منفردة كما في الواحد أو مجتمعة كما في الاثنين فما فوقه، والمراد بالآحاد ما فوق الواحد فيندرج فيه الواحد والاثنان؛ إذ يصح وقوعهما جواباً لقائل كم عندك وسيأتي ما فيه، قال في الموشح: وليس الواحد بعدد عند كثير من الحُسّاب، ولا الاثنان عند بعضهم، وقيل في تعريف العدد: إنه المقدار المنفصل الذي ليس لأجزاءه حد مشترك، وقيل: كثرة مركبة من الآحاد فتذكر.

(١) أي: من تلك الأصول. (٢) أعني: مائة وألف.

تلك الأحاد أو مجتمعة. فالأشياء[1]: هي المعدودات[2] وآحادها: كل واحد منها. وكمية الآحاد: ما[3] يجاب به إذا سئل عن واحد[4] أو عن أكثر من واحد[5] من تلك[6] المعدودات بـ (كَمْ[7]) والألفاظ[8] الموضوعة بإزاء تلك الكميات بأن يكون كل واحد منها موضوعاً[9] لكمية واحدة منها[10] أسماء العدد. فالواحد[11] موضوع لكمية آحاد الأشياء إذا أخذت[12] منفردة[13]. فإذا سئل عن معدود[14] منها، بكم هو[15]؟ يجاب بالواحد[16]. والاثنان[17] موضوع لكميتها إذا أخذت[18] مجتمعة[19] متكررة مرة واحدة. فإذا سئل[20] عن معدودين يجاب[21] بالاثنين[22] وهكذا إلى ما لا نهاية[23] له. فظهر من التقرير أنَّ لفظ الواحد والاثنين داخلان[24] في هذا التعريف[25]، لأنَّهما[26] من أسماء العدد في عرف النحاة[27]، وإن لم يكونا عند بعض[28] أهل الحسَّاب[29] من العدد. ولما كان المتبادر من هذه العبارة[30] أنَّ نفس الكمية هي[31] الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا[32] ينتقض التعريف بمثل: رَجُلٍ[33]، وَرَجُلَيْنِ[34]؛ وَذِرَاعٍ وَذِرَاعَيْنِ[35]، ومَنٍّ ومَنَّيْنِ[36] حَيْثُ[37] لاَ يُفْهَمُ منها[38] الواحدة والإثنينيّة فقط. «أُصُولها[39]»

(١) كالبقر والغنم والإبل في الغنم وغيرها. (٢) الفاء لتفصيل الحد. (٣) أي: الأشياء الموجودات في الخارج. (٤) أي: لفظ. (٥) نحو: كم درهماً عندك. (٦) متعلق بـ أكثر. (٧) من أفرادها. (٨) متعلق بـ سئل. (٩) مبتدأ. أي: المراد من الألفاظ .آه. (١٠) خبر يكون. (١١) من تلك الآحاد. (١٢) أي: لفظ الواحد. (١٣) أي: اعتبرت. (١٤) حال. (١٥) في الواقع. (١٦) أي: بكم آحاد. (١٧) إن كانت منفردة ؛أي: بلفظ الواحد. (١٨) إن كانت مجتمعة. (١٩) أي: لوحظت. (٢٠) حال. (٢١) بكم هو. (٢٢) سائل. (٢٣) رد لمن قال: العدد نصف مجموع .الحاشيتين. (٢٤) يعني إذا تكرر الواحد مرتين يجاب بالثلاثة وقس عليه ما فوقها. (٢٥) خبر إنَّ. (٢٦) أي: تعريف أسماء العدد. (٢٧) نسخة. علة الإدخال لا علة الدخول. (٢٨) والدليل على ذلك إطباقهم على عدد واحد واثنين مع ثلاثة وألف. (٢٩) بعض الحُسَّاب. (٣٠) أراد بالحُسَّابِ عُلَمَاءِ .الهندي. (٣١) أي: ما وضع لكمية .آه. (٣٢) قصر إفراد إضافي. (٣٣) جواب لما. (٣٤) حيث يفهم منه الواحد والجنس. (٣٥) جنس. (٣٦) مساحة. (٣٧) مثال المقدر. (٣٨) علة لا ينتقض. (٣٩) أي: المذكورات من رجل وذراعين ومنين.

أُصُولُهَا[1]

(١) أي: الألفاظ التي يرجع إليها جميع أسماء العدد وإن كانت تلك الأسماء غير متناهية. رضي.

(قوله: فالأشياء هي المعدودات) الفاء تفصيلية؛ يعني: أن الأشياء في التعريف عبارة عن المعدودات الموجودة في الخارج كفرس وغنم ورجل ودرهم وغيرها بأن يقال: كم فرسك فتقول: واحد أو كم غلامك فتقول: اثنان أو كم دينارك فتقول: ثلاثة وفي التعريف تنبيه على أن العدد مركب من الوحدات لا عن مراتب الأعداد فلا تغفل. (قوله: وكمية الآحاد ما يجاب به) وهو العدد المعين كما أن ماهية الشيء حقيقته المعينة وكيفية الشيء وصفه المعين، وقوله: عن واحد واحد؛ أي: واحد في نفس الأمر أو عند المسئول لا عند السائل، وإلاّ فلا حاجة إلى السؤال. (قوله: وإذا سئل عن معدود منها) أي: عن معدود واحد من تلك الآحاد؛ يعني: إذا سئل عما هو واحد في نفس الأمر بكم هو نحو: كم فرسك مثلاً يجاب بواحد، وقوله: فظهر من هذا التقرير الخ تفريع على ما تقدم كله، وغرضه الجواب عما أورده الرضي بأن آحاد جمع واحد فينبغي أن لا يكون واحد واثنان من أسماء العدد؛ لأن واحداً لم يوضع لكمية آحاد الأشياء، بل لكمية الواحد وكذا اثنان إنما وضع لكمية الاثنان، وحاصل جوابه على ما قيل: حمل الآحاد على ما فوق الواحد كما مر، أو يقال في الجواب: إن واحداً وضع لكمية آحاد الأشياء منفردة لا مجتمعة، وفيه أن هذا؛ أي: ما تكلف به الشارح توجيه الكلام بما لا يرضى به صاحبه فإنه صرح في الإيضاح بأن الواحد والاثنان ليسا بعدد، وإنما ذكرا في بحث العدد؛ لأنهما محتاج إليهما فيما بعد العشرة فذكرهما استطرادي. (قوله: وإن لم يكونا عند بعض أهل الحساب)، وفي بعض النسخ

(قوله: فالأشياء الخ) الفاء لتفصيل الحد، ولا يخفى أنه إذا كانت الأشياء هي المعدودات والآحاد عبارة عن كل واحد منها يكفي في الحد أن يقال: لكمية الآحاد أو لكمية الأشياء، وما قيل: ينبغي أن يقال: المراد بالآحاد الوحدات القائمة بالأشياء واسم العدد موضوع لكمية وحدات الأشياء لا لكميتها، ففيه أن الوحدات المنفردة أو المجتمعة نفس العدد لا لكميتها. (قوله: وظهر بهذا التقرير الخ) وهذا التقرير لا يرضى به المصنف فإنه قال في إيضاح المفضل: العدد مقادير آحاد الأجناس فالواحد والاثنان على ذلك ليسا بعدد، وإنما ذكرا في العدد؛ لأنه محتاج إليهما فيما بعد العشرة فهما من العدد استطراداً، ولو قلنا: إن العدد عبارة عن مقدار ما الشيء عليه من وحدة وغيرها لدخل الواحد والاثنان في العدد انتهى، وليت شعري بعد ما صرح المصنف بخروجهما عن التعريف إذ أخذا لفظ الآحاد كيف يعترض الشارح الرضي على عدم صحة التعريف بخروجهما عنه. (قوله: وإن لم يكونا الخ) الواحد ليس بعدد عنه كلهم؛ لأن العدد قسم لكم والواحد ليس بكم، وأما الاثنان فعند البعض وذكروا له وجوهاً ضعيفة، وتفصيلها في شرح حكمة العين.

أي: أصول أسماء العدد التي[1] يتفرع[2] منها باقيها[3]. إمَّا[4] بإلحاق تاء التأنيث؛ كـ[5] (وَاحِدَةٍ، واثْنَتَانِ[6])، أو بإسقاطها كـ [7](ثَلاثٍ إلى عَشْرٍ) ،أو بالتنبيه كـ (مِائَتَيْنِ وأَلْفَيْنِ)، أو بالجمع[8] كـ (مِئَاتٍ[9] وأُلُوفٍ وَعِشْرِينَ[10])، أو بالتركيب إضافياً[11] كان[12] كـ (ثَلاَثَمِائَةٍ)، أو مزجياً كـ (خَمْسَةَ عَشَرَ)، أو بالعطف كـ (خَمْسَةٍ وعِشْرِينَ). «اِثْنَتَا[13] عَشْرَةَ[14] كَلِمَةً[15]، وَاحِدٌ[16] إِلَى[17] عَشْرَةَ،

(١) استئناف. (٢) صفة أصول. (٣) أي: يتولد. (٤) فاعل يتفرع. (٥) تفصيل للفروع. (٦) لأنها فرع واحد. (٧) فرع اثنان. (٨) فإنَّ أصولها ثلاثة إلى تسعة. (٩) حقيقة أو حكماً. (١٠) حقيقي. (١١) بالجمع الغير الحقيقي. (١٢) خبر مؤخر لكان لكون المقام مقام التسوية قدم عليه وجوباً. (١٣) أي: الحقيقي. (١٤) معرب. خبر المبتدأ وهو أصولها. (١٥) مبني. (١٦) مميز من اثنتا عشرة. (١٧) بدل الكل مع المحذوف لاثنتا عشرة أو عطف بيان.

اثْنَتَا عَشْرَةَ كَلِمَةً وَاحِدٌ إِلَى عَشْرَةَ

(قوله: بإلحاق التاء) كما هو الأصل في التأنيث. (قوله: أو بإسقاطها) فإن الأصل في الثلاثة وأخواتها ثبوت التاء، في شرح التسهيل للفاضل المصري: الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كعزة وزمرة وأمة وفرقة وعصبة وصحبة وسرية وفئة وعشيرة وقبيلة وفصيلة، فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق الأسماء التي بمنزلتها فاستصحب الأصل مع المعدود المذكر لتقدم رتبته، وحذفت التاء مع المعدود المؤنث لتأخر رتبته، ويدل على أن أصلها التاء أن العرب إذا قصدت مجرد العدد تقول: ثلاثة نصف ستة، وفي الرضي: إنما وضعت على التأنيث في الأصل؛ لأن كل جمع إنما يصير مؤنثاً في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فإذا صار المذكر في نحو: رجال مؤنثاً بسبب عروض هذا العارض فتأنيث العارض في نفسه أولى. (قوله: إلى عشرة) كذا في النسخة التي بخط الشارح ونسخة الفاضل اللاري في بعض النسخ إلى تسعة وهو سهو. (قوله: أو بالجمع) وما يجري مجراه. (قوله: أو امتزاجياً) لم يدخله في قوله: أو بالعطف كما في الرضي بناء على أن أصلها العطف؛ لأنه من المركبات الامتزاجية كما سبق ذكره وإن تضمن الحرف باعتبار الأصل، وما قيل: إن الصواب أن يقال: أو تضميناً فليس بصواب؛ إذ ليس في الاصطلاح مركب تضمني. (قوله: واحد) في الرضي: اسم فاعل من وحد يحدو حدا ووحدة؛ أي: انفرد، قالوا: حد بمعنى انفرد؛ أي: العدد المنفرد، فالمراد من الواحد الوحدة لكونه عدداً منفرداً ولا حاجة إلى تدقيق فلسفي بأن يقال: سمي الوحدة واحداً إما لأنها واحد بذاته كالضوء يضيء بذاته، وإما لأنها من الأنواع المتكررة مع أنه غير تام؛ لأنه إذا اعتبرت الوحدة واحداً كان من المعدودات لا من الأعداد، وفي الإقليد: إن الواحد ليس بصفة، وكذا غيره من الأعداد فإن أجرى شيء منها على موصوف فعلى تأويل معدود بهذا العدد؛ ولذا يجمع على وحدان؛ لأن فعلان غالب في الأسماء ولا يجمع على فواعل مع أنه الأصل في الأسماء لكونه في الأصل صفة تقول: مررت برجل واحد وامرأة واحدة، فروعي جانب الاسمية بأن جمع على وحدان، وجانب الوصفية الأصلية بأن لم يجمع على فواعل.

بدون لفظة أهل، وعليها فالحساب بالضمّ فالتشديد جمع حاسب، والحاصل: أن الواحد ليس بعدد عند أحد ممن يعتدّ به، وإن عرّفه بعضهم بكمية تطلق على الواحد وما تألف منه لإدخال الواحد، وكذا الاثنان ليس بعدد عند البعض حيث قال: إن الفرد الأول؛ أعني: الواحد ليس بعدد فكذا ينبغي أن لا يكون الزوج الأول؛ أي: الاثنان أيضاً عدداً، وقوله: ولما كان المتبادر الخ مأخوذ من حاشية السيد على الرضي، وقوله: لا ينتقض جواب لما. (قوله: حيث لا تفهم منها الواحدة والتثنية فقط) بل تفهمان مع شيء آخر وهي الماهية والجنسية فلا إشكال. (قال المصنف: أصولها) أي: الألفاظ التي يرجع إليها جميع أسماء العدد وإن كانت تلك الأسماء غير متناهية (رضي)، ولما لم يفد التعريف معرفة أسماء العدد وكان الغرض من التعريف معرفة ما وضعت هي له عقب التعريف بضبطها فضبطها مع عدم تناهيها ضبطاً أنيقاً، فقال: وأصولها اثنتا عشرة كلمة الخ. (قوله: بإلحاق تاء التأنيث) كما هو الأصل في المؤنث كواحدة واثنتان فلا يكون الأصول بهما زائدة على اثنتي عشرة، وقوله: أو بإسقاطها كثلاث فإن الأصل في الثلاثة وأخواتها ثبوت التاء، فالمجرد عنها فروع على عكس سائر الأسماء، وقوله: إلى تسع سهو، والصواب إلى عشر كما في النسخة التي بخط الشارح (سيد)، أي: لكون عشر أيضاً من الفروع. (قوله: أو بالتثنية)؛ لأنه فرع المفرد، وكذا الجمع وهو أعم من الجمع حقيقة أو حكماً كعشرين الجارية مجرى الجمع، وقوله: أو بالتركيب؛ أي: من أصلين من تلك الأصول، وقوله: امتزاجياً، يقال: الأصوب أو تضمنياً؛ لأنه خروج عن الاصطلاح، وفيه ما فيه؛ لأنه ليس في الاصطلاح مركب تضمني أيضاً فافهم. (قال المصنف: واحد إلى عشرة) بدل بعض من اثنتا عشرة يعني: بدون ملاحظة المعطوف، وفيه أنه يلزم فيه الضمير؛ نحو: رأيت زيداً وجهه كذا قيل، وفيه أن الضمير قد يحذف؛ نحو: ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾؛ أي: منهم، وههنا كذلك؛ أي: واحد وما زاد عليه منتهياً إلى عشرة حال كونها منها[1] فالغاية داخلية تحت الميغا فكلمة إلى لإسقاط ما وراءها لا لمد الحكم، ولك أن تجعل بدل كل بملاحظة المعطوف[2] قبل الربط، أو

(١) وإلا لكانوا ستة وثلاثين بناء على أن أسباطاً جمع وأقله ثلاثة فافهم إفليد.

وَمِائَةٌ، وَأَلْفٌ، تَقُولُ» في الأعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة: «وَاحِدٌ[1] وَاثْنَانِ» في المفرد المذكر وتثنيته. «وَاحِدَةٌ وَاثْنَتَانِ أَوْ ثِنْتَانِ» في المفرد المؤنث، وتثنيتها على ما هو القياس[2]. «وَ» تقول للمذكر: «ثَلَاثَةٌ إِلَى عَشْرَةٍ» بالتاء لجماعة المذكر اعتباراً لتأنيث الجماعة، نحو: (ثَلَاثَةُ رِجَالٍ إِلَى عَشْرِ رِجَالٍ) «وَثَلَاثٌ إِلَى عَشْرَةٍ» بدونها[3]، لجمع المؤنث، فرقاً[4] بين المذكر والمؤنث،

(١) على وجه التعداد. (٢) وهو أن ذوات المؤنث والمجرد عنها للمذكر. وجهه. (٣) أي: التاء. (٤) علة لقدر إنما ترك التاء في المؤنث.

تجعل خبر مبتدأ محذوف، قال في الموشح: ويقال أحد مكان واحد؛ نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾، وقال الشاعر:

وَقَدْ ظَهَرْتَ فَلا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ
إِلاَّ عَلَى أَحَدٍ لا يَعْرِفُ الْقَمَرا

وقد يقوم أحد مقام قوم أو نسوة بعد نفي أو استفهام كقوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴿٤٧﴾﴾، و﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ﴾، وفي الحديث: يا رسول الله أحد خير منا؛ أي: أأحدٌ؟ وحقه التنكير، وقد جاء تعريفه شاذاً كما في قوله:

وَلَيْسَ يَظْلِمُنِي فِي أَمْرِ غَانِيَةٍ
إِلاَّ كَعَمْرٍو وَمَا عَمْرٌو مِنَ الأَحَدِ

أي: من الناس. (قوله: نقول في الأعداد الخ) شروع في كيفية تبين استعمالها للمذكر والمؤنث؛ أي: تقول: أنت أو العرب في الأعداد المتفرعة على الأصول المذكورة فاللام للعهد. (قال المصنف: واحد اثنان، واحدة اثنتان الخ) هذه الأعداد موقوفة محكية على ما هو الأصل في العدد يدل عليه ترك الواو بينها منصوبة المحل على أنه تقول فإن المعنى تقول هذه الكلمات، وإنما ذكرها بطريق التعداد؛ لأن إعراب الآخر ليس له دخل في بيان استعمالها فقوله: وتميم تكسر الشين جملة معترضة بين المعدودات، وأما قوله: ثم بالعطف الخ فمعطوف على تقول بتقدير تقول، وقوله: مائة وألف ومائتان وألفان مذكور على سبيل التعداد، أو مفعول تقول: المقدر المعطوف على تقول السابق لا مفعول تقول المذكور سابقاً لتوسط قوله: ثم بالعطف الخ بينهما (سيلكوتي). (قوله: في المفرد المذكر) واعتمد في إفادة كونهما للمذكر أن الأحق بالتقديم الذكور، وكذا الكلام فيما سيأتي. (قوله: على ما هو القياس) أي: في الفرق بينهما بالتاء في المؤنث وبدونها في المذكر، فاعلم أن الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء وعدمها في غير الصفات المشتقة قليل؛ نحو: رجل ورجلة وإنسان وإنسانة ومطرد فيها، وإنما كثر في أسماء العدد؛ لأنها في الأكثر تستعمل بمعنى الصفات حيث يراد بها المعدود دون نفس العدد على ما هو وضعه؛ ولهذا ربما يجري على الموصوف فيقال: رجال ثلاثة، وليال عشر لكن الأكثر استعمالها على سنن الجوامد غير جارية على موصوف بإيراد موصوفها مضافة هي إليه، أو تمييزاً (عصام). (قوله: بالتاء لجماعة المذكر) وكذا لفظة بضع بالكسر للثلاثة إلى تسعة

وَمِائَةٌ وَأَلْفٌ تَقُولُ[1]: وَاحِدٌ اِثْنَانِ[2] وَاحِدَةٌ اِثْنَتَانِ وَثِنْتَانِ[3] وَثَلَاثَةٌ[4] إِلَى عَشَرَةٍ[5] وَثَلَاثٌ[6] إِلَى عَشْرٍ

(١) أي: في الأعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة مركبة ومعطوفة. ج.
(٢) في المفرد المذكر وتثنيته. ج.
(٣) في المفردة المؤنثة وتثنيتها على ما القياس. ج.
(٤) أي: وتقول للمذكر ثلاثة. آ. (٥) بالتاء لجماعة المذكر.
(٦) بدون التاء وفرقاً لجمع المؤنث بين المذكر والمؤنث.

(قوله: ومائة) أصله مئية كسدرة حذف لامها فلزمها التاء عوضاً عنها كما في عدة وثبة لامها ياء كما حكى الأخفش رأيت مئيا، وفي الصحاح: أصل مأة مأى كمعي، والهاء عوضت عن الياء. (قوله: تقول: واحد اثنان) هذه الأعداد وما بعدها موقوفة محكية على ما هو الأصل، في المفصل: العدد موضوع على الوقف تقول: واحد اثنان ثلاثة يدل على ذلك ترك الواو بينهما منصوب المحل على أنه مفعول تقول فإن المعنى تقول هذه الكلمات، وإنما ذكرها على التعداد؛ لأن إعراب الآخر لا دخل له في بيان استعمالها فقوله: وتميم يكسرون الشين جملة معترضة بين المعدودات والألف في اثنان وثنتان من حروفهما، وليس علامة الإعراب، وكذا الواو في عشرون، وأما قوله: ثم بالعطف بينها فهو معطوف على تقول بتقدير تقول، وقوله: مأة وألف ومأتان وألفان مذكورة على سبيل التعداد أو مفعول تقول المقدر ههنا المعطوف على تقول السابق؛ إذ لا يمكن جعلها مفعول تقول المذكور أولاً لتوسط قوله: ثم بالعطف بلفظ ما تقدم بينهما. (قوله: اعتبار التأنيث الجماعة) في الإيضاح: إنما كان كذلك؛ أي: جاؤا بالتاء للمذكر فيما فوق الاثنين؛ لأن الثلاثة جماعة فأنثوا الجماعة في المذكر؛ لأنه السابق، ثم جاؤا بالمؤنث مذكراً إرادة الفرق بينهما انتهى، أي: إنما كان على خلاف الظاهر في الثلاثة؛ لأن عدد الثلاثة فما فوقها جماعة، فيصح إيراد التاء فيها فأنثوها بهذا الاعتبار في المذكر لكونه سابقاً في الاعتبار، ثم جاؤوا بالمؤنث فتركوا التاء فيه للفرق بين المذكر والمؤنث؛ إذ لو ورد التاء فيهما لزم الالتباس في صورة حذف المميز؛ إذ لا علامة فيها لو أوردتأن لزم اجتماع علامتي التأنيث في كلمة واحدة، فلزم التاء في المذكر وعدمه في المؤنث، فقوله اعتبار الخ نكته مصححة لا يراد التاء وحصول الفرق بينهما نكتة لزومها في المذكر، وبما قلنا: ظهر أن تأنيث ثلاثة وما فوقها لكونها في نفسها جماعة لا لأن موصوفها

نحو: (ثَلاَثُ امْرَأَةٍ[1]) وَ: (عَشْرُ نِسْوَةٍ) ولم يفعل الأمر بالعكس لكون المذكر أسبق. وتقول: إذا جاوزت عشراً: «(أَحَدَ[2] عَشَرَ، واثْنَا عَشَرَ» في المذكر، نحو: (أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً) و: (اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً). «إِحْدَى عَشْرَةَ، واثْنَتَا عَشْرَةَ» و: (ثِنْتَا عَشْرَةَ) في المؤنث على[3] الأصل[4] بتذكير[5] المذكر[6] وتأنيث المؤنث. وغير الواحد إلى (أحد) والواحدة[7] إلى (إحدى) للتخفيف[8]. وتقول: «(ثَلاَثَةَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ» في المذكر، نحو: (ثَلاَثَةَ عَشَرَ رَجُلاً). «ثَلاَثَ عَشْرَةَ إِلَى تِسْعَ عَشْرَةَ» في المؤنث، نحو: (ثَلاَثَ عَشْرَةَ امْرَأَةً) إبقاء[9] للجزء الأول فيهما بحاله[10] قبل التركيب[11] وتذكير[12] الثاني[13] في المذكر كراهة[14] اجتماع التأنيثين[15] من جنس واحد فيما هو[16] كالكلمة الواحدة، بخلاف (إِحْدَى عَشْرَةَ) وَ(اثْنَتَا عَشْرَةَ) فإنَّ[17] التأنيث

(١) الظاهر ثلاث نسوة. (٢) شروع في العدد المركب. (٣) حال من فاعل تقول. (٤) أي: القاعدة الجارية. (٥) متعلق بتقول. (٦) كما في الأولين. (٧) غير. (٨) دليل التعبير في الأخيرين. (٩) حال من فاعل تقول لا لمفعول له لعدم صحة التعليل. - أي: مبقياً. - أي: لقصد الإبقاء. (١٠) مع. (١١) أي: مذكرة بالتاء ومؤنثة بتركها. (١٢) حال. أي: جعل الواضع الجزء الثاني. (١٣) أي: الجزء الثاني. (١٤) مفعول له تذكيراً. (١٥) بيان اجتماع. (١٦) عبارة عن ثلاثة عشر مثلاً. (١٧) علة خلاف.

وَأَحَدَ عَشَرَ[1] اثْنَا عَشَرَ إِحْدَى[2] عَشْرَةَ إِثْنَتَا[3] عَشْرَةَ وَثَلاَثَةَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ وَثَلاَثَ[4] عَشْرَةٍ إِلَى تِسْعَ عَشْرَةَ

(١) أي: وتقول إذا جاوزت عشر أحد عشر واثنا عشر في المذكر نحو: أحد عشر رجلاً واثنا عشر رجلاً.
(٢) في المؤنث على الأصل بتذكير المذكر وتأنيث المؤنث.ج.
(٣) في المؤنث على الأصل بتذكير المذكر وتأنيث المؤنث.ج.
(٤) في المؤنث نحو: ثلاث عشرة امرأة إبقاء للجزء الأول فيهما بحاله قبل التركيب.

جماعة. وتأنيث العدد لاعتبار المعدود مؤنثاً على ما قيل، فإنه تطويل من غير حاجة إلى هذا، وهذا الوجه أظهر وأخف مؤونة؛ لأنه لا يحتاج إلى إثبات كون التأنيث هو الأصل في ثلاثة فما فوقها كما مر نقلاً عن شرح التسهيل والرضي، قيل: فعلى هذا لحوق التاء في ثلاثة فما فوقها قياس، وهو ينافي ما تقدم في بحث وزن الفعل أنه لو قال: غير قابل لنا قياساً لم يرد أربع إذا سمي به فإن لحوق التاء للتذكير وهو ليس بقياس وهو ليس بشيء؛ لأن لحوق التاء فيهما خلاف القياس الظاهر المطرد في كل الأسماء ما قالوا به إنما هووجه لصحة اللحوق بالتأويل على خلاف الظاهر. (قوله: فرقاً بين المذكر والمؤنث) والمعتبر في التذكير والتأنيث حال المفرد إن كان المعدود جمعاً لا بلفظ المعدود وإن كان اسم الجنس أو اسم الجمع فإن كان مختصاً بالمذكر أثبت التاء وإن كان مختصاً بالمؤنث حذفت، وإن كان محتملاً لهما جاز الأمران إلا إذا قصصت على أحد المحتملين فالاعتبار بذلك النص، وفيه تفصيل في الرضي، وإن كان المعدود صفة نائبة عن الموصوف يعتبر حال الموصوف قال الله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾؛ أي: عشر حسنات أمثالها وإن كان لا يدخله معنى التذكير والتأنيث ينظر إلى اللفظ فيؤنث؛ نحو: خمسة من الضرب ويذكر؛ نحو: خمس من البشارة. (قوله: وغير الواحد) ظاهره يدل على أن أحد مغير الواحد وإحدى مغيرة الواحدة، والمفهوم من الرضي أن أحد أصله وحد بفتح الحاء

تقول: بضعة رجال وبضع نسوة وفي التنزيل: ﴿فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾، وقوله: اعتباراً لتأنيث الجماعة نكتة مصححة لا يراد التاء ولا يلزم من هذا كون لحوق التاء فيها قياساً؛ إذ اللحوق خلاف القياس المطرد فما ذكره إنما هو وجه صحة اللحوق بالتأويل على خلاف الظاهر. (قوله: فرقاً بين المذكر والمؤنث)؛ إذ لو أورد التاء فيهما لزم الالتباس في صورة حذف المميز لانتقاء العلامة حينئذ، وفي إيراد تائين لزوم اجتماع أداتي التأنيث في كلمة، وكلاهما لا يجوز، وقوله: ثلاث امرأة الخ، الصواب ثلاث نسوة وفي التنزيل: ﴿ثَلَٰثَ لَيَالٍ﴾، و﴿وَسَبْعَ سُنْۢبُلَٰتٍ﴾. (قوله: لكون المذكر أسبق) أي: أقدم في الخلق والشرف فالتفت إلى حاله قبل حال المؤنث فأخذ التاء أولاً، وأما قوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ مع أن المثل مذكر؛ فلأن الأمثال بمعنى الحسنات؛ ولأنها اكتسب التأنيث من المضاف إليه، واعلم أنه يجوز أن يقال: ثلاث دواب وثلاثة دواب إذا أريد المذكر فمن قال: ثلاثة دواب فقد جرى على الأصل وهو أن الدابة في الأصل صفة على وزن فاعلة، وليست باسم لكنها تستعمل استعمال الأسماء من حيث لا يذكر الموصوف معها فيكون التقدير ثلاثة أشياء دواب، وحينئذ يكون المعدود مذكراً، ومن قال: ثلاث دواب حمل على الظاهر، وأجرى الدابة مجرى غرفة، والمختار: ثلاثة بنات عرس، وأربعة بنات آوى؛ لأن الواحد ابن آوى وابن عرس، وقال المحققون من علماء البصرة: ثلاثة طلحات، وإن أريد بها نساء، وقيل: ثلاثة طلحات إن أريد بها الرجال، وثلاث طلحات إن أريد بها النساء (متوسط). (قوله: وتقول إذا جاوزت الخ) إشارة إلى أن قوله: أحد عشر الخ مفعول لتقول المقدر بقرينة ما سبق كذا قيل: بل الظاهر أنه إشارة إلى أن قوله: أحد عشر اثنا عشر الخ من جملة مقول تقول المذكور سابقاً، ويؤيده ما نقلناه آنفاً (عن سيد) فتذكر. (قال المصنف: اثنتا عشرة أو اثنتا عشرة) وفي

فيهما من جنسين[1]. وأمَّا تذكير الثاني[2] في (أَحَدَ عَشَرَ، واثْنَا عَشَرَ) فمحمول على التذكير في (ثَلاَثَةَ[3] عَشَرَ) والتاء في (ثِنْتَانِ) بدل من لام الكلمة[4] فلم يتمخض[5] التأنيث[6]، ولهذا[7] حكمنا عليه[8] بأنَّه جنس آخر من التأنيث[9]. وفي (اثْنَتَانِ) وإن كانت[10] للتأنيث إلَّا أنَّها[11] حملت على ثنتان[12]. وأمَّا[13] تأنيث الجزء الثاني[14] في المؤنث فلأنَّه[15] لما وجب تذكير المذكر. لما عرفت. وجب تأنيثه للمؤنث[16]، لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث. «وَتَمِيْمٌ[17] تَكْسِرُ[18] الشِّيْنَ[19]» عند التركيب[20] «فِي المُؤَنَّثِ[21]» أي: من (عَشَرَةٍ) تحرزاً[22]

(١) فإنَّ تأنيث جزء الأول بالألف والثاني بالتاء. (٢) أي: الجزء الثاني. (٣) لكونهما من نوع واحد. (٤) وهي عشر من أحد عشر واثني عشر. (٥) بل لقرب بين البدلية والتأنيثية. (٦) أي: التاء في كلمة اثنتان. (٧) أي: ولكونه بدلاً. (٨) على التاء. (٩) مخالف لسائر أجناس التاء. (١٠) أي: التاء. (١١) أي: كلمة اثنتان. (١٢) في إبقاء التاء. (١٣) بيان لثبوت التاء في الجزء الثاني. (١٤) وهو عشرة. (١٥) فثابت. شأن. (١٦) نحو: ثلاث عشرة امرأة. (١٧) أي: قبيلة تميم. (١٨) من الأفعال. (١٩) إلى شين عشرة. (٢٠) والتقييد بالتركيب احتراز عن الانفراد. (٢١) بيان لإعراب الشين. (٢٢) دليل تكسر.

التنزيل: ﴿فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾، وأما قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ فليس أسباطاً[1] تمييزاً بل بدل من اثنتي عشرة والتمييز محذوف؛ أي: اثنتي عشرة فرقة أسباطاً وهي جمع سبط وهي القبيلة من بني يعقوب عليه السلام. (قوله: بتذكير المذكر وتأنيث المؤنث) أي: بتذكير الجزئين في المذكر؛ نحو: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ وتأنيثهما في المؤنث؛ نحو: إحدى عشرة امرأة، وقوله: وغير ماض مجهول من التغيير. (قوله: إبقاء للجزء الأول فيهما) قال السيلكوتي: إنه حال من فاعل تقول: أي: حال كونك مبقياً للجزء الأول من هذا المركب في المذكر والمؤنث على حاله قبل التركيب لا مفعول له لعدم صحة التعليل؛ لأن القول المذكور والإبقاء متحدان فيلزم تعليل الشيء بنفسه وكذا الكلام في قوله: وتذكيراً للثاني فهو عطف عليه بمعنى مذكراً، وقوله: كراهة الخ علة لقوله: تذكيراً؛ أي: تقول ذلك مذكراً للجزء الأول بحذف التاء منه وعدم إبقاءه بحاله قبل التركيب في المذكر لأجل كراهة لزوم اجتماع علامتي التأنيث، وقوله: واثنتي عشرة النسخة الظاهرة، وثنتا عشرة بلا همزة في أولها يرشدك إليه قوله الآتي، ولذا حكمنا عليه الخ، وقوله: من جنسين؛ أي: حقيقة كما في الأول أو حكماً كما في الثاني على ما يشعر به قوله: ولهذا حكمنا الخ فتنبه. (قوله: وأما تذكير الثاني في أحد عشر الخ) جواب عن مقدر وهو ظاهر؛ أي: وأما تذكير الجزء الثاني في أحد عشر واثنا عشر وعدم إبقاءه على حاله قبل التركيب مع عدم لزوم الاجتماع المحذور فمحمول على التذكير الخ؛ يعني: أنه للحمل على نظره وهو ثلاثة عشر، وللتبعيد عن نقيضه وهو ثلاث عشرة. (قوله: والتاء في ثنتان الخ) جواب عن مقدر، وهو ظاهر أيضاً؛ أي: تاء ثنتان بدل من لام الكلمة وهو الياء كما في بنتان فأصله ثنيان من ثنيت الشيء إذا عطفت عليه، وقوله: حكمنا عليه؛ أي: حكمنا على تاء ثنتا عشرة في قولنا: فإن التأنيث فيهما من

(١) أي: أثبتت عليّ من الحقوق ما لا يفعل الأخت بأخيها، أراد الأخ

وَتَمِيْمٌ تَكْسِرُ الشِّيْنَ فِي المُؤَنَّثِ[1]

(١) أي: من عشرة على أن اللام في الشيء للعهد الخارجي.

صفة مشبهة أبدل الواو المفتوحة بالهمزة على خلاف القياس، وإحدى أصله وحدى أبدل الواو المكسورة بالهمزة على القياس عند المازني كوشاح وأشاح وعلى خلافه عند غيره فمعنى قوله: وغير بدل على ما في القاموس. (قوله: إبقاء للجزء الأول فيهما) حال من فاعل تقول: أي مبقياً لا مفعول له لعدم صحة التعليل، وكذا تذكير الثاني عطف عليه؛ أي: تذكير للجزء الثاني في المؤنث وكراهة مفعول له للتذكير؛ أي: مورد للجزء الثاني في المذكر لكراهة اجتماع التأنيثين، وما قيل: يلزم كون المفعول به معرفة وهو غير جائز عند الجمهور فهو متوقع، في التنزيل: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾، وفي الرضي: ويعزى إلى الرياشي وجوب تنكير المفعول له لمشابهة الحال والتمييز، وقول حاتم:

وأغْفُرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَه

قاض عليه. (قوله: بدل من لام الكلمة)؛ أعني: الياء؛ لأنه من المثنى لا من الثنتان فهي للتأنيث؛ لأن همزة الوصل عوض عنها؛ أي: عن الياء. (قوله: لأنه لما وجب) قيل: الصواب فلأنه والجواب إنه جزاء إما بتقدير فيقال الخ أو حذف الفاء في جواب أما جائز مع قول محذوف نص عليه في الرضي.

عن توالي أربع[1] فتحات مع[2] ثقل التركيب في (إِحْدَى عَشْرَةَ واثْنَتَا عَشْرَةَ)، أو[3] خمس فتحات في (ثَلاَثَ عَشْرَةَ إلى تِسْعَ عَشْرَةَ). والحجازيون يسكنونها[4] وهي[5] اللغة الفصيحة لأنَّ[6] السكون أخف من الفتح. «وَ» تقول: «عِشْرُونَ وَأَخَوَاتِهَا[7]» بكسر التاء لأنَّه[8] منصوب بالعطف على (عِشْرُونَ) المنصوب[9] محلاً بمقولية[10] القول[11]. وهي: ثلاثون وأربعون وخمسون إلى تسعين. «فِيهِمَا[12]» أي: في المذكر والمؤنث من غير فرق[13]، وهي عقود ثمانية، وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود[14] إلى عقد آخر: «أَحَدَ وَعِشْرُونَ» في المذكر «إِحْدَى وَعِشْرُونَ» في المؤنث. ولما غير الواحد[15] والواحدة ههنا[16] بدون[17] التركيب لأنَّ[18] المعطوف[19] والمعطوف عليه[20] في قوة

(١) بل ستة كما في أربع عشرة. (٢) ظرف توالي. (٣) عطف على أربع فتحات أي: التحرز عن تعالى. (٤) أي: الشين. (٥) أنث الضمير باعتبار الخبر. (٦) علة الإسكان لا للفصاحة. (٧) أي: كلمة عشرون. (٨) لفظ أخوات. (٩) صفة عشرون. يفهم منه أنَّ الحكمي على. (١٠) أي: بسبب. (١١) أي: تقول المعذر كما أشار إليه الشارح. (١٢) متعلق بتقول المقدر. (١٣) تغليباً للمذكر على المؤنث. (١٤) أي: عشرون وأخواتها. (١٥) أي: إلى أحد. (١٦) أي: في استعمالهما مع أحد العقود الثمانية. (١٧) حال. (١٨) تعليل لغير. (١٩) وهو عشرون مثلاً. (٢٠) أحد وإحدى.

وَعِشْرُونَ وَأَخَوَاتِهَا[1] فِيهِمَا أحد وَعِشْرُونَ وَإِحْدَى وَعِشْرُونَ

(١) وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود إلى عقد آخر أحد وعشرون في المذكر إحدى وعشرون في المؤنث.

(قوله: لأنه منصوب) قد عرفت الحقيقة، ومن قال إن الإعراب المحلي إنما يكون للمبني وعشرون ليس مبنياً وهو ظاهر إنما المحتمل أن يكون محكياً فالصواب المنصوب تقدير النقل آخر بالحركة الحكائية فقد غلط بوجوه؛ أما أولاً؛ فلأن الإعراب المحلي يكون للمعرب أيضاً، قالوا: يجوز الرفع في المعطوف على اسم أن بعد مضي الخبر حملاً على المحل ورفع ظريف في لا غلام رجل ظريف في الدار حملاً على محل لا غلام رجل. وأما ثانياً؛ فلأن عشرون مبني لكونه حكاية عن المبني؛ أعني: عشرون على التعداد، وأما ثالثاً؛ فلأن نقل آخره بالحركة الحكائية لا ينافي الإعراب بالحرف. (قوله: لأن المعطوف) تعليل لغير خص المعطف منها بعطف العقود على الزائد مع أن عطف الزائد على العقود أيضاً جائز وإن كان الأول أكثر استعمالاً بقرينة قوله: إلى تسعة وتسعين، بخلاف قوله: ثم بالعطف على ما تقدم حيث جعله شاملاً لهما كما هو الظاهر.

جنسين بأنه جنس آخر الخ. (قوله: وفي اثنتان وإن كانت الخ) جواب عن مقدر أيضاً؛ يعني: أن الهمزة في اثنتان عوض عن اللام فالتاء حينئذ للتأنيث حقيقة لكنها حملت على ما لم يتمحّض التاء فيه للتأنيث؛ أعني: ثنتان فجوّز فيها ما جوز فيها. (قوله: لما وجب تذكير المذكر) أي: تذكير الجزء الثاني من العدد المركب المذكر لما عرفت من لزوم اجتماع علامتي التأنيث. (قوله: لانتفاء المانع) بسبب التركيب من إعطاء التاء للمؤنث وهو أي المانع اللبس بين المذكر والمؤنث في حال الإفراد، وهو قد ارتفع في حال التركيب بالجزء الأول لكونه بغير التاء للمؤنث وبالتاء للمذكر، فإذا انتفى المانع وجب تأنيث الجزء الثاني للمؤنث. (قال المصنف: وتميم تكسر الشين) أي: هذه القبيلة تكسر شين عشرة في المركب المؤنث دون المذكر، وإن توالى أربع فتحات كقوله تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴿٣٠﴾﴾، أو ست فتحات نحو: ﴿أَحَدَ عَشَرَ﴾ فافهم، قال العصام: وليس هذا الحكم مخصوصاً بثلاث عشرة إلى تسع عشرة، بل شامل لإحدى عشرة، واثنتا عشرة عيناً بسكون الشين أو كسرها، وقرأ الأعمش بفتحها، وقوله: أي من عشرة فاللام في الشين للعهد الخارجي. (قوله: تحرزاً عن توالي أربع الخ) فإنه ثقيل وإن كان نفس الفتحة أخف الحركات، والمتبادر من التوالي ما هو بلا فاصلة فلا يرد أن الفتحات في إحدى عشرة خمس، وفي ثلاث عشرة سبع؛ لأن في هذين فاصلةً إما تلفّظاً كما في الأخير، وإما صورة كما في الأول، وقوله: أو خمس فتحات؛ أي: بل ست فتحات في أربع عشر بلا فاصلة صورة ولفظاً. (قوله: والحجازيون يسكنونها) من التسكين وهذا بيان المحترز قوله: تميم؛ أي: وأهل الحجاز يجعلون الشين من عشرة عند التركيب ساكنة بل من عشر أيضاً كقراءة؛ أي: جعفر أحد عشر كوكباً بسكون الشين، وقراءة هبيرة اثنا عشر شهراً بالسكون أيضاً (ألفيه)، ولغة الحجازيين هي الفصحى،

التركيب لم[1] يكن استعمالها[2] بالعطف على صورة لفظ ما[3] تقدم بعينه[4]، فلذلك لم يدرجهما[5] في قاعدة العطف بلفظ ما[6] تقدم بل خصها[7] بما عداهما[8] فقال: «ثُمَّ بِالعَطْفِ» أي: عطف تلك العقود على الزائد عليها كائناً ذلك الزائد «بِلَفْظِ مَا تَقَدَّمَ» من[9] أسماء الأعداد بعينه[10] من[11] غير تغيير، فتقول[12]: (اثْنَانِ وَعِشْرُونَ) في المذكر، و(اثْنَتَانِ، أوْ ثِنْتَانِ وَعِشْرُونَ) في المؤنث، (ثَلاَثَةٌ وَعِشْرُونَ) في المذكر، و(ثَلاَثٌ وعِشْرُونَ) في المؤنث، هكذا «إِلَى[13] تِسْعَةٍ وَتِسْعِيْنَ[14]» بل إلى (تِسْعٍ[15] وَتِسْعِيْنَ[16]) وتقول: فيما[17] زاد على (تِسْعَةٍ وتِسْعِيْنَ). «مِائَةٌ[18] وَأَلْفٌ» في الواحد «مِائَتَانِ وَأَلْفَانِ» في التثنية «فِيْهِمَا[19]» أي: في المذكر والمؤنث من غير فرق[20] بينهما. «ثُمَّ» تقول[21] فيما[22] زاد على (مِائَةٍ وَأَلْفٍ) وما يتفرع[23] عنهما «بِالعَطْفِ» أي: بعطف الزائد[24] عليهما أو عطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعاً[25] «عَلَى صُورَةِ مَا تَقَدَّمَ» من أسماء[26] الأعداد من غير تغيير وتبديل، فتقول: (مِائَةٌ وَوَاحِدٌ[27]، أوْ وَاحِدَةٌ[28])، و:(مِائَةٌ واثْنَانِ[29] أوِ اثْنَتَانِ[30])، و:(مَائَةٌ وثَلاَثَةُ رِجَالٍ، أو ثَلاثُ نِسْوَةٍ)، و:(مَائَةٌ وأَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً أوْ إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً)، و:(مِائَةٌ وَأَحَدَ وَعِشْرُونَ رَجُلاً أوْ إِحْدَى وَعِشْرُونَ امْرَأَةً)، و:(مَائَةٌ واثْنَانِ وَعِشْرُونَ رَجُلاً أَوِ اثْنَتَانِ

(١) جواب لما. (٢) أي: استعمال مادتها. (٣) أي: العدد. (٤) أي: بعين ما تقدم من كون مذكرها بالتاء ومؤنثها بحذفها. (٥) مصنف. أي: أحد وعشرون وإحدى وعشرون. (٦) كما في ثلاثة عشر للمذكر وثلاث عشر في المؤنث. (٧) مصنف. أي: تلك القاعدة. (٨) أي: أحد وعشرون وإحدى وعشرون. (٩) بيان لما. (١٠) حال. (١١) عطف تفسير للقوله بعينه. (١٢) أنت. (١٣) متعلق بمنتهياً كما أشار الشارح إليه. (١٤) للمذكر. (١٥) احتراز عن المصنف. للمؤنث. (١٦) امرأة. (١٧) أي: العدد. (١٨) من مقولات تقول. (١٩) ظرف تقول. (٢٠) أي: بتغليب المذكر على المؤنث. (٢١) قدر متعلق الباء في قوله بالعطف. (٢٢) أي: عدد وهو واحد مثلاً في مائة واحد. (٢٣) أي: تثنيتهما وجمع ألف. وهو مائتان وألفان. هندي. (٢٤) نحو: مائة وواحد وألفاً. (٢٥) قدر متعلق الجار. (٢٦) قبل تركيب الزائد بالمائة والألف. (٢٧) بعطف الزائد على مائة في المذكر. (٢٨) في المؤنث. (٢٩) في عطف الزائد المذكر. (٣٠) في المؤنث.

وقرئ عليها قوله تعالى: ﴿أَثْنَتَا عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾، و﴿اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾. (قوله: وأخواتها بكسر التاء) فيه تعريض للهندي فإنه قال: أو بالرفع؛ أي: وأخواتها مثلها، وقوله: في المذكر والمؤنث من غير فرق؛ يعني: على سبيل التغليب للمذكر على المؤنث كما في قوله من الطويل:

دَعَتْنِي أَخَاهَا مَا كَانَ بَيْنَنَا
مِنَ الأَمْرِ مَا لَمْ يَفْعَلِ[1] الأَخَوانِ

(موشح). (قوله: ولما غيّر الواحد) إلى أحد والواحدة إلى إحدى ههنا؛ أي: فيما زاد على كل عقد إلى عقد آخر بدون التركيب حقيقة مع أن حقهما أن لا يغير في حال عدم التركيب بخلاف أحد عشر وإحدى عشرة فإن التغيير فيهما مع التركيب لم يكن استعمالهما الخ جواب لما، وفي الجزائري حاصل العبارة: أن المصنف أتى بُعيد هذا بقاعدة كلية هي قوله: ثم بالعطف بلفظ ما تقدم وما ذكره سابقاً على هذه القاعدة من قوله: أحد وعشرون، وإحدى وعشرون مندرج فيها، وفرد من أفرادها فلم أفرده بالذكر، وحاصل الجواب: أنه قد غيّر فيه الواحد إلى أحد، والواحدة إلى إحدى، وليس التغيير فيه للتركيب كإحدى عشر بل للعطف المشابه له فلم يكن داخلاً في قوله: ثم بالعطف بلفظ ما تقدم فإن ما تقدم في الأعداد المفردة هو الواحد والواحدة لا الأحد، والإحدى فلذا خصّ القاعدة بما عداهما. (قوله: على صورة لفظ ما تقدم) خبر لم يكن أي واقعاً على هيئة لفظ ما تقدم من الأعداد المفردة، وقوله:

والأخت، فقالت: أخوان ولم يقل: أختان تغليباً للمذكر على المؤنث.
(١) بمعنى ما يقابل التركيب.

ثُمَّ بِالعَطْفِ بِلَفْظِ مَا تَقَدَّمَ إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِيْنَ مِائَةٌ[1] وَأَلْفٌ مِائَتَانِ وَأَلْفَانِ[2] فِيْهِمَا ثُمَّ بِالعَطْفِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ

(١) أي: وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة وألف في الواحد.
(٢) في التثنية لم يذكر جمعهما لعدم دلالته على معين وهي الغرض من أسماء العدد.

(قوله: كائناً ذلك الزائد) جعل الجار والمجرور حالاً من الزائد لا من الزائد والمعقود معاً كما في الرضي؛ لأن الاحتياج إلى التقييد فيما وقع فيه التغيير وهو الزائد لا في المعقود. (قوله: مائة وألف) بالوقف كسائر الأسماء السابقة وأورد الواو بينهما ليشعر بعدم اتصالهما بخلاف المعقود السابقة. (قوله: مائتان وألفان) لم يورد جمعهما لعدم كونه من الأعداد في نفسه، وإنما يصير من الأعداد بالتركيب بلفظ العدد؛ نحو: ثلاث مأة وثلاثة الألف كالواحد والاثنين كما مر نقلاً عن الإيضاح. (قوله: أو واحدة) عطف على واحد فيكون مثالاً للمؤنث عطف فيه الزائد على مأة. (قوله: مائة واثنان أو اثنتان) عطف على مأة وواحد وهكذا فكلها من عطف الزائد على المأة أحدهما مثال للمذكر والآخر مثال للمؤنث على الطريقة السابقة، وعطف أو واحدة ومأة وواحد بأن يكون مثالاً عطف فيه المائة على الزائد، وهكذا إلى آخر الأمثلة، وهم تأبى عنه الطريقة السابقة من إيراد مثال للمذكر ومثال للمؤنث، ولما لزم إيراد مثال واحد بعطف الزائد على المائة ترك باقي الأمثلة ثم ألحقه بقوله: ويجوز العكس في الكل.

وَعِشْرُونَ امْرَأَةً)، و: (مَائَةٌ وثَلاَثَةٌ وَعِشْرُونَ رَجُلاً أَوْ ثَلاَثٌ وَعِشْرُونَ امْرَأَةً) إِلَى (مِائَةٍ وَتِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ رَجُلاً أَوْ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ امْرَأَةً) وكذا الحال في تثنية المائة[1] والألف[2] وجمعهما. ويجوز أن يعكس[3] العطف في الكل فتقول: (وَاحِدٌ ومِائَةٌ) إلى آخر ما ذكرنا. «وَ» الأصل[4] «فِي ثَمَانِيَ عَشْرَةَ فَتْحُ[5] الْيَاءِ» لبناء[6] صدور[7] الأعداد المركبة على[8] الفتح كـ (ثَلاَثَةَ عَشَرَ). «وَجَاءَ إِسْكَانُهَا[9]» أي: إسكان الياء لتثاقل[10] المركب بالتركيب كما[11] في (مَعْدِي كَرِب). «وَشَذَّ[12] حَذْفُهَا» أي: حذف الياء «بِفَتْحِ[13] النُّونِ» لأنَّها[14] إذا حذفت فالوجه[15] بقاء الكسرة كما[16] في قولك: (جَاءَنِي القَاضِي) إذا حذفت الياء[17] إلَّا أنَّ الذي

(١) أي: مائتين. (٢) أي: ألفين. (٣) أي: بعطف الأكثر على الأقل. (٤) أي: في باء الجزء الأول. (٥) مبتدأ مؤخر. (٦) علة لمقدر إنَّما كان الفتح أصلاً لبناء .آه. (٧) جمع صدر. أي: الجزء الأول. (٨) متعلق بقوله لبناء. (٩) للتخفيف مع كونه مركباً. (١٠) أي: لحصول الثقل في التركيب التعدادي. (١١) أي: كالثقل. (١٢) ما من مجهول. (١٣) الباء بمعنى مع هـ. (١٤) تعليل الشذوذ. (١٥) أي: القياس. (١٦) أي: في قاض. (١٧) للتخفيف.

وَفِي[1] ثَمَانِيَ عَشْرَةَ فَتْحُ الْيَاءِ وَجَاءَ إِسْكَانُهَا وَشَذَّ حَذْفُهَا[2] بِفَتْحِ النُّونِ

(١) قال: وفي ثماني والأصل في ثماني عشرة. آه. هكذا قدر قدس سره أخذاً من قوله وجاء إسكانها.
(٢) أي: حذف الياء من تركيب ثماني عشرة لكمال التخفيف.

خصّها بما عداها الباء داخل على المقصور عليه؛ أي: خص القاعدة بما عدا أحد وعشرون وإحدى وعشرون. (قوله: أي: عطف تلك العقود) يعني: ثم تقول بعطف الأكثر على الأقل، وهو المتبادر الأكثر، ويجوز العكس في الكل لكنه أقلّ فيعطف عشرون وأخواتها على أحد إلى تسعة أو يعكس، وفي قوله: كائناً ذلك الزائد الخ إشارة إلى أن قوله: بلفظ حال من الزائد؛ أعني: المعطوف عليه المستفاد من فحوى الكلام كما في قولهم: يجوز الصلاة قاعداً؛ أي: حال كونه ملابساً بلفظ ما تقدم من الأعداد المفردة في التذكير والتأنيث بلا تغيير حالة الإفراد عند العطف. (قوله: هكذا إلى تسعة الخ) أي: تقول: هكذا منتهياً إلى تسعة وتسعين في المذكر، وتسع وتسعين في المؤنث وفي التنزيل: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ (شذور)، ولما اكتفى المصنف بذكر المذكر لأصالته أضرب الشارح بذكر المؤنث، فقال: بل إلى تسع وتسعين. (قوله: مائتان وألفان في التثنية) لم يذكر جمعهما لعدم دلالته على معين وهي الغرض من أسماء العدد؛ ولذا لم يذكر بضع وهو ما فوق الثلاثة إلى التسعة. (قوله: أي: بعطف الزائد الخ) يعني: بعطف الأقل على الأكثر أو بالعكس، وفي ميزان الأدب أن الأكثر الأرجح ههنا عطف الأقل عكس ما سبق في العقود؛ فلذا أتى الشارح الأمثلة الآتية كلها بعطف الأقل، وهو المفهوم من كلام اللباب فاعرفه. (قوله: حال كون الزائد) سواء كان معطوفاً أو معطوفاً عليه واقعاً على صورة ما تقدم من الأعداد المفردة بلا تاء في المذكر وبها في المؤنث إذا كان ذلك الزائد لفظ واحد أو اثنان، وبالعكس إذا كان الزائد لفظ ثلاثة فما فوقه إلى تسعة (رضي). (قوله: فتقول: مائة وواحد) أي: في المذكر، وواحدة في المؤنث بعطف الزائد الأقل على الأكثر، وهكذا في سائر الأمثلة إلى أن ينتهي عطف الآحاد والأصول، ثم تقول بعطف العشرة على المائة مائة وعشرة رجال، ثم تقول بعطف المركبات من الفروع مائة وأحد عشر إلى أن ينتهي المركبات؛ أعني: إلى مائة وتسعة عشر، ثم يعطف على المائة العقود مع زائدها إلى أن ينتهي عطف العقود، ثم يؤتى تثنية المائة ثم تثنية الألف وجمعه على هذا التفصيل فتقول: مائتان وواحد أو واثنان أو ثلاثة إلى مائتين وتسعة وتسعين ثم تقول: ثلاثمائة وثلاثمائة وواحد أو اثنان إلى ثلاثمائة وتسعة وتسعين، ثم تقول: ألف على قياس ما ذكر في المائة ثم وثم إلى ما لا نهاية له من الأعداد. (قوله: والألف وجمعها) الظاهر وجمعه؛ أي: الألف كما في بعض النسخ؛ لأن المائة في العدد لا يجمع كما سيأتي، وقوله: ويجوز الخ من كلام الهندي حيث قال: وعلى ذلك فقس وزد، ويجوز أن يعكس الخ، ويفهم من هذا الصنيع أن عطف الأقل على الأكثر راجح كما مر خلافاً للعصام. (قوله: والأصل في ثماني الخ) قدر الأصل أخذاً من المقابلة بقوله: وجاء إسكانها؛ أي: كثيراً روماً للتخفيف، وقوله: فتح الياء؛ أي: لأن الياء تحتمل الفتحة لخفتها كما في رأيت القاضي، والصدور جمع صدر بمعنى الجزء الأول من تلك الأعداد. (قال المصنف: وشذ حذفها بفتح النون) أي: حذف الياء من تركيب ثماني عشرة لكمال التخفيف مع فتح النون دون كسرها على ما هو القياس، وقد جاء ثمانٍ في حالة الإفراد[1] بحركات الإعراب على النون؛ أي: بجعل النون معتَقَب الإعراب في الشعر نحو:

لَهَا ثَنَايَا أَرْبَعٌ حِسَانُ
وَأَرْبَعٌ فَوْقُهُمَا ثَمَانُ

(موشح). وفي الحديث: «صلى ثمانَ ركعات» بنصب النون (عصام)، وبعض المعاصرين قد استشكل عليه حقيقة لفظ ثمان؛

(١) بالكسر والتنوين؛ لأنه جعل معتقب الإعراب،

يسوغ[1] ذلك[2] فيه[3] كونه[4] مركباً، فروعي[5] زيادة استثقاله[6] فجعل[7] موضع الكسرة فتحة[8]. قال الشارح الرضي: (وَيَجُوزُ كَسْرُهَا[9] لِيَدُلَّ[10] عَلَى الْيَاءِ الْمَحْذُوفَةِ، لَكِنَّ الْفَتْحَ أَوْلَى لِيُوَافِقَ[11] أَخَوَاتِهِ، لأَنَّهَا[12] مَفْتُوحَةُ الأَوَاخِرِ مُرَكَّبَةٌ مَعَ الْعَشَرَةِ. ولَمَّا فرغ[13] من بيان حال أسماء الأعداد شرع[14] في بيان حال مميزاتها وابتدأ[15] من الثلاثة[16] لأنَّه[17] لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح[18] به فقال: «وَمُمَيِّزُ الثَّلاَثَةِ إِلَى الْعَشَرَةِ[19]» والثلاثة إلى العشر[20] «مَخْفُوضٌ» أي[21]: مجرور «وَمَجْمُوعٌ[22] لَفْظاً» نحو: (ثَلاَثَةُ رِجَالٍ). «أَوْ مَعْنًى[23]» نحو: (ثَلاَثَةُ رَهْطٍ). أمّا كونه مخفوضاً فلأنَّه لما كثر استعماله[24] آثروا[25] فيه[26] جر التمييز بالإضافة[27]، للتخفيف لأنَّها تسقط التنوين والنونين. وأمَّا كونه[28] مجموعاً فليطابق[29] المعدود[30] العدد[31] «إِلَّا فِي (ثَلاَثِمِئَةٍ إِلَى تِسْعِمِائَةٍ[32])» استثناء[33] من قوله (مَجْمُوعٌ) لأنَّهم[34]

(١) أي: يجوز. (٢) أي: الفتح. (٣) أي: في لفظ ثماني بعد حذف الياء. (٤) ثماني. (٥) من الرعاية. (٦) من القاضي. (٧) أي: فلذلك الرعاية جعل. (٨) للخفة. (٩) أي: النون في ثماني عند التركيب. (١٠) علة يجوز. (١١) أي: تركيب ثماني عشرة. (١٢) علة يوافق. (١٣) مصنف. (١٤) مصنف. (١٥) أي: من بيان الثلاثة. (١٦) علة وابتدأ شأن. (١٧) مصنف. (١٨) في المذكر. (١٩) في المؤنث. (٢٠) أي: بحسب الإعراب. (٢١) خبر بعد خبر. حسب الكلمة. (٢٢) بأن كان اسم جمع . عصام. (٢٣) أي: مميز هذا النوع من العدد أي: عدد القليل. (٢٤) لجواب لما. (٢٥) أي: اختاروا. (٢٦) أي: مميز الثلاثة إلى العشرة. (٢٧) متعلق بآثروا. (٢٨) أي: مميز هذا النوع. (٢٩) ثابت. (٣٠) أي: المميز. (٣١) أعني ثلاثة وأخواتها. (٣٢) فإنَّ مميزها مفرد. (٣٣) أي: هذا. (٣٤) على استثناء. نحاة.

فلذا أرخينا العنان في مضمار البيان، فتقول: لفظ ثمان كيمان عدد وليس بنسب، أو هو في الأصل منسوب إلى الثمن؛ لأنه الجزء الذي صيّر السبعة ثمانية ثم فتحوا أوله؛ لأنهم يغيرون في النسب فحذفوا منه إحدى يائي النسبة وعوضوا منها الألف كما فعلوا في المنسوب إلى اليمن، وفي الحديث: «الإيمان يمان»، فتثبت ياؤه عند الإضافة كما تثبت ياء القاضي، فتقول: ثماني نسوة، وتسقط مع التنوين عند الرفع والجر دون النصب فتثبت فيه منصرفاً (قاموس)، وأما قول الأعشى:

ولقد شربتُ ثمانياً وثمانيا
وثمانَ عشرةَ واثنتين وأربعا

فكان حقه أن يقال: وثماني عشرة إلا أنه حذف الياء على لغة من يقول: طوال الأيد في طوال الأيدي (مختار)، وعن الأصمعي تقول: ثمانية رجال وثماني نسوة ولا تقول: ثمان نسوة؛ لأن الياء المفتوحة ثابتة في حالة الإضافة والنصب كما في القاضي.

(قوله: إلا أن الذي يسوّغ ذلك فيه) أي: الذي يجوّز حذف الياء وفتح النون في ثماني عشرة كونه مركباً فيه زيادة استثقال، وقوله: لأنه لا مميز للواحد الخ؛ لأنهما لا يستعملان مع المميز لدلالة لفظ المفرد والمثنى على الواحد والاثنين. (قال المصنف: ومميز الثلاثة إلى العشرة مخفوض) أي: مجرور بإضافة العدد إليه، وقد نظم بعضهم بالفارسية فقال:

ممیز در عدد برسه جهت دان
زسه تاده بود مجموع ومجرور
أزان تاصد بود منصوب ومفرد
زصد بر ترهمه فردست ومجرور

(قال المصنف: أو معنى) بأن يدل على ما فوق الاثنين بدون تعيين بأن يكون اسم جنس كتمر وعسل، أو اسم جمع كرهط ونفر كتسعة رهط، ومنه لفظ القوم فإن قوم الرجل من ثلاثة أو

وَمُمَيِّزُ[1] الثَّلاَثَةِ إِلَى الْعَشَرَةِ مَخْفُوضٌ وَمَجْمُوعٌ لَفْظاً أَوْ مَعْنًى إِلَّا[2] فِي ثَلاَثِمِائَةٍ إِلَى تِسْعِمِائَةٍ

(١) بفتح النون دون كسرها.
(٢) استثناء من قوله مجموع.

(قوله: قال الشارح الرضي الخ) المقصود منه أن قوله: وشذ حذفها بمعنى أنه على خلاف القياس فالاكتفاء على الكسرة قياس وليس بمعنى أنه غير فصيح بل هو أولى. (قوله: مخفوض) وأجاز سيبويه النصب في الشعر والفراء مطلقاً وهذا إذا كان المعدود جامداً وإذا كان صفة نحو: قولك ثلاثة صالحون فالأحسن الإتباع ثم النصب على الحال ثم الإضافة وهو أضعفها لاستعمالها حينئذ استعمال الأسماء كذا في شرح التسهيل. (قوله: مجموع) جمع التكثير إن وجد فإن كان له جمع قلة يؤتى به ولا يؤتى بجمع الكثرة وإن لم يوجد فجمع المؤنث السالم؛ نحو: ﴿ثَلَٰثَ عَوْرَٰتٍ﴾، وقل مجيئه مع وجود المكسر؛ نحو: سبع سنبلات مع وجود سنابل؛ ونحو: خمس زوجات وسبع بقرات، أما جمع المذكر السالم فلا تمييز به كما سيجيء. (قوله: أو معنى) وهو اسم الجمع واسم الجنس والأكثر فيه أن يكون مجروراً بمن. (قوله: إلا في ثلاث مائة الخ) أي: إسقاط التاء في ثلاثة وأخواتها واجب إذا أضيف إلى مائة وإثباتها واجب إذا أضيف إلى الألف؛ لأن مميزها في الظاهر لفظة مائة وهو مؤنث لفظ ألف وهو مذكر.

لم يجمعوا (مائة) حين ميزوا[1] بها ثلاثاً وأخواتُه[2] «وَكَانَ قِيَاسُهَا[3]» أن تجمع، فيقال: (مِئَاتٌ أو مِئِينَ[4]») لأنَّه للمائة جمعين؛ أحدهما: في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون. والثاني: في صورة جمع المؤنث السالم وهو مئات. ولا يجوز إضافة العدد إلى جمع المذكر السالم، فلا يقال: (ثَلَاثَةُ مُسْلِمِيْنَ)

(١) إن ازيد تمييز المذكر العاقل. (٢) كأربعة وخمسة. (٣) أي: قياس المائة المضافة إليها ثلاثة إلى تسع. (٤) بكسر ميمهما وجوز ضم ضمهما.

وَكَانَ قِيَاسُهَا[1] مِئَاتٌ أَوْ مِئِينَ

(١) أي: المائة أن يجمع فيقال.

(قوله: وكان قياسها) أي: بالنظر إلى كون مميزها مجموعاً ينافي عدم مجيء إضافة العدد إلى جمع المذكر السالم. (قوله: في صورة الجمع المذكر السالم) إنما قال في صورة؛ لأنهم اختلفوا في مئين، والجمهور على أنه جمع مائة بالواو والنون على الشذوذ كأرضين، وقال الأخفش: إن وزنه فعلين كفسلين فهو اسم جمع، وقال البعض: إن أصله مئي كعصي فهو جمع كثرة قلبت ياؤه الثانية نوناً فعلى التقادير هو في صورة الجمع المذكر.

سبعة إلى عشرة أو ما دون العشرة وما فيهم امرأة لقوله: أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ، واعلم أنه إذا لم يكن للمعدود إلا جمع قلة أضيف العدد إليه؛ نحو: ثلاثة أقلام، وإن لم يكن له إلا جمع كثرة أضيف إليه؛ نحو: ثلاثة دراهم وإن كان له جمعان معاً أضيف العدد في الغالب إلى جمع القلة؛ نحو: ثلاثة أجيال وجاء: ﴿ثَلَثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ مع وجود أقراء وليس بقياس خلافاً للمبرد (رضي). (قوله: ولأنه لما كثر الخ) ولئلا يكون بالنصب على صورة الفضلات، وأما النصب فيما زاد على العشرة فالضرورة امتناع الإضافة (هندي)، وقوله: آثروا جواب لما والإيثار من باب الأفعال الاختيار؛ أي: اختاروا على النصب جرّ التمييز، وقوله: والنونين لعل ذكره استطرادي. (قال المصنف: إلا في ثلاثمائة الخ) استثناء مفرغ في الموجب لاستقامة المعنى؛ أي: ذلك المميز مجموع في جميع المواد والتراكيب إلاّ في سبعة ألفاظ مضافة إلى مائة وهي ثلثمائة، وما زاد على ذلك إلى تسعمائة فإن التمييز فيها مائة وهي ليست بجمع لا لفظاً وهو ظاهر، ولا معنى لدلالتها على عدد معين وهو ليس معنى الجمع، واعلم أنه يجب إسقاط التاء في ثلاثة وأخواتها إذا أضيفت إلى مائة كما يجب إثباتها إذا أضيفت إلى الألف سواء كان المميز للمائة والآلاف مذكراً أو مؤنثاً (رضي). (قوله: وكان قياسها الخ) أي: كان القياس في ثلاثمائة إلى تسعمائة بالنظر إلى كون مميزها مجموعاً أن يجمع المائة فيقال الخ، وقد جاء على القياس في قول الشاعر:

ثَلَاثُ مِئِينَ[1] لِلْمُلُوكِ وَفَى بِهَا
رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهَاتِمِ

أي: بني الأهتم؛ وهي قبيلة، والأهتم لغةً: هو الذي انكسرت أسنانه المتقدمة سمي به؛ لأنه كسرت ثنيته، قيل: رهن رداءه بدايات ثلاثمائة من الإبل في ملوك ثلاثة قتلهم، وذلك دليل شرفه، وقيل: أراد بالرداء السيف، وبثلاث مئين ثلاثمائة سنة من عمره، فقد جاء المميز المذكور منصوباً غير مجرور كما يقال: لي خمسة أثواباً (موشح). (قوله: في صورة الجمع الخ) أقحم لفظ الصورة للاختلاف فيه حيث جعله الأخفش فعلين كفسلين بخلاف مآت فإنه جمع مؤنث حقيقة فبهذا ظهر أن قوله: في صورة بعد قوله: والثاني كما في بعض النسخ سهو قلم. (قوله: ولا يجوز إضافة العدد الخ)؛ لأن جمع المذكر السالم إما وصف فهو قاصر عن إفادة الغرض من التمييز؛ أعني: بيان الجنس، وإما عَلَم معرف باللام والتمييز نكرة فلم يبق إلا مآت لكنهم كرهوا أن يلي التمييز المجموع، اعلم أنهم[2] اختلفوا في ربط هذه العبارة، فقال بعضهم: إن التمييز فاعل لقوله: بلى، والمجموع بالنصب مفعوله، وهو الظاهر؛ أي: أن يقع التمييز الذي يذكر للمائة عقب المجموع بالألف والتاء؛ أعني: مآت، وقيل: المجموع بالرفع صفة التمييز ورجحه بعضهم كالبركي وغيره، فحينئذ يكون مفعوله محذوفاً، وهو الثلاث وأخواتها، وحاصل ما أفاده عبارة الشارح أنهم لو جمعوا مميز الثلاث ههنا، وقالوا: ثلاثمآت يلزم عند ذكر مميز المآت؛ أعني: رجلاً مثلاً في قولك: ثلاثمآت رجل وقوع تمييز المآت بعد الجمع بالألف والتاء وهو مستكره؛ لأنه خلاف[3] المأنوس من عادتهم وهو إيلاء التمييز لما هو في صورة الجمع بالواو والنون كقولهم: عشرون رجلاً وثلاثون درهماً وأربعون ليلة إلى غير ذلك، وقوله: بعد أن تعوّد المجيء الخ ظرف لقوله:

وقوله: وجلت؛ أي: مراهنة ردائي بتقدير مضاف؛ يعني: جلت وكشفت مراهنة ردائي للاعتداء الحزن عن وجوه قبيلتي.
(١) أي: الناظرين. (٢) فلا يجوز.
(٣) عارف.

أن يلي ولفظة ما مصدرية وضمير تعوّد للتمييز، والتعود: عادت كردن؛ أي: بعد اعتياد ذلك التمييز المجيء والوقوع بعد ما؛ أي: بعد عدد هو في صورة جمع المذكر السالم فقوله: أعني الخ تفسير لهذا الموصول، وأما تحريرات الفحول على هذه العبارة، فمنها ما للبهشتي حيث قال: اعلم أن قوله: التمييز مرفوع فاعل لقوله يلي، والمجموع منصوب مفعوله، وقوله: بعد ما تعوّد ظرف لهذا الفعل وما مصدرية وفاعل تعود ضميره مستتر راجع إلى التمييز، والمجيء منصوب على أنه مفعوله، وقوله: بعدما هو الخ ظرف المجيء والمحصول أنهم كرهوا أن يلي التمييز الواقع بعد المائة الواقعة تمييزاً للثلاثة المجموع بالألف والتاء؛ لأن تمييز الأعداد قبل وصولها إلى هذه المرتبة كان يجيء دائماً بعد أسماءها الكائنة على صورة جمع المذكر السالم فاتخذه عادة فلو وقعت الموالاة بينه وبين جمع المؤنث السالم لتخلف عن عادته المألوفة، فإن قيل: العدد الذي قبل هذا التمييز تثنية المائة ومفردها فتغيرت العادة السابقة بهما، قلنا: مراده أنه لا اعتياد بينه وبين العدد الكائن على هذه الصيغة بوجه من الوجوه، وأما العدد الكائن على صورة جمع المذكر السالم فالتعوّد بينهما متحقق ولو في بعض المراتب، فإن قلت: لا خلاف أن للمائة جمعاً بالألف والتاء فمميزه لا محالة يقع بعده، قلت: استعماله مع مميزه مرفوض على ما سيجيء، وما يخطر بالبال من أن التمييز في قوله: أن يلي التمييز الخ لم لا يجوز أن يكون ما أضيف إليه الثلاث، ففيه أن التمييز المجموع بالألف والتاء أكثر، ومن جملته قوله عليه السلام: «لقد أنزل علي عشر آيات» الحديث انتهى، فقال بعضهم[1]: نعم التوجيه لولا قول الشارح فيما بعد أن استعمال جمع مائة مع مميزها في الأعداد مرفوض؛ لأنه يأبى هذا التوجيه فالوجه أن يجعل قوله: المجموع بالرفع صفة للتمييز، ويجاب عما أورد عليه بمثل عشر آيات بكراهتهم اجتماع المجموع بالألف والتاء مع ما هو بالواو والنون على أن يكون أحدهما مميزاً للآخر للمشابهة بينهما بشرط أن يكونا جميعاً من مراتب الأعداد فتأمل، ومنها ما للفاضل معمار زاده وهو أن قوله: التمييز فاعل يلي ومفعوله قوله: المجموع، والمراد من التمييز اسم المعدود الذي يميّز العدد مثل رجل ودرهم؛ لأنه التمييز حقيقة وبعد الأول معمول يلي وكلمة مصدرية صلتها تعوّد والمجيء بالنصب مفعول تعوّد وفاعلها كناية عن التمييز، وبعد الثاني ظرف المجيء وما بعده موصولة، والمعنى: أن العرب كرهوا أن يجيء التمييز الذي هو اسم معدود بعد العدد الجمع بالألف والتاء على تقدير جمع المآت، وأن يقال: ثلاثمآت رجل بعد اعتياد كون التمييز أن يجيء بعد العدد الذي في سورة جمع المذكر مثل عشرين رجلاً إلى تسعين رجلاً انتهى، ومنها ما للبركي محمد جلبي أن التمييز فاعل يلي ومفعوله محذوف، وهو الثلاث وأخواتها والمجموع صفة التمييز وهو مآت وبعد الأول ظرف يلي وما بعده مصدرية والمجيء مفعول تعود، وبعد الثاني مبني على الضم لقطعه عن الإضافة تقديره بعد الثلاث وأخواتها، وما بعده موصول فاعل تعود انتهى، ومنها ما للمولى ابن برهان حيث قال في بيان المآل؛ يعني: أنه كان مميز ثلاثة إلى تسع جمعاً مؤنثاً سالماً لزم أن يليه متعوّد المجيء بعد ما هو في صورة الجمع بالواو والنون فإن درهماً مثلاً تعوّد المجيء بعد عشرين مثلاً، فلو جُعل مميز الثلاث أو المائة لزم أن يلي الدرهم المائة فبصير التركيب حينئذ هكذا ثلاث مآت درهم، وهو مستكره عند النحاة هذا، ومنها ما لمولينا الشهير بكوجك بدر الدين وهو: أن النحاة كرهوا أن يلي الثلاث وأخواتها التمييز الذي جمع بالألف والتاء بعد صيرورة مجيء المفرد بعد العدد الذي هو صورة الاسم المجموع بالواو والنون عادةً له مثلاً لا يقال: عشرون مآت، فكذا لا يقال: ثلثمآت فالعامل في بعد الأول أن يلي وما مصدرية، والعامل في بعد الثاني المجيء وما بعده موصوفة أو موصولة لكن يرد عليهم أنهم كما لا يقولون: عشرون مآت لا يقولون: عشرون آلاف فينبغي أن يقولوا كذلك كذا قيل، ومنها ما للمولى المرحوم شاه أفندي حيث قال في حل المقام: إنه كره العرب أن يلي التمييز المجموع بالألف والتاء ثلاثاً وأخواته حين ما قصدوا التعبير عن عقود المائة بعد ما تعود مجيء تلك العقود أفرادها من مراتب الأعداد إلا بعد ما هو في صورة الجمع بالواو والنون كرهوا التعبير عن عقود المائة بالتمييز المجموع بالألف والتاء للمناسبة بين الجمعين فلا يرد النقض بثلاثة آلاف؛ لأنها جمع مكسر مشترك بين المذكر والمؤنث بخلاف ذينك الجمعين هذا فخذ ما صفا.

(١) أعني: ثلاث ومائة.

فلم يبق إلَّا (مِئَاتٌ) لكنَّهم[1] كرهوا[2] أن يلي التمييز[3] المجموع بالألف والتاء[4] بعد ما[5] تعود[6] المجيء[7] بعد[8] ما هو في[9] صورة المجموع بالواو والنون، أعني: (عِشْرِيْنَ إِلَى تِسْعِيْنَ) فاقتصر[10] على المفرد مع كونه أخصر[11]. «وَمُمَيِّزٌ[12] (أَحَدَ عَشَرَ إلى تِسْعَةٍ[13] وتِسْعِيْنَ)» بل إلى (تِسْعٍ[14] وتِسْعِيْنَ) «مَنْصُوبٌ[15] مُفْرَدٌ[16]» أمَّا نصبه في[17] العقود فلتعذر الإضافة[18] إذ[19] لا يستقيم إبقاء النون[20] معها إذ هي في صورة نون الجمع[21]، ولا[22] حذفها إذ ليست هي في الحقيقة[23] نون الجمع[24]. وأمَّا فيما عداها[25] فلأنَّهم[26] كرهوا أن يصيروا ثلاثة أسماء[27] كالاسم الواحد[28]. ولا يرد عليه (خَمْسَةَ عَشَرَكَ) لأنَّ[29] المضاف إليه فيه[30] لما كان غير[31] العدد[32] لم يمتزج[33] امتزاج ذلك[34] المميز فلم يلزم صيرورة ثلاثة أشياء شيئاً[35] واحداً. وإنَّما جوزوا: (ثَلَاثُمِائَةِ امْرَأَةٍ) مع أنَّ فيها صيرورة[36] ثلاثة أشياء شيئاً واحداً، ليطرد[37] بـ(مِائَةِ امْرَأَةٍ). وأمَّا[38] إفراده فلأنَّه[39] لما صار منصوباً صار فضلة. فاعتبر أفراده[40] لتكون الفضلة[41] قليلة[42] «وَمُمَيِّزٌ[43] مِائَةٍ وَأَلْفٍ، وَ» مميز «تَثْنِيَتِهِمَا[44]، وَ»

---

(١) نحاة. (٢) لئلا يجتمع ثلاث علامات النساء في مثل ثلاثمائة امرأة. (٣) أي: تمييز المائة. (٤) بأن يقول ثلاث مئات. (٥) مصدرية وهذا كالعلة لوجه الكراهة. (٦) أي: بعدها صار عادة. (٧) أي: مجيء تمييز المائة. (٨) أي: العدد الذي. (٩) في صورة المجيء. (١٠) مضاف. (١١) من الجمع. (١٢) مبتدأ. (١٣) في المذكر. (١٤) في المؤنث. (١٥) خبره. (١٦) خبر بعد خبر. (١٧) وما زيد عليه. (١٨) امتناعاً عادياً إلى تميزاتها حتى تكون مجرورة. (١٩) علة تعذر. (٢٠) الواقع آخر كل عن المعقود. (٢١) وإن لم يكن بنون الجمع حقيقة. (٢٢) عطف على إبقاء. (٢٣) أي: في نفس الأمر. (٢٤) أي: العقود. (٢٥) عرب. (٢٦) أي: التمييز والعدد. (٢٧) لفظاً أو معنى لكون. (٢٨) علة الورود. أي: لم يمتزج مثل امتزاج العدد. (٢٩) أعني الكاف. (٣٠) أي: في هذا القول. (٣١) لكونه كاف الخطاب. (٣٢) لأنَّ الإضافة لامية. (٣٣) بالمضاف إضافة بيانية. (٣٤) أي: كامتزاج. (٣٥) مفعول صيرورة. (٣٦) اسم مؤخر لأنَّ. (٣٧) علة جوزوا. (٣٨) عطف على قوله أمَّا نصبه .آه. (٣٩) تمييز. (٤٠) مميز. (٤١) في الكلام. (٤٢) أي: أقل حرفاً فلا يثقل على الطبع. (٤٣) مبتدأ. (٤٤) أي: مائتان وألفان.

وَمُمَيِّزُ أَحَدَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِيْنَ[1] مَنْصُوبٌ مُفْرَدٌ دَائِماً[2] وَمُمَيِّزُ مِائَةٍ وَأَلْفٍ وَتَثْنِيَتِهِمَا[3]

(١) بل إلى تسع وتسعين.
(٢) في جانب الكثرة من الأعداد اختير في مميزها الجمع الموضوع الكثرة دلي مميزها المفرد الدال على القلة رعاية للمتعادل.
(٣) أي: ومميز.

(قوله: أن يلي التمييز المجموع الخ) أي: يلى التمييز الذي يذكر للمائة كما يقال مائة رجل كذا نقل عن الشارح الرضي فالتمييز فاعل يلى، والمجموع مفعول له. (قوله: ما تعود) أي: أخذ لتمييز المجيء بعد ما هو في صورة الجمع الخ عادة فالضمير المستتر في تعود راجع إلى التمييز والمجيء مفعوله. (قوله: فالتعذر الإضافة) حكى الكسائي أن من العرب من يضيف عشرون من وأخواتها إلى المميز منكوراً؛ نحو: عشرون درهم، ومعرفاً؛ نحو: عشرون ثوبه، وعند الأكثرين هو شاذ لا يبنى على مثله قاعدة كذا في شرح التسهيل للفاضل المصري. (قوله: قليلاً) من حيث اللفظ فإن لفظ المفرد صرفاً من لفظ الجمع غالباً، ومن حيث المعنى فإن الجمع في معنى واحد وواحد وتذكير قليلاً كتذكير قريب في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾. (قوله: في الأعداد) وإنما قيد بذلك؛ لأن استعمالها مع مميزها بدون الأعداد واقع في الرضي فإن لم يكن مائة مضافاً إليها ثلاث وأخواتها جمعت، وأضيفت إلى المفرد أيضاً؛ نحو: مائة رجل. (قوله: مرفوض) في شرح التسهيل: أن العرب لا تجمع المائة إذا أضيف إليها عدد إلا قليلاً.

(قوله: فاقتصر على المفرد الخ) نتيجة لما سبق؛ أي: فاقتصر التمييز في الصورة المستثناة على المفرد؛ أعني: مائة على خلاف القياس للمحذور المذكور مع كون المفرد أخصر من الجمع وأخف. (قوله: وأما نصبه في العقود الخ) أي: العقود الثمانية، وأما ما بينهما من الأعداد الزائدة فسيذكره بقوله: وأما ما عداها الخ، وفي المتوسط أما نصبه فلتمام الاسم قبل ذلك بتقدير التنوين مع أحد عشر إلى تسعة عشر؛ لأن كل تنوين حذف لغير اللام والإضافة فهو في تقدير الثبوت، وتمامه بشبه النون في نحو: عشرون، وأما عشر ودرهم وأربعون ثوب وكذا عشرون درهم فقليل. (قوله: أن يصيروا ثلاثة أسماء) أي: أن يجعلوا ثلاثة أسماء وهي التمييز وجزأ العدد المركب بمنزلة اسم واحد. (قوله: ولا يرد عليه الخ) أي: على هذا التعليل خمسة عشرك، وهذا إشارة إلى جواب دخل مقدر عبارة عن نقض إجمالي بالجريان والتخلّف، وحاصل الجواب بمنع الجريان في تلك المادة. (قوله: لما كان غير العدد) أي: مغايراً له لعدم كونه تمييزاً لم يمتزج امتزاج التمييز لكون الغيرية منبئة عن التعدد وكتب على قوله: لم يمتزج؛ وذلك لأن المضاف إليه إذا كان مميزاً فهو المقصود بالأول في المعنى، وإنما جيء به لبيانه فكأن الجميع كشيء واحد، والمضاف إليه في خمسة عشرك مغاير للأول، فلم يكن لجعل ثلاثة أشياء واحداً من حيث المعنى (نعمه)، وإذا أضيف العدد المركب مثل أحد عشرك ففي بقاء الجزئين على بنائهما وعدم

مميز «بِجَمْعِهِ» أي: جمع الألف، وإنَّما لم يقل وجمعهما، كما قال: (وَتَثْنِيَتِهِمَا[1]) لأنَّ استعمال جمع[2] مائة مع[3] مميزها في الأعداد مرفوض[4]، فلا يقال: (ثَلَثُمِئَاتِ رَجُلٍ) كما يقال: (ثَلَاثَةُ آلَافِ رَجُلٍ) بخلاف التثنية، فإنَّه[5] يقال: (مِائَتَا رَجُلٍ) مثل (أَلْفَا رَجُلٍ) «مَخْفُوضٌ[6] مُفْرَدٌ[7]» لأنَّه[8] لما كانت (مِائَةٌ وَأَلْفٌ) من أصول الأعداد[9] كالأحاد ناسب[10] أن يكون مميزها[11] على طبق مميزها لكنَّه[12] لما كانت الآحاد في جانب القلة من[13] الأعداد والمائة والألف في جانب الكثرة منها اختير[14] في مميزها الجمع الموضوع[15] للكثرة، وفي[16] مميزها المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل. «وَإِذَا كَانَ المَعْدُودُ[17] مُؤَنَّثاً[18] وَاللَّفْظُ» المعبر به عنه «مُذَكَّراً» كلفظ (الشَّخْصِ) إذا عبَّرت[19] به عن المؤنث، «أَوْ بِالعَكْسِ[20]» بأن يكون المعدود مذكراً واللفظ مؤنثاً كلفظ (النَّفْسِ) إذا عبَّرت بها عن المذكر «فَوَجْهَانِ[21]» أي: ففي[22] العدد وجهان: التذكير[23]، والتأنيث، فإن شئت قلت: (ثَلَاثَةُ أَشْخُصٍ) وأنت تريد (النِّسَاءَ) اعتباراً باللفظ وهو الأكثر[24] في كلامهم[25]، وإن شئت قلت: (ثَلَاثُ أَشْخُصٍ[26]) اعتباراً بالمعنى. «وَلَا يُمَيِّزُ[27] وَاحِدٌ» وَوَاحِدَةٌ «وَ» لا «اثْنَانِ» واثْنَتَانِ وثِنْتَانِ بِمُمَيِّزٍ. فلا يورد الواحد مع[28] مميزه فلا يقال: (وَاحِدٌ رَجُلٌ) ولا

(١) علة لم يقل. (٢) وهو مئين ومئات. (٣) حال. (٤) خبر إنَّ، لأنَّ العرب لا تجمع المائة إذا أضيف إليها عدد. أي: متروك. (٥) شأن. (٦) خبر المبتدأ. لا مكان الإضافة. (٧) محصول الفرض. (٨) علة لمقدر إنَّما أفرد مميز هذا النوع. (٩) التي عدها المصنف في الحصر أصولاً. (١٠) جواب لما. (١١) أي: المائة والألف. (١٢) شأن. (١٣) بيان الآحاد. (١٤) جواب لما. (١٥) صفة الجمع. (١٦) أي: اختير في مميزهما. (١٧) اسم كان. (١٨) خبر كان. (١٩) أي: إذا قصدت التمييز. (٢٠) أي: إذا كان الأمر بعكس ما ذكرنا. (٢١) جواب إذا. (٢٢) أشار إلى كونه جملة. (٢٣) بدل من الوجهان. (٢٤) وإلَّا قيس. رضي. (٢٥) أي: العرب. (٢٦) وكذا في النفس. (٢٧) مضارع مجهول. أي: لا يذكر الواحد والاثنان مع معدودهما. (٢٨) أي: لفظاً لواحد.

بقاءهما اختلاف (رضي). (قوله: شيئاً واحداً) وقد يقال: إن إعراب الأولين[1] في ثلاثمائة امرأة يمنع الاتحاد. (قوله: ليطرد بمائة امرأة الخ) تعليل لقوله: وإنما جوزوا؛ أي: ليطرد ثلاثمائة امرأة بمائة امرأة؛ أي: بتركيب ذكر فيه لفظ مائة منفرداً عن ثلاث وأخواته. (قوله: وأما أفراده الخ) عطف على قوله: أما نصبه؛ أي: وأما أفراد المميز في العقود الثمانية وما بينها من الأعداد الزائدة؛ فلأنه الخ؛ أي: ولكون المفرد أخف من الجمع مع ثقل التركيب، ويحمل ما ليس فيه التركيب عليه. (قوله: لتكون الفضلة قليلة) أي: من حيث اللفظ والمعنى، وفي بعض النسخ قليلاً فيكون من قبيل: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾، أو يقدر موصوف؛ أي: شيئاً قليلاً كما قيل مثل ذلك في قليل ما هم أو يقال: إن قليل في صورة المصدر كالصهيل والنهيق أو أنه شبه بفعيل بمعنى: مفعول فلا تغفل، وقوله في الأعداد مرفوض؛ أي: متروك عندهم إلا نادراً، وقيّد بالأعداد؛ لأنه في غير الأعداد في الاستعمال واقع (رضي). (قال المصنف: مخفوض مفرد) أي: مجرور بالإضافة، وقد جاء منصوباً في قول الشاعر:

إذا عاشَ الفتى مِائَتَيْنِ عاماً
فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذاذَةُ وَالضِّياءُ

وجاء أيضاً مجموعاً كما في قراءة حمزة والكسائي في قوله تعالى: ﴿ثَلَثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ بالإضافة قياساً على ثلاثة وأخواتها، وعلى قراءة غيرهما ينوّن المائة ويجعل سنين بدلاً

(١) وذلك البعض هو الواحد. (٢) وهو الأغلب.

وَجَمْعِهِ[1] مَخْفُوضٌ مُفْرَدٌ وَإِذَا كَانَ المَعْدُودُ مُؤَنَّثاً وَاللَّفْظُ مُذَكَّراً أَوْ بِالعَكْسِ فَوَجْهَانِ وَلَا يُمَيِّزُ وَاحِدٌ وَاثْنَانِ

(١) أي: وتمييز.

(قوله: مخفوض مفرد) وقد جاء منصوباً في قول الشاعر:

إذا عاشَ الفتى مِائَتَيْنِ عاماً
فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذاذَةُ وَالضِّياءُ

وجاء جمعهما أيضاً كما في قراءة الكسائي في: ﴿ثلاث مائةٍ سنين﴾ بالإضافة، وأجاز ذلك الفراء وذلك قليل كذا في شرح التسهيل. (قوله: وإذا كان) أي: هذا الاستعمال المفهوم مما تقدم من إثبات التاء في المذكر وإسقاطها في المؤنث في ثلاثة إلى عشرة إذا كان المعدود ولفظه متفقين في التذكير والتأنيث، وإذا كانا مختلفين فيهما فالوجهان، فكان الأليق تقديمه على بيان أحوال المميز إلا أن تذكير لفظ المعدود وتأنيثه لما لم يعلم من المميز قدم ذكر المميز. (قوله: وإذا كان المعدود) سواء وقع تمييزاً كما في مثال الشارح أو موصوفاً؛ نحو: الشخص ثلاثة أو ثلاث ولا ينتقض هذا الضابط بثلاث مائة ولا العكس بثلاثة آلاف حيث وجب التذكير في الأولى، والتأنيث في الثاني سواء كان المعدود مذكراً أو مؤنثاً؛ لأن التذكير فيهما بواسطة لفظ المائة والألف كما عرفت ولم يعبر بهما عن المعدود، بل التعبير بلفظ مميز هما؛ أعني: رجلاً وامرأة مثلاً. (قوله: بمميز) زاده للتنصيص على استغراق النفي فإن الفعل المنفي ظاهر في العموم بخلاف النكرة في سياق النفي فإنها نص فيه؛ أي: لا يميز بمميز أصلاً مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً. (قوله: فلا يورد الخ)

الاثنان معه، كما لا يقال: اثْنَا رَجُلَيْنِ، بل[1] يذكرون[2] ما يصلح أن يكون تمييزاً لهما على تقدير ذكر التمييز معهما[3]، ويطرحون[4] الواحد والاثنين «اسْتِغْنَاءً بِلَفْظِ التَّمْيِيْزِ[5]» أي: الصالح[6] لأن يكون تمييزاً على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته[7] على الوحدية والأثنينية «عَنْهُمَا[8]» أي: عن الواحد[9] إذا كان التمييز مفرداً، وعن الاثنين[10] إذا كان مثنى «مِثْلُ: (رَجُلٌ وَرَجُلاَنِ)» فإنَّ[11] من صيغة (رَجُلٍ) يفهم الجنس والوحدة، ومن صيغة (رَجُلاَنِ) يفهم الجنس والإثنينية. فبذكرها[12] استغنى عن المميز. فإن قلت: هب أنَّ مميز الواحد مغن عنه[13]، لكنَّا لا نسلم أنَّ مميز الاثنين كذلك[14]، نعم إذا كان مميزه مثنى يغني عنه[15] لم لا يجوز[16] أن يكون مفرداً، كما[17] يقال: اثنا رجل؟.

(١) اطرّاب من عدم الإيراد. (٢) أهل اللسان. (٣) أي: مع الواحد والاثنين. (٤) أي: يتركون. يشير إلى أن قول المصنف لا يميز يتضمن بمعنى يترك. (٥) أي: تمييز العدد أعني رجل ورجلا. (٦) بالقوة لا بالفعل. (٧) أي: بهيئته بقرينة المقابلة بجوهره. (٨) متعلق باستغناء. (٩) أي: لفظ الواحد. (١٠) لفظ الاثنين. (١١) علة لصحة التمثيل بهما. (١٢) متعلق بقوله الآتي استغنى. (١٣) خبر إنَّ، أي: عن لفظ الواحد. (١٤) أي: كمميز الواحد. (١٥) أي: كونه مجموعاً. (١٦) من ثلاثة إلى عشرة على وجه اللزوم. (١٧) الكاف للتمثيل.

اسْتِغْنَاءً[1] بِلَفْظِ[2] التَّمْيِيْزِ عَنْهُمَا مِثْلُ: رَجُلٌ وَرَجُلاَنِ

(١) علة للنفي لا للمنفي.

(٢) أي: الصالح لأن يكون تمييزاً على تقدير ذكر الصالح ومعهما الدال بجوهره على الجنس وبهيئته وصورته العارضة لمادته على وواحدة الواحد إلّا تثنيته.

إشارة إلى أنه ليس المراد بقوله: لا يميز واحد ولا اثنان إنه لا يذكر المميز بعدهما كما في الحواشي الهندية فيكون منافياً لقوله: استغناء بلفظ التمييز عنهما فإنه يدل على ترك الواحد والاثنين، بل المراد أنه لا يجمع بينهما ثم عدم الجمع يحصل بترك الواحد والاثنين وترك المميز فاضرب بقوله: بل يذكرون الخ لتعيين الاحتمال الأول كما يدل عليه التعليل بقوله: استغناء بلفظ التمييز عنهما.

منه (موشح)؛ أي: ثلاثمائة مدة سنين، وإلاّ لزم شذوذ من وجهين كما لا يخفى على ذي عينين، وقوله: على طبق مميزها؛ أي: على وفق مميزها مخفوضاً ومجموعاً. (قال المصنف: وإذا كان المعدود الخ) عطف على مقدر؛ أي: هذا الذي ذكرناه من إثبات التاء في المذكر وإسقاطها في المؤنث إذا كان المعدود ولفظه متفقين في التذكير والتأنيث، وأما إذا كانا مختلفين بأن يكون المعدود مؤنثاً ولفظه مذكراً أو بالعكس فيجوز في اسم العدد وجهان سواء وقع المعدود تمييزاً؛ نحو: ثلاثة أشخص، أو موصوفاً؛ نحو: أشخص ثلاثة، وقوله: واللفظ مؤنثاً؛ أي: واللفظ المعبر به عن المعدود مؤنثاً كالنفس فإنها مؤنثة سماعية، وقوله: وكذلك إن شئت إلى المتن لم يوجد في النسخ الظاهرة. (قوله: إذا عبّرت بها) على صيغة المخاطب وهو المناسب لقوله: فيما بعد، وإن شئت قلت: وإن جاز أن يكون بصيغة الغائبة بقطع النظر عنه (عارف). (قال المصنف: ولا يميز واحد الخ) يعني: لا يجمع بين واحد واثنين، وبين ما يصلح أن يكون مميزاً وللتنصيص على استغراق النفي قال: بمميز؛ أي: لا بمميز مفرد ولا مثنى ولا مجموع (من سيد). (قوله: فلا يورد الواحد مع مميّزه) إشارة إلى دفع ما قيل: إن في العبارة منافاة؛ لأن قوله: ولا يميز واحد ولا اثنان يدل على ترك المميّز وذكر العدد، وقوله: استغناء بلفظ التمييز الخ يدل على ذكر المميز وترك العدد، وحاصل الدفع: أن المراد من قوله: ولا يميز واحد الخ لا يجمع بينهما وبين مميزهما على أن دلالته على ترك المميز وذكر العدد مم بناء على أن صدق هذه السالبة يمكن أن يكون بانتفاء الموضوع، ثم إن عدم الجمع يحصل بترك الواحد والاثنين وبترك المميز فاضرب بقوله، بل يذكرون؛ أي: أهل اللسان ما يصلح الخ لتعيين الاحتمال الأول ويدل على هذا قوله: استغناءً الخ (سيد). (قوله: ما يصلح أن يكون الخ) أي: ما من شأنه أن يكون تمييزاً للواحد والاثنين على تقدير ذكر الخ مثل رجل ورجلان كما في المتن. (قال المصنف: استغناء بلفظ التمييز) علة للنفي لا للمنفى وأقحم كلمة لفظ ولم يقل بالتمييز إشارة إلى أن المراد من التمييز ذاته مع قطع النظر عن كونه مميزاً، وإن كان المتبادر من التمييز ما له وصف كونه مميزاً، وقد نبه عليه الشارح بقوله: أي الصالح الخ. (قوله: الدال بجوهره) صفة ثانية للمضاف في قوله: بلفظ التمييز، وقوله: بصيغته؛ أي: بهيئته وصورته العارضة لمادته بقرينة المقابلة للجوهر، وقد مر تحقيقه في بحث العدل. (قال المصنف: مثل رجل ورجلان) بخلاف لفظ الجمع فإنه لو قيل: رجال لم يعلم عددهم، ولو قيل: ثلاثة، واقتصر على العدد لم يعلم ما هم فيجب الجمع في الجمع بين العدد والمميز (شرح لباب). (قوله: فإن من صيغة رجل الخ) أراد بالصيغة مجموع الهيئة والمادة كما هو حقيقتها، وقوله: يفهم الجنس والوحدة؛ أي: لأن المفرد جامع بين الجنس والعدد وكذا التثنية فيما بمنزلة التمييز والعدد فكما أن التثنية اختصار المعطوف والمعطوف عليه كذلك اختصار للعدد والتمييز (عصام). (قوله: فبذكرهما استغناء عن المميز) بفتح الياء المشددة اسم مفعول عبارة عن الواحد والاثنين، وأما قول الشاعر:

كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ
ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ

قلت: لما التزموا[1] الجمعية في مميز سائر الآحاد ينبغي[2] أن يعتبر فيما لم يتيسر الجمعية فيه[3] ما هو أقرب إليها وهو الإثنينية[4] ولا يبعد[5] أن يقال: معنى الكلام أنَّه[6] لا يميز واحد[7] ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز[8] أي: بجواهر حروفه[9] المصورة[10] بهيئته الخاصة القابلة للحوق علامة الإفراد به، أعني[11]: التنوين أو علامة الاثنينية، أعني[12]: حرفي التثنية[13]. فإذا اعتبر مع علامة الإفراد[14] استغنى به[15] عن ذكر الواحد على حدة، وإذا اعتبر[16] مع علامة التثنية[17] استغنى به[18] عن ذكر الاثنين على حدة، فاختاروا[19] لحوق العلامة التي هي أخف على ذكرهما[20] ولا شك[21] أنَّ: (رَجُلاَنِ) أخفُّ[22] من[23] (اثْنَا رَجُلٍ) وذلك[24] الاستغناء إنَّما يكون «لإِفَادَتِهِ[25]» أي: لإفادة لفظ التمييز «النَّصَّ[26] المَقْصُودِ» أي: التنصيص على العدد والتصريح[27] به الذي قصد[28] ذلك التنصيص[29] والتصريح «بِالعَدَدِ[30]» أي: بذكر اسم العدد، فلمَّا أفاد التمييز ذلك التنصيص استغني في إفادته عن ذكر العدد على حدة «وَتَقُولُ[31] فِي المُفْرَدِ[32] مِنَ[33] المُتَعَدِّدِ[34]» أي: في الواحد من المتعدد «بِاعْتِبَارِ[35] تَصْيِيرِهِ[36]»

(١) لحاة. (٢) جواب لما. (٣) فاعل يعتبر. (٤) لا الإفراد. (٥) جواب آخر. (٦) شأن. (٧) أي: لفظ واحد. (٨) أي: رجل. (٩) إضافة بيانية. (١٠) صفة حروف. التي صورت بصورة. (١١) أي: من علامة الإفراد. (١٢) بتلك العلامة. (١٣) وهما الألف والياء. (١٤) أعني: التنوين. (١٥) أي: بذكر رجل بالتنوين. (١٦) يعني الرجلان مثلاً. (١٧) أي: الألف والنون. (١٨) أي: بلفظ الدال على الاثنية. (١٩) لحاة. (٢٠) أي: الواحد والاثنين. (٢١) أي: لا يرد السؤال. (٢٢) خبر إنَّ. (٢٣) بيان أخف. (٢٤) شروع إلى دليل الاستغناء. (٢٥) علة استغناء. (٢٦) أي: الصريح. (٢٧) عطف تفسير. (٢٨) إشارة إلى كون المقصود بمعنى فعل. (٢٩) أعني: رجل ورجلان. (٣٠) متعلق بالمقصود. أي: الواحد والاثنين والثلاثة. (٣١) استئناف أو اعتراض. (٣٢) كثالث ثلاثة. (٣٣) ظرف مستقر صفة المفرد. (٣٤) أي: الثلاثة والأربعة مثلاً. (٣٥) متعلق بـ تقول. (٣٦) مصدر مضاف إلى فاعله ومفعوله محذوف كما قدره الشارح. س.

فضرورة فلذا لم يلتفت إليه. (قوله: فإن قلت هب الخ) منع للصغرى المشار إليها بقوله: استغناء بلفظ الخ، وحاصله: أن الدعوى أعم من الدليل فلا يثبت المطلوب، وفي التعبير بقوله: هب إشارة إلى منع الإغناء لجواز إفادته التأكد كما في: ﴿إِلَـٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾، ثم اعلم أن لفظ هب بوزن دع أمر بمعنى: احسب وافرض وهو غير متصرف لا ماضي ولا مضارع له، فما قيل: إنه أمر من وهب يهب فسهو ظاهر، وفي مجموعة الحفيد تقول: هب زيداً سخياً؛ بمعنى: أحسب يتعدى إلى مفعولين، ولا يستعمل منه ماض ولا مستقبل في هذا المعنى كذا في تاج المصادر وغيره انتهى، وحاصل السؤال أنه يقول: نعم سلمنا أن الواحد يغني عن مميزه لكن إغناء الاثنين عن المميز ممنوع، وأشار إلى سند المنع بقوله: لم لا يجوز أن يكون مميز الاثنين مفرداً كما في ثنتا حنظل، وقوله: قلت الخ جواب عن هذا بإثبات الممنوع بإبطال السند. (قوله: ينبغي أن يعتبر) أي: بالنظر إلى القياس فيما؛ أي: في مميز لم يتيسر الجمعية فيه وهو مميز الاثنين. (قوله: ولا يبعد أن يقال الخ) أي: لا يبعد كل البعد أن يقال في الجواب عن المنع المذكور: أن معنى كلام المتن الخ، وحاصله إثبات الممنوع بتحرير المقدمة الممنوعة، وقوله: أي بجواهر حروف الخ تفسير للفظ المضاف، وأراد بالهيئة الخاصة هيئته حال كونه مفرداً. (قوله: فإذا اعتبر الخ) أي: إذا اعتبر التمييز القابل للحوق علامتي الإفراد والتثنية، وقوله: فاختاروا الخ إشارة إلى جهة الترجيح في طريقي البيان وتمامه في سيلكوتي. (قوله: وذلك الاستغناء إنما يكون) إشارة إلى أن قوله: لإفادته

لِإِفَادَتِهِ النَّصَّ المَقْصُودِ بِالعَدَدِ وَتَقُولُ فِي المُفْرَدِ مِنَ المُتَعَدِّدِ بِاعْتِبَارِ تَصْيِيرِهِ

(قوله: ما يصلح أن يكون تمييزاً إليهما) وهو المفرد في الواحد والمثنى في الاثنين، واحترز عما لا يصلح لذلك كالمثنى والمجموع في الواحد والمجموع في الاثنين. (قوله: أي: الصالح لأن يكون تمييزاً) اندفع بهذه العناية إيراد الرضي بأن هذا التعليل لا يستمر في نحو: واحد رجال واثنان رجال. (قوله: وبصيغته الخ) أي: بهيئته بقرينة المقابلة بجوهره. (قوله: فإن من صيغة الخ) أعني: الجوهر مع الهيئة كما هو المعنى الحقيقي فلا ينافي السابق. (قوله: فإن قلت: هب) حاصله أن المدعي عام كما مر والدليل خاص؛ لأنه لا ينتهض فيما إذا أورد مميز الاثنين مفرداً فإنه صالح لتمييزه لكونه مبيناً للجنس؛ ولذا جاء في قول الشاعر: ثِنْتَا حَنْظَلٍ، والاستغناء بلفظه لعدم فهم الاثنينية منه. (قوله: ينبغي أن يعتبر الخ) يعني: أن اللائق بالقياس لن يعتبر في الاثنين المثنى رعاية للموافقة بتميز سائر الآحاد بقدر الإمكان، فالمفرد ليس بصالح لتمييز الاثنين قياساً وموقع في الشعر شاذ للضرورة. (قوله: معنى الكلام) خلاصته أن معنى الكلام أنه لا يجمع بينهما وبين تمييزهما استغناء بلفظ التمييز؛ أعني: الصيغة من غير اعتبار علامة الإفراد والتثنية عنهما؛ لأنه بإلحاق علامة الإفراد يفيد الوحدة، وبإلحاق علامة التثنية يفيد الاثنينية فلا حاجة إلى ذكر الواحد، والاثنين وإنما قال: ولا يبعد؛ لأن فيه حمل اللفظ على خلاف الظاهر السابق إلى الفهم.

(قوله: فاختاروا الخ) دفع لما يرد من أنه على هذا

أي: بسبب اعتبار تصييره أي: تصيير ذلك المفرد عدداً[1] أنقص[2] منه أو أزيد[3] عليه بواحد. «الثَّانِي[4]» في المذكر فقوله: «الثَّانِي» مقول القول، وذلك[5] القول إنَّما هو باعتبار[6] تصييره الواحد[7] اثنين بانضمامه[8] إليه، فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه إليه اثنين. وإنَّما ابتدأ[9] من الثاني[10] إذ[11] ليس قبل[12] الواحد عدد[13] حتى يكون الواحد مصيره واحداً. «وَالثَّانِيَةُ» في المؤنث على هذا القياس وهكذا[14] «إِلَى العَاشِرِ[15]» في المذكر، «وَالعَاشِرَةِ» في المؤنث «لاَ غَيْرُ» أي: لا تقول غير ذلك فلا يجري ذلك[16] فيما[17] تحت الاثنين[18] ولا[19] فيما[20] فوق العشرة[21] إذ[22] ما فوقه مركبات[23] لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها.

(١) مفعول أول لـ تصيير. (٢) صفة عدداً. (٣) مفعول الثاني له. (٤) أي: تقول في المفرد المذكر المصيِّر الواحد اثنين. مندي. (٥) شروع لتطبيق المثال. (٦) أي: جعل ذلك الواحد الذي يطلق بالثاني. (٧) أي: العدد الأنقص الذي هو الواحد. (٨) أي: الواحد. (٩) مصنف. (١٠) دون الواحد. (١١) علة ابتدأ. (١٢) خبر مقدم ليس. (١٣) اسم مؤخر ليس أي: قياس الثاني ولا حاجة إليه. (١٤) أي: مثل ما في الثاني. من الثالث. (١٥) وما زاد عليهما منتهياً إلى العاشر. (١٦) أي: كون الواحد من المتعدد بمعنى تصيير لامتناعه عقلاً. (١٧) أي: العدد الذي. (١٨) إذ ليس قبل الواحد عدد. (١٩) أي: لا يجري. (٢٠) في العدد الذي. (٢١) من الحادي عشرة وغيره. (٢٢) علة عدم الجر أي. (٢٣) من العشرة ومن الواحدات.

الثَّانِي وَالثَّانِيَةِ إِلَى العَاشِرِ[1] وَالعَاشِرَةِ[2] لاَ غَيْرُ،

(١) أي: في المذكر.
(٢) أي: في المؤنث.

التوجيه حصل لنا طريقة بأن الجنس مع الوحدة والاثنينية مغن عن الآخر، فلا يصح أن لفظ التمييز مغن عنهما، فقال: إن لحوق العلامة أخف فاختاره لهذا الترجيح. (قوله: وتقول) عطف على يقول السابق، وكلاهما بصيغة الخطاب رعاية لموافقة ما بعده من قوله: وتقول حادي عشر فإنه بصيغة الخطاب، ولقوله: وإن شئت قلت، ولقوله بعده فتعرب. (قوله: أي في الواحد) عبر عنه بالمفرد إشارة إلى أنه مفرد عما سواه من الآحاد المتعددة بهذه الصيغة؛ أي: التصيير لا يشاركه فيها غيره. (قوله: تصييره) مصدر مضاف إلى الفاعل ومفعولاه محذوفان قدرهما الشارح رحمه الله. (قوله: على هذا القياس) أي: قياس الثاني ولا حاجة إليه. (قوله: فلا يجري الخ) لامتناعه عقلاً. (قوله: لا يتيسر اشتقاق الخ)؛ وذلك لأن اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به معنى الحدث، ولا فعل لما فوق العشرة بخلاف العشرة، وما تحتها فإن لها الفعل؛ نحو: ثنيت من المثنى إلى عشرت من العشر، على حد ضرب وجاء من حد فتح ما فيه العين؛ أعني: أربع وسبع وتسع، وأما ما هو لبيان الحال وإن كان في صورة اسم الفاعل كالحائط والكاهل فليس له معنى حدثي قائم به، وإنما معناه الواحد في مرتبة فلا بأس أن يبنى به أول جزئي المركب لا يحتاج إلى مصدر وفعل.

الخ متعلق بقوله: استغناء ودليل له. (قوله: الذي قصد ذلك الخ) صفة لكل واحد من التصريح والتنصيص، والأولى أن يترك قوله: ذلك التنصيص والتصريح بأن يكون تحت قوله: قصد ضمير راجع إلى كل واحد؛ لأنه مع كون المقام مقام الإضمار يلزم خلو الصلة عن الضمير فافهم (نور الدين)، فالمعنى أن لفظ التمييز لإفادته التنصيص على بيان الكمية الذي قصد بذكر اسم العدد استغنى عن ذكر العدد، والمراد بالعدد ههنا الواحد والاثنين دون الجمع فإنه لا تنصيص فيه؛ وذلك لأن ألفاظ العدد يقصد بها الدلالة على خصوصية العدد والجمع غير مفيد لذلك فلو قالوا: رجال لم يفهم عددهم كما سبق. (قال المصنف: وتقول في المفرد من المتعدد) أي: تقول أنت أو العرب في إفادة الواحد من المعدود المتعدد لا مطلقاً؛ إذ لا يقال: ثالث الرجال على الإبهام (عصام)، وهذا شروع في بيان أحكام العدد المشتق منه اسم الفاعل أو ما في صورته. (قال المصنف: باعتبار تصييره) أي: قولاً ملابساً باعتبار تصيير المفرد من المتعدد عدداً أقل من أصله بواحد أصله بانضمام نفسه إليه، والأولى التعرض بالمفعول ليكون فيه تصريح بردّ قول ثعلب في تجويزه: ﴿ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾، واعلم أن اعتبار التصيير أن يضاف اسم الفاعل المشتق من العدد إلى ما هو أنقص منه بواحد؛ نحو: ثالث اثنين ورابع ثلاثة، وهذا لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة إذا كان للحال أو الاستقبال؛ لأنه بمنزلة اسم الفاعل، ويجوز تنوينه ونصب ما بعده على المفعولية تقول: رابع ثلاثة الآن أو غداً، وتقول في المؤنث: رابعة ثلاث إذا أضفتها إلى مؤنث، وإذا أضفت إلى المذكر قلت: هذه رابعة ثلاثة رجال، وكذلك إذا أضفت المذكر إلى المؤنث فتقول: هذه رابع ثلاث نسوة. (قوله: أي بسبب اعتبار تصيير ذلك المفرد الخ) في التفسير إشارة إلى أمور؛ أحدها: أن الباء سببية متعلقة بتقول، ثانيها: أن التصيير مصدر مضاف إلى فاعله وهو الضمير الراجع إلى المفرد المذكور، ثالثها: أن التصيير المتعدي إلى اثنين مفعولاه

«وَ[1]» تقول في المفرد «بِاعْتِبَارِ حَالِهِ[2]» أي: مرتبته[3] من المتعدد من غير اختبار معنى التصيير «الأَوَّلِ وَالثَّانِي» إذا وقع[4] في المرتبة الأولى[5] أو الثانية في[6] المذكر «وَالأُوْلَى وَالثَّانِيَةِ» في[7] المؤنث، كذلك[8] من[9] غير اعتبار معنى التصيير. وإنَّما لم يقل: (الوَاحِدُ[10] وَالوَاحِدَةُ[11]) لأنَّهما لا يدلان على المرتبة[12]، فأبدل[13] منهما (الأَوَّلُ وَالأُوْلَى) للدلالة[14] عليها، وهكذا[15] «إِلَى[16] (العَاشِرِ[17] وَالعَاشِرَةِ[18] وَالحَادِي عَشَرَ)» في المذكر[19]، «وَ(الحَادِيَةَ عَشْرَةَ)» في[20] المؤنث. «وَ» كذلك[21] «(الثَّانِي عَشَرَ والثَّانِيَةَ عَشْرَةَ

(١) عطف على قوله باعتبار تصييره. (٢) أي: المفرد، ووصفه في نفسه لا باعتباره تأثيره. (٣) أي: الأول والثاني. (٤) ذلك المفرد. (٥) أي: المطلق. (٦) متعلق بتقول. (٧) متعلق بتقول. (٨) كما تقول في المذكر الأول والثاني. محمد. (٩) حال كون قصدك. (١٠) بدل الأول. (١١) بدل الثاني. (١٢) بل على واحد غير معين. (١٣) إذا لم يدل على المقصود. (١٤) علة إبدال. (١٥) أي: وتقول هكذا. (١٦) منتهياً. (١٧) في المذكر. (١٨) في المؤنث. (١٩) حال. (٢٠) حال. (٢١) كما تقول.

وَبِاعْتِبَارِ[1] حَالِهِ[2] الأَوَّلِ وَالثَّانِي وَالأُوْلَى وَالثَّانِيَةِ إِلَى العَاشِرِ وَالعَاشِرَةِ وَالحَادِي عَشَرَ وَالحَادِيَةَ عَشْرَةَ وَالثَّانِي عَشَرَ وَالثَّانِيَةَ عَشْرَةَ

(قوله: أي: مرتبته من المتعدد في نفسه) لا بالنظر إلى عدد تحته فيصح مقابلته باعتبار التصيير فإن حاله بالنظر إلى ما تحته. (قوله: والحادي عشر) فتقلب الواحد إلى الحادي بجعل الفاء مكان اللام، والعين مكان الفاء، وقلب الواو ياء لتطرفها فتسكن الياء فيه، وكذا في الثاني عشر مع أنها مركبان كما مر في معدي كرب كذا في الرضي.

(١) أي: وتقول في المفرد باعتبار حاله في نفسه ووصفه الحاصل له باعتبار كونه في درجة من درجات العدد من غير اعتبار معنى التعبير. (٢) أي: المفرد.

كلاهما محذوفان فعدداً أنقص مفعوله الأول وأزيد مفعوله الثاني، فالمعنى كما عرفت باعتبار جعل ذلك المفرد عدداً أنقص من أصله بواحد أزيد عليه بواحد بانضمامه إليه، وهذا ظاهر عند التأمل في الأمثلة. (قوله: باعتبار تصييره الواحد) الذي هو العدد الأنقص اثنين؛ أي: أزيد على الواحد بانضمام الثاني نفسه إلى ذلك الواحد، وفي قوله: ثاني الواحد دلالة على ما قدمناه أن هذا القسم إنما يضاف إلى أنقص منه بدرجة. (قوله: فلا يجري ذلك الخ) أي: القول باعتبار التصيير لامتناعه عقلاً، وقوله: لما عرفت؛ أي: من أن معنى التصيير جعل عدد أنقص بواحد الخ، وأنه لا عدد قبل الواحد حتى يكون الواحد مصيّره، وفي شرح المفصل ما ملخصه: وإذا قصدت معنى التصيير وجب إضافته إلى ما دونه بواحد من العدد؛ نحو: ثالث اثنين، ولا يجوز إضافته إلى أقل منه باثنين أو أكثر ولا إلى مثله ولا إلى أكثر مثله، فلا يستقيم معنى التصيير في قولك: هذا رابع اثنين أو رابع أربعة أو رابع خمسة. (قوله: ولا فيما فوق العشرة) خلافاً لسيبويه حيث أثبت التصيير فيما فوقها بقوله: ثالث عشر اثني عشر أو ثالث اثني عشر فتعرب الأول وسيأتي. (قوله: لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل) أي: لا يمكن أخذ اسم الفاعل الحقيقي من المركبات، قيل: لامتناعه استقراءً، وعن الرضي: أن اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام الخ، ولا فعل لما فوق العشرة بخلاف العشرة وما تحتها، فإن لها الفعل إما من حدّ ضرب أو فتح، وإما ما هو لبيان الحال والمرتبة فإنه وإن كان في صورة اسم الفاعل كالحائط والكاهل إلا أنه ليس له معنى حدثي، بل معناه الواحد في مرتبته فلا بأس أن يبني له من أول جزئي المركب؛ إذ لا يحتاج إلى مصدر وفعل. (قال المصنف: وباعتبار حاله) في نفسه ووصفه الحاصل له باعتبار كونه في درجة من درجات العدد من غير اعتبار معنى التصيير؛ أي: بلا اعتبار حال الغير وجعله عدداً فوقه فالمقابلة حاصلة بين الحال والتصيير بهذا الاعتبار، وقوله: أي مرتبته؛ أي: درجته التي هو فيها من العدد، وإنما فسّر به؛ لأنه إذا لم يقصد بيان الدرجة قيل: واحد الاثنين أو الثلاثة أو الأربعة وواحدتها ولا يشتق له لفظ الأول ولا الثاني إلى غير ذلك (عصام). (قال المصنف: الأول والثاني والأولى الخ) يعني: تقول باعتبار درجته من المعدود المتعدد الأول والثاني الخ، فتغيّر لفظ الواحد إلى الأول والواحدة إلى الأولى ليفيدا ما قصد من الدرجة كما أفاده الشارح، ولم يكتفوا بدل الأول والأولى بالحادي والحادية الذي يذكر في النيف لما اعتادوا من إيراد النيف مغايراً للعدد المفرد في الواحد حيث كانوا يقولون: واحد اثنان واحد عشر (عصام)، ثم الأول أفعل تفضيل؛ فلذا لم يصرف إذا جعل صفة تقول: فعلته عاماً أول وإذا لم تجعله صفة نوّنته فقلت: فعلته أولا (صحاح)، ولا يضاف لفظ الأول إلاّ إلى ما فوقه؛ نحو: أول العشرة؛ لأن معنى المضاف بهذا المعنى بعض[1] المضاف إليه، وليس للواحد بعض حتى يضاف ذلك البعض إليه، فلا يقال: أول الواحد بخلاف غير لفظ الأول حيث يضاف إلى أصله[2] وإلى ما فوقه كقولك: عطارد ثاني السبعة السيارة. (قوله: لأنهما لا يدلان على المرتبة) أي: لإطلاقهما على كل واحد وواحدة من مفردات المعدودات بدون قصد الترتيب فغيّر إلى ما ترى ليتبيّن قصد الترتيب وبيان الدرجة. (قال المصنف: والحادي عشر الخ) عطف على قوله: الأول لا على العاشر لئلا يلزم تعدد الغاية؛ أي وتقول: الحادي عشر والحادية عشرة فيترك الأول والأولى فيما فوق العشرة إلى الحادي والحادية (عصام)،

(١) أي: السبعة.

إِلَى التَّاسِعَ عَشَرَ وَالتَّاسِعَةَ عَشْرَةَ[1]»). واعلم أنَّ حكم اسم الفاعل من[2] العدد سواء كان بمعنى[3] المصير أوْ[4] لا حكم[5] اسماء الفاعلين[6] في التذكير[7] والتأنيث فتقول في المذكر: (الثَّانِي وَالثَّالِثُ والرَّابِعُ إِلَى[8] العَاشِرِ) وفي المؤنث: (الثَّانِيَةُ والثَّالِثَةُ والرَّابِعَةُ إِلَى[9] العَاشِرَةِ) وكذا[10] في جميع المراتب[11] من المركب[12] والمعطوف نحو: (الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ[13]) تؤنث[14] الاسمين[15] في المركب، كما تذكرهما[16] في المذكر نحو: (الثَّالِثَ عَشَرَ)، وإنَّما ذكروا[17] الاسمين[18] لأنَّه[19] اسم لواحد مذكر، فلا[20] معنى للتأنيث فيه بخلاف (ثَلاَثَةَ عَشَرَ رَجُلاً) فإنَّه[21] للجماعة[22]. وتقول في المعطوف: (الثَّالِثُ وَالعِشْرُونَ) وَ(الثَّالِثَةُ[23] وَالعِشْرُونَ) «وَمِنْ[24] ثَمَّةَ» أي: ومن أجل اختلاف الاعتبارين اعتبار[25] تصييره[26] واعتبار حاله اختلف إضافتهما[27] فلاختلاف[28] إضافتهما «قِيْلَ فِي الأَوَّلِ» أي: المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره «ثَالِثَ اثْنَيْنِ» بالإضافة[29] إلى الأنقص[30] بدرجة «أَيْ مَصِيْرُهُمَا[31]»

(١) والحادي والعشرون إلى التاسع والتسعين. (٢) والظرف حال من اسم الفاعل. (٣) مستعملاً. (٤) أي: باعتبار حاله. (٥) خبر إن. (٦) من غير العدد. (٧) بأن يكون مذكراً بغير التاء. (٨) منتهياً. (٩) منتهياً. (١٠) أي: حكم اسماء الفاعلين. (١١) مما فوق العشرة. (١٢) عدد. (١٣) بالثالث في الجزئين. (١٤) أنت. (١٥) وهما العشرة والذي ركب منه. (١٦) أنت. (١٧) عرب. (١٨) حل صورة اسم الفاعل. (١٩) أي: الثالث مثلاً. (٢٠) أي: فإذا كان اسماً لواحد لا للمجموع فلا معنى. (٢١) علة خلاف. أي: هذا الاسم. (٢٢) أي: لمجموع الوحدات فناسب فيه اعتبار التأنيث. (٢٣) بالتاء في الجزء الأول في المؤنث. (٢٤) متعلق بقيل إشارة إلى ما سبق. حلبي. (٢٥) بدل من اعتبارين. (٢٦) أي: المفرد. (٢٧) أي: المفرد المعتبر تصييره المفرد المعتبر بحاله. (٢٨) إشارة إلى أن قوله قيل معللاً باختلاف الإضافة وهو معلل باختلاف الاعتبارين. (٢٩) أي: ثالث. (٣٠) أي: اثنين. (٣١) عطف بيان أو بدل الكل. حسن حلبي.

إِلَى التَّاسِعَ عَشَرَ وَالتَّاسِعَةَ[1] عَشْرَةَ[2]، وَمِنْ ثَمَّةَ قِيْلَ فِي الأَوَّلِ: ثَالِثِ اثْنَيْنِ أَيْ: مُصَيِّرُهُمَا

(١) يعني من باب ضرب.
(٢) أي: ومن أجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصيره واعتبار حاله اختلف إضافتهما.

(قوله: وتقول في المعطوف الخ) وأما العشرون والثلاثون إلى التسعين والمائة والألف فلفظ المفرد من المتعدد لفظ العدد فهما واحد وكان القياس العاشرون والثلاثون إلخ كذا في الرضي؛ ولذا تركهما الشارح رحمه الله. (قوله: من أجل اختلاف الاعتبارين الخ) يعني: إن قيل إلى آخره مرتب على اختلاف الاعتبارين بواسطة استلزامه اختلاف الإضافتين استلزاماً بيناً؛ لأن التصيير يقتضي الإضافة إلى الأقل بمرتبة، والحال يقتضي الإضافة إلى المساوي وإلى ما فوقه؛ إذ لا مرتبة للواحد في العدد الذي تحته. (قوله: بالإضافة الخ) وإذا نصب به فإنما تنصبه إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال لا بمعنى الماضي والإضافة في هذا أكثر من النصب بخلاف سائر أسماء الفاعلين فإنهما متساويان فيها والنصب أكثر.

وقال السيلكوتي: فتقلب الواو إلى الحادي بطريق قلب المكان، ثم تقلب الواو المتطرفة ياء فافهم، ويجوز في هذا النوع اشتقاق اسم الفاعل الصوري فيما فوق العشرة من أول جزئي المركب كما سبق، فلذا لم يقل: ههنا لا غير. (قال المصنف: والتاسعة عشرة) ولا نهاية له بل يتجاوز العشرين فلذا قال العصام: هذا غاية التركيب لا غاية القول باعتبار الحال فيجري في العقود بلفظ العدد، وبالعطف لا بالتركيب فتقول: الحادي والعشرون، والثاني والثلاثون، والثالث والأربعون كما سيذكر، وفي الرضي: وأما العشرون والثلاثون إلى تسعين والمائة والألف فلفظ المفرد من المتعدد، ولفظ العدد فيها واحد ولذا تركها الشارح، وكان القياس العاشرون والثالثون، وقوله في جميع المراتب؛ أي: مراتب الأعداد فيما فوق الآحاد، قوله: تؤنث الاسمين في المركب؛ أي: المؤنث تحقيقاً لتمام المخالفة للمذكر. (قوله: كما تذكرهما) من التذكير، وقوله: في المذكر؛ أي: المذكر المركب ففيه صنعة الاحتباك. (قال المصنف: قيل في الأول: ثالث ثلاثة) أي: قالت العرب باعتبار معنى التصيير ثالث ثلاثة، وترجمته بالفارسية: سه كننده دو (فجدواني). (قوله: ثالث اثنين بالإضافة إلى الأنقص بدرجة) أي: بالإضافة إلى مفعوله الذي هو العدد الأقل منه بواحد؛ نحو: ثاني واحد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[1]، و﴿ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾. (قوله: أي مصيرهما) قال مير غياث: إن الثالث مثلاً له ثلاث معان، الأول: مصيّر الاثنين ثلاثة وحينئذ لا يضاف إلا إلى ما هو أقل مما اشتق منه بواحد وبهذا المعنى لا يؤخذ من الأحد ومما

(١) أي: في مقام إضافة الواحد من المتعدد مطلقاً.

أي الاثنين[1] ثلاثة[2] «مِنْ[3]» قولهم[4]: «(ثَلاَثَتِهِمَا[5])» بالتخفيف أي: صيرت الاثنين ثلاثة.
«وَ» قيل «فِي الثَّانِي» أي: في المفرد من[6] المتعدد باعتبار حاله «(ثَالِثُ[7] ثَلاثَةٍ)» أو (أَرْبَعَةٍ أوخَمْسَةٍ) بالإضافة[8] إلى عدد يساوي عدده[9]، أو يكون[10] فوقه[11] «أَيْ أَحَدُهَا» لكن لا مطلقاً، بل باعتبار وقوعه[12] في المرتبة الثالثة أو الرابعة[13] أو الخامسة، وإلَّا يلزم جواز إرادة

(١) مفعول أول. (٢) مفعول ثاني. (٣) مأخوذ. (٤) عرب. (٥) صفة ثالث اثنين. (٦) صفة المفرد. (٧) الذي ليس بمعنى الفعل. (٨) أي: إضافة اسم الفاعل. أي: يضاف ذلك إلى عدد مثل ما يشتق. (٩) أي: المأخوذ منه فالإضافة لأدنى الملابسة. (١٠) أي: المضاف إليه عدداً. (١١) أي: فوق مأخذ اشتقاقه. (١٢) أي: وقوع المفرد في مرتبة من المراتب. (١٣) زاد هذه العبارة إشارة إلى أن قوله: ثالث ثلاثة لا كونه بطريق التمثيل.

فوق العشرة، والثاني: الواحد المتأخر بدرجتين وحينئذ يضاف إلى ما اشتق هو منه وإلى ما هو أكثر منه أيضاً، تقول: ثالاث مائة، وهذا المعنى يؤخذ من جميع الأعداد، والثالث: واحد من الثلاثة، وبهذا المعنى يصدق الثالث على كل واحد منها، وحينئذ لا يضاف إلا إلى ما اشتق هو منه، وهذا المعنى غير مذكور في المتن بل أشار إليه الشارح بقوله: لكن لا مطلقاً؛ لأن الظاهر أنه لا يقال: الأول بهذا المعنى؛ فلذا فسر الهندي قول المصنف أحدها بالمتأخر تدبر. (قوله: أي: الاثنين ثلاثة) لما كان المقصود مجرد الفرق بين الإضافتين لم يبين المفعول الثاني، وفي العبارة مسامحة؛ أي: مصيّر الاثنين جزء الثلاثة؛ إذ يستحيل صيرورة الاثنين ثلاثة. (قوله: من ثلاثتهما بالتخفيف) من باب ضرب، وكذا الثاني والسادس وغيرها سوى ما فيه حرف الحلق كالرابع فإنه من باب فتح. (قوله: ﴿ثَالِثُ ثَلَـٰثَةٍ﴾) بإضافة الجزء إلى الكل، وترجمته بالفارسية: سيوم سه (غجدواني)، وقوله: أو أربعة أو خمسة إشارة إلى أن قوله: ﴿ثَالِثُ ثَلَـٰثَةٍ﴾ مذكور بطريق التمثيل، ومنه قوله تعالى: ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ﴾؛ أي: ونحو: ثالث أربعة أو خمسة إلى عشرة بالإضافة إلى ما فوق عدده فلا تغفل. (قوله: بالإضافة إلى عدد يساوي الخ) يعني: يضاف هذا القسم الثاني إلى مثله، وإلى ما فوقه لا إلى الناقص؛ وذلك في غير لفظ الأول فإنه يضاف إلى ما فوقه البتة كما مر، وفي بعض الشروح: لا يخ ههنا[1] إما أن يكون المضاف إليه من جنس المضاف أو لا، فإن كان من جنسه فالإضافة حقيقية، فإذا قلت: هذا ثاني الاثنين، والمعنى ثان من الاثنين، وكذا الكلام في ثالث ثلاثة إلى عاشر عشرة وهكذا المؤنث، وإن لم يكن من جنسه؛ نحو: ثالث اثنين ورابع ثلاثة وخامس أربعة إلى عاشر تسعة، فالإضافة غير حقيقية؛ لأن اسم الفاعل المشتق من العدد في هذا القسم بمنزلة الفعل كضارب، وهذا ضارب زيداً، فإذا قلت: هذا ثالث اثنين فهو بمنزلة قولك: يثلث اثنين إلا أن التنوين سقط لفظاً للإضافة فلو تركت الإضافة نوّنت في هذا[2] الوجه بخلاف الوجه الأول، فإنه[3] ممتنع هناك؛ لأن قولك: ثالث ثلثة بالتنوين بمنزلة قولك: يثلث ثلثة، وفيه إثبات الثابت وهو محال، فيلزم أن

(١) أعني: اعتبار التصيير. (٢) أي: التنوين.
(٣) أي: اتصال ظاهر غير الحقيقي بالفعل؛ نحو: طلعت الشمس.

ثَلاَثَةٌ مِنْ ثَلاَثَتِهِمَا وَفِي الثَّانِي ثَالِثُ ثَلاَثَةٍ[1] أَيْ: أَحَدُهَا[2]

(١) بالإضافة في الأنقص بوجه في المفرد من المتعدد لقوله باعتبار تصييره. ج.
(٢) أ. لكنّه لا مطلقاً بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة أو الرابعة أو الخامسة. ج. ب- أي: أحد ثالث ثلاثة.

(قوله: بالإضافة) ولا يجوز عند الجمهور أن ينصب ما يضاف إليه؛ إذ ليس اسم فاعل حقيقة، ونقل الأخفش عن ثعلب جواز ذلك، قال الأخفش: قلت له إذا أجزت ذلك فقد أجريته مجرى الفعل، فهل يجوز أن تقول: ثلثت ثلاثة، قال: نعم على معنى أتممت ثلاثة، وجعلت الثلاثة ثلاثة بضم نفسي إلى اثنين. (قوله: إلى عدد يساوي عدده) الظاهر الأخصر إلى أصله أو إلى ما فوقه والعدد المضاف إليه نفس أصله إلا أن يعتبر التغاير باعتبار كونه أصلاً، وكونه مضافاً إليه. (قوله: لا مطلقاً) فإنه إذا أريد ذلك يقال: أحد ثلاثة؛ أي: واحد منهم. (قوله: أو الرابعة أو الخامسة) زاد هذه العبارة إشارة إلى قوله: ثلثت ثلاثة مذكور بطريق التمثيل، والمراد أنه قيل: ثالث ثلاثة، وأمثالها من نحو: رابع أربعة، وخامس خمسة وغير ذلك؛ أي: أحدهما باعتبار وقوعه في أحد هذه المراتب، وليس المراد أنه قيل: ثالث ثلاثة باعتبار وقوعه في أحد هذه المراتب فإنه فاسد؛ إذ لا يقال ذلك إلا باعتبار وقوعه في المرتبة الثانية فقط. (قوله: وألا يلزم الخ) أي: إذا كان المراد الواحد مطلقاً لا بخصوصية المرتبة يلزم جواز إرادة كل واحد سواء كان الأول أو الثاني أو الثالث من كل ما جاء للواحد من المتعدد باعتبار حاله وتخصيص الشارح الواحد الأول وعاشر المشرة لغاية البعد بينهما.

الواحد الأول من (عَاشِرُ العَشَرَةِ) وذلك مستبعد جداً. «وَ[1]تَقُولُ[2]» في إضافة ما زاد على العشرة: «(حَادِي عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ[3])» بإضافة المركب الأول إلى[4] المركب الثاني أي[5]: واحد من[6] أحد عشر متأخر بعشر درجات بناء[7] «عَلَى» الاعتبار «الثَّاني» وهو اعتبار بيان الحال «خَاصَّةً» لأنَّ الاعتبار الأول[8] لا يتجاوز[9] العشرة[10] كما عرفت[11]. «وَإِنْ شِئْتَ[12] قُلْتَ» في أداء هذا المعنى[13]: «(حَادِي[14] أَحَدَ عَشَرَ)» بحذف[15] الجزء الأخير من المركب[16] الأول استغناء[17] عنه بذكره في المركب الثاني، وهكذا تقول: «إِلَى (تَاسِعَ تِسْعَةَ عَشَرَ) فَتَعْرِبُ الجُزْءَ الأَوَّلَ» من[18] المركب الأول[19]، لانتفاء[20] التركيب الموجب[21] للبناء وبُنِيَ الجزأن الباقيان[22] لوجود[23] موجب البناء فيهما وهو التركيب. «(المُذَكَّرُ[24] وَالمُؤَنَّثُ)» ذكرهما[25] بعد باب العدد، لانجرار[26] مباحثه[27] إلى ذكر التذكير والتأنيث، وقدم[28] المذكر لأصالته[29] وأخر[30] تعريفه، لأنَّه عدمي[31]، وتعريف المؤنث وجودي. «وَالمُؤَنَّثُ[32]: مَا فِيْهِ[33]» أي: اسم[34] كان فيه «عَلَامَةُ التَّأْنِيْثِ لَفْظاً» أي: ملفوظة[35]

---

(١) عطف. (٢) أنت. (٣) إلى تاسع عشر تسعة عشر وحادي عشر إحدى عشرة. (٤) متعلق بقوله بإضافة. (٥) تفسير للمركب الإضافي. (٦) صفة واحد. (٧) علة تقول. (٨) أي: اعتبار التصدير. (٩) خبر إن. (١٠) ولا يجوز فيما دون الاثنين. (١١) في قوله لا غير. (١٢) أنت. (١٣) بعبارة أخرى وهي الحادي أحد عشر. (١٤) وحادية أحدى عشرة. (١٥) متعلق بقلت. (١٦) للتخفيف. (١٧) علة لحذف. (١٨) بيان الأول. (١٩) أي: حادي عشر. (٢٠) دليل لقدر وإنما يعرب. (٢١) صفة التركيب. (٢٢) من التركيب الثاني. (٢٣) علة بني. (٢٤) هذا باب المذكر والمؤنث. أي: من الاسم المتمكن. (٢٥) مصنف. (٢٦) علة ذكر. (٢٧) أورد مباحثها بعد مباحث العدد دون غيره من أقسام الاسم. (٢٨) مصنف. (٢٩) علة قدم. (٣٠) مصنف. (٣١) والعدمي يعرف بالمقايسة إلى الوجودي. (٣٢) في عرف النحاة. (٣٣) أي: في آخره. (٣٤) ترجيح الموصوفية لاقتضائها المقام. (٣٥) سمراء.

وَتَقُولُ: حَادِي[1] عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ عَلَى الثَّانِي خَاصَّةً وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ حَادِي عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ إِلَى تَاسِعَ تِسْعَةَ عَشَرَ فَتَعْرِبُ[2] الأَوَّلَ. المُذَكَّرُ وَالمُؤَنَّثُ مَا فِيْهِ عَلَامَةُ التَّأْنِيْثِ لَفْظاً

(١) بإضافة المركب الأول إلى المركب الثاني أي: واحد من أحد عشر متأخر بعشر درجات. ج.

(٢) قال فتعرب الأول أي: يكون الجزء الأول من المركب الأول معرباً لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبنى الجزءان الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب.

(قوله: مستبعد جداً) أي: عند العقل إذ الظاهر أن يقال: أول العشرة وثاني العشرة إلى عاشرها، وأما الاستعمال فغير واقع. (قال: المذكر والمؤنث) أي: من الاسم المتمكن؛ لأن ما هو المبني منهما من أسماء الإشارات والموصولات والمضمرات سبق ذكره، فلا يرد أن نحو: هذي والتي وأنت خارج عن تعريف المؤنث داخل في تعريف المذكر فينتقضان طرداً وعكساً، وأحكام الإسناد الآتية إنما هي للمؤنث الذي هو قسم الاسم المتمكن، فإن المؤنث من أسماء الإشارة، والموصولات والمضمرات في تلك الأحكام تابع لما يعبر بها عنه في كونه حقيقياً أو غيره، وكذا المثنى والمجموع المعرفان بما سيأتي أريد بهما ما هو قسم الاسم المتمكن والأحكام المذكورة لهما فيما سيأتي أحكام لما هو قسم منه. (قوله: لأصالته) إذ ما من مذكر ولا مؤنث إلا ويطلق عليه الشيء والشيء

يكون الإضافة بمعنى أحد ثلاثة الواقع فوق الاثنين في الدرجة كما فسر به المصنف فاعرفه، وقال السيلكوتي: لا يجوز عند الجمهور أن ينصب ما يضاف إليه باعتبار المرتبة؛ إذ ليس اسم فاعل حقيقة وجوز ثعلب ذلك. (قوله: لكنه لا مطلقاً) فإنه إن أريد مطلق الأحد يقال: أحد ثلاثة، بالفارسية: يك سه بالإضافة. (قوله: وإلا يلزم جواز الخ) أي: وإن كان المراد الواحد مطلقاً لا بخصوصية المرتبة يلزم إرادة الواحد الأول الخ، وإنما خصّ الواحد الأول وعاشر العشرة لغاية البعد بينهما، وقوله: وذلك؛ أي: وذلك اللازم مستبعد عند العقل جداً؛ أي: بليغاً مصدر جد يجدّ، وأما الاستعمال فغير واقع. (قوله: في إضافة ما زاد من حادي عشر إلى تاسع عشر، وقوله: بإضافة المركب الأول الخ ولا يلزم فيها جعل الأسماء اسماً واحداً كما في خمسة عشرك فتذكر. (قوله: كما عرفت) أي: في شرح قوله: لا غير قوله: في أداء هذا المعنى؛ أي: على سبيل الاختصار، فلا شك أنه أكثر في الاستعمال لخفته. (قوله: بحذف الجزء الأخير للتكرار) أي: مع بقاء المعنى على حاله لكنه عند قرينة الحذف وإلا لزم الالتباس، وفي شرح العصام: وإن شئت حذفت الجزء الأول من المركب الثاني أيضاً فتقول: ثالث عشر، وتريد ثالث عشر ثلاثة عشر، ولم يذكره المصنف؛ لأنه أنكر كونه من قبيل حذف جزء من المركبين، بل من قبيل الاكتفاء (حلبي). (قال المصنف: المذكر والمؤنث) أي: هذا باب المذكر والمؤنث فالاسم منقسم إليهما باعتبار وجود علامة التأنيث وعدم وجودها، فاعلم أن للاسم تقسيمات متداخلة باعتبارات، فمنها هذا،

كانت تلك العلامة حقيقية كـ (امْرَأَةٍ)[1] ونَاقَةٍ[2] وغُرْفَةٍ[3])، أو حكماً كـ (عَقْرَبٍ[4]) إذ[5] الحرف الرابع في المؤنث[6] في حكم[7] تاء التأنيث، ولهذا[8] لا تظهر التاء في تصغير الرباعي من[9] المؤنثات السماعية، «أَوْ[10] تَقْدِيراً[11]» أي: مقدرة[12] غير ظاهرة في اللفظ كـ (دَارٍ

(١) عاقلة حقيقية. (٢) غير عاقلة حقيقة. (٣) غير عاقلة غير حقيقة. (٤) لاسيما. (٥) علة حكماً. (٦) أي: السماعي. (٧) كائن. (٨) أي: ولكون حرف الرابع في حكم تاء التأنيث. (٩) بيان الرباعي. (١٠) عطف على لفظاً. (١١) وهو التاء في نحو: أرض لردها في التصغير نحو: أريضة. (١٢) حال.

ومنها تقسيمه إلى المعرب والمبني باعتبار اختلاف آخره بالعامل وعدمه، ومنها تقسيمه إلى المعرب والنكرة باعتبار الإشارة إلى معين وعدمها، وقد فرغ عنهما، ومنها تقسيمه إلى المثنى والمجموع والمفرد باعتبار دلالته على اثنين أو أكثر وعدمها كما سيذكره إلى غير ذلك، ثم المراد بالمذكر والمؤنث ما كانا من الاسم المتمكن؛ لأن ما هو المبني منهما من أسماء الإشارة وغيرها سبق ذكرها، فلا يرد أن نحو: هذي والتي ونحوهما خارج عن تعريف المؤنث (عصام). (قوله: وقدم المذكر) أي: في العنوان لأصالته لعدم افتقاره إلى زيادة فهو من قبيل التقدم بالشرف؛ إذ الاحتياج إلى العباد أصعب من خرط القتاد (بيت):

آنكه شيران مشربان روباه كند
احتياجست احتياجست احتياج

(قوله: أي: اسم كان فيه) يعني: وجد في آخره تلك العلامة، فإن قيل: لم اختصت زيادة العلامة بالمؤنث ولم يحتج المذكر إلى ذلك، قلنا: الزيادة فرع والمؤنث أيضاً فرع فناسب أن يختص الفرع بالفرع، ومما يدل على أن المؤنث فرع المذكر ما روي: أن الله تعالى عز وجلّ خلق حواء من ضلع آدم عليه السلام، وقوله: حقيقة كامرأة؛ أي: حقيقيةً كانت تلك الملفوظة أو حكمية، وغرضه من التعميم عن الحكمية تشميل العلامة اللفظية لنحو عقرب، وفيه ما ستقف عليه. (قوله: ولهذا لا يظهر التاء) أي: غالباً لظهورها في نحو: قديديمة تصغير قُدّام، وسيأتي. (قوله: أي: مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار) فإنه مؤنث سماعي، ويطلق على الدنيا قال الحريري:

دارٌ مَتَى مَا أَضْحَكَتْ فِي يَوْمِهَا
أَبْكَتْ غَداً بُعْداً لَهَا مِنْ دَارِ

واعلم أن كل ما فيه علامة التأنيث ظاهرة أو مقدرة سواء كان التأنيث حقيقياً أو لا يسمى مؤنثاً، فالحقيقي الظاهر العلامة مثل: ضاربة وحبلى، وغير الحقيقي مثل: غرفة وصحراء وبشرى، والحقيقي المقدر العلامة مثل: زينب وسعاد، وغير الحقيقي مثل: نار، وإنّ كل ما كان من أعضاء البدن زوجاً فهو مؤنث كاليدين والعينين إلا الحاجب والجنب والخد، وكل ما كان واحداً فهو مذكر إلا الطحال والكبد والكرش، وفي الرضي: ولا يقدر من جملة علامات التأنيث إلا التاء؛ لأن وضعها على العروض والانفكاك فيجوز أن يحذف ويقدر بخلاف الألف، ودليل كون التاء مقدرة دون الألف رجوعها بالتصغير؛ نحو: شُمَيْسة وقديمة في شمس وقدم، وأما الزائد

أَوْ تَقْدِيراً

مذكر؛ ولأنه لا يفتقر إلى زيادة التأنيث لا يحصل إلا بزيادة ولا يتحقق التذكير والتأنيث إلا في الأسماء إذا قصد مدلولاتها فإن قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وجاز تأنيثه باعتبار الكلمة، وكذا الفعل والحرف وحروف الهجاء يجوز فيها الوجهان بالاعتبارين، وزعم الفراء أن تذكيرها لا يجوز إلا في الشعر كذا في شرح التسهيل.

(قوله: أو حكماً) والحقيقي المقدر العلامة كزينب وسعاد، وغير الحقيقي نار ودار ودليل كون التاء مقدرة والألف رجوعها في التصغير، وأما الزائد على الثلاثي فحكموا فيه أيضاً بتقدير التاء قياساً على الثلاثي؛ إذ هو الأصل وقد ترجع فيه أيضاً شاذاً نحو: قُدَيْديمةٍ ووُرَيْئَةٍ في تصغير: قُدّام ووراء كذا في رضي الكافية، وفي رضي الشافية أنهم اجترؤوا في الثلاثي الذي هو أخف الأبنية لما طرأ فيه معنى الوصف على زيادة التاء التي تلحق آخر أوصاف المؤنث، فلما وصلوه إلى الرباعي، وما فوقه طرحوها، والتاء وإن كانت كلمة برأسها إلا أنها حرف كحرف الكلمة المتصل بها لم يزدها زيادة على عدد حروف لو زاد عليها أصلي طرحوه في التصغير فقدروا الحرف الأخير كالتاء؛ إذ هو محتاج إليه لكون الاسم وصفاً فقالوا: عقيرب انتهى، ولا يخفى مخالفة الشرحين، ولعل فيه قولين، والشارح رحمه الله اختار الثاني فجعل التاء في الرباعي ملفوظة حكماً؛ لأنه متى يمكن اعتبار الحرف الأخير تاء لا يجترأ على تقدير التاء.

ونَارٍ ونَعْلٍ وقَدَمٍ) وغيرها من المؤنثات السماعية[1]. «وَالْمُذَكَّرُ بِخِلَافِهِ» أي: اسم[2] متلبس بمخالفة المؤنث، أي: لم يوجد فيه علامة التأنيث، لا لفظاً[3] ولا تقديراً. «وَعَلَامَتُهُ: أي: علامة التأنيث «التَّاءُ وَالأَلِفُ» حال كونها «مَقْصُورَةً[4]»

(١) وجمع ابن حاجب في قصيدة. (٢) أشار إلى أنَّ الظرف خبر المبتدأ وهو المذكر. وألّا تدخل في المؤنث. (٣) حقيقة أو حكماً. (٤) حال.

وَالْمُذَكَّرُ بِخِلَافِهِ[1] وَعَلَامَةُ التَّأْنِيثِ التَّاءُ وَالأَلِفُ مَقْصُورَةً[2]

(١) أي: اسم ملتبس بمخالفة المؤنث.
(٢) كسلمى وحبلى، حال كونها.

(قوله: وعلامته التاء الخ) علامة الشيء لا تكون مطردة ولا منعكسة، فلا يرد أن التاء تجيء لأربعة عشر معنى، وأن الألف المقصورة قد تكون في نفس الكلمة كمعا وفتى، وقد تكون زائدة للإلحاق؛ نحو: أرطى، ولتكثير حروف الكلمة؛ نحو: قبعثرى، وأن الممدودة قد تكون من نفس الكلمة كرداء وكساء وقد تكون للإلحاق كحرباء وخشاء الملحقان بقرطاس وقرطاس.

على الثلاثي فحكموا فيه أيضاً بتقدير التاء قياساً على الثلاثي؛ إذ هو الأصل على أنه قد يرجع التاء فيه أيضاً شاذاً؛ نحو: قديديمة ووريئة في قدام ووراء انتهى، وقال في شرحه على الشافية: إنهم اجترأوا في الثلاثي الذي هو أخف الأبنية لما طرأ فيه من الوصف على زيادة التاء التي تلحق آخر أوصاف المؤنث، فلما وصلوا إلى الرباعي فما فوقه والتاء وإن كانت كلمة برأسها إلا أنها كحرف الكلمة المتصلة هي بها لم يَرَوا زيادة حرف على عدد حروف لو زاد عليها أصليّ طرحوه في التصغير فقدّروا الحرف الأخير كالتاء؛ إذ هو محتاج إليه لكون الاسم وصفاً فقالوا: عقيرب هذا، فقوله: فقدّروا الحرف الأخير كالتاء؛ أي: في المصغر كما يدل عليه تعليله، وسياق كلامه فلا مخالفة بين كلامي الرضي في شرحيه على ما ظنه السيلكوتي؛ لأن ما يستفاد من شرح الكافية تقدير التاء في المكبر فظهر مما نقلناه أن إدخال الشارح؛ نحو: عقرب في اللفظي بالتعميم عن الحكمي مخالف للعقل؛ لأنه يقتضي أن يخالف الفرع الأصل بلا داعٍ وللنقل من الأئمة على ما قاله البعض نقلاً عن صاحب الامتحان. (قوله: من المؤنثات السماعية) وهي ستون على ما نظمها المصنف رحمه الله في قصيدة له من البحر الكامل، ومن أبياتها:

أَسْمَاءُ تَأْنِيثٍ بِغَيْرِ عَلَامَةٍ
هِيَ يَا فَتَى فِي عُرْفِهِم ضَرْبَانِ
قَدْ كَانَ مِنْهَا مَا يُؤَنَّثُ ثُمَّ مَا
خُيِّرْتَ فِيهِ لاخْتِلَافِ مَعَانِ
أَمَّا الَّذِي لا بُدَّ مِنْ تَأْنِيثِهِ
سِتُّونَ شِبْهَ الْعَيْنِ والأُذُنَانِ

إلى آخرها، واعلم أنه يعرف تأنيث ما لم يظهر علامته بأمور بالضمير الراجع إليه؛ نحو: ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا ۝١﴾، وبالإشارة نحو: ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ﴾، وبلحاق علامة التأنيث بفعله؛ نحو: ﴿وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ ۝٢٩﴾، و﴿وَبِئْرٍ مِّن مَّعِينٍ ۝٤٥ بَيْضَآءَ﴾ و﴿أَن نَّزَّاعَةً﴾ و﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾، وبمصغره؛ نحو: قديرة في قدر بكسر فسكون، وبتجرّد عدده عن التاء؛ نحو: ثلاث أذرع إلى غير ذلك (رضي). (قوله: أي: اسم ملتبس بمخالفة الخ) يعني أن قوله: بخلافه ظرف مستقر خبر وإنّ الخلاف مصدر المفاعلة، وإن الضمير عائد للمؤنث، وقوله: لم يوجد الخ تفسير للمخالفة. (قال المصنف: وعلامته التاء) أي: المنقلبة هاءً في الوقف وفيه رد على الكوفيين حيث قالوا: العلامة هي الهاء، واعلم أن تاء التأنيث في الاسم أصل وفي الفعل فرع؛ لأنه يلحق الفعل لتأنيث الاسم؛ أعني: فاعله، وقد تدخل تاء التأنيث الحرف مثل ثم العاطفة كما في فمضيت ثُمة قلت: لا يعنيني، وكُرُبّ إذا جرّ بها مؤنث كقوله:

فَقُلْتُ لَهَا أَصَبْتِ حَصَاةَ قَلْبِي
وَرُبَّةَ رَمْيَةٍ مِنْ غَيْرِ رَامِ

كذا في الرضي، وفيه أيضاً أن التاء تجيء لأربعة عشر معنىً، فمنها الفرق بين المذكر والمؤنث كضاربة وهو القياس في الصفات وسماعي في الاسم الجامد؛ نحو: إنسانة قال الشاعر:

إِنْسَانَةٌ فَتَّانَةٌ
شَمْسُ الضُّحَى مِنْهَا خَجِلْ

ومنها فرق الآحاد من الأجناس كنخلة وتمرة، ومنها تأكيد تأنيث الجمع نحو: حجارة وملائكة، ومنها تأكيد معنى

كـ (سَلْمَى[1] وحُبْلَى[2]) «أَوْ مَمْدُودَةً» كـ (صَحْرَاءَ[3] وحَمْرَاءَ[4]) وقد زاد بعضهم: الياء[5] في قولهم (ذِي وتِي) وزعم[6] أنَّها للتأنيث[7]، وليس ذلك بحجة، لجواز أن تكون[8] صيغة موضوعة للمؤنث، مثل: (هِيَ وأَنْتِ وهُنَّ). «وَهُوَ» أي: المؤنث «حَقِيقِيٌّ، وَلَفْظِيٌّ، فَالحَقِيقِيُّ[9]: مَا» أيْ: اِسْمٌ «بِإِزَائِهِ[10] أي: في مقابلته «ذَكَرٌ[11] مِنْ[12]» جنس «الحَيَوَانِ[13] كَـ (امْرَأَةٍ[14])» فِي مُقَابَلَةِ (رَجُلٍ)، وَ«نَاقَةٌ[15]» فِي مُقَابَلَةِ (جَمَلٍ). «وَاللَّفْظِيُّ: بِخِلَافِهِ» أي: متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقي، أي: ليس بإزائه ذكر من الحيوان بل تأنيثه[16] منسوب إلى اللفظ لوجود[17] علامة التأنيث في لفظه حقيقة[18] أو تقديراً[19] أو حكماً[20] بلا تأنيث حقيقي في معناه[21] «كَـ (ظُلْمَةٌ)» مثال للتأنيث اللفظي حقيقة، «وَعَيْنٌ» مثال للتأنيث اللفظي تقديراً، فإن تاء التأنيث مقدرة فيها، بدليل تصغيرها على (عُيَيْنَة)، ولم يورد[22] مثالاً للمؤنث اللفظي الحكمي كـ (عَقْرَب) لقلة وقوعه. «وَإِذَا[23] أُسْنِدَ الفِعْلُ» بلا فصل كما هو[24] الأصل «إِلَيْهِ[25]» أي: إلى المؤنث[26] مطلقاً حقيقياً[27] أو لفظياً[28] مظهراً أو[29] مضمراً[30] «فَبِالتَّاءِ[31]» أي: فذلك[32] الفعل متلبس بالتاء وجوباً إيذاناً[33] بتأنيث الفاعل من[34] أول الأمر[35]، إلَّا إذا كان مسنداً إلى ظاهر غير الحقيقي، فإنَّه[36] حينئذ لك

(١) اسم. (٢) صفة. والحبلى وأجل وسُمَّى. حبيص. (٣) اسم. (٤) صفة. وبيضاء وحسناء ونفساء. (٥) علامة التأنيث. (٦) أي: ذلك البعض. (٧) لأنَّ مذكرها بدون الياء. (٨) قولهم ذي وتي. (٩) أي: الخلقي. (١٠) أي: بإزاء مسماه. هندي. (١١) فاعل ظرف المستقر. (١٢) كائن. (١٣) الإضافة بيانية. (١٤) واحترز به عن تأنيث النخلة. (١٥) في البهائم. (١٦) أي: كونه مؤنثاً. (١٧) علة منسوب. (١٨) كغرفة. (١٩) كعقرب. (٢٠) كعين وجسم. (٢١) كل واحد. (٢٢) مصنف. (٢٣) استئناف. (٢٤) أي: عدم الفصل. (٢٥) متعلق بأسند. (٢٦) واحداً أو مثنى. (٢٧) كامرأة. (٢٨) كظلمة. (٢٩) من الحقيقي واللفظي. (٣٠) هند ضربت. (٣١) جوابية. (٣٢) أشار إلى أنَّ الظرف خبر ومبتدأه محذوف والجملة جواب إذا. (٣٣) علة ملتبس. (٣٤) بمعنى في. (٣٥) وذلك الوجوب حاصل في كل من الصور إلَّا إذا كان .آه. (٣٦) شأن. تعليل للاستثناء.

أَوْ مَمْدُودَةً وَهُوَ حَقِيقِيٌّ وَلَفْظِيٌّ فَالحَقِيقِيُّ مَا بِإِزَائِهِ ذَكَرٌ مِنَ الحَيَوَانِ كَامْرَأَةٍ وَنَاقَةٍ، وَاللَّفْظِيُّ بِخِلَافِهِ كَظُلْمَةٍ وَعَيْنٍ، وَإِذَا أُسْنِدَ الفِعْلُ إِلَيْهِ فَبِالتَّاءِ

التأنيث كعجوزة ونعجة، ومنها النقل كالنطيحة والذبيحة إلى غير ذلك. (قوله: وقد زاد بعضهم الياء) يعني: قد زاد صاحب المفصل الياء في علامة التأنيث. (قوله: وليس ذلك بحجة) أي: ليس قولهم هذا بدليل قطعي على كون الياء للتأنيث لجواز أن يكون كل منهما صيغة على حدة وضعت للمؤنث مقدراً فيها التاء حفظاً للقاعدة. (قال المصنف: بإزاءه ذكر من الخ) أي: بإزاء مسماه مذكر وهو ما يوصف بالذكورة فيدخل النخلة، وبقوله: من الحيوان خرجت؛ وذلك لأنه وإن كان بإزاءها ذكر وهو النخل حيث يقال: للمثمر نخلة، ولغيره نخل إلا أنه ليس من جنس الحيوان وهو ظاهر، وقوله: كامرأة وحبلى ونُفساء وقد يكون الحقيقي بلا علامة كعناق وأتان (رضي). (قوله: حقيقة أو تقديراً أو حكماً) فالأول؛ نحو: ظُلمة وغرفة، والثاني كشمس وعين، والثالث كعقرب، فوجود الحرف الرابع في لفظها وإن كان حقيقة إلا أنه لما كان كونه علامة التأنيث حكمياً كان وجوده من حيث إنه علامة التأنيث حكيماً أيضاً. (قال المصنف: كظلمة) بإزاءه نور وليس من الحيوان، وقوله: وعين هذا اللفظ أشهر الألفاظ المشتركة وأكثرها معنى وهي مؤنثة بجميع معانيها ويجمع على عيون وأعيان. (قوله: بدليل تصغيرها)؛ إذ التصغير مما يرد الأشياء إلى أصولها؛ أي: وبدليل توصيفها بالمؤنث؛ نحو: ﴿عَيْنٌ جَارِيَةٌ﴾ و﴿ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ﴾ وقد سبق علامات التقدير. (قال المصنف: وإذا أسند الفعل) أي: المتصرف، فلا يرد؛ نحو: نعم المرأة، أو شبه الفعل؛ نحو: زيد ضاربة جاريته ففيه الاكتفاء بالأصل، أو المراد بالفعل المشتق فاعرفه. (قوله: حقيقياً أو لفظياً الخ) بيان لمعنى الإطلاق فيشمل مثل

(قوله: أو ممدودة) إنما تمد لأجل الهمزة؛ ولذا لا نمد المقصورة، واختلفوا في علامة التأنيث، فقال سيبويه وعليه الجمهور: إنها الهمزة لكونها منقلبة عن الألف المقصورة والألف زائدة قبلها للمد، وقيل: الهمزة بنفسها، وقيل: إنها الألف والهمزة زائدة للفرق بين مؤنث أفعل؛ نحو: أحمر وحمراء، وبين مؤنث فعلان؛ نحو: سكران وسكرى، وقيل: الهمزة والألف معاً للتأنيث كذا في شرح التسهيل والجاربردى نقلاً عن الشرح الهاوي، وعلى التقادير يصدق على الممدودة علامة التأنيث باعتبار جزئها الثاني أو الأول أو بتمامها فافهم، فإنه تحير فيه الناظرون. (قوله: قد زاد بعضهم) وهو صاحب المفصل، وزعم ابن هشام أن علامة التأنيث في هذا كسرة الذال. (قوله: بإزائه ذكر الخ) في الرضي: ولو قال الحقيقي ذات الفرج كان أولى؛ إذ يجوز أن يكون حيوان أنثى لا ذكر لها من حيث التجويز العقلي انتهى، لكن مادة النقض غير محققة فلذا قال أولى. (قوله: ليس بإزائه الخ) يدخل فيه ما لا يكون بإزائه شيء، أو يكون لكن لا يكون ذكراً كظلمة فإن مقابلها النور وليس بذكر، أو يكون بإزائه ذكر لكن لا من جنس الحيوان كنخلة فكلها مؤنث لفظي. (قوله: وإذا أسند الفعل) أي: المتصرف فإنه يجوز التاء

الاختيار في إلحاق التاء وتركه، وإلى هذا أشار[1] بقوله: «وَأَنْتَ[2] فِي ظَاهِرِ غَيْرِ الحَقِيْقِيِّ بِالخِيَارِ[3]» فهو[4] بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة[5] فلك[6] أن تقول في: (طَلَعَتِ الشَّمْسُ[7]) (طَلَعَ الشَّمْسُ) بخلاف (الشَّمْسُ طَلَعَتْ[8]) فإنَّه[9] لا يجوز فيه (الشَّمْسُ طَلَعَ) لكون[10] التأنيث فيه لفظياً[11]، واستغنائه[12] عن إلحاق التاء[13]، لما[14] في لفظه[15] من[16] الإشعار به، بخلاف مضمره، إذ[17] ليس فيه[18] ما[19] يشعر بتأنيثه،

(١) مصنف. (٢) استئناف. (٣) ملتبس. والظرف المستقر خبر المبتدأ وهو أنت. (٤) أي: هذا القول من المصنف. (٥) أي: قاعدة الإسناد إلى المؤنث. (٦) أي: جاز لك. (٧) أسند الفعل إلى الاسم الظاهر. (٨) الفعل هنا أسند إلى ضمير الشمس. (٩) علة خلاف. شأن. (١٠) أي: فيما أسند إلى الظاهر الغير الحقيقي. (١١) كالشمس. (١٢) أي: المؤنث. (١٣) بفعله. (١٤) علة استغنائه. أي: المؤنث. (١٥) أي: المؤنث. (١٦) بيان لما. (١٧) علة يجب المقدر. (١٨) أي: فيما أسند إلى المضمر. (١٩) اسم ليس.

وأنتَ في ظَاهِرِ غَيْرِ الحَقِيْقِيِّ بِالخِيَارِ

وتركه في نحو: نعم المرأة، ويتعين تركه في نحو: أكرم بهند عند من أسند أكرم إلى هند. وكذا الحال في شبه الفعل فاللائق أن يقول الشارح: أي الفعل المتصرف وشبهه، بل فصل كما هو الأصل. (قوله: فبالتاء) غالباً؛ لأنه قد ورد حذفها مع ضمير المؤنث الغير الحقيقي؛ نحو:

ولا أَرْضَ أَبْـقَـلَ إبْـقَـالُـهـا

وحكى سيبويه عن بعض العرب قال: فلانة، ووقع في بعض نسخ المتن فالتاء؛ أي: واجبة. (قوله: إلا إذا كان الخ) وإلا إذا كان جمعاً فإنه يجيء بيانه بعد بقوله: وحكم ظاهر الجمع الخ فهو بمنزلة الاستثناء أيضاً فعلى الشارح التعرض لهذا أيضاً. (قوله: لك الخيار في إلحاق التاء الخ) وقع فصل أو لا، وقد جاء في القرآن ذلك، وقول بعض النحويين: إن الإتيان بالتاء أحسن ليس سديداً لإجماع في قوله تعالى: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ۝٩﴾ على التذكير فإذا الأمران مستويان كذا في الإيضاح. (قوله: وأنت في ظاهر غير الحقيقي) ما لم يكن علماً لمذكر؛ نحو: طلحة فإنه لا يقال: جاءتني طلحة إلا عند بعض الكوفيين وعدم السماع مع الاستقراء قاض عليهم؛ وذلك لأن الوضع العلمي أخرجه عن موضعه جعله لما هو له فصار التأنيث نسياً منسياً لاعتبار المعنى بخلاف اسم الجنس، وأما اعتبار تأنيثه في منع الصرف في الجمع بالتاء والألف لكونهما حالة في نفسه بخلاف تأنيث الفعل، فإنه حال في غيره فلا يتعدى أثره إليه لعدم قوته، ثم إن المؤنث اللفظي قد يكون حيواناً؛ نحو: حمامة ودجاجة وفملة ونملة فيستوي الأمران، فقول من قال: إن تأنيث قالت في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ دال على أنها كانت أنثى غير مستقيم، وإن استحسنه ضعفة النحويين، قال المصنف في الإيضاح: إذا جاز هذه حمامة ذكر وثلاث من البط ذكور مع التصريح بالمذكورة فليجز قالت نملة بالتاء مع كونه ذكراً نعم يتم ذلك على قول ابن السكيت. ولا يجوز تأنيث فعل المؤنث اللفظي إذا كان المذكر علماً له أو لا فتأنيث نملة عنده كتأنيث طلحة.

امرأة وناقة وظلمة وشمس، وقوله: أو مضمراً؛ أي: كضمائر مثل: هذه المؤنثات. (قوله: ملتبس بالتاء وجوباً) بقرينة المقابلة للتخيير؛ أي: على الأغلب، وقد جاء في ضرورة الشعر:

فَـلامُـزْنَـةٌ وَدَقَّـتْ وَدَقَّـهـا

ولا أَرْضٌ أَبْـقَـلَ إبْـقَـالُـهـا

على تأويل الأرض بالمكان (رضي). (قوله: إلا إذا كان مسنداً الخ) أي: إلا إذا كان الفعل مسنداً إلى ظاهر غير المؤنث الحقيقي؛ أي: وإلاَّ إذا كان جمعاً أو ضميره فإنه يجيء بيان ذلك بعدُ فهو بمنزلة الاستثناء وينبغي للشارح أن يتعرض لهذا أيضاً (سيلكوتي)، وقوله: فإنه حينئذ الخ؛ أي: حين إذا أسند إلى ظاهر المؤنث غير المؤنث الحقيقي لك الخيار في إلحاق التاء بذلك المسند وعدمه سواء وقع فصل أو لا. (قال المصنف: وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار) إضافة الظاهر بيانية وأراد بالظاهر ههنا كما في رافعةً لظاهر ما يشمل الضمير المنفصل؛ أي: ما ليس بمستتر فيدخل مثل أطالعة أو أطالع هي، يعني: وأنت في الإسناد إلى ظاهر مؤنث هو غير المؤنث الحقيقي دون ضميره ودون ظاهر الحقيقي وضميره بالخيار، لكن الراجح في صورة الفصل التذكير، وفي صورة الوصل[1] التأنيث، وينبغي أن يزيد أو الحقيقي من غير الآدميين لجواز سار الناقة بلا تاء لعدم الاعتداد بتأنيثه (هندي)، وظاهر الحقيقي أيضاً إذا وقع الفصل بينه وبين المسند (عصام)، واعلم أن المؤنث اللفظي قد يكون حيواناً؛ نحو: حمامة ونملة فيستوي الأمران، وأما حكم أبي حنيفة رحمه الله بأن النملة في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ كانت أنثى بدليل تأنيث قالت: فمبني على قول ابن السكيت: من أن الجنس المحتمل للمذكر والمؤنث إذا أريد به مذكر لا يؤنث الفعل المسند إليه لئلا يقع الالتباس. (قوله: بخلاف شمس طلعت) أي: بخلاف ما إذا أسند إلى ضمير المؤنث الغير الحقيقي، وبخلاف ظاهر الحقيقي بلا فصل؛ نحو: جاءت امرأة وضميره؛ نحو: هند جاءتني. (قوله: لكون التأنيث فيه

(١) أي: كما استثنى ظاهر غير الحقيقي.

وجعل بعض[1] الشارحين: ضمير (إِلَيْهِ[2]) راجعاً إلى المؤنث الحقيقي[3]، أو ضمير المؤنث اللفظي بقرينة[4] قوله[5]: (وَأَنْتَ فِي ظَاهِرِ غَيْرِ الحَقِيْقِيِّ بِالخِيَارِ). ولو[6] كان يستثنى من هذه القاعدة[7] صورة الفصل أيضاً[8]، لئلا يحتاج إلى التقييد بقولنا: (بِلاَ فَصْلٍ[9]) لكان[10] أحسن استيفاء[11] لأحكام جميع الأقسام[12]. ففي صورة الفصل أيضاً[13] لك الخيار[14] في إلحاق التاء بالفعل، وفي تركه، فتقول[15]: (حَضَرَتِ القَاضِيَ[16] امْرَأَةٌ[17]) و: (حَضَرَ القَاضِيَ امْرَأَةٌ[18]) و: طَلَعَتِ اليَوْمَ الشَّمْسُ، و: طَلَعَ اليَوْمَ الشَّمْسُ، إلَّا[19] إذا كان المؤنث الحقيقي منقولاً عما[20] يغلب في أسماء الذكور كـ(زَيْدٌ[21]) إذا سميت به امرأة، فإنَّه[22] مع الفصل يجب إثباتها[23]، نحو: (جَاءَتِ اليَوْمَ زَيْدٌ) لدفع[24] الالتباس[25]. «وَ[26]حُكْمُ ظَاهِرِ[27] الجَمْعِ» لا ضميره فإنَّ إلحاق التاء أو ضمير الجمع[28] فيه[29] واجب[30]، نحو: (الرِّجَالُ جَاءَتْ[31]، أَوْ جَاءُوا[32]) «غَيْرُ» الجمع «المُذَكَّرِ السَّالِمِ[33]» لأنَّه[34] لو كان جمع المذكر السالم

(١) وهو فاضل الهندي والمتوسط. (٢) أي: لفظ إليه في المتن. (٣) ظاهراً كان أو ضميراً. (٤) وإنَّما جعل ذلك البعض كذلك بقرينة .آه. (٥) مصنف. (٦) ولما بقي صورة لم يستثنها المصنف نبه الشرح عليها. (٧) وهي إذا أسند الفعل إليه بالتاء. (٨) متعلق بيستثنى. كما استثنى صورة الإسناد إلى ظاهر غير الحقيقي. (٩) بدل من بقولنا. (١٠) صواب. أي: كلام المصنف. (١١) علة أحسن أو تميز من فاعله. (١٢) أي: أقسام المؤنث. (١٣) أي: كحكم ظاهر غير الحقيقي. (١٤) في كل وقت. (١٥) أنت. (١٦) مفعول حضرت لحقت التاء لوقوع الفصل جوازاً. (١٧) فاعلها. (١٨) ولكون المرأة مؤنثاً حقيقياً مع الفصل ترك التاء. (١٩) بمعنى في صورة الفصل لك الخيار إلَّا إذا كان. (٢٠) أي: عن العلم. (٢١) مثلاً. (٢٢) مثل هذا. (٢٣) أي: التاء. (٢٤) دليل لوجوب إثبات التاء. (٢٥) أي: للفرق بين المذكر والمؤنث. (٢٦) استئناف. (٢٧) والإضافة من باب جرد قطيفة وأخلاق ثياب بمعنى وحكم الجمع الظاهر. (٢٨) إمَّا بالواو أو النون. (٢٩) أي: في الفعل. (٣٠) خبر إن. (٣١) بإلحاق التاء. (٣٢) بإلحاق ضمير الجميع. (٣٣) صفة الجمع. (٣٤) أي: المسند إليه.

وَحُكْمُ ظَاهِرِ الجَمْعِ غَيْرُ المُذَكَّرِ السَّالِمِ

لفظياً) أي: حيث كان غير حقيقي، وقوله: واستغناءه؛ أي: حيث كان ظاهر غير حقيقي، ومجموع الكون والاستغناء المذكورين علة لحكم مسئلة المتن. (قوله: لما في لفظه من الإشعار) أي: ولو في بعض الأحيان؛ لأنه يظهر في التصغير بخلاف مضمر غير الحقيقي حيث لا إشعار فيه بالتأنيث لولا تأنيث المسند، وفيه أن جمع المذكر المكسر العاقل مما يكون التأنيث فيه لفظياً مع أنه يجوز في ضميره التذكير والتأنيث؛ نحو: الرجال جاؤا أو جاءت ولا يجب التأنيث مع عدم المشعر إلا أن يقيد الدليل ويحرّر بأن يقال: المراد ليس فيه ما يشعر بتأنيثه مع انتفاء ما يعارض وجوب التأنيث من التذكير الحقيقي والعقل، فلا يرد؛ نحو: الرجال فإن فيه التذكير الحقيقي والعقل وذلك يمنع وجوب التأنيث. (قوله: وجعل بعض الشارحين الخ) وهو الفاضل الهندي حيث قال: أي إلى المؤنث إذا كان حقيقياً مظهراً أو مضمراً أو اللفظي مضمراً الخ، والفرق بين الارجاعين أن قوله: وأنت في ظاهر الخ ناسخ لقوله: إذا أسند عند الفاضل الهندي، ومخصص له عند شارحنا الجامي. (قوله: أو ضمير المؤنث اللفظي) أي: غير الحقيقي وكلمة أو بمعنى الواو والعطف ملاحظ قبل الربط. (قوله: ولو كان يستثنى من الخ) أي: لو كان المصنف يستثنى من قاعدة وجوب التاء صورة الفصل بينه وبين المسند أيضاً[1] بأن يقول: وأنت في ظاهر غير الحقيقي وظاهر الحقيقي مع الفصل بالخيار لكان أحسن فهذا القيد هو المراد من الكلام لتبادره إلى الأفهام، وقوله: جميع الأقسام وهي صورة

(١) فالمجرور في فيه راجع إلى لفظ ضمير في قوله: لا ضميره فلا تغفل.

(قوله: وجعل بعض الشارحين الخ) فعنده قوله: وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ناسخ لقوله: إذا أسند الفعل إليه فبالتاء، وعند الشارح قدس سره مخصص به، ولا يخفى أن هذا الفرق إنما يظهر أثره في بقاء العام بعد الإخراج حقيقة كما بين في الأصول، ولا فرق بينهما في إخراج بعض ما يتناوله. (قوله: إلى المؤنث الحقيقي) ظاهراً كان أو ضميراً. (قوله: حضرت القاضي الخ) أورد المثالين مما فيه الفصل بغير إلا؛ لأن الأجود في صورة الفصل بإلا ترك التاء في الرافع؛ نحو: ما قام إلا هند. (قوله: أو ضمير الجمع) إما بالواو أو النون. (قوله: لو كان جمع المذكر السالم) إلا بنون فإنه يجوز فيه التاء، قال الله تعالى: ﴿وَمَانَتْ بِهِ بَنُوٓا إِسْرَٰٓءِيلَ﴾؛ لأنه في حكم الجمع المكسر لتغير بناء الواحد فيه، وإلا الجمع السالم الذي واحده مؤنث؛ نحو: أرضون وسنون فإن حكمه حكم الجمع المؤنث السالم في جواز التاء وتركه؛ لأن حقه الجمع بالألف والتاء، قالوا: والنون فيه عوض عن الألف والتاء ولو أريد من قوله: جمع المذكر معناه الإضافي وجعل السالم نعتاً للمذكر لم يحتج إلى الاستثناء المذكور كما لا يخفى.

لم يجز تأنيثه[1]، فلا يقال: (جَاءَتِ الزَّيْدُونَ[2]) ولا: (الزَّيْدُونَ جَاءَتْ[3]) «مُطْلَقاً» أي: سواء كان واحده[4] مؤنثاً نحو: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ[5]﴾، أو مذكراً نحو: (جَاءَتِ الرِّجَالُ). «حُكْمٌ[6] ظَاهِرٌ غَيْرُ» المؤنث «الحَقِيقِيِّ» فأنت بالخيار، إن شئت ألحقت التاء[7] به[8]، وإن شئت تركتها[9]، نحو: (جَاءَتِ الرِّجَالُ) و: (جَاءَ الرِّجَالُ). «وَ[10]ضَمِيرُ» جمع[11] الذكور «العَاقِلِينَ» أي: جمع[12] المذكر العاقل من جموع التكسير «غَيْرُ الجَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ[13]» فإنهم[14] إذا جمعوا[15] سالماً فإن ضميرهم[16] الواو[17] لا غير يقال: (الزَّيْدُونَ جَاءُوا) ولا يقال: (جَاءَتْ[18]). «فَعَلَتْ[19]» أي: ضمير[20] (فَعَلَتْ) وهو المستكن فيه المقرون[21] بالتاء الساكنة للتأنيث[22]، بتأويل[23] الجماعة[24] نحو: (الرِّجَالُ جَاءَتْ). «وَفَعَلُوا[25]» أي: ضمير (فَعَلُوا) يعني: الواو لكونها[26] موضوعة لهذا النوع[27] من الجمع. «وَالنِّسَاءُ،

(١) أي: تأنيث فعله أصلاً. (٢) لمشابهته المفرد لوجود صيغة المفرد فيه. (٣) بل جائزاً. (٤) أي: واحد ذلك الجمع. (٥) جمع مؤنث. (٦) خبر المبتدأ وهو حكم ظاهر .آه. (٧) وهو الأولى إذا لم يفصل. (٨) أي: بالفعل. (٩) وهو الأولى لذا فصل. (١٠) المذكر السالم عطف على جملة حكم ظاهر الجمع .آه. (١١) قدر موصوف العاقلين. (١٢) وهذا تفسير وبيان بأنَّ العاقلين مخصوص بغير جمع. (١٣) لمشابهته المفرد لوجود صيغة المفرد فيه. متوسط. (١٤) عرب. (١٥) بالواو والنون. (١٦) أي: الضمير الراجع إلى ذلك الجمع. (١٧) خبر إلَّا. (١٨) لبقاء لفظ المذكر الحقيقي فيه. (١٩) خبر المبتدأ بحذف المضاف كما قدره الشارح. رضا. (٢٠) إشارة إلى حذف المضاف. (٢١) فعله بالتاء. (٢٢) علة مقرون أو حال من التاء. (٢٣) حال من التأنيث. (٢٤) أي: بتأويل الجمع بالجماعة. (٢٥) على الأصل. (٢٦) علة لقدر إنَّما قال كذلك لأنَّ الواو هو الأصل. (٢٧) أي: جمع المذكر العاقلين.

مُطْلَقاً حُكْمٌ[1] ظَاهِرٌ غَيْرُ الحَقِيقِيِّ[2] وَضَمِيرُ العَاقِلِينَ غَيْرُ[3] المُذَكَّرِ السَّالِمِ[4] فَعَلَتْ وَفَعَلُوا وَالنِّسَاءُ

(١) خبر. (٢) أي: المؤنث الحقيقي.
(٣) أي: غير الجمع المذكر.
(٤) أي: الاسم المثنى بدلالة المقام وليصح ما ذكره من اللواحق.

(قوله: واحده مؤنثاً الخ) حقيقي التأنيث كنسوة أو مجازيه كدور أو مذكراً حقيقي التذكير كرجال أو مجازيه كأيام، وسواء كان الجمع التكسير كما في الأمثلة المذكورة، أو جمع المؤنث السالم كالزينبات والطلحات والجبلات والفرقات فهذه صور ثمانية يجوز فيها التاء وتركها. (قوله: حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي) أي: مؤنث ظاهر غير المؤنث الحقيقي، فلا يشمل المذكر على ما وهم، ولا فرق بينهما إلا في شيء واحد وهو أن حذف العلامة مع الجمع أحسن منه مع المفرد لكون تأنيثه بالتأويل، وهو كونه بمعنى الجماعة، وإنما لم يعتبر التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد؛ لأن الجمع الطارئ أزال حكم التأنيث الحقيقي كما أزال التذكير الحقيقي في رجال، وإنما لم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي لبقاء لفظ المفرد فيه فاعتبروه بخلاف الجمع المؤنث السالم، فإنه يتغير المفرد فيه إما بحذف التاء؛ نحو: مسلمات أو بقلب الألف فيه واو أو ياء؛ نحو: حبليات وحمروات فيجوز فيها التاء وتركه كما في الجمع المكسر. (قوله: من جموع التكسير) الصواب تأخيره عن قوله: غير الجمع المذكر الخ؛ لأنه بيان ما بقي بعد التخصيص، وأن يزاد جمع المؤنث السالم كالطلحات في الرضي وضمير العاقلين لا بالواو والنون، أما الواو؛ نحو: الرجال والطلحات ضربوا نظراً إلى الفعل، وأما ضمير المؤنث الغائب؛ نحو: الرجال والطلحات فعلت

الوجوب وصورتا الخيار. (قوله: ففي صورة الفصل الخ) تفريع على قوله: لو كان يستثنى لكان أحسن، وقوله: أيضاً؛ أي: كما كان الخيار في صورة الإسناد إلى ظاهر غير الحقيقي. (قوله: وطلعت اليوم الشمس الخ) فيه أنه يجوز فيه الأمران بلا فصل فالأولى جاءت اليوم هند وجاء اليوم هند. (قوله: إلا إذا كان المؤنث الحقيقي الخ) استثناء من قوله: ففي صورة الفصل أيضاً الخ يرشدك إليه قوله فيما بعد: فإنه مع الفصل يجب الخ؛ أي: لدفع اللبس إلا أن يكون قرينة؛ نحو: جاءني اليوم زيد الكريمة. (قوله: فإنه مع الفصل يجب إثباتها) أي: التاء كما يجب مع عدم الفصل ولندوره لا بأس في عدم التعرض له. (قوله: أو ضمير الجمع فيه الخ) أي: أو إلحاق ضمير الجمع بالفعل في ضميره[1] أي: في إسناد الفعل إلى ضميره واجب وجوباً مخيّراً بينهما فليس حكمه حكم ظاهر غير الحقيقي من جواز التاء وتركه. (قال المصنف: غير جمع المذكر السالم) سواء كان ذلك الغير جمعاً مكسراً أو سالماً مؤنثاً، وقوله: لم يجز تأنيثه؛ أي: مع كونه بمعنى الجماعة لغلبة جانب التذكير فيه لاختصاصه بذكور العقلاء وسلامة صيغة واحده، فلا يجوز فيه التاء إلا أن يشبه المكسر في تغيير صيغة واحده مثل بنون فإنه في حكم الأبناء فيجوز فيه التاء؛ نحو: ﴿ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓا۟ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾. (قوله: لأنه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه) لبقاء لفظ المفرد فيه فاحترموه، فعلى هذا يجب أن يبقى حكم التأنيث في الحقيقي في المجموع بالألف والتاء أيضاً لبقاء لفظ الواحد فيه أيضاً لكن لما تغير ذلك المفرد وذا العلامة إما بحذفها إن كانت تاء؛ نحو: ﴿مُسْلِمَٰتٍ﴾ أو بقلبها ياء أو واواً إن كانت ألفاً؛ نحو:

(١) أي: جمع السالم.

الحبليات والصحراوات كان ذلك التغيير كنوع من التكسير فكأن تأنيث الواحد قد زال بزوال علامته، ثم حمل ما التاء فيه مقدر كالزينبات والهندات عليه؛ لأن المقدر عندهم في حكم الملفوظ (نعمه)، وقوله: ولا الزيدون جاءت بل جاؤا وذكر هذا هنا تبعيّ. (قوله: أي: سواء كان الخ) وفي شرح المصنف: أراد بقوله: مطلقاً جمع مذكر أو مؤنث يعقل أو لا يعقل. (قوله: نحو: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾) قد يناقش في المثال بأنه وجد فيه الفصل بالضمير فالأولى التمثيل بنحو: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ (امتحان)، إنما لم يعتبر حقيقة التأنيث في مثل: ﴿نِسْوَةٌ﴾ و﴿مُؤْمِنَٰتٍ﴾؛ لأن التأنيث الطاري أسقط اعتبارها كما أسقط اعتبار التذكير الحقيقي في مثل الرجال. (قال المصنف: حكم ظاهر غير الحقيقي) أي: كحكمه المعهود فالتركيب من قبيل زيد أسد فافهم وإضافة الحكم للعهد فهو؛ أي: الحكم عبارة عن الخيار بين إلحاق التاء وعدمه أشار إليه بقوله: فأنت بالخيار الخ، وإنما جاز فيه الوجهان؛ لأنه مأول بالجماعة والجماعة مؤنث باعتبار اللفظ كما اشتهر أن كل جمع مؤنث، وفيه البيت المشهور المنسوب للزمخشري؛ أي: وغير مؤنث باعتبار المعنى فيجوز فيه الوجهان عملاً بالاعتبارين (نعمه). (قوله: إن شئت ألحقت التاء به) وإن كان عدم الإلحاق أحسن لكون تأنيثه بالتأويل فالاتحاد في مجرد الخيار بلا نظر إلى تساوي الطرفين أو رجحان أحدهما. (قوله: وضمير جمع الذكور العاقلين من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم) الظاهر أن يقول هكذا: وضمير جمع الذكور العالقين غير الجمع السالم من جموع التكسير وجمع المؤنث السالم فإنهم الخ، ووجهه مذكور في السيلكوتي؛ أي نحو: الرجال والغلمان واليتامى والطلحات ضربوا أو ضربت وتمامه في الرضي. (قوله: فإنهم إذا جمعوا الخ) بصيغة المجهول؛ أي: فإن الذكور العاقلين إذا جمعوا جمعاً سالماً فإن ضمير هؤلاء العقلاء حين الإسناد إليه الواو فقط لبقاء لفظ المذكر الحقيقي فيه[1] فاحترموه كما عرفته. (قوله: المقرون بالتاء) صفة فعلت، وما بين الصفة وموصوفها جملة معترضة، وقوله: للتأنيث الخ علة لحكم مسألة المتن لا لقوله المقرون فإن علته أن يكون علامة دالة على ذلك الضمير.

نظراً إلى طريان معنى الجماعة على اللفظ. (قوله: ولا يقال جاءت) لبقاء لفظ المذكر الحقيقي فيه. (قوله: المقرون بالتاء الساكنة) لكونها علامة عليه. والمقصود: إن التاء وإن لم يكن ضميراً فهي دالة عليه. فلذا قامت مقامه.

(١) أي: النون. (٢) ليصح المعنى. (٣) في شمس وقمر.

وَالأَيَّامُ» أي[1]: ضمير (النِّسَاءِ) وما[2] يماثلها[3] في كونه[4] جمع المؤنث[5]، وإن لم يكن من العقلاء[6] كـ (العُيُونِ) وضمير الأيام وما يماثلها في كونه[7] جمع المذكر غير العاقل. «فَعَلَتْ[8] وفَعَلْنَ» أي: ضمير (فَعَلَتْ) مقروناً[9] بتاء التأنيث، بتأويل الجماعة وضمير (فَعَلْنَ) أي: بالنون[10] أمّا في[11] جمع المؤنث فظاهر[12]، لأنَّ[13] هذه النون موضوعة له[14]. وأمَّا[15] في جمع المذكر غير العاقل، كالأيام، فلأنَّه[16] لا أصل له[17] في التذكير كـ (الرِّجَالِ) فيراعى[18] حقه، فأجري[19] مجرى المؤنث. وفي[20] (الحَوَاشِي الهِنْدِيَّةِ[21]) موافقاً لشرح الرضي إنَّ النون[22] موضوعة لجمع غير العقلاء كـ (الوَاوِ) وضعت[23] لجمع العاقلين. فاستعمالها في النساء للحمل[24] على جمع غير العقلاء[25]، إذ الإناث لنقصان[26] عقولهن يجرين مجرى غير العقلاء. «(المُثَنَّى)» «مَا لَحِقَ[27] آخِرَهُ» أي: آخر مفرده بتقدير المضاف،

---

(١) إشارة إلى حذف المضاف. (٢) أي: ضمير الجمع. (٣) على وجه المجاز. (٤) أي: كون ذلك المماثل. (٥) كالنساء. (٦) نظراً إلى الجمع. (٧) أي: المماثل. (٨) خبر المبتدأ بتقدير المضاف. (٩) حال من لفظة فعلت. (١٠) لكون الضمير هو البارز. (١١) هذا تنبيه على وجه التمييز بين الحكمين من طرف الشارح. (١٢) جواب أمّا. لكونه على الأصل. (١٣) علة ظهور. (١٤) عاقلاً كان أو لا. (١٥) كونه بالنون. (١٦) أي: فغير ظاهر لأنّه. (١٧) أي: لجمع المذكر الغير العاقل. (١٨) أي: حتى يراعى. (١٩) ذلك النوع من الجموع. (٢٠) والظرف خبر مقدم. (٢١) الإضافة البيانية. (٢٢) مبتدأ مؤخر. أي: الضمير المتصل. (٢٣) صفة الواو. (٢٤) أي: لحمل نحو النساء. (٢٥) نحو: الأيام والعقول. (٢٦) متعلق بقوله تجري الآت. (٢٧) من باب علم.

وَالأَيَّامُ فَعَلَتْ وَفَعَلْنَ. المُثَنَّى مَا لَحِقَ آخِرَهُ

(قوله: في كونه جمع المؤنث الحقيقي والمجازي جمع تكسير أو سلامة)؛ نحو: النساء والزينبات والدور والظلمات، والقرينة على إرادة هذا المعنى من قوله: والنساء مع أن الظاهر أن يراد به الوصف المختص به وهو كونه جمع التكسير للمؤنث الحقيقي مقابلته بالعاقلين؛ أي: الذكور العقلاء فغير العاقلين إما بأن لا يكون ذكوراً، وهو المراد بالنساء، أو بأن يكون عقلاء وهو المراد بالأيام. (قوله: وإن لم يكن من العقلاء) وإنما ترك المصنف مثاله؛ لأنه علم من قوله: والنساء بطريق الأولى، فإنه إذا جاز مع في جمع المؤنث العاقل بمجرد انتفاء الذكورة إيراد النون كان جوازه إذا انتفت الذكورة والعقل أولى. (قوله: جمع المذكر) سواء كان جمع تكسير؛ نحو: الأيام مضت ومضين أو جمع سلامة؛ نحو: النخيلات جمع نخيل، وهو القدح الغليظ من الخشب. (قوله: غير السالم) الصواب: الغير العاقل كما في قوله: وأما في جمع المذكر الغير العاقل؛ لأنه يصدق على الرجال أنه جمع المذكر غير السالم مع أنه لا يجوز فيه فعلن. (قوله: موضوعة له) أي: لجمع المؤنث عاقلاً كان أولا. (قوله: لا أصل له في التذكير)؛ لأن الأصل فيه أن يكون مذكراً حقيقاً. (قوله: فيراعي) متفرع على المنفى لا على النفي؛ أي: إن كان له أصل في التذكير فيراعى حقه. (قال: المثنى) التثنية في اللغة: دو كردن، وفي الاصطلاح: ما ذكر في المتن، والمناسبة ظاهرة وقدم المثنى على الجمع لتقدم عدده ولقربه من المفرد بسلامة لفظ المفرد فيه البتة ولكثرته لعدم اختصاصه بشرط بخلاف الجمع كما سيجيء. (قوله: آخره) بالنصب مفعول لحق وألف فاعله وزاده؛ لأن اللحوق لا يختص بالآخر. (قوله: أي: آخر مفرده) قيل: يصدق على مسلمون ومسلمات فقد تبدل بهذا التقدير إشكال بإشكال، والجواب: أن قيد الحيثية في تعريف الأمور الاعتبارية معتبر كما تقرر في محله فالتعريف ما لحق آخر مفرده

(قوله: أي: ضمير النساء الخ) يشير إلى أن قوله: والنساء والأيام مرفوع مبتدأ بتقدير المضاف، وخبره ما بعده بتقدير مضاف أيضاً؛ أي: ضمير النساء ضمير فعلت الخ، وليس مجروراً عطفاً على العاقلين في قوله: وضمير العاقلين، وظاهر قوله: وما يماثلها الإشارة إلى تقدير المعطوف وهو الاحتمال الرابع من الاحتمالات التي ذكرها الشارح الهندي بقوله: أي ضمير؛ نحو: النساء من جموع المؤنثات أو على طريق عموم المجاز أو على إرادة الصفة المشهورة من لفظ النساء كما في لكل فرعون موسى، أو المراد وما في حكمها من المؤنثات اللفظية والمعنوية انتهى، والقرينة على إرادة هذا المعنى من قوله: والنساء مقابلته بالذكور العاقلين (سيلكوتي)، وقوله: كالعيون؛ أي: والأرضون والزينبات والدوراي جمع دار والظلمات وترك المصنف مثاله لظهوره. (قوله: جمع المذكر غير العاقل) كالعوامل والجبال والنخيلات وفي بعض النسخ: غير سالم فافهم. (قوله: فيراعى حقه) أي: حتى يراعى حق ذلك الأصل فهو قيد للمنفى دون النفي كما أن قوله: كالرجال تمثيل للمنفي بخلاف قوله: فأجرى إلى آخره فإنه تفريع على النفي. (قوله: فاستعمالها للنساء للحمل الخ) أي: فاستعمال تلك النون في النساء العقلاء غير ظاهر، بل محتاج إلى التوجيه وهو الحمل على جمع غير العقلاء، وقوله: إذ الإناث بكسر الهمزة جمع أنثى. (قال المصنف: المثنى ما لحق آخره الخ) أي: الاسم المثنى بقرينة أن البحث فيه، وليصح ما ذكره من اللواحق ولا يضرّ خروج؛ نحو: نصر أو ينصران من التعريف؛ لأنه ليس منه، وزاد قوله: آخره لعدم اختصاص اللحوق بالآخر ولإشعار اللحوق بكون اللواحق زائدة عارضة خرجت الملحقات مثل اثنان وثنتان فلا حاجة إلى تقييد قوله: ألف أو ياء بزائدة. (قوله: بتقدير المضاف)؛ لأن المثنى كالزيدان مثلاً لم يلحق بآخره شيء بل الألف أو الياء والنون إنما ألحقت

أو قدر بعد قوله: (وَنُونٌ مَكْسُورَةٌ) قولنا[1]: (مَعَ لَوَاحِقِهِ) وإلَّا لا يصدق[2] التعريف إلَّا على مثل (مُسْلِم[3]) مِنْ (مُسْلِمَانِ وَمُسْلِمَيْنِ)، كما لا يخفى، ولو اكتفى[4] بظهور[5] المراد لاستغنى عن هذه التكلفات[6]. «أَلِفٌ[7]» حالة الرفع «أَوْ يَاءٌ مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهَا» أي: مفتوح[8] حرف[9] كان[10] قبل الياء حالتي النصب والجر، ليمتاز[11] عن صيغة الجمع، ولم يعكس[12] لكثرة التثنية[13] وخفة الحركة. «وَنُونٌ» عوضاً[14] عن الحركة[15] أو التنوين[16] «مَكْسُورَةٌ[17]» لئلا[18] تتوالى الفتحات في صورة الرفع[19]، وهي فتحة ما قبل الألف التي في حكم الفتحتين، وفتحة النون، «لِيَدُلَّ[20]» ذلك اللحوق أو اللاحق[21] وحده[22] أو مع الملحوق[23]. ولا بأس باشتماله[24] على لحوق النون[25] وعدم

(١) نائب فاعل قدر. (٢) فلا يكون صادقاً على المحدود فلا يكون مانعاً لأنه لا يكون جامعاً ولا مانعاً. (٣) أي: مفرد جزء من المثنى. (٤) مصنف. (٥) يعني لو لم يذكر قوله آخره لاستغنى عن الكلمات. (٦) وإن كان في عبارته نقصان بتدقيق النظر إلى معنى التركيب. (٧) فاعل لحق. (٨) تفسير المعطوف. (٩) تفسير لما. (١٠) أشار إلى أن قوله: قبلها ظرف مستقر صفة للموصوف. (١١) أي: المثنى. (١٢) بأن يكسر ما قبل الياء في المثنى ويفتح في الجمع. (١٣) في الاستعمال. (١٤) حال من النون أو مفعول له لقوله لحق. (١٥) فقط مع اللام نحو: الرجلان. (١٦) فقط في حالة الإضافة نحو: رجلا زيد .لباب. (١٧) صفة نون. (١٨) علة لمقدر إنَّما كسرت النون ههنا مع خفة الفتحة. (١٩) أي: في حالة الرفع. (٢٠) اللام متعلق بـ لحق. (٢١) أي: الألف والياء والنون. (٢٢) بدون الملحوق. (٢٣) أي: المفرد. (٢٤) أي: في اشتمال اللاحق أو تعريف المثنى. (٢٥) أو على النون اللاحقة.

بآخر زيد (نعمه)، وإضافة المفرد إلى الضمير في التفسير للاختصاص كما هو الأصل فلا يصدق التعريف على الجمع مثل مسلمون فيندفع ما قيل: إن تقدير المضاف تبديل إشكال بآخر. (قوله: أو قدر بعد قوله الخ) عطف بحسب المعنى على قوله: أي: آخر مفرده يعني: إما فسّر بهذا أو قدر الخ فيصير المفرد وهو زيد مثلاً مع لواحقه وهي الألف أو الياء الاسم المثنى فكأنه قال: الاسم الذي لحق آخره ألف أو ياء ونون مكسورة مع هذه الملحقات هو المثنى لا أن المثنى هو الذي ألحقت به هذه العلامات فقط بدون اعتبارها فإن التعريف حينئذ لا يصدق إلاّ على مثل مسلم وهو مفرد ويخرج عنه جميع أفراد المحدود فلا يكون جامعاً ولا مانعاً (نعمه). (قوله: قولنا مع لواحقه) يعني: أن المثنى ما لحق آخره هذه الأمور مصاحباً بهذه الأمور فقوله: مع لواحقه قيد لكلمة ما، والحاصل: أن إطلاق اسم المثنى على الملحوق حال كونه مقارناً مع لواحقه لا على الملحوق فقط فلذا قال: أو قدر بعد الخ؛ لأنه إذا قدر قبله يكون التعريف للمفرد فافهم (لمعي جلبي). (قوله: ولو اكتفى بظهور المراد) بناء على أن الظاهر من هذه العبارة أن المراد ما في آخره ألف أو ياء ونون ملحقات، وقوله: كان قبل الياء أرجع ضمير ما قبلها إلى الياء؛ لأن الألف لظهور لزوم فتح ما قبلها لا يحتاج إلى البيان. (قوله: عوضاً عن الحركة أو التنوين) الأول عند البصريين والثاني مذهب الكوفيين (سيلكوتي) أي: عوضاً عن الحركة في المفرد المقارن مع لام التعريف أو عن التنوين في المفرد مع الإضافة أو كليهما مع عدمهما مثل: غلامان (اطه وي)، فكلمة أو لمنع الخلو كما سيصرح به في شرح تعريف جمع المذكر السالم. (قوله: ليدل ذلك الخ) علة لقوله لحق، والدلالة تضمنية على ما قيل، وذكر في مرجع الضمير وجوهاً ثلاثة والإسناد على الأولين مجازي وعلى الأخير حقيقة فتنبه. (قوله: ولا بأس باشتماله على الخ) أي: باشتمال قوله: ليدل على تقدير إرجاع ضميره إلى ذلك اللحوق على لحوق النون

أَلِفٌ[1] أَوْ يَاءٌ مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهَا وَنُونٌ[2] مَكْسُورَةٌ لِيَدُلَّ[3]

(١) ثم زيادة الألف في حالة الرفع والياء في حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع.
(٢) عوضاً عن الحركة في المفرد مطلقاً.
(٣) علة لقوله الحق.آ.

من حيث إنه لحق المفرد فلا نقض، نعم يرد عليه أنه إذا اعتبر قيد الهيئة فلا حاجة إلى تقدير المضاف أو تقدير مع لواحقه، وهذا التوجيه أحسن. (قوله: لو قدر الخ) عطف على قوله: أي آخر مفرده. (قوله: وإلا) أي: وإن لم يكن أحد الأمرين، بل ترك على ظاهره. (قوله: لا يصدق الخ) فلا يكون صادقاً على المحدود، فلا يكون تعريفاً؛ لأنه لا يكون جامعاً ولا مانعاً. (قوله: ولو اكتفى بظهور المراد) فإن المراد الملحوق مع اللاحق إلا أنه تسامح يجعل الجزء قيداً. (قوله: عوضاً عن الحركة الخ) ولما لم يقبل الألف الحركة عوضت عنها هذا مذهب البصريين، والكوفيون يقولون: إنها عوض عن التنوين لقولك: جاءني غلاما زيد فحذفها يدل على أنها كالتنوين، والبصريون يستدلون، بقولك: الغلامان فإثباتها يدل على أنها كالحركة إذ التنوين لا ثبات له مع اللام، والوجد أنها كالحركة في موضع وكالتنوين في موضع ومثلهما في موضع؛ نحو: غلامان والغلامان وغلاما زيد كذا في الإقليد والإيضاح. (قوله: مكسورة) وحكى الكسائي: إن فتحها لغة، وقال ابن جنى: فتحها بعضهم في الثلاثة، قال الشيباني: من العرب من يرفع النون إذا كانت بالألف، وأما بالياء فلا يجوز ومن ذلك قول فاطمة رضي الله عنها: يا حسنان يا حسينان. (قوله: لئلا تتوالى الفتحات الخ) ولتعادل ثقل الكسرة خفة الفتحة والألف؛ ولأن الأصل في تحريك الساكن الكسر.

دلالة لحوقها على ذلك، لأنَّه[1] على تقدير تسليمه[2] إذا دل أمران من أمور ثلاثة على شيء[3] صح أن يقال: إنَّ هذه الأمور الثلاثة دالة عليه غاية ما في الباب[4] أن تكون دلالتها بواسطة هذين الأمرين[5]. «عَلَىٰ[6] أنَّ مَعَهُ[7]» أي: مع مفرده[8] «مِثْلَهُ[9]» في العدد، يعني: الواحد حال كون ذلك المثل «مِنْ جِنْسِهِ[10]» أي:

(١) متعلق بقوله لا بأس. (٢) أي: عدم دلالة لحوق النون فلا منافاة. (٣) أي: على معنى من المعاني لا يلزم منه أن يدل كل من الثلاثة على ذلك المعنى. عجرم. (٤) في هذا الحد. (٥) أي: اسم المفرد الملحق بواسطة الألف والياء المفتوح ما قبلها. (٦) متعلق بيدل. (٧) والظرف خبر إنَّ. (٨) بتقدير المضاف. (٩) اسم إنَّ. والمراد بالمثل المثلية في اللفظ والمعنى. أي: المفرد. والضمير راجع إلى ما. (١٠) لا من جنس خلافه.

عَلَى أَنَّ مَعَهُ مِثْلَهُ مِنْ جِنْسِهِ

(قوله: على تقدير تسليمه) كل واحد من الاشتمال وعدم الدلالة، أما منع الاشتمال؛ فلأن عموم المرجع لا يقتضي عموم الراجع، كما في قوله تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾، فإن المرجع؛ أعني: المطلقات شامل للمطلقات الرجعية والبائية والضمير مختص بالرجعية. وأما منع عدم الدلالة؛ فلأن ما أجمعوا عليه من أن علامة التثنية الألف أو الياء وأن النون عوض عن الحركة والتنوين إنما يدل على أن التنوين ليس جزأ من الدال لم لا يجوز أن يكون شرطاً للدلالة وكونه عوضاً لا يقتضي الاختصاص بالعوضية. (قوله: صح أن يقال الخ) وكذا صح أن الدلالة المذكورة عوض من لحوق الأمور الثلاثة باعتبار كونها عوضاً من لحوق الأمرين بناء على لزوم الثالث لهما، والأظهر تأخير قوله: ونون مكسورة عن قوله: ليدل كما في اللباب. (قوله: يعني الواحد) حقيقياً أو اعتبارياً فإنه يجوز تثنية اسم الجمع والجمع المكسر غير الأقصى على تأويل فرقتين كمالين وقومين.

مع عدم دلالة لحوقها على ذلك؛ أي: على أن معه مثله من جنسه ووجه عدم الدلالة سقوطها[1] بالإضافة، وهذا القول إشارة إلى جواب سؤال أورده الفاضل الهندي حيث قال بعدما أرجع ليدل على اللحوق، وفيه نظر لاشتماله على لحوق النون ولا دلالة لها على ذلك فألحق تأخير ذكر النون عن قوله: ليدل لعدم تأثيرها في هذه الدلالة (لباب)، وقال الجزائري في تقرير الاعتراض؛ يعني: أن لحوق النون داخل في الدال عل كل من التقادير الثلاثة مع أنه لا دخل له في الدلالة على أن معه مثله، بل الدال هو الاسم المفرد مع الألف أو الياء أو هما؛ ولهذا لو حذفت النون لأجل الإضافة كانت الدلالة بحالها (نعمه)، وحاصل الجواب أنه مبني على التغلب فافهم. (قوله: لأنه على تقدير تسليمه) أي: تسليم الاشتمال مع عدم الدلالة ففيه إشارة إلى منع كل من الاشتمال وعدم الدلالة (سيلكوتي)، وكتب عليه أنه إشارة إلى جمع ما أجمعوا عليه من كون علامة التثنية الألف والياء؛ لأنه يمكن القول بأن مجموع الألف والياء والنون علامة وحذف النون في بعض الأحوال لا ينافيه. (قوله: أمران من أمور ثلاثة) أراد بالأمرين الألف والياء وبالأمور الثلاثة إياهما مع النون. (قوله: صح أن يقال الخ) أي: بطريق التغليب أو المجاز كما يقال: بنو فلان قتلوا زيداً، مع أن القاتل بعض منهم، وبالجملة لا يجب في دلالة المجموع أن يدل كل جزء منه قوله: أي: مع مفرده؛ يعني: مع مدلول مفرده بتقدير مضافين[2]، ومدلوله الفرد الواحد، ومثله في العدد واحد أيضاً كما قاله الشارح، وهذا مبني على أن الواحد عدد وقد سبق، ثم الواحد أعم من الحقيقي والاعتباري فيشمل؛ نحو: فرقتين وجمالين (سيلكوتي). (قال المصنف: على أن معه مثله من جنسه) أي: موافقة في اللفظ والمعنى، فاعلم أن بعضهم عرّف المثنى بما دل على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد، وعطف مثله عليه فيخرج؛ نحو: شفع واثنان وقمرين[3]، وقد نظم بعضهم شروط التثنية فقال:

شَرْطُ الْمُثَنَّى أَنْ يَكُونَ مُعْرَباً
ومُفْرَداً مُنْكَراً ما رُكِّبا
مُوافِقاً في اللَّفْظِ والْمَعْنَى لَهُ
مُمَاثِلٌ لَمْ يُغْنِ عَنْهُ غَيْرُهُ

وتمامه في السجاعي، وقال الشذور: المثنى كل اسم دال على اثنين وكان اختصار المتعاطفين، وذلك نحو: الزيدان، والأصل زيد وزيد كما قال الحجاج الثقفي: أنا لله محمد ومحمد في يوم انتهى، قال العصام في شرحه: المثنى متعين لإفادة ذلك المتعدد، فلا يقال: جاءني زيد وزيد إلا للضرورة أو الشذوذ أو للفصل بينهما أو لقصد التكثير؛ نحو: جاءني رجل رجل إذا لم يقصد اثنان فقط، وقد يجيء الفريق للتكثير بدون عطف؛ نحو: ﴿صَفًّا صَفًّا﴾، و﴿دَكًّا دَكًّا﴾، ومنه قولهم: كل فرد فرد، والتكثير

(١) أي: المثل. (٢) أي: بين مدلوليهما.

من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس[1] الموضوع له بوضع واحد[2] المشترك بينهما[3]. ولو أُريد بقوله[4] (مِثْلَهُ) ما[5] يماثله[6] في الوحدة والجنس جميعاً، لاستغني[7] عن قوله[8]: (مِنْ جِنْسِهِ[9]) وقوله[10]: (لِيَدُلَّ) إشارة إلى فائدة[11] لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد، وإلى أنَّه[12] لا يجوز تثنية الاسم[13]

(١) المفهوم الكلي وهو شيء له الإسلام من مسلمان مثلاً. (٢) صفة الموضوع له. (٣) أي: بين المفرد وبين ما ضم إليه من الإفراد. (٤) مصنف. (٥) أي: الاسم المفرد. (٦) أي: المفرد. (٧) أي: كان التعريف مغنياً. (٨) مصنف. (٩) لكونه مستفاداً من لفظ مثله. (١٠) مصنف. (١١) يعني أنَّه ليس داخلاً في التعريف. (١٢) شأن. (١٣) أي: المشترك.

في مثل: لبيك معنى مجازي للتثنية فيشمله التعريف باعتبار معناه الحقيقي هذا فليحفظ. (قوله: أي: من جنس مفرده باعتباره دخوله الخ) إشارة إلى أن شرط جنسية المعنى بمعنى أن يكون حقيقة أحدهما عين حقيقة الآخر بعد طرح ما به امتياز أحدهما عن الآخر سواء كان ما به الامتياز من العوارض؛ نحو: زيدان أو من الذاتيات؛ نحو: حيوانات كما أن قوله: مثله إشارة إلى اشتراط موافقة اللفظين فخرج الألفاظ المشتركة عن الحد؛ إذ لا يقال: قَرآن مراداً بهما الحيض والطهر على الأكثر، وإنما يراد بهما طهران أو حيضان خلافاً للأندلسي (لباب). (قوله: باعتبار دخوله[1] تحت جنس الموضوع له) بيان لمعنى كون ذلك المثل من جنس المفرد؛ أي: تحت جنس ومفهوم هو مدلول ذلك المفرد والوضع بالمعنى الأعم فيشمل المثنى المجازي كالأسدين (سيلكوتي). (قوله: المشترك بينهما) صفة الجنس؛ أي: المشترك بين المفرد[2] وما يماثله، وقال الجزائري في توضيح العبارة: إذا قلنا: أسدان، فالأسد الذي جَلَبَتْه الألف من جنس الأول باعتبار دخول الأسد الثاني تحت جنس هو الموضوع له للفظ الأسد؛ أعني: الحيوان المفترس المشترك بينهما. (قوله: ما يماثله في الوحدة والجنس) يعني: لو أريد به الموافقة في اللفظ والمعنى جميعاً لحصل الاستغناء عن ذكر قوله: من جنسه، قيل: بل عن قوله: في العدد[3] أيضاً، لكنه لم يرد ذلك بقرينة أنه أريد به في تعريف الجمع المماثلة في الوحدة فقط (سيلكوتي). (قوله: وقوله: ليدل إشارة الخ) يعني: أنه خارج من التعريف جيء به للإشارة إلى بيان الغرض من الإلحاق المذكور، ومن قال: لكنّ في آخر كلام الشارح ما ظاهره ينافي هذا حيث قال: ينبغي أن لا يذكر في تعريف التثنية قوله: من جنسه فقد خبط خبط عشواء. (قوله: وإلى أنه لا يجوز تثنية الاسم الخ) هذا مفهوم من قوله: من جنسه؛ إذ معناه كما أسلفناه أن يكون حقيقة أحدهما عين حقيقة الآخر بعد طرح ما به الامتياز، وقال المصنف في الإيضاح: وهل يجوز أن تأخذ الاسم المشترك فتثنيّه باعتبار المدلولين مثل عينان في عين الشمس، وعين الميزان فيه خلاف والظاهر: جوازه شاذاً والكثير المستعمل خلافه هذا (عارف).

(قوله: باعتبار دخوله الخ) يعني: ليس المراد من كونه من جنسه أن يكونا متفقين في الحقيقة، بل في الجنس الذي وضع ذلك المفرد له سواء اتفقا في الحقيقة كرجلين أو اختلفا؛ نحو: أبيضين لإنسان وفرس. (قوله: الموضع له) بالمعنى الأعم للوضع؛ أعني: تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه أو بقرينة فيشمل المثنى المجازي أيضاً كالأسدين. (قوله: بوضع واحد) احترز به عن المثنى المشترك باعتبار معنييه كالقرئين للطهر والحيض، فإنه وإن دل على أن معه مثله باعتبار دخوله تحت جنس المفرد الذي وضع لذلك الجنس لكن لا بوضع واحد. (قوله: المشترك بينهما الخ) إشارة إلى أن اشتراك الجنس بينهما مفهوم من لفظ المثنى. (قوله: لاستغنى) وما وقع في تعريف الجمع المذكر السالم من قوله: ليدل على أن معه أكثر منه من جنسه يدل على أن المراد من قوله: مثله المثلية في الوحدة، ولا يدل على أن المراد المثلية في الجنس مع المثلية في الوحدة. (قوله: إشارة إلى فائدة الخ) يعني: أنه ليس داخلاً في التعريف.

(١) وفيه أنه ليس من المتن فافهم.
(٢) النفي مسلط على هذه الإرادة فلا تغفل

باعتبار معنيين[1] مختلفين[2]، فلا يقال: (قَرْآنٌ) ويراد به[3] الطهر والحيض، بل يراد به[4] (طُهْرَان) أو (حَيْضَان) على الصحيح[5] خلافاً لبعضهم[6]. فإن قلت: هذا يشكل[7] بالأبوين للأب والأم، والقمرين للشمس والقمر، فإنَّه[8] ثنى الأب باعتبار معنيين مختلفين هما الأب والأم، وكذلك[9] ثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما الشمس والقمر. قلنا: جاز أن يجعل الأم مسماة باسم الأب، ادعاء[10] لقوة التناسب[11] بينهما[12]، ثم يؤول

(١) للاسم المشترك. (٢) لأنَّه لا يدل على أن معه مثله من جنسه. محمد أفندي. (٣) بها نسخة. (٤) بها نسخة. (٥) أي: على مذهب جمهور الحنفية. (٦) وهو الأندلسي فإنَّه يجوز تثنية المشكل. (٧) أي: ينتقض. (٨) علة يشكل. (٩) أي: كالأبوين. (١٠) فيكون الأب حقيقة في الأب ومجازاً في الأم. أي: مجازاً. (١١) هو التولد والترحم المشترك بينهما. (١٢) أي: بين الأب والأم.

(قوله: باعتبار معنيين مختلفين) أي: غير داخلين تحت جنس الموضوع له الخ سواء كانا حقيقيين كالقرآن أو مجازيين كاليدان في النعمة والقدرة أو أحدهما حقيقياً والآخر مجازياً كالأسدين إذا أريد به الأسد والرجل الشجاع، ولأجل العموم لم يقيد الاسم بالمشترك، وبما حررنا ظهر اتجاه السؤال الآتي واندفع ما توهم من أن الكلام في تثنية المشترك وأنه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين ومثنى التغليب ليس كذلك. (قوله: لبعضهم) وهو الأندلسي ومن تبعه فإنه قال: يقال العينان للباصرة والجارية. (قوله: قوله هذا) أي: أنه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين. (قوله: جاز أن يجعل الأم الخ) منقول من شرح المفتاح الشريفي وفيه بحث، أما أولاً: فلأنه حينئذٍ تكون تثنية التغليب قياساً لكونها داخلة تحت ضابطة وهو أن يسمى أحد المصاحبين أو المتشابهين باسم الآخر، ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى به مع أنه قال في شرح التسهيل: إن مختلفي اللفظ يحفظ ولا يقاس عليه، وأما ثانياً: فلأن تثنية الاسم إنما تكون باعتبار معنى جامع بين المفردين في نظر المتكلم يقصد إفادته، ولاشك أن قصد المتكلم بأبوين وقمرين إفادة نفس الأب والقمر والشمس لا من حيث إنهما مشتركان في كونهما مسميين بالأب والقمر، فتأويل الأبوين مثلاً بمسميين بالأب، وإن كان صحيحاً في الواقع لكن ليس كذلك في نظر المتكلم فإن المقصود من قوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾، رفع الأب والخالة على العرش لا رفع المسميين بالأب، وإلى ما ذكرنا أشار الرضي حيث قال: وقد يثنى غير المتفقين في اللفظ بعد جعلهما متفقي اللفظ بالتغليب بشرط تصاحبهما وتشابههما حتى كأنهما شيء واحد انتهى، ولم يتعرض

(قوله: باعتبار معنيين مختلفين) أي: غير داخلين تحت جنس الموضوع له لعدم الجنسية، وكذا لا يجوز جمع الاسم بهذا الاعتبار بأن يقال: عيون ويراد بها عين الماء وقرص الشمس، وعين الذهب تركه؛ لظهوره ولأن البحث في التثنية. (قوله: فلا يقال: قَرآن) تثنية قرأ بفتح القاف أو ضمه، وجمعه على أقراء وقروء وفي التنزيل: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾؛ أي: حيض أو أطهار فهو من الأضداد، وقوله: ويراد بها[1] الحيض والطهر؛ أي: إلاَّ على سبيل عموم المجاز (هندي). (قوله: خلافاً لبعضهم) وهو الأندلسي ومن معه كالجزولي وابن مالك حيث جوزوا تثنية اللفظ المشترك فيقال عندهم: عينان في عين الشمس وعين الميزان، وفي اللباب: فإن الاعتبار عندهم في التثنية والجمع بالاتفاق في اللفظ لا المعنى كما في العَلَم فإن نسبة العلم إلى مُسمّياته كنسبة المشترك إلى مسمّياته، وقد صح أن يقال: الزيدان والزيدون فيصح أن يقال: القَرآن والقروء بمثل ذلك، والجواب أن العلم لم يوضع إلا لذات شخص بعينه من غير نظر إلى كونه آدمياً أو غير آدمي، فإذا اجتمع معه سُمِّيَ آخر بذلك الاسم صح تثنيته؛ لأنه من جنسه باعتبار معنى التسمية؛ إذ كل منهما شخص بعينه من غير اعتبار حقيقة ذلك الشخص، وليس المشترك كذلك فالقياس مع الفارق. (قوله: فإن قلت: هذا) مورده قوله: وإلى أنه لا يجوز تثنية الخ؛ أي: ما ذكرنا من عدم جواز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين يشكل بنحو الأبوين بطريق التغليب، وهو أن يرجح أحد المعلومين على الآخر ويطلق لفظ واحد عليهما معاً، ولا بد فيه من نكتتين عامة مشتركة بين الأقسام وهي الاختصار وخاصة بواحد من تلك الأقسام كالتذكير في القمرين والخفة في العمرين، وهو يجري في فنون فقيل: قياسي، وقيل: سماعي فعلم أن المعتبر تغليب الأخف على غيره إلا أن يكون أحد اللفظين مذكراً كما في القمرين، فلا يقال: شمسين، والتفصيل في كتب المعاني. (قوله: قلنا: جاز أن يجعل الأم مسماة باسم الأب الخ) وفيه أنه يلزم أن يكون التثنية للتغليب قياسياً داخلاً تحت ضابطة مع أنه يحفظ ولا يقاس فافهم وفي شرح التسهيل: إن مثنى التغليب ملحق بالمثنى، وليس بمثنى حقيقةً فلا إشكال

(١) أي: اسم.

الاسم[1] بمعنى المسمى[2] به ليحصل مفهوم يتناولها[3]، فيتجانسان[4]، فيثنى[5] باعتباره[6]، فيكون[7] معنى الأبوين المسميين[8] بالأب[9]، وكذا الحال في الشمس بالنسبة إلى القمر[10]. فإن[11] قلت: فليعتبر[12] مثل هذا التأويل[13] في (القُرْءِ[14]) أيضاً[15] بلا احتياج إلى ادعاء اسميته للطهر والحيض، فإنَّه[16] موضوع لكل واحد منهما حقيقة[17] وليؤول[18] بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما[19] فيثنى باعتباره. قلنا: لا شبهة[20] في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام[21] في جواز تثنيته[22] بمجرد اشتراكه اللفظي بينهما، وهو[23] الذي اختلف[24] فيه، والمصنف اختار[25] عدم جوازه[26]،

(١) أي: الأب. (٢) أي: بمعنى من سمي بالأب فيكون اسم الأب مجازاً فيهما. (٣) أي: الأب الحقيقي والادعائي. (٤) أي: الأب والأم. (٥) أي: فيجوز أن يثنى. (٦) أي: باعتبار جعل الاه كالأب ادعاء. (٧) أي: فيجوز أن يكون. (٨) صفة الأبوين. (٩) حقيقة. (١٠) فإن يعتبر الشمس قمراً ويطلق عليها اسم القمر ادعاء. (١١) يرد على هذا الجواب بإبطال السند بدليل لزوم التناقض. (١٢) أمر الغائب. (١٣) بمعنى المسمى به. (١٤) أي: تأويل القرء بمعنى المسمى به ويثنى كما يثنى الأب بالتأويل. (١٥) كالأبوين والقمرين. (١٦) دليل وإثبات لقوله بلا احتياج. أي: اسم قرأ. (١٧) لا ادعاء والحقيقة أقوى. (١٨) مفهوم القرء. (١٩) صفة المفهوم. (٢٠) أي: لا شك. (٢١) أي: البحث. (٢٢) أي: القرء. (٢٣) أي: جواز تثنيته. (٢٤) أي: في الجواز. (٢٥) كالجمهور. (٢٦) أي: عدم جواز تثنية المشترك.

(سيلكوتي). (قوله: ثم يأوّل الاسم بمعنى المسمى به) يعني: بعد أن سمى الأم باسم الأب يأوّل الاسم بمفهوم كليّ؛ أعني: المسمى فيكون فيه مجاز بمرتبتين، وقيل: بمرتبة واحدة فارجع إلى رسالة كلنبوي، فإذا قلت: أبوان فمعناه المسميان بالأب فهما فردان لجنس واحد؛ أعني: المسمى الكلي الشامل لهذين الفردين ولغيرهما وهذا التأويل تكلّف، فالاكتفاء بالمجانسة اللفظية في حدّها غير بعيد (نعمه)، وقوله: فيتجانسان؛ أي: يتحد الأب والأم في الجنسية فيثنى الاسم باعتبار المسمى والمفهوم الكلي الشامل لهما كما مر آنفاً. (قوله: وكذلك الحال في الشمس الخ) يعني: إنما يقال: القمران للشمس والقمر مع عدم الاتحاد في اللفظ؛ لأنه إنما يقال ذلك بعد أن جعل الشمس قمراً بالتأويل المذكور في توجيه تثنية الأبوين، وأما الأبيضان للماء والتمر مع عدم التماثل بينهما في الحقيقة فإنما ذلك لدخولهما تحت نوع فإن الجامع بينهما في نظر الواضع هو البياض (لباب). (قوله: مثل هذا التأويل) أي: تأويل الاسم بالمسمى به ليحصل مفهوم كلي، وقوله: فإنه موضوع الخ علة لعدم الاحتياج إلى الادعاء؛ يعني: أن لفظ القَرأ وضع لكل من الحيض والطهر حقيقة بوضع على حدة فيتأتى مثل التأويل السابق فيه بلا حاجة إلى الادعاء المذكور في اسم الأب، فلم لم يعتبر هذا، وقوله: وليأول بالمسمى بالجزم عطف تفسيري لقوله: فليعتبر. (قوله: في صحة هذا الاعتبار) أي: اعتبار مثل هذا التأويل في لفظ القرأ فإن هذا استعمال اللفظ في المعنى المجازي ولا نزاع في ذلك، بل الكلام إنما هو في جواز تثنية القرأ بمجرد اشتراكه اللفظي بين الطهر والحيض من غير اعتبار هذا التأويل. (قوله: والمصنف اختار عدم جوازه) أي: في شرحه على الكافية، وإن جوّزه شاذاً في إيضاحه شرح المفصل كما قدمناه وإنما اختار عدم جوازه استناداً على أن المشترك له أجناس تؤخذ آحاده فتثنى وتجمع كالقرأين للطهرين، والقروء للأطهار، فلو ثني وجمع باعتبار معانيه المختلفة لأدّى إلى

للتأويل، وفي شرح التسهيل: أن مثنى التكثير؛ نحو: ﴿ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾، ومثنى التغليب ملحق بالمثنى في إعرابه، وليس بمثنى وحينئذٍ لا إشكال. (قوله: لا شبهة في صحة الخ)؛ لأن هذا استعمال اللفظ في المعنى المجازي، ولا نزاع في تثنية اللفظ باعتبار المعنى المجازي. (قوله: والمصنف اختار عدم جوازه الخ) أي: في شرح الكافية، وفي الإيضاح جوزه شاذاً. ولذا قال الشارح: والمصنف متردد في ذلك.

وبهذا[1] الاعتبار[2] صح تثنية الأعلام المشتركة[3] حقيقة[4] أو ادعاء[5] وجمعها[6]. فـ(زَيْدٌ) مثلاً إذا كان علماً لكثرة[7] يؤول بالمسمى بـ(زَيْدٍ) ثم يثنى ويجمع، وكذا[8] (عُمَرُ) إذا صار علماً ادعائياً لأبي بكر يؤول بالمسمى بـ(عُمَرَ) ثم يثنى[9] ويجمع. ورده[10] بعضهم[11] وقال: الأولى أن يقال: الأعلام لكثرة[12] استعمالها، وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد[13] الاشتراك في الاسم، بخلاف أسماء الأجناس. فعلى قول[14] هذا البعض ينبغي أن لا يذكر في تعريف التثنية قوله[15] (من) جنسه. ولمَّا[16] كان آخر الاسم المفرد[17] الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد مما[18] يتطرق[19] إليه التغيير أراد[20] المصنف أن يبين حكم[21] ما يتطرق إليه التغيير، لأنَّ حكم ما[22] وراءه يعلم من تعريف[23] المثنى، فقال[24]: «وَالمَقْصُورُ[25]» أي[26]: الاسم المقصور، وهو[27] ما[28] في آخره ألف مفردة لازمة[29]، ويسمى مقصوراً، لأنَّه محبوس من الحركات[30] والقصر[31] الحبس. «إِنْ كَانَتْ أَلِفُهُ»

(١) متعلق بصح الآتي. (٢) أي: التأويل. (٣) صفة الأعلام. (٤) في صموم المشترك. (٥) مجازاً. (٦) عطف على تثنية الأعلام. (٧) أي: الجماعة. متعلق بأول الآتي. (٨) أي: كزيد. (٩) فيقال: عمران لأبي بكر وعمر. (١٠) أي: تثنية الأعلام المشتركة حقيقة أو مجازاً بهذا التأويل. (١١) نحاة. (١٢) متعلق بيكفي الآتي. (١٣) فاعل يكفي. (١٤) يكن مجرد الاشتراك. (١٥) فاعل يذكر. (١٦) توطئة إلى قول المصنف فالمقصور .الخ. (١٧) صفة الاسم. (١٨) خبر كان. (١٩) أي: يعرض. (٢٠) جواب لما. (٢١) أي: المفرد الذي أراد تثنيته. (٢٢) أي: الاسم المفرد. (٢٣) لكون ذلك الآخر قابلاً للحركة. (٢٤) مصنف. (٢٥) الفاء للتفسير. هندي. (٢٦) وإنما فسر بهذا التفسير إشارة إلى أنَّ موصوفه محذوف. (٢٧) هذا تعريف الاسم المقصور. (٢٨) أي: الاسم المفرد. (٢٩) احتراز عن المقرونة بهمزة فإنها ممدودة. (٣٠) أي: لا يقبل الحركة. (٣١) في اللغة.

فَالمَقْصُورُ[1] إِنْ كَانَتْ أَلِفُهُ[2]

(١) أي: الاسم المقصور وهو ما في آخره ألف مفردة لازمة.
(٢) أي: الف المقصورة.

(قوله: يأول بالمسمى الخ) وهذا التأويل ثابت في نظر المتكلم مخطر بباله إذ العلمية تنافي الاستعمال في أكثر من واحد، وإذا أولت به وزالت علميتها صارت كأسماء الأجناس إلا أن أسماء الأجناس مشتركة في أمر معنوي محقق وهذه مشتركة في أمر مقدر، وهو كونها مسمى به ولأجل زوال العلمية التزموا إدخال اللام تعويضاً عنها، فإن قيل: إذا كانت تثنيتها باعتبار تنكيرها وهو شاذ فتكون تثنيتها أيضاً شاذة وليس كذلك، فالجواب: أن تنكير العلم غير ضروري؛ لأنه يمكن استعماله علماً في كل موضع فجعله نكرة في غير ضرورة إخراج له عن أصله فيكون شاذاً بخلاف مثناه فإنه لا يمكن استعماله علماً؛ لأن التثنية تنافي العلمية فلا يلزم من شذوذ ما يمكن إجراؤه على أصله شذوذ ما لا يمكن إجراؤه على أصله، وبما ذكرنا ظهر الفرق بين مثنى التغليب في أسماء الأجناس وبين مثنى الأعلام المشتركة حقيقة أو ادعاء بكون التأويل في نظر المتكلم في الثاني دون الأول. (قوله: أن لا يذكر الخ) ليشتمل تثنية أسماء الأجناس والأعلام. (قوله: حكم ما يتطرق الخ) لتظهر نكتة وضع الظاهر موضع الضمير. (قوله: أي: الاسم المقصور) أشار بتقدير الاسم إلى أن المقصور في الاصطلاح لا يكون إلا اسماً فلا يقال: رمى لمقصور. (قوله: ألف مفردة لازمة) أي في الاصطلاح نقل عنه أن قوله: مفردة احتراز عن الألف المقرونة بهمزة كحمراء، وقوله: لازمة احتراز عن مثل زيد الخ إذا وقفت عليه. (قوله: محبوس من الحركات) لكون إعرابه تقديرياً. (قوله: لأنه ضد الممدود

اللبس فإنه إذا قيل: قرأن مثلاً لا يدري أطهران أم طهر وحيض بخلاف العَلَم فإنه ليس له جنس تؤخذ آحاده فتثنى وتجمع حتى إذا ثني أو جمع باعتبار معانيها المختلفة أورث اللبس (نعمه). (قوله: وبهذا الاعتبار صح الخ) وهو اعتبار تأويل الاسم بالمسمى ليحصل ذلك المفهوم الكلي، وقوله: حقيقة أو ادعاء الأول كالزيدين والثاني كالعمرين والحسنين، وقوله: لكثرة؛ أي: لأشخاص كثيرة. (قوله: يأوّل بالمسمى بزيد حقيقةً) وقوله: يأول بالمسمى بعمر؛ أي: حقيقة أو مجازاً، وإنما يأوّل العلم حين التثنية والجمع بالمسمى به؛ لأن العلمية تنافي الاستعمال في أكثر من واحد وبالتأويل يصير كأسماء الأجناس إلا أن أسماء الأجناس مشتركة في أمر محقق وهذه في أمر مقدر؛ وهو كونها مسمى به، ولأجل زوال العلمية التزموا إدخال اللام تعويضاً عنها (سيلكوتي). (قوله: ورده بعضهم) أي: ردّ هذا التأويل بعضهم بأنه قليل بخلاف تثنيته وجمعه، قال أبو البقاء: يكفي لتثنية الأعلام وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم؛ أي: في اللفظ بدون الاشتراك في الجنس والحقيقة لكثرة استعمالها ولكون الخفة مطلوبة فيها بخلاف أسماء الأجناس حيث لا يكفي فيها مجرد الاشتراك في الاسم، وقال العصام: إن غرض الواضع من وضع العلم مجرد التمييز بالاسم بخلاف وضع أسماء الأجناس فإن الغرض منه تمييز الأفراد بمفهوم يحضر بالاسم، فلذا كثرت تثنية العَلَم دون اللفظ المشترك بهذا التأويل. (قوله: ينبغي أن لا يذكر الخ) أي: ليشمل التعريف تثنية أسماء الأجناس والأعلام المشتركة حيث صح تثنيتها كما عرفت فتأمل. (قوله: فقال: فالمقصور الخ) أي: بالاسم الظاهر دون أن يقول: وهو مع أن المقام للضمير والفاء للتفسير على ما في

منقلبة[1] «عَنْ وَاوٍ» حقيقة، كـ (عَصَوَانِ) أو حكماً بأن كان مجهول[2] الأصل[3]، ولم يُمَل[4] كـ (إلَوَانِ[5]) في المسمى[6] بـ (إلَى). «وَ[7]هُوَ[8] ثُلَاثِيٌّ» أي: والحال أنَّ ذلك المقصور[9] ثلاثي، أي: غير ما فيه أربعة أحرف فصاعداً من[10] الرباعي والثلاثي المزيد فيه. «قُلِبَتْ[11]» ألفه «وَاواً[12]» اعتباراً[13] للأصل حقيقة[14] أو حكماً، وخفة الثلاثي بخلاف ما[15] فوقه حيث[16] لا يرد[17] فيه[18] لمكان[19] الثقل. «وَإِلَّا[20]» أي: وإن لم يكن[21] كذلك[22] بأن كان[23] ألفه عن ياء، حقيقة كـ (رَحَيَانِ) في (رَحَى[24])، أو حكماً بأن كان[25] مجهول الأصل[26]، أو عديمه، و[27]قد أُميل[28] كـ (مَتَيَانِ[29]) في (مَتَى[30]) حيث جاء (مَتَّى[31]) مما لا[32]، أو كان[33] على أربعة

(١) وهذا التقدير إشارة إلى أنَّ قوله من واو خبر كان. (٢) أي: ذلك الألف. (٣) أي: لم يعرف له أصل في الواو والياء. (٤) أي: ذلك بالألف إلى الياء. (٥) تثنية إلى. (٦) فإن لم يسم لا يقبل التثنية لتوغله في معنى الحرف بالتضمن. (٧) حال. (٨) راجع إلى ضمير المجرور في ألفه. (٩) أي: الابعد المقصور. (١٠) بيان لما. (١١) جواب إن. (١٢) نحو: عصوان ولم يحذف لالتقاء الساكنين لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالإضافة. (١٣) علة قلبت. (١٤) منصوب بنزع الخافض. (١٥) أي: المقصور. (١٦) علة الخلاف. (١٧) أي: الألف إلى الواو. (١٨) أي: فيما فوق الثلاثي. (١٩) لوجود. (٢٠) عطف على قوله: وإن كان. (٢١) أي: المقصور. (٢٢) كما ذكر. (٢٣) فيه المتح. (٢٤) وألفه قلبت من الياء في الحقيقة ومعلوم الأصل. (٢٥) ألف. (٢٦) في لغة العرب. (٢٧) حال. (٢٨) أي: الألف إلى الياء. (٢٩) مثال لمعدوم الأصل. (٣٠) أي: في تثنية متى. (٣١) في قراء المتواتر. (٣٢) حال. (٣٣) أي: الاسم المقصور.

الهندي، وفي بعض النسخ: بالواو والمقصور مشترك بين الألف وما[1] فيه الألف اللازم لفظاً أو تقديراً مثل: فتى، فقول الشارح: أي الاسم المقصور تعيين للمعنى المراد من اللفظ المشترك، وفيه إشارة إلى أن مثل رمى لا يسمى مقصوراً في الاصطلاح. (قوله: مفردة لازمة) في الهامش مفردة احتراز عن ألف مقرونة بهمزة كحمراء فإنها ممدودة، وقوله: لازمة احتراز عن مثل ألف زائدة إذا وقفت عليه انتهى؛ أي: مثل زيداً في حال الوقف فإنه لا يسمى مقصوراً. (قوله: محبوس عن الحركات) لكون إعرابه تقديرياً في الأحوال الثلاث، والقصر على هذا بمعنى الحبس ومنه: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ ﴿٧٢﴾﴾، كما أنه على التوجيه الأول بمعنى خلاف المدّ، وقوله: كعصوان الظاهر كعصا وإلى بصيغة الإفراد. (قوله: بأن كان مجهول الأصل) تصوير للانقلاب الحكمي؛ أي: بأن لم يعلم أنّ أصله واو أو ياء سواء كان له أصل في الواقع أو لا، وقوله: ولم يمل بصيغة المجهول من الإمالة؛ أي: ولم يتحقق فيه الإمالة وهي عبارة عن أن تميل بالفتحة؛ نحو: الكسرة، وبالألف؛ نحو: الياء (شرح لباب)، وإنما كان في حكم المنقلب عن الواو؛ لأنه إذا كان مجهول الأصل، ولم تمل تلك الألف؛ نحو: الياء الدال على كونها منقلبة عنه فكأنه انتفى عنه لوازم كونها ياءً في الأصل، فلزم أن يكون واواً في الأصل (نعمه). (قال المصنف: وهو ثلاثي) أي: والمقصور ذو أحرف ثلاثة لا الثلاثي الاصطلاحي حتى يشمل الثلاثي المزيد فيه الذي يكون أكثر من ثلاثة أحرف كالمصطفى فإن ألفه تقلب عند التثنية ياء لا واواً فيخرج عن هذه الضابطة، وقوله: من الرباعي؛ أي: المجرد بيان لما لا للغير. (قوله: أي: غير ما فيه أربعة الخ) إشارة إلى ما ذكرناه آنفاً من أن المراد بالثلاثي معناه اللغوي لا

(١) وعلى هذا يكون ملحقة بفتح الحاء، فافهم.

مُنْقَلِبَةٌ عَنْ وَاوٍ[1] وَهُوَ[2] ثُلَاثِيٌّ قُلِبَتْ وَاواً وَإِلَّا

(١) أي: حقيقة كعصوى أو حكماً كألوان في المسمى بإلى.
(٢) أي: والحال ذلك المقصور ذو أحرف ثلاثة قلبت ألفه واواً باعتبار للأصل حقيقة أو حكماً.

الخ) أي: مشتق من القصر المتعدي مصدر قصره يقصره بمعنى: ضد المد والحبس، وأما القصر كمنب خلاف الطول فهو لازم مصدر قصر ككرم لا يمكن بناء المقصور منه. (قوله: كعصوان الخ) الظاهر كعصا وكإلى بدل قوله: كعصوان وألوان في المسمى بإلى فإن عصوان وألوان مثالان للتثنية لا للمقصور الذي ألفه منقلبة عن واو حقيقية أو حكماً وأن يورد كعصوان وألوان بعد قوله: قلبت ألفه واواً، وكذا الكلام في رحبان ومتيان، وإنما كان أصل ألف عصا واواً حقيقة لقولهم: عصوته؛ أي: ضربته بالعصا. (قوله: مجهول الأصل) أي: غير معلومه سواء كان له أصل في الواقع أو لا، وللإشارة إلى إرادة معنى العام أورد المثال من عديم الأصل فإن الألف في الأسماء المريقة في البناء كمتى وإذا وإلى لا أصل لها، وهي الأسماء المتمكنة لها أصل وهو محل الإعراب، وهو قد يكون معلوماً وقد لا يكون معلوماً. (قوله: ولم يمل الخ) هكذا وقع في التسهيل وقيده في الرضي بأن لا يكون هناك سبب للإمالة غير انقلاب الألف عن الياء وفيه أنه حينئذٍ يكون معلوم الأصل. (قوله: أي: غير ما فيه الخ) أي: المراد بالثلاثي المعنى اللغوي؛ أي: ذو ثلاثة أحرف لا الاصطلاحي، وهو ما تكون حروفه الأصلية ثلاثة. (قوله: من الرباعي الخ) بيان لما. (قوله: قلبت ألفه واواً) ولم تحذف لالتقاء الساكنين؛ لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالإضافة.

أحرف فصاعداً، أصلية[1] كانت الألف كـ (الأَعْلَى[2]) وَ(المُصْطَفَى[3]) أو زائدة كـ (حُبْلَى[4]). «فَبِالْيَاءِ[5]» أي: فألفه مقلوبة بالياء، اعتباراً[6] للأصل فيما[7] أصله الياء حقيقة أو حكماً، وتخفيفاً[8] فيما[9] زاد على ثلاثة أحرف. و[10]الاسم «الْمَمْدُودُ إِنْ كَانَتْ هَمْزَتُهُ أَصْلِيَّةً» أي: غير زائدة، ولا منقلبة عن أصلية أو زائدة «ثَبَتَتْ» الهمزة في الأشهر[11] لأصالتها كـ (قُرَّاءٍ) بضم القاف وتشديد الراء لجيد القراءة وللتنسك[12] من[13] (قَرَأَ) إذا تنسك[14]. وحكى أبو علي عن بعض العرب قلبها[15] واواً، نحو: (قُرَّاوَانِ) «وَإِنْ كَانَتْ» الهمزة «لِلتَّأْنِيثِ[16]» أي منقلبة عن ألف التأنيث كـ (حَمْرَاءَ) فإنَّ أصلها[17] كان (حَمْرَاا) بألفين: إحداهما[18]: للمد في الصوت[19]. والثانية: للتأنيث. فقلبت الثانية[20] همزة لوقوعها[21] طرفاً بعد[22] ألف زائدة. «قُلِبَتْ[23] وَاواً» فيقال: (حَمْرَاوَانِ) لأنَّ الهمزة حرف ثقيل من[24] جنس الألف فينبغي أن لا تقع[25] بين الألفين[26] مع أنَّها غير أصلية، و[27]الواو[28] أقرب إلى الهمزة من الياء، لثقلها[29]، ولهذا[30] قلبت الواو همزة في مثل (﴿أُقِّتَتْ﴾[31])، و(أَجُوه[32]). وربما صححت فقيل[33]: (حَمْرَاءَانِ[34])، وحكى المبرد عن المازني: قلبها[35] ياء، نحو: (حَمْرَايَانِ). والأعرف قلبها[36] واواً[37] «وَإِلَّا» أي: وإن لم تكن الهمزة أصلية ولا للتأنيث بأن تكون للإلحاق كـ (عِلْبَاءٍ[38]) فإنَّ[39] همزته للإلحاق بـ (قِرْطَاسٍ[40]) أو منقلبة عن واو، أو ياء أصلية كـ[41](كِسَاءٍ و(رِدَاءٍ[42]) فإنَّ[43] أصلهما (كِسَاوٍ، ورِادَى) «فَالْوَجْهَانِ» المذكوران

(١) لغير كانت قدمت عليها. (٢) من العلو. (٣) من الصفوة. (٤) فألفه حرف التأنيث وليست من الكلمة لأنَّ أصله حبل. (٥) جملة جزائية. (٦) دليل مقلوبة - بيان لوجه انقلابه. (٧) أي: الألف. (٨) أي: لكون الياء أخف من الواو. (٩) أي: إذا كان أصل الاسم واوياً. (١٠) عطف على المقصور. (١١) أي: في الاستعمال الأشهر. (١٢) أي: المتعبد. (١٣) مأخوذ. (١٤) أي: تعبد. (١٥) أي: الهمزة. (١٦) والظرف خبر كان. (١٧) أي: أصل حمراء. (١٨) بدل من الفين. (١٩) ليست بتأنيث. (٢٠) أي: الألف الثانية. (٢١) أي: الألف الثانية. (٢٢) ظرف وقع. (٢٣) أي: الهمزة. جملة جزائية. (٢٤) والظرف حال من ضمير ثقيل أو خبر بعد خبر لأنَّ. (٢٥) أي: الهمزة. (٢٦) أحدهما للممدودة والثانية ألف التثنية. (٢٧) حال. (٢٨) إشارة إلى وجوب الانقلاب. (٢٩) تعليل لأقرب. (٣٠) أي: ولكون الواو أقرب إلى الهمزة من الياء. (٣١) أصله: وقتت بمعنى رفعت. (٣٢) أصله: وجوه. من الأسماء. (٣٣) في تثنية حمراء. (٣٤) وهو غير مشهور. (٣٥) أي: الهمزة للتأنيث. (٣٦) أي: الهمزة. (٣٧) وهو اختيار المصنف. (٣٨) العلباء عصب العنق، وهما علباوان بينهما نبت العرق. (٣٩) علة. (٤٠) أي: بلفظ قرطاس في الوزن. (٤١) أصله كساو. (٤٢) أصله رداو. (٤٣) علة منقلبة.

فَبِالْيَاءِ وَالْمَمْدُودُ إِنْ كَانَتْ هَمْزَتُهُ أَصْلِيَّةً ثَبَتَتْ وَإِنْ كَانَتْ لِلتَّأْنِيثِ قُلِبَتْ وَاواً وَإِلَّا فَالْوَجْهَانِ

(قوله: أي: فألفه مقلوبة بالياء الخ) لم يقل: فقلبت ألفه بالياء مع أنه الموافق لما سبق إشارة إلى ثبوت هذا الحكم وتقرره بحيث لا خلاف فيه لأحد بخلاف الحكم السابق فإن فيه خلاف الكسائي حيث ذهب إلى أن الألف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الأول كالضحى أو مكسورة كالربا وجب قلبها ياء لئلا تتثاقل الكلمة بالواو في العجز مع الضمة والكسرة في الصور، ولهذه النكتة لم يقل المصنف رحمه الله: وإلا ياء مع أنه أخصر وأوفق للسابق؛ لأن تقديره قلبت ياء. (قوله: أي: غير زائدة الخ) فالأصلية بمعنى الثابتة في محل ليخرج عنها الأقسام الثلاثة لا بالمعنى المتعارف وهو ما تكون في مقابلة الفاء والعين واللام فإنه لا يخرج حينئذٍ ما تكون منقلبة عن أصلية. (قوله: كقراء بضم القاف) هذا مخالف لما في القاموس من أن القراء ككتان لحسن القراءة، وكرمان للمتنسك، ولعل الشارح لم يطلع على ذلك. (قوله: فينبغي أن لا تقع الخ) العرفي، وهو ما يكون حروفه الأصلية ثلاثة (سيلكوتي). (قال المصنف: قلبت ألفه واواً) أي: ردت عند التثنية إلى أصلها وهو الواو، ولم يحذف للساكنين لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالإضافة، وبعدما ردّت إلى الأصل سلمت الواو والياء ولم يقلب ألفاً لئلا يعاد إلى ما فرّ منه من الالتباس (رضي)، وقوله: وخفة الثلاثي بالجر؛ أي: واعتباراً بخفته فلم يستثقل معه الواو. (قوله: حيث لا يرد فيه) أي: لا يردّ الألف فيما فوق الثلاثي إلى الواو إذا كانت عن واو كما في الأعلى لوجود الثقل فيه، وقوله: أي: وإن لم يكن كذلك؛ أي: وإن لم يجمع الشرطين، وهما كونه ثالثاً، وعن واو فلا نقلب ألفه واواً بل إلى الياء؛ نحو: مصطفيان وحبليان، فقوله: بأن كان ألفه منقلبة عن ياء إشارة إلى انتفاء الشرط الأول، وقوله: أو كان على أربعة أحرف الخ إشارة إلى انتفاء الشرط الثاني. (قوله: بأن كان مجهول الأصل أو عديمه) أي: عديم الأصل بأن يكون ألفه أصلية غير منقلبة، ولكن جاء من العرب إمالتها كَمَتيان في المسمى بمتى، وإما مجهولة الأصل فهي التي تقع في ممكن الأصل ولم يعرف أصلها (نعمه) كخساً بمعنى: فرد (رضي). (قوله: أو زائدة كحبلى) أي: غير منقلبة عن واو ولا عن ياء، بل زائدة للتأنيث كحبلى

أو للاسحاق كأرطي، أو للتكثير كقبعثرى، وقوله: تخفيفاً فيما زاد الخ؛ وذلك لأن قلبها إلى الياء أخف من قلبها إلى الواو. (قوله: والاسم الممدود) وهو الاسم المتمكن الذي كان بعد الألف في آخره همزة ككساء ورداء، وفي شرح اللباب الاسم الممدود هو الذي حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة كحمراء وصحراء، وتسمى ممدودة لزيادة الألف هنا بواسطة وقوع الهمزة بعدها، وقوله: أي: غير زائدة كهمزة عِلباء الزائدة للإلحاق ولا منقلبة عن أصلية واو أو ياء ككساء ورداء أو عن زائدة كما سيأتي في حمراء فالأصلية؛ بمعنى: الثابتة في محل لا بالمعنى المتعارف ليخرج عنها هذه الأقسام الثلاثة. (قوله: كقراء بضم القاف) فاعلم أنه إما صيغة مبالغة لجيد القراءة أو المتنسّك أو جمع قارئ والكل يثنّى مع ثبوت الهمزة في الأشهر مثل وضّاء كذا قالوا، وأما ما ذكره الشارح فمخالف لما في القاموس. (قوله: قَلْبَها واواً) أي: قلب الهمزة الزائدة في المثنى واواً وهو خلاف الأشهر. (قوله: فإن أصلها كان حمرا بألفين) كانت في الأصل في آخره ألف زيدت عليها ألف أخرى لتكثير أبنية التأنيث ثم قلبت الثانية همزة كما في الشرح، وقد مر في بحث غير المنصرف. (قوله: فيقال: حمراوان الخ) كراهة ثبوت صورة علامة التأنيث في الوسط، وتثبت التاء ضرورة رفع اللبس. (قوله: والواو أقرب إلى الهمزة من الياء) يعني: إنما لم تقلب ياءً لما بين الهمزة والواو من التقارب في الثقل، فهي نظيرة للهمزة؛ ولأنه نقيض الهمزة من جهة المخرج؛ لأنها من أقصى الحلق، والواو من مبدأ الشفة فمن حمل النقيض على النقيض (شرح لباب). (قوله: في مثل ﴿أُقِّتَتْ﴾) وقد قرئ: ﴿وإذا الرسل وقتت﴾ بالواو وبالهمزة بدلاً منها؛ أي: جمعت لوقت، وقوله: وربما صحّحت؛ أي: أثبتت الهمزة من صحّ بمعنى ثبت، قال الشاعر:

صَحَّ عِنْدَ النَّاسِ أَنِّي عَاشِقٌ

الخ، وقوله: بأن تكون للإلحاق؛ أي: زائدة للإلحاق لا للتأنيث مثل: علباء بكسر العين؛ بمعنى: عَصب العنق. (قوله: فالوجهان المذكوران) أعني: القلب والإثبات جائزان والمتبادر تسوية الأمرين لكن في الرضي: أن إبدال همزة الإلحاق أولى من الإثبات، وفي نحو: رداء بالعكس.

أي: مبالغة في الهرب عن اجتماع الأمثال. (قوله: لثقلها) أي: ثقل الواو وتعليل لأقرب. (قوله: بأن تكون للإلحاق الخ) لم يقل أو زائدة مع أنه الموافق لما تقدم من قوله غير زائدة لا منقلبة عن أصلية أو زائدة إشارة إلى أن الزيادة في الممدود لا تكون إلا للإلحاق بخلاف الزيادة في المقصور فإنها تكون للإلحاق وللتكثير كما مر. (قوله: كعلباء) العلباء: عصب العنق، وهما علباوان بينهما منبت المرف صحاح كذا نقله عنه. (قوله: فالوجهان المذكوران جائزان) إلا أن إبقاء الأصلية أولى من قلبها حتى لم يذكر سيبويه فيها إلا الإثبات وإبدال الملحقة واواً أولى من إثباتها.

جائزان. أحدهما: ثبوت الهمزة وبقاؤها، لأنَّ[1] الهمزة في الصورة الأولى منقلبة عن واو أو ياء[2] ملحقة[3] بالأصل، وفي الأخرى[4] عن أصلية، فشابهتا[5] همزة (قُرَّاء) فثبتت[6] في الصورتين[7]، كما في (قرَّاء). وثانيهما[8]: قلب الهمزة واواً، لأن عين الهمزة في الصورتين ليست[9] بأصلية فشابهت[10] همزة (حمراء) فانقلبت[11] مثلها واواً. وفي الترجمة[12] الشريفية[13] أنَّ اللازم من هذه العبارة أنَّه[14] لا يجوز أن يقال: في (رداء[15]) إلا (رداءان[16]) بالهمزة أو (رداوان) بالواو، ولكن المشهور[17] (ردايان)

(١) عطف تفسير للإشارة إلى أنَّ الثبوت ههنا هو البقاء. (٢) لأنَّ الحرف الذي للإلحاق يكون في حكم الحروف الأصلية. (٣) بصيغة اسم الفاعل. (٤) أي: كون الهمزة منقلبة عن واو أو ياء. (٥) تلك الهمزة. (٦) الهمزة. (٧) في صورة الإلحاق وصورة الانقلاب عن الواو أو الياء أصلية. (٨) أي: ثاني الوجهين الجائزين. (٩) خبر إنَّ. (١٠) أي: الهمزة في المثالين. (١١) جواب شرط محذوف أي: إذا كان. (١٢) أي: كتب في الترجمة. (١٣) كتاب منسوب إلى السيد الشريف. (١٤) شأن. (١٥) في المهموز الذي أصل همزته ياء لا يجوز في تثنيته إلَّا. أيوبي. (١٦) أحد الوجهين. (١٧) عند السيرافي.

(قوله: ملحقة) صيغة اسم الفاعل نقل عنه هكذا في عبارة الرضا،
ويفهم منه أن الحرف الزائد للإلحاق أولاً في مثل علبا هو الواو والياء،
ثم عوض عنه الهمزة.

(قوله: لأن الهمزة في الصورة الأولى) أي: في صورة كونها للإلحاق كما في علباء، وقوله: ملحقة خبر أن وهو بكسر الحاء المهملة؛ لأنها ألحقت مدخولها بنحو قرطاس، وأما قوله: منقلبة عن واو أو ياء فحال معترضة بين اسم إن وخبرها، وفائدتها بيان أن ألف الإلحاق لا تكون إلا منقلبة إما عن واو أو ياء، وقيل: والمعنى[1] إن ألف الإلحاق حال كونها منقلبة ملحقة بالحرف الأصلي حيث إنها وقعت مقابلة له فكأنها أصلية (نعمة). (قوله: وفي الأخرى عن أصلية) أي: والهمزة في الصورة الأخرى منقلبة عن أصلية واوٍ أو ياء فشابهتا[2] في الصورتين الهمزة الأصلية في نحو: قُرَّاء من حيث إن أحدهما ملحقة بحرف الأصل والأخرى منقلبة عن حرف أصل. (قوله: لأن عين الهمزة) أي: ذاتها ليست بأصلية فيهما، بل الحرف الأصلي هو الذي وقعت مقابلة له أو منقلبة عنه فلعدم أصالتها شابهت بما ليس بأصلي كحمراء (نعمه)، فقوله: فشابهت همزة حمراء؛ أي: شابهت الهمزة في الصورتين همزة حمراء من حيث إنهما[3] ليستا بأصليتين كما أنها كذلك (شرح لباب). (قوله: فانقلبت مثلها واواً) أي: إلى الواو؛ لأن انقلب لازم ففيه حذف وإيصال فافهم. (قوله: وفي الترجمة الشريفية) بفتح الجيم مصدر من باب دحرج؛ أي: في الترجمة المنسوبة إلى الشريف الجرجاني قدس سره؛ وهو الشرح الفارسي الذي ترجم به المحقق الشريف ألفاظ الرسالة الكافية مع زيادة أبحاث (نعمه)، وقد طُبِعَتْ في المطبعة العامرة بقسطنطينية من طرف بعض الأفاضل في أثناء تبييض الفقير هذه الحاشية. (قوله: إنه لا يجوز أن يقال الخ)؛ وذلك لأن لام الوجهان للعهد كما رمز[4] إليه الشارح، والمعهود سابقاً هو إبقاء الهمزة وقلبها واواً (نعمه)، وقوله: لكن المشهور الخ من عبارة تلك الترجمة الشريفة، وأما قوله: فكان ينبغي فمن كلام شارحنا هذا، وفي شرح العصام ما توضيحه أنه لو صح ما في الترجمة لكان مبنياً على ما في الرضي من أن المبدلة من أصلٍ قد تقلب ياءً ولا يقاس عليه خلافاً للكسائي، فما قيل: إن الصحيح حينئذٍ أن يقول: المصنف فوجهان ليحمل على الإثبات والردّ إلى الأصل، وأما قوله: فالوجهان فهو يفيد أنّ الأمر منحصر في الردّ إلى الواو والإثبات مع أن المنقلب عن الياء لا يكون إلاّ ياء لاشتهار ردايان فليس بشيء لجواز أن يكون ردايان شاذاً لا يقاس عليه.

(١) أي: الهمزتان.
(٢) أي: الهمزتان.
(٣) بقوله: المذكورتان.
(٤) كما في كساء ورداء. (٥) في اسم الفاعل. (٦) أي: أمران.

بالياء. فكان[1] ينبغي أن يقول المصنف: (وإلَّا فوجهان) بغير لام العهد ليكون[2] عبارة عن إثبات الهمزة وردها[3] إلى الأصل[4]، لا الإشارة إلى الوجهين المذكورين[5] كما هو[6] المتبادر من اللام، لكنَّا قد تصفحنا كتب الثقاة[7]، كالمفصل[8] والمفتاح[9] واللباب[10]، فما[11] وجدنا فيها[12] أثراً[13] مما حكم باشتهاره[14] غير[15] ما وقع في شرح الرضي من[16] أنَّه[17] (قَدْ تُقْلَبُ المُبْدَلَةُ[18] مِنْ أَصْلِ يَاءٍ) وهذا أعم من أن يكون هذا الأصل[19] واواً[20] أو ياءً[21]. «وَيُحْذَفُ نُوْنُهُ» أي: نون التثنية «لِلإِضَافَةِ[22]» أي: لأجل الإضافة، إذ[23] النون[24] لقيامها[25] مقام التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها[26] والإضافة توجب الاتصال والامتزاج[27] فيتنافيان[28]. «وَحُذِفَتْ[29] تَاءُ التَّأْنِيْثِ» التي قياسها أن لا تحذف عن آخر المثنى كـ(شَجَرَتَانِ) و(تَمْرَتَانِ). «فِي[30] خُصْيَانِ[31] وَأَلْيَانِ[32]» على خلاف القياس،

(١) إذا كان اللازم من كلامه مخالفاً لما هو المشهور. شأن. (٢) علة يقول. لفظ وجهان. (٣) أي: الهمزة. (٤) وهو الوجه الثاني. (٥) أي: إثبات الهمزة وقلبها واواً. (٦) أي: كونه إشارة إلى المذكورين. (٧) جمع ثقة وهي ما يعتمد عليه. (٨) للزمخشري. (٩) للسكاكي. (١٠) للبيضاوي. (١١) نفي. (١٢) أي: في تلك الكتب. (١٣) أي: دلالة خفية فضلاً عن الظاهر. (١٤) صاحب الترجمة. (١٥) صفة أثراً. (١٦) بيان لما. (١٧) شأن. (١٨) أي: الهمزة. (١٩) أي: أصل المبدلة. (٢٠) ككساء. (٢١) نحو: رداء. (٢٢) علة يحذف. (٢٣) علة الحذف بالإضافة. (٢٤) أي: نون التثنية. (٢٥) متعلق بتوجب الآتي. (٢٦) عطف تفسير تمام. (٢٧) عطف تفسير. (٢٨) أي: الإضافة والنون. (٢٩) عطف على جملة يحذف وقبل: استئناف. (٣٠) متعلق بحذفت. (٣١) تثنية خصية. (٣٢) خاصة تثنية ألية.

(قوله: وردّها إلى الأصل) أعم من أن يكون واواً[1] أو ياء، وقوله: كما هو المتبادر قيد للمنفي؛ يعني: الإشارة إلى المعهود متبادر من اللام على ما في كتب الأصول، وفي بعض النسخ: من الكلام بدل من اللام. (قوله: قد تصفحنا كتب الثقات) أي: نظرنا في كتبهم يقال: تصفح الشيء إذا نظر إلى صفحاته، والثقات: بكسر الثاء وفي آخره تاء طويلة جمع ثقة؛ بمعنى: ما يعتمد عليه، وفي المطالع النصرية أن تاء الجمع السالم تاء تأنيث لا هاؤه، وإنها تكتب بالتاء المبسوطة لا المربوطة، ولو كان ذلك الجمع صفة لمذكر مثل: ثقات جمع ثقة صفة للشخص الموثوق به، وفي آخر سُلَّم المنطق:

وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الثِّقَاتِ
السَّالِكِيْنَ سُبُلَ النَّجَاةِ

وقد غلط بعض الناس في رسم هذا الجمع فكتبه بالهاء كأنه توهم أنه مثل ثقاة أو قضاة فليحفظ، وقوله: مما حكم؛ أي: السيد الشريف. (قوله: وهذا أعم الخ) يعني: ما في الرضي أعم فلا يدل على المدعي الخاص فالتقريب غير تام. (قال المصنف: ويحذف نونه بالإضافة) أي: وجوباً، وقد تحذف جوازاً في الصفة العاملة إذا كانت مع اللام كقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةَ﴾، وقال الشاعر:

والحافِظُو عَوْرَةَ العَشِيْرَةِ
وسيأتي[2] وقد تسقط للضرورة كقوله:

هُمَا[3] خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ
وإِمَا دَمٌ والقَتْلُ بالحُرِّ أَجْدَرُ

(رضي). (قوله: التي قياسها أن لا تحذف) اعلم أن تاء التأنيث لا تسقط في التثنية لشدة اتصالها بالكلمة فيقال: ضاربتان وتمرتان في ضاربة وتمرة إلاَّ في كلمتين، وهما

(١) أي: على الآحاد منفردة؛ بمعنى: كل فرد فرد.

وَتُحْذَفُ نُوْنُهُ[1] لِلإِضَافَةِ[2] وَحُذِفَتْ تَاءُ التَّأْنِيْثِ فِي خُصْيَانِ وَإِلْيَانِ

(١) أي: نون التثنية.
(٢) أي: لأجل الإضافة.

(قوله: تصفحنا الخ) ونقل عنه فعبارة المفصل هكذا وما آخره همزة لا يخلو همزته، إما أن يسبقها الألف أو لا، فالتي يسبقها الألف على أربعة أضرب: أصلية كقراء، ومنقلبة عن حرف أصلي كرداء وكساء، وزائدة في حكم الأصلية كعلباء، ومنقلبة عن ألف التأنيث كحمراء، وإن هذه الأخيرة تقلب واواً لا غير. والقياس في البواقي أن لا تقلبن وقد أجيز القلب أيضاً، وعبارة المفتاح هكذا. وأما الممدودة فإن كانت للتأنيث قلبت همزتها واواً، وإلا لم تقلب سواء كانت أصلية كقراء أو منقلبة عن حرف أصلي ككساء أو عن الجاري ومجرى الأصل وهو أن تكون للإلحاق كعلباء وقد رخص في القلب، وعبارة اللباب موافقة لما في المتن. (قوله: وهذا أعم الخ) فلا يدل على تخصيص جواز القلب بالياء في رداء فضلاً عن أن يكون مشهوراً. (قوله: من آخر المثنى الخ) أي: عن آخر مفرد المثنى.

مع جواز إثباتها فيهما على القياس اتفاقاً. ووجه[1] حذفها فيهما: أنَّ كل واحدة من[2] (الخُصْيَيْنِ وَالأُلْيَيْنِ) لما اشتد اتصالهما[3] بالأخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها[4] بدونها[5] صارتا[6] بمنزلة مفرد. وتاء التأنيث لا تقع في حشوة[7]. وقيل[8]: (خُصْيّ) و(أَلْيٌ[9]) مستعملان. وهما لغتان في (خُصْيَة، وأَلْية) وإن كانتا[10] أقلَّ استعمالاً منهما. ولما كان حذف النون[11] قاعدة[12] مستمرة أتى[13] في بيانه[14] بالفعل المضارع[15] المفيد[16] للاستمرار، بخلاف حذف تاء التأنيث، إذ[17] ليس له قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة[18] مخصوصة[19]، فلهذا[20] أتى[21] في بيانه بالفعل الماضي[22]. «(المَجْمُوعُ)» «مَادَلَّ»

(١) بيان لتخصيص العدول عن القياس لهذين اللفظين. (٢) الكائن. (٣) أي: اتصال كل واحد من خصي وألية إلى خصي وألية. (٤) أي: بكل واحد من الخصية أو الألية. (٥) أي: بدون الآخر. (٦) جواب لما. أي: كل واحد من اللفظين. (٧) أي: وسط المفرد. (٨) وجه آخر. (٩) بغير تاء. (١٠) هاتان اللغتان. (١١) في حال الإضافة. (١٢) خبر كان. (١٣) جواب لمّا. مصنف. (١٤) أي: في بيان حذف النون. (١٥) أعني بحذف. (١٦) صفة المضارع. (١٧) علة خلاف. (١٨) أي: موضع. (١٩) أي: خصيان وألیان. (٢٠) أي: ولكونه واقعاً على خلاف القياس. (٢١) مصنف. (٢٢) حيث قال: وحذفت.

المَجْمُوعُ مَا دَلَّ

(قوله: اتصالها) أي: اتصال كل واحدة بالأخرى. (قوله: بحيث لا يمكن الانتفاع بها) أي: كل واحدة بدونها؛ أي: بدون الأخرى. (قوله: صارتا) أي الخصيتان ففي العبارة استخدام فإن المراد من لفظة الخصيتين في قوله: كل واحدة من الخصيتين معناها، ومن ضمير صارتا لفظة الخصيتين.

خصيان وأليان في تثنية خصية وألية؛ لأنهما لما كانا بحيث لا يفترقان نزلا منزلة ما وُضِعا وضعاً أولا، وأما حذف التاء من حُقَةٍ في قوله:

كَـــأَنْ ثَـــدْيَـــاهُ حُـــقَّـــانِ

فَشاذ للضرورة، بل قيل: إن خصيان وأليان أيضاً من ضرورات الشعر؛ إذ لم يأتيا إلا فيه، قال الشاعر:

تَـــرْتَـــجُّ أَلْـــيَـــاهُ ارْتِـــجَـــاجَ الـــوَطْـــبِ

وقال الآخر:

كَـــأَنَّ خُـــصْـــيَـــيْـــهِ مِـــنَ الـــتَّـــدَلْـــدُلِ

البيت ثم الألية بفتح الهمزة فالسكون بمعنى دُنبال. (قوله: مع جواز إثباتها الخ) كما استشهد الرضي لكل منهما بشعر من كلامهم تركناه للاستهجان في ذكره. (قوله: صارتا بمنزلة المفرد) أي: نزلتا بمنزلة المفرد الذي لا يقع التاء في حشوه؛ أي: وسطه وضمير التثنية راجع إلى هاتين الكلمتين باعتبار اللفظ ففيه الاستخدام. (قوله: وقيل: خُصْي وألي مستعملان) وفي كلام المتن ردّ على هذا القائل، فلا وجه لما قيل: إن كلام المصنف لايخلو عن مساهلة على هذا الوجه. (قوله: وإن كانتا) أي: خصي وألي بدون التاء أقل استعمالاً، من خصية وألية بالتاء. (قوله: فلذا أتى في بيانه بالفعل الماضي) قال العصام في قوله: وحذفت تاء التأنيث تنبيه على حال اللفظين وردّ على مَن قال هما تثنيتا خُصي وألي، وليس المقصود بيان قاعدة تثنية خصية وألية حتى يتجه أنه يفيد الوجوب مع أنه جاء خصيتان وأليتان بل لم يجئ بدون التاء إلاّ للضرورة، وإنه لا وجه لتغيير الأسلوب والعدول عن تحذف إلى حذفت. (فوائد ملتقطة) منها: أنه يجوز تثنية اسم الجمع والجمع المكسر الغير الأقصى بتأويله بالجماعة، فيقال: إبلان وجملان وفرقتان وقومان وقد مر، وإنه قد يثنى لفظ: الق في أمر الواحد لإرادة تكرار الفعل فيقال: ألقيا مراداً به الق الق وبه فسّر ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾، وقول الشاعر: قفا نبك، ومنه: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾؛ أي: ارجعني ارجعني ارجعني، وأنه إذا أضيف التثنية لفظاً أو معنى إلى تثنية، والأولى جزء الثانية تجمع أو تفرد الأولى كراهة توالي التثنيتين مع كمال الاتصال بينهما لفظاً ومعنى، والجمع أولى؛ نحو: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾. (قال المصنف: المجموع ما دل) أي: هذا باب المجموع ترك العطف كما هو دأبه؛ لأنه ذاكر على سبيل التعداد، ومن المعلوم أن للاسم تقسيمات مداخلة فمنها تقسيمه إلى المثنى والمجموع، والمفرد كما قدمناه، ثم إن الجمع كالتثنية من خواص الاسم كما عدّهما منها السيلكوتي في صدر الكتاب، وإليه أشار الشارح بقوله: أي اسم دلّ، وإما تثنية الفعل وجمعه فإنما هو باعتبار فاعله كما أن تأنيثه كذلك، وإنما قال: المجموع دون الجمع مع أنه الأشهر تنبيهاً على ما خفي من اسمه، ومطابقةً لقوله: المثنى، والمراد بالدلالة على الآحاد هو الدلالة المطابقية كما هو المتبادر فلا يرد مثنى اسم الجمع ونحوه فإن دلالته على الآحاد تضمنيه لا مطابقية، وكتب على قوله: أي اسم دل على ما نصه سواء كان اسماً حقيقة أو حكماً وهو ما عد لشدة الامتزاج بين الأجزاء اسماً واحداً وأعرب بإعراب واحد، فيشمل نحو: مسلمين ومسلمات.

أي: اسم[1] دل «عَلَىٰ» جملة «آحَادٍ مَقْصُودَةٍ[2]» أي[3]: يتعلق بها[4] القصد[5] في ضمن ذلك الاسم[6]، «بِحُرُوفِ[7] مُفْرَدِهِ» أي: بحروف هي[8] مادة لمفرده الذي[9] هو الاسم[10] الدال

(١) أراد بهذا أن ما عبارة عن الاسم. (٢) صفة آحاد. (٣) تفسير لقدر. (٤) أي: بالآحاد. (٥) أي: قصد المتكلم. (٦) مثلاً كرجال. (٧) متعلق بمقصود أو بدل بها أو بهما على التنازع. (٨) إشارة إلى أنَّ الإضافة بيانية. (٩) صفة المفرد. (١٠) مثل رجل.

عَلَى آحَادٍ مَقْصُودَةٍ بِحُرُوفِ مُفْرَدِهِ

(قال المصنف: ما دل على آحاد الخ) كرجال فإنه يدل على أفراد، كزيد وعمرو وبكر، وكل منهم مقصود بحروف مفرده وهو الراء والجيم واللام بعد الترتيب الخاص ولم يقل بمفرده؛ لأن مثل رجال لا يبقى فيه المفرد، بل حروفه، وكل ما يقصد فيه الآحاد بالمفرد يقصد بحروفه؛ لأن بقاء المفرد يستلزم بقاء حروفه من غير عكس فاختار حروف المفرد ليستقيم عكس التعريف. (قوله: على جملة آحاد) أي: أفراد حقيقية أو اعتبارية فيشمل؛ نحو: فُلْك، وقال العصام: أراد بالآحاد المتصف بالوحدات فيشمل الآحاد والمآت والألوف، وإنما قدر لفظة الجملة؛ لأن الجمع لا يدل على آحاد مطلقاً أعم من أن تكون جملة أو متفرقة كما كانت كذلك الآحاد المذكورة في تعريف اسم العدد، بل يدل على آحاد جملة (وجيه)، فلا يرد المفرد المستغرق؛ نحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢﴾؛ فإنه يدل على[1] مفصل الآحاد لا على جملتها فالمعنى ما دل على أفراد مأخوذةٍ مجتمعةً لا منفردة. (قوله: في ضمن ذلك الاسم) لا في ضمن اسم آخر كما هو المتبادر فيخرج لفظ كل مضافاً إلى المعرفة فإنه وإن قصد فيه جملة الإفراد إلا أنه مما أضيف إليه لا منه. (قال المصنف: بحروف مفرده) قال الهندي: الإضافة للجنس فيشمل كل الحروف كما في رجل ورجال وبعضها؛ نحو: سفارج وفرازق في جمع سفرجل وفرزدق انتهى، ولك أن تقول: المراد أكثر حروفه، قاله العصام: وفيه أيضاً أنه يراد بالحروف الأصول فلا يشكل بطلبة وطالب والمفرد أعم من المحقق والمقدر فيشمل؛ نحو: نسوة جمع نساء بضم النون، وفي الرضي: ومما يلحق بجمع الواحد المقدر؛ نحو: مذاكير في جمع ذكر، ومحاسن في جمع حسن، ومشابه ومساوي جمعاً شبه وسوء وكذا أحاديث النبي عليه السلام فإنه جمع حديث لا أحدوثة فافهم. (قوله: أي: بحروف هي مادة لمفرده)

(قوله: أي: اسم) إشارة إلى أن غير الاسم لا يكون مجموعاً، والفعل إنما يثنى ويجمع باعتبار فاعله ولا يتوهم خروج مسلمين ومسلمات لعدم كونهما كلمة لما يجيء في كلام الشارح قدس سره أن الواو والنون والألف والتاء من تمام الاسم والمراد بالدلالة المطابقة كما هو المتبادر، فلا تدخل مثنى اسم الجمع والجمع المكسر؛ نحو: حاملين وجمالين فإنهما وإن دلتا على الآحاد لكن لا بالمطابقة؛ إذ المدلول المطابقي لهما اثنان من الجماعة وكل جماعة تشمل الآحاد فالدلالة عليها تضمنية. (قوله: على جملة آحاد) وقدر المضاف لإخراج المفرد المستغرق فإنه دال على مفصل الآحاد لكونه بمعنى الكل الإفرادي لا على جملتها؛ نحو قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢﴾، و﴿وَلَسْتُ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ﴾. (قوله: في ضمن ذلك الاسم)؛ لأنه المتبادر واحترز به عن لفظ كل المضاف إلى المعرفة فإنه دال على جملة الآحاد لكن تلك الآحاد لم تقصد من لفظ كل، بل مما أضيف إليه؛ نحو: كل الناس وكل القوم. (قوله: أي: بحروف هي مادة لمفرده) بيان وجه اختصاص الحروف بالمفرد المستفاد من اللام المقدرة والمراد بالمفرد أعم من الحقيقي والتقديري كالجمع الذي لا مفرد له وزاد لفظ الحروف، ولم يقل: بمفرده فإن حروف المفرد متحققة فيه وإن لم يتحقق المفرد. (قوله: الذي هو الاسم) إشارة إلى أن المفرد ههنا وإن كان في مقابلة المثنى والمجموع لكن الملحوظ ههنا هذا المفهوم وهو كونه دالاً على واحد واحد، فلا دور في التعريف.

(١) في قوله: ما دل.

على واحد واحد[1] من تلك الآحاد، حال[2] كون تلك الحروف متلبسة «بِتَغْيِيرٍ مَا[3]» بحسب الصورة[4] إما بزيادة[5] أو نقصان[6] أو اختلاف في الحركات[7] والسكنات[8] حقيقة[9] أو حكماً[10]. فالجار في قوله[11]: (بِحُرُوفٍ مُفْرَدِهِ) إمَّا متعلق بقوله[12] (مَقْصُودَة) أو بقوله[13] (دَلَّ) أو بهما على[14] سبيل التنازع[15]. وقوله[16]: (بتغيير ما) ظرف مستقر (حال) من الحروف. ودخل في قوله[17]: (بتغيير ما) جمعاً[18] للسلامة[19] لأنَّ[20] الواو والنون في آخر الاسم من[21] تمامه وكذا الألف والتاء[22] فتغيرت[23] الكلمة بهذه الزيادات[24] إلى[25] صيغة أخرى. وقوله[26]: (ما دل على آحاده) جنس يشمل الجموع وأسماء الأجناس[27] كـ (تمر، ونخل) فإنَّها وإن لم تدل[28] عليها وضعاً فقد

(١) من الرمال. (٢) إشارة إلى حالة الظرف. (٣) صفة تغير للإبهام. (٤) والمادة. (٥) مثل رجال. (٦) ككتب في كتاب. (٧) فقط كأسَدَ وأُسُد. (٨) كنَذر ونُذر. (٩) كأسد وأسد. (١٠) كقلب. (١١) أي: المصنف. (١٢) مصنف. (١٣) مصنف. (١٤) حال كون وجه الأخير. (١٥) تأمل تفصيل التنازع. (١٦) عطف في قوله بحروف .آه. (١٧) مصنف. (١٨) لفظ النون بالإضافة. (١٩) مسلمون ومسلمات. (٢٠) علة دخل. (٢١) والظرف خبر إنَّ. (٢٢) في الجمع المؤنث. (٢٣) أي: وإذا كانا كذلك. (٢٤) أي: زيادة الواو والنون والألف والياء. محرره. (٢٥) متعلق بتغيرت. (٢٦) مصنف. (٢٧) من الأخبار. (٢٨) يحتمل أن يكون إشارة إلى خلاف من يقول بوضعه للإفراد، لعدم وضعها.

بِتَغْيِيرٍ مَا

(قوله: إما بزيادة الخ) أي: بزيادة حرف كرجال ومسلمين أو بنقصانه ككتب أو باختلاف الحركات فقط كأسد وأسد، أو مع السكنات كنذر ونذر، وكلمة أو لمنع الخلو فإنه قد يجتمع الاثنان كرجال ورجل وقضيب وقضب وقد يجتمع الثلاثة؛ نحو: قضب وقضبان. (قوله: أو حكماً) كفلك وهجان. (قوله: وأسماء الأجناس) التي يفرق بينها وبين واحدها بالتاء، فإنها للدلالة على الآحاد، وأما التي لا فرق بينها وبين واحدها فإنها تدل على الماهية كالماء والتراب والعسل والخل. (قوله: فإنها وإن لم تدل عليها الخ) فالمراد بالدلالة الدلالة في الجملة سواء كان وضعاً فقط كما في الجمع المستعمل في الواحد؛ نحو: ثابت مفارقه، أو في الاثنين؛ نحو: قلوبكما، أو استعمالاً فقط كما في أسماء الأجناس، أو وضعاً واستعمالاً كما في الجموع المستعملة في معانيها الحقيقية. ولو أريد الدلالة وضعا كما في تعريف الفعل خرج أسماء الأجناس بقوله على آحاد.

يشير بذلك إلى أن المراد هي الآحاد التي دلت عليها تلك الحروف باعتبار أنها مادة لمفرد ذلك الجمع لا الآحاد التي تدل عليها تلك الحروف مطلقاً؛ أي: ولو بغير هذا الاعتبار، ويحتمل أن يكون إشارة إلى دفع ما يرد عليه بأنه لو أريد كل حروف المفرد كما هو الظاهر على أن يكون إضافة الحروف إلى المفرد للاستغراق خرج عن الحد؛ نحو: سفارج، وإن أريد الجنس كَمَّتٍ الواحدة، وحاصل ما أشار إليه اختيار الشق الأول على أن يكون المراد جميع حروف مفرده التي هي مادة له، والحرف الخامس من الأسماء التي على خمسة أحرف أصول بمنزلة الزائد عندهم بناء على سقوطه في الجمع والتصغير هذا، لكن المعوّل هو الأول فتأمل (عارف). (قوله: على واحد واحد) اعلم أن المثنى اختصار العطف فهو دال على كل اثنين وصيغة المثنى متعين لإفادة هذا المعنى، فلا يقال: بالتفريق إلاَّ للضرورة أو غيرها من الأسباب، ومنها قصد التكثير؛ نحو: ﴿دَكًّا دَكًّا﴾، ومنه قولهم: كل فرد فرد كما مر فقول الشارح هذا من قبيل المذكور. (قوله: بحسب الصورة) أي: لا بحسب الحقيقة بتبديل حرف بآخر وكتب عليه ما نصه: إنما قيل بحسب الصورة؛ لأن صيغة المفرد لا تتغير حقيقة؛ لأن حركات الجمع غير حركات المفرد (سجاعي). (قوله: أو اختلاف في الحركات) نحو: أسَد وأُسْد كما قال: إن حُرّاسنا أُسْدُ، وقوله: أو السكنات؛ نحو: نَذْر ونُذُر وكلمة أو لمنع الخلو لا للجمع؛ لأنه قد يجتمع الاثنان منها كما في رجل ورجال، وقد يجتمع الثلاثة؛ نحو: قضيب وقضبان بضم القاف وكسرها. (قوله: حقيقة أو حكماً) تعميم للتغيير فالتغيير الحقيقي كما في عامة الجموع والتقديري كما في نحو: فلك وسيأتي، وقيل: هذا تعميم للاختلاف؛ أي: سواء كان الاختلاف حقيقياً أو حكمياً فافهم. (قوله: بقوله: مقصود) وهو الراجح المختار عند

تدل عليها استعمالاً. (واسما[1] الجموع[2] كـ (رَهْط[3] ونَفَر) وبعض[4] أسماء العدد[5] كـ (ثلاثة وعشرة) وبقوله[6]: (مقصودة[7] بحروف مفرده) خرجت أسماء الأجناس. فإذا[8] قصد بها نفس[9] الجنس[10] لا أفراده[11]، فبقوله[12] (مقصودة). وإذا قصد بها الإفراد استعمالاً، فبقوله[13] (بحروف مفرده[14]) كذلك[15] بقوله (بحروف مفرده) خرجت أسماء الجموع والعدد.

(١) فإنها تدل على آحاد بحسب الوضع. (٢) التي لا واحد لها من لفظها. (٣) فإنه بحسب الوضع يدل على جميع الناس أو ما دون العشرة من الرجال قاموس. (٤) لا كلها لأنَّ واحد واثنان لم يدلاَّ على آحاد. (٥) من ثلاثة إلى عشرة. (٦) متعلق بخرجت الآتي. مصنف. (٧) بل بقوله: على آحاد. (٨) الفاء للتفصيل. (٩) أي: الحقيقة. (١٠) أي: نفس الرجلية مثلاً في رجل. (١١) أي: ماهيته. (١٢) أي: خرجت بقوله مقصودة دون قوله: بحروف مفردة. مصنف. (١٣) مصنف. أي: فخرجت بقوله. (١٤) دون مقصودة. (١٥) أي: كما خرج بخروج مفرده أسماء الأجناس.

(قوله: وبعض أسماء العدد) وهو من ثلاثة إلى عشرة.

العصام، قوله: على سبيل التنازع؛ أي: بأن يجعل معمولاً لأحدهما ويجعل معمول الآخر محذوفاً، والمختار إعمال الثاني كما مر بحثه. (قوله: وأسماء الأجناس) لا مطلقاً بل التي يفرق بينها وبين واحدها بالتاء أو بالياء، فإنها للدلالة على الآحاد (سيلكوتي). (قوله: فإنها وإن لم تدل عليها) أي: على الآحاد وضعاً فقد تدل الخ؛ وذلك لأن أسماء الأجناس إما موضوعة للماهية من حيث هي أولها من حيث وجودها في ضمن أفراد غير معينة؛ أي: منتشرة، والأول مختار الجمهور من المتأخرين كما حققه الشريف في بعض تآليفه (عارف). (قوله: فقد تدل عليها استعمالاً) كلمة قد لمجرد التحقيق فالمراد بالدلالة[1] ما هي في الجملة سواء كان وضعاً فقط أو استعمالاً فقط أو بهما معاً (سيلكوتي) وقال العصام: الدلالة وضعاً لئلا يخرج الماهدون في قوله تعالى: ﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ﴾؛ لأنه وإن كان المراد به واحداً لا ثاني له لكن لا وضعاً بل تجوّزاً فاعرفه. (قوله: وأسماء الجموع) بالنصب عطف على أسماء الأجناس أراد بها الألفاظ المفيدة لمعنى الجمع مخالفة لأوزان الجموع، وقوله: وبعض أسماء العدد أيضاً منصوب عطف على ما قبله والمراد ببعضها ماعدا الواحد والاثنين؛ أعني: الثلاثة والعشرة وما بينهما. (قوله: خرجت أسماء الأجناس) فقط لا أسماء الجموع؛ أي: لدلالتها على آحاد غير مقصودة؛ إذ المقصود بها وضعاً هو الجنس على المختار كما عرفت والآحاد أريدت بها باعتبار صدق الجنس عليها لا باعتبار حروف مفردة بخلاف؛ نحو: نسوة فإنها أريدت باعتبار حروف مفردة فرضاً كما مر، فإن قيل: فلم لم يفرض ذلك في نحو: إبل وغنم وخيل وقوم ورهط ونحوها، قلنا: لا داعي ثمة لعدم جريان أحكام الجمع فيها وعدم كونها على أوزان الجموع المختصة بها أو المشهورة فيها، بل المانع متحقق وهو جريان أحكام المفردات (هندي). (قوله: فإذا قصد بها الخ) تفصيل لخروج أسماء الأجناس بقوله: مقصودة الخ؛ أي: فإذا قصد بأسماء الأجناس نفس الجنس والماهية كما ذهب إليه الشريف لا الأفراد فخروجها بقوله: مقصود فقط لعدم قصد الآحاد، وإن دل عليها في الجملة، وأما إذا قصد بها الأفراد دون الجنس كما هو مذهب السعد العلامة فخرجت بقوله: بحروف مفرده لعدم مفردها، وأما ذو التاء والياء فليسا بمفردين لاسم الجنس لوجوه ذكرها الرضي، وفي قوله: استعمالاً رمز إلى أنه لا يمكن أن يقصد بها الأفراد وضعا على كلا القولين في وضعها (عارف). (قوله: أسماء الجموع والعدد) أي: بعض أسماء العدد ففيه نوع مسامحة إلا أن يقال: بكون اللام للعهد فمثل ثلاثة مثلاً يخرج عن الحدّ؛ إذ لا مفرد له على أن آحاده معينة بخلاف آحاد الجمع، فلذا كان أسماء العدد من الخاص كذا في الأصول.

(١) وهو الهندي. (٢) بدليل هم أكلة الرأس في مقام التقليل فافهم.

«فَنَحْوُ:[1] (تَمْرٍ) مما[2] الفارق[3] بينه[4] وبين واحده التاء[5]، «وَ» نحو: «رَكْبٍ» مما[6] هو اسم جمع «لَيْسَ بِجَمْعٍ[7] عَلَى الأَصَحِّ» بل[8] الأول[9] اسم جنس والثاني[10] اسم جمع كالجماعة. وقد علمت أنَّهما[11] خارجان عن حد المجموع. والفرق بينهما[12] أنَّ اسم الجنس[13] يقع[14] على الواحد والاثنين وضعاً[15]، بخلاف اسم الجمع[16]. فإن قيل: الكلم لا يقع[17] على الكلمة والكلمتين وهو[18] اسم جنس. قيل[19]: ذلك[20] بحسب الاستعمال لا بالوضع، على[21] أنَّه لا ضير[22] في التزام كون الكلم اسم جمع أيضاً[23]. وإنَّما قال[24]: (على الأصح) وهو[25] قول سيبويه[26] لأنَّ[27] الأخفش قال: جميع أسماء الجموع التي[28] لها آحاد من[29] تركيبها كـ (جامل[30] وباقر

(١) تفريع على تعريف الجمع. (٢) بيانية موصولة. (٣) مبتدأ. (٤) الاسم. (٥) خبر. (٦) أي: الاسم. (٧) خبر ليس والهاء زائدة. (٨) إضراب من قول المصنف. (٩) أعني تمر. (١٠) أعني ركب. (١١) أي: ركب وتمر. (١٢) أي: بين اسم الجنس واسم الجمع. (١٣) كتمر. (١٤) خبر إنَّ. (١٥) مفعول مطلق. على حقيقة. (١٦) كركب. (١٧) أي: بصدق مفهومه. قدمي. (١٨) حال. (١٩) جواب بالمنع. (٢٠) أي: عدم وقوع الكلم عليهما. (٢١) علاوة. (٢٢) من الضرار. (٢٣) أي: ككون الكلم اسم جنس. (٢٤) مصنف في المتن. (٢٥) أي: قول المصنف. حال. (٢٦) مخالفاً للجمهور. (٢٧) علة لقول سيبويه. (٢٨) صفة الجموع. (٢٩) بيان لآحاد. (٣٠) جمع جمل.

فَنَحْوُ: تَمْرٍ وَرَكْبٍ[1] لَيْسَ بِجَمْعٍ عَلَى الأَصَحِّ

(١) مما هو اسم جمع.

(قوله: فنحو: تمر) تفريع على ما تقدم من تعريف الجمع. (قوله: مما كان الفارق بينه الخ) فسر النحو بذلك لا بمطلق اسم الجنس؛ لأنه محل الاشتباه بالجمع لدلالته على الآحاد استعمالاً، وأما اسم الجنس الذي لا فارق له وهو ما لا تتميز آحاده في الخارج كالماء والتراب، فلا اشتباه فيه لعدم دلالته على الآحاد، وللتنصيص على محل الخلاف، قال الذي لا يفرق بينه وبين واحده بالتاء وليس بجمع اتفاقاً. (قوله: ونحو: ركب الخ) نقل عنه رحمه الله فإنه اسم لجماعة الركبان من غير أن يقصد جمعية الراكب عليه، وإن وقعت الموافقة في الحروف من غير قصد، وإنما قلنا ذلك؛ لأنه لو كان جمع الراكب لم يكن جمع قلة؛ لأن أوزانه محصورة كما سيجيء بل جمع كثرة، وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه، بل يرد إلى واحده، وهذا لا يرد بل يقال: ركيب، وكذا الحال في الجامل والباقر انتهى، وبما ذكره الشارح قدس سره ظهر أن اسم الجمع لا واحد له أصلاً، وإن وقعت الموافقة في الحروف، فاندفع ما قيل: إنه كما خص؛ نحو: تمر باسم الجنس الذي له واحد من لفظه يجب أن يقصد؛ نحو: ركب باسم الجمع الذي له واحد من لفظه تنصيصاً على محل الخلاف. (قوله: والفرق بينهما الخ) والفرق بينهما وبين الجمع بعدم كونهما على الأوزان المختصة بالجمع والأوزان الغالبة فيه، وبأنهما يصغران على لفظهما وينسب إلى لفظهما، ولو كانا جمعين لم يكونا جمع قلة لعدم كونهما على أوزانه فيكونان جمع كثرة، وجمع الكثرة يرد إلى واحده في التصغير والنسبة، وبإرجاع ضمير الواحد إليهما، وبوصفهما بالمفرد بخلاف الجمع، ثم الفرق الذي ذكره الشارح قدس سره ظاهر في اسم الجنس الذي استعمل في الواحد والاثنين، فإن اسم الجمع لا يستعمل فيهما، وأما الذي لم يستعمل

(قال المصنف: فنحو تمر) تفريع على ما يستفاد من التعريف، وقوله: مما الفارق الخ تعيين لمحل الخلاف من أسماء الأجناس؛ إذ ما لا يكون كذلك من تلك الأسماء ليس بجمع بالاتفاق فلا حاجة إلى بيان أنه ليس بجمع (عارف)، وقوله: بالتاء؛ أي: أو بالياء؛ نحو: روم ورومي (رضي). (قوله: ونحو ركب مما الخ) اسم جمع لراكبي الإبل كما يأتي في قول سُحَيم: أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوهُ الخ، وفي الهامش فإنه اسم لجماعة الركبان من غير أن يقصد جمعية الراكب عليه وإن وقعت الموافقة في الحروف من غير قصد، وإنما قلنا ذلك؛ لأنه لو كان جمع راكب لم يكن جمع قلة؛ لأن أوزانه محصورة، بل جمع كثرة وجمع الكثرة لا يصغّر على لفظة، بل يرد إلى واحده وهذا لا يردّ بل يقال: ركيب وكذا الحال في الجامل والباقر انتهى. (قال المصنف: ليس بجمع على الأصح) الضمير للنحو فلذا أفرد، وقوله: على الأصح جملة معترضة بين المعطوفين؛ أي: وهذا على القول الأصح الذي عليه سيبويه أو متعلق بليس على تقدير جواز تعلق الجار بالأفعال الناقصة. (قوله: والثاني اسم جمع) قد عرفت أن راكباً ليس جمعاً، بل اسم جمع لجماعة الركبان وإنّ هذا أصحّ لجريان أحكام المفردات في الاستعمال عليه كالتصغير والنسبة وأفراد الضمير الراجع إليه كما في قوله: مَعَ الصُّبْحِ رَكْبٌ مِنْ أَحَاظَةَ مُجْفِلُ، فلو كان جمع راكب بتغير ما لما جاز فيه هذه الأمور، وقوله: يقع على الواحد؛ أي: وإن لم يدل عليه بحسب الوضع، وقوله: وهو جنس؛ أي: اسم جنس لا اسم جمع. (قوله: قيل ذلك الخ) أي: عدم الوقوع المذكور إنما هو بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع، وفي صيغة التمريض إشارة إلى ضعف الجواب، وقوله: على أنه الخ علاوة تسليمية، وفيه شيء؛ لأن ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء اسم جنس لا اسم جمع على ما قالوا. (قوله: جميع أسماء الجموع) مبتدأ خبره قوله: جمع، وقوله: آحاد من تركيبها؛ أي: أفراد من لفظها وهذا لإخراج؛ نحو: رَهْطٍ ونفر. (قوله: كجامل وباقر) الجامل اسم جمع لجمل وهو قطيع من الإبل مع

وركب) جمع[1]. وقال الفراء: كذا أسماء الأجناس، ك(تمر وتمرة، ونخل ونخلة). وأمَّا اسم جنس أو جمع لا[2] واحد له من لفظه، (نحو: (إبل، وغنم[3]، فليس[4] بجمع بالاتفاق[5]. «وَ» نحو:[6]«فُلْكٍ» مما[7] الجمع والواحد فيه متحد[8] بالصورة «بجمعٌ» لصدق[9] الحد[10] عليه. فإنَّ[11] التغيير المأخوذ[12] فيه[13] أعم[14] من أن يكون بحسب الحقيقة[15] أو بحسب التقدير[16]. فضمة[17] (فُلْك) إذا كان مفرداً ضمة[18] (قُفْل) وإذا كان جمعاً ضمة (أُسْد). «وَهُوَ[19]» أي: المجموع نوعان: «صَحِيْحٌ وَمُكَسَّرٌ. فَالصَّحِيْحُ[20]»: أي: الجمع الصحيح تارة يكون «لِلْذَكَّرِ[21]»، وَ» تارة يكون «لِمُؤَنَّثٍ فَ» الجمع[22] الصحيح «الْمُذَكَّرُ[23]»: مَا[24] لَحِقَ آخِرَهُ» أي: آخر مفرده «وَاوٌ مَضْمُومٌ[25] مَا[26] قَبْلَهَا» في حالة الرفع، «أَوْ يَاءٌ مَكْسُورٌ[27] مَا[28] قَبْلَهَا» في[29] حالتي النصب[30] والجر. «وَنُونٌ» عوضاً[31] عن الحركة[32] أو التنوين، على سبيل[33] منع الخلو «مَفْتُوحَةٌ[34]» لتعادل[35] خفة[36] الفتحة ثقل الواو والضمة «لِيَدُلَّ[37]» ذلك اللحوق[38] أو اللاحق فقط أو مع الملحوق «عَلَى أَنَّ مَعَهُ[39]» أي: مع مفرده[40] الواحد[41] من حيث معناه «أَكْثَرَ[42] مِنْهُ[43]» ولم يقل[44]: من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية. فإن قيل: اسم التفضيل يوجب ثبوت أصل الفعل[45] في المفضل[46] عليه[47] ولا كثرة في الواحد. قيل[48]: ثبوت أصل الفعل إمّا أن يكون

---

(١) خبر إنَّ. (٢) صفة لهما. (٣) وتراب. (٤) لا واحد له. (٥) لعدم وجود المفرد فيها. (٦) شروع في بيان الإفراد وصدق التعريف عليه. (٧) حال. أي: الأسماء. (٨) متحدان. نسخة. (٩) علة الجمع. (١٠) أي: حد المجموع. (١١) تعليل لصدق الحد. (١٢) صفة التغير. (١٣) أي: في الحد. (١٤) خبر إنَّ. (١٥) نحو: رجال. (١٦) نحو: فلك. (١٧) إذا كان التغير أعمَّ. (١٨) أي: كضمة القفل الذي هو وزن المفرد. (١٩) وهذا شروع إلى بيان أنواع الجمع. (٢٠) الفاء للتفصيل. (٢١) والظرف خبره. (٢٢) قدر الموصوف لمذكر. (٢٣) مبتدأ والجملة مستأنفة للبيان. (٢٤) أي: جمع. (٢٥) صفة الواو. (٢٦) نائب فاعل مضموم. (٢٧) صفة ياء. (٢٨) نائب فاعل مكسور. (٢٩) متعلق بمكسور. (٣٠) ليوافق الياء هن. (٣١) حال من النون. (٣٢) نحو: الضاربة. (٣٣) قدم لفصيله في نون التثنية. (٣٤) صفة النون. (٣٥) علة لمقدر إما فتحت النون. (٣٦) فاعل لتعادل. (٣٧) علة غائية للحق. (٣٨) أي: الواو والياء والنون. (٣٩) الظرف خبر مقدم لأنَّ. (٤٠) أي: مفرد ذلك الاسم. (٤١) صفة. (٤٢) اسم المؤخر لأنَّ. (٤٣) أي: من مفرده. (٤٤) مصنف. س ج. (٤٥) وهو الكثرة. (٤٦) وهو المفرد. (٤٧) حال. (٤٨) في الجواب.

رعاتها، وباقر اسم جمع لقطيع من البقر مع رعاته (صحاح)، وكذا نقل عَن الشارح وعنه أيضاً: أن الجمل زوج الناقة، وأن البقر تقع على الذكر والأنثى، فالتاء للواحد من الجنس (سيلكوتي). (قوله: وقال الفراء: وكذا الخ) أي: مثل أسماء الجموع في الكون جمعاً أسماء الأجناس التي يفرق بينها وبين مفردها بالتاء أو بالياء؛ نحو: نخل ونخلة وروم ورومي. (قوله: نحو: إبل وغنم) مثالان لاسم الجمع، وأما اسم الجنس فكالتراب والخلّ والعسل مما ليس له فرد متميّز عن غيره، وقوله: متحد بالصورة، وفي بعض النسخ: متحدان ثم إن من هذا القبيل لفظ هجان بوزن رجال وجمار، وقال العصام: والأقرب أن يقدّر لهما؛ أي: لفلك وهجان أيضاً مفرد فيقدّر للفلك كَأَسَد، وللهجان هجن كرجل؛ أي: كما قدّر لعمر عامر. (قوله: ضمة قفل) يعني: ضمة أصلية كضمة اللفظ المفرد في الأصالة واللزوم، وقوله: ضمة أسد؛ يعني: مثلها في الفرعية والعروض للجمعية كبُدْنٍ، والأسد بضم فسكون جمع أسد، ويجمع على أسد أيضاً بضمتين. (قال المصنف: فالصحيح لمذكر) أي: لآحاد مذكر أو لمفرد مذكر؛ أي: غالباً فلا يرد؛ نحو: سنين وأرضين وهكذا يقال في قوله: ولمؤنث فلا يرد؛ نحو: سبحلات جمع سِبْحَل بوزن قمطر؛ فلذا سمي نحو: سنين جمع مذكر، ونحو: سبحلات جمع مؤنث (عصام)، واعلم أن الجمع الصحيح له قسمان

وَنَحْوُ: فُلْكٍ جَمْعٌ وَهُوَ صَحِيْحٌ وَمُكَسَّرٌ فَالصَّحِيْحُ لِمُذَكَّرٍ وَلِمُؤَنَّثٍ فَالْمُذَكَّرُ مَا لَحِقَ آخِرَهُ وَاوٌ مَضْمُومٌ مَا قَبْلَهَا أَوْ يَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا وَنُونٌ مَفْتُوحَةٌ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ مَعَهُ أَكْثَرَ مِنْهُ

فيهما فإن كان له واحد من لفظه فالفرق بينه وبين واحده بالتاء كتمر وتمرة أو بالتاء كروم ورومي هو الفارق بينهما وإن لم يكن كإبل وغنم، فإن واحدهما بغير وشاة فالفرق مشكل، وفي الرضي: أنهما اسما جمع وفي القاموس اسما جنس. (قوله: قيل: ذلك الخ) إشارة إلى ضعفه أو كونه بحسب الاستعمال دون الوضع لا بد له من شاهد. (قوله: على أنه لا ضير الخ) فيه أنه مخالف لما تقرر عندهم من أن ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء فهو اسم جنس. (قوله: كجامل وباقر الخ) نقل عنه الجمل زوج الناقة، والجامل: القطيع من الإبل مع رعاته وأربابه، والبقر: اسم جنس، والبقرة تقع على الذكر والأنثى، فالتاء للواحد من الجنس، والباقر جماعة من البقر مع رعاتها. (قوله: فالجمع الصحيح المذكر) أي: المذكر مفرده بقرينة السابق، وفيه تنبيه على أنه كما يقال بالإضافة يقال بالوصف أيضاً.

محققاً أو على سبيل الفرض، كما يقال: (فُلاَنٌ أَفْقَهُ مِنَ الحِمَارِ) و: (أَعْلَمُ مِنَ الجِدَارِ). «فَإِنْ»[1] كَانَ آخِرُهُ» أي: آخر[2] مفرده «يَاءٌ[3]» ملفوظة، كـ (القَاضِي[4]) أو مقدرة[5] كـ (قَاضٍ) «قَبْلَهَا كَسْرَةٌ[6] حُذِفَتْ» أي: الياء، «مِثْلُ: قَاضُونَ» جمع (قَاضٍ) فإنَّ أصله (قَاضِيُونَ) نقلت ضمة الياء إلى ما[7] قبلها بعد[8] سلب حركة ما قبلها[9] طلباً[10] للخفة، وحذفت الياء لالتقاء[11] الساكنين[12]، وعلى هذا[13] القياس[14] حالتا[15] النصب والجر، مثل: (قاضين) فإنَّ أصله (قاضيين) حذفت كسرة الياء[16] لثقل اجتماع الكسرتين[17] واليائين فسقطت[18] لالتقاء الساكنين. «وَإِنْ[19] كَانَ آخِرُهُ» أي: آخر الاسم الذي أريد جمعه «مَقْصُوراً[20]» أي[21]: ألفاً مقصورة «حُذِفَتِ الأَلِفُ[22]» لالتقاء[23] الساكنين «وَبَقِيَ» بعد الحذف «مَا[24] قَبْلَهَا» أي[25]: ما قبل الألف على ما كان[26] عليه «مَفْتُوحاً[27]» ولم يغير[28] لتدل[29] الفتحة[30] على الألف «مِثْلُ: مُصْطَفَوْنَ[31]» في حالة الرفع، و: (مُصْطَفَيْنَ) في حالتي النصب والجر، فأصلهما (مُصْطَفَيُونَ) و(مُصْطَفَيِينَ) قلبت الياء ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ وحذفت الألف لالتقاء الساكنين[32]. «وَشَرْطُهُ» أي: شرط الاسم[33] الذي أريد جمعه جمع[34] الصحيح المذكر[35] يعني: شرط صحة جمعيته «إِنْ كَانَ» ذلك الاسم «اسْماً[36]» أي: اسماً محضاً

(١) تفصيل. شروع في بعض التغيير بوقوع الياء والألف في آخر مفرده. (٢) على حذف المضاف لأن الياء والألف ليسا آخر الجمع بل وسطه. (٣) خبر كان. (٤) المعرف باللام. (٥) والمقدرة معادة عند لحوق علامة الجمع. س. (٦) فاعل الظرف والجملة صفة الياء. (٧) وهو الضاد. (٨) ظرف نقلت. (٩) وهو كسرة الضاد لأنَّ الكسرة قبل ضمة الياء. (١٠) علة النقل والسلب. (١١) فصار قاضون. (١٢) أحدهما الياء والثاني واو الجمع وهذا في حالة الرفع. (١٣) والظرف خبر مقدم. (١٤) في الحذف لالتقاء الساكنين. (١٥) مبتدأ مؤخر. (١٦) علة الحذف. (١٧) الخفيفتين. (١٨) أي: الياء. (١٩) عطف على قوله: إن كان. (٢٠) خبر كان. (٢١) أراد بهذا التفسير إلى أنَّ المراد بالمقصور معناه اللغوي. (٢٢) المقصورة في الأحوال الثلاثة. (٢٣) تعليل لمقدور. (٢٤) فاعل بقي. (٢٥) إعارة إلى أنَّ ما موصولة وعبارة عن الحرف. (٢٦) تفسير لبقي. (٢٧) حال من ما. (٢٨) مجهول. (٢٩) علة عدم التغير. (٣٠) التي بقيت بعد حذف الألف. (٣١) وحيوان. هذا في المفصول. (٣٢) وبقي ما قبل الألف مفتوحاً لعدم موجب تغيير. محمد. (٣٣) أي: اسماً جامداً. (٣٤) مفعول مطلق نوع. (٣٥) صفة الجمع. (٣٦) خبر كان.

فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ[1] يَاءً قَبْلَهَا كَسْرَةٌ حُذِفَتْ[2] مِثْلُ: قَاضُونَ وَإِنْ كَانَ[3] آخِرُهُ مَقْصُوراً حُذِفَتِ الأَلِفُ[4] وَبَقِيَ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحاً مِثْلُ: مُصْطَفَوْنَ وَشَرْطُهُ[5] إِنْ كَانَ اسْماً

(١) أي: آخر مفرده.
(٢) أي: الياء بعد نقل ضمتها إلى ما قبلها.
(٣) أي: آخر الاسم الذي أريد جمعه ألفاً مقصورة.
(٤) أي: لالتقاء الساكنين.
(٥) أي: شرط الاسم الذي أريد جمعيته جمع الصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعيته. ج.

ولم يفسر قوله فالمذكر بجمع المذكر الصحيح لاحتياجه إلى كثرة الحذف؛ أعني: المضاف والصفة ولا بالمذكر المجموع صحيحاً؛ لأن سوق الكلام في بيان المجموع لا في بيان المذكر المجموع. (قوله: مضموم ما قبلها) لفظاً؛ نحو: مسلمين أو تقديراً نحوه مصطفون وكذا الحال في مكسور ما قبلها. (قوله: على سبيل منع الخلو) قدم تفصيله في نون التثنية. (قوله: ذلك للحوق الخ) وكون النون عوضاً عن الحركة والتنوين لا ينافي أن يكون له دخل في الدلالة، وما يوهم من أنه عند سقوط النون بالإضافة الدلالة باقية، فعلم أنه ليس له دخل في الدلالة ساقط؛ إذ المقدر

متمايزان بالصيغة، ولذا عرّفهما، وأما المكسر فقسمان؛ أعني: مذكره ومؤنثه ليسا بمتمايزين بالصيغة؛ نحو: رجال ونساء؛ ونحو: غلمة ونسوة في جمع غلام ونُساء تقديراً؛ فلذا لم يقسمه إليهما ولم يعرّفهما. (قال المصنف: ونون مفتوحة) وقد تكسر للضرورة، قال الهندي: والحقّ تأخيره عن قوله: ليدل وقد سبق فتذكر. (قوله: على سبيل منع الخلو) لا منع الجمع، وقد مر أنها كالحركة في موضع وكالتنوين في موضع آخر ومثلهما في موضع ثالث؛ نحو: غلامان والغلامان وغلاما زيدٍ. (قوله: الواحد من حيث معناه) إنما قال ذلك: ليشمل ما ليس له مفرد من لفظه من الجموع (عارف)، وقيل: قيد الحيثية لإخراج جمع الجمع مثل أكلب؛ لأنه وإن كان واحداً كالب، ولكنه ليس من حيث المعنى واحداً فتبصر. (قوله: قيل: في ثبوت الخ) السؤال والجواب مأخوذان من شرح الهندي، يعني قيل في الجواب: إن ثبوت أصل الفعل قد يكون على سبيل الفرض العقلي، وإنما مرّضه إشارة إلى ضعفه فالأولى تبديل الأكثر بما يزيد عليه (عصام)، ولك أن تقول: إن اسم التفضيل قد يستعمل في أصل معناه؛ نحو: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾، ومهنا من هذا القبيل. (قوله: واعلم من الجدار) وفي شرح الهندي وكقوله:

اللُّؤْمُ أَكْرَمُ مِنْ بَبْرٍ وَوَالِدِهِ
وَاللُّؤْمُ أَكْرَمُ مِنْ بَبْرٍ ومَا ولَدَا

انتهى، وهذا البيت مذكور في كامل المبرد فليراجع. (قال المصنف: فإن كان آخره ياء الخ) الفاء لتفسير الأقسام

المستفادة من عموم قوله: ما لحق آخره وتفصيلها لاشتماله على المنقوص والمقصور، والصحيح لكنه ترك ذكر الصحيح لعدم اختصاصه بحكم وسلامته عن النقل (هندي). (قال المصنف: قبلها كسرة) احترز به عما يكون قبلها سكون؛ نحو: ظَبْيٌ فإنه كالحرف الصحيح فيقال: ظبيون ودلوون في العاقل المسمى بظبي ودلوٍ (عصام)، ولم يذكر الواو المضموم ما قبلها؛ لأنها لا يكون في آخر اسم متمكن، وقوله: حذفت؛ أي: بعد نقل ضمّتها إلى ما قبلها فالأولى التعرض لهذا كالتعرض لبيان حال ما قبل الألف حيث قال: وبقي ما قبلها مفتوحاً. (قوله: حذفت؛ أي: الياء) قال العصام: أي حذفت الآخر وأنّث ضمير الآخر لكونه ياءً وجعلها للياء خلاف السوق يدركه صاحب الذوق. (قوله: نقلت ضمة الياء إلى ما قبلها) وإن شئت قلت: حذفت ضمة الياء للاستثقال، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وأبدلت الكسرة التي كانت قبل الياء بالضمة المناسبة للواو لئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنةً إثر كسرة (سجاعي)، وليس في صنيعه في قوله آخره؛ أي: آخر الاسم الخ كبير فائدة فتبصر، وفي قوله: حذفت الألف وضع الظاهر موضع الضمير بناء على ما اختاره الشارح من إرجاع ضمير كان إلى الآخر بخلاف ما إذا أرجع إلى الاسم كما رجحه العصام في الشرح. (قوله: مفتوحاً ولم يغيّر) خلافاً للكوفيين حيث يجوزون الضم في الألف الزائدة كما في عيسُونَ، وقوله مثل: مصطفون، قال العصام: لا وجه لتمثيل المقصور دون ما آخره ياء. (قوله: أي اسماً محضاً) يعني: أن الاسم ههنا بمعنى ما يقابل الصفة المشتقة فخرج؛ نحو: اسم الفاعل والصفة المشبهة.

كالملفوظ في الدلالة؛ إذ عند الإضافة يكون النون منوياً في التقدير. (قوله: الواحد من حيث معناه) يعني: ليس المراد أن مع مفرده أكثر منه من حيث ذاته ولفظه، بل من حيث مدلوله ومعناه وهو الواحد مما يطلق عليه ذلك المفرد فإن مسلمين يدل على تعدد مسمى مسلم لا على تعدد لفظه. (قوله: أي: آخر مفرده الخ) على حذف المضاف؛ لأن الياء والألف ليسا آخر الجمع بل وسطه. (قوله: ياء ملفوظة الخ) والمقدرة معادة عند لحوق علامة الجمع. (قوله: وإن كان آخره الخ) جعل الضمير المستتر في كان راجعاً إلى لفظ آخره ليوافق المعطوف عليه بخلاف ما إذا رجع إلى الاسم. (قوله: أي: آخر الاسم الخ) لم يظهر لي فائدة هذا التفسير فإنه قد سبق تفسير آخره في المعطوف عليه بآخر مفرده، وهو المرجع للضمير ههنا. (قوله: حذفت الألف الخ) إشارة إلى أن تأنيث الضمير الراجع إلى آخره بتأويل الألف. (قوله: أي: شرط اسم أريد الخ) جعل الضمير راجعاً إلى الاسم مع أن الظاهر رجوعه إلى الجمع؛ لأن الشروط للجمع رعاية لجانب المعنى؛ لأن الشروط المذكورة تراعى في الاسم حين أريد جمعه بالواو والنون لجانب اللفظ؛ لأن ضمير كان إن كان راجعاً إلى الاسم الذي أريد جمعه لا يلزم الاستتار، وإن كان راجعاً إلى الجمع يحتاج إلى تقدير المضاف؛ أي: إن كان مفرده ثم بهذا الإرجاع حصل الاستغناء عما ذكره المصنف في شرحه من أنه لا حاجة إلى قوله: فذكر؛ لأن الكلام في الجمع المذكر، وإنما ذكر لدفع وهم من يتوهم أن قوله: جمع المذكر السالم كاللقب الذي يطلق على المسمى، وإن لم يكن تحته معناه كما يسمى الأبيض بالأسود ولدفع من يذهل عن تقدم المذكر أو يظن أن طلحة داخل فيجمع على طلحون؛ لأن هذا الاعتذار إنما يحتاج إليه إن رجع ضمير شرطه إلى الجمع المذكر الصحيح، أو إلى الجمع المذكر الذي يجمع هذا الجمع فتدبر.

من غير معنى الوصفية فيه «فَمُذَكَّرٌ عَلَمٌ» أي: فكونه مذكراً علماً «يَعْقِلُ[1]» من حيث مسمَّاه لا من حيث لفظه. وإنَّما اشترط ذلك[2] لكون هذا الجمع[3] أشرف الجموع لصحة بناء الواحد[4] فيه[5] والمذكر العلم العاقل أشرف من غيره[6] فأعطي[7] الأشرف[8] للأشرف. فإن فُقد فيه[9] الكل[10] ك (العَيْنِ) أو اثْنَانِ ك (المَرْأَةِ[11]) أو واحد، نحو: (أَعْوَجُ) للفرس لم تجمع[12] هذا[13] الجمع[14]. وأراد[15] بالمذكر[16] ما[17] يكون مجرداً عن التاء ملفوظة أو مقدرة، ليخرج[18] عنه[19] نحو: (طَلْحَةُ) فإنَّه لا يجمع بالواو والنون خلافاً للكوفيين وابن كيسان[20]، فإنهم أجازوا (طَلْحُونَ) بسكون اللام، وابن كيسان[21] بفتحها. ويدخل[22] فيه[23]، نحو: (وَرْقَاءُ[24]) و: (سَلْمَى[25]) اسمي[26] رجلين،

(١) لمن يعقل. نسخة. (٢) أي: كونه متكراً وعلماً للعاقل شرطاً في صحة جمعه بالجمع الصحيح إلى ما كان اسماً. (٣) أي: الجمع الصحيح. (٤) لعدم تغير بناء مفرده. (٥) أي: في هذا الجمع. (٦) من المؤنث وغير العاقل. (٧) إذا كان كذلك. (٨) أي: جمع الصحيح. (٩) أي: في الاسم الذي أريد جمعه. (١٠) أي: الشروط الثلاثة. (١١) إن موضوعة للعاقل بوجد التذكير والعلمية. (١٢) جواب إن فقد. (١٣) أي: لكل واحد. (١٤) أي: جمع الصحيح. (١٥) مصنف. (١٦) أي: المثل. (١٧) اسم. (١٨) علة لقدر وإنَّما وجهنا مراده. (١٩) أي: عن الحد. (٢٠) من البصريين. (٢١) قياساً على الجمع بالألف والتاء كما في طلحات وحمرات. (٢٢) عطف على ليخرج. (٢٣) أي: في هذا الحكم. (٢٤) بالمد. (٢٥) بالقصر. (٢٦) حال منهما.

فَمُذَكَّرٌ عَلَمٌ يَعْقِلُ

(قوله: أن فكونه مذكر الخ) يعني: أن في المتن مسامحة بذكر المشتق وإرادة مبدأ الاشتقاق لظهور أن شرطه التذكير والعلمية لا نفس المذكر والعلم، وأما القول بأن معناه اعتبار الحيثية وما لها إلى ذلك؛ أي: كونه مذكراً علماً ففيه أنه لا دليل على اعتبار الحيثية، وأنا لا نسلم أن ما لها إلى ذلك كما يخفى، وكذا تقدير المضاف؛ أي: فهو حصول مذكر الخ كما في الرضي تكلف ثم قوله: فمذكر إما أن يكون خبراً لقوله: شرطه فيلزم دخول الفاء في خبر المبتدأ الغير المتضمن لمعنى الشرط، وذا لا يجوز إلا عند الأخفش، وتعليق الشرط الواقع بين المبتدأ والخبر وهو أيضاً لا يجوز إلا عند الضرورة، وأما أن يقدر ضمير راجع إلى قوله: شرطه؛ أي: فهو مذكر وتكون الجملة الشرطية خبراً للمبتدأ فيلزم حذف الضمير المرفوع العائد إلى المبتدأ وهو غير جائز ولتساوي الوجهين لم يشر الشارح إلى تعيين أحدهما لكن قال الشارح الرضي في بحث كلم المجازاة: لا يعلق الشرط بين المبتدأ والخبر فلا يقال: زيدان لقيته كريم، بل يقال: فكريم أي: فهو كريم حتى تكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ فإنه يدل على أنه يجوز حذف الضمير المرفوع العائد إلى المبتدأ إن كان هناك عائد آخر فيمكن أن يقال ههنا: إن الضمير العائد إلى ما يضاف إليه المبتدأ؛ أعني: ضمير إن كان العائد إلى الاسم الذي هو مضاف إليه شرطه كأنه عائد إلى المبتدأ لشدة الاتصال بين المضاف والمضاف إليه فيجوز حذف العائد المرفوع، وأما القول بتقدير اسم الإشارة؛ أي: فذلك مذكر فلا يلزم حذف الضمير المرفوع ففيه أنه إذا لم يجز حذف الضمير الذي هو الأصل في الربط فكيف يجوز حذف الظاهر القائم مقامه، ولا بد له من شاهد، وكذا القول بأن قوله: شرطه مبتدأ محذوف الخبر؛ أي: شرطه ما يذكر، وقوله: إن كان اسماً الخ جملة استئنافية لبيان ما يذكر أو بأن الجملة الشرطية خبر لقوله: شرطه والضمير المحذوف من قوله: فذكر عائد إلى ما رجع إليه ضمير كان، وحينئذٍ لا يحتاج إلى تأويل قوله: فذكر بكونه مذكراً، والجملة بتأويل هذا الكلام؛ أي: شرط مضمون هذا الكلام أو بحذف

(قوله: أي: فلكونه مذكراً علماً) أو مصغراً؛ نحو: رُجَيْلون، وفي الرضي: كلام متعلق بالمقام، وأما عبارة العصام؛ أي: فإن يكون مذكراً علماً يعقل يدل عليه قوله: فيما بعد، وإن لا يكون أفعل فعلاء ففي العبارة ما ترى من أثر الإهمال. (قوله: يعقل من حيث مسماه) أي: حقيقة أو حكماً بأن نزل منزلة العقلاء؛ نحو: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ (عصام)، والأولى يعلم مكان يعقل ليشمل؛ نحو: ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾؛ إذ لا يطلق عليه تعالى العاقل لإيهام العقل المنع عن القبح الجائز على صاحبه تعالى الله عنه (رضي)، وفيه أن هذا ليس بقياس بل مقصور على السماع كنحن الوارثون، فلا يقال: نحن الرحيمون وإنه جمع مجازي بجَعْلِ الواحد بمنزلة المتعدد (عصام). (قوله: وإنما اشترط ذلك) أي: ما ذكر من الذكورة والعلمية والعقل. (قوله: أعوج علماً للفرس) أي: فرس لبني هلال كان لكندة فأخذته سليم، ثم إنه صار إلى بني هلال (عصام)، وقال المبرد في كامله: أعوج فرس كان لغني، قال الفرزدق:

خَرَجْتَ ولَمْ يَمْنُنْ عليكَ طَلاقَةٌ
سِوَى زَيْدِ التَّقْرِيبِ من نَسْلِ أَعْوَجا

والعرب تنسب الخيل الجياد إلى أعوج. (قوله: وأراد بالمذكر ما يكون الخ) يعني: أراد بالمذكر المعنى المصطلح دون المعنى اللغوي، فلا يخرج عن هذا الحكم؛ نحو: طلحة الخ وهذا إشارة إلى جواب دخل مقدر ذكره الرضي كما يظهر من السياق، لكن لا يخفى عليك أنه لا قرينة على هذه الإرادة فكلام المتن لا يخلو عن إغلاق فالظاهر مع الرضي. (قوله: طلحون بسكون اللام) وما قالوا مخالف للقياس والاستعمال، أما الاستعمال فلقوله:

نَضَّرَ اللهُ امرأً دَفَنُوهَا
بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ

وأما مخالفة القياس فلما في الرضي من أنه لو بقي التاء مع

فإنَّهُمَا يجمعان بالواو[1] والنون اتفاقاً، لأنَّ[2] علم التأنيث[3] هو التاء لا الألف فلا يمنع من الجمعية[4] بالواو والنون لأنَّ[5] الممدودة[6] تقلب واواً، فتنمحي[7] صورة[8] علامة التأنيث، والمقصورة[9] تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة[10] عليها. «وَشَرْطُهُ[11]» أي: وشرط الاسم الذي أريد جمعه جمع[12] المذكر الصحيح «إِنْ كَانَ[13] صِفَةً[14]» من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول «فَمُذَكَّرٌ يَعْقِلُ[15]» أي: له شروط؛ فالشرط الأول: كونه مذكراً يعقل كما مر. «وَ» الشرط[16] الثاني: «أَنْ لاَ يَكُونَ» ذلك الاسم[17] الكائن صفة «أَفْعَلَ فَعْلاَءَ»

(١) فيقال: ورقاؤن وسلمون. (٢) علة للاتفاق في جواز الجمع. (٣) الأصلي بدليل لحوقه للفعل. قدمي. (٤) كسلمون. (٥) على عدم المنع. (٦) في مثل ورقاء. (٧) من الامحاء وهو قول المحو أي: إذا انقلبت الهمزة في الجمع واواً. مضارع. (٨) أي: الألف. (٩) أعني الألف سلمى. (١٠) حال. (١١) وهذا شروع في بيان شرط النوع الثاني. (١٢) مفعول مطلق نوعي حذف فعله وجوباً لتضمن جمعه. (١٣) أي: ذلك الاسم. (١٤) أي: ما يقابل الاسم. (١٥) احتراز عن نحو حايض وفاسق. (١٦) أي: العدمي. (١٧) الذي أريد جمعه.

الواو والنون لاجتمعت علامتا التذكير والتأنيث، وإن حذفت كما عملوه لكان حذف الشيء مع عدم ما يدل عليه وغلب على الظن أنه جمع المجرد عن التاء لكثرة جمع المجرد عنها بالواو والنون الخ فليراجع. (قوله: ويدخل فيه نحو: ورقاء) بالنصب عطف على ليخرج؛ أي: وليدخل في الحكم المذكور؛ نحو: ورقاء وسلمى علمين لمذكر، قال ابن عقيل: وإنْ جمع الممدود هذا الجمع عومل معاملته في التثنية فإن كانت الهمزة بدلاً من أصل أو للإلحاق جاز وجهان إبقاء الهمزة، وإبدالها واواً فيقال في كساء علماً كساؤون وكساوون وكذا عِلباء، وإن كانت الهمزة أصلية وجب إبقاؤها فتقول: في قرّاء قراؤن. (قوله: بالواو والنون اتفاقاً) فيقال: ورقاؤون وسَلْمُون وتحذف ألف سلمى وتبقى الفتحة دالة عليها كما ذكره المصنف في جمع مصطفى، وأما إذا جمع بالألف والتاء قلبت ألفه كما في التثنية فتقول: سلميات مثل حبليات وكذا عصوات وفتيات. (قوله: لأن علم التأنيث هو التاء) أي: إنما جمع؛ نحو: ورقاء وسلمى علمَيْ رجلين بالواو والنون اتفاقاً، ولم يجمع؛ نحو: طَلْحة بهما؛ لأن علامة التأنيث بالأصالة هي التاء وليست فيهما، وقوله: غير علم زاده تنبيهاً على أن العلمية لا تجامع الوصفية كما مر في بحث غير المنصرف. (قال المصنف: فمذكر يعقل وأن لا يكون الخ) قال العصام: الأخصر فمذكر يعقل لا يكون أفعل الخ فيكون لا يكون صفة لمذكر بعد صفة، وتحقيق المقام: أن شرط ذلك الاسم الذي أريد جمعه هذا الجمع أن لا يكون مما يفرق بينه وبين المؤنث بالصيغة، ولما كان هذا موهماً بأن الشرط الثاني عدم كون ذلك الاسم مطلقاً الاسم الذي فرق بينه وبين مؤنثه بالصيغة أعم من أن يكون الفرق بكون المذكر أفعل والمؤنث فعلاء، أو بوجه آخر ككون المذكر أفعل والمؤنث فعلى أو كون المذكر فعلان والمؤنث فعلى بيّن ما هو المراد ههنا بقوله: بل يكون المذكر الخ بأن المراد ههنا هو الفرق بكون المذكر الخ لا بوجه آخر. (قال المصنف: أفعل فعلاء) بالإضافة لأدنى ملابسة؛ أي: أفعل الذي مؤنثه فعلاء؛ يعني: أن لا يكون مذكر هذا المؤنث، توضيحه أنه لا يكون مذكر مخالفاً للمؤنث في الصيغة بهذه الكيفية فلا يجمع مثل أحمر بالجمع المذكر الصحيح فلا يقال: أحمرون لفقدان هذا الشرط إذ هو مذكر غير مستوٍ مع المؤنث في الصيغة؛ أي:

وَإِنْ كَانَ صِفَةً فَمُذَكَّرٌ يَعْقِلُ وَأَنْ لَا يَكُونَ أَفْعَلَ فَعْلَاءَ

المضاف من المبتدأ؛ أي: ببيان شرط هذا الكلام فيكون المبتدأ والخبر متحدين فلا يحتاج إلى عائد كما في ضمير الشأن. وقولنا: مقولي زيد قائم تعسف كما لا يخفى ركاكته على الفطن، وبالجملة الحق ما قاله الشارح الرضي: هذه العبارة سخيفة، والصواب أن يقال: وهو إن كان اسماً فشرطه كونه مذكراً علماً يعقل. (قوله: أي: اسماً محضاً الخ) الأخصر غير صفة يعني: أن المراد بالاسم ما يقابل الصفة لا ما يقابل الفعل والحرف، فلا يلزم اتحاد اسم كان وخبرها. (قوله: نحو: أعوج الخ) أعوج: فرس لبني هلال تنسب إليه الأعوجيات، كان لكندة فأخذته سليم ثم صار إلى بني هلال، أو صار إليهم من بني آكل المرار. وفرسٌ لغني بن أعصر كذا في القاموس. (قوله: وأراد بالمذكر الخ) يعني: أن المراد بالمذكر المعنى المصطلح، وهو ما لا يكون فيه علامة التأنيث إلا أنه اختص التاء لكونها الأصل في التأنيث دون المعنى اللغوي؛ أعني: ما اتصف بصفة الذكورة فاندفع اعتراض الشارح الرضي كان عليه أن يقول: شرطه التجرد عن التاء ليدخل؛ نحو: سلمى وورقاء اسمي رجلين فإنهما يجممان بالواو والنون اتفاقاً، ويخرج؛ نحو: طلحة، وتعميم التاء ليخرج؛ نحو: سعاد وهند وزينب، فإنها لا تجمع بالواو والنون، ونحو: زيد إذا سمي به مؤنث فإنه يجمع بالألف والتاء لكون التاء فيه مقدرة ويدخل؛ نحو: سعاد وهند وزينب إذا سمي به مذكر لعدم تقدير التاء فيه حينئذٍ. (قوله: غير علم) إن كان معناه غير منقول من الوصفية ففائدته إخراج؛ نحو: أحمر إذا سمي به ذكر فإنه يجمع بالواو والنون لصيرورته اسماً وعدم اعتبار الوصفية الأصلية، وإن كان معناه غير علم حال الوصفية ففائدته التنبيه على أن العلمية لا تجامع الوصفية لكونهما متضادين، فلذا لم تشترط العلمية في الصفة عند جمعها أشرف الجموع. (قوله: كونه مذكراً يعقل) لم يفسر المذكر ههنا إحالة على ما سبق لا يقال: فيلزم استدراك قوله: ولا بناء التأنيث؛ لأن التجرد عن التاء فهم من قوله: فمذكر لأنا المفهوم من قوله: فذكر اشتراط تجرده عن التاء في الجملة لما تقرر في موضعه إنه مذكر من أن المتبادر من كل قضية الإطلاق العام، ولا يكفي ذلك في صحة الجمع بالواو فإن علامة يصدق عليه أنه مجرد عن التاء في الجملة لمجيء علام، ولا يجمع بالواو والنون

أي: مذكر[1] غير مستوف صيغة[2] الصفة الكائن[3] ذلك[4] الاسم[5] إياها[6] مع[7] المؤنث، بل[8] يكون المذكر على صيغة (أفعل) والمؤنث على صيغة (فعلاء) «مِثْلُ: أَحْمَرُ[9] حَمْرَاءُ» للفرق[10] بينه وبين[11] (أَفْعَل) التفضيل[12] ك (أَفْضَلُونَ) ولم يعكس، لأنَّ معنى الصفة في (أفعل) التفضيل كامل[13] لدلالته على الزيادة. «وَ» الشرط الثالث[14]: «أَنْ لاَ يَكُونَ» ذلك الاسم «فَعْلاَنَ فَعْلَى» أي[15]: مذكراً غير مستوف تلك الصيغة مع المؤنث، بل[16] يكون المذكر على صيغة (فَعْلاَنُ) والمؤنث على صيغة (فَعْلَى) «مِثْلُ: سَكْرَانُ

(١) معنى أن لا يكون مذكراً. (٢) أي: الهيئة. (٣) صفة من هي له للصفة لكون فاعله منكر. (٤) فاعل الكائن. (٥) أي: الصفة. (٦) خبر الكائن. (٧) ظرف مستقر. (٨) بيان لعدم الاستواء و إضراب على قوله: غير مستوٍ تخصيص بعد تعميم. س. الظاهر بأن يكون. (٩) فلا يقال: أحمرون. (١٠) علة للقدر وإنَّما لا يصح أن يجمع. (١١) أي: بين أفعل هذا الذي للصفة. (١٢) أي: أفعل الذي للتفضيل. (١٣) خبر إنَّ. (١٤) العدمي. (١٥) والشرط الثالث أن يكون مذكراً. (١٦) إضراب عن عدم الاستواء.

مِثْلُ: أَحْمَرُ حَمْرَاءُ وَلَا فَعْلَانُ فَعْلَى مثل: سَكْرَانُ

فأخرجه بقوله: ولا بتاء التأنيث؛ أي: لا يكون ذلك الاسم في آن كونه مذكراً؛ أي: مجرداً عن التاء ملتبساً به بأن يستعمل في كلا الحالين بمعنى واحد من غير فرق بين المذكر والمؤنث. (قوله: أن لا يكون ذلك الاسم الخ) لم يرجع الضمير إلى الصفة بتأويل الوصف لعدم صحته في قوله: ولا مستوياً فيه مع المؤنث كما يجيء. (قوله: غير مستو) قد تقرر عندهم أن الأوزان التي أريد بها موزوناتها فهي أعلام لها، والعلم لا يضاف إلا بعد التنكير كما في نحو: زيدنا خير من زيدكم، فلذا فسر أفعل فعلاً بالوصف المشتهر وهو أنه مذكر غير مستو مع المؤنث في الصيغة بهذه الكيفية، وهو أن المذكر على صيغة أفعل والمؤنث على فعلاء، فقوله: بل يكون بيان لعدم الاستواء. (قوله: بل يكون الخ) إضراب عن قوله: غير مستوٍ تخصيص بعدم تعميم أشار أولا إلى أن المعتبر أصالة في الصفة التي تجمع بالواو والنون أن يكون المذكر غير مستو مع المؤنث في الصيغة؛ أي: مخالفاً له فيها؛ إذ الغالب في الصفات الفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء لتأديتها معنى الفعل، والفعل يفرق بينهما فيه بالتاء؛ نحو: الرجل قام والمرأة قامت والغالب في الأسماء الجوامد الفرق بينهما بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كمير وإتان وجمل وناقة والاستواء؛ نحو: إنسان وفرس وقد جاء العكس أيضاً في كل منهما كأحمر وحمراء وأفضل وفضلى وسكران وسكرى وكامرئ وامرأة ورجل ورجلة فكل صيغة لا يلحقها فكأنها من قبيل الجوامد، فلذا لم تجمع هذا الجمع ثم أضرب عن عدم الاستواء في الصيغة مطلقاً بأن يكون المذكر على صيغة أفعل والمؤنث على صيغة فعلاء إخراجاً من هذا الأصل لأفعل التفضيل فإنه يجمع هذا الجمع مع تحقق عدم الاستواء بينهما في الصيغة، ولعل ذلك جبر لما فاته من العمل في الفاعل والمفعول مع أن معناه في الصفة أبلغ وأتم من اسمي الفاعل والمفعول الذي إنما يعمل لأجل معنى الوصفية كما جبر النقص بالواو والنون في قلون وكرون وأرضون. (قوله: أن لا يكون الاسم الخ) أشار إلى أن قوله: ولا مستوياً عطف على قوله: أفعل فعلاء. ولا زائدة لتأكيد النفي ومستوى صفة لموصوف محذوف. والمعنى أن لا يكون الاسم المذكور؛ أي: الكائن صفة مذكراً؛ أي: مجرداً عن التاء مستوياً ذلك المذكر في تلك الصيغة التي في صيغته وهيئته مع مخالف له فيها بخلاف؛ نحو: ضارب ومسلم ومضروب وحسن وغيرها من الصفات فإنها تجمع بهذا الجمع فيقال: ضاربون ومسلمون لوجود الشرط؛ إذ كل منها مذكر مستو مع المؤنث في الصيغة غير مخالف له فيها، والحاصل أن الصفة نوعان؛ أحدهما: صفة صيغة مذكرها مساوية لصيغة مؤنثها؛ نحو: ضارب وضاربة، والفرق إنما هو بمجرد التاء وعدمها، والثاني: بعكسها؛ نحو: أحمر حمراء، وصحة الجمعية بالواو والنون إنما هو في النوع الأول دون الثاني سوى أفعل التفضيل؛ فلذا اضرب بقوله: بل يكون المذكر الخ. (قوله: أي: مذكراً غير مستوٍ) واعلم أن قوله: غير مستو هنا وفيما بعده؛ أي: في الشرط الثالث لبيان المغايرة بين هذين الشرطين وبين الشرط الرابع ودفع المنافاة الواقعية بينهما وبينه ظاهراً بأن يقال: إن مضمونهما نفي عدم استواء صيغة المذكر مع المؤنث، ومضمون الرابع نفي استواء صيغة ذلك الاسم المذكر مع المؤنث، وقوله: بل يكون المذكر الخ في الموضعين إشارة إلى بيان المغايرة بين الشرط الثاني والثالث، فيكون بل للترقي في الموضعين على تفسيري الشرطين المذكورين فيهما فيكون معنى قوله: بل يكون المذكر على صيغة أفعل والمؤنث على صيغة فعلاء، بل يكون عدم الاستواء بينهما من جهة مخصوصة وهيئة معينة فظهر المغايرة بينهما فعلم من هذا التحقيق أن الاسم الكائن صفة على قسمين قسم يستوي فيه المذكر مع المؤنث مثل جريح وصبور، وقسم لا يستوي فيه المذكر مع المؤنث وهو أيضاً على قسمين قسم يفرق بينهما بالتاء؛ نحو: مسلم ومسلمة وندمان وندمانة وهذا ما جمع جمع الصحيح فقط، وقسم يفرق بينهما بالصيغة المخصوصة وهو ثلاثة أحمر حمراء سكران سكرى أفضل فضلى، وما جمع جمع الصحيح من هذا القسم هو هذا الأخير فقط؛ أعني: أفعل فعلى فليحفظ. (قوله: مع المؤنث) متعلق بقوله: غير مستو، وقوله: بل يكون إضراب عنه فمن ثمة قال بعضهم: لفظ بل ههنا بياني انتقالي من الأخفى إلى الأظهر في المراد؛ أعني: كون عدم الاستواء على هذه الصورة فقط لا إبطالي فهو ههنا في قوة التفسير، ونظيره ما قال قاضي زاده الرومي عند قوله: بل بين الصاعد والهابط، بل ليست للإضراب الإبطالي بل للإضراب الانتقالي؛ أي: من الأخفى إلى الأظهر أو من الأخص إلى الأعم أو بالعكس ذكره

سَكْرَى: » فإنَّه[1] لا يقال: فيه[2] (سَكْرَانُونَ[3]) للفرق بينه[4] وبين (فَعْلاَنُ فَعْلاَنَه) كـ (نَدْمَانُونَ[5]) ولم يعكس[6]، لأنَّ (فَعْلاَنَ فَعْلاَنَه) أصل في الفرق بين المذكر والمؤنث، لأنَّه فيه بالتاء[7] وعدمها. «وَ[8]» الشرط الرابع[9]: «أنْ لاَ[10] يَكُونَ» الاسم المذكور[11] مذكراً[12] «مُسْتَوِياً فِيْهِ أَيْ: فِي هَذِهِ الصِّفَةِ[13] بِتَأْوِيْلِ الوَصْفِ مَعَ[14] «المُؤَنَّثِ مِثْلُ: جَرِيْحٌ[15] وَصَبُورٌ[16]». يقال: (رَجُلٌ جَرِيْحٌ[17]، وَصَبُورٌ[18]، وَامْرَأَةٌ جَرِيْحٌ[19] وصَبُورٌ[20]) فلا يجمع[21] بالواو والنون[22] ولا بالألف[23] والتاء، فإنَّه لمَّا لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن أن يجمع جمعاً[24] مخصوصاً بأحدهما[25]، بل المناسب أن يجمع جمعاً يستويان[26] فيه مثل: جَرْحَى[27] وصُبُر. «وَ» الشرط الخامس[28]: «أنْ لاَ يَكُونَ» الاسم المذكور مذكراً متلبساً[29] «بِتَاءِ التَّأْنِيْثِ، مِثْلُ: عَلاَّمَةٍ» كراهة[30] اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التأنيث ولو حذفت التاء لزم اللبس. «وَبِحَذْفِ نُوْنِهِ» أي: نون الجمع «بِالإِضَافَةِ[31]» لما مرَّ[32] في التثنية. «وَقَدْ[33] شَذَّ نَحْوُ: (سِنِيْنَ[34])» بكسر السين جمع (سَنَةٍ) بفتحها، «وَأَرَضِيْنَ» بفتح الراء؛ وقد جاء[35] إسكانها[36]؛ جمع (أَرْضٍ)

(١) علة لتطبيق المثال. (٢) أي: في مثل سكران. (٣) على الجمع بالواو والنون. (٤) وزن فعلان مؤنثه فعلى. (٥) فإنَّه يجمع بالواو والنون. (٦) بأن يجمع فعلان فعلى بالواو والنون دون فعلان وفعلانة. (٧) لأنَّه أصل في التأنيث. (٨) عطف على فعلان. متوسط. (٩) أي: العدمي. (١٠) زائدة لتأكيد النفي. (١١) أي: الكائن صفة. (١٢) قدر الموصوف. (١٣) أي: صيغتها. (١٤) ظرف لمستوياً. (١٥) أي: مجروح. (١٦) أي: صابر. إذا كان بمعنى الفاعل وإلَّا قال. (١٧) أي: مجروح. (١٨) أي: صابر. (١٩) أي: مجروحة. (٢٠) أي: صابرة. (٢١) جمع لسلامة. (٢٢) بالجمع المذكر الصحيح. (٢٣) أي: لا يجمع بالجمع الصحيح أصلاً. (٢٤) مثل جريح. (٢٥) أي: المذكر والمؤنث. (٢٦) أي: المذكر والمؤنث. (٢٧) على وزن فعل. (٢٨) أي: العدمي. (٢٩) خبر لا يكون. (٣٠) علة لمقدور وإنَّما لا يصلح جمعه لكراهة. (٣١) أي: بسبب الإضافة. (٣٢) بقين ثلاثة ورقات. (٣٣) للتحقيق. (٣٤) إنَّه جمع على غير قياس. (٣٥) في بعض اللغة كالمفرد على غير القياس. (٣٦) كأرضات وتمرات ووعدات.

سَكْرَى وَلَا مُسْتَوِياً فِيْهِ مَعَ الْمُؤَنَّثِ مِثْلُ: جَرِيحٌ وَصَبُورٌ وَلَا بِتَاءِ التَّأْنِيْثِ مِثْلُ: عَلَّامَةٍ وَتُحْذَفُ نُوْنُهُ بِالإِضَافَةِ وَقَدْ شَذَّ نَحْوُ: سِنِيْنَ وَأَرَضِيْنَ.

البعض، وقوله: كامل لدلالته؛ أي: فيناسبه أشرف الجموع. (قوله: فإنه لا يقال فيه سكرانون) بالواو والنون بل يقال: سكارى ككسالى جمع كسلان قال تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ﴾، و﴿قَامُوا كُسَالَىٰ﴾. (قوله: لأنه فيه بالتاء) أي: لأن الفرق بين المذكر والمؤنث في فعلان فعلانة بالتاء وعدمها إلا بالصيغة، فاعلم أن الأصل الغالب في التفرقة بين المذكر والمؤنث في الصفات التاء دون الصيغة لتأدّيها معنى الفعل، والفعل يفرق بينهما فيه بالتاء، وأما الاسم الجامد فالشائع فيه أما الفرق بين المذكر والمؤنث بنفس اللفظ؛ نحو: عير وأتان وجمل وناقة، أو الاشتراك بينهما كما في الإنسان والفرس فافهم. (قوله: الاسم المذكور) أي: الذي كان صفة وأريد جمعه جمع الصحيح، وقوله: مذكراً؛ أي: مجرداً عن التاء. (قال المصنف: مستوياً فيه) أي: مساوياً في صيغته مع المؤنث بأن يستعملوا للمذكر مع المؤنث صيغة واحدة مجردة عن التاء؛ نحو: جريح، وأراد بالاستواء ما هو في الجملة؛ إذ عند حذف الموصوف يلحق التاء فيقال: مررت بقتيلة بني فلان، وقوله: بتأويل الوصف دفع لما يقال: إذا كان الضمير راجعاً إلى الصفة فلم ذكّره. (قوله: أي: في هذه الصفة) أي: في صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم إياها فعندما أريد بالصفة المؤولة بالوصف صيغتها اندفع ما أورده الرضي على المصنف، فالشارح أشار إلى دفعه بأبلغ وجه ولم يكن ذاهلاً عنه كما ظن (عارف). (قال المصنف: مثل جريح وصبور) أراد بالأول صيغة فعيل بمعنى مفعول، وبالثاني صيغة فعول بمعنى فاعل، واعلم أن فعيلاً بمعنى مفعول إذا ذكر موصوفه يستوي فيه المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل

المؤنث بأن يستعملوا للمذكر والمؤنث صيغة واحدة مجردة عن التاء فاندفع اعتراض الشارح الرضي بأن هذه العبارة أسخف من قوله: فذكر علم يعقل؛ لأن مستوياً عطف على أفعل فعلاء فيكون المعنى: وأن لا يكون الوصف المذكر مستوياً في ذلك الوصف مع المؤنث، ولا معنى لهذا الكلام، وكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره؛ لأن مبنى هذا الاعتراض إرجاع ضمير، وأن لا يكون إلى الوصف، والشارح جعل الضمير راجعاً إلى الاسم المذكور فتدبر، فإنه مزالق الأقدام. (قوله: مثل علامة) وما قيل: إن نحو علامة خارج بقوله: ولا مستوياً فيه مع المؤنث؛ لأن فعالة يستوي فيه المذكر والمؤنث فليس بشيء؛ لأنه ليس مذكراً مستوياً مع المؤنث بل مؤنثاً مستوياً مع المذكر. (قوله: لزم اللبس) بين جمعه حال التجرد عن التاء وجمعه حال التلبس بها. (قوله: بكسر السين) تنبيهاً على أنه ليس بجمع سلامة في الحقيقة، وقد جاء منون بضمها، وهو قليل ولمثل هذا التنبيه كسروا عين عشرين، وقد جاء في بعض ما هو مضموم الفاء الكسر؛ نحو: قلون وثبون، وليس بمطرد، وأما مكسور الفاء فلم نسمع فيه التغيير كعضين ومئين وهئين، ولعل ذلك الاعتدال الكسر بين الضم والفتح. (قوله: بفتح الراء) للتنبيه على أنه ليس بجمع سلامة حقيقة؛ ولأن الواو والنون في مقام الألف والتاء كأنه قيل أرضات، وكل مؤنث على وزن فعل سواء كانت التاء فيه

بسكونها. وإنَّما[1] حكم بشذوذهما[2]، لانتفاء[3] التذكير والعقل[4]؛ وعدم كونهما عَلَماً[5] أو صفة[6]. وقد أدرج صاحب اللباب بعض هذه الأسماء تحت[7] قاعدة كلية أخرجتها[8] من الشذوذ، منها (سنين[9])، وأمثاله، وأبقى[10] بعضها[11] على الشذوذ، منها[12] (أرضين) وأمثاله. فمن أراد تفصيل ذلك فليرجع إليه[13].

«(المُؤَنَّثُ)» أي: الجمع[14] الصحيح[15] المؤنث «مَا لَحِقَ» أي: جمع[16] لحق «آخِرُهُ» أي: آخر مفرده «أَلِفٌ[17] وَتَاءٌ وَشَرْطُهُ» أي: شرط الجمع الصحيح المؤنث «إِنْ[18] كَانَ» مفرده «صِفَةٌ وَلَهُ[19]» أي: لذلك المفرد[20] «مُذَكَّرٌ[21]، فَأَنْ[22] يَكُونَ مُذَكَّرُهُ[23]» أي: مذكر ذلك المفرد «مُجْمَعَ[24] بِالوَاوِ وَالنُّونِ» لئلا[25] يلزم مزية الفرع[26] على الأصل[27]. «وَإِنْ[28] لَمْ يَكُنْ لَهُ» أي: لمفرده[29] «مُذَكَّرٌ[30]» جمع بالواو والنون «فَأَنْ[31] لاَ يَكُونَ» أي: فشرط صحة جمعيته أن لا[32] يكون «مُجَرَّداً» عن تاء التأنيث[33] «كَـ(حَائِضٍ[34])» لأنَّه يقال في جمع (حَائِضَةٍ):

(١) كأنَّه قيل: لم حكم بشذوذهما؟ فأجاب الشارح بما ترى. (٢) أي: سنين وأرضين. (٣) دليل حكم. (٤) وهما شرط لصحة الجمع بالواو والنون. (٥) إشارة إلى شرط الأول. (٦) إشارة إلى شرط الثاني. (٧) ظرف أدرج. (٨) صفة قاعدة كلية. (٩) أي: من المجموع. (١٠) أي: صاحب اللباب. (١١) تلك الجموع. (١٢) أي: من الجموع التي أبقاها. (١٣) أي: إلى اللباب. (١٤) قدر الموصوف. (١٥) على تقدير حذف المضاف. هندي. (١٦) ففسره لبعد المسافة. (١٧) فاعل لحق والجملة صفة ما. (١٨) والشرط مع الجزاء خبر المبتدأ. (١٩) الواو حال، له خبر مقدم. (٢٠) إذ لا مذكر للجمع. (٢١) مبتدأ مؤخر. (٢٢) الفاء جزائية. (٢٣) اسم يكون. (٢٤) مذكر. والجملة خبر يكون. (٢٥) علة مقدر وإنَّما شرط هذا. (٢٦) أي: المؤنث. (٢٧) أي: المذكر. (٢٨) عطف على إن كان. (٢٩) الذي هو صفة وليس له مذكر. (٣٠) اسم مؤخر بـ لم يكن. (٣١) جزائية، مصدرية. (٣٢) ذلك المفرد. (٣٣) إذ لو جمع المجرد لزم اللبس بذي التاء. (٣٤) والظرف خبر مبتدأ محذوف أي: هو لحائض، وطامث وطالق.

المُؤَنَّثُ مَا لَحِقَ آخِرُهُ أَلِفٌ وَتَاءٌ وَشَرْطُهُ إِنْ كَانَ صِفَةً وَلَهُ مُذَكَّرٌ فَأَنْ يَكُونَ مُذَكَّرُهُ جمع بِالوَاوِ وَالنُّونِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُذَكَّرٌ فَأَنْ لَا يَكُونَ مُجَرَّداً كَحَائِضٍ

مقدرة كدعد، أو ظاهرة كجنة إن كانت صفة كسعد، أو مضاعفاً كمدة، أو ممتل العين كجوزة وبيضة وجب إسكان العين في الجمع بالألف والتاء، وإن خلا من هذه الأشياء موجب فتح عبد كثمرات ووعدات. (قوله: تحت قاعدة كلية) وهي قوله: سوى ما جبر نقصه من ذي التاء المحذوف المعجز ممتلاً مما لا مذكر له مجموعاً هذا الجمع مغير أوله كسنون، أو غير مغير كثبون، فبقوله: ما جبر نقصه خرج ما لم يجبر نقصه كيد، وبقوله: من ذي التاء خرج ما جبر نقصه، وليس فيه تاء كماء، فإن أصله ماء بدليل مياه، وبقوله: المحذوف المعجز خرج مالم يحذف عجزه كمدة، فإنه محذوف الصدر، وبقوله: معتلاً مالا يكون عجزه معتلاً كشاة وشفة فإنهما محذوفا العجز، لكن عجزهما حرف صحيح فإن أصلهما شوهة وشفهة، وبقوله: مما لا مذكر له خرج ماله مذكر كهنة فإن له مذكراً، وهو هن، وقوله: مجموعاً هذا الجمع حال من الضمير المجرور في نقصه؛ أي: جبر نقصه حال كونه مجموعاً بالواو والنون فأدخل في هذه القاعدة كسنين وشين وقلين، فليس بشاذ، وما خرج عنها كأرضين وأهلين وبنين شاذ. (قوله: ألف وتاء) إنما خص الزيادة بالألف والتاء؛ لأنه عرض فيه الجمعية والتأنيث الغير الحقيقي وكل واحد من الحرفين قد يدل على واحد من المعنيين كما في رجال وسلمى والجمالة والضاربة كذا في الرضي. (قوله: أي: شرط الجمع الصحيح) جرى في إرجاع ضمير وشرطه ههنا على الظاهر لعدم الصارف بخلاف ما تقدم. (قوله: أي: لذلك المفرد)؛ إذ لا مذكر للجمع. (قوله: فإن يكون الخ) فهو أن يكون الضمير عائداً

بخلاف فعيل بمعنى فاعل وفعول بمعنى مفعول، فإنه لا يستوي فيهما المذكر والمؤنث سواء ذكر موصوفهما أو لا؛ نحو: رجل ظريف وامرأة ظريفة، ويقال: ناقة حلوبة إلا أنه قد يشبّه فعيل بمعنى فاعل بالذي بمعنى المفعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث فاعرفه. (قال المصنف: ويحذف نونه بالإضافة) أي: وجوباً وبغير الإضافة جوازاً كما في اسم فاعل مع اللام والعمل وسيأتي، وأما قوله: دَعَانِيَ مِنْ نَجدٍ فإنَّ سِنِينَهُ، فشاذ. (قوله: وقد جاء إسكانها) أي: لضرورة الشعر كقوله:

لَقَدْ رُجِّتِ الأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بِنِي
سدوس خَطِيبٌ فَوقَ أَغوَادِ مِنْبَرِ

(قوله: وقد أدرج صاحب اللباب) وهو الإمام العلامة تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد بن السيف المعروف بالفاضل الأسفرائني رتبه على مقدمة وأربعة أقسام في الإعراب في المعرب في العوامل في المقتضى للإعراب، وشرحه غير واحد من الفضلاء منهم الفاضل اليمني والزوزني والمولى مصنفك. (قوله: تحت قاعدة كلية أخرجتها) حيث قال بعد أن ذكر قسمي الجمع السالم وهو العَلَم والصفة المستجمعة للشرائط سوى ما جبر نقصه من ذي التاء المحذوف العجز معتلاً مما لا مذكر له مجموعاً هذا الجمع مغيّراً أوله كسنون أو غير مغير كثبون، وجاء قلون على الوجهين، وقد شذ؛ نحو: إِوَزُّونَ وأرضون انتهى، وحاصل هذه الضابطة أن كل اسم يجمع هذا الجمع ولا يكون علماً ولا صفةً فجمعه شاذ إلا إذا كان اسماً محذوف العجز معتلاً وليس له مذكر يجمع بالواو والنون، فإنه يجمع هذا الجمع بلا شذوذ، وإن لم يكن علماً ولا صفة وذلك كسنون وأضرابه فإن مفرده سنة، وأصلها سنو فيجمع هذا الجمع جبراً لما فاته من حذف اللام، ومن ثمة شذ أرضون فإنه ليس معتلاً محذوف اللام حتى يكون هذا الجمع

(حَائِضَاتٍ). فلو قيل في جمع حائض[1] أيضاً[2]: حائضات لزم الالتباس. «وَإِلَّا» عطف[3] على قوله[4]: (إِنْ كَانَ صِفَةً) أي: وإن لم يكن المؤنث صفة، بل[5] كان[6] اسماً[7] «جُمِعَ» هذا[8] الجمع[9] «مُطْلَقاً» أي: من غير اعتبار الشرط[10]، مثل: (طَلْحَاتٍ وزَيْنَبَاتٍ) في جمع طلحة وزينب. وفي شرح الرضي[11]: إن هذا الإطلاق[12] ليس بسديد؛ لأنَّ الأسماء المؤنثة[13] بتاء مقدرة[14] ك (نار وشمس) ونحوهما من الأسماء التي تأنيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع[15] بالألف[16] والتاء، بل هو[17] فيها[18] مسموع[19] ك (السماوات والكائنات[20]) وذلك[21] لخفاء[22] هذا التأنيث؛ لأنَّه[23] ليس بحقيقي ولا ظاهر[24] العلامة[25]. «جَمْعُ التَّكْسِيرِ») «مَا تَغَيَّرَ[26]» أي[27]: جمع تغير «بِنَاءُ[28] وَاحِدِهِ» من حيث[29] نفسه وأموره[30] الداخلة[31] فيه؛ كما هو المتبادر؛ فلا[32] ينتقض[33] بجمع السلامة لتغير[34] بناء واحده

(١) بعدم اعتبار حدوث التاء لنقصان مشابهته للفعل. (٢) أي: كغير التاء. (٣) أي: قوله وإلَّا معطوف. (٤) مصنف. (٥) إضراب عن قوله: وإن لم يكن. (٦) مفرده. (٧) مقابل للصفة. (٨) ونائبه إمَّا راجع إلى مصدره أو راجع المفرد كما أشار الشارح إليهما حاشية. (٩) بالألف والتاء. (١٠) بعدم الاحتياج إلى الشرط. (١١) وقد يجمع بالألف والتاء مذكر غير عاقل نحو: حماماً وسرادقات .متوسط. للكافية. (١٢) أي: قوله مطلقاً. (١٣) صفة الأسماء. (١٤) أي: المؤنثات السماعية. (١٥) فاعل لا يطَّرد. (١٦) فلا يقال: نارات وشمسات. (١٧) أي: الجمع بالألف والتاء. (١٨) في تلك الأسماء. (١٩) مقصور على السماع من العرب. (٢٠) في كائن. (٢١) أي: ومن كونه مقصوراً على السماع. (٢٢) ثابت. (٢٣) تعليل لمقدر إنَّما خفي التأنيث. (٢٤) كحمزة وسلمى. (٢٥) انتهى كلام الرضي. (٢٦) على صيغة الماضي. (٢٧) إشارة إلى موصوفية ما. (٢٨) فاعل تغير والجملة صفة ما. (٢٩) إشارة إلى اعتبار الحيثية في التعريف. (٣٠) عطف تفسير. (٣١) أي: الحركة والسكون والتركيب. (٣٢) إذا أريد من التغير هذا المعنى فلا .آه. (٣٣) حد التكسير. (٣٤) على لعدم النقض وللنقض.

عوضاً عن محذوفه (نعمه)، وقوله: أضين وأمثاله؛ أي: كَاهْلِين وبنين. (قوله: أي: جمع لحق) أي: جمع صحيح لحق آخره ألف وتاء لا تنقلب في الوقف هاء فلا يرد؛ نحو: سلقاة، والمراد ما يلحق آخر مفرده ذلك ليدل على أن معه أكثر من جنسه إلاَّ أنه لم يذكره اكتفاء بما في حدّ جمع المذكر. (قال المصنف: فإن يكون مذكره الخ) فخرج بهذا القيد فعلاء أفعل وفعلى فعلان وجميع الأمثلة التي يستوي مذكرها مع مؤنثها وتمامه في الرضي. (قوله: لئلا يلزم مزية الفرع) أي: المؤنث على الأصل؛ أي: المذكر بأن يجمع المؤنث بإشراف الجموع الذي هو الجمع بالألف والتاء ولا يجمع المذكر بهذا الجمع الذي هو الجمع بالواو والنون. (قال المصنف: فإن لا يكون مجرداً) أي: أن لا يكون مفرده مجرداً عن التاء، بل ملتبسة بها، وأما ثيبات جمع ثيب، يقال: رجل ثيب وامرأة ثيب فشاذ، ووجهه على ما في الرضي أن فيعلاً قياسه لحاق التاء في المؤنث كما في سيدة وميتة. (قال المصنف: كحائض) وطالق ومرضع ومطفل ونحوها، قال العصام: هذا إذا أريد به الثبوت وأما إذا أريد به الحدوث فيقال: الحائضة انتهى، فالفرق بين حائض وحائضة أن الحائض بدون التاء لمن استقر وثبت لها هذه الحالة، والحائضة بالتاء لمن يحدث لها هذه فتكون جارية على الفعل، يقال: حاضت المرأة فهي حائضة، وكذا الكلام في مرضع ومرضعة وطالق وطالقة، وقيل: إنما يقال: مرضع بلا تاء؛ لأن هذه الصفة مختصة بالإناث فلا يحتاج إلى التاء، وقيل: إن معنى مرضع وطالق ذات الرضاع والطلاق هذا (من فروق). (قوله: لزم الالتباس) في اللفظ والمعنى فيقال في جمع حائض: حوائض أو حُيَّض، وإنما لم يعكس؛ لأن ما فيه التاء صريحاً أليق بهذا الجمع، وقوله: في جمع طلحة؛ أي: الذي تأنيثه لفظي، وقوله: وزينب؛ أي: الذي تأنيثه معنوي. (قوله: ليس بسديد) فلو زاد

وَإِلَّا جَمْعٌ مُطْلَقاً. جَمْعُ[1] التَّكْسِيرِ مَا[2] تَغَيَّرَ بِنَاءُ وَاحِدِهِ[3]

(١) أي: جمع حصل بالتكسير والتغيير فالإضافة من إضافة المسبب إلى سببه.ج.
(٢) أي: جمع تغير لفظة أو تقدير كفلك وحجان.
(٣) أي: من حيث نفسه لا من حيث العارض وباعتبار أم خارج عنه.

إلى المبتدأ الذي هو وشرطه، والشرط مع الجزاء في محل الرفع خبر المبتدأ كذا في الرضي. (قوله: لئلا يلزم) أي: لو جمع المؤنث جمع السلامة، ولم يجمع مذكره، وكذلك يلزم مزية الفرع على الأصل. (قوله: جمع بالواو والنون) قدر الصفة بمعونة المقام؛ لأن الأقسام ههنا ثلاثة ماله مذكر بالواو والنون، وما لا مذكر له أصلاً، وما له مذكر لم يجمع بالواو والنون، فالقسم الأول يجمع بالألف والتاء والقسمان الباقيان يشترط في صحة جمعهما بالألف والتاء كونهما بالتاء فما لا مذكر له أصلاً إن لم يكن بالتاء لم يجمع بالألف والتاء كحائض، وإن كان بالتاء كحائضة يجمع بها، وكذا ماله مذكر لم يجمع بالواو والنون إن لم يكن بالتاء كحمراء وسكرى لم يجمع بالألف والتاء، وإن كان لتاء يجمع بها كضيمة وضيمات، فمن قال: إنه لا حاجة إلى التقييد بقوله: جمع بالواو والنون، بل المراد أنه إن لم يكن لمفرده مذكر أصلاً؛ لأن ما يكون له مذكر لم يجمع بالواو والنون قد علم حكمه من قوله: فإن يكون مذكره جمع بالواو والنون لم يأت بشيء، وإن تبع الشارح الرضي في ذلك حيث قال: إن المؤنث إذا كان صفة على ضربين إما أن يكون له مذكر أو لا، فإن لم يكن له مذكر فشرطه أن لا يكون مجرداً عن التاء كحائض، وإن كان له مذكر فشرطه أن يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون. (قوله: كما هو المتبادر) يعني: أن المتبادر من نسبة التغير إلى البناء أن يكون التغير في ذاته وباعتبار أجزائه لا التغير العارض له باعتبار أمر خارج عنه سواء كان التغير حقيقياً أو اعتبارياً، وليس مراده أن المتبادر

بلحوق[1] الحروف الخارجة الزائدة به[2]؛ وأيضاً المتبادر من تغيره[3] تغير يكون[4] لحصول[5] الجمعية، فلا[6] ينقض[7] أيضاً[8] بمثل: (مصطفون) فإن[9] تغير الواحد فيه[10] يلزم[11] بعد حصول الجمعية. وأمَّا التغير المذكور في تعريف[12] الجمع مطلقاً؛ فهو أعمُّ من أن يكون[13] من حيث ذات الواحد أو من حيث الأمور الخارجة الزائدة[14]، كما يدل عليه (ما) الإبهامية[15] المفيدة للعموم في قوله (بتغير ما) سواء كان ذلك التغير[16] حقيقياً «كَرِجَالٍ[17] وَأَفْرَاسٍ[18]» أو اعتبارياً كـ (فُلْكٍ) كما مرَّ. «بِجَمْعُ[19] القِلَّةِ» وهو مَا[20] يطلق على ثلاثة وعشرة[21] وما[22] بينهما. «أَفْعُل[23]» أي: جمع يكون على وزن (أَفْعُل) كـ (أَفْلُس) جمع (فِلْس). «وَأَفْعَالٌ» أي: جمع يكون على وزن (أَفْعَال) كـ (أَفْرَاس) جمع فرس. وعلى هذا[24] القياس معنى البواقي[25]. «وأَفْعِلَةٌ» كـ [26](أَرْغِفَةٌ) جمع رغيف. «وَفِعْلَةٌ» كـ (غِلْمَةٌ)

(١) متعلق بالتغير. بالزائدتين لا قله. (٢) متعلق باللحوق. (٣) أي: الواحد. (٤) أي: التغير. (٥) اللام بمعنى الباء أو مع. (٦) إذا كان المتبادر. (٧) حد التكسير. (٨) كجمع السلامة. (٩) علة لا ينتقض. (١٠) أي: في مثل مصطفون. (١١) الجملة خبر إنَّ. على فاعله. (١٢) بقوله الجموع ما دل على .آه. (١٣) التعريف. (١٤) كالألف والياء والنون والتاء وغيرها. (١٥) المنسوبة إلى الإبهام. (١٦) الذي في تعريف جمع التكسير. (١٧) جمع رجل. (١٨) جمع فرس. (١٩) شروع إلى تقسيم آخر لمطلق الجمع. (٢٠) أي: جمع. (٢١) من غير قرينة. (٢٢) بطريق الحقيقي. (٢٣) خبر المبتدأ والجملة استئناف .معرب. (٢٤) أي: جمع يكون على الوزن الفلاني. (٢٥) يقدر بعد قوله: وأَفْعِلَة جمع يكون على وزن .آه. (٢٦) خبر لمبتدأ محذوف أي: هو جمع .آه.

كَرِجَالٍ وَأَفْرَاسٍ وجَمْعُ[1] القِلَّةِ[2]
أَفْعُلٌ[3] وأَفْعَالٌ وأَفْعِلَةٌ وفِعْلَةٌ

(١) مبتدأ.
(٢) وهو ما يطلق على ثلاثة وعشرة وما بينهما .ج.
(٣) خبر المبتدأ مع ما عطف عليه.

من التغير التغير في ذاته حتى يرد عليه أنه كما أن المتبادر من التغير ذلك المتبادر منه أن يكون حقيقياً فحمل التغير على المتبادر باعتبار، وعلى غير المتبادر باعتبار تكلف. (قوله: بلحوق الحروف الخ) فالتغير فيه ليس تغيراً في ذات بناء الواحد، بل تغير باعتبار عارض البناء. (قوله: كرجال وأفراس) فإن التغير فيهما حاصل في ذات بناء مفردهما حيث لم يبق على هيئته، وإن كان حاصلاً بزيادة الألف. (قوله: أفعل وأفعال الخ) في الرضي هذه الأوزان للقلة إذا جاء للمفرد جمع كثرة، وأما إذا انحصر جمع التكسير فيها فهي للقلة والكثرة، وكذا الستة للكثرة إذا لم ينحصر فيه الجمع، وإلا فهو مشترك كأجادل ومصانع.

المصنف قيد سماعاً لسلم عن هذا الدخل والإيراد، وفي الصحاح: السداد هو الصواب، والقصد من القول. (قوله: بل هو فيها مسموع) أي: بل الجمع بالألف والتاء في تلك الأسماء متوقف على السماع كالسموات والشمالات في الرياح والكاسات جمع كأس، فما في أكثر النسخ من قوله الكائنات فغير ظاهر وجهه. (قوله: كعزة وسلمى) تمثيل للمنفي، وكخنساء بفتح الخاء وهذه من أسماء النساء، وتفصيل ذلك في مشاهير النساء. (قال المصنف: جمع التكسير) أي: جمع حصل بالتكسير والتغيير فالإضافة من إضافة المسبب إلى سببه، وقوله: ما تغير؛ أي: لفظاً كرجال، أو تقديراً كفلك وهجان كما مر. (قال المصنف: بناء واحده) أي: تغير صيغة مفرده سواء كان بتغير الشكل أو الزيادة أو غيرهما من أقسام التكسير وأوزانه المشهورة، وهذا تغيير صوري لا حقيقي؛ لأن لفظ الجمع ليس هو لفظ المفرد بل لفظ آخر (خضري)، فلذا كان الشارح قيد التغير في التعريف المجموع بقوله: بحسب الصورة فلا تنس ما قدمناه. (قوله: من حيث نفسه) أي: لا من حيث العارض وباعتبار أمر خارج عنه، وقوله: وأموره الخ عطف تفسيري لما قبله، وأراد بالأمور الداخلة فيه المادة والهيئة؛ أي: الحروف مع الحركات والسكنات. (قوله: كما هو المتبادر) أي: المتبادر من نسبة تغيّر إلى فاعله؛ أعني: بناء واحده أن يكون التغير في ذاته، وباعتبار أجزاءه فلا يرد ما في حاشية العصام. (قوله: لتغير بناء واحده) تعليل للمنفي لا للنفي، وفي الخضري على ابن عقيل دلالة جمعي الصحيح على الجمعية ليس بتغيير مفردها بالزيادة، بل بنفس الزيادة وإن لزمها التغيير بدليل أن زيادة جمع المذكر تفيد الجمعية في الفعل وحمل عليه المؤنث، وقوله: الزائدة به؛ أي: ببناء واحده والباء متعلق باللحوق. (قوله: بمثل مصطفون) وقاضون؛ إذ لا دخل لتغيره في الجمعية بل هو للإعلال فلا يخرج عن التصحيح. (قوله: الجمع مطلقاً) أي: الأعم من المصحح والمكسر والمؤنث

جمع غلام. «وَ[1]» الجمع «الصَّحِيْحُ» مذكراً كان كـ (مُسْلِمِيْنَ) أو مؤنثاً كـ (مُسْلِمَاتٍ) وفي[2] شرح الرضي: إنَّ (الظَّاهِرَ أَنَّهُمَا[3]). أي: جَمْعَي السَّلَامَةِ. لِمُطْلَقِ[4] الجَمْعِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى القِلَّةِ وَالكَثْرَةِ، فَيَصْلُحَانِ[5] لَهُمَا). «وَمَا[6] عَدَا ذَلِكَ[7]» المذكور من[8] الأوزان[9] والجمع[10] الصحيح «جَمْعُ[11] كَثْرَةٍ» يطلق على ما[12] فوق العشرة إلى ما لا نهاية له. وقد يستعار أحدهما[13] للآخر مع وجود ذلك[14] الآخر، كقوله تعالى[15]: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ مع وجود أقراء.

(١) عطف على قوله: أفعل فيكون المعنى. (٢) والظرف خبر مقدم. (٣) قدم الخبر لكون المقام مقام التسوية. (٤) أي: موضوعان لمطلق .آه. (٥) أي: جمعا السلامة. (٦) مبتدأ. (٧) مفعول عدا. (٨) بيان ما. (٩) أي: أفعل أفعال أفعله. (١٠) أي: ما عدا جمع الصحيح. (١١) خبر المبتدأ والجملة عطف على جملة جمع القلة. معرب. (١٢) أي: العدد الذي. (١٣) جمع القلة والكثرة. (١٤) عند القرينة. (١٥) في سورة البقرة.

وَالصَّحِيْحُ وَمَا عَدَا ذَلِكَ[1] جَمْعُ كَثْرَةٍ.

(قوله: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ الخ) والنكتة في ذلك التنبيه على أن ثلاثة قروء بالنسبة إلى النساء جمع كثرة لقلة صبرهن على الرجال.

(١) أي: المذكور من الأوزان والجمع الصحيح.

والمذكر. (قوله: سواء كان ذلك التغير الخ) هذا مربوط بالمتن وإشارة إلى تعميم التغير المذكور في حد المكسر من الحقيقي والاعتباري، وأتى المصنف بمثالين أحدهما للعقلاء وللكثرة، والآخر لغير العقلاء وللقلة، وقوله: كما مر؛ أي: من أن فلك للمفرد والجمع وهذا على مذهب سيبويه، وفي التسهيل: أنه مشترك بين المفرد واسم الجمع لا الجمع فعليه فلا يقدّر فيه تغيّر، وإنما لم يجعل مثل جنب يستوي فيه الواحد وغيره من غير كونه جمعاً أو اسمه؛ لأنهم ثنّوه مراداً به المفرد حيث قالوا: فُلْكان ولم يطلق بلفظة على اثنين بخلاف لفظ جنب الخ (خضري). (قوله: على ثلاثة وعشرة وما بينهما) اختار هذه العبارة ولم يقل: ما يقع على الثلاثة إلى العشرة كما هو العبارة المشهورة لئلا يتوهم عدم دخول الغاية فيه حتى احتاج بعضهم[1] إلى أن يقول: والحدان داخلان (عارف)، ثم أن قوله: جمع القلة مبتدأ، وقوله: أفعل وما عطف عليه خبره والأربعة غير منصرفة إلا أفعالاً، والعلة في أفعل العلمية ووزن الفعل وفي أفعلة وفعلة العلمية والتأنيث، ثم الدليل على كون هذه الأوزان للقلة أن أكثر استعمالها فيها (عصام) أي: لأنها غالباً مستعملة في تمييز الثلاثة ومختارة على سائر الجموع وإن وجدت. (قوله: أي جمع يكون على وزن الخ) يعني: أن لفظ أفعل علم لجنس ما يوزن به من الجموع كأفلس وأنفس وأرجل وأشخص وغيرها، وهكذا يقال في أخواته فلا تغفل، وقوله: كأفراس من نحو: أقوال وأبيات وأبواب وأثواب وأصوات وأشياخ، وقوله: كأرغفة؛ أي: وكأجنحة وأفنية وأدوية وأسلحة وأمثلة وأفئدة وأخبثة وأعمدة، وقوله: كغلمة بالكسر وهذا الوزن محفوظ كفتية وشيخة وأخوة وجيرة وقيعة في مع فتى وشيخ وأخ وجار وقاع. (قوله: والجمع الصحيح مذكراً كان الخ) وإنما عُدّا منها لمشابهتهما بالتثنية في سلامة الواحد، قال أبو البقاء (نظم):

جَمْعُ السَّلَامَةِ مَنْكُوراً يُرَادُ بِهِ
مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى عَشْرٍ فَلَا تَزِدِ
وَأَفْعُلٌ ثُمَّ أَفْعَالٌ وَأَفْعِلَةٌ
وَفَعْلَةٌ مِثْلُهُ فِي ذَلِكَ العَدَدِ
كَأَفْلُسٍ وَكَأَثْوَابٍ وَأَرْغِفَةٍ
وَغِلْمَةٍ فَاحْفَظَنْهَا حِفْظَ مُجْتَهِدِ

(قوله: لمطلق الجمع من غير نظر الخ) أي: للجمع المطلق المتحقق في الكثرة والقلة من غير نظر إلى خصوص أحدهما فيصلحان لهما معاً حقيقة بطريق الاشتراك المعنوي كحيوان للإنسان والفرس لا اللفظي كما وهم، وقيل: هما للقلة حقيقة وللجمع مجازاً، واعلم أن أوزان جموع التكسير على ما ذكروا ثمانية وعشرون منها للقلة الأربعة المذكورة فقط على المختار، والباقي للكثرة انظر إلى الشافية والألفية وشروحهما. (قوله: وما عدا ذلك المذكور) أي: ما سوى الأوزان الستة المذكورة جمع كثرة، واعلم أن انحصار جمع القلة في هذه الأوزان هو المشهور وزاد الفراء فعلة بفتحات كأَكَلَة[2]: جمع أكل، وزاد بعضهم أفعلاء كأصدقاء جمع صديق. (قوله: يطلق على ما فوق العشرة) فيكون جمع القلة والكثرة على بيان الشارح وتفسيره مختلفين بدءاً وانتهاءً، وذهب العلامة السعد التفتازاني وغيره إلى أن بدأ كل منهما ثلاثة وانتهاء القلة عشرة ولا نهاية للكثرة فيتّحدان بدأ لا انتهاءً (خضري). (قوله: وقد يستعار أحدهما للآخر)؛ أي: يستعمل مجازاً كل منهما في موضع الآخر إن وجد الجمعان للمفرد كأفلس وفلوس وأثواب وثياب وأسياف وسيوف وأنفس ونفوس، قال الخضري: إن القلة والكثرة إنما تعتبران في نكرات الجموع، وأما معارفها بأل او الإضافة فصالحة لهما باعتبار الجنس أو الاستغراق.

(١) مشتقاً من الآخر. (٢) أي: حروف.

«(المَصْدَرُ)» «اِسْمُ الحَدَثِ» يعني[1] بالحدث معنى قائماً بغيره[2] سواء صدر عنه

(١) مصنف. (٢) أي: بغير الفاعل.

المَصْدَرُ اسمٌ[1] الْحَدَثِ

(١) أي: اسم يدل على الحدث مطابقة كالقرب ويتضمنا كالجلسة الجلسة.

(قال: اسم الحدث) أي: الموضوع له، وإن دل بسبب عارض على أمر زائد عليه كالنوعية والمددية. (قوله: معنى الخ) أراد بالمعنى ما يقابل اللفظ والقرينة على ذلك إضافة الاسم إليه والمراد بالقيام بغيره اتصاف الغير بذلك المعنى لا الاختصاص الناعت أو التبعية في التحيز فإنه اصطلاح العقول. (قوله: قائماً بغيره الخ) قيل: ليس المعنى القائم بغيره مطلقاً حدثاً؛ إذ ليس الألوان حدثاً إذ السواد بمعنى سياهي ليس حدثاً، بل بمعنى: سياهي بودن فهو المعنى القائم بغيره من أنه حيث إنه قائم بغيره انتهى، وهذا موافق لما في حاشية المطالع في بحث تعريف الكلمة الحقيقية: إذ الحدث ليس عبارة عن المعنى مطلقاً، وإلا لكان كل معنى حدثاً، بل الحدث معنى منسوب إلى الفاعل بأنه قائم به فيكون مشتملاً على النسبة إلى موضوع ما وفيه نظر. أما أولاً؛ فلأن قوله: سواء صدر عنه أبي عن اعتبار النسبة إلى المحل في مفهومه؛ لأن الصادر نفس الضرب لا الضرب مع النسبة، وأما ثانياً؛ فلمخالفته لما في الرسالة الوضعية من أن اللفظ مدلوله إما كلي أو مشخص، والأول إما ذات وهو اسم الجنس، أو حدث وهو المصدر، أو نسبة بينهما، وتلك إما أن تعتبر من جانب الذات وهو المشتق أو من طرف الحدث وهو الفعل، ولما في الرضي: من أن معنى المصدر عرض لابد له في الوجود من محل يقوم به وزمان ومكان ولبعض المصادر مما يقع عليه وهو المتعدي ولبعضها من الآلة كالضرب، لكنه وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقاً من غير نظر إلى ما يحتاج إليه في وجوده وإن الوضع نظر في المصدر إلى ماهية الحدث لا إلى ما قام به فلم يطلب إذاً في نظره لا فاعلاً ولا مفعولاً، ولما يجيء من أن النسبة إلى فاعل غير مأخوذة في مفهوم المصدر فالوجه أن يقال: المراد معنى قائم بغيره بشرط الحدوث والتجدد، ويدل عليه لفظ الحدث يقال: رجل حدث؛ أي: بين الحداثة وإنما لم يتعرض لهذا القيد؛ إذ ليس مقصوده تعريف المعنى الحدث، بل دفع توهم لزوم الصدور في المصدر كما يوهمه لفظ الحدث فيخرج جميع الأعراض سوى الفعل، وألا نقول: وبما ذكرنا ظهر الفرق بين المعنى المصدري كما يوهمه لفظه، فإن الأول يعتبر فيه التجدد دون الثاني.

(قوله: مع وجود ذلك الآخر) وإلا فلا يكون استعمال أحدهما مكان الآخر مجازاً بل حقيقة بالاشتراك المعنوي كأرجل في جمع رجل وكرجال في جمع رجل وقلوب جمع قلب وأقلام جمع قلم إلى غير ذلك. (قوله: كقوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾) مع وجود أقراء كما في حديث: «دعي الصلاة أيام اقرائك»، والآية في سورة البقرة، ونكتة وضع الكثرة موضع القلة أن ثلاثة قروء بالنسبة إلى النساء جمع كثرة لقلة صبرهن على الرجال وكثرة شهوتهن ومن الأمثلة قوله تعالى: ﴿أَللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ مع وجود النفوس، وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ﴾، وقع جمع القلة موضع الكثرة فافهم. (قال المصنف: المصدر اسم الخ) ذكر الأسماء المتصلة بالفعل متصلة بالفعل لشدة التناسب، وهذا التلفيق أيضاً من لطائف هذا الكتاب، وقدم المصدر لكونه مظنة الأصالة؛ لأنه أصلها عند البصرية والبواقي فرعه خلافاً للكوفيين، وذهب قوم إلى أن المصدر أصل والفعل مشتق منه والوصف مشتق من الفعل وهو فرع الفرع، وذهب ابن طلحة وهو شيخ الزمخشري إلى أن كلاً من المصدر والفعل أصل برأسه وليس أحدهما أصلاً[1] للآخر، والصحيح المذهب الأول (خضري وابن عقيل)، قوله: اسم الحدث ذكر الاسم؛ لأن الحدث هو المعنى القائم بالغير صرح به الشارح. (قوله: المصدر اسم الحدث الخ) أي: اسم دال على الحدث مطابقة أو تضمناً فالإضافة من إضافة الدال إلى المدلول، لا يقال: يدخل فيه اسم المصدر كاغتسل غسلاً وتوضأ وضوء وأعطى عطاءً؛ لأنا نقول: إن مدلوله لفظ المصدر لا الحدث فهو يدل على الحدث بواسطة مع أن المراد هو الدلالة مباشرة، وأما إن قلنا: إنه يدل عليه مباشرة كالمصدر فلا بد في إخراجه من قيد الجاري على فعله كما في تعريف الكافية فيه يخرج اسم المصدر بلا مرية؛ لأنه لا يجري على الفعل، بل ينقص عن حروفه، فاعلم أنّ اسم المصدر وما ساوى المصدر في الدلالة على حدث وخالفه بخلوه لفظاً وتقديراً من بعض ما[2] في فعله دون تعويض كعطاء فإنه مساو لإعطاء معنى، ومخالف له لفظاً بخلوّه من الهمزة الموجودة في فعله ولم يعوض عنها بشيء فهذا فرق لفظي، والمراد من الدلالة[3] كما عرفت ما بالواسطة بناء على أن الصحيح أن مدلول اسم المصدر مباشرةً لفظ المصدر لا الحدث، وهذا فرق معنوي، وقيل[4] الفرق بين المصدر واسم المصدر أن الحدث إن اعتبر صدوره عن الفاعل ووقوعه على المفعول يسمى مصدراً، وإذا لم يعتبر من هذه الحيثية يسمى اسم مصدر، وقال: ملاّ لطفي الفرق بينهما أن المصدر موضوع للحدث من حيث تعلّقه بالمنسوب إليه

(١) في تعريف اسم المصدر. (٢) أخي جلبي.
(٣) أي: المشددة.

كـ الضَرب، والمشْي[1]) أو لم يصدر كـ (الطُول والقِصَر). «الجَارِي[2] عَلَى الفِعْلِ» والمراد بجريانه[3] على الفعل: أن يقع[4] بعد اشتقاق الفعل منه تأكيداً له، أو بياناً لنوعه أو عدده مثل: جلست جلوساً[5]، وجَلْسة[6] وجِلْسة[7]. فمثل[8] (القَادِرِيَّة والعَالَمِيَّة) ومثل (وَيْلاً[9] وَوَيْحاً[10] لَهُ) مما[11] لم يشتق الفعل منه لا يكون[12] مصدراً[13] وإن كان الأخيران مفعولاً مطلقاً. «وَهُوَ» أي: المصدر «مِنَ الثُّلاَثِيِّ»

(١) فإنَّ المشي معنى قائم بغيره وهو الماشي وكذا الضرب. (٢) صفة الحدث. أي: الحدث المقيد لا المطلق. (٣) أي: المصدر. (٤) أي: الحدث. فلذلك كان الأصل في المصادر أن يكون مفعولاً مطلقاً. (٥) للتأكيد. (٦) بيان لعدد الجلوس. (٧) بيان لنوع الجلوس. (٨) مبتدأ، تفريع على قوله الجاري على الفعل. وهي اسم الحدث القدرة والعالمية وهي الحدث وهو العلم. رضا. (٩) اسم لحدث وهو العذاب. (١٠) اسم لحدث وهو الرحمة. (١١) أي: من المصدر. بيان لكل من الأمثلة الأربعة. (١٢) خبر لمثل. (١٣) في اصطلاح النحويين.

على وجه الإبهام؛ ولذا يقتضي الفاعل والمفعول ويحتاج إلى تقييد في استعماله واسم المصدر موضوع لنفس الحدث من حيث هو بلا اعتبار تعلّقه به وضعاً، وإن كان يتعلّق في الواقع فلذا لم يقتض الفاعل والمفعول، وأما الفرق بين المصدر والمفعول المطلق فعموم وجهي يجتمعان في ضربت ضرباً وينفرد المصدر في ضربك ضرب أليم، والمفعول المطلق فيما ينوب عن المصدر؛ نحو: ضربتك سوطاً فإن لم يعتبر هذا النائب وجعل المفعول هو المصدر المقدر نظراً للأصل فالمصدر أعم مطلقاً (خضري). (قال المصنف: الجاري على الفعل) بما قدمنا لك من التحقيق علمت أن الجاري صفة الاسم لا الحدث، وإنه لإخراج اسم المصدر، وعن بعض الأساتذة أن الوصف إذا دار بين أن يكون للمضاف وللمضاف إليه كما فيما نحن فيه ينصرف إلى المضاف على ما هو الظاهر؛ لأنه المقصود والمضاف إليه إنما يؤتى لبيان المضاف، ومنهم من جعله وصفاً للمضاف إليه وعلى هذا يلزم ارتكاب التجوز المشهور من جعل وصف المدلول للدال؛ إذ الجريان على التفسير الذي ذكره الشارح وفصّلناه سابقاً صفة للفظ حقيقة لا للمعنى. (قوله: والمراد بالجريان الخ) فاعلم أن للجريان إطلاقات، منها جريان المصدر على فعله وهو بمعنى ما ذكره الشارح، ومنها جريان اسم الفاعل على فعله بمعنى موازنته له في الحركات والسكنات، ومنها جريان الصفة على موصوفها بمعنى جعل موصوفها مبتدأ أو ذا حال أو غير ذلك، وكل من هذه المعاني اصطلاح منهم مشهور فيما بينهم مستعمل في محله فلا غرابة ولا إبهام في استعمال الجريان في الحدّ كما ذكره الرضي (نعمه)، وفي قوله: بعد اشتقاق الخ إشارة إلى اختيار مذهب البصريين من أن الأصل هو المصدر والفعل مشتق منه. (قوله: فمثل القادرية الخ) أي: الذي يفيد المعنى المصدري بواسطة الأداة؛ أعني: الياء[1] مع التاء، وقوله: من الثلاثي المجرد حال من مفهوم الكلام؛ أي: قصر المصدر على السماع حال كونه من الثلاثي فهو منصوب محلاً فقوله: ومن غيره لو عطف على هذا للزم عطف شيئين على معمولي عاملين مختلفين بدون تقدم المجرور كما ذكروه فافهم.

(١) جواب إذا

الجَارِي[1] عَلَى الفِعْلِ وَهُوَ مِنَ[2] الثُّلاَثِيِّ[3]

(١) والمراد بجريانه على الفعل أن يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيداً له أو بياناً لنوعه أو عدده.
(٢) يعني من غير احتمال عمل فعله فيه.
(٣) أي: المجرد.

(قوله: والمراد بجريانه الخ) في الرضي يقال: هذا المصدر جار هو على الفعل؛ أي: أصل له، ومأخذ اشتقاق له فيقال في حمدت حمداً: إن المصدر جار على فعله، وفي: ﴿وَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ إن تبتيلاً لا يجري على ناصبه انتهى، ولما كان المناسب لهذا المعنى أن يقال: الفعل جار على المصدر فسره الشارح بما ذكروا، والمراد صحة الوقوع؛ ولذا عبر بأن مع الفعل المضارع. (قوله: مما لم يشتق الفعل منه) اعلم أن الأسماء التي تدل على المصدر مما لم يشتق منه الفعل ثلاثة ما آخره ياء المصدرية، وما هو مصدر ولم يوضع له فعل من لفظه، وما هو اسم المصدر وهو شيئان؛ أحدهما: ما دل على معنى المصدر مزيداً في أوله الميم كالمقتل والمستخرج، والثاني: اسم عين مستعملاً بمعنى المصدر كالعطاء والكلام والثواب والطاعة والشارح قدس سره أخرج الثلاثة في تعريف المصدر بقيد الاشتقاق منه، والفاضل الهندي اعترض بأن اعتبار هذا القيد يخرج من التعريف المصادر التي لا فعل لها؛ نحو: ويلا وويحا ولو أريد باشتقاق الفعل منه حقيقة أو فرضها يدخل في التعريف أسماء المصادر، ويؤيد قول الفاضل تعبيرهم عنها بالمصادر. (قوله: وإن كان الأخيران الخ) أي: بطريق الوجوب فإنهما حالة النصب مفعول مطلق أوجب حذف عامله.

المجرد «سَمَاعٌ[1]» أي: سماعي[2] ويرتقي[3] عدده[4] إلى اثنين وثلاثين[5] كما بيَّن في كتب التصريف. «وَفِي[6] غَيْرِهِ» أي: غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه[7]، والرباعي المجرد[8] والمزيد فيه «قِيَاسٌ[9]». أي: قياسي كما تقول[10]: كل ما[11] كان ماضيه[12] على (أفعَل) فمصدره[13] على[14] (إفعال) وكل ما[15] كان ماضيه[16] على (استفعَل) فمصدره[17] على (استفعَال) «مِثْلُ: (أَخْرَجَ[18] إِخْرَاجاً، وَاسْتَخْرَجَ[19] اسْتِخْرَاجاً)» إلى غير ذلك[20] مما[21] علمته في علم التصريف. «وَ[22]يَعْمَلُ[23]» أي: المصدر بالقطع «عَمَلَ فِعْلِهِ[24]» المشتق[25] منه حال كونه «مَاضِياً[26]» نحو: (أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْراً أَمْسِ). «وَ[27]» حال كونه «غَيْرَهُ» أي: غير ماض، مستقبلاً[28] كان[29] أو حالاً، نحو: (أَعْجَبَنِي إِكْرَامُ[30] عَمْرٍو خَالِداً[31] غَداً[32] أَوِ الآنَ[33]). وذلك العمل[34] لمناسبة الاشتقاق بينهما[35] لا باعتبار الشبه، فلهذا[36] لم يشترط فيه[37] الزمان كاسمي الفاعل والمفعول. «إِذَا[38] لَمْ يَكُنْ مَفْعُولاً مُطْلَقاً[39]» يعني عمل[40] المصدر عمل[41] فعله[42] بالقطع

---

(١) أي: ذو سماع. (٢) أي: مسموع. (٣) أي: يصعد. (٤) أي: المصدر الثلاثي. (٥) في الأغلب. (٦) وفي غيره نسخة. والظرف حال من المبتدأ المحذوف أي: هو. (٧) كما مر. (٨) كدحرج. (٩) خبر المبتدأ محذوف. (١٠) خاطب. (١١) أي: المصدر. (١٢) أي: المصدر. (١٣) أي: الفعل. (١٤) وزن. (١٥) أي: المصدر. (١٦) أي: المصدر. (١٧) أي: الفعل. (١٨) من باب أكرم. (١٩) من استفعل. (٢٠) أي: المذكور. (٢١) أي: من الأوزان. (٢٢) عطف على قوله: سماع أو قياس. (٢٣) عند سيبويه. (٢٤) من اللازم والمتعدي بنفسه أو بحرف. (٢٥) صفة لقوله: فعله. (٢٦) حال من فاعل يعمل. (٢٧) عطف على قوله ماضياً. (٢٨) تفسير للغير. (٢٩) ذلك الغير. (٣٠) فاعل أعجبني. (٣١) مفعول به. (٣٢) مثال المستقبل، مفعول فيه. (٣٣) مثال الحال. (٣٤) أي: عمل المصدر. (٣٥) أي: بين المصدر والفعل المشتق منه. (٣٦) أي: لكون حمل المصدر يحمل الفعل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار شبه. (٣٧) أي: في المصدر. (٣٨) ظرف يعمل. (٣٩) صفة مفعولاً. (٤٠) مبتدأ. (٤١) أي: كعمل فعله. (٤٢) أي: المصدر.

الْمُجَرَّدِ سَمَاعٌ[1] وَفِي غَيْرِهِ قِيَاسٌ[2] نَحْوُ: أَخْرَجَ إِخْرَاجاً وَاسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجاً، وَيَعْمَلُ[3] عَمَلَ فِعْلِهِ[4] مَاضِياً وَغَيْرَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَفْعُولاً مُطْلَقاً

(١) أي: سماعي. (٢) أي: قياسي. (٣) أي: المصدر بالقطع. (٤) أي: فعل المصدر المشتق من حال كونه ماضياً نحو: أعجبني ضرب زيد عمراً أمس.

(قوله: ويعمل الخ) بشروطه وهي أن تكون مظهراً مكبراً غير محدود ولا منعوت قبل تمامه كذا في التسهيل فلا يعمل المضمر والمصغر والمحدود، وهو الدال على المرة والمنعوت قبل استيفاء ما يتعلق به من مفعول ومجرور وغيره، وفي كل منها اختلاف من النحاة مذكور في شرح المصري. (قوله: عمل فعله) أي من اللازم والمتعدي بنفسه أو بحرف. (قوله: لمناسبة الاشتقاق بينهما) أي: التناسب بينهما في اللفظ والمعنى لكون معناه جزءاً من معنى الفعل وهو الذي يقتضي الفاعل والمفعول عقلاً إلا أن الفعل اعتبر فيه النسبة إلى الفاعل وضعاً، والمصدر اعتبر فيه الحدث فقط من غير نظر إلى الفاعل فقد طرأ عليه ما يزيل اقتضاءه العقلي؛ فلذلك صار الفعل أصلاً في العمل والمصدر فرعاً له فيه، وعلامة كونه بمعنى الفعل صحة تقديره بالفعل مع الحرف المصدري، فما قيل: إن سبب عمل المصدر أمران المناسبة في الاشتقاق، وكونه بتقدير أن مع الفعل منشأه عدم التدبر، ولما كانت هذه المناسبة قوية لم يحتج إلى تقويتها بشرط فإذا يعمل من غير اشتراط، وإنما قال: بينهما ليشمل مذهبي البصريين والكوفيين. (قوله: لاعتبار الشبه الخ)؛ إذ لا مشابهة بينه وبين الفعل لا مطلقاً لعدم موازنته

(قوله: سماع؛ أي: سماعي) بيان لحاصل المعنى لا تصحيح للحمل بحذف ياء النسبة؛ إذ لم يثبت حذفها، وأما التصحيح فبأن يجعل من باب حذف المضاف؛ أي: ذو سماع أو من باب جعل المصدر بمعنى المفعول أو من باب المبالغة كما في رجل عدل، وحاصل المعنى أن مصدر الثلاثي غير مضبوط بضابط كلي، بل مقصور على السماع من العرب، فلا يجوز لك أن تقول: كل ما جاء من الباب الأول مثلاً فمصدره على فعل مثلاً، بل يجيء عليه وعلى غيره مما سمع منهم. (قوله: ويرتقي عدده إلى اثنين وثلاثين) أي: يبلغ عدده على ما ذكره سيبويه إلى هذا المقدار، وهي قتل وفسق وشغل إلى قوله: محمدة، وزاد المصنف على ذلك في الشافية اثنين؛ أعني: كراهية وبغاية فصارت أربعة وثلاثين ولم يذكرهما سيبويه لقلتهما. (قوله: أي: المصدر بالقطع) يعني من غير احتمال عمل فعله فيه، وهذا قيد ليعمل وإشارة إلى الاختلاف الذي سيأتي في قوله: فوجهان وقرينة التقييد إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً والمعنى يعمل المصدر عملاً مقطوعاً بأن العمل له لا لفعله. (قوله: المشتق منه) أي: المشتق هو من ذلك المصدر فمنه متعلق بالمشتق وليس بنائب فاعل له، وقوله: ماضياً أو غيره معنى كون المصدر ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً مع عدم دلالته على الزمان أن يكون الحدث الدال عليه في الماضي أو الحال أو الاستقبال، وكذا الكلام في غيره من الأسماء المتصلة بالفعل (عصام). (قوله: لمناسبة الاشتقاق بينهما)

مشروط[1] بأن لا يكون[2] مفعولاً مطلقاً[3] أصلاً[4] فإنَّه إذا كان مفعولاً مطلقاً[5] فسيجيء حكمه[6]. «وَ[7]لاَ يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ[8]» أي: معمول المصدر «عَلَيْهِ» لكونه[9] بتقدير الفعل مع (أنْ) وشيء مما[10] في[11] حيز[12] (أنْ) لا يتقدم عليه، فلا يقال: (أَعْجَبَنِي عَمْراً ضَرْبُ زَيْدٍ). «وَلاَ يُضْمَرُ» أي: معموله[13] «فِيْهِ» أو يكون[14] الظرف[15] مفعول ما لم يسم فاعله. لأنَّه[16] لو أضمر فيه[17]؛ لأضمر[18] في المثنى[19] والمجموع قياساً على الواحد، فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظراً إلى المصدر والفاعل. ولما[20] كان تثنية الفعل وجمعه[21] راجعين[22] في الحقيقة إلى الفاعل[23]، وكذا في اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة[24] لا يلزم[25] فيها محذور[26]، بخلاف المصدر[27] فإنَّ له في نفسه تثنية وجمعاً. ولا شبهة[28] أنَّ الإضمار فيه[29] يستلزم[30] الاستتار، فإنَّه إذا كان[31] بارزاً لم يكن

(١) خبره. (٢) أي: المصدر. (٣) أي: منصوباً بفعله المذكور من لفظاً أو تقديراً. (٤) صرفاً من خبر اعتبار إبداله من الفعل. أبوي. (٥) نحو: ضربت ضرب زيد عمراً. (٦) أي: حكم المصدر الذي كان مفعولاً مطلقاً. (٧) عطف على جملة يعمل. (٨) في غير الظروف والمجرورات على الأصح. (٩) تعليل لعدم التقدير. (١٠) بيان. أي: من المعمولات. (١١) وقت. (١٢) أي: ما بعد إنْ. (١٣) يشير إلى أنَّ راجع إلى معموله. (١٤) احتمال ثان لفاعل لا يضمر. (١٥) الذي هو فيه. (١٦) دليل لعدم جواز الإضمار. أي: المعمول. (١٧) أي: في المصدر. (١٨) جواب لو. (١٩) عند إرادة النوع. (٢٠) ص. ن. تأمل. (٢١) أي: الفعل. (٢٢) خبر كان. (٢٣) بأن يكون ضميراً بارزاً في نحو: ضربا وضربوا. (٢٤) فإنَّ تثنيتها وجمعها باعتبار الفاعل لا باعتبار نفسها. (٢٥) جواب لمَّا. (٢٦) فاعل يلزم. (٢٧) لأنَّ تثنيته وجمعه بالنظر إلى الفاعل. (٢٨) المستفاد من لا يضمر. (٢٩) المفيد بقوله فيه. (٣٠) وإن لم يدل بالمطابقة دل بالالتزام لكونه مقيداً بلفظ فيه. (٣١) أي: الضمير.

وإنما قال بينهما ليشمل مذهبي الفريقين؛ أي: للتناسب بينهما في اللفظ والمعنى كما ينبئ عن هذا تعريف الاشتقاق، فالتناسب في اللفظ ظاهر وكذا في المعنى؛ لكون معنى المصدر جزءاً من الفعل، وفي الألفية:

اَلْمَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ
مَدْلُولَيِ الْفِعْلِ كَأَمْنٍ مِن أَمِنْ

(قوله: إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً) أي: أصلاً؛ يعني: لا صرفاً ولا بدلاً بقرينة المقابلة بقوله الآتي: فإن كان مفعولاً مطلقاً، ويقال: وكذا إذا لم يكن مصّغراً، وبعضهم قاس عليه المصدر والمجموع فمنع عن العمل بناء على أن كلاً من المصغر والمجموع مباين للفعل؛ لأن الفعل لا يجوز أن يكون مصغراً ولا مجموعاً، بل هما من خواصّ الأسماء كما مر، وأجاز كثير منهم إعماله جمعاً مستدلاً بقوله:

وَعَذْتَ وَكَانَ الْخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً
مَوَاعِيدُ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيَثْرِبِ

(قوله: أي: معمول المصدر) يعني مفعوله؛ لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل فضلاً عن أن يتقدم على المصدر (نور الدين). (قوله: لكونه بتقدير الفعل مع إن) يعني: أن المصدر عند العمل ملابس بتقدير أن مع الفعل؛ لأن الاسم حقه أن لا يعمل فقدر بأن والفعل تصحيحاً للعمل، وإنما لم يقدر اسم الفاعل بأن مع الفعل؛ لأن له مشابهة تامة للمضارع أغنت عن التقدير (شرح لباب) واشتهر أن المصدر بتقدير أن المصدرية مع الفعل دون ما المصدرية معه؛ لأن أن أعرف في المصدرية من ما وإن الأخفش ذهب إلى أنه اسم يقتضي عائداً إليه وغير مختص بالفعل الذي يتفرع المصدر في العمل عليه وإن كان المصدر أصلاً في الاشتقاق. (قوله: فلا يقال: أعجبني الخ) واعلم أن معمول المصدر لا يجوز تقدمه عليه عند الجمهور ولو كان ظرفاً، فلذا قدروا عاملاً مقدماً في مثل قوله تعالى:

وَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ[1] عَلَيْهِ وَلَا يُضْمَرُ فِيْهِ

(١) أي: معمول المصدر يعني مفعوله لأنَّ الفاعل لا يتقدم على الفعل فضلاً عن أن يتقدم على المصدر. لارى.

إياه، ولا معنى لعدم صحة إقامته مقامه، بخلافه اسم الفاعل والمفعول فإنهما يعملان لمشابهة الفعل لفظاً ومعنى دون الاشتقاق لعدم اشتقاقهما منه عند الجمهور فاشتراط كونهما بمعنى الحال والاستقبال لتقوية تلك المشابهة. (قوله: لكونه بتقدير الفعل مع إن) هذا ما عليه الجمهور في البسيط اختلفوا في تقديره بالفعل هل من شرطه تقديره بالحروف السابكة أم ليس من شرطه ذلك، فمنهم من يقدره نفس الفعل، ومنهم من يقدره بأن، ومنهم من يقدره بأن حيث كان المصدر متعلقاً بشيء مقدم، وأما إذا ابتدأ، فلا يحتاج إلى ذكر إن لكونه أكثر استعمالاً، فإنه إذا كان المصدر للحال لا يجوز تقديره بأن بل بما؛ ولذا قال في البسيط: بالحروف السابكة، وقال في التسهيل: بتقديره بالفعل بعد أن المخففة والمصدرية أو ما أختها. (قوله: ولا يتقدم معموله الخ) جوز الشارح الرضي تقديم الظرف والجار والمجرور. (قوله: أن لا يتقدم عليه) لكونه موصولاً حرفياً. (قوله: فيلزم اجتماع التثنيتين) أي: اجتماع العلامتين، أحدهما نظراً إلى المصدر نفسه؛ لأنه يثنى ويجمع للعدد النوعي، وثانيتهما: نظراً إلى الفاعل لفرض استتار الفاعل فيه، وهذان أتى فيه بعلامتين، وإن حذف إحداهما لزم اللبس فيصلح ضربتان مثلاً تثنية للمصدر والفاعل اعترض عليه الشارح الرضي بأنه يجوز أن يتحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف؛ يعني: لا يثنى ولا يجمع باعتبار الفاعل أصلاً مع تحمل ضميرهما كما في اسم الفعل والظرف، يقال: الزيدان هيهات وفي الدار والزيدون هيهات وفي الدار، ويعلم حال الضمير من كونه للاثنين والجماعة من المرجع فلا لبس ولا اجتماع أجاب عنه الفاضل الهندي بأن القول بالاستتار في اسم الفعل والظرف مجاز بمعنى الاستتار في الذي ينوبان عنه، وهذا إنما يتم على القول بأن

مضمراً[1] فيه[2] بل مضمراً مطلقاً[3]، فلا حاجة إلى اعتبار قيد[4] الاستتار على حدته، ليخرج مثل: (ضَرْبِي زَيْداً حَاصِلٌ[5]). «وَ[6]لاَ يَلْزَمُ[7] ذِكْرُ الفَاعِلِ» أي: فاعل المصدر؛ لا مظهراً[8] ولا مضمراً[9]، نحو: (أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْداً) لأنَّ[10] النسبة إلى فاعل[11] ما غير مأخوذة[12] في مفهومه[13] فلا[14] يتوقف تصور مفهومه[15] عليه[16] بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة. «وَيَجُوزُ إِضَافَتُهُ[17] إِلَى الفَاعِلِ[18]» مع[19] أنَّ إعماله[20] منوناً[21] أولى[22]، لأنَّه[23] حينئذ[24] أقوى[25] مشابهة للفعل، لكونه[26] نكرة[27] نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾. «وَقَدْ يُضَافُ» أي: المصدر «إِلَى المَفْعُولِ» سواء كان[28] مفعولاً به، أو ظرفاً أو مفعولاً له على قلة بالنسبة إلى الفاعل[29]،

(١) مستتراً. (٢) أي: في المصدر. (٣) كضربي. والمطلق مصروف إلى الكمال وهو البارز في باب الضمائر. (٤) كما اعتبره الهندي. (٥) فإذا يصدق عليه هذا القول لم يحتج إلى اعتبار قيد. (٦) عطف على القريب. (٧) أي: ولا يجب. (٨) حال. (٩) حال. (١٠) تعليل لقوله: لا يلزم. آه. (١١) أي: مطلقاً معيناً. (١٢) خبر إن. (١٣) أي: المصدر. (١٤) إذا لم تؤاخذ النسبة في مفهومه. (١٥) أي: المصدر. (١٦) أي: على الفاعل. (١٧) أي: المصدر المنون. (١٨) وهو الأكثر يدل عليه قوله وقد يضاف. (١٩) حال. (٢٠) أي: المصدر. (٢١) حال. (٢٢) خبر إنَّ. لكون عمل المنون في لفظه والمضاف في محله. (٢٣) أي: المصدر. (٢٤) أي: حين كونه منوناً. أي: المصدر. (٢٥) خبر إنَّ. (٢٦) أي: المصدر المنون. (٢٧) ومشابهة النكرة للفعل أقوى من المعرفة. (٢٨) ومشابهة النكرة للفعل أقوى من المعرفة. (٢٩) لا مطلقاً.

وَلَا يَلْزَمُ ذِكْرُ الفَاعِلِ وَيَجُوزُ إِضَافَتُهُ[1] إِلَى الفَاعِلِ وَقَدْ يُضَافُ[2] إِلَى المَفْعُولِ

(١) أي: المصدر. (٢) أي: المصدر لإضافة معنوية إلى مفعوله إذا وجدت قرينة دالة على كونه مفعولاً ثم المفعول أعم من المفاعيل سوى المفعول معه.

الظرف واسم الفعل ليسا بعاملين في المستتر فيهما، وأما على القول بأنهما عاملان فيه بنفسهما فلا يتم، وقيل: والأظهر الأخصر في وجه عدم الإضمار أن يقال: لما كان يحذف فاعله فلو أضمر فيه لالتبس بالمحذوف، وفيه أن القول: بالحذف مبني على عدم الاستتار لما حذف كما في الفعل. (قوله: وكذا في اسم الفاعل الخ) فإن تثنيتها وجمعها باعتبار الفاعل لا باعتبار نفسها. (قوله: فلا حاجة الخ) كما اعتبره الفاضل الهندي. (قوله: لأن النسبة إلى فاعل ما) أي: مطلقاً معيناً كان أو مبهماً غير مأخوذة في مفهومه بخلاف الفعل فإن النسبة إلى الفاعل المعين الغير المأخوذة في مفهومه مأخوذة في مفهومه؛ ولذا كان معناه المطابقي غير مستقل بالمفهومية بخلاف اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فإن النسبة إلى ذات ما مأخوذة في مفهومها مع تلك الذات فكانت مستقلة بالمفهومية. (قوله: مع أن إعماله الخ) إشارة إلى دفع ما يرد من أن الإضافة إلى الفاعل أكثر من الإضافة إلى المفعول كما يدل عليه قوله: وقد يضاف الخ، فاللائق أن يقول: وإضافته إلى الفاعل أكثر ووجه الدفع: أن الجواز ههنا بالنسبة إلى إعماله منوناً فإنه أولى، ويفهم من الرضي أنه بالنسبة إلى عدم جوازها في اسم الفاعل. (قوله: أولى) وإليه ذهب البعض، وفي الرضي وليس أقوى أقسام المصدر في العمل المنون كما قيل: بل الأقوى ما أضيف إلى الفاعل لكونه إذا كالجزء من المصدر كما يكون من الفعل فيكون عند ذلك أشد شبهاً بالفعل، ويمكن أن يقال: المصدر المضاف أقوى في العمل فيما عدا الفاعل المضاف إليه كما يدل عليه تعليل الرضي، والمصدر المنون أولى بالعمل في الفاعل من المضاف إليه كما يدل عليه تعليل الشارح، ولذا عمل المنون في لفظه والمضاف في محله. (قوله: وقد يضاف إلى المفعول) إذا قامت قرينة على كونه مفعولاً، وتلك الإضافة أكثر عند حذف الفاعل وتجيء ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾، و﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ﴾، و﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾، لكن المرضي عند الرضي والقاضي والمصنف والسعد التفتازاني وغيرهم جواز تقديمه لو كان ظرفاً أو شبه ظرف؛ إذ المأول بشيء لا يلزم أن يكون في حكمه من كل وجه مع أن الظرف كالحميم للعامل والتقدير في مواضع كثيرة تكلّف ظاهر. (قال المصنف: ولا يضمر فيه) أي: لا يستتر فاعله فيه بقرينة فيه كما ستعرف، وقوله: أو يكون الظرف أعني فيه، وهذا عطف على المعنى الذي أشير بقوله: أي معموله فاعرفه، وههنا وجه ثالث وهو أن يرجع ضمير قوله لا يضمر إلى مصدره؛ أي: لا يقع الإضمار في المصدر فلا تغفل. (قوله: فيلزم اجتماع التثنيتين الخ) أي: اجتماع العلامتين أحديهما نظراً إلى المصدر نفسه فإنه يثنى ويجمع قصداً لإفادة العدد والنوع، وثانيتهما نظراً إلى الفاعل. (قوله: ولا شبهة أن الإضمار) إشارة إلى دفع ما يتوهم من أن قول المصنف: ولا يضمر فيه منقوض؛ لأنه قد يضمر معمول المصدر بارزاً مثل: ضربي زيداً فإن فاعل المصدر هو ضمير المتكلم وهو الياء، فأجاب بما حاصله أن قوله: لا يضمر فيه بمعنى لا يستتر فيه بقرينة تقييده بفي والإضمار بدون في وإن كان صادقاً على المثال المذكور لكنه معه لا يصدق، فإن البارز ليس مستتراً فيه وهو ظاهر، وبالجملة إنه فرق بين الإضمار والإضمار فيه بأن الأول بمعنى الإبراز والثاني بمعنى الاستتار، وردّه العصام ههنا بما مر في باب التنازع من قوله: أضمرت الفاعل في الثاني، والجواب: أن الإتيان بفي ثمة للإشارة إلى أن المراد في ذلك المقام إيراده ضميراً على وجه الاتصال الذي هو بمنزلة الاستتار. (قوله: فلا حاجة إلى اعتبار الخ) تعريض بالفاضل الهندي حيث اعتبر قيد الاستتار، فقال: أي لا يقع إضمار المستتر فيه، وقوله: ليخرج علة للمنفي. (قوله: إلى فاعل ما) أي: سواء كان معيناً أو مبهماً فليس المراد بفاعل ما هو المتبادر من المقابل بفاعل معين فتفطن. (قال المصنف: ويجوز إضافته إلى الفاعل) وهذا هو الأكثر كما يدل عليه قوله: وقد يضاف إلى المفعول، وفي الشذور: وإنما كان

نحو: ضرب اللص[1] الجلاد، وضَرْبُ يومٍ[2] الجمعة، وضرب التأديبِ. «وَإِعْمَالُهُ[3]» أي: إعمال المصدر متلبساً[4] «بِاللَّامِ» أي: بلام التعريف «قَلِيلٌ[5]» لأنَّه[6] عند عمله مقدر[7] بأن مع[8] الفعل فكما[9] لا يدخل لام التعريف على (أنْ[10]) مع[11] الفعل ينبغي أن لا يدخل على المصدر

(١) مثال الإضافة إلى المفعول به مع ذكر الفاعل مؤخر. (٢) مثال الإضافة إلى المفعول فيه. (٣) مبتدأ. (٤) حال كونه مقروناً. هـ. (٥) خبره، أي: شاذ. (٦) دليل القلة، أي: المصدر المعرف باللام. (٧) أي: مأول. خبر إنَّ. (٨) حال. (٩) وإذا كان كذلك. (١٠) أي: المصدر. (١١) حال.

وَإِعْمَالُهُ بِاللَّامِ قَلِيلٌ

على قلة مع ذكره حتى ذهب البعض إلى عدم جوازها، لكن نص سيبويه على جوازها، ولم يجئ في القرآن إلا ما روي عن ابن عامر أنه قرأ: ﴿ذكر رحمةِ رَبُّكَ عبدُهُ زكرياءُ﴾ بضم الدال والهمزة. (قوله، ولكن جوز الخ) وأيضاً قد يقع عاملاً بدون التقدير نحو قول العرب: أذني زيد بقوله ذلك، وقول أعرابي: اللهم إن استغفاري مع إصراري

إعمال المضاف إلى الفاعل أكثر؛ لأن نسبة الحدث لمن أوجده أظهر من نسبته لمن أوقع عليه؛ ولأن الذي يظهر حينئذٍ إنما هو عمله في الفضلة انتهى، يعني يجوز إضافته إلى الفاعل مع بقاء كونه فاعلاً فيكون مرفوع المحل بخلاف الصفة فإنه إذا أضيفت إليه يضمر فيها فاعل فيصير المضاف إليه منصوب المحل في التقدير وفضلة، وإنما جاز إضافة المصدر إلى فاعله دون اسم الفاعل؛ لأن المصدر مدلوله ليس مدلول الفاعل بخلاف اسم الفاعل فإنه لو أضيف إلى فاعله لزم إضافة الشيء إلى نفسه فتبصر. (قوله: مع أن إعماله مع التنوين أولى) وأقيس؛ لأنه يشبه الفعل بكونه نكرة كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤﴾ يَتِيمًا﴾؛ نحو: قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ﴾ الخ، مثال للمصدر المضاف إلى فاعله، والآية في سورة الحج؛ ونحو: عجبت من شرب زيد العسل. (قال المصنف: وقد يضاف إلى المفعول) أي: يضاف إضافة معنوية إلى مفعوله إذا وجدت قرينة دالة على كونه مفعولاً والمفعول أعم من المفاعيل سوى المفعول معه؛ لأن الواو فيه مانع عن الإضافة. (قوله: على قلة بالنسبة إلى الفاعل) تصريح لما يفهم من كلمة قد من معنى التقليل وإشارة إلى أن القلة إضافية؛ يعني: أنها وإن كثرت في نفسها إلا أنها بالنسبة إلى الإضافة إلى الفاعل قليل، واعلم أن إعمال المضاف للمفعول الذي ذكر فاعله ضعيف حتى زعم بعضهم أنه مختص بالشعر كقوله:

أَفْنَى تِلَادِي وما جَمَّعْتُ من نَشَبٍ
قَرْعُ القَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ

لكن يرده قوله عليه السلام: «وحج البيت من استطاع إليه سبيلا»، واعلم أيضاً أن إعمال المضاف أكثر استعمالاً من إعمال المنوّن، وإعمال المنوّن أكثر من إعمال المحلى بأل، وأما إعمال اسم المصدر فهو قليل أيضاً، ومنه حديث: «من قبلة الرجل امرأته الوضوء»، وقال الشاعر:

إذا صَحَّ عَوْنُ الخَالِقِ المَرْءَ لَمْ يَجِدْ
عَسِيراً مِنَ الأَمَالِ إلاَّ مُيَسَّرا

(قوله: نحو: ضرب اللصّ الخ) نشر للأمثلة على ترتيب اللف والتقدير؛ نحو: أعجبني ضرب اللص الخ ففيه إيجاز، وقد يضاف المصدر للفاعل، ويحذف المفعول؛ نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ أي: ربه، وقد يكون بالعكس؛ نحو: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ أي: من دعائه الخير (خضري). (قال المصنف: وإعماله باللام قليل) أي: شاذ نادر قياساً واستعمالاً، ومنه قوله:

عَجِبْتُ مِنَ الرِّزْقِ المسيءِ إلهُهُ
ولِلتُّرْكِ بعضَ الصَّالحينَ فقيرا

أي: عجبت من أن يرزق المسيء إلهُه ومن أن يترك الخ (شرح قطر)، وكقول الشاعر يصف شخصاً بالجبانة والضعف في الرأي:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ
يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ

(شذور). أي: يظن الهرب عن الحرب أنه يمنع الموت، وكقول الآخر:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّنِي
كَرَزْتُ ولَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعا

(عقيل)؛ أي: لقد علمت أوائل الخيل المغيرة على العدو أني لم أعجز عن ضرب مسمع بوزن منبر اسم رجل (خضري)، وكتب على قوله قليل ما نصه: لا يقال فليكن عمله مع الإضافة أيضاً قليلاً؛ لأن إن مع الفعل لا يضاف

المقدر به[1]. ولكن جُوّز ذلك[2] على قلة[3] فرقاً[4] بين شيء[5] وبين المقدر[6] به. قيل: لم يأت في القرآن شيء[7] من المصادر المعرفة[8] باللام عاملاً[9] في فاعل أو مفعول صريح[10] بل قد جاء[11] عاملاً بحرف[12] الجر نحو قوله تعالى: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ﴾. «فَإِنْ كَانَ» أي: المصدر «مَفْعُولاً مُطْلَقاً» صرفا من غير اعتبار إبداله[13] من الفعل «فَالعَمَلُ لِلْفِعْلِ» من غير تجويز[14] أن يكون[15] للمصدر عمل، إذ[16] لا يجوز أعمال الضعيف[17] مع وجدان القوي[18]، سواء كان الفعل مذكوراً، نحو: (ضَرَبْتُ ضَرْباً زَيْداً)، أو محذوفاً غير لازم نحو: (ضَرْباً زَيْداً). «وَإِنْ[19] كَانَ» أي: المصدر مفعولاً مطلقاً واقعاً «بَدَلاً[20] مِنْهُ» أي من الفعل وهو ما[21] كان حذف فعله لازماً[22]، نحو: (سُقْياً لَهُ، وشُكْراً[23] لَهُ، وحَمْداً لَهُ) «فَوَجْهَانِ» أي: فيجوز فيه[24] وجهان: عمل الفعل للأصالة[25]، وعمل المصدر[26] للنيابة. وقيل: عمل المصدر للمصدرية[27]، وعمله للبدلية[28]، ففي قوله[29]: (فوجهان[30]) وجهان[31]. وإنّما فصل[32] بين قسمي المصدر. أعني: ما[33] لم يكن مفعولاً مطلقاً. وما[34] كان إياه. بالجمل[35] المعترضة[36]، لبيان[37] بعض أحكام عمل المصدر، لأنّ عمل المصدر في القسم الأول[38] أكثر[39] وأظهر[40]، فلو أخرت[41] عن القسمين توهم تعلقه[42] بالقسمين على سواء. «(اِسْمُ الفَاعِلِ)» «مَا اشْتُقَّ» أي: اسم[43] مشتق «مِنْ فِعْلٍ» أي: من حدث[44] موضوعاً ذلك الاسم «لِمَنْ قَامَ» أي[45]: الفعل «بِهِ»

(١) أي: بأنّ مع الفعل. (٢) أي: إعمال المصدر مع اللام. (٣) لأنّ المانع عارض. هندي. (٤) علة الجواز. (٥) وهو أنّ مع الفعل نحو. (٦) أي: المصدر. (٧) فاعل لم يأت. (٨) صفة المصادر. (٩) حال من فاعل لم يأت. (١٠) صفة مفعول. (١١) مصدر. (١٢) أي: بواسطة حرف الجر. (١٣) أي: المصدر الذي كان مفعولاً مطلقاً. (١٤) لتعذر تقدير المصدر إذا كان مفعولاً مطلقاً بأن مع الفعل. (١٥) أي: العمل. (١٦) علة أن يكون. (١٧) أي: المصدر. (١٨) أي: الفعل. كما أنّ التيمم لا يجوز مع وجود الماء. (١٩) هذا مشروع في بيان ما يجوز فيه الوجه. (٢٠) خبر كان بتقدير الموصوف كما قدره الشارح. رضا. (٢١) أي: مصدر، أي: ما كان بدلاً منه. (٢٢) خبر كان. (٢٣) كما مرّ في بحث المفعول المطلق. (٢٤) أي: في المصدر الذي هو مفعول مطلق. (٢٥) كما ذهب إليه السيرافي. (٢٦) كما ذهب إليه سيبويه. (٢٧) خالصاً كسائر المصادر يعمل لكونه بتأويل أنّ مع الفعل. (٢٨) من الفعل. (٢٩) والظرف خبر مقدم. لفظ. مصنف. (٣٠) بدل من القول. (٣١) مبتدأ مؤخر. (٣٢) م. مصنف. (٣٣) أي: المصدر. (٣٤) أي: المصدر. (٣٥) أي: جملة لا يتقدم إلى جملة يضاف. (٣٦) صفة الجمل. (٣٧) علة فصل. (٣٨) الذي لم يكن مفعولاً مطلقاً. (٣٩) وقوعاً. (٤٠) من المصدر الذي كان مفعولاً مطلقاً. (٤١) أي: الجمل المعترضة. (٤٢) أي: تعلق بعض الأحكام. (٤٣) يشير إلى أنّ لفظ ما عبارة عن الاسم. (٤٤) هذا التفسير إشارة إلى أنّ المراد من الفعل اللغوي لا الاصطلاحي. (٤٥) بيان لمرجع الضمير.

فَإِنْ كَانَ[1] مُطْلَقاً فَالعَمَلُ لِلْفِعْلِ فَإِنْ كَانَ[2] بَدَلاً مِنْهُ فَوَجْهَانِ. اِسْمُ الفَاعِلِ[3] مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ

(١) أي: المصدر. (٢) المبتدأ مفعولاً. (٣) أي: اسم.

للؤم، وإن تركي استغفارك مع علمي بسعة عفوك لمجز كذا في شرح التسهيل. (قوله: صراح) قدره بقرينة المقابلة بقوله: بدلاً فإنه إذا كان بدلاً فهو مفعول مطلق أيضاً لكنه ليس صرفاً. (قوله: من غير تجويز الخ) وفي التسهيل: أن الغالب ذلك. (قوله: ومحذوفاً غير لازم) كذا في التسهيل والإيضاح، وفي الرضي: أن الظاهر من كلام النحاة أن المفعول المطلق المحذوف فعله لازماً كان الحذف أو جائزاً فيه خلاف هل هو العامل أو الفعل هو العامل. (قوله: أي: المصدر) يعني: أن ضمير كان راجع إلى المصدر، وبدلاً خبره بتقدير الموصوف، وإنما لم يقل: أي المفعول المطلق بدلاً منه رعاية لجزالة المعنى؛ لأن الكلام في المصدر، وموافقة المعطوف عليه فإن الضمير فيه راجع إلى المصدر. (قوله: عمل الفعل للأصالة) ووجوب الإضمار العارض لا أثر له في تقدير العمل. (قوله: بدلاً منه) أي: مجازاً؛ لأنه لما سد مسده ولم يجز أيضاً؛ لأنا نقول بينهما فرق، وهو أن اللام يغيّر الصورة والمعنى، والإضافة يغيّر المعنى فقط (سعد الله)، وقوله: مع الفعل؛ أي: الذي هو مدار عمله رفعاً ونصباً. (قوله: ولكن جوز ذلك على قلة) أي: جوز إعماله باللام في الفاعل والمفعول به الصريح على قلة فرقاً بين الفعل والمصدر المأوّل به، وأما في الظرف فكثير كالآية المذكورة في سورة النساء كما ستأتي، ووجه ذلك ما مر أن الظرف كالحميم يكفيه رائحة الفعل. (قوله: مفعولاً مطلقاً صرفاً) فقدّره بقرينة قوله الآتي بدلاً منه؛ أي: محضاً ليس فيه شوب البدلية عن عامله، وذلك بأن يكون عامله مذكوراً أو محذوفاً غير لازم؛ أي: غير واجب الحذف. (قوله: نحو: ضرباً زيداً) يعني: كما إذا قيل: هل ضربت زيداً فتجيب بذلك، وقوله بدلاً منه؛ أي: بمنزلة البدل والخلف عن فعله في سده مسده، وليس المراد البدل الاصطلاحي. (قوله: أي: فيجوز فيه وجهان) أو فيه وجهان ذهب إلى كل وجه نحوي، فذهب السيرافي إلى أن العمل للفعل المقدر، وذهب سيبويه إلى أن العمل للمصدر لقيامه مقام الفعل لا للمصدرية، وكونه مقدراً بأن مع الفعل حتى

أي[1]: لذات ما[2] قام بها الفعل. ولو قال[3]: لما قام[4] به الفعل لكان[5] أولى، لأنَّ ما[6] جهل أمره يذكر بلفظ (ما) ولعله[7] قصد[8] التغليب[9]. «بِمَعْنَى الْحُدُوثِ[10]» يعني[11] بالحدوث، تجدد وجوده[12] له[13] وقيامه[14] به[15] مقيداً بأحد الأزمنة الثلاثة[16]. قال المصنف في شرحه: (قَوْلُهُ[17] (مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ) يدخل[18] فيه[19] المحدود[20] وغيره[21] من[22] اسم المفعول والصفة المشبهة، وغير ذلك[23]. وقوله: (لِمَنْ قَامَ بِهِ) يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة[24]،

(١) يعني أنَّ من موصوفة. (٢) صفة لذات. (٣) مصنف. (٤) بدل لمن. (٥) هذا الفعل. (٦) أي: اسم فاعل. (٧) مصنف. (٨) أي: تغليب العاقل على غير العاقل. (٩) لكن مقام التعريف آب عنه. (١٠) لا لثبوت. (١١) مصنف. (١٢) أي: وجود الفعل. (١٣) أي: لمن. (١٤) عطف تفسير التجدد، أي: الحدث. (١٥) أي: بمن. (١٦) أي: الماضي والحال والاستقبال. (١٧) مقول قال أي: قول من عرف اسم الفاعل. (١٨) بهذا القيد. (١٩) أي: في تعريف اسم الفاعل. (٢٠) فاعل يدخل. أي: اسم الفاعل. (٢١) لكونه جنساً. (٢٢) بيان للغير. (٢٣) من الأسماء المشتقة. (٢٤) ككريم وحسن.

جوّز تقديم معموله عليه الخ (رضي). (قوله: وقيل: عمل المصدر الخ) إنما مرّضه لضعفه؛ إذ لو كان للمصدرية وكونه في ذلك التقدير لما جاز تقديم معموله عليه واستتار الضمير فيه. (قوله: بالجمل المعترضة) وهي قوله: ولا يتقدم معموله عليه إلى آخره. (قوله: ولو أخرت عن القسمين) أي: معاً وإلاَّ فالتأخير من القسم الأول محقق؛ أي: ولو أخرت تلك الأحكام المصدرة بقوله: ولا يتقدم معموله عليه المنتهية عند قوله: وإعماله باللام قليل عن القسم الثاني أيضاً لتوهم أن نسبة هذه الأحكام إلى كلا القسمين واحدة حيث إنها واقعة بعدهما، والحال ليس كذلك فإن امتناع تقديم المعمول يختص بالقسم الأول (نعمه). (قوله: أي: اسم مشتق من فعل) أي: مشتق بالاشتقاق الصغير من دال فعل وحدث موضوع لذات مبهمة الخ. (قوله: أي حدث) وهو المصدر؛ أعني: المعنى القائم بغيره ففي نسبة الاشتقاق إليه تجوز بإقامة المدلول مقام الدال، وإنما فسره به؛ لأن الفعل الاصطلاحي لا يقوم بشيء، ولم يقل: من المصدر كما قال الرضي ليشمل المذهبين فلا تغفل. (قوله: موضوعاً ذلك الاسم لمن الخ) يشير إلى أن الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما سيصرّح أو فيه معنى الوضع والتعيين وستعرفه، وقوله: قام؛ أي: الفعل فسّره بذلك لئلا يتوهم رجوعه إلى الموصول لقربه. (قوله: أي: لذات ما) أي: لذات مبهمة؛ لأنها المعتبرة في اسم الفاعل فكلمة من موصوفة. (قوله: لأن ما جهل أمره الخ) أي: لأن ما كان حاله مجهولاً هل هو عاقل أم لا يذكر بلفظ ما دون مَن؛ أي: واسم الفاعل لم يوضع للشيء باعتبار كونه عاقلاً، بل وضع لذات ما قام به الفعل عاقلة كانت أو غير عاقلة، قيل: وفيه أن أمره هنا غير مجهول، بل الأمر كونه شاملاً لمن يعلم ومن لا بناء على أن النكرة قد تعمّ فافهم، وقوله: ولعله قصد التغليب؛ أي: تغليب ذوي العقول على غيرهم لشرفهم، وفيه أن مقام التعريف آب عنه فلعل لهذا أورد بلعل. (قوله: بمعنى الحدوث وضعاً) حال من فاعل قام واحتراز عن الصفة المشبهة فإن وضعها على الإطلاق لا على

بِمَعْنَى[1] الْحُدُوثِ،

(١) حال من المستتر.

إظهاره فكأنه بدل منه. (قوله: للنيابة) أي: لا باعتبار كونه مصدراً، ولكن لقيامه مقام الفعل ونيابته عنه، فإذا ليس عمله كعمل المصدر، بل كعمل الفعل لقيامه مقام الفعل المقدر كذا في الإيضاح. (قوله: للمصدرية) كسائر المصادر يعمل لكونه بتأويل أن مع الفعل. (قوله: أكثر) أي: وقوعاً. (قوله: وأظهر) لعدم المانع من عمله بخلاف ما إذا كان مفعولاً مطلقاً فإن كونه مفعولاً مطلقاً مانع عنه لعدم صحة تأويله بأن مع الفعل، وكون امتناع التقديم مختصاً بالقسم الأول لما في الرضي من جواز تقديم معموله إذا كان بدلاً لعدم كونه مؤولاً بأن مع الفعل، وحينئذٍ لا يضر في كون ما ذكره الشارح قدس سره نكتة للفصل بين القسمين كما لا يخفى. (قوله: أي: حدث) أي: معنى قائم بغيره ففي نسبة الاشتقاق إليه تجوز بإقامة المدلول مقام الدال؛ أي: ما اشتق مما يدل عليه، ولم يحمل الفعل على الاصطلاحي؛ لأن اشتقاق اسم الفاعل من المصدر لا من الفعل خلافاً للسيرافي فإنه قال: اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل من المصدر، ولم يقل: أي مصدر كما في الرضي فيكون التجوز في إسناد قام إليه؛ لأن نسبة الاشتقاق أظهر قرينة على التجوز بخلاف إسناد قام؛ لأن المصدر أيضاً قائم بمن تلفظ. (قوله: موضوعاً الخ) إشارة إلى أنه يتضمن معنى الوضع واللام صلة الوضع، ولك أن تقول في الاشتقاق معنى الوضع؛ لأنه وضع للنوع واللام للأجل. (قوله: أي: الفعل) بيان لمرجع الضمير لدفع توهم رجوعه إلى من بناء على أن الضمير يرد إلى أقرب المذكورات. (قوله: أي: لذات ما) يعني: أن موصوفه وإن يعتبر في اسم الفاعل كون الذات المبهمة منسوباً إليه لا كون الفعل منسوباً كما يوهمه تقديم الفعل على من فإنه لضرورة الاشتقاق. (قوله: لأن ما جهل أمره الخ) فيه أن أمره هو كونه شاملاً لمن يعلم ومن لا يعلم؛ لأن النكرة الموصوفة تعم. (قوله: قصد التغليب) لكن مقام التعريف آب عنه. (قوله: وغير ذلك) من الأسماء المشتقة. (قوله: ويكون من قام به الخ)؛ لأن المتبادر من وضع اللفظ لشيء كونه قصدياً واعترض الرضي بأن هذا التعريف لا يشتمل على زيد مقابل عمرو، وأنا متقرب من فلان ومتبعد منه ومجتمع معه؛ لأن هذه الأحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا تقوم بأحدهما معيناً دون الآخر ولم يتعرض

لأنَّ[1] الجميع[2] ليس (لمن قام به). وقوله[3]: (بِمَعْنَى الحُدُوثِ) يخرج[4] الصفة المشبهة، لأنَّ[5] وضعها على[6] أن يدل على معنى ثابت[7]). والظاهر أنَّ اسم التفضيل داخل[8] في الجميع[9] الذي حكم[10] عليه بأنَّه[11] ليس (لِمَنْ قَامَ بِهِ) والحق[12] ذلك؛ لأنَّ المتبادر من قوله (مَا اشْتُقَّ لِمَنْ قَامَ بِهِ) أن يكون[13] موضوعاً لمن قام به، ويكون[14] (مَنْ قَامَ بِهِ) تمام المعنى الموضوع[15] له من[16] غير زيادة ونقصان. فلو ضم إلى أصل الفعل معنى آخر[17] كالزيادة فيه[18]، ووضع له اسم[19] لا يصدق[20] على هذا الاسم[21] أنَّه[22] موضوع لمن قام به الفعل، بل[23] لمن قام به الفعل مع زيادة[24]، فبقوله: (لمن قام به) خرج اسم التفضيل فإنَّه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على أصل الفعل. وخالف أكثر الشارحين المصنف[25] وأسندوا إخراج اسم التفضيل إلى قوله: (بمعنى الحدوث) كما أسندوا إخراج الصفة المشبهة إليه ظنّاً[26] منهم أنَّ الاشتقاق (لمن قام به) شامل[27] لاسم[28] التفضيل ولم يتنبهوا أنَّ الاشتقاق متضمن[29] معنى الوضع، كما علمت. فليس[30] اسم التفضيل[31] موضوعاً (لمن قام[32] به) بل[33] له مع الزيادة، ويخدشه[34] أنَّ صيغة المبالغة[35] على هذا التقدير يخرج من التعريف[36]، ولا[37] يبعد أن يلتزم ذلك[38]، ويدل عليه[39] حصره صيغ اسم الفاعل فيما[40] حصر، وجعل[41] أحكام صيغ المبالغة مثل[42] أحكام اسم الفاعل. وفي[43] (التَّرْجَمَةِ[44] الشَّرِيْفِيَّةِ) ما[45] معناه: إنَّ صيغة اسم

(١) دليل يخرج. (٢) الذي غير الصفة المشبهة. (٣) أي: قول من عرف اسم الفاعل. (٤) أي: هذا القول. (٥) علة يخرج. (٦) مبني. (٧) انتهى كلامهما موضوعاً. أي: متجدد بل مستمر ودائم. (٨) خبر إنَّ. (٩) الذي خرج عن الحد سوى الصفة المشبهة. (١٠) مصنف. (١١) أي: بأنَّ مجموع ما عدا الصفة المشبهة. (١٢) أي: الإسناد المطابق. (١٣) اسم الفاعل. وجملة أن يكون خبر إنَّ. (١٤) المتبادر. (١٥) لاسم الفاعل. (١٦) بيان لتمام المعنى. (١٧) غير داخل. (١٨) أي: في تمامه وأصله. (١٩) أي: من قام به والزيادة قام. مثلاً. (٢٠) جواب لو. (٢١) أي: الموضوع بذاك المعنى المشتمل. (٢٢) والجملة فاعل لا يصدق. (٢٣) يصدق على الاسم أنَّه موضوع لمن .آه. (٢٤) على أصل الفعل نسخة. (٢٥) أي: قول المصنف في شرحه كما ذكرنا آنفاً. رضا. (٢٦) أي: لحصول الظن منهم. وبهذا بين الشارح موضع غلطهم. (٢٧) خبر إنَّ. (٢٨) مجرداً عن القيام وعن ملاحظة الموضوع له. (٢٩) خبر إنَّ. (٣٠) أي: إذا كان كذلك. (٣١) خبر ليس. (٣٢) مجرداً عن الزيادة. (٣٣) موضوعاً. (٣٤) من الخدش بمعنى الجرح أي: يتوجه. مصنف. (٣٥) مثل فلام. (٣٦) أي: تعريف اسم الفاعل. (٣٧) إشارة إلى دفع الخدشة. (٣٨) خروج صيغة اسمها لغة. (٣٩) أي: على خروج صيغة المبالغة. أي: حصر المصنف في قوله الآتي وصيغة من الثلاثي. (٤٠) أي: صيغة. (٤١) على صيغة المصدر. مصنف. (٤٢) مفعول ثاني لجعل. (٤٣) أي: وقع في الترجمة .آه. (٤٤) الظرف خبر مقدم. (٤٥) مبتدأ مؤخر.

الشارح لدفعه؛ لأنه مبني على مذهب القدماء من المتكلمين من أن القرب قائم بالمتقاربين، والجواز بالمتجاوزين والأخوة بالأخوين إلى غير ذلك من الإضافات المتجددة في الجانبين، والحق منع قيام العرض الواحد بالشخص بالطرفين، بل القائم بكل منهما فرد مغاير للقائم بالآخر غاية الأمر اتحادهما بالنوع، وما قيل في دفعه بأن معنى متقرب مثلاً قيام قرب به متعلق بمن قام به قرب من هذا الشخص فليس بشيء؛ لأن الإضافة المتكررة عبارة عن مجموع الإضافتين لا عن إضافة معينة متعلقة بالنظر إلى إضافة أخرى، والفاضل الهندي فهم من الاعتراض أنها أمور عدمية فلا معنى لقيامها، فأجاب: بأن القيام أعم من أن يكون حقيقياً أو باعتبارياً، وليسا كذلك، بل مقصوده أنها قائمة بالطرفين لا بأحدهما معيناً دون الآخر مع أنها مسندة إلى واحد معيناً فتدبر. (قوله: خرج عنه اسم التفضيل) ولا يخرج عنه اسم الفاعل من باب المغالبة؛ نحو: كارمني فكرمته لكرمه؛ لأنه موضوع للغلبة في معنى المصدر لا لمعنى المصدر مع الغلبة، في رضي الشافية: ونعني بباب المغالبة أن يغلب أحد الأمرين الآخر في معنى المصدر؛ نحو: كارمني فكرمته؛ أي: غلبته في الكرم. (قوله: وأسندوا إخراج اسم التفضيل الخ) بناء على أنه لا يدل على الحدث مقيداً بأحد الأزمنة الثلاثة، وإن كان قد يدل على الحدوث بمعنى التجدد. (قوله: ولا الحدوث ولا على الاستمرار، قيل: ولا يخرج صفات الله تعالى، ولا نحو: حائض وطامث، ونحو مؤمن وكافر وغيرهما مما هو بمعنى الثبوت في الاستعمال؛ لأنها بحسب الأصل للحدوث والثبوت فيها عارض وفي المطول ما مختصره أن اللام الموصولة إنما تدخل على اسم الفاعل بمعنى الحدوث دون غيره؛ نحو: المؤمن والكافر والعالم والجاهل فإن اللام الداخلة عليه كالصفة المشبهة حرف تعريف اتفاقاً. (قوله: مقيداً بأحد الأزمنة الخ) نحو: زيد ضارب أمس أو الآن أو غداً بخلاف الصفة المشبهة، فإنه لا يقال: زيد حسن أمس أو غداً أو الآن، بل إذا أريد بها الحدوث يعدل عن صيغتها إلى صيغة الفاعل فيقال: حاسن وقابح وضائق ومنه: ﴿وَضَآئِقٌ بِهِۦ صَدْرُكَ﴾ (قوله: في شرحه) أي: شرح المصنف أو التعريف. (قوله: المحدود وغيره) أي: من المشتقات، وأما غيرها فخارجة بقيد الاشتقاق ولظهوره لم يذكره، وقوله: وغير ذلك؛ أي: كاسم الزمان والمكان والآلة فإن الجميع يصدق عليه أنه ما اشتق من حدث. (قوله: لأن الجميع ليس الخ) التركيب من قبيل كل

ذلك لم يكن فاعرفه؛ يعني: لم يكن شيء مما عدا الصفة المشبهة موضوعاً لمن قام به بل لمن وقع عليه كاسم الفاعل أو لمن وقع فيه كالموضع والزمان أو لمن وقع به الفعل كما في الآلة. (قوله: والظاهر أن اسم التفضيل) أي: الظاهر من قول المصنف لمن قام به الفعل الذي يخرج ما عدا الصفة المشبهة دخول اسم التفضيل في الجميع وإلا لقصر بيانه، وقوله: في الجميع؛ أي: الذي عبّر عنه بقوله: ما عدا الصفة فإنه بمنزلة خرج الجميع إلاّ الصفة. (قوله: والحق ذلك) أي: دخوله في الجميع وخروجه عن الحد بقوله: لمن قام به لا ما فعله أكثر الشارحين من إخراجه عنه بقوله: بمعنى الحدوث كما ستعرف. (قوله: تمام المعنى الموضوع له) إذ المتبادر من وضع لفظ لشيء كونه قصدياً (سيلكوتي)، وفي الرضي ههنا كلام فليطالع. (قوله: ووضع له اسم) أي: وضع لمن قام به الفعل مع الزيادة اسم كلفظ أفضل الموضوع لمن قام به الفضل مع الزيادة على الغير. (قوله: خرج اسم التفضيل) ولا يخرج عنه صيغة الفاعل من باب المغالبة مثل كارمني فكرمته أكرمه كما ظن؛ لأنه موضوع للغلبة في معنى المصدر لا لمعنى المصدر مع الغلبة فبينه، وبين اسم التفضيل فرق جليل. (قوله: وخالف أكثر الشارحين) كالفاضل الهندي وتبعه العصام، وقوله: ظناً منهم مفعول له حصولي لقوله: خالف وضمير الجمع راجع إلى الأكثر. (قوله: إن الاشتقاق متضمن الخ) ولك أن تقول في الاشتقاق معنى الوضع؛ لأنه وضع للنوع (سيلكوتي)؛ يعني: أن اسم الفاعل موضوع بالوضع النوعي العام لموضوع له كذلك بأن يقال: كل ما كان على هيئة فاعل فهو موضوع لمن قام به مدلول مأخذ اشتقاقه بمعنى الحدوث. (قوله: لمن قام به) أي: لمجرد من قام به، بل له مع الزيادة على الغير في ذلك الحدث. (قوله: ويخدشه أن صيغة المبالغة) أي: يخدش كون المراد من قوله: لمن قام به تمام المعنى الموضوع له يقال: خدشته خدشاً من باب ضرب جرحته في ظاهر جلده سواء دمي الجلد أو لا (مصباح)، وبالفارسية: خراشيدن؛ يعني: يردّه، ويمنعه ذلك. (قوله: ولا يبعد أن يلتزم ذلك) يعني: لا بأس بأن يلتزم ذلك الخروج، ويدل عليه؛ أي: على خروجه من التعريف حصر المصنف صيغ اسم الفاعل فيما حصر من وزن فاعل ومن صيغة مضارعه المعلوم بميم مضمومة حيث لم يتعرض لصيغ المبالغة. (قوله: وجعل أحكام الخ) أي: ويدل على خروجه أيضاً جعل المصنف أحكام صيغ المبالغة مثل اسم الفاعل حيث قال: وما وضع منه للمبالغة مثله كما سيأتي. (قوله: وفي الترجمة الشريفية) أي: المنسوبة إلى السيد الشريف، وغرض الشارح من نقل هذه الترجمة تأييد بنيان ما أسّسه من التزام خروج صيغة المبالغة من التعريف.

يبعد أن يلتزم ذلك) الأولى ترك لفظ البعد فإنه قال ابن مالك في شرح التسهيل: ولزم من تقييد اسم الفاعل بكونه جارياً على المضارع؛ أي: على زمنه خروج أمثلة المبالغة ولم يكن في ذلك ضمير؛ لأن اسم الفاعل غيرها. (قوله: على زنة فاعل) أي: القياس ذلك، وقد يجيء على وزن مفعل؛ نحو: حب فهو محب ولا يقال: حاب، وعلى وزن مفعل بكسر الميم؛ نحو: عم الرجل بمعروفه فهو معم. (قوله: بميم مضمومة وكسر ما قبل الخ) وربما كسر ميم مفعل اتباعاً للعين وضم عينه اتباعاً للميم كما قالوا في منتن منتن ومنتن، وربما استغنى عن مفعل بفاعل؛ نحو: أعشب فهو عاشب، وربما استغنى عن مفعل بكسر العين بمفعل؛ نحو: أسهب فهو مسهب. (قوله: ويعمل الخ) قيد في التسهيل بغير المصغر والموصوف خلافاً للكسائي فإنه جوز عمل المصغر والموصوف. (قوله: بشرط معنى الحال والاستقبال الخ) ظاهر كلامه أنه يشترط ذلك في عمله مطلقاً،

الفاعل من الثلاثي المجرد على (فَاعِل[1]) ك (ضارب[2]) وقاتل، وماش، وآكل كل[3] ما اشتق[4] من مصادر الثلاثي لمن قام[5] به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم[6] فاعل، بل هو صفة مشبهة، أو (أفعل) التفضيل، أو صيغة مبالغة، ك (حسن وأحسن ومضراب). «وَصِيغَتُهُ[7]» أي: صيغة اسم الفاعل «مِنْ مُجَرَّدِ الثُّلَاثِيِّ[8] عَلَىٰ[9]: » زِنَةِ «(فَاعِلٍ[10])، وَمِنْ غَيْرِهِ» ثلاثياً مزيداً فيه أو رباعياً مجرداً أو مزيداً فيه «عَلَىٰ[11] صِيغَةِ الْمُضَارِعِ» المعلوم[12] « بِمِيمٍ[13]» أي[14]: مع ميم «مَضْمُومَةٍ» موضوعة[15] في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضموماً[16] أو لا. «وَ[17]» مع «كَسْرِ مَا قَبْلَ الآخِرِ» وإن لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر[18]، كما في (يَتَفَعَّلُ وَيَتَفَاعَلُ وَيَتَفَعْلَلُ) «نَحْوُ: مُدْخِلٌ[19]» فيما[20] وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة. «وَمُسْتَغْفِرٌ» فيما[21] وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة[22]. ولو أقيم[23] (مُتَفَاعِلٌ[24]) مَقَامَ (مُسْتَغْفِرٌ) كان[25] مثال الكسر الغير الواقع في[26] آخر المضارع أيضاً مذكوراً[27]؛ فكما[28] يكون لكل من قسمي الميم مثال[29] يكون لكل من قسمي الكسر أيضاً مثال[30]. «وَيَعْمَلُ[31]» أي: اسم الفاعل «عَمَلَ فِعْلِهِ» فإن كان فعله لازماً يكون هو[32] أيضاً لازماً[33]، ويعمل عمل فعله اللازم، وإن كان[34] متعدياً إلى مفعول واحد[35] يكون هو أيضاً[36] متعدياً إلى مفعول واحد، وإن كان[37] متعدياً إلى اثنين[38] كان هو[39] أيضاً[40] كذلك. وكما أنَّ[41] فعله[42] يتعدى إلى الظرفين[43] والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفَضْلات[44] كذلك[45] يتعدى هو[46] إليها. «بِشَرْطِ[47] مَعْنَى الحَالِ أوِ الاسْتِقْبَالِ» أي[48]: يعمل اسم الفاعل[49] حال كونه[50] متلبساً بشرط أي[51]: بشيء يشترط عمله[52] به من[53] معنى هو زمان الحال أو الاستقبال. فالإضافتان بيانيتان وإنَّما اشترط أحدهما[54]، لأنَّ عمله[55] لشبه المضارع،

(١) وزن. (٢) أي: القياس ذلك وقد يجيء على وزن مفعل. (٣) مبتدأ. (٤) أي: اسم. (٥) أي: الفعل. (٦) فعلم أنَّ صيغة المبالغة ليس من اسم الفاعل. (٧) عطف على جملة اسم الفاعل. (٨) الإضافة من قبيل جرد قطيفة. هندي. (٩) أي: واقع. (١٠) وبه سمي للكثرة الثلاثي. (١١) أي: واقع. (١٢) صفة المضارع. (١٣) والظرف حال أو صفة من الصيغة. (١٤) أشار إلى أنَّ الميم بمعنى مع بمعني المصاحبة. (١٥) صفة. (١٦) خبر كان. (١٧) عطف على قوله: بميم عند أوسط الشيء قوله مع. (١٨) اسم لم يكن. (١٩) من أدخل يدخل. (٢٠) عبارة عن الفعل المضارع أو اسم الفاعل. (٢١) أي: في اسم الفاعل الذي. (٢٢) صفة حرف. (٢٣) أي: أقام المصنف. (٢٤) من التفاعل. (٢٥) جواب لو. (٢٦) فيما قبل بحركة. (٢٧) في المتن. (٢٨) متعلق بيكون الآتي. (٢٩) اسم يكون. (٣٠) اسم يكون. (٣١) استئناف أو اعتراض أو عطف على ما قبلها. (٣٢) الضمير لفصل اسم يكون. (٣٣) خبر يكون. (٣٤) أي: فعل اسم الفاعل. (٣٥) نحو: أنا ضارب زيداً كما تقول: ضربت زيداً. (٣٦) أي: كفعله. (٣٧) فعله. (٣٨) كأعطى. (٣٩) أي: اسم الفاعل. (٤٠) كفعله. (٤١) أي: وكما ثبت. (٤٢) أي: فعل اسم الفاعل. (٤٣) أي: ظرف الزمان وظرف المكان. (٤٤) خبر الفاعل والمفعول به الصريح. (٤٥) كالفعل. (٤٦) أي: اسم الفاعل. (٤٧) والظرف حال من فاعل يعمل أو خبر مبتدأ محذوف. (٤٨) إشارة إلى عامل الحال. (٤٩) إشارة إلى ذي الحال. (٥٠) اسم فاعل. (٥١) تفسير شرط. (٥٢) اسم فاعل. (٥٣) بيان لذلك الشيء. (٥٤) أي: الحال والاستقبال. (٥٥) أي: اسم الفاعل ليس بالأصالة.

وَصِيغَتُهُ مِنَ الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ عَلَى فَاعِلٍ وَمِنْ غَيْرِهِ عَلَى صِيغَةِ الْمُضَارِعِ بِمِيمٍ مَضْمُومَةٍ وَكَسْرِ مَا قَبْلَ الآخِرِ نَحْوُ: مُدْخِلٌ وَمُسْتَغْفِرٌ، وَيَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ بِشَرْطِ مَعْنَى الحَالِ أَوِ الاسْتِقْبَالِ،

(قال المصنف: وصيغته من مجرد الثلاثي) الإضافة الأولى من إضافة العام إلى الخاص، والثانية من إضافة الموصوف إلى صفته، وقوله: زنة فاعل؛ أي: القياس ذلك وقد يتخلف كمجيء محبّ من حبّ، وقوله في موضع الأول إسقاط في قال الرضي، وقد يتبع ميمه لعينه فيكسر، وبالعكس نحو: مِنْتِن ومُنْتِن. (قوله: مضمومة أو لا) فلذا مثل المصنف بمثالين، والمضمومة في الأبواب الرباعية وغيرها في غيرها، وقوله فيما وضعت؛ أي: في اسم فاعل وضعت الميم فيه موضع الخ. (قوله: أيضاً مذكوراً) أي: كما كان مثال وضع الميم موضع حرف المضارعة المفتوحة مذكوراً؛ يعني: يكون المثالان حينئذٍ مذكورين بلفظٍ واحد، وقوله: من قسمي الكسر؛ يعني: كسر ما قبل آخر اسم الفاعل مع كسر ما قبل آخر المضارع، وكسر ما قبل آخر اسم الفاعل مع فتح ما قبل آخر فعل المضارع. (قال المصنف: ويعمل عمل فعله) أي: يعمل جميع عمل فعله من الرفع والنصب، وإنما عمل لجريانه

والتحقيق أنه شرط في عمله في المفعول به لا في عمله في الظرف أو الجار والمجرور فإنه يكفيه رائحة الفعل، ولا في عمله في المفعول المطلق لكون مدلوله بعضاً من مدلوله، وأما بالنسبة إلى الفاعل فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه إذا كان مضمراً، وإن كان مظهراً فظاهر كلام المصنف رحمه الله أنه يرفعه وذهب بعض النحاة إلى أنه لا يرفعه.

فيلزم[1] أن لا يخالفه في الزمان، نحو: (زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلَامَهُ عَمْراً) الآنَ[2] أوْ غَداً. والمراد بالحال والاستقبال: أعم من أن يكون[3] تحقيقاً[4] أو حكاية كقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم[5] بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ[6]﴾ فإنَّ (بَاسِطٌ) ههنا[7] وإن كان ماضياً[8] لكن المراد حكاية الحال ومعناها[9] أن يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي[10] كأنَّه موجود في ذلك الزمان[11]. أو يقدر[12] ذلك الزمان[13] كأنَّه موجود الآن. «وَ[14]» بشرط «الاعْتِمَادِ[15]» أي: اعتماد اسم[16] الفاعل «عَلَى

(١) إذا كان عمله لمشابهته للمضارع. (٢) مثال بمعنى الحال. (٣) أي: كل واحد منهما. (٤) نحو: زيد ضارب الآن. (٥) أي: كلب أصحاب الكهف. (٦) أي: بقية الغار. (٧) أي: في الآية. (٨) أي: واقعاً قبل نزول الآية. (٩) أي: معنى تلك الحكاية على وجهين أحدهما أنْ يقدر .آه. (١٠) ليكون زمان الحال بالنسبة إلى زمان الكلم. (١١) أي: زمان البسط الذي وقع في الماضي. (١٢) وجه الثاني. (١٣) زمان البسط. (١٤) عطف على معنى الحال. (١٥) أي: وجود العلامة بينهما. (١٦) إشارة إلى أنَّ الألف واللام عبارة عن المضاف إليه.

وَالاعْتِمَادِ[1] عَلَى

(١) أي: وبشرط اعتماد اسم الفاعل على صاحبه.آه.

(قوله: ومعناها الخ) ولا يريدون به أن اللفظ الذي في ذلك الزمان محكي الآن على ما تلفظ به كما في قوله: عندي تمرتان، بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة حينئذٍ لا الألفاظ، قال جار الله ونعم ما قال معنى حكاية الحال: إن يقدر أن ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ﴾، وإنما يفعل هذا في الفعل الماضي المستقرب كأنك تحضره للمخاطب

على فعله الذي هو بمعناه؛ أعني: المضارع ومعنى جريانه عليه موافقته له في الحركات والسكنات، وإلى هذا يشير بقوله الآتي؛ لأن عمله يشبه المضارع. (قوله: كان هو أيضاً كذلك) أي: كان اسم الفاعل مثل فعله متعدياً إلى مفعولين، وقوله: إلى الظرفين؛ أي: ظرفي الزمان والمكان، وقوله: سائر الفضلات بالفتحات، جمع فضلة بمعنى ما ليس بعمدة في الكلام. (قال المصنف: بشرط معنى الحال الخ) هذا الشرط في عمله في المفعول به لا مطلقاً كما يوهمه ظاهر عبارة المتن؛ أي: وبشرط أن لا يُصَغّر ولا يوصف؛ لأنه حينئذٍ يبعد عن مشابهة الفعل فلا تقول: زيد ضويرب عمراً ولا ضارب ظريف عمراً، إلا أن يكون المفعول مقدماً على الصفة، فتقول: ضاربٌ زيداً ظريف، وخالف الكسائي في هذا فقال: ويعمل اسم الفاعل المصغر والموصوف كما خالف في اشتراط معنى الحال والاستقبال كما يأتي تمام المقال. (قوله: فالإضافتان) يريد إضافة شرط إلى معنى وإضافة معنى إلى الحال. (قوله: لأن عمله يشبه المضارع) أي: بسبب مشابهته المضارع لفظاً ومعنى فإن كان بمعنى الماضي لم يعمل لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه وأجاز الكسائي إعماله وجعل منه الآية، ومحل الخلاف في نصبه المفعول به، وأما الفاعل فإن كان ضميراً رَفَعَه بالاتفاق وإن كان ظاهراً فكذلك على ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عُصفور قال السيوطي: وهو الأصح لكن بشرط الاعتماد على شيء مما ذكروه (خضري). (قوله: والمراد بالحال أعم الخ) وفي أكثر النسخ: بالحال أو الاستقبال وهو ليس بسديد؛ لأنه لا حكاية للاستقبال بل هو تحقيقي على كل حال. (قوله: كقوله تعالى) أي: في سورة الكهف وهذا مثال للحكاية ففيه بيان لما خفي وإعراض عما ظهر. (قوله: لكن المراد به حكاية الحال) أي: بدليل، ونقلبهم دون، وقلبناهم والمعنى: يبسط ذراعيه، واعلم أن كون الآية من قبيل ذلك إنما هو باعتبار المخاطبين لا الخالق تعالى فإن الدنيا عنده كاللحظة الواحدة (خضري). (قوله: ومعناها أن يقدر المتكلم الخ) أي: معنى الحكاية على ما ذكره الأندلسي أن يفرض المتكلم باسم الفاعل نفسه موجوداً في زمن وقوع الفعل فمفعول به يقدر محذوف والباء متعلق بالمتكلم، وقوله: أو يقدر ذلك الزمان هذا هو المشهور وعليه الزمخشري واستحسنه الرضي فالأولى تقديمه على الوجه الأول. (قوله: وبشرط الاعتماد الخ) وإنما اشترط الاعتماد في عمله؛ لأن طلبه للمعمول على خلاف وضعه؛ لأن وضعه للذات المتصفة بالمصدر وهي من حيث هي لا تقتضي فاعلاً ولا مفعولاً، وإنما اقتضاهما باعتبار تضمنه معنى مصدر فاشترط في عمله وقوعه موقعاً هو بالفعل أولى بأن يكون مسنداً أو بعد نفي أو استفهام (شرح لباب) فإذا فقد الاعتماد لم يعمل في الفاعل المظهر والمفعول به خلافاً للأخفش حيث ذهب إلى إعماله بدون الاعتماد أيضاً، واستدلّ بقوله:

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلا تَكُ مُلْغِياً
مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إذا الطَّيْرُ مَرَّتِ

حيث قال: إن بنو لهب مرفوع بخبير، وأجيب بأنه مبتدأ وخبر، ورد بأنه لا يخبر بالمفرد عن الجمع، وأجيب: بأن فعيلاً قد يستعمل للجماعة (شرح قطر) أي: كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾. (قوله: بشرط الاعتماد على صاحبه) أي: ما سوى اللام بقرينة ما بعده من الكلام وكبقية الاعتماد بأن يكون خبراً إن كان صاحبه مبتدأ، وهكذا كما أشار إليه في الشرح وإنما سميت هذه المذكورات صواحب لقيامه بها في الأغلب، فلا يشكل بنحو زيد ضارب أبوه فافهم.

صَاحِبِهِ[1]» أي على المتصف[2] به؛ وهو المبتدأ[3] أو الموصول أو الموصوف[4] أو ذو الحال[5]؛ ليقوى[6] فيه جهة الفعل؛ من[7] كونه[8] مسنداً إلى صاحبه، نحو: (زَيْدٌ[9] ضَارِبٌ أَبُوهُ) و:(جَاءَ الضَّارِبُ[10] أَبُوهُ) و:(جَاءَ رَجُلٌ[11] ضَارِبٌ أَبُوهُ) و:(جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً[12] فَرَسُهُ). «أَوْ» اعتماده[13] على «الْهَمْزَةِ[14]» الاستفهامية ونحوها[15] من ألفاظ[16] الاستفهام «أَوْ مَا» النافية[17] ونحوها من حروف النفي ك(لاَ وَإِنْ) لأنَّ الاستفهام والنفي بالفعل أولى، فازداد بهما شبهه[18] للفعل نحو: (أَقَائِمٌ زَيْدٌ؟) و:(أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ؟) و:(مَا[19] قَائِمٌ زَيْدٌ) و:(مَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ[20]). «فَإِنْ كَانَ» اسم الفاعل المتعدي[21] «لِلْمَاضِي[22]» أي: للزمان الماضي بالاستقلال[23] أو في ضمن الاستمرار[24] وأريد ذكر مفعوله «وَجَبَتِ الإِضَافَةُ» أي: إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «مَعْنًى» أي: إضافة معنوية،

(١) أي فالمذكور أي: المنوي نحو: يا طالعاً جبلاً. (٢) أي: الاسم الذي يتصف باسم الفاعل. (٣) صريحاً أو منوياً، أي: كون اسم الفاعل خبراً عنه. (٤) بأن يكون اسم الفاعل صفة. (٥) بأن يكون اسم الفاعل حالاً. (٦) قليل لمقدار إنما يشترط في العمل. (٧) بيان لتلك الجهة. (٨) حال. (٩) مثال المبتدأ. (١٠) مثال الموصول. (١١) مثال الموصوف. (١٢) ويجوز الاعتماد فيه تقديراً. مثال الحال. (١٣) أي: اسم الفاعل. (١٤) ملفوظ أو مقدر. (١٥) إشارة إلى عدم الانحصار. (١٦) اسماً أو حرفاً كهل ومن وما ومتى وأين وكم وكيف وأيّان. حبيص. (١٧) احتراز عن الاسمية الموصولة والموصوفة. (١٨) أي: اسم الفاعل. (١٩) مثال النفي. (٢٠) وزاد صاحب اعتماده على النداء مثل: يا طالعاً جبلاً. (٢١) قيد به لأنَّ اسم الفاعل اللازم يرفع به مع كونه ماضياً وقد سبق والخلاف في هذه المسألة. (٢٢) والظرف خبر لكان. (٢٣) نحو: أنا ضارب زيد أمس. (٢٤) مالك البعير ورازق الحيوان وحافظ العلم.

صَاحِبِهِ أَوِ الْهَمْزَةِ أَوْ[1] مَا فَإِنْ كَانَ[2] لِلْمَاضِي وَجَبَتِ الإِضَافَةُ[3] مَعْنًى

(١) أي: النافية.
(٢) أي: اسم الفاعل للزمان الماضي.
(٣) أي: إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله له معنى.اهـ.

وتصوره له ليتعجب منه كذا في الرضي. (قوله: على صاحبه) أي: المذكور أو المنوي؛ نحو: يا طالعاً جبلاً. (قوله: ونحوها) يشمل مثل هل: ضارب الزيدان ملفوظاً أو مقدراً؛ نحو: قائم الزيدان أم قاعدان. (قوله: من حروف النفي) صريحاً أو مؤولاً به؛ نحو: إنما قائم الزيدان. (قوله: المتعدي) قيد به؛ لأن اسم الفاعل اللازم يرفع به مع كونه ماضياً، وقد سبق. (قوله: ذكر مفعوله)؛ لأنه لو لم يذكر جاز أن لا يضاف؛ نحو: هند ضاربة أمس. (قوله: وجبت الإضافة) ولا ينصب إلا الظرف والجار والمجرور؛ نحو: زيد ضارب أمس بالسوط؛ لأنه يكفيهما رائحة الفعل. (قوله: إضافة معنوية) بيان لحاصل المعنى، وأما التركيب النحوي فهو إما تمييز؛ أي: من حيث المعنى أو ظرف؛ أي: في المعنى أو حال؛ أي: ذات معنى أو مفعول مطلق؛ أي: إضافة معنوية.

(قوله: وهو المبتدأ) أي: ولو بعد الناسخ؛ نحو: كان زيد ضارباً عمراً (امتحان). (قوله: أو الموصوف) أي: مذكوراً أو مقدراً كما في قوله:

إِنِّي حَلَفْتُ بِرَافِعِينَ أَكُفَّهُم
بَينَ الحَطِيمِ وبَينَ حَوْضَي زَمْزَمِ

أي: بقوم رافعين، وقوله: من كونه مسنداً بيان للجهة؛ أي: من كون اسم الفاعل مع فاعله مسنداً إلى صاحبه المتصف به كما أن الفعل مسند إلى صاحبه؛ أعني: الفاعل دائماً. (قوله: أو اعتماده على الهمزة) أي: ولو مقدراً؛ نحو: قائم الزيدان أم قاعدان وأراد بالهمزة أدوات الاستفهام أو هي مذكورة بطريق التمثيل فتشمل الجميع، ومن الأمثلة قوله:

أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنَا؟

أي: أمقيم قومها أم قصدوا الارتحال. (قال المصنف: أو ما النافية) نحو:

خَلِيلَيَّ، ما وافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُما

وأراد بها أيضاً أدوات النفي؛ أي: ولو كان غير صريح؛ نحو: إنما قائم الزيدان، وزاد بعضهم الاعتماد على حرف النداء؛ نحو: يا طالعاً جبلاً، والصواب: أن المسوغ فيه الاعتماد على موصوف مقدر؛ أي: يا رجلاً طالعاً جبلاً؛ لأن حرف النداء مختص بالاسم فكيف يقرّبه من الفعل (خضري)، وهذا المثال مما استشكله النحاة حتى قال الرضي: إنه مصنوع لا اعتداد به وقد مر في بحث المنادى. (قوله: بالفعل أولى) منهما بالذات لتعلقهما بالحكم والحدث دون الأعيان، قوله: وإن كان للماضي الخ؛ أي: وكذا إن فقد الاعتماد على ما ذكر كما هو الظاهر (عصام)، وقيد الشارح بالمتعدي؛ لأن اسم الفاعل اللازم يرفع فاعله مع كونه بمعنى الماضي. (قوله: أو

لفوات شرط الإضافة اللفظية[1]، مثل: (زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرٍو أَمْسِ[2]) «خِلَافاً لِلْكِسَائِيِّ» فإنَّه[3] ذهب إلى عدم وجوب إضافته[4] لأنَّه[5] يعمل[6] عنده، سواء كان[7] بمعنى الماضي أو الحال[8] أو الاستقبال، فيجوز[9] أن يكون[10] منصوباً[11] على المفعولية وعلى تقدير إضافته[12] ليست إضافة معنوية[13] لأنَّها[14] عنده من قبيل إضافة الصفة[15] إلى معمولها[16]. وتمسك الكسائي بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ[17]﴾ وقد مرّ الجواب[18] عنه. «فَإِنْ[19] كَانَ

(١) فلا يقال: مررت برجل ضاربك. (٢) معمول بفعل مقدر أي: ضرب أمس. (٣) أي: الكسائي. (٤) أي: اسم الفاعل. (٥) تعليل وجوب الإضافة. (٦) اسم الفاعل في مفعوله. (٧) اسم الفاعل. (٨) والتوسط لرعاية الطرفين. (٩) إذا لم يجب الإضافة يجوز. (١٠) أي: المعمول. (١١) لفظاً. (١٢) أي: إضافة اسم الفاعل المعمول. (١٣) كما كانت عند الجمهور. (١٤) علة ليست. (١٥) حال كونه بمعنى الماضي. (١٦) ومثل هذه الإضافة لفظية. (١٧) أي: بعتبة الغار. (١٨) من طرف الجمهور. (١٩) ففي بعض النسخ بالواو.

خِلَافاً لِلْكِسَائِيِّ[1] فَإِنْ كَانَ

(١) فإنه ذهب إلى عدم وجوب إضافته.ج.

في ضمن الاستمرار) أي: بأن يراد به الاستمرار والدوام؛ نحو: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ﴾، و(خالق السموات)، وقوله: وأريد ذكر مفعوله؛ أي: في المعنى لا في اللفظ وهو ظاهر. (قال المصنف: وجبت الإضافة) أي: إلى ما بعده مما يكون مفعولاً في المعنى ولا يجوز أن ينصب على المفعولية لفقدان شرط عمله وهو كونه بمعنى الحال أو الاستقبال، قال الأندلسي في شرح المفصل نقلاً عن أشباه السيوطي: إن الفرق بين اسم الفاعل بمعنى الماضي وبينه بمعنى الحال أو الاستقبال من وجوه، أحدهما: أن الأول لا يعمل إلا إذا كان فيه اللام بمعنى الذي، والثاني: يعمل مطلقاً، ثانيها: أن الأول يتعرف بالإضافة دون الثاني، ثالثها: أن الأول إذا ثنى أو جمع لا يجوز فيه وجهان؛ أعني: الإضافة مع حذف النون والنصب مع بقاء النون بخلاف الثاني هذا، ثم اعلم أن العلماء فرّعوا على هذه القاعدة مسألة فقهية في الضمان وهي أن القائل إذا قال: أنا قاتل عبدك أو سارق مالك بالإضافة كان ضامناً وإذا نوّن الاسم بلا إضافة لم يضمن، والفرق أن اسم الفاعل في الصورة الأولى حيث لم يعمل كان بمعنى الماضي فهو إقرار وإخبار عن القتل والسرقة الواقعين في الزمان الماضي، وأما على التقدير الثاني فاسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال فهو توعّد منه بالقتل والسرقة ولا إخبار عما وقع منه.

(استطراد) حكي أنه كان الكسائي أستاذ الرشيد، وأبو يوسف كان قاضياً في عصره فاختلفا في الدخول عليه، فالكسائي يجلس تارة فوق أبي يوسف القاضي ويجلس أبو يوسف تارة فوق الكسائي فوقع بينهما شيء بسبب الجلوس، فقال الكسائي لأبي يوسف نباحث بين يدي الخليفة ليظهر الأفضل منا عنده، فاسئل أنت من الفقه أجيبك بما يناسبه من النحو، وأسألك مسألة من النحو فأجبني بمثلها فقال أبو يوسف: ما تقول في مسألة من سجد للسهو فنسي في أثنائه هل عليه سجود السهو مرة أخرى، قال: لا فإن المصغر لا يصغّر فاستحسنه أبو يوسف، ثم سأله الكسائي عمن قال: أنا سارق ثوب فلان بالإضافة، أو قال: أنا سارق ثوبه بالتنوين ما يجب في الصورتين، فقال: القطع فيهما بإقراره، فقال الكسائي أخطأت بل يجب القطع في صورة الإضافة، ولا يجب في فصل التنوين؛ لأن الأول إخبار عن الماضي والثاني عن الحال أو الاستقبال فاستحسنه من حضر فسلّم أبو يوسف، فنعم ما قيل: الحق يدخل الأذن بلا إذن. (قوله: لفوات شرط الإضافة اللفظية)؛ لأنه ليس بمضاف إلى معموله لكونه بمعنى الماضي فيفيد الإضافة حينئذٍ التعريف أو التخصيص كما هو شأن المعنوية؛ فلذا وقع اسم الفاعل المذكور صفةً للجلالة في: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا﴾. (قوله: خلافاً للكسائي) هذا الخلاف متفرع على الخلاف السابق في اشتراط معنى الحال والاستقبال، وقوله: فإن كان له معمول آخر؛ أي: منصوب وهذا إشارة إلى الجواب عن متمسك الكسائي حيث يجوّز عمله بمعنى الماضي كما عرفته.

لَهُ[1]» أي: لاسم الفاعل[2] «مَعْمُولٌ آخَرُ[3]» غير[4] ما أضيف اسم الفاعل إليه «فَبِفِعْلٍ[5] مُقَدَّرٍ[6]» أي: فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل، نحو: (زَيْدٌ مُعْطِي[7] عَمْرٍو دِرْهَماً أَمْسِ[8]) فـ (دِرْهَماً[9]) منصوب بـ (أعطى) المقدر. فإنَّه[10] لما قيل: معطى عمرو، قيل[11]: ما أعطاه؟ فقيل[12]: درهماً. أي: أعطاه درهماً. «فَإِنْ[13] دَخَلَتِ اللَّامُ[14]» الموصولة على اسم الفاعل «اسْتَوَى[15] الجَمِيْعُ» أي: جميع الأزمنة[16]، فتقول: (مَرَرْتُ بِالضَّارِبِ أَبُوهُ زَيْداً أَمْس) كما تقول: (مَرَرْتُ بِالضَّارِبِ أَبُوهُ زَيْداً الآنَ، أَوْ غَداً) لأنَّه[17] فعل في الحقيقة حينئذ[18] عدل عن صيغة الفعل[19] إلى صيغة الاسم[20]، لكراهتهم[21] إدخال اللام عليه[22]. «وَمَا[23] وُضِعَ مِنْهُ[24]» أي: من[25] اسم الفاعل بتغيير صيغته إلى[26] أخرى، بحيث يخرج[27] عن حد اسم الفاعل. «لِلْمُبَالَغَةِ[28]» في الفعل المشتق منه «كَ(ضَرَّابٍ، وَضَرُوبٍ وَمِضْرَابٍ» بمعنى[29] كثير الضرب[30] «وَعَلِيْمٍ» بمعنى كثير[31] العلم «وَحَذِرٍ» بمعنى كثير الحذر «مِثْلُهُ[32]» أي: مثل اسم[33] الفاعل في العمل واشتراط ما[34] يشترط به عمله هذا على تقدير أن تكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل، وأمَّا[35] إذا كانت[36] داخلة فيه[37]، فمعنى هذه العبارة أنَّ صيغ اسم الفاعل إذا كانت للمبالغة مثله[38]، أي: مثل اسم الفاعل إذا لم يكن للمبالغة، نحو: (زَيْدٌ ضَرَّابٌ[39] أَبُوهُ عَمْراً الآنَ أَوْ غَداً[40]) و[41]:(مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الضَّرَّابُ[42] عَمْراً الآنَ أَوْ غَداً أو أَمْسِ). وما[43] فيه من[44] معنى المبالغة ناب[45] مناب ما[46] فات من المشابهة[47] اللفظية. «وَالْمُثَنَّى[48]» من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة

---

(١) والظرف خبر مقدم. (٢) الذي بمعنى الماضي. (٣) صفة معمول. (٤) صفة كاشفة للمعمول. (٥) الفاء جزائية. (٦) من جنس اسم الفاعل. صفة فعل. (٧) فلا يمكن إضافته إلى معمولين معاً. (٨) وهو جائز بالاتفاق وهو متمسك الكسائي. (٩) أي: لفظ درهماً في المثال. (١٠) شأن. (١١) في السؤال. (١٢) في الجواب. (١٣) الفاء للتعقيب في الإخبار. هندي. (١٤) صفة. (١٥) والجملة جزاء الشرط. (١٦) أي: الماضي والحال والاستقبال. (١٧) اسم الفاعل. (١٨) أي: حين دخل اللام عليه. (١٩) أي: ضرب. (٢٠) وهو ضارب. (٢١) علة عدل. أي: العرب. (٢٢) أي: على الفعل. (٢٣) شروع إلى أحكام المبالغة. (٢٤) حال. (٢٥) أي: حال كونه. (٢٦) صيغة. (٢٧) أي: ذلك الاسم. (٢٨) متعلق بوضع ومفعوله به غير الصريح له. (٢٩) حال كون الثلاثة. (٣٠) أو شديده. (٣١) باعتبار الكمية والكيفية. (٣٢) خبر المبتدأ وهو ما. (٣٣) الذي ليس للمبالغة. (٣٤) أي: أنَّ الحال والاستقبال. (٣٥) أي: ما توجيه كلام المصنف. (٣٦) صيغ المبالغة. (٣٧) أي: في حد اسم الفاعل. (٣٨) خبر إنَّ. (٣٩) اعتمد على المبتدأ. (٤٠) يعني فلا يجوز أن يقول: أمس كما لا يجوز في ضارب. (٤١) نحو:. (٤٢) اعتمد على الموصول. (٤٣) أي: اسم الفاعل الذي. (٤٤) بيانية. (٤٥) خبر ما. (٤٦) أي: مقام المعنى الذي. (٤٧) إن بقيت المعنوية. أي: الموازنة في الحركات والسكنات. (٤٨) عطف على جملة ما وضع للمبالغة.

لَهُ مَعْمُولٌ آخَرُ فَبِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ نَحْوُ: زَيْدٌ مُعْطِي عَمْرٍو دِرْهَماً أَمْسِ فَإِنْ دَخَلَتِ اللَّامُ اسْتَوَى الجَمِيْعُ، وَمَا وُضِعَ مِنْهُ لِلْمُبَالَغَةِ كَضَرَّابٍ وَضَرُوبٍ ومِضْرَابٍ، وَعَلِيمٌ وَحَذِرٌ مِثْلُهُ، وَالْمُثَنَّى

(قوله: معمول آخر) أي: من حيث المعنى؛ لأنه لا عمل له في اللفظ. (قوله: فبفعل مقدر) أورد عليه أنه لا يستقيم في مثل هذا ظان زيد أمس قائماً للزوم حذف أحد مفعولي ظان، وأجيب: بارتكاب جواز ذلك مع القرينة وإن كان قليلاً، وبأن المثال مصنوع والصحيح هذا ظان زيد قائم، قال السيرافي: إنما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم تمكن الإضافة إليه. (قوله: بتغير صيغته الخ) ليس المراد أن هذا تقدير اللام حتى يكون تعسفاً كما قيل: بل إشارة إلى أن من للابتداء بمعنى كون المجرور بها موضعاً انفصل عنه الشيء، وخرج منه فيؤول المعنى إلى

(قال المصنف: فبفعل مقدر) أي: ناصب لذلك المعمول لا باسم الفاعل خلافاً للكسائي أيضاً والتقدير بطريق الاستيناف كما يظهر من قوله: قيل: ما أعطاه الخ، ولكن لا يخفى أنه تكلف لا يساعده الوهم، فلذا قال الكسائي بعمله مطلقاً، والسيرافي بعمله عند امتناع إيراد المتعلق بطريق الإضافة للضرورة (عصام) حيث لم يمكن الإضافة إليه؛ لأنه أضيف إلى المفعول الأول (نعمه). (قوله: وإذا دخلت اللام الموصولة) أي: دون المعرّفة استوى[1] في عمل اسم الفاعل جميع الأزمنة فلا حاجة مع اللام إلى معنى الحال والاستقبال ولا إلى الاعتماد على شيء مما ذكر خلافاً للرماني وأبي علي حيث قالا: لا يعمل حين دخله اللام إلا إذا كان بمعنى الماضي. (قوله: لأنه فعل الخ) أي: لأن اسم الفاعل الذي دخله اللام فعل في المعنى والحقيقة، إلا أنه عدل إلى صيغة الاسم للكراهة. (قال المصنف: وما وضع منه الخ) أي: مغيراً وخارجاً منه على أن من للابتداء لا للبيان كما في التوجيه

(١) بكسر الجيم بمعنى الدروع.

«وَ» كذلك «الْمَجْمُوعُ» منهما[1] مُصَحّحاً[2] كان أو مُكَسّراً[3] «مِثْلُهُ[4]» أي: مثل اسم الفاعل إذا[5] كان مفرداً في العمل[6] وشروطه[7]، لعدم[8] تطرق خلل إلى صيغته المفردة من حيث ذاتها بإلحاق[9] علامتي[10] التثنية والجمع[11]، تقول: (الزَّيْدَانِ ضَارِبَانِ، أوْ الزَّيْدُونَ ضَارِبُونَ عَمْراً الآنَ أوْ غَداً[12]) و: (الزَّيْدَانِ الضَّارِبَانِ أوْ الزَّيْدُونَ الضَّارِبُونَ عَمْراً الآنَ أو غَداً أو أمسِ). «وَيَجُوزُ حَذْفُ النُّونِ» أي: نون المثنى والجموع «مَعَ[13] العَمَلِ» في معموله بنصبه على المفعولية بخلاف[14] ما إذا كان[15] مضافاً إليه فإنَّ حذفها[16] واجب[17]. «وَ» مع «التَّعْرِيفِ[18] تَخْفِيفاً» مفعول[19] له للحذف أي: يجوز حذفها[20] لوجود هذين الشرطين[21] لقصد مجرد التخفيف لطول الصلة[22] بها[23] كقراءة من قرأ[24]: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةَ﴾ بِنَصْبِ (الصَّلاَةَ) عَلَى المَفْعُولِيَّةِ[25]. وأمَّا[26] على[27] تقدير التنكير، مثل قوله تعالى: ﴿لَذَآئِقُوا۟ ٱلْعَذَابِ﴾ بالنَّصب فحذفها[28] ضعيف لأنَّ اسم الفاعل لم يقع صلة اللام[29]. والقراءة مما[30] لا اعتماد عليها. (اِسْمُ المَفْعُولِ) «هُوَ مَا[31] اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ» أي: حدث موضوعاً «لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ» أي: لذات ما من حيث وقوع

(١) أي: اسم الفاعل مع المبالغة وغير المبالغة. محررة. (٢) إشارة إلى تعميم الحكم. (٣) كضربة. (٤) لو اكتفى بخبر واحد لكان أخصر. (٥) قيد الاسم الفاعل المقيس. (٦) إشارة إلى وجه الشبه. (٧) أي: الاعتماد. (٨) تعليل لقدر إنما لم يفرق بين المفرد والمثنى والجموع. (٩) بسبب. (١٠) أي: الألف والنون أو الياء والنون. (١١) أي: الواو والنون أو الياء والنون. (١٢) مثل وهم قطان مكة وهن حواج بيت الله وعواقد حيك تنفاق. خبيص. (١٣) ظرف الخلف أو حال منه. (١٤) بيان فائدة قيد الجواز. (١٥) اسم الفاعل. (١٦) أي: حذف النون. (١٧) أي: بلام الموصول لا بلام التعريف فافهم. (١٩) أي: هذا مفعول له. (٢٠) أي: النون. (٢١) أي: العمل والتعريف. (٢٢) لو لم يخفف. (٢٣) أي: بالنون. (٢٤) في سورة الحج. (٢٥) بخلاف قراءة المتواترة التي هي بجر الصلاة بإضافتها إليه. (٢٦) حذف النون. (٢٧) والظرف مبتدأ. (٢٨) جواب أمّا أي: النون. (٢٩) إذ لا لام فلا يضر تطويله حتى يحتاج إلى التخفيف. بنصب العذاب. (٣٠) أي: من القراءة. (٣١) أي: اسم.

وَالْمَجْمُوعُ مِثْلُهُ، وَيَجُوزُ[1] حَذْفُ النُّونِ[2] مَعَ الْعَمَلِ وَالتَّعْرِيفِ تَخْفِيفاً. اِسْمُ الْمَفْعُولِ[3] مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ[4] وَقَعَ عَلَيْهِ، وَصِيغَتُهُ

(١) الجواز بمعنى الإمكان الخاص. (٢) أي: نوني المثنى والجموع.
(٣) أي: المفعول به على الحذف والاتصال إذ المفعول هو الحدث.
(٤) أي: لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه حقيقة أو اعتبارية.

الآتي، وهذا مبني على ما التزمه الشارح فيما سبق من خروج صيغة المبالغة عن تعريف اسم الفاعل كما سيصرح به، وقوله: بحيث يخرج الخ للاحتراز عن تغيير لا يخرجه عن الحد كالتثنية والجمع. (قال المصنف: كضرّاب وضروب ومضراب) الأول كما في قوله:

أخا الحَرْبِ لَبّاساً إلَيها جِلاَلَهَا[1]
وَلَيْسَ بِوَلاّجِ الخَوالِفِ أعْقَلا

والثاني كقول أبي طالب:

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيفِ سُوقَ سِمانِها

والثالث كقولهم: إنَّهُ لمِنْحَارٌ بَوائِكَها، أي: سمانها جمع باتكة، والمنحار مبالغة ناحر بمعنى: ذابح. (قال المصنف: وعليم وحذر) الأول كما في قول بعضهم: إن الله سميع دعاء من دعاه، والثاني كقول زيد الخير رضي الله عنه:

أتَانِي أنَّهُم مَزِقُونَ عِرْضِي
جِحَاشُ الكِرْمِلَيْنِ لها فَدِيدُ

(قوله: فمعنى هذه العبارة) أي: فمعنى قول المصنف: وما وضع منه للمبالغة مثله إن صيغ الخ؛ أي: فكلمة من على هذا المعنى بيانية كما مر. (قوله: أي: مثل اسم الفاعل) يعني: في العمل والاشتراط، وقوله: وما فيه من معنى المبالغة الخ يعني: أن معنى المبالغة في صيغ وضعت لها نائب مناب المشابهة اللفظية الفائتة، حاصلة: أن ما فيها من المبالغة في

(١) أعني: إضافة النكرة إلى المعرفة.

ما ذكره الشارح، وعلى التوجيه الثاني من التبيين؛ لأنه يصلح إطلاق المجرور بمن على ما قبله فلا غبار في التوجيهين. (قوله: بحيث يخرجه الخ) احتراز عن تغير لا يخرجه كالتثنية والجمع والقرينة على اعتبار قيد الحيثية في قوله: للمبالغة. (قوله: إذا كانت للمبالغة) لابد من هذا التقييد على هذا التوجيه بخلاف التوجيه الأول لما أن فيه صرف كلمة من عن معناها المتبادر؛ أعني: التبيين والتوجيهان مطلوبان. (قوله: وما فيه من معنى المبالغة الخ)؛ لأن المبالغة وصول الشيء إلى كماله ففيها قوة معنى الحدث الذي يعمل لأجله بخلاف اسم التفضيل فإن فيه اعتبار زيادة معه ويضمهما لا يبقى معنى الفعل على حاله، فلذا لم يعمل اسم التفضيل. (قوله: بإلحاق علامتي التأنيث الخ) وأما جمع المكسر فهو فرع الجمع السالم لكونه أشرف فيتبعه في حكمه. (قوله: ومع التعريف الخ) أي: لام التعريف؛ أي: ما تكون للتعريف في الجملة وإن لم تكن ههنا. (قوله: اسم المفعول) أي: المفعول به على حذف

الفعل[1] عليه، ذ (مَضْرُوبٌ[2]) موضوع لذات ما[3] وقع عليها الضرب[4]. واعتذار[5] إقامة[6] (من) مقام (ما[7]) مر في اسم الفاعل. فقوله[8]: (مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ) شامل[9] لجميع الأمور المشتقة من المصدر. وقوله[10]: (لمن وقع[11] عليه) يخرج[12] ما عدا المحدود[13]، كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقاً[14]، سواء[15] وضع لتفضيل[16] الفاعل أو لتفضيل[17] المفعول[18]. فإنَّه[19] مشتق من فعل لموصوف بزيادته على الغير[20] في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط[21]. «وَصِيْغَتُهُ[22] مِنَ الثُّلاَثِيِّ» المجرد[23] «عَلَى» زنة «مَفْعُولٍ[24] كَ (مَضْرُوبٍ) وَمِنْ غَيْرِهِ» أي: غير الثلاثي المجرد «عَلَى صِيْغَةِ اسْمِ الفَاعِلِ بِفَتْحِ مَا قَبْلَ الآخِرِ[25]» لخفة[26] الفتحة وكثرة المفعول «كَ (مُسْتَخْرَجٍ» بفتح الراء. «وَ[27] أَمْرُهُ[28]» أي: شأنه وحاله[29] «فِي العَمَلِ» أي: عمل النصب[30]، «وَالاشْتِرَاطِ» أي: اشتراط عمله[31] بأحد الزمانين[32] والاعتماد على صاحبه[33] أو الهمزة أو (ما[34]) «كَأَمْرِ[35] اسْمِ الفَاعِلِ» أي: مثل شأنه وحاله. وإذا كان[36] معرفاً باللام يعمل بمعنى الماضي أيضاً فهو يرفع ما[37] يقوم مقام الفاعل، ولو[38] كان هناك[39] مفعول آخر[40] يبقى على نصبه «نَحْوَ: (زَيْدٌ مُعْطَىً[41] غُلاَمُهُ[42] دِرْهَماً[43]»

---

(١) احترز به عن اسم التفضيل. (٢) شروع في تطبيق الحد بالإفراد. (٣) من الذوات. (٤) فاعل وقع. (٥) ج س تأمل. (٦) لأنه موضوع لمن قام به الفعل. (٧) أي: لفظ ما. (٨) مصنف. (٩) يعني جنس. (١٠) مصنف. (١١) أي: الفعل. (١٢) من التعريف. يعني فصل. (١٣) يعني اسم المفعول. (١٤) نحو: أشهر وأعرف. (١٥) تفسير المطلق. (١٦) نحو: اضرب أي: أكثر ضاربية. (١٧) نحو: اشغل أي: أكثر مشغولية. (١٨) مثل أشهر من المشهور. (١٩) علة لمقدر خارجان. (٢٠) أي: المفضل عليه. (٢١) من غير اعتبار الزيادة. (٢٢) أي: اسم المفعول. (٢٣) صيغة الثلاثي. (٢٤) غالباً. (٢٥) للفرق بين اسم الفاعل والمفعول. (٢٦) علة لمقدر إنَّما اختير الفتحة. (٢٧) استئناف أو اعتراض أو عطف على وصيغته. معرب. (٢٨) أي: اسم المفعول. (٢٩) أي: اسم المفعول. (٣٠) إذ عمل الرفع لا يتوقف الشرط. (٣١) اسم المفعول. (٣٢) أي: الحال والاستقبال. (٣٣) أي: على المتصف به. اسم المفعول. (٣٤) نافية. (٣٥) والظرف خبر المبتدأ. (٣٦) اسم المفعول. (٣٧) أي: المفعول. (٣٨) هذا توطئة من لما مَثَّل به المصنف. (٣٩) أي: بعد رفعه فذلك المفعول بالنائبية. (٤٠) غير المفعول الذي جعل نائباً. (٤١) من غير اللام. (٤٢) نائب فاعل معطى. (٤٣) مفعول الثاني.

مِنَ الثُّلاَثِيِّ المُجَرَّدِ عَلَى مَفْعُولٍ كمضروب وَمِنْ غَيْرِهِ عَلَى صِيْغَةِ اسم الفَاعِلِ بِفَتْحِ مَا قَبْلَ الآخِرِ كَمُسْتَخْرَجٍ، وَأَمْرُهُ فِي العَمَلِ وَالاشْتِرَاطِ كَأَمْرِ اسم الفَاعِلِ مِثْلُ: زَيْدٌ مَعْطَىً غُلاَمَهُ دِرْهَماً.

الجار واستتار الضمير يقال: فعلت به الضرب أوقعته عليه، وإلا فالمفعول هو الحدث. (قوله: من فعل أي حدث) سواء كان متعدياً بنفسه أو بحرف الجر، وإن كان لازماً غير متعد بحرف الجر فلا يمكن بناء المفعول منه. (قوله: لمن وقع عليه) حقيقة أو اعتباراً ليشمل أوجدت ضرباً فهو موجد وعلمت عدم خروجك فهو معلوم، فإن الإيجاد والعلم تعلقاً بالمعدوم ولا معنى لوقوع الفعل على المعدوم حقيقة، لكن العقل يفسره واقعاً عليه ويعبر عنه بما يدل على الوقوع. (قوله: من حيث إنه وقع الخ)؛ لأن التعليق بما في حكم المشتق يشعر بالحيثية؛ ولأن الأولى ذكره في تعريف اسم الفاعل والاكتفاء ههنا، ولا يخرج من التعريف يوم الجمعة مضروب فيه، والتأديب مضروب له الصيغة موضوعة لما وقع عليه إلا أنه ترك ذكره، وأقيم الجار والمجرور مقامه، ويدخل في التعريف الصفات التي بمعنى المفعول وهي بكسر الفاء وسكون العين؛ المعنى جابر لما فات من نقصان المشابهة للمضارع لفظاً؛ وذلك لأن مجرد الزيادة والمبالغة في الحدث مقرّب له من الفعل لكونه بمنزلة التجدد. (قوله: مصححاً كان أو مكسراً) نحو قوله تعالى: ﴿وَالذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾، و﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ﴾، وقوله: في العمل وشروطه قيل: أي في نصبهما المفعول به لا في رفعهما الفاعل؛ لأن الفاعل في المثنى والمجموع مستكن لا شرط للعمل فيه انتهى فافهم. (قوله: تقول الزيدان ضاربان) الخ هذه أمثلة تثنية اسم الفاعل وجمعه وقس عليها أمثلة تثنية ما وضع للمبالغة وجمعه. (قال المصنف: ويجوز حذف النون مع العمل) الجواز بمعنى: الإمكان الخاص، واللام في النون والعمل للعهد الخارجي العلمي، وإلى كل ذلك إشارة في الشرح كما لا يخفى، فالمراد عمل نصب المفعول المذكور فلا حذف عند عمله في المفعول المقدّر، ولا عند رفعه الفاعل، وأما إذا كان اسم الفاعل مضافاً إلى معموله فحذف النون حينئذٍ واجب كما في: ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ﴾، و﴿إِنَّا مُهْلِكُوٓا أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ﴾. (قال المصنف: ومع لام التعريف) أي: لام التعريف بحسب الصورة وهي موصولة، وقيل: أي ما يكون للتعريف في الجملة فلو قال: مع اللام لكان أظهر، وقوله: لقصد مجرد التخفيف إشارة إلى أن قوله: تخفيفاً مفعول له تحصيلي.

نحو: طمن وفعل بضمتين؛ نحو: لفظ بمعنى ملفوظ، وفعلة بضم الفاء وسكون العين؛ نحو: أكلة، وفعيل؛ نحو: جريح إلا أن يقال: إنها ليست موضوعة بمعنى مفعول بل مستعملة. (قوله: على صيغة اسم الفاعل) وقد شذ؛ نحو: أضعف فهو مضعوف، وأزكم فهو مزكوم، وأحم فهو محموم. وأحزن فهو محزون، وأحب فهو محبوب. (قوله: لخفة الفتحة وكثرة المفعول)؛ لأنه يكون لفعل الواحد مفاعيل بخلاف الفاعل ولموافقة المضارع الذي يعمل عمله، وللفرق بينه وبين اسم الفاعل. (قوله: أي: في عمل النصب)؛ إذ لا يحتاج في الرفع إلى اشتراط زمان، وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول، لكن المتأخرين كأبي علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك. (قوله: يبقى على نصبه الخ) فاسم المفعول إن كان بمعنى الحال والاستقبال مقدر لا إن كان بمعنى الماضي كما في اسم الفاعل. (قوله: من حيث إنها تثنى الخ) بعد اشتراكهما في كونهما لمن قام به الفعل بخلاف اسم المفعول فإنه اسم لمن وقع عليه وبخلاف اسم التفضيل، فإنه وإن كان لمن قام به الفعل إلا أنه لا يثنى ولا يجمع؛ لأن أصله أن يكون مع من ولذا لم يعمل، والمراد المشابهة في أصل معنى التثنية والجمع والتأنيث؛ لأن جمعها وتأنيثها كجمع اسم الفاعل وتأنيثه، فإنه لا يطرد في أفعل فعلاء مع عمل فعله فلا يقال: أبيضون وأبيضه كما يقال: ضاربون وضاربة. وفي الرضي: وجه المشابهة كونها بمعناه؛ إذ لا فرق بينهما إلا باعتبار الحدث والثبوت؛ أي: اتصافه به مع قطع النظر عن التقييد بأحد الأزمنة؛ ولذا يقصد بها الاستمرار بمعونة المقام بخلاف اسم الفاعل اللازم فإنه يدل على الحدث المقيد بأحد الأزمنة.

(قوله: لطول الصلة بها) أي: بالنون وبنصب المفعول به كالقراءة الشاذة في آية سورة الحج حيث قرئ: ﴿والمقيمي الصلاةَ﴾ بالنصب، وأما حذف النون بدون اللام فضعيف كما في قوله تعالى في والصافات: ﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُوا۟ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ ﴿٣٨﴾﴾ بنصب العذاب، وهي أيضاً قراءة شاذة لا اعتداد بها. (قال المصنف: اسم المفعول) أي: المفعول به على الحذف والإيصال؛ إذ المفعول هو الحدث فافهم. (قال المصنف: ما اشتق من فعل) أي: متعد ولو بحرف جر، وقوله: لمن وقع عليه؛ أي: حقيقة أو اعتبارية فيشمل؛ نحو: معلوم ومعقول، ولما لم يحتج إلى إخراج شيء يذكر قيد بمعنى الحدوث لم يذكره. (قوله: من حيث وقوع الفعل عليه) أي: لا من حيث قيامه به فيخرج اسم الفاعل والصفة المشبهة ولا من حيث وقوعه فيه، أو به فيخرج المكان والآلة، ثم إن قيد الحيثية يستفاد من المقام بناء على ما تقرر واشتهر من أن التعليق بما في حكم المشتق مشعر بالحيثية إلا أنه لو ذكره في تعريف اسم الفاعل واكتفى به ههنا لكان أولى. (قوله: سواء وضع لتفضيل الفاعل) بأن يكون اسم التفضيل بمعنى الفاعل؛ نحو: زيد أضرب الناس؛ أي: أشدّهم ضاربيةً، وقوله: أو لتفضيل المفعول؛ أي: بأن يكون بمعنى المفعول؛ نحو: زيد أشهر الناس وأعرفهم؛ أي: أكثرهم مشهورية ومعروفيةً وسيأتي، ثم إن خروج الأول ظاهر؛ لأنه لمن قام به فيخرج بقوله: لمن وقع عليه، وأما الثاني ففي خروجه خفاء؛ لأنه يصدق عليه لمن وقع عليه بحسب الظاهر؛ فلذا بيّنه بقوله: فإنه مشتق الخ. (قال المصنف: من فعل لموصوف الخ) أي: من حدث موضوعاً لذات متصفة به سواء كان الاتصاف بطريق القيام به أو بطريق الوقوع عليه فيشمل القسمين. (قال المصنف: وصيغه من الثلاثي) أراد بالثلاثي هنا وفيما مر ما هو متصرف، وأما الجامد فلا يبنى منه اسم فاعل ولا مفعول مثل نعم وعسى. (قوله: على زنة مفعول) أي: ولو باعتبار أصله كمقول ومرمى ومبيع، واعلم أن مجيئه على مفعول غالبي فإنه قد يجيء على فعيل كقتيل، ففي بعض شروح الألفية: ينوب فعيل عن مفعول في الدلالة على معناه كجريح وقتيل وكحيل بمعنى مجروح ومقتول ومكحول ولا ينقاس ذلك في كل شيء هذا، وقوله: كمضروب؛ أي: وكمرور به؛ لأنه إذا أخذ اسم المفعول من الفعل اللازم الذي صار متعدياً بحرف الجر يجب أن يظهر ذلك الحرف فيه، فلا يقال: زيد مذهوب كما لا يقال ذُهِبَ (شرح لباب). (قال المصنف: بفتح ما قبل الآخر) أي: ولو كان الفتح تقديراً كمعتلّ ومختار اسمي مفعول ثم إن هذا الذي ذكره هو القياس وما عداه شاذ كالمحبوب من أحبّ، وأما نحو: محسن وملقح ومسهب بفتح ما قبل الآخر مع أنها أسماء الفاعل فشاذ (خضري). (قوله: أي: في عمل النصب) قيد به؛ لأن عمله الرفع لا يتوقف على شرط؛ أي: اشتراط زمان كما صرح به نجم الأئمة (نعمه)، وقيل: الظاهر للشارح التعميم. (قوله: ولو كان هناك مفعول الخ) أي: ولو كان في مقام يرفع فيه اسم المفعول نائب الفاعل مفعول آخر غير ما قام مقام الفاعل بأن كان مشتقاً من متعدٍ إلى مفعولين يبقى الخ جواب لو.

الآنَ[1] أو غَداً) أوْ (المُعْطَى[2] غُلاَمُهُ دِرْهَماً؛ الآنَ أوْ غَداً أوْ أَمْسِ). «(الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ)» باسم[3] الفاعل من حيث إنَّها تثنى[4] وتجمع وتذكر وتؤنث. «مَا[5] اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لاَزِمٍ» احترز[6] به عن اسم الفاعل واسم[7] المفعول المتعديين. «لِمَنْ[8]» أي: لما «قَامَ بِهِ عَلَى[9] مَعْنَى الثُّبُوتِ[10]» لا بمعنى الحدوث، احتراز[11] عن نحو: (قَائِمٌ[12]) و: (ذَاهِبٌ) مما[13] اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث، فإنَّه[14] اسم فاعل[15] لا صفة مشبهة. واللازم[16] أعم من أن يكون لازماً ابتداء[17] أو عند الاشتقاق، كـ (رَحِيْم) فإنَّه مشتق من (رَحِم[18]) بكسر العين بعد نقله[19] إلى (رَحُم[20]) بضمها. فلا يقال: رحيم إلَّا من (رحُم) بضم الحاء، أي: صار (الرَّحْم) طبيعة[21] له[22] كـ (كرُم[23]) بمعنى صار الكرم طبيعة له. والمراد بكونه[24] بمعنى الثبوت: أنَّه[25] يكون كذلك[26] بحسب أصل الوضع، فيخرج عنه نحو: (ضامر وطالق[27]) فإنَّهما بحسب أصل الوضع للحدوث[28] ثم عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال. «وَصِيْغَتُهَا» أي: صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف أنواعها

(١) وهذا القيد لإهمال المصنف. (٢) مثال المعرف باللام. (٣) متعلق بالمشبهة. (٤) بعد اشتراكهما في كونهما من قام به الفعل. س. (٥) أي: اسم. (٦) أي: هذا القول. (٧) وأفعل التفضيل المشتق من المتعدي. (٨) موضوعاً. (٩) حال من فاعل قام. (١٠) أي: الاستمرار واللزوم. (١١) وهذا القول. (١٢) أي: من اسم الفاعل. (١٣) بيان للنحو. (١٤) أي: ذلك الاسم. (١٥) لكونه بمعنى الحدوث. (١٦) في التعريف. (١٧) أي: عند وضعه نحو: حسن. (١٨) من باب علم. (١٩) أي: بعد نقل رحم من الباب الرابع. (٢٠) أي: إلى الباب الخامس. (٢١) أي: حالاً دائماً للفاعل. (٢٢) أي: طبع الفاعل عليه. وجيه. (٢٣) من الباب الخامس. (٢٤) أي: المذكور من أفراد الصفة المشبهة. (٢٥) أي: قام الفعل. (٢٦) أي: كونه مشتقاً. (٢٧) بمعنى ذات إطلاق. (٢٨) كائن. خبر إنَّ.

الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لاَزِمٍ[1] لِمَنْ قَامَ بِهِ عَلَى مَعْنَى الثُّبُوتِ، وَصِيْغَتُهَا[2]

(١) الآن أو غداً أو المعطي غلامه درهماً الآن أو غداً أو أمس. ج.
(٢) أي: الاستمرار واللزوم لا بمعنى الحدوث الذي مر في اسم الفاعل. ج.

(قوله: لا بمعنى الحدوث) بالمعنى الذي مر في تعريف اسم الفاعل. (قوله: بعد نقله الخ) ولذا قالوا: إن فعيلاً من فعل بفتح العين كقدير ونصير، ومن فعل بضم العين صفة مشبهة. (قوله: وصيغتها) أي: الصيغ المختصة بها فلا ينافي ما في التسهيل من أن الصفة المشبهة من غير الثلاثي المجرد تجيء على وزن اسم الفاعل منه قياساً مطرداً فإنها مشتركة بينهما.

(قال المصنف: الصفة المشبهة) أي: المعتبرة مشابهتها باسم الفاعل فيما ذكر، ولم يعتبر ذلك الشبه في اسم التفضيل لضعفه لعدم لزوم ذلك فيه؛ لأن أصله أن يكون مع من وسيأتي إن الذي بمن مفرد مذكر لا غير. (قوله: من حيث إنها الخ) إشارة إلى وجه الشبه؛ أي: ومن حيث إنها تكون لمن قام به الفعل تركه لظهوره؛ أي: فلذا قيل: المشبهة باسم الفاعل دون المفعول، وقال الخضري: أي المشبهة في الدلالة على الحدث ومَن قام به الخ، وقوله: تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث؛ أي: غالباً فلا يرد؛ نحو: جُنُب فإنه يطلق على الذكر والأنثى والمفرد وضدّيْهِ (مصباح). (قوله: لمن أي لما) وقد مر وجه التفسير مرتين، وفي بعض النسخ لذات ما، وقوله: قام به خرج به اسم الزمان والمكان والآلة المشتقات من اللازم؛ لأنها بمعنى الحدوث. (قال المصنف: على معنى الثبوت) أي: الاستمرار واللزوم؛ لأنها بمعنى الحدوث بالمعنى الذي مرّ في اسم الفاعل، وقوله: عن نحو: قائم؛ أي: عن اسم فاعل مشتق من اللازم. (قوله: بعد نقله إلى رحم بضمها) ولا يخفى أن جعل رحيم مشتقاً من رحم مضموم العين مقدّراً أهون من اعتبار النقل إلى رحم كما زعموا (عصام)، وقوله: طبيعة له المناسب طبعاً له فاعرفه. (قوله: نحو: ضامر وطالق) ضامر بمعنى حيوان ميان باريك ولا غر، وطالق من الطلاق، وقيل: من الطلاقة بمعنى البشاشة الوجه، وبالجملة فهما اسما فاعل بمعنى الحدوث في الأصل، ثم غلب استعمالهما في الثبوت فلا يقال: طالق إلا لمن ثبت لها الطلاق لا لمن تجدّد لها آناً فآناً (نعمه)، وقوله: للحدوث؛ أي: القابل للتقييد بأحد الأزمنة كما تقدم. (قال المصنف: وصيغتها الخ)

«مُخَالِفَةٌ»[1] لصيغة «اسْمِ الفَاعِلِ»[2] أو لصيغة[3] الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد، فلا تجيء صيغة من صيغها[4] على هذا الوزن قطعاً[5]. «عَلَى حَسَبِ السَّمَاعِ» أي: كائنة[6] على قدره، بحيث لا تتجاوزه فالظرف منصوب على أنَّه حال من المستكن في مخالفة[7]، أو صفة لمصدر محذوف، أي: مخالفة كائنة على قدر ما يسمع. وخص مخالفتها[8] لصيغة اسم الفاعل بالبيان[9] مع أنَّها[10] مخالفة لصيغة اسم المفعول أيضاً، لزيادة[11] اختصاص[12] لها[13] باسم الفاعل، لكونها[14] مشبهة به[15]، ولكون عملها لمشابهتها إيّاه فيما ذكر[16]. «كَـ (حَسَنٍ) وَ(صَعْبٍ) و(شَدِيْدٍ)». «وَتَعْمَلُ[17] عَمَلَ فِعْلِهَا[18] مُطْلَقاً» أي[19]: من غير اشتراط زمان[20] فيه، لكونها[21] بمعنى الثبوت، فلا[22] معنى[23] لاشتراطه فيها. وأمَّا اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها، إلَّا[24] أنَّ الاعتماد[25] على الموصول لا يتأتى[26] فيها، لأنَّ اللام الداخلة عليها[27] ليست بموصول بالاتفاق. «وَتَقْسِيْمُ مَسَائِلِهَا» أي[28]: جعلها قسماً قسماً[29]، وبيان حكم[30] كل قسم. ويسمى[31] كل قسم مسألة، لأنَّه يسأل عن حكمه

(١) متعلق بمخالفة. اللام للتقوية. (٢) أي: ليست على أوزان اسم الفاعل. هندي. (٣) أو من حيث إنَّ صيغتها سماعية وصيغته اسم الفاعل قياسية أي: قوله على حسب السماع. (٤) أي: صيغة صفة المشبهة. (٥) للاتفاق في التوجيه الثاني. (٦) وبهذا أشار إلى أنَّ صيغتها سماعية وليس لها وزن مخصوص كاسم الفاعل. (٧) قدره متعلق الجار. (٨) في قوله مخالفته. (٩) أي: مخالفة صيغة صفة المشبهة. (١٠) والباء داخل على المقصور. أي: بالذكر. (١١) صفة المشبهة. (١٢) متعلق بمقدر عدل عنه أو خص. (١٣) أي: لوجوب زيادة الاختصاص. (١٤) أي: الصفة المشبهة. (١٥) في كونهما لمن قام به. (١٦) واسم المفعول بخلافه. (١٧) صفة المشبهة. (١٨) لمشابهتها. (١٩) تفسير المطلق. (٢٠) من الأزمنة الثلاثة كما اشترط في اسم الفاعل. (٢١) صفة المشبهة. (٢٢) أي: إذا كانت بمعنى الثبوت. (٢٣) أي: فلا فائدة لأنَّ ما لم يدل على حدوث لا تعلق له بالزمان. (٢٤) لكن منهما فرق آخر. (٢٥) أي: اعتماد الصفة المشبهة. (٢٦) أي: لا يمكن. (٢٧) أي: على الصفة المشبهة. (٢٨) ناظر إلى موضوع المسألة. (٢٩) ناظر إلى محمول المسألة. (٣٠) كالامتناع والجواز والحسن والقبح. (٣١) مع الحكم.

مُخَالِفَةٌ لِصِيْغَةِ الفَاعِلِ عَلَى[1] حَسَبِ السَّمَاعِ كَحَسَنٍ وَصَعْبٍ وَشَدِيْدٍ، وَتَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهَا[2] مُطْلَقاً، وَتَقْسِيْمُ مَسَائِلِهَا[3]

(١) أي: كائن على قدره بحيث لا يتجاوزه فالظرف منصوب على أنه حال من الضمير المستتر في مخالفة الراجع إلى الصيغة والتقدير صيغتها مخالفة لصيغته حال كون صيغة الصفة. (٢) أي: الصفة المشبهة.
(٣) أي: الصفة المشبهة.

أي: الصيغة المختصة بها فلا يرد مثل المؤمن ومنطلق اللسان على صيغة اسم الفاعل فإنه مشترك بينها وبين اسم الفاعل. (قوله: مع اختلاف أنواعها) أي: مع أوزانها المتنوعة مثل شكس وصلب وملح وجنب وحسن وخشن الخ، مخالفة لصيغة اسم الفاعل من حيث إن صيغتها سماعية وصيغة اسم الفاعل قياسية، وفي تقدير الاسم إشارة إلى حذف المضاف، ولم يرض به العصام بناء على أن فيه حذف شطر الاسم العلمي، وأن في حذفه كلاماً كما في رمضان بحذف شهر، وأجاب بعضهم بأن تركيب اسم الفاعل ليس علماً إضافياً مثل شهر رمضان، بل اسم جنس نقل من مركب إضافي إلى معنى مخصوص فافهم. (قوله: أو لصيغة الفاعل) عطف على ما قبله بحسب المعنى وإشارة إلى توجيه آخر، وعلى هذا فالمراد من الفاعل لفظه فيكون علماً لنفسه ومعرفة، فاللام زائدة في العلم (سيلكوتي). (قوله: أي: كائنة على قدره الخ) قيل في التفسير تعريض بما في الحواشي الهندية فليراجع، وقوله: حال من المستكن؛ أي: الضمير المستتر في مخالفة الراجع إلى الصيغة، والتقدير: صيغتها مخالفة لصيغته حال كون صيغة الصفة كائنة على قدر السماع من العرب بخلاف اسم الفاعل فإن صيغته قياسية. (قوله: ولكون عملها لمشابهتها إياه) أي: لا لمشابهتها للفعل مع أنها تدل على الحدث كالفعل؛ لأنه لا فعل لها بمعناها لدلالتها على الثبوت، والفعل إنما يدل على الحدوث لكون الزمان جزءاً من مفهومه. (قوله: أي: من غير اشتراط زمان) يريد أن الإطلاق ههنا في

(قوله: اسم الفاعل) على حذف المضاف، وليس اسم الفاعل علماً حتى يلزم حذف شطر العلم، بل هو اسم جنس نقل من مركب إضافي إلى معنى مخصوص قد يراعى فيه حاله السابق، وهو كونه كلمتين بدليل اسمي الفاعل والمفعول وأسماء الفاعلين؛ ولذا أعرب بإعرابين. (قوله: أو لصيغة الفاعل) فالمراد من الفاعل لفظه، وحينئذٍ تكون اللام فيه اللام الزائدة؛ لأن الأوزان إذا أريد بها نفسها كانت أعلاماً، ولكون كل من التوجيهين خلاف الظاهر سوى بينهما. (قوله: من غير اشتراط زمان) يشير إلى الإطلاق في مقابلة الاشتراط فمعناه عدم الاشتراط المذكور سابقاً المعنى اشتراط الأمرين، ولما كان ذلك فيهما يجوز أن يكون بانتفائهما وبانتفاء أحدهما بينه الشارح قدس سره بأنه باعتبار انتفاء شرط الزمان فيكون ما في المتن إجمالاً لا اختلالاً كما وهم، وإنما يكون اختلالاً لو كان الائتلاف بمعنى العموم. (قوله: بالاتفاق) بخلاف اللام الداخلة على اسم الفاعل فإنه عند المازني للتعريف.
(قوله: أي: جعلها قسماً) أي: يرد أن إضافة القيم

ويبحث عنه. «أنْ[1] تَكُونَ الصِّفَةُ» متلبسة «بِاللَّامِ[2] أَوْ مُجَرَّدَةً» عنها[3] «وَ» على كل من التقديرين[4] «مَعْمُولُهَا[5]» إمَّا «مُضَافٌ[6]، أوْ» متلبس «بِاللَّامِ[7]، أَوْ مُجَرَّدٌ[8] عَنْهُمَا» أي: عن اللام والإضافة. «فَهَذِهِ[9]» الأقسام «سِتَّةٌ» حاصلة من ضرب الاثنين[10] في الثلاثة[11]. «وَالمَعْمُولُ[12]» أي: معمول الصفة المشبهة «فِي كُلٍّ[13] وَاحِدٍ مِنْهُمَا» أي من هذه الأقسام الستة، «فَمَرْفُوعٌ» تارة «وَمَنْصُوبٌ» تارة «وَمَجْرُورٌ» تارة أخرى. فعلى[14] هذا «صَارَتْ[15]» أقسام[16] مسائلها[17] «ثَمَانِيَةَ عَشَرَ قِسْماً[18]» حاصلة من ضرب الأقسام الثلاثة التي للمعمول من حيث الإعراب[19] في الأقسام[20] الستة الحاصلة من قبل. «فَالرَّفْعُ[21]» في المعمول «عَلَى الفَاعِلِيَّةِ[22]» أي: فاعليته[23] للصفة المشبهة. «وَالنَّصْبُ عَلَى[24] التَّشْبِيْهِ[25]» أي: تشبيه معمول الصفة «بِالمَفْعُولِ بِهِ[26]» المعمول «المَعْرِفَةِ وَعَلَى التَّمْيِيْزِ» أي: جعل معمول الصفة تمييزاً[27] «فِي» المعمول «النَّكِرَةِ» هذا عند البصريين. وقال الكوفيون: بل هو[28] على[29] التمييز في الجميع[30]، لأنَّهم[31] يجوزون تعريف المميز. وقال بعض النحاة[32]: على التشبيه بالمفعول في الجميع[33]، وقال الشارح الرضي: (وَالأَوْلَى[34] التَّفْصِيْلُ). «وَالجَرُّ[35]» في المعمول[36] «عَلَى الإِضَافَةِ» أي إضافة[37] الصفة إليه «وَتَفْصِيْلُهَا[38]» أي: تفصيل هذه الأقسام[39] في ضمن أمثلة جزئية. قولنا:[40]

---

(١) والجملة خبر المبتدأ. (٢) والظرف خبر يكون. (٣) أي: عن اللام. (٤) أي: اللام أو التجريد. (٥) شروع إلى تقسيم الثاني بحسب المعمول. (٦) حسن الوجه. مضافاً نسخة. (٧) الحسن. (٨) نحو: حسن. (٩) الفاء فذلكة بفي إن انقسمت الصفة كذلك. (١٠) أي: كونها باللام أو المجرد. (١١) أي: كون معمولها مضاف أو باللام أو بغير الإضافة واللام. (١٢) حالية. (١٣) والظرف المستقر صفة المعمول. (١٤) زاد الشارح هذا توطئة لقوله صارت. (١٥) جملة مستأنفة كأنَّ سائلاً يسأل كم صارت؟ فقال: صارت. (١٦) تفسير لضمير صارت. (١٧) إضافة بيانية. (١٨) أي: مسألة متوسط. (١٩) ستة للمرفوع. أي: الرفع والنصب والجر. (٢٠) أي: الستة. (٢١) مبتدأ من المرفوعات الستة. الفاء للتفصيل. (٢٢) الظرف خبره. (٢٣) أي: المعمول. (٢٤) مبني. (٢٥) في المعارف من المنصوبات الست. (٢٦) ظرف التشبيه. (٢٧) مفعول جعل. (٢٨) أي: معمول المنصوب للصفة المشبهة. أبوبي. (٢٩) متعلق لمقدر منصوب. (٣٠) أي: في صورة المعرفة والنكرة. (٣١) علة النصب على التمييزية، (٣٢) هذا مذهب آخر. (٣٣) أي: في صورة المعرفة والنكرة. (٣٤) أي: الأنسب. (٣٥) في المجرورات الستة. (٣٦) أي: معمول الصفة. (٣٧) إضافة لفظية. (٣٨) مبتدأ. هذا شروع في تفصيل الأقسام. (٣٩) التي هي ثمانية عشر. معرب. (٤٠) خبره. بيان لذلك التفصيل.

أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ بِاللَّامِ أَوْ مُجَرَّدَةً وَمَعْمُولُهَا مُضَافاً أَوْ بِاللَّامِ أَوْ مُجَرَّداً عَنْهُمَا فَهَذِهِ سِتَّةٌ وَالمَعْمُولُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَرْفُوعٌ وَمَنْصُوبٌ[1] وَمَجْرُورٌ[2] فَصَارَتْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ، فَالرَّفْعُ عَلَى الفَاعِلِيَّةِ وَالنَّصْبُ عَلَى التَّشْبِيْهِ بِالمَفْعُولِ بِهِ فِي المَعْرِفَةِ وَعَلَى التَّمْيِيْزِ فِي النَّكِرَةِ وَالجَرُّ عَلَى الإِضَافَةِ وَتَفْصِيْلُهَا

(١) تارة. (٢) تارة.

مقابلة اشتراط الزمان المذكور فيما مر لا بمعنى العموم فيكون التفسير تفصيلاً لما أجمله المتن فلا خلل في العبارة كما وهم (سيلكوتي). (قوله: ليست بموصولة بالاتفاق) بل هي حرف تعريف، وإنما لم تكن موصولة؛ لأن مدخول لام الموصول وإن كان بحسب الصورة اسماً كضارب إلا أن ذلك الاسم في معنى الفعل وقائم مقامه، ولا يتأتى ذلك في الصفة؛ لأنها تدل على الثبوت والفعل لكون الزمان جزءاً من مفهومه كما عرفت آنفاً يدل على التجدد، فلا تقوم مقامه فلا يدخل عليها ما ينبغي أن يدخل على الفعل (نعمه). (قال المصنف: وتقسيم مسائلها) ليس من إضافة المصدر إلى المفعول، بل الإضافة لأدنى ملابسة؛ أي: التقسيم الذي يحصل بسببه المسائل ففي الحقيقة يرجع الكلام إلى ما ذكره الشارح فانظر إلى عبد الحكيم. (قوله: أي: جعلها قسماً قسماً) فالمراد بالمسائل الأقسام من حيث إنها يسأل عن حكمها لا الأحكام لظهور أن التقسيم ليس للمسائل الاصطلاحية فإطلاق المسألة على كل قسم لغوي لا اصطلاحي كما يفهم من سياق الشرح. (قوله: لأنه يسأل عن حكمه) من رفع فاعلها ونصبه وجرّه ومن الامتناع والجواز والحسن والقبيح وغيرها كما ستقف. (قال المصنف: ومعمولها مضافاً الخ) أي: وأن يكون معمولها

إلى المسائل ليست إضافة المصدر إلى المفعول كما سبق إلى الفهم؛ لأن المذكور ههنا ليس يقسم المسائل سواء كانت بمعنى الأحكام أو بمعنى الأقسام بل بأدنى ملابسة؛ أي: القسم الذي يحصل المسائل، والمراد بالمسائل أقسامها من حيث يسأل عن حكمها ويبحث عنه في الفن فالمعنى يقسم الصفة المحصل لأقسامها من حيث يسأل عن حكمها ويبحث عنه فرجع إلى ما ذكره الشارح قدس سره؛ أي: جعلاه قسماً قسماً، وبيان حكم كل قسم. (قوله: أي: تشبيه معمول الصفة الخ) وجه تشبيهه به أنهم لما قصدوا التخفيف في الصفة بالإضافة، ولا يمكن إضافتها إلى الفاعل؛

«حَسَنٌ[1] وَجْهُهُ» بتنوين[2] الصفة ورفع (وَجْهُهُ) بالفاعلية[3] أو نصبه[4] على التشبيه بالمفعول، وبحذف[5] التنوين[6] وجر (وجهه) بالإضافة[7]، فهذا[8] التركيب «ثَلَاثَةٌ[9]» أي[10]: ثلاثة أمثلة من[11] الأمثلة المقصودة ذكرها[12]، لتوضيح[13] الأقسام باعتبار[14] اختلاف معمول الصفة رفعاً[15] ونصباً وجراً. «وَكَذَلِكَ[16]» أي: مثل[17] هذا التركيب في كونه[18] أمثلة ثلاثة «حَسَنٌ الوَجْهُ» بالوجوه المذكورة. «وَحَسَنٌ وَجْهُهُ» عطف[19] على (حَسَنُ الوَجْهِ[20]) أي[21]: هو أيضاً[22] بالوجوه المذكورة أمثلة ثلاثة. «الْحَسَنُ[23] وَجْهُهُ» بإدخال اللام[24] على الصفة[25]، ورفع (وَجْهُهُ) بالفاعلية[26] أو نصبه بالتشبيه بالمفعول أو جره بالإضافة[27]. وإنَّما غير[28] الأسلوب بترك[29] العاطف إشارة[30] إلى أنَّه[31] شروع[32] في قسم آخر[33] من[34] الصفة المشبهة، لأنَّ الأمثلة السابقة كانت[35] للصفة المجردة عن اللام، وهذه[36] للصفة ذات اللام. «الحَسَنُ الوَجْهُ[37]» بالوجوه الثلاثة[38]. «الحَسَنُ[39] وَجْهُهُ» أيضاً بهذه الوجوه. وإنَّما قدم الصفة الكائنة باللام في أول تقسيم[40] المسائل على الصفة المجردة عنها لأنَّ[41] مفهوم الأول[42] وجودي[43] والثاني[44] عدمي، وعكس[45] الترتيب[46] في تفصيلها، لأنَّ[47] أقسام الصفة المجردة أشرف[48]، لأنَّ قسماً واحداً[49] منها مختلف[50] فيه وسائر الأقسام صحيح، بخلاف أقسام ذات اللام، فإنَّ قسمين منها ممتنعان[51] كما قال[52]: «اِثْنَانِ مِنْهَا» أي: من تلك الأقسام «مُمْتَنِعَانِ»: أحدهما: أن تكون الصفة باللام[53] مضافة[54] إلى معمولها المضاف[55] إلى ضمير الموصوف[56] بواسطة أو بغير واسطة.

(١) بالإعراب الثلاثة في المعمول. للصفة. (٢) أي: نصب المعمول. (٣) معطوف على قوله: بتنوين الصفة. (٤) أي: تنوين الصفة. (٥) أي: بسبب الإضافة. (٦) قدر الشارح هذا لربط قوله: ثلاثة حتى يكون خبر المبتدأ محذوف. (٧) أي: ذو ثلاثة. (٨) يعني تركيب حسن وجهه يكون ثلاثة أمثلة. (٩) والظرف حال. (١٠) مصنف. (١١) علة للقصد. (١٢) متعلق بـ ثلاثة بتأويل المعدود. (١٣) تمييز. (١٤) لمعنى المثل. (١٥) إشارة إلى أنَّ الكاف اسم بمعنى المثل. (١٦) إشارة إلى وجه التشبيه. (١٧) أي: هذا التركيب. (١٨) لا على قوله: حسن وجهه. (١٩) تفسير تصور العطف. (٢٠) أي: كحسن الوجه. (٢١) الحسن وجهه الحسن وجهه بالإعراب الثلاثة في المعمول. (٢٢) حال كون هذا التركيب. (٢٣) أي: الألف واللام. (٢٤) أي: حسن. (٢٥) سببية. (٢٦) سببية. (٢٧) مصنف. (٢٨) سببية. (٢٩) علة غير. (٣٠) أي: قوله الحسن وجهه. (٣١) خبر إنَّ. (٣٢) مغاير للسابق. (٣٣) لا من القسم الآخر. (٣٤) مثالاً. (٣٥) أي: الأمثلة الثلاثة الأخيرة مثالاً لها. (٣٦) بالإعراب الثلاثة في المعمول الحسن الوجه الحسن الوجه. حبيص. (٣٧) أي: الرفع والنصب والجر مع كون المعمول باللام. (٣٨) الحسن وجهاً الحسن الوجه بالإعراب الثلاثة في المعمول. (٣٩) في الإجمال. (٤٠) علة قدم. (٤١) أي: الصفة التي باللام. (٤٢) خبر إنَّ. (٤٣) أي: الصفة المجردة. (٤٤) مصنف. (٤٥) بأن قدم المجرد على ذي اللام. (٤٦) علة عكس. (٤٧) خبر إنَّ. (٤٨) وهو حسن. (٤٩) خبر إنَّ. (٥٠) خبر إنَّ. (٥١) مصنف. (٥٢) أي: الصفة الكائنة باللام. (٥٣) والظرف صفة الصفة. (٥٤) خبر تكون. (٥٥) صفة المعمول. (٥٦) أي: الراجع إلى موصوف تلك الصفة.

حَسَنٌ وَجْهُهُ، ثَلَاثَةٌ وَكَذَلِكَ[1] حَسَنُ الوَجْهِ وَحَسَنٌ وَجْهِ الحَسَنُ وَجْهِه الحَسَنُ الوَجْهِ الحَسَنُ وَجْهِ اِثْنَانِ مِنْهَا[2] مُمْتَنِعَانِ

(١) أي: مثل هذا التركيب في كونه أمثلة ثلاثة.
(٢) أي: من تلك الأقسام ممتنعان بالاتفاق.

الظاهر المذكور بعده مضافاً إلى شيء لامتناع الملابسة باللام أو الإضافة في الضمير والتركيب من عطف شيئين على معمولي عامل واحد، وفي بعض النسخ: مضاف أو ملتبس فيكون الواو للعطف وكلمة أو لمنع الخلو دون الجمع. (قوله: من ضرب الأقسام الثلاثة) وهي المرفوع والمنصوب والمجرور في الأقسام الستة السابقة. (قوله: فالرفع على الفاعلية) أي: رفع معمول الصفة على كونه فاعلاً، وجوّز الفارسي كونه بدل بعض من ضمير مستتر في الصفة حيث أمكن (خضري). (قال المصنف: على التشبيه بالمفعول) لا بالتمييز لإنكار البصريين تعريف التمييز؛ ولأن المفعول هو الأصل في المعمولية، وقال العصام: والأولى عندي أنه على التشبيه بالتمييز؛ إذ المعنى عليه، وعن نجم الدين إن وجه التشبيه بالمفعول أنهم لما أجروها مجرى اسم الفاعل في العمل واسم الفاعل يضاف إلى مفعوله المنصوب، وليس للصفة مفعول به ولا يجوز إضافتها إلى فاعلها لئلا يلزم إضافة لأنه يلزم إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن الصفة عين الفاعل شبهوا مرفوعاً بالمفعول فنصبوه لتصح الإضافة إليه؛ لأن المفعول غير الصفة، وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره، وأضمروا فيها الضمير إذا كانت في اللفظ جارية على غير المعمول خبراً أو نعتاً أو حالاً، وفي المعنى دلالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة؛ نحو: زيد حسن الوجه، فإنه يحسن بحسن وجهه أو لا؛ نحو: زيد غليظ الساقين؛ أي: قبيح فإن لم تجر في اللفظ عليه؛ نحو: زيد وجهه حسن أو جرت عليه لكنها لم تدل على صفة له في نفسه لم يجز استتار الضمير فيها فيقبح زيداً أبيض الثوب. (قوله:

أي: تفصيل هذه الأقسام الخ) يعني: أن تفصيلها بمعنى اسم الفاعل أو المفعول مبتدأ خبره محذوف، وهو قولنا: ثلاثة جملة من المبتدأ أو الخبر وقعت مفعول القول، وقوله: وكذلك مبتدأ؛ لأن الكاف اسمية فسره بقوله: أي مثل هذا التركيب وخبره حسن الوجه، والجملة معطوفة على الجملة السابقة وحسن وجهه معطوف على حسن الوجه خبر بعد خبر، وكذلك الحسن وجهه والحسن الوجه خبر لقوله: كذلك إلا ترك العاطف فيما بين هذه الثلاثة وغير الأسلوب لنكتة ذكرها الشارح قدس سره، ومفصل أقسام قولنا: حسن وجهه ثلاثة، وقولنا وكذلك الخ؛ يعني: أن هذين القولين مشتملان على تفصيل الأقسام في ضمن الأمثلة، وإنما قال كذلك؛ لأن تفصيلها في نفسها قد علم مما سبق فهذا حل تركيب المتن عندي موافقاً للشرح. (قوله: فهذا التركيب) يعني: أن ثلاثة وقع خبر الحسن وجهه بتأويل هذا التركيب مع قطع النظر عن إعراب وجهه، وإلا فهو مثال واحد وليس مراده أن ثلاثة خبر مبتدأ محذوف كما قاله الفاضل الهندي؛ لأنه لا يصلح أن يكون حسن وجهه مقول القول لكونه مفرداً. (قوله: بترك العاطف) أي: بين هذه الأخبار الثلاثة مع ذكره في الخبرين السابقين عليهما. (قوله: ممتنعان) أي: بالاتفاق كما صرح به الرضي بقرينة قوله: واختلفوا في أحسن وجهه، وليس للفراء أن يجوزه بتوهم دخول اللام بعد الإضافة؛ لأن أصله الحسن وجهه بالرفع واللام موجودة قبل الإضافة. (قوله: الصفة باللام) أي: المفردة بدليل أن جمع الأمثلة من المفردات، وأما المثنى؛ نحو: الزيدان حسنا وجهاهما، والمجموع؛ نحو: الزيدون حسنوا وجوههم، فهو مما اختلفوا فيه كما في حسن وجهه كما يجيء في الرضي.

الشيء إلى نفسه فقصدوا التخفيف بالإضافة في الصفة فشبّهوا مرفوعها بالمفعول فنصبوه ليصح الإضافة إليه، وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره، فلذلك اضمروا فيها لفظاً ضميراً من حيث جرت عليه في حالة النصب والجر والمنصوب حينئذٍ ليس مفعولاً به حقيقة بدليل ما نقل عن سيبويه؛ لأنه لا نعني بقولنا زيد حسن الوجه إن زيداً أوقع بالوجه فعلاً، بل نعني به الإخبار عن زيد بالحسن الذي للوجه فهو انتقال في المعنى عن الفاعلية إليه، وقوله: الأولى التفصيل كما في المتن وهو مذهب البصريين. (قوله: أي: تفصيل هذه الأقسام) أي: توضيح الأقسام الثمانية عشر في ضمن أمثلة جزئية مع قطع النظر عن صحيحها وممتنعها وغيرهما، وإنما قال: في ضمن أمثلة؛ لأن تفصيلها في نفسها قد علم من قوله السابق أن يكون باللام أو مجرّدة عنها الخ، وفي بعض النسخ: أي مفصل الخ، فلذا قال السيلكوتي: يعني أن التفصيل اسم فاعل أو مفعول مبتدأ خبره محذوف وهو قولنا: فيكون حسن وجهه ثلاثة جملة مركبة من المبتدأ والخبر مقول قولنا فافهم. (قوله: وجرّ وجهه بالإضافة) وهذا الوجه الثالث مختلف فيه كما سيأتي. (قال المصنف: فهذا التركيب ثلاثة) يعني: أن قول المصنف: حسن وجهه باعتبار هذا التركيب مع قطع النظر عن إعراب وجهه ثلاثة، وإن هذا التركيب مراد اللفظ مبتدأ خبره قوله: ثلاثة. (قال المصنف: الحسن وجهه) أي: وكذلك الحسن وجهه بتقدير العاطف وسيذكر وجهه. (قوله: أو جرّه بالإضافة) وهو أحد الوجهين الممتنعين وسيأتي. (قوله: وإنما غير الأسلوب الخ) أي: إنما غير الأسلوب السابق بترك حرف العطف بين هذه الأخبار الثلاثة إشارةً إلى آخره، وفيه تعريض بالفاضل الهندي حيث قال: هو معطوف بحذف العاطف تحرزاً عن كثرة التكرار، وأقول: لا تزاحم في النكات. (قوله: بالوجوه الثلاثة) رفع الوجه إما بأنه فاعل عند الأخفش والكوفيين والضمير محذوف؛ أي: منه، وإما بأنه بدل من الضمير في الصفة عند أبي علي الفارسي كما أسلفناه ونصبه على التشبيه بالمفعول وجرّه بالإضافة، وقوله: بهذه الوجوه؛ أي: الثلاثة والجر منها ممتنع أيضاً. (قوله: في أول تقسيم المسائل) حيث قال: إن تكون باللام أو مجردة عنها الخ، وقوله: لأن مفهوم الأول؛ أي: ما فيه اللام وجودي، ومفهوم الثاني؛ أعني: ما جرّد عن اللام عدمي؛ إذ التجريد عبارة عن السلب والعدم الخاص. (قوله: وعكس الترتيب في تفصيلها) أي: الأقسام حيث قدم الصفة المجردة عن اللام فقال: حسن وجهه الخ وقوله: لأن قسماً واحداً؛ أعني: حسن وجهه بالإضافة. (قال المصنف: واثنان منها ممتنعان) أي: قسمان من الأقسام الكائنة مع اللام ممتنعان عادة وعرفاً لا عقلاً، ووجه الامتناع لزوم عدم إفادة الإضافة خفة في أحد القسمين، ولزوم إضافة ما فيه اللام إلى النكرة في القسم الآخر كما سيظهر. (قوله: أن يكون الصفة باللام) أي: الصفة المفردة بدليل أن الأمثلة بأسرها من المفردات ولما في حواشي الألفية من أن الظاهر أن محل المنع حيث لم يكن الصفة مثناة ولا مجموعة وإلاّ لجاز حصول التخفيف بدون النون، وقوله: بواسطة الخ الجار متعلق بقوله: المضاف لا بمضافة؛ أي: بواسطة المتعلق سواء كانت واحدة أو أكثر؛ نحو: الحسن وجه غلام أخيه.

مثل: «الحَسَنُ وَجْهِهِ» و: (الحَسَنُ وَجْهِ غُلَامِهِ) لعدم إفادة الإضافة فيه[1] خفة[2]، لأنَّ[3] الخفة في الصفة المشبهة إمَّا بحذف التنوين[4] أو النون[5] ك (حسنُ وجهِه) بالإضافة[6]، أو بحذف ضمير الموصوف من فاعل[7] الصفة، أو مما أضيف إليه الفاعل واستتاره[8] في الصفة، مثل: (الحسنُ الوجهِ) و(الحسنُ وجهِ الغلامِ) أو بحذفهما معاً[9] ولا خفة فيه[10] بواحد منها. و[11]ثانيهما[12]: أن تكون الصفة باللام[13] مضافة إلى معمولها المجرد[14] عن اللام[15]، مثل: «(الحَسَنُ وَجْهِهِ أو: وَجْهِ[16] غُلَامِ) لأنَّ إضافة (الحَسَن) إلى (وَجْه) وإن أفادت التخفيف بحذف الضمير[17] واستتاره في الصفة[18]، لكنهم[19] لم يجوزوها، لأنَّ[20] إضافة المعرفة[21] إلى النكرة[22] وإن كانت لفظية مفيدة للتخفيف، لكنها في الصورة[23] تشبه عكس المعهود من الإضافة. «وَاخْتُلِفَ» في صورة كانت الصفة فيها مجردة[24] عن اللام مضافة[25] إلى معمولها المضاف[26] إلى ضمير[27] الموصوف مثل: «حَسَنٌ وَجْهُهُ» فسيبويه[28] وجميع البصريين يجوزونها على قبح[29] في ضرورة الشعر[30] والكوفيون[31] يجوزونها بلا قبح في السَّعة.

(١) أي: في هذا القسم. (٢) مفعول إفادة. (٣) علة عدم الإفادة. (٤) إذا كانت مفردة. (٥) إذا كانت تثنية أو جمعاً سالماً لحسنين وحسنون. (٦) الهاء متعلق بمقدر. (٧) وهذا لفظ وجهه في المثال الأول. (٨) عطف على حذف الضمير. (٩) كما في حسن الوجه. (١٠) أي: في الحسن وجهه. (١١) عطف على قوله: أحدهما. (١٢) أي: ثاني الوجهين الممتنعين. (١٣) الكائنة. (١٤) صفة المعمول. (١٥) بلا واسطة. (١٦) بواسطة متعلقة. (١٧) من الوجه. (١٨) كما حذف واستتر في الحسن الوجه. (١٩) أي: النحاة. (٢٠) علة عدم التجويز. (٢١) هنا الصفة ذات اللام. (٢٢) أي: وجه. (٢٣) وهي إضافة المعرفة إلى النكرة. (٢٤) خبر كانت. (٢٥) حال. (٢٦) صفة المعمول. (٢٧) أي: في وجهه. (٢٨) شروع في بيان الاختلاف. (٢٩) أي: جوازاً كائناً مع قبح ولا يحسن. (٣٠) لا في السعة. (٣١) عطف على سيبويه.

مِثْلُ الحَسَنُ وَجْهِهِ الحَسَنُ وَجْهِ، وَاخْتُلِفَ فِي حَسَنٌ وَجْهُهِ

(قال المصنف: مثل الحسن وجهه) ينبغي أن يكون محل المنع إذا كان الموصوف بغير أل كزيد، وإلاَّ جاز الجرّ كمررت بالرجل الحسن وجهه؛ لأن معمول الصفة حينئذٍ مضاف لضمير ما فيه ال، ومنه قوله:

سَبَتْنِي الفَتَاةُ البَضَّةُ المُتَجَرِّدِ الـ
لَطِيْفَةِ كَشْحُهُ وَمَا خِلتُ أن أَسْبَى

(خضري). وقوله: أو الحسن وجه غلامه مثال للمضاف بالواسطة على طريق اللف والنشر الغير المرتب. (قوله: أو بحذف ضمير الموصوف) أي: الضمير المجرور الراجع إلى موصوف الصفة فالإضافة لأدنى ملابسة، وقوله: أو مما أضيف الخ وهو الغلاف في المثال. (قوله: أو بحذفهما معاً) أي: حذف التنوين أو النون وحذف الضمير من الفاعل أو مما أضيف إليه، وقوله: ولا خفة فيه؛ أي: لا تخفيف في هذا القسم بوجه من وجوه التخفيف المذكورة؛ لأن التنوين لم يكن في الصفة بسبب اللام حتى يحذف والضمير في وجهه باق لم يحذف فلا تخفيف، وأما في المثنى والمجموع؛ نحو: الحسنا وجههما والحسنوا وجوههم فالتخفيف حاصل في الصفة فيجوز عند سيبويه لكن على قبح كما في حسن وجهه (رضي). (قوله: المجردة عن اللام) أي: وعن الضمير بقرينة المقابلة للقسم الأول ففيه حذف العاطف مع المعطوف أو يراد بالتجرد عن اللام التجرد عن التعريف بذكر الخاص وإرادة العام. (قوله: بحذف الضمير واستتاره) أي: بحذف الضمير من وجهه واستتاره في الصفة؛ نحو: زيد قائم الغلام أصله

(قوله: أو بحذفهما معاً) كما في حسن الوجه. (قوله: ولا خفة فيه بواحد منها)؛ لأن التنوين سقط باللام والضمير في وجهه موجود. (قوله: من الإضافة) أي: الإضافة المعنوية فإن المعهود فيها إضافة المعرفة إلى النكرة أن لا تفيد فيها هكذا الإضافة اللفظية؛ لأنها فرعها فلا تخالفها من كل وجه.

وجه الاستقباح: أنَّهم[1] إنَّما ارتكبوا[2] الإضافة لقصد[3] التخفيف[4]، فيقتضي[5] الحال[6] أن يبلغ أقصى[7] ما يمكن منه، ويقبح أن يقتصر على أهون[8] التخفيفين، أعني[9]: حذف التنوين[10]. ولا يتعرض لأعظمهما مع إمكانه وهو[11] حذف الضمير[12] مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة. و[13]الذي أجازها[14] بلا قبح نظر[15] إلى حصول شيء من التخفيف في الجملة، وهو حذف التنوين. «وَالبَوَاقِي[16]» من الأقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الأقسام الثلاثة المذكورة، وهي[17] خمسة عشر قسماً. «مَا[18] كَانَ فِيْهِ[19] ضَمِيْرٌ[20] وَاحِدٌ[21]» منها[22]، أي: من تلك البواقي. إمَّا في[23] الصفة، وهو[24] سبعة أقسام (الحَسَنُ[25] الوَجْهَ) بنصب[26] المعمول، و:[27](الحَسَنُ الوَجْهِ) بجره، و:[28] (حَسَنُ الوَجْهَ) بنصبه، و:(حَسَنُ الوَجْهِ) بجره، و:[29](الحَسَنُ وَجْهاً)، و:[30](حَسَنٌ وَجْهاً) بنصب فيهما[31]، و:(حَسَنٌ وَجْهٍ) بجره[32]. وأمَّا في المعمول مثل: (الحسنُ وجهُهُ)، و:(حسنٌ وجهُهُ) برفعه[33] فيهما[34]؛ وهما قسمان[35]، والمجموع[36] تسعة. «أَحْسَنُ[37]» لأنَّ[38] الضمير فيه[39] بقدر[40] الحاجة من غير زيادة[41] ولا نقصان. «وَمَا[42] كَانَ فِيْهِ[43] ضَمِيْرَانِ[44]» منها[45]. أحدهما: في[46] الصفة، والآخر: في[47] المعمول مثل: (حسنٌ وجهَهُ، والحسنُ وجهَهُ) بنصبه[48] فيهما[49]، فهو[50] قسمان[51]: «حَسَنٌ» لاشتماله[52] على الضمير المحتاج إليه، وغير[53] (أحسن) لاشتماله على ضمير زائد

---

(١) أي: النحاة. (٢) أي: النحاة. (٣) علة ارتكبوا. (٤) مع وجود مبررها. (٥) أي: إذا كان ارتكابهم لها لذلك القصد. (٦) أي: حال القاصدين. (٧) أي: أعلى. (٨) أي: الأسفل. (٩) تفسير لأهون. (١٠) من الصفة دون الضمير من المعمول الذي أضيفت إليه تلك الصفة. رضا. (١١) أعظم التخفيف. (١٢) أي: ضمير وجهه وغلامه. (١٣) مبتدأ. هذا دليل الكوفيين. (١٤) أي: صورة الإضافة. (١٥) خبره. (١٦) مبتدأ. أي: الأقسام التي بقيت. (١٧) أي: البواقي من الأقسام. (١٨) أي: القسم. مبتدأ ثان. (١٩) والظرف خبر مقدم. (٢٠) اسم مؤخر لكان. (٢١) صفة ضمير. (٢٢) والظرف المستقر حال من الموصول وإنَّما أتى ليحصل العائد. (٢٣) أن يوجد في نفس الصفة دون معمولها. (٢٤) أي: ما يوجد الضمير. (٢٥) أحدها. (٢٦) والظرف حال. (٢٧) ثانيها. (٢٨) ثالثها. (٢٩) الخامس. (٣٠) سادسها. (٣١) أي: المثالين. (٣٢) ولا ضمير في هذين المثالين. (٣٣) أي: حال كون المعمول مرفوعاً بالفاعلية. (٣٤) أي: في المثالين. (٣٥) من خمسة. (٣٦) من السبعة مع القسمين. (٣٧) خبر المبتدأ الثاني وفاعله راجع إلى من. (٣٨) تعليل الأحسنية. (٣٩) أي: في هذا القسم. (٤٠) كائن. (٤١) ضمير آخر عليه. (٤٢) عطف على جملة الصغرى. (٤٣) والظرف خبر مقدم لكان. (٤٤) اسم مؤخر لكان. (٤٥) أي: من البواقي. (٤٦) واقع. (٤٧) واقع. (٤٨) حال كون المثالين يعني قيد للمثالين. (٤٩) أي: في المثالين. (٥٠) أي: ما فيه ضميران. (٥١) من خمسة عشر. (٥٢) علة الحسن. ما فيه الضميران. (٥٣) خبر بعد خبر لكونه معطوفاً على قول المصنف: وهو حسن.

وَالبَوَاقِي[1] مَا كَانَ فِيْهِ ضَمِيْرٌ وَاحِدٌ مِنْهَا[2] أَحْسَنُ، وَمَا كَانَ فِيْهِ ضَمِيْرَانِ[3] حَسَنٌ،

(١) أي: من تلك الأقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الأقسام الثلاثة المذكور وهي خمسة عشر قسماً.
(٢) أي: من تلك البواقي ففي الصفة سبعة أقسام وقسمان في المعمول.
(٣) من البواقي.

(قوله: في الجملة) لا حاجة إليه. (قوله: لاشتماله على ضمير زائد الخ) يعني: أن الضمير فيه ليس إلا للربط بدليل جواز الحسن الوجه بالجر والحسن وجهه بالرفع، وقد حصل الربط بأحدهما فالثاني زائد بخلاف ما إذا جيء بالضمير ويكون الغرض من أحدهما الربط ومن الآخر تعيين المضاف؛ نحو: زيداً حسن ضربه من ضرب أبيه في داره.

قائم غلامه والتخفيف في المضاف بحذف التنوين والمضاف إليه بحذف الضمير واستتاره في قائم، وقوله: لأن إضافة المعرفة وهو الحسن؛ لأن أل في الصفة المشبهة معرفة على الأصح. (قوله: لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود) يعني: أن هذه في صورة إضافة المعرفة إلى النكرة والحال أن المعهود عكسها[1] نحو: ضارب زيد، وقوله: من الإضافة؛ أي: المعنوية، وكذا اللفظية؛ لأنها فرعها. (قوله: يجوّزونها على قبح الخ) أي: أجازوها مع قبح في ضرورة الشعر فقط حيث قالوا: إنها ممتنعة في السعة فلا تجيء إلا في الضرورة. (قوله: وجه الاستقباح أنهم الخ) أي: وجه القبح عند البصريين أن العرب إنما ارتكبوا إضافة الصفة إلى معمولها لقصد التخفيف فيقتضي الحكمة والمصلحة أن يبلغ ذلك التخفيف إلى أقصى درجات الإمكان، وقوله: ويقبح عطف على أن يبلغ كما أن قوله: ولا يتعرض عطف على أن يقتصر وأهون التخفيفين بمعنى أدناهما. (قوله: ولا يتعرض

(١) أي: للشارح

على قدر الحاجة. «وَمَا[1] لاَ[2] ضَمِيْرَ فِيْهِ[3]» منها[4] وهو[5] أربعة أقسام: (الْحَسَنُ الوَجْهُ)، و: (حَسَنٌ الوجهُ)، و: (حسنٌ وجهٌ)، و: (الحسنُ وجهٌ) برفعه[6] فيها «قَبِيْحٌ» لعدم الرابط بالموصوف لفظاً. ولمَّا[7] كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة[8] مثل[9] ظهوره[10] في المعمول احتيج[11] إلى قاعدة يظهر[12] بها[13] وجوده[14] وعدمه، فقال[15]: «وَمَتَى رَفَعْتَ[16]» معمول الصفة «بِهَا فَلا[17] ضَمِيْرَ فِيْهَا» أي: في الصفة، لأنَّ معمولها حينئذ[18] فاعل لها، فلو كان[19] فيها ضمير يلزم تعدد العامل، «فَهِيَ» أي: تلك الصفة حينئذ «كَالفِعْلِ[20]» فكما أنَّ الفعل[21] لا يثنى ولا يجمع بتثنية[22] فاعله الظاهر[23] وجمعه، كذلك تلك الصفة[24] لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه. «وَ[25]إِلَّا» أي: وإن لم ترفع[26] معمول الصفة بها؛ بل تنصب[27] أو تجر «فَفِيْهَا[28] ضَمِيْرُ[29] المَوْصُوفِ» ليكون

(١) أي: القسم الثاني. (٢) لنفي الجنس. (٣) خبر لا. (٤) أي: من الخمسة عشر. (٥) أي: القسم الذي لا ضمير الصفة. (٦) أي: حال كون المعمول قيد للأربعة. أي: المعمول على أنَّه فاعل عند البصريين. (٧) توطئة لقوله ومتى رفعت. (٨) لكونه مستتراً. (٩) مفعول مطلق مجازي لقوله. (١٠) لكونه بارزاً. (١١) جواب لما. (١٢) صفة قاعدة. (١٣) أي: بسبب القاعدة. (١٤) فاعل يظهر. (١٥) مصنف. (١٦) أنت. (١٧) جزائية. (١٨) أي: حين كان مرفوعاً بالفاعلية. (١٩) بعد كون فاعلها ظاهراً. (٢٠) الذي يرفع الفاعل الظاهر. (٢١) إذا رفع الفاعل الظاهر. (٢٢) سببية. (٢٣) صفة الفاعل. (٢٤) التي ترفع الفاعل الظاهر كالفعل في هذا الحكم حيث. (٢٥) عطف على متى رفعت. (٢٦) أنت. (٢٧) أنت. (٢٨) خبر مقدم. (٢٩) مبتدأ مؤخر.

وَمَا لَا ضَمِيْرَ فِيْهِ قَبِيْحٌ، وَمَتَى رَفَعْتَ بِهَا فَلَا ضَمِيْرَ فِيْهَا فَهِيَ كَالفِعْلِ وَإِلَّا فَفِيْهَا ضَمِيْرُ المَوْصُوفِ

لأعظمهما) أي: ويقتضي الحكمة أن يقبح عدم التعرض لا على التخفيفين مع إمكانه؛ أي: فلا وجه لترك الأعلى واختيار الأدنى فإنه ترجيح المرجوح. (قوله: وهو حذف الضمير) أي: أعلى التخفيفين حذف الضمير في وجهه الثقيل المخرج المتحرك مع حصول الاستغناء عنه بالضمير المستكن في الصفة؛ لأنه يحصل به ما يشترط في الصفة من العائد إلى الموصوف. (قوله: والذي أجازها الخ) أي: أجاز الصورة المذكورة بلا قبح عند الكوفيين نظرهم إلى حصول تخفيف مّا مع عدم لزوم عكس المعهود، قال الرضي: وقد منعها ابن بابشاد مستدلاً بنسج العنكبوت؛ أي: بأضعف الحجج وهو أنه إضافة الشيء إلى نفسه الخ فليراجع، قوله: الأقسام الثلاثة المذكورة؛ أي: التي اثنان منها ممتنعان وواحد مختلف فيه. (قال المصنف: ما كان فيه ضمير واحد) أي: والقسم الذي كان فيه ضمير واحد من البواقي أحسن مما كان فيه ضميران لا من غيره حتى يقتضي ثبوت أصل الحسن في القبيح (عصام) حاصله أن البواقي ثلاثة أقسام أحسن وحسن وقبيح، ودرجات القبح أيضاً متفاوتة كما يفهم من الرضي والخضري. (قوله: أما في الصفة) أي: إما يكون ذلك الضمير في نفس الصفة دون معمولها، وهذا إذا لم يذكر بعدها مرفوع فقوله: وأما في المعمول عطف على أما في الصفة؛ أي: وأما يكون الضمير في معمول الصفة إذا لم يذكر بعدها مرفوع لما سيذكره أنه متى رفعتَ بها فلا ضمير فيها، وقوله: وهما؛ أي: ما فيه ضمير واحد في المعمول قسمان، وقوله: من غير زيادة؛ أي: كما في الحَسن ولا نقصان كما في القبيح. (قوله: المحتاج إليه) أي: لأجل الربط بالموصوف لما أن معمول الصفة لا يكون إلا سبباً، ففي الشذور ما

(قوله: لعدم الرابطة الخ) وليس اللام الوجه وحسن وجه رابطة؛ لأن إبدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين كما في الرضي، ومن هذا ظهر الفرق بينهما وبين نعم الرجل زيد؛ لأن اللام فيه رابطة وليست بدلاً من الضمير. (قوله: غير ظاهر في الصفة) لكونه مستتراً. (قوله: مثل ظهوره الخ) لكونه بارزاً. (قوله: لأن معمولها حينئذٍ) أي: حين رفعت المعمول بها فاعلاً لها إذ لا وجه لرفعها غير الفاعلية، فلو كان فيها ضمير يكون فاعلاً لعدم جواز استتار غير الفاعل للزم تعدد الفاعل فما قيل: إنه يجوز أن يكون المعمول بدلاً من الضمير المستتر وهم كما لا يخفى.

ملخّصه: وتفارق هذه الصفة اسم الفاعل من وجوه، منها أن معمولها لا يكون إلاَّ سببياً، وأراد به ما هو متصل بضمير الموصوف لفظاً وتقديراً، واسم الفاعل يكون معموله سببياً وأجنبياً تقول في الصفة: زيد حسن وجهه وزيد حسن الوجه؛ أي: الوجه منه أو وجهه فهو إما على نيابة ال مناب الضمير المضاف إليه أو على حذف الضمير من غير نيابة عنه فاحفظه. (قال المصنف: وما لا ضمير فيه) أي: أصلاً لا في الصفة ولا في معمولها كما إذا رفع الوجه منكّراً أو معرفاً فهو قبيح لخلوّ الصفة لفظاً عن ضمير الموصوف، وضابطه؛ أي: القبيح أن يرفع الصفة بأل أولا نكرةً؛ نحو: الحسن وجه أو وجه أب أو حسن وجه أو وجه أب، وإنما جازت لتقدير الضمير فيها ودونها في القبح رفع المعمول بأل أو مضافاً لما هي فيه؛ نحو: الحسن الوجه أو وجه الأب، أو حسن الوجه أو وجه الأب؛ لأن أل خلف عن الضمير فتقوم في رفع بعض القبح، ومنه الضعيف، وضابطه أن تنصب الصفة المنكرة المعارف مطلقاً؛ نحو: حسن الوجه أو وجه الأب أو وجهه أو وجه أبيه، ووجه الضعف: أنها لا تقوى قوة المسوغ من المتعدي، وبما ذكرنا ظهر لك أن للقبيح أنواعاً متفاوتة. (قوله: وهو أربعة أقسام الخ) والأخيران أقبح من الأولين لعدم موافقة المعمول فيهما لأصلة في التعريف (رضي). (قوله: لعدم الرابطة بالموصوف لفظاً) قيّد به؛ لأن الضمير مقدر؛ أي: منه يعني وجه منه، وقوله: إلى قاعدة؛ أي: علامة يعلم بها وجود الضمير في الصفة وعدم وجوده؛ وذلك لأن الاستتار أمر اعتباري لا حسّيّ يحتاج إلى علامة ظاهرة دالة عليه كاحتياج المعاني المعتورة إلى الإعراب الدال عليها. (قوله: يلزم تعدد الفاعل الخ) وذلك لأن الضمير المستتر لا يجوز أن يكون غير الفاعل، فما قيل: إنه يجوز أن يكون المعمول بدلاً من الضمير المستتر فساقط. (قال المصنف: فهي كالفعل) أي: فيحسن مررت برجل حسن غلمانه، ويضعف حسنون، ويجوز حسان غلمانه، وقد مر في بحث النعت. (قال المصنف: ففيها ضمير الموصوف) سواء كان ذلك الموصوف مبتدأ أو ذا حال أو مفعولاً (عصام)؛ أي: ففي الصفة ضمير منتقل من فاعل الصفة أو مما أضيف إليه مستتر فيها راجع إلى موصوفها، والدليل على انتقاله قولك: هند حسنة الوجه، والزيدان حسنا الوجهين، والزيدون حسنوا الوجوه (رضي). قوله: ليكون فاعلاً لها؛ أي: لامتناع خلو الصفة عن الفاعل كالفعل؛ لأن النسبة داخلة في وضعها.

فاعلاً[1] لها «فَتُؤَنَّثُ» أي: أنث الصفة[2] بتأنيث الموصوف فتقول[3]: (هِنْدٌ حَسَنَةٌ[4] وَجْهِ)، أو: (حَسَنَةٌ وَجْهاً[5]). «وَتُثَنَّى[6]» أي: الصفة[7] إذا كان الموصوف تثنية، مثل: (الزَّيْدَانِ حَسَنَا وَجْهٍ) و:(حَسَنَانِ وَجْهاً[8]). «وَتُجْمَعُ[9]» أيضاً[10] الصفة إذا كان الموصوف جمعاً مثل: (الزَّيْدُونَ حَسَنُو وَجْهٍ[11])، و:(حَسَنُونَ وَجْهاً[12]). «وَاسْمَا[13] الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ غَيْرُ[14] المُتَعَدِّيَيْنِ» أي: اسم الفاعل غير المتعدي إلى مفعول[15]، واسم المفعول الغير المتعدي أيضاً[16] إلى المفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي إلى مفعول واحد[17] فإذا بني[18] اسم المفعول منه[19] أقيم ذلك المفعول[20] مقام الفاعل، فيبقى غير[21] متعد إلى مفعول. «مِثْلُ الصِّفَةِ» المشبهة في ذلك،

(١) لاحتياج الصفة إلى الفاعل. (٢) إشارة إلى حذف المفعول. (٣) أنت. (٤) بالإضافة. (٥) بالتشبيه على المفعول. (٦) أنث. (٧) إشارة إلى حذف المفعول. (٨) حسب المعمول على التمييز. (٩) أنت. (١٠) كالتثنية. (١١) بالإضافة. (١٢) بالتشبيه على المفعول. (١٣) أصله اسمان حذف نونه للإضافة والألف لاجتماع الساكنين. معرب. (١٤) صفة أو بدل الكل أو عطف بيان اسما الفاعل والمفعول لا خبر المبتدأ محذوف. (١٥) ثان. (١٦) كاسم الفاعل الغير المتعدي. (١٨) كمضروب. (١٨) علة لمقدر وإنما كان التعدي معتبراً في اسم المفعول. (١٩) من الفعل المتعدي إلى مفعول واحد. (٢٠) بعد حذف الفاعل. (٢١) حال.

فَتُؤَنَّثُ وَتُثَنَّى وَتُجْمَعُ وَاسْمَا الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ غَيْرُ المُتَعَدِّيَيْنِ[1] مِثْلُ الصِّفَةِ فِي ذَلِكَ[2].

(١) أي: مثل الصفة المشبهة.
(٢) أي: فيما ذكر من رفع المعمول ونصبه وجره ومن اشتراط زمان الحال والاستقبال صرح به. الرضي.

(قوله: فتؤنث أنت) يشير إلى أن الأفعال الثلاثة على صيغة الخطاب ليكون على وفق قوله: ومتى رفعتَ ولم يذكر التذكير؛ لأن ذلك لا مدخل له في الفرق بين الخالي عن الضمير والمشتمل عليه لاشتراكه بينهما (عصام). (قوله: مثل الزيدون حسنو وجه) اعلم أن زيادة الألف آخراً بعد الواو بشروط ثلاثة: أن تكون الواو واو الجمع، وأن تكون في الفعل، وأن تكون متطرفة؛ نحو: ضربوا واضربوا فخرج ثلاث واواتٍ، الأولى: الواو التي من بنية الكلمة؛ نحو: ﴿يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍ﴾، وفي الحديث: «ألا نغزو ونجاهد»، الثانية الواو التي هي علامة الرفع؛ نحو: أبو الوفاء ومتقدمو العلماء وأولو الفضل، الثالثة: الواو التي للإشباع كقوله تعالى: ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ﴾، وكقول علي رضي الله عنه:

سبقتكمو إلى الإسلام طراً
صغيراً ما بلغتُ أوانَ حلمي

فهذه الواوات الثلاث ليست ضميراً فلا تزاد بعدها ألف في الخط القياسي بخلاف المصحف العثماني؛ فإنها تزاد فيه بعدها كلها ولا يجوز إسقاط واحدة منها فيه؛ لأن ألفات القرآن معدودة وهي (٤٨٧٤٠) ألفاً، وكان بعض الكوفيين يتبع المصحف في زيادة ألف بعد كل واو ساكنة متطرفة (ملخص مطالع النصرية). (قال المصنف: غير المتعديين) صفة لما قبله لتعرّفه بالإضافة إلى ماله ضد واحد أو حال من المبتدأ، وقال العصام: الأخضر اللازمين، وفيه الجمع بين الحقيقة والمجاز؛ لأن وصف اسم المفعول باللازم لتشبيهه باللازم في الاكتفاء بالمرفوع، وفي الامتحان: أراد بلزوم المفعول تعدية فعله إلى واحد فإن ذلك الواحد ينوب مناب الفاعل، فلا يبقى مفعول منصوب فيكون كاللازم، وقال الاطه وي: فيكون في اللازمين تغليب كما في القمرين فاعرفه. (قوله: أي: اسم الفاعل الغير المتعدي الخ) لاشتقاقه من الفعل اللازم، وقيل: في هذا التفسير تعريض للهندي حيث قال: أي غير المتجاوزين عن الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله، وأراد بذلك أن لفظ المتعدي على معناه اللغوي لا الاصطلاحي هذا. (قال المصنف: مثل الصفة المشبهة في ذلك)؛ لأنه إذا جاز تشبيه الصفة في نصب المفعول فتشبيه اسم الفاعل اللازم بالمتعدي منه أجدر وأولى، وكذا تشبيه اسم المفعول اللازم باسم الفاعل؛ لأن المناسبة بينهما أقوى منها بين الصفة واسم الفاعل (نجم الدين).

أي: «فِيمَا[1] ذُكِرَ» من الأقسام الثمانية عشر. فيرفعان[2] الفاعل، ومفعول ما لم يسم فاعله، وينصبانها[3]، ويضافان إليهما، تقول[4]: (زَيْدٌ قَائِمٌ الأَبُ[5])، و: (مَضْرُوبٌ[6] الأَبُ[7]) برفع الأب ونصبه[8] وجره[9]، وإذا كانا[10] متعديين لا يجوز إضافتهما إليهما[11] ولا نصبهما، لئلا[12] يلزم الالتباس[13] بالمفعول. فإذا قلنا[14] مثلاً: (زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبَاهُ)، و: (زَيْدٌ مُعْطَى[15] أَبَاهُ) لم يعلم أنَّ (أَبَاهُ[16]) في المثال الأول مفعول[17] (الضَّارِبِ) أو فاعل له نصب تشبيهاً[18] بالمفعول[19]، وفي[20] المثال الثاني أنَّه مفعول ثان لمعطى، أو مفعول أول أقيم مقام الفاعل، ونصب تشبيهاً بالمفعول، والمفعول الثاني محذوف. وكذلك[21] مثل الصفة المشبهة المنسوب[22]، تقول[23]: (زَيْدٌ قَبِيحٌ الأَبُ) مرفوعاً[24] ومنصوباً[25] ومجروراً[26]. «(اِسْمُ التَّفْضِيلِ) «مَا[27] اشْتُقَّ» أي: اسم[28] مشتق «مِنْ فِعْلٍ» أي[29]: حدث «لِمَوْصُوفٍ[30]» قام به الفعل[31] أو وقع عليه. والتعميم[32] لقصد شمول قسمي اسم التفضيل، أعني: ما[33] جاء للفاعل[34] وما جاء للمفعول[35]

(١) يعني إشارة إلى أنَّ أفراد اسم الإشارة باعتبار ما ذكر كاسم الفاعل من اللازم غير متعد. (٢) اسم الفاعل والمفعول. من غير اشتراط زمان الحال والاستقبال. (٣) اسم الفاعل والمفعول. (٤) في اسم الفاعل. (٥) أي: قائم أبوه. (٦) في اسم المفعول. (٧) أي: مضروب أبوه. (٨) أي: نصب الأب. (٩) أي: الأب. وهكذا آخر المسائل. (١٠) أي: اسم الفاعل والمفعول. (١١) أي: إلى فاعل في الاسم الفاعل ونائبه في المفعول. (١٢) تعليل لعدم الجواز. (١٣) أي: الفاعل ونائبه. (١٤) في اسم الفاعل المتعدي. (١٥) في اسم المفعول المتعدي إلى مفعولين. (١٦) أي: المنصوب. (١٧) على أنَّ فاعله مستتر تحته. خبر إنَّ. (١٨) أي: لفظ أباه. (١٩) هذا في اسم الفاعل. (٢٠) كذا لم يعلم. (٢١) والظرف المستقر خبر مقدم. (٢٢) مبتدأ مؤخر. (٢٣) أنت. (٢٤) على أنَّه فاعله. (٢٥) بالتشبيه وفاعله مستتر. (٢٦) بالإضافة. (٢٧) خرج به أسماء الجامد. (٢٨) يشير إلى أنَّ ما موصوفة. (٢٩) يشير إلى أنَّ المراد بالفعل اللغوي. (٣٠) حال من فاعل اشتق. (٣١) إذا كان اسم التفضيل بمعنى الفاعل. (٣٢) بقوله لموصوف. (٣٣) أي: اسم التفضيل. (٣٤) نحو: أعلم. (٣٥) نحو: أشهر وأعرف.

(قوله: أي: حدث) أي: دل على حدث بإقامة المدلول مقام الدال وهو المصدر ولم يفسره بالفعل المصطلح؛ لأن الاشتقاق من المصدر عند البصريين ولرعاية المطابقة بما سبق. (قوله: قام به الفعل الخ) يعني: اختار الموصوف على لمن قام أو لمن وقع قصد التعميم، والتعميم لقصد شموله للقسمين.

اِسْمُ التَّفْضِيلِ مَا[1] اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ[2] لِمَوْصُوفٍ

(١) أي: اسم اشتق لقبوله علامات إليه الأسماء.
(٢) أي: من دال حدث موضوعاً لذات موصوفة بذلك الحديث سواء قام به أو وقع عليه.

(قوله: أي: فيما ذكر من الأقسام والأحكام) يعني: لا مطلقاً؛ لأنهما ليسا مثل الصفة في كل الأحكام لما أن اللام فيهما اسم موصول دون الصفة، وقوله: وينصبانهما؛ أي: تشبيهاً بالمفعول أو على التمييز. (قوله: قائم الأب) وكذا قائم أبوه مثل حسن الوجه أو وجهه في الوجوه الثلاثة فاعتبرها. (قوله: وإذا كانا متعديين) إلى مفعول بأن كان اسم الفاعل مشتقاً من متعد إلى واحد واسم المفعول مشتقاً من متعد إلى اثنين. (قوله: لا يجوز إضافتهما إليهما) أي: إلى الفاعل في اسم الفاعل ونائبه في اسم المفعول بل يضافان إلى المفعول به وفيه فقط، ثم إن عدم جواز إضافتهما إنما هو على تقدير حذف المفعول، وأما إذا ذكر بعدهما منصوباً فلا التباس فينبغي الجواز إلا أنه منعه الأكثرون حينئذٍ أيضاً حملاً على صورة الحذف اطراداً للباب. (قوله: لئلا يلزم الالتباس بالمفعول)؛ لأن لهما حينئذٍ مفعولاً بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل والمفعول اللازمين، وقوله: لم يعلم الخ؛ أي: على تقدير جواز نصب الفاعل أو نائبه تشبيهاً بالمفعول لم يعلم ذلك فيقع الالتباس، وقوله: أو فاعل له؛ أي: والمعنى زيد ضرب أبوه، وقوله: أو مفعول أول الخ؛ أي: والمعنى زيد أُعْطي أبوه؛ أي: درهماً على حذف المفعول كما في الشرح. (قوله: المنسوب تقول الخ) وقد يجري بعض الأسماء الجامدة مجرى الصفة المشبهة؛ نحو: فلان شمس الوجه؛ أي: حسن الوجه وزيد أسد الأب؛ أي: شجيع أبوه لكنه قليل (رضي). (قال المصنف: اسم التفضيل) هذه الترجمة صارت في الاصطلاح اسماً لكل ما دل على الزيادة تفضيلاً كانت كأحسن أو تنقيصاً كأقبح وإن لم يكن على وزن أفعل (خضري)، وقوله: أي: اسم اشتق لقبوله علامات الأسماء غير أنه غير منصرف للزومه الوصفية ووزن الفعل. (قوله: أي: لحدث لموصوف الخ) أي: من دال حدث موضوعاً لذات موصوفة بذلك الحدث سواء قام به أو وقع عليه واختار الموصوف على المتصف لإشعاره باتصاف الذات بالزيادة على الغير في نفس الأمر مع أن ذلك في اسم التفضيل غير لازم.

«بِزِيَادَةٍ[1] عَلَى غَيْرِهِ» في[2] أصل[3] ذلك الفعل. و(البَاءِ) في قوله[4]: (بِزِيَادَةٍ): إمَّا ظرف لغو للموصوف أي[5]: لذات مبهمة متصفة بتلك الزيادة، أو ظرف مستقر أي[6]: لموصوف متلبس[7] بتلك الزيادة. فقوله[8]: (مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ) شامل لجميع المشتقات[9]، وقوله: (لِلْمَوْصُوفِ) يخرج أسماء الزمان والمكان والآلة[10]، لأنَّ[11] المراد بالموصوف ذات مبهمة. ولا إبهام في تلك الأسماء[12]. وقوله[13] (بِزِيَادَةٍ عَلَى غَيْرِهِ[14]) يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة. «وَهُوَ» أي: اسم التفضيل، من حيث صيغته «أَفْعَلُ[15]» للمذكر وفُعْلَى للمؤنث. وإن كان[16] بحسب الأصل فيدخل فيه[17] (خَيْرٌ[18] وَشَرٌّ) لكونهما في الأصل (أَخْيَرُ وأَشَرُّ[19]) فخففتا بالحذف[20] لكثرة الاستعمال،

(١) هذا فصل التعريف. (٢) أي: غير الموصوف. (٣) بالقسمين. الإضافة بيانية. (٤) مصنف. (٥) فيكون المعنى. (٦) فصلته محذوف أي: موصوف بالفعل الطلوع والمفتاح آلة الفتح. (٧) من الأفعال العامة. (٨) شروع في بيان فائدة القيود. (٩) يعني جنس التعريف. (١٠) لأنها غير جارية على. (١١) علّة الإخراج. (١٢) لأنها لا تحتمل إلا الأمكنة والأزمنة يعني أنَّ المسجد موضوع لمكان السجدة والمطلع لزمان. (١٣) مصنف. (١٤) أي: غير الموصوف. (١٥) غالباً. (١٦) أي: هذا الوزن. (١٧) أي: في وزن اسم التفضيل. (١٨) لفظ خير وشر. (١٩) المستعملين بمن المستوي فيهما المذكر في المؤنث. (٢٠) أي: بحذف الهمزة ونقل فتحة الياء إلى الحاء والشين.

(قال المصنف: بالزيادة على الغير) الزيادة أعم من الزيادة في قيام الفعل به أو في وقوعه عليه كما أن الغير أعم من الغير بالذات، أو بالاعتبار كما في زيد شاباً أذكى منه هرماً. (قوله: في أصل ذلك الفعل) كما هو المتبادر عند الإطلاق، وفي هذا جواب عن اعتراض الرضي حيث قال: وينتقض بنحو فاضل وزائد وغالب فإن فيها زيادة على الغير، وحاصل الجواب: أنه لم يقصد فيها الزيادة في الفعل الذي اشتق هو منه لعدم دلالتها على الزيادة في الفضل والزيادة والغلبة، بل المراد بقولنا: زيد فاضل على عمرو مثلاً أنه أكثر منه مالاً أو جمالاً أو نحوهما (نعمة). (قوله: أي: لذات مبهمة الخ) فإن قولك: أعلم مثلاً يدل على أن ذاتاً ما متصفة بالعلم ولا يدري أنها أيّ ذات إلاّ بذكر الموصوف قبله؛ نحو: زيد أفضل من عمرو ولا حاجة له[1] إلى حمل الموصوف على ذلك المعنى؛ لأن اسم الزمان مثلاً لم يوضع لزمان موصوف بل لزمان فقط (نعمه) وقوله: أي لموصوف الخ؛ يعني: لموصوف به؛ أي: بالفعل فالمفعول بالواسطة مقدر. (قوله: ولا إبهام في تلك الأسماء)؛ لأنها تدل على المكان والزمان والآلة ففيها نوع تعيين فإن رمت التفصيل فارجع إلى شرح عنقود الزواهر وقد ذكرنا خلاصة ذلك في عجالتنا شرح الوضعية. (قوله: من حيث صيغته) أي: هيئته لا من حيث مادته فإنه غير منحصر بهذا الاعتبار في أفعل (سيلكوتي) وعن البعض: أنه إنما قدر الشارح تمييزاً عن ذات مقدرة بين المبتدأ والخبر ليصح حمل أفعل على اسم التفضيل فإن أفعل وزن وعبارة عن الهيئة، واسم التفضيل عن المادة والهيئة فيلزم حمل الجزء على الكل لولا التقدير انتهى. (قوله: وفعلى للمؤنث) زاده الشارح عطفاً على أفعل ولم يتعرض لغير المؤنث دفعاً لتوهم استواء المذكر والمؤنث فاعرفه. (قوله: فيدخل فيه خير وشر) تفريع على التقييد بقوله: وإن كان الخ؛ أي: فيدخل في اسم التفضيل أو في وزن أفعل لفظاً خير وشر المستعملين بمن المستوى فيهما المذكر والمؤنث، واعلم أن خيراً يستعمل على أوجه يكون

(١) أي: ممن أضيف إليه.

بِزِيَادَةٍ عَلَى غَيْرِهِ[1] وَهُوَ أَفْعَلُ[2]،

(١) أي: في أصل ذلك الفعل والباء صلة أو ظرف لغو للموصوف غير أنه غير منصرف للزوم الوصفية ووزن الفعل. (٢) لمذكر وفعلى للمؤنث.

(قوله: في أصل ذلك الفعل) كما هو المتبادر من التعريف فاندفع النقض بنحو: فاضل وزائد وغالب لعدم دلالتها على الزيادة في الفضل والزيادة والغلبة وكذا باب المغالبة؛ نحو: طائل؛ لأنه موضوع للغلبة في المعنى المصدري كما مر فهو يدل على الاتصاف بالغلبة لا على الزيادة في الغلبة وزاد لفظ الأصل احترازاً عما يدل على الزيادة في وصف الفعل كالصفة المشبهة الدالة على دوام الفعل واستمراره، وعندي أنه لا حاجة إلى اعتبار هذا القيد؛ لأن اللام في الموصوف صلة الوضع كما مر والصور المذكورة موضوعة للزيادة مطلقاً لا للزيادة على غيره، وإن إفادتها في بعض التراكيب؛ نحو: زيد فاضل على عمرو أو زائد عليه أو غالب عليه أو طائل واختار موصوف على منصف لإشعاره بالاتصاف بالزيادة في نفس الأمر، ولا يلزم ذلك في اسم التفضيل. (قوله: أما ظرف لغوا الخ) أي: صلة مفعول له بالواسطة. (قوله: أو ظرف مستقر له) وموصوف مقطوع عن المفعول بالواسطة لعدم تعلق الغرض به كما يدل عليه قوله: أي الموصوف متلبس بتلك الزيادة، وبقدر مفعوله؛ أي: الموصوف به؛ أي: بالفعل كما في الحواشي الهندية. (قوله: ولا إبهام في تلك الأسماء الخ)؛ لأنها تدل على المكان والزمان دلالة ما ففيها نوع تعيين وما قيل: إنه لا حاجة في الإخراج إلى حمل الموصوف على ذلك؛ لأن تلك الأسماء لم توضع لمكان أو زمان أول موصوف فيه أن اسم التفضيل الذي جاء للمفعول موضوع لموصوف بمعنى ما وقع عليه الفعل كذلك تلك الأسماء موضوعة لموصوف بمعنى ما وقع عليه الفعل أو وقع به الفعل. (قوله: يخرج اسمي الفاعل الخ) لعدم دلالتها على الزيادة على الغير كصيغ المبالغة أو لعدم دلالتها على الزيادة في ذلك الفعل كفاضل وطائل أو لعدم دلالتها على الزيادة في أصل الفعل بل في خلقتها كصيغ الصفة المشبهة الدالة على الدوام والاستمرار. (قوله: من حيث صيغته) أي: هيئته لا

وقد يستعملان على الأصل[1]. «وَ[2]شَرْطُهُ[3] أَنْ يُبْنَى» أي[4]: اسم التفضيل «مِنْ» حدث «ثُلَاثِيٍّ[5]» لا رباعي «مُجَرَّدٍ[6]» لا مزيد[7] فيه «لِيُمْكِنَ[8] البِنَاءُ» أي: بناء (أَفْعَل) و(فُعْلَى) منه، إذ[9] البناء[10] من الرباعي[11] والثلاثي المزيد[12] فيه مع[13] المحافظة على تمام حروفه، متعذر[14]، لأنَّ هذه الصيغة[15] لا تتسع الزيادة على ثلاثة أحرف. ومع إسقاط بعضها يلزم الالتباس[16]، فإنَّه[17] لا يعلم أنَّه[18] مشتق[19] من الرباعي[20] أو الثلاثي المجرد[21] أو المزيد[22] فيه، فإنَّ هذه الحروف[23] الثلاثة تحتمل أن تكون[24] تمام حروف ثلاثي مجرد[25] أو بعض حروف رباعي مجرد[26] كلها[27] أصول، أو تكون من حروف المزيد فيه إمَّا من أصوله، أو من زوائده، أو ممتزجاً منهما، فلا يتبين ما هو المشتق[28] منه[29]، فلا[30] يتعين المعنى. «لَيْسَ[31] بِلَوْنٍ» أي: من ثلاثي مجرد، ليس بلون «وَلَا عَيْبٍ» ظاهري «لأَنَّ[32] مِنْهُمَا[33]» اشتق «(أَفْعَلُ[34]) لِغَيْرِهِ[35]» أي: لغير اسم[36] التفضيل كـ (أَحْمَرَ[37]) و(أَعْوَرَ[38]). فلو اشتق اسم التفضيل أيضاً منهما[39] لالتبس أنَّ المراد[40]: ذو حُمرة وعَور[41]، أو زائد الحُمْرة أو العُور وهذا التعليل إنَّما يتم[42] إذا تبين أنَّ (أَفْعَلَ) الصفة مقدم[43] بناؤه[44] على (أَفْعَلَ) التفضيل،

(١) أي: القياس. (٢) عاطفة. (٣) مبتدأ. أي: اسم التفضيل. (٤) والجملة بعد التأويل خبر المبتدأ. (٥) يعني أنَّ بناءه مقصور على الثلاثي لا يتجاوز إلى الرباعي. (٦) صفة ثلاثي. (٧) قيد للمجرد. (٨) علة للبنى. (٩) علة الاشتراط المستفاد من المقام. (١٠) مبتدأ. (١١) أي: المجرد نحو: دحرج. (١٢) نحو: أكرم واستخرج. (١٣) حال. (١٤) خبره. (١٥) أي: أفعل وفعل. (١٦) أي: التباس الرباعي إلى غيره. (١٧) شأن. (١٨) اسم التفضيل. (١٩) خبر إنَّ. (٢٠) كدحرج. إذ لم يرد أن المراد من أخرج كثير الخروج والإخراج والاستخراج. (٢١) كخرج. (٢٢) كاستخرج. (٢٣) أي: حروف أفعل. (٢٤) أي: الحروف الثلاثة. (٢٥) كخرج. (٢٦) كدحرج. (٢٧) والجملة صفة الحروف. (٢٨) أي: اسم التفضيل. (٢٩) أي: من الأصل. (٣٠) إذا لم يتبين. (٣١) أي: الثلاثي المجرد احتراز عن نحو: أحمر وأصفر. (٣٢) متعلق بـ ليس. (٣٣) والظرف خبر مقدم لأنَّ. (٣٤) اسم موخر لأنَّ. (٣٥) الكائنة والظرف صفة أفعل. (٣٦) أي: الفاعل. (٣٧) تمثيل للمبر. (٣٨) كالفرس ذهاب حس أحد العينين. (٣٩) أي: من الحمرة والعور. (٤٠) بوزن أحمر. (٤١) كالفرس ذهاب حس أحد العينين. (٤٢) أي: أقيم بدليل. (٤٣) خبر إنَّ. (٤٤) فاعل مقدم لوجود شرطه.

وَشَرْطُهُ: أَنْ يُبْنَى مِنْ ثُلَاثِيٍّ مُجَرَّدٍ لِيُمْكِنَ البِنَاءُ لَيْسَ بِلَوْنٍ وَلَا عَيْبٍ[1] لأَنَّ مِنْهُمَا أَفْعَلُ لِغَيْرِهِ

(١) أي: ظاهري.

من حيث مادته فإنه غير منحصر بهذا الاعتبار في أفعل. (قوله: وفعلى للمؤنث) إنما تعرض لبيان صيغة المؤنث دفعاً لتوهم استواء المذكر والمؤنث في أفعل مطلقاً. (قوله: أخير وأشر) أي: خير وأشر المستعملين بمن المستوى فيهما المذكر والمؤنث فحذف الهمزة ونقل فتحة الياء والراء إلى الخاء والشين وأدغم الراء. (قوله: من حدث) قدر بقرينة التعريف فلا يبنى من اسم جامد ونحو: أحنك الشانين، وأقل الناس شاذ؛ لأنه من غير متصرف، ولا من فعل لازم النفي؛ نحو: ما نبس بكلمة؛ أي: تكلم لعدم المصدر له من حيث لزوم النفي، وأما الأفعال الناقصة فإن قلنا: إنها لا تدل على الحدث بل على الزمان فقط كما قيل فظاهر، وإن قلنا: إنها دالة على الحدث وهو الحق، فالظاهر جواز البناء منها قياساً؛ إذ لا مانع من أن يقال: زيداً أصير من عمرو غنياً إذ لم يستعمل فقوله من حدث مشتمل على الشروط الثلاثة، وأما اشتراط كون الحدث مما لا يقبل الزيادة والنقصان فلا يقال: الشمس أغرب وأطلع اليوم فستغنى عنه بقوله بزيادة على غيره فإن الزيادة إنما تتصور فيما يقبلها.

صفة مشبهة مخفف خير مثل: سيد، ويكون مصدر خار يخير ويكون اسم تفضيل أصله أخير، فحذفت همزته على خلاف القياس لكثرة استعماله فهو شاذ قياساً لا استعمالاً، وفيهما شذوذ آخر وهو كونهما لا فعل لهما، وقد يحمل عليهما في الحذف أحبّ كقوله: وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الإِنْسَانِ مَا مُنِعَا، أي: أحبّ شيء وهو قليل (خضري). (قوله: وقد يستعملان على الأصل) كقراءة: ﴿من الكذاب الأشر﴾، بفتح الشين وتشديد الراء، وكقوله: بِلَالُ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الأَخْيَرِ، وفي شرح المراح: إنهما قد يستعملان على القياس في لغة ردية، وهي لغة بني عامر يقال: هذا أخير من هذا، وعليها جاء قول تلك المرأة: صُغْرَاها شُرّيها الخ. (قوله: من حدث ثلاثي) قدره بقرينة التعريف فلا يبنى من جامد ومثل: أحنكُ الشاتَين؛ بمعنى: آكَلُهما؛ أي: أشدهما أكلاً من الحنك شاذ، وقوله: لا رباعي؛ أي: مطلقاً، وقال الخضري: اختلف في بناءه من أفعل كأظلم وأكرم فأجازه سيبويه مطلقاً، وفي الحديث: «جوف الليل أجوب دعوةً»، وقيل: إن كانت همزته لغير النقل[1]، وقيل: بالمنع مطلقاً، ومما سمع منه قولهم: هو أعطاهم للدراهم وأولاهم بالمعروف، وهما شاذان عندَ مَن يمنعه مطلقاً انتهى، ومنه قولهم: فلان أفلس من ابن المذلق[2] أي: أكثر إفلاساً منه، وهو رجل من بني عبد شمس ما كان يحصل في بيته مدة عمره قوت ليله، وكان هو وآباؤه وأجداده كذلك، وأما ما نقل عن الأخفش والمبرد: أنه يجيء من المزيدات كلها قياساً فغير موثوق به (عصام). (قوله: ليمكن

وهو[1] كذلك، لأنَّ[2] ما[3] يدل على ثبوت مطلق[4] الصفة مقدم[5] بالطبع[6] على ما[7] يدل على زيادة على الآخر[8] من الصفة. والأولى موافقة الوضع الطبع[9] «مِثْلُ: (زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ)» فإنَّ[10] (الأَفْضَل[11]) اشتق من ثلاثي مجرد[12] ليس[13] بلون ولا عيب وهو (الفَضْل[14]). «فَإِنْ[15] قَصَدَ غَيْرَهُ» أي: غير الثلاثي المجرد بأن يراد أنَّ[16] يدل على أنَّ لأحد زيادة[17] فيه[18] على غيره «تَوَصَّلَ[19] إِلَيْهِ[20]» أي: إلى غير الثلاثي المجرد «بِأَشَدَّ[21] وَنَحْوِهِ، مِثْلُ: هُوَ[22] أَشَدُّ مِنْهُ[23] اسْتِخْرَاجاً[24]» مثال الثلاثي المزيد فيه «وَبَيَاضاً» مثال اللون، «وَعَمَىً[25]» مثال العيب. وحيث قيدنا العيب[26] بالظاهري لا يرد نحو: (أَجْهَلُ وَأَبْلَدُ) ولكن يرد[27] أنَّه صح[28] على هذا التقدير[29] اشتقاق[30] (أَحْمَقُ) على معنى التفضيل، فإنَّه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنَّهم[31] حكموا بشذوذه

(١) أي: مقدم. أي: كون بنائه للصفة مقدماً على كونه للتفضيل. (٢) علة مقدم. (٣) أي: أفعل الصفة. (٤) وهو وحرة. (٥) خبر إنَّ. (٦) أي: بتقدم طبيعي. (٧) أي: اسم التفضيل. (٨) وهو زائد الحمرة. (٩) لتقدم الطبع على الوضع في الاعتبار. (١٠) علة لتطبيق المثال الممثل له. (١١) في هذا المثال. (١٢) وهو الفضل. (١٣) والجملة صفة ثلاثي مجرد. (١٤) من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب. (١٥) الفاء للتفصيل. (١٦) والجملة نائب فاعل يراد. (١٧) اسم إنَّ. (١٨) أي: في هذا الفعل. (١٩) ما من مجهول من التفعل. (٢٠) والجار مع المجرور نائب فاعل توصل. (٢١) أي: بمثل أشد. (٢٢) أي: راجع إلى رجل غائب. (٢٣) راجع إلى رجل آخر. (٢٤) تمييز من نسبة أشد إلى فاعله. (٢٥) أي: هو أشد منه عمى. (٢٦) أي: لفظ العيب المنفي. (٢٧) عليه. حل كلامهم وتفسيرهم. نسخة. (٢٨) أي: بناء. (٢٩) أي: كون العيب باطناً. (٣٠) فاعل صح. (٣١) أي: الأدباء والنحاة.

مِثْلُ: زَيْدٌ أَفْضَلُ[1] النَّاسِ فَإِنْ قَصَدَ غَيْرَهُ تَوَصَّلَ إِلَيْهِ بِأَشَدَّ ونحوه مِثْلُ: هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ اسْتِخْرَاجاً[2] وبِيَاضاً وعَمىً[3]

(١) فإن الأفضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل.
(٢) مثال للثلاثي المزيد فيه. (٣) مثال للعيب.

(قوله: والحمق) فإن معناه قلة العقل فهو من العيوب الباطنة كالجهل. (قوله: حكموا بشذوذه) كما في المفصل وشرح التسهيل. (قوله: أحمق من ابن هبنقة) الصواب من هبنقة بإسقاط الابن

البناء) جملة اعتراضية بين الوصفين مسوقة لبيان فائدة هذا الشرط. (قوله: ومع إسقاط بعضها) أي: إلى أن يبقى ثلاثة أحرف يلزم الالتباس في المشتق منه فلا يتعين المعنى، وقوله: فإن هذه الحروف الثلاثة؛ أي: التي بقيت بعد الإسقاط تحتمل أن تكون الخ. (قال المصنف: ليس بلون الخ) صفة بعد صفة للثلاثي، وحديث: «مَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ» شاذ، كقول الشاعر: لأنتَ أسوَدُ في عَيني منَ الظُّلَمِ، وقال الكوفيون: إنه يجيء من البياض والسواد؛ لأنهما أصلا الألوان لكن ينبغي أن يزيد قوله: ولا جِلية؛ لأنها أيضاً تخصّ بأفعل الصفة؛ نحو: أبلج وأزجّ وأحور وأقنى وغيرها، وقوله: ظاهري احتراز عن نحو: أجهل كما ستعرف. (قوله: اشتق أفعل لغيره) أي: قياساً مطرداً وأراد بالغير الصفة المشبهة، وقوله: لالتبس أن المراد الخ؛ أي: للزم الالتباس بينهما لفظاً وهو ظاهر ومعنىً كما بيّنه الشارح، وأراد بقوله: وهذا التعليل قوله: لأن منهما أفعل لغيره، وقوله: وهو كذلك؛ أي: وأفعل الصفة مقدم بناؤه في الواقع على أفعل التفضيل. (قوله: مقدم بالطبع) التقدم الطبعي كون المتأخر محتاجاً إلى المتقدم، ولا يكون المتقدم علة لوجوده، وههنا كذلك؛ لأن ما يدل على زيادة الفعل يحتاج إلى الدلالة على أصل الفعل، وليس علة له، وإلا لزم من حصول الدلالة على أصل الفعل الدلالة على الزيادة (نعمه). (قوله: أي: غير الثلاثي المجرد) اللام للعهد الخارجي فالثلاثي المعهود عبارة عن الموصوف بما ليس بلون ولا عيب، فلا يرد أن مرجع الضمير ليس مجرد الثلاثي المجرد، بل أخص منه. (قال المصنف: توصل إليه) بأشد كما يتوصل بذلك في فعل التعجب المأخوذ من غير الثلاثي لكن أشد ونحوه في التعجب فعل وهنا اسم، وإن المصدر ينتصب في باب التعجب بعد أشدّ مفعولاً وههنا ينتصب تمييزاً؛ فلذا قيل في بيان كيفية التوسل: أي بأن جعل ما قصد زيادته تمييزاً من أشد ونحوه هذا، وقوله: ونحوه؛ أي: مما يدل على الشدة أو الزيادة أو الكثرة أو الحسن أو السرعة على حسب تفاوت المقاصد والأغراض، تقول: فلان أسرع منه انطلاقاً وأقوى منه دحرجةً وأقل منه إكراماً وأعلى منه جاهاً إلى غير ذلك. (قال المصنف: مثل هو أشد منه استخراجاً) إيضاح لكيفية التوصل بمثال جزئي للإبهام فيه، واعلم أنه يجوز التوصل المذكور فيما يجيء منه أفعل التفضيل أيضاً قصداً للمبالغة، ومنه: ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾، و﴿هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعاً﴾، وإلى هذا أشار العصام في شرحه بقوله: قصد الغير يخصّ بالتوصل لكن لا يخصّ التوصل بقصد الغير. (قوله: وأقبح عمى) أو عرجاً أو شللاً وأكثر بياضاً أو حمرة أو سواداً، وفي بعض نسخ الشرح لم يوجد لفظ أقبح وأكثر. (قوله: لا يرد؛ نحو: أجهل الخ)؛ لأنه من العيوب الباطنة، وقد قالوا: الجهل عيب يستره السكوت. (قوله: على هذا التقدير) أي: على تقدير أن المراد بالعيب هو الظاهري وينبغي صحّة أحمق من غير شذوذ مع أنهم حكموا عليه بالشذوذ (نعمه). (قوله: بين الجهل والبلادة والحمق) من حمقت السوق إذا كسدت، والأحمق: كاسِدُ العقل

في نحو: (أَحْمَقُ مِنْ هَبَنَّقَة) والجواب[1]: بأنَّ المراد بالحمق[2] ما يبدو[3] من أثر البلادة[4] في[5] الظاهر كما[6] حكي عن هبنّقة من تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه، وهو ذو لحية طويلة، فسئل عن ذلك[7]، فقال[8]: لأعرف[9] بها[10] نفسي ولا[11] أضل، وتقلد[12] ذات ليلة أخوه بقلادته، فلما أصبح قال: يا أخي أنت أنا، فمن أنا؟. ففيه[13] شائبة من حمق هبنَّقة. فإنَّه يقتضي[14] جواز اشتقاق (أَحْمَقُ) من (حُمْقَ) لمن لا يكون بهذا الظهور[15] قياساً[16]. وأن يكون[17] اشتقاق (أَجْهَلُ وَأَبْلَدُ) لمن يكون آثار جهله وبلادته ظاهرة[18] على سبيل الشذوذ، ولا يقول بذلك عاقل. والشارح الرضي عدَّ (أحمق) من قبيل (أبلد[19]) حيث قال: (وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ[20]: مِنَ الأَلْوَانِ

(١) عن النقض، والمحب الهندي. (٢) أي: يظهر. (٣) في ذلك المثل. (٤) الظاهر أثر الحمق. (٥) أي: في الحسن. (٦) ويؤيد كونه عيباً ظاهرياً كما حكى .آه. (٧) بأن قيل: لما علقتها؟. أو من التكلفات المذكورة. (٨) بيان ما في كما. (٩) في جواب. (١٠) أي: بتلك المعلقات. (١١) نفس. (١٢) تأييد في كما في حمقة الظاهرة. (١٣) أي: في الجواب. (١٤) أي: الجواب. (١٥) قيد الظاهري. أي: كظهوره في هبنقة. (١٦) تمييز اشتقاق. على أبلد. لكونه حمقاً غير ظاهري. (١٧) مع أنهم لا يكون على سبيل الشذوذ. (١٨) خبر يكون في من يكون. (١٩) مشتقاً من البلادة. (٢٠) في بيان الاشتراط. أي: بقول ابن الحاجب.

كما في المفصل وشرح التسهيل والحواشي الهندية والقاموس والصحاح وشمس العلوم، والهبنق: كملمس الأحمق والقصير، وهبنقة لقب زيد بن ثروان القيسي يضرب به المثل في الحمق من تعليق خرزات؛ ولذا يقال له: ذو الودعات، فإن الودع متحركة خرزة بيضاء تخرج من البحر تعلق في عنق الصبيان لدفع العين. (قوله: ففيه شائبة الخ) خبر لقوله: والجواب المذكور؛ أي: شائبة حمق صاحبه والفاء إما زائدة كما هو مذهب الأخفش، أو على تقدير إما ذكر الشارح رحمه الله بيان لقبه المذكور في حواشي الهندية بعد هذا الجواب لا شنيع كما وهم. (قوله: ولا يقول الخ) ولم يقل به أحد لما في غاية التحقيق إلا أن الشارح قال ذلك مبالغة في سخافة ذلك القول.

والرأي، قال الشاعر:

لِكُلِّ داءٍ دَواءٌ يُسْتَطَبُّ بِهِ
إِلَّا الحَمَاقَةَ أَعْيَتْ مَنْ يُدَاوِيهَا

(قوله: والجواب بأن المراد الخ) هذه الجواب نقله الفاضل الهندي ولم يستحسنه أيضاً، فالتشنيع عليه عجيب، فنعم ما قال العصام في الحاشية أنه لا يرضى بمثله عن مثله لمثله، وحاصل الجواب: أن المراد بالحمق آثاره الظاهرة مثل تعليق الخرزات ونحوها فهو من العيوب الظاهرة، والمراد بالجهل والبلادة الملكة الراسخة في النفس التي هي منشأ هذه الآثار فهما من العيوب الباطنة. (قوله: ما يبدو الخ) أي: يظهر فقوله: في الظاهر بمعنى في الخارج أو يبدو بمعنى يحصل، وبالجملة إن في الكلام إما تجريداً أو تأكيداً. (قوله: كما حكي عن هبنقة) تمثيل لما يبدو من الآثار، وفي بعض النسخ عن ابن هبنقة قال العصام: وأظنه سهواً صحّحه الهندي هبنقة بدون لفظ ابن، ثم إن لفظ هبنقة بفتحتين وتشديد النون كما قاله الجوهري، وفي القاموس: إنه بوزن عمله وهو يزيد بن ثروان رجل أحمق يضرب بحمقه المثل، ومن جملة ذلك ما ذكره في الشرح. (قوله: وهو ذو لحية طويلة) وهو أيضاً من آثار الحمق كما قالوا؛ لأن مخرجها من الدماغ فمن أفرط طول لحيته قلّ دماغه، ومن قلّ دماغه قلّ عقله ومن قلّ عقله فهو أحمق. (قوله: ففيه شائبة من الخ) أي: في الجواب؛ يعني: صاحبه وهو المجيب شائبة من ذلك الحمق والفاء زائدة في خبر المبتدأ على مذهب الأخفش أو على تقدير إما في جانب المبتدأ، وقوله: يقتضي جواز إلى قوله قياساً أو جوازاً قياساً مطرداً بلا شذوذ؛ لأنه إذا لم يكن بهذا الظهور كان من العيوب الباطنة وبناء أفعل التفضيل منها قياس فقوله على سبيل الشذوذ؛ أي: لأنه حينئذٍ لا يكون من العيوب الظاهرة (نعمه). (قوله: لمن يكون آثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ) أي: وأن لا يكون كذلك على سبيل القياس، وأن يكون الحمق والجهل مما ينقسم إلى ظاهري وباطني، ولم يقل بذلك أحد. (قوله: والشارح الرضي قد عدّ أحمق من قبيل أبْلد) أي: فعليه فلا فرق بينهما كما زعم المجيب، ويرد عليه أيضاً الإيراد المذكور مع تقييد العيب بالظاهري، ولا يندفع بالجواب المنقول فالوجه أن يعمّم العيب، ويقال: ما جاء من العيوب الباطنة كأحمق ومن هبنقة، وأمثاله فهو على غير قياس كذا في شرح المراح.

والعيوب الظاهرة فإنَّ الباطنة يبني منها[1] (أفعل) التفضيل: نحو: فلان أبلد من فلان وأحمق[2]. «وَقِيَاسُهُ[3]» أي: القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه «لِلْفَاعِلِ[4]» لا للمفعول فإنَّه[5] لو اشتق[6] لكل منهما[7] قياساً[8] مطرداً لكثر[9] الالتباس، فاقتصروا[10] على الأشرف[11]. «وَقَدْ جَاءَ[12] لِلْمَفْعُولِ[13]» على خلاف القياس في مواضع قليلة «نَحْوُ: أَعْذَرُ» لمن هو أشد[14] معذورية، «وَأَلْوَمُ» لمن[15] هو أشد[16] ملومية. «وَ» على هذا القياس[17]: «(أَشْغَلُ وَأَشْهَرُ[18] وَأَعْرَفُ[19])». «وَيُسْتَعْمَلُ[20]» أي: اسم التفضيل

(١) قدره بقرينة قوله: وقد جاء للمفعول. ص. (٢) منه. (٣) استئناف. (٤) والظرف المستقر خبر المبتدأ، أي: وقياس اسم التفضيل كائن لتفضيل الفاعل. (٥) تعليل القياس. (٦) اسم التفضيل. (٧) أي: من الفاعل أو المفعول. (٨) حال من فاعل اشتق. (٩) جواب لو. (١٠) واقتصروا القياس للفاعل لدفع هذا الالتباس. (١١) والأكثر فإنَّ المفعول لا بد له من فاعل بخلاف الفاعل. حكيم. (١٢) سماعاً. (١٣) مشتقاً. (١٤) أي: أكثر. (١٥) مشتقاً. (١٦) أي: أكثر. (١٧) أي: أكثر مشغولية. (١٨) أي: أكثر مشهورية. (١٩) أي: أكثر معروفية. (٢٠) في كلام العرب.

(قوله: وقياسه؛ أي: القياس الواقع الخ) أراد بالقياس الأصل الراجح، ولا معنى محصَّل لإضافته إلى اسم التفضيل؛ فلذا جعل الشارح الإضافة بمعنى في ثم أضاف القياس إلى ظرفه مجازاً؛ أي: والأصل في اسم التفضيل أن يجيء لتفضيل الفاعل، وقال الهندي: أي مجيئه للفاعل بقرينة قوله: وقد جاء للمفعول. (قوله: فاقتصروا على الأشرف) وهو الفاعل فجعلوه مشتقاً له قياساً مطرداً تقليلاً للاشتباه ولم يعكسوه، وإنما كان الفاعل أشرف؛ لأنه العمدة والمقصود في الكلام والمفعول فضلة، وهو أيضاً أكثر؛ إذ لابد لكل فعل من فاعل بخلاف المفعول فافهم. (قوله: على خلاف القياس) وقيل: قد كثر وروده في كلامهم فيكون موافقاً للقياس والفارق القرينة كأن لا يأتي فعله إلا مجهولاً؛ نحو: حبّ، وكقرينة خارجية كما في أشغل من ذات النحيين، وحاصله: أن هذا كثير مطرد إذا أمن اللبس. (قوله: وعلى هذا القياس أشغل الخ) ومنه قولهم: فلان أشغل من ذات النحيين؛ أي: أكثر مشغولية من امرأة ذات النحيين، وقصّتها على ما ذكروا أن امرأة من قبيلة تيم الله بن ثعلبة حضرت سُوق عُكاظ في أواخر زمان الجاهلية ومعها نحيا سمنٍ، فذهب بها خَوّات بن جبير الأنصاري إلى مكان خال ليتبايعهما منها ففتح أحديهما فذاقه ودفعه إليها، فأمسكته بإحدى يديها ثم فتح الآخر وفعل به ما فعل بالأول، ثم غشيها وهي لا تقدر على دفعه لحفظهما فهي ذات النحيين فلما فرغ، وقام قالت: لا هناك الله المرتع فضرب بها المثل فيمن يشغل بشيء، وكان خوّات في ذلك الوقت غير مسلم، ثم أسلم وشهد بدراً وكان من كبار الأصحاب، وكان عليه السلام يبتسم إذا رآه ويمازح به، ويقول: «يا خوّات كيف فعلتَ من ذات النحيين»، فقال خوات: ذلك في الجاهلية يا رسول الله، أمّا منذ أسلمت فلا أعوذ بالله من الحور بعد الكور، ومما بنى للمفعول لفظ أحبّ؛ أي: أكثر محبوبية كما في قولها:

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرُّ عَيْنِي
أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

وَقِيَاسُهُ[1] لِلْفَاعِلِ، وَقَدْ جَاءَ[2] لِلْمَفْعُولِ نَحْوُ: أَعْذَرُ وَأَلْوَمُ[3] وَأَشْغَلُ وَأَشْهَرُ وَيُسْتَعْمَلُ[4]

(١) أي: اسم التفضيل.
(٢) أي: اسم التفضيل مبنياً للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة.
(٣) لمن هو أشد ملومية.
(٤) أي: اسم التفضيل.

(قوله: الواقع) قدره بقرينة قوله: وقد جاء للمفعول. (قوله: اشتقاقه الخ) قدره بقرينة ما سبق في التعريف، فقوله: قياسه مبتدأ محذوف الخبر ولم يقدر مجيئه؛ لأن كون مجيئه للفاعل قياساً لا يقتضي وقوعه، ولو قدر لفظ الواقع كان المعنى ركيكاً، ولم يجعله من قبيل ضربي زيداً قائماً، وقياسه حاصل إذا كان للفاعل. (قوله: فإنه لو اشتق الخ) بخلاف الألفاظ المشتركة فإنها مقصورة على السماع فالالتباس فيها قليل. (قوله: على الأشرف) والأكثر فإن المفعول لابد له من فاعل بخلاف الفاعل.

«عَلَىٰ أَحَدِ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ[1]» وهي استعماله بالإضافة[2] أو (مِنْ) أو اللام على سبيل الانفصال الحقيقي، فلا[3] بدَّ من واحد منها[4] لأنَّ[5] وضعه لتفضيل[6] الشيء[7] على غيره[8]، فلا[9] بدَّ فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه. وذكره مع[10] (من) والإضافة ظاهرة[11]، وأمَّا مع اللام فهو في حكم المذكور[12] ظاهراً لأنَّه[13] يشار باللام إلى معين بتعيين المفضل عليه مذكور[14] قبله[15] لفظاً أو حكماً، كما إذا طلب شخص[16] أفضل من زيد[17] قلت: عمرو الأفضل[18] أي: الشخص الذي قلنا إنَّه أفضل من زيد. فعلى[19] هذا لا يكون اللام في (أفعل) التفضيل إلَّا للعهد[20]. فيجب[21] أن يستعمل

(١) لفظاً أو تقديراً نحو: الله أكبر. هندي. (٢) يعني أنَّ الأوجه الثلاثة عبارة عن الاستعمالات. (٣) تفريع على سبيل الانفصال الحقيقي. (٤) من الأقسام الثلاثة. (٥) علة لابد. (٦) علة لمقدر. (٧) أي: المزيد. (٨) (٩) إن كان أمراً نسبياً. (١٠) حال. (١١) على أحد المعنيين لا يحتاج إلى البيان. (١٢) أي: الحقق. (١٣) تعليل في حكم المذكور. (١٤) صفة معين. (١٥) أي: قبل اسم التفضيل الذي باللام. كوفي. (١٦) من الأشخاص. (١٧) مفضل عليه استعمل بمن. (١٨) ترك المفضل عليه خوفاً من التطويل. (١٩) تفريع على قوله: كما إذا قلت. (٢٠) لئلا يجرى من ذكر المفضل عليه رأساً بالكلية. الخارجي. (٢١) تفريع على كون التقسيم انفصالاً حقيقياً.

عَلَىٰ أَحَدِ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ؛

(قوله: على أحد الوجوه الثلاثة) إذا لم يكن معدولاً؛ نحو: آخر أو اسماً؛ نحو: الدنيا أو مخرجاً عن المعنى التفضيلي؛ نحو: آخر بمعنى غير. (قوله: وهي استعمال الخ) يعني: أن الأوجه الثلاثة عبارة عن الاستعمالات الثلاثة فقوله: على أحد الوجوه الثلاثة حال من ضمير يستعمل؛ أي: كائناً على أحد الاستعمالات الثلاثة.

وكذا أخوف؛ أي: أشد مخوفيّة كما في:

وأَخْوَفُ إِلَّا مَا وَقَى اللهُ سَارِياً

وغير ذلك مما سمع من العرب فإن مجيئه لتفضيل المفعول سماعي، واعلم أنه إذا قصد في هذه الأمثلة تفضيل الفاعل توصل إليه بأشد ونحوه قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾، لم يقل أحبّ لله؛ لأن أحب شائع في تفضيل المفعول (عصام). (قال المصنف: ثلاثة أوجه) أي: استعمالات ثلاثة، وقوله: إما مضاف الخ بدل من الأوجه، وأراد بالانفصال الحقيقي عدم اجتماعها وعدم ارتفاعها، ثم اعلم أن وجوب الاستعمال بأحد هذه الثلاثة إذا لم يكن اسم التفضيل معدولاً كلفظ أُخَر، أو مخرجاً عن معناه كآخر بمعنى غير، أو لم يكن اسماً كالدنيا والجلّى اسماً للخُطّة العظيمة، قال الشاعر:

وإِنْ دَعَوْتِ إِلَى جُلَّى وَمَكْرُمَةٍ
يَوْماً سَرَاةَ كِرَامِ النَّاسِ فَادْعِينَا

وقد يخرّج على هذا قول أبي نواس:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا

وسيأتي، وأما قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ على قراءة الألف فمصدر بوزن رُجعي. (قوله: وذكره مع من والإضافة ظاهر) يعني: وذكر المفضل عليه مع استعمال اسم التفضيل بمن أو الإضافة ظاهر، وهذا في القسم الأول من الإضافة ظاهر حيث ذكر المفضل عليه فيه، وهو المضاف إليه، وأما القسم الثاني منها فلا لعدم ذكره؛ إذ لم يذكر المضاف إليه فيه مفضلاً عليه، بل المفضل عليه جميع ماعدا موصوفه وهو غير مذكور اللهم إلا أن يقال: إنه مذكور ولو في الجملة؛ أي: باعتبار بعض أجزاءه حيث كان المضاف إليه ههنا جزءاً من جملة ما عداه فاعرفه إلى معين بتعيّن المفضل عليه) أي: إلى أفعل المعين بذكر المفضل عليه معه، وقوله: مذكور صفة لمعين، وقوله: مذكور قبله لفظاً مثل: جاءني رجل أفضل من زيد فأكرمت الأفضل؛ أي: ذلك الأفضل. (قوله: كما إذا طلب شخص الخ) مثال للمذكور حكماً ففيه بيان لما خفي وإعراض عما ظهر، وقوله: قلت عمرو الأفضل؛ أي قلت: بعدما وجدته عمرو ذلك الأفضل؛ أي: الشخص الأفضل المعهود فاللام للعهد الخارجي لا غير لئلا يخلو الكلام عن ذكر المفضل عليه بالكلية؛ أي: فلو خلا عن الثلاثة لخلا عن ذكر المفضل عليه فلا يتم فهم المقصود الأهم من وضعه، وهذا نتيجة ما ذكره فحينئذٍ يجب أن يستعمل على أحد الثلاثة إما مضافاً إلى المفضل عليه الخ، واعلم أن إضافة اسم التفضيل حقيقية عند سيبويه مطلقاً سواء أريد به التفضيل الخاص أو التفضيل المطلق، وقال ابن السراج وعبد القاهر وأبي علي الجزولي: إن إضافته غير محضة إذا أريد به تفضيل صاحبه على كل واحد من أمثاله التي دل عليها لفظ المضاف إليه، وتمامه في الرضي في بحث الإضافة.

إمَّا «مُضَافاً[1]» نحو: (زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ)، «أوْ بِـ(مِنْ)» نحو: (زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو)، «أَوْ مُعَرَّفاً بِاللَّام» نحو: (زَيْدٌ الأَفْضَلُ) «فَلاَ[2] يَجُوزُ» الجمع[3] بين الاثنين[4] منها[5] «نحو: (زَيْدٌ الأَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو)» وألَّا[6] يكون ذكر[7] اللام أو (من[8]) لغواً. وأمَّا قوله[9]:

وَلَسْتُ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ[10] حَصَىً[11] وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاثِرِ[12]

فقيل[13]: (مِن[14])

(١) بدل من قوله على أحد ثلاثة أوجه. منصوب بأعني. داود. (٢) الفاء للتفصيل. (٣) بيان سبيل الانفصال الحقيقي. (٤) في الأغلب. (٥) أي: من الثلاثة. (٦) أي: وإن جاز هذا الترتيب. (٧) أحدهما لغواً. أي: كونه مذكوراً. (٨) خبر يكون. (٩) أي: قول الأعشى. (١٠) أي: من القوم. (١١) أي: عدداً. (١٢) أي: للغالب في الأكثر. (١٣) في الجواب بتأويل. (١٤) أي: لفظ من.

مُضَافاً[1]، أَوْ بِمِنْ[2]، أَوْ مُعَرَّفاً بِاللَّامِ[3] فَلاَ يَجُوزُ زَيْدٌ الأَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو،

(١) نحو: زيد أفضل الناس.
(٢) نحو: زيداً أفضل من بكر.
(٣) نحو: زيد الأفضل.

(قوله: إما مضافاً؛ نحو: الخ) واعلم أنه لا يضاف اسم التفضيل إلاَّ لما هو من جنس موصوفه فلا يقال: زيد أفضل امرأة (خضري)، قال في المصباح: يجوز إضافة أفعل التفضيل إلى المفضل عليه فيشترط أن يكون المفضل بعض المفضل عليه فتقول: زيد أفضل القوم، والياقوت أفضل الحجارة، ولا يجوز الياقوت أفضل الخزف؛ لأنه ليس منه الخ. (قال المصنف: أو بمن) أي: أو يستعمل ملابساً بمن الجارة للمفضل عليه قال المبرد: إن من هذه لابتداء الغاية، وقال ابن مالك: إنها للبعد والمجاوزة، واعلم أنه لا يفصل بينهما إلاَّ بمعمول أفعل؛ نحو: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾، أو بلو وما اتصل بها كقوله:

وَلَـغُـوكِ أَطْـيَـبُ لَـو بَـذَلْـتِ لَـنَـا
مِـنْ مَـاءِ مَـوهَـبَـةٍ عَـلَـى خَـمْـرِ

وكذا بالنداء (خضري)، وقوله: أو معرفاً باللام؛ أي: العهدية كما مر، والأصل من هذه الثلاثة استعماله بمن، ثم الإضافة بالمعنى الأول، ثم بالثاني، ثم المعرف باللام إلا أن المصنف قدم المضاف اهتماماً بشأنه لكثرة مباحثه. (قوله: وأما قوله: ولست بالأكثر منهم حصى الخ) البيت من السريع عروضه وضربه مطوي مكسوف، وأصله: مستفعلن مستفعلن مفعولات، وهو من قصيده كبيرة للأعشى يفضّل فيها عامر بن الطفيل على ابن عمّه علقمة بن علاثة؛ وذلك لأنهما تنازعا في الشرف على ما جرت به عادة العرب الجاهلية، وكان علقمة كريماً رئيساً، وعامر عاهراً سفيهاً، وساقا إبلاً كثيرة لينحراها فهاب حكام العرب أن يحكموا بينهما فأتوا هرم بن سنان، فقال لهما: أنتما كركبتي البعير يقعان في الأرض معاً وينهضان معاً قال: فأيتنا اليمين، قال: كلا كما يمين فمكثا سنة لم يحكم أحد بينهما، فأتى الأعشى إلى علقمة مستجيراً به فقال: أجيرك من الأسود والأحمر، قال له: ومن الموت، قال: لا فأتى عامراً، فقال له مثله، فقال: ومن الموت قال نعم، قال وكيف قال إن مت في جواري وَدَيْتُك، فلما بلغ ذلك علقمة، قال لو علمت مراده لهانَ عليَّ، فقال الأعشى القصيدة وهجا فيها علقمة وفضّل عامراً عليه، فنذر علقمة هدر دمه وجعل له

(قوله: مضافاً) بدل منه وأشار إليه بإعادة يستعمل في قوله: فيجب أن يستعمل فإن البدل في حكم تكرار العامل، وأورد الفاء الدالة على كونه قريباً على ما تقدم لكونه تفصيلاً له إشارة إلى فائده البدل وهو إفادة العلم التفصيلي بعد العلم الإجمالي، وزاد الوجوب ليترتب عليه قوله فلا يجوز. (قوله: ذكر) أي: كونه مذكوراً. (قوله: لغواً) لحصول الفرض، وهو تعيين المفضل عليه بأحدهما، وليس المقام مقام التأكيد. (قوله: ولست بالأكثر الخ) على صيغة الخطاب والكاثر للمبالغة؛ أي: العزة للغالب في الأكثرية.

فيه ليست تفضيلية[1]، بل[2] للتبعيض، أي: لست من بينهم[3] بالأكثر حصى. «وَلا[4]» يجوز خُلُوُّهُ[5] من الكل[6] أيضاً[7]، لفوات[8] الغرض[9]، «نَحْوُ: (زَيْدٌ أَفْضَلُ) إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ» المفضَّل[10] عليه، مثل: (اللهُ أَكْبَرُ). ويجوز أن يقال في مثله[11]: إن المحذوف هو المضاف إليه

(١) هي من خصائص اسم التفضيل. (٢) أي: كلمة من في البيت. (٣) أي: القوم. (٤) عطف على المثال السابق. (٥) أي: خلو اسم التفضيل. (٦) عن الاستعمالات الثلاثة. (٧) أي: كما لا يجوز الجمع. (٨) علة لعدم جواز الخلو. (٩) وهو زيادة الفضل في أحد على غيره. (١٠) أشار إلى مرجع الضمير. ومع العلم بالمفضل عليه الحذف مع الأفعل الذي خبره غالب ومع غيره قليل .عصام. (١١) أي: الحال من الوجوه الثلاثة لكونه معلوماً.

ولا زَيْدٌ أَفْضَلُ إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ

(قوله: إلا أن يعلم) استثناء منقطع؛ لأنه حينئذٍ يكون المفضل عليه محذوفاً فلا يكون اسم التفضيل خالياً عنه. (قوله: إن المحذوف الخ) ولم يعوض عنه التنوين لكون أفعل غير منصرف فاستبقى وأما نحو: جوار فقد ذكرنا قصدهم تعويض التنوين فيه كذا في الرضي ويجوز أن يقال: ههنا بالبناء على الضم كما في قبل؛ لأنه مختص بالغايات وشبهها.

على كل طريق رصداً فظفر به، وقال الحمد لله الذي أمكنني منك فأنشد الأعشى:

فَهَبْ لي نَفْسي فَدَتْكَ النُّفُوسُ
ولا زِلْتَ تَنْمِي ولا تَنْقُصُ

فقال قوم علقمة: أقتله وأرحنا والعربَ من شرّ لسانه، فقال علقمة: إذن تطلبوا بدمه ولا يعرف فضلي عند القدرة فأمر به وحلّ وثاقه وأحسن عطاءه، وقال: إلى حيث شئت وأخرج معه من يبلغه مأمنه، وعلقمة هذا صحابي من المؤلفة القلوب أسلم وهو شيخ، استعمله عمر رضي الله عنه على حوران وبها ماتَ، فقوله: ولستَ بتاء الخطاب لعلقمة، وحصى؛ أي: عدداً نصب على التمييز بأكثر، وقيل: المراد بالحصى الذهب والفضة، والعزة القوة والغلبة والكاثر بالثاء المثلثة بمعنى الغالب في الكثرة من كثرة بالتخفيف؛ أي: غلبه فيها؛ يعني: لست يا علقمة أكثر من قوم عامر عدداً والقوة والغلبة إنما تكون غالباً للكثير على القليل، والشاهد في قوله بالأكثر منهم حيث اقترنت من بأفعل التفضيل المحلى بأل وهو غير جائز فيجاب بما ذكر في الشرح، ويخرّج أيضاً بزيادة أل فمن تفضيلية وإن الجار متعلق بمحذوف؛ أي: لست بالأكثر أكثر منهم حصى. (قوله: بل للتبعيض؛ أي: لست من بينهم الخ) وهذا كما تقول مثلاً: أريد شخصاً من قريش أفضل من عيسى عليه السلام، فيقال: محمد الأفضل من قريش؛ أي: أفضل من عيسى من بين قريش، وحاصل المعنى: أنه بعض قريش وهو أفضل من عيسى وفيما نحن فيه إنك لست بالبعض الأكثر من هذه القبيلة (نعمه)، وقوله: لفوات الغرض من وضعه وهو تفضيل موصوفه على غيره. (قوله: إلا أن يعلم الخ) استثناءٌ منقطع؛ لأن المفضل عليه حينئذٍ محذوف فلا يكون اسم التفضيل خالياً عن الكل أبداً، واعلم أن أكثر ما يحذف المفضل عليه للدلالة عليه إذا كان المفضل عليه خبراً؛ نحو: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾، أي: أعزّ منك، وكما في قول فرزدق:

بيتاً دعائمُهُ أعَزُّ وأطْوَلُ

فافهم، وقد يحذف وهو غير خبر كقوله:

دَنَوتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كَالبَدْرِ أَجْمَلا
فَظَلَّ فُؤَادِي فِي هَوَاكِ مُضَلَّلا

أي: دنوتك حال كونك أجمل من البدر، وقد خلناك كالبدر (سجاعي).

باعتبار أنَّه[1] مستعمل بالإضافة أي: أكبرُ كلِّ شيء[2] أو[3] أنَّه[4] (مِنْ) مع مجروره، أي: أكبر من كل شيء. «فَإِذَا[5] أُضِيْفَ» أي: اسم التفضيل «فَلَهُ[6] مَعْنَيَانِ[7]» «أَحَدُهُمَا: وَهُوَ[8] الأَكْثَرُ: أَنْ يُقْصَدَ بِهِ الزِّيَادَةُ» أي[9]: أحدهما: زيادة موصوفة[10] المقصودة[11] به «عَلَى مَنْ أُضِيْفَ[12] إِلَيْهِ» أي: على ما أضيف اسم التفضيل إليه، باعتبار[13] تحققه في ضمن بعضهم، وإلَّا[14] يلزم تفضيل الشيء على نفسه[15]. وإنَّما[16] كان هذا الاستعمال[17]

(١) أي: اسم التفضيل. (٢) أي: موجود سوى الله تعالى. (٣) معطوف على قوله: أن المحذوف. (٤) أي: المحذوف. (٥) الفاء للتفصيل. (٦) والظرف المستقر خبر مقدم. (٧) مبتدأ مؤخر. (٨) والجملة معترضة. أي: والحال أنَّ ذلك المعنى هو أكثر وافرة. (٩) هذا تفسير المجمل في الزيادة. (١٠) أشار إلى أنَّ الألف واللام في الزيادة عوض عن المضاف إليه. (١١) صفة. (١٢) والجملة صفة من أو صلته. (١٣) متعلق بالقصد. (١٤) أي: وإن لم يعتبر في البعض بل في الكل. (١٥) لدخوله في الناس وهو محال. (١٦) أراد أن يبين وجه الأكثر. (١٧) أي: استعمال الإضافة مع تعهد هذا المعنى.

فَإِذَا أُضِيْفَ فَلَهُ[1] مَعْنَيَانِ؛ أَحَدُهُمَا ـ وَهُوَ[2] الأَكْثَرُ ـ أَنْ يُقْصَدَ بِهِ[3] الزِّيَادَةُ عَلَى مَنْ أُضِيْفَ[4] إِلَيْهِ

(١) أي: فلاسم التفضيل المضاف.
(٢) أي: أحد المعنيين.
(٣) أي: اسم التفضيل.
(٤) أي: التفضيل على المضاف إليه خاصة فيكون ما أضيف إليه مفضلاً عليه.

(قوله: أو أنه من الخ) أي: أو أن المحذوف من الخ عطف على قوله: أن المحذوف هو المضاف إليه، وقوله: وهو الأكثر؛ أي: لكونه على مقتضى وضعه، وهذه جملة معترضة بين المبتدأ والخبر. (قال المصنف: الزيادة على من أضيف إليه) أي: التفضيل على المضاف إليه خاصة فيكون ما أضيف إليه مفضلاً عليه. (قوله: أي: أحدهما زيادة موصوفة المقصودة به) أي: باسم التفضيل والغرض من هذا التقدير دفع اعتراض وارد على ظاهر عبارة المصنف تقريره: أن المعنى بمعنى المقصود فالمعنيان؛ أي: المقصودان وأن يقصد مصدر بمعنى القصد فالتقدير حينئذٍ أحد المقصودين قصد الزيادة فحمل فيه المصدر على المفعول وهو غير صحيح، وحاصل الدفع: أن قوله: إن يقصد مصدر مضاف إلى الزيادة بحسب المآل، وهذا المصدر بمعنى المفعول والإضافة بيانية، وفيه من التكلف ما لا يخفى فالأول في الجواب: أن المضاف محذوف؛ أي: قصد أحدهما كما هو الشائع في أمثاله (نعمه). (قوله: أي: على ما أضيف الخ) أي: من مشاركيه في مفهوم المضاف إليه، وفيه إشارة إلى ما سبق من أن الأولى التعبير بكلمة مادونَ من فلعله قصد التغليب، وفي الرضي: أي على مَن سواه من أجزاء المضاف إليه. (قوله: باعتبار تحققه في ضمن بعضهم) أي: تحقق من أضيف إليه؛ أي: مفهومه في ضمن بعض أفراده وهو ما عدا المفضل كزيد في المثال المذكور، فأفرد الضمير باعتبار المفهوم وجمَعه باعتبار الأفراد كما لا يخفى على النقاد، فلا تغفل عن فهم المراد، ولم يقل: في ضمن ما عدا المفضل مع أنه أظهر إشارة إلى أنه يجب أن يكون اسم التفضيل باعتبار صاحبه بعضاً منهم[1]، وأما توهم قصد التفضيل باعتبار أيّ بعض كان؛ أي: ولو كان ذلك البعض هو المفضّل فساقط بقوله: وإلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه هذا فتبصر. (قوله: وإلا يلزم تفضيل الخ) أي: وإن لم يكن زيادة موصوفه على المضاف إليه باعتبار تحققه في ضمن بعض الأفراد، بل في ضمن جميع الأفراد يلزم تفضيل الشيء على نفسه وهو باطل.

(قوله: زيادة موصوفة الخ) فإن يقصد بتأويل المصدر المجهول بمعنى المفعول المضاف إلى الزيادة إضافة الصفة إلى الموصوف كل ذلك ليصحح حمل أن يقصد على أحدهما. (قوله: أي: على ما أضيف) فيه إشارة إلا أن الأولى إيراد ما بدل من إلا أنه غلب العقلاء على غيرهم. (قوله: في ضمن بعضهم) وهو ما عداه ولم يقل ذلك مع أنه أظهر إشارة إلى أنه يجب أن يكون بعضاً منهم.

(١) مية: اسم محبوبة الشاعر، والسالفة: مقدم العنق، والقذال: جمع مؤخر

أكثر[1]، لأنَّ[2] وضع (أفعل) لتفضيل[3] الشيء[4] على غيره[5]، فالأولى[6] ذكر المفضول[7]. «فَيُشْتَرَطُ[8]» في استعماله[9] بهذا المعنى «أَنْ يَكُونَ[10]» موصوفه بعضاً «مِنْهُمْ[11]» داخلاً فيهم بحسب[12] مفهوم اللفظ[13]، وإن كان[14] خارجاً عنهم بحسب الإرادة، لأنَّ[15] المقصود[16] في استعماله[17] بهذا المعنى تفضيل[18] موصوفه[19] على مشاركيه في هذا المفهوم العام[20]، «مِثْلُ: (زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ)» أي: أفضل من مشاركيه في هذا النوع[21]. «فَلَا[22] يَجُوزُ» بهذا المعنى[23] قولك: «(يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ)، لِخُرُوجِهِ[24] عَنْهُمْ» أي: عن الإخوة «بِإِضَافَتِهِمْ[25] إِلَيْهِ، وَ[26]الثَّانِي[27]: أَنْ يُقْصَدَ بِهِ زِيَادَةٌ[28] مُطْلَقَةٌ[29]» أي: ثاني[30] معنييه زيادة مقصودة[31] مطلقة غير مقيدة[32]، بأن تكون على المضاف إليه وحده[33]. «وَ[34]يُضَافُ» اسم التفضيل إلى ما أضيف إليه «لِلتَّوْضِيحِ[35]» أي: لتوضيح اسم التفضيل[36] وتخصيصه، كما[37] يضاف سائر الصفات، نحو: (مَصَارِعُ مِصْرَ[38]، وَحَسَنٌ[39] القَوْمِ) مما[40] لا تفضيل فيه[41]، فلا[42] يشترط كونه[43] بعض المضاف إليه. «فَيَجُوزُ[44]» بهذا المعنى[45] أن تضيفه[46] إلى جماعة هو[47] داخل فيهم نحو قولك: (نَبِيُّنَا عَلَيْهِ السَّلَامُ أَفْضَلُ قُرَيْشٍ) أي: أفضل الناس[48] من بين قريش، وأن تضيفه

(١) خبر كان. (٢) دليله. (٣) كائن. خبر إنَّ. (٤) أي: المفضل. (٥) أي: المفضل عليه. (٦) أي: الموافق للوضع. (٧) أي: الغير. (٨) الفاء للتفصيل أو جواب لأن المقدر. (٩) أي: اسم التفضيل. (١٠) والجملة فاعل يشترط. (١١) والظرف خبر يكون. (١٢) وهو الحيوان الناطق. (١٣) فإنَّ لفظ الناس بحسب المفهوم صادق على زيد الموصوف. (١٤) أي: الموصوف. (١٥) علة فيشترط. (١٦) أي: مقصود المستعمل. (١٧) مصدر مضاف إلى فاعله. (١٨) خبر إنَّ. (١٩) أي: اسم التفضيل. (٢٠) وهو الناس الشامل للموصوف ولغيره من الناس. (٢١) أي: في كونه إنساناً. (٢٢) تفريع على ما لم يوجد فيه الشرط المذكور. (٢٣) أي: قصد الزيادة على غيره. (٢٤) علة عدم الجواز. (٢٥) سببية. (٢٦) عطف على جملة أحدهما. (٢٧) أي: المعنى الثاني. (٢٨) نائب فاعل تقصد. (٢٩) صفة زيادة. (٣٠) أشار إلى عوضية الألف واللام. (٣١) صفة الزيادة. (٣٢) صفة كاشفة للمطلقة. (٣٣) لا على غير كما قصد في المعنى الأول. (٣٤) استئناف وقيل عطف على أن يقصد. (٣٥) علة يضاف. (٣٦) لا لتفضيل فلا يشترط كونه منهم لانتفاء الموجب. (٣٧) أشار إلى أن تلك الإضافة لتلك الفائدة شايعة في سائر الصفات. (٣٨) فالإضافة للتخصيص. (٣٩) والإضافة معنوية فائدته التوضيح. (٤٠) بيان سائر الصفات. (٤١) أي: في غير اسم التفضيل. (٤٢) تفريع على ويضاف. (٤٣) موصوف. (٤٤) إذا لم يكن كون الموصوف بعضاً من المضاف إليه شرطاً فيجوز. (٤٥) أي: الثاني. (٤٦) اسم التفضيل. (٤٧) موصوف اسم التفضيل. (٤٨) إشارة إلى حذف المفضل عليه.

فَيُشْتَرَطُ[1] أَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ مِثْلُ: زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ، فَلَا يَجُوزُ[2] يُوسُفُ[3] أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ؛ لِخُرُوجِهِ عَنْهُمْ بِإِضَافَتِهِمْ[4] إِلَيْهِ[5]، وَالثَّانِي[6]: أَنْ يَقْصِدَ زِيَادَةً مُطْلَقَةً[7] وَيُضَافُ لِلتَّوْضِيحِ فَيَجُوزُ

(١) أي: في استعمال اسم التفضيل بهذا المعنى. (٢) أي: هذا المعنى. (٣) بل يقال في يوسف أحسن الأخوة وأحسن أبناء يعقوب عليهما السلام. (٤) أي: الأخوة. (٥) يوسف. (٦) ثاني معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بأن يكون على المضاف إليه وحده. ج.

(قوله: غير مقيدة الخ) فمعنى الإطلاق العموم لا رفع القيد حتى يكون معناه الزيادة في الجملة؛ أي: مع قطع النظر عن المضاف إليه إذ الزيادة على الغير مأخوذة في مفهومه، فلابد من اعتبار الغير بخصوصه أو بعمومه، وتخصيصه عطف تفسير لا توضيح؛ يعني: ليس المراد بالتوضيح ما هو المصطلح؛ أعني: ما يختص بالمعرفة كما في قولهم: الصفة قد تكون موضحة، وقد تكون مخصصة بل معناه اللغوي؛ أعني: رفع الإبهام.

(قوله: فالأولى ذكر المفضول) أي: المفضل عليه ليتضح ذلك الغير؛ فلذا كان الإضافة في هذا القسم لبيان المفضل عليه. (قوله: أن يكون موصوفه بعضاً منهم) أي: كون المفضل بعضاً ممن أضيف إليه والظاهر منه (عصام). (قوله: بحسب مفهوم اللفظ) أي: باعتبار لفظ المضاف إليه لا بحسب القصد والإرادة، حاصله: أن المراد بكونه بعضاً منه أن موصوفه داخل في المضاف إليه بحسب مفهوم اللفظ قبل الإضافة، وإن كان خارجاً عنه بعدها بحسب الإرادة لئلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه، وقوله: في هذا المفهوم؛ أي: مفهوم المضاف إليه العام الشامل لموصوفه وللمضاف إليه. (قوله: أي: أفضل من مشاركيه في الخ) والمقصود تفضيل زيد على جميع الناس سوى نفسه (عصام)، واعلم أن المشاركة إما تحقيقاً؛ نحو: زيد أحسن من عمرو أو تقديراً كقول: عليّ رضي الله عنه. (قوله: لأن أصوم يوماً من شعبان أحب إليّ من أن أفطر يوماً من رمضان)؛ لأن إفطار يوم الشك الذي يمكن أن يكون من رمضان محبوب عند المخالف فقدّره محبوباً إلى نفسه أيضاً ثم فضل صوم شعبان عليه كأنه قال: هب إنه محبوب عندي أيضاً أليس صوم يوم من شعبان أحبّ منه، ومثله قوله تعالى: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا﴾، وتمامه في الرضي. (قال المصنف: فلا يجوز يوسف أحسن إخوته) بل يقال حينئذٍ: يوسف أحسن الأخوة أو أحسن أبناء

إلى جماعة من جنسه[1] ليس داخلاً فيهم، كقولك: «يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ[2]» فَإِنَّ[3] يُوسُفَ) لا يدخل في جملة أخوة[4] يوسف، وأن[5] تضيفه إلى غير جماعة، نحو: (فُلَانٌ أَعْلَمُ بَغْدَادَ[6])، أي: أعلم مما[7] سواه، وهو مختص[8] ببغداد لأنَّها منشؤه[9]، أو مسكنه. «وَيَجُوزُ[10] فِي» النوع «الأَوَّلِ[11]» من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو[12] الذي يقصد به الزيادة على من[13] أضيف[14] إليه «الإِفْرَادُ[15]» أي: إفراد اسم[16] التفضيل، وإن كان موصوفه[17] مثنى أو مجموعاً، وكذا التذكير، وإن كان موصوفه[18] مؤنثاً، نحو:[19] (زَيْدٌ، أوِ الزَّيْدَانِ، أوِ الزَّيْدُونَ، أوْ هِنْدٌ[20] أو الهِنْدَانِ أو الهِنْدَاتُ[21] أَفْضَلُ[22] النَّاسِ) وهذا[23] لأنَّه[24] يشابه (أَفْعَلَ مِنْ) الذي ليس فيه إلا الإفراد والتذكير في كون[25] المفضل عليه مذكوراً معه. «وَالمُطَابَقَةُ[26]» أي: مطابقة اسم التفضيل إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً «لِمَنْ هُوَ» أي: اسم التفضيل صفة «لَهُ[27]» نحو: (الزَّيْدَانِ أَفْضَلاَ النَّاسِ)، و: (الزَّيْدُونَ أَفْضَلُو النَّاسِ)، و: (هِنْدٌ فُضْلَى النِّسَاءِ) و: (الهِنْدَانِ فُضْلَيَاهُنَّ)، و: (الهِنْدَاتُ فُضْلَيَاتُهُنَّ) لمشابهته[28] ما فيه الألف واللام في كونه[29] معرفة[30]. «وَأَمَّا[31]» النوع «الثَّانِي» من[32] نوعي اسم التفضيل المضاف، وهو الذي يقصد به زيادة[33] مطلقة[34] «وَ» القسم «المُعَرَّفُ بِاللَّامِ» منه[35] «فَلاَ بُدَّ»

(١) أي: الموصوف. (٢) أ- أي: أحسن الناس من بين إخوته والمفضل عليه محذوف. قدمي. ب - وإنما أضيف إلى أخوته لملابسته إياهم. (٣) دليل تطبيق المثال للمثل. (٤) لأنَّ المضاف إليه غير المضاف. (٥) شرع الشارح فيما أهمل المصنف اسم التفضيل. (٦) فإنَّ أعلم ليس بمضاف إلى الجماعة التي أريد تفضيله عليهم. (٧) أي: البغدادي. (٨) أي: ممتاز من سائر الأعلمين. (٩) بأن ولد فيها. أي: الموصوف. (١٠) شروع إلى فرق الآخر بين النوعين. (١١) من الإضافتين. (١٢) أي: النوع الأول. (١٣) مضاف. (١٤) يجوز فيه الاستعمالان أحدهما الإفراد. (١٥) فاعل يجوز. (١٦) أشار إلى عرضية الألف واللام. (١٧) اسم التفضيل. (١٨) اسم التفضيل. (١٩) وأمثلة الإفراد. (٢٠) وأمثلة التأنيث. (٢١) والضمير يكون مفرداً مذكراً وإن كان. (٢٢) خبر الكل. (٢٣) أي: جواب الإفراد والتذكير وعدم التطبيق. (٢٤) اسم التفضيل. (٢٥) بيان وجه الشبه. (٢٦) عطف على الإفراد أي: يجوز المطابقة. (٢٧) والظرف المستقر خبر المبتدأ والجملة صفة من أوصلته. (٢٨) المستعمل بالإضافة. (٢٩) أي: كون المستعمل بالإضافة. (٣٠) بإضافته إلى المعرفة. (٣١) استئناف أو عطف. شروع إلى بيان حكم النوع الثاني. (٣٢) والظرف حال. (٣٣) فاعل يقصد. (٣٤) صفة زيادة. (٣٥) أي: من النوع الثاني.

يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ، وَيَجُوزُ فِي الأَوَّلِ الإِفْرَادُ وَالمُطَابَقَةُ لِمَنْ[1] هُوَ[2] لَهُ، وَأَمَّا الثَّانِي وَالمُعَرَّفُ[3] بِاللَّامِ فَلاَ بُدَّ

(١) أي: تفضيل عام لكل ما عدا المفضل غير مقيد ببعض ما عداه.
(٢) قوله لمن هو له سواء كان مخصوصاً أو مبتدأ أو ذا حال فلهذا التعميم عبر هكذا ولم يقل لموصوفه نحو: الزيدان أفضلا الناس والزيدون أفضلوهم وهند فضل النساء والهندان فضليا والهندات. (٣) اسم التفضيل صفة له أي: لمن. آه.

يعقوب عليه السلام، وقوله: زيادة مطلقة؛ أي: تفضيل عام لكل ماعدا المفضل غير مقيد ببعض ما عداه. (قوله: أي: ثاني معنييه زيادة مقصودة الخ) إشارة إلى ما أسلفناه في المعنى الأول من أن الغرض من مثله دفع الاعتراض السابق، وقوله: غير مقيدة بأن تكون الخ؛ أي: كما في المعنى الأول فمعنى الإطلاق العموم لا رفع القيد، وقد أشرنا إليه فتنبّه. (قال المصنف: ويضاف للتوضيح) استيناف جواب عن مقدر تقديره ظاهر؛ يعني: ويكون الإضافة في هذا القسم لمجرد التوضيح ورفع الإبهام لا لبيان المفضّل عليه، قال الرضي: في بحث الإضافة ثاني معنيي أفعل حالَ الإضافة أن يكون مفضلاً على جميع أفراد نوعه مطلقاً ثم تضيفه إلى شيء للتخصيص سواء كان ذلك الشيء مشتملاً على أمثال المفضل؛ نحو: زيد أفضل أخوته أو لم يكن؛ نحو: زيد أفضل بغداد؛ أي: أفضل أفراد نوع الإنسان وله اختصاص ببغداد فالإضافة فيه لأجل التخصيص كما في مصارع مصر لا لتفضيله على أجزاء المضاف إليه. (قوله: ليس داخلاً فيهم الخ) لكن بشرط الإضافة إلى ما هو داخل فيه لئلا يلتبس بالمعنى الأول؛ نحو: يوسف أحسن أخوته؛ أي: أحسن من كل أحد من الناس من بين إخوته؛ يعني: أنه اختص من بينهم بهذه الفضيلة، وقوله: فإن يوسف لا يدخل في جملة الخ؛ أي: بدليل إنك لو سئلت عن عدد إخوة يوسف لم يجز لك عدّه فيهم (رضي). (قوله: أي: أعلم مما سواه) أي: أعلم من كل

فيهما[1] «مِنَ[2] المُطَابَقَةِ» أي: مطابقة اسم التفضيل لموصوفة، إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً للزوم[3] مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع، وهو امتزاجه بـ (من) التفضيلية[4] لفظاً أو معنى، لعدم[5] ذكر المفضل عليه

(١) أشار إلى حذف العائد. أي: في النوع الثاني وللعرف منه. (٢) والظرف خبر لا. (٣) علة فلا بد. (٤) نحو: زيد أفضل من عمرو. (٥) تعليل لعدم المانع.

مِنَ المُطَابَقَةِ

ما عداه من أهل زمانه، فالاستغراق عرفي فافهم (عصام). (قال المصنف: ويجوز في الأول الإفراد والمطابقة الخ) حاصله: أنه إذا قصد التفضيل على المضاف إليه خاصة جاز فيه استعمالان؛ أحدهما: المطابقة لموصوفه، وثانيهما: عدم المطابقة، بل إفراده مع التذكير فحسب، وقد ورد الاستعمالان في القرآن فمن استعماله غير مطابق قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾، ومن استعماله مطابقاً قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾، وقد اجتمع الاستعمالان في قوله عليه السلام: «ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني منازل يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً»، حيث أفرد أحب وأقرب، وجمع أحسن فتفطن. (قوله: وإن كان موصوفه مؤنثاً) كما في قوله:

وَمَيَّةُ[1] أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيداً
وَسَالِفَةً وَأَحْسَنُهُمْ قَذَالاَ

(شذور). (قوله: وهذا لأنه يشابه الخ) أي: جواز الإفراد ثابت؛ لأن اسم التفضيل بهذا المعنى يشابه أفعل من الخ وفي متعلقة بيشابه، وقوله: لمن هو له سواء كان موصوفاً أو مبتدأ أو ذا حال، فلهذا التعميم عبر هكذا ولم يقل لموصوفه. (قوله: لمشابهته ما فيه الخ) أي: وهذا الجواز أغنى جواز المطابقة لمن هو له لأجل مشابهة اسم التفضيل بهذا المعنى ما أي اسم تفضيل فيه لام التعريف في كونه معرفة، وفيه أن هذا الوجه يخصّ بالمضاف إلى المعرفة، ولا يجري في المضاف إلى النكرة فالتعليل التام أن يقال: لعدم المانع من المطابقة والتصرّف وهو لفظة من إلا أن يقال: إنه حمل على المضاف إلى المعرفة لكونه أصلاً وللاشتراك في مطلق الإضافة. (قوله: وأما الثاني والمعرف باللام فلا بد من المطابقة) وكذا إذا لم يقصد بصيغة أفعل تفضيل أصلاً، فاعلم أولاً أنه ربما يجيء بعد اسم التفضيل ما هو في صورة المفضل عليه بمن، وليس بذا لعدم صحة قصد معنى التفضيل، وعدم صحة قصد المشاركة مع المفضل عليه في أصل الفعل تحقيقاً أو تقديراً؛ نحو: زيد أكبر من الشعر، فأفعل التفضيل فيه مخرج عن معناه التفضيلي إلى التباعد فكأنه قال: زيد متباعد عن الشعر، وإنه يجوز استعمال أفعل عارياً عن الأوجه الثلاثة بجعله بمعنى اسم الفاعل أو الصفة المشبهة قياساً عند المبرد، وسماعاً عند غيره وهو الأصح، فمن استعماله لغير التفضيل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾، و﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾؛ أي: وهو هين عليه، وعالم بكم؛ لأن جميع الأشياء بالنسبة إلى قدرته وعلمه تعالى كالشيء الواحد فلا يكون بعضها أهون وأعلم، ومنه قول الشاعر:

وإن مُدَّتِ الأيدي إلى الزَّادِ لَم أَكُنْ
بِأَعْجَلِهِمْ إذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ

أي: ولم أكن بعجلهم والأجشع الأحرص على الأكل، قيل: ومنه قوله: بَيتاً دعائمُه أعَزُّ وأطوَلُ؛ أي: عزيزة طويلة فتذكر ما مر، فإذا عرفت هذا فاعلم أن اسم التفضيل المضاف يجب مطابقته لما هو له إذا قصد به تفضيل مطلق على المضاف إليه وغيره، أو لم يقصد به تفضيل أصلاً بأن يأول باسم الفاعل أو الصفة المشبهة؛ نحو: الناقص[2]، والأشجّ أعدلا بني مروان؛ أي: عادلاهم؛ إذ لا عادل فيهم سواهما، حتى يكونان أعدلهم، وإنما وجبت المطابقة في هاتين الصورتين؛ لأن اسم التفضيل مشابه بالمعرف باللام في التعريف؛ ولأنه خال عن لفظ من ومعناها في هاتين الحالتين، ولا يلزم فيهما كونه بعض ما يضاف إليه كما يلزم عند قصد التفضيل الخاص، بل قد يكون بعضه كمحمد عليه السلام أفضل قريش؛ أي: أفضل الناس من بين قريش، وقد لا يكون؛ نحو: يوسف أحسن أخوته؛ أي: أحسن الناس من بينهم أو حَسَنُهم (من خضري). (قوله: مع عدم قيام المانع) من وجوب المطابقة ولزومها لا من أصل المطابقة بقرينة قوله: معنى؛ إذ الامتزاج معنى ليس بمانع عن المطابقة، بل عن لزومها. (قوله: بمن التفضيلية لفظاً) كما في المستعمل بمن، وقوله: أو معنى؛ أي: كما في المضاف بالمعنى الأول. (قوله: لعدم ذكر المفضل عليه) علة لعدم قيام المانع؛ يعني: إنما انتفى المانع لعدم ذكر المفضل عليه؛ أي: أصلاً كما في النوع الثاني أو صراحة كما في المعرف باللام. (قال المصنف: والذي بمن مفرد الخ) أي: واسم التفضيل المستعمل بمن مفرد مذكر لفظاً

الرأس.

(١) المراد بالناقص: يزيد بن عبد الملك بن مروان، وبالأشج: عمر بن عبد العزيز رحمه الله.

بعدهما[1]. «وَ» اسم التفضيل «الذِي» استعمل «بِـ(مِنْ[2])» مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ[3] لاَ غَيْرُ» أي: لا غير المفرد المذكر، لكراهتهم[4] لحوق أداة التثنية والجمع والتأنيث المختصة[5] بالآخر[6] بما هو في حكم الوسط[7]، باعتبار امتزاجه بـ(من) التفضيلية لكونها الفارقة بينه[8] وبين باب (أحمر) فكأنَّها من تمام الكلمة. «وَلاَ[9] يَعْمَلُ» اسم التفضيل «فِي» اسم[10] «مُظْهِرٍ[11]» الرفع[12] بالفاعلية بقرينة[13] الاستثناء. وإنَّما خص[14] المظهر لأنَّه[15] يعمل في المضمر[16] بلا شرط[17]، لأنَّ العمل في المضمر ضعيف

(١) أي: بعد النوع الثاني والمعرف باللام منه. (٢) والظرف المستقر صلة الموصول. (٣) صفة مفرد. (٤) أي: النحاة. (٥) صفة الأداء. (٦) أي: اسم التفضيل. (٧) ولذا كان أصله اللام والإضافة. (٨) اسم التفضيل. (٩) شروع إلى بيان شرط عمله. في الأعرف والأشهر. حواشي. (١٠) قدر الموصوف. (١١) اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً. (١٢) مفعول لا يعمل. (١٣) والظرف حال. الإضافة بيانية. (١٤) مصنف. (١٥) اسم التفضيل. (١٦) الأولى في المستتر. (١٧) علة يعمل.

أبداً، وإن كان موصوفه غير ذلك؛ يعني: أنه يلزم في الأحوال صيغة المفرد المذكر، وكذا المضاف للنكرة لما قالوا: إنه كالمجرد في التنكير فأعطى حكمه من امتناع مطابقته للموصوف، إلا أن المطابقة تجب في المضاف إليه، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِۦ﴾، فتقديره: أول فريق كافر، والفريق جمعٌ معنىً فيطابق الواو من تكونوا (خضري). (قوله: والتأنيث المختصة بالآخر بما هو الخ) ومن ثمة لحنوا أبا نواس في قوله:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا
حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

لأن حقه أصغر وأكبر لتجرده عن الإضافة (خضري)، وأجيب: بأنه لم يقصد به حقيقة[1] المفاضلة فهو كقول أهل العروض: فاصلة صغرى وكبرى، أو أراد صغراها وكبراها فنوى الإضافة (سجاعي) وقد سبق البيت في بحث العدل. (قوله: وبين باب أحمر) أراد به أفعل الصفة؛ أي: وكذا باب أفكل (رضي)، وقوله: من تمام الكلمة؛ أي: من متممها ومن ثمَّ لم يجز الفصل بينهما إلاَّ بما قدمناه فتذكر. (قال المصنف: ولا يعمل في مظهر إلاَّ الخ) في الشذور اتفقت العرب على جواز عمله في فاعل ملفوظ به في مسألة الكحل، وضابطها أن يكون أفعل صفةً لاسم جنس مسبوق بنفي والفاعل مفضلاً على نفسه باعتبارين؛ وذلك كقوله عليه السلام: «ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة»، ولم يقع هذا التركيب في التنزيل، ومرفوع أحبّ في الحديث نائب فاعل؛ لأنه مبني من فعل مجهول الخ. (قوله: إنما خصّ المظهر) أي: إنما خص المصنف الفاعل المظهر بالذكر؛ لأنه يعمل في المضمر المستتر بلا شرط، فالمراد بالمظهر الفاعل الملفوظ اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً كما سبق في قوله: رافعة لظاهر. (قوله: لأن العمل في المضمر ضعيف) وفي الإقليد: وجه العمل في المضمر أن أفعل التفضيل يشبه بالفعل من حيث المعنى، وإن لم يكن شبيهاً به من حيث الظاهر فيعمل في

(١) يعني: أن المجرد عن التفضيل إذ عري عن ال أوالإضافة ومن فالأكثر فيه عدم المطابقة حملاً على أغلب أحواله، وقد يطابق لخلوّه عن من لفظاً ومعنى، وعلى هذا يخرّج بيت أبي نواس المذكور.

وَالَّذِي[1] بِمِنْ مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ لَا غَيْرُ، وَلَا يَعْمَلُ[2] فِي مُظْهَرٍ[3]

(١) فضليانهن.
(٢) أي: اسم التفضيل المستعمل بمن مفرد مذكر لفظاً وإن كان موصوفه غير ذلك.
(٣) أي: اسم التفضيل.

(قوله: تمام الكلمة) أي: متمها؛ ولذا لا يفصل بينهما إلا لعموم أفعل، وذلك أيضاً قليل، وقد يفصل بينهما بلو وفعلها؛ نحو: هي أحسن لو انصفت من الشمس. (قوله: الرفع بالفاعلية) يعني: أن الحكم بنفي عمله في المظهر مطلقاً لا يصح؛ لأنه يعمل في الظرف والحال التمييز والمفعول به بواسطة حرف الجر؛ نحو: زيداً ضرب لعمرو فلا بد من التقييد ليصلح قرينة على التقييد بالفاعل والمفعول به بلا واسطة فقيدنا بالفاعل فاندفع ما قيل: إنه يصلح حمله على الإطلاق والاستثناء من مطلق العمل يكون متحققاً في ضمن الرفع بالفاعلية والمعنى لا يعمل في المظهر مطلقاً إلا في صورة الاستثناء، فإنه يعمل فيها بالرفع. (قوله: وإنما خص المظهر الخ) في المغني في باب الظرف: ومن المشكل قوله:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ

لأن قوله: نحن إن قدر فاعلاً لزم إعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت وعمل أفعل في الظاهر في غير مسألة الكحل وهو ضعيف وإن قدر مبتدأ لزم الفصل به وهو أجنبي من أفعل ومن وخرج أبو علي وتبعه ابن خروف على أن الوصف خبر لنحن محذوفة، وقدر نحن المذكورة تأكيداً للضمير في أفعل انتهى، وعلم من كلامه أن المراد من المظهر ههنا ما يعم الضمير البارز وإن المراد بالضمير المستتر على نص عليه في الرضي، وإن معنى قوله: لا يظهر أثره في اللفظ إنه لفظ لا أثر.

لا يظهر أثره[1] في اللفظ[2]، فلا[3] يحتاج إلى قوة العامل. وإنَّما خص[4] بالفاعل لأنه[5] لا ينصب المفعول به، سواء كان مظهراً أو مضمراً، بل[6] إن وجد بعده[7] ما[8] يوهم ذلك فـ (أفعل) دال على الفعل الناصب له[9]. كقوله تعالى: ﴿هُوَ[10] أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ أي: أعلم من كل واحد يعلم من يضل. وأمَّا الظرف والحال والتمييز، فيعمل[11] فيها[12] أيضاً[13] بلا شرط، لأنَّ[14] الظرف والحال يكفيهما رائحة[15] من الفعل، نحو: (زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْكَ اليَوْمَ رَاكِباً)، والتمييز[16] ينصبه ما[17] يخلو عن معنى الفعل[18] أيضاً[19]، نحو: (رطْلٌ[20] زَيْتاً). وإنَّما لم يعمل[21] الرفع بالفاعلية، لأنَّ[22] هذا العمل[23] بالأصالة[24] إنَّما[25] هو عمل الفعل وهو لم يعمل[26] عمل الفعل[27]، لأنَّه[28] ليس له[29] فعل[30] بمعناه[31] في الزيادة ليعمل عمله، ولأنَّه[32] لما كان فيما هو الأصل فيه، وهو[33] استعماله بـ (من) لا[34] يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعدَ[35] مشابهته[36] عن اسم الفاعل فلا[37] يعمل لمشابهته[38] أيضاً[39]، «إلَّا[40] إذَا كَانَ» اسم التفضيل «صِفَةً»

---

(١) اسم التفضيل العامل. (٢) لأنَّه لفظ لا أثر لكون الضمير مبنياً. (٣) أي: إذا كان عمله ضعيفاً فلا .آه. (٤) مصنف. (٥) اسم التفضيل. (٦) ترق لعدم العمل. (٧) اسم التفضيل. (٨) نائب فاعل وجد. (٩) أي: المفعول الموجود بعده. (١٠) الله. (١١) اسم التفضيل. (١٢) أي: في هذه المذكورات. (١٣) أي: كما يعمل في المضمر. (١٤) علة العمل بلا شرط. (١٥) الدالة على الحدث. (١٦) نحو: أحسن منك وجهاً. (١٧) فاعل ينصب. (١٨) وهو اسم التام. (١٩) أي: كما ينصب ما فيه معنى الفعل. (٢٠) مثال التمييز الحالي عن معنى الفعل. (٢١) اسم التفضيل. (٢٢) بدليل عدم العمل. (٢٣) أي: الرفع. (٢٤) حال من العمل. (٢٥) خبر إنَّ. كسرت إن لوقوعه خبراً عن اسم عين وهو هذا. (٢٦) اسم التفضيل. (٢٧) أصلاً. (٢٨) شأن. (٢٩) اسم التفضيل. (٣٠) كاسم الفاعل والمفعول. (٣١) فلذا لم يعمل الرفع فلا مصادرة. (٣٢) اسم التفضيل. (٣٣) جملة معترضة. (٣٤) خبر كان. (٣٥) جواب لما. (٣٦) اسم التفضيل. (٣٧) إذا كانت بعيدة. (٣٨) أي: مشابهة اسم التفضيل لاسم الفاعل. (٣٩) كما لم يعمل لمشابهته للفعل. (٤٠) أي: لا يعمل في مظهر في جميع الأوقات.

إلَّا إذَا كَانَ[1] صِفَةً

(١) أي: اسم التفضيل صفة لغوية لا نحوية.

(قوله: وإنما لم يعمل الرفع بالفاعلية) لا بمشابهة الفعل كاسم الفاعل، ولا بمشابهته لاسم الفاعل كالصفة المشبهة فقوله: لأن هذا العمل الخ دليل على الجزء الأول من المدعي، وقوله: ولأنه لما كان الخ دليل على الجزء الثاني، فلذا أعاد اللام وعطف أحد الدليلين على الآخر. ثم إنه يكفي الاستدلال الأول بقوله: لأنه ليس له فعل بمعناه. (قوله: لأن الخ) بدفع النقض بأن هذا الاستدلال يقتضي أن لا يعمل في المظهر مطلقاً، وحاصل الدفع عمل الرفع بالأصالة للفعل بخلاف النصب فإنه يعم الفعل والحرف فيعمل النصب ما هو مشابهه في الجملة وإن لم يكن. (قوله: وهو لم يعمل الخ) أي :اسم التفضيل لم يعمل عمل الفعل أصلاً؛ لأنه ليس له فعل بمعناه فلذا لم يعمل الرفع فلا مصادرة.

المضمر لا في المظهر ليكون جهتا الظاهر والمعنى مرعيّتين، وقوله: إنما خص بالفاعل على صيغة المجهول؛ أي: خص المظهر بالفاعل من بين المعمولات؛ لأنه لا يعمل في المفعول به الصريح بالاتفاق فلا تقول: زيد أشرب الناس عسلاً، وإنما تعدّيه إليه بلام التقوية فتقول: أشرب الناس للعسل، وقوله: ما يوهم ذلك؛ أي: لفظ يوهم كونه منصوباً على المفعولية والمجرور في له راجع إلى الموصول. (قوله: كقوله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ مَن﴾ الخ) هذه الآية الكريمة في سورة الأنعام، وكقول عباس بن مرداس:

أَكُرُّ وأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمُ
وأَضْرَبُ مِنَّا بِالسُّيُوفِ القَوانِسا

أي: يضرب القوانس وهي الرؤوس، وأما قوله تعالى: ﴿بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾ فتمييز لا مفعول به، وقد مر. (قوله: لأن الظرف والحال الخ) مثال إعماله في الظرف قوله:

فَإِنَّا وَجَدْنَا الرِّزْقَ أَخْوَجَ سَاعَةً
إلى الصَّوْنِ مِنْ رَيْطٍ يَمَانٍ مُسَهَّمِ

ومثال الحال؛ نحو: زيد أحسن الناس متبسّماً، وهذا بسراً أطيب منه رطباً، ولا يعمل اسم التفضيل في مصدر فلا تقول: زيد أحسن الناس حسناً (شذور)، وقوله: رائحة من الفعل وهي الدلالة على الحدث التي هي كافية في العمل فيهما. (قوله: والتمييز ينصبه ما الخ) بالنصب عطف على قوله: لأن الظرف، ومثال إعماله في التمييز؛ نحو قوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾، وقوله: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا﴾. (قوله:

أي: وصفاً سببياً هو في[1] اللفظ (لِشَيءٍ[2]) معتمداً عليه، بأن يقع نعتاً[3] له أو خبراً عنه أو حالاً «وَهُوَ[4] فِي المَعْنَى[5]» صفة[6] «لِمُسَبَّبٍ» مشترك[7] بين ذلك الشيء[8] وبين غيره «مُفَضَّلٍ[9]» ذلك المُسَبَب «بِاعْتِبَارِ[10] الأَوَّلِ» أي اعتبار تقيده بذلك الشيء[11] الذي اعتبر أولاً «عَلَى[12] نَفْسِهِ» أي: نفس ذلك المسبب «بِاعْتِبَارِ[13] غَيْرِهِ» أي: باعتبار تقييده بغيره، أي: غير ذلك الأول[14]، فيكون باعتبار[15] الأول[16] مفضلاً وباعتبار الثاني[17] مفضلاً عليه. «مَنْفِيّاً» خبر[18] بعد خبر لكان أو حال عن اسمه أو صفة لمصدر[19] محذوف أي: تفضيلاً منفياً. «مِثْلُ:

(١) بيان للوصف السببي. (٢) كائنة. كرجل مثلاً في المثال. ظرف مستقر صفة لقوله: صفة. (٣) بيان لطريق الاعتماد. (٤) لما فرغ من التعلق اللفظي شرع إلى تعلق المعنوي. (٥) فالأحسن في الحقيقة بدل المعنى. (٦) أشار إلى حذف الخبر وإلى أنّ قوله لمسبب. (٧) صفة تفسيرية لمسبب. (٨) أي: عين الرجل. (٩) صفة لقوله مسبب. (١٠) والظرف حال من المستكن في مفضل. (١١) وهو الرجل. (١٢) متعلق بمفضل. (١٣) ظرف مستقر حال من الضمير في نفسه فلا يلزم تعلق الجارين بشبه الفعل. (١٤) وهو التقييد بالشيء. (١٥) أي: لفظ كان. (١٦) وهو الرجل. (١٧) وهو زيد. (١٨) أي: هو خبر. (١٩) فيكون مفعولاً مطلقاً مجاز.

لِشَيْءٍ وَهُوَ فِي المَعْنَى صِفَةٌ لِمُسَبَّبٍ[1] مُفَضَّلٍ[2] بِاعْتِبَارِ الأَوَّلِ عَلَى نَفْسِهِ بِاعْتِبَارِ غَيْرِهِ مَنْفِيّاً مِثْلُ:

(١) أي: لمتعلق ذلك الشيء مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره.
(٢) صفة مسبب.

(قوله: أي: وصفاً سببياً) بيان لحاصل قوله: صفة، وهو في المعنى سبب، وإشارة إلى أن المجموع شرط واحد فشروط العمل ثلاثة كما صرحوا به، ولم يقل صفة سببية؛ إذ الاصطلاح الوصف السببي وغير السببي كما في المفتاح، والتلخيص لا الصفة السببية وغير السببية. (قوله: مشترك) ولذا لم يقل لسببه بالإضافة الموهمة للاختصاص نقل عنه المشهور في اصطلاحهم أن يطلق على المتعلق اسم السبب دون المسبب ولا مناقشة فيه ولعله سماه مسبباً؛ لأن الكحل في هذا المثال سبب عين الرجل وعين زيد؛ لأن عينهما سبب الكحل وهو مسبب لهما. (قوله: باعتبار) أي: بالنظر يقال: اعتبرت الشيء إذا نظرت إليه ورغبت في حاله، وهو حال من الضمير المرفوع في الفضل؛ أي: متلبساً به، وكذا الثاني حال من نفسه وليسا متعلقين بمفضل حتى يلزم تعديه شبه الفعل بحرفي جر متفقين لفظاً ومعنى وهو خلاف ما اتفقوا عليه كذا في الرضي.

وإنما لم يعمل الرفع بالفاعلية) أي: لا بمشابهة الفعل كما في اسم الفاعل ولا بمشابهته لاسم الفاعل كما في الصفة المشبهة، فقوله: لأن هذا العمل الخ دليل الجزء الأول من المدعي كما أن قوله: ولأنه لما كان الخ دليل الجزء الثاني؛ فلذا أعاد اللام فسقط ما قاله العصام، وقوله: ليعمل عمله؛ أي: حتى يعمل عمل ذلك الفعل. (قوله: وهو استعماله بمن) جملة معترضة، وقوله: لا يثنى خبر كان كما أن قوله: بَعُدَ بصيغة الماضي جواب لما. (قوله: فلا يعمل لمشابهته) أي: لا يعمل اسم التفضيل لأجل مشابهته باسم الفاعل كما عملت الصفة المشبهة لأجلها، وقوله أيضاً أي كما لا يعمل عمل الفعل أصلاً. (قال المصنف: إلا إذا كان صفة) لغوية وهو المعنى القائم بالغير لا صفة نحوية فيشمل الخبر والحال، ووقع قوله: صفة في بعض النسخ من الشرح؛ فلذا أورد عليه العصام بأنه لا معنى لتقدير الصفة، ثم تفسيره بالوصف، وأجاب عنه بعضهم بأن له وجهاً وهو أن الاصطلاح بينهم على الوصف السببي وغير السببي لا على الصفة السببية. (قوله: أي: وصفاً سببياً الخ) فسر بهذا بقرينة قوله: وهو في المعنى لمسبب والوصف السببي على ما يفهم من كلام الشارح عبارة عن كونه في اللفظ صفة لشيء وفي الحقيقة هو صفة لمتعلق ذلك الشيء، ويسمى أيضاً الوصف بحال متعلق الموصوف (نعمه). (قوله: صفة لشيء معتمداً عليه) أي: صفة لاسم جنس وهو رجل في المثال ليعتمد عليه ويقوى على رفع الظاهر، ولم يكتف بالنفي كما في اسم الفاعل لضعفه عنه (خضري). (قوله: بأن يقع نعتاً له) كمثال المتن أو خبراً عنه؛ نحو: ما رجل أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد أو حالاً؛ نحو: ما جاءني رجل أحسنُ في عينه الكحل منه في عين زيد فافهم. (قوله: صفة لمسبّب) اسم مفعول؛ أي: ما جعل سبباً لكون أفعل لشيء في اللفظ وهو الكحل، فإنه لولاه لما صح جعل أحسن صفة لرجلاً، وكتب على قوله لمسبّب ما نصه: أي لمتعلق ذلك الشيء فإن الكحل مسبب لقوله: رجلاً؛ يعني: أنه متعلقه وملابسه؛ لأنه حصل في عينه بسببه كما أن

(مَا[1] رَأَيْتُ رَجُلاً[2] أَحْسَنَ فِي[3] عَيْنِهِ الكُحْلُ[4] مِنْهُ[5] فِي[6] عَيْنِ زَيْدٍ) فـ (رَجُلاً) هو الشيء الذي له اسم التفضيل[7] في اللفظ[8]. و(الكُحْلُ[9]) مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد، مفضل باعتبار عين الرجل، مفضل عليه باعتبار عين زيد. وإنَّما اشترط[10] أن يكون[11] في[12] اللفظ ثابتاً لشيء[13] وفي المعنى[14] لمسببه[15]، ليحصل[16] له[17] صاحب[18] يعتمد عليه، ويحصل له مظهر تعلّق[19] بذلك[20] الصاحب حتى يتيسر عمله فيه، كالصفة المشبهة، لانحطاط[21] رتبتهما[22] عن رتبة اسم الفاعل، فإنَّه يعمل في مظهر بعده[23] سواء كان من متعلقات[24] الموصوف أو لم يكن[25]، مثل: (زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْراً) وإنَّما اشترط[26] أن يكون ذلك المسبب مشتركاً مفضلاً من وجهٍ مفضلاً[27] عليه من وجه[28]، بعد اتحادهما بالذات، ليخرج[29] عنه[30] مثل قولك: ما رأيت رجلاً أحسن كحل عينه[31] من كحل عين زيد، فإنَّهما[32] مختلفان بالذات، بخلاف (الكحل) الملحوظ مطلقاً[33] المفيد تارة بهذا[34] وتارة بذلك

(١) نافية. (٢) صفة لرجلاً. (٣) متعلق بأحسن. (٤) فاعل أحسن. (٥) متعلق بأحسن. (٦) حال من ضمير منه. (٧) وهو أحسن. (٨) لكونه صفة لرجلاً بحسب الفرق. (٩) هو. (١٠) شروع إلى وجه الاشتراط. (١١) اسم التفضيل. (١٢) متعلق بثابت الآتي. (١٣) وهو الرجل. (١٤) ثابتاً. (١٥) وهو الكحل في المثال. (١٦) علة إنَّما اشترط. (١٧) أي: لاسم التفضيل. (١٨) أي: موصوف وهو عين الرجل. (١٩) صفة مظهر. (٢٠) متعلق بمقدر أي: وإنَّما قصد تحصيل معنى الأمرين. (٢١) تعليل. (٢٢) أي: رتبة اسم التفضيل والصفة المشبهة. (٢٣) صفة مظهر. (٢٤) نحو: زيد ضارب غلامه. (٢٥) من متعلقات الموصوف. (٢٦) في العمل. (٢٧) مفعول اشترط. (٢٨) آخر. (٢٩) علة اشترط. (٣٠) أي: عن تعريف اسم التفضيل. (٣١) دليل لخروج هذا المثال. (٣٢) أي: الكحيلان. (٣٣) صفة الملحوظ. أي: بدون الإضافة إلى أحد. (٣٤) أي: كونه في عين الرجل.

مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ

(قوله: ويحصل) بالنصب عطف على يحصل الأول وهما متعلقان بأن يكون على ترتيب اللف والنشر. (قوله: كالصفة المشبهة) فإنه أيضاً لابد لعمله من موصوف في اللفظ ومتعلق مسبب لذلك الموصوف ليعمل فيه. (قوله: ليخرج الخ) مرتبة على الاشتراط المذكور.

الغلام في قولك: زيد حسن الغلام من متعلقات زيد ومسبباته حيث إنه حصل في ملكه بسببه (نعمه). (قال المصنف: باعتبار الأول) أي: بالنظر إلى أول ماله اسم التفضيل وهو صاحب أفعل؛ أعني: الرجل في المثال المعبر عنه بالشيء، فلو قال باعتبار الشيء لكان أظهر. (قوله: أي: باعتبار تقيّده بغيره) أي: تقيد المسبب؛ أعني: الكحل بغير ذلك الشيء وهو عين زيد في المثال فيكون؛ أي: المسبب الذي هو الفاعل مفضلاً ومفضلاً عليه باعتبار المحلين اللذين هما عين زيد والعين الأخرى. (قال المصنف: مثل ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل الخ) من الرؤية البصرية أو القلبية؛ أي: ما أبصرت رجلاً من الرجال أحسن الخ فالنكرة في سياق النفي عامة، والكحل فاعل أحسن والأصل في هذا المرفوع الظاهر أن يقع بين ضميرين، أولهما للموصوف، وثانيهما مجرور بمن للمرفوع نفسه، ومن الأمثلة قول الشاعر:

مَا رَأَيْتُ امْرَأً أَحَبَّ إِلَيْهِ الـ
ـبَذْلُ مِنْهُ إِلَيْكَ يَا ابْنَ سِنَانِ

فالبذل نائب فاعل أحب، وابن سنان اسم الممدوح؛ يعني: ما رأيت أحداً يحبّ العطاء والكرم كما تحبه أنت يا ابن سنان. (قوله: ليحصل له صاحب) أي: ليحصل بالأول؛ أعني: كونه في اللفظ لشيء، وقوله: ويحصل له الخ؛ أي: ويحصل بالثاني؛ أعني: كونه في المعنى لمسببه مظهر الخ ففيه لف ونشر مرتب (سيلكوتي)، وقوله: حتى يتيّسر عمله الخ غاية لحصول المظهر؛ أي: حتى يصير عمل اسم التفضيل في ذلك المظهر المتعلّق سهلاً يسيراً كما في الصفة المشبهة فإنها أيضاً لا بد لعملها من موصوف في اللفظ ومتعلق مسبب لذلك الموصوف ليعمل فيه بالسهولة. (قوله: لانحطاط رتبتهما) علة للاشتراط المقيد بقوله: ليحصل الخ، والانحطاط النقصان والتنزّل، يقال: انحطّ السعر؛ أي: نقص (مصباح). (قوله: سواء كان من متعلقات الخ) بالكسر؛ أي: سواء كان ذلك المظهر من ملابسات موصوفة؛ نحو: زيد قائم أبوه أو لم يكن منها، بل كان أجنبياً؛ نحو: زيد ضارب عمراً، وقوله: ليخرج عنه علة مترتبة على الاشتراط، والمعنى فيخرج حينئذٍ عنه الخ، وقوله: ولئلا يبقى عطف على ليخرج وعلة باعثة للاشتراط المذكور. (قوله: فإنهما مختلفان بالذات) فإن المفضل والمفضل عليه في هذا المثال مختلفان ذاتاً فإن الكحل الثاني لم يعبر عنه بالضمير كما في المثال المشهور حتى يقال: إن هذا الضمير مع مرجعه متحدان بل عبّر عنه بالاسم الظاهر، والأصل في الأسماء الظاهرة التغاير فالكحل في هذا المثال مرفوع بفعل محذوف يفسره أفعل التفضيل، والتقدير ما رأيت رجلاً أحسن يحسن كحل عينه الخ. (قوله: بخلاف الكحل الملحوظ مطلقاً) أي: بخلاف الكحل

فإنَّه[1] واحد بالذات[2] مختلف بالاعتبار، ولئلا يبقى[3] على ما[4] هو الأصل في اسم التفضيل، وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل[5] إخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي، كما سيتضح فائدته[6]. وإنَّما اشترط أن يكون اسم التفضيل منفياً إذ[7] عند كونه منفياً يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله. وإنَّما قلنا: إنَّه عند كونه منفياً يكون بمعنى[8] الفعل «لأنَّهُ» أي: (أَحْسَنُ) في هذا المثال «بِمَعْنَى حَسَنٌ» وكذا كل[9] (أَفْعَلُ) في المواد الأخر بمعنى (فَعل) وهذه العبارة تحتمل معنيين: أحدهما: أن يكون (أَحْسن) مثلاً بعد النفي بمعنى[10] (حَسَنٌ) لأنَّه[11] إذا استولى النفي

(١) أي: فإنَّ الكحل الملحوظ المقيد الاعتبارين. (٢) لكونه مطلقاً. (٣) اسم التفضيل. (٤) أي: الاستعمال. (٥) متعلق بقوله: لئلا يبقى. (٦) أي: فائدة الإخراج. (٧) تعليل لاشتراط كون المنفي. (٨) متعلق بمفهوم الاستثناء المذكور أي: يعمل اسم المتفضل في هذه الصور. (٩) أي: كلفظ حسن من مادة الحسن إذا سلط عليه يكون بمعنى حسن. (١٠) والظرف خبر يكون. (١١) متعلق لمقدر وإنَّما يكون.

لأنَّهُ[1] بِمَعْنَى حَسُنَ

(قوله: ولئلا الخ) علة باعثة عليه. (قوله: ليسهل) متعلق بقوله:

(١) أي: أحسن في هذا المثال.

في المثال المشهور فإنه قد لوحظ مطلقاً؛ أي: مجرداً عن التعدد فإذن هو شيء واحد حيث إنه جرّد عن التعدد إلا أن ذلك الشيء الملحوظ مجرداً عن هذه الصفة قيد تارة بكونه في عين زيد، وتارة بكونه في عين الرجل، وتعدد القيود لا يوجب تعدد المقيد، ألا ترى أن الإنسان شيء واحد وهو الحيوان الناطق يقيّد تارة بكونه في ضمن زيد وتارة بكونه في ضمن عمرو إلى غير ذلك، وهو شيء واحد لا يتعدد بتعدد القيود فلا يقال: إن الإنسان الذي في زيد غير الإنسان الذي في عمرو، بل يقال: إن هذا القيد؛ أعني: تشخص زيد غير ذلك القيد؛ أعني: تشخص عمرو، فكذا الكحل في المثال المذكور في المتن. (قوله: ولئلا يبقى على ما هو الأصل) أي: فيضعف المعنى التفضيلي بخروجه عما هو الأصل فيه، وهو التغاير بحسب الذات، توضيحه أن الأصل في اسم التفضيل الذي لا يعمل أن يكون المفضل فيه مغايراً للمفضل عليه مغايرة ذاتية؛ نحو: زيد أحسن من عمرو فلو كان بينهما في مثالنا هذا مغايرة ذاتية لامتنع العمل هنا كما امتنع هناك (نعمه). (قوله: ليسهل إخراجه) علة لعدم البقاء على ما هو الأصل؛ يعني: فائدة الشرط المذكور أن لا يبقى على الأصل، فيضعف معناه التفضيلي فيسهل حينئذٍ إخراجه عنه بالكلية بسبب النفي بحيث لم يبق له قوة أن يعود حكمه؛ أي: فيصير بمعنى الفعل فيعمل الرفع. (قوله: كما سيتضح فائدته) أي: كما سيظهر فائدة الإخراج عن المعنى التفضيلي بالنفي حيث قال بعد صحيفة: ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي، فإذا زال بالنفي زال بالكلية، ولم يبق له قوة أن يعود حكمه انتهى، وهو[1] عدم جواز عمله في المظهر. (قوله: إذ عند كونه منفياً يكون بمعنى الفعل الخ) حاصله: أنه إذا كان بعد نفي يتوجه إلى قيده، وهو الزيادة فيزيلها، ويبقى مع النفي بمعنى الفعل المثبت فيعمل عمله فيصير المعنى انتفت زيادة حسن الكحل في عين أي رجل على حسنه في عين زيد (خضري). (قوله: وإنما قلنا: إنه الخ) إشارة إلى أن قوله: لأنه في المتن متعلق بمقدر فافهم، وقال الهندي: إنه متعلق بمفهوم الاستثناء المذكور؛ أي: يعمل اسم التفضيل في هذه الصورة؛ لأنه الخ، وهكذا في شرح العصام. (قوله: لأنه بمعنى حسن) يعني: أنه يستلزم هذا التركيب (هندي)، وقال الخجدواني: لأن قوله: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل الخ مع قوله: ما رأيت رجلاً حَسُنَ في عينه الكحل الخ متلازمان طرداً وعَكساً؛ أي: كلما صدق التركيب الأول صدق التركيب الثاني وبالعكس وهو ظاهر. (قوله: وكذا كل أفعل في المواد) وكذا كل أفعل منفي في الأمثلة الأخر التي تشابه هذا المثال في كون أفعل التفضيل فيها بمعنى الفعل، وأراد بقوله: وهذه العبارة قوله: لأنه بمعنى حسن. (قوله: توجه النفي على قيده) بناء على ما ذكره الشيخ عبد القاهر من أنه إذا كان في الكلام قيد ودخل عليه نفي توجه إلى ذلك القيد؛ لأنه محط الفائدة، وقد يتوجه إلى القيد والمقيد جميعاً كما في: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾، وقوله: مقيساً إلى حسن الخ؛ أي: بالنسبة إلى حسن كحل الخ، ففي هذا رمز إلى أن من التفضيلية أيضاً مجردة عن معنى التفضيل.

(١) أي: حكمه.

على اسم التفضيل توجه النفي إلى قيده الذي هو الزيادة فيفيد أنَّه[1] ليس حسن كحل عين رجل زائداً[2] على حسن كحل عين (زيد) فيبقى أصل حسن كحل عين رجل مقيساً[3] إلى حسن كحل عين زيد، إمَّا بأن[4] يساويه[5]، أو بأن يكون[6] دونه[7]، والمساواة يأباها مقام المدح[8]، فيرجع المعنى[9] إلى أنَّه حسن[10] في عين كل أحد الكحل[11] دون حسنه في عين زيد، فيكون[12] (أحسن) مع[13] النفي بمعنى (حسن). وثانيهما[14]: أن يجعل (أحسن) قبل تسلط النفي عليه مجرداً من الزيادة عرفاً[15]، لأنَّ[16] نفي الزيادة لا يلائم المدح، فيبقى أصل الحسن[17]، وتوجه النفي إلى حسن رجل مقيساً[18] إلى حسن زيد، إمَّا بالمساواة[19] أو يكون بدونه[20]. والقياس[21] بكونه[22] دونه[23] لا يناسب المقام[24]، فيرجع المعنى[25] إلى (مَا رَأَيْتُ[26] رَجُلاً حَسُنَ

(١) شأن. (٢) خبر ليس. (٣) حال من فاعل. (٤) متعلق بمقيس. (٥) أي: كحل عين زيد لم يكن في أحدهما زيادة على الآخر. (٦) حسن كحل عين الرجل. (٧) عن حسن عين زيد. (٨) أي: يمدح كحل عين زيد. (٩) أي: معنى التركيب. (١٠) كحل عين رجل. (١١) فاعل حسن. (١٢) إذا كان المعنى كذلك. (١٣) حال. (١٤) أي: المعنيين. (١٥) وإن لم يجز لغة. (١٦) علة الجواز في العرف. (١٧) قبل توجه النفي لما مرَّ من التجرد قبل النفي. (١٨) حال من حسن رجل. (١٩) متعلق بـ مقيس. (٢٠) أي: دون حسن زيد. (٢١) أي: قياس حسن رجل إلى حسن زيد. (٢٢) أي: بكون حسن رجل. (٢٣) أي: دون حسن زيد. (٢٤) أي: مقام المدح. (٢٥) أي: معنى التركيب. (٢٦) متعلق بالزيادة.

لئلا. (قوله: توجد النفي إلى قيده الخ) لما ذكره الشيخ عبد القاهر من أن كل كلام فيه قيد زائد على النفي والإثبات يكون ذلك القيد محط الفائدة. (قوله: فيبقى أصل حسن) إلى قوله: فيكون أحسن الخ زائد لا احتياج إليه في إثبات كون أحسن بمعنى حسن ذكره؛ لأن هذا المثال لكونه في مقام المدح يأبى أن يكون لنفي الزيادة، بل لابد فيه من نفي المساواة. (قوله: أن يجعل أحسن الخ) لم يقل بأن يكون أحسن بمعنى أصل الفعل؛ لأن اسم التفضيل المستعمل بمن التفضيلية لا يكون بمعنى أصل الفعل فهو ههنا يستعمل بمعنى الزيادة لكنه جرد عنها عرفاً؛ أي: جرى العرف في نحو: المثال المذكور على التجريد عن الزيادة المدلول عليها لغة في مقام المدح، وكذا تجريد من التفضيلية عن التفضيل بمجرد النسبة والقياس كما أشار إليه بقوله: وتوجه النفي إلى رجل مقيساً إلى حسن زيد.

(قوله: فيبقى أصل حسن إلى قوله: فيكون أحسن) زائد وتبرع من الشارح بلا احتياج إليه في إثبات أصل المدعي ساقه لمناسبته لخصوص المقام، فلا يرد ما في العصام من أن تقريب الدليل غير تام كما لا يخفى. (قوله: في عين كل أحد) أي: كل رجل ممن كان في عينه الكحل، وهذا التعميم جاء من وقوع النكرة في حيز النفي كما مر. (قوله: فيكون أحسن مع النفي بمعنى حسن) هذه نتيجة الدليل السابق؛ أي: فالتقدير ما رأيت رجلاً حسن كحل عينه مثل حسن كحل عين زيد، بل هو أقل منه. (قوله: مجرداً عن الزيادة) أي: المدلول عليها لغة، وقوله: عرفاً؛ أي: بحسب العرف والعادة؛ لأن العرف في مثله جار على التجريد المذكور؛ أي: وكذا على تجريد لفظة من عن معنى التفضيلية، واستعماله لمجرد القياس والنسبة كما أسلفناه فتنبه فيندفع ما أورده العصام. (قوله: إلى حسن رجل) أي: إلى حسن كحل عين رجل بتقدير مضافين مثل قوله تعالى: ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾ أي: من أثر حافر فرس الرسول. (قوله: إما بالمساواة) متعلق بمقيساً؛ أي: فينتفي المساواة بتوجه النفي، وهو المناسب للمقام، وقوله: أو بكونه دونه؛ أي: يكون حسن رجل دون حسن زيد فينتفي كونه دونه بتوجه النفي فيلزم إما بالمساواة أو الزيادة، وكلاهما لا يناسب المقام كما أشار إليه بقوله: والقياس الخ؛ أي: قياس حسن رجل إلى حسن زيد بكونه دونه لا يناسب مقام المدح فإنه يرجع المعنى إلى ما رأيت رجلاً حسن في عينه الكحل دون حسنة في عين زيد فافهم. (قوله: فيرجع المعنى إلى ما رأيت الخ) أي: إذا جعل أحسن قبل النفي مجرداً عن الزيادة التفضيلية عرفاً، ثم توجه النفي على الوجه المذكور آل معنى المثال المشهور بعد اللتيا واللتي والسعي الموفور إلى ما رأيت رجلاً حَسُنَ في عينه الكحل حُسْنَه؛ أي:

فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ حُسْنُهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ) فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الأولى، لما اقتضاه المقام. ولا يبعد أن يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة أيضاً، لأنَّ في[1] الزائد على شيء ما يساويه[2] مع[3] زيادة[4]، فيصح أن يقصد[5] به عرفاً[6] نفي المساواة مطلقاً[7]، ولو في ضمن الزائد[8]، فانتفى الزائد أيضاً[9]. فيحصل من جميع ذلك أنَّ حسن كحل كل عين رجل دون حسن كحل عين زيد، وذلك[10] كمال المدح. فإن قلت: لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر[11]، ينبغي أن يكون عمله[12] في مثل: (مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَفْضَلُ أَبُوهُ مِنْ زَيْدٍ) جائزاً[13]، كما جاز[14] في المثال[15] المذكور. قلنا: فرق بين[16] المثالين[17]، فإنَّ المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور[18] متحدان[19] بالذات[20]، والأصل في اسم التفضيل

(١) والظرف خبر مقدر لأنَّ. (٢) اسم مؤخر لأنَّ. (٣) حال من ضمير يساوي. (٤) تفريع على قوله: لأنَّ في الزائد. (٥) أي: بنفي المساواة. (٦) أي: في العرف. (٧) في ما نحن فيه. (٨) الثمانية للعشرة. (٩) أي: كما انتفى المساواة. (١٠) أي: القصد. (١١) متعلق بالجواز. (١٢) أي: عمل اسم التفضيل. (١٣) خبر يكون. (١٤) أي: عمل اسم التفضيل. (١٥) إثبات الجزئيات. (١٦) أي: فرق عظيم. (١٧) في المتن والشرح. (١٨) في المتن. (١٩) خبر إنَّ. (٢٠) متغايران بالاعتبار.

كحسنه في عين زيد، قال الحلبي: لما كان المراد في الموجب إثبات المماثلة بين حسن كحل عين الرجل وبين حسن كحل عين زيد كان المراد في النفي نفي تلك المماثلة، ولا كلام في أن حسن كحل عين رجل ليس زائداً على حسن كحل عين زيد، فإن تشبيه الشيء بالشيء يقتضي أن لا يكون المشبه زائداً على المشبه به فثبت المطلوب، وهو تفضيل حسن كحل عين زيد على حسن كحل عين رجل انتهى. (قوله: ولا يبعد أن يقصد الخ) وهذا في الحقيقة معنى ثالث قسيم للأولين، وحاصله: أنا لا نعتبر اسم التفضيل قبل تسلّط النفي مجرداً عن الزيادة كما في المعنى الثاني، بل نعتبره مقترناً بها فإذا اقترن بها لا نقول: إن النفي المسلّط عليه يتوجه إلى قيده الذي هو الزيادة كما في المعنى الأول، بل نقصد نفي المساواة، ويحصل في ضمن هذا القصد نفي الزيادة؛ لأن للمساواة فردين؛ أحدهما: المساواة في الحقيقة والماهية بدون تفاضل، وثانيهما: المساواة مع قيد زيادة على ما وقع فيه التساوي (نعمه). (قوله: لأن في الزائد على شيء ما يساويه مع زيادة)؛ وذلك لأن الشيء مالم يساو لشيء لا يزيد عليه فكان للمساواة نوعان؛ مساواة مجردة عن الزيادة، ومساواة مع الزيادة، فيصح أن يقصد عرفاً بنفي الزيادة نفي المساواة مطلقاً؛ أي: سواء كانت في ضمن الزائد أو لم تكن في ضمنه، وقوله: من جميع ذلك؛ أي: جميع ما ذكر من التأويلات الثلاث التي خلت عنها عبارة الشراح، بل ألقاها إلى الساحل تلاطم بحر فكره الصائب الصحاح[1]. (قوله: فإن قلت: لو كان الخ) حاصله: نقض إجمالي يعني: أن الدليل جار فيه وحكم المدعي متخلف؛ لأن لفظ أفضل وقع صفة لرجل حال كونه منفياً مع أنه لا يجوز عمله في المظهر. (قوله: زوال الزيادة التفضيلية بالنفي)؛ أي: بسبب النفي لا بالعرف كما في الوجه

(قوله: بالنفي) أي: بسبب النفي فهذا الاعتراض مختص بالمعنى الأول؛ لأن العرف على التجريد عن الزيادة إنما جرى فيما يكون التغاير بين المفضل والمفضل عليه فيما يكونان متغايرين بالذات فلا يجوز أن يكون الباء بمعنى مع كما وهم، فإن قوله في الجواب فإذا زال بالنفي ينادي على فساده.

(١) بالفتح لغة في الصحيح (مصباح).

أن يكون المفضل والمفضل عليه فيه[1] مختلفين بالذات[2]. ففي صورة الاتحاد[3] ضعف المعنى التفضيلي[4]، فإذا زال[5] بالنفي زال بالكلية ولم يبق له[6] قوة أن يعود حكمه بعد الزوال، بخلاف (مَا[7] رَأَيْتُ رَجُلاً أَفْضَلُ أَبُوهُ مِنْ زَيْدٍ) فإنَّ[8] المفضل والمفضل عليه[9] فيه[10] مختلفان[11] بالذات، فلا ضعف في معناه التفضيلي، فله قوة أن يعود حكمه[12] بعد الزوال، وهو عدم جواز عمله في المظهر «مَعَ[13] أَنَّهُمْ[14] لَوْ رَفَعُوا[15]» (أَحْسَنَ) بالخبرية[16] والكحل بالابتداء «لَفَصَلُوا[17] بَيْنَ (أَحْسَنَ) وَمَعْمُولِهِ» أي[18]: ما عمل فيه[19] أحسن من حيث إنَّه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية. وذلك المعمول[20] قوله: (مِنْهُ[21] فِي عَيْنِ زَيْدٍ). «بِأَجْنَبِيٍّ، وَهُوَ (الْكُحْلُ)» إذ[22] كل ما[23] ليس معمولاً له[24] من هذه الحيثية فهو أجنبي له[25] من هذه الحيثية[26] لا يجوز تخلله بينه وبين

(١) أي: في اسم التفضيل. (٢) كما كانا مختلفين بالاعتبار. (٣) في المثال الجائز. (٤) لوجود خلاف الأصل. (٥) معنى التفضيل الضعيف. (٦) أي: لاسم التفضيل. (٧) أي: مادة النقض. (٨) علة الخلاف. (٩) وهو زيد. (١٠) أي: في هذا المثال. (١١) خبر إنَّ. (١٢) أي: حكم اسم التفضيل. (١٣) ظرف الفعل المفهوم من الاستغناء أي: يعمل اسم .آه. (١٤) أي: العرب. (١٥) أي: حين لم يعملوا اسم التفضيل لو رفعوا .آه. (١٦) لا بالنعتية. (١٧) جواب لو. أي: العرب. (١٨) تفسير للمعمول. (١٩) والظرف صفة اسم تفضيل. (٢٠) من حيث كونه اسم تفضيل لا من حيث كونه خبراً. (٢١) أي: لفظ منه. (٢٢) دليل الأجنبي. (٢٣) أي: الكحل في المثال. (٢٤) أي: لاسم التفضيل. (٢٥) أي: لمعمول ذلك العامل. (٢٦) أي: الكحل مبتدأ واسم التفضيل خبر له.

مَعَ أَنَّهُمْ لَوْ رَفَعُوا لَفَصَلُوا بَيْنَ أَحْسَنَ وَمَعْمُولِهِ بِأَجْنَبِيٍّ وَهُوَ الْكُحْلُ،

(قوله: من حيث إنه الخ) لا من حيث إن فيه معنى الزيادة، فإنه يعمل بهذه الحيثية في المفضل عليه. (قوله: من هذه الحيثية) أي: من حيث إنه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية سواء كان معمولاً له باعتبار الزيادة أو باعتبار معنى الفعل.

الثاني، ويدل على هذا قوله الآتي، فإذا زال بالنفي الخ، وقبل البدء بمعنى مع وتقدير الكلام: لو كان زوال الزيادة والنفي يقتضيان الجواز ينبغي الخ فتدبر، وقوله: يقتضي خبر كان كما أن قوله: ينبغي جواب لو أي ينبغي جواز عمله فيه؛ لأن أفعل فيه بمعنى فعل كما في مثال المتن. (قوله: قلنا: فرق الخ) أي: فرق عظيم بينهما، وحاصله منع جريان الدليل في تلك المادة، وقوله: مختلفين بالذات؛ أي: كما في مادة النقض فإن أبوه وزيد مختلفان بالذات بخلاف مثال المتن الذي أشار إليه بقوله: ففي صورة الاتحاد، وقوله: ضعف الخ؛ أي: لعدم بقائه على ما هو الأصل فيه. (قوله: ولم يبق له) أي: لاسم التفضيل بسبب زواله بالكلية مجال عود حكمه؛ أعني: عدم جواز عمله في المظهر كما سيظهر. (قوله: فله قوة أن يعود حكمه) أي: لاسم التفضيل في مادة النقض لبقائه على ما هو الأصل فيه قوة عود حكمه بعد زوال المعنى التفضيلي بالنفي؛ أي: فالقياس مع الفارق. (قال المصنف: مع أنهم لو رفعوا أحسن الخ) يشير إلى أن المفعول محذوف، وهذا إشارة إلى دليل[1] آخر بحسب المعنى، وكلمة مع متعلق بما يتعلق به اللام في سابق الكلام؛ أي: ولأن العرب لو رفعوا أحسن بالخبرية حين لم يعملوه والكحل بكونه مبتدأ للزم الفضل المذكور، وهو شنيع محذور فالعمل أهون، وفي الرضي: وهذا تعليل سيبويه وهو أن أفعل إنما عمل ههنا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل للاضطرار إلى العمل؛ لأنه لو لم يعمل لزمه رفعه بالابتداء والجملة صفة لرجلاً، ولا يجوز ذلك للزوم الفصل بالأجنبي والمراد به مالا يكون من معمولات ذلك العامل لا الذي لا تعلق له بذلك العامل أصلاً. (قوله: وهو الكحل؛ إذ كل ما ليس معمولاً له من هذه الحيثية) أي: من حيث إن أحسن اسم تفضيل فيه معنى الفعلية. (قوله: فهو أجنبي له من هذه الحيثية) وإن كان له تعلق به من وجه آخر، وهذا إشارة إلى دفع دخل مقدر، وبيان ذلك أنه لما كان من الجائز أن يتوهم متوهم أن الكحل ليس بأجنبي؛ لأنه معمول له أيضاً، وقد ذهب إليه بعض[2] النحاة أشار إلى دفعه بجوابين؛ أحدهما: تسليمي وهو ما أفاده بقيد الحيثية، وحاصله: أنه وإن سلمنا أنه معمول له لكنه ليس معمولاً له من تلك الحيثية، وثانيهما: منعيّ أشار إليه بقوله: ولا يخرجه الخ، وحاصله: أنا لا نسلم خروجه إلى حيثية أخرى يعمل بحسبها؛ لأن العامل معنى الابتداء لا غيره، والجواب الأول يتمشى عند الكل، والثاني عند الجمهور فقط، فلذا قدمه وإن كان قانون المناظرة يقتضي تقديم المنع على التسليم كما لا يخفى على أهل الآداب.

(١) أي: على عمل أحسن في المثال المشهور.
(٢) أعني: الكسائي والفراء.

معمولاته من هذه[1] الحيثية، ولا يخرجه[2] عن هذه الأجنبية[3] ما[4] عرض له[5] من[6] معنى الابتداء العامل[7] في المبتدأ والخبر، إذ[8] العامل بالحقيقة حينئذ[9] معنى الابتداء[10]، لا اسم التفضيل[11]، بخلاف[12] ما إذا عمل في (الكحل) بالفاعلية فإنَّه لم يبق أجنبياً حينئذ[13]، فإنَّه[14] من معمولاته[15] من حيث إنَّه[16] اسم التفضيل[17] ولو قدم[18] قوله[19]: (مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ) على[20] (الكُحْلِ) لم يلزم الفصل بين (أَحْسَنُ) ومعموله[21] من حيث إنَّه اسم تفضيل ولكن في معناه[22] تعقيد ركيك، وكذا[23] لو قيل بهذه العبارة[24]: (مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنُ مِنَ الكُحْلِ فِي عَيْنِهِ هُوَ. أَيْ الكُحْلُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ) لا[25] يخلو[26] عن ركاكة وتعقيد أيضاً[27]، مع أنَّهما[28] ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة في أداء مثل هذا المقصود[29] والكلام فيها[30]. ولما قرر[31] مسألة الكحل وبين شرائطها وما[32] عبر عنها على وجه[33] يطابق[34] المقصود بلا زيادة ولا نقصان، أراد[35] أن ينبه على أن التعبير عنها[36] غير منحصر فيما ذكر، بل يمكن أن يعبر عنها[37] بعبارة أخصر[38]

(١) أي: من حيث كونه اسم التفضيل. (٢) من باب الأفعال. أي: الكحل. (٣) كالأول. (٤) فاعل لا يخرجه. (٥) أي: الكحل. (٦) بيان لما. (٧) صيغة الابتداء. (٨) دليل لا يخرجه. (٩) أي: حين إذا كان عامله حتى الابتداء. (١٠) فقط. (١١) فيكون الكحل أجنبياً من حيث كونه معمولاً لمعنى الابتداء. (١٢) يرتبط بالمتن. (١٣) أي: حين كان فاعلاً لأحسن. (١٤) دليل عدم البقاء. (١٥) أي: من معمولات أحسن. (١٦) أي: أحسن. (١٧) لا إنَّه خبر. (١٨) فإنَّه يقال رأيت رجلاً أحسن في عينيه منه الكحل في عيني زيد. (١٩) أي: العرب. (٢٠) متعلق بقدم. (٢١) وهو منه. (٢٢) أي: معنا هذا التركيب. (٢٣) أي: كما وردت الشبهة ودفعت بلزوم لمكانته لزمت الشبهة أيضاً. محرم. (٢٤) بأن صير الكحل بالضمير. (٢٥) جواب لو. (٢٦) أي: هذا القول. (٢٧) القول الأول. (٢٨) أي: العبارتين. (٢٩) حال. (٣٠) أي: فالعبارة المشهورة. (٣١) مصنف. توطئة كقوله: ولك أن تقول. (٣٢) أي: العبارة. (٣٣) أي: على طريق من التعبير. (٣٤) صفة وجه. (٣٥) مصنف. (٣٦) أي: عن المسألة. (٣٧) من المسألة. (٣٨) جواب لما.

(قوله: فهو أجنبي له من هذه الحيثية) وإنما اعتبر الحيثية ليثبت الفصل بالأجنبي بالاتفاق، ولو عند الكسائي والفراء، فلا يرد ما قاله الرضي: من أنه لا يلزم الفصل بالأجنبي عندهما؛ لأن الكحل ليس بأجنبي له عندهما بناء على ما ذهبا إليه من أن المبتدأ معمول للخبر ولو لم يعتدّ بمذهبهما لا بأس بترك الحيثية إلا أن الحمل على صورة الاتفاق أولى. (قوله: ما عرض له) أي: معنى الابتداء الذي عرض للكحل حين إذ رفع بالابتداء، وقوله: إذ العامل في الحقيقة؛ أي: العامل في الكحل حقيقة كما هو مذهب الجمهور حين إذ رفعوه بالابتداء هو معنى الابتداء. (قوله: فإنه لم يبق أجنبياً حينئذٍ) أي: لم يبق الكحل أجنبياً له حين إذ عمل فيه بالفاعلية. (قوله: فلو قدر قوله منه الخ) إشارة إلى جواب شبهة نقلت عن المصنف وإرادة على قوله: مع أنهم الخ كما بسطه العصام. (قوله: لم يلزم الفصل الخ) يعني: لو قدم منه على الكحل، وقيل: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه منه في عين زيد الكحل، لم يلزم الفصل المحذور مع عدم عمل اسم التفضيل في المظهر فظهر أنه لا اضطرار في عمله. (قوله: ولكن في معناه تعقيد ركيك) التعقيد كون الكلام غير ظاهر الدلالة على المرام لخلل في النظم بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو غير ذلك مما يوجب صعوبة الفهم والركاكة الضعف والسخافة والكلام المشتمل على التعقيد غير فصيح كما ذكر في علم المعاني. (قوله: بهذه العبارة) الباء بدل وما رأيت رجلاً الخ مقول القول، وقوله أيضاً؛ أي: كما كان ركاكة وتعقيد في التركيب الذي قدم فيه لفظ منه على الكحل، وقوله: والكلام فيها مبتدأ وخبر؛ أي: والبحث كائن في العبارة المشهورة لا غير. (قوله: وما عبّر به

(قوله: ولو قدم) بأن يقال: رأيته رجلاً أحسن في عينه منه الكحل في عين زيد. (قوله: تعقيد ركيك)؛ لأن فيه ذكر اسم التفضيل والمفضل عليه قبل ذكر المفضل وهو يوجب التعقيد في اللفظ والركاكة في المعنى. (قوله: مع أنهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الخ) يعني: أن المدعي أن العبارة المشهورة فيها إعمال اسم التفضيل في المظهر إذ لو لم يعمل في المظهر يلزم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله بالأجنبي لا في كل عبارة تؤدي معناه فتدبر، فإنه مع وضوحه قد خفي على البعض فقال ما قال. (قوله: مسألة الكحل) أي: مسألة عمل اسم التفضيل الرفع في المظهر فالإضافة لأدنى ملابسة. (قوله: وبين شرائطها) الثلاث وهو أن يكون الوصف سبباً والتغاير بين المفضل والمفضل عليه اعتبارياً وكونه منفياً. (قوله: وما عبر به عنها) في استعمالاتهم وهو قوله: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد. (قوله: وينتقل) عطف على أن ينبه، وقوله: تطبيق الخ عطف على ما أنشده، والإشارة إلى التطبيق حاصل لجعل ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل مثل لا أرى الخ. (قوله: وهو أخصر منه بمقدار الخ) أشار بزيادة لفظ المقدار إلى أن الاختصاص هنا ليس بطريق الحذف، بل بطريق التسامح لظهور المقصود، فلا يرد أن حذف المجرور وإبقاء الجار وحذف كلمة في مع إبقاء مدخوله على الجر لا نظير له في كلام العرب. (قوله: مع ظهور المعنى الخ)؛ لأن المفضل لابد أن يكون من جنس المفضل عليه. (قوله: لأن أصله الخ) حيث قال: وهو على حذف المضاف؛ أي: من كحل عين زيد؛ لأنه لتفضيل

منه[1]، وعلى ترتيب غير[2] ترتيبه، وينتقل[3] بهذا التقريب[4] إلى ما[5] أنشده[6] سيبويه واستشهد[7] به في[8] إثبات هذه المسألة، ويطبق بعض هذه الصور عليه[9]، فقال[10]: «وَ[11]لَكَ أَنْ تَقُولَ: مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ» بإقامة (مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ) مقام (مِنْهُ[12] فِي عَيْنِ زَيْدٍ) وهو[13] أخصر منه[14] بمقدار ضمير (منه[15])، وكلمة (في). ولو رفع[16] لفظ (العين) من البين، واكتفى بـ(من زيد) كان[17] أخصر[18] مع ظهور المعنى المقصود[19]. وعلى[20] كلا التقديرين فالمعنى[21] على ما[22] كان عليه قبل أصله[23] (من كحل عين زيد) والمعنى[24] على حذف المضاف[25] فإنَّه لو كان كذلك لا يكون[26] من قبيل تفضيل الشيء على نفسه[27]، إذ يتعدد الكحل[28] حينئذ. «فَإِنْ قَدَّمْتَ[29]» على اسم التفضيل «ذِكْرَ العَيْنِ» التي[30] كان الكحل فيها مفضلاً عليه «قُلْتَ: مَا رَأَيْتُ كَعَيْنِ[31] زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيهَا[32] الكُحْلُ[33]» كان أصله[34]: ما رأيت عيناً أحسنَ فيها الكحلُ منه في عين زيد فلما ذكر[35] (عين زيد) مقدماً[36] عليه[37] استغنى عن ذكره ثانياً. وتقديره[38]: ما رأيت عيناً[39] مماثلة[40] لعين زيد[41] في أصل[42] التكحل أحسنَ فيها الكحل من عين زيد، أو تقول معناه[43]: ما رأيت عيناً كعين زيد في كونها أحسن فيها الكحل[44] منه[45] في[46] غيرها، ويلزم من هذا[47] على أبلغ وجه أن للكحل في[48] عين زيد

(١) أي: مما ذكر. (٢) بأن يقدم بعض أجزائه على بعض. (٣) عطف على أن ينبه أي: وأراد أيضاً أن ينتقل .آه. (٤) وهو قوله: ذلك .آه. (٥) أي: إلى شعر. (٦) صفة ما. (٧) أي: بهذا الشعر أو بهذا الإنشاء. (٨) بعد التأويل مبتدأ. (٩) أي: ما أنشده سيبويه. (١٠) مصنف. (١١) خبر مقدم. (١٢) أي: لفظ منه. (١٣) أي: هذا التركيب. (١٤) أي: من التركيب الأول المساوي للمقصود. (١٥) أي: لفظ منه. (١٦) أي: أسقط. أي: أريد الاختصار من الأول. (١٧) أي: هذا التركيب. (١٨) من تركيب من غير زيد. (١٩) لأنَّ المفضل لابد أن يكون من جنس المفضل عليه. س. (٢٠) أشار وجه بقاء المعنى. (٢١) أي: الظاهر المقصود. (٢٢) أي: الظهور. (٢٣) أي: أصل هذا التركيب. (٢٤) أي المعنى الأصلي على هذا التقرير. (٢٥) وهو لفظ الكحل وهو شايع في كلام العرب. (٢٦) اسم التفضيل. (٢٧) والحال أنَّ كل اسم التفضيل في المظهر مشروط بذلك عندهم. (٢٨) فلا يعمل. (٢٩) ماض. (٣٠) صفة العين. (٣١) والظرف مفعول ثان لرأيت إن كان بمعنى علمت. (٣٢) أي: في العين. (٣٣) فاعل أحسن وهو مع فاعله مفعول أول لرأيت. (٣٤) وأصل هذا التركيب. (٣٥) أي: في هذا المثال. (٣٦) حال. (٣٧) أي: على أحسن. (٣٨) أي: تقدير قول المصنف. (٣٩) مفعول الأول لرأيت. (٤٠) صفة العين. (٤١) لا في الفضل في حسنة حتى يرد التناقض. (٤٢) أشار إلى وجه الشبه. (٤٣) أي: معنى قول المصنف. (٤٤) فاعل أحسن وهو المفضل. (٤٥) مفضل عليه. (٤٦) حال من الكحل. (٤٧) أي: من هذا التقدير على سبيل الإفراد. (٤٨) الكائن.

وَلَكَ[1] أَنْ تَقُولَ:[2] أَحْسَنُ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ فَإِنْ قَدَّمْتَ ذِكْرَ العَيْنِ[3] قُلْتَ: مَا رَأَيْتُ كَعَيْنِ[4] زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيهَا الكُحْلُ

(١) ونظيره قوله عليه السلام: (ولا أحد أحب إليه المدح من الله) الحديث. نقله الهندي من المشارق. (٢) أي: ما رأيت رجلاً أحسن. (٣) أي: وإن قدمت على اسم التفضيل ذكره العين التي كان الكحل فيها مفضلاً عليه. (٤) الكاف بمعنى المثل وأحسن صيغة الكاف.

الكحل على الكحل لا الكحل على العين، ومن التفضيلية تدخل على المفضول. (قوله: لا يكون من قبيل الخ) والحال أن عمل اسم التفضيل في المظهر مشروط بذلك عندهم. (قوله: استغنى عن ذكره الخ) لدلالة قولك كعين زيد عليه؛ لأن معناه كل عين دونها في حسن الكحل فيها، وهذا هو المستفاد من ذكر عين زيد بعده كذا في الرضي. (قوله: وتقديره ما رأيت الخ) رد على الرضي حيث قال: لا يجوز أن يكون أحسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد؛ لأنه يكون المعنى ما رأيت مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة عليها في حسن الكحل فيها، وكيف يكون مثل الشيء في الوصف زائداً عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة. (قوله:

عنها) أي: وذكر المثال الذي عبّر به في استعمالهم عن مسألة الكحل، وهو قول ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد. (قوله: بعبارة أخصر منه) أي: من مثال المتن، وتلك العبارة ما أشير إليها بقوله: ولك الخ وبقوله: فإن قدمت الخ، وقوله: وعلى ترتيب عطف على بعبارة؛ أي: ويمكن أن يعبر عن مسألة الكحل على ترتيب غير ما ذكر كما في صورة تقديم العين. (قوله: وينتقل) بالنصب عطف على أن ينبه، وما أنشده سيبويه عبارة عن شعر سحيم الآتي يقال: أنشد الشعر إذا قرأه فهو النشيد. (قوله: ويطبق بعض الخ) مضارع منصوب من التطبيق عطف على ينتقل، وفي بعض النسخ: بصيغة المصدر؛ أي: وينتقل بهذا التقرير إلى تطبيق بعض الصور الثلاث؛ أعني: الأخيرة على ما أنشده حيث قال: مثل ولا أرى الخ. (قوله: فقال: ولك أن تقول: ما رأيت رجلاً الخ) ونظيره قوله عليه السلام: «ولا أحد أحبّ إليه المدح من الله» الحديث نقله الهندي من المشارق. (قوله: ولو رفع لفظ العين من البين) إنما زاد لفظ البين ليعلم أن قوله: رفع بمعنى أزيل وأسقط لا على معناه الاصطلاحي المتبادر مع أن فيه رعاية السجع، وقوله: مع ظهور المعنى المراد بناء على ما اشتهر أن المفضل لابد، وأن يكون من جنس المفضل عليه. (قوله: لا أنَّ أصله من كحل عين زيد) أي: وليس المراد أن أصل من عين زيد من كحل عين زيد بتقدير المضاف كما زعمه

حسناً[1] ليس في عين غيره وإنما جازت هذه الصورة[2] وإن لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت (أفعل) بالابتداء، لأنَّها فرع الأولى[3] ولأنَّ[4] (من) التفضيلية مع مجرورها مقدرة[5] فيها أيضاً[6] كما ذكرنا. «مِثْلُ[7]: وَلاَ أَرَى» (مثل) منصوب على أنه صفة مصدر محذوف، أي[8]: قلت: ما رأيت كعين زيد ا هـ قولاً يماثل[9] قول الشاعر. وإنَّما ترك[10] صدر[11] البيت، ليكون[12] مبتدأ بما[13] هو مبدأ[14] المماثلة، وترك[15] موصوف (أحسن) في المثال وإن كانت المماثلة الكاملة في ذكره، إذ[16] هو في مقابلة قوله[17]: (وادياً[18]) وهو[19] مذكور لأنَّه[20] كان في[21] مقام بيان الاختصار في المثال المذكور أولاً[22]. وتمام البيت مع ما[23] يليه[24]:

مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السِّبَاعِ وَ[25]لاَ أَرَى[26] كَوَادِي السِّبَاعِ حِيْنَ يُظْلِمُ وَادِيَا

(١) اسم مؤخر لأنَّ. (٢) يعني ما رأيت كعين. (٣) في المتن. (٤) جواب آخر بعد تسليم انعدام الفصل. (٥) خبر إنَّ. (٦) كما كانت ملفوظة في العبارة المشهورة. (٧) أي: لفظ مثل. (٨) تقديره. (٩) صفة قولا وهذا هو المراد من سرد العبارة. (١٠) مصنف. (١١) كما سيأتي. (١٢) علة ترك. أي: تركه لقصد أن يكون المصنف. (١٣) أي: اللفظ الذي. (١٤) مبتدأ. نسخة. (١٥) مصنف. (١٦) علة لوجود المماثلة. (١٧) أي: قول الشاعر. (١٨) بدل من قوله. (١٩) حال. (٢٠) علة ترك. مصنف. (٢١) متعلق بترك مفعول فيه مكاني. (٢٢) مفعول فيه زماني لترك. (٢٣) أي: اللفظ. (٢٤) في الشعر ثانياً. (٢٥) حال من فاعل مررت. (٢٦) مضارع متكلم.

مِثْلُ: وَلَا أَرَى

الشيخ الرضي، فإنه لو كان كذلك لا يكون من الخ؛ أي: والحال إن عمل اسم التفضيل في المظهر مشروط بذلك عندهم، وقوله: حينئذٍ؛ أي: حين إذا كان المعنى على حذف المضاف. (قال المصنف: فإن قدمت ذكر العين) الذي هو المفضل عليه؛ أي: داخلاً عليه أداة التشبيه، قلت بطريق الوجوب: ما رأيت كعين زيد الخ؛ يعني: هذا الاختصار وجب في الاستعمال هكذا، ولم يأت غيره بخلاف التركيب السابق؛ فلذا قال: ولك فبين التركيبين الأخصرين فرق كما حققه عصام الدين. (قال المصنف: قلت: ما رأيت كعين زيداً حسن فيها الكحل) أي: منه في غيرها ففيه أيضاً الفصل تقديراً كما ستعرفه، ثم إن الكاف بمعنى المثل وأحسن صفة الكاف، وفيها؛ أي: في عين زيد كذا في الهامش، وقال زيني زاده: إن ضمير فيها راجع إلى موصوف مقدر لأحسن؛ أي: عيناً أحسن فيها الكحل، فقوله: كان أصله ما رأيت الخ؛ أي: بتقدير موصوف لأحسن، وبتقدير من مع مجرورها. (قوله: استغنى عن ذكره ثانياً) أي: وقع الاستغناء عن ذكر قوله من عين زيد ثانياً لدلالة كعين زيد عليه، ومع قطع النظر عن الاستغناء تقول في تقديره: ما رأيت عيناً مماثلة لعين زيد في أصل التكحل الخ؛ أي: لا في حسنه فيها فليراجع، وقوله: على أبلغ وجه؛ أي: لكونه كدعوى الشيء بينة. (قوله: وإنما جازت هذه الصورة) أي: إنما جاز عمل اسم التفضيل في هذه الصورة الأخيرة المذكورة في المتن مع أنه لم يكن فيها فصل ظاهر بين أحسن ومعموله على تقدير رفع أفعل بالعامل المعنوي كما كان فصلٌ في الصورة الأولى؛ لأنها؛ أي: الأخيرة فرع الصورة الأولى في المتن حيث كانت مغيّرة عنها للاختصار فحمل هذه الصورة عليها للاطراد، وإنما قيد بقوله: ظاهر لما سيذكره إن من مع مجرورها مقدرة في هذه الصورة كما عرفته. (قوله: مقدرة فيها أيضاً) أي: موجودة تقديراً في الصورة الأخيرة كما كانت موجودة لفظاً في الصورة الأولى، وقوله: كما ذكرنا؛ أي: بقولنا كان أصله الخ وبقولنا: وتقديره الخ، وبقولنا: أو نقول الخ، فيلزم الفصل فيها أيضاً بالأجنبي تقديراً. (قوله: مبدأ المماثلة) أي: بين قولك ما رأيت الخ، وبين قول الشاعر، وقوله: إذ هو بمقابلة الخ علة لوجود المماثلة الكاملة في ذكر موصوف أحسن؛ أي: لأن موصوف أحسن واقع بمقابلة قول الشاعر وادياً الذي هو موصوف أقل، وقوله: لأنه كان الخ علة لقوله: إنما ترك؛ يعني: أن مقام الاختصار يناسبه حذف موصوف أحسن، أو يقال: نبه بذكر المثال، والتمثيل بالشعر على جواز حذف الموصوف في المثال وذكره في الشعر (عصام)، وقوله: في المثال المذكور؛ أي: المشهور المذكور في المتن أولاً. (قوله: وتمام البيت مع ما يليه) أي: مع ما يعقبه من البيت الثاني:

مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السِّبَاعِ ولا أَرَى
كَوَادِي السِّبَاعِ حِيْنَ يُظْلِمُ وَادِيَا

قائله سحيم بن وثيل الرياحي، والشعر من الطويل من ضربه الثاني المقبوض كعروضه، والمرور كما يتعدى بالباء يتعدى بعلى كما ههنا، والوادي كل منفرج بين جبال أو آكام، والسباع بكسر السين جمع سبع بفتح فضم كرجل ورجال وسكون الباء لغة فيه بمعنى الحيوان المفترس، وقوله: كوادي السباع لم يقل: كهي تفظيعاً لشأن الوادي، وتهويلاً له بذكره ثانياً؛ ولأن الكاف لا يدخل الضمير، وقوله: حين يظلم على صيغة المعلوم من باب الأفعال مأخوذ من الظلمة وبه؛ أي: في الوادي فالباء للظرفية، والركب اسم جمع للركبان على الأصح، وقيل: جمع راكب كصحب وصاحب كان في الأصل مخصوصاً بركبان الإبل على ما قاله في الشرح، ثم اتسع فيه، وأطلق على كل من ركب دابة، وقوله: أخوف؛ أي: ولا أرى وادياً

أَقَلُّ[1] بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَئِيَّةً وَأَخْوَفُ[2] إِلَّا مَا[3] وَقَى اللهُ[4] سَارِيَا[5]

كان[6] أصله[7] (لاَ أَرَى وَادِياً أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ[8] مِنْهُمْ فِي[9] وَادِي السِّبَاعِ) فقدم (وَادِي السِّبَاعِ)، واستغنى عن ذكره ثانياً. الركب: اسم جماعة الركبان[10]، وهو مخصوص براكبي الإبل[11]. والتئية[12]: من[13] أَيَى[14] أو أيّ[15] كالتحية من[16] (حَيَى أو حيَّ[17]) وهو المكث، والتأني. وساريا[18]: من السرى[19]، وهو السَّير في الليل[20]. فقوله[21] (أرى) إمَّا من[22] رؤية[23] البصر، أو من رؤية القلب. فعلى[24] الأول (وادياً[25]) مفعوله، و(كوادي السباع) حال منه قدم عليه[26]. وعلى الثاني[27]: (وادياً) مفعوله الأول[28]، و(كوادي السباع) مفعوله الثاني. وعلى التقديرين[29] (حين[30] يُظلم) ظرف التشبيه المستفاد[31] من الكاف[32]. والواو[33] في (ولا أرى) إما اعتراضية[34] أو حالية[35]. و(أقل) صفة (وادياً) والجار في (به[36]) متعلق بـ (أقل[37]) والمجرور في به عائد إلى (واديا[38]). و(ركب[39]) فاعل (أقل) وجملة (أتوه) صفة له. و(تأيّة) تمييز عن نسبة (أقل) إلى (ركب) أو منصوب على المصدرية أي: إتيان تئية. و(أخوف[40]) عطف على (أقل) وهو بمعنى المفعول[41] أسند إلى ضمير (وادياً). والمعنى[42]: لا أرى وادياً أقل به[43] ركب منهم[44] بوادي السباع وأخوف منه. و(ما[45]) في (ما وقى) مصدرية. و(ساريا[46]) أي: راكباً سارياً مفعول (وقى). المستثنى[47] مفرّغ، أي: وادياً أقل وأخوف في كل وقت إلَّا في وقت وقاية الله تعالى ساريا. يقول: مررت على واد منسوب إلى السباع[48] لكثرتها فيها والحال

---

(١) صفة وادياً أو حال منه. (٢) عطف على أقل. اسم تفضيل. (٣) مصدرية. (٤) فاعل وقى. (٥) حال من الركب. (٦) شرح تعليقه بأصل المثال. (٧) أي: البيت. (٨) بالنسبة إلى ركب الموجودين في المراد من مفضل. (٩) حال كونهم واقعين. (١٠) يريد أنَّه اسم جمع لا جمع. في عرف العرب. (١١) وإن كان في اللغة عاماً للراكبين على شيء مطلقاً كلفظ الدابة. (١٢) في البيت. (١٣) مشتق. (١٤) يوبي كعدمي بمدى تعدية. (١٥) من. (١٦) بفك الإدغام. (١٧) بالإدغام. (١٨) أي: لفظ ساريا في البيت. (١٩) بضم السين. (٢٠) ومنه قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِيٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾. (٢١) أي: قول الشاعر. (٢٢) مشتق. (٢٣) بمعنى أبصرت متعدياً إلى مفعول واحد. (٢٤) أي: من رؤية المبصرة. (٢٥) يكون. (٢٦) لكون صاحبها نكرة وهذا التقدم واجب كما مر في بحث الحال. (٢٧) أي: من رؤية القلب. (٢٨) لكون أرى من أفعال القلوب. (٢٩) أي: من رؤية البصر والقلب. (٣٠) أي: يكون قوله حين يظلم. (٣١) صفة التشبيه. (٣٢) في قوله كوادي السباع. (٣٣) الواقعة. (٣٤) كما قاله الرضي. (٣٥) من فاعل مررت. (٣٦) والباء بمعنى في. (٣٧) أي: لفظ أقل. (٣٨) والنصب على طريق الحكاية. (٣٩) أي: قوله راكب. (٤٠) في قوله أخوف. (٤١) على خلاف القياس. (٤٢) أي: المعنى الحاصل للبيت بالنسبة إلى موضع الاستشهاد. فإنَّ المفضل عليه أي: ضمير ومنه محذوف. (٤٣) صفة وادياً. (٤٤) أي: من الركبان. (٤٥) أي: لفظ ما. (٤٦) أي: لفظ سارياً في البيت. (٤٧) بقوله: إلَّا ما وقى الله. (٤٨) المراد بالسباع إمَّا حقيقتها أو شرار الناس وقطاع الطرق. إنَّ المراد واد معين ونسب إلى السباع لكثرتها فيه.

على أبلغ وجه) لكونه معلوماً بطريق الكتابة؛ لأن نفي عين مماثلة لعين زيد في الأحسنية لازم لأحسنية كحل عين زيد ووجود اللازم يدل على الملزوم فيكون كدعوى الشيء بالبينة. (قوله: والتثنية) بوزن نفعلة نقلت كسرة الياء إلى الهمزة ثم أدغم الياء في الياء. (قوله: من أبي أو أي) أي: ثلاثية؛ أي: بفك الإدغام أو به. (قوله: من السرى) لا من السراية، فإنه لا يناسب المقام. (قوله: والواو اعتراضية) لعل القول بالاعتراض بناء على أن بعد البيت شيئاً من متعلقاً مررت فإن الاعتراض لا يكون إلا بين كلام أو كلامين متصلين معنى عند الجمهور لنكتة، وهي ههنا تفظيع شأن واد السباع. (قوله: والجار في به الخ) والباء بمعنى في. (قوله: بمعنى المفعول الخ) فإن الوادي مخوف فيه. (قوله: أي: ركباً سارياً) ولكون موصوفه المقدر اسم جمع جاء في وصفه التذكير والإفراد. (قوله: تقول الخ) نقل عنه حاصل معنى الشعر من أن توقف التركب في وادي أخوف فيه ركب منه في وادي السباع فمتعلق أخوف؛ أعني فيه، وكذا المفضل عليه محذوفان بحالهما بدلالة ماقبل الكلام على ذلك. (قوله: فقدم وادي السباع) على اسم التفضيل؛ أي: داخلاً عليه أداة التشبيه كما قدم عين زيد في الصورة الأخيرة كذلك فهذا محل التطبيق والاستشهاد. (قوله: وساريا من السرى) على وزن هدى بمعنى السير ليلاً، ومنه قوله:

نَعَمْ سَرَى طَيْفُ مَنْ أَهْوَى فَأَرَّقَنِي

أي: لا من السراية كما في الهندي؛ لأنه لا يناسب المقام؛ ولأن حقه حينئذٍ التقديم على المستثنى. (قوله: أو من رؤية القلب) بمعنى لعلم فيكون من أفعال القلوب، والأول أظهر. (قوله: وأقل صفة وادياً) أي: وصف سببي له كما مر تحقيقه. (قوله: وركبٌ فاعل أقلّ) أي: والمفضل عليه محذوف، والتقدير: ولا أرى وادياً أقلَّ فيه ركب أتوه تأتيةً منه في وادي السباع، قال الهندي: فما ظنك بالرجالة؛ أي: المشاة وحجلة أتوه صفة ركب أو استيناف مسوق لبيان سبب القلة.

أني لا أرى مثل[1] وادي السباع حين[2] أحاط به الظلام وادياً يكون توقف الركب به[3] أقل من توقفهم[4] بوادي السباع ويكون ذلك الوادي أخوف من وادي[5] السباع في كل وقت إلا وقت وقاية الله سبحانه وتعالى. راكباً سارياً سائراً بالليل[6] فيه. عن الآفات والمخافات[7]. ولو عبرت[8] بالعبارة الأولى[9] لقلت[10]: ولا أرى وادياً أقل به ركب أتوه منه بوادي السباع. ولو عبرت بالعبارة الثانية[11] لقلت[12]: ولا أرى وادياً أقلَّ به ركب أتوه[13] من وادي السباع. ولما قسم[14] المصنف الكلمة[15] إلى أقسامها الثلاثة[16] على[17] وجه[18] علم من دليل الانحصار حد كل واحد[19] منها[20]، ولم يكتف[21] بذلك القدر[22]، بل صدر[23] مباحث الاسم بتعريفه، فلمَّا[24] وصلت النوبة إلى مباحث الفعل سلك[25] تلك الطريقة وصدرها[26] بتعريفه[27]،

(١) أشار إلى كون الكاف بمعنى المثل. (٢) أشار إلى معنى حين يظلم. (٣) أي: بالوادي. يشير إلى أنَّ توقف الركبان أمر إنكاري. (٤) أي: الركبان. (٥) أي: مما عدا هذا الوادي من الأودية الموصوفة بتلك الصفات. (٦) متعلق بوقاية الله تعالى جل جلاله وعظم شأنه. حكيم. (٧) أي: مواضع الخوف. (٨) أي: البيت. أنت. (٩) التي هي الأصل. (١٠) أنت في تفسيره. (١١) التي وقع فيها التصرف بتقديم وادي السباع كما هي عبارة المتن. (١٢) أنت. (١٣) أي: الوادي. (١٤) من الثلاثي لا من المزيد لعدم استعماله ماضياً. شرح. (١٥) في صدر الكتاب. (١٦) أي: الاسم والحرف والفعل. (١٧) بمعنى في. (١٨) أي: تقسيم. (١٩) أي: من الأقسام الثلاثة. (٢٠) بعد تكميل مباحث الاسم. (٢١) مصنف. (٢٢) أي: بذكر تعريف كل من الثلاثة في صدر الكتاب. (٢٣) مصنف. (٢٤) جواب لما. (٢٥) مصنف. جواب لما الثانية. (٢٦) أي: طريق الاسم. (٢٧) أي: تعريف الفعل.

السباع أقل من توقفهم في سائر الأودية، وإن وادي السباع أخوف من كل واد إلا وقت وقاية الله تعالى الساري في وادي السباع. (قوله: عن الآفات) متعلق بوقاية الله تعالى جل جلاله وعظم شأنه. (قوله: على وجه الخ) على بمعنى في كما في قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾؛ أي: في تقسيم علم من دليل انحصاره فاللام عوض عن الضمير فلا يلزم خلو الجملة الصفتية عن الضمير والصفة وإن كانت كافية في معلومية حدود ذات تلك الأقسام لكن معلوميتها من حيث إنها حدود لأقسام الكلمة موقوفة على التقسيم، فلا يرد أن لا مدخل للتقسيم في معلومية الحدود. (قوله: تلك الطريقة) أي: عدم الاكتفاء بمعلومية تعريفه عن الدليل فلا يلزم التخصيص بلا مخصص لاستواء الكل في كونها أقساماً للكلمة معلومة تعريفاتها من الدليل.

(قوله: وهو بمعنى المفعول) يعني: أنه لتفضيل المفعول كما ذكرنا؛ لأن الوادي مخوف فيه لا خائف إلا أن يكون الإسناد مجازياً؛ أي: مجازاً عقلياً بملابسة المفعولية كما: ﴿فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾، أو بقدر مضاف؛ أي: وأخوف سالك ذلك الوادي. (قوله: لكثرتها فيها) الظاهر فيه؛ أي: لكثرة السباع في الوادي؛ لأنه إذا قلَّ مرور الإنسان بالوادي تكثر السباع فيه كما قيل: إذا كان الوادي خالياً يكون الثعلب والياً، أو المراد بالسباع شرار الناس وقطاع الطرق، بل هو الغالب كما نشاهد في زماننا، فنعم ما قيل:

كَمْ مَغْشَرٍ سَلِمُوا لَمْ يُؤْذِهِمْ أَسَدٌ
وَمَا نَرَى أَحَداً لَمْ يُؤْذِهِ بَشَرُ

(قوله: أحاط به الظلام) بوزن السحاب بمعنى الظلمة وذهاب النور. (قوله: ولو عبّرت بالعبارة الأولى) أي: التي كانت على وجه مطابق للمعنى المقصود بلا زيادة ولا نقصان، وقوله: بالعبارة الثانية؛ أي: التي كانت أخصر من العبارة الأولى بمقدار ضمير منه، وكلمة في كما عرفت وقد تم قسم الأسماء، بعون خالق الأرض والسماء، واكتفينا في التحشية على هذا المقدار، حامداً لله ومصلياً على النبي المختار، وقد وقع الفراغ عن التبييض في ليلة الاثنين من رجب المرجب المنتظم بسلك شهور سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة وألف من هجرة سيد البشر، صلى الله عليه ما دارت الشمس والقمر، الحمد لله على التوفيق لإتمام التصحيح والتدقيق.

* * *

نحمدك يا من زين نحور أهل العرفان بعقد الأدب والبيان، وفضّلهم بأنواع الكمالات على سائر الإنسان، وأطلع شموس البراعة في سماء العلوم الأدبية، وجعلها قانوناً لينضبط به معاني القرآن ومبانيه، والسنة السنية النبوية، ونصلي ونسلم على رسولك السيد النبيل، المخصوص بالقول الفصل ومحكم التنزيل، وعلى آله الذين اقتفوا أثره فسقاهم ربهم من سلسبيل، وأصحابه هداة الحق ودعاة مناهج الدين والسبيل. (قوله: وبعد) فقد تم طبع هذه الحاشية المسماة بالعقد النامي، على الشرح المشهور للمولى عبد الرحمن الجامي. (قوله: قدس سره السامي) المشحونة بفرائد الفوائد، وزوائد العوائد، فهي كنز قد ملئ بأنواع الجواهر، أو روضة أنيقة غردت فيها البلابل على المنابر، فيا لها من كتاب راق برونق لطائف نكاته على ما هو في منواله، وفاق بنفائس عباراته وتحائف إشاراته على أشباهه وأمثاله.

الفِعْلُ[1] مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى فِي نَفْسِهِ

(١) أي: كلمة.

فقال[1]: «(الفِعْلُ)» «مَا دَلَّ» أي: كلمة دلت «عَلَى مَعْنًى» كائن «فِي نَفْسِهِ» أي: في نفس ما دلَّ، يعني: الكلمة. والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها[2] عليه[3] من غير حاجة[4] إلى ضم كلمة أخرى إليها لاستقلاله[5] بالمفهومية. ويمكن إرجاع الضمير في (نفسه) إلى المعنى وحينئذ[6] يكون المراد: يكون (المعنى في نفسه) استقلاله بالمفهومية[7]، فمرجع[8] كون المعنى في نفسه[9] وكونه في نفس[10] الكلمة إلى[11] أمر واحد، وهو[12] استقلاله بالمفهومية[13]، لكن المطابق لما ذكره[14] في وجه الحصر إرجاع

(١) مصنف. (٢) شروع إلى توجيه يمكن جعله لا عدول عن ظاهر اللفظ. (٣) أي: على المعنى. في الكلمة محيطة بالمعنى إحاطة الظرف بالمظروف من حيث إنَّه لا يخرج فهم المعنى عنها. له. في صدر الكتاب وهو قوله: لأنها إما أن تدل على معنى في نفسها حيث أورد بتأنيث الضمير. (٤) كما احتاجت في الحرف. (٥) دليل لقدر وإلَّا لم يجمع إلى الضم. (٦) أي: حين إذا رجع إلى المعنى. (٧) عن اللفظ. (٨) مصدر ميمي. (٩) كما في التوجيه الثاني. (١٠) كما في التوجيه الأول. (١١) والجار مع المجرد وسمير المبتدأ وهو فمرجع. (١٢) أي: الأمر الواحد. (١٣) من غير احتياج إلى الضم. (١٤) مصنف.

(قوله: أي: كلمة الخ) فسر ما بالكلمة؛ لئلا يكون الجنس متروكاً في التعريف، وبالنكرة إشارة إلى أن ما موصوفة، وإنما اختارها مع أن الظاهر الموصولة لسبق تعريف الكلمة لكون الأصل في الخبر التنكير، وليدل على اعتبار وحدة الكلمة في التعريف لئلا ينتقض بمجموع القسمين من غير اعتبار التركيب بينهما. (قوله: كائن) إشارة إلى أن قوله: في نفسه ظرف مستقر صفة لمعنى، ولم يجعله حالاً؛ إذ ليس المعنى على التقييد ولا متعلقاً بدل لاحتياجه إلى جعل في بمعنى الباء. (قوله: يعني: الكلمة) فسر ما دل بالكلمة المعرفة إشارة إلى أنه لا يخالف ما يستفاد من دليل الحصر من أن إرجاع الضمير إلى الكلمة أولى؛ إذ الضمير الراجع إلى النكرة معرفة كما هو التحقيق، وللتنصيص على اختلاف التوجيهين والأوجه أن التفسير الثاني لإفادة أن المرجع نفس جامع ما في خبره من الصفة والصلة، وما قيل: إنه جمع بين ما دل والكلمة في التفسير إشارة إلى معرفة وجه التذكير، وهو أنه باعتبار لفظ ما دل دون معناه ففيه أنه بعد الجمع بين التفسيرين يحتاج إلى وجه التذكير بناء على أن الشائع في تذكير ضمير ما وتأنيثه ملاحظة ما عبر به؛ ولذا قال الشارح في تعريف الاسم بعد الجمع بين التفسيرين، فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول بالفاء، وما قيل: إن كلمة ما ليست عبارة عن لفظ الكلمة، بل عن معناها فالتذكير، كما يجوز باعتبار معناها فلا وجه لبنائه عليه، ففيه أنه إن أراد أنه ليس عبارة عن مجرد لفظ الكلمة فمسلم ولا يضر، وإن أراد أنه ليس عبارة عنه من حيث دلالته على معناه، فممنوع؛ إذ لو كان عبارة عن مجرد المعنى يلزم ترك الجنس في التعريف؛ لأنه قسم الكلي الذي هو قسيم المفرد. (قوله: والمراد بكون المعنى الخ) أي: المقصود به والحاصل منه ذلك؛ لأنه مفسر به حتى يراد أن صيغة المعنى كيف تفسر بصفة اللفظ، وأنه يصير المعنى ما دل على معنى دلت عليه الكلمة بالاستقلال، ويحتاج إلى تكلفات باردة تمجها الأسماع. (قوله: دلالتها عليه) فالكلمة محيطة بالمعنى إحاطة الظروف بالمظروف من حيث إنه لا يخرج فهم المعنى عنها. (قوله: لاستقلاله الخ) لكونه حاصلاً في الذهن منفرد العدم كونه آلة لملاحظة الغير، ومرآة لتعرف حاله. (قوله: وحينئذٍ يكون المراد الخ)؛ لأن كون الشيء في نفسه كناية عن استقلاله وعدم احتياجه إلى الغير، ولما وصف المعنى؛ أي: المفهوم الحاصل في الذهن به يكون المراد منه استقلاله بالمفهومية. (قوله: فمرجع) مصدر ميمي لكون خبره الجار والمجرور. (قوله: لكن) استدراك لدفع توهم ناشئ من كون مآلهما إلى أمر واحد وهو أنه كيف رجع الوجه الأول ومآله إلى الثاني.

الضمير إلى (ما دلَّ) كما لا يخفى. اعلم أنَّ الفعل مشتمل على ثلاثة معان: أحدها: الحدث[1] الذي هو معنى المصدر. وثانيها: الزمان. وثالثها: النسبة إلى فاعل ما[2]. ولا شك أنَّ النسبة إلى فاعل ما معنى[3] حرفي[4] هو آلة لملاحظة طرفيها، فلا[5] تستقل بالمفهومية[6]. فالمراد[7] (بمعنى في نفسه) ليس تلك النسبة[8]. ولمَّا[9] وصف ذلك المعنى[10] بالاقتران بالزمان تعين أن يكون المراد به[11] الحدث. فالمراد بالمعنى[12] ليس معناه المطابقي[13]، بل أتم لكن لا يتحقق[14] إلَّا في ضمن التضمني فخرج بهذا القيد[15] الحرف[16]، لأنَّه ليس مستقلاً بالمفهومية[17]. «مُقْتَرِنٍ[18]» وضعاً[19]

(١) ودل عليه بالمادة. (٢) أي: إلى فاعل معين أي معين كان. (٣) خبر إن. (٤) أي: غير مستقل بالمفهومية. (٥) وإذا كان النسبة المذكورة كذلك. (٦) أن تفيم تلك النسبة ما لم تفهم الذات المنسوب إليها الحدث. (٧) إذا لم تستقل بالمفهومية. (٨) فإنَّه لو أريد به تلك النسبة لزم الخلف، وأيضاً ينتفض تعريف الفعل بالحرف. (٩) ولما بطل إرادة المعنى الثالث بقي صحة إرادة الأولين فأراد أبطال إرادة الثاني أيضاً فقال: ولما .آ. أيوبي. (١٠) أي: المراد بدلالة الكلمة عليه. (١١) بلفظ المعنى بدون الوصفين. إذ لا يمكن إرادة الزمان إذ لا معنى لاقتران بنفسه. (١٢) في قوله: على معنى. (١٣) لعدم الاستقلال بالمفهومية لكون جزئه. (١٤) من الفعل. (١٥) أي: قيد في نفسه. (١٦) فاعل يخرج. (١٧) لما عرفته أنَّ معاني الحرف آلات لتعرف أحوال الطرفين. (١٨) صفة معنى. (١٩) أي: اقتراناً وضعياً عقلياً.

(قوله: أن الفعل مشتمل) ويمكن أن يكون على ثلاثة معان يدل عليها مفصلة لكون المادة موضوعة بالوضع الشخصي للحدث كما يشير إليه قوله: هو معنى المصدر والهيئة؛ أي: الحركات مع الترتيب، والحروف الزائدة إن كانت موضوعة بالوضع النوعي لنسبة ذلك الحدث وزمانه فهو كرامي الحجارة، إلا أن أجزاءه لما لم تكن مرتبة في السمع لم يكن مركباً، فلا يرد أن ضرب قبل ذكر فاعله يفهم منه الحدث، فتحقق الدلالة التضمنية بدون المطابقة، وأما الزمان فلا نسلم فهمه قبل الذكر الفاعل؛ لأنه زمان النسبة، فكيف يفهم قبل فهمها؟ وبما ذكر ظهر أن ما قيل: إن ههنا معنى رابعاً غفل عنه الجمهور وهو تقييد الحدث بالزمان أو النسبة بالزمان توهم. (قوله: الحدث) وهو المعنى القائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب أو لم يصدر كالطول كذا في الرضي، والمراد بالمعنى: الأمر المتجدد، ولذا قالوا: المصدر ما يكون في آخر معناه بالفارسية الدال والنون والتاء والنون، وما قيل: إن الأسود معناه المتصف بالسواد بمعنى: سياهي، لا بمعنى: سياهي بود، فالجواب: أنه لما كانت الصفة المشبهة موضوعة لمعنى الثبوت انسلخ عنها معنى التجدد فلا يرد النقض بالألوان، ولزوم عدم الفرق بين المعنى المصدري والحاصل بالمصدر، وما قيل: إن المراد المعنى القائم بغيره من حيث إنه قائم بغيره، فلا يرد الألوان فتوهم؛ لأن النسبة ليست مأخوذة في مفهوم المصدر نص عليه الرضي كيف ولو كان كذلك لوجب ذكر الفاعل معه. (قوله: النسبة إلى فاعل ما) أي: إلى فاعل معين أي معين كان، وإنما اعتبرنا تعيين الفاعل؛ إذ لو كان المعتبر في مفهوم الفعل النسبة إلى فاعل مطلق لزم أن يكون استعماله حيث استعمل مجازاً؛ إذ لا يستعمل إلا في النسبة إلى معين بنوع تعيين، ولاحتمل الصدق والكذب وحده من غير ذكر الفاعل ولامتنع حمله على شيء. (قوله: هو آلة لملاحظة طرفيها) أي: آلة يعرف بها حالهما مرتبطاً أحدهما بالآخر؛ لكونها نسبة حكمية بخلاف النسبة الملحوظة بالذات من حيث هي؛ فإنها لا تكون نسبة حكمية يصح أن تقع محكوماً عليها وبها؛ لاستقلالها بالمفهومية، وإن كانت جزئية فمناط الاستقلال بالمفهومية وعدمه هو الملاحظة القصدية وعدمها، ولا مدخل فيها لكون المفهوم جزئياً أو كلياً فاعتبار قيد الجزئية في مفهوم الحرف مجرد بيان الواقع فإن جزئيته لازمة للملاحظة التبعية. (قوله: فلا تستقل بالمفهومية)؛ إذ لا تفهم تلك النسبة مالم تفهم الذات المنسوب إليها الحدث. (قوله: تعين أن يكون المراد به الحدث)؛ إذ لا يمكن إرادة الزمان؛ إذ لا معنى لاقتران الشيء بنفسه والمراد بضمير به لفظ المعنى بدون الوصفين. (قوله: ليس معناه المطابقي) لعدم الاستقلال بالمفهومية لكون جزئه وهو النسبة غير مستقلة فتوصيفه بقوله: في نفسه مانع عن إرادته، وإن كان المتبادر المعنى المطابقي. (قوله: بل أعم)؛ إذ لا قرينة على الخصوص، وليكون لفظ المعنى في تعاريف الأقسام الثلاثة على نسق واحد. (قوله: لا يتحقق) أي: في الفعل. (قوله: ليس مستقلاً بالمفهومية) لما عرفت أن معاني الحروف آلات لتعرف أحوال الطرفين من حيث ارتباط أحدهما بالآخر، والجزئية لازمة لها من حيث هذه الحيثية، فما قيل: إن الابتداء المشترك بين الابتداءات الجزئية ملحوظ قصداً إلى زيد وهو خبره ثبت؛ وذلك حاصل لو لم يذكر كان، وإنما قصد بالإتيان بها على المبتدأ والخبر تقييد الخبر معنى بأن النسبة إلى المبتدأ الذي كان مخبراً عنه على ما كان في الابتداء، ولذلك توهم كثير من النحويين أنه لا دلة لها على الحدث أصلاً، وإنما وضعت للدلالة على مجرد الزمان، فلذلك لم يؤت بها عاملة في شيء غير الاسم والخبر انتهى، وعلم من كلامه أن انسلاخ الأفعال الناقصة عن الحدث غير مرضي عنده، وفي الرضي وما قال بعضهم: سميت أفعالاً ناقصة؛ لأنها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء.

بِأَحَدِ[1] الأَزْمِنَةِ الثَّلاثَةِ[2]، وَمِنْ خَوَاصِّهِ[3] دُخُولُ قَدْ

(١) وضعاً.
(٢) في الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى.
(٣) أي: ومن خواص الفعل دخول.اهـ.

«بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلاثَةِ» في الفهم من لفظه الدال عليه[1] فهو[2] صفة بعد صفة للمعنى[3]، يخرج به[4] الاسم عن حد الفعل[5]. وبقولنا: (وضعاً) يخرج أسماء الأفعال[6]، لأنَّ جميعها منقولة عن المصادر أو غيرها كما سبق[7] ودخل[8] فيه[9] الأفعال المنسلخة عن الزمان نحو: (عسى وكاد) لاقتران[10] معناه به[11] بحسب الوضع[12]. ويصدق على المضارع أنَّه اقترن بأحد الأزمنة الثلاثة لوجود الأحد في الاثنين[13]، ولأنَّه[14] مقترن بحسب[15] كل وضع بواحد[16]، وإن عرض الاشتراك من[17] تعدد الوضع. «وَمِنْ خَوَاصِّهِ» أي: من خواص الفعل «دُخُولُ قَدْ[18]» لأنَّها إنَّما تستعمل لتقريب الماضي[19] إلى الحال[20] أو لتقليل[21] الفعل، أو تحقيقه[22] وشيء من ذلك[23]

(١) أي: على الحدث. والمراد بالمطابقي الحدث والزمان والنسبة إلى فاعل ما. رضا. (٢) أي: لفظ مقترن. (٣) في التعريف. (٤) أي: بقوله مقترن. (٥) كما خرج الحرف بقوله في نفسه. (٦) مثل هيهات ونزال. (٧) في بحث أسماء الأفعال. (٨) إنَّما المجرد التراخي في الذكر فإنَّ بيان فوائد القيود متأخر عن ذكرها. حكمة. (٩) أي: في حد الفعل. (١٠) علة دخل. (١١) أي: بأحد الأزمنة الثلاثة. (١٢) وإن لم يقترن بحسب الاستعمال. (١٣) أي: الحال والاستقبال فالمراد بأحد الأزمنة لا أحدها مطلقاً. (١٤) أي: المضارع. (١٥) باعتبار. (١٦) من الاثنين. (١٧) الناشئ. (١٨) متعلق بخواص. (١٩) أي: الحدث الجزئي الذي مضى بناء على أنَّ معاني الحرفية جزئية. (٢٠) نحو: قد قامت الصلاة أي: قد قربت الصلاة. (٢١) نحو: إن الكذوب قد يصدق. (٢٢) نحو: قد يعلم الله .اهـ. (٢٣) أي: كل واحد من الثلاثة.

(قوله: لوجود الأحد في الاثنين) فالمراد بأحد الأزمنة أحدهما مطلقاً لا أحدها فقط. (قوله: ولأنه مقترن) أي: لو أريد الأحد فقط يصدق على المضارع أيضاً؛ لأنه بحسب كل وضع مقترن بأحدها فقط. (قوله: وإن عرض الخ) متعلق بالنتيجة المستفادة من الدليل؛ أي: فيصدق عليه أنه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة فقط فيكون نقيض الشرط أولى بالجزاء بلا تكلف؛ إذ على تقدير عدم الاشتراك يكون اقترانه بأحد الأزمنة أولى وأظهر. (قوله: إنما تستعمل) أي: بحسب الوضع، فلا يرد أنه يستعمل للتكثير فلا يصح الحصر، وكلمة أو لمنع الخلو؛ إذ لا بد فيها من التحقيق، ثم إنه يقال: يضاف إليه في الماضي التقريب مع التوقع أو بدونه، وفي المضارع التقليل وقد يكون لمجرد التحقيق كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾، وإنما لم يذكر التوقع لعدم لزومه إياه في الاستعمال. (قوله: لتقريب الماضي) أي: الحدث الجزئي الذي مضى بناء على أن المعاني الحرفية جزئية، وحمله على الفعل الماضي يحوج إلى حذف المضاف، أو التجوز بإجراء صفة المعنى على اللفظ وتخصيصه بالتضمني. (قوله: وشيء من ذلك) أي: المذكور لا يتحقق إلا في الفعل الاصطلاحي؛ ولذا لم يورد الضمير؛ أي: لا يفهم شيء من ذلك بدون ذكر الفعل كما في قولهم: الحرف ما دل على معنى في غيره؛ وذلك لامتناع فهم شيء من ذلك بدون متعلقه وهو الحدث الجزئي، وذلك مدلول الفعل فقط لكون النسبة إلى فاعل معين مأخوذة في مفهومه دون ما عداه.

وَالسِّيْنِ وَسَوْفَ[1] وَالجَوَازِمِ[2] وَلُحُوقُ تَاءِ التَّأْنِيثِ سَاكِنَةً[3] وَنَحْوِ[4] تَاءِ فَعَلْتُ[5]. المَاضِي مَا دَلَّ[6] عَلَى زَمَانٍ قَبْلَ زَمَانِكَ

(١) لدلالة الأول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد. ج. (٢) لأنها وضعت إما لنفي الفعل كلم ولما أو. (٣) حال عن تاء التأنيث احتراز عن المتحركة لاختصاصها بالاسم. (٤) ولحوق تاء. آه. (٥) بحركات التاء. (٦) فعل دل بحسب أصل الوضع فإنه المتبادر من الدلالة.

لا يتحقق[1] إلَّا في ضمن الفعل[2]. «وَ» دخول «السِّيْنِ[3] وسَوْفَ» لدلالة الأول[4] على الاستقبال القريب[5]، والثاني[6] على الاستقبال البعيد[7]، «وَ» دخول «الجَوَازِمِ» لأنَّها[8] وضعت[9] إمَّا لنفي الفعل كـ (لم ولما)، أو لطلبه كلام[10] الأمر، أو للنهي عنه كـ (لا) النهي[11]، أو لتعليق الشيء[12] بالفعل كأدوات الشرط[13]. وكل[14] من هذه المعاني[15] لا تتصور[16] إلَّا في الفعل[17]. «وَلُحُوقُ تَاءِ التَّأْنِيثِ[18]» عطف[19] على دخول (قد). وإنَّما خص[20] به لحوق تاء[21] التأنيث لأنَّها[22] تدل على تأنيث الفاعل فلا تلحق إلَّا بما[23] له فاعل، والصفات[24] استغنت[25] عنها بما[26] لحقها من[27] التاء المتحركة الدالة[28] على تأنيثها وتأنيث فاعلها. فلا[29] جرم اختص[30] بالفعل. «سَاكِنَةً[31]» حال عن تاء التأنيث احتراز عن المتحركة[32] لاختصاصها[33] بالاسم[34]. «وَ» لحوق «نَحْوِ: تَاءِ فَعَلْتُ[35]» أراد[36] بنحو[37] (تا فعلت) الضمائر[38] المتصلة[39] البارزة[40] المتحركة المرفوعة فيدخل[41] فيه أيضاً نون فعلن[42] وتاء فعلت[43] وذلك[44] لأن[45] ضمير الفاعل لا يلحق[46] إلَّا[47] بماله[48] فاعل، و[49]الفاعل إنَّما يكون للفعل[50] وفروعه وحط[51] فروعه عنه بمنع[52] أحد نوعي[53] الضمير تحرزاً[54] عن لزوم تساوي الفرع[55] والأصل[56]، وخص[57] البارز بالمنع[58] لأنَّ المستكن أخف وأخصر فهو[59] بالتعميم أليق وأجدر[60]. «المَاضِي[61]» «مَا دَلَّ» أي: فعل دلَّ بحسب أصل الوضع فإنَّه[62] المتبادر من الدلالة[63]. «عَلَى[64] زَمَانٍ قَبْلَ[65] زَمَانِكَ»

(١) كل واحد. (٢) أي: الاصطلاحي. (٣) أي: سين الاستقبال دون سائر السينات. س. (٤) أي: السين. (٥) مع التأكيد كما صرح التفتازاني. (٦) أي: سوف. (٧) نحو: سوف يخرج. (٨) علة لمقدر وإنَّما اختص دخول الجوازم. (٩) ولأنَّ الشيء ما لم يختص الشيء لم يعمل فيه. (١٠) نحو: ليعمل. (١١) نحو: ولا يشرك. (١٢) نحو: إن جئتني فأكرمتك. (١٣) كان ولو ومهما ومتى. آه. (١٤) واحد. (١٥) من نفي الفعل وطلبه والنهي عنه والتعليق بالفعل. رضا. (١٦) كل واحد. (١٧) أي: الاصطلاحي. (١٨) أي: الساكنة. (١٩) ولما غاير المصنف عبارته هنا بذكر اللحوق أشار الشارح إلى مراده. (٢٠) مصنف. (٢١) وامتاز به عن الاسم. (٢٢) علة وإنَّما خص. (٢٣) أي: الفعل. (٢٤) وإن كان لها فاعل. (٢٥) لكان الاتحاد بين الصفات وفاعلها. (٢٦) أي: بسبب شيء. (٢٧) بيان. (٢٨) صفة التاء. (٢٩) أي: لا شك. (٣٠) لحوق تاء التأنيث. (٣١) الساكنة. نسخة. (٣٢) أي: التاء المتحركة. (٣٣) علة احتراز. (٣٤) لخفة الاسم وثقل الفعل كمكرمة ومضروبة. (٣٥) بالحركات الثلاث في التاء. من خواص الفعل. (٣٦) مصنف. (٣٧) أي: بقوله نحو. آه. (٣٨) مفعول أراد. (٣٩) صفة الضمائر. (٤٠) صفة بعد الصفة. (٤١) تفريع لهذا التعميم. (٤٢) الحاصل من كلمة نحو. (٤٣) أي: تاء المخاطب والمخاطبة. (٤٤) أي: كدخول تاء المتكلم. (٤٥) ثابت. (٤٦) خبر إنَّ. (٤٧) أي: للفظ. (٤٨) والظرف صفة ما. (٤٩) حال. (٥٠) أي: لحوق تاء فعلت من خواص الفعل. (٥١) أي: نقص. (٥٢) بسبب منع. (٥٣) أي: البارز والمستتر. (٥٤) علة حط. (٥٥) وهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة. (٥٦) وهو الفعل. (٥٧) أي: امتاز. (٥٨) عن المستتر. (٥٩) أي: إذا كان المستكن أخف. (٦٠) من البارز أي: اختص البارز بالفعل وعمم المستكن. (٦١) المراد منه معناه الاصطلاحي. (٦٢) علة لمقدر وإنَّما فسرنا. (٦٣) ولأنَّه صار عرفاً في تعريفات هذا الفن. (٦٤) متعلق بدل. (٦٥) صفة الزمان.

(قوله: دخول السين) اللام للعهد؛ أي: سين الاستقبال دون سائر السينات. (قوله: لنفي الفعل) أي: الحدث الجزئي لما مر وكذا فيما سيأتي. (قوله: إلا في الفعل) أي: الاصطلاحي كما مر. (قوله: لحوق تاء التأنيث) أي: الساكنة. (قوله: لأنها تدل على تأنيث الفاعل) والوجه ذكر التعليل بعد قوله: ساكنة. (قوله: والصفات) أي: وإن كان لها فاعل استغنت عن التاء الساكنة بسبب لحوق التاء المتحركة الدالة على تأنيث ألفاظها وفاعلها لمكان الاتحاد بينها وبين فاعلها. (قوله: حال عن تاء التأنيث) وفيه إشارة إلى أنها في الأصل متحركة أسكنت للفرق بين تأنيث الاسم والفعل كما في الرضي، وفي بعض النسخ: الساكنة باللام. (قوله: لاختصاصها بالاسم) لخفة الاسم وثقل الفعل. (قوله: أراد الخ)؛ وذلك لأنه أشار بلفظ التاء إلى التاء المخصوصة المعتبرة في فعلت أعم من المخاطب والمتكلم والإفراد والتذكير والتأنيث دون الحركة، وألغى الإضافة إلى فعلت، وأشار بلفظ نحو إلى الفاء خصوصية كونه تاء، فيدخل فيه ما يشاركه في جميع صفاته، وهي نون جمع المؤنث الغائبة ونون المتكلم مع الغير، فاندفع إن الأولى ترك قيد المتحركة كما يدل الدليل عليه؛ لأن اعتبار المشاركة في بعض صفات تاء فعلت دون البعض القرينة عليه في عبارة المصنف. (قوله: أخف وأخصر) لاعتبارهم إياه من قبيل الاسم، ولذا جعلوه قسماً من المبني، وقالوا: إن المستتر في ضرب وضربت ينبغي أن يكون أقل من الألف نصفه أو ثلثه؛ لأن ضمير المفرد ينبغي أن يكون أقل من ضمير المثنى. (قوله: فإنه المتبادر) بناء على أن المطلق ينصرف إلى الكامل.

مَبْنِيٌّ عَلَى الفَتْحِ مَعَ غَيْرِ الضَّمِيرِ المَرْفُوعِ المُتَحَرِّكِ

الحاضر الذي أنت فيه[1]، قَبْلية ذاتية[2] تكون بين أجزاء الزمان. فإن[3] تقدم بعض أجزاء الزمان على بعض[4] إنَّما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا[5] يلزم أن يكون للزمان زمان[6]. فقوله[7]: (ما دلّ على زمان) شامل[8] لجميع الأفعال[9]، قوله: (قبل زمانك) يخرج ما عداه[10]. والمراد بـ (مَا[11]) الموصولة: الفعل فلا[12] ينتقض منع الحد[13] بمثل (أَمْس[14])، و[15]المراد بالدلالة: ما هو بحسب الوضع[16]، فلا ينتقض منعه بـ (لَمْ يَضْرِبْ) وجمعه بـ (إِنْ ضَرَبْتَ[17] ضَرَبْتُ[18]). «مَبْنِيٌّ[19] عَلَى الفَتْحِ» خبر مبتدأ محذوف، أي هو، يعني: الماضي مبني على الفتح لفظاً، نحو: ضَرَبَ أو تقديراً نحو: رَمَى. أمَّا البناء على الحركة دون السكون الذي[20] هو الأصل في المبني فلمشابهته[21] المضارع في وقوعه[22] موقع الاسم، نحو: (زَيْدٌ ضَرَبَ) في موضع (زَيْدٌ ضَارِبٌ) وشرطاً[23] وجزاء، تقول[24]: (إِنْ ضَرَبْتَنِي ضَرَبْتُكَ) في[25] موضع: (إِنْ تَضْرِبْنِي أَضْرِبْكَ). وأمَّا الفتح فلكونه أخف الحركات. «مَعَ[26] غَيْرِ الضَّمِيرِ المَرْفُوعِ المُتَحَرِّكِ[27]»

---

(١) أي: في ذلك الزمان. (٢) احتراز عن الزمانية. (٣) علة قبلية ذاتية. (٤) مثلاً من طلوع الشمس إلى غروبها زمان وأجزاؤه وقت الضحى مقدم على وقت الظهر تقدماً ذاتياً أي: تقدم ذاته على ذاته. عمرو. (٥) أي: إن لم يكن ذلك التقدم الحاصل بين أجزاء الزمان زمانياً فلا يلزم .آه. (٦) اسم يكون. (٧) مصنف. (٨) بمنزلة الجنس. (٩) أي: الماضي والمضارع والأمر والنهي. (١٠) يعني فصل. أي: الماضي. (١١) أي: بلفظ ما. (١٢) إذا كان المراد بالموصول الفعل. (١٣) أي: حد الفعل الماضي. (١٤) لأنَّ أمس يدل على زمان الماضي إلا أنَّه غير فعل. (١٥) وبالدلالة نسخة. (١٦) لا بحسب العقل. (١٧) مخاطب. (١٨) متكلم. (١٩) شروع إلى بعض خواصه بعد تعريفه. (٢٠) صفة السكون. (٢١) جواب إنَّا. أي: الماضي. (٢٢) أي: لوقوعه لأنَّ وقوع الماضي موقع الاسم ليس بوجه المشابهة. أي: الماضي. (٢٣) أي: وقوعه شرطاً وجزاء. (٢٤) أنت. (٢٥) متعلق بتقول. (٢٦) ظرف لمبني. (٢٧) صفة بعد الصفة.

(قوله: قبلية ذاتية) مفعول مطلق من قوله: قبل، وفيه إشارة إلى أن القبل بمعنى المتقدم كما قيل في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ أن معناه متقدماً ومتأخراً؛ إذ المفعول المطلق لا يجيء من الظرف، فاندفع الإشكال الناشئ من وصف الزمان بالظرف، وبقي الإشكال الناشئ من وصف الزمان بالتقدم، فدفعه بقوله: ذاتية؛ أي: مالا يكون بواسطة الزمان على ما هو مصطلح المتكلمين من أن تقدم بعض أجزاء الزمان على بعض بالذات، وهو المتبادر من الذاتية لا على مصطلح الحكماء وهو أن يكون المتأخر محتاجاً إلى المتقدم، ولا يكون علة تامة أو فاعلية. (قوله: بما الموصول) أي: بما هو على صيغة الموصول، فلا ينافي ما سبق من تفسيره بالنكرة، أو أشار إلى جواز جعله موصولاً، والمقصود من هذا الكلام ومن قوله: وبالدلالة ما هو بحسب الوضع ههنا بيان فوائد القيود، وما سبق كان تفسيراً لها فلا تكرار. (قوله: بلم يضرب) أي: بيضرب في لم يضرب حيث يدل على الزمان الماضي، وليس بماض، وكذا جمعه بضربت في إن ضربت؛ فإنه لا يدل على الزمان الماضي مع كونه ماضياً. (قوله: خبر لمبتدأ محذوف) ولم يجعله خبراً بعد خبر رعاية لجانب المعنى؛ لأن الحد ليس خبراً عن المحدود من حيث المعنى؛ لعدم كون الحكم مقصوداً كما تقرر في موضعه، ومن جوز كونه خبراً بعد خبر نظراً إلى جانب اللفظ فقد سها. (قوله: أو تقديراً الخ) فإنه يمكن تقدير الفتحة في آخر رمى، وإن لم تظهر للتعذر بخلاف ضربن وضربوا؛ فإنه لا يمكن تقدير الفتحة على ما قبل النون والواو. فلذا كانا مبنيين على السكون والضم. (قوله: أما البناء) فلعدم اعتوار البناء عليه. (قوله: فلمشابهته المضارع) ولكونه مشابه المشابه استحق البناء على الحركة بخلاف المضارع؛ فإنه مشابه الاسم فاستحق الإعراب وقد يقال: إنه مبني على الحركة لوقوعه موقع الاسم؛ نحو: زيد ضرب، ولما كانت هذه المشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة بخلاف مشابهة المضارع، ثم كون بناء الماضي مقدماً على بناء المضارع لا يقتضي أن يكون حال آخر من الإعراب والبناء مقدماً على حال آخر، فلا يرد أنه لا معنى لبنائه على الحركة لمشابهته المضارع، والحال أنه متقدم عليه. (قوله: في وقوعه) أي: لوقوعه؛ لأن وقوع الماضي موقع الاسم ليس بوجه المشابهة. (قوله: وشرطاً وجزاء) عطف على قوله: موقع أو وقوعه بتقدير وقوعه. (قوله: فلكونه أخف الحركات) ونقل الفعل لفظاً؛ إذ لا تجد فعلاً ثلاثياً ساكن الأوساط بالأصالة ومعنى لدلالته على المصدر والزمان وطلبه المرفوع دائماً والمنصوب كثيراً. (قوله: مع غير الضمير الخ) سواء لم يكن معه ضمير أصلاً؛ نحو: ضرب زيد أو يكون معه ضمير منصوب؛ نحو: ضربك أو مرفوع ساكن؛ نحو: ضربا.

وَالوَاوِ. المُضَارِعُ[1] مَا[2] أَشْبَهَ الاسْمَ بِأَحَدِ[3] حُرُوفِ نَأَيْتُ لِوُقُوعِهِ[4] مُشْتَرِكاً

(١) الحاضر الذي أنت فيه وهو زمان حال. (٢) أي: فعل.
(٣) أي: حال كونه ملتبساً. (٤) فعل.

فإنَّه[1] مبني على السكون معه، نحو: (ضَرَبْنَ[2] إِلَى ضَرَبْنَا[3]) كراهة[4] اجتماع أربع متحركات متواليات فيما[5] هو[6] كالكلمة الواحدة، لشدة[7] اتصال الفاعل[8] بفعله. وإنَّما قيد[9] الضمير المرفوع بالمتحرك[10] احترازاً[11] عن مثل: (ضَرَبا) فإنَّه[12] أيضاً[13] مبني على الفتح. «وَ[14]» مع غير «الوَاوِ» فإنَّه يضم معها، لمجانستها[15] لفظاً كـ (ضربوا) أو تقديراً، كـ (رموا[16]). «(المُضَارِعُ)» «مَا أَشْبَهَ» أي: فعل أشبه «الاسِمَ بِأَحَدِ[17] حُرُوفِ (نَأَيْتُ)» أي: حال كونه[18] متلبساً[19] بأحد حروف (نأيت)، أو أنين في أوائله[20]، يعني: الحروف التي جمعتها كلمة (نأيت). وهذه المشابهة[21] إنَّما تكون «لِوُقُوعِهِ» أي: ذلك الفعل «مُشْتَرِكاً[22]» بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح[23]، كوقوع الاسم مشتركاً بين المعاني المتعددة

(١) أي: الماضي. (٢) جمع مؤنث. (٣) متكلم مع الغير. (٤) علة مبني على السكون ولذا قالوا أصل خليط وهديل خلابط وهدابل. (٥) أي: في اللفظين. (٦) أي: أحدهما مع الآخر. (٧) علة كالكلمة الواحدة. (٨) كالمفرد. (٩) مصنف. (١٠) متعلق بقيد. (١١) علة قيد. (١٢) أي: ضرباً. (١٣) كالمتحرك. (١٤) عطف على الضمير المرفوع. (١٥) بيان لترجيح الضم. إذ الخروج من الضمة إلى الواو أخف. (١٦) أصله رميوا. (١٧) الباء للسببية أو للمصاحبة. (١٨) أي: الفعل وإن رجع إلى المضارع يلزم الدور. (١٩) أشار إلى أنَّ الظرف مستقر والباء للملابسة. (٢٠) أي: أوائل المضارع. (٢١) أشار إلى أنَّ الوقوع بغير مبتدأ محذوف والجار متعلق بيكون المقدر. (٢٢) حال من الفعل. (٢٣) في الظرفية من قبيل ظرفية الجزء للكل .ك. متعلق بأشبه وعلة له. معرب.

(قوله: كراهة اجتماع الخ) فلذا قالوا: أصل علبط وهدبد: علابط وهدابد. (قوله: لشدة اتصال الفاعل) أي: الضمير بفعله لكونه متصلاً لفظاً ومعنى بخلاف؛ نحو: حركة وتركة فإن اتصال التاء فيه لفظي فقط على أن اجتماع الحركات فيما ذكر ليس في البناء؛ لأن وضع الكلمات على الوقف بخلاف ضربن. (قوله: احترازاً عن مثل الخ) عن مثل خروجه عن الحكم المذكور فإنه أيضاً مبني على الفتح، ولا معنى للفتحة التقديرية فيه؛ لأنه إنما يصار إليه للتعذر لفظاً، ولا تعذر ههنا؛ لأن اتصال الضمير فيه بعد صيغة الماضي بخلاف غلامي، فإن الإضافة فيه مقدمة على تركيبه بالفعل فافهم ولا تخبط. (قوله: أي: حال كونه الخ) يعني: أن الباء ليست صلة لا شيه؛ إذ ليس الحروف مشبهاً بها ولا باء السببية، بل ظرف مستقر واقع موقع الحال، وإنما لم يجعلها للسببية لأصالة الملابسة بالاتفاق؛ ولأن سببية الحروف للمشابهة بسبب أن زيادتهما في أول الماضي مع تفسير بعض الحركات سبب محصل لجهة مشابهة المضارع الاسم وهي وقوعه مشتركاً فتكون سببيتها بالواسطة؛ ولأن سبب المشابهة مبين بقوله: لوقوعه فيحتاج إلى تكلف في اعتبار سببية الحروف. (قوله: أتين) على صيغة جمع المؤنث من الإتيان أو جئن بيان لوجه الملابسة. (قوله: في أوائله) الظاهر في أوله إلا أنه اختار لفظ الجمع للإشارة إلى امتناع اجتماعها، والظرفية من قبيل ظرفية الجزء للكل كأنه قيل بأحد حروف هي أوائله. (قوله: جمعتها كلمة نأيت) إشارة إلى وجه إضافة حروف ألا نأيت، وإن الفرق بين المضاف والمضاف إليه بالإفراد والاجتماع. (قوله: وهذه المشابهة) أي: المشابهة بمطلق الاسم المعتبر في صيغة المضارع، وأما مشابهته مع اسم الفاعل فإنما هي في تحصيل صفة الإعراب؛ وذلك لأن صيغة اسم الفاعل مشتقة من المضارع متأخرة عنه، فلا يمكن اعتبارها في صيغته، والمقصود من زيادة هذه العبارة الإشارة إلى أن قول المصنف: لوقوعه خارج عن التعريف بيان لوجه المشابهة لكونه تاماً بدونه. (قوله: إنما تكون الخ) أورد كلمة الحصر رداً على من زاد، ولدخول لام الابتداء عليه؛ لعدم اختصاصه بالمضارع لدخوله على الماضي مع قد أيضاً، والمقصود بيان المشابهة المعتبرة في مفهوم المضارع التي امتاز بها عن سائر أقسام الفعل. (قوله: لوقوعه مشتركاً) بيان للسبب الذي هو منشأ للمشابهة لا لوجه المشابهة؛ ولذا لم يقل في وقوعه؛ والمراد بالاشتراك معناه اللغوي لا الاصطلاحي؛ إذ الظاهر حينئذٍ لكونه مشتركاً ولعدم كون زمان الحال والاستقبال تمام معناه. (قوله: على الصحيح) وقال بعضهم: حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وبعضهم بالعكس.

وَتَخْصِيصُهُ بِالسِّيْنِ أَوْ سَوْفَ[1]، فَالهَمْزَةُ[2] لِمُتَكَلِّمٍ مُفْرَداً[3] وَالنُّونُ لَهُ مَعَ[4] غَيْرِهِ[5] وَالتَّاءُ لِلْمُخَاطَبِ مُطْلَقاً، وَلِلْمُؤَنَّثِ[6] وَالْمُؤَنَّثَيْنِ غِيبَةً وَالياءُ لِلْغَائِبِ غَيْرُهُمَا،

(١) فإنه للاستقبال البعيد كما مر. (٢) من تلك الحروف الأربعة. (٣) مذكراً كان أو مؤنثاً مثل اضرب.
(٤) إذا كان مع.آه. (٥) سواء كان هذا الغير واحد أو أكثر. (٦) الواحد.

ك (العين[1]). «وَتَخْصِيصُهُ[2]». بالجر[3] عطف على قوله: (وقوعه[4]). أي: وتلك[5] المشابهة إنَّما تكون لوقوع الفعل مشتركاً، ولتخصيصه[6] بواحد من زماني الحال والاستقبال، يعني[7] الاستقبال «بِالسِّيْنِ[8]» فإنَّه للاستقبال القريب. «وَسَوْفَ[9]» فإنَّه للاستقبال البعيد كما مر[10]، كما[11] أنَّ الاسم يختص بأحد[12] معانيه[13] بواسطة القرائن[14]، وإنَّما عرف[15] المضارع بمشابهته[16] الاسم لأنَّه[17] لم يسم مضارعاً إلَّا لهذا[18] المعنى، إذ معنى[19] المضارعة في اللغة المشابهة، مشتقة[20] من الضَّرعْ، كأنَّ كلا الشبهين ارتضعا من ضرعْ[21] واحد[22]، فهما[23] أخوان رضاعاً[24]. «فَالهَمْزَةُ[25]» من[26] تلك الحروف[27] الأربعة «لِلْمُتَكَلِّمِ[28] مُفْرَداً[29]» مذكراً[30] كان[31] أو مؤنثاً مثل: (أَضْرِبُ[32]). «وَالنُّونُ لَهُ[33]» أي: للمتكلم المفرد إذا كان «مَعَ غَيْرِهِ» واحداً كان ذلك الغير أو أكثر، مثل (نَضرِبُ[34]). وكأنَّهما[35] مأخوذان من (أنا ونحن). «وَالتَّاءُ لِلْمُخَاطَبِ[36]» واحداً كان[37] أو مثنى[38] أو مجموعاً[39]، مذكراً كان[40] أو مؤنثاً[41]. «وَلِلْمُؤَنَّثِ» الوَاحِدِ وَالْمُؤَنَّثَيْنِ غَيْبَةً» أي: حال كون المؤنث والمؤنثين غائبات أو ذوي[42] غيبة. «وَالياءُ لِلْغَائِبِ[43] غَيْرُهُمَا» أي: غير القسمين

(١) فإنَّه مشترك بين ستة وثلاثين معنى كما بين في محله. (٢) أي: الفعل. (٣) أي: ليس مرفوعاً مبتدأ خبره بالسين. (٤) أي: الفعل. (٥) بيان لمعنى المتن بعد ملاحظة العطف. (٦) أعاد اللام تنصيصاً للعطف وإشارة إلى كون كل من الأمرين وجه المشابهة. (٧) تفسير بواحد. مصنف. (٨) كقوله تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰ ۝﴾. ظرف لغو لتخصيصه والباء سببية. (٩) كقوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ۝﴾. (١٠) في بيان الخواص. (١١) هذا تقرير للمشابهة بينهما. (١٢) لأنَّ خواص الاسم كثيرة. (١٣) من الكثرة. (١٤) مثلاً عين جارية وعين باصرة. (١٥) مصنف. (١٦) أي: بقوله ما أشبه الاسم. (١٧) علة عرف. شأن. (١٨) قوله إلَّا لهذا أشار بذلك إلى رعاية المعنى اللغوي في المعنى الاصطلاحي. وجيه الدين. (١٩) تصحيح للتسمية لأجل المشابهة المذكورة. (٢٠) حال. (٢١) أعجك. (٢٢) وهي المشابهة. (٢٣) أي: الاسم والمضارع. (٢٤) فلذا سمي مضارعاً. تميز. (٢٥) الفاء للتفصيل. (٢٦) والظرف حال أو صفة. (٢٧) أي: من حروف نأيت. (٢٨) والظرفية خبر المبتدأ. لأنَّ المتكلم مبدأ الكلام والألف مبدأ المخارج. (٢٩) أي: عنيت الهمزة للمتكلم حال كونه مفرداً. شرح. (٣٠) فالتذكير للتغليب فالمراد بالمفرد ما اتصف بالإفراد وليس من باب التغليب إذا لم يرد به كلاهما. سيلكوتي. (٣١) يعني أشار إلى أنَّ الصيغة مشتركة بينهما. (٣٢) ليوافق لفظ أنا. (٣٣) أي: عُيِّنت للمتكلم. (٣٤) ليوافق لفظ نحن. (٣٥) أي: الهمزة والنون. إشارة إلى وجه الاختصاص. (٣٦) أي: عُيِّنت للمخاطب. (٣٧) كتضرب. (٣٨) كتضربان. (٣٩) كتضربون. (٤٠) تضرب - تضربان تضربون. (٤١) تضربين تضربان تضربن. (٤٢) أشار إلى أنَّها صفة بتقدير المضاف. (٤٣) عينت. أي: من أن يصح أن يحكم عنه فيشمل ذاته تعالى. س.

(قوله: بالجر الخ) أي: ليس مرفوعاً مبتدأ خبره بالسين. (قوله: وتلك المشابهة) بيان لمعنى المتن بعد ملاحظة العطف، فقوله: وتلك المشابهة ههنا إعادة لقوله: وهذه المشابهة إلا أنه غير هذه إلى تلك لصيرورة المشار إليه بعيداً وصيغة تلك للبعيد فحال هذه الواو كحال الواو السابقة في صحة كونها للعطف على قوله: المضارع ما أشبه وكونها للاعتراض. (قوله: ولتخصيصه) أعاد اللام تنصيصاً للعطف وإشارة إلى كون كل من الأمرين وجه المشابهة. (قوله: باسطة القرائن) أشار بصيغة الجمع إلى أنه يجوز أن يكون مخصص معنى واحد قرائن كثيرة وإلى كثرة الموارد. (قوله: لأنه لم يسم الخ) فالمشابهة المذكورة مأخوذة في مفهوم الاسم اصطلاحاً، فلابد من ذكرها في التعريف ليكون حداً رسمياً. (قوله: إذ معنى الخ) تصحيح للتسمية لأجل المشابهة المذكورة. (قوله: فالهمزة) تفصيل وبيان لمعاني حروف المضارعة. (قوله: مفرداً) لم يرد به ما ليس مع غيره على ما توهمه المقابلة بقوله: مع غيره لعدم مساعدة اللفظ؛ إذ الواجب حينئذٍ منفرداً ولا المعنى؛ إذ لا دلالة للهمزة على أنه ليس مع غيره، وعدم الدلالة على شيء ليس دلالة على عدمه، وإنما هو بناء على العدم الأصلي، بل أراد به معنى الواحد أجزاء لوصف اللفظ على المعنى توسعاً فيكون المراد بالمتكلم المخبر؛ أي: من يحكي عن نفسه، وإلا لغا الحال فلابد حينئذٍ من إرجاع ضمير له إلى المتكلم المفرد؛ أي: الواحد ليصح التقييد بقوله: إذا كان مع غيره؛ إذ ليس النون لجنس المتكلم إذا كان مع غيره فتدبر فإنه خفي على الناظرين في هذا الكتاب. (قوله: مذكراً كان أو مؤنثاً) فالمراد بالمفرد ما اتصف بالإفراد وليس من باب التغليب؛ إذ لم يرد به كلاهما. (قوله: مع غيره) مؤنثين كانا أو مذكرين أو مختلفين. (قوله: وكأنهما الخ) إشارة إلى وجه الاختصاص. (قوله: واحداً كان الخ) فمعنى المخاطب من يتكلم معه. (قوله: غائبات) أورد صيغة الجمع المؤنث نظراً إلى معنى المؤنث والمؤنثين أورد صيغة التثنية؛ أعني: ذوي نظراً إلى لفظ المؤنث والمؤنثين وكسر الواو غير صحيح. (قوله: للغائب) أي: من أن يصح أن يحكى عنه فيشمل ذاته تعالى بلا شبهة.

وَحُرُوفُ الْمُضَارِعَةِ مَضْمُومَةٌ فِي الرُّبَاعِيِّ[1] وَمَفْتُوحَةٌ فِيمَا[2] سِوَاهُ، وَلَا يُعْرَبُ مِنَ الْفِعْلِ غَيْرُهُ[3] إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ نُونُ تَأْكِيدٍ وَلَا نُونُ جَمْعِ مُؤَنَّثٍ

(١) أي: فيما كان ماضيه على أربعة أحرف أصلية كيدحرج أو لا كيخرج. ج. (٢) أي: فيما سوى ما ماضيه على أربعة أحرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما. (٣) أي: غير المضارع لعدم علة الإعراب فيه.

المذكورين[1] وهما: واحد المؤنث ومثناه. فقوله[2]: (غيرهما) أي: غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب، لأنَّه[3] وإن يصر بالإضافة معرفة، لكنَّه[4] خرجت[5] بها عن النكارة الصرفة[6]، فهو[7] في قوة النكرة الموصوفة[8]، أو بالنصب[9] حال وهو الأولى لموافقة السابق[10]. «وَحُرُوفُ الْمُضَارِعَةِ مَضْمُومَةٌ فِي الرُّبَاعِيِّ» أي: فيما ماضيه على أربعة أحرف أصلية، كـ (يدحرجُ) أو لا كـ (يُخرج). «وَمَفْتُوحَةٌ فِيمَا سِوَاهُ» أي: فيما سوى ما ماضيه على أربعة أحرف، مثل: (يتَدحرج ويستخرج) ونحوهما. «وَلَا[11] يُعْرَبُ مِنَ[12] الفِعْلِ[13] غَيْرُهُ» أي: غير المضارع لعدم[14] علة الإعراب[15] فيه ولما كان هذا الكلام[16] في قوة قولنا (وإنَّما يعرب المضارع) صح[17] أن يتعلق[18] به[19] قوله: «إِذَا[20] لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ[21] نُونُ تَأْكِيدٍ» ثقيلة كانت أو خفيفة «وَلَا[22] نُونُ جَمْعِ مُؤَنَّثٍ» لأنَّه[23] إذا اتصل به[24] إحداهما[25] يكون[26] مبنياً، لأنَّ[27] نون التأكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل

(١) فيكون للواحد المذكر ولمثناه ولمجموعه ولجمع المؤنث. (٢) مصنف. (٣) أي: غير. (٤) أي: لفظ غير. (٥) أي: كلمة غير. (٦) صفة النكارة. (٧) أي: لفظ غير. (٨) صفة للنكرة. كقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾. (٩) أشار إلى إعراب آخر. (١٠) وهو غيبة ومفرد. (١١) استئناف. (١٢) متعلق بلا يعرب. (١٣) حال من غيره قدم لكون ذي الحال نكرة. (١٤) دليل لمقدر إنَّما لم يعرب غير المضارع. (١٥) أي: الفاعلية والمفعولية والإضافة. (١٦) أي: قوله: ولا يعرب. (١٧) جواب لما. (١٨) وحاصله أنَّ قوله: إن لم يتصل يتعلق بمفهوم قوله ولا يعرب لا لمنطوقه لعدم استقامة المعنى. وجيه. (١٩) أي: يقولنا لا يعرب. (٢٠) ظرف يعرب. (٢١) أي: بالمضارع. (٢٢) زائدة. (٢٣) علة عدم الإعراب. شأن. (٢٤) أي: بالمضارع. (٢٥) أي: نون جمع المؤنث ونون التأكيد. (٢٦) مضارع. (٢٧) علة البناء.

(قوله: أي: غير القسمين) فيكون للواحد المذكر ولمثناه ولمجموعه ولجمع المؤنث. (قوله: حال) خبر بعد خبر لقوله: فقوله. (قوله: مضمومة)؛ لأنه لما فتح أول الماضي ينبغي أن يخالفه أول المضارع لمكان التباين بينهما. (قوله: أي: فيما كان ماضيه) فتوصيف المضارع بالرباعي على التوسع باعتبار أن ماضيه كذلك. (قوله: ومفتوحة) فيما سواء للتخفيف الذي استدعاه كثرة الاستعمال كما في الثلاثي أو كثرة الحروف كما في ما عداه، وأما إهراق يهريق واسطاع يسطيع فرباعي زيد فيه الهاء والسين على غير القياس. (قوله: لعدم علة الإعراب فيه) وهو توارد المعاني المختلفة كما في الاسم أو المشابهة التامة به، ولم يذكر دليل الحكم الثبوتي المستفاد من الحصر؛ لأنه سيبينه في قوله: ويرتفع الخ مفصلاً. (قوله: ولما كان هذا الكلام الخ) دفع لإشكال تعلق الظرف بالفعل المنفي فإنه يفيد أن عدم إعراب غير المضارع مقيد بوقت عدم اتصال النونين، وليس كذلك؛ إذ لا يعرب غيره مطلقاً سواء رجع الضمير المجرور إلى المضارع أو إلى الغير، ولا يفيد ما هو المقصود بالبيان وهو أن المضارع لا يعرب إذا اتصل به النونان، وحاصل الدفع: أن هذا الكلام لدلالته على نفي الإعراب من غير المضارع ليس معناه الصريح مقصوداً بالذات؛ لأن كلامنا في أحوال المضارع بل كناية عن إثبات الإعراب للمضارع على وجه الحصر بطريق إنما؛ أي: بحيث يكون الجزء الثبوتي مقصوداً أصالة، والجزء السلبي مقصوداً تبعاً؛ ليكون من أحوال المضارع والظرف قيد للجزء الثبوتي المقصود بالأصالة فاندفع إشكال التعلق. وكذا ما يتوهم من أن إنما بمعنى ما وإلا فالإشكال بحاله؛ لأن كونه بمعنى ما وإلا لا يقتضي أن لا يكون فرق بينهما بهذا القدر، وبما ذكرنا ظهر أن ما ذكره الشارح أولى من جعل الظرف متعلقاً بيعرب المضارع المفهوم من الحكم السلبي. (قوله: يكون مبنياً) وقيل: إنه معرب تقديراً لثقل محل الإعراب بالحركة كما في غلامي، ولا يخفى عليك الفرق بينهما وبين غلامي فإنهما لشدة الاتصال صارتا كالجزء منه فلم يبق ما قبلهما محل الإعراب أصلاً بخلاف غلامي. (قوله: لشدة الاتصال) أما لفظاً فظاهر، وأما معنى فلكون المؤكد عين المؤكد بخلاف الاتصال مع التنوين لسقوطه في الوقف والإضافة ومع اللام فلا يصير ما قبله وسطاً فأجرى الإعراب عليه.

وَإِعْرَابُهُ[1] رَفْعٌ وَنَصْبٌ[2] وَجَزْمٌ[3]، فَالصَّحِيحُ الْمُجَرَّدُ عَنْ ضَمِيرٍ بَارِزٍ[4] مَرْفُوعٌ[5] لِلتَّثْنِيَةِ[6]، وَالْجَمْعُ وَالْمُخَاطَبُ الْمُؤَنَّثُ[7] بِالضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ لَفْظاً وَالسُّكُونِ

(١) أي: إعراب المضارع رفع ونصب وجزم وليس له جر لئلا يلزم مزية إعرابه على إعراب الاسم. واحد. (٢) يشارك الاسم فيهما. (٣) يختص به كالجر للاسم. (٤) مثل يضرب زيد وزيد يضرب. (٥) أي: متصل به. (٦) مذكراً كان أو مؤنثاً مثل يضربان وتضربان. (٧) مثل تضربين.

الإعراب قبلها يلزم دخوله في وسط[1] الكلمة، ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة أخرى حقيقة[2]، ولأنّ[3] نون المؤنث في المضارع تقتضي أن يكون[4] ما قبلها ساكناً لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي[5]. فلا يقبل[6] الإعراب. «وَ إِعْرَابُهُ[7] رَفْعٌ وَنَصْبٌ» يشارك[8] الاسم فيهما «وَجَزْمٌ» يختص به[9] كالجر الاسم. «فَالصَّحِيحُ[10]» منه[11] وهو عند النحاة[12]: ما لم يكن حرفه الأخير حرف علة «الْمُجَرَّدُ[13] عَنْ ضَمِيرٍ بَارِزٍ[14] مَرْفُوعٍ» متصل[15] به[16] «لِلتَّثْنِيَةِ[17]» مذكراً كان أو مؤنثاً، مثل: (يَضْرِبَانِ، وَتَضْرِبَانِ) «وَالْجَمْعُ» المذكر مثل: (يَضْرِبُونَ وَتَضْرِبُونَ)، والمؤنث[18] مثل: (يضربْن[19] وتضربْن[20])، «وَالْمُخَاطَبُ[21] الْمُؤَنَّثُ[22]» مثل: (تضربين[23]). فهذه[24] أربع صيغ (يضرب[25]) في الواحد الغائب المذكر، و[26](تضرب) في موضعين: في الواحد الغائب المؤنث، والواحد المخاطب المذكر. و[27](أضرب) في المتكلم الواحد، و[28](نضرب) في المتكلم مع الغير. «بالضمة[29]» في حال الرفع «وَ[30]الْفَتْحَةِ» في حال النصب «لَفْظاً» أي: حال كون الضمة والفتحة لفظتين. «وَالسُّكُون» في حال الجزم

(١) والوسط ليس محل الإعراب وهو ظاهر ولا التقديري لأنّ معناه على ما عرفت هو أن يقدر الإعراب على حرف الإعراب ولا يظهر الإعراب للتعذر والاشتغال. حكيم. (٢) لأنّ نون التأكيد عند التخفيف ليست من نفس الكلمة بل تحقيقها لأجل التأكيد. عرض. (٣) سواء كان حرف الأولى أو حرف الوسط حرف علة أو لا. (٤) وإن لم يلزم في المضارع توالي الحركات الأربع. (٥) صفة نون جمع المؤنث. نحو: ضربن. (٦) أي: المضارع. (٧) شروع إلى أنواع الإعراب بعد كونه معرباً. (٨) أي: المضارع. (٩) أي: المضارع. (١٠) وقوله فالصحيح تفصيل لأنواع إعراب المضارع ومحلها. (١١) أي: من المضارع المعرب. (١٢) احتراز عن أهل التصريف. وأمّا عند أهل التصريف مما لم فيه حرف علة. (١٣) صفة الصحيح. أي: الخالي. (١٤) نحو: يضرب زيد وزيد يضرب. (١٥) نحو: تضرب. (١٦) مضارع. (١٧) صفة لثالث لضمير. (١٨) بالجر عطف على المذكر. أي: جمع المؤنث. (١٩) جمع الغائبة. (٢٠) جمع المخاطبة. (٢١) عطف على الجمع أو على التثنية. (٢٢) والصفة للتخصيص. (٢٣) مخاطبة. (٢٤) أي: الصحيح المجرد من ضمير بارز. التأنيث باعتبار الخبر. (٢٥) الأول يضرب. (٢٦) ثانيها. (٢٧) ثالثها. (٢٨) رابعها. (٢٩) أي: إعرابه كائن بالضمة. (٣٠) نحو: لن يضرب.

(قوله: وسط الكلمة) والوسط ليس محل الإعراب اللفظي وهو ظاهر، ولا التقديري؛ لأن معناه على ما عرفت هو أن يقدر الإعراب على الحرف الأخير، ولا يظهر الإعراب للتعذر أو الاستثقال. (قوله: دخوله على كلمة أخرى) معتبرة مغايرتها بعد الدخول حيث لم يتغير البناء السابق بسببه بخلاف قائمة ويصري فإن التاء والياء وإن كانت كلمة أخرى إلا أنه بعد الدخول يتغير البناء السابق، وصار المركب بناء آخر، واستحق المركب للإعراب، فلذا أجرى على التاء والياء، وبما ذكرنا ظهر أن هذا الدليل لا يجري في نون الجمع. (قوله: ولأن الخ) أعاد اللام نظراً إلى أن المدعي ذات جزئين فكان كل منهما مدعى برأسه. (قوله: يقتضي أن يكون الخ) وإن لم يلزم في المضارع توالي الحركات الأربع. (قوله: لمشابهتها نون جمع المؤنث الخ) وبتلك المشابهة ضعف مشابهة المضارع بالاسم فرجع إلى ما هو الأصل في الفعل: أعني: البناء. (قوله: فلا يقبل) أي: ما قبل أصلاً الإعراب، وبهذا تبين الفرق بينه وبين الممتل بالألف، فإنه يقبل الإعراب من حيث كونه آخر الكلمة، وإن تعذر باعتبار خصوصية الألف، والحاصل أن التقديري لابد فيه من اعتبار إعراب في آخر الكلمة فرقاً بينه وبين المحلي، فلابد فيه من القبول في الجملة لئلا يكون التقديري مجرد فرض. (قوله: فالصحيح) تفصيل لأنواع إعراب المضارع ومحالها؛ أي: فإعراب الصحيح من المضارع مطلقاً. (قوله: حرفه الأخير) سواء أكان أصلياً أو زائداً، فلذا لم يقل كما مر. (قوله: المجرد الخ) يشمل ما لا يميز فيه: نحو: يضرب زيد وما فيه ضمير مستتر؛ نحو: زيد يضرب، وما فيه ضمير بارز منصوب؛ نحو: يضربك، وما فيه ضمير بارز مرفوع غير متصل بالفعل؛ نحو: ما يضرب إلا هو، فظهر أن المراد بالمجرد الخالي لا ما يتصل به، وإلا لخرج الصورتان الأوليان. (قوله: متصل به) أي: بذلك الصحيح قدره بقرينة قوله: والمتصل به ذلك. (قوله: للتثنية الخ) بيان لمحال الضمير البارز المرفوع وليس قيد احترازياً، فلذلك ترك الشارح رحمه الله الجمع على الظاهر المتبادر ولم يحمله على جمع المذكر. (قوله: لفظاً) حقيقة أو حكماً فإن الضمة والفتحة في حالة الوقف في حكم الملفوظ، ولذا يكون الوقف بالإشمام أو الروم والنقل، وليستا تقديريتين على ما وهم كما عرفت من معنى التقديري. (قوله: والسكون) لم يقل لفظاً؛ لأنه عدمي والزائل لالتقاء الساكنين في حكم الثابت كما في رمتا، فليس السكون في: لم يكن الذين تقديراً على ما وهم.

مِثْلُ: يَضْرِبُ وَلَنْ يَضْرِبَ وَلَمْ يَضْرِبْ، وَالْمُتَّصِلُ بِهِ ذَلِكَ بِالنُّونِ وَحَذْفِهَا مِثْلُ: يَضْرِبَانِ وَيَضْرِبُونَ وَتَضْرِبِينَ، وَالْمُعْتَلُّ[1] بِالوَاوِ وَالياءِ بِالضَّمَّةِ تَقْدِيراً، وَالفَتْحَةِ لَفْظاً، وَالحَذْفِ[2]، وَالْمُعْتَلُّ بِالأَلِفِ بِالضَّمَّةِ وَالفَتْحَةِ تَقْدِيراً وَالحَذْفِ، وَيَرْتَفِعُ إِذَا تَجَرَّدَ عَنِ النَّاصِبِ وَالجَازِمِ نَحْوُ: يَقُومُ زَيْدٌ،

(١) أي: والمضارع المعتل الآخر. (٢) أي: وبحذف الألف في حال الجزم كما كان في الأولين تقول: لم يرض.

«مِثْلُ[1]: (يَضْرِبُ[2])» وَ: (لَنْ يَضْرِبَ[3])، وَ: (لم يضربْ[4]). «وَ» المضارع[5] «المُتَّصِلُ[6] بِهِ ذَلِكَ[7]» أي: الضمير البارز المرفوع وذلك في خمسة مواضع: «بِالنُّونِ[8]» حالة الرفع. «وَحَذْفُهَا» أي: بحذف النون[9] حالتي الجزم والنصب. فإنَّ النصب فيه[10] تابع للجزم كما أنَّ النصب في الأسماء تابع للجر[11]. «مثل: (يَضْرِبَانِ) وَتَضْرِبَانِ «وَيَضْرِبُونَ وَتَضْرِبُونَ وَتَضْرِبِينَ»وَلَمْ (يَضْرِبَا وَلَنْ يَضْرِبَا) إلى آخرها. «وَ[12]» المُضَارِعُ «المُعْتَلُّ» الآخر[13] «بِالوَاوِ وَالياءِ بِالضَّمَّةِ[14] تَقْدِيراً[15]» في حال الرفع لأنَّ[16] الضمة على الواو والياء ثقيلة[17]، تقول[18]: (يَدْعُو وَيَرْمِي) «وَالفَتْحَةُ لَفْظاً[19]» في حال النصب[20]، لخفة الفتحة، نحو: (لَنْ يَدْعُوَ[21]، وَلَنْ يَرْمِيَ[22])، «وَالحَذْفُ» أي: بحذف الواو والياء[23] في حال الجزم، لأنَّ[24] الجازم لما لم يجد حركة أسقط[25] الحرف المناسب لها، نحو: (لم يغزُ، ولم يرمِ). «وَ» المضارع «المُعْتَلُّ[26]» الآخر «بِالأَلِفِ بِالضَّمَّةِ[27] وَالفَتْحَةِ تَقْدِيراً[28]» لأنَّ الألف لا يقبل الحركة، تقول[29]: (يَرْضَى، ولَنْ[30] يَرْضَى). «وَالحَذْفُ» أي: بحذف الألف في حال الجزم[31]، تقول[32]: (لم يرض). «وَيَرْتَفِعُ[33]» المضارع «إِذَا[34] تَجَرَّدَ عَنِ النَّاصِبِ وَالجَازِمِ نَحْوُ: (يَقُومُ زَيْدٌ)» سواء كان العامل فيه[35] هذا التجرد كما هو المتبادر

(١) مثل: هو يضرب. (٢) بالضم. (٣) والفتح. (٤) والجزم. (٥) أي: إعراب المضارع الصحيح المتصل به ذلك بالنون وحذفها. (٦) من قبيل صفة جرت على غير من هي له. رضا. (٧) فاعل المتصل. (٨) التي هي قائم مقام الحركة. (٩) لأنه بمنزلة الحركة في المفرد فلما سقط الحركة بالجزم سقط النون. وجيه. (١٠) مضارع. (١١) نحو: رأيت مسلمين. (١٢) ولما فرغ من إعراب الصحيح شرع في بيان إعراب المعتل من المضارع. (١٣) إحضار لاصطلاح النحاة لا أنه مقدر. س. (١٤) أي: إعرابه كائن بالضمة. (١٥) ظرف للظرف المستقر أي: في التقدير أو حال من الضمة. (١٦) عند أهل التصريف لحذف أنت الضمة المذكورة وتقول محرم. (١٧) خبر إنَّ. علة لمقدر وإنَّما كان تقديراً لا لفظاً. (١٨) أنت. (١٩) أي: لا مسألة الإعراب اللفظي وعدم المانع. رضا. (٢٠) دليل لمقدر وإنما كان لفظاً لخفة. آه. (٢١) من الواوي. (٢٢) من اليائي. (٢٣) فيكون حذف الواو والياء إعراب الجزم. (٢٤) علة لمقدر وإنَّما كان إعرابه بحذف الحرفين في حال الجزم. (٢٥) جواب لما. (٢٦) صفة. (٢٧) أي: إعرابه كائن بالضمة. (٢٨) بالنصب ظرف للظرف أو حال من الضمة. (٢٩) أنت لي حال الرفع. (٣٠) في النصب. (٣١) لفقدان الحركة. (٣٢) أنت. (٣٣) استئناف أو عطف. تفسير لرجع الضمير. (٣٤) ظرف لـ يرتفع. (٣٥) أي: ارتفاع المضارع.

(قوله: والمضارع) أشار به إلى أن قوله: والمتصل معطوف على قوله: فالصحيح لا على قوله: المجرد؛ لأن هذا الحكم شامل للصحيح والمعتل. (قوله: ذلك) أي: إعراب ما اتصل به الضمير البارز المرفوع في خمسة مواضع وإن كان الاتصال في سبعة مواضع فإن الموضعين؛ أعني: يضربن وتضربن مبنيان خارجان بقوله: ونون جمع المؤنث. (قوله: بالنون الخ) وإنما أعرب بالنون؛ لأن المشابهة التي هي علة الإعراب باقية وامتنع بالحركة لصيرورة آخره بسبب شدة الاتصال بالضمير لتماضد جهاته من كونه فاعلاً ومتصلاً وعلى حرف واحد سيما حرف علة ساكن وسط الكلمة. والوسط ليس محل الإعراب أصلاً على ما عرفت؛ ولأنه بعد لحوق الضمائر صار ما قبلها متحركاً بحركة لازمة فلا يقبل الإعراب بخلاف غلامي فإنه ليس لازم الكسرة فيمكن تقدير الإعراب فيه، ولا يمكن إعرابه بزيادة حرف المد؛ لأنه يلزم اجتماع الحرفين. فلا جرم زيد النون بدل الرفع لمشابهته للواو في الفئة، ويكسر بعد الألف ويفتح بعد الواو والياء حملاً على تثنية الاسم. (قوله: حالتي الجزم والنصب) أما في حالة الجزم فظاهر؛ لأنه إسقاط الإعراب، وأما في حالة النصب فلامتناع اجتماعه مع الرفع فلابد من زواله، إلا أنه زال في الواحد ببدل وهو الفتحة، وههنا زال بلا بدل له فصار النصب تابعاً للجزم، وتحذف هذه النون مع نوني التأكيد إما لأنه لا يكون في المبنى علامة الرفع، وإما لاجتماع النونات. (قوله: الآخر) إحضار لاصطلاح النحو لا أنه مقدر. (قوله: المناسب لها) في كونه حاصلاً من إشباع الحركة فلابد من التغير والزوال. (قوله: لأن الألف لا يقبل الحركة) لكونه ساكناً أبداً فتذر الإعراب عليه مع كونه قابلاً لها من حيث إنه آخر الكلمة، فيمكن التقدير فيه بخلاف آخر الجمع المؤنث فإنه للزوم السكون له لا يقبلها أصلاً لا بخصوصه ولا بنوعه، والحاصل أن التقديري فرع اللفظي فلابد من إمكانه في ذلك المحل إما بخصوصه أو بنوعه. (قوله: كما هو المتبادر من عبارته) حيث قال: ويرتفع؛ أي: يحصل فيه الرفع وقت التجرد فإنه يثمر بعدم مدخلية شيء آخر، وإن أمكن أن يقال: يعتبر مدخلية شيء آخر لا يوجد إلا في وقت التجرد.

وَيَنْتَصِبُ[1] بِأَنْ[2] وَلَنْ

(١) أي: المضارع. (٢) ملفوظة لقرينة المقدرة.

من عبارته[1]، وذلك[2] مذهب الكوفيين[3]، وسواء كان العامل فيه[4] وقوعه موقع الاسم، كما في: زيد يضربُ[5]، أي: ضارب، أو: مررت برجل يضربُ[6]، أو: رأيتُ رجلاً يضربُ[7]. وإنَّما ارتفع[8] بوقوعه موقع الاسم، لأنَّه إذن[9] يكون كالاسم[10]، فأعطي أسبق إعراب الاسم[11] وأقواه[12]، وهو الرفع وذلك[13] مذهب[14] البصريين. وأورد عليه[15] أنَّه[16] يرتفع في مواضع لا يقع[17] فيها موقع الاسم، كما في الصلة[18]، نحو: (الذي يضرب) وفي نحو: (سيقوم، وسوف[19] يقوم)، وفي خبر (كاد) نحو: (كاد[20] زيد يقوم[21])، وفي نحو: (يقوم الزيدان). وأجيب[22] عن نحو: الذي يضرب[23]، ويقوم[24] الزيدان، بأنَّه[25] واقع موقعه[26]، لأنَّك تقول الذي[27] ضارب[28] هو[29]) على أنَّ (ضارب) خبر مبتدأ مقدم[30] عليه[31]، وكذا[32] (قائمان[33] الزيدان[34]) ويكفينا[35] وقوعه[36] موقع الاسم، وإن[37] كان الإعراب مع تقديره[38] اسماً[39] غير الإعراب مع تقديره[40] فعلاً[41]. وعن[42] نحو: (سيقوم) إنَّ سيقوم مع السين واقع[43] موقع الاسم، لا يقوم[44] وحده[45]، والسين صار كأحد أجزاء الكلمة. وسوف[46] في حكم السين[47]. وعن[48] نحو: (كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ) إنَّ الأصل فيه[49] الاسم، وإنَّما عدل عن الأصل[50] لما[51] يجيء في باب أفعال المقاربة إن شاء[52] الله تعالى.

«وَيَنْتَصِبُ[53]» أي: المضارع «بِأَنْ[54]» ملفوظة[55] «وَلَنْ». قال[56] الفراء: أصله (لا[57]) أبدل الألف نوناً. وقال الخليل: أصله (لا أنْ) فقُصر[58] كـ (أيْشٍ)[59] في (أيٍّ[60] شيء) وقال سيبويه:

(١) أي: المصنف. (٢) أي: كون عامل المضارع التجرد. (٣) أي: أكثرهم إذ الكسائي منهم يجعل العامل حروف أتين. عصام. (٤) أي: ارتفاع المضارع. (٥) أي: يقع موقع الاسم المرفوع المجرور والمنصوب. (٦) صفة رجل. أي: ضارب. (٧) صفة رجل. أي: ضارباً. (٨) أي: المضارع. (٩) أي: حين وقوعه موقع الاسم. (١٠) مع كونه معرباً فلا ينتقض بالماضي لأنَّه مبني الأصل فلا يؤثر فيه العامل. لمحرره. (١١) لكونه إعراب أسبق المعمولات. (١٢) لكونه إعراب العمدة. (١٣) أي: وقوعه موقع الاسم. (١٤) أي: أورد السؤال علمه مذهب البصريين. (١٥) لأنَّ خبر كاد لا يكون إلَّا فعلاً مضارعاً أبداً. (١٦) أي: المضارع. (١٧) مضارع. (١٨) لأنَّ الأصل في الصلة أن يكون جملة والمفرد لا يقع صلة. (١٩) لأن السين وسوف حرف تنفيس وهو من خواص الأفعال. (٢٠) ذكره كاد لأصالته. (٢١) يخرج نسخة. (٢٢) عن هذا الإيراد من طرف البصرية. (٢٣) أي: عن الواقع في الصلة. (٢٤) أي: المفرد المسند إلى المثنى. (٢٥) بيان بطريق الجواب. مضارع. (٢٦) أي: الاسم. (٢٧) الشخص. (٢٨) خبر مقدم. (٢٩) مبتدأ مؤخر. (٣٠) صفة خبر. (٣١) فيكون الجملة الاسمية صلة. (٣٢) يجوز أيضاً. (٣٣) خبر مقدم. (٣٤) مبتدأ مؤخر. (٣٥) ارتفاعه. بأن يكون جواز بنائه. (٣٦) مضارع. (٣٧) حال. (٣٨) أي: يقوم. (٣٩) حال. (٤٠) يقوم. (٤١) حال. (٤٢) أي: أجيب. (٤٣) خبر إنَّ. (٤٤) أي: المضارع موقع الاسم. (٤٥) حال. (٤٦) أي: أجيب عن سوف. (٤٧) بأن لا يقوم وحده. (٤٨) أي: أجيب عن .آ. (٤٩) أي: في خبر كاد. (٥٠) وهو الاسم قائماً في هذا المقام .رضا. إلى الفعل. (٥١) أي: الوجه الذي. (٥٢) ولم يجز هذا الأصل استعمالا. (٥٣) معطوف على ترتفع. (٥٤) للمصدرية. (٥٥) حال من كلمة أنَّ. (٥٦) بيان للاختلاف الواقع في أصل لن. (٥٧) كلم أصله لا أبدل الألف ميماً. (٥٨) بتخفيف الألفين فصار لن. (٥٩) يعني فخفف من أي شيء لكثرة استعماله استفهامية. شيخ الإسلام. (٦٠) استفهامية.

(قوله: وسواء كان العامل الخ) سواء يطلب اثنين فالواجب أو كان العامل إلا أنه أعاده لبعد الأول كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَوتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ﴾. (قوله: وقوعه موقع الاسم) وهو حين التجرد عن الجازم والناصب؛ إذ لا يدخلان على الاسم. (قوله: كما في زيد يضرب الخ)، أي: يقع موقع الاسم المرفوع والمجرور والمنصوب. (قوله: لأنه إذن يكون كالاسم) مع كونه معرباً فلا ينتقض بالماضي. (قوله: أسبق إعراب الاسم) لكونه إعراب أسبق المعمولات وأقواه لكونه إعراب العمد. (قوله: نحو: الذي يضرب الخ) فإنه لا يقع اسم الفاعل موقعه لوجوب كون الصلة جملة ولا يدخل السين وسوف على الاسم وخبر كاد يجب أن يكون فعلاً، وفي يقوم الزيدان يلزم عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد. (قوله: ويكفينا) أي: في ارتفاعه. (قوله: وإن كان الإعراب) يعني: وإن كان إعراب ما بعده مع تقديره؛ أي: الواقع اسماً غير إعرابه مع تقديره فعلاً؛ إذ هو مع تقدير الاسم مبتدأ ومع تقدير الفعل فاعل، وليس المراد أن إعراب المضارع مع التقدير الأول غير إعرابه مع التقدير الثاني؛ لأن ذلك التغاير متحقق في جميع المواد؛ إذ العامل على تقدير الاسم لفظي وعلى التقدير الفعل معنوي فلا معنى لأن الوصلية. (قوله: والسين الخ) دفع لما يقال: فحينئذٍ لم يقع المضارع موقع الاسم بل مع حرف التنفيس. (قوله: فأبدل الألف الخ)؛ إذ التنوين والنون الخفيفة إذا انفتح ما قبلهما ينقلبان ألفاً، في الرضي: لا دليل على قوله: الفراء. (قوله: أصله لا أن) قال الشاعر:

يُرَجِّي المَرْءُ ما لا أنْ يُلاقِي ... ويَمْرَضُ دونَ أقْرِبِهِ الخَطُوبُ

وَكَيْ وَإِذَنْ[1] وَبِأَنْ مُقَدَّرَةً بَعْدَ حَتَّى وَلَامِ كَيْ وَلَامِ الْجُحُودِ وَالْفَاءِ وَالْوَاوِ وَأَوْ فَأَنْ[2] مِثْلُ: أُرِيدُ أَنْ تُحْسِنَ إِلَيَّ[3]

(١) أي: ينتصب المضارع بأن المقدرة كما ينتصب بأن الملفوظة. (٢) أي: التي ينتصب بها المضارع. (٣) مثال النصب بالفتحة.

إنّه حرف برأسه[1]. «وَإِذَنْ» قيل: أصله (إِذْ أَنْ) فخففت. وقيل: أصله (إِذْ) الظرفية، فَنُوِّنَ عوضاً عن المضاف إليه. «وَ(كَيْ[2]) وَبِ(أَنْ[3]) مُقَدَّرَةً[4] بَعْدَ (حَتَّى)» نَحْوُ: (سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا[5]). «وَ» بعد «لَامِ[6] (كَيْ)» نَحْوُ: (سِرْتُ لِأَدْخُلَهَا[7]) «وَ» بعد «لَامِ الْجُحُودِ[8]» وهي اللام الجارة[9] الزائدة[10] في خبر كان[11] المنفي، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا[12] كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ لأنّ[13] هذه الثلاثة[14] جوار[15] فيمتنع دخولها على الفعل[16] إلّا بجعله مصدراً، بتقدير (أن) المصدرية. «وَ» بعد «الْفَاءِ» نحو: (زُرْنِي فَأُكْرِمَكَ[17]). «وَ» بعد «الْوَاوِ[18]» نحو: (لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ). «وَ» بعد «أَوْ» نحو: (لَأُلْزِمَنَّكَ[19] أَوْ تُعْطِيَنِي[20] حَقِّي) فإنّ[21] الفاء والواو عاطفتان[22] واقعتان[23] بعد الإنشاء[24]، وقد[25] امتنع[26] عطف الخبر[27] على الإنشاء، فجعل[28] مفرداً ليكون[29] من[30] عطف المفرد[31] على المفرد المفهوم[32] من ذلك الإنشاء[33]، فيكون المعنى في (زُرْنِي فَأُكْرِمَكَ): ليكن زيارة منك فإكرام[34] مني إيّاك. وفي: لا تأكلْ السمك وتشربَ اللبن، لا يكن منك أكلُ السمك وشربُ اللبن معه[35]. «وَ(أَنْ)» التي[36] ينتصب بها المضارع «مثل: (أُرِيدُ[37] أَنْ تُحْسِنَ[38] إِلَيَّ)» مثال النصب

(١) وهو الظاهر إذ لا وجه لرده إلى أصل كما رده الفراء والخليل. (٢) كسببية ما قبلها لما بعدها بحسب الخارج. (٣) أي: وينصب المضارع بأن المقدرة بعد هذه الحروف. (٤) حال من أن. (٥) أي: أن أدخلها. (٦) أي: اللام التي تكون بمعنى كي. (٧) أي: البلد. أي: أن ادخلها. (٨) الجحد الإنكاري سميت بالجحد لاستعمالها في مقام الإنكار. (٩) عند البصرية متعلق بخبر كان المحذوف. (١٠) عند الكوفية لتأكيد النفي كالباء. (١١) إمّا لفظاً أو معنى كما في قوله تعالى: ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾. (١٢) نافية. (١٣) أي: وإنّما قدر أنْ بعد هذه الحروف. (١٤) أي: حتى ولام كي ولام الجحود. (١٥) جمع جارة. (١٦) لكونه من خواص الاسم. (١٧) والمعنى في نحو: إذن أكرمك لمن قال أنا آتيك أكرمك وقت إكرامك. وجيه. (١٨) أي: الحالية. (١٩) لظهور معنى الزمان فيها في جميع الاستعمالات كما أنا رضي. (٢٠) أي: يقدر أنْ بعد أو فلانها بمعنى الحرف الجر أعني إلى. (٢١) علة وينتصب المضارع بأن مقدرة بعد الفاء والواو. (٢٢) خبر إنّ. (٢٣) صفة. (٢٤) وهو زرني. (٢٥) حال. (٢٦) أي: منه البيانيون. (٢٧) بمحتمل الصدق والكذب. أعني فأكرمك. (٢٨) لدفع هذا الامتناع وتقريبه إلى الإمكان والجواز. (٢٩) أي: الكلام مثل يأكل السمكة. (٣٠) قيل. (٣١) فهم من المضارع. (٣٢) أي: المفرد الذي فهم من ذلك .آه. (٣٣) متى يسقط الامتناع ويحصل الجواز. (٣٤) عطف على مفهوم ليكن منك زيارة. (٣٥) أي: مع الأكل. (٣٦) وصفه بالمعرفة لكونه علماً لنفسه. (٣٧) أنا. (٣٨) أنت. من الإحسان.

أي: لمن يلاقي. (قوله: أنه حرف برأسه) وهو الحق؛ إذ الأصل عدم التصرف في الحروف. (قوله: فخففت) بنقل حركة الهمزة وحذف الألف للساكنين، ويغير المعنى بتغيير اللفظ فلم يلزم الفعل بعدها، وجاز أن يليه الجار كما في قوله تعالى: ﴿فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾. (قوله: إذ الظرفية) في الرضي: وإنما حملني على ذلك ظهور معنى الزمان فيها في جميع الاستعمالات كما في إذ. (قوله: فنون عوضاً عن المضاف إليه) في الرضي: وذلك أنهم أرادوا الإشارة إلى زمان فعل مذكور فقصدوا إلى لفظ إذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه، وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحاً للأزمنة بالثلاثة، وحذفوا منه الجملة المضاف هو إليها لدلالة الفعل السابق عليها كما يقول لك شخص: أنا أزورك، فتقول: إذا أكرمك؛ أي: إذ تزورني أكرمك؛ أي: وقت زيارتك أكرمك، وعوض التنوين عن المضاف إليه؛ لأنه وضع في الأصل لازم الإضافة. (قوله: سرت حتى أدخلها) مثل للحروف الثلاثة مع أن أمثلتها مذكورة في المتن؛ لأن المقصود ههنا تمثيل تقدير أن، وما في المتن تمثيل النصب، ولذا لم يمثل لأن ولن وإذن وكي، وكان قول الشارح فيما سيجيء فإن التي تنصب المضارع إشارة إلى ذلك. (قوله: وهي اللام الجارة) عند البصريين فإنهم قالوا: إنه حرف جر متعلق بخبر كان المحذوف، والأصل ما كان قاصداً للفعل، وأما عند الكوفيين فحرف زائد لتأكيد النفي كالباء في ما زيد بقائم ناصب لم يتعلق بشيء كذا في مغني اللبيب، فإن قلت: إذا كان للتعدية فكيف يصح قوله: الزائدة، قلت: كثيراً ما يطلق لقول بزيادتها لاطراد صحة إسقاطها كذا في التحفة. (قوله: في خبر كان المنفي) إما لفظاً وإما معنىً كما في قوله تعالى: ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾. (قوله: لأن هذه الثلاثة الخ) هذا الكلام وما سيأتي من قوله: فإن الواو والفاء الخ تعليل لتقدير أن بعدها فموقعه هذا لا ما ذكره المصنف من التفصيل؛ فإنه تفصيل لشرط التقدير، ولذا لم يتعرض لتعليل تقدير إن بعد أو؛ لأنه مفهوم من شرط التقدير صريحاً. (قوله: وقد امتنع عطف الخبر على الإنشاء) في المغني عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه في كتاب التسهيل، وابن عصفور في شرح الإيضاح، ونقله عن الأكثرين وأجازه الصفار وجماعة. (قوله: فإن التي ينتصب الخ) احتراز عن أن المخففة والتفسيرية وليس تقدير الصفة ههنا للتعلق كما في إذن وحتى.

﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، وَالَّتِي تَقَعُ بَعْدَ العِلْمِ هِيَ المُخَفَّفَةُ مِنَ المُثَقَّلَةِ وَلَيْسَتْ هَذِهِ نَحْوُ: عَلِمْتُ أَنْ سَيَقُومُ وَأَنْ لَا تَقُومَ، وَالَّتِي تَقَعُ بَعْدَ الظَّنِّ فَفِيهَا الوَجْهَانِ، وَلَنْ مِثْلُ: لَنْ أَبْرَحَ، وَمَعْنَاهَا نَفْيُ المُسْتَقْبَلِ، وَإِذَنْ إِذَا لَمْ يَعْتَمِدْ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا

بالفتحة، و مثل: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ مثال النصب بحذف النون. وكلمة أن «التي تَقَعُ بَعْدَ العَلَم[1]» إذا لم يكن بمعنى الظنّ «هِيَ[2]» (أنْ) «المُخَفَّفَةُ مِنْ (أَنْ) المُثَقَّلَةِ» لأنَّ المخففة م للتحقيق[3]، فيناسب العِلْم[4] بخلاف الناصبة[5] فإنَّها للرجاء والطمع[6] فلا يناسبه. «وَ[7]لَيْسَت» أي: (أنْ) الواقعة[8] بعد العِلْم «هَذِهِ» أي: (أنْ) الناصبة «نَحْو: (عَلِمْتُ أنْ[9] سَيَقُومُ[10]، وأنْ لاَ يَقُومُ[11]) وَ» (أنْ) «التي تَقَعُ بَعْدَ الظَّنِّ[12] فَفِيهَا[13] الوَجْهَانِ[14]»، لأنَّ[15] الظنّ باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم [16](أَنْ) المخففة الدالة على التحقيق، وباعتبار عدم اليقين يلائم (أنْ) المصدرية، فيصح[17] وقوع كليهما؛ فيجري[18] في (أنْ) التي بعده[19] الوجهان[20]. «وَلَنْ، مِثْلُ: (لَنْ أَبْرَحَ[21]) وَمَعْنَاهَا» أي: معنى (لن) «نَفْيُ المُسْتَقْبَلِ[22]» نفياً مؤكداً لا مؤبداً[23]، وإلَّا[24] بلزم أن يكون[25] في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾ تناقض[26]، لأنَّ (لن) تقتضي معنى التأبيد و(حتى) تقتضي الانتهاء[27]. «وَإِذَنْ» التي ينتصب بها المضارع «إِذَا لَمْ يَعْتَمِدْ مَا[28] بَعْدَهَا عَلَى مَا[29] قَبْلَهَا»

---

(١) كل ما هو بمعنى العلم. وما بمعناه كالرؤية والوجدان واليقين. (٢) للحصر أي: هي المخففة لا غير. (٣) موضوع. أي: إذا كان للتحقيق. (٤) لأنَّ العلم دال على أنَّ ما بعده معلوم التحقق. وافية. (٥) أي: المصدرية. (٦) عطف تفسير. الدالين على أنَّ وما بعدهما غير معلوم التحقيق. (٧) هذه تأكيد للحصر. عصام. (٨) صفة أنْ. (٩) أي: إنَّه. (١٠) وكقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ الآية. (١١) أي: علمت أنَّه لا يقوم. (١٢) أي: الأفعال الدالة على الظنّ. (١٣) خبر مقدم. (١٤) مبتدأ مؤخر. أي: كونها ناصبة للفعل أو مخففة من أنَّ المثقلة فاعل الظرف. محمد أفندي. (١٥) دليل لقدر إنَّما يصح الوجهان. (١٦) خبر إنَّ. (١٧) وإدراجه في الظن استواء الاعتبارين. (١٨) ولذا صح وقوع كل منهما مجرى. (١٩) أي: بعد الظن. (٢٠) فاعل يجري. (٢١) أي: أفارق. (٢٢) ولهذا لا يستعمل إلَّا مع الفعل المستقبل. (٢٣) مطيقاً كما قيل ولا مؤبداً في الدنيا كما قيل وهو الحق. عصام. رد لمذهب الاعتزال. (٢٤) أي: وإن لم يكن مؤكداً. (٢٥) أي: يوجد. أي: التناقض في كلام الله تعالى. (٢٦) اسم يكون. (٢٧) والانتهاء مناقض للتأبيد. والقرآن العظيم منزه عن التناقض. (٢٨) فاعل لم يعتمد. (٢٩) شرط الأول.

(قوله: تقع بعد العلم) وما بمعناه كالرؤية والوجدان واليقين. (قوله: إذا لم يكن بمعنى الظن) حمل الوقوع بعد العلم على الوقوع بعد لفظه كما هو المتبادر فاحتاج إلى التقييد؛ إذ العلم قد يكون بمعنى الظن، في الرضي: جوز بعضهم أن يأول العلم بالظن مجازاً، فيقال: علمت أن يخرج زيد بالنصب؛ أي: ظننت، وفي تفسير أبي حيان: قد يستعمل العلم ويراد به الظن فيجوز أن يعمل في أن المصدرية، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾؛ لأن القطع بإيمانهن غير متوصل إليه. (قوله: هي أن المخففة الخ) أراد أن الضمير لمجرد التأكيد. والفرق بين الخبر والنعت سواء، قلنا: إنه مبتدأ أو ضمير فصل، وليس لقصر المسند على المسند إليه؛ لعدم صحته، ولا لقصر المسند إليه على المسند؛ لأنه يصير قوله: وليست هذه تأكيداً تكراراً والأصل عدمه. (قوله: على غلبة الوقوع الخ) إن أريد بالتحقيق جعل الشيء محققاً ثابتاً فالمراد بغلبة الوقوع كثرته فإن المظنون أكثري الوقوع، وإن أريد به العلم والقطع فالمراد بغلبة الوقوع كون جانب الوقوع غالباً راجحاً؛ أي: راجحاً على عدمه، والضابط في معرفة أن المصدرية وغيرها على ما في الرضي: إن أن التي ليست بعد العلم، ولا ما يؤدى معناه، ولا ما يؤدى معنى القول، ولا بعد الظن، فهي مصدرية لا غير، والتي بعد الظن فإن كان بعدها غير لا من حروف التمويض وهي السين وسوف وقد ولم ولا وما ولن فخفيفة لا غير، وكذا إن كانت بعدها لا داخلة على غير الفعل؛ نحو: ظننت أن لا مال أن لا شيء، وإن كانت بعدها لا داخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية والتي بعد العلم، وما يؤدي معناه إن لم يكن فيه معنى القول فخفيفة لا غير، وإن كان فيه معنى القول فإن وليها فعل غير متصرف فمفسرة أو مخففة، وإن وليها فعل متصرف من غير حرف عوض احتملت أن تكون مفسرة ومصدرية لا مخففة لعدم العوض وإن وليها فعل متصرف مصدر بلا جاز كونها مفسرة ومصدرية ومخففة، وإن وليها فعل متصرف مصدر بغير لا من حروف العوض فمخففة أو مفسرة، وكذا إن لم يلها الفعل، بل وليها جملة اسمية، إذا عرفت هذا فلا بد في بيان المصنف من اعتبار قيود ليصح فتدبر. (قوله: فيجري الخ) ذكر النتيجة بعد إقامة الدليل، وذكر المدعى إشارة إلى إيصاله إليها وترتبها عليه، وإلى أن قوله: ففيها الوجهان ليس المراد إنه يتحقق فيها الوجهان، بل إنه يجري فيها الوجهان، والمحقق لا يكون إلا أحدهما. (قوله: نفياً مؤكداً) في المغني: ولا تفيد لن توكيد النفي خلافاً للزمخشري في كشافه ولا تأبيده خلافاً له في أنموذجه، وكلاهما دعوى بلا دليل، ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾، ولكان ذكر الأبد في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ تكراراً والأصل عدمه.

وَكَانَ الفِعْلُ مُسْتَقْبَلاً مِثْلُ: إِذَنْ[1] تَدْخُلَ الجَنَّةَ،

(١) قولك لمن قال أسلمت.

أي[1]: إن لم يكن ما بعدها معمولاً لما[2] قبلها، فإنَّه[3] إذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب بها[4] المضارع لأنَّها[5] لضعفها[6] لا تقدر أن تعمل فيما[7] اعتمد على ما قبلها فصار كأنَّه[8] سبقها حكماً[9]، «وَكَانَ» عطف[10] على (لم يعتمد) أي: ينتصب بها[11] المضارع إذا لم يعتمد ما بعدها[12] على ما قبلها. وإذا كان «الفِعْلُ»[13] المذكور[14] بعدها «مُسْتَقْبَلاً»[15] لكونها[16] جواباً وجزاء، وهما لا يمكنان إلَّا في الاستقبال. فإن فقد[17] أحد الشرطين[18]، نحو: (أنا إذن أحسنُ[19] إليك) وكقولك لمن يحدثك[20]: إذن أظنُّك[21] كاذباً، أو[22] كلاهما، كقولك لمن يحدثك: أنا إذن أظنُّك[23] كاذباً، وجب[24] الرفع[25]. «مثل[26]» قولك. لمن قال: أسلمت.: «إِذَنْ تَدْخُلَ[27] الجَنَّةَ» مَثَّلَ[28] بمثال لا يحتمل[29] إلَّا الاستقبال[30].

فقوله[31]: (إذن) مبتدأ، وقوله[32]: (إذا لم يعتمد) ظرف للانتصاب الملحوظ معها

(١) تفسير الاعتماد. (٢) أي: العامل الذي. (٣) شأن. (٤) أي: إذن. (٥) أي: إذن. (٦) في العاملية. (٧) أي: في المضارع. (٨) شأن. (٩) تمييز. (١٠) أي: هذا معطوف. (١١) أي: بإذن. (١٢) أي: ما بعد إذن. (١٣) شرط الثاني. (١٤) أي: متصلاً كما هو المتبادر. (١٥) خبر كان. (١٦) أي: لكون مدخولها. دليل مقدر إنَّما اشترط المستقبل. (١٧) أي: عدم. (١٨) ولها شرط ثالث لم يذكر المصنف وهو عدم الفصل بينهما وبين معمولها. رضا. (١٩) مثال لفقد الشرط الأول. (٢٠) يكلمك. (٢١) بمعنى الحال. مثال لفقد الشرط الثاني. (٢٢) فقد. (٢٣) وإن وجد الاعتماد مع كونه بمعنى الحال. (٢٤) جواب إن فقد. (٢٥) في كل هذه الأمثلة. (٢٦) خبر مبتدأ وهو لفظ إذن. (٢٧) أنت. (٢٨) مصنف. (٢٩) صفة مثال. (٣٠) لأنَّ دخول الجنة واقع في الاستقبال البتة. (٣١) مصنف. (٣٢) مصنف.

(قوله: أي: إن لم يكن الخ) أي: ليس المراد من عدم الاعتماد أن لا يكون لها ارتباط بما قبلها أصلاً، فإن إذن الواقعة بعد الفاء والواو يجوز فيها الوجهان؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾، فقرئ بالرفع والنصب، فمن حيث إنه وقع في صدر جملة مستقلة ينصب المضارع، ومن حيث كون ما بعدها من تمام ما قبلها بسبب ربط حرف العطف يكون ما بعدها مرفوعاً، نعم وجوب الانتصاب مشروط بذلك لكن الكلام في شروط الانتصاب ولعل الشيخ الرضي إنما فسر الاعتماد بكونه من تتمة ما قبلها بجعله شرط الوجوب بقرينة المقابلة بقوله: وإذا وقعت بعد الواو والفاء فوجهان، بل المراد أن لا يكون ما بعدها معمولاً لما قبلها حقيقة أو حكماً بأن يحصل له بالنظر إلى ما قبلها إعراب وإن لم يكن عاملاً فيه؛ وذلك في ثلاثة مواضع؛ بالاستقراء الأول أن يكون ما بعدها خبراً لما قبلها؛ نحو: أنا إذن أحسن إليك، والثاني: أن يكون جزاء للشرط الذي قبلها؛ نحو: إن جئتني إذن أكرمك، والثالث: أن تكون جواب القسم الذي قبلها؛ نحو: والله إذن أكرمك فإنه في الصورة الأخيرة وإن لم يكن ما قبلها عاملاً ففي حكم العامل؛ إذ يحصل له بالنظر إليه إعراب الرفع. (قوله: فإنه إذا اعتمد) حاصله: أن إذن لكونه حرفاً ضعيف العمل لا يعمل فيما هو مقدم عليه حكماً وترك الدليل المشهور الذي ذكره من فسر الاعتماد بكونه معمولاً، وهو أنه يلزم توارد العاملين؛ أعني: إذن وما قبلها؛ لأن توارد العاملين جائز إذا كان عمل أحدهما لفظياً وعمل الآخر محلياً؛ نحو: إن زيداً قائم وعمرو. (قوله: المذكور بعدها) أي: متصلاً كما هو المتبادر ففيه إشارة إلى اشتراط الاتصال أيضاً فإنها لا تعمل بالفصل إلا إذا كان بالقسم أو بلا النافية نص عليه في المغني. (قوله: لكونها) أي: في الأصل باعتبار مدخولها جواباً لكلام مقدم صدر عن ذلك المتكلم؛ نحو: إن جئتني إذن أكرمك، أو من متكلم آخر كما في مثال المتن، وجزاء لشرط مذكوراً ومقدر. (قوله: وهما لا يمكنان) أي: كلاهما لا يمكنان إلا في زمان الاستقبال لا كل واحد منهما فإن الجواب إنما يقتضي أن يكون متأخراً عن كلام سابق، فيجوز أن يكون في الحال والشرط والجزاء يجوز أن يكونا ماضيين؛ نحو: إن جئتني لأكرمتك، ولا يجوز أن يكون الجزاء حالاً، وقد نص في الرضي أن الشرط والجزاء إما في المستقبل أو في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال. (قوله: وجب الرفع) وفي بعض الصور فإن المقصود بيان فائدة الاشتراط لا استيفاء إعراب صور الفقدان، فلا يرد أن في صور تقديم الشرط يجب الجزم فالواجب أن يقول: وجب الرفع والجزم. (قوله: إذا لم يعتمد الخ) الأولى أن يجعل كل منهما خبر المبتدأ لئلا يكون ذكر الشرطين استطراداً، ولا يحتاج إلى اعتبار أن الشرطين المذكورين لما كانا مقررين نزلا منزلة المعلوم وذكر في العلة أن من شأنهما أن تكون قضية معلومة للمخاطب، وإلا فالمعلوم مما سبق نفس الانتصاب لا المقيد بالشرطين.

وَإِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الوَاوِ وَالفَاءِ فَالوَجْهَانِ[1] وَكَيْ[2] مِثْلُ: أَسْلَمْتُ كَيْ أَدْخُلَ الجَنَّةَ، وَمَعْنَاهَا السَّبَبِيَّةُ[3]، وَحَتَّى[4] إِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلاً بِالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلَهَا بِمَعْنَى كَيْ

(١) أي: فالوجهان جائزان النصب والرفع. (٢) التي ينتصب بها المضارع. (٣) أي: سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الإسلام لدخول الجنة في المثال المذكور. (٤) التي ينتصب بها المضارع بعدها تقدير إن إذا كان المضارع مستقبلاً.

كما أشرنا[1] إليه، وقوله[2] (مثل: إذن تدخلَ الجنة) خبر المبتدأ. فتمثيل (إذن[3]) بهذا المثال على طريقة تمثيلات أخواتها[4] إلَّا أنَّه[5] لما كان انتصاب المضارع بها مشروطاً[6] بشرطين أشار[7] إليهما فيما بين المبتدأ[8] والخبر[9]. «وَإِذَا وَقَعَتْ» أي: إذن «بَعْدَ الوَاوِ[10] وَالفَاءِ[11] فَالوَجْهَانِ[12]» جائزان، النصب[13] بناء على ضعف الاعتماد بالعطف[14]، لاستقلال[15] المعطوف، لأنَّه[16] جملة، والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وإن ضعف. «وَكَيْ» التي[17] ينتصب بها المضارع «مِثْلُ: (أَسْلَمْتُ كَيْ أَدْخُلَ الجَنَّةَ) وَمَعْنَاهَا السَّبَبِيَّةُ» أي: سببية ما قبلها لما بعدها[18] كسببية الإسلام لدخول الجنة في المثال المذكور. «وَحَتَّى» التي[19] ينتصب المضارع بعدها بتقدير[20] (أنْ) «إِذَا كَانَ» أي: المضارع «مُسْتَقْبَلاً بِالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلَهَا[21]» وإنْ كان بالنظر إلى زمان المتكلم ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً. «بِمَعْنَى[22] كَيْ»

(١) وهو إذن التي ينتصب المضارع. (٢) مصنف. (٣) نون مثل بيان لوجه اختيار المصنف في فالتمثيل مادة الجنة. (٤) أي: كي ولن وإنْ. (٥) شأن. (٦) خبر كان. (٧) مصنف. (٨) وهو إذن. (٩) وهو مثل. (١٠) كقوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ﴾. (١١) الفاء منهن. كقولك. عجباً لمن قال: أنا آتيك. : فإذن أكرمك. (١٢) أي: الإلغاء والإعمال. (١٣) بدل من الوجهان وإشارة إلى أنَّ اللام للعهد. (١٤) أي: بسبب العطف. (١٥) علة ضعف. (١٦) علة العلة. (١٧) صفة كي. هذا احتراز عن الجارة. (١٨) وقيل: إنَّها ناصبة بإضمار إنْ. (١٩) احتراز عن حتى الجارة. (٢٠) عند البصرية. (٢١) بأن يكون ترقب الحصول وقت حصول ما قبله. س. (٢٢) حال.

(قوله: **معها كما أشرنا إليه**) أي: إلى كونه ظرفاً للانتصاب حيث قدر الموصول التي صلتها ينتصب. (**قوله: فالوجهان**) في المغني: والتحقيق أنه إذا قيل: إن تزرني أزرك وإذن أحسن إليك، فإن قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل إذن لوقوعها حشواً، وعلى الجملتين جميعاً جاز الرفع والنصب لتقديم العاطف، ولا يجوز أن يقدر فيها الوجهان على قياس ما سبق؛ إذ ليس في إذن وجهان، بل فيما بعدها إلا أن يفسر الوجهان بالإعمال والإلغاء ولم يقدر الفعل لئلا يكون كنزع الخف قبل الوصول إلى الماء. (**قوله: بناء على ضعف الاعتماد**)؛ لأن حروف العطف لكونها أصلاً في عطف المفردات يقتضي أن يكون المعطوف كالمعمول لما قبله لكن بدخوله على الجملة المستقلة ضعف الاعتماد فكأنه لم يعتمد فيجوز النصب. (**قوله: باعتبار الاعتماد بالعطف**) نظراً إلى ما هو الأصل فيه، وإن لم يوجد ههنا فلو فسر الاعتماد بالارتباط بما قبله وجعل الشرطان لوجوب الانتصاب كما فعله الشيخ الرضي لم يحتج إلى هذه التكلفات كما لا يخفى. (**قوله: وكي التي ينتصب بها المضارع**) احتراز عن كي الجارة وهي ما دخلت على الاسم؛ نحو: كيمه، وعلى أن؛ نحو: جئتك كي أن تكرمني؛ فإنها جارة بمعنى اللام لمجرد التعليل، وهي غيرهما إذا تقدمها اللام؛ نحو: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ فهي ناصبة لا غير، وإذا لم يتقدمها تحتمل أن تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل، وأن تكون جارة مضمرة بعدها إن كذا في الرضي، فمعنى قوله: ينتصب بها المضارع يجوز نصب المضارع بها، وفيها رد على الأخفش حيث ذهب إلى أنها حرف جر وأن انتصاب المضارع بعدها في جميع المواد بتقدير أن. (**قوله: أي: سببية ما قبلها لما بعدها**) بحيث يمكن أن يؤدي حصول مضمون ما قبلها إلى حصول مضمون ما بعدها كذا في اللباب، فعلم أن مدلولها سببية ذي الغاية وهي لازم التعليل الذهني؛ أعني: كون ما بعدها علة غائية لما قبلها فلذلك اختلفت عباراتهم، فقال بعضهم: إنها للسببية، وقال بعضهم: إنها للتعليل. (**قوله: مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله**) بأن يكون مترقب الحصول وقت حصول ما قبله. (**قوله: وإن كان بالنظر إلى آخره**) أي: سواء كان وقت الإخبار ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً أو لم يكن على أحد الوجوه الثلاثة؛ وذلك بأن حصل منك السير إما للدخول أو إلى الدخول ثم عرض مانع من حصوله فلم يكن الدخول حاصلاً لا ماضياً ولا حالاً ولا مستقبلاً كذا في الرضي، ولاشك أن استقباله بالنظر إلى ما قبلها حينئذٍ أظهر من الأول، فظهر معنى أن الوصلية كأنه قيل: وإن كان استقباله بالنظر إلى ما قبلها يزاحمه أمر آخر وهو كونه ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً بالنظر إلى زمان التكلم، فاندفع ما قيل: إن الواجب أن يقال: سواء كان بالنظر إلى زمان التكلم الخ، أو إسقاط قوله: مستقبلاً.

أَوْ إِلَى مِثْلُ: أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الجَنَّةَ[1]، وَكُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ البَلَدَ[2]، وَأَسِيرُ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمسُ[3]، فَإِنْ أَرَدْتَ الحَالَ تَحْقِيقاً أَوْ حِكَايَةً

(١) مثال لحتى بمعنى كي ولوقوع المضارع بالنظر إلى ما قبله مستقبلاً وبالنظر إلى زمان التكلم أيضاً. (٢) مثال لحتى بمعنى كي أو إلى ولاستقبال المضارع. (٣) مثال لحتى بمعنى إلى ولاستقبال ما بعدها تحقيقاً.

أي: حال كون (حتى) بمعنى (كي) للسببية[1]، «أَوْ إِلَى» لانتهاء الغاية[2]، «مِثْلُ: (أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الجَنَّةَ» مثال لـ (حتى) بمعنى (كي) ولاستقبال المضارع بالنظر إلى ما قبلها[3] وبالنظر إلى زمان التكلم أيضاً[4]. «وَ(كُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ البَلَدَ» مثال لـ (حتى) بمعنى (كي) أو (إلى[5]) ولاستقبال المضارع بالنظر[6] إلى ما قبله، وأمَّا بالنظر[7] إلى زمان التكلم فيحتمل أن يكون ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً[8]. «وَأَسِيرُ حَتَّى تَغِيبَ[9] الشَّمْسُ» مثال لـ (حتى) بمعنى (إلى[10]) ولاستقبال ما بعدها تحقيقاً. «فَإِنْ أَرَدْتَ» بالفعل الذي دَخَلَتْه حتى[11] «الحَالَ» يعني زمان الحال[12] «تَحْقِيقاً[13]» أي: بطريق التحقيق بأن تكون هي زمان التكلم بعينه، وسيجئ مثاله. «أَوْ حِكَايَةً[14]» أي: بطريق الحكاية كما تقول[15]: (كُنْتُ سِرْتُ أَمْسِ حَتَّى أَدْخُلَ البَلَدَ)، فـ (أَدْخُلَ) في هذا الموضع حكاية الحال الماضية كأنَّك كنت في زمان الدخول

(١) احتراز عن كي للمصدرية نحو: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ الآية. (٢) احتراز عن التي بمعنى مع كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا أَمْوَٰلَكُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾. (٣) وهو وقوع الإسلام وهو مضمون أسلمت. (٤) كما كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله. (٥) إذا أردت به إخبار كون دخول البلد نهاية سيرك في الخارج. (٦) حال. (٧) حال. (٨) لا يحتمل الاستقبال. عصام. (٩) أي: أن تغيب. (١٠) لأنَّ السير ليس سبباً لغيبوبة الشمس. (١١) فاعل دخلت. (١٢) لا الحال الذي من المعمولات. (١٣) حال من الحال. (١٤) تمييز كما أشار الشارح إليه. (١٥) أنت.

(قوله: حال كون حتى الخ) إشارة إلى أن قوله: بمعنى كي ظرف مستقر واقع موقع الحال، وفائدته الإشارة إلى أنه لا يكون حتى حينئذٍ بمعناه الحقيقي؛ أعني: انتهاء الغاية بشرط كون ما بعدها جزءاً لما قبلها ضعيفاً أو قوياً في تعلق الفعل السابق. (قوله: للسببية) احتراز عن كي التي تكون بمعنى أن المصدرية، وهو ما إذا كان مدخول اللام؛ نحو قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾. (قوله: لانتهاء الغاية) احتراز عن إلى التي بمعنى مع؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا أَمْوَٰلَكُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾، كذا قاله الرضي، ثم قال: ذكره لا يصلح علامة يعرف بها نصب المضارع بعد حتى من رفعه؛ لأن حتى الواقع بعدها المضارع مرفوعاً كان أو منصوباً لا تخلو إما أن تكون بمعنى إلى أو بمعنى كي، وفي كلا الوجهين لا بد أن يكون ما بعدها مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها؛ لأن المسبب لابد أن يكون بعد السبب والنهاية بعد البداية فنقول: مدار ذلك على قصد المتكلم، فإن قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد حتى إما في حال الإخبار أو في الزمان المتقدم عليه على سبيل الحكاية الماضية وجب رفع المضارع، وإن قصد كونه مترقباً وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم سواء حصل في أحد الأزمنة الثلاثة أو عرض مانع من حصوله وجب النصب انتهى. ويمكن حمل عبارة المتن على هذا بأن يقال: مراده إذا كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله في قصد المتكلم، ومترقباً حصوله بقرينة قوله: فإن أردت الحال حيث لم يقل: فإن كان للحال. (قوله: أن يكون ماضياً الخ) بأن أخبر بعد الدخول أو حالاً بأن أخبر حال الدخول أو مستقبلاً بأن منع مانع من الدخول في زمان التكلم، وكان قاصداً للدخول بعده. (قوله: بطريق التحقيق) يعني أن قوله: تحقيقاً أو حكاية تمييز من الحال فإنهما قسمان منه على ما تشعر به عبارة الشارح رحمه الله في بحث اسم الفاعل حيث قال: والحال أعم من أن يكون حقيقة أو حكاية، ويجوز أن يكون خبر كان المحذوف وجعله حالاً تكلف، وكذا جعله منصوباً بنزع الخافض. (قوله: كما تقول: كنت سرت أمس الخ) فإن أمس يفيد أن السير الواقع فيه منقطع بالدخول سبب له أو منتهى إليه، فيقتضي أن يكون الدخول أيضاً محققاً فيه؛ إذ لو تحقق الدخول في حال التكلم يكون للسير في الحال أيضاً مدخل في تحقيقه، فلم يكن السير في الأمس فقط سبباً لتحققه. (قوله: كأنك كنت الخ) بيان لكون المراد من أدخل ههنا حكاية الحال الماضية فإن الكلام واقع في الحال، فكيف يصلح إرادة الحال الماضية؟ فوجهه بأن يقدر أن هذا الكلام واقع فيه؛ أي: في الزمان الماضي، والآن محكي، وهذا بناء على أن يقدر المتكلم من حيث إنه متكلم موجوداً في الزمان الماضي حاكياً له في زمان التكلم، وإن لم يصوره الشارح قدس سره بأن يقدر المتكلم كأنه الآن موجود في ذلك الزمان، أو يقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن؛ لأن ذلك التقدير إنما يكون فيما إذا كان المقصود استحضار صورة ما وقع فيه كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ﴾، وليس مقصوده أن حكاية الحال عبارة عن حكاية اللفظ الدال على الحال؛ فإنه قد صرح بأن المراد من الحال في عبارة المصنف زمان الحال.

كَانَتْ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ فَتَرْفَعُ[1] وَتَجِبُ السَّبَبِيَّةُ مِثْلُ: مَرِضَ فلان حَتَّى لَا يَرْجُونَهُ،

(١) أي: المضارع الواقع بعد حتى لعدم الناصب والجازم.

هيأت[1] هذه[2] العبارة[3] وتحكيها في زمان التكلم[4] على ما كنت هيأته[5]، وكان ما[6] بعد[7] (حتى) في[8] هذه العبارة[9] مرفوعاً[10] فأبقيته على ما[11] كان عليه وحكيته[12]. ففي زمان الحكاية أيضاً[13] يكون مرفوعاً[14]، إذ لا يمكن حينئذ[15] تقدير (أنْ[16]) لأنَّها عَلَم الاستقبال[17]. «كَانَتْ[18]» أي: (حتى) عند هذه الإرادة «حَرْفَ ابْتِدَاءٍ» لا جارَّة ولا عاطفة. ومعنى كونها[19] حرف ابتداء أن يبتدأ بها[20] كلام[21] مستأنف[22] لا أن يقدر بعدها[23] مبتدأ يكون الفعل[24] خبره لتكون[25] (حتى) داخله على اسم كما توهمه[26] بعضهم. «فَيَرْفَعُ[27]» أي: ما بعد[28] (حَتَّى) لعدم[29] الناصب والجازم «وَتَجِبُ[30] السَّبَبِيَّةُ» أي: كون ما قبلها سبباً لما بعدها، ليحصل[31] الاتصال المعنوي[32]، وإن فات الاتصال اللفظي[33] «مِثْلُ: (مَرِضَ[34]» فُلَانٌ «حَتَّى لَا يَرْجُونَهُ[35]» الآنَ[36]) مثال لما أريد الحال تحقيقاً، فإنَّه[37] قصد به[38]

(١) أي: أحضرت بصيغة ماض المخاطب. (٢) مفعول هيئت. (٣) موافقة لهيئتك السابقة في التعبير. (٤) بناء. (٥) أنت. (٦) أي: المضارع الواقع. (٧) وهو دخول البلد. (٨) متعلق بـ مرفوعاً الآتي. (٩) أي: الحكاية. (١٠) خبر كان. (١١) أي: الرفع. (١٢) ما وقع بعينه. (١٣) كأول الحال. (١٤) في زمان الحكاية كما كان مرفوعاً في زمان الوقوع. (١٥) أي: حين كونه حكاية الحال. (١٦) أي: اللفظ إنْ. (١٧) فينا في الحال. (١٨) جواب إن أردت ..آ. (١٩) أي: حتى. (٢٠) أي: بـ حتى. (٢١) نائب فاعل يبتدأ. (٢٢) صفة كلام. (٢٣) أي: حتى. (٢٤) المضارع. (٢٥) علة لمقدر إنَّما يقدر المبتدأ على زعمه. (٢٦) أي: تقدير المبتدأ. (٢٧) مضارع مجهول. فيرتفع نسخة. (٢٨) أي: المضارع. (٢٩) علة الارتفاع. (٣٠) إذا كانت حرف ابتداء وجب أن يكون ما فيه سبباً لما بعدها. (٣١) وإنَّما وجب السببية ليحصل ..آ. (٣٢) ليتحقق الغاية التي هي مدلول حتى. (٣٣) وهو تعلق متى جارة بما قبلها لجبر ما فات من الاتصال اللفظي .وجيه. (٣٤) فالمرض هو سبب عدم الرجاء. (٣٥) قوم. (٣٦) أشار بذلك إلى أنَّ مثال المتن يحتمل الحال والاستقبال .رضا. تعليل لمقدر وإنَّما كان مثالاً له. (٣٧) متكلم. (٣٨) أي: بقوله لا يرجونه.

(قوله: ففي زمان الحكاية الخ) نتيجة لما قبله فلا يتوهم استدراكه. (قوله: إذ لا يمكن الخ) دليل لقوله: فأبقيته؛ يعني: أن إبقاءه على الرفع الذي كان عليه لامتناع نصبه؛ إذ لا يمكن تقدير أن. (قوله: لأنها علم الاستقبال) أي: يقصد منها الاستقبال، وقد قصد من المضارع ههنا الحال على سبيل الحكاية، ولاشك أن قصد الحال وقصد الاستقبال متنافيان فلا يردان إن يقدر بعد حتى إذا كان ما بعدها مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها، وإن كان بالنظر إلى زمان التكلم ماضياً أو حالاً؛ لأنه حينئذٍ لا يقصد منه الحال. (قوله: لا جارة)؛ لأنها لاختصاصها بالاسم لا تدخل على الفعل إلا بتقدير أن، وقد امتنع ههنا؛ لأنه علم الاستقبال وتقديرها لم يثبت في كلامهم. (قوله: ولا عاطفة) تعرض لنفيها مع أنها أخص استعمالاً من الجارة رداً على من توهم أنها عاطفة كذا في العباب. (قوله: كلام مستأنف) لا يتعلق بما قبلها من حيث الإعراب كما تعلق المنصوب؛ لأن حتى المنصوب بعدها الفعل حرف جر متعلق بما قبلها. (قوله: لا أن يقدر الخ)؛ لأن ذلك لا يطرد في نحو قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ على قراءة الرفع، وتقدير لفظ الشأن أو ضمير الشأن تكلف لا تدعو إليه ضرورة. (قوله: لتكون حتى داخلة الخ) أي: يقدر المبتدأ لرعاية ما هو الأصل في حتى وهو دخوله على الاسم. (قوله: كما توهمه بعضهم) لا رعاية الأصل يقتضي دخولها على المجرور لا على المرفوع. (قوله: سبباً لما بعدها) فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس ولا ما سرت حتى أدخلها، ولا هل سرت حتى أدخلها؛ ليحصل الاتصال المعنوي؛ يعني: أن حتى لكونها في الأصل حرف جر لانتهاء الغاية يقتضي الاتصال اللفظي والمعنوي ولصيرورتها حرف ابتداء والجملة مستقلة بعدها لم يبق الاتصال اللفظي ولا مستعملاً في معناه الحقيقي فشرطنا السببية المناسبة لمعناه الحقيقي فإن السبب ينتهي لوجود المسبب، فلا يرد أن الاتصال المعنوي غير منحصر في السببية، فليكن بوجه آخر ككونه غاية لما قبله فيجوز؛ نحو: سرت حتى تغيب الشمس بالرفع. (قوله: الآن) قيد به ليصير المثال نصاً في الحال تحقيقاً كما أن المثال السابق نص في الحال حكاية، والقرينة على التقييد كون المضارع خالياً عن قرينة الاستقبال والحال، فإنه إذ خلا من القرائن لم يحمل إلا على الحال كذا في الرضي، وأشار بذلك إلى أن مثال المتن يحتمل كليهما.

وَمِنْ ثَمَّةَ امْتَنَعَ الرَّفْعُ فِي كَانَ سَيرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا فِي النَّاقِصَةِ، وَ[1] أَسِرْتَ حَتَّى تَدْخُلَهَا، وَجَازَ[2] فِي التَّامَّةِ كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا، وَأَيُّهُمْ[3] سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا، وَلَامُ كَيْ مِثْلُ: أَسْلَمْتُ لِأَدْخُلَ الجَنَّةَ،

(١) أي: وامتنع الرفع نظراً إلى الأمر الثاني في وقولك أسرت.آه. (٢) عطف على امتنع أي: ومن ثمة جاز رفع المضارع الذي بعده في وقت حصوله. (٣) أي: وجاز رفع المضارع أيضاً في التركيب الذي يصدر بكلمة أتى الدال على العموم.

نفي الرجاء في زمان التكلم. «وَمِنْ[1] ثَمَّةَ» أي: من أجل هذين الأمرين أي[2]: كون (حتى) عند إرادة الحال حرف ابتداء، و[3]وجوب سببية ما قبلها لما بعدها «امْتَنَعَ» نظراً إلى الأمر الأول[4]، «الرَّفْعُ» أي: رفع ما بعد (حَتَّى) «فِي[5]» قولك: «كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا فِي[6]» وقت حصول كان «النَّاقِصَةِ» في هذا القول بأن[7] يجعل (كان[8]) فيه ناقصة[9] لا تامة، لأنَّها[10] لو كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها[11] عما قبلها فتبقى الناقصة[12] بلا[13] خبر فيفسد المعنى. «وَ» امتنع الرفع نظراً إلى[14] الأمر الثاني في قولك: «أَسِرْتَ[15] حَتَّى تَدْخُلَهَا[16]؟»، لأنَّه[17] حينئذ[18] يكون ما بعدها[19] خبراً[20] مستأنفاً مقطوعاً بوقوعه[21]، وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه، لوجود[22] حرف الاستفهام[23] فيلزم الحكم بوقوع المسبب[24] مع الشك في وقوع السبب[25] وهو[26] محال. «وَجَازَ[27] فِي» وقت حصول (كَانَ) «التَّامَّةِ (كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا[28])» فإن معناه[29]: ثبت سيري فأنا[30] أدخل[31] الآن[32] ولا فساد فيه. «وَ» وجاز[33] «أَيُّهُمْ[34] سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا» بالرفع[35] لأنَّ السير[36] في هذا المقام محقق[37] و[38]الشك إنَّما هو في تعيين الفاعل، فيجوز أن يكون المسبب[39] متحقق الحصول. فقوله: (أيهم) عطف بتقدير (جاز) على (جاز في التامة) لا على[40] (كان سيري حتى أدخلها[41]) لعدم صلاحية تقييده[42] بقوله: (في التامة) كالمعطوف[43] عليه. وفي بعض النسخ[44] هكذا[45] (وجاز في: كان سيري حتى أدخلُها، في التامة) أي: جاز الرفع في[46] هذا التركيب في[47] وقت حصول (كان) التامة، فعلى هذا[48] قوله[49]: (أيهم سار) عطف على (كل سيري) ولا فساد فيه. «وَلَامُ[50] كَيْ» التي[51] ينتصب المضارع بعدها بتقدير (أنْ[52]) «مِثْلُ: (أَسْلَمْتُ لِأَدْخُلَ الجَنَّةَ)»

(١) استئناف أو اعتراض. متعلق بامتنع الآتي. (٢) وهو كون حتى عند إرادة الحال حرف ابتداء. (٣) الآخر. (٤) متعلق بامتنع المقيد والأولى متعلق بمطلق الامتناع فلا يلزم تعلق الجارين .آه. (٥) متعلق بـ امتنع. (٦) بتقدير حتى ابتدائية وبتقدير ما بعدها كلاماً مستأنفاً. (٧) بيان بطريق الامتناع. (٨) أي: لفظ كائن. (٩) مفعول يجعل. (١٠) علة لمقدر وإنَّما امتنع الرفع. (١١) لكونها جملة مستقلة لا تعلق لها بما قبلها. (١٢) أي: لفظ كان. (١٣) حال. (١٤) وهو أنَّ ما قبلها يجب أن يكون سبباً لما بعدها. (١٥) أنت. (١٦) أي: البلد. (١٧) علة امتناع السببية في هذا المثال. (١٨) أي: حين إذا كان حرف ابتداء. محرم. (١٩) وهو قوله يدخلها. (٢٠) عن الدخول الذي قطع الحكم بوقوعه. (٢١) أي: بوقوع مدلوله بالنظر إلى الخبر وإن احتمل عند العقل عدم الوقوع. س. (٢٢) علة مشكوك. (٢٣) وهو الهمزة. (٢٤) وهو الدخول. (٢٥) وهو السير. (٢٦) أي: اللزوم. (٢٧) أي: الرفع. (٢٨) أي: لا يلزم تعلق ما بعدهما قبلها تعلقاً لفظياً. (٢٩) أي: معنى هذا المثال. (٣٠) بتقدير المبتدأ. (٣١) البلد. (٣٢) وبإرادة الحال من المضارع. (٣٣) الرفع أيضاً. (٣٤) من القوم. (٣٥) متعلق بجوز. مع كون النصب مختاراً. (٣٦) هو السبب. (٣٧) خبر إن. (٣٨) حال. (٣٩) وهو الدخول. (٤٠) أي: لا يجوز عطفه. (٤١) علة عدم الجواز. (٤٢) أي: بعد صلاحية هذا التركيب لئن يكون مقيداً. أي: لفظ سير. (٤٣) وهو كان. (٤٤) أي: نسخ الكافية. (٤٥) وقع. (٤٦) مطلق. (٤٧) ومقيد. (٤٨) أي: بعض النسخ. (٤٩) مصنف. (٥٠) مبتدأ. (٥١) صفة لام كي. (٥٢) لكونها حرف جر كما تقدم في حتى.

(قوله: نظراً إلى الأمر الأول) لا بالنظر إلى الأمر الثاني فإن كينونة السير على صفة أو في نفسه سبب للدخول، وأما احتمال تقدير الجر منتفياً فمناف لما هو مدلول كان أو لاعتبار أن الانتفاء صفة حصل السير عليها وهو تكلف. (قوله: في وقت حصول الخ) على حذف ثلاثة مضافات، قال الرضي: وقد يحذف مضاف ما بعدها وهلم جراً؛ لقيام المضاف إليه الأخير مقامه. (قوله: فيفسد المعنى) على تقدير عدم حذف الخبر بخلاف التامة وبخلاف النصب؛ فإنه يفيد المعنى من غير تقدير العامل للجار والمجرور، وإنما هو لرعاية قاعدة نحوية؛ فإن العرب القح يفهمون المعنى من غير شعور لهم بالتقدير. (قوله: مقطوعاً بوقوعه) أو بوقوع مدلوله بالنظر إلى الخبر، وإن احتمل عند العقل عدم الوقوع. (قوله: مع الشك في وقوع السبب) المفاد سببيته له بحتى، فلا يرد منع استحالته لجواز تعدد السبب. (قوله: فأنا أدخل) تصريح لكونه حرف ابتداء بجعل الجملتين متخالفتين لا تقدير للمبتدأ. (قوله: لا على كان سيري) أشار إلى أن المقصود بتقدير جاز ليس تعيين هذا الطريق، بل نفي عطفه على كان سيري، فيجوز أن لا يقدر جاز فيكون عطفاً على كان سيري بعد اعتبار تقييده بقوله: في التامة لكنه خلاف الظاهر. (قوله: لعدم صلاحية الخ) مع أن تقديم القيد على المعطوف عليه يقتضي المشاركة فيه بخلاف ما إذا تأخر فإنه يحتمل المشاركة وعدمها هذا ما قالوا، وهو الظاهر السابق إلى الفهم. (قوله: التي ينتصب) احتراز عن لام كي في قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾؛ فإنه لا ينتصب المضارع بعدها بتقدير أن بل بكي، وإشارة إلى أنه مثال الانتصاب بخلاف ما ذكر في الشرح فإنه مثال التقدير.

وَلَامُ[1] الجُحُودِ لَامُ تَأْكِيدٍ بَعْدَ النَّفْيِ لِكَانَ مِثْلُ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ وَالفَاءُ بِشَرْطَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: السَّبَبِيَّةُ،

(١) أي: التي ينتصب بها المضارع مبتدأ.

وإنَّما يقدر (أن) بعدها، لأنها جارة[1] «وَلَامُ الجُحُودِ» التي تنصب بها المضارع بعدها[2] هي[3] «لَامُ تَأْكِيدٍ» للنفي[4] «بَعْدَ النَّفْيِ لِكَانَ[5]» لفظاً «مِثْلُ»: ﴿وَمَا[6] كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ[7]﴾» أو معنى، نحو: لم يكن ليفعل[8]، وهي أيضاً[9] جارة، ولهذا[10] تقدر بعدها (أنْ). فإن قيل إذا صار الفعل[11] بمعنى المصدر بـ (أنْ) المقدرة، فكيف يصح[12] الحمل؟ قيل[13]: على حذف[14] المضاف من الاسم[15]، أي: ما كان صفة[16] الله تعذيبهم. أو من الخبر، أي: ما[17] كان[18] الله ذا تعذيبهم. أو على تأويل المصدر باسم الفاعل[19]، أي: ما كان الله مُعذِّبهم[20] «وَالفَاءُ[21]» التي[22] ينتصب المضارع[23] بعدها بتقدير (أنْ) فتقدير (أنْ) بعدها لانتصاب المضارع مشروط «بِشَرْطَيْنِ» «أَحَدُهُمَا: السَّبَبِيَّةُ[24]» أي: سببية ما قبلها لما بعدها، لأنَّ[25] العدول عن الرفع[26] إلى النصب[27] للتنصيص[28] على السببية، حيث يدل تغيير[29] اللفظ على تغيير المعنى[30]. فإذا لم يقصد السببية لا يحتاج إلى الدلالة عليها.

(١) فامتنع دخول حرف الجر مع الفعل. (٢) بتقدير إنَّ بعدها. (٣) إشارة إلى حذف الخبر. (٤) أي: لام زائدة لتأكيد النفي. (٥) متعلق بالنفي. أي: للفظ كان. (٦) نافية. (٧) أي: أهل مكة. (٨) أي: لأن يفعل. (٩) أي: كلام كي. (١٠) أي: ولأجل أنَّ لام الجحود جارة مثل لام كي. (١١) الواقع بعد لام الجحود كان في مثال المتن أو الشرح. (١٢) في هذه الآية لأنَّه لا يقال الله تعذيب. (١٣) في الجواب. (١٤) يصح الحمل. (١٥) أي: اسم كان وهو لفظة الله. (١٦) مضاف. (١٧) نفي. (١٨) مضاف إلى الخبر. (١٩) ويعضده سياق الآية وهو قوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾. (٢٠) فهذه الاعتبارات فيصحح الحمل. (٢١) أي: المعهودة فيما سبق. (٢٢) صفة الفاء. (٢٣) عند البصرية. (٢٤) أي: قصد السببية وقد نبه الشارح عليه بقوله الآتي فإذا لم يقصد السببية. (٢٥) لانتصاب المضارع بعد الفاء السببية. (٢٦) الذي هو الأصل في المضارع. (٢٧) أي: غير الأصل. (٢٨) أي: التصريح. (٢٩) وهو جعل المضارع منصوباً. (٣٠) أي: تغير معنى الفعل من الحالية إلى الاستقبال.

(قوله: وإنما يقدر الخ) أعاد الدليل والمدعى المذكورين سابقاً للتقدير بعد الأحرف الثلاثة إجمالاً في لام كي ولام الجحود، ولاختلاف الكوفيين فيهما حيث قالوا: إنهما ناصبتان بنفسهما ولم يعتد بخلافهم في حتى لظهور كونه حرف جر. (قوله: ينتصب بها) أي: بتقدير أن بعدها فالباء للملابسة، وفائدة التقييد الإشارة إلى أنه مثال للانتصاب، وليس احترازاً عن شيء. (قوله: لام تأكيد) خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر. (قوله: أو معنى) واشترط صاحب المغني أن يكون النفي بما أو لم، والجمهور على عدم الاشتراط فاللام في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ في قراءة الكسر لام الجحود عندهم، وعنده أن الشرطية واللام بمعنى كي. (قوله: فإن قيل الخ) لا ورود لهذا السؤال؛ لأن اللام عند الكوفيين زائدة لمجرد تأكيد النفي، وعند البصريين صلة لخبر محذوف؛ أعني: قاصداً كما مر. (قوله: التي ينتصب) مقصوده من هذا الكلام أن المراد بالفاء المعهودة فيما سبق وأن الشرطية لتقدير أن بعدها لا نصبها كما ذهب إليه الكوفيون، وإن قوله: بشرطين خبر وليس على سنن الظروف السابقة متعلقاً بالانتصاب الملحوظ معها؛ إذ ليس ههنا خبر سواه، وليس مقصوده خصوص هذا التقدير فليقدر ناصبة أو متلبسة. فلا يتوهم وأنه لا حاجة إلى تقدير المبتدأ المصدر بالفاء وعجله مع خبره خبرٌ لقوله: والفاء. (قوله: مشروط) هذا الاشتراط لصحة الانتصاب لا تعيينه لجواز الرفع مع تحقق الشرطين؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ۝٣٦﴾، وكذا في الواو وأو. (قوله: على السببية) أي: كون الفاء سببية لا عاطفة للجملة على الجملة، فلا ينافي كونها لعطف المفرد على المفرد. (قوله: تغيير اللفظ) من الرفع الذي هو الأصل في جميع الأفعال الخالية من النواصب والجوازم إلى النصب لا تغيير اللفظ في نفسه حتى يرد أن تغيير الإعراب لا يقال له تغيير اللفظ. (قوله: على تغيير المعنى) أي: تغيير معنى الفعل من الحالية إلى الاستقبالية، ومعنى الفاء الذي هو تعقيب إلى السببية؛ وذلك لأن تغيير اللفظ يشعر بتقدير أن وهو علم الاستقبال، ويؤول الفعل بالمصدر ولا يعطف المفرد على الجملة التي لا محل لها من الإعراب، فلا يكون للتعقيب فكان في النصب شيئان دفع كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزاء. (قوله: لا يحتاج إلى الدلالة عليها) ويكون رفع المضارع على الاستئناف أو العطف كما في صورة النفي، في المغني: رفع تحدث على العطف فيكون شريكاً في النفي أو الاستئناف فيكون مثبتاً: أي: فأنت تحدثنا الآن بدلاً من ذلك.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا أَمْرٌ أَوْ نَهْيٌ أَوِ اسْتِفْهَامٌ[1] أَوْ نَفْيٌ[2] أَوْ تَمَنٍّ[3]

(١) أي: أو يكون قبلها استفهام مثل هل عندكم فأشرب بها أي: هل يكون منكم ماء فشرب مني. (٢) أي: أو يكون قبلها نفي مثل ما تأتينا فتحدثنا أي: ليس منك إتيان فتحدث منا. (٣) أي: أو يكون قبلها تمنٍ مثل ليت لي مالاً فأنفقهُ أي: ليت لي ثبوت مال فإنفاق مني.

«وَالثَّانِي[1]: أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا[2]» أي: قبل الفاء أحد الأشياء الستة[3] ليبعد[4] بتقديم الإنشاء أو ما في معناه من[5] النفي المستدعي[6] جواباً عن[7] توهم كون ما بعدها[8] جملة معطوفة على الجملة السابقة[9] «أَمْرٌ[10]» نَحْوُ: (زُرْنِي فَأُكْرِمَكَ) أي: ليكن منك زيارة فإكرام[11] مني «أَوْ نَهْيٌ[12]» نحو: (لاَ تَشْتِمْنِي فَأَضْرِبَكَ) أي: لا يكن منك شتمٌ فضربٌ مني. ويندرج[13] فيهما[14] الدعاء[15]، نحو: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ[16] لِي فَأَفُوزَ[17])، و: (لاَ تُؤَاخِذْنِي[18] فَأَهْلَكَ[19]). «أَوِ اسْتِفْهَامٌ» نحو: (هَلْ عِنْدَكُمْ مَاءٌ فَأَشْرَبَهُ[20]) أي: هل يكون منكم ماء فشرب مني؟ «أَوْ نَفْيٌ[21]» نحو: (مَا[22] تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا) أي: ليس منك إتيان فتحديث منا. ويندرج فيه التخصيص نحو:[23] ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ[24] مَلَكٌ فَيَكُونَ[25] مَعَهُۥ[26] نَذِيرًا﴾ لاستلزامه[27] نفي فعل فيندرج[28] في النفي. «أَوْ تَمَنٍّ[29]» نحو: (لَيْتَ لِي مَالاً فَأُنْفِقَهُ) أي: ليت لي ثبوت مال فإنفاق مني. ويدخل فيه ما[30] وقع على صيغة الترجي نحو:[31] ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ﴾

(١) أي: الشرط للانتصاب بالفاء. (٢) والظرف خبر مقدم ليكون. (٣) إنما اشترط أن يوجد قبل الفاء أحد الأشياء الستة. أيوبي. (٤) أي: ليكون المضارع بعيداً. (٥) بيان لما. (٦) أي: المقتضي صفة النفي. (٧) متعلق ليبعد. (٨) الفاء. (٩) الإنشائية. (١٠) اسم مؤخر ليكون. (١١) عطف على مفهوم ليكن منك زيارة. (١٢) يعني أن يوجد قبل الفاء نهي. (١٣) أي: يدخل. دفع أشكال بترك الدعاء. (١٤) أي: في الأمر والنهي. (١٥) يعني أن المراد بالأمر والنهي مصطلح النحاة لا مصطلح الأصول. حكيم. (١٦) مثال الأمر. (١٧) أي: أخلص. أي: ليكن من الله مغفرة ففوز مني. (١٨) أي: لا تعذبني. رضا. (١٩) من باب ضرب. أي: لا يكن من الله مؤاخذة فهلاك مني. منافع. (٢٠) أنا. (٢١) صريحاً أو مؤولاً نحو: فلَّما يلقاني فيكون مني. (٢٢) نفي. (٢٣) قوله تعالى في سورة الفرقان. (٢٤) أي: على الرسول. (٢٥) أي: قال: يكون. (٢٦) أي: الرسول. (٢٧) علة يندرج. (٢٨) أي: فناسب أن يندرج. (٢٩) نحو: ﴿يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً﴾ أي: ليت لي كوناً معهم فأفوز فوزاً عظيماً. وجه أي: أن يوجد قبل الفاء تَمَنٍّ. (٣٠) أي: التمني. (٣١) في سورة المؤمن.

(قوله: بتقديم الإنشاء)؛ لأن تقديم الإنشاء على ما يصح أن يكون جواباً يدل على أنه خال عن الطلب الذي هو مدلول الإنشاء، فيكون جواباً، والجواب لا يعطف. (قوله: المستدعى جواباً) صفة للنفي مبينة لكونه في معنى الإنشاء. (قوله: عن توهم) إنما قال: توهم؛ لأن دفع احتمال عطف الجملة على الجملة حصل بنصب المضارع إلا أن توهمه باق باعتبار غفلة السامع عن النصب. (قوله: جملة معطوفة) من غير أن يقصد سببية إحداهما للأخرى، أما بعد قصد السببية فيجوز أن يعطف مصدر إحداهما على مصدر الأخرى باعتبار اشتراكهما في الطلب أو النفي. (قوله: ويندرج فيهما الدعاء) أي: المراد بالأمر والنهي مصطلح النحاة لا مصطلح الأصول، وعند الكسائي: ما مدلوله الأمر؛ نحو: اتقى الله امرؤ وفعل فيثاب عليه، أو اسم فعل؛ نحو: نزال وقرقار، أو يكون الأمر فيه مقدراً؛ نحو: الأسد الأسد فهو جار مجرى الصريح. (قوله: قوله أو نفي) وهو إما صريح كما في مثال الشرح، وإما مؤول؛ نحو: قلما يلقاني فيكرمني، فإن قل وما يشتق منه يجري مجرى النفي في الاستعمال، وإما ما معناه معنى النفي ولا يجري مجراه في استعمالهم فلا ينصب جوابه كقولك: أنت غير أمير فتضربني، وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن معنى القلة أو النفي قياساً، وقد ينتصب بعد التشبيه المفيد للنفي كقولك: كأنك وَالٍ فتشتمني؛ أي: لست بوالٍ، وقد يضمر أن بعد الواو والفاء الواقعتين بعد الشرط؛ نحو: إن تأتني فتكرمني أو وتكرمني آتك، أو بعد الشرط والجزاء؛ نحو: إن تأتني آتك فأكرمك أو وأكرمك إلحاقاً للشرط بالنفي في عدم الحصول، وقد جاء النصب بعد الحصر بإنما؛ نحو: إنما تجيئني فيكرمني زيد؛ لما في إنما من معنى التحقير القريب من النفي كذا في الرضي. (قوله: فيندرج الخ)؛ لأن المراد بالنفي أعم من أن يكون صريحاً أو ضمناً كما عرفت. (قوله: نحو: ما تأتينا فتحدثنا) ومعناه على النصب قصد السببية مع انتفائهما أو القصد إلى نفي الثاني، ولا يمكن القصد إلى نفي الأول فقط؛ للزوم تحقق المسبب بدون السبب، وعلى الرفع نفي المجموع أو نفي الثاني وحده وقصد السببية، ولا يمكن نفي الأول فقط لامتناع تحقق التحديث الذي بعد الإتيان بدون الإتيان إلا على القطع والاستئناف أو على العطف على النفي فيكون المراد ما تأتينا فأنت تحدث جاهلاً بحالنا كقولك: ما تأتينا فتجهل أمرنا فإن القصد إثبات جهله. (قوله: ويدخل فيه الخ)؛ لأن المراد ما فيه معنى التمني إما بصيغة أو بغير صيغة. (قوله: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ﴾) بمعنى التمني لامتناع بلوغه أسباب السموات، وفي إيراده في صورة الترجي تهكم واستهزاء حيث اعتقد ممتنع الوقوع مرجواً، وفي المغني: ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ بالنصب عطف على معنى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ﴾؛ وهو لعلي أن أبلغ فإن لعل تقترن كثيراً بأن، ويحتمل أن يكون عطفاً على الأسباب على حد: وَلُبسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي، ومع هذين الاحتمالين يندفع قول الكوفي: إن في هذه القراءة حجة على جواز النصب في جواب الترجي حملاً على التمني انتهى، فيجوز أن يكون تركه؛ لأنه مذهب البصريين.

أَوْ عَرْضٌ، وَالوَاوُ بِشَرْطَيْنِ؛ الجَمْعِيَّةُ وَأَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا[1] مِثْلُ ذَلِكَ[2]

(١) خبر مقدم ليكون. (٢) اسم مؤخر ليكون وذلك مضاف إليه لمثل.

﴿أَسْبَٰبَ[1] ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ[2]﴾ بالنصب على قراءة حفص[3]. «أَوْ عَرْضٌ[4]» نحو: أَلَا تنزل بنا فتصيبَ خيراً، أي: ألا يكون منك نزول فإصابة خير منا. ففي[5] جملة هذه المواضع[6] معنى السببية مقصود، والفاء تدل عليها، وما[7] بعد الفاء في تأويل مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم[8] مما[9] قبل الفاء. وأمَّا[10] نحو:

سَأَتْرُكُ[11] مَنْزِلِي[12] لِبَنِي[13] تَمِيمٍ ... وَأَلْحَقُ بِالحِجَازِ[14] فَأَسْتَرِيحَا[15]

بدون تقدم أحد الأشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر. «وَالوَاوُ[16]» التي ينتصب[17] بعدها المضارع بتقدير (أنْ)، فتقدير أنْ بعدها مشروط[18] «بِشَرْطَيْنِ»: أحدها[19]: «الجَمْعِيَّةُ» أي: مصاحبة[20] ما قبلها لما[21] بعدها وإلَّا[22] فالواو للجمع دائماً[23]. «وَ» ثانيهما[24]: «أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا» أي: قبل الواو «مِثْلُ ذَلِكَ» أي: مما يماثل الواقع قبل الفاء في كونه أحد الأشياء الستة المذكورة. وأمثلتها أمثلة الفاء بعينها بإبدال الفاء بالواو، كما تقول[25] مثلاً: (زُرْنِي وأكرمَكَ[26]) أي: ليجتمع[27] الزيارة[28] والإكرام، و: (لَا تَأْكُلْ السَّمَكَ

(١) بدل من الأسباب. (٢) أي: فإن أطلع. (٣) وهو راوي عاصم الكوفي. (٤) أي: أن يوجد قبل لقاء عرض. (٥) أراد إجمال الكل. متعلق بالنسبة بين المبتدأ والخبر. (٦) أي: الستة. (٧) أي: المضارع. (٨) صفة مصدر آخر. (٩) أي: الفعل. (١٠) جواب سؤال مقدر. (١١) أنا. (١٢) مكاني. (١٣) اسم قبيلة. (١٤) الباء بمعنى إلى. (١٥) الاستشهاد في قوله فاستريحا أي: انتصبه استريحا بعد الفاء مع أنَّه لم يوجد أحد الأشياء الستة. رضا. أنا. الألف إشباع. (١٦) عطف. (١٧) احترز عن الواو التي تستعمل للاستئناف فإنَّه يرفع ما بعده ولا ينصب. هندي. (١٨) اكتفى ههنا بتقدير متعلق الظرف ولم يقدر المبتدأ ولقد أحسن. عصام. (١٩) قدر المبتدأ. (٢٠) يعني: أنَّ المراد بالجمعية أمر نسبي. (٢١) أي: لمضمون المضارع. (٢٢) أي: وإن لم يكن المراد معنى معنى المصاحبة. (٢٣) فلا معنى لاشتراطه في الانتصاب فالاشتراط قرينة على التخصيص. س. (٢٤) مبتدأ. (٢٥) أنت. (٢٦) وقع قبله أمر. (٢٧) أي: فالواو للمصاحبة مع عطف المصدر على المصدر. (٢٨) فالمطلوب هو الزيادة والإكرام.

(قوله: أو عرض) والعرض وإن كان من الاستفهام، لكن لم يبق فيه معنى الاستفهام وصار معنى آخر برأسه، فلذا لم يدرجه فيه. (قوله: وما بعد الفاء في تأويل الخ) لاشتراكهما في الطلب أو في النفي وإخطار الرضي أنه مبتدأ محذوف الخبر؛ لأن فاء السببية مع أن مجيئها للعطف قليل مختصة بعطف الجمل؛ نحو: الذي يطير فينضب زيد الذباب؛ ولأن المقصود من النصب التنصيص على السببية، وبعد جعله معطوفاً على مصدر الفعل المتقدم نصاً في السببية بخلاف ما إذا جعل مبتدأ محذوف الخبر، فإنها للسببية فقط، وفيه إخراج الفاء عن الأصل من غير ضرورة داعية، والتنصيص على السببية معناه أن تدل على السببية قطعاً، وأن جامع العطف ومعنى كون فاء السببية لعطف الجمل أن مدخولها جملة صورة البتة. (قوله: فمحمول الخ) أي: على خلاف الاستعمال اضطراراً، قيل: يحتمل أن يكون مما دخله نون التأكيد الخفيفة في الجواب. (قوله: أي: مصاحبة الخ) أي: لقصد اجتماع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد؛ لأن العدول إلى النصب للتنصيص على الجمعية لما أن تغير اللفظ يدل على تغير معنى الفعل من الحال إلى الاستقبال، والواو من العطف المحض إلى الجمعية؛ إذ هي صالحة للإرادة منها فإذا لم تقصد الجمعية لا يحتاج إلى الدلالة عليها وتعيين الرفع على الاستئناف. (قوله: وإلا فالواو) أي: ألا ترد الجمعية بمعنى المصاحبة، بل مطلق الجمع كما هو المتبادر، فالواو للجمع المطلق دائماً فلا معنى لاشتراطه في الانتصاب، فالاشتراط قرينة على التخصيص. (قوله: أي: يماثل الخ) فذلك إشارة إلى الواقع قبل الفاء لا إلى الأشياء الستة المذكورة حتى يلزم تشبيه الشيء بنفسه، ويحتاج إلى إقحام لفظ المثل أو إلى اعتبار المغايرة الاعتبارية، وإنما اشترط ذلك ليبعد بتقديم الأشياء عن توهم عطف الجملة، وأما في صورة النفي فلحمل الواو على الفاء لمشاركتهما في صرف ما بعدهما عن سنن العطف. (قوله: أي: ليجتمع الزيادة والإكرام) فالواو للمصاحبة مع عطف المصدر على المصدر وهذا أولى من تقديرهم: ليكن زيارة منك وإكرام مني؛ فإنه لا يدل على المصاحبة، وقال الشارح الرضي: إن هذه الواو إما للحال والمضارع بتأويل المصدر مبتدأ محذوف الخبر فمعنى قم وأقوم قم وقيامي ثابت؛ أي: في حال ثبوت قيامي، أو معنى مع أي قم مع قيامي لأن كون واو العطف للجمعية قليل، ولانتفاء المنصوصية على المعنى المقصود، وفيه مثل ما عرفت.

وَاوٌ بِشَرْطِ مَعْنًى إِلَى أَنْ أَوْ إِلَّا أَنْ وَالعَاطِفَةُ إِذَا كَانَ المَعْطُوفُ عَلَيْهِ اسْماً

وَ[1]تَشْرَبَ[2] اللَّبَنَ) أي: لا يجتمع منك أكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس[3]. «وَ أَوْ» التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير (أنْ) «بشرط[4] معنى (إلى[5] أنْ) أو (إلاَ أنْ[6])» أي: بشرط أن تكون بمعنى (إلى) أو (إلاّ)، الداخلتين[7] على (أنْ) المقدرة[8] بعدها[9]، لا[10] أنَّ (أنْ) أيضاً داخل في مفهومها[11] وإلا[12] يلزم من تقدير (أن) بعدها[13] تكرار[14] نحو: (لأَلْزَمَنَّكَ أوْ تُعْطِيَنِي حَقِّي) أي: إلى أنْ تعطيني حقي، أو إلَّا أنْ تُعطيني حقي. فسيبويه[15] يقدرها[16] بـ (إلا) بتقدير مضاف[17]، أي: لألزمنك إلَّا وقت أن تعطيني حقي. وغيره[18] يقدرها[19] بـ (إلى[20]) بتأويل مصدر مجرور[21] بـ (أو) التي بمعنى (إلى) أي: لألزمنّك إلى إعطائك حقّي. «وَالعَاطِفَةُ» أي: الحروف العاطفة مطلقاً، سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة[22] أو لا[23]، كـ (ثُمَّ) وإذا كانت منها[24] فمن غير اشتراط ما ذكر من[25] الشروط[26] لصحة[27] تقدير (أن) بعدها[28]، أي: ينتصب المضارع بها[29] بتقدير (أن[30]) «إِذَا كَانَ المَعْطُوفُ عَلَيْهِ اسْماً[31]» صَرِيحاً نحو: (أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ زَيْداً وَتَشْتِمَ[32]، أو فَتَشْتِمَ أوْ ثُمَّ تَشْتِمَ) فَ (ثُمَّ[33]) ليست من الحروف

(١) حال. وقع قبلها نبي. (٢) أنت. (٣) أي: وقس على الأمر والنهي الاستفهام والعرض والتمني وغيرها. (٤) كائنة والظرف خبر. (٥) هذا هو مذهب سيبويه. (٦) هذا مذهب الجمهور. (٧) صفة إلى وإلَّا. (٨) أن المصدرية. (٩) أي: بعد كلمة أو. (١٠) أي: ليس المراد به. (١١) أي: مفهوم أو. (١٢) أي: وإن لم يفصل. (١٣) أي: بعد كلمة أو. (١٤) أن نسخة. (١٥) شروع إلى بيان الاختلاف بين سيبويه والجمهور. (١٦) أي: كلمة أو. (١٧) هو الوقت. (١٨) أي: غير سيبويه. (١٩) كلمة أو. (٢٠) بمعنى إلى. (٢١) وهو إعطاؤك. (٢٢) من الفاء والواو وأو. (٢٣) أي: أو لم يكن من المذكورة. (٢٤) أي: من غير المذكورة. (٢٥) بيان لـ«لا». (٢٦) أي: الستة. (٢٧) فإنَّ كلمة ثم مثلاً لما كانت من غير المذكورة لم يشترط لها الشروط السابقة. (٢٨) أي: بعد غير المذكور. (٢٩) أي: بتلك العاطفة. (٣٠) بعد ما. (٣١) لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم. (٣٢) أي: أن تشتم. (٣٣) أي: لفظ ثم.

(قوله: ولا تأكل السمك وتشرب اللبن) في المغني إن جزمت فالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما، وإن نصبت عند البصريين فالعطف على المعنى والنهي عن الجمع؛ أي: لا يكن منك أكل السمك مع شرب اللبن، وإن رفعت فالمشهور أنه نهى عن الأول وأباحة للثاني، وإن المعنى: ولك شرب اللبن، وتوجيهه أنه مستأنف فلا يتوجه إليه حرف النهي، وقال بدر الدين: معناه كمعنى وجه النصب لكن على تقدير: لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن كأنه قدر الواو للحال، وفيه بعد لدخولها على المضارع المثبت انتهى، ويمكن أن يقال: إنه من قبيل قمت وأصك وجهه بتقدير المبتدأ، فالواو داخلة على الاسمية تقديراً. (قوله: التي ينتصب الخ) لم ينص ههنا على كون قوله: بشرط خبراً وإن الشرط لتقدير إن اكتفاء بما بعد. (قوله: بشرط معنى إلى أن أو إلا أن) تركيب إضافي أو في الأصل لأحد الشيئين فإذا قصدت مع إفادة هذا المعنى الذي هو لزوم أحد الأمرين التنصيص على حصول أحدهما عقيب الآخر وامتداد الأول إلى حصول الآخر نصبت ما بعد أوليدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى والمعنيان متلازمان؛ فلذا اختلفا في التقدير بإلا وإلى. (قوله: بشرط أن تكون الخ) فقوله: إلى أن أو إلا أن تركيب إضافي بملابسة الدخول والامتزاج حتى يلزم أن يكون المجموع ممنى أو فما قيل: إنه تكلف تكلف. (قوله: ينتصب الخ) إشارة إلى أن الظرف خبر لا قيد، وهذا الشرط لصحة الانتصاب فإن كان الاسم الصريح مما يصح عطف الجملة عليه بأن كان في محل يقع فيه الجملة يجوز أن يقدر أن للتناسب وأن لا يقدر لجواز عطف الجملة على المفرد، وإن لم يصح عطف الجملة عليه كالمثال الذي ذكره الشارح رحمه الله تعين تقدير أن. (قوله: صريحاً) هكذا في التصريح وغيره فالواو كقوله: وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي، والفاء كقوله: لَوْلاَ تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ، وثم كقوله: إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكاً ثُمَّ أَعْقِلَهُ، وأو كقوله تعالى: ﴿إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ﴾، ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾، وإذا لم يكن صريحاً بل ضمناً فتقدير أن بعد العاطفة المذكورة مشروط بالشرائط التي سبقت، وإذا انتفت تلك الشرائط فإن صح العطف فحاله حال المعطوف عليه من الرفع والنصب والجزم، وإن لم يصح فمرفوع على الاستئناف أو على أنه خبر لما قبله في صورة الفاء، وما قيل: إنه يشكل بمثل أعجبني أنك إنسان وتظلم فمضوع لا يعبأ به.

وَيَجُوزُ إِظْهَارُ أَنْ مَعَ لَامِ كَيْ وَالعَاطِفَةِ

العاطفة المذكورة[1]. وتقدير (أنْ) بعد الواو والفاء ليس مشروطاً بالشروط المذكورة[2] فيهما[3]. فقوله[4]: (والعاطفة) إذا كان مرفوعاً فهو معطوف على أول المعدودات الناصبة بتقدير (أن[5]) أعني قوله[6]: (حتى[7] إذا كان مستقبلاً) أو على آخرها[8] وهو[9] (أو) بشرط معنى (إلى أنْ). وقيل: هو مجرور معطوف على (حتى[10]) في قوله[11]: (وبأن مقدرة بعد حتى) وظاهر[12] أنَّ هذا[13] وإن كان[14] أبعد[15] بحسب اللفظ، لكنَّه[16] أقرب[17] بحسب المعنى، لأنَّه[18] على[19] التقدير الأول[20] إن جعل العاطفة أعم[21] مما ذكر كما ذكرنا يلزم[22] أن يذكر في التفصيل ما[23] لم يكن[24] في الإجمال، وإن خصت[25] به[26] يلزم تخصيص الحكم[27] به[28]. وليس[29] في الواقع مخصوصاً به[30]، كما سبق من جريانه في (ثم) أيضاً. ويرد[31] عليه أنَّه[32] كان المناسب حينئذ[33] ذكرها[34] مرتين، مرة في الإجمال ومرة في التفصيل، كسائر ما ذكر. «وَيَجُوزُ[35] إِظْهَارُ (أَنْ) مَعَ لَامِ (كَيْ)» نحو: (جِئْتُكَ لِأَنْ تُكْرِمَنِي) ومع ما أُلحق بها[36] من اللام الزائدة نحو: (أردتُ لأنْ تقومَ). «وَ» مع الحروف «العَاطِفَةِ[37]» نحو: (أَعْجَبَنِي قِيَامُكَ وَأَنْ تَذْهَبَ[38]) لأنَّ[39] هذه الثلاثة[40] تدخل على اسم صريح[41]، نحو: (جِئْتُكَ لِلإِكْرَامِ[42])، و:(أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ وَغَضَبُهُ[43])، و:(أَرَدْتُ لِضَرْبِكَ[44]). فجاز[45] أن يظهر معها ما[46] يقلب الفعل إلى اسم صريح، وهو[47] (أنْ) المصدرية، وأمَّا لام الجحود فلمَّا لم تدخل[48] على الاسم الصريح لم يظهر بعدها[49] (أنْ) وكذا[50] (حتى[51]) لأنَّ[52] الأغلب فيها[53] أن تستعمل بمعنى (كي)، وهي بهذا المعنى[54] لا تدخل على اسم صريح، وحمل عليها[55] حتى[56] التي[57] بمعنى (إلى) لأنَّ[58] المعنى الأول[59] أغلب[60] في (حتى[61]) التي يليها المضارع[62]. وأمَّا الواو

(١) أي: الفاء والواو وأو. (٢) إذا كان المعطوف عليه اسماً صريحاً. (٣) أي: في الواو والفاء. (٤) شروع إلى إعراب قوله: والعاطفة. مصنف. (٥) تفسير بأول المعدودات. (٦) مصنف. (٧) أي: حتى. (٨) بناء على قاعدة تقدير المعطوفات بحكيم. (٩) أي: كلمة أو. (١٠) أي: لفظ حتى. (١١) في الإجمال. مصنف. (١٢) خبر مقدم. (١٣) لمبتدأ مؤخر. أي: ما قيل. (١٤) قول قيل. (١٥) من كونه مرفوعاً معطوفاً على ذات حتى. (١٦) أي: هذا الإعراب. (١٧) إلى المراد. (١٨) شأن. (١٩) متعلق بـ يلزم الآتي. (٢٠) أي: العطف على أول المعدودات. (٢١) مفعول ثاني جعل. (٢٢) خبر إنَّ. (٢٣) فاعل يذكر. (٢٤) أي: لم يوجد. (٢٥) أي: العاطفة. (٢٦) أي: بما ذكر من الحروف الثلاثة. (٢٧) وهو نصب المضارع. (٢٨) أي: بما ذكر. (٢٩) حال. (٣٠) أي: بما ذكر. (٣١) عطف على قوله: وقيل أي: ويرد على ما قيل. (٣٢) شأن. (٣٣) أي: حين أريد به التخصيص. (٣٤) أي: أن يذكر كلمة العاطفة. (٣٥) استئناف. (٣٦) أي: بلام كي. (٣٧) أنت. (٣٨) أي: الحروف العاطفة مطلقة. (٣٩) تعليل لقوله: يجوز إظهاره. (٤٠) أي: لام كي ومع حروف العاطفة ومع اللام الزائدة. (٤١) صفة اسم. (٤٢) مثال اللام الداخلة على الاسم الصريح. (٤٣) مثال العاطفة الداخلة على الاسم. (٤٤) مثال اللام الزائدة الداخلة على الاسم. محرم. (٤٥) تفريع على تدخل. (٤٦) أي: حرف. (٤٧) أي: الحرف الذي يقلب الفعل إلى الاسم. (٤٨) ولاختصاصها بالمضارع. (٤٩) أي: لفظ أن وهو فاعل لم يظهر. (٥٠) أي: كلام الجحود. (٥١) أي: لفظ حتى لم تدخل على الاسم الصريح. (٥٢) علة عدم الدخول. (٥٣) أي: في حتى. (٥٤) أي: معنى كي. (٥٥) أي: حل حتى بمعنى كي. (٥٦) أي: لفظ حتى فاعل حل. (٥٧) صفة حتى. (٥٨) علة حل. (٥٩) أي: كون حتى بمعنى كي. (٦٠) خبر إنَّ. (٦١) لفظ حتى. (٦٢) فاعل يلي.

(قوله: أو على آخرها) بناء على قاعدة تعدد المعطوفات. (قوله: على حتى) مثلاً إذ يجوز عطفه على أو التي هي آخر المعطوف عليها. (قوله: أبعد بحسب اللفظ) للزوم الفصل بتفصيل الحروف السابقة وإن لم يكن أجنبياً. (قوله: يلزم الخ) لا خير في كون التفصيل مشتملاً على معنى زائد على الإجمال، إنما الضرر في كونه قاصراً عن إفادة التفصيل لما أجمل. (قوله: يلزم تخصيص الخ) فيه أن التخصيص في الذكر لا يستلزم التخصيص في الواقع، نعم لا بد لذلك من نكتة ولعلها كثرة وقوعها بالقياس إلى ثم. (قوله: ويرد عليه) عطف على قوله: وقيل: أي ويرد على ما قيل: وجعل الضمير المجرور راجعاً إلى تقدير الأول مع أنه يحتاج إلى جعله معطوفاً على قوله: إن جعل بحسب المعنى: أي: لأنه على التقدير الأول، ويرد عليه إن جعل الخ، ويرد عليه الخ، توهم: لأنه على التقدير الأول غير داخل في تفصيل الحروف المذكورة سابقاً، فكيف يكون المناسب ذكره في الإجمال. (قوله: مرة في الإجمال) بأن يقال: والعاطفة بعد قوله: أو ويعاد ههنا مقيداً بالظرف. (قوله: ويجوز إظهار الخ) أخذ في تبيين المواضع التي يجوز فيها إظهار إن وما يجب فيها وما يبقى مواضع الامتناع، فلذا تعرض الشارح لبيان وجه الامتناع فيها. (قوله: من اللام الزائدة) وهي التي تجئ بعد فعل الأمر والإرادة؛ نحو: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمْ﴾، و﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمْ﴾ الآية، واختلفوا في هذه اللام، فقيل: زائدة لمجرد التأكيد، وقيل: للتعليل والمفعول محذوف دل عليه المقام أو الفعل مؤول بمصدر مرفوع على الابتداء واللام وما بعدها خبر؛ أي: إرادة الله، وأمري فلا مفعول للفعل كذا في المغني. (قوله: نحو: أعجبني قيامك) أشار بالمثال إلى أن المراد العاطفة المذكورة سابقاً وهي ما يكون قبلها اسم صريح. (قوله: فلما لم تدخل الخ) ولاختصاصها بالمضارع. (قوله: وأما الواو والفاء الخ) أي: المذكورات سابقاً.

وَيَجِبُ مَعَ لَا[1] فِي اللَّامِ[2] عَلَيْهَا وَيَنْجَزِمُ بِلَمْ وَلَمَّا وَلَامِ الْأَمْرِ وَلَا فِي النَّهْيِ وَكَلِمِ[3] الْمُجَازَاةِ وَهِيَ: إِنْ وَمَهْمَا وَإِذْمَا وَحَيْثُمَا

(١) الداخلة على المضارع المنصوب بها. (٢) أي: في صورة دخول اللام التي بمعنى كي على أن لاستكراره اللامين المتواليين لام كي ولام لا.
(٣) أي: وينجزم المضارع بـ كلم المجازاة يعني بكلمات الشرط والجزاء.

والفاء و[1](أو) فلأنَّها[2] لما اقتضت[3] نصب[4] ما بعدها[5] للتنصيص[6] على معنى السببية[7] والجمعية[8] والانتهاء[9] صارت كعوامل النصب، فلم يظهر الناصب[10] بعدها[11]. «وَيَجِبُ[12]» أي: إظهار (أن) «مَعَ (لَا) الداخلة[13] على المضارع المنصوب بها «فِي» صورة دخول «اللَّامِ» بمعنى[14] (كَيْ) عليها[15] أي: على[16] (أن) لاستكراه[17] اللامين المتواليين، لام (كي[18]) ولام (لا) نحو قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا[19] يَعْلَمَ﴾. واعلم أنَّ (أن) الناصبة تضمر[20] في غير المواضع المذكورة كثيراً[21] من غير عمل لضعفها[22] نحو قولهم[23]: (تسمع[24] بالمُعَيْدِيَ[25] خيرٌ من أنْ تراهُ) ومع العمل مع الشذوذ كقول[26] الشاعر:

أَلَا[27] أَيُّهَذَا[28] اللَّائِمِي احْضُرِ[29] الوَغَى[30]

في[31] رواية النصب[32]، ولكن ليس بقياس، كما في تلك المواضع[33]، ولذلك[34] لم يذكرها. «وَيَنْجَزِمُ[35]» أي: المضارع «بِـ (لَمْ) وَ(لَمَّا) وَلَامِ الْأَمْرِ وَ(لَا) الْمُسْتَعْمَلَةِ «فِي» مَعْنَى «النَّهْيِ» احتراز عما[36] استعمل في معنى النفي[37]. وهذه الكلمات[38] تجزم فعلاً واحداً. «وَكَلِمِ[39] الْمُجَازَاةِ[40]» أي: وينجزم المضارع بكلم[41] المجازاة أي: كلمات[42] الشرط والجزاء التي بعضها من الأسماء[43] وبعضها من الحروف[44]. ولهذا[45] اختار[46] لفظ (الكلم) والمجزوم بها فعلان[47]. «وَهِيَ» أي: كلم المجازاة. «إِنْ[48]، وَمَهْمَا، وَإِذْمَا[49]، وَحَيْثُمَا[50]». فـ (إذْ) و(حَيْثُ) يجزمان

(١) أي: المذكور سابقاً. (٢) لثابت. أي: عدة الثلاثة. (٣) أي: وجبت. (٤) أي: المضارع. (٥) أي: بعد العواطف الثلاثة. (٦) أي: التصريح. (٧) في الفاء. (٨) في الواو. (٩) في أو لأنَّ أو بمعنى إلى. (١٠) لئلا يتوهم توارد الناصبين. (١١) أي: بعد الثلاثة. (١٢) شروع فيما يجب إظهار أن. (١٣) صفة لا. (١٤) أي: إذا كان قبلها اللام مثل لأن لا. (١٥) حال كون اللام ملابسة. متعلق بالدخول. (١٦) بشرط توسط أن بين اللام ولا نحو: لأن لا. (١٧) تعليل لوجوب الإظهار. (١٨) أي: أحد من لام كي. (١٩) أصله لأن لا يعلم أدغمت النون في اللام لقرب مخرجهما وسكون النون. محرم. (٢٠) خبر إنَّ. (٢١) أي: وقوعاً كثير. (٢٢) أي: لضعف أن المضمر في العمل. (٢٣) عرب. (٢٤) أي: سماعك بتقدير أن تسمع لأن تسمع مبتدأ والفعل لا يقع مبتدأ ما لم يؤول بأن المصدرية. لمحرره، فتضمر أن في تسمع من غير عمل فيجعله في تقدير اسماعك لمحرره. (٢٥) اسم شخص. وهذا مثل لمن خبر خبر من رؤيته. (٢٦) أي: الشاعر. (٢٧) يا أيها. (٢٨) الرجل. (٢٩) أي: احل. مضارع متكلم من باب دخل. (٣٠) أي: الحرب. (٣١) متعلق بالشذوذ. (٣٢) أي: نصب إحضار. (٣٣) أي: كما كان قياساً في المواضع السابقة. (٣٤) أي: لكون ذلك الإضمار غير قياس. (٣٥) مفرده. (٣٦) أي: لا. (٣٧) وهما لم تستعمل في ليسَ مضمون ألقسم. (٣٨) الأربعة. (٣٩) عطف على بلم. (٤٠) مصدر أصله مجازية. (٤١) أشار به الجملة عطف على بـ لم. (٤٢) تفسير للفظ المجازات. (٤٣) كمهما ومتى. (٤٤) كأن ومتى. (٤٥) أي: ولكون بعضها اسماً وبعضها حرفاً. (٤٦) مصنف. (٤٧) أي: قد يكون كذلك كما ستعرف. (٤٨) فشرط الجزاء. (٤٩) للزمان. (٥٠) للمكان.

(قوله: والانتهاء) أي: مثلاً ولتلازم المعنيين اكتفى بأحدهما. (قوله: فلم يظهر الناصب بعدها) كيلا يتوهم توارد ناصبين. (قوله: لاستكراه الخ) أي: المتحركين، وقوله: فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي وَلَا لِلِمَا بِكُمْ أَبَدًا دَوَاءُ شاذ. (قوله: وينجزم بلم ولما) أما الجزم بلم ولما وإن فلاختصاصها بالفعل، وكل ما اختص بشيء وهو خارج عن حقيقته يؤثر فيه وبغيره غالباً بشهادة الاستقراء، وأما كلمات المجازاة فلتضمنها معنى إن وأما بلام الأمر وبلا النهي فلمشابهتهما إن ولم ولما حيث تقلبان الخبر إلى الإنشاء كما إن أن يقلب المضارع من الحال إلى الاستقبال ومن القطع إلى الشك، وكما إن لم ولما تقلبان المضارع إلى الماضي. (قوله: ولا في النهي) في الرضي إذا قصد بكلمة لا ذلك اللفظ دون معناه كان علماً منقولاً، وقد ينكر العلم بأن يؤول بواحد من المسميات به، وحينئذ يدخل عليه اللام والإضافة وفيما نحن فيه كذلك، فإن لا مشتركة في الناهية والنافية والزائدة؛ ولذا كان الوصف به قيداً احترازياً فتجوز الإضافة كما سيجئ فالتوصيف والإضافة مجرد تفنن في العبارة، ثم الكلمة المبنية إذا جعلت اسم ذلك اللفظ فالأكثر الحكاية ويجوز الإعراب، فإن أول باللفظ فمنصرف وإن أول بالكلمة فإن كان ثلاثياً ساكن الوسط يجوز صرفه وإلا فهو غير منصرف وإذا أعربته فإن كان ثلاثياً والحرف الثاني حرف علة وجب التضعيف فإذا ضعفت لا زدت على ألفه ألفاً آخر، وجعلته همزة تشبيهاً برداء وكساء وقلت: لاء فيجوز أن يقرأ ههنا لا بالقصر على حالة البناء، ويجوز أن يقرأ بالمد معرباً مجروراً منصرفاً فقوله: المستعملة بيان لمعنى الظرفية والتعريف فيه لفظي، وإنما أثر الوصف على الحال؛ لأن الوصف للتخصيص المزيل للنكارة الحاصلة من الاشتراك اللفظي والحال قيد في العامل. (قوله: وكلم المجازاة) أي: كلمات تدل على

وَأَيْنَ وَمَتَى وَمَا وَمِنْ وَأَيٍّ وَأَنَّى وَأَمَّا[1] مَعَ كَيْفَمَا وَإِذَا فَشَاذٌّ[2]، وَبِأَنْ مُقَدَّرَةً،

(١) أي: أمّا جزم المضارع مع..آه. (٢) أي: لم يجيء في كلامهم على وجه الإطراد.

المضارع مع (مَا[1]) وأمَّا بدونها فلا[2]. «وأين[3] ومتى[4]» وهما يجزمان المضارع مطلقاً سواء[5] كانا مع[6] (ما) أوْ لا[7]، «وَ(مَا وَمَنْ وَأَيٌّ وَأَنَّى) وَأَمَّا». الجزام المضارع«مَعَ (كَيْفَمَا وَإِذَا[8])، فَشَاذٌّ» لم يجئ[9] في كلامهم[10] على وجه الاطراد[11]. أمَّا مع (كَيْفَمَا[12]) فلأن معناه عموم الأحوال فإذا قلت: كيفما تقرأ[13] اقرأ[14]، كان معناه على أي حال وكيفية تقرأ أنت أنا أيضاً أقرأ[15] عليها. ومن[16] المتعذر استواء[17] قراءة قارئين في جميع الأحوال والكيفيات، وأما مع[18] (إذا) فلأن كلمات الشرط، إنَّما تجزم لتضمنها معنى (أنْ) التي هي موضوعة للإبهام[19]، و[20](إذا[21]) موضوعة للأمر المقطوع به. «وَبِـ(إِنْ) مُقَدَّرَةً[22]» عطف على قوله[23] (بلم) أي: وينجزم المضارع بـ (إِنْ) مُقَدَّرَةً،

(١) أي: مع لفظ ما. (٢) أي: فلا يجزمان. (٣) للمكان. (٤) للزمان. (٥) تفسير لمطلقاً. (٦) مقارنين. (٧) أي: ليسا بمقارنين. (٨) ظرف للمستقبل غالباً. (٩) صفة كاشفة للشاذ. (١٠) أي: العرب. (١١) أي: على وجه الكثرة. (١٢) أي: وجه كون الجزم شاذاً مع كيفما. (١٣) أنت. بالجزم فيهما. (١٤) أنا. (١٥) كذلك. (١٦) خبر مقدم. (١٧) مبتدأ مؤخر. (١٨) أي: مع كون الجزم شاذ. (١٩) لا للتحقيق واليقين. (٢٠) حال. (٢١) أي: لفظ إذا. (٢٢) حال من أن أو مجرورة صفة بتأويل فيسمى به. (٢٣) مصنف.

كون إحدى الجملتين جزاء للأخرى فالمجازاة بمعنى الجزاء على ما في الصراح جزيته وجازيته بمعنى: اختارها عليه؛ لأن الجزاء يستعمل بمعنى الجملة الجزائية كثيراً. (قوله: مهما الخ) غير مركبة عند سيبويه، ومركبة من ما الشرطية وما الزائدة عند الخليل أبدل الألف بالهاء لتقاربهما في الهمس، ومن مه بمعنى كف وما عند الزجاج، وعلى كل التقادير معناه ما لا يعقل سوى الزمان، وإذما حرف غير مركبة عند سيبويه، وقيل: أصله إما غيرت الميم ذالاً، وقال المبرد: إذ باقية على اسميتها، وما كافة لها عن طلب الإضافة مهيئة للشرط والجزم كما في حيثما فإنها صارت للمستقبل، وجازمة بما الكافة لها عن الإضافة التي تفيدها التعيين بحسب المضاف إليه لتصير مبهمة كسائر الكلمات الشرطية واختلف في عامل الشرط والجزاء فقيل: كلمة الشرط فيهما، وقيل: كلمة الشرط في الشرط وهما في الجزاء، وقيل: الشرط فقط فقال الكوفيون: الجواب مجزوم بالجوار، وقيل: مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم. (قوله: وإذا) والغالب فيه أن يكون ظرفاً للمستقبل متضمنة لمعنى الشرط مختصة بالفعلية ويكون الواقع بعدها ماضياً كثيراً أو مضارعاً دون ذلك وقد تخرج عن الظرفية والشرطية والاستقبال والتفصيل في مقامه. (قوله: لم يجئ) أي: ليس معنى الشاذ مخالف القياس ولا مخالف الاستعمال الفصيح؛ لأنهما إذا تضمنا معنى الشرط فانجزام المضارع بعدهما قياسي واقع في استعمال الفصحاء، بل معناه إن الجزم بعدهما مع إرادة معنى الشرط قليل لم يسمع في السعة. (قوله: إما مع كيفما الخ) في المغني: كيف يستعمل شرطاً فيقتضي فعلين مقتضى اللفظ والمعنى غير مجزومين؛ نحو: كيف تصنع أصنع، ولا يجوز كيف تجلس أذهب بالاتفاق، ولا كيف تجلس أجلس بالجزم عند البصريين إلا قطرباً لمخالفتها أدوات الشرط لوجوب موافقة جوابها لشرطها كما مر، وقيل: يجوز مطلقاً وإليه ذهب قطرب والكوفيون، وقيل: يجوز بشرط اقترانها بما انتهى، فعلم أن الدليل الذي ذكره الشارح رحمه الله جاري في جميع صورها لأن استواء فعل شخصين في جميع الأحوال والكيفيات متعذر، وإن ما ذكره تصوير للكل في صورة جزئه ليتضح كل الإيضاح. (قوله: ومن المتعذر الخ) فإذا تعذر الاستواء تعذر اعتبار معنى الشرط فيه فلا تكون متضمنة لمعنى إن فلا تجزم، وإما ما جاء في الشعر فللضرورة بإجرائه مجرى الشرط لكونه في صورته أو باعتبار عدم الاعتداد ببعض الأحوال والكيفيات واعتبار استوائها في البعض، وبذلك ضعفت الشرطية فلم تجزم. (قوله: موضوعة للإبهام) في وجود مدخوله في اعتقاد المتكلم فإنها موضوعة لتعليق شيء بشيء مفروض وجوده في المستقبل مع عدم القطع بوقوعه أو لا وقوعه. (قوله: موضوعة للأمر المقطوع به) أي: وجوده في اعتبار المتكلم في المستقبل فلم يكن فيها معنى إن الشرطية؛ لأن الشرط هو المفروض وجوده لكنه لما كان ينكشف لنا الحال كثيراً في الأمور التي نتوقعها قاطعين بوقوعها على خلاف ما نتوقعه جوزوا تضمين إذا معنى إن كما في متى وسائر أسماء الجوازم إلا أن ذلك المعنى لما رسخ في أسماء الشرط؛ إذ لم توضع في الأصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه جزمت بخلاف إذا فإنه لما كان حدثه الواقع فيه مقطوعاً به في أصل الوضع لم يرسخ فيه معنى إن بل صار عارضاً على شرف الزوال فلذا لم يجزم إلا في ضرورة الشعر كذا في الرضي.

فَلَمْ لِقَلْبِ الْمُضَارِعِ مَاضِياً وَنَفْيِهِ، وَلَمَّا مِثْلَهَا[1] وَتَخْتَصُّ بِالاسْتِغْرَاقِ، وَجَوَازِ حَذْفِ الْفِعْلِ، وَلَامُ الأَمْرِ اللام الْمَطْلُوبُ بِهَا[2] الْفِعْلُ وَهِيَ مَكْسُورَةٌ أَبَداً

(١) عطف على بـ لم أي: وينجزم المضارع بأن حال كونه مقدرة. (٢) أي: باللام.

وسيجئ بيانه إن شاء الله تعالى. «فَ (لَمْ[1]) لِقَلْبِ الْمُضَارِعِ[2] مَاضِياً[3] وَنَفْيِهِ» أي: نفي المضارع[4] ولا يبعد لو[5] جعل الضمير[6] عائداً إلى ما[7] هو أقرب[8] أعني[9] (ماضياً). «وَ (لَمَّا[10]) مِثْلَهَا» أي: مثل (لم) في هذا القلب[11] والنفي. «وَتَخْتَصُّ» أي: (لَمَّا) «بِالاسْتِغْرَاقِ[12]» أي: استغراق أزمنة الماضي من وقت الانتفاء إلى وقت التكلم بـ (لمّا) تقول[13]: ندم فلان ولم ينفعه الندم، أي: عقيب ندمه، ولا يلزم استمرار[14] انتفاء نفع الندم إلى وقت التكلم بها[15]، وإذا قلت: (ندم فلان ولمّا ينفعه[16] الندم، أفاد[17] استمرار ذلك[18] إلى وقت التكلم بها[19]. «وَجَوَازِ[20] حَذْفِ الْفِعْلِ» أي: وتختص أيضاً[21] (لمّا) بجواز حذف الفعل المنفيّ[22] بها[23] إنْ دل عليه دليل، نحو: (شَارَفْتُ[24] الْمَدِينَةَ وَلَمَّا[25]) أي: ولما أدخلها. وتختص أيضاً[26] بعدم دخول أدوات الشرط عليها[27]، فلا تقول: (إنْ لمّا يضرب، ومَنْ لمّا يضربْ) كما تقول: (إنْ لم يضربْ، ومَنْ لم يضربْ) وكأنّ ذلك[28] لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله. وتختص[29] أيضاً[30] باستعمالها غالباً[31] في المتوقع، أي: ينفي[32] بها[33] فعل[34] مرتقّب متوقّع[35]، تقول[36] لمن يتوقع[37] ركوب الأمير: لمّا[38] يركبْ. وقد يستعمل في غير المتوقع أيضاً، نحو:[39] (ندم فلان ولمّا ينفعْه الندم). «وَلَامُ[40] الأَمْرِ[41]» هي[42] «اللَّامُ الْمَطْلُوبُ[43] بِهَا[44] الْفِعْلُ[45]». ويدخل فيها[46] لام الدعاء، نحو: (لِيَغْفِرْ لَنَا اللهُ)، وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن[47] بعد الواو والفاء وثم، نحو قوله تعالى: ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا﴾

(١) أي: لفظ لم موضوع. (٢) معنى. (٣) منقول قلب. (٤) نص في ذلك عبارة المعنى. (٥) جواب محذوف لذلك دالة مقدماً. (٦) أي: في نفيه. (٧) أي: مرجع. (٨) من المضارع. (٩) بالأقرب. (١٠) أي: كلمة لمّا. (١١) أي: قلب المضارع إلى الماضي. (١٢) فلما فرغ من تعداد الجوازم شرع في بيان معانيه. (١٣) أنت. (١٤) بل يجوز أن يقع قبل زمان التكلم. (١٥) أي: بكلمة لم. (١٦) أي: الفلان. (١٧) أي: هذا التركيب. (١٨) أي: الذم. (١٩) أي: بكلمة لمّا. لأنّ زيادة معناها بزيادة ما قالوا في لمّا في الأصل لم زيدت عليه ما. وجيه. (٢٠) إشارة إلى أنّه معطوف على قوله بالاستغراق. (٢١) كالاستغراق. (٢٢) صفة الفعل. (٢٣) فاعل يختص. (٢٤) أي: صادفت. (٢٥) نفي. (٢٦) كجواز حذف الفعل. (٢٧) أي: على كلمة لمّا. (٢٨) أي: عدم الدخول. (٢٩) أي: لمّا. (٣٠) أي: كعدم دخول أداة الشرط على لمّا. (٣١) في الاستعمال الغالب. (٣٢) أي: المنتظر. (٣٣) لمّا. (٣٤) أي: حدث. (٣٥) أي: متمنى. عطف بيان له. (٣٦) أنت. (٣٧) أي: ينتظر. (٣٨) نفي. (٣٩) كاستعماله في المتوقع. (٤٠) عطف على جملة لقلب المضارع أو على جملة لما مثلها. معرب. (٤١) وذا ولدفع احتمال النعت لكونه خبر. (٤٢) ضمير فعل. (٤٣) صفة اللام. (٤٤) راجع إلى الألف واللام في المطلوب. (٤٥) نائب فاعل المطلوب. (٤٦) أي: في اللام. (٤٧) للتخفيف كما استكنوا باب كتف.

(قوله: أي: نفي المضارع) نص في ذلك عبارة المغني حيث قال: لنفي المضارع وقلبه ماضياً. (قوله: ولا يبعد) أي: من حيث المعنى، وفيه إشارة إلى بعده في الجملة؛ وذلك لأن لم يدخل على المضارع ويؤثر في القلب والنفي معاً، وكونه لنفي الماضي إنما يصح لو اعتبر النفي بعد القلب وهو خلاف الظاهر؛ ولذا زاد كلمة لو وإلا فالظاهر، ولا يبعد جعل الضمير الخ نعم يصح لو قيل لقلب الماضي مضارعاً ونفيه على ما ذهب إليه بعضهم من إن لم دخل على الماضي فقلب لفظه إلى لفظ المضارع، وكلمة لو شرطية دل على جوابه ما قبله. (قوله: ولا يلزم استمرار) بل يجوز أن يقع قبل زمان التكلم. (قوله: بين العامل) أي: بين العامل الحرفي وما يكون معمولاً له وهو الفعل حيث يقلبه إلى الاستقبال، فلا يكون داخلاً على الفعل، بل على الحرف؛ وذا لا يصح بخلاف لم فإنه فاصل ضعيف فكأنه من تتمة الفعل وجزء له، فيصح دخول إن عليه لبقاء دخوله على معموله، وهو الفعل لضرورة لم جزء منه فلا يرد ما قيل: إنه تصريح بأن حرف الشرط هو الجازم للمضارع المنفي بلم وليس كذلك. (قوله: وتختص أيضاً لما الخ) وهي الخواص الأربع المتفق عليها وواحدة مختلف فيها وهي إن منفي لما لا يكون إلا قريباً من الحال، وقال ابن مالك: لا اشتراط لذلك في المعنى وعلة هذه الأحكام إن لم لنفي فعله، ولما لنفي قد فعل، وقد تكون للتوقع في الزمان المتصل بالحال ولا يدخلها حرف الشرط، ويجوز حذف الفعل بعدها. (قوله: اللام المطلوب بها الفعل) أي: غير فعل الفاعل وهو المخاطب، إما فعل المفعول أو فعل الفاعل الغائب المذكور، وإما فعل الفاعل المتكلم وهو قليل الاستعمال، وكان القياس في أمر الفاعل المخاطب أن يكون باللام أيضاً لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفاً، وبني لزوال مشابهته الاسم بزوال حرف المضارعة، وقد جاء باللام وهو في الشعر أكثر منه في النثر. (قوله: وقد تسكن الخ) وهو مع الواو والفاء أكثر لكون اتصالهما مع بعدهما أشد لكونهما على حرف واحد فصار الواو والفاء مع اللام بعدهما حرف المضارعة ككلمة على وزن فخذ فخفف بحذف الكسر، وأما ثم فمحمولة عليهما لكونها حرف عطف مثلهما.

وَلَا النَّهْيِ الْمَطْلُوبُ بِهَا التَّرْكُ[1]، وَكَلِمُ[2] الْمُجَازَاةِ تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلَيْنِ لِسَبَبِيَّةِ[3] الْأَوَّلِ وَمُسَبَّبِيَّةِ الثَّانِي وَيُسَمَّيَانِ شَرْطاً وَجَزَاءً

(١) أي: ترك الفعل. (٢) أي: المذكورة من قبل تدخل.آ. (٣) أي: لجعل الفعل الأول سبباً والفعل الثاني مسبباً.

و: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا﴾. «وَلاَ النَّهْيُ[1]» هي[2] لا «الْمَطْلُوبُ بِهَا التَّرْكُ[3]» أي: ترك الفعل[4]. وفي بعض النسخ (وَلاَ النَّهْيُ[5] ضِدُّهَا) أي: لا النهي التي هي ضد لام الأمر، وهي التي يطلب بها ترك الفعل، وهي تدخل على جميع[6] أنواع المضارع، المبني للفاعل والمفعول، مخاطباً أو غائباً أو متكلماً. «وَكَلِمُ الْمُجَازَاةِ[7]» المذكورة[8] من قبل «تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلَيْنِ لِسَبَبِيَّةِ[9]» الفعل «الْأَوَّلِ[10]»، «وَمُسَبَّبِيَّةِ» الفعل «الثَّانِي[11]» أي: لجعل الفعل الأول[12] سبباً والثاني[13] مسبباً. وفي شرح المصنف[14]: (وكلم المجازاة ما يدخل على شيئين لتجعل[15] الأول[16] سبباً للثاني[17]). ولا شك أنَّ كلم المجازاة لا تجعل الشيء[18] سبباً للشيء[19] فالمراد[20] بجعلها[21] الشيء[22] سبباً[23]: إنَّ المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء، بل بلزومية شيء لشيء وجعل كلم المجازاة دالة[24] عليها[25]. ولا يلزم أن يكون الفعل الأول سبباً حقيقياً[26] للثاني[27]، لا خارجاً ولا ذهناً بل ينبغي أن يعتبر المتكلم بينهما[28] نسبة يصح[29] بها أن يوردهما[30] في صورة السبب والمسبب، بل الملزوم واللازم كقولك: (إن تشتمني أُكرِمك) فالشتم[31] ليس سبباً حقيقاً للإكرام، والإكرام[32] مسبباً حقيقياً له[33]، لا ذهناً ولا خارجاً، لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما[34] إظهاراً[35] لمكارم الأخلاق يعني أنَّه[36] منها[37] بمكان[38] يصير الشتم الذي هو سبب الإهانة عند الناس سبب الإكرام عنده[39]. «وَ[40]يُسَمَّيَانِ» أي: هذان الفعلان: أولهما: «شَرْطاً» لأنَّه[41] شرط[42] لتحقق الثاني «وَ» ثانيهما «جَزَاءً» من حيث أنه يبتني على الأول[43] ابتناء[44] الجزاء[45] على الفعل.

(١) صفة لا أو حال منه أي: الكائنة أو كائنة. (٢) ضمير متصل. (٣) نائب فاعل المطلوب. (٤) الذي وعل عليه لا. (٥) بالإضافة. (٦) بخلاف اللام فإنَّها مختصة بالغيبة والمعلوم. (٧) أي: كَلِم الشرط والجزاء. (٨) وهي إنْ ومهما وإذ ما وحيثما. (٩) علة تدخل. (١٠) أي: الشرط. (١١) أي: الجزاء. (١٢) أي: الفعل يعني الشرط. (١٣) أي: للفعل الثاني أي: الجزاء. (١٤) أشار بهذا إلى قرينة التفسير يعني إنَّما فسره بهذا لأنَّ المصنف نفسه قال في شرحه: وكلم المجازات. شرح. (١٥) علة تدخل. (١٦) أي: الفعل يعني الشرط. (١٧) أي: للفعل الثاني أي: الجزاء. (١٨) أي: الأول. (١٩) أي: الثاني. (٢٠) وإلَّا يتبين عدم جواز إسناده إليها. مبتدأ. (٢١) أي: كلم المجازاة. (٢٢) بشيء. نسخة. (٢٣) يعني في عبارة المصنف في شرحه أنَّ التكلم. (٢٤) مفعول ثاني لجعل. (٢٥) أي: على السببية. (٢٦) مقابل الادعائي. (٢٧) أي: للفعل الثاني. (٢٨) أي: بين مضموني الفعلين. (٢٩) صفة نسبة. (٣٠) أي: الفعلين - والجملة فاعل يصح. (٣١) هو مضمون الفعل الأول. (٣٢) معطوف على الضمير المستتر في ليس أي: وليس الإكرام. (٣٣) أي: للشتم. (٣٤) أي: الفعلين. (٣٥) علة اعتبر. (٣٦) أي: المتكلم. (٣٧) أي: من مكارم الأخلاق. (٣٨) أي: بمرتبة. (٣٩) أي: عند المتكلم. (٤٠) استئناف. (٤١) علة التسمية بالشرط. أي: الأول. (٤٢) أي: علامة. (٤٣) أي: الشرط. (٤٤) منصوب بنزع الخافض أي: كابتناء الجزاء على الفعل. (٤٥) الجزاء يا داش.

(قوله: وهي تدخل على جميع الخ) بخلاف اللام كما عرفت. (قوله: أو متكلماً) نحو: لا أرك ههنا؛ لأن المنهي في الحقيقة ههنا هو المخاطب؛ أي: لا تكن ههنا حتى أراك. (قوله: المذكورة فيما قبل) قيده بذلك لكونه تفصيلاً لما ذكر سابقاً معطوفاً على لم في قوله: فلم لقلب الخ وخروج لولا لا يضر؛ لأن الكلام في الجوازم. (قوله: أي: لجعل الخ) أي: للدلالة على السببية الجعلية كما يدل عليه بيانه والتفسير بإفادة كون الأول سبباً للثاني خال عن هذه الفائدة، بل يتبادر منه السببية المحققة فلذا لم يفسرها بها. (قوله: بل ملزومية شيء) إشارة إلى ما ذكره الشيخ الرضي معترضاً على الشيخ ابن الحاجب حيث قال: إن الشرط سبب، والجزاء مسبب بأن الشرط عندهم ملزوم، والجزاء لازم سواء كان سبباً؛ نحو: لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود أو شرطاً؛ نحو: إن كان لي مال لحججت أو لا شرطاً ولا سبباً؛ نحو: إن كان زيد أبي فكنت ابنه وإن كان النهار موجوداً فالشمس طالعة إلى غير ذلك، ولعلّ مرادهم بالسببية مجرد التوصل في اعتقاد المتكلم، ولو دائماً فيؤول إلى الملازمة الادعائية فكلمة بل إما للإعراض عن معنى إلى معنى أو عن لفظ إلى لفظ أظهر. (قوله: ولا يلزم الخ) عطف على اعتبر داخل تحت المراد، وعائد المعطوف عليه كاف في الربط أو استئناف لبيان فائدة قيد الاعتبار. (قوله: لمكارم الأخلاق) جمع المكرمة بمعنى الكريمة،والإضافة من قبيل أخلاق ثياب؛ أي: الأخلاق المستحسنة المرضية. (قوله: إنه منها بمكان) أي: أن المتكلم من مكارم الأخلاق بمرتبة. (قوله: لأنه شرط) أي: علامة. (قوله: ابتناء الجزاء) وفي الصراح: الجزاء باداش.

فَإِنْ كَانَا مُضَارِعَيْنِ[1] أَوِ الأَوَّلِ فَالجَزْمُ[2] وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَالوَجْهَانِ، وَإِذَا كَانَ الجَزَاءُ مَاضِياً بِغَيْرِ قَدْ لَفْظاً[3] أَوْ مَعْنًى لَمْ يَجُزِ الفَاءُ وَإِنْ كَانَ[4] مُضَارِعاً مُثْبَتاً أَوْ مَنْفِيّاً بِلَا[5]

(١) مثل تزرني أزرك. (٢) أي: واجب في الفعل المضارع لدخول الجازم مع صلاحية المحل. (٣) مثل إن خرجت خرجت. (٤) أي: الجزاء. (٥) احتراز عما إذا كان منفياً بـ لم.

«فَإِنْ كَانَا» أي: الشرط والجزاء «مُضَارِعَيْنِ» نحو: (إِنْ تَزُرْنِي أَزُرْكَ) «أَوِ الأَوَّلُ» فقط «مُضَارِعاً» نحو: (إِنْ تَزُرْنِي فَقَدْ زُرْتُكَ). «فَالجَزْمُ» واجب في المضارع لدخول الجازم[1] وهو (إِنْ[2]) أو ما[3] يتضمنها[4] مع صلاحية المحل[5]. «وَإِنْ كَانَ[6] الثَّانِي[7]» مضارعاً «فَالوَجْهَانِ» أي: ففيه[8] الوجهان، الجزم[9] لتعلقه بالجازم، وهو أداة الشرط[10]، والرفع[11] لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفعل[12] بغير المعمول، نحو: (إِنْ أَتَانِي زَيْدٌ آتِهِ[13] وَآتِيهِ[14]). «وَإِذَا[15] كَانَ الجَزَاءُ مَاضِياً بِغَيْرِ[16] (قَدْ) لَفْظاً[17]»، تفصيل[18] للماضي، نحو: إن خرجت خرجت، «أَوْ مَعْنًى[19]» نحو: إن خرجت لم أخرج. ويحتمل أن يكون[20] تفصيلاً لـ (قد) أي: لم يقترن[21] بـ (قد) سواء كان (قد) ملفوظاً، كقوله تعالى: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ[22] مِن قَبْلُ﴾، أو معنوياً[23] مقدراً كقوله تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُ[24] قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ[25]﴾ أي: فقد صدقت. «لَمْ يَجُزْ[26] الفَاءُ[27]» في الجزاء لتحقق تأثير[28] حرف الشرط[29] فيه لقلب معناه[30] إلى الاستقبال، فاستغنوا[31] فيه عن الرابطة[32]، كقولك[33]: (إِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ، وَإِنْ أَكْرَمْتَنِي لَمْ أُكْرِمْكَ[34]). وإنما قال[35]: (بغير قد) ليخرج عنه[36] الماضي[37] المحقق[38] الذي لا يستقيم أن يكون للشرط تأثير[39] فيه كقولك: (إِنْ أكرمتَنِي اليومَ فقدْ أكرمتُكَ أَمْسِ) لوجوب[40] دخول الفاء فيه. «وَإِنْ كَانَ» أي: الجزاء «مُضَارِعاً مُثْبَتاً أَوْ مَنْفِيّاً بِـ (لَا[41])» احْتِرَازاً[42]

(١) من غير فصل كما هو المتبادل. (٢) أي: لفظ إنْ. (٣) أي: الكلمات. (٤) أي: معنى أن. (٥) وهو المضارع والماضي. و ـ ج. (٦) معطوف على قوله: إن كانا. (٧) أي: الجزاء. (٨) أي: فيجوز في الثاني الواقع الوجهان. (٩) أحدهما الجزم. (١٠) من كلمة أن أو غيرها. (١١) أي: الثاني الرفع. (١٢) عطف تفسير لحيلولة. (١٣) مثال الجزم. (١٤) مثال الرفع. (١٥) عطف على جملة الشرطية القريبة أو البعيدة. (١٦) والظرف صفة ماضياً. (١٧) حال من فاعل الظرف. (١٨) أي: قوله لفظاً تفصيل .آه. (١٩) إن كان ماضياً معنوياً. (٢٠) قوله: لفظاً. (٢١) أي: الجزاء. (٢٢) أي: لبنيا من. (٢٣) معطوف على ملفوظ. (٢٤) أي: قميص يوسف عليه السلام. (٢٥) أي: زليخا. (٢٦) جواب أن. (٢٧) إدخال الفاء. (٢٨) وهو جعله للاستقبال. (٢٩) في الماضي الملفوظ. (٣٠) أي: الماضي. (٣١) نحاة. (٣٢) وهي الفاء. (٣٣) في الماضي الملفوظ. (٣٤) في الماضي المعنوي. (٣٥) مصنف. (٣٦) أي: عن تعريف الجزاء. (٣٧) فاعل ليخرج. (٣٨) صفة الماضي. (٣٩) لعدم احتمال الاستقبال للتصريح. وجيه. (٤٠) علة ليخرج. (٤١) أي: بلفظ لا.

(قوله: فإن كانا) أي: فإن كانا ناصبين فمبنيان، ولكونه معلوماً مما سبق من أن الماضي مبني تركه. (قوله: أو الأول) وهو أضعف الوجوه في الشرطية؛ لأنه في صورة سببية المستقبل للماضي في الرضي وهو قليل لم يجئ في الكتاب المزيز. (قوله: فالجزم واجب) وقد يرفع للضرورة؛ نحو: أن يصرع أخوك تصرع. (قوله: لدخول الجازم الخ) من غير فصل كما هو المتبادر؛ ولذا قال في الشق الثالث لتعلقه بالجازم، فلا يرد أنه لا بد من التعرض لانتفاء ما يوجب ضعف التعلق كما هو في الشق الثالث لمتعلقه الخ فالجزم باعتبار أصل التعلق، والرفع باعتبار ضعفه. (قوله: ماضياً) أي: بمعناه الحقيقي وهو الإخبار عن وقوع الحدث في الزمان الماضي فيدخل أفعال المدح والذم وفعل التعجب وصيغ العقود، وكاد وعسى إذا وقعت جزاء في قوله: وإلا فالفاء. (قوله: بغير قد) أي: بغير حرف محقق للماضي على مضيه كما يشير إليه قول الشارح فيما سيأتي ليخرج عنه الماضي المحقق فيشمل ما ولا، ويكون الماضي بما ولا داخلاً في قوله: وإلا فالفاء. فلا يرد النقض بالماضي الذي يكون بما ولا حيث يجب فيه الفاء مع إنها بغير قد. (قوله: ويحتمل الخ) أشار إلى أن الأول الظاهر؛ لأنه الظاهر على الاحتمال الثاني أو تقديراً ولذا قال: ومعنوياً مقدراً. (قوله: لتحقق الخ) الضابط أن مدار إتيان الفاء وتركه التأثير المعنوي؛ أعني: قلب الجزاء إلى الاستقبال فإن أثر فيه تأثيراً تاماً فلا حاجة إلى الفاء، وإن أثر تأثيراً ناقصاً فالوجهان وإن لم يؤثر فيه أصلاً فالفاء. (قوله: الماضي المحقق الخ) لم يقل الماضي الذي بقد إشارة إلى أن المراد بغير قد؛ أي: بغير الحروف التي يكون الماضي بعدها محققاً لا تأثير فيه للشرط أصلاً كما أشرنا إليه سابقاً. (قوله: مضارعاً مثبتاً) قيل: في إطلاقه نظر حيث يمتنع ترك الفاء في المضارع بالسين وسوف ولام الأمر، والجواب: أن الإطلاق قد يكون قرينة على اعتبار قيد التجرد فالمعنى إن كان مضارعاً مثبتاً فقط مجرداً عن دخول شيء من الحروف وحينئذ تدخل الصور المذكورة في قوله: وإلا فالفاء.

فَالوَجْهَانِ[1]، وَإِلَّا فَالفَاءُ، وَيِجِيءُ إِذَا[2] مَعَ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ[3] مَوْضِعَ الفَاءِ[4]،

(١) جائزان أحدهما الإتيان بالفاء والثاني تركه. (٢) فاعل يجيء. (٣) التي وقعت جزاء. (٤) لكون معنى إذا قريب من معنى الفاء.

عما[1] إذا كان منفياً بـ (لم) فإنَّه مندرج فيما[2] سبق، لكونه[3] ماضياً معنى، أو بـ (لن) حيث يجب فيه[4] الفاء لعدم[5] تأثير أداة الشرط[6] فيه معنى. «فَالوَجْهَانِ[7]» الإتيان[8] بالفاء وتركها[9]، لأنَّ أداة الشرط[10] لم تؤثر في تغيير معناه[11] كما تؤثر في الماضي فيؤفى[12] بالفاء، وأثرت[13] في تغيير المعنى حيث خلصت[14] لمعنى الاستقبال، فيترك الفاء لوجود[15] التأثير من وجه[16] وإن لم يكن قوياً، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا[17] أَلْفَيْنِ﴾، و: ﴿وَمَنْ عَادَ[18] فَيَنتَقِمُ[19] اللَّهُ مِنْهُ﴾. «وَإِلَّا» أي: وإن لم يكن الجزاء الماضي[20] أو المضارع المذكورين[21]. «فَالفَاءُ» لازمة فيه[22] لأنَّ الجزاء حينئذ[23] إما ماض بـ (قد[24]) لفظاً كما تقول[25]: (إنْ أَكرَمْتَنِي اليَومَ فقدْ أكرمْتُكَ أَمْس) أو تقديراً كما تقول[26]: (إنْ أكرمتَنِي[27] اليومَ فَأَكْرَمْتُكَ أَمْس) بتقدير[28] (فَقَدْ أَكْرَمْتُكَ)، وعلى كلا[29] التقديرين لا تأثير لحرف الشرط في الماضي، فاحتاج[30] إلى الرابطة وهي الفاء[31]. وأمَّا[32] جملة اسمية[33] أو أمر[34] أو نهي أو دعاء[35] أو استفهام[36] أو مضارع منفي بـ (ما أو لم أو لن) إلى غير ذلك، كالتمني والعرض. وفي جميع هذه المواضع لا تأثير[37] لحرف الشرط في الجزاء، فاحتاج[38] إلى الفاء[39]. «وَيَجِيءُ[40] (إِذَا)» التي لِلْمُفَاجَأَةِ «مَعَ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ» التي وقعت جزاء «مَوْضِعَ[41] الفَاءِ» لأنَّ[42] معناها قريب من[43] معنى الفاء، لأنَّها[44] تنبئ[45]

(١) أي: هذا احتراز. (٢) عبارة عن الجزاء. (٣) وهو قوله: لم يجز الفاء في الجزاء. (٤) علة مندرج. (٥) أي: في المنع بلن. (٦) علة يجب. (٧) لأنَّ معنى الاستقبال حاصل بـ لن. (٨) والحاصل إن كان الجزاء كذلك فالوجهان .آه. (٩) الأول. (١٠) الثاني. (١١) أي: وإنَّما جواز إتيانه بالفاء لأنَّ .آه. (١٢) أي: المضارع. (١٣) أي: الجزاء. (١٤) معطوف على قوله: لم تؤثره آه. أي: أداة الشرط. وأما جواز ترك الفاء. (١٥) أداة الشرط. (١٦) علة يترك. (١٧) وهو تأثيرها في المعنى. (١٨) مثال ترك الفاء. (١٩) أي: تجاوز. (٢٠) مثال لذكر الفاء. (٢١) بغير قد لفظاً أو معنى. (٢٢) صفة الماضي والمضارع. رضا. أي: لم يكن ماضياً ولا مضارعاً أو كان ماضياً بقد أو مضارعاً منفياً بلم أو لن .محرم. (٢٣) أي: في الجزاء. (٢٤) أي: حين انتفاء الماضي والمضارع المذكورين. (٢٥) أي: بلفظ قد وبما ولا. (٢٦) أنت. (٢٧) أنت. (٢٨) أنت. (٢٩) حال كون الثاني. (٣٠) أي: من كونه بقد لفظاً أو بقد تقديراً. (٣١) إذا كان الأمر كذلك. (٣٢) لأنَّه المنكب للجزاء الذي يعقب الشرط. (٣٣) عطف على إما ماض. (٣٤) كقوله تعالى: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾. (٣٥) كقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾. (٣٦) نحو: إن أكرمتنا فرحمك الله. (٣٧) نحو: إن تركنا فمن يرحمنا. (٣٨) بقلب معناه إلى الاستقبال. (٣٩) أي: الجزاء. (٤٠) ليدل على أنَّه جواب الشرط. (٤١) استئناف أو اعتراض أو عطف. (٤٢) مفعول يجيء. (٤٣) علة لمقدور وإنَّما استعملت في موضعها. (٤٤) بمعنى إلى. (٤٥) علة قريب.

(قوله: لعدم تأثير الخ) نتمحضه للاستقبال بدخول لن. (قوله: معنى) قيد به؛ لأنه المناط لترك الفاء وإيراده. (قوله: خلصت لمعنى الاستقبال)؛ لأن المضارع المثبت والمنفي بلا كان محتملاً للحال والاستقبال قبل دخول الأداة. (قوله: أي: وإن لم يكن الجزاء الماضي والمضارع المذكورين) أي: الماضي بغير قد ونحوه من الحروف المحققة للماضي لفظاً أو معنى، أو المضارع المجرد عن دخول شيء من الحروف مثبتاً أو منفياً بلا. (قوله: لأن الجزاء حينئذ) أي: حين انتفاء الماضي والمضارع المذكورين. (قوله: إما ماض الخ)؛ لأن انتفاءهما إما بانتفاء أن يكون فعلاً بل جملة اسمية وبانتفاء كونه ماضياً ومضارعاً بمعناهما المحققين فيكون إما أمراً أو نهياً أو دعاءاً أو استفهاماً أو إنشاءً من غير طلب أو بانتفاء تجرد الماضي عن قد ونحوه، فيكون بقد وما ولا، أو بانتفاء تجرد المضارع عن الحروف فيكون بالسين وسوف وإن ولام الأمر ولا النهي، أو بانتفاء كون المضارع المنفي بلا بأن يكون منفياً بلن وما فإنه يجب في جميع هذه الصور الفاء. (قوله: بقد) وبما ولا. (قوله: إلى رابطة) هي الفاء؛ لأنه المناسب للجزاء الذي يعقب الشرط. (قوله: أو دعاء) أو استفهام دخول الدعاء والاستفهام مطلقاً تحت قوله: وإلا فباعتبار أن المراد من المضارع والماضي ما كان بمعناهما الحقيقي؛ أعني: الإخبار وإلا فالدعاء والاستفهام قد يكون بصيغة الماضي والمضارع. (قوله: أو لم) الواجب إسقاط قوله: أو لم فإنه صرح فيما سبق أنه ماض معنى مندرج في قوله: إذا كان ماضياً بغير قد فكيف يصح إدراجه في مفهوم قوله: وإلا وقد وجد في بعض النسخ بإسقاطه. (قوله: إلى غير ذلك) أي: منتهياً إلى غير ذلك، وقد عددنا فيما سبق. (قوله: لا يكون تأثير إلخ) بقلب معناه إلى الاستقبال إما لعدم دلالته على الزمان كما في الاسمية والإنشائية الغير الطلبية، أو لبقائه على المضي كما في الماضي المصدر بقد ونحوها، أو لبقائه على ما كان عليه سابقاً كالاستفهام والمضارع المصدر بما ولن والسين وسوف ولام الأمر والنهي والدعاء. (قوله: موضع الفاء) أي: نائباً منابها في جواب الشرط؛ ولذا لا يجتمعان فيه واجتماعهما في نحو: خرجت فإذا السبع لا يضر.

وَإِنْ مُقَدَّرَةً بَعْدَ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالاسْتِفْهَامِ وَالتَّمَنِّي وَالعَرْضِ[1] إِذَا قَصَدَ السَّبَبِيَّةَ

(١) نحو: إلا تنزل تصب خيراً أي: إن تنزل تصب خيراً. ج.

عن حدوث[1] أمر بعد أمر، ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء أكثر[2]. وإنَّما اشترط اسمية الجملة[3] الجزائية، لاختصاصها بها لأنَّ[4] (إذا) الشرطية مختصة بالفعلية، فاختصت هذه[5] بالاسمية فرقاً[6] بينهما[7]، كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ أي: فهم يقنطون. «وَإِنْ[8]» التي يجزم بها[9] المضارع حال كونها «مُقَدَّرَةً» إنَّما[10] كانت[11] مقدرة «بَعْدَ الأَمْرِ» نحو: (زُرْنِي أُكْرِمْكَ[12]) أي: إنْ تزرني أكرمك. «وَالنَّهْيِ[13]» نحو: (لاَ تَفْعَلْ الشَّرَّ يَكُنْ خَيْراً لَكَ) أي: إن لم تفعله يكن خيراً لك. «وَالاسْتِفْهَامِ[14]» نحو: هَلْ عِنْدَكُمْ مَاءٌ أَشْرَبْهُ) لأنَّ المعنى: إن يكنْ عندكم ماء أشربْه. «والتَّمَنِّي[15]» نحو: (لَيْتَ لِي مالاً أَنفقه) لأنَّ المعنى إن يكن لي مال أنفقه. «وَالعَرْضِ[16]» نحو: (أَلاَ تنزلُ تُصِبْ خيراً) أي: إن تنزل تصب[17] خيراً، إذا كان المضارع الواقع بعد هذه الأشياء الخمسة صالحاً لأن يكون مسبباً لما[18] تقدم، «وَقَصْداً[19] لِسَبَبِيَّةٍ» أي: سببية ما[20] تقدم له[21] فحينئذ[22] يقدر[23] (إنْ[24]) مع مضارع يؤخذ[25] مما تقدم، ويجعل[26] المضارع[27] الواقع بعد هذه الأشياء[28] مجزوماً[29] بها، وإنَّما اختص تقدير (إنْ) بما بعد هذه الأشياء[30] لأنَّها[31] تدل على الطلب والطلب غالباً يتعلق بمطلوب يترتب[32] عليه فائدة[33] يكون[34] ذلك المطلوب[35] سبباً[36] لها، وهي

(١) أي: تخبر. (٢) أي: ظهور. (٣) استعمالا في هذا المعنى من إذا. (٤) لا الفعلية. (٥) تعليل لاختصاصها. (٦) أي: إذا المفاجأة. (٧) علة فاختصت. (٨) أي: بين المفاجأة والشرطية. (٩) عطف على أول المذكورات أعني بلم لقلب المضارع أو على آخرها أعني كلم المجازات. أفصاح. (١٠) أي: بأن المقدرة. (١١) والحصر مستفاد من المقام لأنَّه مقام إثبات. (١٢) إشارة إلى أنَّ قوله: مقدرة خبر لكانت المقدرة. (١٣) فكان الزيادة سبباً للإكرام. (١٤) أي: بعد النهي. (١٥) أي: بعد الاستفهام. (١٦) أي: ينجزم المضارع التمني. (١٧) وبعد العرض. (١٨) أنت. (١٩) وهو زرني في المثال الأول. (٢٠) إذا قصد نسخة. (٢١) ومن الأشياء الخمسة. (٢٢) أي: لما تأخر وهي المضارع. (٢٣) أي: حين إذا قصد أن يكون المضارع الذي أريد المجزامه سبباً لما تقدم. أيوبي. (٢٤) ليكون دلالة على سببية ما. (٢٥) فيقال إن تزرني مثلاً. أي: لفظ إن. (٢٦) صفة مضارع. (٢٧) عطف على تعذر. (٢٨) وهو أكرمك. (٢٩) أي: الخمسة. (٣٠) مفعول يجعل. (٣١) أي: الخمسة. (٣٢) دليل اختص. (٣٣) أي: يحصل عقيبه. (٣٤) وهو دخول الجنة. (٣٥) صفة فائدة. (٣٦) وهو الإسلام في مثال المتن. المرتبة على ذلك المطلوب.

(قوله: لاختصاصها بها) أي: على القول الظاهر، في المغني: قيل: يجوز النصب على الاشتغال في نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو مطلقاً، وقيل: يمتنع مطلقاً، وهو الظاهر؛ لأن الفجائية لا يليها إلا الجمل الاسمية، وقيل: يجوز في نحو: فإذا زيد قد ضربه عمرو، ويمتنع بدون قد ووجهه عندي أن التزام الاسمية إنما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية فإذا اقترنت بقد يحصل الفرق بذلك؛ إذ لا تقترن الشرطية بها انتهى، ولا يجوز حمل الاختصاص على الغلبة كما حمل الشارح اللزوم في قوله: ويلزمها المبتدأ عليها؛ لأن سوق الكلام لا يساعده. (قوله: وإن التي ينجزم الخ) جعل قوله: وإن مقدرة حكاية عما وقع في الإجمال من قوله: وبأن مقدرة؛ لأنه معطوف على قوله: فلم لقلب المضارع ماضياً داخل في التفصيل وجعل الظرف؛ أعني: بعد الأمر خبر إن؛ لأنه محط الفائدة؛ أي: إن مقدرة كائنة بعد الأمر فيفيد كينونة تقديرها بعد الأمر والحصر مستفاد من المقام؛ لأنه مقام البيان فيؤول المعنى إلى أن إن إنما كانت مقدرة بعد الأمر فتدبر، ولم يجعل مقدرة خبر إن؛ لأنه لا بد من أن يراد بأن هي المذكورة فيما سبق وهي مقيدة بقوله: مقدرة فالحكم عليها بمقدرة لا فائدة فيه إلا بالنظر إلى الظرف فليجعل الظرف خبراً وإن مقيدة بمقدرة كما في الإجمال. (قوله: بعد الأمر) اعلم أن كل ما يجاب بالفاء فينتصب المضارع بعدها يصح أن يجاب بمضارع مجزوم إلا النفي. (قوله: إذا كان الخ) اعتبر الصلاحية؛ لأن في الطلب مع ذكر ما يصلح جزاء له معنى الشرط على ما صرح به في الرضي، وليس مجرداً لنفسه أو ادعاء السببية كافياً في ذلك كما وهم. (قوله: والطلب الخ) وأما الخبر فإنما هو هو لإفادة مضمونه للمخاطب لا أنه مقصود لغيره، فلو جئت بعده بما يصلح جزاء لمضمونه لم يتبادر إلى فهم المخاطب أنه جزاؤه، فلذلك لم يقع الجزم في جواب النفي، وإنما قال: غالباً؛ لأن أكثر الأفعال الاختيارية التي يتعلق بها الطلب مطلوبة لغيرها وقل فعل اختياري يطلب لذاته. (قوله: يترتب عليه) أي: يحصل عقيبه. (قوله: يكون ذلك المطلوب سبباً لها الخ) ليتحقق معنى الشرط.

نَحْوُ: أَسْلِمْ تَدْخُلِ الجَنَّةَ وَلَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الجَنَّةَ، وَامْتَنَعَ لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ النَّارَ خِلَافاً لِلْكِسَائِيِّ[1] لِأَنَّ[2] التَّقْدِيرَ: أَنْ لَا تَكْفُرَ.

(١) فإنه أجاز تقدير الإثبات في الشرط بعد النهي بقرينة ترتيب المسبب وليس ببعيد لو ساعده نقل. هندي. (٢) يعني إنهم إنما حكموا بامتناعه لأن التقدير. آه.

مسببة له. فإذا كان المضارع الواقع[1] بعدها[2] تلك[3] الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الأشياء لها قدر[4] (إن) مع ذلك الفعل[5] ويجعل[6] المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها[7] «نَحْوُ: أَسْلِمْ تَدخلِ[8] الجَنَّةَ» فإنَّ[9] المطلوب بـ (أسلِمْ) هو الإسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة، فهو سبب لها، وقصد أداء تلك السببية فقدر[10] (إن[11]) مع الفعل المأخوذ من (أسلم) وجعل (تدخل الجنة) جزاء له[12]، فقيل: إنْ تُسلِم[13] تدخل[14] الجنَّة. «وَنَحْوُ: (لاَ تَكْفُرْ تَدْخُلِ[15] الجَنَّةَ) أي: إن لا تكفرْ تدخلِ الجنة، لأنَّ[16] النهي قرينة الفعل[17] المنفي[18] لا المثبت. «وَ» لهذا[19] «امْتَنَعَ: لاَ تَكْفُرْ تَدْخُلِ النَّارَ» عند الجمهور «خِلاَفاً لِلْكِسَائِيِّ» فإنَّه[20] لا يمتنع ذلك[21] عنده. فامتناعه[22] عند الجمهور «لأنَّ[23] التَّقْدِيْرَ» على ما عرفت «إنْ لاَ تَكْفُرْ» تدخل النار، وهو ظاهر[24] الفساد. وأمَّا عدم امتناعه[25] عند الكسائي، فلأنَّه يقول: (معناه[26] بحسب العُرف: إنْ تكفرْ تدخلِ النّار. فالعرف[27] في هذه المواضع قرينة الشرط[28] المثبت[29]. و[30]العرف قرينة قوية[31]. هذا[32] إذا قصدت السببية[33] وأمَّا إذا لم تقصد لم يجز الجزم[34] قطعاً بل يجب أن يرفع[35] إمَّا[36] بالصفة[37] إن كان[38] صالحاً للوصفية[39] كقوله تعالى: ﴿فَهَبْ[40] لِي مِن لَّدُنكَ[41] وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي[42]﴾ فيمن[43] قرأ مرفوعاً. أي:

(١) لتحقق معنى الشرط. (٢) صفة المضارع. (٣) أي: بعد الأشياء الخمسة. (٤) خبر كان. (٥) جواب إذا. (٦) أي: فعل الشرط. (٧) عطف على قدر أي: وبعد تقدير الحرف مع فعل الشرط يجعل المضارع. محرم. (٨) أي: بأن المقدرة. (٩) من قبيل ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ﴾. (١٠) دليل لتطبيق المثال الممثل له. (١١) لذلك القصد. (١٢) أي: لفظ إنْ. (١٣) أي: لفعل المقدر. (١٤) مثال لما وقع بعد الأمر. (١٥) أنت. (١٦) مثال لما وقع بعد النهي. (١٧) علة لمقدر وإنما فسرنا بهذا التفسير. (١٨) وهو أن لا تكفر. (١٩) صفة الفعل. (٢٠) أي: ولأجل أنّ النهي قرينة الفعل المنفي. رضا. (٢١) شأن. (٢٢) أي: ذلك المثال. (٢٣) أي: امتناع هذا المثال. (٢٤) تعليل للامتناع. (٢٥) أي: المثال. (٢٦) وإن كان النهي قرينة الشرط المنفي. (٢٧) أي: هذا المثال. (٢٨) أي: عرف الشريعة. (٢٩) وهو إن تكفر. (٣٠) صفة الشرط. (٣١) حال. (٣٢) لا تعارضها قرينة النهي. (٣٣) أي: انجزام المضارع بعد هذه الأشياء الخمسة المذكورة. (٣٤) بالجزاء. (٣٥) في الجزاء. (٣٦) أي: الجزاء كما في الأمثلة الآتية. (٣٧) أي: ارتفاعه إما لكونه صفة. (٣٨) كما عن الجمهور. (٣٩) مضارع. (٤٠) حكاية عن زكريا عليه السلام. (٤١) أنت. (٤٢) أي: من عندك. (٤٣) صفة وليا.

(قوله: قدر إن مع ذلك الفعل) لوجود القرينة المغنية عن ذكرهما؛ أعني: الفعل الدال على الطلب المشعر بالترتيب والسببية. (قوله: فينجزم بها الخ) ظاهر مذهب الأخفش جزم الجزاء بهذه الأشياء لا بأن مقدرة؛ لأنه قال: إن هذه الأوائل كلها فيها معنى إن فلذلك انجزم الجواب، ومذهب غيره أنّ إن مع الشرط مقدرة بعد هذه الأشياء، وهي دالة على ذلك المقدر، ولعل ذلك لاستنكارهم إسناد الجزم إلى الفعل وليس ما استبعدوه ببعيد؛ لأنه إذا جاز أن ينجزم الاسم المتضمن لمعنى أن فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن لمعناه فعلاً واحداً كذا في الرضي، ولعل استنكارهم لعدم ظهور معنى أن فيها بخلاف الأسماء المتضمنة لمعناها فإنها كالاختصار من تفصيل المتعذر. (قوله: لأن التقدير على ما عرفت) أي: يجب أن يكون المقدر مثل المظهر إثباتاً ونفياً، وأما قولهم في العرض: ألا تنزل بنا تصب خيراً؛ أي: إن تنزل؛ فلأن كلمة العرض همزة إنكارية دخلت على حرف النفي فتفيد الإثبات. (قوله: وأما عدم امتناعه الخ) يعني يجوز عند قيام القرينة أن يضمر المثبت بعد المنفي والعكس فيجوز لا تكفر تدخل النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة، ويجوز أيضاً أسلم تدخل النار بمعنى أن لا تسلم تدخل النار، وما ذكره ليس ببعيد إن ساعده النقل كذا في الرضي. (قوله: فيمن قرأ مرفوعاً) الجمهور على الوصفية كما هو الظاهر والسكاكي على الاستئناف؛ إذ يلزم في الحمل على الوصفية أنه طلب ولياً يرثه ولم يوهب ولياً كذلك؛ لأن الموهوب هو يحيى ولم يرثه، بل هلك قبله وهو يستلزم عدم إجابة دعائه، وقد قال الله تعالى: ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ﴾، ولا يلزم ذلك على الاستئناف؛ إذ ليس في الحقيقة إخباراً وإنما هو تعليل كأنه قيل: لم تطلبه فقال: يرثني غاية الأمر إنه لم يترتب على طلبه ما كان غرضاً ولا على الجزم؛ لأن المراد وإن تهب لي يرثني في ظني، ولا كذب في ذلك هذا ما ذكره السيد في شرح المفتاح، وعندي إن مآل معنى الوصفية والاستئناف والجزم واحد لأن مآل طلب هبة ولي موصوف بالوراثة، وطلب هبة تكون سبباً للوراثة وطلب هبة تترتب وارد على التقادير كلها، والحق أن الاستجابة وقعت بنفس المسئول لا بوصفه كما يشير إلى ذلك ذكر قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَىٰ﴾ بعد قوله: ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ﴾، ولا ضير في ذلك والذي

الأَمْرُ[1] صِيغَةٌ يُطْلَبُ بِهَا الفِعْلُ مِنَ الفَاعِلِ

(١) لم لا يخفى عليك مما أوردوا على الأمر مما لا يخلف شيء مع أنه أمر، قلت هذا وارد في الضرورة وكلامنا في السعة.

ولياً[1] وارثاً، أو بالحال كذلك[2]، كقوله تعالى: ﴿فَذَرهم[3] في طُغيانهم يَعْمَهون[4]﴾ أي: عمهين. أو بالاستئناف[5] كقول الشاعر:

وَقَالَ رَائِدُهُمْ[6] أَرْسُوا[7] نُزَاوِلُهَا[8] فَكُلُّ حَتْفٍ[9] امْرِئٍ يَجْرِي بِمِقْدَارِ[10].

«(الأَمْرُ)» هكذا في بعض النسخ، وفي بعضها (مِثَالُ الأَمْرِ) وكان المراد[11] به صيغة الأمر، فإنَّهم[12] يطلقون[13] (أمثلة الماضي وأمثلة المضارع) ويريدون[14] صيغهما[15] وفي بعض الشروح[16]: إنَّما قال[17]: (مثال الأمر) لأنَّ الأمر كما اشتهر[18] في هذا[19] النوع من الأفعال كذلك اشتهر[20] في المعنى[21] المصدري أيضاً[22]. فأراد النص على المقصود[23]. وهو[24] في اصطلاح النحويين والأصوليين مخصوص بالأمر بالصيغة كذا ذكره[25] المصنف في شرحه[26]. «صِيغَةٌ يُطْلَبُ بِهَا الفِعْلُ» شامل لكل أمر غائباً[27] كان أو مخاطباً[28] أو متكلماً[29] معلوماً أو مجهولاً[30]. «مِنَ[31] الفَاعِلِ» احتراز[32] عن المجهول[33] مطلقاً[34] فإنَّه

(١) في قرامة من. (٢) أي: ولداً. (٣) إن كان صالحاً للحالية. (٤) اتركهم. (٥) حال، أي: يتحيرون. (٦) ويجب الرفع حينئذ بأن يكون مستأنفاً. كما عند السكاكي. (٧) أي: سيد القوم ورئيسهم. (٨) وكقوله تعالى: ﴿نَذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾. حلبي. (٩) أي: تعالج الحرب. (١٠) أي: فكل موت. (١١) أي: بتقدير الله. (١٢) شرع في مسائل الأمر بعد بيان المضارع بأنواعه. (١٣) نحاة. (١٤) أي: يتلفظون. (١٥) نحاة. (١٦) أي: صيغة الماضي والمضارع. (١٧) أي: شروح الكافية. (١٨) مصنف. (١٩) أي: استعمال ذلك اللفظ. (٢٠) أي: اضرب وافعل. (٢١) استعماله. (٢٢) وهو صيغة الأمر كما يقال لأمر الأمر. (٢٣) يعني من أن أمر يأمر أمراً. الذي يشتق منه الماضي والمضارع وغيرهما. س. (٢٤) وهو هذا النوع من الأفعال أعني الصيغة. (٢٥) أي: الأمر المطلق. (٢٦) أي: الأمر. (٢٧) أي: الإيضاح إحالة إلى المصنف إشارة إلى ما فيه. (٢٨) نحو: ليعلم. (٢٩) نحو: أعلم. (٣٠) نحو: لأعلم. (٣١) نحو: ليعلم. (٣٢) متعلق بـ يطلب. (٣٣) أي هذا. (٣٤) لأنه ليس بأمر في اصطلاح النحويين، سواء كان غائباً أو مخاطباً أو متكلماً.

يدل على ذلك أنهم فسروا قوله تعالى: ﴿وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾ بوراثة الملك، ولم يملك أصلاً، وبهذا تبين أن ما قالوا في دفعه بأن الروايات متعارضة، والأكثرون على هلاك زكريا قبل يحيى لا يحسم مادة الإشكال وكذا ما قيل: المراد بالوراثة المعنى المجازي وهو النيابة في أخذ العلم والشرع منه بحيث يبقى ذلك معمولاً به بعد زكريا. (قوله: وقال رائدهم) أي قال: رائد القوم وهو من يتقدم لطلب الماء والكلأ أرسوا؛ أي: أقيموا نزاولها نمارس الحرب، فكل موت إنسان يجري بقدرته تعالى وقضائه لا بغيره من الاقتحام وفيه حث على الشجاعة. (قوله: في المعنى المصدري) الذي يشتق منه الماضي والمضارع وغيرهما. (قوله: فأراد النص على المقصود) من أول الأمر فلا يرد أن الأمر المعرف بصيغة لا يحتمل المعنى المصدر فزيادة لفظ المثال لدفع توهم إرادته توهم بعيد وإنما أفاد النص؛ لأن إضافة الصيغة إلى ما بعده للبيان كما في صيغة الماضي والمضارع وغيرهما، فلا يرد أنه يجوز أن يكون الأمر بالمعنى المصدري حينئذ أيضاً؛ أي: صيغة الأمر كما يقال لام الأمر. (قوله: وهو) أي: الأمر المطلق. (قوله: مخصوص الخ)؛ لأن شرحه عند الأصوليين أن يكون مدلوله الطلب على وجه الاستعلاء دون النحويين فإنهم يطلقونه على الصيغة بأي معنى يستعمل. (قوله: كذا ذكره المصنف) أحاله على المصنف إشارة إلى ما فيه وهو أن قولهم: الأمر بالصيغة والأمر باللام يدل على اشتراك الأمر المطلق بينهما؛ ولذا قاله المحقق التفتازاني في المطول وشرح المفتاح: إن الأمر عند النحاة حقيقة بينهما نعم عند إطلاق لفظ الأمر من غير لفظه يتبادر إلى الذهن الأمر بالصيغة لكن شيوع استعمال لفظ في بعض أفراده لا يدل على كونه حقيقة فيه كما في الوجود صرح به السيد السند في حاشية المطالع. (قوله: شامل الخ) أي: هو بمنزلة الجنس القريب للأمر المعروف فلا ينافي أن يكون صيغة بمنزلة الجنس البعيد، فقوله: يطلب بها يخرج الماضي والمضارع، وقوله: الفعل يخرج النهي. (قوله: غائباً الخ): لأن الطلب فيه وإن كان مدلول اللام إلا أنه صار جزء مما بعده، ويقال للمجموع: صيغة واحدة كقائمة وبصرى. (قوله: فإنه يطلب به الفعل) أي: قبول الفعل.

الْمُخَاطَبِ بِحَذْفِ[1] حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ وَحُكْمُ آخِرِهِ حُكْمُ الْمَجْزُومِ فَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ سَاكِنٌ وَلَيْسَ بِرُبَاعِيٍّ

(١) صفة أخرى لصيغة أي: صيغة ملتبسة بحذف حرف..اه.

يطلب به[1] الفعل عن المفعول[2] لا عن الفاعل. «الْمُخَاطَبِ[3]» احتراز عن الغائب والمتكلم. «بِحَذْفِ[4] حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ» احتراز عن مثل قوله تعالى: ﴿فَبِذلك فَلْتَفرحُوا﴾ فيمن قرأ على صيغة[5] الخطاب، وعن مثل: (صه[6]) و(رويد[7]). «وَحُكْمُ[8] آخِرِهِ» أي. آخر الأمر[9] في الحقيقة. عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء[10] ما[11] يقتضي إعرابه وهو حرف المضارعة لأنَّ مشابهته[12] للاسم[13] المقتضية للإعراب إنَّما هي بسببه[14] وفي[15] الصورة «حُكْمُ[16] الْمَجْزُومِ[17]» أي: مثل حكم المضارع المجزوم في إسكان[18] الصحيح وسقوط نون الإعراب[19] وحرف العلة[20]، لأنَّه[21] لما شابه ما[22] فيه اللام[23] من[24] المجزوم[25] معنى[26] أعطي[27] له[28] حكمه، تقول[29]: (اضرب، اضربا، اضربوا)، و:(اخشَ[30] وأغزُ وارمِ) كما تقول[31]: لم يضربْ لم يضربَا، لم يضربُوا)، و:(لم يَخشَ، ولم يغزُ، ولم يرمِ). وذهب الكوفيون إلى أنَّه[32] معرب مجزوم بلام مقدرة[33]. «فَإِنْ[34] كَانَ بَعْدَهُ» أي: بعد حرف[35] المضارعة أو بعد حذفه حرف متحرك[36] اسكن آخره، وجعل ما بقي أمراً، تقول في (تَعِدُ): عِد، وفي: (تُضاربُ) ضَارِبْ. ولم يذكر[37] المصنف هذا القسم لظهوره[38]. وإن كان بعده حرف «سَاكِنٌ[39] وَلَيْسَ» المضارع[40] «بِرُبَاعِيٍّ» والمراد بالرباعي ههنا ما يكونَ ماضيه على أربعة أحرف

(١) أي: قبول الفعل. (٢) وهو مفعول ما لم يسم فاعله. وجيه. (٣) صفة الفاعل ومبني الفاعل. (٤) متعلق بيطلب الأول مطلقاً والثاني طلب المقيد بالصيغة. (٥) فإنَّ عند من قرأ به صيغة الغائب مجزوم. (٦) اسم فعل بمعنى اسكت وهو أمر. (٧) بمعنى أصل. (٨) مبتدأ. (٩) أي: أمر المخاطب. (١٠) وإنَّما لم يكن مجزوم. (١١) أي: السبب الذي. (١٢) أي: المضارع. (١٣) لفظاً ومعنى. (١٤) أي: حرف المضارعة. (١٥) عطف على في الحقيقة. (١٦) خبر المبتدأ. (١٧) أي: حكم آخر المجزوم بقرينة ما قبله. (١٨) الحرف. (١٩) الذي هو في حكم الآخر لشدة الاتصال. (٢٠) في الفعل المعتل. (٢١) علة لمقدر أي: إنَّما كان حكمه كذلك. (٢٢) أي: الأمر الغائب. (٢٣) أي: لام الأمر. (٢٤) بيان لما. (٢٥) هو ليضرب. (٢٦) وهو طلب الفعل من الفاعل. (٢٧) جواب لما. (٢٨) أي: الأمر الحاضر المبني. (٢٩) أنت. (٣٠) مع حذف حرف العلة. (٣١) أنت. (٣٢) أي: أمر المخاطبة. (٣٣) لأنَّ أصل اضرب لتضرب. (٣٤) تفصيل. (٣٥) بقرب المرجع. (٣٦) بحركة أصلية أو منقولة عما بعده فيدخل نحو: قل وج. (٣٧) اعتذار من طرف المصنف لعدم بيانه هذا القسم. (٣٨) من تعريف الناظر ومن بيان حكمه. (٣٩) اسم كان. (٤٠) تفسير لضمير ليس.

(قوله: وعن مثل صه) هذا بناء على عدم اعتبار قيد زايد على التعريف يستفاد من خارج مثل أن يراد صيغة فعل، وإما إذا أريد ذلك بقرينة كونه من أقسام الفعل فالتقييد بقوله: بحذف حرف المضارعة لإخراج مثل فلتفرحوا أو لبيان أنه معتبر في مفهومه. (قوله: وحكم آخره) لم يقل وحكمه؛ لأن وضعية النحو: بيان حكم آخره لا مطلقاً. (قوله: لأن مشابهته بالاسم) لفظاً ومعنى. (قوله: حكم المجزوم) أي: حكم آخر المجزوم بقرينة ما قبله. (قوله: وسقوط نون الإعراب) الذي هو في حكم الآخر لشدة الاتصال. (قوله: كما تقول لم يضرب الخ) الصواب لنضرب كما في بعض النسخ وليخش وليغز ليكون موافقاً للقياس. (قوله: بلام مقدرة) كما في قوله حسان في أمر الغائب:

مُحَمَّدٌ تُفْدَ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ... إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالاَ

أي: هلاكاً إلا أنه التزم مع حذف اللام حذف حرف المضارعة تخفيفاً لكثرة أمر الفاعل المخاطب. (قوله: فإن كان الخ) إذا عرفت تعريف الأمر وحكمه فاعلم طريق بنائه. (قوله: أي: بعد حرف المضارعة) نظراً إلى قرب المرجع، وحينئذ يحتاج إلى اعتبار الحذف؛ أي: حذف الحرف وإسكان آخره أو بعد حذفه وحينئذ يحتاج إلى التجوز بأن المراد بعد الحرف المحذوف أو إلى إن كان تامة؛ إذ لا معنى لكون التحرك بعد الحذف. (قوله: متحرك) بحركة أصلية أو منقولة عما بعده فيدخل؛ نحو: قل وبع ولا يكون من باب الأفعال بقرينة ذكر حكمه بعد قوله: وإن كان رباعياً. (قوله: أسكن آخره) حقيقة بإزالة الحركة أو حكماً بإسقاط النون وحرف العلة اللتين هما بمنزلة الحركة والمراد جزم آخره ولما كان الإسكان والحذف معتبراً في بناء الأمر كان لا بد من ذكره. (قوله: لظهوره) أي: مما سبق من تعريف الأمر حيث ذكر فيه قيد حذف حرف المضارعة ومن بيان حكمه. (قوله: والمراد بالرباعي الخ)؛ إذ لا يمكن أن يراد ما يكون رباعياً في نفسه؛ لأنه إن أريد مع حرف المضارعة يخرج جميع المضارعات من الثلاثي المجرد، وإن أريد بدون حرف المضارعة لا يدخل باب الأفعال.

زِدْتَ هَمْزَةَ وَصْلٍ مَضْمُومَةٍ إِنْ كَانَ بَعْدَهُ ضَمَّةٌ وَمَكْسُورَةٌ فِيمَا سِوَاهُ مِثْلُ[1]: اقْتُلْ وَاضْرِبْ[2]

(١) مثال اللام الذي يكون بعد حرف المضارعة ضمه. (٢) مثال اللام الذي يكون بعد حرف المضارعة كسره.

من المزيد[1] فيه. وإنَّما هو[2] باب الأفعال لا غير[3]. «زِدْتَ[4] هَمْزَةَ وَصْلٍ» على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة، ليتوصل[5] بها إلى النطق بالساكن، حال كون تلك الهمزة «مَضْمُومَةٍ إِنْ كَانَ بَعْدَهُ[6]» أي: بعد الساكن «ضَمَّةٌ[7]» دفعاً[8] للالتباس بالمضارع المعلوم[9] المتكلم على تقدير الفتح. فإنَّه إذا قيل في (أَقْتُلْ): أَقْتَلْ بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم للمجهول، وبالماضي المجهول من الرباعي وبالمضارع نسخة. المعلوم من الرباعي إذا قيل (اقتِلْ) بكسر التاء. «وَ[10]مَكْسُورَةٌ[11] فِيمَا سِوَاهُ» أي: سوى ساكن بعده ضمة، سواء كان بعده كسرة أو فتحة. فإنَّه[12] لو ضمت[13] في مثل: (اضرِب) التبس[14] بالماضي المجهول[15] من (الإضراب[16]) ولو فتحت[17] لالتبس[18] بالأمر منه، ولو ضم في (اعلم) لالتبس[19] بالمضارع المجهول[20]، ولو فتح لالتبس بالماضي[21] الرباعي «نَحْوُ: أَقْتُلْ» مثال[22] لما يكون بعد حرف المضارعة[23] ضمة. «وَاضْرِبْ» مثال لما[24] يكون بعده[25] كسرة

(١) زائد لا طائل تحته إذ الرباعي المجرد خرج بقوله إن كان بعده ساكن. س. (٢) أي: الرباعي. (٣) الذي نسخة. (٤) أنت. (٥) علة زدت. إشارة إلى وجه التسمية. (٦) خبر مقدم لكان. (٧) اسم مؤخر. (٨) علة مضمومة. (٩) في حالة الوقف. (١٠) عطف على مضمومة. (١١) حال. (١٢) شأن. (١٣) أي: الهمزة. (١٤) أي: الأمر. (١٥) صفة الماضي. (١٦) أي: باب الأفعال. (١٧) أي: الهمزة. (١٨) أي: الأمر. (١٩) أي: الأمر. (٢٠) من الأفعال. (٢١) المعلوم. (٢٢) الصواب مثال لما يكون ساكن بعد حرف المضارعة ضمة. عصام. أي: هذا مثال. (٢٣) الأولى بعد الساكن ضمة كما في بعض النسخ. (٢٤) أي: الأمر. (٢٥) أي: بعد حرف المضارعة.

(قوله: ما يكون ماضيه الخ) أي: المضارع مطلقاً أو المضارع الذي بعد حرف المضارعة فيه ساكن وعلى الأول يحتاج إلى صحة الحصر في قوله: إما ما هو من باب الأفعال إلى اعتبار قيد يفهم من سياق الكلام وهو بشرط أن يكون بعد حرف المضارعة ساكن، وعلى الثاني يلزم اعتبار المضارع المذكور في قوله: وليس برباعي مرتين وإحداث معنى ثالث للرباعي سوى المعنى المشهور؛ أعني: ما يكون رباعياً في نفسه، والمضارع الذي ماضيه رباعي المذكور في قوله: وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي من غير حاجة إلى ذلك؛ لأن المقصود إخراج باب الأفعال، وهو حاصل على تقدير حمله على المعنى المذكور في قوله: وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي، فقوله: ههنا على الأول احتراز عن المعنى المشهور وعلى الثاني عما ذكر سابقاً أيضاً. (قوله: من المزيد فيه) زائد لا طائل تحته؛ إذ الرباعي المجرد خرج بقوله: إن كان بعده ساكن. (قوله: بعد حذف حرف المضارعة) ظرف لزدت إن كان ضمير بعده راجعاً إلى حرف المضارعة وظرف لبقي إن كان راجعاً إلى حذفه. (قوله: ليتوصل الخ) فيه إشارة إلى وجه التسمية. (قوله: حال كون تلك الهمزة الخ) اختار الحال؛ لأن اللازم ضم الهمزة وقت الزيادة وفي الصفة يتبادر سبق ضمها على الزيادة على ما مر في تعريف الكلمة، وجاز تأخير الحال لكون صاحبها نكرة مخصوصة بالإضافة. (قوله: إن كان) شرط يدل على جوابه ما قبله. (قوله: فإنه إذا قيل الخ) هذا سهو من قلم الناسخ؛ إذ ليس الكلام في إبطال فتح التاء وكسرها، والصواب ما في بعض النسخ: أنه إذا قيل: اقتل بفتح الهمزة التبس بالواحد المتكلم المعروف، وإذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسرة إلى الضمة، وهو ثقيل هكذا قيل، ولك أن تقول: في عبارة المصنف حكمان؛ أحدهما صريح وهو أن يؤتى بالهمزة المضمومة إن كان بعد الساكن مضموم وهذا الحكم بديهي؛ لأن المناسبة اقتضت زيادتها، وثانيهما الحكم المستفاد من التخصيص بالشرط وهو إنه إذا لم يكن بعد الساكن مضموم لا يؤتى بهمزة مضمومة، والشارح قدس سره علل هذا الحكم فكأنه قال: وإنما لم يؤت بهمزة مضمومة في المكسور بعده والمفتوح بعده؛ لأنه لو أتى بالهمزة فيما انفتح بعد الساكن التبس بالمتكلم المجهول، ولو أتى بها فيما انكسر بعده التبس بالمتكلم المعلوم والماضي المجهول من باب الأفعال فالقول بأنه سهو سهو. (قوله: مكسورة فيما سواه) أي: زيدت همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة حال كونها مكسورة في ساكن سوى ساكن بعد ضمة؛ أي: في صورة وجود ساكن فيما بقي سوى الساكن السابق فما عبارة عن الساكن والكلام على حذف المضافين، وهذا مراد الشارح رحمه الله، وإرجاع الضمير إلى أمر من مضارع فيه ساكن سوى ساكن بعده ضمة تعسف لا يخفى. (قوله: لما يكون بعد حرف المضارعة الخ) الأولى بعد الساكن ضمة كما في بعض النسخ.

وَاعْلَمْ وَإِنْ كَانَ رُبَاعِيّاً فَمَفْتُوحَةٌ مَقْطُوعَةٌ. فِعْلُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ هُوَ مَا حُذِفَ فَاعِلُهُ فَإِنْ كَانَ[1] مَاضِياً

(١) أي: الفعل الذي أريد حذف فاعله وإقامة المفعول مقامه ضم أوله. آه. ج.

«وَاعْلَمْ» مثال لما[1] يكون بعده[2] فتحة. «وَإِنْ كَانَ[3] رُبَاعِيّاً[4] فَمَفْتُوحَةٌ» أي[5]: فالهمزة مفتوحة لأنها[6] همزة أصل[7] ردت[8] لارتفاع موجب حذفها، وهو[9] اجتماع همزتين في المتكلم[10] الواحد لا همزة وصل «مَقْطُوعَةٌ» لذلك بعينه. «فِعْلُ مَا[11] لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ» أي: فعل المفعول[12] الذي لم يذكر فاعله. وإضافة الفاعل إليه[13] لأدنى ملابسة[14] أو على حذف مضاف، أي: فاعل فعله الواقع عليه، ولا يبعد أن يراد بالموصول[15] الفعل الذي لم يذكر فاعله، ويكون إضافة الفعل إليه[16] بيانية[17]. «وَهُوَ[18] مَا[19] حُذِفَ فَاعِلُهُ» وأقيم المفعول مقامه. ولم يذكر[20] هذا القيد[21] ههنا[22] اكتفاء بذكره فيما سبق[23]. «فَإِنْ كَانَ» الفعل الذي أريد حذف فاعله، وإقامة المفعول مقامه «مَاضِياً»

(١) أي: الأمر. (٢) أي: بعد حرف المضارعة. (٣) أي: المضارعة. (٤) من الأفعال. (٥) أشار إلى أنّه خبر المبتدأ محذوف والجملة جزاء الشرط. (٦) علة مفتوحة. (٧) أعني أكرم. لا همزة وصل. (٨) صفة الهمزة. (٩) أي: الموجب. (١٠) وحذف الهمزة في البواقي لاطراد الباب. أمير. (١١) أي: المفعول الذي. (١٢) أشار إلى أنّ ما عبارة عن المفعول ولم يسم بمعنى لم يذكر. (١٣) أي: إلى الضمير الراجع إلى الفعل. (١٤) وهو كون الفاعل فاعلاً لفعل متعلق لمفعول. رضا. (١٥) أي: لفظ ما. (١٦) أي: إلى ما. (١٧) خبر يكون. فلا يحتاج إلى هذين التوجيهين. (١٨) أي: فعل ما لم يسم فاعله. (١٩) خبر المبتدأ. (٢٠) اعتذار من طرف المصنف. مصنف. (٢١) أي: أقيم المفعول. آه. (٢٢) أي: في تعريف ما لم يسم. (٢٣) من أول المرفوعات في تعريف مفعول لم يسم فاعله.

(قوله: وإن كان رباعياً) عطف على قوله: وليس برباعي بحسب المعنى؛ أي: فإن لم يكن رباعياً وإن كان رباعياً. (قوله: فالهمزة مفتوحة) لم يقدر (ردت مع أنه الموافق للسياق؛ لأن الهمزة فيه ليست زائدة. (قوله: لارتفاع موجب الخ) وتحقق مقتضى الرد وهو امتناع الابتداء بالساكن ترك لظهوره بخلاف عد، فإنه لم يرد فيه الواو المحذوفة مع زوال موجب حذفها وهو وقوع الواو بين حرف المضارعة والكسرة لعدم مقتضى الرد وإما نحو: أقم فإنما ردت الهمزة طرداً للباب، ومن هذا ظهر وجه عدم تعرض المصنف رحمه الله له، وفي الرضي: إنما لم يرد الواو في نحو: عد؛ لأنه لو رد لوجب إعلالها تبعاً للمضارع فيكون الرد ضائعاً، وفيه أنه جاري في أقم أيضاً إلا أن يقال: التبعية واجبة في إعلال حرف العلة، وبما حررنا لك ظهر اندفاع الإشكال الذي تحير فيه الناظرون، وهو أنه إن أريد بقوله: إن كان بعده متحرك ما كان متحركاً بالحركة الأصلية خرج عنه نحو: قل وبع وخف وإن أريد مطلقاً دخل فيه أقم مع أنه لم يجعل ما بقي أمراً بل رد الهمزة الأصلية، وإنه إن قيد قوله: وإن كان رباعياً بما يكون بعد حرف المضارعة فيه ساكن لم يكن متناً ولا لأقم وإن لم يقيد يدخل فيه فاعل وفعل وفعلل مع أنه لا همزة فيها فضلاً عن مفتوحة مقطوعة. (قوله: لذلك بعينه)؛ لأنها همزة أصل الخ. (قوله: أي: فعل المفعول) إنما أضيف الفعل إلى المفعول؛ لأنه مبني له كذا في الرضي فعلم أن إضافة الفعل إلى ما ليست لأدنى ملابسة كما وهم. (قوله: لأدنى ملابسة) باعتبار أنه فاعل فعله. (قوله: ولا يبعد أن يراد إلخ) يعني: ليس المراد من الموصول جنس الفعل وتكون الصلة مخصصة له حتى يلزم إضافة الشيء إلى نفسه، بل المعهود المعين بعنوان الصلة على ما هو الأصل في الموصول من استعماله فيما يعلمه المخاطب بعنوان الصلة، وحاصله: أن الموصول والصلة لما كانا بمنزلة لفظ واحد اعتبر التعين بها في الموصول قبل إضافة الفعل إليه فلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه فظهر فائدة قوله: الذي لم يذكر فاعله، وإن ما قيل: يلزم التكرار في التعريف لو أريد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله فالظاهر أن يكتفى بقوله: الفعل توهم، وكذا ما قيل: في دفعه أنه إعادة لما ذكر في التعريف، والمراد بالموصول الفعل مطلقاً فإنه مع بطلانه للزوم إضافة الشيء إلى نفسه ولكون الإعادة بلا فائدة لا تساعده العبارة. (قوله: بيانية) أي: من إضافة العام إلى الخاص كقولهم: فعل الماضي وفعل المضارع وفعل الأمر، وأما الحرف المقدر فاللام عند الجمهور لاشتراطهم في تقدير من أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم من وجه وكلمة من عند صاحب الكشاف حيث قال: تفسير قوله تعالى: ﴿بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ من الإضافة البيانية بتقدير من. (قوله: وهو ما حذف فاعله) هذا حد مطرد عند سيبويه، وإما على مذهب الكسائي في نحو: ضربني وضربت زيداً وهو أن الفاعل محذوف في الأول على ما مر في باب التنازع، وعلى مذهب الأخفش على ما حكى عنه أبو علي في كتاب الشعر قال: جوز أبو الحسن حذف الفاعل خلافاً لسيبويه مستشهداً بقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾. فليس ما ذكره المصنف بحد تام كذا في الرضي، فلذا زاد الشارح: وأقيم المفعول مقامه، وبهذا ظهر فساد ما قيل: لم يذكر هذا القيد اعتماداً على اشتهار أنه لا يجوز حذف الفاعل بدون إقامة المفعول مقامه.

ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ[1] وَيُضَمُّ الثَّالِثُ مَعَ هَمْزَةِ الوَصْلِ[2] وَالثَّانِي مَعَ التَّاءِ خَوْفَ[3] اللَّبْسِ وَمُعْتَلُّ العَيْنِ

(١) مثل: ضرب ودحرج واعلم واختير. (٢) نحو: انفلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالأمر من ذلك الباب. ج. (٣) بالنصب مفعول له ليضم، ولذا قال قدس سره: هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني.

غيرت صيغته[1] دفعاً للبس[2] بأن «ضُمَّ أوَّلُه[3] وكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ[4]» مثل: (ضُرِبَ ودُحرِجَ، وأُعْلِمَ). واختير له[5] هذا النوع من التغيير[6] لأنَّ معناه غريب[7]، فاختير له[8] وزن غريب[9] لم يوجد في الأوزان[10] لخروج[11] الضمة إلى الكسرة ووزن[12] (فِعَل) بالخروج من الكسرة إلى الضمة وإن كان غريباً يدل على غرابة المعنى أيضاً[13]، لكن الخروج من الكسرة إلى الضمة أثقل، فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود[14] بأخف[15] منه. «وَيُضَمُّ[16] الثَّالِثُ[17] مَعَ[18] هَمْزَةِ الوَصْلِ» نحو: (انْطَلِقَ واقْتُدِرَ واسْتُخْرِجَ) لئلا يلتبس في[19] الدرج بالأمر[20] من ذلك الباب. «وَ» يضم[21] «الثَّانِي[22] مَعَ التَّاءِ» مثل (تُعُلِّمَ، وتُجُوهِلَ وتُدُحرِجَ) لئلا يلتبس[23] بصيغة مضارع (علمت، وجاهلت، ودحرجت). «خَوْفَ[24] اللَّبْسِ» هذا[25] علة لقوله[26]: (وَيُضَمُّ الثَّالِثُ وَالثَّانِي). «وَمُعْتَلُّ[27] العَيْنِ» أي: ما[28] يكون عينه[29] فقط معتلاً لئلا[30] يرد عليه[31] مثل: (طُوَى، ورُوَى) من اللفيف، فإنَّه[32] لا يعتل عينه لئلا يفضي إلى اجتماع إعلالين[33] في (يروي ويطوي). قيل[34]: الأصوب أن يقال[35]: معتل العين المنقلبة[36] عينه

(١) أي: الفعل. (٢) أي: لئلا يلتبس الماضي المجهول بالماضي المعروف. (٣) أي: الفعل المجهول للفرق بين بناء الفاعل وبين بناء المفعول منه. (٤) أي: الفعل المجهول للفرق بين بناء الفاعل وبين بناء المفعول منه. (٥) أي: للفعل الماضي المجهول. (٦) بأن ضم أوله وكسر ما قبل آخره. (٧) وهو إسناد الفعل إلى المفعول. (٨) للمجهول. (٩) أي: غير معقول ليس على غرابة المعنى. (١٠) أي: أوزان الاسم الثلاثي إلّا منقولاً. (١١) متعلق بقوله: لم يوجد. (١٢) جواب سؤال مقدر فقدر ثم تنل مرادك بمون إلهك. لمحرره. (١٣) كفعل بضم الفا. (١٤) أعني دلالة غرابة اللفظ على غرابة المعنى وجيه. (١٥) وهو الخروج من الضمة إلى الكسرة. (١٦) عطف على ضم. (١٧) أي: الحرف الثالث. (١٨) ظرف ليضم أو ظرف مستقر حال من الثالث. (١٩) أي: في الوصل. (٢٠) في تثنية الغائب وجمعه مطلقاً وفي واحده وقفا. عصام. (٢١) أشار إلى أنَّه معطوف على الثالث. (٢٢) أي: حرف الثاني. (٢٣) أي: ذلك الماضي. بعني لو اكتفى بضم التاء ولم يضم الحرف الثاني لزم الالتباس. (٢٤) بالنصب مفعول له ليضم كما أشار الشارح إليه. (٢٥) أي: قول المصنف خوف اللبس. (٢٦) مصنف. (٢٧) الواو استئناف. مبتدأ أول. (٢٨) أي: ماضي. (٢٩) أي: عين الماضي. (٣٠) علة التفسير. (٣١) مصنف. (٣٢) شأن. (٣٣) في الثلاثي. (٣٤) قائله صاحب المتوسط. (٣٥) مصنف. (٣٦) صفة معتل العين.

(قوله: غيرت صيغته) فيه إشارة إلى ما تقرر من أن المجهول فرع المعلوم؛ لأن الأصل الإسناد إلى الفاعل. (قوله: دفعاً للبس) أي: لو لم تغير لالتبس المفعول المرفوع بالفاعل لقيامه مقام الفاعل. (قوله: ضم أوله) بناء الكلمات العربية على اعتبار تلفظها استقلالاً. ولذا كان الأصل في أولها الحركة وفي آخرها الوقف، وما قيل: إن ما ذكره منقوض بما فيه همزة الوصل في الدرج فإنه لا يضم أوله، بل يبقى ساكناً، ولا يضم ثالثه مع همزة الوصل؛ إذ لا همزة وصل فيه وهم. (قوله: وكسر ما قبل آخره) إن لم يكن مكسوراً. (قوله: لأن معناه غريب)؛ إذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك خيف أن يلحق في أول وهلة النظر بقسم الأسماء فجعل على وزن لا يكون في الأسماء. (قوله: في الأوزان) أي: أوزان الاسم الثلاثي إلا منقولاً. (قوله: للخروج من الضمة إلى الكسرة) ثم حمل غير الثلاثي عليه في ضم الأول وكسر ما قبل الآخر. (قوله: أثقل) من خروج الضمة إلى الكسرة؛ لأن الأول خروج من أثقل إلى ثقيل بخلاف الثاني. (قوله: مع همزة الوصل) ظرف مستقر لا لغو؛ لأن ضمة الهمزة علم من قوله: ضم أوله وكذا مع التاء. (قوله: لئلا يلتبس) قدم العلة مع أنه تفسير لقوله: خوف اللبس؛ ليكون كل حكم مقروناً مع علته، وأشار إلى كونه تفسيراً له بقوله: هذا علة لقوله: ويضم الثالث والثاني. (قوله: فقط معتلاً) فإن الإطلاق قد يكون قرينة التجريد عن زائد عليه. (قوله: لئلا يفضي إلى اجتماع الخ) يعني: لو أعلت العين من هذه الأبواب لوجب الإعلال بقلب العين ألفاً في المضارع؛ لأنه يتبع الماضي في الإعلال؛ لأنه هو الماضي بزيادة حرف المضارعة، وقد أعل آخره لكون الطرف محل التغير فيلزم اجتماع إعلالين متواليين في الثلاثي وذا لا يجوز ولو لم يعل آخره وأعل العين فقط، وقيل: يطاي مثلاً لزم ضم الياء ولا يحتمل في العقل لثقل ياء مضمومة وإن كان قبلها ساكن كما يحتمل في الاسم؛ نحو: رأى لخفته.

الأَفْصَحُ قِيْلَ وَبِيْعَ وَجَاءَ الإِشْمَامُ وَالوَاوُ[1] وَمِثْلُهُ بَابُ اخْتِيرَ وانْقِيدَ دُوْنَ اسْتُخِيرَ وأُقِيمَ،

(١) أي: وجاء الواو أيضاً على ضعف فقيل: قول وقوع بإسكان العين بلا نقل وجعل الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها.

ألفاً لئلا[1] يرد عليه مثل: (عَوَرَ، وصَيدَ). وإنَّما خصّ[2] معتل العين بالذكر لزيادة غموض، واختلاف في المبني للمفعول منه[3] كما ذكر وبتبعيته ذكر معتل العين في المبني للمفعول[4] من مضارعه وإن لم يكن فيه ما[5] ذكرنا. «الأَفْصَحُ[6] فِيْهِ[7] (قِيلَ، وبِيْعَ)» أصلهما: قُولَ وبُيِعَ نقل الكسرة من العين[8] إلى ما[9] قبلها بعد حذف حركته[10] فصار (بِيْع وقِوْل)، فأبدل واو (قِوْل) ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار (قِيلَ). «وَجَاءَ[11] الإِشْمَامُ» وهو فصيح في نحو: (قِيل وبيع). وفي شرح[12] الرضي: (حَقِيْقَةُ هَذَا الإِشْمَامِ أَنْ تَنْحُوَ[13] بِكَسْرَةِ فَاءِ الفِعْلِ نَحْوَ[14] الضَّمَّةِ فَتُمِيْلَ[15] اليَاءَ[16] السَّاكِنَةَ بَعْدَهَا[17] نَحْوَ[18] الوَاوِ قَلِيْلاً[19]، إِذْ[20] هِيَ تَابِعَةٌ لِحَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا. هذا مراد النحاة[21] والقراء بالإشمام في هذا الموضع[22]. وقال بعضهم: الإشمام ههنا[23] كالإشمام بحالة الوقف، أعني: ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصاً. وهذا[24] خلاف المشهور عند الفريقين[25]. وقال بعضهم: هو[26] أن تأتي[27] بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة. وهذا[28] أيضاً[29] غير مشهور عندهم[30]. والغرض[31] من الإشمام: الإيذان[32] بأن الأصل الضم في أوائل هذه الحروف. «وَ» جاء «الوَاوُ» أيضاً[33] على ضعف فقيل: (قُول، وبُوع) بالإسكان بلا نقل، وجعل الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها. «وَمِثْلُهُ[34]» أي: مثل باب الماضي المجهول من معتل العين من[35] الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول من معتل العين من «بَابِ» الافتعال والانفعال، نحو: «اخْتِيرَ[36] وانْقِيدَ[37]» في مجيء[38] اللغات الثلاث فيه إذ (خير وقيد) فيهما[40] مثل[41] (قيل وبيع) بلا تفاوت. «دُونَ اسْتُخِيرَ وأُقِيمَ» إذ ليس ذلك[42] مثل (قيل وبيع) لسكون[43] ما قبل حرف العلة فيهما في الأصل، إذ أصلهما (استُخْيِرَ وأُقْوِم) بالياء[44] والواو[45] المكسورتين[46]. والقياس[47] فيهما إذا سكن ما قبلهما

(١) علة قيل. (٢) مصنف. أي: من بين سائر المعتلات. (٣) من الماضي. (٤) من المضارع. (٥) من الاختلاف وزيادة الغموض. (٦) مبتدأ ثان. (٧) أي: في مجهول معتل العين. (٨) أي: الواو والياء. (٩) أي: القاف والياء هنا. (١٠) أي: بعد حذف حرف ما قبلها من القاف والياء لاستثقال الضمة قبل الكسرة أبوبي. (١١) شروع إلى لغة الثاني. (١٢) هذا شروع في الاختلاف الواقع في الإشمام على ثلاثة أقوال. رضا. (١٣) أي: تميل. (١٤) جانب. (١٥) أنت. منصوب بأن المقدرة بعد الفاء على ما مر. (١٦) بعد إمالة الكسرة إلى الضمة. (١٧) أي: بعد الضمة. (١٨) جانب. (١٩) أي: ميلاً قليلاً لا إلى حد تكون واواً خالصاً. (٢٠) يعني إنَّما أميلت الياء نحو: الواو لأنَّ الياء تابعتاه. (٢١) أي: ما قرره الرضي من معنى الإشمام. (٢٢) نحو: قيل وبيع كذا في سيء وجيء وصل في القراءة المتواترة. (٢٣) أي: في باب معتل العين. (٢٤) أي: قول البعض. (٢٥) أي: النحاة والقُرَّاءُ فإنَّه لا رواية عند القُرَّاء بتلك القراءة. أبوبي. (٢٦) أي: الإشمام. (٢٧) أنت. (٢٨) أي: قول هذا البعض. (٢٩) أي: كقول البعض الأول. (٣٠) أي: النحاة والقراء فإنَّه لا رواية عند القراء بتلك القراءة. أبوبي. (٣١) أي: المقصود. (٣٢) أي: الإشعار (٣٣) كالإشمام. (٣٤) عطف على جملة معتل العين. (٣٥) بيان لمعتل العين. (٣٦) من الافتعال. (٣٧) من الانفعال. (٣٨) إشارة إلى وجه المماثلة. (٣٩) مبتدأ. (٤٠) أي: في اختير وانقيد. (٤١) خبره. (٤٢) أي: كل واحد منهما. (٤٣) دليل لمقدر إنَّما لم يكونا مثلهما. (٤٤) في استخير. (٤٥) في أقوم. (٤٦) صفة الياء والواو. (٤٧) أي: القاعدة.

(قوله: لئلا يرد عليه) أي: على ظاهره وهو العموم؛ لأن قواعد العلوم كلية، ولو حمل على المهملة فلا يرد فلذا قيل: الأسوب. (قوله: وإنما خص) من بين سائر المعتلات لزيادة غموض في إعلاله. (قوله: في المبني للمفعول منه) هكذا في النسخ المصححة، وفي بعض النسخ في المبني للفاعل منه وهو سهو. (قوله: للمفعول) أي: من المضارع ووقع التصريح به في بعض النسخ. (قوله: ما ذكرنا) من الغموض والاختلاف. (قوله: نقلت الكسرة الخ)؛ لأن الكسرة أخف من حركة ما قبلها، وقصدهم التخفيف فيجوز على هذا نقل الحركة إلى متحرك بعد حذف حركته إذا كانت حركة المنقول إليه أثقل من حركة المنقول عنه وهذا عند الجزولي، وعند المصنف استثقلت الكسرة على حرف العلة ولم تنقل إلى ما قبلها؛ لأن النقل إلى الساكن أولى فبقي قول: وبيع بياء ساكنة بعد الضمة فبعضهم يقلب الياء واو الضمة ما قبلها، فيقول: قول وبوع وهو أقل، والأولى قلب الضمة كسرة في اليائي فيبقى بيع؛ لأن تغير الحركة أقل من تغير الحروف وأيضاً لأنه أخف من بوع، ثم حمل قول عليه؛ لأنه معتل العين مثله فكسرت فاؤه فانقلبت الواو الساكنة ياء كذا في الرضي، ولا يخفى عليك ما في التعليل الأول؛ إذ تغير الحرف مع الحركة لازم في قول مع تغير الحركة في بيع بخلاف ما إذا قيل: بوع فإنه تغير الحرف فقط مع عدم التغير في قول. (قوله: الإيذان الخ) أي: الإشعار في الرضي، وإنما نبهوا على الضم الأصلي ههنا بخلاف؛ نحو: بيض في جمع أبيض؛ لأنهم قصدوا بهذا الاشمام التنبيه على ذلك

الوزن المستبعد في الأسماء فيحصل الغرض المذكور قبل.

وَإِنْ كَانَ مُضَارِعاً ضُمَّ أَوَّلُهُ وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ وَمُعْتَلُّ العَيْنِ يَنْقَلِبُ فِيهِ العَيْنُ أَيْضاً. المُتَعَدِّي وَغَيْرُ المُتَعَدِّي فَالمُتَعَدِّي مَا يُتَوَقَّفُ فَهْمُهُ عَلَى مُتَعَلَّقٍ

أن تنقل حركتهما[1] إليه[2]، وتقلب العين[3] ياء إذا كانت واواً، فيقال: (اسْتُخِيرَ وأُقِيمَ) لغة واحدة[4]. «وَإِنْ كَانَ» أي: الفعل الذي أريد حذف فاعله وإقامة المفعول مقامه. «مُضَارِعاً[5] ضُمَّ[6] أَوَّلُهُ[7]» وهو حرف المضارعة نحو: (يُضرَبُ، ويُكْرَمُ، ويُلتَزَمُ، ويُستَخرجُ ويُتَدَحْرَجُ) «وَفُتِحَ[8] مَا قَبْلَ آخِرِهِ» لخفة[9] الفتحة وثقل المضارع بالزيادة[10]. «وَ[11]مُعْتَلُّ العَيْنِ» المبني للمفعول «تَنْقَلِبُ» العين[12] فيه[13] «أَلِفاً[14]» ياء كانت أو واواً نحو: (يُقَالُ، ويُبَاعُ، ويُخْتَارُ، ويُنْقَادُ، ويُستجارُ، ويُستقامُ) لتحركها حقيقة[15] أو حكماً[16] وانفتاح ما قبلها. «(المُتَعَدِّي[17] وَغَيْرُ المُتَعَدِّي)» «فَالمُتَعَدِّي[18]» من الفعل «مَا[19] يُتَوَقَّفُ فَهْمُهُ عَلَى مُتَعَلَّقٍ» أي: أمر[20] غير

---

(١) أي: حركة الواو والياء. (٢) أي: إلى ما قبلهما. (٣) أي: عين الفعل الواوي. (٤) سكون الياء فقط. (٥) خبر كان. (٦) جزاء الشرط. (٧) لموافقة الماضي فدعا له. (٨) عطف على ضم. (٩) علة فتح. (١٠) أي: بسبب حرف المضارعة في أوله. (١١) استئناف. (١٢) تفسير لمرجع الضمير. (١٣) إشارة إلى حذف عائد من الخبر إلى المبتدأ. (١٤) حال من فاعل ينقلب. (١٥) كما في ينقاد. (١٦) كما في يقال. (١٧) أي: فالفعل إمَّا متعد أو غير متعدي. (١٨) ويسمى واقعاً ومجاوزاً أيضاً. (١٩) أي: فعل. (٢٠) وإنَّما فسر بهذا لأنَّ المتعلق أعم من الفاعل وغيره أراد أنَّ المراد هو الثاني.

(قوله: ضم أوله) لموافقة الماضي فرعاً له. (قوله: المتعدي وغير المتعدي) في شرح التسهيل: التعدي في اللغة: التجاوز، وفي الاصطلاح: تجاوز الفعل من فاعله إلى المفعول به فإن تجاوز إلى غيره كالمصدر والظرف لم يسم متعدياً انتهى، فاسم الفاعل والمفعول والمصدر إنما يتصف بهما باعتبار الفعل، وإليه أشار الشارح في بحث اسم الفاعل في شرح قوله: ويعمل عمل فعله، ولعل ترك المصنف لفظ الفعل ههنا وذكره في قوله: فعل ما لم يسم فاعله إشارة إلى ذلك، فما قيل: إنهما قيدان لا قسمان توهم وفي تركه أداة الحصر وإيراده الواو إشارة إلى أنه قد لا يكون شيئاً من القسمين كالأفعال الناقصة، وإلى أنه قد يجتمعان في التسهيل، وقد يشتهر بالاستعمالين فيصلح للاسمين، وفي شرحه ما تعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر ولم يكن أحد الاستعمالين نادراً، قيل له متعد بوجهين أو ذلك مقصور على السماع، وقد عدها بعضهم خمسة: نصح وشكر وكال ووزن ووعد، وزاد صاحب الألفية: قصد، والظاهر إنها غير محصورة. (قوله: من الفعل) دون اسم الفاعل والمفعول والمصدر فإنها غير متعددية بهذا المعنى؛ لعدم توقف فهمها عليه؛ ولذا جاز ترك مفعولها. (قوله: ما يتوقف فهمه الخ) اعلم أن نسبة الفعل المتعدي إلى المفعول كنسبته إلى الفاعل في أنه لا يجوز استعماله بدونهما إلا على خلاف مقتضى الظاهر لنكتة إلا أن نسبته إلى الفاعل لما كانت مقصودة بالذات لا يجوز تركه إلا بإقامة شيء مقامه بخلاف نسبته إلى المفعول به فإنه فضلة مقصودة لتكميل الفاعل يجوز تركه من غير إقامة شيء مقامه، وأما سائر المفاعيل فإنه يجوز استعماله بدونها فعلم من ذلك أن نسبته إلى المفعول المعين مأخوذة في مفهوم الفعل المتعدي كيلا يكون استعماله في مواده مجاز إلا حقيقة له كالنسبة إلى الفاعل، فيكون فهم مدلوله موقوفاً على فهم متعلقه فالمراد بقوله: على متعلق معين؛ أي: معين كان فاندفع ما قيل: إن التعريف غير مانع لدخول الأفعال اللازمة التي مدلولاتها نسب كقرب وبعد؛ لعدم أخذ النسبة إلى أمر معين في مفهومها، بل إلى أمر ما لمجيئ استعمالها بدون متعلقاتها كقرب زيد وبعد، نعم إذا قصد النسبة إلى معين يكون موقوفاً عليه لا بد من ذكره، وحينئذ تكون متعدية بحرف الجر داخلة في المتعدي كالمتعدي بالهمزة والتضعيف قيل: إن تعريف المتعدي يصدق على الأفعال الناقصة لتوقف فهمها على أمر غير الفاعل متعلق به وهو الخبر، والجواب: منع توقف مفهومها على الخبر فإن كان الناقصة معناها مطلق الكون مع الزمان الماضي، وكذا سائر الأفعال فإن معنى صار زيد غنياً اتصف زيد في الماضي بالغنى المتصف بالصيرورة صرح به الرضي. (قوله: أي: أمر غير الفاعل الخ) أي: ما يصدق عليه هذا المفهوم من المفاعيل المخصوصة الواقعة في التركيب فأشار بقوله: غير الفاعل إلى أن المراد بالمتعلق المصطلح، وبقوله: يتوقف فهمه عليه إلى أن المراد به ما يصدق عليه من أفراده المخصوصة؛ لأنه الذي يتوقف عليه فهمه لا المتعلق المطلق المبهم فليس هذا القيد في مفهوم المتعلق المبهم، وبما حررنا لك اندفع ما يتراآى من أن المتعلق المصطلح ليس معتبراً في مفهومه التوقف كما صرح به بقوله: فإن التعلق نسبة الفعل إلى غير الفاعل، وإنه لو كان معتبراً في مفهومه يلزم التكرار في التعريف.

الفاعل يتعلق الفعل به[1]، ويتوقف فهمه عليه. فإن كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه، لكن[2] نسبة الفعل إلى الفاعل بطريق الصدور[3] والقيام والإسناد[4]، فيقال: هذا الفعل صادر من الفاعل وقائم به، ومسند إليه. ولا يقال في الاصطلاح[5]: إنه متعلق به فإن[6] التعلّق[7] نسبة الفعل إلى غير الفاعل. فالحاصل[8] أنَّ فهم الفعل[9] إن كان موقوفاً على فهم غير[10] الفاعل فهو[11] المتعدي[12]. «كَ(ضَرَبَ[13])» فإنَّ[14] فهمه موقوف على تعقل[15] المضروب ولا[16] يمكن تعقّله إلَّا بعد تعقله، بخلاف الزمان[17] والمكان[18] والغاية[19] وهيئة الفاعل[20] والمفعول، فإنَّ فهم الفعل وتعقله بدون هذه الأمور ممكن. «وَغَيْرُ المُتَعَدِّي[21] بِخِلَافِهِ» أي: بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم أمر غير الفاعل «كَ(قَعَدَ[22])» فإنَّه[23] وإن كان له تعلّق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل، لكنَّ فهمه[24] مع الغفلة عن هذه المتعلقات[25] جائز. وغير[26] المتعدي يصير متعدياً[27]، إمَّا بالهمزة[28] نحو: (أَذْهَبْتُ زيداً) أو بتضعيف العين نحو: (فَرَّحْتُ زَيْداً). أو بألف المفاعلة، نحو: (مَاشَيْتُهُ)، أو بسين الاستفعال، نحو:

---

(١) أي: بذلك الأمر الغير الفاعل. (٢) استدراك لدفع توهم ناشئ مما سبق وهو لزوم صدق تعريف المتعدي على اللازم. ك. (٣) كما في ضرب زيد والقيام كما في طاب زيد والإسناد كما في مات زيد. حكيم. (٤) كما في مات زيد. (٥) أي: اصطلاح النحاة. (٦) دليل لا يقال. (٧) أي: لفظ التعلق. (٨) هذا تمهيد لقوله كضرب الآتي. (٩) أي: المعلوم. (١٠) وهو المفعول به. (١١) أي: الفعل أشار إلى أنَّ قوله كضرب خبر لمبتدأ محذوف. (١٢) وإن كان موقوفاً على الفاعل فهو اللازم. (١٣) أي: لفظ ضرب. (١٤) دليل لتطبيق المثال. (١٥) أي: تفكر. (١٦) حال. (١٧) أي: المفعول فيه. (١٨) أي: المفعول فيه. (١٩) أي: المفعول له. (٢٠) يريد به معنى الحال. (٢١) أي: اللازم. (٢٢) ويصير متعدياً بالهمزة و التضعيف وحرف الجر. (٢٣) شأن. علة لمقدر ويصح أن يكون مثالاً لغير المتعدي. (٢٤) تعقل القعود. (٢٥) أي: الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل. (٢٦) شروع في بيان الأسباب التي يكون غير المتعدي متعدياً بها. (٢٧) وجعل بعضهم بناء فاعل من أسباب التعدية كالهمزة والتضعيف. ك. (٢٨) وكبه فأكب شاذ. س.

(قوله: فإن كل فعل الخ) تعليل لتخصصه في الاصطلاح بغير الفاعل ولكون اعتبار قيد التعلق ظاهراً، وقيد التوقف للإشارة إلى أن المراد به ما صدق عليه غير داخل في مفهومه لم يتعرض لتعليلهما. (قوله: لكن الخ) استدراك لدفع توهم ناشئ مما سبق وهو لزوم صدق تعريف المتعدى على اللازم. (قوله: بطريق الصدور) كما في ضرب زيد والقيام كما في طاب زيد، والإسناد كما في مات زيد. (قوله: إن فهم الفعل) أي: المعلوم كما يشعر به التعريف المنقول من شرح التسهيل فإن المجهول فرعه في التعدية كما في البناء فالمراد بالفاعل الفاعل الحقيقي لا ما يعم مفعول ما لم يسم فاعله أيضاً؛ إذ لو أريد ذلك لم يكن ضرب في ضرب زيد متعدياً؛ لعدم توقف فهمه على فهم أمر: أي: غير الفاعل بالمعنى العام. (قوله: لا يمكن تعقله إلا بعد تعقله) جملة مؤكدة لما قبلها، والمراد البعدية الزمانية لامتناع تعقل شيئين في زمان واحد؛ أي: لا يمكن تعقل ضرب إلا بعد تعقل المضروب المعين بالزمان لما أن النسبة مأخوذة في مفهومه، وفهم النسبة متأخر عن فهم الطرفين زماناً. (قوله: بخلاف الزمان) فإنه مما يتوقف عليه وجود الفعل لازماً كان أو متعدياً، قال في شرح المفتاح ما حاصله: إن المفعول به داخل في مفعولية الفعل المتعدي بخلاف غيره فإنه لا يدخل في مفعولية الفعل المتعدي. (قوله: بخلاف الزمان الخ) أي: المفعول فيه وله والحال وعبر عنها بهذه الأمور؛ ليظهر توقف وجود الفعل عليها دون الفهم. (قوله: وهيئة الفاعل والمفعول) ترك في بعض النسخ ذكر المفعول؛ لأن هيئة الفاعل الذي هو ركن الكلام إذا لم يتوقف عليه تعقل الفعل فهيئة المفعول بالطريق الأولى. (قوله: وغير المتعدي الخ) وما قيل: إن المتعدي يصير لازماً بنون الانفعال وتاء التفعل فتوهم؛ إذ معنى التعدي وصول الفعل إلى المفعول وعدم التعدي انقطاعه عنه، فلا بد فيه من الاشتراك في المعنى، وفيما نحن فيه ليس كذلك؛ لأن باب الانفعال والتفعل معناه التأثر والقبول والمطاوعة. (قوله: إما بالهمزة) وكبه فاكب شاذ. (قوله: أو بألف المفاعلة الخ) جعل بعضهم بناء فاعل من أسباب التعدية كالهمزة والتضعيف وحروف الجر بسبب إن هذا البناء يقتضي التعدية، وإن لم يكن الفعل الثاني متعدياً؛ لأن المشارك هو المفعول ولم يجعله بعض آخر منها؛ لأنه ليس مثل هذه الأشياء في المعنى؛ لأنها بمعنى التصيير بخلافه فإنه قد لا يتعدى إلى أكثر مما كان الثلاثي متعدياً إليه؛ نحو: ضاربته وذلك في كل فعل كان مفعوله الأصلي والمشارك بخلافها فإن التعدية لازمة لها كذا في العباب.

وَالْمُتَعَدِّي يَكُونُ إِلَى وَاحِدٍ كَضَرَبَ، وَإِلَى اثْنَيْنِ كَأَعْطَى وَعَلِمَ، وَإِلَى ثَلَاثَةٍ كَأَعْلَمَ وَأَرَى وَأَنْبَأَ وَنَبَّأَ وَأَخْبَرَ وَخَبَّرَ وَحَدَّثَ،

(اسْتَخْرَجْتُهُ)، أو بحرف الجر، نحو: (ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ). «وَالْمُتَعَدِّي[1] يَكُونُ» متعدياً[2] «إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، كَ (ضَرَبَ[3])» وهذا[4] في الكلام كثير. «وَ[5]» إلى «اثْنَيْنِ[6]» ثانيهما غير[7] الأول «كَ(أَعْطَى[8])»، «وَ» إلى اثنين ثانيهما[9] عين الأول فيما صدق عليه «نَحْوُ: (عَلِمَ)». «وَإِلَى» مفاعيل «ثَلَاثَةٍ[10] كَ(أَعْلَمَ، وَأَرَى)» بمعنى[11] (أعلم)، وهما أصلان في هذا القسم[12]، فإنَّهما كانا قبل إدخال الهمزة متعدين إلى مفعولين فلما أدخلت عليهما الهمزة زاد[13] مفعول آخر، يقال له المفعول الأول[14]. وأمَّا الأفعال الأخر وهي[15] «أَنْبَأَ، وَنَبَّأَ، وَخَبَّرَ، وَأَخْبَرَ، وَحَدَّثَ[16]» فليست[17] أصلاً في التعدية إلى ثلاثة[18] مفاعيل بل تعديتها[19] إليها إنَّما هي بواسطة

(١) استئناف أو عطف. بنفسه أو بغيره يدل عليه التمثيل بأعطى وأعلم وأرى. س. (٢) خبر محذوف ليكون. (٣) أي: كلفظ ضرب. (٤) أي: المتعدي إلى الواحد. (٥) عطف على وإلى واحد معرب. (٦) لاقتضاء معناه إيَّاهما. (٧) مفهوماً وما صدقا. (٨) زيد عمراً درهماً. (٩) مفعولين. (١٠) ولم يجيء أفعل يتعدى إلى أربعة مفاعيل. حبصي. (١١) أي: حال كون أرى. (١٢) أي: في التعدية إلى ثلاثة مفاعيل. (١٣) جواب لما. (١٤) لأنَّ مرتبة التقديم لكونه فاعلاً للفعل قبل التعدية. (١٥) أي: جلها. (١٦) عند المصنف. (١٧) خبر المبتدأ. أي: الأفعال الخمسة. (١٨) أي: هذه متعدية بنفسها إلى واحد وإلى آخر بواسطة حرف الجر. (١٩) أي: الأفعال الخمسة.

(قوله: أو بحرف الجر) ولا يغير من حروف الجر معنى الفعل إلا الباء في بعض المواضع؛ نحو: ذهب بزيد بخلاف مررت به فإذا غيرته فعند المبرد يجب فيه مصاحبة الفاعل المفعول به؛ لأن باء التعدية عنده بمعنى مع وعند سيبويه كالهمزة تجيئ للمصاحبة وضدها، ولا يجوز حذف الجار في الصلة إلا في أن وإن وإن خلافاً للأخفش الأصغر كذا في الرضى في الحصر، وجاز في غيرها إما شذوذاً؛ أي: نادراً، وإما لكثرة الاستعمال؛ نحو: أمرتك الخير، ويجوز أن يجتمع على فعل واحد عدة حروف إذا كانت مختلفة؛ نحو: خرجت من الكوفة إلى البصرة لإكرامك، ولم يجز حذف الباء المعتبرة إلا في: ﴿مَاتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ﴾ على القراءة بهمزة الوصل؛ أي: بزبر الحديد، وأما الهمزة والتضعيف فلا بد فيهما من معنى التصيير فإن كان الفعل لازماً يتعدى إلى واحد، وإن كان متعدياً إلى واحد تعدى إلى اثنين؛ نحو: أحضرته النهر وإن كان متعدياً إلى اثنين يتعدى بالهمزة لا بالتضعيف إلى ثلاثة، ولم ينقل منه إلا أعلم وأرى، والتضعيف قل تعديته للحلقي العين إلا في الهمزة؛ نحو: نأيته، والمفعول الذي زيد بسببهما هو الذي كان فاعلاً قبل دخولهما، فلذا كان مرتبة ما زاد بهما من المفاعيل مقدماً على ما كان لأصل الفعل كذا في الرضى فظهر من كلامه فساد ما قيل: إن الأصوب تبديل حروف الجر بالباء وإن التعدي مطلقاً يقتضي تغيير المعنى، وإن تعدية أعطيت إلى المفعول الثاني بالهمزة أو إلى المفعول الأول بالصيغة. (قوله: والمتعدي) بنفسه أو بغيره يدل عليه التمثيل بأعطى وأعلم وأرى. (قوله: غير الأول) مفهوماً وصدقاً. (قوله: فيما صدقا عليه) أي: فيما يحملان عليه فإنه معنى الصدق الموصول بعلى سواء كانا كليين أو جزئيين أو أحدهما كلياً والآخر جزئياً، وإنما قيد بذلك لوجوب التغاير في المفهوم ليفيد الحكم. (قوله: نحو: علم) هذا عند البصريين وقال الكوفيون: ثاني مفعولي باب علمت حال وليس بشيء؛ لأن الحال لا يكون علماً وضميراً أو اسم إشارة، ويجوز ذلك في هذين المنصوبين. (قوله: كاعلم) وأما علم فلم ينقل علمتك زيداً قائماً، بل لم يستعمل ثاني مفعولي علمت إما هو مضمون الأول والثاني أو مضمون الثاني لعلمت تقول: في علمت زيداً عمراً منطلقاً علمت زيداً انطلاق عمرو وعلمت زيداً الانطلاق. (قوله: يقال له المفعول الأول)؛ لأن مرتبته التقديم لكونه فاعلاً للفعل قبل التعدية. (قوله: فليست أصلاً في التعدية) أي: ليست مما صار بالهمزة والتضعيف متعدياً إلى ثلاثة بعد التعدي إلى اثنين، فلم يستعمل من ثلاثياتها فعل مناسب لهذا المعنى الأخير بكسر الباء بمعنى علم، وإما حدث ونبأ ثلاثيين فلم يستعملا مشتقين من النبأ والحديث.

وَهَذِهِ مَفْعُولُهَا الأَوَّلُ كَمَفْعُولِ أَعْطَيْتُ، وَالثَّانِي وَالثَّالِثُ كَمَفْعُولَيْ عَلِمْتُ. أَفْعَالُ القُلُوبِ

اشتمالها[1] على معنى الإعلام. «وَهَذِهِ» الأفعال[2] المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل «مَفْعُولُهَا[3] الأَوَّلُ[4] كَمَفْعُولِ[5]» باب «أَعْطَيْتُ» في جواز الاقتصار[6] عليه[7]، كقولك: (أَعْلَمْتُ زَيْداً[8])، والاستغناء عنه[9]، كقولك: (أَعْلَمْتُ عَمْراً[10] مُنْطَلِقاً). «وَالثَّانِي[11] وَالثَّالِثُ» من مفعوليها «كَمَفْعُولَيْ عَلِمْتُ» في وجوب[12] ذكر أحدهما عند ذكر الآخر، وجواز تركهما معاً. «(أَفْعَالُ القُلُوبِ»)

(١) أي: الخمسة. (٢) أي: أعلمت وأخواتها. (٣) ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة إلا نبأ. وجبه الذين. (٤) صفة المفعول. (٥) والظرف خبر المبتدأ الثاني. (٦) أي: حكم مفعولها الأول كحكم مفعولي أعطيت. (٧) أي: على المفعول الأول. (٨) أصلها علمت زيداً عمراً فاضلاً. (٩) أي: عن المفعول. (١٠) أصله أعلمت زيد. (١١) أي: حكم مفعولي الثاني والثالث. (١٢) لأنه من دواخل المبتدأ والخبر

(قوله: بواسطة اشتمالها الخ)؛ لأن الأنباء والتنبئة والتحديث بمعنى الإعلام، وأما في أنفسها فكانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجار؛ نحو: ﴿أَنَبِّئُهُم بِأَسْمَآئِهِمْ﴾. ﴿نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ﴾ ومن هذا يعلم أن التضمين أيضاً من أسباب التعدية، وقد ذكر في المغني: أن أسباب التعدية سبعة الأربعة: المذكورة فيما سبق، والخامس: صوغه على حد نصر ينصر لإفادة الغلبة نحو: كرمت زيداً، والسادس: التضمين، والسابع: إسقاط حرف الجر ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة إلا نبأ، والبواقي ألحقها غيره، وأما أحدث فلم يستعملوه بمعناه، وألحق بعضهم: أرى العلمية بأعلم سماعاً؛ نحو: أرى إليه في النوم عمراً سالماً. (قوله: في جواز الاقتصار عليه الخ) بحيث لا يكون منوياً أصلاً، ولذا لم يقل في جواز حذفه في شرح الألفية للشيخ السيوطي يجوز حذف هذه المفاعيل الثلاثة أو بعضها لدليل كقولك لمن قال: أعلمت زيداً بكراً قائماً أعلمت، وأما الحذف بغير دليل ففيه مذاهب؛ أحدها: وعليه الأكثرون يجوز حذف الأول بشرط ذكر الأخيرين، والأخيرين بشرط ذكر الأول؛ إذ لا يخلو الكلام من فائدة بذكر المعلم به في الصورة الأولى، والمعلم في الثانية، والثاني: لا بد من ذكر الثلاثة؛ لأن الأول كالفاعل فلا يحذف، والأخيران من باب ظن، والثالث: يجوز حذف الأول فقط، ولا بد من ذكر الأخيرين، والرابع: يجوز حذف الأخيرين فقط؛ لأن الأول في حكم الفاعل والأخيرين في حكم مفعولي ظننت انتهى، ففي قوله: في جوز الاقتصار عليه رد للمذهب الثاني والثالث؛ لأن معناه جواز ذكر الأول وترك الأخيرين، وفي قوله: والاستغناء عنه رد للمذهب الرابع؛ لأن معناه عدم ذكر الأول، وذكر الأخيرين وجموع القولين اختيار للمذهب الأول الذي عليه الأكثرون، وإن الأخيرين كثاني أعطيت؛ لأن الأول الذي هو فاعل في المعنى إذا كان كمفعوله الأول فالأخيران كثانيه بطريق الأولى، وما قيل: إن مفعولها الأول كمفعول أعطيت في عدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين متصلين بشيء واحد فلا يقال: أعلمتني زيداً قائماً فالاقتصار على جواز الاقتصار تقصير فوهم؛ لأن عدم الجواز المذكور مشترك بين جميع الأفعال لا اختصاص له بباب أعطيت. (قوله: والثاني والثالث من مفعوليها) أي: كل واحد من الثاني والثالث بالقياس إلى الآخر من مجموع مفعوليها المعتبرين معاً مفعولاً واحداً كثاني أعطيت مع قطع النظر عن المفعول الأول فمن تبعيضية وفائدة التقييد الاحتراز عن ملاحظة كل واحد منهما بالنظر إلى المفعول الأول فإنه بهذا الاعتبار ليس حالهما كحال مفعولي علمت في الرضي، فإذا قطع النظر عن الأول فحال المفعول الثاني مع الثالث كحال أول مفعولي علمت مع الثاني؛ لأنهما هما والأول هو الذي زاد بسبب الهمزة. (قوله: في وجوب ذكر الخ) قيل: وكذا في جواز الإلغاء والتعليق وجواز كون المفعول الثاني مع الفاعل ضميرين متصلين بشيء واحد فالاقتصار على الجواز المذكور تقصير وتقييد للإطلاق من غير ضرورة، وهذا وهم؛ لأن الإلغاء والتعليق مختلف فيه واتحاد الضمير مختص بأفعال القلوب ورأى الحلمية والبصرية ووجد وعدم وفقد لا يجوز في غيرها كل ذلك منصوص في التسهيل وشرحه. نعم يشارك الثاني والثالث لهذه الأفعال مفعولي علمت في أحكام أخرى من جواز حذفهما وحذف أحدهما لدليل والتقديم والتأخير، ولذا عمم في التسهيل إلا أن هذه الأحكام غير مختصة بمفعولي علمت.

ظَنَنْتُ وَحَسِبْتُ وخِلْتُ وزَعَمْتُ[1] وعَلِمْتُ ورَأَيْتُ وَوَجَدْتُ[2] تَدْخُلُ[3] عَلَى الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ لِبَيَانِ[4] مَا هِيَ[5] عَنْهُ

(١) يكون لنظن تارة وأخرى للعلم. (٢) وهذه الثلاثة للعلم. (٣) أي: الأفعال. (٤) من الإخبار بها. (٥) أي: تلك الجملة.

وتسمى أفعال الشك واليقين أيضاً[1]. وكأنَّهم[2] أرادوا بالشك الظنَّ، وإلَّا[3] فلا شيء من هذه الأفعال[4] بمعنى الشك المقتضي تساوي[5] الطرفين. وهي[6]: «ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخِلْتُ» وهذه الثلاثة للظن[7]. «وَزَعَمْتُ» وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم[8]. «وَعَلِمْتُ، وَرَأَيْتُ، وَوَجَدْتُ» وهذه الثلاثة للعلم. «تَدْخُلُ[9]» أي: هذه الأفعال «عَلَى[10] الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ لِبَيَانِ[11] مَا هِيَ[12]» أي: تلك الجملة من حيث الإخبار بها ناشئة[13] «عَنْهُ» من[14] الظن والعلم كما إذا قلت: (عَلِمْتُ زَيْداً قَائِماً) فقولك: (علمت) لبيان أنَّ ما[15] أنشأت[16] هذه الجملة عنه حين تكلمت[17] بها، وأخبرت[18] بها عن قيام زيد[19] إنَّما[20] هو العلم. وإذا قلت: (ظَنَنْتُ زَيْداً قَائِماً)، فقولك:

(١) كما يسمى أفعال القلوب. (٢) نحاة. (٣) أي: وإن لم يريدوا هكذا. (٤) أي: أفعال القلوب. (٥) مفعول المقتضي. (٦) وجعل قوله ظننت ..آ. خبر مبتدأ محذوف. (٧) استعمالاً شايعاً وقليلاً يستعمل على خلاف الأصل. (٨) أي: وقوع الخبر وعدم وقوعه. وهو كثير وإن كان بالنسبة إلى الظن قليلاً. أي: للاعتقاد الجازم مطلقاً بقرينة مقابل الظن. ك. (٩) خبر بعد خبر أو استئناف. (١٠) أي: المبتدأ والخبر. (١١) متعلق بتدخل. (١٢) أي: لبيان ما يكون تلك الجملة عبارة عنه من ظن أو علم. (١٣) أي: عبارة عنه. (١٤) بيان لما. (١٥) أي: المعنى الذي. (١٦) أي: أخبرت. (١٧) أنت. (١٨) أنت. (١٩) أي: عن هذا المضمون. (٢٠) خبر إنَّ ما أنشئت.

(قوله: وتسمى أفعال الشك واليقين) عطف على الخبر المحذوف؛ أي: أفعال القلوب هذه المذكورات أو على مجموع المبتدأ والخبر، والشارح تبع عبارة المتن فجعل قوله: أفعال القلوب مبتدأ محذوف الخبر وقدر لقوله: ظننت مبتدأ آخر، وأما في عبارة المتن فقوله: ظننت الخ خبر لأفعال القلوب أو بدل منه وقوله: يدخل خبر أو مستأنفة. (قوله: وكأنهم أرادوا الخ) لما كان استعمال لفظ الشك فيما تساوى طرفاه متعارفاً بين العلماء غير مختص باصطلاح الميزانيين منساقاً إلى الفهم عند الإطلاق ولم يكن شيء من هذه الأفعال دالاً على ذلك حمله الشارح رحمه الله على الظن تجوز لاشتراكهما في عدم الجزم، وإنما قال: كان الاحتمال أن يكون ههنا بالمعنى اللغوي؛ أعني: خلاف اليقين وشموله لغير الظن لا يقتضي أن تكون هذه الأفعال دالة على جميع أنواعه. (قوله: تساوى الطرفين) أي: الوقوع وعدمه. (قوله: وهي ظننت الخ) هذه سبعة أفعال تشترك في أنها موضوعة للحكم بتعليق شيء بشيء على صفة، فلذا اقتضت مفعولين وفائدتها الإعلام بأن النسبة حاصلة عما دل عليه الفعل من علم أو ظن، والحصر في السبعة باعتبار مدلولها النوعي فإن بعضها للظن وبعضها للعلم وبعضها مشترك بينهما، وذكر المصنف من كل نوع ما هو المشهور منه وإلى ذلك أشار الشارح بتقسيم مدلولها. (قوله: وهذه الثلاثة للظن) استعمالاً شائعاً وقليلاً ما يستعمل على خلاف الأصل لفظ الظن في العلم وأقل منه لفظ الحسبان والخيلة، ومن هذا النوع حجا يحجو للظن فقط، وهب غير متصرف بمعنى أحسب وأرى المجهول وعد بمعنى حسب عند الكوفيين. (قوله: وتارة للعلم) وهو كثير وإن كان بالنسبة إلى الظن قليلاً. (قوله: وهذه الثلاثة للعلم) أي: للاعتقاد الجازم مطلقاً بقرينة مقابلة الظن متميناً كان كعلمت ووجدت وأيقنت ورأيت وتعلم بمعنى أعلم غير متصرف على صيغة الأمر أو لا كرأيت، قال الله تعالى: ﴿بَرْزَخٌ بَيْنَهُمَا﴾، وهو غير مطابق ﴿وَزَيَّنَّهَا لِلنَّاظِرِينَ ۝١٦﴾ وهو مطابق. (قوله: على الجملة الاسمية)؛ لأن الفعل الداخل على الجملة المقصود منها معناها لا بد أن يعمل في جزئيها لتعلق معناه بمضمونها والفعلية يتعذر عمل الفعل فيها رفعاً ونصباً أما في الجزء الأول فلامتناع كون الفعل مسند إليه وانحصار ناصبه في الحرف، وأما في الجزء الثاني فلكونه معمولاً للجزء الأول وامتناع توارد العاملين. (قوله: من حيث الإخبار) لما علمت أن فائدتها الإعلام بأن النسبة حاصلة عما دلت عليه من علم أو ظن طابق الواقع أو لا، فالمقصود منها إعلام المخاطب بالعلم أو الظن القائم بالفاعل المتعلق بالنسبة فما قيل: إن ما ذكره الشارح يقتضي أن تكون هذه الأفعال لبيان كيفية نسبة الجملة الاسمية؛ لأن الداخلة عليها للتحقيق فلا تفيد هذه الأفعال فائدة تامة مع أنه ليس كذلك، وهم يدلك على ما قلنا بيان الشارح حيث قال: إن علمت لبيان أن منشأ الجملة علم.

فَتَنْصُبُ الجُزْئَيْنِ وَمِنْ خَصَائِصِهَا[1] أَنَّهُ[2] إِذَا ذُكِرَ أَحَدُهُمَا[3] ذُكِرَ الآخَرُ[4] بِخِلَافِ بَابِ أَعْطَيْتُ

(١) جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره أي: ومن خصائص أفعال القلوب. (٢) شأن. (٣) أي: المفعولين. (٤) يقتصر على أحد مفعوليها.

(ظَنَنْتُ) لبيان أنَّ منشأ الإخبار بهذه الجملة هو الظنُّ، وكذلك بواقي الأفعال. «فَتَنْصُبُ[1]» أي: هذه الأفعال[2] «الجُزْئَيْنِ» أي: جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند إليه على[3] أنَّهما مفعولان[4] لها. «وَمِنْ[5] خَصَائِصِهَا» هي جمع خصيصة، وهي ما[6] يختص بالشيء ولا يوجد في غيره، أي: ومن خصائص أفعال القلوب «أَنَّهُ[7] إِذَا ذُكِرَ أَحَدُهُمَا[8] ذُكِرَ الآخَرُ[9]» فلا يقتصر على أحد مفعوليها[10]. وسبب ذلك[11]. مع كونهما[12] في الأصل مبتدأ وخبراً، و[13]حذف المبتدأ والخبر غير قليل. أنَّ[14] المفعولين معاً بمنزلة اسم واحد لأنَّ مضمونهما معاً هو المفعول[15] به في الحقيقة، فلو حذف أحدهما[16] كان[17] كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة[18]، ومع هذا[19] فقد ورد ذلك[20] مع القرينة على[21] قلة. أمَّا حذف المفعول الأول فكما في قوله[22] تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ[23] بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ[24] ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ[25] خَيْرًا لَّهُم﴾ على قراءة[26]: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين، أي: لا يحسبَنَّ هؤلاء[27] بُخْلَهم[28] هو خيراً[29] لهم. فحذف (بخلهم[30]) الذي هو المفعول الأول. وأمَّا حذف الثاني فكما في قول الشاعر:

لا تَخْلُنا[31] عَلَى غَرَاتِكَ[32] إِنَّا[33] طَالَمَا[34] قَدْ وَشَى[35] بِنَا الأَعْدَاءُ

أي: لا تَخْلُنا جَازِعِيْنَ[36]، فَحَذَفَ (جازعين) الذي هو المفعول الثاني. «بِخِلَافِ بَابِ أَعْطَيْتُ»

(١) عطف على جملة تدخل. (٢) أي: أفعال القلوب. (٣) متعلق بتنصب. (٤) من الزهم والوجدان والرؤية وغيرها هذا ما اختاره الشارح. محرم. (٥) استئناف. والظرف خبر مقدم. (٦) أي: معنى وكيفية. (٧) شأن. (٨) أي: أحد المفعولين. (٩) أي: وجب ذكر الآخر. (١٠) أي: أفعال القلوب. (١١) أي: ذكر المفعولين. (١٢) أي: المفعولين. (١٣) حال. (١٤) مع اسمه وخبره خبر المبتدأ وهو سبب ذلك. (١٥) الظاهر مفعولاها وكأنَّه أراد كلا منهما مفعولها. عصام. (١٦) عند ذكر الآخر. (١٧) ذلك الحذف. (١٨) في انعدام المعنى عند حذفه. (١٩) أي: مع عدم جواز حذف أحدهما، أي: مع وجود الدليل المانع من الحذف مطلقاً وجد في الاستعمال حذف أحدهما مع القرينة فلذا قلنا: لا يجوز الاقتصار. ك. (٢٠) أي: حذف أحدهما. (٢١) ظرف ورد. (٢٢) في أواخر آل عمران. (٢٣) قرينة الحذف. (٢٤) أي: أعطاهم الله. (٢٥) ضمير منفصل. (٢٦) الطيبة في لا يحسبن. (٢٧) فاعل. (٢٨) مفعول الأول. (٢٩) مفعول الثاني. (٣٠) أي: نظم بخلهم الذي. (٣١) من خال يخال بمعنى الظن. (٣٢) أي: الإغراء بمعنى التحضيض. (٣٣) الظاهر أنَّ الألف لإشباع الفتحة في فاعل وشى والجملة خبر أنا. (٣٤) أي: امتد. (٣٥) سعى بالغمز. (٣٦) أي: خائفين.

(قوله: على أنهما مفعول لها) أي: كل واحد منهما أو مجموعهما مفعول واحد لها من حيث المعنى فإن علمت زيداً قائماً معناه علمت قيام زيد، وفي بعض النسخ: مفعولان لها كما هو الظاهر. (قوله: فلا يقتصر الخ) الاقتصار حذف الشيء بغير دليل؛ أعني: الحذف نسياً منسياً فإن أريد بذكر الآخر الذكر الحقيقي كانت القاعدة باعتبار الغالب الكثير، وإن أريد الشامل للتقديري؛ أعني: الحذف الدليل فإن المقدر كالملفوظ كانت القاعدة على عمومها كأنه قيل: لا بد من ذكر الآخر حقيقة أو تقديراً، وما قيل: إنه يلزم على هذا أن لا يجوز علمت ضربي زيداً قائماً ففيه أن حذف الخبر ههنا مع القرينة على أن صحة الكلام المذكور ممنوع، ولزوم حذف الخبر إنما هو على تقدير كون المصدر مبتدأ. (قوله: هو المفعول به في الحقيقة) والفعل المتعدي إليهما متعد إلى مفعول واحد في الحقيقة، وهو المصدر المأخوذ من المفعول الثاني المضاف إلى المفعول الأول وإن كان جامداً فإن معنى علمت هذا زيد علمت زيدية هذا. (قوله: ومع هذا) أي: مع وجود الدليل المانع من الحذف مطلقاً وجد في الاستعمال حذف أحدهما مع القرينة؛ فلذا قلنا: إنه لا يجوز الاقتصار. (قوله: على قلة) أي: مع بقائه على المفعولية، وأما إذا حذف الفاعل وأقيم المفعول الأول مقامه فهو واقع على كثرة كما مر في بحث المفعول به. (قوله: على قراءة ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ بالياء) وجعل الذين يبخلون فاعله، وأما على قراءة الخطاب فالذين يبخلون مفعوله الأول على حذف المضاف؛ أي: بخل الذين وإقامة المضاف إليه مقامه وخيراً مفعوله الثاني. (قوله: لا تخلنا جازعين) في الحاشية نقلاً من الحواشي الشريفية؛ أي: لا تخلنا جازعين على غراتك الملك بنا؛ إذ قد وشى بنا قبل ذلك الوشاة فلم يضرنا في الصراح الإغراء: برغار غلا يندنج؛ يعني: برشورانيدن وفتنه أنكيزي كردن درميان دوكس، والغراة: اسم منه ففي البيت بالتاء لا بالهمزة حتى يرد أن الغراء لم يوجد بمعنى الإغراء، والوشاة: جمع واش وهو النمام، وطلل بمعنى امتد، وما كافة عند ابن جني تكفه عن طلب الفاعل صورة ومصدرية عند غيره وهو الأوجه؛ لأن الكافة لا تجئ في الأفعال إلا في نعم وبئس.

وَمِنْهَا[1] جَوَازُ الإِلْغَاءِ[2] إِذَا تَوَسَّطَتْ[3] أَوْ تَأَخَّرَتْ لاسْتِقْلاَلِ الجُزْئَيْنِ كَلاَماً[4] بِخِلاَفِ بَابِ أَعْطَيْتُ

(١) أي: من خصائص أفعال القلوب. (٢) أي: إبطال عملها. (٣) أي: بين مضارع نحو: زيد جاءني قائم. (٤) على تقدير الإلغاء وجعلهما مبتدأ وخبر مع ضعف عملها بالتوسط أو التأخر.

فإنَّه[1] يجوز فيه[2] الاقتصار على أحدهما[3] مطلقاً[4]، يقال: (فلان[5] يُعطي الدنانير) من غير ذكر المعطى له، و(يُعطي الفقراء) من غير ذكر المعطى[6]. وقد يحذفان[7] معاً[8] كقولك: (فلان يعطي، ويكسو[9]) إذ يستفاد من مثله فائدة بدون[10] المفعولين بخلاف مفعولي (باب علمت) فإنَّك لا تحذفهما[11] نسياً منسياً. فلا تقول[12]: (علمت وظننت) لعدم الفائدة[13] إذ من المعلوم أنَّ الإنسان لا يخلو من علم وظن. وأمَّا مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما[14]، نحو: (مَنْ يَسْمَع يَخَلْ[15]) أي: يخل[16] مسموعه صادقاً. «وَمِنْهَا» أي: ومن خصائص أفعال القلوب «جَوَازُ الإِلْغَاءِ[17]» أي إبطال عملها[18] «إِذَا تَوَسَّطَتْ[19]» بين مفعوليها نحو: (زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ). «أَوْ تَأَخَّرَتْ[20]» عنهما نحو: (زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ). وإنَّما[21] يجوز الإلغاء على التقديرين «لاسْتِقْلاَلِ الجُزْئَيْنِ[22]» الصالحين، لأن[23] يكونا مبتدأ وخبر، أو مفعولين لها[24] «كَلاَماً[25]» تاماً على تقدير الإلغاء، وجعلهما[26] مبتدأ وخبراً، مع ضعف عملها بالتوسط[27] أو التأخر[28]. وقد نقل الإلغاء عند التقديم[29] أيضاً[30] نحو: (ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ) لكنَّ الجمهور

(١) شأن. ودليل المخالفة. (٢) أي: في باب أعطيت. حذف الأول ذكر الثاني. (٣) أي: أحد المفعولين. (٤) سواء قدر ذلك بمحذوف أو لم يقدر بمعنى كان منسياً. (٥) لأنَّه غير داخل على المبتدأ والخبر. (٦) هو دنانير أو دراهم. إما منسياً أو تقديراً. (٧) أي: المفعولان أي: حذفا منسياً أو تقديراً. (٨) بلا قرينة دالة على تعيينهما. (٩) إسناد الإعطاء والكسوة إلى فلان من غير ذكر المفعولين. (١٠) ولا يوجد تلك الفائدة في ذكرهما أو في ذكر أحدهما. (١١) أنت أي: المفعولين من غير أن يكون هناك ما يدل تجوز علم أو ظن مخصوص كما دل عليه المثال. ك. (١٢) أنت. (١٣) أي: ذكر الفعلين المذكورين هو تقدير مفعول. فإنَّه لا تستفاد من حذف مفعوليه تلك الفائدة. أيوبي. (١٤) ي المفعولين. (١٥) من خال يخال. (١٦) أي: يظن. (١٧) هذا لا يوجب عدم جواز حذف المفعولين لحصولها بأمر. رضا. (١٨) لفظاً ومعنى. (١٩) هذه الأفعال. (٢٠) هذه الأفعال. (٢١) أشار بهذا إلى قوله: استقلال الجزئين متعلق بالجار. (٢٢) أي: معمولها كلاماً تاماً. (٢٣) علة لقدر إنَّما قيدنا بالصالحين. (٢٤) أي: لأفعال القلوب. (٢٥) تمييز أو حال عن نسبة الاستقلال إلى الجزئين. (٢٦) تفسير للإلغاء، أي: جعل مفعولي أفعال القلوب. (٢٧) أي: توسط الأفعال. (٢٨) أي: تأخر طلب الأفعال. (٢٩) على مفعوليها. (٣٠) أي: في جعلها عند التوسط والتأخر.

(قوله: وقد يحذفان معاً الخ) بلا قرينة دالة على تعيينهما فيحذفان نسياً منسياً جملة مستأنفة كان سائلاً يقول: قد علم حال بابي علمت، وأعطيت في الاقتصار على أحدهما فما حالهما في المفعولين، وفيها تدافع لتوهم جواز حذف مفعولي باب علمت مطلقاً المستفاد من قوله: إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر بطريق المفهوم المخالف. (قوله: فإنك لا تحذفهما) من غير أن يكون هناك ما يدل على تجدد علم أو ظن مخصوص كما يدل عليه المثال، قال في شرح التسهيل: وإن وقع موقع المفعولين ظرف؛ نحو: ظننت عندك أو شبهه؛ نحو: ظننت لك أو ضمير؛ نحو: ظننته أو اسم الإشارة؛ نحو: ظننت ذلك فإن كان أحد هذه الأشياء أحد المفعولين امتنع الاقتصار عليه، وإن لم يكن أحد المفعولين جاز الاقتصار عليه انتهى، فاندفع ما قيل: لا نسلم عدم حصول الفائدة لجواز أن تحصل بأمر آخر سوى المفعولين. (قوله: إن الإنسان لا يخلو عن علم أو ظن) فقائل أظن وأعلم بدون قرينة تدل على تجدد ظن أو علم بمنزلة قائل: النار حارة كذا في شرح التسهيل للعلامة المصري. (قوله: نحو: من يسمع يخل) من خال يخال قال الأصمعي: من أمثالهم في ذم مخالطة الناس واستصحاب الاجتناب عنهم، قولهم: من يسمع يخل يقول: من يسمع من أخبار الناس ومن معايبهم يقع في نفسه عليهم المكروه، ومعناه أن مجانبة الناس أسلم كذا في أمثال أبي عبيدة. (قوله: أي: إبطال عملها) لفظاً ومعنى. (قوله: لاستقلال الجزئين) بخلاف باب أعطيت؛ لأن مفعوليه ليسا بمستقلين لعدم صحة الحمل فلا يجوز الإلغاء إذا توسطت أو تأخرت. (قوله: الصالحين الخ) في الإفادة قيد بذلك احترازاً عن صورة التعليق فإن الجزئين، وإن كانا مستقلين لكنهما ليسا صالحين؛ لأن يكونا مفعولين لوجود المانع. (قوله: أو مفعولين) الظاهر الواو إلا أنه اختار أو للتنبيه على أن صلاحيتهما للأمرين المذكورين على البدلية. (قوله: كلاماً) حال أو تمييز. (قوله: تاماً) من غير ضم الفعل إليهما فيمتنعان عن التأثر عند ضعف العامل بالتأخير عن كليهما أو عن أحدهما. (قوله: على تقدير الإلغاء) لكونهما حينئذ في معنى الظرف بخلاف تقدير العمل فإنهما ليسا كلاماً تاماً؛ إذ المقصود نسبة الفعل إليهما بطريق الوقوع عليهما. (قوله: عند التقديم)؛ لأن أفعال القلوب ضعيفة؛ إذ ليس تأثيرها كالملاج وأيضاً معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة.

على أنَّه[1] لا يجوز. وهذه الأفعال على تقدير إلغائها في معنى[2] الظرف. فمعنى (زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ) زَيْدٌ قَائِمٌ فِي ظَنِّي. وفي قوله[3]: (جواز الإلغاء) إشارة إلى جواز إعمالها أيضاً[4] على تقدير التوسط والتأخر. وفي بعض الشروح أنَّ الإعمال أولى[5] على تقدير التوسط وفي بعضها أنهما[6] متساويان[7]. والإلغاء أولى على تقدير التأخر. وقد يقع[8] الإلغاء فيها[9] إذا توسطت بين الفعل ومرفوعه، نحو:)ضرب أحسب[10] زيد)، وبين اسم الفاعل ومعموله نحو: (لست بمكرم أحسب[11] زيداً)، وبين معمولي[12] (إنَّ) نحو: (إنَّ زيداً أحسب[13] قائم[14])، وبين سوف ومصحوبها[15] نحو: (سوف أحسب يقوم زيد)، وبين[16] المعطوف والمعطوف عليه، نحو: (جاءني زيد أحسب وعمرو[17])، ولا[18] شك أنَّ إلغاءها[19] في هذه الصور واجب، فلهذا قيد[20] جوازه المنبئ[21] عن جواز الأعمال أيضاً[22] بقوله: (إذا توسطت[23]) يعني: بين معموليها[24] (أو تأخرت[25]) يعني عنهما. وإنَّما خص[26] هذا الإلغاء[27] الخاص بالذكر[28] مع أنَّ مطلقه[29] أيضاً من خصائصها[30]

(١) أي: الإلغاء. (٢) والظرف خبر المبتدأ. (٣) مصنف. (٤) كالتقديم أي: كما حصلت الإشارة إلى جواز الإبطال. (٥) من الإلغاء. (٦) أي: الإلغاء والأعمال. (٧) على تقدير التوسط لأنَّ العامل القوي أعني فعل القلب تقدم على أحدهما وتأخر عن الآخر. (٨) ذكر الشارح وقوع الإلغاء في صورة أخرى حيث لم يذكرها المصنف وقال: وقد يقع. (٩) أي: أفعال القلوب. (١٠) أي: اضرب في حسباني وظني في هذا في سائر الأمثلة. (١١) معناه ألّي لست بكرم زيداً في حسباني وظني. (١٢) أي: الاسم والخبر. (١٣) أي: أظنُّ. (١٤) خبر إنَّ. (١٥) أي: مدخولها. (١٦) أي: يقع الإلغاء إذا توسطت تلك الأفعال بين المعطوف والمعطوف عليه. (١٧) فمعناه جاءني زيد في حسباني وظني يعني أن مجيء زيد محقق ومجيء عمرو مما مظنون. محرم. (١٨) حال. (١٩) أي: أفعال القلوب. (٢٠) مصنف، لينحرز عن مثل هذه الصور فإنَّ الإلغاء فيها واجب. وجيه. (٢١) لفظ الجواز. (٢٢) كالأبناء عن جواز الإلغاء. (٢٣) أي: أفعال القلوب. (٢٤) أفعال القلوب. (٢٥) تلك الأفعال. (٢٦) مصنف. (٢٧) صفة هذا. (٢٨) متعلق بـ خص. (٢٩) كالخاص. (٣٠) تلك الأفعال.

(قوله: على أنه لا يجوز)؛ لأن عامل الرفع معنوي عند النحاة، وعامل النصب لفظي فمع تقدمها يغلب اللفظي المعنوي. (قوله: في معنى الظرف) ليتحقق معنى الإلغاء وهو إبطال العمل لفظاً ومعنى، وإذا وقع المصدر بينهما كان منصوباً على الظرفية؛ نحو: زيد ظنك ذاهب؛ لأن التقدير في ظنك كذا في العباب، وما وقع في الرضي من أن الإلغاء واجب في زيد قائم ظني غالب؛ أي: ظني زيداً قائماً غالباً فالمقصود منه بيان أصل التركيب لا أن المعنى كذلك، وإلا لما تحقق الإلغاء، بل المعنى زيد قائم في ظني الغالب. (قوله: أنهما متساويان)؛ لأن العامل القوي: أعني: فعل القلب تقدم على أحدهما وتأخر عن الآخر. (قوله: نحو: ضرب أحسب زيد) أي: ضرب في حسابي وكذا في البواقي. (قوله: فلهذا قيد الخ) تقديم الجار والمجرور لمجرد الاهتمام والاعتناء بشأن العلة لا للحصر؛ أي: لأجل إخراج هذه الصور قيد الجواز بالتوسط المخصوص؛ أعني: بين المفعولين، وأما التقييد بمطلق التوسط فلإخراج صورة التقدم، فإن قلت: إن المصنف لم يقيد التوسط بكونه بين المفعولين والتأخر بكونه عنهما، قلت: ذلك مستفاد من السوق؛ لأن كلامنا في المفعولين. (قوله: جوازه المنبئ) بناء على المعنى المتبادر منه، وإنما قال: المنبئ لجواز حمل الجواز على ما يشمل الوجوب وترك التوسط والتأخر على العموم. (قوله: وإنما خص الخ) لا يخفى عليك أن المراد بالإلغاء أن يذكر معها ما يصلح أن يكون معمولاً لها ويبطل عملها فيه، وفي صورة وقوعها بين معمولي إن وبين سوف ومصحوبها وبين المعطوف والمعطوف عليه لم يذكر لها معمول، فالمعنى وجوباً وقع بينهما اعتراضاً لبيان النسبة لا أنه التي بينهما، ولذا قال في التسهيل والرضي: وقد يقع الملغى بين معمولي إن وبين سوف ومصحوبها وبين المعطوف والمعطوف عليه، والشارح رحمة الله عليه لم يفرق بين جواز الإلغاء وبين وقوعها ملغى فاحتاج إلى بيان وجه التخصيص، وأما في صورة وقوعها بين الفعل ومرفوعه واسم الفاعل ومعموله فالإلغاء جائز لا واجب عند البصريين داخل فيما إذا توسطت، قال في التسهيل: إلغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب خلافاً للكوفيين مثال ذلك: قام أظن زيد فيجوز رفع زيد وهو ظاهر، ونصبه على أنه المفعول الأول والفعل المتقدم وضميره المستتر فيه في مواقع المفعول الثاني، ومنع الكوفيون النصب وأوجبوا الرفع والصحيح مذهب البصريين وبه ورد السماع.

مِثْلُ: زَيْدٌ عَلِمْتُ قَائِمٌ وَمِنْهَا أَنَّهَا تُعَلَّقُ قَبْلَ الاسْتِفْهَامِ وَالنَّفْيِ وَاللَّامِ مِثْلُ: عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو،

لشيوعه وكثرة وقوعه. «وَمِنْهَا[1]» أي: ومن خصائص أفعال القلوب «أَنَّهَا تُعَلَّقُ[2]»، وتعليقها وجوب إبطال عملها لفظاً[3] دون معنى بسبب[4] وقوعها «قَبْلَ[5]» معنى «الاسْتِفْهَامِ» بلا واسطة[6] كما يجيء مثاله، أو بواسطة كما إذا كان[7] قبل المضاف إلى ما[8] فيه[9] معنى الاستفهام نحو: (عَلِمْتُ[10] غُلامَ مَنْ أَنْتَ؟).

«وَ» قبل «النَّفْيِ» الداخل[11] على معمولها «وَ» قبل «اللَّامِ» أي: لام الابتداء[12] الداخلة على معمولها. «مِثْلُ: (عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو؟)» مثال للتعليق بالاستفهام، وترك[13] مثال أخوية[14] بالمقايسة[15].

فمثال النفي: (علمت ما[16] زيد في الدار)، ومثال اللام[17]: (علمت لزيد منطلق)، وإنَّما[18] تعلق قبل هذه الثلاثة، لأنَّ هذه الثلاثة[19] تقع في صدر الجملة وضعاً[20]،

(١) والظرف خبر مقدم. (٢) متنازع مجهول. (٣) بأن لم يؤثر في نصب الجزئين. (٤) علة الوجوب. بسبب. نسخة. (٥) ظرف تعلق. (٦) مضاف. (٧) أي: وقتح ذلك الفعل. (٨) أي: لفظ. (٩) أي: في ذلك اللفظ. (١٠) فقوله: علمت معلق مع أن بينه وبين ما فيه معنى الاستفهام وهو من واسطة وهو الغلام المضاف إلى من. أبوي. (١١) يعني: وبعرض التعليق أيضاً بسبب وقوعها قبل النفي. (١٢) نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾ حبيعي. أو القسم نحو: ولقد علمت لتأتين منبقي. حبيعي. (١٣) مصنف. (١٤) من النفي واللام. (١٥) أي: بسبب سهولة تخريجهما بالمقايسة. (١٦) نفي. (١٧) أي: لام الابتداء. (١٨) أراد أن يبين وجه اختصاص التعلق بالأسباب الثلاثة. (١٩) لأنَّ خصائص هذه الثلاثة. (٢٠) أي: يقتضي صدر الكلام في أول الوضع. أمير.

(قوله: قبل معنى الاستفهام) سواء كان في قالب الحرف أو في قالب الاسم؛ نحو قوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾، وللتنبيه على العموم زاد لفظ المعنى. (قوله: بلا واسطة الخ) يحتمل أن يكون تعميماً لمعنى الاستفهام؛ أي: يكون معنى الاستفهام حاصلاً بلا واسطة لفظ آخر بأن يكون مدلول نفسه، وأن يكون حاصلاً بواسطة بأن اكتسب من المضاف إليه وأن يكون تعميماً للقبلية؛ أي: يكون الفعل قبل معنى الاستفهام بلا واسطة لفظ آخر أو بتوسطه، اعلم أن الاستفهام على قسمين؛ قسم يكون جوابه بالتعيين وهو ما يكون بأم والهمزة وبالأسماء المتضمنة للاستفهام، وقسم يكون جوابه بنعم أو لا وهو ما يكون بالهمزة فقط أو بهل، فاختار بعضهم أن القسم الثاني لا يقع بعد باب علمت؛ لأن مضمون الجملة الاستفهامية لا يتعلق العلم به التنافيه إلا بتأويل أن يقال: علمت جواب هذا الاستفهام فإذا كان الجواب بالتعيين يكون مشتملاً على النسبة فإن زيداً مثلاً في جواب أزيد قائم أم عمرو معناه زيد قائم، فيصح تعلق العلم به فمعنى قولنا: علمت أزيد قائم أم عمرو علمت أحدهما بعينه على صفة القيام؛ أي: علمت قيامه وإنما لم يقل: علمت زيداً قائماً لداع يدعوه إلى إبهامه، وإذا كان الجواب بنعم أو لا لا يكون مشتملاً على النسبة، فلا يصح تعلق العلم به؛ لأنه يستدعي النسبة فإذا قيل: علمت هل زيد قائم كان معناه علمت نعم أو لا، فلا يصح، والأكثرون على أنه يقع القسمان بعد باب علمت؛ لأن أداة الاستفهام التي بعده ليست لاستفهام المتكلم حتى لا يتعلق العلم بمضمون الجملة المشتملة عليه، بل لمجرد الاستفهام، ففي جميع الصور المعني علمت الذي يشك فيه فيستفهم عنه إلا أن المشكوك فيه المستفهم عنه في القسم الأول نسبة الفعل إلى هذا المعين أو ذاك من المذكورين، وفي القسم الثاني نسبته إلى المذكور أو عدم تلك النسبة فلا حاجة إلى التأويل المذكور، ولو سلم فلا نسلم أن نعم أو لا ليسا بمشتملين على النسبة فإن المقدر بعدهما جملة؛ ولذا يصح الجواب بهما هذا فعبارة المتن أن أجرى على إطلاقه كما هو الظاهر كان اختيار المذهب الأكثرين، وإيراد المثال من القسم الأول لكونه متفقاً عليه، وإن خصص بقرينة المثال كان اختيار المذهب البعض الأول. (قوله: الداخل على معمولها) قيد النفي بالداخل على المعمولين، وكذا لام الابتداء؛ لأنه إذا تقدم أحد الأشياء الثلاثة على المفعول الثاني فقط لا يوجب التعليق في الأول؛ نحو: علمت زيداً من هو أو ما قائم أو لقائم، وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين في هذه الصور أيضاً، وإنما لم يقيد الاستفهام بذلك؛ لأنه قد يكون المفعول الأول متضمناً للاستفهام كما مر. (قوله: وضعاً) قيد بذلك؛ لأن لام الابتداء قد تدخل على الخبر؛ نحو: أن زيد القائم احترازاً عن اجتماع التي للتأكيد لكنه خلاف الوضع. (قوله: فمن حيث اللفظ) ولا يجوز العكس؛ لأنه لا يعلم حينئذ أن المعنوي يكون عاملاً أو لا.

وَمِنْهَا أَنَّهُ[1] يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ[2] فَاعِلُهَا وَمَفْعُولُهَا ضَمِيرَيْنِ[3] لِشَيْءٍ وَاحِدٍ مِثْلُ: عَلِمْتَنِي مُنْطَلِقاً[4]

(١) شأن. (٢) أي: جواز كون فاعل أفعال القلوب ومفعولها. (٣) أي: متصلين لشيء أحد. (٤) فإن فاعله ومفعوله الأول ضميران متصلان عبارتان عن المتكلم.

فاقتضت بقاء صورة الجملة. وهذه الأفعال[1] توجب تغيرها بنصب جزئيها[2] فوجب التوفيق[3] باعتبار أحدهما[4] لفظاً والآخر معنى. فمن حيث[5] اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء، ومن حيث المعنى روعيت هذه الأفعال[6]. والتعليق مأخوذ من قولهم[7]: (امرأة معلّقة) أي: مفقودة الزوج، تكون كالشيء[8] المعلّق لا مع[9] الزوج لفقدانه، ولا بلا زوج لتجويزها[10] وجوده[11]. فلا تقدر[12] على التزوج[13]. فالفعل[14] المعلق ممنوع من العمل لفظاً[15] عامل[16] معنى وتقديراً[17]، لأنَّ معنى: (علمت لزيد قائم) علمت قيام زيد، كما كان كذلك[18] عند انتصاب الجزئين[19]. ومن ثَمَّه[20] جاز عطف الجملة المنصوب[21] جزءاها على الجملة التعليقية[22] نحو: (علمت لزيدٌ قائمٌ وبكراً[23] قاعداً). والفرق بين الإلغاء والتعليق[24] من وجهين أحدهما: أن الإلغاء جائز[25] لا واجب، والتعليق[26] واجب والثاني[27]: أنَّ الإلغاء إبطال العمل في اللفظ والمعنى، والتعليق إبطال العمل في اللفظ لا في المعنى «وَمِنْهَا» أي: ومن خصائص أفعال القلوب. «أَنَّهُ[28] يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ[29] فَاعِلُهَا» أي: فاعل أفعال القلوب «وَمَفْعُولُهَا ضَمِيرَيْنِ[30]» متصلين «لِشَيْءٍ[31] وَاحِدٍ[32]». وإنَّما قلنا: (مُتَّصِلَيْنِ) لأنَّه[33] إذا كان أحدهما منفصلاً لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون آخر، نحو: (إيَّاكَ ظَلَمْتُ[34]). «مِثْلُ: عَلِمْتُنِي[35] مُنْطَلِقاً» وَعَلِمْتُكَ[36] مُنْطَلِقاً[37]. ولا يجوز ذلك[38] في سائر الأفعال فلا يقال: (ضربتُني، وشتمتُني)، بل يقال: (ضربتُ نفسي، وشتمتُ نفسي) وذلك[39] لأنَّ أصل الفاعل أن يكون[40] مؤثراً[41] والمفعول به متأثراً

(١) أي: أفعال القلوب. (٢) على المفعولية. (٣) بينهما. (٤) أي: أحد المقتضيين. (٥) ولا يجوز العكس لأنَّه لا يعلم حينئذ المعنوي يكون عاملاً أو لا. (٦) بأن جعل الجزآن معمولين لها في المعنى. (٧) عرب. (٨) أي: الشيء الذي يتوقف وقوعه على شيء آخر. (٩) أي: تلك المرأة. (١٠) أي: لاعتقاد تلك المرأة. (١١) أي: وجوز وجهاً لعدم تعينها بموته أو تطليقه. (١٢) أي: تلك المرأة. (١٣) بزوج آخر. (١٤) أي: الفعل الذي علق. (١٥) كالفعل الذي ليس له مفعول حاضر. (١٦) خبر مبتدا محذوف أي: وهو عامل .آه. (١٧) لإمكان إعماله في الجملة. (١٨) أي: تعليق العلم بقيام زيد. (١٩) أي: المفعولين. (٢٠) أي: ومن أجل عدم الفرق بين مضمون ما هو معلق وبين مضمون غير معلق. (٢١) على المفعولية لعدم المانع. (٢٢) أي: التي وقع فيها التعليق. (٢٣) حيث عطف الأول على محل الأول والثاني على محل الثاني لكونه منصوباً. (٢٤) كائن. (٢٥) خبر إنَّ. (٢٦) بخلافه. (٢٧) من الوجهين. (٢٨) ضمير الشأن منصوب المحل اسم إنَّ. (٢٩) والجملة فاعل يجوز. (٣٠) خبر يكون. (٣١) أي: لفعل واحد. (٣٢) صفة لشيء أي: قيدنا وله ضميرين بقولنا متصلين. (٣٣) شأن. (٣٤) أنت. (٣٥) فاعله ومفعوله جارتان بين المتكلم. وياء المتكلم منصوب للمحل مفعول الأول لعلمت. معرب. (٣٦) أنت. بمعنى علمت نفسك منطلقاً. (٣٧) مفعوله الثاني. (٣٨) أي: اتصال الفاعل والمفعول لفعل واحد. (٣٩) أي: عدم الجواز. (٤٠) خبر يكون. (٤١) من قبيل العطف على معمولي عاملين وللمجرور مقدم.

(قوله: والفرق) مع اشتراكهما في إبطال العمل والمراد الإلغاء المذكور منها لتخرج الصور الواجبة المذكورة سابقاً، وأما الفرق بين مطلق الإلغاء والتعليق فبالوجه الثاني فقط. (قوله: إن الإلغاء جائز)؛ لأنه ترك الأعمال لفظاً ومعنى بلا مانع، والتعليق واجب؛ لأنه ترك الأعمال لمانع يعني: أن الإلغاء مأخوذ في مفهومه الجواز، والتعليق مأخوذ في مفهومه الوجوب، في شرح التسهيل: التعليق إبطال العمل لفظاً لا محلاً على سبيل الوجوب بخلاف الإلغاء فهو إبطاله لفظاً ومحلاً على سبيل الجواز، ولا يلزم من ذلك استدراك لفظ الجواز في قوله: جواز الإلغاء؛ إذ المعنى أن من خصائصها أنه يجوز أن يبطل عملها وأن لا يبطل بخلاف سائر الأفعال، فإنه ممتنع فيه ذلك كما أن التعليق فيها جائز دون سائر الأفعال؛ ولذا قال شارح اللباب في قوله: وتختص بجواز الإلغاء والتعليق إن قوله: والتعليق عطف على الإلغاء فتدبر. (قوله: ضميرين) أما إن كان أحدهما ضميراً متصلاً والآخر ظاهراً؛ نحو: زيداً ظن قائماً وأظنه زيد قائماً لم يجز المثال الأول مطلقاً، وجاز الثاني في أفعال القلوب خاصة وإن كان الضمير منفصلاً جاز مطلقاً كذا في الرضي. (قوله: لشيء واحد) صفة لضميرين؛ أي: ضميرين كائنين لشيء واحد بأن يكونا عبارة عنه أو يشتمل أحدهما على الآخر فيدخل؛ نحو قول عائشة رضي الله عنها: لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ ما لنا من طعام إلا الأسودان التمر والماء. (قوله: لأن أصل الفاعل) أي: أصل مدلول الفاعل النحوي؛ يعني: ما يبتني عليه غيره أن يكون مؤثراً فإن نحو: طال زيداً إنما أطلق عليه الفاعل لكونه على طريقته وصفته، والأصالة بهذا المعنى لا تنافي كونه داخلاً في التعريف. (قوله: والمفعول به متأثراً) من قبيل العطف على معمولي عاملين والمجرور مقدم.

وأصل المؤثر أن يغاير المتأثر. فإنِ اتحدا[1] معنى[2] كره اتفاقهما لفظاً فقصد مع اتحادهما معنى[3] تغايرهما[4] لفظاً[5] بقدر الإمكان فمن[6] ثم قالوا: (ضربتُ نفسي)، ولم يقولوا: (ضربتُني) فإنَّ[7] الفاعل والمفعول (به) ليسا[8] بمتغايرين[9] بقدر الإمكان[10] لاتفاقهما[11] من حيث كون كل واحد منهما[12] ضميراً[13] متصلاً[14] بخلاف (ضربت نفسي[15]) فإنَّ (النفس[16]) بإضافتها[17] إلى ضمير المتكلم صارت[18] كأنَّها غيره، لغلبة مغايرة المضاف للمضاف إليه، فصار[19] الفاعل والمفعول فيه[20] متغايرين[21] بقدر الإمكان[22].

وأمَّا أفعال القلوب فإنَّ المفعول به فيها ليس المنصوب الأول في الحقيقة، بل مضمون[23] الجملة فجاز اتفاقهما[24] لفظاً، لأنَّهما[25] ليسا في الحقيقة فاعلاً[26] ومفعولاً به. ومِمَّا[27] أجريَ مجرى أفعال القلوب: (فَقَدْتُني[28]، وعَدَمْتُني[29]) لأنَّهما[30] نقيضا (وجدتني) فحملا عليه حمل النقيض[31] على[32] النقيض.

وكذلك[33] أجري (رأى) البَصَريَّة[34] والحُلُميّة[35] على (رأى) القَلْبيّة، فجُوز فيهما ما جوز فيها، من[36] كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين[37] لشيء[38] واحد[39]، كقول الشاعر:

وَلَقَد[40] أَرانِي[41] لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً مِنْ[42] عَنْ[43] يَمِينِي[44] تارةً وأَمَامِي

وكقوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ[45] أَعۡصِرُ خَمۡرٗا﴾. «وَلِبَعْضِهَا[46]» أي: ولبعض أفعال القلوب ما عدا (حسِبتُ، وخِلْتُ، وزَعمتُ) «مَعْنًى[47] آخَرُ» قريب من معانيها[48] الأول. وهي[49]: إمَّا (العِلْم) أو (الظن) بحيث[50] يمكن أن يتوهم[51] أنَّه[52]

---

(١) أي: المؤثر والمتأثر بكونهما متكلمين أو غيره. (٢) ظرف اتحدا. (٣) ظرف اتحاد. (٤) فاعل قصد. (٥) متعلق بقصد. (٦) أي: ومن أجل أن قصد تغايرهما لفظاً بقدر الإمكان. (٧) وإنَّما عدلوا عن تغير المفعول بالضمير إلى تغيره بالنفس. علة لقوله: ولم يقولوا. (٨) المخالف محل والمفعول به. (٩) خبر ليسا. (١٠) في اللفظ. (١١) علة عدم التغاير. لكونهما متفقين. (١٢) صفة كل واحد. (١٣) خبر كون. (١٤) صفة ضميراً. (١٥) يعني يوجد فيه التغاير بقدر الإمكان. (١٦) لفظ النفس. (١٧) بسبب. (١٨) أي: تحولت. (١٩) أي: حصل المقصود الذي اعتبار التغاير بقدر الإمكان. (٢٠) أي: في ضربت نفسي. (٢١) خبر صار. (٢٢) هذا في غير أفعال القلوب. (٢٣) أي: المفعول به في الحقيقة. (٢٤) أي: الفاعل والمفعول الأول. (٢٥) علة فجاز. أي: الفاعل والمفعول به. (٢٦) خبر ليس. (٢٧) أي: ومن بعض الأفعال التي أجريت. في جواز كون الفاعل والمفعول به ضميرين لفعل واحد. أبو بي. (٢٨) من باب ضرب. (٢٩) بكسر الدال المهملة من باب الرابع. شرح. (٣٠) دليل أجرى. (٣١) لأنَّهما ضداه في أصل الوضع. (٣٢) أي: النظير على النظير. (٣٣) أي: كما أجرى هذان الفعلان مجرى أفعال القلوب محرم. (٣٤) التي بمعنى أبصر والتي من الرؤية. (٣٥) الحلم هو النوم. (٣٦) بيان لما. (٣٧) خبر كون. (٣٨) أي: لفعل واحد. (٣٩) صفة شيء. (٤٠) اللام للابتداء أو جواب القسم. (٤١) أي: أبصر. (٤٢) متعلق بأراني وهي القرينة على أنَّه هي للرؤية البصرية دون القلبية أو لا تعلق للعلم بالجهة. حكيم. (٤٣) وعن اسم بمعنى الجانب. (٤٤) وإنَّما اقتصر ذكر اليمين للعلم بأن اليسار كاليمين. (٤٥) في المنام. (٤٦) خبر مقدم. (٤٧) مبتدأ مؤخر. (٤٨) والمراد بالمعاني ما فوق الواحد. (٤٩) أي: المعاني القريبة. (٥٠) متعلق بقريب وتفسير له. (٥١) في أول الوهلة. (٥٢) ذلك الفعل.

(قوله: لاتفاقهما من حيث الخ) وإن اختلفا من حيث كون أحدهما مرفوعاً والآخر منصوباً فإن الواجب رعاية تغايرهما بقدر الإمكان. (قوله: لأنهما ليسا) أي: الفاعل والمنصوب الأول في الحقيقة فاعلاً ومفعولاً به؛ أي: مؤثراً أو متأثراً، أما الفاعل؛ فلعدم كون أفعال القلوب من قبيل التأثير، وأما المنصوب الأول؛ فلعدم تعلق الفعل به، بل بمضمون الجملة، وبهذا ظهر أن الدليل يختص بأفعال القلوب. (قوله: لأنهما نقيضا وجدتني) أي: في أصل الوضع فإن وجد بمعنى: أصاب، ثم استعمل بمعنى علم. (قوله: أجري رأى البصرية والحلمية) أي: أجرى التي بمعنى: أبصر، والتي بمعنى: رأى في المنام مجرى رأى التي بمعنى علم للتشارك اللفظي، وإن كان منصوباً يتعلق الفعل به حقيقة، في القاموس: الحلم بالضم وبضمتين: الرؤيا. (قوله: ولقد أراني للرماح الخ) اللام للابتداء أو جواب القسم وأراني؛ أي: أبصر للرماح جمع رمح دريئة على وزن فعيلة بالهمزة الحلقة التي يتعلم الطعن والرمي عليها، من عن يميني متعلق بأراني وهو القرينة على أنه من الرؤية البصرية دون القلبية؛ إذ لا تعلق للعلم بالجهة، وعن اسم بمعنى الجانب لدخول من عليه. (قوله: ما عدا حسبت الخ) بدل من البعض فائدته تعيين ذلك البعض قبل البيان. (قوله: وهي إما العلم أو الظن) أي: معانيها المتكثرة باعتبار كونها مدلولاتها في نفسها العلم أو الظن. (قوله: بحيث يمكن) متعلق بقريب وتفسير له، وفيه إشارة إلى وجه تخصيص بعض الأفعال المذكورة بأن لها معاني آخر متعدية بها إلى مفعول واحد مع أن لها معاني آخر غير متعدية بها؛ يعني: أنه لدفع توهم تعديتها بهذا المعنى أيضاً إلى مفعولين سيما إذا ذكر بعد مفعولها حال أو صفة. وهذا حاصل ما ذكره الرضي في شرح المفصل وجه التخصيص أنه قصد إلى استعمال هذه الألفاظ مع بقائها أفعال القلوب انتهى، يعني: أنها مع بقائها كذلك مظنة كونها متعدية إلى مفعولين بهذا المعنى أيضاً، فلذا تعترض لها ولمعانيها التي هي مظنة التوهم المذكور بخلاف ما عدا هذه الألفاظ وهذه الألفاظ إذا استعملت بغير هذه المعاني، فإنها ليست مظنة التوهم بعد كونها من أفعال القلوب.

يَتَعَدَّى بِهِ إِلَى وَاحِدٍ فَظَنَنْتُ بِمَعْنَى اتَّهَمْتُ، وعَلِمْتُ بِمَعْنَى عَرَفْتُ، وَرَأَيْتُ بِمَعْنَى أَبْصَرْتُ[1]، وَوَجَدْتُ بِمَعْنَى أَصَبْتُ[2].

(١) ويعني أبصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى: ﴿فَانظُرْ مَاذَا تَرَىٰ﴾ أي: تبصر. (٢) تقول: وجدت الضالة أي: أصبتها وعلمتها بالحاسة.

بهذا المعنى[1] أيضاً[2] متعدّ إلى مفعولين. وإنَّما قيدنا بذلك[3] لئلا يقال[4]: لا وجه للتخصيص بالبعض[5]، لأنَّ لكل[6] واحد معنى[7] آخر. فإنَّ (خِلت) جاء بمعنى (صرت ذا خال[8])، و(حسِبت) بمعنى (صرت ذا حسب[9])، و(زعمت) بمعنى (كَفَلْت[10]). «يَتَعَدَّى بِهِ[11]» أي: بذلك[12] المعنى الآخر «إِلَى[13]» مفعول «وَاحِدٍ» لا اثنين. «فَظَنَنْتُ[14]: بِمَعْنَى[15]: اِتَّهَمْتُ» من الظِّنة[16] بمعنى التهمة. و(ظننت زيداً) بمعنى: اتهمته أي: أخذته مكاناً لوهمي. والوهم[17]: نوع من العلم[18]. ومنه[19] قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ[20] عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ[21] ﴿٢٤﴾﴾ أي: بمتَّهَم[22]. «وَعَلِمْتُ: بِمَعْنَى عَرَفْتُ[23]» تقول: (عَلِمْتُ زَيْداً) بمعنى: عرفت شخصه، وهو[24] العلم[25] بنفس شيء من غير حكم[26] عليه. «وَرَأَيْتُ: بِمَعْنَى أَبْصَرْتُ[27]» ومعنى (أبصرت) قريب من معنى (علمت) بالحاسّة. ومنه[28] قوله تعالى: ﴿فَانظُرْ[29] مَاذَا تَرَىٰ﴾. «وَوَجَدْتُ: بِمَعْنَى أَصَبْتُ». تقول: (وَجَدْتُ الضَّالَّةَ[30]) أي: أصبتها وعلمتها بالحاسّة. ولما[31] كان مراده[32] أنَّ لها[33] معاني أخر قريبة[34] من معنى (العلم

(١) أي: معنى آخر. (٢) كالمعنى الأول. (٣) أي: بقولنا من معانيها الأول. س. (٤) أي: لئلا يرد على المصنف. (٥) بما عدا هذه الثلاثة. (٦) خبر مقدم لأنَّ. (٧) اسم مؤخر لأنَّ. (٨) وهو الذي في شعره شقرة. عصام. (٩) أي: ذا ظن. (١٠) من غير حجة. (١١) أي: ذلك البعض، صفة بعد صفة لمعنى. (١٢) بسبب. (١٣) متعلق بـ يتعدى. (١٤) مراد لفظه مبتدأ. (١٥) ظرف مستقر خبر المبتدأ. (١٦) بكسر الظاء التهمة أصله وهمة قلبت الواو تاء كما وكل. س. (١٧) والوهم من خطرات القلب أو مرجوح طرفي المتردد فيه. قاموس. (١٨) يعني قريب منه. (١٩) أي: من كون الظن بمعنى التهمة. أمير. (٢٠) أي: محمد عليه‌الصلاة والسلام. (٢١) بمعنى مفعول. (٢٢) أي: لم يجز خبر الغيب بالوهم كالكاهن. (٢٣) كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا﴾ أي: عرفتم الذين. (٢٤) أي: العرفان. (٢٥) أي: معناه العلم. (٢٦) بالمعلول والقصر والسواد والبياض إلى غير ذلك. أمير. (٢٧) من رؤية البصر وجهه. (٢٨) أي: من كون رأيت بمعنى أبصرت. (٢٩) أي: اسمعيل عليه السلام. (٣٠) أي: المفقود. (٣١) أراد الشارح أن يبين أنَّ تفسيره مطابق لمراد المصنف بالاستدلال بالسياق فقال: ولما كان .آه. (٣٢) مصنف. (٣٣) أفعال القلوب. (٣٤) صفة بعد صفة لمعان.

(قوله: بذلك) أي: بقوله: قريب من معانيها الأول. (قوله: لئلا يقال الخ) ولئلا يقال: إنه لا وجه للتخصيص بالحكم المذكور فإن لهذه الألفاظ معاني آخر إلا أنه بين وجه التخصيص بالحكم المذكور بعد بيان معانيها المذكورة ليظهر حق الظهور. (قوله: لا وجه للتخصيص بالبعض) أي: لتخصيص الذكر بالبعض أو لتخصيص البعض بالحكم المذكور؛ إذ كما أن لهذا البعض معنى يتعدى به إلى مفعول واحد كذلك للبعض الآخر؛ ولذلك البعض معاني لا يتعدى بها. (قوله: ذا خال) الخال والخيلاء التكبر، والأحسب من الناس الذي في شعر رأسه شقرة. (قوله: من الظِّنة) بكسر الظاء: التهمة كهمزة أصله، وهمة قلبت الواو تاء كما في وكل. (قوله: أي: أخذته مكاناً لوهمي) بمعنى أن بناء الافتعال للأخذ كأطبخ؛ أي: أخذ طبخاً لنفسه، والوهم من خطرات القلب، أو مرجوح طرفي المتردد فيه كذا في القاموس، وفي العباب: الاتهام: جعل الشيء موضع الظن السيئ، فعلى هذا قريب معناه من الظن، والشارح جعله بمعنى اتخاذ الشيء موضع الوهم مطلقاً فجعل قربة باعتبار كونه نوعاً من مطلق الإدراك. (قوله: والوهم نوع من العمل) بمعنى الإدراك المطلق فيكون قريباً من العلم والظن الذي هو معنى أفعال القلوب لاشتراكهما في مطلق الإدراك. (قوله: ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ﴾) أي: ما محمد ﷺ على ما يخبر به من الوحي وغيره من الغيوب بمتهم؛ أي: بمأخوذ مكان وهم؛ أي: لا يكون خبره في الواقع كالكاهن. (قوله: ﴿بِضَنِينٍ﴾) فعيل بمعنى مفعول. (قوله: وهو العلم بنفس الشيء الخ) يعني: أن العرب خصوا المعرفة بإدراك نفس الشيء؛ وذلك لا ينصب إلا مفعولاً واحداً بخلاف العلم فإنهم يستعملونه في العلم بنفس الشيء أو بكونه على صفة، فلذلك ينصب مفعولاً واحداً أو اثنين وليس هذا الفرق بمعنوي بين حقيقة العلم والمعرفة، ألا ترى أن معنى علمت أن زيداً قائم وعرفت أن زيداً قائم واحد، بل هو موكول إلى اختيارهم، فإنهم يخصصون أحد المتساويين بحكم لفظي دون الآخر. (قوله: ومعنى أبصرت قريب الخ) يعني: أبصرت وإن كان بمعنى استعمال البصر من أفعال الجوارح إلا أنه يستلزم العلم فهو قريب من علمت بالبصر، ولم يذكر رأيت الصيد؛ أي: ضربت رئته؛ لعدم كونه قريباً من أفعال القلوب. (قوله: ولما كان الخ) دفع لما يتوهم أن لهذه الأفعال المذكورة معاني سوى ما ذكر فلم يتعرض لها، ونصب قرينة على التقييد المذكور وتذكير قريب باعتبار كل واحد منها كأنه قال: معاني أخر كل واحد منها قريب من العلم والظن.

الأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ مَا[1] وُضِعَ لِتَقْرِيرِ الفَاعِلِ عَلَى صِفَةٍ[2]

(١) أي: أفعال وضعت. (٢) أي: على خبر تلك الأفعال.

أو الظن) لم يتعرض[1] لـ (علم)[2] بمعنى صار مشقوق الشَّفة العليا. ولـ (وجدت[3] جَدَةً) ووجدت موجَدَةً ووجدت وَجْداً، أي: استغنيت[4] وغضبت وحَزِنت لأنَّها[5] ليست بمعنى (العلم والظن[6]). «(الأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ[7]) إنَّما سُميت[8] ناقصة لأنَّها لا تتم بمرفوعها[9] كالأفعال الغير الناقصة. «مَا وُضِعَ» أي: أفعال وضعت «لِتَقْرِيرِ[10] الفَاعِلِ عَلَى صِفَةٍ[11]» أي: العمدة[12] فيما وضعت له هذه الأفعال هو تقرير الفاعل على صفة. ولا شكَّ[13] أنَّ هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في[14] الموضوع له[15]،

(١) مصنف. (٢) أي: كلمة علم. (٣) أي: لكلمة وجدت. (٤) هذا واقع على سبيل اللف والنشر على الترتيب. (٥) دليل عدم التعرض. (٦) ولا قريباً من معناهما .ك. (٧) صفة الأفعال. (٨) هذه الأفعال. (٩) بل يحتاج إلى المنصوب لتفيد. وجيه. (١٠) أي: لتثبيته من قر بقر إذا ثبت وسكن. قاموس. (١١) أي: حاله وهيئة. (١٢) أي: الأصل. (١٣) حال. (١٤) المعنى. (١٥) للأفعال الناقصة.

(قوله: استغنيت) نشر على ترتيب اللف. (قوله: ليست بمعنى العلم والظن) ولا قريباً من معناهما. (قوله: لا تتم بمرفوعها كالأفعال الغير الناقصة) أما خبر لا تتم أو حال من ضمير تتم أو مفعول مطلق؛ أي: تاماً مثل الأفعال التامة؛ يعني: أنها بمرفوعها لا تصير مركباً تاماً يصح السكوت عليه حتى يكون الخبر قيداً فيه لترتب الفائدة، بل المرفوع مسند إليه والمنصوب مسند يتم الحكم بهما ويفيد كان تقييده بمضمونه فإن معنى كان زيد قائماً زيد متصف بالقيام المتصف بالحصول في الزمان الماضي وقس على ذلك، وما قيل: إنها سميت بذلك؛ لأنها سلبت عن الدلالة على الحدث ففيه أن دلالة ما عدا كان عليه واضحة غاية الوضوح، وأما كان فإنه يدل على الحصول المطلق، والفائدة فيه المبالغة والتأكيد باعتبار أنه يدل ضمناً في نحو: كان زيد قائماً على حدث مطلق بعينه خبر كان كما أن خبره يدل على زمان مطلق بعينه كان، هذا خلاصة ما في الرضي، ولعل القول المذكور مختص عند ذلك القائل بكان لخفاء دلالتها على الحدث، ولما كان معنى كان ملحوظاً في معاني سائرها سميت كلها ناقصة، وإليه يشير ما في الفوائد الغياثية من أن الفعل يدل على النسبة، ويستدعي حدثاً وزماناً في الأكثر، وإن عري عن الحدث ككان أو عن الزمان كنعم وبئس. (قوله: لتقرير الفاعل الخ) وتثبيته كذا في الرضى من قر يقر إذا ثبت وسكن كما في القاموس، وليس بمعنى التأكيد؛ لأنه بهذا المعنى يتعدى بنفسه لا بعلى، ولانتفائه في ليس، والظاهر: أنه مصدر مبني للفاعل ومعنى التثبيت والإثبات إدراك ثبوت الشيء إيجاباً أو سلباً ليشمل ليس؛ أي: الثبوت الحاصل في الذهن على وجه الإذعان على ما تقرر في محله، وهذا بناء على أن الألفاظ موضوعة للصور الذهنية فيصح كون التقرير موضوعاً له، واندفع الإشكال الذي تحير فيه الناظرون، من أن معانيها ثبوت الفاعل على صفة أو انتفاؤه لا التقرير سواء كان مصدراً للفاعل أو المفعول في الرضي تسمية مرفوعها اسماً أولى من تسميته فاعلاً لها؛ لأن الفاعل في الحقيقة مصدر الخبر المضاف إلى الاسم لكنهم سموه فاعلاً على القلة ولم يسم المنصوب مفعولاً بناء على أن كل فعل لا بد له من فاعل، وقد يستغني عن المفعول انتهى، فلأجل هذا لم يعد مرفوعها في المرفوعات على حده وأدرج في الفاعل، وما قيل: إنه فاعل في الحقيقة عند من ذهب إلى دلالتها على الحدث، وإلى هذا مال صاحب المفصل حيث لم يعده في المرفوعات على حده مثلاً كان يدل بمادته على الكون المنتسب إلى الفاعل، فإن كان المراد نسبة مطلق الكون إليه فتامة، وإن أريد نسبة كون الشيء إليه فناقصة فتوهم؛ لأن قولنا: حصل القيام لزيد ليس زيد فاعلاً له، بل فاعله القيام المضاف إلى زيد؛ أي: حصل قيامه. (قوله: أي: العمدة) والقرينة جعلها تمام الموضوع له كما هو الظاهر المتبادر، والدليل على ذلك أنه لا يجوز إخلاؤها عن التقرير بخلاف الزمان فإن كان وليس يجيئان للاستمرار، وبخلاف الانتقال والدوام والاستمرار فإنه قد يخلو عنها الأفعال الدالة عليها. (قوله: ولا شك) بيان لفائدة القيد بعد تصحيح التعريف، وإلا فلا دخل لاعتبار قيد العمدة في كون الصفة خارجة عن التقرير.

لأنَّ ذلك التقرير[1] نسبة[2] بين الفاعل والصفة[3]، فكل من طرفيها خارج عنها. فخرج[4] من الحد[5] الأفعال[6] التامة لأنَّها موضوعة لصفة، وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما[7] وضعت[8] له[9] لا التقرير وحده[10]. وإنَّما جعلنا التقرير المذكور[11] عمدة[12] للموضوع له في الأفعال الناقصة، لا التامة لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير، كالزمان في الكل[13]، والانتقال[14] والدوام[15] والاستمرار[16] في بعضها[17]. ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير[18] فيقال (صار)[19] مثلاً موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال[20] إليه في الزمان الماضي، وكذا كل فعل منها[21]، فلا شك[22] أنَّ كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة إلى ما هو موضوع له، والصفة خارجة عنه[23]. فخرج الأفعال التَّامة منها، ولا يبعد[24] أن[25] يجعل اللام في قوله[26]: (لتقرير الفاعل) للغرض[27]، لا صلة الوضع[28]، ولا[29] شك[30] أنَّ الغرض من وضع الأفعال الناقصة هو[31] التقرير المذكور، لا الصفات[32]، بخلاف الأفعال التامة، فإنَّ الغرض من وضعها[33] مجموعهما[34]، لا التقرير[35] فحسب[36]، كما عرفت، فخرجت[37] عن حدها[38]، فظهر بما ذكرنا[39] أنَّ هذا الحد[40] لا يحتاج إلى قيد

(١) الذي هو العمدة. (٢) أي: عبارة عن النسبة. (٣) أي: بين القيام وبين زيد. (٤) بهذا التفسير. حيث لم يقل في التفسير: إن التقرير هو تمام ما وضعت له، بل قال: هو العمدة فيما وضعت له. (٥) أي: عن تعريف الأفعال الناقصة. (٦) فاعل فخرج. (٧) أي: في المعنى الذي. (٨) أفعال الناقصة. (٩) أي: لذلك المعنى. (١٠) أي: العمدة ليس التقرير وحده كما في الأفعال الناقصة. (١١) يعني النسبة بين الفاعل والصفة .أيوبي. (١٢) مفعول ثاني جعلنا. (١٣) أي: في كل من تلك الأفعال. (١٤) كما في صار. (١٥) كما في كان. (١٦) كما في وما برح. (١٧) أي: الناقصة. (١٨) ولم يجعل زائد وخارجاً عنه كما جعلنا، أي: تقرير الفاعل على الصفة. (١٩) أي: لفظ صار. (٢٠) أي: انتقال الفاعل. (٢١) أي: من الأفعال الناقصة. (٢٢) جواب لو في قوله: ولو جعله يستشهد له ما ذكر سابقاً في قوله: وإنَّما جعلنا .آه .أمير. (٢٣) أي: عن تمام ما وضع له. (٢٤) كل البعد، فيه إشارة إلى بعده في الجملة لأنَّ المتبادل كون اللام صلة الوضع. (٢٥) ثم أراد أن يوجهه على تقدير جعل اللام للتعليل فقال ولا يبعد. (٢٦) مصنف. (٢٧) أي: اللام الأجلية. (٢٨) كما سبق. (٢٩) حال. (٣٠) أشار إلى أنَّ هذا التوجيه غير بعيد من التوجيه السابق. (٣١) والجملة خبر إنَّ. (٣٢) والصفة خارجة عن الغرض أيضاً. (٣٣) أي: التامة. (٣٤) أي: مجموع التقدير والصفة. (٣٥) وحده. (٣٦) أي: فقط. (٣٧) أي: الأفعال التامة. (٣٨) أي: عن حد أفعال الناقصة. (٣٩) من الوجوه الثلاثة. (٤٠) أي: حد الناقصة.

(قوله: لأن ذلك التقرير الخ) أي: التقرير المقيد، والتقييد لا يخرجه عن كونه نسبة بين الفاعل والصفة كما توهم. (قوله: لصفة) يعني: الحدث والنسبة إلى الفاعل المعين، ولم يتعرض للزمان لاشتراكه في التامة والناقصة. (قوله: فكل من الصفة الخ) يعني: كلاهما مستويان بالنظر إلى الموضوع له ليس لأحدهما مزية على الآخر بحيث يمكن أن يقال: إنه الموضوع له، فلا يصدق على الأفعال التامة أنها وضعت للتقرير باعتبار أنه عمدة بالقياس إلى الحدث والزمان، فلا يرد ما قيل: إنه إذا كان كل منهما عمدة فيها يصدق أن التقرير عمدة فيما وضعت له فلا يخرج عن التعريف إلا أن يعتبر قيد فقط واللفظ لا يساعده. (قوله: ولو جعل الخ) فيكون المعنى ما وضع لها يصدق عليه التقرير المذكور وعلى هذا التوجيه لا حاجة إلى اعتبار قيد العمدة واللام صلة للوضع كما هو الظاهر. (قوله: لتقرير الفاعل الخ) يعني: يكون التقرير مع ما اعتبر معه من كونه على وجه الانتقال إليه في الزمان الماضي موضوعاً كما يرشد إليه قوله ولا شك أن كل جزئي تمام الموضوع له؛ لأن التقرير والتقييد موضوع له على ما وهم. (قوله: ولا يبعد) فيه إشارة إلا بعده في الجملة؛ لأن المتبادر كون اللام صلة الوضع. (قوله: أن يجعل الخ) ويجعل التقرير مصدراً مبنياً للفاعل وفاعله المحذوف الضمير العائد إلى الأفعال الناقصة، ومعنى تقريرها الفاعل على صفة وتثبيتها إياه عليها دلالتها على حصول تلك الصفة له. (قوله: بما ذكرنا) من الوجوه الثلاثة. (قوله: لا يحتاج إلى قيد زائد) دفع لما قاله الشيخ الرضي من أنه كان ينبغي أن يقيد الصفة فيقول: على صفة غير صفة مصدره لئلا يرد الأفعال التامة، والحق عندي أنه تام من غير اعتبار التكلفات التي ذكرها الشارح قدس سره، ومن غير اعتبار قيد زائد فإن هذا التعريف للأفعال الناقصة باعتبار أمر يشترك بينهما وتتميز به عن سائر الأفعال، فإن الدلالة على الزمان خاصة شاملة للأفعال مطلقاً، والانتقال والدوام والاستمرار مثلاً معان يتميز بها بعضها عن بعض، والمتبادر من كونها موضوعة لتقرير الفاعل على صفة أن الصفة خارجة من مدلولها كما أن الفاعل كذلك؛ ولذا قرعوا على ذلك احتياجها إلى الجملة الاسمية، قال المصنف في الإيضاح معترضاً على تعريف الفعل بما دل على اقتران حدث بزمان: إنه ليس بجيد؛ لأن الفعل يدل على الحدث صاحب المفصل حيث لم يعده في المرفوعات على حده مثلاً كان يدل بمادته على الكون المنتسب وأخرج الحدث والزمان، ولا ينفعه كونهما متعلقي الاقتران؛ لأنك تقول: أعجبني اقتران زيد وعمرو دونهما فيثبت الإخبار باعتبار الاقتران، ولا يثبت باعتبار متعلقه، وكذلك كل مضاف ومضاف إليه لا يلزم من إخبارك عن المضاف إخبارك عن المضاف إليه، وقال أيضاً

وَهِيَ كَانَ وَصَارَ وَأَصْبَحَ وَأَمْسى وَأَضْحَى وَظَلَّ وَبَاتَ وَآضَ وَعَادَ وَغَدَا وَرَاحَ وَمَا زَالَ وَمَا انْفَكَّ وَمَا فَتِئَ[1] وَمَا بَرِحَ وَمَا دَامَ وَلَيْسَ وَقَدْ[2] جَاءَ[3] مَا جَاءَتْ[4] حَاجَتُكَ وَقَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ

(١) بالهمزة وقيل بالياء. ج. (٢) في قولهم. (٣) نفي. (٤) أي: ما صارت الغرارة وهي الغفلة.

زائد لإخراج الأفعال التَّامة أصلاً. «وَهِيَ» أي: الأفعال الناقصة «كَانَ، وَصَارَ، وَأَصْبَحَ[1]، وَأَمْسَى[2]، وَأَضْحَى[3]، وَظَلَّ[4]، وَبَاتَ[5]، وَآضَ[6]، وَعَادَ، وَغَدَا[7]، وَرَاحَ، وَمَازَالَ[8]، وَمَا انْفَكَّ، وَمَافَتِئَ» بالهمزة وقيل: بالياء «وَمَابَرِحَ[9]، وَمَادَامَ، وَلَيْسَ[10]» ولم يذكر سيبويه منها[11] سوى (كان[12]، وصار، ومادام، وليس). ثم قال: وما كان نحوهنَ[13] من[14] الفعل مما[15] لا يستغنى عن الخبر. والظاهر[16] أنَّها غير محصورة. وقد تُضمَّن كثير من الأفعال التامة معنى[17] الناقصة، كما تقول[18]: (تتم[19] التسعةُ بهذا[20] عشرةً) أي: تصير عشرة تامة[21]، و: (كَمُل[22] زيد عالماً) أي: صار زيد عالماً كاملاً. «وَقَدْ جَاءَ[23]» في قولهم: «(مَا[24] جَاءَتْ حَاجَتَكَ)» ناقصة[25]، ضميرها[26] اسمها[27] و(حَاجَتَكَ[28]) خبرها[29] إمّا بأن[30] يكون (ما)[31] نافية، و(جاءت) بمعنى (كانت[32]) وفيها ضمير لما تقدم[33] من الغرارة ونحوها[34]، أي: لم تكن هذه على قدر ما تحتاج[35] إليه أو[36] استفهامية، والضمير في (ما جاءت) يعود إليها. وإنَّما أنثت باعتبار خبرها[37]، كما في (من كانت أُمُّك). ومعناه: أية حاجة صارت حاجتك. «وَ» جاء[38] أيضاً[39] (قعدت)[40] ناقصة[41]، في قولهم «أَرْهَفَ[42] شَفْرَتَهُ[43] حَتَّى[44] قَعَدَتْ» أي: صارت الشفرةُ «كَأَنَّهَا[45] حَرْبَةٌ[46]» أي:

(١) أي: الدال على أول النهار. (٢) أي: الدال على آخر النهار. (٣) أي: الدال على جزء من أوائل النهار. (٤) أي: الدال على ما بعد أضحى. (٥) أي: البيتوتة في جميع الليل. (٦) وهما في الأصل بمعنى رجع. (٧) يقال غدا زيد إن مشى وقت الغدا وهو من أول النهار إلى الزوال. (٨) من الباب الرابع أصله زول يزول. (٩) من الباب الرابع بمعنى زال عن مكانه. (١٠) وهذا مذهب الجمهور. (١١) أي: من المذكورات. (١٢) أي: لفظ كان. (١٣) أي: مثلهن. (١٤) بيان للنحو. (١٥) أي: من الأفعال، بيان للفعل. (١٦) أي: الراجح من المذهبين. (١٧) مفعول تضمن. (١٨) أنت. (١٩) تم نسخة، أي: تنقل، هذا نسخة. (٢٠) أي: بسبب هذا الواحد. (٢١) مأخوذ من تم باعتبار معناه الأصلي، حال. (٢٢) أي: انتقل. (٢٣) لفظ جاء في المتن تامة وفي الشرح ناقصة. (٢٤) نفي أو استفهام. (٢٥) يعني من ضمير ناقصة، خبر جاءت. حال. (٢٦) حال متداخلة. أي: ضمير جاءت. (٢٧) جاءت. (٢٨) بالنصب. (٢٩) جاءت. (٣٠) شرع إلى توجيه العبارة. (٣١) لفظ ما. (٣٢) في المفصل بمعنى صارت. (٣٣) أي: تقدماً معنوياً. (٣٤) مما يدل على الغفلة. (٣٥) أنت، وهي كناية عن عدم حصول المقصود. (٣٦) عطف على نافية. (٣٧) وهي لحاجة. (٣٨) أي: وقد جاء قعد بمعنى تقرير الشيء على صفة أي: بمعنى صار في قول الأعرابي. (٣٩) كجاء. (٤٠) فاعله راجع إلى الشفرة المتقدم. (٤١) حال. (٤٢) ما من فاعله راجع إلى رجل غائب. (٤٣) راجع إلى فاعل أرهف. معرب. (٤٤) حتى ابتدائية. (٤٥) والجملة خبر قعدت. (٤٦) خبر كان.

فيه: إن الأفعال الناقصة تشترك في أنها لتقرير الفاعل على صفة، ومن ثمة احتيج فيها إلى الجزئين فالتعريف تام من غير اعتبار العمدة أو الوضع للجزئيات أو جعل اللام للفرض أو قيد زائد عليه، ووجه آخر إن الأفعال التامة موضوعة لتقرير الصفة للفاعل؛ إذ المعتبر فيها نسبة الحدث إلى الذات لا لتقرير الفاعل على الصفة؛ أعني: نسبة الذات إلى الحدث. (قوله: بالهمزة) مثلثة التاء على ما في القاموس. (قوله: وقيل بالياء) لم يوجد هذا في الكتب المشهورة من اللغة والنحو؛ ولذا قال صاحب غاية التحقيق: دون الياء. (قوله: إنها غير محصورة) وقد عد منها مرادفات: آل وصار ورجع وحال وحار وارتد واستحال وتحول، ومرادفات: ما فتئ ما أفتأ، وما ونى وما رام من رام يريم. (قوله: وقد تضمن الخ) قال المحقق التفتازاني في شرح الكشاف: حقيقة التضمين أن يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه، وله طرق أشهرها جعل الفعل المذكور حالاً أو عكسه وههنا طريق آخر؛ نحو: أحمد إليك؛ أي: انتهى إليك حمدي انتهى. فعلم أنه ليس يتعين له طريق الحالية فجعل تامة كاملة صفة كما تقتضيه سلامة الطبع أولى من جعلها حالاً. (قوله: وقد جاء الخ) أي: لفظ جاء في المتن تامة، وفي الشرح ناقصة كما لا يخفى. (قوله: في قولهم) أي: العرب في الرضي وشرح التسهيل: أول من قال ذلك الخوارج، قالوه: لابن عباس حين أرسله علي رضي الله عنه إليهم لدفع شبهتهم وردهم عن الخروج. (قوله: لما تقدم الخ) تقدماً معنوياً. (قوله: من الغرارة) بكسر الغين المعجمة الجوالق على ما في القاموس وغيره وبفتحها عدم التجربة والغفلة وليس بمراد ههنا. (قوله: ونحوها) مما لا تقدر به الأشياء كالجوالق. (قوله: أي: لم تكن الخ) أي: الغرارة على مقدار ما تحتاج أنت إليها وهي كناية عن عدم حصول المقصود. (قوله: ومعناه: أية حاجة الخ) والاستفهام إنكاري؛ أي: لم تصر حاجة بين الحاجات متصفة بوصف كونها حاجة لك وروى برفع حاجتك فخبره ما تقدم لتضمنه معنى الاستفهام. (قوله: أرهف شفرته) في الصحاح: أرهفت سيفي؛ أي: رققته والشفرة لما لزم عدم التصرف كأيمن للقسم، وطوبى للمؤمن، وويل للكافر وسلام عليك، ومما لزم الابتدائية لكونه في المثل، أو ما في حكمه كالجملة الاعتراضية كقوله: فأنت

تَدْخُلُ[1] عَلَى الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ[2] لإِعْطَاءِ الخَبَرِ[3] حُكْمَ مَعْنَاهَا فَتَرْفَعُ الأَوَّلَ[4] وَتَنْصِبُ الثَّانِيَ[5] مِثْلُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِماً فَكَانَ[6] تَكُونُ نَاقِصَةً[7] لِثُبُوتِ خَبَرِهَا مَاضِياً دَائِماً[8] أَوْ مُنْقَطِعاً

(١) أي: هذه الأفعال وما كان نحوهن. (٢) المركبة من المبتدأ والخبر. (٣) أي: لأجل إعطاء هذه الأفعال الخبر حكم معنى هذا الأفعال. (٤) أي: الجزء الأول لكونه فاعلاً. (٥) أي: الجزء الثاني لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه. (٦) أي: كلمة كان. (٧) كائنة. (٨) من غير دلالة على مدة سابق وانقطاع لاحق نحو: كان زيد فاضلاً.

رمح قصير[1]. قال الأندلسي: لا يتجاوز[2] (جاء وقعد) الموضع الذي استعملهما العرب فيه خلافاً للفراء[3]. «تَدْخُلُ» هذه الأفعال، وما كان نحوهن «عَلَى[4] الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ» المركبة من المبتدأ[5] والخبر «لإِعْطَاءِ الخَبَرِ» أي: لأجل إعطائها[6] الخبر[7] «حُكْمَ[8] مَعْنَاهَا» أي: معنى هذه الأفعال[9] يعني: أثره المترتب عليه[10] مثل: (صار زيد غنياً) فمعنى (صار) الانتقال وحكم معناه، أي: أثره المترتب[11] عليه[12] كون الخبر[13] منتقلاً إليه، فلمَّا دخل[14] على الجملة الاسمية، أعني: (زيد غني) وأفاد معناه الذي هو الانتقال، أعطى[15] الخبر وهو (غني) أثر[16] ذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلاً إليه[17]. «فَتَرْفَعُ[18]» هذه الأفعال الجزء «الأَوَّلَ[19]» لكونه فاعلاً «وَتَنْصِبُ[20]» الجزء «الثَّانِي[21]» لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه «مِثْلُ: (كَانَ زَيْدٌ قَائِماً) فَ(كَانَ) تَكُونُ[22] نَاقِصَةً» كَائِنَةً[23] «لِثُبُوتِ خَبَرِهَا[24]» لاسمها[25] ثبوتاً «مَاضِياً[26]» أي: كَائِناً فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي دَائِماً[27]» من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق، نحو: (كان زيد فاضلاً[28]). «أَوْ مُنْقَطِعاً» نحو: (كَانَ زَيْدٌ غَنِيّاً فَافْتَقَرَ[29]).

(١) خبر لقوله: وهي أو لقوله: الأفعال الناقصة مستأنفة. أمير. (٢) وهو اختيار المصنف. (٣) فإنَّه قال: يتجاوزها الموضع الذي استعمل العرب فيه. (٤) متعلق بتدخل. (٥) وهو اختيار اللب. (٦) أشار إلى أنَّ فاعل الإعطاء محذوف. (٧) مفعول الأول. (٨) مفعول ثاني، من إثبات أو نفي أو صيرورة أو باعتبار زمان مخصوص كما في أصبح وأمسى. حبيعي. (٩) تفسير الحكم. (١٠) أشار إلى أنَّ إضافة الحكم لامية لا بيانية كما وهم. (١١) أي: أثر الانتقال الذي ترتب. (١٢) أي: على ذلك المعنى. (١٣) أي: الغنى. (١٤) لفظ صار. (١٥) جواب لمَّا. ذلك الفعل أي: صار هنا. (١٦) مفعول ثاني لأعطى. (١٧) أي: إلى زيد. (١٨) عطف على تدخل من قبيل عطف المسبب على السبب. (١٩) وتسمى اسمها. (٢٠) أي: هذه الأفعال. (٢١) ويسمى خبراً. (٢٢) أي: كلمة كان. (٢٣) أشار إلى حالية الظرف. (٢٤) أي: كلمة كائن. (٢٥) أي: كلمة كائن. (٢٦) مفعول مطلق كما أشار الشارح. الأولى جعله ماضياً مفعولاً فيه أي: في زمان ماض تنكيره لبيان ليس لزمان معين من الماضي. عصام. (٢٧) صفة ماضياً. (٢٨) ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾. (٢٩) أشار إلى أنَّ الانقطاع محتاج إلى القرينة.

طلاق، والطلاق ألبة أو لكونه بعد لولا الامتناعية، أو إذا المفاجأة وأن لا يكون حيز جملة طلبية. (قوله: لأجل إعطائها الخبر) أي: المقصود من دخولها ذلك الإعطاء فإن المقصود من قولنا: صار زيد غنياً كون الغنى منتقلاً إليه وإلا لزم منه كون زيد منتقلاً وقس على ذلك، فلا يرد أنه لا وجه لتخصيص الخبر بالذكر فإنها يعطى اسمها أيضاً حكم معناها. (قوله: يعني: أثره المترتب عليه) إشارة إلى أن إضافة الحكم لامية لا بيانية على ما وهم. (قوله: لكونه فاعلاً) أي: اصطلاحياً بناء على أن الفعل لا بد له من فاعل لفظي؛ ولذا لم يعد المصنف اسمها في المرفوعات على حدة. (قوله: في توقف الفعل عليه) يعني: كما أن الفعل المتعدي لا يتم معناه بدون المفعول به لا تتم معاني هذه الأفعال بدون أخبارها. (قوله: فكان تكون ناقصة) تفصيل لبيان المعاني التي يمتاز بها بعض هذه الأفعال عن بعض، بعدما ذكر القدر المشترك بينها المميز عما سواها. (قوله: كائنة لثبوت خبرها) جعل الجار والمجرور ظرفاً مستقراً ليصح عطف قوله: ويكون فيها ضمير الشأن عليه وهو حال كما يقتضيه الذوق السليم، ويجوز أن يكون صفة وأن يكون خبراً بعد خبر. (قوله: ثبوتاً ماضياً) جعل قوله: ماضياً صفة لمصدر محذوف؛ ليصح كون دائماً أو منقطعاً صفة له. والقول بأنه مفعول فيه في زمان ماض يحتاج إلى جعل قوله: دائماً أو منقطعاً حالاً من ثبوت خبرها؛ وذلك لا يرتضيه الطبع السليم مع شناعة التنكير. (قوله: من غير دلالة) أي: دواماً ناشئاً من عدم دلالة؛ يعني: أن الدوام واستمرار الثبوت ليس مدلول كان، بل ناشئ من عدم الدلالة في العباب، قال جار الله العلامة: كان عبارة عن وجود الشيء في زمان ماض على سبيل الإبهام، وليس فيه دليل على عدم سابق ولا عدم طارئ، وفيه رد على من زعم أن الاستمرار مدلول كان وفيه إشارة إلى دفع التنافي المتوهم من توصيف الثبوت الماضي بالدوام، ورد على من زعم أنها تدل على الدوام وأن دلالتها على الانقطاع بالقرينة. (قوله: نحو: كان زيد غنياً فافتقر) إشارة إلى أن الانقطاع محتاج إلى القرينة في شرح التسهيل: الأصل أن تدل على حصول ما دخلت عليه فيما مضى دون تعرض الأزلية ولا الانقطاع كغيرها من الأفعال الماضية فإن قصد الانقطاع ضمن الكلام ما يدل عليه كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾، قال الشيخ أثير الدين: وأكثر النحويين ذهبوا إلى أن كان تقتضي الانقطاع.

وَبِمَعْنَى صَارَ وَيَكُونُ فِيهَا[1] ضَمِيرُ الشَّأنِ

(١) أي: كان.

«وَبِمَعْنَى صَارَ» عطف[1] على قوله[2]: (لثبوت خبرها أي (كان) تكون ناقصة كائنة بمعنى (صار) فهو من قبيل عطف أحد القسمين على الآخر لا[3] على[4] ما هو قسم[5] منه[6]، كقول الشاعر:

بِتَيْهَاءَ[7] قَفْرٍ[8] وَالْمَطِيُّ[9] كَأَنَّهَا قَطَا[10] الحَزْنِ قَدْ كَانَتْ[11] فِرَاخاً[12] بُيُوضُهَا[13]

أي: صارت[14] فراخاً[15] بيوضها[16] فإنَّ بيوضها[17] لم تكن فراخاً بل صارت[18] فراخاً[19]. «وَيَكُونُ فِيهَا[20] ضَمِيرُ[21] الشَّأْنِ» هذا[22] أيضاً[23] عطف على قوله[24] (لِثُبُوتِ[25]) أي: (كان[26])

(١) أي: هذا عطف. (٢) مصنف. (٣) أي: لا أنَّه من قبيل عطف القسم. (٤) أي: القسم. (٥) معطوف، إذ هذا إنَّما يكون إذا عطف على تامة. أمير. (٦) أي: من المعطوف عليه. (٧) على وزن حمراء. (٨) أي: المكان الخالي من الماء والكلأ. (٩) جمع مطية وهي المركب. (١٠) جمع قطاء وهي طائر سريع الطيران. (١١) أي: صارت. (١٢) خبر كان جمع فراخ بالتركي وري. محرره. (١٣) جمع بيض. اسم كانت. (١٤) أشار إلى أنَّ كانت بمعنى صارت. (١٥) خبره. (١٦) اسمه. (١٧) قطاع. (١٨) أي: تحولت. (١٩) أي: انقلب إلى الفراخة من البيوضة وهو معنى مقصود من الكلام فتكون بمعنى صار لا زائدة. (٢٠) خبر مقدم. (٢١) اسم. (٢٢) أي: قوله يكون. (٢٣) كقوله بمعنى صار. (٢٤) مصنف. (٢٥) خبرها. (٢٦) أي: لفظ كان.

(قوله: فهو من قبيل عطف أحد القسمين الخ) أي: ما يكون بمعنى صار على ما يكون لثبوت خبرها لاسمها اللذين هما قسمان من كان الناقصة كأنه قيل: كان الناقصة؛ أي: كان التي تكون لتقرير الفاعل على صفة منها ما يكون لثبوت الخبر للاسم، ومنها ما يكون بمعنى صار، وإنما قال: من قبيل لأن الصريح عطف أحد القيدين على الآخر المستلزم لحصول القسمين والمقسم. (قوله: لا على ما هو قسم منه) عطف على قوله: على الآخر، والموصول عبارة عن قوله: ناقص، والضمير المرفوع راجع إلى الآخر أو إلى أحد القسمين، والضمير المجرور إلى ما؛ أي: لا يكون من قبيل عطف أحد القسمين على قوله: ناقصة الذي هو الآخر؛ لأن أحد القسمين قسم منه؛ أي: ليس من قبيل عطف القسم على المقسم فيلزم كون قسم الشيء قسيماً له. (قوله: بتيهاء قفر الخ) التيهاء: على وزن حمراء المفازة التي لا يهتدي فيها من التيه مصدر تاه يتيه بمعنى التحير، والقفر: بفتح القاف وسكون الفاء المكان الخالي من الماء والكلاء، والمطي كالزكي جمع مطية وهو المركب، وقطا جمع قطاة: سنك خور، والحزن: بفتح الحاء وسكون الزاي الأرض الصلب ضد السهل فيد بقطا الحزن؛ لئلا تسوخ فيه الأرجل لو كانت الأرض رخوة، والفراخ: بكسر الفاء جمع فرخ بفتح الفاء وسكون الراء مرغ يجبه جوزه بأشد يصف سرعة سير المعلى كأنها بمنزلة قطا تركت بيوضاً صارت فراخاً، فهي تمشي بسرعة إلى فراخها، وفيه مبالغة في سرعة السير فإن القطا مثل في السرعة سيما قطا الحزن سيما إذا تركت البيوض فصارت فراخاً فإنها أهدى في هذه الحالة، وفي المثل فلان أهدى من القطا، قيل: تطلب الماء من مسيرة عشرة أيام أو أكثر من فراخها من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، فلا تخطئ صادرة ولا واردة. (قوله: فإن بيوضها الخ) أي: بيوضها لم تكن فراخاً لا حال البيوضة ولا قبلها، فلا يصح جعل كان لثبوت الخبر لاسمها، ولا تامة بأن يكون فراخاً حالاً؛ لأنها تقتضي اجتماع البيوضة والفراخة. (قوله: بل صارت) أي: انتقلت إلى الفراخة من البيوضة وهو معنى مقصود من الكلام، فتكون بمعنى صار لا زائدة، ومن لم يتدبر توهم أن البيان ناقص. (قوله: عطف على قوله الخ) في العباب كان التي فيها ضمير الشأن هي الناقصة بعينها، وقيل: إنها تامة فاعلها ذلك الضمير؛ أي: وقت القصة ثم فسرت القصة بالجملة، وإنما عدها قسماً آخر وإن كانت ناقصة أو تامة جرياً على عادتهم لعدها قسماً آخر انتهى، وفي شرح التسهيل للملامة المصري: زعم أبو القاسم ابن الأبرش إن كان الشانية قسم برأسها فعلى هذا قوله: يكون فيها ضمير الشأن عطف على قوله: تكون ناقصة وهو الظاهر حيث أعاد لفظ تكون، ولم يقل: وفيها ضمير الشأن كما أعاده في قوله: وتكون تامة إلا أن الشارح قصد حمل كلام الماتن على مذهب الجمهور فصرفه عن الظاهر وحينئذ إعادة تكون للتأكيد، فإن ما عداها من الأفعال الناقصة لا يكون فيه ضمير الشأن إلا ليس.

وَتَكُونُ تَامَّةً بِمَعْنَى ثَبَتَ وَزَائِدَةً وَصَارَ لِلانْتِقَالِ[1]

(١) إمَّا من صفة إلى صفة نحو: صار زيد عالماً، أو من حقيقة إلى حقيقة نحو: صار الطين خزفاً. ج.

تكون ناقصة ويكون فيها[1] ضمير الشأن اسماً لها[2]، والجملة الواقعة بعدها[3] خبراً[4] مفسراً[5] للضمير[6]، كقوله[7]:

إِذَا مِتُّ كَانَ[8] النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ[9] وَآخَرُ مُثْنٍ[10] بِالَّذِي[11] كُنْتُ أَصْنَعُ[12]

«وَتَكُونُ[13] تَامَّةً[14]» عطف على قوله[15]: (تكون ناقصة) أي: (كان)[16] تكون تامة، تتم بالمرفوع[17] من غير حاجة إلى المنصوب «بِمَعْنَى[18] ثَبَتَ» ووقع، كقولهم[19]: (كَانَتِ[20] الكَائِنَةُ[21] وَالمُقَدَّرُ كَائِنٌ) وكقوله تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾. «وَ» تكون[22] «زَائِدَةً»[23] وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الأصلي، كقوله[24] تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا[25]﴾، أي: كيف نكلم من هو في المهد[26] حال[27] كونه صبياً. فـ[28] (كان) زائدة لتحسين[29] اللفظ، إذ ليس المعنى على المضيّ. وإنَّما ذكر[30] هذين القسمين[31] مع كونها غير ناقصة[32] استيفاء[33] لجميع استعمالاتها[34]. «وَ(صَارَ[35]) لِلانْتِقَالِ[36]» إمَّا من[37] صفة إلى صفة نحو: (صَارَ زَيْدٌ عَالِماً[38])، أو من حقيقة إلى حقيقة نحو:

---

(١) كلمة كان. (٢) لكلمة كان. (٣) أي: بعد كلمة كان. (٤) لكان. (٥) حال. (٦) أي: ضمير الشأن. (٧) شاعر. (٨) أي: الشأن. (٩) من الشماتة وهو الفرح بمصيبة العدو، بدل من صنفان أو خبر مبتدأ محذوف أي: أحدهما. (١٠) أي: داع يدعو إلى. (١١) بسبب. (١٢) أي: اصنعه في الدنيا. (١٣) ولما فرغ من بيان أقسامها ناقصة شرع في كونها تامة، كان. (١٤) ومنه قوله تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾. (١٥) مصنف. (١٦) كلمة كان. (١٧) وهو فاعلها فلا يكون إلَّا مفرداً. (١٨) ظرف مستقر صفة لتامة. (١٩) عرب. (٢٠) أي: ثبت ما ثبت. (٢١) يعني الاستشهاد بكل من كانت والكائنة يصح. أمير. (٢٢) كلمة كان. (٢٣) دليل على كونها زائدة لو لم يكن زائدة لدل على المعنى في الماضي. (٢٤) في سورة مريم حكاية عن مريم رضي الله عنها حين ولدت عيسى عليه السلام. (٢٥) حال مؤكدة. (٢٦) بالتركي تشبك. (٢٧) وبهذا التفسير أشار إلى أنَّ قوله: صبياً حال لا أنَّه خبر منصوب لكان. أمير. (٢٨) أي: نظم كان. (٢٩) لا للتأكيد إذ المقام يأباه. (٣٠) مصنف. (٣١) وهما التامة والزائدة. (٣٢) والكلام في الأفعال الناقصة. (٣٣) أي: الأخذ تماماً، علة ذكر. (٣٤) أي: الأفعال الناقصة حرف كونها ناقصة وتامة زائدة. أمير. (٣٥) عطف على جملة فكان تكون .آه. (٣٦) أي: ليبان أنَّ مرفوعها انتقل إلى منصوبها. (٣٧) للانتقال تفضيل. (٣٨) انتقل من صفة الجهل إلى العلم.

(قوله: إذا مت) من مات يموت ويمات ويميت ضد حي، والصنف: بالكسر والفتح هو النوع شمت كفرح شماتاً وشماتة فرح ببلية العدو وشامت خبر مبتدأ محذوف؛ أي: إحداها ومثن اسم فاعل من الثني ذكر خيراً واصنع؛ أي: اصنعه على حذف العائد من صنع الشيء عمله. (قوله: تتم بالمرفوع) وهو فاعلها فلا يكون إلا مفرداً. (قوله: ووقع) زاده على طبق الإيضاح إشارة إلى أن كان التامة كما تكون للثبوت المطلق تكون بمعنى الثبوت المسبوق بالعدم؛ أعني: الحدوث، وقال القاضي في تفسير قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝١﴾ أي: حدثت، والكائنة الحادثة، والمقدور من قدر الله تعالى ذلك عليه يقدره قدراً بمعنى قدره عليه تقديراً، وأورد الأمثلة الثلاثة إشارة إلى مجيئها تامة بمتصرفاتها. (قوله: وكقوله) أعاد الجار إشارة إلى شرافته، ومعنى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ أحدث فيحدث سواء كان حدوثه في نفسه أو في محله؛ لأن خطاب كن تابع للإرادة كما تدل عليه الآية، وهي صفة تخصص وقوع المقدورات في وقت دون وقت وليس معناه كن كذا على ما توهم. (قوله: لا يخل بالمعنى الأصلي) أي: ما هو المقصود بالإفادة من ذلك الكلام لا ما لا يفيد أصلاً إذا الزائدة لا تخلو من فائدة معنوية كالتأكيد أو لفظية كتزيين اللفظ واستقامة الوزن والسجع. (قوله: كقوله تعالى) أشار بهذا التمثيل إلى أن الزيادة مختصة بلفظ كان، وإنها تكون في وسط الجملة عند الجمهور، وأجاز الفراء زيادتها آخراً والصحيح منع ذلك؛ لعدم استعماله، واختلف في الزائدة فقيل: إنها رافعة لضمير المصدر الدال عليه الفعل كأنه قيل: كان هو؛ أي: كان الكون، وقيل: إنه لا فاعل لها؛ لأنها تشبه الحرف الزائد فلا يبالي بخلوها عن الإسناد كذا في شرح التسهيل للملامة المصري. (قوله: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ﴾) أي: لم نعهد صبياً في المهد كلمه عاقل، وصبياً: حال مؤكدة. (قوله: لتحسين اللفظ) لا للتأكيد إذا المقام يأباه. (قوله: إذ ليس المعنى على المضي) إذ لم يتوجه حينئذ استبعادهم المدلول عليه بكيف؛ لأن كل من يكلمه الناس حاله كذلك فلا تكون ناقصة ولا تامة ولا بمعنى صار؛ إذ لا بد فيها من معنى المضي. (قوله: إما من صفة الخ) بهذا الانتقال يقتضي حصول الصفة الثانية أو الحقيقة الثانية بعد إن لم تكن فلا يتم بدون ذكر الصفة أو الحقيقة؛ فلذا صار بهذا المعنى ناقصة، وأما الانتقال الثاني فلا يستدعي حصول المكان أو الذات بعد إن لم يكن، بل تعلق الانتقال به بعد إن لم يكن متعلقاً به فيكون المقصود من صار حينئذ تعلق انتقال الفاعل بذلك المكان أو الذات كسائر الأفعال التامة في أن المقصود منها إسناد الحدث إلى الفاعل وتعلقه بالمفاعيل فلا يرد ما في الرضي من أن الانتقال معنى صار التامة، وأما الناقصة فمعناها الحصول بعد إن لم يكن. (قوله: وأما من حقيقة إلى حقيقة) سواء كانتا شخصين فانتقل النوع أو نوعين فالمنتقل الجنس؛ نحو: صار الماء هواء.

وَأَصْبَحَ وَأَمْسَى وَأَضْحَى لاقْتِرَانِ مَضْمُونِ الجُمْلَةِ بِأَوْقَاتِهَا[1] وَبِمَعْنَى[2] صَارَ وَتَكُونُ[3] تَامَّةً وَظَلَّ وَبَاتَ لاقْتِرَانِ مَضْمُونِ الجُمْلَةِ بِوَقْتَيْهِمَا وَبِمَعْنَى صَارَ

(١) أي: بأوقات هذه الأفعال المذكورة. (٢) وتكون بمعنى. آه. (٣) هذه الأفعال تامة بمعنى الدخول في هذه الأوقات تقول أصبح زيداً إذا دخل في الصباح.

صار[1] الطين خزفاً. وتكون[2] تامة بمعنى الانتقال[3] من مكان إلى مكان[4] أو من ذات إلى ذات[5] وتتعدى[6] بـ (إلى)[7] نحو: صار[8] زيد من بلد إلى بلد[9] كذا، أو من بكر[10] إلى عمرو. ويلحق بصار مثل (ال[11]، ورجَعَ، واسْتحال، وتحوّلَ، وارتَدَّ).

قال الله تعالى: ﴿فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾ وقال الشاعر:

إنَّ العَدَاوَةَ تَسْتَحِيلُ[12] مَوَدَّةً[13] بِتَبَدُّلِ الهَفَوَاتِ بِالحَسَنَاتِ

وقال:

فَيَالَكِ مِنْ نُعْمَى[14] تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسَا[15]

«وَ(أَصْبَحَ وَأَمْسَى وَأَضْحَى) لاقْتِرَانِ[16] مَضْمُونِ الجُمْلَةِ بِأَوْقَاتِهَا[17]»، المدلول[18] عليها[19] بموادها[20] لا بصورها[21]، مثل: (أَصْبَحَ زَيْدٌ قَائِمًا)، و: (أَمْسَى زَيْدٌ مَسْرُوراً)، و: (أَضْحَى زَيْدٌ حَزِينًا). فالمثال الأول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو (قيام زيد) بوقت الصباح[22] وعلى هذا القياس المثالان الآخران: «وَ[23] تكون[24] «بِمَعْنَى صَارَ» نحو: (أَصْبَحَ، أوْ أَمْسَى أوْ أَضْحَى زَيْدٌ غَنِيًّا). أي: (صَارَ) وليس المراد: أنَّه[25] صار[26] في الصباح أو في المساء أو الضحى على هذه الصفة[27]. «وَتَكُونُ[28] تَامَّةً» بمعنى الدخول في هذه الأوقات، تقول[29]: (أَصْبَحَ زَيْدٌ) إذا دخل في الصباح. «وَ(ظَلَّ[30] وَبَاتَ[31]) لاقْتِرَانِ مَضْمُونِ الجُمْلَةِ بِوَقْتَيهِمَا». فإذا قلت: (ظل زيد سائراً) فمعناه: ثبت له ذلك[32] في جميع نهاره[33]، وإذا قلت: (بات زيد سائراً) فمعناه[34]: ثبت له ذلك[35] في جميع ليله. «وَبِمَعْنَى (صَارَ[36])» نحو: (ظَلَّ[37] زَيْدٌ غَنِيًّا[38])، و: (بَاتَ عَمْرٌو فَقِيرًا) أي: صار. وقد يجيء هذان الفعلان[39] تامين أيضاً، نحو: (ظَلْتُ بِمَكَانِ كَذَا) و(بِتُّ

(١) أي: انتقل. (٢) كلمة صار. (٣) إن أريد به الانتقال. (٤) من غير تحول الفعل. (٥) فتكون بمعنى ذهب وانتقل. (٦) كلمة صار. (٧) أي: لفظ إلى. (٨) أي: انتقل. (٩) هذا مثال الانتقال مكان إلى مكان. (١٠) أي: انتقل من ذات بكر إلى ذات صمرو. (١١) كما قال سابقاً: وما كان نحوهن من الفعل. (١٢) أي: تبصر وتنتقل. (١٣) أي: محبة. (١٤) وهو النعمة. اسم جنس بمعنى النعمة. أمير. (١٥) جمع بؤس من قولهم بؤس ويوم نعم. رضي. (١٦) والظرف خبر المبتدأ. (١٧) أي: الأفعال. (١٨) صفة وقال. (١٩) هي اليد. (٢٠) أي: مواد هذه الأفعال وهي الصباح والمساء والضحى. (٢١) وإنما المدلول عليها بصورها فهي مشتركة في جميع الأفعال. أمير. (٢٢) بوجه أصبح عادته. (٢٣) الثاني. (٢٤) أي: تلك الأفعال. (٢٥) شأن. (٢٦) زيد. (٢٧) أي: الغنى. (٢٨) أي: تلك الأفعال. (٢٩) أنت. (٣٠) اعلم أنَّ ظن ومات يجيئان لمعنيين أحدهما لاقتران. (٣١) مضارع بات يبيت بمعنى الكون في جمع الليل. (٣٢) أي: السير. (٣٣) أي: في الزمان الماضي تركه لأنَّ الكلام في المعاني المخصوصة لك. (٣٤) أي: معنى هذا القول. (٣٥) أي: السير. (٣٦) أي: ويكون هذان الفعلان بمعنى صار. (٣٧) أي: صار. (٣٨) بعد كونه فقيراً. (٣٩) أي: ظل وبات.

(قوله: إن العداوة الخ) يتدارك الهفوات بالحسنات، الهفوة: الخطاء والزلة، والمعنى: أن العداوة تصير محبة بسبب تدارك السيئات بالحسنات. (قوله: وقال فيا لك) اللام للاستغاثة، والخطاب لله سبحانه، ومن نعمى مستغاث له بمن؛ نحو: يالله من ألم الفراق وهو متعلق بما قبله من الكلام؛ أي: أستغيث بالله من ألم الفراق، في القاموس: النعمى بالضم: الدعة والمال والمسرة وضمير تحولن لنعمى وهو وإن كان مفرداً في معنى الجنس في المغني الضمير في فسواهن قيل: راجع إلى السماء والسماء في معنى الجنس، وإلا بؤس مهموز العين كأفلس جمع بؤس بمعنى شدة والمعنى: أستغيث بك يا الله من أجل نعمي صارت شدائد، وقيل: اللام للتعجب والاستغاثة والكاف بالكسر، ومن نعمى بيان له ويتعجب منها ويستغيث. (قوله: لا بصورها) أي: ليس المراد ههنا الأوقات المدلول عليها بصورها؛ أعني: الزمان الماضي؛ لأن المقصود بيان المعاني التي يتميز بها بعضها عن بعض؛ ولذا قال: صار للانتقال من غير تعرض للزمان الماضي والزمان المدلول عليه بصورها مشترك بينها، بل وبين سائر الأفعال ولم يرد أنها لا تدل على اقتران مضمون الجملة بأوقاتها المدلول عليها بصورها فإنها خلاف للواقع فإن معنى أصبح زيد قائماً اتصف زيد بالقيام المتصف بالحصول في وقت الصبح في الزمان الماضي نص عليه في الرضي وغيره. (قوله: بمعنى الدخول) ومنه قوله تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ۝١٧﴾، في شرح التسهيل: وتكون الثلاثة أيضاً بمعنى أقام في الأوقات المذكورة. (قوله: وظل وبات) مضارع بات يبيت وبيات بياتاً ومبيتاً وبيتوتة بمعنى: الكون في جميع الليل، ومضارع ظل

وَمَازَالَ[1] وَمَا بَرِحَ وَمَا فَتِئَ[2] وَمَا انْفَكَّ[3] لاسْتِمْرَارِ خَبَرِهَا[4] لِفَاعِلِهَا[5]

(١) من زال يزال لا من زال يزول فإنَّه تامة. (٢) أيضاً بمعناه. (٣) أي: ما انفصل. (٤) أي: خبر تلك الأفعال الأربعة. مون. (٥) أي: الأفعال الأربعة.

مَبِيْتاً طَيِّباً[1]) لكن لما كان مجيئهما تامَّين في غاية[2] القلة جعله[3] في حكم العدم ولذلك[4] لم يذكرهما[5] تامَّين[6] وفصلهما[7] عن الأفعال الثلاثة السابقة[8]. و(أَضَ، وَعَادَ، وغَدَا، وَرَاحَ) فهذه[9] الأفعال الأربعة ناقصة إذا كانت بمعنى (صار)، وتامة[10] في مثل قولك: (آض، أو عاد زيد من سفره) أي: رَجَع[11]، وغدا: إذا مشى في وقت الغداة، وراح، إذا مشى في وقت الرواح، وهو ما بعد الزوال إلى الليل. وأسقط[12] المصنف ذكر هذه الأفعال الأربعة[13] من البَيْن[14] في مقام التفصيل مع ذكرها[15] في مقام الإجمال، وكان[16] الوجه في ذلك[17] أنَّها[18] من الملحقات ولذا[19] لم يذكرها[20] صاحب المفصل. وقال صاحب اللباب: (وأُلْحِقَ بها[21] (آض وعاد، وغدا وراح) فأسقطها[22] عن البين إشارة[23] إلى عدم الاعتداد[24] بها[25] لأنَّها[26] من الملحقات. «وَمَازَالَ» من زال[27] يزال، لا من زال[28] يزول فإنَّه[29] تامة[30]. «وَمَابَرِحَ» بمعناه[31] من برح أي: زال، ومنه[32] البارحة: الليلة الماضية[33]. «وَمَافَتِئَ» أيضاً[34] بمعناه[35]. «وَمَا[36] انْفَكَّ» أي: ما انفصل «لاسْتِمْرَارِ[37] خَبَرِهَا» أي: خبر تلك الأفعال[38]، «لِفَاعِلِهَا» قيل[39]: سمي اسمها[40] فاعلاً تنبيهاً[41] على أن اسمها ليس[42] بقسم على حدة من المرفوعات، كما أنَّ

(١) أي: دخلت في النهار ودخلت في الليل بمبيت طيب. (٢) أنكر بعضهم مجيء ظل تامة. كما جاء ناقصاً. (٣) جواب لمَّا، مصنف. (٤) أي: لغاية القلة. (٥) مصنف. (٦) كما ذكر في الثلاثة الأول بدأ ينفي بذكر مجيئهما للمعنيين فقط، أيوبي. (٧) مصنف. (٨) وهي أصبح وأمسى وأضحى. مع كونهما مشتركين في المعنى. (٩) الظاهر ترك الفاء. (١٠) إذا كانت بمعنى الرجوع. (١١) إلى أصله. (١٢) بيان لنكتة ترك المصنف. (١٣) وهي آض وعدا وعاد وراح. (١٤) أي: من بين الأفعال. (١٥) أي: مع ذكر المصنف هذه الأربعة. (١٦) أي: أظن الوجه. (١٧) أي: في إسقاط الأربعة. (١٨) أي: الأفعال الأربعة، ليست معدودتها بالأصالة بل. (١٩) أي: لكونها من الملحقات. (٢٠) والشاهد على كونها من الملحقات. (٢١) أي: بالأفعال الناقصة. (٢٢) مصنف، أي: الأفعال الناقصة. (٢٣) علة أسقط. (٢٤) أي: عدم اعتبار النحاة. (٢٥) أي: بتلك الأربعة. (٢٦) أي: الأفعال الأربعة. (٢٧) من الباب الرابع. (٢٨) من الباب الأول. (٢٩) أي: زال يزول. (٣٠) وكذا زال يزيله. ك. (٣١) أي: مازال. (٣٢) أي: من كون ما برح بمعنى زال. (٣٣) بلا فصل على ما في القاموس البارحة أقرب ليلة مضت. (٣٤) مثل ما برح. (٣٥) أي: مازال. (٣٦) نفي. (٣٧) موضوعان. والظرف خبر المبتدأ. (٣٨) أي: الأفعال الأربعة المنفية. (٣٩) أي: غير المصنف. (٤٠) لأنَّ اسمها في الحقيقة فاعل لخبرها. (٤١) علة سمي. (٤٢) بقسم. صح.

يظل بفتح العين ظلاً وظلولاً بمعنى: الكون في جميع النهار. (قوله: ثبت له ذلك في جميع نهاره) أي: في الزمان الماضي تركه؛ لأن الكلام في المعاني المخصوصة. (قوله: وبمعنى صار) مجرداً عن الزمان المدلول عليه بالمادة قال الله تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ في الرضي: مجيء بات بمعنى صار محل نظر. قال الأندلسي: جاء في الحديث: بات بمعنى صار، وهو قوله ﷺ: أين باتت يده. (قوله: تامين) قال ابن مالك يقال: بات القوم وبات بالقوم إذا نزل بهم ليلاً يستعمل متعدياً بنفسه وبالباء، وقال غيره: تكون تامة بمعنى أقام ليلاً، وظل تكون تامة بمعنى دام وطال، وزاد بعضهم وبمعنى أقام نهاراً. (قوله: في غاية القلة) حتى أنكر بعضهم مجيء ظل تامة. (قوله: وفصلهما) عن الأفعال الثلاثة السابقة يعني لو جمعهما بالأفعال الثلاثة فأما أن يذكر قوله: وتكون تامة مطلقاً فيستفاد منه مجيء الكل تامة على السواء، وأما أن يقول: وتكون الثلاثة الأول تامة فيستفاد منه بطريق المفهوم عدم مجئ هذين الفعلين تامين، وليس كذلك ففصلهما عن الثلاثة وترك بيان كونهما تامتين ويستفاد منه أن مجيئهما تامتين في غاية القلة؛ لأن عدم الذكر دليل على عدم الاعتقاد لا على عدمه في نفسه. (قوله: فهذه الأفعال) الظاهر ترك الفاء ولعله بتقدير إما لتفصيل ما أجمله سابقاً في المتن، وإما إعادة هذه الأفعال الأربعة فلتأكيد كون كل واحد منها بمعنى صار. (قوله: فأسقطها عن البين) أي: من بين الأفعال في مقام التفصيل إعادة للفعل السابق لبعد العهد كما قالوا في قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ﴾. (قوله: إشارة إلى عدم الاعتداد بها) فالذكر في الإجمال لكونها ناقصة في الجملة، وعدم الذكر في التفصيل إشارة إلى عدم الاعتداد. (قوله: لأنها من الملحقات) في الأصل وإن صارت في الاستعمال ناقصة بخلاف آل ورجع واستعمال وتحول وارتد، فإنها ملحقات مطلقاً؛ فلذا تركها في الإجمال والتفصيل. (قوله: من زال يزال) أجوف وأوى كخاف يخاف. (قوله: فإنه تامة) وكذا زانه يزيله؛ أي: فرقه وليس ذلك بفرق معنوي، بل هو مقصور على الاستعمال. (قوله: للبلة الماضية) بلا فصل على ما في القاموس: البارحة أقرب ليلة مضت. (قوله: أيضاً بمعناه) في الصحاح أبو زيد ما أفتأت أذكره، وما فتئت أذكره، وما فتأت أذكره؛ أي: مازلت أذكره ومابرحت أذكره. (قوله: سمي اسمها فاعلاً) في مقام التسمية بالاسم لاقترانه بالخبر بخلاف ما تقدم من قوله: لتقرير الفاعل على صفة فإنه يجوز أن يكون إطلاقه عليه توسعاً كإطلاق الصفة على الخبر. (قوله: تنبيهاً على أن اسمها) أي: الأفعال الناقصة مطلقاً وإن كانت التسمية واقعة في الأفعال المصدرة بحرف النفي؛ لأن

مُذْ قَبِلَهُ[1]، وَيَلْزَمُهَا النَّفْيُ وَمَا دَامَ لِتَوْقِيتِ أَمْرٍ[2] بِمُدَّةِ ثُبُوتِ خَبَرِهَا[3] لِفَاعِلِهَا[4]

(١) أي: من وقت يمكن أن يقبل الفاعل ذلك الخبر. (٢) أي: تعيينه. (٣) أي: خبر ما دام بتأويل الكلمة. (٤) أي: لفاعل مادام بتأويل الكلمة.

خبرها قسم على حدة من المنصوبات. «مُذْ[1] قَبِلَهُ» أي[2]: قَبِلَ فاعلها خبرها أي: من وقت[3] يمكن أن يقبله عادة[4]. فمعنى (مَازَالَ زَيْدٌ أَمِيراً) استمرار إمارته من زمان[5] قابليته وصلاحيته للإمارة[6]، أمَّا[7] دلالتها على الاستمرار فلأنَّ النفي مأخوذ[8] في معاني هذه الأفعال، فإذا دخلت أدوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي، ونفي النفي[9] استمرار الثبوت. واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلاً[10]. «وَيَلْزَمُهَا»[11] أي: هذه الأفعال الأربعة إذا أريد بها استمرار[12] الثبوت «النَّفْيُ» بدخول أدواته عليها[13] لفظاً، وهو ظاهر[14] أو تقديراً كقوله تعالى[15]: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ أي: لا تفتؤ[16]. فإنَّه[17] لو لم تدخل أدوات النفي عليها[18] لم يلزم نفي النفي المستلزم الاستمرار المقصود منها. «وَمَا دَامَ لِتَوْقِيتِ أَمْرٍ» أي: تعيينه «بِمُدَّةِ ثُبُوتِ خَبَرِهَا[19] لِفَاعِلِهَا[20]» بأن جُعلت تلك المدة ظرف زمان له، وذلك[21] لأنَّ لفظة (ما)[22] مصدرية[23]، فهي[24] مع ما بعدها في تأويل المصدر وتقدير[25] الزمان قبل المصادر كثير. وإذا قدر الزمان قبله، فلا بدَّ هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة. وإلى هذا أشار بقوله

(١) من الباب الرابع. (٢) أشار بهذا التفسير إلى أنَّ الضمير المستتر في قبله راجع إلى الفاعل والبارز للخبر. أمير. (٣) وهو البلوغ. (٤) أي: في العادة لا في العقل. (٥) وهو بعد البلوغ. (٦) وهو وقت البلوغ الذي يمكن قيامها بها فيه لا قبل ذلك. وجيه. (٧) شروع في بيان وجه دلالة تلك الأفعال على الاستمرار. (٨) خبر إنَّ. (٩) أي: قاعدة العقلية. (١٠) لأنَّه يكون بعد البلوغ عادة. أي: في زمان يمكن قبوله في المعتاد لا في حال كونه طفلاً. أمير. (١١) عطف على الخبر أعني لاستمرارها. (١٢) بخلاف ما إذا استعملت تامة في معانيها. ك. (١٣) أي: على الأربعة. (١٤) ملفوظ. (١٥) حكاية لأخوة يوسف عليه السلام لأبيهم. (١٦) أي: لا تزال. (١٧) دليل المقدر وإنَّما يلزم النفي، شأن. (١٨) أي: على الأفعال الأربعة. (١٩) أي: خبر كلمة مادام. (٢٠) أي: فاعل لفظة مادام. (٢١) قوله وذلك بيان لكون مدلولات التوقيت المذكور باعتبار وضعها التركيبي ولا ينافي ذلك صيرورته علماً بعد الاستعمال في الظرفية بحيث لا يصح تقدير الزمان معه. حكيم. أي: مادة ذلك المراد دلالتها على الوقت حاصل به. أيوبي. (٢٢) في مادام. (٢٣) خبر إنَّ. (٢٤) أي: كلمة ما. (٢٥) حال.

خصوصية هذه الأفعال ملغاة في التسمية بديهة. (قوله: من وقت يمكن أن يقبله) في الصراح: القبول: بيش آمدن وبذيرفتن، ففي المتن بالمعنى الأول، وفي الشرح بالمعنى الثاني، يعني: المراد من إقبال الفاعل على الخبر أن يتصف به، وليس مراده أن في المتن حذفاً واختصاراً، وإنما اعتبر الاستمرار من زمان الصلاحية؛ لأنه المتبادر عند الإطلاق. (قوله: أما دلالتها) إنما احتيج إلى بيان وجه الدلالة؛ لأن دلالة المركبات على معانيها بمفردها ليس بوضع سوى وضع المفردات، فلا يرد أن هذه الأفعال بمعنى كان دائماً معتمد قبله بحسب الوضع فلا حاجة إلى هذا البيان. (قوله: فلأن النفي مأخوذ الخ) بحيث قصد نسبته إلى الفاعل في جزء غير معين من أجزاء الزمان الذي هو مدلول تلك الأفعال، فإذا دخل عليها النفي أفاد استمرار ذلك النفي كالأفعال الثبوتية إذا دخل عليها النفي؛ نحو: ضرب زيد، وما ضرب زيد؛ لأنهم قصدوا أن يكون النفي والإثبات على طرفي النقيض، واعتبار استمرار الثبوت أصعب وأقل، فاعتبروه في جانب النفي فاندفع ما يتوهم من أنا لا نسلم أن النفي يستلزم استمرار الثبوت، بل نفس الثبوت؛ لأن النفي المدخول إن كان للاستمرار فالنفي الداخل عليه يقبل الاستمرار، وإن كان للنفي في الجملة فيكون الداخل عليه أيضاً كذلك. (قوله: استمرار الثبوت) أي: يستلزمه بتحقق التغاير مفهوماً فكانت هذه الأفعال بمعنى دائماً. (قوله: واعتبار الصلاحية الخ) أي: وأما اعتبار الصلاحية الخ حذف هنا بقرينة عديله كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ حذف عنه إما بقرينة قوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ عند الحنفية، وفيه إشارة إلى أن اعتبار الصلاحية خارج عن مدلولاتها الوضعية لما عرفت أن مدلولات المركبات هي مدلولات مفرداتها سوى ما يدل عليه هيئاتها. (قوله: إذا أريد الخ) بخلاف ما إذا استعملت تامة في معانيها؛ نحو: زال وبرح زيد عن مكانه وانفك عنه، وأما فتئ فلا تستعمل إلا ناقصة مصدرة بحرف النفي لفظاً أو تقديراً، وفي القاموس: فتئ عنه كسمع نسيه وانقدع عنه وكمنع كسر وأطفأ. (قوله: بدخول أدواته عليها) إن كانت ماضية فما ولم ولا في الدعاء، وإن كانت مضارعة فما ولا ولن، الأولى أن لا يفصل بين ما ولا وبينهما بظرف وشبهه وإن جاز ذلك في غير هذه الأفعال؛ نحو: لا اليوم جئتني ولا أمس لتركب حرف النفي معها لإفادة الثبوت كذا في الرضي. (قوله: أو تقديراً) في الرضي: وحذفها لم يسمع إلا في مضارعاتها وإنما جاز حذفها لعدم اللبس؛ إذ قد تقرر أنها لا تكون ناقصة إلا معها ويحذف مع القسم كثيراً. (قوله: وذلك الخ) بيان لكون مدلولها التوقيت المذكور باعتبار وضعها التركيبي ولا ينافي ذلك صيرورته علماً بعد الاستعمال في الظرفية بحيث لا يصح تقدير الزمان معه.

وَمِنْ ثَمَّةَ احْتَاجَ[1] إِلَى كَلَامٍ لأَنَّهُ[2] ظَرْفٌ وَلَيْسَ لِنَفْيِ مَضْمُونِ الجُمْلَةِ حَالاً[3]، وَقِيْلَ مُطْلَقاً وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ أَخْبَارِهَا[4] كُلِّهَا عَلَى أَسْمَائِهَا[5]

(١) لفظ ما دام. (٢) لفظ مادام. مع اسمه وخبره. (٣) أي: في زمان الحال مثل: ليس زيد قائماً أي: الآن وهذا مذهب الجمهور. ج (٤) أي: الأفعال الناقصة. (٥) أي: الأفعال الناقصة.

«وَمِنْ[1] ثَمَّ» أي: ومن أجل أنَّه[2] لتوقيت أمر بمدّة ثبوت خبرها لفاعلها «احْتَاجَ إِلَى» وجود «كَلَامٍ[3]» مستقل بالإفادة «لأَنَّهُ[4]» حينئذ[5] مع اسمه[6] وخبره[7] «ظَرْفٌ»[8] والظرف[9] فضلة غير[10] مستقل بالإفادة[11]، مثل: (أَجْلِسُ مَا دَامَ زَيْدٌ جَالِساً) أي: أجلس مدّة دوام جلوس زيد. فما[12] دام لم يشفع[13] (مادام)[14] بـ (اجلس)[15] ولم يحصل من المجموع[16] كلام[17] لا يفيد[18] فائدة[19]، بخلاف[20] الأفعال المصدرة بحرف النفي فإنَّها مع أسمائها وأخبارها كلام[21] مستقل بالإفادة، فلا حاجة إلى وجود كلام[22] ورائها[23].

«وَ(لَيْسَ)[24] لِنَفْيِ مَضْمُونِ الجُمْلَةِ[25] حَالاً» أي: زمان الحال، مثل: ليس زيد قائماً، أي: الآن. وهذا[26] هو مذهب الجمهور[27]. «وَقِيْلَ» هي[28] لنفي مضمون الجملة «مُطْلَقاً» ولذلك[29] تُقيد[30] تارة بزمان الحال، كما تقول: ليس زيد قائماً الآن، وتارة بزمان الماضي، نحو: (لَيْسَ خَلْقَ الله مثله)، وتارة[31] بزمان المستقبل نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا[32] عَنْهُمْ﴾، وهذا[33] مذهب سيبويه. «وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ أَخْبَارِهَا[34]» أي: أخبار[35] الأفعال[36] الناقصة «كُلِّهَا[37] عَلَى أَسْمَائِهَا» إذ ليس فيها إلَّا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل[38].

(١) متعلق باحتاج الآتي. (٢) أي: ما دام. (٣) وهو لفظ في المثال. (٤) بيان لعلية العلة السابقة، علة احتاج - لفظ مادام. (٥) أي: حين كونه لتوقيت أمر بمدة .آ. (٦) أي: مادام. (٧) أي: مادام. (٨) لذلك الأمر. (٩) حال. (١٠) صفة كاشفة للفضلة. (١١) ليلزم ثبوت الخبر لفاعلها. (١٢) تفريعية، مبتدأ. (١٣) أي: لم يتركب، من التشفيع. (١٤) أي: لفظه. (١٥) أي: بلفظ اجلس. (١٦) أي: من مجموع اجلس ومادام زيد جالساً. (١٧) مستقل، بأن لم يجعل ما دام بتأويل المصدر ظرفاً لاجلس. (١٨) أي: المجموع. خبر المبتدأ وهو فما دام. (١٩) تامة لعدم الارتباط بين الجملتين .ك. (٢٠) أشار إلى الفرق بين مادام وبين سائر الأفعال. (٢١) خبر إنَّ. (٢٢) آخر منها. (٢٣) أي: غيرها. (٢٤) أي: لفظ له. (٢٥) الاسمية. (٢٦) أي: تعين وضعه وتخصيصه في زمان الحال. (٢٧) خبر سيبويه واختاره المصنف. (٢٨) أي: كلمة ليس. (٢٩) أشار إلى دليل هذا القائل. (٣٠) أي: لفظ ليس يستعمل. (٣١) أخرى. (٣٢) بهذا نفي لكون الهداية مصروفاً عنهم يوم القيامة فهو لنفي المستقبل. أمير. (٣٣) أي: الإطلاق. (٣٤) كتقديم المنصوبات. (٣٥) أي: تقديم كل خبر لكل فعل. (٣٦) لغويا. (٣٧) إنَّما تأكيد للمضاف أو للمضاف إليه لكن جعله تأكيداً للمضاف أولى لأنَّه الشايع. (٣٨) وهو أمر جائز لقوة الفعل في العمل. أمير.

(قوله: وإذا قدر الزمان الخ) بخلاف ما لم يقدر الزمان فإنه حينئذ يكون مأولاً بالمصدر المضاف إلى مضمون الجملة، فلا بد من تقديم مفرد آخر يصير معه كلاماً تاماً. (قوله: لأنه ظرف) بيان لعلية العلة السابقة. (قوله: فما دام لم يشفع ما دام) أي: لفظه، وقد تنازع الفعلان فيه فإن أعملت الثاني ففي الأول ضمير هو اسمه، وإن أعملت الأول فهو اسمه، ولم يشفع خبره تقدم على الاسم وعلى التقديرين لا يدخل مادام على الجملة الفعلية على ما وهم. (قوله: ولم يحصل من المجموع كلام) بأن لم يجعل مادام بتأويل المصدر ظرفاً لاجلس. (قوله: يفيد) أي: المجموع فائدة تامة لعدم الارتباط بين الجملتين، وليس ضمير يفيد راجعاً إلى ما دام على ما وهم حتى يعترض بأنه يستفاد منه أن مادام بعد حصول المجموع كلام يفيد فائدة تامة وليس كذلك. (قوله: ولذلك يقيد الخ) فإنه لو كان لنفي الحال يكون التقييد بزمان الحال تأكيداً، والتقييد بزمان الماضي والاستقبال محتاج إلى التجريد، وكلاهما خلاف الأصل، قال الأندلسي: ليس بين القولين تناقض؛ لأن خبر ليس إن لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الإيجاب عليه في نحو: زيد قائم وإذا قيد بزمان من الأزمنة فهو على ما قيد به كذا في الرضي هذا إذا كان الاختلاف بينهم في الاستعمال كما يشير إليه قوله: يحمل لكن الظاهر إن الاختلاف المذكور في الوضع، فالتناقض بين المذهبين باق، ودليل المذهب الثاني راجح؛ لأن الاستعمال بتقييده بالأزمنة الثلاثة يدل على أنه موضوع للقدر المشترك؛ لئلا يلزم القول بالاشتراك أو بالحقيقة والمجاز، والأصل ينفيهما. (قوله: نحو قوله تعالى الخ) فإن يأتيهم دليل على أن ليس للاستقبال. (قوله: أي: أخبار الأفعال) أي: تقديم كل خبر لكل فعل بناء على أن الجمع المضاف والمعرف باللام للاستغراق إذا لم يكن ههنا عهد ما ففيه رد على من ذهب إلى أن أخبارها إذا كانت جملة اسمية أو فعلية لا يجوز تقديمها على اسمها، وعلى من زعم أنه لا يجوز تقديم خبر مادام على اسمه. (قوله: كلها) إما تأكيد للمضاف أو للمضاف إليه لكن جعله تأكيداً للمضاف أولى؛ لأنه الشائع ولعدم الاعتداد بقول من قال: إنه لا يجوز تقديم خبر ما دام لكونه مخالفاً للنص والقياس والإجماع على ما في شرح التسهيل. (قوله: إذ ليس فيها) أي: في تقديم الأخبار والتأنيث باعتبار المضاف إليه. (قوله: فيما عامله فعل) احترازاً عما إذا كان العامل حرفاً؛ نحو: ما زيد قائماً وإن

وَهِيَ فِي تَقْدِيمِهَا[1] عَلَيْهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ؛ قِسْمٌ يَجُوزُ

(١) أي: تقديم أخبارها عليها أي: على تلك الأفعال واقعة على ثلاثة أقسام.

فإن أريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه[1] فينبغي أن يقيد بمثل قولنا: ما لم[2] يعرض ما يقتضي تقديمها[3] عليها، نحو: (كم[4] كان مالُكَ)، أو تأخيرها[5] عنها، نحو: (صار عدوّي صديقي[6]). وإن أريد به[7] نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي أن يقيد بمثل قولنا: (إذا لم يمنع مانع من التقديم)، وحينئذ[8] يجوز أن يكون واجباً كالمثال المذكور[9]. «وَهِيَ»[10] أي: الأفعال الناقصة «فِي تَقْدِيمِهَا» أي: تقديم[11] أخبارها

(١) أي: استواء الطرفين على ما هو مقتضى إمكان الخاص. (٢) دوامية. (٣) أي: الإخبار. (٤) خبر كان يجب تقديمه عليه لكونه للاستفهام. أمير. (٥) أي: الإخبار. (٦) اسم صار خبره. خبر صار يجب تأخيره من اسمه الذي هو عدوي لدفع الالتباس. (٧) أي: بالجواز. (٨) أي: حين أريد بالجواز نفي الضرورة عن جانب العدم باعتبار القيد المذكور أعني ما لم يمنع مانع. أيوبي. (٩) يعني: كم كان مالك؟. (١٠) عطفه على جملة يجوز تقديم إخبارها معرب. (١١) صفة قسم بتقدير العائد إلى الموصوف أي: فيه.

زيداً قائم فإنه لا يجوز لضعف العامل، وفيه إشارة إلى أن المقصود هنا جواز تقديمها على الأسماء من حيث إنها ممعولات الأفعال ليرجع إلى أحوال الأفعال، فإن الكلام في مباحث الأفعال، وما سبق من قوله: وأمره كأمر خبر المبتدأ من حيث إنه خبر؛ ولذا عدل إليه فيما سبق؛ لأنه في الحقيقة خبر المبتدأ فلا تكرار على ما وهم. (قوله: أن يقيد) والتقييد: إما بأن يكون الإطلاق قرينة التجريد عما سواه أو باشتهار أن عدم المانع معتبر في حصول كل شيء. (قوله: ما يقتضي تقديمها عليها الخ) أي: على الأسماء، إما على الأسماء فقط سواء كان موجباً للتوسط لكون الاسم محصوراً فيه؛ نحو: ليس قائماً إلا زيد وكونه ضميراً متصلاً؛ نحو: كأنك زيد؛ أي: مشبهاً بك، أو لم يكن موجباً له كاشتمال الاسم على ضمير يعود إلى الخبر؛ نحو: كان شريك هند أبوها، أو إلى ما في الخبر؛ نحو: كان في الدار صاحبها، وأما على الأسماء والأفعال معاً بأن يكون الخبر متضمناً لمعنى الاستفهام والشرط كما في مثال الشرح، وكونه مثالاً لتقديم الخبر على كان ينافي كونه مثالاً لما يقتضي تقديم الخبر على الاسم فإن الاعتبار مختلف فالأول بالنظر إلى كان، والثاني بالنظر إلى الاسم، ولما كان قوله: ما لم يتعرض ما يقتضي تقديمها عليها غير ظاهر في التقديم على الأسماء والأفعال معاً تعرض لمثال إشارة إلى دخوله فيه. (قوله: نحو: صار عدوي صديقي) فإن رفع الالتباس وقلب المعنى يقتضي تأخره عن الاسم ونحو: ليس زيد إلا قائماً فإن كون الخبر محصوراً فيه يقتضي تأخيره، وأما ما أجاز الزجاج في قوله تعالى: ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ﴾ أن يكون تلك اسماً، ودعواهم خبراً وعكسه فليس من قبيل الالتباس، بل من تعدد وجوه التركيب. (قوله: وحينئذ يجوز أن يكون الخ) قصور وجوب التقديم على الأسماء كلها داخلة في قوله: ويجوز تقديم أخبارها على أسمائها. وأما إرادة نفي الضرورة عن جانب الوجود فلا تتحملها عبارة المتن؛ لأن الإمكان إما عبارة عن سلب الضرورة عن الطرفين، أو سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم والحكم المصرح به في المتن الإيجاب، فلا يمكن حمله على سبب ضرورته. (قوله: أي: الأفعال الناقصة)؛ لأن الكلام في أحوالها. وفيه إشارة إلى رد من قال: إن الضمير راجع إلى الأخبار لمناسبته للسياق فإن ما تقدم كان حكم الأخبار. ولقوله: قسم يجوز، وقسم لا يجوز؛ لأن ضمير يجوز راجع إلى القسم، ولا شك أن القسم سواء أريد به الأفعال أو الإخبار ليس موصوفاً بالجواز وعدمه، بل باعتبار التقديم وهو صفة للإخبار بالذات والأفعال بواسطتها ومن البين أن تقسيم الشيء باعتبار حال نفسه أولى منه باعتبار حال متعلقه وستطلع على سخافته. (قوله: تقديم أخبارها عليها) أشار بتأنيث الضميرين إلى أن ضمير يجوز راجع إلى التقديم المذكور سابقاً لا إلى القسم؛ إذ اللازم حينئذ تذكير الضمير ليعود إلى القسم والعائد محذوف؛ أي: قسم يجوز فيه تقديم أخبارها عليها وإرجاعه إلى القسم يحتاج إلى اعتبار حذف المضاف من الضمير المستكن أو جعل الجواز الذي هو صفة التقديم صفة للقسم تجوزاً أو إلى الاستخدام وكل ذلك تمحل.

وَهُوَ مِنْ كَانَ إِلَى رَاحَ، وَقِسْمٌ لَا يَجُوزُ[1] وَهُوَ مَا فِي أَوَّلِهِ مَا خِلَافاً

(١) أي: تقديم أخبارها على تلك الأفعال.

«عَلَيْهَا[1]» أي: على تلك الأفعال واقعة على «ثَلَاثَةُ[2] أَقْسَامٍ: قِسْمٌ يَجُوزُ» تقديم أخبارها عليها «وَهُوَ مِنْ (كَانَ[3] إِلَى[4] رَاحَ[5])» وهو أحدَ[6] عشَر فعلاً، لكونها[7] أفعالاً[8]. وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الأفعال لقوتها. «وَقِسْمٌ لَا يَجُوزُ[9]» تقديم أخبارها عليها «وَهُوَ» أي: هذا القسم «مَا[10] فِي[11] أَوَّلِهِ» كلمة «مَا»[12] نافية كانت أو مصدرية. أمَّا[13] إذا كانت[14] نافية فلامتناع تقديم ما[15] في حيز النفي لأنَّه[16] يقتضي التَّصدّر[17]، وأمَّا إذا كانت[18] مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس[19] المصدر، ويخالف[20] هذا الحكم «خِلَافاً»

(١) أي: نفس تلك الأفعال. (٢) والظرف خبر المبتدأ. (٣) أي: من لفظ كان. (٤) منتهياً. (٥) في التركيب الذي ذكره المصنف وغايته داخلة في المنيا بقرينة المقام. س. (٦) وهو كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات وآض وعاد وهذا وراح. (٧) دليل الجواز. (٨) ويجوز تقديم معمول الفعل عليه بخلاف الحرف له. (٩) أي: امتنع. (١٠) أي: فعل. (١١) ظرف مستقر. (١٢) فاعل ظرف مستقر أو مبتدأ مؤخر والظرف خبر مقدم والجملة صفة ما. (١٣) منعها. (١٤) كلمة ما. (١٥) أي: المعمول. (١٦) علة الامتناع. (١٧) أي: صدر الكلام منعها. (١٨) كلمة ما. (١٩) تكيف يتقدم على ما يعلل به امتناع تقديمه. (٢٠) أي: ابن كيسان والإضمار قبل الذكر جائز في الفاعل كما مر. ك.

(قوله: وهو من كان إلى راح) أي: في التركيب الذي ذكره المصنف، وغايته داخلة في المنيا بقرينة المقام. (قوله: لكونها أفعالاً) ويجوز تقديم معمول الفعل عليه بخلاف الحرف. (قوله: وجواز الخ) لم يعد اللام إشارة إلى أن المجموع دليل واحد فالجزء الأول لإثبات أنه لا مانع من جانب العامل، والجزء الثاني لإثبات أنه لا مانع من جانب المرفوع فمن قال: إنه سهو من طغيان القلم، والصواب: وجواز تقديم المنصوب على الأفعال فقد سها. (قوله: أي: هذا القسم) فسر المرجع مع أنه لا يحتمل غيره للإشارة إلى أن القسم المذكور عبارة عن الأفعال؛ لأنه محكوم عليه بما أوله كلمة ما وهي أفعال، والقول بأنه على حذف المضاف؛ أي: أخبار ما أوله ما تكلف لا يدعو إليه داع ولأجل هذا التنبيه فسر الضمير في قوله: وهو وليس ولم يفسره في قوله: وهو من كان إلى راح؛ لأنه لا دليل فيه حيث لم يقل وهو كان إلى راح فيجوز أن يكون من بمعنى اللام، والقسم عبارة عن الإخبار. (قوله: ما في أوله) لم يقل: ما في أوله ما إشارة إلى أن ما صار كجزئه حتى لا يجوز الفصل بينهما، فالمراد منه الأفعال الخمسة المذكورة سابقاً عبر عنها بهذه العبارة اختصاراً لا كل ما دخله ما مثل ما كان وما صار وإن اشترك معها في حكم عدم الجواز؛ لأن خلاف ابن كيسان إنما هو في هذه الأفعال الأربعة دون غيرها فإنه لا يجوز تقديم الخبر في ما كان وما صار لبقاء النفي فيهما واقتضائه الصدارة؛ يعني: أن المصنف لم يذكر حكم الأفعال الناقصة إذا دخلتها لم ولا ولن وأن؛ لأنها شريكة للأفعال التامة في تقديم المعمول عليها عند دخول الثلاثة الأول وعدم جواز التقديم عند دخول إن والكلام في الأحوال المختصة بالناقصة. فتدبر فإنه مما تحير فيه الناظرون. (قوله: فلامتناع الخ) أي: الأصل فيه ذلك لما تقرر أن ما يغير معنى الجملة حقه التصدر إلا أنه بقي على أصله في ما وإن ولم يبق في لم ولن ولا فيجوز تقديم ما في حيزها عليها سواء كان من الأفعال الناقصة أو غيرها، أما لن فلكونها نقيضة سوف التي يتخطاها العامل، وأما لم فلامتزاجها بالفعل بتغيير معناه إلى الماضي حتى صارت كجزئه، وأما لا فلكثرتها في كلامهم حتى تقع بين الحرف ومعموله؛ نحو: كنت بلا مال، وأريد أن لا تخرج. (قوله: على نفس المصدر) فكيف يتقدم على ما يعلل به امتناع تقديمه. (قوله: ويخالف هذا الحكم) قدر الفعل العامل مع الواو إشارة إلى أن المحذوف جملة مستأنفة وليس حالاً؛ لعدم صحته لفظاً ومعنى لا أن الواو مقدرة؛ إذ لا دليل عليه، ويخالف على صيغة المعلوم فاعله الضمير الراجع إلى ابن كيسان والإضمار قبل الذكر جائز في الفاعل على ما تقرر في بحث التنازع ليستفاد منه نسبة الخلاف إلى ابن كيسان صريحاً كما هو المتبادر من قوله: خلافاً لابن كيسان، وتقدير الفعل لمجرد بيان الناصب المنوي الذي لا يجوز إظهاره لكون المفعول المطلق المستعمل باللام كالبدل منه كما صرح به في الرضي وجعله من المواضع التي يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياساً، وقيل: إنه على المجهول صيغة تحرزاً عن لزوم الإضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل وهو وهم؛ لأن خلافاً إن كان مصدر المبني للفاعل لا يصح كونه مفعولاً لفعل المجهول لوجوب كونه بمعناه وإن كان مصدر المبني للمفعول لم يستفد منه كون المخالفة ظاهرة من جانبه لا من جانب الجمهور بل عكسه؛ لأن ابن كيسان حينئذ يكون مفعولاً صريحاً فتكون فاعليته ضمنية.

لابْنِ كَيْسَانَ فِي غَيْرِ مَا دَامَ. وَقِسْمٌ[1] مُخْتَلَفٌ فِيهِ وَهُوَ لَيْسَ[2].

(١) أي: تقديم أخبارها على تلك الأفعال. (٢) ومن المعلوم جواز تقديم المنصوب على المرفوع في الأفعال لقوتها في أصالتها في العمل.

ثابتاً «لابْنِ كَيْسَانَ[1]» بأن يكون هذا الخلاف واقعاً ظاهراً من جانبه، لا من جانب الجمهور، كما يقتضيه باب المفاعلة[2] لتقدمهم[3] فكأنَّه لا مخالفة منهم. وذلك الخلاف منه «فِي غَيْرِ مَا دَامَ» لأنَّ[4] أداة[5] النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي أفادت[6] الثبوت، فصار بمنزلة (كان)[7] فلا[8] يلزم تقديم ما في حيز[9] النفي، بحسب المعنى. «وَقِسْمٌ مُخْتَلَفٌ[10] فِيهِ» ظهر فيه الخلاف من[11] الجمهور من بعضهم مع بعض فإنَّ الافتعال[12] ههنا[13] بمعنى التفاعل المقتضى لمشاركة أمرين في أصل الفعل صريحاً «وَهُوَ» أي: القسم المختلف فيه كلمة «لَيْسَ». فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني: على[14] أنه[15] لا يجوز، مراعاة[16] للنفي[17]، إذ[18] يمتنع تقديم معمول النفي عليه[19]. والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي: على أنَّه يجوز، بناء على أنَّه فعل، وجواز[20] تقديم معمول الفعل عليه[21]. وبين[22] الطائفتين[23] في حكم هذا القسم[24]

(١) وهو خبر منصرف للعلمية والألف والنون. (٢) لأنَّها للمشاركة فيكون كل من الفاعل والمفعول شريكان في أصل الفعل. وجيه. (٣) متعلق بقوله: لا من جانب الجمهور. (٤) إنَّما فرق ابن كيسان وجوز التقديم في ما النافية ولم يجوز في المصدرية. شرح. (٥) الظاهر أدوات النفي. (٦) تلك الأدوات. (٧) أي: لفظ كان وهو فعل ثبوتي. (٨) إذا كان كذا فلا نفي محقق. (٩) على النفي. (١٠) صفة قسم. (١١) ناشئاً. (١٢) المستفاد من مختلف. (١٣) مختلف. (١٤) اتفقوا. (١٥) أي: تقديم خبر ليس على نفسها. (١٦) أي: نقصد الرعاية. (١٧) الواقع في ليس. (١٨) علة لمقدر إنَّما راعوا النفي لأنَّه يمتنع. (١٩) أي: على ذلك العامل حامل النفي وكأنَّهم قالوا: إنَّ هذا مطلق بمعنى سواء كان النفي مستفاداً من الخارج أو لا. (٢٠) كما في قول الشاعر: جاء أمر الإله واختلف الناس فداع إلى ضلال وهاد. س. (٢١) أي: على الفعل العامل. (٢٢) خبر مقدم. (٢٣) الداخلتين في جملة الجمهور. (٢٤) وهو ما لم يكن في أوله ما مع كونه للنفي.

(قوله: ثابتاً لابن كيسان) لم يجعل الجار والمجرور متعلقاً بالمصدر؛ لأن المفعول المطلق المحذوف فعله لازماً كان الحذف أو جائزاً فيه خلاف هل هو العامل أو الفعل، والأولى أن العمل للفعل على كل حال؛ إذ المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة وإلا لم ينتصب، بل هو كالقائم مقامه كذا في بحث المصدر، وقال الرضي: إن الفاعل أو المفعول والمجرور باللام في نحو: عجباً له وحمداً له خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا القول له، والجملة مستأنفة، وما ذكره الشارح أظهر لفظاً ومعنى. (قوله: لابن كيسان) الخلاف في الأفعال الأربعة مختص بابن كيسان، والكوفيون: يجوزون تقديم معمول ما في حيز ما مطلقاً لعدم قولهم بتقدير ما على ما في شرح التسهيل ناقلاً عن ابن مالك، فما قيل: الخلاف لا يخصه، بل الكوفيون أيضاً خالفوا في ذلك ما عدا الفراء وهم. (قوله: لما يقتضيه باب المفاعلة) من كون أحد الجانبين فاعلاً صريحاً، والآخر مفعولاً صريحاً. (قوله: لتقدمهم الخ) متعلق بقوله: لا من جانب الجمهور. (قوله: فكأنه لا مخالفة منهم) ولا يتحقق التخالف المقتضي للمشاركة في أصل الفعل صريحاً، فلا يندرج القسم الثاني في القسم الثالث. (قوله: فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى) وإن كان لازماً من حيث الصورة، والموجب للصدارت تغير المعنى، والحق أنه إن اعتبر نسبة الفعل أولاً إلى الجملة، ثم اعتبر النفي كان النفي الذي هو مدلول ما متوجهاً إلى الجملة فلا يجوز التقديم، وإن اعتبر نسبة النفي إلى الفعل أولاً، ثم اعتبر بعد الصيرورة مثبتاً نسبته إلى الجملة لم تكن الجملة معمولة النفي فيجوز التقديم، والظاهر هو الثاني؛ لأن صيرورته ناقصاً إنما هو بعد دخول النفي إلا أن الجمهور قالوا: المراعي في التقديم إنما هو اللفظ والاستعمال شاهد له. (قوله: فإن الافتعال الخ) كما في قول الشاعر:

جاء أمرُ الإله واختلفَ النا ... سُ فداعٍ إلى ضلالٍ وهادِ

(قوله: صريحاً) بخلاف المفاعلة فإنها لمشاركة أمرين في أصل الفعل من أحد الجانبين صريحاً، ومن الآخر ضمناً. (قوله: وسيبويه) في شرح التسهيل لم ينص سيبويه على ذلك لكن ظاهر كلامه يقتضي ذلك على أنه يجوز في الرضي، وهو الصحيح لما ثبت مثل قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ ليس مصروفاً عنهم فيوم يأتيهم معمول لمصروفاً، وإذا تقدم معمول عامل جاز تقديم العامل، وأجيب بأن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل؛ نحو: أما زيداً فاضرب، وبأن ينصب يوم بفعل مقدر؛ أي: يعرفون يوماً أو بأنه مبتدأ بني لإضافته إلى الجملة وبأن الظرف قد يتوسع فيه. (قوله: على أنه فعل) أصله ليس بكسر الياء خفف كما يقال: في علم علم، وليس مضموم الياء؛ إذ لم يجئ من معتل العين بالياء ولا مفتوح الياء؛ إذ الفتحة لا تسكن، ولم تقلب الياء ليدل على عدم تصرفه ومضارعته لأخواته، والدليل على كونه فعلاً لحوق تاء التأنيث والضمائر البارزة المتصلة، وقال الكوفيون: إنه حرف بدليل عدم التصرف، وقيل: أصله لا أيس بمعنى لا موجود فخفف واستعمل استعمال لا التبرئة.

الأَفْعَالُ[1] المُقَارِبَةُ مَا[2] وُضِعَ لِدُنُوِّ الخَبَرِ

(١) أي: كلمة ليس. (٢) أي: هذا باب أفعال المقاربة.

معارضة[1] ومجادلة. وبهذا[2] اندفع ما قيل: كان من الواجب على المصنف أن يجعل ما[3] في أوله (ما) النافية من القسم المختلف فيه، لوقوع[4] الخلاف فيها من ابن كيسان. «(أَفْعَالُ المُقَارَبَةِ)» «مَا[5] وُضِعَ» أي: فعل وضع «لِدُنُوِّ الخَبَرِ» أي: للدلالة[6] على قرب[7]

(١) مبتدأ مؤخر. (٢) أي: بسبب المذكور، أي: بهذا البيان الصادر. (٣) أي: القسم الثاني. (٤) علة الواجب. (٥) أي: أفعال وضعت لدلالة على دنو الخبر .أمير. (٦) أشار إلى أنَّ اللام علة الوضع لا صلة له. (٧) أشار إلى معنى الدنو.

(قوله: وبهذا اندفع ما قيل الخ) حاصله الفرق بين الاختلاف والخلاف، فإن الأول لمشاركة أمرين في أصل الفعل صريحاً فيقتضي وقوع الفعل من الجانبين معاً، والثاني يقتضي وقوع الفعل من أحد الجانبين صريحاً. (قوله: أفعال المقاربة الخ) قيل: هي أفعال ناقصة لعدم تمامها بالمرفوع لكنها لما خصت بأحكام أفردها بالذكر، ولا يخفى ما فيه؛ إذ كل فرقة من الأفعال الناقصة مختصة بأحكام لا توجد في الأخرى، وعندي إنها ليست ناقصة؛ لأن المقصود نسبة الحدث؛ أعني: القرب الذي هو مدلول مصادرها إلى فاعلها إلا أن معناها لما كان قرب الفاعل من الخبر لا بد من ذكرها ألا ترى أن معنى عسى زيد أن يخرج قارب الخروج أو قرب من الخروج، ومعنى كاد قرب، ومعنى طفق أخذ، ومجرد عدم التمام بالمرفوع لا يقتضي كونها ناقصة، وإلا لكان جميع الأفعال النسبية، بل المتعدية ناقصة، نعم لها اتصال وشبه بالناقصة؛ ولذا قال في اللباب: ويتصل بالأفعال الناقصة أفعال المقاربة. (قوله: أي: فعل) فسر ما بالمفرد لما قالوا: إنه لا بد من تقدم أمر مشترك في التعريفات المشتملة على كلمة أو ليفهم منه إنها للتنويع لا الإبهام فالموصول إما خبر مبتدأ محذوف؛ أعني: هو الراجع إلى الفعل المفهوم في ضمن الجمع أو إضافة الأفعال للجنس فتبطل الجمعية فيكون خبراً لها، واختار صيغة الجمع للإشارة إلى تعددها كما تقرر في الأصول. (قوله: أي: للدلالة الخ) لما لم يكن الدنو المذكور تمام ما وضعت له أفعال المقاربة لدخول النسبة والزمان في مدلولها أيضاً، والمتبادر مما وضع له تمام الموضوع له لم يجعل اللام صلة للوضع وجعلها للغرض وقدر الدلالة، والظاهر أن المراد بيان المعنى المشترك بينها الذي به تمتاز عن باقي الأفعال كما في تعريف الأفعال الناقصة، فلا حاجة إلى تقدير الدلالة، ثم اعلم أن ابن مالك قال في التسهيل: إن أفعال المقاربة منها للشروع؛ نحو: طفق وطفق وطبق وجعل وأخذ وعلق وأنشأ وهب وقام، ولمقاربته: هلهل وكاد وكرب وأوشك وألم وأولى، ولرجائه نحو: عسى وحرى واخلولق، وقال شارحه: سميت أفعال المقاربة؛ لأن منها ما هو للمقاربة من باب تسمية المجموع ببعض أفراده؛ لأن بعضها للشروع، وبعضها للترجي واختاره الرضي، ومن هذا قال بعض الناظرين: إن الشارح قدر الدلالة وجعل اللام للغرض إشارة إلى أن المقصود من الكل الدلالة على الدنو سواء كان موضوعاً له أو لازماً له، فإن الشروع والرجاء يستلزمان الدنو فيه أن كون الشيء لازماً لشيء لا يستلزم كونه غرضاً منه، والمصنف اختار في الكل معنى الدنو، أما في كاد فظاهر، وأما في عسى فلما في المفصل أن عسى لمقاربة أمر على سبيل الرجاء، في شرح التسهيل: إنها لإعلام أن المقاربة على سبيل الرجاء، في مغني اللبيب: إن عسى بمنزلة قارب معنى وعملاً عند سيبويه والمبرد، وبمنزلة قرب عند الكوفيين، وأما في طفق؛ فلأنه وإن استعمل بمعنى الأخذ في الشيء لكنه في الأصل بمعنى الدنو، في القاموس: طفق يفعل كفرح وضرب طفقاً وطفوقاً إذا واصل الفعل، والاتصال بالفعل بأن يتلبس بجزء من أجزائه، أو بما يفضيه إليه في دنو حصوله.

حصوله للفاعل[1] «رَجَاءً» منصوب على المصدرية بتقدير مضاف، أي دنوَّ رجاء[2]، بأن يكون ذلك الدنو[3] بحسب رجاء المتكلم[4]، وطمعه حصول الخبر له، لا بجزمه به. فـ(عسى[5]) في قولك: (عسى زيد أن يخرج) يدل على قرب حصول الخروج[6] لزيد، بسبب أنَّك ترجو[7] ذلك وتَطمَعُهُ، لا أنَّك جازم به[8]. «أَوْ» وضع[9] لدنوّ الخبر وقرب ثبوته للفاعل

(١) أشار إلى أنَّ الدنو مضاف إلى فاعله وهو الخبر. في اعتقاد المتكلم إذ إحداث الموضوعات لإعلام ما في الأذهان. (٢) مفعول مطلق نوعي. (٣) حصول الخبر للفاعل في ذهن المتكلم. (٤) أشار إلى أنَّ الرجاء فعل المتكلم. (٥) أي: لفظ عسى. (٦) وهو مضمون الخبر. (٧) أنت. (٨) أي: بالقرب كما في كاد وطفق. ك. (٩) أشار إلى النوع الثاني. أي: فعل.

(قوله: على قرب حصوله للفاعل) أي: في اعتقاد المتكلم؛ إذ أحداث الموضوعات لإعلام ما في الأذهان. (قوله: منصوب على المصدرية) حاصل كلامه: أن الدنو الذي اعتقده المتكلم قد يكون سببه ومنشأه رجاء المتكلم لحصول الخبر للفاعل، وقد يكون جزمه بإشراف الخبر على الحصول من غير أن يشرع فيه، وقد يكون جزمه بشروع الفاعل في الخبر، فالدنو يتنوع أنواعاً ثلاثة باعتبار منشأه وسبب حصوله في ذهن المتكلم، والأول مدلول عسى، والثاني مدلول كاد، والثالث مدلول طفق، فقوله: رجاء أو حصولاً أو أخذاً فيه منصوبات على المصدرية بحذف المضاف للنوع، ويجوز أن تكون أحوالاً؛ لأن الدنو بسبب الرجاء يستلزم كون الدنو مرجواً والدنو بسبب الإشراف على الحصول يستلزم كونه حاصلاً في نفس الأمر، والدنو بسبب الشروع يستلزم كون الدنو مشروعاً في متعلقه، وإليه أشار المصنف في أمالي الكافية حيث قال يريد بقوله: رجاء أو حصولاً أو أخذاً فيه أن القرب مرجو أو حاصل أو مشروع في متعلقه فإذا قلت: عسى الله أن يشفي مريضي، فقرب الشفاء مرجو، وإذا قلت: كادت الشمس تغيب، فقرب الغيبوبة حاصل، وإذا قلت: طفق زيد يخصف وجعل زيد يقول: إنه أخذ في الخصف والقول انتهى، ويجوز أن تكون تمييزاً من الدنو لكونها أنواعاً له، وإليه تشير عبارة المفصل حيث قال: عسى للمقاربة على سبيل الرجاء، وكاد للمقاربة على سبيل الحصول فاندفع ما قاله: الرضي إن قوله: رجاء أو حصولاً أو أخذاً فيه خبط؛ لأن الظاهر أن نصب هذه المصادر على التمييز من نسبة الدنو فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر أو لدنو حصوله أو لدنو الأخذ فيه، وليس عسى لدنو الخبر رجاء، بل لرجاء دنو الخبر على ما ذهب إليه المصنف، وليس طفق وأخواته لدنو الأخذ في الخبر، بل للأخذ فيه، ولو جعلنا المنصوب حالاً من الخبر؛ أي: لدنو الخبر مرجواً الخ أو حاصلاً أو مأخوذاً فيه على تكلف؛ إذ الحد لا تستعمل فيه هذه المحتملات فلا يصح قوله: حصولاً؛ لأن الخبر في كاد ليس حاصلاً، بل هو قريب الحصول؛ لأن ما قاله: إنما يرد لو جعل تمييزاً من النسبة أو حالاً من الخبر، والشارح اختار جعله مصدراً لعدم احتياجه إلى التأويل، والتمييز يقتضي الإبهام في أصل الوضع، ومهما الإبهام يعارض التنوع بالأسباب، بقي إن ما في الأمالي يقتضي أن يكون معنى عسى رجاء دنو الخبر، وما ذكره الشارح يدل على أن معناه القرب الذي بسبب رجاء حصول الخبر والأمر في ذلك هين؛ لأن الممنيين متلازمان على ما عرفت. (قوله: بأن يكون ذلك الدنو) أي: دنو حصول الخبر للفاعل في ذهن المتكلم. (قوله: بحسب الخ) أي: بقدره ووفقه لكونه سبباً له. (قوله: لا لجزمه به) عطف على قوله: بحسب الرجاء والضمير المجرور للدنو لا للحصول؛ إذ ليس الجزم بحصول الخبر في كاد وطفق وأمثالهما إنما المجزوم فيها الدنو. (قوله: على قرب حصول الخروج لزيد في ذهنك بسبب إنك الخ) فالجار متعلق بالقرب فسقط ما قيل: إنه لا يصح تعلقه بالدلالة ولا بالقرب ولا بالحصول إلا أن يتسامح ويراد بدلالته على القرب دلالته على إخبار المتكلم بالقرب الخ بسبب رجائه، ولا يخفى فساد التسامح المذكور؛ لأن الإخبار ليس مدلول عسى زيد أن يخرج. (قوله: ترجو ذلك) أي: الحصول. (قوله: لا إنك جازم به) أي: بالقرب كما في كاد وطفق.

حُصُولاً أَوْ أَخْذاً فِيهِ فَالأَوَّلُ[1] عَسَى وَهُوَ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ تَقُولُ[2]: عَسَى زَيْدٌ[3] أَنْ يَخْرُجَ،

(١) أي: ما وضع لدنو الخبر رجاء. (٢) أي: على أحد استعماليه. ج. (٣) أراد به أن يكون بعد عسى اسم ثم فعل مضارع مصدر بأن الاستقبالية تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال. ج.

«حُصُولاً[1]» أي: دنو حصول، بأن يكون إخبار المتكلم بذلك الدنو لإشراف الخبر على حصوله للفاعل. ذ (كاد) في قولك: (كاد زيد أنْ يخرجَ) يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك[2] بقرب حصوله. «أوْ» وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل «أَخْذاً فِيْهِ» أي: دنو أخذ وشروع في الخبر، بأن يكون ذلك الدنو بسبب[3] جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي[4] بما يفضي إليه. ذ (طفق[5]) في قولك: (طَفِقَ زيد يخرجَ) يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما[6] يُفضي[7] إليه. «فَالأَوَّلُ[8]» أي ما[9] وضع لدنو الخبر رجاء «عَسَى[10]». قال سيبويه: عسى طَمَعٌ[11] وإشفاقٌ[12]. فالطمع في محبوب[13]، والإشفاق في المكروه[14]، نحو: [15](عَسَيْتُ أنْ أموتَ) ومعنى الإشفاق: الخوف. «وَهُوَ[16] غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ» حيث[17] لا يجيئ منه[18] مضارع ومجهول[19] وأمر ونهي إلى غير ذلك من الأمثلة[20]. وإنَّما لم يُتَصرّف في (عَسَى) لتضمنّه[21] معنى إنشاء الطمع والرجاء[22] ك (لَعَلَّ) والإنشاءات في الأغلب من معاني الحروف، والحروف لا يُتَصرّف[23] فيها. «تَقُولُ»[24] على أحد استعماليه: «(عَسَى زَيْدٌ أنْ يَخْرُجَ[25])» وهو[26] أن يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بـ (أنْ) الاستقبالية[27] تقوية[28] لمعنى الترجي، الذي هو توقع[29] وجود[30] الفعل في الاستقبال.

(١) مفعول مطلق لواو الحال. (٢) أي: مضمون الخبر. (٣) أي: يدل على قرب حصول الخبر في اعتقاد المسبب من حيث الإخبار بجزمك به. ك. (٤) خبر يكون. (٥) أي: بالتعرض. (٦) أي: لفظ طفق. (٧) أي: السبب الذي. (٨) أي: يوصل. (٩) الفاء تفصيلية. (١٠) أي: فعل. (١١) وقد يكسر سينه إذا اتصل به الضمير البارز. (١٢) الأول. (١٣) الثاني. (١٤) أي: في الاتصال الذي يجبه المتكلم. (١٥) أي: الاتصال الذي يخاف المتكلم من وقوعه أيوبي. (١٦) مثال الإشفاق. (١٧) أي: لفظ عسى. عسى فعل على الصحيح للحوق الضمائر المرفوعة البارزة نحو: عسيت وعسيا وعسوا. حبيص. (١٨) تفسير لغير المتصرف. (١٩) حملاً على لعل لتضمنه معنى الإنشاء. أمير. عسى. (٢٠) من الماضي. (٢١) من اسم الفاعل والمفعول. (٢٢) علة عدم التصرف. (٢٣) والإشفاق. (٢٤) وكذا الأفعال التي بمعناه لا يتصرف وتصرف الأفعال الغير إنشائية. محرم. (٢٥) أنت. (٢٦) خبر عسى. (٢٧) أي: استعمال الأول. (٢٨) وقد يقام السين مقام .آه. (٢٩) دليل مصدر. (٣٠) أي: انتظار. (٣١) أي: الخروج المنسوب إلى زيد.

(قوله: بأن يكون إخبار المتكلم الخ) لما كان معنى دنو حصول الخبر على وفق السابق واللاحق أن يكون الدنو بسبب الحصول، وليس كذلك؛ إذ لا حصول ولا جزم به فضلاً عن سببيته له، ولو أريد بالحصول الإشراف على الحصول يلزم سببية الشيء لنفسه؛ لأن الدنو هو الإشراف، ولا يمكن أن يراد أن الدنو في اعتقاد المتكلم بسبب الإشراف في الخارج، وكذا العكس لعدم وجوب مطابقة الاعتقاد للواقع بين السببية بقوله: بأن يكون الخ؛ يعني: أن المراد بالحصول إشراف الخبر على الحصول ومعنى كون الدنو بسببه أن الإخبار به سبب علم المتكلم بإشراف الخبر على الحصول، فهو باعتبار الخبر به مسبب، وباعتبار الجزم به سبب، فقوله: لإشراف الخبر على حذف المضاف على ما سيصرح به في تفسير معنى كاد. (قوله: لجزمك) متعلق بقرب؛ أي: يدل على قرب حصول الخبر في اعتقادك المسبب من حيث الإخبار لجزمك به؛ أي: يدل على القرب المجزوم بحصوله في الخارج، ويجوز أن يتعلق بقوله: قولك؛ لأنه وإن كان بمعنى القول ففيه معنى القول، والظروف يكفيها رائحة الفعل؛ أي: قولك، وإخبارك لجزمك بالقرب. (قوله: بالتصدي الخ) هذا إذا لم يكن الخبر ذا أجزاء، وإلا فبالتلبس بجزء منه. (قوله: عسى) وقد يكسر سينه إذا اتصل به الضمير البارز. (قوله: قال: سيبويه) المقصود من هذا الكلام إفادة أن القسم الأول مقصور ومختص بعسى، وليس عسى مختصاً به فإنه يجئ للإشفاق أيضاً وحينئذ لا يرد ما قيل: إنه يجب أن يقول المصنف: رجاء أو إشفاقاً؛ إذ ليس المقصور ضبط المعاني، بل ضبط الأقسام ولا قسم خارج عن الأقسام الثلاثة، وإن كان لما وضع للقسم الأول معنى آخر. (قوله: حيث لا يجئ الخ) إلا أنه متصرف في نفسه فإنه يجئ منه صيغ الماضي كلها. (قوله: والإنشاءات) أي: المعاني الإنشائية من التمني والترجي والعرض والقسم والنداء والتحضيض والطلب من معاني الحروف، وإنما قال: في الأغلب؛ لأن طلب الفعل مدلول الأمر عند البصريين وهو مع كثرته في نفسه مغلوب للحروف الإنشائية. (قوله: والحروف لا يتصرف فيها) فكذا ما يتضمن معناها، وأما أمر المخاطب فموضوع لطلب الفعل ابتداء عند البصريين لا أن متضمن معنى لام الأمر. (قوله: بأن الاستقبالية) وقد يقام السين مقام إن.

و: عَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ.

ف[1] (زيد) اسم (عسى) و(أن يخرج) في محل النصب بالخبرية، أي: عسى زيد الخروج، بتقدير مضاف[2]، إمَّا[3] جانب الاسم نحو: (عَسَى حَالُ زَيْدٍ الخُرُوجَ)، أو[4] في جانب الخبر، نحو: عسى زيدٌ ذا الخروج، لوجوب صدق الخبر على[5] الاسم. وعلى هذا[6] (عسى) ناقصة. وقيل: المضارع مع (أن)[7] مشبه بالمفعول وليس[8] بخبر[9]، لعدم صدقه على الاسم وتقدير[10] المضاف تكلف وذلك لأنَّ المعنى الأصلي[11]: قارب زيد أن يخرج أي: الخروج ثم نقل[12] إلى إنشاء الطمع. فالمضارع مع (أنَّ) وإنْ لم يبق على المفعولية في صورة الإنشاء فهو مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر، فانتصب لشبهه المفعول[13]. و(عسى)[14] على هذا[15] تامة. وقال الكوفيون (أن[16] يفعل[17]) في[18] محل الرفع بدلاً[19] مما قبله، بدل الاشتمال، لأنَّ[20] فيه إجمالاً[21] ثم تفصيلاً، وفي[22] إبهام الشيء[23] ثم تفسيره وقع[24] عظيم لذلك الشيء في النفس[25]. وقال الشارح الرضي (وَالذِي أَرَى أَنَّ[26] هَذَا[27] وَجْهٌ قَرِيبٌ) «وَ» تقول على الاستعمال الآخر[28] «عَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ»[29] بأن يذكر مرفوع فقط، هو ما[30] كان منصوباً في الاستعمال الأول[31]، فاستغني[32] عن[33] الخبر لاشتمال الاسم[34] على المنسوب[35] والمنسوب[36] إليه كما[37] استغني في (عَلِمْتُ أَنَّ زَيْداً قَائِمٌ) عن المفعول الآخر، فأقيم مقامهما[38] فهي[39] في هذا الاستعمال ناقصة. وإن[40] اقتصر[41] على المرفوع من غير قصر إقامته مقام المرفوع والمنصوب، بمعنى[42]: (قَرُبَ

(١) لفظ زيد في المثال. (٢) وقيل: إنَّه من قبيل رجل عدل وقيل إنَّ عدل زائدة. (٣) وذلك التقدير. (٤) ذلك التقدير. (٥) متعلق بصدق الخبر. (٦) أي: على الاستعمال المذكور، أي: على هذا التكلف من تقدير المضاف. (٧) أي: المصدرية. (٨) حال. (٩) وهو زيد. (١٠) لتصحيح الحمل. (١١) أي: الوضعي أنها فعل متعد بمنزلة مقارب عملاً ومعنى. (١٢) نحو: . (١٣) صورة. (١٤) أي: لفظ عسى. (١٥) أي: على هذا التوجيه. (١٦) إنَّ الفعل نسخة. (١٧) أي: المصدرية، يجعل نسخة. (١٨) حال. (١٩) حال. (٢٠) بيان لوجه اختيار البدل. تعليل بدل الاشتمال. (٢١) وهو ذكر زيد مجرداً من أحواله. (٢٢) والظرف المستقر خبر مقدم. (٢٣) هذا زيد. (٢٤) أي: لمثال. (٢٥) أي: في نفس المخاطب. (٢٦) هذا في أظن. (٢٧) من الوجوه الثلاثة، أي: كون الفعل إلى محل الرفع بدلاً مما قبله وهو قول الكوفيين. لمحرره. (٢٨) بين العرب. (٢٩) تقديره عسى خروج زيد. (٣٠) عبارة عن الخروج. (٣١) وهو عسى زيد أن يخرج. (٣٢) لفظ عسى. (٣٣) والظرف نائب فاعل استغني. (٣٤) وهو أن يخرج. (٣٥) وهو أن يخرج. (٣٦) وهو زيد. (٣٧) أي: نظيره الاستغناء. (٣٨) أي: مقام المفعولين. (٣٩) أي: كلمة عسى. (٤٠) عطف على أقيم. (٤١) عسى. (٤٢) حال.

(قوله: في محل النصب) للمثل السائر عسى الغوير أبؤساً، وقول الشاعر: لاَ تُكْثِرَنَّ إِنِّي عَسِيتُ صَائِمَا. (قوله: بتقدير مضاف) وقيل: إنه من قبيل رجل عدل، وقيل: إن زائدة. (قوله: لوجوب الخ) متعلق بتقدير مضاف؛ أي: لوجوب صدق الخبر على الاسم لكونهما في الأصل مبتدأ وخبراً والحدث لا يصدق على الجثة. (قوله: ناقصة) بمعنى أنها لا تتم بالمرفوع لا بمعنى تقرير الفاعل على صفة كما عرفت. (قوله: وليس بخبر) كخبر كان حتى يلزم أن يكون الحدث خبراً عن الجثة. (قوله: وتقدير المضاف تكلف)؛ إذ لم يظهر هذا المضاف في اللفظ أصلاً لا في الاسم ولا في الخبر. (قوله: لأن المعنى الأصلي) أي: الوضعي الخ، في المغني: أنها فعل متعد بمنزلة قارب عملاً ومعنى أو قاصر بمنزلة قرب من أن يفعل حذف الجار توسعاً وهذا مذهب سيبويه والمبرد في الرضي فيه بحث؛ إذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعاً ولا استعمالاً. (قوله: ثم نقل إلى إنشاء الطمع) أي: طمع حصول معنى الفعل لمرفوعها فلم يبق معنى الفعل المتعدي، وهو تعلق الحدث القائم بالفاعل بالمفعول فهو في الاستعمال الأول كالفعل المتعدي، وفي الاستعمال الثاني كاللازم. (قوله: بدلاً مما قبله) والفعل قاصر بمنزلة قرب كذا، في المغني: أما عسيت صائماً وعسى الغوير أبؤساً فشاذان، أو على تضمنها معنى كان أو على تقدير عسى الغوير أن يكون أبؤساً حذف الفعل مع أن لكثرة وقوعه بعد عسى. (قوله: لأن فيه الخ) بيان لوجه اختيار البدل. (قوله: والذي أرى الخ) فيه أنه لا يسلم وجود معنى المقاربة في عسى فكيف يظن قرب هذا الوجه، ومعنى التوقع والرجاء الذي اعترف به لا يتم بالمرفوع. (قوله: فأقيم مقامهما) عطف على استغني عن الخبر. (قوله: فهي) أي: عسى ناقصة؛ لأنه سدت الجملة مسد الاسم والخبر. (قوله: وإن اقتصر) عطف على أقيم.

وَقَدْ يُحْذَفُ أَنْ وَالثَّانِي[1] كَادَ تَقُولُ: كَادَ زَيْدٌ يَجِيءُ

(١) وهو ما وضع لدنو الخبر دنو حصول.

خروجُ زيدٍ) فهي[1] تامة. وههنا[2] احتمال آخر: وهو أن يكون (زيد) مرفوعاً بأنَّه اسم (عسى) وفي (يخرج)[3] ضمير[4] يعود إلى (زيد)[5] و(أن يخرج) في محل النصب بأنَّه خبر (عسى) وآخر: وهو أن يجعل ذلك[6] من باب التنازع بين (عسى) (ويخرج) في[7] (زيد) فإن أعمل الأول[8] كان (زيد)[9] اسم (عسى) و(أن يخرج[10]) خبراً[11] له[12] مقدماً[13] عليه، وإن أُعمل[14] الثاني كان اسم (عسى) ما استكن فيه من[15] ضمير (زيد)[16] وخبره (أن يخرج زيد) فهي[17] على هذين الاحتمالين ناقصة أيضاً[18]. «وَقَدْ يُحْذَفُ (أَنْ)[19] عَنِ الفِعْلِ المُضَارِعِ فِي الاسْتِعْمَالِ الأَوَّلِ[20] تَشْبِيهاً[21] لَهَا[22] بِـ (كَادَ)[23] فَكَمَا[24] أَنَّ (كَادَ زَيْدٌ يَخْرُجُ) لم يذكر فيه (أَنْ)[25] كذلك (عَسَى زَيْدٌ يَخْرُجُ) لا يذكر فيه (أن)[26] كقولهم[27]:

عَسَى الْهَمُّ[28] الَّذِي أَمْسَيْتُ[29] فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ[30] قَرِيبُ

كان الأصل[31] (أَنْ يكونَ وراءه) فحذف[32] (أَنْ) منه دون الاستعمال الثاني[33] لعدم مشابهة قولك: عسى أن يخرج زيد، بقولك: كاد زيد يخرج. «وَالثَّانِي» أي: ما وضع لدنوّ الخبر دنوّ حصول «كَادَ، تَقُولُ: (كَادَ زَيْدٌ يَجِيءُ)» فتخبر عن دنو الخبر لعلمك بإشرافه[34] على الحصول للفاعل في الحال[35]. ففاعله

(١) كلمة عسى. (٢) أي: في صورة عسى أن يخرج زيد. (٣) والظرف خبر مقدم. (٤) مبتدأ مؤخر. (٥) فعل هذا يلزم الإضمار قبل الذكر لفظاً لا رتبة وهو جائز. (٦) أي: عسى أن يخرج زيد. (٧) ظرف التنازع. (٨) وهو عسى هذا مذهب الكوفيين. (٩) أي: لفظ زيد. (١٠) أي: تركيب أن يخرج. (١١) بإضمار الفاعل في يخرج ويرجع إلى زيد المؤخر لفظاً والمقدم رتبة. (١٢) لجواز الإضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير. لخبره. (١٣) حال. (١٤) وهو يخرج. هذا مذهب البصريين. (١٥) حال. (١٦) أي: راجع إلى زيد. (١٧) كلمة عسى. (١٨) كما تكون في الاحتمال السابق. (١٩) المصدرية. (٢٠) وهو عسى زيد أن يخرج سواء أنها ناقصة أو تامة. (٢١) علة يحذف. (٢٢) كلمة عسى. (٢٣) أي: بكلمة كاد لئلا يحتاج إلى تقدير شيء. (٢٤) تفصيل للتشبيه. (٢٥) أي: المصدرية. (٢٦) أي: لفظ أن المصدرية. (٢٧) كقوله أي: الشاعر نسخة. (٢٨) عسى الكرب نسخة. أي: الحزن. (٢٩) من المساء. بالتكلم والخطاب. (٣٠) أي: فرح قريب. (٣١) أي: أصل البيت. (٣٢) على الاستعمال الأول. (٣٣) وهو عسى أن يخرج زيد. (٣٤) سببية. (٣٥) أي: في زمان الحال.

(قوله: وفي يخرج الخ) وحينئذ يكون بعينه الاستعمال الأول معنى إلا أنه قدم الخبر على الاسم فلا التباس لاتحاد المعنى، بل هو تعدد وجوه الاستعمال بخلاف زيد قام، فإنه لو قدم قام يفوت التقوى ففيه الالتباس. (قوله: وآخر) أي: ههنا احتمال آخر يكون عسى فيه مستعملاً بالاستعمال الأول متحداً معه في المعنى لا يتوقف ثبوته على ثبوت استعمال عسى أن يخرجا الزيدان، أو عسى الزيدان أن يخرجا. (قوله: وأن أعمل الثاني) فنقول في اختيار البصريين: عسى أن يخرج الزيدان، وعلى اختيار الكوفيين: عسى أن يخرجا الزيدان، وعلى هذا القياس الجمع والمؤنث. (قوله: في الاستعمال الأول) وهو تقديم الاسم على المضارع سواء قلنا إنها ناقصة أو تامة. (قوله: تشبيهاً لها بكاد) لاشتراكهما في كونهما فعلين للمقاربة لا على وجه الشروع وفي كون ما بعدهما اسماً ثم مضارعاً لا بلعل لقلة المشابهة بها. (قوله: عسى الهَمُّ الَّذي أَمْسيتُ فِيهِ الخ) البيت لهدبة بن الخشرم كان قد هرب من قومه؛ لأن السلطان طلبه من أجل قتله ابن عمه زياد بن مرثد، يكون خبر عسى: أي: الحزن الذي أمسيت فيه؛ أي: صرت واقعاً وراءه؛ أي: قدامه، فرج بالجيم؛ أي: انفراج قريب، والتاء في أمسيت يحتمل أن يكون ضمير المتكلم، وأن يكون ضمير المخاطب بالتذكير، والتأنيث يخاطب نفسه لتسليته لها. (قوله: دون الاستعمال الثاني) حال من أن في قوله: وقد يحذف أن أي وقد يحذف من الفعل المضارع في الاستعمال الأول حال كونه متجاوزاً في الحذف عن الاستعمال الثاني، وهو تقديم المضارع على الاسم فإنه لم يجئ حذف أن فيه سواء كانت ناقصة أو تامة لعدم المشابهة الموجبة للتوسع فهذه نكتة لعدم المجئ، فلا يرد أن انتفاء علة معينة لحذف أن لا يوجب انتفاءه لجواز تعليل الحكم الواحد بعلل شتى، ولا يخفى أنه كان الأولى أن يذكر هذا الحكم متصلاً بالاستعمال الأول، إلا أنه آخره ليكون قريباً بحكم ذكر خبر كاد، ثم حذف إن في الاستعمال واقع قدر إن كما هو مذهب الكوفيين لامتناع إبدال الجملة من المفرد أو لم يقدر لجواز وقوع الجملة خبراً أو مفعولاً به. (قوله: كاد) فعل ناقص التصرف من حد سمع لم يأت فيه إلا الماضي والمضارع ومعناه قارب كذا في الاتفاق يأتي في الأشهر واوي عند الأصمعي. (قوله: فتخبر عن دنو الخبر) في القاموس: أشرف المريض على الموت أشفى عليه في التاج الإشفاء بركناري جيزي رسيدن. (قوله: في الحال) متعلق بالحصول فمدلول كاد إشراف الخبر على الحصول في الزمان الحال لشدة قربه منه إلا أنه لم يشرع فيه على ما في الرضي فإذا كان في الإثبات يدل على ثبوت شدة القرب، وإذا كان في النفي يدل على شدة

وَقَدْ تَدْخُلُ إِنْ وَإِذَا دَخَلَ النَّفْيُ عَلَى كَادَ فَهُوَ كَالأَفْعَالِ[1] عَلَى الأَصَحِّ، وَقِيْلَ: يَكُونُ[2] لِلإِثْبَاتِ مُطْلَقاً،

(١) أي: كسائر الأفعال في إفادة أدوات النفي نفي مضمونها. (٢) أي: نفي كاد يكون للإثبات مطلقاً ماضياً كان أو مستقبلاً.

اسم محض، كما هو الأصل[1] وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر[2] من[3] الحال، باعتبار أحد معنييه[4] من غير (أن) لدلالته[5] على الاستقبال المنافي[6] للحال. «وَقَدْ[7] تَدْخُلُ (أَنْ)» على خبر (كاد) تشبيهاً له بـ (عسى) كما أنَّه[8] يحذف (أن) عن خبر (عسى) تشبيهاً له بـ (كاد) كقولهم: قَدْ كَاد مِن طُولِ البِلى[9] أنْ يَمْصَحَا[10] فلمَّا كان كل واحد منهما[11] مشابهاً للآخر أعطى لكل منهما[12] حكم الآخر من وجه. «وَإِذَا دَخَلَ النَّفْيُ عَلَى (كَادَ) فَهُوَ» أي: (كاد) «كَالأَفْعَالِ» أي: كسائر[13] الأفعال في إفادة أدوات النفي نفي مضمونها «عَلَى» القول[14] «الأَصَحِّ» ماضياً كان أو مستقبلاً. «وَقِيْلَ: نَفْيُهُ[15]» أي: نفي (كاد) «يَكُونُ[16] لِلإِثْبَاتِ مُطْلَقاً» ماضياً كان أو مستقبلاً. أمَّا في[17]

(١) في الفاعل وإن جاز بالتأويل. (٢) متعلق بقوله فعل أي: فعل مضارع. (٣) متعلق بقرب. (٤) وهما الاستقبال والحال. (٥) لفظ إنَّ. (٦) صفة الاستقبال. (٧) استئناف أو اعتراض أو عطف على ما قبله بحسب المعنى. (٨) شأن. (٩) مصدر بلي الشيء بالكسر يبلى. (١٠) الألف للإشباع. (١١) أي: من عسى وكاد. (١٢) أي: من عسى وكاد. (١٣) أشار إلى حذف المقدر بقرينة المقام. أي: كباقي الأفعال. (١٤) أشار إلى حذف الموصوف. (١٥) أي: قال بعضهم: إنَّ النفي إن أدخل على كاد كان للإثبات مطلقاً. أمير. (١٦) لفظ كاد. (١٧) كونه للإثبات في الماضي.

نفي القرب لا على نفي الشدة كما أن الجملة الاسمية المنفية تدل على دوام النفي لا على نفي دوامه، فاندفع ما قيل: إنه لا يظهر الإشراف في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ وفي قوله: لَمْ يَكَدْ رَسِيْسٌ الْهَوَى. (قوله: ففاعله اسم محض) لا ما دل عليه كما في الاستعمال الثاني لعسى. (قوله: ليدل على قرب حصول الخ) فإنه لو كان اسماً لا يدل على الحصول والحدوث، بل على الثبوت مطلقاً ولو كان ماضياً فبعد دخول كاد يدل على قرب حصول الخبر في الزمان الماضي بخلاف ما إذا كان مضارعاً، فإنه وإن كان مشتركاً لكنه ظاهر في الحال على ما نص في الرضي، والظهور في أحد المعنيين بحسب عارض الاستعمال لا ينافي الاشتراك في الوضع فبحسب ظهور دلالته عليه يدل على حصول الخبر في الحال فبعد دخول كاد كان الظاهر أن يكون مدلوله قرب حصول الخبر في الحال، ومعلوم أن القرب لا يجامع الحصول فيكون المراد قربه من الحال. (قوله: من غير أن) متعلق بقوله: فعل؛ أي: فعل مضارع بلا أن. (قوله: لدلالته على الاستقبال) أي: لدلالة أن على زمان الاستقبال المنافي للحال، فلا يناسب ذكره مع كاد الذي مدلوله الإشراف على الحصول وقربه منه غاية القرب. (قوله: تشبيهاً له بعسى) عند من قال هو خبر. وأما عند الكوفيين فيقدر أن بدلاً من الفاعل. (قوله: قَدْ كَاد مِن طُولِ البِلى أنْ يَمْصَحَا) أوله: رَسمٌ عَفَا مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ انْمَحَى في الصراح: الرسم: نشان أي بازمين هموار شده عفا أي درس الدروس كهنه شدن، الانمحاء: سوده شدن، البلى: بالكسر كهنكى المصحح رفتن، والمعنى هذا رسم دار والبيت خبر، ومعناه تحسر على فراق الحبيبة وذهاب آثار الربع الذي أقام بها فيه. (قوله: على كاد) مثالاً ليشمل المضارع. (قوله: أي: كسائر الأفعال) أي: الكلام على حذف المضاف بقرينة المقام. (قوله: في إفادة أدوات النفي نفي مضمونها) أي: كما أن سائر الأفعال إذا دخل عليها النفي أفادت نفي حصول الحدث الذي هو مدلوله، كذلك كاد لنفي قرب حصول الخبر لفاعله فيفيد نفي الفعل بالطريق الأولى، وإليه يشير قوله فيما سيأتي أن قوله: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾، يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه ألا ترى أن قولك: ما قربت من ضرب زيد أبلغ في نفي الضرب من ما ضربت زيداً فكاد إذا دخل عليه النفي يفيد نفي المقاربة من غير دلالته على الحصول وعدمه، بل كل منهما موكول إلى القرينة لاستعماله فيهما؛ نحو: ولدت هند ولم تكد تلد، وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾، ونحو: مات زيد وما كاد يسافر. (قوله: ماضياً كان أو مستقبلاً) أي: على الهيئة الأصلية أو مغيراً إلى هيئة المستقبل، فلا يرد أنه لا يصح كون كاد مستقبلاً فالتعميم المذكور غير صحيح اختاره على مضارعاً لرعاية المطابقة. (قوله: يكون للإثبات) أي: لفظ كاد إذا دخل عليه النفي يفيد ثبوت الخبر لفاعله فالقضية شخصية، فلا يرد ما يتوهم أن الجزئي لا يثبت الكلية، ومنشأ ذلك ما قال ابن مالك: إنه قد يقول القائل: لم يكد زيد يفعل، ويكون مراده أنه فعل بعسر لا بسهولة، وهو خلاف الظاهر الذي وضع اللفظ له أو ولا مكان هذا رجع ذو الرمة.

وَقِيلَ: يَكُونُ[1] فِي الْمَاضِي لِلإِثْبَاتِ[2] وَفِي الْمُسْتَقْبَلِ كَالأَفْعَالِ[3] تَمَسُّكاً بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾

(١) أي: النفي الداخل على كاد نحو: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ وما يشتق منه نحو: لم يكن ويكاد يكون.آه. (٢) أي: لإثبات مضمون الخبر لفاعله. (٣) أي: كسائر الأفعال في إفادة النفي الداخل عليه نفي مضمون ذلك الفعل.

الماضي فكقوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ[1] يَفْعَلُونَ[2]﴾ فإنَّ المراد إثبات الفعل[3] لا نفيه، بدليل ﴿فَذَبَحُوهَا[4]﴾.

وأمَّا[5] في المضارع فلتخطئه الشعراء قول ذي[6] الرمة:

إذا غَيَّرَ الهَجْرُ المُحِبِّينَ لَمْ[7] يَكَدْ رَسِيسَ[8] الهَوَى[9] مِنْ[10] حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ[11]

فإنَّه يدل على زوال رسيس الهوى ولتسليمه[12] بتخطئتهم وتغييره[13] قوله: (لم يكد) بقوله: (لم أجد) فلو لا كان نفي كاد للإثبات، لمَّا[14] خطَّؤوه، ولمَّا[15] غيَّره[16] لتخطئتهم[17]. وأجيب[18] عن الأول[19]: بأنَّ قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما. وقوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ قرينة[20] تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه. وانتفاء القرب منه[21]، ولا تناقض[22] بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر. وأمَّا[23] عن الثاني: فلتخطئة بعض الفصحاء لخطإ[24] ذي الرمة وذا[25] الرمة في تسليمه تخطئتهم. وروي[26] عن عنبسة أنَّه قال: قدم ذو الرمة الكوفةَ، واعترض عليه ابن شبرمة[27] فغيره[28]. فقال عنبسة: حدثت[29] أبي بذلك[30] فقال[31] أخطأ ابن شبرمة في إنكاره عليه وأخطأ ذو الرمة حين[32] غيره[33]، وإنَّما هو كقوله تعالى: ﴿لَّمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾ وإنَّما[34] هو[35] لم يرها. «وَقِيلَ: يَكُونُ» أي: النفي الداخل على (كاد)[36] وما يشتق منه[37] «فِي الْمَاضِي لِلإِثْبَاتِ[38] وَفِي الْمُسْتَقْبَلِ كَالأَفْعَالِ» أي: كسائر الأفعال في إفادة النفي نفي مضمونه[39] «تَمَسُّكُهُ[40] فِي الدَّعْوَى الأُولَى[41] بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَادُواْ[42] يَفْعَلُونَ﴾» وقد عرفت وجه التمسك، والجواب عنه. «وَ» في الدعوى الثانية[43]

(١) أي: قاربوا. (٢) أي: الذبح. (٣) أي: الذبح. (٤) أي: البقرة. (٥) كونه للإثبات في المضارع. (٦) شاعر مشهور. (٧) أي: لم يقرب. (٨) اسم لم يكد. أي: بقية الهوى. (٩) أي: العشق. (١٠) حال من الرسيس. (١١) خبر لم يكد، أي: يزال. (١٢) عطف على لتخطئة الشعراء أعاد إمَّا لكونه دليلاً مستقل أو لبعد المعطوف عليه. لك. (١٣) وغير قول لم يكد نسخة. (١٤) نفي. (١٥) نفي. (١٦) أي: قوله: لم يكد بلم أجد. (١٧) بعد ظهور خطئهم. (١٨) من طرف الجمهور. (١٩) بدفع التناقض. (٢٠) فإثبات الفعل مفهوم من القرينة لا من كاد. (٢١) في وقت سابق. (٢٢) وإنَّما لم يلزم التناقض لو كان الذبح وعدمه في زمان واحد. (٢٣) أي: أجيب عن الثاني بأنَّ التخطئة من بعض الفصحاء. (٢٤) مفعول لتخطئة. (٢٥) كما أنَّ خطئة في الخطأ في التخطئة كذا ذو الرمة في الخطأ لتسليمه. (٢٦) جواب عن تغيير ذي الرمة قوله: لم يكد بقوله: لم أجد. (٢٧) وهو الخطفي. (٢٨) أي: قوله لم يكد بلم أجد. (٢٩) أي: أخبرت. (٣٠) وهو أبو عتبة فصيح مشهور. (٣١) أي: أبو عتبة. (٣٢) بل كلامه الأول صواب. (٣٣) بيت، أي: ذو الرمة قوله لم يكد بقوله لم أجد. (٣٤) أي: لم يكد رسيس الهوى. (٣٥) نظم. (٣٦) نحو: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾. (٣٧) أي: من كاد نحو: لم يكد وكاد. (٣٨) أي: لإثبات مضمون الخبر لفاعله وهذا موافق. (٣٩) موافق للقول الأول. (٤٠) لقوله تمسكاً مفعوله لقيل على أن يكون مصدراً مجهولاً ولقالوا المقدر على أن يكون مصدراً معلوماً أو حال من فاعل قالوا المقدر أي: متمسكهم. زيني زاده. (٤١) أي: كونه للنفي في الماضي. (٤٢) قوم موسى عليه السلام. (٤٣) هي قوله: أنَّه في المضارع كسائر الأفعال وتمسكوا فيها.

(قوله: بدليل فذبحوها) فإنه يدل على حصول الذبح. فلو كان المراد من قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ نفي القرب عن الذبح الذي يستلزم انتفاء الذبح على وجه أبلغ لزم التناقض. (قوله: ولتسليمه الخ) عطف على لتخطئة الشعراء أعاد اللام إما لكون كل واحد دليلاً مستقلاً أو لبعد المعطوف عليه. (قوله: بأن قوله) أي: بأن وحذف حرف الجر من أن قياسي. (قوله: وقوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ قرينة الخ) فإثبات الفعل مفهوم من القرينة لا من كاد. (قوله: وعن الثاني فلتخطئة) الظاهر لتخطئة؛ لأنه عطف على قوله: عن الأول، وغايته التوجيه أنه بتقدير أما؛ أي: أما الجواب عن الثاني فظاهر لتخطئة. (قوله: قدم ذو الرمة الكوفة) فوقف بالكناسة: اسم موضع بالكوفة فأنشد للناس قصيدته الحائية. فلما بلغ هذا البيت ناداه ابن شبرمة: يا غيلان أراه قد برح. (قوله: كقوله تعالى: ﴿لَّمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾) في قوله تعالى: ﴿ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾. ولا يصح أن يحمل في هذه الآية على الإثبات؛ لأن المقصود بيان شدة الظلمات وهو بانتفاء الرؤية والقرب لا بإثباتهما. (قوله: وما يشتق منه) زاده ههنا؛ لأنه لا يصح الحكم على النفي الداخل على كاد أنه في الماضي للإثبات، وفي المستقبل كسائر الأفعال فإن التفصيل لا بد له من الإجمال المشتمل عليه، والتعميم السابق بكلمة أو لا يصح ههنا. واختار ما يشتق منه على قوله: ومستقبله إشارة ههنا إلى جواز تقدم المرجع من حيث المعنى باعتبار ذكر المشتق منه كالعدل إذا وجد قرينة على تعيين المشتق. وهي ههنا قوله: وفي المستقبل، وأما كون الماضي مشتقاً منه للمستقبل فباعتبار كونه مأخوذاً منه، وإن الأصل للكل المصدر.

وَبِقَوْلِ ذِي الرُّمَّةِ: إِذَا غَيَّرَ الْهَجْرُ الْمُحِبِّيْنَ لَمْ يَكَدْ رَسِيْسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ. وَالثَّالِثُ[1] طَفِقَ[2] وَكَرَبَ[3] وَجَعَلَ وَأَخَذَ وَهِيَ مِثْلُ كَادَ، وَأَوْشَكَ[4] وَهِيَ[5] مِثْلُ عَسَى وَكَادَ فِي الاسْتِعْمَالِ.

(١) وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنو أخذ وشروع في الخبر. (٢) يطفق كحكم يعلم وقد جاء من باب ضرب ومعناه أخذ وشروع. ج. (٣) بفتح الراء بمعنى قرب. ج. (٤) أي: أسرع. (٥) أي: كلمة أو شك مثل عسى وكاد.

«بِقَوْلِ ذِي الرُّمَّةِ»:

«إِذَا غَيَّرَ الْهَجْرُ الْمُحِبِّينَ[1] لَمْ[2] يَكَدْ رَسِيسَ[3] الْهَوَى[4] مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ[5]»

حين أراد[6] بالنفي الداخل على (يكاد) انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح، أي: الزوال. فالنفي الداخل على (يكاد) كالنفي الداخل على سائر الأفعال وهذا[7] مسلم[8] لكن لا يثبت مدعاه[9] بمجرد ذلك[10] ما لم يثبت دعواه الأولى[11]. وقد عرفت وجه القدح[12] فيه[13] وفي تمسكه[14] عليها. «وَالثَّالِثُ[15]» وهو ما وضع لدنو[16] الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنو[17] أخذ، وشروع[18] في الخبر «طَفِقَ» بمعنى: أخذ[19] في الفعل يقال: طَفِقَ يَطْفَقُ كعلم يعلم طَفْقاً وطَفوقاً[20] وقد جاء[21]: طَفَقَ يَطفِقُ، كضرب يضرب. «وكَرَبَ» بفتح الراء بمعنى (قَرُب) يقال: (كَرَبَتْ الشَّمْسُ) إذا دنت[22] للغروب. «وجَعَلَ» بمعنى طَفِقَ «وَأَخَذَ» بمعنى شَرَعَ[23]. «وَهِيَ» أي: هذه الأفعال الأربعة في الاستعمال «مِثْلُ (كَادَ)» في كون خبرها المضارع بغير (أن) تقول: (طَفِقَ زَيْدٌ) أَوْ أَخَذَ أَوْ كَرَبَ يَفْعَلُ) و(جَعَلَ[24] يَقُولُ: وقال الله تعالى: ﴿وَطَفِقَا[25] يَخْصِفَانِ﴾ «وَأَوْشَكَ» بمعنى أَسْرَع عطف على طفق. «وَهِيَ» أي: أوشك «مِثْلُ (عَسَى وَكَادَ) فِي الاسْتِعْمَالِ[26]» فتارة تستعمل استعمال[27] (عسى) على وجهيه[28]، نحو: (أوشك زيد أنْ يجيءَ[29]) و(أوشك أنْ يجيءَ زيد)، وتارة[30] تستعمل استعمال[31] (كاد)

(١) أي: العرق. (٢) أي: لم يقرب. (٣) بقية، اسم لم يكد. (٤) أي: العشق. (٥) خبر لم يكد. (٦) شاعر. (٧) أي: التمسك بهذين الأمرين. (٨) بناء على ما مر من جواب بديهية وخطأ روية لكن الداخل يثبت به مداعاه. (٩) وهو مجموع الأمرين. (١٠) أي: الإرادة. أي: بمجرد التمسك بالقولين. (١١) وهو النفي الداخل على كاد في إنَّا للإثبات. (١٢) أي: المنع. (١٣) أي: في ثبوت دعواه الأولى. (١٤) وهو أن الذبح علم من قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ لا من النفي الداخل على كاد وجيه. (١٥) شروع في بيان النوع الثامن أفعال المقاربة. (١٦) أي: لقرب الخبر. (١٧) مفعول مطلق. (١٨) عطف تفسير. (١٩) أي: شرع. (٢٠) على وزن فعولاً. (٢١) أي: سمع. (٢٢) أي: قربت. (٢٣) في أصل الوضع ثم استعمل بمعنى قرب. (٢٤) أي: شرع. (٢٥) أي: آدم وحواء شرعاً. (٢٦) لا في المعنى. (٢٧) أي: باستعمال. (٢٨) بصورة التقديم والتأخير على ما مرَّ آنفاً. (٢٩) خبره. (٣٠) أي: إيجاد. (٣١) أي: كاستعمال كاد.

(قوله: بقول ذي الرمة الخ) في القاموس: الرمة: بالضم قطعة من حبل، وقد يكسر وبه سمي ذو الرمة. وفي الصحاح: رس الحمى ورسيسها أول مسهامية اسم حبيبة ذي الرمة يبرح يزول، لم يكد يبرح أبلغ من قوله: لم يبرح؛ لأن ذلك نفي لمقاربة الحب من البراح يصف تمكن الهوى من قلبه فقول: إذا غير الهجر أهل المحبة عن المودة لم يكد رسيس الهوى من حب هذه الحبيبة يكون قريب الزوال عن قلبي فكيف الزوال. (قوله: انتفاء قرب رسيس الهوى) المستلزم لانتفاء الزوال بوجه أبلغ كما في قوله تعالى: ﴿لَّمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾. (قوله: وهذا مسلم الخ) لما كانت موافقة الدعوى الثانية بقول ذي الرمة موهمة لحقيتها دفع ذلك بقوله: وهذا مسلم؛ أي: كون لم يكد في البيت كسائر الأفعال لكن لا يثبت مدعاه الثانية به، وهي أن النفي الداخل على المضارع بخصوصه يكون لنفي القرب ما لم يثبت أن النفي الداخل على الماضي يكون للإثبات فإن خصوصية كون النفي في المستقبل موقوفة على عدم كونه في الماضي كذلك، فإذا لم يثبت ذلك لم يثبت هذه أيضاً فتكون كلتا دعوتيه باطلتين، وحاصله: أن كلتا الدعويين متلازمتان فساد إحداهما فساد الأخرى، وقد عرفت فساد الأولى فصدت الثانية ولا يتوهم صحتها بموافقة البيت له. ومن لم يتدبر فسر قوله: مدعاه بمجموع الأمرين ثم قال: لا فائدة في هذا الكلام إلا الإطالة. (قوله: وجه القدح فيه) أي: في ثبوت الدعوى بأنه لم يثبت بالتمسك المذكور في تمسكه عليها بأنه لم يثبتها. (قوله: بمعنى أخذ) أشار بتفسيره بأخذ إلى أن الدنو الذي سببه الأخذ، وإن كان مغايراً له بحسب المفهوم لكنه عينه بحسب الوجود فلذا فسروه به. (قوله: في كون خبرها الخ) وهي بذلك أولى من كاد؛ لأن أخبارها حاصلة بمضمونها بخلاف خبر كاد. (قوله: بمعنى شرع) أي: في أصل الوضع ثم استعمل بمعنى قرب. (قوله: عطف على طفق) إشارة إلى رد ما هو في بعض الشروح من أن أوشك ليست من القسم الثالث؛ إذ لو كانت منه لامتنع استعمالها

فِعْلُ التَّعَجُّبِ مَا[1] وُضِعَ لِإِنْشَاءِ التَّعَجُّبِ وَلَهُ صِيغَتَانِ مَا أَفْعَلَهُ وَأَفْعِلْ[2] بِهِ وَهُمَا غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ

(١) أي: فعل. (٢) وما يماثلهما فلا حاجة إلى بيان الشارح فافهم.

بدون (أنْ) نحو: (أوشك زيد[1] يجيء[2]). «(فِعْلُ التَّعَجُّبِ[3])» «مَا[4] وُضِعَ لِإِنْشَاءِ التَّعَجُّبِ» وفي[5] بعض النسخ[6] (أفعال[7] التعجب) وفي أكثر النسخ (فعلا التعجب) بصيغة التثنية. فإفراد الفعل بالنظر[8] إلى أنَّ التعريف للجنس، وجمعه بالنظر إلى كثرة[9] إفراده[10]، وتثنيته بالنظر إلى نوعي صيغته. وعلى كل[11] تقدير فالتعريف للجنس[12] المفهوم[13] في ضمن التثنية[14] والجمع[15] أيضاً[16]. فهو[17] ما وضع، أي: فعل وضع، لأنَّ[18] الكلام في قسم الأفعال[19]، فلا ينتقض الحد[20] بمثل: (للهِ دَرُّهُ[21] فَارِساً)، و: (وَاهاً[22] لَهُ)، لكن ينتقض[23] بنحو: (قَاتَلَه[24] اللهُ مِنْ[25] شاعرٍ)، و: (ولاَ شَلَّ عَشْرُهُ). فإنَّه فعل وضع لإنشاء التعجب وليس بمحض الدعاء[26] إلَّا أن يقال: هذه الأفعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع[27]. أو المراد[28] بما وضع لإنشاء التعجب فحسب، بحيث لا يستعمل في غيره. وما ذكر من مواد النقض[29] فكثيراً ما تستعمل في الدعاء. «وَلَهُ[30]» أي: لفعل التعجب أو لما وضع لإنشاء التعجب «صِيغَتَانِ[31]»: إحداهما: صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب «مَا أَفْعَلَهُ». وأخراهما: صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب «أَفْعِلْ بِهِ» بشرط أن يكونا في هذين التركيبين «وَهُمَا» أي: فعلا التعجب «غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ» فلا يتغيران[32] إلى مضارع ومجهول وتأنيث.

(١) اسم أوشك. (٢) خبره. (٣) التعجب انفعال النفس عند رؤية ما خفي سببه، ولذا قيل: إذا ظهر السبب بطل العجب. وجيه. (٤) أي: فعل. (٥) وقع. (٦) أي: نسخ الكافية. (٧) بصيغة الجمع. (٨) كائن. (٩) لا بالنظر إلى الجنس. (١٠) يعني بمنزلة ذكر الكل في المعرفات للتنبيه على حال الفرد. (١١) من التثنية والجمع. (١٢) لا لإفراد النوعين. (١٣) وإن لم يكن مذكور بالإفراد حري. (١٤) أي: فعلا التعجب. (١٥) أي: أفعال التعجب. (١٦) كما هو مفهوم من صريح المفرد. (١٧) إذا كان الجنس على أي: تقدير فهو أي: الجنس ما وضع .ك. (١٨) دليل لمقدر إنَّما فسرنا الموصول بقولنا أي: فعل. (١٩) إذا كان الأمر كذلك. (٢٠) أي: حد فعلي التعجب. (٢١) أي: خبره. (٢٢) صوته. قوله: واهاً له إذا تعجب من طيب شيء قلت: واهاً .حكيم. (٢٣) يعني لا يكون التعريف مانعاً. (٢٤) شاعر. (٢٥) بيان للضمير في قاتله الله. إذا تعجبت من شعر شخص قلت ذلك. (٢٦) بل مركب من التعجب والدعاء. (٢٧) للدعاء. (٢٨) جواب ثان بتحرير المراد يعني أنَّه لا ينتقض لأنَّ المراد .آ. (٢٩) وإن استعملت في التعجب أحياناً. (٣٠) شروع في بيان صيغته وحصر عدده. خبر مقدم. (٣١) مبتدأ مؤخر. (٣٢) هذا طارئ على أصل الوضع فإنَّه في الأصل الاختبار أو الطلب. ك.

مع أن وإنما ذكرها بعد فراغه منه، وكأنها مشتركة بين مقاربة الخبر رجاء وحصولاً، فلذلك استعلمت مع أن وحذفها انتهى، ووجه الرد أنه لم يستعمل أوشك بمعنى الرجاء. (**قوله: مثل عسى وكاد في الاستعمال**) لا في المعنى، وفيه إشارة إلى أن الاستعمالين شائعان بخلاف طفق وكرب وجعل وأخذ فإن الشائع فيها التجريد، وإن جاءت مع أن على قلة. (**قوله: فتارة يستعمل الخ**) وإذا كان خبرها المضارع مع إن فهو بتقدير حرف الجر؛ أي: أوشك زيد في أن يخرج ثم حذف وجوباً لكثرة الاستعمال. (**قوله: ما وضع لإنشاء التعجب**) هذا وضع طارئ على أصل الوضع فإنه في الأصل للإخبار أو لطلب الفعل والتعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه، ولذا قيل: إذا ظهر السبب بطل العجب. (**قوله: وجمعه بالنظر إلى كثرة أفراده**) أو جمع للدلالة على أن هذا الجنس كثير الإفراد فالمعرف الجنس والجمع للدلالة على كثرة الأفراد إن كانت الإضافة للجنس، وإن كانت للاستغراق أفاد مع ذلك شمول التعريف لجميع أفراد المعرف. (**قوله: وعلى كل تقدير**) من التثنية والجمع فالتعريف للجنس لا لأفراد النوعين. (**قوله: أيضاً**) متعلق بقوله: للجنس؛ أي: كما كان في تقدير الأفراد. (**قوله: فهو ما وضع**) أي: إذا كان للجنس على أي تقدير فهو؛ أي: الجنس ما وضع الخ. (**قوله: بمثل الخ**) وهو ما يستعمل لإنشاء التعجب وليس بفعل فإذا تعجبت من خير شخص، قلت: لله دره؛ أي: خيره. (**قوله: وأهاله**) إذا تعجبت من طيب شيء قلت وأهاله. (**قوله: بنحو: قاتله الله من شاعر**) إذا تعجبت من شعر شخص قلت ذلك. (**قوله: ولا شل عشره**) يقال: لمن أجاد الرمي والطعن لا شل عشره؛ أي: أصابعه. (**قوله: بعد الوضع**) فإن الشيء إذا بلغ غايته يدعى عليه صوناً له من العين للكمال، وكذا لا شل عشره دعاء له بعدم الشلل. (**قوله: أو المراد الخ**) فإن الإطلاق قرينة التجريد عن الغير. (**قوله: لفعل التعجب الخ**) كون المقصود من التعريف إجراء الأحكام يرجح الأول وقرب المرجع مع اتحاد المعرف والمعرف يرجح الثاني؛ فلذا سوى بينهما. (**قوله: إحداهما الخ**) بيان لحاصل المعنى لا تعيين تقدير حذف المبتدأ؛ إذ يجوز أن يكون ما أفعله وأفعل به عطف بيان أو بدلاً، ثم لما كان ما أفعله وأفعل به جملة تتضمن فعل التعجب أشار إلى

مِثْلُ: مَا أَحْسَنَ زَيْداً وَأَحْسِنْ بِزَيْدٍ وَلَا يُبْنَيَانِ إِلَّا مِمَّا يُبْنَى مِنْهُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلُ وَيُتَوَصَّلُ فِي الْمُمْتَنِعِ بِمِثْلِ: مَا أَشَدَّ اسْتِخْرَاجَهُ وَأَشْدِدْ بِاسْتِخْرَاجِهِ، وَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِمَا بِتَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ

وفي بعض النسخ (وهي) أي: أفعال التعجب (غير متصرفة). «مِثْلُ: (مَا أَحْسَنَ زَيْداً)، و: (أَحْسِنْ بزيد) وَلَا يُبْنَيَانِ» أي: فعلا التعجب «إِلَّا مِمَّا[1] يُبْنَى مِنْهُ (أَفْعَلَ) التَّفْضِيلِ» لمشابهتهما[2] له من حيث إنَّ كلاً منهما[3] للمبالغة والتأكيد، وكذا[4] لا يبنيان[5] إلَّا للفاعل كأفعل التفضيل. وقد شذ[6]: (مَا أَشْهَى الطَّعَامَ[7])، و: (مَا أَمْقَتَ الكَذِبَ[8]). «وَيُتَوَصَّلُ فِي[9]» الفعل «الْمُمْتَنِعِ» بناء صيغتي التعجب منه من[10] رباعي أو ثلاثي مزيد فيه أو ثلاثي مجرد مما فيه لون أو عيب[11] «بِمِثْلِ[12]»: مَا أَشَدَّ اسْتِخْرَاجَهُ، وَأَشْدِدْ بِاسْتِخْرَاجِهِ» أي: يتوصل بناؤهما[13] من فعل لا يمتنع بناؤهما منه، وجعل[14] الممتنع[15] مفعولاً أو مجروراً بالباء. «وَلَا[16] يُتَصَرَّفُ فِيهِمَا» أي: في صيغتي التعجب «بِتَقْدِيمٍ[17]» أي: بتقديم جائز فيما[18] عدا صيغتي التعجب، كتقديم المفعول أو الجار والمجرور على الفعل. «وَتَأْخِيرٍ» أي: وتأخير جائز فيما[19] عداهما كتأخير الفعل منهما[20] وإنَّما قيدنا التقديم والتأخير بما قيدنا ليكون عدم[21] التصرف بهما[22] من خواص صيغتي التعجب[23]، فإنَّ المقام يقتضي بيان الأحكام الخاصة[24] بهما، فلا يقال: (ما[25] زيداً أَحْسَنَ)، ولا: (بزيد[26] أَحْسِنْ) لأنَّهما[27] بعد النقل إلى التعجب جرياً مجرى الأمثال فلا يتغيران كما لا تتغير الأمثال. قيل[28]: عدم التصرف بالتقديم

(١) أي: من المادة التي يجوز أن يبنى منه .آه. (٢) أي: صيغتا التعجب. (٣) أي: من فعل التعجب وأفعل التفضيل. (٤) ولذا نسخة. كأفعل التفضيل. (٥) فعل التعجب واسم التفضيل. (٦) أي: حكم بالشذوذ. (٧) أي: وقع الطعام مرغوباً. (٨) أي: جعل الكذب مبغوضاً. (٩) والظرف نائب فاعل يتوصل. (١٠) بيان للفعل. (١١) كالسواد ويمتنع منه أخذ ما أفعله وأفعل به، وكذا عور يمتنع منه ما أفعله وأفعل به .لمحرره. (١٢) متعلق بيتوصل. (١٣) أي: بناء فعلا التعجب. (١٤) صيغة المصدر. (١٥) أي: الفعل الممتنع وهو استخرج مثلاً. (١٦) عطف على جملة لا يبنيان. (١٧) متعلق بيتصرف. (١٨) عبارة عن الفعل. (١٩) عبارة عن الفعل. (٢٠) أي: من المفعول والجار والمجرور. (٢١) بخلاف عدم تقديم الفاعل لأنَّه ليس من خواص صيغتي التعجب بل يوجد فيما عداهما. (٢٢) بالتقدم والتأخر. (٢٣) دليل لمقدر وإنَّما حملنا على الوصف المخصوص بهما. (٢٤) لا المشتركة بينهما كعدم جواز تقديم الفاعل. (٢٥) بتقديم المفعول. (٢٦) بتقديم المجرور. (٢٧) دليل لعدم القول. (٢٨) مثل أطرق كرا آه، وهو مثل يضرب لمن تكبر به وقد تواضع من هو أشرف منه ،ولا يثنى أطرق إذا قيل لاثنين ولا يجمع إذا قيل للجماعة ولا يؤنث إذا قيل للمؤنث بل أبقي عن كونه مفرداً مذكراً. لمحرره.

أن الحمل مبني على التجوز، والمراد صيغتا الفعل اللتان يتضمنها التركيبان المذكوران لكن لا مطلقاً؛ إذ ليس أفعل وأفعل مطلقاً للتعجب بل من حيث إنهما في هذين التركيبين، وزاد لفظ الصيغة إشارة إلى أن كل ما يوازنها فعل التعجب لا خصوص هذين الفعلين. (قوله: غير متصرفين) لما عرفت من مشابهتهما الحرف بسبب تضمن معنى الإنشاء. (قوله: فلا يتغيران) ولذا صح العين فيما أقوله: وأبيعه ولا يجوز الإدغام في أشدد به. (قوله: أي، فعلا التعجب) أشار إلى أن رجوع الضمير المذكور إلى صيغتين مبني على تأويلهما بالفعلين، ولعدم الاحتياج إلى التأويل فسر الضمير المجرور في قوله: فيهما بصيغتي التعجب. (قوله: إلا مما يبنى منه أفعل التفضيل) ويزيد عليه فعل التعجب بشرط، وهو أنه لا يبنى إلا مما وقع واستمر بخلاف أفعل التفضيل، فإنك تقول: أنا أضرب منك غداً؛ فإنه الحال الذي لم يتكامل بعدو المستقبل الذي لم يدخل في الوجود والماضي الذي لم يستمر لا يستحق أن يتعجب منها. (قوله: للمبالغة والتأكيد) فإن المقصود من إنشاء التعجب في قولنا: ما أحسن زيداً إثبات الحسن له على وجه الكمال والتقرير، وكذا المقصود من زيد أفضل القوم كما له في الفضل تحققه. (قوله: ولذا) أي: لمشابهتهما أفعل التفضيل. (قوله: ما أشهى الطعام) في القاموس: شهيه كرضيه أحبه ورغب فيه ومقته أبغضه. (قوله: أو عيب) ظاهري وأما الباطني فيجئ منه نحو: ما أجهل زيداً. (قوله: ببنائهما) بيان لمعنى المثل؛ يعني: إذا أريد بناء صيغتي التعجب مما يمتنع بناؤهما منه يتوصل ببنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه مما يتعلق به قصد المتكلم من حسن أو قبح أو شدة أو ضعف مثلاً. (قوله: وجعل الخ) بصيغة المصدر عطف على بنائهما، وإنما جعل الممتنع ههنا مفعولاً، وفي أفعل التفضيل تمييزاً؛ لأن اسم التفضيل لا يعمل في الفاعل والمفعول به الظاهرين بخلاف فعل التعجب. (قوله: بتقديم وتأخير ولا فصل) خص هذه الوجوه بالذكر؛ لأنه يجوز التصرف بحذف الجار في أحسن به إذا كان المجرور إن مع الفعل، ويجوز حذف المتعجب منه؛ نحو: ﴿أَبْصِرْ بِهِمْ وَأَسْمِعْ﴾. (قوله: وإنما قيدنا الخ) قيل: الإطلاق خير من التقييد؛ لأنه متكفل بمعرفة حال الصيغتين من غير حاجة إلى ذكر التقديمات الجائزة في غيرها والممتنعة، وأما ذكره من الباعث فلا ينفع؛ لأن منع فعل التعجب عن التقديم والتأخير من خواصه، وإن كان معه مانع آخر وفيه

وَلَا فَصْلَ وَأَجَازَ الْمَازِنِيُّ الْفَصْلَ[1] بِالظَّرُوفِ وَمَا[2] ابْتِدَاءٌ نَكِرَةٌ[3] عِنْدَ سِيبَوَيْهِ وَمَا بَعْدَهَا الْخَبَرُ، وَمَوْصُولَةٌ عِنْدَ الْأَخْفَشِ وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ

(١) بين العامل والمعمول. (٢) أي: كلمة ما في ما أحسن ابتداء يعني مبتدأ على كون المصدر وهو الابتداء بمعنى اسم مفعول. (٣) بمعنى شيء وإنما حمل على النكارة لأن النكارة تناسب التعجب لأنه يكون في الفعل الذي خفي سببه.

يستلزم عدم التصرف بالتأخير[1] وبالعكس[2]، لأنَّ[3] تقديم الشيء[4] يستلزم[5] تأخير غيره[6] وكذا تأخيره يستلزم تقديم غيره[7]. فلو اكتفى بأحدهما[8] لكفى[9]. وأجيب: بأن ذكر التأخير إنَّما هو[10] للتأكيد لا للتأسيس[11]، على أنَّ كل واحد منهما[12] وإن لم ينفصل عن الآخر بالوجود[13]، لكنَّه ينفصل عنه بالقصد[14]، فكأنَّه[15] اعتبر[16] القصد. «وَلَا» يتصرف فيهما[17] بإيقاع[18] «فَصْلٍ» بين العامل[19] والمعمول[20]، نحو: (مَا أَحْسَنَ فِي الدَّارِ زَيْداً) وَ:(أَكْرِمْ الْيَوْمَ بِزَيْدٍ) لإجرائهما[21] مجرى الأمثال كما سبق[22]. «وَأَجَازَ الْمَازِنِيُّ الْفَصْلَ بِالظَّرْفِ» لما[23] سمع عن العرب قولهم[24]: (ما أَحْسَنَ بالرّجلِ أنْ يصدقَ[25]). وأجاز الأكثرون الفصل بكلمة (كان) مثل: (مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْداً). ومعناه[26]: أنَّه كان له[27] في الماضي حسن واقع دائم إلَّا[28] أنَّه لم يتصل بزمان المتكلم، بل كان دائماً قبله. «وَ (مَا)[29] ابْتِدَاءٌ» أي: مبتدأ[30] على أن يكون المصدر بمعنى اسم المفعول، أو ذو ابتداء بتقدير المضاف. وفي[31] بعض النسخ (وما[32] ابتدائية) ومعناه ظاهر. «نَكِرَةٌ[33]» بمعنى (شَيْءٍ) لأنَّ النكارة تناسب التعجب لأنَّه يكون فيما[34] خفي سببه. «عِنْدَ سِيبَوَيْهِ». «وَمَا بَعْدَهَا» أي: ما بعد (مَا) «الْخَبَرُ» من باب (شَرٌّ أهرَّ ذَا نَابٍ)، «وَمَوْصُولَةٌ» أي: (ما) موصولة «عِنْدَ الْأَخْفَشِ». «وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ[35]» أي: الذي أحسن زيداً أي: جعله ذا حسن شيء[36] عظيم. وقال الفراء: (ما)[37] استفهامية ما بعدها خبرها. قال الشارح[38] الرضي: (وهو[39] قوي من حيث المعنى[40] لأنَّه[41] كان جهل سبب حسنه فاستفهم[42] عنه[43]. وقد[44]

(١) فيكون مستدركاً. (٢) أي: عدم التصرف بالتأخير يستلزم عدم التصرف بالتقديم أيضاً. (٣) دليل لا مستلزم الغير. (٤) زيد. (٥) خبر إنَّ. (٦) مثل ما أحسن. (٧) لأنَّ بين التقدم والتأخر تقابل التضايف. (٨) أي: التقديم والتأخير. (٩) جواب لو. (١٠) أي: ذكر التأخير. (١١) أي: فالكلة جديدة. (١٢) من التقديم والتأخير. (١٣) في الخارج. (١٤) بقصد المتكلم. (١٥) مصنف. (١٦) مصنف. (١٧) في صفتي التعجب. (١٨) أشار إلى حذف المضاف مع عطفه على بتقديم. (١٩) أي: فعل التعجب. (٢٠) زيداً في الأولى وبزيد في الثانية. (٢١) علة عدم التصرف، أي: الصيغتان. (٢٢) آنفاً. (٢٣) ولانتصاهم في الظروف مما لم يتسع في غيره. (٢٤) عرب. (٢٥) مفعول ما أحسن. (٢٦) أي: معنى التعجب الذي هو فصل بين ما وأحسن بكلمة كان. (٢٧) أي: لزيد. (٢٨) بمعنى لكن. (٢٩) أي: لفظ ما. (٣٠) هذا التفسير إشارة إلى تصحيح الحمل. (٣١) وقع. (٣٢) أي: منسوب إلى الابتداء. (٣٣) صفة ابتداء. (٣٤) أي: شيء. (٣٥) فيه بعد حذف الخبر وجوباً مع عدم بسد مسده. (٣٦) خبر المبتدأ. (٣٧) أي: لفظ ما في ما أحسن زيداً. (٣٨) وإنَّما لم يلتفت إليه المصنف لأنَّه لم يكن أحسن حينئذ فعل التعجب من فوائد الاستفهام فالقول بكون فعل التعجب لا يجامع هذا التوجيه. عصام. (٣٩) أي: قول الفراء. (٤٠) وإن كان منعها من حيث النقل المذكور. ك. (٤١) أي: السائل. (٤٢) سائل. (٤٣) والتعجب إنَّما يكون فيما يجهل سببه. (٤٤) جواب سؤال مقدر شيئاً من كونه للاستفهام بأن يقال: إن كان ما للاستفهام لا فائدة للتعجب.

أن هذا إنما يتم إذا كان قوله: بتقديم وتأخير لعموم السلب، لكن النكرة في سياق النفي إنما تفيد العموم إذا انسحب حكم النفي عليها كما نص عليه في التلويح، وههنا ليس كذلك؛ لأن النفي متوجه إلى التصرف المقيد لا إلى القيد، فيكون المفاد انتفاء التصرف المقيد بتقديم ما، ولا شك أنه ليس من خواص فعل التعجب. (قوله: جرياً مجرى الأمثال) لمشابهتهما إياها في الكشاف المثل في الأصل بمعنى المثل والنظير، ثم قيل: للقول السائر الممثل مضربه بمورده، ولم يضربوا مثلاً إلا قولاً فيه غرابة من بعض الوجوه، ومن ثم حفنظة من التغير. (قوله: أجيب) نقل عن الشارح، وأجاب بعضهم بأنه يجوز أن يكون المراد تقديمه على شيء وتأخيره بالنسبة إلى شيء آخر. (قوله: إنما هو للتأكيد) كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾. (قوله: بين العامل والمعمول) بقرينه قوله: بالظرف، وإنما قيد بذلك لما سيأتي أنه أجاز الأكثرون الفصل بكلمة كان بين ما والفعل. (قوله: بكلمة كان) فقط وهي زائدة للدلالة على ثبوت الحكم في الزمان الماضي وانقطاعه في الحال كما بينه الشارح. (قوله: وما ابتداء الخ) هذه التقريرات كلها باعتبار الأصل وبعد النقل صار كالعلم لإنشاء التعجب، والإعراب بحسب التركيب السابق لما تقرر من أن المنقولات المركبة تبقى على إعرابها الأصلي. (قوله: بمعنى شيء) فكان معنى ما أحسن زيداً شيء من الأشياء لا أعرفه جعل زيداً حسناً، ثم نقل إلى إنشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله في شيء يستحيل كونه بجعل جاعل؛ نحو: ما أقدر الله وما أعلمه. (قوله: من باب شرٌّ أهرّ ذا ناب) في كون كل منهما بمعنى كلام فيه نكرة فاعل في المعنى فإن معنى شيء أحسن زيداً ما أحسن زيداً كما أن معنى: شرّ أهر ذا ناب: ماأهر ذا ناب إلا شر، واعلم أن مذهب سيبويه أضعف من وجه،

وَبِهِ[1] فَاعِلٌ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ فَلَا[2] ضَمِيرَ فِي أَفْعِلْ[3] وَمَفْعُولٌ[4] عِنْدَ الأَخْفَشِ وَالبَاءُ لِلتَّعْدِيَةِ أَوْ زَائِدَةٌ فَفِيهِ ضَمِيرٌ. أَفْعَالُ المَدْحِ وَالذَّمِّ

(١) أي: في وافعل به فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة. (٢) أي: عند سيبويه. (٣) لأن الفاعل ليس إلا واحداً. م. (٤) أي: به في ما أفعل به مفعول عند الأخفش قال الفاضل العصام: ويؤيده جواز حذف.

يستفاد من الاستفهام معنى التعجب، نحو: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٧﴾﴾. وأمَّا: أَحْسِنْ بزيد، فـ[1] (أَفْعِلْ) صورته[2] أمر، ومعناه الماضي من[3] (أفعل) بمعنى: صار[4] ذا فعل، كـ(أَلْحَمَ) أي: صار[5] ذا لَحْم. «وَبِهِ[6]» أي: مجرورة «فَاعِلٌ» لهذا الفعل[7] «عِنْدَ سِيبَوَيْهِ» والباء زائدة لازمة[8] إلَّا[9] إذا كان المتعجب منه (أنْ) مع صلتها، نحو: أَحْسِنْ أنْ تقول[10] أي: بأن تقول، على[11] ما[12] هو القياس. «فَلَا ضَمِيرَ» عند سيبويه «فِي أَفْعِلْ» لأنَّ الفاعل واحد[13] ليس إلا[14]. (وَبِهِ)[15] أي: مجروره[16] «مَفْعُولٌ عِنْدَ الأَخْفَشِ» لـ(أَحْسِنْ) بمعنى (صِرْ ذَا حُسْنٍ) على أن تكون همزة (أَفْعِلْ) للصيرورة «وَالبَاءُ لِلتَّعْدِيَةِ» أي: لجعل اللازم متعدياً. فالمعنى: صيره ذا حسن. «أَوْ» الباء «زَائِدَةٌ» على أن يكون (أَحْسِنْ) متعدياً بنفسه، ويكون همزة (أَحْسِنْ) «لِلتَّعْدِيَةِ» كـ(أَخْرِجْ). «فَفِيهِ» أي: في الفعل[17] «ضَمِيرٌ»[18] هو فاعله، أي: أَحْسِنْ أنت بزيد[19]، أو زيداً[20]، أي: اجعله حسناً، بمعنى: صفة[21] به[22]. وقال الفراء[23] وتبعه الزمخشري: إنَّ (أَحْسِنْ) أمر[24] لكل أحد، بأن يَجْعَلَ زيداً حَسَناً. وإنَّما يجعله[25] كذلك بأن يصفه بالحُسْن[26]، فكأنَّه[27] قيل: صِفْه[28] بالحُسْن كيف شئت، فإنَّ فيه[29] من جهات الحسن كل[30] ما يمكن أن يكون في شخص. «أَفْعَالُ المَدْحِ وَالذَّمِّ» يعني[31] الأفعال المشهورة

(١) من باب الأفعال. . أي: غير لفظ الخبر إلى لفظ الأمر. (٢) يعني ليس أمراً حقيقياً. (٣) من باب الأفعال. (٤) يعني أنَّ الهمزة للصيرورة. (٥) هذا محل الاتفاق. (٦) في قوله أفعل به. وهذا محل الاختلاف. (٧) أي: أفعل. (٨) ههنا ليدل على الإنشاء، أي: لا يخلف. (٩) استثناء من لازمة، لا زائدة. (١٠) أنت. (١١) متعلق بإنَّما جاز حذفها بناء. (١٢) أي: أوصل. (١٣) وهويه. (١٤) قوله وبه لقوله أفعل. (١٥) لفظ به. (١٦) أي: مجرور به. (١٧) أي: أحسن. (١٨) مستكن وجوباً. (١٩) على تقدير كون الباء للتعدية. (٢٠) على أن تكون الباء زائدة والمعنى جعله حسناً. (٢١) على صفة الأمر. من وصف يصف أي: مدحه. (٢٢) أي: بالحسن. (٢٣) ثم نقل الشارح مذهباً آخر في التوجيه. (٢٤) أي: أمر لكل واحد تخاطب. (٢٥) مصنف. (٢٦) هذا أصله ثم أجري مجرى الأمثال أمير. (٢٧) شأن. (٢٨) زيد. (٢٩) أي: في زيد. (٣٠) اسم مؤخر لأنَّ. (٣١) يعني الإضافة للعهد كالألف واللام.

وهو أن استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر؛ نحو: نعماً هي على قول، ولم يرد مع ذلك مبتدأ. وأظهر من وجه وهو أنه لا تقدير فيه، ولم ينقل من إنشاء إلى إنشاء بخلاف مذهب الأخفش فإن فيه لزوم حذف الخبر، وبخلاف مذهب الفراء فإن فيه النقل المذكور وهو بعيد، وما قيل: إن الاستفهام قد يستعمل في التعجب كثيراً فليس بطريق النقل، بل بطريق المجاز وهم. (قوله: موصولة عند الأخفش) في المغني: جوز الأخفش أن تكون موصولة معرفة، والجملة صلتها وأن تكون نكرة موصوفة والجملة صفتها. (قوله: والخبر محذوف) فيه بعد؛ لأنه حذف الخبر وجوباً مع عدم ما يسد مسده. (قوله: من حيث المعنى) وإن كان منهما من حيث النقل المذكور. (قوله: قد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب) لكون منشأ كل منهما الجهل. (قوله: ما أدراك ما يوم الدين) ما الأولى مبتدأ، والجملة الفعلية خبره، والثانية مبتدأ خبره يوم الدين وبالعكس، والجملة سادة مسد مفعولي ما أدراك علق عنهما بالاستفهام. (قوله: وأما أحسن بزيد الخ) أي: أما أصل أحسن بزيد فهذا، ولكون الجملة بتأويل المفرد لم يحتج إلى عائد. (قوله: ومعناه الماضي)؛ لأن التعجب لا يكون إلا مما تحقق واستمر على ما عرفت، وضعف قوله: بأن الأمر بمعنى الماضي لم يعهد، بل العكس، وبأن مجيء الهمزة للصيرورة وزيادة الباء في الفاعل قليل. (قوله: أي: مجروره) التسامح شائع في كلامهم لشدة الاتصال بين الجار والمجرور. (قوله: عند سيبويه) متعلق بجميع ما تقدم فالشارح أدمج عبارته بالمتن في بيان مذهب سيبويه. (قوله: إلا إذا كان الخ) استثناء من لازمة لا من زائدة. (قوله: مفعول) يؤيده حذفه كما جاء: السمع بهم وأبصر. (قوله: أي: أحسن أنت) الخطاب لمن يتوجه إليه الكلام بتأويل المخاطب؛ ولذا لا يتصرف فيه بتأنيث الفعل وتثنيته وجمعه. (قوله: بزيد) على تقدير كون الباء للتعدية أو زيداً على أن تكون الباء زائدة والمعنى جعله حسناً والجعل باعتبار القول. (قوله: أمر لكل أحد الخ) فالخطاب لكل من يصلح أن يخاطب لا لخصوص من بلغ إليه الكلام. (قوله: فكأنه قيل الخ)؛ لأنه إذا كان الخطاب عاماً ومعلوم عدم اتفاق الكل على وصفه بوجه واحد فالأمر لكل أحد متضمن للأمر بالوصف بالحسن بأي جهة شئت ففي اعتبار عموم الخطاب مبالغة تناسب ما وضع له الباب؛ أعني: المدح العام. (قوله: يعني الأفعال المشهورة عند النحاة) لإخفاء أن قيد عند النحاة معتبر فيما بينه من الأفعال؛ لأن المقصود بيان المعاني الاصطلاحية فحط الفائدة قيد الشهرة؛ يعني: المراد من أفعال المدح والذم هنا الأفعال المشهورة بهذا الاسم عند النحاة بناء على ما في التسهيل وشرحه أنه يلحق ساء بيئس وبهما وبنعم فعل موضوعاً نحو: حسن الخلق

مَا[1] وُضِعَ لِإِنْشَاءِ مَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ فَمِنْهَا نِعْمَ وَبِئْسَ وَشَرْطُهُمَا أَنْ يَكُونَ الفَاعِلُ[2] مُعَرَّفاً بِاللَّامِ

(١) أي: فعل. (٢) أي: فاعل نعم وبئس مشروطاً بأحد شروط ثلاثة؛ أحدها: أن يكون معرفاً باللام التي هي موضوعة للعهد الذهني وهو لواحد غير معين ابتداء نصير.

عند النحاة بهذا اللقب. «مَا وُضِعَ» أي[1]: فعل وضع «لِإِنْشَاءِ مَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ». فلم يكن مثل: (مَدَحْتُهُ وَذَمَمْتُهُ) منها[2] لأنَّه لم يوضع للإنشاء[3]. «فَمِنْهَا نِعْمَ، وبِئْسَ» وهما في الأصل فعلان[4] على وزن (فَعِلَ) بكسر العين، وقد اطرد في لغة بني تميم في (فَعل) إذا كان فاؤه مفتوحاً وعينه حلقياً[5] أربع[6] لغات. إحداها (فَعِلَ) بفتح الفاء وكسر العين وهي[7] الأصل. والثانية[8]: (فَعْلَ) بإسكان العين مع فتح الفاء. والثالثة[9]: إسكان العين مع كسر الفاء. والرابعة: كسر الفاء اتباعاً للعين. والأكثر في هذين الفعلين[10] عند بني تميم إذا قصد بها المدح أو الذم، كسر الفاء وإسكان العين. قال سيبويه: وكان[11] عامة[12] العرب اتفقوا على لغة بني تميم.

«وَشَرْطُهُمَا» أي: شرط (نِعْمَ وَبِئْسَ[13]) «أَنْ يَكُونَ الفَاعِلُ[14] مُعَرَّفاً بِاللَّامِ» للعهد الذهني، وهي[15] لواحد غير معين ابتداء، ويصير معيناً بذكر المخصوص بعده، ويكون في الكلام

(١) تفسير لما. (٢) أي: من أفعال المدح والذم المصطلح. (٣) بل موضوعان لإخبار المدح والذم في الزمان الماضي. (٤)بدليل لحوق تاء التأنيث الساكنة والضمائر البارزة المتصلة في بعض اللغات نحو: نعمت وبئست. حاشية. (٥) أي: أحداً من حروف الحلق. (٦) فاعل اطرد. (٧) أي: هذه اللغة. (٨) أي: اللغة الثانية. (٩) أي: اللغة الثالثة. (١٠) وهما بئس ونعم. (١١) مقول قال. (١٢) أي: الكثير منهم. (١٣) من حيث العمل لا من حيث المدح والذم. مطابقان على صيغة الماضي وهي محط الفائدة. سرح. (١٤) أي: فاعل كل واحد منهما. أي: أن يكون الفاعل أحد الأمور الثلاثة. (١٥) أي: تلك اللام.

حلم العلماء، وقبح العمل عناد المبطلين، ومنه قوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ﴾. أو محمولاً من فعل وفعل؛ نحو قولهم: قضو الرجل؛ فلأن وعلم الرجل زيد بمعنى نعم القاضي هو ونعم العالم هو، ومعنى إلحاق هذا النوع بنعم وبئس أنه يثبت له من الأحكام ما يثبت لنعم وبئس انتهى، فهذا النوع من أفعال المدح والذم عند النحاة لاشتراكه معها في الأحكام والشرائط ولا يصدق عليه تعريف المصنف لعدم كونه موضوعاً لإنشاء المدح والذم، نعم يستعمل لذلك فلو لم يقيد المحدود بالمشهورة لم يكن الحد جامعاً فاحفظه فإنه من المواهب. (قوله: بهذا اللقب) أي: بهذا الاسم المشعر بالمدح أو الذم بالوضع اللغوي كاللقب وليس بلقب لعدم كونه علماً. (قوله: ما وضع لإنشاء مدح) وذلك إذا قلت: نعم الرجل فإنما ينشأ المدح ويحدث بهذا اللفظ وليس موجوداً في الخارج في أحد الأزمنة مقصوداً مطابقة هذا الكلام إياه حتى يكون خبراً، بل يقصد مدحه على جودته الحاصلة خارجاً. (قوله: فلم يكن مثل مدحته الخ)؛ لأن القصد منه الإعلام بمدح موجود في الزمان الماضي يقصد مطابقة هذا الكلام إياه، وكذا مثل أحسن وأذم زيداً؛ وذلك لأنهما وإن كانا يفيدان إنشاء المدح والذم إلا أنهما بالاستلزام لا الوضع وكذا مثل الأمر من مدحته وذممته؛ لأنهما لإنشاء طلب المدح والذم لا لإنشائهما. (قوله: وهما في الأصل فعلان) بدليل لحوق تاء التأنيث الساكنة والضمائر البارزة المتصلة في بعض اللغات ومحط الفائدة قوله: على وزن فعل بمعنى أنهما لم يبقيا في الحال على وزن فعل لا قوله: فعلان ليوهم أنهما لم يبقيا فعلين. (قوله: في فعل) فعلاً كان أو اسماً؛ نحو: رجل لغب. (قوله: بإسكان العين) لثقل الكسرة على حرف الحلق. (قوله: مع كسر الفاء) بنقل كسرة العين إليه ليدل على أنه مكسور العين. (قوله: اتباعاً للعين) فإنه يورث الخفة في الكلمة باعتبار تماثل الحركتين وإن كانت الفتحة أخف من الكسرة. (قوله: وشرطهما) أشار إلى أن ورود فاعلهما نكرة؛ نحو: نعم رجل زيد أو مضافاً إلى النكرة؛ نحو: نعم صاحب قوم لا سلاح لهم قليل ملحق بالعدم. (قوله: للعهد الذهني) أي: قصد به إلى معهود في الذهن من حيث إن جنسه غير متعين في الوجود كما في أدخل السوق إلا أنه حصل التعيين ههنا بالمخصوص بالمدح بخلاف أدخل السوق، وإليه أشار الشارح بقوله: وهي لواحد غير معين ابتداء الخ هذا الذي اختاره المصنف في الإيضاح حيث قال: وما وظن بعض النحويين من أنه للجنس بكماله فخطأ محض؛ لأنك لا تقصد من قولك: نعم الرجل زيد جميع الرجال؛ لأنه يثنى ويجمع ويطابق المخصوص وإرادة الجنس بكماله سواء كان بمعنى كل فرد أو جميع الأفراد ينافي ذلك، وليطابق نعم رجلاً زيد فإن الضمير فيه راجع إلى أمر مبهم يفسره ما بعده ليكون جميع الباب على نسق واحد وليحصل الإبهام، ثم التفسير الذي يناسب وضع الباب؛ أعني: المدح العام، وما قيل: إنه يلزم خلو الجملة عن العائد ففيه أنه يلزم أيضاً في نعم رجلاً زيد لعدم رجوع الضمير إلى زيد فإما أن يقال: إن اتحاد المفرد الغير المعين بالمبتدأ في الخارج كاف في الارتباط كما في ضمير الشأن، أو يقال: إن الجملة بتقدير المفرد كأنه قيل: زيد رجل جيد على أن الخلو إنما يلزم على القول المرجوح هذا خلاصة ما ذكره المصنف في إيضاح المفصل مع زيادة فظهر أن ما ظن بعض النحويين من أن اللام للجنس بكماله خطأ محض، وكذا حمله على الجنس من حيث هو هو.

أَوْ مُضَافاً إِلَى الْمُعَرَّفِ بِهَا أَوْ مُضْمَراً مُمَيَّزاً بِنَكِرَةٍ مَنْصُوبَةٍ أَوْ بِمَا مِثْلُ: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ وَبَعْدَ[1] ذَلِكَ الْمَخْصُوصُ

(١) أي: يذكر بعد ذلك الفاعل الموصوف المخصوص بالمدح والذم.

تفصيل بعد الإجمال، ليكون أوقع في النفس نحو: (نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ). «أوْ» يكون «مُضَافاً إِلَىٰ[1] الْمُعَرَّفِ بِهَا» أي: باللام[2] إمَّا بغير واسطة نحو: (نِعْمَ صَاحِبُ الرَّجُلِ زَيْدٌ) أو[3] بواسطة نحو: (نِعْمَ فَرَسُ غُلَامِ[4] الرَّجُلِ)، أو: (نِعْمَ وَجْهُ فَرَسِ غُلَامِ[5] الرَّجُلِ) وهلمَّ[6] جرّاً. «أَوْ» يكون[7] «مُضْمَراً مُمَيَّزاً[8] بِنَكِرَةٍ مَنْصُوبَةٍ» مفردة أو مضافة إلى نكرة أو معرفة إضافةً لفظيةً نحو: (نعم رجلاً[9]، أو ضاربَ رجلٍ[10] أو زيدٍ أو (حَسَنَ الوجه أنت[11]). «أوْ»[12] مميزاً «بِمَا»[13] بمعنى: شيء منصوب المحل على التمييز «مِثْلُ: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ[14]﴾» أي: نِعْمَ شَيْئاً هِيَ[15]. وقال الفراء وأبو علي[16]: هي[17] موصولة بمعنى (الذي) فاعل[18] لِنِعْمَ، وتكون لصلة بأجمعها في ﴿فَنِعِمَّا هِيَ[19]﴾ محذوفة[20] لأنَّ[21] (هي)[22] مخصوصة[23] أي: نعم الذي فعله هي، أي: الصدقات. وقال سيبويه والكسائي: (ما)[24] معرفة تامة بمعنى الشيء، فمعنى ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾: نِعْمَ الشيءُ هي[25]، ذ(ما)[26] هو الفاعل[27] لكونه بمعنى ذي اللام، و(هي)[28] مخصوصه «وَبَعْدَ[29] ذَلِكَ» الفاعل[30] «الْمَخْصُوصُ[31]»

(١) متعلق بقوله مضافاً. (٢) أي: للعهد الذهني. (٣) كانت الإضافة إلى المعرف باللام بواسطة. فحرره. (٤) مثال بواسطة واحدة. (٥) مثال الواسطتين. (٦) أي: افعل جراً. (٧) الفاعل. (٨) حال. (٩) مثال للمضمر المميز المفرد. (١٠) مثال للمضاف إلى النكرة. فكأنَّ الممدوح ذكر مرتين أحدهما مبهماً بالرجل، وثانيهما مبيناً وهو ذكره بزيد. س. (١١) ولفظ أنت مشتق بكل واحد من الأمثلة على ترتيب اللف والنشر. مخصوص بالمدح. (١٢) عطف على بنكرة. (١٣) موصولة نكرة. (١٤) أي: الصدقات أي: إبدائها. (١٥) مخصوص بالمدح. (١٦) أي: الفارسي. (١٧) أي: نظم ما في ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾. (١٨) خبر بعد خبر. (١٩) أي: الصدقة. (٢٠) خبر يكون. (٢١) دليل الحذف. (٢٢) أي: نظم هي. (٢٣) المدح. (٢٤) أي: نظم ما في ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾. (٢٥) لا يحتاج إلى الصلة. (٢٦) أي: لفظ ما. (٢٧) لنعم. (٢٨) أي: نظم هي. (٢٩) شروع في مسائل المخصوص خبر مقدم. (٣٠) أي: الأقسام الثلاثة من فاعلها إذا وجد شروطه يحصل بعد ذلك الفاعل. (٣١) مبتدأ مؤخر.

(قوله: ليكون أوقع) أي: إنما اختير التفصيل بعد الإبهام ولم يفصل ابتداء ليكون أوقع لشوق النفس إلى معرفة المبهم ولصيرورته مذكوراً مرتين. والمقام يقتضي الأوقعية؛ لأن المدح العام مما يستبعد وقوعه وهذا ظاهر إلا أن هذا غير مختص بالفاعل المعرف باللام. (قوله: وهلم جراً) أي: أقبل جراً. (قوله: مضمراً) الأظهر الأغلب أنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقاً بين أهل المصريين لعدم التصرف في هذا الباب؛ ولأن الضمير المفرد المذكر أشد إبهاماً من غيره لكن إلحاق تاء التأنيث أهون من غيره للحوقه بعض الحروف أيضاً؛ نحو: لات وثمت وربت ولعلت؛ فلذلك اطردت نعمت المرأة ولم يطرد نعما رجلين ونعموا رجالاً كذا في الرضي. (قوله: منصوبة) لا مجرورة بالإضافة ولا بمن وتوهم الإضافة بناء على اختصاص الباب بخواص لم توجد في غيره ولكونهما اسمين عند الكوفيين. (قوله: مفردة) في الرضي: ذهب الجزولي ومن تبعه إلى لزوم إفراد تمييز هذا الضمير، والظاهر أنه وهم منه، بل يجب مطابقته لما قصد عند أهل المصريين، وقد صرح المصنف وابن مالك بمطابقته لما قصد وهو الحق. (قوله: نعم رجلاً الخ) نشر على ترتيب اللف، وأنت متعلق بكل واحد من الأمثلة. (قوله: أو بما) إما موصوفة بالجملة والمخصوص محذوف كما في: ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦ﴾، أو مذكور كما ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا﴾، أو غير موصوفة كما في: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾، وقوله: دققته دقا نعما. (قوله: بمعنى شيء) فالمراد بالنكرة النكرة الصحيحة كما هو المتبادر. (قوله: أي: نعم شيئاً) أي: الصدقات؛ أي: إبداءها، أورد عليه ابن مالك أن ما مساوية للمضر في الإبهام فلا تميزه؛ لأن التمييز لبيان الجنس، وأجيب: بمنع المساواة؛ لأن المراد بما شيء عظيم كذا في التحفة وغيره لكن اكتفاؤهم في التفسير على مطلق الشيء يأبى عنه، والأظهر: أن الضمير مبهم من حيث الوجود ودل على وجوده التمييز. (قوله: فيكون الخ) فيه إشارة إلى تضمينه؛ لأن حذف الصلة بأجمعها قليل، وكذا يضعفه قلة وقوع الذي مصرحاً به فاعلاً لنعم وبئس. (قوله: معرفة تامة) يضعفه عدم مجيء ما تامة بمعنى شيء في غير هذا الموضع، بل بمعنى شيء نكرة إما موصوفة أو غير موصوفة. وأيضاً يلزم في نحو قوله تعالى: ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦ﴾ حذف موصوف الجملة؛ أي: شيئاً يعظكم به، أو القول بكون الجملة معترضة لبيان استحقاق شيء المدح.

وَهُوَ مُبْتَدَأٌ مَا قَبْلَهُ خَبَرُهُ أَوْ خَبَرُ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوفٍ مِثْلُ: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ. وَشَرْطُهُ[1] مُطَابَقَةُ[2] الفَاعِلِ ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾،

(١) أي: شرط صحة وقوعه مخصوصاً مطابقة..اه. (٢) أي: مطابقة المخصوص الفاعل.

بالمدح أو الذم. وبعديّته إنّما هي بحسب الغالب لأنّه[1] قد يتقدم المخصوص، فيقال: (زيدٌ نَعْمَ الرجلُ) صرح به[2] في (المفتاح[3]). «وَهُوَ[4]» أي: المخصوص «مُبْتَدَأٌ[5] مَا قَبْلَهُ» أي: الجملة الواقعة[6] قبله غالباً «خَبَرُهُ[7]» ولم تحتج هذه الجملة[8] الواقعة خبراً إلى ضمير المبتدأ[9]، لقيام[10] لام التعريف العهدي[11] مقامه. «أَوْ[12] خَبَرُ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوفٍ» وهو (هو)[13] «مِثْلُ: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ». فـ(زيد) في هذا المثال إمّا مبتدأ، و(نعم الرجل) مقدماً[14] عليه خبره، وإمّا خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال. فإنّه[15] لما قيل: (نعم الرجل) فكأنّه[16] سئل: من[17] هو؟ فقيل[18]: زيد، أي: هو زيد. فعلى الوجه الأول (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ)[19] جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان[20]. «وَشَرْطُهُ» أي: شرط المخصوص يعني: شرط صحة وقوعه مخصوصاً «مُطَابَقَةُ الفَاعِلِ» أي: مطابقته[21] الفاعل أو مطابقة الفاعل[22] إياه في[23] الجنس حقيقة، أو تأويلاً، وفي الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه[24] عبارة عن الفاعل في المعنى نحو: (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ[25])، و: (نِعْمَ الرجلانِ الزيدانِ[26])، و: (نعم الرجال الزيدون[27])، و: (بِئْسَتْ المرأةُ هندٌ[28])، و: (بِئْسَتْ المرأتانِ[29] الهندانِ)، و: (بِئْسَتْ النساءُ الهنداتُ). ويجوز أن يقال: (نِعْمَ المرأةُ هندٌ)، و: (بِئْسَ المرأةُ هندٌ) لأنّهما[30] لمّا كانا غير منصرفين أشبها[31] الحروف فلم يجب إلحاق العلامة[32] بهما. «وَ» قوله تعالى: «﴿بِئْسَ[33] مَثَلُ[34] ٱلْقَوْمِ[35] ٱلَّذِينَ[36] كَذَّبُوا۟﴾» جواب[37] سؤال[38] حيث وقع المخصوص، أعني: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾[39] جمعاً مع إفراد الفاعل

(١) شأن. (٢) أي: التقدم. (٣) ليوسف السكاكي. (٤) شروع في بيان إعراب المخصوص. (٥) مؤخر. (٦) أي: جملة نعم وبئس. (٧) أي: المقدم. (٨) أي: جملة نعم الرجل. (٩) أي: العائد. (١٠) علة عدم الاحتياج. (١١) أي: الذهني. (١٢) أشار إلى ثاني الوجهين. (١٣) أي: لفظ هو راجع إلى الفاعل. (١٤) حال. (١٥) شأن. (١٦) أي: المتكلم. (١٧) استفسار بأم. (١٨) في الجواب. (١٩) اسمية مركبة من المبتدأ والجملة الفعلية الإنشائية. (٢٠) والثانية مستأنفة محذوفة المبتدأ حذفاً لازماً لشدة اتصال المخصوص بالفاعل. (٢١) أشار إلى حذف الفاعل. (٢٢) أشار إلى حذف المفعول. (٢٣) أشار إلى وجه المطابقة وهي في الجنس بأن يكون المخصوص من جنس الفاعل. (٢٤) دليل لمقدر وإنّما اشترط. أي: المخصوص. (٢٥) مثال الإفراد. (٢٦) مثال التثنية. (٢٧) مثال الجمع. (٢٨) مثال الذم المطابق في التأنيث. (٢٩) وقس عليه الباقي. (٣٠) دليل الجواز. (٣١) بألف التثنية. (٣٢) وهي التاء، أي: إلحاق علامة التأنيث في التأنيث الحقيقي بهذين الفعلين كما وجب في سائر الأفعال. عبد الله. (٣٣) للذم. (٣٤) والجملة خبر مقدم. (٣٥) فاعل بئس. (٣٦) مبتدأ مؤخر. (٣٧) أي: هذا. (٣٨) مقدر. (٣٩) حال من فاعل وقع.

(قوله: وبتعديته الخ) ليحصل التبيين بعد الإبهام. (قوله: لقيام لام التعريف الخ) يعني: أنهم لما قصدوا إلى معهود في الذهن كان كاسم الجنس الذي له شمول في المعنى، وكما يصح أن يقوم اسم الجنس مقام الضمير صح أن يقام اللام باعتبار المعقول في الذهن مقام الضمير؛ لأنه مندرج تحت ما يقدر من أحاده في المعنى كذا في الإيضاح. وأورد عليه الرضي: أنه لو قام مقام الضمير لكان الضمير إذا قام مقامه راجعاً إلى المبتدأ غير محتاج إلى التمييز في نحو: زيد نعم رجلاً، وكذا في نحو: نعم رجلاً زيداً أيضاً؛ لأن الضمير فيه إذن كما في قولك: أبوه قائم زيد، وفيه نظر؛ لأنا لا نسلم الملازمة المذكورة فإنه إذا قام الضمير مقامه كان راجعاً إلى مبهم يفسره ما بعده فلا بد من التمييز، ثم بعد التمييز يصير كاسم الجنس المعرف بلام العهد الذهني في الدلالة على فرد مبهم في الخارج، فالرابط في نعم رجلاً زيد كالرابط في نعم الرجل زيد، والأظهر ما ذكرناه سابقاً من أن الرابط الاتحاد. وقيل: إنه إذا كان زيد مبتدأ يبعد أن يجعل اللام للعهد الذهني؛ لأنه عبارة عن زيد، وكذا كون الضمير في نعم رجلاً زيد مبهماً لتقدم المرجع رتبة، والجواب: أن لزوم تأخير المبتدأ غالباً دل على أنه ليس عبارة عنه ولا مرجعاً؛ لأنه خلاف الأصل لا يكون مطرداً كثيراً. (قوله: جملتان) والثانية مستأنفة محذوفة المبتدأ حذفاً لازماً لشدة اتصال المخصوص بالفاعل. (قوله: مطابقة الخ) يعني: يجوز أن يكون من إضافة المصدر المفعول، ومن إضافته إلى الفاعل، وليس هذا من باب الالتباس، بل من تعدد طرق إفادة المعنى، والمراد بمطابقة الفاعل مطابقته فقط، فخرج ما إذا كان فاعله ضميراً؛ إذ لا يتصور فيه مطابقة الفاعل بدون مطابقة الفعل، وأما مطابقة التمييز للمخصوص فليس بشرط لجواز إفراده أيضاً كيف وقد عرفت وجوب الإفراد عند الجزولي ومن تبعه. (قوله: أو تأويلاً) نحو: نعم الأسد زيد وإنما خص هذا التعميم بمطابقة الجنس إذ لم توجد المطابقة فيما عداه تأويلاً وما يتوهم في نحو: بئس المرأة هند من أن تذكيره بتأويل المرأة بالجنس فباطل وإلا لجاز قام المرأة. (قوله: حيث وقع المخصوص) خص السؤال بعدم المطابقة في الإفراد مع عدم المطابقة في الجنس أيضاً لجواز أن يقال: جعل مثل القوم نفس الذين كذبوا مبالغة في اتصافهم به فتحقق المطابقة في الجنس تأويلاً.

وَشِبْهُه[1] مُتَأَوَّلٌ وَقَدْ يُحْذَفُ المَخْصُوصُ إِذَا عُلِمَ مِثْلُ: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ و: ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ﴾[2]، وَسَاءَ مِثْلُ بِئْسَ[3] وَمِنْهَا حَبَّذَا

(١) أي: وشبه وبئس مثل القوم.آه. مما لا يطابق الفاعل المخصوص. (٢) أي: نحن بمعنى أن الممدوح. (٣) في إفادة الذم والشرائط والأحكام.

وهو: ﴿مَثَلُ ٱلْقَوْمِ﴾[1] «وَشِبْهُهُ»[2] مما لا[3] يطابق الفاعل المخصوص «مُتَأَوَّلٌ» بتقدير[4]: مثل الذين كذبوا أو يجعل (الذين)[5] كذبوا[6] صفة للقوم[7] وحذف المخصوص، أي[8]: بِئسَ مَثَلُ القوم المكذبين مَثَلُهم. «وَقَدْ[9] يُحْذَفُ المَخْصُوصُ إِذَا عُلِمَ[10]» بالقرينة «مِثْلُ» قوله تعالى: «﴿نِعْمَ[11] ٱلْعَبْدُ﴾» أي أيوب[12]، بقرينة أنّ ذلك[13] في قصته[14]. «وَ» قوله تعالى: «﴿فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ[15]﴾» أي: نحن[16] «وَ(سَاءَ) مِثْلُ (بِئْسَ)» في إفادة الذم والشرائط[17] والأحكام[18]. «وَمِنْهَا» أي: من أفعال المدح والذم (حَبَّ) في «حَبَّذَا» وهو. أي حبذا. مركب من: حَبَّ الشيء، أو: حُبَّ إذا صار محبوباً، ومن[19]: ذا.

(١) كذا. عطف على المبتدأ. (٢) أي: شبهه قوله تعالى. (٣) أي: من المواضع. (٤) مضاف. (٥) لفظ. (٦) مجرور المحل. (٧) لكون معناه جمعاً. (٨) بالذم. (٩) استئناف. (١٠) وإذا لم يعلم لم يحذف. (١١) في سورة ص. (١٢) عليه السلام. (١٣) أي: النظم. (١٤) ﴿إِنَّا وَجَدْنَـٰهُ﴾ أي: علمناه ﴿صَابِرًا نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ الآية. (١٥) أي: الباسطون. (١٦) دلّ عليه سياق كلامه. (١٧) أي: الثلاثة المذكورة في الفاعل. (١٨) من جواز حذف المخصوص بالقرينة. (١٩) أي: مركب من ذا إنشاء إلى الجزء الآخر.

(قوله: وحذف المخصوص) والقرينة تقدم ذكره في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾. (قوله: أي: بئس مثل القوم المكذبين مثلهم) أشار بإقامة المكذبين مقام الذين كذبوا إلى أن الموصول حينئذ ليس للعهد، بل عبارة عن جنس المكذبين ليحصل الإبهام في المثل، وضمير مثلهم راجع إلى الذين حملوا التوراة؛ لأن المقصود ذمهم، فالمعنى بئس حال المكذبين حال اليهود الذين جحدوا آيات نعت محمد ﷺ فلا يلزم اتحاد الفاعل والمخصوص لفظاً ومعنى على ما وهم. (قوله: أي: نحن) بقرينة قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَـٰهَا﴾. (قوله: وقد يحذف المخصوص) ووضع الظاهر موضع المضمر لدفع توهم رجوعه إلى الفاعل لقربة ولإفادة عموم الحكم فإن المراد من الضمير في قوله: وشرطه مخصوص نعم وبئس، وإنما ذكره ههنا مع أن المناسب ذكره بعد حبذا لكثرة حذف المخصوص في نعم وبئس وعرافتهما في المدح والذم. وما قيل: إن المعرفة إذا أعيدت معرفة كان الثاني عين الأول فإنما هو إذا كانا ظاهرين وفي التسهيل، وقد يحذف ويخلفه صفة اسماً؛ نحو: نعم الصديق حليم وكريم؛ أي: رجل أو فعلاً ويكثر ذلك إذا كان الفاعل ما نحو: ﴿بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَـٰنُكُمْ﴾، ويقل في غيره؛ نحو: نعم الصاحب تستعين به فيمينك؛ أي: صاحب. (قوله: وساء مثل بئس) إشارة بتشبيهه ببئس وعدم جمعه معه إلى أن عدم عرافته في الاستعمال لإنشاء الذم مثلها؛ ولذا قال في التسهيل: وقد يلحق ساء ببئس؛ وذلك لشيوع استعماله بمعنى الإخبار في القاموس: ساءه سوأ فعل به ما يكره وساء سواء كسحاب قبح ووزنها فعل كظرف قلبت الواو ألفاً. (قوله: ومنها حبذا) فصله عن نعم وبئس لاختصاصه بأحكام ذكرها، ولعدم عرافته في المدح، وفي شرح التسهيل: وقيل: ليست؛ أي: حبذا للمدح بالوضع، وإنما وضعها للمبالغة في تمكن الحب. (قوله: من أفعال المدح والذم) لم يقل من أفعال المدح؛ لأن هذا اللفظ عند النحاة اسم لما يفيد إنشاء المدح أو الذم مع أن حبذا بعد دخول لا يفيد الذم أيضاً. (قوله: حب في حبذا) أي: حب في هذا التركيب، في شرح التسهيل: مقتضى كلام المصنف أن حبذا بمعنى نعم، وقد فرق بينهما بأن حبذا تشعر مع دلالتها على المدح العام بأن الممدوح محبوب وقريب من النفس، ولا حبذا بالعكس، ولا يشعر بذلك نعم وبئس. (قوله: من حب الشيء) بنصب الشيء على أنه مفعول به، وحب بفتح الحاء، وقوله: إذا صار محبوباً متعلق به، والمعنى أن حبذا مركب أما من حب المتعدي يقال: حبه يحبه بالكسر فهم محبوب بعد نقله إلى فعل بالضم على ما نقل من أنه إذا جعل الفعل المتعدي من النعوت حول إلى فعل كما في علم ورحم أو من حب اللازم بكسر العين أو ضمها، وليس المراد أن في حب لغتين فتح الحاء على ما هو القياس، وضمها بنقل الضمة إلى الحاء، ثم الإدغام؛ إذ العبارة لا تساعده فإنه صريح في أنه مركب من أحدهما، ومن ذا؛ ولأنه يلزم أن يكون الشيء مستدركاً؛ إذ لا دخل له في التركيب؛ ولأن المناسب لبقية المذكور الواو دون أو.

وَفَاعِلُهُ[1] ذَا وَلَا يَتَغَيَّرُ[2] وَبَعْدَهُ الْمَخْصُوصُ وَإِعْرَابُهُ[3] كَإِعْرَابِ مَخْصُوصِ نِعْمَ. وَيَجُوزُ أَنْ يَقَعَ قَبْلَ[4] الْمَخْصُوصِ أو بَعْدَهُ تَمْيِيزٌ أَوْ حَالٌ عَلَى وُفْقِ مَخْصُوصِهِ[5]. الْحَرْفُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى فِي غَيْرِهِ

(١) أي: فاعل هذا الفعل ذا. (٢) أي: حبذا أو فاعله أو ذا مما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث إذا كان. (٣) أي: إعراب مخصوص حبذا كإعراب. آه. (٤) أي: قبل مخصوص حبذا. (٥) في الإفراد والتثنية والجمع والتأنيث نحو: حبذا رجلاً زيد وحبذا زيد رجلاً وحبذا.

«وَفَاعِلُهُ» أي: فاعل هذا الفعل «(ذَا) وَلَا يَتَغَيَّرُ» أي: (حبذا)، أو فاعله (ذا) عما هو عليه. فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، إذا كان المخصوص مثنى أو جمعاً أو مؤنثاً لجريها[1] مجرى[2] الأمثال[3] التي لا تتغير. فيقال: (حَبَّذَا[4] الزَّيْدَانِ)، و:(حبّذَا الزَّيْدُون)، و:(حَبّذا هِنْدٌ). «وَبَعْدَهُ» أي: بعد[5] (حبذا) «الْمَخْصُوصُ[6]، وَإِعْرَابُهُ» أي: إعراب مخصوص (حبذا) «كَإِعْرَابِ مَخْصُوصِ (نِعْمَ)» على الوجهين المذكورين. «وَيَجُوزُ[7] أَنْ يَقَعَ قَبْلَ الْمَخْصُوصِ» أي: مخصوص (حَبَّذَا) «أَوْ بَعْدَهُ» أي: بعد مخصوصه «تَمْيِيزٌ[8] أَوْ حَالٌ عَلَى[9] وُفْقِ مَخْصُوصِهِ» في الإفراد والتثنية والجمع والتأنيث والتذكير، نحو: (حبذا رجلاً[10] زيد)، و:(حبذا زيدٌ رجلاً[11])، و:(حبذا راكباً[12] زيد)، و:(حبذا زيد راكباً[13])، و:(حبذا رجلين أو راكبين الزيدان)، و:(حبذا الزيدان رجلين، أو راكبين)، و:(حبذا امرأةٌ هند)، و:(حبذا هندٌ امرأةٌ). والعامل في التمييز أو الحال ما[14] في[15] حبذا من[16] الفعلية[17] وذو الحال هو (ذا) لا (زيد) لأنَّ[18] (زيد) مخصوص والمخصوص لا يجيئ إلَّا بعد تمام المدح والركوب من تمامه، فالراكب حال من الفاعل لا من المخصوص. «(الْحَرْفُ[19]) «مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى فِي غَيْرِهِ[20]» أي: كلمة[21] دلتّ[22] على معنى حاصل في غيرها

(١) علة على التركيب. (٢) لكون تلك الكلمة المركبة جارية. (٣) كما سبق في التعجب، كأنهم عاملوا معاملة الضمير في أنَّه لا يختلف باختلاف الممدوح مثنى ومجموعاً ومؤنثاً فأشبهه لمضمر في نحو: نعم رجلاً أقوى منه بالظاهر. (٤) وهذا الاستثناء من الحكم المذكور في قوله: وشرط المخصوص مطابقة الفاعل. أبوبي. (٥) قوله بعد حبذا لم يفيد ههنا بالأغلب إذ مخصوص حبذا لم يستعمل متقدماً. س. (٦) كما في أخواته. (٧) شروع في بيان الحكم المخصوص بحبذا. (٨) فاعل يقع. (٩) حال. (١٠) تمييز قبل المخصوص مفرداً. (١١) تمييز بعد المخصوص. (١٢) حال قبل المخصوص. (١٣) حال بعد المخصوص وقس عليه البواقي. (١٤) أي: الصالح للعاملية. (١٥) الواقع. ضمن جملة حبذا. (١٦) بيان لما. (١٧) لم يقل من الفعل ليشمل مذهب من قال باسميته. (١٨) دليل لمقدر أيما لم يجز أن يكون زيد وأمثاله ذي الحال لأنَّ. آه. (١٩) أي: حقيقة وحده. (٢٠) إنما لم يذكر المصنف خواص الحرف لأنَّه لم يكن له خواص كالاسم والفعل، لحرره. (٢١) إشارة إلى أنَّ ما عبارة عن الكلمة ليكون التعريف مشتملاً على الجنس. (٢٢) أشار إلى أنَّ تذكير الضمير بحسب لفظ ما.

(قوله: وفاعله ذا) بخلاف نعم وبئس؛ فإن فاعلهما ما تقدم، وإنما خص ذا لما في أسماء الإشارة من الإبهام المقصود في هذا الباب، والمشار إليه بذا الأمر الذهني وإن كان وضع أسماء الإشارة للمشار إليه في الخارج. (قوله: ولا يتغير) ومن هذا الباب زعم بعض أنه بعد التركيب صار اسماً بمعنى حبيب خبر لما بعده فمعنى حبذا الأمير هو حبيب، واختاره أبو علي وصاحب القاموس، أو مبتدأ خبره ما بعده وإليه ذهب المبرد. (قوله: أي: بعد حبذا) لم يقيد ههنا بالأغلب؛ إذ مخصوص حبذا لم يستعمل متقدماً. (قوله: المخصوص) خلافاً لابن كيسان فإنه ذهب إلى أنه بدل من ذا، وقيل: عطف بيان، وإنما قال بعد حبذا ولم يقل بعد فاعله كما في نعم وبئس إشارة إلى صيرورة ذا جزأ من حبذا. (قوله: لجريها مجرى الأمثال) كأنهم عاملوها معاملة المضمر في أنه لا يختلف باختلاف الممدوح مثنى ومجموعاً ومؤنثاً وشبهه بالمضمر في نحو: نعم رجلاً أقوى منه بالظاهر في نعم الرجل زيد لزيادة إبهامه وعدم كونه اسماً ظاهراً. (قوله: ويجوز أن يقع قبل الخ) إنما يلتزموا التمييز في حبذا، والتزموا في نعم إذا كان الفاعل ضميراً مع أن الفاعل في كل منهما أمر ذهني لوجهين؛ الأول: أن فاعل حبذا ملفوظ بخلاف فاعل نعم فإنه مستتر، فجعل التمييز دليلاً على وجوده، والثاني: لزوم الالتباس بين الفاعل والمخصوص عند عدم ذكر التمييز فيما إذا كان المخصوص معرفاً باللام أو مضافاً إليه؛ نحو: نعم رجلاً السلطان فإنه لا يدري لو حذف رجلاً أن السلطان فاعل والمخصوص بالمدح محذوف أو هو المخصوص وفاعله مضمر. (قوله: تمييز أو حال الخ) فإن قصد تقييد المبالغة في مدح المخصوص بوصف كان المنصوب حالاً؛ نحو: حبذا هند مواصلة؛ أي: في حال مواصلتها، وإن قصد بيان جنس المبالغة في مدحه كان تمييزاً؛ نحو: حبذا زيد راكباً وحبذا زيد رجلاً، ولا يلزم الفصل بالأجنبي؛ لأن المخصوص ليس بأجنبي لاتحاده بالفاعل. (قوله: من الفعلية) لم يقل من الفعل ليشمل مذهب من قال باسمية حبذا. (قوله: وذو الحال هو ذا) لم يتعرض لبيان المميز لظهوره؛ إذ الإبهام في المخصوص. (قوله: أي: كلمة دلت الخ) إشارة إلى أن ما عبارة عن الكلمة ليكون التعريف مشتملاً على الجنس، وأن قوله في رجوعه إلى المعنى كما

وَمِنْ ثَمَّةَ احْتَاجَ[1] فِي جُزْئِيَّتِهِ إِلَى اسْمٍ[2] أَوْ فِعْلٍ[3].

(١) من مسند أو مسند إليه لأن دلالته على معناه الإفرادي مشروطة بذكر متعلقه. (٢) يتعقل معناه بالنسبة إليه نحو: من البصرة. (٣) يتعقل معناه بالنسبة إليه نحو: قد ضرب.

متعقِّل بالنسبة إليه، أي: لا يكون[1] مستقلاً بالمفهومية[2] بحيث لا يصلح لأنْ يحكم عليه أو به، بل لا بد في ذلك من انضمام أمر آخر إليه[3]. «وَمِنْ[4] ثَمَّةَ» أي: لأجل أنَّه[5] يدل على معنى[6] في غيره[7]، «احْتَاجَ[8] فِي جُزْئِيَّتِهِ» للكلام ركناً[9] كان[10] أو غيره[11] «إِلَى اسْمٍ» يُتَعقَّل معناه[12] بالنسبة إليه، نحو: (مِنَ الْبَصْرَةِ[13]) «أَوْ فِعْلٍ» كذلك[14]

(١) أي: الحروف. (٢) في الدلالة على المعنى. (٣) أي: إلى الحروف، أي: يكون مستقلاً بالمفهومية. (٤) متعلق باحتاج الآتي. (٥) أي: الحرف. (٦) أشار إليه إلى أنَّ المشار إليه هو قوله على معنى في غيره. (٧) أي: في غير ما دلَّ. (٨) أي: الحرف. (٩) أي: المسند والمسند إليه. (١٠) سواء كان ذلك الجزء ركناً بأن يكون عمدة .رضا. (١١) بأن يكون فضلة. (١٢) أي: الحرف، علة الوضع لا صلة لأنَّ الإيصال ليس. (١٣) لأنَّ معنى الابتداء الخاص لا يتعلق إلَّا بالاسم الذي هو البصرة. (١٤) أي: يتعقل.

مر في تعريف الاسم والفعل رعاية لمطابقة دليل الانحصار، ويحتمل أن يكون ظرفاً لغواً متعلقاً بدل وفي بمعنى الباء، وأن يكون مستقراً حالاً من معنى لكنه خلاف الظاهر؛ إذ ليس المقصود تقييد الدلالة بحال كون المعنى في غيره بل الدلالة على معنى موصوف بالحصول في الغير ثم الإطلاق قد يكون قرينة التقييد والتجريد عما سواه فالمراد الحرف ما دل على معنى في غيره فقط؛ أي: لا يكون دالاً على معنى في نفسه كما يدل عليه وجه الانحصار فخرج الفعل باعتبار المعنى المطابقي عن تعريف الحرف؛ لأنه كما يدل على معنى في غيره باعتبار مدلوله المطابقي يدل على معنى في نفسه أيضاً باعتبار المعنى التضمني؛ أعني: الحدث كما مر وكذا الأسماء المتضمنة لمعنى الاستفهام والشرط الذي هو غير مستقل بالمفهومية، إن قلنا: إن تضمنها طارئ بعد الوضع بسبب الاستعمال مع حرف الاستفهام والشرط، وإن قلنا: بتضمنها لمعنى الاستفهام والشرط المستقل بالمفهومية فلا إشكال أصلاً، وأما المشتقات فلدخول الذات المبهمة التي نسب إليها الحدث فيها معناها المطابقي والتضمني كلاهما مستقل بالمفهومية، وما قيل: إن هذا التعريف بعد التقييد إنما يتم لو ثبت أن معاني الحروف كلها بسائط أو مركبة من أجزاء ليس شيء منها مستقلاً بالمفهومية، وكلاهما ممنوعان فإن إثبات إن الابتداء المطلق المستقل بالمفهومية مثلاً ليس جزء من الابتداآت الخاصة دونه خرط القتاد فمدفوع بأن معاني الحروف من حيث إن مدلولاتها آلات لملاحظة متعلقاتها ومرآة لمشاهدة حالها، فلا تكون مستقلة وكون معانيها المركبة في أنفسها بحيث إذا فصلت ولوحظت قصداً تكون مشتملة على أجزاء مستقلة بالمفهومية لا يضرنا. **(قوله: متعقل بالنسبة إليه)** صفة كاشفة لحاصل في غيرها فإن حصول المعنى في غير الكلمة يحتمل أن يكون باعتبار اتصاف الغيرية، وأن يكون باعتبار دلالته عليه وأن يكون باعتبار تعقله بالنسبة إليه. **(قوله: أي: لا يكون الخ)** تفسير لقوله: متعقل بالنسبة إليه؛ أي: ليس المراد بكونه متعقلاً بالنسبة إلى الغير أن تعقله يستلزم تعقل النسبة إلى الغير، ويقتضيه حتى يرد على معنى التعريف بالأسماء الموضوعة للمعاني الإضافية كالابتداء المطلق والأبوة والأخوة مثلاً، بل أن لا يكون ذلك مستقلاً بالمفهومية ويكون آلة لملاحظة ذلك الغير متعقلاً تبعية لا قصداً و بالذات فلا يصلح أن يكون محكوماً عليه، وبه لما أن النفس مجبولة على عدم الحكم على شيء أو بشيء ما لم يلاحظ قصداً أو بالذات بل لا بد له في ذلك؛ أي: في كونه محكوماً عليه أو به من انضمام أمر آخر وهو ما يكون هذا المعنى آلة لملاحظته فإذا ضم ذلك إليه صار المجموع معنى ملحوظاً قصداً أو بالذات يمكن أن يحكم عليه وبه نحو: لا حجر وزيد في الدار. **(قوله: في جزئيته للكلام)** بخلاف الاسم والفعل فإنه لا يحتاج أحدهما إلى الآخر في الجزئية، بل في تأتي الكلام ومن هذا ظهر وجه التخصيص بالكلام واندفع ما قيل: الأولى أن يقال في جزئيته لما يقاربه شيء كلاماً كان أو مركباً ناقصاً. **(قوله: أو غيره)** أي: فضلة. **(قوله: إلى اسم يتعقل معناه الخ)** قيد الاسم والفعل بهذا القيد بقرينة المقام لئلا يرد الموصولات فإنها محتاجة في الجزئية إلى اسم أو فعل لكن ليس ذلك مما يتعقل معناها بالنسبة إليه لكون معانيها مستقلة بالمفهومية. **(قوله: أو فعل)** أو لمنع الخلو قال الرضي: الحرف قد يحتاج إلى المفرد كما ذكرنا وقد يحتاج إلى الجملة كحرف النفي والاستفهام والشرط، وقد يحذف المحتاج إليه في نعم ولا وكان قد خرجت ولما.

حُرُوفُ الجَرِّ مَا[1] وُضِعَ لِلإِفْضَاءِ[2] بِفِعْلٍ أَوْ مَعْنَاهُ إِلَى مَا يَلِيْهِ

(١) يعني أن حروف الجر حروف وضعت. (٢) أي: لإيصاله فإن معنى الإفضاء والوصول ولما عدّى بالباء صار معناه الإيصال. ح.

نحو: (قَدْ ضَرَبَ[1]). «(حُرُوفُ الجَرِّ)» «مَا وُضِعَ لِلإِفْضَاءِ بِفِعْلٍ» أي: إيصاله. فإنَّ معنى الإفضاء الوصول[2] ولمَّا عدي بالباء صار معناه الإيصال[3]. «أَوْ مَعْنَاهُ» أي: معنى الفعل وهو[4] كل[5] شيء استنبط منه معنى الفعل[6] كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور وغير ذلك[7]. «إِلَى[8] مَا[9] يَلِيْهِ[10]» سواء كان اسماً صريحاً، مثل: (مررت بزيد)، و: (أنا مارٌّ بزيد)، أو كان في تأويل الاسم كقوله تعالى: ﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا[11] رَحُبَتْ﴾ أي: برحبها[12]. وسميت هذه الحروف حروف الإضافة أيضاً[13]، لأنَّها[14] تضيف الفعل أو

(١) كان معنى الخالص لا يتعقل إلَّا بفعل ضرب. (٢) خبر إنَّ. وهو لازم دون الوصل. (٣) بطريق التضمين. (٤) أي: فمعنى الفعل. (٥) لم يقل كل لفظ لئلا يتوهم اختصاصه بالمفرد فلا يشتمل الجار والمجرور. (٦) أي: الحدث. (٧) نحو: حروف النداء وهاء التنبيه واسم الإشارة .ك. (٨) متعلق للإفضاء. (٩) أي: إلى الاسم. (١٠) أي: حرف الجر. (١١) هكذا في أكثر النسخ. (١٢) أي: سعتها. بالضم مصدر رحب على وزن كرم وعلم ومعناه الاتساع. (١٣) كما تسمي حرف الجر. (١٤) علة التسمية.

(قوله: حروف الجر) خص حروف الجر والتنوين من سائر الحروف بالتعريف؛ لأن ما عداهما إما ليس لها مفهوم مشترك بينها كالحروف المشبهة بالفعل والعاطفة، وإما مفهومها هو المعنى اللغوي كحروف الردع والتخصيص إلى غير ذلك بخلاف حروف الجر فإن لها في الاصطلاح معنى مشتركاً بينها، وهو الإفضاء ولكل منها معنى خاص وبخلاف التنوين فإنه نقل من معناه اللغوي إلى معنى آخر وبما ذكرنا ظهر أن اللام في قوله: ما وضع للإفضاء صلة الوضع لا للغرض كما وهم. (قوله: أي: إيصاله) في الرضي: المراد بإيصال الفعل إلى الاسم تعديته إليه حتى يكون المجرور مفعولاً به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل؛ ولهذا جاز العطف عليه بالنصب في قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾، ولعله أراد أن هذا أثر الإيصال وعلامته، وإلا فالإيصال أن يتعلق معنى الفعل بما يليه كتعلق المرور بزيد كما يشير إليه قول الشارح قدس سره فيما بعد؛ لأنها تجر معاني الأفعال إلى ما يليها، ولا ينقض التعريف ببعض حروف العطف؛ لأنها موضوعة للتشريك لا للإيصال، وإن لزمها الإيصال في بعض المواضع كما في العطف على معمول الفعل والحروف الزائدة مفيدة للإيصال؛ ولذا تفيد التأكيد فلا حاجة إلى أن يقال: إنها في الأصل للإيصال إلا أنها قد تستعمل على خلاف الوضع، وأما الحروف المكفوفة بما فقال الرضي ههنا لا تقتضي ما تتعلق به؛ لأن الجار في الأصل إنما كان يطلب ذلك لكون المجرور مفعولاً، فإذا لم يجر فلا مفعول هناك حتى يطلبه فهي مستعملة على خلاف وضعها. (قوله: وهو كل شيء) لم يقل: كل لفظ؛ لئلا يتوهم اختصاصه بالمفرد فلا يشمل الجار والمجرور والجملة التي يستنبط منها معنى الفعل، وفي الرضي: من أمثلة تعدية الحرف لمعنى الفعل قولهم: أين أنت مني؛ لأن معنى أين أنت بعدت، والمتبادر من استنباط معنى الفعل منه أن لا يكون موضوعاً له، فلا يرد على التعريف نفس الفعل. (قوله: والظرف والجار) نحو قولك: زيد عندك وفي الدار لإكرامك، فاللام في إكرامك بعدي الظرف إلى إكرامك وهو في الحقيقة معدي للفعل المقدر أو شبهه؛ لأن التقدير استقر أومستقر لكنه لما سد الظرف مقام الفعل أو شبهه جاز أن يقال: إن الجار معدي للظرف، وكذا في يالزيد فإنه قائم مقام أنادي كذا في الرضي. (قوله: وغير ذلك) نحو: حرف النداء وهاء التنبيه واسم الإشارة. (قوله: إلى ما يليه) الضمير المرفوع راجع إلى ما الثاني، والبارز إلى الأول، وهو الظاهر كما يشعر به قول الشارح قدس سره إلى ما يليها، ويجوز العكس بناء على أن حرف الجر إنما أورد لأجل ما يليه فهو متأخر عنه في الاعتبار، وإن كان مقدماً عليه في الذكر. (قوله: ﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾) هكذا في أكثر النسخ، وهو سهو إذ نظم الآية: ﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ﴾ في موضع و﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ﴾ في آخر. (قوله: أي: برحبها) بضم الراء؛ أي: سعتها. (قوله: وسميت هذه الحروف الخ) قدمها على بيان وجه التسمية بحرف الجر، وإن كان الظاهر يقتضي تأخيرها؛ لأن العلم بالاسم أهم بالنسبة إلى المتعلم في العلم بوجه التسمية.

وَهِيَ مِنْ وَإِلَى[1] وَحَتَّى وَفِي وَالبَاءِ وَاللَّامِ[2] وَرُبَّ وَوَاوُهَا وَوَاوُ القَسَمِ وَبَاؤُهُ وَتَاؤُهُ وَعَنْ وَعَلَى وَالكَافِ وَمُذْ وَمُنْذُ وَخَلَا وعَدَا وحَاشَا[3] فَمِنْ لِلابْتِدَاءِ

(١) ذكرها على سبيل الحكاية لعدم اسم خاص لها يعبر بها عنها. (٢) ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف بأسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي منها. ج. (٣) فالعشرة الأولى لا تكون إلا حرفاً والخمسة التي بينها تكون حرفاً واسماً والثلاثة الباقية تكون حرفاً وفعلاً. ج.

معناه إلى ما[1] يليه[2]، وحروف الجر لأنها تجر معاني الأفعال إلى ما يليه، أو لأنَّ أثرها فيما يليه[3] الجر. «وَهِيَ[4]» أي: حروف الجر «(مِنْ[5]، وَإِلَى، وَحَتَّى[6]، وَفِي[7])» ذكر[8] هذه الحروف على سبيل الحكاية[9]، لأنَّه[10] ليس لها[11] أسماء خاصة يعبر بها عنها[12]، «وَالبَاءُ[13] وَاللَّامُ[14]» ذكرهما[15] باسميهما لوجودهما[16]، وكذلك ذكر[17] الواو[18] والتاء والكاف بأسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي منها[19]. «وَرُبَّ[20] وَوَاوُهَا» أي: الواو التي تقدر بعدها (رب[21]) وفي عدها من حروف الجر تسامح[22]. «وَوَاوُ القَسَمِ وَتَاؤُهُ وَبَاؤُهُ وَعَنْ[23] وَعَلَى[24] وَالكَافُ[25] وَمُذْ[26] وَمُنْذُ[27] وَخَلَا وَحَاشَا[28] وَعَدَا» فالعشرة الأولى[29] لا تكون إلَّا حروفاً، والخمسة التي[30] تليها تكون حروفاً[31] وأسماءً[32]، والثلاثة البواقي[33] تكون حروفاً[34] وأفعالاً. «فَ[35] (مِنْ) لِلابْتِدَاءِ[36]» أي: لابتداء الغاية. والمراد بالغاية المسافة[37] إطلاقاً[38] لاسم[39] الجزء[40] على الكل[41]،

(١) أي: الاسم. (٢) أي: الحرف. (٣) أي: حرف الجر. (٤) خبر إنَّ. (٥) للابتداء. (٦) للغاية. (٧) للظرفية. (٨) مصنف. (٩) حيث يقال: من وإلى وحتى ولم يقل: المن والإلى كما يقال: الباء واللام. أمير. (١٠) شأن. (١١) أي: لهذه الحروف. (١٢) متعلق بيعبر. (١٣) للإلصاق. (١٤) للتعليل. (١٥) مصنف. (١٦) في اصطلاح العرب. في حروف الهجاء أي: ا ب ت ج. آه. (١٧) مصنف. (١٨) سواء كانت للقسم أو بمعنى رُبَّ. (١٩) من الخمسة المذكورة. (٢٠) لإنشاء التقليل. (٢١) نائب فاعل لقدر. (٢٢) إذ الجر برب لا بالواو. (٢٣) للبعد والمجاورة. (٢٤) للاستعلاء. (٢٥) للتشبيه. (٢٦) للابتداء في الزمان الماضي. (٢٧) للابتداء في الزمان الماضي. (٢٨) إذ الغاية هي النهاية وليس لها ابتداء وانتهاء. المورخ. (٢٩) من: من إلى تاء القسم. (٣٠) من: عن إلى منذ. (٣١) أشار إلى المجاز. (٣٢) تعلم ذلك بدخول من على عن وعلى نحو من عن يميني أي: من جانب يميني ومن عليه أي: من فوقه. (٣٣) وهي خلا وحاشا وعدا. (٣٤) أي: للإفادة كون مجروره مبتدأ. (٣٥) الفاء للتفصيل. (٣٦) لأنَّه إذا جررت بها ما بعدها تكون حرفاً جارة وإذا نصبت تكون أفعالاً. علي رضا. (٣٧) أي: مجموع المسافة. (٣٨) مجازاً. (٣٩) وهو الغاية. (٤٠) وهو النهاية. (٤١) وهو المسافة.

(قوله: لأنها تجر معاني الأفعال) فالجر مصدر بالمعنى اللغوي. (قوله: أو لأن أثرها الخ) فالجر اسم للإعراب المخصوص اصطلاحاً كما في قولهم: حروف النصب وحروف الجزم. (قوله: على سبيل الحكاية) أي: عن ما وقعت في التراكيب. (قوله: وفي عدها الخ) أي: على مذهب سيبويه، وأما على مذهب الأخفش والكوفيين فهي بمعنى رب جارة بنفسها. (قوله: تسامح) فإنها لاستلزامها تقدير حرف مطرداً وعدم ظهورها يعدها كأنها الجارة فالمراد من حروف الجر أعم من أن تكون جارة بنفسأ أو باستلزامها إياها. (قوله: فالعشرة الأولى الخ) هذا ما قال المصنف: ويتضمن هذا البيان حسن الترتيب فإن ما لا يكون إلا حرفاً فهو أحق بالتقديم في بحث الحروف، وما يكون حرفاً واسماً أحق بالتقديم مما يكون حرفاً وفعلاً؛ لأن الاسم أشرف من الفعل، وأن مجموع الحروف ثمانية عشر فما وقع في بعض النسخ وبائه بعد تمامه سهو من قلم الناسخ كيف وكون معنى الباء للقسم لا يقتضي كونها حرفاً برأسها. (قوله: والثلاثة البواقي الخ) قال المصنف رحمه الله: ولم أعد على اسماً وفعلاً وحرفاً؛ لأن أراعي في العد أن يكون بين الكلمتين المختلفتين نوعا المتماثلتين لفظاً توافق وتناسب من حيث المعنى كتشارك على الاسمية والحرفية في معنى العلو؛ فلذا لم أعد من فعلاً أيضاً مع أنه أمر من مان يمين، وكذا في مع كونه أمراً للمؤنث من وفي يفي ولي أمراً من ولي يلي، وكذا لم أعد إلى اسماً مع أنه يجئ بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف المعنيين وأراعي أيضاً في العد التشارك في المعنى والتساوي، وفي أصل اللفظ وعلى إذا كان فعلاً يكتب بالألف وأصله الواو بخلافه إذا كان اسماً أو حرفاً فإنه يكتب بالياء وكذا من وف ول أفعالاً أصلها أمين وأوفي وأول، قال الرضي: فيه نظر؛ لأن علا الاسمية تكتب بالألف، وأصلها واو، ثم اعترض المصنف رحمه الله على نفسه بأن حاشا وعدا وخلا الحرفية لا أصل لألفاتها بخلافها فعلية، وأجاب: بأنها لما تضمنت معنى الاستثناء أشبهت الحرف في عدم التصرف فصارت كأنها لا أصل لألفاتها، قال الرضي: وهذا عذر بارد. (قوله: أي: لابتداء الغاية) فاللام للعهد أو عوض عن المضاف إليه على اختلاف الرأيين. (قوله: والمراد بالغاية المسافة) في الصراح غاية: بايان هرجيزي أز زمان ومكان ومسافة دوري، وفي القاموس: المسافة: البعد فليست المسافة مختصة بالمكان على ما وهم، فاعترض بأن تفسير الغاية بالمسافة يوجب أن يكون استعمالها في الزمان مجازاً، وهو خلاف ما صرح به الشارح قدس سره العزيز. (قوله: إطلاقاً لاسم الجزء على الكل) في الرضي لفظ الغاية يستعمل بمعنى

وَالتَّبْيِينِ[1]

(١) بالجر عطف على الابتداء أي: ويجيء للتبعيض أيضاً أي: لإظهار الحق من أمر مبهم.

إذ[1] لا معنى لابتداء النهاية. وقيل: كثيراً ما يطلقون[2] الغاية ويريدون[3] بها الغرض والمقصود. فالمراد بها[4] الفعل[5] لأنَّه غرض الفاعل ومقصوده. وهذا الابتداء إمَّا من المكان نحو: (سِرْتُ مِنَ البَصْرَةِ) أو من الزمان، نحو: (صُمْتُ مِنْ يَوْمِ الجُمُعَةِ). وعلامة (من) الابتدائية صحة إيراد (إلى) أو ما[6] يفيد فائدتها في مقابلتها نحو: (سِرْتُ مِنَ البَصْرَةِ إِلَى الكُوفَةِ)، ونحو: (أَعُوذُ باللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيْمِ) لأنَّ[7] معنى أعوذ به: ألتجئ[8] إليه[9]. «وَالتَّبْيِينُ» بالجر عطفاً على الابتداء، أي: ويجئ (من) للتبيين أيضاً[10] أي[11]: لإظهار المقصود من أمر مبهم. وعلامته[12]

(١) إشارة إلى القرينة الصارفة عن معنى الحقيقي. (٢) أي: العلماء. أي: يذكرون. (٣) أي: العلماء. (٤) حقيقياً كان أو تنزيلياً وفيه إشارة إلى أنَّ معنى قولهم لابتداء المسافة لابتداء الفعل منها. (٥) كالسير والصوم. (٦) وهو ما كان بمعنى إلى. (٧) وإنَّما أفاد ذلك فائدة معنى إلى. (٨) أنا من الشيطان، فحينئذ يفيد أن ابتداء التجائي وفراري من الشيطان وانتهائهما إلى ربي. أبوبي. (٩) أي: إلى الله. (١٠) أي: كما يجيء للابتداء. (١١) تفسير للتبيين. (١٢) أي: مجيء من للتبيين. أي: علامة اللفظية وأمَّا المعنوية فتعلم من قوله لإظهار المقصود. آه. ك.

النهاية وبمعنى المدى. كما أن الأمد والأجل أيضاً يستعملان بالمعنيين. والغاية تستعمل في الزمان والمكان بخلاف الأمد والأجل؛ فإنهما يستعملان في الزمان فقط والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة انتهى، ولما كان استعماله في المعنيين يحتمل أن يكون بالاشتراك وأن يكون بالحقيقة والمجاز اختار الشارح رحمه الله الثاني؛ لأن تبادر معنى الغاية وكون المجاز أولى من الاشتراك يرجحه. (قوله: إذ لا معنى لابتداء النهاية) والقول بأنه يجوز أن تكون الإضافة لأدنى ملابسة، وفائدتها التنبيه على أن من لا يستعمل في ابتداء ما لا نهاية له كالأمور الأبدية مردود لعدم جريانه في انتهاء الغاية، وكذا القول بحذف المضاف؛ أي: لابتداء ذي الغاية؛ لأن المجاز أولى من الحذف. (قوله: وقيل: كثيراً ما يطلقون الغاية) أي: تستعمل العلماء لفظ الغاية الذي هو يطلق في اصطلاحهم للفائدة المرتبة على الشيء بمعنى الغرض، وهو ما لأجله أقدم الفاعل على الفعل، وبمعنى المقصود مطلقاً فالمراد بالغاية الفعل لعلاقة أنه قد يكون غرضاً، ومقصوداً له كما إذا كان مختاراً، وليس المراد بالغاية ههنا الغرض حتى يلزم اختصاص من الابتدائية بالأفعال الاختيارية، ولا يصح على القدر من أول النهار إلى آخره على ما وهم. (قوله: وهذا الابتداء) إما من المكان حقيقياً كان أو تنزيلياً، وفيه إشارة إلى أن معنى قولهم: لابتداء المسافة لابتداء الفعل منها، فلا بد أن يكون الفعل المتعدي بمن الابتدائية شيئاً ممتداً كالسير والمشي ويكون الشيء المجرور بمن الشيء الذي ابتدئ منه ذلك الفعل؛ نحو: سرت من البصرة إلى الكوفة أو يكون أصل الشيء الممتد نحو: تبرأت من فلان إلى فلان وخرجت من الدار. (قوله: أو من الزمان) اختيار لمذهب الكوفيين من أن من الابتدائية تستعمل في الزمان على الحقيقة؛ لأنه الظاهر الكثير الاستعمال على ما في الرضي، وقال ابن مالك: هو الصحيح، وقال البصريون: إنها للابتداء في غير الزمان سواء كان المجرور بها مكاناً أو غيره؛ نحو: هذا الكتاب من زيد إلى عمرو، في اللباب: من لابتداء الغاية في المكان فقط، واستعمالها في غير المكان زماناً كان أو غيره على سبيل الاستعارة. (قوله: لأن معنى أعوذ بالله التجئ إليه) في الصراح: لجأ بفتحتين بناه كرفتن يقال: لجأت والتجأت وعذت به ولجأت إليه بمعنى فالباء ههنا بمعنى إلى. (قوله: بالجر عطف على الابتداء) أشار بذلك إلى أن ما وقع في بعض النسخ وللتبيين بإعادة الجار غلط؛ إذ لا معنى لإعادة الجار ههنا، وتركه في قوله: للتبعيض. (قوله: أي: ويجئ من للتبيين أيضاً) لما كان دخول المعنيين تحت جار واحد موهماً لكون المجموع معنى من أزال ذلك الوهم بالتعبير المذكور وأفاد بلفظ يجئ إلى أن مجيئه للتبيين محقق سواء كان موضوعاً له كما هو مذهب الجمهور، أو راجعاً إلى معنى الابتداء كما ذهب إليه الزمخشري. (قوله: وعلامته) أي: وعلامته اللفظية، وأما المعنوية فتعلم من قوله: لإظهار المقصود من أمر مبهم؛ أي: أن يكون قبل من أو بعدها مبهم يصلح أن يكون المجرور بها تفسيراً له ويوقع اسم المجرور عليه، وفيما قدمت من المبينة يكون المذكور بعدها عطف بيان للمبهم المقدر ليحصل البيان بعد الإبهام فقولك: يعجبني من زيد كرمه؛ أي: من خصال زيد، فقولك: يعجبني من زيد في تقدير يعجبني شيء من خصال زيد كرمه.

وَالتَّبْعِيضِ وَزَائِدَةٌ فِي غَيْرِ[1] الْمُوجَبِ خِلَافاً لِلْكُوفِيِّينَ وَالأَخْفَشِ، وَقَدْ كَانَ[2] مِنْ مَطَرٍ وَشِبْهُهُ مُتَأَوَّلٌ وَإِلَى لِلانْتِهَاءِ وَبِمَعْنَى مَعَ[3] قَلِيلاً وَحَتَّى كَذَلِكَ وَبِمَعْنَى مَعَ كَثِيراً

(١) من الأوثان فإنك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان استدلوا المعنى. ج. (٢) مرادف لفظه مبتدأ وقوله ويشهد عطفه عليه وقوله متأول خبره أو الجملة استئنافية. (٣) أي: ويجيء إلى بمعنى مع قليلاً كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ أي: لا تأكلوا أموالهم مع أموالكم. آ.

صحة وضع الموصول في موضعه[1]، مثل: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ[2]﴾ فإنَّك لو قلت[3]: (فاجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان[4]) استقام[5] المعنى. «وَالتَّبْعِيضُ» أي: وقد يجئ (من)[6] للتبعيض. وعلامته صحة وضع (بعض)[7] مكانه[8] نحو: (أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ) أي: بعض الدراهم. «وَزَائِدَةٌ» عطف على قوله[9] (للابتداء)[10] فإنَّه مرفوع[11] بالخبرية. وزيادتها[12] لا تكون إلَّا «فِي غَيْرِ» الكلام «الْمُوجَبِ» نحو: (مَا[13] جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ[14])، و: (هَلْ[15] جَاءَكَ مِنْ أَحَدٍ)، و: (لاَ تَضْرِبْ مِنْ أَحَدٍ) «خِلَافاً لِلْكُوفِيِّينَ وَالأَخْفَشِ» فإنَّهم يجوزون زيادتها[16] في الموجب أيضاً[17] مستدلين[18] بقولهم[19]: (قد كانَ مِن مَطَرٍ)، فأجاب[20] عن استدلالهم بقوله[21]: «وَقَدْ كَانَ[22] مِنْ مَطَرٍ وَشِبْهُهُ» مما[23] يتوهم منه زيادة (من) في الكلام الموجب «مُتَأَوَّلٌ» بكونها[24] للتبعيض أو التبيين أي: قد كان بعض[25] مطر، أو شيء من مطر، أو هو[26] وارد على الحكاية كأنَّ قائلاً قال[27]: هل[28] كان[29] من مطر؟ فأجاب[30]: بأنَّه[31] قد كان مطر. «وَإِلَى» لِلانْتِهَاءِ» أي: لانتهاء الغاية. فهي[32] بهذا المعنى مقابلة لـ (من)[33] سواء كان[34] في المكان، نحو: (خَرَجْتُ إِلَى السُّوقِ) أو الزَّمَانِ، نحو: ﴿أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ أو غيرهما نحو: (قَلْبِي[35] إِلَيْكَ[36]). فإنَّ قَلْبَ المخاطب مُنتهٍ[37] إليه[38]، باعتبار الشوق[39] والمَيْل. «وَبِمَعْنَى (مَعْ)[40] قَلِيلاً[41]» كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ[42] إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ أي: مع أموالكم. «وَ(حَتَّى) كَذَلِكَ» أي: مثلُ (إِلَى) في كونها لانتهاء الغاية «وَبِمَعْنَى (مَعْ) كَثِيراً[43]»

(١) أي: موضع من. (٢) أي: القسم. (٣) أي: أولت الآية. (٤) الوثن. نسخة. (٥) جواب لو. (٦) أي: لفظ من. (٧) أي: لفظ بعض. (٨) أي: مكان لفظ من. (٩) مصنف. (١٠) بمعنى على مجموع اللام والابتداء. (١١) باعتبار نيابته عن الخبر المحذوف. (١٢) كلمة من. (١٣) نفي. (١٤) فاعل جاء. (١٥) استفهام إنكاري. وهذا الحكم مختص بهل. (١٦) أي: زيادة لفظة من. (١٧) كغير الموجب. (١٨) حال. (١٩) أي: العرب. (٢٠) مصنف. (٢١) مصنف. (٢٢) أي: وجد. (٢٣) بيان للشبه. (٢٤) أي: كلمة من. (٢٥) نشر على ترتيب اللفظي. (٢٦) قول العرب. (٢٧) اسأل. (٢٨) استفهام. (٢٩) هذا كلام غير موجود. (٣٠) أي: فحكى كلامه وقال مجيباً له قد كان من مطر. أمير. (٣١) شأن. (٣٢) كلمة إلى. (٣٣) أي: لفظ من في الجملة فإنَّ إمَّا لابتداء من المكان أو لابتداء من الزمان وإلى قد يكون للانتهاء في غيرهما. (٣٤) وهذا التعميم منافية خلاف ما في الرضي. ك. (٣٥) فإنَّ الانتهاء فيه ليس في الزمان والمكان بل هي لانتهاء المطلق. أيوبي. (٣٦) أي: إلى قلبك. (٣٧) خبر إنَّ. (٣٨) أي: المخاطب المتكلم. (٣٩) فإنَّ المتعلق المقدر ههنا إما من الشوق أو من الميل أو نحوهما فيكون هو المنتهى إلى المخاطب. أمير. (٤٠) يعني أنَّ كلمة إلى قد تكون بمعنى مع. (٤١) حال. (٤٢) أي: اليتامى. (٤٣) حال.

(قوله: صحة وضع الموصول في موضعه) بدون تفسير كما في الآية، أو مع تفسير كما في قولهم: قد كان من مطر إذا كانت من بيانية؛ أي: الشيء الذي هو المطر. (قوله: وقد يجئ الخ) أشار إلى أن مجيئه للتبعيض قليل بالنسبة إلى المعنيين السابقين وإلى أنه يجوز أن يكون موضوعاً له وأن يكون راجعاً إلى الابتداء كما ذهب إليه المبرد وعبد القاهر والزمخشري؛ لأن الدراهم في قولك: أخذت من الدراهم مبدأ الأخذ. (قوله: وزائدة الخ) لم يقل: وللزيادة؛ لأنها تجئ للتأكيد لا للزيادة. (قوله: فإنه مرفوع الخ) باعتبار نيابته عن الخبر المحذوف. (قوله: وزيادتها لا تكون إلا في غير الكلام الموجب) حمل التقييد بقوله: في غير الموجب على التخصيص ليفيد ويصح قوله: خلافاً للكوفيين؛ لأن خلافهم إما هو في الجزء السلبي المفهوم ضمناً لا في الجزء الثبوتي المذكور صريحاً. (قوله: نحو: ما جاءني من أحد) والدليل على زيادتها دخولها على ما يوصل الفعل إليه؛ أعني: الفاعل، وأورد مثال النفي لأصالته والنهي والاستفهام شبهه، وأورد مثال الاستفهام إشارة إلى اختصاص الحكم بهل. (قوله: كان بعض مطر أو شيء من مطر) نشر على ترتيب اللف، واعترض الرضى على التقدير الثاني بأن حذف الموصوف وإقامة الجملة أو الظرف مقامه مشروط بما إذا كان بعضاً مما ذكر قبله مجروراً بمن أو بفي؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴿١٦٤﴾﴾؛ أي: إلا ملك، وحذفه فيما عدا ذلك قليل خصوصاً إذا كان المجرور فاعلاً كما فيما نحن فيه؛ لأن الجار والمجرور لا يكون فاعلاً للمبني للفاعل إلا إذا كان الجار زائداً؛ نحو: كفى بالله. (قوله: أو هو وارد على سبيل الحكاية) فالمراد بقولهم: لا يكون إلا في غير الموجب ابتداء لما تقرر من أن المحكي يبقى على حاله. (قوله: فأجاب) أي: مجيب فالظاهر أجيب. (قوله: سواء كان الخ) وهذا التعميم بما فيه خلاف ما في الرضي. (قوله: فإن قلب المخاطب) الظاهر فإن قلب المتكلم منتهى إليك، وغاية التكلف أن يقرأ المخاطب على صيغة اسم الفاعل وضمير الغيبة قائم مقام الخطاب. (قوله: وحتى كذلك الخ) من الفرق بين

وَيَخْتَصُّ[1] بِالظَّاهِرِ[2] خِلَافاً لِلْمُبَرِّدِ، وَفِي لِلظَّرْفِيَّةِ وَبِمَعْنَى عَلَى قَلِيلاً[3]، وَالْبَاءُ لِلإِلْصَاقِ

(١) أي: حق الجارة، أي: واقع بين وحق بالقلة والكثرة. (٢) أي: باسم الظاهر فلا يقال حتا. (٣) كقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ أي: على جذوع النخل. ج.

ولم يكتف[1] في كونها بمعنى (مع)[2] تشبيهاً بـ (إلى) كما اكتفى[3] في كونها لانتهاء الغاية للتفاوت[4] الواقع بينهما[5] بالقلة[6] والكثرة[7]. «وَتَخْتَصُّ» أي: (حَتَّى) «بِالظَّاهِرِ» أي: بالاسم الظاهر، فلا يقال[8]: (حَتَّاهُ) كما يقال[9]: (إِلَيْهِ) لأنها لو[10] دخلت على المضمر لالتبس[11] الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعه بعدها، أي: بعد (حتى). «خِلَافاً لِلْمُبَرِّدِ» فإنه جوز دخوله[12] على المضمر مستدلاً[13] بما وقع في بعض[14] أشعار العرب على سبيل الندرة. والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياساً. «وَ(فِي)[15] لِلظَّرْفِيَّةِ[16]» أي: لظرفية مدخوله لشيء[17] حقيقة[18] نحو: (المَاءُ فِي الكُوزِ) أو مجازاً نحو: (النَّجَاةُ فِي الصِّدْقِ). «وَبِمَعْنَى (عَلَى) قَلِيلاً» كقوله تعالى[19]: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ أي: على جذوع النخل. «وَالْبَاءُ لِلإِلْصَاقِ[20]» أي لإفادة

(١) مصنف. (٢) حيث قال كثيراً. (٣) مصنف. (٤) دليل عدم الاكتفاء. (٥) أي: بين إلى وحتى. (٦) كما في إلى. (٧) كما في حتى. (٨) في حتى. (٩) في إلى. (١٠) أي: حتى. (١١) جواب لو. (١٢) أي: حتى. (١٣) حال. (١٤) وهو قوله: فلا والله لا يلفى أناس فتحاً حتاك يا ابن أبا يزيد. أمير. (١٥) لفظ في. (١٦) موضوع. أي: لإعلام ظرفية مجروره شيئاً. (١٧) وهو المعلق. (١٨) بأن كان الموجود ظرف زمان أو مكان. رضي. (١٩) حكاية عن فرعون حيث أوعد السحرة المؤمنين بموسى عليه السلام. محرم. (٢٠) موضوع.

حتى وإلى أن حتى يلزمه تقدم ذي الأجزاء لفظاً أو تقديراً بخلاف إلى وأن الأظهر دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما اخترنا بخلاف إلى فإن الأظهر عدم الدخول إلا مع القرينة كما اخترنا وأن الفعل المتعدي بحتى يستوفي أجزاء المتجزئ الذي قبل حتى شيئاً فشيئاً حتى ينتهي إلى ما بعد حتى من الجزء الأخير أو الملاقي له، وأما إلى فإن كان ما قبلها ذا أجزاء وبعدها الجزء الأخير أو الملاقي فحكمها أيضاً كذلك وإلا فلا نحو: قلبي إليك، ولا خلاف في صحة وقوع الملاقي بعد إلى، وأما بعد حتى ففيه الخلاف كذا في الرضي. (قوله: أي: حتى) أي: الجارة أما إذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر؛ نحو: جاءني القوم حتى أنت، ورأيت القوم حتى إياك، ومررت بالقوم حتى بك. (قوله: لالتباس المجرور بالمنصوب) أي: خيف الالتباس مع تخالفهما في المعنى، فإن المنصوب يجب دخوله فيما قبله لكونه بعد حتى العاطفة بخلاف المجرور، وهذا الالتباس فيما إذا تقدم ذو الأجزاء لفظاً نحو:

فَلا وَاللهِ لا يُلْفِي أُنَاسٌ فَتًى حَتَّاكَ يَا ابْنَ أَبِي زِيَادِ

ورده صاحب المغني بأنه يقال: في العاطفة حتى إياك بالفصل؛ لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله، وفي الجارة حتاك بالوصل كما في البيت فلا التباس، والجواب: أن التغيير في الضمائر بإقامة بعضها مقام بعض وإن كان خلاف الأصل مستعمل في كلامهم على ما في الرضي في بحث لولاك فجواز قيام المنصوب المتصل مقام المنصوب المنفصل يوجب خوف الالتباس، ولم يتعرض لالتباسه بالمرفوع مع أنه لازم أيضاً على ذلك التقدير؛ لأن فيه ارتكاباً لمخالفة الأصل من وجهين؛ إقامة المجرور مقام المرفوع، وإقامة المتصل مقام المنفصل، وما قيل: إنه جوز الالتباس في مواضع وأحالوا دفعه إلى القرائن، فجوابه: أن الأصل عدمه، وعلل بعضهم عدم دخولها على الضمير بأن مجرورها لا يكون إلا بعضاً مما قبلها أو كبعض منه فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل، ورد عليه صاحب المغني بأنه قد يكون ضمير حاضر فلا يعود على ما تقدم، وأنه قد يكون ضميراً غائباً عائداً على ما تقدم غير الكل كقولك: زيد ضربت القوم حتاه. (قوله: على سبيل الندرة) أي: القلة فيه إشارة إلى ضعف استدلاله فإن القليل في حكم العدم فلا يقاس. (قوله: يحكمون بشذوذه) أي: بكونه على خلاف الاستعمال الفصيح للضرورة، فهذا جواب غير ما يستفاد من قوله: على سبيل الندرة. (قوله: نحو: النجاة في الصدق) كان الصدق محيط بها من جميع الجوانب بحيث لا يخرج منها شيء كالظرف بالمظروف. (قوله: أي: على جذوع النخل) في الرضي: الأولى أنها بمعنى الظرفية لتمكن المصلوب في الجذوع تمكن المظروف في الظرف. (قوله: أي: لإفادة لصوق الخ) يعني: الجار والمجرور ظرف مستقر كما هو الظاهر، وإن معنى كينونته له إفادته إياه وإن الإلصاق معناه اللصوق فإنه يجئ لازماً ومتعدياً على ما في تاج البهجتي، ولم يجعل اللام صلة الوضع؛ لعدم الجزم بوضع الباء للمعاني المذكورة؛ ولذا اختلفوا فيما سوى الإلصاق إنها معان أصلية للباء أو من فروع الإلصاق الذي هو معناد الباء أعم ومن أن يكون بطريق المقارنة والإلصاق كما في مررت بزيد، وفي ابتدئ بسم الله الرحمن الرحيم على وجه أو بطريق

وَالاسْتِعَانَةِ وَالْمُصَاحَبَةِ[1] وَالْمُقَابَلَةِ

(١) قد تغني في التعبير عن المصاحبة تارة بمعنى مع وتارة بالمصاحبة. عصام.

لصوق أمر إلى مجرور الباء[1] هذه[2]، كما ترى في: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) فإنَّ الباء فيه[3] يفيد لصوق مرورك بزيد، أي: بمكان يقرب منه. «وَالاسْتِعَانَةِ[4]» أي: استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجروره[5] نحو: (كَتَبْتُ بِالقَلَمِ[6]). «وَالْمُصَاحَبَةِ[7]» نحو: اشتريت الفرس بسرجه أي: مع سرجه، فمعناه مصاحبة[8] السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء، ولا يلزم[9] أن يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقاً[10] به، فالإلصاق يستلزم المصاحبة[11] من غير عكس[12]. «وَالْمُقَابَلَةِ[13]»

(١) صفة كاشفة للباء. (٢) أي: كون الباء لإفادة لصوق. (٣) أي: في هذا المثال. (٤) أي: لإعلام الاستعانة. (٥) أي: الباء. (٦) أي: باستعانة القلم. ونحرت بالقدوم وأصبت الفرض بغلان. (٧) أي: لإعلام المصاحبة. قد تغني في التعيين عن المصاحبة تارة بمعنى وتارة بالمصاحبة. عصام. (٨) أي: معنى المثال. (٩) أشار إلى مادة الافتراق. (١٠) خبر يكون. بل يجوز أن يكون في مكان آخر ويجوز أن يكون مختصاً به وعليه. (١١) فإنَّ كل ما هو ملصق به فهو مصاحب به. (١٢) يعني لا يستلزم المصاحبة الإلصاق. (١٣) ويسمى باء البدل.

المخامرة والمخالطة؛ نحو: به داء؛ أي: خامره ولا تكون باء الإلصاق مع مجرورها ظرفاً مستقراً إلا أن يكون خبر المبتدأ؛ نحو: مروري بزيد. (قوله: إلى مجرور بالباء) استعمل اللصوق بإلى مع أنه يستعمل بالباء؛ لئلا يلزم أخذ الإلصاق في تفسيره؛ لأن الباء التي هي صلة اللصوق باء الإلصاق وضع الظاهر؛ أعني: الباء موضع المضمر كيلا يحتاج إلى ارتباطه بالمتن. (قوله: هذه كما ترى) في بعض النسخ بالواو وفي بعضها بدونه على التقديرين جملة مستأنفة لبيان مغايرة الإلصاق للإيصال الذي هو مشترك بين جميع حروف الجر؛ يعني: إفادة اللصوق المذكور مثل إفادته في مررت بزيد؛ أي: بمكان قريب منه فاعتبروا اللصوق حقيقياً، وارتكبوا التجوز في الظروف حيث جعل اللصوق بمكان قريب منه لصوقاً به بخلاف الإيصال الذي هو معنى مشترك فإن المراد به تعلق معنى الفعل بمدخول حروف الجر؛ أي: تعلق كان من الابتداء والظرفية واللصوق وغير ذلك، وبما ذكرنا ظهر لك أن ما قيل: ينبغي أن يزاد على تفسير الإلصاق حقيقة أو مجازاً ليشمل اللصوق المجازي؛ نحو: مررت بزيد فإن أراد به أن اللصوق فيه مستعمل في المعنى المجازي فباطل، وإن أراد أن فيه مجازاً في النسبة فهو لا يقتضي التعميم. (قوله: أي: استعانة الفاعل) في التاج: الاستعانة: ياري كردن خواستي، وهذه الباء هي الداخلة على آلة الفعل، وهو معنى غير السببية على ما في المغني فما قيل: الأشمل أن يقال للسببية ليس بشيء. (قوله: والمصاحبة) وهي التي يحسن في موضعها مع، ويغني عنها وعن مصحوبها الحال كقوله تعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ﴾؛ أي: مع الحق أو محققاً كما في شرح التسهيل، ومن هذا يتبين وجه عدم التعبير بقوله؛ وبمعنى مع كما في إلى وحتى لعدم لزوم إقامة مع مقامها، وأما ما قيل: إن قوله بمعنى مع يفيد ظاهراً أن المصاحبة معنى حقيقي لكلمة مع، واستعمال إلى وحتى بمعنى المصاحبة على سبيل المجاز، وقوله: والمصاحبة يفيد بظاهره أن المصاحبة معنى حقيقي لكلمة الباء، وليس استعمالها فيه على سبيل المجاز، فعلى تقدير تسليم الفائدتين المذكورتين إنما يتم عند من يقول: إن المصاحبة معنى حقيقي له لا على مذهب سيبويه، والقائل بأن ما عدا الإلصاق معان مجازية متفرعة عنه؛ فلذا لم يجعل الشارح قدس سره العزيز اللام في قوله: للإلصاق صلة الوضع. (قوله: ولا يلزم أن يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقاً به) أي: بالفرس هذا الفرق ما وجد في الكتب المشهورة في النحو، وفيه أن الإلصاق على ما فسر لصوق أمر بمجرور الباء، وهو لا يقتضي أن يكون ممول الفعل ملصقاً بمجروره، ولا شك أن الاشتراء ملصق بالسرج، وإن لم يكن السرج ملصقاً بالفرس، والظاهر أن الفرق بينهما بالعموم والخصوص فإن الإلصاق مجرد لصوق معنى الفعل بمجروره، والمصاحبة أن يكون لمجروره شريك في ذلك المعنى الملصق كما تقتضيه صيغة المفاعلة ففي المصاحبة الإلصاق خصوصية زائدة عليه، وهو كونه بطريق الشركة كما أن الاستعانة إلصاق مع خصوصية أن المجرور الملصق به آلة، ففي قولنا به داء إلصاق ولا مصاحبة، وفي قولنا: اشتريت الفرس بسرجه إلصاق مع المصاحبة وبه ظهر عدم صحة قوله: فالإلصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس هذا والقول بأن الضمير راجع إلى السرج والجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله أو الضمير المستتر راجع الاشتراء، فيصير المعنى: لا يلزم أن يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقاً به للشراء فصريح البطلان؛ لأنه إذا لم يلصق الشراء بالسرج حال اشتراء الفرس كيف يصح قوله، فمعناه مصاحبة السرج، واشتراك الفرس معه في الاشتراء، وهل هذا إلا تهافت. (قوله: أي: لإفادة الخ) خص هذا المعنى بتذكير ما سبق لكونه وسط المعاني المذكورة، في التاج: المقابلة برابر شدن وبرابر كردن، وكلا المعنيين صحيح ههنا.

وَالتَّعْدِيَةِ وَالظَّرْفِيَّةِ[1]، وَزَائِدَةً[2] فِي الخَبَرِ فِي النَّفْيِ[3] وَالاسْتِفْهَامِ[4] قِيَاساً[5] وَفِي غَيْرِهِ

(١) نحو: جلست بالمسجد أي: في المسجد. (٢) عطف على الظرف المستقر أعني للإلصاق. (٣) أي: بكلمة ليس. (٤) أي: بكلمة هل لا مطلقاً نحو: زيد بقائم فلا يقال أزيد بقائم.ج. (٥) أي: الباء تكون زائدة في الخبر في هذه الصورة قياساً.

أي: لإفادة وقوع مجروره[1] في مقابلة شيء آخر نحو: (بِعْتُ هَذَا[2] بِذَاكَ[3]). «وَالتَّعْدِيَةِ» أي: جعل الفعل اللازم متعدياً بتضمنه[4] معنى التصيير، بإدخال الباء على فاعله، فإنَّ معنى (ذَهَبَ[5] زَيْدٌ) صدور[6] الذهاب عنه، ومعنى (ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ) صيرته[7] ذاهباً. والتعدية بهذا المعنى[8] مختصة بالباء[9]، وأمَّا التعدية بمعنى إيصال[10] معنى الفعل إلى معموله[11] بواسطة حرف الجر، فالحروف الجارة كلها فيها سواء، لا اختصاص لها[12] لحرف دون حرف. «وَالظَّرْفِيَّةِ[13]» نحو: (جَلَسْتُ بِالْمَسْجِدِ) أي: في المسجد. «وَزَائِدَةً[14] فِي الخَبَرِ[15] فِي الاسْتِفْهَامِ» بـ (هل)[16] لا مطلقاً[17] نحو: (هَلْ زَيْدٌ بِقَائِمٍ؟) فلا[18] يقال: أزيدٌ بقائم[19]؟ «وَالنَّفْيِ» بليس، نحو: ليس زيد براكب، وبـ[20] (مَا) نحو: (مَا زَيْدٌ بِرَاكِبٍ) فهي[21] تزاد[22] في الخبر في هذه الصور «قِيَاساً[23] وَفِي غَيْرِهِ» أي: غير الخبر

(١) أي: الباء. (٢) أي: الفرس. (٣) أي: بمقابلة ذاك. بمقابلة عشرة دنانير. (٤) والمراد بالتضمين المعنى اللغوي أي: اعتبار على في ضمن آخر .ك. (٥) في حال كونه للازم. (٦) خبر إن. صدر نسخة. (٧) سواء ذهب معه أو لا فمعنى أذهبت قيد وأذهبته واحد كذا قال سيبويه. سيالكوتي. (٨) أي: تغير معنى الفعل. (٩) من بين حروف الجر فلا يرد الهمزة والتضعيف. حكيم. (١٠) من غير تغير معنى الفعل .ك. (١١) أي: مجروره. (١٢) أي: التعدية. (١٣) أي: لإعلام ظرفية ما بعدها. (١٤) عطف على مجموع الجار والمجرور. (١٥) والمراد بالخبر خبر المبتدأ في الحال أو في الأصل .ك. (١٦) متعلق بالاستفهام. (١٧) تعريض للمصنف بأنَّه ما كان له أن يطلق الاستفهام والنفي .حاشية. (١٨) بالهمز. (١٩) لأنَّه واقع في الاستفهام بالهمزة. (٢٠) أي: ما النافية. (٢١) أي: الباء. (٢٢) تزاد نسخة. (٢٣) مفعول مطلق زيادة. أي: زيادة قياسية أو زيادة قياس.

(قوله: أي: جعل الفعل اللازم الخ) أي: جعل المتكلم الفعل اللازم متعدياً، والتعدية التي هي مدلول الباء صفة المتكلم، والباء في قوله: بتضمينه متعلق بالجعل بيان لكيفيته، وفي قوله: بإدخال متعلق بالتضمين، والمراد بالتضمين المعنى اللغوي؛ أي: اعتبار شيء في ضمن آخر لا التضمين المصطلح، وخص الفعل اللازم بالذكر لكثرة تعديته فالمعنى الباء يكون لإفاده جعل المتكلم الفعل اللازم متعدياً بسبب اعتبار معنى التصيير في ضمنه بإدخال الباء على فاعل الفعل اللازم، وما قيل: إن التعدية عرض من وضع الباء وليست مدلولاً له بفاسد؛ إذ لو لم يكن مدلولاً له لزم أن لا يكون للباء في ذهب بزيد معنى. (قوله: بإدخال الباء الخ) وليس بمعروف حذف الباء للفعل إلا في قوله تعالى: ﴿وَأْتُونِي زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ﴾؛ أي: بزبر الحديد على قراءة: ﴿ائتوني﴾ بهمزة الوصل. (قوله: صيرته ذاهباً) سواء ذهب معه، أو لا فمعنى ذهبت بزيد وأذهبته واحد كذا قال سيبويه، وعند المبرد يجب فيه مصاحبة الفاعل للمفعول به؛ لأن الباء المتعدية عنده بمعنى مع، فقوله تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ الباء فيه للتأكيد عند المبرد لا أنه سبحانه ذهب معه كذا في الرضي. (قوله: بهذا المعنى) أي: بمعنى تغيير معنى الفعل. (قوله: مختصة بالباء) من بين حروف الجر، فلا يرد الهمزة والتضعيف. (قوله: بمعنى إيصال الخ) من غير تغيير معنى الفعل. (قوله: وزائدة) عطف على مجموع الجار والمجرور، فالمراد بالخبر خبر المبتدأ في الحال أو في الأصل. (قوله: في الاستفهام) معناه في وقت الاستفهام أو في جملة الاستفهام ظرف لزائدة بعد تعلق الخبر به ويجوز أن يكون حالاً من الخبر لا مطلقاً تعريض للمصنف بأنه ما كان له أن يطلق الاستفهام والنفي. (قوله: وبما) خص النفي بليس وما؛ لأن زيادتها لم تثبت في أن النافية، واختلف في لا التبرئة؛ نحو: لا خير بخير بعده النار، فقيل الباء زائدة، وقيل: إنها بمعنى في، والظاهر من كلامه أنه لا فرق بين ما الحجازية وهو المتفق عليه وبين ما التميمية وهو المختلف فيه، فذهب الفارسي والزمخشري إلى أنها لا تزاد في خبرها وجوزه غيرهما. (قوله: قياساً) أي: زيادة قياسية أو زيادة قياس، وكذا قوله: سماعاً في الرضي، وتزاد قياساً في مفعول علمت وعرفت وفاعل كفى ومتصرفاته وفي فاعل أفعل التعجب على مذهب سيبويه قياساً، ولا منافاة؛ لأن زيادتها من حيث النظر إلى خصوصية لفظ حسبك وكفى سماع، ومن حيث النظم إلى عموم مواقع حسبك وفاعل كفى قياس، وكذا الحال في أفعال القلوب التي مرت.

سَمَاعاً نَحْوُ: بِحَسْبِكَ زَيْدٌ وَأُلْقِيَ بِيَدِهِ، وَاللَّامُ لِلاخْتِصَاصِ وَالتَّعْلِيلِ وَبِمَعْنَى عَنْ مَعَ القَوْلِ وَزَائِدَةً وَبِمَعْنَى الوَاوِ[1] فِي القَسَمِ لِلتَّعَجُّبِ،

(١) لم يقل بمعنى الباء في القسم مع أن الباء أصل تنبيهاً على أنه كواو والقسم لا كباء. عصام.

الواقع في الاستفهام والنفي «سَمَاعاً[1]» سواء لم يكن خبراً «نَحْوُ[2]: بِحَسْبِكَ زَيْدٌ»، ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ «وَأُلْقِيَ[3] بِيَدِهِ» أي: حسبك زيد، وكفى بالله شهيداً، وألقى يده. أو[4] كان خبراً ولكن لا في الاستفهام والنفي، نحو: حسبك بزيد[5]. «وَاللَّامُ لِلاخْتِصَاصِ[6]» بملكية نحو: (المَالُ لِزَيْدٍ[7]) وبلا ملكية نحو: (الجُلُّ لِلْفَرَسِ[8]). «وَالتَّعْلِيلِ» أي: لبيان علة[9] شيء ذهناً[10] نحو: (ضَرَبْتُ لِلتَّأْدِيبِ) أو خارجاً[11] نحو: (خَرَجْتُ لِمَخَافَتِكَ). «وَبِمَعْنَى (عَنْ) مَعَ القَوْلِ» نحو: (قُلْتُ لِزَيْدٍ إِنَّهُ لَمْ يَفْعَلِ الشَّرَّ، أَيْ: قُلْتُ عَنْهُ وَزَائِدَةً[12] نَحْوُ: (رَدِفَ لَكُمْ) أَيْ: رَدِفَكُم. «وَبِمَعْنَى الوَاوِ[13] فِي القَسَمِ[14] لِلتَّعَجُّبِ[15]»

(١) عطف على قياساً. (٢) مثال ما كان الزائد في المرفوع. (٣) فاعله راجع إلى غائب. مثال لما كان الزائد في المنصوب. (٤) عطف على قوله: لم يكن خبراً. (٥) حيث دخلت فيه على الخبر. (٦) أي: لإعلام اختصاص ما قبلها لما بعدها. (٧) أي: مختص لزيد لكونه مالكه. (٨) فإنه مختص لفرس معين لكن لا ملكية بينها بل المالك لهما شخص. (٩) والمراد من العلة التأديب ومن الشيء الضرب. وهي العلة الغائية. وجيه. (١٠) تمييز من العلة. (١١) تمييز من العلة. (١٢) وهو فيما إذا دخل على مجرور يصل إليه معنى الفعل بدون اللام. ك. (١٣) ظرف مستقر حال من الواو. (١٤) أي: القسم به. (١٥) أي: في موضع التعجب.

(قوله: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾) قال الزجاجي: دخلت الباء في فاعل كفى لتضمن كفى معنى اكتف، وقيل: فاعله مقدر، والتقدير: كفى الاكتفاء بالله فحذف المصدر، وبقي مفموله دالاً عليه، وعلى هذا لا تكون الباء زائدة. (قوله: وألقى بيده) أي: نفسه ولو كان المراد به ألقى نفسه بسبب يده لم تكن الباء زائدة. (قوله: واللام) هذه اللام مكسورة مع كل ظاهر إلا مع المستغاث المباشر ليا ومفتوحة مع كل مضمر إلا مع ياء المتكلم. (قوله: للاختصاص) أي: الحصر كما ذهب إليه البعض والارتباط والمناسبة كما هو التحقيق، ويؤيده عدم عدهم اللام من طرق الحصر وكثرة استعماله في مواقع لا حصر فيها، وإليه يشير تعميم الشارح قدس سره العزيز. (قوله: بملكية) إشارة إلى أن ما ذكروه من معاني اللام من الملك والاستحقاق كلها داخلة في الاختصاص. (قوله: أي: لبيان علة شيء) يشير إلى أن التعليل على ما في التاج جيزي راعلت نهادن، وهو فعل المتكلم وكينونة اللام له باعتبار بيانه، ودلالته على كون مجروره علة. والمراد من العلة ما لأجله الشيء، وقوله: ذهناً أو خارجاً تمييز من العلة. (قوله: ضربت للتأديب) فإن التأديب علة غائية للضرب متقدمة عليه في الذهن متأخرة عنه في الخارج مترتبة عليه، والفرق بين الضرب والتأديب بالاعتبار فإنه من حيث إنه فعل يؤلم ضرب، ومن حيث إنه يترتب عليه الأثر عندما لا ينبغي تأديب، فهو كقولهم: رماه فقتله. (قوله: نحو: خرجت لمخافتك) فإن المخافة مقدمة في الوجود على الخروج حاملة عليه. (قوله: وبمعنى عن) وهي اللام الداخلة على اسم من غاب حقيقة أو حكماً عن قائل قول يتعلق به، وجعله شارح التسهيل بمعنى من أجل، والرضي جوز اعتبار اللفظ واعتبار المعنى في المحكي بالقول، فلك أن تقول: قال أنا قائم رعاية للفظ المحكي، وأن تقول: قال زيد هو قائم اعتبار الحال الحكاية، فإن زيداً في حال الحكاية غائب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾، والأول أكثر استعمالاً فإذا لا يتعين ما قاله ابن الحاجب. (قوله: أي: قلت عنه) ولو كان اللام بمعناه كان زيد مخاطب القول فوجب أن يقول: أنت لم تفعل الشر. (قوله: وزائدة) وهو فيما إذا دخل على مجرور يصل إليه معنى الفعل بدون اللام كما في ردف لكم فإنه متعد بنفسه. (قوله: بمعنى الواو في القسم) قوله في القسم المراد المقسم به ظرف مستقر وقع حالاً من ضمير قوله: يعني الواو، وقوله: للتعجب ظرف لغو للقسم إن أريد به الأمور العظام التي من شأنها أن يتعجب منها على ما في الرضي، والمعنى أن اللام يكون بمعنى الواو حال كونه في القسم الذي جوابه تلك الأمور، وظرف مستقر حال من ضمير في القسم الراجع إلى اللام إن أريد به معناه الظاهر على ما في اللباب، والمعنى أن اللام للقسم والتعجب، وعلى التقديرين هذه العبارة على طبق العبارة السابقة؛ أعني قوله: بمعنى عن مع القول، وما قيل من أن قوله: في القسم متعلق بمعنى الواو واللام في قوله: للتعجب للوقت، والمعنى بمعنى الواو التي في القسم وقت التعجب، فلا يخفى ركاكته، وإنما لم يقل بمعنى الواو؛ لأن الواو أصل في القسم، وإن كان الباء أصلاً ولاشتراك اللام مع الواو في دخول حرف العطف؛ نحو قوله: فوالله فالله؛ ولذا لم يقل: وبمعنى التاء مع اشتراكهم في الاختصاص بلفظ الله.

وَرُبَّ لِلتَّقْلِيلِ[1] وَلَهَا صَدْرُ الكَلَامِ مُخْتَصَّةٌ بِنَكِرَةٍ[2]

(١) أي: لإنشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما إن كم وجب لها صدر الكلام لكونها لإنشاء التكثير. (٢) لعدم احتياجها إلى المعرفة.

نَحْوُ: للهِ لاَ يُؤَخَّرُ[1] الأَجَلُ. وإنَّما يستعمل[2] في الأمور العظام فلا يقال: للهِ لَقَدْ طَارَ[3] الذُّبَابُ. «وَ(رُبَّ) لِلتَّقْلِيلِ» أَيْ: لإِنْشَاءِ[4] التَّقْلِيلِ «وَ» لهذا[5] وجب «لَهَا صَدْرُ الكَلَامِ» كما أنَّ[6] (كَمْ) وجب لها صدر الكلام لكونها لإنشاء التكثير. «مُخْتَصَّةٌ[7] بِنَكِرَةٍ» لعدم[8] احتياجها إلى

(١) فيكون معناه أقسم. (٢) أي: اللام للتعجب. (٣) بل يقال: والله فإنَّ طيران الذباب من الأمور الحقيرة. (٤) أي: لإيجاد. (٥) أي: لكونه لإنشاء التقليل. (٦) أي: لفظ كم. (٧) حال أو خبر بعد خبر. (٨) علة من اختصت.

(قوله: وإنما يستعمل الخ) إما إشارة إلى أن المراد بالتعجب ما من شأنه أن يتعجب منه على ما في الرضي، أو إلى فائدة زائدة لا بد من اعتبارها إن أريد به المعنى الظاهر. (قوله: ورب للتقليل) فيه ست عشرة لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد والتخفيف، فالأوجه الأربعة مع تاء تأنيث ساكنة أو متحركة، ومع التجرد منها فهذه اثنتا عشرة والضم والفتح مع إسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد والتخفيف كذا في المغني. (قوله: لإنشاء التقليل) في التاج: التقليل: باندكي وانمودن، والمعنى: لإحداث المتكلم إذا المتكلم يستقل مدخوله، وإن كان كثيراً في الواقع تقول في جواب من قال: ما لقيت رجلاً: رب رجل لقيته؛ أي: لا تنكر لقائي للرجال بالمرة فإني لقيت منهم شيئاً، وإن كان قليلاً. (قوله: ولهذا وجب الخ) فإن مغير الجملة يجب أن يتقدمها كما مر غير مرة، وقيل: لأن القلة في معنى النفي. (قوله: كما أن كم الخ) إيضاح لحكم رب بحكم مقابلها فإن الأشياء تتبين بأضدادها. (قوله: مختصة بنكرة موصوفة) إذا كان مجرورها ظاهراً على ما في المغني، والقرينة عليه قوله: وقد تدخل الخ أو نكرة ظاهرة أو مضمرة نحو: ربه رجلاً فإن هذا الضمير نكرة عند الأكثرين على ما في العباب، والمراد بالموصوفة أعم من أن تكون حقيقة أو حكماً فإن التمييز للضمير المبهم كالوصف له والوصف أعم من أن يكون بمفرد أو جملة اسمية؛ نحو: رب رجل أبوه كريم، أو فعلية؛ نحو: رب رجل لقيته، وأجاز بعض النحويين أن تجر المعرف، وأنشد له: رُبَّما الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ، بجر الجامل وصفته، فإن صحت الرواية حمل على زيادة ال، وحكى الأصمعي رب أبيه ورب أخيه على نية الانفصال. (قوله: لعدم احتياجها الخ) يعني: مدلول رب لما كان تقليل نوع مهم من الجنس لم تكن محتاجة في دلالتها عليه إلى المعرفة فتختص بالنكرة؛ إذ لو دخلت على المعرفة لزم احتياجها إليها في الدلالة لما أن الحروف محتاجة في دلالتها على معانيها إلى ذكر متعلقاتها لكون معانيها غير مستقلة بالمفهومية، وحاصله أن مدلولها ليس تقليلاً متعلقاً بأمر معين فيمتنع دخولها على المعرفة بخلاف سائر الحروف فإن معانيها جزئية متعلقة بمدلول المعرفة والنكرة فيدخل القبيلتين، وبما حررنا لك اندفع ما قيل: من أن عدم الاحتياج مشترك بين رب وسائر الحروف الجارة مع عدم اختصاصها بها، وأيضاً عدم احتياجها إنما يقتضي عدم اختصاصها بالمعرفة لا اختصاصها بالنكرة، وظهر أيضاً فساد ما قيل: إن وضع رب لما كان التقليل نوع من جنس وجب وقوع النكرة دون المعرفة لحصول معنى الجنس بها بدون التعريف، فلو عرف لوقع التعريف ضائعاً؛ لأن عدم احتياجها إلى المعرفة لا يقتضي ضياع التعريف لجواز أن يكون مقتضى التعريف شيئاً آخر سوى رب لتحقيق التقليل الذي هو مدلول رب، وهو تقليل نوع من جنس، فإن النكرة تدل على الجنس، والوصف يخصصه فيصير نوعاً، ورب يفيد تقليله، وما قيل: إن ذلك إنما يقتضي تقييد النكرة مطلقاً لا تقييدها بالوصف فمندفع من أنها نكتة بعد الوقوع.

مَوْصُوفَةٍ عَلَى[1] الأَصَحِّ، وَفِعْلُهَا مَاضٍ مَحْذُوفٌ[2] غَالِباً

(١) أي: على المذهب الأصح وهو مذهب أبي علي ومن وافقه. (٢) صفة ماض.

المعرفة. «مَوْصُوفَةٌ[1]» ليتحقق[2] التقليل الذي هو مدلول (رُبَّ) لأنَّه[3] إذا وصف الشيء صار أخصّ وأقلّ[4] مما[5] لم يوصف. واشتراط كونها[6] موصوفة إنَّما هو «عَلَى» المذهب «الأَصَحِّ» وهذا[7] مذهب أبي علي ومن وافقه[8]. وقيل[9]: لا يجب ذلك[10]. والمختار عند المصنف الوجوب[11]. وهذا الذي ذكره من التقليل أصلها[12]، ثم يستعمل[13] في معنى التكثير كالحقيقة[14] وفي التقليل كالمجاز المحتاج[15] إلى القرينة[16]. «وَفِعْلُهَا» أي: فعل (رُبَّ) يعني الذي تعلق[17] به (رُبَّ) فعل[18] «مَاضٍ»[19] لأنَّها[20] للتقليل المحقق، ولا يتصور ذلك إلا في الماضي[21]، نحو: (رُبَّ[22] رَجُلٍ كَرِيمٍ لَقِيتُهُ[23])، أو: (رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ لَمْ أُفَارِقْهُ). «مَحْذُوفٌ[24]» أي: ذلك الفعل الماضي[25]. «غَالِباً[26]» أي: في غالب الاستعمالات،

(١) صفة نكرة. حقيقة أو حكماً. (٢) دليل موصوفة. (٣) دليل ليتحقق. شأن. (٤) لأنَّ الأصل في الصفة أن يكون مقيدة. (٥) أي: الشيء. (٦) أي: النكرة. (٧) أي: المذهب الأصح. (٨) أي: المبرد وابن السراج. (٩) قائله الأخفش والفراء ومن وافقهما. (١٠) أي: كون النكرة موصوفة بل يجوز كونها مخصصة وموصوفة. (١١) لورود الاستعمال عليه. (١٢) أي: معناها الموضوع له، أي: رب. (١٣) مجازاً. (١٤) بلا قرينة، فإنَّ المجاز المشهور يلحق بالحقيقة والحقيقة المتروكة بالمجاز. (١٥) مختصة بنكرة موصوفة. (١٦) بحيث لا يفهم بدون القرينة. (١٧) وهو مذهب أكثر النحويين. (١٨) قدر الموصوف. (١٩) لفظاً أو معنى. (٢٠) علة ماض. (٢١) لأنَّ الماضي يتحقق. (٢٢) متعلق بلقيت الآتي. (٢٣) مثال اللفظي. (٢٤) صفة ماض. (٢٥) محذوف. (٢٦) لحصول العلم به.

(قوله: صار أخص وأقل الخ)؛ لأن الأصل في الصفة أن تكون مقيدة. (قوله: واشتراط الخ) إشارة إلى أن قوله: على الأصح قيد لقوله: موصوفة لا النكرة أيضاً؛ لأن اختصاصها بالنكرة متفق عليه. (قوله: ومن وافقه) أي: المبرد وابن السراج على ما في الرضي. (قوله: وقيل الخ) قائله الأخفش والفراء ومن وافقهما. (قوله: أصلها) أي: معناها الموضوعة له. (قوله: كالحقيقة الخ) فإن المجاز المشهور يلحق بالحقيقة، والحقيقة المتروكة بالمجاز. (قوله: يعني الفعل الذي تعلق به رب) يعني: أنها حرف جر، فلا بد لها من فعل يوصل معناها إلى مجرورها، وهو مذهب البصريين، والدليل على ذلك مساواتها لسائر الحروف في الدلالة على مسمى غير مفهوم بلفظها بخلاف أسماء الاستفهام والشرط، فإنها تدل على مفهوم بلفظها وإنهم لم يروها تنجر بحرف الجر ولا بإضافة، فلا يقال: برب رجل ولا غلام رب رجل لكنه يشكل حرفيتها بنحو: رب رجل كريم أكرمت فإن الفعل المتعدي لا يوصل بحرف الجر، وبنحو: رب رجل كريم أكرمته؛ لأن الفعل لا يتعدى إلى مفعول بحرف الجر وإلى ضميره معاً، وبنحو: رب رجل كريم جاءني في جواب من قال: ما جاءك رجل فإنه يكون كقولك بزيد مر، والضمير في مر لزيد وهو ممتنع، واعتذر عن الأول بأن ذلك لتقوية العمل فإن الفعل المتأخر يضعف عمله في المفعول المتقدم؛ نحو: لزيد ضربت، وفيه أن التقوية مختصة باللام وعن الثاني والثالث بأن جاءني وأكرمته صفة رجل، والعامل محذوف؛ أي: مقدر وفيه أن المعنى تام بدون التقدير كما في رب رجل كريم أكرمت، وإن الأشكال بعد التقدير باق بحاله؛ لأن الفعل لا يوصل إلى فاعله بحرف الجر، قال الشيخ الرضي: ويقوى عندي مذهب الكوفيين؛ أعني: كونها أسماء فرب مضاف إلى النكرة فمعنى رب رجل في أصل الوضع قليل من هذا الجنس وإعرابه رفع ابداً على أنه مبتدأ لا خبر له وتتضمنها النفي الذي له صدر الكلام كان لها صدر الكلام ولذا يدخل عليها العامل. (قوله: ماض) مذهب أكثر النحويين، ومنهم المبرد والفارسي إن ما يتعلق به رب يجب أن يكون ماضياً، وذهب ابن السراج إلى أنه يجوز أن يكون حالاً، ومنع أن يكون مستقبلاً وذهب بعض النحويين إلى أنه يجوز أن يكون ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً، والمضي أكثر وهو اختيار ابن مالك وهو الصحيح كذا في شرح التسهيل. (قوله: لأنها للتقليل الخ) أي: لإنشاء تقليل نوع من جنس محقق عند المتكلم باعتبار تعلق الفعل به فإنك إذا قلت: رب رجل لقيت كنت مخبراً بأن الذي لقيته قليل ولا تعلم أن الذي تلقاه فيما بعد قليل، وإنما يعلم الله وقوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا﴾، متأول بتنزيله منزلة المحقق لصدق الوعد أو بتقدير كان أو الحكم مخصوص بما إذا لم تكن مكفوفة. (قوله: محذوف غالباً الخ) إذا كان الكلام الذي رب جواب عنه مصرحاً به؛ نحو: ما لقيت رجلاً فالأغلب حذف الفعل لدلالة القرينة عليه، وإن لم يكن مصرحاً به، ولم يكن هناك قرينة أخرى فالواجب المجئ كذا في الرضي، وقال المصنف: إنه قد يظهر؛ نحو: رب كريم حصل، وقال ابن يعيش: لا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل حتى قال بعضهم: لا يجوز إظهاره إلا في ضرورة الشعر.

وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى مُضْمَرٍ مُبْهَمٍ مُمَيَّزٍ بِنَكِرَةٍ مَنْصُوبَةٍ[1]. وَالضَّمِيرُ[2] مُفْرَدٌ[3] مُذَكَّرٌ خِلَافاً لِلْكُوفِيِّيْنَ فِي مُطَابَقَةِ التَّمْيِيزِ، وَتَلْحَقُهَا[4] مَا[5] فَتَدْخُلُ[6] عَلَى الْجُمْلَةِ وَوَاوُهَا[7]

(١) مجرورة لفظاً صفة نكرة. (٢) الواو استئنافية أو اعتراضية. (٣) أي: وإن كان المميز مثنى أو مجموعاً. (٤) أي: رب. (٥) أي: الكافة والمانعة عن العمل. ج. (٦) أي: إذا كان الأمر كذلك فتدخل كلمة رب بعد لحوق ما على الجمل. (٧) أي: رب.

لوجود القرائن[1] نحو: (رُبَّ رجلٍ كريمٍ) أي: لقيته. «وَقَدْ تَدْخُلُ» أي: (رُبَّ) «عَلَى مُضْمَرٍ مُبْهَمٍ» لا مرجع له «مُمَيَّزٍ[2] بِنَكِرَةٍ مَنْصُوبَةٍ[3]» على التمييز «وَالضَّمِيرُ مُفْرَدٌ» وإن كان المميز مثنى أو مجموعاً «مُذَكَّرٌ[4]»، وإن كان المميز مؤنثاً، نحو: (رُبَّهُ رجلاً، أو رجليْنِ، أو رجالاً[5]، أو امرأةً[6]، أو امرأتينِ، أو نساءً). «خِلَافاً لِلْكُوفِيِّيْنَ[7] فِي مُطَابَقَةِ التَّمْيِيزِ[8]» في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فإنَّهم يقولون: (رُبَّه رجلاً، ورُبَّهما رجليْنِ، ورُبَّهُمْ رجالاً، ورُبَّها امرأةً، ورُبَّهما امرأتيْنِ، ورُبَّهُنَّ نساءً). «وَتَلْحَقُهَا» أي: (رب) «(مَا) الكَافَّةُ» أي: المانعة عن العمل «فَتَدْخُلُ» بعد لحوق (مَا) «عَلَى الْجُمَلِ» نحو: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ[9] ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾. وقد تكون (ما)[10] زائدة فتدخل على الاسم، وتجره[11] نحو: رُبّما ضَرْبةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ[12] «وَوَاوُهَا» أي: وَاوُ (رُبَّ) في

(١) مقالية أو حالية. (٢) صفة بعد صفة لمضمر. (٣) صفة نكرة. (٤) خبر بعد خبر أو صفة مفرد. (٥) وهذا مثال لكونه مفرداً على كل تقدير. (٦) نحو: ربه امرأة. (٧) وهذه المخالفة في مطابقة الضمير. (٨) أي: يجوزون مطابقته. (٩) أي: يجب. (١٠) أي: لفظ ما. (١١) أي: كلمة رب. (١٢) أي: جلو بمعنى المفعول.

(قوله: لوجود القرائن) المقالية أو الحالية؛ نحو: رب رجل كريم؛ أي: لقيته لا يخفى أن الفعل المذكور لكونه مشتغلاً بالضمير لا يمكن تسليطه عليه، وكذا مفسره؛ لأنه متعد بنفسه لا يحتاج إلى حرف الجر ولم يثبت تفسير الناصب لفعل آخر يتعدى بحرف الجر في كلامهم؛ نحو: بزيد جاوزته؛ أي: مررت بزيد جاوزته. (قوله: لا مرجع له) عند البصريين؛ إذ لو كان له مرجع لما احتاج إلى التمييز خلافاً للكوفيين فإنهم قالوا: إن الضمير راجع إلى مذكور كان قائلاً قال: هل من رجل كريم، فقيل له: ربه رجلاً، وإنما احتاج إلى التمييز؛ لعدم كون المرجع مذكوراً في هذا الكلام. (قوله: مفرد مذكر)؛ لأنه أشد إبهاماً من غيره، والقصد بهذا الضمير الإبهام فما كان أشد كان أنسب مع أمن اللبس بالتمييز. (قوله: في مطابقة التمييز) أي: يجوزون مطابقته. في شرح التسهيل: قال ابن عصفور: أجاز أهل الكوفة تثنيته وجمعه قياساً، وهو عندنا لا يجوز؛ لأن العرب استغنت بتثنية التمييز وجمعه عنه، وما قيل: إن الخلاف في الشيء معناه اختيار نقيضه فخلاف الكوفيين إنما هو في عدم المطابقة، فلا بد من تكلف حمل في على التقليل مع حذف المضاف؛ أي: بسبب اعتبار مطابقة التمييز ففيه بحث؛ لأنه وقع في المغني رب حرف خلا فللكوفيين في دعوى اسميته والمعنى أن خلافهم متحقق في هذه الصورة. (قوله: ما الكافة) خص ما بالكافة بقرينة قوله: فتدخل على الجمل. (قوله: فتدخل على الجمل) أي: يصح دخولها على الجمل، ومعناه تقليل النسبة التي هي مدلول الجملة، والظاهر منه أنها تدخل على الجمل مطلقاً فعلية ماضوية أو استقبالية أو اسمية وقيل: باختصاصها بالماضوية والاستقبالية مأولة بالماضوية التنزيلية، وفي الاسمية ليست ما بكافة، بل نكرة موصوفة. (قوله: وقد تكون الخ) بيان لفائدة زائدة مع الإشارة بقد التي للتقليل إلى وجه ترك المصنف لها؛ نحو: ربما ضربة بسيف صقيل وآخره بين بصرى، وطعنة نجلاء الصقيل فعيل بمعنى مفعول من صقله جلاه وبين بصرى؛ أي: أمكنة بصرى وهي قرية بالشام، وإنما قدر المضاف؛ لأن بين لا يضاف إلا إلى المتعدد، والطعن: الضرب بالسنان، ونجلاء بالنون والجيم كحمراء مؤنث أنجل لواسع الجرح، والتقدير ربما طعنة نجلاء بين بصرى، فإن المعطوفين مشتركان في القيد، والمعنى: ابتليت بضربات كثيرة علي بالسيف المجلو والرمح في بصرى الشام. (قوله: أي: واو رب في حكمها) قدر الخبر وجعل الجملة التي وقعت خبراً في المتن مفسرة للحكم على طريق قوله تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝١٠ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ الآية حيث ذكر في المغني أن تؤمنون جملة مفسرة لتجارة للإشارة إلى علة الحكم المذكور في المتن مع الاختصار ومن لم يفهم وقع في حيص بيص، وتخصيص هذا الحكم من بين الأحكام المذكورة إشارة إلى أنها لا تشارك رب فيما عداه سوى الاحتياج إلى المتعلق به؛ لأنه لازم لحرف الجر مطلقاً وعدم التعرض لبيان حال متعلقها تنبيه على أن متعلقها كمتعلق رب في كونه فعلاً ماضياً محذوفاً غالباً.

تَدْخُلُ[1] عَلَى نَكِرَةٍ مَوْصُوفَةٍ وَوَاوُ القَسَمِ إِنَّمَا[2] تَكُونُ عِنْدَ حَذْفِ الفِعْلِ

(١) أي: واو. (٢) بفتح الهمزة.

حكمها «تَدْخُلُ عَلَى نَكِرَةٍ مَوْصُوفَةٍ» مثل:

وَبَلْدَةٍ[1] لَيْسَ بِهَا[2] أَنِيسُ[3] إِلَّا اليَعَافِيرُ وَإِلَّا العِيسُ[4]

وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة[5]. فإن لم تكن في أول الكلام[6] فكونها للعطف ظاهر، وإن كانت في أوّله فيقدر له[7] معطوف عليه. وعند الكوفيين إنَّها حرف عطف[8] ثم صارت قائمة مقام (رب) جارة[9] بنفسها[10] لصيرورتها[11] بمعنى (رب) فلا يقدرون له[12] معطوفاً عليه لأنَّ ذلك[13] تعسّف[14]. «وَوَاوُ القَسَمِ[15] إِنَّمَا تَكُونُ عِنْدَ[16] حَذْفِ الفِعْلِ» أي: فعل القسم[17]، فلا يقال: (أَقْسَمْتُ وَاللهِ[18]) وذلك[19] لكثرة استعمالها في القسم[20] فهي أكثر استعمالاً

(١) أي: ربَّ بلدة وجوابها لفيت أو قطعت. (٢) خبر مقدم بليس. والجملة صفة بلدة. (٣) اسم مؤخر بليس. (٤) بالكسر الإبل البيض التي يخالط بياضها من الشعرة واحدها أعيس وأنثى عيساء. صحاح. (٥) بل الجارة رب المقدرة. (٦) بأن يكون قبلها ما يصلح للعطف عليه. (٧) أي: للفظ الواو. (٨) أي: في الأصل. (٩) حال. (١٠) بتقدير رب بأن يكون العمل لها. (١١) من أصلها. (١٢) أي: للفظ الواو. (١٣) أي: تقدير المعطوف عليه. (١٤) أي: تكلف. (١٥) أي: الواو الجارة الموضوعة للقسم. (١٦) خبر يكون. (١٧) أي: فعل مدلوله القسم أو مشتق من القسم. (١٨) بل يقال والله بالحذف. (١٩) أي: حذف الفعل. (٢٠) يعني حذف فعل القسم لظهور الواو في القسم بخلاف الباء لأنَّ الواو أكثر استعمالاً. عصام.

(قوله: وبلدة ليس الخ) أراد بالبلدة المفازة، والأنيس ما يؤنس به، واليعافير واحدها اليعفور، قال الجوهري: اليعفور: الخشف، وولد البقرة الوحشية أيضاً، قال بعضهم: اليعافير: تيوس الظباء، والعيس: بالكسر الإبل التي يعلوها بياض واحدها أعيس وعيساء، يقول: رب مفازة لا يسكنها إلا الوحوش قطعتها وسرت فيها، كذا في شرح أبيات الإيضاح. (قوله: وليست بجارة) بل الجارة رب المقدرة ويحذف حرف الجر قياساً إذا كان رب بشرطين؛ أحدهما: أن يكون في الشعر خاصة، والثاني بعد الواو والفاء أو بل، وأما حذفها بدون هذه الحروف، فشاذ في الشعر أيضاً كذا في الرضي. (قوله: فإن لم تكن في أول الكلام) بأن يكون قبلها ما يصلح للعطف عليه. (قوله: وإن كانت في أوله) بأن لم يكن قبلها ما يصلح للعطف عليه سواء كان قبلها كلام أو لا. (قوله: إنها حرف عطف) أي: في الأصل. (قوله: قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب) بدليل أنه لا يجوز إظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل، ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام اعتبار إلا صلها بخلاف واو القسم فإنها لم تكن في الأصل واو العطف، فلذلك جاز دخول حرف العطف عليها؛ نحو: فوالله ووالله وثم والله كذا في الرضي. (قوله: فلا يقدرون) أي: لا يعتبرون ليشمل ما إذا كان قبلها ما يصلح للعطف عليه أيضاً. (قوله: لأن ذلك) أي: تقدير المعطوف عليه في الواو تعسف بخلاف تقديره في الفاء وبل؛ لأن إظهار رب بعدهما دل على كونهما على أصلهما فلا يكون التقدير فيهما تعسفاً. (قوله: إنما تكون عند حذف الفعل) فالمعنى لا يكون مستعملاً إلا عند حذف الفعل، ولا يكون مستعملاً إلا لغير السؤال، فقوله: عند حذف الفعل خبر يكون، وقوله: لغير السؤال خبر ثان أو خبر لواو القسم، ولا يجوز أن يكون أحدهما متعلقاً بيكون والآخر خبراً أو كلاهما متعلق به على أنها تامة، وإلا لكان الجزء الأخير من الكلام مقصوراً عليه كما تقرر في إنما فيكون المعنى ما يكون عند حذف الفعل إلا لغير السؤال؛ وذلك غير مقصور مع أنه يوهم أنها عند عدم حذف الفعل تكون للسؤال. (قوله: فعل القسم) أي: فعل مدلول القسم أو مشتق من القسم. (قوله: وذلك لكثرة استعمالها في القسم) فإنها لكثرة الاستعمال تدل على الفعل المحذوف وتقتضي التخفيف لطول الكلام بفعل القسم والمقسم به والمقسم عليه. (قوله: فهي أكثر استعمالاً) أي: إذا لم يجز ذكر الفعل معها لكثرة الاستعمال علم أنها أكثر استعمالاً من الباء حيث يجوز ذكر الفعل معها، وإن حكم بأصالة الباء؛ لأن أصلها الإلصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به، وأبدلت الواو منها؛ لأن بينهما تناسباً لفظياً لكونهما شفويتين، ومعنوياً لما في الواو من معنى الجمعية القريبة من معنى الإلصاق كذا في الرضي، وفيه أن هذا يشعر بأن واو القسم في الأصل واو العطف، وقد صرح بأنها لم تكن في الأصل واو العطف كما مر.

لِغَيْرِ السُّؤَالِ مُخْتَصَّةٌ بِالظَّاهِرِ، وَالتَّاءُ مِثْلُهَا[1] مُخْتَصَّةٌ[2] بِاسْمِ اللهِ[3] تَعَالَى، وَالبَاءُ أَعَمُّ مِنْهُمَا فِي الجَمِيعِ، وَيُتَلَقَّى القَسَمُ

(١) أي: مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال. (٢) النصب حال من المضاف إليه في مثلها، أو بالرفع خبر بعد خبر للمبتدأ الذي هو قوله التاء لا خبر مبتدأ محذوف أي: هي مختصة كما قيل لعدم الاحتياج إلى ذلك فاعرفه. لمحرره. (٣) من الأسماء الظاهرة وسبب الاختصاص خطا لمرتبة التاء عن مرتبة أصلها الذي هو الواو.

من أصلها، أعني: الباء. «لِغَيْرِ[1] السُّؤَالِ» يعني: لا تستعمل الواو في السؤال، فلا يقال: والله أخبرني؟ كما يقال: بالله أخبرني؟ حَطّاً[2] للواو عن درجة الباء. «مُخْتَصَّةٌ بِالظَّاهِرِ» يعني: الواو مختصة[3] بالاسم الظاهر، سواء كان الاسم الظاهر اسم الله أو غيره فلا يقال[4]: وك[5] لأفعلن، مثلاً بل يقال: (وَاللهِ، أو: وَرَبِّ الكَعْبَةِ) وذلك الاختصاص[6] أيضاً[7] لحط رتبته[8] عن رتبة الأصل. وهو الباء. بتخصيصه[9] بأحد القسمين[10]، وخص[11] الظاهر لأصالته[12]. «والتاء مثلها» أي: مثل الواو في اشتراطها بحذف[13] الفعل وكونها[14] لغير السؤال «مختصة[15] باسم[16] الله[17]» من الأسماء الظاهرة[18] حَطّاً[19] لمرتبتها عن مرتبة أصلها الذي هو الواو، بتخصيصها ببعض المظهر، وخص[20] منه ما[21] هو أصل في باب القسم وهو اسم[22] الله تعالى. «وَالبَاءُ أَعَمُّ مِنْهُمَا» أي: من الواو والتاء «فِي الجَمِيعِ» أي: في جميع ما ذكر من[23] حذف الفعل[24] وكونهما[25] لغير السؤال[26] والدخول على المظهر مطلقاً، أو على اسم الله خاصة[27] فهي[28] كما تكون[29] عند حذف الفعل تكون[30] عند ذكره[31]، نحو: (بِاللهِ[32]، وأُقْسِمُ[33] بِاللهِ) وكما تكون[34] لغير السؤال تكون[35] للسؤال[36] أيضاً[37] نحو: (بِاللهِ لأَفْعَلَنَّ[38]) وَ:(بِاللهِ اجْلِسْ[39]). وكما تدخل[40] على المظهر[41] تدخل[42] على المضمر، نحو: (بالله[43] لأفعلن)، و:(بك[44] لأَفْعَلَنَّ)، وفي الدخول على المظهر لا تختص[45] باسم[46] الله خاصة، نحو: (بالرحمنِ لأَفْعَلَنَّ) بخلافهما[47] فإنهما[48] مختصان[49] ببعض هذه الأمور، كما عرفت. فالمراد[50] بالجميع: جميع ما ذكر من الأمور المختصة[51] لا الاختصاص[52] فلا يرد[53] أنَّه[54] لا يصح أن[55] يقال: الباء توجد مع الاختصاص[56] وبدونه[57] لمكان[58] التنافي. «وَيُتَلَقَّى»[59] أي: يجاب[60] «القَسَمُ» الذي

(١) خبر بعد خبر ليكون. (٢) أي: نقصاً، دليل لقدر وإنما اختصت الواو بغير السؤال. (٣) أشار إلى أنَّ قوله: مختصة خبر لقوله واو القسم ولا يجوز أن يكون حالاً من ضمير يكون. ك. (٤) في الاستعمال بالضمير. (٥) كما يقال بك. (٦) بالظاهر وعدم جواز دخولها على الضمير. (٧) كوجه اختصاصها لغير السؤال. (٨) أي: الواو. (٩) أي: الواو. (١٠) من الظاهر والضمير. (١١) مصنف كأنَّه قيل لم لم يعكس فأجاب. (١٢) من المضمر. (١٣) الشرط الأول. (١٤) والثاني. (١٥) خبر بعد خبر للتاء. (١٦) من إضافة العام إلى الخاص ولو قال: مختصة بلفظ الله لكان أوضح. عصام. (١٧) أي: اسم هو لفظ الله. (١٨) إلاَّ عند الأخفش. (١٩) علة مختصة. (٢٠) مصنف. أي: رجع. (٢١) أي: اسم ظاهر. (٢٢) أي: الأصل. (٢٣) أي: بيان لِمَا. (٢٤) أي: فعل مدلول القسم. (٢٥) أي: الواو والتاء. (٢٦) كما شرط الواو. (٢٧) بالنظر إلى التاء. (٢٨) تفصيل للعموم. أي: الباء. (٢٩) أي: الباء. (٣٠) توجد أي: الباء. (٣١) أي: الفعل. (٣٢) مثال الحذف. (٣٣) مثال الذكر. (٣٤) أي: الباء. (٣٥) توجد. أي: الباء. (٣٦) أي: توجد حينئذ كون جوابه طلباً. (٣٧) أي: كغير السؤال. (٣٨) مثال الخبر. (٣٩) مثال الطلب. (٤٠) أي: الباء. (٤١) أي: الاسم المظهر. (٤٢) أي: الباء. (٤٣) مثال المظهر. (٤٤) مثال المضمر. (٤٥) أي: الباء. (٤٦) الإضافة بيانية. (٤٧) مرتبط. فهي. أي: الواو والتاء. (٤٨) علة خلاف. أي: الواو والتاء. (٤٩) الباء داخلة على المقصود. (٥٠) تفريع على التقسيم. (٥١) بالواو والتاء. (٥٢) المذكور في التاء. (٥٣) على المصنف. (٥٤) شأن. (٥٥) لكن يرد أنَّه لو قال الباء أعم من الواو لكفى. عصام. (٥٦) بالنظر إلى التاء. (٥٧) بالنظر إلى الواو. (٥٨) لوجود. (٥٩) استئناف. (٦٠) يعني المراد قبله القسم جواب القسم.

(قوله: يعني لا يستعمل الواو الخ) أشار بهذا التقرير إلى أنه حكم مستقل كما عرفت سابقاً؛ يعني: لا يكون جوابه ما يدل على الطلب كالأمر والنهي والاستفهام. (قوله: حطاً الخ) بتخصيصه بأحد القسمين وخص غير السؤال لكثرته وكثرة استعمال الواو في القسم ولكونه معلوماً مما سبق لم يتعرض له بخلاف الاختصاص بالظاهر وباسم الله. (قوله: يعني أن الواو مختصة الخ) أشار إلى أن قوله: مختصة خبر لقوله: واو القسم، ولا يجوز أن يكون حالاً من ضمير يكون كما وهم لما مر من لزوم كونه محطاً للحصر. (قوله: لأصالته) فإن الضمير فرع الظاهر عبر عنه للاختصار والأصل أولى بالاستعمال. (قوله: في اشتراطها الخ) لم يقل في اختصاصها بالظاهر، وإن كان مثلها شاملاً له، وأيضاً لانفهامه من قوله: مختصة باسم الله ففي إدخاله في مثلها تكرار. (قوله: باسم الله) أي: باسم هو لفظ الله. (قوله: فالمراد

بِاللَّامِ[1] وَإِنْ وَحَرْفُ النَّفْيِ وَقَدْ يُحْذَفُ جَوَابُهُ[2] إِذَا اعْتَرَضَ

(١) أي: مع اللام. عصام مع الكافية. (٢) أي: جواب القسم.

لغير السؤال «بِاللَّامِ[1]، وَ(إِنَّ) وَحَرْفُ النَّفْيِ» (كما)[2] و(لا). فاللام[3] في[4] الموجبة الاسمية نحو: (والله[5] لَزيدٌ قائم) والفعلية، نحو: (والله لأفْعَلَنَّ) كذا و(إنَّ)[6] فيها، أي: في الاسمية[7]، نحو: (وَاللهِ إنَّ زَيْداً لَقَائِمٌ). و(ما) و(لا)[8] في المنفية اسمية[9] كانت أو فعلية نحو: (واللهِ مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ، وَلاَ يَقُومُ زَيْدٌ). وقد يحذف[10] حرف النفي[11] لوجود القرينة[12] كقوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟[13] تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ أي: لا تفتؤ[14]. وأمَّا قسم السؤال[15] فلا يُتَلَقَّى[16] إلاّ بما فيه من معنى الطلب، نحو: (باللهِ أخبرني؟) و(بالله هل قام زيد؟). «وَ»[17] قد «يُحْذَفُ جَوَابُهُ» أي: جواب القسم «إِذَا اعْتُرِضَ» أي: توسط القسم بين أجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم.

(١) حال من القسم والباء بمعنى مع. أي: الابتداء المفيدة للتأكيد. (٢) أي: كلفظ ما. (٣) أي: فيجاب باللام. (٤) كائن. (٥) تقديره أقسم والله لزيد قائم. (٦) أي: لفظ إن. (٧) خاصة لامتناع إن في الفعلية. (٨) أي: لفظ ما ولا. (٩) نحو: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾. هندي. (١٠) لقلة حذف النفي لم يذكر المصنف. (١١) في الجملة الفعلية. (١٢) لدلالة الحال عليه. (١٣) أي: لا تزال. (١٤) أي: لا تزال. (١٥) أي: الطلب. (١٦) أي: فلا يجاب. (١٧) عطف.

الخ) يعني: أن المذكور سابقاً أربعة أحكام الاختصاص بالحذف، والاختصاص بغير السؤال الاختصاص بالظاهر والاختصاص باسم الله، وليس المراد بالجميع جميع تلك الأحكام حتى يصير المعنى أن الباء أعم منهما في الاختصاص فيفيد أنها توجد مع الاختصاص وبدونه، بل المراد جميع الأمور المحكوم باختصاصها، ومعنى أعميتها في الأمور المذكورة أنها لا تختص بوجودها ولا بعدمها بخلاف الواو والتاء فإنهما مختصان بوجودها، فلا يرد أن الأعمّية في الحذف مثلاً تفيد كون حذف الفعل في الباء أكثر من حذفه فيهما وهو فاسد. (قوله: ويتلقى القسم الخ) في الصحاح: تلقاء استقبله، ومنه قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ أي: استقبلها، وفي الحديث: نهى رسول الله ﷺ عن تلقي الجلب؛ أي: استقبال ما يجلب إلى البلد فالمعنى يستقبل القسم بكذا؛ أي: يؤتى في جوابه اللام وإن الخ. (قوله: لغير السؤال) إشارة إلى أن اللام في قوله: القسم للعهد؛ أي: القسم المذكور سابقاً بقوله: لغير السؤال فإن المعهود كما يكون بلفظه يكون بغير لفظه، فما قيل: إنه إشارة إلى أن إطلاق المصنف القسم تقصير منه قصور عن فهم المراد. (قوله: باللام الخ) اختصاصها بالذكر مع أنه يجاب بأن النافية أيضاً؛ نحو: والله إن زيد قائم لكونه قليلاً، والمصنف رحمه الله في صدد بيان القواعد الكثيرة الاستعمال، وأما نفي الجواب بلم فلن فنادر لا يقاس عليه. (قوله: فاللام الخ) هذه اللام لام الابتداء المفيدة للتأكيد والفرق بينها وبين لام الأمر من حيث العمل وتفصيل الكلام في هذا المقام أن القسم الذي لغير السؤال جوابه إما جملة اسمية مثبتة فيلزمها إن أو اللام وقد يجمع بينهما وحينئذ يدخل اللام على الخبر، فلا تستغني الاسمية عنهما من دون الاستطالة إلا نادراً، وإما جملة اسمية منفية فيلزمها ما أو لا أو أن النافية، وإما جملة فعلية مثبتة فإن كان فعلها ماضياً متصرف أو متصرفاً في معنى التعجب أو المدح فيلزمها مع اللام قد أو ما في معناه مثل ربما، وقد يقدر قد، وقد يكتفي باللام باللفظ، ولا يكتفي بقد إلا إذا طال القسم أو كان في ضرورة الشعر؛ نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩﴾، وإن كان مضارعاً استقبالياً يلزمها اللام مع فوت التأكيد إذا دخلت على نفس المضارع إلا نادراً، ولا يكتفى باللام أو بالنون إلا في ضرورة الشعر وإذا لم يدخل على نفس المضارع يكتفي باللام؛ نحو: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ۝١٥٨﴾، وإن كان مضارعاً حالياً يكون باللام من غير النون، وإما جملة فعلية منفية فيلزم في الماضي ما أو لا ولا يلزم تكرار لا ههنا؛ لأن الماضي ينقلب في الجواب مع لا مستقبلاً وفي المضارع استقبالياً أو حالياً لا مع النون أو بدونها هذا كله إذا لم يكن الجواب شرطية امتناعية فإنه لا يصدر، وحينئذ إلا بلواو لولا. (قوله: وقد يحذف حرف النفي) أي: مع المضارع والماضي والجملة الاسمية كذا في التسهيل، وأنكر الرضي الحذف مع الماضي والجملة الاسمية، وكثر هذا الحذف مع المضارع المجرد عن التأكيد مع ثبوت القسم كما في المثال المذكور في الشرح، ومع الماضي عند تقدم النفي على القسم؛ نحو: لا والله ضربتني؛ أي: لا ضربتني، وقل مع حذف القسم وعند تقدم النفي عليه. (قوله: لا تفتؤا الخ) قدر لا لأنه أكثر استعمالاً في نفي المضارع والقرينة عدم صحة المعنى بدون لا. (قوله: أي: جواب القسم) أي: الجملة التي يؤتى لأجلها بالقسم كأن القسم يطلبها كالسؤال للجواب. (قوله: إذا اعترض) يقال: اعترض؛ أي: صار كالخشبة المعترضة في النهر كذا في الصحاح والقاموس، فالمعنى إذا صار القسم كالخشبة المعترضة في النهر؛ أي: متوسطاً بين أجزاء الجملة الخ. فقوله: أي: توسط بيان لحاصل المعنى، وليس هذا من باب التنازع كما وهم لأن اعترض لازم.

أَوْ تَقَدَّمَهُ[1] مَا يَدُلُّ[2] عَلَيْهِ، وَعَنْ لِلْمُجَاوَزَةِ، وَعَلَى لِلاسْتِعْلاَءِ[3] وَقَدْ يَكُونَانِ[4] اسْمَيْنِ بِدُخُولِ مِنْ عَلَيْهِمَا[5]، وَالكَافُ لِلتَّشْبِيهِ[6] وَزَائِدَةٌ[7] وَقَدْ تَكُونُ اسْماً[8]،

(١) أي: القسم. (٢) ففي العصام على الكافية بحث طويل الزمن تركناه لمراجعتك. (٣) حقيقة مثل: زيد على السطح وأماتوهم مثل عليه دين. (٤) أي: عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول. (٥) صحيح. أي: على عن وعلى. (٦) أي: لتشبيه شيء بشيء في صفة مثل زيد كالأسد. (٧) عطف على قوله للتشبيه. (٨) أي: بمعنى المثل مثل يضحك من كالبرد المنهم.

«أَوْ تَقَدَّمَهُ» أي: القسم «مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ» أي: على جوابه[1] نحو: (زَيْدٌ وَاللهِ[2] قَائِمٌ)، و: (زَيْدٌ قَائِمٌ[3] واللهِ) لاستغنائه[4] عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود[5] ما يدل عليه. والجملة المذكورة وإنْ كانت جواباً للقسم بحسب المعنى، لكنَّها[6] بحسب اللفظ لا يسمى إلَّا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا[7] لا يجب فيها[8] علامة[9] جواب القسم. «وَ(عَنْ) لِلْمُجَاوَزَةِ[10]» أي: لمجاوزة شيء وتعديته[11] عن شيء[12] آخر، وذلك[13] إمَّا بزواله عن الشيء[14] الثاني ووصوله إلى الثالث[15]، نحو: (رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنِ القَوْسِ إِلَى الصَّيْدِ)، أو بالوصول وحده[16] نحو: (أَخَذْتُ عَنْهُ[17] العِلْمَ)، أو بالزوال وحده نحو: (أَدَّيْتُ عَنْهُ[18] الدَّيْنَ[19]). «وَ(عَلَى) لِلاسْتِعْلاَءِ[20]» أي: لاستعلاء شيء على شيء نحو: (زَيْدٌ[21] عَلَى السَّطْحِ)، و: (عَلَيْهِ[22] دَيْنٌ). «وَقَدْ يَكُونَانِ» أي: عن؛ وعلى «اسْمَيْنِ» يعلم ذلك[23] «بِدُخُولِ[24]» «(مِنْ) عَلَيْهِمَا» نحو: (مِنْ عَنْ يَمِينِي) أي: مِنْ جَانِبِ يَمِينِي، وَ(مِنْ عَلَيْهِ) أي: مِنْ فَوْقِهِ. «وَالكَافُ لِلتَّشْبِيهِ» نحو: (زَيْدٌ كَالأَسَدِ) «وَزَائِدَةٌ» نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ إذ[25] التقدير: ليس مثله شيء، على بعض الوجوه. «وَقَدْ تَكُونُ» أي: الكاف «اسْماً»

(١) بأن تكون الجملة بجميع أجزائها مقدمة عليه. (٢) مثال المتوسط. (٣) مثال التقدم. (٤) علة الحذف. (٥) علة الاستغناء. (٦) وفي بعض النسخ لكنه أي: الشأن أو إلى الجملة باعتبار الكلام. رضا. (٧) أي: ولعدم كون الجملة المذكورة جواباً للقسم جواباً. (٨) أي: في الجملة المذكورة. (٩) وهي اللام وإن وحرف النفي. (١٠) أي: فاعلاً والمجاوزة. (١١) عطف تفسير. (١٢) كالقوس. (١٣) أي: لمجاوزة شيء. (١٤) كالقوس. (١٥) كالصيد مثلاً. (١٦) بزواله عن الثاني. (١٧) أي: عن زيد مثلاً. (١٨) أي: عن زيد. (١٩) بمعنى زال عنه الدين. (٢٠) أي: لإعلام الاستعلام. (٢١) مثال الحقيقي. (٢٢) زيد مثال المجازي كأنَّه تحمل نقل الدين على عنقه أو ظهره. (٢٣) أي: كونهما اسمين. (٢٤) حال من ضمير يكونان. (٢٥) علة لمقدر إنَّما حكم بالزيادة في الآية.

(قوله: لا تسمى إلا الدال على الجواب) لاقتضاء القسم الصدارة لكونه إنشاء. (قوله: لا الجواب) مجامعة لا مع النفي والاستثناء قد تقع في تراكيب المصنفين للتنصيص على المقصود وإن لم تقع في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم نص عليه في المطول. (قوله: ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم) من الأمور المذكورة فلا يرد نقضاً على ما ذكر؛ لأنه ليس جواب القسم. (قوله: أي: لمجاوزة شيء الخ) سواء كان مجاوزة شيء عن مجرورها كما في رميت السهم عن القوس، أو مجاوزة مجرورها عن شيء؛ نحو: أطعمته عن الجوع، فيدخل تارة على المجاوزة عنه، وتارة على المتجاوز، لكن بقي قيد ذكره الرضي؛ وهو أن تكون المجاوزة بسبب إحداث مصدر المعدي بها فإن بعد السهم عن القوس بسبب الرمي وعطف التعدية للإشارة إلى أن صيغة المفاعلة بمعنى أصل الفعل. (قوله: أي: لاستعلاء شيء على شيء) إما حقيقة كما في المثال الأول أو مجازاً كما في المثال الثاني كأنه تحمل ثقل الدين على عنقه أو ظهره. (قوله: اسمين) بمعنى: جانب وفوق فيبنيان حينئذ لكونهما على لفظ الحرفين ومناسبين لهما معنى فيلزم عن الإضافة بخلاف على. (قوله: بدخول من عليهما) حال من ضمير يكونان؛ أي: يكونان اسمين حال كونهما ملتبسين بدخول من ولا يستعملان بدونها كان ذلك علامة يعلم بها اسميتها؛ فلذلك قال الشارح قدس سره العزيز: يعلم ذلك وليس مراده أن الظرف متعلق بيعلم كما يوهم ظاهر اللفظ؛ إذ لا قرينة على تقدير الفعل الخاص. (قوله: للتشبيه) في الصراح: التشبيه ما نندكردن. (قوله: إذ التقدير ليس مثله شيء) به قال الأكثرون؛ إذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى ليس مثل مثله شيء فيلزم المحال وهو إثبات المثل، وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل؛ لأن زيادة الحروف بمنزلة عادة الجملة ثانياً، قال ابن جني: ولأنهم إذ بالغوا في نفي الفعل عن أحد قالوا: مثلك لا يفعل كذا، ومرادهم إنما هو النفي عن ذاته؛ لأنهم إذا نفوه عمن هو على أخص أوصافه فقد نفوه. وقيل: الكاف غير زائدة ثم اختلف، فقيل: الزائدة مثل كما زيدت في مثل: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾، قال: وإنما زيدت ههنا ليفصل الكاف عن الضمير انتهى، والقول: بزيادة الحرف أولى، بل زيادة الاسم لم تثبت وقيل: لا زيادة فيهما فقيل: مثل بمعنى الذات، وقيل: بمعنى الصفة كذا في المغني، وقيل: هو من قبيل الكناية على طريق ليس لأخ زيد أخ؛ أي: ليس له أخ؛ إذ لو كان له أخ لكان لأخيه أخ وهو زيد وما قيل: إن نفي مثل المثل لا يستلزمه نفي المثل؛ لأن مثل الشيء أضعف منه فتوهم محض؛ لأن المماثلة هي الشركة في أخص الصفات والمساواة في جميع الوجوه مما به المماثلة صرح به في شرح العقائد النفسية.

وَتَخْتَصُّ[1] بِالظَّاهِرِ، وَمُذْ وَمُنْذُ[2] لِلابْتِدَاءِ فِي المَاضِي[3] وَالظَّرْفِيَّةِ فِي الحَاضِرِ[4]

(١) أي: باسم الظاهر. (٢) أي: لابتداء الغاية. (٣) أي: في الزمان الماضي. (٤) أي: في زمان لم يمض بتمامه وأنت في بعض أجزائه.

بمعنى (مِثْل)، نحو:

يَضْحَكْنَ[1] عَنْ كَالبَرَدِ المُنْهَمِّ[2]

أي: عن أسنان[3] مثل البرد الذائب للطافته[4]. «وَتَخْتَصُّ» أي: الكاف «بِالظَّاهِرِ[5]» أي: بالاسم الظاهر عند الجمهور، فلا يقال: (كَه) استغناء[6] عنه[7] بمثل[8] ونحوه[9]. وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو: (مَا أَنَا كَأَنْتَ) «خِلافاً لِلمُبَرِّدِ» فإنَّه أجاز ذلك[10] مطلقاً[11]، نظراً[12] إلى ما[13] جاء في بعض أشعارهم[14]. «وَمُذْ وَمُنْذُ» للزمان الماضي[15] أو الحاضر[16] فهما «لِلابْتِدَاءِ[17] فِي» الزمان «المَاضِي» يعني: إذا أريد بهما[18] الزمان الماضي فالمراد[19] أنَّ مبدأ زمان الفعل المثبت[20] أو المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي أريد بهما لا جميعه، كما إذا قلت: سافرت من البلد مذ سنة كذا[21]، أو ما[22] رأيت فلاناً مذ سنة كذا[23]، بشرط[24] أن تكون هذه السنة ماضية، لا تكون[25] أنت فيها، فإنَّ معناه حينئذ[26]: إن مبدأ مسافرتي[27]، أو عدم[28] رؤيتي كان هذه[29] السنة وامتدّ إلى الآن. «وَالظَّرْفِيَّةِ»[30] عطف على الابتداء أي: وهما[31] للظرفية[32] المحضة من[33] غير اعتبار معنى الابتداء «فِي» الزمان «الحَاضِرِ» أي: الذي[34] اعتبرته حاضراً وإن

(١) خبر مبتدأ ثالث في صدر البيت. أي: النساء. (٢) أي: المذاب. (٣) جمع سن. (٤) إشارة إلى وجه الشبه. متعلق بمثل. (٥) بناء على الغالب. (٦) دليل لقدر إنَّما ذهب الجمهور إلى عدم جواز دخوله على الضمير لكونه مستغنياً. محرره. (٧) أي: عن دخول الكاف على الضمير. (٨) أي: بدخول المثل على الضمير. أمير. (٩) من كلمة التشبيه. (١٠) أي: الدخول. (١١) سواء كان المدخول ضميراً أو ظاهراً. أمير. (١٢) دليل أجاز. (١٣) عبارة عن الكاف. (١٤) أي: العرب. كقوله: رأم أو عال كمها أو أقربا. أمير. (١٥) نظراً إلى الابتداء. (١٦) بالنظر إلى الظرفية. (١٧) أي: بمعنى من الابتدائية. أي: لابتداء الغاية. (١٨) أي: بدخولهما. (١٩) تفصيل لقوله إذا أريد. (٢٠) صفة الفعل. (٢١) أي: ثالث سنة مثلاً. (٢٢) نفي. (٢٣) أي: ابتداء انقطاع الرؤية. (٢٤) حال كون هذا القول مشروطاً بالإرادة من السنة المذكورة في المثالين. (٢٥) أنت. (٢٦) أي: حين إذا قلت سافرت. (٢٧) في المثال الأول. (٢٨) في المثال الثاني. (٢٩) فقط لا زمان المسافر ولا زمان عدم الرؤية. (٣٠) أي: هنا. (٣١) أي: مذ ومنذ إذا كانا اسمين. (٣٢) أي: المختصة بمعنى في. (٣٣) تفسير للمحضة. (٣٤) أي: الزمان الذي.

(قوله: بمعنى المثل) ولا يقع كذلك عند سيبويه والمحققين لا في الضرورة، وقال كثير منهم الأخفش والفارسي: يجوز في الاختيار؛ نحو: زيد كالأسد أن يكون الكاف في موضع رفع والأسد مخفوضاً بالإضافة، ويقع مثل هذا في كتب الممربين كثيراً كذا في المغني. (قوله: نحو: يضحكن) وقبله بيض ثلاث كنماج جم بيض صفة محذوف؛ أي: نساء بيض جمع بيضاء، والمراد بالنماج ههنا: بقرات الوحش، وكثيراً ما يشبه بها النساء في العيون والأعناق، والجم: جمع جماء وهي التي لا قرن لها. (قوله: للطافته) متعلق بمثل. (قوله: ما أنا كانت) من باب إقامة بعض الضمائر مقام بعض. (قوله: مذو منذ الخ) مذ بسيط مبني على الضم، وقد يبنى على السكون، قيل: هو مخفف منذ لرجوعهم إلى ضم الذال في مذ اليوم ولولاه لكسر وتصغيرهم إياه على منيذ، وجمعه على أمناذ، وفيه أنه لم يثبت في استعمال الفصحاء، وأنه يجوز أن يكون الضم للاتباع، وقيل: إنه كلمة برأسها وهو الحق؛ لأن الأصل عدم التصرف وكسر ميمهما لغة سليمة، وهما حرفا جر إذا تجر ما بعدهما عند الأكثرين، وبعض البصريين على أنهما اسمان وما بعدهما مجرور بالإضافة، وإذا لم ينجر ما بعدهما فلا خلاف في كونهما اسمين، وقد مر ذلك في بحث الظروف؛ فلذا لم يتعرض المصنف رحمه الله لبيان اسميتهما، وقوله: للزمان خبر؛ أي: يكونان للزمان، والشارح رحمه الله خص الزمان بالماضي والحاضر إشارة إلى أنهما للبيان؛ إذ لا يمكن أن يراد مستملان للزمان، وإلا لزم كونهما اسمين فبين ذلك بأنهما للابتداء والظرفية، وإلى هذا أشار الشارح رحمه الله بقوله: فهما بتقدير المبتدأ مع الفاء؛ يعني أن قوله: للزمان تمهيد وتوطئة والمقصود بالنسبة للابتداء الخ. (قوله: يعني: إذا أريد بهما الزمان الماضي) أي: بمدخولهما قال المصنف رحمه الله في أمالي الكافية: لا يدخل مذ ومنذ إلا على ماض أو حاضر فإن دخلتا على ماض فمعناهما الابتداء، وإذا دخلتا على الحاضر فمعناهما الظرفية هكذا في المغني والتسهيل، وفي الرضي: قالوا: إذا انجر بهما ما بعدهما فهما حرفا جر فإن كان الفعل العامل فيهما ماضياً فهما بمعنى من نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة؛ أي: منه ولا يتم ذلك في نحو قولك: ما رأيته مذ يومين إذا أردت جميع المدة؛ إذ لا معنى لقولك: ما رأيته مذ يومين إلا أن يفسر أول اليومين بتقدير المضاف، وإن كان الفعل حالاً؛ نحو: أراه مذ شهرنا ومنذ اليوم، فهما بمعنى في. (قوله: لا تكون) بصيغة الخطاب. (قوله: للظرفية المختصة بمعنى في. (قوله: من غير الخ) تفسير للمختصة وإشارة إلى أنه إذا اعتبر معنى الابتداء ففيه معنى الظرفية أيضاً ضرورة وقوع الفعل في مدخوله.

نَحْوُ، مَا رَأَيْتُهُ مُذْ[1] شَهْرِنَا ومُنْذُ يَوْمِنَا، وَحَاشَا[2] وَخَلا وَعَدَا لِلاسْتِثْنَاءِ. الحُرُوفُ المُشَبَّهَةُ بِالفِعْلِ

(١) ومذ عامنا ومذ حيوة زيد. (٢) وحاشا قال العصام في شرحه للاستثناء عن السوال: لا مطلقاً بخلاف عدا فيقال أساء القوم حاشا زيد ولا يقال أحسن الناس حاشا زيد. انتهى كلامه.

مضى بعضه، يعني: إذا أريد بهما الزمان الذي اعتبرته حاضراً، فالمراد[1] أنَّ جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر «نَحْوُ: (مَا رَأَيْتُهُ[2] مُذْ شَهْرِنَا، وَمُذْ يَوْمِنَا)» أي: جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر أو اليوم الحاضر عندنا[3]، لأنَّهما لم ينقضيا بعد[4]، ولم يمتد زمان الفعل إلى ما ورائهما[5] فكيف يصح اعتبارهما مبدأ زمان الفعل؟ فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية[6]، ويمكن أن يجعل الأول[7] مثالاً للابتداء[8] كما يتوهم بحسب الظاهر، لكن[9] بتقدير مضاف، أي: ما رأيته[10] مذ دخول شهرنا. «وَحَاشَا وَعَدَا وَخَلا لِلاسْتِثْنَاءِ[11]» أي: لاستثناء ما بعدها[12] عما قبلها فإذا جررت[13] بها[14] ما بعدها تكون[15] حروفاً جارة، وبهذا الاعتبار[16] ذكرت[17] ههنا[18]، نحو: (جَاءَنِي القَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ، وَعَدَا زَيْدٍ، وخَلاَ زَيْدٍ) وإذا نصبت[19] تكون[20] أفعالاً. «(الحُرُوفُ المُشَبَّهَةُ بِالفِعْلِ)» وجه شبهها به، أمَّا لفظاً[21] فلانقسامها كالفعل[22] إلى الثلاثي[23] أو الرباعي[24] والخماسي[25] ولبنائها على الفتح[26] مثله. وأمَّا معنى فلان معانيها معاني الأفعال[27]، مثل: أكّدت[28]، وشبّهت[29]، واستدركت[30] وتمنيت[31] وترجيت[32]. وكان المناسب أن يعبر[33] عنها بالأحرف المشبهة، على صيغة جمع القلة، لكونها[34] ستة[35]، لكنَّهم[36] لمَّا عبروا[37] عن الحروف الجارة والعاطفة مثلاً بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا[38] تغيير الأسلوب، مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في[39] الأخرى، على[40] أنَّها إذا لوحظت[41] مع فروعها الحاصلة[42]

(١) أي: فيكون المراد بهما. (٢) زيد مثلاً. (٣) أي: ما كان المتكلم والمخاطب فيه. (٤) الآن. (٥) أي: غيرهما. (٦) حالان فيكون مذ ومنذ فيهما بمعنى في. محرره. (٧) وهو ما رأيته مذ شهرنا. (٨) أي: الغاية. (٩) هذا الإمكان إنَّما يتأول. (١٠) زيداً مثلاً. (١١) موضوعات. (١٢) أي: ما بعد حاشا وخلا وعدا. (١٣) أنت. (١٤) أي: بحاشا وخلا وعدا. (١٥) كلمات الثلاثة. (١٦) أي: اعتبار الجر. (١٧) أي: كلمات الثلاثة. (١٨) أي: في بحث حروف الجارة. (١٩) ما بعدها بها. (٢٠) أي: كلمات الثلاثة. وهو مذهب المبرد والكوفيين. (٢١) وبهذا الاعتبار ذكرت في بحث المستثنى. (٢٢) متعلق بانقسام. (٢٣) أي: إنَّ وأنَّ وليت. (٢٤) أي: كأن ولعل. (٢٥) أي: لكن لأن فيه خمسة أحرف. (٢٦) أي: لحفظ حركات أواخرها بدون الوقاية من الكسرة كالفعل. (٢٧) لاستقلالها بسبب تشديد الأواخر والتاء وهي جهة مشابهتها بالماضي. س. (٢٨) المستفاد من إنَّ وأنَّ. (٢٩) المستفاد من كأنَّ. (٣٠) المستفاد من لكنَّ. (٣١) المستفاد من ليت. (٣٢) المستفاد من لعلَّ. (٣٣) مصنف. (٣٤) دليل كان المناسب. (٣٥) أي: ستة أحرف. (٣٦) نجاة. (٣٧) نجاة. فعلى هذا يكون الحروف مجازاً. (٣٨) نجاة. (٣٩) متعلق بقوله استعمال. (٤٠) بمعنى مع. (٤١) حروف المشبهة. (٤٢) صفة فروعها.

(قوله: يجعل الأول مثالاً الخ) ليكون النشر على ترتيب اللف وإن احتمل الثاني بتقدير المضاف؛ أي: في فجر يومنا. (قوله: كما يتوهم بحسب الظاهر) فإن الظاهر أن يكون المثالان للمعنيين، وإنما قال: يتوهم؛ لأنه بعد التأمل لا يساعده كون المثالين لهما إلا بتكلف. (قوله: دخول شهرنا) ولا حاجة إلى تقدير وقت مضاف إلى الدخول؛ لأن ذلك إنما هو في مذ ومنذ الاسمين ليصح الحمل كما مر. (قوله: لاستثناء ما بعدها الخ) وإذا استعمل حاشي في الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر فيه أو في غيره فلا يستثنى به إلا في هذا المعنى كذا في الرضي. (قوله: الحروف المشبهة بالفعل) أي: اعتبر شبهها بالفعل للأعمال؛ ولذا قال: وجه شبهها؛ أي: وجه المشابهة التي اعتبرت، ولم يقل يعتبر وجه شبهها. (قوله: فلانقسامها) أي: باعتبار تمام حروفها إلى الأقسام كالفعل باعتبار تمام حروفه، وكونه سداسياً أيضاً يعتبر لا يضر في تلك المشابهة، وكذا كون الاسم أيضاً منقسماً إلى تلك الأقسام؛ إذ غايته أنها مشابهة للاسم أيضاً لكنه لم تعتبر تلك المشابهة لعدم ثمرتها. (قوله: ولبنائها على الفتح) لاستثقالها بسبب تشديد إلا وآخر والتاء وهي جهة مشابهتها بالماضي، وأما شبهها بالفعل في الوزن فإن كفر وأن كفر وكأن كظمن ولكن كضاربن وليت كليس ولعل في بعض لغاتها وهي لعن كظمن، فوزن عروضي غير معتبر عندهم وكذا انقسامها المدغم وغير المدغم؛ إذ لا اختصاص له بهذه الحروف حتى يكون سبباً لإعمالها، وأما لحوق الضمير المنصوب ونون الوقاية واقتضائها الاسمين فترتب على أعمالها فلا يكون مقتضياً له والكلام في بيان الشبه المقتضى له. (قوله: معانيها معاني الأفعال) لكون كل منهما معاني جزئية لا باعتبار النسبة إلى الفاعل المعين في مفهوم الأفعال كالحروف. (قوله: مثل أكدت الخ) بصيغة الماضي المستعملة للإنشاء الدالة على تحقق معانيها لكون الحروف كذلك. (قوله: على أنها إذا لوحظت الخ)

وَهِيَ: إِنَّ وأَنَّ وكَأَنَّ ولكِنَّ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ وَلَهَا[1] صَدْرُ الكَلَامِ سِوَى أَنَّ فَهِيَ بِعَكْسِهَا وَتَلْحَقُهَا[2] مَا فَتُلْغَى

(١) أي: لهذه الحروف الستة. (٢) أي: هذه الحروف كلمة ما فتعزل هذه الحروف عن العمل لكان ما الكافة. ج.

بتخفيف نوناتها[١]، ولغات[٢] (لعلَّ) تبلغ[٣] مبلغ جمع الكثرة[٤]. «وَهِيَ (إِنَّ، وأَنَّ، وَكَأَنَّ، وَلكِنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ» أخرَّهما[٥] لكونهما للإنشاء بخلاف الأربعة السابقة[٦]. «لَهَا» أي: لهذه الحروف «صَدْرُ الكَلَامِ» وجوباً ليُعلم من أوّل الأمر أنَّه أيّ قسم من أنواع[٧] الكلام، إذ كل منها[٨] يدل على قسم منه، كالكلام المؤكد[٩] والمشتمل على التشبيه[١٠] والاستدراك[١١] والتمني[١٢] والترجي[١٣]. «سِوَى[١٤] (أَنَّ») المَفتوحة «فَهِيَ بِعَكْسِهَا» أي: بعكس باقيها[١٥]، على[١٦] حذف المضاف، بأن تقتضي عدم الصدارة لأنَّها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد، فلا بد لها من التعلق بشيء آخر[١٧] حتى يتم كلاماً، وحينئذ[١٨] لو وقعت في الصدر اشتبهت بـ (إنَّ) المكسورة في صورة الكتابة[١٩]. وإنَّما حملنا[٢٠] العكس[٢١] على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لأنَّ مجرد[٢٢] الاستثناء[٢٣] يكفي في ذلك[٢٤]. «وَتَلْحَقُهَا» أي: هذه[٢٥] الحروف[٢٦] «مَا» الكافَّة[٢٧] «فَتُلْغَى»

(١) في إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ. (٢) جمع لغة لأنَّ لغة يكون فعلاً وحرفاً جاراً وحرف المشبهة بالفعل. (٣) جواب إذا. أي: الحروف. (٤) وهي ما فوق العشرة. (٥) مصنف. أي: الحرفان. (٦) لأنَّها للإخبار. (٧) من تمن أو ترج أو استدراك. (٨) أي: من الحروف المشبهة. (٩) نحو: إنَّ وأنَّ. (١٠) نحو: كأنَّ. (١١) نحو: لكنَّ. (١٢) نحو: ليت. (١٣) نحو: لعلَّ. (١٤) أي: غير إنَّ. (١٥) أي: الحروف. (١٦) بناء. (١٧) لأنَّ المفرد لا يصلح أن يكون كلاماً إلَّا منضم شيء آخر إليه. (١٨) أي: حين إذا كانت محتاجة إلى شيء. (١٩) أي: في التلفظ. (٢٠) شروع في وجه تفسير العكس بقوله بأن يقتضي. آه. (٢١) وهو يحصل بالاستثناء المذكور وهو سوى. (٢٢) قوله: لأنَّ مجرد الاستثناء يكفي. آه. لو أريد ذلك كان قوله: فهي بعكسها مستدركاً، أشار بذلك إلى الرد على المصنف حيث فسر بذلك في الشرح. وجيه الدين. (٢٣) وهو سوى. (٢٤) أي: في إفادة معنى عدم اقتضاء الصورة. أبوبي. (٢٥) صرح بالمرجع لئلا يتوهم رجوع الضمير إلى أنَّ أو ما سوى إنَّ. (٢٦) أي: الستة. (٢٧) أي: المانعة.

والخبر عنها بالستة بادعاء أن ذكر الأصول ذكر الفروع، وما قيل: إن الحرف بمعنى الطرف يجمع على حرف كعنب، والحرف بمعنى حرف التهجي يجمع على الحروف، والحرف بمعنى اللغة على الأحرف فالنحاة لما اصطلحوا في تسمية قسم الكلمة حرفاً لم يجمعوه على الأحرف، وإذا لم يتعدد جمع التكسير يكون مشتركاً بين القلة والكثرة فيرده ما وقع في التسهيل وغيره من التدبير بالأحرف الناصبة للاسم الرافعة للخبر. (قوله: آخرهما) مع أن كونها ثلاثية ورباعية وخماسية يقتضي خلاف هذا الترتيب. (قوله: لكونهما للإنشاء) دائماً بخلاف الأربعة الباقية فإنها ليست كذلك إذا الثلاثة ليست للإنشاء أصلاً، وكأن وإن كانت لإنشاء التشبيه لكنها تجئ للتحقيق والظن والتقريب والإنشاء فرع الإخبار فلذا آخرهما. (قوله: لها صدر الكلام) أراد بالكلام مقابل الكلمة؛ أي: هذه الأحرف تقع في صدر مركب تام يصح السكوت عليه فيصح استثناء أن المفتوحة كما أشار الشارح قدس سره فيما يجئ، فلا بد لها من التعلق بشيء آخر حتى يتم كلاماً فاندفع ما قيل: إن أريد صدر كلام دخلت هذه الحروف عليه فلا معنى لاستثناء أن المفتوحة، وإن أريد صدر كلام مقصود لذاته فينتقض بالجملة المصدرة بأن الواقعة مقول القول، واندفع النقض بقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾، وبقوله: جاء الذي أنه قائم، وبقولنا: أما يوم الجمعة فإن زيداً قائم. (قوله: ليعلم من أول الأمر) أي: يعلم السامع من أول الأمر، وهذا العلم واجب دفعاً لحيرة السامع وتوهمه أن لا معنى غير أما إفادة المتكلم. (قوله: على حذف المضاف) كيلا يلزم كون أن المفتوحة بعكس نفسها لدخولها في المرجع، وإنما لم يرجع الضمير إلى ما بقي بعد الاستثناء رعاية للسابق واللاحق فإن الضمير فيهما راجع إلى الحروف كلها. (قوله: وحينئذ لو وقعت في الصدر الخ) أي: حين اقتضائها التعلق بشيء آخر لو وقعت في صدر الجملة بأن يؤخر ما تتم به كلا ما التبس بأن المكسورة في الكتابة مثلاً لو قيل: إن زيد قائم بلفني، يجوز أن يكون بلفني من تمام الكلام خبراً لأن المفتوحة وأن يكون جملة مستأنفة وإن مكسورة، وإنما قال: في الكتابة؛ إذ لا لبس في اللفظ. (قوله: لأن مجرد الاستثناء الخ) فيكون قوله: فهي بعكسها إعادة. والأصل في الكلام الإفادة؛ فلذلك حملناه على اقتضاء عدم الصدارة. (قوله: فتلغى) إشارة إلى أن لحوق ما الكافية يترتب عليه الإلغاء فيستفاد منه وجوب الإلغاء حينئذ وعطف قوله: وتدخل حينئذ على يلحقها لا على تلغى إشارة إلى عدم كون اللحوق سبباً للدخول على الأفعال فيستفاد الدخول في بعض الأوقات لما تقرر أن المتبادر من حكم ذكر بدون الجهة الإطلاق العام، فلا يرد ما قيل: إن في البيان إلغاء؛ لأن المراد بالإلغاء وجوبه وبالدخول جوازه ولفظ المتن لا دلالة عليه، فالأولى أن يقال: فتلغى وجوباً، وقد تدخل في الصراح: الإلغاء باطل كردن، وفي القاموس: إلغاء خيبه، فقوله: أي تعزل بيان للمعنى المراد منه في الصراح: العزل بيان كردن وجدا كردن.

عَلَى الأَفْصَحِ وَتَدْخُلُ[1] حِينَئِذٍ عَلَى الفِعْلِ فَإِنَّ لَا تُغَيِّرُ مَعْنَى الجُمْلَةِ وَأَنَّ[2] مَعَ جُمْلَتِهَا

(١) أي: هذه الحروف تكرر حين إذ تلحق الكافة. أي: يجوز دخولها على الأفعال ففي بيان الغاز. شرح عصام. (٢) أي: المفتوحة.

أي[1]: تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان[2] (مَا) الكافَّةِ[3] «عَلَى الأَفْصَحِ[4]» أي: على أفصح اللغات، مثل: (إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ). وقد تعمل[5] على غير الأفصح[6] كما وقع[7] في بعض أشعارهم[8]. «وَتَدْخُلُ[9]» هذه الحروف «حِينَئِذٍ» أي: حين إذ تلحقها (مَا)[10]. «عَلَى الأَفْعَالِ» لأنَّ (مَا) الكافة أخرجتها عن العمل فلا يلزم أن يكون مدخولها صالحاً للعمل. «فَإِنَّ» المكسورة «لَا تُغَيِّرُ[11] مَعْنَى الجُمْلَةِ» ولا تخرجها عن كونها جملة فإذا قلت: (إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ) أخذت[12] ما أخذت[13] بقولك: (زَيْدٌ[14] قَائِمٌ[15]) مع زيادة التأكيد «وَأَنَّ[16]» المفتوحة «مَعَ جُمْلَتِهَا» أي: مع اسمها وخبرها سَمَّاها[17] جملة

(١) أي: تمتنع بيان للمعنى المراد من الإلغاء. (٢) أي: لوجوه ما. (٣) وخروجها عن مشابهة الفعل لفظاً وهي فتح أواخرها. (٤) نحوقوله تعالى: ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾. (٥) أي: هذه الحروف. (٦) وحينئذ لا تكون ما كافة بل زائدة كما ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾. (٧) أي: العمل. (٨) أي: العرب. (٩) عطف على جملة فتلغى عطف المسبب على السبب، وقال السيالكوتي: عطف على تلحقها فارجع إليه. رضا. (١٠) أي: لفظ ما الكافة. (١١) بل تقررها. (١٢) بدل من القول. أحدث نسخة. (١٣) أي: ذلك المعنى بعينه. أحدث نسخة. (١٤) يعني قبل دخولها عليه لكنَّ. (١٥) ظرف لقوله: أخذت. (١٦) مبتدأ. (١٧) مصنف.

(قوله: أي: تعزل هذه الحروف) صرح بالمرجع؛ لئلا يتوهم رجوع الضمير إلى أن أو ما سوى أن. (قوله: ما الكافة) عند الجمهور قدر الصفة لتصح سببية لحوق ما للإلغاء وتقييد دخولها على الفعل كما يشير إليه تعليل الشارح للحكمين، وما الكافة قسم من الزائد على ما في المغني: أن الزائدة نوعان؛ أي: كافة وغير كافة. (قوله: وقد تعمل) أي: هذه الحروف وحينئذ لا تكون ما كافة، بل زائدة كما في: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾، في الرضي: إن ألغيت فما كافة، وإن عملت فما زائدة حرفية، ولا يجوز أن يراد بما ما يعم الزائدة والكافة فيكون قوله: فتلغى بمعنى يجوز إلغاؤها؛ لأن إلغاءها واجب على الأفصح بناء على تعين كونها كافة، نعم لو لم يقيد ما بالكافة، ويعلل قوله: أي يجب إلغاؤها بكونها كافة. وقوله: وقد تعمل بكونها زائدة لكان أظهر في المقصود فإن بيان الشارح قدس سره العزيز يوهم أنها على تقدير كون ما كافة تعمل تلك الحروف وليس كذلك؛ ولذا قيدنا الكافة بقيد عند الجمهور، ثم المتبادر من قوله: وقد تعمل؛ أي: جميع تلك الحروف التي تلحقها ما وهو موافق لما في المفصل، واللباب من أن إعمال ليتما ولعلما وكأنما أكثر منه في إنما وأنما ولكنما ولما في شرح التسهيل. قال الزجاج: ومن العرب من يقول: إنما زيداً قائم ولعلما بكراً قائم فينصب بأن، وكذلك أخواتها لكنه مخالف لما في الرضي من عدم سماع الإعمال في كأنما ولعلما، وجوزه أكثر النحاة قياساً؛ إذ لا فرق بينهما وبين ليتما فعلى هذا معنى قوله: وقد تعمل على غير الأفصح تعمل الجميع قياساً على غير الأفصح الواقع في بعضها ولو حمل على أنه قد يعمل بعضها على اللغة الغير الأفصح لم يبعد. (قوله: كما وقع في بعض أشعارهم) روى بيت النابغة:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا ... إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

برفع الحمام ونصبه. (قوله: أخرجتها عن العمل)؛ لأنها بسبب لحوقها وصيرورتها كالجزء منها ضعفت مشابهتها بالفعل من حيث البناء على الفتح. (قوله: وتدخل الخ) ظاهره يفيد أن جميع تلك الحروف حين لحوق ما بها تدخل على الأفعال، وفي المغني خلافه حيث قال: ويقترن بليت ما الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء لا يقال ليتما قال زيد خلافاً لابن الربيع وطاهر الفزويني، ويجوز حينئذ إعمالها لبقاء الاختصاص وإهمالها حملاً على أخواتها وورد بالوجهين قول النابغة انتهى، وهذا يشعر بأن إلغاء ليت وإعمالها كلاهما متساويان وهو مخالف أيضاً لقوله: فتلغى على الأفصح. (قوله: فإن لا تغير) الفاء بيان لتفصيل الأحوال المختصة بكل واحد منهما بعد بيان الأحكام المشتركة بينهما، ولم يبين معنى إن المكسورة والمفتوحة لشهرة كونهما للتأكيد، فالمكسورة لتأكيد النسبة التامة، والمفتوحة لتأكيد النسبة الإضافية المسبوكة من الاسم والخبر. (قوله: سماها جملة) الضمير راجع إلى جملتها والمراد ما عبر بها، ومثل هذه العبارة شائع في محاوراتهم قالوا: سمي الاسم اسماً والفعل فعلاً والحرف حرفاً فلا يتوهم استلزام المفعول الأول للثاني، وبعض القاصرين سمعوا العبارة بضمير التثنية في سماها وكانت وعليها فإن في حكم المفرد بتأويل مصدر خبرها مضافاً إلى اسمها فمعنى بلغني أن زيداً قائم بلغني قيام زيد وبلغني أنك زيد؛ أي: زيديتك، وقس على ذلك، فكلمة إن أخرجت الجملة عن الإسناد التام فجعلتها مركباً إضافياً.

فِي حُكْمِ الْمُفْرَدِ وَمِنْ ثَمَّةَ[1] وَجَبَ الْكَسْرُ فِي مَوْضِعِ الْجُمَلِ[2] وَالْفَتْحُ فِي مَوْضِعِ[3] الْمُفْرَدِ فَكُسِرَتِ ابْتِدَاءً وَبَعْدَ الْقَوْلِ

(١) أي: ومن أجل الفرق المذكور. ج. (٢) أي: في موضع يقتضي الجمل. ج. (٣) أي: في موضع يقتضي المفرد. ج.

باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليهما[1] «فِي[2] حُكْمِ الْمُفْرَدِ، وَمِنْ ثَمَّةَ» أي: ومن أجل الفرق المذكور[3] «وَجَبَ الْكَسْرُ فِي مَوْضِعِ الْجُمَلِ[4]» أي: في موضع يقتضي الجمل، «وَ» وجب «الْفَتْحُ فِي مَوْضِعِ الْمُفْرَدِ» أي: في موضع يقتضي المفرد. «فَكُسِرَتْ[5]» أن «ابْتِدَاءً[6]» أي: في ابتداء الكلام لكونه[7] موضع الجملة، نحو: (إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ) «وَ» كسرت[8] أيضاً «بَعْدَ الْقَوْلِ» وما يشتق منه[9]، لأنَّ[10] مقول القول لا يكون إلَّا جملة[11]، نحو: (قَالَ زَيْدٌ: إِنَّ عَمْراً قَائِمٌ)، «وَ» كسرت أيضاً[12] «بَعْدَ»[13]

(١) أي: على الاسم والخبر. (٢) خبر المبتدأ. (٣) أي: التغيير وعدم التغيير. (٤) ورد صيغة الجمل إشارة إلى اختلاف أنواعها كما في كتاب الطهارة. (٥) صيغة الخطاب أو الغائبة. (٦) نحو: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ﴾ إذ المفتوحة لا يبتدأ بها كما تقدم. (٧) علة كسرت. (٨) مادة الألف والنون. (٩) نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ الآية. (١٠) علة كسرت. (١١) محكمة. (١٢) كما كسرت بعد القول. (١٣) كما كسرت في ابتداء الكلام.

(قوله: وجب الكسر في موضع الجمل) أورد صيغة الجمل إشارة إلى اختلاف أنواعها كما قالوا في كتاب الطهارات، وقوله: وجب الكسر في موضع الجمل؛ أي: وجب الكسر في أن إذا وقعت مع مدخولها في موضع الجمل فسدت مسدها فلا ينتقض بما إذا وقعت بعد الفاء الجزائية وإذا المفاجأة؛ فإنه موضع الجملة مع عدم وجوب الكسر؛ لأنها على تقدير الفتح ليست مع مدخولها سادة مسد الجملة، بل مسد جزء الجملة، وأما وقوعها بعد علمت فيجئ تحقيقه من أنها مفتوحة صورة مكسورة معنى. (قوله: فكسرت إن) يحتمل أن يكون مفعول ما لم يسم فاعله وأن يكون مفعولاً به، وكذا في قوله: وفتحت إن والمراد بأن هذه الكلمة مع قطع النظر عن الكسرة والفتحة. (قوله: أي: في ابتداء الكلام) في شرح التسهيل للعلامة المصري: إن بعض النحاة جعل المصدر الموضوع موضع الظرف من المبهم؛ نحو: هو قصد فيجوز نصبه ابتداء بتقدير في والمراد من الكلام المعنى اللغوي، وإلا لزم المصادرة مع كونه في ابتداء الكلام يكون ما بعدها كلاماً مستأنفاً لا يتعلق من حيث الإعراب بما قبلها سواء كان في ابتداء كلام المتكلم أو في وسطه؛ نحو: أكرم زيداً إنه فاضل، ونحو: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾، ونحو: نعم إنه فاضل، ونحو: ﴿يَٰبَنِيٓ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ﴾، ونحو: مرض فلان حتى إنه لا يرجى شفاؤه، فإن قلت: لم يقصد المصنف ههنا حصر مواقع الكسر فما الحاجة إلى التعميم، قلت: مواضع الكسر على ما ضبط في التسهيل سبعة أن تكون مبتدأة وموصولاً بها وجواب القسم ومحكية لقول وواقعة موقع الحال وموقع اسم عين أو قبل لام معلقة وزاد بعضهم ثامناً؛ وهو بعد حيث، ولا شك أن الأمثلة المذكورة لا يمكن إدخالها فيما عدا المبتدأة؛ فلذلك عمم قوله: لكونه موضع الجملة؛ لأن التكلم بالمفردات من غير أن يتلفظ بها في الجملة باطل لعدم إفادتها إفادة تامة، فلو فتحت في الابتداء يلزم الابتداء في المفرد، وما قيل: إن كونه موضع الجملة لا يمنع الفتح ابتداء في مثل: أنك قائم عندي ما لم يضم إليه ضميمة امتناع كون المفتوحة في صدر الكلام فإذا اعتبرت فهي مستقلة في وجوب الكسر في الابتداء من غير حاجة إلى اعتبار كونه موضع الجملة فمدفوع بأن المقصود أن الجملة المصدرة بأن وحدها إذا وقعت في الابتداء يجب كسرها لكونه موضع الجملة، وفي المثال المذكور في ابتداء الجملة المصدرة بأن وحدها، بل لما بعدها قال المصنف في أمالي المسائل المتفرقة: إن يكسر إن في موضع الابتداء يكون خبر المبتدأ فيه خبرها لتحقق كونه موضع الجملة. (قوله: لأن مقول القول الخ) أشار بذلك إلى أن المراد بكونها بعد القول أن تكون مقولاً له لا مجرد وقوعها بعده فإنه إن وقعت بعد القول للتعليل فتحت؛ نحو: أخصك بالقول إنك فاضل؛ أي: لأنك فاضل، والمراد أن ما وقع عليه القول؛ أي: التكلم إذا أريد به المعنى لا يكون إلا جملة حقيقة أو حكماً؛ لأن التكلم بالمفردات استقلالاً باطل، فلا يرد أن مقول القول يكون مفرداً إذا كان مؤدياً معنى الجملة؛ نحو: قلت حديثاً أو قصة إذا أريد به مجرد التلفظ؛ نحو: قلت كلمة، وإنما قلنا: حقيقة أو حكماً ليشمل ما إذا وقع بعده منقطع من الجملة؛ نحو: إذا ذُقْتَ فاها قُلْتَ طَعْمَ مُدَامَةٍ، فإنه يعامل به معاملة الجملة، ويحكى على ما كان عليه في التقدير، والتفصيل إن المفرد إما أن يكون في معنى الجملة أو لا، فالأول ينصب مفعولاً به؛ نحو: قلت شعراً، أو نعتاً مصدراً؛ نحو: قلت حقاً، والثاني أن يرد به مجرد اللفظ نصب مفعولاً به وإن لم يرد مجرد اللفظ، بل يكون منقطعاً من جملة فهو جملة في التقدير محكي، فبقوله مقول القول خرج ما يكون نعتاً وهو ظاهر ما يؤدى معنى الجملة؛ لأنه تعبير عن القول بنفسه، وبقوله: إذا أريد المعنى خرج ما إذا أريد مجرد اللفظ، وبقولنا حقيقة أو حكماً دخل المفرد المنقطع فصح الحصر بلا ريبة وما قيل: إن كون مقول القول جملة لا يمنع الفتح بعده في مثل قال: زيد إنك قائم عندي، فقد

المَوْصُولِ وَفُتِحَتْ فَاعِلَةً وَمَفْعُولَةً وَمُبْتَدَأَةً وَمُضَافٌ إِلَيْهَا، وَقَالُوا: لَوْلَا أَنَّكَ[1]

(١) بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية.

الاسم[1] «المَوْصُولِ» لأنَّ[2] صلة الموصول لا تكون إلَّا جملة نحو: (جَاءَنِي الذِي إنَّ أَبَاهُ قَائِمٌ). «وَفُتِحَتْ» (أنَّ) حال كونها مع جملتها[3] «فَاعِلَةً» نحو: (بَلَغَنِي أنَّ زَيْداً عَالِمٌ[4]) لوجوب[5] كون الفاعل مفرداً[6]. «وَ» حال كونها مع جملتها «مَفْعُولَةً» نحو: (كَرِهْتُ أنَّ زَيْداً[7] شَاعِراً) لوجوب[8] كون المفعول مفرداً[9]. «وَ» حال كونها مع جملتها «مُبْتَدَأَةً» نحو: (عِنْدِي أنَّكَ فَاضِلٌ[10])، لوجوب كون المبتدأ مفرداً[11]. «وَ» حال كونها مع جملتها «مُضَافاً إِلَيْهَا» نحو: (أَعْجَبَنِي اشْتِهَارُ[12] أنَّكَ عَالِمٌ) لوجوب[13] كون المضاف إليه مفرداً. «وَقَالُوا[14]: (لَوْلَا أَنَّكَ») بفتح الهمزة بعد

(١) لقدر الموصوف. (٢) علة كسرت. (٣) وإلَّا فليس إنَّ وعدها فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليها. (٤) أي: بلغني علم زيد. (٥) دليل لمقدر إلَّا وجب التأويل. أي: في كلمة إن تقديره: إذا هو عبد القفا؛ فوجب الكسر لوقوعه ابتداء. (٦) لكونه من أقسام الاسم وهو من نوع الكلمة. (٧) أي: كرهت شعر زيد. (٨) دليل فتحت. (٩) لكونه من أقسام الاسم. (١٠) أي: عندي فضلك. (١١) لكونه من أقسام الاسم. (١٢) أي: اشتهار علمك. (١٣) دليل فتحت. (١٤) أي: العرب.

عرفت اندفاعه بأن الكلام فيما إذا كانت الجملة المصدرة وحدها مقول القول، وفي المثال جزء المقول وكذا الحال فيما بعد الموصول في مثل جاءني الذي أنه قائم عندك، فتدبر. (قوله: حال كونها مع جملتها) إشارة إلى أن في كلام المصنف تسامحاً حيث جعل نفس إن فاعلة ومفعولة ومبتدأ ومضافاً إليها باعتبار أنها المصححة لصيرورة ما بعدها كذلك. (قوله: ومفعولة) أي: ما عدا مفعول القول بقرينة ما سبق؛ لأنهم يطلقون عليه المقول دون المفعول ولا حاجة إلى تخصيصه بغير باب علمت إذا دخل في خبره لام الابتداء؛ نحو: علمت أن زيداً لقائم؛ لأنها مع جملتها ليست مفعولة، بل قائمة مقام المفعولين وهما في الأصل جملة. (قوله: ومضافاً إليها) هذا الإطلاق يدل على أنه يجب الفتح إذا وقعت مضافاً إليها للظروف اللازمة الإضافة إلى الجملة، وهذا هو المشهور في حيث، وقال بعضهم: إنه من مواضع الكسر. وأما إذا وقعت مضافاً إليها لا ذو إذا فلم تجد فيه نقلاً صريحاً في تعيين الفتح والكسر. والظاهر أن ما بعد أن أول بالمفرد وجعل الخبر محذوفاً يجوز الفتح وإلا فالكسر فهو مما يجوز فيه الأمر أن كالفاء الجزائية وإذا المفاجأة. (قوله: وقالوا: لولا أنك الخ) غير الأسلوب، ولم يقل: بعد لولا ولو وقرر أن لولا ولو إنما يدخلان الجمل فيكونان في موضع الجمل فيجب أن يكسر ما بعدهما، فأجاب أن الفتح بعد لولا إنما كان؛ لأنه موضع يذكر فيه خبر المبتدأ فإذا لا يقع ما بعدهما إلا في موضع المبتدأ خاصة فوجب الفتح لوقوعه موقع المفرد ولو كسرت لم يكن مستقيماً؛ لأنه يؤدي إلى ذكر الخبر مع كونه قد طرح خبره في الاستعمال، وليس هذا الموضع كموضع؛ إذ لأن خبر المبتدأ بعد إذا جاز حذفه وذكره، ويجوز الأمران، وأجاب عن الفتح في أن الواقعة بعد لو في قولك: لو أنك منطلق انطلقت وهو موضع ظاهر وقوع الجملة، ألا يرى أن لو في لو قام زيد لقمت لا يقع بعدها إلا الجملة بأن التقدير لو وقع أنك منطلق؛ أي: انطلاقك فوقعت موقع الفاعل دون الجملة؛ لأن الشرط لا يكون إلا فعلاً قيل: خص لولا ولو بالتعرض رداً على المخالفة فإن المبرد والكسائي زعما أن ما بعد لولا فاعل، وزعم الكوفيون أن ما بعد لو حرف شرط مبتدأ، وفيه أن اللائق حينئذ ذكرها في مبحث لولا ولولا في مباحث الحروف المشبهة بالفعل.

لأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَلَوْ أَنَّكَ[1] لأَنَّهُ[2] فَاعِلٌ فَإِنْ جَازَ التَّقْدِيْرَانِ جَازَ الأَمْرَانِ[3] مِثْلُ: مَنْ[4] يُكْرِمُنِي فَإِنِّي أُكْرِمُهُ،

(١) بفتح الهمزة. (٢) أي: ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب أن يكون مفرداً. (٣) أي: الفتح والكسر في مادة ألف والنون. (٤) أراد به التركيب الذي وقع بعد الفاء الجزائية.

(لَوْلاَ) الامتناعية «لأَنَّهُ» أي: ما بعد (لَوْلاَ) الامتناعية «مُبْتَدَأٌ[1]» وكون المبتدأ مفرداً واجب نحو: (لَوْلاَ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ انْطَلَقْتُ[2])، وكذلك بعد[3] (لَوْلاَ) التحضيضية لأنَّها[4] مع اسمها وخبرها بعدها معمول[5] للفعل[6] الواجب[7] دخول[8] (لَوْلاَ) التحضيضية عليه نحو: (لَوْلاَ أَنِّي مُعَادٍ لَكَ[9] زَعَمْتَ) أي: لولا[10] زعمت أنِّي معادٍ[11] لكَ و(لَوْلاَ أَنَّكَ ضَرَبْتَنِي) أي: لَوْلاَ صَدَرَ الضَّرْبُ مِنْكَ. «وَ» كذلك قالوا: «(لَوْ أَنَّكَ)» بفتح الهمزة «لأَنَّهُ» أي: ما بعد (لو) «فَاعِلٌ» لفعل محذوف والفاعل يجب أن يكون مفرداً: نحو (لَوْ أَنَّكَ قَائِمٌ أي: لَوْ وَقَعَ قِيَامُكَ). «فَإِنْ[12] جَازَ» في موضع «التَّقْدِيْرَانِ» أي: تقدير[13] المفرد وتقدير الجملة «جَازَ الأَمْرَانِ» أي: الفتح والكسر في[14] (أَنَّ) الفتح على[15] تقدير جعل (أَنَّ)[16] مع اسمها وخبرها مفرداً[17]، والكسر على تقدير جعلها معهما[18] جملة[19]، «مِثْلُ: (مَنْ يُكْرِمُنِي فَإِنِّي أُكْرِمُهُ)» مما[20] وقع بعد الفاء الجزائية. فإن كان المراد[21]: مَنْ يُكرمْني فَأنا[22] أُكرمُه، وجب[23] الكسر لأنَّها[24] وقعت في موضع الجملة، وإن كان المراد[25]: مَنْ يُكرمْني[26] فجزاؤه[27] أنِّي أُكرمُه، أو إكرامي[28] ثابت له، وجب[29] الفتح لأنَّها[30] وقعت في موضع المفرد، لأنَّها

(١) محذوف الخبر. (٢) أي: لولا انطلاقك موجود انطلقت. (٣) إذا وقعت. (٤) إنَّما يكون مثلها، كلمة إنَّ. (٥) خبر إنَّ. (٦) سواء كان ذلك المعمول فاعله أو مفعولاً. (٧) صفة الفعل. أي: ما عدا مفعول القول بقرينة ما سبق لأنَّهم يطلقون عليه القول دون المفعول. ك. (٨) فاعل الواجب. (٩) اسم فاعل من المعادلة. (١٠) وهذا إشارة إلى تفسير الفعل المحذوف. (١١) إذ بعد لولا لا يكون إلَّا مبتدأ محذوف الخبر فيكون موضع المفرد. لو صح. (١٢) الفاء للتفصيل. (١٣) أي: فرض المفرد. (١٤) متعلق بجاز. (١٥) كائن. (١٦) أي: كلمة إنَّ. (١٧) مفعول جعل. (١٨) أي: مع اسمها وخبرها. (١٩) مفعول جعل. (٢٠) بيان للمثل. (٢١) أي: مراد المتكلم. (٢٢) دخلت إن للتأكيد. (٢٣) جواب إنَّ. (٢٤) مادة الألف والنون. (٢٥) أي: مراد المتكلم. (٢٦) لكونها واقعة ابتداء. (٢٧) أي: جزاء من يكرمني. (٢٨) بأن يجعل مبتدأ محذوف الخبر. (٢٩) جواب إنَّ. (٣٠) أي: تلك المادة.

(قوله: معمول للفعل) فاعلاً كان أو مفعولاً؛ ولذا أورد مثالين. (قوله: الواجب دخول لولا الخ)؛ لأن التحضيض إنما يكون على معاني الأفعال دون الأسماء والحروف. (قوله: نحو: لو أنك قائم) صوابه لو أنك تقوم؛ لأن من شرط لو إذا وقع بعد المبتدأ أن يكون الخبر فعلاً إذا أمكن ليكون في الصورة عوضاً عن الفعل المحذوف بعدها كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾، وقد صرح في مبحث حروف الشرط، وإنما قيدنا بقوله: إذا أمكن؛ لأنه إذا تعذر يقع الخبر أبعد عن تقدير الفعل وأظهر في كون ما بعد إن جملة، والتمثيل يكفيه الفرض، وما قيل: إنه وقع في التنزيل ما خبره اسم مشتق، وهو قوله تعالى: ﴿يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ﴾، وما خبره ظرف، وهو قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ الْأَوَّلِينَ ۝﴾ فليس بشيء لأن لو فيهما ليست شرطية بل مصدرية أو للتمني والكلام في موقع الشرطية. (قوله: فإن جاز الخ) أورد الفاء إشارة إلا أنه متفرع على القاعدة السابقة. ومعنى جواز التقديرين أن يكون كل واحد منهما مؤدياً للمعنى المقصود من غير تفاوت. (قوله: جاز الأمران) بالنظر إلى إفادة المقصود ولا ينافي ذلك رجحان أحدهما لعدم الحذف فيه. (قوله: فجزاؤه الخ) قيل: يرده أنه لم يعهد بعد الفاء الجزائية إيراد لفظ الجزاء؛ لأن جعل الشيء جزاء يفيد كونه جزاء وليس بشيء؛ لأن الفاء يدل على ترتب الثاني على الأول لا على كونه جزاء بالمعنى اللغوي؛ أعني: ما يعبر عنه بالفارسية باداش. (قوله: أو إكرامي ثابت له) قيل: في كونه مبتدأ بحث؛ لأنهم لما أوجبوا تقدم الخبر؛ لئلا تلتبس المفتوحة بالمكسورة، فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب الالتباس كالتأخر، وأيضاً تقديم الخبر ههنا واجب، والتقدير فثابت إلى إكرامه وكلاهما ليس بشيء أما الأول؛ فلأنا لا نسلم أن حذفه يوجب الالتباس؛ لأن محل الالتباس ما يكون المعنى مختلفاً على التقديرين، وأما الثاني؛ فلما ذكر في المغني: أن القائلين بأن الواقعة بعد لو الداخلة على أن المفتوحة؛ نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا﴾ جملة اسمية بعضهم يقدر الخبر مقدماً؛ أي: لو ثابت إيمانهم، وبعضهم يقدره مؤخراً؛ أي: لو إيمانهم ثابت.

وَإِذَا[1] أَنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللَّهازِمِ[2] وَشِبْهُهُ[3] وَلِذَلِكَ

(١) أي: زيد. (٢) أي: شبه كل واحد من المثالين.

إمَّا[1] مبتدأ أو خبر مبتدأ[2]. «وَ» مثل قول الشاعر[3]:

إِذَا إِنَّـهُ[4] عَـبْـدُ الـقَـفَـا[5] والـلَّـهَـازِمِ[6]

ممَّا[7] وقعت[8] بعد (إذا) المفاجأة[9]. فيجوز فيها[10] الكسر على أنَّها[11] مع اسمها[12] وخبرها جملة[13] واقعة بعد (إذا) المفاجأة والفتح[14] على[15] أنَّهما[16] معهما[17] مبتدأ[18] محذوف الخبر، أي: إذا عبوديته[19] لِلقَفَا واللهازم ثابتة. وتمام البيت:

وَكُنْتُ[20] أَرَى[21] زَيْداً[22] - كَمَا قِيْلَ - سَيِّدَا[23] إِذَا إِنَّـهُ[24] عَـبْـدٌ لِـلْـقَـفَـا وَالـلَّـهَـازِمِ

قوله[25]: (أُرَى) على صيغة المجهول[26] بمعنى (أظن)، و(زيداً) مفعوله[27] الثاني[28]، و(سيِّداً) مفعوله[29] الثالث، و(كما قيل[30]) معترضة[31]. ومعنى[32] كونه[33] عبد القفا واللهازم: أنَّه[34] لئيم[35] يخدم[36] قفاه ولهازمه[37]، أي: همته[38] أن يأكل[39] ليعظم[40] قفاه[41] ولهازمه[42]. واللَّهزمتان: عظمان ناتئان[43] في اللحيين[44] تحت الأذنين، جمعهما[45] بإرادة[46] ما فوق الواحد، أو بإرادتهما مع حواليهما[47] تغليباً[48].

«وَشِبْهِهِ» بالجر عطف على (إِذَا إِنَّه عَبْدُ القَفَا الخ). أي: مثل: (إِذَا إِنَّهُ عَبْدَ القَفَا) ومثل شبهه. وما[49] وجد ذلك[50] في كثير من النسخ[51]. فمن جملة[52] أشباهه قولهم[53]: (أَوَّلُ مَا أَقُولُ: إِنِّي أَحْمَدُ اللهَ) فإن جعلت (ما)[54] موصولة أو موصوفة[55] كان[56] حاصل المعنى: أول مقولاتي، تعين الكسر، لأن أول المقولات إني أحمد الله لا المعنى[57] الصدري[58]. فإنَّ المعنى الصدري أعني[59]: الحمد[60]، قول خاص[61] وليس من جنس المقولات، وإن جعلت (ما)[62] مصدرية كان حاصل المعنى: أول أقوالي، تعين الفتح[63]، لأنَّ أول الأقوال هو المعنى المصدري الذي[64] هو معنى (أنَّ) المفتوحة مع جملتها[65] لا[66] ما هو من جنس المقول[67]. «وَلِذَلِكَ» أي: لأجل

(١) حيث يتعين الإفراد فيجب .آه. (٢) يجوز فيه الإفراد والجملة. (٣) البيت للفرزدق. (٤) أي: زيد. (٥) بالتركي: اكسه. بالقصر. (٦) بالكسر .حكمه. (٧) بيان مثل. (٨) مادة الألف والنون. (٩) معناه بالتركي: تاكهان. (١٠) أي: في كلمة إن تقديره إذا هو عبد القفا فوجب الكسر لوقوعه ابتداء. (١١) كلمة إن. (١٢) وهو الضمير في إنَّ. (١٣) خبر إنَّ. (١٤) ويجوز الفتح. (١٥) بناء. (١٦) كلمة إنَّ. (١٧) أي: مع الاسم والخبر. (١٨) خبر إنَّ. (١٩) زيد. (٢٠) حال. (٢١) أي: أظنُّ. (٢٢) مفعوله الأول. (٢٣) مفعول الثاني. أي: كريماً. (٢٤) زيد. (٢٥) أي: الشاعر. (٢٦) المتكلم. (٢٧) أي: أرى. (٢٨) والمفعول الأول قائم مقام الفاعل. (٢٩) أي: أرى. (٣٠) أي: لفظ كما قيل. (٣١) أي: جملة معترضة. (٣٢) مبتدأ. (٣٣) أي: كون زيد. (٣٤) زيد خبر المبتدأ. (٣٥) أي: بخيل. (٣٦) زيد. (٣٧) زيد. (٣٨) قصده: زيد. (٣٩) زيد، ويشرب. (٤٠) ويتقيد بتدبير بدنه. (٤١) زيد. (٤٢) ولم يعط شيئاً للفقراء لخسته. زيد. (٤٣) أي: مرتفعتان. (٤٤) بالتركي: جكه. (٤٥) أي: الشاعر. (٤٦) أي: بسبب كون الشاعر مريد الجمع. (٤٧) أي: جوانبها. (٤٨) مفعول له للإرادة. على أن يكون عموماً مجازاً. (٤٩) نفي. (٥٠) أي: قوله: وشبهه. (٥١) أي: الكافية. (٥٢) خبر مقدم. (٥٣) مبتدأ مؤخر. أي: العرب. (٥٤) أي: لفظ ما. (٥٥) فعلى هذا يكون ما مقولاً لا قولاً. (٥٦) جواب إنْ. (٥٧) أي: لا يكون الحاصل. (٥٨) حمدي لله تعالى. (٥٩) أي: بالمعنى المصدري الذي ليس بمفرد. (٦٠) أي: لفظ الحمد. (٦١) لله تعالى. فلا يصح حمل الحمد على أول المقولات. علي المرتضى. يعني أنَّه حمد أسند إلى المتكلم وتعلق بالله وأنَّه مفرد. محرم. (٦٢) أي: لفظ ما في قوله: ما أقول. (٦٣) في مادة الألف والنون. (٦٤) صفة. (٦٥) يعني الحمد. (٦٦) أي: لا يكون حاصلة. (٦٧) بل من جنس القول.

(قوله: لأنها إما مبتدأ) وعلى التقديرين معمول العامل الرافع فيكون مرفوعاً محلاً وهذا معنى وقوعه موقع المفرد. فلا يرد ما قيل: خبر المبتدأ ليس موقع المفرد؛ لأن الخبر قد يكون جملة. (قوله: وكما قيل) جملة معترضة فائدتها تأييداً ظن بقول أنه غيره. (قوله: إنه للئيم) في الصراخ: اللئيم ناكس وبخيل يخدم قفاه كما يخدم العبد مولاه، فالمراد بالعبد معناه اللازم؛ أعني: الخادم. وفي الرضي: اللئيم صفعان، وفي الصراخ: الصفعان سبلى زننده، فما وقع في تفسير الصفعان في شرح الفاضل الأسفرائيني يعني: يضرب في قفاه ولهزميته سهو. (قوله: أن يأكل ليعظم قفاه) وهو غاية اللؤم؛ ولذا قيل: من كان همته ما يدخل في بطنه فقيمته ما يخرج من بطنه، أو بإرادتها مع ما حواليها كما في قولك: جب مذاكيره وسائر مفارقه. (قوله: بالجر) لا بالرفع عطف على مثل من يكرمني الخ، وإن كان بحسب المعنى صحيحاً؛ لأنه لم يعهد ذكر المثال بلفظ الشبه إنما الشائع لفظ المثل والنحو. (قوله: أي: مثل عبد القفا) هكذا في أكثر النسخ، ولعله سقط من قلم الكاتب؛ يعني: أن المقصود شبيه بما وقع بعد إذا؛ أعني: أن مع مدخولها لا مجموع إذا أنه كما يوهم ظاهر العطف؛ لأنه الممثل به على ما صرح به سابقاً بقوله: فما وقعت بعد إذا وجدت في نسخة بخط الشارح قدس سره العزيز؛ أي: مثل إذا أنه عبد

جَازَ العَطْفُ عَلَى اسْمِ[1] المَكْسُورَةِ لَفْظاً أَوْ حُكْماً بِالرَّفْعِ[2] دُونَ المَفْتُوحَةِ[3]، وَيُشْتَرَطُ[4]

(١) أي: على اسم إن المكسورة. (٢) متعلق بالعطف. (٣) أي: إن المفتوحة. (٤) أي: في العطف على اسم إن المكسورة بالرفع.

أنَّ (إنَّ) المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع، لأنَّها[1] في حكم العدم[2]، إذ فائدتها التأكيد فقط. «جَازَ العَطْفُ عَلَى» محل «اسْمِ» (إنَّ) «المَكْسُورَةِ» من جهة أنَّه[3] في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة «لَفْظاً أَوْ حُكْماً بِالرَّفْعِ[4]» بأن[5] تكون المفتوحة في حكم المكسورة كما إذا وقعت[6] بعد (العلم) مثل: (إنَّ[7] زَيْداً قَائِمٌ وَعَمْرٌو) و: (عَلِمْتُ أنَّ[8] زَيْداً قَائِمٌ وَعمرٌو) فـ (أنَّ) في هذا المثال وإن كانت[9] مفتوحة لفظاً فهي[10] مكسورة حكماً، حيث[11] تكون[12] مع ما[13] عملت[14] فيه بتأويل الجملة[15]، فصح أن يرفع المعطوف على اسمها[16] حملاً على محله «دُونَ (أنَّ) المَفْتُوحَةَ» فإنَّه[17] لم يجز العطف على محل اسمه[18] بالرفع[19]، فإنَّها[20] لما غيرت معنى الجملة[21] لا يصح فرض عدمها. «وَيُشْتَرَطُ»[22] في العطف على اسم (إنَّ) المكسورة

(١) علَّة لمقدر وإن كان اسمها في محل الرفع. (٢) لبقاء الجملة على حالها بعد الدخول عليها. (٣) أي: اسم إنَّ. (٤) متعلق بالعطف. (٥) متعلق وتفسير بمكسورة حكماً. (٦) مادة الألف والنون وما يشتق منه. (٧) مثال المكسورة لفظاً. (٨) أي: تأكيد نسبة القيام إلى زيد. (٩) مادة الألف والنون. (١٠) مادة الألف والنون. (١١) تعليلية. (١٢) كلمة إنَّ. (١٣) أي: المعمول الذي. (١٤) تلك المفتوحة صورة والمكسورة حكماً. (١٥) لكونها قائمة مقام الجملتين. (١٦) كلمة إنَّ. (١٧) شأن. (١٨) أي: محل اسم إنَّ. (١٩) متعلق بـ لم يجز. (٢٠) علَّة لمقدر إنَّما لم يجز هذا العطف، كلمة إنَّ. (٢١) إنَّ الإفراد لا يجوز العطف إلَّا على اللفظ. (٢٢) في جواز العطف على المحل.

القفا، وجه التفسير غير ظاهر حينئذ، وإنما لم يقل: وجه شبهه؛ لئلا يتوهم أن المراد شبهه بكليهما؛ نحو: من يكرمني إذا أني أكرمه. فإنه مشابه للأول من حيث وقوعه فيما هو نائب مناب الفاء الجزائية، ومشابه للثاني من حيث وقوعه بعد إذا المفاجأة صورة. **(قوله: إني أحمد الله)** أي: هذا الكلام فيكون قد قال كلاماً أوله: إني أحمد الله، ثم أخبر عن ذلك، ولا يكون إني أحمد الله مقولاً في اللفظ لا قول؛ لأنه وقع خبراً عن أول وإن كان مقولاً من حيث المعنى. **(قوله: لأن أول الأقوال الخ)** فيكون فقط خبراً عن المصدر بالمصدر ولا يكون الحمد بهذا اللفظ. **(قوله: ولذلك)** قدم العلة ليحصل الحكم معللاً فإنه أوقع في النفوس. **(قوله: لأنها في حكم العدم)** فهو بمنزلة الباء في: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾. **(قوله: التأكيد فقط)** لا دخل لها في إفادة أصل المعنى. **(قوله: من جهة أنه في محل الرفع)** علة لجواز العطف بالرفع. **(قوله: سواء كانت المكسورة)** إشارة إلى أن كلمة أو للتسوية لا لأحد الأمرين لا بيان لوجه التركيب فإن حذف جملة كان مع اسمها وخبرها لم يجئ في كلامهم، وأما في وجه النصب في قوله: لفظاً أو حكماً فهو ما أشار إليه بقوله: في حكم المكسورة من أنهما منصوبان بتقدير في بناء على ما مر من أنهم جعلوا المصدر الموضوع موضع الظرف من المبهم؛ أي: المكسورة في اللفظ أو في الحكم، ويحتمل النصب على التمييز؛ أي: المكسورة من جهة اللفظ أو من جهة المحل بناء على ما صرح في شرح التسهيل في بيان فائدة قول المصنف غير الجملة منصوب بفعل مقدر غالباً إسناده إليه مضاف إلى الأول من أنه أشار بقوله: غالباً إلى المفعول؛ أي: ما لا يصلح لإسناده إليه لا لإيقاعه عليه؛ نحو: امتلأ الكوز ماء وكفى بالله شهيداً وما أحسن الحليم رجلاً، وأما ما وقع في شرح الفاضل الاسفرايني؛ أي: كسراً لفظياً وكسراً حكمياً فمع بعده من حيث اللفظ غير سديد من حيث المعنى؛ إذ لا كسر حكمياً في أن المفتوحة، بل هي في حكم المكسورة. **(قوله: بأن تكون الخ)** بيان لقوله: حكماً فكان الظاهر تقديمه على قول المصنف: بالرفع آخره عنه لطول بيانه فيقع الفصل الكثير بين قوله: بالرفع وما يتعلق به؛ أعني: جاز العطف. **(قوله: بتأويل الجملة)**؛ لأنه نائب مناب مفعولين كانا في الأصل جملة؛ ولذا جاز دخول لام الابتداء بتأويل في المفعول الثاني فله حكم المكسور بخلاف أعجبني أن زيداً لقائم، فإنه لا يجوز لكونه في حكم المفرد من كل وجه لكونه فاعلاً. وهذا لا ينافي كونها بتأويل المفرد؛ ولذا لا يجوز حذف مفعوليه فإن لها شبهاً بالجملة من حيث إن باب علمت من نواسخ المبتدأ والخبر وشبهاً بالمفرد لكونها بتأويل المفرد. **(قوله: لا يصح فرض عدمها)** فلا يكون لاسمها الرفع أصلاً فلا يصح العطف بالرفع، وفيه إشارة إلى بطلان مذهب من يجوز ذلك. **(قوله: ويشترط مضي الخبر الخ)** فإنه إذا مضى الخبر يقدر المعطوف خبراً آخر يكون معطوفاً على لفظ خبره؛ لأنها اعتبرت في حكم العدم فكان الرافع لاسمها وخبرها الابتداء ويكون الكلام من قبيل عطف المفرد على المفرد، فاندفع أنه إذا قدر للمعطوف خبر يكون الخبر معطوفاً على محل خبر إن دون لفظه ليتحد عامل المعطوفين على اسم إن وخبرها والمعطف على محل خبر إن لم يوجد في كلامهم، ثم علم أن في قوله: جاز العطف الخ إشارة إلى جواز وجه آخر مثل العطف على لفظه بالنصب والعطف بالرفع عطف الجملة على الجملة عموماً والعطف على الضمير المستتر في الخبر إذا كان مشتقاً ومقدماً على المعطوف فإن قيل: إذا جاز عطف الجملة على الجملة فما الفائدة في عطف المفرد على المفرد على أن العطف على محل المفرد خلاف القياس، قلت: الفائدة التشريك في معنى التأكيد المستفاد من حكمه وإن لم تكن

مُضِيُّ الخَبَرِ لَفْظاً[1] أَوْ تَقْدِيراً خِلَافاً لِلكُوفِيِّينَ وَلَا أَثَرَ لِكَوْنِهِ[2] مَبْنِيّاً خِلَافاً لِلمُبَرِّدِ وَالكِسَائِيِّ فِي مِثْلِ: إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ. وَلَكِنَّ[3] كَذَلِكَ[4]

(١) بأن يكون خبر إن مذكوراً قبل المعطوف كالمثال المذكور في المتن. شرح عصام. (٢) أي: لكون اسم إن. (٣) في جواز العطف على محل اسم إن. (٤) أي: في مثل إن لأنه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله. ج.

بالرفع «مُضِي الخَبَرِ» أي: ذكر خبرها قبل المعطوف «لَفْظاً»[1] مثل: (إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ وَعَمْرٌو) «أَوْ تَقْدِيراً»[2] مثل: (إِنَّ زَيْداً وَعَمْرٌو قَائِمٌ) أي: إنَّ زيداً قائم وعمرو قائم، لأنَّه[3] لو لم يمض الخبر قبله[4] لا لفظاً ولا تقديراً لزم اجتماع عاملين[5] على إعراب واحد[6]، مثل: (إِنَّ زَيْداً وَعَمْرٌو[7] ذَاهِبَانِ) فإنَّه لا شك أنَّ (ذاهبان) خبر عن كل المعطوف[8] والمعطوف[9] عليه. فمن حيث إنَّه[10] خبر عن اسم (إنَّ) يكون العامل في رفعه[11] (إنَّ) ومن حيث إنّه[12] خبر المعطوف[13] على اسمه[14] يكون العامل في رفعه[15] الابتداء، فيلزم اجتماع عاملين أعني (إنَّ) والابتداء على رفعه وهو[16] باطل، «خِلَافاً لِلكُوفِيِّينَ» فإنَّهم[17] لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر، فإنَّ (إنَّ)[18] عندهم لا تعمل إلَّا في الاسم، والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول (إنَّ) عليه. فلا يلزم اجتماع عاملين على إعراب واحد. «وَلَا أَثَرَ لِكَوْنِهِ[19]» أي: لكون اسم (إنَّ) «مَبْنِيّاً» في جواز العطف على محل اسم (إنَّ) قبل مضي الخبر عند الجمهور، فلا[20] يجوز عندهم: (إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ)، كما[21] أنَّه لا يجوز: (أنَّ زيداً وعمرو ذاهبان). فإنَّ المحذور[22] المذكور مشترك بينهما[23] «خِلَافاً لِلمُبَرِّدِ وَالكِسَائِيِّ» فإنَّهما يجوزان في مثل: (إِنَّكَ[24] وزيد ذاهبان) العطف[25] على محل اسم (إنَّ) بلا مضي الخبر، فإنَّه[26] لما لم يظهر عمل (إنَّ) في اسمها بواسطة بنائه، فكأنَّها لم تعمل فيه، فلا يلزم المحذور المذكور. «(ولكِنَّ)[27]» في[28] جواز العطف على محل اسمه «كَذَلِكَ» أي: مثل (إنَّ) لأنَّه[29] لا يغير معنى الجملة عما[30] كانت عليه قبل دخوله. فإنَّ[31] معناه الاستدراك[32]، وهو لا ينافي المعنى الأصلي[33]، كما أنَّه[34] لا ينافيه التأكيد[35]، فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه[36] بالرفع مثل (إنَّ) المكسورة كما تقول[37]: (لَمْ يَخْرُجْ زَيْدٌ وَلَكِنَّ عَمْراً خَارِجٌ وَبَكْرٌ[38]). ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة[39] بالفعل العطف[40] على محل اسمها[41] لعدم[42] بقاء المعنى الأصلي فيها[43]، فلا يعتبر محل

(١) تميز عن نسبة المضي إلى الخبر. (٢) أي: أو لم يكن مذكوراً لفظاً بل يكون مذكوراً من جهة المعنى. (٣) دليل الاشتراط، أي: الخبر. (٤) أي: قبل المعطوف. (٥) واللازم باطل وكذا الملزوم وهو عدم مضيه لفظاً أو تقديراً. (٦) وهو الرفع. (٧) مثال عدم مضي الخبر. (٨) عمرو. (٩) زيد. (١٠) لفظ ذاهبان. (١١) وهو الألف. (١٢) لفظ ذاهبان. (١٣) عمرو. (١٤) زيد. (١٥) وهو الألف. (١٦) أي: اجتماع عاملين. (١٧) دليل الخلاف. (١٨) أي: لفظ إنَّ. (١٩) اللام صلة لأثر. (٢٠) تفريع على الشرط المذكور. (٢١) وهذا محل الاتفاق في عدم الجواز. (٢٢) وهو اجتماع. (٢٣) أي: بين المعرب والمبني. (٢٤) إشارة إلى محل الخلاف. (٢٥) مفعول يجوزان. (٢٦) علة يجوزان. شأن. (٢٧) أي: لفظ لكن. (٢٨) إشارة إلى وجه الشبه. (٢٩) دليل المثلية. (٣٠) أي: حالة. (٣١) دليل عدم التغيير. (٣٢) خبر إنَّ. وهو دفع توهم تولد من السياق. (٣٣) لأنَّه راجع إلى ما قبل لا إلى ما بعده. (٣٤) شأن. (٣٥) في إنَّ المكسورة. (٣٦) أي: على اسم لكن. (٣٧) أنت. (٣٨) عطف على محل عمراً. (٣٩) خلافاً للفراء. (٤٠) فاعل لا يجوز. (٤١) بل خص الجواز بالحرفين فقط. (٤٢) علة عدم الجواز. (٤٣) أي: فيما عداهما من الحروف.

عاملة كما في صورة المخففة الملغاة، وفي على اسم إن المكسورة رد لقول الجزولي حيث جعل محلاً لمجموعها دون اسمها؛ إذ لا تجرد له والمرفوع هو المجرد؛ لأنه على تقدير إلحاقها بالعدم يكون اسمها مجروراً لأن المبتدأ هو الاسم والمجموع ليس اسماً ولا في تأويله، وإنما خص الحكم بالعطف؛ لأنه الواقع في استعمال الفصحاء فإنه جاز قياساً في سائر التوابع كما ذهب إليه الجرمي والزجاج والفراء في الوصف وعطف البيان والتأكيد أيضاً. (قوله: وهو باطل)؛ لأنه كاجتماع عاملين مستقلتين على معمول واحد. (قوله: مثل أن زيداً وعمرو قائم) يحتمل أن يكون المذكور بعد المعطوف خبر إن وهو لتقدمه في الرتبة في حكم المضي؛ نحو: إنِّي وقَيَّارٌ بِها لَغَرِيبٌ، وأن يكون الخبر محذوفاً. (قوله: في مثل: أنك وزيد ذاهبان) أي: فيما لا يظهر فيه الإعراب فيشمل؛ نحو: إن موسى وزيداً ذاهبان كما يدل عليه التعليل المذكور، وإنما لم يقل: ولا أثر لكونه خفي الإعراب؛ لأنه إذا لم يكن للبناء أثر في ذلك لم يكن لتقدير الإعراب أثر بالأولى، ثم المذكور في التسهيل: إن الكسائي يوافق الكوفيين، وإن التفصيل المذكور مذهبه، وصوبه الرضي والله أعلم بالصواب. (قوله: وهو لا ينافي المعنى الأصلي)؛ لأنه راجع إلى ما قبله لا إلى ما بعده. (قوله: لعدم بقاء المعنى الأصلي)؛ لأنها تغير معنى الجملة إلى الإنشاء فلا يمكن اعتبارها في حكم العدم.

وَلِذَلِكَ[1] دَخَلَتِ اللَّامُ مَعَ الْمَكْسُورَةِ[2] دُونَهُمَا عَلَى الْخَبَرِ أَوِ على الاسْمِ إِذَا فُصِلَ بَيْنَهُ[3] وَبَيْنَهَا[4] أَوْ عَلَى مَا بَيْنَهُمَا وَفِي لَكِنْ ضَعِيفٌ وَتُخَفَّفُ[5] الْمَكْسُورَةُ فَيَلْزَمُهَا اللَّامُ وَيَجُوزُ إِلْغَاؤُهَا[6]

(١) أي: ولأجل أن إن المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة بخلافه. (٢) أي: مع إن المكسورة التي هي أيضاً لذلك التأكيد. (٣) أي: بين اسم إن. (٤) أي: بين إن. (٥) أن. (٦) أي: إبطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها بالفعل.

اسمها. «وَ» أيضاً «لِذَلِكَ» أي: لأجل أنَّ (إنَّ) المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره «دَخَلَتِ[1] اللَّامُ[2]» التي[3] هي لتأكيد معنى الجملة «مَعَ الْمَكْسُورَةِ» التي هي أيضاً[4] لذلك التأكيد. «دُونَهَا»[5] أي: دون المفتوحة، لكونها[6] بمعنى المفرد، فلا يجتمع معها ما[7] هو لتأكيد معنى الجملة[8] «عَلَى الْخَبَرِ» متعلق بـ (دخلت) أي: دخلت اللام مع المكسورة على الخبر، أي: على خبرها[9]، نحو: (إِنَّ زَيْداً لَقَائِمٌ). «أَوْ» دخلت[10] «عَلَى الاسْمِ» أي: على اسمها[11] «إِذَا فُصِلَ[12] بَيْنَهُ» أي: بين اسمها[13] «وَبَيْنَهَا» أي: بين (إنَّ)[14] نحو: (إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْداً). «أَوْ» دخلت[15] «عَلَى مَا» وقع «بَيْنَهُمَا» أي: بين اسمها[16] وخبرها، نحو: (إِنَّ زَيْداً لِطَعَامِكَ[17] آكِلٌ). وإنَّما خص[18] دخول اللام بهذه الصور[19]، لأنَّ فيما عداها يلزم توالي حرفَي التأكيد والابتداء. أعني: (إنَّ) المكسورة واللام[20]. وهم[21] كرهوا[22] ذلك[23]، واختاروا[24] تقديم (إنَّ) دون اللام ترجيحاً[25] للعامل[26] على ما ليس بعامل[27]. «وَ» دخول اللام «فِي (لَكِنَّ)» على اسمها أو خبرها أو على ما بينهما «ضَعِيفٌ» لأنَّها وإن لم تغير[28] معنى[29] الجملة لكن لا توافق[30] اللام مثل[31] :(إنَّ) في معناه الذي هو التأكيد. وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر:

ولَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا[32] لَعَمِيدُ

«وَتُخَفَّفُ» (إنَّ) «الْمَكْسُورَةُ» لثقل[33] التشديد وكثرة الاستعمال «فَيَلْزَمُهَا» بعد التخفيف «اللَّامُ[34]»، «وَ» حينئذ[35] «يَجُوزُ إِلْغَاؤُهَا[36]»

(١) أي: جاز دخول اللام. (٢) أي: لام الابتداء. (٣) صفة اللام. (٤) كاللام. (٥) حال من المكسورة أي: جواز دخول اللام متجاوزة المفتوحة. (٦) أي: المفتوحة مع اسمها وخبرها. دليل لمقدر وإنَّما لم يجز دخول اللام على خبر المفتوحة. (٧) فاعل لا يجتمع، أي: اللام. أي: المفتوحة كالمفرد. (٨) إذ لا مؤكد فلا تأكيد. (٩) أي: خبر المكسورة. (١٠) اللام. (١١) أي: اسم المكسورة. (١٢) نائب فاعله راجع إلى مصدره بمعنى دخولها على الاسم وقت وقوع الفصل مجرم. (١٣) مكسورة. (١٤) بالخبر أو معمول الخبر نحو: إن قيل لزيد راغب. (١٥) أي: اللام. (١٦) أي: اسم المكسورة. (١٧) متعلق بآكل. (١٨) إنَّما اختص نسخة. أي: اقتصر دخول اللام. (١٩) أي: الأربع تأتينا. (٢٠) الابتداء. (٢١) أي: الفصحاء من النحاة. (٢٢) أي: الفصحاء من النحاة. (٢٣) أي: اجتمع إن مع اللام متوالين. (٢٤) أي: النحاة. (٢٥) علَّة اختاروا. (٢٦) وهو إن. (٢٧) وهو اللام. (٢٨) أي: لكن. (٢٩) إنَّ المكسورة. (٣٠) لكن. (٣١) أي: كموافقة إنَّ. أي: لفظ إنَّ. (٣٢) أي: من حب ليلى. (٣٣) متعلق بتخفيف. (٣٤) في خبرها أما قبل التخفيف فدخولها غير لازم بل جائز أبوبي. (٣٥) أي: حين إذا كانت مخففة. (٣٦) وهو الأكثر.

(قوله: نحو: أن زيداً لقائم) أشار بذلك إلى أنها تدخل الخبر المتأخر كيلا يلزم توالي الحرفين فلا يجوز أن لفي الدار زيداً، وإنما لم يقيد بذلك؛ لأن الأصل في الخبر التأخير، وبعض الشارحين تكلف فجعل قوله: إذا فصل متعلق بقوله: على الخبر وعلى الاسم معاً، وجعل ضمير بينه راجعاً إلى أحدهما. (قوله: إذا فصل الخ) وذلك الفصل لا يكون إلا بظرف وهو خبر إن كالمثال المذكور أو بظرف متعلق بالخبر؛ نحو: إن في الدار زيداً قائم. (قوله: لأن فيما عداها الخ)؛ لأن هذه أربع صور إذا وقع فصل بين إن واسمها أو معمول خبرها يدخل اللام على اسمها، وإن لم يقع فصل بينهما يدخل على خبرها إذا تقدم على الخبر معموله فإنه حينئذ يدخل اللام في ذلك المتقدم على الخبر فانتفاؤها إنما يكون بأن لا يكون فصل بينهما، ولا يتقدم معمول الخبر على الخبر، فتكون إن متصلة بالاسم، وإن لا يدخل اللام على الخبر، فلا شك أنه يلزم حينئذ توالي الحرفين. (قوله: وإن لم تغير معنى الجملة) إشارة إلى استدلال الكوفيين حيث قالوا: وجه الجواز إنها لا تغير معنى الابتداء كان؛ ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع، ومن هذا ظهر وجه عدم مجامعتها باقي الحروف؛ لأنها لمعنى الجملة واللام تقتضي بقاء الجملة الخبرية. (قوله: لا توافق اللام الخ) يعني: كان حق اللام أن لا تجامع أن المكسورة أيضاً لطلبها صدارتها لكن جوز ذلك لشدة مناسبتها لها ولكونهما بمعنى واحد لم تسقط صدارتها بخلاف لكن فإنها لا تناسبها فلم يغتفر معها سقوط صدارتها. (قوله: ولكنني من حبها لعميد) في القاموس: العميد: الحزين الشديد الحزن، وفي بعض الشروح: ويقال فلان عميد؛ أي: شديد

وَيُجوزُ دُخُولُهَا[1] عَلَى فِعْلٍ مِنْ أَفْعَالِ[2] الْمُبْتَدَأِ خِلَافاً لِلْكُوفِيِّينَ فِي التَّعْمِيمِ

(١) أي: دخول إن المخففة على فعل .آه. (٢) ومن الأفعال التي هي من دواخل المبتدأ والخبر لا غير مثل كان وظن وأخواتهما.

أي: إبطال عملها، وهو الغالب[1]، لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل، كفتح الآخر، وكونها على ثلاثة أحرف، كما يجوز إعمالها على ما هو الأصل، ولهذا[2] لم يذكره[3] صريحاً[4]. واللام على كلا التقديرين[5] لازم لها[6]. أمَّا في الإلغاء فللفرق بين المخففة والنافية[7] في مثل: (إنْ[8] زيداً قَائِمٌ) و(إنَّ[9] زَيْداً لَقَائِمٌ). وأمَّا في الأعمال فلطرد الباب[10]، ولأنَّ كثيراً من الأسماء لا يظهر فيه إعراب لفظي لكون إعرابه تقديرياً[11]، أو لكونه مبنياً[12]. وهذا[13] خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة، فإنَّهم قالوا: عند الإعمال لا يلزمها[14] اللام لحصول الفرق بالعمل. «وَيَجُوزُ[15] دُخُولُهَا» أي: دخول (إنْ) المخففة «عَلَى[16] فِعْلٍ مِنْ[17] أَفْعَالِ الْمُبْتَدَإِ» أي: من الأفعال التي هي[18] من دواخل المبتدأ والخبر، لا غير[19]، مثل: كان[20]، وظنَّ[21]، وأخواتهما، لأنَّ[22] الأصل دخولهما[23] عليهما[24]، فإذا فات[25] ذلك اشترط أن لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر لا غير، رعاية[26] للأصل بحسب[27] الإمكان كقوله[28] تعالى: ﴿وَإِن[29] كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾، و: ﴿وَإِن[30] نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾. «خِلَافاً لِلْكُوفِيِّينَ فِي التَّعْمِيمِ[31]» أي: تعميم الدخول وعدم تخصيصه[32] بدواخل المبتدأ والخبر، لا في[33] أصل الدخول على الفعل، فإنَّه[34] متفق عليه[35]. فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها[36] على غير دواخلهما[37] متمسكين[38] بقول الشاعر:

باللهِ[39] رَبَّكَ[40] إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً ... وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

(١) متعلق بالغالب. (٢) أي: ولأجل أنَّ إعمالها قليل. (٣) مصنف. (٤) أي: الإعمال. (٥) أي: الإعمال والإبطال. (٦) إنَّ. (٧) أي: إنَّ النافية. (٨) نافية. (٩) مخففة. (١٠) يعني كان مقتضى مخففة إذا عملت إنَّ يلزمها اللازم لأنَّ الفرق يحصل بالعمل ولكنهم جعلوا الباب كله واحداً. وجيه. (١١) كما تقول: إنَّ موسى لقائم وإنَّ موسى قائم. (١٢) كما تقول: إن هو قائم وإن هو لقائم. (١٣) أي: لزوم اللام في المخففة على الإطلاق يعني سواء ظهر الإعراب أو لا. (١٤) أي: المكسورة. (١٥) تفريع للتخفيف. (١٦) متعلق بالدخول. (١٧) بيان للفعل. (١٨) فالإضافة في المتن وملابسة وهي أفعال القلوب والناقصة والمقابلة. ك. (١٩) من الأفعال. (٢٠) مثال أفعال الناقصة. (٢١) مثال أفعال القلوب. (٢٢) دليل جواز الدخول. (٢٣) أي: دخول إنْ المخففة المكسورة. (٢٤) أي: على المبتدأ والخبر. (٢٥) مكسورة. (٢٦) مفعول له لا يفوت. (٢٧) وإن امتنع دخولها عليهما حال كونها عاملة ومؤثرة فيهما لكن لم يمتنع دخولها على ما هو مؤثر وهو تلك الأفعال. (٢٨) مثال ما دخلت على ما كان كقوله تعالى .آه. (٢٩) مكسورة مخففة. (٣٠) مكسورة مخففة. (٣١) يعني: أنَّ البصريين أنكروا التعميم والكوفيين أثبتوا. (٣٢) عطف تفسير. (٣٣) أي: لا اختلاف بين الفريقين في أصل .آه. (٣٤) جواز الدخول على الفعل. إشارة إلى فائدة قوله في التعميم. (٣٥) بين الفريقين. (٣٦) أي: المكسورة المخففة. (٣٧) أي: المبتدأ والخبر. (٣٨) حال من فاعل خالفوا. (٣٩) أي: أقسم بالذي هو ربك. (٤٠) صفة أو بدل.

المرض لا يقدر على القعود حتى يقعد بالوسائد، وفي الحواشي الشريفية على الرضي: العميد هو الذي هده العشق، في الرضي: وما أنشدوه إما أن يكون لكن أنني فخفف بهمزة ونون وصار لكنني كما خفف: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ اتفاقاً منهم بحذف الهمزة أصله لكن أنا. **(قوله: فيلزمها اللام)** ذهب أبو علي إلى أنها غير لام الابتداء؛ لأن ما بعد الفارقة قد يعمل فيما قبلها وبالعكس؛ نحو: ﴿إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَٰفِلِينَ﴾، ونحو: قول الشاعر: باللهِ رَبَّكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً أجاب عنه ابن مالك بأن رتبته التقديم فكأنه مقدم لفظاً. **(قوله: ولهذا)** أي: ولأجل إن إعمالها قليل. **(قوله: فللفرق بين المخففة والنافية)** ولم يعكس؛ لأن لام الابتداء لكونها لتأكيد النسبة الثبوتية لا تجامع النفي؛ لأنه لما حذف النون بالتخفيف كانت الزيادة في المخففة أولى لتكون كالعوض عن المحذوف. **(قوله: فلطرد الباب)** أي: باب أن المخففة وإن لم تجر العلة المذكورة في صورة الإعمال أيضاً للفرق المذكور والحكمة تراعي في النوع لا في كل فرد فلا يتجه أن هذه النكتة لا تغني عن اعتبار طرد الباب، فلا يحسن مقابلته لطرد الباب. **(قوله: ويجوز دخولها الخ)** وحينئذ يجب إلغاؤها والأكثر كون الفعل ماضياً ناسخاً؛ نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾، ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ﴾، ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾، ودونه أن يكون مضارعاً ناسخاً؛ نحو: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ﴾، ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ كذا في المغني. وحينئذ يدخل لام الابتداء على الجزء الأخير وهو الخبر كما مر في الأمثلة كذا في الرضي. **(قوله: أي: من الأفعال الخ)** فالإضافة في المتن لأدنى ملابسة، وهي أفعال القلوب، والأفعال الناقصة، وأفعال المقاربة. **(قوله: لا غير)** أي: لا غيره من الأفعال، فإن الإطلاق قد يراد به التقييد فقط والقرينة. **(قوله: خلافاً للكوفيين في التعميم)** أي: يخالف الكوفيون القول المذكور مخالفة كائنة في ضمن التعميم فإنه نوع منها. فلا يرد أنه الصواب؛ لأن المخالفة في الشيء معناه ارتكاب نقيضه، ولا حاجة إلى جعل في بمعنى اللام للتعليل، ثم إن الكوفيون لا يقولون بأن المخففة من المثقلة فإن مذهبهم أن إن النافية واللام بمعنى إلا سواء كان بعدها الجملة الاسمية أو

وَتُخَفَّفُ الْمَفْتُوحَةُ(١) فَتَعْمَلُ(٢) فِي ضَمِيرِ شَأْنٍ مُقَدَّرٍ فَتَدْخُلُ عَلَى(٣) الْجُمْلَةِ مُطْلَقاً(٤)، وَشَذَّ إِعْمَالُهَا فِي غَيْرِهِ(٥)،

(١) أي: إن المفتوحة كالمكسورة. (٢) عند التخفيف على سبيل الوجوب. (٣) أي: الصالحة لأن تكون مفسرة لضمير الشأن. (٤) أي: سواء كانت اسمية أو فعلية أو داخلا فعلها على المبتدأ والخبر أو غير داخل. ج. (٥) أي: في غير ضمير الشأن.

وهو(١) شاذ عند البصريين. «وَتُخَفَّفُ الْمَفْتُوحَةُ» كالمكسورة «فَتَعْمَلُ» عند التخفيف على(٢) سبيل الوجوب «فِي ضَمِيرِ شَأْنٍ مُقَدَّرٍ(٣)» والسبب في تقديره أنَّ مشابهة المفتوحة بالفعل أكثر(٤) من مشابهته المكسورة به(٥)، كما سبق، وإعمال المكسورة، بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ وإعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام، ويلزم منه(٦) بحسب الظاهر(٧) ترجيح(٨) الأضعف على(٩) الأقوى(١٠) وذلك(١١) غير جائز فقدروا(١٢) ضمير الشأن حتى يكون اسماً للمفتوحة بعد تخفيفها، والجملة المفسرة لضمير الشأن خبراً لها، فتكون عاملة في المبتدأ والخبر كما كانت في الأصل. فهي لا تزال عاملة بخلاف المكسورة فإنَّها قد تكون عاملة(١٣) وقد لا تكون(١٤). والعمل(١٥) في الظاهر وإن كان أقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت، فلا يلزم ترجيح الأضعف على الأقوى(١٦). «فَتَدْخُلُ(١٧)» أي: المفتوحة «عَلَى الْجُمَلِ(١٨)» الصالحة لأن تكون مفسرة لضمير الشأن «مُطْلَقاً(١٩)» سواء كانت اسمية أو فعلية داخلاً فعلها على المبتدأ والخبر أو غير داخل. «وَشَذَّ(٢٠) إِعْمَالُهَا» أي: إعمال المفتوحة المخففة «فِي غَيْرِهِ» أي: في غير ضمير الشأن، ولكنَّه قد حكى بعض أهل اللغة أعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم: (أَظَنُّ أَنَّكَ قَائِمٌ) و(أَحْسَبُ أَنَّهُ ذَاهِبٌ). وهذه(٢١) رواية شاذة غير معروفة(٢٢). وأمَّا في الضرورة(٢٣) فجاء في المضمر

(١) أي: هذا البيت. فأجاب عن قول الشاعر. (٢) متعلق بتعمل. (٣) فلا يجوز إلغاؤها كالمكسورة. كقوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾. (٤) لأنَّ أنَّ تدل على المصدرية بخلاف المكسورة. (٥) أي: بالفعل. (٦) أي: من إعمال المكسورة دون المفتوحة. (٧) أي: كون معمولها ملفوظاً. (٨) فاعل يلزم. (٩) وهو المكسورة. (١٠) وهو المفتوحة. (١١) أي: ترجيح الأضعف. (١٢) فرحلوا - نحاة. (١٣) كما في الآية. (١٤) كما في حال الإلغاء. (١٥) أي: حمل المكسورة في السعة. (١٦) بل تساويهما بحسب الظاهر مع ترجيح الأقوى بحسب الحقيقة. عشي. (١٧) هذا شروع إلى فرق آخر. (١٨) صفة الجمل. (١٩) أي: ونحو: لا مطلقاً. (٢٠) استئناف أو اعتراض. (٢١) أي: إعمال المخففة في المضمر. (٢٢) بل المعروفة بتشديد النون. (٢٣) أي: إعمال المفتوحة في غير ضمير الشأن.

الفعلية فالمعنى: إنهم يخالفون في صورة إن مع اللام في تعميم صورة إن مع اللام، وفي تعميم ما هو إن المخففة في اعتبار ما، وأشار إلى التوجيه الأول في شرح التسهيل، وإلى الثاني في حواشيه ناقلاً عن الشيخ جمال الدين بن هشام. (قوله: نحو: بالله ربك) قال صدر الأفاضل: لقد جعل الرواية بالله بالباء الموحدة وأنشده ابن جني في سر الصناعة: تَٱللَّهِ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً كأنه قال: إنك قتلت مسلماً؛ فلذلك وجبت عليك عقوبة المتعمد؛ أي: القتل قصاصاً، وهذا وإن كان بياناً للواقع لأجل تسهيل القصاص على المخاطب كذا في شرح المفصل شاذ لا يقاس عليه خلافاً للأخفش فإنه أجاز أن قام لأنا وإن قعدت لأنت ودون هذا أن يكون مضارعاً غير ناسخ كقولهم: أن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه، ولا يقاس عليه إجماعاً كذا في المغني، قال المصنف في شرح المفصل: وجه رد مذهب الكوفيين إذا صح التمسك بما ردوه تقدير ضمير الشأن في ذلك أو تنزيل الجملة الخبرية الفعلية منزلة الاسمية كما أجروا إنما قام زيد قائم. (قوله: فتعمل الخ) ويشترط أن يكون خبرها جملة، ولا يجوز إفراده إلا إذا ذكر الاسم فيجوز الأمران كذا في المغني. (قوله: أكثر) قال المصنف في أمالي المسائل المتفرقة: التشبيه في أن المفتوحة من حيث اللفظ والمعنى والاستعمال، أما اللفظ؛ فلأنها مفتوحة الأول كالماضي، وأما المعنى؛ فلأنها تغير معنى الجملة كالفعل، وأما الاستعمال فهو أن العرب عطفت على محل اسم إن المكسورة ولم تعطف على محل اسم المفتوحة كما لا تعطف على معمول الفعل. (قوله: كما سبق) في بحث ضمير الشأن لكن المذكور فيه أن المفتوحة أقوى مشابهة من المكسورة. ولم يذكر فيه دليله فالحوالة لا طائل تحتها. (قوله: واقع كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾) لام ليوفينهم جواب القسم، ولام لما اللام الفارقة زيدت ما بعدها دفعاً لكراهة اجتماع اللامين، والكوفيون يجعلون النصب بفعل يفسره ليوفينهم، وبه قال الفراء ورد بأن اللام لا يعرف في كلامهم بمعنى إلا كذا في شرح التسهيل. (قوله: بحسب الظاهر) وأما بحسب الحقيقة فلا ترجيح للأضعف على الأقوى؛ لأن الأقوى مغير للمعنى دون الأضعف. (قوله: فلا يلزم ترجيح الأضعف على الأقوى) بل تساويهما بحسب الظاهر مع ترجيح الأقوى بحسب الحقيقة. (قوله: فقدروا ضمير الشأن)؛ لأنه بحسب تقدير المعمول تكون الجملة بعد تقديره كما كانت قبله، وما ذلك إلا ضمير الشأن، وقيل: لا

وَيَلْزَمُهَا مَعَ الْفِعْلِ السِّينُ أَوْ سَوْفَ أَوْ قَدْ أَوْ حَرْفُ النَّفْيِ.

فقط. قال الشاعر:

فَلَو أَنَّكِ في يومِ الرَّخاءِ[1] سَأَلْتِني فِراقَكِ لَمْ أَبْخَلْ[2] وَأَنتِ[3] صَدِيقُ

«وَيَلْزَمُهَا» أي: المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة «مَعَ[4] الفِعْلِ» أي: الفعل المتصرف، بخلاف غير المتصرف، مثل: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾، و: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ﴾[5]. «السِّينُ[6]» نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ[7] مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾. «أَوْ سَوْفَ» كقول الشاعر:

واعْلَمْ فَعِلْمُ المرءِ يَنْفَعُهُ أَنْ[8] سوفَ يأتي كلُّ ما قُدِرا[9]

«أَوْ قَدْ» نحو: ﴿لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا۟ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمْ﴾. ولزوم هذه الأمور الثلاثة[10] للفرق بين المخففة وبين (أَنْ) المصدرية الناصبة، وليكون كالعوض من النون المحذوفة. «أَوْ حَرْفُ النَّفْيِ[11]» نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾. وليس لزوم حرف النفي إلا ليكون كالعوض من النون المحذوفة. فإنَّه[12] لا يحصل بمجرده[13] الفرق بين

(١) أي: الرسعة. (٢) أي: لم أترك. (٣) جملة ابتدائية. (٤) حال من مفعول يلزم. (٥) ﴿لَيُبَطِّئَنَّ﴾ الآية. (٦) فاعل يلزم. (٧) أن المخففة. (٨) مخففة. (٩) بتخفيف الدال للوزن. (١٠) أي: السين وسوف وقد. (١١) نحو: علمت إن لن يقم ولن ولا يقوم وما يقوم وما قام .ك. (١٢) علة لمقدر إلخ خص له. (١٣) أي: بمجرد حرف النفي.

يلزم كون اسمها ضمير الشأن، وقدر سيبويه: ﴿أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿٧٦﴾ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾. (قوله: عليها جاز كونها فعلية أيضاً. (قوله: فلو أنك الخ) بفتح الكاف وسكون النون وعن ابن الأنباري أنه نقل عن الفراء الكسر يصف نفسه بالموافقة لحبيبه فيقول: لو أنك في يوم الرخاء والسعة والزمان الذي لا يوجب الفرقة سألتني أن أفارقك لم أبخل بذلك وطلبت رضاك وأنت صديق محبوب كذا في شرح أبيات المفصل. (قوله: ويلزمها مع الفعل) بخلاف ما إذا كانت مع الاسم بأن يكون خبرها جملة اسمية أو مع الفعل مع أداة الشرط فإنها لا يلزمها الفارق لعدم دخول إن المصدرية عليها لامتناع تأويلها بالمصدر بل الاسمية إما مجردة أو مصدرة بلا أو بأداة الشرط أو برب أو بكم: نحو: ﴿إِنْ لَّعَنَّهُۥ وَلِيُّ رَبِّيَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ﴾، وأن لا إله إلا الله، و﴿أَنَّ إِنَّا سَمِعْنَا ءَايَٰتِ لِّقَوْمٍ﴾، وعلمت أن رب خصم لي، وعلمت أن كم خادم لي، وقيل: في التسهيل اقتران الفعل بما ذكر بقوله: غالباً احترازاً عن قوله:

عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجادُوا قَبلَ أَنْ يُسألوا بأعظمِ سُؤْلِ

وذلك ضرورة، ومنه قراءة مجاهد: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ وهذه عند البصريين وهي الناصبة؛ أي: للمضارع أهملت حملاً على أختها. (قوله: أي: الفعل المتصرف الخ) في التسهيل، والفعل يقترن غالباً بقد أو بلو أو بحرف التنفيس أو بنفي انتهى، فبيان المصنف والشارح رحمهما الله قاصر كما لا يخفى، ثم اعلم أن الشارح ذكر الأمثلة الأربعة، وما وقع بعد العلم إشارة إلى أنه يشترط في المخففة أن تكون بعد العلم أو ما يؤدي معناه، أو بعد الظن الغالب الجاري مجراه؛ نحو: ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ فيمن قرأ بالرفع بخلاف المصدرية فإنها لا تقع بعد العلم، وما في حكمه فالفارق متحقق بينهما؛ ولذا قال المصنف في أمالي المسائل المتفرقة: أرادوا بإدخال هذه الأمور الفرق في نفس ما يقع فيه اللبس والعلم الفارق خارج قد يقع الذهول عنه بواسطة البعد. (قوله: للفرق بين المخففة وبين المصدرية) لوقوع الالتباس بينهما أما لفظاً فظاهر وأما معنى فلكونهما حرفي المصدر، وإنما حصل الفرق؛ لأن المصدرية لا تجتمع بهذه الأمور أما لفظاً؛ فلعدم جواز الفصل بينها وبين معمولها لضعفها في العمل، وأما معنى؛ فلأن حروف التنفيس مخلصة للفعل إلى الاستقبال، فلذا لا تجامع الناصبة للفعل؛ لأنها أيضاً مخلصة له فيلزم الاستدراك، وأما قد فلا يصحب فعلاً دخل عليه ما يجعله مستقبلاً، وأما حرف النفي فزيادة مضادة مع تلك الحروف الثلاثة، ولذا لا يجمع بينهما وبما ذكرنا ظهر وجه تخصيص اختيار هذه الحروف للفرق مع أن الفرق يحصل بمجرد الفصل. (قوله: أو حرف النفي الخ) نحو: علمت إن لم يقم ولن يقوم ولا يقوم وما قام وما يقوم. (قوله: فإنه لا يحصل الخ) في الرضي في بحث الحروف الناصبة للفعل إن المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء من حروف النفي إلا بلا لكثرة دورانها في الكلام تقول: علمت أن لا تقوم وأريد أن لا تقوم فلا بد من التصرف في عبارة الشارح قدس سره بأن يقول: المراد أنه لا يحصل في جميع الصور بمجرد الفرق فإنه يجتمع في بعض الصور.

وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ[1] وَتُخَفَّفُ فَتُلْغَى عَلَى الأَفْصَحِ. وَلٰكِنَّ

(١) أي: لإنشاء التشبيه بمعنى أن التشبيه حاصل به.

المخففة والمصدرية، فإنَّه[1] يجتمع مع كل منهما[2]. فالفارق بينهما[3]، إمَّا من حيث المعنى، فلأنَّه[4] إنْ عني[5] به[6] الاستقبال فهي[7] المخففة، وإلَّا فهي[8] المصدرية. وإمَّا من حيث اللفظ، فلأنَّه[9] إن كان الفعل المنفي منصوباً[10] فهي[11] المصدرية، وإلَّا فهي[12] المخففة. «وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ» أي: لإنشائه[13]. وهي[14] حرف برأسه على الصحيح[15] حملاً[16] على أخواتها، ولأنَّ الأصل[17] عدم التركيب ومذهب الخليل أنَّها مركبة من الكاف[18] و(إنَّ) المكسورة وأصل (كأنَّ زيداً الأسد): إنَّ زيداً كالأسد، قدمت الكاف[19] ليعلم إنشاء التشبيه من أول الأمر[20]. وفتحت الهمزة، لأنَّ[21] الكاف في الأصل جارة، وإن خرجت[22] عن حكم الجارة. والجارة إنَّما تدخل على المفرد، فراعوا[23] الصورة[24]، وفتحوا[25] الهمزة، وإن كان المعنى[26] على الكسر. «وَتُخَفَّفُ» أي: كأنَّ «فَتُلْغَى» عن العمل «عَلَى» الاستعمال «الأَفْصَحِ» لخروجها[27] عن المشابهة لفوات[28] فتحة الآخر، كقول الشاعر:

وَ[29]نَحْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ[30] كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ[31]

وإن أعملتها[32] قلت: كأنَّ ثَدْيَيْهِ، لكنه[33] يعمل على الاستعمال الغير الأفصح، لما[34] عرفت. وإذا لم تعملها[35] لفظاً[36] ففيها ضمير شأن مقدر عندهم[37]، كما في (أنْ) المخففة. ويجوز أن يقال: غير مقدر بعدها[38] الضمير، لعدم الداعي إليه[39] كما[40] كان في (أنْ) المخففة. «وَلٰكِنَّ» وهي عند البصريين مفردة. وقال الكوفيون: هي مركبة من (لا وإنّ) المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة[41] وأصله[42]: (لا كَإنّ) فنقلت كسرة الهمزة إلى الكاف[43] وحذفت الهمزة. فكلمة (لا) تفيد إن ما بعدها ليس كما قبلها، بل هو مخالف له نفياً[44]

(١) حرف النفي. (٢) من المصدرية والمخففة. (٣) أي: بين المصدرية والمخففة. (٤) شأن. (٥) أي: قصد. (٦) أي: . (٧) كلمة إنَّ. (٨) كلمة إنَّ. (٩) شأن. (١٠) كقوله: لئلا يكون. (١١) كلمة إنَّ. (١٢) كلمة إنَّ. (١٣) أي: لإيجاد. (١٤) كلمة كأنَّ. (١٥) من المذاهب. (١٦) علة حرف. (١٧) في الحروف. (١٨) أي: التشبيه. (١٩) على أنَّ. (٢٠) كما هو شأن الإنشاء. (٢١) متعلق بفتحت. (٢٢) بسبب صيرورته جزأ. (٢٣) أي: النحاة. (٢٤) أي: صورة الجارة. (٢٥) أي: النحاة. (٢٦) إذا لم تصر بالفتحة جزئي مصدرياً. أي: ولو كان المعنى الذي أريد بها. (٢٧) كلمة كأنَّ. (٢٨) متعلق بالخروج. (٢٩) أي: رب نحر والواو واو رب كما سبق. (٣٠) ولونه وثديا صاحبه كحقين في الاستمارة والتهور والإكثار. وجيه. (٣١) تثنية الحقة. (٣٢) كلمة كأنَّ. (٣٣) أي: تكن القراءة بالياء يعمل. آه. (٣٤) وهو الخروج عن المشابهة كما عرفت المفتوحة المخففة. (٣٥) كلمة كأنَّ. (٣٦) كما في المفتوحة. (٣٧) أي: النحاة. (٣٨) كلمة كأنَّ. (٣٩) أي: إلى تقيد والضمير في كأنَّ. (٤٠) أي: كالتقدير الذي كان في المفتوحة. (٤١) صفة الكاف. (٤٢) لفظ لكن. (٤٣) فيه نقل الحركة إلى المتحرك. رضي. (٤٤) نحيل.

(قوله: فلأنه إن عني به الاستقبال فهي المخففة وإلا فهي المصدرية) هكذا في النسخ رأيناها، والصواب: إن عني به الاستقبال فهي المصدرية وإلا فهي المخففة؛ لأن المصدرية تخلص المضارع للاستقبال دون المخففة. (قوله: أي: لإنشائه) وهو الغالب عليها والمتفق عليها، وزعم ابن سيدة أنه لا يكون إلا إذا كان خبرها جامداً بخلاف كأن زيداً قائم أو في الدار أو عندك أو يقوم فإنها في ذلك كله للظن؛ لأن الخبر في المعنى هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه؛ ولذا لا يقال كأني المسيئ، وفي الرضي: الأولى أنه للتشبيه أيضاً، والمعنى كأني شخص إلا أنه لما حذف الموصوف وجعل الاسم الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود إلى الاسم لا الموصوف، فلذلك تقول: كأني أمشي، ولا يخفى ما فيه من التكلف؛ إذ مقصود القائل من كأن زيداً قائم إفادة الظن بقيامه لا تشبيهه برجل قائم ويجئ للتحقيق والتقريب أيضاً كذا في المغني. (قوله: حملاً الخ) الوجهان ذكرهما المصنف في شرح المفصل وترك الثالث، وهو أنها لو كانت مركبة لأدى إلى أن تكون مع جملتها جاراً ومجروراً، فلا يكون كلاماً مستقلاً يحتاج إلى تقدير التعلق، ونحن نقطع بأنه كلام مستقل لظهور دفعه بأنه يحصل بالتركيب أحوال لم تكن قبله. (قوله: ومذهب الخليل الخ) فهي عنده للتشبيه والتأكيد، في المغني: إنه مذهب الأكثر حتى قيل: إنه كالمجمع عليه. (قوله: وإن خرجت) بسبب صيرورته جزء. (قوله: ونحر مشرق اللون) ويروى وصدر والمعنى واحد، والحقة بالضم معروفة وأراد الحقتان، ويجوز أن يكون مما يحذف منه تاء التأنيث عند التثنية، وجعل النحر مشرقاً لبياضه وشبه ثديه بالحقتين في نهودهما واكتنازهما. (قوله: ويجوز أن يقال الخ) في الرضي لكن لما لزم الفعلية التي يليها ما لزم إن المخففة من حرف العوض قدر إضمار الشأن بعدها إجراء لها مجرى أن. (قوله: وقال الكوفيون الخ) في الرضي: ولا يخفى أثر التكلف فيما قالوه وفيه نقل الحركة إلى المتحرك، والأصل عدم التركيب انتهى.

لِلاسْتِدْرَاكِ تَتَوَسَّطُ[1] بَيْنَ كَلاَمَيْنِ مُتَغَايِرَيْنِ[2] مَعْنَىً[3] وَتُخَفَّفُ[4] فَتُلْغَى[5]، وَيَجُوزُ مَعَهَا[6] الوَاوُ. وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي وَأَجَازَ الفَرَّاءُ لَيْتَ زَيْداً قَائِماً.

(١) أي: كلمة لكن. (٢) أي: نفياً وإثباتاً بمعنى إن كان الذي قبلها نفياً يكون ما بعدها إثباتاً وبالعكس. (٣) أي: تغايراً معنوياً سواء وجد معه التغاير اللفظي أو لا. (٤) أي: لكن. (٥) أي: عن العمل. (٦) أي: مع لكن مشددة أو مخففة.

وإثباتاً، وكلمة (إنَّ) تحقق مضمون ما بعدها. «لِلاسْتِدْرَاكِ[1]» ومعنى الاستدراك، رفع توهم يتولد[2] من كلام متقدم. فإذا قلت: (جَاءَنِي زَيْدٌ) فكأنَّه توهم[3] أنَّ عمراً أيضاً[4] جاءك، لما[5] بينهما من[6] الألفة[7]، فرفعت[8] ذلك التوهم بقولك[9]: (لكنَّ عمراً لم يجئ). «تَتَوَسَّطُ[10]» أي: لكنَّ «بَيْنَ كَلاَمَيْنِ مُتَغَايِرَيْنِ[11]» نفياً وإثباتاً. «مَعْنَىً» أي: تغايراً معنوياً. والضروري[12] هو المعنوي ولهذا اقتصر[13] عليه. واللفظي[14] قد يكون النفي صريحاً نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْراً لَمْ يَجِئْ) وقد لا يكون[15]، نحو: (زَيْدٌ حَاضِرٌ لَكِنَّ عَمْراً غَائِبٌ). «وَتُخَفَّفُ» أي: لكنَّ «فَتُلْغَى[16]» عن العمل لخروجها[17] عن المشابهة[18]. وأشبهت العاطفة[19] لفظاً[20] ومعنى[21] فأجريت مجراها بخلاف (إنَّ، وأَنَّ) المخففتين[22] فإنَّه[23] ليس لهما[24] ما أجريتا عليه. وفي بعض النسخ[25] (عَلَى[26] الأَكْثَرِ) وكأنَّه إشارة إلى ما جاء عن يونس والأخفش من[27] أنَّه يجوز إعمالها قياساً على أخواتها[28] المخففة. وقال الشارح[29] الرضي: ولا أعرف له[30] شاهداً[31]. «وَيَجُوزُ مَعَهَا» مشددة أو[32] مخففة «الوَاوُ[33]» وهي إمّا لعطف الجملة على الجملة وإمّا اعتراضية. وجعل الشارح الرضي: الأخير[34] أظهر[35]. «وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي[36]» أي: لإنشائه فتدخل على الممكن[37]، نحو: (لَيْتَ زَيْداً قَائِمٌ)، وعلى المستحيل[38] نحو:

أَلاَ لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوماً

«وَأَجَازَ الفَرَّاءُ: لَيْتَ زَيْداً قَائِماً» بنصب المعمولين[39] بناء على أنَّ (ليت) للتَّمَنِّي، فكأنَّه[40] قيل: أتمنى زيداً قائماً، أي: أتمناه كائناً على صفة القيام. فالجزآن[41] منصوبان

(١) موضوعاً. عرفاً. (٢) صفة التوهم. (٣) سامع. (٤) كزيد. (٥) متعلق بتوهم. (٦) بيان لمَّا. (٧) أي: المحبة. (٨) أنت. (٩) متعلق برفعت. (١٠) خبر بعد خبر أو حال من الظرف. (١١) صفة كلامين. (١٢) أي: الذي يفيد التغاير وهو التغاير المعنوي. (١٣) مصنف. (١٤) أي: التغاير اللفظي. (١٥) أي: لا يوجد النفي صريحاً. (١٦) على الأكثر كما في كأنَّ ويصير من حروف العطف. حبيبي. (١٧) متعلق بتلغى. (١٨) بالفعل. (١٩) أي: عاطفة لكن. (٢٠) تميز. (٢١) أي: لكونه بمعنى الاستدراك. (٢٢) صفة إنَّ وأنَّ. (٢٣) شأن. (٢٤) أي: للمكسورة المخففة والمفتوحة المخففة. (٢٥) أي: نسخ الكافية. (٢٦) بقيد. (٢٧) بيان لمَّا. (٢٨) وهي إنْ وأنَّ وكأنَّ. (٢٩) وبهذا النقل أشار إلى تضعيف هذه النسخة. (٣٠) أي: لجواز الإعمال. (٣١) أي: كلاماً منقولاً عن البلغاء فيكون دعوى بلا دليل. عروه. (٣٢) حال. (٣٣) كقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾. (٣٤) أي: الاعتراضية. (٣٥) من حيث المعنى. (٣٦) ويقال: لتّ بإبداء الياء تاء وإدغامها في التاء. (٣٧) أي: ممكن الوقوع. (٣٨) بأن كان ممكناً ذاتياً ولا يدخل واجب الوقوع فلا يقال: ليت غداً يجيء. (٣٩) وبأنهما معمولان لليت. (٤٠) شأن. (٤١) أي: ذهب الفراء إلى أنَّ هذين الجزئين.

(قوله: معنى الاستدراك الخ) عرفاً، وأما لغة ففي التاج: الاستدراك دريافتن جيزي، وفي الصراح: الاستدراك تدارك ما فات فليس السين للطلب، وفي الحواشي الهندية: أي: لطلب درك السامع لدفع ما عسى أن يتوهم فجعل السين للطلب وعلى التقديرين نقل في العرف من معنى العام إلى الخاص. (قوله: أي: تغايراً معنوياً) يجب أن يكون عين الأول موهماً لنقيض الثاني. (قوله: وجعل الشارح الرضي الأخير أظهر) ولعل وجهه أن الواو العاطفة للجمع وليس مقصود المتكلم بجاء زيد، ولكن عمرو لم يجئ إفادة أن الحكمين المتغايرين محققان في نفس الأمر فإن المفيد لذلك جاء زيد ولم يجئ عمرو، بل مجرد دفع توهم ناشئ من الكلام السابق فهو لإتمام الأول فيكون الاعتراض، وما قيل: إن الاعتراض لا يكون إلا لدفع التوهم وفي آخر الكلام فمدفوع بأن التوهم مستفاد من لكن لا من الواو، وإن مختار الرضي أن الاعتراض يكون في الآخر؛ ولذا قال في أن الوصلية للاعتراض وعليه المحققون. (قوله: وليت للتمني) ويقال: لت بإبدال الياء تاء وإدغامها في التاء. (قوله: فتدخل على الممكن الخ) أي: ممكن الوقوع ومستحيل الوقوع بأن كان ممكناً ذاتياً، ولا يدخل على واجب الوقوع، فلا يقال: ليت غداً يجئ، في الرضي: ماهيه التمني محبة لحصول الشيء سواء كان مع تقارب حصول أو لا، فيستعمل في الممكن المترقب وغير المترقب وفي المحال. (قوله: وأجاز الفراء) أي: أجاز الفراء نصب الجزئين بعد ليت قياساً مطرداً يدل عليه بفظ الإجازة، فلا يرد أنه لا خلاف في جواز الاستعمال. (قوله: أتمنى زيداً قائماً) وهو متعد إلى مفعولين كذا في الحواشي الهندية. (قوله: أي: أتمناه كائناً على صفة

هذا التركيب إنما الخلاف في توجيهه كما يدل عليه بيان الشارح قدس سره العزيز؛ لأن ذلك البيان إنما هو فيما وقع في

وَلَعَلَّ لِلتَّرَجِّي وَشَذَّ[1] الجَرُّ بِهَا. الحُرُوفُ العَاطِفَةُ[2] وَهِيَ الوَاوُ وَالفَاءُ وَثُمَّ وَحَتَّى وَأَوْ وَإِمَّا[3] وَأَمْ

(١) كما جاء في اللغة العقيلية. (٢) العطف في اللغة الإمالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف إلى المعطوف عليه سميت عاطفة. ج. (٣) بكسر الهمزة.

على المفعولية بمعنى (ليت). وأجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير (كأنَّ[1]) ومتمسكهما[2] قول الشاعر:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا[3] رَوَاجِعَا

فالفراء يقول: معناه[4]: أتمنى أيامَ الصِّبَا رواجعا، والكسائي يقول: أي: ليت أيامَ الصِّبَا كانت رواجعا. فالمحققون[5]: على أنَّ (رواجعا) منصوب على أنَّه حال من الضمير المستكن في خبرها[6] المحذوف[7]، أي: ليت أيام الصِّبَا لنا كائنة حال كونها راجعة. «(وَلَعَلَّ) لِلتَّرَجِّي» أي: لإنشائه ولا يدخل على المستحيل[8]. ومعناه توقع[9] أمر مرجو[10]، أو مخوف[11] كقوله[12] تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾، و: ﴿لَعَلَّ[13] السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾. والغالب هو الأول[14]. «وَشَذَّ الجَرُّ بِهَا» أي: بكلمة (لَعَلَّ) كما جاء في اللغة العقيلية. وأنشد السيرافي في ذلك[15]:

وداعٍ[16] دَعَا[17] يَا مَنْ[18] يُجِيْبُ إلى النَّدى[19] فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ[20] مُجِيبُ[21]

فقلتُ ادعُ أُخْرَةَ وارْفَعِ الصَّوْتَ دَعْوَةً لَعَلَّ أَبي المِغْوارِ[22] منكَ[23] قَرِيبُ

وأجيب عنه[24]: بأنَّه يحتمل أن يكون[25] على سبيل الحكاية، كذا قال المصنف في شرحه: يعني[26] أنَّه[27] وقع مجروراً في موضع آخر، فالشاعر حكاه[28] على ما[29] كان[30] عليه، أو كان اشتهر ذلك الرجل بأبي المغوار بالياء. فيجب أن يحكى في الأحوال الثلاث بالياء. ولعل مراد المصنف. بما ذكر من[31] التأويل[32]. أنَّ هذا البيت يحتمل أن لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة[33]، وإلَّا[34] فلا حاجة إلى التأويل بعدما جزم[35] فيه بوجود الجر بها[36]، وحكم بشذوذه. «(الحُرُوفُ العَاطِفَةُ)» العطف في اللغة: الإمالة. ولمَّا كانت هذه الحروف تميل[37] المعطوف إلى المعطوف عليه[38] سُمِّيت[39] عاطفة. «وَهِيَ: الوَاوُ، وَالفَاءُ، وَثُمَّ، وَحَتَّى، وَأَوْ، وَإِمَّا» بكسر الهمزة «وأم، ولاَ،

(١) أي: لفظ كان. (٢) أي: الفراء والكسائي. في إجازة نصب الجزئين. (٣) جمع الصبي. (٤) أي: البيت. (٥) وبينهم المصنف. (٦) أي: خبر ليت. (٧) صفة خبرها. (٨) لأنَّ وقوعه لا يرجى. (٩) أي: انتظار. (١٠) أي: يرجى وقوعه. (١١) أي: انتظار الأمر الذي يخيف وقوعه. (١٢) مثال الأمر الذي يرجى. (١٣) أي: القيمة لأنها مخوفة. (١٤) أي: توقع أمر مرجو. (١٥) أي: استعمال لعل جاراً. (١٦) أي: رب داع. (١٧) صفة داع. (١٨) استفهام. أي: يا قوم. (١٩) أي: النعمة. (٢٠) أي: الدعوة. (٢١) فاعل يستجيبه. (٢٢) رجل مشهور في السخاوة في العرب هو في الأصل المقاتل. أبيات. (٢٣) متعلق بقريب الآتي قدم لرعاية السجع. (٢٤) أي: عن إنشاد السيرافي. (٢٥) أي: استعمال أبي في أبي المغوار. (٢٦) مصنف. (٢٧) لفظ أبي المغوار. (٢٨) أبي المغوار. (٢٩) أي: الجر. (٣٠) أبي المغوار. (٣١) بيان لمَّا. (٣٢) أي: على سبيل الحكاية. (٣٣) بل هو مستعمل على اللغة المقبولة. (٣٤) أي: وإن لم يكن مراد المصنف هذا فلا حاجة. (٣٥) مصنف. (٣٦) أي: بكلمة لعل. (٣٧) مثل: جاءني زيد وعمرو والواو فيه تميل عمرا إلى زيد في المجيء. (٣٨) وتميل العامل إلى المعطوف. عصام. (٣٩) جواب لَمَّا.

القيام) يعني معنى أتمنى كون زيداً ذا قيام تمني حصول صفة القيام له. (قوله: وأجاز الخ) توجيه الكسائي مطرد في النكرة والمعرفة بخلاف ما قاله المحققون فإنه لا يجوز في ليْتَ الشَّبابَ يعودُ يوماً أتمنى الرجع إلى الفتاء من المشيب كأن البدء الأول. (قوله: أي: ليت أيام الصبى لنا كائنة الخ) كائنة بدل من لنا أشار إلى نيابة الجار والمجرور المحذوف من عامله وتحمل الضمير. (قوله: ولعل للترجي) ذهب الأخفش والكسائي إلى أنها تكون للتعليل بمعنى اللام، وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أنها تكون للاستفهام، ونقل البعض عن الفراء إن لعل للشك، وقال بعضهم: وكونها للتعليل والاستفهام والشك خطأ عند البصريين كذا في شرح التسهيل. (قوله: وداع دعا الخ) يقال: استجاب له استجابة بمعنى أجابه؛ أي: رب داع هل من مجيب إلى الندى؛ أي: هل أحد يمنح المحتاجين فلم يستجبه، فقلت: ادع دعوة أخرى وارفع الصوت مرة لعل أبي المغوار منك قريب فيجيبك ويمنحك فإنه الجواد، والشاعر يقول على طريق التلهف والتحسر على فقد من فقد كذا في شرح أبيات الكشاف. (قوله: وثم) وقد تلحقها التاء فتختص بعطف الجمل؛ نحو: فمضيت ثمت قلت: لا يعنيني. (قوله: بكسر الهمزة) وقد تفتح، وقد تقلب ميمها الأولى ياء، وقد تقلب نوناً ويحذف الياء. (قوله: وعند الأكثرين) عطف بيان أو بدل؛ لأنا لم نر عاطفاً يصلح للسقوط دائماً، ولا عاطفاً ملازماً لعطف الشيء على مرادفه ويقع تفسيراً للجمل أيضاً إذا وقع بعد تقول أو قبله فعل مسند للضمير وحكى الضمير تقول: استكتمته؛ أي: سألته كتمانه يقال ذلك بالضم، ولو جئت بإذا مكانه فقلت: إذا سألته كان إذا ظرف تقول.

وَلَا وَبَلْ وَلَكِنْ فَالأَرْبَعَةُ الأُوَلُ لِلْجَمْعِ[1]؛ فَالوَاوُ لِلْجَمْعِ مُطْلَقاً وَلَا[2] تَرْتِيبَ فِيهَا، وَالفَاءُ[3] لِلتَّرْتِيبِ، وَثُمَّ مِثْلُهَا بِمُهْلَةٍ، وَحَتَّى مِثْلُهَا،

(١) أعم من أن يكون مطلقاً أو مع ترتيب. (٢) بيان لقوله مطلقاً أي: لا ترتيب في الواو بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى أنه لا يفهم هذا الترتيب من الواو وجوداً وعدماً. ج. (٣) أي: للجمع مع الترتيب بغير مهملة.

وَبَلْ، وَلَكِنْ» وعدَّ[1] بعضهم[2] (أَيْ) المفسرة منها، وعند الأكثرين: أنَّ ما بعدها عطف[3] بيان لما قبلها، كما ذهب بعض آخر إلى أنَّ (بل) التي[4] بعدها مفرد[5]، نحو: (جَاءَنِي[6] زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو)، و: (مَا[7] جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو) ليست[8] منها، لأنَّ ما بعدها بدل[9] غلط مما[10] قبلها. وبدل الغلط بدونها غير فصيح، وأمَّا[11] معها ففصيح مطرد في كلامهم[12]، لأنَّها موضوعة[13] لتدارك مثل هذا الغلط. «فَالأَرْبَعَةُ الأُوَلُ لِلْجَمْعِ» أي: جمع المعطوف و المعطوف عليه في حكم واحد أعمُّ[14] من أن يكون مطلقاً[15] أو مع ترتيب. ومراد النحاة بالجمع ههنا[16]: أن لا يكون[17] لأحد الشيئين أو الأشياء كما كانت[18] (أوْ) و(إمَّا). وليس المراد[19] اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل[20] في زمان أو مكان. فقولك: جاءني زيد، وعمرو، أو فعمرو، أو ثمَّ عمرو، أو حتى عمرو، أي: حصل الفعل من كليهما، لا[21] من أحدهما[22] دون الآخر[23]. «فَالوَاوُ[24] لِلْجَمْعِ مُطْلَقاً[25]، وَلَا تَرْتِيبَ فِيهَا[26]». فقوله[27]: (لا ترتيب فيها) بيان لإطلاقها، أي: لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه، بمعنى: أنَّه لا[28] يفهم هذا الترتيب[29] منها وجوداً[30] وعدماً[31]. «وَالفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ[32]» أي: للجمع مع الترتيب بغير مهلة[33]، «و(ثُمَّ) مِثْلُهَا» أي: مثل الفاء في مطلق الترتيب[34] مقرونة «بِمُهْلَةٍ». «وَ(حَتَّى) مِثْلُهَا» أي: مثل (ثُمَّ) في الترتيب بمهلة، غير أنَّ المهلة في (حتى) أقلّ منها في (ثم). فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها[35] وبين (ثُمَّ)

(١) وعند نسخة. (٢) وهو السكاكي. (٣) خبر إنَّ أو بدل. (٤) صفة بل. (٥) خبر إنَّ. (٦) سواء وقعت بعد الإيجاب. (٧) أو وقعت بعد النفي. (٨) كلمة بل التي تتصف بتلك الصفة. (٩) خبر إنَّ. (١٠) بيان لمحل الغلط. (١١) أي: بدل الغلط. (١٢) أي: كلام العرب والفصحاء. (١٣) خبر إنَّ. (١٤) أي: هو. (١٥) من غير ملاحظة الترتيب كما في الواو. (١٦) من قولهم هذه الأربعة ما يقابل أحد الأمرين. (١٧) أي: تلك الحروف. (١٨) كلمة أو وإمَّا. (١٩) من الجمع. (٢٠) أ- الأولى فيه أي: في الحكم ليشمل زيد وعمرو إنسانان. عصام. ب - المراد منه مجيء زيد وعمرو مثلاً في قولنا: جاءني زيد وعمرو. (٢١) أي: لا المراد بهذا القول أنَّه حصل من أحدهما. (٢٢) من زيد مثلاً. (٢٣) أي: من عمرو. (٢٤) موضوع. (٢٥) حال من الجمع. (٢٦) ظرف مستقر خبر لا. (٢٧) مصنف. (٢٨) شأن. (٢٩) بين المعطوف والمعطوف عليه. (٣٠) في الفعل المثبت. (٣١) أي: بشرط عدم المهملة فإنَّه المتبادر عند الإطلاق فلا حاجة إلى تفسير بإلى التصريح. (٣٢) موضوع. (٣٣) حقيقة أو عادة مثل العادة ﴿فَخَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا﴾ وقوله تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ وجيه. (٣٤) فيتقارب بالنسبة إلى عظم الأمر ويستبعد بالنسبة إلى طول الزمان. (٣٥) أصلاً.

(قوله: فالأربعة الأول) فالفاء للتفسير؛ أي: الحروف العشرة بعد اشتراكها في التشريك ثلاثة أقسام بالحصول الحكمي قسم يثبت به الحكم للتابع والمتبوع جميعاً وهي الأربعة الأول، وقسم يثبت به الحكم لأحدهما لا بعينه وهو أو وإما، وقسم يثبت به الحكم لأحدهما بعينه وهو لا وبل ولكن، ثم إن آحاد كل قسم تقترن باختصاص كل منها بمعنى لا يوجد في الآخر. (قوله: للجمع) بين المفرد وبين ما في حكمه في كونهما مسندين إليهما ومفعولين أو حالين ونحو: ذلك وبين الجملتين في حصول مضمونهما وإذا دخل عليهما النفي أفاد نفي المجموع أو انتفاء جزئيه أو انتفاء أحدهما وإذا قصد التنصيص على الأول جئ بلا المزيدة بعد الواو؛ نحو: ما جاءني زيد ولا عمرو. (قوله: مطلقاً الخ) أي: لا يفهم منه الترتيب أو يفهم منه الترتيب فالأربعة للتشريك في مطلق الجمع والواو للجمع المطلق. (قوله: أي: حصل الفعل) خبر لقوله: فقولك: بتأويل معناه. (قوله: بمعنى أنه لا يفهم الخ) أي: فتعطف الشيء على مصاحبه وعلى سابقه وعلى لاحقه فقام زيد وعمرو احتمل الثلاثة. (قوله: وجوداً) كما نقل عن المبرد والكسائي وبعض الفقهاء، أو عدماً بأن يكون للمعية كما ذهب إليه بعض الحنفية، قال ابن مالك: وكونها للمعية راجح والترتيب أكثر وعكسه قليل كذا في المغني. (قوله: أي: للجمع مع الترتيب) في تاج البيهقي: الترتيب يك ازبيش ديكري فراكردن فليس الجمع في معنى اشتراك المعطوفين في الحصول معتبراً في الترتيب؛ فلذا زاد الشارح بمعونة السابق فاندفع ما قيل: إن الترتيب هو الجمع الخاص فلا حاجة إلى تفسيره بالجمع مع الترتيب. (قوله: بغير مهلة) أي: بشرط عدم المهلة فإنه المتبادر عند الإطلاق؛ لأنه الكامل فلا حاجة إلى التصريح. (قوله: في مطلق الترتيب) لا في الترتيب المطلق، وإنما لم يقل ثم للترتيب بمهلة لبشاعة التكرار. (قوله: غير أن) هكذا قال الجزولي، وقال الرضي: إن حتى لا مهلة فيها بل حتى العاطفة تفيد إن المعطوف وهو الجزء الفائق في القوة والضعف على سائر أجزاء المعطوف وقد يكون تعلق الفعل بما بعد حتى أسبق، وقد يكون في أثناء المتعلق بالمتبوع، فالترتيب

وَمَعْطُوفُهَا جُزْءٌ مِنْ[1] مَتْبُوعِهِ[2] لِيُفِيدَ[3] قُوَّةً أَوْ ضَعْفاً،

(١) حقيقة أو حكماً. (٢) أي: متبوع معطوف حق. (٣) أي: العطف.

المفيدة[1] للمهلة[2]. «ومعطوفها[3]» أي: المعطوف بـ (حتى) بحسب ما[4] اقتضاه وضعها[5] «جزء» قوي أو ضعيف، من حيث إنّه قويّ[6] أو ضعيف. «مِنْ[7] مَتْبُوعِهِ» أي: متبوع معطوفها[8]. «لِيُفِيدَ» أي: العطف بها[9] «قُوَّةً[10]» في المعطوف «أَوْ ضَعْفاً[11]» فيه أي: ليدل عليهما[12] حق يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل. فصار كأنّه غيره، فصلح[13] لأن تجعل غاية وانتهاء[14] للفعل[15] المتعلق بالكل[16]، ودلَّ انتهاء الفعل إليه على[17] شموله جميع أجزاء الكل[18]، نحو: (مَاتَ النَّاسُ[19] حَتَّى الأَنْبِيَاءُ[20])، و: (قَدِمَ الحَاجُّ[21] حَتَّى المُشَاةُ[22])، والفرق[23] بين (ثُمَّ) و(حتَّى) بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة، من[24] وجهين: أحدهما: اشتراط كون المعطوف بـ (حتى) جزءاً[25] من[26] متبوعه، ولا يشترط ذلك[27] في (ثُمَّ[28]). وثانيهما[29]: أنَّ المهلة المعتبرة[30] في (ثُمَّ[31]) إنَّما هي بحسب الخارج، نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرٌو) وفي[32] (حتى[33]) بحسب الذهن، فإنَّ المناسب بحسب الذهن أن يتعلق الموت أولاً بغير الأنبياء ويتعلق بعد التعلق بهم[34] بالأنبياء، وإن كان موت الأنبياء بحسب الخارج في أثناء سائر الناس وهكذا[35] المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاجُّ[36] على رَجّالتهم[37] وإن كان في بعض الأوقات على عكس ذلك. ومع[38] هذا يصح أن يقال: (قَدِمَ الحَاجُّ حَتَّى المُشَاةُ). واعلم أنَّ الانتهاء بالجزء الأقوى أو الأضعف، كما يفيد عموم[39] الفعل[40] جميع[41] أجزاء الشيء[42] كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء

(١) صفة لم. (٢) وهذا فرق بينهما. (٣) أشار إلى فرق آخر. (٤) أي: الغاية. (٥) فإنَّها موضوعة للتدريج الذهني. (٦) خبر إنَّ. (٧) متعلق بجزء. (٨) أي: كلمة حتى. (٩) أي: بكلمة حتى. (١٠) مثل: مات الناس حتى الأنبياء. (١١) نحو: قدم الحجاج حتى المشاة. (١٢) أي: على القوة والضعف ليس المراد بالإفادة في الخارج بل في الذهن. (١٣) إذا كان ذلك الجزء المميز مشابهاً بالغير كان صالحاً. (١٤) عطف تفسير. (١٥) وهو الموت. (١٦) أي: الناس. (١٧) متعلق بدل. (١٨) أي: الناس. (١٩) مثال القوة. (٢٠) فإنَّ موت الأنبياء أبعد درجة وأعظم من موت غيرهم. (٢١) مثال الضعف. (٢٢) وهو جمع الماشي. (٢٣) شرع إلى بيان الفرق. (٢٤) ظرف لمستقر خبر المبتدأ. (٢٥) خبر منصوب لكون. (٢٦) متعلق بجزأ. (٢٧) أي: كون المتبوع جزأ. (٢٨) أي: لفظ ثم. (٢٩) أي: الوجهين. (٣٠) صفة المهلة. (٣١) أي: لفظ ثم. (٣٢) أي: إنَّ المهملة المعتبرة في حتى. (٣٣) أي: في لفظ حتى. (٣٤) أي: بغير الأنبياء من الناس. (٣٥) أي: كما كان المناسب أن يكون كذا في المثال. (٣٦) في الخارج. (٣٧) أي: الماشين. (٣٨) حال. (٣٩) أي: شمول. (٤٠) هو الموت. (٤١) مفعول عموم. (٤٢) وهو الناس.

الخارج لا يعتبر فيها كما لا تعتبر المهلة إنما المعتبر فيها الترتيب ذهناً من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس، وسيجئ في كلام الشارح رحمه الله دفعه. (قوله: بحسب ما اقتضاه وضعها) فإنها موضوعة للتدريج الذهني. (قوله: جزء أقوى أو أضعف) قدر الصفة بقرينة قوله: تفيد الخ، والمراد بالجزء أعم مما هو كجزء منه في الدخول في الحكم السابق؛ نحو: أعجبتني الجارية حتى حديثها ويمتنع حتى ولدها، والضابط أنها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء المتصل وتمتنع حيث يمتنع كذا في المغني فلا تعطف بها الجمل. (قوله: من حيث إنه قوي) فيد بذلك ليترتب عليه قوله: ليفيد قوة أو ضعفاً فإن ليفيد متعلق بمفهوم الكلام فكأنه قال: يعطف بها جزء من المعطوف ليفيد الخ. (قوله: أي: ليدل عليهما) أي: ليس المراد بالإفادة في الخارج بل في الذهن. (قوله: فصلح لأن يجعل الخ) وفي العاطفة معنى الجارة لانتفاء وقوعها مع الواو العاطفة فلرعاية المعنيين يشرط أن يكون مدخول العاطفة جزء ليحصل الاشتراك في الحكم قوياً أو ضعيفاً فيحصل معنى الغاية. (قوله: ودل انتهاء الفعل) فيصير معنى الكلام نصاً في الشمول بخلاف ما إذا لم يذكر حتى نحو: قدم الحجاج. (قوله: وثانيهما الخ) أشار بذلك إلى دفع ما نقلت سابقاً عن الرضي بأن مراد الجزولي بقوله: غير أن المهلة في حتى أقل مهلة بحسب الذهن لا بحسب الخارج، ولا شك أنها معتبرة في حتى؛ لأن تدرج الذهن في تعلق الفعل بأجزاء المتبوع يقتضي اعتبار المهلة بدخولها. (قوله: على رجالتهم) الراجل خلاف الفارس، والجمع رجل؛ نحو: صاحب وصحب ورجال ورجالة كذا في الصحاح، والمشاة: جمع ماش. (قوله: كذلك الانتهاء الخ) يعني: أن المقصود من اعتبار القوة والضعف ليس إلا ليصح جعله غاية وليحصل المقصود؛ أعني: شمول الفعل لجميع أجزاء المتبوع والانتهاء بالملاقي يفيد الشمول المذكور من غير حاجة إلى اعتبار القوة والضعف لكونه غاية في نفسه فاندفع ما قيل ما ذكره الشارح رحمه الله وجهاً لعدم دخول العاطفة على الملاقي تكلف مستغنى عنه؛ لأنه إذا كان دخولها على الجزء الأضعف أو الأقوى ليفيد عطف البعض على الكل المقتضى لمغايرة قوته وضعفه بحيث صار مغايراً لسائر الأجزاء خارجاً من الكل لا يصح أن تدخل على غير الجزء؛ لأن عطف غير الجزء على الكل لا يفيد القوة والضعف.

وَأَوْ وَإِمَّا وَأَمْ لأَحَدِ[1] الأَمْرَيْنِ مُبْهَماً[2]،

(١) أي: للدلالة على أحد الأمرين.آه. ج. (٢) أي: حال كون ذلك الأحد مبهما آه.

الأخير يفيد ذلك العموم، كقولك: (نِمْتُ البَارِحَةَ حَتَّى الصَّبَاحِ) فإنَّه[1] يفيد شمول النوم لجميع[2] أجزاء الليلة. وكذلك[3] استعملت (حتى) الجارة في المعنيين جميعاً، إلَّا[4] أنَّه[5] لم يأت[6] في العاطفة ما يلاقي الجزء الأخير[7]، فإنَّ أصل (حتى) أن تكون جارة لكثرة استعمالها، فتكون العاطفة[8] محمولة[9] عندهم على الجارة. وإذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها[10] في معنييها جميعاً[11]، ليبقى للأصل[12] على الفرع[13] مزية[14]. وإنَّما استعملوها[15] في أظهر معنييها[16]، وهو كون مدخولها[17] جزءاً، لأنَّ[18] اتحاد الأجزاء[19] في تعلق الحكم أعرف[20] في العقل، وأكثر[21] في الوجود من اتحاد المتجاورين[22]. هكذا في بعض الشروح، ومن[23] هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها[24] بكونه جزءاً من متبوعه، وعدم[25] الحاجة إلى أن يقال: الجزء أعمُّ من أن يكون حقيقة أو حكماً[26]، ليشمل المجاور أيضاً[27] كما وقع في بعض الحواشي[28]. «وَأَوْ، وَإِمَّا، وَأَمْ» كل من هذه الحروف الثلاثة «لأَحَدِ[29] الأَمْرَيْنِ» أي: للدلالة[30] على أحد الأمرين أو الأمور حال كون ذلك الأحد «مُبْهَماً» أي: غير معين عند المتكلم. ولا يتوهم أنَّ (أو[31]) في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ لكل من الأمرين[32] لأنَّها[33] مستعملة لأحد الأمرين على ما[34] هو الأصل فيها. والعموم[35] مستفاد من وقوع الأحد

(١) أي: الانتهاء الواقع في هذا التركيب. (٢) متعلق بالشمول. (٣) أي: الإفادة الجارة، هذا العموم. (٤) أي: لكن الفرق بين الجارَّة وبين العاطفة. (٥) شأن. (٦) أي: المنتهى الذي يلاقي .آه. (٧) ولذا قيد المصنف بكونه جزأ من متبوعه. (٨) أي: حتى العاطفة. (٩) أي: النحاة. (١٠) أي: النحاة. (١١) متعلق بلم يستعملوا. (١٢) أي: الجارة. (١٣) أي: العاطفة. (١٤) أي: فضيلة. فاعل ليبقى. (١٥) أي: حتى الجارة. (١٦) حتى. (١٧) حتى. (١٨) علة أظهر. (١٩) هي الناس والأنبياء. (٢٠) خبر إنَّ. (٢١) عطف تفسير. (٢٢) من الجوار أي: البارحة والصباح. (٢٣) رد على الحواشي الهندية. (٢٤) حتى. (٢٥) عطف على قوله وجه. (٢٦) ليشمل الحقيقي الذي هو المستعمل في العاطفة. (٢٧) كالحقيقة. (٢٨) أراد به الحواشي الهندية. (٢٩) فصاعداً. (٣٠) أشار إلى أنَّ اللام في أحد الأمرين ليست صلة الدخول لأنَّ أو ليست موضوعة لأحد الأمرين بينهما عند المتكلم أي: الشك لأحد الأمرين. (٣١) أي: لفظ أو. (٣٢) إذ لا يجوز أن يراد لا تطع واحداً منهما وأطع الأمر بقرينة الإثم والكفر. سيالكوتي. (٣٣) كلمة أو. (٣٤) أي: المعنى. (٣٥) أي: الأمران.

(قوله: هكذا في بعض الشروح) إنما تمسك ببعض الشروح لكونه مذكوراً فيه مشروحاً وإلا فخصوصية حتى العاطفة بالجزء مذكورة في الرضي وغيره من الكتب. (قوله: كما وقع في بعض الحواشي الهندية) لكنه لو لم يقل ليشمل المجاز، ولم يمثل بنمت البارحة حتى الصباح لأمكن توجيه كلاميه بأن مراده بقوله: أو حكماً ما اعتبر كجزء بالنسبة إلى ما نسب إلى المتبوع كما في قوله: أعجبتني الجارية حتى حديثها، وضربني السادات حتى عبيدهم. (قوله: أي: للدلالة الخ) أشار إلى أن اللام في أحد الأمرين ليست صلة الوضع؛ لأن أو ليست موضوعة لأحد الأمرين مبهماً عند المتكلم؛ أي: للشك بل لأحد الأمرين سواء كان مبهماً عند المتكلم فتكون للشك أو معلوماً عنده قصد بها الإبهام على السامع وللتفصيل وللإباحة وللتخيير وللتسوية فإن مدلولها أحد الأمرين والخصوصيات مستفادة من القرائن؛ لأن استعمالها في الشك أشيع؛ فلذلك بينه المصنف ومع كونه لأحد الأمرين أنه يدل على الواحد الجزئي المبهم من الأمرين المذكورين كأنه قائم مقام لفظ الأحد إلا أن معناه جزئي محتاج إلى ذكر الأمرين المخصوصين بخلاف لفظ الأحد، وما قيل: إنه لإفادة إحدى النسبتين من النسبة إلى المتبوع أو النسبة إلى التابع أو ثبوت الحكم لأحد الأمرين من المعطوف والمعطوف عليه فتوهم؛ لأن النسبة لثبوت الحكم ليست مدلول أو وإنما تستفاد من الكلام الذي فيه أو. (قوله: عند المتكلم) بناء على أن الألفاظ لإفادة ما في الأذهان. (قوله: لكل من الأمرين) إذ لا يجوز أن يراد لا تطع واحداً منهما وأطع الآخر بقرينة الإثم والكفر. (قوله: والعموم مستفاد الخ) لحقيقة أنه لا فرق في أصل الوضع بين المثبت والمنفي في أن الحكم على أحدهما دون الآخر مثل رأيت زيداً أو عمراً وما رأيت زيداً أو عمراً ومعناهما: رأيت أحدهما دون الآخر واضرب زيداً أو عمراً ولا تضرب زيداً أو عمراً، ورأيت زيداً أو عمراً أو خالداً، وما رأيت زيداً أو عمراً أو خالداً فإن معنى الأول: رأيت أحدهما دون الباقيين، ومعنى الثاني: ما رأيت أحدهم ورأيت الباقيين، وكذا العال في الأمر والنهي هذا مقتضى أصل الوضع، ثم جرت عادتهم إذا استعمل لفظ أحد أو كلمة أو في الإثبات فمعناه الواحد فقط، وإذا استعمل في غير الموجب فمعناه العموم في الأغلب، ويجوز أن يراد الواحد فقط أيضاً فيكون كالموجب ويصح حينئذ أن يقال: بل كلاهما كذا في الرضي.

وَأَمِ الْمُتَّصِلَةُ لَازِمَةٌ لِهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ يَلِيهَا[1] أَحَدُ الْمُسْتَوِيَيْنِ وَالآخَرُ[2] الْهَمْزَةُ بَعْدَ ثُبُوتِ أَحَدِهِمَا لِطَلَبِ التَّعْيِينِ[3]، وَمِنْ ثَمَّةَ لَمْ[4] يَجُزْ: أَرَأَيْتَ زَيْداً أَمْ عَمْراً، وَمِنْ[5] ثَمَّةَ كَانَ جَوَابُهَا

(١) أي: يذكر بعد الاستفهام بلا فاصلة. (٢) أي: والمستوى الآخر يلي الهمزة. (٣) من المخاطب. (٤) أي: تركيب أرأيت. آه. (٥) أي: ومن أجل ما ذكر بعينه.

المبهم[1] في سياق النفي لا[2] من كلمة (أو). «وَأَمِ الْمُتَّصِلَةُ لَازِمَةٌ لِهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ» أي: غير مستعملة بدونها. «يَلِيهَا[3]» أي: يذكر بعدها بلا فاصلة «أَحَدُ[4] الْمُسْتَوِيَيْنِ، وَ» المستوى «الآخَرِ» يلي «الْهَمْزَةَ» أي: همزة الاستفهام «بَعْدَ ثُبُوتِ أَحَدِهِمَا» أي: أحد المستويين عند المتكلم. «لِطَلَبِ[5] التَّعْيِينِ» من[6] المخاطب. «وَمِنْ[7] ثَمَّةَ» أي: لأجل أنَّ (أم) المتصلة يليها أحد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت أحدهما[8] لطلب التعيين. «لَمْ يَجُزْ» تركيب «(أَرَأَيْتَ زَيْداً أَمْ عَمْراً؟)» فإنَّ[9] المستويين فيه[10] (زَيْدٌ[11] وَعَمْرٌو)، وأحدهما وإن ولي (أم) ولكن الآخر لم يل الهمزة[12]. هذا[13] ما[14] اختاره المصنف. والمنقول[15] عن سيبويه: أنَّ هذا[16] جائز[17] حسن فصيح، و: (أزيداً[18] رأيت أم عمراً؟) أحسن وأفصح، وحينئذ[19] يكون تركيب: (أرأيت زيداً أم عمراً؟) حسناً وفصيحاً، وإن لم يكن أحسن وأفصح[20]. وفي[21] الترجمة[22] الشريفية[23]: أنَّه[24] وجد بعض نسخ الكافية المقروءة[25] على المصنف وعليه[26] خطه هكذا[27]: (يليها[28] أحد المستويين والآخر الهمزة على الأفصح، ومن ثمة ضعف: أرأيت زيداً أم عمراً[29]؟). ولا يخفى أن الحكم بضعفه[30] لتنزيله[31] عن مرتبة الأفصحية إلى الفصيحية غير[32] مناسب لأنَّ[33] ما كان حسناً فصيحاً لا يعد ضعيفاً[34]. وبالجملة فكلام المصنف ههنا لا يخلو عن اضطراب. والحق ما نقل عن سيبويه. «وَ» أيضاً «مِنْ[35] ثَمَّةَ» أي: من أجل ما ذكر[36] بعينه «كَانَ جَوَابُهَا» أي: جواب أم المتصلة

(١) صفة الأحد. (٢) إنَّ العموم مستفاد من كلمة أو. (٣) والجملة حال من فاعل لازمة. (٤) فاعل يليها. (٥) علة يليها. (٦) متعلق بالطلب. (٧) متعلق بـ لم يجز الآتي. تعلق الظرف يلي قريب من حيث اللفظ بعيد من حيث المعنى وتعلقه بالطلب. بالعكس. (٨) عند المتكلم. (٩) علة عدم الجواز. (١٠) أي: في هذا التركيب. (١١) خبر إنَّ. (١٢) بل هو يلي لفظ رأيت. (١٣) أي: عدم جواز مثل هذا التركيب. (١٤) أي: الحكم الذي. (١٥) يعني أنَّ ما اختاره المصنف مخالف لما نقل. (١٦) أي: هذا التركيب. (١٧) خبر إنَّ. (١٨) تركيب. (١٩) أي: حين كون المنقول عن سيبويه هذا. (٢٠) فحينئذ ثبت خلل في كلام المصنف لما نقل عن صاحب المذهب. (٢١) أي: وقع. (٢٢) أي: كتب في الترجمة. (٢٣) الفارسية المنسوبة إلى سيد الشريف. (٢٤) شأن. (٢٥) صفة بعض. (٢٦) أي: على بعض النسخ. (٢٧) أي: المشار إليه ما بعدها. (٢٨) قوله: يليها مع جلتها نائب فاعل وجد. محرم. (٢٩) وهذا ما وجدت من النسخ الصحيحة. (٣٠) أي: بضعف هذا التركيب. (٣١) أي: لقصد الإخبار. أي: التركيب. (٣٢) خبر إن. (٣٣) متعلق بغير مناسب. (٣٤) أي: لا يعقل في العرف أنَّه ضعيف وإن كان يصدق عليه أنَّه ضعيف بالنسبة إلى الأفصح. س. (٣٥) شروع إلى تفريع آخر. (٣٦) لبيان المشار إليه فيما سبق هو المشار إليه ههنا.

(قوله: وأم المتصلة) أراد أن يبين الفرق بين الثلاثة وبدأ من القريب. (قوله: لازمة لهمزة الاستفهام) لفظاً أو تقديراً دون هل لكون الهمزة عريقة في الاستفهام. (قوله: أي: غير مستعملة الخ) يعني: أن اللازم بالمعنى اللغوي المعبر عنه بالفارسية جيذه، وليس بالمعنى المصطلح بين أرباب المعقول المفسر بما يمتنع انفكاكه عن الشيء حتى يرد أن الصواب، وأم المتصلة ملزومة لهمزة الاستفهام؛ لأنه حيث استعملت أم المتصلة استعملت دون العكس. (قوله: يليها أحد المستويين) والآخر الهمزة ليكون أم مع الهمزة بتأويل؛ أي: والمفرد أن بعدهما بتأويل المضاف إليه لأي؛ نحو: أزيد عندك أم عمرو؛ أي: أيهما عندك، وأفي الدار زيد أم في السوق؛ أي: في أي الموضعين. (قوله: بعد ثبوت أحدهما) تعلق الظرف يلي قريب من حيث اللفظ بعيد من حيث المعنى، وتعلقه بالطلب بالعكس. (قوله: لطلب التعيين)؛ لأنها مع الهمزة بمعنى أي، وأي يستفهم به عن التعيين فيكون المعطوف والمعطوف عليه بتقدير استفهام واحد؛ ولذلك سميت بالمتصلة وأما نحو قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾، فأريد التسوية، والهمزة وأم جردتا عن معنى الاستفهام، واستعملتا لمجرد الاستواء فهي معنى مجازي، فلا يرد أن أم ههنا للاستواء في الرفع فلا يصح قوله: عند المتكلم، واختلف في تركيبه فقيل: إن الفعل بتأويل المصدر مبتدأ وسواء خبره؛ أي: إنذارك وعدم إنذارك سيان وقيل بالعكس؛ لأن الاسم أولى بالابتداء، وقيل: سواء خبر مبتدأ محذوف؛ أي: الأمران سواء، والجملة دالة على الجزاء، وقولك: أقمت أم قعدت مستعار بمعنى أن قمت أو قعدت بعلامة إن كلاً من حرفي الاستفهام، والشرط يدخل على المحمول وأيد بلزوم الفعل بعد الهمزة؛ لأن الفعل لازم الشرط. (قوله: وحينئذ يكون تركيب الخ) هذا تكرار محض وتوزيع للشيء على نفسه اللازم، اللهم إلا أن يقال: المنقول عن سيبويه هو الكلية كما في الرضي المشار إليه بقوله: هذا ما يفهم من الكلام السابق؛ أعني: أن المخالفة بين ما ولياهما في أرأيت زيداً أم عمراً كناية عن المماثلة بين ما ولياهما، وحينئذ يكون تفريعاً للجزئي على الكلي

بِالتَّعْيِينِ دُونَ نَعَمْ أَوْ لَا وَالمُنْقَطِعَةَ[1] كَبَلْ وَالهَمْزَةِ مِثْلُ: إِنَّهَا[2] لَإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ،

(١) أي: وأم المنقطعة الدالة على انقطاع ما بعدها عما قبلها واستئناف الكلام بعده. (٢) أي: القطيعة التي أراها لا بل.آ.

«بِالتَّعْيِينِ[1]» أي: بتعيين[2] أحد الأمرين[3]، لأنَّ السؤال عنه «دُونَ[4] نَعَمْ[5]، أَوْ لَا» لأنَّهما لا يفيدان التعيين، بخلاف (أو) و(إمَّا) مع الهمزة، كما إذا قلت: (أَجَاءَكَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرٌو؟) أوْ (أَجَاءَكَ إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٌو؟) فإنَّه[6] يصح جوابهما[7] بـ (لا) و(نعم)، لأنَّ[8] المقصود بالسؤال أنَّ أحدهما[9] لا على التعيين جاءك أَوْلاً. وقد يجاب بنفي كليهما[10] لاحتمال الخطأ في اعتقاد المتكلم بوجود أحدهما[11]. فالمشار[12] إليه بـ (ثمة) في الموضعين أمر واحد لكنَّه لما كان مشتملاً على شرطين لصحة وقوع (أم) المتصلة[13] فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكماً[14] آخر[15]. وجعلها[16] إشارة[17] في كل موضع إلى شرط آخر لا يخلو[18] عن سماجة[19]، ولو اقتصر[20] على قوله[21]: (ومن ثمة لم يجز) في أول[22] الكلام، وعطف[23] قوله[24]: (كان[25] جوابها[26] بالتعيين) على[27] قوله[28]: (لم يجز[29])، وتعلق[30] كل حكم بشرط على طريق اللف[31] والنشر، لكان[32] أخصر وأحسن كما لا يخفى. «وَ» أم «المُنْقَطِعَةُ كَ(بَلْ)» في الإضراب عن الأول، «وَ» مثل «الهَمْزَةُ» للشك في الثاني، والواقع قبلها إمَّا خبر «مِثْلُ» قولك: «(إِنَّهَا لَإِبِلٌ[33] أَمْ[34] شَاءٌ[35]؟)» أي: إنَّ القطعة[36] التي أراها لا بل، وهي[37] جملة خبرية

(١) ظرف مستقر خبر كان. (٢) جواباً صحيحاً. (٣) بأن يجاب إنَّ زيد أو عمرو. (٤) حال من السين. (٥) يعني لم يجز أن يجاب عن بنعم. (٦) شأن. (٧) أي: جواب أو وإمَّا. (٨) متعلق بيصح. (٩) أي: زيد وعمرو. (١٠) مستوين بأن يقال: لم يجيء زيد ولا عمرو. (١١) مشتق بين. (١٢) تفريع على تفسير في الموضعين بمعنى واحد. (١٣) يعني بأحد الشرطين ولأحدهما الهمزة وبالآخر طلب التعيين. محرم. (١٤) مفعول فرع. (١٥) صفة حكماً. (١٦) مبتدأ. أي: كلمة ثمه. (١٧) مفعول له. (١٨) خبر مبتدأ. (١٩) أي: ركاكة وقباحة. (٢٠) مصنف. (٢١) مصنف. (٢٢) متعلق باقتصر. (٢٣) مصنف. (٢٤) مصنف. (٢٥) بدل من قوله. (٢٦) أي: أم المتصلة. (٢٧) متعلق بعطف. (٢٨) مصنف. (٢٩) بدل من قوله. (٣٠) مصنف. (٣١) أي: لف الشرطين والحكمين. (٣٢) جواب لو. (٣٣) اللام ابتدائية وإبل خبر إنَّ. (٣٤) بل عاطفة. (٣٥) أي: هي شاة. قوله: شاة خبر مبتدأ محذوف أي: هي شاء والجملة الاسمية لا محل لها عطف على جملة أنَّها لا بل على طريق عطف القصة على القصة. عصام. (٣٦) تفسير لمرجع الضمير. (٣٧) أي: جملة أنَّها لا بل.

والأولى تركه. (قوله: لا يعد ضعيفاً) أي: لا يعقل في العرف أنه ضعيف، وإن كان يصدق عليه أنه ضعيف بالنسبة إلى الأفصح. (قوله: لأنهما لا يفيدان التعيين)؛ لأن نعم لتقرير ما سبق ولا لرده وما سبق ههنا ثبوت أحدهما غير معين، فلا يستفاد منه التعيين. (قوله: فإنه يصح الخ) فيه إشارة إلى أنه يصح جوابه بالتعيين، قال المصنف في شرح الكافية: فإن أجيب بالتعيين فزيادة على السؤال؛ لأنه لا يلزم من تعيين أحدهما ثبوت أحدهما فخص الجواب مع زيادة. (قوله: لأن المقصود الخ) فالسؤال عن أصل النسبة فيصح الجواب بنعم ولا لدلالتهما على ثبوت النسبة أو نفيها. (قوله: وقد يجاب الخ) تحقيق للمقام بأن ما ذكر المصنف حكم مفهوم أكثري وقد يجاب بأم المتصلة على سبيل القلة بنفي كليهما، وقد تبع الفاضل الهندي في جعله كلا الأمرين جواب المتصلة، وفي العباب: أنه تخطئة للمتكلم حيث قال لك السائل: أزيد عندك أمر عمرو وليس أحدهما عندك كان مخطئاً في السؤال فتقول له: ليس عندي زيد ولا عمرو فتخبره أنه غلط انتهى، والحق أنه إن أريد بالجواب إجابة السائل فليس بجواب، وإن أريد ما يكون في مقابلة السؤال وخبر حاله عن التردد فهو جواب والظاهر الثاني. (قوله: فالمشار إليه) تفريع على تفسير ثمة في الموضعين بمعنى واحد. (قوله: على شرطين) أحدهما: أن يكون ما يليها أحد المستويين، والآخر الهمزة والمفرغ عليه عدم جواز التركيب المذكور، والثاني: لطلب التعيين والمفرغ عليه كان جواباً بالتعيين. (قوله: لا يخلو عن سماجة)؛ لأن المذكور سابقاً حكم واحد لا حكمان حتى يشار لكل منهما استقلالاً وفيه رد على الفاضل الهندي لكن فيه إن إعادة اسم الإشارة يقتضي أن يكون المشار إليه بالثاني غير الأول دفعاً للتكرار. (قوله: على طريق اللف والنشر) أي: لف الشرطين والحكمين. (قوله: لكان أخصر وأحسن) لكن ما ذكره المصنف أظهر لعدم الاحتمال فيه على طريق جعل كل واحد منهما إشارة إلى شرط. (قوله: في الإضراب عن الأول) سواء كان لتدارك الغلط كما في مثال المتن أو لمجرد الانتقال من كلام إلى كلام كما في قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَىٰهُ﴾، فلا يليها إلا الجملة إما ظاهرة الجزئين؛ نحو: أزيد عندك أم عمرو عندك، أو مقدرة أحدهما كما في مثال المتن. (قوله: للشك في الثاني) هذا بالنظر إلى أصل المعنى؛ لأن الهمزة المقدرة للاستفهام قد تجئ للإنكار؛ نحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَىٰهُ﴾، وقد تجئ بمعنى بل وحده كقوله تعالى: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾، ونحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾. (قوله: أي أن القطعية) هي الطائفة من البقر والغنم والجمع أقاطيع على غير قياس كأنهم جمعوا قطيعاً كذا في الصحاح.

وَإِمَّا قَبْلَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ لَازِمَةٌ مَعَ إِمَّا جَائِزَةٌ مَعَ أَوْ

فلمَّا علمت أنَّها ليست بإبل أعرضت عن هذا الإخبار ثم شككت في أنَّها شاء، أو شيء آخر، فاستفهمت عنها بقولك: أم شاء أي: بل أهي[1] شاء؟ وإمَّا استفهام[2] كما تقول: أزيد عندك أم عمرو؟ أي: بل أعمرو[3]. وحينئذ تقصد الإضراب عن الاستفهام[4] الأول بالاستفهام الثاني. «وَ(أَمَّا[5]) قَبْلَ[6] الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ لَازِمَةٌ مَعَ إِمَّا» أي: غير[7] مستعملة إلَّا معها يعني: إذا عطف[8] شيء على آخر بـ (إمَّا) يلزم أن يصدر المعطوف عليه أوّلاً بـ (إمَّا) ثم عطف عليه المعطوف بـ (إمَّا) نحو: (جَاءَنِي إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٌو) لِيُعلَم[9] من أوّل الأمر أنَّ الكلام مبني[10] على الشك، «جَائِزَةٌ[11] مَعَ (أَوْ[12])» يعني: إذا عطف شيء على آخر[13] بـ (أو[14]) يجوز أن يصدر المعطوف عليه بـ (إمَّا) نحو: (جَاءَنِي إِمَّا زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو) ولكن لا يجب[15] نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ[16] أَوْ عَمْرٌو). وذهب بعض[17] النحاة إلى أنَّ (إمَّا) ليست من الحروف العاطفة، وإلَّا لم تقع[18] عليه قبل المعطوف عليه، وأيضاً يدخل عليها[19] الواو العاطفة. فلو كانت هي[20] أيضاً[21] للعطف[22] يلزم إيراد عاطفين معاً، ويكون أحدهما لغواً. والجواب[23] عن الأول[24]:

---

(١) إنَّما قدر المبتدأ لأنها لا تدخل إلا على الجمل. وجيه. (٢) أي: جملة استفهامية. (٣) أي: في بعض النسخ التي رأيتها والصواب أم عمرو عندك بذكر الخبر ولعله سقط من قلم الناسخ لما من لزوم لفظ الجملة بعد أم المنقطعة. ك. (٤) وهو أزيد عندك. (٥) شروع إلى خواص إمَّا العاطفة. (٦) ظرف لازمة الآتي. (٧) أما العاطفة لا مع أما قبل المعطوف عليه أفاد أن اللزوم بالمعنى المتعارف من حيث الاستعمال. (٨) أي: إذا أريد العطف بقرينة قوله ثم عطف. (٩) متعلق بيلزم أن يصدر. (١٠) خبر إنَّ. (١١) خبر بعد خبر أي: كلمة أما قبل المعطوف ليست بلازمة. (١٢) أي: كلمة أو. (١٣) أي: على شيء آخر. (١٤) أي: كلمة أو. (١٥) أي: ذلك كما في العطف بإمَّا بل يجوز في العطف بأو. محرم. (١٦) أي: بلا تصدير إمَّا وهذا عند الجمهور وتبعهم المصنف. أبوبي. (١٧) وهو أبو علي الفارسي. (١٨) كلمة أما. (١٩) أي: على كلمة أما. (٢٠) أي: إمَّا. (٢١) أي: كالواو. (٢٢) أي: على شيء آخر. (٢٣) الجواب أن ذكرهما المصنف في شرح المفصل. (٢٤) أي: عن دليلهم الأول وهو منافات التقدم للعطف.

(قوله: كما تقول: أزيد عندك أم عمرو الخ) كذا في بعض النسخ التي رأيتها، والصواب أم عمرو عندك بذكر الخبر، ولعله سقط من قلم الناسخ لما في اللباب والرضي من لزوم لفظ الجملة بعد أم المنقطعة في الاستفهام، فالهمزة خفية اللفظ فيحصل اللبس وحين ذكر الخبر تكون ظاهرة في المنقطعة مع جواز كونها متصلة لاشتراك الجملتين في الجزء مع تساوي النظم والتفصيل إن ما بعد أم إن كان مفرداً لفظاً أو تقديراً فهي متصلة فيلزمها الهمزة للاستفهام الطلبي أو للتسوية لفظاً، ويجوز تقديرها في الشعر ويقع هل قليلاً، وإن كان جملة فإن لم يكن قبلها همزة الاستفهام الطلبي سواء كان خبراً أو استفهاماً بغير الهمزة أو بالهمزة للإنكار فهي منقطعة وإن كانت قبلها همزة الاستفهام الطلبي، وكانت الجملتان فعليتين مشتركتين في الفاعل فهي متصلة، وإن كانتا فعليتين متساويتي النظم أو اسميتين مشتركتين في جزء فالأولى أن تكون منقطعة لإمكان وقوع المفرد بعدها؛ وذلك دليل الانقطاع، وإن كان الجملتان غير مشتركتين في جزء سواء اشتركتا في فضلة أو لا فهي منقطعة عند المتأخرين خلافاً للمصنف والأندلسي فإنهما يجوزان الأمرين، وقال الرضي: إن وقع الاختلاف بكون إحداهما اسمية والأخرى فعلية أو بتقديم خبرِ إحدى الاسميتين أو تأخير خبر الأخرى أو كانتا مشتركتين في جزء غير متساويتي النظم؛ نحو: أزيد عندك أم عمرو فالظاهر الانقطاع. (قوله: غير مستعملة) أما العاطفة إلا مع أما قبل المعطوف أفاد أن اللزوم بالمعنى المتعارف من حيث الاستعمال. (قوله: يعني) أي: أريد العطف بقرينة قوله: ثم عطف في المعنى إنهم يعبرون بالفعل عند إرادته وأكثر ذلك بعد أداة الشرط، وفيه إشارة إلا أن المراد بالمعطوف عليه في المتن ما أريد العطف عليه؛ لأنه يصير معطوفاً عليه بعد ذكر أما العاطفة لا قبلها، والعبارة تقتضي ذلك. (قوله: يلزم أن يصدر الخ) أفاد إن قبل ظرف لازمة الإضافة، وإنما قال: ههنا مع إما وفيما سبق لازمة للهمزة؛ لأن أم المتصلة لكونها بمعنى أحد الأمرين تقتضي الاستفهام الطلبي فالهمزة لازمة له بخلاف، إما؛ فإنها موضوعة لأحد الأمرين فهي تدل على شك المتكلم، وإبهامه من ابتداء التكلم إلى تمامه لا أنه عرض له في أثناء التكلم، والمراد إما الأولى لأجل إفادة المخاطب ذلك من أول الأمر، ولذلك قد تتركب إما الأولى في الشعر فهي لازمة معها لا لها. (قوله: يجوز أن يصدر الخ) فمعنى الكلام أحد الشيئين، وإما مع أو فإن تقدم أما فهو كذلك، وإن لم يتقدم جاز أن يعرض للمتكلم الشك أو الإبهام بعد ذلك المعطوف عليه. (قوله: والجواب الخ) الجوابان ذكرهما المصنف في شرح المفصل.

وَلَا وَبَلْ وَلَكِنْ لأَحَدِهِمَا مُعَيَّناً

أنَّ (إمَّا[1]) السابقة على المعطوف عليه ليست[2] للعطف بل للتنبيه على الشك في أوّل الكلام، كما عرفت. وعن[3] الثاني[4]: أنَّ الواو الداخلة على (إمَّا) الثانية لعطفها على (إمَّا) الأولى، و (إمَّا) الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد (إمَّا) الأولى، فلكل منهما[5] فائدة أخرى فلا لغو. «وَلاَ وَبَلْ وَلَكِنْ» هذه الحروف الثلاثة «لأَحَدِهِمَا[6] مُعَيَّناً[7]» أي: لنسبة الحكم إلى أحد من الأمرين المعطوف[8] والمعطوف عليه على التعيين. فكلمة (لا) لنفي[9] الحكم الثابت[10] للمعطوف عليه من[11] المعطوف. فالحكم ههنا[12] للمعطوف عليه لا للمعطوف[13]، نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ لاَ عَمْرٌو) فحكم المجيء فيه لزيد[14] لا لعمرو. وكلمة (بل) بعد الإثبات لصرف[15] الحكم عن المعطوف عليه إلى المعطوف نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو) أي: بل جاءني عمرو، فحكم المجيء فيه[16] للمعطوف[17] دون المعطوف[18] عليه على[19] عكس[20] (لا). والمعطوف عليه في حكم المسكوت[21] عنه، فكأنَّه لم يحكم عليه بشيء، لا بالمجيء ولا بعدمه. والإخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد، ولهذا صرف[22] عنه[23] بكلمة (بل) وأمَّا كلمة[24] (بل) بعد النفي نحو: (مَا جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو) ففيه[25] خلاف[26]. فذهب بعضهم[27]: إلى أنَّ كلمة (بل) لصرف[28] الحكم المنفي[29] عن المعطوف عليه إلى المعطوف، أي: بل ما جاءني عمرو، والمعطوف عليه في حكم المسكوت[30] عنه، وبعضهم[31]: إلى أنَّها[32] تثبت الحكم المنفي عن[33] المعطوف عليه للمعطوف[34]، والمعطوف عليه في حكم المسكوت[35] عنه

(١) أي: لفظ أمَّا. (٢) كلمة أمَّا. (٣) أي: الجواب. (٤) أي: الدليل الثاني. (٥) أي: الواو وإمَّا. (٦) أي: موضوعة لأحد الأمرين كالحروف الثلاثة السابقة. (٧) حال. (٨) بدل من الأمرين. (٩) تنفي نسخة. (١٠) صفة الحكم. (١١) متعلق بنفي الحكم. (١٢) أي: الحكم الثابت لمثنين. (١٣) بل للمعطوف نفياً على خلاف العاطفة على المنفي وأن الحكم الثابت لما قبله لا يثبت له بذكر لا. (١٤) أي: هذا المثال. (١٥) ثابت. (١٦) أي: في هذا التركيب. (١٧) أي: لعمرو. (١٨) أي: لزيد. (١٩) أي: فيكون استعمال بل على .اه. (٢٠) استعمال كلمة لا. (٢١) أي: كأنَّه غير مذكور أصلاً. (٢٢) أي: الحكم. (٢٣) أي: عن زيد. (٢٤) صدرها بكلمة إمَّا، إمَّا التفصيلية لوقوع الاختلاف في حكمها. عبد الله أفندي. (٢٥) ظرف مستقر خبر مقدم. (٢٦) مبتدأ مؤخر. (٢٧) أي: بعض النحاة. (٢٨) كائن. (٢٩) صفة الحكم. (٣٠) فهي النفي والإثبات على طريق واحد. ك. (٣١) أي: ذهب بعضهم. (٣٢) أي: كلمة بل بعد النفي. (٣٣) متعلق بالمنفي. (٣٤) متعلق بتثبت. (٣٥) ولذا جاز أن يثبت وأن لا يثبت.

(قوله: بل للتنبيه على الشك الخ) هذا مما ذكره المصنف أن الأولى الشك المحض من غير عطف، والثانية لهما جميعاً. (قوله: لعطفها على إما الأولى) وفائدته التنبيه على ارتباط ما بعدهما بما قبلهما وليس ابتداء كلام، في الرضي: عطف الحرف على الحرف غير موجود في كلامهم، فالصواب: أن الواو زائدة لتأكيد العطف لمجيء إما غير عاطفة فوجب مقارنتها غير العاطفة في التركيب بخلاف لكن، ويمكن أن يقال: مراده أن الواو لعطف أما الثانية مع مدخولها على أما الأولى مع مدخولها لإفادة الارتباط وعدم الابتداء، وإما لعطف مدخولها على مدخول الأولى لإفادة الشك. (قوله: فكلمة لا لنفي الحكم) فلا تجئ إلا بعد الإثبات اللفظي أو المعنوي؛ نحو: ما زال زيد قائماً لا قاعداً ولا تعطف إلا الاسم وعطف المضارع بها نادراً. (قوله: لصرف الحكم الخ) هذا التفصيل في عطف المفرد على المفرد ببل، وأما في عطف الجملة على الجملة فللإضراب إما بالإبطال؛ نحو: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۝ سُبْحَانَهُ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ۝﴾ أي: بل هم عباد مكرمون، وإما بالانتقال من غرض إلى آخر؛ نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ۝ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّىٰ ۝ بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ۝﴾، وهي في ذلك كله حرف ابتداء عاطفة على الصحيح كذا في المغني؛ فلذا لم يتعرض له الشارح رحمه الله. ويجوز أن يوافق ما بعدها لما قبلها إثباتاً ونفياً، قال الله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ النِّسَاءِ ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ۝﴾، وقال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ۚ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾. (قوله: والإخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد) أي: ذكره لم يكن مهماً أو كان خطأ أو عمداً أو سهواً، وليس المراد أنه وقع لا بطريق القصد. (قوله: والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه) فهي في النفي والإثبات على طريق واحد. (قوله: تثبت الحكم المنفي الخ) كلمة عن متعلقة بالمنفي واللام بتثبت قالوا: ولذا لا يجوز النصب في ما زيد قائم، بل قاعد أو يتعين الرفع. (قوله: في حكم المسكوت عنه)؛ ولذا جاز أن يثبت وأن لا يثبت ما قبلها يجب أن يكون منفياً، وما قبل لا أن يكون في المفرد معنى النفي؛ لأن حرف النفي إنما يدخل على الجمل، فلا بد أن يكون لكن بعد النفي.

وَلٰكِنْ لَازِمَةٌ[1] لِلنَّفْيِ[2]. حُرُوفُ التَّنْبِيهِ: أَلَا وَأَمَا وَهَا.

(١) أي: غير مستعملة بدون النفي. (٢) لازمة للنفي المراد بالنفي أعم من الصريح أو المعنوي صرح به الرضي.

أو الحكم المنفي عنه. فمعنى (مَا جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو) بل جاءني عمرو و(زيد) إمَّا في حكم المسكوت عنه، أو المجيء منفي عنه. «وَلٰكِنْ لَازِمَةٌ لِلنَّفْيِ» أي: غير مستعملة بدونه. فإن كانت لعطف المفرد على المفرد فهي[1] نقيضة (لا[2]) فتكون لإيجاب ما انتفى عن الأول فتكون لازمة لنفي الحكم عن الأول، نحو: (ما قام زيد لكن عمرو) أي: قام عمرو. وإن كانت لعطف الجملة على الجملة فهي نظيرة (بل) في مجيئها بعد النفي والإثبات. فبعد النفي لإثبات ما بعدها وبعد الإثبات لنفي ما بعدها نحو: (جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ)، و:(ما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء) فعلى كل تقدير[3] غير مستعملة بدون النفي. «حُرُوفُ التَّنْبِيهِ» «أَلَا، وأَمَا، وَهَا». يصدر[4] بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقى المتكلم إليه. ولهذا[5] سميت حروف التنبيه، نحو: (أَلَا زيد قائم، وأَمَا زيد قائم، وها زيد قائم). وتدخل[6] (ها) خاصة من المفردات على أسماء الإشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الإشارة التي لا يتعين معانيها

(١) أي: لكن. (٢) كلمة لا. (٣) التقديرين. (٤) ولما اكتفى المصنف بإضافتها إلى التنبيه في أنها تقتضي الصدارة أراد الشارح أن يبينها. محرم. (٥) أي: ولكون الغرض منها هذا التنبيه. (٦) ثم بين الفرق بين الأخيرين وبين الأولين فقال. محرم.

(قوله: فتكون لإيجاب الخ) أي: لإثبات ما انتفى عن المتبوع مع الاستدراك. (قوله: فتكون لازمة الخ) أي: الانتفاء عن الأول باق بحاله لم يقع الحكم به غلط، وإنما جئ لدفع التوهم. (قوله: وإن كانت لعطف الجملة الخ) إشارة إلى أن الداخلة على الجملة عاطفة، وهو مختار الزمخشري، فلا يحسن الوقف على ما قبلها، وقال الجزولي: مخففة فيحسن الوقف على ما قبلها لكونها حرف ابتداء، وقال يونس: في جميع مواقعها مخففة لجواز دخول الواو عليها، ففي المفرد يقدر العامل بعدها، ويشكل ذلك؛ إذ يبقى مجروراً بلا جار؛ نحو: ما مررت بزيد لكن عمرو والقول في الجواب، والتقدير: لكن عمرو مررت به تكلف إذ جر الجوار ليس بقياسي، وقيل: إنه مجرور بجار مقدر هذا كله إذا لم يدخله الواو، وأما مع الواو فهي ليست بعاطفة اتفاقاً كذا في الرضي، وفيه أنه نقل في المغني عن ابن عصفور وابن كيسان أن تكون عاطفة والواو زائدة. (قوله: حروف التنبيه) قال المصنف في أمالي المسائل المتفرقة: تسميتها حروف التنبيه أولى من تسميتها بحروف الاستفتاح؛ لأن إضافتها إلى المعنى المختصة به أولى من إضافتها إلى أمر ليس من دلالتها والتنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح، وفي المغني: ويقال المعبرون فيها بحرف الاستفتاح يثبتون مكانها ويهملون معناها، وفي بعض الشروح: حروف التنبيه وضعت لتنبيه المخاطب قبل الشروع في الكلام وتحريضه على حسن الاستماع فاندفع ما قيل: إنها أصوات وضعت لغرض التنبيه فالأليق أن تجعل من قبيل الحروف الزائدة. (قوله: يصدر بها الجمل الخ) أي: يؤتى بها في صدر الجمل الاسمية والفعلية والخبرية والإنشائية الطلبية وغيرها فألا وأما واجبتا التصدير، وها جائزة التصدير إلا إذا فصل بينها وبين اسم الإشارة؛ نحو: هالعمر الله ذا قسم. (قوله: حتى لا يغفل الخ) ومع ذلك يفيد إلا وإما تحقيق ما بعدهما لتركيبهما من همزة الاستفهام الإنكاري وحرف النفي؛ ولذا لا تكاد تقع الجملة بعد إلا المصدرة بما يتلقى به القسم؛ نحو قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾، وإما من مقدمات اليمين؛ نحو: أما والذي لا يعلم الغيب غيره. (قوله: التي لا يتعين معانيها)؛ لأنها موضوعة للجزئيات بالوضع العام أو للمعنى العام بشرط الاستعمال في الجزئيات، وعلى كلا التقديرين ما يدل على تعيين المراد بها الإشارة.

حُرُوفُ النِّدَاءِ: يَا أَعَمُّهَا وَأَيَا وَهَيَا لِلْبَعِيْدِ وَأَيْ وَالْهَمْزَةُ لِلْقَرِيْبِ. حُرُوفُ الإِيْجَابِ[1]: نَعَمْ وبَلَى[2] وَأَيْ[3] وأَجَلْ[4] وجَيْر[5] وإِنَّ؛ فَنَعَمْ مُقَرِّرَةٌ لِمَا سَبَقَهَا،

(١) بالسكون وفيه أربع لغات فتح النون والعين وقلب العين حاء وكسرها وكسرن النون والعين. (٢) كمق. شرح. (٣) بكسر الهمزة وسكون الياء ج. كفى. (٤) كنعم. (٥) بفتح كفل.

إلَّا بها، نحو: هذا، وهاتا، وهذان، وهاتان، وهؤلاء. «(حُرُوفُ النِّدَاءِ)» «(يَا[1]) أَعَمُّهَا» استعمالاً، لأنَّها تستعمل لنداء القريب والبعيد، «(أَيَا) و (هَيَا) للبعيد، و(أَيْ)» بفتح الهمزة وسكون الياء، «وَالْهَمْزَةُ لِلْقَرِيْبِ» وكأنه أراد بالقريب ما عدا البعيد، فيدخل فيه المتوسط أيضاً. فإنَّ القريب ينقسم إلى قريب متصف بأصل القرب من غير زيادة، وله[2] كلمة (أَيْ) وإلى: أقرب متصف بزيادة القرب، وله الهمزة بخلاف البعيد، فإنَّه لم يذكر له مرتبتان[3]. فالقريب بالمعنى المقابل للأقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب. «(حُرُوفُ الإِيْجَابِ)» «نَعَمْ، وبَلَى، وَإِيْ» بكسر الهمزة وسكون الياء. «وَأَجَلْ، وَجَيْر، وَإِنَّ» بكسر الهمزة وفتح النون المشددة. ومن بيان معاني تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الإيجاب. «فَ(نَعَمْ[4]) مُقَرِّرَةٌ لِمَا سَبَقَهَا» أي: محققة لمضمونه استفهاماً كان، أو خبراً. فهي في جواب: أقام زيد؟ بمعنى: قام زيد، وفي جواب: ألم يقم زيد؟

(١) وتعريفه مر في بحث المنادى فارجع إليه. (٢) أي: وضعت لهذا القريب. (٣) المراد من المرتبتان والأقرب المتصف بزيادة القرب والقريب المتصف من غير زيادة. محرره. (٤) أراد أن يفصل حواس كل منها مع اشتراكها في الكون الإيجاب. محرم.

(قوله: حروف النداء) بالكسر والمد أو ازدادن مصدر نادى، وقد يضم بجعله من قبيل الأصوات كالصراخ والبكاء، واصطلاحاً: طلب الإقبال بحرف نائب لأدعو، وقيل: إنها أسماء أفعال لتمامها بما بعدها ورده المصنف؛ لأن بناء بعضها ليس بناء الاسم وبأنه ليس لها مرفوع مظهر لعدم التقدم ولا متكلم لامتناع استتاره في أسماء الأفعال، ولا مخاطب؛ لأنها مدعو لا داع. (قوله: لأنها تستعمل الخ) وهي الاستغاثة والندبة. (قوله: للبعيد) حقيقة أو حكماً كالساهي والنائم والمتحير ووجه التخصيص إن نداء البعيد محتاج إلى رفع الصوت؛ وذلك لكثرة حروف المد وهما متحققان في أيا وهيا، ومنفيان في أي والهمزة والمد متحقق دون الكثرة في يا فلا يصلح للقريب والبعيد، وبهذا ظهر كون أي للقريب والهمزة للأقرب. (قوله: نعم) فيه أربع لغات فتح العين وكسرها وتبديلها حاء وكسر النون اتباعاً لكسرة العين. (قوله: وجه تسميتها الخ) وهو أن في جميعها معنى الإيجاب؛ أي: التحقيق فليس المراد به ما يقابل النفي حتى يحتاج إلى تكلف في بلى. (قوله: أي: محققة لمضمونه الخ) أي: ليس المراد بالتقرير التأكيد فإنه إنما يوجد فيما بعد الجنس، بل التحقيق يعني: راست كردن سخن كذا في الصراخ، وإنما زاد لفظ المضمون؛ لأن نعم يجئ بعد الأمر والنهي والتحضيض والاستفهام والخبر وفيما سوى الخبر تحقق ما هو مضمون السابق، والمقصود منه أن المطلوب المستفهم قبل قد يقع في صدر الكلام على نحو: نعم هذا أخلاقهم، والحق أن هذا جواب سؤال مقدر. (قوله: استفهاماً كان أو خبراً) الظاهر أن يقول: إنشاء كان أو خبراً ليفيد جواز تقرير غير الاستفهام مما سبق؛ لأن المقصود بيان عدم الفرق بين الاستفهام عن الإثبات والاستفهام عن النفي؛ ولذا لم يتعرض في الأمثلة الخبرية إثباتاً ونفياً لظهور عدم الفرق بينهما؛ نحو قولك: نعم لمن قال قام زيداً وما قام زيد تصديقاً له. (قوله: وبلى في جواب المريض ألم يقل زيد الخ) ذكرها ههنا توطئة لبيان عدم صحة نعم في جواب: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾، وصحته ولو اكتفى على قوله: قال فلو قيل نعم في جواب: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ لكان كفراً الخ، لكان أخصر وأحفظ من الحوالة على ما بعده من لزوم التكرار في بيان معنى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ كما لا يخفى.

وَبَلَى مُخْتَصَّةٌ بِإِيْجَابِ النَّفْيِ، وَأَيْ إِثْبَاتٌ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ، وَيَلْزَمُهَا[1] القَسَمُ، وَأَجَلْ[2] وجَيْر[3] وَإِنَّ تَصْدِيقٌ لِلْمُخْبِرِ[4].

(١) أي: لا تستعمل إلا مع القسم من غير ذكر فعل القسم. (٢) بفتح الهمزة والجيم. (٣) بفتح الجيم وسكون الياء. (٤) قال للمخبر في بعض النسخ للخبر.

بمعنى: لم يقم زيد. و(بَلَى) في جواب: ألم يقم زيد؟ بمعنى: قام زيد. فمعنى (بَلَى) في جواب: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ أنت ربنا. ولو قيل في موضع (بَلَى) ههنا[1]: (نَعَم) لكان كفراً[2]. فإنَّ معناه حينئذ: لست[3] بربنا. وقيل: يجوز استعمال (نعم) ههنا[4] بجعلها[5] تصديقاً للإثبات المستفاد[6] من إنكار النفي. وقد اشتهر[7] هذا في العرف[8]. فلو قال أحد: يا زيد أليس لي عليك ألف درهم، وقال زيد: نعم، يكون إقراراً[9] ويقوم مقام (بلى) لتقرير الإثبات بعد النفي. «وَ(بَلَى) مُخْتَصَّةٌ بِإِيْجَابِ[10] النَّفْيِ» يعني[11]: تنقض النفي المتقدم[12] وتجعله إيجاباً سواء كان ذلك النفي مجرداً عن الاستفهام نحو: بلى، في جواب من قال: (ما[13] قام زيد) أي: قد قام[14]، أو مقروناً به[15]. فهي[16] إذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ أي: بلى أنت ربنا. وقد جاء[17] على سبيل الشذوذ لتصديق الإيجاب، كما تقول في جواب: أقام زيد؟ بلى قام زيد. «وَ(إِيْ) إِثْبَاتٌ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ» ولا شك في غلبة استعمالها مسبوقة[18] بالاستفهام[19]. وذكر بعضهم[20]: أنَّها تجيء لتصديق الخبر أيضاً[21]. وذكر ابن مالك[22]: أن (إِيْ) بمعنى (نعم) وهذا مخالف لما ذكره المصنف[23]. «وَيَلْزَمُهَا[24] القَسَمُ» أي: لا تستعمل[25] إلَّا مع القسم[26] من غير ذكر فعل القسم. فلا يقال: إيْ[27] أقسمت وربي. ولا يكون المقسم[28] به إلَّا الرَّب والله ولَعَمري. تقول: إيْ والله، وإيْ وربي، وإيْ لَعَمري. «وَأَجَلْ، وَجَيْرٍ» بالكسر[29] والفتح «وَإِنَّ تَصْدِيْقٌ لِلْمُخْبِرِ». وفي بعض النسخ[30] (تصديق للخبر[31]) كقولك: أَجَلْ وجَيْر وإنَّ للمخبر: قد[32] أتاك[33] زيدٌ، أو لم يأتك، أي: قد أتى، أو لم يأت. وجاء (إنَّ) لتصديق الدعاء[34] أيضاً[35]، نحو قول ابن الزبير لمن[36] قال: (لعن الله ناقة حملتني إليك: إنَّ[37] وراكبها) أي: لعن الله تلك الناقة وراكبها. وجاء[38] بعد الاستفهام أيضاً[39] في[40] قول الشاعر:

(١) أي: في ﴿أَلَسْتُ﴾. (٢) كما ورد عن ابن عباس رضي الله عنه. (٣) أنت. (٤) أي: في جواب قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾. (٥) أي: كلمة نعم. (٦) صفة الإثبات. (٧) أي: جعل نعم تصديقاً للإثبات. (٨) الطاري على الوضع ولذا قال بعضهم: لو قال: بل في جواب ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ لا يكفر. ك. (٩) يعني يكون بمعنى لك علي ألف درهم. (١٠) الباء داخلة على المقصور. (١١) تفسير بإيجاب النقض. (١٢) صفة النفي. (١٣) نفي. (١٤) فيكون رداً عليه وكأنَّه قال: إنك أعطيت في ذلك الأخبار. (١٥) أي: بالاستفهام. (١٦) أي: كلمة بلى. (١٧) أي: لفظ بلى. (١٨) حال. (١٩) هذا معنى أي. (٢٠) أي: بعض النحاة. (٢١) أي: كالإثبات. (٢٢) وكذا قال جماعة قال يختص بالاستفهام. (٢٣) في المتن. (٢٤) أي: من خواص كلمة أي. (٢٥) أي: كلمة أي. (٢٦) فاللزوم بمعنى المتعارف في الاستعمال. ك. (٢٧) كقوله تعالى: ﴿وَيَسْتَنْبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ۖ قُلْ إِي وَرَبِّي﴾. (٢٨) هنا خاصة أخرى. (٢٩) قال على أصل التقاء الساكنين كأمس والفتح للتخفيف كأين وكيف. وجيه. (٣٠) أي: نسخ الكافية. (٣١) بدل المخبر. (٣٢) مفعول للمخبر. (٣٣) تفسير أجل وجير وإنَّ. (٣٤) كتصديق المخبر. (٣٥) كتصديق الخبر. (٣٦) هو فضالة بن شريك. (٣٧) مقول القول. (٣٨) أي: لفظ إن. (٣٩) أي: كما جاء بعد الخبر والدعاء. (٤٠) متعلق بجاء.

(قوله: لكان كفراً) كما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه. (قوله: تصديقاً للإثبات) لا تقريراً لما بعده همزة الاستفهام فلا يكون جواباً للاستفهام؛ لأن جواب الاستفهام يكون بما بعده. (قوله: في العرف) الطاري على الوضع؛ ولذا قال بعضهم: لو قال بلى في جواب: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ لا يكفر. (قوله: بعد الاستفهام) بالهمزة أو بيل، وكذا جميع حروف الإيجاب؛ لأن أسماء الاستفهام كلها لطلب التعيين وحروف الإيجاب لتقرير الحكم. (قوله: وذكر ابن مالك أن أي الخ) في المغني: أن أي بمعنى نعم يقع بعد قام زيد وهل قام زيد، وأضرب زيد ونحوهن كما تقع نعم بعدهن، وزعم ابن الحاجب أنها لا تقع بعد الاستفهام. (قوله: لا تستعمل إلا مع القسم) فاللزوم بمعنى المتعارف في الاستعمال. (قوله: تقول: أي والله) وإذا أسقطت الواو جاز إسكان الياء وفتحها كما في من مع اللام وحذفها وعلى الأول يلتقي الساكنان على غير حدهما لكونهما في كلمتين ومع ذلك ضعيف؛ لأن شرط الفهم غير حرف المد أن يكون له في الأصل حركة، وليس اللام أصلاً في الحركة. (قوله: وأجل) بسكون اللام جعله في المعنى بمعنى نعم، والاختصاص قول الزمخشري وابن مالك وجماعة. وقال ابن خروف: أكثر ما تكون بعده. (قوله: للمخبر قد أتاك زيد الخ) مفعول للمخبر، وقد أتاك تفسير أجل وجير وإن. (قوله: نحو: قول ابن الزبير) روى أن عبد الله بن الزبير أتاه فضالة بن شريك، وقال يا أمير المؤمنين إن ناقتي دبرت ونقبت حتى وصلت إليك، فقال له: ارفقها بسيب واحضضها بهلت وسيرها البريد، فقال: جئتك مستميحاً لا مستعلجاً فلعن الله ناقة حملتني إليك، فقال ابن الزبير: إن وراكبها

حُرُوفُ الزِّيَادَةِ: إنْ[1] وَأَنْ[2] وَمَا وَلَا وَمِنْ وَالبَاءُ وَاللَّامُ؛ فَإِنْ مَعَ مَا[3] النَّافِيَةِ وَقَلَّتْ[4] مَعَ مَا المَصْدَرِيَّةِ[5] وَلَمَّا[6] وَإِنْ مَعَ لَمَّا وَبَيْنَ لَوْ وَالقَسَمِ، وَقَلَّتْ[7] مَعَ الكَافِ،

(١) بكسر الهمزة وسكون النون. شرح عصام. (٢) بالفتح والسكون. (٣) أي: كلمة إن تزاد مع ما. آه. (٤) أي: زيادة إن مع ما. آه. (٥) نحو: انتظرني ما إن جلس القاضي أي: مدة جلوسه. ج. (٦) أي: وقلت زيادة أن أيضاً مع لما. آه. (٧) أي: زيادة إن.

لَيْتَ شِعْرِي هل لِلْمُحِبِّ شِفَاءُ مِنْ جَوَى حُبِّهِنَّ إنَّ اللِّقَاءُ

أي: نعم اللقاء شفاء للمحب. فمجيئها[1] في هذين الموضعين[2] خلاف ما ذكره المصنف من[3] كونها[4] تصديقاً للمخبر. «(حُرُوفُ الزِّيَادَةِ[5])» وإنَّما سميت هذه الحروف زوائد، لأنَّها قد تقع زائدة، لا أنَّها[6] لا تقع إلا زائدة[7]. ومعنى كونها زائدة: أنَّ أصل المعنى بدونها لا يختل[8]، لا أنَّها لا فائدة لها أصلاً. فإنَّ لها فوائد في كلام العرب، إمَّا معنوية[9]، وإمَّا[10] لفظية. فالمعنوية: تأكيد المعنى كما في (مِنْ) الاستغراقية، والباء في[11] خبر (ما) و(ليس). وأمَّا الفائدة اللفظية: فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها[12] أفصح[13]، أو[14] كون الكلمة أو الكلام[15] بسببها[16] مهيئاً[17] لاستقامة وزن الشعر، أو لحسن السجع[18]، أو لغير ذلك[19]. ولا يجوز خلوها[20] من الفائدتين معاً، وإلاَّ[21] لعدت[22] عبثاً[23]، ولا يجوز ذلك[24] في كلام الفصحاء، ولا سيَّما في كلام الباري سبحانه وتعالى. «إنْ[25]، وأَنْ» مخففتين[26] «وَمَا، وَلاَ، وَمِنْ، وَالبَاءُ، وَاللَّامُ». فـ (إنْ) بكسر الهمزة وسكون النون تزاد[27] «مَعَ (مَا) النَّافِيَةِ» كثيراً[28] لتأكيد النفي[29] نحو: (ما[30] إنْ رأيت زيداً) أي: ما رأيت زيداً. «وَقَلَّتْ» أي: زيادة (إنْ) «مَعَ (مَا) المَصْدَرِيَّةِ» نحو: انتظرني ما إنْ جلس القاضي، أي: مدة جلوسه. «وَ» قلَّت: زيادتها[31] أيضاً[32] مع «لَمَّا» نحو: (لَمَّا إنْ قام زيد قمت). «وَأَنْ» بفتح الهمزة وسكون النون تزاد «مَعَ لَمَّا» كثيراً[33] نحو: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ[34] ٱلْبَشِيرُ﴾. «وَ» تزاد «بَيْنَ لَوْ وَالقَسَمِ» المتقدم[35] عليه نحو: (وَاللهِ أَنْ لَوْ قَامَ زَيْدٌ قُمْتُ). «وَقَلَّتْ» زيادتها «مَعَ الكَافِ[36]» نحو:

كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو[37] إلى نَاضِرِ السَّلَمْ[38]

(١) أي: كلمة إنَّ. (٢) أي: في الدعاء والاستفهام. (٣) بيان. (٤) أي: كلمة إن. (٥) من قبيل إضافة الموصوف إلى الصفة، وتسمى حروف الصلة أيضاً لكونها موصلاً بها إلى تصحيح وزن أو سجع أو تأكيد. (٦) أي: لأنَّ المراد بهذه النسبة أنَّها أي: تلك الحروف. أيوبي. (٧) أي: تقع زائدة في جميع المواضع. (٨) خبر إنَّ. (٩) أي: يحصل له فائدة معنوية. (١٠) فائدة. (١١) صفة الباء. (١٢) أي: تلك الحروف. (١٣) خبر كون. (١٤) الفائدة اللفظية. (١٥) أي: كون محصول الكلام. (١٦) أي: تلك الحروف. (١٧) أي: محضراً وقابلاً. (١٨) في آخر البيت. (١٩) من تحسنات الشعر. (٢٠) أي: كون تلك الزائدة. (٢١) أي: وإن فرض أنَّها ليست في زياد. (٢٢) أي: الحروف. (٢٣) أي: بلا فائدة. (٢٤) أي: العبث أو الزيادة بلا فائدة. م. (٢٥) حروف الزيادة مبتدأ ومحلها خبره. (٢٦) صفة إنَّ وأنَّ. (٢٧) أشار إلى أنَّ مع متعلق به. (٢٨) أي: زماناً كثيراً. (٢٩) فائدة معنوية. زيادة مطردة. (٣٠) نافية. (٣١) أي: إنْ. (٣٢) كما قلت في المصدرية. (٣٣) أي: زماناً كثيراً. (٣٤) في سورة يوسف عليه السلام. (٣٥) صفة القسم. (٣٦) أصله كظبية والكلام في زيادتها. (٣٧) أي: يتطاول إلى أبي الشجر ليتناول منه. (٣٨) جمع سلمة. بفتحتين شجر عظيم له شوك.

والسبب الراحة والهدنة القشر والبريد أول اليوم وآخره والاستماحة والامتياح طلب العطاء. (قوله: من جوى حبهن) في القاموس: الجوى: الهوى والحزن والحرقة وشدة الوجد وتطاول المرض وداء في الصدور كلها في البيت حسن. (قوله: إن أصل المعنى الخ) وما هو قصد إفادته للمخاطب بدونها لا يختل فالمعنى المستفاد منها تكرار والحكم بخلاف إن ولام الابتداء فإن أصل المعنى وهو الحكم مع تحقق الإنكار يختل بدونها وخلاصته أنها للتحقيق والتثبيت دون التأكيد وفرق بينهما هذا إذا قلنا: إن التأكيد معناها، وأما إذا قلنا: إنه غرض منها على ما يدل عليه عبارة القاضي في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾، وعدها من الحروف لتنزيل الغرض منزلة المعنى فالفرق أظهر، وأما أسماء التأكيد فلاسميتها لم يطلب عليها الزائد. (قوله: إن وأن) قيل: لم يبينوا في أن هلا هي أن الشرطية أو النافية أو المخففة من المثقلة وفي أن هل هي المخففة المفتوحة أو الناصبة أو المفسرة والاحتمال قائم وهو سهو فإنها غيرها لذكرها مقابلاً لها، في المغني: ذكر فيه أن الأخفش قال: إن أن الزائدة تنصب المضارع كمن والباء الزائدتين، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ﴾، وما لنا أن لا نقاتل في سبيل الله، وقال غيره: إنها مصدرية وإنما لم يجز للزائدة أن تعمل لعدم اختصاصها بالأفعال بخلاف حرف الجر الزائد فإنه كالحرف الأصل في الاختصاص بالاسم؛ فلذلك عمل ثم قال: ولا معنى؛ لأن الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد. (قوله: مع ما النافية) دخلت على جملة فعلية كما في الشرح أو اسمية كقولنا: فما أن ظباء جئن، وفي هذه الحالة تكف ما العجازية عن

وَمَا[1] مَعَ إِذَا وَمَتَى وَأَيِّ وَأَيْنَ[2] وَإِنْ شَرْطاً وَبَعْضُ حُرُوفِ الجَرِّ وَقَلَّتْ[3] مَعَ المُضَافِ وَلَا[4] مَعَ الوَاوِ[5] بَعْدَ النَّفْيِ وَأَنِ المَصْدَرِيَّةُ، وَقَلَّتْ[6] قَبْلَ أُقْسِمُ، وَشَذَّتْ مَعَ المُضَافِ،

(١) أي: تزاد مع إذا نحو: إذا ما تخرج أخرج بمعنى إذا تخرج أخرج. (٢) أي: ومع أين نحو: اينما تجلس أجلس. (٣) أي: زيادة ما. (٤) أي: كلمة لا تزاد. (٥) أي: العاطفة. (٦) أي: زيادة لا قبل .اه.

على تقدير رواية (ظَبْيَةٍ) بالجر[1]. «وَ[2] (مَا[3])» تزاد «مَعَ (إِذَا[4])» نحو: (إِذَا مَا تَخْرُجُ أَخْرُجُ) بمعنى: إذا تخرج أخرج «وَ» مع[5] «مَتَى» (مَتَى مَا تَذْهَبُ[6] أَذْهَبُ). «وَ» مع «أيٍّ» نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ[7] ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾. «وَ» مع «أَيْنَ» نحو: (أَيْنَمَا تَجْلِسْ أَجْلِسْ) «وَ» مع «إِنْ» نحو: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ[8] مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾. حال كون تلك المذكورات مع (ما) «شَرْطاً» أي: أدوات شرط. «وَ» مع[9] «بَعْضِ حُرُوفِ الجَرِّ» نحو: ﴿فَبِمَا[10] رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾، و: ﴿مِّمَّا[11] خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾، و: ﴿عَمَّا[12] قَلِيلٍ[13]﴾، وزيد صديقي كما[14] أنَّ عمراً أخي. «وَقَلَّتْ» زيادة (ما) «مَعَ المُضَافِ» نحو: (غَضِبْتُ مِنْ غير ما[15] جُرْمٍ)، و: ﴿أَيَّمَا[16] ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾. وقيل (ما[17]) فيها[18] كلها نكرة[19] والمجرور[20] بعدها[21] بدل منها[22]. «وَلَا» أي: كلمة (لا) تزاد «مَعَ الوَاوِ» العاطفة «بَعْدَ النَّفْيِ» لَفْظاً نحو: (مَا جَاءَنِي زَيْدٌ وَلَا عَمْرٌو) أو معنى، نحو: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾. «وَ» تزاد[23] «بَعْدَ أَنْ المَصْدَرِيَّةِ» نحو قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ أي: أن تسجد. «وَقَلَّتْ» زيادة (لا[24]) «قَبْلَ أُقْسِمُ» نحو: ﴿۞لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۝١﴾، و: ﴿۞لَآ أُقْسِمُ بِهَـٰذَا ٱلْبَلَدِ ۝١﴾. والسر في زيادتها[25] التنبيه[26] على جلاء القضية[27]، بحيث تستغني عن القسم[28] فتبرز لذلك[29] في صورة[30] نفي[31] القسم. «وَشَذَّتْ» زيادتها[32] «مَعَ المُضَافِ» كقوله[33]: في بِئْرٍ لا حُورٍ سَرَى، وما[34] شَعَرْ[35] أي: في بئر حورٍ والحور: المهلكة

(١) أصله كظبية والكلام في زيادتها. (٢) بالكاف. (٣) كلمة ما. (٤) الشرطية. (٥) أي: تزاد. (٦) أنت. (٧) الله. (٨) أصله: إن ما ترئين. (٩) يعني أنَّ كلمة ما تزاد كثيراً مع بعض الحروف الجر. (١٠) ما زائدة. (١١) أي: من واو ما زائدة. (١٢) ما زائدة. (١٣) أي: عن قليل. (١٤) وما زائدة. (١٥) ما فائدة. (١٦) نحو: قوله تعالى. (١٧) أي: لفظ ما. (١٨) أي: في هذه الأمثلة. أي: في زيادة ما مع المضاف. (١٩) أي: تامة بمعنى شيء. (٢٠) وهو جرم والأجلين. (٢١) أي: ما. (٢٢) أي: من ما. (٢٣) أي: كلمة لا. (٢٤) أي: لفظة لا. (٢٥) أي: لا. (٢٦) على أنَّ المقسم عليه أمر جلي بحيث لا يحتاج إلى أن يقسم عليه. وجيه. (٢٧) أي: الحكم. (٢٨) لأنَّ البلد لا يكون به القسم. (٢٩) أي: لإفادة هذا المعنى يبرز الكلام. (٣٠) تشبيه. (٣١) وإن لم يكن نفياً حقيقة لأنَّ المعنى المقصود القسم .ك. (٣٢) أي: لا. (٣٣) أي: العجاج. (٣٤) نفي. (٣٥) بمعنى علم.

العمل، وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية وبعد إلا الاستفتاحية. (قوله: وقلت مع لما) قال صاحب المغني: إنه سهو، وفي الرضي: زيادة المفتوحة بعد لما هي المشهورة تقول: لما أن جلست فتحاً وكسراً والفتح أشهر. (قوله: نحو: كأن ظبية الخ) أوله: فَيَوْماً تُوافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ الموافاة الملاقاة، والضمير للحبيبة والقسامة الحسن، وفلان قسيم الوجه ومقسم الوجه، والعطو التناول برفع الرأس واليدين، والناضر الشديد الخضرة، ويرى وارق؛ أي: الشجرة الخضراء، والسلم بفتحتين شجر عظيم له شوك. (قوله: على تقدير رواية الخ) يرى بنصب ظبية على إعمال كأن المخففة وبرفعها على إلغائها وإعمالها في ضمير الشأن المحذوف، والمعنى: تأتينا هذه المرأة يوماً بوجه لم يخل من الحسن موضع منه كأنها في حسن عينها وامتداد جيدها كظبية تمد عنقها إلى غصين هذه الشجرة وصفت بهذا؛ لأنها بهذا الحال تزداد حسناً. (قوله: وما تزاد الخ) في الرضي: لم يعد وأما الكافة وإن لم تكف معنى من الزوائد حيث قال: والزوائد نوعان كافة وغير كافة. (قوله: حال كون الخ) يعني: أنه حال من الكلمات الخمس المذكورة مع ما وفائدته أنها تستعمل شرطاً وغير شرط وزيادة ما فيها مختصة بحال الشرطية. (قوله: نحو: ﴿۞لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۝١﴾ الخ) ذهب إليه جماعة ثم اختلفوا فقيل: زيدت توطئة لنفي الجواب؛ أي: لا أقسم بيوم لا يتركون سدى، ورد بأنه قد يجئ الجواب بعده مثبتاً؛ نحو: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ فِى كَبَدٍ ۝٤﴾، وقيل: زيدت لمجرد التأكيد، ورد بأنها لا تزاد كذلك صدراً بل حشواً وفيه نظر، وذهب جماعة إلى أنها نافية فقيل: المنفى أقسم على أن يكون إخباراً لا إنشاء؛ أي: لا أعظمه بالإقسام به لاستخفافه إعظاماً فوق ذلك، قال الزمخشري: وقيل المنفي شيء متقدم وهو ما حكى عنهم كثيراً من إنكار البعث؛ أي: ليس الأمر كذلك ثم واستؤنف القسم كذا في المنهل. (قوله: في صورة نفي القسم) وإن لم يكن نفياً حقيقة؛ لأن المعنى المقصود القسم. (قوله: كقوله: في بئر لا حور الخ) تمامه: بِإِفْكِهِ حتى إذا الصُّبْحُ جَشَرّ البيت للعجاج، الحور: الهلكة كذا في الصحاح، ويقال: هو في محاورة؛ أي: نقصان ويحتمل أن يكون اسم جمع لحائر بمعنى الهالك، قيل: هو بئر يسكنها الجن والردى والهلكة والإفك الكذب، جشر الصبح انفلق قيل: يصف فاسقاً أو كافراً سرى بالحيلة في بئر الهلكة والنقصان أو في مهالك الهالكين، وما علم لفرط غفلته أنه صار فيها حتى يعلق بكاشفات ملمات الشر وقامت القيامة على ذلك لكن لا ينفعه ذلك العلم ويحتمل أن يكون عاشقاً لرجل جرئ خواض في المهالك سار في مسكن الجن،

وَمِنْ وَالبَاءُ وَاللَّامُ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا. حَرْفَا التَّفْسِيرِ، أَيْ وَأَنْ فَأَنْ مُخْتَصَّةٌ بِمَا فِي مَعْنَى القَوْلِ[1].

(١) أي: للجملة الاسمية خاصة إلا إذا كفت بما يجوز بعدها الاسمية والفعلية.

جمع حائر أي: هالك من حار أي: هلك. «وَمِنْ، وَالبَاءِ، وَاللَّامِ تَقَدَّمَ[1] ذِكْرُهَا» مشتملاً[2] على ذكر مواضع زيادتها[3]، فلا حاجة إلى تكرارها. «(حَرْفَا التَّفْسِيرِ[4])» «أَيْ» فهي تفسر كل مبهم من[5] المفرد، نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ أَيْ: أَبُو عَبْدُ اللهِ) والجملة[6] كما تقول: (قُطِعَ رِزْقُهُ، أي[7]: مَاتَ). «وَأَنْ» وهي، أي: أنْ «مُخْتَصَّةٌ بِمَا فِي مَعْنَى القَوْلِ[8]» أي[9]: بفعل متقرر في معنى القول[10] تقرر المظروف في الظرف، غير[11] منفك عنه فلا تقع[12] بعد صريح القول، ولا[13] بعد ما[14] ليس في معنى القول. فهي[15] لا تفسر[16] في الأكثر[17] إلَّا مفعولاً مقدراً للفظ غير صريح[18] القول مؤدٍّ[19] معناه نحو قوله تعالى: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۝١٠٤﴾ فقوله: ﴿أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ تفسير لمفعول (ناديناه) المقدر[20]، أي: ناديناه بلفظ هو قولنا (يا إبراهيم، وكذلك قولك: (كتبت إليهِ أنْ ائتِ) أي: كتبت إليه شيئاً هو (ائت[21]). فـ (أنْ[22]) حرف دالّ على أن (أئت) تفسير للمفعول به المقدر[23] لـ (كتبت) وقوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ[24] إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ فقوله: ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ تفسير للضمير في (به[25]) وفي (أمرت[26])

(١) أي: كفى بالله ورق لكم. (٢) حال. (٣) مذكورات. (٤) أي: اللفظ الذي وضع للتفسير حرفاً. (٥) بيان المبهم. (٦) فيكون بعد جملة كقوله تعالى: ﴿أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ الآية. (٧) تفسير لمضمون جملة قطع. (٨) أي: غير شاملة كأي. (٩) تفسير لـ"أي". (١٠) أي: كتقرر. (١١) هذا إشارة إلى معنى المختص أي: إنَّ غير منفك عما في القول. (١٢) أي: كلمة إنَّ. (١٣) بقع. (١٤) أي: الفعل الذي. (١٥) أي: كلمة إنَّ. (١٦) بأن. (١٧) أي: في استعمال الأكثر. (١٨) وهو ناديناه. (١٩) صفة لفظ. (٢٠) صفة المفعول. وهو كلمة بلفظ. (٢١) أي: لفظ إئت. (٢٢) أي: لفظ إنَّ. (٢٣) صفة المفعول. وهو لفظ شيئاً. (٢٤) في سورة المائدة. (٢٥) أي: نعلم به، وهذا إشارة إلى جواز وقوعها تفسير للمذكور. (٢٦) أي: لفظ أمرت.

ومعنى الإفك: أنه يكذب نفسه إذا حدثته بشيء متهماً لها ولا يصدقها فيه، والمعنى: سار ليلاً هذا الرجل في مهاوي الهلاك وفي المواضع الخالية التي تسكنها الجن حتى انفلق الصبح وما يشعر به؛ أي: ألقى بيده في المهلكة وهو غافل عن ذلك لعدم مبالاته، وهذا المعنى أشبه بمذاهب العرب كذا في شرح أبيات المفصل. (قوله: والحور: الهلكة) بفتح الهاء واللام الهلاك كذا في شمس العلوم. وكذا الهلك بضم الهاء وسكون اللام، وأما الهلكة: بوزن الغرفة فلم توجد في الكتب المتداولة. والشارح رحمه الله حمله على صيغة الجمع كالمطلبة، وجمل الحور جمع حائر جارياً على القياس فإن فاعلاً إذا كان صفة يجمع على فعل لكن لم يوجد في الكتب حور جمع حائر، بل حورآء وأحور. (قوله: فهي تفسير لكل مبهم) في التسهيل: أن أي غالب فيما سوى ما فيه معنى القول، وفي شرحه ليس كذلك، بل يقع فيه؛ نحو: كتبت أن قم، فذهب قوم إلى أن أي أي المفسرة اسم معناه، أوعوا وافهموا فهي كصه ومه. (قوله: تقرر المظروف في الظرف الخ) لما كان ظرفية المعنى للفظ غير ظاهرة بينه بأنه على التشبيه في نحو عدم انفكاك اللفظ الموضوع عن المعنى لا ينفك المظروف بخلاف ظرفية اللفظ له فإنها ظاهرة؛ ولذلك قيل: الألفاظ قوالب المعنى؛ لأن المتكلم يورد الألفاظ على وفقه والسامع يأخذه منها؛ ولأن المقصود من اللفظ معناه. (قوله: فلا تقع بعد صريح القول الخ)؛ وذلك لأن إن المفسرة مشروطة بأن تسبق بجملة فلذلك غلط من جعل منها: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾، وأن يتأخر عنها جملة فلا يجوز ذكرت إن ذهب، وصريح القول يقع مفعول الجملة فلا حاجة إلى إيراد أن ما ليس فيه معنى القول لا يكون مفعول جملة. (قوله: وقوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ﴾ الخ) جملة مستأنفة وليس عطفاً على قولك؛ لأنه ليس مثالاً لما تكون مفسرة للمفعول المقدر ولا بياناً لفائدة قيد في الأكثر، والواجب حينئذ تأخيره عن قوله: وقد يفسر بها المفعول به الظاهر، بل هو ورد لما يتوهم من أنها قد تكون تفسيراً للقول الصريح استدلالاً بهذه الآية فالفاء في قوله: فقوله: ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾، إما للتفصيل على تقدير إما أو زائدة في خبر المبتدأ على مذهب الأخفش، والعائد في المبتدأ الأول محذوف؛ أي: فيه. (قوله: تفسير للضمير في به) وما قيل: إنه لا يجوز أن يكون: ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ﴾ مأموراً به، فلا بد من تقدير قول أي: ما أمرتني بقول، وحينئذ يكون تفسير الصريح القول، فالجواب: إن المأمور به المحكي هو: ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾، وقوله: ﴿رَبِّى وَرَبَّكُمْ﴾ من كلام عيسى أردف به الكلام المحكي تعظيماً لشأنه سبحانه وتعالى كما قال الزمخشري في قوله: ﴿إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾. وإلى هذا إشارة في كلام الشارح رحمه الله حيث اكتفى على أن اعبدوا الله في كونه تفسيراً للضمير، ويجوز أنه تفسير التفسير إلى المعنى بأن يكون عيسى قد حكى قول الله تعالى، بعبارة أخرى كأنه قال تعالى: أوامرهم أن اعبدوا الله ربك وربهم، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ عَلَىٰ قَوْلِ رَبِّنَآ إِنَّا لَمُنَٰفِقُونَ ۝١١﴾، وفي الرضي: إن القول المذكور كغير الصريح. (قوله: لأنه

حُرُوفُ المَصْدَرِ: مَا وَإِنْ وَأَنَّ؛ فَالأَوَّلانِ لِلْفِعْلِيَّةِ، وَأَنَّ لِلاسْمِيَّةِ. حُرُوفُ التَّحْضِيضِ[1]: هَلَّا[2]

(١) أي: الحث والتحريض على شيء. (٢) بتشديد اللام فيهما.

معنى القول، وليس[1] تفسيراً لما[2] في قوله (ما أمرتني) لأنَّه مفعول لصريح القول[3]. وقد يفسر بها المفعول[4] به الظاهر[5] كقوله تعالى: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ﴿٣٨﴾ أَنِ ٱقْذِفِيهِ[6] فِي ٱلتَّابُوتِ﴾. فقوله (أَنْ اقْذِفِيهِ) تفسير لـ (﴿مَا يُوحَىٰٓ﴾) الذي هو[7] المفعول الظاهر[8] لـ (﴿أَوْحَيْنَآ﴾). «(حُرُوفُ المَصْدَرِ) «مَا[9]، وَأَنْ» المفتوحة[10] المخففة[11] «وَأَنَّ» المشددة. «فَالأَوَّلانِ» أي: (مَا، وَأَنْ) المفتوحة المخففة «لِلْفِعْلِيَّةِ» أي[12]: للجملة الفعلية، أي: تدخلان[13] على الجملة الفعلية، فتجعلانها[14] في[15] تأويل المصدر نحو قوله تعالى: ﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ أي: برحبها[16]، بضم الراء، وهو السعة، ونحو قولك: (أَعْجَبَنِي أَنْ خَرَجْتَ[17]) أي: خروجك، واختصاص (ما) المصدرية[18] بالفعلية إنَّما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية[19]. قال الشارح الرضي: (وَهُوَ[20] الحَقُّ وَإِنْ كَانَ[21] قَلِيْلاً، كَمَا وَقَعَ فِي نَهْجِ[22] البَلاَغَةِ: (بَقُوا فِي الدُّنْيَا مَا[23] الدُّنْيَا بَاقِيَةٌ). «وَإِنَّ» المفتوحة المشددة «لِلاسْمِيَّةِ» أي: للجملة الاسمية خاصة[24] إلَّا إذا كفت[25] بـ (مَا) فيجوز بعدها الاسمية والفعلية. ومعنى كونها للاسمية[26] أنَّها تعمل في جزئيها وتجعلها في تأويل المفرد الذي[27] هو مصدر خبرها[28]، نحو: (أعجبني أنَّك قائم) أي: قيامك أو ما في معناه نحو: (أعجبني أنَّ زيداً أخوك) أي: أُخوَّة[29] زيد، فإن تعذر قدرت[30] الكون[31]، نحو: (أعجبني أنَّ هذا زيد) أي: كونه زيداً. «(حُرُوفُ التَّحْضِيْضِ) «هَلَّا، وألَّا»

(١) إذ لا يجوز. أي: قوله ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾. (٢) أي: نظم ما. (٣) وهو قلت. (٤) أي: بلفظة. (٥) صفة. (٦) أمر مؤنث القذف من قذف يقذف. (٧) أي: ﴿مَا يُوحَىٰٓ﴾. (٨) الصريح. (٩) هي. (١٠) صفة إن. (١١) احتراز عن المشددة. (١٢) تفسير لموصوف الفعلية. (١٣) تفسير اللام. (١٤) هذا بيان لفائدة دخولهما عليها. (١٥) متعلق بيجعلان. (١٦) يعني أن نظم ما مصدرية. (١٧) فاعل أعجب. (١٨) صفة ما. (١٩) مفعول جوز. (٢٠) أي: جواز الاسمية. (٢١) أي: وقوعها بعدها. (٢٢) أي: الأسلوب. (٢٣) مصدرية دخلت على الاسمية. (٢٤) ولا تدخل على الفعلية. (٢٥) أي: منعت. (٢٦) أي: للجملة الاسمية. (٢٧) صفة المفرد. (٢٨) إن كان الخبر مشتقاً. (٢٩) يعني: إن مثال لوقوعها تفسيراً للمفعول المذكور. عرم. (٣٠) أنت. (٣١) أي: لفظ كون.

مفعول لصريح القول) إذا لم يؤول قلت بأمرت، فلا يرد أن الزمخشري جوز أن تكون مفسرة للقول على تأويله بالأمر؛ أي: ما أمرتهم إلا بما أمرتني به، وقال أبو علي الفارابي يجوز أن تكون في الآية مصدرية بدلاً من ما أو من الضمير المجرور في به وما قيل: إن العبارة لا يعمل فيها القول، وإن المبدل في حكم المسكوت فتبقى الصلة بلا عائد فمدفوع بأن القول يؤول وأن العائد موجود عنده التزاماً، قيل: إن عطف البيان بمنزلة النعت في المشتقات؛ لأن الضمير لا ينوب ولا يعطف عليه؛ لأن ما ينزل منزلة الشيء لا يلزم أن يعطى جميع أحكامه. (قوله: وقد يفسر الخ) بيان لفائدة قيد في الأكثر ولم يجعله بياناً لفائدة القيد؛ لأنها ليست نصاً في كونها مفسرة؛ أي: للجملة التفسير الأول وحده لبيان الموصوف، والثاني لبيان معنى الإبهام والفصل وتخصيص إن بالفعل مضارعاً كان أو ماضياً أو أمراً أو نهياً؛ نحو: كتبت إليه أن قم هذا هو الصحيح، وقيل: إنها لا توصل بالأمر وكلها سمع فيه فإن التفسير معنى يتعين في الابتداء فيكون في موضع رفع؛ نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، وبعد لفظ دال على معنى غير التعين فيكون في موضع رفع ونصب وجر مكانية كانت كما في مثال الشرح، أو زمانية؛ نحو: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾؛ أي: مدة دوامي حياً فحذف الشرط وخلفته ما مع صلتها وما نقله من البلاغة من هذا القبيل. (قوله: حروف التحضيض) مصدر للتكثير، والحض على الشيء طلبه والحث عليه، وهذه الحروف ظاهرة مركبة كما في المفتاح، ويحتمل أن ألا أصلها هلا أبدلت الهاء همزة.

وَإِلَّا وَلَوْلَا وَلَوْمَا؛ لَهَا[1] صَدْرُ الكَلَامِ وَتَلْزَمُ[2] الفِعْلَ لَفْظاً[3] أَوْ تَقْدِيراً. حَرْفُ التَّوَقُّعِ؛ قَدْ؛

(١) أي: لهذه الأربعة. (٢) أي: الفعل لازم لتلك الحروف يعني. (٣) حال من الفعل أي: حال كونه ملفوظاً أو مقدراً.

مشددتين[1] «وَلَوْلاَ، وَلَوْمَا لَهَا[2] صَدْرُ[3] الكَلَامِ» لدلالتها[4] على أحد أنواع الكلام. فتُصدر[5] لتدلَّ من أوّل الأمر[6] على[7] أنَّ الكلام[8] من ذلك النوع. «وَيَلْزَمُهَا الفِعْلُ[9]» وفي بعض النسخ[10]: (وَتَلْزَمُ الفِعْلَ[11]) «لَفْظاً[12]» نحو: (هَلَّا ضَرَبْتَ[13] زَيْداً) وَ: (هَلَّا تَضْرِبُ[14] زَيْداً) «أَوْ تَقْدِيراً» نحو: (هَلَّا[15] زَيْداً ضَرَبْتَهُ) وَ: (هَلَّا زَيْداً تَضْرِبُهُ). فمعناها[16] إذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل[17]، ومعناها في المضارع الحضّ[18] على الفعل والطلب[19] له[20]. فهي[21] في المضارع بمعنى الأمر. و[22]لا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات إلَّا[23] أنَّها تستعمل كثيراً في لوم المخاطب على أنَّه ترك في الماضي شيئاً يمكن تداركه في المستقبل. فكأنَّها من حيث المعنى للتحضيض على فعل[24] مثل[25]: ما فات. «(حَرْفُ[26] التَّوَقُّعِ وَالتَّقْرِيبِ)» «قَدْ[27]» يسمى بهما لمجيئه لهما. فإنَّ[28] هذا الحرف إذا دخل على الماضي أو المضارع، فلا بد فيها من معنى التحقيق[29] ثمَّ إنَّه[30] يضاف في بعض

(١) حال. (٢) خبر مقدم. أي: لهذه الحروف الأربعة. (٣) مبتدأ مؤخر. (٤) أي: هذه الأربعة. (٥) تلك الحروف في صدر الكلام. (٦) أي: قبل الشروع التكلم في الكلام. (٧) متعلق بلتدل. (٨) الواقع بعد هذه الحروف. (٩) فاعل يلزم. (١٠) أي: الكافية. (١١) مفعول تلزم. (١٢) حال من الفعل. (١٣) ماضي مخاطب. (١٤) مضارع. (١٥) أي: هلَّا ضربت زيداً ضربته. (١٦) أي: معنى التحضيض. (١٧) نحو: هلَّا قرأت شيئاً. (١٨) أي: الحث والترغيب. (١٩) نحو: ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾. (٢٠) أي: للفعل. (٢١) أي: تلك الحروف. (٢٢) عطف على قوله: فمعناها إذا قلت. (٢٣) أي: لكن. (٢٤) يمكن وقوعه في المستقبل. (٢٥) أي: مشابه لفعل. (٢٦) مبتدأ. (٢٧) خبر المبتدأ. (٢٨) علّة معنى. (٢٩) هذا إشارة إلى أن كلا من المعنيين فرع لمعنى التحقيق إذ هو أصل لمعانيها. (٣٠) أي: حرف قد، شأن.

(قوله: مشددتين) وهلا مخففة اسم فعل بمعنى عجل لحث غير العاقل، وألا مخففة تنبيهاً وعرضاً واستفهاماً ونفياً. (قوله: بعض النسخ وتلزم الفعل) فعلى الأولى اللزوم بالمعنى المتعارف، وعلى الثاني بالمعنى اللغوي، وقيل: تلزم الجملة الفعلية الخبرية فإنها لم تدخل الإنشاء لامتناع الحض عليه، وقيل: تدخل الاسمية كقوله:

وَثِبْتُ لَيْلَى أَزَمَّتْ بِشَفَاعَةٍ ... إِلَيَّ فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

وأول بإضمار كان الشانية وبهلا شفعت نفس ليلى وشفيعها خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: هو شفيعها. (قوله: هلا ضربت الخ) في تخصيص الأمثلة بالإثبات إشارة إلى عدم دخولها على المنفي. (قوله: نحو: هلا زيداً ضربته الخ) وإذا تقدم الظرف؛ نحو: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم﴾، فهو مفعول للفعل المتأخر لتوسعهم فيه. (قوله: فمعناها) أي: إذا علمت أنها تدخل المضارع والماضي فمعناه في الماضي؛ أي: تستعمل فيه إذا دخلت على الماضي للتوبيخ واللوم؛ لأن التحضيض على ما فات سبب للتوبيخ واللوم؛ إذ لا معنى للحض على ما فات سواء كان معنى حقيقياً أو مجازياً أو كنائياً، والظاهر الأخير لما يجئ أنها لا تخلو عن الحض على مثل ما فات في المفتاح، وفي الماضي للتنديم، التنديم: بشيماني كردن، والتوبيخ: سرزنش كردن، وهذه المعاني لازمة للحض على ما فات، فإن كان المخاطب ذا شرف فتنديم ولا فتوبيخ ولوم. (قوله: بمعنى الأمر) إلا أنه طلب بحث وإزعاج، ومعنى ذلك لا يحتاج إلى توبيخ ولوم على أنه كان للمخاطب أن يفعله قبل الطلب منه، وقد تكون للطلب من غير تحضيض وتوبيخ، بل يتبادر فتكون للعرض. (قوله: ولا يكون الخ) عطف على قوله: فمعناه إذا دخلت. (قوله: إلا أنها تستعمل الخ) بمعنى لكن لدفع توهم إطلاق حروف التحضيض على ما دخلت على الماضي؛ لأن إطلاق هذه الأسماء عليها بالمعنى الإضافي لا بالنقل كما مر؛ ولذا سماها السكاكي في المفتاح حروف التنديم والتحضيض. (قوله: فكأنها للتحضيض الخ) هذا فيما يمكن له مثل، وأما فيما لا يمكن له ذلك؛ نحو قوله ﷺ: «هلا شققت قلبه فلا». (قوله: حرف التوقع) أضافوها إلى التوقع والتقريب من جملة معانيها الخمسة لاختصاصه بها، وللرد على من قال: إنها ليست للتوقع في الماضي، ومن ذهب إلى أنها ليست للتوقع مطلقاً، وهذه المعاني تعد إذا كانت حروفاً، وقد تستعمل اسماً بمعنى حسب مبنياً عند البصريين المشابهة الحرفية فيقولون: قد زيد ردهم، وبنون الوقاية؛ نحو: قدني درهم، وقدني؛ أي: كفاني. (قوله: إذا دخلت الخ) إشارة إلى أنها لا تدخل على فعل الطلب، وشرط في الماضي أن يكون مثبتاً ومتصرفاً؛ لأن غير المتصرف ليس للمضي حتى تقربه إلى الحال، ولعله أراد الماضي المجرد الغير المشابه للحرف بقرينة الإطلاق.

وَهِيَ فِي الْمُضَارِعِ[1] لِلتَّقْلِيلِ[2]. حَرْفَا الاسْتِفْهَامِ، الْهَمْزَةُ وَهَلْ؛ لَهُمَا صَدْرُ الْكَلَامِ[3] تُقَدَّرُ أَزَيْدٌ قَائِمٌ[4] وَأَقَامَ زَيْدٌ، وَكَذَلِكَ[5] هَلْ

(١) أي: هي في المضارع المجرد عن ناصب وجازم. (٢) حال من التحقيق. (٣) أي: في الاسمية. (٤) أي: وتقول في الفعلية. (٥) أي: لا تدخل.

المواضع إلى[1] هذا المعنى في الماضي التقريب[2] من الحال مع التوقع، أي: يكون مصدره[3] متوقعاً للمخاطب واقعاً[4] عن قريب، كما تقول لمن يتوقع[5] ركوب[6] الأمير: (قَدْ رَكِبَ[7]) أي: حصل عن قريب ما[8] كنت تتوقعه[9]. ومنه[10] قول[11] المؤذن[12]: (قَدْ قَامَتِ[13] الصَّلَاةُ). ففيها[14] إذن ثلاثة معان مجتمعة، التحقيق[15] والتوقع[16] والتقريب[17]. وقد[18] يكون[19] مع التحقيق التقريب من غير توقع، كما تقول: (قد ركب زيد) لمن لم يتوقع ركوبه. «وَ» هي[20] «فِي[21] الْمُضَارِعِ» المجرد[22] من ناصب وجازم وحرف تنفيس[23]. «لِلتَّقْلِيلِ[24]» أي: يضاف[25] إلى التحقيق في الأغلب التقليل، نحو: (إِنَّ الْكَذُوبَ قَدْ يَصْدُقُ). وقد تستعمل[26] للتحقيق[27] مجرداً[28] عن معنى التقليل نحو: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ[29] وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ ويجوز الفصل بينها[30] وبين الفعل بالقسم[31]، نحو: (قَدْ وَاللهِ أَحْسَنْتَ)، و: (قد لَعَمْرِي بِتُّ ساهراً). «حَرْفَا الاسْتِفْهَامِ» «الْهَمْزَةُ وَ(هَلْ) لَهُمَا[32] صَدْرُ[33] الْكَلَامِ» لا يتقدمهما ما في حيزهما[34]، لدلالتهما[35] على أحدِ أنواع الكلام[36] كما مرّ[37]. وتدخلان[38] على الاسمية والفعلية. «تَقُولُ[39]» في الاسمية: «(أَزَيْدٌ قَائِمٌ؟)»، «وَ» في الفعلية «(أَقَامَ زَيْدٌ؟) وَكَذَلِكَ[40] (هَلْ[41])» تقول فيهما[42]: (هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ؟) و: (هَلْ قَامَ زَيْدٌ؟) إلاّ أنَّ الهمزة تدخل على كل اسمية[43]، سواء كان الخبر فيها، اسماً[44] أو فعلاً[45]، بخلاف (هل) فإنَّها[46] لا تدخل على اسمية[47] خبرها فعل، نحو: (هَلْ زَيْدٌ قَامَ؟) إلَّا[48] على[49] الشذوذ وذلك[50] لأن أصلها أن تكون بمعنى (قد[51]) كما جاءت على الأصل[52]، في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾ أي: قد أتى فلما كان أصلها (قد) وهي من لوازم الأفعال[53] فإن رأت[54] فعلاً في حيزها[55] تذكرت عهوداً[56] بالحمى[57] وحَنَّتْ[58] إلى الإلف[59] المألوف[60]

(١) متعلق بيضاف. (٢) نائب فاعل يضاف. (٣) أي: الماضي. (٤) في الزمان القريب من الحال. حال. (٥) أي: ينتظر. (٦) أي: حصول. (٧) مقول القول. (٨) أي: الأمر الذي. (٩) أي: تنتظر حصول الركوب. أنت. (١٠) خبر مقدم. (١١) مبتدأ مؤخر. (١٢) عند إقامة الصلاة. (١٣) بدل من القول. (١٤) أي: إذا عرفت ما تقدم من المعاني. كلمة قد. (١٥) أحدها. (١٦) والثاني. (١٧) والثالث. (١٨) كلمة قد. (١٩) أشار إلى أنّ هذا استعمال قليل ولذا انكره الخليل. س. (٢٠) أي: كلمة قد. (٢١) حال. (٢٢) فالإطلاق قرينة التجريد. (٢٣) وهي السين وسوف. (٢٤) خبر لمبتدأ مقدر قدره الشارح بقوله: وهي. (٢٥) أي: يضم. (٢٦) قد. (٢٧) لفظ قد. (٢٨) حال. (٢٩) في سورة آل عمران. (٣٠) أي: بين كلمة قد. (٣١) متعلق بالفصل. (٣٢) خبر مقدم. (٣٣) مبتدأ مؤخر. (٣٤) لوجوب تقديمهما عليه أي: على ما. (٣٥) متعلق بتقدم. (٣٦) وهو الإنشاء. (٣٧) في بحث كم الاستفهامية. (٣٨) أشار إلى تعدد المثال للإشارة إلى هذا التعميم. (٣٩) أنت. (٤٠) أي: تدخل. (٤١) أي: لفظ هل. على الجملتين. (٤٢) أي: في الجملة الاسمية والفعلية. (٤٣) أي جملة اسمية. (٤٤) مثل: أزيد قائم. (٤٥) مثل: أزيد قام تعميم في الاسمية بالنسبة إلى الهمزة. (٤٦) علة الخلاف. (٤٧) جملة. (٤٨) تدخل. (٤٩) أي: على الاستعمال الغير الفصيح لما صرح في المفتاح بفتحها. (٥٠) أي: عدم دخول على الاسمية التي خبرها فعل. (٥١) التحقيقية فهي قد جاءت على الفرع الذي معنى الاستفهام. محرم. (٥٢) أي: الذي هو معنى قد. (٥٣) ومختصة بالأفعال. (٥٤) أي: وجدت. (٥٥) أي: في مكانها. (٥٦) بمعنى الزمان اعتنى العمل السابق. جمع عهد. (٥٧) كالحمى. (٥٨) بمعنى الشوق أو الميل. (٥٩) أي: الألفة. (٦٠) أي: المحبوب.

(قوله: متوقعاً للمخاطب) قبل الإخبار، فلا يرد ما توهم القائل بأنه ليس للتوقع في الماضي؛ لأن الماضي ينافي التوقع. (قوله: واقعاً الخ) أي: واقعاً في الزمان القريب من الحال. (قوله: وقد تكون الخ) إشارة إلى أن هذا استعمال قليل؛ ولذلك أنكره الخليل. (قوله: المجرد الخ) فالإطلاق قرينة التجريد. (قوله: وقد تستعمل للتحقيق) قيل: وقد تستعمل للتحقيق مع التنكير، وجعل الآية من هذا القبيل. (قوله: ويجوز الفصل الخ) ويجوز حذف فعلها؛ نحو:

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا ... لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِهَا وَكَأَنْ قَدِ

(قوله: الهمزة وهل) وأما أل فعلت بمعنى هل فعلت على ما حكاه قطرب عن أبي عبيدة فتقلب الهاء همزة. (قوله: وتدخلان الخ) أشار إلى تعدد المثال للإشارة إلى هذا العموم. (قوله: إلا أن الهمزة الخ) إشارة إلى أن قوله: وكذلك هل ليس على العموم بدليل قوله: والهمزة أعم تصرفاً فكأنه في معنى الاستثناء من هذا الحكم؛ ولذا ذكره الشارح ههنا، والأوجه ذكره في قوله: تقول أزيداً ضربت كما يشير إليه قوله: لما عرفت. (قوله: إلا على الشذوذ) أي: على الاستعمال الغير الفصيح لما صرح في المفتاح بقبحها. (قوله:

وَالهَمْزَةُ أَعَمُّ تَصَرُّفاً تَقُولُ: أَزَيْداً ضَرَبْتَ، وَأَتَضْرِبُ زَيْداً، وَهُوَ أَخُوكَ، وَأَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو، وَ(١): ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ وَ: ﴿أَفَمَن(٢) كَانَ﴾ و: ﴿أَوَمَن كَانَ﴾

(١) أي: وتقول تالياً لقوله تعالى: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾. (٢) أي: وتقول تالياً قوله تعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾.

وعانقته(١)، وإن لم تره(٢) في حيزها تَسَلّت(٣) عنه(٤) ذاهلة(٥). «وَالهَمْزَةُ أَعَمُّ تَصَرُّفاً(٦)». أي: التصرف(٧) فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالاتها أكثر(٨) من التصرف في (هل). «تَقُولُ(٩) (أَزَيْداً ضَرَبْتَ؟)» بإدخال(١٠) الهمزة على(١١) الاسم(١٢) مع وجود الفعل بخلاف (هَلْ زَيْداً ضَرَبْتَ؟) لما عرفت(١٣). «وَ» تقول: «(أَتَضْرِبُ زَيْداً وَهُوَ(١٤) أَخُوكَ؟)» باستعمال(١٥) الهمزة لإثبات ما(١٦) دخلت عليه على وجه الإنكار دون (هَلْ(١٧) تَضْرِبُ زَيْداً؟) لأنَّ(١٨) المستفهم(١٩) عنه في مثل هذا الموضع محذوف(٢٠) بالحقيقة لأنَّ أصله أترضى بضربك زيداً؟ وهو(٢١) غير مستحسن(٢٢) منك، و(هل) ضعيفة(٢٣) في الاستفهام، فلا بحذف فعلها(٢٤)، بخلاف الهمزة(٢٥) فإنَّها قوية فيه. «وَ» تقول: «(أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو؟)» وبجعل(٢٦) الهمزة معادلة(٢٧) لـ (أمْ) المتصلة(٢٨) فإنَّه(٢٩) لما قصد الاستفهام عن أحد الأمرين(٣٠) تعدد المستفهم عنه. فاستعمال(٣١) الهمزة التي هي الأصل في باب الاستفهام والأقوى فيه أنسب وأليق. وتقع (هل(٣٢)) مع (أم) المنقطعة(٣٣)، لأن(٣٤) المستفهم عنه في صورة (أم) المنقطعة لم يتعدد، لأنَّها للإضراب عن السؤال الأول(٣٥) واستئناف سؤال آخر بـ (أم(٣٦)) المقدرة بالهمزة(٣٧). فإنَّ قولك: (هل زيد عندك أم عمرو؟) في تقدير (بل عندك عمرو). «وَ» تقول: «﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾(٣٨)، و﴿أَفَمَن كَانَ﴾(٣٩)، و﴿أَوَمَن كَانَ﴾(٤٠)» بإدخال الهمزة على (ثُمَّ، وَالفَاءِ، وَالوَاوِ) من الحروف العاطفة،

(١) أي: التزمت هل. أي: الفعل. (٢) أي: وإن لم تجد. أي: الفعل. (٣) تكلفت السكون عنه. (٤) أي: عن الفعل. (٥) أي: غافلة. (٦) تميز كما أشار الشارح. (٧) مبتدأ خبره أكثر. (٨) خبر المبتدأ. (٩) شروع في بيان المواضع التي تستعمل فيها الهمزة دون هل. (١٠) متعلق بتقول. (١١) متعلق بإدخال. (١٢) وهو زيد في المثال. (١٣) من أنَّها لا تدخل على اسمية خبرها فعل لا شلوذاً. (١٤) حال. (١٥) متعلق بتقول. (١٦) أي: الفعل الذي. (١٧) حيث لا يجوز. (١٨) علة عدم الجواز. (١٩) بصيغة المفعول. (٢٠) خبر إنَّ. (٢١) ضربك. (٢٢) في الاستفهام لكونها الأصل. (٢٣) هذا من تتمة التعليل. (٢٤) بسبب ضعفها. (٢٥) أي: بحذف فعلها. (٢٦) متعلق بتقول. (٢٧) أي: مقابلة. (٢٨) جواب لمَّا. (٢٩) شأن. (٣٠) وهو إنَّما حصول زيد أو عمرو. (٣١) إذا كان الأمر كذلك. (٣٢) كلمة هل. (٣٣) لا المتصلة المختصة بالهمزة. (٣٤) متعلق بتقع. (٣٥) الداخل عليه هل. صفة السؤال. (٣٦) المنقطعة. (٣٧) بل والهمزة في كل. (٣٨) ﴿ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ الآية. (٣٩) ﴿بَيِّنَةً فَأَخْبَيْنَاهُ﴾. (٤٠) ﴿عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن﴾.

تذكرت عهوداً بالحمى) المهود جمع عهد، والحمى كإلى ما يحمى من الكلاء بمعنى المحمي، والمراد ههنا الأرض التي فيها الكلاء، وحنت إما من الحنو بمعنى الميل، أو من الحنين بمعنى الشوق، والإلف بكسر الهمزة وسكون اللام الإلفة، يقال: حنت الإلف؛ أي: الإلفة، والمعانقة: درآغوش كرفتن، وتسلت عنه الظاهر أسلت عنه على ما في الصراح؛ إسلاء نعم كردن السلاء لازم منه، وأما التسلي ففي القاموس: بمعنى النسيان، وفي الصحاح والتاج: الانكشاف، وشيء منها لا يناسب المقام إلا أن يراد تسليها عنه على حذف المضاف، وذاهلة حال معللة؛ أي: لأجل ذهولها عن الفعل والكلام تصوير وتمثيل لحال هل بعال العشق، والمقصود أنه إذا أمكن مراعاة حالها الأصلي صح تركها. (قوله: أي: التصرف فيها) يعني: أن تصرفاً تمييز من النسبة، والمعنى أعم تصرفاً، ومعنى الإضافة إلى التصرف تصرفها فيه بشيء بأن تكون الإضافة إلى الفاعل، واحترز بقوله: باعتبار استعمالها عن التصرف فيها من حيث الذات فإنه لا تصرف في الهمزة بخلاف هل، فإنه تصرف فيها بقلب الهاء همزة، وقيل: معناه تصرفها أشمل؛ لأنها متصرفة في الجمل بالنقل من الإخبار إلى الاستخبار، ولا يتأتى هذا التصرف من هل، وهذا من تفسير الشارح قدس سره العزيز، وفيه أنه إن أراد بقوله: لا يتأتى هذا التصرف من هل أنه تدخل عليها الهمزة لا أنه لا يتصرف فيها فباطل، وإن أراد أنه لا تدخل عليها حتى يتصرف فيها فمسلم، لكن هذا فرع العموم في الاستعمال فالحق أحق أن يتبع. (قوله: على وجه الإنكار التوبيخي) أي: ما بعدها ما كان ينبغي أن يقع، وإن فاعله ملوم؛ نحو: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾، وقد تجئ للإنكار الإبطالي؛ أي: أن ما بعدها غير واقع وإن مدعيه كاذب؛ نحو: ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ﴾، ولإفادتها نفي ما بعدها الذي لزم ثبوته إن كان منفياً؛ لأن نفي النفي إثبات، ومنها: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾، والإنكار بالتسمية يختص بالهمزة فلو حمل الشارح رحمه الله المثال على مجيئها للإنكار مطلقاً بأن يقول باستعمال الهمزة لإنكار ما دخلت عليه لكان أشمل وأفيد. (قوله: محذوف بالحقيقة)؛ إذ لا معنى للاستفهام عن الضرب الذي هو عدم الوجود في الإنكار التوبيخي ومعلوم الانتفاء في الإنكار الإبطالي بخلاف الرضى، فإنه أمر خفي واقترانه بالحال الذي ينافيه يدل على عدم استحسانه، وهذا مبني على استعمال الهمزة في الاستفهام وكون الإنكار متولداً منه، وأما على تقدير كونها مستعملة في الإنكار فالوجه ما ذكره في المفتاح من أن هذا مختص بالاستقبال، ولا معنى لإنكار ما لم يقع. (قوله: هي الأصل في باب الاستفهام) أي: غير

بِخِلَافِ هَلْ. حُرُوفُ الشَّرْطِ[1]: إِنْ وَلَوْ وَأَمَّا؛ لَهَا صَدْرُ الكَلَامِ فَإِنْ لِلاسْتِقْبَالِ[2] وَإِنْ دَخَلَ عَلَى المَاضِي وَلَوْ عَكْسُهُ[3]

(١) قال حروف الشرط أي: حروف تفيد تعليق أمر بأمر. شرح عصام. (٢) أي: بحسب وضعها. (٣) يعني أنه للماضي وإن دخل على المستقبل نحو: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾. ج وع.

«بِخِلَافِ[1] (هَلْ)» لكونها[2] فرع الهمزة فلا تتصرف[3] تصرفها[4]. «(حُرُوفُ الشَّرْطِ) «إِنْ، وَلَوْ، وَأَمَّا) لَهَا[5] صَدْرُ الكَلَامِ» لما مر[6]. «فَ[7] (إِنْ) لِلاسْتِقْبَالِ[8] وَإِنْ دَخَلَ عَلَى المَاضِي، وَ(لَوْ[9]) عَكَسَهُ[10]» يعني: (لو) للماضي، وإن دخل على المستقبل. وفي بعض النسخ[11] فـ[12] (إنْ) للاستقبال و(لو[13]) للمضي. ومعناه[14]: أنَّ (إنْ) للاستقبال سواء دخلت[15] على المضارع أو الماضي نحو: (إنْ تُكْرِمْنِي[16] أُكْرِمْكَ)، و:(إنْ أَكْرَمْتَنِي[17] أَكْرَمْتُكَ). فمعنى[18] المثال الثاني[19] بعينه معنى المثال الأول[20] يعني: إن وقع منك إكرامي في الاستقبال

(١) دون نسخة. متعلق بقوله: تقول قيدها للكل مثبتاً لعموم تصرف الهمزة لأنها أعم. ك. (٢) هل قوله لكونها تعليل مما يستفاد من قوله بخلاف هل أي: لا تقول هل فيها. (٣) هل. (٤) أي: كتصرف الهمزة. (٥) أي: لكل منها. (٦) أي: ليعلم من أول الأمر أن الكلام من ذلك النوع. آمير. (٧) أي: لفظ إنْ. (٨) أي: لحصول ما دخلت عليه في الاستقبال. (٩) أي: لفظ لو. (١٠) أي: عكس إن. (١١) أي: نسخ الكافية. (١٢) أي: لفظ إن. (١٣) أي: لفظ لو. (١٤) أي: ليس معناه: أنَّ إنْ مختصة بالمستقبل ولو بالماضي. (١٥) كلمة إنْ. (١٦) مثال لدخول إنْ على الاستقبال. (١٧) هذا لدخول إنْ على المستقبل. (١٨) إذا كان الأمر كذلك. (١٩) أي: إن أكرمتني. (٢٠) أي: إن تكرمني أكرمك.

داخلة فيه والأقوى لكونها موضوعة له فاستعمالها أليق وأنسب عند الفعل ثم اختص الاستعمال بما هو الأنسب عند الفعل، فلا يرد أنه لا يدل على جواز جعل هل معادلة لام، بل على عدم الأنسبية. (قوله: بإدخال الهمزة) رعاية لتمام التصوير لعراقتها في الاستفهام فالعاطف لكونه رابطاً لمدخوله بما قبله لو دخل على الهمزة يكون لها تعلق بما قبلها؛ لأنها لعدم عراقتها في الاستفهام لا تقتضي كمال التصوير، وهذا عند الجمهور، وأما عند الزمخشري فإن الهمزة داخلة على مقدر معطوف عليه مناسب للمعطوف، قال الرضي: والحق ما قاله الجمهور؛ إذ لو كان المعطوف مقدراً لجاز وقوعها في أول الكلام من غير أن يتقدم ما يصلح العطف عليه مع أنه لم يجئ في الاستفهام إلا مبنياً على كلام متقدم، وفي المغني وقد جزم الزمخشري بذلك في مواضع من الكشاف منها قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾؛ أي: عطف على أخذناهم، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ ﴿١٢٦﴾ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ ﴿١٢٧﴾ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ ﴿١٢٨﴾ وَلَا هُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴿١٢٩﴾ وَلَقَدْ جَآءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ ﴿١٣٠﴾ ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ وَقَالُوا مُعَلَّمٌ مَّجْنُونٌ ﴿١٣١﴾ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾؛ أي: أيقولون فغير دين الله يبغون، وفيه أنا لا نسلم إنه كان المعطوف مقدراً على أن الجواز لا ينافي عدم الاستعمال، وأما ما ذكره صاحب المغني فلأنه لم يجوز الزمخشري ما قاله الجمهور أصلاً، أما لو كان مقصوداً مع تعين التقديم على العاطف فلا وجه له وهو ظاهر من كلامه. (قوله: بخلاف هل) متعلق بقوله: تقول فيكون قيدها للكل مثبتاً لعموم تصرف الهمزة؛ لأنها أعم فإنه مع بعده لفظاً يحوج إلى تقدير ولا تقول هل في الأمثلة لإثبات العموم، فقول الشارح رحمه الله: لكونها فرع الهمزة الخ تعليل لما يستفاد من قوله: بخلاف هل؛ أي: لا تقول هل فيها فإن قلت: عدم استعمال هل في الأمثلة المذكورة إنما يثبت عموم الهمزة إذا لم يكن لهل مواقع خاصة، وليس كذلك فإن هل تستعمل لتقرير نفس الحكم في الإثبات؛ نحو: ﴿هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ﴾، ويراد بها النفي فيجوز وقوع إلا بعدها؛ نحو: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴿٦٠﴾﴾، ويزاد الباء؛ نحو: هل زيد بقائم كالمثال الثالث، وإنما يثبت العموم إذا كانت الهمزة مستعملة بتأخير العاطف أيضاً، وليس كذلك فإن الهمزة مختصة بالتأخير، فإن قلت: جميع مواقع هل موقع الهمزة؛ لأن هل بمعنى قد والاستفهام مستفاد من همزة مقدرة معها نص عليه الزمخشري في المفصل ناقلاً عن سيبويه، وعدم جواز التصريح بالهمزة في بعض المواقع لا ينافي ذلك فمن قال: ينبغي أن يراد بالعموم العموم من وجه؛ لأن هل مختصة ببعض الأحكام لم يأت بشيء، في المغني: إن هل تفترق عن الهمزة من عشرة أوجه؛ اختصاصها بالتصديق والإيجاب وبالاستقبال وبعدم الدخول على الشرط، وإن وعلى اسم بعده فعل وبوقوعها بعد العاطف لما قبله، وبعد أم وبإرادة النفي بالاستفهام بها وبمجيئها بمعنى قد من غير استفهام. (قوله: حروف الشرط) في القاموس: الشرط: إلزام الشيء، نقل في الاصطلاح إلى تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى؛ أي: الحروف الدالة على التعليق. (قوله: فإن للاستقبال) أي: لحصول ما دخلت عليه في الاستقبال. (قوله: ومعناه الخ) أي: وليس معناه أن إن مختصة بالمستقبل، ولو بالماضي.

وقع مني أيضاً إكرامك[1] فيه[2]. وكذلك[3] (لو[4]) للمضي على أيهما[5] دخلت[6] نحو: (لو ضربت[7] ضربت)، و[8]: (لو تضرب أضرب) بمعنى واحد[9]، أي: لو وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك أيضاً[10] فيه[11]. وقد تستعمل[12] كـ (إنْ[13]) في المستقبل نحو قوله تعالى: ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾. واعلم أنَّ المشهور أن (لو) لانتفاء الثاني[14] لانتفاء الأول[15]، وهذا[16] لازم معناها فإنَّها[17] موضوعة لتعليق حصول أمر[18] في الماضي بحصول أمر[19] آخر مقدر[20] نِيَّةً، وما[21] كان حصوله مقدراً في الماضي كان منفياً فيه قطعاً[22]. فيلزم[23] لأجل انتفائه[24] انتفاء ما علق به[25] أيضاً[26]. فإذا قلت مثلاً: (لو جئتني لأكرمتك) فقد علقت حصول الإكرام[27] في الماضي بحصول[28] مجيء مقدر فيه، فيلزم[29] انتفاؤهما[30] معاً، وكون[31] انتفاء الإكرام مسبباً[32] لانتفاء المجيء[33] في زعم المتكلم[34]. واستعمال (لو) بهذا[35] المعنى[36] هو الكثير المتعارف[37]، وقد تستعمل[38] على قصد لزوم الثاني[39] للأول مع انتفاء اللازم، ليستدل به[40] على انتفاء[41] الملزوم كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ[42] ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا[43]﴾. فإنَّ (لو[44]) ههنا[45] تدل على لزوم الفساد لتعدد[46] الآلهة، وعلى أنَّ الفساد[47] منتف، فيعلم من ذلك[48] انتفاء

(١) كما وقع منك. (٢) أي: في الاستقبال. (٣) أي: كان. (٤) أي: لفظ لو. (٥) من الماضي والمستقبل. (٦) كلمة لو. (٧) مثال الماضي. (٨) مثال للمستقبل. (٩) من غير فرق بينهما. (١٠) أي: كما وقع منك. (١١) أي: في الماضي. (١٢) كلمة لو. (١٣) أي: لفظ إنْ. (١٤) علة انتفاء الثاني. أعني الجزاء. (١٥) وهو الشرط. (١٦) أي: المشهور. (١٧) لو. (١٨) أي: الجزاء. أي: الإكرام مثلاً. (١٩) أي: الشرط. أي: المجيء مثلاً. (٢٠) صفة أمر. (٢١) أي: الأمر الذي. (٢٢) أي: جزماً. (٢٣) جواب لشرط محذوف أي: إذا عرفت. (٢٤) أي: الأمر. (٢٥) كانتفاء الأول. (٢٦) وهو معلق. (٢٧) الباء بمعنى على. متعلق بعلقت. (٢٨) الفاء للسببية. (٢٩) أي: الإكرام والمجيء. (٣٠) يلزم. (٣١) خبر كون. (٣٢) وهو السبب. (٣٣) فيه بحث. (٣٤) أي: لفظ لو. (٣٥) أي: الالتزامي. أي: لانتفاء الثاني لانتفاء الأول. (٣٦) عند النحويين. (٣٧) كلمة لو. (٣٨) أي: الجزاء. (٣٩) أي: الشرط. (٤٠) أي: باللزوم المقارن بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم. (٤١) فلذا لا يحتاج إلى استثناء من غير قصد معلقا عليه الثاني ولا يجوز استثناء المقدم. ك. (٤٢) أي: في الأرض والسماء. (٤٣) أي: الأرض والسماء. (٤٤) لفظ لو. (٤٥) أي: في الآية. (٤٦) متعلق بلزوم الفساد. (٤٧) إشارة إلى أنَّ لو قائم مقام استثناء التالي. (٤٨) أي: انتفاء الفساد.

(قوله: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾) فإن المعنى أن لا تعجبكم أو تعجبكم. (قوله: فإنها موضوعة الخ)؛ لأنها حرف الشرط، ومعنى الشرط مراعى فيها، وبه صرح المحقق التفتازاني في المطول وشرح المفتاح. (قوله: مقدر فيه) بناء على العرف، وما قيل: إن المقدر يشمل الموجود والمعدوم فاصطلاح المنطقيين. (قوله: فيلزم الخ) تحقيق لمعنى التعليق فإن معناه أن حصوله منوط به غير متوقف حصوله على حصول شيء آخر. وإن جميع ما سواه مما يتوقف عليه ذلك الأمر حاصل ولو ادعاء. فلو حصل ما علق به بدون ما علق عليه لم يكن المعلق عليه معلقاً عليه؛ ولذا ذهب الشافعي رحمه الله تعالى وإيانا إلى أن التعليق بالشرط يدل على انتفاء الحكم عند انتفاء الشرط، والحنفية اعترفوا بانتفاء الحكم عن انتفاء الشرط، إلا أنهم يقولون بكونه مدلولاً للجملة الشرطية، فاندفع ما قيل: إن انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم، بل الأمر بالعكس؛ لأن ذلك إنما يرد لو كان معناه مجرد لزوم الثاني للأول. (قوله: فقد علقت حصول الخ) فالمعنى المطابقي هو التعليق المخصوص وانتفاء الأمرين وسببية الامتناع للامتناع المدلول الالتزامي، ولما كان كلا الانتفائين معلوماً للمخاطب، ولم يكن تعليق الحصول بالحصول المفروض مقصوداً بنفسه؛ إذ لا فائدة بل لأجل إفادة السببية قالوا: إن لو لامتناع الأول فوضعوا ما هو المقصود من المعنى المطابقي مقامه تنبيهاً على ذلك. (قوله: في زعم المتكلم) متعلق بقوله: سبباً إشارة إلى أنه لا يلزم كون الثاني سبباً في نفس الأمر كما في قول أبي العلاء: ولَو طَارَ ذُوْ حَافِرٍ قَبْلَهَا لَطَارَتْ، ولكنه لم يطر. (قوله: على قصد لزوم الثاني للأول) من غير قصد كونه معلقاً عليه. (قوله: وقد تستعمل الخ) إشارة إلى أنه معنى مجازي له؛ لأن اللزوم لازم للتعليق، والدليل على ذلك قلة الاستعمال فيه ويتبادر معنى التعليق المخصوص، وكذلك المعنى الثالث، والحق إن ما ذهب إليه الشلوبين واختاره القاضي في تفسيره من أنه موضوع للقدر المشترك وهو التعليق وضعاً أو الحقيقة والمجاز يتبادر منه لكثرة استعماله لا ينافي كما قالوا في الوجود. (قوله: مع انتفاء الخ) متعلق باللزوم فيكون مدلوله مع الانتفاء فيستدل باللزوم المقارن بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم، فلذا لا يحتاج إلى استثناء التالي ولا يجوز استثناء المقدم. (قوله: على أن الفساد) إشارة إلى أن لو قائم مقام استثناء التالي.

وَتَلْزَمَانِ[1] الفِعْلَ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيْراً، وَمِنْ ثَمَّة[2]

(١) أي: إن ولو. (٢) أي: ومن أجل لزوم الفعل بعدهما قيل .آ.

التعدد[1]. ومن هذا[2] الاستعمال[3] توهم المصنف أنَّ (لو) لانتفاء الأول[4] لانتفاء الثاني[5]، وخطَّأ[6] عكسه المشهور، ولم يدر[7] أنَّ ما ذكره[8] معنى يقصد[9] إليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم[10] المعلوم على انتفاء الملزوم[11] المجهول[12]، وأنَّ[13] المعنى المشهور[14] بيان سببية أحد الانتفائين المعلومين للآخر[15] بحسب[16] الواقع، فلا[17] يتصور هناك[18] استدلال[19]. فإنَّك إذا قلت: (لَوْ جِئْتَنِي لأَكْرَمْتُكَ) لم تقصد[20] أن تعلم[21] المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الإكرام كيف[22]؟ وكلا[23] الانتفائين[24] معلوم[25] له بل قصدت إعلامه بأنَّ انتفاء الإكرام مستند[26] إلى انتفاء المجيء. ولها[27] استعمال ثالث[28]، وهو أن يقصد بيان استمرار شيء[29] فيربط ذلك[30] الشيء بأبعد النقيضين[31] عنه كقولك: (لَوْ أَهَانَنِي[32] لأَكْرَمْتُهُ) لبيان[33] استمرار وجود الإكرام، فإنَّه[34] إذا استلزم الإهانة الإكرام[35] فكيف[36] لا يستلزم الإكرام الإكرام؟ «وَتَلْزَمَانِ» أي: (إنْ، وَلَوْ) «الفِعْلَ لَفْظاً[37]» كما مرَّ في الأمثلة[38]. «أَوْ تَقْدِيْراً» نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾، و: ﴿لَوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ أي: وإن استجارك أحد، ولو تملكون أنتم، فأحد[39] وأنتم مرفوعان بأنَّهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر، أمَّا[40] (أَحَدٌ[41]) فظاهر، وأمَّا (أَنْتُمْ[42]) فلأنَّه كان ضميراً متصلاً مستتراً، فلمَّا حذف الفعل صار[43] منفصلاً بارزاً[44] وليس[45] تأكيداً لفاعل الفعل المحذوف، لأنَّ[46] حذف الفعل والفاعل[47] أبعد[48] من حذف الفعل وحده. «وَمِنْ[49] ثَمَّةَ» أي: ومن أجل لزوم الفعل

(١) الذي هو الملزوم. (٢) أورد المصنف ههنا اعتراضاً. (٣) وهو عدم تعدد الآلهة. (٤) كتعدد الآلهة في الآية. (٥) كالفساد. (٦) مصنف أي: نسب إلى الخطأ. (٧) أي: لم يعلم. (٨) من اللزوم. في بعض تصنيفاته. نسخة. (٩) صفة معنى. (١٠) أي: انتفاء فساد السموات والأرض. (١١) وهو تعدد الآلهة. (١٢) سببه انتفاء المجيء لانتفاء الإكرام المعلوم كلاهما. (١٣) أي: ولم يدر المصنف. (١٤) وهو كون لو لانتفاء الثاني. (١٥) شروع إلى استعمال آخر. (١٦) متعلق ببيان. (١٧) جواب الشرط المحذوف. (١٨) بمعنى المشهور. (١٩) فاعل لا يتصور. (٢٠) أنت. (٢١) أنت. (٢٢) استفهام تعجبي أي: كيف تقصد هذا الأمر العجيب. (٢٣) حال. (٢٤) أي: انتفاء المجيء والإكرام. (٢٥) أي: للمخاطب. (٢٦) خبر إنَّ. أي: مسبب. (٢٧) خبر مقدم. أي: كلمة لو. (٢٨) صفة. (٢٩) وهو الإكرام. (٣٠) نائب فاعل يربط. (٣١) أي: الإهانة وعدمها. (٣٢) أي: فلان مثلاً. (٣٣) تعليل لربط الإكرام بالإهانة. (٣٤) شأن. (٣٥) وهو أبعد النقيضين. (٣٦) استفهام إنكاري أي: فلا يصح أنَّه. (٣٧) حال من الفعل أي: ملفوظاً. (٣٨) من قوله: إن تكرمني أكرمك. (٣٩) في الآيتين. (٤٠) بالفتح. (٤١) أي: فاعلية أحد. (٤٢) أي: فاعلية أنتم. (٤٣) أي: نظم أنتم. جواب لمَّا. (٤٤) أي: فصار ولو أنتم ثم إلى الفعل بعد أنتم ليكون تفسيراً للفعل قبل ﴿أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ وكذا باقيه. لمحرره. (٤٥) دفع توهم تأمل تنل. أي: نظم ﴿أَنتُمْ﴾ في الآية. (٤٦) متعلق بليس. (٤٧) معا. (٤٨) خبر إنَّ. (٤٩) استئناف أو اعتراض.

(قوله: عكسه المشهور) وهو أنه لانتفاء الثاني لانتفاء الأول. (قوله: ولم يدر أن ما ذكره الخ) أي: لم يدر أن استعمال التعليق غير استعمال اللزوم. (قوله: فيربط ذلك الشيء بأبعد النقيضين عنه) أي: عن ذلك الشيء فيدل على ربطه بأقرب النقيضين منه بطريق الأولوية فيدل على استمراره على كل تقدير؛ إذ لا واسطة بين النقيضين فمن قال هذا الاستعمال لا يخص قصد الاستمرار، بل يكفي قصد أن هذا الجزاء لازم على كل تقدير كما تقول: لو كان ينعي الآن عدوي أعطه ألفاً، فإنه يدل على أن الجزء لازم، وليس فيه قصد الاستمرار لم يأت بشيء؛ لأن ما توهمه مبني على ما فهمه من أن مراد الرضي بقوله: وقد يجئ جواب لو قليلاً لازم الوجود في جميع الأزمنة في قصد المتكلم جميع الأزمنة مطلقاً وليس كذلك، بل جميع أزمنة تقديري الشرط، ونقيضه كما يفصح عنه آخر كلامه حيث قال: فيلزم وجود ذلك على كلا تقديري الجزاء في جميع التقادير. (قوله: وللزمان الفعل) أي: الشرط وأما الجزاء فقد يكون اسمية أو مضارعاً مجزوماً بلم أو ماضياً في أوله لام مفتوحة، وحذفها قليل: إلا إذا وقعت لو مع خبرها صلة؛ نحو: الذي لو ضربني شكراً، والحال شرط كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾ إلى قوله: ﴿مَّا نَفِدَتْ﴾، وذهب الزمخشري إلى وقوع الاسمية جواباً كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾. (قوله: ولو تملكون أنتم) هكذا في النسخ التي رأيناها، والصواب إسقاط أنتم كما يدل عليه آخر كلامه. (قوله: فأحد وأنتم) أي: في الآيتين. (قوله: كان ضميراً متصلاً مستتراً الخ) الصواب: إسقاط مستتراً لكونه لغواً، وليس سهواً إلا على قول الأخفش والمازل فإنهما قالا: الواو حرف والفاعل مستتر وإسقاط بارزاً لكونه لغواً. (قوله: وليس تأكيداً الخ) أي: ليس أنتم في الآية تأكيداً للضمير المتصل على أن يكون التقدير لم تملكون أنتم تملكون على ما ذهب إليه البعض تعليلاً للتصرف. (قوله: لأن حذف الفعل الخ) فيه إنا لا نسلم إنه أبعد من جعل المتصل منفصلاً وعدم المطابقة بين المفسر والمفسر، والقول بإعادة الفاعل في المفسر لامتناع وجود الفعل بدون الفاعل، وقيل: إنه لم يعهد حذف المؤكد والعامل مع بقاء التأكيد، وفيه إن حذف الفعل مع الفاعل شائع وحذف المؤكد فقط معهود؛ ونحو:

قِيلَ: لَوْ أَنَّكَ بِالفَتْحِ لأَنَّهُ فَاعِلٌ، وَانْطَلَقْتُ بِالفِعْلِ مَوْضِعَ مُنْطَلِقٍ لِيَكُونَ كَالعِوَضِ، وَإِنْ كَانَ جَامِداً[1] جَازَ[2] لِتَعَذُّرِهِ وَإِذَا تَقَدَّمَ القَسَمُ أَوَّلَ الكَلَامِ عَلَى[3] الشَّرْطِ لَزِمَهُ المَاضِي[4]

(١) لا يمكن اشتقاق الفعل منه. (٢) أي: صح الجامع. (٣) متعلق بتقديم. (٤) أي: أن يكون الشرط والواقع بعده ماضياً.

بعدهما[1] «قِيلَ[2]» بعد «لَوْ» المحذوف[3] فعلها[4]: (أَنَّكَ) بِالفَتْحِ[5]» لا بالكسر «لأَنَّهُ[6]» أي: (أَنَّ) مع معموليه «فَاعِلٌ[7]» للفعل المقدر بعد (لو[8]). والصالح للفاعلية هو (أَنَّ) المفتوحة لا المكسورة. «وَ» قيل[9]: «(انْطلقت) بِالفِعْلِ» أي: بصيغة الفعل «مَوْضِعَ[10] مُنْطَلِقٍ» أي: في[11] موضع يليق أن يقع فيه (منطلق) لأنَّ[12] الأصل[13] في خبر (إنَّ) هو الإفراد «لِيَكُونَ[14]»، الفعل[15] المذكور موضع[16] اسم الفاعل[17] «كَالعِوَضِ[18]» عن الفعل المحذوف[19]، فيقال[20]: لو أنَّك انطلقت[21]، ولا يقال: لو أنَّك مطلق[22]. وإنَّما قال[23]: (كالعوض) لأنَّ الفعل المقدر[24] لا بد له من مفسر، و(أنَّ[25]) لكونها[26] دالة على معنى التحقيق والثبوت، تدل[27] على معنى[28] (ثبت) المقدر ههنا[29]، فهو[30] عوض عنه[31] من حيث المعنى، والفعل الواقع فيه[32] عوض عنه[33] من حيث اللفظ، فليس[34] شيء منهما عوضاً[35] حقيقياً[36] عن[37] الفعل المقدر[38]، بل كالعوض[39]، وهذا[40] إذا كان الخبر، مشتقاً يمكن اشتقاق الفعل[41] من مصدره[42]. «وَإِنْ كَانَ[43] جَامِداً» لا يمكن اشتقاق الفعل منه[44] «جَازَ[45]» وقوع[46] ذلك الاسم الجامد خبراً[47] «لِتَعَذُّرِهِ[48]» أي: لتعذر وقوع الفعل في موضع الخبر[49]، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ[50] أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾ فإنَّ[51] (أقلام) ليس مشتقاً[52] يوضع[53] فعله في موضعه. «وَإِذَا تَقَدَّمَ القَسَمُ[54] أَوَّلَ الكَلَامِ» أي: في أول زمان التكلم بالكلام. فيصح[55] ترك (في[56]) لكونه[57] ظرف زمان واحترز[58] به[59] عن توسط القَسَم بتقديم غير الشرط. «عَلَى الشَّرْطِ[60]» متعلق[61] بتقدم. «لَزِمَهُ المَاضِي»

(١) أي: بعد إن ولو. (٢) أي: قال النحويون. (٣) صفة لو. (٤) نائب فاعل المحذوف. (٥) متعلق بقيل - أي: بفتح الهمزة. (٦) متعلق بقيل. (٧) خبر كان. (٨) المحذوف فعله لفظاً. من حيث المعنى واللفظ حتى تتم عوضيته. محرم. (٩) أشار إلى المعطوف عليه. (١٠) مفعول فيه لقيل. (١١) أشار إلى حذف الجار. (١٢) تعليل لا لبقية الوقوع. (١٣) أشار إلى حذف المضاف. (١٤) وإنَّما عدل عن الأصل اللائق بالمقام وقيل انطلقت ليكون. (١٥) تفسير لاسم يكون. (١٦) أي: في موضع. (١٧) وهو منطلق. (١٨) ظرف مستقر خبر يكون. (١٩) يعني مدخول لو. (٢٠) الفاء للسببية. (٢١) بالفعل. (٢٢) بالاسم على الأصل. (٢٣) مصنف. (٢٤) صفة الفعل. (٢٥) أي: كلمة إن التي دخلت عليها لو. (٢٦) إنَّ. (٢٧) إن خبر إن. (٢٨) الإضافة بيانية. (٢٩) أي: في هذا المثال. أي: من أن والفعل الواقع خبراً. (٣٠) أي: لفظ إنَّ. (٣١) أي: عن ثبت. (٣٢) أي: في خبر إنَّ وهو انطلقت. (٣٣) أي: عن ثبت المحذوف. (٣٤) جواب لشرط محذوف. (٣٥) خبر ليس. (٣٦) أي: فصار ولو أنتم ثم أتى الفعل بعد أنتم ليكون تفسيراً للفعل قيل أنتم فصار ولو أنتم تملكون وكذا باقية. لمحرره. (٣٧) متعلق بعوضا. (٣٨) أي: ثبت. (٣٩) حيث لم تتم فيه العوضية. (٤٠) أي: اتيان الفعل موضع المفرد بعد لو. (٤١) كانطلقت. (٤٢) كالانطلاق مثلاً. (٤٣) أي: الخبر. (٤٤) أي: من المصدر. (٤٥) جواب إنَّ. (٤٦) تفسير لضمير جاز. (٤٧) عن أن الواقعة بعد لو. (٤٨) متعلق بجاز. (٤٩) أي: لضرورة عدم الاشتقاق والضرورات تبيح المحظورات. أبوبي. (٥٠) مثال الجامد. (٥١) دليل لتطبيق المثال للممثل له. (٥٢) الفاء للإنكارية. (٥٣) أي: حتى يوضع. (٥٤) أي: اليمين. (٥٥) تفريع. (٥٦) أي: لفظ في. (٥٧) أي: لكون أول الكلام. (٥٨) مصنف. (٥٩) أي: بقوله أو الكلام. (٦٠) أي: على حرف الشرط. (٦١) هذا.

الذي نفسه محسن أخوك؛ أي: هو نفسه صرح سيبويه به في الكتاب، وتفصيله في المغني، وعدم الاجتماع في الاستعمال لا ينافي الاعتبار في التقدير؛ أي: بصلة الفعل، والأكثر كونه ماضياً لكونه كالعوض من شرط لو الذي هو الماضي، وقد جاء مضارعاً، وأما قوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ فلو فيه مصدرية لا شرطية لمجيئها بعد فعل التمني وقد مر. (قوله: أي: في أول زمان التكلم) استشكل الناظرون وجه نصب أول فذهب الشارح رحمه الله تعالى إلى أنه ظرف زمان بحذف لفظ زمان، والمراد بالزمان زمان التكلم على التوسع، وجعل الكلام بمعنى التكلم، ولا يخفى ما فيه من التعسف اللفظي والبشاعة المعنوية، فإن المقصود وقوع القسم في أول الكلام كما يفصح عنه قوله: أي: القسم بين أجزاء الكلام، ونعم ما قيل: إنه كلام لا يليق بأول زمان التكلم، وذهب الفاضل الهندي إلى أنه منصوب بتضمين الدخول؛ أي: وتقدير في جائز في المبهم من المكان بعد الدخول، وفيه إن ما ثبت بالاستعمال تقدير في بعد صريح دخلت، وأما في ما تضمنه فلا شاهد، وقياس المتضمن على المصرح إنما يتجه إذا كان التقدير في المصرح قياساً، وبعضهم قال: إن لفظ أول مرفوع صفة القسم، وفيه إنه يصلح أن يكون فاعلاً لتوسط القسم المقيد وإرجاعه إلى القسم مطلقاً خروج عن السنن المستقيم؛ إذ السابق إلى الفهم اتحاد فاعل الفعل، وعندي أنه منصوب على الظرفية؛ لأنه من المكان المبهم على ما في التسهيل إن منه ما يدل على مسمى إضافي مختص؛ أي: لا تعرف حقيقته بنفسه، بل

لَفْظاً[1] أَوْ مَعْنًى فَيُطَابِقُ وَكَانَ الجَوَابُ لِلْقَسَمِ لَفْظاً مِثْلُ: وَاللهِ إِنْ أَتَيْتَنِي[2] أَوْ لَمْ تَأْتِنِي لأُكْرِمَنَّكَ، وَإِنْ تَوَسَّطَ[3] بِتَقْدِيمِ الشَّرْطِ[4] أَوْغَيْرِهِ[5]

(١) نحو: ضرب. (٢) مثال للماضي لفظاً وقوله: أو لم تأتني آه مثال للماضي معنى. (٣) أي: القسم بين أجزاء الكلام. (٤) أي: على القسم. (٥) أي: وبسبب تقديم غير الشرط.

أي: لزم القَسَم أن يكون الشرط الواقع[1] بعده ماضياً[2] «لَفْظاً أَوْ مَعْنًى» ليكون على وجه لا تعمل فيه أدوات[3] الشرط فيطابق[4] أي: الشرط الجواب[5] حيث يبطلَ عمل أدوات الشرط فيه، أي: في الجواب[6]. «وَكَانَ[7] الجَوَابُ[8] لِلْقَسَمِ[9]» فقط «لَفْظاً[10]» لا للقسم والشرط جميعاً، لأنَّه[11] يلزم أن يكون مجزوماً[12] وغير مجزوم[13]، وهو محال[14]. وأمَّا معنى فهو جواب للقسم، لكون اليمين عليه وللشرط أيضاً[15]، لكونه مشروطاً بالشرط. «مِثْلُ: وَاللهِ إِنْ أَتَيْتَنِي» مثال[16] للماضي لفظاً، «وَإِنْ لَمْ تَأْتِنِي» مثال[17] للماضي معنى «لأُكْرِمَنَّكَ، وَإِنْ تَوَسَّطَ» أي: القسم بين أجزاء القسم «بِتَقْدِيمٍ[18] الشَّرْطِ» عليه[19] «أَوْ غَيْرِهِ» أي: تقديم غير الشرط

(١) صفة الشرط. (٢) خبر يكون. (٣) أي: لا تؤثر فيه وتفسيره. (٤) عطف على ليكون. (٥) في العموم لفظاً فيهما. (٦) لكونه ماضياً. (٧) عطف على لزومه. (٨) اسم كانَ. (٩) والظرف خبر كان. (١٠) تمييز عن نسبة الظرف إلى فاعله. (١١) شأن حيث لا يصح جلة اللفظ. (١٢) بالنسبة إلى الشرط. (١٣) بالنسبة إلى القسم. (١٤) لما فيهن من اجتماع النقيضين وهو باطل. محرم. (١٥) أي: كما كان الجواب للقسم كان للشرط. (١٦) هذا. (١٧) هذا. (١٨) متعلق بتوسط. (١٩) أي: على القسم.

بما يضاف إليه كمكان وناحية وجهة ووجهة وغير ذلك من الأسماء المبهمة، واحترز بمختص عن الذي يدل بنفسه على معنى لا يصلح لكل مكان؛ نحو: جوف وباطن وظاهر وداخل وخارج فإن هذه من الأماكن المختصة، وما قيل: إن أول مكان تنزيلي لا حقيقي، والمكان التنزيلي كالمبهم في عدم الظهور فمجرد اجتهاد لا يدل عليه شاهد. (قوله: واحترز به عن توسط) أي: أورده للاحتراز عنه، فإما أن يجعل الاحتراز مقصوراً عليه؛ لأنه وإن كان في الذكر مقدماً فهو في الصدق متأخر فيكون قوله: على الشرط احترازاً عن تقديم الشرط، وإما أن يجعل الاحتراز عن جميع صور التوسط فيكون ذكر قوله على الشرط؛ لأن الكلام فيه، ولما احتمل الاحتمالين أرسله الشارح رحمه الله تعالى على إطلاقه. (قوله: أي: لزم القسم الخ) جعل الضمير للقسم مع ما بعده لفظاً رعاية لجزالة المعنى؛ لأن لزوم الشرط للماضي يحتاج إلى اعتبار تكلف لزوم الكل للجزء. (قوله: أي: الشرط الجواب) في العموم لفظاً فيهما. (قوله: وكان الجواب للقسم فقط لفظاً) لتقوى القسم بالتصدر وضعف الشرط بالتوسط، وجاز قليلاً أن يعتبر الشرط لقربه وضعف القسم في نفسه كزائد، في المغني فهو كالزائد والشرط مراد فيه معنى التوقيت. (قوله: فقط) فالإطلاق قرينة التجريد كما قالوا. (قوله: لا للقسم والشرط) لما كان المتبادر من قوله: وكان الجواب للقسم فقط تعينه لذلك، وليس كذلك بل هو أولى على ما نص عليه في الرضي ليس مختصاً بالشعر فإنه جعل الزمخشري، قوله تعالى: ﴿مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ﴾ جواب الشرط في قوله تعالى: ﴿لَئِنۢ بَسَطتَ﴾، جعل الشارح ذلك التعين بالنظر إلى جعله جواباً لهما لا بالنظر إلى الشرط فقط، لكن ذكر في شرح التسهيل إن عبارة الشرط في صورة تقديم القسم مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين، ويؤول البصريون ذلك بجعل اللام زائدة انتهى، فحينئذ لا حاجة إلى ذكر الشارح فإن المتن على مذهب البصريين، نعم لو ثبت وقوع القسم لفظاً مع اعتبار القسم لقامت الحجة عليهم. (قوله: لأنه يلزم أن يكون مجزوماً الخ) أي: بالإطلاق العام على ما هو المتبادر من القضية الغير المصرحة بجهة أو غير مجزوم دائماً؛ لأنه القابل للإطلاق العام فاندفع ما قيل: إن الشرط إذا كان ماضياً لم يجب جزم الجزاء، فكيف يلزم كونه مجزوماً وغير مجزوم إلا أن يتكلف، ويقال: أراد صحة كونه مجزوماً ووجوب عدم كونه مجزوماً. (قوله: وإما معنى الخ) بيان لفائدة قوله: لفظاً ومعنى؛ لأنه إذا روعي جهة المعنى فالقسم والشرط قيدان للجواب، أوردا للتحقيق والتوجيه فيكون جواباً لهما وإذا كان اعتبار أحدهما مقدماً على الآخر يفيد أن يكون الجواب أحدهما مقيداً وجواب الآخر مطلقاً، فاندفع ما قيل: إن جواب الشرط مجموع القسم وجوابه لا مجرد الجواب على عكس ما إذا كان الجواب للشرط فإن جواب القسم معنى حينئذ مجموع الشرط والجزاء، ثم إن هذا القائل بعد نفي كونه جواب القسم معنى؛ لأن الجواب مجموعهما اعترف بكونهما جواب الشرط معنى فبين كلاميه تدافع. (قوله: لأكرمتك) فإنه روعي فيه شرائط القسم من دخول اللام ونون التأكيد، وهذا معنى كون الجواب له لفظاً. (قوله: أي: تقديم غير الشرط) فقوله: غير عطف على الشرط لا على التقديم فإن غير تقديم الشرط؛ أعني: تأخره لا يستلزم التوسط، ويجب أن يكون ذلك الغير يطلب الجزاء؛ أعني: المبتدأ قبل النواسخ أو بعدها نص عليه في الرضي وشرح التسهيل.

جَازَ أَنْ يُعْتَبَرَ[1]، وَأَنْ يُلْغَى كَقَوْلِكَ، أَنَا وَاللهِ إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ،

(١) أي: القسم ويلغى الشرط.

«جَازَ أَنْ يُعْتَبَرَ» القسم ويلغى الشرط «وَأَنْ يُلْغَى» القسم ويعتبر الشرط. ويحتمل أن يكون المعنى: جاز أن يعتبر الشرط ويلغى القسم، وأن يلغى الشرط ويعتبر القسم «كَقَوْلِكَ: (أَنَا وَاللهِ إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ)» فعلى المعنى الأول[1] هذا مثال لتقديم غير[2] الشرط وجواز إلغاء القسم فيكون[3] باعتبار التقديم والجواز[4]،

(١) وهو جاز أن يعتبر القسم ويلغى الشرط. (٢) وهو كلمة إنَّا. (٣) أي: المثال. (٤) أي: جواز الإلغاء والقسم.

(قوله: جاز أن يعتبر القسم) فيراعى فيه لزوم عدم الجزم ودخول نون التأكيد إذا كان مضارعاً مثبتاً. (قوله: وإن يعتبر الشرط) فيجزم ولا يدخله النون. (قوله: ويحتمل أن يكون المعنى الخ) قيل: لا يصح ذلك؛ لأنه صرح الرضي بوجوب اعتبار الشرط في صورة تقدمه على القسم، والمثال الثاني ليس لإلغاء الشرط، بل الشرط معتبر كما في القسم إلا أن اعتبار القسم بجعل الجملة التي بعد القسم جواباً له واعتبار الشرط بجعل المجموع جواباً له، ولا مانع من القول باعتبار الشرط؛ لأنه لم تفت رعاية ما يراعى في جوابه؛ لأن الجزاء المضارع المثبت يكون بالفاء أو بدونه، فترك الفاء ليس علامة إلغاء الشرط، وفيه بحث؛ لأن الفاء واجب عند اعتبار الشرط؛ إذ جعل المجموع جواباً له نص عليه في اللباب وغيره وإن جعلت الجملة التي بعد القسم جواباً كما يشير إليه قولان، الجزاء مضارع مثبت لزما الجزم، ولا يجوز دخول نون التأكيد؛ لأنه إذا كان هذا المثال مثالاً لاعتبار الشرط والقسم، فأين مثال إلغاء القسم؟ وما زعم من مخالفته لكلام الرضي فباطل؛ لأن إلغاء الشرط بالنسبة إلى جواب القسم لا ينافي جواب اعتباره بالنسبة إلى مجموع القسم، والجواب ولما لم يكن مقصود المصنف إلا بيان الإلغاء والاعتبار بالنسبة إلى جواب القسم لم يورد في المثال الثاني الفاء مع وجوبه، ولم يقل: إن أتيتني فوالله لآتينك فالمثال المذكور مرضي لمجرد الإيضاح واعلم أن المصنف أورد الأمثلة تنبيهاً على أن اطراد القاعدة المذكورة إنما هو في أن، وما يتضمن معناها من أسماء الشرط دون لو ولولا فإنه وإن اطرد فيه تقديم القسم على الشرط وغيره لتعيين الجواب حينئذ للقسم لا يطرد فيهما حكم التوسط لتعيين الجواب حينئذ للشرط لوجوب اعتبار الشرط في صورة التقديم كما مر، ولا يمكن جعل المجموع جوابي؛ لأن جوابهما لا يكون إلا جملة خبرية. (قوله: فيكون باعتبار التقديم والجواز الخ) اللف والنشر على ما ذكر متعدد على سبيل التفصيل والإجمال، ثم ذكر ما لكل من آحاد المتعدد من غير تعيين ثقة على أن السامع يرده إليه، والأول إما على ترتيبه بأن يكون الأول للأول والثاني للثاني، أو على غير ترتيبه وهو ضربان معكوس الترتيب، أو مختلط الترتيب كذا في المطول، فلا بد في النشر من اشتماله على ما يتعلق بكل واحد من المتعدد والترتيب، ثم إن ههنا لفين لف تقديم الشرط وغيره، ولف جواز الاعتبار، والإلغاء بأن اعتبر مجموعهما لفاً واحداً ومجموع المثالين نشراً له فلا شبهة في كونه نشراً لكنه نشر على ترتيب غير اللف وهو ظاهر، وإن اعتبر كل واحد لفاً على حدة فلا شيء من المثالين نشراً لواحد منهما فضلاً عن أن يكون على ترتيب اللف أو على غير ترتيبه؛ إذ ليس في المثال الأول أثر من تقديم الشرط المذكور في اللف الأول، ولا في المثال الثاني أثر من إلغاء القسم المذكور في اللف الثاني، بل كل واحد منهما مثال لبعض اللف الأول ولبعض اللف الثاني، ولا يدفع هذا الإشكال ما قاله المقصرون لعل هذا المقال: إن المراد بالنشر جزؤه؛ لأنه على تقدير التسليم كيف يصح أن يقال: إنه على ترتيب اللف أو على غير ترتيبه، والحال أن المذكور فيه واحد من كل لف إلا أن يقال: إن المراد على نحو ترتيب اللف بكونه مثالاً للجزء الأول، وعلى غير ترتيبه بكونه مثالاً للجزء الثاني، ولا يخفى سماجته، وعندي أن اللفين المستفادين من شرطية التوسط تقديم الشرط مع الاعتبار والإلغاء، وتقديم غير الشرط معهما وإن المثالين من صنعة الاحتباك حذف من الأول، ولا شك بقرينة الثاني ومن الثاني بقرينة الأول كما قيل في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِيَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾ أي: لتبتغوا من فضله، ولا شك حينئذ في اشتمال المثالين على الأمور الثلاثة، فيكون اللف والنشر على حقيقته، ولبعض الناظرين ههنا خيالات لا يليق أن تسمعها الأذن الكريمة، إذا تقرر هذا فنقول: على المعنى الأول؛ أي: اعتبار القسم، وإلغاء القسم يكون المثال الأول باعتبار تقديم غير الشرط، وجواز إلغاء القسم؛ أي: إلغائه واعتباره نشراً على ترتيب اللف؛ لأنه مثال باعتبار إنا والله الذي هو أول فيه لتقديم غير الشرط هو ثان في اللف، وباعتبار آتك الذي هو ثان فيه لإلغاء القسم الذي هو ثالث في اللف، وباعتبار لآتيك المقدر الذي هو ثالث فيه لاعتبار القسم الذي هو ثالث في اللف.

كليهما نشراً على غير ترتيب اللف. وعلى[1] المعنى الثاني[2] هذا[3] مثال لتقديم غير الشرط[4] وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على[5] غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه «وَإِنْ[6] أَتَيْتَنِي وَاللهِ لآتِيَنَّكَ». وإنَّما أورد[7] في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على[8] خلاف المثال الأول[9] إشارة[10] إلى اشتراط المضي في الشرط[11] في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقديم[12]. فعلى الأول[13] هذا مثال[14] لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم، فهو[15] باعتبارهما[16] جميعاً نشر على ترتيب اللف. وعلى المعنى الثاني[17] مثال لتقديم الشرط وجواز إلغائه، فالنشر باعتبار الأوَّل[18] على ترتيب اللف، وباعتبار الثاني[19] على غير ترتيبه. ففي كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني[20] اختلاف بين اعتباريه

(١) عطف على قوله فعلى المعنى الأول. (٢) وهو جاز أن يعتبر الشرط ويلغى الشرط ويعتبر القسم .رضا. (٣) أي: المثال. (٤) وهو أنا. (٥) والظرف خبر ليكون. (٦) عطف على المثال الأول. (٧) مصنف. (٨) حال. (٩) لأنَّه مضارع. (١٠) علة أورد. (١١) وجزاء المنوي وعدم عمله فيهما. (١٢) أي: تقديم القسم. (١٣) أي: كون الاعتبار والإلغاء مستندين إلى القسم. (١٤) أي: وإن أتيتني والله لآتينك. (١٥) أي: هذا النشر. (١٦) أي: باعتبار تقديم الشرط واعتبار القسم. (١٧) وهو أن يعتبر الشرط ويلغى القسم. (١٨) أي: بتقديم الشرط واعتبار القسم. (١٩) بتقديم الشرط وإلغاء القسم. (٢٠) أي بتقديم الشرط واعتبار القسم.

(**قوله: وجوازا اعتبار الشرط**) وعدم اعتباره على غير الترتيب مما مر من كون الأول منه مثالاً لثاني اللف، وباعتبار جوازه على ترتيبه لكون آتيك المذكور ثانياً مثالاً لاعتبار الشرط المذكور ثانياً في اللف، ولآتيك المقدر ثالثاً مثالاً لآتيك المذكور ثالثاً. (**قوله: إشارة إلى اشتراط المضي في الشرط**) والجزاء المنوي وعدم عمله فيهما. (**قوله: نشر على ترتيب اللف**) لكون أن إن أتيتني الأول من المثال مثالاً لتقديم الشرط الأول من اللف، ولآتيك المذكور ثانياً فيه مثالاً لاعتبار القسم المذكور ثانياً في هذا اللف، ولآتيك المقدر ثالثاً مثالاً لآتيك المذكور ثالثاً. (**قوله: فالنشر باعتبار الأول**) أي: لتقديم الشرط على ترتيب اللف لكون الأول مثالاً لي لما هو الأول منه في اللف. (**قوله: وباعتبار الثاني**) أي: جواز إلغاء الشرط وعدمه على غير ترتيبه لكون لآتيك المذكور ثانياً مثالاً للإلغاء المذكور ثالثاً في اللف وآتيك المقدر ثالثاً؛ لعدم إلغائه المذكور ثانياً هذا حل عبارة الشارح موافقاً للنسخ المتداولة، وقيل: إن الفاضل اللاري لتوجيه الشارح له بإصلاح خلل وجد في بعث الفعل لعدم مساعدة وقت الشارح بنظره ثانياً زاد لفظ الغير في ثلاثة مواضع؛ الأول قوله: كليهما نشراً على ترتيب اللف. والثاني قوله: فهو باعتبار مما نشر على ترتيب اللف، والثالث قوله: فالنشر بالاعتبار الأول على ترتيب اللف، وأسقطه من قوله: وبالاعتبار الثاني علا غير مرتبه، ورأيت نسخة في آخرها هذه نسخة قوبلت على نسخة مقروءة على الشارح، فرأى عليه من ضعف هذا الشرط لأجله عند الفاضل اللاري موافقاً بهذا التصحيح قد كتب في الموضع الثلاثة منها لفظ الغير في الحاشية، وعلم بعلامة العين وضرب الخط على لفظ الغير، وأنت بعد إحاطتك بما قلنا ظهر لك أن لفظ الغير لازم في الموضع الأول دون غيره، وإن إسقاط لفظ الغير لا وجه له. (**قوله: اختلاف بين اعتباريه**) أي: اعتبار كل من المثالين اعتبار التقديم واعتبار جواز الشرط في كون أحدهما على ترتيب اللف والآخر على غير ترتيبه كما عرفت وتفسير الاعتبارين باعتبار اللف والنشهر سهو.

وَتَقْدِيرُ القَسَمِ كَاللَّفْظِ نَحْوَ: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ﴾ و: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾، وَأَمَّا[1] لِلتَّفْضِيلِ

(١) فلا بد من متعدد وذكر أما مع كل واحد وقد يكتفي بوحده اه. والتفصيل في شرح العصام.

بخلاف المعنى[1] الأول فالحمل عليه أولى[2]، وعلى[3] تقدير الحمل عليه، وإن كان رعاية كون النشر على[4] ترتيب اللف يقتضي[5] تقديم المثال الثاني على الأول لكنه[6] أراد اتصال[7] المثال بالمُمَثل له بقدر الإمكان، على تقدير تقديم اللفين على نشرهما[8] من[9] حيث مثالاهما. «وَتَقْدِيرُ القَسَمِ كَاللَّفْظِ[10]» أي: كالتلفظ به أو مقدره كملفوظه في صدر[11] الكلام فلزم في الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب للقَسَم. «نَحْوُ» قوله تعالى: «﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ﴾» أي: واللهِ لئِنْ أخرِجُوا فالشرط[12] ماض و(لا[13] يَخْرُجُون[14]) جواب القسم. فإنَّه[15] لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون أوْلى[16] به، أي: لا يخرجوا «وَ» كذا قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ أي: والله إنْ أطعمتموهم إنَّكم لمشركون. فالشرط[17] ماض، و(﴿إِنَّكُمْ[18] لَمُشْرِكُونَ﴾) جواب القسم، فإنَّه لو كان جزاء الشرط يلزم الإتيان بالفاء، لأنَّ الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء. «وَ(أَمَّا لِلتَّفْضِيلِ»). أي: لتفصيل ما أجمله المتكلم[19] في الذكر نحو قولك: (جَاءَنِي إِخْوَتُكَ[20] أَمَّا زَيْدٌ فَأَكْرَمْتُهُ، وَأَمَّا عَمْرٌو فَأَهَنْتُهُ وَأَمَّا بِشْرٌ فَأَعْرَضْتُ عَنْهُ). أو ما أجمله في الذهن ويكون[21] معلوماً للمخاطب بواسطة القرائن. وقد جاءت[22] للاستئناف من غير أن يتقدمها إجمال، نحو: (أَمَّا) الواقعة في أوائل الكتب. ومتى[23] كانت لتفصيل المجمل وجب[24] تكرارها[25]، وقد يكتفى بذكر قسم واحد[26]، حيث يكون المذكور ضد غير المذكور لدلالة

(١) لتقديم الشرط واعتبار القسم. (٢) حمله على المعنى الثاني لوجود الاختلاف في الثاني. (٣) متعلق بيقتضي المؤخر. (٤) خبر كون. (٥) خبر كان. أي: كون النشر في المثال الثاني. (٦) مصنف. (٧) فلذا قدم المثال الأول لأنَّه حينئذ يكون مثال إلغاء القسم متصلاً به. (٨) على نشريهما. نسخة. (٩) حال من نشريهما. (١٠) والظرف خبر المبتدأ. (١١) قيد الملفوظ بذلك لأنَّ المقدر لا يكون إلَّا في صدر الكلام. (١٢) وهو قوله تعالى: ﴿أُخْرِجُوا﴾. (١٣) أي: نظم ﴿لَا يَخْرُجُونَ﴾. (١٤) أي: الجواب. (١٥) أي: ﴿لَا يَخْرُجُونَ﴾. (١٦) من وروده بالنون مرفوعاً. (١٧) أي: نظم ﴿أَطَعْتُمُوهُمْ﴾. (١٨) أي: نظم ﴿إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾. (١٩) وهذا التفسير إشارة إلى بيان المجمل الصالح له وهو إجمال المتكلم وهو نوعان؛ أحدهما: ما أجمله في الذكر، والثاني: ما أجمله في الذهن والأول. أيوبي. (٢٠) جمع أخ. (٢١) أمَّا. (٢٢) كلمة أمَّا. (٢٣) لفظ أمَّا. (٢٤) جزاء متى. (٢٥) لفظاً أو تقديراً لقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ الآية. أي: كلمة أمَّا. (٢٦) من مدخول أمَّا عن ذكر القسم الآخر.

(قوله: بخلاف المعنى الأول) فإن الاعتبارين فيه متفقان كلاهما على غير ترتيب اللف في المثال الأول، وعلى ترتيب اللف في المثال الثاني. (قوله: يقتضي تقديم الخ) أي: كون النشر في المثال الثاني على ترتيب لفه على المثال الأول؛ لأن النشر على ترتيب اللف أظهر منه على غير ترتيبه. (قوله: أراد اتصال الخ) فلذا قدم المثال الأول؛ لأنه حينئذ يكون مثال إلغاء القسم متصلاً به. (قوله: على تقدير تقدم الخ) وأما إذا ذكر مثال كل من اللفين بجنبه بأن يقال: إذا توسط القسم بتقديم الشرط جاز أن يعتبر القسم ويلغى؛ نحو: إن أتيتني والله لآتيك، وكذا إن توسط بتقديم غيره؛ نحو: إنا والله إن تأتني آتك يحصل اتصال المثال بالممثل له بتمامه. (قوله: من حيث مثالهما) حال من نشريهما قيد بذلك لأنه إذا اعتبر من حيث إنهما مثال لمجموع اللفين كان الاتصال حاصلاً بتمامه. (قوله: نحو قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ﴾) ﴿مَعَهُمْ﴾، ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾، أورد المثالين إشارة إلى أن الجواب للقسم سواء كان هناك لام موطئة أو لم يكن رداً على من قال إن قوله: ﴿إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾، جواب الشرط والفاء مقدر، ولم يقدر قسماً؛ لأن حذف الفاء من الاسمية الخبرية يكون في ضرورة الشعر. (قوله: كملفوظه في صدر الكلام) قيد الملفوظ بذلك؛ لأن المقدر لا يكون إلا في صدر الكلام. (قوله: أولى)؛ لأنه أكثر استعمالاً قال الرضي في بحث إما نحو: إن ضربتني أكرمك بالجزم أكثر من إن ضربتني فأكرمك. (قوله: يلزم الإتيان بالفاء) وخص الفاء بالذكر؛ لأنه الأصل، وإلا فاللام مثل الفاء أو إذا المفاجأة، وهذا اللزوم في السعة، وأما في الشعر فيجوز نحو: من يفعل الحسنات الله يشكرها. (قوله: أما) بالفتح والتشديد، وقد تبدل ميمها الأولى ياء استثقالاً للتضعيف وهي حرف شرط وتفصيل وتوكيد كذا في المغني وتفسير القاضي، وفي الرضي: إنها حرف شرط وتفصيل وقد تحذف ويطرد ذلك إذا كان ما بعد الفاء أمراً أو نهياً منصوب به أو بمفسره؛ نحو: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣﴾. (قوله: أو أجمله في الذهن الخ) كما إذا ابتدأت بقولك: أما زيد تعلم المخاطب بمجيء أخوتك.

وَالْتُزِمَ[1] حَذْفُ فِعْلِهَا وَعُوِّضَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ فَاعِلِهَا[2] جُزْءٌ مِمَّا فِي حَيِّزِهَا مُطْلَقاً

(١) يجب حذف فعل إما الذي هو عبارة عن الشرط. (٢) الواقعة في جزائها.

أحد الضدين على الآخر، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾. فإنَّ ما يقابل (أمَّا) المذكورة ههنا غير[1] مذكور، لكنَّه مقدر، يعني: وأمَّا الذين ليس في قلوبهم زَيْغٌ فيتَبعون المحكمات، ويردون إليها المتشابهات. والحكم بأنَّ كلمة (أمَّا) للشرط لزوم الفاء في جوابها وسببية الأول[2] للثاني. «وَ[3]الْتُزِمَ[4] حَذْفُ فِعْلُهَا[5]» الذي هو الشرط «وَعُوِّضَ[6] بَيْنَهَا» أي: بين (أمَّ) «وَبَيْنَ فَاعِلِهَا» الواقعة[7] في جزائها «جُزْءٌ[8] مِمَّا[9] فِي حَيِّزِهَا» أي: حيز فائها أو حيز[10] (أمَّا) لأنَّ[11] حيز الفاء أيضاً[12] حيزها، سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو: (أمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ) أو معمولاً لما وقع بعد الفاء[13] نحو: (أَمَّا يَومَ الجُمُعَةِ[14] فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ). «مُطْلَقاً[15]» أي: تعويضاً مطلقاً غير[16] مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء[17] على الفاء وعدم تجويزه[18]. وهذا[19] مذهب سيبويه[20] فجعل سيبويه لـ (أمَّا) خاصيَّة[21]

(١) خبر إنَّ. (٢) أي: قصد الأول. (٣) عطف على قوله للتفصيل. (٤) مجهول. (٥) أي: فعل كلمة أمَّا. (٦) عن الفعل المحذوف. (٧) صفة الفاء. (٨) نائب فاعل عوض. (٩) ظرف مستقر صفة جزء. (١٠) عوضاً عن الفعل المحذوف. (١١) علة التفسير. (١٢) كأمَّا. (١٣) وهو منطلق. (١٤) فإنَّ يوم الجمعة معمول منطلق الواقع بعد الفاء. (١٥) وهذا بمذهب مختار عند المصنف. (١٦) تفسير لمطلق. (١٧) بعد إسقاط الفاء. (١٨) نحو: أمَّا زيداً فإنِّي ضارب من زيد. (١٩) أي: التعويض مطلقاً. (٢٠) قال الرضي: وتبعه الهندي هذا مذهب المبرد واختاره المصنف. عصام. (٢١) مفعول ثاني لجعل.

(قوله: يعني: (وأما الذين ليس في قلوبهم) الخ) جعل ذكر القيد قرينة على تقديره، ولم يجعل قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾: كما في المغني؛ لأنه لا يتجه على تقدير عدم الوقف على: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾. وكذا لم يجعل قسيماً له بحذف أما كما في التوضيح؛ لأن حذف أما مع حذف الفاء لم يوجد في كلامهم. (قوله: للزوم الفاء) فإنها لا يجوز أن تكون عاطفة؛ إذ لا يعطف الخبر على المبتدأ، ولا زائدة لعدم لزومها فهي سببية فتدل على كونها للشرط وإنما قال: للزوم الفاء، ولم يقل لدخول الفاء؛ لأن الدخول لا يدل على تضمن معنى الشرط لجواز أن يكون إجراؤه مجرى الشرط كما في حين وإذ وإذا؛ نحو: زيد حين لقيته وإذا لقيته فأكرمه. (قوله: وسببية الأول) أي: قصد السببية. (قوله: والتزم حذف فعلها) لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها للتفصيل لتكررها ولكونه فعلاً عاماً على طريقة واحدة في جمع المواضع كتعلق الظرف المستقر. (قوله: وبين فائها) فيه إشارة إلى لزوم الفاء في جوابها لفظاً أو تقديراً، ولا تقدير إلا في ضرورة الشعر أو مع تقدير قول مع الجواب لدلالة المقدر عليه؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى﴾؛ أي: فيقال لهم: ﴿أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى﴾ الآية. وفيه إشارة إلى أنه لا يفصل بجملة تامة، وقد يفصل بجملة ناقصة وهي جملة الشرط؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾ الآية، وقد يفصل بجملة الدعاء إذا فصل بين إما وجملة الدعاء بمعمول الشرطح نحو: أما اليوم رحمك الله فلا أضمت كذا، وبمعمول جوابها؛ نحو: أما زيداً رحمك الله فاضرب كذا في شرح التسهيل. (قوله: جزء مما في حيزها) وهو الجزء الذي هو ملزوم في قصد المتكلم سواء كان في عمدة أو فضلة ليكون المعروض كالشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام، ويحصل ما هو الغرض من الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء. مثال الغرض من قولنا: أما زيد فذاهب لزوم الذهاب لزيد بسبب لزومه لوجود الشيء في الدنيا وإذا أفتى أفاد ذلك. (قوله: أي: حيز فائها) رعاية لقرب المرجع أو حيز أما رعاية لاتحاد الضمائر في المرجع. (قوله: لأن حيز الفاء أيضاً حيزها)؛ لأن بعد حذف الفعل لا يمكن التعريض إلا بعد اقتران الفاء مع أما فحيزها حيزها فاندفع ما قيل: لا يجوز التعريض مما في حيز أما مطلقاً إما إذا لم يكن في حيز الفاء فالتعويل على الوجه الأول. (قوله: بحال تجويز تقديم الخ) أي: بعد إسقاط الفاء. (قوله: وهذا مذهب سيبويه) هكذا في المباب وفي الرضي وشرح التسهيل: إن هذا مذهب المبرد، وقال فيه: إن مذهب سيبويه ما ذهب إليه المازني وفي المفتاح وشرح ديباجة المصباح إنك إذا قلت: أما زيداً فإني ضارب فهذا غير جائز عند الجميع إلا عند أبي العباس المبرد فإنه أجاز نصب زيد بضارب. (قوله: فجعل سيبويه لأما خاصية الخ) أي: فحكم بأن لها خاصية تصحيح تقديم ما يمتنع تقديمه لحصول الفوائد المذكورة من تحقيق الكلام بحذف الشرط وقيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم الادعائي وإشعار خبر واجب الحذف بشيء آخر وعدم توالي حرف الشرط مع حرف الجزاء.

وَقِيلَ[1] هُوَ[2] مَعْمُولُ[3] الْمَحْذُوفِ مُطْلَقاً مِثْلُ: أَمَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وَقِيلَ:[4] إِنْ كَانَ[5] جَائِزَ التَّقْدِيمِ فَمِنَ الأَوَّلِ وَإِلَّا فَمِنَ الثَّانِي.

(١) القائل هو المبرد. (٢) أي: العوض على بيان العصام وقال الحاجي أي: ما وقع بينها وبين فائها وأنت بالخيار. (٣) أي: معمول الشرط المحذوف. (٤) القائل المازني. (٥) أي: ما يتوسط بين إما وفائها جائز. اهـ.

جواز[1] التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقاً. «وَقِيلَ» والقائل المبرد: «هُوَ» أي: ما وقع بينها وبين فائها[2] «مَعْمُولُ الشَّرْطِ الْمَحْذُوفِ[3]» عملاً «مُطْلَقاً» أي: معموليَّة مطلقة غير[4] مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه[5] «مِثْلُ: (أَمَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)» فإنَّ تقديره[6] على المذهب[7] الأول[8]: مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة، حذف فعل الشرط الذي هو (يكن من شيء) وأقيم (أمّا[9]) مقام (مهما[10]) ووسَّط (يوم[11] الجمعة[12]) بين (أمَّا) وفائها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط[13] والجزاء[14]، فصار: أمَّا يومَ الجمعة فزيد منطلق، كما ترى[15]. وأمَّا[16] على المذهب الثاني[17] فتقديره[18]: مهما يكن من شيء يومَ الجمعة فزيد منطلق، فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط[19] فلمَّا حذف فعل الشرط[20] صار: أمَّا يوم الجمعة فزيد منطلق. فهذا القائل[21] لم يجعل لـ (أمَّا) خاصية جواز التقديم أصلاً[22]. «وَقِيلَ»: والقائل المازني. «إِنْ[23] كَانَ» ما يتوسط بين (أمَّا) وفائها[24] «جَائِزَ التَّقْدِيمِ[25]» على الفاء مع قطع النظر عن الفاء[26] كالمثال المذكور[27]. «فَمِنْ» قبيل القسم «الأَوَّلِ» وهو أن يكون المتوسط جزء الجزاء[28] قدم على الفاء[29] «وَإِلَّا» أي: وإن لم يكن[30] جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء[31] بل انضم إليها[32] مانع آخر، مثل: أمَّا يوم الجمعة فإنَّ زيداً منطلق. فإنَّ ما[33] في حيز (إنَّ[34]) لا يعمل فيما قبلها[35] «فَمِنْ» قبيل القسم «الثَّانِي» وهو أن يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف[36]. وهذا القائل ميز بين أن لا يكون وراء[37] الفاء مانعَ[38] آخر وبين أن يكون[39]. فجعل[40] لـ (أمَّا) قوة رفع حكم الامتناع عن[41] الأول[42] دون[43] الثاني. هذا[44] تقدير الكلام إذا كان ما بعد (أمَّا) منصوباً وأمَّا إذا كان[45] مرفوعاً، نحو: (أمّا زيدٌ فمنطلق)

(١) مفعول أول. (٢) أمّا. (٣) لأنه معمول لما بعد الفاء. (٤) تفسير للمطلق. (٥) كما ذهب سيبويه. (٦) أي: المثال. (٧) أي: مذهب سيبويه. (٨) هو كون يوم الجمعة معمولاً لما بعد الفاء ثم قدم. بحرم. (٩) أي: لفظ ما. (١٠) كلمة مهما. (١١) فاعل وسط. (١٢) الذي هو معمول مما في خبر الفاء مقدماً مذكوراً. قدمي. (١٣) وهو إنَّ. (١٤) أي: الفاء. (١٥) أنت. (١٦) أي: التقدير. (١٧) أي: مذهب المبرد. (١٨) أي: تقدير المثال. (١٩) الذي هو يكن لا أنَّه معمول لما بعد الفاء كما كان في الأول. أيوبي. (٢٠) أي: مهما يكن. (٢١) أي: المبرد. (٢٢) لا بدون مانع آخر ولا معه .ك. (٢٣) أي: الاسم الواقع بعد أمّا. (٢٤) أمّا. (٢٥) على جواب أمّا. (٢٦) أي: مع عدم وجود مانع آخر غير الفاء. (٢٧) أي: يوم الجمعة فزيد منطلق. (٢٨) وهو منطلق. (٢٩) كما كان مذهب الأول مطلقاً. (٣٠) ما يتوسط بين أمّا وفائها. (٣١) ليست الفاء مانعة عنه. (٣٢) أي: إلى الفاء. (٣٣) وما عبارة عن منطلق. (٣٤) أي: كلمة إنَّ. (٣٥) أي: ما قبل إنَّ. (٣٦) كما هو مذهب المبرد مطلقاً. (٣٧) أي: غير الفاء. (٣٨) اسم يكون. (٣٩) وراء الفاء مانع آخر. (٤٠) أي: المازني. (٤١) يعني لأمّا خاصية. (٤٢) أي: في جانب التقديم مع ما لم يكن مانع آخر غير الفاء. رضا. (٤٣) أي: ليست لها قوة ترفع بها امتناع. ما يقتضي مانع غير الفاء. (٤٤) أي: ما ذكر. (٤٥) ما بعد أمّا.

(قوله: عملاً مطلقاً) جعل عملاً صفة مصدر محذوف مبني للمفعول ولم يجعله ظرف زمان؛ أي: في جميع الأوقات رعاية للمقابلة بينه وبين التفصيل الآتي؛ فإنه لا فرق بين جواز القديم وامتناعه. (قوله: مهما يكن من شيء) مهما اسم ما لا يعقل سوى الزمان، ويكن تامة فاعلها الضمير المستتر الراجع إلى مهما، ومن شيء بيان لمهما لزيادة التعميم كما في قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾، وجعلها زائدة على قول الأخفش، أو استغراقية باعتبار الحال وهم. (قوله: وأقيم أما مقام مهما) فيه رد على من قال: إن أصلها مهما بالقلب المكاني وإبدال الهاء بالهمزة؛ لأن الاسم لا يصير حرفاً بالقلب والإبدال كذا قالوا؛ وفيه أنه إنما يتم لو اعترف هذا القائل بحرفيتها، أما لو قال ببقاء اسميتها كما قال بعضهم: إن أصل أما أي ما في كلمة الشرط، وما إبهامية معناها شيء أو حالة تقديره: أي شيء أو حالة فلا. (قوله: ووسط يوم الجمعة) الذي هو الملزوم في قصد المتكلم لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء في اللفظ؛ فإنه يوهم ذكر المعطوف بدون المعطوف عليه والمسبب بدون السبب. (قوله: أصلاً) لا بدون مانع آخر ولا معه. (قوله: وهذا القائل الخ) في شرح التسهيل: وهو الحق وهو مذهب سيبويه، وإليه رجع المبرد، وفي الرضي: ليس بشيء؛ لأنه إذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد فلا بأس بجوازه مع مانعين أو أكثر؛ لأن الغرض منفهم. ويجوز لتحصيل إلغاء مانعين فصاعداً، وفيه أن انتفاء الغرض المذكور مطلقاً ممنوع إنما الغالب على هذا التقدير إقامة اللزوم القصدي مقام اللزوم الادعائي وفواته غير مضر؛ لأن المقصود تأكيد وقوع الجزاء وهو حاصل. (قوله: هذا تقدير الكلام الخ) إذا كان المتوسط ما سوى الظروف من المفاعيل كالمفعول به في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩﴾ فجريان التقدير

حَرْفُ الرَّدْعِ،[1] كَلَّا؛

(١) أي: الزجر والمنع إما عن اعتقاد أو فعل فيه الممنوع أو ليس فيه فتمنعه عن المعاودة إلى مثله. شرح عصام.

فتقديره[1] على المذهب الأول[2]: مهما يكن من شيء فزيد منطلق، أقيم (أمَّا) مقام (مَهْمَا) وحذف فعل الشرط، ووسط (زيد) بين إمَّا والفاء لما ذكرنا[3] فصار: أمَّا زيد فمنطلق[4] فارتفاع (زيد) بالابتداء كما كان أولاً[5]. وعلى[6] المذهب الثاني[7] مهما يكن زيد فمنطلق، أي: فهو[8] منطلق، أقيم (أمَّا) مقام (مهما) وحذف فعل[9] الشرط فصار: أمَّا زيد فمنطلق. فـ (زيد)[10] فاعل الفعل[11] المحذوف[12]، وأمَّا تقديره[13] على تقدير الرفع، بـ (مهما[14] يُذْكَر زيدٌ فهو منطلق) بصيغة الفعل الغائب المجهول[15] على أن يكون (زيد) مرفوعاً بأنَّه فاعل[16] الفعل المحذوف. وتقديره[17] على تقدير النصب[18] بـ (مهما تذكُر[19] يوم الجمعة[20]) بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على أن يكون (يوم الجمعة) منصوباً[21] بأنَّه مفعول به للفعل المحذوف، فوجهه غير ظاهر مع أنَّه يوهم جواز: أمَّا زيداً فمنطلق، بالنصب بتقدير (تَذكُر)[22] على صيغة المعلوم المخاطب، وجواز: أمَّا يوم الجمعة فزيد منطلق، برفع اليوم بتقدير (يُذكر) على صيغة المجهول الغائب مع[23] عدم جوازهما بلا[24] خلاف. وإنَّما مثل المصنف بما يكون الواسطة بين (أمَّا) وفائها منصوبة لظهور[25] أمثلة كونها مرفوعة لكثرتها[26]. «(حَرْفُ الرَّدْعِ)» «كَلَّا» الردع: هو الزجر والمنع، تقول[27] لشخص: فلان يُبغضك، فيقول: كلاَّ[28]، أي: ردعاً[29] لك، أي: ليس الأمر كما تقول[30].

---

(١) أي: تقدير الكلام. (٢) وهو مذهب سيبويه. (٣) أي: لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء. (٤) أي: فهو منطلق. (٥) أي: قبل التقديم كذلك. وهو أنَّ زيداً مبتدأ أولاً ومنطلق خبره. محرره. (٦) أي: التقدير. (٧) أي: كون المرفوع جزاً من الشرط، وهو مذهب المبرد. (٨) أشار إلى أنَّ منطلق خبر لمبتدأ محذوف. (٩) أي: يكن فبقي فاعله مذكوراً وهو زيد كما ذكره الشارح. محرره. (١٠) أي: لفظ زيد. (١١) صفة الفعل. (١٢) إنَّه مرفوع بالابتداء. (١٣) أي: تقدير المثال المذكور. (١٤) متعلق بتقدير. (١٥) وهو لفظ يذكر كما اختاره صاحب الموشح. (١٦) خبر المبتدأ وهو قوله: وأمَّا تقديره. (١٧) أي: المثال المذكور عند هذا البعض. (١٨) متعلق بتقدير. (١٩) أنت. (٢٠) فلا بد في الجزاء كما لا يخفى. (٢١) لأنَّه مفعول والرابط محذوف أي: منهما عبارة عن الأحوال. (٢٢) أنت. (٢٣) ظرف يوهم. (٢٤) أي: هذين التقديرين. (٢٥) علة مثل. (٢٦) علة الظهور. (٢٧) أنت. (٢٨) هذا للمخبر ونفي خبره. (٢٩) علة يقول. (٣٠) أنت.

الثاني فيه محل بحث؛ فإنه لا يصح أن يقال: مهما يكن اليتيم على أن اليتيم معمول لفعل الشرط. (قوله: مهما يكن زيد الخ) على أن مهما لعموم الأحوال، والعائد محذوف؛ أي: أي حالة يوجد زيد عليها فهو منطلق، وكذا في تقدير ما يذكر مجهولاً ومعلوماً على ما سيجيء، فلا يرد ما قيل: إنه لا تصح هذه التقادير؛ لأنه لا بد من رابطة في جملة الشرط، ولا رابط إلا أن يجعل مهما بمعنى الوقت وهو مردود على ما نص عليه الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾، أو قليل على ما جوزه ابن مالك في التسهيل وغيره مستدلاً بقول حاتم:

وإنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ ... وفَرْجَكَ نَالا مُنْتَهَى الذَّمِّ أجْمَعَا

زاد ابنه بأنه لا استشهاد فيه؛ أي: لصحة تقديرها بالمصدر؛ أي: إعطاء قليل أو كثير. (قوله: وأما تقديره) أي: على المذهب الثاني مبتدأ. وقوله: تقديره عطف عليه، وقوله: فوجه غير ظاهر خبره والجملة استئنافية. (قوله: على أن يكون زيد الخ) ومهما عبارة عن الأحوال، والرابط محذوف؛ أي: أي حالة يذكر زيد عليها. (قوله: بمهما تذكر يوم الجمعة) فلا بد فيه؛ أي: في الجزاء كما لا يخفى. (قوله: منصوباً)؛ لأنه مفعول والرابط محذوف؛ أي: مهما عبارة عن الأحوال. (قوله: فوجهه غير ظاهر) لمل وجهه ظاهر لجريانه في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩﴾، بخلاف تقدير يكن كما سبق، لكنه غير جائز في المفعول به والحال والجار والمجرور كما لا يخفى. (قوله: مع أنه يوهم الخ) إنما قال: يوهم؛ لأن المقصود في التقدير بيان وجه الإعراب في صورة الرفع والنصب الواقعين في الاستعمال وليس متفرعاً على التقدير، لكن نقول المقدر في الحالتين يوهم أن الإعراب تابع للتقدير، ومن هذا ظهر أن الإبهام في تقدير مهما يكن، وقد قيل: لأن المقدر في جميع الصور واحد والإعراب غير دائر باختلاف التقدير فتدبر. (قوله: كلا) مذهبه أنها بسيطة، وقال ابن يعيش: إنها مركبة من كاف التشبيه ولام مشددة لتخرج من التشبيه. (قوله: ردعاً لك) أي: عن المعاودة إلى مثل ذلك القول، وقد تكون زجراً عن فعل فيه الممنوع كقولك: لمن يذم عالماً كلا ولا بد فيها من تقدم كلام يرد بها سواء كان من كلام من يتكلم بها على سبيل الإنكار كقوله تعالى: ﴿يَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ ۝١٠ كَلَّا﴾، أو على سبيل الحكاية كقوله تعالى: ﴿قَالَ أَسْمَعُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ۝٦١ قَالَ كَلَّآ﴾. أو كلام غيره كما في مثال الشرح. ويجوز الوقف عليها؛ لأنها ليست من تمام ما بعدها؛ أي: ليس الأمر كذلك إشارة إلى أن الفعل الذي هي من تمامه محذوف؛ لأن

وَقَدْ جَاءَ[1] بِمَعْنَى حَقّاً. تَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةُ[2] تَلْحَقُ المَاضِي[3] لِتَأْنِيثِ المُسْنَدِ إِلَيْهِ

(١) أي: كلا. (٢) أي: لا المتحركة لأنها مختصة بالاسم. (٣) أي: الفعل الماضي لتكون من أول الأمر علامة لتأنيث المسند إليه. اهـ. فاعلاً كان أو مفعولاً.

وقد يجيء بعد الطلب لنفي[1] إجابة الطالب كقولك. لمن قال لك افعل[2] كذا.: كَلاّ، أي: لا يجاب إلى ذلك[3]. «وَقَدْ جَاءَ» أي: كَلاّ «بِمَعْنَى: حَقّاً». والمقصود منه[4] تحقيق مضمون الجملة[5] كقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦﴾، وإذا كان[6] معنى (حقاً) جاز أن يقال: إنَّه[7] اسم بني[8] لكون لفظه[9] كلفظ (كَلاّ) الذي هو حرف، ولمناسبة معناه[10] لمعناه[11]، لأنَّك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقاً لضدِّه، لكن النحاة حكموا بحرفيته[12] كان بمعنى (حقاً) أيضاً[13] لما[14] فهموا[15] من[16] أنَّ المقصود به[17] تحقيق[18] مضمون الجملة، كالمقصود بـ (إنّ) فلم يخرجه[19] ذلك[20] عن الحرفية. «تَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةُ» لا[21] المتحركة لأنَّها مختصة بالاسم[22]. «تَلْحَقُ» الفعل «المَاضِي» لتكون[23] من أوّل الأمر علامة «لِتَأْنِيثِ[24] المُسْنَدِ إِلَيْهِ» فاعلاً كان أو مفعولَ ما لم يسم فاعله. وإنَّما جعلت هذه التاء ساكنة

(١) متعلق بيجيء. (٢) أنت. (٣) وهو افعل كذا. (٤) أي: من كلا. (٥) كان. (٦) كلا. (٧) أي: كلا. (٨) كلا بمعنى حقاً. (٩) أي: لفظ كلا الذي هو الاسم. (١٠) أي: معنى كلا الذي هو الاسم. (١١) أي: معنى كلا الذي هو الحرف. (١٢) أي: كلا. (١٣) أي: كما كان. (١٤) المعنى. (١٥) أي: النحاة. (١٦) بيان لما. (١٧) أي: بكلا. (١٨) خبر إنَّ. (١٩) أي: كلّا. (٢٠) أي: كون كلّا بمعنى حقاً. (٢١) أي: ليست المتحركة معدودة في الحروف. (٢٢) حتى صارت كالجزء وأجرى الإعراب، سيالكوتي. (٢٣) أي: لحوق التاء. (٢٤) متعلق بتلحق وعلة له.

الحرف لا يستقل كذا في الرضي، وفيه إنه زجر عن كلام سابق فيكفي لتعلقها إلا أن يقال: إنه مغير والمغير يكون سابقاً فلا بد من التقدير. (قوله: وقد يجيء بعد الطلب الخ) في الرضي: ويكون أيضاً ردعاً للطالب كقوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ ۝٩٩ لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّآ﴾، والظاهر ما ذكره الشارح؛ لأن المقصود نفي إجابة الطالب إلى مسئوله لا زجره عن الطلب. (قوله: وقد جاء بمعنى حقاً الخ) فحينئذ يجري مجرى القسم فيجاب باللام كما في الآية المذكورة، وقد لا يكون كذلك كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ يُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ ۝٢٠﴾. (قوله: والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة) أما الجملة السابقة فيصح الوقف عليها أو اللاحقة؛ ولذا لا يكون بعد كلا بمعنى حقاً كسر إن بل هو مفوض إلى قصد المتكلم فإن أراد تأكيد ما بعدها فالفتح وإن أراد استئناف ما بعدها فالكسر. (قوله: جاز أن يقال: إنه اسم) في المغني: إنه بعيد؛ لأن اشتراك اللفظ في الاسمية والحرفية قليل ومخالف للأصل. (قوله: بنى الخ) دفع لما يقال إذا كان اسماً فلم لا ينون، واعلم أنه وقع في القرآن كلا في ثلاثة وثلاثين موضعاً، ولا يصح في جميعها كونها للردع فزادوا معنى ثانياً، فقال الكسائي: إنه قد يكون بمعنى حقاً. وقال حاتم: يكون بمعنى إلا الاستفتاحية، وقال نصر بن إسماعيل: يكون جواباً بمنزلة أي ونعم. (قوله: تاء التأنيث الساكنة) أي: في الأصل؛ ولذا لم يعد اللام في رمثا بخلاف لم يبيما وبيما، فإنها قبل الألف متحركة في الأصل؛ فلذا يحذف العين فيهما لأجل السكون العارض؛ لأن أمر المخاطب في الأصل مضارع؛ ولذا لم يعدوا أمر المخاطب من المبني الأصل، وإما نحو: قل الحق، فإنما لم تعد العين المحذوفة؛ لأن الحركة ليست كاللازمة بخلاف بيعاً. (قوله: لا المتحركة) أي: ليست المتحركة معدودة في الحروف؛ لأنها مختصة بالاسم حتى صارت كالجزء، وأجرى الإعراب عليها فبين أحكامها بتبعية بيان المؤنث في بحث التذكير بخلاف الساكنة، فإنها غير مختصة بالفعل فإنها تدخل الحرف أيضاً كما في ثمة وربة نص عليه في المغني فهي كلمة برأسها؛ فلذا عدت حرفاً وبين أحكامها استقلالاً، وما قيل: فلو لم يقيد بالساكنة لم يصح قوله: وتلحق الفعل الماضي، ففيه إن قوله: تلحق الفعل الماضي متفرع على تقييده بالساكنة فكيف يكون ذلك موجباً للتقييد، والمراد بالمتحركة ما تكون لمجرد التأنيث، فلا يرد تاء فعلت للمخاطبة؛ لأنها ضمير الفاعل مع التأنيث. (قوله: فاعلاً كان الخ) بيان لفائدة التعبير بالمسند إليه دون الفاعل؛ يعني: يشمل مفعول ما لم يسم فاعله فإنه ليس فاعلاً عند المصنف كما مر.

فَإِنْ كَانَ[1] ظَاهِراً غَيْرَ حَقِيقِيٍّ[2] فَمُخَيَّرٌ، وَأَمَّا إِلْحَاقُ عَلَامَةِ التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعَيْنِ[3] فَضَعِيفٌ[4].

(١) أي: المسند إليه اسماً ظاهراً. (٢) أي: غير مؤنث حقيقي. (٣) أي: جمعي المذكر والمؤنث. (٤) لعدم احتياج المذكورات إلى هذه العلامات.

بخلاف تاء الاسم لأنَّ أصل الاسم الإعراب[1] وأصل الفعل البناء، فنبه[2] من أول الأمر بسكون هذه[3] على بناء ما لحقته[4]، وبحركة[5] تلك على إعراب ما وليته، لأنَّهما[6] كالحرف الأخير مما[7] تلحقانه. «فَإِنْ كَانَ» أي: المسند إليه اسماً «ظَاهِراً غَيْرَ» مؤنث «حَقِيقِيٍّ فَمُخَيَّرٌ[8]» أي: فأنت مخير بين إلحاق تاء التأنيث وبين عدمه، أو[9] فهو: أي إلحاق تاء التأنيث مخير فيه على الحذف والإيصال. وهذه المسألة[10] قد تقدمت[11] إلَّا أنَّها ذكرت فيما تقدم من حيث إنَّها من أحكام المؤنث، وهنا من حيث إنَّها من أحكام تاء التأنيث. «وَأَمَّا إِلْحَاقُ عَلَامَةِ التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعَيْنِ» أي: جمعي المذكر والمؤنث في مثل: (قَامَا الزَّيْدَانِ[12])، و:(قَامُوا الزَّيْدُونَ[13])، و:(قُمْنَ النِّسَاءُ[14]) «فَضَعِيفٌ» لعدم احتياجها[15] إلى هذه العلامات[16] مثل احتياج المسند إليه إلى علامة التأنيث، لأنَّ تأنيثه قد يكون معنوياً أو سماعياً، وعلامة التثنية والجمع غالباً ظاهرة غاية الظهور. وإذا ألحقت[17] على[18] ضعفها فليست[19] بضمائر[20]، لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر من غير فائدة، بل هي[21] حروف أتي بها للدلالة من أول الأمر[22] على أحوال الفاعل، كتاء التأنيث[23]. وفي شرح الرضي: (هذا[24] ما قاله النحاة، ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر، وإبدال[25] الظاهر[26] منها. والفائدة في مثل هذا الإبدال ما مرَّ في بدل الكل من الكل، أو تكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر. والغرض[27]

(١) خبر إنَّ. (٢) مصنف. (٣) أي: التاء التأنيث الساكنة. (٤) أي: التاء. (٥) أي: نبه بحركة تلك التاء. (٦) أي: التاءين. (٧) ولفظ ما عبارة عن الفعل والاسم باعتبار كل واحد. رضا. (٨) خبر كان. (٩) عطف على فأنت. (١٠) أي: مسألة التخيير والتأنيث. (١١) في بحث المؤنث. (١٢) مثال التثنية. (١٣) مثال الجمع المذكر. (١٤) مثال الجمع المؤنث. (١٥) أي: التثنية والجمعين. (١٦) وهي الألف في قاما، والواو في قاموا، والنون في قمن. (١٧) أي: العلامة. (١٨) بمعنى مع. (١٩) أي: تلك اللواحق. (٢٠) يعني لو كانت ضمائر يلزم الإضمار قبل الذكر. (٢١) علامة. (٢٢) أي: قبل ذكر الفاعل. (٢٣) أي: كما ألحقت تاء التأنيث لتلك الفائدة. أيوبي. (٢٤) أي: ما ذكر من التوجيه. (٢٥) عطف على جعل. (٢٦) أي: الزيدان والزيدون والتاء. (٢٧) من تأخير المبتدأ.

(قوله: فنبه من أول الأمر) أي: قبل العلم بكونه فعلاً ماضياً فإن صيغة الفعل الماضي قد تكون على زنة الاسم والحرف والأمر؛ نحو: فإذا قيل: أنت علم قبل التأمل في معنى الكلام إنه صيغة الماضي. (قوله: لأنهما كالحرف الأخير الخ) أما تاء الاسم فلجريان الإعراب عليه، وأما تاء الفعل فلشدة اتصاله به بحيث لا يمكن تلفظها بدونه؛ ولذا قدمت على الفاعل المؤنث قصداً، وههنا مذكورة تبعاً للحكم السابق؛ أعني: لحوقها لتاء التأنيث المسند إليه، فإنه يتبادر منه الوجوب في جميع الصور فأخرج منه هذه الصورة فكأنه استثناء منه؛ ولذا اكتفى بهذا القدر ولم يستوف بيان جميع صور الإلحاق. (قوله: وإما إلحاق الخ) استئناف لدفع كون علامة التثنية والجمع كتاء التأنيث في إلحاق التثنية على كون المسند إليه مثنى ومجموعاً وفي عدم تقييد الإلحاق بالماضي أو بالفعل إشارة إلى عموم الحكم إلى إلحاقها بأي شيء تلحق من الماضي والمضارع والصفة. (قوله: لعدم احتياجها) أي: التثنية والجمعين. (قوله: غالباً) احتراز عما إذا كانت مدغمة أو محذوفة لالتقاء الساكنين وعن من وما إذا كانتا عبارتين عن الجمع من غير فائدة احتراز عن نعم رجلاً وربه رجلاً وباب التنازع. (قوله: فليست بضمائر) يدل عليه إيراد الواو لغير العقلاء في: أكلوني البراغيث، واستعمال النون للرجال في يمصرن السليط أقاربه، والتأويل تكلف، وإليه أشار المصنف بقوله: وأما التعبير بلفظ العلامة وإلى أن الضعف على تقدير القول بالعلامة. (قوله: ولا منع) ظاهره يشعر بأن هذا قول الشارح الرضي والمذكور في المغني: إن القول بكونها علامة مذهب سيبويه، وقيل: هو اسم مرفوع على الفاعلية، ثم قيل: ما بعدها بدل منها، وقيل: مبتدأ، والجملة خبر مقدم، وفي شرح التسهيل: إن هذا ليس بممتنع إذا كان سمع مثل ذلك عن أصحاب اللغة المذكورة، وإما أن يحمل جميع ذلك على أن الألف والواو فيها ضمائر فغير صحيح، بل الصحيح أنها حروف دالة على التثنية والجمع نقل أئمة اللغة: إنها لغة قوم طي أو أزد شنوءة، حكى البصريون أن أصحاب هذه اللغة يلزمون العلامة أبداً ولا يفارقونها ولو كانت ضمائر، كما ذهب إليه البعض لما اختص به قوم دون قوم انتهى، ومن البين ضعف قول الرضي. (قوله: ما مر) من التوضيح والتعبير يرد على التوجيهين حمل ما وقع في التنزيل من قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا﴾، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾، وما في الحديث الصحيح: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار».

التَّنْوِينُ نُونٌ سَاكِنَةٌ[1] تَتْبَعُ حَرَكَةَ[2] الآخِرِ[3] لَا لِتَأْكِيدِ الفِعْلِ[4] وَهُوَ لِلتَّمَكُّنِ

(١) بذاتها. (٢) أي: في الحدوث لا في البقاء. ع. (٣) أي: آخر الكلمة فإن هذه النونات أو آخر تلك الكلمات لا توابع حركات أواخرها. ج. (٤) هذا القول لمزيد توضيح وبيان فرق معنوي بينه وبين الحقيقة.

كون الخبر مُهِمّاً. «(التَّنْوِينُ)» في الأصل مصدر نونته[1] أي: أدخلته نوناً، فسمي ما به[2] ينوّن الشيء. أعني[3]: النون[4]. تنويناً[5]، إشعاراً[6] بحدوثه وعروضه[7] لما[8] في المصدر من معنى الحدوث. ولهذا[9] سمّى سيبويه المصدر حدثاً. وهي[10] في الاصطلاح «نُونٌ سَاكِنَةٌ» أي[11]: بذاتها[12] فلا تضرها[13] الحركة العارضة، مثل: ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾. وهي[14] شاملة نون (منْ، ولدنْ[15]، ولَمْ يكنْ[16]) وأمثالها[17]. فأخرجها[18] بقوله: «تَتْبَعُ حَرَكَةَ الآخِرِ» أي: آخر الكلمة، فإنّ[19] هذه[20] أواخر تلك الكلمات لا توابع حركات أواخرها[21]. وإنّما قال[22]: (تتبع[23] حركة الآخر) ولم يقل[24]: تتبع الآخر، لأنّ[25] المتبادر من متابعتها[26] الآخر لحوقها[27] به[28] من غير تخلل شيء وههنا[29] الحركة[30] متخللة بين آخر الكلمة والتنوين. فإن قلتَ: فآخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة إلى ذكر الحركة[31]. قلتُ[32]: المتبادر من الآخر الحرف الآخر. ولم يقل[33]: آخر الاسم، ليشمل[34] تنوين الترنُّم في الفعل. «لَا لِتَأْكِيدِ الفِعْلِ». فخرج به[35] نون التأكيد الخفيفة. ولا ينتقض التعريف[36] بالنون في نحو: (يا رجلُ انْطلق) فإنّ المراد بتبعيتها[37] حركة الآخر تطفلها[38] لها[39] في الوجود تطفل[40] العارض للمعروض، وليس نون (انطلق) تابعاً لحركة لام الرجل بهذا المعنى. «وَهُوَ» أي: التنوين. «لِلتَّمَكُّنِ» وهو ما[41] يدل على أمكنية الكلمة، أي[42]: كون الاسم

(١) أي: نونت الاسم تنويناً والتنوين لا يكون إلّا في الأسماء. (٢) الباء للسببية أو للآلة أي: ما يجعل الشيء ذا نون. ك. (٣) تفسير. (٤) أي: النون الخاص لا مطلق النون. (٥) مفعول ثاني يسمى. (٦) أي: إعلاماً. (٧) عطف تفسير. (٨) أي: لمعنى يقع في المصدر. (٩) أي: ولكون الحدوث والعروض مستقراً في المصدر. (١٠) أي: التنوين. (١١) يعني أنّ سكونها أصل منها ولازم لذاتها. عبد. (١٢) أي: ومنعاً. (١٣) أي: التنوين. (١٤) أي: التنوين. (١٥) لفظ لدن. (١٦) أي: لفظ لم يكن. (١٧) من النونات. (١٨) مصنف. أي: النونات. (١٩) علة لمقدر وإنّما أخرجت المذكورات بهذا القيد. (٢٠) أي: نون من ولدن ولم يكن وأشكالها. (٢١) مذكورات. (٢٢) مصنف. (٢٣) أي: النون. (٢٤) مصنف. (٢٥) متعلق بـ لم يقل. (٢٦) أي: النون. (٢٧) أي: النون. (٢٨) أي: بالآخر. (٢٩) بينه وبينها صح. (٣٠) أي: حركة النون. (٣١) في المتن. (٣٢) في الجواب. (٣٣) مصنف. (٣٤) متعلق بـ لم يقل. تعريف التنوين. (٣٥) أي: بهذا القيد. (٣٦) أي: تعريف التنوين. (٣٧) أي: النون. (٣٨) أي: تبعية النون. نون. (٣٩) أي: بحركة الآخر. (٤٠) أي: كتبعية العارض. (٤١) أي: تنوين. (٤٢) تفسير للكلمة لاحتمالها أقسامها الثلاثة.

(قوله: في الأصل مصدر نونته) هكذا في العباب، فإن قلت: هذا اللفظ ليس مما استعمله العرب، وإنما هو من مولدات أهل العرف فما معنى كونه في الأصل مصدراً قلت: إنهم اشتقوا لفظ التنوين من النون بمعنى جعل الشيء بمعنى ما صيغ منه؛ نحو: أمرته: أي: جعل الشيء ذا نون بإدخاله عليه، فقوله: إذا دخلت عليه بيان لحاصل المعنى ثم نقلوه إلى النون المخصوص ثم اشتقوا منه التنوين بمعنى جعل الشيء ذا تنوين كما وقع في الصحاح، يقال: نونت الاسم تنويناً، والتنوين يختص بالاسم، وتنويناً مفعول مطلق بمعنى جعله ذا تنوين كما في التاج: التنوين منون كردن اسم، فما قيل: إنه مخالف للصحاح، وإنه يفهم منه أنه متعد إلى مفعولين سهو. (قوله: فسمي ما به ينون الشيء) الباء للسببية أو للآلة: أي: ما يجعل الشيء ذا نون بإدخاله عليه. (قوله: أي: بذاتها) أي: مع قطع النظري عن عما هو خارج عنها بأن يكون وضعها على السكون، فلا يرد؛ نحو: محسن وصائن؛ لأن سكونها بواسطة انتفاء موجب التحريك على أن الوقف غير السكون فإنه قد يكون بغيره. (قوله: فلا تضرها) أي: التنوين الحركة العارضة فالمتحركة ساكنة في الأصل، فلا يرد أن التنوين جامع لخروج النون المتحركة. (قوله: شاملة نون من الخ) قيل: إن المراد نون هي كلمة وإن الكلام في قسم الحرف بمعنى شمول ذلك، وفيه أن التخصيص بالكلمة يخرج بعض أقسام التنوين منه، وكون الكلام من قسم الحرف يكفي كون بعض أقسامه حرفاً. (قوله: أي: آخر الكلمة) أراد به ما تنتهي إليه الكلمة فيدخل فيه تنوين قائمة وبصرى وقاض. (قوله: تطفلها لها في الوجود) بأن تتبعها في الوجود والعدم يشير إليه تشبيه تطفل العارض للمعروض فلا يرد أن تفسير التبعية بالتطفل يوجب إخراج تبع حركة الآخر نوني التأكيد أيضاً. (قوله: من غير تخلل شيء) كما هو الظاهر من تبعية شيء لشيء والتخصيص بالحرف خلاف الظاهر. (قوله: متخللة بين آخر الخ)؛ لأن الحركات لعارض حروف المد واللين يتلفظ بها بعد تلفظ الحروف إلا أنه لقصر زمان تلفظها يتوهم أنه يتلفظ بها مع الحرف. (قوله: للتمكن) يدل على تمكن الاسم وبقائه على الأصل وهو الانصراف. (قوله: أمكنية الكلمة) أي: كونها أمكن في التمكن؛ لأن غير المنصرف أيضاً متمكن في الجملة، ويسمى الاسم أمكن فهو أفعل من التمكن على الشذوذ كذا في شرح التسهيل، ولك أن تجعله من المكانة لمرافقته ببقائه على الأصل، وأن تجعله

وَالتَّنْكِيرِ[1] وَالعِوَضِ وَالمُقَابَلَةِ

(١) وهذا الفارق بين المعرفة والنكرة والدال على أن مدخوله غير معين.

لم يشبه الفعل بالوجهين[1] المعتبرين في منع الصرف، وحينئذ[2] لا يتصور معناه في غير المتصرف[3]. «وَالتَّنْكِيرِ» وهو الفارق بين المعرفة والنكرة، فهو الدال على أنَّ مدخوله غير معين، نحو: صه، أي: اسكت سكوتاً ما في وقت ما، وأمَّا (صَهْ) بغير التنوين فمعناه[4] اسكت السكوت الآن[5]. وأمَّا التنوين في نحو: رُبَّ أحمدٍ وإبراهيمٍ فليس للتنكير بل هو للتمكن. قال الشارح الرضي: (وأنا لا[6] أرى منعاً من أن يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معاً، فأقول: التنوين في (رجل) يفيد التنكير أيضاً[7] فإذا جعلته علماً تمحض للتمكن). «وَالعِوَضِ»: وهو ما[8] لحق الاسم عوضاً[9] عن[10] المضاف إليه لتعاقبهما[11] على آخر الكلمة ك (يومئذ) أي: يوم إذ كان كذا. فـ (اليوم) مضاف إلى (إذ)[12] و(إذ)[13] كانت مضافة إلى الجملة التي كانت[14] بعدها[15] فلما حذفت الجملة للتخفيف ألحق[16] بها[17] التنوين عوضاً[18] عن الجملة، لئلا[19] تبقى الكلمة ناقصة، وكذلك[20] (حينئذ) وساعتئذ وعامئذ)، و: (جَعَلْنا بعضَهم فوق بعضٍ) أي: فوق بعضهم (و: مررت بكلٍّ قائماً) أي: بكلِّ واحد، وأمثال ذلك. «وَالمُقَابَلَةِ»: وهو ما[21] يقابل نون جمع المذكر[22] السالم ك (مسلمات) فإنَّ[23] الألف والتاء فيه علامة[24] الجمع، كما أنَّ الواو علامة[25] جمع المذكر السالم، ولم يوجد فيه ما[26] يقابل النون في ذلك[27]، فزيدَ التنوين في آخره ليقابله[28]. وتوهَّم بعضهم

(١) أي: الإفادة والاشتقاق. (٢) أي: حين إذا فسر التمكن بهذا. (٣) لأنه لا يتمكن إلَّا في الصرف. (٤) أي: معنى صه بغير التنوين. (٥) أي: الزمان المتصل بزمان التكلم بصه. (٦) لا أدري نسخة. (٧) كالتمكن. (٨) أي: التنوين. (٩) حال. (١٠) متعلق بعوضا. (١١) بيان لوجه التناسب بينهما ليصير أحدهما عوضاً عن الآخر. ك. (١٢) وهو ظرف بمعنى وقت. (١٣) لفظاً. (١٤) صفة الجملة. (١٥) أي: بعد كلمة إذ. (١٦) جواب لمَّا. (١٧) إذ. (١٨) حال. (١٩) متعلق بالحق. (٢٠) أي: كإذا. (٢١) أي: تنوين. (٢٢) وهو نون مسلمون. (٢٣) علة يقابل. (٢٤) خبر إنَّ. (٢٥) أي: كما كانت واو مسلمون علامة الجمع أيوبي. (٢٦) أي: علامة. فاعل يوجد. (٢٧) أي: في مسلمون. (٢٨) أي: النون في جمع المذكر.

من المكان على الشذوذ. (قوله: لم يشبه الفعل الخ) لم يقل: لم يشبه الحرف والفعل كما في عامة الكتب؛ لأن الأمكن في مقابلة غير المنصرف والتنوين فارق بينهما. (قوله: بالوجهين) فلا ينصرف لمشابهة بوجه آخر كضارب. (قوله: معناه) أن يتصور صورته للضرورة والتناسب فهي داخلة في تنوين التمكن، وليس قسماً سادساً كما عده بعضهم. (قوله: بين المعرفة والنكرة) من الأسماء المبنية عند القوم حيث قالوا: إنه يختص بالصوت واسم الفعل ويطرد في ما آخره وبه. (قوله: الآن) أي: الزمان المتصل بزمان المتكلم بصه. (قوله: وأما التنوين الخ) إنما خص المثال بنحو: صه؛ أي: بالنكرة المبنية؛ لأن غير المنصرف إذا دخله التنوين بعد جعله كالنكرة في عدم التعيين سواء بسبب أو لا ليس تنوينه للتنكير، بل للتمكن؛ لأنه الزائل بموانع الصرف، فإذا زال المانع عاد بخلاف سيبويه فإنه كان مبنياً فإذا نكر يدخل فيه تنوين التنكير. (قوله: لا أرى منعاً) أي: لا أظن منعاً فيجوز أن يكون تنوين أحمد وإبراهيم بعد التنكير للتنكير والتمكن معاً فإنه يدل عليهما. (قوله: فإذا جعلته الخ) دفعاً لما قال: من أنه لو كان للتنكير لما بقي في نحو: رجل بعد العلمية، وفي بعض نسخ الرضي: وأما التنوين في نحو: رب أحمد وإبراهيم فلم يتمحض للتنكير، بل هو للتمكن أيضاً؛ لأن الاسم منصرف. (قوله: وأنا لا أرى الخ) فعلى هذا قوله: وأما التنوين الخ فكلام من قبل نفسه، وأنا لا أرى عطف عليه وعلى النسخة التي نقلها الشارح كلام من قبل القوم، وأنا لا أرى استئناف من قبل نفسه، ولك أن تحمل كلام القوم على ما اختاره الرضي كما لا يخفى. (قوله: عوضاً عن المضاف إليه) لم يقل عوضاً عن حرف أصل كجوار أو زائد كجندل، فإن تنوينه بدل من ألف جنادل أو مضاف إليه؛ لأن كون التنوين فيهما للعوض مختلف فيه فعند المبرد تنوين جوار للصرف، وعند ابن مالك تنوين جندل للصرف، وليس ذهاب الألف الدالة على الجمعية كذهاب الياء من جوار، وفي تخصيص الأمثلة بإذ وكل وبعض إشارة إلى اختصاصه بهذه الكلمات. (قوله: لتعاقبهما الخ) بيان لوجه التناسب بينهما ليصير أحدهما عوضاً عن الآخر.

أنَّه[1] للتمكّن وهو[2] خطأ لأنَّه[3] إذا سميت بمسلمات مثلاً امرأة[4] يثبت فيها[5] التنوين، ولو كانت[6] للتمكن لزالت[7] للعلتين: العلمية، والتأنيث. وظاهر[8] أنَّه[9] ليس تنوين التنكير لوجوده[10] فيما[11] كان علماً كـ[12] (عرفاتٍ) ولا تنوين العوض لعدم[13] مساعدة المعنى، ولا تنوين الترنم[14] لوجوده[15] في غير أواخر الأبيات والمصاريع[16] فتعين[17] أن يكون[18] للمقابلة، لأنَّها معنى مناسب لحمل التنوين عليه. «والترنُّم»: وهو ما[19] لحق أواخر الأبيات والمصاريع[20] لتحسين الإنشاد[21]، لأنَّه[22] حرف يسهل به ترديد الصوت[23] في الخيشوم[24]، وذلك الترديد من أسباب حسن الغناء. وإنَّما اعتبروا ما لحق أواخر الأبيات والمصاريع وإن كان[25] لحوقها للحروف والكلمات الواقعة[26] في أثنائها[27] جائزاً[28] بل واقعاً كما تشاهد[29] من أصحاب الغناء، لأنَّ[30] محل التغني به[31] إنَّما هو[32] الآخر، لئلا[33] يختل[34] سلك[35] النظم بتخلله[36] بين كلمات الأبيات والمصاريع، ولا يخل[37] بفهم المعاني. وهو[38] إمَّا أن يلحق القافية المطلقة وهي ما[39] كان رويُّها

(١) أي: ذلك التنوين. (٢) أي: التوهم. (٣) علة الخطأ. شأن. (٤) مفعول سميت. (٥) أي: في المسلمات. (٦) أي: التنوين. (٧) تنوين. (٨) خبر. (٩) مبتدأ. أي: تنوين مسلمات. (١٠) أي: التنوين. (١١) أي: في اللفظ. (١٢) علم للجبل المشهور. (١٣) أي: وليس التنوين في مسلمات تنوين عوض. (١٤) أي: وليس ما لحق مسلمات تنوين الترنم. (١٥) أي: التنوين. (١٦) جمع مصراع. (١٧) أي: إذا لم يبق قسم آخر. (١٨) تنوين. (١٩) أي: تنوين. (٢٠) جمع مصراع. (٢١) أي: قراءة الشعر يقال: أنشد الشعر قرأه. (٢٢) إنَّما اختار التنوين لهذا القصد. (٢٣) أي: تحريك الصوت. (٢٤) أي: الذي هو محل الغناء. (٢٥) أي: لحوق التنوين. (٢٦) صفة الكلمات. (٢٧) أي: الأبيات. (٢٨) خبر كان. (٢٩) نحن. (٣٠) علة اعتبروا. (٣١) أي: بتنوين الترنم. (٣٢) أي: محل التغني. (٣٣) علة الانحصار الآخر. (٣٤) أي: لئلا يضر. (٣٥) أي: الطريق. (٣٦) أي: الترنم. (٣٧) أي: لا يضر. (٣٨) أي: تنوين الترنم. (٣٩) أي: القافية.

(قوله: لزالت للعلتين)؛ ولذا سميت بمسلمة زال تنوينها، وقال الزمخشري: إنها تنوين الصرف وإن سمي به لضعف تأنيثه؛ لعدم تمحض تائه للتأنيث؛ لأنها مع الألف علامة الجمع، ولا يصح تقدير تاء فيه غيرها؛ لأن اختصاص هذا التاء بجمع المؤنث يأبى عن ذلك كتاء أخت وبنت مع أن التاء فيهما بدل من الواو ويمنع عن تقدير تاء أخرى. (قوله: لأنها معنى مناسب الخ) لمشاركته النون في كون كل منهما علامة تمام الاسم فقط من غير دلالة على شيء آخر. (قوله: أواخر الأبيات) في القاموس: البيت من الشعر والمدر وبيت الشاعر، والمصاريع: جمع مصراع ومصراعا البيت معروفان، ومصراعا البيت من الشعر شبها بمصراعي الباب لاستوائهما كذا في شمس العلوم، والمصراعان من الأبواب والشعر ما كانت قافيتان في بيت، وبابان منصوبان ينضمان جميعاً مدخلهما في الوسط منهما، وصرع الشعر والباب جعله مصراعين كذا في القاموس، ولعل استعمال هذين اللفظين في الشعر بطريق التشبيه. (قوله: لتحسين الإنشاد) أي: قراءة الشعر يقال: أنشد الشعر قرأه. (قوله: لأنه حرف الخ) تعليل لما يستفاد من السابق أي: سيجئ. (قوله: ما لحق الخ) أي: تنوين الترنم؛ لأن الترنم في اللغة التغني: وحرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم لكونهما؛ أعني: الحرف والترديد في الخيشوم من أسباب حسن الغناء؛ فلذا سمي المغني مغنياً؛ لأنه يغني صوته؛ أي: يجعل فيه غنة، ولأصل مغني بثلاث نونات أبدلت الثالثة ياء فمعنى تنوين الترنم لتحصيل الترنم هذا ما ذهب إليه ابن يعيش، واختاره المصنف في شرح المفصل، وقال غيره سمي تنوين الترنم؛ لأنه يلحق لترك الترنم من المد. (قوله: وإنما اعتبروا الخ) يعني: أن محل ترديد الصوت في الخيشوم هو الآخر فلذا اعتبروا لحوقه بالآخر. (قوله: وإن كان) أي: لحوق ما لحق أواخر الأبيات؛ لأنه محل التغني الخ فاللاحق في الوسط واقع لا في محله، فلذا لم يعتبروه، وفيه بحث؛ لأن لأصحاب التغني في كل نوع من الغناء مقامات للصوت من قصره وترديده وخفته وثقله لو عدلوا عنها فات حسن ذلك، سواء كان في الآخر أو في الوسط؛ لأن اختلال النغم يحصل بالتنوين الغالي مطلقاً؛ ولأنه قد يكون آخر المصراع، وللبيت تعلق بما بعده فيختل التنوين حينئذ بفهم المعاني. (قوله: القافية المطلقة) القافية عند الخليل مد آخر حروف البيت إلى أول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن، ويروى عنه أيضاً أن المتحرك قبل ذلك الساكن هو أول القافية مشتقة من القفو وهو التبعية؛ لأن القوافي يجئ بعضها أثر بعض، والروي هو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب إليه فيقال: قصيدة لامية أو نونية مثلاً من رويت الحبل إذا فتلته، أو رويت البعير إذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذي تجمع به الأحمال، أو من الري؛ لأن البيت يروى عنه فيقطع.

متحركاً مستتبعاً بإشباع حركتها[1] واحدة[2] من الألف[3] والواو[4] والياء[5]. وسميت هذه الحروف[6] حروف الإطلاق؛ لإطلاق[7] الصوت بامتدادها[8]. ولحوق النون[9] بهذه القافية إنَّما يكون[10] بإبدال حروف الإطلاق به[11]، كما في قول الشاعر[12]:

أَقِلّي[13] اللّومَ . عاذِلُ[14] . والعِتابَنْ وقُولي إنْ أصبتُ لقد أصابَن

فَرَوي[15] هذا البيت الباء وحصل بإشباع فتحها[16] الألف[17] وعوض عن الألف عند التغنّي نون التَّرنُّم. وإمَّا[18] يلحق[19] القافية المقيّدة وهي ما[20] كان[21] رويُّها حرفاً ساكناً صحيحاً كان أو غير صحيح. وسميت هذه[22] مقيدة لتقيد الصوت بها[23] وامتناع امتداده، لأنَّه[24] ليس هناك حركة يحصل من إشباعها[25] حرف الإطلاق ليتيسر[26] امتداد الصوت كقول الشاعر[27]:

وَقَاتِمِ[28] الأَعْمَاقِ[29] خَاوِي[30] المُخْتَرَقِنْ مُشْتَبِهِ الأَعْلامِ لَمَّاعِ[31] الخَفَقِنْ[32]

فإنَّ روي القافية في هذا البيت القاف[33] الساكنة[34]، ولا يمكن مد الصوت بها[35]، فحركت[36] عند التغنّي بالفتح أو الكسر وألحق بها[37] النون، فقيل: (المخترقن، والخفقن). ويسمَّى هذا القسم[38] من التنوين (الغَالي) لأنَّ الغلوَّ هو التجاوز عن الحدِّ. وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حدِّ الوزن، ولهذا[39] يسقط[40] عن التقطيع[41]. وليس للقسم الأول[42] اسم[43] يختص به. واعلم أنَّ تنوين التَّرنُّم ليس موضوعاً بإزاء معنى من المعاني، بل هو موضوع لغرض التَّرنُّم لأنَّ معناه التَّرنُّم كما أنَّ حرف التهجي موضوع لغرض التركيب[44]، لا بإزاء معنى من المعاني[45]. ففي[46] عده تنوين التَّرنُّم من أقسام الحروف، التي هي من أقسام الكلمة المعتبر[47] فيها الوضع[48] تساهل وتسامح.

---

(١) أي: حركة ذلك المتحرك. (٢) مفعول رويها. (٣) إن كانت الحركة فتحة. (٤) إن كانت ضمة. (٥) إن كانت كسرة. (٦) أي: الألف والياء والواو. (٧) علة سميت. (٨) أي: الحروف. (٩) التنوين نسخة. (١٠) أي: اللحوق. (١١) أي: بالنون. (١٢) الجرير. (١٣) أنث. (١٤) فحذف حرف النداء ورخم. وجيه. (١٥) أي: آخر. (١٦) أي: فتح الباء. (١٧) فاعل حصل. (١٨) أي: تنوين الترنم. (١٩) ترنم. (٢٠) أي: قافية. (٢١) أي: تلك القافية. (٢٢) أي: الحروف. (٢٣) أي: بالحروف. (٢٤) دليل امتناع الامتداد، أي: الشأن. (٢٥) أي: الحركة. (٢٦) متعلق بيحصل. (٢٧) البيت لرؤبة. (٢٨) الواو ورب وجوابه محذوف أي: قطعته . وجيه. (٢٩) جمع عمق ما بعد من أطراف المفازة . وجيه. (٣٠) خاوي أي: خوى البيت إذا خلا جوفه . وجيه. (٣١) مبالغة لامع. (٣٢) أي: اضطراب. (٣٣) خبر إنَّ. (٣٤) صفة القاف. (٣٥) أي: بالقاف. (٣٦) أي: بالقاف. (٣٧) أي: بالقاف. (٣٨) وهو ما يلحق القافية المقيدة. (٣٩) أي: لأجل التجاوز عن حد الوزن. (٤٠) أي: الوزن. (٤١) فالوزن لا يتم بدونه. (٤٢) وهو ما يلحق القافية المطلقة . رضا. (٤٣) كالغالي. (٤٤) ولما كان الأمر كذلك. (٤٥) الظرف خبر مقدم. (٤٦) إذا كان الأمر كذلك. (٤٧) صفة الكلمة. (٤٨) نائب فاعل المعتبر.

(قوله: لإطلاق الصوت) في الصراح: الإطلاق: رها كردن. (قوله: بإبدال حروف الإطلاق) والجامع كونهما من حروف الزوائد. ولزوم السكوت. (قوله: أقلي اللوم الخ) في بعض الروايات فقولي: إن أصبت لما يدل عليه بيان المعنى، والبيت لجرير أراد: يا عاذلة أقلي لومك وعتابك على ما أفعله. وتأملي فيما أفعله فقولي: لقد أصاب جرير فيما فعل وانصفي ولا تكابري، وفيه إن عاذلته على الخطأ فيما تقول كذا في شرح أبيات المفصل، وحينئذ لقد أصاب مفعول قولي والشرط متخلل في أجزاء ما دل على الجزاء عن. (قوله: وحصل بإشباع فتحها الخ) الإشباع لتحصيل الوزن فلا بد منه، والتعويض عند التغني، فما قيل: لا وجه لتحصيل المدة بالإشباع، ثم إبدالها بالتنوين بل الأظهر أن إلحاق التنوين مغن عن تحصيلها بالإشباع ليس بشيء. (قوله: وقاتم الأعماق الخ) البيت لرؤبة، القاتم: المظلم العمق بفتحتين وبالضم ما بعد من أطراف المفازة، والجمع أعماق، والخاوي الخالي، والمخترق بفتح الراء وكسر القاف الممر والطريق، وقيل: مهب الريح يحترقه والأعلام جمع علم وهو ما يهتدي به في الطريق، والخفق بالسكون الاضطراب، يقال: خفقت الدابة والقلب والسراب إذا اضطرب حرك للضرورة، والمراد به السراب الخافق نعت بالمصدر، والمعنى رب مفازة مظلمة الأطراف خالية الممر لم يسكنها أحد ولا يتميز فيها أعلام لظلمتها، أو لغمومها لمعاة السراب، وجواب رب محذوف؛ أي: قطعته. (قوله: بالفتح أو الكسر) كما تقرر في تحريك الساكن أن الأصل فيه الكسر والفتح للخفة، وقدم الفتح إشارة إلى أولويته؛ لأن الغالي زائد في أصله والكسر يزيل الثقل. (قوله: بل هو موضوع لغرض الترنم)؛ وذلك لأن المقصود منه حصول الترنم في الخارج لا إفهام معنى الترنم وحصوله في الذهن. (قوله: تساهل وتسامح) بتنزيل الغرض من الشيء منزلته معناه نفي اعتبار الوضع في بعضها أيضاً تأمل وهو تنوين المقابلة فإن المقصود من إلحاقها تحصيل المقابلة لإفادة المقابلة للمخاطب بخلاف تنوين التنكير فإنه لإفهام عدم تعيين مدخولها، وتنوين العوض فإنه قائم مقام المضاف إليه الدال على المعنى فيفهم

وَيُحْذَفُ مِنَ العَلَمِ[1] مَوْصُوفاً[2] بِابْنٍ مُضَافاً إِلَى عَلَمٍ آخَرَ.

(١) أي: التنوين وجوباً. (٢) حال كون العلم موصوفاً بابن وحال كون الابن مضافاً إلى علم آخر نحو: جاءني زيدُ بن عمرو.

وأمَّا التَّنوينات الآخر ففي اعتبار الوضع في بعضها أيضاً تأمل[1]. «وَيُحْذَفُ[2]» أي: التَّنوين وجوباً[3] «مِنَ العَلَمِ[4]» حال كونه «مَوْصُوفاً[5] بِابنٍ» حال كون الابن «مُضَافاً إِلَى عَلَمٍ آخَرَ» نحو: جَاءَنِي زَيْدُ بنُ عَمْرٍو، وذلك[6] لكثرة استعمال (ابن) بين علمين أحدهما موصوف به[7] والآخر مضاف إليه، فطلب التخفيف لفظاً بحذف[8] التنوين من موصوفه[9] وخَطّاً[10] بحذف[11] الألف[12] من ابن وكذلك قولهم[13]: هذا فلان بن فلان لأنَّه[14] كناية عن العَلَم. ويعلم منه[15] إذا[16] كان صفة لغير العَلَم، أو كان[17] مضافاً إلى غير العلم، نحو: جاءني رجل ابن زيد،

(١) كما في تنوين الترنم. (٢) هذا بيان لمسألة التنوين من حيث حذفه وذكره. (٣) أي: حذفاً واجباً لا يجوز ذكره. (٤) المعرف بما سبق فيشمل اللقب والكنية أيضاً. (٥) وصفاً نحوياً بلفظ ابن المكبر. (٦) أي: حذف التنوين من العلم. (٧) أي: الابن. (٨) متعلق بطلب. (٩) وهو زيد أي: الابن. (١٠) عطف على لفظاً. (١١) متعلق بطلب. (١٢) وأمَّا حذفه في اللفظ فليس مختصاً بحال حذف التنوين. (١٣) أي: العرب. (١٤) أي: فلان. (١٥) أي: من قول المصنف. (١٦) أي: ابن. (١٧) ابن.

معنى المضاف إليه بالواسطة، وتنوين التمكن فإن المقصود منه إفهام كونه منصرفاً لا تحصيله فمعنى قوله: وهو للتمكن الخ أنه يجئ للتمكن وغيره ليشمل المعنى والغرض، والحق أن الكل فوائد التنوين كما تدل عليه عبارة التسهيل، فإنه قال: التنوين نون ساكنة تزاد في آخر الاسم تبييناً لبقاء أصالته أو لتنكيره أو تعويضاً أو مقابلة لنون جمع المذكر أو إشعاراً بترك الترنم في روي مطلق في لغة تميم. (قوله: أي: التنوين) بشرط بقائه على حاله وعدم صيرورته جزء بأن جعل علماً مع التنوين فإنه لا يحذف. (قوله: وجوباً) فالاستمرار المستفاد من المستقبل قرينة الجواب، وهذا في السعة، وأما في الضرورة فقد لا يحذف فإن الضرورات تبيح المحذورات، كقوله: جارية من قيس بن ثعلب، حيث لم يحذف من قيس رعاية للوزن، وخرجه ابن جني على البدل ورد بأن العرب لم تجعل ابناً في ذلك إلا صفة؛ ولذا لم ينون إلا في الشعر وهذا الحذف مطرد كحذفه عند إضافته بدخوله دخول اللام، وقد يحذف فيما عداه تخفيفاً لالتقاء الساكنين ومنه القراءة الشاذة: ﴿أَحَدُ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾. (قوله: من العلم) المعرف بما سبق فيشمل اللقب والكنية أيضاً. (قوله: موضوعاً) وصفاً نحوياً بلفظ ابن المكبر فلا يحذف في زيد بن عمرو، ومشروط الاتصال كما هو المتبادر فلا يحذف في زيد الظريف بن عمرو، ويشترط كون الثاني مذكراً بناء على أن العرب لا ينسبون الرجل إلى أمه، واشترط بعض المتأخرين كونهما مكبرين، وليس كذلك مضاف إلى علم للأب كما هو الشائع في الإضافي، وهو المطابق لما قاله: المحدثون من أنه إذا أضيف إلى علم الجد لا يسقط التنوين ولا ألف الابن خطا، وقيل: سواء كان للأب أو للجد واشتراط المحدثين وضع جديد منهم فرقاً بين الإضافتين. وقوله: آخر لبيان الواقع واللفظ المضاف لا يكون عين المضاف إليه للفظ الموصوف، وإن اتحدا في المفهوم والصدق فيدخل فيه زيد بن زيد بمعنى زيد بن نفسه كناية عن عدم الأب كذا في بعض النسخ. (قوله: لكثرة استعمال) أي: لالتقاء الساكنين فإنه لا يوجب الحذف لجواز تحريكه بالكسرة على ما هو الأصل في الساكن. (قوله: خطا بحذف الألف) وأما حذفه في اللفظ فليس مختصاً بحال حذف التنوين. (قوله: وكذلك الخ) فالعلم أعم من أن يكون صريحاً أو كناية عنه كذا ما يجري مجرى العلم؛ نحو: سيد بن سيد، وضل بن ضل، وطاهر بن طاهر، وهي بن هي. (قوله: ويعلم منه) بناء على أن التقييد في المسائل تقييد نفي الحكم عما عداه. (قوله: نحو: جاءني رجل ابن زيد) المثال الصحيح جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن العالم والأمر هين؛ لأن المثال الفرضي يكفي في التصحيح.

نُونُ التَّأْكِيدِ[1] خَفِيفَةٌ سَاكِنَةٌ[2] وَمُشَدَّدَةٌ مَفْتُوحَةٌ[3] مَعَ غَيْرِ الأَلِفِ تَخْتَصُّ[4] بِالفِعْلِ المُسْتَقْبَلِ

(١) قسمان. (٢) صفة خفيفة. (٣) صفة مشددة. (٤) أي: نون التأكيد.

وزيدٌ ابن عالم، لم يحذف[1] التنوين من اللفظ، وألف (ابن) من الخط، لقلَّة[2] الاستعمال. ويعلم من قوله[3]: (موصوفاً) أنَّه[4] لا يحذف[5] إذا لم يكن (الابن) صفة نحو: (زيد) ابن عمرو على أن يكون (ابن عمرو) خبراً عن زيد. وحكم (الابنة) حكم[6] (الابن) في جميع ما[7] ذكرنا إلَّا في حذف همزتها[8] فإنَّها[9] لا تحذف[10] حيثما كانت، لئلا[11] تلتبس ببنت في مثل: (هَذِهِ هِنْدُ ابْنَةُ عَاصِمٍ). «نُونُ التَّأْكِيدِ» قسمان: «خَفِيفَةٌ سَاكِنَةٌ» لأنَّها[12] مبنيَّة والأصل في البناء السكون. «وَمُشَدَّدَةٌ مَفْتُوحَةٌ» لثقلها[13] وخفة الفتح. «مَعَ[14] غَيْرِ الأَلِفِ» أي: غير ألف التثنية نحو: (اضربان) وألف الجمع[15]، أي: الألف الفاصل بين[16] نون جمع المؤنث، والنون المشددة نحو: (اضربنانِّ)، فإنَّها[17] تكسر معهما[18] لشبهها[19] فيهما[20] بنون التثنية[21]. «تَخْتَصُّ[22]» أي: نون التأكيد «بِالفِعْلِ المُسْتَقْبَلِ» الكائن

(١) جواب إذا. (٢) علة عدم الحذف. (٣) مصنف. (٤) أي: التنوين. (٥) أي: التنوين. (٦) فيقال: هذه هند ابنة عمرو. (٧) من حذف التنوين من اللفظ. (٨) أي: الابنة. (٩) همزة. (١٠) خطأ حيثما وقعت أي: في موضع الالتباس وعدمه. (١١) دليل عدم الحذف. (١٢) علَّة لمقدر وإنَّما كانت النون الخفيفة ساكنة. (١٣) علَّة لمقدر وإنما كانت المشددة مبنية على الفتح دون الضم والكسر. (١٤) حال. (١٥) الإضافة لأدنى ملابسة. (١٦) ظرف الفاصل. (١٧) أي: المشددة. (١٨) أي: المشددة. (١٩) دليل تكسير، مشددة. (٢٠) في التثنية والجمع. (٢١) في كون كل منهما نوناً واقعاً بعد الألف. (٢٢) شرع في بيان خواصهما مشتركة.

(قوله: وحكم الابنة الخ) ولم يذكره المصنف اكتفاء بذكر الأصل، أو لأنه اختلافي، فإن منهم من منع ذلك؛ لأن موضع الأسماء الابن حكاه ابن كيسان كذا في شرح التسهيل. (قوله: فإنها لا تحذف) أي: خطأ حيثما وقعت أي: في موضع الالتباس وعدمه. (قوله: في مثل هذه هند ابنة عاصم) أي: فيما وقعت صلة للمؤنث يجوز حذفه فلو حذف ألف ابنة لا يدري أنه لفظ ابنة فيحذف تنوين موصوفه ويسكن الباء، أو لفظ بنت فيجوز في موضعها التنوين وعدمه ولا تسكن الباء في التسهيل، والوصف بابنة كالوصف بابن يحذف التنوين وعدمه، رواهما سيبويه عن العرب الذين يصرفون هند أو نحوها فيقولون: هند ابنة عاصم بلا تنوين انتهى، والفرق بأن تاء التأنيث تكتب بصورتها مطولاً وتاء ابنة تكتب بصورة الهاء ليس بشيء؛ لأنه يجوز كتابة ابنت بالتاء المطولة؛ لأن كتابة الكلمة تاء بحالة الوقف، ويجوز وقف ابنة بالتاء إلا أن العرف وقفها بالهاء بخلاف أخت وبنت فإنه لا يجوز وقفهما بالهاء. فلذا يكتبان بالتاء المطولة في التسهيل، وإبدال الهاء من تاء التأنيث المتحرك ما قبلها لفظاً أو تقديراً في آخر الاسم المعرب أعرف من سلامتها، وقال شارحه احترز بقوله: المتحرك ما قبلها من أن لا يتحرك لفظاً ولا تقديراً فلا يوقف عليها إلا بالتاء: نحو: بيت وأخت. (قوله: نون التأكيد) وأشار بجعله قسمين إلى أنهما أصلان كما هو مذهب البصريين، وقال الكوفيون: الثقيلة أصل ومعناهما التأكيد، وقال الخليل التأكيد بالثقيلة أبلغ. (قوله: لثقلها) أي: المشدة المستلزمة للحركة، فلذا لم يتعرض لكيفية أصل التحريك. (قوله: أي: غير ألف التثنية) لا يخفى أنه لا يمكن أن يراد بالألف الألفان فالمراد جنس الألف في أي نوع كان، فالأظهر أن يقول: ألف التثنية كانت أو ألف الجمع. (قوله: وألف الجمع) اختاره الشارح رعاية لمناسبة التثنية، وجعل عبارة القوم تفسيراً له، وهذا الإطلاق اخترعه الشارح لمناسبة التثنية والشائع ألف الوصل كما في الرضي، ومعنى الإضافة ما فسره بقوله: أي: الفاصل فهي بأدنى ملابسة. (قوله: لشبهها فيهما) أي: في التثنية والجمع بنون التثنية في كون كل منهما نوناً واقعاً بعد الألف، ولم يقل لشبهها معها مع أن فيه عدم تفكيك الضمائر؛ لأنه يوهم شبه النون مع الألفين لنون التثنية، والأولى إسقاط لفظ فيهما؛ إذ لا حاجة إليه. (قوله: أي: نون التأكيد) رعاية لوحدة الضمير، وقيل: لكل واحدة من الثقيلة والخفيفة رعاية لقرب المرجع مع تنصيص الحكم في كل واحدة منهما، وعلى التقديرين الجملة مستأنفة، ولا يجوز أن تكون خبراً بعد خبر؛ لأن الخبر الجملة يجب فيه العاطف. (قوله: بالفعل المستقبل الخ) المراد بالفعل المستقبل الاصطلاحي، ودخوله على اسم الفاعل تشبيهاً له بالمضارع في قوله: أقائلن احضروا الشهودا، وعلى الماضي في قوله:

دَامَنَّ سَعْدُكِ إِنْ رَحِمْتِ مُتَيَّمًا

اضطراري، والمراد الاختصاص في السعة.

فِي الأَمْرِ[1] وَالنَّهْيِ[2] وَالاسْتِفْهَامِ[3] وَالتَّمَنِّي[4] وَالعَرْضِ[5] وَالقَسَمِ، وَقَلَّتْ[6] فِي النَّفْيِ

(١) أي: الكائن في ضمن الأمر نحو: اضربْنَ بالتخفيف واضربَنَّ بالتشديد. (٢) نحو: لا تضربن. (٣) نحو: هل تضربَنَّ. (٤) نحو: ليتكَ تَضْرِبَنَّ. (٥) نحو: إلَّا تنزلَنَّ فنصيب خيراً. (٦) أي: في جواب القسم المثبت.

«فِي» ضمن «الأَمْرِ» نحو: اضربَنْ، بالتخفيف، واضربَنَّ، بالتشديد، «وَالنَّهْيِ» نحو: لا تضربَنَّ. «وَالاسْتِفْهَامِ» نحو: هل تضربَنَّ؟ «وَالتَّمَنِّي» نحو: ليتك تضربَنَّ. «وَالعَرْضِ» نحو: ألا تنزلنَّ بنا فتُصيب[1] خيراً. «وَالقَسَمِ» نحو: والله لأفعلَنَّ، بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الأمثلة. وإنَّما اختص هذا النون[2] بهذه المذكورات الدالة[3] على الطلب دون[4] الماضي والحال لأنَّه[5] لا يؤكد[6] إلَّا ما يكون مطلوباً. «وَقَلَّتْ» أي: نون التأكيد[7]. «فِي النَّفْيِ» فلا يقال: (زَيْدٌ مَا يَقُومَنَّ) إلَّا قليلاً لخلّوه[8] عن معنى الطلب. وإنَّما جاز قليلاً تشبيهاً

(١) أي: فإنَّ نصيب. (٢) أي: نون التأكيد. (٣) صفة المذكورات. (٤) حال من النون. (٥) شأن. (٦) أي: النون. (٧) أي: لخوقها. (٨) متعلق بقلت. أي: النفي.

(قوله: الكائن في ضمن الأمر) بأن يكون مذكوراً لفظاً فيما عدا أمر المخاطب أو حكماً أو تقديراً كما في أمر المخاطب، فإنه في الأصل مضارع حذفت منه اللام لكثرة الاستعمال، فهو في التقدير فعل مستقبل في ضمن لام الأمر كأمر الغائب، والمتكلم أعم من الأمر بغير اللام، وباللام على التوسع والأمر بغير اللام، ويفهم حكم هذا الأمر بطريق الأولى، وما قيل: في توجيه عبارة المتن من أن كلمة في متعلقة بالاستعمال المقدر، والمراد من هذه الأمور المعاني المصدرية؛ أي: بالفعل المستعمل في الأمر والنهي، ففيه أن المستعمل في التمني والاستفهام والعرض ليس صيغة الفعل، بل أدواتها وإن إطلاق الفعل المستقبل على أمر المخاطب خلاف الاصطلاح، وإن الأمر بالمعنى المصدري لا يشمل الدعاء. (قوله: نحو: هل تضربن) وكذا سائر أدوات الاستفهام اسمية كانت أو حرفية أورد المثال بهل رداً على من خصه بالهمزة. (قوله: في جميع هذه الأمثلة) لو ترك بيان التخفيف والتشديد في أمثلة الأمر واكتفى بهذا التعميم لكان أخصر لكن ما ذكره ابن جني حض أو لائم عمم. (قوله: بهذه المذكورات) الستة وهو الموافق لما في اللباب، وزاد الرضي التحضيض، وأما النفي والشرط المؤكد بما فهو في حكم المستثنى بدليل ذكرهما بعد. (قوله: الدالة على الطلب) أما طلب وجود الفعل أو عدمه كما في الأمر والنهي والتحضيض والعرض والتمني والسؤال عن حصول الفعل كما في الاستفهام، وإما في دلالة القسم على الطلب، ففيه تأمل؛ لأن الإنسان قد يقسم على ما يعلم مما ليس مطلوبه، كقوله: من أتى كبيرة، والله لأعاقبن إلا أن يقال: الغالب أن يقسم المتكلم على ما هو مطلوبه، وحمل بقية الباب عليه. (قوله: دون الماضي والحال) إما حال من النون؛ أي: متجاوزاً عما يدل على الماضي والحال أو من الضمير المستتر في الدلالة؛ أي: متجاوزة تلك المذكورات عن الدلالة على الماضي والحال. (قوله: لأنه لا يؤكد الخ) على بناء المعلوم المسند إلى ضمير النون؛ أي: لا يؤكد النون إلا مطلوباً؛ لأن وضعه لتأكيد طلب حصول شيء إما في الخارج أو في الذهن، والمطلوب لا يكون ماضياً ولا حالاً ولا خبراً مستقلاً فما قيل في حصر التوكيد في المطلوب نظر لانتقاضه بمثل أن زيداً سيقوم منشأة قراءة؛ يؤكد على بناء المجهول. (قوله: وقلت: في النفي) ولم يقل: وفي النفي قليلاً أو في مثل ما يفعلن كثيراً؛ لأن دخول النون فيهما ليس بالأصالة، بل بواسطة شبههما بالطلب، فلذلك لم يشاركهما في الاختصاص؛ ولأنه لا يصح تعلق قليلاً بالاختصاص ولا بالنفي والمراد بالنفي أعم من صريحه، ومما يتضمن معناه فيدخل فيه قلما أفعلن كذا، والجحد حيث قال سيبويه: تدخل بعد لم تشبيهاً لها بلا النهي في الجزم. (قوله: زيد ما يقومن) أورد المثال بما ليعلم حكم النفي بلا بطريق الأولى، فإن مشابهته بلا الناهية أتم؛ ولذا يجئ بعد لا المتصلة بالفعل؛ نحو: زيد لا يقومن، وبالمنفصلة عنه؛ نحو: لا في الدار تضربن زيداً، وما قيل: إنه لم يجئ في النفي بما فمدفوع بما وقع في قولهم: من عضه بالسن ما يكرها، وغير ذلك كما في الرضي. (قوله: إلا قليلاً) قيد القلة بلا المتصلة بالفعل المضارع ممنوع كيف، وجعله ابن جني قياساً، وقال ابن مالك: هو كالنهي في الأصح، وفيه أن كونه قياساً لا ينافي القلة فإن كل قياسي ليس بمستقل، وأما ما قال ابن مالك فمعناه التشبيه في جواز الدخول رداً على من منعه مطلقاً.

وَلَزِمَتْ[1] فِي مُثْبَتِ الْقَسَمِ وَكَثُرَتْ فِي مِثْلِ: إِمَّا تَفْعَلَنَّ[2]، وَما قَبْلَهَا[3] مَعَ ضَمِيرِ الْمُذَكَّرِينَ[4] مَضْمُومٌ[5]

(١) أي: نون التأكيد. (٢) أي: الشرط المؤكد حرفه بما.ج. (٣) أي: نون التأكيد. (٤) وهو الواو. (٥) ليدل على الواو المحذوفة.

له بالنهي. «وَلَزِمَتْ» أي: نون التأكيد «فِي مُثْبَتِ الْقَسَمِ» أي: في جوابه[1] المثبت، لأنَّ[2] القسم محل التأكيد[3]، فكرهوا[4] أن يؤكدوا[5] الفعل بأمر منفصل عنه. وهو القسم. من[6] غير أن يؤكدوه[7] بما[8] يتصل به. وهو[9] النون. بعد صلاحيته[10] له[11]. وفي قوله[12]: (لزمت) إشارة[13] إلى أنَّ زيادة نون التأكيد فيما عدا[14] مثبت القسم[15] غير لازم[16] بل جائز. «وَكَثُرَتْ» أي: نون التأكيد «فِي مِثْلِ: (إِمَّا[17] تَفْعَلَنَّ)» أي: في الشرط المؤكد حرفه بـ[18] (ما) فإنَّهم[19] لما أكدوا الحرف[20] قصدوا تأكيد الفعل أيضاً[21]، لئلا ينتقص المقصود[22] من غيره[23]. «وَمَا قَبْلَهَا[24]» أي: ما قبل نون التأكيد خفيفة كانت أو ثقيلة، «مَعَ[25] ضَمِيرِ الْمُذَكَّرِينَ» وهو الواو «مَضْمُومٌ[26]» ليدل[27] على الواو[28] المحذوفة لالتقاء الساكنين، وإنْ اشترط في التقاء الساكنين على حدة[29] أن يكون[30] الساكنان في كلمة

(١) أشار إلى أنَّه من قبيل إضافة الصفة إلى موصوفها. أيوبي. (٢) متعلق بلزمت. (٣) أي: كائن في محله منزل منزلته. (٤) أي: النحاة. (٥) أي: النحاة. (٦) متعلق بقوله أن يؤكد. (٧) نحاة. (٨) أي: بشيء مؤكد. (٩) أي: المتصل بالفعل. (١٠) أي: النون. (١١) أي: للتأكيد. (١٢) مصنف. (١٣) مبتدأ مؤخر. (١٤) وهو الأمر والنهي والتمني. (١٥) مما هو صالح وهو الفعل المستقبل المنفي. ك. (١٦) خبر إنَّ. (١٧) أصله إنْ ما وما زائدة. (١٨) أي: بلفظ. (١٩) أي: النحاة. (٢٠) أي: حرف الشرط بإلحاق لفظ ما به. (٢١) أي: كتأكيد حرفه. (٢٢) بالذات وهو الفعل. (٢٣) وهو إنَّ. (٢٤) صفة ما. (٢٥) حال مقدرة من الضمير المستكن في الظرف العائد إلى ما. ك. (٢٦) خبر المبتدأ. (٢٧) علة مضموم. (٢٨) وكذا الياء المحذوفة، (٢٩) وههنا ليست كذلك نسخة. (٣٠) فاعل اشترط.

(قوله: أي: في جوابه المثبت) فثبت القسم كجواب القسم وجعله من قبيل جرد قطيفة تكلف يحتاج إلى إرادة المقسم عليه من القسم. (قوله: لأن القسم محل التأكيد) أي: كائن في محله منزل منزلته. (قوله: بعد صلاحيته له) صلاحاً تاماً احتراز عما لا يصلح أصلاً كالجملة الاسمية والفعل الماضي المثبت، وفيه مانع كما سيجئ وعما لا يصلح صلاحاً تاماً كالمستقبل المنفي فإنه لكونه منفياً، والأصل في الإنشاء العدم لا يصلح للتأكيد، ولكونه مطلوباً صالح، وبما ذكرنا اندفع ما قيل: إن التعليل لا يختص بالمثبت، وفي اعتبار قيد الصلاح في الدليل إشارة إلى أن المدعى: أعني: اللزوم مشروط بالصلاحية وتركه المصنف لظهوره، فلا يرد أن اللزوم على إطلاقه غير صحيح لكونه مشروطاً بكون المضارع خالياً من حروف التنفيس غير متعلق به جار سابق، وغير مفصول بينه وبين اللازم بقد فإن النون لا يدخل في نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ۝﴾؛ لأن النون يخلص المضارع للاستقبال فكرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد في كلمة واحدة، ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ۝﴾؛ لأن تقديم المعمول يقتضي الاختصاص المقتضى تسليم أصل الحكم المنافي للتأكيد؛ نحو: والله لقد أظن زيداً منطلقاً؛ لأن قد لا يجامع حرف الاستقبال. (قوله: فيما عدا مثبت القسم الخ) مما هو صالح وهو الفعل المستقبل المنفي. (قوله: بل جائز) نحو قول الشاعر:

والـلّـهِ لاَ أَحْـمِـدَنَّ الـمَـرْءَ مُـحْـتَـسِـبـاً ... فِـعْـلَ الـكِـرَامِ وَإِنْ فَـاقَ الـوَرَى حَـسَـبَـا

والأكثر أن لا يؤكد كقوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ﴾ كذا في شرح التسهيل. (قوله: وكثرت) إشارة إلى أنه قد يلحق الشرط وإن لم يؤكد بما نحو: إن لم يفعلن أفعل وإلى أنه قد يلحق الجزاء إن كان الشرط مما يجوز لحوقه به كذا في الرضي. (قوله: المؤكد حرفه) لم يقل: المؤكد أداته إشارة إلى أن في الأسماء المتضمنة لمعنى الشرط في الحقيقة تأكيد الكلمة أن التي تتضمنه. (قوله: بما) سواء كانت لازمة كما في حيثما، وإذما أو لا كمتاما. (قوله: وما قبلها) مع ضمير المذكورين حال مقدرة من الضمير المستتر في الظرف العائد إلى ما؛ لأن كونه قبل النون لا يجامع كونه مع الضمير، ومن هذا ظهر بيان حكم الصحيح؛ إذ في المعتل ما قبل النون بعد الضمير فما قيل: إن التعليلين المذكورين لا يجريان في أخشون وأخشين وهم. (قوله: إن اشترط الخ) فلا يكون ما نحن فيه من التقاء الساكنين على حده فتحذف المدة، واعلم أن نون التأكيد ليس بجزء حقيقة لكنه كالجزء لشدة اتصاله بما قبله فلرعاية الأول، فالواو في جمع المذكرين والمخاطبات فيهما التقاء الساكنين على غير حده، ولرعاية الثاني قالوا: في التثنية والجمع المؤنث إن التقاء الساكنين على حده، ويعكس للزوم الثقل في الأولين والإلباس واجتماع النونات في الأخيرين.

وَمَعَ الْمُخَاطَبَةِ مَكْسُورٌ[1] وَفِيمَا عَدَا ذَلِكَ مَفْتُوحٌ[2] وَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ، اِضْرِبَانْ وَاضْرِبْنَانْ، وَلَا تَدْخُلُهُمَا[3] الْخَفِيفَةُ خِلَافاً لِيُونُسَ، وَهُمَا[4] فِي غَيْرِهِمَا[5] مَعَ الضَّمِيرِ[6] الْبَارِزِ كَالْمُنْفَصِلِ

(١) أي: ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوفة. (٢) طلباً للخفة. (٣) أي: التثنية والجمع المؤنث النون الحقيقية للزوم التقاء الساكنين على غير حده. ج. (٤) أي: النون الثقيلة والخفيفة. (٥) أي: في غير التثنية والجمع المؤنث. (٦) وهو واو الجمع وياء المخاطبة.

واحدة، فإنَّ النون المشددة كلمة أخرى[1]، أو لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة إن لم يشترط[2] في التقاء الساكنين ما[3] ذكر[4]. «وَمَعَ» ضمير «الْمُخَاطَبَةِ» وهو الياء «مَكْسُورٌ» ليدل[5] على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين: أو لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة. «وَ» ما قبلها[6] «فِيمَا عَدَا ذَلِكَ» المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة، وهو[7] الواحد المذكر غائباً كان[8] أو مخاطباً[9] والمؤنث الغائبة[10] «مَفْتُوحٌ» طلباً[11] للخفة. وظاهرٌ[12] أنَّ[13] ماعدا ذلك المذكور، يشمل[14] التثنية والجمع المؤنث، وحكمهما غير ما ذكر. فقوله: «وَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ: (اِضْرِبَانْ، وَاضْرِبْنَانْ)» بمنزلة[15] الاستثناء عنه. فتقول[16] في المثنى: (اضربانْ) بإثبات الألف، لئلا يشتبه[17] بالواحد و(اضربنانْ) في الجمع المؤنث، بزيادة الألف بعد نون الجمع وقبل نون التأكيد[18]، لئلا[19] يجتمع ثلاث نونات متواليات. «وَلَا تَدْخُلُهُمَا» أي: التثنية والجمع المؤنث «النُّونُ الْخَفِيفَةُ» للزوم[20] التقاء الساكنين على غير حدة[21] «خِلَافاً لِيُونُسَ[22]» فإنَّه[23] يجيز[24] التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفراً[25] كما[26] في الوقف وهو[27] وليس بمرضي[28] عند الأكثرين[29]. «وَهُمَا» أي: النون الثقيلة والخفيفة «فِي[30] غَيْرِهِمَا» أي: غير التثنية وجمع المؤنث، «مَعَ[31] الضَّمِيرِ الْبَارِزِ» أي: واو جمع المذكر وياء المخاطبة «كَالْمُنْفَصِلِ» أي: كالكلمة المنفصلة[32]، يعني[33]: يجب أن يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته[34] مع الكلمة المنفصلة من[35] حذف الواو[36]

(١) فلا يكون هذا الالتقاء على حدة فيجب حذف الواو لدفعه. عرم. (٢) وهو أن يكون أولهما مدة والثاني مدغماً. وجيه. (٣) فاعل لم يشترط. (٤) أي: كونه في كلمة واحدة. (٥) أي: الكسرة. (٦) أي: ما قبل نون التأكيد. (٧) أي: ما عداهما. (٨) ذلك الواحد المذكر. (٩) ليضربن اضربن. (١٠) لتضربن. (١١) علة مفتوح. (١٢) أي: من البين. (١٣) قوله نسخة. (١٤) خبر إنَّ. (١٥) أي: يكون هذا القول. (١٦) أنت. تفصيل بكونه بمنزلة الاستثناء. (١٧) بحذف الألف. (١٨) حيث لم يقل: اضربن. (١٩) ولم يقل: اضربن لئلا يجتمع. (٢٠) دليل عدم الدخول. (٢١) كأنَّه غير جائز بخلاف على حده. (٢٢) للجمهور. (٢٣) دليل الخلاف. (٢٤) يجوز نسخة. (٢٥) أي: جائزاً. معتبراً نسخة. (٢٦) أي: كما كان؟ (٢٧) أي: قول يونس. (٢٨) قوله: وهو ليس بمرضي رد لقول يونس. (٢٩) من النحاة. (٣٠) حال من المبتدأ. (٣١) ظرف للظرف المستقر الآتي. (٣٢) أي: بقصد المصنف. (٣٣) تفسير لكونها كالمتصلة. (٣٤) ظرف للمعاملة الثاني. (٣٥) بيان المعاملة. (٣٦) تارة.

(قوله: إن لم يشترط) ذلك فيكون هذا من قبيل التقاء الساكنين على حده، فلا تحذف المدة لأجله بل لأجل الثقل، ويدل على عدم الاشتراط المذكور عبارة التسهيل حيث قال: لا يلتقي الساكنان في الوصل المحض إلا أولهما حرف وبين ثانيهما مدغم متصل لفظاً أو حكماً، وقال شارحه: إنه لقلة وقوعه في الاستعمال كالعدم؛ لأن نون التأكيد لا يدخل إلا فيما فيه معنى الطلب، وطلب الشخص من نفسه غير صحيح إلا بتأويل واعتبار تغاير اعتباري. (قوله: وحكمهما غير ما ذكر)؛ لأن ما قبله فيهما الألف لا الفتحة والرضي جعل حكمهما ما ذكر؛ لأن ألف حاجز غير حصين؛ ولأن الألف في حكم الفتحة. وجعل قوله: فتقول في التثنية والجمع الخ بياناً للفرق بينهما وبين جمع المذكر أو المخاطبة، والظاهر ما ذكره الشارح. (قوله: للزوم التقاء الساكنين الخ) على كلا المذهبين لعدم كون الثاني مدة. (قوله: فإنه يجيز) يدل على أنه يجوز التقاء الساكنين على غير حده مطلقاً، وليس كذلك، ومع ذلك قوله: مغتفراً؛ أي: معفواً تكرار، والصواب: ما في الحواشي الهندية، فإنه أجاز ذلك. وجعل التقاء الساكنين مغتفراً إذا كان أولهما حرف لين؛ لأنه لما فيه من المد كالحركة، وقيل: إنه تحرك النون بالكسر وعليه حمل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِّ﴾ بالتخفيف. (قوله: وهو ليس بمرضي عند الأكثرين) مع إمكان التكلم، ومجيئه كقراءة نافع: ﴿محياي﴾، وقراءة أبي عمرو: ﴿واللاي﴾؛ لأن كمال الفصاحة في تبيين الحروف وتحقيقها والتقاء الساكنين ينافيه. وحال الوقف حال المتكلم فلا يقاس عليه حال التكلم. (قوله: وهما في غيرهما) حال من ضمير الخبر العائد إلى هما ومع الضمير البارز حال من غيرهما، والمعنى: أن النونين في لحوقهما آخر الفعل كاللفظ المنفصل حال كونهما في غير المثنى والمجموع حال كون ذلك الغير مع الضمير

والياء[1] أو تحريكهما ضمّاً[2] وكسراً[3]. وغرضه[4] من هذا الكلام بيان الأفعال المعتلة[5] الآخر عند إلحاق النون بها. ومعنى كلامه[6] أنَّ النونين حكمهما[7] مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر، ومع غيرهما على ضربين: أمَّا مع ضمير بارز وهو[8] شيئان: جمع المذكر، نحو: (اغزوا، وارموا، واخشوا) والواحدة[9] المؤنثة[10] نحو: (اغزي وارمي واخشي). وأمَّا مع ضمير مستتر وهو[11] الواحد المذكر نحو: (اغزُ، وارم، واخشَ[12]). فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول[13]: (اغزُن وارمُنَّ يا قوم) بحذف الواو[14]، كما حذفت في نحو: (اغزوا الكفار)، و:(ارمُ الغرض[15])، وكذا[16]: (اغزِنَّ وارمِنَّ[17] يا امرأة) بحذف الياء كما حذفت في: (اغزي الجيش) و(ارمي الغرض). وتضم[18] الواو المفتوح ما[19] قبلها نحو: (اخشَونَّ) كما ضممتها مع المنفصلة[20]، نحو: (اخشَوا الرجل). وتكسر[21] الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها[22] مع المنفصلة تقول: (اخشَينَّ)[23] ك (اخشَي الرجل[24]). «فَإِنْ[25] لَمْ يَكُنْ» أي: مع الضمير البارز وهو[26] في الواحد المذكر، نحو: (اغزُ وارم، واخشَ). «فَكَالْمُتَّصِلَةِ[27]» أي: فالنون كالكلمة المتصلة: ويعني[28] بها: ألف التثنية تقول: (اغزُوَنَّ وارمِيَنَّ

(١) تارة أخرى. (٢) تارة. (٣) تارة أخرى. (٤) أي: المصنف. (٥) لأنه بيّن إلحاقها بالصحيحة بقوله: وما قبلها. (٦) مصنف. (٧) أي: النونين. (٨) أي: الفعل الذي فيه ضمير بارز. (٩) عطف على جمع المذكر. (١٠) أي: ياء المخاطبة. (١١) أي: الفعل. (١٢) فإنَّ ضميرها أنت وهو مستتر تحتها. (١٣) أنت. (١٤) منهما. (١٥) فإنَّ الواو حذفت في اللفظين. أي: الهدف. (١٦) أي: كاغزنَّ وارمنَّ حال كونهما بضم الراء والميم. (١٧) أصلهما اغزي وارمي. (١٨) أنت. (١٩) ولم يحذف الواو فيه. (٢٠) الكلمة. (٢١) عطف على تضم. أنت. (٢٢) أنت. (٢٣) في المخاطبة. (٢٤) يعني كما كسرتها إذا التقت مع الكلمة المنفصلة في نحو: اخشَ الرجل. (٢٥) الفاء للتفصيل. (٢٦) أي: عدم كون النون مع الضمير البارز. (٢٧) جواب. (٢٨) أي: يقصد المصنف.

البارز؛ وذلك لقوة جهة انفصاله بتوسط الضمير البارز. **(قوله: بيان الأفعال المعتلة)**؛ لأنه بين إلحاقها بالصحيحة بقوله: وما قبلها الخ كما مر. **(قوله: أن النونين حكمهما مع المثنى الخ)** علم ذلك من التقييد بقوله: في غيرهما، وعدم التعرض لبيان حكمها اكتفاء بما ذكر في الصحيحة. **(قوله: ما ذكر)** من اللحوق في الثقيلة المكسورة بعد ألف التثنية وألف الفصل وعدم لحوق الخفيفة خلافاً ليونس. **(قوله: ومع غيرهما الخ)** عطف على قوله: مع المثنى، وقوله: على ضربين عطف على ما ذكر عطف مملولي عامل واحد والمراد بالضميرين كونهما كالمنفصل، وقوله: أما مع ضمير بارز مع ما عطف عليه حال من غيرهما؛ أي: النونين حكمهما حال كونهما على غير المثنى والمجموع حال كون ذلك الضمير مقارناً مع الضمير البارز والضمير المستتر على ضربين. **(قوله: وهو)** أي: ذلك الغير المقارن بالضمير البارز شيئان الخ، وليس قوله: إما مع ضمير بارز، وإما مع ضمير مستتر بياناً لضربين، فيستفاد أن النون إما مع ضمير بارز أو مع ضمير مستتر ويحتاج قوله: وهو شيئان إلى تكلف التقدير أو التسامح على ما وهم، ثم إن حصر الشارح قدس سره العزيز غير المثنى والمجموع في القسمين المذكورين على أنه اعتبر إلحاق النونين بأمر المخاطب؛ لأنه الأصل في الطلب، وإحال البواقي على المقايسة كما تدل عليه الأمثلة وحصره ما يكون مع الضمير المستتر في الواحد المذكر دون المؤنث، فلا يرد أن ههنا قسماً ثالثاً، وهو أن يكون مع الضمير؛ نحو: ليضربن. **(قوله: وارموا الغرض)** بفتحتين الهدف. **(قوله: وتضم الواو الخ)** بصيغة الخطاب عطف على قوله: فتقول ووهم بعض الناظرين فقرأه بالباء الجارة وصيغة المصدر، ثم اعترض، فقال: المناسب لسياق ما سبق أن يقال: وكذا اخشون بضم الواو المفتوح، وكذا قوله بكسر الياء المفتوح. **(قوله: ونعني بها ألف التثنية)** هكذا في شرح المصنف؛ لأن المتصل بالفعل الواو والياء واتصال الألف والنون به معلوم؛ إذ لا يمكن في الواحد المذكر إجراء الحكم ما سوى الألف، قال المصنف: كالمتصل لتشاركهما في لحوق آخر الفعل بحيث لا يمكن التلفظ إلا بحركة ما قبلها في اقتضاء فتحة ما قبلها فتعين الألف فاندفع ما قاله الرضي من أن كونه كالمتصل على إطلاقه ليس بصحيح؛ لأنه شامل للواو والياء أيضاً، وأنت لا تثبت اللام معهما وأنه إذا أريد بالمتصل ألف التثنية لا معنى لجعل إبقاء اللام في اغزون محمولاً على إبقائها في اغزو؛ لأنا ننقل الكلام إلى اغز فكل ما يقال في اغز يجري في اغزون فليس إلا تطويل المسافة، وهو مدفوع بأنه ليس في كلام المصنف شيء يدل على الحمل، بل مجرد تشبيه النون بالألف في الحكم اختصاراً في العبارات للاشتراك في العلة وهو أنه لولم يعد اللام مع اقتضاء كل منهما فتح ما قبله يلزم الإجحاف في الكلمة بحذف اللام، وما يدل عليه من الضمة والكسرة.

وَمِنْ[1] ثَمَّةَ قِيلَ: هَلْ تَرَيْنَّ[2] وَتَرَوُنَّ[3] وَتَرِينَّ[4] وَاغْزُوَنَّ[5] وَاغْزُنَّ[6] واغْزِنَّ[7]، وَالْمُخَفَّفَةُ[8] تُحْذَفُ لِلسَّاكِنِ

(١) أي: ومن أجل أنه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل. ج. (٢) بفتح الراء أو بكسر الياء لا بحذفها في هل ترى كما يقال هل تريان. (٣) أي: وهل.آ. في هل ترون. (٤) أي: في هل ترين. أي: وهل.آ. (٥) برد الواو المحذوفة. (٦) أي: في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها. (٧) أي: اغزي بحذف الياء المكسور ما قبلها.ج. (٨) أي: والنون.

واخشيَنَّ) برد اللامات[1] وفتحها كما قلت: (اغزُوا، وارمِيا، واخشَيَا). «وَمِنْ ثَمَّةَ» أي: لأجل أنَّه[2] مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل «قِيلَ: هَلْ تَرَيْنَّ؟» في: هل ترى؟[3] كما يقال[4]: تَرَيانِّ، هذا[5] مثال لغير البارز الذي تحركت لامه بالفتح كما يفتح[6] مع المتصلة[7]. «وَهَلْ[8] تَرَوُنَّ؟» في (هَلْ تَرَوْنَ؟) بإسقاط نون الجمع[9] وإلحاق نون التأكيد وضم الواو[10] كضمها في (لم ترو[11] القوم) هذا مثال ما فيه ضمير بارز يضم لأجل النون[12]. «وَهَلْ[13] تَرِينَّ؟» في[14] (هل تَرِيْنَ[15]) بإثبات الياء وكسرها كما يقال: (لم تَرِي الناسَ) هذا[16] مثال ما فيه ضمير بارز يكسر لأجل النون[17]. «وَاغْزُوَنَّ» عطف على (هَلَ تَرَيْنَّ؟) لا على (ترين[18]) أي: ومن ثمة قيل: (اغزُوَنَّ) برد الواو المحذوفة كما ترد مع ضمير التثنية في (اغزُوا). «اَغْزُنَّ» في (اغزوا) بحذف الواو المضموم ما قبلها، كما قيل: (اَغْزُوا القَوْمَ). «وَاغْزِنَّ» في (اغزي) بحذف الياء المكسور ما قبلها كما قيل[19]: (إغْزِي القَوْمَ). وهذه الأمثلة وقعت على ترتيب تصريفها الواقع[20] في كتب التصريف[21] بعضها لما[22] هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل، كما[23] أشرنا إليه. «وَ» النون «الْمُخَفَّفَةُ تُحْذَفُ لِلسَّاكِنِ» أي: لالتقائها الساكن المذكور[24] بعدها. وفي بعض النسخ[25] (للساكنين) أي: لالتقاء الساكنين، كقول الشاعر:

لا[26] تُـهِـيـنَ الـفـقـيـرَ عَـلَّـكَ أَنْ تَـرْكَـعَ يـومـاً والـدَّهْـرُ[27] قـد رَفَـعَـهْ

أي: لا تُهِينَنَّ، حذفت النون الخفيفة لالتقائها[28] اللام[29] الساكنة، التي[30] بعدها، وأُبقيت فتحة ما قبلها[31] لتدلّ عليها[32] وإلا[33] لكان الواجب أن يقال: لا تُهِنَّ الفقير. ولم يحركوها[34] كما يحرك التنوين فرقاً بينهما[35].

(١) المحذوفة قبل لحوق النون. (٢) أي: النون. (٣) بإثبات الياء المفتوحة. (٤) في التثنية. (٥) ما ذكره المصنف. (٦) أي: اللام. (٧) مثل تريان. (٨) وقيل أيضاً. (٩) لأجل نون، النون للتأكيد. (١٠) لئلا يلتبس بالواحد. (١١) والأصل ترأيون. (١٢) أي: نون التأكيد. (١٣) في الخاطبة. (١٤) فهل نسخة. هل ترين بإسقاط نون الواحدة. . . إلخ نسخة. (١٥) أصله ترئين. (١٦) ما ذكره المصنف. مما هو صالح وهو الفعل المستقبل المنفي بـ لك. (١٧) أي: نون التأكيد. (١٨) كما سبق إليه الوهم إذ لا يدخل الاستفهام على الأمر. (١٩) بحذفها أيوبي. (٢٠) بعد إسقاط مثال المثنى والجمع المؤنث. صفة التنوين. (٢١) أشار إلى أنه من قبيل إضافة الصفة إلى موصوفها أيوبي. (٢٢) أي: حال كون بعضها مثالاً. (٢٣) من رد المحذوف وعدمه. حال مقدرة من الضمير المستكن. في الظرف العائد إلى ما. (٢٤) صفة. (٢٥) أي: نسخ الكافية. (٢٦) أي: لا تحقرن. أي: بالنون الخفيفة. (٢٧) حال. (٢٨) أي: النون الخفيفة. (٢٩) والألف سقطت للوصل فبقي اللام ساكنة. (٣٠) صفة اللام. (٣١) أي: النون الخفيفة. (٣٢) أي: على النون الخفيفة المحذوفة. (٣٣) أي: وإن لم يحمل على هذا. (٣٤) فلا يكون هذا الالتقاء على حدة فيجب حذف الواو لدفعه. محرم. (٣٥) أي: بين النون المخففة والتنوين.

(قوله: أي: لأجل الخ) غير الشارح رحمه الله الترتيب المشار إليه المذكور سابقاً رعاية لترتيب الأمثلة. (قوله: بإسقاط نون الجمع)؛ لأنه علامة الإعراب ونون التأكيد يقتضي البناء. (قوله: وضم الواو) لئلا يلتبس بالواحد. (قوله: لا على ترين) كما سبق إليه الوهم؛ إذ لا يدخل الاستفهام على الأمر. (قوله: وهذه الأمثلة الخ) لم يراع المصنف الترتيب المستفاد من الحكمين السابقين بأن يورد أمثلة الضمير البارز منفردة عن الضمير المستتر، بل راعى الترتيب العرفي فوقع الاختلاط في الأمثلة. (قوله: على ترتيب تصريفها الواقع) بعد إسقاط مثال المثنى والجمع المؤنث. (قوله: لالتقاء الساكن المذكور بعدها) فلا يرد: نحو: اضربن، فإنه فيهما ملاقى لساكن قبلها فلا يحذف، والقرينة على ذلك أنه في مقابلة الوقف كأنه قيل: يحذف في الوصل وقت لقاء الساكن مطلقاً سواء كان بعده ضمة أو كسرة أو فتحة؛ نحو: اضرب الرجل، واضرب الرجل يريد اضربن اضربن اضربن، فحذفت لالتقاء الساكنين تشبيهاً بحرف العلة؛ إذ لاحظ لها في الحركة. وما قيل: إن الحذف للساكنين لا يكون إلا للأول ففيه أنهم صرحوا بالاختلاف في أن المحذوف من منقول الواو الأول

وَفِي[1] الوَقْفِ فَيُرَدُّ مَا حُذِفَ[2] وَالمَفْتُوحُ مَا قَبْلَهَا تُقْلَبُ أَلِفاً فَقَطْ.

(١) أي: وتحذف أيضاً النون المخففة في حال الوقوف على ما ألحقت به تخفيفاً إذا ضم أو كسر ما قبلها. (٢) أي: لأجل المخففة.

وإنَّما لم يعكس حطاً لمرتبة ما[1] يدخل[2] الفعل عن مرتبة ما[3] يدخل الاسم، لكون الاسم أصلاً والفعل فرعاً. «وَ» تحذف أيضاً[4] المخففة «فِي» حال «الوَقْفِ[5]» على ما ألحقت به تخفيفاً[6] إذا ضم أو كسر ما قبلها[7] كما يحذف التنوين لذلك[8]. «فَيُرَدُّ مَا[9] حُذِفَ[10]» لأجل المخففة كما إذا ألحقت[11] المخففة[12] بـ (اغزُوا[13]، واغزي[14])، وقلت: (اغزُنْ، واغزِنْ) بحذف الواو والياء. فإذا وقفت[15] عليهما[16] وجب أن ترد المحذوف وقلت: (اغزوا، واغزي) بخلافاً لتنوين فإنَّه لا يرد ما[17] حذف لأجله لأنَّ التنوين لازم في الوصل والمخففة ليست بلازمة، فجعل للازم مزية بإبقاء أثره[18] على ما[19] ليس بلازم. «وَ» المخففة «المَفْتُوحُ مَا قَبْلَهَا تُقْلَبُ أَلِفاً[20]» كقولك في (اضربَنْ): (اضربا[21]) تشبيهاً[22] لها بالتنوين. فإنَّ[23] التنوين[24] إذا انفتح ما قبلها تقلب ألفاً[25]، وإذا انضم[26] أو انكسر تحذف، نحو: أَصبْتَ[27] خيراً،

(١) أي: المخففة. (٢) بكسر النون بعد الهاء المكسورة. (٣) أي: التنوين. (٤) أي: كما يحذف لالتقاء الساكنين. (٥) إذا لم يكن ما قبلها مفتوحاً. (٦) علة ألحقت. (٧) أي: ما قبل نون المخففة. (٨) أي: التخفيف. (٩) أي: لام الفعل. (١٠) من حرف علة أو إعراب. (١١) أنت. (١٢) أي: تلك النون، أي: حرف. (١٣) في صورة جمع المذكر. (١٤) في صورة الواحدة المخاطبة. (١٥) أنت. (١٦) أي: على الواو والياء. (١٧) أي: الحرف. (١٨) وهو عدم المحذوف. (١٩) عبارة عن المخففة. (٢٠) أي: حال الوقف. (٢١) ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ وقوله: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾. (٢٢) علة تقلب. (٢٣) علة لعلية التشبيه. (٢٤) في حال الوقف. (٢٥) في حال الوقف. (٢٦) ما قبل التنوين. (٢٧) بالقلب.

أو الثاني. (قوله: ولا تهين الخ) أي: بالنون الخفيفة. (قوله: علك) بمعنى لعلك ولإجرائها مجرى عسى أدخل في خبرها إن، والمعنى لا تهن الفقير لفقره عسى أن تركع وتذل، والزمان قد رفعه، وأعزه فيستغني هو وتفتقر أنت؛ لأن أحوال الزمان لا تدوم وقبله: لكلّ هَمٍّ من الهُمُومِ سَعَهْ

والمُسْيُ والصُّبْحُ لا فَلاحَ مَعَهْ ... قد يَجْمَعُ المالَ غيرُ آكِلِهِ

ويَأْكُلُ المالَ غيرُ مَنْ جَمَعَهْ

المسي المساء. (قوله: حطا لمرتبة الخ) ولكونه لازماً للاسم لا يخلو عنه الفعل بلا مانع، فائد لولقيت ساكناً بعد الألف على مذهب من أجاز إبدال النون همزة وفتحها فتقول: أضر الرجل يا رجلان، وأضر بنا الرجل بحذف النون لالتقاء الساكنين. (قوله: في حال الوقف) عملف على مقدر بعد يحذف السابق أو على يحذف، وكلام الشارح يحتمل الوجهين. (قوله: إذا ضم أو كسر ما قبلها) التقييد بالظرف مستفاد من مقابلته بقوله: والمفتوحة تقلب ألفاً. (قوله: وجب أن ترد المحذوف) لزوال المانع قيل: والذي يظهر أن دخولها في الوقف خطأ؛ لأنها لا تدخل بمعنى التوكيد. ثم تحذف ولا يتبع دليل على مقصودها التي جاءت له كذا في شرح التسهيل. (قوله: وقلت اغزوا الخ) وكذا تقول: هل تضربون وهل تضربين في حال الوقف على تضربن وتضربين فترد الواو ونون الرفع. (قوله: فإنه لا يرد) أي: حال الوقف ما حذف لأجل التنوين فتقول: قاض ورام بالتنوين، ولا تقول: قاضي ورامي بإعادة الياء. (قوله: تقلب ألفاً) أي: حال الوقف. (قوله: فإن التنوين) أي: حال الوقف. (قوله: نحو: أصبت خيراً) لا يخفى ما في التمثيل من حسن الختام على وفق اختتام المتن حيث أورد النون المخففة كما في آخر الكتاب، وتممه بالألف وهو ساكن أبداً إشارة إلى الاستراحة بعد الخفة، هذا آخر ما أوردت من تحقيق مباحث الفعل والحرف من الشرح الدقيق، والبحر العميق، لما رأيت القصور من المتصدين لحله عن تدقيقه، وعدم الظفر بمقصوده فيما تعرضوا لتحقيقه، والحمد لله على الإتمام، والصلاة والسلام على رسوله خير الأنام، وعلى آله وأصحابه الكرام، إلى قيام الساعة وساعة القيام.

تَمَّ بِالخَيْرِ فَالحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِيْنَ.

وأصابني خير[1]، واختمْ لي[2] بخير. اللهم اجعل خاتمة أمورنا خيراً، ولا تلحق بنا من تبعة شرورنا ضيراً، واجعل نونات نقائصنا خفيفة كانت أو ثقيلة في موقف الندامة منقلبة بألف آداب عبوديتك على نهج الاستقامة. وصَلِّ على من كلمة شفاعته في محو أرقام الضلالات كافية، وعن مَضرَّة أسقام الجهالات شافية. وعلى آله وأصحابه وعلى من تبعهم من زمرة أحبابه. قد استراح من كدّ الانتهاض، لنقل هذا الشرح من السواد إلى البياض، العبد الفقير عبد الرحمن الجامي، وفقه الله سبحانه وتعالى في وظائف عبوديته، للإعراض عن مطالبة الأعواض والأغراض، ضحوة السبت الحادي عشر من رمضان المنتظم في سلك شهور سنة سبع وتسعين وثمانمائة من الهجرة النبوية عليه أفضل التحية.

(١) بالوقف والحذف. (٢) بالوقف.

الخاتمة

في ختام هذا البحث أشير إلى أبرز النقاط التي ظهرت فيه:

. أن ابن الحاجب صاحب الكافية والشافية وهو عثمان بن عمر جمال الدين المتوفى سنة ٦٤٦ هـ قد خلف مؤلفات عديدة ذكرت (١٥) خمسة عشر مؤلفاً من مؤلفاته النحوية، والصرفية، و(١٠) عشرة مؤلفات أخرى له.

. وذكرت اثنين وثلاثين شرحاً لشافيته الصرفية، وأكثر من مائة شرح لكافيته النحوية.

. وأنَّه أفاد كثيراً في تأليفه للكافية من كتاب سيبويه ومفصل الزمخشري.

. وأنَّ تأليفه للكافية يمثل مرحلة جديدة من مراحل التأليف النحوي تتميز بالمنهجية والاختصاص وتتسم بالميل الشديد إلى الاختصار مع قصد الإحاطة والشمول وذلك ما يتطلبه الاتجاه التعليمي للنحو في هذه المرحلة.

. وأنَّه حذا حذو الزمخشري في تقسيم وترتيب الموضوعات النحوية في الكافية ما عدا بعض المسائل التي خالفه فيها.

. وأنَّه خالف الزمخشري في استعمال بعض المصطلحات في الموضوعات.

. وأنَّ أوجه التشابه بين الكافية والمفصل كبيرة حتى عدت الكافية خلاصة نحوية لمفصل الزمخشري وكأنها كالمقدمة لها، ولا يعني أنَّ ابن الحاجب كان متفقاً مع الزمخشري في كل ما قاله فقد خالفه في مواضع متعددة منه، ولابن الحاجب في كافيته إضافات عديدة ترك الزمخشري في المفصل الحديث عنها.

. وأنَّ لابن الحاجب بعض الآراء التي اختارها فكان سبباً في اشتهارها بين المتعلمين منذ عصره إلى عصرنا الحاضر مع كونها على خلاف رأي البصريين.

. وأنَّ ابن مالك كان متابعاً لابن الحاجب فيما اختاره من آراء فزاد اشتهارها إلَّا أنَّه لم يذكر ابن الحاجب في مثل هذه الاختيارات حتى شاع بين المصنفين من بعده أنَّها اختيارات ابن مالك مع أنَّ لابن الحاجب فضل السبق إلى اختيارها.

. وأنَّ ابن مالك كان متابعاً لابن الحاجب أيضاً في تسميته لكتبه النحوية كالكافية الشافية والوافية.

. وأنَّ الجامي شارح الكافية وهو نور الدين عبد الرحمن المتوفى سنة ٨٩٩ هـ، قد خلف مؤلفات كثيرة في مختلف العلوم في اللغتين العربية والفارسية، وذكرت له أكثر من أربعين مؤلفاً.

. وأنَّ شرحه لكافية ابن الحاجب. موضوع بحثنا. المسمى (الفوائد الضيائية) قد ألفه لتعليم ابنه ضياء الدين يوسف يوسف ولينتفع به سائر المتعلمين وله في زمانه وما بعده، شهرة كبيرة حتى أصبح الكتاب الدراسي المتداول بين المتعلمين.

. ولاعتناء العلماء به كتبوا عليه حواشي كثيرة وقد توصلت إلى ذكر أكثر من أربعين حاشية.

. وقد حرص الجامي في أثناء شرحه للكافية على إيفاء المراد وأضاف من عنده زيادات كثيرة من توجيهات وتعريفات وتعليلات.

. وقد أفاد الجامي في شرحه من جملة كتب أهمها شرح ابن الحاجب للكافية وشرح الرضي لها، واتخذ الجامي بين هذين الشرحين سبيلاً وسطاً من حيث الإيجاز والإسهاب.

. ولم يكن موقفه مع هذه الكتب موقف التسليم المطلق وإنَّما ينظر إليها من موقع الفاحص الناقد.

. ويأتي الجامي في كثير من المواضع بعبارة لا يرى الناظر إلى ظاهرها اعتراضاً ولا جواباً ويعني بها رداً

على اعتراض، فرأيت بيان ذلك مع التوجيه.

. كما بينت أنه ذو شخصية علمية تظهر من خلال إبداء موقفه من بعض الآراء من غير أن يتقيد بعالم من علماء أو مذهب من المذاهب.

. وأنَّه كثيراً ما يذكر آراء ولا يصرح بقائليها وإنَّما يستعمل في ذلك أساليب متعددة.

. وأنه ولوع أشد الولع بالعلّة.

. كما بينت مصادر الجامي في شرحه وأساليبه في أخذه منها، وبينت ما أخذوا منه.

. وقد اعتمدت في تحقيقي لهذا الكتاب على مراجع تزيد على سبعين ومائة مرجع، مرجحاً ما أراه راجحاً ومضعفاً ما أراه ضعيفاً وموثقاً للآراء والأقوال ومصححاً نسبة بعض الآراء إلى أصحابها وناسباً ما لم ينسبه المؤلف منها مع تخريج الشواهد بأنواعها، وإبداء بعض الملاحظ والاستدراكات، والتنبيه على مواضع الخلاف والوفاق بين المؤلف وغيره، وإضافة أنواع من التعريف والتعليل وتحقيق كثير من المسائل النحوية المهمة وإكمال الموضوعات والآراء التي ذكر المؤلف بعضها، يضاف إلى ذلك شرح الألفاظ التي تحتاج إلى ذلك والترجمة للإعلام.

فهرست مُلاجامي

المستثنى ٦
ويجوز في المستثنى النصب ويختار البدل ١٧
وإعراب غير في الإستثناء كإعراب المستثنى بإلا ٣١
لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ٣٥
وإعراب سوى وسواء النصب ٣٩
خبر كان وأخواتها ٤٠
اسم إن وأخواتها ٤٤
ونعت اسم لا المبني ٦٠
المجرورات هو ما اشتمل ٧٥
والمضاف إليه كل اسم ٧٨
الإضافة المعنوية إما بمعنى اللام ٨٤
شرط الإضافة المعنوية تجريد المضاف ٩١
والإضافة اللفظية أن يكون صفة ٩٤
ولا يضاف موصوف إلى صفته ١٠٦
وصفة إلى موصوفها ١٠٧
ولا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم ١١٢
وإذا أضيف الصحيح إلى ياء المتكلم كسر آخره ١١٥
التوابع كل ثان بإعراب سابقه ١٢٣
النعت تابع يدل على معنى في متبوعه ١٢٨
وفائدة النعت ١٢٩
وتوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم ١٣٢
وإذا عطف على الضمير المجرور أعيد الخافض ١٥٢
والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ١٥٥
وإذا عطف على عاملين مختلفين ١٥٨
التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع ١٦٦
البدل تابع مقصود ١٧٧
البدل أنواعه أربعة ١٨٠
بدل الغلط وإذا كان البدل نكرة من معرفة ١٨٣
ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل ١٨٥
عطف البيان تابع يوضح ١٨٥
المبني مبني الأصل ١٩١
وهي المضمرات وأسماء الإشارات ١٩٥
وإذا اجتمع ضميران وليس أحدهما مرفوعا ٢٠٩
ويتوسط بين المبتدأ والخبر منفصل ٢١٨
ضمير غائب يسمى ضمير الشان ٢٢١
أسماء الإشارات ٢٢٦
وإذا خبرت بالذي صدرتها ٢٤٢
وما الاسمية موصولة وموصوفة ٢٤٩
أسماء الأفعال ٢٥٥
المركبات ٢٦٩
الكنايات ٢٧٥
فكم الاستفهامية مميزها ٢٧٧
الظروف ٢٨٩
المعرفة والنكرة ٣١١
الأعلام ٣١٢
ومميز الثلاثة إلى العشرة مخفوض ٣٢٩
ومميز مائة وألف وتثنيتهما ٣٣٢
وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار تصييره ٣٣٥
المؤنث ما فيه علامة التأنيث لفظاً ٣٤٠
وإذا أسند الفعل إلى المؤنث فبالتاء ٣٤٣
المثنى ما لحق آخره ٣٤٨
ويحذف نون التثنية للإضافة ٣٥٩
المجموع ما دل ٣٦٠
الجمع صحيح ومكسر ٣٦٥
جمع التكسير ما تغير بناء واحده ٣٧٣
جمع القلة ٣٧٤
اسم الفاعل ما اشتق ٣٨٢
فإذا دخلت اللام على اسم الفاعل على استوى الجميع ٣٩٠
اسم المفعول هو ما اشتق ٣٩١
الصفة المشبهة ٣٩٤
اسم التفضيل ٤٠٠
الفعل ما دل على معنى ٤٣٠
ومن خواص الفعل دخول قد ٤٣٢
الماضي ما دل على زمان ٤٣٣
المضارع ما أشبه الاسم ٤٣٥
فالهمزة للمتكلم ٤٣٦
ولا يعرب من الفعل غير المضارع ٤٣٧
وينتصب المضارع بتقديران ٨٤٣
الواو بشرطين ٤٥٠
وينجزم المضارع بلم ولما ٤٥٣
فلم يقلب المضارع ماضياً وينفيه ٤٥٥
وكلم المجازاة تدخل على الفعلين ٤٥٦
وإن مقدرة بعد الأمرة والاستفهام ٤٥٩
الأمر ٤٦١
والمتعدي يكون إلى واحد وإلى اثنين ٤٦٧
أفعال القلوب ومن خصائصها ٤٧٠
أفعال الناقصة ٤٧٩
ويجوز تقديم أخبار أفعال الناقصة ٤٨٨

فعل التعجب ٥٠٠
أفعال المدح والذم ٥٠٣
الحرف ما دل وحروف الجر ٥٠٨
الباء للإلصاق ٥١٤
واو القسم إنما يكون عند حذف الفعل ٥٢١
وقد يحذف جواب القسم إذا توسط القسم ٥٢٣
الحروف المشبهة بالفعل ٥٢٦
فإن المكسورة لا تغير معنى الجملة ٥٢٨
فإن جاز التقديران جاز الأمران ٥٣١
ويجوز دخول أن المخففة على فعل ٥٣٦
وتخفف المفتوحة فتعمل في ٥٣٧
ولكن للاستدراك ٥٣٩
الحروف العاطفة ٥٤١
فالواو للجمع مطلقاً لا ترتيب فيها ٥٤٢
حروف التنبيه إلا وإما وها ٥٤٩
حروف النداء ٥٥٠
واى إثبات بعد الاستفهام ٥٥١
حروف الزيادة إن وأن وما ومن ٥٥٢
حروف المصدر ما وإنّ وأنَّ ٥٥٥
حروف التوقع قد ٥٥٦
حرف الاستفهام الهمزة وهل ٥٥٧
حروف الشرط أن ولو وأما ٥٥٩
ويلزمان أي إن ولو الفعل لفظا ٥٦١
وإما للتفضيل ٥٦٦
حرف الردع كلا ٥٦٩
التنوين نون ساكنة ٥٧٢

فهرست المباحث المهمة من حاشية الجامي المسماة بالعقد النامي للرحمى الأكيني سلمة الغنى

مبحث في أن في عامل المستثنى مذاهب ١٢
في أن الحجاز اسم مكة والمدينة ١٣
في بيان سبب قراءة سيبويه علم النحو ١٧
واستشكل ههنا بأنه كيف يعقل الإبدال مع اختلاف ١٨
ثم إن المستثنى المتصل يجب دخوله تحت المستثنى منه ٢١
التمساح حيوان عظيم في البحر على صورة الضب إلخ ٢٢
المبالغة وصف الشيء بالممكن البعيد وقوعه عادة إلخ ٢١
قال المصنف وإذا تعذر البدل آه وفيه أن صور التعذر أربع ٢٦
وأما قولهم ليس الطيب إلا المسك بالرفع ٣٠
في شرح قوله وكل أخ مفارقه أخوه إلخ ٣٧
في إعراب لفظ سوى رفعاً ونصباً وجراً وأمثلتها إلخ ٣٩
قال المصنف خبر كان وأخواتها ٤٠
ومن ثمة حذف النون من كان دون صان ٤٣
في لاء التبرئة والفرق بينها وبين لا المشبهة بليس ٤٥
الكنية من أقسام العلم ومن عادة العرب أن يكنوا إلخ ٥١
إذا دخلت الهمزة على لا لم تغير العمل وبيان أمثلة ذلك ٥٦
في شرح قوله إلا رجلا جزاه الله خيراً البيت ٥٩
لفظ المظنة بالكسر على الشذوذ والتاء للمبالغة إلخ ٦٣
قال المصنف ومثل لا أبا له ولا غلامي له جائز إلخ ٦٦
في بيان وجه عدم جواز تركيب لا أبا فيها ٦٩
ومن أقسام اللام اللام المقحمة ٧٠
قيل إن سند أهل الحجاز في عمل ما ولا عقلي ونقلي ٧٢
مبحث المجرورات٧٣
ثم إنه نقص تعريف المجرور بقولهم جحر ضب خرب ٧٥
قال المصنف والمضاف إليه كل اسم إلخ ٧٧
اختلفوا في أن عامل المضاف إليه هل هو اللام أو المضاف إلخ ٧٩
ومن خلاف مقتضى الظاهر القلب إلخ وقد يحذف تاء التأنيث من المضاف ٨٠
في بيان الإضافة المعنوية وعلامتها ٨٢
في الإضافة لأدنى ملابسة كقوله إذا كوكب الخرقاء إلخ ٨٧
فيما يتعلق بقوله ولقد أمرّ على اللئيم يسبني ٨٥
في تجريد المضاف وأن ما لا يقبل التجريد فلا يضاف ٩١
في بيان الشاعر ذو الرمة بالضم والكسر إلخ ٩٣
في ذكر الأعشى وشرح قوله الواهب المائة الهجان إلخ ٩٨
في أن هيئة الوصف التركيبي والإضافي لماذا وضعنا ١٠٧
قال المصنف ومثل مسجد الجامع آه وفيه تحقيق مثال جانب الغربي ١٠٨
قال المصنف وقولهم سعيد كرز ونحوه آه ١١٤
العلم على ثلاثة أقسام وفيه فائدة أخرى ١١٥
مبحث إضافة الأسماء الستة وما يتعلق بها ١١٨
في قوله وذو لا يضاف وبيان قوله إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ١٢٣
مبحث في التوابع ١٢٤
في تعريف التعريف وبيان شرائطه إلخ ١٢٧
قال المصنف النعت تابع يدل على معنى ١٢٨

إضمير ذا تكررت النعت فأنت مخير بين العطف وتركه وفيه ذكر فوائد النعت ١٣٠
في قول أبي الدرداء رضي الله عنه وجدت الناس أخبر تقله ١٣٣
الأسماء باعتبار الوصف وعدمه أربعة أقسام ١٤٠
قال المصنف والموصوف أخص أو مساو أي في التعريف ١٤١
مبحث المطف تابع يتوسط إلخ ١٤٤
في بسط تعليقات الفضلاء على قوله فقوله بالنسبة متعلق بالقصد ١٤٥
فإن قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو إلخ ١٤٨
اللباب كتاب مؤلف في النحو لتاج الدين إلخ ١٥٩
فيما يتعلق بمعطف مثل قوله في الدار زيد والحجر عمرو ١٦١
وفي كلام المصنف وجوه من الخلل ١٦٣
قال المصنف التأكيد تابع يقرر إلخ ١٦٦
فاعلم أنه مما غد من التأكيد اللفظي الاتباع ١٦٩
في أنه لا يجوز العطف في المؤكدات المعنوية ١٧٤
قال المصنف البدل تابع مقصود بالنسبة إلخ ١٧٧
قيل أنواع البدل ستة الأربعة المذكورة وخامسها آه ١٨٠
واعلم أنه لا بد البعض والاشتمال من ضمير المبدل منه ١٨٥
تذييل في أنه قد يبدل فعل من فعل إذا كان إلخ ١٨٦
مبحث عطف البيان وفيه ترجمة أبي حفص عمر رضي الله عنه ١٨٦
ومن أمثلة الفرق بين البدل وعطف البيان يلخ ١٨٨
قال المصنف المبني ما ناسب مبنى الأصل إلخ ١٩٠
قال المصنف وألقابه ضم وفتح وكسر ١٩٣
فإن قلت يجب حذف الألف ما الاستفهامية آه وفيه المضمر ما وضع آه ١٩٦
اعلم أنه لا بد للضمير مفسر إلخ ١٩٧
ضمير الشأن والقصة محصورة في سبعة أبواب ١٩٩
نحن جمع من غير لفظه إلخ وفيه أن الصرفيين بدؤوا بالغائب ٢٠٢
مبحث ولا يسوغ المنفصل إلا لتعذر المتصل إلخ ٢٠٦
قال المصنف ونون الوقاية لازمة إلخ ٢١٥
في أنه يجوز إلحاق نون الوقاية لأسماء الأفعال إلخ ٢١٨
مبحث ضمير الفصل وفي حديث كل مولود يولد إلخ ٢١٩
ثم اعلم أن من خصائص ضمير الشأن ٢٢٣
مبحث أسماء الإشارة ٢٢٦
ويفصل بين هاء التنبيه واسم الإشارة بنحو أنا ٢٣٠
الضرب عند أهل الحساب عبارة عن تحصيل عدد نسبة أحد ٢٣٢
اعلم أن لفظ أولئك يشار به إلى العقلاء وإلى غير العقلاء وفيه مبحث الموصول ٢٣٣
واعلم أن معنى انحلال المركب أن يحذف إلخ ٢٣٥
قال المصنف والعائد ضمير أي أو خلفه نحو إلخ ٢٣٧
اعلم أن الموصولات على قسمين نص ومشترك إلخ ٢٣٨
تذكير لفظة أيّ هو الشائع والتأنيث قليل إلخ ٢٣٩
في أن العائد المفعول يجوز حذفه ٢٤٠
في مبحث الإخبار بالذي والبحث هنا من وجوه أحدها إلخ ٢٣٢
هذه المسألة يحتاج في معرفتها إلى عدة أمور ٢٤٤
مبحث في أمثلة الإخبار بالذي من أنواع المعمولات ٢٤٥
في أمثلة الإخبار بالألف واللام الموصولة ٢٤٦
يشترط في الاسم المخبر عنه شروط أحدها إلخ ٢٤٧
في شرح قوله له فرجة كحل العقال وفيه حكاية ٢٥٠
في قول حسان بن ثابت رضي الله عنه وكفى بنا فضلا على من غيرنا إلخ ٢٥١

قال المصنف وفي ماذا صنعت وجهان ٢٥٤
مبحث أسماء الأفعال ٢٥٥
لا يستعمل عليك اسم فعل إلا مع ضمير المخاطب ٢٥٧
واعلم أن من أحكم اسم الفعل أنه لا يضاف إلخ وأن فعال على أربعة اقسام ٢٥٩
وأما باب قطام ففيه للعرب ثلاث لغات إلخ ٢٦٣
مبحث الأصوات والصوت الاصطلاحي ليس من أقسام الكلمة ٢٦٤
في قوله الأصوات كل لفظة ثلاثة مؤاخذات ٢٦٧
مبحث المركبات من أقسام المبني ٢٧٠
معنى اطراد التعريف وانعكاسه وعلامة ذلك ٢٧١
في أصل اثني عشر وفي لغات بعلبك ٢٧٤
مبحث الكنايات واعلم في لفظ كائن خمس لغات ٢٧٧
مبحث متعلق بكم الخبرية وبمميزها ودخول من بينهما ٢٧٨
واعلم ان كم الخبرية والاستفهامية تشتركان في خمسة ٢٧٩
في شرح قول الفرزدق كم عمة لك يا جرير ٢٨٥
والحاصل أن ألفاظ البيت تضمن الهجاء إلخ ٢٨٧
مبحث الظروف المبنية ٢٨٩
في شرح قوله فساغ إلى الشراب وكن قبلا ٢٩٢
في مناظرة الكسائي مع سيبويه في قول العرب كنت أظن أن العقرب أشد لسعةً من الزنبور ٢٩٦
غريبة مستطردة في قوله فبينما العسر إذا دارت مياسير ٢٩٩
انجزام المضارع مع كيفما شاذ وفيه ما يتعلق بقوله تعالى ألم ترك كيف فعل ربك ٣٠٢
واعلم أن تفضيل الكلام في مذ ومنذ أن أهل الحجاز يجرّون بهما مطلقا إلخ ٣٠٣
قال الهندي الفرق بين عند ولدي إلخ ٣٠٥
بقي ههنا شيء من الظروف لم يتعرض له المصنف والشارح إلخ ٣٠٨
مبحث ما يجوز البناء فيه من الظروف ٣٠٩
مبحث المعرفة والنكرة ٣١١
لام الحبس نظيره في الأسماء اسم الجنس ٣١٥
مبحث العلم ما وضع لشيء بعينه ٣١٦
إذا ثنّى العلم أو جمع عاميته وهو بحث لطيف ٣١٨
مبحث أسماء العدد ٣١٩
قد يذكر أحد مكان واحد ومقام قوم إلخ ٣٢٢
وبعض المعاصرين قد استشكل عليه لفظ ثمان ٣٢٨
قال المصنف ومميز الثلاثة إلخ وفيه نظم فارسي ٣٢٩
اعلم أنهم اختلفوا في ربط هذه العبارة ٣٣٠
لفظ هب بوزن دع أمر بمعنى احسب إلخ ٣٣٥
اعلم أن اعتبار التصيير أن يضاف اسم الفاعل آه ٣٣٦
مبحث المذكر والمؤنث ٣٤٠
واعلم ان كل ما فيه علامة التأنيث ٣٤١
واعلم أنه يعرف تأنيث ما لم يظهر علامته بأمور آه وفيه معاني التاء ٣٤٢
وأما حكم أبي حنيفة رحمه الله بأن النمل في الآية كانت أنثى ٣٤٤
قال المصنف المثنى ما لحق آخره ٣٤٨
وقد نظم بعضهم شروط التثنية فقال ٣٥٠
الترجمة بفتح الجيم مصدر من باب دحرج ٣٥٨
مبحث المجموع ما دل على آحاد مقصودة إلخ ٣٦٠
في نظم أبي البقاء صيغ جموع القلة ٣٧٥
مبحث المصدر اسم الحدث الجاري ومعنى الجريان ٣٧٦
مبحث اسم الفاعل وهو ما اشتق من فعل إلخ ٣٨٢

استطراد حكى أنه كان الكسائي أستاذ الرشيد ٣٨٩
مبحث اسم المفعول ٣٩٢
مبحث الصفة المشبهة ٣٩٤
اعلم أن زيادة الألف آخر بعد الواو مشروط بشروط ثلاثة ٤٠٣
مبحث اسم التفضيل ٤٠٤
في قصة امرأة ذات النحيين ٤٠٩
في شرح قوله ولست بالأكثر منهم حصى وفيه حكاية ٤١١
ربما يجيء بعد اسم التفضيل ما هو في صورة المفضل عليه ٤١٦
قال المصنف مثل ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل ٤٢٠
في شرح قوله مررت على وادي السباع البيت ٤٢٧

فهرست حاشية عبد الغفور

بحث المستثنى ٦
لأن من الاستغراقية ٢٦
أما الاستفهام ٥٦
بل الحيثية كونه مضافا إليه ٧٧
وأما الإضافة بمعنى من ٨٧
ويرد على القاعدة ١٠٧
بالحركات الثلاث ١٢١
متى لوحظ مع سابقه ١٢٥
بحث النعت ١٢٨
والتعريف والتنكير ١٣٦
بحث العطف ١٤٤
بحث التأكيد ١٦٦
بحث البدل ١٧٧
وإني على ناقة دبراء ١٨٧
والأصوات المضمر ١٩٥
قوله الأول ضربت ٢٠٢
قال خاصة ٢٠٤
لكون ما بعد لولا ٢١٣
بحث نون الوقاية ٢١٥
وتكلما وخطابا ٢١٩
والظاهر أن قوله ٢٢٢
بحث أسماء الإشارات ٢٢٦
أي اسم لا يتم إلخ ٢٣٤
واستفهامية ٢٤٩
بحث ما الموصول ٢٥٣
والظاهر أن مؤداهما ٢٥٦
بحث أسماء الأفعال ٢٥٦
قوله المشتق من الثلاثي ٢٦٠